

الأحاديث

الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المصطفي

(150 - 204) هـ

تمتاز هذه النسخة بتفصيلها ، وتوزيع فقراتها ، وتوضيح الكتب والأبواب فيها ،
وتحججها ، والفتاوى بنقلها ، وفهرسة موضوعاتها حسب ورودها في الكتاب وعلى
صروف الهجاء ، وفهرسة الآيات القرآنية والأحاديث والآثار .

اقتنى به
حسان عبد المنان

بَيْتُ الْإِسْلَامِ كِتَابُ الدِّينِ وَالْأَمَلِ



حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة
All Copyrights © Reserved

هاتف +962 6 566 0201
فاكس +962 6 566 0209
ص.ب 927435 عمان 11190 الأردن

هاتف +966 1 404 2555
فاكس +966 1 403 4238
ص.ب 220705 الرياض 11311 السعودية

الموتمن للتوزيع

هاتف +966 1 464 6688 / +966 1 404 2555
فاكس +966 1 464 2919 / +966 1 403 4238
ص.ب 69786 الرياض 11557 السعودية

| | |
|-------------------|-----------------|
| 19416414 | نداء |
| 2435423 / 2435421 | مستودع |
| 02 5742532 | مكة المكرمة |
| 04 8344355 | المدينة المنورة |
| 06 3260350 | القصيم |
| 02 6873547 | جدة |
| 03 8264282 | الدمام |
| 07 2296615 | أبها |

www.afkar.ws
e-mail:ideashome@afkar.ws

الاعراب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضِلِّ فلا هاديَّ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه طبعةٌ جديدةٌ من كتاب الأُمِّ في مجلِّدٍ واحدٍ، وهو من أقدم الموسوعات الفقهية، قدَّم فيه مؤلفه آثاراً وأحاديثَ فقهيةً كثيرةً بأسانيدِها، ومناظراتٍ مع أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي، ومحمد بن الحسن وآخرين، واستدلالاتٍ أصولية، واستحضاراتٍ للأدلة، ومناقشاتٍ ذهنية وغيرها، فجاء كتاباً شاملاً، يُعدُّ من أقدم ما أُلِّفَ في هذا الفن، وحقُّ للشافعية أن يفتخروا بكتابٍ إمامهم.

وقد اطلعتُ على طبعاتِ هذا الكتاب فحاولتُ جاهداً أن أخلصَ إلى نسخةٍ جيِّدةٍ متقنةٍ مستفادَةٍ من جُمْلَتِها، ومن جُمْلَةِ تعليقاتها وتخریجاتها، فأخرجتُ هذه النسخة، ويمكن أن أُلْخِصَ فيها العمل بالآتي:

١- محاولة توزيع النص إلى فقراتٍ مناسبة، وإظهار بعض الكلمات بالأسود لتكون واضحة للقارئ.

٢- إعادة تبويب الكتب من جديد، فقد كانت في أصلها سبعةً وأربعين كتاباً، وهي في هذا التبويب ثمانون كتاباً. وما أجريتُ هذا التصرفُ مِنِّي إلاَّ أنَّ الكتب الداخلية في أصل الأُمِّ قد تداخلت حتى عُدَّ جُمْلَةٌ من الكتب كتاباً واحداً، ففصلتُ بينها حتى تكون مُتَّضحةً بالكتب الموزعة.

فمثلاً لما ذكر (كتاب القرعة) لم نجد فيها ما يتعلق بهذا الكتاب أو يستحق أن يذكر في هذا الكتاب، ولو اطلعتُ على أبوابه لوجدتها موزعةً إلى ثلاثة كتبٍ، وهي (العنق، المدبر، المكاتب) فأين هذه الكتب الثلاثة من القرعة. فهل ذكرت القرعة لأنها ذُكرت هذه الكلمة فقط في الباب الأول منها، وثمانية

وثمانون باباً ذُكرت في الموضوعات الثلاثة السابقة. بل إنَّ البابَ الأولَ إنما ذُكر في موضوع العتق وهو (القرعة في الممالك وغيرهم).

وقسَّ على هذا غيره مما اضطرني أن أذكره في كتاب مستقلٍّ. وأظنُّ أنَّ التبويبَ لا علاقةَ له بالإمام الشافعي في أكثره، وإنما هو تصرفٌ من الرواة في كتاب الأمِّ.

٣- اضطررتُ في بعض الكتب أن أُغيِّرَ العنوان فيها لينضبط مع غيره من كتب الفقه، فوضعت مثلاً (كتاب القصاص) مكان (كتاب جروح العمد).

٤- وفي نحو خمسة كتبٍ وجدت تحت العنوان المعين أبواباً خارجة عنه متفرقة، فذكرت عقب الكتاب بين قوسين جملة الكتب الأخرى التي احتواها هذا الكتاب. ذلك أن ترتيبها يخلُّ بتقسيمها كتباً.

٥- رَقَمْتُ الكتبَ والأبوابَ والأحاديثَ المسندةَ والقريبةَ من المسندة.

٦- خَرَجْتُ الأحاديثَ في عقبها بين حاصرتين ذاكرةً العزو إلى كتب الحديث، أمَّا العزو إلى البيهقي فإذا كَانَ مهملاً من ذكر الكتاب فهو السنن، وإلَّا فقد ذكرت كتابه معرفة السنن والآثار مبيناً أنه أخرجه فيه. وجعلت الأحاديث والآثار المذكورة بحرفٍ أسودٍ ممَّيزٍ. وقد لا أذكرُ التخریج إذا كَانَ الحديثُ قد تقدم تخریجه أو نصُّه.

٧- جعلتُ للكتابِ فهرساً شاملاً مفيداً في استخراج ما فيه وهي:

- فهرس الآيات القرآنية بأكملها.

- فهرس الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين....

- فهرس الكتب والأبواب مرتبةً على الحروف الهجائية وفائدته أنه يذكر الموضوع الواحد في أكثر من مكان فذكرُ الموضوعات مفهرسةً يُقَرَّبُ أماكنها بعضها إلى بعضٍ، ويُقَرَّبُ للباحث النظر في موضوعه مباشرةً، مع ملاحظة حذف ما لا تعلق له في بداية الكتاب أو الباب من الترتيب الهجائي، مثل: (باب، باب ما جاء في، مسألة، في،...).

- المحتويات حسب ترتيب الكتاب.

- فهرس الكتب فقط كما ذُكرت في الكتاب بعد التغيير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

| أصل الأم | الكتب بعد التعديل |
|---|---|
| ١- كتابُ الطَّهارة | ١- كتابُ الطَّهارة |
| ٢- كتابُ الحيض | ٢- كتابُ الحيض |
| ٣- كتابُ الصلاة | ٣- كتابُ الصلاة |
| ٤- كتابُ صلاةِ الخوفِ، وهل يصلِّيها المقيم | ٤- كتابُ صلاةِ الخوفِ، وهل يصلِّيها المقيم |
| ٥- كتابُ صلاةِ العيدين | ٥- كتابُ صلاةِ العيدين |
| ٦- كتابُ صلاةِ الكسوف | ٦- كتابُ صلاةِ الكسوف |
| ٧- كتابُ الاستسقاء | ٧- كتابُ الاستسقاء |
| ٨- كتابُ الجنائز | ٨- كتابُ الجنائز |
| ٩- كتابُ الزكاة | ٩- كتابُ الزكاة |
| ١٠- كتابُ قسمِ الصدقات | ١٠- كتابُ قسمِ الصدقات |
| ١١- كتابُ الصَّيَامِ الصَّغِيرِ | ١١- كتابُ الصَّيَامِ الصَّغِيرِ |
| ١٢- كتابُ الاعتكاف | ١٢- كتابُ الاعتكاف |
| ١٣- كتابُ الحجِّ | ١٣- كتابُ الحجِّ |
| ١٤- كتابُ الضَّحَايا | ١٤- كتابُ الضَّحَايا |
| ١٥- كتابُ الصَّيْدِ | ١٥- كتابُ الصَّيْدِ |
| ١٦- كتابُ الأطعمة | ١٦- كتابُ الأطعمة |
| ١٧- كتابُ النَّذُورِ | ١٧- كتابُ النَّذُورِ |
| ١٨- كتابُ البيوع | ١٨- كتابُ البيوع |
| ١٩- كتابُ الرِّهْنِ الكَبِيرِ | ١٩- كتابُ الرِّهْنِ الكَبِيرِ |
| ٢٠- كتابُ التَّفْلِيسِ | ٢٠- كتابُ التَّفْلِيسِ |
| ٢١- كتابُ الحَجَرِ | ٢١- كتابُ الحَجَرِ |
| ٢٢- كتابُ الصَّلَحِ | ٢٢- كتابُ الصَّلَحِ |
| ٢٣- كتابُ الحِوَالَةِ | ٢٣- كتابُ الحِوَالَةِ |
| ٢٤- كتابُ الضَّمَانِ | ٢٤- كتابُ الضَّمَانِ |
| ٢٥- الشَّرَكَةُ | ٢٥- الشَّرَكَةُ |
| ٢٦- الوَكَالَةُ | ٢٦- الوَكَالَةُ |
| ٢٧- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٢٧- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٢٨- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٢٨- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٢٩- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٢٩- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٠- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٠- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣١- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣١- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٢- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٢- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٣- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٣- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٤- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٤- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٥- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٥- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٦- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٦- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٧- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٧- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٨- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٨- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٣٩- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٣٩- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٠- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤٠- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤١- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤١- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٢- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤٢- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٣- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤٣- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٤- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤٤- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٥- كتابُ التَّحْلِيلِ | ٤٥- كتابُ التَّحْلِيلِ |
| ٤٦- قِسْمُ الْفَيْءِ (وَالْغَنِيمَةِ) | ٤٦- قِسْمُ الْفَيْءِ (وَالْغَنِيمَةِ) |
| ٤٧- كتابُ الْجِهَادِ | ٤٧- كتابُ الْجِهَادِ |
| ٤٨- كتابُ الْجِزْيَةِ | ٤٨- كتابُ الْجِزْيَةِ |
| ٤٩- كتابُ الْعَهْدِ | ٤٩- كتابُ الْعَهْدِ |
| ٥٠- كتابُ الْمَهَادَنَةِ | ٥٠- كتابُ الْمَهَادَنَةِ |
| ٥١- أَحْكَامُ فِي الْجِزْيَةِ وَالصَّلَحِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ | ٥١- أَحْكَامُ فِي الْجِزْيَةِ وَالصَّلَحِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ |
| ٥٢- كتابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَأَهْلِ الرِّدَّةِ | ٥٢- كتابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَأَهْلِ الرِّدَّةِ |
| ٥٣- كتابُ السَّبْقِ وَالنِّصَالِ | ٥٣- كتابُ السَّبْقِ وَالنِّصَالِ |
| ٥٤- كتابُ الْحَكَمِ فِي قِتَالِ | ٥٤- كتابُ الْحَكَمِ فِي قِتَالِ |

| المشركين ومسألة مال الحرابي | المشركين ومسألة مال الحرابي | أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف | ليلى عن أبي يوسف |
|---------------------------------------|---|--|------------------------|
| ٣٠- كتاب النكاح | ٥٥- كتاب النكاح | ٣٩- كتاب اختلاف علي | ٧٠- كتاب اختلاف علي |
| ٣١- كتاب الصداق | ٥٦- كتاب الصداق | وعبد الله بن مسعود | وعبد الله بن مسعود |
| ٣٢- كتاب الشغار | ٥٧- كتاب أنكحة باطلة | ٤٠- كتاب اختلاف مالك | ٧١- كتاب اختلاف مالك |
| ٣٣- كتاب النفقات | ٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح) | والشافعي | والشافعي |
| | ٥٩- كتاب الخلع | ٤١- كتاب جماع العلم | ٧٢- كتاب جماع العلم |
| | ٦٠- كتاب العدد | ٤٢- كتاب صفة نهي | ٧٣- كتاب صفة نهي |
| | ٦١- كتاب الطلاق الواقع ومن لا يقع منه طلاق | رسول الله ﷺ | رسول الله ﷺ |
| | ٦٢- كتاب الإيلاء | ٤٣- كتاب إبطال | ٧٤- كتاب إبطال |
| | ٦٣- كتاب الظهار | الامتحان | الامتحان |
| | ٦٤- كتاب اللعان | ٤٤- كتاب الرد على | ٧٥- كتاب الرد على محمد |
| ٣٤- كتاب اللعان | ٦٥- كتاب القصاص | محمد بن الحسن | بن الحسن |
| ٣٥- كتاب جراح العمد | ٦٦- كتاب الديات | ٤٥- كتاب مير الأوزاعي | ٧٦- كتاب مير الأوزاعي |
| | ٦٧- كتاب الحُدود وَصِفَة النَّفْيِ | ٤٦- كتاب القرعة | ٧٧- كتاب العتق |
| ٣٦- كتاب الحُدود وَصِفَة النَّفْيِ | ٦٨- كتاب الأقضية | ٧٨- كتاب المدبر | ٧٨- كتاب المدبر |
| ٣٧- كتاب الأقضية | ٦٩- كتاب ما اختلف فيه | ٧٩- كتاب المكاتب | ٧٩- كتاب المكاتب |
| ٣٨- كتاب ما اختلف فيه | أبو حنيفة وابن أبي | ٨٠- كتاب اختلاف | الحديث |
| | | الحديث | |

ترجمة الإمام الشافعي

١- هو الإمام عالم العصر المحدثُ للفقهاء محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، أبو عبد الله الشافعي المكي الغزي المولود.

٢- وُلِدَ بِغَزَّةَ سنة خمسين ومئة سنة مات أبو حنيفة، وحُمِلَ إلى مكة وهو ابنُ ستين فنشأ بها، وأقبل على الأدب والعربية والشعر فبرعَ في ذلك. وحُبِّبَ إليه الرمي حتى فاقَ الأقران، ثم كتب العلم.

٣- أَخَذَ الْعِلْمَ عن مسلم بن خالد الزنجي، وداود بن عبيد الرحمن العطار، وعبد العزيز الماجشون، وعمه محمد بن علي بن شافع، ومالك بن أنس، وسفيان بن عُيينة، وإبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي، وابن عُلية وآخرين.

٤- وتلمذ على يديه وأخذَ عنه وروى: الحميدي، وأبو عُبيد، وأحمد بن حنبل، وأبو يعقوب يوسف البويطي، وأبو ثور، وحرملة بن يحيى، وعبد العزيز المكي صاحب (الحيدة)، والكرائسي، وابن راهويه، والبخاري، وسريع النقال، ويونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المرادي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وآخرون.

٥- كَانَ الشافعيُّ كثيرَ المناقب جَمِّ المفاخر منقطع النظر، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة رضي الله عنهم وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة والعربية والشعر ما لم يجتمع في غيره.

٦- وقال يحيى بن معين: كان أحمد بن حنبل ينهانا عن الشافعي، ثم استقبلته يوماً والشافعي راکبَ بغلة وهو يمشي خلفه، فقلت: يا أبا عبد الله تنهانا عنه وتمشي خلفه؟ فقال: اسكت، لو لزمَتِ البغلة انتفعت.

٧- والشافعيُّ أولُ مَنْ تكلَّمَ في أصولِ الفقه، وهو الذي استنبطه، وقال أبو ثور: مَنْ زَعَمَ أنه رأى مثلَ محمد بن إدريس في علمه وفصاحته ومعرفة وثباته وتمكنه فقد كذب. كان منقطع النظر في حياته، فلما مضى لسييله لم يُعَنَّضْ منه.

٨- ومن حفظه: قولُ المزي: سمعتُ الشافعي يقول: حفظتُ القرآن وأنا ابنُ سبع سنين، وحفظتُ الموطأ وأنا ابنُ عشر.

٩- ومن عقله: قولُ أبي عُبيد: ما رأيتُ أحداً أعقلَ من الشافعي. وقال يونس بن عبد الأعلى: لو جُمِعت أمة لوسعهم عقله.

١٠- ومن خَلِيقَه: قول يونس الصدي: ما رأيت أعقلَ من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نَتَّفَقْ في مسألة.

١١- ومن منطقِه وبلاغته: قول يونس بن عبد الأعلى: ما كان الشافعي إلا ساحراً، ما كنا ندري ما يقول إذا تعدنا حوله، كأن ألفاظه سكرٌ، وكان قد أتى عذوبة منطقٍ وحُسن بلاغةٍ وفرط ذكاءٍ وسيلانٍ ذهنٍ وكمال فصاحةٍ وحضور حُجَّةٍ.

١٢- وفي فقهه: قول أحمد: كان الشافعي إذا ثبتَ عنده الخبرُ قلَّده، وخيرُ خصلَةٍ كانت فيه لم يكن يشتبهى الكلام إنما همته الفقه.

١٣- ومن سؤالِ شيوخه له: أن سفيان بن عيينة كان إذا جاءه شيءٌ من التفسير والفتيا التفت إلى الشافعي فيقول: سلوا هذا.

١٤- ومن أقواله: مَنْ لم تُعِزْهُ التقوى فلا عزَّ له.

وقيل له: مالك تُكثرُ من إمساكِ العصا ولستَ بضعيفٍ؟ قال: لأذكرُ أني مسافرٌ.

ومياسة الناس أشدُّ من مياسة الدواب.

وليس بأخيك مَنْ احتجَّتْ إلى مدارائِهِ.

وأرفعُ الناسِ قدراً مَنْ لا يَرَى قدره، وأكثرهم فضلاً مَنْ لا يَرَى فضلَه.

١٥- وصَفَ الكبارُ في مناقبِ هذا الإمام قديماً وحديثاً، منهم الساجي، وابن أبي حاتم، والحاكم، والبيهقي، والخطيب، والفخر الرازي وآخرون. ونالَ منه بعضُ الناسِ فما زادَه ذلك إلا رفعةً وجلالةً.

١٦- حُيِّلَ من غَزَاةٍ إلى مكة وهو ابنُ ستين، وحديثُ رحلته إلى مالك بن أنس مشهورٌ، وقدمَ بغدادَ سنة خمسٍ وتسعين ومئة فأقامَ بها ستين، ثم خرجَ إلى مكة، ثم عادَ إلى بغداد سنة ثمانٍ وتسعين ومئة فأقامَ بها شهراً، ثم خرجَ إلى مصرَ، وكان وصولُه إليها في سنة تسعٍ وتسعين ومئة، وقيل سنة إحدى ومئتين. ولم يزل بها إلى أن تُوُفِيَ يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربعٍ ومئتين. ودُفِنَ بعدَ العصرِ من يومه بالقرافة الصغرى. وقبرُه يزار بها بالقرب من المُقَطَّم رحمه الله تعالى.

١٧- مصادر ترجمته:

تاريخ بغداد ٥٦/٢-٧٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/٤٤-٦٧، وفيات الأعيان ٤/١٦٣-١٦٩، طبقات الشافعية للسبكي (١/١)، سير أعلام النبلاء ١٠/٥-٩٩، الوافي بالوفيات ٢/١٧١-١٨١ .. وكتب المناقب

بسم الله الرحمن الرحيم

١- كتاب الطهارة

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكَانَ بَيْنَا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِالْآيَةِ أَنْ غَسَلَهُمْ إِنْ كَانَ بِالْمَاءِ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ الْغَسْلَ بِالْمَاءِ، وَكَانَ مَعْقُولًا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِالْآيَةِ أَنَّ الْمَاءَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَمَّا لَا صِنْعَةَ فِيهِ لِلْأَدَمِيِّينَ، وَذَكَرَ الْمَاءَ عَامًّا، فَكَانَ مَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْأَنْهَارِ وَالْأَبَارِ وَالْقَلَاتِ وَالْبَحَارِ الْعَذْبُ مِنْ جَمِيعِهِ وَالْأَجَاغُ سِوَاهُ فِي أَنَّهُ يَطْهَرُ مَنْ تَوَضَّأَ وَغَتَسَلَ مِنْهُ، وَظَاهَرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٌ مَاءٌ بَحْرٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ رَوَى فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ يُوَافِقُ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا أَعْرِفُهُ.

١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ.....، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ رَجُلٍ مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْزَقِ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْزَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ خَبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ وَمَعَنَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ؛ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ غَطَشْنَا أَفْتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَةً. [أخرجه مالك (٢٢/١)، أبو داود (٨٣)، الرمذي (٦٩)، النسائي (١٧٦/١)]

٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ تُوْبَانَ، عَنْ أَبِي هِنْدٍ الْفَرَّاسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَمْ يَطْهَرِ الْبَحْرَ، فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ. [ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣٥/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكُلُّ الْمَاءِ طَهُورٌ مَا لَمْ تَخَالِطْهُ نَجَاسَةٌ، وَلَا طَهُورٌ إِلَّا فِيهِ أَوْ فِي الصَّعِيدِ، وَسِوَاهُ كُلِّ مَاءٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ ثَلَجٍ أَذِيبَ وَمَاءٌ مَسْخَنٌ وَغَيْرُ مَسْخَنٍ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَهُ طَهَارَةُ النَّارِ وَالنَّارُ لَا تَنْجَسُ الْمَاءَ.

٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُسَخِّنُ لَهُ

الْمَاءَ فَيَغْتَسِلُ بِهِ، وَيَتَوَضَّأُ بِهِ. [أخرجه الدارقطني (٣٧/١)].

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَكْرَهُ الْمَاءَ الْمُسَمَّسَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ.

٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.....، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ الْأَغْتِسَالَ بِالْمَاءِ الْمُشْمَسِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ. [أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمَاءُ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلَا يَنْجَسُ إِلَّا بِنَجَسٍ خَالِطِهِ وَالشَّمْسُ وَالنَّارُ لَيْسَا بِنَجَسٍ إِنَّمَا النَّجَسُ الْحَرْمُ، فَأَمَّا مَا اعْتَصَرَهُ الْأَدَمِيُّونَ مِنْ مَاءٍ شَجَرٍ أَوْ وَرْدٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ طَهُورًا.

وكذلك ماء أجساد ذوات الأرواح لا يكون طهوراً؛ لأنه لا يقع على واحد من هذا اسم ماء إنما يقال له: ماء بمعنى ماء ورد وماء شجر كذا وماء مفصل كذا وجسد كذا.

وكذلك لو نحر جزواً وأخذ كرشها فاعتصر منه ماء لم يكن طهوراً؛ لأن هذا لا يقع عليه اسم الماء إلا بالإضافة إلى شيء غيره يقال ماء كرش وماء مفصل كما يقال ماء ورد وماء شجر كذا وكذا، فلا يجزي أن يتوضأ بشيء من هذا.

١- الماء الذي ينجس والذي لا ينجس

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَاءُ مَاءَانِ: مَاءٌ جَارٍ وَمَاءٌ رَاكِدٌ.

فَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي، فَإِذَا وَقَعَ فِيهِ حَرْمٌ مِنْ مِيتَةٍ أَوْ دَمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَاحِيَةٌ يَقِفُ فِيهَا الْمَاءُ فَتَلِكِ النَّاحِيَةُ مِنْهُ خَاصَّةً مَاءً رَاكِدٌ يَنْجَسُ إِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ الَّذِي فِيهِ الْمِيتَةُ مِنْهُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسٍ قَرِيبٍ نَجَسٌ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسٍ قَرِيبٍ لَمْ يَنْجَسْ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ؛ فَإِنْ كَانَ جَارِيًا لَا يَقِفُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِذَا مَرَّتِ الْجِيفَةُ أَوْ مَا خَالَطَهُ فِي الْجَارِي تَوَضَّأَ بِمَا يَتَّبِعُ مَوْضِعَ الْجِيفَةِ مِنَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ مَا يَتَّبِعُ مَوْضِعَهَا مِنَ الْمَاءِ غَيْرُ مَوْضِعِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخَالِطْهُ نَجَاسَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ الْجَارِي قَلِيلًا فِيهِ جِيفَةٌ فَتَوَضَّأَ رَجُلٌ تَمَّا حَوْلَ الْجِيفَةِ لَمْ يَجْزِهِ إِذَا مَا كَانَ حَوْلَهَا أَقْلٌ مِنْ خَمْسٍ قَرِيبٍ كَالْمَاءِ الرَّاكِدِ، وَيَتَوَضَّأُ بِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ مَعْقُولًا فِي الْمَاءِ الْجَارِي أَنْ كُلُّ مَا مَضَى مِنْهُ غَيْرٌ مَا حَدَثَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدًا يَخْتَلِطُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ الْحَرْمُ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ يَحْتَمِلُ النَّجَاسَةَ نَجَسٌ، وَلَوْلَا مَا وَصَفْتُ، وَكَانَ الْمَاءُ الْجَارِي قَلِيلًا فَخَالَطَتِ النَّجَاسَةُ مِنْهُ مَوْضِعًا فَجَرَى، نَجَسَ الْبَاقِي مِنْهُ إِذَا كَانَ إِذَا اجْتَمَعَا مَعًا يَحْمِلَانِ النَّجَاسَةَ، وَلَكِنَّهُ كَمَا وَصَفْتُ كُلُّ شَيْءٍ جَاءَ مِنْهُ غَيْرٌ مَضَى، وَغَيْرُ يَخْتَلِطُ بِمَا مَضَى وَالْمَاءُ الرَّاكِدُ فِي هَذَا خَالَفَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِطُ كُلُّهُ فَيَقِفُ فَيَصِيرُ مَا حَدَثَ فِيهِ يَخْتَلِطُ بِمَا كَانَ قَبْلَهُ لَا يَفْصَلُ فَيَجْرِي بَعْضُهُ

قبل بعض كما ينفصل الجاري.

قال الشافعي: وإذا كان الماء الجاري قليلاً أو كثيراً فخالطته نجاسة فتغيرت ريحه أو طعمه أو لونه كان نجساً، وإن مرت جريته بشيء متغير بجرام خالطه فتغيرت، ثم مرت به جرية أخرى غير متغيرة؛ فالجربة التي غير متغيرة طاهرة، والمتغيرة نجسة.

قال: وإذا كان في الماء الجاري موضع منخفض فركد فيه الماء، وكان زائلاً عن سنن جريته بالماء يستتفع فيه؛ فكان يحمل النجاسة فخالطه حرام نجس؛ لأنه راكد.

وكذلك إن كان الجاري يدخله إذا كان يدخله منه ما لا يكثره حتى يصير كله خسر قرب، ولا يجري به، وإن كان في سنن الماء الجاري موضع منخفض فوقه فيه حرّم، وكان الماء يجري به فهو جار كله لا ينسج إلا بما ينسج به الجاري، وإذا صار الماء الجاري إلى موضع يركد فيه الماء فهو ماء راكد ينسجه ما ينسج الماء الراكد.

٢- الماء الراكد

قال الشافعي: والماء الراكد ماء ما لا ينسج بشيء خالطه من المحرم إلا أن يكون لونه فيه أو ريحه أو طعمه قائماً، وإذا كان شيء من المحرم فيه موجوداً بأحد ما وصفنا تنسج كله قل أو كثر.

قال: وسواء إذا وجد المحرم في الماء جارياً كان أو راكداً.

قال: وماء ينسج بكل شيء خالطه من المحرم، وإن لم يكن موجوداً فيه.

فإن قال قائل: ما الحجة في فرق بين ما ينسج، وما لا ينسج، ولم يتغير واحد منهما.

قيل: السنة.

٥- أخبرنا الثقة، عن الوليد بن كثير.....، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً أو خبثاً. [أخرجه أبو داود (٦٣)، الترمذي (٦٧)، النسائي (١٧٥/١)، ابن ماجه (٥١٧)]

٦- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج بإسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً.

وقال في الحديث: بقلل هجر، قال ابن جريج: ورأيت قللاً هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً.

قال الشافعي: كان مسلم يذهب إلى أن ذلك أقل من نصف القرية أو نصف القرية، فيقول: خسر قرب هو أكثر ما يسع قلتين، وقد تكون القلتان أقل من خمس قرب.

وفي قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً دلالة على أن ما دون القلتين من الماء يحمل النجس.

قال الشافعي: فالاحتياط أن تكون القلة قربتين ونصفاً، فإذا كان الماء خسر قرب لم يحمل نجساً في جريان أو غيره، وقرب الحجاز كبار، فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة إلا بقرب كبار، وإذا كان الماء أقل من خسر قرب فخالطه ميتة نجس، ونجس كل وعاء كان فيه فأهريق، ولم يظهر الوعاء إلا بأن يغسل، وإذا كان الماء أقل من خسر قرب فخالطه نجاسة ليست بقائمة فيه نجسته؛ فإن صب عليه ماء حتى يصير هو بالذي صب عليه خسر قرب فأكثر طهر.

وكذلك لو صب هو على الماء أقل وأكثر منه حتى يصير الماءان معاً أكثر من خسر قرب لم ينسج واحد منهما صاحبه، وإذا صار خسر قرب فطهرها، ثم فرقاً لم ينسج بعد ما طهرها إلا بنجاسة تحدث فيهما.

وإذا وقعت الميتة في بئر أو غيرها فأخرجت في دلو أو غيره طرحت وأريق الماء الذي معها؛ لأنه أقل من خسر قرب منفرداً من ماء غيره، وأحب إلى لو غسل الذلّو؛ فإن لم يغسل ورد في الماء الكثير، طهره الماء الكثير، ولم ينسج هو الماء الكثير.

قال: والمحرم كله سواء إذا وقع في أقل من خسر قرب نجسه.

ولو وقع حوت ميت في ماء قليل أو جرادة ميتة لم ينسج؛ لأنهما حلال ميتتين.

وكذلك كل ما كان من ذوات الأرواح مما يعيش في الماء، ومما لا يعيش في الماء من ذوات الأرواح إذا وقع في الماء الذي ينسج ميتة نجسه إذا كان مما له نفس سائلة، فأما ما كان مما لا نفس له سائلة، مثل الذباب، والخنافس، وما أشبههما، ففيه قولان أحدهما أن ما مات من هذا في ماء قليل أو كثير لم ينسجه، ومن قال هذا قال: فإن قال قائل: هذه ميتة فكيف زعمت أنها لا تنسج؟

قيل: لا تغير الماء بحال، ولا نفس لها؛ فإن قال: فهل من دلالة على ما وصفت؟

قيل: نعم. إن رسول الله ﷺ أمر بالذباب يقع في الماء أن يغمس فيه.

خنزير، فلا يطهر إلا بأن يغسل سبع مرات، وإذا غسلهن سبعاً جعل أولاهن أو أخراهن تراباً لا يطهر إلا بذلك؛ فإن كان في بحر لا يجد فيه تراباً فغسله بما يقوم مقام تراب في التنظيف من أشتان أو نخالة أو ما أشبهه، ففيه قولان: أحدهما لا يطهر إلا بأن يمسه التراب والآخر يطهر بما يكون خلفاً من التراب وأنظف منه مما وصفت كما تقول في الاستنجاء.

وإذا نجس الكلب أو الخنزير بشربهما نجساً ما ماساً به الماء من أبدانهما، وإن لم يكن عليهما نجاسة، وكل ما لم ينسج بشربه، فإذا أدخل في الماء يداً أو رجلاً أو شيئاً من بدنه لم ينسج إلا بأن يكون عليه قدر فينجس القدر الماء لا جسده.

فإن قال قائل: فكيف جعلت الكلب والخنزير إذا شربا في إناء لم يطهره إلا سبع مرات وجعلت الميتة إذا وقعت فيه أو الدّم طهرته مرة إذا لم يكن لواحد من هؤلاء أثر في الإناء؟ قيل له أتابعاً لرسول الله ﷺ.

٧- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن أبي الرناد.....، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحذركم فلْيغسله سبع مرات.

٨- أخبرنا مالك، عن أبي الرناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شرب الكلب في إناء أحذركم فلْيغسله سبع مرات. [أخرجه البخاري (١٧٢)، مسلم (٢٧٩)، الترمذي (٥٢١)]

٩- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب بن أبي تيمية.....، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحذركم فلْيغسله سبع مرات أو لاهن أو أخراهن بتراب. [أخرجه الرمذي (٩١)]

قال الشافعي: قلنا في الكلب بما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان الخنزير إن لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها، قلنا به قياساً عليه، وقلنا في النجاسة سواهما بما:

١٠- أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة أنه سمع أمراًة فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت رسول الله ﷺ، عن دم الحنث يصيب الثوب، فقال: خبيو، ثم أقرصيه، ثم رشي واصل في. [أخرجه البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٩١)، أبو داود (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)]

وكذلك أمر به في الطعام، وقد يموت بالغمس، وهو لا يأمر بغمسه في الماء والطعام وهو ينسج لو مات فيه؛ لأن ذلك عمد إفسادهما، والقول الثاني أنه إذا مات فيما ينسج نجس؛ لأنه محرّم، وقد يأمر بغمسه للذي فيه والأغلب أنه لا يموت، وأحب إلي أن كل ما كان حراماً أن يؤكل فوقع في ماء، فلم يموت حتى أخرج منه لم ينسج، وإن مات فيه نجسه، وذلك مثل الخنفساء والجعل والذباب والبرغوث، والقمل، وما كان في هذا المعنى.

قال: وذوق الطير كله ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه إذا خالط الماء نجسه؛ لأنه يربط برطوبة الماء.

قال الربيع: وعرق النصرانية والجنب والحائض طاهر. وكذلك الجوسي وعرق كل دابة طاهر وسور الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب، والخنزير.

قال الربيع: وهو قول الشافعي، وإذا وضع المرء ماء فاستن بسواك وغمس السواك في الماء، ثم أخرجه توضع بذلك الماء؛ لأن أكثر ما في السواك ريقه، وهو لو بصق أو تنخّم أو امتخط في ماء لم ينسج والدابة نفسها تشرب في الماء، وقد يختلط به لعابها، فلا ينسج إلا أن يكون كلباً أو خنزيراً.

قال: وكذلك لو عرق فقطر عرقه في الماء لم ينسج؛ لأن عرق الإنسان والدابة ليس بنسج وسواء من أي موضع كان العرق من تحت منكبه أو غيره.

وإذا كان الحرام موجوداً في الماء، وإن كثر الماء لم يطهر أبداً بشيء ينزح منه، وإن كثر حتى يصير الحرام منه عدماً لا يوجد منه فيه شيء قائم، فإذا صار الحرام فيه عدماً طهر الماء، وذلك أن يصب عليه ماء غيره أو يكون معيناً فتنبع العين فيه فيكثر، ولا يوجد الحرم فيه، فإذا كان هكذا طهر، وإن لم ينزح منه شيء.

قال: وإذا نجس الإناء فيه الماء القليل أو الأرض أو البئر ذات البناء فيها الماء الكثير حرام بخالطه؛ فكان موجوداً فيه، ثم صب عليه ماء غيره حتى يصير الحرام غير موجود فيه، وكان الماء قليلاً فنسج فصب عليه ماء غيره حتى صار ماء لا ينسج مثله، ولم يكن فيه حرام فالما طاهر، والإناء، والأرض التي الماء فيهما طاهران؛ لأنهما إنما نجسا بنجاسة الماء، فإذا صار حكم الماء إلى أن يكون طاهراً كان كذلك حكم ما منه الماء، ولم يجوز أن يحول حكم الماء، ولا يحول حكمه، وإنما هو تبع للماء يطهر بطهارته، وينسج بنجاسته.

وإذا كان الماء قليلاً في إناء فخالطته نجاسة أريق وغسل الإناء، وأحب إلي لو غسل ثلاثاً فإن غسل واحدة تأتي عليه طهر، وهذا من كل شيء خالطه إلا أن يشرب فيه كلب أو

الومدي (١٣٨)، النسائي (١٥٥/١)، ابن ماجه (٦٢٩)

١١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمَ مِنْ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ إِحْدَاكُمُ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ. [انظر الحديث السابق]

قال الشافعي: فأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيضة، ولم يوقت فيه شيئاً، وكان اسم الغسل يقع على غسله مرة وأكثر كما قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فأجرات مرة؛ لأن كل هذا يقع عليه اسم الغسل. قال: فكانت الأنجاس كلها قياساً على دم الحيضة لموافقته معاني الغسل والوضوء في الكتاب والمعقول، ولم نفسه على الكلب؛ لأنه بعيد إلا ترى أن اسم الغسل يقع على واحدة وأكثر من سبع، وأن الإناء ينقى بواحدة وما دون السبع، ويكون بعد السبع في عماسة الماء مثل قبل السبع.

قال: ولا نجاسة في شيء من الأحياء مامت ماء قليلاً بأن شربت منه أو أدخلت فيه شيئاً من أعضائها إلا الكلب، والخنزير، وإنما النجاسة في الموتي إلا ترى أن الرجل يركب الحمار، ويعرق الحمار وهو عليه، ويحل مسه؟

فإن قال قائل: ما الدليل على ذلك؟
قيل:

١٢ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ تَوَضُّأٍ بِمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلُ السَّبَّاحُ كُلُّهَا. [ضعيف]

١٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ أَوْ أَبِي حَبِيبَةَ - شَكَّ الرَّيْصُ -، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِوَثْلِهِ. [ضعيف. أخرجه الدارقطني (٦٢/١)]

١٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ عَمْرِو بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَيْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بِنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءاً فَجَاءَتْ هَوْرَةً فَشَرِبَتْ مِنْهُ، قَالَتْ: فَرَأَيْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهِ،

فَقَالَ: أَتَعَجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيَسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ أَوِ الطَّوَائِفِ. [أخرجه مالك (٢٣/١)، أبو داود (٧٥)، الزمدي (٩٢)، النسائي (٥٥/١)، ابن ماجه (٣٦٧)]

١٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الشافعي: فقسنا على ما عقلنا مما وصفنا، وكان الفرق بين الكلب والخنزير وبين ما سواهما مما لا يؤكل لحمه أنه ليس منها شيء حرم أن يتخذ إلا لمعنى، والكلب حرم أن يتخذ لا لمعنى وجعل ينقص من عمل من أخذه من غير معنى كل يوم - قيراط أو قيراطان مع ما يفرق به من أن الملائكة لا تدخل بيتاً هو فيه، وغير ذلك، ففضل كل شيء من الدواب يؤكل لحمه أو لا يؤكل حلال إلا الكلب والخنزير.

قال الشافعي: فإذا تغير الماء القليل أو الكثير فانتز أو تغير لونه بلا حرام خالطه فهو على الطهارة.

وكذلك لو بال فيه إنسان، فلم يدر أخالطه نجاسة أم لا وهو متغير الريح أو اللون أو الطعم فهو على الطهارة حتى تعلم نجاسته؛ لأنه يترك لا يستقى منه فيتغير، ويخالطه الشجر والطحلب فيتغيره.

قال: وإذا وقع في الماء شيء حلال فغير له ريحاً أو طعماً، ولم يكن الماء مستهلكاً فيه، فلا بأس أن يتوضأ به، وذلك أن يقع فيه البأ أو القطران فيظهر ريحه أو ما أشبهه.

وإن أخذ ماءً شيب به لبن أو سويق أو غسل فصار الماء مستهلكاً فيه لم يتوضأ به؛ لأن الماء مستهلك فيه إنما يقال لهذا ماء سويق ولبن وغسل مشوب، وإن طرح منه شيء قليل يكون ما طرح فيه من سويق ولبن وغسل مستهلكاً فيه، ويكون لو الماء الظاهر ولا طعم لشيء من هذا فيه توضأ به، وهذا ماء مجال، وهكذا كل ما خالط الماء من طعام، وشراب وغيره إلا ما كان الماء قاراً فيه، فإذا كان الماء قاراً في الأرض فانتز أو تغير توضأ به؛ لأنه لا اسم له دون الماء، وليس هذا كما خلط به مما لم يكن فيه.

ولو صب على الماء ماء ورد فظهر ريح ماء الورد عليه لم يتوضأ به؛ لأن الماء مستهلك فيه والماء الظاهر لا ماء الورد.

قال: وكذلك لو صب عليه قطران فظهر ريح القطران في الماء لم يتوضأ به، وإن لم يظهر توضأ به؛ لأن القطران وماء الورد يختلطان بالماء، فلا يتميزان منه.

مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ. [أخرجه البخاري (٢٦١)، مسلم (٣٢١)]
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وبهذا نأخذ، فلا بأس أن يغتسل بفضل
 الجنب، والحائض؛ لأن رسول الله ﷺ اغتسل وعائشة من إناء
 واحد من الجنابة فكل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه، وليست
 الحيضة في اليد، وليس ينجس المؤمن إنما هو تعبد بأن يمس الماء
 في بعض حالته دون بعض.

٤- ماء النصراني والوضوء منه

٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ
 بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ
 نَصْرَانِيَّةٍ فِي جَرَوْ نَصْرَانِيَّةٍ. [أخرجه البيهقي في مسنه
 الكبرى (٣٢/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: ولا بأس بالوضوء من ماء المشرِك وبفضل
 وضوئه ما لم يعلم فيه نجاسة؛ لأن للماء طهارة عند من كان
 وحيث كان حتى تعلم نجاسة خالطته.

٥- باب الآنية التي يتوضأ فيها، ولا يتوضأ

٢٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
 عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ
 بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَدْ كَانَ أَطْعَامًا مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
 فَهَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ:
 إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا. [أخرجه البخاري (١٤٩٢)، مسلم (٣٦٣)، أبو
 داود (٤١٢١)، النسائي (١٧٢/٧)، ابن ماجه (٣٦١٠)]

٢٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٢٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ سَمِعَ ابْنَ
 وَغَلَةَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ،
 فَقَدْ طَهَّرَ. [أخرجه مسلم (٣٦٦)، أبو داود (٤١٢٣)، الترمذي (١٧٢٨)،

النسائي (١٧٣/٧)، ابن ماجه (٣٦٠٩)]

٢٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَغَلَةَ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ، فَقَدْ طَهَّرَ.

٢٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ،
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلْدِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

ولو صب فيه دهنٌ طَيِّبٌ أو أَلْقِيَ فِيهِ عَنَبٌ أو عودٌ أو شيء
 ذو ريح لا يَخْتَلِطُ بِالماء فظهر ريحه في الماء تَوْضُأً به؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي
 المَاءِ شَيْءٌ مِنْهُ يَسْمَى المَاءُ غَوْضًا بِهِ، وَلَوْ كَانَ صَبَّ فِيهِ مَسْكٌ أو
 ذَرِيرَةٌ أو شيء ينماغ في المَاءِ حَتَّى يَصِيرَ المَاءُ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ مِنْهُ فَظَهَرَ
 فِيهِ رِيحٌ لَمْ يَتَوَضَّأْ بِهِ؛ لَأَنَّهُ حَيْثُ مَاءٌ غَوْضٌ بِهِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ مَاءٌ
 مَسْكٌ غَوْضٌ، وَذَرِيرَةٌ غَوْضٌ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا أَلْقِيَ فِيهِ مِنْ
 المأكول من سويق أو دقيق ومرق وغيره إذا ظهر فيه الطعم
 والريح مما يَخْتَلِطُ فِيهِ لَمْ يَتَوَضَّأْ بِهِ؛ لِأَنَّ المَاءَ حَيْثُ مَسُوبٌ إِلَى مَا
 خَالَطَهُ مِنْهُ.

٣- فصل

الجنب وغيره

١٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
 الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْفَدْحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ وَكَتَبَتْ أَغْتَسِلُ أَنَا
 وَهُوَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [أخرجه مالك (٤٤١/١)، البخاري (٢٥٠)،
 مسلم (٣١٩)، أبو داود (٢٣٨)، النسائي (١٢٧/١)]

١٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ
 يَقُولُ إِنَّ الرُّجُلَ، وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا. [أخرجه مالك (٢٤١/١)، البخاري (١٩٣)، أبو
 داود (٧٩)، النسائي (٥٧/١)، ابن ماجه (٣٨١)]

١٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ
 وَاحِدٍ. [أخرجه البخاري (٢٧٢)]

١٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي
 الشَّعْثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ
 وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [أخرجه مسلم (٣٢٢)، الترمذي (٦٢)،
 النسائي (١٢٩/١)]

٢٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ
 الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَرُتِمَا قُلْتُ لَهُ: أَتَيْتَ لِي أَتَيْتَ لِي. [أخرجه
 مسلم (٣٢١)]

٢١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ
 الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

[أخرجه مالك (٢/٤٩٨)، أبو داود (٤١٢٤)، النسائي (١٧٦/٧)، ابن ماجه (٣٦١٢)]

معصية.

فإن قيل: فكيف ينهى عنها، ولا يحرم الماء فيها؟

قيل له - إن شاء الله -: إن رسول الله ﷺ إنما نهى عن الفعل فيها لا عن تبرها، وقد فرضت فيها الزكاة ونموتها المسلمون، ولو كانت نجساً لم يتموها أحد، ولم يحل بيعها ولا شراؤها.

٧ - باب الماء يشك فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل مسافراً، وكان معه ماء فظن أن النجاسة خالطته فتنجس، ولم يستيقن فالأمر على الطهارة وله أن يتوضأ به ويشربه حتى يستيقن مخالطة النجاسة به، وإن استيقن النجاسة، وكان يريد أن يهرقه ويبدله بغيره فشك أفعَل أم لا فهو على النجاسة حتى يستيقن أنه أهراقه وأبدله غيره، وإذا قلت في الماء فهو على النجاسة فليس له أن يتوضأ به وعليه أن يتيمم إن لم يجد غيره، وله إن اضطر إليه أن يشربه؛ لأن في الشرب ضرورة خوف الموت، وليس ذلك في الوضوء، فقد جعل الله تبارك وتعالى التراب طهوراً لمن لم يجد الماء، وهذا غير واجد ماء يكون طهوراً، وإذا كان الرجل في السفر ومعه ماء استيقن أن أحدهما نجس والآخر لم ينسج فأهراق النجس منهما على الأغلب عنده أنه نجس توضأ بالآخر، وإن خاف العطش حبس الذي الأغلب عنده أنه نجس وتوضأ بالطاهر عنده.

فإن قال قائل: قد استيقن النجاسة في شيء فكيف يتوضأ بغير يقين الطهارة؟

قيل له: إنه استيقن النجاسة في شيء واستيقن الطهارة في غيره، فلا نفد عليه الطهارة إلا ييقن أنها نجسة والذي تأخى؛ فكان الأغلب عليه عنده أنه غير نجس على أصل الطهارة؛ لأن الطهارة تمكن فيه، ولم يستيقن النجاسة.

فإن قال: فقد نجست عليه الآخر بغير يقين نجاسة.

قيل: لا إنما نجسته عليه بيقين أن أحدهما نجس، وأن الأغلب عنده أنه نجس، فلم أقل في تنجيسه إلا ييقن رب الماء في نجاسة أحدهما والأغلب عنده أن هذا النجس منهما؛ فإن استيقن بعد أن الذي توضأ به النجس والذي ترك الطاهر غسل كل ما أصاب ذلك الماء النجس من ثوب وبدن، وأعاد الطهارة والصلاة، وكان له أن يتوضأ بهذا الذي كان الأغلب عنده أنه نجس حتى استيقن طهارته.

ولو اشتبه الماءان عليه، فلم يدر أيهما النجس، ولم يكن عنده فيهما غلب، قيل له: إن لم تجد ماء غيرهما فعليك أن تطهر

قال الشافعي: فيتوضأ في جلود الميتة كلها إذا دبغت وجلود ما لا يؤكل لحمه من السباع قياساً عليها إلا جلد الكلب، والخنزير، فإنه لا يظهر بالدبغ؛ لأن النجاسة فيهما وهما حيوان قائمة، وإنما يظهر بالدبغ ما لم يكن نجساً حياً.

والدبغ بكل ما دبغت به العرب من قرظ، وشب، وما عمل عمله مما يكثر فيه الإهاب حتى ينشف فضوله ويطيبه ويمتعه الفساد إذا أصابه الماء، ولا يظهر إهاب الميتة من الدبغ إلا بما وصفت، وإن غطت شعره، فإن شعره نجس، فإذا دبغ وترك عليه شعره فمأس الماء شعره نجس الماء، وإن كان الماء في باطنه، وكان شعره ظاهراً لم ينسج الماء إذا لم يماس شعره، فأما جلد كل ذكي يؤكل لحمه، فلا بأس أن يشرب، ويتوضأ فيه إن لم يدبغ؛ لأن طهارة الذكاة وقعت عليه، فإذا طهر الإهاب صلي فيه وصلي عليه، وجلود ذوات الأرواح السباع وغيرها مما لا يؤكل لحمه سواء ذكبه وميته؛ لأن الذكاة لا تحلها، فإذا دبغت كلها طهرت؛ لأنها في معاني جلود الميتة إلا جلد الكلب والخنزير، فإنهما لا يطهران بحال أبداً.

قال: ولا يتوضأ، ولا يشرب في عظم ميتة ولا عظم ذكي لا يؤكل لحمه مثل عظم الفيل والأسد، وما أشبهه؛ لأن الدبغ والغسل لا يطهران العظم روى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يكره أن يدهن في مدهن من عظام الفيل، لأنه ميتة.

قال الشافعي: فمن توضأ في شيء منه أعاد الوضوء وغسل ما مسه من الماء الذي كان فيه.

٦ - الآنية غير الجلود

قال الشافعي: ولا أكره إناء توضأ فيه من حجارة ولا حديد ولا نحاس ولا شيء غير ذوات الأرواح إلا آنية الذهب والفضة، فإنني أكره الوضوء فيهما.

٢٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر جرجر..... في بطنه نار جهنم. [أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٦٥)، ابن ماجه (٣٤١٣)]

قال الشافعي: فإن توضأ أحد فيها أو شرب كرهت ذلك له، ولم أمره بعيد الوضوء، ولم أزمع أن الماء الذي شرب ولا الطعام الذي أكل فيها حرّم عليه، وكان الفعل من الشرب فيها

٢٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ. [أخرجه البخاري (١٦٢)، مسلم (٢٧٨)، أبو داود (١٠٤)، اللؤمي (٢٤)، النسائي (٢١٥/١)، ابن ماجه (٣٩٣)]

٣٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ.

٣١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن نام مضطجعاً وجب عليه الوضوء؛ لأنه قائم من مضطجع.

قال: والنوم غلبة على العقل، فمن غلب على عقله بجنون أو مرض مضطجعاً كان أو غير مضطجع وجب عليه الوضوء؛ لأنه في أكثر من حال النائم، والنائم يتحرك الشيء فينتبه، ويتبته من غير تحريك الشيء، والمغلوب على عقله بجنون أو غيره يحرك، فلا يتحرك.

قال: وإذا نام الرجل قاعداً فاجب إليه أن يتوضأ.

قال: ولا يبين لي أن أوجب عليه الوضوء.

٣٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَيَنَامُونَ أَحْسَبَهُ قَالَ قَعُوداً حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ. [أخرجه البخاري (٦٤٢)، مسلم (٣٧٦)، أبو داود (٢٠٠)]

٣٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ قَاعِداً، ثُمَّ يُصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ. [أخرجه مالك (٢٢/١)]

قال الشافعي: وإن نام قاعداً مستويماً لم يجب عليه عندي الوضوء؛ لما ذكرت من الآثار، وإن معلوماً إن كانت الآية نزلت في النائم أن النائم مضطجع، وأن معلوماً أن من قبل له: فلان نائم، فلا يتوهم إلا مضطجعاً، ولا يقع عليه اسم النوم مطلقاً إلا أن يكون مضطجعاً، ونائم قاعداً بمعنى أن يوصل فيقال نام قاعداً

بالأغلب، وليس لك أن تيمم، ولو كان الذي أشكل عليه الماء أنعم لا يعرف ما يدل على الأغلب، وكان معه بصير يصدقه وسعه أن يستعمل الأغلب عند البصير؛ فإن لم يكن معه أحد يصدق أو كان معه بصير لا يدري أي الإناءين نجس واختلط عليه أيهما نجس تأخى الأغلب، وإن لم يكن له دلالة على الأغلب من أيهما نجس، ولم يكن معه أحد يصدق تأخى على أكثر ما يقدر عليه فيتوضأ، ولا ييمم ومعه ماء: أحدهما طاهر، ولا ييمم مع الوضوء؛ لأن التيمم لا يظهر نجاسة إن ماسته من الماء، ولا يجب التيمم مع الماء الطاهر.

ولو توضأ بماء، ثم ظن أنه نجس لم يكن عليه أن يعيد وضوءاً حتى يستيقن أنه نجس، والاختيار له أن يفعل؛ فإن استيقن بعد الوضوء أنه نجس غسل كل ما أصاب الماء منه واستأنف وضوءاً وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه الماء النجس.

وكذلك لو كان على وضوء فماس ماء نجساً أو ماساً رطباً من الأنجاس، ثم صلى غسل ما ماس من النجس وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه النجس.

وإن ماس النجس وهو مسافر، ولم يجد ماء تيمم وصلى وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه النجس؛ لأن التيمم لا يظهر النجاسة الماسة للأبدان.

قال: فإذا وجد الرجل الماء القليل على الأرض أو في بئر أو في قعر حجر أو غيره فوجده شديد التغيير لا يدري أخالطته نجاسة من بول دواب أو غيره توضأ به؛ لأن الماء قد يتغير بلا حرام خالطه، فإذا أمكن هذا فيه فهو على الطهارة حتى يستيقن بنجاسة خالطته.

قال: ولو رأى ماء أكثر من خمس قروب فاستيقن أن طيباً بال فيه فوجد طعمه أو لونه متغيراً أو ريحه متغيراً كان نجساً، وإن ظن أن تغيره من غير البول؛ لأنه قد استيقن بنجاسة خالطته، ووجد التغير قائماً فيه، والتغير بالبول وغيره يختلف.

٨- ما يوجب الوضوء، وما لا يوجبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية أن من قام إلى الصلاة فعليه أن يتوضأ وكانت محتملة أن تكون نزلت في خاص فسمعت من أرضي علمه بالقرآن يزعم أنها نزلت في القائمين من النوم.

قال: وأحسب ما قال كما قال: لأن في السنة دليلاً على أن يتوضأ من قام من نومه.

كما يقال نَامَ عن الشيء كأن ينبغي أن يتبّه له من السراي لا نوم الرقاد، وإن النائم مضطجعاً في غير حال النائم قاعداً؛ لأنه يستقل فيغلب على عقله أكثر من الغلبة على عقل النائم جالساً، وأن سبيل الحدث منه في سهولة ما يخرج منه وخفائه عليه غير سبيل من النائم قاعداً.

قال: وإن زالَ عن حدِّ الاستواء في القعود نائماً وجب عليه الوضوء؛ لأن النائم جالساً يكلُّ نفسه إلى الأرض، ولا يكاذ يخرج منه شيء إلا يتبّه، وإذا زال كان في حدِّ المضطجع بالموضع الذي يكون منه الحدث.

قال: وإذا نامَ راکعاً أو ساجداً وجب عليه الوضوء؛ لأنه أخرى أن يخرج منه الحدث، فلا يعلم به من المضطجع.

قال: ومن نامَ قائماً وجب عليه الوضوء؛ لأنه لا يكلُّ نفسه إلى الأرض، وإن يقاس على المضطجع بأن كلاً مغلوب على عقله بالنوم - أولى به من أن يقاس على القاعد الذي إنما سلم فيه للآثار وكانت فيه العلة التي وصفت من أنه لا يكلُّ نفسه إلى الأرض.

قال: والنوم الذي يوجب الوضوء على من وجب عليه الوضوء بالنوم الغلبة على العقل كائناً ذلك ما كان قليلاً أو كثيراً فأنما لم يغلب على عقله من مضطجع وغير ما طرق بنعاس أو حديث نفس، فلا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن أنه أحدث.

قال: وسواء الراكب السفينة والبعر والدابة والمستوي بالأرض متى زالَ عن حدِّ الاستواء قاعداً أو نامَ قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو مضطجعاً وجب عليه الوضوء، وإذا شك الرجل في نوم وخطر بآله شيء لم يدر أرويا أم حديث نفس فهو غير نائم حتى يستيقن النوم؛ فإن استيقن الرؤيا، ولم يستيقن النوم فهو نائم وعليه الوضوء، والاحتياط في المسألة الأولى كلها أن يتوضأ، وعليه في الرؤيا ويقين النوم، وإن قل - الوضوء.

٩- الوضوء من الملامسة والغائط

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة وأشبه أن يكون من قام من مضجع النوم، وذكر طهارة الجنب، ثم قال بعد ذكر طهارة الجنب ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فأنشأ أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجب من الملامسة، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة فأنشأت الملامسة أن تكون اللمس باليد والقبلة غير الجنابة.

٣٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُبِلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَجَسَّهَا يَدِيهِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ فَمَنْ قُبِلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا يَدِيهِ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ. [أخرجه مالك (٤٣/١)]

قال الشافعي: وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر، وإذا أفضى الرجل يده إلى امرأته أو ببعض جسدها إلى بعض جسدها لا حائل بينه وبينها بشهوة أو بغير شهوة وجب عليه الوضوء، ووجب عليها.

وكذلك إن لمسته هي وجب عليه وعليها الوضوء، وسواء في ذلك كله أي يدهما أفضى إلى الآخر إذا أفضى إلى بشرتها، أو أفضت إلى بشرته بشيء من بشرتها؛ فإن أفضى يدها إلى شعرها، ولم يمس لها بشراً، فلا وضوء عليه كان ذلك لشهوة أو لغير شهوة كما يشتهيها، ولا يمسها، فلا يجب عليه وضوء، ولا معنى للشهوة؛ لأنها في القلب، إنما المعنى في الفعل، والشعر مخالف للبشرة.

قال: ولو احتاط فتوضأ إذا لمس شعرها كان أحب إلى. ولو مس يده ما شاء فوق بدنها من ثوب رقيق خام أو بت أو غيره أو صفيق متلذذاً أو غير متلذذ وفعلت هي ذلك لم يجب على واحد منهما وضوء؛ لأن كلاهما لم يلمس صاحبه إنما لمس ثوب صاحبه.

قال الربيع سمعت الشافعي يقول: اللمس بالكف، إلا ترى أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة قال الشاعر: وَأَلَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْطِي فَلَا آتَا مِنْهُ مَا أَقَادَ ذَوُو الْغِنَى أَقَدْتُ وَأَعْدَانِي قَبُرْتُ مَا عِنْدِي

١٠- الوضوء من الغائط والبول والريح

قال الشافعي: ومعقول إذ ذكر الله تبارك وتعالى الغائط في آية الوضوء أن الغائط الخلاء فمن تخلى وجب عليه الوضوء.

٣٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَادُ بْنُ تَيْمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: شَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ يُخِيلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: لَا يَنْفَتِلْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا. [أخرجه البخاري (١٣٧)، مسلم (٣٦١)، النسائي (٩٨/١-٩٩)، ابن ماجه (٥١٣)]

قال الشافعي: فلما دلت السنة على أن الرجل ينصرف من الصلاة بالريح كانت الريح من سبيل الغائط، وكان الغائط أكثر منها.

من الجسد ولا غير متغير.

فإن قال قائل وكيف لا ينجس عرق الجنب والحائض؟

قيل: أمر النبي ﷺ الحائض بغسل دم الحيض من ثوبها، ولم يأمرها بغسل الثوب كله والثوب الذي فيه دم الحيض الإزار ولا شك في كثرة العرق فيه، وقد روي عن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يعرقان في الثياب وهما جنبان، ثم يصليان فيها، ولا يغسلانها.

وكذلك روي عن غيرهما.

٣٨- أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، قالت سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول: سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصبب الثوب، فقال: حثيه، ثم افرصيه بالماء، ثم رشيهِ، ثم صلي فيه. [تقدم]

٣٩- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: سألت امرأة النبي ﷺ فذكر نحوه. [تقدم]

٤٠- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يعرق في الثوب وهو جنب، ثم يصلّي فيه. [أخرجه مالك (٥٢/١)]

قال: ومن توضأ، وقد قاء، فلم يتمضمض أو رحف، فلم يغسل ما ماس الدم منه أعاد بعد ما يعضض ويغسل ما ماس الدم منه؛ لأنه صلى وعليه نجاسة؛ لأن وضوءه انتقض.

١١- باب الوضوء من مس الذكر

٤١- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء، فقال عروة ما علمت ذلك، فقال مروان أخبرني بسنة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ. [أخرجه أبو داود (١٨١)، الرمذي (٨٢)، النسائي (١٠٠/١)، ابن ماجه (٤٧٩)]

٤٢- أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله، عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي، عن سديد بن أبي سفيان المقرئ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: إذا أفضى

٣٦- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحويرث، عن الأعرج، عن ابن الصمة أن رسول الله ﷺ قال فتيمة.

٣٧- أخبرنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن الققذاذ بن الأسود أن علي بن أبي طالب عليه السلام أمره أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله يخرج منه المذي ماذا عليه قال علي، فإذا عندي ابنة رسول الله ﷺ فأنا أستحي أن أسأله قال الققذاذ فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: إذا وجد أحدكم ذلك فليتنصع فروجه بماء ولتوضأ وضوءه للصلاة. [أخرجه البخاري (١٧٨)، مسلم (٣٠٣)، أبو داود (٢٠٦)، النسائي (١١١/١)، ابن ماجه (٥٠٤)]

فدللت السنة على الوضوء من المذي والبول مع دلالتها على الوضوء من خروج الریح، فلم يحز إلا أن يكون جميع ما خرج من ذكر أو دبر من رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء، وسواء ما دخل ذلك من سبار أو حفنة ذكر أو دبر فخرج على وجهه أو يخلطه شيء غيره، ففيه كله الوضوء؛ لأنه خارج من سبيل الحدث، قال: وكذلك الدود يخرج منه والحصاة، وكل ما خرج من واحد من الفروج، ففيه الوضوء.

وكذلك الریح يخرج من ذكر الرجل أو قبل المرأة فيها الوضوء كما يكون الوضوء في الماء وغيره يخرج من الذكر.

قال: ولما كان ما خرج من الفروج حدثاً ريحاً أو غير ریح في حكم الحدث، ولم يختلف الناس في البصاق يخرج من الفم، والمخاط والنفس يأتي من الأنف، والجشاء المتغير وغير المتغير يأتي من الفم لا يوجب الوضوء ذلك على أن لا وضوء في قيء ولا رعاف ولا حجامه ولا شيء خرج من الجسد ولا أخرج منه غير الفروج الثلاثة القبل والذبر والذكر؛ لأن الوضوء ليس على نجاسة ما يخرج، ألا ترى أن الریح يخرج من الذبر ولا تنجس شيئاً فيجب بها الوضوء كما يجب بالعائط، وأن المني غير نجس والغسل يجب به، وإنما الوضوء والغسل تعبد.

قال: وإذا قاء الرجل غسل فاه، وما أصاب القيء منه لا يجزيه غير ذلك.

وكذلك إذا رحف غسل ما ماس الدم من أشفه وغيره، ولا يجزيه غير ذلك، ولم يكن عليه وضوء، وهكذا إذا خرج من جسده دم أو قيح أو غير ذلك من النجس، ولا ينجس عرق جنب ولا حائض من تحت منكبه ولا مابض ولا موضع متغير

أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ. [أخرجه، أحمد (٣٣٣/٢)، الدارقطني (١٤٧/١)، الحاكم (١٣٨/١)]

٤٣- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى ذَكَرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ.

وزاد ابن نافع، فقال: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ وسمعت غير واحد من الحفاظ يرويه، ولا يذكر فيه جابراً.

قال: وإذا أفضى الرجل بطن كفه إلى ذكره ليس بينها وبينه سترٌ وجب عليه الوضوء قال وسواء كان عامداً أو غير عامد؛ لأن كل ما أوجب الوضوء بالعمد أوجبه بغير العمد قال وسواء قليل ما ماس ذكره وكثيره.

وكذلك لو مس دبره أو مس قبل امرأته أو دبرها أو مس ذلك من صبي أوجب عليه الوضوء؛ فإن مس أنثيه أو بيته أو ركبته، ولم يمس ذكره لم يجب عليه الوضوء، وسواء مس ذلك من حي أو ميت، وإن مس شيئاً من هذا من بهيمة لم يجب عليه وضوء من قبل أن آدميت لهم حرمة وعليهم تعبد، وليس للبهائم ولا فيها مثلها، وما ماس من محرم من رطب دم أو قيح أو غيره غسل ما ماس منه، ولم يجب عليه وضوء.

وإن مس ذكره بظهر كفه أو ذراعه أو شيء غير بطن كفه لم يجب عليه الوضوء.

فإن قال قائل: فما فرق بين ما وصفت؟

قيل: الإفضاء باليد إنما هو ببطنها كما تقول أفضى بيده مباعاً وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً أو إلى ركبته راكعاً، فإذا كان النبي ﷺ إنما أمر بالوضوء منه إذا أفضى به إلى ذكره فمعلوم أن ذكره يماس فخذيه، وما قارب من ذلك من جسده، فلا يوجب ذلك عليه بدلالة السنة - وضوءاً فكل ما جاوز بطن الكف كما ماس ذكره مما وصفت، وإذا كان مماستان توجب بأحدهما ولا توجب بالأخرى وضوءاً كان القياس على أن لا يجب وضوءاً مما لم يماس؛ لأن سنة رسول الله ﷺ تدل على أن ما ماس ما هو نجس من الذكر لا يتوضأ.

٤٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ: حَتَّى، ثُمَّ أَقْرِصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِّيهِ وَصَلِّي فِيهِ.

[تقدم]

قال الشافعي: وإذا أمر رسول الله ﷺ بدم الحيض أن يغسل باليد، ولم يأمر بالوضوء منه فالدَّمُ نجس من الذكر.

قال: وكل ما ماس من نجس قياساً عليه بأن لا يكون منه وضوء، وإذا كان هذا في النجس فما ليس بنجس أولى أن لا يوجب وضوءاً إلا ما جاء فيه الخبر بعينه.

قال: وإذا ماس نجساً رطباً أو نجساً يابساً وهو رطب وجب عليه أن يغسل ما ماسه منه، وما ماسه من نجس ليس برطب، وليس ما ماس منه رطباً لم يجب عليه غسله ويطرحه عنه.

٤٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنَّ الرِّيحَ لَتَنْسِفِي عَلَيْنَا الرُّوثَ وَالْخَرَّةَ الْيَاسَ فَيُصِيبُ وَجُوهَنَا وَيَتَابَنُ فَتَنْفُضُهُ أَوْ قَالِ فَنَمْسَحُهُ، ثُمَّ لَا تَتَوَضَّأُ وَلَا نَغْسِلُهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١١)]

قال الشافعي: وكل ما قلت يوجب الوضوء على الرجل في ذكره أوجب على المرأة إذا مست فرجها أو مست ذلك من زوجها كالرجل لا يختلفان.

٤٦- أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ قَالَ الرِّبْعُ أَظَنُّهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا تَوَضَّأَتْ.

قال: وإذا مس الرجل ذكره بينه وبينه شيء ما كان إلا أنه غير مفض إليه لم يكن عليه وضوء فيه رق ما بينه وبينه أو صفق.

١٢- باب لا وضوء لما يطعم أحد

٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضُّمَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [أخرجه البخاري (٢٠٨)، ابن ماجه (٤٩٠)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ فمن أكل شيئاً مسته ناز أو لم تمسه لم يكن عليه وضوء.

وكذلك لو اضطر إلى ميتة فاكل منها لم يجب عليه وضوء منه أكلها نيئة أو نضيجة، وكان عليه أن يغسل يده وفاه، وما مست الميتة منه لا يجزيه غير ذلك؛ فإن لم يفعل غسله وأعاد كل صلاة صلاها بعد أكلها وقبل غسله ما ماست الميتة منه.

وكذلك كل محرم أكله لم تجز له الصلاة حتى يغسل ما ماس منه من يديه وفيه وشيء أصابه، غيرهما، وكل حلال أكله أو شربه، فلا وضوء منه كان ذا ريح أو غير ذي ريح شرب ابن

عباسٍ لبناً، ولم يتمضمض قال: ما باليته بالة.

يأتي منه غائط أو بولٌ فيستنجي بالحجارة أو الماء.

١٣- بابُ الكلام والأخذ من الشارب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا وضوء من كلام، وإن عظم ولا ضحك في صلاة ولا غيرها.

قال: وروى ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ فَلَيْقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قال ابن شهاب، ولم يبلغني أنه ذكر في ذلك وضوءاً.

قال الشافعي: ولا وضوء في ذلك ولا في أذى أحدٍ ولا قذفٍ ولا غيره؛ لأنه ليس من سبيل الأحداث.

٤٨- قال الشافعي: وَرَوَى الثَّعْلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَغْفُوا اللَّحَى وَخُذُوا مِنَ الشَّوَارِبِ وَغَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ. [أخرجه مسلم (٢٦٠)]

قال الشافعي: فمن توضأ، ثم أخذ من أظفاره ورأسه ولحيته وشاربه لم يكن عليه إعادة وضوء، وهذا زيادة نظافة وطهارة.

وكذلك إن استحدث، ولو أمر الماء عليه لم يكن بذلك بأساً، ولم يكن فيه شيء.

وكذلك كلُّ حلالٍ أكله - له ريحٌ أو لا ريحٌ له - وشربه لبنٍ أو غيره.

وكذلك لو ماسَّ ذلك الحلال جسده وثوبه لم يكن عليه غسله قد شرب ابن عباسٍ لبناً وصلى، ولم يمس ماءً.

١٤- بابُ في الاستنجاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشافعي: فذكر الله تعالى الوضوء، وكان مذهبنا أن ذلك إذا قام النَّائم من نومه.

قال: وكان النَّائم يقوم من نومه لا محدثاً خلاء ولا بولاً؛ فكان الوضوء الذي ذكر الله تعالى بدلالة السنة على من لم يحدث غائطاً ولا بولاً دون من أحدث غائطاً أو بولاً؛ لأنهما مذهبنا أن يمسَّان بعض البدن.

قال: ولا استنجاء على أحدٍ وجب عليه وضوء إلا بأن

٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الرَّالِدِ، فَلِذَا ذَهَبَ أَخَذَكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَنْبِرُهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ. [أخرجه أبو داود (٨)، النسائي (٣٨١/١)، ابن ماجه (٣١٣)]

ونهى عن الروث والرمة، وأن يستنجي الرجلُ بيمينه.

قال الشافعي: الرمة العظم البالي، قال الشاعر:

أُمَّا عِظَامُهَا فَزِرْمٌ وَأُمَّا لَحْمُهَا فَصَلِيلِبٌ

٥٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو وَجْزَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الْأَسْتِنْجَاءِ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَنَهَى عَنْ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَخْجَارُ لَيْسَ فِيهِمْ رَجِيحٌ. [أخرجه أبو داود (٤١)، ابن ماجه (٣١٥)]

قال الشافعي: فمن تخلَّى أو بال لم يجزه إلا أن يتمسح بثلاثة أحجار ثلاث مراتٍ أو أجراتٍ أو مقابسٍ أو ما كان طاهراً نظيفاً مما أنقى نقاء الحجارة إذا كان مثل التراب والحشيش والخزف وغيرها.

قال: وإن وجد حجراً أو آجرةً أو صوانة لها ثلاث وجوه فامسح بكل واحدٍ منها امتساحةً كانت ثلاثاً أحجار امتسح بها؛ فإن امتسح بثلاثة أحجار فعلم أنه أبقى أثراً لم يجزه إلا أن يأتي من الامتساح على ما يرى أنه لم يبق أثراً قائماً فأما أثر لا صق لا يخرج إلا الماء فليس عليه إنقاؤه؛ لأنه لو جهد لم ينقه بغير ماء.

قال: ولا يتمسح بحجر علم أنه امتسح به مرةً إلا أن يعلم أن قد أصابه ماء طهره؛ فإن لم يعلم طهره بماء لم يجزه الامتساح به، وإن لم يكن فيه أثر.

وكذلك لو غسل بماء الشجر حتى يذهب ما فيه لم يجزه الامتساح به، ولا يطهره إلا الماء الذي يطهر الأنجاس.

قال: ولا يستنجي بروثه للخبر فيه، فإنها من الأنجاس؛ لأنها رجيع.

وكذلك كل رجيع نجس ولا يعظم للخبر فيه، فإنه، وإن كان غير نجس فليس بنظيف، وإنما الطهارة بنظيف طاهر ولا أعلم شيئاً في معنى العظم إلا جلد ذكي غير مدبوغ، فإنه ليس بنظيف، وإن كان طاهراً فأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر، فلا بأس أن يستنجي به.

١٥ - باب السواك

قال: ويستنجي الرقيق البطن والغليظ بالحجارة، وما قام مقامها ما لم يعد الخلاء ما حول مخرجه مما أقبل عليه من باطن الألتين؛ فإن خرج عن ذلك أجزاء فيما بين الألتين أن يستنجي بالحجارة، ولم يجره فيما انتشر فخرج عنهما إلا الماء، ولم يزل في الناس أهل رقة بطون وغلظها وأحسب رقة البطن كانت في المهاجرين أكثر لأكلهم التمر وكانوا يقتاتونه وهم الذين أمرهم رسول الله ﷺ بالاستنجاء.

قال: والاستنجاء من البول مثله من الخلاء لا يختلف، وإذا انتشر البول على ما أقبل على الثقب أجزاء الاستنجاء، وإذا انتشر حتى تجاوز ذلك لم يجره فيما جاوز ذلك إلا الماء.

ويستبرئ البائل من البول لئلا يقطر عليه وأحب إلي أن يستبرئ من البول ويقيم ساعة قبل الوضوء، ثم ينثر ذكره قبل الاستنجاء، ثم يتوضأ.

قال: وإذا استنجى رجل بشيء غير الماء لم يجره أقل من ثلاثة أحجار، وإن أنقى والاستنجاء كافٍ، ولو جمعه رجل، ثم غسل بالماء كان أحب إلي ويقال: إن قومًا من الأنصار استنجوا بالماء فتزلت فيهم «فيه رجال يُحيون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين».

وإذا اقتصر المستنجي على الماء دون الحجارة أجزاء؛ لأنه أنقى من الحجارة، وإذا استنجى بالماء، فلا عدد في الاستنجاء إلا أن يبلغ من ذلك ما يرى أنه قد أنقى كل ما هنالك ولا أحسب ذلك يكون إلا في أكثر من ثلاث مرات وثلاث فاكثر.

قال: وإن كانت برجل بواسير وقروح قرب المقعدة أو في جوفها فسالت دماً أو قيحاً أو صديداً لم يجره فيه إلا الاستنجاء بالماء، ولا يجره الحجارة والماء طهارة الأنحاس كلها والرخصة في الاستنجاء بالحجارة في موضعها لا يعدى بها موضعها.

وكذلك الخلاء والبول إذا عدوا موضعهما فاصابوا غيره من الجسد لم يطهرهما إلا الماء ويستنجي بالحجارة في الوضوء من يجذ الماء، ومن لا يجده.

وإذا تخلّى رجل، ولم يجد الماء وهو ممن له التيمم لم يجره إلا الاستنجاء، ثم التيمم، وإن تيمم، ثم استنجى لم يجره ذلك حتى يكون التيمم بعد الاستنجاء.

قال الربيع وفيه قول ثانٍ للشافعي يجره التيمم قبل الاستنجاء، وإذا كان قد استنجى بعده لم يمسه ذكره ولا دبره بيده.

قال الشافعي: وإذا وجب على الرجل الغسل لم يجره في موضع الاستنجاء إلا الغسل.

٥١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ويتأخرون العشاء. [أخرجه البخاري (٨٨٧)، مسلم (٢٥٢)، أبو داود (٤٦)، الساني (١٢/١)]

٥٢ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: السواك مطهرة للفم مرضاة للرب. [أخرجه البخاري تعليقاً (١٩٣٤)، الساني (١٠/١)]

قال الشافعي: في هذا دليل على أن السواك ليس بواجب، وأنه اختيار؛ لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق. قال الشافعي: واستحب السواك عند كل حال يتغير فيه الفم وعند الاستيقاظ من النوم والأزم وأكل كل ما يغير الفم وشربه وعند الصلوات كلها، ومن تركه صلى، فلا يعيد صلاته، ولا يجب عليه وضوء.

١٦ - باب غسل اليدين قبل الوضوء

قال الشافعي: ذكر الله عز وجل الوضوء فبدأ فيه بغسل الوجه، فدل على أن الوضوء على من قام من النوم كما ذكر الله عز وجل ودون البائل والمتغوط؛ لأن النائم لم يحدث خلاء ولا بولاً وأحب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء للوضوء للسنة لا للفرض.

٥٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل إدخالهما في الوضوء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده. [تقدم]

٥٤ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغسل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده. [تقدم]

٥٥ - أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله. [تقدم]

قال الشافعي: وإذا أدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها وهو

لا يستيقن أن شيئاً من النجاسة ماسها لم يفسد وضوءه.

وكذلك إن شك أن يكون ماسها؛ فإن كان اليد قد ماسته نجاسة فادخلها في وضوءه؛ فإن كان الماء الذي توضع به أقل من قلتين فسد الماء فأهراقه وغسل منه الإناء وتوضأ بماء غيره لا يجزئه غير ذلك، وإن كان الماء قلتين أو أكثر لم يفسد الماء وتوضأ وطهرت يده بدخولها الماء إن كانت نجاسة لا أثر لها، ولو كانت نجاسة لها أثر أخرجها وغسلها حتى يذهب الأثر، ثم يتوضأ.

١٧- باب المضمضة والاستنشاق

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فلم أعلم مخالفاً في أن الوجه المفروض غسله في الوضوء - ما ظهر دون ما بطن، وإن لم يكن على الرجل أن يغسل عينيه، ولا أن ينضح فيهما؛ فكانت المضمضة والاستنشاق أقرب إلى الظهور من العينين، ولم أعلم اختلافاً في أن المتوضئ لو تركهما على المتوضئ فرضاً، ولم أعلم اختلافاً في أن المتوضئ لو تركهما عامداً أو ناسياً وصلى لم يعد وأحب إلي أن يبدأ المتوضئ بعد غسل يديه أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً يأخذ بكفه غرفة لفيه وأنفه ويدخل الماء أنفه ويستبلغ بقدر ما يرى أنه يأخذ بخياشيمه، ولا يزيد على ذلك، ولا يجعله كالسعوط، وإن كان صائماً رفق بالاستنشاق لئلا يدخل رأسه، وإنما أكدت المضمضة والاستنشاق دون غسل العينين للسنن، وإن الفم يتغير.

وكذلك الأنف، وأن الماء يقطع من تغييرهما، وليست كذلك العينان، وإن ترك متوضئ أو جنب المضمضة والاستنشاق وصلى لم تكن عليه إعادة لما وصفت وأحب إلي أن لا يدعهما، وإن تركهما أن يتمضمض ويستنشق.

١٨- باب غسل الوجه

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ فكان معقولا أن الوجه ما دون منابت شعر الرأس إلى الأذنين واللحيين والذقن، وليس ما جاور منابت شعر الرأس الأغم من الزرعيتين من الرأس.

وكذلك أصلح مقدم الرأس ليست صلته من الوجه وأحب إلي لو غسل الزرعيتين مع الوجه، وإن ترك ذلك لم يكن عليه في تركه شيء، فإذا خرجت لحية الرجل، فلم تكسر حتى توردي من وجهه شيئاً فعليه غسل الوجه كما كان قبل أن تنبت، فإذا كثرت حتى تستر موضعها من الوجه فلا احتياط غسلها كلها ولا أعلمه يجب غسلها كلها، وإنما.

قلت: لا أعلم يجب غسلها كلها بقول الأكثر والأعم من لقيت وحكي لي عنه من أهل العلم، وبأن الوجه نفسه ما لا شعر عليه إلا شعر الحاجب وأشفاق العينين والشارب والعنقفة.

الا ترى أنه وجه دون ما أقبل من الرأس، وما أقبل من الرأس وجه في المعنى؛ لأنه مواجهة، وإنما كان ما وصفت من حاجب وشارب وعنقفة وعليه شعر وجهاً من أن كله محدود من أعلاه وأسفله بشيء من الوجه مكشوف، ولا يجوز أن يكون شيء من الوجه مكشوفاً لا يغسل، ولا أن يكون الوجه فهو واحد منقطعاً أسفله وأعلاه وجنبه وجه، وما بين هذا ليس بوجه واللحية فهي شيان فعدار اللحية المتصل بالصدغين الذي من ورائه شيء من الوجه والواصل به القليل الشعر في حكم الحاجبين لا يجزئ فيه إلا الغسل له؛ لأنه محدود بالوجه كما وصفت، وأن شعره لا يكثر عن أن يناله الماء كما ينال الحاجبين والشاربين والعنقفة وهي على الذقن، وما والى الذقن من اللحيين فهذا مجتمع اللحية بمنقطع اللحية فيجزئ في هذا أن يغسل ظاهر شعره مع غسل شعر الوجه، ولا يجزئ تركه من الماء ولا أرى ما تحت منابت مجتمع اللحية واجب الغسل، وإذا لم يجب غسله لم يجب تخليله، ويمر الماء على ظهر شعر اللحية كما يمر على وجهه، وما مسح من مظاهر شعر الرأس لا يجزه غير ذلك، وإن كان إبطاً أو كان ما بين منابت لحيته منقطعاً بادياً من الوجه لم يجزه إلا غسله.

وكذلك لو كان بعض شعر اللحية قليلاً كسعر العنقفة والشارب وعدار اللحية لم يجزه إلا غسله.

وكذلك لو كانت اللحية كلها قليلاً لاصقة كهي حين تنبت وجب عليه غسلها إنما لا يجب عليه غسلها إذا كثرت؛ فكانت إذا أسبغ الماء على اللحية حال الشعر لكثرت دون البشرة، فإذا كانت هكذا لم يجب غسل ما كان هكذا من مجتمع اللحية، ووجب عليه إمرار الماء عليها بالغاً منها حيث بلغ كما يصنع في الوجه وأحب أن يمر الماء على جميع ما سقط من اللحية عن الوجه، وإن لم يفعل فأمره على ما على الوجه، ففيها قولان: أحدهما لا يجزه؛ لأن اللحية تنزل وجهاً والآخر يجزه إذا أمره على ما على الوجه منه.

١٩- باب غسل اليدين

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، فلم أعلم مخالفاً في أن المرافق مما يغسل كأنهم ذهبوا إلى أن معناها فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى أن تغسل المرافق، ولا يجزي في غسل اليدين أبداً إلا أن يؤتى على ما بين أطراف

الأصابع إلى أن تغسل المرافق، ولا يجزي إلا أن يؤتى بالغسل على ظاهر اليدين وباطنهما وحروفهما حتى يقضي غسلهما، وإن ترك من هذا شيء، وإن قل لم يجز ويبدأ باليمنى من يديه قبل اليسرى؛ فإن بدأ باليسرى قبل اليمنى كرهت ذلك ولا أرى عليه إعادة.

وإذا كان المتوضئ أقطع غسل ما بقي حتى يغسل المرفقين؛ فإن كان أقطعهما من فوق المرفقين غسل ما بقي من المرفقين، وإن كان أقطعهما من المرفقين، ولم يبق من المرفقين شيء، فقد ارتفع عنه فرض غسل اليدين وأحب إلى لو أمس أطراف ما بقي من يديه أو منكبيه غسلًا، وإن لم يفعل لم يضره ذلك.

٢٠- باب مسح الرأس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وكان معقولاً في الآية أن مسح رأسه شيئاً، فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا وهو أظهر معانيها أو مسح الرأس كله ودلت السنة على أن ليس على المرء مسح الرأس كله، وإذا دلت السنة على ذلك فمعنى الآية أن مسح شيئاً من رأسه أجزاء.

قال الشافعي: إذا مسح الرجل بأي رأسه شاء إن كان لا شعر عليه وبأي شعر رأسه شاء بأصبع واحدة أو بعض أصبع أو بطن كفه أو أمر من مسح به أجزاء ذلك فكذلك إن مسح نزعته أو إحداها أو بعضهما أجزاء؛ لأنه من رأسه.

٥٦- قال الشافعي: أخبرنا يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد وابن علقمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح بئاصبعيه، وعلى عمامته وخفيو. [أخرجه مسلم (٢٧٤)، أبو داود (١٥٠)، الرمذي (١٠)، النسائي (٧٦/١)، ابن ماجه (٥٤٥)]

٥٧- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ فحسّر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأيه أو قال ناصيته بالأماء.

٥٨- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن علي بن يحيى، عن ابن سيرين، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ مسح بئاصبعيه أو قال مقدم رأيه بالأماء.

قال الشافعي: وإذا أذن الله تعالى بمسح الرأس فكأن رسول الله ﷺ معتماً فحسّر العمامة فقد دل على أن المسح

على الرأس دونها وأحب لو مسح على العمامة مع الرأس، وإن ترك ذلك لم يضره، وإن مسح على العمامة دون الرأس لم يجرئه ذلك.

وكذلك لو مسح على برقع أو قفازين دون الوجه والذراعين لم يجرئه ذلك، ولو كان ذا جمجمة فمسح من شعر الجمجمة ما سقط عن أصول منابت شعر الرأس، ولم يجرئه، ولا يجرئه إلا أن يمسح على الرأس نفسه أو على الشعر الذي على نفس الرأس لا الساقط عن الرأس، ولو جمع شعره فعقده في وسط رأسه فمسح ذلك الموضع، وكان الذي يمسح به الشعر الساقط عن منابت شعر الرأس لم يجرئه، وإن كان مسح بشيء من الشعر على منابت الرأس بعدما أزيل عن منبته لم يجرئه؛ لأنه حينئذ شعر على غير منبته فهو كالعمامة، ولا يجزي المسح على الشعر حتى يمسح على الشعر في موضع منابته فتقع الطهارة عليه كما تقع على الرأس نفسه والاختيار له أن يأخذ الماء بيديه فيمسح بهما رأسه معاً يقبل بهما ويدبر يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ثم يردهما حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه، وهكذا روي أن النبي ﷺ مسح.

٥٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه قال: قلت لعبد الله بن زيد الأنصاري: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم ودعا بوضوءه فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين وغضمض واستشق ثلاثاً ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه وأقبل بهما وادبر بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى الموضع الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. [أخرجه البخاري (١٨٥)، مسلم (١٨)، أبو داود (١١٨)، الرمذي (٣٢)، النسائي (٧٢/١)، ابن ماجه (٤٣٤)]

قال الشافعي: وأحب لو مسح رأسه ثلاثاً، وواحدة تجزئه وأحب أن يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما بماء غير ماء الرأس ويأخذ بأصبعيه الماء لأذنيه فيدخلهما فيما ظهر من الفرجة التي تفضي إلى الصماخ، ولو ترك مسح الأذنين لم يعد؛ لأنهما لو كانتا من الوجه غسلتا معه أو من الرأس مسحتا معه أو وحدهما أجزاء منه، فإذا لم يكونا هكذا، فلم يذكر في الفرض، ولو كانتا من الرأس كفى ماسحهما أن يمسح بالرأس كما يكفي مما يبقى من الرأس.

٢١- باب غسل الرجلين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى

﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

٢٢- باب مقام الموضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قام رجل يوضئ رجلاً قام عن يسار التوضي؛ لأنه أمكن له من الماء وأحسن في الأدب، وإن قام عن يمينه أو حيث قام إذا صب عليه الماء فتوضأ أجزأه؛ لأن الفرض إنما هو في الوضوء لا في مقام الموضي.

٢٣- باب قدر الماء الذي يتوضأ به

٦١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: رأيت رسول الله ﷺ وَخَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْضُوءَ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّأُوا مِنْهُ قَالَ فَرَأَيْتَ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ فَتَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّأُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ. [أخرجه البخاري (٧٩٤)، مسلم (٢٣٥٩)]

قال الشافعي: في مثل هذا المعنى إن النبي ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَبَعْضُ نِسَائِهِ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ، إِذَا تَوَضَّأَ النَّاسُ مَعًا، فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا وَقْتُ فِيمَا يَطْهَرُ مِنَ التَّوَضُّعِ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا الْإِتْيَانُ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ غَسْلٍ وَمَسْحٍ.

وكذلك إذا اغتسل الاثنان معاً، فإذا أتى المرء على ما أمر الله تعالى به من غسل ومسح، فقد أدى ما عليه قل الماء أو كثر، وقد يرفق بالماء القليل فيكفي ويغرق بالكثير، فلا يكفي وأقل ما يكفي فيما أمر بغسله أن يأخذ له الماء، ثم يجريه على الوجه واليدين والرجلين؛ فإن جرى الماء بنفسه حتى أتى على جميع ذلك أجزأه، وإن أمر به على يده، وكان ذلك بتحريكه باليدين كان أنقى، وكان أحب إلي، وإن كان على شيء من أعضائه مشقاً، أو غيره مما يصيب الجسد فأمر الماء عليه، فلم يذهب لم يكن عليه إعادة غسل العضو إذا جرى الماء عليه، فقد جاء بأقل ما يلزمه وأحب إلي لو غسله حتى يذهب كله، وإن كان عليه علك أو شيء تخبث فيمنع الماء أن يصل إلى الجلد لم يجزه وضوء ذلك العضو حتى يزيل عنه ذلك أو يزيل منه ما يعلم أن الماء قد ماس مع الجلد كله لا حائل دونه فأما الرأس فيأخذ من الماء بما شاة من يده، ثم يمسح برأسه إذا وصل إليه أو شعره الذي عليه؛ فإن كان أيضاً دون ما يمسح من شعره حائل لم يجزه.

وكذلك إن كان دون الرأس حائل ولا شعر عليه لم يجزه حتى يزيل الحائل فيباشر بالمسح رأسه أو شعره، وإن انغمس في ماء جارٍ أو ناعم لا ينجس - انغماسة تأتي على جميع أعضاء

قال الشافعي: ونحن نقرؤها وأرجلكم على معنى اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برءوسكم.

قال الشافعي: ولم اسمع مخالفاً في أن الكعبين اللذين ذكر الله عز وجل في الوضوء الكعبان النأتان وهما مجمع مفصل الساق والقدم، وأن عليهما الغسل كأنه يذهب فيهما إلى اغسلوا أرجلكم حتى تغسلوا الكعبين، ولا يجزئ المرة إلا غسل ظاهر قدميه وباطنه وعرقوبيهما وكعبيهما حتى يستوظف كل ما اشرف من الكعبين عن أصل الساق فيبدأ فينصب قدميه، ثم يصب عليهما الماء يمينه أو يصب عليه غيره ويخلل أصابعهما حتى يأتي الماء على ما بين أصابعهما، ولا يجزه ترك تحليل الأصابع إلا أن يعلم أن الماء قد أتى على جميع ما بين الأصابع.

٦٠- قال الشافعي: أخبرنا يحيى بن سليم قال حدثني أبو هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: كنت وأفيد بن المثنى أو في وفد بني المثنى إلى رسول الله ﷺ فَأَتَيْنَاهُ، فَلَمْ نُصَادِفْهُ وَصَادَفَنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَاتَّيْنَا بِقِنَاعٍ فِيهِ تَمَرٌ وَالْقِنَاعُ الطَّبَقُ فَأَكَلْنَا وَأَمَرَتْ لَنَا بِخَرِيرَةٍ فَصَبَّغَتْ فَأَكَلْنَا، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلْ أَكَلْتُمْ شَيْئاً هَلْ أَمَرَ لَكُمْ بِشَيْءٍ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ دَفَعَ الرَّاعِي غَنَمَهُ، إِذَا سَخَلَتْ تَبَعَرَّ قَالَ هِيَ يَا فُلَانُ مَا وَلَدْتَ قَالَ بِهَمَّةٍ قَالَ فَادْبَحْ لَنَا مَكَانَهَا شاةً، ثُمَّ انْحَرَفَ إِلَيَّ، وَقَالَ لِي لَا تَحْسَبَنَّ، وَلَمْ يَقُلْ لَا تَحْسَبَنَّ أَنَا مِنْ أَجْلِكَ دَبَحْنَاهَا لَنَا غَنَمٌ يَافَةٌ لَا تُرِيدُ أَنْ تَزِيدَ، فَإِذَا وَلَدَ الرَّاعِي بِهَمَّةٍ دَبَحْنَاهَا مَكَانَهَا شاةً قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ يَعْنِي الْبَذَاءُ قَالَ طَلَّقَهَا إِذَا قُلْتَ إِنَّ لِي مِنْهَا وَلَدٌ، وَإِنَّ لَهَا صُحْبَةً قَالَ فَمَرَّهَا يَقُولُ عَظْمَاهَا؛ فَإِنَّ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَسَتَعْمَلُ وَلَا تَضُرِّينَ طَعْيَتِكَ كَضْرِيكَ أَمَتَكَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ قَالَ: أَسْبَغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَبَالِغْ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً. [أخرجه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٣٨)، النسائي (٦٦/١)، ابن ماجه (٤٠٧)]

قال الشافعي: فإن كان في أصابعه شيء خلق ملتصقاً غلغل الماء على عضويه حتى يصل الماء إلى ما ظهر من جلده لا يجزه غير ذلك، وليس عليه أن يفتق ما خلق مرتبطاً منهما.

الوضوء ينوي الطهارة بها أجزاء.

وكذلك إن جلس تحت مصب ماء أو سرب للمطر أو مطر ينوي به الطهارة فيأتي الماء على جميع أعضاء الوضوء حتى لا يبقى منها شيء أجزاء.

ولا يجزئ الوضوء إلا بنية وكيفية من النية فيه أن يتوضأ ينوي طهارة من حدث أو طهارة لصلاة فريضة أو نافلة أو لقراءة مصحف أو صلاة على جنازة أو مما أشبه هذا مما لا يفعله إلا طاهر.

قال: ولو وضأ بعض أعضائه بلا نية، ثم نوى في الباقي لم يميزه إلا أن يعود للنية وضأ بلا نية فيحدث له نية يميزه بها الوضوء قال أبو محمد ويغسل ما بعده وهو قول الشافعي في غير هذا الموضع ويغسل ما بعده.

قال الشافعي: وإذا قدم النية مع أحسنه في الوضوء أجزاء الوضوء؛ فإن قدمها قبل، ثم عزيت عنه لم يميزه، وإذا وضأ وهو ينوي الطهارة، ثم عزيت عنه النية أجزاء نية واحدة فيستريح بها الوضوء ما لم يحدث نية أن يتكرر بالماء أو ينتظف بالماء لا يطهر به، وإذا وضأ وجهه ينوي الطهارة، ثم نوى بغسل يديه، وما بقي من جسده التنظيف أو التبريد لا الطهارة لم يميزه الوضوء حتى يعود لغسل أعضائه التي أحدث فيها غير نية الطهارة، فإذا وضأ نفسه أو وضأ غيره فسواء.

ويأخذ لكل عضو منه ماء غير الماء الذي أخذ للآخر، ولو مسح رأسه بفضل بلل وضوء يديه أو مسح رأسه ببلل لحيته لم يميزه، ولا يميزه إلا ماء جديد.

قال الربيع: ولو غسل وجهه بلا نية طهارة للصلاة، ثم غسل يديه بعد مسح رأسه وغسل رجليه ينوي الطهارة كأن عليه أن يعيد غسل الوجه ينوي به الطهارة وغسل ما بعد ذلك مما غسل لا ينوي به الطهارة حتى يأتي الوضوء على ما ذكر الله عز وجل من شيء قبل شيء، وإن كان غسل وجهه ينوي الطهارة ويديه ومسح برأسه، ثم غسل رجليه لا ينوي الطهارة كأن عليه أن يغسل الرجلين فقط الذي لم ينو بهما طهارة.

ولو توضأ بماء غمس فيه ثوباً ليست فيه نجاسة والماء بحاله لم يخلطه شيء يصير إليه مستهلكاً فيه أجزاء الوضوء به.

ولو توضأ بفضل غيره أجزاء، ولو توضأ بماء توضأ به رجل لا نجاسة على أعضائه لم يميزه؛ لأنه ماء قد توضئ به.

وكذلك لو توضأ بماء قد اغتسل فيه رجل والماء أقل من قلتين لم يميزه، وإن كان الماء خمس قروب أو أكثر فانغمس فيه رجل لا نجاسة عليه فتوضأ به أجزاء؛ لأن هذا لا يفسده، وإنما.

قلت: لا يتوضأ رجل بماء قد توضأ به غيره؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾؛ فكان معقولاً أن الوجه لا يكون مغسولاً إلا بأن يتدأ له ماء فيغسل به، ثم عليه في اليدين عندي مثل ما عليه في الوجه من أن يتدأ له ماء فيغسل به، ولو أعاد عليه الماء الذي غسل به الوجه كان لم يسو بين يديه، ووجهه، ولا يكون مسوياً بينهما حتى يتدأ لهما الماء كما ابتدأ لوجهه، وأن رسول الله ﷺ أخذ لكل عضو منه ماء جديداً.

ولو أصاب هذا الماء الذي توضأ به من غير نجاسة على البدن ثوب الذي توضأ به أو غيره أو صب على الأرض لم يغسل منه الثوب وصلى على الأرض؛ لأنه ليس بنجس.

فإن قال قائل: فمن أين لم يكن نجساً؟

قيل من قبل أن رسول الله ﷺ توضأ ولا شك أن من الوضوء ما يصيب ثيابه، ولم نعلمه غسل ثيابه منه ولا أبدلها ولا علمت فعل ذلك أحد من المسلمين؛ فكان معقولاً إذا لم يمس الماء نجاسة لا ينجس.

فإن قيل: فلم لا يتوضأ به إذا لم يكن نجساً؟

قيل: لما وصفنا، وإن على الناس تعبداً في أنفسهم بالطهارة من غير نجاسة تماس أبدانهم، وليس على ثوب ولا على أرض تعبد، ولا أن يماسه ماء من غير نجاسة.

٢٤ - باب تقديم الوضوء ومتابعته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال: وتوضأ رسول الله ﷺ كما أمره الله عز وجل وبدأ بما بدأ الله تعالى به قال فاشبه - والله تعالى أعلم، - أن يكون على المتوضئ في الوضوء شيان أن يبدأ بما بدأ الله، ثم رسوله عليه الصلاة والسلام به منه ويأتي على إكمال ما أمر به فمن بدأ بيده قبل وجهه أو رأسه قبل يديه أو رجليه قبل رأسه كان عليه عندي أن يعيد حتى يغسل كلا في موضعه بعد الذي قبله وقبل الذي بعده لا يميزه عندي غير ذلك، وإن صلى أعاد الصلاة بعد أن يعيد الوضوء ومسح الرأس وغيره في هذا سواء.

فإذا نسي مسح رأسه حتى غسل رجليه عاد فمسح رأسه، ثم غسل رجليه بعده.

وإنما قلت يعيد كما قلت: وقال غيري في قول الله عز وجل ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ وَالْمَرْءَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فبدأ رسول الله ﷺ بالصفا، وقال نبأ بما بدأ الله به، ولم أعلم خلافاً أنه لو بدأ بالمرء

دُعِيَ لِجَنَازَةٍ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا. [أخرجه مالك (٣٦١-٣٧)]

قال: وهذا غير متابعٍ للوضوء، ولعله قد جف وضوءه، وقد يجف فيما أقلّ مما بين السّوق والمسجد وأجده حين ترك موضع وضوءه، وصار إلى المسجد أخذاً في عمل غير الوضوء وقاطعاً له.

قال: وفي مذهب كثير من أهل العلم أنّ الرجل إذا رمى الجمرة الأولى، ثمّ الآخرة، ثمّ الوسطى أعاد الوسطى والآخرة حتى يكونا في موضعهما، ولم يعد الأولى وهو دليل في قولهم على أنّ تقطيع الوضوء لا يمنعه أن يجزي عنه كما قطع الذي رمى الجمرة الأولى رميها إلى الآخرة، فلم يمنعه أن تجزي عنه الوسطى.

٢٥- باب التسمية على الوضوء

قال الشافعي: وأحب للرجل أن يسمي الله عز وجل في ابتداء وضوءه؛ فإن سها سمي متى ذكر، وإن كان قبل أن يكمل الوضوء، وإن ترك التسمية ناسياً أو عامداً لم يفسد وضوءه إن شاء الله تعالى.

٢٦- باب عدد الوضوء والحد فيه

٦٣- قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمّد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس قال: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَاسْتَنْشَقَ وَتَمَضَّضَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَصَبَّ عَلَى وَجْهِهِ مَرَّةً وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. [أخرجه البخاري (١٥٧)، أبو داود (١٣٨)، الترمذي (٤٢)، النسائي (٦٢١)، ابن ماجه (٤١١)]

٦٤- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران مولى عثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان أنّه تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا خَرَجَتْ خَطَابَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. [أخرجه البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)، أبو داود (١٠٦)، النسائي (٨٠١)]

قال الشافعي: وليس هذا اختلافاً، ولكن رسول الله ﷺ إذا تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَتَوَضَّأَ مَرَّةً فَالْكَمَالُ وَالْإِخْتِيَارُ ثَلَاثٌ، وَوَاحِدَةٌ تَحْزِيءٌ فَأَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَوْضِئَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

الغنى طَوْفًا حَتَّى يَكُونَ بِدَوِّهِ بِالصَّفَا، وَكَمَا قُلْنَا فِي الْجَمَارِ أَنْ بَدَأَ بِالْأَخْرَةِ قَبْلَ الْأُولَى أَعَادَ حَتَّى تَكُونَ بَعْدَهَا، وَإِنْ بَدَأَ بِالطَّوَافِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْيَمِينِ أَعَادَ؛ فَكَانَ الْوُضُوءُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَوْكَدَ مِنْ بَعْضِهِ عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال: وذكر الله عز وجلّ اليدين والرجلين معاً فاحب أن يبدأ باليمنى قبل اليسرى، وإن بدأ باليسرى قبل اليمنى، فقد أساء ولا إعادة عليه وأحب أن يتابع الوضوء، ولا يفرقه؛ لأن رسول الله ﷺ جاء به متابعاً؛ ولأن المسلمين جاءوا بالطواف ورمي الجمار، وما أشبههما من الأعمال متابعاً، ولا حدّاً للتتابع إلا ما يعلمه الناس من أن يأخذ الرجل فيه، ثم لا يكون قاطعاً له حتى يكمله إلا من عذر والعذر أن يفرغ في موضعه الذي توضع فيه من سيل أو هدم أو حريق أو غيره فيتحول إلى غيره فيمضي فيه على وضوءه أو يقل به الماء فيأخذ الماء، ثم يمضي على وضوءه في الوجهين جميعاً، وإن جف وضوءه - كما يعرض له في الصلاة الرعاف وغيره - فيخرج، ثم يبي، وكما يقطع به الطواف لصلاة أو رعايا أو انتقاض وضوءه فينصرف، ثم يبي.

قال الربيع: ثم رجع الشافعي عن هذا بعد، وقال عليه أن يبتدئ الصلاة إذا خرج من رعايا.

وقال الشافعي: إنه إذا انصرف من رعايا أو غيره قبل أن يتم صلاته أنه يبتدئ الصلاة.

قال الربيع: رجع الشافعي عن هذه المسألة، وقال: إذا حول وجهه عن تمام الصلاة عامداً أعاد الصلاة إذا خرج من رعايا وغيره.

قال الشافعي: وإن تحول من موضع قد وضأ بعض أعضائه فيه إلى موضع غيره لظافته أو لسعته أو ما أشبه ذلك مضى على وضوء ما بقي منه.

وكذلك لو تحول لاختياره لا لضرورة كانت به في موضعه الذي كان فيه، وإن قطع الوضوء فيه فذهب لحاجة أو أخذ في غير عمل الوضوء حتى تطاول ذلك به جف الوضوء أو لم يجف فأحب لي لو استأنف وضوءاً، ولا يبين لي أن يكون عليه استئناف وضوء، وإن طال تركه له ما لم يحدث بين ظهرائي وضوءه فينتقض ما مضى من وضوءه ولأني لا أجذ في متابعته الوضوء ما أجذ في تقديم بعضه على بعض وأصل مذهبي أنه يأتي بال غسل كيف شاء، ولو قطعه؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ فهذا مقتسل، وإن قطع الغسل ولا أحسبه يجوز إذا قطع الوضوء إلا مثل هذا.

٦٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنّه تَوَضَّأَ بِالسَّوْقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ

وَيَسْحُ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا وَيَعْمُ بِالمَسْحِ رَأْسَهُ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ نَأْتِي عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ أَجْزَاءَهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ فِي الرِّأْسِ عَلَى مَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَا شَاءَ مِنْ يَدَيْهِ أَجْزَاءَهُ، ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَقْلُ مَا يُلْزِمُهُ، وَإِنْ وَضَأَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ مَرَّةً وَبَعْضُهَا اثْنَيْنِ وَبَعْضُهَا ثَلَاثًا أَجْزَاءَهُ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدَةٌ إِذَا أَجْزَأَتْ فِي الْكُلِّ أَجْزَأَتْ فِي الْبَعْضِ مِنْهُ.

٦٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ دَعَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّعُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [هضم]

قال: وَلَا أَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّعِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثٍ، وَإِنْ زَادَ لَمْ أَكْرَهُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِذَا وَضَأَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَحْدَثَ اسْتَنْافَ الْوُضُوءِ.

٢٧ - باب جماع المسح على الخفين

قال الشافعي: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشافعي: فَاحْتَمَلَ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ مُتَوَضِّعٍ وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَعْضِ الْمُتَوَضِّعِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَذَلِكَ مَسْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى مَنْ لَا خَفَيْنَ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ لِبَسَهُمَا عَلَى كَمَالِ الطَّهَارَةِ كَمَا دَلَّ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَيْنِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ وَصَلَوَاتِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنْ فَرَضَ الْوُضُوءَ عَلَى مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ دُونَ بَعْضٍ لَا أَنْ الْمَسْحَ خِلَافٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا الْوُضُوءَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ.

وكذلك ليست سنة من سننه ﷺ بخلاف لكتاب الله عز وجل.

٦٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِلَالٌ فَدَعَبَ لِخَاتَمِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ خَرَجَا قَالَ أَسَامَةُ فَسَأَلْتُ بِبِلَالًا مَاذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِبَالٌ دَعَبَ لِخَاتَمِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. [أخرجه]

النسائي (٨٢/١)

٦٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُرْوَةُ تَبُوكَ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ الْغَائِطُ فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِذَاوَةً قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَعَلَتْ أَهْرِيْقَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاوَةِ وَهُوَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ دَعَبَ يُحْمِرُ جَبَّتَهُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كَمَا جُئِيهِ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْجَبَّةِ حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعَيْهِ مِنَ اسْفَلِ الْجَبَّةِ وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجَدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يُصَلِّي لَهُمْ فَأَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ مَعَهُ وَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ وَأَفْرَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ وَأَكْفَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ أَحْسَنْتُمْ أَوْ قَالَ أَصَبْتُمْ يَغِطُّهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا.

قال ابن شهاب وحدثني إسماعيل بن محمد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة بنحو من حديث عباد قال المغيرة: فَأَذْرَتْ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ دَعَاهُ. [أخرجه البخاري (٢٠٣)، مسلم (٢٧٤)، أبو داود (١٤٩)، الرمذي (٩٧)، النسائي (٨٢/١)، ابن ماجه (١٨١/١)]

قال الشافعي: وَفِي حَدِيثِ بِلَالٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي الْحَضَرِ؛ لِأَنَّهُ بَثَرَ جَمِلًا فِي الْحَضَرِ قَالَ فَيَمْسَحُ الْمَسَافِرُ وَالْمَقِيمُ مَعًا.

٢٨ - باب من له المسح

٦٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُسَيْنِ وَزَكَرِيَّا، وَيُونُسَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ.

قال الشافعي: فَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ وَاحِدَةً مِنْ رِجْلَيْهِ فِي الْخَفَيْنِ إِلَّا الصَّلَاةَ تَحُلُّ لَهُ، فَإِنَّهُ كَامِلُ الطَّهَارَةِ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَذَلِكَ أَنْ يَتَوَضَّأَ رَجُلٌ فَيَكْمُلُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَتَدَبَّعُ بَعْدَ

عليه، وذلك أن يكون كله من جلود بقرٍ أو إبلٍ أو خشبٍ فهذا أكثر من أن يكون من جلود الغنم.

قال الشافعي: فإذا كان الخفان من لبودٍ أو ثيابٍ أو طَفْسٍ، فلا يكونان في معنى الخف حتى يتعلّا جلداً أو خشباً أو ما يبقى إذا توبع المشي عليه، ويكون كل ما على مواضع الوضوء منها صفيقاً لا يشف، فإذا كان هكذا مسح عليه، وإذا لم يكن هكذا لم يمسح عليه، وذلك أن يكون صفيقاً لا يشف وغير منعل فهذا جورب أو يكون منعلًا ويكون يشف، فلا يكون هذا خفاً إنما الخف ما لم يشف.

قال الشافعي: وإن كان منعلًا، وما على مواضع الوضوء صفيقاً لا يشف، وما فوق مواضع الوضوء يشف لم يضره؛ لأنه لو لم يكن في ذلك شيء لم يضره، وإن كان في شيء مما على مواضع الوضوء شيء يشف لم يكن له أن يمسح عليه، فإذا كان عليه جوربان يقومان مقام الخفين يمسح عليهما، ثم لبس فوقهما خفين أو كان عليه خفان فلبسهما أو لبس عليهما جرموقين آخرين أجزاء المسح على الخفين اللذين يليان قدميه، ولم يعد على الخفين فوقهما ولا على الجرموقين مسحاً.

ولو ترضاً فأكمل الطهارة، ثم لبس الخفين أو ما يقوم مقام الخفين، ثم لبس فوقهما جرموقين، ثم أحدث فأراد أن يمسح الجرموقين لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يطرح الجرموقين، ثم يمسح على الخفين اللذين يليان قدميه، ثم يعيد الجرموقين إن شاء، وإن مسح على الجرموقين ودونهما خفان لم يميزه المسح ولا الصلاة.

قال الشافعي: ولو كان لبس جوربين لا يقومان مقام خفين، ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين؛ لأنه ليس دون القدمين شيء يقوم مقام الخفين.

وكذلك لو جعل خرقاً ولفافاً متظاهرة على القدمين، ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين وقلماً يلبس الخفان إلا ودونهما وقاية من جوربٍ أو شيء يقوم مقامه بقي القدمين من خرز الخف وحروفه.

قال الشافعي: وإن كان الخفان أو شيء منهما نجساً لم تحل الصلاة فيهما، وإن كانا من جلد ميتة غير كلبٍ أو خنزير، وإن كانا من جلد سبع فذبغاً حلت الصلاة فيهما إذا لم يبق فيهما شعر؛ فإن بقي فيهما شعر، فلا يطهر الشعر الذبأغ، ولا يصلي فيهما، وإن كانا من جلد ميتة أو سبع لم يدبغاً لم تحل الصلاة فيهما، وإن كانا من جلد ما يؤكل لحمه ذكياً حلت الصلاة فيهما، وإن لم يدبغاً.

قال الشافعي: ويميز المسح من طهارة الوضوء، فإذا

إكماله إدخال كل واحدٍ من الخفين رجله؛ فإن أحدث بعد ذلك كان له أن يمسح على الخفين، وإن أدخل رجليه أو واحدةً منهما الخفين قبل أن تحل له الصلاة لم يكن له أن يحدث أن يمسح على الخفين، وذلك أن يوضئ وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل إحدى رجليه، ثم يدخلها الخف، ثم يغسل الأخرى فيدخلها الخف، فلا يكون له إذا أحدث أن يمسح على الخفين؛ لأنه أدخل إحدى رجليه الخف وهو غير كامل الطهارة وتحل له الصلاة.

وكذلك لو غسل رجليه، ثم ترضاً بعد لم يكن له أن يصلي حتى ينزع الخفين، وتوضاً فيكمل الوضوء، ثم يدخلهما الخفين. وكذلك لو ترضاً فأكمل الوضوء، ثم خفف إحدى رجليه، ثم أدخل رجله الأخرى في ساق الخف، فلم تقر في موضع القدم حتى أحدث لم يكن له أن يمسح؛ لأن هذا لا يكون متخففاً حتى يقر قدمه في قدم الخف وعليه أن ينزع ويستأنف الوضوء.

وإذا وارى الخف من جميع جوانبه موضع الوضوء وهو أن يورى الكعبين، فلا يريان منه كان لمن له المسح على الخفين أن يمسح هذين؛ لأنهما خفان، وإن كان الكعبان أو ما يحاذيهما من مقدم الساق أو مؤخرها يرى من الخف لقصره أو لثقب فيه أو يرى منه شيء ما كان لم يكن لمن لبسه أن يمسح عليه، وهكذا إن كان في الخفين خرق يرى منه شيء من مواضع الوضوء في بطن القدم أو ظهرها أو حروفها أو ما ارتفع من القدم إلى الكعبين فليس لأحدٍ عليه هذان الخفان أن يمسح عليهما؛ لأن المسح رخصة لمن تغطت رجلاه بالخفين، فإذا كانت إحداها بارزة بادية فليستا بمنغطيتين، ولا يجوز أن يكون شيء عليه الفرض من الرجلين بارزاً، ولا يغسل، وإذا وجب الغسل على شيء من القدم وجب عليها كلها.

وإن كان في الخف خرق وجورب يورى القدم، فلا نرى له المسح عليه؛ لأن الخف ليس بجورب؛ لأنه لو ترك أن يلبس دون الخف جورباً رثي بعض رجليه.

قال: وإن انفتحت ظهارة الخف وبطانتة صحيحة لا يرى منها قدم كان له المسح؛ لأن هذا كله خف والجورب ليس بخف.

وكذلك كل شيء ألصق بالخف فهو منه. ولو تخفف خفاً فيه خرق، ثم لبس فوقه آخر صحيحاً كان له أن يمسح، وإذا كان الخف الذي على قدمه صحيحاً مسح عليه دون الذي فوقه.

قال الشافعي: وإذا كان في الخف فتق كاخرق الذي من قبل الخرز كان أو غيره والخف الذي يمسح عليه الخف المعلوم ساذجاً كان أو منعلًا.

قال الشافعي: فإن تخفف واحداً غيره؛ فكان في معناه مسح

وجب الغسل وجب نزح الخفين وغسل جميع البدن.

وكذلك يجزي الاستنجاء بالحجارة من الخلاء والبول في الوضوء، وإذا وجب الغسل وجب غسل ما هنالك؛ لأنه مما يظهر من البدن.

قال الشافعي: وإن دميت القدمان في الخفين أو وصلت إليهما نجاسة وجب خلع الخفين وغسل القدمين؛ لأن المسح طهارة تعبّد وضوء لا طهارة إزالة نجس.

٢٩- باب وقت المسح على الخفين

٦٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد قال: أخبرنا المهاجر أبو مخلد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه رخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة. [أخرجه ابن ماجه (٥٥٦)]

قال الشافعي: إذا تطهر فليس خفيه فله أن يمسح عليهما.

٧٠- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن عاصم بن بهذلة، عن زر بن حبیش قال أتيت صفوان بن عسال، فقال لي: ما جاء بك؟ فقلت: أيتنأ العلم، فقال: إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب. قلت: حاك في نفسي المسح على الخفين بعد الغائط والبول وكنت امرأ من أصحاب رسول الله ﷺ فأتيتك أسالك هل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا، فقال: نعم كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم. [أخرجه الرمذي (٩٦)، النسائي (٨٣/١)، ابن ماجه (٤٧٨)]

قال الشافعي: وإذا لبس الرجل خفيه وهو طاهر للصلاة صلى فيهما، فإذا أحدث عرف الوقت الذي أحدث فيه، وإن لم يمسح إلا بعده؛ فإن كان مقيماً مسح على خفيه إلى الوقت الذي أحدث فيه من غده، وذلك يوم وليلة لا يزيد عليه، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليهن إلى أن يقطع المسح في الوقت الذي ابتدأ المسح فيه في اليوم الثالث لا يزيد على ذلك.

قال الشافعي: وإذا توضأ ولبس خفيه، ثم أحدث قبل زوال الشمس فمسح لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح صلى بالمسح الأول ما لم يتنقض وضوءه؛ فإن انتقض فله أن يمسح أيضاً حتى الساعة التي أحدث فيها من غده، وذلك يوم

وليلة، فإذا جاء الوقت الذي مسح فيه، فقد انتقض المسح، وإن لم يحدث، وكان عليه أن ينزع خفيه، فإذا فعل وتوضأ كان على وضوئه متى لبس خفيه فأحدث مسح إلى مثل الساعة التي أحدث فيها، ثم ينتقض مسحه في الساعة التي أحدث فيها، وإن لم يحدث.

قال الشافعي: وإن أحدث بعد زوال الشمس فمسح صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر إن قدمها حتى يصلها قبل الوقت الذي أحدث فيه ويخرج منها؛ فإن أخرها حتى يكون الوقت الذي أحدث فيه لم يكن له أن يصلها بمسح، وإن قدمها، فلم يسلم حتى يدخل الوقت الذي مسح فيه انتقضت صلاته بانتقاض مسح، وكان عليه أن ينزع خفيه، ثم يتوضأ، ويصلي بطهارة الوضوء، ثم كلما لبس خفيه على طهارة، ثم أحدث كان هكذا أبداً.

قال الشافعي: ويصنع هكذا في السفر في ثلاثة أيام ولياليهن يمسح في اليوم الثالث إلى مثل الساعة التي أحدث فيها، فيصلّي في الحضر خمس صلوات مرة وستاً مرة أخرى بمسح، وفي السفر خمس عشرة صلاة مرة وستة عشر أخرى على مثل ما حكيت إذا صلاهن على الانفراد.

وكذلك إذا جمع في السفر؛ لأنه إذا أحدث عند العصر صلى خمس عشرة وجمع العصر إلى الظهر في وقت الظهر، فإذا دخل الوقت الذي مسح فيه انتقض المسح.

قال الشافعي: فإن مسح في الحضر عند الزوال فصلّى الظهر، ثم خرج مسافراً صلى بالمسح حتى يستكمل يوماً وليلة لا يزيد على ذلك؛ لأن أصل طهارة مسحه كانت، وليس له أن يصلّي بها إلا يوماً وليلة.

وكذلك لو مسح في الحضر، فلم يصل صلاة حتى يخرج إلى السفر لم يكن له أن يصلّي بالمسح الذي كان في الحضر إلا يوماً وليلة كما كان يصلّي به في الحضر.

قال الشافعي: ولو أحدث في الحضر، فلم يمسح حتى خرج إلى السفر صلى بمسحه في السفر ثلاثة أيام ولياليهن.

قال الشافعي: ولو كان مسح في الحضر، ثم سافر، ولم يحدث فتوضأ ومسح في السفر لم يصل بذلك المسح إلا يوماً وليلة؛ لأنه لم يكن لمسحه معنى إذا مسح وهو طاهر لمسحه في الحضر؛ فكان مسحه ذلك كما لم يكن إذا لم يكن يطهره غير التطهير الأول.

قال الشافعي: ولو مسح وهو مسافر فصلّى صلاة أو أكثر، ثم قدم بلداً يقيم به أربعاً ونوى المقام بموضعه الذي مسح فيه أربعاً لم يصل بمسح السفر بعد مقامه إلا لإتمام يوم وليلة، ولا

رثيت فهو مثل رؤية القدم ينتقض به المسح.

قال الشافعي: وإذا كان الحفّ بشرح؛ فإن كان الشرح فوق موضع الوضوء، فلا يضره؛ لأنه لو لم يكن ثم خفّ أجزأ المسح عليه.

قال الشافعي: وإن كان الشرح فوق شيء من موضع الوضوء من القدم؛ فكان فيه خلل يرى منه شيء من القدم لم يمسح على الحفّ، وإن لم يكن في الشرح خلل يرى منه شيء من القدم مسح عليه، وإن كان شرجه يفتح.

قال الشافعي: وإن فتح شرجه، فقد انتقض المسح؛ لأنه إن لم ير في ذلك الوقت فمضى فيه أو تحركه انفرج حتى يرى.

قال الشافعي: ولو كان الشرح فوق شيء من موضع الوضوء من القدم؛ فكان فيه خلل، فلا يضره؛ لأنه لو لم يكن ثم خفّ أجزأه.

٣١- باب ما يوجب الغسل، ولا يوجبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فوجب الله عز وجل الغسل من الجنابة؛ فكان معروفاً في لسان العرب أن الجنابة الجماع، وإن لم يكن مع الجماع ماء دافق.

وكذلك ذلك في حد الرّنا وإيجاب المهر وغيره، وكل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلانة عقل أنه أصابها، وإن لم يكن مقترفاً.

قال الربيع: يريد أنه لم ينزل ودلت السنة على أن الجنابة أن يفضي الرجل من المرأة حتى يغيب فرجه في فرجها إلى أن يوارى حشفته أو أن يرمي الماء الدافق، وإن لم يكن جماعاً.

٧١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن سعيد بن المسيّب أن أبا موسى الأشعري سأله عائشة، عن البقاء الختّانين، فقالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ: إذا التقى الختّانان أو مس الختّان الختّان، فقد وجب الغسل. [أخرجه مسلم (٣٤٩)، الترمذي (١٠٨)، (١٠٩)]

٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زَيْنَب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة قالت: جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ،

يزيد عليه؛ لأنه إنما كان له أن يصلّي بالمسح مسافراً ثلاثاً، فلما انتقض سفره كان حكم مسحه إذ صار مقيماً كابتداء مسح المقيم.

قال الشافعي: ولو كان استكمل في سفره بأن صلى بمسح السفر يوماً وليلة أو أكثر، ثم بدا له المقام أو قدم بلداً نزح خفيه واستأنف الوضوء لا يخرجه غير ذلك، ولو كان استكمل يوماً وليلة بمسح السفر، ثم دخل في صلاة بعد يوم وليلة فنوى المقام قبل تكميل الصلاة فسدت عليه صلاته، وكان عليه أن يستقبل وضوءاً، ثم يصلّي تلك الصلاة.

ولو سافر، فلم يدر أمسح مقيماً أو مسافراً لم يصل من حين استيقن بالمسح أنه كان وشك أكان وهو مقيم أو مسافر، إلا يوماً وليلة، ولو صلى به يوماً وليلة، ثم علم أنه مسح مسافراً صلى به تمام ثلاثة أيام ولياليهن.

قال الشافعي: ولو شك أمسح مقيماً أو مسافراً فصلّى وهو مسافر أكثر من يوم وليلة، ثم استيقن أنه مسح مسافراً أعاد كل صلاة زادت على يوم وليلة؛ لأنه صلاها وهو لا يراه طاهراً، ولم يكن عليه أن يعيد بوضوء إذا علم أنه على طهارة المسح حتى يستكمل المسح ثلاثة أيام ولياليهن.

قال الشافعي: وإذا شك في أول ما مسح وهو مقيم، فلم يدر أمسح يوماً وليلة أم لا نزح خفيه واستأنف الوضوء، ولو استيقن أنه مسح فصلّى ثلاث صلوات وشك أصلّى الرابعة أم لا؟ لم يكن له إلا أن يجعل نفسه صلى بالمسح الرابعة حتى لا يصلّي بمسح وهو يشك أنه مسح أم لا، ولا يكون له ترك الصلاة الرابعة حتى يستيقن أنه صلاها.

٣٠- باب ما ينقض مسح الحفّين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وللرجل أن يمسح على الحفّين في وقته ما كانا على قدميه، فإذا أخرج إحدى قدميه من الحفّ أو هما بعد ما مسح، فقد انتقض المسح وعليه أن يتوضأ، ثم إن تخفّف، ثم أحدث وعليه الحفّان مسح.

قال الشافعي: وكذلك إذا زالت إحدى قدميه أو بعضها من موضعها من الحفّ فخرجها حتى يظهر بعض ما عليه الوضوء منها انتقض المسح، وإذا أزالها من موضع قدم الحفّ، ولم يبرز من الكعبين ولا من شيء عليه الوضوء من القدمين شيئاً أحببت أن يتبدئ الوضوء، ولا يتبين أن ذلك عليه.

قال: وكذلك لو انفتق الحفّ حتى يرى بعض ما عليه الوضوء من القدمين انتقض المسح.

قال الشافعي: وكذلك إن انفتق الحفّ وعليه جورب يوارى القدم حتى بدا من الجورب ما لو كانت القدم بلا جورب

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ. [إخرجه البخاري (٢٨٢)، مسلم (٣١٣)، الترمذي (١٢٢)، النسائي (١١٤/١-١١٥)، ابن ماجه (٦٠٠)]

قال الشافعي: فمن رأى الماء الدافق متلذذاً أو غير متلذذ فعليه الغسل.

وكذلك لو جامع فخرج منه ماء دافق فاغتسل، ثم خرج منه ماء دافق بعد الغسل أعاد الغسل وسواء كان ذلك قبل البول أو بعد ما بال إذا جعلت الماء الدافق علماً لإيجاب الغسل وهو قبل البول وبعده سواء.

قال الشافعي: والماء الدافق النخيل الذي يكون منه الولد والرائحة التي تشبه رائحة الطلع.

قال الشافعي: وإن كان الماء الدافق من رجل وتغير لعله به أو خلقة في مائه بشيء خرج منه الماء الدافق الذي نعرفه أوجب عليه الغسل.

قال الشافعي: وإذا غيب الرجل ذكره في فرج امرأة متلذذاً أو غير متلذذ ومتحركاً بها أو مستكرهاً لذكره أو ادخلت هي فرجه في فرجها وهو يعلم أو هو نائم لا يعلم أوجب عليه وعليها الغسل.

وكذلك كل فرج أو دبر أو غيره من امرأة أو بهيمة وجب عليه الغسل إذا غيب الحشفة فيه مع معصية الله تعالى في إثبات ذلك من غير امرأته وهو محرم عليه إثبات امرأته في دبرها عندنا. وكذلك لو غيبه في امرأته وهي ميتة، وإن غيبه في دم أو خر أو غير ذات روح من محرم أو غيره لم يجب عليه غسل حتى يأتي منه الماء الدافق.

قال الشافعي: وهكذا إن استمنى، فلم ينزل لم يجب عليه غسل؛ لأن الكف ليس بفرج، وإذا ماس به شيئاً من الأنحاس غسله، ولم يتوضأ، وإذا ماس ذكره توضأ للمسح إياه إذا أفضى إليه؛ فإن غسله وبينه وبين يديه ثوب أو رقعة طهر، ولم يكن عليه وضوء.

قال الشافعي: ولو نال من امرأته ما دون أن يغيبه في فرجها، ولم ينزل لم يوجب ذلك غسل ولا نوجب الغسل إلا أن يغيبه في الفرج نفسه أو الدبر فأما الفم أو غير ذلك من جسدها، فلا يوجب غسل إذا لم ينزل، ويتوضأ من إفصائه ببعضه إليها، ولو أنزلت هي في هذه الحال اغتسلت.

وكذلك في كل حال أنزل فيها فأيها أنزل بحال اغتسل.

قال الشافعي: ولو شك رجل أنزل أو لم ينزل لم يجب عليه

الغسل حتى يستيقن بالإنزال والاحتياط أن يغتسل.

قال الشافعي: ولو وجد في ثوبه ماء دافقاً، ولا يذكر أنه جاء منه ماء دافق باحتلام ولا بغيره أحببت أن يغتسل وبعيد الصلاة، ويتأخر فيعيد بقدر ما يرى أن ذلك الاحتلام كان أو ما كان من الصلوات بعد نوم رأى فيه شيئاً يشبه أن يكون احتلم فيه.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن يجب هذا عليه، وإن كان رأى في المنام شيئاً، ولم يعلم أنه أنزل إلا أن يكون لا يلبس ثوبه غيره فيعلم أن الاحتلام كان منه، فإذا كان هكذا وجب عليه الغسل في الوقت الذي لا يشك أن الاحتلام كان قبله.

وكذلك إن أحدث نومة نامها؛ فإن كان صلى بعده صلاة أعادها، وإن كان لم يصل بعده صلاة اغتسل لما يستقبل.

٧٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زبيد بن الصلت أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الجرف فنظر، فإذا هو قد احتلم وصلى، ولم يغتسل، فقال: والله ما أراني إلا قد اختلعت، وما شعرت وصليت، وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير وأذن وأقام الصلاة، ثم صلى بعد أن رفع الضحى متمكناً. [إخرجه مالك (٤٨/١)، البيهقي في مسنه (١٧٠/١)]

٧٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن عمر بن الخطاب وأخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اغتمر مع عمر بن الخطاب، ثم ذكر نحو هذا الحديث. [إخرجه مالك (٥٠/١)]

قال الشافعي: ولا أعلمه يجب الغسل من غير الجنابة وجوباً لا تجزئ الصلاة إلا به.

وأولى الغسل عندي أن يجب بعد غسل الجنابة من غسل الميت، ولا أحب تركه بحال ولا ترك الوضوء من مسه مفضياً إليه.

ثم الغسل للجمعة، ولا يبين أن لو تركهما تارك، ثم صلى اغتسل وأعاد، إنما معني من إيجاب الغسل من غسل الميت أن في إسناده رجالاً لم أقم من معرفة ثبت حديثه إلى يومي هذا على ما يقنعني؛ فإن وجدت من يقنعني من معرفة ثبت حديثه أوجب الوضوء من مس الميت مفضياً إليه، فإنهما في حديث واحد.

قال الشافعي: فأما غسل الجمعة، فإن الدلالة عندنا أنه إنما أمر به على الاختيار.

٧٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه قال: دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ المسجد يوم الجمعة وعمر يخطب، فقال عمر أية ساعة هذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فما زدت على أن تروضات، فقال عمر: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل؟ [أخرجه مالك (١٠٢/١)، البخاري (٨٧٨)، مسلم (٨٤٥)، الترمذي (٤٩٤)]

٧٦- قال الشافعي: أخبرنا الثقة قال: أخبرنا معمر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب بعثه، وسمى الداخل أنه عثمان بن عفان.

قال الشافعي: وإذا أسلم المشرک أحببت له أن يغتسل ويحلق شعره؛ فإن لم يفعل، ولم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ، ويصلي.

قال الشافعي: وقد قيل قلما جن إنسان إلا أنزل، فإن كان هذا هكذا اغتسل المجنون للإنزال، وإن شك فيه أحببت له الاغتسال احتياطاً، ولم أوجب ذلك عليه حتى يستيقن الإنزال.

٣٢- باب من خرج منه المذي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دنا الرجل من امرأته فخرج منه المذي وجب عليه الوضوء؛ لأنه حدث خرج من ذكره، ولو أفضى إلى جسدها بيده وجب عليه الوضوء من الوجهين وكفاه منه وضوء واحد.

وكذلك من وجب عليه وضوء لجميع ما يوجب الوضوء، ثم ترويض بعد ذلك كله وضوءاً واحداً أجزأه، ولا يجب عليه بالمذي الغسل.

٣٣- باب كيف الغسل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فكان فرض الله الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء، فإذا جاء المغتسل بالغسل أجزأه، والله أعلم كيفما جاء به.

وكذلك لا وقت في الماء في الغسل إلا أن يأتي بغسل جميع بدنه.

قال الشافعي: كذلك دلت السنة.

فإن قال قائل: فابن دلالة السنة؟

قيل لما حكى عائشة أنها كانت تغتسل والنبي ﷺ من إناء واحد كان العلم يحيط أن أخذهما منه مختلف لو كان فيه وقت غير ما وصفت ما أشبه أن يغتسل اثنان يفرغان من إناء واحد عليهما وأكثر ما حكى عائشة غسله وغسلها فرق.

قال: والفرق ثلاثة أصع.

قال الشافعي: وروي أن رسول الله ﷺ قال لأبي ذر، فإذا وجدت الماء فأنتسبه جلدة ولم يحك أنه وصف له قدراً من الماء إلا إمساس الجلد والاختيار في الغسل من الجنابة ما حكى عائشة.

٧٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله. [أخرجه مالك (٤٤/١)، البخاري (٢٤٨)، مسلم (٣١٦)، أبو داود (٢٤٢)، الترمذي (١٠٤)، النسائي (٢٠٥/١)، ابن ماجه (٥٧٤)]

قال الشافعي: فإذا كانت المرأة ذات شعر تشد شعرها فليس عليها أن تنقصه في غسل الجنابة وغسلها من الحيض كغسلها من الجنابة لا يختلفان يكفيها في كل ما يكفيها في كل.

٧٨- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة قالت: سألت رسول الله ﷺ: إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة، فقال: لا، إنما يكفيك أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين أو قال: فإذا أنت قد طهرت. [أخرجه مسلم (٣٣٠)، أبو داود (٢٥١)،

الترمذي (١٠٥)، النسائي (١٣١)، ابن ماجه (٦٠٣)]

وإن حسنت رأسها فذلك.

قال الشافعي: وكذلك الرجل يشد ضفر رأسه أو يعقصة، فلا يحل ويشرب الماء أصول شعره.

قال الشافعي: فإن لبده رأسه بشيء يحول بين الماء وبين أن يصل إلى شعره وأصوله كان عليه غسله حتى يصل إلى بشرته وشعره، وإن لبده بشيء لا يحول دون ذلك فهو كالعقص والضفر الذي لا يمنع الماء الوصول إليه، وليس عليه حله ويكفي أن يصل

الماء إلى الشعر والبشرة.

٧٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُشْرِبُ شَرْبَةً مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَحْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ. [تقدم]

٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْرِفُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ثَلَاثًا. [أخرجه البخاري (٢٥٢)،

مسلم (٣٢٩)، النسائي (١٢٧/١)، ابن ماجه (٥٧٧)]

قال الشافعي: ولا أحب لأحدٍ أن يحفن على رأسه في الجنابة أقل من ثلاثٍ وأحب له أن يغفل الماء في أصول شعره حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى أصوله وبشرته قال: وإن صب على رأسه صبا واحداً يعلم أنه قد تغفل الماء في أصوله وأتى على شعره وبشرته أجزأه، وذلك أكثر من ثلاثٍ غرفات يقطع بين كل غرفةٍ منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان شعره ملبداً كثيراً فغرف عليه ثلاث غرفات، وكان يعلم أن الماء لم يتغلغل في جميع أصول الشعر ويأت على جميع شعره كله فعليه أن يغرف على رأسه ويغفل الماء حتى يعلم علماً مثله أن قد وصل الماء إلى الشعر والبشرة.

قال الشافعي: وإن كان مخلوقاً أو أصلعاً أو أقرعاً يعلم أن الماء يأتي على باقي شعره وبشرته في غرفةٍ عامّةٍ أجزأه وأحب له أن يكون ثلاثاً، وإنما أمر النبي ﷺ أم سلمة بثلاث للضعف وأنا أرى أنه أقل ما يصير الماء إلى بشرتها، وكان النبي ﷺ ذا لمةٍ يغرف عليها الماء ثلاثاً.

وكذلك كان وضوءه في عامّةٍ عمره ثلاثاً للاختيار ﷺ، وواحدة سابعة كافيّة في الغسل والوضوء؛ لأنه يقع بها اسم غسل، ووضوء إذا علم أنها قد جاءت على الشعر والبشر.

٣٤- باب من نسي المضمضة والاستنشاق في

غسل الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب لأحدٍ أن يدع المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، وإن تركه أحببت له أن يتمضمض، فإن لم يفعل لم يكن عليه أن يعود للصلاة إن صلاها.

قال الشافعي: وليس عليه أن ينضح في عينيه الماء، ولا

يغسلهما؛ لأنهما ليستا ظاهرتين من بدنه؛ لأن دونهما جفوناً.

قال الشافعي: وعليه أن يغسل ظاهر أذنيه وباطنهما؛ لأنهما ظاهرتان ويدخل الماء فيما ظهر من الصماخ، وليس عليه أن يدخل الماء فيما بطن منه.

قال الشافعي: وأحب له أن يدلّك ما يقدر عليه من جسده؛ فإن لم يفعل وأتى الماء على جسده أجزأه.

قال الشافعي: وكذلك إن انغمس في نهر أو بئر فأتى الماء على شعره وبشره أجزأه إذا غسل شيئاً إن كان أصابه.

وكذلك إن ثبت تحت ميزابٍ حتى يأتي الماء على شعره وبشره.

قال: وكذلك إن ثبت تحت مطرٍ حتى يأتي الماء على شعره وبشره.

قال الشافعي: ولا يطهر بالغسل في شيءٍ ممّا وصف إلا أن ينوي بالغسل الطهارة.

وكذلك الوضوء لا يجزئه إلا أن ينوي به الطهارة، وإن نوى بالغسل الطهارة من الجنابة والوضوء الطهارة ممّا أوجب الوضوء ونوى به أن يصلي مكتوبةً أو نافلةً على جنازةٍ أو يقرأ مصحفاً فكله يجزئه؛ لأنه قد نوى بكله الطهارة.

قال: ولو كان من وجب عليه الغسل ذا شعرٍ طويل فغسل ما على رأسه منه وجميع بدنه وترك ما استرخى منه، فلم يغسله لم يجزه؛ لأن عليه طهارة شعره وبشره، ولو ترك لمعةً من جسده تقلى أو تكثر إذا احتاط أنه قد ترك من جسده شيئاً فصلّى أعاد غسل ما ترك من جسده، ثم أعاد الصلاة بعد غسله.

ولو توضأ، ثم اغتسل، فلم يكمل غسله حتى أحدث مضى على الغسل كما هو وتوضأ بعد الصلاة.

قال: ولو بدأ فاغتسل، ولم يتوضأ فأكمل الغسل أجزأه من وضوء الساعة للصلاة.

والطهارة بالغسل أكثر منها بالوضوء أو مثلها. ولو بدأ برجليه في الغسل قبل رأسه أو فرق غسله فغسل منه الساعة شيئاً بعد الساعة غيره أجزأه، وليس هذا كالوضوء الذي ذكره الله عز وجل فبدأ ببعضه قبل بعض.

ويخلل المغتسل والمتوضئ أصابع أرجلها حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بين الأصابع، ولا يجزئه إلا أن يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بينهما ويجزئه ذلك، وإن لم يخللها.

قال: وإن كان بينهما شيء ملتصقاً ذا غضون أدخل الماء الغضون، ولم يكن عليه أن يدخله حيث لا يدخل من الملتصق.

وكذلك إن كان ذا غضون في جسده أو رأسه فعليه أن

يفغللُ الماءَ في غُضُونِهِ حَتَّى يَدْخُلَهُ.

والبشرَ، وإنْ كَانَ يَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَفِيضَ الْمَاءُ وَيَحْتَالَ حَتَّى لَا يَفِيضَ عَلَى الْقُرُوحِ أَفَاضَهُ.

قال: وإنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي ظَهْرِهِ، فَلَمْ يَضْبُطْ هَذَا مِنْهُ وَمَعَهُ مِنْ يَضْبُطُهُ مِنْهُ بِرُؤْيَتِهِ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِذَلِكَ.

وكذلكَ إِنْ كَانَ أَعْمَى، وَكَانَ لَا يَضْبُطُ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا هَكَذَا، وَإِنْ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَحَدٍ يَفْعَلُ هَذَا بِهِ غَسَلَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى وَعَلَيْهِ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ مَا يَقْدَرُ عَلَى غَسْلِهِ بِمَجَالٍ.

وكذلكَ إِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ مِنْ يَصْبُغُ عَلَيْهِ الْمَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَمَتَى لَمْ يَقْدِرْ وَصَلَّى أَمْرَهُ أَنْ يَأْمُرَ مِنْ يَغْسِلُهُ إِذَا قَدَرَ، وَقَضَى مَا صَلَّى بِلَا غَسَلٍ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْجَسَدِ فغَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْهُ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ فَقَطْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ مَوْضِعَ الْقَرْحِ؛ لِأَنَّ التَّيَمَّمَ لَا يَكُونُ طَهَارَةً إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فَكُلُّ مَا عَادَهُمَا فَالْتَرَابُ لَا يَطْهَرُهُ.

وإنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ يَتَمَّ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ وَغَسَلَ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ بَعْدَ مِنْ بَدَنِهِ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الَّذِي فِي مَوْضِعِ التَّيَمَّمَ مِنَ الْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ قَرْحًا لَيْسَ بِكَبِيرٍ أَوْ كَبِيرًا لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا أَنْ يَمُرَّ التَّرَابَ عَلَيْهِ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ التَّرَابَ لَا يَضُرُّهُ.

وكذلكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ أَفْوَاهُ مَفْتَحَةٌ أَمْرُ التَّرَابِ عَلَى مَا انْفَتَحَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَأَفْوَاهُهُ، وَمَا حَوْلَ أَفْوَاهِهِ، وَكُلُّ مَا يَظْهَرُ لَهُ لَا يَجِزُّهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ التَّرَابَ لَا يَضُرُّهُ.

وإذا أَرَادَ أَنْ يَلْصِقَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَصُوقًا يَمْنَعُ التَّرَابَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْزِعَ اللَّصُوقَ عِنْدَ التَّيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَأَى أَنَّ أَعْمَلَ لَبَرَهُ أَنْ يَدَعُهُ.

وكذلكَ لَا يَلْطَخُهُ بِشَيْءٍ لَهُ ثَخَانَةٌ تَمْنَعُ مَسَامَةَ التَّرَابِ الْبَشَرَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْبَشَرَةِ الَّذِي يُوَارِيهِ شَعْرُ اللَّحْيَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ بِالتَّرَابِ بِشَعْرِ اللَّحْيَةِ لِلْحَائِلِ دُونِهَا مِنَ الشَّعْرِ وَعَمْرٌ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ اللَّحْيَةِ التَّرَابَ لَا يَجِزُّهُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرِيطَ الشَّعْرَ مِنَ اللَّحْيَةِ حَتَّى يَمْنَعَهَا أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ التَّرَابُ.

وكذلكَ إِنْ كَانَتْ بِهِ قَرْحَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ فَالَصِقَ عَلَيْهَا خَرْقَةً تَلْفُ مَوْضِعَ الْقَرْحَةِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا إِزَالَةُ الْخَرْقَةِ حَتَّى يَمَسَّ الْمَاءُ كُلَّ مَا عَدَا الْقَرْحَةَ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الَّذِي بِهِ كَسْرًا لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِجِبَائِرَ فَوْضَعَ الْجِبَائِرَ عَلَى مَا مَسَّتْهُ، وَوَضَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْجِبَائِرِ غَيْرَهَا إِنْ شَاءَ إِذَا لَقِيَ الْجِبَائِرَ، وَمَا مَعَهَا مَسَّ الْمَاءَ وَالتَّرَابُ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ وَضَعُهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ إِذَا أَحْدَثَ طَرَحَهُ وَإِمْسَاسَهُ الْمَاءَ وَالتَّرَابَ إِنْ ضَرَّهُ الْمَاءُ لَا يَجِزُّهُ غَيْرُ ذَلِكَ بِمَجَالٍ، وَإِنْ

٣٥- بابُ عِلَّةٍ من يَجِبُ عليه الغسلُ والوضوء

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الْآيَةُ.

قال الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ يَرْخِصْ اللَّهُ فِي التَّيَمَّمَ إِلَّا فِي الْحَالَيْنِ السَّفَرِ وَالْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ أَوْ الْمَرَضِ؛ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَرِيضًا بَعْضُ الْمَرَضِ يَتَيَمَّمَ حَاضِرًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ وَاجِدًا لِلْمَاءِ أَوْ غَيْرَ وَاجِدًا لَهُ.

قال: وَالْمَرَضُ اسْمٌ جَامِعٌ لِمَعَانٍ لَأَمْرَاضٍ مُخْتَلِفَةٍ فَالَّذِي سَمِعْتُ أَنَّ الْمَرَضَ الَّذِي لِلْمَرءِ أَنْ يَتَيَمَّمَ فِيهِ الْجِرَاحُ.

قال: وَالْقَرْحُ دُونَ الْغُورِ كُلَّهُ مِثْلُ الْجِرَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ فِي كُلِّهِ إِذَا مَسَّهُ الْمَاءُ أَنْ يَنْطَفِ، فَيَكُونُ مِنَ التَّنْطِفِ التَّلْفُ وَالْمَرَضُ الْمَخُوفُ وَأَقْلَهُ مَا يَخَافُ هَذَا فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ جَائِفًا خِيفَ فِي وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْجُوفِ مُعَاجِلَةَ التَّلْفِ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الْخَفِيفُ غَيْرَ ذِي الْغُورِ الَّذِي لَا يَخَافُ مِنْهُ إِذَا غَسَلَ بِالْمَاءِ - التَّلْفُ وَلَا التَّنْطِفُ لَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ فِيهَا بِالتَّيَمَّمَ زَائِلَةٌ عَنْهُ، وَلَا يَجِزُّ التَّيَمَّمَ مَرِيضًا أَوْ مَرَضًا كَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا فِي شَتَاءٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ فَعَلَ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالتَّيَمَّمَ وَكَذَا لَا يَجِزُّ رَجُلًا فِي بَرٍّ شَدِيدٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَرِيبًا فِي رَأْسِهِ وَجَمِيعَ بَدَنِهِ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ لَا يَجِزُّهُ غَيْرُهُ، وَتَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ.

وكذلكَ كُلُّ نَجَاسَةٍ أَصَابَتْهُ، فَلَا يَجِزُّهُ فِيهَا إِلَّا غَسْلُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى رَجُلٍ قُرُوحٌ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ جَائِفًا يَخَافُ التَّلْفَ إِنْ غَسَلَهَا، فَلَمْ يَغْسِلْهَا إِعَادَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، وَقَدْ أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ، فَلَمْ يَغْسِلْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقُرُوحُ فِي كَفِّهِ دُونَ جَسَدِهِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا غَسْلُ جَمِيعِ جَسَدِهِ مَا خَلَا كَفَّيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَطْهَرِ إِلَّا بِأَنْ يَتَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْغَسَلِ كَمَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ وَلَا بِالتَّيَمَّمَ.

قال: وَإِنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى غَسْلِ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ بِلَا ضَرَرٍ عَلَيْهِ لَمْ يَجِزْهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَغْسَلَ جَمِيعَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنْ جَسَدِهِ، وَتَيَمَّمَ لَا يَجِزُّهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي مَقْدَمِ رَأْسِهِ دُونَ مُؤَخَّرِهِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا غَسْلُ مُؤَخَّرِهِ.

وكذلكَ إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ مَقْدَمِ رَأْسِهِ دُونَ بَعْضِ غَسْلٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَتَرَكَ مَا كَانَ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي وَجْهِهِ، وَرَأْسُهُ سَالِمٌ، وَإِنْ غَسَلَ فَاضَ الْمَاءُ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكُهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَلْقِي وَيَقْنَعَ رَأْسَهُ وَيَصْبُ الْمَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْصَبَ الْمَاءُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَهَكَذَا حَيْثُ كَانَ الْقَرْحُ مِنْ بَدَنِهِ فَخَافَ إِذَا صَبَّ الْمَاءُ عَلَى مَوْضِعٍ صَحِيحٍ مِنْهُ أَنْ يَفِيضَ عَلَى الْقَرْحِ أَمْسُ الْمَاءِ الصَّحِيحِ إِمْسَاسًا لَا يَفِيضُ وَأَجْزَاهُ ذَلِكَ إِذَا بَلَ الشَّعْرَ

وصلياً، ولا يعيدان الصلاة في وقتٍ ولا غيره.

قال الشافعي: وكذلك كل نجاسة أصابتها مغتسلين أو متوضئين، فلا يطهر النجاسة إلا بالماء، فإذا لم يجد من أصابته نجاسة من حائض وجنب ومتوضئ ماء تيمم وصلى، وإذا وجد الماء غسل ما أصاب النجاسة منه واغتسل إن كان عليه غسل وتوضأ إن كان عليه وضوء وأعاد كل صلاة صلاها والنجاسة عليه؛ لأنه لا يطهر النجاسة إلا بالماء.

قال الشافعي: وإن وجد ما ينقي النجاسة عنه من الماء وهو مسافر، فلم يجد ما يطهره لغسل إن كان عليه أو وضوء غسل أثر النجاسة عنه وتيمم وصلى ولا إعادة عليه؛ لأنه صلى طاهراً من النجاسة وطاهراً بالتيمم من بعد الغسل والوضوء الواجب عليه.

قال: وإذا وجد جنب ماء يغسله وهو يخاف العطش فهو كمن لم يجد ماء وله أن يغسل النجاسة إن أصابته عنه، وتيمم، ولا يجزئه في النجاسة إلا ما وصفت من غسلها؛ فإن خاف إذا غسل النجاسة العطش قبل الوصول إلى الماء مسح النجاسة وتيمم وصلى، ثم أعاد الصلاة إذا طهر النجاسة بالماء، لا يجزئه غير ذلك.

قال الشافعي: فإن كان لا يخاف العطش، وكان معه ماء لا يغسله إن غسل النجاسة ولا النجاسة إن أفاضه عليه غسل النجاسة، ثم غسل بما بقي من الماء معه ما شاء من جسده؛ لأنه تعبد بغسل جسده لا بعضه فالتغسل على كله فأيها شاء غسل أعضاء الوضوء أو غيرها، وليست أعضاء الوضوء بأوجب في الجنابة من غيرها، ثم تيمم وصلى، وليس عليه إعادة إذا وجد الماء؛ لأنه صلى طاهراً.

قال الشافعي: فإن قال قائل: لم لم يجزه في النجاسة تصيبه إلا غسلها بالماء وأجزأ في الجنابة والوضوء أن تيمم؟

قيل له: أصل الطهارة الماء إلا حيث جعل الله التراب طهارة، وذلك في السفر والإعواز من الماء أو الخضر أو السفر والمرض، فلا يطهر بشر ولا غيره ماسته نجاسة إلا بالماء إلا حيث جعل الله الطهارة بالتراب، وإنما جعلها حيث تعبد بوضوء أو غسل والتعبد بالوضوء والغسل فرض تعبد ليس بإزالة نجاسة قائمة والنجاسة إذا كانت على شيء من البدن أو الثوب فهو متعبد بإزالتها بالماء حتى لا تكون موجودة في بدنه ولا في ثوبه إذا كان إلى إخراجها سبيلاً، وهذا تعبد لمعنى معلوم.

قال الشافعي: ولم يجعل التراب بدلاً من نجاسة تصيبه وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيز من الثوب وهو نجاسة؛ فكانت النجاسة عندنا على أصلها لا يطهرها إلا الماء والتيمم يطهر حيث جعل، ولا يتعدى به حيث رخص الله تعالى فيه، وما خرج من

كان ذلك أبعد من برئه وأقبح في جبره لا يكون له أن يدع ذلك إلا بأن يكون فيه خوف تلفٍ ولا أحسب جبراً يكون فيه تلفٌ إذا نعت الجائر عنه، ووضئ أو تم، ولكنه لعله أبطل للبرء وأشفق على الكسر، وإن كان يخاف عليه إذا ألقيت الجائر، وما معها، ففيها قولان أحدهما أن مسح بالماء على الجائر، وتيمم ويعيد كل صلاة صلاها إذا قدر على الوضوء.

والآخر لا يعيد، ومن قال بمسح على الجائر قال: لا يضعها إلا على وضوء؛ فإن لم يضعها على وضوء لم مسح عليها كما يقول في الخفي.

قال الشافعي: لا يعدو بالجائر أبداً موضع الكسر إذا كان لا يزيلها.

قال الشافعي: وقد روي حديث عن علي عليه السلام أنه أنكر إحدى رندي يذبه فأمره النبي ﷺ أن يمسح بالماء على الجائر. [أخرجه الدارقطني (٢٢٦/١-٢٢٧)]

ولو عرفت إسناداه بالصحة قلت به.

قال الربيع: أحب إلى الشافعي أن يعيد متى قدر على الوضوء أو التيمم؛ لأنه لم يصل بوضوء بالماء، ولا تيمم، وإنما جعل الله تعالى التيمم بدلاً من الماء، فلمّا لم يصل إلى العضو الذي عليه الماء والصعيد كان عليه إذا قدر أن يعيده، وهذا مما استخير الله فيه.

قال الشافعي: والقول في الوضوء إذا كان القرح والكسر - القول في الغسل من الجنابة لا يختلفان إذا كان ذلك في مواضع الوضوء فأما إذا لم يكن في مواضع الوضوء فذلك ليس عليه غسله.

قال الشافعي: والحائض تطهر مثل الجنب في جميع ما وصفت، وهكذا لو وجب على رجل غسل بوجهه غسل، أو امرأة كان هكذا.

قال الشافعي: وإذا كان على الحائض أثر الدم، وعلى الجنب النجاسة؛ فإن قدرا على ماء اغتسلا، وإن لم يقدر عليه تيمم وصلياً، ولا يعيدان الصلاة في وقتٍ ولا غيره.

قال الشافعي: ولا يجزئ مريضاً غير القريح ولا أحداً في برد شديد يخاف التلف إن اغتسل أو ذا مرض شديد يخاف من الماء إن اغتسل ولا ذا قروح أصابته نجاسة إلا - غسل النجاسة والغسل إلا أن يكون الأغلب عنده أنه يتلف إن فعل، وتيمم في ذلك الوقت، ويصلي ويغتسل ويغسل النجاسة إذا ذهب ذلك عنه ويعيد كل صلاة صلاها في الوقت الذي.

قلت: لا يجزئه فيه إلا الماء، وإن لم يقدر عليه تيمم

ذلك فهو على أصل حكم الله في الطهارة بالماء.

قال الشافعي: فدل حكم الله عز وجل على أنه إباح التيمم في حالين: أحدهما السفر والإعواز من الماء والآخر للمريض في حضر كان أو في سفر ودل ذلك على أن للمسافر طلب الماء لقوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾.

قال الشافعي: وكان كل من خرج مجتازاً من بلد إلى غيره يقع عليه اسم السفر قصر السفر أم طال، ولم أعلم من السنة دليلاً على أن لبعض المسافرين أن يتيمم دون بعض، وكان ظاهر القرآن أن كل مسافر سافراً بعيداً أو قريباً يتيمم.

٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْجَرْفِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْجُرَيْدِ تَيَمَّمَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، فَلَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ.

قال الشافعي: والجرف قريب من المدينة.

٣٧- باب متى يتيمم للصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جعل الله تعالى المواقيت للصلاة، فلم يكن لأحد أن يصلّيها قبلها، وإنما أمرنا بالقيام إليها إذا دخل وقتها.

وكذلك أمره بالتيمم عند القيام إليها والإعواز من الماء فمن تيمم لصلاة قبل دخول وقتها وطلب الماء لم يكن له أن يصلّيها بذلك التيمم، وإنما له أن يصلّيها إذا دخل وقتها الذي إذا صلاها فيه أجزأت عنه، وطلب الماء فأعوزه.

قال الشافعي: فإذا دخل وقت الصلاة فله أن يتيمم، ولا ينتظر آخر الوقت؛ لأن كتاب الله تعالى يدل على أن يتيمم إذا قام إلى الصلاة فأعوزه الماء وهو إذا صلى حيث لا يجد جزءاً عنه.

قال الشافعي: ولو تلوّم إلى آخر الوقت كان ذلك له ولست أستحبّه كاستجابي في كل حال تعجيل الصلاة إلا أن يكون على ثقة من وجود الماء وأحب أن يؤخر التيمم إلى أن يؤس منه أو يخاف خروج الوقت فيتيمم.

قال الشافعي: ولو تيمم، وليس معه ماء قبل طلب الماء أعاد التيمم بعد أن يطلبه حتى يكون تيمم بعد أن يطلبه، ولا يجدّه، وطلب الماء أن يطلبه، وإن كان على غير علم من أنه ليس معه شيء، فإذا علم أنه ليس معه طلبه مع غيره، وإن بذله غيره بلا ثمن أو بثمان مثله وهو واجد لثمن مثله في موضعه ذلك غير خائف إن اشتراه الجوع في سفر لم يكن له أن يتيمم وهو يجده بهذه الحال إن امتنع عليه من أن يعطاه متطوعاً أو بإعطائه أو باعه إلا باكثر من ثمنه لم يكن عليه أن يشتريه، ولو كان موسراً وكانت

قال الشافعي: إذا أصابت المرأة الجنابة، ثم حاضت قبل أن تغتسل من الجنابة لم يكن عليها غسل الجنابة وهي حائض؛ لأنها إنما تغتسل فتطهر بالغسل وهي لا تطهر بالغسل من الجنابة وهي حائض، فإذا ذهب الحيض عنها أجزأها غسل واحد.

وكذلك لو احتلمت وهي حائض أجزأها غسل واحد لذلك كله، ولم يكن عليها غسل، وإن كثّر احتلامها حتى تطهر من الحيض فتغتسل غسلًا واحداً.

قال الشافعي: والحائض في الغسل كالجنب لا يختلفان إلا أنني أحب للحائض إذا اغتسلت من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك فتتبع به آثار الدم؛ فإن لم يكن مسك فطيب ما كان اتباعاً للسنة والتماساً للطيب؛ فإن لم تفعل فالأمر كافٍ مما سواه.

٨١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَّيِّ، عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ، فَقَالَ: خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا، فَقَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ تَطْهَرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاسْتَرِّ بِتَوْبِهِ تَطْهَرِي بِهَا فَاجْتَذِبْتَهَا وَعَرَفْتُ الَّذِي أَرَادَ، وَقُلْتُ لَهَا تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. [أخرجه البخاري (٣١٤)، مسلم (٣٣٢)، النسائي (١٣١/١)]

يعني الفرج.

قال الشافعي: والرجل المسافر لا ماء معه والمعرّب في الإبل له أن يجمع أهله ويميزه التيمم إذا غسل ما أصاب ذكره وغسلت المرأة ما أصاب فرجها أبداً حتى يجدا الماء، فإذا وجدا الماء فعليهما أن يغتسلا.

٨٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعْمَلٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِئِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا كَانَ جُنُبًا أَنْ يَتِيمَّمَ، ثُمَّ يَصَلِّي، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ اغْتَسَلَ.

وأخبرنا بمحدث النبي ﷺ حين قال لأبي ذر: إِنْ وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسِسْهُ جِلْدَكَ.

٣٦- جماع التيمم للمقيم والمسافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية، وقال في سياقها ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ إلى ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾.

الزيادة على ثمنه قليلاً.

قال الشافعي: وإن كان واجداً بترأ ولا حبل معه؛ فإن كان لا يقدر على أن يصل إليها حلاً أو جبلاً أو ثياباً، فلا حل حتى يصل أن يأخذ منها بيانه أو رام شتاً أو دلواً؛ فإن لم يقدر دلى طرف التوب، ثم اعتصره حتى يخرج منه ماء، ثم أعاده ففعل ذلك حتى يصير له من الماء ما يتوضأ به لم يكن له أن يتيمم وهو يقدر على هذا أن يفعله بنفسه أو بمن يفعله له.

قال الشافعي: وإن كان لا يقدر على هذا، وكان يقدر على نزولها بأمر ليس عليه فيه خوف نزلها؛ فإن لم يقدر على ذلك إلا بخوف لم يكن عليه أن ينزلها.

قال الشافعي: وإن دل على ماء قريب من حيث تحضره الصلاة؛ فإن كان لا يقطع به صحبة أصحابه، ولا يخاف على رحله إذا وجه إليه ولا في طريقه إليه، ولا يخرج من الوقت حتى يأتيه فعله أن يأتيه، وإن كان يخاف ضياع رحله، وكان أصحابه لا ينتظرونه أو خاف طريقه أو فوت وقت إن طلبه فليس عليه طلبه وله أن يتيمم.

قال الشافعي: فإن تيمم وصلى، ثم علم أنه كان في رحله ماء أعاد الصلاة، وإن علم أن بترأ كانت منه قريباً يقدر على ما فيها لو علمها لم يكن عليه إعادة، ولو أعاد كان احتياطاً.

قال الشافعي: والفرق بين ما في رحله والبئر لا يعلم واحداً منهما أن ما في رحله شيء كعلمه أمر نفسه وهو مكلف في نفسه الإحاطة، وما ليس في ملكه فهو شيء في غير ملكه وهو مكلف في غيره الظاهر لا الإحاطة.

قال الشافعي: فإن كان في رحله ماء فحال العدو بينه وبين رحله أو حال بينه وبينه سبع أو حريق حتى لا يصل إليه تيمم وصلى، وهذا غير واجد للماء إذا كان لا يصل إليه، وإن كان في رحله ماء فاختار رحله وحضرت الصلاة طلب ماء، فلم يجده تيمم وصلى، ولو ركب البحر، فلم يكن معه ماء في مركبه، فلم يقدر على الاستقاء من البحر للشدة بحال ولا على شيء يديه يأخذ به من البحر بحال تيمم وصلى، ولا يعيد، وهذا غير قادر على الماء.

٣٨- باب النية في التيمم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجزي التيمم إلا بعد أن يطلب الماء، فلم يجده فيحدث نية التيمم.

قال الشافعي: ولا يجزي التيمم إلا بعد الطلب، وإن تيمم قبل أن يطلب الماء لم يجزه التيمم، وكان عليه أن يعود للتيمم بعد طلبه الماء وإعوازه.

قال الشافعي: وإذا نوى التيمم ليتطهر لصلاة مكتوبة صلى بعدها التوافل وقرأ في المصحف وصلى على الجنائز وسجد سجود القرآن وسجد الشكر، فإذا حضرت مكتوبة غيرها، ولم يحدث لم يكن له أن يصلّيها إلا بأن يطلب لها الماء بعد الوقت، فإذا لم يجد استأنف نية يجوز له بها التيمم لها.

قال الشافعي: فإن أراد الجمع بين الصلاتين فصلّى الأولى منهما وطلب الماء، فلم يجده أحدث نية يجوز له بها التيمم، ثم تيمم، ثم صلى المكتوبة التي تليها، وإن كان قد فاتته صلوات استأنف التيمم لكل صلاة منها كما وصفت لا يجزيه غير ذلك؛ فإن صلى صلاتين تيمم واحد أعاد الأخرى منهما؛ لأن التيمم يجزيه للأولى، ولا يجزيه للأخرة.

قال الشافعي: وإن تيمم ينوي نافلة أو جنازة أو قراءة مصحف أو سجود قرآن أو سجود شكر لم يكن له أن يصلّي به مكتوبة حتى ينوي بالتيمم المكتوبة.

قال: وكذلك إن تيمم فجمع بين صلوات فاتت أجزاء التيمم للأولى منهن، ولم يجزه لغيرها وأعاد كل صلاة صلاحها بتيمم لصلاة غيرها، وتيمم لكل واحد منهن.

قال الشافعي: وإن تيمم ينوي بالتيمم المكتوبة، فلا بأس أن يصلّي قبلها نافلة، وعلى جنازة وقراءة مصحف وسجد سجود الشكر والقرآن.

فإن قال قائل: لم لا يصلّي بالتيمم فريضتين، ويصلّي به التوافل قبل الفريضة وبعدها؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إن الله عز وجل لما أمر القائم إلى الصلاة إذا لم يجد الماء أن يتيمم دل على أنه لا يقال له لم يجد الماء إلا وقد تقدم قبل طلبه الماء والإعواض منه نية في طلبه، وإن الله إنما عني فرض الطلب لمكتوبة، فلم يجز - والله تعالى أعلم - أن تكون نيته في التيمم لغير مكتوبة، ثم يصلّي به مكتوبة، وكان عليه في كل مكتوبة ما عليه في الأخرى، فدل على أن التيمم لا يكون له طهارة إلا بأن يطلب الماء فيعوزه، فقلنا لا يصلّي مكتوبتين بتيمم واحد؛ لأن عليه في كل واحد منهما ما عليه في الأخرى وكانت التوافل أتباعاً للفرائض لا لها حكم سوى حكم الفرائض.

قال الشافعي: ولم يكن التيمم إلا على شرط ألا ترى أنه إذا تيمم فوجد الماء فعليه أن يتوضأ، وهكذا المستحاضة، ومن به عرق سائل وهو واجد للماء لا يختلف هو والتيمم في أن على كل واحد منهم أن يتوضأ لكل صلاة مكتوبة؛ لأنها طهارة ضرورة لا طهارة على كمال.

فإن قال قائل: فإن كان بموضع لا يطعم فيه بماء.

الأخرى والوضوء والتيمم عملان غير الصلاة، فإذا كانا مضياً وهما يجزيان حلّ للدخول الصلاة وكانا منقضيين مفروغاً منهما، وكان الداخل مطيعاً بدخوله في الصلاة، وكان ما صلى منها مكتوباً له، فلم يجوز أن يحبط عمله عنه ما كان مكتوباً له فيستأنف وضوءاً، وإنما أحبط الله الأعمال بالشرك به، فلم يجوز أن يقال له: توضعاً وابن على صلاتك؛ فإن حدثت حالة لا يجوز له فيها ابتداء التيمم، وقد تيمم فانقضى تيممه، وصار إلى صلاة والصلاة غير التيمم فانفصل لصلاة بعمل غيرها، وقد انقضى وهو يجزي أن يدخل به في الصلاة لم يكن للتيمم حكم إلا أن يدخل في الصلاة، فلما دخل فيها به كان حكمه منقضياً والذي يحل له أول الصلاة يحل له آخرها.

٣٩- باب كيف التيمم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾.

٨٤- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحزيرت عبد الرحمن بن معاوية، عن الأعرج، عن ابن الصمّة أن رسول الله ﷺ تيمم فمسح وجهه وذراعيه. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٨٣/١)]

قال الشافعي: ومعقول: إذا كان التيمم بدلاً من الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتيمم على ما يؤتى بالوضوء عليه فيهما، وإن الله عز وجل إذا ذكرهما، فقد عفا في التيمم عما سواهما من أعضاء الوضوء والغسل.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يتيمم الرجل إلا أن ييمم وجهه وذراعيه إلى المرفقين، ويكون المرفقان فيما ييمم؛ فإن ترك شيئاً من هذا لم يجر عليه التراب قل أو كثر كان عليه أن ييممه، وإن صلى قبل أن ييممه أعاد الصلاة وسواء كان ذلك مثل الزهرم أو أقل منه أو أكثر كل ما أدركه الطرف منه أو استيقن أنه تركه، وإن لم يدركه طرفه واستيقن أنه ترك شيئاً فعليه إعادته وإعادة كل صلاة صلاها قبل أن يعيده.

قال: وإذا رأى أن قد أمس يديه التراب على وجهه وذراعيه ومرفقيه، ولم يبق شيئاً أجزاءه.

قال الشافعي: ولا يجوز له إلا أن يضرب ضربة لوجهه وأحب إلي أن يضربها بيديه معاً، فإن اقتصر على ضربها بإحدى يديه وأمرها على جميع وجهه أجزاءه.

وكذلك إن ضربها ببعض يديه إنما انظر من هذا إلى أن يمرّها على وجهه.

قيل: ليس ينقضي الطمع به قد يطلع عليه الرّاكب معه الماء والسيل ويجد الحفيرة والماء الظاهر والاختباء حيث لا يمكنه.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل أن يتيمم فتيّم، فلم يدخل في الصلاة حتى وجد الماء قبل أن يكبر للمكتوبة لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ؛ فإن كان طلع عليه ركب بماء فامتنع عليه أن يعطيه منه أو وجد ماء فحبل بينه وبينه أو لم يقدر عليه بوجه لم يجزه التيمم الأول وأحدث بعد إعوازه من الماء الذي رآه نية في التيمم للمكتوبة يجوز له بها الصلاة بعد تيممه.

قال الشافعي: إن تيمم فدخل في نافلة أو في صلاة على جنازة، ثم رأى الماء مضى في صلاته التي دخل فيها، ثم إذا انصرف توضأ إن قدر للمكتوبة؛ فإن لم يقدر أحدث نية للمكتوبة فتيّم لها.

قال الشافعي: وهكذا لو ابتداء نافلة فكبر، ثم رأى الماء مضى فصلّى ركعتين لم يكن له أن يزيد عليهما وسلم، ثم طلب الماء.

قال: وإذا تيمم فدخل في المكتوبة، ثم رأى الماء لم يكن عليه أن يقطع الصلاة، وكان له أن يتمها، فإذا أتمها توضأ لصلاة غيرها، ولم يكن له أن يتقلّ بتيممه للمكتوبة إذا كان واجداً للماء بعد خروجه منها.

ولو تيمم فدخل في مكتوبة، ثم رجع فانصرف ليغسل الدّم عنه فوجد الماء لم يكن له أن يبني على المكتوبة حتى يحدث وضوءاً، وذلك أنه قد صار في حال ليس له فيها أن يصلي وهو واجد للماء.

قال الشافعي: ولو كان إذا رجع طلب الماء، فلم يجد منه ما يوضئه، ووجد ما يغسل الدّم عنه غسله واستأنف تيمماً؛ لأنه قد كان صار إلى حال لا يجوز له أن يصلي ما كانت قائمة؛ فكانت رؤيته الماء في ذلك الحال توجب عليه طلبه، فإذا طلبه فأعوزه منه كان عليه استئناف نية تحيز له التيمم.

فإن قال قائل: ما الفرق بين أن يرى الماء قبل أن يدخل في الصلاة، ولا يكون له الدخول فيها حتى يطلبه؛ فإن لم يجده استأنف نية وتيمماً وبين دخوله في الصلاة فيرى الماء جارياً إلى جنبه وأنت تقول إذا اعتقت الأمة، وقد صلت ركعة فتنتع فيما بقي من صلاتها لا يجزئها غير ذلك.

قيل له - إن شاء الله تعالى - إني أمر الأمة بالقناع فيما بقي من صلاتها والمريض بالقيام إذا أطاقه فيما بقي من صلاته؛ لأنهما في صلاتهما بعد وحكمهما في حالهما فيما بقي من صلاتهما أن تنتع هذه حرّة ويقوم هذا مطيقاً ولا انقضى عليهما فيما مضى من صلاتهما شيئاً؛ لأن حالهما الأولى غير حالهما

بوجهه لوثاً رقيقاً حتَّى يأتِيَ بالغبار عليه وفعلَ ذلكَ بيديه وصلى وأجزأته صلاته؛ فإن لم يقدر على لوثهما معاً لاث إحداهما وصلى وأعاد الصلوة إذا قدر على من يتيمة أو يوضته.

قال الشافعي: وإذا وجد الرجلُ المسافرُ ماءً لا يطهرُ أعضاءه كلها لم يكن عليه أن يغسلَ منها شيئاً.

قال الربيع: وله قول آخر أنه يغسلُ بما معه من الماء بعضَ أعضائه الوضوء، ويتيمم بعد ذلك.

قال الربيع: لأن الطهارةَ لا تسمُّ فيه كما لو كان بعضُ أعضائه الوضوء جريحاً غسل ما صحَّ منه وتيمم؛ لأن الطهارةَ لم تكمل فيه.

٨٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ تَيَمَّمَ. [أخرجه مالك (٥٦/١)]

قال الشافعي: لا يجوز في التيمم إلا أن يأتِيَ بالغبارِ على ما يأتِي عليه بالوضوء من وجهه ويديه إلى المرفقين.

٤٠ - بابُ التَّرابِ الَّذِي يَتِيَمُ بِهِ، وَلَا يَتِيَمُ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾.

قال الشافعي: وكلُّ ما وقع عليه اسمُ صعيدٍ لمخالطه نجاسةً فهو صعيدٌ طيبٌ يتيمم به، وكلُّ ما حالَّ عن اسمِ صعيدٍ لم يتيمم به، ولا يقع اسمُ صعيدٍ إلا على ترابٍ ذي غبار.

قال الشافعي: فأما البطحاءُ الغليظةُ والرقيقةُ والكثيبُ الغليظُ، فلا يقع عليه اسمُ صعيدٍ، وإن خالطه ترابٌ أو مدرٌّ يكون له غبارٌ كان الذي خالطه هو الصَّعيدُ، وإذا ضربَ التيممُ عليه يديه فعلقهما غبارَ أجزاء التيمم به، وإذا ضربَ يديه عليه أو على غيره، فلم يعلقه غبارٌ، ثم مسح به لم يجزئه، وهكذا كلُّ أرضٍ سبخها ومدرها وبطحائها وغيره فما علقَ منه إذا ضربَ باليد غباراً فتيمم به أجزاء، وما لم يعلق به غباراً فتيمم به لم يجزئه، وهكذا إن نفَضَ التيممُ ثوبه أو بعضَ أَدانته فخرجَ عليه غبارُ ترابٍ فتيمم به أجزاء إذا كان الترابُ دعاءً فضربَ فيه التيممُ يديه فعلقهما منه شيءٌ كثيرٌ، فلا بأس أن ينفَضَ شيئاً إذا بقي في يديه غبارٌ يماسُّ الوجهَ كله وأحبُّ إليَّ لو بدأ فوضعَ يديه على الترابِ وضعاً رقيقاً، ثم يتيمم به، وإن علقَ يديه ترابٌ كثيرٌ فأمره على وجهه لم يضره، وإن علقه شيءٌ كثيرٌ فمسح به وجهه لم يجزئه أن يأخذَ من الذي على وجهه فيمسح به ذراعيه، ولا يجزئه إلا أن يأخذَ تراباً غيره لذراعيه؛ فإن أمره على ذراعيه عاد فأخذَ تراباً آخر، ثم أمره على ذراعيه؛ فإن ضربَ على موضعٍ من الأرضِ تيمم به وجهه،

وكذلك إن ضربَ الترابُ بشيءٍ فأخذَ الغبارَ من أَدانته غيرَ يديه، ثم أمره على وجهه.

وكذلك إن يَمِّمَ غيره بأمره، وإن سفت عليه الرِّيحُ تراباً عمه فأمر ما على وجهه منه على وجهه لم يجزئه؛ لأنَّه لم يأخذه لوجهه، ولو أخذَ ما على رأسه لوجهه فأمره عليه أجزأه. وكذلك لو أخذَ ما على بعضِ بدنه غيرَ وجهه وكفيه.

قال الشافعي: ويضربُ بيديه معاً لذراعيه لا يجزيه غيرُ ذلكَ إذا يَمِّمَ نفسه؛ لأنَّه لا يستطيعُ أن يمسحَ يداً إلا باليدِ التي تخالفها فيمسحَ اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى.

قال الشافعي: ويخللُ أصابعه بالترابِ، ويتبعُ مواضعَ الوضوء بالترابِ كما يتبعها بالماء.

قال: وكيفما جاءَ بالغبارِ على ذراعيه أجزأه أو أتى به غيره بأمره كما قلت في الوجه.

قال الشافعي: ووجه التيمم ما وصفت من ضربه بيديه معاً لوجهه، ثم يمرُّهما معاً عليه، وعلى ظاهرٍ لحيته، ولا يجزيه غيره، ولا يدعُ إمراره على لحيته ويضربُ بيديه معاً لذراعيه، ثم يضعُ ذراعه اليمنى في بطنٍ كفِّ اليسرى، ثم يمرُّ بطنَ راحته على ظهرِ ذراعه ويمرُّ أصابعه على حرفِ ذراعه وأصبعه الإبهام على بطنِ ذراعه ليعلمَ أنه قد استوطفَ، وإن استوطفَ في الأولى كفاه من أن يقلبَ يده، فإذا فرغَ من يمى يديه يَمِّم يسرى ذراعيه بكفِّه اليمنى.

قال: وإن بدأ بيديه قبلَ وجهه أعادَ تيممَ وجهه، ثم يَمِّم ذراعيه، وإن بدأ يسرى ذراعيه قبلَ يمناهما لم يكن عليه إعادةُ وكرهت ذلكَ له كما قلت في الوضوء، وإن كانَ أقطعَ اليدَ أو اليدين يَمِّم ما بقي من القطع، وإن كانَ أقطعهما من المرفقين يَمِّم ما بقي من المرفقين، وإن كانَ أقطعهما من المنكبين فأحبُّ إليَّ أن يمرَّ الترابَ على المنكبين، وإن لم يفعل، فلا شيءَ عليه؛ لأنَّه لا يدينُ له عليهما فرضُ وضوءٍ ولا تيممٍ وفرضُ التيمم من اليدين على ما عليه فرضُ الوضوء.

ولو كانَ أقطعهما من المرفقين فأمرُ الترابِ على العضدين كانَ أحبَّ إليَّ احتياطاً.

وإنما قلت بهذا؛ لأنَّه اسمُ اليد، وليسَ بلازم؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ يَمِّم ذراعيه، فدلَّ على أنَّ فرضَ الله عزَّ وجلَّ في التيمم على اليدين كفرضه على الوضوء.

قال الشافعي: فإذا كانَ أقطعَ، فلم يجد من يَمِّمه؛ فإن قدرَ على أن يلوِّثَ يديه بالترابِ حتَّى يأتِيَ به عليهما أو يَحْتَالَ له بوجهٍ إمَّا برجله أو غيرها أجزأه، وإن لم يقدر على ذلكَ لاث

ثم ضرب عليه أخرى فيتم به ذراعيه فجاءت.

وكذلك إن يتم من موضعه ذلك جاز؛ لأن ما أخذ منه في كل ضربة غير ما يبقى بعدها.

قال: وإذا حث التراب من الجدار ف يتم به أجزأه، وإن وضع يديه على الجدار وعلق بهما غبار تراب ف يتم به أجزأه؛ فإن لم يعلق لم يجزه، وإن كان التراب مختلطاً بنورة أو تين رقيق أو دقيق حنطة أو غيره لم يجز التيمم به حتى يكون تراباً محضاً.

قال الشافعي: وإذا حال التراب بصنعة عن أن يقع عليه اسم تراب أو صعيد ف يتم به لم يجز، وذلك مثل أن يطبخ قصبة أو يجعل أجراً، ثم يدق، وما أشبه هذا.

قال: ولا يتمم بنورة ولا كحل ولا زرينخ، وكل هذا حجارة.

وكذلك إن دقت الحجارة حتى تكون كالتراب أو الفخار أو خرط المرمر حتى يكون غباراً لم يجز التيمم به.

وكذلك القوارير تحسق واللؤلؤ وغيره والمسك والكافور والأطياب كلها، وما يسحق حتى يكون غباراً مما ليس بصعيد فأما الطين الأرمني والطين الطيب الذي يؤكل؛ فإن دق ف يتم به أجزأه، وإن دق الكدأ ف يتم به لم يجزه؛ لأن الكدأ حجر خوار، ولا يتمم بشب ولا ذيرة ولا لبان شجرة ولا سحالة فضة ولا ذهب ولا شيء غير ما وصفت من الصعيد، ولا يتمم بشيء من الصعيد علم التيمم أنه أصابه نجاسة مجال حتى يعلم أن قد ظهر بالماء كما وصفنا من التراب المختلط بالتراب الذي لا جسد له قائم مثل البول، وما أشبهه أن يصب عليه الماء حتى يغمره، ومن الجسد القائم بأن يزال، ثم يصب عليه الماء على موضعه أو يحفر موضعه حتى يعلم أنه لم يبق منه شيء، ولا يتمم بتراب المقابر لاختلاطها بصديد الموتى ولحومهم وعظامهم، ولو أصابها المطر لم يجز التيمم بها؛ لأن الميت قائم فيها لا يذهب الماء إلا كما يذهب التراب، وهكذا كل ما اختلط بالتراب من الأنجاس مما يعود فيه كالتراب، وإذا كان التراب مبلولاً لم يتمم به؛ لأنه حيثل طين، ويتمم بغبار من أين كان؛ فإن كانت ثيابه ورجله مبلولة استجف من الطين شيئاً على بعض أدياته أو جسده، فإذا جف حثه، ثم يتمم به لا يجزيه غير ذلك، وإن لطخ وجهه بطين لم يجزه من التيمم؛ لأنه لا يقع عليه اسم صعيد، وهكذا إن كان التراب في سبخة ندياً لم يتمم بها؛ لأنها كالطين لا غبار لها، وإن كان في الطين، ولم يجف له منه شيء حتى خاف ذهاب الوقت صلى، ثم إذا جف الطين يتمم وأعاد الصلاة، ولم يعتد بصلاة صلاحها لا بوضوء ولا تيمم.

وإذا كان الرجل محبوساً في المصر في الحش أو في موضع

نجس التراب، ولا يجتأ ماء أو يجده، ولا يجتأ موضعاً طاهراً يصلي عليه ولا شيئاً طاهراً يفرشه يصلي عليه صلى يوماً إيماء وأمرته أن يصلي، وإن يعيد صلاته ههنا، وإنما أمرته بذلك؛ لأنه يقدر على الصلاة مجال، فلم أره يجوز عندي أن يمر به وقت صلاة لا يصلي فيها كما أمكنه وأمرته أن يعيد؛ لأنه لم يصل كما يجزيه، وهكذا الأسير يمنع والمستكره، ومن حيل بينه وبين تادية الصلاة صلى كما قدر جالساً أو مومياً وعاد فصلّى مكتملاً للصلاة إذا قدر، ولو كان هذا المحبوس يقدر على الماء لم يكن له إلا أن يتوضأ، وإن كان لا تجزيه به صلاته.

وكذلك لو قدر على شيء ييسطه ليس بنجس لم يكن له إلا أن ييسطه، وإن لم يقدر على ما قال فأتى بأي شيء قدر على أن يأتي به جاء به مما عليه، وإن كان عليه البدل، وهكذا إن حبس مربوطاً على خشبة، وهكذا إن حبس مربوطاً لا يقدر على الصلاة أومأ إيماء ويقضي في كل هذا إذا قدر، وإن مات قبل أن يقدر على القضاء رجوت له أن لا يكون عليه مائت؛ لأنه حيل بينه وبين تادية الصلاة، وقد علم الله تعالى نيته في تاديتها.

٤١- باب ذكر الله عز وجل على غير وضوء

٨٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يقول فسلم عليه الرجل فرد عليه النبي ﷺ، فلما جاوزة ناداه النبي ﷺ، فقال: إنما حملني على الرد عليك خشية أن تذهب فتقول إني سلمت على النبي ﷺ، فلم يرد علي، فإذا رأيته على هذا الحال، فلا تسلم علي، فإنك إن فعلت لا أرد عليك. [ابن الجارود في "المعنى" (٣٧)]

٨٧- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحوثر، عن الأعرج، عن ابن الصم قال: مررت على النبي ﷺ وهو يقول فسلمت عليه، فلم يرد علي حتى قام إلى جدار فحثه بعضاً كانت معه، ثم مسح يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه، ثم رد علي. [قدم]

٨٨- أخبرنا إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ ذهب إلى بئر جمبل لحاجته، ثم أقبل فسلم عليه، فلم يرد عليه حتى تمسح بجدار، ثم رد عليه السلام.

قال الشافعي: والحديثان الأولان ثابتان، وبهما نأخذ وفيهما، وفي الحديث بعدهما دلائل منه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فإذا رده رسول الله ﷺ قبل التيمم وبعد التيمم في الحضر والتيمم لا يميز المرة وهو صحيح في الوقت الذي لا يكون التيمم فيه طهارة للصلاة ذلك على أن ذكر الله عز وجل يجوز والمرء غير طاهر للصلاة.

قال: ويشبه - والله تعالى أعلم - أن تكون القراءة غير طاهر كذلك؛ لأنها من ذكر الله تعالى.

قال: ودليل على أنه ينبغي لمن مر على من يبول أو يتغوط أن يكف عن السلام عليه في حالته تلك ودليل على أن رد السلام في تلك الحال مباح؛ لأن النبي ﷺ رد في حالته تلك، وعلى أن ترك الرد حتى يفارق تلك الحال، ويتمم مباح، ثم يرد، وليس ترك الرد معطلاً لوجوبه، ولكن تأخيره إلى التيمم.

قال: وترك رد السلام إلى التيمم يدل على أن الذكر بعد التيمم اختياراً على الذكر قبله، وإن كانا مباحين لرد النبي ﷺ قبل التيمم وبعده.

قال: فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول: لما تيمم النبي ﷺ رد السلام؛ لأنه قد جاز له.

قلنا: بالتيمم للجنابة والعيدين إذا أراد الرجل ذلك وخاف فوتهما.

قلنا: والجنابة والعيد صلاة والتيمم لا يجوز في المصير لصلاة؛ فإن زعمت أنهما ذكر جاز العيد بغير تيمم كما جاز في السلام بغير تيمم.

٤٢- باب ما يطهر الأرض، وما لا يطهرها

٨٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: دخل أعرابي المسجد، فقال: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً، فقال رسول الله ﷺ: لقد تحجرت واسعاً قال فما لبث أن بآل في ناحية المسجد فكأنهم عجلوا عليه فنهأهم رسول الله ﷺ، ثم أمر بذبوب من ماء أو سجل من ماء فأهريق عليه، ثم قال النبي ﷺ: علموا ويسرُوا ولا تغسروا. [أخرجه البخاري (٢٢٠)، أبو داود (٣٨٠)، الرمذي (١٤٧)، النسائي (١٧٥/١)، ابن ماجه (٥٢٩)]

٩٠- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد قال: سمعت أنس بن مالك يقول: بآل أعرابي في قال: وإذا صب على الأرض شيئاً من الذائب كالبول والخمر والصديد، وما أشبهه، ثم ذهب أثره ولونه وريحه؛ فكان في شمس أو غير شمس فسواء، ولا يطهره إلا أن يصب عليه الماء، وإن أتى على الأرض مطر يحيط العلم أنه يصب موضع البول منه أكثر من الماء الذي وصفت أنه يطهره كان لها طهوراً.

وكذلك سواء ما سقطت عليه ثيابه منه إذا مَسَّ من ذلك شيئاً نجساً لم تتمَّ صلاته وكانت عليه الإعادة والبساط، وما صَلَّى عليه مثل الأرض إذا قام منه على موضع طاهر، وإن كان الباقي منه نجساً أجزأته صلاته، وليس هكذا الثوب لو لبس بعض ثوب طاهر، وكان بعضه ساقطاً عنه والساقط عنه منه غير طاهر لم تجزه صلاته؛ لأنه يقال له لا بأس لثوب يزول فيزول بالثوب معه إذا كان قائماً على الأرض فحفظه منها ما يماسه، وإذا زال لم يزل بها. وكذلك ما قام عليه سواها.

وإذا استيقن الرجل بأن قد مَسَّ بعد الأرض نجاسة أحببت أن يتنحى عنه حتى يأتي موضعاً لا يشك أنه لم تصبه نجاسة، وإن لم يفعل أجزأ عنه حيث صَلَّى إذا لم يستيقن فيه النجاسة.

وكذلك إن صَلَّى في موضع فشك أصابته نجاسة أم لا أجزأته صلاته والأرض على الطهارة حتى يستيقن فيها النجاسة.

٤٣ - باب مَرُّ الْجَنْبِ وَالْمَشْرُكِ عَلَى الْأَرْضِ

ومشيها عليهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فقال بعض أهل العلم بالقرآن في قول الله عز وجل ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ قال: لا تقربوا مواضع الصلاة، وما أشبه ما قال بما قال: لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد، فلا بأس أن يمر الجنب في المسجد ماراً، ولا يقيم فيه لقول الله عز وجل ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾.

٩١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ جَاءُوا الْمَدِينَةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ كَانُوا يَبْتَئُونَ فِي الْمَسْجِدِ. [عبد الرزاق (١٦٢١)]

منهم جبير بن مطعم، قال جبير: فكنت أسمع قراءة النبي ﷺ.

قال الشافعي: ولا بأس أن يبيت المشرك في كل مسجد إلا المسجد الحرام، فإن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾، فلا ينبغي لمشرك أن يدخل الحرم بحال.

قال: وإذا بات المشرك في المساجد غير المسجد الحرام

وكذلك إن أتى عليها سيلٌ يدوم عليها قليلاً حتى تأخذ الأرض منه مثل ما كانت آخذة مما صب عليها ولا أحسب سيلاً يمر عليها إلا أخذت منه مثل أو أكثر مما كان يطهرها من ماء يصب عليها؛ فإن كان العلم يحيط بأن سيلاً لو مسحها مسحاً لم تأخذ منه قدر ما كان يطهرها لم تطهر حتى يصب عليها ما يطهرها، وإن صب على الأرض نجساً كالبول فبودر مكانه فحضر حتى لا يبقى في الأرض منه شيء رطب ذهب النجاسة كلها وطهرت بلا ماء، وإن يبس وبقي له أثر فحضرت حتى لا يبقى يرى له أثر لم تطهر؛ لأن الأثر لا يكون منه إلا الماء طهر حيث تردد إلا أن يحيط العلم أن قد أتى بالخطر على ما يبلغه البول فيطهره فأما كل جسد ومستجسد قائم من الأنجاس مثل الجيفة والعذرة والدم، وما أشبهها، فلا تطهر الأرض منه إلا بأن يزول عنها، ثم يصب على رطب إن كان منه فيها ما يصب على البول والخمر؛ فإن ذهب الأجساد في التراب حتى يختلط بها، فلا يتميز منها كانت كالمقابر لا يصلى فيها ولا تطهر؛ لأن التراب غير متميز من الحرم المختلط، وهكذا كل ما اختلط بما في الكرايس، وما أشبهه.

وإذا ذهب جيفة في الأرض؛ فكان عليها من التراب ما يوربها، ولا يربط برطوبة إن كانت منها كرهت الصلاة على مدفنها، وإن صَلَّى عليها مصل لم أمره بإعادة الصلاة، وهكذا ما دفن من الأنجاس مما لم يختلط بالتراب، وإذا ضرب اللبن مما فيه بول لم يصل عليه حتى يصب عليه الماء كما يصب على ما يبل عليه من الأرض، وأكره أن يفرش به مسجد أو يبنى به؛ فإن بني به مسجد أو كان منه جذرائه كرهته، وإن صَلَّى إليها مصل لم أكرهه، ولم يكن عليه إعادة.

وكذلك إن صَلَّى في مقبرة أو قبر أو جيفة أمامه، وذلك أنه إنما كلف ما يماسه من الأرض وسواء إن كان اللبن الذي ضرب بالبول مطبوخاً أو نيباً لا يطهر اللبن بالنار ولا تطهر شيئاً ويصب عليه الماء كله كما وصفت لك، وإن ضرب اللبن بعظام ميتة أو لحماً أو بدم أو بنجس مستجسد من الحرم لم يصل عليه أبداً طبع أو لم يطبخ غسل أو لم يغسل؛ لأن الميت جزء قائم فيه إلا ترى أن الميت لو غسل بماء الدنيا لم يطهر، ولم يصل عليه إذا كان جسداً قائماً ولا تتم صلاة أحد على الأرض ولا شيء يقوم عليه دونها حتى يكون جميعاً ما يماس جسده منها طاهراً كله؛ فإن كان منها شيء غير طاهر؛ فكان لا يماسه، وما ماسه منها طاهر فصلاته تامة، وأكره له أن يصلي إلا على موضع طاهر كله وسواء ماس من يديه أو رجليه أو ركبتيه أو جبهته أو أنفه أو أي شيء ماس منه.

فَكَذَلِكَ الْمَسْلُومُ، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ يَرَوِي أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ فِي الْمَسْجِدِ زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَعَزُّ وَمَسَاكِينُ الصَّفَةِ.

قال: ولا تنجسُ الأرضُ بممَرٍّ حائضٍ ولا جنبٍ ولا مشركٍ ولا ميتةٍ؛ لأنَّهُ ليسَ في الأحياءِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ نجاسةٌ، وأكره للحنائضِ عَمْرٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ مَرَّتْ بِهِ لَمْ تَنْجَسْهُ.

وَالْبَغاري (٥٩٣٥)، مسلم (٢١٢٢)، السائي (١٨٧/٨)، ابن ماجه (١٩٨٨)

قال الشافعي: فإذا ذكِيَ الثَّلْبُ والضَّبُعُ صَلَّيَ فِي جِلْدِهِمَا، وَعَلَى جِلْدِهِمَا شَعُورُهُمَا؛ لِأَنَّ لِحْوِمَهُمَا تَوَكَّلَ.

٤٤- بابُ ما يوصلُ بالرجلِ والمرأة

وكذلك إذا أخذَ من شعورهما وهما حيَّانِ صَلَّيَ فِيهِمَا. وكذلك جميعُ ما أكلَ لحمه يَصَلَّى فِي جِلْدِهِ إِذَا ذَكِّيَ، وَفِي شَعْرِهِ وَرِيشِهِ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ لحمه فما أخذَ من شعره حيًّا، أو مَذْبُوحًا فَصَلَّيَ فِيهِ أَعِيدَتِ الصَّلَاةُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ غَيْرُ ذَكِّيٍّ فِي الْحَيَاةِ، وَإِنَّ الذَّكَاءَ لَا تَقَعُ عَلَى الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ ذَكَاتِهِ وَغَيْرَ ذَكَاتِهِ سَوَاءٌ.

وكذلك إن دَبِغَ لَمْ يَصَلِّ لَهُ فِي شَعْرِ ذِي شَعْرٍ مِنْهُ وَلَا رِيشٍ ذِي رِيشٍ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ لَا يَطْهَرُ شَعْرًا وَلَا رِيشًا وَيَطْهَرُ الْإِهَابُ؛ لِأَنَّ الْإِهَابَ غَيْرُ الشَّعْرِ وَالرِّيشِ.

وكذلك عَظْمٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لحمه لَا يَطْهَرُهُ دَبَاغٌ وَلَا غَسْلٌ ذَكِّيًّا كَانَ، أَوْ غَيْرَ ذَكِّيٍّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كَسَرَ لِلْمَرْأَةِ عَظْمٌ فَطَارَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْقَعَهُ إِلَّا بِعَظْمٍ مَا يُؤْكَلُ لحمه ذَكِّيًّا.

وكذلك إِنْ سَقَطَتْ سِنَّةٌ صَارَتْ مَيْتَةً، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعِيدَهَا بَعْدَ مَا بَانَ، فَلَا يَعِيدُ سِنَّةً شَيْءٍ غَيْرِ سِنَّةٍ ذَكِّيٍّ يُؤْكَلُ لحمه، وَإِنْ رَقَعَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ، أَوْ ذَكِّيٍّ لَا يُؤْكَلُ لحمه أَوْ عَظْمٍ إِنْسَانٍ فَهُوَ كَالْمَيْتَةِ فَعَلِيهِ قَلْعُهُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا وَهُوَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْلَعْهُ جَبْرَهُ السَّلْطَانُ عَلَى قَلْعِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْلَعْهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَقْلَعْ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَيْتًا كُلَّهُ وَاللَّهُ حَسْبُهُ.

وكذلك سِنَّةٌ إِذَا نَدَرَتْ، فَإِنْ اعْتَلَّتْ سِنَّةٌ فَرِيطُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْدَرَ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِيرُ مَيْتَةً حَتَّى تَسْقُطَ.

٤٥- بابُ طهارة الثياب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَيَسَابِكْ فُطْرَهُ﴾ فَقِيلَ: يَصَلِّي فِي ثِيَابٍ طَاهِرَةٍ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَغْسَلَ دُمَ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ فَكُلُّ ثَوْبٍ جَهْلٌ مَنْ يَنْسُجُهُ أَنْسُجُهُ مُسْلِمٌ أَوْ مُشْرِكٌ أَوْ ثَنِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ كَاتِبِيٌّ، أَوْ لِبْسُهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، أَوْ صَبِيٌّ فَهُوَ عَلَى الطَّهَارَةِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ فِيهِ نَجَاسَةً.

وكذلك ثِيَابُ الصَّبِيَّانِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّيَ وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ، وَهِيَ صَبِيَّةٌ عَلَيْهَا ثَوْبٌ صَبِيٍّ وَالْاخْتِيَارُ أَنْ لَا يَصَلِّيَ فِي ثَوْبٍ مُشْرِكٍ وَلَا سَرَاوِيلَ وَلَا إِزَارَ وَلَا رِداءَ حَتَّى يَغْسَلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَإِذَا صَلَّيَ رَجُلٌ فِي ثَوْبٍ مُشْرِكٍ، أَوْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ نَجَسًا أَعَادَ مَا صَلَّيَ فِيهِ، وَكُلُّ مَا أَصَابَ الثَّوْبَ مِنْ غَائِطٍ رَطْبٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ دَمٍ أَوْ خُرْبٍ أَوْ عَرَمٍ مَا كَانَ فَاسْتَيْقَتْهُ صَاحِبُهُ وَأَدْرَكَهُ طَرَفُهُ، أَوْ لَمْ يَدْرَكَهُ فَعَلِيهِ غَسْلُهُ، وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَوْضِعُهُ لَمْ يَجِزْ إِلَّا غَسْلُ الثَّوْبِ كُلِّهِ مَا خَلَا الدَّمَ وَالْقَيْحَ وَالصَّدِيدَ وَمَاةَ الْقَرَحِ، فَإِذَا كَانَ الدَّمَ لَمَعَةً جَمْعَةً، وَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ مِنْ مَوْضِعِ دِينَارٍ، أَوْ فَلَسَ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ، وَأَقْلَ مَا يَكُونُ دَمُ الْحَيْضِ فِي الْمَعْقُولِ لَمَعَةً، وَإِذَا كَانَ بِسِرِّ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ، وَمَا أَشْبَهَهُ لَمْ يَغْسَلَ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ أَجَازَتْ هَذَا.

قال: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرِيطَهَا بِالذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِبَسٌ ذَهَبِيٌّ وَإِنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ وَهُوَ يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا يَرَوِي أَنَّ أَتَفَّ رَجُلٍ قَطَعَ بِالْكَلابِ فَاتَّخَذَ أَتْفًا مِنْ فِضَّةٍ فَشَكَكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَبَتَّ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَتْفًا مِنْ ذَهَبٍ.

قال: وَإِنْ ادْخَلَ دَمًا تَحْتَ جِلْدِهِ فَنَبِتَ عَلَيْهِ فَعَلِيهِ أَنْ يُجْرَجَ ذَلِكَ الدَّمُ وَيَعِيدَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بَعْدَ ادْخَالِهِ الدَّمَ تَحْتَ جِلْدِهِ.

قال: وَلَا يَصَلِّي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَاصِلِينَ شَعْرَ إِنْسَانٍ بِشَعُورِهِمَا وَلَا شَعْرَهُ بِشَعْرِ شَيْءٍ لَا يُؤْكَلُ لحمه وَلَا شَعْرَ شَيْءٍ يُؤْكَلُ لحمه إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ شَعْرُهُ وَهُوَ حَيٌّ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الذَّكَاءِ كَمَا يَكُونُ اللَّبَنُ فِي مَعْنَى الذَّكَاءِ، أَوْ يُؤْخَذَ بَعْدَ مَا يَذْكِي مَا يُؤْكَلُ لحمه فَتَقَعُ الذَّكَاءُ عَلَى كُلِّ حَيٍّ مِنْهُ وَمَيْتَةٍ؛ فَإِنْ سَقَطَ مِنْ شَعْرِهِمَا شَيْءٌ فَوَصَلَهُ بِشَعْرِ إِنْسَانٍ، أَوْ شَعُورِهِمَا لَمْ يَصَلِّيَا فِيهِ؛ فَإِنْ فَعَلَا، فَقَدْ قِيلَ: يَعِيدَانِ.

وشعورُ الْآدَمِيِّينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ كَمَا يَسْتَمْتَعُ بِهِ مِنَ الْبَهَائِمِ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهَُا خَالِفَةٌ لِشَعُورِهِمَا مَا يَكُونُ لحمه ذَكِّيًّا، أَوْ حَيًّا.

٩٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ

وإنما قلت في المني إنه لا يكون نجساً خبراً عن رسول الله ﷺ ومعقولاً.

فإن قال قائل: ما الخبر؟

قلت:

٩٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ. [تهدم]

٩٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ أَوْ الْأَسْوَدِ شَكَّ الرَّبِيعُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ.

قال الربيع: وحدثنه يحيى بن حسان.

٩٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ كِلَاهُمَا يُخْبِرُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ التَّوْبُ أَوْطَأُ عَنْكَ قَالَ أَخَذَهُمَا بِمُؤَدَى، أَوْ إِذْخِرَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبُصَاقِ، أَوْ الْمُخَاطِ.

[أخرجه الدارقطني (١٢٥/١)]

٩٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَصَابَ تَوْبَهُ الْمَنِيَّ إِنْ كَانَ رَطْبًا مَسَحَهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا حَتَّهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ.

[أخرجه ابن أبي شيبة (٨٣/١)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما المعقول في أنه ليس بنجس، فإن الله عز وجل بدأ خلق آدم من ماء وطين وجعلهما جميعاً طهارة، والماء، والطين في حال الإيعاز من الماء طهارة، وهذا أكثر ما يكون في خلق أن يكون طاهراً وغير نجس، وقد خلق الله تبارك وتعالى بني آدم من الماء الدافئ، فكان جل ثناؤه أعز وأجل من أن يتبدى خلقاً من نجس مع ما وصفت مما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ والخبر عن عائشة وابن عباس وسعد بن أبي وقاص مع ما وصفت مما يدركه العقل من أن ريعه وخلقه مباين خلق ما يخرج من ذكر وريحه.

فإن قال قائل: فإن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: اغسل ما رأيت وانضح ما لم تر فكانت يغسله بغير أن نراه نجساً ونغسل الوسخ والعرق، وما لا نراه نجساً. ولو قال بعض أصحاب النبي ﷺ: إنه نجس لم يكن في قول أحد حجة مع رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: والصديد والقيح وماء القرع أخف منه، ولا يغسل من شيء منه إلا ما كان لمعة، وقد قيل: إذا لزمت القرع صاحبه لم يغسله إلا مرة والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤٦ - باب المني

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بدأ الله عز وجل خلق آدم من ماء وطين وجعلهما معاً طهارة وبدأ خلق ولده من ماء دافئ؛ فكان في ابتدائه خلق آدم من الطهارة التي هما الطهارة دلالة أن لا يبدأ خلق غيره إلا من طاهر لا من نجس ودلت سنة رسول الله ﷺ على مثل ذلك.

٩٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْأَزْهَاجِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم (٢٨٨)، أبو داود (٣٧١)، الترمذي (١١٦)،

السنائي (١٥٦/١)، ابن ماجه (٥٣٧)]

قال الشافعي: والمني ليس بنجس.

فإن قيل: فلم يفرك أو مسح؟

قيل: كما يفرك المخاط، أو البصاق، أو الطين، والشيء من الطعام يلمس بالتوب تنظيهاً لا تنجيساً؛ فإن صلى فيه قبل أن يفرك، أو يمسخ، فلا بأس، ولا ينجس شيء منه من ماء ولا غيره.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: إملاء كل ما خرج من ذكر من رطوبة بول، أو مذي أو ودي أو ما لا يعرف، أو يعرف فهو نجس كله ما خلا المني والمني الثخين الذي يكون منه الولد الذي يكون له رائحة كرائحة الطلع ليس لشيء يخرج من ذكر رائحة طيبة غيره، وكل ما مس ما سوى المني مما خرج من ذكر من توب أو جسد، أو غيره فهو ينجسه وقليله وكثيره سواء؛ فإن استيقن أنه أصابه غسله، ولا يجزئه غير ذلك؛ فإن لم يعرف موضعه غسل التوب كله، وإن عرف الموضع، ولم يعرف قدر ذلك غسل الموضع وأكثر منه إن صلى في التوب قبل أن يغسله علماً، أو جاهلاً فسواء إلا في المائم، فإنه يائم بالعلم، ولا يائم في الجهل وعليه أن يعيد صلاته.

ومنى قلت يعيد فهو يعيد الدهر كله؛ لأنه لا يعدو إذا صلى أن تكون صلاته مجزئة عنه، فلا إعادة عليه فيما أجزأ عنه في وقت ولا غيره، أو لا تكون مجزئة عنه بأن تكون فاسدة وحكم من صلى صلاة فاسدة حكم من لم يصل فيعيد في الدهر كله.

ومع ما وصفنا مما سوى ما وصفنا من المعقول وقول من سمينا من أصحاب رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: فقد يومر بالغسل منه.

قلنا: الغسل ليس من نجاسة ما يخرج إنما الغسل شيء تعبّد الله به الخلق - عز وجل -.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل: أرايت الرجل إذا غيب ذكره في الفرج الحلال، ولم يأت منه ماء فأوجبت عليه الغسل، وليست في الفرج نجاسة، وإن غيب ذكره في دم خنزير، أو خمر، أو عذرة، وذلك كله نجس إيجاب عليه الغسل؟ فإن قال: لا.

قيل: فالغسل إن كان إنما يجب من نجاسة كان هذا أولى أن يجب عليه الغسل مرات ومرات من الذي غيبه في حلال نظيف، ولو كان يكون لقدر ما يخرج منه كان الخلا والبول أقدر منه، ثم ليس يجب عليه غسل موضعهما الذي خرجا منه ويكفيه من ذلك المسح بالحجارة، ولا يميزه في وجهه ويديه ورجليه ورأسه إلا الماء، ولا يكون عليه غسل فحذيه ولا آتيه سوى ما سميت، ولو كان كثرة الماء إنما تجب لقدر ما يخرج كأن هذان أقدر وأولى أن يكون على صاحبهما الغسل مرات، وكان مخرجهما أولى بالغسل من الوجه الذي لم يخرج منه، ولكن إنما أمرنا بالوضوء لمعنى تعبّد ابتلى الله به طاعة العباد لينظر من يطيعهم، ومن يعصيه لا على قدر ولا نظافة ما يخرج.

فإن قال قائل: فإن عمرو بن ميمون روى عن أبيه عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ.

قلنا: هذا إن جعلناه ثابتاً فليس بخلاف لقولها كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ، ثم يصلي فيه كما لا يكون غسله قدميه عمره خلافاً لمسحه على خفيه يوماً من أيامه، وذلك أنه إذا مسح علمنا أنه تجزئ الصلاة بالمسح وتجزئ الصلاة بالغسل. وكذلك تجزئ الصلاة بمجته وتجزئ الصلاة بغسله لا أن واحداً منهما خلافاً الآخر مع أن هذا ليس بثابت عن عائشة هم يخافون فيه غلط عمرو بن ميمون إنما هو رأي سليمان بن يسار كذا حفظه عنه الحفاظ أنه قال غسله أحب إلي، وقد روي عن عائشة خلافاً هذا القول، ولم يسمع سليمان علمناه من عائشة حرفاً قط، ولو رواه عنها كان مرسلًا.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا استيقن الرجل أن قد أصابت النجاسة ثوباً له فصلّى فيه، ولا يدري متى أصابته النجاسة، فإن الواجب عليه إن كان يستيقن شيئاً أن يصلي ما استيقن، وإن كان لا يستيقن تأخى حتى يصلي ما يرى أنه قد

صلى كل صلاة صلاحها، وفي ثوبه النجس، أو أكثر منها، ولا يلزمه إعادة شيء إلا ما استيقن الفتيا والاختيار له كما وصفت والثوب والجسد سواء ينتجسهما ما أصابهما.

والخف والتعل ثوبان، فإذا صلى فيهما، وقد أصابتهما نجاسة رطبة، ولم يغسلها أعاد، فإذا أصابتهما نجاسة يابسة لا رطوبة فيها فحكهما حتى نظفا وزالت النجاسة عنهما صلى فيهما.

فإن كان الرجل في سفر لا يجد الماء إلا قليلاً فاصاب ثوبه نجس غسل النجس وتيمم إن لم يجد ما يغسل النجاسة تيمم وصلى وأعاد إذا لم يغسل النجاسة من قبل أن الأنجاس لا يزيلها إلا الماء.

فإن قال قائل: فلم تطهر الثوب من الجنابة، ومن الحدث، ولم يطهر قليل النجاسة التي ماست عضواً من أعضاء الوضوء أو غير أعضائه.

قلنا: إن الغسل والوضوء من الحدث والجنابة ليس؛ لأن المسلم نجس، ولكن المسلم متعبّد بهما وجعل الثوب بدلاً للطهارة التي هي تعبّد، ولم يجعل بدلاً في النجاسة التي غسلها لمعنى لا تعبّد إنما معناها أن تزال بالماء ليس أنها تعبّد بلا معنى. ولو أصابت ثوبه نجاسة، ولم يجد ماء لغسله صلى عرياناً، ولا يعيد، ولم يكن له أن يصلي في ثوب نجس بحال وله أن يصلي في الإعراف من الثوب الطاهر عرياناً.

قال: وإذا كان مع الرجل الماء وأصابته نجاسة لم يتوضأ به، وذلك أن الوضوء به إنما يزيده نجاسة.

وإذا كان مع الرجل ماء من أحدهما نجس والآخر طاهر، ولا يخلص النجس من الطاهر تأخى وتوضأ بأحدهما وكف عن الوضوء من الآخر وشربه إلا أن يضطر إلى شربه، فإن اضطر إلى شربه شربه، وإن اضطر إلى الوضوء به لم يتوضأ به؛ لأنه ليس عليه في الوضوء وزر، وتيمم وعليه في خوف الموت ضرورة فيشربه إذا لم يجد غيره.

ولو كان في سفر أو حضر فتوضأ من ماء نجس، أو كان على وضوء فمس ماء نجس لم يكن له أن يصلي، وإن صلى كان عليه أن يعيد بعد أن يغسل ما ماس ذلك الماء من جسده وثيابه.

٢- كتاب الحيض

١- اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان

المستحاضة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال الشافعي: وإبان عز وجل أنها حائضٌ غير طاهر وأمر أن لا تقرب حائض حتى تطهر ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء وتكون ممن يحل لها الصلاة، ولا يحل لامرئ كانت امرأته حائضاً أن يجامعها حتى تطهر، فإن الله تعالى جعل التيمم طهارة إذا لم يوجد الماء أو كان التيمم مريضاً ويحل لها الصلاة بغسل إن وجدت ماءً، أو تيمم إن لم تجده.

قال الشافعي: فلما أمر الله تعالى باعتزال الحائض وإباحهن بعد الطهر والتطهير ودلت السنة على أن المستحاضة تصلي ذلك على أن لزوم المستحاضة إصابتها إن شاء الله تعالى، لأن الله أمر باعتزالهن وهن غير طاهرات وإباح أن يؤتين طواهر.

٢- باب ما يحرم أن يؤتى من الحائض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم بالقرآن في قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أن تعتزلوهن يعني من مواضع الحيض.

قال الشافعي: وكانت الآية محتملة لما قال ومحتملة أن اعتزالهن اعتزال جميع أبدانهن.

قال الشافعي: ودلت سنة رسول الله ﷺ على اعتزال ما تحت الإزار منها وإباحة ما سوى ذلك منها.

٣- باب ترك الحائض الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان بيننا في قول الله عز وجل حتى يطهرن بأنهن حيض في غير حال الطهارة، وقضى الله على الجنب أن لا يقرب الصلاة حتى يغتسل، وكان بيننا أن لا مدة لطهارة الجنب إلا الغسل، وأن لا مدة لطهارة الحائض إلا ذهاب الحيض، ثم الاغتسال لقول الله عز وجل ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، وذلك بانقضاء

الحيض، فإذا تطهرن يعني بالغسل، فإن السنة تدل على أن طهارة الحائض بالغسل ودلت سنة رسول الله ﷺ على بيان ما دل عليه كتاب الله تعالى من أن لا تصلي الحائض.

٩٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: قدمت مكة وأنا حائض، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال أفعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري. [أخرجه مالك (٤١١/١)، البخاري (١٦٥٠)، مسلم (١٢١١)، النسائي (١٨٠/١)، ابن ماجه (٢٩٦٣)]

٩٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ في حجه لا نراه إلا الحج حتى إذا كنا بسرف، أو قريباً منها حضت فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما بالك أبكيت؟ قلت: نعم قال: إن هذا أمر كتبه الله تعالى على بنات آدم فأقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري.

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ عائشة أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر، فدل على أن لا تصلي حائضاً لأنها غير طاهرة ما كان الحيض قائماً. وكذلك قال الله عز وجل: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾.

٤- باب أن لا تقضي الصلاة حائض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. قال الشافعي: فلما لم يرخص رسول الله ﷺ في أن تؤخر الصلاة في الخوف وأرخص أن يصليها المصلي كما أمكنه راجلاً، أو ركباً، وقال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾.

قال الشافعي: وكان من عقل الصلاة من البالغين عاصياً بتركها إذا جاء وقتها، وذكرها، وكان غير ناس لها وكانت الحائض بالغة عاقلة ذاكراً للصلاة مطقة لها، فكان حكم الله عز وجل لا يقربها زوجها حائضاً ودل حكم رسول الله ﷺ على أنه إذا حرم على زوجها أن يقربها للحيض حرم عليها أن تصلي كان في هذا دلائل على أن فرض الصلاة في أيام الحيض زائل عنها، فإذا زال عنها وهي ذاكرة عاقلة مطقة لم يكن عليها قضاء الصلاة وكيف تقضي ما ليس بفرض عليها بزوال فرضه عنها.

قال: وهذا مما لا أعلم فيه مخالفاً.

أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ وَأَيَّامَهَا وَصُومِي، فَإِنَّهُ يُجْزِلُكَ، وَهَكَذَا أَفْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَتَطْهَرُنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَتَطْهَرِينَ.

ومن غير هذا الكتاب وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتُعجلي العصر وتغتسلي حتى تطهري، ثم تصلّي الظهر والعصر، ثم تؤخري المغرب وتُعجلين العشاء، ثم تغتسلي وتجمعين بين الصلاتين وتغتسلي مع الفجر. [أخرجه ابن

داود (٢٨٧)، الرمزي (١٢٨)، ابن ماجه (٦٢٧)]

٥- باب المستحاضة

١٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَقْدَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَذَيِّ الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَذَرُهَا فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي. [أخرجه البخاري (٣٠٦)، مسلم (٣٣٣)، أبو داود (٢٨٢)، الرمزي (١٢٥)، النسائي (١٢٤/١)، ابن ماجه (٦٢١)]

١٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ حَنْتَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْتَعِثِيهِ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخِي زَيْنَبَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً وَإِنَّهُ لَحَلِيبٌ مَا مِنْهُ بُدٌّ وَإِنِّي لَأَسْتَحِي مِنْهُ قَالَ: فَمَا هُوَ يَا هَتَاهُ قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْنِي الصَّلَاةَ وَالصُّومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَلِإِنِّي أَتَعَثُ لَكَ الْكَرْسُفَ، فَإِنَّهُ يُذْغِبُ الدَّمَ قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: فَتَلْعَجِي.

قالت هو أكثر من ذلك قال: فاتخذي ثوباً قالت: هو أكثر من ذلك إنما اتجّ ثجاً قال النبي ﷺ: سَأَمُرُكَ بِأَمْرَيْنِ إِيهُمَا فَعَلْتُ أَجْزَأَكَ عَنْ الْآخَرِ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ قَالَ لَهَا إِنَّمَا هِيَ رُكْضَةٌ مِنْ رُكْضَاتِ الشَّيْطَانِ فَتَحِيضِي مِنْهُ أَيَّامٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ اغْتَسِلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَقِيمَتْ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا،

قال الشافعي: هذا يدل على أنها تعرف أيام حيضها ستاً، أو سبعا فلذلك قال لها رسول الله ﷺ: وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَى أَنْ تُوَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الظُّهْرَ وَتَغْتَسِلِي حَتَّى تَطْهَرِي، ثُمَّ تَصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُوَخَّرِي الْمَغْرِبَ وَتُعْجِلِي الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي وَتَجْمَعِي بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَافْعَلِي وَصُومِي إِنْ قَوَيْتَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ: هَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ.

١٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَأُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِنْتَظُرَ عَذْدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنْ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلَتَرَكَ الصَّلَاةَ قَذَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلِ وَلَتَسْتَفِيزِ، ثُمَّ تَصَلِّي. [أخرجه مالك (٦٢/١)، أبو داود (٢٧٤)، النسائي (١٨٢/١)، ابن ماجه (٦٢٣)]

قال الشافعي: فهذه الأحاديث الثلاثة ناخذ وهي عندنا متفقة فيما اجتمعت فيه، وفي بعضها زيادة على بعض ومعنى غير معنى صاحبه وحديث عائشة عن النبي ﷺ يدل على أن فاطمة بنت أبي حبيش كان دم استحاضتها منفصلاً من دم حيضها لجواب النبي ﷺ، وذلك أنه قال: فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَذَيِّ الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَذَرُهَا فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي.

قال الشافعي: فنقول إذا كان الدم يفصل، فيكون في أيام آخر قاتناً ثخيناً عتداً وأياماً رقيقاً إلى الصفرة أو رقيقاً إلى القلّة فأيّام الدم الأحمر القاني المحتدم الثخين أيام الحيض وأيام الدم الرقيق أيام الاستحاضة.

قال الشافعي: ولم يذكر في حديث عائشة الغسل عند تولّي

قد طهرت بالماء واستنقت من الدَّم الأحمر القاني.

قال: وإن كان يحتملُ طهرت واستنقت بالماء.

قال: فقد علمنا أنَّ حَمَةَ كانت عندَ طلحة، وولدت له وأنها حكّت حينَ استنقت ذكرت أنها تتجّ الدَّم نَجًّا، وكان العلمُ يحيطُ أنَّ طلحة لا يقربها في هذه الحال ولا تطيبُ هي نفسها بالدُّنُو منه، وكان مسألته بعدما كانت زينبُ عنده دليلًا محتملاً على أنه أوَّلُ ما ابتليت بالاستحاضة، وذلك بعدَ بلوغها بزمان، فدلَّ على أنَّ حيضها كان يكونُ ستًّا، أو سبْعًا فسألت النَّبِيَّ ﷺ وشكّت أنه كان ستًّا، أو سبْعًا فأمرها إن كان ستًّا أن تتركه ستًّا، وإن كان سبْعًا أن تتركه سبْعًا، وذكرت الحديث فشكّت وسألته عن ستٍّ، فقال لها ستٌّ، أو عن سبْعٍ، فقال لها سبْعٌ، وقال كما تحيضُ النساءُ إن النساءَ يحضنَ كما تحيضين.

قال الشافعي: قولُ ﷺ تحيضي ستًّا، أو سبْعًا في علمِ الله يحتملُ أنَّ علمَ الله ستٌّ، أو سبْعٌ تحيضين.

قال: وهذا أشبه معانيه - والله تعالى أعلم، -.

قال: وفي حديثِ حَمَةَ إن رسولَ الله ﷺ قال لها: إن قَوِيْتَ فَاجْمَعِي بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِغُسْلٍ وَصَلِّي الصُّبْحَ بِغُسْلٍ واعلمها أنه أحبُّ الأمرين إليه لها، وأنه يجزيها الأمرُ الأوَّلُ من أن تغتسلَ عندَ الظُّهرِ من الحيضِ، ثم لم يأمرها بغسلٍ بعده.

فإن قال قائل: فهل روى هذا أحدٌ أنه أمرَ المستحاضةَ بالغسلِ سوى الغسلِ الذي تخرُجُ به من حكمِ الحيضِ فحديثُ حَمَةَ يبيِّنُ أنه اختيارٌ، وأنَّ غيره يجزي منه.

قال الشافعي: وإن روي في المستحاضة حديثُ مستغلقٍ، ففي إيضاح هذه الأحاديثِ دليلٌ على معناها، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فهل يروى في المستحاضة شيءٌ غيرُ ما ذكرت.

فيل له: نعم.

١٠٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بَنَتْ جَحْشَ اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَفْتَتْ فِيهِ قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَتْ بِذَلِكَ الْحَيْضَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاعْتَسِلِي وَصَلِّي قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَجْلِسُ فِي مِرْكَنٍ فَيَعْلُو الْمَاءَ حُمْرَةَ الدَّمِ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُصَلِّي. [أخرجه البخاري (٣٢٧)،

مسلم (٣٣٤)، أبو داود (٢٩٠)، الرمذي (١٢٩)، النسائي (١٨١/١) -

الحيضة، وذكرَ غَسَلَ الدَّمِ فأخذنا بإثباتِ الغسلِ من قولِ الله عزَّ وجلَّ «وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَيْيُضِ قُلْ هُوَ أَذَى» الآية.

قال الشافعي: فقيل: والله تعالى أعلم، - يطهرن من الحيض، فإذا تطهرن بالماء. ثم من سنِّ رسولِ الله ﷺ ما أبان رسولُ الله ﷺ أنَّ الطَّهارةَ بالماءِ الغسلُ، وفي حديثِ حَمَةَ بَنَتْ جَحْشَ فأمرها في الحيض أن تغتسلَ إذا رأت أنها طهرت، ثم أمرها في حديثِ حَمَةَ بالصَّلَاةِ، فدلَّ ذلك على أنَّ لزوجها أن يصيبها؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى أمرَ باعتزالها حائضًا وأذن في إتيانها طاهرًا، فلمَّا حكمَ النَّبِيُّ ﷺ للمستحاضةَ حكمَ الطَّهارةِ في أن تغتسلَ وتصلِّي دَلَّ ذلك على أنَّ لزوجها أن يأتيها.

قال: وليسَ عليها إلا الغسلُ الذي حكمه الطَّهَرُ من الحيضِ بالسَّنَةِ وعليها الوضوءُ لكلِّ صَلاةٍ قياساً على السَّنَةِ في الوضوءِ بما خرجَ من دبرٍ، أو فرجٍ كما له أثرٌ، أو لا أثرَ له.

قال الشافعي: وجوابُ رسولِ الله ﷺ لَأَمْ سَلَمَةَ في المستحاضةِ يدلُّ على أنَّ المرأةَ التي سألتَها أمُّ سلمةُ كانت لا يفصلُ دَمُها فأمرها أن تتركَ الصَّلَاةَ عدَّةَ اللَّيالي والأَيَّامِ التي كانت تحيضهنَّ من الشَّهرِ قبلَ أن يصيبها الذي أصابها.

قال الشافعي: وفي هذا دليلٌ على أن لا وقتٌ للحيضةِ إذا كانت المرأةُ ترى حيضاً مستقيماً وطهراً مستقيماً، وإن كانت المرأةُ حائضاً يوماً، أو أكثرَ فهوَ حيضٌ.

وكذلك إن جاوزت عشرةَ فهوَ حيضٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرها أن تتركَ الصَّلَاةَ عدَّةَ اللَّيالي والأَيَّامِ التي كانت تحيضهنَّ، ولم يقل إلا أن يكونَ كذا وكذا أي تجاوزَ كذا.

قال الشافعي: وإذا ابتدأت المرأةُ، ولم تحضَ حتَّى حاضتَ فطبقَ الدَّمَ عليها؛ فإن كان دَمُها يفصلُ فأيامَ حيضها أيامَ الدَّمِ الثَّخِينِ الأحمرِ القاني المحتدمِ وأيامَ استحاضتها أيامَ الدَّمِ الرَّقِيقِ؛ فإن كان لا يفصلُ، ففيها قولان: أحدهما - أن تدعَ الصَّلَاةَ ستًّا، أو سبْعًا، ثم تغتسلَ وتصلِّي كما يكونُ الأغلبُ من حيضِ النساءِ.

قال: ومن ذهب إلى جملةِ حديثِ حَمَةَ بَنَتْ جَحْشَ، وقال: لم يذكر في الحديثِ عدَّةَ حيضها فأمرت أن يكونَ حيضها ستًّا، أو سبْعًا والقولُ الثَّاني - أن تدعَ الصَّلَاةَ أقلَّ ما علمَ من حيضهنَّ، وذلك يومٌ وليلةٌ، ثم تغتسلَ وتصلِّي ولزوجها أن يأتيها، ولو احتاطَ فتركها وسطاً من حيضِ النساءِ، أو أكثرَ كان أحبَّ إليَّ، ومن قال بهذا قال: إنَّ حَمَةَ، وإن لم يكن في حديثها ما نصَّ أنَّ حيضها كان ستًّا، أو سبْعًا، فقد يحتملُ حديثها ما احتملَ حديثُ أمِّ سلمةَ من أن يكونَ فيه دلالةٌ أنَّ حيضها كان ستًّا، أو سبْعًا؛ لأنَّ فيه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: فَتَحْيِضِي سِتًّا، أو سَبْعًا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا رَأَيْتَ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ فَصَلِّي فيحتملُ إذا رأت أنها

[١٨٢، ابن ماجه (١٦٢٦)]

لكل صلاة.

قلت: نعم. قد رويتم ذلك وبه تقول قياساً على سنة رسول الله ﷺ، ولو كان محفوظاً عندنا كان أحب إلينا من القياس.

٦- باب الخلاف في المستحاضة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قاتل تصلي المستحاضة، ولا يأتيها زوجها، وزعم لي بعض من يذهب مذهبه أن حجته فيه أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ الآية، وأنه قال في الأذى إنه أمر باجتنابها فيه فائتم فيها، فلا يحل له إصابتها.

قال الشافعي: فقيل له: حكم الله عز وجل في أذى الحيض أن تعتزل المرأة ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن حكم الله عز وجل أن الحائض لا تصلي، فدل حكم الله وحكم رسوله ﷺ أن الوقت الذي أمر الزوج باجتناب المرأة فيه للمحيض الوقت الذي أمرت المرأة فيه إذا انقضى الحيض بالصلاة.

قال: نعم فقيل له: فالحائض لا تطهر - وإن اغتسلت - ولا يحل لها أن تصلي ولا تمس مصحفاً.

قال: نعم فقيل له فحكم رسول الله ﷺ يدل على أن حكم أيام الاستحاضة حكم الطهر، وقد أباح الله للزوج الإصابة إذا تطهرت الحائض ولا أعلمك إلا خالف كتاب الله في أن حرمت ما أحل الله من المرأة إذا تطهرت، وخالف سنة رسول الله ﷺ بأنه حكم بأن غسلها من أيام الحيض محل به الصلاة في أيام الاستحاضة وفرق بين الدمين بحكمه وقوله في الاستحاضة إنما ذلك عرق، وليس بالحيضة قال هو أذى.

قلت فبين إذا فرق النبي ﷺ حكمه فجعلها حائضاً في أحد الأذنين يحرم عليها الصلاة وطاهراً في أحد الأذنين يحرم عليها ترك الصلاة وكيف جمعت ما فرق بينه رسول الله ﷺ؟

قال الشافعي: وقيل له: اتحرم لو كانت خلقتها أن هنالك رطوبة وتغير ريح مؤذية غير دم قال: لا، وليس هذا أذى الحيض. قلت ولا أذى الاستحاضة أذى الحيض.

٧- الرد على من قال: لا يكون الحيض أقل من

ثلاثة أيام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا بعض الناس في شيء من الحيض والمستحاضة، وقال: لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام؛ فإن امرأة رأت الدم يوماً، أو يومين، أو بعض يوم

١٠٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان قال أخبرني الزهري، عن عمرة، عن عائشة أن أم حبيبة استحيضت؛ فكانت لا تصلي سبع مئين فسألت رسول الله ﷺ، فقال: إنما هو عرق، وكيست بالحيضة فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي؛ فكانت تغتسل لكل صلاة وتجلس في البركن فيعلوهن الدم. [قدم]

فإن قال فهذا حديث ثابت، فهل يخالف الأحاديث التي ذهبت إليها؟

قلت: لا إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة؛ فإن قال ذهبت إلى أنها لا تغتسل لكل صلاة إلا وقد أمرها بذلك ولا تفعل إلا ما أمرها قيل له: أترى أمرها أن تستقع في مركن حتى يعلو الماء حمرة الدم، ثم تخرج منه فتصلي، أو تراها تطهر بهذا الغسل قال: ما تطهر بهذا الغسل الذي يغشى جسدها فيه حمرة الدم ولا تطهر حتى تغسله، ولكن لعلها تغسله.

قلت أفأبين لك أن استقاعها غير ما أمرت به.

قال: نعم.

قلت: فلا تنكر أن يكون غسلها ولا اشك - إن شاء الله تعالى - أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها ألا ترى أنه يسعها أن تغتسل، ولو لم تؤمر بالغسل قال: بلى.

قال الشافعي: وقد روى غير الزهري هذا الحديث أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكن رواه عن عمرة بهذا الإسناد والسياق والزهري أحفظ منه، وقد روى فيه شيئاً يدل على أن الحديث غلط قال ترك الصلاة قدر أقرانها وعائشة تقول الأقران الأطهار قال أفرايت لو كان ثبت الروايتان فإلى أيهما تنهب؟

قلت: إلى حديث حنة بنت جحش وغيره مما أمرن فيه بالغسل عند انقطاع الدم، ولو لم يؤمرن به عند كل صلاة.

قال الشافعي: فإن قال: فهل من دليل غير الخبر؟

قيل: نعم قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ إلى قوله - ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فدللت سنة رسول الله ﷺ أن الطهر هو الغسل، وأن الحائض لا تصلي والطاهر تصلي وجعلت المستحاضة في معنى الطاهر في الصلاة، فلم يجوز أن تكون في معنى طاهر وعليها غسل بلا حادثة حيضة ولا جنابة.

قال: أما إنا، فقد روي أن النبي ﷺ أمر المستحاضة بتوضأ

قلت: ليس بثابتٍ فسنأل عنه.

قال: فاجب على أنه ثابت.

[قلت]: وليس فيه لو كان ثابتاً حرفٌ مما قلت.

قال: وكيف؟

قلت: لو كان إنما أخبر أنه قد رأى من تحيض ثلاثاً، وما بين ثلاثٍ وعشر كان إنما أراد - إن شاء الله تعالى - أن تحيض المرأة كما تحيض لا تنتقل التي تحيض ثلاثاً إلى عشر ولا تنتقل التي تحيض عشراً إلى ثلاث، وإن الحيض كلما رأت الدم، ولم يقل لا يكون الحيض أقل من ثلاث، ولا أكثر من عشر وهو - إن شاء الله كان أعلم - ممن يقول لا يكون خلقٌ من خلق الله لا يدري لعلة كان أو يكون.

قال الشافعي: ثم زاده الذي يقول هذا القول الذي لا أصل له وهو يزعم أنه لا يجوز أن يقول قائل في حلال، أو حرام إلا من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس على واحد من هذا، فقال أحدهم لو: كان حيض امرأة عشرة معروفة لها ذلك فانتقل حيضها فرات الدم يوماً، ثم ارتفع عنها أياماً، ثم رآته اليوم العاشر من مبتدأ حيضها كانت حائضاً في اليوم الأول والثمان التي رأت فيها الطهر واليوم العاشر الذي رأت فيه الدم.

قال الشافعي: ثم زاده، فقال: لو كانت المسألة بحالها إلا أنها رأت الحيض بعد اليوم العاشر خساً، أو عشراً كانت في اليوم الأول والثمانية بعده حائضاً ولا أدري أقال اليوم العاشر وفيما بعده مستحاضة طاهر، أو قال فيما بعد العاشر مستحاضة طاهر فعاب صاحبه قوله عليه فسمعت يقول: سبحان الله، ما يحل لأحدٍ أخطأ بمثل هذا أن يفتي أبداً فجعلها في أيام ترى الدم طاهراً وإيام ترى الطهر حائضاً، وخالفه في المسالتين فزعم في الأولى أنها طاهر في اليوم الأول والثمانية واليوم العاشر، وزعم في الثانية أنها طاهر في اليوم الأول والثمانية بعده حائض في اليوم العاشر، وما بعده إلى أن تكمل عشرة أيام، ثم زعم أنها لو حاضت ثلاثاً أولاً ورات الطهر أربعاً، أو خمساً، ثم حاضت ثلاثاً، أو يومين كانت حائضاً أيام رأت الدم وآيام رأت الطهر، وقال: إنما يكون الطهر الذي بين الحيضتين حيضاً إذا كانت الحيضتان أكثر منه، أو مثله، فإذا كان الطهر أكثر منهما فليس بحيض.

قال الشافعي: فقلت له لقد عبت معيماً، وما أراك إلا قد دخلت في قريب مما عبت، ولا يجوز أن تعيب شيئاً، ثم تقول به.

قال: إنما قلت إذا كان الدمان اللذان بينهما الطهر أكثر، أو مثل الطهر.

قال الشافعي: فقلت له: فمن قال لك هذا؟

ثالث، ولم تستكمل فليس هذا بحيض وهي طاهر تقضي الصلاة فيه، ولا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام فما جاوز العشرة يوماً، أو أقل، أو أكثر فهو استحاضة، ولا يكون بين حيضتين أقل من خمسة عشر.

قال الشافعي: فقيل لبعض من يقول هذا القول: أرايت إذا.

قلت: لا يكون شيء، وقد أحاط العلم أنه يكون اتحد قولك لا يكون إلا خطأ عمدته فيجب أن تائم به، أو تكون غباوتك شديدة، ولا يكون لك أن تقول في العلم.

قال: لا يجوز إلا ما قلت إن لم تكن فيه حجة، أو تكون. قلت: قد رايت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوماً ولا تزيد عليه وأثبت لي عن نساء أنهم، ولم يزلن يحضن أقل من ثلاث وعن نساء أنهم لم يزلن يحضن خمسة عشر يوماً وعن امرأة، أو أكثر أنها لم تزل تحيض ثلاث عشرة فكيف زعمت أنه لا يكون ما قد علمنا أنه يكون؟

قال الشافعي: فقال: إنما قلته لشيء قد رويته عن أنس بن مالك.

فقلت له اليس حديث الجلود بن أيوب، فقال: بلى.

فقلت: فقد:

١٠٥ - أخبرني ابن علقمة، عن الجلود بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك أنه قال: قرء المرأة، أو قرء حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى انتهت إلى عشر. فقال لي ابن علقمة: الجلود بن أيوب أعرابي لا يعرف الحديث. [أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١٥٠)]

وقال لي: قد استحضت امرأة من آل أنس فسنلت ابن عباس عنها فافتى فيها وأنس حي فكيف يكون عند أنس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون إلى مسألة غيره فيما عنده فيه علم ونحن وأنت لا تثبت حديثاً عن الجلود ويستدل على غلط من هو أحفظ منه بأقل من هذا وأنت ترك الرواية الثابتة عن أنس، فإنه قال: إذا تزوج الرجل المرأة وعنده نساء فلبكر المتزوجة سبع وللثيب ثلاث وهو يوافق سنة النبي ﷺ فتدفع السنة وقول أنس وتزعم أنك قلت قول ابن عباس على ما يعرف خلافة، قال أفيثبت عندك عن أنس؟

قلت: لا ولا عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولكنني أحببت أن تعلم أنني أعلم أنك إنما تستر بالشيء ليست لك فيه حجة.

قال: فلو كان ثابتاً عن أنس بن مالك.

قَالَ: فَيَقُولُ مَاذَا قُلْتَ: لَا يَكُونُ الطَّهْرُ حَيْضًا.

فَإِنْ قُلْتَ أَنْتَ قُلْتَ فَمَحَالٌ لَا يَشْكُلُ أَقْلُهُ بِخَبَرٍ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتَ أَفَبِقِيَاسٍ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتَ: فَمَعْقُولٌ.

قَالَ: نَعَمْ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَكُونُ تَرَى الدَّمَ أَبَدًا، وَلَكِنَّهَا تَرَاهُ مَرَّةً وَيَنْقَطِعُ عَنْهَا أُخْرَى.

قُلْتَ: فَهِيَ فِي الْحَالِ الَّتِي تَصِفُهُ مُنْقَطِعًا اسْتَدَخَلْتَ.

قُلْتَ: إِذَا اسْتَفْتَرْتُ شَيْئًا فَوَجَدْتُ دَمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَشْجُ وَأَقْلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَمْرًا، أَوْ كِدْرَةً، فَإِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ لَمْ تَجِدْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَخْرُجْ مِمَّا اسْتَدَخَلْتَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْبَيَاضَ.

قَالَ: فَلَوْ رَأَتْ مَا تَقُولُ مِنَ الْقَصَةِ الْبَيَاضِ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي أَيَّامٍ حَيْضَهَا.

قُلْتَ: إِذَا تَكُونُ طَاهِرًا حِينَ رَأَتْ الْقَصَةَ الْبَيَاضَ إِلَى أَنْ تَرَى الدَّمَ، وَلَوْ سَاعَةً قَالَ فَمَنْ قَالَ هَذَا؟

قُلْتَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قَالَ: إِنَّهُ لِيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

قُلْتَ: نَعَمْ ثَابِتًا عَنْهُ وَهُوَ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْمَعْقُولِ.

قَالَ: وَآيِنَ؟

قُلْتَ: أَرَأَيْتَ إِذَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِاعْتِرَالِ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ وَأَذْنِ بِإِتْيَانِهِنَّ إِذَا تَطَهَّرْنَ عَرَفَتْ، أَوْ نَحْنُ الْحَيْضَ إِلَّا بِالدَّمِ وَالطَّهْرَ إِلَّا بِارْتِنَاعِهِ وَرُؤْيَةِ الْقَصَةِ الْبَيَاضِ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتَ: أَرَأَيْتَ امْرَأَةً كَانَتْ حَيْضَهَا عَشْرَةَ كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ انْتَقَلَ فَصَارَ كُلُّ شَهْرَيْنِ، أَوْ كُلِّ سَنَةٍ، أَوْ بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ، أَوْ صَارَ بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ حَيْضَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَقَالَتْ ادْعُ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ حَيْضِي، وَذَلِكَ عَشْرٌ فِي كُلِّ شَهْرٍ.

قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهَا.

قُلْتَ: وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا حَائِضٌ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَغَيْرُ حَائِضٍ إِذَا لَمْ تَرَهُ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتَ: وَكَذَلِكَ الْمَعْقُولُ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتَ: فَلَمْ لَا تَقُولُ بِقَوْلِنَا تَكُونُ قَدْ وَاظَمْتَ الْقُرْآنَ وَالْمَعْقُولَ؟

فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَهُ: بَقِيَتْ خَصْلَةٌ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْكُمْ.

قُلْتَ: وَمَا هِيَ؟

قَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا حَاضَتْ يَوْمًا وَطَهَرَتْ يَوْمًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَتَجْعَلُ هَذَا حَيْضًا وَاحِدًا، أَوْ حَيْضًا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَطَهَرًا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ؟

قُلْتَ: بَلْ حَيْضًا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَطَهَرًا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قُلْتُ لِقَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ: مَا أَدْرِي أَنْتَ فِي قَوْلِكَ الْأَوَّلِ أَضَعُفُ حُجَّةٌ أَمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ؟

قَالَ: وَمَا فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الضَّعْفِ؟

قُلْتَ: احْتِجَاجُكَ بِأَنْ جَعَلْتَهَا مُصَلِّيةً يَوْمًا وَتَارِكَةً لِلصَّلَاةِ يَوْمًا بِالْعِدَّةِ وَبَيْنَ هَذَا فَرْقٌ.

قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟

قُلْتَ: لَا وَلَا لِلصَّلَاةِ مِنَ الْعِدَّةِ سَبِيلٌ.

قَالَ: فَكَيْفَ ذَلِكَ؟

قُلْتَ: أَرَأَيْتَ الْمُؤَيَّسَةَ مِنَ الْحَيْضِ الَّتِي لَمْ تَحْضَ وَالْحَامِلَ الَّيْسَ يَعْتَدِدُنَّ، وَلَا يَدْعُنَّ الصَّلَاةَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهُنَّ أَمْ لَا تَخْلُو عِدَّتَهُنَّ حَتَّى يَدْعُنَّ الصَّلَاةَ فِي بَعْضِهَا أَيَّامًا كَمَا تَدْعُو الْحَائِضَ؟

قَالَ: بَلْ يَعْتَدِدُنَّ، وَلَا يَدْعُنَّ الصَّلَاةَ.

قُلْتَ: فَالْمَرْأَةُ تَطْلُقُ فَيَغْمَى عَلَيْهَا أَوْ تَحْنُ، أَوْ يَنْهَبُ عَقْلَهَا الَّيْسَ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، وَلَمْ تَصِلْ صَلَاةً وَاحِدَةً.

قَالَ: بَلَى.

قُلْتَ: فَكَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي، وَلَمْ تَصِلْ أَيَّامًا وَتَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامًا؟

قَالَ: مِنْ ذَهَابِ عَقْلَهَا، وَأَنَّ الْعِدَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ الَّتِي تَحِيضُ حَيْضُ النِّسَاءِ وَتَطَهَّرُ طَهْرَهُنَّ إِنْ اعْتَدَتْ ثَلَاثَ حَيْضٍ، ثُمَّ ارْتَابَتْ فِي نَفْسِهَا؟

قَالَ: فَلَا تَنْكُحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ.

قُلْتَ: فَتَكُونُ مُعْتَدَةً لَا بِحَيْضٍ وَلَا بِشَهْوَةٍ، وَلَكِنْ بِاسْتِبْرَاءٍ.

قَالَ: نَعَمْ. إِذَا آتَتْ شَيْئًا تَخَافُ أَنْ يَكُونَ حَمْلًا.

قُلْتَ: وَكَذَلِكَ الَّتِي تَعْتَدُّ بِالشَّهْوَةِ، وَإِنْ ارْتَابَتْ كَفَّتْ عَنِ النِّكَاحِ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتَ: لِأَنَّ الْبَرِيَّةَ إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً غَيْرَ الْبَرِيَّةِ.

قَالَ: نَعَمْ وَالْمَرْأَةُ تَحِيضُ يَوْمًا وَتَطَهَّرُ يَوْمًا أَوَّلَى أَنْ تَكُونُ

بالنضح في حديث أم سلمة، وقد أمر بالماء في حديثها وحديث أسماء.

قال الربيع: قال الشافعي: وهو الذي نقول به.

قال الربيع: وهو آخر قوله يعني الشافعي إن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر وأقل الطهر خمسة عشر، فلو أن امرأة أول ما حاضت طبق الدم عليها أمرنا أن تدع الصلاة إلى خمسة عشر؛ فإن انقطع الدم في خمسة عشرة كان ذلك كله حيضاً، وإن زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وأمرنا أن تدع الصلاة أول يوم وليلة وتعيد أربع عشرة؛ لأنه يحتمل أن يكون حيضها يوماً وليلة ويحتمل أكثر، فلما احتمل ذلك وكانت الصلاة عليها فرضاً لم نأمرها بأن تدع الصلاة إلا بحيض يقين، ولم تحسب طاهرة الأربعة عشر يوماً في صيامها لو صامت؛ لأن فرض الصيام عليها يبين أنها طاهرة، فلما أشكل عليها أن تكون قد قضت فرض الصوم وهي طاهرة، أو لم تقضه لم أحسب لها الصوم إلا بيقين أنها طاهرة.

وكذلك طوافها بالبيت لست أحسبها إلا بأن يمضي لها خمسة عشر يوماً؛ لأن أكثر ما حاضت له امرأة قط علمنا؛ ثم تطوف بعد ذلك؛ لأن العلم يحيط أنها من بعد خمسة عشر يوماً طاهرة.

وإن كانت تحيض يوماً وتطهر يوماً أمرنا أن تصلّي في يوم الطهر بعد الغسل؛ لأنه يحتمل أن يكون طهرها، فلا تدع الصلاة؛ فإن جاءها الدم في اليوم الثالث علمنا أن اليوم الذي قبله الذي رأت فيه الطهر كان حيضاً؛ لأنه يستحيل أن يكون الطهر يوماً؛ لأن أقل الطهر خمسة عشر، وكلما رأت الطهر أمرنا أن تتسلّ وتصلّي؛ لأنه يمكن أن يكون طهرها صحيحاً، وإذا جاءها الدم بعده من الغد علمنا أنه غير طهر حتى يبلغ خمس عشرة؛ فإن انقطع بخمس عشرة فهو حيض كله، وإن زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة، فقلنا لها: أعيدي كل يوم تركت فيه الصلاة إلا أول يوم وليلة؛ لأنه يحتمل أن لا يكون حيضها إلا يوماً وليلة، فلا تدع الصلاة إلا بيقين الحيض، وهذا للتي لا يعرف لها أيام وكانت أول ما يتبدى بها الحيض مستحاضة فأما التي تعرف أيامها، ثم طبق عليها الدم فتتظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر فتدع الصلاة فيهن، فإذا ذهب وقتهن اغتسلت وصلت وتوضأت لكل صلاة فيما تستقبل بقية شهرها، فإذا جاءها ذلك الرقت من حيضها من الشهر الثاني تركت أيضاً الصلاة أيام حيضها، ثم اغتسلت بعد وتوضأت لكل صلاة فهذا حكمها ما دامت مستحاضة، وإن كانت لها أيام تعرفها فنسيت فلم تدّر في أول الشهر، أو بعده بيومين، أو أقل، أو أكثر اغتسلت

مراتباً وغير بريئة من الحمل ممن سميت، وقد عقلنا عن الله عز وجل أن في العدة معينين: براءة وزيادة تعبد بأنه جعل عدة الطلاق ثلاثة أشهر، أو ثلاثة قروء وجعل عدة الحامل وضع الحمل، وذلك غاية البراءة، وفي ثلاثة قروء براءة وتعبد؛ لأن حيضهن مستقيمة تبرئ فعقلنا أن لا عدة إلا وفيها براءة، أو براءة وزيادة؛ لأن العدة لم تكن أقل من ثلاثة أشهر، أو ثلاثة قروء، أو أربعة أشهر وعشر، أو وضع حمل والخائض يوماً وطاهر يوماً ليست في معنى براءة، وقد لزمك بأن أبطلت عدة الحيض والشهور وباينت بها إلى البراءة إذا ارتابت كما زعمت أنه يلزمنا في التي تحيض يوماً وتدع يوماً.

٨- باب دم الحيض

١٠٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر قالت: سمعت أسماء تقول سألت النبي ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب، فقال ختيه، ثم أقرصيه بالماء وانضحيه وصلّي فيه.

١٠٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة، عن أسماء مثل معناه إلا أنه قال: تقرصه، ولم يقل تقرصه بالماء. [تقدم]

قال الشافعي: ومجديث سفيان عن هشام بن عروة ناخذ وهو يحفظ فيه الماء، ولم يحفظ ذلك.

وكذلك روى غيره عن هشام.

قال الشافعي: وفي هذا دليل على أن دم الحيض نجس وكذا كل دم غيره.

قال الشافعي: وفرصه فركه وقوله بالماء غسل بالماء وأمره بالنضح لما حوله.

قال الشافعي: فأما النجاسة، فلا يطهرها إلا الغسل والنضح، والله تعالى أعلم - اختيار.

١٠٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن عجلان، عن عبد الله بن زافع، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ سئل عن الثوب يصيبه دم الحيض قال تحته، ثم تقرصه بالماء، ثم تصلّي فيه. [تقدم]

قال الشافعي: وهذا مثل حديث أسماء بنت أبي بكر وبه ناخذ وفيه دلالة على ما قلنا من أن النضح اختيار؛ لأنه لم يأم

عند كل صلاة وصلت، ولا يجزيها أن تصلي صلاة بغير غسل؛ لأنه يحتمل أن تكون في حين ما قامت تصلي الصبح أن يكون هذا وقت طهرها فعليها أن تغتسل، فإذا جاءت الظهر احتمل هذا أيضاً أن يكون حين طهرها فعليها أن تغتسل، وهكذا في كل وقت تريد أن تصلي فيه فريضة يحتمل أن يكون هو وقت طهرها، فلا يجزيها إلا الغسل ولما كانت الصلاة فرضاً عليها احتمل إذا قامت لها أن يكون يجزيها فيه الوضوء.

ويحتمل أن لا يجزيها فيه إلا الغسل، فلما لم يكن لها أن تصلي إلا بطهارة ييقن لم يجزئها إلا الغسل؛ لأنه اليقين والشك في الوضوء، ولا يجزيها أن تصلي بالشك، ولا يجزئها إلا اليقين وهو الغسل فتغتسل لكل صلاة.

مسلم (١٩)، أبو داود (٣٩١)، النسائي (٢٢٦/١-٢٢٧)

٣- كتاب الصلاة

١- بابُ أصل فرض الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، وقال ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَسْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ الآية مع عددٍ أي فيه ذكر فرض الصلاة.

قال: وسئل رسول الله ﷺ عن الإسلام، فقال خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال السائل: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع.

٢- أول ما فرضت الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سمعت من أثق بخبره وعلمه يذكر أن الله أنزل فرضاً في الصلاة، ثم نسخه بفرض غيره، ثم نسخ الثاني بالفرض في الصلوات الخمس.

قال: كأنه يعني قول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ لِمَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا نَصَفَهُ أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ الآية، ثم نسخها في السورة معه بقول الله جل ثناؤه ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ نَصَفَهُ﴾ إلى قوله ﴿فَاقْرَأْ مَا تيسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ فنسخ قيام الليل أو نصفه، أو أقل، أو أكثر بما تيسر، وما أشبه ما قال بما قال: وإن كنت أحب أن لا يدع أحد أن يقرأ ما تيسر عليه من ليلته ويقال: نسخت ما وصفت من المزمّل بقول الله عز وجل ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ﴾ ودلوها زوالها ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ العتمة ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ الصبح ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ فاعلم أن صلاة الليل نافلة لا فريضة، وأن الفرائض فيما ذكر من ليل، أو نهار ويقال في قول الله عز وجل ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ المغرب والعشاء ﴿وَحِينَ تَضِيحُونَ﴾ الصبح ﴿وَلَهُ الْحَكْمُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا﴾ العصر ﴿وَحِينَ تَطْهَرُونَ﴾ الظهر، وما أشبه ما قيل: من هذا بما قيل: والله تعالى أعلم.

قال: وبيان ما وصفت في سنة رسول الله ﷺ:

١٠٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا، فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. [أخرجه مالك (١٧٥/١)، البخاري (٤٦)،

٣- عدد الصلوات الخمس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحكم الله تعالى فرض الصلاة في كتابه فيبين على لسان نبيه ﷺ عددها، وما على المرء أن يأتي به ويكف عنه فيها، وكان نقل عدد كل واحدة منها مما نقله العامة عن العامة، ولم يحتج فيه إلى خبر الخاصة، وإن كانت الخاصة قد نقلتها لا تختلف هي من وجوه هي مينة في أبوابها فنقلوا الظهر أربعاً لا يجهر فيها بشيء من القراءة والعصر أربعاً لا يجهر فيها بشيء من القراءة والمغرب ثلاثاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في الثالثة والعشاء أربعاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في اثنتين والصبح ركعتين يجهر فيهما معاً بالقراءة.

قال: ونقل الخاصة ما ذكرت من عدد الصلوات وغيره مفرقاً في مواضعه.

٤- فيمن تجب عليه الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر الله تبارك وتعالى الاستئذان، فقال في سياق الآية ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾، وقال عز وجل ﴿وَأَبْتَلُوا النَّبَاتِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، ولم يذكر الرشد الذي يستوجبون به أن تدفع إليهم أموالهم إلا بعد بلوغ النكاح وفرض الله عز وجل الجهاد فأبان رسول الله ﷺ به على من استكمل خمس عشرة سنة بأن أجاز ابن عمر عام الخندق ابن خمس عشرة سنة ورده عام أحد ابن أربع عشرة سنة فإذا بلغ الغلام الحلم والجارية الحيض غير مغلوبين على عقولهما، أوجب عليهما الصلاة والفرائض كلها، وإن كانا ابني أقل من خمس عشرة سنة وجبت عليهما الصلاة وأمر كل واحد منهما

الله تعالى إلا أن يفيق في وقت، فيصلّي صلاة الوقت، وهكذا إن شرب دواء فيه بعض السموم وإلا غلب منه أن السلامة تكون منه لم يكن عاصياً بشربه؛ لأنه لم يشربه على ضرر نفسه ولا إذهاب عقله، وإن ذهب، ولو احتاط فصلّى كان أحب إليّ؛ لأنه قد شرب شيئاً فيه سم، ولو كان مباحاً، ولو أكل أو شرب حلالاً فخلب عقله أو وثب وثبة فانتقلب دماغه، أو تدلى على شيء فانتقلب دماغه فخلب عقله إذا لم يرد بشيء مما صنع ذهاب عقله لم يكن عليه إعادة صلاة صلاحاً لا يعقل، أو تركها بنهاج العقل؛ فإن وثب في غير منفعة، أو تنكس لينهب عقله فذهب كان عاصياً، وكان عليه إذا تاب عقله إعادة كل ما صلى ذاهب العقل، أو ترك من الصلاة، وإذا جعلته عاصياً بما عمد من إذهاب عقله، أو إتلاف نفسه جعلت عليه إعادة ما صلى ذاهب العقل، أو ترك من الصلوات، وإذا لم أجعله عاصياً بما صنع لم تكن عليه إعادة إلا أن يفيق في وقت محال، وإذا أفاق المغمى عليه، وقد بقي عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة أعاد الظهر والعصر، ولم يعد ما قبلهما لا صباحاً ولا مغرباً ولا عشاء، وإذا أفاق، وقد بقي عليه من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة قضى المغرب والعشاء، وإذا أفاق الرجل قبل أن تطلع الشمس بقدر تكبيرة قضى الصبح، وإذا طلعت الشمس لم يقضها.

وإنما قلت هذا؛ لأن هذا وقت في حال عذر، جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر في السفر في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء، فلمّا جعل الأولى منهما وقتاً للآخر في حال والآخر وقتاً للأولى في حال كان وقت إحداهما وقتاً للآخرى في حال، وكان ذهاب العقل عذراً وبالإفاقة عليه أن يصلي العصر وأمرته أن يقضي؛ لأنه قد أفاق في وقت محال.

وكذلك أمر الحائض والرجل يسلم كما أمر المغمى عليه من أمرته بالقضاء، فلا يجزيه إلا أن يقضي.

١١٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَجَلَ فِي الْمَسِيرِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. [أخرجه البخاري (١٠٩١)، مسلم (٧٠٣)، أبو داود (١٢٠٧)، الترمذي (٥٥٥)، النسائي (٢٨٩/١)]

٧- صلاة المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم أسلم كان عليه قضاء كل صلاة تركها في ردة وكل زكاة وجبت عليه فيها؛ فإن غلب على عقله في ردة لمرض، أو غيره قضى الصلاة في أيام غلبته على عقله كما يقضيها في أيام عقله.

بالصلاة إذا عقلها، فإذا لم يعقل لم يكونا كمن تركها بعد البلوغ وأودبها على تركها أدباً خفيفاً، ومن غلب على عقله بعارض مرض أي مرض كان ارتفع عنه الفرض في قول الله عز وجل ﴿وَأَتَقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وقوله ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، وإن كان معقولا لا يخاطب بالأمر والنهي إلا من عقلهما.

٥- صلاة السكران والمغلوب على عقله

قال الله تعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقال: نزلت قبل تحريم الخمر، وأما كان نزولها قبل تحريم الخمر، أو بعده فمن صلى سكران لم تجز صلاته لنهي الله عز وجل إياه عن الصلاة حتى يعلم ما يقول: وإن معقولا أن الصلاة قول وعمل وإمساك في مواضع مختلفة، ولا يؤدي هذا إلا من أمر به ممن عقله وعليه إذا صلى سكران أن يعيد إذا صحا، ولو صلى شارب محرّم غير سكران كان عاصياً في شربه المحرّم، ولم يكن عليه إعادة صلاة؛ لأنه ممن يعقل ما يقول والسكران الذي لا يعقل ما يقول: وأحب إليّ لو أعاد وأقل السكر أن يكون يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب عليه قبل الشرب، ومن غلب على عقله بوسن ثقيل فصلّى وهو لا يعقل أعاد الصلاة إذا عقل وذهب عنه الوسن، ومن شرب شيئاً لينهب عقله كان عاصياً بالشرب، ولم تجز عنه صلاته وعليه، وعلى السكران إذا أفاق قضاء كل صلاة صليها وعقلها ذاهبة وسواء شرباً نبيذاً لا يريانه يسكر، أو نبيذاً يريانه يسكر فيما وصفت من الصلاة، وإن افتتح الصلاة يعقلان، فلم يسلماً من الصلاة حتى يغلبا على عقولهما أعادا الصلاة؛ لأن ما أفسد أولها أفسد آخرها.

وكذلك إن كبر ذاهبي العقل، ثم أفاق قبل أن يفترقا فصلّى جميع الصلاة إلا التكبير مفيقين كانت عليهما الإعادة؛ لأنهما دخلا الصلاة وهما لا يعقلان وأقل ذهاب العقل الذي يوجب إعادة الصلاة أن يكون مختلطاً بعزب عقله في شيء، وإن قل ويثوب.

٦- الغلبة على العقل في غير المعصية

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غلب الرجل على عقله بعارض جن أو عتو، أو مرض ما كان الممرض ارتفع عنه فرض الصلاة ما كان الممرض بنهاج العقل عليه قائماً؛ لأنه منهى عن الصلاة حتى يعقل ما يقول وهو ممن لا يعقل ومغلوب بامر لا ذنب له فيه بل يوجر عليه ويكفر عنه به إن شاء.

فإن قيل: فلم لم يجعله قياساً على المشرِكِ يسلم، فلا تامة بإعادة الصلاة.

قيل: فرق الله عز وجل بينهما، فقال: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ واسلم رجال، فلم يامرهم رسول الله ﷺ بقضاء صلاة، ومن رسول الله ﷺ على المشرِكين وحرم الله دماء أهل الكتاب ومنع أموالهم بإعطاء الجزية، ولم يكن المرتد في هذه المعاني بل أحبط الله تعالى عمله بالردة وأبان رسول الله ﷺ أن عليه القتل إن لم يتب بما تقدم له من حكم الإيمان، وكان مال الكافر غير المعاهد مغنوماً بحال ومال المرتد موقوفاً ليغتم إن مات على الردة، أو يكون على ملكه إن تاب ومال المعاهد له عاش، أو مات، فلم يميز إلا أن يقضي الصلاة والصوم والزكاة، وكل ما كان يلزم مسلماً؛ لأنه كان عليه أن يفعل، فلم تكن معصيته بالردة تخفف عنه فرضاً كان عليه.

فإن قيل: فكيف يقضي وهو لو صلى في تلك الحال لم يقبل عمله؟

قيل: لأنه لو صلى في تلك الحال صلى على غير ما أمر به؛ فكانت عليه الإعادة إذا أسلم ألا ترى أنه لو صلى قبل الوقت وهو مسلم أعاد المرتد صلى قبل الوقت الذي تكون الصلاة مكتوبة له فيه؛ لأن الله عز وجل قد أحبط عمله بالردة، وإن قيل: ما أحبط من عمله قيل: أجر عمله لا أن عليه أن يعيد فرضاً أذاه من صلاة ولا صوم ولا غيره قبل أن يرتد؛ لأنه أذاه مسلماً.

فإن قيل: وما يشبه هذا؟

قيل: ألا ترى أنه لو أدى زكاة كانت عليه، أو نذر نذراً لم يكن عليه إذا أحبط أجره فيها أن يبطل، فيكون كما لم يكن، أو لا ترى أنه لو أخذ منه حداً، أو قصاصاً، ثم ارتد، ثم أسلم لم يعد عليه، وكان هذا فرضاً عليه، ولو حبط بهذا المعنى فرض منه حبط كله.

٨- جماع مواقيت الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحكم الله عز وجل كتابه أن فرض الصلاة موقوت والموقوت - والله أعلم - الوقت الذي يصلي فيه وعددها، فقال عز وجل: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» وقد ذكرنا نقل العامة عدد الصلاة في مواضعها ونحن ذاكرون الوقت.

١١١ - أخبرنا سفيان، عن الزهري قال أخر عمر بن عبد العزيز الصلاة، فقال له: عزوة إن رسول الله ﷺ قال:

نَزَلَ جِبْرِيلُ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ حَتَّى عَدَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَزُورَةُ وَأَنْظُرْ مَا تَقُولُ، فَقَالَ عَزُورَةُ أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ بَنِي أَبِي مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البخاري (٣٢٢١)، مسلم (٦١٠)، أبو داود (٣٩٤)، النسائي (٢٤٦/١)، ابن ماجه (٦٦٨)]

١١٢ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى الظُّهَرَ حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ ظِلِّهِ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَرْءَ الْآخِرَةَ الظُّهَرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ ظِلِّهِ قَدَرُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ الْقَدْرَ الْأَوَّلَ لَمْ يُؤَخِّرْهَا، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَ، ثُمَّ التَّفَتَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ. [أخرجه أبو داود (٣٩٣)، الرمزي (١٤٩)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضر فاحتمل ما وصفته من المواقيت أن يكون للحاضر والمساfer في العذر وغيره واحتمل أن يكون لمن كان في المعنى الذي صلى فيه جبريل بالنبي ﷺ في الحضر، وفي غير عذر فجمع رسول الله ﷺ بالمدينة غير خائف فذهبنا إلى أن ذلك في مطر وجمع مسافراً، فدل ذلك على أن تفريق الصلوات كل صلاة في وقتها إنما هو على الحاضر في غير مطر، فلا يجزئ حاضراً في غير مطر أن يصلي صلاة إلا في وقتها، ولا يضم إليها غيرها إلا أن ينسى فيذكر في وقت إحداهما، أو ينأى فيصليها حينئذ قضاء، ولا يخرج أحد كان له الجمع بين الصلاتين من آخر وقت الآخرة منهما، ولا يقدم وقت الأولى منهما، والوقت حد لا يجاوز، ولا يقدم ولا تؤخر صلاة العشاء عن الثلث الأول في مصر ولا غيره، حضر ولا سفر.

٩- وقت الظهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأول وقت الظهر إذا استيقن الرجل بزوال الشمس عن وسط الفلك، وظل الشمس في الصيف يقلص حتى لا يكون لشيء قائم معتدل نصف النهار ظل بحال، وإذا كان ذلك فسقط للقائم ظل، ما كان الظل، فقد زالت الشمس وآخر وقتها في هذا الحين إذا صار ظل كل شيء مثله، فإذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان، فقد خرج وقتها ودخل وقت العصر لا فصل بينهما إلا ما وصفت والظل في الشتاء والربيع والخريف يخالف له فيما وصفت من الصيف، وإنما يعلم الزوال في هذه الأوقات بأن ينظر إلى الظل، ويتقصد نقصانه، فإنه إذا تناهى نقصانه زاء، فإذا زاء بعد تناهي نقصانه فذلك الزوال وهو أول وقت الظهر، ثم آخر وقتها إذا علم أن قد بلغ الظل مع خلافة ظل الصيف قدر ما يكون ظل كل شيء مثله في الصيف، وذلك أن تعلم ما بين زوال الشمس وأول وقت الظهر أقل مما بين أول وقت العصر والليل، فإن برز له منها ما يدلّه وإلا توخى حتى يرى أنه صلاها بعد الوقت واحتاط.

قال الشافعي: فإن كان الغيم مطيقاً راعى الشمس واحتاط بتأخيرها ما بينه وبين أن يخاف دخول وقت العصر، فإذا توخى فصلّى على الأغلب عنده فصلاته مجزئة عنه، وذلك أن مدة وقتها متطاوّل حتى يكاد يحيط إذا احتاط بأن قد زالت، وليست كالقبلة التي لا مدة لها إنما عليها دليل لا مدة، وعلى هذا الوقت دليل من مدة وموضع وظل، فإذا كان هكذا، فلا إعادة عليه حتى يعلم أن قد صلى قبل الزوال، فإذا علم ذلك أعاد، وهكذا إن توخى بلا غيم.

قال: وعلمه بنفسه، وإخبار غيره ممن يصدقه أنه صلى قبل الزوال إذا لم ير هو أو هم يلزمه أن يعيد الصلاة؛ فإن كذب من أعلمه أنه صلى قبل الزوال لم يكن عليه إعادة والاحتياط له أن يعيد.

وإذا كان أعمى وسعه خبر من يصدق خبره في الوقت والافتداء بالمؤذنين فيه، وإن كان محبوساً في موضع مظلم، أو كان أعمى ليس قربه أحد توخى وأجزأت صلاته حتى يستيقن أنه صلى قبل الوقت والوقت بخالف القبلة؛ لأن في الوقت مدة فجعل مروءه كالدليل، وليس ذلك في القبلة؛ فإن علم أنه صلى بعد الوقت أجزأه، وكان أقل أمره أن يكون قضاء.

قال الشافعي: وإذا كان كما وصفت محبوساً في ظلمة، أو أعمى ليس قربه أحد لم يسعه أن يصلّيها بلا تأخٍ على الأغلب عنده من مرور الوقت من نهار وليل، وإن وجد غيره تأخى به، وإن صلى على غير تأخٍ أعاد كل صلاة صلاها على غير تأخٍ،

ولا يفوت الظهر حتى يجاوز ظل كل شيء مثله، فإذا جاوزه فهو فاقته، وذلك أن من أخرها إلى هذا الوقت جمع أمرين، تأخيرها عن الوقت المقصود، وحلول وقت غيرها.

١٠- تعجيل الظهر وتأخيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتعجيل الحاضر الظهر إماماً ومنفرداً في كل وقت إلا في شدة الحر، فإذا اشتد الحر أخر إمام الجماعة الذي يتأب من البعد الظهر حتى يرد بالخبر عن رسول الله ﷺ.

١١٣- أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سعيّد بن المسيّب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم.

وقد اشتكت النار إلى ربها، فقالت رب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من البرد من زمهريرها. [أخرجه البخاري (٥٣٣-٥٣٤)، مسلم (٦١٥)، أبو داود (٤٠٢)، الترمذي (١٥٧)، السائي (٢٨٤/١-٢٨٥)، ابن ماجه (٦٧٧)]

١١٤- أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم. [تقدم]

١١٥- أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن سعيّد بن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم. [تقدم]

قال الشافعي: ولا يبلغ بتأخيرها آخر وقتها فيصلّيها جميعاً معاً، ولكن الإبراء ما يعلم أنه يصلّيها متمهلاً وينصرف منها قبل آخر وقتها ليكون بين انصرافه منها وبين آخر وقتها فصل فاما من صلاها في بيته، أو في جماعة ببناء بيته لا يحضرها إلا من حضرته فليصلّها في أول وقتها؛ لأنه لا أدى عليهم في حرها.

قال الشافعي: ولا تؤخر في الشتاء بحال، وكلما قدمت كان ألين على من صلاها في الشتاء، ولا يؤخرها إمام جماعة يتأب إلا يلاط لها حر مؤذ كالحجارة، فإذا كانت بلائ لا أدى حرها لم يؤخرها؛ لأنه لا شدة لحرها يرفق على أحد بتنحية الأذى عنه في شهردها.

١١- وقت العصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووقت العصر في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان، وذلك حين يفصل من آخر وقت الظهر ويلغني عن بعض أصحاب ابن عباس أنه قال معنى ما وصفت وأحسبه ذكره عن ابن عباس، وأن ابن عباس أراد به صلاة العصر في آخر وقت الظهر على هذا المعنى أنه صلاحها حين كان ظل كل شيء مثله يعني حين ثم ظل كل شيء مثله، ثم جاوز ذلك بأقل ما يجاوزه وحديث ابن عباس محتمل له وهو قول عامة من حفظت عنه، وإذا كان الزمان الذي لا يكون الظل فيه هكذا قدر الظل ما كان ينقص، فإذا زاد بعد نقصانه فذلك زواله، ثم قدر ما لو كان الصيف بلغ الظل أن يكون مثل القائم، فإذا جاوز ذلك قليلاً، فقد دخل أول وقت العصر، ويصلي العصر في كل بلد وكل زمان وإمام جماعة يتأب من بعد وغير بعلي ومنفرد في - أول وقتها لا أحب أن يؤخرها عنه.

وإذا كان الغيم مطلقاً، أو كان محبوساً في ظلمة، أو اعمى ببلد لا أحد معه فيها صنع ما وصفت يصنع في الظهر لا يختلف في شيء، ومن آخر العصر حتى تجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف، وقد رد ذلك في الشتاء، فقد فات وقت الاختيار، ولا يجوز عليه أن يقال: قد فات وقت العصر مطلقاً كما جاز على الذي آخر الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله مطلقاً، لما وصفت من أنه نحل له صلاة العصر في ذلك الوقت، وهذا لا يحمل له صلاة الظهر في هذا الوقت، وإنما.

قلت: لا يبين عليه ما وصفت من:

١١٦- أن مالكاً أخبرنا، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار وعن بشر بن سبيد وعن الأعرج يحدثونه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر. [أخرجه مالك (١٠/١)، البخاري (٥٧٩)، مسلم (٦٠٨)، أبو داود (٤١٢)،

الترمذي (١٨٦)، النسائي (٢٥٧/١)، ابن ماجه (١١٢٢)]

قال الشافعي: فمن لم يدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس، فقد فاتته العصر والركعة ركعة بسجدين، وإنما أحببت تقديم العصر؛ لأن محمد بن إسماعيل:

١١٧- أخبرنا، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس صاحبة، ثم يذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيها

والشمس مرتفعة. [أخرجه البخاري (٥٥١)، مسلم (٦٢١)، أبو

داود (٤٠٤)، ابن ماجه (٦٨٢)]

١١٨- أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فذيل، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن نوفل بن معاوية الديلي قال: قال رسول الله ﷺ: من فاتته العصر فكأنما وتر أهله وماله. [أخرجه البخاري (٣٦٠٢)، مسلم (٢٨٨٦)، النسائي (٢٣٨/١)]

١٢- وقت المغرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا وقت للمغرب إلا واحد، وذلك حين تحب الشمس، وذلك بين في حديث إمام جبريل النبي ﷺ، وفي غيره.

١١٩- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي نعيم، عن جابر قال: كنا نصلّي المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم نخرج تناضل حتى نبلغ بيوت بني سلمة ننظر إلى مواقع النبل من الإسفار. [أخرجه ابن حبان (٤٦٩٦)]

١٢٠- أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن سبيد بن أبي سبيد المقرئ، عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال جابر: كنا نصلّي مع النبي ﷺ، ثم ننصرف فتأتي بني سلمة فنصبر مواقع النبل.

١٢١- أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن زيد بن خالد الجهني قال: كنا نصلّي مع النبي ﷺ المغرب، ثم ننصرف فتأتي السوق، ولزومي ببيل لرؤي مواقعها. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٠/١)]

قال الشافعي: وقد قيل: لا نفوت حتى يدخل أول وقت صلاة العشاء.

قيل: يصلي منها ركعة كما قيل: في العصر، ولكن لا يجوز؛ لأن الصبح نفوت بأن تطلع الشمس قيل يصلي منها ركعة.

فإن قيل: فتقيسها على الصبح.

قيل: لا آتيس شيئاً من المواقيت على غيره وهي على

يَحْيَى بْنُ مَعْيُودٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَتَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ يَمْرُوهُنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ. [أخرجه مالك ٥/١، البخاري (٥٧٨)، مسلم (٦٤٥)، أبو داود (٤٢٣)، النسائي (٢٧١/١)، الرمزي (١٥٣)، ابن ماجه (٦٦٩)]

ولا تفوت حتى تطلع الشمس قبل أن يصلي منها ركعة والركعة ركعة بسجودها فمن لم يكمل ركعة بسجودها قبل طلوع الشمس، فقد فاتته الصبح لقول النبي ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ.

١٥- اختلاف الوقت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما أم جبريل رسول الله ﷺ في الحضر لا في مطر، وقال: ما بين هذين وقت لم يكن لأحد أن يعمد أن يصلي الصلاة في حضر ولا في مطر إلا في هذا الوقت ولا صلاة إلا منفردة كما صلى جبريل برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ بعد مقيماً في عمره ولما جمع رسول الله ﷺ بالمدينة أمناً مقيماً لم يحتمل إلا أن يكون مخالفاً لهذا الحديث، أو يكون الحال التي جمع فيها حالاً غير الحال التي فرق فيها، فلم يجوز أن يقال: جمعه في الحضر مخالف لإفراده في الحضر من: وجهين - أنه يوجد لكل واحد منهما وجه، وأن الذي رواه منهما معاً واحد وهو ابن عباس فعلما أن لجمعه في الحضر علة فرقت بينه وبين إفراده، فلم يكن إلا المطر - والله تعالى أعلم، - إذا لم يكن خوف، ووجدنا في المطر علة المشقة كما كان في الجمع في السفر علة المشقة العامة، فقلنا إذا كانت العلة من مطر في حضر جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

قال: ولا يجمع إلا والمطر مقيم في الوقت الذي تجمع فيه؛ فإن صلى إحداهما، ثم انقطع المطر لم يكن له أن يجمع الأخرى إليها، وإذا صلى إحداهما والسما تخطر، ثم ابتدأ الأخرى والسما تخطر، ثم انقطع المطر مضى على صلاته؛ لأنه إذا كان له الدخول فيها كان له إتمامها.

قال: ويجمع من قليل المطر وكثيره، ولا يجمع إلا من خرج من بيته إلى مسجد يجمع فيه، قرب المسجد، أو كثر أهله، أو قلوا، أو بعدوا، ولا يجمع أحد في بيته؛ لأن النبي ﷺ جمع في المسجد والمصلي في بيته مخالف المصلي في المسجد، وإن صلى رجل الظهر في غير مطر، ثم مطر الناس لم يكن له أن يصلي العصر؛ لأنه صلى الظهر، وليس له جمع العصر إليها.

وكذلك لو افتتح الظهر، ولم يطر، ثم مطر بعد ذلك لم

الأصل والأصل حديث إمامة جبريل النبي ﷺ إلا ما جاء فيه عن النبي ﷺ خاصة دلالة، أو قاله عامة العلماء لم يختلفوا فيه.

قال الشافعي: ولو قيل: نفوت المغرب إذا لم تصل في وقتها كان - والله تعالى أعلم، - أشبه بما قال: ويتأخاها المصلي في الغيم والحجوس في الظلمة والأعمى كما وصفت في الظهر ويؤخرها حتى يرى أن قد دخل وقتها، أو جاوز دخوله.

١٣- وقت العشاء

١٢٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن ابن أبي ليبي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: لا يغليكنم الأعراب على اسم صلاتكن هي العشاء إلا أنهن يغمسون بالإبل. [أخرجه مسلم (٦٤٤)، أبو داود (٤٩٨٤)، النسائي (٢٧٠/١)، ابن ماجه (٧٠٤)]

قال الشافعي: فاحب أن لا تسمى إلا العشاء كما سماها رسول الله ﷺ وأول وقتها حين يغيب الشفق والشفق الحمرة التي في المغرب، فإذا ذهب الحمرة، فلم ير منها شيء حل وقتها، ومن افتحها، وقد بقي عليه من الحمرة شيء أعادها.

وإنما قلت: الوقت في الدخول في الصلاة، فلا يكون لأحد أن يدخل في الصلاة إلا بعد دخول وقتها، وإن لم يعمل فيها شيء إلا بعد الوقت ولا التكبير؛ لأن التكبير هو مدخله فيها، فإذا أدخله التكبير فيها قبل الوقت أعادها وأخر وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فإذا مضى ثلث الليل الأول، فلا أراها إلا فائتة؛ لأنه آخر وقتها، ولم يأت عن النبي ﷺ فيها شيء يدل على أنها لا تفوت إلا بعد ذلك الوقت.

قال: المواقيت كلها كما وصفت لا تقاس ويصنع المتأخي لها في الغيم، وفي الحبس المظلم والأعمى ليس معه أحد كما وصفته يصنعه في الظهر والتأخي في الليل أخف من التأخي لصلاة النهار لطول المدة وشدة الظلمة وبيان الليل.

١٤- وقت الفجر

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾، وقال ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ وَالصُّبْحُ الْفَجْرُ فَلَهَا اسْمَانِ الصُّبْحُ وَالْفَجْرُ لَا أَحَبُّ أَنْ تَسْمَى إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، وَإِذَا بَانَ الْفَجْرُ الْأَخِيرُ مَعْتِزاً حَلَّتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَمَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ تَبَيَّنِ الْفَجْرِ الْأَخِيرِ مَعْتِزاً أَعَادَ وَصَلَّيْهَا أَوَّلَ مَا يَسْتَقِينُ الْفَجْرَ مَعْتِزاً حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا مَغْلَساً.

١٢٣- قال الشافعي: وأخبرنا مالك بن أنس، عن

خَرَجْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى الْجَمْعِ فَقَرَّبَتِ الشَّمْسُ فَهَبْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ: انْزِلْ فَصَلِّ، فَلَمَّا ذَهَبَ بَيَاضُ الْأُفُقِ وَفَحِمَةُ الْعِشَاءِ نَزَلَ فَصَلَّى ثَلَاثًا، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ التَّفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ. [أخرجه البيهقي (١٦٦/٣)]

قال الشافعي: فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما إن شاء في وقت الأولى منهما، وإن شاء في وقت الآخرة؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء، فلمّا حكى ابن عباس ومعاذ الجمع بينهما جدّ به السيّر، أو لم يجد سائراً ونازلاً؛ لأن النبي ﷺ جمع بينهما بعرفة غير سائر إلا إلى الموقف إلى جنب المسجد وبالمزدلفة نازلاً ثانياً وحكى عنه معاذ أنه جمع ورايت حكايته على أن جمعه وهو نازل في سفر غير سائر فيه فمن كان له أن يقصر فله أن يجمع لما وصفت من دلالة السنة، وليس له أن يجمع الصبح إلى صلاة، ولا يجمع إليها صلاة؛ لأن النبي ﷺ لم يجمعها، ولم يجمع إليها غيرها.

وليس للمسافر أن يجمع بين صلاتين قبل وقت الأولى منهما؛ فإن فعل أعاد كما يعيد المقيم إذا صلى قبل الوقت وله أن يجمعهما بعد الوقت؛ لأنه حينئذ يقضي، ولو افتتح المسافر الصلاة قبل الزوال، ثم لم يقرأ حتى تزل الشمس، ثم مضى في صلاته فصلّى الظهر والعصر معاً كانت عليه إعادتهما معاً أمّا الظهر فبعيها؛ لأن الوقت لم يدخل حين الدخول في الصلاة فدخل فيها قبل وقتها، وأمّا العصر، فإنما كان له أن يصلّيها قبل وقتها إذا أجمع بينها وبين الظهر وهي مجزئة عنه، ولو افتتح الظهر وهو يرى أن الشمس لم تزل، ثم استيقن أن دخوله فيها كان بعد الزوال صلاها والعصر أعاد؛ لأنه حين افتتحها افتتحها، ولم تحلّ عنده فليست مجزئة عنه، وكان في معنى من صلاها لا يتوبها، وفي أكثر من حاله، ولو أراد الجمع فبدأ بالعصر، ثم الظهر أجزأت عنه الظهر ولا تجزئ عنه العصر لا تجزئ عنه مقدّمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر التي قبلها، ولو افتتح الظهر على غير وضوء، ثم توضأ للعصر فصلّاها أعاد الظهر والعصر لا تجزئ عنه العصر مقدّمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر قبلها، وهكذا لو أفسد الظهر بأيّ فساد ما كان لم تجزئ عنه العصر مقدّمة عن وقتها، ولو كان هذا كله في وقت العصر حتى لا يكون العصر إلا بعد وقتها أجزأت عنه العصر وكانت عليه إعادة الظهر، ولو افتتح الظهر وهو يشك في وقتها فاستيقن أنه لم يدخل فيها إلا بعد دخول وقتها لم تجزئ عنه صلاته.

يكن له جمع العصر إليها، ولا يكون له الجمع إلا بأن يدخل في الأولى ينوي الجمع وهو له، فإذا دخل فيها وهو يطرّ ودخل في الآخرة وهو يطرّ؛ فإن سكنت السماء فيما بين ذلك كان له الجمع؛ لأن الوقت في كل واحدة منهما الدخول فيها والمغرب والعشاء في هذا وقت كالظهر والعصر لا يختلفان وسواء كل بلد في هذا؛ لأن بل المطر في كل موضع أدى.

وإذا جمع بين صلاتين في مطر جمعهما في وقت الأولى منهما لا يؤخّر ذلك، ولا يجمع في حضر في غير المطر من قبل أن الأصل أن يصلّي الصلوات منفردات والجمع في المطر رخصة لعذر، وإن كان عذر غيره لم يجمع فيه؛ لأن العذر في غيره خاص، وذلك المرض والخوف، وما أشبهه، وقد كانت أمراضاً وخوف، فلم يعلم أن رسول الله ﷺ جمع، والعذر بالمطر عام ويجمع في السفر بالخبر عن رسول الله ﷺ والدلالة على الواقية عامة لا رخصة في ترك شيء منها ولا الجمع إلا حيث رخص النبي ﷺ - في سفر ولا رأينا من جمعه الذي رأيناه في المطر، والله تعالى أعلم.

١٦- وقت الصلاة في السفر

١٢٤- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَذْكُرُ حَجَّةَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَنْزِلِهِ. [أخرجه مسلم (١٢١٨)]

١٢٥- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمِيعاً. [أخرجه البخاري (١٦٧٣)، مسلم (٧٠٣)]

١٢٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ بُؤُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قَالَ فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً. [أخرجه مالك (١٤٣/١)، مسلم (٧٠٦)، أبو داود (١٢٠٦)، النسائي (٢٨٤/١)]

قال الشافعي: وهذا وهو نازل غير سائر؛ لأن قوله دخل، ثم خرج لا يكون إلا وهو نازل فللمسافر أن يجمع نازلاً وسائراً.

١٢٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُوَيْبٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ:

والرادي علمنا أن قول النبي ﷺ: فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا أَي، وإن ذهب وقتها، ولم يذهب فرضها.

فإن قيل: فإن النبي ﷺ إنما خرج من الوادي، فإنه وإد فيه شيطان قتيل: لو كانت الصلاة لا تصلح في وإد فيه شيطان، فقد صلى النبي ﷺ وهو يخنق الشيطان فخنقه أكثر من صلاة في وإد فيه شيطان.

قال الشافعي: فلو أن مسافراً أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر فبدأ بالظهر فأفسدها، ثم صلى العصر أجزاء العصر، وإنما أجزأته؛ لأنها صليت في وقتها على الانفراد الذي لو صليت فيه وحدها أجزاء، ثم يصلي الظهر بعدها.

قال الشافعي: ولو بدأ فصلى العصر، ثم صلى الظهر أجزاء عنه العصر؛ لأنه صلاها في وقتها على الانفراد، وكان عليه أن يصلي الظهر، وأكره هذا له، وإن كان مجزئاً عنه.

قال الشافعي: وإذا كان الغيم مطبقاً في السفر فهو كطباقة في الحضر يتأخى؛ فإن فعل فجمع بين الظهر والعصر، ثم تكشف الغيم فعلم أنه قد كان افتتح الظهر قبل الزوال أعاد الظهر والعصر معاً؛ لأنه صلى كل واحدة منهما غير مجزئة الظهر قبل وقتها والعصر في الوقت الذي لا تجزئ عنه فيه إلا أن تكون الظهر قبلها مجزئة.

قال الشافعي: ولو كان تأخى فصلهما فكشف الغيم فعلم أنه صلاها في وقت العصر أجزأنا عنه؛ لأنه كان له أن يصليهما عامداً في ذلك الوقت.

قال الشافعي: ولو تكشف الغيم فعلم أنه صلاهما بعد مغيب الشمس أجزأنا عنه؛ لأن أقل أمرهما أن يكونا قضاءً مما عليه.

قال الشافعي: ولو كان تأخى فعلم أنه صلى إحداهما قبل مغيب الشمس والأخرى بعد مغيبها أجزأنا عنه وكانت إحداهما صلاة في وقتها وأقل أمر الأخرى أن تكون قضاءً.

قال الشافعي: وهكذا القول في المغرب والعشاء يجمع بينهما.

قال الشافعي: ولو كان مسافراً، فلم يكن له في يوم سفره نية في أن يجمع بين الظهر والعصر وأخر الظهر ذاكراً لا يريد بها الجمع حتى يدخل وقت العصر كان عاصياً بتأخيرها لا يريد الجمع بها؛ لأن تأخيرها إنما كان له على إرادة الجمع، فيكون ذلك وقتاً لها، فإذا لم يرد به الجمع كان تأخيرها وصلاها تمكنه معصية وصلاها قضاءً والعصر في وقتها وأجزأنا عنه وأخاف المائم عليه في تأخير الظهر.

وكذلك لو ظن أن صلاته فاتته استفتح صلاة على أنها إن كانت فاتته فهي التي افتتح، ثم علم أن عليه صلاة فاتته لم تجزه.

ولا يجزئ شيء من هذا حتى يدخل فيه على نية الصلاة، وعلى نية أن الوقت دخل، فإنما إذا دخل على الشك فليست النية بتامة، ولو كان مسافراً فأراد الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر فسها، أو عمد فبدأ بالعصر لم يجزه، ولا يجزه العصر قبل وقتها إلا أن يصلي الظهر قبلها فتجزئ عنه.

وكذلك لو صلى الظهر في وقتها فأفسدها فسها عن إفساده إياها، ثم صلى العصر بعدها في وقت الظهر أعاد الظهر، ثم العصر.

١٧- الرجل يصلي، وقد فاتته قبلها صلاة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: من فاتته الصلاة فذكرها، وقد دخل في صلاة غيرها مضى على صلاته التي هو فيها، ولم تفسد عليه إماماً كان أو مأموماً، فإذا فرغ من صلاته صلى الصلاة الفائتة.

وكذلك لو ذكرها، ولم يدخل في صلاة فدخل فيها وهو ذاكراً للفاية أجزأته الصلاة التي دخل فيها وصلى الصلاة المكتوبة الفائتة له، وكان الاختيار له إن شاء أتى بالصلاة الفائتة له قبل الصلاة التي ذكرها قبل الدخول فيها إلا أن يخاف فوت التي هو في وقتها فيصلّيها، ثم يصلي التي فاتته.

١٢٨- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجعفي.

قال الشافعي: وسواء كانت الصلوات الفائتات صلاة يوم، أو صلاة سنة، وقد أثبت هذا في غير هذا الموضع.

وإنما قلته إن رسول الله ﷺ نأى عن الصبح فارتحل عن موضعه فأخر الصلاة الفائتة وصلاتها ممكنة له، فلم يجز أن يكون قوله من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها على معنى أن وقت ذكره إياها وقتها لا وقت لها غيره؛ لأنه ﷺ لا يؤخر الصلاة عن وقتها، فلما لم يكن هذا معنى قوله لم يكن له معنى إلا أن يصلّيها إذا ذكرها، فإنها غير موضوعة الفرض عنه بالنسيان إذا كان الذكر الذي هو خلاف النسيان، وأن يصلّيها أي ساعة كانت منهياً عن الصلاة فيها، أو غير منهياً.

قال الربيع: قال الشافعي: قول النبي ﷺ: فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا يحتمل أن يكون وقتها حين يذكرها ويحتمل أن يكون يصلّيها إذا ذكرها لا أن ذهب وقتها يذهب بفرضها فلما ذكر النبي ﷺ وهو في الوادي صلاة الصبح، فلم يصلّها حتى قطع

يطيل قبل أن يعود إلى الصلاة.

١٨- باب صلاة العذر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون لأحد أن يجمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما إلا في مطر، ولا يقصر صلاة جال خوف ولا عذر غيره إلا أن يكون مسافراً؛ لأن رسول الله ﷺ صلى بالخذق حارباً، فلم يبلغنا أنه قصر.

قال الشافعي: وكذلك لا يكون له أن يصلي قاعداً إلا من مرض لا يقدر معه على القيام وهو يقدر على القيام إلا في حال الخوف التي ذكرت، ولا يكون له بعذر غيره أن يصلي قاعداً إلا من مرض لا يقدر على القيام.

قال الشافعي: وذلك أن الفرض في المكتوبة استقبال القبلة والصلاة قائماً، فلا يجوز غير هذا إلا في المواضع التي دل رسول الله ﷺ عليها، ولا يكون شيء قياساً عليه وتكون الأشياء كلها مردودة إلى أصولها والرخص لا يتعدى بها مواضعها.

١٩- باب صلاة المريض

قال الله عز وجل ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فقيل: والله سبحانه وتعالى أعلم قانتين مطيعين وأمر رسول الله ﷺ بالصلاة قائماً.

قال الشافعي: - رحمه الله تعالى - وإذا خوطب بالفرائض من أطاقتها، فإذا كان المرء مطيقاً للقيام في الصلاة لم يجزه إلا هو إلا عندما ذكرت من الخوف.

قال الشافعي: وإذا لم يطق القيام صلى قاعداً وركع ومسجد إذا أطاق الركوع والسجود.

١٢٩- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ خِيفَةً فَجَاءَ فَقَعَدَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَمَّ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ وَهُوَ قَائِمٌ. [أخرجه مالك (١٧٠/١-١٧١)، البخاري (٦٨٣)، مسلم (٤١٨)، الترمذي (٣٦٧٣)،

ابن ماجه (١٢٣٣)]

١٣٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَبَّرَ فَوَجَدَ النَّبِيَّ

قال الشافعي: ولو صلى الظهر ولا ينوي أن يجمع بينهما وبين العصر، فلما أكمل الظهر، أو كان وقتها كانت له نية في أن يجمع بينهما كان ذلك له؛ لأنه إذا كان له أن ينوي ذلك على الابتداء كان له أن يحدث فيه نية في الوقت الذي يجوز له فيه الجمع، ولو انصرف من الظهر وانصرافه أن يسلم، ولم ينو قبلها ولا مع انصرافه الجمع، ثم أراد الجمع لم يكن له؛ لأنه لا يقال له إذا انصرف جامع، وإنما يقال هو مصل صلاة انفراد، فلا يكون له أن يصلي صلاة قبل وقتها إلا صلاة جمع لا صلاة انفراد.

قال الشافعي: ولو كان آخر الظهر بلا نية جمع وانصرف منها في وقت العصر كان له أن يصلي العصر؛ لأنها، وإن صليت صلاة انفراد، فإنما صليت في وقتها لا في وقت غيرها.

وكذلك لو آخر الظهر عامداً لا يريد بها الجمع إلى وقت العصر فهو آثم في تأخيرها عامداً، ولا يريد بها الجمع.

قال الشافعي: وإذا صليت الظهر والعصر في وقت الظهر، ووالى بينهما قبل أن يفارق مقامه الذي صلى فيه وقبل أن يقطع بينهما بصلاة؛ فإن فارق مقامه الذي صلى فيه، أو قطع بينهما بصلاة لم يكن له الجمع بينهما؛ لأنه لا يقال أبداً: جامع إلا أن يكونا متوالين لا عمل بينهما، ولو كان الإمام والمأموم تكلموا كلاماً كثيراً كان له أن يجمع.

وإن طال ذلك به لم يكن له الجمع، وإذا جمع بينهما في وقت الآخرة كان له أن يصلي في وقت الأولى وينصرف ويصنع ما بدا له؛ لأنه حينئذ يصلي الآخرة في وقتها، وقد روي في بعض الحديث أن بعض من صلى مع النبي ﷺ بجمع صلى معه المغرب، ثم أناخ بعضهم أبا عمرهم في منازلهم، ثم صلوا العشاء فيما يرى حيث صلوا، وإنما صلوا العشاء في وقتها.

قال الشافعي: فالقول في الجمع بين المغرب والعشاء كالقول في الجمع بين الظهر والعصر لا يختلفان في شيء.

قال الشافعي: ولو نوى أن يجمع بين الظهر والعصر فصلّى الظهر، ثم أغمى عليه، ثم أفاق قبل خروج وقت الظهر لم يكن له أن يصلي العصر حتى يدخل وقتها؛ لأنه حينئذ غير جامع بينهما. وكذلك لو نام، أو سها، أو شغل، أو قطع ذلك بامرٍ يتناول.

قال الشافعي: وجامع هذا أن ينظر إلى الحال التي لو سها فيها في الصلاة فانصرف قبل إكمالها هل بيني لتقارب انصرافه فله إذا صنع مثل ذلك أن يجمع، وإذا سها فانصرف فتناول ذلك لم يكن له أن يبني، وكان عليه أن يستأنف فكذاك ليس له أن يجمع في وقت ذلك إن كان في مسجد أن لا يخرج منه يطيل المقام قبل توجهه إلى الصلاة، وإن كان في موضع مصلاه لا يزاله، ولا

أَمْ سَلَمَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْجُدُ عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ مِنْ زَمَنِ بَهَا. [أخرجه البيهقي (٣٠٧/٢)]

قال الشافعي: ولو سجد الصحيح على وسادة من آدم لاصقة بالأرض كرهته له، ولم أر عليه أن يعيد كما لو سجد على ربة من الأرض أرفع من الموضع الذي يقوم عليه لم يعد.

قال الشافعي: وإن قدر المصلي على الركوع، ولم يقدر على القيام كان في قيامه ركعاً، وإذا ركع خفض عن قدر قيامه، ثم يسجد، وإن لم يقدر على أن يصلي إلا مستلقياً صلى مستلقياً يومئذ إيماء.

قال الشافعي: وكل حال أمرته فيها أن يصلي كما يطيق، فإذا أصابها ببعض المشقة المحتملة لم يكن له أن يصلي إلا كما فرض الله عليه إذا أطاق القيام ببعض المشقة قام فأتى ببعض ما عليه في القيام من قراءة أم القرآن وأحب أن يزيد معها شيئاً، وإنما أمره بالعود إذا كانت المشقة عليه غير محتملة، أو كان لا يقدر على القيام بحال، وهكذا هذا في الركوع والسجود لا يختلف، ولو أطاق أن يأتي بأمر القرآن وقل هو الله أحد وأم القرآن في الركعة الأخرى وأنا أعطيتك الكوثر منفرداً قائماً، ولم يقدر على صلاة الإمام لا يقرأ بأطول مما وصفت إلا جالساً، أمرته أن يصلي منفرداً، وكان له عذر بالمريض في ترك الصلاة مع الإمام.

ولو صلى مع الإمام فقدّر على القيام في بعض، ولم يقدر عليه في بعض صلى قائماً ما قدر وقاعداً ما لم يقدر، وليست عليه إعادة.

ولو افتتح الصلاة قائماً، ثم عرض له عذر جلس؛ فإن ذهب عنه لم يجز إلا أن يقوم؛ فإن كان قرأ بما يجزيه جالساً لم يكن عليه إذا قام أن يعيد قراءة، وإن بقي عليه من قراءته شيء قرأ بما بقي منها قائماً، كان قرأ بعض أم القرآن جالساً، ثم برئ، فلا يجزيه أن يقرأ جالساً وعليه أن يقرأ ما بقي قائماً، ولو قرأ ناهضاً في القيام لم يجز، ولا يجزيه حتى يقرأ قائماً معتدلاً إذا قدر على القيام، وإذا قرأ ما بقي قائماً، ثم حدث له عذر فجلس قرأ ما بقي جالساً؛ فإن حدث له إفاقة قام وقرأ ما بقي قائماً، ولو قرأ قاعداً أم القرآن وشيئاً معها، ثم أفاق فقام لم يكن له أن يركع حتى يعتدل قائماً؛ فإن قرأ قائماً كان أحب إلي، وإن لم يقرأ فركع بعد اعتداله قائماً أجزأه ركعته، وإذا ركع قبل أن يعتدل قائماً وهو يطيق ذلك وسجد ألقى هذه الركعة والسجدة، وكان عليه أن يقوم فيعتدل قائماً، ثم يركع ويسجد، وليس عليه إعادة قراءة؛ فإن لم يفعل حتى يقوم فيقرأ، ثم يركع، ثم يسجد لم يعتد بالركعة التي قرأ فيها وسجد؛ فكان السجود للركعة التي قبلها وكانت

بعض الخيفة فقام يفرج الصفوف قال: وكان أبو بكر لا يلتفت إذا صلى، فلما سمع أبو بكر النجس من ورأيه عرف أنه لا يتقدم ذلك المقام المتقدم لأمر رسول الله ﷺ فحس وزأه إلى الصف فزده رسول الله ﷺ مكانه فجلس رسول الله ﷺ إلى جنبه وأبو بكر قائم حتى إذا فرغ أبو بكر قال أي رسول الله أراك أصبحت صالحاً، وهذا يوم بنت خارجة فرجع أبو بكر إلى أهله فمكث رسول الله ﷺ مكانه وجلس إلى جنبه الحجز يحذر الناس الفتن، وقال: إني والله لا يمسك الناس علي شيئاً إني والله لا أجل إلا ما أحل الله في كتابي ولا أحرّم إلا ما حرّم الله في كتابي، يا فاطمة بنت رسول الله وصفيته عمه رسول الله اغملا لما عند الله، فإنني لا أغني عنكما من الله شيئاً.

قال الشافعي: ويصلي الإمام قاعداً، ومن خلفه قياماً إذا أطاقوا القيام، ولا يجزي من أطاق القيام أن يصلي إلا قائماً. وكذلك إذا أطاق الإمام القيام صلى قائماً، ومن لم يطق القيام من خلفه صلى قاعداً.

قال الشافعي: وهكذا كل حال قدر المصلي فيها على نادية فرض الصلاة كما فرض الله تعالى عليه صلاحها وصلى ما لا يقدر عليه كما يطيق.

فإن لم يطق المصلي القعود وأطاق أن يصلي مضطجاً صلى مضطجاً، وإن لم يطق الركوع والسجود صلى مومناً وجعل السجود أخفض من إيماء الركوع.

قال الشافعي: فإذا كان بظهره مرض لا يمنعه القيام ويمتنعه الركوع لم يجز إلا أن يقوم وأجزأه أن ينحني كما يقدر في الركوع؛ فإن لم يقدر على ذلك بظهره حتى رقبته؛ فإن لم يقدر على ذلك إلا بأن يعتمد على شيء اعتمد عليه مستوياً، أو في شق، ثم ركع، ثم رفع، ثم سجد، وإن لم يقدر على السجود جلس أوماً إيماء.

وإن قدر على السجود على صدغ، ولم يقدر عليه على جبهته طأطأ رأسه، ولو في شق، ثم سجد على صدغ، وكان أقرب ما يقدر عليه من السجود مستوياً، أو على أي شقيه كان لا يجزيه أن يطيق أن يقارب السجود بحال إلا قاربه.

قال الشافعي: ولا يرفع إلى جبهته شيئاً ليسجد عليه؛ لأنه لا يقال له ساجد حتى يسجد بما يوصل بالأرض؛ فإن وضع وسادة على الأرض فسجد عليها أجزأه ذلك إن شاء الله تعالى.

١٣١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة، عن يونس، عن الحسن، عن أمه قالت: رأيت

حتى استكمل خمس عشرة سنة من مولده فأتتها أحببت له أن يستأنفها من قبل أنه صار ممن يلزمه جميع الفرائض في وقت صلاة، فلم يصلها بكماها بالغاً، ولو قطعها واستأنفها أجزاء عنه، ولو أهل بالحج في هذه الحالة فاستكمل خمس عشرة سنة بعد فوت عرفة، أو احتلم مضى في حجبه، وكان عليه أن يستأنف حجاً؛ لأنه لم يكن ممن أدرك الحج يعمل عمله وهو من أهل الفرائض كلها، ولو صام يوماً من شهر رمضان، فلم يكمله حتى احتلم، أو استكمل خمس عشرة أحببت أن يتم ذلك اليوم، ثم يعيده؛ لما وصفت، ولا يعود لصوم قبله؛ لأنه لم يبلغ حتى مضى ذلك اليوم.

وكذلك لا يعود لصلاة صلاها قبل بلوغه؛ لأنها قد مضت قبل بلوغه وكل صلاة غير التي تليها.

وكذلك كل صوم يوم غير الذي يليه، ولا يبين أن هذا عليه في الصلاة ولا في الصوم فأمّا في الحج فينبئ.

٢٠- بابُ جماع الأذان

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾، وقال: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ فذكر الله عز وجل الأذان للصلاة، وذكر يوم الجمعة؛ فكان بينا - والله تعالى أعلم، - أنه أراد المكتوبة بالآيتين معاً وسن رسول الله ﷺ الأذان للمكتوبات، ولم يحفظ عنه أحد علمته أنه أمر بالأذان لغیر صلاة مكتوبة بل حفظ الزهري عنه أنه كان يأمر في العيدين المؤذن، فيقول الصلاة جامعة ولا أذان إلا لمكتوبة.

وكذلك لا إقامة فأمّا الأعياد والخسوف وقيام شهر رمضان فاحب إلي أن يقال فيه الصلاة جامعة وإن لم يقل ذلك، فلا شيء على من تركه إلا ترك الأفضل والصلاة على الجنائز، وكل نافلة غير الأعياد والخسوف بلا أذان فيها ولا قول: الصلاة جامعة.

٢١- بابُ وقتِ الأذان للصبح

١٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. [أخرجه مالك (١/٧٤)، البخاري (٦١٧)، مسلم (١٠٩٢)، الرومي (٢٠٣)، السامي (١٠/٢)]

١٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

سجدة وسقطت عنه إحدى الركعتين، ولو فرغ من صلاته واعتد بالركعة التي لم يعتدل فيها قائماً؛ فإن ذكر وهو في الوقت الذي له أن يني لو سها فانصرف قبل أن يكمل صلاته كبر وركع وسجد وسجد للسهو وأجزأته صلاته، وإن لم يذكر ذلك حتى يخرج من المسجد، أو يطول ذلك استأنف الصلاة، وهكذا هذا في كل ركعة وسجدة وشيء من صلب الصلاة أطاقه؛ فإن لم يأت به كما أطاقه.

ولو أطاق سجدة، فلم يسجدها وأومأ إيماء سجدها ما لم يركع الركعة التي بعدها، وإن لم يسجدها وأومأ بها وهو يطيق سجودها، ثم قرأ بعد ما ركع لم يعتد بتلك الركعة وسجدها، ثم أعاد القراءة والركوع بعدها لا يجزيه غير ذلك، وإن ركع وسجد سجدة فتلك السجدة مكان التي أطاقها وأومأ بها فقام فقرأ وركع، ولم يعتد بتلك الركعة.

وكذلك لو سجد سجدين كانت إحداها مكانها، ولم يعتد بالثانية؛ لأنها سجدة قبل ركوع، وإنما تجزي عنه سجدة مكان سجدة قبلها تركها، أو فعل فيها ما لا يجزيه إذا سجد السجدة التي بعدها على أنها من صلب الصلاة.

فأمّا لو ترك سجدة من صلب الصلاة وأومأ بها وهو يقدر عليها، ثم سجد بعدها سجدة من سجود القرآن، أو سجدة سهو، لا يريد بها صلب الصلاة لم تجز عنه من السجدة التي ترك، أو، أومأ بها.

قال الشافعي: وهكذا أم الولد والمكاتب والمذنب والأمة يصلون معاً بغير قناع، ثم يعتق قبل أن يكمل الصلاة عليهم أن يتقنع ويتمن الصلاة؛ فإن تركن القناع بعد ما يمكنه أعدت تلك الصلاة، ولو صلّين بغير قناع، وقد عتقن لا يعلمن بالعتق أعدت كل صلاة صلّين بلا قناع من يوم عتقن؛ لأنهن يرجعن إلى أن يحطن بالعتق فيرجعن إلى اليقين.

قال الشافعي: ولو كانت منهن مكاتبه عندها ما تؤذي، وقد حلت نجومها فصلت بلا قناع كرهت ذلك لها وأجزأتها صلاتها؛ لأنها لا تعتق إلا بالأداء، وليس بمحرّم عليها أن تبقى رقيقاً، وإنما أرى أن محرماً عليها المطل وهي تجز الأداء.

وكذلك إن قال لأمة له: أنت حرّة إن دخلت في يومك هذه الدار فتركت دخولها وهي تقدر على الدخول حتى صلّت بلا قناع، ثم دخلت، أو لم تدخل لم تعد صلاتها؛ لأنها صلّتها قبل أن تعتق.

وكذلك لو قال لها أنت حرّة إن شئت فصلت وتركت المشيئة، ثم أعقبتها بعد لم تعد تلك الصلاة.

وإن أبطأ عن الغلام الحلم فدخل في صلاة، فلم يكملها

يضيق أن يؤذن أكثر من اثنين؛ فإن اقتصر في الأذان على واحدٍ أجزاء، ولا أحب للإمام إذا أذن المؤذن الأول أن يطيء بالصلاة ليفزع من بعده، ولكنه يخرج ويقطع من بعده الأذان بخروج الإمام.

قال الشافعي: وواجب على الإمام أن يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذّنوا في أول الوقت، ولا يتظرهم بالإقامة، وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن، ولا يؤذن جماعة معاً.

وإن كان مسجداً كبيراً له مؤذّنون عدد، فلا بأس أن يؤذن في كل منارة له مؤذن فيسمع من يليه في وقت واحد وأحب أن يكون المؤذّنون متطوعين، وليس للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجدهم يؤذن له متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله ولا أحسب أحداً يبلي كثير الأهل يعوزة أن يجده مؤذناً أميناً لازماً يؤذن متطوعاً فإن لم يجده، فلا بأس أن يرزق مؤذناً، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبي ﷺ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من الفيء؛ لأن لكل مالكا موصوفاً.

قال الشافعي: ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجعل للمؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق، ولا يجزئ له أخذه من غيره بأنه رزق.

قال الشافعي: ولا يؤذن إلا عدل ثقة للإشراف على عورات الناس وأماناتهم على المواقيت.

وإذا كان المقدّم من المؤذّنين بصيراً بالوقت لم أكره أن يكون معه أعمى، وإن كان الأعمى مؤذناً منفرداً ومعه من يعلمه الوقت لم أكره ذلك له؛ فإن لم يكن معه أحد كرهته؛ لأنه لا يبصر.

ولا أحب أن يؤذن أحد إلا بعد البلوغ، وإن أذن قبل البلوغ مؤذن أجزاء، ومن أذن من غير مكاتب وحر، أجزاء.

وكذلك الخصي المجبوب والأعرجي إذا أفصح بالأذان وعلم الوقت وأحب إليّ في هذا كله أن يكون المؤذّنون خيار الناس.

ولا تؤذن امرأة، ولو أدّنت لرجال لم يجز عنهم أذانها، وليس على النساء أذان، وإن جمعن الصلاة، وإن أذن فاقمن، فلا بأس.

ولا تجهر المرأة بصوتها تؤذن في نفسها وتسمع صواحبها إذا أدّنت.

وكذلك تقيم إذا أقامت.

وكذلك إن تركت الإقامة لم أكره لها من تركها ما أكره للرجال، وإن كنت أحب أن تقيم.

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: إن يلاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت.

قال الشافعي: فالسنة أن يؤذن للصبح بليل ليدلج المدلج، ويتبّه النائم فيتابب حضور الصلاة وأحب إليّ لو أذن مؤذن بعد الفجر، ولو لم يفعل لم أر بأساً أن يترك ذلك؛ لأن وقت أذانها كان قبل الفجر في عهد النبي ﷺ، ولا يؤذن لصلاة غير الصبح إلا بعد وقتها؛ لأنني لم أعلم أحداً حكى عن رسول الله ﷺ أنه أذن له لصلاة قبل وقتها غير الفجر، ولم يزل المؤذّنون عندنا يؤذّنون لكل صلاة بعد دخول وقتها إلا الفجر، ولا أحب أن يترك الأذان لصلاة مكتوبة انفرد صاحبها، أو جمع ولا الإقامة في مسجد جماعة كبر ولا صغر، ولا يدع ذلك الرجل في بيته ولا سفره وأنا عليه في مساجد الجماعة العظام أحظ.

وإذا أراد الرجل أن يكمل الأذان لكل صلاة غير الصبح بعد دخول وقتها؛ فإن أذن لها قبل دخول وقتها أعاد إذا دخل الوقت، وإن افتتح الأذان قبل الوقت، ثم دخل الوقت عاد فاستأنف الأذان من أوله، وإن أتم ما بقي من الأذان، ثم عاد إلى ما مضى منه قبل الوقت لم يجزئه، ولا يكمل الأذان حتى يأتي به على الولاة وبعد وقت الصلاة إلا في الصبح، ولو ترك من الأذان شيئاً عاد إلى ما ترك، ثم بنى من حيث ترك لا يجزيه غيره.

وكذلك كل ما قدّم منه، أو أخر فعله أن يأتي به في موضعه، فلو قال في أول الأذان الله أكبر الله أكبر، ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله، ثم أكمل الأذان أعاد، فقال الله أكبر أكبر النبي ترك، ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله مرتين حتى يكمل الأذان، ثم يجهر بشيء من الأذان ويخافت بشيء منه لم تكن عليه إعادة ما وصفت به؛ لأنه قد جاء بلفظ الأذان كاملاً، فلا إعادة عليه كما لا يكون عليه إعادة ما خافت من القرآن فيما يجهر بالقرآن فيه.

قال الشافعي: ولو كبر، ثم قال حي على الصلاة عاد فتشهد، ثم أعاد حي على الصلاة حتى يأتي على الأذان كله فيضع كل شيء منه موضعه، وما وضعه في غير موضعه أعاده في موضعه.

٢٢- باب عدد المؤذّنين وأزراقهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب أن يقتصر في المؤذّنين على اثنين؛ لأننا إنما حفظنا أنه أذن لرسول الله ﷺ اثنان، ولا

جريح فأخبرني ذلك من أدركت من آل أبي محذورة على نحو
تأخرني ابن محيرز وأدركت إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد
الملك بن أبي محذورة يؤذن كما حكى ابن محيرز. [أخرجه
أحمد (٤٠٩/٣)، الدارقطني (٢٣٣/١)، البيهقي (٣٩٣/١)]

قال الشافعي: وسمعت يحدّث عن أبيه عن ابن محيرز عن
أبي محذورة عن النبي ﷺ معنى ما حكى ابن جريح.

قال الشافعي: وسمعت يقيم، فيقول: الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على
الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله
أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وحسبتي سمعته يحكي الإقامة خبراً
كما يحكي الأذان.

قال الشافعي: والأذان والإقامة كما حكيت عن آل أبي
محذورة فمن نقص منها شيئاً، أو قدّم مؤخراً أعاد حتى يأتي بما
نقص، وكل شيء منه في موضعه والمؤذن الأول والآخر سواء في
الأذان، ولا أحب التثويب في الصبح ولا غيرها؛ لأنّ أبا محذورة
لم يحك عن النبي ﷺ أنه أمر بالتثويب فأكره الزيادة في الأذان،
وأكره التثويب بعده.

٢٤- بابُ استقبال القبلة بالأذان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب أن يكون المؤذن
في شيء من أذانه إلا مستقبل القبلة لا تزول قدماه ولا وجهه
عنها؛ لأنّه إيدان بالصلاة، وقد وجّه الناس بالصلاة إلى القبلة؛ فإن
زال عن القبلة بيده كلّها، أو صرف وجهه في الأذان كلّها، أو
بعضه كرهته له، ولم ولا إعادة عليه وأحب أن يكون المؤذن على
طهارة الصلاة؛ فإن أذن جنباً، أو على غير وضوء كرهته له، ولم
بعد.

وكذلك أمره في الإقامة باستقبال القبلة، وأن يكون طاهراً؛
فإن كان في الحالين كلاهما غير طاهر كرهته له وهو في الإقامة
أشد؛ لأنّه يقيم، فيصلّي الناس وينصرف عنهم، فيكون أقل ما
صنع أن عرض نفسه للتهمة بالاستخفاف، وأكره أذانه جنباً؛ لأنّه
يدخل المسجد، ولم يؤذن له في دخوله إلا عابر سبيل والمؤذن غير
عابر سبيل مجتاز، ولو ابتدأ بالأذان طاهراً، ثم انتقضت طهارته
بنى على أذانه، ولم يقطع، ثم تطهر إذا فرغ منه وسواء ما
انتقضت به طهارته في أن يبني جنباً، أو غيرها؛ فإن قطع، ثم
تطهر، ثم رجع بنى على أذانه، ولو استأنف كان أحب إليّ.

٢٥- بابُ الكلام في الأذان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب المؤذن أن لا يتكلّم

وأذان الرجل في بيته وإقامته سواء كهو في غير بيته في
الحكاية وسواء أسمع المؤذن حوله، أو لم يسمعهم، ولا أحب له
ترك الأذان ولا الإقامة، وإن دخل مسجداً أقيمت فيه الصلاة
أحببت له أن يؤذن ويقيم في نفسه.

٢٣- بابُ حكايةِ الآذان

١٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ
الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
مُحَيْرِيزٍ أَخْبَرَهُ، وَكَانَ يَتِمُّ فِي جِجَرَ أَبِي مَحْذُورَةَ حِينَ جَهَرَهُ
إِلَى الشَّامِ قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي مَحْذُورَةَ أَيَّ عَمٍّ إِنِّي خَارِجٌ إِلَى
الشَّامِ وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ أَسْأَلَ عَنْ تَأْذِينِكَ فَأَخْبَرَنِي. قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ خَرَجْتُ فِي نَفَرٍ فَكُنَّا فِي بَعْضِ طَرِيقٍ حَتَّى فَقَلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مِنْ حَتَّى فَلَقِينَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ
فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَسَمِعْنَا صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ وَنَحْنُ مُتَكَبِّرُونَ فَصَرَخْنَا نَحْكِيهِ
وَنَسْتَهْزِئُ بِهِ فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّوْتَ فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا إِلَى
أَنْ وَقَفْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبِكُمْ الَّذِي سَمِعْتُمْ
صَوْتَهُ قَدْ ارْتَفَعَ فَأَشَارَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ إِلَيَّ وَصَدَقُوا فَأَرْسَلَ كُلُّهُمْ
وَحَبْسَنِي. فَقَالَ: قَمِ فَأَذِّنْ بِالصَّلَاةِ فَقَمْتُ وَلَا شَيْءَ أَكْرَهَ إِلَيَّ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ فَقَمْتُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَالِقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّأْذِينَ هُوَ نَفْسُهُ، فَقَالَ قُلِ
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: ارْجِعْ وَامْدِدْ مِنْ صَوْتِكَ، ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ
حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، ثُمَّ دَعَانِي حِينَ قَضَيْتُ التَّأْذِينَ فَأَعْطَانِي صِرَةً فِيهَا شَيْءٌ
مِنْ فَضْلِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَةِ أَبِي مَحْذُورَةَ، ثُمَّ أَمَرَهَا عَلَى
وَجْهِهِ، ثُمَّ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ عَلَى كِبْدِهِ، ثُمَّ بَلَغَتْ يَدُهُ سِرَّةَ أَبِي
مَحْذُورَةَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مُرْنِي بِالتَّأْذِينِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ
فَذَهَبَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَرَاهِيَةٍ وَعَادَ ذَلِكَ
كُلَّهُ مَحَبَّةً لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَدِمْتُ عَلَى عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ عَابِلِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ

حَتَّى يَفْرُقَ مِنْ أَذَانِهِ؛ فَإِنْ تَكَلَّمَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَذَانِهِ، فَلَا يَعِدُ مَا أَذَّنَ بِهِ قَبْلَ الْكَلَامِ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مَا شَاءَ.

قال الشافعي: وما كرهت له من الكلام في الأذان كنت له في الإقامة أكرهه، وإن تكلم في الإقامة لم يعد الإقامة، ولو كان بين كلامه في كل واحد منهما سكات طويل أحببت له أن يستأنف، وإن لم يفعل فليس ذلك عليه.

وكذلك لو سكت في كل واحد منهما سكاتاً طويلاً أحببت له استئنافه، ولم أوجب عليه الاستئناف، ولو أذن بعض الأذان، ثم نام، أو غلب على عقله، ثم اتبته، أو رجع إليه عقله أحببت أن يستأنف تطاول ذلك، أو قصر، وإن لم يفعل بنى على أذانه.

وكذلك لو أذن في بعض الأذان فذهب عقله، ثم رجع أحببت أن يستأنف، وإن بنى على أذانه كان له ذلك، وإن كان الذي يؤذن غيره في شيء من هذه الحالات استأنف، ولم ين على أذانه قرب ذلك، أو بعد؛ فإن بنى على أذانه لم يجزه البناء عليه، ولا يشبه هذا الصلاة بين الإمام فيها على صلاة إمام قبله؛ لأنه يقوم في الصلاة فيتم ما عليه، وهذا لا يعود فيتم الأذان بعد فراغه؛ ولأن ما ابتدأ من الصلاة كان أول صلاته، ولا يكون بأول الأذان شيء غير التكبير، ثم التشهد، ولو أذن بعض الأذان، أو كله، ثم ارتد أحببت أن لا يترك يعود لأذان، ولا يصلى بأذانه ويؤم غيره فيه فيؤذن أذاناً مستأنفاً.

٢٦- باب الرجل يؤذن ويقيم غيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة بشيء يروى فيه أن من أذن أقام، وذلك، والله تعالى أعلم، أن المؤذن إذا عني بالأذان دون غيره فهو أولى بالإقامة، وإذا أقام غيره لم يكن يمتنع من كراهية ذلك، وإن أقام غيره أجزأه إن شاء الله تعالى.

٢٧- باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين

والصلوات

١٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ: فَرَّاحَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، ثُمَّ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، فَفَرَّغَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخُطْبَةِ وَبَلَغَ مِنَ الْأَذَانِ، ثُمَّ أَقَامَ بِلَالٌ وَصَلَّى الظُّهْرَ،

١٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/٤٣٠)]

١٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: حُسِنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَوِيٍّ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى كُنِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَكُنِيَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْيَتَامَى وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ صَلَاتَهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴿فَرِحَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. [أخرجه السامي (١٧/٢)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وفيه دلالة على أن كل من جمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما أقام لكل واحد منهما وأذن للأولى، وفي الآخرة يقيم بلا أذان.

وكذلك كل صلاة صلاها في غير وقتها كما وصفت.

قال الشافعي: وفي أن المؤذن لم يؤذن له ﷺ حين جمع بالمزدلفة والخندق دليل على أن لو لم يجزئ المصلي أن يصلي إلا بأذان لم يدع النبي ﷺ أن يأمر بالأذان وهو يمكنه.

قال: وموجود في سنة النبي ﷺ إن كان هذا في الأذان، وكان الأذان غير الصلاة أن يكون هذا في الإقامة هكذا؛ لأنها غير الصلاة، وقال النبي ﷺ: فِي الصَّلَاةِ ﴿فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم فَاقْضُوا﴾، ومن أدرك آخر الصلاة، فقد فاتته أن يحضر أذاناً وإقامة، ولم يؤذن لنفسه، ولم يقيم، ولم أعلم مخالفاً في أنه إذا جاء المسجد، وقد خرج الإمام من الصلاة كان له أن يصلي بلا أذان ولا إقامة؛ فإن ترك رجل الأذان والإقامة منفرداً، أو في جماعة كرهت ذلك له، وليست عليه إعادة ما صلى بلا أذان ولا إقامة.

وكذلك ما جمع بينه وفرق من الصلوات.

٢٨- بابُ اجتزاءِ المرءِ بأذانِ غيره وإقامته، وإن

لم يقم له

١٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُؤَذِّنُ لِلْمَغْرِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَمُوتُ مَا قَالَ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ ﷺ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: انْزِلُوا فَصَلُّوا فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِإِقَامَةِ ذَلِكَ الْعَبْدِ الْأَسْوَدِ.

قال الشافعي: فهذا نأخذ ونقول يصلي الرجل بأذان الرجل لم يؤذن له وإقامته وأذانه، وإن كان أعرابياً، أو أسوداً، أو عبداً، أو غير فقيه إذا أقام الأذان والإقامة وأحب أن يكون المؤذّنون كلهم خيار الناس لإشرافهم على عوراتهم وأمانتهم على الوقت.

١٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمِيلٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمُؤَذِّنُونَ أُمَنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَلَاتِهِمْ. [أخرجه البيهقي (٤٢٦/١)] وذكر معها غيرها واستحب الأذان لما جاء فيه.

١٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْأَيْمَةُ ضُمْنَاءُ وَالْمُؤَذِّنُونَ أُمَنَاءُ فَأَرْشَدَ اللَّهُ الْأَيْمَةَ وَعَفَّرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ. [أخرجه الرمزي (٢٠٧)]

٢٩- بابُ رفعِ الصَّوتِ بالأذان

١٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ، أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعُ صَوْتَكَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِكَ جَنْ وَلَا إِنْسَ إِلَّا شَهِدَ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البخاري (٦٠٩)، النسائي (١٢/٢)، ابن ماجه (٧٢٣)]

قال الشافعي: فأحب رفع الصوت للمؤذن وأحب إذا اتخذ المؤذن أن يتخذ صيئاً، وأن يتحرى أن يكون حسن الصوت، فإنه أحرى أن يسمع من لا يسمعه ضعيف الصوت وحسن الصوت أرق لسامعه والترغيب في رفع الصوت يدل على ترتيب الأذان؛ لأنه لا يقدر أحد على أن يبلغ غاية من صوته في كلام متتابع إلا مترسلاً، وذلك أنه إذا حذف ورفع انقطع فأحب ترتيب الأذان وتبينه بغير غطيظ ولا تغن في الكلام ولا عجلة وأحب في الإقامة أن تدرج إدراجاً وبينها مع الإدراج.

قال: وكيفما جاء بالأذان والإقامة أجزاء، غير أن الاحتياط ما وصفت.

٣٠- بابُ الكلامِ في الأذان

١٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ رِيحٍ يَقُولُ أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ. [أخرجه البخاري (٦٣٢)، مسلم (٦٩٧)،

أبو داود (١٠٦٢)، السامي (١٥/٢)]

قال الشافعي: وأحب للإمام أن يأمر بهذا إذا فرغ المؤذن من أذانه، وإن قاله في أذانه، فلا بأس عليه، وإذا تكلم بما يشبه هذا خلف الأذان من منافع الناس، فلا بأس، ولا أحب الكلام في الأذان بما ليست فيه للناس منفعة، وإن تكلم لم يعد أذاناً.

وكذلك إذا تكلم في الإقامة كرهته، ولم يكن عليه إعادة إقامة.

٣١- بابُ في القولِ مثلُ ما يقولُ المؤذّن

١٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ. [أخرجه مالك (٦٧/١)، البخاري (٦١١)، مسلم (٣٨٣)، أبو داود (٥٢٢)، الرمزي (٢٠٨)، السامي (٢٣/٢)، ابن ماجه (٧٢٠)]

١٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ مَجْمَعِ بْنِ يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ أَشْهَدُ

قوله الله عز وجل وثيابك فطهر قال طهر ثيابك للصلاة وتاؤها غيرهم على غير هذا المعنى، والله تعالى أعلم.

قال: ولا يصلي الرجل والمرأة إلا متوازي العورة.

قال: وكذلك إن صلياً في ثوب غير طاهر أعاد؛ فإن صلياً وهما يقدران على مواراة عورتهم غير متوازي العورة أعاداً علماً حين صلياً، أو لم يعلما في الوقت، أو غير الوقت، من أمرته بالإعادة أبداً أمرته بها بكل حال.

قال الشافعي: وكل ما وارى العورة غير نجس اجزأت الصلاة فيه.

قال الشافعي: وعورة الرجل ما دون سرته إلى ركبتيه ليس سرته ولا ركبته من عورته، وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل بدنهما ما عدا كفتها، وجهها، ومن صلى وعليه ثوب نجس، أو يحمل شيئاً نجساً أعاد الصلاة، وإن صلى يحمل كلباً، أو خنزيراً أو خمرأ أو دماً أو شيئاً من مينة، أو جلد مينة لم يدبغ أعاد الصلاة وسواء قليل ذلك، أو كثيره، وإن صلى وهو يحمل حيّاً لا يؤكل لحمه غير كلب، أو خنزير لم يعد حية كان، أو غير حية، وإن كان مينة أعاد والثياب كلها على الطهارة حتى يعلم فيها نجاسة، وإن كانت ثياب الصبيان الذين لا يتوقون النجاسة، ولا يعرفونها، أو ثياب المشركين كلها، أو أزرهم وسراويلاتهم وقمصهم ليس منها شيء بعيد من صلى فيه الصلاة حتى يعلم أن فيه نجاسة، وهكذا البسط والأرض على الطهارة حتى تعلم نجاسة وأحب إليّ لو توفى ثياب المشركين كلها، ثم ما يلي سفلتهم منها مثل الأزر والسراويلات.

فإن قال قائل: ما دلّ على ما وصفت.

١٤٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقني، عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمانة بنت أبي العاص.

قال الشافعي: وثوب أمانة ثوب صبي. [قدم]

٣٣- باب كيف لبس الثياب في الصلاة

١٤٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فدل على أن ليس لأحد أن يصلي إلا لباساً إذا قدر على ما ليس وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيض من الثوب، والطهارة إنما تكون في الصلاة، فدل على أن على المرء لا يصلي إلا في ثوب طاهر وإذ أمر رسول الله ﷺ بتطهير المسجد من نجس، لأنه يصلي فيه وعليه فما يصلي فيه أولى أن يطهر، وقد تأول بعض أهل العلم

أن لا إله إلا الله، وإذا قال أخذهد أن محمداً رسول الله قال وأنا، ثم سكّت.

١٤٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن طلحة بن يحيى، عن عمرو عيسى بن طلحة قال: سمعت معاوية يحدث مثله عن النبي ﷺ.

١٤٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن يحيى النازي أن عيسى بن عمر أخبره، عن عبد الله بن علقمة بن وقاص قال: إني لعند معاوية إذ أذن مؤذنه، فقال معاوية كَمَا قال مؤذنه حتى إذا قال حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله وتكلم قال حي على الفلاح قال معاوية لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك. [خرجه البخاري (٦١٣)، السامي (٢٥/٢)]

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال ومحدثي معاوية نقول وهو يوافق حديث أبي سعيد الخدري وفيه تفسير ليس في حديث أبي سعيد.

قال الشافعي: فيجب لكل من كان خارجاً من الصلاة من قارئ أو ذاكر أو صامت أو متحدث أن يقول كما يقول المؤذن، وفي حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن كان مصلياً مكتوباً، أو نافله فحُب إليّ أن يمضي فيها وأحب إذا فرغ أن يقول ما أمرت من كان خارجاً من الصلاة أن يقول، وإن قاله مصل لم يكن مفسداً للصلاة إن شاء الله تعالى والاختيار أن لا يقول.

٣٢- باب جماع لبس المصلي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

قال الشافعي: فقيل - والله سبحانه وتعالى أعلم -: إنه الثياب وهو يشبه ما قيل: وقال رسول الله ﷺ: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فدل على أن ليس لأحد أن يصلي إلا لباساً إذا قدر على ما ليس وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيض من الثوب، والطهارة إنما تكون في الصلاة، فدل على أن على المرء لا يصلي إلا في ثوب طاهر وإذ أمر رسول الله ﷺ بتطهير المسجد من نجس، لأنه يصلي فيه وعليه فما يصلي فيه أولى أن يطهر، وقد تأول بعض أهل العلم

قال الشافعي: وهو يخالف الرجلُ يصلي متوشحاً، التَّوشُّحُ مانعٌ للعورة أن تری، ويخالف المرأةُ تصلي في الدَّرَجِ والخمارِ والمقنعة، والخمارُ والمقنعة ساتران عورة الجيب؛ فإن صلى الرجلُ في قميص غير مزرور وفوقه عمامة، أو رداءً، أو إزاراً يضمُّ موضعَ الجيب حتى يمنعهُ من أن ينكشف، أو ما دونهُ إلى العورة حتى لو انكشف لم ترَ عورته أجزاءه صلاته.

وكذلك إن صلى حازماً فوق عورته بجبل، أو خيط؛ لأن ذلك يضمُّ القميص حتى يمنع عورة الجيب، وإن كان القميص مزروراً ودون الجيب، أو حذاءً شقَّ له عورة كعورة الجيب لم تجزه الصلاةُ فيه إلا كما تجزيه في الجيب، وإن صلى في قميص فيه خرق على شيء من العورة، وإن قلَّ لم تجزه الصلاة، وإن صلى في قميص يشقُّ عنه لم تجزه الصلاة، وإن صلى في قميص فيه خرق على غير العورة ليس بواسع ترى منه العورة أجزاءه الصلاة، وإن كانت العورة ترى منه لم تجزه الصلاة فيه؛ وهكذا الخرق في الإزار يصلي فيه وأحبُّ أن لا يصلي في القميص إلا وتحت إزاراً، أو سراويل، أو فوقه ستر؛ فإن صلى في قميص واحد يصفه، ولم يشقَّ كرهت له، ولا يتبين أن عليه إعادة الصلاة، والمرأة في ذلك أشدُّ حلاً من الرجل إذا صلت في درع وخمار يصفها الدرْع وأحبُّ إليَّ أن لا تصلي إلا في جلبابٍ فوق ذلك وتحافيه عنها لثلا يصفها الدرْع.

٣٥- باب ما يصلي عليه ثما يلبس ويسط

قال الشافعي رحمه الله تعالى: صلى رسول الله ﷺ في ثمره والتمر صوف، فلا بأس أن يصلي في الصوف والشعر والوبر ويصلي عليه.

قال الشافعي: وقال رسول الله ﷺ: أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ، فَقَدْ طَهَّرَ فلا بأس أن يصلي في جلود الميتة والسباع وكل ذي روح إذا دُبِغَ إلا الكلب والخنزير ويصلي في جلد كل ذكي يؤكل لحمه، وإن لم يكن مدبوغاً فأما ما لا يؤكل لحمه فذكاته وغير ذكاته سواء لا يطهره إلا الدِّبَاغُ وجلد الذكي يحلُّ أكله، وإن كان غير مدبوغ.

قال: وما قطع من جلد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه فهو ميتة لا يطهره إلا الدِّبَاغُ، وأنهى الرجال عن ثياب الحرير فمن صلى فيها منهم لم يعد؛ لأنها ليست بنجسة، وإنما تعبدوا بترك لبسها لا أنها نجسة؛ لأن أثمانها حلال، وإن النساء يلبسها ويصلي فيهما.

وكذلك أنهاهم عن لبس الذهب خواتيم وغير خواتيم، ولو لبسوه فصلوا فيه كانوا مسيئين باللبس عاصين إن كانوا

أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أن يكون اختياراً واحتمال أن يكون لا يجزيه غيره، فلمَّا حكى جابر ما وصفت وحكت ميمونة عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في ثوب واحد بغضه عليه وبغضه عليها دل ذلك على أنه صلى فيما صلى فيه من ثوبها مؤتزراً به؛ لأنه لا يستره أبداً إلا مؤتزراً به إذا كان بغضه على غيره.

قال الشافعي: فعلنا أن نهيه أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء اختياراً، وأنه يجزي الرجل والمرأة كل واحد أن يصلي متوازي العورة، وعورة الرجل ما وصفت، وكل المرأة عورة إلا كفتها، ووجهها وظهر قدميها عورة، فإذا انكشف من الرجل في صلاته شيء مما بين سترته وركبته، ومن المرأة في صلاتها شيء من شعرها قل، أو كثر، ومن جسدها سوى وجهها وكفتها، وما يلي الكف من موضع مفصلها، ولا يعدوه، علماً أم لم يعلموا أبعاد الصلاة معاً إلا أن يكون تنكشف بريح، أو سقطه، ثم يعاد مكانه لا لبث في ذلك؛ فإن لبث بعدها قدر ما يمكنه إذا عاجله مكانه إعادته أعاد.

وكذلك هي.

قال: ويصلي الرجل في السراويل إذا وارى ما بين السرة والركبة، والإزار أستر وأحب منه.

قال: وأحب إلي أن لا يصلي إلا، وعلى عاتقه شيء عمامة، أو غيرها، ولو حبلاً يضعه.

٣٤- باب الصلاة في القميص الواحد

١٤٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الْعُطَافُ بْنُ خَالِدٍ النَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوَارُزْدِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْرِ أَقْبَلِي أَحَدُنَا فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَيَزُودُ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يُخْلَعُ بِشَوْكَةٍ. [أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الصلاة: باب وجوب الصلاة في الثياب، أبو داود (٦٣٢)، النسائي (٧٠/٢)]

قال الشافعي: وبهذا تقول وثياب القوم كانت صفاً، فإذا كان القميص صفيقاً لا يشقُّ عن لابسهِ صلى في القميص الواحد وزرته، أو خلعه بشيء، أو ربطه لثلا يتجافى القميص فيرى من الجيب عورته، أو يراها غيره، فإن صلى في قميص، أو ثوب معمول عمل القميص من جبة، أو غيرها غير مزرور أعاد الصلاة.

علموا بالنهي، ولم يكن عليهم إعادة صلاة؛ لأنه ليس من الأنجاس ألا ترى أن الأنجاس على الرجال والنساء سواء والنساء يصلين في الذهب.

٣٦- باب صلاة العراة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غرق القوم فخرجوا عراة كلهم، أو سلبوا في طريق ثيابهم، أو احترقت فيه، فلم يجد أحد منهم ثوباً وهم رجال ونساء، صلوا فرادى وجماعة رجالاً وحلهم، قياماً يركعون ويسجدون ويقوم إمامهم وسطهم ويغض بعضهم عن بعض، وتحنى النساء فاستترن إن وجدن ستراً عنهن فصلين جماعة أمتهن إحداهن وتقوم وسطهن ويغض بعضهم عن بعض، ويركعن ويسجدن، ويصلين قياماً كما وصفت؛ فإن كانوا في ضيق لا ستر بينهم من الأرض ولين وجوههن عن الرجال حتى إذا صلوا ولّى الرجال وجوههم عنهن حتى يصلين كما وصفت، وليس على واحد منهم إعادة إذا وجد ثوباً في وقت ولا غيره، وإن كان مع أحدهم ثوب أمهم إن كان يحسن يقرأ؛ فإن لم يكن يحسن يقرأ صلى وحده، ثم أعاد لمن بقي ثوبه وصلوا واحداً واحداً؛ فإن امتنع من أن يعيرهم ثوبه، فقد أساء وتجزيهم الصلاة، وليس لهم مكابرتة عليه، وإن كان معه نساء؛ فإن يعيره للنساء أوجب عليه ويبدأ بهن، فإذا فرغن أعار الرجال، فإذا أعارهم إياه لم يسع واحداً منهم أن يصلّي وانتظر صلاة غيره لا يصلّي حتى يصلّي لابساً؛ فإن صلى، وقد أعطاه إياه عرياناً أعاد، خاف ذهاب الوقت؛ أو لم يخف، وإن كان معهم، أو مع واحد منهم ثوب نحس لم يصل فيه وتجزيه الصلاة عرياناً إذا كان ثوبه غير طاهر، وإذا وجد ما يوراي به عورته من ورق وشجر يخصفه عليه، أو جلس، أو غيره مما ليس بنجس لم يكن له أن يصلّي بحال إلا متواري العورة.

وكذلك إن لم يجد إلا ما يوراي ذكره ودبره لم يكن له أن يصلّي حتى يورايها معاً.

وكذلك إن لم يجد إلا ما يوراي أحدهما لم يكن له أن يصلّي حتى يوراي ما وجد إلى مواراته سبيلاً، وإذا كان ما يوراي أحد فرجيه دون الآخر يوراي الذكّر دون الذبّر؛ لأنه لا حائل دون الذكّر يستره ودون الذبّر حائل من البيت.

وكذلك المرأة في قبلها ودبرها، وإذا كان هو وامراته عريانين أحببت إن وجد ما يورايها به أن يورايها؛ لأن عورتها أعظم حرمة من عورته، وإن استأثر بذلك دونها، فقد أساء وتجزيها صلاتها، وإن مس ذكره ليستره، أو مسّت فرجها لتستره أعاد الوضوء معاً، ولكن ليباشرا من وراء شيء لا يفضيان إليه.

٣٧- باب جماع ما يصلّي عليه، ولا يصلّي من

الأرض

١٥٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. [أخرجه أبو داود (٤٩٢)، الترمذي (٣١٧)، ابن ماجه (٧٤٥)]

قال الشافعي: وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين: أحدهما منقطع والآخر عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.

قال الشافعي:

وبهذا تقول ومعقول أنه كما جاء في الحديث، ولو لم يبينه؛ لأنه ليس لأحد أن يصلّي على أرض نجسة؛ لأن المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم، وما يخرج منهم، وذلك ميتة، وإن الحمام ما كان مدخولاً يجري عليه البول والدّم والأنجاس.

قال الشافعي: والمقبرة الموضع الذي يقبر فيها العامة، وذلك كما وصفت مختلطة التراب بالموتى، وأما صحراء لم يقبر فيها قط قبر فيها قوم مات لهم ميتة، ثم لم يحرك القبر، فلو صلى رجل إلى جنب ذلك القبر، أو فوقه كرهته له، ولم أمره بعيده؛ لأن العلم يحيط بأن التراب طاهر لم يختلط فيه شيء.

وكذلك لو قبر فيه ميتان، أو موتى؛ فإن غاب أمرها عن رجل لم يكن له أن يصلّي فيها؛ لأنها على أنها مقبرة حتى يعلم أنها ليست بمقبرة، وأن يكون يحيط العلم أنه لم يدفن فيها قط قبل من دفن فيها، ولم ينش أحد منهم لأحد والذي ينجس الأرض شيان: شيء يختلط بالتراب لا يتميز منه شيء وشيء يتميز من التراب، وما لا يختلط من التراب، ولا يتميز منه متفرق، فإذا كان جسداً يختلط بالتراب ويعقل أنه جسد قائم فيه كلحوم الموتى وعظامهم وعصبهم، وإن كان غير موجود لغلبة التراب عليه وكيونته كهو في الأرض التي يختلط بها هذا لا يطهر، وإن أتى عليه الماء.

وكذلك الدّم والخلاء، وما في معانيهما مما لو انفرد كان جسداً قائماً ومما يزال إن كان مستجسداً فيزول وينحى فيخلو الموضع منه ما كان تحته من تراب، أو غيره بحاله وشيء يكون كالماء إذا خالط التراب نشقه، أو الأرض تنشقه، وذلك مثل البول والخمر، وما في معناه.

قال الشافعي: والأرض تطهر من هذا بأن يصب عليه الماء حتى يصير لا يوجد، ولا يعقل فيها منه جسد ولا لون.

٣٨- بابُ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ وَمَرَاكِ الْغَنَمِ

١٥١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ كُرَيْزٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا فَصَلُّوا، فَإِنَّهَا جُنٌّ، مِنْ جُنِّ خُلِقَتْ أَلَّا تَرَوْنَهَا إِذَا نَفَرَتْ كَيْفَ تَشْمَخُ بِأَنَافِئِهَا، وَإِذَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ فَصَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا سَكِينَةٌ وَبَرَكَةٌ. [ابن ماجه ٧٦٩]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ ومعناه عندنا - والله أعلم - على ما يعرف من مراح الغنم وأعطان الإبل أن الناس يريحون الغنم في انظف ما يجدون من الأرض؛ لأنها تصلح على ذلك والإبل تصلح على الدق من الأرض فمواضعها التي تختار من الأرض أدقها وأوسعها.

قال الشافعي: والمراح والعطن اسمان يقعان على موضع من الأرض، وإن لم يعطن، ولم يروح إلا اليسير منها فالمراح ما طابت تربته واستعملت أرضه واستندى من مهب الشمال موضعه والعطن قرب البئر التي تسقى منها الإبل تكون البئر في موضع والحوض قريباً منها فيصب فيه فيملاً فتسقى الإبل، ثم تنحى عن البئر شيئاً حتى تجد الواردة موضعاً فذلك عطن ليس أن العطن مراح الإبل التي تبيت فيه نفسه ولا المراح مراح الغنم التي تبيت فيه نفسه دون ما قربه، وفي قول النبي ﷺ: لا تصلوا في أعطان الإبل، فإنها جنٌّ، من جنٍّ خلقت دليل على أنه إنما نهى عنها كما قال ﷺ حين نأى عن الصلاة: اخرجوا بنا من هذا الوادي، فإنه واد به شيطان فكره أن يصلي في قرب الشيطان؛ فكان يكره أن يصلي قرب الإبل؛ لأنها خلقت من جنٍّ لا لنجاسة موضعها.

وقال في الغنم هي من دواب الجنة فأمر أن يصلي في مراحها يعني - والله تعالى أعلم، - في الموضع الذي يقع عليه اسم مراحها الذي لا بعز فيه ولا بول.

قال: ولا يحتمل الحديث معنى غيرهما وهو مستغن بتفسير حديث النبي ﷺ والدلائل عنه عن بعض هذا الإيضاح.

قال: فمن صلى على موضع فيه بول، أو بعز الإبل أو غنم أو نط البقر أو روث الخيل أو الحمير فعليه الإعادة؛ لأن هذا كله نجس، ومن صلى قرب فضلاته جزءة عنه، وأكره له الصلاة في أعطان الإبل، وإن لم يكن فيها قدر لنهي النبي ﷺ عنه؛ فإن صلى أجزاه؛ لأن النبي ﷺ صلى فمر به شيطان فحفته

حتى وجد برد لسانه على يده، فلم يفسد ذلك صلاته، وفي هذا دليل على أن نهيه أن يصلي في أعطان الإبل؛ لأنها جنٌّ لقوله: اخرجوا بنا من هذا الوادي، فإنه واد به شيطان اختيار، وليس يمتنع من أن تكون الجن حيث شاء الله من المنازل، ولا يعلم ذلك أحد بعد رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: مع أن الإبل نفسها إنما تعتمد في البروك إلى أدق مكان تجده، وإن عطنها - وإن كان غير دق - فحصة مباركةا وتمرغها حتى تدقعه، أو تقره من الإدقاع، وليس ما كان هكذا من مواضع الاختيار من النظافة للمصلات.

فإن قال قائل: فلعن أبوال إبل، وما أكل لحمه وأبعاره لا تنجس فلذلك أمر بالصلاة في مراح الغنم.

قيل: فيكون إذا نهيه عن الصلاة في أعطان الإبل؛ لأن أبوالها وأبعارها تنجس، ولكنه ليس كما ذهب إليه، ولا يحتمل الحديث.

قال الشافعي: فإن ذهب ذاهب إلى أن أبوال الغنم ليست بنجسة؛ لأن لحومها تؤكل قيل: فلحوم الإبل تؤكل، وقد نهى عن الصلاة في أعطانها، فلو كان معنى أمره ﷺ بالصلاة في مراحها على أن أبوالها حلال لكانت أبوال الإبل وأبعارها حراماً، ولكن معناه إن شاء الله عز وجل على ما وصفنا.

٣٩- بابُ استقبالِ القبلة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله عز وجل ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾، وقال: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾، وقال لنبيه ﷺ: وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فنصب الله عز وجل لهم البيت والمسجد فكانوا إذا راوه فعليهم استقبال البيت؛ لأن رسول الله ﷺ صلى مستقبله والناس معه حوله من كل جهة وذلك بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركب فيهم على قصد البيت الحرام وقصد المسجد الحرام وهو قصد البيت الحرام فالفرض على كل مصلّي فريضة، أو نافلة، أو على جنازة، أو ساجد لشكر، أو سجود قرآن أن يتحرى استقبال البيت إلا في حالين أرخص الله تعالى فيهما ساذكرهما إن شاء الله تعالى.

٤٠- كيف استقبال البيت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واستقبال البيت وجهان فكل من كان يقدر على رؤية البيت تم بمكة في مسجدها، أو منزل

صَدَقَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ أَمَانَةٍ عَلَى الْقِبْلَةِ.

قال الشافعي: وإذا أطبق الغيم ليلاً، أو نهاراً لم يسع رجلاً الصلاة إلا مجتهداً في طلب القبلة إما بجبل، وإما ببحر، أو بموضع شمس إن كان يرى شعاعاً، أو قمر إن كان يرى له نوراً، أو موضع نجم، أو مهب ريح، أو ما أشبه هذا من الدلائل وأي هذا كان إذا لم يجد غيره أجزاءه؛ فإن غمّي عليه كل هذا، فلم يكن له فيه دلالة صلى على الأغلب عنده وأعاد تلك الصلاة إذا وجد دلالة ولما يخلو أحد من الدلالة، وإذا خلا منها صلى على الأغلب عنده وأعاد الصلاة، وهكذا إن كان أعمى منفرداً، أو محبوساً في ظلمة، أو دخل في حال لا يرى فيها دلالة صلى على الأغلب عنده وكانت عليه الإعادة ولا تجزیه صلاة إلا بدلالة على وقت وقبله من نفسه، أو غيره إن كان لا يصل إلى رؤية الدلالة.

٤١- فيمن استبان الخطأ بعد الاجتهاد

١٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَنْبَرٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: يَنْتَهَا النَّاسُ بَقِيَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ آتَاهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ رُجُومُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ. [أخرجه البخاري (٤٠٣)،

مسلم (٥٢٦)، الترمذي (٣٤١)، النسائي (٦١/٢)]

قال الشافعي: وإذا غاب المرء عن البيت والمسجد الحرام الذي فيه البيت فاجتهد فرأى القبلة في موضع، فلم يدخل في الصلاة حتى رآها في موضع آخر صلى حيث رأى آخراً، ولم يسعه أن يصلي حيث رأى أولاً وعليه اجتهاده حتى يدخل في الصلاة.

قال: ولو افتتح الصلاة على اجتهاده، ثم رأى القبلة في غيره فهذان وجهان: أحدهما إن كانت قبلته مشرقاً فغمت السماء سحابة، أو أخطأ بدلالة ريح، أو غيره، ثم تجلّت الشمس، أو القمر، أو النجوم فعلم أنه صلى مشرقاً، أو مغرباً لم يعتد بما مضى من صلاته وسلم واستقبل القبلة على ما بان له؛ لأنه على يقين من الخطأ في الأمر الأول، فإن الكعبة في خلاف الموضع الذي صلى إليه فهو إن لم يرجع إلى يقين صواب عين الكعبة، فقد رجع إلى يقين صواب جهتها وتبين خطأ جهته التي صلى إليها فحكمه حكم من صلى حيث يرى البيت مجتهداً، ثم علم أنه أخطأ.

قال: وكذلك إذا ترك الشرق كله واستقبل ما بين المشرق

منها أو سهل أو جبل، فلا تجزیه صلاته حتى يصيب استقبال البيت؛ لأنه يدرك صواب استقباله بمعانيته، وإن كان أعمى وسعه أن يستقبل به غيره البيت، ولم يكن له أن يصلي وهو لا يرى البيت بغير أن يستقبل به غيره؛ فإن كان في حال لا يجد أحداً يستقبل به صلى وأعاد الصلاة؛ لأنه على غير علم من أنه أصاب استقبال القبلة إذا غاب عنه بالدلائل التي جعلها الله من النجوم والشمس والقمر والجبال والرياح وغيرها مما يستدل به أهل الخبرة على التوجه إلى البيت، وإن كان بصيراً وصلى في ظلمة واجتهد في استقبال القبلة فعلم أنه أخطأ استقبالها لم يجزه إلا أن يعيد الصلاة؛ لأنه يرجع من ظن إلى إحاطة.

وكذلك إن كان أعمى فاستقبل به رجل القبلة، ثم علم بخبر من يثق به أنه أخطأ به استقبال القبلة أعاد الصلاة، وإن صلى في ظلمة حائلة دون رؤية البيت فاستقبل القبلة في ظلمة، أو استقبل به وهو أعمى، ثم شك أنهما قد أخطأ الكعبة لم يكن عليهما إعادة، وهما على الصواب إذا حيل دون رؤية البيت حتى يعلم أن قد أخطأ فيعيدان معاً.

قال الشافعي: ومن كان في موضع من مكة لا يرى منه البيت، أو خارجاً عن مكة، فلا يحل له أن يدع كلما أراد المكتوبة أن يجتهد في طلب صواب الكعبة بالدلائل من النجوم والشمس والقمر والجبال ومهب الرياح وكل ما فيه عنده دلالة على القبلة، وإذا كان رجالاً خارجون من مكة فاجتهدوا في طلب القبلة، فاختلف اجتهادهم لم يسع واحداً منهم أن يتبع اجتهاد صاحبه، وإن رآه أعلم بالاجتهاد منه حتى يدله صاحبه على علامة يرى هو بها أنه قد أخطأ باجتهاده الأول يرجع إلى ما رأى هو لنفسه آخر إلى اتباع اجتهاد غيره، ويصلي كل واحد منهم على جهته التي رأى أن القبلة فيها، ولا يسع واحداً منهم أن يأتهم بواحد إذا خالف اجتهاده اجتهاده.

قال: فإذا كان فيهم أعمى لم يسعه أن يصلي إلى حيث رأى أن قد أصاب القبلة؛ لأنه لا يرى شيئاً، وسعه أن يصلي حيث رأى له بعضهم؛ فإن اختلفوا عليه تبع آمتهم عنده وأبصرهم، وإن خالفه غيره.

قال: وإن صلى الأعمى برأي نفسه، أو منفرداً كان في السفر وحده، أو هو وغيره كانت عليه إعادة كل ما صلى برأي نفسه؛ لأنه لا رأي له.

قال الشافعي: وكل من دله على القبلة من رجل، أو امرأة، أو عبد من المسلمين، وكان بصيراً وسعه أن يقبل قوله إذا كان يصدقه وتصديقه أن لا يرى أنه كاذب.

قال: ولا يسعه أن يقبل دلالة مشرك، وإن رأى أنه قد

على صلاته منفرداً، وإنما خالف بين هذا والمسألة الأولى أن الإمام أخرج نفسه في هذه المسألة من إمامتهم، فلا يفسد ذلك صلاتهم بحال إلا ترى أنه لو أفسد صلاة نفسه، أو انصرف لرعاف، أو غيره بنوا؛ لأنه خرج نفسه من الإمامة لا هم، وفي المسألة الأولى خرجون أنفسهم من إمامته لا هو قال والقياس أن لا يكون للأوليين بكل حال أن يبنوا على صلاتهم معه؛ لأن عليهم أن يفعلوا ما فعلوا وعليه أن يفعل ما فعل فتبوتة على ما فعل قد يكون إخراجاً لنفسه من الإمامة وبه أقول.

وإذا اجتهد الرجل في القبلة فدخل في الصلاة، ثم شك، ولم ير القبلة في غير اجتهاده الأول مضى على صلاته؛ لأنه على قبلة ما لم ير غيرها والإمام والمأموم في هذا سواء، وإذا اجتهد بالأعمى فوجهه للقبلة فرأى القبلة في غير الجهة التي وجه لها لم يكن له أن يستقبل حيث رأى؛ لأنه لا رأي له، وإن قال له: غيره قد أخطأ بك الذي اجتهد لك فصدقه المحرف إلى حيث يقول له غيره، وما مضى من صلاته مجزئ عنه؛ لأنه اجتهد به من له قبول اجتهاده.

قال: وإذا حبس الرجل في ظلمة وحيث لا دلالة بوجه من الوجوه ولا دليل يصدق فهو كالأعمى يتأخر، ويصلي على أكثر ما عنده ويعيد كل صلاة صلاها بلا دلالة، وقد قيل: يسع البصير إذا عميت عليه الدلالة اجتهد غيره؛ فإن أخطأ به المجتهد له القبلة فدلّه على جهة مشرقة والقبلة مغربة أعاد كل ما صلى، وإن رأى أنه أخطأ به قريباً منحرفاً أحببت أن يعيد، وإن لم يفعل فليس عليه إعادة؛ لأن اجتهاده في حاله تلك له إذا صدقه كاجتهاده كان نفسه إذا لم يكن له سبيل إلى دلالة.

قال الشافعي: وهو يفارق الأعمى في هذا الموضع، فلو أن بصيراً اجتهد لأعمى، ثم قال له: غيره قد أخطأ بك فشرّق، والقبلة مغربة، فلم يدرك لعله صدق لم يكن عليه إعادة؛ لأن خبر الأول كخبر الآخر إذا كانا عنده من أهل الصدق وأيهما كان عنده من أهل الكذب لم يقبل منه.

قال: والبصير إنما يصلي ييقين، أو اجتهد نفسه، ولو صلى رجل شاك لا يرى القبلة في موضع بعينه أعاد ولا تجزئه الصلاة حتى يصلي وهو يرى القبلة في موضع بعينه.

وكذلك لو اشتبه عليه موضعان فغلب عليه أن القبلة في أحدهما دون الآخر فصلّى حيث يراها؛ فإن صلى، ولا يغلب عليه واحد منهما أعاد.

وكذلك لو افتتح على هذا الشك، ثم رآها حيث افتتح فمضى على صلاته أعاد لا تجزئه حتى يفتحها حيث يراها.

والمغرب، وعلى كل من أخطأ يقيناً أن يرجع إليه ويقرن الخطأ يوجد بالجهة، وليس على من أخطأ غير يقين عين أن يرجع إليه.

ومن رأى أنه تحرف وهو مستيقن الجهة فالتحرف لا يكون يقين خطئ، وذلك أن يرى أنه قد أخطأ قريباً: مثل أن تكون قبلته شرقاً فاستقبل الشرق، ثم رأى قبلته منحرفة عن جهته التي استقبل يميناً، أو يساراً وتلك جهة واحدة مشرقة لم يكن عليه إن صلى أن يعيد ولا إن كان في صلاة أن يلغي ما مضى منها وعليه أن ينحرف إلى اجتهاده الآخر فيكمل صلاته؛ لأنه لم يرجع من يقين خطئ إلى يقين صواب جهة ولا عين، وإنما رجع من اجتهاده بدلالة إلى اجتهاد بمثلهما يمكن فيه أن يكون اجتهاده الأول أصوب من الآخر غير أنه إنما كلف أن يكون في كل صلاته حيث يدلّه اجتهاده على القبلة.

قال: وهكذا إن رأى بعد الاجتهاد الثاني وهو في الصلاة أنه انحرف قليلاً ينحرف إلى حيث يرى تكمل صلاته واعتد بما مضى؛ فإن كان معه أعمى المحرف الأعمى بتحرفه، ولا يسهه غير ذلك.

وكذلك في الموضع الذي تنتقض فيه صلاته بيقين خطئ القبلة تنتقض صلاة الأعمى معه إذا علمه؛ فإن لم يعلمه ذلك في مقامه فأعلمه إياه بعد أعاد الأعمى.

وإن اجتهد بصير فتوجه، ثم عمي بعد توجهه فله أن يمضي على جهته؛ فإن استدار عنها بنفسه، أو أداره غيره قبل أن تكمل صلاته فعليه أن يخرج من صلاته ويستقبل لها اجتهداً بغيره؛ فإن لم يجد غيره صلاها وأعادها متى وجد مجتهداً بصيراً غيره.

وإن اجتهد مجتهد، أو جماعة فرأوا القبلة في موضع فصلوا إليها جماعة وأبصر من خلف الإمام أن قد أخطأ، وأن القبلة منحرفة عن موضعه الذي توجه إليه محرافاً قريباً المحرف إليه فصلّى لنفسه؛ فإن كان يرى أن الرجل إذا كان خلف الإمام، ثم خرج من إمامة الإمام قبل أن يكمل الإمام صلاته، وصار إماماً لنفسه فصلاته مجزية عنه بنى على صلاته، وإن كان يرى أنه مذ خرج إلى إمامة نفسه قبل فراغ الإمام من الصلاة فسدت صلاته عليه استأنف والاحتياط أن يقطع الصلاة ويستقبل حيث رأى القبلة.

قال: وهكذا كل من خلفه من أول صلاته وآخرها ما لم يخرجوا من الصلاة؛ فإن كان الإمام رأى القبلة منحرفة عن حيث توجه توجهه إلى حيث رأى، ولم يكن لأحد من وراءه أن يتوجه بتوجهه إلا أن يرى مثل رايه فمن حدث له منهم مثل رايه توجهه بتوجهه، ومن لم ير مثل رايه خرج من إمامته، وكان له أن يبني

٤٢- باب الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال

غير القبلة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحالان اللذان يجوز فيهما استقبال غير القبلة قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ إلى قال له: الآية قال فأمرهم الله خائفين محروسين بالصلاة، فدل ذلك على أنه أمرهم بالصلاة للجهة التي وجههم لها من القبلة، وقال الله عز وجل قال له: إلى ركبائنا، فدل إرخاضه في أن يصلوا رجالاً وركبائنا على أن الحال التي أذن لهم فيها بأن يصلوا رجالاً وركبائنا من الخوف غير الحال الأولى التي أمرهم فيها أن يحرم من بعضهم بعضاً فعلمنا أن الخوفين مختلفان، وأن الخوف الآخر الذي أذن لهم فيه أن يصلوا رجالاً وركبائنا لا يكون إلا أشد من الخوف الأول، وذلك على أن لهم أن يصلوا حيث توجهوا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها في هذه الحال، وقعوداً على الدواب وقياماً على الأقدام، ودلت على ذلك السنة.

١٥٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْإِنَامُ وَطَائِفَةٌ، ثُمَّ قَصَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْحَدِيثِ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا قَالَ مَالِكٌ قَالَ نَافِعٌ مَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ياحي]

وأخبرنا عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه. [ياحي]

قال الشافعي: ولا يجوز في صلاة مكتوبة استقبال غير القبلة إلا عند إطلال العدو على المسلمين، وذلك عند المسابقة، وما أشبهها ودنو الزحف من الزحف فيجوز أن يصلوا الصلاة في ذلك الوقت رجالاً وركبائنا؛ فإن قدروا على استقبال القبلة، وإلا صلوا مستقبلي حيث يقدر، وإن لم يقدر، وعلى ركوع ولا سجود، أو ثوبا إيماء.

وكذلك إن طلبهم العدو فاطلوا عليهم صلوا متوجهين على دوابهم يومنون إيماء، ولا يجوز لهم في واحد من الحالين أن يصلوا على غير وضوء ولا يتيمم، ولا يتقصون من عدد الصلاة شيئاً ويجوز لهم أن يصلوا بتييمم، وإن كان الماء قريباً؛ لأنه محمول بينهم وبين الماء وسواء أي عدو أطل عليهم أكفأ أم لصوص أم أهل بغي أم سبع أم فحول إبل؛ لأن كل ذلك يخاف إتلافه، وإن طلبهم العدو فتأوا عن العدو حتى يمكنهم أن ينزلوا بلا خوف أن

يرهبوا لم يكن إلا النزول والصلاة بالأرض إلى القبلة، وإن خافوا الرهق صلوا ركبائنا، وإن صلوا ركبائنا يومنون ببعض الصلاة، ثم أمنوا العدو كان عليهم أن ينزلوا فيصلوا ما بقي من الصلاة مستقبل القبلة، وأحب لي لو استأنفوا الصلاة بالأرض، وليس لهم أن يقصروا الصلاة في شيء من هذه الحالات إلا أن يكونوا في سفر يقصر في مثله الصلاة؛ فإن كان المسلمون طالبي العدو فطلبهم طلباً لم يأمنوا رجعة العدو عليهم فيه صلوا هكذا، وإن كانوا إذا وقفوا عن الطلب، أو رجعوا أمنوا رجعتهم لم يكن لهم إلا أن ينزلوا فيصلوا ويدعوا الطلب، فلا يكون لهم أن يطلبهم ويدعوا الصلاة بالأرض إذا أمكنهم؛ لأن الطلب نافله، فلا تترك لها الفريضة، وإنما يكون ما وصفت من الرخصة في الصلاة في شدة الخوف ركبائنا وغير مستقبل القبلة إذا كان الرجل يقاتل المشركين، أو يدفع عن نفسه مظلوماً، ولا يكون هذا لفئة باعية ولا رجل قاتل عاص مجال، وعلى من صلاها كذا وهو ظالم بالقتال إعادة كل صلاة صلاها بهذه الحال.

وكذلك إن خرج يقطع سبيلاً، أو يفسد في الأرض فخاف سبعا، أو جملاً صلاتاً صلى يومئذ وأعاد إذا أمن ولا رخصة عندنا لعاص إذا وجد السبيل إلى أداء الفريضة مجال.

٤٣- الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير

القبلة:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن للمسافر إذا تطوع ركباً أن يصلي ركباً حيث توجه. قال: وإذا كان الرجل مسافراً متطوعاً ركباً صلى النوافل حيث توجهت به راحلته وصلها على أي دابة قدر على ركوبها حماراً، أو بعيراً، أو غيره، وإذا أراد الركوع، أو السجود، أو أيماء وجعل السجود أخفض من الركوع، وليس له أن يصلي إلى غير القبلة مسافراً ولا مقيماً إذا كان غير خائف صلاة وجبت عليه مجال مكتوبة في وقتها، أو فاتة، أو صلاة نذر، أو صلاة طواف، أو صلاة على جنازة.

قال: وبهذا فرقنا بين الرجل يوجب على نفسه الصلاة قبل الدخول فيها، فقلنا لا يجزيه فيها إلا ما يجزيه في المكتوبات من القبلة وغيرها وبين الرجل يدخل في الصلاة متطوعاً، ثم زعمنا أنه غلط من زعم أنه إذا دخل فيها بلا إيجاب لها فحكمها حكم الواجب وهو يزعم كما نزع أنه لا يصلي واجباً لنفسه إلا واجباً، أوجبه على نفسه مسافراً إلا إلى القبلة، وأن المتطوع يصلي إلى غير القبلة.

على صلاته، وإن مر بقرية في سفره ليست مصره، ولا يريد الزول بها فهي من سفره وله أن يمضي فيها مصلياً على بعيره، وإن نزل في سفره منزلاً في صحراء، أو قرية فسواء، ولا يكون له أن يصلي إلا على الأرض كما يصلي المكتوبة، وإن افتتح الصلاة على الأرض، ثم أراد الركوب لم يكن له ذلك إلا أن يخرج من الصلاة التي افتتح بإكمالها بالسلام؛ فإن ركب قبل أن يكملها فهو قاطع لها، ولا يكون متطوعاً على البعير حتى يفتتح على البعير صلاة بعد فراقه النزول.

وكذلك إذا خرج ماشياً، وإن افتتح الصلاة على الأرض مسافراً فأراد ركوب البعير لم يكن ذلك له حتى يركع ويسجد ويسلم؛ فإن فعل قبل أن يصلي ويسلم قطع صلاته.

وكذلك لو فعل، ثم ركب فقراً، ثم نزل فسجد بالأرض كان قاطعاً لصلاته؛ لأن ابتداء الركوب عمل يطول ليس له أن يعمل في الصلاة، ولو افتتح الصلاة راكباً فأراد النزول قبل أن يكمل الصلاة، وأن يكون في صلاته كان ذلك له؛ لأن النزول أخف في العمل من الركوب، وإذا نزل ركع على الأرض وسجد لا يجزيه غيره، فإذا نزل، ثم ركب قطع الصلاة بالركوب كما وصفت بأنه كان عليه إذا نزل أن يركع ويسجد على الأرض، وإذا افتتح الصلاة راكباً، أو ماشياً؛ فإن انحرفت به طريقه كان له أن ينحرف وهو في الصلاة، وإن انحرفت عن جهته حتى يوليها ففاه كله بغير طريق يسلكها، فقد أفسد صلاته إلا أن تكون القبلة في الطريق التي انحرف إليها، ولو غتته دابته، أو نعن فولى طريقه ففاه إلى غير قبلة؛ فإن رجع مكانه بنى على صلاته، وإن تطاول ساهياً، ثم ذكر مضى على صلاته وسجد للسجود، وإن ثبت وهو لا يمكنه أن ينحرف ذاكراً؛ لأنه في صلاة، فلم ينحرف فسدت صلاته، وإذا ركب فأراد افتتاح الصلاة حيث توجهت به راحلته لم يكن عليه تأخير القبلة؛ لأن له أن يتعمد أن يجعل قبلته حيث توجه مركبه؛ فإن افتتح الصلاة، وبعيره واقف قبل القبلة منحرفاً عن طريقه افتتحها على القبلة ومضى على بعيره، وإن افتتحها وبعيره واقف على غير القبلة لم يكن له ذلك، ولا يفتتحها إلا وبعيره متوجه إلى قبلة، أو إلى طريقه حين يفتتحها، فأما وهو واقف على غير القبلة، فلا يكون له أن يفتتح الصلاة.

وليس لراكب السفينة ولا الرمث ولا شيء مما يركب في البحر أن يصلي نافلة حيث توجهت به السفينة، ولكن عليه أن ينحرف إلى القبلة، وإن غرق فتعلق بعود صلى على جهته يومئ إيماء، ثم أعاد كل مكتوبة صلاها بتلك الحال إذا صلاها إلى غير قبلة، ولم يعد ما صلى إلى قبلة بتلك الحال.

فإن قال قائل: كيف يومئ، ولا يعيد للضرورة، ويصلي

١٥٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. [أخرجه مالك (١٥١/١)، البخاري (١٠٩٦)، مسلم (٧٠٠)، أبو داود (١٢٢٤)، الرمذي (٣٥٢)، النسائي (٢٤٤/١)]

١٥٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ. [أخرجه مسلم (٧٠٠)، أبو داود (١٢٢٦)، النسائي (٦٠/٢)]

قال الشافعي: يعني التوافل.

١٥٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ.

١٥٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَاقَةَ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ. [أخرجه البخاري (٤١٤٠)]

وإذا كان المسافر ماشياً لم يجزه أن يصلي حتى يستقبل القبلة فيكبر، ثم ينحرف إلى جهته فيمضي، فإذا حضر ركوعه لم يجزه في الركوع ولا في السجود إلا أن يركع ويسجد بالأرض؛ لأنه لا مؤنة عليه في ذلك كهي على الراكب.

قال: وسجود القرآن والشكر والوتر وركعتا الفجر نافلة للراكب أن يومئ به إيماء، وعلى الماشي أن يسجد به إذا أراد السجود، ولا يكون للراكب في مصر أن يصلي نافلة إلا كما يصلي المكتوبة إلى قبلة، وعلى الأرض، وما تجزيه الصلاة عليه في المكتوبة؛ لأن أصل فرض المصلين سواء إلا حيث دل كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ أنه أرخص لهم.

قال: وسواء قصير السفر وطويله إذا خرج من المصر مسافراً يصلي حيث توجهت به راحلته متطوعاً كما يكون له التيمم في قصير السفر وطويله؛ لأنه يقع على كل اسم سفر.

وكذلك لو ركب محملاً، أو حماراً، أو غيره كان له أن يصلي حيث توجهت به مركبه، وإن افتتح الصلاة متطوعاً راكباً مسافراً، ثم دخل المصر لم يكن له أن يمضي على صلاته بعد أن يصير إلى مصره ولا موضع مقام له؛ فكان عليه أن ينزل فيركع ويسجد بالأرض.

وكذلك إذا نزل في قرية، أو غيرها لم يكن له أن يمضي

محرراً عن القبلة للضرورة فيعيد.
 قيل: لأنه جعل للمريض أن يصلي كيف أمكنه، ولم يجعل له أن يصلي إلى غير قبلة مكتوبة بحال.

٤٤ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ وَغُمَّانُ بْنُ طَلْحَةَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَسَأَلْتُ بِلَالاً مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ جَعَلَ عُمُوداً عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُوداً عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَأَاهُ، ثُمَّ صَلَّى قَالَ: وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ يَوْمَئِذٍ. [أخرجه البخاري (٤٦٨)، مسلم (١٣٢٩)]

قال الشافعي: فصلّي في الكعبة النافلة والفريضة وأيّ الكعبة استقبل الذي يصلي في جوفها فهو قبله كما يكون المصلي خارجاً منها إذا استقبل بعضها كان قبلته، ولو استقبل بابها، فلم يكن بين يديه شيء من بنيانها يستره لم يجزه.

وكذلك إن صلى وراء ظهرها، فلم يكن بين يديه من بنيانها شيء يستره لم يجزه حيثئذ؛ لأن بناء الكعبة ليس بين يديه شيء يستره، وإن بنى فوقها ما ستر المصلي فصلّي فوقها أجزائه صلاته، وإذا جاز أن يصلي الرجل فيها نافلة جاز أن يصلي فريضة ولا موضع أظهر منها ولا أولى بالفضل، إلا أننا نحب أن يصلي في الجماعة، والجماعة خارج منها فأما الصلاة الفاتية فالصلاة فيها أحب إلينا من الصلاة خارجاً منها، وكل ما قرب منها كان أحب إلينا بما بعد.

٤٥ - باب النية في الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرض الله عز وجل الصلوات وأبان رسول الله ﷺ عدد كل واحدة منهن، ووقتها، وما يعمل فيهن، وفي كل واحدة منهن وأبان الله عز وجل منهن نافلة وفرضاً، فقال لنيته ﷺ: ومن الليل فتهجد به نافلة لك ثم أبان ذلك رسول الله ﷺ، فكان بيننا، والله تعالى أعلم، إذا كان من الصلاة نافلة وفرض، وكان الفرض منها مؤقتاً أن لا تجزي عنه صلاة إلا بأن ينويها مصلياً.

قال الشافعي: وكان على المصلي في كل صلاة واجبة أن يصليها متطهراً وبعد الوقت ومستقبلاً للقبلة وينويها بعينها ويكبر؛ فإن ترك واحدة من هذه الخصال لم تجزه صلاته.
 قال الشافعي: والنية لا تقوم مقام التكبير ولا تجزيه النية

إلا أن تكون مع التكبير لا تتقدم التكبير ولا تكون بعده، فلو قام إلى الصلاة بنية، ثم عزبت عليه النية بنسيان، أو غيره، ثم كبر وصلى لم تجزه هذه الصلاة.

وكذلك لو نوى صلاة بعينها، ثم عزبت عنه نية الصلاة التي قام لها بعينها وثبتت نيته على أداء صلاة عليه في ذلك الوقت إما صلاة في وقتها، وإما صلاة فاتت لم تجز هذه الصلاة؛ لأنه لم ينوها بعينها وهي لا تجزيه حتى ينويها بعينها لا يشك فيها، ولا يخلط بالنية سواها.

وكذلك لو فاتته صلاة لم يدر أي الظهر، أو العصر فكبر بنوي الصلاة الفاتية لم تجز عنه؛ لأنه لم يقصد بالنية قصد صلاة بعينها.

قال الشافعي: ولهذا قلنا إذا فاتت الرجل صلاة لم يدر أي صلاة هي بعينها صلى الصلوات الخمس بنوي بكل واحدة منهن الصلاة الفاتية له.

ولو فاتته صلاتان يعرفهما فدخل في إحدهما بنية، ثم شك، فلم يدر أيتهما نوى وصلى لم تجزه هذه الصلاة عن واحدة منها ولا تجزيه الصلاة حتى يكون على يقين من التي نوى.

قال الشافعي: ولو دخل في صلاة بعينها بنية، ثم عزبت عنه النية فصلّي الصلاة أجزائه؛ لأنه دخلها والنية مجزئة له وعزوب النية لا يفسدها إذا دخلها وهي مجزئة عنه إذا لم يصرف النية عنها.

ولو أن رجلاً دخل في صلاة بنية، ثم صرف النية إلى صلاة غيرها، أو صرف النية إلى الخروج منها، وإن لم يخرج منها، ثم أعاد النية إليها، فقد فسدت عليه وساعة يصرف النية عنها تفسد عليه، ويكون عليه إعادتها.

وكذلك لو دخلها بنية، ثم حدث نفسه أيعمل فيها أم يدع؟ فسدت عليه إذا أزال نيته عن المضي عليها بحال، وليس كالذي نوى، ثم عزبت نيته، ولم يصرفها إلى غيره؛ لأنه ليس عليه ذكر النية في كل حين فيها إذا دخل بها.

ولو كان مستيقناً أنه دخلها بنية، ثم شك هل دخلها بنية أم لا، ثم تذكر قبل أن يحدث فيها عملاً أجزائه والعمل فيها قراءة، أو ركوع، أو سجود، ولو كان شكه هذا، وقد سجد فرفع رأسه فسجد فيها كان هذا عملاً، وإذا عمل شيئاً من عملها وهو شاك في نيته أعاد الصلاة، وإن ذكر قبل أن يعمل بعملها شيئاً أجزائه الصلاة.

ولو دخل الصلاة بنية، ثم صرف النية إلى صلاة غيرها نافلة، أو فريضة فتمت نيته على الصلاة التي صرفها إليها لم تجز عنه الصلاة الأولى التي دخل فيها بنويها؛ لأنه صرف النية عنها إلى

التكبير مكانه ينوي به تكبيرة الافتتاح والني ما مضى من صلاته؛ لأنه لم يكن في صلاة، وكان حين كبر داخلًا في الصلاة ولا أبالي أن لا يسلم؛ لأنه لم يكن في صلاة وسواء كان يصلي وراء إمام، أو منفردًا؛ فإن كان منفردًا فهو الاستئناف، ولا يزول من موضعه إن شاء، وإن زال، فلا شيء عليه، وإن كان مأمومًا فكذاك يبتدئ التكبير، ثم يكون داخلًا في الصلاة من ساعته التي كبر فيها، ولا يمضي في صلاة لم يدخل فيها إذا لم يكبر للدخول فيها.

قال الشافعي: فإن كان مأمومًا فأدرك الإمام قبل أن يركع، أو راعيًا فكبر تكبيرة واحدة؛ فإن نوى بها تكبيرة الافتتاح أجزائه، وكان داخلًا في الصلاة، وإن نوى بها تكبيرة الركوع لم يكن داخلًا في الصلاة، وإن كبر لا ينوي واحدة منهما فليس بدخول في الصلاة، وإن كبر ينوي تكبيرة الافتتاح وجعل النيّة مشتركة بين التكبير الذي يدخل به في الصلاة وغيره، فإذا ذكر فيما ذكرت أنه ليس بدخول به في الصلاة فاستأنف فكبر تكبيرة ينوي بها الافتتاح كأن حينئذ داخلًا في الصلاة؛ لأنه لم يكن في صلاة، وإن ذكر فيما قلت هو فيه داخلًا في نافلة وكبر ينوي المكتوبة لم يكن له مكتوبة؛ لأنه في صلاة حتى يسلم منها، ثم يدخل في المكتوبة بتكبير بعد الخروج من النافلة.

ولو كبر ونوى المكتوبة، وليس في صلاة وهو راعٍ لم يجزه، ولا يجزيه حتى يكبر قائمًا؛ فإن كان مع الإمام فأدركه قبل أن يرفع رأسه من ركوعه، فقد أدرك الركعة، وإن لم يدركه حتى يرفع رأسه من الركوع، فقد فاتته تلك الركعة.

قال: ويكون عليه أن يكبر قائمًا ينوي المكتوبة، ولا يكون داخلًا في الصلاة المكتوبة إلا بما وصفت، وإن نقص من التكبير حرفًا لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بإكمالها التكبير قائمًا.

ولو أبقى من التكبير حرفًا أتى به وهو راعٍ، أو منحني للركوع، أو غير قائم لم يكن داخلًا في الصلاة المكتوبة، وكان داخلًا في نافلة حتى يقطع بسلام، ثم يعود قائمًا فيكمل التكبير، وذلك مثل أن يقول: الله أكبر، ولم ينطق بالراء من التكبير إلا راعيًا، أو يحذف الراء، فلم ينطق بها لم يكن مكملًا للتكبير، وإن قال الكبير لله لم أره داخلًا في الصلاة بهذا.

وكذلك لو قرأ شيئًا من القرآن لا تجزيه الصلاة إلا به قدم منه وآخر وأتى عليه رأيت أن يعيد حتى يأتي به متتابعًا كما أنزل، وإذا كان بالمصلي خيل لسان حركه بالتكبير ما قدر وبلغ منه أكثر ما يقدر عليه وأجزأه ذلك؛ لأنه قد فعل الذي قد أطاق منه، وليس عليه أكثر منه وسواء في هذا الأخرس ومقطوع اللسان، ومن بلسانه عارض ما كان، وهكذا يصنع هؤلاء في القراءة والشهد والذكر في الصلاة.

غيرها ولا تجزيه الصلاة التي صرف إليها النيّة؛ لأنه لم يبتدئها، وإن نواها، ولو كبر، ولم ينو صلاة بعينها، ثم نواها لم تجزه؛ لأنه قد دخل في صلاة لم يقصد قصدها بالنيّة.

ولو فاتته ظهر وعصر فدخل في الظهر ينوي بها الظهر والعصر لم تجزه صلاته عن واحدة منهما؛ لأنه لم يخص النيّة للظهر ولا العصر.

ولو فاتته صلاة لا يدري أي صلاة هي فكبر ينويها لم تجزه حتى ينويها بعينها.

٤٦- باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير

١٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُهَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَفْتَحُ الصَّلَاةَ الْوُضُوءُ وَتَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ. [أخرجه أبو داود (٦١٨)،

الترمذي (٣)، ابن ماجه (٢٧٥)]

قال الشافعي: فمن أحسن التكبير لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير نفسه، والتكبير لله أكبر، ولا يكون داخلًا بغير التكبير نفسه.

ولو قال الله الكبير الله العظيم، أو الله الجليل، أو الحمد لله، أو سبحان الله، أو ما ذكر الله به لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير نفسه وهو الله أكبر.

ولو قال الله أكبر من كل شيء وأعظم والله أكبر كبيرًا، فقد كبر وزاد شيئًا فهو داخل في الصلاة بالتكبير والزيادة نافلة.

وكذلك إن قال الله الأكبر، وهكذا التكبير وزيادة الألف واللام لا تحيل معنى التكبير، ومن لم يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه ما كان وأجزأه وعليه أن يتعلم التكبير والقرآن والشهد بالعربية؛ فإن علم لم تجزه صلاته إلا بأن يأتي به بالعربية.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً عرف العربية والسنة سواها فأتى بالتكبير نفسه بغير العربية لم يكن داخلًا في الصلاة إنما يجزيه التكبير بلسانه ما لم يحسنه بالعربية، فإذا أحسنها لم يجزه التكبير إلا بالعربية.

قال الشافعي: فمن قال كلمة مما وصفت أنه لا يكون داخلًا بها في الصلاة، أو أغفل التكبير فصلى فأتى على جميع عمل الصلاة منفردًا، أو إمامًا، أو مأمومًا أعاد الصلاة.

وإن ذكر بعدما يصلي ركعة، أو ركعتين أنه لم يكبر ابتداء

حَتَّى تَطْمَئِنَّ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فأمر من لم يحسن يقرأ أن يذكر الله تعالى فيحمده ويكبره، ولا يجزيه إذا لم يحسن يقرأ إلا ذكر الله عز وجل، وفي هذا دليل على أنه إنما خوطب بالقراءة من يحسنها.

وكذلك خوطب بالفرائض من يطبقها ويعقلها وإذا لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها لم يجزه أن يصلّي بلا قراءة وأجزأه في غيرها بقدر أم القرآن لا يجزيه أقل من سبع آيات، وأحب إلي أن يزيد إن أحسن، وأقل ما أحب أن يزيد آية حتى تكون قدر أم القرآن وآية، ولا يبين لي إن اقتصر على أم القرآن إن أحسنها، أو غيرها، وقدرها إن لم يحسنها أن عليه إعادة؛ فإن لم يحسن سبع آيات وأحسن أقل منهن لم يجزه إلا أن يقرأ بما أحسن كله إذا كان سبع آيات، أو أقل؛ فإن قرأ بأقل منه أعاد الركعة التي لم يكمل فيها سبع آيات إذا أحسنهن وسواء كان الآي طوالاً، أو قصاراً لا يجزيه إلا بعدد آي أم القرآن وسواء كن في سورة واحدة، أو سور متفرقة لا يجزيه حتى يأتي بسبع آيات إذا أحسن سبعاً، أو ثمانياً، وكان أقل ما عليه أن يأتي بسبع آيات، وإن لم يحسن سبعاً ذكر الله عز وجل مع ما أحسن، ولا يجزيه إلا أن يذكر الله العظيم، فإذا جاء بشيء من ذكر الله تعالى أجزاء مع ما يحسن.

وإنما قلت هذا أن رسول الله ﷺ إذ جعل عليه أن يذكر الله حين لا يحسن أم القرآن، وإن لم يأمره بصلاة بلا ذكر عقلت أنه إذا أحسن أم القرآن الذي هو سنة الصلاة كان عليه أوجب من الذكر غيره إن لم يحسن الرجل أم القرآن لم يجز أن يؤم من يحسن أم القرآن، فإن أمه لم تجز للمأموم صلاته وأجزأت الإمام، فإذا أحسن أم القرآن، ولم يحسن غيرها لم أحب أن يؤم من يحسنها وأكثر منها، وإن فعل، فلا يبين لي أن يعيد من صلى خلفه؛ لأنها إن انتهت إليها، فلا يبين لي أن يعيد من لم يزد عليها، ولا أحب إلا أن يزد معها آية، أو أكثر ويجوز أن يؤم من لا يحسن أم القرآن ولا شيئاً من القرآن من لا يحسن، ولا يجوز أن يؤم من لا يحسن أحداً يحسن شيئاً من القرآن، ومن أحسن أقل من سبع آيات فهو أولى بأن يؤم من لا يحسن، ومن أحسن أقل من سبع آيات فأم، أو صلى منفرداً ردّ بعض الآي حتى يقرأ به سبع آيات، أو ثمان آيات، وإن لم يفعل لم أر عليه إعادة، ولا يجزيه في كل ركعة إلا قراءة ما أحسن مما بينه وبين أن يكمل سبع آيات، أو ثمان آيات من أحسنهن.

قال الشافعي: وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي ﷺ دليل على أن رسول الله ﷺ علمه الفرض عليه في الصلاة دون الاختيار فعلمه الوضوء وتكبير الافتتاح قبل القراءة، ولم يذكر أنه

وأحب للإمام أن يجهز بالتكبير ويبيّن، ولا يعطيه، ولا يحذفه للمأموم ذلك كله إلا الجهر بالتكبير، فإنه يسمعه نفسه، ومن إلى جنبه إن شاء لا يجاوز، وإن لم يفعل ذلك الإمام ولا المأموم وأسمعه أنفسهما أجزاءهما، وإن لم يسمعه أنفسهما لم يجزهما، ولا يكون تكبيراً مجزئاً حتى يسمعه أنفسهما، وكل مصل من رجل، أو امرأة في التكبير سواء إلا أن النساء لا يجاوزن في التكبير استماع أنفسهن، وإن أمتهن إحداهن أحببت أن تسمعهن وتخفص صوتاً عليهن، فإذا كبرن خفصن أصواتهن في التكبير في الخفض والرفع.

٤٧- باب من لا يحسن القراءة وأقل فرض

الصلاة والتكبير في الخفض والرفع

١٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ لْيَكْبِرْ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَرَأَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ وَلْيَكْبِرْ، ثُمَّ لْيَرْكَعْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ لْيَرْفَعْ فَلْيَقُمْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ قَائِماً، ثُمَّ لْيَسْجُدْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ لْيَرْفَعْ رَأْسَهُ فَلْيَجْلِسْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ جَالِساَ فَمَنْ نَقَصَ مِنْ هَذَا، فَإِنَّمَا يُنْقِصُ مِنْ صَلَاتِهِ. [أخرجه أبو داود (٨٦٠)، الترمذي (٣٠٢)، النسائي (١٩٣/٢)]

١٦١- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ قَرِيباً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ: أَعِدْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَتَخَوِ مِمَّا صَلَّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعِدْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصَلِّي؟ قَالَ: إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى الْقِبْلَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ، فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَأَوِّمْ صُلْبَكَ وَارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ إِلَى مَفَاصِلِهَا، فَإِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنْ سُجُودَكَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَاجْلِسْ عَلَى فَخْذِكَ الْيُسْرَى، ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَسَجْدَةٍ

مالك (٧٥/١)، البخاري (٧٣٥)، مسلم (٣٩٠)، أبو داود (٧٢١)،
النسائي (١٢٢/٢)، ابن ماجه (٨٥٨)]

قال الشافعي: وقد روى هذا سوى ابن عمر اثنا عشر
رجل عن النبي ﷺ.

قال الشافعي:

وبهذا نقول فنامر كل مصلاً إماماً، أو مأموماً، أو منفرداً؛
رجلاً، أو امرأة؛ أن يرفع يديه إذا افتتح الصلاة؛ وإذا كبر للركوع؛
وإذا رفع رأسه من الركوع، ويكون رفعه في كل واحدة من هذه
الثلاث حذو منكبيه؛ ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير
كله، ويكون مع افتتاح التكبير، ورؤ يديه عن الرفع مع انقضائه.

ولا نأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي
لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاث؛ فإن كان بإحدى
يدي المصلي علة لا يقدر على رفعها معها حتى يبلغ حيث
وصفت ويقدر على رفعها دون ذلك رفعها إلى حيث يقدر؛ فإن
كانت به علة لا يقدر على رفعها معها مجاوزاً لمنكبيه، ولا يقدر
على الاختصار برفعها على منكبيه ولا ما دونهما، فلا يدع
رفعهما، وإن جاوز منكبيه.

قال الشافعي: وإن كانت به علة يقدر معها على أخذ
رفعين إما رفع دون منكبيه، وإما رفع فوق منكبيه، ولا يقدر على
رفعهما حذو منكبيه رفعهما فوق منكبيه؛ لأنه قد جاء بالرفع كما
أمر والزيادة شيء غلب عليه.

قال الشافعي: وإن كانت إحداهما صحيحة والأخرى
عليلة صنع بالعليلة ما وصفت واقتصرت بالصحيحة على حذو
منكبيه، وإن غفل فصلّى بلا رفع اليدين حيث أمرته به وحتى
تتقضى التكبيرة التي أمرته بالرفع فيها لم يرفعهما بعد التكبيرة ولا
بعد فراغه من قول: سمع الله لمن حمده ولا في موضع غيره؛ لأنه
هيئة في وقت، فإذا مضى لم يوضع في غيره، وإن أغفله عند ابتداء
التكبير، وذكره قبل أن يقضيه رفع.

وكل ما قلت يصنعه في التكبيرة الأولى والتكبيرة للركوع
أمرته يصنعه في قوله: سمع الله لمن حمده، وفي قوله: ربنا ولك
الحمد، وإن أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلاً، فلا
يضره ولا أمره به ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء.

قال الشافعي: ويرفع يديه في كل تكبيرة على جنازة خبراً
وقياساً على أنه تكبير وهو قائم، وفي كل تكبير العبدین
والاستسقاء؛ لأن كل هذا تكبير وهو قائم.

وكذلك يرفع يديه في التكبير لسجود القرآن وسجود
الشكر؛ لأنهما معاً تكبير افتتاح وسواء في هذا كله صلى، أو

علمه القول بعد تكبيرة الافتتاح قبل القراءة ولا التكبير في
الخفض والرفع وقول سمع الله لمن حمده ولا رفع اليدين في
الصلاة ولا التسييح في الركوع والسجود، وقد علمه القراءة؛ فإن
لم يحسن فالذكر وعلمه الركوع والسجود والاعتدال من الركوع
والسجود والجلوس في الصلاة والقراءة.

فلهذا قلنا: من ترك افتتاح الصلاة بعد تكبيرة الافتتاح
والتكبير في الخفض والرفع ورفع اليدين في الركوع والسجود
وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وتجلس جلسة لم
يأمره بها في الصلاة، فقد ترك الاختيار، وليست عليه إعادة
صلاته وعلم رجلاً في حديث ابن عجلان قراءة أم القرآن،
وقال: ما شاء الله فجعّل ذلك إلى القارئ فاحتمل أن يكون
قراءة أم القرآن في الصلاة فرضاً مع ما جاء فيها غير هذا مما
يشبه أن يكون يدل على أنها تجزئ عن غيرها، ولا تجزئ غيرها
عنها، وإن تركها وهو يحسن لم تجزه الصلاة، وإن ترك غيرها
كرهته له، ولا يبين لي أن عليه إعادة الصلاة وهو قد احتمل أن
يكون الفرض على من أحسن القراءة قراءة أم القرآن وآية، أو
أكثر؛ لأن أقل ما ينبغي أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية لقول
النبي ﷺ وما شاء الله معها فلا أحب لأحد أن يدع أن يقرأ مع
أم القرآن في ركعة آية، وإن تركها كرهته له، ولا يبين لي أن عليه
إعادة لما وصفت، وإن حديث عبادة وأبي هريرة يدلان على
فرض أم القرآن ولا دلالة له فيهما ولا في واحد منهما على
فرض غيرها معها.

قال الشافعي: والعمد في ترك أم القرآن والخطأ سواء في أن
لا تجزئ ركعة إلا بها، أو بشيء معها إلا ما يذكر من المأموم إن
شاء الله تعالى، ومن لا يحسن يقرأها؛ ولهذا قلنا: إن من لم يحسن
يقرأ أجزائه الصلاة بلا قراءة، ويأمر الفرض على من علمه، ولم
يذكر النبي ﷺ الجلوس للتشهد إنما ذكر الجلوس من السجود
فأوجبنا التشهد والصلاة على النبي ﷺ على من أحسنه بغير هذا
الحديث، فأقل ما على المرء في صلاته ما وصفنا، وأكمل ما نحن
فيه ذاكرون إن شاء الله تعالى.

٤٨ - باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة

١٦٢ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:
أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله،
عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع
يديه حتى تحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع
رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدين. [أخرجه

الذُّنُوبِ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، وَلَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لِيُتِّبِكَ وَتَغْفِرَ لَكَ وَالْخَيْرُ يَدْرِيكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَنَجَى وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

قال الشافعي: وبهذا كله أقول وأمر وأحب أن يأتي به كما يروى عن رسول الله ﷺ لا يغادر منه شيئاً ويجعل مكان: وأنا أول المسلمين وأنا من المسلمين.

قال: فإن زاد فيه شيئاً، أو نقصه كرهته ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه عمداً ذلك، أو نسيه، أو جهله.

قال الشافعي: وإن سها عنه حين يفتح الصلاة، ثم ذكر قبل أن يفتح القراءة أحببت أن يقوله، وإن لم يذكره حتى يفتح القراءة لم يقله، ولا يقوله إلا في أول ركعة، ولا يقوله فيما بعدها بحال.

وإن ذكره قبل افتتاح القراءة وقبل التعوذ أحببت أن يقوله. قال الشافعي: وسواء في ذلك الإمام والمأموم إذا لم يفت المأموم من الركعة ما لا يقدر عليه؛ فإن فاتته منها ما يقدر على بعض هذا القول، ولا يقدر على بعضه أحببت أن يقوله، وإن لم يقله لم يقضه في ركعة غيرها، وإن كان خلف الإمام فيما لا يجهر فيه، ففاته من الركعة ما لو قاله لم يقرأ أم القرآن تركه.

وإن قال غيرها من ذكر الله وتعظيمه لم يكن عليه فيه شيء إن شاء الله تعالى.

وكذلك إن قاله حيث لا أمره أن يقوله، ولا يقطع ذكر الله الصلاة في أي حال ذكره.

قال الشافعي: ويقول هذا في الفريضة والنافلة.

٥٠- باب التعوذ بعد الافتتاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

١٦٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن سعد بن عثمان، عن صالح بن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة وهو يؤم الناس رافعاً صوته: رَبَّنَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ. [أخرجه البيهقي (٣٦/٢)]

قال الشافعي: وكان ابن عمر يتعوذ في نفسه.

سجد وهو قائم، أو قاعداً، أو مضطجعا يومئ إيماءً في أن يرفع يديه؛ لأنه في ذلك كله في موضع قيام، وإن ترك رفع اليدين في جميع ما أمرته به، أو رفعهما حيث لم أمره في فريضة، أو نافلة، أو سجود، أو عيود، أو جنازة كرهت ذلك له، ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود لسهر عمداً ذلك، أو نسيه، أو جهله؛ لأنه هيئة في العمل، وهكذا أقول في كل هيئة في عمل تركها.

٤٩- باب افتتاح الصلاة

١٦٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمُجِيدِ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَغَضَهُمْ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنْ صَلَّيْتُ وَتُسَكِّي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ ابْنُ أَبِي رَافِعٍ وَتَشَكَّكَتْ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُمْ قَالَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُورِي لِذُنُوبِي جَمِيعَهَا لَا يَغْفِرُهَا إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لِيُتِّبِكَ وَتَغْفِرَ لَكَ وَالْخَيْرُ يَدْرِيكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَنَجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ. [أخرجه مسلم (٧٧١)، أبو داود (٧٦٠)،

الترمذي (٣٤٢١)، السلمي (١٢٩/٢-١٣٠)]

١٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ كَبَّرَ قَالَ: ﴿وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَآيَتَيْنِ بَعْدَهَا إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُورِي لِذُنُوبِي جَمِيعَهَا لَا يَغْفِرُ

قال الشافعي: فواجبٌ على من صلى منفرداً، أو إماماً أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزيه غيرها وأحب أن يقرأ معها شيئاً آية، أو أكثر وسأذكر المأموم إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإن ترك من أم القرآن حرفاً واحداً ناسياً، أو ساهياً لم يعتد بتلك الركعة؛ لأن من ترك منها حرفاً لا يقال له قرأ أم القرآن على الكمال.

قال الشافعي: (بسم الله الرحمن الرحيم): الآية السابعة؛ فإن تركها، أو بعضها لم تجزه الركعة التي تركها فيها.

١٦٩- قال الشافعي: وتبلغني أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: إن رسول الله ﷺ كان يفتتح القراءة (بِ)بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

١٧٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني أبي، عن سعيد بن جبيرة «ولقد أتيناك سبعة من المثاني» قال: هي أم القرآن. قال أبي وقرأها على سعيد بن جبيرة حتى ختمها، ثم قال: بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة، قال سعيد: فقرأها على ابن عباس كما قرأها عليك، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن عباس فاذخرها لكم فما أخرجها لأحد فبلكم. [أخرجه البيهقي (٤٤/٢)]

١٧١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوامة أن أبا هريرة كان يفتتح الصلاة بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥١٧/١)]

١٧٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسرورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة، ولم يكبر حين نهوي حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان يا معاوية أسرفت الصلاة أم نسيت، فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسرورة التي بعد أم القرآن

قال الشافعي: وأيهما فعل الرجل أجزاءه إن جهراً، أو أخفياً، وكان بعضهم يتعوذ حين يفتتح قبل أم القرآن وبذلك أقول وأحب أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وإذا استعاذ بالله من الشيطان الرجيم وأي كلام استعاذ به أجزاءه، ويقول في أول ركعة، وقد قيل إن قاله حين يفتتح كل ركعة قبل القراءة فحسن ولا أمر به في شيء من الصلاة أمرت به في أول ركعة، وإن تركه ناسياً، أو جاهلاً، أو عامداً لم يكن عليه إعادة ولا سجود سهو، وأكره له تركه عامداً وأحب إذا تركه في أول ركعة أن يقول في غيرها، وإنما منعي أن أسره أن يعيد أن النبي ﷺ علم رجلاً ما يكفيه في الصلاة، فقال كبر، ثم اقرأ.

قال: ولم يرو عنه أنه أمره بتعوذ ولا افتتاح، فدل على أن افتتاح رسول الله ﷺ اختياراً، وأن التعوذ مما لا يفسد الصلاة إن تركه.

٥١- بابُ القراءة بعد التَّعوُّذ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسن رسول الله ﷺ أن يقرأ القارئ في الصلاة بأم القرآن ودل على أنها فرض على المصلي إذا كان يحسن يقرأها.

١٦٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن ربيع، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب. [أخرجه البخاري (٩٥)، مسلم (٣٩٤)، أبو داود (٨٢٢)، الرمذي (٢٤٧)، النسائي (١٧٣/٢)، ابن ماجه (٨٣٧)]

١٦٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الغلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج. [أخرجه مسلم (٣٩٥)، أبو داود (٨٢١)، الرمذي (٢٤٧)، النسائي (١٣٥/٢)]

١٦٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن أيوب بن أبي تميمة، عن قتادة، عن أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين.

قال الشافعي: يعني بيدهون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، والله تعالى أعلم، لا يعني أنهم يتركون (بسم الله الرحمن الرحيم).

وَكَبَّرَ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا. [أخرجه البيهقي (٤٩/٢)]

١٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمْ يَقْرَأْ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَمْ يُكَبِّرْ إِذَا خَفَضَ، وَإِذَا رَفَعَ فَنَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ سَلَّمَ وَالْأَنْصَارُ أَنْ يَا مُعَاوِيَةَ سَرَقْتَ صَلَاتَكَ! أَيْسَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ وَأَيَّنَ التَّكْبِيرَ إِذَا خَفَضْتَ، وَإِذَا رَفَعْتَ؟ فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَالَ ذَلِكَ فِيهَا الَّذِي عَابُوا عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي (٤٩/٢-٥٠)]

١٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ. وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ مِثْلَهُ، أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يَخَالِفُهُ وَأَحْسَبُ هَذَا الْإِسْنَادَ أَخْفَضَ مِنَ الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

قال الشافعي: وفي الأولى أنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن، ولم يقرأها في السورة التي بعدها فذلك زيادة حفظها ابن جريج وقوله فصلّى بهم صلاة أخرى مجتمل أن يكون أعاد ويحتمل أن تكون الصلاة التي تليها، والله تعالى أعلم.

١٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِأَمِّ الْقُرْآنِ وَلِلْسُورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢/١)]

قال للشافعي: هذا أحب إليّ؛ لأنه حيثئذ مبتدئ قراءة القرآن.

قال الشافعي: وإن أغفل أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وقرأ من الحمد لله رب العالمين حتى يحتم السورة كان عليه أن يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى يأتي على السورة.

قال الشافعي: ولا يجزيه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد قراءة الحمد لله رب العالمين ولا بين ظهرانيها حتى يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يبتدئ أم القرآن، فيكون قد وضع كل حرفٍ منها في موضعه.

وكذلك لو أغفل قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قال: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ وَعَادَ، فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ.

وكذلك لو أغفل الحمد فقط، فقال لله رب العالمين عادَ قرأ الحمد، وما بعدها لا يجزيه غيره حتى يأتي بها كما أنزلت، ولو اجزأت له أن يقدم منها شيئاً عن موضعه، أو يؤخره ناسياً اجزأت له إذا نسي أن يقرأ آخر آية منها، ثم التي تليها قبلها، ثم التي تليها حتى يجعل بسم الله الرحمن الرحيم آخرها، ولكن لا يجزيه عنه حتى يأتي بها بكاملها كما أنزلت، ولو وقف فيها، أو تعاباً، أو غفل فادخل فيها آية، أو آيتين من غيرها رجع حتى يقرأ من حيث غفل، أو يأتي بها متوالية؛ فإن جاء بها متوالية لم يقدم منها مؤخرًا، وإنما ادخل بينها آية من غيرها اجزأت؛ لأنه قد جاء بها متوالية، وإنما ادخل بينها ما له قراءته في الصلاة، فلا يكون قاطعاً لها به، وإن وضعه غير موضعه، ولو عمد أن يقرأ منها شيئاً، ثم يقرأ قبل أن يكملها من القرآن غيرها كان هذا عملاً قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها لا يجزيه غيرها، ولو غفل فقرأ ناسياً من غيرها لم يكن عليه إعادة ما مضى منها؛ لأنه معفو له عن النسيان في الصلاة إذا أتى على الكمال، ولو نسي فقرأ، ثم ذكر فتم على قراءة غيرها كان هذا قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها، ولو قرأ منها شيئاً، ثم نوى أن يقطعها، ثم عاد فقرأ ما بقي اجزأته، ولا يشبه هذا نيته في قطع المكتوبة نفسها وصرفها إلى غيرها، ولكنه لو نوى قطعها وسكت شيئاً كان قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها وعمد القطع لها حتى يأخذ في غيرها، أو يصمت فأما ما يتابعه قطعها حديث نفس موضوع عنه.

قال الشافعي: ولو بدأ فقرأ في الركعة غيرها، ثم قراها اجزأت عنه.

٥٢- باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم

القرآن

١٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمُّتُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. قال ابن شهاب: وكان النبي ﷺ يقول آمين. [أخرجه مالك (٨٧/١)، البخاري (٧٨٠)، مسلم (٤١٠)، أبو داود (٩٣٦)، الترمذي (٢٥٠)، النسائي (١٤٤/٢)، ابن

قال: وإذا أغفل من القرآن بعد أم القرآن شيئاً، أو قدّمه، أو قطعه لم يكن عليه إعادة وأحب أن يعود فيقرأه، وذلك أنه لو ترك قراءة ما بعد أم القرآن أجزائه الصلاة، وإذا قرأ بأمر القرآن وآية معها أي آية كانت إن شاء الله تعالى.

٥٤- باب كيف قراءة المصلي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: وَرَزَّلَ الْقُرْآنَ تُرْجُومًا.

قال الشافعي: وأقل السّرّيل ترك العجلة في القرآن عن الإبانة، وكلما زاد على أقل الإبانة في القراءة كان أحب إلي ما لم يبلغ أن تكون الزيادة فيها غطيطة.

وأحب ما وصفت لكل قارئ في صلاة وغيرها وأنا له في المصلي أشد استحباباً منه للقارئ في غير صلاة، فإذا أيقن المصلي أن لم يبق من القراءة شيء إلا نطق به أجزائه قراءته، ولا يجزئه أن يقرأ في صدره القرآن، ولم ينطق به لسانه، ولو كانت بالرجل تمتمة لا تبين معها القراءة أجزائه قراءته إذا بلغ منها ما لا يطيق أكثر منه، وأكره أن يكون إماماً، وإن أم أجزأ إذا أيقن أنه قرأ ما تحزفه به صلاته.

وكذلك الفأفأ أكره أن يؤم؛ فإن أم أجزائه وأحب أن لا يكون الإمام أرت ولا التّع، وإن صلى لنفسه أجزائه، وأكره أن يكون الإمام لحناً؛ لأن اللحن قد يحيل معاني القرآن؛ فإن لم يلحن لحناً يحيل معنى القرآن أجزائه صلاته.

وإن لحن في أم القرآن لحناً يحيل معنى شيء منها لم أَرِ صلاته مجزئة عنه ولا عمن خلفه، وإن لحن في غيرها كرهته، ولم أَرِ عليه إعادة؛ لأنه لو ترك قراءة غير أم القرآن وأتى بأمر القرآن رجوت أن تجزئه صلاته، وإذا أجزأه أجزأت من خلفه إن شاء الله تعالى.

وإن كان لحنه في أم القرآن وغيرها لا يحيل المعنى أجزأت صلاته، وأكره أن يكون إماماً بحال.

٥٥- باب التكبير للركوع وغيره

١٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَمَا زَالَتْ يَلُكُ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى. [أخرجه مالك (٧٦/١)]

١٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ

١٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُمَيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا آمِينَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. [أخرجه مالك (٨٧/١)، البخاري (٧٨٢)، مسلم (٤١٥)، أبو داود (٩٣٥)، النسائي (١٤٤/٢)]

١٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. [أخرجه البخاري (٧٨١)، مسلم (٤١٠)]

قال الشافعي: فإذا فرغ الإمام من قراءة أم القرآن قال: آمين، ورفع بها صوته ليقبدي به من كان خلفه، فإذا قالها قالوها وأسمعوها أنفسهم، ولا أحب أن يجهروا بها؛ فإن فعلوا، فلا شيء عليهم، وإن تركها الإمام قالها من خلفه وأسمعه لعله يذكر، فيقولها، ولا يتركها لتركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه؛ فإن لم يقلها ولا من خلفه، فلا إعادة عليهم ولا سجود للسهر وأحب قولها لكل من صلى رجلاً، أو امرأة، أو صبي في جماعة كان، أو غير جماعة.

ولا يقال: آمين إلا بعد أم القرآن؛ فإن لم يقل لم يقضها في موضع غيره.

قال الشافعي: وقول آمين يدل على أن لا بأس أن يسأل العبد ربّه في الصلاة كلها في الدين والدنيا مع ما يدل من السنن على ذلك.

قال الشافعي: ولو قال مع: آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله كان حسناً لا يقطع الصلاة شيء من ذكر الله.

٥٣- باب القراءة بعد أم القرآن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب أن يقرأ المصلي بعد أم القرآن سورة من القرآن؛ فإن قرأ بعض سورة أجزأه؛ فإن اقتصر على أم القرآن، ولم يقرأ بعدها شيئاً لم يبن لي أن يعيد الركعة، ولا أحب ذلك له وأحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورة من القرآن مثل «إِنَّا أَنْطَقْنَاكَ الْكُوتِرَ»، وما أشبهها، وفي الآخرين أم القرآن وآية، وما زاد كان أحب إلي ما لم يكن إماماً فيقتل عليه.

صَلَاتِكَ فذلَّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَّمَهُ مَا لَا تُحْزِي الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، وَمَا فِيهِ مَا يُؤَدِّيهِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِيَارُ غَيْرَهُ.

٥٦- باب القول في الركوع

١٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَظِيمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ أَسَلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَأَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَعَظْمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي، وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٥٦٥/١)]

١٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَظِيمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ أَحْسَبُهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلَمْتُ أَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِي وَعَظْمِي، وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [تقدم]

١٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَظِيمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَحْمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ. [أخرجه مسلم (٤٧٩)، أبو داود (٨٧٦)، النسائي (١٨٩/٢-١٩٠)]

قال أحدهما من الدعاء، وقال الآخر فاجتهدوا، فإنه قمن أن يستجاب.

قال الشافعي: ولا أحب لأحد أن يقرأ راکعاً ولا ساجداً لنهي رسول الله ﷺ، وأنهما موضع ذكر غير القراءة. وكذلك لا أحب لأحد أن يقرأ في موضع التشهد قياساً على هذا.

١٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَظِيمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ

كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (٧٦/١)]

قال الشافعي: ولا أحب لمصل منفرداً ولا إماماً ولا ماموماً أن يدع التكبير للركوع والسجود والرفع والخفض؛ وقول سمع الله لمن حمده، وربنا لك الحمد إذا رفع من الركوع، ولو رفع رأسه من شيء مما وصفت، أو وضعه بلا تكبير لم يكن عليه أن يكبر بعد رفع الرأس، ووضعوه، وإذا ترك التكبير في موضعه لم يقضه في غيره.

قال أبو محمد الربيع بن سليمان: فاتني من هذا الموضع من الكتاب وسمعت من البويطي وأعرفه من كلام الشافعي.

قال الشافعي: وإذا أراد الرجل أن يركع ابتداءً بالتكبير قائماً؛ فكان فيه وهو يهوي راکعاً، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع ابتداءً قوله: سمع الله لمن حمده رافعاً مع الرفع، ثم قال: إذا استوى قائماً وفرغ من قوله: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، وإذا هوى ليسجد ابتداءً بالتكبير قائماً، ثم هوى مع ابتدائه حتى ينتهي إلى السجود، وقد فرغ من آخر التكبير، ولو كبر وأتم بقية التكبير ساجداً لم يكن عليه شيء واجب إلى أن لا يسجد إلا وقد فرغ من التكبير، فإذا رفع رأسه من السجود ابتداءً بالتكبير حتى يستوي جالساً، وقد قضاه، فإذا هوى ليسجد ابتداءً بالتكبير قاعداً وأتمه وهو يهوي للسجود، ثم هكذا في جميع صلاته.

ويصنع في التكبير ما وصفت من أن ينيته، ولا يطمطه، ولا يحذفه، فإذا جاء بالتكبير بيناً أجزأه، ولو ترك التكبير سوى تكبيرة الافتتاح وقوله سمع الله لمن حمده لم يعد صلاته.

وكذلك من ترك الذكر في الركوع والسجود.

وإنما قلت ما وصفت بدلالة الكتاب، ثم السنة قال الله عز وجل ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، ولم يذكر في الركوع والسجود عملاً غيرهما فكانا الفرض فمن جاء بما يقع عليه اسم ركوع، أو سجود، فقد جاء بالفرض عليه والذكر فيهما سنة اختيار.

وهكذا قلنا في المضمضة والاستنشاق مع غسل الوجه.

قال الشافعي: ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي صلاة لم يحسينها فأمره بالإعادة، ثم صلاتها فأمره بالإعادة، فقال له: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي فَعَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالرُّفْعَ وَالتَّكْبِيرَ لِلْإِفْتِيحِ، وَقَالَ: فَإِذَا جُنْتُ بِهَذَا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ ذِكْرُ فِي رُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ وَلَا تَكْبِيرٍ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِيحِ وَلَا قَوْلِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ لَهُ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَمَا نَقَصَتْ مِنْهُ، فَقَدْ نَقَصَتْ مِنْ

وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ بِجَالِهِ، وَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ فَاطْمَأَنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَاسْتَوَى قَائِمًا، أَوْ لَمْ يَسْتَوِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ زَايَلَ الرُّكُوعَ إِلَى حَالٍ لَا يَكُونُ فِيهَا تَأَمُّ الرُّكُوعِ، ثُمَّ عَادَ فَرَكَعَ لِيَسْبَحَ فَادْرَكَه رَجُلٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ رَاكِعًا فَرَكَعَ مَعَهُ لَمْ يَعْتَدُ بِهِذِهِ الرُّكْعَةَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ أَكْمَلَ الرُّكُوعَ أَوَّلًا، وَهَذَا رُكُوعٌ لَا يَعْتَدُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ إِذَا رَكَعَ، وَلَمْ يَسْبَحْ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ عَادَ فَرَكَعَ لِيَسْبَحَ، فَقَدْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ كَانَ تَأَمُّمًا، وَإِنْ لَمْ يَسْبَحْ، فَلَمَّا عَادَ فَرَكَعَ رُكْعَةً أُخْرَى لِيَسْبَحَ فِيهَا كَانَ قَدْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ رُكْعَةً عَامِدًا، فَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا رَكَعَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَاحْبُ أَنْ يَعُودَ حَتَّى يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ بَرَفْعِهِ، أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ، وَقَدْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ كَرِهَتْهُ لَهُ وَيَعْتَدُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ، وَلَوْ رَكَعَ الْمُصَلِّي فَاسْتَوَى رَاكِعًا وَسَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ حَتَّى يَعْتَدِلَ صَلْبُهُ قَائِمًا، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِرُكُوعٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَكَعَ، وَلَوْ أَدْرَكَه رَجُلٌ بَعْدَ مَا رَكَعَ وَسَقَطَ رَاكِعًا بَارِكًا، أَوْ مُضْطَجِعًا، أَوْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَمْ يَزَلْ عَنِ الرُّكُوعِ فَرَكَعَ مَعَهُ لَمْ يَعْتَدُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ؛ لِأَنَّهُ رَاكِعٌ فِي حِينٍ لَا يَجْزِي فِيهِ الرُّكُوعُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَ الرُّكُوعَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ رَاكِعًا؛ لِأَنَّ فَرْضَهُ أَنْ يَرْكَعَ قَائِمًا لَا غَيْرَ قَائِمٍ، وَلَوْ عَادَ فَقَامَ رَاكِعًا كَمَا هُوَ فَادْرَكَه رَجُلٌ فَرَكَعَ مَعَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ تَحْزِهِ تِلْكَ الرُّكْعَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ حِينَ زَايَلَ الْقِيَامَ وَاسْتَأْنَفَ رُكُوعًا غَيْرَ الْأَوَّلِ قَبْلَ سَجُودِهِ، وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ إِمَامًا فَسَمِعَ حَسْرَ رَجُلٍ خَلْفَهُ لَمْ يَقُمْ رَاكِعًا لَهُ، وَلَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْتَظَارًا لِغَيْرِهِ وَلَا تَكُونُ صَلَاتُهُ كُلَّهَا إِلَّا خَالصًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَرِيدُ بِالْمَقَامِ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هُوَ عَزَّ وَجَلَّ.

٥٧- بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَيَقُولُ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُفْرَدُ عِنْدَ رَفْعِهِمْ رِوَسَهُمْ مِنَ الرُّكُوعِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا قَائِلًا أَتْبَعُهَا، فَقَالَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

وَلَوْ قَالَ لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا أَكْتَفَى وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ اقْتِدَاءٌ بِمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ قَالَ: مِنْ حَمْدِ اللَّهِ سَمِعَ لَهُ لَمْ أَرِ عَلَيْهِ إِعَادَةً، وَإِنْ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ.

١٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ

ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ الْهَذَلِيِّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَقَالَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ. [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٨٦)، الرَّمْذِيُّ (٢٦١)، ابْنُ مَاجَةَ (٨٩٠)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ هَذَا ثَابِتًا، فَإِنَّمَا يَعْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَدْنَى مَا يَنْسَبُ إِلَى كَمَالِ الْفَرَضِ وَالْإِخْتِيَارِ مَعًا لَا كَمَالِ الْفَرَضِ وَحْدَهُ وَأَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ الرَّاكَعُ فِي رُكُوعِهِ أَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَيَقُولَ مَا حَكِيَتْ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ، وَكُلُّ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رُكُوعٍ، أَوْ سَجُودٍ أَحْبَبَتْ أَنْ لَا يَقْصُرَ عَنْهُ إِمَامًا كَانَ، أَوْ مُفْرَدًا وَهُوَ تَخْفِيفٌ لَا تَثْقِيلٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ إِلَى هَا هُنَا انْتَهَى سَمَاعِي مِنَ الْبُوطِيَّيْنِ. أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَأَقْلُ كَمَالِ الرُّكُوعِ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَإِذَا فَعَلَ، فَقَدْ جَاءَ بِأَقْلٍ مَا عَلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ حَتَّى لَا يَكُونَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ هَذِهِ الرُّكْعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّكُوعِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا»، فَإِذَا رَكَعَ وَسَجَدَ، فَقَدْ جَاءَ بِالْفَرَضِ، وَالذِّكْرُ فِيهِ سَنَةٌ اخْتِيَارٌ لَا أَحَبُّ تَرْكُهَا، وَمَا عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الذِّكْرَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ فِيهِ سَنَةٌ اخْتِيَارٌ، وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ، أَوْ أَشْلُ إِحْدَى الْيَدَيْنِ أَخَذَ إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ بِالْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَتْ مَعًا عَلَيَتَيْنِ بَلَغَ مِنَ الرُّكُوعِ مَا لَوْ كَانَ مُطْلَقَ الْيَدَيْنِ فَوْضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَمْ يَجَاوِزُهُ، وَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحَ الْيَدَيْنِ، فَلَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ مِنَ الرُّكُوعِ مَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِذَا تَرَكَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الرُّكُوعِ مَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَمْ يَجَاوِزُهُ لَمْ يَعْتَدُ بِهِذِهِ الرُّكْعَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَمَالُ الرُّكُوعِ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَعِدُّ ظَهْرِهِ وَعَنْقُهُ، وَلَا يَخْفُضُ عُنُقَهُ عَنْ ظَهْرِهِ، وَلَا يَرْفَعُهُ، وَلَا يَجَافِي ظَهْرَهُ وَيَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوِيًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ فَإِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ عَنْ ظَهْرِهِ، أَوْ ظَهْرَهُ عَنْ رَأْسِهِ، أَوْ جَافَى ظَهْرَهُ حَتَّى يَكُونَ كَالْمُحْدَوْدِبِ كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِالرُّكُوعِ وَالرُّكُوعُ فِي الظَّهْرِ، وَلَوْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ رَاكِعًا فَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَضَعْهُمَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَلَا غَيْرَهُمَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ اعْتَدُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ، وَلَوْ لَمْ يَرْكَعْ حَتَّى يَرْفَعَ الْإِمَامَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَعْتَدُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ، وَلَا يَعْتَدُ بِهَا حَتَّى يَصِيرَ رَاكِعًا

الصلاة، فإذا عمله في غير موضعه، أوجب عليه السهو.

٥٩- باب كيف السجود

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وأحب أن يبتدئ التكبير قائماً وينحط مكانه ساجداً، ثم يكون أول ما يضع على الأرض منه ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه، وإن وضع وجهه قبل يديه، أو يديه قبل ركبتيه كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود سهو عليه ويسجد على سبع وجهه وكفيه وركبتيه وصدور قدميه.

١٨٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: أمر النبي ﷺ أن يسجد منه على سبع يديه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه وجهته ونهى أن يكف الشفعر والياف قال سفيان: وزادنا فيه ابن طاووس: فوضع يده على وجهته، ثم أمرها على أنفه حتى بلغ طرف أنفه. [أخرجه البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠)، أبو داود (٨٨٩)، الترمذي (٢٧٣)،

النسائي (٢٠٨/٢)، ابن ماجه (١٠٤٠)]

وكان أبي يعد هذا واحداً.

١٨٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان قال: أخبرنا عمرو بن دينار سمع طائفاً يحدث، عن ابن عباس أن النبي ﷺ أمر أن يسجد منه على سبع ونهى أن يكف شفعه، أو يثابه.

١٨٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعلو بن أبي وقاص، عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع النبي ﷺ يقول: إذا سجد العبد سجد مئة سبعة أرباب وجهه وكفاه وركبناه، وقدماه. [أخرجه مسلم (٤٩١)، أبو داود (٨٩١)، الترمذي (٢٧٢)،

النسائي (٢٠٨/٢)، ابن ماجه (٨٨٥)]

قال الشافعي: وكما فرض السجود وسنته أن يسجد على جبهته وأنفه وراحته وركبتيه، وقدميه، وإن سجد على جبهته دون أنفه كرهت ذلك له وأجزأه؛ لأن الجبهة موضع السجود.

١٩٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني إسحاق بن عبد الله، عن يحيى بن علي بن خلاص، عن أبيه، عن عمرو رفاعه، أن،

عبد الرحمن الأفرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال: اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد. [تقدم]

وإن لم يزد على أن يركع ويرفع، ولم يقل شيئاً كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا سجود سهو.

٥٨- باب كيف القيام من الركوع

١٨٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن علي بن يحيى، عن رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ قال لرجل: فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك ومكن لركوعك، فإذا رفعت فاقم صلبك وازفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها. [تقدم]

قال الشافعي: ولا يجزي مصلياً قدر على أن يعتدل قائماً إذا رفع رأسه من الركوع شيء دون أن يعتدل قائماً إذا كان ممن يقدر على القيام، وما كان من القيام دون الاعتدال لم يجزه.

قال الشافعي: ولو رفع رأسه فشك أن يكون اعتدلاً، ثم سجد، أو طرحه شيء عاذ فقام حتى يعتدل، ولم يعتد بالسجود حتى يعتدل قائماً قبله، وإن لم يفعل لم يعتد بتلك الركعة من صلاته، ولو ذهب ليعتدل فعرضت له علة تمنعه الاعتدال فسجد أجزأت عنه تلك الركعة من صلاته؛ لأنه لم يكن ممن يقدر على الاعتدال، وإن ذهب العلة عنه قبل السجود فعليه أن يعود معتدلاً؛ لأنه لم يدع القيام كله بدخوله في عمل السجود الذي يمنعه حتى صار يقدر على الاعتدال، وإن ذهب العلة عنه بعدما يصير ساجداً لم يكن عليه ولا له أن يقوم إلا لما يستقبل من الركوع، وإن فعل فعليه سجود السهو؛ لأنه زاد في صلاته ما ليس عليه، وإذا اعتدل قائماً لم أحب له يثبث حتى يقول ما أحببت له القول، ثم يهوي ساجداً، أو يأخذ في التكبير فهوي وهو فيه وبعد أن يصل إلى الأرض ساجداً مع انقضاء التكبير، وإن أخر التكبير عن ذلك، أو كبر معتدلاً، أو ترك التكبير كرهت ذلك له، ولا إعادة، ولا سجود للسهو عليه، ولو أطال القيام بذكر الله عز وجل يدعو وساهياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو؛ لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع، وهذا الموضع موضع ذكر غير قراءة؛ فإن زاد فيه، فلا يوجب عليه سهواً، ولذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو؛ لأن القنوت عمل معدود من عمل

على ما عدا جهته متغطياً أجزأه، وهكذا هذا في القدمين والركبتين.

قال الشافعي: وهذا مذهب يوافق الحديث، والقول الثاني أنه إذا سجد على جهته، أو على شيء منها دون ما سواها أجزأه؛ لأنه إنما قصد بالسجود قصد الوجه تعبد الله تعالى وإن رسول الله ﷺ قال: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ»، وأنه أمر بكشف الوجه، ولم يأمر بكشف ركية ولا قدم، ولو أن رجلاً هوى ليسجد فسقط على بعض جسده، ثم انقلب على وجهه فمأست جهته الأرض لم يعتد بهذا السجود؛ لأنه لم يردّه، ولو انقلب يريدّه فمأست جهته الأرض أجزأه السجود، وهكذا لو هوى على وجهه لا يريد سجوداً فوقه على جهته لم يعتد بهذا له سجوداً، ولو هوى يريد السجود، وكان على إرادته، فلم يحدث إرادة غير إرادته السجود أجزأه السجود، ولا يجزيه إذا سجد السجدة الأولى إلا أن يرفع رأسه، ثم يستوي قاعداً حتى يعود كل عضو منه إلى مفصله، ثم ينحط فيسجد الثانية؛ فإن سجد الثانية قبل هذا لم يعدّها سجدة لما وصفت من حديث رفاع بن رافع وعليه في كل ركعة وسجدة من الصلاة ما وصفت.

وكذلك كل ركعة وقيام ذكرته في الصلاة فعليه فيه من الاعتدال والفعل ما وصفت.

٦٠- باب التجاني في السجود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى عبد الله بن أبي بكر عن عباس بن سهل عن أبي حميد بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ يَدَيْهِ. [أخرجه البخاري (٨٢٨)، أبو داود (٧٣٤)، الرمزي (٢٧٠)]

وروى صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ مِمَّا يُجَافِي بَدَنَهُ.

١٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ الْفَرَّاءِ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْفَقَاعِ مِنْ نَمْرَةٍ، أَوْ النَّمْرَةِ شَكَّ الرَّبِيعُ سَاجِداً فَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ. [أخرجه الرمزي (٢٧٤)، النسائي (٢١٣/٢)، ابن ماجه (٨٨١)]

قال الشافعي: وهكذا أحب للساجد أن يكون متخوياً والتخوة أن يرفع صدره عن فخذه، وأن يجافي مرقبيه وذراعيه عن جنبه حتى إذا لم يكن عليه ما يستر تحت منكيه رأيت عفرة إبطيه، ولا يلصق إحدى ركبتيه بالأخرى ويجافي رجليه ويرفع

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا إِذَا سَجَدَ أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَقَامِلُهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ فَيَسْتَوِي قَاعِداً يُنْجِي قَدَمَيْهِ حَتَّى يُقِيمَ صَلْبَهُ وَيَخِرَّ سَاجِداً حَتَّى يُمَكِّنَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ وَتَطْمَئِنَّ مَقَامِلُهُ، فَإِذَا لَمْ يَصْنَعْ هَذَا أَحَدُكُمْ لَمْ تِمَّ صَلَاتُهُ. [تقدم]

قال الشافعي: ولو سجد على بعض جهته دون جميعها كرهت ذلك له، ولم يكن عليه إعادة؛ لأنه ساجد على جهته، ولو سجد على أثنه دون جهته لم يجزه؛ لأن الجبهة موضع السجود، وإنما سجد، والله أعلم على الأنف لاتصاله بها ومقارنته لمسواها، ولو سجد على خدّه، أو على صدغه لم يجزه السجود؛ لأن الجبهة موضع السجود، ولو سجد على رأسه، ولم يس شيئاً من جهته الأرض لم يجزه السجود، وإن سجد على رأسه فمأست شيئاً من جهته الأرض أجزأه السجود إن شاء الله تعالى، ولو سجد على جهته ودونها ثوب، أو غيره لم يجزه السجود إلا أن يكون جريحاً، فيكون ذلك عذراً، ولو سجد عليها وعليها ثوب متخرق فمأست شيئاً من جهته على الأرض أجزأه ذلك؛ لأنه ساجد وشيء من جهته على الأرض وأحب أن يباشر راحتيه الأرض في البرد والحرق، فإن لم يفعل واسترهما من حر، أو برد وسجد عليهما، فلا إعادة عليه ولا سجود سهو.

قال الشافعي: ولا أحب هذا كله في ركبته بل أحب أن تكون ركبته مستترتين بالثياب، ولا أحب أن يخفف عن ركبته من الثياب شيئاً لأنني لا أعلم أحداً أمر بالإفشاء بركبته إلى الأرض وأحب إذا لم يكن الرجل متخففاً أن يفضي قدميه إلى الأرض، ولا يسجد متعللاً فتحوّل التلّان بين قدميه والأرض؛ فإن أفضى بركبته إلى الأرض، أو ستر قدميه من الأرض، فلا شيء عليه؛ لأنه قد يسجد متعللاً متخففاً، ولا يفضي قدميه إلى الأرض.

قال الشافعي: وفي هذا قولان أحدهما أن يكون عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها ويكون حكمها غير حكم الوجه في أن له أن يسجد عليها كلها متغطية فتجزئه؛ لأن اسم السجود يقع عليها، وإن كانت محولاً دونها بشيء فمن قال هذا قال: إن ترك جهته فلم يوقعها الأرض وهو يقدر على إيقاعه الأرض، فلم يسجد كما إذا ترك جهته، فلم يوقعها الأرض وهو يقدر على ذلك، فلم يسجد، وإن سجد على ظهر كفيه لم يجزه؛ لأن السجود على بطونها.

وكذلك إن سجد على حروفها، وإن مأس الأرض ببعض يديه أصابعهما، أو بعضهما، أو راحتيه، أو بعضهما، أو سجد

ظهره، ولا يحدو، ولكنه يرفعه كما وصفت غير أن يعمد رفع وسطه عن أسفله واعلاه.

قال الشافعي: وقد أدب الله تعالى النساء بالاستتار وأدبهن بذلك رسول الله ﷺ وأحب للمرأة في السجود أن تضم بعضها إلى بعض وتلصق بطنها بفخذها وتسجد كاستر ما يكون لها، وهكذا أحب لها في الركوع والجلوس وجميع الصلاة أن تكون فيها كاستر ما يكون لها وأحب أن تكفت جلبابها وتجانف راحة وساجدة عليها لثلاث تصفها ثيابها.

قال الشافعي: فكل ما وصفت اختياراً لهما كيفما جاء معاً بالسجود والركوع أجزاءهما إذا لم يكشف شيء منهما.

٦١- باب الذكر في السجود

١٩٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا سجد قال: اللهم لك سجدت ولك أسلمت ولك أمنت أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وخلق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣/٢)]

١٩٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن سليمان بن مسكين، عن إبراهيم بن عبد الله بن سعد، عن أبيه، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: ألا إني نهي أن أقرأ ركعاً وساجداً فأنا الركوع فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم. [أخرجه مسلم (٤٧٩)]

١٩٤- أخبرنا الربيع قال أخبرني الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل إذا كان ساجداً ألم تر إلى قوله عز ذكره ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ يعني افعل واقترب. قال الشافعي: وشبه ما قال مجاهد، والله تعالى أعلم، ما قال وأحب أن يبدأ الرجل في السجود بأن يقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، ثم يقول ما حكيت أن رسول الله ﷺ كان يقوله في سجوده ويجهت في الدعاء فيه رجاء الإجابة ما لم يكن إماماً فيقتل على من خلفه، أو مأموماً فيخالف إمامه ويبلغ من هذا إماماً ما لم يكن ثقلًا ومأموماً ما لم يخالف الإمام.

قال الشافعي: وإن ترك هذا تارك كرهته له ولا إعادة عليه

ولا سجود سهر عليه والرجل والمرأة في الذكر والصلاة سواء، ولكن أمرها بالاستتار دونه في الركوع والسجود بأن تضم بعضها إلى بعض، وإذا أخذ الرجل في رفع رأسه من السجود، ووضعها إذا أخذ في التكبير، وإذا أراد أن يسجد السجدة الثانية أخذ في التكبير وانحط، فيكون منحطاً للسجود مكبراً حتى يكون انقضاء تكبيره مع سجوده، ثم إذا أراد القيام من السجدة الثانية كبر مع رفع رأسه حتى يكون انقضاء تكبيره مع قيامه، وإذا أراد الجلوس للتشهد قبل ذلك حذف التكبير حتى يكون انقضاءه مع استوائه جالساً، وإن ترك التكبير في الرفع والخفض والتسبيح والدعاء في السجود والقول الذي أمرته به عند رفع رأسه من السجود تركه فضلاً ولا إعادة عليه ولا سهو عليه؛ لأنه قد جاء بالركوع والسجود.

٦٢- باب الجلوس إذا رفع من السجود بين السجدين والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس

١٩٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس بن سهل الساعدي يخبر، عن أبي حميد الساعدي قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في السجدين نسي رجله اليسرى فجلس عليها ونصب قدمه اليمنى، وإذا جلس في الأربع أمان رجله عن يمينه وأقصى بمقعده الأرض ونصب وركة اليمنى.

١٩٦- أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا محمد بن عمرو بن حنبل أنه سمع محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد عن النبي ﷺ بمثله.

قال الشافعي: وبهذا كله نقول فنامر كل مصل من الرجال والنساء أن يكون جلوسه في الصلوات ثلاث جلسات إذا رفع رأسه من السجود لم يرجع على عقبه وثنى رجله اليسرى وجلس عليها كما يجلس في التشهد الأول، وإذا أراد القيام من السجود، أو الجلوس اعتمد يديه معاً على الأرض ونهض، ولا أحب أن ينهض بغير اعتماد، فإنه يروى عن النبي ﷺ أنه كان يعتمد على الأرض إذا أراد القيام.

قال الشافعي: وكذلك أحب إذا قام من التشهد، ومن سجدة سجدها لسجود في القرآن وشكر، وإذا أراد الجلوس في منى جلس على رجله اليسرى مثنية يماس ظهرها الأرض ونصب رجله اليمنى ثانياً أطراف أصابعها وبسط يده اليسرى

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَاسْتَوَى قَاعِدًا قَامَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فنامر من قام من سجود، أو جلوس في الصلاة أن يعتمد على الأرض بيديه مع اتباعاً للسنة، فإن ذلك أشبه للتواضع وأعوذ للمصلي على الصلاة وأحرى أن لا ينقلب، ولا يكاد ينقلب وأي قيام قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهر؛ لأن هذا كله هيئة في الصلاة.

وهكذا نقول في كل هيئة في الصلاة نامر بها وننهي عن خلافها ولا نوجب سجود سهر ولا إعادة بما نهينا عنه منها، وذلك مثل الجلوس والخشوع والإقبال على الصلاة والوقار فيها ولا نامر من ترك من هذا شيئاً بإعادة ولا سجود سهر.

٦٤- باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ

٢٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ؛ فَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصُّلُواتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. [أخرجه مسلم (٤٠٣)، أبو داود (٩٧٤)، الترمذي (٢٩٠)، النسائي (٢٤٢/٢)، ابن ماجه (٩٠٠)]

قال الربيع: وحدثناه يحيى بن حسان.

قال الشافعي: وبهذا نقول، وقد رويت في التشهد أحاديث مختلفة كلها؛ فكان هذا أحبها إلي؛ لأنه أكملها.

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: فرض الله عز وجل الصلاة على رسوله ﷺ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

قال الشافعي: فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع، أول منه في الصلاة؛ ووجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ بما وصفت من أن الصلاة على رسوله ﷺ فرض في الصلاة، والله تعالى أعلم.

٢٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ

عَلَى فَخَذِهِ الْيَسْرَى وَقَبَضَ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى إِلَّا الْمَسْبُحَةَ وَالْإِبْهَامَ وَأَشَارَ بِالْمَسْبُحَةِ.

١٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيِّ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا عَبْتُ بِالْخَصِيِّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي، وَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ. فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ أَخْرَجَ رِجْلَيْهِ مَعَ مَنْ تَحْتَهُ وَأَفْضَى بِأَلْيَتَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ وَصَنَعَ بِيَدَيْهِ كَمَا صَنَعَ فِي الْجُلُوسَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَإِذَا جَلَسَ فِي الصُّبْحِ فَلَهَا جُلُوسَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ آخِرَةٌ أُولَى فَيَجْلِسُهَا الْجُلُوسَةُ الْآخِرَةُ، أُولَى، وَإِنْ فَاتَتْ مِنْهَا رُكْعَةٌ جَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ فِيهَا جُلُوسَتَيْنِ فَجَلَسَ الْأُولَى جُلُوسَ الْأُولَى وَالْآخِرَةَ جُلُوسَ الْآخِرَةِ، وَإِذَا فَاتَتْ مِنْهُ رُكْعَةٌ وَآكُثَرَ وَجَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ جُلُوسَتَيْنِ وَآكُثَرَ جَلَسَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ جُلُوسَ الْأُولَى وَجَلَسَ فِي الْآخِرَةِ جُلُوسَ الْآخِرَةِ وَكَيْفَمَا جَلَسَ عَامِدًا عَالِمًا، أَوْ جَاهِلًا، أَوْ نَامِيًا، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا سُجُودَ لِلْسُّهُورِ وَالْإِخْتِيَارُ لَهُ مَا وَصَفْتُ، وَإِذَا كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُقَارِبَ فِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَا وَصَفْتُ أَحَبَّتْ لَهُ مُقَارِبَتُهُ. [أخرجه مسلم (٥٨٠)، أبو داود (٩٨٧)، النسائي (٢٣٧/٢)]

٦٣- باب القيام من الجلوس

١٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ التَّقْفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فَصَلَّى فِي مَسْجِدِنَا، وَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُصَلِّي، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يَقُومُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْهَضَ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ وَمِثْلُ صَلَاتِي هَذِهِ. [أخرجه البخاري (٨٢٣)، أبو داود (٨٤٤)، الترمذي (٢٨٦)، النسائي (٢٣٤/٢)]

١٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَمِثْلُهُ،

فكان قد تشهد في المغرب ثلاث مرات، ثم ترك التشهد والصلاة على النبي ﷺ في آخر صلاته لم يجزه ما مضى من التشهدين، وإنما فرقت بين التشهدين أن النبي ﷺ قام في الثانية، فلم يجلس فسجد للسهر، ولم يختلف أحد علمته أن التشهد الآخر الذي يخرج به من الصلاة خالف للتشهد الأول في أن ليس لأحد قيام منه إلا الجلوس.

قال الشافعي: ولو لم يزد رجل في التشهد على أن يقول: التحيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين وصلى على رسول الله كرهت له ذلك، ولم أر عليه إعادة؛ لأنه قد جاء باسم تشهد وصلاة على النبي ﷺ وسلم على رسول الله ﷺ، وعلى عباد الله والتشهد في الأولى والثانية لفظ واحد لا يختلف.

وكذلك من فاتته ركعة مع الإمام تشهد مع الإمام كما تشهد، وإن كان موضع تركه من صلاته، ولا يترك التشهد في حال، وإذا أدرك الإمام جالساً تشهد بما قدر عليه وقام حين يقوم الإمام، وإن سها عن التشهد مع الإمام في جميع تشهد الإمام وتشهد في آخر صلاته، فلا إعادة عليه.

وكذلك لو ترك التشهد مع الإمام منفرداً وتشهد في آخر صلاته أجزأته ومعنى قولي يميزه التشهد بأن يميزه التشهد والصلاة على النبي ﷺ لا يميزه أحدهما دون الآخر، وإن اقتضت في بعض الحالات فذكرت التشهد منفرداً.

ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الإمام لم يسلم وتشهد هو؛ فإن سلم مع الإمام ساهياً وخرج بعد خروجه أعاد الصلاة، وإن قرب دخل فكبر، ثم جلس وتشهد وسجد للسهر وسلم.

٦٥- باب القيام من اثنتين

٢٠٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن عبد الله بن بريدة قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم قام، فلم يجلس فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمة كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، ثم سلم. [أخرجه البخاري (١٢٢٤)، مسلم (٥٧٠)، أبو داود (١٠٣٤)، الرمذي (٣٨٩)،

النسائي (١٩٣)، ابن ماجه (١٢٠٦-١٢٠٧)]

٢٠٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

الله كيف نصلي عليك يغني في الصلاة قال: قولوا اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وتبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم، ثم تسلمون على. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤١/٢)]

٢٠٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني مسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الصلاة اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وتبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد. [أخرجه البخاري (٤٧٩٧)،

مسلم (٤٠٥)، أبو داود (٩٧٦)، الرمذي (٤٨٣)، النسائي (٤٧/٣-٤٨)، ابن ماجه (٩٠٤)]

قال الشافعي: فلما روي أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم التشهد في الصلاة، وروي أن رسول الله ﷺ علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة لم يجز، والله تعالى أعلم، أن نقول: التشهد واجب والصلاة على النبي ﷺ غير واجبة والخبر فيهما عن النبي ﷺ زيادة فرض القرآن.

قال الشافعي: فعلى كل مسلم وجبت عليه الفرائض أن يتعلم التشهد والصلاة على النبي ﷺ، ومن صلى صلاة لم يشهد فيها ويصل على النبي ﷺ وهو يحسن التشهد فعليه إعادتها، وإن تشهد، ولم يصل على النبي ﷺ أو صلى على النبي ﷺ، ولم يشهد فعليه الإعادة حتى يجمعهما جميعاً، وإن كان لا يحسنهما على وجههما أتى بما أحسن منهما، ولم يجزه إلا بأن يأتي باسم تشهد وصلاة على النبي ﷺ، وإذا أحسنهما فأغفلهما، أو عمد تركهما فسدت وعليه الإعادة فيهما جميعاً والتشهد والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول في كل صلاة غير الصبح تشهدان تشهد أول وتشهد آخر، إن ترك التشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ساهياً لا إعادة عليه وعليه سجدتا السهو لتركه، ومن ترك التشهد الآخر ساهياً أو عمداً فعليه إعادة الصلاة إلا أن يكون تركه إياه قريباً فيتشهد هذا كله واحداً لا تجزي أحداً صلاة إلا به سها عنه، أو عمده ويغني التشهد والصلاة على النبي ﷺ في آخر الصلاة عن التشهد قبله، ولا يكون على صاحبه إعادة، ولا يغني عنه ما كان قبله من التشهد، ولو فاتته ركعة من المغرب وأدرك الإمام يتشهد في ثانية فتشهد معه، ثم تشهد معه في ثالثة، ثم تشهد لنفسه في الثالثة؛

قلت: حتى يقوم قال ذلك يريد.

قال الشافعي: ففي هذا، والله تعالى أعلم، دليل على أن لا يزيد في الجلوس الأول على التشهد والصلاة على النبي ﷺ وبذلك أمره، فإني كرهته ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه.

قال: وإذا وصف إخفافه في الركعتين الأوليين، ففيه، والله تعالى أعلم، دليل على أنه كان يزيد في الركعتين الأخيرين على قدر جلوسه في الأوليين فلذلك أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي ﷺ ذكر الله وتحميده ودعائه في الركعتين الأخيرتين وأرى أن تكون زيادته ذلك إن كان إماماً في الركعتين الأخيرتين أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ فيه قليلاً للتخفيف عن خلفه.

قال: وأرى أن يكون جلوسه إذا كان وحده أكثر من ذلك ولا أكره ما أطال ما لم يخرج ذلك إلى سهو، أو يخاف به سهو، وإن لم يزد في الركعتين الأخيرتين على التشهد والصلاة على النبي ﷺ كرهت ذلك له ولا سجود للسهر ولا إعادة عليه.

قال: وأرى في كل حال للإمام أن يزيد التشهد والتسبيح والقراءة، أو يزيد فيها شيئاً بقدر ما يرى أن من وراءه ممن يتقل لسانه قد بلغ أن يؤذي ما عليه، أو يزيد.

وكذلك أرى له في القراءة، وفي الحفض والرفع أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقيل: وإن لم يفعل فجاء بما عليه بأخف الأشياء كرهت ذلك له ولا سجود للسهر ولا إعادة عليه.

٦٧- باب السلام في الصلاة

٢٠٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره. [تسارو. [تقدم]

٢٠٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرني غير واحد من أهل العلم، عن إسماعيل بن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله.

٢٠٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله، عن عبد الوهاب بن بخت، عن وإثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى تياض خذو. [أخرجه البيهقي في المعرفة" (٦٠/٢)]

أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن عبد الله بن بختة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس فيهما، فلما قضى صلاته سجد سجدةً، ثم سلم بعد ذلك.

قال الشافعي: فهذا قلنا إذا ترك المصلي التشهد الأول لم يكن عليه إعادة، وإذا أراد الرجل القيام من اثنتين، ثم ذكر جالساً ثم على جلوسه ولا سجود للسهر عليه، وإن ذكر بعدما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائماً وعليه سجود السهر؛ فإن قام من الجلوس الآخر عاد فجلس فتشهد وسجد سجدةً للسهر.

وكذلك لو قام فأنصرف؛ فإن كان انصرف انصرافاً قريباً قدر ما لو كان سها عن شيء من الصلاة أتته وسجد للسهر رجع فتشهد التشهد وسجد للسهر، وإن كان أبعد استأنف الصلاة، ولو جلس مثني، ولم يتشهد سجد للسهر، ولو جلس في الآخرة، ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف فبعد أعاد الصلاة؛ لأن الجلوس إنما هو للتشهد، ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئاً كما لو قام قدر القراءة، ولم يقرأ لم يجزه القيام، ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم، أو راکع، أو مقاصر غير جالس لم يجزه كما لو قرأ وهو جالس لم يجزه إذا كان ممن يطيق القيام، وكل ما.

قلت: لا يجزئ في التشهد فكذلك لا يجزئ في الصلاة على النبي ﷺ، ولا يجزئ التشهد من الصلاة على النبي ﷺ ولا الصلاة على النبي ﷺ من التشهد حتى يأتي بهما جميعاً.

٦٦- باب قدر الجلوس في الركعتين الأوليين

والأخيرين والسلام في الصلاة

٢٠٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره. [أخرجه مسلم (٥٨١)، النسائي (٦١/٣)، ابن ماجه (٩١٥)]

٢٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ في الركعتين كأنه على الرضف. [أخرجه أبو داود (٩٩٥)، الرمذي (٣٦٦)، النسائي (٢٤٣/٢)]

عليه سجود سهر، وإن اقتصر رجلٌ على تسليمه، فلا إعادة عليه وأقل ما يكفيه من تسليمه، أن يقول السَّلام عليكم؛ فإن نقص من هذا حرفاً عادَ فسَلَمَ، وإن لم يفعل حتى قام عادَ فسجدَ للسَّهر، ثم سَلَمَ، وإن بدأ، فقال: عليكم السَّلام، كرهت ذلك له، ولا إعادة في الصَّلاة عليه؛ لأنه ذكرَ الله، وإن ذكرَ الله عزَّ وجلَّ لا يقطعُ الصَّلاة.

٦٨- الكلام في الصلاة

٢١٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ نَأْتِيَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْتُهُ لَأُسَلِّمَ عَلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ، وَمَا بَعُدَ، فَجَلَسْتُ حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُخِذُ مِنْ أَمْرِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ. [أخرجه أبو داود (٩٢٤)، النسائي (١٩٣)]

٢١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ آخِرَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ. [أخرجه مالك (٩٣/١)، البخاري (٧١٤)، مسلم (٥٧٣)، أبو داود (١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١)، الرمذي (٣٩٩)، النسائي (٢٢/٣)، ابن ماجه (١٢١٤)]

٢١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: صَلَّيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا نَعَمْ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ

٢١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّاسَ بْنَ سَهْلٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه أحمد (٣٣٨/٥)]

٢١١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حِيَّانَ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ. [أخرجه النسائي (٦٧/٣)]

٢١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ حِيَّانَ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعٍ قَالَ: مَرَّةً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ وَمَرَّةً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه النسائي (٦٧/٣)]

٢١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، عَنْ ابْنِ الْقَيْطِيطِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلِذَا سَلَّمَ قَالَ أَخَذَنَا بِيَدَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا بَالُكُمْ تَوَمَّنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسُ أَوْ لَا يَكْفِي، أَوْ: إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. [أخرجه مسلم (٤٣١)، أبو داود (٩٩٨)، النسائي (٦١/٣)]

[٦٢]

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث كلها نأخذ فنأمر كل مصل أن يسلم تسليمين إماماً كان، أو مأموماً، أو منفرداً ونأمر المصلي خلف الإمام إذا لم يسلم الإمام تسليمين أن يسلم هو تسليمين ويقول في كل واحدة منهما السَّلام عليكم ورحمة الله ونأمر الإمام أن ينوي بذلك من عن يمينه في التسليم الأولى، وفي التسليم الثانية من عن يساره ونأمر بذلك المأموم وينوي الإمام في أي الناحيتين كان، وإن كان بجزاء الإمام نواه في الأولى التي عن يمينه، وإن نواه في الآخرة لم يضره، وإن عزت عن الإمام، أو المأموم النيّة وسَلَّمَ السَّلام عليكم على الحفظيّة والنَّاسِ وسَلَّمَ لقطع الصَّلاة، فلا يعيدُ واحدٌ منهما سلاماً ولا صلاة، ولا يوجبُ ذلك

جالس بعد التسليم.

الآخر منهما.

قال: نعم.

فقلت له: أولست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي ﷺ بمكة قال: فوجدته يصلّي في فناء الكعبة وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة، ثم رجع إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا؟

قال: بلى.

قال الشافعي: فقلت له: فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ بمكة قبل هجرة النبي ﷺ، ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي ﷺ أتى جذعا في مؤخر مسجده اليس تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟

قال: بلى.

قلت: فحديث عمران بن حصين يدلّك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي الدين، وأبو هريرة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ قال: فلا أدري ما صحبة أبي هريرة.

فقلت له: قد بدأنا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكرك عليك، وأبو هريرة إنما صحب رسول الله ﷺ بخيبر وقال أبو هريرة: صحبت النبي ﷺ بالمدينة ثلاث سنين، أو أربعاً.

قال الربيع أنا شككت، وقد أقام النبي ﷺ بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل أن يصحبه أبو هريرة، فيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخاً لما بعده؟

قال: لا.

قال الشافعي: وقلت له: ولو كان حديث ابن مسعود مخالفاً لحديث أبي هريرة وعمران بن الحصين كما قلت: وكان عمد الكلام وأنت تعلم أنك في صلاة كهو إذا تكلمت وأنت ترى أنك أكملت الصلاة، أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخاً، وكان الكلام في الصلاة مباحاً، ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ، ولكن وجه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر أن التكلم في الصلاة، وإذا كان هكذا تفسد الصلاة، وإذا كان النسيان والسهو، وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة، أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة.

قال محمد بن إدريس: فقال وأنتم تروون أن ذا الدين قتل بيدر.

قلت: فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي ﷺ بالمدينة في حديث عمران بن الحصين والمدينة إنما كانت بعد

٢١٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: سلم النبي ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام الخزيّاق رجل بسيط اليدين فنادى: يا رسول الله، أقصرت الصلاة؟ فخرج مغضباً يجز رداءه فسأل فأخبر فصلى تلك الركعة التي كان ترك، ثم سلم، ثم سجدة سجدة، ثم سلم.

[أخرجه مسلم (٥٧٤)، أبو داود (١٠١٨)، النسائي (٢٦٣)، ابن ماجه (٢١١٥)]

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ فنقول إن حتماً أن لا يعمد أحد للكلام في الصلاة وهو ذاكراً؛ لأنه فيها؛ فإن فعل انتقض صلاته، وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها لحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً ممن لقيت من أهل العلم.

قال الشافعي: ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها، أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها بنى على صلاته وسجد للسهو ولحديث ذي الدين، وأن من تكلم في هذه الحال، فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة والكلام في غير الصلاة مباح، وليس بخالف حديث ابن مسعود حديث ذي الدين، وحديث ابن مسعود في الكلام جملة ودلّ حديث ذي الدين على أن رسول الله ﷺ فرق بين الكلام العامد والناسي؛ لأنه في صلاة، أو المتكلم وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة.

٦٩- الخلاف في الكلام في الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في الكلام في الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ما جمعها علينا في شيء غيره إلا في اليمين مع الشاهد ومسألتي آخرين.

قال الشافعي: فسمعت يقول حديث ذي الدين حديث ثابت عن رسول الله ﷺ لم يرو عن رسول الله ﷺ شيء قط أشهر منه، ومن حديث العجماء جبار وهو أثبت من حديث العجماء جبار ولكن حديث ذي الدين منسوخ.

فقلت: ما نسخه؟

قال حديث ابن مسعود، ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه: إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث الله أن لا تتكلموا في الصلاة.

قال الشافعي: فقلت له والناسخ إذا اختلف الحديثان

حديث ابن مسعود بمكة قال: بلى.

قلت: وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت، وقد كانت بدر بعد مقدم النبي ﷺ المدينة بستة عشر شهراً.

قال: أفذو اليدين الذي رويتم عنه المقتول بيدر.

قلت: لا عمران يسميه الخرباق، ويقول قصير اليدين، أو مديد اليدين والمقتول بيدر ذو الشمالين، ولو كان كلاهما ذو اليدين كان اسماً يشبه أن يكون وافق اسماً كما تنفق الأسماء.

قال الشافعي: فقال بعض من يذهب مذهبه فلنا حجة أخرى.

قلنا: وما هي؟

قال: أن معاوية بن الحكم حكي أنه تكلم في الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم.

قال الشافعي: فقلت له فهذا عليك ولا لك إنما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت.

قال: فإن قلت هو خلافه.

قلت: فليس ذلك لك وتكلمك عليه؛ فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي اليدين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها، وإن كان معه، أو بعده، فقد تكلم فيما حكيت وهو جاهل بأن الكلام غير محرم في الصلاة، ولم يحك أن النبي ﷺ أمره بإعادة الصلاة فهو في مثل معنى حديث ذي اليدين، أو أكثر؛ لأنه تكلم عامداً للكلام في حديثه إلا أنه حكي أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرماً في الصلاة.

قال: هذا في حديثه كما ذكرت.

قلت: فهو عليك إن كان على ما ذكرته، وليس لك إن كان كما قلنا.

قال: فما تقول.

قلت: أقول: إنه مثل حديث ابن مسعود وغير مخالف حديث ذي اليدين.

قال محمد بن إدريس: فقال: فإنكم خالفتم حين فرعتم حديث ذي اليدين.

قلت: فخالفناه في الأصل قال: لا، ولكن في الفرع.

قلت: فأنت خالفته في نصه، ومن خالف النص عندك اسماً حالاً ممن ضعف نظره فاختطأ التفریع.

قال: نعم وكل غير معذور.

قال محمد: فقلت له: فأنت خالفت أصله وفرعه، ولم تخالف نحن من فرعه ولا من أصله حرفاً واحداً فعليك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أنا خالفنا منه ما لم نخالفه.

قال: فأسألك حتى أعلم أخالفته أم لا.

قلت: فسل.

قال: ما تقول في إمام انصرف من اثنتين، فقال له: بعض من صلى معه قد انصرفت من اثنتين فسأل آخرين، فقالوا صدق.

قلت: أماموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاتهم فاسدة.

قال: فأنت رويت أن النبي ﷺ قضى وتقول قد قضى معه من حضر، وإن لم تذكره في الحديث.

قلت: أجل.

قال: فقد خالفته.

قلت: لا، ولكن حال إمامنا مفارقة حال رسول الله ﷺ.

قال: فأين افتراق حالهما في الصلاة والإمامة.

قال محمد بن إدريس: فقلت له: إن الله عز وجل كان ينزل فرائضه على رسوله ﷺ فرضاً بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف بعض فرضه.

قال: أجل.

قلت: ولا نشك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله ﷺ لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة.

قال: أجل.

قلت: فلما فعل لم يدر ذو اليدين أقصرت الصلاة بمحادث من الله عز وجل أم نسي النبي ﷺ، وكان ذلك بينا في مسألته إذ قال: أقصرت الصلاة أم نسيت.

قال: أجل.

قلت: ولم يقبل النبي ﷺ من ذي اليدين إذ سأل غيره.

قال: أجل.

قال: ولما سأل غيره احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه، فيكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه، ولم يسمع النبي ﷺ رد عليه، فلما لم يسمع النبي ﷺ رد عليه كان في معنى ذي اليدين من أنه لم يستدل للنبي ﷺ بقول، ولم يدر أقصرت الصلاة أم نسي النبي ﷺ فأجابه ومعناه من معنى ذي اليدين من أن الفرض عليهم جوابه إلا ترى أن النبي ﷺ لما أخبروه فقبل قولهم، ولم يتكلم، ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم.

عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَغْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

قال عمرو بن دينار، ثم ذكرته لأبي معبدٍ بعدُ، فقال: لَمْ أَحْذُكْكَ قَالَ عَمْرُو قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَالَ: وَكَانَ مِنْ أَصْدَقِ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ. [أخرجه البخاري (٨٤٢)، مسلم (٥٨٣)، أبو داود (١٠٠٢)، النسائي (٦٧/٣)]

قال الشافعي: كأنه نسبه بعدما حدثه إياه.

٢٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ الْأَعْلَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ النِّعَمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ النَّاءُ الْحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ. [أخرجه مسلم (٥٩٤)، أبو داود (١٥٠٦)، النسائي (٧٠-٦٩/٣)]

قال الشافعي: وهذا من المباح للإمام وغير المأموم قال: وأي إمام ذكر الله بما وصفت جهراً، أو سراً، أو بغيره فحسن واختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد الانصراف من الصَّلاةِ ويخفيان الذكر إلا أن يكون إماماً يجب أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه، ثم يسر، فإن الله عز وجل يقول: وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا يَٰعَبِي، واللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ، الدُّعَاءُ وَلَا تَجْهَرُ ترفع ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك، وأحسب ما روى ابن الزبير من تهليل النبي ﷺ، وما روى ابن عباس من تكبيره كما روينا.

قال الشافعي: وأحسبه إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه، وذلك؛ لأنَّ عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير، وقد يذكر أنه ذكر بعد الصَّلاةِ بما وصفت ويذكر انصرافه بلا ذكر، وذكرت أم سلمة مكثته، ولم يذكر جهراً وأحسبه لم يمكث إلا ليذكر ذكراً غير جهر.

فإن قال قائل: ومثل ماذا؟

قلت: مثل أنه صلى على المنبر يكون قيامه وركوعه عليه وتقهقر حتى يسجد على الأرض وأكثر عمره لم يصل عليه، ولكنه فيما أرى أحب أن يعلم من لم يكن يراه ممن بعد عنه كيف القيام والركوع والرفع يعلمهم أن في ذلك كله سعة واستحب أن

قال الشافعي: ولما قبض الله عز وجلَّ رسوله ﷺ تناهت فرائضه، فلا بدل فيها، ولا ينقص منها أبداً.

قال: نعم.

قال الشافعي: فقلت هذا فرق بيننا وبينه، فقال: من حضره هذا فرق بين لا يردّه عالم لبيان، ووضوحه.

قال الشافعي: فقال: إن من أصحابكم من قال: ما تكلم به الرجل في أمر الصَّلاةِ لم يفسد صلاته.

قال الشافعي: فقلت له إنما الحجّة علينا ما قلنا لا ما قال غيرنا.

قال الشافعي: وقال: قد كلمت غير واحد من أصحابك فما احتج بهذا، ولقد قال العمل على هذا.

قال محمد بن إدريس: فقلت له قد أعلمتك أن العمل ليس له معنى ولا حجّة لك علينا بقول غيرنا.

قال: أجل.

فقلت فدع ما لا حجّة لك فيه.

قال محمد بن إدريس: وقلت له لقد أخطأت في خلافك حديث ذي البدين مع ثبوته وظلمت نفسك بأنك زعمت أنا، ومن قال به نحل الكلام والجماع والغناء في الصَّلاةِ، وما أحللتنا ولا هم من هذا شيئاً قط، وقد زعمت أن المصلّي إذا سلّم قبل أن تكمل الصَّلاةَ وهو ذاكراً، لأنه لم يكملها فسدت صلاته؛ لأنَّ السَّلامَ زعمت في غير موضعه كلاماً، وإن سلّم وهو يرى أنه قد أكمل بنى، فلو لم يكن عليك حجّة إلا هذا كفى بها عليك حجّة ونحمد الله على عيبكم خلاف الحديث وكثرة خلافكم له.

٧٠- بابُ كلامِ الإمامِ وجُلوُسُهُ بعدَ السَّلامِ

٢١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بِنْتُ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ دُوجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا.

قال ابن شهاب فترى مكثه ذلك، والله أعلم لكى ينفذ النساء قبل أن يدركنهن من انصرف من القوم. [أخرجه البخاري (٨٣٧)، أبو داود (١٠٤٠)، النسائي (٦٧/٢)، ابن ماجه (٩٣٢)]

٢١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ

أن يعتمد على الأرض بيديه وأني قيام قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهو؛ لأن هذا كله هيئة في الصلاة.

وهكذا نقول في كل هيئة في الصلاة نأمر بها وننهى عن خلافها ولا نوجب سجود سهو ولا إعادة بما نهينا عنه منها، وذلك مثل الجلوس والخشوع والإقبال على الصلاة والوقار فيها ولا نأمر من ترك من هذا شيئاً بإعادة ولا سجود سهو وكرر ذلك في أبواب الصلاة كثيراً مما سبق.

ومنها نصه في باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ، فقال: من ترك التشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ساهياً، فلا إعادة عليه وعليه سجدة السهو لتركه.

قال الشافعي: وإنما فرقت بين التشهدين أن النبي ﷺ قام في الثانية، فلم يجلس فسجد للسهو، ولم يختلف أحد علمته أن التشهد الآخر الذي يخرج به من الصلاة مخالف للتشهد الأول أن ليس لأحد قيام منه إلا بالجلوس.

ومنها نصه في آخر الترجمة المذكورة الدال على أن من ارتكب منهيًا عنه يبطل عمده الصلاة، فإنه يسجد إذا فعله سهواً، ولم تبطل الصلاة بسهو، فقال: ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الإمام لم يسلم وتشهد هو؛ فإن سلم مع الإمام ساهياً وخرج وبعد خروجه أعاد الصلاة، وإن قرب دخل فكبر، ثم جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم.

ومنها ما ذكره في القيام من اثنتين وهو مذكور قبل هذه الترجمة بأربع تراجم فقلناه إلى هنا وفيه.

٢٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ. [تقدم]

قال الشافعي: فهذا قلنا إذا ترك المصلي التشهد الأول لم يكن عليه إعادة، وكذا إذا أراد الرجل القيام من اثنتين، ثم ذكر جالساً ثم على جلوسه ولا سجود للسهو عليه، وإن ذكر بعد ما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائماً وعليه سجود السهو؛ فإن قام من الجلوس الآخر عاد فجلس للتشهد وسجد سجدتين للسهو.

وكذلك لو قام فانصرف؛ فإن كان انصرف انصرافاً قريباً قدر ما لو كان سها عن شيء من الصلاة أمه وسجد رجع فتشهد التشهد وسجد للسهو، وإن كان أبعد استأنف الصلاة، أو جلس

يذكر الإمام الله شيئاً في جلسته قدر ما يتقدم من انصرف من النساء قليلاً كما قالت أم سلمة، ثم يقوم، وإن قام قبل ذلك، أو جلس أطول من ذلك، فلا شيء عليه وللمأموم أن ينصرف إذا قضى الإمام السلام قبل قيام الإمام، وأن يؤخر ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الإمام، أو معه أحب إلي له واستحب للمصلي منفرداً وللمأموم أن يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الإجابة بعد المكتوبة.

٧١- باب انصراف المصلي إماماً، أو غير إمام

عن يمينه وشماله

٢٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْأَوْبَرِ الْحَارِثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه البيهقي (٢٩٥/٢)]

٢٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عَمَارَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ مِنْ صَلَاتِهِ جُزْءاً يَرَى أَنْ حَقّاً عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه البخاري (٨٥٢)، مسلم (٧٠٧)، أبو داود (١٠٤٢)، النسائي (٨١/٣)، ابن ماجه (٩٣٠)]

قال الشافعي: فإذا قام المصلي من صلاته إماماً، أو غير إمام فليصرف حيث أراد إن كان حيث يريد يميناً، أو يساراً، أو مواجهة وجهه، أو من ورائه انصرف كيف أراد لا اختيار في ذلك أعلمه لما روي أن النبي ﷺ كَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي نَاحِيَةٍ، وَكَانَ يَتَوَجَّهُ مَا شَاءَ أَحَبَّيْتُ لَهُ أَنْ يَكُونَ تَوَجُّهُهُ عَنْ يَمِينِهِ لِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِبُ النَّبَأُ مِنْ غَيْرِ مُضِئِي عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَنْصَرِفَ حَيْثُ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِنْ كَانَ انصرافه.

٧٢- باب سجود السهو، وليس في التراجم وفيه

نصوص

فمنها في باب القيام من الجلوس نص على أنه لا يسجد للسهو بترك الهيئات، فقال: لما ذكر أن السنة لمن قام من جلوسه

مع غيرها في مختصر البويطي، وكلُّ سهو في الصلاة نقصاً كان، أو زيادة سهواً واحداً كان أم اثنين أم ثلاثة فسجدتا السهو تجزئ من ذلك كله قبل السلام وفيهما تشهد وسلام، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قام من اثنتين فسجد قبل السلام وهذا نقصان، وقد روي عن رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يذكر كم صلى فليتن على ما استيقن، وليسجد سجدةً قبل السلام وهذا زيادة، وقال في ترجمة بعد ذلك ومن لم يذكر كم صلى واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً فليتن على يقينه، ثم يسجد سجدةً قبل السلام لسجدتي السهو تشهد وسلام، وما ذكره البويطي من التشهد لسجدتي السهو أنهما قبل السلام ظاهره أنه يسجد سجدة السهو قبل السلام، ثم يتشهد، ثم يسلم، ولم أر أحداً من الأصحاب ذكر هذا إلا فيما إذا سجد بعد السلام في صورته المعروفة؛ فإن حمل كلام البويطي على صورته بعد السلام كان ممكناً.

وفي آخر سجود السهو من مختصر المزني سمعت الشافعي يقول: إذا كانت سجدة السهو بعد السلام تشهد لهما، وإذا كانت قبل السلام أجزأ التشهد الأول، وقد سبق عن القديم مثل هذا وحكى الشيخ أبو حامد ما ذكره المزني، وأنه في القديم، وقال: إنه أجمع أصحاب الشافعي أنه إذا سجد بعد السلام للسهو تشهد، ثم سلم، وقال الماوردي: إنه مذهب الشافعي، وجماعة أصحابه الفقهاء قال: وقال بعض أصحابنا إن كان يرى سجود السهو بعد السلام تشهد وسلم بل يسجد سجدةً لا غير قال الماوردي، وهذا غير صحيح لرواية عمران بن الحصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قام من ثلاث من العصر ناسياً حتى أخبره الخبراني فصرى ما بقي وسلم وسجد سجدةً وتشهد، ثم سلم وما ذكره الماوردي من حديث عمران بن الحصين بهذه السياقة غريب، وإنما جاءت عنه رواية تفرد بها أشعث بن عبد الملك الحراني عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدةً، ثم تشهد بعد، ثم سلم روى ذلك أبو داود والترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وما حسنه الترمذي يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون سجود السهو قبل السلام، أو بعده فيحتج به لما ذكره البويطي لما سبق وقلنا إنه غريب لم نر أحداً من الأصحاب قال به والذي صححه جمع من الأصحاب أن الذي يسجد بعد السلام لا يتشهد أيضاً والمذهب المعتمد ما تقدم في نقل المزني والقديم وقطع به الشيخ أبو حامد وجرى عليه غيره.

وفي مختصر المزني في باب سجود السهو: وإن ذكر أنه في الخامسة سجدة، أو لم يسجد قعد في الرابعة، أو لم يقعد، فإنه يجلس

فسي، ولم يتشهد سجدة للسهو، ولو جلس في الآخرة، ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف وبعد أعاد الصلاة؛ لأن الجلوس إنما هو للتشهد، ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئاً كما لو قام قدر القراءة، ولم يقرأ لم يجزه القيام، ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم، أو راکع، أو متقاصر غير جالس لم يجزه كما لو قرأ وهو جالس لم يجزه إذا كان ممن يطيق القيام، وكل ما.

قلت: لا يجزئ في التشهد فذلك لا يجزئ في الصلاة على النبي ﷺ، ولا يجزئ التشهد من الصلاة على النبي ﷺ ولا الصلاة على النبي ﷺ من التشهد حتى يأتي بهما جميعاً.

ومن النصوص المتعلقة بسجود السهو ما سبق في باب كيف القيام من الركوع وهو قول الشافعي رحمه الله، وإن ذهبت العلة عنه بعدما يصير ساجداً لم يكن عليه ولا له أن يقوم إلا لما يستقبل من الركوع؛ فإن فعل فعله سجود السهو؛ لأنه زاد في الصلاة ما ليس عليه، وإذا اعتدل قائماً لم أحب له يتلبث حتى يقول ما أحببت له القول، ثم يهوي ساجداً، أو يأخذ في التكبير فيهوي وهو فيه وبعد أن يصل الأرض ساجداً مع انقضاء التكبير، وإن أخر التكبير عن ذلك، أو كبر معتدلاً، أو ترك التكبير كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو عليه، ولو أطال القيام بذكر الله عز وجل يدعو، أو ساهياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو؛ لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع، وهذا موضع ذكر غير قراءة؛ فإن زاد فيه، فلا توجب عليه سهواً.

وكذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو؛ لأن القنوت عمل معدود من عمل الصلاة؛ فإذا عمله في غير موضعه، أوجب عليه السهو.

وفي مختصر المزني نصوص في سجود السهو لم نرها في الأم قال المزني.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن شك في صلاته، فلم يدر اثلاثاً أم أربعاً فعليه أن يني على ما استيقن.

وكذلك قال رسول الله ﷺ، فإذا فرغ من صلاته بعد التشهد سجدة سجدةً قبل السلام، واحتج في ذلك بحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وبحديث ابن مجينة أنه سجد قبل السلام في جمع الجوامع.

قال الشافعي: سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان قبل السلام وهو الناسخ والآخر من الأمرين، ولعل مالكا لم يعلم الناسخ والنسخ من هذا، وقاله في القديم فمن سجد قبل السلام أجزأه التشهد الأول، ولو سجد للسهو بعد السلام تشهد، ثم سلم هذا نقل جمع الجوامع، ثم ذكر رواية البويطي ونحن نذكرها

وإن تطوَّع ركعتين، ثمَّ وصلَّ الصَّلَاةَ حتَّى تكونَ أربعاً، أو أكثرَ سجدةً للسَّهْوِ، وإن فعلها، ولم يسجد حتَّى دخلَ في صلاةٍ أخرى، فلا يسجدُهما قاله في القديم، كذا في جمع الجوامع؛ فإن كان المرادُ أَنَّهُ سَلَّمَ وتطاولَ الفصلُ فكذلك في الجديد أيضاً.

ومن أدركَ سجدي السَّهْوِ مع الإمام سجدهما؛ فإن كان مسافراً والإمامُ مقيماً صلى أربعاً، وإن أدركَ أحدهما سجدةً، ولم يقضِ الآخرَ وبني على صلاة الإمام، وإن كان الإمامُ مسافراً فسها سجداً معه، ثمَّ قضا ما بقيَ عليهما.

ومن سها عن سجدي السَّهْوِ حتَّى يقومَ من مجلسه، أو عمدَ تركهما، ففيه قولان: أحدهما: يسجدُ متى ذكرهما، والآخرُ: لا يعودُ لهما قاله في القديم، قاله في جمع الجوامع، وهذا الثاني إن كان مع طول الفصل، أو كان قد سَلَّمَ عامداً، فإنَّه لا يعودُ إلى السَّجود في الصَّورتين على الجديد، وفي رواية البويطي، وإن تركوا سجودَ السَّهْوِ عامدين، أو جاهلين لم يبين أن يكونَ عليهم إعادةُ الصَّلَاةِ وأحبُّ إن كانوا قريباً عادوا لسجدي السَّهْوِ، وإن تطاولت فليسَ عليهم إعادةُ التطاول عند ما لم يخرج من المسجد، ويكونُ قدرُ كلام النبي ﷺ ومساكنه.

وإن أحدث الإمام بعدَ التسليم وقبلَ سجدي السَّهْوِ فكالصَّلَاةُ إن تقاربَ رجوعه أشارَ إليهم أن امكثوا، ويتوضَّأ ويسجدُ للسَّهْوِ، وإن لم يتقارب أشارَ إليهم ليسجدوا قاله في القديم.

ومن شكَّ في السَّهْوِ، فلا سجودَ عليه هذا كلُّه نقلُ جمع الجوامع وفيه في باب الشُّكِّ في الصَّلَاةِ، وما يلغى منها، وما يجبُ عن الشَّافعي؛ فإن نسي أربعَ سجديات لا يدري من أيَّهنَّ هنَّ نزلناها على الأشدَّ فجعلناه ناسياً السَّجدةَ من الأولى وسجديتين من الثانية وتمَّت الثالثة ونسي من الرَّابِعةِ سجدةً فاضف إلى الأولى من الثالثة سجدةً فتَمَّت له ركعةٌ وبطلت السَّجدةُ الَّتِي بقيت من الثالثة ونضيفُ إلى الرَّابِعةِ سجدةً يسجدُها فكأنه تمَّ له ثانية ويأتي بركعتين بسجودهما وسجود السَّهْوِ.

٧٣- باب سجود التلاوة والشكر

وقد ترجمَ سجود القرآن في اختلافٍ عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما، وفي اختلافٍ الحديث، وفي اختلافٍ مالكٍ والشَّافعي رحمهما الله تعالى مرَّتين.

أما الأولُ، ففيه.

٢٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه

في الرَّابِعةِ، ويشهَدُ ويسجدُ للسَّهْوِ، وإن ذكرَ في الثانيةِ أَنَّهُ ناسٍ لسجدةٍ من أولى بعدَ ما اعتدلَ قائماً، فإنَّه يسجدُ للأولى حتَّى تَسْمَ قِبَلَ الثانيةِ، وإن ذكرَ بعدَ أن يفرغَ من الثانيةِ أَنَّهُ ناسٍ لسجدةٍ من الأولى كانَ عمله في الثانيةِ كلا عملٍ، فإذا سجدَ فيها كانت من حكمِ الأولى وتمَّت الأولى بهذه السَّجدةِ وسقطت الثانية؛ فإن ذكرَ في الرَّابِعةِ أَنَّهُ نسيَ سجدةً من كلِّ ركعةٍ، فإنَّ الأولى صحيحةٌ إلا سجدةً، وعمله في الثانيةِ كلا عملٍ، فلمَّا سجدَ فيها سجدةً كانت من حكمِ الأولى وتمَّت الأولى وبطلت الثانيةُ وكانت الثالثةُ ثانيةً، فلمَّا قامَ في ثالثةٍ قبلَ أن يتمَّ الثانيةَ الَّتِي كانت عنده ثالثةً كانَ عمله كلا عملٍ، فلمَّا سجدَ فيها سجدةً كانت من حكمِ الثانيةِ فتَمَّت الثانيةُ وبطلت الثالثةُ الَّتِي كانت رابعةً عنده، ثمَّ يقومُ فيبني ركعتين ويسجدُ للسَّهْوِ بعدَ التَّشهُّدِ وقبلَ التسليمِ، وعلى هذا البابُ كلُّه، وقياسه.

وإن شكَّ هل سها أم لا، فلا سهوَ عليه، وإن استيقنَ السَّهْوَ، ثمَّ شكَّ هل سجدَ للسَّهْوِ أم لا؟ سجدهما، وإن شكَّ هل سجدَ سجدةً، أو سجديتين سجدةً أخرى، وإن سها سهوين، أو أكثرَ فليسَ عليه إلا سجدةً السَّهْوِ.

وإذا ذكرَ سجدي السَّهْوِ بعدَ أن يسَلَّمَ؛ فإن كان قريباً أعادهما وسَلَّمَ، وإن تطاولَ لم يعد.

ومن سها خلفَ إمامه، فلا سجودَ عليه، وإن سها إمامه سجدَ معه؛ فإن لم يسجدَ إمامه سجدَ من خلفه بأن كان قد سبقه إمامه ببعضِ صلاته سجدهما بعدَ القضاءِ اتباعاً للإمامه لا لما يبقى من صلاته.

قال الشَّافعي: السَّهْوُ في الصَّلَاةِ يكونُ من وجهين أحدهما أن يدعَ ما عليه من عملِ الصَّلَاةِ، وذلك مثلُ أن يقومَ في مثني، فلا يجلسَ، أو مثلُ أن ينصرفَ قبلَ أن يكملَ، وما أشبهه والآخرُ أن يعملَ في الصَّلَاةِ ما ليسَ عليه وهو أن يركعَ ركعتين قبلَ أن يسجدَ، أو يسجدَ أكثرَ من سجديتين ويجلسَ حيث له أن يقومَ، أو يسجدَ قبلَ أن يركعَ، وإن تركَ القنوتَ في الفجرِ سجدَ للسَّهْوِ؛ لأنَّه من عملِ الصَّلَاةِ، وقد تركه، وإن تركه في الوترِ لم يجبَ عليه إلا في النِّصْفِ الآخرِ من شهرِ رمضان، فإنَّه إن تركه سجدَ للسَّهْوِ والسَّهْوُ في الفريضةِ والنَّافلةِ سواءً، وعلى الرَّجُلِ والمراةُ والمصلِّي والجماعةُ والمفردُ سواءً.

وهذا الآخرُ هو مقتضى إطلاقِ نصوصِ الأمِّ وغيرها، ولكن للتصريح به نظرٌ.

قال الشَّافعي: وأرى، والله أعلمُ أنَّ ما كانَ يعملُه ساهياً وجبت عليه سجدةً السَّهْوِ إذا كانَ ممَّا لا يقضُّ الصَّلَاةَ، فإذا فعله عامداً سجدَ فيه.

من سجود القرآن، وإن تركه كرهته له، وليس عليه قضاؤه؛ لأنه ليس بفرض.

فإن قال قائل: ما دل على أنه ليس بفرض؟

قيل: السجود صلاة قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾؛ فكان الموقوت يمتثل موقفاً بالعدد وموقفاً بالوقت فإبان رسول الله ﷺ أن الله عز وجل فرض خمس صلوات، فقال رجل: يا رسول الله هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع، فلما كان سجود القرآن خارجاً من الصلوات المكتوبات كانت سنة اختيار فأحبب إلينا أن لا يدعه، ومن تركه ترك فضلاً لا فرضاً، وإنما سجدة رسول الله ﷺ في النجم؛ لأن فيها سجوداً في حديث أبي هريرة، وفي سجود النبي ﷺ في النجم دليل على ما وصفت؛ لأن الناس سجدوا معه إلا رجلين، والرجلان لا يدعان الفرض إن شاء الله، ولو تركاه أمرهما رسول الله ﷺ بإعادته.

قال الشافعي: وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد فهو، والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ، فلم يسجد النبي ﷺ، ولم يكن عليه فرضاً فيأمر النبي ﷺ به.

٢٢٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة فسجد، فسجد النبي ﷺ، ثم قرأ آخر عنده السجدة، فلم يسجد النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة، فلم تسجد، فقال النبي ﷺ: كنت إماماً، فلو سجدت سجدت معك. [أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٧٧)].

قال الشافعي: إني لأحبه زيد بن ثابت؛ لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد، وإنما روى الحديثين معاً عطاء بن يسار.

قال الشافعي: فأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد، وإن يسجد من سمعه.

فإن قال قائل: فلعن أحد هذين الحديثين نسخ الآخر.

قيل: فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ إلا جاز لأحد أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ، ثم يكون، أولى؛ لأن السنة السجود لقول الله عز وجل ﴿فأسجدوا لله واعبدوا﴾، ولا يقال لواحد من هذا ناسخ ولا منسوخ، ولكن يقال: هذا اختلاف من جهة المباح.

وأما الثالث: وهو الذي في اختلاف الحديث مالك

قال: عزائم السجود ﴿ألم تنزل﴾، ﴿والنجم﴾، و﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾. [عبد الرزاق (٥٨٦٣)].

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه.

٢٢٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا هشيم، عن أبي عبد الله الجعفي، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب قال: كان يسجد في الحج سجدتين. [ابن أبي شيبة (٣٧٣/١)].

وبهذا نقول، وهذا قول العامة قبلنا: ويروى عن عمر وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وهم يذكرون السجدة الأخيرة في الحج، وهذا الحديث عن علي بن أبي طالب يخالفونه.

٢٢٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن مهدي، عن صفيان، عن محمد بن قيس، عن أبي موسى أن علياً بن أبي طالب لما روى بالسجدة خرو ساجداً ونحن نقول: لا بأس بسجدة الشكر ونسجدها ويروى عن النبي ﷺ أنه سجدتها، وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يذكرونها يكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تعالى في الشكر. [ابن أبي شيبة (٢٢٨/٢)].

وأما الثاني: وهو الذي في اختلاف الحديث، ففيه.

٢٢٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن، عن ثوبان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قرأ بالنجم فسجد ومسجد الناس معه إلا رجلين قال أراد الشهرة.

٢٢٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن يزيد، عن عبد الله بن قسيط، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله ﷺ بالنجم، فلم يسجد فيها. [أخرجه البخاري (١٠٧٢، ١٠٧٣)، مسلم (٥٧٧)، أبو داود (١٤٠٤)،

الترمذي (٥٧٣)، النسائي (١٦٠/٢)].

قال الشافعي: وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم، ولكننا غلب أن لا يترك؛ لأن النبي ﷺ سجد في النجم وترك.

قال الشافعي: وفي النجم سجدة، ولا أحب أن يدع شيئاً

والشافعي رضي الله عنهما، ففيه سألت الشافعي عن السجود في «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» قال فيها سجدة.

قلت له: وما الحجّة أن فيها سجدة، فقال:

٢٣٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَرَأَ لَهُمْ «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَجَدَ فِيهَا. [أخرجه البخاري (١٠٧٨)، مسلم (٥٧٨)، أبو داود (١٤٠٧)، الترمذي (٥٧٠)، النسائي (١١١/٢)، ابن ماجه (١٠٥٨)]

٢٣١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى» فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ أُخْرَى. [أخرجه عبد الرزاق (٥٨٨٠)]

٢٣٢- أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَالِكٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَ الْقُرَاءَ أَنْ يَسْجُدُوا فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». [أخرجه ابن أبي شبة (٤٢٤٧)]

أخبرنا الربيع سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال فيها سجدتان.

قلت: وما الحجّة في ذلك، فقال:

٢٣٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٨٩٠)، ابن أبي شبة (٤٢٩٣)]

٢٣٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَصْرَ أَنَّ عُمَرَ سَجَدَ فِي الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. [أخرجه مالك (٢٠٦، ٢٠٥/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنْ سُجُّودَ الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَّا لِمَا إِذَا لَقِيَ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقِيلَ لَهُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مَا قُلْتُمْ إِنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ قَالُوا: نَعَمْ، وَكَانَ أَقْلُ أَقْوَالِهِمْ لَكَ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهُ مَخَالِفًا فِيمَا قُلْتُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا أَنْ تَقُولُوا: اجْتَمَعَ النَّاسُ وَأَهْلُ الْعِلْمِ مَعَكُمْ يَقُولُونَ: مَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مَا زَعَمْتُمْ إِنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فَأَمْرَانِ أَسَأْتُمْ بِهِمَا النَّظَرَ لَأَنْفُسِكُمْ فِي التَّحْقِظِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنْ تَجْعَلُوا السَّبِيلَ لِمَنْ سَمِعَ قَوْلَكُمْ اجْتَمَعَ

النَّاسُ إِلَى رَدِّ قَوْلِكُمْ وَلَا سَبِيلًا إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا أَنْتُمْ مَقْصُورُونَ عَلَى عِلْمِ مَالِكٍ رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ وَكُنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ يَأْمُرُ الْقُرَاءَ أَنْ يَسْجُدُوا فِيهَا وَأَنْتُمْ قَدْ تَجْعَلُونَ قَوْلَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الْعِلْمِ فَتَقُولُونَ: كَانَ لَا يَخْلُفُ الرَّجُلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَخَالَطَةٌ فَتَرَكْتُمْ بِهَا قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» لِقَوْلِ عُمَرَ، ثُمَّ تَجِدُونَ عُمَرَ يَأْمُرُ بِالسُّجُودِ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَمَعَهُ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَرَأَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ تَسْمُوا أَحَدًا خَالَفَ هَذَا، وَهَذَا عِنْدَكُمْ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي زَمَانِهِ، ثُمَّ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي الصَّحَابَةِ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي التَّابِعِينَ وَالْعَمَلُ يَكُونُ عِنْدَكُمْ بِقَوْلِ عُمَرَ وَخَدِّه أَقْلُ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ زَعَمْتُمْ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ سَجَدَ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»، وَأَنْ عُمَرَ أَمَرَ بِالسُّجُودِ فِيهَا، وَأَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَجَدَ فِي النَّجْمِ، ثُمَّ زَعَمْتُمْ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا أَنْ لَا سُجُودَ فِي الْمَفْصَلِ، وَهَذَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهَذَا مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، فَقَالَ: قَوْلُكُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ لِمَا حَكَوْا فِيهِ غَيْرَ مَا قُلْتُمْ بَيِّنٌ فِي قَوْلِكُمْ أَنْ لَيْسَ كَمَا قُلْتُمْ، ثُمَّ رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَجَدَ فِي النَّجْمِ، ثُمَّ لَا تَرَوُونَ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافَهُ، ثُمَّ رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمَا سَجَدَا فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ وَتَقُولُونَ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَتَزْعُمُونَ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا أَنْ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ، ثُمَّ تَقُولُونَ اجْتَمَعَ النَّاسُ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ خِلَافَ مَا تَقُولُونَ، وَهَذَا لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِأَنْ يَجْهَلَ، وَلَا يَرْضَى أَحَدٌ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا عَلَيْهِ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِمَّا لَا يَخْفَى عَنْ أَحَدٍ يَعْقِلُ إِذَا سَمِعَهُ أَرَأَيْتُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَيُّ النَّاسِ اجْتَمَعَ عَلَى أَنْ لَا سُجُودَ فِي الْمَفْصَلِ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْ أَيْمَنِ النَّاسِ السُّجُودَ فِيهِ وَلَا تَرَوُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ يَنْهَوْنَهُمْ خِلَافَهُمْ أَلَيْسَ أَنْ تَقُولُوا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَنْ فِي الْمَفْصَلِ سُجُودًا، أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْ تَقُولُوا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنْ لَا سُجُودَ فِي الْمَفْصَلِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ نَعْلَمِهِمْ أَجْمَعًا أَنْ تَقُولُوا اجْتَمَعُوا، فَقَدْ قُلْتُمْ اجْتَمَعُوا، وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَتَمَّةِ قَوْلَكُمْ وَلَا ادْرِي مِنَ النَّاسِ عِنْدَكُمْ أَخْلَقًا كَانُوا فَمَا اسْمُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَمَا ذَهَبْنَا بِالْحِجَّةِ عَلَيْكُمْ إِلَّا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَا جَعَلْنَا الْإِجْمَاعَ إِلَّا لِإِجْمَاعِهِمْ فَاحْسِنُوا النَّظَرَ لِأَنْفُسِكُمْ واعلموا أنه لا يجوزُ أَنْ تَقُولُوا اجتمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم، ولكن قولوا فيما اختلفوا فيه أخبرنا كذا كذا ولا تدعوا الإجماع فدعوا ما يوجد على السنتكم خلافة فما أعلمه يؤخذ على أحدٍ يثبت على علم أقيح من هذا.

قلت: للشافعي أفرأيت إن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة، وإن كانوا مختلفين؟ فقال الشافعي: أرايتم إن قال: مَنْ يُخَالِفُكُمْ وَيَذْهَبُ إِلَى

٧٤- باب صلاة التطوع، وليس في التراجم وفيه نصوص وكلام منثور

قَوْلُ مَنْ يُخَالِفُكُمْ قَوْلُ مَنْ أَخَذَتْ بِقَوْلِهِ اجْتَمَعَ النَّاسُ أَكْبَرُ صَادِقًا؟ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ قَوْلُ ثَالِثٍ يُخَالِفُكُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى قَوْلِهِ؛ فَإِنْ كُتِمَ صَادِقِينَ مَعًا بِالتَّأْوِيلِ فَبِالْمَدِينَةِ اجْتِمَاعٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ قُلْتُمْ الْاجْتِمَاعُ هُوَ ضِدُّ الْخِلَافِ، فَلَا يُقَالُ اجْتِمَاعٌ إِلَّا لِمَا لَا خِلَافَ فِيهِ بِالْمَدِينَةِ.

قلت هذا هو الصدق المحض، فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبداً إلا فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا، ويوجد بجميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه لم يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا فيما اختلف فيه أهل المدينة بينهم.

وقال لي الشافعي: واجعل ما وصفتنا على هذا الباب كافياً لك لا على ما سواه إذا أردت أن تقول أجمع الناس؛ فإن كانوا لم يختلفوا فقله، وإن كانوا اختلفوا، فلا تقله، فإن الصدق في غيره. (وترجم مرة أخرى في سجود القرآن) وفيها سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها سجدتان.

فقلت: وما الحجة في ذلك، فقال:

٢٣٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. [تقدم]

٢٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ابْنِ صَفِيَّةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِهِمْ بِالْحَاجِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

٢٣٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا لَا نَسْجُدُ فِيهَا إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَعًا إِلَى غَيْرِ قَوْلٍ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَامَةً فَكَيْفَ تَسْجُدُونَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ وَحْدَهُ حُجَّةٌ وَقَوْلَ عُمَرَ حُجَّةٌ وَحْدَهُ حَتَّى تَرُدُّوهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّنَّةَ، وَتَبْنُونَ عَلَيْهَا عَدْدًا مِنَ الْفَقْهِ، ثُمَّ تَخْرُجُونَ مِنْ قَوْلَيْهِمَا لِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ هَلْ تَعْلَمُونَهُ مُسْتَدْرَكًا عَلَى أَحَدٍ قَوْلًا الْعَوَزَةُ فِيهِ آتَيْنِ مِنْهَا فِيمَا وَصَفْنَا مِنْ أَقْوَابِكُمْ.

[أخرجه مالك (٢٠٦/١)]

فمن ذلك اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما

٢٣٨- ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ وَالصُّبْحَ. [أخرجه أبو داود (١٢٧٥)]

قال الشافعي: وهذا يخالف الحديث الأول يعني الذي رواه قبل هذا عن علي عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ وَتُسَدِّدُ هَذَا بِتَمَامِهِ فِي بَابِ السَّاعَاتِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ عَلِي وَابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ.

٢٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتَّ رَكَعَاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٥٢٤)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً ومن ذلك في اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما في باب القراءة في العيدين والجمعة رداً على من قال: لا نبالي بأي سورة قرأ.

قال الشافعي: أورايتم إذا استحبينا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب لو قال قائل لا أبالي أن لا أفعل من هذا شيئاً هل الحجة عليه إلا أن يقول: قولكم: لا أبالي جهالة وترك للسنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله ﷺ بكل حال. ومن ذلك فيما يتعلق بالوتر، وقد ذكره في أبواب منها في اختلاف مالك والشافعي.

٧٥- باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة

أخبرنا الربيع قال: سألت الشافعي عن الوتر يجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء، فقال: نعم، والذي أختار أن صل عشر ركعات، ثم أوتر بواحدة.

فقلت للشافعي فما الحجة في أن الوتر يجوز بواحدة؟

فقال: الحجة فيه السنة والآثار.

٢٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوَسَّلَ لَهُ مَا قَدْ

فقلت للشافعي: فما معنى هذا؟

فقال: هذه نافلة تسع أن يوتر بواحدة وأكثر ويختار ما وصفت من غير أن نضيف غيره وقولكم: والله يغفر لنا ولكم لا يوافق سنة ولا أثراً ولا قياساً ولا معقولاً قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقويل الناس إما أن تقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض الشرقيين، ولا يسلم في واحدة منهم كي لا يكون الوتر واحدة، وإما أن لا تتركوا الوتر بواحدة وكيف تتركهون الوتر بواحدة وأنتم تأمرون بالسلم فيها؟ وإذا أمرتم به فهي واحدة، وإن قلتم كرهناه؛ لأن النبي ﷺ لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء، فلم يوتر النبي ﷺ بثلاث ليس فيه شيء، فقد استحسنت أن توتروا بثلاث، ومنها في اختلاف مالك والشافعي.

٧٦- باب في الوتر

٢٤٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع قال: كنت مع ابن عمر ليلة والسماء متغيمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة، ثم تكشفت الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع بواحدة. [أخرجه مالك (١٢٥/١)، عبد الرزاق (٤٦٨٢)، ابن أبي شيبة (١٧٢٦)]

قال لي الشافعي: وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضوعين فتقولون لا يوتر بواحدة، ومن أوتر بواحدة لم يشفع وتره قال: ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال: لا يشفع وتره فقلت للشافعي: فما تقول أنت في هذا.

فقال بقول ابن عمر: إنه كان يوتر بركعة.

قال: أفقول يشفع وتره؟

فقلت: لا.

فقال: فما حجتك فيه؟

فقلت: روينا عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره، وقال: إذا أوترت من أول الليل فاشفع من آخره ولا تعبد وترأ ولا تشفع.

وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون إلا حديث صاحبكم، وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر ومنها في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في باب الوتر والقنوت.

٢٤٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عبد الرحيم، عن زاذان أن علياً عليه السلام كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة يتسبع سور من المفصل. [أخرجه ابن أبي شيبة بنحوه (٦٨٧٧)]

صلى. [أخرجه مالك (١٢٣/١)، البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩)، أبو داود (١٣٢٦)، الترمذي (٤٣٥)، النسائي (١٢٧/٣)، ابن ماجه (١٣٢٠)]

٢٤١- أخبرنا مالك، عن أبي شهاب، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة. [أخرجه مالك (١٢٠/١)، البخاري (٩٩٤)، مسلم (٧٣٨)، أبو داود (١٣٣٦، ١٣٣٥)، الترمذي (٤٢٠)، النسائي (٣٠/٢)، ابن ماجه (١١٧٧)]

٢٤٢- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة. [أخرجه مالك (١٢٥/١)، عبد الرزاق (٤٦٤٣، ٤٦٤٢)، ابن أبي شيبة (٦٨٠٩)]

٢٤٣- أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته. [أخرجه مالك (١٢٥/١)]

قال الشافعي: وكان عثمان يجي الليل بركعة وهي وتره، وأوتر معاوية بواحدة، فقال ابن عباس أصاب.

فقلت للشافعي: فإنا نقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم من الركعتين، والركعة من الوتر، فقال الشافعي: لست أعرف لما تقول وجهاً والله المستعان إن كنتم ذهبتم إلى أنكم تتركهون أن يصلي ركعة مفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها، ثم سلم تأمرونه بإفراد الركعة؛ لأن من سلم من صلاة، فقد فصلها عما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة بركعات يسلم في كل ركعتين، فيكون كل ركعتين يسلم بينهما منقطعتين من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما، وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلاً لو فاتته صلوات فقصاهن في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها؛ لخروجه من كل صلاة بالسلام، وإن كان إنما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة؛ لأن النبي ﷺ أكثر منها، وإنما يستحب أن يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، وإن كان أراد أن النبي ﷺ قال صلاة الليل مثنى مثنى فأقل مثنى مثنى أربع فصاعداً، وواحدة غير مثنى، وقد أوتر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى.

٢٤٤- وقد أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس، ولا يسلم إلا في الآخرة منها. [أخرجه مسلم (٧٣٧)، أبو داود (١٣٣٨)، الترمذي (٤٥٩)، النسائي (٢٤٠/٣)، ابن ماجه (١٣٥٩)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: يقنت قبل الركوع، وإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدتا السهو.

قال الشافعي: وأخر الليل أحب إلي من أوله إن جزأ الليل اثلاثاً فالأوسط أحب إلي أن يقوم به فإن فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض قال ابن مسعود الوتر ما بين العشاء والفجر، وإن فاتت ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض؛ لأن أبا هريرة قال: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهم.

٢٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ خُطَّابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْوُتْرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُؤْتِرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ، ثُمَّ إِنْ اسْتَيْقَظَ فَشَاءَ أَنْ يَشْفَعَهَا بِرُكْعَةٍ، وَيُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ شَاءَ أَوْتَرَ آخِرَ اللَّيْلِ. [أخرجه عبد الرزاق (٤٦٨٤)، ابن أبي شيبة (٦٧٦٢)]

وهم يكرهون أن يقض الرجل وتره، ويقولون إذا أوتر صلى مثني مثني.

٢٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ يَزِيدُ

بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ ثَوَّبَ الْمُؤَذِّنَ، فَقَالَ آيِنَ السَّائِلُ عَنِ الْوُتْرِ نَعَمْ سَاعَةَ الْوُتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ «وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَسَ وَالصُّبْحُ إِذَا تَفَسَّسَ». [أخرجه الحاكم (٥١٦٢)]

وهم لا يأخذون بهذا، ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر.

٢٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا

ابْنُ ظَلِيَّانَ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْرُجُ إِلَيْنَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ، فَيَقُولُ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ. قَالَ: نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْبُيُوطِيِّ يُقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ»، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَ هَذَا مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَأُ.

وفيه في آخر ترجمة طهارة الأرض، ومن دخل مسجداً فليركع فيه قبل أن يجلس، فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك، وقال: تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ رُكْعَتَانِ.

وَهُمْ يَقُولُونَ قَرَأَ بِسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وَالثَّانِيَةَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَالثَّلَاثَةَ نَقَرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ يَقْرَأُ فِيهَا بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ»، وَيفصل بين الركعتين والركعة بالتسليم ومنها في اختلاف الحديث في باب الوتر.

قال الشافعي: وقد سمعت أن النبي ﷺ أوتر أول الليل وآخره في حديث ثبت مثله وحديث دونه، وذلك فيما وصفت من المباح له أن يوتر في الليل كله ولحق نبيخ له في المكتوبة أن يصلي في أول الوقت وآخره، وهذا في الوتر أوسع منه.

٢٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْفُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السُّحْرِ. [أخرجه البخاري (٩٩٦)، مسلم (٧٤٥)]

وفي مختصر الزني في باب صلاة التطوع. قال الشافعي: التطوع وجهان أحدهما صلاة جماعة مؤكدة، فلا أجيز تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العيدين وخسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وبعضها، أوكد من بعض فأكد من ذلك الوتر ويشبه أن يكون صلاة التهجد، ثم ركعتا الفجر، قال ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما، وإن أوجبهما، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه ورايهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين، وأحب إلي عشرون؛ لأنه روي عن عمر.

وكذلك يقومون بمكة، ويوترون بثلاث.

قال الزني: ولا أعلم الشافعي ذكر موضع القنوت من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح ولما كان قول من رفع رأسه بعد الركوع سمع الله لمن حمده وهو دعاء كان هذا الموضع للقنوت الذي هو دعاء أشبه ولأن من قال يقنت قبل الركوع يأمره يكبر قائماً، ثم يدعو، وإنما حكم من يكبر بعد القيام إنما هو للركوع فهذه تكبيرة زائدة في الصلاة لم تثبت باصل ولا قياس.

وفي كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود.

٢٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

هُشَيْمٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْنَتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

٧٧- باب الساعات التي تكرر فيها الصلاة

وهو مذكور في اختلاف الحديث.

٢٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، بْنِ جِبَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٢٢١)، البخاري (٥٨٨)، مسلم (٨٢٥)،

ابن ماجه (١٢٤٨)]

٢٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَتَحَرَى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا.

[أخرجه البخاري (٥٨٢)، مسلم (٨٢٨)]

٢٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الصَّنَابِجِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ الشَّمْسُ تَطْلُعَ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا اسْتَوَتْ فَارْنَهَا، فَإِذَا رَأَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا دَنَتْ إِلَى الْغُرُوبِ فَارْنَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ. [أخرجه

مالك (٢١٩/١)، النسائي (٢٧٥/١)]

قال الشافعي: وروي عن إسحاق بن عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة ينصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة. [أخرجه البيهقي (٤٦٤/٢)]

٢٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ عَنِ الصُّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. [أخرجه مالك (١٣٠-١٤)]

٢٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ، فَقَالَ: لَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا تَرْقُدَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ بِلَالٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَاسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَى

رَاحِلَتِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْفَجَرَ قَالَ: فَلَمْ يَقْزِعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجُوهِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ اقْتَادُوا وَرَاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجَرَ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٨٤/٢)]

٢٥٧- قال الشافعي: وَهَذَا يُرَوَّى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

مُتَّصِلًا مِنْ حَلِيْبِ أَنْسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَيَزِيدَ أَحْلَهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

ويزيد الآخر أي حين ما كانت.

٢٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا يَمْنَعُنْ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ، أَوْ نَهَارٍ. [أخرجه ابو داود (١٨٩٤)، الترمذي (٨٦٨)، النسائي (٢٨٤/١)، ابن ماجه (١٢٥٤)]

٢٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ، أَوْ مِثْلُ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ وَزَادَ عَطَاءٌ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ.

٢٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ قَالَ فَبَيْنَا هُوَ عَلَى الْعِشْرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلِّهَا عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَذَعَبَتْ مَعَهُ وَبَعَثَتْ ابْنَ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ مَعَهَا قَالَ اذْهَبْ فَاسْمَعْ مَا تَقُولُ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ فَجَاهَا فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ لَا عِلْمَ لِي، وَلَكِنْ اذْهَبْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَلِّهَا قَالَ فَذَعَبْنَا مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكَعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةَ لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيَهَا قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَفَدَّ بَنِي تَمِيمٍ، أَوْ صَدَقَةَ فَشَغَلُونِي عَنْهُمَا فَهَمَّا هَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ. [أخرجه البخاري (١٢٣٣)]

مسلم (٨٣٤)، أبو داود (١٢٧٣)

٢٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه أبو

داود (١٢٦٧)، الترمذي (٤٢٢)، ابن ماجه (١١٥٤)]

قال الشافعي: وليس بعد هذا اختلاف في الحديث بل بعض هذه الأحاديث يدل على بعض فجمايع نهى رسول الله ﷺ، والله أعلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعدما تبدو حتى تبرر عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد مغيب بعضها حتى يغيب كلها وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه، أو تكون الصلاة مؤكدة فأمرو بها، وإن لم تكن فرضاً، أو صلاة كان الرجل يصلها فاغفلها، وإذا كانت واحدة من هذه الصلوات صلّيت في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله ﷺ، ثم إجماع الناس في الصلاة على الجناز بعد الصبح والعصر.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فإين الدلالة عن رسول الله ﷺ.

قيل في قوله من نسي صلاة، أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وأمره أن لا يُمنع أحد طاف بالبيت وصلّى أي ساعة شاء وصلّى المسلمون على جنازتهم بعد الصبح والعصر.

قال الشافعي: وفيما روت أم سلمة من أن النبي ﷺ صلّى في بيتها ركعتين بعد العصر كان يصلّيهما بعد الظهر فشغل عنهما بالوفد فصلاهما بعد العصر، لأنه كان يصلّيهما بعد الظهر فشغل عنهما قال: وروى قيس جد يحيى بن سعيد أن النبي ﷺ رآه يصلّي ركعتين بعد الصبح فسأله، فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره، لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما، فلا يجوز إلا أن يكون نهيه عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأمّا كل صلاة كان يصلّيهما صاحبها فاغفلها، أو شغل عنها، وكل صلاة أكدت، وإن لم تكن فرضاً ركعتي الفجر والكسوف، فيكون نهى النبي ﷺ فيما سوى هذا ثابتاً.

قال الشافعي: والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار مثله إذا غاب حاجب الشمس وبرر لا اختلاف

فيه؛ لأنه نهى واحداً، وهذا مثل نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة؛ لأن من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة إلى خروج الإمام.

قال: وهذا مثل الحديث في نهى النبي ﷺ عن صيام اليوم قبل شهر رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه.

٧٨- باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفا بعض أهل ناحيتنا وغيره، فقال: يصلّي على الجناز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع، وما لم تتغير الشمس واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال.

قال الشافعي: وابن عمر إنما سمع من النبي ﷺ النهي أن يتحرى أحد، فيصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها، ولم أعلمه روي عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجناز؛ لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلّى عليها بعد الصبح وبعد العصر؛ لأننا لم نعلمه روى النهي عن الصلاة في هذه الساعات.

قال الشافعي: فمن علم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلنا من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم، ومن روى يعلم أن النبي ﷺ صلّى بعد العصر ركعتين كان يصلّيهما بعد الظهر شغل عنهما وأقر قيساً على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم، ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما تؤكد منها عليه، ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس، فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به، أو ينهى عن الصلاة على الجناز بعد الصبح والعصر بكل حال.

قال الشافعي: وذهب أيضاً إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح، ثم نظره، فلم ير الشمس طلعت فركب حتى اتاخ بذى طوى فصلّى.

قال الشافعي: فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر، وذلك أن يكون علم أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول: لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي ﷺ عن

الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة.

وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فاتئة، وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتأتم مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ﷺ ينهى أن تستقبل القبلة، أو يبيت المقدس لحاجة الإنسان قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحض قد صنعت فتحرّف ونستغفر الله وعجب ابن عمر ثم يقول لا تستقبل القبلة ولا يبيت المقدس لحاجة الإنسان، وقال: رأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلات بيت المقدس لحاجته.

قال الشافعي: علم أبو أيوب النهي فراه مطلقاً، وعلم ابن عمر استقبال النبي ﷺ لحاجته، ولم يعلم النهي، ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء لا ضرورة على ذاهب فيها ولا ستر فيها للذاهب؛ لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي، أو يستديره فترى عورته إن كان مقبلاً، أو مدبراً، وقال: لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الإنسان إلى المرفق فيها وسترها، وإن أحداً لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل، أو يشرف عليه.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صلياً مريضين قاعدين بقوم أصحاب فامراهم بالقعود معهما، وذلك أنهم، والله أعلم علما أن رسول الله ﷺ صلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فامره بالجلوس فاخذوا به، وكان الحق عليهم ولا أشك أن قد عذب عنهما أن النبي ﷺ صلى في مَرَضِهِ الذي مات فيه جالساً وأبو بكر إلى جنبه قائماً والناس من وراءه قياماً ففسخ هذا أمر النبي ﷺ بالجلوس وراءه إذا صلى شاكياً وجالساً، ووجب على كل من علم الأمرين معاً أن يصير إلى أمر النبي ﷺ الآخر إذا كان ناسخاً للآخر، أو إلى أمر النبي ﷺ الدالّ بفضله على بعض.

قال الشافعي: وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي ﷺ نهاهم عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وكان يقول به؛ لأنه سمعه من النبي ﷺ وعبد الله بن واقد رواه عن النبي ﷺ وغيرهما، فلما روت عائشة أن النبي ﷺ نهى عنه الدافّة، ثم قال كلوا وتزودوا واذبحوا وتصدقوا وروى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال كلوا وتزودوا وتصدقوا كان يجب على من علم الأمرين معاً أن يقول نهى النبي ﷺ عنه لمعنى، وإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه، أو يقول نهى عنه النبي ﷺ

في وقت، ثم أُرخص فيه من بعد والآخر من أمره ناسخ للأول.

قال الشافعي: وكلّ قال بما سمعه من رسول الله ﷺ، وكان من رسول الله ﷺ ما يدلّ على أنه قاله على معنى دون معنى، أو نسخه فعلم الأول، ولم يعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله ﷺ فيه صار إليه إن شاء الله.

قال الشافعي: ولهذا أشباه غيره في الأحاديث، وإنما وضعت هذه الجملة عليه لتدلّ على أمور غلط فيها بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من متقدمي الصحبة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزّب عنه من سنن رسول الله ﷺ شيء علمه غيره ممن لعله لا يقاربه في تقدّم صحبته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن إنما هو علم خاص لمن فتح الله عز وجل له علمه لا أنه عام مشهور شهرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفها العامة، ولو كان مشهوراً شهرةً وجل الفرائض ما كان الأمر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث إذا رواه الثقات عن رسول الله ﷺ فذلك ثبوته، وأن لا نعوّل على حديث ليثبت أن وافقه بعض أصحاب النبي ﷺ، ولا يرد؛ لأنّ عمل بعض أصحاب النبي ﷺ عملاً خالفه؛ لأنّ لأصحاب النبي ﷺ والمسلمين كلّهم حاجة إلى أمر رسول الله ﷺ وعليهم اتباعه لا أن شيئاً من أقوالهم تبع ما روي عنه، ووافقه يزيد قوله؛ شدة ولا شيئاً خالفه من أقوالهم يوهن ما روى عنه الثقة؛ لأنّ قوله المقروض اتباعه عليهم، وعلى الناس، وليس هكذا قول بشر غير رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فإن قال قائل: صحّ الحديث المروي عن رسول الله ﷺ إذا خالفه بعض أصحابه جاز له أن يتهم عن بعض أصحابه لخلافه؛ لأنّ كلّاً روى خاصته ومعاً، وإن بينهما مما روي عن النبي ﷺ أولى أن يصار إليه، ومن قال منهم قولاً لم يروه عن النبي ﷺ لم يجوز لأحد أن يقول إنما قاله عن رسول الله ﷺ لما وصفت من أنه يعزّب عن بعضهم بعض قول، ولم يجوز أن نذكره عنه إلا رأياً له ما لم يقله عن رسول الله ﷺ؛ فإن كان هكذا لم يجوز أن يعارض بقول أحد قول رسول الله ﷺ.

ولو قال قائل: لا يجوز أن يكون إلا عن رسول الله ﷺ لم يجز له خلاف من وضعه هذا الموضع، وليس من الناس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يجوز في قول النبي ﷺ أن يرد لقول أحد غيره.

فإن قال قائل: فاذكر لي في هذا ما يدلّ على ما وصفت فيه.

قيل له: ما وصفت في هذا الباب وغيره متفرقاً وجملةً ومنه

فإن قال قائل: فكيف تقول.

قلت: لا يقال لشيء من هذا إجماع، ولكن ينسب كل شيء منه إلى فاعله فينسب إلى أبي بكر فعله، وإلى عمر فعله، وإلى علي فعله، ولا يقال لغيرهم بمن أخذ منهم موافقة لهم ولا مخالفة، ولا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل إنما ينسب إلى كل قوله وعمله، وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه.

فإن قال قائل: افتجئ مثل هذا؟

قلنا: إنما بدانا به؛ لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه، وأن لا يجهله العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبا بكر جعل الجد أبا، ثم طرح الإخوة معه، ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي.

ومن ذلك أن أبا بكر رأى على بعض أهل الردة فداءً وسيئاً وحبسهم لذلك فاطلقهم عمر، وقال: لا سي ولا فداء مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه.

٢٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَاطِبٍ حَدَّثَهُ قَالَ: تُوِّفِيَ حَاطِبٌ فَأَعْتَقَ مَنْ صَلَّى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامَ وَكَانَتْ لَهُ أَمَةٌ نُؤَيَّةٌ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ وَهِيَ أَعْجَبِيَّةٌ لَمْ تَفْقَهُ، فَلَمْ تُرْعَهُ إِلَّا بِحَمْلِهَا وَكَانَتْ ثِيًّا فَذَهَبَ إِلَى عُمَرَ فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: لَأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْرَعَهُ ذَلِكَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا عُمَرُ، فَقَالَ: أَحَلَّتْ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ مِنْ مَرْغُوشٍ بِدَرَهْمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ تَسْتَهْلُ بِذَلِكَ وَلَا تَكْتُمُهُ قَالَ وَصَادَفَ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ أَشِيرُوا عَلَيَّ قَالَ: وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ: عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، فَقَالَ أَشِيرْ عَلَيَّ يَا عُثْمَانُ، فَقَالَ: قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخْرَاكَ، فَقَالَ أَشِيرْ أَنْتَ عَلَيَّ قَالَ أَرَاهَا تَسْتَهْلُ بِوَكَاةٍ لَا تَعْلَمُهُ، وَلَيْسَ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عِلْمُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ صَدَقْتَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عِلْمُهُ فَجَلَدَهَا عُمَرُ مِائَةً وَغَرَبَهَا غاماً.

قال الشافعي: فخالف علياً وعبد الرحمن، فلم يحدها حدًا عندهما وهو الرجم قال: وخالف عثمان أن لا يحدها بحال وجلدها مائة وغربها غاماً، فلم يرو عن أحدٍ منهم من خلافه بعد حدّها مائة حرف، ولم يعلم خلافتهم له إلا بقولهم المتقدم قبل فعله.

أن عمر بن الخطاب إمام المسلمين والمقدم في المنزلة والفضل، وقدم الصلابة والورع والثقة والبت بالعلم قبل أن يسأله والكاشف عنه؛ لأن قوله حكم يلزم حتى كان يقضي بين المهاجرين والأنصار أن الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره، أو كتب إليه الضحّاك بن سفيان أن النبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أُنسَمِ الضُبَايَ من دية زوجها فرجع إليه عمر وترك قوله، وكان عمر يقضي أن في الإبهام خمس عشرة والوسطى والمسيحة عشراً وعشراً، وفي التي تلي المختصر تسعاً، وفي المختصر ستاً حتى وجد كتاباً عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي ﷺ وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل فترك الناس قول عمر وصاروا إلى كتاب النبي ﷺ، ففعلوا في ترك أمر عمر لأمر النبي ﷺ فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي ﷺ، وذلك الذي، أوجب الله عز وجل عليه وعليهم، وعلى جميع خلقه.

قال الشافعي: وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله ﷺ فيه سنة لم يعلمها، ولم يعلمها أكثرهم، وذلك يدل على أن علم خاص الأحكام خاص كما وصفت لا عام كعام جمل الفرائض.

قال الشافعي: وقسم أبو بكر حتى لقي الله عز وجل فسوى بين الحر والعبد، ولم يفضل بين أحدٍ بسابقة ولا نسب، ثم قسم عمر فالغنى العبيد وفضل بالنسب والسابقة، ثم قسم علي فالغنى العبيد وسوى بين الناس، وهذا أعظم ما يلي الخلاف وأعمه وأولاه أن لا يختلفوا فيه، وإنما جعل الله عز وجل في المال ثلاثة أقسام: قسم الفقي، وقسم الغنيمة، وقسم الصدقة، فاختلَفَ الأئمة فيها، ولم ينتج أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي، وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم، وإن كان رأيهم خلاف رأيي، وإن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لا أن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم، وعلى أن من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم، ولم يردوه عليه، فلا يكون إلا وقد راوا رأيه قيل: إنهم لو راوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده.

فإن قال قائل: قد راوه في حياته، ثم خالفه بعده.

قيل له: فيدخل عليك في هذا إن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر، ثم يجمعوا على قسم عمر، ثم يجمعوا على قسم علي. وكل واحدٍ منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً.

وكذلك لا يجوز إذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة.

قال الشافعي: والعلم من وجهين اتباع، أو استنباط والاتباع اتباع كتاب؛ فإن لم يكن فسنّة؛ فإن لم تكن فقول عامّة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً؛ فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل؛ فإن لم يكن فقياس على سنّة رسول الله ﷺ؛ فإن لم يكن فقياس على قول عامّة من سلف لا مخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس، فاختلفوا وسع كلاً أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه، والله أعلم.

٧٩- صلاة الجماعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي عمّد بن إدريس المظني قال: ذكر الله تبارك اسمه الأذان بالصلاة، فقال عز وجل: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾، وقال: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ فأوجب الله - والله أعلم - إتيان الجمعة وسنّ رسول الله ﷺ الأذان للصلوات المكتوبات فاحتمل أن يكون، أوجب إتيان صلاة الجماعة في غير الجمعة كما أمر بإتيان الجمعة وترك البيع واحتمل أن يكون أذن بها لتصلّى لوقتها، وقد جمع رسول الله ﷺ مسافراً ومقيماً خائفاً وغير خائفاً، وقال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا﴾.

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ من أتى الصلاة أن يأتيها وعليه السكينة ورخص في ترك إتيان الجماعة في العذر بما ساذكه إن شاء الله تعالى في موضعه، وأشبه ما وصفت من الكتاب والسنة أن لا يحل ترك أن يصلّي كل مكتوبة في جماعة حتى لا يخلوا جماعة مقيمون ولا مسافرون من أن يصلّي فيهم صلاة جماعة.

٢٦٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسُ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رَجُلٍ يَتَأَخَّرُونَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بَيوتَهُمْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْماً سَمِيناً، أَوْ مِوْءَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ. [أخرجه مالك (١٢٩/١)، البخاري (٦٤٤)، مسلم (٦٥١)، أبو داود (٥٤٨-٥٤٩)، الترمذي (٢١٧)، النسائي (١٠٧/٢)، ابن ماجه (٧٩١)]

٢٦٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَرْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ مَنْ يَقُولُ مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ إِذْ قَبِلَ حَدَّ عَمَرَ مَوْلَاةً حَاطِبٍ كَذَا لَمْ يَكُنْ عَمَرُ لِحَدِّهَا إِلَّا بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِهَالَةً بِالْعِلْمِ وَجَوْرَةً عَلَى قَوْلٍ مَا لَا يَعْلَمُ فَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ قَوْلَ رَجُلٍ، أَوْ عَمَلَهُ فِي خَاصِّ الْأَحْكَامِ مَا لَمْ يَحْكُ عَنْهُمْ قَالَ عِنْدَنَا مَا لَمْ يَعْلَمْ.

قال الشافعي: وقضى عمر بن الخطاب في أن لا تباغ أمهات الأولاد، وخالفه علي، وقضى عمر في الضرس يجل، وخالفه غيره فجعل الضرس سنّاً فيها حس من الإبل، وقال عمر وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم: للرجل على امرأته الرجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة، وخالفهم غيرهم، فقال: إذا طعت في الدّم من الحيضة الثالثة، فقد انقطعت رجعت عنها مع أشياء كثيرة أكثر مما وصفت، فدل ذلك على أن قائل السلف يقول براهيه، ويخالفه غيره، ويقول براهيه، ولا يروى عن غيره فيما قال به شيء، فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء إلى خلافه ولا موافقته؛ لأنه إذا لم يقل لم يعلم قوله، ولو جاز أن ينسب إلى موافقته جاز أن ينسب إلى خلافه، ولكن كلاً كذب إذا لم يعرف قوله ولا الصدق فيه إلا أن يقال: ما يعرف إذا لم يقل قولاً، وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها، وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب، أو السنّة، وأنهم لم ينهوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلّها إجماعاً كإجماعهم على الكتاب والسنة وجملي الفرائض، وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً، أو سنّة، أتبعوا كل واحد منهما، وإذا تأوّلوا ما يحتمل، فقد يختلفون، ولذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنّة اختلفوا.

قال الشافعي: وهي حجة على أن دعوى الاجتماع في كل الأحكام ليس كما ادّعى من ادّعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجملة أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جملي الفرائض التي كلّفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم، ولا القرن الذين يلونهم، ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حديثاً من الزمان، فإن قائلًا قال فيه بمعنى لم أعلم أحداً من أهل العلم عرفه، وقد حفظت عن عدد منهم إبطاله.

قال الشافعي: ومتى كانت عامّة من أهل العلم في دهر بالبلدان على شيء، أو عامّة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا، ولم نعلم لهم مخالفاً وناخذ به ولا نزع أنه قول الناس كلّهم؛ لأننا لا نعرف من قاله من الناس إلا من سمعناه منه، أو عنه قال: وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصّاً واستدلالاً.

يَبْتَئِنَّا وَبَيْنَ الْمُتَأَقِّقِينَ شُهُودَ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا. [أخرجه مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ (١٣٠/١)]

أو نحو هذا.

قال الشافعي: فيشبه ما قال رسول الله ﷺ: من همته أن يحرّق على قوم يبيتهم أن يكون قاله في قوم تخلّفوا عن صلاة العشاء لفتاق، والله تعالى أعلم، فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا من عذر، وإن تخلّف أحد صلاها منفرداً لم يكن عليه إعادتها صلاها قبل صلاة الإمام، أو بعدها إلا صلاة الجمعة، فإن على من صلاها ظهراً قبل صلاة الإمام إعادتها؛ لأن إتيانها فرض عين، والله تعالى أعلم.

وكل جماعة صلى فيها رجل في بيته، أو في مسجد صغير، أو كبير قليل الجماعة، أو كثيرها أجزأت عنه والمسجد الأعظم وحيث كثرت الجماعة أحب إلي، وإن كان لرجل مسجد يجمع فيه، ففاته فيه الصلاة؛ فإن أتى مسجد جماعة غيره كان أحب إلي، وإن لم يأت في مسجد منفرداً فحسن، وإذا كان للمسجد إمام راتب، ففاته رجلاً، أو رجلاً فيه الصلاة صلوا فرادى، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة؛ فإن فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه، وإنما كرهت ذلك لهم؛ لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم.

قال الشافعي: وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة، وأن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلّف هو، ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة، فإذا قضيت دخلوا فجمعوا، فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلمة وفيهما المكروه.

وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن، فأما مسجد بني على ظهر الطريق، أو ناحية لا يؤذن فيه مؤذن راتب، ولا يكون له إمام معلوم، ويصلي فيه المارة ويستظلون، فلا أكره ذلك فيه؛ لأنه ليس فيه المعنى الذي وصفت من تفرق الكلمة، وإن يرغب رجال عن إمامة رجل فيتخذون إماماً غيره، وإن صلى جماعة في مسجد له إمام، ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم كرهت ذلك لهم لما وصفت وأجزأتهم صلاتهم.

٨٠- فضل الجماعة والصلاة معهم

٢٦٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة. [أخرجه مالك (١٢٩/١)،

البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠)، الترمذي (٢١٥)، ابن ماجه (٧٨٩)]
 ٢٦٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً. [أخرجه مالك (١٢٩/١)، البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩)، أبو داود (٥٥٩)، الترمذي (٢١٦)، النسائي (١٠٣/٢)، ابن ماجه (٧٨٧)]

قال الشافعي: والثلاثة فصاعد إذا أتهم أحدهم جماعة، وأرجو أن يكون الاثنان يؤم أحدهما الآخر جماعة، ولا أحب لأحد ترك الجماعة، ولو صلاها بنسائه، أو رقيقه، أو أمه، أو بعض ولده في بيته، وإنما منعي أن أقول صلاة الرجل لا تجوز وحده وهو يقدر على جماعة بحال تفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولم يقل لا تجزئ المنفرد صلاته وإنما قد حفظنا أن قد فاتت رجلاً معه الصلاة فصلوا بعلمه منفردين، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا، وأن قد فاتت الصلاة في الجماعة قوماً فجاءوا المسجد فصلّى كل واحد منهم منفرداً، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد فصلّى كل واحد منهم منفرداً، وإنما كرهوا لثلاث يجمعوا في مسجد مرتين، ولا بأس أن يخرجوا إلى موضع فيجمعوا فيه، وإنما صلاة الجماعة بأن يأثم المصلون برجل، فإذا اتهم واحد برجل فهي صلاة جماعة، وكلما كثرت الجماعة مع الإمام كان أحب إلي وأقرب إن شاء الله تعالى من الفضل.

٨١- العذر في ترك الجماعة

٢٦٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه أذن في ليلة ذات برذ وريح، فقال: ألا صلوا في الرّحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا صلوا في الرّحال. [أخرجه مالك (٧٣/١)، البخاري (٦٦٦)، مسلم (٦٩٧)]

٢٦٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذنيه في الليلة المطيرة واللييلة الباردة ذات ريح ألا صلوا في رحالكم. [أخرجه البهوي في "شرح السنة" (٨٠٠)]

٢٦٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ أَصْحَابِهِ يَوْمًا فَذَعَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَيَّدَ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. [أخرجه مالك (١٥٩/١)، أبو داود (٨٨)، الترمذي (١٤٢)، النسائي (١١٠/٢-١١١)، ابن ماجه (٦١٦)]

٢٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَحِبَهُ قَوْمٌ، فَكَانَ يَوْمُهُمْ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَقَدَّمَ رَجُلًا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَيَّدَ بِالْغَائِطِ.

قال الشافعي: وإذا حضر الرجل - إماماً كان، أو غير إمام - وضوء بدأ بالوضوء، ولم أحب له أن يصلي وهو يجذ من الوضوء لأمر النبي ﷺ أن يبدأ بالوضوء، وما أمر به من الخشوع في الصلاة وإكمالها، وإن من شغل مجأته إلى وضوء أشبه أن لا يبلغ من الإكمال للصلاة والخشوع فيها ما يبلغ من لا شغل له، وإذا حضر عشاء الصائمين، أو المفطر، أو طعامه وبه إليه حاجة أرخصت له في ترك إتيان الجماعة، وأن يبدأ بطعامه إذا كانت نفسه شديدة التوقان إليه، وإن لم تكن نفسه شديدة التوقان إليه ترك العشاء وإتيان الصلاة أحب إلي.

وأرخص له في ترك الجماعة بالمرض؛ لأن رسول الله ﷺ مرض فترك أن يصلي بالناس إماماً كثيرة، وبالحوف وبالسفر وبمرض وبموت من يقوم بأمره، وبإصلاح ما يخاف فوت إصلاحه من ماله، ومن يقوم بأمره، ولا أرخص له في ترك الجماعة إلا من عذر والعذر ما وصفت من هذا، وما أشبه، أو غلبة نوم، أو حضور مال إن غاب عنه خاف ضيعته، أو ذهاب في طلب ضالة يطعم في إدراكها ويخاف فوتها في غيبته.

٨٢- الصلاة بغیر أمر الوالی

٢٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَعَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَحَاسَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيمَ الصَّلَاةَ. قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ - فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَمِثُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ

التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ فاشتار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله ﷺ فصلى بالناس، فلما انصرف قال: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذْ أَمَرْتُكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي أَرَاكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ مِنْ نَابِهِ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّيْتُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنَّسَاءِ. [أخرجه مالك (١٦٣/١-١٦٤)، البخاري (٦٨٤)، مسلم (٤٢١)، أبو داود (٩٤٠)، النسائي (٧٧/٢-٧٨)، ابن ماجه (١٠٣٥)]

قال الشافعي: ويجزئ رجلاً أن يقدم رجلاً، أو يتقدم، فيصلّي يقوم بغیر أمر الوالی الذي يلي الصلاة أي صلاة حضرت من جمعة، أو مكتوبة، أو نافلة إن لم يكن في أهل البلد وال.

وكذلك إن كان للوالی شغل، أو مرض، أو نام، أو أبطأ عن الصلاة، فقد ذهب رسول الله ﷺ ليصلح بين بني عمرو بن عوف فجاء المؤذن إلى أبي بكر فتقدم للصلاة وذهب رسول الله ﷺ في غزوة تبرك لحاجته فتقدم عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم ركعة من الصبح وجاء رسول الله ﷺ فادرك معه الركعة الثانية فصلّاها خلف عبد الرحمن بن عوف، ثم قضى ما فاتته، ففرغ الناس لذلك، فقال لهم رسول الله ﷺ: قد أحسستم، يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها قال: يعني أول وقتها إلى هنا.

قال الشافعي: وأحب في هذا كله إن كان الإمام قريباً أن يستامر وأحب للإمام أن يوكل من يصلي بالناس إذا أبطأ هو عن الصلاة وسواء في هذا كله أن يكون الزمان زمان فتنة، أو غير زمان فتنة إلا أنهم إذا خافوا في هذا شيئاً من السلطان أحببت أن لا يعجلوا أمر السلطان حتى يخافوا ذهاب الوقت، فإذا خافوا ذهابه لم يسعهم إلا الصلاة جماعة، أو فرادى وسواء في هذا الجمعة والأعياد وغيرها قد صلى علي بالناس العيد وعثمان محصور رحمة الله عليهما.

٨٣- إذا اجتمع القوم وفيهم الوالی

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل الوالی البلد يليه فاجتمع وغيره في ولايته فالوالی أحق بالإمامة، ولا يتقدم أحد ذا سلطان في سلطانه في مكتوبة ولا نافلة ولا عيد ويروى أن ذا السلطان أحق بالصلاة في سلطانه؛ فإن قدم الوالی رجلاً، فلا بأس، وإنما يؤم حيث يؤم بأمر الوالی والوالی المطلق الولاية في كل من مر به ذو سلطان حيث مر، وإن دخل الخليفة بلداً لا يليه

٨٥- اجتماع القوم في منزلهم سواء

٢٧٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: قَالَ: لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ.

قال الشافعي: هؤلاء قوم قدموا معاً فاشبهوا أن تكون قراءتهم وتفقههم سواء فأمرُوا أن يؤمهم أكبرهم وبذلك أمرهم وبهذا نأخذ فناموا القوم إذا اجتمعوا في الموضع ليس فيهم وال، وليسوا في منزل أحد أن يقدموا أقرانهم وأقاربهم، وأسئهم؛ فإن لم يجتمع ذلك في واحد؛ فإن قدموا أفقهم إذا كان يقرأ القرآن فقرأ منه ما يكتفي به في صلاته فحسن، وإن قدموا أقرانهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه في الصلاة فحسن.

ويقدموا هذين معاً على من هو أسنُّ منهما.

وإنما قيل - والله تعالى أعلم - أن يؤمهم أقرؤهم أن من مضى من الأئمة كانوا يسلمون كباراً فيتفقهون قبل أن يقرؤوا القرآن، ومن بعدهم كانوا يقرءون القرآن صغاراً قبل أن يتفقهوا فأشبه أن يكون من كان فقيهاً إذا قرأ من القرآن شيئاً، أولى بالإمامة؛ لأنه قد ينوبه في الصلاة ما يعقل كيف يفعل فيه بالفقه، ولا يعلمه من لا فقه له، وإذا استوا في الفقه والقراءة أمهم أسئهم وأمر النبي ﷺ أن يؤمهم أسئهم فيما أرى - والله تعالى أعلم - أنهم كانوا مشتبهين الحال في القراءة والعلم فأمر أن يؤمهم أكبرهم سناً، ولو كان فيهم ذو نسب فقدموا غير ذي النسب أجزأهم، وإن قدموا ذا النسب اشتبهت حالهم في القراءة والفقه كان حسناً؛ لأن الإمامة منزلة فضل، وقد قال رسول الله ﷺ: قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوا فَا حَبَّ أَنْ يَدَّعَى مِنْ حَضَرَ مِنْهُمْ اتِّبَاعاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِيهِ لَذَلِكَ مَوْضِعٌ.

٢٧٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ يَوْمَهُمْ أَفْقَهُهُمْ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْرؤُهُمْ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَسْئُهُمْ، ثُمَّ عَادَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ يَوْمَ، فَقُلْتُ يَوْمَهُمُ الْعَبْدُ إِذَا كَانَ أَفْقَهُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٩٩/٢)]

٢٧٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: أُمِّمَتِ الصَّلَاةُ

وبالبلد وال غيره فالخليفة، أولى بالصلاة؛ لأن واليه إنما ولي بسببه.

وكذلك إن دخل بلدًا تغلب عليه رجل فالخليفة، أولى؛ فإن لم يكن خليفة فالوالي بالبلد، أولى بالصلاة فيه؛ فإن جاوز إلى بلد غيره لا ولاية له به فهو وغيره سواء.

٨٤- إمامة القوم لا سلطان فيهم

٢٧٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَوْمُهُمْ إِلَّا صَاحِبُ الْبَيْتِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠١/٢)]

٢٧٣- قال الشافعي: وَرَوَى أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي بَيْتٍ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَقَالَ تَقَدَّمَ فَأَنْتَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ فِي مَنَزِلِكَ فَتَقَدَّمَ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

قال الشافعي: وأكره أن يؤم أحد غير ذي سلطان أحدًا في منزله إلا أن يأذن له الرجل؛ فإنما أم بأمرو، فلا بأس إن شاء الله تعالى، وإنما أكره أن يؤم في منزله بغير أمره فأما بأمرو فذلك ترك منه لحقه في الإمامة، ولا يجوز لذي سلطان ولا صاحب منزل أن يؤم حتى يكون يحسن يقرأ ما تجزبه به الصلاة؛ فإن لم يكن يقرأ ما تجزبه به الصلاة لم يكن له أن يؤم، وإن أم فصلاته تامة وصلاة من خلفه ممن يحسن هذا فاسدة، وهكذا إذا كان السلطان، أو صاحب المنزل ممن ليس يحسن يقرأ لم تجزئ من اتهم به الصلاة.

وإذا تقدم أحد ذا سلطان وذا بيت في بيته بغير إذن واحد منهما كرهته له، ولم يكن عليه ولا على من صلى خلفه إعادة؛ لأن الفعل في التقدم إذا كان خطأ فالصلاة نفسها مؤداة كما تجزئ وسواء إمامة الرجل في بيته العبد والحر إلا أن يكون سيده حاضراً فاليث بيت السيّد، ويكون، أولى بالإمامة، وإذا كان السلطان في بيت رجل كان السلطان، أولى بالإمامة؛ لأن بيته من سلطانه.

وإذا كان مصر جامع له مسجد جامع لا سلطان به فأيهم أمهم من أهل الفقه والقرآن لم أكره.

٢٧٤- أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَاحِبَ الْمَقْصُورَةِ جَاءَ إِلَى ابْنِ عَمَرَ. [أخرجه البخاري (٦٢٨)، مسلم (٦٧٤)]

٨٧- كراهية الإمامة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى صفوان بن سليم عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يَأْتِي قَوْمٌ فَيُصَلُّونَ لَكُمْ؛ فَإِنْ أَتَمُّوا كَانَ لَهُمْ وَلَكُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا كَانَ عَلَيْهِمْ وَلَكُمْ. [أخرجه البخاري (٦٩٤)]

٢٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قال: الْإِنْسَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذَّنُ مُؤْتَمَنٌ اللَّهُمَّ فَأَرْشِدِ الْأَيُّمَةَ وَارْحَمِ الْمُؤَذِّنِينَ. [تقدم]

قال الشافعي: فبشبه قول رسول الله ﷺ - والله تعالى أعلم، - إن أَتَمُّوا فصلوا في أول الوقت وجاءوا بكمال الصلاة في إطالة القراءة والخشوع والتسبيح في الركوع والسجود وإكمال التشهد والذكر فيها؛ لأن هذه غاية التمام، وإن أجزأ أقل منه فلهم ولكم ولا فعليهم ترك الاختيار بعد تركه ولكم ما نويتهم منه فتركتموه لاتباعه بما أمرتم باتباعهم في الصلاة فيما يجوز لكم، وإن كان غيره أفضل منه فعليهم التقصير في تأخير الصلاة عن أول الوقت والإتيان بأقل ما يكفيهم من قراءة وركوع وسجود دون أكمل ما يكون منها، وإنما عليكم اتباعهم فيما أجزأ عنكم وعليهم التقصير من غاية الإتمام والكمال ويحتمل ضمناً لما غابوا عليه من المخافة بالقراءة والذكر فاماً أن يتركوا ظاهراً أكثر الصلاة حتى ينهب الوقت، أو لم يأتوا في الصلاة بما تكون منه الصلاة مجزئة، فلا يحل لأحد اتباعهم ولا ترك الصلاة حتى يضي وقتها ولا صلاحها بما لا يجزئ فيها.

وعلى الناس أن يصلوا لأنفسهم، أو جماعة مع غير من يصنع هذا ممن يصلي لهم.
فإن قال قائل: ما دليل ما وصفت.

قيل: قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ويقال نزلت في أمراء السرايا وأمروا إذا تنازعوا في شيء، وذلك اختلافهم فيه أن يردوه إلى حكم الله عز وجل، ثم حكم الرسول فحكم الله، ثم رسول الله ﷺ أن يؤتى بالصلاة في الوقت وبما تجزئ به، وقال رسول الله ﷺ: مَنْ أَمَرَكُمْ مِنَ الْوَلَايَةِ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَلَا تُطِيعُوهُ فَإِذَا أَخْرَا الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، أَوْ لَمْ يَأْتُوا فِيهَا بِمَا تَكُونُ بِهِ مجزئة عن المصلي فهذا من عظيم معاصي الله الذي أمر الله عز وجل أن ترد إلى الله والرسول وأمر رسول الله ﷺ أن لا يطاع وال فيها وأحب الأذان لقول النبي ﷺ: اغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ وأكره الإمامة للضمان،

فِي مَسْجِدٍ بِطَافَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلَا بِنِ عُمَرَ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ أَرْضٌ يَعْمَلُهَا وَإِمَامٌ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ مَوْتَى لَهُ وَمَسْكَنٌ ذَلِكَ الْمَوْتَى وَأَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَلَمًا سَمِعَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَاءَ لِيَشْهَدَ مَعَهُمُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ: الْمَوْتَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ تَقَدَّمَ فَصَلِّ، فَقَالَ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِكَ مِنِّي فَصَلَّى الْمَوْتَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

قال الشافعي: وصاحب المسجد كصاحب المنزل فأكبره أن يتقدمه أحد إلا السلطان، ومن أم من الرجال ممن كرهت إمامته فأقام الصلاة أجزأت إمامته والاختيار ما وصفت من تقديم أهل الفقه والقرآن والسن والنسب، وإن أم أعرابي مهاجراً أو بدوي قروياً، فلا بأس - إن شاء الله تعالى - إلا أنني أحب أن يتقدم أهل الفضل في كل حال في الإمامة، ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأته، ومن خلفه صلاتهم، وإن كان غير محمود الحال في دينه أي غاية بلغ يخالف الحمد في الدين.

وقد صلى أصحاب النبي ﷺ خلف من لا يحدون فعالة من السلطان وغيره.

٢٧٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ إِبْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اعْتَزَلَ بِنِي فِي قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحِجَابِ بِنِي فَصَلَّى مَعَ الْحِجَابِ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

٢٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا حَاتِمٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رضي الله تعالى عنهما كَانَا يُصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ قال: فَقَالَ: أَمَا كَانَا يُصَلِّيَانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَازِلِهِمَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا كَانَا يُزِيدَانِ عَلَى صَلَاةِ الْأَيَّامَةِ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

٨٦- صلاة الرجل بصلوة الرجل لم يؤمه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى، وإذا افتتح الرجل الصلاة لنفسه لا ينوي أن يؤم أحداً فجماعت جماعة، أو واحد فصلوا بصلاته فصلاته مجزئة عنهم وهو لهم إمام ولا فرق بينه وبين الرجل ينوي أن يصلي لهم، ولو لم يميز هذا لرجل لم يميز أن ينوي إمامة رجل، أو نفر قليل بأعيانهم لا ينوي إمامة غيرهم ويأتي قَوْمٌ كثيرون فيصلون معهم، ولكن كل هذا جائز - إن شاء الله تعالى - وأسأل الله - تعالى - التوفيق.

من هذا لم يحل له أن يلي ولا لأحد عرفه أن يوليّه وأحبُّ مع هذا أن يكون حليماً على الناس، وإن لم يكن؛ فكان لا يبلغ به غيظه أن يجاوز حقاً، ولا يتناول باطلاً لم يضره؛ لأن هذا طابع لا يملكه من نفسه ومتى ولي وهو كما أحب له فتغير وجب على الوالي عزله وعليه أن لا يلي له.

ولو تولى رجلٌ أمر قوم أكثرهم له كارهون لم يكن عليه في ذلك مأمٌّ إن شاء الله تعالى إلا أن يكون ترك الولاية خيراً له أحبُّه، أو كرهوه.

٩٠- ما على الإمام من التخفيف

٢٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ السَّقِيمُ وَالضَّعِيفُ، فَإِذَا كَانَ يُصَلِّي لِنَفْسِهِ فَلْيُطِيلْ مَا شَاءَ. [أخرجه البخاري (٧٠٣)، مسلم (٤٦٧)، الترمذي (٢٣٦)]

٢٨٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ أَخَفَّ النَّاسِ صَلَاةً عَلَى النَّاسِ وَأَطْوَلَ النَّاسِ صَلَاةً لِنَفْسِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى شريك بن عبد الله بن أبي نمر وعمرو بن أبي عمرو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك قال: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ قَطُّ أَخَفَّ وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاحِبٌ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخَفِّفَ الصَّلَاةَ وَيَكْمُلَهَا كَمَا وَصَفَ أَنَسٌ، وَمَنْ حَدَّثَ مَعَهُ وَتَخَفَّفَهَا وَإِكْمَلَهَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنْ عَجَلَ الْإِمَامُ عَمَّا أَحْبَبَ مِنْ تَمَامِ الْإِكْمَالِ مِنَ التَّخْفِيفِ كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَنْ خَلْفَهُ إِذَا جَاءَ بِأَقْلٍ مَا عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

٩١- بابُ صفةِ الأئمةِ، وليس في التراجم

وفيه ما يتعلّق بتقديم قريش، وفضل الأنصار، والإشارة إلى الإمامة العظمى.

٢٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها وَتَعَلَّمُوا مِنْهَا وَلَا تَعَلِّمُوها، أَوْ تَعَلَّمُوها. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٨٧/١-٨٨)]

الشكُّ من ابن أبي فديك.

وما على الإمام فيها، وإذا أمَّ رجلٌ انبغى له أن يتقي الله عز ذكره ويؤدّي ما عليه في الإمامة، فإذا فعل رجوت أن يكون خيراً حالاً من غيره.

٨٨- ما على الإمام

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَرَوَى مِنْ وَجْهِ عَنْ أَبِي إِمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ بِقِسْمٍ فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ وَيُرَوِّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مِثْلَهُ. وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لِلْإِمَامِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَأَدَّى الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ أَجْزَاهُ وَأَجْزَاهُمْ وَعَلَيْهِ نَقْصٌ فِي أَنْ يَخْصُ نَفْسَهُ دُونَهُمْ، أَوْ يَدَعِ الْحَافِظَةَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ بِكَمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

٨٩- من أمَّ قوماً وهم له كارهون

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَقَالُ: لَا تَقْبَلْ صَلَاةً مِنْ أُمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَلَا صَلَاةً أُمْرَأَةً وَزَوْجَهَا غَائِبٌ عَنْهَا وَلَا عَبْدًا أَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ، وَلَمْ أَحْفَظْ مِنْ وَجْهِ يَثْبُتُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِثْلَهُ، وَإِنَّمَا عَنِيَ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، الرَّجُلُ غَيْرُ الْوَالِي يَوْمَ جَمَاعَةٍ يَكْرَهُونَهُ فَأَكْرَهُ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْمَأْمُومِ يَعْنِي فِي هَذَا الْحَالِ، لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَمْ يَحْدِثْ شَيْئًا كَرِهَ لَهُ وَصَلَاةَ الْمَأْمُومِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَجْزُوءَةٌ وَلَا أَعْلَمُ عَلَى الْإِمَامِ إِعَادَةَ؛ لِأَنَّ إِسَاعَتَهُ فِي التَّقَدُّمِ لَا تَمْنَعُهُ مِنْ آدَاءِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ خَفَتْ عَلَيْهِ فِي التَّقَدُّمِ.

وكذلك المرأة يغيب عنها زوجها.

وكذلك العبدُ يابى أخاف عليهم في أفعالهم، وليست على واحدٍ منهم إعادةُ صَلَاةٍ صلاحاً في تلك الحال.

وكذلك الرجلُ يُخْرِجُ يقطع الطريقَ ويشرب الخمرَ، ويُخْرِجُ فِي الْمَعْصِيَةِ أَخَافُ عَلَيْهِ فِي عَمَلِهِ، وَإِذَا صَلَّى صَلَاةً، ففعلها في وقتها لم أوجب عليه أن يعيدها، ولو تطوَّعَ بإعادتها إذا ترك ما كان فيه ما كرهت ذلك له، وأكره للرجل أن يتولّى قوماً وهم له كارهون، وإن وليهم والأكثر منهم لا يكرهونه والأقلُّ منهم يكرهونه لم أكره ذلك له إلا من وجه كراهية الولاية جملةً، وذلك أنه لا يخلو أحدٌ وليّ قليلاً أو كثيراً أن يكون فيهم من يكرهه، وإنما النظرُ في هذا إلى العامِّ الأكثرِ لا إلى الخاصِّ الأقلِّ وجملةُ هذا أني أكره الولاية بكلِّ حال.

فإن ولي رجلٌ قوماً فليس له أن يقبل ولا يهتم حتى يكون محتملاً لنفسه للولاية بكلِّ حال آمنّا عنده على من وليه أن يجابهه، وعدوه أن يحمل غير الحقِّ عليه متيقظاً، لا يتخدع عفيفاً عما صار إليه من أمولهم وأحكامهم مؤدّياً للحقِّ عليه؛ فإن نقص واحدة

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادُونَ فُخَيَارَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا. [أخرجه البخاري (٣٣٧٤)، مسلم (٢٥٢٦)]

٢٩١- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَلْيَنُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْعِدَةَ الْإِيمَانِ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ. [أخرجه البخاري (٤٣٩٠)، مسلم (٥٢)، الترمذي (٣٩٣٥)]

٢٩٢- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَزْرَقِيِّ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نِيَّةِ ثُبُوكَ، فَقَالَ: مَا هَذَا شَامٌ وَأَشَارَ يَدِي إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَمَا هَذَا يَمَنٌ وَأَشَارَ يَدِي إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩١/١)]

٢٩٣- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَالدُّوسِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دُوسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَيْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ النَّاسُ: هَلَكْتَ دُوسُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِ دُوسًا وَأَتِ بِهِمْ. [أخرجه البخاري (٤٣٩٢)، مسلم (٢٥٢٤)]

٢٩٤- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلَقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ سَلَكَوا وَادِيًا، أَوْ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ، أَوْ شِعْبَهُمْ. [أخرجه البخاري (٣٧٧٩)، مسلم (١٠٦١)]

٢٩٥- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْغُبَيْلِ، عَنْ رَجُلٍ مَسْمُومٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ قَضَوْا الَّذِي عَلَيْهِمْ وَبَقِيَ الَّذِي عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئَتِهِمْ. [أخرجه البخاري (٣٧٩٩)، مسلم (٢٥١٠)]

وقال غيره عن الحسن "ما لم يكن فيه حد"، وقال الجرجاني في حديثه إن رسول الله ﷺ قال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِأَنْبَاءِ الْأَنْصَارِ وَلِأَنْبَاءِ آبَاءِ الْأَنْصَارِ.

٢٨٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنَ شِهَابٍ يَقُولَانِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَهَانَ قُرَيْشًا أَهَانَهُ اللَّهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

٢٨٥- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ لَا أَنْ تَبْطُرَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرْتَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

٢٨٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، عَنْ شَرِيكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِقُرَيْشٍ: أَنْتُمْ، أَوْلَى النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ مَا كُنْتُمْ مَعَ الْحَقِّ إِلَّا أَنْ تَعْدِلُوا فَتَلْحَوْنَ كَمَا تَلْحَى هَذِهِ الْجَرِيدَةُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

يشير إلى جريدة في يده.

٢٨٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَيْثَمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُسَيْدٍ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رِفَاعَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَادَى: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ قُرَيْشًا أَهْلُ إِمَامَةٍ مِنْ بَغَاةِ الْعَوَالِمِ أَكْبَهُ اللَّهُ لِمَنْخَرَتِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

يقولها ثلاث مرات.

٢٨٨- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الثَّيْمِيِّ أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانَ وَقَعَ بِقُرَيْشٍ فَكَأَنَّهُ نَالَ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْلًا يَا قَتَادَةُ، لَا تَشْتُمُ قُرَيْشًا، فَإِنَّكَ لَعَلَّكَ تَرَى مِنْهَا رِجَالًا، أَوْ يَأْتِي مِنْهَا رِجَالٌ تَحْقِرُ عَمَلَكَ مَعَ أَعْمَالِهِمْ وَفِعْلَكَ مَعَ أَفْعَالِهِمْ وَتَقْبِطُهُمْ إِذَا رَأَيْتَهُمْ لَوْ لَا أَنْ تَطْفِئَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرْتَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

٢٨٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ بِإِسْنَادٍ لَا أَخْفَظُهُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي قُرَيْشٍ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ لَا أَخْفَظُهُ، وَقَالَ: شِرَارُ قُرَيْشٍ خِيَارُ شِرَارِ النَّاسِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

٢٩٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،

وقال في حديثه إن النبي ﷺ حين خرج بهش إلى النساء والصبيان من الأنصار فرق لهم، ثم خطب.
وقال هذه المقالة.

٢٩٦- قال الشافعي: وحديثي بعض أهل العلم أن أبا بكر قال: ما وجدت أنا لهذا الحي من الأنصار مثلاً إلا ما قال الطفيل الغنوي:

أبوا أن يملؤنا، ولو أن أمنا تلامي الذي يلقون بنا لملئت
هم خلطونا بالسفوس والخبوا إلى حُجرات أذنان وأظلمت
جزى الله عنا جعفرًا حين أزلت بنا بقلنا في الوائسين وزلت
قال الربيع: هذا البيت الأخير ليس في الحديث.

٢٩٧- حدثنا الشافعي قال: حدثنا عبد الكريم بن
محمّد الجرجاني، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد
الرحمن أنه قال: ما من المهاجرين أحد إلا وللأنصار عليه
منة ألم يؤسعو في الديار وشاطروا في الثمار وأنسروا على
أنفسهم، ولو كان بهم خصاصة. [أخرجه البيهقي في المعرفة
(٩٢/١)]

٢٩٨- أخبرنا الشافعي قال: حدثنا عبد العزيز بن
محمّد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بينا أنا
أنزع على بشر أسقي.

قال الشافعي: يعني في النوم ورؤيا الأنبياء وحى قال:
رسول الله ﷺ: فجاء ابن أبي قحافة فتزع ذنوبًا، أو ذنوبين
وبهيمًا ضعف والله يغير له، ثم جاء عمر بن الخطاب فتزع حتى
استحالت في يده غزبا فضرب الناس بعطن، فلم أر عبقريًا يفري
فريه وزاد مسلم بن خالد فأرؤى الظمأة وضرب الناس بعطن.

قال الشافعي: قوله، وفي نزع ضعف يعني قصر مدته
وعجلة موته وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والترديد
الذي بلغه عمر في طول مدته وقوله في عمر فاستحالت في يده
غزبا والغرب الدلو العظيم الذي إنما تنزع الذابة أو الزرنوق،
ولا ينزع الرجل بيده لطول مدته وترديه في الإسلام لم يزل يعظم
أمره ومناصحته للمسلمين كما يتح الدلو العظيم.

٢٩٩- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد،
عن أبيه، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه أن امرأة
أنت رسول الله ﷺ فسألت عن شيء فأمرها أن ترجع،
فقلت: يا رسول الله إن رجعت لم أجذك كأنها تعني الموت

قال: فأني أبا بكر. [أخرجه البخاري (٧٢٠)، مسلم (٢٣٨٦)]

٣٠٠- أخبرنا الشافعي قال: حدثنا يحيى بن سليم،
عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر بن أبي
طالب قال: ولينا أبو بكر خير خليفة لله، أرحمه وأخناه
عليه. [أخرجه الحاكم (٧٩/٣)]

٩٢- صلاة المسافر يوم المقيم

٣٠١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:
أخبرنا الثقة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن
رسول الله ﷺ صلى بجنى ركعتين وأبو بكر وعمر. [أخرجه
البخاري (١٠٨٢)، مسلم (٦٩٤)]

٣٠٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:
أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب
منه. [أخرجه مالك (١٤٩/١)]

قال الشافعي: وهكذا أحب للإمام أن يصلي مسافرا، أو
مقيما، ولا يوكل غيره ويأمر من وراءه من المقيمين أن يتموا إلا
أن يكونوا قد فقهوا فيكفي بفقههم - إن شاء الله تعالى -.

وإذا اجتمع مسافرون ومقيمون؛ فإن كان السوالي من أحد
الفريقين صلى بهم مسافرا كان، أو مقيما، وإن كان مقيما فأقام
غيره فصلى بهم فأحب إلي أن يأمر مقيما، ولا يولي الإمامة
إلا من ليس له أن يقصر؛ فإن أمر مسافرا كرهت ذلك له إذا كان
يصلي خلفه مقيم وبني المقيم على صلاة المسافر ولا إعادة عليه؛
فإن لم يكن فيهم وال فأحب إلي أن يؤمهم المقيم لتكون صلاتهم
كلها بإمام ويؤخر المسافرون عن الجماعة وإكمال عدد الصلاة.

فإن قدموا مسافرا فأمهم أجزأ عنهم وبني المقيمون على
صلاة المسافر إذا قصر، وإن أتم أجزأتهم صلاتهم، وإن أم المسافر
المقيم فأمم الصلاة أجزأتهم وأجزأت من خلفه من المقيمين
والمسافرين صلاتهم.

٩٣- صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوما في سفر، أو
حضر، أو غيره اتهموا برجل لا يعرفونه فأقام الصلاة أجزأت
عنهم صلاتهم، ولو شكوا أسلم هو، أو غير مسلم؛ أجزأتهم
صلاتهم وهو إذا أقام الصلاة إمام مسلم في الظاهر حتى يعلموا
أنه ليس بمسلم، ولو عرفوه بغير الإسلام وكانوا ممن يعرفونه
المعرفة الذي الأغلب عليهم أن إسلامه لا يخفى عليهم، ولو أسلم

قال الشافعي: وتؤم المرأة النساء في المكتوبة وغيرها وأمرها أن تقوم في وسط الصف، وإن كان معها نساء كثير أمرت أن يقوم الصف الثاني خلف صفها.

وكذلك الصفوف وتصفهن صفوف الرجال إذا كثرت لا يخالفن الرجال في شيء من صفوفهن إلا أن تقوم المرأة وسطاً وتخفف صوتها بالتكبير والذكر الذي يجر به في الصلاة من القرآن وغيره؛ فإن قامت المرأة أمام النساء فصلاتها وصلاة من خلفها مجزئة عنهن وأحب لي أن لا يؤم النساء منهن إلا حرة؛ لأنها تصلي متقنة؛ فإن أمت أمة متقنة، أو مكشوفة الرأس حرائر فصلاتها وصلاتها مجزئة؛ لأن هذا فرضها، وهذا فرضهن. وإمامة القاعد والناس خلفه قيام أكثر من إمامة أمة مكشوفة الرأس وحرائر متقنات.

٩٦- إمامة الأعمى

٣٠٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وأنه قال: يرسل الله ﷺ إنها تكون الظلمة والمطر والسيل وأنا رجل ضريب البصر فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مضلي قال: فجاءه رسول الله ﷺ، فقال أين تحب أن نصلي؟ فأشار له إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ. [أخرجه البخاري (٦٨٦)، مسلم (٣٣)، السنن (٦٤/٣-٦٥)، ابن ماجه (٧٥٤)]

٣٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سفيان، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى.

قال الشافعي: وسمعت عدداً من أهل العلم يذكرون أن رسول الله ﷺ كان يستخلف ابن أم مكتوم وهو أعمى، فيصلي بالناس في عذ غزوات له. [أخرجه أبو داود (٥٩٥)]

قال الشافعي: وأحب إمامة الأعمى والأعمى إذا سدد إلى القبلة إلى كان أحرى أن لا يلهو بشيء تراه عيناه، ومن أم صحيحاً كان أو أعمى فأقام الصلوات أجزاء صلته ولا اختار إمامة الأعمى على الصحيح؛ لأن أكثر من جعله رسول الله ﷺ إماماً بصيراً، ولا إمامة الصحيح على الأعمى؛ لأن رسول الله ﷺ كان يجد عدداً من الأصحاء يأمهم بالإمامة أكثر من عدد من أمر بها من العمى.

فصلى فصلوا وراءه في مسجد جماعة، أو صحرة لم تجزهم صلاتهم معه إلا أن يسألوه، فيقول: أسلمت قبل الصلاة، أو يعلمهم من يصدون أنه مسلم قبل الصلاة.

وإذا أعلمهم أنه أسلم قبل الصلاة فصلاتهم مجزئة عنهم، ولو صلوا معه على علمهم بشركه، ولم يعلموا إسلامه قبل الصلاة، ثم أعلمهم بعد الصلاة أنه أسلم قبلها لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم لم يكن لهم الاتمام به على معرفتهم بكفره، وإن لم يعلموا إسلامه قبل اتمامهم به، وإذا صلوا مع رجل صلاة كثيرة، ثم أعلمهم أنه غير مسلم، أو علموا من غيره أعادوا كل صلاة صلوا خلفه.

وكذلك لو أسلم، ثم ارتد عن الإسلام وصلوا معه في رده قبل أن يرجع إلى الإسلام أعادوا كل صلاة صلوا معها.

٩٤- إمامة المرأة للرجال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلت المرأة برجال ونساء وصبيان ذكور فصلاة النساء مجزئة وصلاة الرجال والصبيان الذكور غير مجزئة؛ لأن الله عز وجل جعل الرجال قوامين على النساء وقصرهن عن أن يكن، أولياء وغير ذلك، ولا يجوز أن تكون امرأة إمام رجل في صلاة مجال أبدأ، وهكذا لو كان ممن صلى مع المرأة خشي مشكل لم تجزه صلاته معها، ولو صلى معها خشي مشكل، ولم يقض صلاته حتى بان أنه امرأة أحببت له أن يعيد الصلاة وحسبت أنه لا تجزئه صلاته؛ لأنه لم يكن حين صلى معها ممن يجوز له أن يأم بها.

٩٥- إمامة المرأة وموقفها في الإمامة

٣٠٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن عمار الدهني، عن امرأة من قومه يقال لها حبيزة أن أم سلمة أمتهم فقامت وسطاً. [أخرجه البيهقي (١٣١/٣)]

قال الشافعي: روى الليث عن عطاء عن عائشة أنها صلت بنسوة العصر فقامت في وسطهن. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١٠/٢)]

٣٠٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن صفوان قال: إن من السنة أن تصلي المرأة بالنساء تقوم في وسطهن.

قال الشافعي: وكان علي بن الحسين يأمر جارية له تقوم بأهله في شهر رمضان وكانت عمرة تأمر المرأة أن تقوم للنساء في شهر رمضان.

٩٧- إمامة العبد

٣٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ مَلِكَةً أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَعْلَى الْوَادِي هُوَ وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَالْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ وَنَاسٌ كَثِيرٌ فَيُؤْمِنُهُمْ أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى عَائِشَةَ وَأَبُو عَمْرٍو غُلَامُهَا حِينَئِذٍ لَمْ يَغَيِّقْ قَالَ: وَكَانَ إِمَامَ بَنِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَغُرَوَّةَ.

قال الشافعي: والاختيار أن يقدم أهل الفضل في الإمامة على ما وصفت، وأن يقدم الأحرار على المماليك، وليس بضييق أن يقدم المملوك الأحرار إماماً في مسجد جماعة ولا في طريق ولا في منزل ولا في جمعة ولا عيد ولا غيره من الصلوات.

فإن قال: قائل كيف يوم في الجمعة، وليست عليه؟

قيل: ليست عليه على معنى ما ذهب إليه إنما ليست عليه بضييق عليه أن يتخلف عنها كما ليس بضييق على خائف ولا مسافر، وأي هؤلاء صلى الجمعة أجزاء عنه ويبين أن كل واحد من هؤلاء إذا كان إذا حضر أجزاء عنه وهي ركعتا الظهر التي هي أربع فصلاها بأهلها أجزاء عنه وعنه.

٩٨- إمامة الأعجمي

٣٠٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ فِيمَا حَوْلَ مَكَّةَ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَعْلَى الْوَادِي هَاهُنَا، وَفِي الْحَجِّ قَالَ: فَكَانَتِ الصَّلَاةُ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي السَّائِبِ أَعْجَمِي اللَّسَانِ قَالَ: فَأَخْرَهُ الْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَقَدَّمَ غَيْرَهُ فَبَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمْ يَعْرِفْ بِشَيْءٍ حَتَّى جَاءَ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمَدِينَةَ عَرَفَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ الْمُسَوَّرُ: أَنْظِرْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَعْجَمِي اللَّسَانِ، وَكَانَ فِي الْحَجِّ فَخَشِيتُ أَنْ يَسْمَعَ بَعْضُ الْحَاجِّ قِرَاءَتَهُ فَيَأْخُذَ بِعُجْمَتِهِ، فَقَالَ هُنَاكَ دَعَيْتُ بِهَا، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قَدْ أَصَبْتُ. [أخرجه عبد الرزاق (٣٨٥٢)]

قال الشافعي: وأحب ما صنع المسور وأقر له عمر من تأخير رجل أراد أن يؤم، وليس بوالٍ وتقديم غيره إذا كان الإمام أعجمياً.

وكذلك إذا كان غير رضي في دينه ولا عالم بموضع الصلاة

وأحب أن لا يتقدم أحد حتى يكون حافظاً لما يقرأ فصيحاً به، وأكره إمامة من يلحن؛ لأنه قد يحيل باللحن المعنى؛ فإن أم أعجمي، أو لحن فافصح بأم القرآن، أو لحن فيها لحناً لا يحيل معنى شيء منها أجزاءه وأجزائهم، وإن لحن فيها لحناً يحيل معنى شيء منها لم تجز من خلفه صلاتهم وأجزائه إذا لم يحسن غيره كما يجزيه أن يصلي بلا قراءة إذا لم يحسن القراءة.

ومثل هذا إن لفظ منها بشيء بالأعجمية وهو لا يحسن غيره أجزاءه صلاته، ولم تجز من خلفه قراءوا معه، أو لم يقرءوا، وإذا اتّموا به، فإن أقاموا معاً أم القرآن، أو لحن، أو نطق أحدهما بالأعجمية، أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها أجزاءه، ومن خلفه صلاتهم إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن؛ فإن أراد به كلاماً غير القراءة فسدت صلاته؛ فإن اتّموا به فسدت صلاتهم، وإن خرجوا من صلاته حين فسدت فقدّموا غيره، أو صلّوا لأنفسهم فرادى أجزاءهم صلاتهم.

٩٩- إمامة ولد الزنا

٣٠٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَوْمَ نَاسًا بِالْعَقِيقِ فَتَهَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِنَّمَا نَهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَعْرِفُ أَبَوَهُ. [أخرجه مالك (١٣٤/١)، ابن أبي شيبة (٦٠٩٧)]

قال الشافعي: وأكره أن ينصب من لا يعرف أبوه إماماً؛ لأن الإمامة موضع فضل وتجزي من صلى خلفه صلاتهم، وتجزيه إن فعل.

وكذلك أكره إمامة الفاسق والمظهر البدع، ومن صلى خلف واحد منهم أجزاءه صلاته، ولم تكن عليه إعادة إذا أقام الصلاة.

١٠٠- إمامة الصبي لم يبلغ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أم الغلام الذي لم يبلغ الذي يعقل الصلاة ويقرأ، الرجال البالغين، فإذا أقام الصلاة أجزاءهم إمامته والاختيار أن لا يؤم إلا بالغ، وأن يكون الإمام البالغ عالماً بما لعله يعرض له في الصلاة.

١٠١- إمامة من لا يحسن يقرأ ويزيد في القرآن

قال: وإذا أم الأمي، أو من لا يحسن أم القرآن، وإن أحسن غيرها من القرآن، ولم يحسن أم القرآن لم يجز الذي يحسن أم القرآن صلاته معه، وإن أم من لا يحسن أن يقرأ أجزاء من لا

٣١٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَتَنَيْتُ.

٣١٣- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ زَيْادِ الْأَعْلَمِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [أخرجه البيهقي (٩٤/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وهذا يشبه أحكام الإسلام؛ لأنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَلَّفُوا فِي غَيْرِهِمُ الْأَغْلَبَ فِيمَا يَظْهَرُ لَهُمْ، وَأَنَّ مُسْلِمًا لَا يَصَلِّي إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ فَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَجُلٍ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ كَانَ جُنُبًا، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ أَمَتَ نِسَاءً، ثُمَّ عَلِمَتْ أَنَّهَا كَانَتْ حَائِضًا أَجْزَأَتِ الْمَأْمُومِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ صَلَاتِهِمْ وَأَعَادَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ.

ولو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا في صلاته أنه على غير وضوء، ثم صلوا معه لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم صلوا بصلوة من لا تجوز له الصلاة عالين، ولو دخلوا معه في الصلاة غير عالين أنه على غير طهارة وعلموا قبل أن يكملوا الصلاة أنه على غير طهارة كان عليهم أن يتموا لأنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم فتجوز صلاتهم؛ فإن لم يفعلوا فاقاموا مؤتمنين به بعد العلم، أو غير ناوين الخروج من إمامته فسدت صلاتهم، وكان عليهم استئنافها؛ لأنهم قد اتمموا بصلوة من لا تجوز لهم الصلاة خلفه عالين، وإذا اختلف علمهم فعلمت طائفة وطائفة لم تعلم فصلاة الذين لم يعلموا أنه على غير طهارة جائزة وصلاة الذين علموا أنه على غير طهارة فاقاموا مؤتمنين به غير جائزة، ولو افتتح الإمام طاهرًا، ثم انتقضت طهارته فمضى على صلاته عامداً، أو ناسياً كان هكذا وعمد الإمام ونسيانه سواء إلا أنه يائمه بالعمد، ولا يائمه بالنسيان إن شاء الله تعالى.

١٠٣- إمامة الكافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً كافراً أم قوماً مسلمين، ولم يعلموا كفره، أو يعلموا لم تجزهم صلاتهم، ولم تكن صلاته إسلاماً له إذا لم يكن تكلم بالإسلام قبل الصلاة ويعزرو الكافر، وقد أساء من صلى وراءه وهو يعلم أنه كافر، ولو صلى رجل غريب بقوم، ثم شكوا في صلاتهم، فلم يدروا أكان كافراً، أو مسلماً لم تكن عليهم إعادة حتى يعلموا أنه كافر؛ لأن الظاهر أن صلاته صلاة المسلمين لا تكون إلا من مسلم، وليس من أم فعلم كفره مثل مسلم لم يعلم أنه غير طاهر؛ لأن الكافر لا يكون إماماً في حال والمؤمن يكون إماماً في الأحوال كلها إلا أنه ليس له أن يصلي إلا طاهرًا، وهكذا لو كان رجل مسلم فارتد، ثم أم

يحسن يقرأ صلاته معه.

وإن كان الإمام لا يحسن أم القرآن ويحسن سجع آيات، أو ثمان آيات، ومن خلفه لا يحسن أم القرآن ويحسن من القرآن شيئاً أكثر مما يحسن الإمام أجزأتهم صلاتهم معه؛ لأن كلاً لا يحسن أم القرآن والإمام يحسن ما يجزيه في صلاته إذا لم يحسن أم القرآن، وإن أم رجل قوماً يقرءون، فلا يدرون أيجسن يقرأ أم لا، فإذا هو لا يحسن يقرأ أم القرآن، ويتكلم بسجاعة في القرآن لم تجزهم صلاتهم وابتدعوا الصلاة وعليهم إذا سجع ما ليس من القرآن أن يخرجوا من الصلاة خلفه، وإنما جعلت ذلك عليهم، وأن يبتدعوا صلاتهم أنه ليس يحسن القرآن، وإن سجاعته كالدليل الظاهر على أنه لا يحسن يقرأ، فلم يكن لهم أن يكونوا في شيء من الصلاة معه، ولو علموا أنه يحسن يقرأ فابتدعوا الصلاة معه، ثم سجع أحببت لهم أن يخرجوا من إمامته وابتدعوا الصلاة.

فإن لم يفعلوا، أو خرجوا حين سجع من صلاته فصلوا لأنفسهم، أو قدموا غيره أجزأت عنهم كما تجزئ عنهم لو صلوا خلف من يحسن يقرأ فأنسد صلاته بكلام عمدي، أو عمل ولا تفسد صلاتهم بإفساد صلاته إذا كان لهم على الابتداء أن يصلوا معه، وإذا صلى لهم من لا يدرون يحسن يقرأ أم لا صلاة لا يجهز فيها أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة احتياطاً، ولا يجب ذلك عليهم عندي؛ لأن الظاهر أن أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا محسناً لما تجزيه به الصلاة إن شاء الله تعالى، وإذا أمهم في صلاة يجهز فيها، فلم يقرأ أعادوا الصلاة بترك القراءة، ولو قال: قد قرأت في نفسي؛ فإن كانوا لا يعلمونه يحسن القراءة أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة؛ لأنهم لم يعلموا أنه يحسن يقرأ، ولم يقرأ قراءة يسمعونها.

١٠٢- إمامة الجنب

٣١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ أَنْ امْكُثُوا، ثُمَّ رَجَعَ، وَعَلَى جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٩٠/٢)]

٣١١- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى الْأَسَدِيِّ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنين والآثار" (٣٩٠/٢)]

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْسَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ خَالَتُهُ قَالَ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ يَمْسُحُ وَجْهَهُ يَبْدُو، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مَعْلَقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يَصَلِّي قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَعْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ دَعَيْتُ فَقَعْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الَّتِي عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي الَّتِي، فَتَلَّهَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٢١/١-١٢٢)، البخاري (٦٩٨)، مسلم (٧٦٣)، الترمذي (٢٣٢)، النسائي (٢١٨/٢)، ابن ماجه (٤٢٣)]

قال الشافعي: فما حكيت من هذه الأحاديث يدل على أن الإمامة في النافلة ليلاً ونهاراً جائزة وأنها كالإمامة في المكتوبة لا يختلفان ويدل على أن موقف الإمام أمام المأمومين منفرداً والمأمومان فأكثر خلفه، وإذا أم رجل برجلين فقام منفرداً أمامهما وقاما صفاً خلفه، وإن كان موضع المأمومين رجالاً ونساءً وخنائى مشكلون وقف الرجال يلبون الإمام والخنائى خلف الرجال، والنساء خلف الخنائى.

وكذلك لو لم يكن معه إلا خشي مشكل واحد، وإذا أم رجل رجلاً واحداً أقام الإمام المأموم عن يمينه، وإذا أم خشي مشكلاً، أو امرأة قام كل واحد منهما خلفه لا بجذائيه، وإذا أم رجل رجلاً فوقف المأموم عن يسار الإمام، أو خلفه كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما وأجزأت صلاته.

وكذلك إن أم اثنين فوقفوا عن يمينه ويساره، أو عن يساره معاً، أو يمينه، أو وقف أحدهما عن جنبه والآخر خلفه، أو وقفا معاً خلفه منفردين كل واحد منهما خلف الآخر كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما ولا سجوداً للسهو، وإنما أجزت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ أم ابن عباس فوقه إلى جنبه، فإذا جاز أن يكون المأموم الواحد إلى جنب الإمام لم يفسد أن يكون إلى جنبه اثنان ولا جماعة، ولا يفسد أن يكونوا عن يساره؛ لأن كل ذلك إلى جنبه، وإنما أجزأت صلاة المنفرد وحده خلف الإمام؛ لأن العجز صلت منفردة خلف أنس وآخر معه وهما خلف النبي

وهو مرتد لم تجز من خلفه صلاته حتى يظهر التوبة بالكلام قبل إمامتهم، فإذا أظهر التوبة بالكلام قبل إمامتهم أجزأتهم صلاتهم معه، ولو كانت له حالان حال كان فيها مرتداً وحال كان فيها مسلماً فأتمهم، فلم يدروا في أي الحالين أمهم أحببت أن يعيدوا، ولا يجب ذلك عليهم حتى يعلموا أنه أمهم مرتد، ولو أن كافراً أسلم، ثم أم قوماً، ثم جحد أن يكون أسلم فمن اتهم به بعد إسلامه وقبل جحده فصلاته جائزة، ومن اتهم بعد جحده أن يكون أسلم لم تجزه صلاته حتى يجدد إسلامه، ثم يؤتمهم بعده.

١٠٤ - إمامة من لا يعقل الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أم الرجل المسلم المجنون القوم؛ فإن كان مجنوناً ويفسق فأتمهم في إفاقة فصلاته وصلاتهم مجزئة، وإن أمهم وهو مغلوب على عقله لم يجزهم ولا إياه صلاتهم، ولو أمهم وهو يعقل وعرض له أمر أذهب عقله فخرجوا من إمامته مكانهم صلوا لأنفسهم أجزأتهم صلاتهم.

وإن بنوا على الاتساع شيئاً قل، أو كثر معه بعد ما علموا أنه قد ذهب عقله لم تجزهم صلاتهم خلفه، وإن أم سكران لا يعقل فمثل المجنون، وإن أم شارب يعقل أجزأت الصلاة وأجزأت من صلى خلفه؛ فإن أمهم وهو يعقل، ثم غلب بسكر فمثل ما وصفت من المجنون لا يخالفه.

١٠٥ - موقف الإمام

٣١٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْتُ أَنَا وَتَبِيتَ لَنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٠)، مسلم (٦٥٨)، أبو داود (٦٥٨)، الترمذي (٢٣٤)، النسائي (٥٦٢-٥٧)، ابن ماجه (٧٥٤)]

٣١٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ مَنِ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَنَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِوَيْسِي مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ عَمِلَهُ لَهُ فَلَانٌ مَوْلَى فَلَانَةَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَعِدَ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ، ثُمَّ صَعِدَ فَقَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ سَجَدَ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩١٧)، مسلم (٥٤٤)، أبو داود (١٠٨٠)، النسائي (٥٧٢-٥٨)، ابن ماجه (١٤١٦)]

٣١٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

يكونوا خلفه؛ فإن لم يعلموا أعادوا وأجزأ من صلى من غير جهته، وإن صلى وهو أقرب إلى الكعبة منه والاختيار لهم أن يتحرروا أن يكونوا خلفه، ولو أن رجلاً أم رجلاً ونساء قفام النساء خلف الإمام والرجال خلفهن، أو قام النساء حذاء الإمام فاتممن به والرجال إلى جنبهن كرهت ذلك للنساء والرجال والإمام، ولم تفسد على واحد منهم صلاته.

وإنما قلت هذا؛ لأن ابن عينة:

٣١٧- أَخْبَرَنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُتَعَرِّضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاغْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ. [أخرجه البخاري (٣٨٣)، مسلم (٢٦٩)، أبو داود (٧١٢، ٧١٤)، النسائي (١٠١/١) - (١٠٢)، ابن ماجه (٩٥٦)]

٣١٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ وَخَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ فَرَكَّهَا فَصَلَّى إِلَيْهَا وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ. [أخرجه البخاري (٦٣٤)، مسلم (٥٠٣)، أبو داود (٥٢٠)، الرمذي (١٩٧)، النسائي (٨٧/١)، ابن ماجه (٧١١)]

قال الشافعي: وإذا لم تفسد المرأة على الرجل المصلي أن تكون بين يديه فهي إذا كانت عن يمينه، أو عن يساره أخرى أن لا تفسد عليه والخصي المجبوب أو غير المجبوب رجل يقف موقف الرجال في الصلاة ويؤم وتجوهر شهادته ويرث، ويورث ويثبت له سهم في القتال وعطاء في الفتي، وإذا كان الخصى مشكلاً فصلّى مع إمام وحده وقف خلفه، وإن صلى مع جماعة وقف خلف صفوف الرجال وحده وأمام صفوف النساء.

١٠٦- صلاة الإمام قاعداً

٣١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَساً فَصُرِعَ عَنْهُ فَجَحِشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى صَلَاةَ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ فَعُوداً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلِذَا صَلَّيْتُ قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَيْدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّيْتُ جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِينَ. [قدم]

ﷺ والنبي ﷺ أمامهما قال أبو محمد رأيت النبي ﷺ كأنه واقف على موضع ثم تبع فوقفت خلفه وهو يصلي قائماً فوقفت خلفه لأصلي معه فأخذني بيده فأوقفني عن يمينه فظنرت خلف ظهره الخاتم بين كفيّ شبه الحاجب المقوس ونقط سواد في طرف الخاتم ونقط سواد في طرفه الآخر فممت إليه فقبلت الخاتم.

ولو وقف بعض المأمومين أمام الإمام يأم به أجزأت الإمام، ومن صلى إلى جنبه، أو خلفه صلاتهم، ولم يجز ذلك من وقف أمام الإمام صلاته؛ لأن السنة أن يكون الإمام أمام المأموم، أو حذاء لا خلفه وسواء قرب ذلك، أو بعد من الإمام إذا كان المأموم أمام الإمام.

وكذلك لو صلى خلف الإمام صف في غير مكة فتعوج الصف حتى صار بعضهم أقرب إلى حد القبلة، أو السرة ما كانت السرة من الإمام لم يحز الذي هو أقرب إلى القبلة منه صلاته، وإن كان يرى صلاة الإمام، ولو شك المأموم أنه أقرب إلى القبلة، أو الإمام أحببت له أن يعبد، ولا يتبين لي أن يعبد حتى يستيقن أنه كان أقرب إلى القبلة من الإمام، ولو أم إمام بمكة وهم يصلون بها صفوفاً مستديرة يستقبل كلهم إلى الكعبة من جهته كان عليهم - والله تعالى أعلم - عندي أن يصنعوا كما يصنعون في الإمام، وأن يجتهدوا حتى يتأخروا من كل جهة عن البيت تأخراً يكون فيه الإمام أقرب إلى البيت منهم، وليس بين لمن زال عن حد الإمام وقربه من البيت عن الإمام إذا لم يتبين ذلك تبين الذين يصلون صفّاً واحداً مستقبلين جهة واحدة فيتحررون ذلك كما وصفت، ولا يكون على واحد منهم إعادة صلاة حتى يعلم الذين يستقبلون وجه القبلة مع الإمام أن قد تقدّموا الإمام وكانوا أقرب إلى البيت منه، فإذا علموا أعادوا فأما الذين يستقبلون الكعبة كلها من غير جهتها فيجتهدون كما يصلون أن يكونوا أنأى عن البيت من الإمام؛ فإن لم يفعلوا وعلموا، أو بعضهم أنه أقرب إلى البيت من الإمام، فلا إعادة عليه من قبل أنه الإمام.

وإن اجتمعا أن يكون واحد منهما يستقبل البيت بجهته، وكل واحد منهما في غير جهة صاحبه، فإذا عقل المأموم صلاة الإمام أجزأته صلاته.

قال: ولم يزل الناس يصلون مستدبري الكعبة والإمام في وجهها، ولم أعلمهم يتحفظون ولا أمروا بالتحفظ من أن يكون كل واحد منهم جهته من الكعبة غير جهة الإمام، أو يكون أقرب إلى البيت منه ولقماً يضبط هذا حول البيت إلا بالشيء المتباين جدّاً، وهكذا لو صلى الإمام بالناس فوقفت في ظهر الكعبة، أو أحد جهتها غير وجهها لم يحز للذين يصلون من جهته إلا أن

٣٢٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَطَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. [أخرجه البخاري (٦٨٨)، مسلم (٤١٢)]

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ - في حديث أنس، ومن حدث معه في صلاة النبي ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَمِنْ خَلْفِهِ جُلُوسًا - مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي مَرْضِيهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَالِسًا وَصَلُّوا قِيَامًا فَهَذَا مَعَ أَنَّهُ سَنَةٌ نَاسِخَةٌ مَعْقُولًا لَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَطِقِ الْقِيَامَ صَلَّى جَالِسًا، وَكَانَ ذَلِكَ فَرْضُهُ وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ غَيْرُهُ قِيَامًا إِذَا أَطَاقَهُ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرْضُهُ؛ فَكَانَ الْإِمَامُ يَصَلِّي فَرْضَهُ قَائِمًا إِذَا أَطَاقَ وَجَالِسًا إِذَا لَمْ يَطِقْ.

وكذلك يَصَلِّي مضطجعاً ومومياً إن لم يطق الركوع والسجود، ويصلي المأمومون كما يطيقون، فيصلّي كلُّ فَرْضِهِ فتجزئ كلَّ صلاته، ولو صَلَّى إِمَامٌ مَكْتُوبَةً بِقَوْمٍ جَالِسًا وَهَرَّ يَطِيقُ الْقِيَامَ، وَمِنْ خَلْفِهِ قِيَامًا كَانَ الْإِمَامُ مَسِيئًا وَلَا تَجْزِيهِ صَلَاتُهُ وَأَجْزَاءُ مِنْ خَلْفِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْلَفُوا أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ يَطِيقُ الْقِيَامَ.

وكذلك لو كَانَ يَرَى صَحَّةً بَادِيَةً وَجِلْدًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَجِدُ مَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ، وَلَوْ عَلِمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَصَلِّي جَالِسًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَصَلَّى وَرَاءَهُ قَائِمًا أَعَادَ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَجْزِي عَنْهُ، وَلَوْ صَلَّى أَحَدٌ يَطِيقُ الْقِيَامَ خَلْفَ إِمَامٍ قَاعِدٍ فَقَعَدَ مَعَهُ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ وَكَانَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بَعْضَ الصَّلَاةِ قَاعِدًا، ثُمَّ أَطَاقَ الْقِيَامَ كَانَ عَلَيْهِ حِينَ أَطَاقَ الْقِيَامَ أَنْ يَقُومَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ، وَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَصَلَاةً مِنْ خَلْفِهِ تَامَةً.

ولو افْتَتَحَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، ثُمَّ مَرَضَ حَتَّى لَا يَطِيقَ الْقِيَامَ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ لِيَتِمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ جَالِسًا وَالْمَرْأَةُ تَتَوَمَّعُ النِّسَاءُ وَالرَّجُلُ يُؤَمُّ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي هَذَا سَوَاءً.

وإن أَمَتِ أُمَّةٌ نِسَاءً فَصَلَّتْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ أَجْزَائُهَا وَلِإِهَانِ صَلَاتِهَا؛ فَإِنْ عَتَقَتْ فَعَلَيْهَا أَنْ تَقْتَعَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهَا، وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ وَهِيَ عَالِمَةٌ أَنَّ قَدْ عَتَقَتْ وَغَيْرُ عَالِمَةٍ أَعَادَتْ صَلَاتِهَا تِلْكَ، وَكُلَّ صَلَاةٍ صَلَّيْتُهَا مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ.

١٠٧ - مقام الإمام ارتفع والمأموم مرتفع ومقام

الإمام بينه وبين الناس مقصورة وغيرها

٣٢١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ

عَنْ مَيْمَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٣٢٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا حُذَيْفَةَ عَلَى دُكَّانٍ مُرْتَفِعٍ فَسَجَدَ عَلَيْهِ فَجَبَذَهُ أَبُو مَسْعُودٍ فَتَابَعَهُ حُذَيْفَةَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ أَلَيْسَ قَدْ نَهَيْ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: حُذَيْفَةُ أَلَمْ تَرَنِي قَدْ تَابَعْتُكَ؟ [أخرجه الدارقطني (٨٨/٢)، الحاكم (٢١٠/١)، البيهقي (١٠٨/٣)]

قال الشافعي: واختار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع ليراه من وراءه فيقتدون بركوعه وسجوده، فإذا كَانَ مَا يَصَلِّي عَلَيْهِ مِنْهُ مُتَضَافًا عَنْهُ إِذَا سَجَدَ، أَوْ مُتَعَادِيًا عَلَيْهِ كَتَضَافِيقِ الْمَنِيرِ وَتَعَادِيهِ بَارْتِفَاعِ بَعْضِ دَرَجَةٍ عَلَى بَعْضٍ أَنْ يَرْجِعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَصِيرَ إِلَى الْإِسْتِرَاءِ، ثُمَّ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَقَامِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَضَافًا، أَوْ مُتَعَادِيًا، أَوْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَرْجِعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ يَتَقَدَّمَ فَلْيَتَقَدَّمْ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ التَّقَدَّمَ مِنْ شَأْنِ الْمُصَلِّينَ؛ فَإِنْ اسْتَأَخَّرَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ مُوَضَّعُهُ الَّذِي يَصَلِّي عَلَيْهِ لَا يَتَضَافِقُ إِذَا سَجَدَ، وَلَا يَتَعَادَى سَجْدَ عَلَيْهِ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَلَا يَتَأَخَّرَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَجَعَ لِلِسُجُودٍ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - لِتَضَافِيقِ الْمَنِيرِ وَتَعَادِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ تَقَدَّمَ، أَوْ مَشَى شَيْئًا غَيْرَ مُنَحْرِفٍ إِلَى الْقِبْلَةِ مَتَابِعًا، أَوْ مَشَى يَسِيرًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ كَرِهْتَهُ لَهُ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَلَا تَوْجِبُ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَثِيرًا مُتَبَاعِدًا؛ فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا مُتَبَاعِدًا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَدْ عَلَّمَ النَّاسَ مَرَّةً أَحْبَبْتُ أَنْ يَصَلِّيَ مَسْتَوِيًا مَعَ الْمَأْمُومِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْمَنِيرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَانَ مَقَامُهُ فِيهَا سَوَاءً بِالْأَرْضِ مَعَ الْمَأْمُومِينَ فَلَا اخْتِيَارَ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لِلنَّاسِ، وَلَوْ كَانَ أَرْفَعَ مِنْهُمْ، أَوْ أَخْفَضَ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَلَا صَلَاتُهُمْ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ الْمَأْمُومُ مِنْ فَوْقِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ صَوْتَهُ، أَوْ يَرَى بَعْضَ مَنْ خَلْفَهُ، فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُؤَذِّنِينَ يَصَلِّي عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فَمَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَابَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَحَبُّ ذَلِكَ لَهُمْ لَوْ أَنَّهُمْ هَبَطُوا إِلَى الْمَسْجِدِ.

٣٢٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَصَلِّي فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ. [أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١١١/٣)]

قال الشافعي: وموقف المرأة إذا أَمَتِ النِّسَاءُ تقوم وسطهن؛

[السنن (٣٦٥/٢)]

٣٢٨- أَخْبَرَنَا الثُّقَّةُ ابْنُ عُثَيْمٍ، أَوْ غَيْرُهُ، عَنْ يُونُسَ،

عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ بَيِّنِينَ نَحْلُ فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى فَصَلَّى لَهُمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. [أخرجه البيهقي (٨٦/٣)]

قال الشافعي: والآخرة من هاتين للنبي ﷺ نافلة وللآخرين فريضة.

٣٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَإِذَا أَدْرَكَتِ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلِ الَّتِي أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ الظُّهْرَ وَصَلِّ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ يُخْبِرُ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ يُقَالُ ذَلِكَ إِذَا أَدْرَكَتِ الْعَصْرَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلِ الَّذِي أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ الظُّهْرَ. [أخرجه البيهقي (٨٧/٣)]

٣٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً كَانَتْ تَقْرُؤُهُ الْعَمَّةَ قِيَامِي وَالنَّاسُ فِي الْقِيَامِ، فَيُصَلِّي مَعَهُمْ رَكَعَتَيْنِ وَيُنِيبِي عَلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّهُ رَأَى يَفْعَلُ ذَلِكَ وَيَعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْعَمَّةِ.

[أخرجه البيهقي (٨٦/٣)]

٣٣١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ قَالَ: قال عطاء: مَنْ نَسِيَ الْعَصْرَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ فَلْيَجْعَلْهَا الْعَصْرَ؛ فَإِنْ ذَكَرَهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلْيُصَلِّ الْعَصْرَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦٧/٢)]

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ مِنَ الْأَنْصَارِ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الدُّدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَرِيباً مِنْهُ، وَكَانَ وَهْبُ بْنُ مُنْبِهِ وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ الْعَطَّارِيُّ يَقُولُونَ جَاءَ قَوْمٌ إِلَى أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَّارِيِّ يُرِيدُونَ أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ فَوَجَدُوهُ صَلًى، فَقَالُوا مَا جِئْنَا إِلَّا لِصَلَاتِكَ مَعَكَ، فَقَالَ: لَا أُخَيِّبُكُمْ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو قَطَنِ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَّارِيِّ.

٣٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قال إنسان لبطاوس: وَجَدْتُ النَّاسَ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلْتُهَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ: أَصَبْتَ.

فَإِنْ قَامَتْ مُتَقَدِّمَةُ النِّسَاءِ لَمْ تَفْسِدْ صَلَاتُهَا وَلَا صَلَاتُهُنَّ جَمِيعاً وَهِيَ فِيمَا يَفْسِدُ صَلَاتُهُنَّ، وَلَا يَفْسِدُهَا وَيَجُوزُ لهنَّ مِنَ الْمَوَاقِفِ، وَلَا يَجُوزُ كَالرِّجَالِ لَا يَخْتَلِفْنَ مِنْ وَلَا هُمْ.

١٠٨- اختلاف نية الإمام والمأموم

٣٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، أَوِ الْعَمَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِهَا بِقَوْمِهِ فِي بَيْتِي سَلَمَةَ قَالَ: فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ قَالَ فَصَلَّى مَعَهُ مُعَاذٌ قَالَ: فَرَجَعَ فَأَمَّ قَوْمَهُ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ فَصَلَّى وَخَذَهُ، فَقَالُوا لَهُ أَنَا فَعَسَى؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنَاءَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَخَّرْتَ الْعِشَاءَ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ، ثُمَّ رَجَعَ فَأَمَّنَا فَانْتَحَى بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ تَأَخَّرْتَ وَصَلَّيْتَ، وَإِنَّمَا نَحْنُ أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ، فَقَالَ أَفَتَأْنِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ أَفَتَأْنِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ أَقْرَأَ بِسُورَةٍ كَذَا وَسُورَةٍ كَذَا. [أخرجه البخاري (٧٠٠)، مسلم (٤٦٥)، أبو داود (٧٩٠)، النسائي (١٠٣-١٠٢/٢)]

٣٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اقْرَأْ بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»: «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ» وَنَحْوَهَا.

قال سُفْيَانُ قُلْتُ لِعَمْرُو بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ يَقُولُ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ بِـ: «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»: «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ»، فَقَالَ عَمْرُو هُوَ هَذَا، أَوْ نَحْوَهُ.

٣٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرُو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهَا لَهُمْ هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَهِيَ لَهُمْ مَكْتُوبَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦٥/٢)]

٣٢٧- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ، فَيُصَلِّي لَهُمُ الْعِشَاءَ وَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ. [أخرجه البيهقي في "معرفة"

[أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٦٨/٢)]

الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَنَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ تَوَقَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ فَزَعَجَ أَبُو بَكْرٍ يَدُهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذَا أَمَرْتُكَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مِنْ تَأْبَهُ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبَحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّوَكَّلَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنَّسَاءِ. [تقدم]

٣٣٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَبُرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى جُلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ. [أخرجه مالك (٤٨/١)]

٣٣٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا الثَّعْلَبِيُّ عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي (٢٩٧/٢)]

قال الشافعي: والاختيار إذا أحدث الإمام حدثاً لا يجوز له معه الصلاة من رعايا، أو انتقاض وضوءه، أو غيره؛ فإن كان مضى من صلاة الإمام شيء ركعة، أو أكثر أن يصلّي القوم فرادى لا يقدمون أحداً، وإن قدموا، أو قدم إمام رجلاً فأتهم ما بقي من الصلاة أجزأهم صلاتهم.

وكذلك لو أحدث الإمام الثاني والثالث والرابع.

وكذلك لو قدم الإمام الثاني، أو الثالث بعض من في الصلاة، أو تقدم بنفسه، ولم يقدمه الإمام فسواء ونجزهم صلاتهم في ذلك كله؛ لأن أبا بكر قد افتتح للناس الصلاة، ثم استأخَرَ فَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَارَ أَبُو بَكْرٍ مَامُوماً بَعْدَ أَنْ كَانَ إِمَاماً، وَصَارَ النَّاسُ يَصَلُّونَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ افْتَحُوا بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَهَكَذَا لَوْ اسْتَأْخَرَ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ وَتَقَدَّمَ غَيْرُهُ أَجْزَأَتْ مِنْ خَلْفِهِ صَلَاتُهُمْ، وَاسْتَأْخَرَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هَذَا الْإِمَامُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي هَذَا كَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ فَعَلَهُ وَصَلَّى مِنْ خَلْفِهِ بِصَلَاتِهِ فَصَلَاتُهُمْ جَائِزَةٌ بِمِزَاجِهِمْ وَأَحَبُّ إِذَا جَاءَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ بِالسَّنَةِ، وَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ الْقِيَاسُ وَنِيَّةُ كُلِّ مُصَلٍّ نِيَّةَ نَفْسِهِ لَا يَفْسِدُهَا عَلَيْهِ أَنْ يَخَالِفَهَا نِيَّةُ غَيْرِهِ، وَإِنْ أَمَّهُ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ يَكُونُ مُسَافِراً يَبْنُو رَكَعَتَيْنِ فَيَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ وَرَاءَهُ مُقِيمٌ بَنِيَّتَهُ وَفَرْضُهُ أَرْبَعٌ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ يَسْبِقُ الرَّجُلَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ فَيَجْزِي الرَّجُلُ أَنْ يَصَلِّيَ مَعَهُ وَهِيَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ أَوْ لَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ يَبْنُو الْمَكْتُوبَةَ، فَإِذَا نَوَى مِنْ خَلْفِهِ أَنْ يَصَلِّيَ نَافِلَةً، أَوْ نَذراً عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْنُو الْمَكْتُوبَةَ يَجْزِي عَنْهُ أَوْ لَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ بِصَلَاةٍ يَصَلِّيَ فَيَصَلِّي بِصَلَاتِهِ فَتَجْزِيهِ صَلَاتُهُ، وَلَا يَدْرِي لَعَلَّ الْمُصَلِّيَ صَلَّى نَافِلَةً أَوْ لَا تَرَى أَنَّا نَفْسُ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَتَمُّ صَلَاةٍ مِنْ خَلْفِهِ وَنَفْسُ صَلَاةٍ مِنْ خَلْفِهِ وَتَمُّ صَلَاتِهِ، وَإِذَا لَمْ تَفْسُدْ صَلَاةُ الْمَامُومِ بِفَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ كَانَتْ نِيَّةُ الْإِمَامِ إِذَا خَالَفت نِيَّةَ الْمَامُومِ أَوَّلَى أَنْ لَا تَفْسُدَ عَلَيْهِ، وَإِنْ فِيمَا وَصَفَتْ مِنْ ثُبُوتِ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكِفَايَةُ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُ، وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ نَافِلَةً فَاتَمَّ بِهِ رَجُلٌ فِي وَقْتٍ يَجُوزُ لَهُ فِيهِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَرِيضَةً وَنَوَى الْفَرِيضَةَ فِيهِ لَهُ فَرِيضَةٌ كَمَا إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فَرِيضَةً وَنَوَى الْمَامُومُ نَافِلَةً كَانَتْ لِلْمَامُومِ نَافِلَةً لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ، وَهَكَذَا إِنْ ادْرَكَ الْإِمَامُ فِي الْعَصْرِ، وَقَدْ فَاتَتْهُ الظُّهْرُ فَنَوَى بِصَلَاتِهِ الظُّهْرَ كَانَتْ لَهُ ظَهراً، وَيَصَلِّي بَعْدَهَا الْعَصْرَ وَاحِبٌ لِي مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنْ لَا يَأْتِمُ رَجُلٌ إِلَّا فِي صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ يَتَدَثَّنَانِ مَعاً وَتَكُونُ نِيَّتُهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ.

١٠٩ - خروج الرجل من صلاة الإمام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اتهم الرجل بإمام فصلّى معه ركعة، أو افتتح معه، ولم يكمل الإمام الركعة، أو صلى أكثر من ركعة، فلم يكمل الإمام صلاته حتى فسدت عليه استأنف صلاته، وإن كان مسافراً والإمام مقيماً فعليه أن يقضي صلاة مقيم؛ لأن عدد صلاة الإمام لزمه، وإن صلى به الإمام شيئاً من الصلاة، ثم خرج المأموم من صلاة الإمام بغير قطع من الإمام للصلاة ولا عذر للمأموم كرهت ذلك له وأحييت أن يستأنف احتياطاً؛ فإن بنى على صلاة لنفسه منفرداً لم يبن لي أن يعيد الصلاة من قبل أن الرجل خرج من صلاته مع معاذ بعد ما افتتح الصلاة معه صلى لنفسه، فلم نعلم أن النبي ﷺ أمره بالإعادة.

١١٠ - الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر

٣٣٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ

الإمام، وقد افتتح الصلاة غيره أن يصلي خلف المتقدم إن تقدم بأمره، أو لم يتقدم قد صلى رسول الله ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف في سفره إلى تبوك.

فإن قيل: فهل يخالف هذا استخار أبي بكر وتقدم النبي ﷺ؟

قيل: هذا مباح للإمام أن يفعل أي هذا شاء والاختيار أن يأثم الإمام بالذي يفتح الصلاة، ولو أن إماماً كبر وقرأ، أو لم يقرأ إلا أنه لم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة كان خروجه، أو وضوءه، أو غسله قريباً، فلا بأس أن يقف الناس في صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ويتمون هم لأنفسهم كما فعل رسول الله ﷺ حين ذكر أنه جنب فانتظره القوم فاستأنف لنفسه؛ لأنه لا يعتد تكبيره وهو جنب ويتمون لأنفسهم؛ لأنهم لو خرجوا من صلاته صلوا لأنفسهم بذلك التكبير؛ فإن كان خروجه متباعدًا وطهارته تثقل صلوا لأنفسهم بذلك التكبير لو أشار إليهم أن ينتظروه وكلهم بذلك كلاماً فخالفوه واصلوا لأنفسهم، أو قدموا غيره أجزأتهم صلاتهم والاختيار عندي، والله تعالى أعلم، للمامومين إذا فسدت على الإمام صلاته أن يتموا فرادى، ولو أن إماماً صلى ركعة، ثم ذكر أنه جنب فخرج فاغسل وانتظره القوم فرجع فبنى على الركعة فسدت عليهم صلاتهم؛ لأنهم ياتمون به وهم عالمون أن صلاته فاسدة؛ لأنه ليس له أن يبني على صلاة صلاها جنباً، ولو علم ذلك بعضهم، ولم يعلمه بعض فسدت صلاة من علم، ولم تفسد صلاة من لم يعلم.

قال الشافعي: وإذا أم الرجل القوم فذكر أنه على غير طهر أو انتقضت طهارته فانصرف تقدم آخر، أو لم يقدمه فقدمه بعض المصلين خلفه، أو تقدم هو متطوعاً بنى على صلاة الإمام، وإن اختلف من خلف الإمام فقدم بعضهم رجلاً، وقدم آخرون غيره فأيها تقدم أجزأهم أن يصلوا خلفه.

وكذلك إن تقدم غيرهما، ولو أن إماماً صلى ركعة، ثم أحدث فقدم رجلاً قد فاتته تلك الركعة مع الإمام، أو أكثر؛ فإن كان المتقدم كبر مع الإمام قبل أن يحدث الإمام موعماً بالإمام فصلى الركعة التي بقيت على الإمام وجلس في مثنى الإمام، ثم صلى الركعتين الباقيتين على الإمام وتشهد، فإذا أراد السلام قدم رجلاً لم يفته شيء من صلاة الإمام فسلم بهم، وإن لم يفعل سلموا هم لأنفسهم آخرًا وقام هو فقصى الركعة التي بقيت عليه، ولو سلم هو بهم ساهياً وسلموا لأنفسهم أجزأتهم صلاتهم وبني هو لنفسه وسجد للسجود.

وإن سلم عامداً ذاكراً؛ لأنه لم يكمل الصلاة فسدت

صلاته، وقدموا هم رجلاً فسلم بهم، أو سلموا لأنفسهم أي ذلك فعلوا أجزأتهم صلاتهم، ولو قام بهم فقاموا وراءه ساهين، ثم ذكروا قبل أن يركعوا كان عليهم أن يرجعوا فيشهدوا، ثم سلموا لأنفسهم، أو سلم بهم غيره، ولو اتبعوه فذكروا رجعوا جلوساً، ولم يسجدوا.

وكذلك لو سجدوا إحدى السجديتين، ولم يسجدوا الأخرى، أو ذكروا وهم سجدوا قطعوا السجود على أي حال ذكروا أنهم زائدون على الصلاة وهم فيها فارقوا تلك الحال إلى التشهد؛ ثم سجدوا للسجود وسلموا، ولو فعل هذا بعضهم وهو ذاكراً لصلاته عالم بأنه لم يكمل عددها فسدت عليه صلاته؛ لأنه عمد الخروج من فريضة إلى صلاة نافلة قبل التسليم من الفريضة ولا خروج من صلاة إلا بسلام قال أبو يعقوب البويطي: ومن أحرم جنباً يقوم، ثم ذكر فخرج فتوضأ ورجع لم يجز له أن يؤتمهم؛ لأن الإمام حيثما يكبر يكبر للافتتاح، وقد تقدم ذلك إحرام القوم، وكل مأموم أحرم قبل إمامه فصلاته باطلة لقول النبي ﷺ: فإذا كبر فكبروا وليس كالمأموم يكبر خلف الإمام في آخر صلاة الإمام، وقد كبر قوم خلف الإمام في أول صلاة الإمام فيحدث الإمام فيقدم الذي أحرم معه في آخر صلاته، وقد تقدم إحرامه إحراماً من أدرك أول صلاة الإمام من هذا بسبيل.

قال الشافعي: من أحرم قبل الإمام فصلاته باطلة.

١١١- الائتلاف بإمامين معاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلين وقفا ليكون كل واحد منهما إماماً لمن خلفه، ولا يأتى واحد منهما بصاحبه كان أحدهما إمام الآخر، أو بجذائه قريباً، أو بعيداً منه فصلى خلفهما ناس ياتمون بهما معاً لا بأحدهما دون الآخر كانت صلاة من صلى خلفهما معاً فاسدة؛ لأنهم لم يفردوا النبي في الائتلاف بأحدهما دون الآخر، ألا ترى أن أحدهما لو ركع قبل الآخر فركعوا بركوعه كانوا خارجين بالفعل دون النبي من إمامة الآخر إلى غير صلاة أنفسهم ولا إمام أحدثوه لم يكن لهم إمام قبل إحداثهم، ولو أن الذي آخر الركوع الأول قدم الركوع الثاني فاتموا به كانوا قد خرجوا بالفعل دون النبي من إمامته أولاً، ومن إمامة الذي قدم الركوع الأول بعده، ولو اتموا بهما معاً، ثم لم ينووا الخروج من إمامتهما معاً والصلاة لأنفسهم لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم افتتحوا الصلاة بإمامين في وقت واحد، وليس ذلك لهم.

فإن قيل: فقد اتهم أبو بكر بالنبي ﷺ والناس بابي بكر قيل الإمام رسول الله ﷺ وأبو بكر مأموم علم بصلاة رسول

والإمام راعٍ بحاله، ولو ركع الإمام فاطمًا راعًا، ثم رفع رأسه من الركوع فاستوى قائمًا، أو لم يستوى إلا أنه قد زایل الركوع إلى حال لا يكون فيها تأم الركوع، ثم عاذ فرقع ليسبح فادره رجل في هذه الحال راعًا فرقع معه لم يعتد بهذه الركعة؛ لأن الإمام قد أكمل الركوع أولًا، وهذا ركوع لا يعتد به من الصلاة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا ركع، ولم يسبح، ثم رفع رأسه، ثم عاذ فرقع ليسبح، فقد بطلت صلاته؛ لأن ركوعه الأول كان تامًا، وإن لم يسبح، فلما عاذ فرقع ركعة أخرى ليسبح فيها كان قد زاد في الصلاة ركعة عامداً، فبطلت صلاته بهذا المعنى.

ومن النصوص في المسبوق ما ذكره في باب الصلاة من اختلاف العراقيين: وإذا أدرك الإمام وهو راعٍ فكبر معه، ثم لم يركع حتى رفع الإمام رأسه من الركوع، فإن أبا حنيفة كان يقول يسجد معه، ولا يعتد بتلك الركعة.

٣٣٦- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَبِهِ يَأْخُذُ يَغْنِي أَبَا يُوسُفَ.

وكان ابن أبي ليلى يقول: يركع ويسجد ويمتنع بذلك من صلاته.

قال الشافعي: ومن أدرك الإمام راعًا فكبر، ولم يركع حتى رفع الإمام رأسه سجد مع الإمام، ولم يعتد بذلك السجود؛ لأنه لم يدرك ركوعه، ولو ركع بعد رفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة؛ لأنه لم يدركها مع الإمام، ولم يقرأ لها، فيكون صلى لنفسه براءة ولا صلى مع الإمام فيما أدرك مع الإمام.

ومنها في مختصر البيهقي في باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة.

قال الشافعي: ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة لم يقم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين هذا نصه في البيهقي، وفي جمع الجوامع في باب من سبقه الإمام بشيء حكى هذا الكلام أولًا، ولم ينسبه للبيهقي، ثم نقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: وأحب لو مكث قليلاً قدر ما يعلم أنه لو كان عليه سهو سجد فسجد معه، ومن دخل المسجد فوجد الإمام جالساً في الركعة الأخيرة فليحرم قائماً وليجلس معه، فإذا سلم قام بلا تكبير فقصى صلاته، وإذا أدرك الإمام في الركعة فليقسم إذا فرغ الإمام من صلاته بغير تكبير؛ فإن أدركه في التثنية فليجلس معه، فإذا أراد أن يقوم بعد فراغ الإمام من الركعتين الأخريتين لقضاء ما عليه فليقم بتكبير، ومن كان خلف الإمام قد سلم قد سبقه بركعة فسمع نغمة فظن أن الإمام قد سلم فقصى الركعة التي بقيت عليه وجلس فسمع سلام الإمام فهذا سهو تحمله الإمام عنه، ولا يعتد بها ويقضي الركعة التي عليه، ولا يشبه هذا الذي خرج من صلاة

الله ﷻ؛ لأن رسول الله ﷺ كان جالساً ضعيف الصوت، وكان أبو بكر قائماً يرى ويسمع، ولو اتهم رجل برجل واتهم الناس بالماموم لم تجزهم صلاتهم؛ لأنه لا يصلح أن يكون إماماً ماموماً إنما الإمام الذي يركع ويسجد بركوع نفسه وسجوده لا بركوع غيره وسجوده، ولو أن رجلاً رأى رجلين معاً واقفين معاً فنوى أن يأتهم بأحدهما لا بعينه فصلياً صلاة واحدة لم تجزه صلاته؛ لأنه لم ينو اتماماً بأحدهما بعينه.

وكذلك لو صلياً منفردين فاتم بأحدهما لم تجزه صلاته؛ لأنه لم ينو اتماماً بالذي صلى بصلاته بعينه، ولم تجزه صلاة خلف إمام حتى يفرد النية في إمام واحد، فإذا أفردهما في إمام واحد أجزأته، وإن لم يعرفه بعينه، ولم يره إذا لم تكن نيته مشتركة بين إمامين، أو مشكوكاً فيها في أحد الإمامين.

١١٢- اتمام الرجلين أحدهما بالآخر وشكهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلين صلياً معاً فاتم أحدهما بالآخر كانت صلاتهما مجزئة، ولو صلياً معاً وعلم أن أحدهما اتهم بالآخر وشكاً معاً، فلم يدريا أيهما كان إمام صاحبه كان عليهما معاً أن يعيدا الصلاة؛ لأن على المأموم غير ما على الإمام في الصلاة.

وكذلك على الإمام غير ما على المأموم، ولو شك أحدهما، ولم يشك الآخر أعاد الذي شك وأجزأ الذي لم يشك صلاته، ولو صدق الذي شك الذي لم يشك كانت عليه الإعادة، وكل ما كلف عمله في نفسه من عدد الصلاة لم يجزه فيه إلا علم نفسه لا علم غيره، ولو شك فذكره رجل فذكر ذلك على نفسه لم تكن عليه إعادة؛ لأنه يدع الإعادة الآن بعلم نفسه لا بعلم غيره.

ولو كانوا ثلاثة، أو أكثر فعلموا أن قد صلوا بصلاة أحدهم وشك كل واحد منهم، أكان الإمام، أو المأموم، أعادوا معاً، ولو شك بعضهم، ولم يشك بعضهم أعاد الذين شكوا، ولم يعد الذين لم يشكوا وكانت كالمسألة قبلها.

وكذلك لو كثر عددهم.

١١٣- باب المسبوق

وليس في التراجم وفيه نصوص، فمنها في باب القول في الركوع الذي سبق في تراجم الصلاة وهو قوله رضي الله عنه: ولو أن رجلاً أدرك الإمام راعاً فرقع قبل أن يرفع الإمام ظهره من الركوع اعتد بتلك الركعة، ولو لم يركع حتى رفع الإمام ظهره من الركوع لم يعتد بتلك الركعة، ولا يعتد بها حتى يصير راعاً

الخطبة، ثم صلى بالطائفة التي حضرت الخطبة ركعة وثبت قائماً فأتوا لأنفسهم بقراءة يجهرون فيها، ثم وقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت معه الركعة التي بقيت عليه من الجمعة وثبت جالساً فأتوا لأنفسهم، ثم سلم بهم، فقد صرح الشافعي بأن الطائفة الأولى تسم لأنفسها الركعة الباقية بقراءة يجهرون فيها، وقد صرح بذلك القاضي أبو الطيب في تعليقه، فقال: يصلون لأنفسهم ركعة يجهرون فيها بالقراءة؛ لأن حكم المنفرد في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة كحكم الإمام في الركعة الثانية، ولم يتعرض الشافعي لجهر الفرق الثانية في الركعة الثانية؛ لأنها في حكم القدوة، ومن كان مفتدياً، فإنه يسر وبذلك صرح القاضي أبو الطيب وغيره.

فإن قيل: إنما جهرت الفرق الأولى من الركعة الثانية لبقاء حكم الجمعة بالنسبة إلى الإمام بخلاف المسبوق.

قلنا: هذا تخيل له وجه، ولكن الأرجح أنه لا فرق؛ لأنهم منفردون في هذه الحالة كالمسبوق.

وقد نقل هذا النص عن الأم الشيخ أبو حامد وغيره، ولم يتعرضوا للجهر الذي ذكرناه وتعرض له ابن الصباغ في الشامل بعد نقل النص المذكور، وفي اختلاف العراقيين في أول باب الصلاة، وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق، وقد سبقه بركعة فسلم الإمام عند فراغه، فإن أبا حنيفة كان يقول يقوم الرجل فيقضي، ولا يكبر معه؛ لأن التكبير ليس من الصلاة إنما هو بعدها وبه يأخذ (يعني أبا يوسف): وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر، ثم يقوم فيقضي.

قال الشافعي: وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام التشريق فسلم الإمام فكبر لم يكبر المسبوق بشيء من الصلاة، وقضى الذي عليه، فإذا سلم كبر، وذلك أن التكبير أيام التشريق ليس من الصلاة إنما هو ذكر بعدها، وإنما يتبع الإمام فيما كان من الصلاة، وهذا ليس من الصلاة.

فعاذ فقضى لنفسه؛ فإن سلم الإمام وهو راكع، أو ساجد الغنى جميع ما عمل قبل سلام الإمام وأبتدأ ركعة ثانية بقراءتها وركوعها وسجودها بعد سلام الإمام قال: في رواية البويطي وابن أبي الجارود وأحب لمن خلف الإمام أن لا يسبقه بركوع ولا سجود ولا عمل؛ فإن كان فعل فركع الإمام وهو راكع، أو ساجد فذلك مجزئ عنه، وإن سبقه فركع، أو سجد، ثم رفع قبله، فقال بعض الناس يعود فركع بعد ركوعه وسجوده حتى يكون إما راكعاً، وإما ساجداً معه، وإما متبعاً لا يجزئه إذا اتهم به في عمل الصلاة إلا ذلك، وقال في كتاب استقبال القبلة، وإن رفع رأسه قبل الإمام فأحب لي أن يعود؛ فإن لم يفعل كرهته واعتد بتلك الركعة، وقال في الإملاء، وإذا ترك أن يركع ويسجد مع الإمام؛ فإن كان وراءه يعتد بتلك الركعة إذا اتهم به، وإن سبقه الإمام بذلك، فلا بأس أن يضع رأسه ساجداً ويقيم راكعاً بعد ما سبقه الإمام إذا كان في واحدة منهما مع الإمام، وإن قام قبله عاذ حتى يقعد بقدر ما سبقه الإمام بالقيام؛ فإن لم يفعل، وقد جلس، وكان في بعض السجود والركوع معه فهو كمن ركع وسجد، ثم رفع قبله فذلك مجزئ عنه، وقد أساء في ذلك كله، وإذا دخل مع الإمام، وقد سبقه بركعة فصلّى الإمام خمساً ساهياً وأتبعه هو، ولا يدري أنه سها أجزاء المأموم صلاته؛ لأنه قد صلى أربعاً، وإن سبقه وهو يعلم أنه قد سها بطلت صلاته.

وما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته لا يجوز لأحد أن يقول عندي خلاف ذلك، وإن فاتته مع الإمام ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلاهما مع الإمام فقرأ بأمر القرآن وسورة إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنه، وإذا قام قضى ركعتين فقرأ في كل واحدة منها بأمر القرآن وسورة، وإن اقتصر على أم القرآن أجزاء، وإن فاتته ركعة من المغرب وصلى ركعتين قضى ركعة بأمر القرآن وسورة، ولم يجهر، وإن أدرك منها ركعة قام فجهر في الثانية وهي الأولى من قضائه، ولم يجهر في الثالثة وقرأ فيها بأمر القرآن وسورة هذا آخر ما نقله في جمع الجوامع من النصوص، وظاهر هذا النص أن من أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة أتى بالثانية بعد سلام الإمام جهراً كما في الصبح، وهكذا في العيد والاستسقاء وخسوف القمر، وإنما يتوقف في الجواب في الجمعة بذلك؛ لأنها لا تسوغ للمنفرد، وهذا قد صار منفرداً بخلاف الصبح ونحوها، ولم تشرع للمنفرد، وهذا التوقف ليس بمعتبر من أن حكم الجمعة ثابت له وانفراده بهذه الحالة لا يصيرها ظهراً، وقد نص في الأم في صلاة الخوف في ترجمة تقدم الإمام في صلاة الخوف على شيء يدل على أن المسبوق يجهر في الركعة الثانية، فقال في أواخر الترجمة المذكورة، وإن كان خوف يوم الجمعة، وكان محروماً إذا خطب بطائفة وحضرت معه طائفة

٤- كتاب صلاة المسافر

١- باب صلاة المسافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية.

قال: فكان بيننا في كتاب الله تعالى أن قصر الصلاة في الضرب في الأرض والخوف تخفيف من الله عز وجل عن خلقه لا أن فرضاً عليهم أن يقصروا كما كان قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ رخصة لا أن حتماً عليهم أن يطلقوهن في هذه الحال، وكما كان قوله ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَتَنَوَّعُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾، يريد، والله تعالى أعلم، أن تتجروا في الحج لا أن حتماً عليهم أن يتجروا، وكما كان قوله ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهُنَّ﴾، وكما كان قوله ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ الآية لا أن حتماً عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا بيوت غيرهم.

قال الشافعي: والقصر في الخوف والسفر بالكتاب، ثم بالسنة والقصر في السفر بلا خوف سنة والكتاب يدل على أن القصر في السفر بلا خوف رخصة من الله عز وجل لا أن حتماً عليهم أن يقصروا كما كان ذلك في الخوف والسفر.

٣٣٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِنَّمَا قَالَ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ، فَقَالَ: عُمَرُ عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ. [أخرجه مسلم (٦٨٦)، أبو داود (١٩٩)، الترمذي (٥٠٢٥)، النسائي (١١٦/٣)، ابن ماجه (١٠٦٥)]

٣٣٨- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَصَرَ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ وَأَتَمَّ. [أخرجه الدارقطني (١٨٩/٢)، البيهقي (١٤١/٣)]

٣٣٩- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ

الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خِيَارُكُمْ الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا الصَّلَاةَ وَأَفْطَرُوا، أَوْ قَالَ: لَمْ يَصُومُوا. [أخرجه عبد الرزاق (٤٤٨٠)]

قال: فلاختيار والذي أفعل مسافراً وأحب أن يفعل قصر الصلاة في الخوف والسفر، وفي السفر بلا خوف، ومن أتم الصلاة فيهما لم تفسد عليه صلاته جلس في مثني قدر التشهد، أو لم يجلس، وأكره ترك القصر وأنهى عنه إذا كان رغبة عن السنة فيه، وأكره ترك المسح على الخفين رغبة عن السنة فيه، ومن ترك المسح على الخفين غير رغبة عن السنة لم أكره له ذلك.

قال: ولا اختلاف أن القصر إنما هو في ثلاث صلوات: الظهر، والعصر، والعشاء، وذلك أنهن أربع فيصلين ركعتين ولا قصر في المغرب ولا الصبح، ومن سعة لسان العرب أن يكون أريد بالقصر بعض الصلاة دون بعض، وإن كان مخرج الكلام فيها عاماً.

فإن قال قائل: قد كره بعض الناس أن أتم بعض أمرائهم بمنى قبل الكراهية وجهان؛ فإن كانوا كرهوا ذلك اختياراً للقصر؛ لأنه السنة وكذلك تقول وتختار السنة في القصر، وإن كرهوا ذلك أن قاصراً قصر؛ لأنه لا يرى القصر إلا في خوف، وقد قصر النبي ﷺ في غير خوف.

فهكذا قلنا نكره ترك شيء من السنن رغبة عنها، ولا يجوز أن يكون أحد ممن مضى - والله تعالى أعلم - كره ذلك إلا أن يترك رغبة عنه.

فإن قيل: فما دل على ذلك؟

قيل: صلاتهم مع من أتم أربعاً، وإذا صلوا وحداناً صلوا ركعتين، وأن ابن مسعود ذكر إتمام الصلاة بمنى في منزله وعابه، ثم قام فصلّى أربعاً فقبل له في ذلك، فقال: الخلاف شر، ولو كان فرض الصلاة في السفر ركعتين لم يتمها إن شاء الله تعالى - منهم أحد، ولم يتمها ابن مسعود في منزله، ولكنه كما وصفت، ولم يجوز أن يتمها مسافر مع مقيم.

فإن قال: فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فرضت الصلاة ركعتين.

قيل له: قد أتمت عائشة في السفر بعد ما كانت تقصر.

فإن قال قائل: فما وجه قولها؟

قيل له تقول فرضت لمن أراد من المسافرين، وقد ذهب بعض أهل هذا الكلام إلى غير هذا المعنى، فقال: إذا فرضت ركعتين في السفر وأذن الله تعالى بالقصر في الخوف فصلاة الخوف ركعة.

ولا تكون نيّة السّفر سراً؛ لأنّ النيّة تكون منفردة ولا سفر معها إذا كان مقيماً والنيّة لا يكون لها حكم إلا بشيء معها، فلو أنّ رجلاً خرج مسافراً يقصر الصلاة افتتح الظّهر بنوي أن يجمع بينها وبين العصر، ثم نوى المقام في الظّهر قبل أن ينصرف من ركعتين كان عليه أن يبني حتى يتم أربعاً، ولم يكن عليه أن يستأنف؛ لأنّه في فرض الظّهر لا في غيرها؛ لأنّه كان له أن يقصر إن شاء، ولم يحدث نيّة في المقام.

وكذلك إذا فرغ من الركعتين ما لم يسلم، فإذا سلّم، ثم نوى أن يقيم أتمّ فيما يستقبل، ولم يكن عليه أن يعيد ما مضى، ولو كان نوى في صلاة الظّهر المقام، ثم سلّم من الركعتين استأنف الظّهر أربعاً، ولو لم ينو المقام فافتح بنوي أن يقصر، ثم بدا له أن يتم قبل أن يمضي من صلاته شيء، أو بعد كان ذلك له، ولم تفسد عليه صلاته؛ لأنّه لم يزد في صلاته شيئاً ليس منها إنّما ترك القصر الذي كان مباحاً له، وكان التّمام غير محظور عليه، ولو صلى مسافراً بمسافرين ومقيمين ونوى أن يصلي ركعتين، فلم يكمل الصلاة حتى نوى أن يتم الصلاة بغير مقام أو ترك الرّخصة في القصر كان على المسافرين والمقيمين التّمام، ولم تفسد على واحد من الفريقين صلاته وكانوا كمن صلى خلف مقيم، ولو فسدت على مسافر منهم صلاته، وقد دخل معه كان عليه أن يصلي أربعاً، وكان كمسافر دخل في صلاة مقيم، ففسدت عليه صلاته فعليه أن يصلي أربعاً؛ لأنّه وجب عليه عدد صلاة مقيم في الصلاة التي دخل معه فيها قال: ولو صلى مسافراً خلف مسافر، ففسدت عليه صلاته فانصرف ليتوضأ فعلم أنّ المسافر صلى ركعتين لم يكن عليه إلا ركعتان، وإن علم أنّ المسافر صلى أربعاً، أو لم يعلم صلى أربعاً، أو اثنتين صلى أربعاً لا يجزيه غير ذلك، ولو صلى مسافراً خلف رجل لا يعلم مسافراً هو، أو مقيم ركعة، ثم انصرف الإمام من صلاته، أو فسدت على المسافر صلاته، أو انتقض وضوءه كان عليه أن يصلي أربعاً لا يجزيه غير ذلك، ولو أنّ مسافراً صلى بمسافرين ومقيمين فرغ فقدّم مقيماً كان على المسافرين والمقيمين والإمام الرّاعف أن يصلوا أربعاً؛ لأنّه لم يكمل لواحد من القوم الصلاة حتى كان فيها في صلاة مقيم، ولو صلى مسافراً بمسافرين ومقيمين ركعتين أتمّ المقيمون وقصر المسافرون إن شاءوا؛ فإن نوا، أو واحد منهم أن يصلوا أربعاً كانوا كالمقيمين يتمون بالنيّة، وإنما يلزمهم التّمام بالنيّة إذا نوا مع الدّخول في الصلاة، أو بعده وقبل الخروج منها الإتمام فأمّا من قام من المسافرين إلى الصلاة بنوي أربعاً، فلم يكبر حتى نوى اثنتين، أو نوى أربعاً بعد تسليمه من اثنتين فليس عليه أن يصلي أربعاً، ولو أنّ مسافراً أتمّ مسافرين ومقيمين؛ فكانت نيّته اثنتين فصلّى أربعاً ساهياً فعليه سجود السّهو، وإن كان معه

فإن قال: فما الحجّة عليهم، وعلى أحد إن تأوّل قولها غير ما قلت؟

قلنا: ما لا حجّة في شيء معه بما ذكرنا من الكتاب، ثم السنّة، ثم إجماع العامة على أنّ صلاة المسافرين أربع مع الإمام المقيم، ولو كان فرض صلاتهم ركعتين ما جاز لهم أن يصلوها أربعاً مع مقيم ولا غيره.

٢- جماع تفريع صلاة المسافرين

أخبرنا الرّبيع قال: قال الشّافعي: لا تختلف صلاة المكتوبة في الحضر والسّفر إلا في الأذان والوقت والقصر فأمّا ما سوى ذلك فهما سواء ما يجهر، أو يخافت في السّفر فيما يجهر فيه ويخافت في الحضر ويكمل في السّفر كما يكمل في الحضر فأمّا التّخفيف، فإذا جاء بأقل ما عليه في السّفر والحضر أجزاء لا أرى أن يخفف في السّفر عن صلاة الحضر إلا من عذر ويأتي بما يجزيه والإمامة في السّفر والحضر سواء، ولا أحب ترك الأذان في السّفر وتركه فيه أخف من تركه في الحضر واختار الاجتماع للصلاة في السّفر، وإن صلت كل رفقّة على حديثها أجزاء ذلك إن شاء الله تعالى، وإن اجتمع مسافرون ومقيمون فإمامة المقيمين أحب إليّ، ولا بأس أن يؤم المسافرون المقيمين.

ولا يقصر الذي يريد السّفر حتى يخرج من بيوت القرية التي سافر منها كلّها، فإذا دخل أدنى بيوت القرية التي يريد المقام بها أتمّ.

٣٤٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ. [أخرجوه البخاري (١٠٨٩)، مسلم (٦٩٠)، أبو داود (١٢٠٢)، النسائي (٢٣٥/١)]

٣٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: بِذِي الْحُلَيْفَةِ.

٣٤٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

قال: وفي هذا دليل أنّ الرّجل لا يقصر بنيّة السّفر دون العمل في السّفر، فلو أنّ رجلاً نوى أن يسافر، فلم يثبت به سفره لم يكن له أن يقصر قال: ولو أثبت به سفره، ثم نوى أن يقيم أتمّ الصلاة ونيّة المقام مقام؛ لأنّه مقيم وتجمع فيه النيّة، وإنه مقيم.

٣- السَّفَرُ الَّذِي تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ بِلا خَوْفٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قَصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ وَهِيَ تِسْعٌ، أَوْ عَشْرٌ فِدْلٌ قَصْرُهُ ﷺ عَلَى أَنْ يَقْصَرَ فِي مِثْلِ مَا قَصَرَ فِيهِ وَكَثُرَ مِنْهُ، وَلَمْ يُجِزِ الْقِيَاسُ عَلَى قَصْرِهِ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ مِنَ اثْنَيْنِ أَنْ لَا يَقْصَرَ إِلَّا فِي مِثْلِ مَا قَصَرَ فِيهِ وَفَوْقَهُ، فَلَمَّا لَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا فِي أَنْ يَقْصَرَ فِي أَقْلٍ مِنْ سَفَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَصَرَ فِيهِ لَمْ يُجِزْ أَنْ نَقِيسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ الْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ إِذَا قَصَرَ فِي سَفَرٍ، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ أَنْ لَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهُ أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ سَفَرٍ كَمَا يَتِمُّ، وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ عَلَى الدَّائِبَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ فِيمَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ سَفَرٍ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا دُونَ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ عَامَةً مِنْ حِفْظِنَا عَنْهُ لَا يَخْتَلَفُ فِي أَنْ لَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهُمَا فَلِلْمَرْءِ عِنْدِي أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا كَانَ مَسِيرَةً لِيَلْتَمِسَ قَاصِدَتَيْنِ، وَذَلِكَ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِالْهَاشِمِيِّ، وَلَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهَا، وَأَمَّا أَنَا فَاحْبُ أَنْ لَا أَقْصَرَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ احتياطاً على نفسي، وَإِنْ تَرَكَ الْقَصْرَ مباحٌ لي.

فإن قال قائل: فهل في أن يقصر في يومين حجة بخبر متقدم؟

قيل: نعم عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

٣٤٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ أَنْقَصِرُ إِلَى عَرَفَةَ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى جُدَّةَ وَإِلَى الطَّائِفِ قَالَ وَأَقْرَبُ هَذَا مِنْ مَكَّةَ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِالْأَسْيَالِ الْهَاشِمِيَّةِ وَهِيَ مَسِيرَةُ لَيْلَتَيْنِ قَاصِدَتَيْنِ دَيْبِ الْأَقْدَامِ وَسَبْرِ الثَّقَلِ. [أخرجه البيهقي (١٣٧/٣)]

٣٤٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَا يَقْصِرُ الصَّلَاةَ. [أخرجه البيهقي (١٣٧/٣)]

٣٤٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَبَيْنَ ذَاتِ النَّصْبِ وَالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤١٩/٢)]

٣٤٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رَثِمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ قَالَ: مَالِكٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ. [أخرجه مالك (٦٤٧/١)]، البيهقي (١٣٦/٣)

قال الشافعي: وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَقْلُ سَفَرٍ تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ

مَقِيمُونَ صَلَّوْا بِصَلَاتِهِ وَهُمْ يَنْوُونَ بِهَا فَرِيضَتَهُمْ فَهِيَ عَنْهُمْ مَجْزِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ أَنْ يَتِمَّ وَتَكُونَ صَلَاتُهُمْ خَلْفَهُ تَامَةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ خَلْفِهِ مِنَ الْمَسَافِرِينَ نَوَوْا إِتِمَامَ الصَّلَاةِ لِأَنفُسِهِمْ فَصَلَاتُهُمْ تَامَةً، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَنْوُوا إِتِمَامَ الصَّلَاةِ لِأَنفُسِهِمْ إِلَّا بِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ أَتَمَّ لِنَفْسِهِ لَا سَهْوًا فَصَلَاتُهُمْ مَجْزِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَزِمَهُمْ أَنْ يَصَلُّوا أَرْبَعًا خَلْفَ مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِنْ كَانُوا صَلَّوْا الرُّكْعَتَيْنِ مَعَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النِّيَّةِ، وَعَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُمْ سَاهُ فَاتَّبَعُوهُ، وَلَمْ يَرِيدُوا الْإِتِمَامَ لِأَنفُسِهِمْ فَعَلَيْهِمْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ، وَلَا أَحْسِبُهُمْ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا سَهْوَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنَّ يَقْصَرَ وَيَتِمَّ، فَلِذَا أَتَمَّ فَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ اتَّبَاعَهُ مَسَافِرِينَ كَانُوا، أَوْ مَقِيمِينَ فَأَيُّ مَسَافِرٍ صَلَّى مَعَ مَسَافِرٍ، أَوْ مَقِيمٍ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ أَسَافِرًا إِمَامَهُ أَمْ مَقِيمٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَسَافِرَ لَمْ يَصَلِّ إِلَّا رُكْعَتَيْنِ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ، وَإِنْ خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الْمَسَافِرَ كَانَ عَنْ يَتِمَّ صَلَاتِهِ تِلْكَ، أَوْ لَا، وَإِذَا انْتَحَى الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ بَنِيَّةَ الْقَصْرِ، ثُمَّ ذَهَبَ عَلَيْهِ أُنْوَى عِنْدَ انْتِحَاكِهَا الْإِتِمَامَ أَوْ الْقَصْرَ؟ فَعَلَيْهِ الْإِتِمَامُ، فَإِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ انْتَحَاهَا يَنْوِي الْقَصْرَ بَعْدَ نِسْيَانِهِ فَعَلَيْهِ الْإِتِمَامُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا فِي حَالٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ عَنْهَا بِحَالٍ، وَلَوْ أَسْلَمَهَا صَلَّاهَا تَمَامًا لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ انْتَحَى الظَّهْرَ يَنْوِيهَا لَا يَنْوِي بِهَا قَصْرًا وَلَا إِتِمَامًا كَانَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْقَصْرُ.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ مَعَ الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَقْدُمُ نِيَّةَ الدَّخُولِ وَلَا الدَّخُولُ نِيَّةَ الْقَصْرِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فَلَهُ أَنْ يَقْصَرَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ، وَلَوْ انْتَحَاهَا وَنِيَّتُهُ لِقَصْرِ، ثُمَّ نَوَى أَنْ يَتِمَّ، أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ فِي الْقَصْرِ أَتَمَّ فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ جَهِلَ أَنْ يَكُونُ لَهُ الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ فَأَتَمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً، وَلَوْ جَهِلَ رَجُلٌ يَقْصُرُ وَهُوَ يَرَى أَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ أَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ قَصَرَهَا، وَلَمْ يَعُدْ شَيْئًا تَمَّا لَمْ يَقْصَرَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ رَجُلٌ فِي سَفَرٍ تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَأَتَمَّ بَعْضَ الصَّلَوَاتِ وَقَصَرَ بَعْضَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ كَمَا لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ صَلَاةً وَنَزَعَ وَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ صَلَاةً كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَذَا لَوْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَسَافِرًا وَأَفْطَرَ آخَرَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِذَا رَقَدَ رَجُلٌ عَنْ صَلَاةٍ فِي سَفَرٍ، أَوْ نَسِيَهَا فَذَكَرَهَا فِي الْحَضَرِ صَلَّاهَا صَلَاةً حَضَرٍ وَلَا يَجْزِيهِ عِنْدِي إِلَّا هِيَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا كَانَ لَهُ الْقَصْرُ فِي حَالِ فَرَاغَتِ تِلْكَ الْحَالِ فَصَارَ يَتَدَبَّرُ صَلَاتَهَا فِي حَالِ لَيْسَ لَهُ فِيهَا الْقَصْرُ، وَلَوْ نَسِيَ صَلَاةً ظَهَرَ لَا يَدْرِي أَصَلَّاهَا حَضَرًا أَوْ سَفَرًا؟ لَزِمَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا صَلَاةً حَضَرٍ إِنْ صَلَّاهَا مَسَافِرًا، أَوْ مَقِيمًا، وَلَوْ نَسِيَ ظَهَرَ فِي حَضَرٍ فَذَكَرَهَا بَعْدَ فَوْتِهَا فِي السَّفَرِ صَلَّاهَا صَلَاةً حَضَرٍ لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ ذَكَرَهَا، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ الظَّهْرِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا صَلَاةً سَفَرٍ.

ليمنع حقاً لزمه، أو ما في مثل هذا المعنى، أو غيره من المعصية فليس له أن يقصر؛ فإن قصر أعاد كل صلاة صلاها؛ لأن القصر رخصة، وإنما جعلت الرخصة لمن لم يكن عاصياً ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، وهكذا لا يمسح على الخفين، ولا يجمع الصلاة مسافراً في معصية، وهكذا لا يصلي إلى غير القبلة نافلة، ولا يخفف عمن كان سفره في معصية الله تعالى، ومن كان من أهل مكة فحج أتم الصلاة بمنى وعرفة.

وكذلك أهل عرفة ومنى، ومن قارب مكة ممن لا يكون سفره إلى عرفة مما تقصر فيه الصلاة وسواء فيما تقصر فيه الصلاة السفر المتعب والمتراخي، والخوف في السفر بطلب أو هرب، والأمن؛ لأن القصر إنما هو في غاية لا في تعب ولا في رفاهية، ولو جاز أن يكون بالتعب لم يقصر في السفر البعيد في الحامل وقصد السير، وقصر في السفر القاصد على القدمين والدابة في التعب والخوف، فإذا حج القريب الذي بلده من مكة بحيث تقصر الصلاة فازمعه بمكة مقام أربع أتم، وإذا خرج إلى عرفة وهو يريد قضاء نسكه لا يريد مقام أربع إذا رجع إلى مكة قصر؛ لأنه يقصر مقامه بسفر، ويصلي بينه وبين بلده، وإن كان يريد إذا قضى نسكه مقام أربع بمكة أتم بمنى وعرفة ومكة حتى يخرج من مكة مسافراً فيقصر، وإذا ولي مسافراً مكة بالحج قصر حتى ينتهي إلى مكة، ثم أتم بها ويعرفه بمنى؛ لأنه انتهى إلى البلد الذي بها مقامه ما لم يعزل.

وكذلك مكة وسواء في ذلك أمير الحاج والسوق لا يختلفون، وهكذا لو عزل أمير مكة فأراد السفر أتم حتى يخرج من مكة، وكان كرجل أراد سفرًا، ولم يسافر.

٤- تطوع المسافر

قال والمسافر أن يتطوع ليلاً ونهاراً قصر، أو لم يقصر وثابت عن رسول الله ﷺ أنه كان يتنفل ليلاً وهو يقصر، وروي عنه أنه كان يصلي قبل الظهر مسافراً ركعتين وقبل العصر أربعاً وثابت عنه أنه تنفل عام الفتح بثمان ركعات ضحى، وقد قصر عام الفتح.

٥- باب المقام الذي يتم بمثله الصلاة

٣٤٧- أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن حميد قال: سأل عمر بن عبد العزيز جلساءه: ما سمعتم في مقام المهاجرين بمكة؟ قال السائب بن يزيد: حدثني العلاء بن

لم يقصر حتى يخرج من منزله الذي يسافر منه وسواء كان المنزل قرية، أو صحراء؛ فإن كانت قرية لم يكن له أن يقصر حتى يجاوز بيوتها، ولا يكون بين يديه منها بيت منفرداً ولا متصلاً، وإن كان في صحراء لم يقصر حتى يجاوز البقعة التي فيها منزله؛ فإن كان في عرض واد فحتى يقطع عرضه، وإن كان في طول واد فحتى يبين عن موضع منزله، وإن كان في حاضر مجتمع فحتى يجاوز مطال الحاضر، ولو كان في حاضر مفترق فحتى يجاوز ما قارب منزله من الحاضر، وإن قصر، فلم يجاوز ما وصفت أعاد الصلاة التي قصرها في موضعه ذلك؛ فإن خرج فقصده سفرًا تقصر فيه الصلاة لقيم فيه أربعاً، ثم يسافر إلى غيره قصر الصلاة إلى أن يبلغ الموضع الذي نوى المقام فيه؛ فإن بلغه وأحدث نية في أن يجعله موضع اجتياز لا مقام أتم فيه، فإذا خرج منه مسافراً قصر ويتم نية المقام؛ لأن المقام يكون بنية، ولا يقصر بنية السفر حتى يثبت به السير.

ولو خرج يريد بلداً يقيم فيها أربعاً، ثم بدأ بعده؛ فإن لم يكن البلد الذي نوى أن يأتيه أولاً مما تقصر إليه الصلاة لم يقصرها إليه، وإذا خرج منه؛ فإن كان الذي يريد مما تقصر إليه الصلاة قصر من موضع مخرجه من البلد الذي نوى أن يقيم به أربعاً قصر وإلا لم يقصر؛ فإن رجع من البلد الثاني يريد بلده قاصداً وهو مما تقصر إليه الصلاة قصر، ولو كانت المسألة بمالها؛ فكانت نيته أن يجعل طريقه على بلد لا يخرجه عن الطريق، ولا يريد به مقاماً كان له أن يقصر إذا كانت غاية سفره إلى بلد تقصر إليه الصلاة؛ لأنه لم ينو بالبلد دونه مقاماً ولا حاجة، وإنما هو طريق، وإنما لا يقصر إذا قصد في حاجة فيه وهو مما لا تقصر إليه الصلاة، وإذا أراد بلداً تقصر إليه الصلاة فأنبت به سفره، ثم بدا له قبل أن يبلغ البلد، أو موضعاً تقصر إليه الصلاة الرجوع إلى بلده أتم، وإذا أتم؛ فإن بدا له أن يمضي بوجهه أتم بحاله إلا أن يكون الغاية من سفره مما تقصر إليه الصلاة من موضعه الذي أتم إليه، وإذا أراد رجل بلداً له طريقان القاصد منهما إذا سلك لم يكن بينه وبينه ما تقصر إليه الصلاة والآخر إذا سلك كان بينه وبينه ما تقصر إليه الصلاة فأي الطريقين سلك فليس له عندي قصر الصلاة إنما يكون له قصر الصلاة إذا لم يكن إليها طريق إلا مسافة قدر ما تقصر إليها الصلاة إلا من عدو يتخوف في الطريق القاصد، أو حزونة، أو مرفق له في الطريق الأبعد، فإذا كان هكذا كان له أن يقصر إذا كانت مسافة طريقه ما يقصر إليه الصلاة.

قال الشافعي: وسواء في القصر المريض والصحيح والعبث والحر والأثني والذكر إذا سافروا معاً في غير معصية الله تعالى فاما من سافر باغياً على مسلم، أو معاهداً، أو يقطع طريقاً، أو يفسد في الأرض أو العبد يخرج أباً من سيده، أو الرجل هارباً

الْحَضَرَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَمْكُتُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا. [أخرجه البخاري (٣٩٣)، مسلم (٤٤٢)، الترمذي (٩٥٦)،

النسائي (١٢٢/٣)، ابن ماجه (١٠٧٣)]

فهذا قلنا إذا أزمح المسافر أن يقيم بموضع أربعة أيام ولياليهن ليس فيهن يوم كان فيه مسافراً فدخل في بعضه، ولا يوم يخرج في بعضه أتم الصلاة واستدلالاً بقول رسول الله ﷺ: يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا وَإِنَّمَا يَقْضِي نُسُكَهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ وَالْمَسَافِرُ لَا يَكُونُ دَهْرًا سَائِرًا، وَلَا يَكُونُ مَقِيمًا، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ مَقِيمًا مَقَامَ سَفَرٍ وَسَائِرًا قَالَ فَاشْبِهْ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ مَقَامِ الْمُهَاجِرِ ثَلَاثًا حَدَّ مَقَامِ السَّفَرِ، وَمَا جَاوَزَهُ كَانَ مَقَامَ الْإِقَامَةِ وَلَيْسَ يَحْسَبُ الْيَوْمُ الَّذِي كَانَ فِيهِ سَائِرًا، ثُمَّ قَدَّمَ وَلَا الْيَوْمَ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَقِيمًا، ثُمَّ سَارَ وَأَجْلَى عَمْرُ ﷺ أَهْلَ الذَّمِّ مِنَ الْحِجَازِ وَضُرِبَ لِمَنْ يَقْدُمُ مِنْهُمْ تَاجِرًا مَقَامَ ثَلَاثِ فَاشْبِهْ مَا وَصَفَتْ مِنَ السَّنَةِ وَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ثَلَاثًا يَقْصُرُ، وَقَدَّمَ فِي حُجَّتِهِ فَأَقَامَ ثَلَاثًا قَبْلَ مَسِيرِهِ إِلَى عَرَفَةَ يَقْصُرُ، وَلَمْ يَحْسَبِ الْيَوْمَ الَّذِي قَدَّمَ فِيهِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِ سَائِرًا، وَلَا يَوْمَ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ فِيهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ مَقِيمًا فِي سَفَرٍ قَصَرَ فِيهِ الصَّلَاةَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مَقِيمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَّا مَقَامَ مَسَافِرٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْقُولَ أَنَّ الْمَسَافِرَ الَّذِي لَا يَقِيمُ؛ فَكَانَ غَايَةَ مَقَامِ الْمَسَافِرِ مَا وَصَفَتْ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَقَامِهِ؛ فَلَمَّا قَصَرَ الْجَمْعُ مَقَامَ أَرْبَعٍ فَعَلِيهِ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاحًا مَقْصُورَةً، وَإِذَا قَدَّمَ بَلَدًا لَا يَجْمَعُ الْمَقَامُ بِهِ أَرْبَعًا فَأَقَامَ بِلَدِهِ لِحَاجَةٍ، أَوْ عَلِمَ مِنْ مَرَضٍ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى الْخُرُوجِ إِذَا أَفَاقَ، أَوْ فَرَعَ وَلَا غَايَةَ لِفَرَاغِهِ يَعْرِفُهَا قَدْ بَرَى فَرَاغَهُ فِي سَاعَةٍ، وَلَا يَدْرِي لَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ أَيَّامًا فَكُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا غَيْرَ مَقَامٍ حَرْبٍ وَلَا خَوْفٍ حَرْبٍ قَصَرَ، فَإِذَا جَاوَزَ مَقَامَ أَرْبَعٍ أَحْبَبْتَ أَنْ يَتِمَّ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ إِعَادَ مَا صَلَّى بِالْقَصْرِ بَعْدَ أَرْبَعٍ، وَلَوْ قِيلَ الْحَرْبُ وَغَيْرُ الْحَرْبِ فِي هَذَا سَوَاءٌ كَانَ مَذْهَبًا، وَمَنْ قَصَرَ كَمَا يَقْصُرُ فِي خَوْفِ الْحَرْبِ لَمْ يَنْ لِي أَنْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ اخْتَرْتَ مَا وَصَفْتُ، وَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ لِحَرْبٍ أَوْ خَوْفٍ حَرْبٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ عَامَ الْفَتْحِ لِحَرْبٍ هَوَازَنَ سَبْعَ عَشْرَةَ، أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةَ يَقْصُرُ، وَلَمْ يَحْزَنْ فِي الْمَقَامِ لِلْخَوْفِ إِلَّا وَاحِدًا مِنْ قَوْلَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا جَاوَزَ مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ هَذَا الْعَدَدِ أَوْ فِيهِ الْقِيمُ الصَّلَاةَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ الْقَصْرُ أَمَّا كَانَتْ هَذِهِ، أَوْ يَقْضِي الْحَرْبَ، فَلَمْ أَعْلَمْ فِي مَذَاهِبِ الْعَامَةِ الْمَذْهَبَ الْآخَرَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا الْمَذْهَبَ الْآخَرَ فَلَاوَلَّ، أَوَّلِي الْمَذْهَبَيْنِ، وَإِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ بِلَدِهِ أَثْنَاءَهُ لَيْسَ بِلَدِهِ مَقَامُهُ لِحَرْبٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ تَأْهِبٍ لِحَرْبٍ قَصَرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَإِذَا جَاوَزَهَا أَوْ الصَّلَاةَ حَتَّى يَفَارِقَ الْبَلَدَ تَارِكًا لِلْمَقَامِ بِهِ أَخَذًا فِي

سَفَرِهِ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ عَارِبًا، أَوْ خَائِفًا مَقِيمًا فِي مَوْضِعٍ سَفَرٍ قَصَرَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، فَإِذَا جَاوَزَهَا أَوْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ خَائِفٍ قَصَرَ أَرْبَعًا، فَإِذَا جَاوَزَهَا أَوْ، فَإِذَا جَمَعَ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَالَيْنِ مَقَامَ أَرْبَعٍ أَوْ خَائِفًا كَانَ، أَوْ غَيْرَ خَائِفٍ، وَلَوْ سَافَرَ رَجُلٌ قَصْرًا بِلَدِهِ فِي سَفَرِهِ فَأَقَامَ بِهِ يَوْمًا، وَقَالَ: إِنْ لَقِيتُ فَلَانًا أَقَمْتُ أَرْبَعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ قَصَرَ حَتَّى يَلْقَى فَلَانًا، فَإِذَا لَقِيَ فَلَانًا أَوْ، وَإِنْ لَقِيَ فَلَانًا فَبَدَأَ لَهُ أَنْ لَا يَقِيمَ أَرْبَعًا أَوْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَى الْمَقَامَ بِلِقَائِهِ وَلِقِيهِ وَالْمَقَامُ يَكُونُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْمَقَامِ لاجتماع النية والمقام.

وَبَيَّ السَّفَرُ لَا يَكُونُ لَهُ بِهَا الْقَصْرُ حَتَّى يَكُونَ مَعَهَا سَفَرٌ فَتَجْمَعُ النِّيَّةُ وَالسَّفَرُ، وَلَوْ قَدَّمَ الْبَلَدَ، فَقَالَ: إِنْ قَدَّمَ فَلَانًا أَقَمْتُ فَانْتَظِرْهُ أَرْبَعًا أَوْ بَعْدَهَا فِي الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَرْتُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدَمْ فَلَانًا، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَنَازِلِ الْقَرْيَةِ قَصَرَ، وَإِنْ سَافَرَ رَجُلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَهُ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مَالٌ، أَوْ أَمْوَالٌ، أَوْ مَاشِيَةٌ، أَوْ مَوَاشٍ فَتَزَلَّ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ مَا لَمْ يَجْمَعِ الْمَقَامُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَرْبَعًا.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا ذُو قَرَابَةٍ، أَوْ أَصْهَارٍ، أَوْ زَوْجَةٍ، وَلَمْ يَنْوَ الْمَقَامَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ أَرْبَعًا قَصَرَ إِنْ شَاءَ قَدْ قَصَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ عَامَ الْفَتْحِ، وَفِي حُجَّتِهِ، وَفِي حُجَّةِ أَبِي بَكْرٍ وَلَعَدِدُ مِنْهُمْ بِمَكَّةَ دَارًا، أَوْ أَكْثَرَ وَقَرَابَاتٍ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ لَهُ بِمَكَّةَ دَارٌ وَقَرَابَةٌ وَعَمْرٌ لَهُ بِمَكَّةَ دُورٌ كَثِيرَةٌ وَعُثْمَانُ لَهُ بِمَكَّةَ دَارٌ وَقَرَابَةٌ، فَلَمْ أَعْلَمْ مِنْهُمْ أَحَدًا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِتِمَامِ وَلَا أَوْ، وَلَا أَتَمَّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قُدُومِهِمْ مَكَّةَ بَلْ حَفِظَ عَمَّنْ حَفِظَ عَنْهُمْ الْقَصْرُ بِهَا، وَلَوْ خَرَجَ رَجُلٌ يَرِيدُ لِقَاءَ رَجُلٍ، أَوْ أَخَذَ عَيْدَ لَهُ، أَوْ ضَالَّةً بِلَدِهِ مَسِيرَةً أَقْلًا مَا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ، أَوْ أَكْثَرَ، فَقَالَ إِنْ: لَقِيتُ الْحَاجَةَ دُونَ الْبَلَدِ رَجَعْتُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى تَكُونَ نِيَّتُهُ بَلُوغَ الْبَلَدِ الَّذِي تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ لَا نِيَّةَ لَهُ فِي الرَّجُوعِ دُونَهُ بِحَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ خَرَجَ يَرِيدُ بَلَدًا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ بَلَا نِيَّةَ أَنْ يَبْلُغَهُ بِكُلِّ حَالٍ، وَقَالَ لَعَلِّي أَبْلُغُهُ، أَوْ أَرْجِعَ عَنْهُ لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يَنْوِيَ بِكُلِّ حَالَةٍ بَلُوغَهُ، وَلَوْ خَرَجَ يَنْوِي بَلُوغَهُ لِحَاجَةٍ لَا يَنْوِي إِنْ قَضَاهَا دُونَهُ الرَّجُوعَ كَانَ لَهُ الْقَصْرُ فَتَنَى لَقِيَ الْحَاجَةَ دُونَهُ، أَوْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بَلَا قَضَاءِ الْحَاجَةِ - وَكَانَ مَوْضِعُهُ الَّذِي بَلَغَ تَمَّا لَا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ - أَوْ فِي رَجُوعِهِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ الَّذِي بَلَغَ تَمَّا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ لَوْ ابْتَدَأَ إِلَيْهِ السَّفَرُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الرَّجُوعُ مِنْهُ قَصَرَ الصَّلَاةَ، وَلَوْ بَدَأَ لَهُ الْمَقَامُ بِهِ أَوْ حَتَّى يَسَافَرَ مِنْهُ، ثُمَّ يَقْصُرُ إِذَا سَافَرَ، وَلَوْ خَرَجَ رَجُلٌ يَرِيدُ بَلَدًا، ثُمَّ بَدَأَ بَعْدَهُ؛ فَلَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الْأَدْنَى تَمَّا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ قَصَرَهَا، وَإِنْ كَانَ تَمَّا لَا تَقْصُرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ لَمْ يَقْصُرْهَا، فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا؛ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

ينزل حيث حمد من الأرض.

ولا يجوز له أن يقصر أبداً حتى يكون على يقين من أنه يريد سفرًا لا عرجة له عنه إلا عرجة المنزل ويبلغ، ويكون السفر مما تقصر فيه الصلاة.

قال الشافعي: ولو خرج قوم من بلد يريدون بلداً تقصر فيه الصلاة ونيتهم إذا مروا بموضع خصب أن يرتعوا فيه ما احتملهم لم يكن لهم أن يقصروا؛ فإن كانت نيتهم أن يرتعوا فيه اليوم واليومين لا يبلغوا أن ينووا في مقام أربع فلهم أن يقصروا، وإذا مروا بموضع فأرادوا فيه مقام أربع أقوا؛ فإن لم يريدوا مقام أربع وأقاموا أربعاً أقوا بعد مقام الأربع في الاختيار.

البلد الذي يريد ما تقصر فيه الصلاة قصر، وإن لم يكن لم يقصر؛ لأنني أجعله حيثن مثل مبتدئ سفره كابتنائه من أهله.

وإذا رجع من البلد الأقصى؛ فإن أراد بلده؛ فإن كان بينهما ما يقصر فيه الصلاة قصر، وإن لم يكن يقصر، وإن أراد الرجوع إلى البلد الذي بينه وبين بلده، ثم بلده لم يقصر إلا أن يكون أراد به إياها طريقاً يقصر، وإذا خرج رجل من مكة يريد المدينة قصر؛ فإن خاف في طريقه وهو بعسفان فأراد المقام به، أو الخروج إلى بلد غير المدينة ليقيم، أو يرتاد الخير به جعلته إذا ترك النية الأولى من سفره إلى المدينة مبتدئ السفر من عسفان؛ فإن كان السفر الذي يريده من عسفان على ما لا تقصر إليه الصلاة لم يقصر، وإن كان على ما تقصر إليه الصلاة قصر.

وكذلك إذا رجع منه يريد مكة أو بلداً سواه جعلته مبتدئاً سفرًا منه؛ فإن كانت حيث يريد ما تقصر إليه الصلاة قصر، وإن كان مما لا تقصر إليه الصلاة لم يقصر والمسافر في البر والبحر والنهر سواء، وليس يعتبر سير البحر والنهر كما لا يعتبر سير البر ولا الخيل ولا غيب الركاب ولا زحف المقعد ولا ديب الزمن ولا سير الأحمال الثقال: ولكن إذا سافر في البحر والنهر مسيرة يحيط العلم أنها لو كانت في البر قصرت فيها الصلاة قصر، وإن كان في شك من ذلك لم يقصر حتى يستيقن بأنها مسيرة ما تقصر فيها الصلاة.

والمقام في المراسي والمواضع التي يقام فيها في الأنهار كالمقام في البر، لا يختلف، فإذا أزمع مقام أربع في موضع أتم، وإذا لم يزمع مقام أربع قصر، وإذا حسه الريح في البحر، ولم يزمع مقاماً إلا ليجد السبيل إلى الخروج بالريح قصر ما بينه وبين أربع، فإذا مضت أربع أتم كما وصفت في الاختيار، فإذا أثبت به مسيرة قصر؛ فإن رذته الريح قصر حتى يجمع مقام أربع فيتم حين يجمع بالنية مقام أربع، أو يقيم أربعاً إن لم يزمع مقاماً، فيتم بمقام أربع في الاختيار، وإذا كان الرجل مالكا للسفينة، وكان فيها منزله، وكان معه فيها أهله، أو لا أهل له معه فيها فأحب إلى أن يتم وله أن يقصر إذا سافر وعليه حيث أراد مقاماً غير مقام سفر أن يتم وهو فيها كالغريب يتكادها لا يختلفان فيما له غير أني أحب له أن يتم، وهكذا أجراءه وركبائهم مركبه.

وإذا كان الرجل من أهل البادية فداره حيث أراد المقام، وإن كان ممن لا مال له ولا دار يصير إليها، وكان سيارة يتبع أبداً مواقع القطر حل بموضع، ثم شام برقاً فانتجعه؛ فلان استيقن أنه يبلد تقصر إليه الصلاة قصر، وإن شك لم يقصر، وإن استيقن أنه يبلد تقصر إليه الصلاة وكانت نيته إن مر بموضع خصب أو موافق له في المنزل دونه أن ينزل لم يقصر أبداً ما كانت نيته أن

قال: نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ يَغْنِي الْجُمُعَةُ: فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ فَالْأَنَسُ لَنَا فِيهِ تَبَعُ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ.

٥- كتاب الجمعة

١- إيجاب الجمعة

أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَشَاهِدَ وَمَشْهُودٌ﴾.

٣٤٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: شَاهِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَشْهُودَ يَوْمَ عَرَفَةَ. [أَخْرَجَهُ الْوَلَدِيُّ (٣٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ]

٣٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٥٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٥٧/٢)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَدَلَّتِ السَّنَةُ مِنْ فَرَضِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

٣٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ الْآخَرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ فَالْأَنَسُ لَنَا فِيهِ تَبَعُ الْيَهُودِ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَغَاوِيُّ (٨٧٦)، مُسْلِمٌ (٨٥٥)، النَّسَائِيُّ (٨٧/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٣)]

٣٥٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: بَائِدَ أَنَّهُمْ.

٣٥٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قال الشَّافِعِيُّ: وَالتَّنْزِيلُ، ثُمَّ السَّنَةُ يَدْلَانِ عَلَى إِيضَابِ الْجُمُعَةِ وَعَلِمَ أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْيَوْمَ الَّذِي بَيْنَ الْخَمِيسِ وَالسَّبْتِ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَعْلَمُهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْجَمَاعَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَمَاعَةٍ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَقَلُوا الظَّهَرُ أَرْبَعًا وَالْمَغْرِبُ ثَلَاثًا وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَسْمِيهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ 'عَرُوبَةً'، قَالَ الشَّاعِرُ:

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِأَقْوَامٍ مُمَرُّ خَلَطُوا يَوْمَ الْعُرُوبَةِ أَزْدَادًا بِأَزْدَادٍ
٣٥٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطْمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ بَنِي وَائِلٍ يَقُولُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا امْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ مَمْلُوكًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ كَانَ مَقِيمًا بِلَدٍّ تَجِبُ فِيهِ الْجُمُعَةُ مِنَ الْبَالِغِ حُرًّا لَا عَذْرَ لَهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَالْعَذْرُ الْمَرَضُ الَّذِي لَا يَقْدُرُ مَعَهُ عَلَى شَهَادَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِأَنْ يَزِيدَ فِي مَرَضِهِ، أَوْ يَبْلُغَ بِهِ مَشَقَّةٌ غَيْرَ مُحْتَمِلَةٍ، أَوْ يَجْبِسَهُ السُّلْطَانُ، أَوْ مَنْ لَا يَقْدُرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ بِالْغَلْبَةِ، أَوْ يَمُوتَ بَعْضٌ مِنْ يَوْمِهِ بِأَمْرٍ مِنْ قَرَابَةٍ، أَوْ ذِي أَصْرَةٍ مِنْ صَهْرٍ، أَوْ مَوَدَّةٍ، أَوْ مَنْ يَحْتَسِبُ فِي وَلَايَةِ أَمْرِهِ الْأَجْرَ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا فَلَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ مَرَضَ لَهُ وَلَدٌ، أَوْ وَالِدٌ فَوَرَاهُ مَزُولًا بِهِ وَخَافَ فُوتَ نَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدَعَ لَهُ الْجُمُعَةَ.

وكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِهِ، وَكَانَ ضَائِعًا لَا قِيَمَ لَهُ غَيْرُهُ، أَوْ لَهُ قِيَمٌ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ عَنْهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدَعَ لَهُ الْجُمُعَةَ.

٣٥٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دُعِيَ وَهُوَ يَسْتَجِيبُ لِلْجُمُعَةِ لِإِسْعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ وَهُوَ يَمُوتُ فَأَتَاهُ وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٥٢٥)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ أَصَابَهُ غَرَقٌ، أَوْ حَرَقٌ، أَوْ سَرَقٌ، وَكَانَ يَرْجُو فِي تَخَلُّفِهِ عَنِ الْجُمُعَةِ دَفْعَ ذَلِكَ، أَوْ تَدَارِكَ شَيْءٍ فَلَسْتَ مِنْهُ،

فلا بأس أن يدع له الجمعة.

وكذلك إن ضل له ولده أو ماله من رقيق، أو حيوانٍ أو غيره فرجا في تخلفه تداركه كان ذلك له.

قال الشافعي: فإن كان خائفاً إذا خرج إلى الجمعة أن يجسه السلطان بغير حق كان له التخلّف عن الجمعة؛ فإن كان السلطان يجسه بحق مسلمٍ دم، أو حدٌ لم يسعه التخلّف عن الجمعة ولا الهرب في غير الجمعة من صاحبه إلا أن يكون يرجو أن يدفع الحد بغنو، أو قصاص، أو بصلح فارجو أن يسعه ذلك.

قال الشافعي: وإن كان تغيبه عن غريم لصرة وسعه التخلّف عن الجمعة، وإن كان موسراً بقضاء دينه لم يسعه التخلّف عن الجمعة خوف الحبس.

قال الشافعي: وإن كان يريد سفرأ لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر ويحوّل له أن يسافر قبل الفجر.

قال الشافعي: وإن كان مسافراً قد أجمع مقام أربع فمثل المقيم، وإن لم يجمع مقام أربع، فلا يخرج عندي بالتخلّف عن الجمعة وله أن يسير، ولا يحضر الجمعة.

٣٥٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ لَخَرَجْتُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَأَخْرُجْ، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ. [أخرجه البيهقي (١٨٤/٣)]

قال الشافعي: وليس على المسافر أن يمرّ ببلد جمعه إلا أن يجمع فيه مقام أربع فتلزمه الجمعة إن كانت في مقامه، وإذا لم يجمع له أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يجمع.

قال الشافعي: وليس على غير البالغين ولا على النساء ولا على العبيد جمعة وأحب للعبيد إذا أذن لهم أن يجمعوا وللعجائز إذا أذن لهم وللغلمان ولا أعلم منهم أحداً يخرج بترك الجمعة بحال.

قال الشافعي: والمكاتب والمدبر والمأذون له في التجارة وسائر العبيد في هذا سواء.

قال الشافعي: وإذا اعتق بعض العبد؛ فكانت الجمعة في يومه الذي يترك فيه نفسه لم أرخص له في ترك الجمعة، وإن تركها لم أقل له إنه يخرج كما يخرج لو تركها؛ لأنها لازمة للحرّ بكل حال إلا من عذر، وهذا قد يأتي عليه أحوال لا تلزمه فيها للرق.

قال الشافعي: ومن قلت لا جمعة عليه من الأحرار للعذر بالحبس، أو غيره، ومن النساء وغير البالغين والمماليك، فإذا شهد

الجمعة صلاها ركعتين، وإذا أدرك منها ركعة أضاف إليها أخرى وأجزأته عن الجمعة.

قال الشافعي: وإنما قيل: لا جمعة عليهم - والله تعالى أعلم، - لا يخرجون بتركها كما يكون المرء فقيراً لا يجد مركباً وزاداً فيتكلّف المشي والتوصّل بالعمل في الطريق والمسألة فيحجّ فيجزي عنه، أو يكون كبيراً لا يقدر على الركوب فيتحمّل على أن يربط على دابة، فيكون له حج، ويكون الرجل مسافراً، أو مريضاً معذوراً بترك الصوم فيصوم فيجزي عنه ليس أن واحداً من هؤلاء لا يكتب له أجر ما عمل من هذا، فيكون من أهله، وإن كان لا يخرج بتركه.

قال الشافعي: ولا أحب لواحد ممن له ترك الجمعة من الأحرار للعذر ولا من النساء وغير البالغين والعبيد أن يصلي الظهر حتى ينصرف الإمام، أو يتوخى انصرافه بأن يحتاط حتى يرى أنه قد انصرف؛ لأنه لعله يقدر على إتيان الجمعة، فيكون إتيانها خيراً له ولا أكره إذا انصرف الإمام أن يصلوا جماعة حيث كانوا إذا كان ذلك غير رغبة عن الصلاة مع الإمام.

قال الشافعي: وإن صلوا جماعة، أو فرادى بعد الزوال وقبل انصراف الإمام، فلا إعادة عليهم؛ لأنهم معذورون بترك الجمعة.

قال الشافعي: وإن صلوا جماعة، أو فرادى فادركوا الجمعة مع الإمام صلّوها وهي لهم نافلة.

قال الشافعي: فأما من عليه الجمعة ممن لا عذر له في التخلّف عنها فليس له أن يصلي الجمعة إلا مع الإمام؛ فإن صلاها بعد الزوال وقبل انصراف الإمام لم تجز عنه وعليه أن يعيدها إذا انصرف الإمام ظهراً أربعاً من قبل أنه لم يكن أن يصليها، وكان عليه إتيان الجمعة، فلما فاتته صلاها قضاء، وكان كمن ترك الصلاة حتى فاتته وقتها وصليها قضاء ويجمعها ولا أكره جمعها إلا أن يجمعها استخفافاً بالجمعة، أو رغبة عن الصلاة خلف الأئمة.

قال الشافعي: وأمر أهل السجن وأهل الصناعات عن العبيد بأن يجمعوا وإخفاؤهم الجمع أحب إلي من إعلانه خوفاً أن يظن بهم أنهم جمعوا رغبة عن الصلاة مع الأئمة.

٢- العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم

الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما كانت الجمعة واجبة واحتملت أن تكون تجب على كل مصل بلا وقتٍ عديدٍ مصلين

ثم مات بعضهم، أو غابوا، أو انتقل منهم حتى لا يبقى فيها أربعون رجلاً لم يكن لهم أن يجتمعوا، ولو كثر من يمرُّ بها من المسلمين مسافراً، أو تاجراً غير ساكن لم يجمع فيها إذا لم يكن أهلها أربعين.

قال الشافعي: وإن كانت قرية كما وصفت فتهدمت منازلها، أو تهدمت من منازلها وبقي في الباقي منها أربعون رجلاً؛ فإن كان أهلها لازمين لها ليصلحوها جمعوا كانوا في مظال، أو غير مظال.

قال الشافعي: وإذا كان أهلها أربعين، أو أكثر فمرض عاقتهم حتى لم يواف المسجد منهم يوم الجمعة أربعون رجلاً حرّاً بالغا صلوا الظهر.

قال الشافعي: ولو كثر أهل المسجد من قوم مارين، أو تجار لا يسكنونها لم يكن لهم أن يجتمعوا إذا لم يكن معهم من أهل البلد المقيمين به أربعون رجلاً حرّاً بالغا.

قال الشافعي: ولو كان أهلها أربعين رجلاً حرّاً بالغا وأكثر ومنهم مغلوب على عقله، وليس من بقي منهم أربعين رجلاً صحيحاً بالغا يشهدون الجمعة كلهم لم يجمعوا، وإذا كان أهل القرية أربعين فصاعداً فخطبهم الإمام يوم الجمعة فانفض عنه بعضهم قبل تكبيرة الصلاة حتى لا يبقى معه أربعون رجلاً؛ فإن تابوا قبل أن يكبر حتى يكونوا أربعين رجلاً صلى بهم الجمعة، وإن لم يكونوا أربعين رجلاً حتى يكبر لم يصل بهم الجمعة وصلوها ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو انفضوا عنه فانتظروهم بعد الخطبة حتى يعودوا أحببت له أن يعيد خطبة أخرى إن كان في الوقت مهلة، ثم يصلّيها جمعة؛ فإن لم يفعل صلاها ظهراً أربعاً، ولا يجوز أن يكون بين الخطبة والصلاة فصل يتباعد.

قال الشافعي: وإن خطب بهم وهم أقل من أربعين رجلاً، ثم تاب الأربعون قبل أن يدخل في الصلاة صلاها ظهراً أربعاً ولا أراها تجزئ عنه حتى يخطب بأربعين فيفتح الصلاة بهم إذا كبر.

قال الشافعي: ولا أحب في الأربعين إلا من وصفت عليه فرض الجمعة من رجلٍ حرٍّ بالغٍ غير مغلوبٍ على عقله مقيم لا مسافر.

قال الشافعي: فإن خطب بأربعين، ثم كبر بهم، ثم انفضوا من حوله، ففيها قولان: أحدهما: إن بقي معه اثنان حتى تكون صلاته صلاة جماعة تامّة فصلّى الجمعة أجزائه؛ لأنّه دخل فيها وهي مجزئة عنهم، ولو صلاها ظهراً أربعاً أجزائه، والقول الآخر: أنّها لا تجزئه مجال حتى يكون معه أربعون حين يدخل ويكمل

وإن كان المصلي من منزل مقام وطن، فلم نعلم خلافاً في أن لا جمعة عليه إلا في دار مقام، ولم أحفظ أنّ الجمعة تحبُّ على أقل من أربعين رجلاً، وقد قال: غيرنا لا تحبُّ إلا على أهل مصر جامع.

قال الشافعي: وسمعت عدداً من أصحابنا يقولون تحبُّ الجمعة على أهل دار مقام إذا كانوا أربعين رجلاً وكانوا أهل قرية، فقلنا بؤ، وكان أقل ما علمناه قيل بؤ، ولم يجزعندي أن أدع القول بؤ، وليس خبر لازم بخالفه، وقد يروى من حيث لا يثبت أهل الحديث أنّ رسول الله ﷺ جمع حين قدم المدينة بأربعين رجلاً، وروى أنّه كتب إلى أهل قري عرينة أن يصلوا الجمعة والعديد.

وروي أنّه أمر عمرو بن حزم أن يصلّي العيدين بأهل نجران.

٣٥٧- **قال الشافعي:** أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عتيبة الله بن عبد الله بن عتبة قال: كلُّ قرية فيها أربعون رجلاً فعليهم الجمعة. [أخرجه البيهقي (١٧٨/٣)]

٣٥٨- **قال الشافعي:** أخبرنا الثقة، عن سليمان بن موسى أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل النيسابور فيمَا تين الشام إلى مكة جَمَعُوا إذا بلغتم أربعين رجلاً. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٠٦٩)]

قال الشافعي: فإذا كان من أهل القرية أربعون رجلاً والقرية البناء والحجارة واللبن والسقف والجرائد والشجر؛ لأنّ هذا بناء كله وتكون بيوتها مجتمعة، ويكون أهلها لا يظنون عنها شتاء ولا صيفاً إلا ظن حاجة مثل ظن أهل القرى وتكون بيوتها مجتمعة اجتماع بيوت القرى؛ فإن لم تكن مجتمعة فليسوا أهل قرية، ولا يجتمعون ويتمون إذا كانوا أربعين رجلاً حرّاً بالغا، فإذا كانوا هكذا رأيت - والله تعالى أعلم - أن عليهم الجمعة، فإذا صلوا الجمعة أجزأتهم.

قال الشافعي: وإذا بلغوا هذا العدد، ولم يحضروا الجمعة كلهم رأيت أن يصلوها ظهراً، وإن كانوا هذا العدد، أو أكثر منه في غير قرية كما وصفت لم يجمعوا، وإن كانوا في مدينة عظيمة فيها مشركون من غير أهل الإسلام، أو من عبيد أهل الإسلام ونسائهم، ولم يبلغ الأحرار المسلمون البالغون فيها أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا، ولو كثر المسلمون مارين بها وأهلها لا يبلغون أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا.

قال الشافعي: ولو كانت قرية فيها هذا العدد، أو أكثر منه،

الصَّلَاةَ، ولكن لو لم يبقَ منهم إلا عبدان، أو عبدٌ وحرٌّ، أو مسافران، أو مسافرٌ ومقيمٌ صلاها ظهراً.

قال الشافعيُّ: وإن بقيَ معه منهم بعدَ تكبيره اثنان، أو أكثرُ فصلّاها جمعةً، ثم بانَ له أنَّ الاثنين، أو أحدهما مسافرٌ، أو عبدٌ، أو امرأةٌ أعادها ظهراً أربعاً.

قال الشافعيُّ: ولم يميزه جمعةً في واحدٍ من القولين حتّى يكملَ معه الصَّلَاةَ اثنانَ ثَمَّنَ عليه جمعةً؛ فإن صَلَّى، وليسَ وراءه اثنانَ فصاعداً ثَمَّنَ عليه فرضُ الجمعةِ كانت عليهم ظهراً أربعاً.

قال الشافعيُّ: ولو أحدث الإمامُ قبلَ أن يَكْبُرَ قدَّمَ رجلاً ثَمَّنَ حضرَ الخطبةَ وخلفه أقلُّ من أربعين رجلاً صلّوها ظهراً أربعاً لا يميزهم ولا الإمامُ المحدث إلا ذلكَ من قبل أن إمامته زالت وابتدلت بإمامة رجل لو كان الإمامُ مبتدئاً في حاله تلك لم يميزه أن يصلّيها إلا ظهراً أربعاً.

قال الشافعيُّ: وإذا افتتح الإمامُ جمعةً، ثم أمرته أن يجعلها ظهراً أجزأه ما صَلَّى منها وهو ينوي الجمعة؛ لأنَّ الجمعةَ هي الظُّهْرُ يومَ الجمعةِ إلا أنه كانَ له قصرها، فلَمَّا حدثَ حالٌ ليسَ له فيها قصرها أتمّها كما يبتدئُ المسافرُ ركعتين، ثم ينوي المقامَ قبل أن يكملَ الركعتين فيتمَّ الصَّلَاةَ أربعاً، ولا يستأنفها.

٣- من تجب عليه الجمعة بمسكنه

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

قال الشافعيُّ: وإذا كانَ قومٌ ببلدٍ يجمعُ أهلها وجبت الجمعةُ على من يسمعُ النداءَ من ساكني المصرِ، أو قريباً منه بدلالة الآية.

قال الشافعيُّ: وتجبُ الجمعةُ عندنا على جميع أهلِ المصرِ، وإن كثُرَ أهلها حتّى لا يسمعَ أكثرهم النداءَ؛ لأنَّ الجمعةَ تجبُ بالمصرِّ والعديد، وليسَ أحدٌ منهم، أولى بأن تجبَ عليه الجمعةُ من غيره إلا من عذر.

قال الشافعيُّ: وقولي: سمعَ النداءَ إذا كانَ المنادي صَيِّناً، وكانَ هو مستمعاً، والأصواتُ هادئةً فأمّا إذا كانَ المنادي غيرَ صَيِّتٍ والرَّجُلُ غافلاً والأصواتُ ظاهرةً فقلُّ من يسمعُ النداءَ.

قال الشافعيُّ: ولست أعلمُ في هذا أقوى ثَمًّا وصفت، وقد كانَ سعيدُ بنُ زيدٍ وأبو هريرةَ يكونانِ بالشجرةِ على أقلِّ من ستّةِ أميالٍ فيشهدانِ الجمعةَ ويدعائها، وقد كانَ يروى أنَّ أحدهما كانَ يكونُ بالعقيقِ فتركُ الجمعةَ ويشهدها ويروى أنَّ عبدَ الله بنَ عمرو بنِ العاصِ كانَ على مبلينِ من الطائفِ فيشهدُ الجمعةَ ويدعها.

٣٥٩- قال الشافعيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ:

تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ. [أخرجه البيهقي (١٧٥/٣)]

قال الشافعيُّ: وإذا كانت قريةً جامعةً، وكانَ لها قَرْىٌ حولها متصلةُ الأموالِ بها وكانت أكثرُ سوقِ تلكَ القرى في القرية الجامعة لم أرخصْ لأحدٍ منهم في تركِ الجمعةِ.

وكذلك لا أرخصُ لمن على المبل والمبلين، وما أشبه هذا، ولا يَتَبَيَّنُ عندي أن يخرجَ بتركِ الجمعةِ إلا من سمعَ النداءَ ويشبه أن يخرجَ أهلُ المصرِ، وإن عظمَ بتركِ الجمعةِ.

٤- من يصلّي خلفه الجمعة

والجمعةُ خلفُ كلِّ إمامٍ صلاها من أميرٍ وأمورٍ ومتغلبٍ على بلدةٍ وغيرِ أميرٍ مجزئةً كما تجزئُ الصَّلَاةُ خلفَ كلِّ من سلف.

٣٦٠- قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ

أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ:

شَهِدْنَا الْعِيدَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُثْمَانُ مَخْضُورٌ. [أخرجه

البيهقي (٢٢٤/٣)]

قال الشافعيُّ: وتجزئُ الجمعةُ خلفَ العبدِ والمسافرِ كما تجزئُ الصَّلَاةَ غيرها خلفهما.

فإن قيل: ليسَ فرضُ الجمعةِ عليهما، قيلَ ليسَ يائمانِ بتركها وهما يؤجرانِ على أدائها وتجزئُ عنهما كما تجزئُ عن المقيمِ وكلاهما عليه فرضُ الصَّلَاةِ بكاملها ولا أرى أنَّ الجمعةَ تجزئُ خلفَ غلامٍ لم يحتلم، والله تعالى أعلم.

ولا يجمعُ امرأةً نساءً؛ لأنَّ الجمعةَ إمامةٌ جماعيةٌ كاملةٌ، وليست المرأةُ ثَمَّنَ لها أن تكونَ إمامةً جماعيةً كاملةً.

٥- الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدَيْنِ فَأَكْثَرَ

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: ولا يجمعُ في مصرٍ، وإن عظمَ أهلُه وكثرَ عامله ومساجده إلا في موضعِ المسجدِ الأعظمِ، وإن كانت له مساجدُ عظامٌ لم يجمعُ فيها إلا في واحدٍ وأبها جمعُ فيه أوْلاً بعدَ الزَّوالِ فهي الجمعةُ، وإن جمعَ في آخرِ سواه يعدّه لم يعدّ الذين جمعوا بعده بالجمعةِ، وكانَ عليهم أن يعيدوا ظهراً أربعاً.

قال الشافعيُّ: وسواءَ الذي جمعَ أوْلاً الوالي، أو مأمورٌ، أو رجلٌ، أو تطرَع، أو تغلبَ، أو عزلَ فامتنعَ من العزلِ بمن جمعَ معه

وإذا قلت: أيهما صلى أولاً فهي الجمعة، فلم يدر أيهما صلى أولاً فأعاد أحدهما الجمعة في الوقت أجزاء، وإن ذهب الوقت أعاداً معاً فصلياً معاً أربعاً أربعاً.

قال الربيع: يريد بعيد الظهر.

قال الشافعي: والأعياد مخالفة الجمعة الرجل يصلي العبد منفرداً ومسايراً وتصلية الجماعة لا يكون عليها جمعة؛ لأنها لا تحيل فرضاً ولا أرى بأساً إذا خرج الإمام إلى صلاة في العيدين، أو الاستسقاء أن يأمر من يصلي بضعف الناس العبد في موضع من المصير، أو مواضع.

قال: وإذا كانت صلاة الرجل منفرداً مجزئة فهي أقل من صلاة جماعة بأمرٍ وإل، وإن لم يأمر الوالي فقدموا واحداً جزءاً عنهم.

قال الشافعي: وهكذا لو قدموا في صلاة الخسوف في مساجدهم لم أكره من هذا شيئاً بل أحبه ولا أكرهه في حال إلا أن يكون من تخلف عن الجماعة العظمى أقرباء على حضورها فأكره ذلك لهم أشد الكراهية ولا إعادة عليهم فأمّا أهل العذر بالضعف فأحب لهم ذلك.

قال الشافعي: والجمعة مخالفة لهذا كله.

قال: وإذا صلوا جماعة، أو منفردين صلوا كما يصلي الإمام لا يخالفونه في وقت ولا صلاة، ولا بأس أن يتكلم متكلمهم بخطبة إذا كان بأمر الوالي؛ فإن لم يكن بأمر الوالي كرهت له ذلك كراهية الفرقة في الخطبة ولا أكره ذلك في الصلاة كما لا أكرهه في المكتوبات غير الجمعة.

٧- وقت الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووقت الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يكون آخر وقت الظهر قبل أن يخرج الإمام من صلاة الجمعة، فمن صلاها بعد الزوال إلى أن يكون سلامه منها قبل آخر وقت الظهر، فقد صلاها في وقتها وهي له جمعة إلا أن يكون في بلد قد جمع فيه قبله.

قال الشافعي: ومن لم يسلم من الجمعة حتى يخرج آخر وقت الظهر تجزئه الجمعة وهي له ظهر وعليه أن يصلها أربعاً.

٣٦١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني خالد بن رباح، عن القطيب بن حنظلة أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة إذا فاء الفسيء قدر ذراع، أو نحووه. [أخرجه البخاري (٩٠٤)، أبو داود (١٠٨٤)، الرمزي (٥٠٣)]

أجزاء عنه الجمعة، ومن جمع مع الذي بعده لم تجزه الجمعة، وإن كان والياً وكانت عليه إعادة الظهر.

قال: وهكذا إن جمع من المصير في مواضع فالجمعة الأولى، وما سواها لا تجزئ إلا ظهراً.

قال الشافعي: وإن أشكل على الذين جمعوا أيهم جمع أولاً أعادوا كلهم ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو أشكل ذلك عليهم فعادوا فجمعت منهم طائفة ثانية في وقت الجمعة أجزاءهم ذلك؛ لأن جمعتهم الأولى لم تجز عنهم وهم أولاً حين جمعوا فسدوا، ثم عادوا فجمعوا في وقت الجمعة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن يصلوا ظهراً؛ لأن العلم يحيط أن إحدى الطائفتين قد صلت قبل الأخرى فكما جازت الصلاة للذين صلوا أولاً، وإن لم يعرفوها لم يميز لأحد أن يصلي الجمعة بعد تمام جمعة قد تمت.

٦- الأرض تكون بها المساجد

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا اتسعت البلد وكثرت عمارتها فبنيت فيها مساجد كثيرة عظام وصغار لم يجز عندي أن يصلي الجمعة فيها إلا في مسجد واحد.

وكذلك إذا اتصلت بالبلد الأعظم منها قريات صغار لم أحب أن يصلي إلا في المسجد الأعظم، وإن صلى في مسجد منها غيره صليت الظهر أربعاً، وإن صليت الجمعة أعاد من صلاها فيها.

قال: وتصلّى الجمعة في المسجد الأعظم؛ فإن صلاها الإمام في مسجد من مساجدها أصغر منه كرهت ذلك له وهي مجزئة عنه.

قال: وإن صلى غير إمام في مسجد الأعظم والإمام في مسجد أصغر فجمعة الإمام، ومن معه مجزئة ويعيد الآخرون الجمعة.

قال الشافعي: وإن وكل الإمام من يصلي فصلّى وكيل الإمام في المسجد الأعظم، أو الأصغر قبل الإمام وصلى الإمام في مسجد غيره فجمعة الذين صلوا في المسجد الأعظم، أو الأصغر قبل الإمام مجزئة ويعيد الآخرون ظهراً.

قال الشافعي: وهكذا إذا وكل الإمام رجلين يصلي أيهما أدرك فأيهما صلى الجمعة أولاً أجزاء، وإن صلى الآخر بعده فهي ظهر، وإن كان وال يصلي في مسجد صغير وجاء وال غيره فصلّى في مسجد عظيم فأيهما صلى أولاً فهي الجمعة.

٣٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَلَكٍ قَالَ: قَدِمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْفَيْءُ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: لَا تَصَلُّوا حَتَّى تَقِيَ الْكَعْبَةَ مِنْ وَجْهِهَا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥١٤١)]

قال الشافعي: وجهها الباب.

قال الشافعي: يعني معاذاً حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: ولا اختلاف عند أحدٍ لقيته أن لا تصلّى الجمعة حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يتدبّر خطبة الجمعة حتى يتبين زوال الشمس.

قال الشافعي: فإن ابتدأ رجل خطبة الجمعة قبل أن تزول الشمس، ثم زالت الشمس فاعاد خطبته أجزاءً عنه الجمعة، وإن لم يعد خطبتين بعد الزوال لم تجز الجمعة عنه، وكان عليه أن يصلّيها ظهراً أربعاً، وإن صلى الجمعة في حال لا تجزي عنه فيه، ثم أعاد الخطبة والصلاة في الوقت أجزاءً عنه ولا صلاحها ظهراً والوقت الذي تجوز فيه الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يدخل وقت العصر.

قال الشافعي: ولا تجزئ جمعة حتى يخطف الإمام خطبتين ويكمل السلام منها قبل دخول وقت العصر.

قال الشافعي: فإن دخل أول وقت العصر قبل أن يسلم منها فعليه أن يتم الجمعة ظهراً أربعاً، فإن لم يفعل حتى خرج منها فعليه أن يستأنفها ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو أغفل الجمعة حتى يعلم أنه خطب أقل من خطبتين وصلى أخف من ركعتين لم يخرج من الصلاة حتى يدخل وقت العصر كان عليه أن يصلّي ظهراً أربعاً، ولا يخطف.

قال الشافعي: وإن رأى أنه يخطف أخف خطبتين، ويصلّي أخف ركعتين إذا كانتا مجزئتين عنه قبل دخول أول وقت العصر لم يجز له إلا أن يفعل؛ فإن خرج من الصلاة قبل دخول العصر فهي مجزئة عنه، وإن لم يخرج منها حتى يدخل أول وقت العصر أتمها ظهراً أربعاً؛ فإن لم يفعل وسلم استأنف ظهراً أربعاً لا يجزيه غير ذلك؛ فإن خرج من الصلاة وهو يشك، ومن معه، أدخل وقت العصر أم لا؟ فصلاتهم وصلاته مجزئة عنهم؛ لأنهم على يقين من الدخول في الوقت، وفي شك من أن الجمعة لا تجزئهم، فهم كمن استيقن بوضوء وشك في انتفاضه.

قال الشافعي: وسواء شكوا أكملوا الصلاة قبل دخول الوقت بظلمة، أو ريح، أو غيرهما.

قال الشافعي: ولا يشبه الجمعة فيما وصفت الرجل يدرّك ركعة قبل غروب الشمس كان عليه أن يصلّي العصر بعد غروبها، وليس للرجل أن يصلّي الجمعة في غير وقتها؛ لأنه قصر في وقتها، وليس له القصر إلا حيث جعل له.

٨- وقت الأذان للجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يؤذن للجمعة حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: وإذا أذن لها قبل الزوال أعيد الأذان لها بعد الزوال؛ فإن أذن لها مؤذن قبل الزوال وآخر بعد الزوال أجزاءً الأذان الذي بعد الزوال، ولم يعد الأذان الذي قبل الزوال.

قال الشافعي: وأحب أن يكون الأذان يوم الجمعة حين يدخل الإمام المسجد ويجلس على موضعه الذي يخطف عليه خشباً، أو جريداً أو منبراً، أو شيء مرفوع له، أو الأرض، فإذا فعل أخذ المؤذن في الأذان، فإذا فرغ قام فخطب لا يزيد عليه.

قال الشافعي: وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لا جماعة مؤذنين.

٣٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ أَوَّلُهُ لِلْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَتْ خِلَافَةُ عُثْمَانَ وَكَثُرَ النَّاسُ أَمَرَ عُثْمَانُ بِالْأَذَانِ ثَانٍ فَأَذَنَ بِهِ فَقَبِلَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (٩١٢)، إسناده (١٠٨٧)، الرمزي (٥١٦)،

النسائي (١٠٠/٣)، ابن ماجه (١١٣٥)]

قال الشافعي: وقد كان عطاءً بكرة أن يكون عثمان أحدثه، ويقول أحدثه معاوية، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإيهما كان فالأمر الذي على عهد رسول الله ﷺ أحب إلي.

قال الشافعي: فإن أذن جماعة من المؤذنين والإمام على المنبر وأذن كما يؤذن اليوم أذان قبل أذان المؤذنين إذا جلس الإمام على المنبر كرهت ذلك له، ولا يفسد شيء منه صلاته.

قال الشافعي: وليس في الأذان شيء يفسد الصلاة؛ لأن الأذان ليس من الصلاة إنما هو دعاء إليها.

وكذلك لو صلى بغير أذان كرهت ذلك له ولا إعادة عليه.

٩- متى يحرم البيع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

قال الشافعي: والأذان الذي يجب على من عليه فرض الجمعة أن يذره عنده البيع الأذان الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، وذلك الأذان الذي بعد الزوال وجلس الإمام على المنبر؛ فإن أذن مؤذن قبل جلوس الإمام على المنبر وبعد الزوال لم يكن البيع منهياً عنه كما ينهى عنه إذا كان الإمام على المنبر وأكرهه؛ لأن ذلك الوقت الذي أحب للإمام أن يجلس فيه على المنبر.

وكذلك إن أذن مؤذن قبل الزوال والإمام على المنبر لم ينه عن البيع إنما ينهى عن البيع إذا اجتمع أن يؤذن بعد الزوال والإمام على المنبر.

قال الشافعي: وإذا تباع من لا جمعة عليه في الوقت المنهي فيه عن البيع لم أكره البيع؛ لأنه لا جمعة عليهما، وإنما المنهي عن البيع المأمور بإتيان الجمعة.

قال الشافعي: وإن بايع من لا جمعة عليه من عليه جمعة كرهت ذلك لمن عليه الجمعة لما وصفت ولغيره أن يكون معيّن له على ما أكره له ولا أفسخ البيع بحال.

قال الشافعي: ولا أكره البيع يوم الجمعة قبل الزوال ولا بعد الصلاة لأحد بحال، وإذا تباع المأموران بالجمعة في الوقت المنهي فيه عن البيع لم يبيّن لي أن أفسخ البيع بينهما؛ لأن معقولا أن النهي عن البيع في ذلك الوقت إنما هو لإتيان الصلاة لا أن البيع يحرم بنفسه، وإنما يفسخ البيع المحرم لنفسه، ألا ترى لو أن رجلاً ذكر صلاة، ولم يبق عليه من وقتها إلا ما يأتي بأقل ما يميزه منها فبايع فيه كان عاصياً بالتشاغل بالبيع عن الصلاة حتى يذهب وقتها، ولم تكن معصية التشاغل عنها تفسد بيعه، والله تعالى أعلم.

١٠- التكبير إلى الجمعة

٣٦٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة، والمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي

بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشاً، حتى ذكر الدجاجة والبيضة. [أخرجه مالك (١٠١/١)، البخاري (٨٨١)، مسلم (٨٥٠)، أبو داود (٣٥١)، الرمزي (٤٩٧)، السائي (٩٩/٣)، ابن ماجه (١٠٩٢)]

٣٦٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن سفيان، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر.

قال الشافعي: وأحب لكل من وجبت عليه الجمعة أن يكثر إلى الجمعة جهده فكلماً قدّم التكبير كان أفضل ما جاء عن رسول الله ﷺ؛ ولأن العلم يحيط أن من زاد في التقرب إلى الله تعالى كان أفضل.

قال الشافعي: فإن قال: قاتل: إنهم مأمورون إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بأن يسعوا إلى ذكر الله، فإنما أمروا بالفرض عليهم وأمرهم بالفرض عليهم لا يمنع فضلاً قدموه عن نافلة لهم.

١١- المشي إلى الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

٣٦٦- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: ما سمعت عمر قط يقرأها إلا فامضوا إلى ذكر الله. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٥٩)]

قال الشافعي: ومعقول أن السعي في هذا الموضع العمل قال: الله عز وجل ﴿إِنْ سَعَيْتُمْ لَشَيْءٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وقال عز ذكره ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾.

قال الشافعي: قال زهير:

سعى بعهديهم قوماً لكي يذكروهم فلم يفعلوا ولم يليموا ولم يألوا وزادني بعض أصحابنا في هذا البيت: وما يك من خير أتوه، فإنما توارثه آباء آبائهم قبل وهل يجمل الخطي إلا وشيجه وتفرس إلا في منابها النخل

وأخذ شعر وظفر وعلاج لما يقطعُ تغَيَّرَ الرِّيحُ من جميع جسده وسواك وكل ما نظفه وطيبه، وأن يمَسَّ طيباً مع هذا إن قدر عليه ويستحسن من ثيابه ما قدر عليه ويطيبها أتباعاً للسنَّة، ولا يؤذِّي أحداً قاربه بحال.

وكذلك أحبُّ له في كلِّ عيدٍ وأمره به وأحبُّه في كلِّ صلاةٍ جماعَةٍ وأمره به وأحبُّه في كلِّ أمرٍ جامعٍ للناسِ، وإن كنتَ له في الأعياد من الجمعِ وغيرها أشدَّ استحباباً للسنَّة وكثرة حاضرها.

قال الشافعي: وأحبُّ ما يلبسُ إلى البياض؛ فإن جاوزهُ بعصبِ اليمن والقطري، وما أشبهه تما يصبغُ غزله، ولا يصبغُ بعد ما ينسجُ فحسناً، وإذا صلاها طاهراً متواري العورة أجزاءً، وإن استحسنت له ما وصفت من نظافةٍ وغيرها.

قال الشافعي: وهكذا أحبُّ لمن حضرَ الجمعة من عبدٍ وصيٍّ وغيره إلا النساءَ، فإنِّي أحبُّ لهنَّ النظافة بما يقطعُ الرِّيحَ المتغيرةً، وأكره لهنَّ الطَّيبَ، وما يشهرن به من الثيابِ بياض، أو غيره؛ فإن تطيبنَ وفعلنَ ما كرهت لهنَّ لم يكن عليهنَّ إعادةُ صلاةٍ وأحبُّ للإمام من حسن الهيئة ما أحبُّ للناسِ وأكثر منه، وأحبُّ أن يعتنمَ، فإنه كان يقال: إن النبي ﷺ كان يعتنم، ولو ارتدى ببردٍ، فإنه كان يقال: إن النبي ﷺ كان يرتدي ببردٍ، كان أحبُّ إلى.

١٣- الصلاة نصف النهار يوم الجمعة

٣٧٠- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي (٤٦٤/٢)]

٣٧١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُم كَانُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُصَلُّونَ حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِذَا خَرَجَ عُمَرُ وَجَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ حَتَّى إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ وَقَامَ عُمَرُ سَكَنُوا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ. [أخرجه البيهقي (١٩٧/٣)]

٣٧٢- قال الشافعي: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ قُتُوبَ الْإِمَامِ يَقْطَعُ السَّبْحَةَ، وَأَنْ كَلَامَهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعُمَرُ جَالِسٌ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَإِذَا

٣٦٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ جَدِّهِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَأَمْسُ عَلَى هَيْبَتِكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥١٥/٢)]

قال الشافعي: وفيما وصفنا من دلالة كتاب الله عز وجل أن السَّعْيَ العملُ، وفي أن رسول الله ﷺ قال: إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ، فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ وَاتَّوَهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا مَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا.

قال الشافعي: والجمعة صلاةٌ كافرٍ من أن يروى في تركه العدو على القدمين إلى الجمعة عن أحدٍ دون رسول الله ﷺ شيءٌ، وما علمت أحداً روى عن رسول الله ﷺ في الجمعة أنه زاد فيها على مثبته إلى سائر الصلوات ولا عن أحدٍ من أصحابه. قال الشافعي: ولا تؤتى الجمعة إلا ماشياً كما تؤتى سائر الصلوات، وإن سعى إليها ساعٍ، أو إلى غيرها من الصلوات لم تفسد عليه صلاته، ولم أحب ذلك له.

١٢- الهيئة للجمعة

٣٦٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَبِستَها يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلٌّ فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْنِيَّهَا، وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ مُشْرِكاً بِمَكَّةَ. [أخرجه مالك (٩١٧/٢-٩١٨)، البخاري (٨٨٦)، أبو داود (٤٠٤٠)، النسائي (١٩٦/٨-١٩٧)]

٣٦٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ السَّبَّاقِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ يَأْتِي مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنْ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيداً لِلْمُسْلِمِينَ فَأَغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ عِنْدَهُ طِيبٌ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَالِكِ. [أخرجه مالك (٦٥/١)-٦٦]

قال الشافعي: فنحبُّ للرجل أن يتنظف يوم الجمعة بغسل

بِالصَّدَقَةِ فَطَرَحُوا ثِيَابًا فَأَعْطَيْتُهُ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْجُمُعَةُ وَأَمَرْتُ النَّاسَ بِالصَّدَقَةِ فَجَاءَ فَأَلْقَى أَحَدَ ثَوْبَيْهِ. [أخرجه الرمزي (٥١١)، السنائي (١٠٦/٣)، ابن ماجه (١١١٣)]

قال الشافعي: وبهذا نقول ونأمر من دخل المسجد والإمام يخطب والمؤذن يؤذن، ولم يصل ركعتين أن يصليهما ونأمره أن يخففهما، فإنه روي في الحديث أن النبي ﷺ أمر بتخفيفهما.

قال الشافعي: وسواء كان في الخطبة الأولى، أو في الآخرة، فإذا دخل الإمام في آخر الكلام، ولا يمكنه أن يصلي ركعتين خفيفتين قبل دخول الإمام في الصلاة، فلا عليه أن لا يصليهما؛ لأنه أمر بصلاتها حيث يمكنه وحيث يمكنه مخالف حيث لا يمكنه وأرى للإمام أن يأمره بصلاتها ويزيد في كلامه بقدر ما يكملهما؛ فإن لم يفعل الإمام كرهت ذلك له ولا شيء عليه، وإن لم يصل الداخل في حال تمكنه فيه كرهت ذلك له ولا إعادة ولا قضاء عليه.

قال الشافعي: وإن صلاهما، وقد أقيمت الصلاة كرهت ذلك له، وإن أدرك مع الإمام ركعة، فقد أدرك الجمعة.

١٥ - تخطي رقاب الناس يوم الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأكره تخطي رقاب الناس يوم الجمعة قبل دخول الإمام ويعد له ما فيه من الأذى لهم وسوء الأدب وبذلك أحب لشاهد الجمعة التكبير إليها مع الفضل في التكبير إليها، وقد روي عن الحسن مرسلاً أن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس، فقال له: النبي ﷺ أتيت وأذيت وروي عن النبي ﷺ رواه أبو هريرة أنه قال: ما أحب أن أتروك الجمعة ولي كذا وكذا ولأن أصلها يظهر الحرمة أحب إلي من أن أتخطى رقاب الناس وإن كان دون مدخل رجل زحام وأمامه فرجة؛ فكان تخطيه إلى الفرجة يواحد، أو اثنين رجوت أن يسعه التخطي، وإن كثر كرهته له، ولم أحبه إلا أنه لا يجد السبيل إلى مصلي يصلي فيه الجمعة إلا بأن يتخطى فيسه التخطي إن شاء الله تعالى.

وإن كان إذا وقف حتى تقام الصلاة تقدم من دونه حتى يصل إلى موضع تجوز فيه الصلاة كرهت له التخطي، وإن فعل ما كرهت له من التخطي لم يكن عليه إعادة صلاة، وإن كان الزحام دون الإمام الذي يصلي الجمعة لم أكره له من التخطي ولا من أن يفرج له الناس ما أكره للمأموم؛ لأنه مضطر إلى أن يمضي إلى الخطبة والصلاة لهم.

سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ عُمَرُ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقْضِيَ الْخُطْبَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ وَنَزَلَ عُمَرُ تَكَلَّمُوا. [أخرجه البيهقي (١٩٣/٣)]

قال الشافعي: فإذا راح الناس للجمعة صلوا حتى يصير الإمام على المنبر، فإذا صار على المنبر كف منهم من كان صلى ركعتين فأكثر تكلماً حتى يأخذ في الخطبة، فإذا أخذ فيها أنصت استدلالاً بما حكيت، ولا ينهى عن الصلاة نصف النهار من حضر يوم الجمعة.

١٤ - من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر، ولم يركع

٣٧٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١١٦٦)، مسلم (٨٧٥)، أبو داود (١١١٧)، الرمزي (٥١٠)، السنائي (١٠١/٣)، ابن ماجه (١١١٢)]

٣٧٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَأَى فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَهُوَ سُلَيْكُ النَّظَفَانِيُّ.

٣٧٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ جَاءَ وَمَرَّ وَأَنْ يَخْطُبُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَجَاءَ إِلَيْهِ الْأَخْرَاسُ لِيُجْلِسُوهُ فَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ حَتَّى صَلَّيَ الرَّكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا أَقْضَيْنَا الصَّلَاةَ أَتَيْنَاهُ، فَقُلْنَا يَا أَبَا سَعِيدٍ: كَادَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَفْعَلُوا بِكَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعَهَا لِشَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَ رَجُلٌ وَهُوَ يَخْطُبُ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ بِهَيْئَةٍ بَذُو، فَقَالَ: أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: 'فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ'، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَلْقَوْا ثِيَابًا فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ، فَلَمَّا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْأُخْرَى جَاءَ الرَّجُلُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: 'فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ'، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ فَطَرَحَ الرَّجُلُ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ فَصَاحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: خُذْهُ، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انظُرُوا إِلَى هَذَا جَاءَ بِلِكِ الْجُمُعَةِ بِهَيْئَةٍ بَذُو فَأَمَرْتُ النَّاسَ

١٦- النعاس في المسجد يوم الجمعة

٣٧٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٥٤٦)، ابن أبي شيبة (٥٢٤٨)]

قال الشافعي: وأحبُّ للرجل إذا نعس في المسجد يوم الجمعة، ووجد مجلساً غيره، ولا يتخطى فيه أحداً أن يتحول عنه ليحدث له القيام واعتساف المجلس ما يدعُر عنه النوم، وإن ثبت وتحفظ من النعاس بوجه يراه ينفي النعاس عنه، فلا أكره ذلك له، ولا أحبُّ إن رأى أنه يمتنع من النعاس إذا تحفظ أن يتحول وأحسب من أمره بالتحول إنما أمره حين غلب عليه النعاس فظن أن لن يذهب عنه النوم إلا بإحداث تحول، وإن ثبت في مجلسه ناعساً كرهت ذلك له ولا إعادة عليه إذا لم يرقد زائلاً عن حدث الاستواء.

١٧- مقام الإمام في الخطبة

٣٧٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ اسْتَدَّ إِلَى جِدْعٍ نَخَلَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا صُنِعَ لَهُ الْمُبْتَرُ قَامَ عَلَى الْإِسْطِ بِيْنِ تِلْكَ السَّارِيَةِ كَحَيِّينَ النَّاقَةِ حَتَّى سَمِعَهَا أَهْلَ الْمَسْجِدِ حَتَّى نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهَا فَسَكَتَتْ. [أخرجه البخاري (٩١٨)، النسائي (١٠٢/٣)، ابن ماجه (٩١٨)]

٣٧٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جِدْعٍ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ عَرِيشاً، وَكَانَ يَخْطُبُ إِلَى ذَلِكَ الْجِدْعِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مَبْرَأً نَقُومُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَتَسْمَعَ النَّاسُ خُطْبَتَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَصُنِعَ لَهُ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِأَبِي عَلَسَى الْمُنْبَرِ، فَلَمَّا صُنِعَ الْمُنْبَرُ، وَوُضِعَ مَوْضِعُهُ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُومَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَيَخْطُبُ عَلَيْهِ فَمَرَّ إِلَيْهِ، فَلَمَّا جَاوَزَ ذَلِكَ الْجِدْعَ الَّذِي كَانَ يَخْطُبُ إِلَيْهِ خَارَ حَتَّى انْصَدَعَ وَانْتَشَقَّ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَمِعَ صَوْتَ الْجِدْعِ فَمَسَحَهُ بِيَدَيْهِ،

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمُنْبَرِ. [أخرجه ابن ماجه (١٤١٤)]

فَلَمَّا هَدَمَ الْمَسْجِدَ أَخَذَ ذَلِكَ الْجِدْعُ أَبِي بَنْ كَعْبٍ؛ فَكَانَ عِنْدَهُ فِي بَيْتِهِ حَتَّى بَلِيَ وَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ، وَصَارَ رِفَاتاً. قال الشافعي: فبهذا قلنا لا بأس أن يخطب الإمام على شيء مرتفع من الأرض وغيرها، ولا بأس أن ينزل عن المنبر للحاجة قبل أن يتكلم، ثم يعود إلى المنبر، وإن نزل عن المنبر بعد ما تكلم استأنف الخطبة لا يجزئه غير ذلك؛ لأن الخطبة لا تعد خطبة إذا فصل بينها بنزول يطول، أو بشيء يكون قاطعاً لها.

١٨- الخطبة قائماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: اللَّهُ تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الآية. قال الشافعي: فلم أعلم خالفاً أنها نزلت في خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة.

٣٧٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ لَهُمْ سَوْقٌ يُقَالُ لَهَا الْبُطْحَاءُ، كَانَتْ بَنُو سُلَيْمٍ يَحْلِيُونَ إِلَيْهَا الْحَيْلَ وَالْإِيلَ وَالْغَنَمَ وَالسَّمْنَ فَقَدِمُوا فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّاسُ وَتَرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ لَهُمْ نَهْزٌ إِذَا تَزَوَّجَ أَخَذَ مِنَ الْأَنْصَارِ ضَرْبُوا بِالْكَبْرِ فَعَبَّرَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾. [أخرجه البيهقي في 'معركة السن والآثار' (٣٨٣/٢)]

٣٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ. [أخرجه البيهقي (١٩٨/٣)]

٣٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ. [أخرجه البخاري (٩٢٨)، مسلم (٨٦١)، الرومي (٥٠٦)، النسائي (١٠٩/٣)]

٣٨٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ مَوْلَى الثَّوَامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْطُبُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ عَلَى

أشبههما؛ لأنه بلغنا أن النبي ﷺ كَانَ يَتَمَتَّدُ عَلَى عَصَا.

٣٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا خَطَبَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَانَ يَتَمَتَّدُ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا. [أخرجه عبد الرزاق (٥٢٤٦)].

قال الشافعي: وإن لم يعتمد على عصا أحببت أن يسكن جسده ويديه إما بأن يضع اليمنى على اليسرى، وإما أن يقرعها في موضعها ساكتين ويقول التلفت ويقول بوجهه قصده وجهه، ولا أحب أن يلتفت يمنة ولا شمالاً لئلا يسمع الناس خطبته؛ لأنه إن كان لا يسمع أحد الشقين إذا قصده بوجهه تلقاه فهو لا يلتفت ناحية يسمع أهلها إلا خفي كلامه على الناحية التي تحالفها مع سوء الأدب من التلفت.

قال الشافعي: وأحب أن يرفع صوته حتى يسمع أقصى من حضره إن قدر على ذلك وأحب أن يكون كلامه كلاماً مترسلاً مبنياً معرباً بغير الإعراب الذي يشبه العي وغير التمثيط وتقطيع الكلام ومدّه، وما يستكره منه ولا العجلة فيه عن الإفهام ولا ترك الإفصاح بالقصد وأحب أن يكون كلامه قصداً بليغاً جامعاً.

٣٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

قال الشافعي: وإذا فعل ما كرهت له من إطالة الخطبة، أو سوء الأدب فيها، أو في نفسه فأتى بخطبتين يفصل بينهما بجلوس لم يكن عليه إعادة وأقل ما يقع عليه اسم خطبة من الخطبتين أن يحمد الله تعالى، ويصلي على النبي ﷺ ويقرأ شيئاً من القرآن في الأولى، ويحمد الله عزّ ذكره، ويصلي على النبي ﷺ، ويوصي بتقوى الله ويدعو في الآخرة؛ لأن معقولاً أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجوه إلى بعض، هذا، أوجز ما يجمع من الكلام.

قال الشافعي: وإنما أمرت بالقراءة في الخطبة أنه لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ خطب في الجمعة إلا قراء؛ فكان أقل ما يجوز يقال قرأ آية من القرآن، وأن يقرأ أكثر منها أحب إلي، وإن جعلها خطبة واحدة عاذ فخطب خطبة ثانية مكانه؛ فإن لم يفعل، ولم يحط حتى ينحب الوقت أعاد الظهر أربعاً؛ فإن جعلها خطبتين لم يفصل بينهما بجلوس أعاد خطبته؛ فإن لم يفعل صلى الظهر أربعاً، وإن ترك الجلوس الأول حين يظهر على المنبر كرهته ولا إعادة عليه؛ لأنه ليس من الخطبتين، ولا فصل بينهما وهو عمل قبلهما لا منهما.

الْمُنْبَرِ قِيَامًا يَفْصِلُونَ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ حَتَّى جَلَسَ مُعَاوِيَةُ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى فَخَطَبَ جَالِسًا وَخَطَبَ فِي الثَّانِيَةِ قَائِمًا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٨٤/٢)]

قال الشافعي: فإذا خطب الإمام خطبة واحدة وصلى الجمعة عاذ فخطب خطبتين وصلى الجمعة؛ فإن لم يفعل حتى ذهب الوقت صلاها ظهراً أربعاً، ولا يجزئه أقل من خطبتين يفصل بينهما بجلوس؛ فإن فصل بينهما، ولم يجلس لم يكن له أن يجمع، ولا يجزيه أن يخطف جالساً؛ فإن خطب جالساً من على أجزائه ذلك وأجزأ من خلفه، وإن خطب جالساً وهم يرونه صحيحاً فذكر علة فهو أمين على نفسه.

وكذلك هذا في الصلاة، وإن خطب جالساً وهم يعلمونه صحيحاً للقيام لم تجزئه ولا إياهم الجمعة، وإن خطب جالساً، ولا يدرون أصحح هو، أو مريض؟ فكان صحيحاً أجزأتهم صلاتهم؛ لأن الظاهر عندهم أن لا يخطف جالساً إلا مريض، وإنما عليهم الإعادة إذا خطب جالساً وهم يعلمونه صحيحاً؛ فإن علمته طائفة صحيحاً وجهلت طائفة صحته أجزأت الطائفة التي لم تعلم صحته الصلاة، ولم تجز الطائفة التي علمت صحته، وهذا هكذا في الصلاة.

قال الشافعي: وإنما قلنا هذا في الخطبة أنها ظهر إلا أن يفعل فيها فاعل على فعل رسول الله ﷺ من خطبتين يفصل بينهما بجلوس، فيكون له أن يصلّيها ركعتين، فإذا لم يفعل فعل رسول الله ﷺ فهي على أصل فرضها.

١٩- أدب الخطبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنه قال: خطب رسول الله ﷺ خطبتين وجلس جليستين وحكى الذي حدثني قال: استوى رسول الله ﷺ على الدرجة التي تلي المستراح قائماً، ثم سلم وجلس على المستراح حتى قرغ المؤذن من الأذان، ثم قام فخطب الخطبة الأولى، ثم جلس، ثم قام فخطب الخطبة الثانية وأتبع هذا الكلام الحديث، فلا أدري أحدثه عن سلمة أم شيء فسره هو في الحديث.

قال الشافعي: وأحب أن يفعل الإمام ما وصفت، وإن أذن المؤذن قبل ظهور الإمام على المنبر، ثم ظهر الإمام على المنبر فتكلم بالخطبة الأولى، ثم جلس، ثم قام فخطب أخرى أجزأه ذلك - إن شاء الله -؛ لأنه قد خطب خطبتين فصل بينهما بجلوس.

قال: ويعتمد الذي يخطف على عصا، أو قوس، أو ما

٢٠- القراءة في الخطبة

٣٨٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِ﴿ق﴾ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهَا لَمْ تَحْفَظْهَا إِلَّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٩١/٢)]

٣٨٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ مِثْلَهُ. قَالَ: إِبْرَاهِيمُ: وَلَا أَعْلَمُنِي إِلَّا سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمِئِذٍ قَاضِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ. [أخرجه مسلم (٨٧٣)، أبو داود (١١٠٢)]

٣٨٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ حَتَّى يَبْلُغَ ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرْتَ﴾، ثُمَّ يَقْطَعُ السُّورَةَ. [أخرجه البيهقي (٢١١/٣)]

٣٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُنْبَرِ.

قال الشافعي: وبلغنا أن علياً كرم الله وجهه كان يقرأ على المنبر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلا تسم الخطبتان إلا بأن يقرأ في إحداها آية فأكثر والذي أحب أن يقرأ بِ﴿ق﴾ في الخطبة الأولى كما روي عن رسول الله ﷺ لا يقصر عنها، وما قرأ أجزاءً إن شاء الله تعالى، وإن قرأ على المنبر سجدة لم ينزل، ولم يسجد؛ فإن فعل وسجد رجوت أن لا يكون بذلك بأس؛ لأنه ليس يقطع الخطبة كما لا يكون قطعاً للصلاة أن يسجد فيها سجود القرآن.

قال الشافعي: وإذا سجد أخذ من حيث بلغ من الكلام،

وإن استأنف الكلام فحسن.

قال الشافعي: وأحب أن يقدم الكلام، ثم يقرأ الآية؛ لأنه بلغنا ذلك، وإن قدم القراءة، ثم تكلم، فلا بأس وأحب أن تكون قراءته ما وصفت في الخطبة الأولى، وأن يقرأ في الخطبة الثانية آية أو أكثر منها، ثم يقول: استغفر الله لي ولكم.

قال الشافعي: بلغني أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان في آخر خطبة قرأ آخر النساء ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إلى آخر السورة حيث قرأ من الخطبة الأولى والآخرة فبدأ بالقراءة، أو بالخطبة، أو جعل القراءة بين ظهرائي الخطبة، أو بعد الفراغ منها إذا أتى بقراءة أجزاء - إن شاء الله تعالى -.

٢١- كلام الإمام في الخطبة

٣٨٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

قال الشافعي: وحديث جابر وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لِرَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ أَصَلَّيْتُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ بِأُحَدِ ثَوْبَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: 'انظُرُوا إِلَى هَذَا الَّذِي'.

قال الشافعي: ولا بأس أن يتكلم الرجل في خطبة الجمعة وكل خطبة فيما يعنيه ويعني غيره بكلام الناس، ولا أحب أن يتكلم فيما لا يعنيه، ولا يعني الناس ولا بما يقتض من الكلام، وكل ما اجزت له أن يتكلم به، أو كرهته، فلا يفسد خطبته ولا صلاته.

٢٢- كيف استحب أن تكون الخطبة

٣٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَائْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، وَاحْمَرَّتْ وَجَتَاهُ كَأَنَّهُ مِنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: بَعَثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ وَأُشَارُ بِأَصْبُعِيهِ الْوَسْطَى وَالتِّي تَلِي الْإِبْهَامَ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ أَفْضَلَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ، مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلَيْلِي وَعَلَيَّ. [أخرجه مسلم (٨٦٧)]

٣٩١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

رسوله، فقد عصى الله؛ لأن رسول الله ﷺ عبد من عباده قام في خلق الله بطاعة الله وفرض الله تبارك وتعالى على عباده طاعته لما وقفه الله تعالى من رشد، ومن قال: «ومن يعصهما» كرهت ذلك القول له حتى يفرد اسم الله عز وجل، ثم يذكر بعده اسم رسوله ﷺ لا يذكره إلا منفرداً.

قال الشافعي: وَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْشَلَانِ؟ قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتُ.

قال الشافعي: وابتداء المشيئة مخالفة للمعصية؛ لأن طاعة رسول الله ﷺ ومعصيته تبع لطاعة الله تبارك وتعالى ومعصيته؛ لأن الطاعة والمعصية منصوبتان بفرض الطاعة من الله عز وجل فامر بها رسول الله ﷺ فجاز أن يقال فيه من يطع الله ورسوله، ومن يعص الله ورسوله لما وصفت، والمشية إرادة الله تعالى.

قال الشافعي: قال: الله عز وجل: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» فاعلم خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيتهم لا تكون إلا أن يشاء الله عز وجل فيقال لرسول الله ﷺ ما شاء الله، ثم شئت، ويقال: من يطع الله ورسوله على ما وصفت من أن الله تبارك وتعالى تعبد الخلق بأن فرض طاعة رسول الله ﷺ، فإذا أطيع رسول الله ﷺ، فقد أطيع الله بطاعة رسوله.

قال الشافعي: وأحب أن يخلص الإمام ابتداء الخطبة بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ والعظة والقراءة، ولا يزيد على ذلك.

٣٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ مَا الَّذِي أَرَى النَّاسَ يَدْعُونَ بِهِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَئِذٍ أَبْلَغَكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَمَّنْ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا أُحْدِثُ إِنَّمَا كَانَتْ الْخُطْبَةُ تَذْكِيراً. [أخرجه البيهقي (٢١٧/٣)]

قال الشافعي: فإن دعا لأحد بعينه، أو على أحد كرهته، ولم تكن عليه إعادة.

٢٤- الإنصات للخطبة

٣٩٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ. [أخرجه مالك (١٠٣/١)، البخاري (٩٣٤)، مسلم (٥٨١)، أبو

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَنٍ صَالِحٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَسْتَصِيرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ لَهُ، فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ. [أخرجه مسلم (٨٦٨)، الرمزي (١١٠٥)]

٣٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّبِيِّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاصِرٌ يَأْكُلُ مِنْهَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، أَلَا، وَإِنَّ الْآخِرَةَ أَجَلٌ صَادِقٌ يَقْضِي فِيهَا مَلِكٌ قَادِرٌ، أَلَا، وَإِنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ بِحَذَائِرِهِ فِي الْجَنَّةِ، أَلَا، وَإِنَّ الشَّرَّ كُلَّهُ بِحَذَائِرِهِ فِي النَّارِ أَلَا فَاغْمَلُوا وَأَنْتُمْ مِنَ اللَّهِ عَلَى حَذَرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَغْرُوضُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٤٩٦/٢)]

٢٣- ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها

٣٩٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَفِيعٍ، عَنْ تَعِيسِ بْنِ طَرْقَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: خَطَبَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: وَمَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْكُتْ فَبَسَّسَ الْخُطِيبُ أَنْتَ، ثُمَّ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى، وَلَا تَقُلْ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا. [أخرجه مسلم (٨٧٠)، أبو داود (١٠٩٩)، النسائي (٩٠/٦)]

قال الشافعي: فهذا تقول فيجوز أن تقول، ومن يعص الله ورسوله، فقد غوى؛ لأنك أفردت معصية الله، وقلت «ورسوله» استئناف كلام، وقد قال: الله تبارك وتعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» وهذا، وإن كان في سياق الكلام استئناف كلام.

قال: ومن أطاع الله، فقد أطاع رسوله، ومن عصى الله، فقد عصى رسوله، ومن أطاع رسوله، فقد أطاع الله، ومن عصى

داود (١١٢)، الزملي (٥١٢)، الساني (١٠٤/٣)، ابن ماجه (١١١٠)

٣٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَغَوْتَ.

٣٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلُ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَغَيْتَ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ لَغَيْتَ لَغَاءُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النُّضَرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا، فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْحَظِّ وَمِثْلَ مَا لِلْسَامِعِ الْمُنْصِتِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فَأَعْدِلُوا الصُّفُوفَ وَحَازُوا بِالْمَنَاجِبِ، فَإِنَّ اغْتِدَالَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يُكَبِّرُ عُثْمَانُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رَجَسَانِ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِسُورَةِ الصُّفُوفِ فَيُخْبِرُوهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ فَيُكَبِّرُ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٣٧٢)، البيهقي (٢٢٠/٣)]

قال الشافعي: وأحب لكل من حضر الخطبة أن يستمع لها وينصت، ولا يتكلم من حين يتكلم الإمام حتى يفرغ من الخطبتين معاً.

قال الشافعي: ولا بأس أن يتكلم والإمام على المنبر والمؤذنون يؤذنون وبعد قطعهم قبل كلام الإمام، فإذا ابتدأ في الكلام لم أحب أن يتكلم حتى يقطع الإمام الخطبة الآخرة؛ فإن قطع الآخرة، فلا بأس أن يتكلم حتى يكبر الإمام، وأحسن في الأدب أن لا يتكلم من حين يبتدئ الإمام الكلام حتى يفرغ من الصلاة، وإن تكلم رجل والإمام يخطب لم أحب ذلك له، ولم يكن عليه إعادة الصلاة إلا ترى أن النبي ﷺ كلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق على المنبر وكلموه وتداعوا قتله، وأن النبي ﷺ كلم الذي لم يركع وكلمه، وأن لو كانت الخطبة في حال الصلاة لم يتكلم من حين يخطب، وكان الإمام أولاهم بترك الكلام الذي إنما يترك الناس الكلام حتى يسمعوا كلامه.

قال الشافعي: فإن قيل: فما قول النبي ﷺ قد لغوت؟

قيل: - والله أعلم -: فأما ما يدل على ما وصفت من كلام رسول الله ﷺ وكلام من كلمه رسول الله ﷺ بكلامه فيدل على ما وصفت، وأن الإنصات للإمام اختيار، وأن قوله لغوت تكلم به في موضع الأدب فيه أن لا يتكلم والأدب في

موضع الكلام أن لا يتكلم إلا بما يعنيه.

وتخطي رقاب الناس يوم الجمعة في معنى الكلام فيما لا يعني الرجل.

قال الشافعي: ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه بعضهم؛ لأن رد السلام فرض.

٣٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُسَلَّمَ وَيُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُرَدُّ إِسَاءً، وَلَا يَتَكَلَّمُ. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٣)]

قال الشافعي: ولو عطس رجل يوم الجمعة فسمته رجل رجوت أن يسمعه؛ لأن التشميت سنة.

٤٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَشَمْتُهُ. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٣)]

قال الشافعي: وكذلك إذا أراد أن يأتيه رجل فأومأ إليه، فلم يأتِهِ، فلا بأس أن يتكلم.

وكذلك لو خاف على أحد، أو جماعة لم أر بأساً إذا لم يفهم عنهم بالإيماء أن يتكلم والإمام يخطب.

قال الشافعي: ولا بأس إن خاف شيئاً أن يسأل عنه ويحييه بعض من عرف إن سأل عنه، وكل ما كان في هذا المعنى، فلا بأس بذلك للإمام وغيره ما كان مما لا يلزم المرة لأخيه، ولا يعنيه في نفسه، فلا أحب الكلام به، وذلك أن يقول له أنصت، أو يشكر إليه مصيبة نزلت، أو يحذنه عن سرور حدث له، أو غائب قدم، أو ما أشبه هذا؛ لأنه لا قوت على واحدٍ منهما في علم هذا ولا ضرر عليه في ترك إعلامه إياه.

قال الشافعي: وإن عطس الرجل، فلا بأس أن يشرب والإمام على المنبر؛ فإن لم يعطش؛ فكان يتلذذ بالشراب كان أحب إلي أن يكف عنه.

٢٥- من لم يسمع الخطبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن لم يسمع الخطبة أحببت له من الإنصات ما أحببته للمستمع.

قال الشافعي: وإذا كان لا يسمع من الخطبة شيئاً، فلا أكره أن يقرأ في نفسه ويذكر الله تبارك اسمه، ولا يكلم الآخرين.

٤٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ

الْحَسَنُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ بِتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ وَتَسْبِيحٍ.

٤٠٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنْ مَنْصُورَ بْنِ الْمُعْتَمِرِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ أَقْرَأَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ؟ فَقَالَ عَسَى أَنْ لَا يَضُرَّهُ. [أخرجه البيهقي (٢٢١/٣)]

قال الشافعي: ولو فعل هذا من سمع خطبة الإمام لم تكن عليه إعادة، ولو أنصت للاستماع كان حسنا.

٢٦- الرَّجُلُ يَقِيمُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا﴾.

٤٠٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَخْلُقُهُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا. [أخرجه البخاري (٦٢٦٩)، مسلم (٢١٧٧)، أبو داود (٤٨٢٨)، الترمذي (٢٧٤٩)]

قال الشافعي: وأكره للرجل من كان إماماً، أو غير إمام أن يقيم رجلاً من مجلسه، ثم يجلس فيه، ولكن نامرهم أن يتفصحوا. قال الشافعي: ولا يجوز أن يقام الرجل إلا أن يجلس الرجل حيث ييسر له إما في موضع مصلّى الإمام، وإما في طريق عامة فأنما أن يستقبل المصلين بوجهه في ضيق المسجد وكثرة من المصلين، ولا يجوز بوجهه عن استقبال المصلين؛ فإن كان ذلك ولا ضيق على المصلين فيه، فلا بأس أن يستقبلهم بوجهه، ويتنحون عنه، وأحسن في الأدب أن لا يفعل، ومن فعل من هذا ما كرهت له، فلا إعادة عليه للصلاة.

قال الشافعي: وبهذا تأخذ فمن عرض له ما يخرج، ثم عاد إلى مجلسه أحببت لمن جلس فيه أن يتنحى عنه.

قال الشافعي: وأكره للرجل أن يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة وغيره ويجلس فيه ولا يرى بأساً إن كان رجل إنما جلس لرجل ليأخذ له مجلساً أن يتنحى عنه؛ لأن ذلك تطوع من المجالس.

وكذلك إن جلس لنفسه، ثم تنحى عنه بطيب نفس، وأكره ذلك للجالس إلا أن يكون يتنحى إلى موضع شبيه به في أن يسمع الكلام ولا أكرهه للجالس الآخر؛ لأنه بطيب نفس الجالس

الأول، ومن فعل من هذا ما كرهت له، فلا إعادة للجمعة عليه. ٤٠٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَخُو يَوْمِهِ. [أخرجه مسلم (٢١٧٩)، ابن ماجه (٣٧١٧)]

٤٠٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَنْعِدُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيُقِيمُهُ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَقْعُدُ فِيهِ.

٤٠٦- أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ أَفْسَحُوا.

٢٧- الاحْتِبَاءُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ

على المنبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحبني والإمام يخطب يوم الجمعة. [أخرجه البيهقي (٢٣٥/٣)]

قال الشافعي: والجلوس والإمام على المنبر يوم الجمعة كالجلوس في جميع الحالات إلا أن يضيق الرجل على من قاربه فأكره ذلك، وذلك أن يتكى فياخذ أكثر مما يأخذ الجالس، ويمد رجله أو يلقى يديه خلفه فأكره هذا؛ لأنه يضيق إلا أن يكون برجله على، فلا أكره له من هذا شيئاً، وأحب له إذا كانت به علة أن يتنحى إلى موضع لا يزدحم الناس عليه فيفعل من هذا ما فيه الراحة لبدنه بلا ضيق على غيره.

٢٨- القراءة في صلاة الجمعة

٤٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ.

٤٠٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ

٣٠- من أدرك ركعة من الجمعة

٤١٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ. [أخرجه مالك (١٠/١)، البخاري (٥٨٠)، مسلم (٦٠٧)، أبو داود (١١٢١)، الترمذي (٥٢٣)، النسائي (٢٧٤/١)، ابن ماجه (١١٢٢)]

قال الشافعي: فكان أقل ما في قول رسول الله ﷺ فقد أدرك الصلاة إن لم تفته الصلاة.

قال الشافعي: ومن لم تفته الصلاة صلى ركعتين.

قال الشافعي: ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى، وأجزأته الجمعة، وإدراك الركعة أن يدرك الرجل قبل رفع رأسه من الركعة فيركع معه، ويسجد؛ فإن أدركه، وهو راكع فكبر، ثم لم يركع معه حتى يرفع الإمام رأسه من الركعة، ويسجد معه لم يعتد بتلك الركعة، وصلى الظهر أربعاً.

قال الشافعي: وإن ركع، وشك في أن يكون تمكن راعياً قبل أن يرفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً إذا لم يدرك معه ركعة غيرها.

قال الشافعي: وإن ركع مع الإمام ركعة، وسجد سجدين، ثم شك في أن يكون سجدة سجدين مع الإمام أو سجدة سجدة، وصلى ثلاث ركعات حتى يكمل الظهر أربعاً؛ لأنه لا يكون مدركاً لركعة بكماها إلا بأن يسجد سجدين.

وكذلك لو أدرك مع الإمام ركعة، ثم أضاف إليها أخرى، ثم شك في سجدة لا يدري أي من الركعة التي كانت مع الإمام أم الركعة التي صلى لنفسه كان مصلياً ركعة، وقاضياً ثلاثاً، ولا يكون له جمعة حتى يعلم أن قد صلى مع الإمام ركعة بسجدين.

٣١- الرجل يركع مع الإمام، ولا يسجد معه

يوم الجمعة، وغيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَأْمُومِينَ أَنْ يَرْكَعُوا إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ، وَيَتَّبِعُوهُ فِي عَمَلِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَتَرَكَ اتِّبَاعَ الْإِمَامِ فِي عَمَلِ الصَّلَاةِ.

قال الشافعي: وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِمُسْتَفَانٍ فَرَكِعَا، وَرَكَعُوا، وَسَجَدَا فَسَجَدَتْ طَائِفَةٌ، وَخَرَسَتْ أُخْرَى حَتَّى قَامَ مِنْ سُجُودِهِ، ثُمَّ تَبِعَتْهُ بِالسُّجُودِ مَكَانَهَا حِينَ قَامَ.

قال الشافعي: فكان بيننا، والله تعالى أعلم، في سنن رسول الله ﷺ أن على المأموم اتباع الإمام ما لم يكن للمأموم عذر

الْمُنَاقِفُونَ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لَهُ: قَرَأْتُ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا.

٤٠٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَسَعَرُ بْنُ كِذَا، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ «مَسْبُوحُ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ».

قال الشافعي: أحب أن يقرأ يوم الجمعة في الجمعة بسورة الجمعة، وإذا جاءك المنافقون لتبوت قراءة النبي ﷺ بهما، وتواليهما في التآليف، وإذا كان من يحضر الجمعة بفرض الجمعة، وما نزل في المنافقين.

قال الشافعي: وما قرأ به الإمام يوم الجمعة، وغيرها من أم القرآن، وآية أجزاء، وإن اقتصر على أم القرآن أجزاء، ولم أحب ذلك له.

قال الشافعي: وحكاية من حكى السورتين اللتين قرأ بهما النبي ﷺ في الجمعة تدل على أنه جهر بالقراءة، وأنه صلى الجمعة ركعتين، وذلك ما لا اختلاف فيه علمته فيجهر الإمام بالقراءة في الجمعة، ويصليها ركعتين إذا كانت جمعة؛ فإن صلاها ظهراً خافت بالقراءة وصلى أربعاً.

قال الشافعي: وإن خافت بالقراءة في الجمعة أو غيرها مما يجهر فيه بالقراءة أو جهر بالقراءة فيما يخافت فيه بالقراءة من الصلاة كرهت ذلك له، ولا إعادة، ولا سجود للسهر عليه.

قال الشافعي: وإن بدأ الإمام يوم الجمعة فقرأ بسورة المنافقين في الركعة الأولى قبل أم القرآن عاد فقرأ أم القرآن قبل أن يركع أجزاء أن يركع بها، ولا يعيد سورة المنافقين، ولو قرأ معها بشيء من الجمعة كان أحب إلي، ويقرأ في الركعة الثانية بسورة الجمعة.

٢٩- القنوت في الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكى عدد صلاة النبي ﷺ الجمعة فما علمت أحداً منهم حكى أنه قنت فيها إلا أن تكون دخلت في جملة قنوته في الصلوات كلها حين قنت على قتلة أهل بئر معونة، ولا قنوت في شيء من الصلوات إلا الصبح إلا أن تنزل نازلة فيقنت في الصلوات كلها إن شاء الإمام.

يَتَّبِعُهُ أَتْبَاعُهُ، وَأَنْ لَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَذْرٌ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي وَقْتِ ذَهَابِ الْعَذْرِ.

٣٢- الرَّجُلُ يَعْرِفُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجل في صلاة الإمام يوم الجمعة حضر الخطبة أو لم يحضرها فسواء؛ فإن رُفِعَ الرَّجُلُ الدَّخَلَ في صلاة الإمام بعد ما يَكْتَبَرُ مع الإمام فخرج يسترفِعُ فأحبُّ الأقاويل إلَيَّ فيه أَنَّهُ قاطِعٌ للصلاة، ويسترفِعُ، ويتكلم؛ فإن أدرك مع الإمام ركعة أضاف إليها أخرى، وإلا صلى الظهر أربعاً، وهذا قولُ السَّوَرِ بنِ غَرْمَةَ، وهكذا إن كان يجسده أو ثوبه نجاسة فخرج فغسلها، ولا يجوز أن يكون في حال لا تحلُّ فيها الصلاة ما كان بها، ثم يبيي على صلاته، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإن رجع وبنى على صلاته رأيت أن يعيده، وإن استأنف صلاته بتكبيره افتتح كان حيثن دخل في الصلاة.

٣٣- رَعَا الإمام، وحدثه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما نذهب إليه أن صلاة الإمام إذا فسدت لم تفسد صلاة من خلفه، فإذا كَبَّرَ الإمام يوم الجمعة، ثم رُفِعَ أو أحدث فقدم رجلاً أو تقدم الرجل بغير أمره بأمر الناس أو غير أمرهم، وقد كان المتقدم دخل في صلاة الإمام المحدث قبل أن يحدث كان الإمام المتقدم الآخر يقوم مقام الإمام الأول، وكان له أن يصلي بهم ركعتين، وتكون له ولهم الجمعة.

قال الشافعي: ولو دخل المتقدم مع الإمام في أول صلاته أو بعد ما صلى ركعة فرُفِعَ الإمام قبل الركوع أو بعده وقبل السجود فانصرف، ولم يقدموا أحداً فصلوا وحداناً فمن أدرك منهم مع الإمام ركعة بسجدين أضاف إليها أخرى وكانت له جمعة، ومن لم يدرك ركعة بسجدين كاملتين صلى الظهر أربعاً.

قال الشافعي: ولو أن الإمام يوم الجمعة رُفِعَ فخرج، ولم يركع ركعة، وقدم رجلاً لم يدرك التكبير فصلّى بهم ركعتين أعادوا الظهر أربعاً؛ لأنه ممن لم يدخل معه في الصلاة حتى خرج الإمام من الإمامة، وهذا مبتدئ ظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، ولو صلى الإمام بهم جنباً أو على غير وضوء الجمعة أجزأتهم، وكان عليه أن يعيد ظهر أربعاً لنفسه.

قال الشافعي: ولو أعاد الخطبة، ثم صلى بطائفة الجمعة لم يكن له ذلك، وكان عليه أن يعود، فيصلّي ظهر أربعاً.

قال الشافعي: فإن فعل فذكر وهو في الصلاة أن عليه الظهر فوصلها ظهر، فقد دخلها بغير نية صلاة أربع فأحب إليّ

قال الشافعي: فلو أن رجلاً ماموماً في الجمعة ركع مع الإمام، ثم زحم، فلم يقدر على السجود بحال حتى قضى الإمام سجوده تبع الإمام إذا قام الإمام فأمكنه أن يسجد سجدة، وكان مدرَكًا للجمعة إذا صلى الركعة التي بقيت عليه، وهكذا لو حبسه حابس من مرض لم يقدر معه على السجود أو سهو أو نسيان أو عذر ما كان.

قال الشافعي: وإن كان إدراكه الركعة الأخيرة، وسلم الإمام قبل يمكنه السجود سجدة وصلى الظهر أربعاً؛ لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة يكملها.

قال الشافعي: وإن أدرك الأول، ولم يمكنه السجود حتى ركع الإمام الركعة الثانية لم يكن له أن يسجد للركعة الأولى إلا أن يخرج من إمامة الإمام؛ فإن سجد خرج من إمامة الإمام؛ لأن أصحاب النبي ﷺ إنما سجدوا للركعة التي وقفوا عن السجود لها بالعذر بالحراسة قبل الركعة الثانية.

قال الشافعي: ويتبع الإمام فيركع معه، ويسجد، ويكون مدرَكًا معه الركعة، ويسقط عنه واحدة، ويضيف إليها أخرى، ولو ركع معه، ولم يسجد حتى سلم الإمام سجد سجدين، وكان مصلياً ركعة، ويبني عليها ثلاثاً؛ لأنه لم يأت مع الإمام بركعة يكملها.

قال الشافعي: فإن أمكنه أن يسجد على ظهر رجل فتركه بغير عذر خرج من صلاة الإمام؛ فإن صلى لنفسه أجزأته ظهراً، وإن لم يفعل، وصلى مع الإمام أعاد الظهر، ولا يكون له أن يمكنه مع الإمام ركوع ولا سجود فبدعه بغير عذر ولا سهو إلا خرج من صلاة الإمام، ولو جاز أن يكون رجلاً خلف الإمام يمكنه الركوع، والسجود، ولا عذر له لم يكن به غير خارج من صلاة الإمام جاز أن يدع ذلك ثلاث ركعات، ويركع في الرابعة، فيكون كمتبئ الصلاة حين ركع، وسجد معه، ويدع ذلك أربع ركعات، ثم يركع، ويسجد فيتبع الإمام في الركعة التي قبل سجوده.

قال الشافعي: ولو سها عن ركعة اتبع الإمام ما لم يخرج الإمام من صلاته بالركوع والسجود أو يركع الإمام ثانية، فإذا ركع ثانية ركعها معه، وقضى التي سها عنها، ولو خرج الإمام من صلاته، وسها عن ثلاث ركعات، وقد جهز الإمام في ركعتين ركع وسجد بلا قراءة، واجتزأ بقراءة الإمام في ركعة في قول من قال: لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه الإمام، ثم قرأ لنفسه فيما بقي، ولم يجزه غير ذلك، ولو كان فيما يخافت فيه الإمام؛ فإن كان قرأ اعتد بقراءته في ركعة، وإن لم يكن قرأ لم يعتد بها، وقرأ فيما

قال الشافعي: في بعض الحديث ثلاثاً ولاءً.

١٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيَّ يَقُولُ: لَا يَتْرُكُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا تَهَاوُنًا بِهَا لَا يَشْهَدُهَا إِلَّا كُتِبَ مِنَ الْغَافِلِينَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٧/٢)]

قال الشافعي: حضور الجمعة فرض فمن ترك الفرض تهاوؤاً كان قد تعرض شرّاً إلا أن يعفو الله كما لو أن رجلاً ترك صلاة حتى يمضي وقتها كان قد تعرض شرّاً إلا أن يعفو الله.

٣٥- ما يؤمر به في ليلة الجمعة، ويومها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا عن عبد الله بن أبي أوفى أن رسول الله ﷺ قال: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنِّي أَبْلُغُ وَأَسْمَعُ قَالَ: وَيَضَعُفُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلَيْسَ تَمَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ يَعْنِي غَيْرَ ذِي رُوحٍ إِلَّا وَهُوَ سَاجِدٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي عَشِيَةِ الْخَمِيسِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا أَصْبَحُوا فَلَيْسَ مِنْ ذِي رُوحٍ إِلَّا رُوحُهُ رُوحٌ فِي حَنْجَرَتِهِ خَافَةَ إِلَى أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَمِنَتِ الدَّوَابُّ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ فُرْعَاً مِنْهَا غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: أَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْجَنَّةِ أَكْثَرُكُمْ عَلَيَّ صَلَاةً فَأَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي اللَّيْلَةِ الْغُرَاءِ، وَالْيَوْمِ الْأَزْهَرِ.

قال الشافعي: يعني، والله تعالى أعلم، يوم الجمعة.

١٤٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَأَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٩/٢)]

١٥٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٩/٢)]

قال الشافعي: وبلغنا أن من قرأ سورة الكهف وقى فتنة الدجال.

قال الشافعي: وأحب كثرة الصلاة على النبي ﷺ في كل حال، وأنا في يوم الجمعة، وليلتها أشد استحباباً، وأحب قراءة

أن يتدئ الظهر أربعاً، وقد يخالف المسافر يفتح ينوي القصر، ثم يتم؛ لأنه كان للمسافر أن يقصر، ويتم، والمسافر نوى الظهر بعينها فهو داخل في نية فرض الصلاة والمصلي الجمعة لم ينو الظهر بحال إنما نوى الجمعة التي فرضها ركعتان إذا كانت جمعة، والذي ليس له أن يصليها جمعة أربعاً، فإن أتمها ظهراً أربعاً رجوت أن لا يضيق عليه إن شاء الله تعالى، وما أحب أن يفعل ذلك بحال، وإنما لم يبين لي إيجاب الإعادة عليه؛ لأن الرجل قد يدخل مع الإمام ينوي الجمعة، ولا يكمل له ركعة فنجري عليه أن يسيئ على صلاته مع الإمام ظهراً، وإن كان هذا قد يخالفه في أنه مأموم تبع الإمام لم يؤت من نفسه، والأول إمام عمد فعل نفسه، ولو أحدث الإمام الذي خطب بعد ما كبر فقدم رجلاً كبر معه، ولم يدرك الخطبة فصلّى ركعة، ثم أحدث فقدم رجلاً أدرك معه الركعة صلى ركعة ثانية؛ فكانت له ولمن أدرك معه الركعة الأخيرة جمعة، وإن قدم رجلاً لم يدرك معه الركعة الأولى، وقد كبر معه صلى بهم ركعة، ثم تشهد، وقدم من أدرك أول الصلاة فسلم، وقضى لنفسه ثلاثاً؛ لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة حتى صار إمام نفسه وغيره.

قال الشافعي: وإذا رجع الإمام أو أحدث أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء فخرج يسترعى أو يتطهر، ثم رجع استأنف الصلاة، وكان كالمأموم غيره؛ فإن أدرك مع الإمام المقدم بعده ركعة أضاف إليها أخرى، وكانت له جمعة، وإن لم يدرك معه ركعة صلى الظهر أربعاً.

٣٤- التشديد في ترك الجمعة

١١٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كُتِبَ مُنَاقِفًا فِي كِتَابٍ لَا يُنْحَسَى، وَلَا يُبْدَلُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٢٧/٢)]

١٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَعْفَرِ الضَّمْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَتْرُكُ أَحَدُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا تَهَاوُنًا بِهَا إِلَّا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ. [أخرجه أبو داود (١٠٥٢)، الترمذي (٥٠٠)، النسائي (٨٨/٣)، ابن ماجه (١١٢٥)]

الكهف ليلة الجمعة، ويومها لما جاء فيها.

٣٦- ما جاء في فضل الجمعة

٤١٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَزْهَرِ مُعَاوِيَةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى جَبْرِيلُ بِجِوَارَةٍ بَيْضَاءَ فِيهَا وَكْتَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا هَذِهِ؟ فَقَالَ هَذِهِ الْجُمُعَةُ فَضَلْتُ بِهَا أَنْتَ، وَأَمَّا أَنْتَ فَالْإِنْسَانُ لَكُمْ فِيهَا تَبِعَ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى، وَلَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، وَفِيهَا سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا مُؤْمِنٌ يَدْعُو اللَّهَ بِخَيْرٍ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ، وَهُوَ عِنْدَنَا يَوْمَ الْمَزِيدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا جَبْرِيلُ، وَمَا يَوْمُ الْمَزِيدِ؟ فَقَالَ: إِنْ رَبُّكَ اتَّخَذَ فِي الْفُرْقَدُوسِ، وَادِيًا أَفْتَحَ فِيهِ كُتُبَ مِسْكِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا شَاءَ مِنْ مَلَائِكِهِ، وَحَوْلَهُ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ عَلَيْهَا مَقَاعِدُ النَّبِيِّينَ، وَالصُّدُوقِينَ، وَحَفَّتْ تِلْكَ الْمَنَابِرُ بِمَنَابِرٍ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْيَاقُوتِ، وَالزُّبُرِجَدِ عَلَيْهَا الشُّهَدَاءُ، وَالصُّدُوقُونَ فَجَلَسُوا مِنْ وَرَائِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُوبِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا رَبُّكُمْ قَدْ صَدَقْتُمْ، وَعِدِّي فَسَلُونِي أَعْطِيَكُمْ، فَيَقُولُونَ رَبَّنَا نَسْأَلُكَ رِضْوَانَكَ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ رَضِيتُ عَنْكُمْ، وَلَكُمْ مَا تَمَنَيْتُمْ، وَلَذِي مَزِيدٌ فَهُمْ يُجِيبُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِمَا يُعْطِيهِمْ فِيهِ رَبُّهُمْ مِنَ الْخَيْرِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي اسْتَوَى فِيهِ رَبُّكَ تَبَارَكَ اسْمُهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَفِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ. [أخرجه ابن أبي شبة (٥٥١٧)]

٤١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ شَبَّهَ بِهِ. وَزَادَ عَلَيْهِ وَلَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ مَنْ دَعَا فِيهِ بِخَيْرٍ هُوَ لَهُ قَسَمٌ أُعْطِيَهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَسَمٌ ذُخِرَ لَهُ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ. وزاد أيضاً فيه أشياء.

٤١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرْنَا عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَاذَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِيهِ خَمْسٌ خِلَالِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أَهْبَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْأَرْضِ، وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ مَأْتِمًا أَوْ قَطِيعَةً رَحِمَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ، وَلَا جَبَلٍ إِلَّا وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. [أخرجه أحمد (٢٨٤/٥)]

٤١٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزَّناوِدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا إِنْسَانٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ يَقُلُّهَا. [أخرجه البخاري (٥٢٩٤)، مسلم (٨٥٢)]

٤٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَفِيهِ أَهْبَطَ، وَفِيهِ نَسِبَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَاتَ وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُسَبِّحَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة.

فقلت له: وكيف تكون آخر ساعة، وقد قال النبي ﷺ: لا يصادفها عبد مسلم، وهو يصلي، وتلك ساعة لا يصلي فيها؟ فقال عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله ﷺ: مَنْ جَلَسَ مُجَلِّسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ؟ قال: فقلت بلى قال: فهو ذلك.

٤٢١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ. [أخرجه ابن أبي شبة (٥٥٠٨)]

٤٢٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: أَحَبُّ الْأَيَّامِ إِلَيَّ أَنْ أَمُوتَ

فِيهِ ضُحَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (٥٣٣/٢)]

٣٧- السَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ كَالسَّهْوِ فِي غَيْرِهَا؛ فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَقَامَ فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ عَادَ فَجَلَسَ، وَتَشَهَّدَ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ.

إذا سجدوا ما عليهم من سجود الصلوة كله، ودلت على ذلك سنة رسول الله ﷺ مع دلالة كتاب الله عز وجل، فإنه ذكر انصراف الطائفتين والإمام من الصلوة، ولم يذكر على واحد منهما قضاء.

قال الشافعي: ورويت أحاديث عن رسول الله ﷺ في صلاة الخوف حديث صالح بن خوات أوفق ما يثبت منها لظاهر كتاب الله عز وجل، فقلنا به.

قال الشافعي: فإذا صلى الإمام صلاة الخوف صلى كما وصفت بدلالة القرآن، ثم حديث رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فإذا صلى بهم صلاة الخوف مسافر فكل طائفة هكذا يصلي بالطائفة الأولى ركعة، ثم يقوم فيقرأ فيطول القراءة، وتقرأ الطائفة الأولى لأنفسها لا يجزيها غير ذلك، لأنها خارجة من إمامته بأمر القرآن وسورة إلى القصير، وتخفف، ثم تركع، وتسجد، وتشهد، وتكمل حدودها كلها وتخفف، ثم تسلم فتأتي الطائفة الثانية فيقرأ الإمام بعد إتيانهم قدر أم القرآن وسورة قصيرة لا يضره أن لا يبتدئ أم القرآن إذا كان قد قرأ في الركعة التي أدركوها بعد أم القرآن، ثم ركع، ويركعون معه، ويسجد، فإذا انقضى السجود قاموا فقرأوا لأنفسهم بأمر القرآن، وسورة قصيرة، وخففوا، ثم جلسوا معه، وجلس قدر ما يعلمهم قد تشهدوا، ويحاط شئنا حتى يعلم أن إبطاهم تشهداً قد أكمل التشهد أو زاد، ثم تسلم بهم، ولو كان قرأ أم القرآن، وسورة قبل أن يدخلوا معه، ثم ركع بهم حين يدخلون معه قبل أن يقرأ أو يقرأوا شيئاً أجزاء، وأجزأهم ذلك، وكانوا يقوم أدركوا ركعة مع الإمام، ولم يدركوا قراءته، وأحب إلي أن يقرأوا بعدما يكبرون معه كما تقدم بأمر القرآن، وسورة خفيفة، فإذا كانت الصلوة التي يصليها بهم الإمام مما لا يجهر الإمام فيها بالقراءة لم يجز الطائفة الأولى إلا أن تقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن أو أم القرآن، وزيادة معها إذا أمكنهم أن يقرأوا، ولم يجز الطائفة الثانية إذا أدركت مع الإمام ما يمكنها فيه قراءة أم القرآن إلا أن تقرأ بأمر القرآن أو أم القرآن وشيء معها بكل حال.

قال الشافعي: وإذا كانت صلاة الخوف في الحضر لا يجهر فيها لم يجز واحدة من الطائفتين ركعة لا يقرأ فيها بأمر القرآن إلا من أدرك الإمام في أول ركعة له في وقت لا يمكنه فيه أن يقرأ بأمر القرآن.

قال الشافعي: وإذا كانت صلاة خوف أو غير خوف يجهر فيها بأمر القرآن فكل ركعة جهر فيها بأمر القرآن، ففيها قولان: أحدهما لا يجزئ من صلى معه إذا أمكنه أن يقرأ إلا أن يقرأ بأمر القرآن، والثاني يجزئه أن لا يقرأ، ويكتفي بقراءة الإمام، وإذا

٦- كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ،

وهل يصلّيها المقيم

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ الآية.

قال الشافعي: فإذا نزل الله عز وجل بالقصر في الخوف، والسفر وأمر رسول الله ﷺ إذا كان فيهم يصلي لهم صلاة الخوف أن يصلي فريق منهم بعد فريق؛ فكانت صلاة الخوف مباحة للمسافر، والمقيم بدلالة كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فللمسافر، والمقيم إذا آن الخوف أن يصلّيها صلاة الخوف، وليس للمقيم أن يصلّيها إلا بكمال عدد صلاة المقيم، وللمسافر أن يقصر في صلاة الخوف إن شاء للسفر، وإن أم فصلاته جائز، واختار له القصر.

١- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فتتقم طائفة منهم معك وتبأخذوا أسلحتهم، فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم، ولتأت طائفة أخرى الآية.

٤٢٣- أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات بن جبير عن صلى مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه، وطائفة، وجاء العدو فصلّى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصفوا، وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم تسلم بهم.

٤٢٤- قال الشافعي: وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يخبّر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن النبي ﷺ مثل هذا الحديث أو مثل معناه لا يخالفه. [أخرجه مالك (١٨٣/١)،

البخاري (٤١٢٩)، مسلم (٨٤٢)، أبو داود (١٢٣٨)، النسائي (١٧١/٣)]

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن يصلي الإمام بطائفة، فإذا سجد كانوا من ورائه، وجاءت طائفة أخرى لم يصلوا فصلوا معه، واحتمل قول الله عز وجل، فإذا سجدوا

جلوسه لعلّهم فصلاتهم جائزة لا سجوداً للسُّهُو عليه، وإن كان لغير علّة، ولا سهو فجلّس قليلاً لم تفسد صلاته، وإن جلس فاطال الجلوس فعليه عندي إعادة الصلاة؛ فإن جاءت الطائفة الأخرى، وهو جالس قائماً، فأتهم بهم، وهو قائم فمن كان منهم عالماً بإطالة الجلوس لغير علّة، ولا سهو، ثم دخل معه فعليه عندي الإعادة؛ لأنّه عالم بأنّه دخل معه، وهو عالم أنّ الإمام قد خرج من الصلاة، ولم يستأنف تكبير افتتاح الصلاة به الصلاة كما يكون على من علم أنّ رجلاً افتتح الصلاة بلا تكبير أو صنع فيها شيئاً يفسدها، وصلى وراءه أن يقضي صلاته، ومن لم يعلم ما صنع بمن صلى وراءه من الطائفة فصلاته تامة كما يكون من صلى خلف رجل على غير وضوء أو مفسد لصلاته بلا علم منه تام الصلاة قال أبو حمزة: وفيها قول آخر إذا كان الإمام قد أفسد الصلاة عامداً فصلاة من خلفه، علم يفسدها أو لم يعلم باطله؛ لأنّا إنّما أجزنا صلاته خلف الإمام لم يعمد فسادها؛ لأنّ عمر قضى، ولم يقض الذين صلّوا خلفه وعمر إنّما قضى ساهياً. قال الشافعي: فإن قيل: وقد لا يكون عالماً بأنّ هذا يفسد صلاة الإمام.

قيل: وكذلك لا يكون عالماً بأنّ ترك الإمام التكبير للافتتاح وكلامه يفسد صلاته، ثم لا يكون معذوراً بأن يصلّي وراءه إذا فعل بعض هذا.

قال الشافعي: ولا تفسد صلاة الطائفة الأولى؛ لأنهم خرجوا من صلاة الإمام قبل أن يحدث ما يفسدها، ولو كان كبر قائماً تكبيرة ينوي بها الافتتاح بعد جلوسه تمت صلاة الطائفة الأولى؛ لأنهم خرجوا من صلاته قبل يفسدها، والطائفة الثانية؛ لأنهم لم يدخلوا في صلاته حتّى افتتح صلاة مجزئة عنه، وأجزأت عنه هذه الركعة، وعمن خلفه.

قال الشافعي: ولو صلى إمام صلاة الخوف في الحضر، ففرّق الناس أربع فرق فصلّى بفرقة ركعة، وثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم فرقة ركعة، ثم ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم فرقة ركعة، وثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم كان فيها قولان: أحدهما أنّه أساء، ولا إعادة عليه، ولا على من خلفه والثاني أنّ صلاة الإمام تفسد، وتتم صلاة الطائفة الأولى؛ لأنها خرجت من صلاته قبل تفسد صلاته.

وكذلك صلاة الطائفة الثانية؛ لأنها خرجت من قبل فساد صلاته؛ لأنّ له في الصلاة انتظاراً واحداً بعده آخر، وتفسد صلاة من علم من الطائفتين الآخرين ما صنع وأتم به بعد علمه، ولا تفسد صلاة من لم يعلم ما صنع، ولا يكون له أن يتنظر في الصلاة إلا انتظرين، الآخر منهما، وهو جالس فيسلم منه.

كانت الصلاة أربعاً أو ثلاثاً لم يجزه في واحد من القولين في الركعتين الأخريتين أو الركعة الأخيرة إلا أن يقرأ بأمر القرآن أو يزيد، ولا يكتفي بقراءة الإمام.

قال الشافعي: وإذا صلى الإمام بالطائفة الأولى فقرأ السجدة فسجد، وسجدوا معه، ثم جاءت الطائفة الثانية لم يسجدوا تلك السجدة؛ لأنهم لم يكونوا في صلاة كما لو قرأ في الركعة الأخيرة بسجدة فسجدت الطائفة الأخيرة لم يكن على الأولى أن تسجد معهم؛ لأنهم ليسوا معه في صلاة.

٢- انتظار الإمام الطائفة الثانية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلى الإمام مسافراً المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين؛ فإن قام، وأتموا لأنفسهم فحسن، وإن ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم قام فصلّى الركعة الباقية عليه بالذين خلفه الذين جاءوا بعد فجائز إن شاء الله تعالى، وأحب الأمرين إليّ أن يثبت قائماً؛ لأنّه إنّما حكى أنّ رسول الله ﷺ ثبت قائماً وإنما اخترت أن يطيل في القراءة لتترك الركعة معه الطائفة الثانية؛ لأنّه إنّما حكيت صلاة رسول الله ﷺ في الخوف ركعتين، ولم تحك المغرب ولا صلاة خوف في حضر إلا بالحدق قبل أن تنزل صلاة الخوف؛ فكان قيام رسول الله ﷺ؛ لأنّه في موضع قيام حين قضى السجود، ولم يكن له جلوس، فيكون في موضع جلوس.

قال الشافعي: فإذا كان يصلي بالطائفة المغرب ركعتين، ثم تأتي الأخرى، فيصلّي بها ركعة، وإنما قطعت الأولى إمامة الإمام، وصلاتهم لأنفسهم في موضع جلوس الإمام فيجوز أن يجلس كما جاز للإمام، وكان عليه أن يقوم إذا قطعوا إمامته في موضع قيام.

قال الشافعي: وهكذا إذا صلى بهم صلاة الخوف في حضر أو سفر أربعاً فله أن يجلس في منى حتّى يقضي من خلفه صلاتهم، ويكون في تشهد، وذكر الله تعالى، ثم يقوم فيتم بالطائفة الثانية.

قال الشافعي: ولو صلى المغرب فصلّى بالطائفة الأولى ركعة، وثبت قائماً فأتوا لأنفسهم، ثم صلى بالثانية ركعتين أجزأه إن شاء الله تعالى، وأكره ذلك له؛ لأنّه إذا كان معه في الصلاة فرقان صلاة أحدهما أكثر من صلاة الأخرى فأولاهما أن يصلّي الأكثر مع الإمام الطائفة الأولى، ولو أنّ الإمام صلى صلاة عددها ركعتان في خوف فصلّى بالأولى ركعة، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم قام بالطائفة التي خلفه ركعة، فإن كان جلوسه لسهو فصلاته وصلاة من خلفه تامة، ويسجد للسُّهُو، وإن كان

صلاة الخوف لسائر الصلوات أكثر من خلاف ركعة منها لركعة من سائر الصلوات.

٤- السهو في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: السهو في صلاة الخوف والشك سهو في غيرها من الصلوات فيصنع ما يصنع في غير صلاة الخوف، فإذا سها الإمام في الركعة الأولى انبغى أن يشير إلى من خلفه ما يفهمون به أنه سها، فإذا قضوا الركعة التي بقيت عليهم، وتشهدوا سجدوا لسهر الإمام، وسلموا، وانصرفوا.

قال الشافعي: وإن أغفل الإشارة إليهم وعلموا سهوه، وسجدوا لسهره، وإن أغفلها، ولم يعلموا فانصرفوا، ثم علموا؛ فإن كان قريباً عادوا فسجدوا، وإن تباعد ذلك لم يعودوا للسجود.

قال الشافعي: وإن لم يعلموا حتى صفوا، وجاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى ليصلوا، فقد بعد ذلك، وأحدثوا عملاً بعد الصلاة بصفهم، وصاروا حرساً لغيرهم، فلا يجوز لهم أن يخلوا بغيرهم، ومن قال: يعيد من ترك سجود السهو، أمرهم بالإعادة، ولا أرى بيننا أن واجباً على أحد ترك سجود السهو أن يعود للصلاة.

قال الشافعي: ولو سها الإمام سهواً، ثم سها بعده مرة أو مراراً أجزأتهم سجدتان لذلك كله، وإن تركوهما عامدين أو جاهلين لم بين أن يكون عليهم أن يعيدوا الصلاة.

قال الشافعي: وإن لم يسه الإمام وسهوا هم بعد الإمام سجدوا لسهوهم.

قال الشافعي: وإذا سها الإمام في الركعة الأولى، ثم صلت الطائفة الأخرى سجدوا معه للسهو حين يسجد، ثم قاموا فأتوا لأنفسهم، ثم عادوا، وسجدوا عند فراغهم من الصلاة؛ لأن ذلك موضع لسجود السهو، وإن لم يفعلوا كرهت ذلك لهم، ولا يبين أن يكون على إمام، ولا مأموم، ولا على أحد صلى منفرداً فترك سجود السهو ما كان السهو نقصاً من الصلاة، وزيادة فيها إعادة صلاة؛ لأننا قد عقلنا أن فرض عدد سجود الصلاة معلوم فيسبه أن يكون سجود السهو معه كالنسيج في الركوع، والسجود، والقول عند الافتتاح، وسجود السهو كله سواء، يجب في بعضه ما يجب في كله.

٥- باب ما ينوب الإمام في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأذن الله تبارك وتعالى في صلاة الخوف بوجهين: أحدهما الخوف الأدنى، وهو قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية، والثاني

قال الشافعي: وإن صلى بطائفة ثلاث ركعات، وطائفة ركعة كرهت ذلك له، ولا تفسد صلاته، ولا صلاتهم؛ لأنه إذا كان للطائفة الأولى أن تصلي معه ركعتين، وتخرج من صلاته كانت إذا صلت ثلاثاً، وخرجت من صلاته قد خرجت بعدما زادت، وإن اتّمت به في ركعة من فرض صلاتها لم تفسد صلاة الإمام أنه انتظر انتظاراً واحداً، وتمت صلاة الطائفة الأخرى، وعليه، وعلى الطائفة الأخرى سجود السهو؛ لأنه وضع الانتظار في غير موضعه.

قال الشافعي: فالإمام يصلي بالطائفة الأولى في المغرب ركعة، وبالثانية ركعتين قال: لأن النبي ﷺ صلى بالطائفة الأولى في السفر صلاة المغرب ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم، ثم صلى بالطائفة الثانية ركعة، وتشهد؛ فكان انتظاره الطائفة الثانية أكثر من انتظاره الطائفة الأولى.

٣- تخفيف القراءة في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقرأ الإمام في صلاة الخوف بأم القرآن، وسورة قدر ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، وما أشبهها في الطول للتخفيف في الحرب، وتقل السلاح، ولو قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ في الركعة الأولى أو قدرها من القرآن لم أكره ذلك له، وإذا قام في الركعة الثانية، ومن خلفه يقضون قرأ بأم القرآن، وسورة طويلة، وإن أحب جمع سوراً حتى يقضي من خلفه صلاتهم تفتح الطائفة الأخرى خلفه، ويقرأ بعد افتتاحهم أقل ذلك قدر أم القرآن، ويحاط إذا كان مما لا يجهر فيه ليقرءوا بأم القرآن، ولو زاد في قراءته ليزيدوا على أم القرآن كان أحب إلي.

قال الشافعي: فإن لم يفعل فافتحوا معه وأدركوه راعياً كما أجزأه، وأجزأتهم صلاتهم وكانوا كمن أدرك ركعة في أول صلاته مع الإمام.

قال الشافعي: ويقنت في صلاة الصبح في صلاة الخوف، ولا يقنت في غيرها؛ لأنه لم يبلغنا أن النبي ﷺ قنت في صلاة الخوف قنوته في غيرها، وإن فعل فجائز؛ لأن النبي ﷺ قد قنت في الصلوات عند قتل أهل بئر معونة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف صارت الركعة الأخرى في صلاة الخوف أطول من الأولى، وليست كذلك في غير صلاة الخوف؟

قيل بدلالة كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه ﷺ وتفريق الله عز وجل بين صلاة الخوف وغيرها من الصلوات فليس للمسألة عن خلاف الركعة الأخرى من صلاة الخوف الركعة الأخرى من غيرها إلا جهل من سأل عنها أو تجاهله وخلاف جميع

الخوفُ الَّذي أَشدُّ منه، وهو قولُ الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، فلمَّا فَرَّقَ اللهُ بينهما، ودَلَّتِ السُّنَّةُ على افتراقهما لم يَجزِ إلا التَّفرُّقُ بينهما، والله تعالى أعلمُ، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ فَرَّقَ بينهما لافتراقِ الحَالَيْنِ فيهما.

قال الشافعيُّ: وإذا صَلَّى الإمامُ في الخوفِ الأوَّلِ صلاةَ الخوفِ فصلَّى بهم صلاةَ لا يجوزُ لهم أن يعملوا فيها شيئاً غيرَ الصلاةِ لا يعملونه في صلاةٍ غيرِ الخوفِ؛ فإن عملوا غيرَ الصلاةِ ما يفسدُ صلاةَ غيرِ صلاةِ الخوفِ لو عملوه فسدت عليهم صلاتهم.

قال الشافعيُّ: فإن صَلَّى الإمامُ بطائفةٍ ركعةً وثبت قائماً، وقاموا يَتَمَوَّنَ لأنفسهم فحملَ عليهم عدوٌّ أو حدثٌ لهم حربٌ فحملوا على العدوِّ منحرفين عن القبلةِ بأبدانهم، ثم آمنوا العدوَّ بعد، فقد قطعوا صلاتهم، وعليهم استئنافها.

وكذلك لو فزعوا فالجحفوا عن القبلةِ لغيرِ قتال، ولا خروجٍ من الصلاةِ، وهم ذاكرون؛ لأنَّهم في صلاةٍ حتى يستدبروا القبلةَ استأنفوا.

قال الشافعيُّ: ولو حلوا عليهم مواجهي القبلةَ قدرَ خطورةِ فاكترَ كان قطعاً للصلاةِ بنيةِ القتالِ فيها وعملِ الخطوة.

قال الشافعيُّ: وكذلك لو حملَ العدوُّ عليهم فتهيَّأوا بسلحٍ أو برمسٍ أو ما أشبهه كان قطعاً للصلاةِ بالنيةِ مع العملِ في دفعِ العدوِّ، ولو حلَّ عليهم فخافوا فنووا التَّبوُّتَ في الصلاةِ، وأن لا يقاتلوا حتَّى يكملوا أو يغشوا أو تهيَّأوا بالشَّيءِ الخفيفِ لم يكن هذا قطعاً للصلاةِ؛ لأنَّهم لم يحدِّثوا نيةَ لقتالٍ مع التَّهيُّو، والتَّهيُّو خفيفٌ يجوزُ في الصلاةِ، ولا يكونُ قطعاً لها، وإنما نواوا إن كان قتالٌ أن يحدِّثوا قتالاً لا أن قتالاً حضراً، ولا خافوه فنووه مكانهم، وعملوا مع نيَّته شيئاً.

قال الشافعيُّ: ولو أن عدوًّا حضرَ فتكلَّم أحدُهم بحضوره، وهو ذاكِرٌ؛ لأنَّه في صلاةٍ كان قاطعاً لصلاته، وإن كان ناسياً للصلاةِ فله أن يبيِّنَ ويسجدَ للسُّهُو.

قال الشافعيُّ: وإذا أحدثوا عندَ حادثٍ أو غيره نيةَ قطعِ الصلاةِ أو نيةَ القتالِ مكانهم كانوا قاطعين للصلاةِ فأمَّا أن يكونوا على نيةِ الصلاةِ، ثم ينوون إن حدثَ إطلالٌ عدوٍّ أن يقاتلوه، فلا يحدثُ إطلاله، فلا يكونُ هذا قطعاً للصلاةِ.

قال الشافعيُّ: وإيَّهم أحدث شيئاً ممَّا وصفته بقطعِ الصلاةِ دونَ غيره كان قاطعاً للصلاةِ دونَ من لم يحدثه؛ فإن أحدث ذلك الإمامُ فسدت عليه صلاته، ومن اتَّمَّ به بعدما أحدث، وهو عالمٌ بما أحدث، ولم تفسد صلاةً من اتَّمَّ به، وهو لا يعلمُ ما أحدث.

قال الشافعيُّ: ولو قدَّموا إماماً غيره فصلَّى بهم أجزأهم

إن شاء الله تعالى، وأن يصلُّوا فرادى أحبُّ إليَّ.

وكذلك هو أحبُّ إليَّ في كلِّ ما أحدثه الإمام.

قال الشافعيُّ: وصلاةُ الخوفِ الَّذي هو أَشدُّ من هذا رجلاً وركباً، موضوعٌ في غيرِ هذا الموضعِ بخلافِ هذه الصلاةِ في بعضِ أمره.

٦- إذا كان العدوُّ وجاه القبلة

٤٢٥- قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: **صَلَاةُ الْخَوْفِ بِعُسْفَانَ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهُمْ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ صَفَّتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكَعْنَا، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَانَهُمْ، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ.** [أخرجه أبو داود (١٢٣٦)،

النسائي (١٧٧/٣)]

٤٢٦- قال الشافعيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: **صَلَاةُ الْخَوْفِ نَحْوُ مَا يَصْنَعُ أُمَرَاؤُكُمْ. يَغْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.** [أخرجه مسلم (٨٤٠)، النسائي (١٧٥/٣) بحواه، ابن ماجه (١٢٦٠)]

هَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: التَّوَضُّعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ وَالْعَدُوُّ صَحْرَاءُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يُؤَارِي الْعَدُوَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْعَدُوُّ يَأْتِيَنِ عَلَى شُتُونِ الْخَيْلِ طَلِيْعَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَانَ لَهُمْ غَيْرُ خَائِفٍ لِكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ، وَقَلَّةِ الْعَدُوِّ فَكَانُوا لَوْ حَمَلُوا أَوْ تَحَرَّفُوا لِلْحَمَلِ لَمْ يَخَفْ تَحَرُّفُهُمْ عَلَيْهِ، وَكَانُوا مِنْهُ بَعِيداً لَا يَغِيْبُونَ عَنْ طَرَفِهِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَيْهِ يَخْفَى عَلَيْهِمْ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مُجْتَمِعاً صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ هَكَذَا، وَهُوَ أَنْ يَصِفُ الْإِمَامُ، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ فَيَكْبِرُونَ مَعَهُ، وَيَرْكَعُونَ مَعَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ مَعَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُونَ مَعَهُ لَا صَفّاً يَلِيهِ أَوْ بَعْضُ صَفٍّ يَنْظُرُونَ الْعَدُوَّ لَا يَحْمِلُ أَوْ يَنْحَرِفُ إِلَى طَرِيقِ يَنْيِبُ عَنْهُ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَإِذَا رَفَعَ الْإِمَامُ، وَمَنْ سَجَدَ مَعَهُ مِنْ سُجُودِهِمْ كُلِّهِ وَنَهَضُوا سَجَدَ الَّذِينَ قَامُوا يَنْظُرُونَ الْإِمَامَ، ثُمَّ قَامُوا مَعَهُ، ثُمَّ رَكَعَ، وَرَكَعُوا مَعَهُ، وَرَفَعَ، وَرَفَعُوا مَعَهُ، وَسَجَدَ، وَسَجَدَ مَعَهُ الَّذِينَ سَجَدُوا مَعَهُ أَوَّلاً، لَا صَفّاً يَحْرُسُهُ مِنْهُمْ، فَإِذَا

عَنْ يُونسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ صَلَاةَ الْخَوْفِ بَيْطُنَ نَخْلٍ فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَسَلَّمْ، ثُمَّ صَلَّى بِأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ وَسَلَّمْ. [أخرجه البخاري تعليقا (٤١٣٦)، مسلم (٣١٢)، النسائي (١٧٨/٣)]

قال الشافعي: وإن صلى الإمام صلاة الخوف هكذا، أجزأ

عنه.

قال الشافعي: وهذا في معنى صلاة معاذ مع النبي ﷺ العتمة، ثم صلاها بقومه.

قال الشافعي: ويدل على أن نية المأموم أن صلاته لا تفسد عليه بأن تخالف نيته نيّة الإمام فيها، وإن صلى الإمام صلاة الخوف بطائفة ركعة، ثم سلموا، ولم يسلم، ثم صلى الركعة التي بقيت عليه بطائفة ركعة، ثم سلم، وسلموا فصلاة الإمام تامة، وعلى الطائفتين مع الإعادة إذا سلموا ذاكرين؛ لأنهم في صلاة قال أبو يعقوب، وإن رأوا أن قد أكملوا الصلاة بنى الآخرون، وسجدوا للسجود، وأعاد الأولون؛ لأنه قد تطاول خروجهم من الصلاة.

قال الشافعي: وعلى المأموم من عدد الصلاة ما على الإمام لا يختلفان فيما على كل واحد منهما من عددها، وليس يثبت حديث روي في صلاة الخوف بذي قرد.

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي في الإملاء قال: ويصلي صلاة الخوف في الخضر أربعة، وفي السفر ركعتين، فإذا صلاها في السفر، والعدو في غير جهة القبلة فرق الناس فرقتين فريقاً بإزاء العدو في غير الصلاة وفريقاً معه، فيصلّي بالذين معه ركعة، ثم يثبت قائماً فيقرأ فيطيل القراءة، ويقرأ الذين خلفه لأنفسهم بأمر القرآن وسورة ويركعون، ويسجدون، ويشهدون، ويسلمون معاً، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، ثم يأتي أولئك فيدخلون مع الإمام، ويكبّرون مع الإمام تكبيرة يدخلون بها معه في الصلاة ويقرأ الإمام بعد دخولهم معه قدر أم القرآن، وسورة من حيث انتهت قراءته لا يستأنف أم القرآن بهم، ويسجد، ويثبت جالساً يشهد، ويذكر الله، ويصلي على النبي ﷺ ويدعو، ويقومون هم إذا رفع رأسه من السجود فيقرأون بأمر القرآن، وسورة، ثم يركعون ويسجدون، ويجلسون مع الإمام، ويزيد الإمام في الذكر بقدر ما أن يقضوا تشهدهم، ثم يسلم بهم، وإن صلى بهم صلاة المغرب صلى بهم الركعة الأولى، ثم يثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، وجاءت الطائفة الأخرى، فيصلّي بهم ركعتين، وثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم الركعة التي سبقوا بها، ثم يسلم بهم، وصلاة المغرب، والصبح في الخضر والسفر سواء؛ فإن صلى ظهراً أو عصرًا أو عشاء صلاة خوف في حضر صنع هكذا إلا أنه يصلي

سجدوا سجدتين جلسوا للشهادة فسجد الذين حرسوا، ثم تشهدوا، وسلم الإمام، ومن خلفه معاً.

قال الشافعي: فإن خاف الذين يحرسون على الإمام فتكلموا أعادوا الصلاة، ولا بأس أن يقطع الإمام، وهم إن خافوا معاً.

قال الشافعي: وإن صلى الإمام هذه الصلاة فاستأخر الصف الذي حرسه إلى الصف الثاني وتقدم الصف الثاني فحرسه، فلا بأس، وإن لم يفعلوا فواسع، ولو حرسه صف واحد في هذه الحال رجوت أن تجزئهم صلاتهم، ولو أعادوا الركعة الثانية كان أحب إلي.

قال الشافعي: وإذا كان ما وصفت مجتمعاً من قلة العدو، وكثرة المسلمين، وما وصفت من البلاد، فصلّى الإمام مثل صلاة الخوف يوم ذات الرقاع، ومن معه كرهت ذلك له، ولم يبن أن على أحد من خلفه إعادة ولا عليه.

قال الشافعي: وإن صلى الإمام صلاة الخوف فصلّى بطائفة ركعة، والمحرف قبل أن تتم فقامت بإزاء العدو، ثم صلت الأخرى ركعة، ثم انحرفت فوقفت بإزاء العدو قبل أن تتم، وهما ذاكرتان؛ لأنهما في صلاة، كان فيها قولان، أحدهما أن يعيدا معاً لانحرافهم عن القبلة قبل أن يكملوا الصلاة.

قال الشافعي: ولو أن الطائفة الأخرى صلت مع الإمام ركعة، ثم أتمت صلاتها وفسدت صلاة الأولى التي انحرفت عن القبلة قبل أن تكمل الصلاة في هذا القول، ومن قال: هذا طرح الحديث الذي روي هذا فيه بحديث غيره.

قال الشافعي: والقول الثاني أن هذا كله جائز، وأنه من الاختلاف المباح فكيفما صلى الإمام، ومن معه على ما روي أجزاء، وإن اختار بعضه على بعض.

قال الشافعي: وكذلك لو كانت الطائفة الأولى أكملت صلاتها قبل أن تنحرف، ولم تكمل الثانية حتى انحرفت عن القبلة أجزأت الطائفة الأولى صلاتها، ولم تجزئ الطائفة الثانية التي انحرفت قبل أن تكمل في القول الأول.

قال الشافعي: ويجزئ الإمام في كل ما وصفت صلاته؛ لأنه لم ينحرف عن القبلة حتى أكمل.

قال الشافعي: ولو صلى الإمام صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فانحرف الإمام عن القبلة قبل أن يكمل الصلاة أو صلاها صلاة خوف أو غيره فانحرف عن القبلة، وهو ذاكر؛ لأنه لم يكمل الصلاة استأنف الصلاة.

٤٢٧ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة ابن عتبة أو غيره،

غير صلاة الخوف إلا في خصلته، فإن الطائفة الأولى إذا استيقنت أن الإمام سها في الركعة التي أمها فيها سجدت للسهر بعد التشهد وقبل سلامها، وليس سبقهم إياه بسجود السهر بأكثر من سبقهم إياه بركعة من صلب الصلاة، فإذا أراد الإمام أن يسجد للسهر آخر سجوده حتى تأتي الطائفة الثانية معه بتشدها، ثم يسجد للسهر، ويسجدون معه، ثم يسلم ويسلمون معه، ولو ذهب على الطائفة الأولى أنه سها في الركعة الأولى أو خاف الإمام أن يذهب ذلك عليهم أحببت له أن يشير إليهم ليسجدوا من غير أن يلتفت؛ فإن لم يفعل، وفعلوا فسجدوا حتى انصرفوا أو انصرف هو، فلا إعادة، ولا سجود عليهم؛ لأن سجود السهر ليس من صلب الصلاة، وقد ذهب موضعه.

٧- الحال التي يجوز للناس

أن يصلوا فيها صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز لأحد أن يصلي صلاة الخوف إلا بأن يعاين عدواً قريباً غير مأمون أن يحمل عليه يتخوف حمله عليه من موضع أو يأتيه من يصدقه بمثل ذلك من قرب العدو منه أو مسيرهم جاذبين إليه، فيكونون هم مخوفين، فإذا كان واحد من هذين المعنيين فله أن يصلي صلاة الخوف، وإذا لم يكن واحد منهما لم يكن له ذلك.

قال الشافعي: وإذا جاء الخبر عن العدو فصلّى صلاة الخوف، ثم ذهب العدو لم يعد صلاة الخوف، وهذا كله إذا كان بإزاء العدو؛ فإن كان في حصن لا يوصل إليه إلا بتعب أو غلبة على باب أو كان في خندق عميق عريض لا يوصل إليه إلا بدفن يطول لم يصل صلاة الخوف، وإن كان في قرية حصينة كذلك، وإن كان في قرية غير ممتعة من الدخول أو خندق صغير غير ممتنع صلى صلاة الخوف.

قال الشافعي: وإن رأوا سواداً مقبلاً، وهم ببلاي عدو أو بغير بلاي عدو فظنوه عدواً أحببت أن لا يصلوا صلاة الخوف، وكلّ حال أحببت أن لا يصلوا فيه صلاة الخوف إذا كان الخوف يسرع إليهم أمرت الإمام أن يصلي بطائفة فيكمل كما يصلي في غير خوف، وتحرسه أخرى، فإذا فرغ من صلاته حرس، ومن معه الطائفة الأخرى، وأمر بعضهم فأمهم.

قال الشافعي: وهكذا أمر المسلمون في بلاي المسلمين تناظراً لمسلحة للمشركين أن تصنع إذا تراخى ما بين المسلحين شيئاً، وكانت المسلحتان في غير حصن أو كان الأغلب أنهم إنما يتناظرون بناظر الرينة لا يتحاملون.

قال الشافعي: فإن صلوا صلاة الخوف كصلاة النبي ﷺ

بالطائفة الأولى ركعتين، وثبت جالساً حتى يقضوا الركعتين اللتين بقينا عليهما وتأتي الطائفة الأخرى، فإذا جاءت فكبرت نهض قائماً فصلّى بهم الركعتين الباقيتين عليه وجلس حتى يتموا ليسلم بهم.

قال الشافعي: وإنما قلنا ثبت جالساً قیاماً على ما جاء عن النبي ﷺ، وذلك أنه لم يحك عنه في شيء من الحديث صلاة الخوف إلا في السفر فوجدت الحكاية كلها متوقفة على أن صلى بالطائفة الأولى ركعة، وثبت قائماً، ووجدت الطائفة الأولى لم تأتم به خلفه إلا في ركعة لا جلوس فيها، والطائفة الأخرى اتّمت به في ركعة معها جلوس فوجدت الطائفة الأخرى مثل الأولى في أنها اتّمت به معه في ركعة وزادت أنها كانت معه في بعض جلوسه، فلم أجدها في حال إلا مثل الأولى، وأكبر حالاً منها، فلو كنت قلت: يتشهد بالأولى، وثبت قائماً حتى تتم الأولى زعمت أن الأولى أدركت مع الإمام مثل أو أكثر مما أدركت الأخرى، وأكثر، فإنما ذهبت إلى أن يثبت قاعداً حتى تدركه الأخرى في قعوده، ويكون لها القعود الآخر معه لتكون في أكثر من حال الأولى فتوافق القياس على ما روي عنه.

قال الشافعي: فإن كان العدو بين الإمام والقبلة صلى هكذا أجزاء إذا كان في حال خوف منه؛ فإن كان في حال أمان منه بقلّة العدو، وكثرة المسلمين، وبأنهم في صحراء لا حائل دونها، وليسوا حيث ينالهم النبيل ولا الحسام، ولا يخفى عليهم حركة العدو صفوا جميعاً خلف الإمام، ودخلوا في صلاته، وركعوا بركوعه، ورفعوا برفعه، وثبت الصف الذي يليه قائماً، ويسجد ويسجد من بقي، فإذا قام من سجوده تبعه الذين خلفه بالسجود، ثم قاموا معه، وهكذا حكى أبو عبيد الله الزرقني أن رسول الله ﷺ صلى يوم غنسان، وخالد بن الوليد يمينه، ويمن الأقبلة وهكذا أبو الزبير عن جابر أن صلاة الخوف ما يصنع أمراؤكم هؤلاء.

قال الشافعي: وهكذا يصنع الأمراء إلا الذين ينفون، فلا يسجدون بسجوده حتى يعتدل قائماً من قرب منهم من الصف الأول دون من نأى عن يمينه وشماله.

قال الشافعي: وأحب للطائفة الحارسة إن رأت من العدو حركة للقتال أن ترفع أصواتها ليسمع الإمام، وإن حومت أن يحمل بعضها ويقف بعض يحرس الإمام، وإن رأت كميناً من غير جهتها أن ينحرف بعضها إليه، وأحب للإمام إذا سمع ذلك أن يقرأ بأم القرآن و«قل هو الله أحد»، ويخفف الركوع والسجود، والجلوس في تمام، وإن حمل عليه أو رهق أن يصير إلى القتال، وقطع الصلاة هل يقضيها بعده، والسهر في صلاة الخوف كهو في

قال الشافعي: ويأخذ من سلاحه ما لا يمنعه الصلاة، ولا يؤدي الصف أمامه وخلفه، وذلك السيف والقوس، والجعبة، والجفير، والترس، والمنطقة، وما أشبه هذا.

قال الشافعي: ولا يأخذ الرمح، فإنه يطول إلا أن يكون في حاشية ليس إلى جنبه أحد فيقدر على أن ينحيه حتى لا يؤدي به من أمامه، ولا من خلفه.

قال الشافعي: وكذلك لا يلبس من السلاح ما يمنعه التحرف في الركوع والسجود مثل السنور، وما أشبهه.

قال الشافعي: ولا أجزئ له، وضع السلاح كله في صلاة الخوف إلا أن يكون مريضاً يشق عليه حمل السلاح أو يكون به أذى من مطر، فإنهما الحالتان اللتان أذن الله فيهما بوضع السلاح، وأمرهم أن يأخذوا حذرهم فيهما لقوله عزّ وعلا ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾.

قال الشافعي: وإن لم يكن به مرض، ولا أذى من مطر أحببت أن لا يضع من السلاح إلا ما وصفت مما يمنعه من التحرف في الصلاة بنفسه أو ثقله؛ فإن، وضع بعضه، وبقي بعض رجوت أن يكون جائزاً له؛ لأنه أخذ بعض سلاحه، ومن أخذ بعض سلاحه فهو متسلح.

قال الشافعي: وإن، وضع سلاحه كله من غير مرض، ولا مطر أو أخذ من سلاحه ما يؤدي به من يقاربه كرهت ذلك له في كل، واحد من الحالين، ولم يفسد ذلك صلاته في، واحده من الحالين؛ لأن معصيته في ترك وأخذ السلاح ليس من الصلاة فيقال يفسد صلاته، ولا يتمها أخذه.

١٠- ما لا يجوز للمصلي في الحرب أن يلبسه مما

ماستة النجاسة، وما يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أصاب السيف الدّم فمسحه فذهب منه لم يتقلده في الصلاة.

وكذلك نصال التيل، وزج الرمح، والبيضة وجميع الحديد إذا أصابه الدّم؛ فإن صلى قبل أن يغسله بالماء أعاد الصلاة، ولا يطهر الدّم ولا شيئاً من الأنجاس إلا الماء على حديد كان أو غيره، ولو غسله بدهن لثلا يصدأ الحديد أو ماء غير الماء الذي هو الطهارة أو مسحه بتراب لم يطهر.

وكذلك ما سوى ذلك من أدواته لا يطهرها، ولا شيئاً من الأنجاس إلا الماء.

قال الشافعي: ولو ضرب فأصاب سيفه فرث أو قبيح أو

يوم ذات الرقاع في حال كرهت لهم فيها صلاة الخوف أحببت للطائفة الأولى أن يعيدوا، ولم أحب ذلك للإمام، ولا للطائفة الأخرى، ولا يبين أن على الطائفة الأولى إعادة صلاة؛ لأنها قد صلت بسبب من خوف، وإن لم يكن خوفاً، وإن الرجل قد يصلي في غير خوف بعض صلاته مع الإمام، وبعضها مفرداً، فلا يكون عليه إعادة.

قال الشافعي: ومتى ما رأوا سواداً فظنوه عدواً، ثم كان غير عدو، وقد صلى كصلاة النبي ﷺ يوم ذات الرقاع لم يعد الإمام، ولا واحدة من الطائفتين؛ لأن كل منهما لم ينحرف عن القبلة حتى أكملت الصلاة، وقد صليت بسبب خوف.

وكذلك إن صلى كصلاة النبي ﷺ بطن نخل، وإن صلى كصلاة النبي ﷺ بعسفان أحببت للحارسة أن تعيد، ولم أوجب ذلك عليها، ولا يعيد الإمام، ولا التي لم تحرس.

قال الشافعي: وإنما تقل المسائل في هذا الباب علينا أنا لا نأمر بصلاة خوف مجال إلا في غاية من شدة الخوف إلا صلاة لو صليت في غير خوف لم يبين أن على مصليها إعادة.

٨- كم قدر من يصلي مع الإمام صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت مع الإمام في صلاة الخوف طائفة، والطائفة ثلاثة فأكثر أو حرسه طائفة، والطائفة ثلاثة فأكثر، لم اكره ذلك له غير أنني أحب أن يحرسه من يمنع مثله إن أريد.

قال الشافعي: وسواء في هذا كثر من معه أو قل ففترق الناس في صلاة الخوف حارسين، ومصلين على قدر ما يرى الإمام ممن تجزي حراسته، ويستظهر شيئاً من استظهاره، وسواء قل من معه فيمن يصلي، وكثر ممن يحرسه أو قل من يحرسه وكثر من يصلي معه في أن صلاتهم مجزئة إذا كان معه ثلاثة فأكثر حرسه ثلاثة؛ فإن حرسه أقل من ثلاثة أو كان معه في الصلاة أقل من ثلاثة كرهت ذلك له؛ لأن أقل اسم الطائفة لا يقع عليهم، فلا إعادة على أحد منهم بهذه الحال؛ لأن ذلك إذا أجزأ الطائفة أجزأ الواحد، إن شاء الله تعالى.

٩- أخذ السلاح في صلاة الخوف؟

قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَافِقَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وأحب للمصلي أن يأخذ سلاحه في الصلاة ما لم يكن في سلاحه نجاسة، وإن كان فيه أو في شيء منه نجاسة وضعه؛ فإن صلى فيه، وفيه نجاسة لم تجز صلاته.

غيره كأن هكذا الآن هذا كله من الأنجاس.

موضع السجود.

قال الشافعي: وإذا ماسَ شيءٌ من مستوى جبهته الأرضَ كان ذلك أقلَّ ما يجوزُ به السجود، وإن كرهت له أن يدعَ أن يماسَ بجبهته كلها، وأنه الأرضَ ساجداً.

قال الشافعي: وأكره له أن يكونَ على كفيه من السلاح ما يمنعه أن تباشرَ كفاه الأرضَ، وأحبُّ إن فعلَ أن يعيدَ الصلاةَ، ولا يتيئنُ أنَّ عليه إعادةً، ولا أكره ذلكَ له في ركبتيه، ولا أكره له منه في قدميه ما أكره له في كفيه.

قال الشافعي: وإن صَلَّى، وفي ثيابه أو سلاحه شيءٌ من الدَّم، وهو لا يعلم، ثمَّ علمَ أعاد.

ومتى قلتُ أبداً يعيدُ أعاد بعدَ زمان، وفي قربِ الإعادةِ على كلِّ حالٍ، وهكذا إن صَلَّى بعضَ الصلاةِ، ثمَّ اتَّضحَ عليه دمٌ قبلَ أن يكملها فصلَّى من الصلاةِ شيئاً إن كانَ في شيءٍ من الصلاةِ قبلَ أن يكملها، ولم يطرح ما مسَّه دمٌ مكانه أعاد الصلاةَ، وإن طرَحَ الثَّوبَ عنه ساعةَ ماسَ الدَّم، ومضى في الصلاةِ أجزاءً، وإن تحوَّرتْ فغسلَ الدَّم عنه كرهت ذلكَ له، وأمرته بأن يعيد.

قال الشافعي: وقد قيل: يجوزُ أن يغسلَ الدَّم، ثمَّ يبيي، ولا آمره بهذا القول، وأمره بالإعادة.

قال الشافعي: فإن استيقن أنَّ الدَّم أصابَ بعضَ سلاحه أو ثيابه، ولا يعلمُ تأخراً، وتركَ الذي يرى أنَّ الدَّم أصابه، وصَلَّى في غيره، وأجزأه ذلكَ إن شاء الله تعالى؛ فإن فعلَ فاستيقنَ أنه صَلَّى في ثوبٍ أو سلاحٍ فيه نجاسةٌ لم يطهرها قبلَ الصلاةِ أعاد كلَّ ما صلاها فيه.

قال الشافعي: وإن سلبَ مشركاً سلاحاً، أو اشتري منه وهو مخن يرى المشركَ يمسُّ سلاحه بنجسٍ ما كان، ولم يعلمه برؤية، ولا خبرَ فله أن يصليَ فيه ما لم يعلم أنَّ في ذلكَ السلاحِ نجاسةً، ولو غسَّله قبلَ أن يصليَ فيه أو توقى الصلاةَ فيه كان أحبَّ إلَيَّ.

١٢- ما يلبسُ المحاربُ ثَمَّ ليسَ فيه نجاسةٌ، وما لا يلبسُ، والشَّهْرَةُ في الحربِ أن يعلمَ نفسه بعلامةٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو توقى المحاربُ أن يلبسَ ديباجاً أو قرّاً ظاهراً كان أحبَّ إلَيَّ، وإن لبسه ليحصنه، فلا بأسَ إن شاء الله تعالى؛ لأنَّه قد يرخصُ له في الحربِ فيما يحظرُ عليه في غيره.

قال الشافعي: والحريُّ، والقرُّ، ليسَ من الأنجاسِ إنما كرهه تعبداً، ولو صَلَّى فيه رجلٌ في غيرِ حربٍ لم يعد.

قال الشافعي: فإن شكَّ أصابَ شيئاً من أداته نجاسةً أو لم تصبه أحببت أن توقى حملَ ما شكَّ فيه للصلاة؛ فإن حمله في الصلاةِ، فلا إعادةَ عليه حتَّى يعلمَ أنه قد أصابه نجاسةٌ، فإذا علم، وقد صَلَّى فيه أعاد.

قال الشافعي: وكلُّ ما حمله متقلده أو متكبَّه أو طارحه على شيءٍ من بدنه أو في كمِّه أو ممسكه بيده أو غيرها فسواءَ كله هو كما كانَ لا يسهه لا يميزه فيه إلا أن يكونَ لم تصبه نجاسةٌ أو تكونَ أصابته فطهره بالماء.

قال الشافعي: وإن كانَ معه نشابٌ أو نبيلٌ قد أمرَ عليها عرقٌ دابةً أي دابةً كانت غيرَ كلبٍ أو خنزيرٍ من أي موضعٍ كانَ أو لعابها أو أحميت فسقيت لبناً أو سمَّت بسمِّ شجرٍ فصلَّى فيها، فلا بأس؛ لأنَّه ليسَ من هذا شيءٌ من الأنجاسِ.

قال الشافعي: وإن كانَ من هذا شيءٌ سمَّ بسمِّ حيَّةٍ أو ودلٍّ دابةً لا تؤكلُ أو بودلٍّ ميتةً فصلَّى فيه أعاد الصلاةَ إلا أن يطهرَ بالماءِ وسواءَ أحمي السيفُ أو أيُّ حديديةٍ حيت في النار، ثمَّ سمَّ أو سمَّ بلا إجماعٍ إذا خالطه النجسُ محميٍّ أو غيرَ محميٍّ لم يطهره إلا الماء.

قال الشافعي: وهكذا لو سمَّت، ولم تحم، ثمَّ أحميت بالنارِ فقيلَ قد ذابَ كله بالنارِ أو أكلته النارُ، وكانَ السَّمُّ نجساً لم تطهره النارُ، ولا يطهره شيءٌ إلا الماء.

قال الشافعي: ولو أحمي، ثمَّ صبَّ عليه شيءٌ نجسٍ أو غمسَ فيه فقيلَ قد شربته الحديدية، ثمَّ غسلت بالماءِ طهرت؛ لأنَّ الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهرُ ليسَ على الأجواف.

قال الشافعي: ولا يزيدُ إجماعُ الحديديةٍ في تطهرها، ولا تنجيسها؛ لأنَّه ليسَ في النارِ طهورٌ إنما الطهورُ في الماء، ولو كانَ بموضعٍ لا يجدُ فيه ماءً فمسحه بالترابِ لم يطهره الترابُ؛ لأنَّ الترابَ لا يطهرُ الأنجاسِ.

١١- ما يجوزُ للمحاربِ أن يلبسَ ثَمَّ يحولُ بينه وبينَ الأرضِ، وما لا يجوزُ

وبين الأرضِ، وما لا يجوزُ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت البيضة ذات أنفٍ أو سابغةٍ على رأس الخائفِ كرهت له في الصلاةِ لبسها لثلاثِ يحولُ موضعُ السَّبُوغِ أو الأنفِ بينه وبينَ إكمالِ السجود، ولا بأسَ أن يلبسها، فإذا سجدَ وضعها أو حرَّقها أو حَسَرها إذا ماسَّت جبهته الأرضَ متمكناً.

قال الشافعي: وهكذا المغفرُ والعمامةُ، وغيرهما ممَّا يغطي

قال الشافعي: وهكذا يلبس جلد كل مذكى يؤكل لحمه، ولا يلبس جلد ما يؤكل لحمه إذا لم يكن ذكياً إلا مدبوغاً لا شعر عليه إلا أن يلبسه، ولا يصلّي فيه.

قال الشافعي: وهكذا لا يصلّي في جلد دابة لا يؤكل لحمها ذكياً كانت أو غير ذكياً إلا أن يدبغه، ويعط شعره فأما لو بقي من شعره شيء، فلا يصلّي فيه، ولا يصلّي في جلد خنزير ولا كلب مجال نزع شعورهما، ودبغا أو لم يدبغا.

قال الشافعي: وكذلك لا يلبس الرجل فرسه شيئاً من آكله جلد كلب أو خنزير مجال، ولا يستمتع من واحد منهما بغير ما يستمتع به من الكلب في صيد أو ماشية أو زرع فأما ما سواهما، فلا بأس أن يلبسه الرجل فرسه أو دابته، ويستمتع به، ولا يصلّي فيه، وذلك مثل جلد القرد والفيل والأسد، والنمر، والذئب، والحية، وما لا يؤكل لحمه؛ لأنه جنة للفرس، ولا تعبّد للفرس ولا نهي عن إهاب جنة في غير الكلب، والخنزير.

قال الشافعي: ولا بأس أن يصلّي الرجل في الخوف ممسكاً عنان دابته؛ فإن نازعته فجلبها إليه جذبة أو جذبتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك، وهو غير منحرف عن القبلة، فلا بأس، وإن كثرت مجاذبتة إياها، وهو غير منحرف عن القبلة، فقد قطع صلاته، وعليه استئنافها، وإن جذبتة فانصرفت، وجهه عن القبلة فاقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته، وإن طال اغرافه عن القبلة، ولا يمكن الرجوع إليها انتقضت صلاته؛ لأنه يقدر على أن يدعها إلى القبلة، وإن لم يطل، وأمكنه أن ينحرف إلى القبلة، فلم ينحرف إليها فعليه أن يستأنف صلاته.

قال الشافعي: وإن ذهب دابته، فلا بأس أن يتبعها، وإذا تبعها على القبلة شيئاً يسيراً لم تفسد صلاته، وإن تبعها كثيراً فسدت صلاته، وإن تبعها منحرفاً عن القبلة قليلاً أو كثيراً، فسدت صلاته.

١٣ - الوجه الثاني من صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل؛ فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً أن الحال التي أذن لهم فيها أن يصلّوا رجالاً أو ركباناً غير الحال التي أمر فيها نبي الله ﷺ يصلّي بطائفة، ثم بطائفة؛ فكان بيننا؛ لأنه لا يؤذن لهم بأن يصلّوا رجالاً أو ركباناً إلا في خوف أشد من الخوف الذي أمرهم فيه بأن يصلّي بطائفة، ثم بطائفة.

قال الشافعي: ولو كان في نسج الثوب الذي لا يحسن قز، وقطن أو كتان؛ فكان القطن الغالب لم أكره لمصل خائف، ولا غيره لبسه؛ فإن كان القز ظاهراً كرهت لكل مصل عارب وغيره لبسه، وإنما كرهته للمحارب؛ لأنه لا يحسن إحسان ثياب القز.

قال الشافعي: وإن لبس رجل قباء عشواً قزاً، فلا بأس؛ لأن الحشواً باطن، وإنما أكره إظهار القز للرجال.

قال الشافعي: فإن كانت درع حديد في شيء من نسجها ذهب أو كانت كلها ذهباً كرهت له لبسها إلا أن يضطر إليه، فلا بأس أن يلبسها لضرورة، وإنما أكره له أن يقيها عنده؛ لأنه يجد بمنها دروع حديد، والحديد أحسن، وليس في لبسه مكروه، وإن فاجأته حرب، وهي عنده، فلا أكره له لبسها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت في سيفه حلية ذهب كرهت له أن لا يتزعاها؛ فإن فاجأته حرب، فلا بأس بأن يتقلده، فإذا انتقضت أحببت له نقضه، وهكذا هذا في ترسو، وجميع جته حتى قبائه، وإن كانت فيه أزرار ذهب أو زر ذهب كرهته له على هذا المعنى.

وكذلك منطقته، وحائل سيفه؛ لأن هذا كله جنة أو صلاح جنة.

قال الشافعي: ولو كان خاتمه ذهباً لم أر له أن يلبسه في حرب، ولا سلم مجال؛ لأن الذهب منهى عنه، وليس في الخاتم جنة.

قال الشافعي: وحيث كرهت له الذهب مصمتاً في حرب، وغيرها كرهت الذهب مموهاً به، وكرهته مخوصاً بغيره إذا كان يظهر للذهب لون، وإن لم يظهر للذهب لون فهو مستهلك، وأحب إلي أن لا يلبس، ولا أرى حرجاً في أن يلبسه كما قلت في حشو القز.

قال الشافعي: ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للادب، وأنه من زي النساء لا للتحریم، ولا أكره لبس ياقوت، ولا زبرجد إلا من جهة السرف أو الخيلاء.

قال الشافعي: ولا أكره لمن يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ما شاء مما يجوز لبسه، ولا أن يركب الأبلق، ولا الفرس، ولا الدابة المشهورة قد أعلم حزة يوم بدر، ولا أكره البراز قد بارز عبيدة، وحزة، وعلياً بأمر رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ويلبس في الحرب جلد الثعلب، والضبع إذا كانا ذكيتين وعليهما شعورهما؛ فإن لم يكونا ذكيتين، ودبغا لبسهما إن سمطت شعورهما عنهما، وصلّي فيهما، وإن لم نسبط شعورهما لم يصل فيهما؛ لأن الذباغ لا يظهر الشعر.

كذلك، وبعضها أقل من كلها.

قال الشافعي: وإنما تحزنهم صلاتهم هكذا إذا كانوا غير عاملين فيها ما يقطع الصلاة، وذلك الاستدارة، والتحرّف، والمشى القليل إلى العدو، والمقام يقومونه، فإذا فعلوا هذا أجزأتهم صلاتهم.

وكذلك لو حلّ العدو عليهم فترسوا عن أنفسهم أو دنا بعضهم منهم فضرب أحدهم الضربة بسلاحه أو طعن الطعنة أو دفع العدو بالشيء.

وكذلك لو أمكنه للعدو غرة، ومنه فرصة فتناوله بضربة أو طعنة، وهو في الصلاة أجزأته صلاته فأما إن تابع الضرب أو الطعن أو طعن طعنة فردّها في المطعون أو عمل ما يطول، فلا يجزيه صلاته، وعضي فيها، وإذا قدر على أن يصلّيها لا يعمل فيها ما يقطعها، أعادها، ولا يجزيه غير ذلك.

قال الشافعي: ولا يدعها في هذه الحال إذا خاف ذهاب وقتها، ويصلّيها، ثم يعيدها.

قال الشافعي: وإذا عمد في شيء من الصلاة كلمة يحذر بها مسلماً أو يسترهب بها عدواً وهو ذاكراً أنه في صلاته، فقد انتقضت صلاته، وعليه إعادتها متى أمكنه.

قال الشافعي: وإن أمكنه صلاة شدة الخوف فصلاها، ولم يعمل فيها ما يفسدها أجزأته، وإن أمكنه صلاة غير شدة الخوف صلاها.

وكذلك إن أمكنه غير صلاة الخوف صلاها.

١٤- إذا صلى بعض صلته ركباً، ثم نزل أو نازلاً، ثم ركب أو صرف عن القبلة وجهه أو

تقدّم من موضعه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن دخل في الصلاة في شدة الخوف ركباً، ثم نزل فاحبّ إلى أن يعيد، وإن لم ينقلب وجهه عن جهته لم يكن عليه إعادة؛ لأن النزول خفيف، وإن انقلب وجهه عن جهته حتى تولّى جهة قفاه أعاد؛ لأنه تارك قبلة.

قال الشافعي: ولو طرحته دابة أو ريح في هذه الحال لم يعد إذا انحرف إلى القبلة مكانه حين أمكنه.

قال الشافعي: وإن كان نازلاً فركب، فقد انتقضت صلاته؛ لأن الركوب عمل أكثر من النزول، والنزول إلى الأرض أولى بتمام الصلاة من الركوب.

قال الشافعي: وإن لم يقدر على الصلاة إلا مقاتلاً صلى

٤٢٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه ذكر صلاة الخوف فسأقها، ثم قال: فإن كان خوفاً أشد من ذلك صلّوا رجلاً أو ركباً مستقبلي القبلة، وغير مستقبليها، قال مالك: لا أراه يذكر ذلك إلا النبي ﷺ. [أخرجه مالك (١٨٤/١)، البخاري (٨٣٩)، أبو داود (١٢٤٣)،

الترمذي (٥٦١)، النسائي (١٧١/٣، ١٧٣)، ابن ماجه (١٢٥٨)]

٤٢٩- قال الشافعي: أخبرنا محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: والخوف الذي يجوز فيه أن يصلّوا رجلاً وركباً، والله تعالى أعلم، إطلال العدو عليهم فيتراوون معاً، والمسلمون في غير حصن حتى ينالهم السلاح من الرمي أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب؛ فإن كان هذا هكذا، والعدو من وجه واحد، والمسلمون كثير يستقل بعضهم بقتال العدو حتى يكون بعض في شبيه بحال غير شدة الخوف منهم قاتلتهم طائفة، وصلت أخرى صلاة غير شدة الخوف.

وكذلك لو كان العدو من وجهين أو ثلاثة أو محيطين بالمسلمين والعدو قليل، والمسلمون كثير يستقل كل طائفة، ولها العدو بالعدو حتى يكون من بين الطوائف التي يليها العدو في غير شدة الخوف منهم صلى هؤلاء الذين لا يلونهم صلاة غير شدة الخوف.

قال الشافعي: فإن قدر هؤلاء الذين صلّوا أن يدخلوا بين العدو وبين الطوائف التي كانت تلي قتال العدو حتى يصير الذين كانوا يلون قتالهم في مثل حال هؤلاء في غير شدة الخوف منهم فعلوا، ولم يجز الذين يلون قتالهم إلا أن يصلّوا صلاة غير شدة الخوف بالأرض، وإلى القبلة.

قال الشافعي: وإذا تعدّر هذا بالتحام الحرب أو خوف إن ولّوا عنهم أن يركبوا أكافهم ويروها هزيمة أو هيئة الطائفة التي صلت بالتحول بينهم، وبين العدو أو منع العدو ذلك لها أو تضايق مدخلهم حتى لا يصلّوا إلى أن يكونوا حائلين بينهم، وبين العدو كان للطائفة التي تليهم أن يصلّوا كيفما أمكنهم مستقبلي القبلة، وغير مستقبليها، وقعوداً على دوابهم ما كانت دوابهم، وعلى الأرض قياماً يوثقون برءوسهم إيماناً.

قال الشافعي: وإن كان العدو بينهم، وبين القبلة فاستقبلوا القبلة ببعض صلاتهم، ثم دار العدو عن القبلة داروا بوجوههم إليه، ولم يقطع ذلك صلاتهم إذا جعلت صلاتهم كلها مجزئة عنهم إلى غير القبلة إذا لم يمكنهم غير ذلك جعلتها مجزئة إذا كان بعضها

يدعها، وهي تمكنه بحال وعليه في كل حال من هذه الأحوال قضاء ما صلى هكذا من المكتوبات.

وكذلك إن منع الصوم فعليه قضاؤه متى أمكنه.

قال الشافعي: وإن حمل على شرب عَرَمٍ أو أكل عَرَمٍ يخاف إن لم يفعله، ففعله، فعليه إن قدر على أن يتقياً أن يتقياً.

١٥- إذا صلى، وهو ممسك عنان دابته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يصلي الرجل في الخوف ممسكاً عنان دابته؛ فإن نازعته فجبها إليه جبّة أو اثنتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك، وهو غير منحرف عن القبلة، فلا بأس، وإن كثرت مجابذته إيّاها، وهو غير منحرف عن القبلة، فقد قطع صلاته، وعليه استئنافها، وإن جبّته فانصرف وجهه عن القبلة فأقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته، وإن طأطأ انحرفه عن القبلة، ولا يمكنه الرجوع إليها انتقضت صلاته؛ لأنّه يقدر على أن يدعها، وإن لم يطل، وأمكنه أن ينحرف عن القبلة، فلم ينحرف إليها فعليه أن يستأنف صلاته.

قال الشافعي: فإن ذهب دابته، فلا بأس أن يتبعها، فإذا تبعها على القبلة شيئاً يسيراً لم تفسد صلاته؛ فإن تبعها كثيراً فسدت صلاته.

١٦- إذا صلوا رجالاً وركباناً هل يقاتلون، وما

الذي يجوز لهم من ذلك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن لم يقدر على الصلاة إلا مقاتلاً صلى وأعاد كل صلاة يصليها وهو مقاتل.

١٧- من له من الخائفين أن يصلي صلاة

الخوف؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يصلي صلاة الخوف من قاتل أهل الشرك بكتاب الله، وسنة نبي ﷺ، ولأن الله عز وجل أمر بها في قتال المشركين، فقال في سياق الآية «وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ» الآية.

قال الشافعي: وكلّ جهاد كان مباحاً يخاف أهله كان لهم أن يصلوا صلاة شدة الخوف؛ لأنّ المجاهدين عليه مأجورون أو غير مأزورين، وذلك جهاد أهل البغي الذين أمر الله عز وجل بجهادهم وجاهد قطاع الطريق، ومن أراد من مال رجل أو نفسه أو حريمه، فإن النبي ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ.

قال الشافعي: فأما من قاتل، وليس له القتال فخاف فليس

وأعاد كل صلاة صلاها، وهو مقاتل.

قال الشافعي: وإن صلى صلاة شدة الخوف، ثم أمكنه أن يصلي صلاة الخوف الأولى، بنى على صلاة شدة الخوف، ولم يميز إلا أن يصلي صلاة الخوف الأولى كما إذا صلى قاعداً، ثم أمكنه القيام لم يميز إلا القيام.

قال الشافعي: وإذا صلوا رجالاً وركباناً في شدة الخوف لم يتقدموا؛ فإن احتاجوا إلى التقدم لخوف تقدموا ركباناً ومشاة، وكانوا في صلاتهم بمألهم، وإن تقدموا بلا حاجة، ولا خوف؛ فكانت تقدم المصلي إلى موضع قريب يصلي فيه فهم على صلاتهم، وإن كان إلى موضع بعيد ابتدءوا الصلاة، وكان هذا كالإفساد للصلاة، وهكذا إذا احتاجوا إلى ركوب ركبا، وهم في الصلاة؛ فإن لم يحتاجوا إليه وركبوا ابتدءوا الصلاة، ولو كانوا ركباناً فنزلوا من غير حاجة ليصلوا بالأرض لم تفسد صلاتهم؛ لأنّ النزول عمل خفيف، وصلاتهم بالأرض أحب إليّ من صلاتهم ركباناً.

قال الشافعي: وإذا كانت الجماعة كاملة للعدو أو متوارة عنه بشيء ما كان خندقاً أو بناءً أو سواد ليل فخافوا إن قاموا للصلاة رآهم العدو؛ فإن كانوا جماعةً ممتنعين، لم يكن لهم أن يصلوا إلا قياماً كيف أمكنتهم الصلاة؛ فإن صلوا جلوساً، فقد أساءوا، وعليهم إعادة الصلاة، وإن لم يكن بهم منعة، وكانوا يخافون إن قاموا أن يروا، فيصلحوا صلوا قعوداً، وكانت عليهم إعادة الصلاة، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإن كان العدو يرونهم مطلين عليهم، ودونهم خندق أو حصن أو قلعة أو جبل لا يناله العدو إلا بتكلف لا يغيب عن أبصار المسلمين أو أبصار الطائفة التي تحرسهم لم يميزهم أن يصلوا جلوساً، ولا غير مستقبل القبلة، ولا يومتون، ولا تجوز لهم الصلاة يومتون وجلوساً إلى غير القبلة إلا في حال مناظرة العدو، ومساواته، وإطلاقه، وقربه حتى يناله سلاح إن أشرعها إليهم من الرمي والطعن، والضرب، ويكون حائل بينهم وبينه، ولا تمنع طائفة حارسه لهم، فإذا كان هكذا جاز لهم أن يصلوها رجالاً، وركباناً مستقبل القبلة، وغير مستقبلها، وهذا من أكبر الخوف.

قال الشافعي: وإن أسر رجل فمنع الصلاة فقدّر على أن يصليها مومياً صلاها، ولم يدعها.

وكذلك إن لم يقدر على الوضوء، وصلاها في الخضر صلاها ميمماً.

وكذلك إن حبس تحت سقف لا يعتدل فيه قائماً أو ربطاً، فلم يقدر على ركوع، ولا على سجود صلاها كيف قدر، ولم

يصلوا ركباً.

قال الشافعي: وهكذا لو تفرقوا هم والعدو فابتدعوا الصلاة بالأرض، ثم جاءهم طلب كان لهم أن يركبوا ويتموا الصلاة ركباً يومنون بإيماء.

وكذلك لهم إن قعدوا رجالة.

قال الشافعي: وهكذا أي عدو طلبهم من أهل البغي، وغيرهم إذا كانوا مظلومين.

قال الشافعي: وهكذا إن طلبهم سبع أو سبعاً.

قال الشافعي: وهكذا لو غشيم سيل لا يجدون نجوة كان لهم أن يصلوا يومنون عدواً على أرجلهم، وركابهم؛ فإن أمكنهم نجوة لهم، ولركابهم ساروا إليها، وبنوا على ما مضى من صلاتهم قبل تمكّنهم، وإن أمكنهم نجوة لأبدانهم، ولا تمكّنهم لركابهم كان لهم أن يمشوا، ويصلوا صلاة الخوف على وجوهم.

قال الشافعي: وإن أمكنهم نجوة يلتقي من ورائها، وإديان فيقطعان الطريق كانت هذه كلا نجوة، وكان لهم أن يصلوا صلاة الخوف يومنون عدواً، وإنما لا يكون ذلك لهم إذا كان لهم طريق يتنكب عن السيل.

قال الشافعي: وإن غشيم حريق كان هذا لهم ما لم يجدوا نجوة من جبل يلوذون به يأمنون به الحريق أو تحول ربح ترد الحريق أو يجدون ملاذاً عن سنن الحريق، فإذا وجدوا ذلك بنوا على صلاتهم مستقبل القبلة بالأرض لا يجزيهم غير ذلك؛ فإن لم يفعلوا أعادوا الصلاة.

قال الشافعي: وإن طلبه رجل صائل فهو مثل العدو والسبع.

وكذلك الفيل، له أن يصلّي في هذا كله يومئ إيماء حتى يأمنه.

قال الشافعي: وكذلك إن طلبته حيّة أو عدو ما كان مما ينال منه قتلاً أو عقراً، فله أن يصلّي صلاة شدّة الخوف يومئ أين توجه.

قال الشافعي: فإذا تفرق العدو، ورجع بعض المسلمين إلى موضع فرأوا سواداً من سحاب أو غيره إيل أو جماعة ناس ليس بعدو أو غبار، وقرب منه حتى لو كان عدواً ناله سلاحه فظن أن كل ما رأى من هذا عدواً فصلّى صلاة شدّة الخوف يومنون بإيماء، ثم بان لهم أن لم يكن شيء منه عدواً، أعادوا تلك الصلاة.

قال الشافعي: ولو صلى تلك الصلاة، ثم لم يبن له شيء من عدو، ولم يدر أعدو هو أم لا؟ أعاد تلك الصلاة إنما يكون له أن يصلّيها على رؤية يعلم بعد الصلاة، وقبلها أنها حق أو

له أن يصلّي صلاة الخوف من شدّة الخوف يومئ إيماء، وعليه إن فعل أن يعيدها، ولا له أن يصلّي صلاة الخوف في خوف دون غاية الخوف إلا أن يصلّيها صلاة لو صلاها غير خائف أجزأت عنه.

قال الشافعي: وذلك من قاتل ظملاً مثل أن يقطع الطريق أو يقاتل على عصبية أو يمنع من حق قبله أو أي وجه من وجوه الظلم قاتل عليه.

١٨- في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خافت الجماعة القليلة السبع أو السباع فصلوا صلاة الخوف كما صلى رسول الله ﷺ بذات الرقاع أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى، وأحب إلي أن تصلّي منهم طائفة بإمام، ثم أخرى بإمام آخر، وإذا خافوا الحريق على متاعهم أو منازلهم فاحب إلي أن يصلوا جماعة، ثم جماعة أو فرادى، ويكون من لم يكن معهم في صلاة في إطفاء النار.

قال الشافعي: وإن كانوا سفراً فغشيم حريق فتتحروا عن سنن الرّيح لم يكن لهم أن يصلوا إلا كما يصلون في كل يوم. وكذلك إن كانوا حضوراً فغشي الحريق لهم أهلاً أو مالا أو متاعاً.

قال الشافعي: وإن غشيم غرق تحروا عن سننه.

وكذلك إن غشيم هدم تحروا عن مسقطه لم يكن لهم إلا ذلك.

قال الشافعي: فإن صلوا في شيء من هذا صلاة خوف تجزئ عن خائف أجزأت الصلاة عنهم.

١٩- في طلب العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلب العدو المسلم، وقد تحرقوا لقتال أو تحزوا إلى فئة فقاربهم، كان لهم أن يصلوا صلاة الخوف ركباً، ورجلاً يومنون إيماء حيث توجهوا على قبله كانوا أو على غير قبله.

وكذلك لو كانوا على قبله، ثم رأوا طريقاً خيراً لهم من جهة القبلة سلكوا عليها، وإن انحرفوا عن القبلة.

قال الشافعي: وإن رجع عنهم الطلب أو شغلوا أو أدركوا من يمتنعون به من الطلب، وقد افتتحوا الصلاة ركباً، لم يجزهم إلا أن ينزلوا فيبنوا على صلاتهم مستقبل القبلة كما وصفت في صلاة الخوف التي ليست بشدّة الخوف، وإن كانوا يمتنعون ممن راوا، ولا يأمنون طلباً أن يمتنعوا منه، كان لهم أن يتموا على أن

فيها.

قال الشافعي: وإن كان المسلمون مطلوبين متحيزين إلى فئة أو متحرفين لقتال صلوا يومنون، ولم يعيدوا إذا قدروا على الصلاة بالأرض، وإن كانوا مولين للمشركين أبايرهم غير متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة فصلوا يومنون أعايرهم؛ لأنهم حيثن عاصون والرخصة عندنا لا تكون إلا لمطيع فأما العاصي، فلا.

٢٠- قصر الصلاة في الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والخوف في الحضر، والسفر سواء فيما يجوز من الصلاة، وفيه إلا أنه ليس للحاضر أن يقصر الصلاة وصلاة الخوف في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة كهو في الحضر، ولا تقصر بالخوف الصلاة دون غاية تقصر إلى مثلها الصلاة في سفر ليس صاحبه بخائف.

قال: وقد قيل: إن النبي ﷺ قصر بذي قرد، ولو ثبت هذا عندي لزعمت أن الرجل إذا جمع الخوف، وضرباً في الأرض، قريباً أو بعيداً، قصر، فإذا لم يثبت، فلا يقصر الخائف إلا أن يسافر السفر الذي إن سافره غير خائف قصر الصلاة.

قال الشافعي: وإذا أغار المسلمون في بلاد المشركين لم يقصروا إلا أن ينوا من موضعهم الذي أغاروا منه الإغارة على موضع تقصر إليه الصلاة، فإذا كانت نيته أن يغير إلى موضع تقصر فيه الصلاة، فإذا وجد مغارة دونه أغار عليه، ورجع لم يقصر حتى يفر النية لسفر تقصر فيه الصلاة.

قال الشافعي: وهكذا هو إذا غشينا.

قال الشافعي: وإذا فعل ما وصفت فبلغ في مغاره ما تقصر فيه الصلاة كان له قصر الصلاة راجعاً إن كانت نيته العودة إلى عسكره أو بلده، وإن كان نيته مغاراً حيث وجدته فيما بينه وبين الموضع الذي يرجع إليه لم يقصر راجعاً، وكان كهو بادئاً لا يقصر؛ لأن نيته ليست قصد وجه واحد تقصر إليه الصلاة.

قال الشافعي: ولو بلغ في مغاره موضعاً تقصر فيه الصلاة من عسكره الذي يرجع إليه، ثم عزم على الرجوع إلى عسكره كان له أن يقصر؛ فإن سافر قليلاً، وقصر أو لم يقصر، ثم حدثت له نية أن يقصد قصد مغار حيث وجدته كان عليه أن يتم، ولا يكون القصر أبداً إلا أن يثبت سفره ينوي بلداً تقصر إلى مثله الصلاة.

قال الشافعي: وإذا غزا الإمام العدو، فكان سفره عما تقصر فيه الصلاة، ثم أقام لقتال مدينة أو عسكر أو رد السرايا أو حاجة أو عرجة في صحراء أو إلى مدينة أو في مدينة من بلاد العدو أو بلاد الإسلام، وكل ذلك سواء، فإن أجمع مقام أربع أتم، وإن لم

خبر، وإن لم تكن رؤية يعلم أنه حق، لأن الخبر عيان كعلمه أنه حق، فإذا إذا شك فبعد الصلاة؛ لأنه على غير يقين من أن صلاته تلك مجزئة عنه.

قال الشافعي: ولو جاء خبر عن العدو فصلّى تلك الصلاة، ثم ثبت عنه أن العدو قد كان يطلبه، ولم يقرب منه القرب الذي يخاف رهقه منه كان عليه أن يعيد.

وكذلك أن يطلبه، وبينه وبين النجاة منه، والمصير إلى جماعة يمتنع منه بها أو مدينة يمتنع فيها الشيء القريب الذي يحيط العلم أن العدو لا يناله على سرعة العدو وإبطاء الغلوب حتى يصير إلى النجاة وموضع الامتناع أو يكون خرجت إليه جماعة تلقاه معينة له على عدوه فحرف ما بينه وبينها حتى يحيط العلم أن الطلب لا يدركه حتى يصير إلى تلك الجماعة الممتنعة أو تصير إليه فمن صلى في هذه الحال مومتاً أعاده كله.

قال الشافعي: وكذلك إن طلبه العدو، وبينه وبين العدو أميال لم يكن له أن يصلي مومتاً، وكان عليه أن يصلي بالأرض، ثم يركب فينجو، وسواء كان العدو ينزل لصلاة أو لا ينزل لها.

قال الشافعي: وإن كان المسلمون هم الطالبين لم يكن لهم أن يصلوا ركباناً، ولا مشاة يومنون إماء إلا في حال واحدة أن يقل الطالبون عن المطلوبين وينقطع الطالبون عن أصحابهم فيخافون عودة المطلوبين عليهم، فإذا كان هذا هكذا كان لهم أن يصلوا يومنون إماء، ولم يكن لهم الإمعان في الطلب؛ فكان عليهم العودة إلى أصحابهم، وموضع منعتهم، ولم يكن لهم أن يتقلوا بالطلب حتى يضطروا إلى أن يصلوا المكتوبة إماء.

قال الشافعي: ومثله أن يكثر، ويمعنوا حتى يتوسطوا بلاد العدو فيقلوا في كثرة العدو، فيكون عليهم أن يرجعوا، ولم أن يصلوا في هذه الحال مومنين إذا خافوا عودة العدو إن نزلوا، ولا يكون لهم أن يمعنوا في بلاد العدو، ولا طلبه إذا كانوا يضطرون إلى أن يومنوا إماء، ولم ذلك ما كانوا عند أنفسهم لا يضطرون إليه.

قال الشافعي: وإذا صلوا يومنون إماء فعاد عليهم العدو من جهة، توجهوا إليهم، وهم في صلاتهم لا يقطعونها، وداروا معهم أين داروا.

قال الشافعي: ولا يقطع صلاتهم توجههم إلى غير القبلة، ولا أن يترس أحدهم عن نفسه أو يضرب الضربة الخفيفة أو رهقة عدو أو يتقدم التقدم الخفيف عليه برمح أو غيره، فإن أعاد الضرب، وأطال التقدم قطع صلاته، وكان عليه إذا أمكنه أن يصلي غير مقاتل، ومتى لم يمكنه ذلك صلى وهو يقاتل، وأعاد الصلاة إذا أمكنه ذلك، ولا يدع الصلاة في حال يمكنه أن يصلي

يجمع مقام أربع لم يتم؛ فإن ألجأت به حرب أو مقام لغير ذلك فاستيقن مقام أربع أتم، وإن لم يستيقن قصر ما بينه وبين ثمانين عشرة ليلة؛ فإن جاوز ذلك أتم، فإذا شخص عن موضعه قصر، ثم هكذا كلما أقام، وسافر لا يختلف.

وكذلك لا أحضهم على صلاة العيدين، وإن فعلوا لم أكرهه لهم، ولهم أن يستسقوا، ولا أرخص لهم في ترك صلاة الكسوف، وإنما أمرتهم بصلاة الكسوف؛ لأنه يصلّيها السّفر، ولم أكره لهم صلاة العيدين؛ لأنه يجوز أن يصلّيها المفرد. وكذلك أيضاً صلاة الاستسقاء فأما الجمعة، فلا تجوز؛ لأنها إحالة مكتوبة إلى مكتوبة إلا في مصر، وجماعة.

٢٢- تقديم الإمام في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أحدث الإمام في صلاة الخوف فهو كحدثه في غير صلاة الخوف، وأحب إليّ أن لا يستخلف أحداً؛ فإن كان أحدث في الركعة الأولى أو بعدما صلاها، وهو واقف في الآخر فقراً، ولم تدخل معه الطائفة الثانية، قضت الطائفة الأولى ما عليهم من الصلاة، وأم الطائفة الأخرى إمام منهم أو صلوا فرادى، ولو قدّم رجلاً فصلّى بهم أجزاء عنهم إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإذا أحدث الإمام، وقد صلى ركعة، وهو قائم يقرأ ينتظر فراغ التي خلفه، وقف الذي قدّم كما يقف الإمام، وقرأ في وقوفه، فإذا فرغت الطائفة التي خلفه، ودخلت الطائفة التي وراءه قرأ بأمر القرآن، وقدر سورة، ثم ركَع بهم، وكان في صلاتهم لهم كالإمام الأول لا يخالف في شيء إذا أدرك الركعة الأولى مع الإمام الأول، وانتظرهم حتى يتشهدوا، ثم يسلم بهم.

قال الشافعي: وإن كان الإمام الذي قدّمه المحدث مقيماً، والذي قدّم آخر مسافراً فسواء، وعليه صلاة مقيم إذا دخل مع الإمام في الصلاة قبل أن يحدث، وإن كان الإمام الذي قدّمه مسافراً، والرجل الذي قدّمه مقيماً، وقد صلى المحدث ركعة فعلى المقيم أن يتقدم، فيصلّي ركعة، ثم يثبت جالساً، ويصلّي من خلفه من المسافرين والمقيمين ركعتين ركعتين يتشهدون، ويسلمون؛ لأنهم قد صاروا إلى صلاة مقيم فعليهم التمام، ثم تأتي الطائفة الأخرى، فيصلّي بهم الركعتين اللتين بقيا من صلاته ويقومون فيقضون لأنفسهم ركعتين، ثم يسلم بهم، ولا يجوزهم غير ذلك؛ لأن كلاً دخل مع إمام مقيم في صلاته.

قال الشافعي: وإن كان الذي قدّم الإمام لن يدخل في صلاة الإمام حتى أحدث الإمام فقدّمه الإمام؛ فإن كان الإمام المحدث لم يركع من الصلاة ركعة، وقد كبر المقدّم معه قبل أن يحدث فله أن يتقدم، وعليه إذا تقدّم أن يقرأ بأمر القرآن، وأن يزيد معها شيئاً أحب إليّ، ثم يصلّي بالقوم؛ فإن كان مقيماً صلى

وكذلك يتم من المسافرين من دخل معه قبل أن يسلم من الصلاة، فإذا صلى صلاة خوف فصلّي الركعة الأولى، وهو مسافر بمسافرين ومقيمين ثبت قائماً يقرأ حتى يقضي المسافرين ركعة والمقيمون ثلاثاً، ثم ينصرفون، وتأتي الطائفة الأخرى، ويصلّي لهم الركعة التي بقيت، ويثبت جالساً حتى يقضي المسافرين ركعة، والمقيمون ثلاثاً، ولو سلّم، ولم ينتظر الآخرين أجزاء صلاته، وأجزأتهم صلاتهم إذا قصر، وأكره ذلك له، وصلاة الخوف في البر، والبحر سواء؛ لا تختلف في شيء.

وكذلك يتم من المسافرين من دخل معه قبل أن يسلم من الصلاة، فإذا صلى صلاة خوف فصلّي الركعة الأولى، وهو مسافر بمسافرين ومقيمين ثبت قائماً يقرأ حتى يقضي المسافرين ركعة والمقيمون ثلاثاً، ثم ينصرفون، وتأتي الطائفة الأخرى، ويصلّي لهم الركعة التي بقيت، ويثبت جالساً حتى يقضي المسافرين ركعة، والمقيمون ثلاثاً، ولو سلّم، ولم ينتظر الآخرين أجزاء صلاته، وأجزأتهم صلاتهم إذا قصر، وأكره ذلك له، وصلاة الخوف في البر، والبحر سواء؛ لا تختلف في شيء.

٢١- ما جاء في الجمعة والعيد في الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يدع الإمام الجمعة، ولا العيد، ولا صلاة الخسوف إذا أمكنه أن يصلّيها ويجرس فيها، ويصلّيها كما يصلّي المكتوبات في الخوف، وإذا كان شدة الخوف صلاها كما يصلّي المكتوبات في شدة الخوف يومئذ إيماء، ولا تكون الجمعة إلا بأن يخطف قبلها؛ فإن لم يفعل صلاها ظهراً أربعاً، وإذا صلى العيدين أو الخسوف خطب بعدهما؛ فإن أعجل فترك الخطبة لم تكن عليه إعادة، وإن شغل بالحرب أحييت أن يوكل من يصلّي؛ فإن لم يفعل حتى تزول الشمس في العيدين لم يقض، وإن لم يفعل حتى تجلي الشمس، والقمر في الكسوف لم يقض، وإن لم يفعل حتى يدخل، وقت العصر في الجمعة لم يقض، وصلى الظهر أربعاً.

قال الشافعي: وهذا إذا كان خائفاً بمصر تجمع فيه الصلاة، مقيماً كان أو مسافراً، غير أنه إذا كان مسافراً، فلم يصل الجمعة صلى الظهر ركعتين، وأتم أهل مصر لأنفسهم.

قال الشافعي: وإذا أجدب، وهو محارب، فلا بأس أن يدع الاستسقاء، وإن كان في عدد كثير ممتنع، فلا بأس أن يستسقي، ويصلّي في الاستسقاء صلاة الخوف في المكتوبات، وإن كانت شدة الخوف لم يصل في الاستسقاء؛ لأنه يصلح له تأخيرها، ويصلّي في العيدين، والخسوف؛ لأنه لا يصلح له تأخيرهما، وإذا كان الخوف خارجاً من المصر في صحراء له تأخيرها، ويصلّي في العيدين، والخسوف؛ لأنه لا يصلح له تأخيرهما، وإذا كان الخوف خارجاً

أربعاً، وإن كان مسافراً صلى ركعتين؛ لأنه مبتدئ الصلاة بهم فسواء كان الإمام الذي قدمه مقيماً فعلى من أدرك معه الصلاة قبل أن يحدث من المسافرين أن يصلوا أربعاً، وليس ذلك على من لم يدرك معه الصلاة قبل أن يحدث من المسافرين فأما المقيمون فيصلون أربعاً بكل حال.

قال الشافعي: وإن كان الإمام المحدث صلى ركعة من صلاته؛ ثم قدم رجلاً لم يدرك معه من الصلاة شيئاً فليس له أن يتقدم؛ فإن تقدم فعليه استئناف الصلاة؛ وإن استأنفها فتبعه من خلف الإمام ممن أدرك صلاة الإمام قبل أن يخرج منها صلى معه الركعة أو لم يصلها فعليهم مع الإعادة؛ لأن من أدرك معه الركعة يزيد في صلاته عامدين غير ساهين ولا ساه إمامه، ومن صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الإمام المحدث فصلاته عنه مجزئة.

قال الشافعي: وإن بنى هو على صلاة الإمام فصلاته فاسدة؛ لأنه لا داخل مع الإمام في صلاته فتيبها، ولا مبتدئ لنفسه فيعمل عمل المبتدئ.

وكذلك صلاة من خلفه كلهم فاسدة؛ لأنه رجل عمدة أن يقلب صلاته.

قال الشافعي: ولو شغلوا بالعدو، فلم يحضروا الخطبة ويدخل معه في الصلاة أربعون رجلاً لم يكن له أن يصلي صلاة الجمعة، وكان عليه أن يصلي ظهراً أربعاً صلاة الخوف الأولى إن أمكنه أو صلاته عند شدة الخوف إن لم يمكنه.

قال الشافعي: ولو لم يمكنه صلاة الجمعة فصلّى ظهراً أربعاً، ثم حدث للعدو حال أمكنه فيها أن يصلي الجمعة لم يجب عليه، ولا على من صلى خلفه إعادة الجمعة، ووجب على من لم يصل معه إن كانوا أربعين أن يقدموا رجلاً، فيصلّي بهم الجمعة؛ فإن لم يفعلوا، وصلوا ظهراً كرهت لهم ذلك وأجزأت عنه.

قال الشافعي: ولو أعاد هو، ومن معه صلاة الجمعة مع إمام غيره لم أكره ذلك، وإن أعادها هو إماماً، ومن معه مأمومين لم أكره ذلك للمأمومين، وكرهته للإمام، ولا إعادة على من صلاها خلفه ممن صلاها أو لم يصلها إذا صلى في وقت الجمعة.

قال الشافعي: وإن كان الإمام المحدث صلى ركعة من صلاته؛ ثم قدم رجلاً لم يدرك معه من الصلاة شيئاً فليس له أن يتقدم؛ فإن تقدم فعليه استئناف الصلاة؛ وإن استأنفها فتبعه من خلف الإمام ممن أدرك صلاة الإمام قبل أن يخرج منها صلى معه الركعة أو لم يصلها فعليهم مع الإعادة؛ لأن من أدرك معه الركعة يزيد في صلاته عامدين غير ساهين ولا ساه إمامه، ومن صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الإمام المحدث فصلاته عنه مجزئة.

قال الشافعي: وإن بنى هو على صلاة الإمام فصلاته فاسدة؛ لأنه لا داخل مع الإمام في صلاته فتيبها، ولا مبتدئ لنفسه فيعمل عمل المبتدئ.

وكذلك صلاة من خلفه كلهم فاسدة؛ لأنه رجل عمدة أن يقلب صلاته.

قال الشافعي: وإن كان كبر مع الإمام قبل أن يحدث الإمام، وقد صلى الإمام ركعة بنى على صلاة الإمام كأنه الإمام لا يخالفه إلا فيما ساذكره إن شاء الله تعالى حتى يتشهد في آخر صلاة الإمام، وذلك أن يكون الإمام أكمل ركعة، وثبت قائماً، ثم قدمه فيثبت قائماً حتى تقضي الطائفة الأولى وتسلم، وتأتي الطائفة الأخرى، فيصلّي بهم الركعة التي بقيت على الإمام، ويجلس، ويتشهد حتى تقضي الطائفة الأخرى، فإذا قضاوا التشهد قدم رجلاً منهم فسلم بهم، ثم قام هو، وبني لنفسه حتى تكمل صلاته.

قال الشافعي: ولو لم يزد على أن يصلي ركعة، ثم يجلس للتشهد فيسلم، ولا ينتظر الطائفة حتى تقضي فيسلم بها كرهت ذلك له ولا تفسد صلاته، ولا صلاتهم.

قال الشافعي: ولو أن إماماً ابتدأ صلاة الخوف، ثم أحدث فقدم رجلاً ممن خلفه، فلم يقصر من الصلاة شيئاً حتى حدث لهم أمن، إما لجماعة كثرت، وقلّ العدو، وإما بتلف العدو أو غير ذلك من وجوه الأمن، صلى الإمام المقدم صلاة أمن بمن خلفه، وجاءت الطائفة فصلّت معهم؛ لأن الخوف قد ذهب؛ فإن لم تفعل حتى صلى بها إمام غيره أو صلت فرادى، وكانوا كقوم لم يصلوا مع الجماعة الأولى لعذر.

قال الشافعي: ولو كان خوف يوم الجمعة، وكان محروساً إذا خطب بطائفة، وحضرت معه طائفة الخطبة، ثم صلى بالطائفة

٧- كتاب صلاة العيدين

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى في سياق شهر رمضان ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾، وقال رسول الله ﷺ: لا تصوموا حتى تروؤه، ولا تقطروا حتى تروؤه يعني الهلال ﴿فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ﴾.

قال الشافعي: وإذا صام الناس شهر رمضان برؤية أو شاهدين عدلين على رؤية، ثم صاموا ثلاثين يوماً، ثم غم عليهم الهلال أفطروا، ولم يريدوا شهوداً.

قال: وإن صاموا تسعاً، وعشرين يوماً، ثم غم عليهم لم يكن لهم أن يفطروا حتى يكملوا ثلاثين أو يشهد شاهداً عدلان برؤيته ليلة ثلاثين.

قال الشافعي: يقبل فيه شاهداً عدلان في جماعة الناس، ومنفردين، ولا يقبل على الفطر أقل من شاهدين عدلين، ولا في مقطع حق؛ لأن الله تعالى أمر بشاهدين وشرط العدل في الشهود.

٤٣٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، عن إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله، عن عمر بن عبد العزيز أنه كان لا يجيز في الفطر إلا شاهدين. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٧٤)]

قال الشافعي: فإن شهد شاهداً في يوم ثلاثين أن الهلال كان بالأمس، أفطر الناس أي ساعة عدل الشاهدين؛ فإن عدلا قبل الزوال صلى الإمام بالناس صلاة العيدين، وإن لم يعدلا حتى تزول الشمس لم يكن عليهم أن يصلوا يومهم بعد الزوال، ولا الغد؛ لأنه عمل في وقت، فإذا جاوز ذلك الوقت لم يعمل في غيره.

فإن قال قائل: ولم لا يكون النهار وقتاً له؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إن رسول الله ﷺ سن صلاة العيد بعد طلوع الشمس، وسن مواقيت الصلاة، وكان فيما سن دلالة على أنه إذا جاء وقت صلاة مضى وقت التي قبلها، فلم يجوز أن يكون آخر وقتها إلا إلى وقت الظهر؛ لأنها صلاة تجمع فيها، ولو ثبت أن رسول الله ﷺ خرج بالناس من الغد إلى عيدهم قلنا به، وقلنا أيضاً: فإن لم يخرج بهم من الغد خرج بهم من بعد الغد، وقلنا يصلّي في يومه بعد الزوال إذا جاز أن يزول فيه، ثم يصلّي جاز في هذه الأحوال كلها، ولكنه لا يثبت عندنا، والله تعالى أعلم.

ولو شهد شاهداً أو أكثر، فلم يعرفوا بعدل أو جرحوا

فلهم أن يفطروا، وأحب لهم أن يصلوا صلاة العيد لأنفسهم جماعة، وفردى مستترين، ونهيتهم أن يصلوها ظاهرين، وإنما أمرتهم أن يصلوا مستترين، ونهيتهم أن يصلوا ظاهرين لئلا ينكر عليهم، ويطمع أهل الفرقة في فراق عوام المسلمين.

قال: وهكذا لو شهد، واحد، فلم يعدل لم يسعه إلا الفطر، ويغني فطره لئلا يسيء أحد الظن به، ويصلي العيد لنفسه، ثم يشهد بعد إن شاء العيد مع الجماعة، فيكون نافلة خيراً له، ولا يقبل فيه شهادة النساء العدول، ولا شهادة أقل من شاهدين عدلين، وسواء كانا قرويين أو بدوين.

قال: وإن غم عليهم فجاءهم شاهداً بأن هلال شهر رمضان رثي عشية الجمعة نهاراً بعد الزوال أو قبله فهو هلال ليلة السبت؛ لأن الهلال يرى نهاراً، وهو هلال الليلة المستقبلية لا الليلة الماضية، ولا يقبل فيه إلا رؤيته ليلة كذا فأمّا رؤيته نهاراً، فلا يدل على أنه رثي بالأمس، وإن غم عليهم فأكملوا العدة ثلاثين، ثم ثبت عندهم بعدما مضى النهار في أول الليل أو آخره أنهم صاموا يوم الفطر إما بأن يكون قد راوا هلال شهر رمضان رثي قبل رؤيتهم، وإما أن يكون قد راوا هلال شوال ليلة ثلاثين أفطروا من يومهم، وخرجوا للعيد من غدهم، وهم مخالفون للذين علموا الفطر قبل أن يكملوا الصوم؛ لأن هؤلاء لم يعلموه إلا بعد إكمالهم الصوم، فلم يكونوا مفطرين بشهادة أولئك علموه، وهم في الصوم فأفطروا بشهادة.

٤٣١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد بن حذيث عن عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: الفطر يوم تقطرون والأضحى يوم تصحون. [أخرجه الرمزي (٨٠٢)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ، وإنما كلف العباد الظاهر، ولم يظهر على ما وصفت أن أفطر إلا يوم أفطرن.

قال: ولو كان الشهود شهدوا لنا على ما يدل أن الفطر يوم الخميس، فلم يعدلوا أكملنا صومه فعدلوا ليلة الجمعة أو يوم الجمعة، لم نخرج للعيد؛ لأننا قد علمنا أن الفطر كان يوم الخميس قبل يكمل صومه، وإنما وقفناه على تعديل البيّنة، فلما عدلت كان الفطر يوم الخميس بشهادتهم.

قال: ولو لم يعدلوا حتى تحل صلاة العيد صلّيناها، وإن عدلوا بعد ذلك لم يضرنا.

قال: وإذا عدلوا؛ فإن كنا نقصنا من صوم شهر رمضان يوم بأنه خفي علينا أو صمنا يوم الفطر قضينا يوماً.

٢- التكبير ليلة الفطر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: في شهر رمضان ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ قال فسمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن أن يقولوا لتكملوا العدة عدة صوم شهر رمضان وتكبروا الله عند إكمالهم على ما هداكم، وإكمالهم مغيب الشمس من آخر يوم من أيام شهر رمضان.

قال الشافعي: وما أشبه ما قال بما قال: والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: فإذا راوا هلال شوال أحببت أن يكبر الناس جماعة، وفردى في المسجد والأسواق، والطرق، والمنازل، ومسافرين، ومقيمين في كل حال، وإين كانوا، وأن يظهروا التكبير، ولا يزالون يكبرون حتى يغدوا إلى المصلى، وبعد الغدو حتى يخرج الإمام للصلاة، ثم يدعوا التكبير.

وكذلك أحب في ليلة الأضحى لمن لم يحج فأما الحاج فذكره التلبية.

٤٣٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أنه سمع ابن المسيب وعروة بن الزبير وأبا سلمة وأبا بكر بن عبد الرحمن يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرون بالتكبير. [أخرجه البيهقي (٢٧٩/٣)]

٤٣٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة، عن عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهم كانوا يجهرون بالتكبير حين يغدوان إلى المصلى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠/٣)]

٤٣٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني يزيد بن الهاد أنه سمع نافع بن جبير يجهرون بالتكبير حين يغدو إلى المصلى يوم العيد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠/٣)]

٤٣٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني ابن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلى يوم العيد كبر فيرفع صوته بالتكبير. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦١٩)، البيهقي (٢٧٩/٣)]

قال الشافعي: والعيد يوم الفطر نفسه، والعيد الثاني يوم الأضحى نفسه، وذلك يوم عاشر من ذي الحجة، وهو اليوم الذي يلي يوم عرفة.

قال: والشهادة في هلال ذي الحجة ليستدل على يوم عرفة، ويوم العيد، وأيام منى كهي في الفطر لا تختلف في شيء يجوز فيها ما يجوز فيها، ويرد فيها ما يرد فيها، ويجوز الحج إذا وقف بعرفة على الروية، وإن علموا بعد الوقوف بعرفة أن يوم عرفة يوم النحر.

٤٣٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج عنه قلت لعطاء: رجل حج فأخطأ الناس يوم عرفة أيجزي عنه؟ قال: نعم، أي لعمرى إنها لتجزي عنه. [أخرجه البيهقي (١٧٦/٥)]

قال الشافعي: وأحسبه قال: قال النبي ﷺ: فطركم يوم تطفرون، وأضحاكم يوم تضحون. أراه قال: وعرفة يوم تعرفون. [أخرجه البيهقي (١٧٦/٥)]

١- العبادة ليلة العيدين

٤٣٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء قال: من قام ليلة العيد محتسباً لم يمث قلبه حين تموت القلوب. [أخرجه البيهقي (٣١٩/٣)]

قال الشافعي: وبلغنا أنه كان يقال: إن الدعاء يستجاب في خمس ليل في ليلة الجمعة، وليلة الأضحى، وليلة الفطر، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان.

٤٣٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: رأيت مشيخة من خيار أهل المدينة يظهرون على مسجد النبي ﷺ ليلة العيد فيدعون ويذكرون الله حتى تمضي ساعة من الليل. [أخرجه البيهقي في "معرفه السن والآثار" (٦٧/٣)]

وتلفنا أن ابن عمر كان يخي ليلة جمع، وليلة جمع هي ليلة العيد؛ لأن صبيحتها النحر. [أخرجه البيهقي (٣١٩/٣)]

قال الشافعي: وأنا استحب كل ما حكيت في هذه الليالي من غير أن يكون فرضاً.

٤٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَيَكْبُرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ، ثُمَّ يَكْبُرُ بِالْمُصَلَّى حَتَّى إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ تَرَكَ التَّكْبِيرَ.

٤٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ ابْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

٤- وقت الغدو إلى العيدين

٤٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عُمَرُو بْنِ حَزْمٍ، وَهُوَ بَنَجْرَانُ أَنْ عَجَّلَ الْغَدُوَّ إِلَى الْأَضْحَى، وَأَخَّرَ الْفِطْرَ، وَذَكَرَ النَّاسَ. [أخرجه البيهقي (٢٨٢/٣)]

٤٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفَةُ أَنَّ الْحَسَنَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْعِيدَيْنِ الْأَضْحَى وَالْفِطْرَ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَيَتِمُّ طُلُوعَهَا. [أخرجه البيهقي (٢٨٢/٣)]

قال الشافعي: يغدو إلى الأضحى قدر ما يوافي المصلى حين تبرئ الشمس، وهذا أعجل ما يقدر عليه، ويؤخر الغدو إلى الفطر عن ذلك قليلاً غير كثير.

قال: والإمام في ذلك في غير حال الناس أما الناس فأحب أن يتقدموا حين ينصرفون من الصبح لياخذوا مجالسهم وليتظنوا الصلاة، فيكونوا في أجراها إن شاء الله تعالى ما داموا ينتظرونها، وأما الإمام، فإنه إذا غدا لم يعمل، وجهه إلا إلى المصلى، فيصلّي، وقد غدا قوم حين صلوا الصبح، وآخرون بعد ذلك، وكل ذلك حسن.

قال الشافعي: وإن غدا الإمام حين يصلّي الصبح، وصلّى بعد طلوع الشمس لم يعد، ولو وصلّى قبل الشمس أعاد؛ لأنه صلى قبل، وقت العيد.

٤٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. [هــم]

٤٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ، وَهُوَ عَامِلٌ عَلَى الْمَدِينَةِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْعِيدِ فَاغْدُ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكُلُّ هَذَا وَاصِحٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

٣- الغسل للعيدين

٤٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى. [أخرجه مالك (١٧٧/١)]

٤٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

قال الشافعي: واستحب هذا كله، وليس من هذا شيء أوكّد من غسل الجمعة، وإن توضع رجوت أن يميزه ذلك إن شاء الله تعالى؛ إذا صلى على طهارة.

قال: وليس لأحد أن يتيمّم في المصبر لعيد ولا جنازة، وإن خاف فوتهما، ولا له أن يكون فيهما إلا طاهراً كطهارته للصلاة المكتوبة؛ لأن كلا صلاة.

٤٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ. [أخرجه البيهقي (٢٧٨/٣)]

٤٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (٢٨/٣)]

٤٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: الْغُسْلُ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

قال الشافعي: كان مذهب سعيد وعروة في أن الغسل في العيدين سنة أنه أحسن وأعرف، وأنظف، وأن قد فعله قوم صالحون لا أنه حتم بأنه سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ونحن نأمر من أتى المصلي أن يطعم ويشرب قبل أن يغدو إلى المصلي، وإن لم يفعل أمرناه بذلك في طريقه، أو المصلي إن أمكنه، وإن لم يفعل ذلك، فلا شيء عليه، ويكره له أن لا يفعل، ولا نأمر بهذا يوم الأضحى، وإن طعم يوم الأضحى، فلا بأس عليه.

٦- الزينة للعيد

٤٥٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني ابن حزملة أنه رأى سعيد بن المسيب يغدو إلى المصلي يوم العيد حين يصلي الصبح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

٤٥٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني ابن حزملة أنه رأى سعيد بن المسيب يغدو إلى المصلي يوم العيد حين يصلي الصبح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وأحب أن يلبس الرجل أحسن ما يجد في الأعياد الجمعة والعيدين، ومحافل الناس، ويتنظف، ويتطيب إلا أني أحب أن يكون في الاستسقاء خاصة نظفاً متبذلاً، وأحب العمامة في البرد والحر للإمام، وأحب للناس ما أحببت للإمام من النظافة، والتطيب، ولبس أحسن ما يقدرون عليه إلا أن استحبابي للعمائم لهم ليس كاستحبابها للإمام، ومن شهد منهم هذه الصلوات طاهراً تجوز له الصلاة، ولا بأس بما يجوز به الصلاة من رجل وامرأة أجزاء.

قال: وأحب إذا حضر النساء الأعياد والصلوات يحضرها نظيفات بالماء غير متطيبات، ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة، وأن يلبسن ثياباً قسدة من البياض وغيره، وأكره لهن الصبغ كلها، فإنها تشبه الزينة والشهرة أو هما.

قال الشافعي: ولبس الصبيان أحسن ما يقدرون عليه ذكوراً أو إناثاً ويلبسون الحلبي والصبيغ، وإن حضرتها امرأة حائض لم تصل، ودعت، ولم أكره لها ذلك، وأكره لها أن تحضرها غير حائض إلا طاهرة للصلاة؛ لأنها لا تقدر على الطهارة، وأكره حضورها إلا طاهرة إذا كان الماء بطهرها.

٧- الركوب إلى العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن الزهري قال: ما ركب رسول الله ﷺ في عيد، ولا جنازة قط. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢/٣)]

٤٥٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني ابن نسطاس أنه رأى ابن المسيب في يوم الأضحى، وعليه برنس أرجوان، وعمامة سوداء غادياً في المسجد إلى المصلي يوم العيد حين صلى الصبح بعد ما طلعت الشمس. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

٤٥١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني ابن حزملة أنه رأى سعيد بن المسيب يغدو إلى المصلي يوم العيد حين يصلي الصبح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

قال الشافعي: وكل هذا واسع إذا وافى الصلاة، وأحب إليه أن يتمهل ليأخذ مجلساً.

٥- الأكل قبل العيد في يوم الفطر

٤٥٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب قال: كان المسلمون يأكلون في يوم الفطر قبل الصلاة، ولا يفعلون ذلك يوم النحر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥/٣)]

٤٥٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يأكل قبل الغدو في يوم الفطر. [أخرجه مالك (١٧٩/١)]

٤٥٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب قال: كان الناس يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر. [أخرجه مالك (١٧٩/١)]

٤٥٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يأمر بالأكل قبل الخروج إلى المصلي يوم الفطر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦/٣)]

٤٥٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، عن صفوان بن سليم أن النبي ﷺ كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان يوم الفطر، ويأمر به. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥/٣)]

المسجد الحرام خير بقاع الدنيا، فلم يجزوا أن يكون لهم صلاة إلا فيه ما أمكنهم.

قال: وإنما قلت هذا؛ لأنه قد كان، وليست لهم هذه السعة في أطراف البيوت بمكة سعة كبيرة، ولم أعلمهم صلوا عيداً قط، ولا استسقاء إلا فيه.

قال الشافعي: فإن عمر بلد؛ فكان مسجد أهله يسمعون في الأعياد لم أر أنهم يخرجون منه، وإن خرجوا، فلا بأس، ولو أنه كان لا يسمعون فصلى بهم إمام فيه كرهت له ذلك، ولا إعادة عليهم.

قال: وإذا كان العذر من المطر أو غيره أمرته بأن يصلي في المساجد، ولا يخرج إلى صحراء.

٤٦٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني جعفر بن محمد، عن رجل أن أبان بن عثمان صلى بالناس في مسجد النبي ﷺ يوم الفطر في يوم مطير، ثم قال لعبد الله بن عامر: حدثهم فأخذ يحكي عن عمر بن الخطاب، فقال عبد الله صلى عمر بن الخطاب بالناس في المسجد في يوم مطير في يوم الفطر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٦/٣)]

٤٦٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أن عمر بن الخطاب صلى بالناس في يوم مطير في المسجد مسجد النبي ﷺ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٧/٣)]

١٠- الصلاة قبل العيد وبعده

٤٦٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن علي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: صلى رسول الله ﷺ يوم العيدين بالمصلى، ولم يصل قبلهما، ولا بعدهما شيئاً، ثم انتقل إلى النساء فخطبهن قائماً، وأمر بالصدقة قال: فجعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه. [أخرجه البخاري (٩٨٩)، مسلم (٨٨٤)، أبو داود (١١٥٩)، الترمذي (٥٣٧)، النسائي (١٩٣/٣)، ابن ماجه (١٢٩١)]

٤٦٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عمرو بن أبي عمرو،

قال الشافعي: وأحب أن لا يركب في عيد، ولا جنازة إلا أن يضعف من شهما من رجل أو امرأة عن المشي، فلا بأس أن يركب، وإن ركب لغير علة، فلا شيء عليه.

قال الربيع هذا عندنا على الذهاب إلى العيد، والجنازة فاما الرجوع منهما، فلا بأس.

٨- الإتيان من طريق غير آتي غذا منها

٤٥٩- أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وتلغنا أن رسول الله ﷺ كان يغدو من طريق ويرجع من أخرى.

فأحب ذلك للإمام، والعامّة، وإن غدوا ورجعوا من طريق واحدة، فلا شيء عليهم إن شاء الله تعالى.

٤٦٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني خالد بن رباح، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي ﷺ كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم، فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٦/٣)]

٤٦١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني معاذ بن عبد الرحمن التميمي عن أبيه عن جدّه أنه رأى النبي ﷺ رجع من المصلى يوم عيد فسلك على الثمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي هو عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فج أسلم فدعا، ثم انصرف. [أخرجه البيهقي (٣٠٩/٣)]

قال الشافعي: فأحب أن يصنع الإمام مثل هذا، وأن يقف في موضع فیدعو الله عز وجل مستقبل القبلة، وإن لم يفعل، فلا كفارة ولا إعادة عليه.

٩- الخروج إلى الأعياد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة.

وكذلك من كان بعده، وعامة أهل البلدان إلا أهل مكة، فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم.

قال الشافعي: وأحب ذلك، والله تعالى أعلم، لأن

١١- من قال: لا أذان للعديد

٤٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُؤْذَنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِعُمَرَ، وَلَا لِعُثْمَانَ فِي الْعِيدَيْنِ حَتَّى أُحْدِثَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، فَأَخَذَهُ الْحَجَّاجُ بِالْمَدِينَةِ حِينَ أَمَرَ عَلَيْهَا، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ فِي الْعِيدَيْنِ الْمُؤْذَنَ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦/٣)]

قال الشافعي: ولا أذان إلا للمكتوبة، فإنما لم نعلمه أذن لرسول الله ﷺ إلا للمكتوبة، وأحب أن يأمر الإمام المؤذن أن يقول في الأعياد، وما جمع الناس له من الصلاة "الصلاة جامعة" أو إن الصلاة، وإن قال: هلم إلى الصلاة لم نكرهه، وإن قال: حي على الصلاة، فلا بأس، وإن كنت أحب أن يتوقى ذلك؛ لأنه من كلام الأذان، وأحب أن يتوقى جميع كلام الأذان، ولو أذن أو قام للعبد كرهته له ولا إعادة عليه.

١٢- أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة

٤٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ، ثُمَّ خَطَبَ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النِّسَاءِ فَأَتَاهُنَّ فَذَكَرَهُنَّ، وَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ وَمَعَهُ بِلَالٌ قَائِلٌ بِتَوْبِهِ هَكَذَا فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْخَرَصَ وَالشَّيْءَ. [تقدم]

٤٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْغَزِيرِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [أخرجه البخاري (٩٦٣)، مسلم (٨٨٨)، الترمذي (٥٣١)،

السنائي (١٨٣/٣)، ابن ماجه (١٢٧٦)]

٤٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَدَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢/٣)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وهكذا أحب للإمام لما جاء في الحديث عن النبي ﷺ، ولما أمرنا به أن يغدو من منزله قبل أن تحل صلاة النافلة ونأمره إذا جاء المصلى أن يبدأ بصلاة العيد ونأمره إذا خطب أن ينصرف.

قال الشافعي: وأما المأموم فمخالف للإمام؛ لأننا نأمر المأموم بالنافلة قبل الجمعة وبعدها، ونأمر الإمام أن يبدأ بالخطبة، ثم بالجمعة لا يتنفل، ونحب له أن ينصرف حتى تكون نافلته في بيته، وإن المأموم خلاف الإمام.

قال: ولا أرى بأساً أن يتنفل المأموم قبل صلاة العيد وبعدها في بيته، وفي المسجد وطريقه والمصلى وحيث أمكنه التنفل إذا حلت صلاة النافلة بأن تبرز الشمس، وقد تنفل قوم قبل صلاة العيد، وبعدها، وآخرون قبلها، ولم يتنفلوا بعدها، وآخرون بعدها، ولم يتنفلوا قبلها وآخرون تركوا التنفل قبلها، وبعدها، وهذا كما يكون في كل يوم يتنفلون، ولا يتنفلون، ويتنفلون فيقولون ويكثرون، ويتنفلون قبل المكتوبات وبعدها وقبلها، ولا يتنفلون بعدها، ويدعون التنفل قبلها، وبعدها؛ لأن كل هذا مباح، وكثرة الصلوات على كل حال أحب إلينا.

قال: وجميع النوافل في البيت أحب إلي منها ظاهراً إلا في يوم الجمعة.

٤٦٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْزَةَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢/٣)]

قال الشافعي: وروي هذا عن ابن مسعود أو أبي مسعود وحذيفة وجابر وابن أبي أوفى وشريح وابن مقل، وروي عن سهل بن سعد، وعن رافع بن خديج أنهما كانا يصليان قبل العيد وبعده.

٤٦٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى لَا نُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى نَأْتِيَ الْمُصَلَّى، فَإِذَا رَجَعْنَا مَرَرْنَا بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّيْنَا فِيهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٣/٣)]

على رجله قائماً إلى جذع، ومنها أن لا بأس أن يخطب الرجل الرجال، وإن رأى أن النساء، وجماعة من الرجال لم يسمعوها خطبته لم أر بأساً أن يأتهم فيخطب خطبة خفيفة يسمعونها، وليس بواجب عليه؛ لأنه لم يرو ذلك عن النبي ﷺ إلا مرة، وقد خطب خطباً كثيرة، وفي ذلك دلالة على أنه فعل وترك، وترك أكثر.

قال: ولا يخطب الإمام في الأعياد إلا قائماً؛ لأن خطب النبي ﷺ كانت قائماً إلا أن تكون علة فتجوز الخطبة جالساً كما تجوز الصلاة جالساً من علة.

قال: ويبدأ في الأعياد بالصلاة قبل الخطبة، وإن بدأ بالخطبة قبل الصلاة رأيت أن يعيد الخطبة بعد الصلاة، وإن لم يفعل لم يكن عليه إعادة صلاة، ولا كفارة، كما لو صلى، ولم يخطب لم يكن عليه إعادة خطبة، ولا صلاة، ويخطب خطبتين بينهما جلوس كما يصنع في الجمعة.

١٣- التكبير في صلاة العيدين

٤٧٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني جعفر بن محمد أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والامتنين سبعا وخمسا، وصلوا قبل الخطبة، وجهروا بالقراءة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٣٩)]

٤٧٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن عيسى أنه كبر في العيدين والامتنين سبعا وخمسا، وجهر بالقراءة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٣٩)]

٤٧٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني إسحاق بن عبد الله، عن عثمان بن عروة، عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمرا مروان أن يكبر في صلاة العيد سبعا وخمسا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٣٩)]

٤٨٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع مولى ابن عمر قال: شهدت الفطر والأضحية مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة. [أخرجه مالك (١/١٨٠)، عبد الرزاق (٥٦٨٠)، ابن أبي شيبة (٥٧٠٣)]

٤٧٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال: أخبرنا محمد بن عجلان، عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن أبا سعيد قال: أرسل إلي مروان، والي رجل قد سماه فمشى بنا حتى أتى المصلى فذهب ليصعد فجدته إلي، فقال: يا أبا سعيد ترك الذي تعلم، قال أبو سعيد: فتهنت ثلاث مرات فقلت: والله لا تأتون إلا شرا منه. [أخرجه البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)]

٤٧٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني داود بن الحصين، عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يتلون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم الخطبة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٤٥)]

٤٧٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله بن سعد أن أبا سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ يصلي يوم الفطر والأضحية قبل الخطبة. [أخرجه البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)، السائي (١٨٧/٣)، ابن ماجه (١٢٨٨)]

٤٧٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن وهب بن كيسان قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كل سنن رسول الله ﷺ قد غيرت حتى الصلاة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٤٦)]

قال الشافعي: فهذا ناخذ، وفيه دلائل منها أن لا بأس أن يخطب الإمام قائماً على الأرض. وكذلك روى أبو سعيد عن النبي ﷺ، ولا بأس أن يخطب الإمام على راحلته.

٤٧٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني هشام بن حسان، عن ابن سيرين أن النبي ﷺ كان يخطب على راحلته بعدما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والنحر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٤٨)]

قال الشافعي: ولا بأس أن يخطب على منبر فمعلوم عنه أنه خطب على المنبر يوم الجمعة، وقبل ذلك كان يخطب

أو أقل، وشك هل نوى بواحدةٍ منهن تكبيرة الافتتاح لم تجزه صلاته، وكان عليه حين شك أن يتبدئ فينوي تكبيرة الافتتاح مكانه، ثم يتبدئ الافتتاح والتكبير والقراءة، ولا يجزئه حتى يكون في حاله تلك كمن ابتدأ الصلاة في تلك الحال.

قال الشافعي: وإن استيقن أنه كبر سبعا أو أكثر أو أقل، وأنه نوى بواحدةٍ منهن تكبيرة الافتتاح لا يدري أهى الأولى أو الثانية أو الآخرة من تكبيره افتتح تلك الصلاة يقول: وجهت وجهي، وما بعدها؛ لأنه مستيقن؛ لأنه قد كبر للافتتاح، ثم ابتدأ تكبيره سبعا بعد الافتتاح، ثم القراءة، وإن استيقن أنه قد كبر للافتتاح بين ظهرائي تكبيره، ثم كبر بعد الافتتاح لا يدري أواحدة أو أكثر؟ بنى على ما استيقن من التكبير بعد الافتتاح حتى يكمل سبعا.

قال: وإن كبر لافتتاح الصلاة، ثم ترك الاستفتاح حتى كبر للعبد، ثم ذكر الاستفتاح لم يكن عليه أن يستفتح؛ فإن فعل أحبب أن يعيد تكبيره للعبد سبعا حتى تكون كل واحدةٍ منهن بعد الاستفتاح؛ فإن لم يفعل، فلا إعادة ولا سجود للسهر عليه.

١٤- رفع اليدين في تكبير العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَحِينَ ارْأَدَ أَنْ يَرْكَعَ، وَحِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَرْفَعْ فِي السُّجُودِ فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُلِّ ذِكْرِ تَكْبِيرَةٍ، وَقَوْلٍ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ، وَكَانَ حِينَ يَذْكُرُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ رَافِعًا يَدَيْهِ قَائِمًا أَوْ رَافِعًا إِلَى قِيَامٍ مِنْ غَيْرِ سَجُودٍ، فَلَمْ يَجِزْ إِلَّا أَنْ يَقَالَ يَرْفَعُ الْمَكْبُورُ فِي الْعِيدَيْنِ يَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَانَ قَائِمًا فِيهَا تَكْبِيرَةَ الْافتِتَاحِ، وَالسَّبْعَ بَعْدَهَا، وَالْخَمْسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ 'سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ'؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ يَدَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا أَوْ بَعْضُهُ كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَا إِعَادَةَ لِلتَّكْبِيرِ عَلَيْهِ، وَلَا سَجُودَ لِلسَّهْوِ.

قال: وكذلك يرفع يديه إذا كبر على الجنائز عند كل تكبيرة، وإذا كبر لسجدة سجدها شكراً أو سجدة لسجود القرآن كان قائماً أو قاعداً؛ لأنه مبتدئ بتكبير فهو في موضع القيام. وكذلك إن صلى قاعداً في شيء من هذه الصلوات يرفع يديه؛ لأنه في موضع قيام.

وكذلك صلاة النافلة، وكل صلاة صلاها قائماً أو قاعداً؛ لأنه كل في موضع قيام.

قال الشافعي: وإذا ابتدأ الإمام صلاة العيدين كبر للدخول في الصلاة، ثم افتتح كما يفتتح في المكتوبة، فقال: وجهت وجهي، وما بعدها، ثم كبر سبعا ليس فيها تكبيرة الافتتاح، ثم قرأ وركع، وسجد، فإذا قام في الثانية قام بتكبيره القيام، ثم كبر خساً سوى تكبيرة القيام، ثم قرأ، وركع، وسجد كما وصفت روي عن ابن عباس.

قال الشافعي: والأحاديث كلها تدل عليه؛ لأنهم يشبهون أن يكونوا إنما حكوا من تكبيره ما أدخل في صلاة العيدين من التكبير مما ليس في الصلاة غيره، وكما لم يدخلوا التكبير التي قام بها في الركعة الثانية مع الخمس كذلك يشبه أن يكونوا لم يدخلوا تكبيرة الافتتاح في الأولى مع السبع بل هو أولى أن لا يدخل مع السبع؛ لأنه لم يدخل في الصلاة إلا بها، ثم يقول: وجهت وجهي، ولو ترك التكبير التي يقوم بها لم تفسد صلاته.

قال الشافعي: وإذا افتتح الصلاة، ثم بدأ بالتكبير الأولى من السبعة بعد افتتاح الصلاة فكبرها، ثم وقف بين الأولى والثانية قدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة فيهلل الله عز وجل ويكبره، ويمجده، ثم صنع هذا بين كل تكبيرتين من السبع والخمس، ثم يقرأ بعد بأم القرآن، وسورة، وإن أتبع بعض التكبير بعضاً، ولم يفصل بينه بذكر كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه ولا سجود للسهر عليه.

قال: فإن نسي التكبير أو بعضه حتى يفتتح القراءة فقطع القراءة، وكبر، ثم عاد إلى القراءة لم تفسد صلاته، ولا أمره إذا افتتح القراءة أن يقطعها ولا إذا فرغ منها أن يكبر، وأمره أن يكبر في الثانية تكبيرها، ولا يزيد عليه؛ لأنه ذكر في موضع إذا مضى الموضع لم يكن على تاركه قضاؤه في غيره كما لا أمره أن يسبح قائماً إذا ترك التسبيح راعياً أو ساجداً.

قال: ولو ترك التكبيرات السبع والخمس عامداً أو ناسياً لم يكن عليه إعادة، ولا سجود سهر عليه؛ لأنه ذكر لا يفسد تركه الصلاة، وأنه ليس عملاً يوجب سجود السهر.

قال: وإن ترك التكبير، ثم ذكره فكبر أحبب أن يعود لقراءة ثانية، وإن لم يفعل لم يجب عليه أن يعود، ولم تفسد صلاته.

قال: فإن نفض نما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له، ولا إعادة، ولا سجود سهر عليه إلا أن يذكر التكبير قبل أن يقرأ فيكبر ما ترك منه.

قال: وإن زاد على ما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه؛ لأنه ذكر لا يفسد الصلاة، وإن أحبب أن يضع كلا موضع.

قال الشافعي: وإن استيقن أنه كبر في الأولى سبعا أو أكثر

١٥- القراءة في العيدين

٤٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَ «اِقْرَأْتِ السَّاعَةَ وَأَنْشِقِ الْقَمَرُ». [أخرجه مالك (١٨٠/١)، مسلم (٨٩١)، أبو داود (١١٥٤)، الترمذي (٥٣٢)، النسائي (١٨٣/٣-١٨٤)، ابن ماجه (١٢٨٢)]

قال الشافعي: فاحب أن يقرأ في العيدين في الركعة الأولى بـ ﴿ق﴾، وفي الركعة الثانية بـ «اِقْرَأْتِ السَّاعَةَ». وكذلك أحب أن يقرأ في الاستسقاء، وإن قرأ في الركعة الثانية من الاستسقاء «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا» أحب ذلك. قال: وإذا قرأ بأم القرآن في كل ركعة مما وصفت أجزاءها ما قرأ به معها أو اقتصر عليها أجزائه إن شاء الله تعالى: من غيرها، ولا يجزيه غيرها منها. قال: ويجهر بالقراءة في صلاة العيدين والاستسقاء، وإن خافت بها كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه. وكذلك إذا جهر فيما يخافت فيه كرهت له، ولا إعادة عليه.

١٦- العمل بعد القراءة في صلاة العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والركوع والسجود والتشهد في صلاة العيدين كهر في سائر الصلوات لا يختلف، ولا قنوت في صلاة العيدين ولا الاستسقاء، وإن قننت عند نازلة لم أكرهه. وإن قننت عند غير نازلة كرهت له.

١٧- الخطبة على العصا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ اعْتَمَدَ عَلَى عَصَا وَقَدْ قِيلَ خَطَبَ مُعْتَمِدًا عَلَى عِزَّةٍ، وَعَلَى قَوْسٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ اعْتِمَادٌ.

٤٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَتَعَمَّدُ عَلَى عِزَّتِهِ اعْتِمَادًا. [مرسل، إسناده ضعيف] قال الشافعي: وأحب لكل من خطب أي خطبة كانت أن

يعتمد على شيء، وإن ترك الاعتماد أحببت له أن يسكن يديه وجميع بدنيه، ولا يعبت يديه إما أن يضع اليمنى على اليسرى، وإما أن يسكنهما، وإن لم يضع إحداها على الأخرى، وترك ما أحببت له كله أو عبت بهما أو، وضع اليسرى على اليمنى كرهته له، ولا إعادة عليه.

١٨- الفصل بين الخطبتين

٤٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدَيْنِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ. [أخرجه البيهقي (٢٩٩/٣)] قال الشافعي: وكذلك خطبة الاستسقاء وخطبة الكسوف، وخطبة الحج، وكل خطبة جماعية. قال: ويبدأ الإمام في هذا كله إذا ظهر على المنبر فيسلم، ويرد الناس عليه.

فإن هذا يروى عالياً، ثم يجلس على المنبر حين يطلع عليه جلسة خفيفة كجلوس الإمام يوم الجمعة للأذان، ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس بعد الخطبة الأولى جلسة أخف من هذه أو مثلها، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل.

قال: فالخطب كلها سواء فيما وصفت، وفي أن لا يدع الصلاة على رسول الله ﷺ أبوي وأمي هو أول كلامه وآخره. قال: ويخطب الإمام على منبر، وعلى بناء وتراب مرتفع، وعلى الأرض، وعلى راحلته كل ذلك واسع.

قال الشافعي: وإن خطب في غير يوم الجمعة خطبة واحدة، وترك الخطبة أو شيئاً مما أمرته به فيها، فلا إعادة عليه، وقد أساء، وخطبة الجمعة تخالف هذا؛ فإن تركها صلى ظهراً أربعاً؛ لأنها إنما جعلت جمعة بالخطبة، فإذا لم تكن، صليت ظهراً، كل ما سوى الجمعة لا يحيل فرضاً إلى غيره.

١٩- التكبير في الخطبة في العيدين

٤٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: السُّنَّةُ فِي التَّكْبِيرِ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ عَلَى الْمُنْبَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَنْ يَتَدَوَّى الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَ، وَهُوَ قَائِمٌ

خطبة يوم الجمعة؛ لأن صلاة يوم الجمعة فرض.

قال: وكذلك أحب للمساكين إن حضروا أن يستمعوا الخطبة، ويكفوا عن المسألة حتى يفرغ الإمام من الخطبة.

٤٨٨ - أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن الهاد أن عمر بن عبد العزيز كان يترك المساكين يطوفون يسألون الناس في المصلى في خطبته الأولى يوم الأضحى والفطر، وإذا خطب خطبته الأخيرة أمر بهم فأجلسوا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥١/٣)]

قال الشافعي: وسواء الأولى والأخرة أكره لهم المسألة؛ فإن فعلوا، فلا شيء عليهم فيها إلا ترك الفضل في الاستماع.

٢١ - اجتماع العيدين

٤٨٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن عتبة، عن عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع عيدان على عهد رسول الله ﷺ، فقال: من أحب أن يجلس من أهل الغالية فليجلس في غير حرج. [أخرجه البيهقي (٣١٨/٣)]

٤٩٠ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي عبيد مولى ابن أضر قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجاء فصلى، ثم انصرف فخطب، فقال: إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل الغالية أن ينظر الجمعة فليتنظرها، ومن أحب أن يرجع فليرجع، فقد أذن له. [أخرجه عبد الرزاق (٥٧٣٢)، البيهقي (٣١٨/٣)]

قال الشافعي: وإذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد حين تحل الصلاة، ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصر في أن ينصرفوا إن شاءوا إلى أهليهم، ولا يعودون إلى الجمعة والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا، فلا حرج إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: ولا يجوز هذا لأحد من أهل المصر أن يدعوا أن يجمعوا إلا من عذر يجوز لهم به ترك الجمعة، وإن كان يوم علة.

قال الشافعي: وهكذا إن كان يوم الأضحى لا يختلف إذا كان بلد يجمع فيه الجمعة، ويصلي العيد، ولا يصلي أهل منى صلاة الأضحى، ولا الجمعة؛ لأنها ليست بمصر.

على المنبر يتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب، ثم يجلس جلسة، ثم يقوم في الخطبة الثانية فيفتتحها بسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب. [أخرجه البيهقي (٢٩٩/٣)، (٣٠٠)]

٤٨٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال أخبرني إسماعيل بن أمية أنه سمع أن التكبير في الأولى من الخطبتين تسع، وفي الأخيرة سبع. [أخرجه عبد الرزاق (٥٦٧١)]

قال الشافعي: ويقول عبيد الله بن عبد الله يقول فنام الإمام إذا قام يخطب الأولى أن يكبر تسع تكبيرات تترى لا كلام بينهم، فإذا قام ليخطب الخطبة الثانية أن يكبر سبع تكبيرات تترى لا يفصل بينهم بكلام يقول الله أكبر الله أكبر حتى يوفي سبعا؛ فإن أدخل بين التكبيرتين الحمد والتهليل كان حسنا، ولا ينقص من عدد التكبير شيئا، ويفصل بين خطبتيه بتكبير.

٤٨٦ - قال الشافعي: أخبرني الثقة من أهل المدينة أنه أثبت له كتاب عن أبي هريرة فيه تكبير الإمام في الخطبة الأولى يوم الفطر ويوم الأضحى إحدى أو ثلاثا وخمسين تكبيرة في فصول الخطبة بين ظهراني الكلام. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/٣)]

٤٨٧ - قال الشافعي: أخبرني من أثبت به من أهل العلم من أهل المدينة قال أخبرني من سمع عمر بن عبد العزيز، وهو خليفة يوم فطر فظهر على المنبر فسلم، ثم جلس، ثم قال: إن شعار هذا اليوم التكبير والتحميد، ثم كبر مزارا الله أكبر الله أكبر ولله الحمد، ثم تشهد للخطبة، ثم فصل بين التشهد بتكبير. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٠/٣)]

قال الشافعي: وإن ترك التكبير أو التسليم على المنبر أو بعض ما أمرته به كرهته له، ولا إعادة عليه في شيء من هذا إذا كان غير خطبة الجمعة.

٢٠ - استماع الخطبة في العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب لمن حضر خطبة عيد أو استسقاء أو حج أو كسوف أن ينصت ويستمع، وأحب أن لا ينصرف أحد حتى يستمع الخطبة؛ فإن تكلم أو ترك الاستماع أو انصرف كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه ولا كفارة، وليس هذا

قال الشافعي: وإن كسفت الشمس يوم الجمعة، ووافق ذلك يوم الفطر بدأ بصلاة العيد، ثم صلى الكسوف إن لم تنجل الشمس قبل أن يدخل في الصلاة.

قال: وإذا كسفت الشمس والإمام في صلاة العيد أو بعده قبل أن يخطف صلى صلاة الكسوف، ثم خطب للعيد والكسوف معاً خطبتين يجمع الكلام للكسوف، وللعيد فيهما، وإن كان تكلم لصلاة العيد، ثم كسفت الشمس خففت الخطبتين معاً، ونزل صلى الكسوف، ثم خطب للكسوف، ثم أذن لمن أهله في غير المصر بالانصراف كما وصفت، ولا يجوز هذا لأحد من أهل المصر قدر على شهود الجمعة؛ فإن وافق هذا يوم فطر وجمعة وكسوف وجدب فأراد أن يستسقي آخر صلاة الاستسقاء إلى الغد أو بعده، واستسقى في خطبته، ثم خرج فصلّى الاستسقاء، ثم خطب قال أبو يعقوب يبدأ بالكسوف، ثم بالعيد ما لم تزل الشمس، ثم بالجمعة إذا زالت الشمس؛ لأن لكل هذا وقتاً، وليس للاستسقاء وقت.

قال الشافعي: ولا أحب أن يستسقي في يوم الجمعة إلا على المنبر؛ لأن الجمعة أوجب من الاستسقاء، والاستسقاء يمنع من بعد منزله قليلاً من الجمعة أو يشق عليه.

قال: وإن اتفق العيد، والكسوف في ساعة صلى الكسوف قبل العيد؛ لأن وقت العيد إلى الزوال، ووقت الكسوف ذهاب الكسوف؛ فإن بدأ بالعيد، ففرغ من الصلاة قبل أن تنجلي الشمس صلى الكسوف، وخطب لهما معاً، وإن فرغ من الصلاة وقد تجلت الشمس خطب للعيد، وإن شاء ذكر فيه الكسوف.

٢٢- من يلزمه حضور العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أرخص لأحد في ترك حضور العيدين ممن تلزمه الجمعة، وأحب إلي أن يصلي العيدين والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها، وتصلّيها المرأة في بيتها، والعيد في مكانه؛ لأنه ليس بإحالة فرض، ولا أحب لأحد تركها.

قال: ومن صلاها صلاها كصلاة الإمام بتكبيره، وعدده.

قال الشافعي: وسواء في ذلك الرجال والنساء، ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام، وجد الإمام يخطف جلس، فإذا فرغ الإمام صلى صلاة العيد في مكانه أو بيته أو طريقه كما يصلّيها الإمام بكمال التكبير والقرامة، وإن ترك صلاة العيدين من فاتته أو تركها من لا تجب عليه الجمعة كرهت ذلك له.

قال: ولا قضاء عليه.

وكذلك صلاة الكسوف.

قال الشافعي: ولا بأس إن صلى قوم مسافرون صلاة عيد

أو كسوف أن يخطفهم واحد منهم في السفر، وفي القرية التي لا جمعة فيها، وأن يصلوها في مساجد الجماعة في المصر، ولا أحب أن يخطفهم أحد في المصر إذا كان فيه إمام خوف الفرقة.

قال: وإذا شهد النساء الجمعة، والعيدين، وشهدا العيد والمسافرون فهم كالأحرار المقيمين من الرجال، ويجزئ كلاً فيها ما يجزئ كلاً.

قال: وأحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة، والأعيان، وأنا لشهودهن الأعيان أشد استحباً مني لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات.

قال: وإذا أراد الرجل العيد فوافى المنصرفين؛ فإن شاء مضى إلى مصلى الإمام فصلّي فيه، وإن شاء رجع فصلّي حيث شاء.

٢٣- التكبير في العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يكبر الناس في الفطر حين تغيب الشمس ليلة الفطر فرادى، وجماعة في كل حال حتى يخرج الإمام لصلاة العيد، ثم يقطعون التكبير.

قال: وأحب أن يكون الإمام يكبر خلف صلاة المغرب والعشاء والصبح وبين ذلك، وغادياً حتى ينتهي إلى المصلى، ثم يقطع التكبير، وإنما أحببت ذلك للإمام أنه كالناس فيما أحب لهم، وإن تركه الإمام كبر الناس.

قال: ويكبر الحاج خلف صلاة الظهر من يوم النحر إلى أن يصلوا الصبح من آخر أيام التشريق، ثم يقطعون التكبير إذا كبروا خلف صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، ويكبر إمامهم خلف الصلوات فيكبرون معاً، ومفرقين ليلاً ونهاراً، وفي كل هذه الأحوال؛ لأن في الحج ذكرين يجر بهما التلبية، وهي لا تقطع إلا بعد الصبح من يوم النحر، والصلاة مبتدأ التكبير، ولا صلاة بعد رمي الجمرة يوم النحر قبل الظهر، ثم لا صلاة: منى بعد الصبح من آخر أيام منى.

قال: ويكبر الناس في الأفاق والحضر والسفر كذلك، ومن يحضر منهم الجماعة، ولم يحضرها والحاض والجنب وغير المتوضئ في الساعات من الليل والنهار ويكبر الإمام، ومن خلفه خلف الصلوات ثلاث تكبيرات وأكثر، وإن ترك ذلك الإمام كبر من خلفه ويكبر أهل الأفاق كما يكبر أهل منى، ولا يخالفونهم في ذلك إلا في أن يتقدموهم بالتكبير، فلو ابتدوا بالتكبير خلف صلاة المغرب من ليلة النحر قياساً على أمر الله في الفطر من شهر رمضان بالتكبير مع إكمال العدة، وأنهم ليسوا محرمين يلبون فيكتفون بالتلبية من التكبير لم أكره ذلك، وقد سمعت من

يستحب هذا، وإن لم يكبروا، وأخروا ذلك حتى يكبروا بتكبير أهل منى، فلا بأس إن شاء الله تعالى، وقد روي عن بعض السلف أنه كان يبتدئ التكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة، وأسأل الله تعالى التوفيق.

قال الشافعي: ويكبر الإمام خلف الصلوات ما لم يقيم من مجلسه، فإذا قام من مجلسه لم يكن عليه أن يعود إلى مجلسه فيكبر، وأحب أن يكبر ماشياً كما هو أو في مجلس إن صار إلى غير مجلسه.

قال: ولا يدع من خلفه التكبير بتكبيره، ولا يدعونه إن ترك التكبير، وإن قطع بحديث، وكان في مجلسه فليس عليه أن يكبر من ساعته، واستحب له ذلك، فإذا سها لم يكبر حتى يسلم من سجدي السهو.

قال: وإذا فات رجلاً معه شيء من الصلاة فكبر الإمام قام الذي فاتته بعض الصلاة يقضي ما عليه؛ فإن كان عليه سهو سجد له؛ فإذا سلم كبر ويكبر خلف التوافل وخلف الفرائض، وعلى كل حال.

٢٤- كيف التكبير؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتكبير كما كبر رسول الله ﷺ في الصلاة: الله أكبر، فيبدأ الإمام، فيقول: "الله أكبر الله أكبر، الله أكبر" حتى يقولها ثلاثاً، وإن زاد تكبيراً فحسن، وإن زاد، فقال: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، الله أكبر، ولا نعبد إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله، والله أكبر فحسن، وما زاد مع هذا من ذكر الله أحبته، غير أني أحب أن يبدأ بثلاث تكبيرات نسقاً، وإن اقتصر على واحدة أجزأته، وإن بدأ بشيء من الذكر قبل التكبير أو لم يأت بالتكبير، فلا كفارة عليه.

٨- كتاب صلاة الكسوف

أخبرنا الربيع سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله: تبارك وتعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ﴾ إلى قوله ﴿يَعْمَلُونَ﴾ مع ما ذكر من الآيات في كتابه.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل الآيات، ولم يذكر معها سجوداً إلا مع الشمس والقمر، وأمر بأن لا يسجد لهما، وأمر بأن يسجد له فاحتمل أمره أن يسجد له عند ذكر الشمس والقمر بأن يأمر بالصلاة عند حادث في الشمس والقمر، واحتمل أن يكون إنما نهى عن السجود لهما كما نهى عن عبادة ما سواه، فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن يصلى لله عند كسوف الشمس والقمر فاشبه ذلك معنيين: أحدهما أن يصلي عند كسوفهما لا يختلفان في ذلك، وإن لا يؤمر عند كل آية كانت في غيرهما بالصلاة كما أمر بها عندهما؛ لأن الله تبارك وتعالى لم يذكر في شيء من الآيات صلاة، والصلاة في كل حال طاعة لله تبارك وتعالى وعبادة لمن صلاها.

قال الشافعي: فيصلّي عند كسوف الشمس والقمر صلاة جماعة، ولا يفعل ذلك في شيء من الآيات غيرهما.

٤٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلًا قَالَ تَحَوُّوا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ قَالَ: ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْصِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَانْزِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَإِلَى الصَّلَاةِ. [أخرجه البخاري (١٠٤١)، مسلم (٩١١)]

رَأَيْتُمْ أَنَّكَ قَدْ تَنَاولْتَ فِي مَقَامِكَ هَذَا شَيْئاً، ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّكَ كَأَنَّكَ تَكْمَلُكَتْ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ أَوْ أُرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُقُوداً، وَلَوْ أَخَذْتَهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ أَوْ أُرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَاتِبِيَّ مَنْظُوراً وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ، فَقَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَكْفُرْنَ قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَةَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ. [أخرجه مالك (١٨٦/١)، البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)، أبو داود (١٨٨١)، السامي (١٤٦/٣)]

قال الشافعي: فذكر ابن عباس ما قال رسول الله ﷺ: بعد الصلاة دليل على أنه خطب بعدها، وكان في ذلك دليل على أنه فرق بين الخطبة للسنة، والخطبة للفرض فقدم خطبة الجمعة؛ لأنها مكتوبة قبل الصلاة وآخر خطبة الكسوف؛ لأنها ليست من الصلوات الخمس.

وكذلك صنع في العبدین؛ لأنهما ليستا من الصلوات، وهكذا ينبغي أن تكون في صلاة الاستسقاء، وذكر أنه أمر في كسوف الشمس والقمر بالفرع إلى ذكر الله، وكان ذكر الله عز وجل الذي فرغ إليه رسول الله ﷺ، ثم التذكير فوافق ذلك قول الله عز وجل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

قال الشافعي: فكان في قول ابن عباس عن رسول الله ﷺ كفاية من أن رسول الله ﷺ قد أمر في كسوف القمر بما أمر به في كسوف الشمس، والذي أمر به في كسوف الشمس فعله من الصلاة والذكر، ثم ذكر سفیان ما يوافق هذا.

٤٩٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَانْزِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَإِلَى الصَّلَاةِ. [أخرجه البخاري (١٠٤١)، مسلم (٩١١)]

قال الشافعي: فأمر رسول الله ﷺ في هذا الحديث أيضاً فيهما معاً بالصلاة.

٤٩٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ الْقَمَرَ انْكَسَفَ، وَإِنَّ عَبَّاسَ بِالْبَصْرَةِ فَخَرَجَ ابْنُ

بصلاة كسوفِ الشمس، وخَفَفَ فيها فقرًا في كلِّ واحدةٍ من الرَكعتين اللَّتين في الرَكعةِ بأَمِّ القرآن، وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وما أَشبهها، ثُمَّ خَطَبَ في الجمعة، وذكر الكسوفَ في خطبة الجمعة، وجمع فيها الكلامَ في الخطبةِ في الكسوفِ والجمعة، ونوى بها الجمعة، ثُمَّ صَلَّى الجمعة.

قال: وإن كانَ آخِرُ الجمعةِ حَتَّى يَرى أَنَّهُ صَلَّى صلاةَ الكسوفِ كاخْفَ ما تَكُونُ صلاته لم يدرك أن يخطبَ يجمعُ حَتَّى يدخلَ وقتَ العصرِ بدأ بالجمعة؛ فإن فرغَ منها، والشمسُ كاسفةٌ صَلَّى صلاةَ الكسوفِ، وإن فرغَ منها، وقد تجلَّتْ الشمسُ فتتأَمَّ تجلُّها حَتَّى تَعوِّدَ كما كانت قبلَ الكسوفِ لم يصلِ الكسوفَ، ولم يقضَ؛ لأنَّهُ عملٌ في وقتٍ، فإذا ذهبَ الوقتُ لم يعمل.

قال: وهكذا يصنعُ في كلِّ مكتوبةٍ اجتمعت والكسوفُ فخيَّفَ فوتها يبدَأُ بالمكتوبة، وإن لم يخفِ الفوتُ بدأ بصلاة الكسوفِ، ثُمَّ المكتوبة؛ لأنَّهُ لا وقتَ في الخطبة.

قال: وإن اجتمعَ كسوفٌ وعيْدٌ واستسقاءٌ وجنازةٌ بدأ بالصلاةِ على الجنازة، وإن لم يكنَ حضرَ الإمامُ أمرٌ من يقومُ بأمرها يبدَأُ بالكسوفِ؛ فإن فرغتِ الجنازةُ صَلَّى عليها أو تركها، ثُمَّ صَلَّى العيْدَ، وآخِرَ الاستسقاءِ إلى يومٍ غيرِ اليومِ الَّذي هوَ فيه.

قال: وإن خافَ فوتَ العيْدِ صَلَّى، وخَفَفَ، ثُمَّ خرجَ من صلاته إلى صلاةِ الكسوفِ، ثُمَّ خطبَ للعيْدِ والكسوفِ، ولا يضرُّه أن يخطبَ بعدَ الزَّوالِ لهما؛ لأنَّهُ ليسَ بخطبةِ الجمعة.

قال: وإن كانَ الكسوفُ بمكةَ عندَ رواحِ الإمامِ إلى الصلاةِ بِنِيَّ صَلَّوا الكسوفَ، وإن خافَ أن تَفوته صلاةُ الظَّهرِ: بِنِيَّ صَلَّاهَا بمكةَ.

قال: وإن كانَ الكسوفُ بعرفةَ عندَ الزَّوالِ قدَّمَ صلاةَ الكسوفِ، ثُمَّ صَلَّى الظَّهرَ، والعصرَ؛ فإن خافَ فوتَهما بدأ بهما، ثُمَّ صَلَّى الكسوفَ، ولم يدعه للموقفِ، وخَفَفَ صلاةَ الكسوفِ والخطبة.

قال: وهكذا يصنعُ في خسوفِ القمرِ.

قال: وإن كسفتِ الشمسُ بعدَ العصرِ، وهوَ بالموقفِ صَلَّى الكسوفَ، ثُمَّ خطبَ على بعيره، ودعا، وإن خسفَ القمرُ قبلَ الفجرِ بالمزدلفةِ أو بعده صَلَّى الكسوفَ، وخطبَ، ولو حِسبه ذلكَ إلى طلوعِ الشمسِ ويخَفَّفُ لئلا يجسبه إلى طلوعِ الشمسِ إن قدر.

قال الشَّافعيُّ: إذا اجتمعَ أمرانِ يخافُ أبدأُ فوتَ أحدهما، ولا يخافُ فوتَ الآخرِ بدأ بالَّذي يخافُ فوتَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إلى الَّذي لا يخافُ فوتَهُ.

قال: وإن خسفَ القمرُ وقتَ صلاةِ القيامِ بدأ بصلاة

عَبَّاسٍ فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكَعَتَانِ، ثُمَّ رَكِبَ فَخَطَبَنَا، فَقَالَ: إِنَّمَا صَلَّيْتُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَالَ: وَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ، وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْهُمَا كَاسِفًا فَلْيَكُنْ فَرَعَكُمْ إِلَى اللَّهِ. [أخرجه البيهقي (٣/٣٣٨)]

٤٩٤- قال الشَّافعيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَصَفَتْ صَلَاتَهُ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكَعَتَانِ. [أخرجه مالك (١/١٨٦)، البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١)، أبو داود (١٧٧٧)، الرَّمْذِي (٥٥٨)، النَّسَائِي (٣/١٣٢)، ابن ماجه (١٢٦٣)]

٤٩٥- قال الشَّافعيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣/٧٥٠)]

٤٩٦- قال الشَّافعيُّ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَهْلٍ نَافِعٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قال الشَّافعيُّ: وروى عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: قُمْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى صَلَاةِ كُسُوفِ الشَّمْسِ فَمَا سَمِعْتُ مِنْهُ خَرْفًا وَفِي قَوْلِ بَقْدَرِ سُوْرَةِ الْبَقْرَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مَا قَرَأَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَمِعَهُ لَمْ يَقْدِرْ بغيره.

١- وقتُ كسوفِ الشمس

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: فمتى كسفتِ الشمسُ نصفَ النَّهارِ أو بعدَ العصرِ أو قبلَ ذلكَ صَلَّى الإمامُ بالنَّاسِ صلاةَ الكسوفِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بالصَّلَاةِ لكُسُوفِ الشَّمْسِ، فلا وقتَ يحرُمُ فيه صلاةٌ أمرَ بها رسولُ اللَّهِ ﷺ كما لا يحرُمُ في وقتِ الصَّلَاةِ الْفَاتِيَةِ ولا الصَّلَاةِ على الجنازة، ولا الصَّلَاةِ للطَّوافِ ولا الصَّلَاةِ يُوَكِّدُهَا الْمَرْءُ على نفسه بأن يلزمها فيشتغلَ عنها أو ينسأها.

قال: وإن كسفتِ الشمسُ في وقتِ صلاةٍ بدأ بالصَّلَاةِ لكُسُوفِ الشَّمْسِ، وقدرَ المصلِّي أن يخرجَ من صلاةِ كسوفِ الشَّمْسِ، ويصلِّي المكتوبةَ، ثُمَّ يخطبُ لكُسُوفِ الشَّمْسِ بعدَ المكتوبة.

قال الشَّافعيُّ: وإن كسفتِ الشمسُ في وقتِ الجمعةِ بدأ

الحسوف.

قال: وإذا توجه الإمام ليصلي صلاة الكسوف، فلم يكبر حتى تنجلي الشمس لم يكن عليه أن يصلي الكسوف، وإن كبر، ثم تجلت الشمس أتم صلاة الكسوف بكمالها.

قال: وإن صلى صلاة الكسوف فأكملها، ثم انصرف، والشمس كاسفة يزيد كسوفها أو لا يزيد لم يعد الصلاة، وخطب الناس؛ لأننا لا نحفظ أن النبي ﷺ صلى في كسوف إلا ركعتين، وصلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس لا يختلفان في شيء إلا أن الإمام لا يجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس؛ لأن النبي ﷺ لم يجهر فيها كما يجهر في صلاة الأعياد، وأنها من صلاة النهار، ويجهر بالقراءة في صلاة الحسوف؛ لأنها من صلاة الليل، وقد سن النبي ﷺ الجهر بالقراءة في صلاة الليل.

٢- الخطبة في صلاة الكسوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويخطب الإمام في صلاة الكسوف نهاراً خطبتين يجلس في الأولى حين يصعد المنبر، ثم يقوم، فإذا فرغ من الخطبة الأولى جلس، ثم يقوم فيخطب الثانية، فإذا فرغ نزل.

قال الشافعي: ويجعلها كالخطبة يبدأ بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ وحض الناس على الخير، وأمرهم بالتوبة والتقرب إلى الله عز وجل ويخطب في موضع مصلاة، ويصلي في المسجد حيث يصلي الجمعة لا حيث يصلي الأعياد، وإن ترك ذلك، وصلى في غيره أجزأه إن شاء الله تعالى؛ فإن كان بالموقف بعرفة خطب ركباً، وفصل بين الخطبتين بسكتة كالسكتة إذا خطب على منبره، وأحب إلي أن يسمع الإمام في الخطبة في الكسوف، والعيدين والاستسقاء، وينصت لها، وإن انصرف رجل قبل أن يسمع لها أو تكلم كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه، وإن ترك الإمام الخطبة أو خطب على غير ما أمر به كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه.

قال الشافعي: وأحب للقوم بالبادية والسر، وحيث لا يجمع فيه الصلاة أن يخطب بهم أحدهم، ويذكرهم إذا صلوا الكسوف.

قال: ولا أحب ذلك للنساء في البيوت؛ لأنه ليس من سنة النساء أن يخطبن إذا لم يكن مع رجال.

٣- الأذان للكسوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أذان لكسوف ولا لعيد ولا لصلاة غير مكتوبة، وإن أمر الإمام من يصيح الصلاة جامعة أحببت ذلك له، فإن الزهري يقول: كان النبي ﷺ يأمر المؤذن

وكذلك يبدأ به قبل الوتر وركعتي الفجر؛ لأنه صلاة جماعة والوتر وركعتا الفجر صلاة أفراد فيبدأ به قبلهما، ولو فاتا.

قال: وإذا كسفت الشمس، ولم يصلوا حتى تغيب كاسفة أو متجلية لم يصلوا لكسوف الشمس.

وكذلك لو خسف القمر، فلم يصلوا حتى تجلي أو تطلع الشمس لم يصلوا، وإن صلوا الصبح، وقد غاب القمر خاسفاً صلوا لخسوف القمر بعد الصبح ما لم تطلع الشمس، ويخفون الصلاة لكسوف القمر في هذه الحال حتى يخرجوا منها قبل طلوع الشمس؛ فإن افتتحوا الصلاة بعد الصبح وقبل الشمس، فلم يفرغوا منها حتى تطلع الشمس أتموها.

قال الشافعي: ويخطب بعد تجلي الشمس؛ لأن الخطبة تكون بعد تجلي الشمس والقمر، وإذا كسفت الشمس، ثم حدث خوف صلى الإمام صلاة الحسوف صلاة خوف كما يصلي المكتوبة صلاة خوف لا يختلف ذلك.

وكذلك يصلي صلاة الحسوف، وصلاة شدة الحسوف إيماء حيث توجه ركباً، وماشياً؛ فإن أمكنه الخطبة والصلاة تكلم، وإن لم يمكنه، فلا يضره.

قال: وإن كسفت الشمس في حضر فغشي أهل البلد عدو مضوا إلى العدو؛ فإن أمكنهم في صلاة الكسوف ما يمكنهم في المكتوبة صلوا صلاة خوف، وإن لم يمكنهم ذلك صلوا صلاة شدة الحسوف طالين ومطلوين لا يختلف.

قال الشافعي: ومتى غفل عن صلاة الكسوف حتى تجلي الشمس لم يكن عليهم صلاتها، ولا قضاؤها.

قال: فإن غفلوا عنها حتى تنكسف كلها، ثم ينجلي بعضها صلوا صلاة كسوف متمكنين إذا لم يكونوا خاضعين، ولا متفاوتين، وإن انجلت لم يخرجوا من الصلاة حتى يفرغوا منها، وهي كاسفة حتى تعود بكمالها قبل أن تنكسف.

قال: وإن انكسفت فجعلها سحاب أو غبار أو حائل ما كان فظنوا أنها تجلت صلوا صلاة الكسوف إذا علموا أنها قد كسفت فهي على الكسوف حتى يستيقنوا بتجليها، ولو تجلى بعضها فأراه صافياً لم يدعوا الصلاة؛ لأنهم مستيقنون بالكسوف، ولا يدرون انجلي الغيب منها أم لم ينجل، وقد يكون الكسوف في بعضها دون بعض، وتنكسف كلها فيتجلى بعضها دون بعض حتى يتجلى الباقي بعده.

قال الشافعي: ولو طلعت في طحاف أو غبانة أو غمامة فتوهموها كاسفة لم يصلوها حتى يستيقنوا كسوفها.

فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ أَنْ يَقُولَ الصَّلَاةُ جَامِعَةً.

٤ - قَدْرُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَاحِبٌ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِيكَبِّرُ، ثُمَّ يَفْتَحُ كَمَا يَفْتَحُ الْمَكْتُوبَةَ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلَ بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنْ كَانَ يَحْفَظُهَا أَوْ قَدَرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُهَا، ثُمَّ يَرِكِعُ فَيُطِيلُ، وَيَجْعَلُ رُكُوعَهُ قَدْرَ مَائَةِ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْفَعُ، وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ حَمْدِهِ رَبَّنَا، وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَقَدْرَ مَائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرِكِعُ بِقَدْرِ ثَلَاثِي رُكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَرْفَعُ، وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَقَدْرَ مَائَةٍ وَخَمْسِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرِكِعُ بِقَدْرِ سَبْعِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَقَدْرَ مَائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرِكِعُ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَسْجُدُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ جَاوَزَ هَذَا فِي بَعْضٍ وَقَصَرَ عَنْهُ فِي بَعْضٍ أَوْ جَاوَزَهُ فِي كُلِّ أَوْ قَصَرَ عَنْهُ فِي كُلِّ إِذَا قَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنَ فِي مَبْتَدَأِ الرُّكْعَةِ، وَعِنْدَ رَفْعِهِ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَبْلَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَجْزَاءً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَرَكَ أَمَّ الْقُرْآنَ فِي رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ أَوْ الْقِيَامِ الثَّانِي لَمْ يَعْتَدْ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ، وَصَلَّى رُكْعَةً أُخْرَى، وَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهَرِ كَمَا إِذَا تَرَكَ أَمَّ الْقُرْآنَ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ لَمْ يَعْتَدْ بِهَا كَأَنَّهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ رَكِعَ فَرَفَعَ، فَلَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى رَفَعَ، ثُمَّ يَعُودُ لِأَمِّ الْقُرْآنِ فَيَقْرُؤُهَا، ثُمَّ يَرِكِعُ، وَإِنْ تَرَكَ أَمَّ الْقُرْآنِ حَتَّى يَسْجُدَ أَلْغَى السَّجُودَ، وَعَادَ إِلَى الْقِيَامِ حَتَّى يَرِكِعَ بَعْدَ أَمِّ الْقُرْآنِ.

قَالَ: وَلَا يَجْزِي أَنْ يُؤْمَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ إِلَّا مَنْ يَجْزِي أَنْ يُؤْمَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَإِنْ أَمَّ أَمِّي قَرَأَ لَمْ تَحْزِئْ صَلَاتُهُمْ عَنْهُمْ، وَإِنْ قَرَعُوا مَعَهُ إِذَا كَانُوا يَأْتُمُونَ بِهِ.

قَالَ: وَإِنْ أَتَاهُمْ قَارِئُ أَجْزَأَ صَلَاتِهِ عَنْهُمْ.

وَإِذَا قُلْتُ: لَا تَحْزِئُ عَنْهُمْ أَعَادُوا بِإِمَامٍ مَا كَانَتِ الشَّمْسُ كَاسْفَةً، وَإِنْ تَجَلَّتْ لَمْ يَعِيدُوا، وَإِنْ ائْتَمَرُوا كُلُّهُمْ مِنَ الْإِعَادَةِ إِلَّا وَاحِدًا أَمَرْتُ الْوَاحِدَ أَنْ يَعِيدَ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَمَرْتُهُمَا أَنْ يَجْمَعَا.

٥ - صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِينَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

٩٧٤ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ

بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِو أَوْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ رَمَزَمَ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ رُكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكْعَتَيْنِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣/٣٢٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَحْسَبُ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ إِلَّا أَنْ الْوَالِيَّ تَرَكَهَا لِعَلَّ الشَّمْسَ تَكُونُ كَاسْفَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَلَمْ يَصِلْ فَصَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ أَوْ لِعَلَّ الْوَالِيَّ كَانَ غَائِبًا أَوْ ائْتَمَعَ مِنَ الصَّلَاةِ.

قَالَ: فَهَكَذَا أَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ كَانَ حَاضِرًا إِمَامًا أَنْ يَصَلِّيَ إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْكُسُوفِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَانِيَةً إِنْ لَمْ يَخَفْ وَسِرًّا إِنْ خَافَ الْوَالِيَّ فِي أَيِّ سَاعَةٍ كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَأَحْسَبُ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ تَرَكَهَا فِي زَمَانِ بَنِي أُمَيَّةٍ اتَّقَاءَ لَهُمْ فَأَمَّا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى فَيَذْهَبُ إِلَى أَنْ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَطَوَافٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَالسَّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَطَوَافٍ، وَالصَّلَاةُ الْمَوْكَدَةُ تَنْسَى، وَيَشْتَغِلُ عَنْهَا، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ عِنْدِي لِمَسَافِرٍ وَلَا مَقِيمٍ، وَلَا لِأَحَدٍ جَازٍ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِحَالٍ فَيُصَلِّيَهَا كُلُّ مَنْ وَصَفْتُ بِإِمَامٍ تَقَدَّمَ، وَمُنْفَرِدًا إِنْ لَمْ يَجِدْ إِمَامًا وَيُصَلِّيَهَا كَمَا وَصَفْتُ صَلَاةَ الْإِمَامِ رُكْعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكْعَتَيْنِ.

وكَذَلِكَ خُسُوفُ الْقَمَرِ.

قَالَ: وَإِنْ خَطَبَ الرَّجُلُ الَّذِي، وَصَفْتُ فَذَكَرَهُمْ لَمْ أَكْرَهُ.

قَالَ: وَإِنْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَرَجُلٌ مَعَ نِسَاءٍ فِيهِنَّ ذَوَاتُ عَحْرَمٍ مِنْهُ صَلَّى بِهِنَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ ذَوَاتُ عَحْرَمٍ مِنْهُ كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ صَلَّى بِهِنَّ، فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَإِنْ كُنَّ اللَّاتِي يَصَلِّيْنَ نِسَاءً فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ الْخَطْبَةُ، وَلَكِنْ لَوْ ذَكَرْتَهُنَّ إِحْدَاهُنَّ كَانَ حَسَنًا.

قَالَ: وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ صَلَاةَ الْكُسُوفِ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ صَلاَهَا كَمَا يَصْنَعُ فِي الْمَكْتُوبَةِ.

وكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ، فَلَا أَكْرَهُ لِمَنْ لَا هَيْئَةَ لَهَا بَارِعَةً مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا لِلْعَجُوزِ، وَلَا لِلصَّبِيِّ شُهُودَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ مَعَ الْإِمَامِ بَلْ أَحَبُّهَا لَهُنَّ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ لِذَوَاتِ الْهَيْئَةِ أَنْ يَصَلِّيَنَهَا فِي بَيُوتِهِنَّ.

٦ - الصَّلَاةُ فِي غَيْرِ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا أَمْرُ بِصَلَاةٍ جَامِعَةٍ فِي زَلْزَلَةٍ، وَلَا ظُلْمَةٍ، وَلَا لَصَوَاعِقَ، وَلَا رِيحٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَأَمْرُ بِالصَّلَاةِ مُنْفَرِدِينَ كَمَا يَصَلُّونَ مُنْفَرِدِينَ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ.

٩- كتاب الاستسقاء

١- متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع

المطر إذا خاف ضرره؟

٤٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَطَرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْدَمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكْثَامِ، وَيَطُّونِ الْأَوْدِيَةَ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ فَانْجَابَتِ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابُ الثُّوبِ. [أخرجه مالك (١٩١/١)، البخاري (١٠١٥)، مسلم (٨٩٧)]

قال الشافعي: فإذا كان جذب أو قلة ماء في نهر أو عين أو بئر في حاضر أو باد من المسلمين لم أحب للإمام أن يتخلف عن أن يعمل عمل الاستسقاء، وإن تخلف عن ذلك لم تكن عليه كفارة ولا قضاء، وقد أساء في تخلفه عنه، وترك سنة فيه، وإن لم تكن واجبة، وموضع فضل.

فإن قال قائل: فكيف لا يكون واجبا عليه أن يعمل عمل الاستسقاء من صلاة وخطبة؟

قيل: لا فرض من الصلاة إلا خمس صلوات، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ ما يدل على أن جذبا كان، ولم يعمل رسول الله ﷺ في أوله عمل الاستسقاء، وقد عمله بعد مدة منه فاستسقى.

وبذلك قلت: لا يدع الإمام الاستسقاء، وإن لم يفعل الإمام لم أر للناس ترك الاستسقاء؛ لأن المواشي لا تهلك إلا وقد تقدمها جذب دائم، وأما الدعاء بالاستسقاء فما لا أحب تركه إذا كان الجذب، وإن لم يكن ثم صلاة ولا خطبة، وإن استسقى، فلم تخطر الناس أحببت أن يعود، ثم يعود حتى يمطروا، وليس استحبابي لعودته الثانية بعد الأولى، ولا الثالثة بعد الثانية كاستحبابي للأولى، وإنما أجزت له العود بعد الأولى أن الصلاة والجماعة في الأولى فرض، وأن رسول الله ﷺ إذا استسقى سقي أولا، فإذا سقوا أولا لم يعد الإمام.

٤٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: أَصَابَ النَّاسَ سَنَةٌ شَدِيدَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّ بِهِمْ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْ شَاءَ صَاحِبُكُمْ لَمَطَرْتُمْ مَا شِئْتُمْ، وَلَكِنَّهُ لَا يُجِبُ ذَلِكَ فَأَخْبَرَ النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِ الْيَهُودِيِّ قَالَ: أَوْقَدْ قَالَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَنْصِرُ بِالسَّنَةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي لَأَرَى السُّحَابَةَ خَارِجَةً مِنَ الْعَيْنِ فَافْكُرْهَا مَوْعِدَكُمْ يَوْمَ كَذَا أَسْتَسْقِي لَكُمْ.

فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فما تفرق الناس حتى مطروا ما شاءوا فما أقلت السماء جمعة، وإذا خاف الناس غرقا من سيل أو نهر دعاوا الله بكف الضر عنهم كما دعا النبي ﷺ بكف الضر عن البيوت أن تهدمت. وكذلك يدعو بكف الضر من المطر عن المنازل، وأن يجعل حيث ينفع، ولا يضر البيوت من الشجر والجبال والصحاري إذا دعا بكف الضر، ولم أمر بصلاة جماعة، وأمرت الإمام، والعمامة يدعوون في خطبة الجمعة، وبعد الصلوات، ويدعو في كل نازلة نزلت بأحد من المسلمين، وإذا كانت ناحية مخصبة، وأخرى مجدبة فحسن أن يستسقي إمام الناحية المخصبة لأهل الناحية المجدبة والجماعة المسلمين، ويسأل الله الزيادة لمن أخصب مع استسقاؤه لمن أجذب، فإن ما عند الله واسع، ولا أحضه على الاستسقاء لمن ليس بين ظهرانيه كما أحضه على الاستسقاء لمن هو بين ظهرانيه ممن قاربه، ويكتب إلى الذي يقوم بأمر المجديين أن يستسقي لهم أو أقرب الأئمة بهم؛ فإن لم يفعل أحببت أن يستسقي لهم رجل من بين ظهرانيهم. [أخرجه أبو داود (١١٧٣)]

٢- متى يستسقي بصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل إمام صلى الجمعة، وصلى العيدين استسقى، وصلى الخسوف، ولا يصلي الجمعة إلا حيث يحب؛ لأنها ظهر، فإذا صليت جمعة قصرت منها ركعتان، ويجوز أن يستسقي واستحب أن يصلي العيدين والخسوف حيث لا يجمع من بادية وقرية صغيرة، ويفعله مسافرون في البدو؛ لأنها ليست بإحالة شيء من فرض وهي سنة ونافلة خير، ولا أحب تركه بحال، وإن كان أمري به، واستحبابه حيث لا يجمع ليس هو كاستحبابه حيث يجمع، وليس كأمري به من يجمع من الأئمة والناس، وإنما أمرت به كما وصفت؛ لأنها سنة، ولم ينه عنه أحد يلزم أمره، وإذا استسقى الجماعة بالبادية فعلوا ما يفعلونه في الأمصار من صلاة أو خطبة، وإذا خلت الأمصار من الولاية

وفي ثياب تواضع، ويكون مثيه وجلومه وكلامه كلام تواضع واستكانة، وما أحبت للإمام في الحالات من هذا أحبت للناس كافة، وما لبس الناس، والإمام مما يحل لهم الصلاة فيه أجزاء وليأهم.

٧- خروج النساء، والصبيان في الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب أن يخرج الصبيان، ويتنظفوا للاستسقاء، وكبار النساء، ومن لا هيئة له منهن، ولا أحب خروج ذوات الهيئة ولا أمر بإخراج البهائم، وأكره إخراج المسلمين، وخالف الإسلام للاستسقاء مع المسلمين في موضع مستسقى المسلمين، وغيره، وأمر بمنعهم من ذلك؛ فإن خرجوا متميزين على حدو لم تمنعهم ذلك، ونساؤهم فيما أكره من هذا كرجالهم، ولو تميز نساؤهم، لم أكره من خرجهم ما أكره من مخرج بالغير، ولو ترك سادات الغيب المسلمين العبيد يخرجون كان أحب إلي، وليس يلزمهم تركهم، والإمام مثل الحرائر، وأحب إلي لو ترك عجائزهن، ومن لا هيئة له منهن يخرج، ولا أحب ذلك في ذوات الهيئة منهن، ولا يجب على ساداتهن تركهن يخرجن.

٨- المطر قبل الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تهيأ الإمام للخروج فمطر الناس مطراً قليلاً أو كثيراً، أحببت أن يمضي، والناس على الخروج فيشكروا الله على سقائه، ويسألوا الله زيادته، وعموم خلقه بالغيث، وأن لا يتخلفوا؛ فإن فعلوا، فلا كفارة، ولا قضاء عليهم؛ فإن كانوا يمتطرون في الوقت الذي يريد الخروج بهم فيه استسقى بهم في المسجد أو آخر ذلك إلى أن يقطع المطر، ولو نذر الإمام أن يستسقي، ثم سقى الناس، وجب عليه أن يخرج فيوفي نذره، وإن لم يفعل فعليه قضاؤه، وليس عليه أن يخرج بالناس؛ لأنه لا يملكهم، ولا له أن يلزمهم أن يستسقوا في غير جدي.

وكذلك لو نذر رجل أن يخرج يستسقي كان عليه أن يخرج للنذر بنفسه؛ فإن نذر أن يخرج بالناس كان عليه أن يخرج بنفسه، ولم يكن عليه أن يخرج بالناس؛ لأنه لا يملكهم، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم، وأحب أن يخرج بمن أطاعه منهم من ولده وغيرهم؛ فإن كان في نذره أن يخطب فيخطب، ويذكر الله تعالى ويدعو جالساً إن شاء؛ لأنه ليس في قيامه إذا لم يكن والياً، ولا معه جماعة بالذكر طاعة، وإن نذر أن يخطب على منبر فليخطب جالساً، وليس عليه أن يخطب على منبر؛ لأنه لا طاعة في ركوب المنبر ولا بغير ولا بناء، إنما أمر بهذا الإمام لسمع الناس؛ فإن كان إماماً، ومعه ناس لم يف نذره إلا بالخطبة قائماً؛ لأن الطاعة

قدموا أحدهم للجمعة والعيد، والخسوف، والاستسقاء كما قد قدم الناس أبا بكر، وعبد الرحمن بن عوفٍ للصلاة مكتوبة، ورسول الله ﷺ يصلح بين بني عمر بن عوف، وعبد الرحمن في غزوة تبوك، ورسول الله ﷺ قد ذهب لإحاجته، ثم غبط رسول الله ﷺ الناس بما صنعوا من تقديم عبد الرحمن بن عوفٍ فإذا أجاز هذا رسول الله ﷺ في المكتوبة غير الجمعة كانت الجمعة مكتوبة، وكان هذا في غير المكتوبة مما ذكرت أجوز.

٣- الاستسقاء بغير الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويستسقي الإمام بغير صلاة مثل أن يستسقي بصلاة وبعد خطبته وصلاته، وخلف صلاته، وقد رأيت من يقيم مؤذناً فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستسقي، ويحضر الناس على الدعاء فما كرهت من صنع ذلك.

٤- الأذان لغير المكتوبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أذان، ولا إقامة إلا للمكتوبة، فأما الخسوف، والعيدان والاستسقاء، وجميع صلاة النافلة بغير أذان ولا إقامة.

٥- كيف يتدئ الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا عن بعض الأئمة أنه كان إذا أراد أن يستسقي أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة، وتقربوا إلى الله عز وجل بما استطاعوا من خير، ثم خرج في اليوم الرابع فاستسقى بهم، وأنا أحب ذلك لهم، وأمرهم أن يخرجوا في اليوم الرابع صياماً من غير أن أوجب ذلك عليهم، ولا على إمامهم، ولا أرى بأساً أن يأمرهم بالخروج، ويخرج قبل أن يتقدم إليهم في الصوم، وأولى ما يقتربون إلى الله أداء ما يلزمهم من مظلمة في دم أو مال أو عوض، ثم صلح المشاجر، والمهاجر، ثم يتطوعون بصدقة، وصلاة، وذكر، وغيره من البر، وأحب كلما أراد الإمام العودة إلى الاستسقاء أن يأمر الناس أن يصوموا قبل عودته إليه ثلاثاً.

٦- الهيئة للاستسقاء للعديد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: خرج رسول الله ﷺ في الجمعة، والعديد بأحسن هيئة، وروي أنه خرج في الاستسقاء متواضعاً وأحسب الذي رواه قال متبذلاً فأحب في العديد أن يخرج بأحسن ما يجد من الثياب وأطيب الطيب، ويخرج في الاستسقاء منتظفاً بالماء، وما يقطع تغير الرائحة من سواك وغيره،

أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْخُوَيْرِثُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ مِثْلُ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ سَبْعٌ وَخَمْسٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣-٩٦)]

٥٠٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ تَمِيمٍ يُخْبِرُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي فَاَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوْلَ رِذَاءَهُ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١٠٢٤)، مسلم (٨٩٤)، أبو داود (١١٦١)، الرمداني (٥٥٣)، النسائي (١٦٤/٣)، ابن ماجه (١٢٦٧)]

٥٠٥- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ. [تقدم]

٥٠٦- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا وَكَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ مِثْلَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٩٥/٣)]

٥٠٧- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَشَارَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يُكَبِّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا، وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣-٩٦)]

قال الشافعي: فهذا كله ناخذُ فنامرُ الإمامَ يكبِّرُ في الاستسقاء سبعا وخمسا قبل القراءة، ويرفعُ يديه عند كل تكبيرة من السبع، والخمس ويجهرُ بالقراءة، ويصلي ركعتين لا يخالف صلاة العيد بشيء، ونامره أن يقرأ فيها ما يقرأ في صلاة العيدين، فإذا خافت بالقراءة في صلاة الاستسقاء، فلا إعادة عليه، وإن ترك التكبير فكل ذلك، ولا سجدة للسهر عليه، وإن ترك التكبير حتى يفتح القراءة في ركعة لم يكبر بعد افتتاحه القراءة.

وكذلك إن كبر بعض التكبير، ثم افتتح بالقراءة لم يقض التكبير في تلك الركعة، وكبر في الأخرى تكبيرها، ولم يقض ما ترك من تكبير الأولى، فإن صنع في الأخرى كذلك صنع هكذا يكبر قبل أن يقرأ، ولا يكبر بعدما يقرأ في الركعة التي افتتح فيها القراءة.

إذا كان معه ناسٌ فيها أن يخطب قائما، فإذا فعلَ هذا كله فوقف على منبر أو جدار أو قائما أجزاء من نذر، ولو نذر أن يخرج فليستسقى أحببت له أن يستسقى في المسجد ويبرزه لو استسقى في بيته.

٩- أين يصلي للاستسقاء؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويصلي الإمام حيث يصلي العيد في أوسع ما يجد على الناس، وحيث استسقى أجزاءه إن شاء الله تعالى.

١٠- الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء، وما يخطب عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويخرج الإمام للاستسقاء في الوقت الذي يصل فيه إلى موضع مصلاه، وقد برزت الشمس فيبتدئ فصلي، فإذا فرغ خطب، ويخطب على منبر يخرج به إن شاء، وإن شاء خطب راجبا أو على جدار أو شيء يرفع له أو على الأرض، كل ذلك جائز له.

١١- كيف صلاة الاستسقاء؟

٥٠٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاَسْتَسْقَى، وَحَوْلَ رِذَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. [أخرجه أبو داود (١١٦٤)]

٥٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ، وَيُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَيُكَبِّرُونَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣)]

٥٠٢- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩٥/٣)]

٥٠٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩٥/٣)]

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا فِي
الاستِسْقَاءِ رَفَعَ يَدَيْهِ. [أخرجه البخاري (١٠٣١)، مسلم (٨٩٥)، أبو
داود (١١٧١)، النسائي (١٥٨/٣)]

٥٠٨ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّمٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا
اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ أَمْطِرْنَا. [أخرجه البيهقي (٣٥٥/٣)]

٥٠٩ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ رِجَاحٍ،
عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ:
اللَّهُمَّ سُقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سُقِنَا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءًا، وَلَا هَظْمًا، وَلَا
غَرَقًا اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَائِبِ، وَمَتَابِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا
عَلَيْنَا. [أخرجه البيهقي (٣٥٦/٣)]

قال: وروى سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ كَانَ
إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا مَرِيئًا عَذَقًا
مُجَلَّلًا عَامًّا طَيِّقًا سَحَاءً دَائِمًا اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ
الْقَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْبَيْتِ الْبَلَادِ، وَالنَّهَائِمِ، وَالْخَلْقِ مِنَ السَّلَواتِ،
وَالْجَهْدِ وَالضَّنْكِ مَا لَا تَشْكُو إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ لَنَا الزُّرْعُ،
وَأَوْرَثَ لَنَا الضَّرْعَ، وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ
الْأَرْضِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا عَنَّا الْجَهْدَ، وَالْجُوعَ، وَالْعُرْيَ، وَاكْشِفْ عَنَّا
مِنْ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا
فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٠٠/٣)]

قال الشافعي: وأحب أن يدعو الإمام بهذا، ولا وقت في
الدُّعَاءِ ولا يجاوزه.

٥١٠ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اسْتَسْقَى عُمَرُ، وَكَانَ أَكْثَرَ دُعَاوِهِ الِاسْتِغْفَارَ.
[أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٩٧/٣)]

قال الشافعي: وإن خطب خطبة واحدة لم يجلس فيها، ولم
يكن عليه إعادة، وأحب أن يجلس حين يرقى المنبر أو موضعه
الذي يخطب فيه، ثم يخطب، ثم يجلس فيخطب.

١٥ - تحويل الإمام الرداء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويبدأ فيخطب الخطبة الأولى،
ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب بعض الخطبة الآخرة فيستقبل الناس
في الخطبتين، ثم يحول وجهه إلى القبلة، ويحول رداءه ويحول الناس
أردبتهم معه فيدعو سرًا في نفسه، ويدعو الناس معه، ثم يقبل
على الناس بوجهه فيحضهم، ويأمرهم بخير، ويصلي على النبي

قال الشافعي: وهكذا هذا في صلاة العيدين لا يختلف، وما
قرأ به مع أم القرآن في كل ركعة أجزاءه، وإن أقصر على أم
القرآن في كل ركعة أجزاءه، وإن صلى ركعتين قرأ في إحدهما بأم
القرآن، ولم يقرأ في الأخرى بأم القرآن، فإنما صلى ركعة فيضيف
إليها أخرى، ويسجد للسجود، ولا يعتد هو، ولا من خلفه بركعة لم
يقرأ فيها، وإن صلى ركعتين لم يقرأ في واحدة منهما بأم القرآن
أعادهما خطب أم لم يخطب؛ فإن لم يعدهما حتى ينصرف أحيت
له إعادتهما من الغد أو يومه إن لم يكن الناس تفرقوا، وإذا
أعادهما أعاد الخطبة بعدهما، وإن كان هذا في صلاة العيد
أعادهما من يومه ما بينه وبين أن تزول الشمس، فإذا زالت لم
يعدهما؛ لأن صلاة العيد في وقت، فإذا مضى لم تصل، وكل يوم
وقت لصلوة الاستسقاء، ولذلك يعيدهما في الاستسقاء بعد
الظهر، وقبل العصر.

١٢ - الطَّهَارَةُ لصلَاةِ الاستِسْقَاءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يصلي حاضر، ولا
مسافر صلاة الاستسقاء ولا عيد، ولا جنازة، ولا يسجد للشكر،
ولا سجود القرآن، ولا يمس مصحفًا إلا طاهرًا الطهارة التي تجزبه
للصلاة المكتوبة؛ لأن كل صلاة، ولا يحمل مس مصحف إلا
بطهارة، وسواء خاف فوت شيء من هذه الصلوات أو لم يخف
يكون ذلك سواء في المكتوبات.

١٣ - كيف الخطبة في الاستسقاء؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويخطب الإمام في الاستسقاء
خطبتين كما يخطب في صلاة العيدين يكثر الله فيهما، ويمدده،
ويصلي على النبي ﷺ ويكثر فيهما الاستغفار حتى يكون أكثر
كلامه، ويقول كثيراً «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يُرْسِلُ السَّمَاءَ
عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا».

١٤ - الدعاء في خطبة الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقول "اللهم إنك أمرتنا
بدعائك، ووعدتنا بإجابتك، فقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما
وعدتنا اللهم إن كنت أوجبت إجابتك لأهل طاعتك، وكنا قد
قارفتنا ما خالفنا فيه الذين تحضروا طاعتك فامنن علينا بمغفرة ما
قارفتنا، وإجابتنا في سقيانا، وسعة رزقنا، ويدعو بما بعد الدنيا
والآخرة، ويكون أكثر دعائه الاستغفار يبدؤه بدعائه ويفصل به
بين كلامه، ويختتم به، ويكون أكثر كلامه حتى ينقطع الكلام،
ويحضر الناس على التوبة، والطاعة، والتقرب إلى الله عز وجل.

ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ آية أو أكثر من القرآن، ويقول: استغفر الله لي ولكم، ثم يزل، وإن استقبل القبلة في الخطبة الأولى لم يكن عليه أن يعود لذلك في الخطبة الثانية، وأحب لمن حضر الاستسقاء استماع الخطبة والإنصات، ولا يجب ذلك وجوبه في الجمعة.

١٦- كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة

٥١١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الذَّرَاوَزِيُّ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَيْمٍ قَالَ: اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَغْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٣)]

قال الشافعي: وبهذا أقول فنام الإمام أن ينكس رداءه فيجعل أعلاه أسفله، ويزيد مع تنكيسه فيجعل شقه الذي على منكبه الأيمن على منكبه الأيسر، والذي على منكبه الأيسر على منكبه الأيمن، فيكون قد جاء بما أراد رسول الله ﷺ من تنكسه، وبما فعل من تحويل الأيمن على الأيسر إذا خف له رداؤه؛ فإن ثقل فعل ما فعل رسول الله ﷺ من تحويل ما على منكبه الأيمن على منكبه الأيسر، وما على منكبه الأيسر على منكبه الأيمن، ويصنع الناس في ذلك ما صنع الإمام؛ فإن تركه منهم تارك أو الإمام أو كلهم كرهت تركه لمن تركه، ولا كفارة، ولا إعادة عليه، ولا يحول رداءه إذا انصرف من مكانه الذي يخطب فيه، وإذا حولوا أردبتهم أقرؤها محولة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها، وإن اقتصر رجل على تحويل رداءه، ولم ينكس أجزأه إن شاء الله تعالى لسعة ذلك.

وكذلك لو اقتصر على تنكسه، ولم يحول إلا تنكس، رجوت أن يجزيه.

١٧- كراهية الاستمطار بالأنواء

٥١٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا، مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِالْحَدِيثِيَّةِ فِي إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي

كَافِرٌ بِالْكَوَاكِبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِسَوْءِ كَذَا، وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوَاكِبِ. [أخرجه مالك (١٩٢/١)، البخاري (٨٤٦)، مسلم (٧١)، أبو داود (٣٩٠٦)، النسائي (١٦٤/٣-١٦٥)]

قال الشافعي: رسول الله ﷺ 'بَابِي هُوَ وَأَمِي' هُوَ عَرَبِيٌّ وَاسِعُ اللِّسَانِ يَحْتَمِلُ قَوْلَهُ هَذَا مَعَانِي، وَإِنَّمَا مُطَرْنَا يَنْظُرَانِي قَوْمٌ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكُونَ؛ لِأَنَّهُ هَذَا فِي غَزْوَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَأَرَى مَعْنَى قَوْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمْطُرُ، وَلَا يُعْطَى إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِنَوْءِ كَذَا، وَكَذَا عَلَى مَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الشَّرِكِ يَعْنُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَطَرِ إِلَى أَنَّهُ أَمْطَرَهُ نَوْءُ كَذَا فَذَلِكَ كُفْرٌ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ النَّوْءَ وَقْتُ، وَالْوَقْتُ مَخْلُوقٌ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ، وَلَا لغيره شَيْئًا، وَلَا يَمْطُرُ، وَلَا يَصْنَعُ شَيْئًا فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءِ كَذَا عَلَى مَعْنَى مُطَرْنَا بِوَقْتِ كَذَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ كَقَوْلِهِ مُطَرْنَا فِي شَهْرِ كَذَا، وَلَا يَكُونُ هَذَا كُفْرًا، وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ.

قال الشافعي: أحب أن يقول مطرنا في وقت كذا، وقد روي عن عمر أنه قال يوم الجمعة، وهو على المنبر: كم بقي من نوء الثريا؟ فقال العباس، فقال: لم يبق منه شيء إلا العواء فدعا، ودعا الناس حتى نزل عن المنبر فمطر مطراً حينئذ الناس منه، وقول عمر هذا يبين ما وصفت؛ لأنه إنما أراد: كم بقي من وقت الثريا؟ ليعرفهم بأن الله عز وجل قدر الأمطار في أوقات فيما جربوا كما علموا أنه قدر الحر والبرد بما جربوا في أوقات، ويلغني أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ كان إذا أصبح، وقد مطر الناس قال مطرنا بنوء الفتح، ثم قرأ ﴿وَمَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾، ويلغني أن عمر بن الخطاب أوجف بشيخ من بني تميم غدا متكئاً على عكازوه، وقد مطر الناس، فقال: أجاد ما أقرى المجدح البارحة، فأنكر عمر قوله 'أجاد ما أقرى المجدح' لإضافة المطر إلى المجدح.

١٨- البروز للمطر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن النبي ﷺ كَانَ يَمْطُرُ فِي أَوَّلِ مَطَرَةٍ حَتَّى يُصِيبَ جَسَدَهُ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ السَّمَاءَ أَمْطَرَتْ، فَقَالَ لِعَلَامٍ: أَخْرَجَ فَرَّاشِي، وَرَحَلِي يَصِيهِ الْمَطَرَ، فَقَالَ أَبُو الْجَوَازِءِ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ تَفْعَلْ هَذَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ أَمَّا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ فَاحْبِ أَنْ تَصِيبَ الْبِرْكَهَ فَرَّاشِي وَرَحَلِي.

٥١٣- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ رَأَى فِي الْمَسْجِدِ، وَمَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَهُوَ فِي

البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٦/٣ - ١٠٧).

٥١٩ - قال الشافعي: وأخبرني من لا أنهم قال حدثني أبو حازم، عن ابن المسيب أن النبي ﷺ كان إذا سمع جساً الرعد عرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سري عنه فسيل عن ذلك، فقال: إني لا أدري بما أرسلت إبعذاب أم برحمة.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠٧/٣)].

٥٢٠ - قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: حدثنا الغلاء بن راشد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ما هبت ريح إلا جئنا النبي ﷺ على ركبتيه، وقال: اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذاباً اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠٧/٣ - ١٠٨)].

قال: قال ابن عباس في كتاب الله عز وجل ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً﴾، و ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾، وقال ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ و ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ مُمْسِكَاتٍ﴾.

٥٢١ - قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: أخبرنا صفوان بن سليم قال قال رسول الله ﷺ: لا تسبوا الرِّيحَ، وعودوا بالله من شرها. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٨/٣)].

قال الشافعي: ولا ينبغي لأحد أن يسب الرِّيحَ، فإنها خلق الله عز وجل مطيع وجند من أجناده يجعلها رحمة ونعمة إذا شاء.

٥٢٢ - قال الشافعي: أخبرنا محمد بن عباس قال: شكاً رجل إلى النبي ﷺ الفقر، فقال النبي ﷺ: لعنك تسب الرِّيحَ؟. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٩/٣)].

٥٢٣ - أخبرنا الثقة، عن الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة قال أخذت الناس ريحاً بطريق مكة، وعمر حاج فاشتد، فقال عمر ﷺ: لِمَنْ حَوْلَهُ: مَا بَلَغَكُمْ فِي الرِّيحِ؟، فلم يرجعوا إليه شيئاً فبلغني الذي سأل عنه عمر من أمر الرِّيح فاستحثت رجلي حتى أدرت عمر، وكنت في مؤخر الناس فقلت: يا أئمة المؤمنين: أخبرت أنك سألت، عن الرِّيح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا تَسُبُّوهَا، وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا وَاعْوِذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا. [أخرجه أبو داود (٥٠٩٧)، ابن ماجه (٣٧٢٧)].

السَّاقِيَةِ فَخَرَجَ إِلَى رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ لِلْمَطَرِ حَتَّى أَصَابَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَجْلِسِهِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٤/٣ - ١٠٥)].

١٩ - السيل

٥١٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم عن يزيد بن عبد الله بن الهادي أن النبي ﷺ كان إذا سال السيل يقول: اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر منه، ونحمد الله عليه. [أخرجه البيهقي (٣٥٩/٣)].

٥١٥ - قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم، عن إسحاق بن عبد الله أن عمر كان إذا سال السيل ذهب بأصحابه إليه، وقال: ما كان ليحيى من مجيئه أحد إلا تمسحنا به. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٥/٣)].

٢٠ - طلب الإجابة في الدعاء

٥١٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم قال حدثني عبد العزيز بن عمر من مكحول عن النبي ﷺ قال: اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة ونزول الغيث. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٥/٣)].

قال الشافعي: وقد حفظت عن غير واحد طلب الإجابة عند نزول الغيث، وإقامة الصلاة.

٢١ - القول في الإنصات عند رؤية السحاب، والريح

٥١٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي ﷺ كان إذا برقت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سري عنه. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١٠٦/٣)].

٥١٨ - قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: قال المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا أبصرنا شيئاً في السماء يعني السحاب ترك عمله، واستقبل القبلة قال: اللهم إني أعوذ بك من شر ما فيه؛ فإن كشفه الله حميد الله تعالى، وإن مطرت قال: اللهم سقنا نافعاً. [أخرجه

٥٢٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ طَاوُوسٍ: مَا كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَ مَنْ سَبَّحَتْ لَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٩/٣)]

قال الشافعي: كأنه يذهب إلى قول الله عز وجل ﴿وَيَسْبِقُ الرُّعْدُ يَحْمِلُوهُ﴾.

٢٢- الإشارة إلى المطر

٥٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْبَرْقَ أَوْ الرُّعْدَ، فَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلْيَصِفْ، وَلْيَنْتَفِتْ. [أخرجه البيهقي في (٣٦٢/٣)]

قال الشافعي: ولم تزل العرب تكره الإشارة إليه في الرعد.

٥٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ أَنَّهُ مُجَاهِدًا كَانَ يَقُولُ: الرُّعْدُ مَلَكٌ، وَالْبَرْقُ أَجْنَحَةُ الْمَلِكِ يَسْفَنُ السَّحَابَ. [أخرجه البيهقي (٣٦٣/٣)]

قال الشافعي: ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن.

٥٢٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ بِأَحَدٍ ذَهَبَ الْبَرْقُ بِبَصَرِهِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾.

قال: وبلغني عن مجاهد أنه قال: وقد سمعت من نصيب الصَّوَّاعِقِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَّاعِقُ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾، وسمعت من يقول: الصَّوَّاعِقُ رِيْمًا قَتَلَتْ وَاحْرَقَتْ.

٢٣- كثرة المطر وقلته

٥٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّلِبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطِّرُ فِيهَا يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١١/٣)]

٥٢٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّاسَ مُطَرِّوًا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ إِلَّا، وَقَدْ مُطِرَتْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"]

(١١١/٣)

٥٣٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ السَّنَةُ بِأَنْ لَا تُمَطَّرُوا، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ تُمَطَّرُوا، ثُمَّ تُمْطَرُوا، وَلَا تَنْبِتِ الْأَرْضُ شَيْئًا. [أخرجه مسلم (٢٩٠٤)]

٢٤- أي الأرض أمطر

٥٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمَدِينَةُ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ عَيْنٍ بِالشَّامِ، وَعَيْنٍ بِالْيَمَنِ، وَهِيَ أَقْلُ الْأَرْضِ مَطَرًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١١/٣-١١٢)]

٥٣٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ أَوْ نَوْفَلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَاشِمِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اسْكُنْتُ أَقْلَ الْأَرْضِ مَطَرًا، وَهِيَ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ يَعْنِي الْمَدِينَةَ: عَيْنٍ بِالشَّامِ، وَعَيْنٍ بِالْيَمَنِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: يُوشِكُ أَنْ تُمَطَّرَ الْمَدِينَةُ مَطَرًا لَا يَكُنْ أَهْلُهَا أَثْبُوتًا، وَلَا يَكُنْهُمْ إِلَّا مَقَالُ الشَّعْرِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يُصِيبُ الْمَدِينَةَ مَطَرٌ لَا يَكُنْ أَهْلُهَا بَيِّنًا مِنْ مَدَرٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١٢/٣)]

٥٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ كَعْبًا قَالَ لَهُ، وَهُوَ يَعْمَلُ وَتَدَا بِمَكَّةَ: اشْدُدْ، وَأَوْثِقْ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ أَنَّ السَّيُولَ سَتَعْظُمُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ مَكَّةَ مَرَّةً سَيْلٌ طَبَقَ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١٢/٣)]

[١١٣]

٥٣٧- قال الشافعي: وأخبرني مَنْ لا أَنَّهُمْ قال
أخبرني موسى بن جبير، عن أبي أَمَامَةَ بنِ سَهْلٍ بنِ حُنَيْفٍ،
عن يُونُسَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ، عن أَبِيهِ قال: يُوْشِكُ
الْمَدِينَةَ أَنْ يُصَيِّبَهَا مَطَرٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَكُنْ أَهْلُهَا يَبْتَ مِنْ
مَدَرٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٣/٣)]

٢٥- أيُّ الرِّيحِ يَكُونُ بِهَا المَطَرُ

٥٣٨- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال
أخبرني مَنْ لا أَنَّهُمْ قال أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: نُصِرَتْ بِالصَّبَا، وَكَانَتْ
عَذَابًا عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار"]
٥٣٩- قال الشافعي: وَبَلَغَنِي أَنَّ قَتَادَةَ قال: قال رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: مَا هَبَّتْ جَنُوبٌ قَطُّ إِلَّا أَسَالَتْ وَادِيًا. [أخرجه البيهقي
(٣٦٤/٣)]

قال الشافعي: يعني أن الله خلقها تهبُ نشرًا بين يدي
رحمته من المطر.

٥٤٠- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ قال: أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ، عَنْ الْمُنْهَالِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ قَيْسِ بنِ السُّكَنِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ قال: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرْسِلُ الرِّيحَ
فَتَحْمِلُ الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ، ثُمَّ تَمُرُّ فِي السَّحَابِ حَتَّى تُدْرُ كَمَا
تُدْرُ اللَّقْحَةُ، ثُمَّ تَمْطُرُ. [أخرجه البيهقي (٣٦٤/٣)]

٥٤١- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال:
أخبرنا مَنْ لا أَنَّهُمْ قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قال: إِذَا أَنْشِئَتْ بِحَرِيرَةٍ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَامِيَةً فَهُوَ أَمْطَرُ
لَهَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١١٣/٣)]

٩م- كتاب الردة

١- الحكم في تارك الصلاة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: من ترك الصلاة المكتوبة بمن دخل في الإسلام قيل له: لم لا تصلي؟ فإن ذكر نسياناً قلنا فصل إذا ذكرت، وإن ذكر مرضاً قلنا فصل كيف أطق قائماً أو قاعداً أو مضطجعا أو مومياً فإن قال أنا أطيع الصلاة، وأحسنها، ولكن لا أصلي، وإن كانت علي فرضاً قيل له: الصلاة عليك شيء لا يعملها عنك غيرك، ولا تكون إلا بعملك، فإن صليت، وإلا استبتاك؛ فإن تبست، وإلا قتلناك، فإن الصلاة أعظم من الزكاة، والحجة فيها ما وصفت من أن أبا بكر رضي الله عنه قال لو منعوني عقلاً ما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله. [أخرجه مالك (١٩٢/١)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١١٣/٣)]

قال الشافعي: يذهب فيما أرى، والله تعالى أعلم، إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَتَيْمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾: وأخبر أبو بكر أنه إنما يقاتلهم على الصلاة والزكاة، وأصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا من منع الزكاة إذ كانت فريضة من فرائض الله جل ثناؤه، ونصب دونها أهلها، فلم يقدر على أخذها منهم طائعين، ولم يكونوا مقهورين عليها فتوخذ منهم كما تقام عليهم الحدود كارهين وتوخذ أموالهم لمن وجبت له بركة أو دين كارهين أو غير كارهين فاستحلوا قتالهم والقتال سبب القتل، فلما كانت الصلاة، وإن كان تاركها في أيدينا غير ممتنع منا، فإننا لا نقدر على أخذ الصلاة منه؛ لأنها ليست بشيء يؤخذ من يديه مثل اللقطة، والخراج، والمال.

قلنا إن صليت، وإلا قتلناك كما يفكر فقول إن قبلت الإيمان، وإلا قتلناك إذ كان الإيمان لا يكون إلا بقولك، وكانت الصلاة، والإيمان مخالفين معاً ما في يدك، وما نأخذ من مالك؛ لأننا نقدر على أخذ الحق منك في ذلك، وإن كرهت؛ فإن شهد عليه شهود أنه ترك الصلاة سئل عما قالوا؛ فإن قال كذبوا، وقد يمكنه أن يصلي حيث لا يعلمون صدق، وإن قال نسيت صدق. وكذلك لو شهدوا أنه صلى جالساً، وهو صحيح.

فإن قال: أنا مريض أو تطوعت صدق.

قال الشافعي: وقد قيل يستتاب تارك الصلاة ثلاثاً، وذلك إن شاء الله تعالى حسن؛ فإن صلى في الثلاث، وإلا قتل، وقد خالفنا بعض الناس فيمن ترك الصلاة إذا أمر بها، وقال: لا

أصليها، فقال: لا يقتل، وقال بعضهم: أضربه وأحبسه، وقال بعضهم أحبسه، ولا أضربه، وقال بعضهم لا أضربه، ولا أحبسه، وهو أمين على صلاته.

قال الشافعي: قللت لمن يقول لا أقتله: أرايت الرجل تحكم عليه بحكم برأيك وهو من أهل الفقه، فيقول قد أخطأت الحكم، والله لا أسلم ما حكمت به لمن حكمت له.

قال: فإن قدرت على أخذه منه أخذته منه، ولم ألنث إلى قوله، وإن لم أقدر، ونصب دونه قاتله حتى أخذه أو أقتله.

قللت له: وحجتك أن أبا بكر قاتل من منع الزكاة، وقتل منهم. قال: نعم.

قلت: فإن قال لك: الزكاة فرض من الله لا يسع جهله، وحكمك رأي منك يجوز لغيرك عندك، وعند غيرك أن يحكم بخلافه فكيف تقتلني على ما لست على ثقة من أنك أصبت فيه كما تقتل من منع فرض الله عز وجل في الزكاة الذي لا شك فيه؟

قال: لأنه حق عندي وعلي جبرك عليه.

قلت: قال لك، ومن قال لك إن عليك جبري عليه؟

قال: إنما وضع الحكم ليجبروا على ما رأوا.

قلت: فإن قال لك: علي ما حكموا به من حكم الله أو السنة أو ما لا اختلاف فيه؟

قال: قد يحكمون بما فيه الاختلاف.

قلت: فإن قال: فهل سمعت بأحد منهم قاتل على رد رايه فتقتدي به؟

فقال: وأنا لم أجد هذا، فإني إذا كان لي الحكم فامتنع منه قاتله عليه.

قلت: ومن قال لك هذا؟ وقلت: أرايت لو قال لك قاتل: من ارتد عن الإسلام إذا عرضته عليه، فقال: قد عرفته، ولا أقول به أحبسه وأضربه حتى يقول به قال: ليس ذلك له؛ لأنه قد بدّل دينه، ولا يقبل منه إلا أن يقول به.

قلت: افتعدو الصلاة إذ كانت من دينه، وكانت لا تكون إلا به كما لا يكون القول بالإيمان إلا به أن يقتل على تركها أو يكون أميناً فيها كما قال بعض أصحابك: فلا تحبسه، ولا تضربه؟ قال: لا يكون أميناً عليها إذا ظهر لي أنه لا يصليها، وهي حق عليه.

قلت: افتقتله برأيك في الامتناع من حكمك برأيك، وتدع قتله في الامتناع من الصلاة التي هي أبين ما افترض الله عز وجل

عليه بعد توحيد الله وشهادة أن محمداً رسول الله ﷺ والإيمان بما جاء به من الله تبارك وتعالى.

٢- الحكم في السّاحر والسّاحرة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سَلِيمًا وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَعْرَءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ اسْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾.

٥٤٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ كَذَا وَكَذَا يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيهِنَّ أَتَانِي رَجُلَانِ فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رِجْلِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رَأْسِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ، قَالَ: لَيْدٌ بْنُ أَصْصَمٍ. قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفٍّ طَلَعَهُ ذَكَرٌ فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ تَحْتَ رَعُونَةٍ أَوْ رَعُوفَةٍ فِي بَرٍّ ذَرَوَانٍ قَالَ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ هَذِهِ الَّتِي أُرِيْتَهَا كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْجِنِّاءِ قَالَ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْرِجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَا قَالَ سُفْيَانُ نَعْبِي تَنْشَرَتْ قَالَتْ: فَقَالَ أَمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ شَفَانِي، وَأكْرَهُ أَنْ يُبَيَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا.

قال: وليد بن أصصم من بني زريق حليف اليهود.

[أخرجه البخاري (٣٢٦٨)، مسلم (٢١٨٩)، ابن ماجه (٣٥٤٥)]

٥٤٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ بَجَالَةَ يَقُولُ كَتَبَ عَمْرٌ أَنَّا أَقْتَلْنَا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ. [أخرجه البيهقي (١٣٦/٨)]

٥٤٤- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتَهَا. [أخرجه البيهقي (١٣٦/٨)]

قال الشافعي: والسحر اسم جامع لمعان مختلفة فيقال للساحر صف السحر الذي تسحر به؛ فإن كان ما يسحر به كلام

كفر صريح استتيب منه؛ فإن تاب، وإلا قتل، وأخذ ماله فيثا، وإن كان ما يسحر به كلاماً لا يكون كفرًا، وكان غير معروف، ولم يضر به أحدًا نهى عنه؛ فإن عاد عزر، وإن كان يعلم أنه يضر به أحدًا من غير قتل فعمد أن يعمل عزر، وإن كان يعمل عملاً إذا عمله قتل المعمول به، وقال عمدت قتله قتل به قودًا إلا أن يشاء أولياؤه أن يأخذوا دينه حالة في ماله، وإن قال: إنما أعمل بهذا لأقتل فيخطئ القتل ويصيب، وقد مات مما عملت به، ففيه الديّة، ولا قود، وإن قال: قد سحرته سحرًا مرض منه، ولم يمت منه أقسم أولياؤه مات من ذلك العمل، وكانت لهم الديّة، ولا قود لهم مال الساحر، ولا يغنم إلا في أن يكون السحر كفرًا مصرحًا، وأمر عمر أن يقتل السحار عندنا، والله تعالى أعلم، إن كان السحر كما وصفنا شركًا.

وكذلك أمر حفصة، وأما بيع عائشة الجارية، ولم تأمر بقتلها فيشبه أن تكون لم تعرف ما السحر فباعتها؛ لأن لها بيعها عندنا، وإن لم تسحرها، ولو أقرت عند عائشة أن السحر شرك ما تركت قتلها إن لم تب أو دفعتها إلى الإمام ليقتلها إن شاء الله تعالى، وحديث عائشة عن النبي ﷺ على أحد هذه المعاني عندنا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: حقن الله الدماء، ومنع الأموال إلا بحقها بالإيمان بالله، وبرسوله أو عهد من المؤمنين بالله ورسوله لأهل الكتاب، وأباح دماء البالغين من الرجال بالامتناع من الإيمان إذا لم يكن لهم عهد قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٌ﴾ إلى ﴿غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٥٤٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا أَرَأَى أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. [سأني]

قال الشافعي: والذي أراد الله عز وجل أن يقتلوا حتى يتوبوا، ويقبوا الصلاة ويتوبوا الزكاة، أهل الأوثان من العرب، وغيرهم الذين لا كتاب لهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل له قال الله عز وجل ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

قال الشافعي: فمن لم يزل على الشرك مقيماً لم يحول عنه . إلى الإسلام فالقتل على الرجال دون النساء منهم .

٣- المرتد عن الإسلام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن انتقل عن الشرك إلى إيمان، ثم انتقل عن الإيمان إلى الشرك من بالغي الرجال والنساء استتيب، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب قتل قال الله عز وجل ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

٥٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ، كَفَرُ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَغْيٍ نَفْسٍ. [أخرجه السومدي (١٤٠٢)، النسائي (١٠٣٧/١)، ابن ماجه (٢٥٣٣)]

٥٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمِيَّةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّقَ الْمُرْتَدِّينَ أَوْ الزَّانِدَةَ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ، وَلَقَتَلْتُهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ. وَلَمْ أَحْرِقْهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ. [أخرجه البخاري (٦٩٢٢)، أبو داود (٤٣٥١)، الترمذي (١٤٥٨)، النسائي (١٠٤٧/١)]

٥٤٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ. [أخرجه مالك (٧٣٦/٢)]

قال الشافعي: حديث يحيى بن سعيد ثابت، ولم أر أهل الحديث يثبتون الحديثين بعد حديث زيد؛ لأنه منقطع، ولا الحديث قبله.

قال: ومعنى حديث عثمان عن النبي ﷺ: كَفَرُ بَعْدَ إِيمَانٍ ومعنى، مَنْ بَدَلَ قَتْلَ معنى يدل على أن من بدل دينه دين الحق، وهو الإسلام لا من بدل غير الإسلام، وذلك أن من خرج من غير دين الإسلام إلى غيره من الأديان، فإنما خرج من باطل إلى باطل، ولا يقتل على الخروج من الباطل إنما يقتل على الخروج من الحق؛ لأنه لم يكن على الدين الذي أوجب الله عز وجل عليه الجنة، وعلى خلافه النار إنما كان على دين له النار إن

أَقَامَ عَلَيْهِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مُسْلِمُونَ﴾.

قال الشافعي: وإذا قتل المرتد أو المرتدة فاموالهما فيء لا يرثها مسلم ولا ذمي، وسواء ما كسبا من أموالهما في الردة أو ملكا قبلها، ولا يسبى للمرتدين ذرية امتنع المرتدون في دارهم أو لم يمتنعوا أو لحقوا في الردة بدار الحرب أو أقاموا بدار الإسلام؛ لأن حرمة الإسلام قد ثبتت للذرية بحكم الإسلام في الدين والحريّة، ولا ذنب لهم في تبديل آبائهم، ويوارثون، ويصلون عليهم، ومن بلغ منهم الخنث أمر بالإسلام؛ فإن أسلم، وإلا قتل، ولو ارتد المعاهدون فامتنعوا أو هربوا إلى دار الكفار، وعندنا ذراريهم لهم ولدوا من أهل عهد لم نسبهم، وقتلناهم إذا بلغوا ذلك - إن شتم فلکم العهد، وإلا نبذنا إليكم فاخرجوا من بلاد الإسلام فانتهم حرب - ومن ولد من المرتدين من المسلمين، والذميّين في الردة لم يسب؛ لأن آبائهم لا يسبون، ولا يؤخذ من ماله شيء ما كان حيّاً؛ فإن مات على الردة أو قتل جعلنا ماله فيئاً، وإن رجع إلى الإسلام فماله له، وإذا ارتد رجل عن الإسلام أو امرأة استتيب أيهما ارتد، فظاهر الخبر فيه أن يستتاب مكانه؛ فإن تاب، وإلا قتل، وقد يحتمل الخبر أن يستتاب مدة من المدد.

٥٤٩- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُغْرَبٍ خَيْرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ، وَيُرَاجِعُ أَمَرَ اللَّهُ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضَرُ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلَغَنِي. [أخرجه مالك (٧٣٧/٢)]

قال الشافعي: وفي حبه ثلاث قولان: أحدهما أن يقال ثبت عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَجِلُّ الدَّمُ ثَلَاثَ كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ وَهَذَا قد كفر بعد إيمانه، وبذلك دينه دين الحق، ولم يسأمر النبي ﷺ فيه بأناة مؤقتة تباع.

فإن قال قائل: إن الله جلَّ ثَنَاهُ أجل بعض من قضى بعباده أن يتمتع في داره ثلاثة أيام، فإن نزلت نعمة الله بمن عصماه مخالفاً لما يجب على الأئمة أن يقوموا به من حق الله.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

اللَّهُ الثَّوَابَ عَلَى السَّرَائِرِ دُونَ خَلْقِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُتَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَطَعْنِي عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

قال: وَهَذَا قِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ مَا هُمْ بِمُخْلِصِينَ، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ آمَنُوا، ثُمَّ كَفَرُوا، ثُمَّ أَظْهَرُوا الرَّجُوعَ عَنْهُ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ ﴿يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ فَحَقَّقَ بِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْخَلْفِ مَا قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ دَمَاءَهُمْ بِمَا أَظْهَرُوا.

قال: وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إظهارَ الْإِيمَانِ جَنَّةً مِنَ الْقَتْلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ السَّرَائِرِ.

٥٥٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ الْخِيَارِ، عَنْ الْعَقْدَادِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي فَضَرَبَ إْحْدَى يَدَيَّ بِسَيْفِهِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَّمْتُ لَكَ أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إْحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠١٩)، مُسْلِمٌ (٩٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٤)]

قال الربيعُ معنى قول النبي ﷺ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ يَعْنِي أَنَّهُ بِمَنْزِلِكَ حَرَامِ الدَّمِ، وَأَنْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ بِمَنْزِلَتِهِ كُنْتَ مَبَاحَ الدَّمِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الَّذِي قَالَ.

قال الشافعي: وَفِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُنَافِقِينَ دَلَالَةٌ عَلَى أُمُورٍ مِنْهَا، لَا يَقْتُلُ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ مِنْ كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَمِنْهَا أَنَّهُ حَقٌّ دَمَاءُهُمْ، وَقَدْ رَجَعُوا إِلَى غَيْرِ يَهُودِيَّةٍ، وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ، وَلَا جَوْسِيَّةٍ، وَلَا دِينَ يَظْهَرُونَهُ إِنَّمَا أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ، وَأَسْرَوْا الْكُفْرَ فَأَقْرَبَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ فَسَاكُحُوا الْمُسْلِمِينَ، وَوَارِثُوهُمْ وَأَسْهَمَ لِمَنْ شَهِدَ الْحَرْبَ مِنْهُمْ، وَتَرَكَوْا فِي مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ.

قال الشافعي: وَلَا رَجْعَ عَنِ الْإِيمَانِ أَبَدًا أَشَدُّ وَلَا أَيْسَرُ كَفَرًا مِمَّنْ أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ كُفْرِهِ بَعْدَ إِيمَانِهِ.

قِيلَ: دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَضَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ إِمْهَالِهِ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ، وَعَصَاهُ، وَقِيلَ: أَسْلَمْنَا مَدَدًا طَالَتْ، وَقَصُرَتْ، وَمَنْ أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ بِعَذَابٍ مُعْجَلٍ، وَإِمْهَالَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى عَذَابِ الْآخِرَةِ الَّذِي هُوَ أَخْزَى فَاْمَضَى قَضَاءَهُ عَلَى مَا أَرَادَ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ، وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ فَمَا وَجِبَ مِنْ حَقِّهِ فَلَمَّا تَأَنَّى بِهِ ثَلَاثًا لِيَتُوبَ بَعْدَ ثَلَاثِ كَهَيْتَةِ قَبْلُهَا إِمَّا لَا يَنْقَطِعُ مِنْهُ الطَّمَعُ مَا عَاشَ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَزَّ مِنْ تَوْبَتِهِ، ثُمَّ يَتُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِغْرَامُهُ يَقْطَعُ الطَّمَعُ مِنْهُ فَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَجْلِسٍ، وَهَذَا قَوْلُ يَصْحُ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَأَنَّى بِهِ مِنْ زَعَمِ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَى عَنْ عَمْرِو لَوْ حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا، لَيْسَ بِشَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ مُتَصَلًّا، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا كَانَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ ثَلَاثِ شَيْئًا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ يَحْبِسُ ثَلَاثًا، وَمَنْ قَالَ بِهِ احْتِجَّ بِأَنَّ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ بِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَجِبُ الْحَدُّ فَيَتَأَنَّى بِهِ الْإِمَامُ بَعْضُ الْأَنْوَاءِ، فَلَا يِعَابَ عَلَيْهِ.

قال الربيعُ قال الشافعي: فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَا يَقْتُلُ حَتَّى يَجُوزَ كُلُّ وَقْتٍ صَلَاةٍ فَيَقَالَ لَهُ: قُمْ فَصَلِّ؛ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ قَتَلَ.

قال الشافعي: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْمَرْتَدِّ فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ ارْتَدَّ إِلَى دِينٍ يَظْهَرُهُ أَوْ لَا يَظْهَرُهُ لَمْ يَسْتَبْ وَقَتْلُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ سِوَاهُ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ أَسْلَمَ لَمْ يُولَدْ عَلَيْهَا فَالْيَهُمَا ارْتَدَّ؛ فَكَانَتْ رَدَّتُهُ إِلَى يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ دِينٍ يَظْهَرُهُ اسْتَبِيحَ؛ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَبْ قَتَلَ، وَإِنْ كَانَتْ رَدَّتُهُ إِلَى دِينٍ لَا يَظْهَرُهُ مِثْلُ الزَّنَدَقَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا قَتَلَ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى تَوْبَتِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ سِوَاهُ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ لَمْ يُولَدْ عَلَيْهَا إِذَا فَالْيَهُمَا ارْتَدَّ اسْتَبِيحَ؛ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَبْ قَتَلَ.

قال الشافعي: وَبِهَذَا أَقُولُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ اخْتَرْتَهُ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الَّذِي اجْتَبَاهُ بِهِ دَمَ الْمَرْتَدِّ مَا أَبَاحَ اللَّهُ بِهِ دَمَاءَ الْمَشْرِكِينَ، ثُمَّ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: كَفَرُ بَعْدَ إِيمَانٍ فَلَا يَعْدُو قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ تَوْجِبُ دَمَهُ كَمَا يُوْجِبُهُ الزَّنَا بَعْدَ الْإِحْصَانِ فَقَتَلَ بِمَا أَوْجَبَ دَمَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْكُفْرِ إِلَى أَيِّ كُفْرٍ رَجَعَ، وَمَوْلُودًا عَلَى الْفِطْرَةِ كَانَ أَوْ غَيْرَ مَوْلُودٍ، أَوْ يَكُونُ إِنَّمَا يُوْجِبُ دَمَهُ كَفَرُ ثَبَتَ عَنْهُ إِذَا سَتَلَ الثَّقَلَةَ عَنْهُ امْتَنَعَ، وَهَذَا أَوَّلُ الْمَعْنِيَيْنِ بِهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَتَلَ مَرْتَدًّا رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَبُو بَكْرٍ قَتَلَ الْمَرْتَدَّيْنِ وَعَمْرُو قَتَلَ طَلِيحَةَ، وَعَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ، وَغَيْرَهُمَا.

قال الشافعي: وَالْقَوْلَانِ اللَّذَانِ تَرَكْتُ لَيْسَا بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا وَجْهَ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَهُمَا، وَإِنَّمَا كَلَّفَ الْعِبَادَ الْحُكْمَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَتَوَلَّى

ما غاب فأقبل القول بالإيمان إذا قاله ظاهراً وانسبه إليه، وأعمل به إذا عمل بهذا واحداً في كلٍّ أحده سواء لا يختلف، ولا يجوز أن يفرق بينه إلا بحجة إلا أن يفرق الله ورسوله بينه، ولم نعلم لله حكماً، ولا لرسوله ﷺ يفرق بينه، وأحكام الله ورسوله تدل على أن ليس لأحد أن يحكم على أحد إلا بظاهر، والظاهر ما أقر به أو ما قامت به بينة ثبتت عليه، فالحجة فيما وصفنا من المنافقين، وفي الرجل الذي استفتى فيه الموقد رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَطَعَ يَدَهُ عَلَى الشُّرْكِ، وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَهَلَّا كَشَفْتَ عَنْ قَلْبِي؟ يعني أنه لم يكن لك إلا ظاهره، وفي قول النبي ﷺ في الْمُتَلَاعِنِينَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَزْيَجُ جَدًّا، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى التَّغْيِ الْمَكْرُوهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ لَيِّنَ لَوْلَا مَا حَكَّمَ اللَّهُ وفي قول رسول الله ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْ بِهِ، فَإِنِّي إِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.

قال الشافعي: فني كل هذا دلالة بينة أن رسول الله ﷺ إذا لم يقض إلا بالظاهر فالحكام بعده أولى أن لا يقضوا إلا على الظاهر، ولا يعلم السرائر إلا الله عز وجل والظنون محرم على الناس، ومن حكم بالظن لم يكن ذلك له، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام فهرب، ولحق بدار الحرب أو غيرها، وله نساء وأمهات وأولاد، ومكاتبون ومدبرون، وماليك، وأموال ماشية، وأرضون وديون له عليه أمر القاضي نساءه أن يعتدّن، وأنفق عليهن من ماله، وإن جاء تائباً، وهن في عدتهن فهو على النكاح، وإن لم يأت تائباً حتى غمضي عدتهن، فقد انفسخن منه، وينكحن من شئن، ووقف أمهات الأولاد فمتى جاء تائباً فهن في ملكه، وينفق عليهن من ماله؛ فإن مات أو قتل عتقن، وكان مكاتبوه على كتابتهم تؤخذ نجومهم؛ فإن عجزوا رجعوا رقيقاً، ونظر فيمن بقي من رقيقه؛ فإن كان جسمه أزيد في ماله جسمه أو من كان منهم يزيد في ماله بخراج أو صناعة أو كفاية لضيقه، وإن كان جسمه ينقص من ماله أو حبس بعضهم باع من كان جسمه منهم ناقصاً للمال، وهكذا يصنع في ماشيته، وأرضه، ودوره، ورقيقه ويقضي دينه، ويقضي عنه ما حل من دين عليه؛ فإن رجع تائباً سلم إليه ما وقف من ماله، وإن مات أو قتل على رده كان ما بقي من ماله فينا.

قال الشافعي: وإن جنى في رده جناية لها أرض أخذ من ماله، وإن جنى عليه فالجناية هدر؛ لأن دمه مباح فما دون دمه

فإن قال قائل: أخبر الله عز وجل عن أسرارهم، ولعله لم يعلمه الآدميون فمنهم من شهد عليه بالكفر بعد الإيمان، ومنهم من أقر بعد الشهادة، ومنهم من أقر بغير شهادة، ومنهم من أنكر بعد الشهادة، وأخبر الله عز وجل عنهم بقول ظاهر، فقال عز وجل: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ رَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ فكلهم إذا قال: ما قال: وثبت على قوله أو جحد أو أقر، وأظهر الإسلام ترك بإظهار الإسلام، فلم يقتل.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل قال ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إلى قوله ﴿فَاسِقُونَ﴾، فإن صلاة رسول الله ﷺ مخالفة صلاة المسلمين سواء؛ لأننا نرجو أن لا يصلي على أحد إلا صلى الله عليه ورحمه، وقد قضى الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْمُتَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾، وقال جل ثناؤه ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

فإن قال قائل: ما دل على الفرق بين صلاة رسول الله ﷺ إذ نهي عنهم، وصلاة المسلمين غيره، فإن رسول الله ﷺ انتهى عن الصلاة عليهم بنهي الله له، ولم ينه الله عز وجل ورسوله ﷺ عنها، ولا عن مواريثهم.

فإن قال قائل: فإن ترك قتلهم جعل لرسول الله ﷺ خاصة فذلك يدخل عليه فيما سواه من الأحكام فيقال فيمن ترك عليه السلام قتله أو قتله جعل هذا له خاصة، وليس هذا لأحد إلا بان تأتي دلالة على أن أمراً جعل خاصة لرسول الله ﷺ وإلا فما صنع عام، على الناس الاقتداء به في مثله إلا ما بين هو أنه خاص أو كانت عليه دلالة بخبر.

قال الشافعي: وقد عاشروا أبا بكر وعمر وعثمان أئمة الهدى، وهم يعرفون بعضهم، فلم يقتلوا منهم أحداً، ولم يمنعوه حكم الإسلام في الظاهر إذ كانوا يظهرون الإسلام، وكان عمر يمر بجذيفة بن الإيمان إذا مات ميت؛ فإن أشار عليه أن اجلس جلس، واستدل على أنه منافق، ولم يمنع من الصلاة عليه مسلماً، وإنما يجلس عمر عن الصلاة عليه؛ لأن الجلوس عن الصلاة عليه مباح له في غير المنافق إذا كان لهم من يصلي عليهم سواء، وقد يرتد الرجل إلى النصرانية، ثم يظهر التوبة منها، وقد يمكن فيه أن يكون مقيماً عليه؛ لأنه قد يجوز له ذلك عنده بغير جماعة النصراني ولا غشيان الكنائس، فليس في رده إلى دين لا يظهره إذا أظهر التوبة شيء يمكن أن يقول قائل لا أحد دلالة على توبته بغير قوله إلا، وهو يدخل في النصرانية، وكل دين يظهره ويمكن فيه قبل أن يظهر رده أن يكون مشتملاً على الردة.

فإن قال قائل: لم أكلف هذا إنما كلفت ما ظهر، والله ولي

أولى أن يباح من دمه.

قال: وإن اعتق في رده أحدًا من رقيقه فالتعتق موقوف ويستغل العبد، ويوقف عليه؛ فإن مات فهو رقيق، وغلته مع عتقه فيه، وإن رجع تائبًا فهو حر، وله ما غل بعد العتق.

قال: وإن أقر في رده بشيء من ماله فهو كما وصفت في العتق.

وكذلك لو تصدق.

قال: وإن، وهب، فلا تجوز الهبة؛ لأنها لا تجوز إلا مقبوضة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما الفرق بينه وبين الحجور عليه في ماله يعتق فيبطل عتقه، ويتصدق فتبطل صدقته، ولا يلزمه ذلك إذا خرج من الولاية؟ الفرق بينهما أن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾؛ فكان قضاء الله عز وجل أن نجس عنهم أموالهم حتى يبلغوا ويؤنس منهم رشد؛ فكانت في ذلك دلالة على أن لا امر لهم، وأنها محبوسة برحمة الله لصالحهم في حياتهم، ولم يسلطوا على إتلافها فيما لا يلزمهم، ولا يصلح معاشهم، فبطل ما أتلّفوا في هذا الوجه؛ لأنه لا يلزمهم عتق ولا صدقة، ولم يجس مال المرتد بنظر ماله ولا بأثره له، وإن كان مشركًا، ولو كان مجورًا أن يترك على شركه جاز أمره في ماله؛ لأننا لا نلي على المشركين أموالهم فأجزنا عليه ما صنع فيه إن رجع إلى الإسلام، وإن لم يرجع حتى يموت أو يقتل كان لنا بموته قبل أن يرجع ما في أيدينا من ماله فينا.

فإن قيل: أو ليس ماله على حاله؟

قيل: بل ماله على شرط.

٤- الخلاف في المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض الناس إذا ارتدت المرأة عن الإسلام حبست، ولم تقتل.

فقلت لمن يقول هذا القول: أخبراً قلته أم قياساً؟

قال: بل خبراً عن ابن عباس، وكان من أحسن أهل العلم من أهل ناحيته قولاً فيه.

قلت: الذي قال: هذا خطأ ومنهم من أبطله بأكثر.

قال الشافعي: وقلت له: قد حدث بعض محدثكم عن أبي بكر الصديق أنه قتل نسوة ارتددن عن الإسلام فما كان لنا أن نحتج به إذ كان ضعيفاً عند أهل العلم بالحديث.

قال: فإني أقوله قياساً على السنة.

قلت: فاذكره.

قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان من أهل دار الحرب فإذا كان النساء لا يقتلن في دار الحرب كان النساء اللاتي ثبت لهن حرمة الإسلام أولى أن لا يقتلن.

قال الشافعي: فقلت له أويشبه حكم دار الحرب الحكم في دار الإسلام.

قال: وما الفرق بينه؟

قلت: أنت تفرق بينه.

قال: وأين؟

قلت: أرايت الكبير الفاني، والراهب الأجير يقتلن هؤلاء أحد في دار الحرب.

قال: لا.

قلت: فإن ارتد رجل فترهب أو ارتد أجيراً نقتله.

قال: نعم.

قلت: ولم؟ وهؤلاء قد ثبت لهم حرمة الإسلام، وصاروا كفاراً فلم لا تحقق دماءهم؟

قال: لأن قتل هؤلاء كالخذ ليس لي تعطيله.

قلت: أرايت ما حكمت به حكم الخد أنسقطه عن المرأة؟ أرايت القتل والقطع، والرجم، والجلد أتعبد بين المرأة والرجل من المسلمين فيه فرقاً؟

قال: لا.

قلت: فكيف لم تقتلها بالخذ في الردة.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت المرأة من دار الحرب اتغنم مالها، وتسيبها، وتسرقتها.

قال: نعم.

قلت: فتصنع هذا بالمرتدة في دار الإسلام؟

قال: لا.

قال: فقلت له: فكيف جاز لك أن تقيس بالشيء ما لا يشبهه في الوجهين؟

قال الشافعي: وقال بعض الناس: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فقتل أو مات على رده أو لحق بدار الحرب قسمنا ميراثه بين ورثته من المسلمين، وقضينا كل دين عليه إلى أجل واعتقنا أمهات أولاده، ومدبريه؛ فإن رجع إلى الإسلام لم نرد من الحكم شيئاً إلا أن نخذ من ماله شيئاً في يدي أحد من ورثته فيردون عليه؛ لأنه ماله، ومن أتلّف من ورثته شيئاً مما قضينا له به ميراثاً لم يضمه.

قال الشافعي: قلت لأعلى من قال هذا القول عندهم: أصول العلم عندك أربعة أصول أوجبها وأولها أن يؤخذ به، فلا يترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فلا أعلمك إلا قد جردت خلافهما، ثم القياس، والمعقول عندك الذي يؤخذ به بعد هذين الإجماع، فقد خالفت القياس والمعقول، وقلت في هذا قولاً متناقضاً.

قال: فأوجدي ما وصفت.

قلت له قال الله: تبارك وتعالى ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرُفُّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ مع ما ذكر من آي الموارث ألا ترى أن الله عز وجل إنما ملك الأحياء بالموارث ما كان الموتى يملكون إذا كانوا أحياء؟

قال: بلى.

قلت: والأحياء خلاف الموتى؟

قال: نعم.

قلت: أفرايت المرتد ببعض ثغورنا يلحق بمسليحة لأهل الحرب يراها، فيكون قائماً بقتالنا أو مترهباً أو معتزلاً لا تعرف حياته فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو حي؟ بخبر قلته أم قياساً.

قال: ما قلته خبراً.

قلت: وكيف عبت أن حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في امرأة القمود أربع سنين، ثم تعتد، ولم يحكما في ماله؟

فقلت: سبحان الله يجوز أن يحكم عليه بشيء من حكم الموتى، وإن كان الأغلب أنه ميت، لأنه قد يكون غير ميت، ولا يحكم عليه إلا ييقن، وحكمت أنت عليه في ساعة من نهار حكم الموتى في كل شيء برأيك، ثم قلت فيه قولاً متناقضاً.

قال: فقال: ألا تراني لو أخذته فقتلته؟

قلت: وقد تأخذ، فلا تقتله بأخذه مبرسماً أو أخرس، فلا تقتله حتى يفيق فتستيبه.

قال: نعم.

قال: وقلت له: أرايت لو كنت إذا أخذته قتلته أكان ذلك يوجب عليه حكم الموتى، وأنت لم تأخذ، ولم تقتله، وقد تأخذ، ولا تقتله بأن يتوب بعدما تأخذ، وقبل تغيير حاله بالخرس؟ قال: فإني أقول إذا ارتد، ولحق بدار الحرب فحكمه حكم ميت.

قال: فقلت له أيجوز أن يقال ميت يحيا بغير خير؟ فإن جاز هذا لك جاز لغيرك مثله، ثم كان لأهل الجهل أن يتكلموا في

الحلال والحرام.

قال: وما ذلك لهم.

قلت: ولم؟

قال: لأن على أهل العلم أن يقولوا من كتاب أو سنة أو أمر مجمع عليه أو أثر أو قياس أو معقول، ولا يقولون بما يعرف الناس غيره إلا أن يفرق بين ذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو أثر، ولا يجوز في القياس أن يخالف.

قلت هذا سنة؟

قال: نعم.

قلت: فقد قلت بخلاف الكتاب، والقياس، والمعقول.

قال: فأين خالفت القياس؟

قلت: أرايت حين زعمت أن عليك إذا ارتد، ولحق بدار الحرب أن تحكم عليه حكم الموتى، وأنت لا ترد الحكم إذا جاء، لأنك إذا حكمت به لزمك إن جاءت سنة فتركه لم تحكم عليه في ماله عشر سنين حتى جاء ثاباً، ثم طلب منك من كنت تحكم في ماله حكم الموتى أن تسلم ذلك إليه، وقال: قد لزمك أن تعطينا هذا بعد عشر سنين؟

قال: ولا أعطيهم ذلك، وهو أحق بماله.

قلت له: فإن قالوا إن كان هذا لزمك، فلا يحل لك إلا أن تعطيتنا، وإن كان لم يلزمك إلا بموته، فقد أعطيتنا في حال لا يحل لك، ولا لنا ما أعطيتنا منه.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت إذ زعمت أنك إذا حكمت عليه بحكم الموتى، فهل يعدو الحكم فيه أن يكون نافذاً لا يرد أو موقوفاً عليه يرد إذا جاء.

قال: ما أقول بهذا التحديد.

قلت: افترق بينه بخبر يلزم فتبعه؟

قال: لا.

فقلت: إذا كان خلاف القياس، والمعقول، وتقول بغير خبر أيجوز؟

قال: إنما فرق أصحابكم بغير خبر.

قلت: أفرايت ذلك ممن فعله منهم صواباً؟

قال: لا.

قلت: أو رأيت أيضاً قولك إذا كان عليه دين إلى ثلاثين سنة فلحق بدار الحرب فقضيت صاحب الدين دينه، وهو مائة ألف دينار، وأعتقت أمهات أولاده، ومدبريه، وقسمت ميراثه بين بنيه فأصاب كل واحد منهما ألف دينار فأنلف أحدهما نصيبه،

والآخر بعينه، ثم جاء مسلماً من يومه أو غدوه، فقال: اردد علي ما لي فهو هذا، وهؤلاء أمهات أولادي، ومدبري بأعيانهم، وهذا صاحب ديني يقول لك: هذا ماله في يدي لم أغیره، وهذان ابناي مالي في يد أحدهما أو قد صادني الآخر فأنلف مالي.

قال: أقول له: قد مضى الحكم، ولا يرد غير أني أعطيك المال الذي في يد ابنك الذي لم يتلفه.

فقلت له: فقال لك ولم تعطينه دون مالي.

قال: لأنه مالك بعينه.

فقلت له: فمدبروه وأمهات أولاديه، ودينه المؤجل ماله بعينه فأعطه إياه.

قال: لا أعطيه إياه؛ لأن الحكم قد مضى به.

قلت: ومضى ما أعطيت ابنه.

قال: نعم.

قلت: فحكمت حكماً، واحداً؛ فإن كان الحق إمضاءه فأمضه كله، وإن كان الحق رده فردّه كله.

قال: أرد ما وجدته بعينه.

قلت له: فاردد إليه دينه المؤجل بعينه ومدبريه، وأمهات أولاده قال: أرد عين ما وجدت في يد وارثه.

قلت له: افترى هذا جواباً؟ فما زاد على أن قال فأين السنة؟

٥٥١- قال الشافعي: فقلت له: أخبرنا مالك، عن

ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر.

٥٥٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان عن الزهري عن

علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ مثله. قلت: أفيعذو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟

قال: بل كافراً، وبذلك أقتله.

قلت: أفما تبين لك السنة أن المسلم لا يرث الكافر قال: فإنما قد رويتنا عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه ورث مرتداً قتله، وورثته من المسلمين.

قال: فقلت أنا اسمعك وغيرك تزعمون أن ما روي عن علي من توريثه المرتد خطأ، وأن الحفاظ لا يروونه في الحديث.

قال: فقد رواه ثقة.

وإنما قلنا خطأ بالاستدلال، وذلك ظن.

قال: فقلت له: روى الثقة، وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه رحمهما الله تعالى عن جابر أن النبي ﷺ قضى باليعين مع الشاهد.

فقلت: فلم يذكر جابراً الحفاظ فهذا يدل على أنه غلط أفرأيت لو احتججنا عليك بمثل حججك قلنا: هذا ظن والثقة ثقة، وأن صنع غيره أوشك.

قال فإذا لا تنصف.

قلت: وكذلك لم تنصف أنت حين أخبرني أن الحفاظ رويوا هذا الحديث عن علي ﷺ ليس فيه توريث ماله، وقلت هذا غلط، ثم احتججت به.

فقال: لو كان ثابتاً.

قلت: فاصل ما نذهب إليه نحن وأنت وأهل العلم أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ وثبت عن غيره خلافه، ولو كثروا لم يكن فيه حجة؟

قال: أجل، ولكني أقول: قد يحتمل قول النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر الذي لم يسلم قط.

قال الشافعي: فقلت له: انفرد هذا بدلالة في الحديث؟

قال: لا، ولكن علياً ﷺ أعلم به.

فقلت أيروي علي عن النبي ﷺ هذا الحديث فنقول لا يدع شيئاً رواه عن النبي ﷺ إلا وقد عرف معناه فيوجه على ما قلت؟

قال: ما علمته رواه عن النبي ﷺ.

قلت: أفيمكن فيه أن لا يكون سمعه؟

قال: نعم.

قال الشافعي: فقلت له: افترى لك في هذا حجة؟

قال: لا يشبه أن يكون يخفى مثل هذا عن علي رضي الله تعالى عنه.

فقلت: وقد وجدتكم تخبر عن النبي ﷺ أنه قضى في بروغ بنت واشق بمثل صداق نساها، وكانت تكحت على غير صداق فقضى بخلافه، وقد سمعته، وقال مثل قول علي ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس.

فقلت: لا حجة لأحد ولا في قوله مع النبي ﷺ، وقلت له: فإن قال لك قائل قد يمكن أن يكون إنما قال: هذا زيد وابن عمر وابن عباس؛ لأنهم علموا أن النبي ﷺ قد علم أن زوج بروغ فرض لها بعد عقد النكاح حفظ مقل أن عقدة النكاح بعد فريضة، وعلم هؤلاء أن الفريضة قد كانت بعد الدخول:

قال: ليس في حديث معقل، وهؤلاء لم يرووه، فيكونون قالوه
برواية. وإنما قالوا عندنا بالرأي حتى يدعوا فيه رواية.

قال الشافعي: قلت لم لا يكون ما رويت عن علي في
المرتد هكذا؟

قال: وقلت له معاذ بن جبل يورث المسلم من الكافر
ومعاوية وابن المسيب ومحمد بن علي وغيرهم، ويقول بعضهم:
نرثهم، ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم، ولا تحل لهم نساؤنا.

أفأريت إن قال لك قائل: فمعاذ بن جبل من أهل العلم
من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد يحتمل حديث رسول الله
ﷺ: لا يرث المسلم الكافر من أهل الأوثان؛ لأن أكثر حكمه
كان عليهم، وليس يحل نساؤهم، ولكن المسلم يرث الكافر من
أهل الكتاب كما يحل له نكاح المرأة منهم.

قال: ليس ذلك له والحديث يحتمل كثيراً مما حل، وليس
معاذ حجة، وإن قال قولاً واحتمله الحديث؛ لأنه لم يرو الحديث.
قلت: فنقول لك ومعاذ يجهل هذا، ويرويه أسامة بن زيد؟
قال: نعم. قد يجهل السنة المتقدم الصحبة ويعرفها قليل
الصحبة.

قال الشافعي: قلت له كيف لم تقل هذا في المرتد؟
قال الشافعي: فقطع الكلام: وقال: ولم قلت يكون مال
المرتد شيئاً؟

قلت: بأن الله تبارك وتعالى حرّم دم المؤمن وماله إلا
بواحدة ألزمه إياها، وأباح دم الكافر وماله إلا بأن يؤدّي الجزية أو
يستأمن إلى مدة؛ فكان الذي يباح به دم البالغ من المشركين هو
الذي يباح به ماله، وكان المال تبعاً للذي هو أعظم من المال، فلما
خرج المرتد من الإسلام صار في معنى من أبيع دمه بالكفر لا
بغيره، وكان ماله تبعاً لدمه، ويباح بالذي أبيع به من دمه، ولا
يكون أن تنحل عنه عقدة الإسلام فيباح دمه ويمنع ماله.

قال الشافعي: فقال: فإن كنت شبهته بأهل دار الحرب،
فقد جمعت بينهم في شيء، وفرقتهم في آخر.
قلت: وما ذاك؟

قال: أنت لا تغنم ماله حتى يموت أو تقتله، وقد يغنم مال
الحربي قبل أن يموت وتقتله.

قال الشافعي: قلت له: الحكم في أهل دار الحرب
حكمان: فأما من بلغته الدعوة فأغير عليه بغير دعوة أخذ ماله،
وإن لم أقتله، وأما من لم تبلغه الدعوة، فلا أغير عليه حتى أدعوه،
ولا أغنم من ماله شيئاً حتى أدعوه فيمتنع فيحل دمه وماله، فلما

[المعرفة * (١٢٨/٣)]

١٠- كتاب الجنائز

١- باب ما جاء في غسل الميت

٥٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَيْسَ يُغْسَلُ الْمَيِّتُ حَتَّى يَتَهَيَّيَ لَا يُجْزَى دُونَهُ، وَلَا يُجَاوَزُ، وَلَكِنْ يُغْسَلُ فَيُنْقَى.

٥٥٤- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُنَّ فِي غُسْلِ بَنَاتِهِ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَمِيذَرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ. [أخرجه البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩)، أبو داود (٣١٤٢)، الرمذي (٩٩٥)، النسائي (٣١/٤)، ابن ماجه (١٤٥٨)]

قال الشافعي: وعاب بعض الناس هذا القول على مالك، وقال: سبحانه الله كيف لم يعرف أهل المدينة غسل الميت، والأحاديث فيه كثيرة؟ ثم ذكر أحاديث عن إبراهيم، وابن سيرين فرأى مالك معانيها على إنفاء الميت؛ لأن روايتهم جاءت عن رجال غير واحد في عدد الغسل، وما يغسل به، فقال: غسّل فلان فلاناً بكذا وكذا: وقال: غسّل فلاناً بكذا وكذا ثم وراينا، والله أعلم ذلك على قدر ما يحضرهم مما يغسل به الميت، وعلى قدر إتقائه لاختلاف الموتى في ذلك اختلاف الحالات، وما يمكن الغاسلين، ويتعذر عليهم، فقال مالك قولاً مجعلاً يغسل فينقى. وكذلك روي الوضوء مرةً واثنتين وثلاثاً، وروي الغسل مجعلاً.

وذلك كله يرجع إلى الإنفاء، وإذا انقضى الميت بماء قراح أو ماء عدّ أجزاء ذلك من غسله كما ننزل ونقول معهم في الحي، وقد روي فيه صفة غسله.

قال الشافعي: ولكن أحب إلي أن يغسل ثلاثاً بماء عدّ لا يقصر عن ثلاث لما قال النبي ﷺ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا؟

قلنا: يزيدون حتى يتقوها، وإن اتقوا في أقل من ثلاث أجزاء، ولا نرى أن قول النبي ﷺ إنما هو على معنى الإنفاء إذ قال وتراً ثلاثاً أو خمساً، ولم يوقت.

٥٥٥- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَسَلَ ثَلَاثًا. [أخرجه البيهقي في

٥٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يُجْزَى فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ مَرَّةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ. وَكَذَلِكَ بَلَّغْنَا عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٢٨/٣)]

قال الشافعي: والذي أحب من غسل الميت أن يوضع على سرير الموتى، ويغسل في قميص.

٥٥٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَسَلَ فِي قَمِيصٍ. [أخرجه مالك (٢٢٢/١)]

قال: فإن لم يغسل في قميص القيت على عورته خرقة لطيفة تورأها، وسرّ بشوب، ويدخل بيتاً لا يراه إلا من يلي غسله ويعين عليه، ثم يصب رجل الماء إذا وضع الذي يلي غسله على يده خرقة لطيفة فيشدها، ثم يبتدئ بسفلة يقيها كما يستنجي الحي، ثم ينظف يده، ثم يدخل التي يلي بها سفله؛ فإن كان يغسله واحد أبدل الخرقة التي يلي بها سفله، وأخذ خرقة أخرى نقيّة فشدها على يده، ثم صب الماء عليها، وعلى الميت، ثم أدخلها في فيه بين شفتيه، ولا يغرّ فاه فيمرها على أسنانه بالماء، ويدخل أطراف أصابعه في منخريه بشيء من ماء فينقى شيئاً إن كان هنالك، ثم يوضئه وضوءه للصلاة، ثم يغسل رأسه ولحيته بالسدر؛ فإن كان ملبداً، فلا بأس أن يسرح بأسنان مشط مفرج، ولا يتف شعره، ثم يغسل شقه الأيمن ما دون رأسه إلى أن يغسل قدمه اليمنى، ويحركه حتى يغسل ظهره كما يغسل بطنه، ثم يتحول إلى شقه الأيسر فيصنع به مثل ذلك، ويقبله على أحد شقيه إلى الآخر كل غسله حتى لا يبقى منه موضع إلا أتى عليه بالماء والسدر، ثم يصنع به ذلك ثلاثاً أو خمساً، ثم يمر عليه الماء القراح قد ألقى فيه الكافور.

وكذلك في كل غسله حتى يشبه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، والماء يصب عليه ليكون أخفى لشيء إن خرج منه.

قال: وغسل المرأة شبيه بما وصفت من غسل الرجل.

قال الشافعي: وقال بعض الناس يغسل الأول بماء قراح، ولا يعرف زعم الكافور في الماء.

٥٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَقَّيْتُ ابْنَهُ، فَقَالَ اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَمِيذَرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا

مِنْ كَافُورٍ. [هـم]

قال الشافعي: وإن كانت امرأة ضفروا شعرَ رأسها كله ناصيتها وقرنيها ثلاث قرون، ثم أقيت خلفها.

قال الشافعي: وإنكر هذا علينا بعض الناس، فقال يسدل شعرها من بين ثدييها، وإنما تتبع في هذه الآثار.

ولو قال قائل: غشط براه ما كان إلا كقول هذا المنكر علينا.

٥٥٩- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ مِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ضَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهَا وَقَرْنَيْهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا. [هـم]

قال الشافعي: ونأمر بأمر رسول الله ﷺ لمن غسلت، وكفنت ابنته، ومجديتها يحتج الذي عاب على مالك قوله ليس في غسل الميت شيء يوقت، ثم يخالفه في غير هذا الموضع.

قال: وخالفنا في ذلك، فقال: لا يسرخ رأس الميت، ولا لحيته، وإنما يكره من تسريحه أن يتف شعره فأما التسريح الرفيق فهو أخف من الغسل بالسدر، وهو تنظيف وتمشية له.

قال: ويتبع ما بين أظفاره بعدو لين يخلل ما تحت أظفار الميت من وسخ، وفي ظاهر أذنيه وسماخه.

قال: والمهني يملقون؛ فإن كان بأحد منهم وسخ متلبذ رأيت أن يغسل بالأشنان، ويتابع ذلكه لبقى الوسخ.

قال الشافعي: ومن أصحابنا من قال: لا أرى أن يملق بعد الموت شعر، ولا يميز له ظفر ومنهم من لم ير بذلك بأساً، وإذا حنط الميت وضع الكافور على مساجده والحنوط في رأسه ولحيته.

قال: وإن وضع فيهما، وفي سائر جسده كافور، فلا بأس إن شاء الله.

قال: ويوضع الحنوط، والكافور على الكرسف، ثم يوضع على متخريه وفيه وأذنيه ودبره، وإن كان له جراح نافذة وضع عليها.

قال: فإن كان يخاف من ميتته أو ميتته أن يأتني عند التحريك إذا حلا شيئاً لعل من العلل استجبت أن يشد على سفليهما معاً بقدر ما يراه يمسك شيئاً إن أتى من ثوب صفيق؛ فإن خف فلبد صفيق.

قال: ويجب أن يكون في البيت الذي فيه الميت تبخير لا يقطع حتى يفرغ من غسله ليوارى ويحاً إن كانت متغيرة، ولا يتبع بنار إلى القبر.

قال: وأحب إلي أن رأى من المسلم شيئاً أن لا يحدث به، فإن المسلم حقيق أن يستر ما يكره من المسلم، وأحب إلي أن لا يغسل الميت إلا أمين على غسله.

قال: وأولى الناس بغسله أولاهم بالصلاة عليه، وإن ولي ذلك غيره، فلا بأس، وأحب أن يغض الذي يصب على الميت بصره عن الميت؛ فإن عجز عن غسله واحد أعانه عليه غيره.

قال: ثم إذا فرغ من غسل الميت جفف في ثوب حتى يذهب ما عليه من الرطوبة، ثم أدرج في أكفانه.

قال: وأحب لمن غسل الميت أن يغسل، وليس بالواجب عندي، والله أعلم، وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها لا تنجسوا موتاكم ولا بأس أن يغسل المسلم إذا قرأته من المشركين، ويتبع جنازه، ويدفنه، ولكن لا يصلي عليه، وذلك أن النبي ﷺ أمر علياً عليه السلام بغسل أبي طالب ولا بأس أن يعزى المسلم إذا مات.

قال الربيع: إذا مات أبوه كافراً.

٢- باب في كم يكفن الميت

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكفن الميت في ثلاثة أثواب بيض. وكذلك بلغنا أن النبي ﷺ كفّن، ولا أحب أن يقتص، ولا يعمم.

٥٦٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ مَحْوِلَةٍ لَيْسَ فِيهَا قَيْصَصٌ، وَلَا عِمَامَةٌ. [أخرجه مالك (٢٢٣/١)، البخاري (١٢٧٣)، مسلم (٩٤١)، أبو داود (٣١٥١-٣١٥٢)، الترمذي (٩٩٦)، النسائي (٣٦٠٤/٤)، ابن ماجه (١٤٦٩)]

قال الشافعي: وما كفّن فيه الميت أجزاء إن شاء الله. وإنما قلنا هذا لأن النبي ﷺ كفّن يوم أُحُدٍ بغض القتلَى بِمَوْرٍ واحدة، فدل ذلك على أن ليس فيه لا ينبغي أن نقصر عنه، وعلى أنه يجوز ما وارى العورة.

قال: فإن قصص أو عمم، فلا بأس إن شاء الله، ولا أحب أن يجاور بالميت خمسة أثواب، فيكون سرفاً.

قال: وإذا كفّن ميت في ثلاثة أثواب أجمرت بالعود حتى يعبق بها الجمر، ثم يسط أحسنها وأوسعها أولها، ويدبر عليه شيء من الحنوط، ثم يسط عليه الذي يليه في السعة، ثم ذر عليه من حنوط، ثم يسط عليه الذي يليه، ثم ذر عليه شيء من حنوط، ثم

وقد كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ شُهَدَاءِ أُحُدٍ بَنَجْرَةٍ كَانَ إِذَا غَطَّى بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ فَجَعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنْ شَجَرٍ وَقَدْ كَانَ فِي الْحَرْبِ لَا يَشْكُ أَنْ قَدْ كَانَتْ عَلَيْهِ ثِيَابٌ.

قال الشافعي: وكَفَنَ المَيِّتَ، وحنوطه، وموته حتى يدفن من رأس ماله ليس لغرمائه ولا لوارثه منع ذلك؛ فإن تشاحوا فيه فثلاثة أثوابٍ إن كان وسطاً لا موسراً ولا مقلداً، ومن الحنوط بالمعروف لا سرفاً ولا تقصيراً، ولو لم يكن حنوط ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزى.

٣- باب ما يفعل بالشهيد، وليس في التراجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل المشركون المسلمين في المعركة لم تغسل القتلى، ولم يصل عليهم ودفنوا بكلوهم ودمائهم، وكفَنهم أهلومهم فيما شاءوا كما يكفن غيرهم إن شاءوا في ثيابهم التي تشبه الأكفان وتلك القمص والأزر والأردية، والعمائم لا غيرها، وإن شاءوا سلبوها وكفَنوهم في غيرها كما يصنع بالموتى من غيرهم، وتتزع عنهم ثيابهم التي ماتوا فيها ألا ترى أن بعض شهداء أُحُدٍ كَفَنَ في ثَمَرَةٍ، وقد كان لا يشك أن شاء الله تعالى عليهم السلاح، والثياب، وقال بعض الناس: يكفَنون في الثياب التي قتلوا فيها إلا فراءً أو حشواً أو لبداً.

قال: ولم يبلغنا أن أحداً كَفَنَ في جلدٍ ولا فرو ولا حشو، وإن كان الحشو ثوباً كله، فلو كَفَنَ به لم أرَ به بأساً؛ لأنه من لبوس عامة الناس فأما الجلد فليس يعلم من لباس الناس، وقال بعض الناس: يصلون عليهم، ولا يغسلون، واحتج بأن الشعبي روى أن حمزة صلي عليه سبعين صلاة، وكان يؤتى بتسعة من القتلى حمزة عاشرهم ويصلون عليهم، ثم يرفعون حمزة مكانه، ثم يؤتى بأخرين فيصلون عليهم وحمزة مكانه حتى صلي عليه سبعين صلاة.

قال: وشهداء أُحُدٍ اثنان وسبعون شهيداً، فإذا كان قد صلي عليهم عشرة عشرة في قول الشعبي فالصلاة لا تكون أكثر من سبع صلوات أو ثمان فتجعله على أكثرها على أنه صلي على اثنين صلاة، وعلى حمزة صلاة فهذه تسع صلوات فمن أين جاءت سبعون صلاة؟ وإن كان عن سبعين تكبيرة فنحن وهم نزع أن التكبير على الجنائز أربع فهي إذا كانت تسع صلوات ست وثلاثون تكبيرة فمن أين جاءت أربع وثلاثون؟ فينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحي على نفسه، وقد كان ينبغي له أن يعارض بهذه الأحاديث كلها عينان، فقد جاءت من وجوه متواترة بأن النبي ﷺ لم يصل عليهم، وقال: زَمُّوهُمْ بِكُلُوِيهِمْ. ولو قال قائل: يغسلون، ولا يصلون عليهم ما كانت الحجة

وضع الميت عليه مستلقياً، وحنط كما وصفت لك، ووضع عليه القطن كما وصفته لك، ثم يثني عليه صفة الثوب الذي يليه على شقه الأيمن، ثم يثني عليه صفة الأخرى على شقه الأيسر كما يشتمل الإنسان بالساج (يعني الطيلسان) حتى توازيها صفة الثوب التي نثيت أولاً بقدر سعة الثوب، ثم يصنع بالأثواب الثلاثة كذلك.

قال: ويترك فضل من الثياب عند رأسه أكثر من عند رجليه ما يغطيهما، ثم يعطف فضل الثياب من عند الرأس والرجلين؛ فإن خشى أن تتحل عقدت الثياب، فإذا وضع في اللحد حلت عقده كلها.

قال: وإن كَفَنَ في قميص جعل القميص دون الثياب والثياب فوقه، وإن عتم جعلت العمامة دون الثياب، والثياب فوقها، وليس في ذلك ضيق إن شاء الله تعالى.

قال: وإن لم يكن إلا ثوب واحد أجزأ، وإن ضاق وقصر غطي به الرأس والعورة، ووضع على الرجلين شيء. وكذلك فعل يوم أحد ببعض أصحاب النبي ﷺ.

قال الشافعي: فإن ضاق عن الرأس، والعورة غطيت به العورة.

قال: وإن مات ميت في سفينة في البحر صنع به هكذا؛ فإن قدروا على دفنه، وإلا أحببت أن يجعلوه بين لوحين، ويربطوهما بحبل ليحملاه إلى أن ينذه البحر بالساحل ففعل المسلمون أن يجدوه فيواروه، وهي أحب إلي من طرحه للحياتن يأكلوه؛ فإن لم يفعلوا والقوه في البحر رجوت أن يسعهم.

قال: والمرأة يصنع بها في الغسل والحنوط ما وصفت، وتخالف الرجل في الكفن إذا كان موجوداً فتلبس الدرع، وتوزر وتعمم، وتلف، ويشد ثوب على صدرها بجميع ثيابها.

قال: وأحب إلي أن يجعل الإزار دون الدرع لأمر النبي ﷺ في ابنته بذلك، والسقط يغسل، ويكفن، ويصلى عليه إن استهل، وإن لم يستهل غسل، وكفن، ودفن.

قال: والخرقة التي توازي لفافة تكفيه.

قال: والشهداء الذين عاشوا وأكلوا الطعام مثل الموتى في الكفن، والغسل، والصلاة، والذين قتلوا في المعركة يكفون بثيابهم التي قتلوا فيها إن شاء أولياؤهم والوالي لهم وتتزع عنهم خفاف كانت وفراء، وإن شاء نزع جميع ثيابهم وكفَنهم في غيرها.

فإن قال قائل: فقد قال النبي ﷺ: زَمُّوهُمْ بِكُلُوِيهِمْ وِدْمَائِهِمْ فالكُلوم والدماء غير الثياب، ولو كَفَنَ بعضهم في الثياب لم يكن هذا مضيئاً، وإن كَفَنَ بعض في غير الثياب التي قتل فيها،

٤ - باب المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه، ومن لم يوجد، وليس في التراجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قتله مشرك منفرداً أو جماعة في حرب من أهل البغي أو غيرهم أو قتل بقصاص غسل إن قدر على ذلك، وصلى عليه؛ لأن معناه غير معنى من قتله المشركون، ومعنى من قتله مشرك منفرداً، ثم حرب غير معنى من قتل في زحف المشركين؛ لأن المشركين لا يؤمن أن يعودوا، ولعلمهم أن يطلبوا واحداً منهم فيهرب، وتؤمن عودته، وأهل البغي منا، ولا يشبهون المشركين، ألا ترى أنه ليس لنا اتباعهم كما يكون لنا اتباع المشركين؟

وقال بعض الناس: من قتل مظلوماً في غير المصر لغير سلاح فيغسل.

فقيل له: إن كنت قلت هذا بائر عقلناه.

قال: ما فيه أثر.

قلنا: فما العلة التي فرقت فيها بين هؤلاء إن أردت اسم الشهادة فعمراً شهيداً قتل في مصر وغسل، وصلى عليه، وقد نجد اسم الشهادة يقع عندنا وعندك على القتل في المصر بغير سلاح والغريق والمبطون وصاحب الهدم في مصر وغيره، ولا نفرق بين ذلك ونحن وأنت نصلي عليهم، ونغسلهم، وإن كان الظلم به اعتلت، فقد تركت من قتل في مصر مظلوماً بغير سلاح من أن تصيره إلى حد الشهادة، ولعله أن يكون أعظم أجراً؛ لأن القتل بغير سلاح أشد منه، وإذا كان أشد منه كان أعظم أجراً.

وقال بعض الناس أيضاً: إذا اغار أهل البغي فقتلوا فالرجال والنساء والولدان كالشهداء لا يغسلون، وخالفه بعض أصحابه، فقال: الولدان أطهر، وأحق بالشهادة.

قال الشافعي: وكل هؤلاء يغسل، ويصلى عليه؛ لأن الغسل والصلاة سنة في بني آدم لا يخرج منها إلا من تركه رسول الله ﷺ فهم الذين قتلهم المشركون الجماعة خاصة في المعركة.

قال الشافعي: من أكله سبع أو قتله أهل البغي أو اللصوص أو لم يعلم من قتله غسل وصلى عليه؛ فإن لم يوجد إلا بعض جسده صلى على ما وجد منه، وغسل ذلك العضو، وبلغنا عن أبي عبيدة أنه صلى على رهوس.

قال بعض أصحابنا عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان: إن أبا عبيدة صلى على رهوس. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤٧/٣)]

وبلغنا أن طائراً ألقى يداً بمكة في وقعة الجمل فعرفوها

عليه إلا أن يقال له: تركت بعض الحديث، وأخذت ببعض.

قال: ولعل ترك الغسل، والصلاة على من قتله جماعة المشركين إرادة أن يلحقوا الله عز وجل بكلومهم لما جاء فيه عن النبي ﷺ: أن ريح الكلم ريح الجسد، والنون لونه الدّم واستغنوا بكرامة الله عز وجل لهم عن الصلاة لهم مع التخفيف على من بقي من المسلمين لما يكون فيمن قاتل بالزحف من المشركين من الجراح، وخوف عودة العدو، ورجاء طلبهم، وهم بأهلهم، وهم أهلهم بهم.

قال: وكان مما يدل على هذا أن رؤساء المسلمين غسلوا عمر، وصلوا عليه، وهو شهيد، ولكنه إنما صار إلى الشهادة في غير حرب، وغسلوا البطون، والحريق، والغريق، وصاحب الهدم، وكلهم شهداء، وذلك أنه ليس فيمن معهم من الأحياء معنى أهل الحرب فاما من قتل في المعركة.

وكذلك عندي لو عاش مدة ينقطع فيها الحرب، ويكون الأمان، وإن لم يطعم.

٥٦١ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب غسل وكفن، وصلى عليه. [أخرجه مالك (٢٣٠/١)]

قال الشافعي: وإن قتل صغير في معركة أو امرأة صنع بهما ما يصنع بالشهداء، ولم يغسل، ولم يصل عليهما، ومن قتل في المعركة سلاح أو غيره أو وطء دابة أو غير ذلك مما يكون به الخسف فحاله حال من قتل بالسلاح، وخالفنا في الصبي بعض الناس، فقال: ليس كالشهيد، وقال قولنا بعض الصحابة، وقال الصغیر شهيد، ولا ذنب له فهو أفضل من الكبير.

٥٦٢ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا بعض أصحابنا، عن ليث بن سعد، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ لم يصل على قتلى أحد، ولم يغسلهم. [أخرجه البخاري (١٣٤٣)، أبو داود (٣١٣٨-٣١٣٩)، الترمذي (١٠٣٦)، النسائي (٦٢/٤)]

٥٦٣ - أخبرنا بعض أصحابنا، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لم يصل على قتلى أحد، ولم يغسلهم.

٥٦٤ - أخبرنا مفيان، عن الزهري، وثبتة معمر، عن ابن أبي الصغیر أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد، فقال شهيدت على هؤلاء فزملوهم بدمايهم، وكلموهم.

عَزَفَ قَائِمًا بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ، وَاضْعَا السَّرِيرَ عَلَى كَاهِلِهِ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٦- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عُمَرَ فِي جَنَازَةِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَائِمًا بَيْنَ قَائِمَتَي السَّرِيرِ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ أُمِّهِ، فَلَمْ يَفَارِقْهُ حَتَّى وَضَعَهُ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٨- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤٩/٣)]

٥٦٩- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

قال الشافعي: فزعم الذي عاب هذا علينا أنه مستنكر لا نعلمه إلا قال برأيه، وهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، وما سكتنا عنه من الأحاديث أكثر مما ذكرنا.

٧- باب ما يفعل بأخرم إذا مات، وليس في

التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا مات المحرم غسل بماء وسدر، وكفن في ثيابه التي أحرم فيها أو غيرها ليس فيها قميص، ولا عمامة، ولا يعقد عليه ثوب كما لا يعقد الحي المحرم، ولا يمس بطيب، ويحمر وجهه، ولا يخمر رأسه ويصلى عليه، ويدفن، وقال بعض الناس: إذا مات كفن كما يكفن غير المحرم، وليس ميت إحرام، واحتج بقول عبد الله بن عمر، ولعل عبد الله بن عمر لم يسمع الحديث بل لا أشك إن شاء الله، ولو سمعه ما خالفه، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ قولنا كما قلنا وبلغنا عن عثمان بن عفان مثله، وما ثبت عن رسول الله ﷺ فليس لأحد خلافة إذا بلغه.

٥٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَّ رَجُلٌ

بِالْحَنَاءِ فَغَسَلُوهَا، وَصَلُّوا عَلَيْهَا، قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يَصَلَّى عَلَى الْبَدَنِ الَّذِي فِيهِ الْقِسَامَةُ، وَلَا يَصَلَّى عَلَى رَأْسِهِ، وَلَا يَدُ.

قال الشافعي: وإن كان لا قسامة فيه عنده، ولم يوجد في أرض أحد فكيف نصلي عليه؟ وما للقسامة، والصلاة، والغسل؟ وإذا جاز أن يصلى على بعض جسده دون بعض فالحق قليل من يديه والكثير في ذلك لهم سواء، ولا يصلى على الرأس، والرأس موضع السمع، والبصر واللسان، وقوائم البدن، ويصلى على البدن بلا رأس. الصلاة سنة المسلمين، وحرمة قليل البدن؛ لأنه كان فيه الروح حرمة كثيرة في الصلاة.

٥- باب اختلاط موتي المسلمين بموتي الكفار

ليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غرق الرجال أو أصابهم هدم أو حريق وفيهم مشركون كانوا أكثر أو أقل من المسلمين صلى عليهم، وينوي بالصلاة المسلمين دون المشركين، وقال بعض الناس: إذا كان المسلمون أكثر صلى عليهم، ونوى بالصلاة المسلمين دون المشركين، وإن كان المشركون أكثر لم يصل على واحد منهم.

قال الشافعي: لئن جازت الصلاة على مائة مسلم فيهم مشرك بالنية لتجوز على مائة مشرك فيهم مسلم، وما هو إلا أن يكونوا إذا خالطهم مشرك لا يعرف، فقد حرمت الصلاة عليهم، وإن الصلاة تحرم على المشركين، فلا يصلى عليهم، أو تكون الصلاة واجبة على المسلمين، وإن خالطهم مشرك نوى المسلم بالصلاة، ووسع ذلك المصلي، وإن لم يسع الصلاة في ذلك مكان المشركين كانوا أكثر أو أقل.

قال الشافعي: وما نحتاج في هذا القول إلى أن نبين خطاه بغيره، فإن الخطأ فيه ليين، وما ينبغي أن يشكل على أحد له علم.

٦- باب حمل الجنائز، وليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويستحب للذي يحمل الجنائز أن يضع السرير على كاهله بين العمودين المقدمين ويحمل بالجوانب الأربع، وقال قائل: لا تحمل بين العمود هذا عندنا مستنكر، فلم يرض أن جهل ما كان ينبغي له أن يعلمه حتى عاب قول من قال بفعله هذا، وقد روي عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنهم فعلوا ذلك.

٥٦٥- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ فِي جَنَازَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

اتَّبَعْنَاهَا أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ قَاتِلٌ: أَزِيدُ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى مَا قُلْتُمْ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفَرْضٍ أَوْ لَا أَكْبِرُ وَأَدْعُو لِلْمَيِّتِ هَلْ كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِ حِجَّةٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَدْ خَالَفتِ السَّنَةُ؟

وكذلك الحجة على من قال: لا يقرأ إلا أن يكونَ رجلٌ لم تبلغه السنة فيها.

٥٧٤ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي (٣٩/٤)]

٥٧٥ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَلَمَّا سَلَّمَ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سُنَّةٌ، وَحَقٌّ. [أخرجه البخاري (١٣٣٥)، أبو داود (٣١٩٨)، الزملي (١٠٢٦)، النسائي (٧٥٤-٧٥)]

٥٧٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

٥٧٧ - أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يقرأ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ فِي التَّكْبِيرَاتِ لَا يقرأ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ. [أخرجه النسائي (٧٥/٤)]

٥٧٨ - أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ الْفَهْرِيُّ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مِثْلُ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ. [أخرجه النسائي (٧٥/٤)]

قال الشافعي: والناس يقتدون بإمامهم يصنعون ما يصنع.

قال الشافعي: وابن عباس والضحاك بن قيس رجلان من أصحاب النبي ﷺ لا يقلان السنة إلا لسنة رسول الله ﷺ إن شاء الله.

٥٧٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: السَّنَةُ أَنْ يقرأ

عَنْ بَعْضِهِمْ فَوْقَ صَفِّ قِمَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ. [أخرجه البخاري (١٢٦٨)، مسلم (١٢٠٦)]

قال سفيان، وأزاد إبراهيم بن أبي حمزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: وَحْمُرُوا وَجْهَهُ وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُسَوِّهِ طَبِيبًا، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًّا.

٥٧١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٣٩٣/٣)]

٨ - باب الصلاة على الجنازة والتكبير فيها، وما

يفعل بعد كل تكبيرة، وليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا صلى الرجل على الجنازة كَبَّرَ أَرْبَعًا، وَتِلْكَ السَّنَةُ، وَرَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٧٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

[أخرجه مالك (٢٢٦/١-٢٢٧)، البخاري (١٣٣٣)، مسلم (٩٥١)، أبو داود (٣٢٠٤)، النسائي (٧٢/٤)، ابن ماجه (١٥٣٤)]

٥٧٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنِيفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَسْكِينَةَ مَرَضَتْ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَرَضِهَا قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرَضَى، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَاتَتْ فَأَذِّنُونِي بِهَا فَخَرَجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا فَكَبَّرُوا أَنْ يُوقِفُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤَذِّنُونِي بِهَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا أَنْ نُوقِفَكَ لَيْلًا فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [أخرجه مالك (٢٢٧/١)]

قال الشافعي: فلذلك نقول يكبر أربعاً على الجنائز، يقرأ في الأولى بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ.

وقال بعض الناس: لا يقرأ في الصلاة على الجنازة.

قال الشافعي: إِنَّا صَلَّيْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ، وَعَلِمْنَا كَيْفَ سَنَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا وَجَدْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، وَقَالَ: وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً يَسْمَعُ مِنْ يَلِيهِ، وَإِنْ شَاءَ تَسْلِيمَتَيْنِ.

٥٨٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ. [أخرجه مالك (٢٣٠/١)]

قال الشافعي: ويصلي على الجنائز قِيَاماً مستقبلي القبلة، ولو صلوا جلوساً من غير عذر أو ركبناً أَعَادُوا، وَإِنْ صَلُّوا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ أَعَادُوا، وَإِنْ دَفَنُوهُ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَا غَسَلَ أَوْ لَغَيْرِ الْقَبْلَةِ، فَلَا بَأْسَ عِنْدِي أَنْ يَمَاطَ عَنْهُ التُّرَابُ، وَيَحْوَلُ فَيُوجِّهُ لِلْقَبْلَةِ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ وَيَغْسَلُ، وَيَصَلِّي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَإِنْ دَفِنَ، وَقَدْ غَسَلَ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ لَمْ أَحِبْ إِخْرَاجَهُ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْقَبْرِ.

قال الشافعي: وأحبُّ إذا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَكْبُرُ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ يَخْلُصُ الدَّعَاءَ لِلْمَيِّتِ، وَلَيْسَ فِي الدَّعَاءِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ، وَأَحِبُّ أَنْ يَقُولَ 'اللَّهُمَّ عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ، وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسَنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ، وَهَبْ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَكُلَّ هَوْلٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَابْعَثْهُ مِنَ الْأَمْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، وَبَلِّغْهُ بِمَغْفِرَتِكَ، وَطَوْلِكَ دَرَجَاتِ الْمُحْسِنِينَ اللَّهُمَّ فَارِقْ مَنْ كَانَ يُحِبُّ مِنْ سَعَةِ الدُّنْيَا، وَالْأَهْلِ، وَغَيْرِهِمْ إِلَى ظِلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيْقِهِ، وَانْقَطِعْ عَمَلُهُ، وَقَدْ جَنَّتْكَ شَفَعَاءُ لَهُ وَرَجَوْنَا لَهُ رَحْمَتَكَ، وَأَنْتَ أَرَأْفُ بِهِ اللَّهُمَّ أَرْحَمْهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِكَ، فَإِنَّهُ قَتِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ' قَالَ الشَّافِعِيُّ: سَمِعْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ يَقُولُ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ خَلْفَهَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا عِنْدَنَا يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ عَمَرَ إِنَّمَا قَدَّمَ النَّاسُ لِتَضَائِقِ الطَّرِيقِ حَتَّى كَانُوا لَمْ يَحْتَاجْ بِغَيْرِ مَا رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: الْمَشْيُ خَلْفَهُ أَفْضَلُ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ الْجَنَازَةَ مُتَبَوِّعَةٌ، وَلَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ، وَقَالَ: التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِهَا إِذَا كَانَ خَلْفَهَا أَكْثَرُ.

قال الشافعي: والقولُ في أنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مَشْيُ النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَهَا، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْعَامَّةَ تَقْتَدِي بِهِمْ، وَتَفْعَلُ فَعْلَهُمْ، وَلَمْ يَكُونُوا مَعَ تَعْلِيمِهِ الْعَامَّةَ تَعْلِمُهُمْ يَدْعُونَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَلَمْ يَكُنْ نَحْنُ نَعْرِفُ مَوْضِعَ الْفَضْلِ إِلَّا بِفَعْلِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا شَيْئًا وَتَابَعُوا عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ فِيهِ وَالْحُجَّةُ فِيهِ مِنْ مَشْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَثْبَتُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ مَعَهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي اجْتِمَاعِ أُمَّةٍ أَلْهَى بَعْدَهُ الْحُجَّةُ، وَلَمْ يَمْشُوا فِي مَشْيِهِمْ لِتَضَائِقِ الطَّرِيقِ إِنَّمَا كَانَتْ الْمَدِينَةُ أَوْ عَامَتُهَا فُضَاءً حَتَّى عَمَرَتْ بَعْدَ فَايَنْ تَضَائِقِ الطَّرِيقِ فِيهَا، وَلَسْنَا نَعْرِفُ عَنْ عَلِيٍّ

عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (١٦٩/٣)]

قال الشافعي: وأصحابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَقُولُونَ بِالسَّنَةِ، وَالْحَقُّ إِلَّا لَسَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٥٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى عَلَى الْجَنَازَةِ، وَتَلَعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (١٦٩/٣)]

قال الشافعي: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ بِالنِّيَّةِ، فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَازَةِ صَلَّيَ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ، وَهَذَا خِلَافُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافُهَا، وَمَا نَعْلَمُهُ رَوَى فِي ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا مَا قَالَ بِرَأْيِهِ.

قال: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَمَا يَدْفَنُ الْمَيِّتُ بَلْ نَسْتَحِبُّهُ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ، وَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ عِلْمُهَا خِلَافُهَا قَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ، وَعَلَى قَبْرِ غَيْرِهِ.

٥٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّيَ عَلَى قَبْرِ أَمْرَأَةٍ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. [نقدم]

قال الشافعي: وَصَلَّتْ عَائِشَةُ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا، وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ.

قال الشافعي: وَيَرْفَعُ الْمَصْلِي يَدَيْهِ كُلَّمَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ لِلْأَثَرِ وَالْقِيَاسِ عَلَى السَّنَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَبَّرَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَائِمٌ.

٥٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلَّمَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ. [أخرجه البيهقي (٤٤/٤)]

٥٨٨- قال الشافعي: وَتَلَعْنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغُرُورَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكْتَ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدْنَا. [أخرجه البيهقي (٤٤/٤)]

المؤخرة، ثم يامنة السرير المقدمة على عاتقه الأيسر، ثم يامته المؤخرة، وإذا كان الناس مع الجنائز كثيرين، ثم أتى على مياسره مرة أحببت له أن يكون أكثر حمله بين العمودين، وكيفما يحمل فحسن وحمل الرجل والمرأة سواء، ولا يحمل النساء الميت، ولا الميتة، وإن ثقلت الميتة، فقد رأيت من يحمل عمداً حتى يكون من يحملها على ستة وثمانية على السرير، وعلى اللوح إن لم يوجد السرير، وعلى الحمل، وما حمل عليه أجزأ، وإن كان في موضع عجلة أو بعض حاجة تتعذر فخيف عليه التغيير قبل أن يهيا له ما يعمل عليه حمل على الأيدي والرقاب، ومشى بالجنائز أسرع سجية مشى الناس لا الإسراع الذي يشق على ضعفة من يتبعها إلا أن يخاف تغييرها أو انبجاسها فيعجلونها ما قدروا، ولا أحب لأحد من أهل الجنائز الإبطاء في شيء من حالاتها من غسل أو وقوف عند القبر، فإن هذا مشقة على من يتبع الجنائز:

٩ - باب الخلاف في إدخال الميت القبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسئل الميت سلاً من قبل رأسه، وقال بعض الناس: يدخل معترضاً من قبل القبلة، وروى حماد عن إبراهيم أن النبي ﷺ أدخل من قبل القبلة معترضاً أخبرني الثقات من أصحابنا أن قبر النبي ﷺ على يمين الداخل من البيت لاصق بالجدار، والجدار الذي للحد جنبه قبلة البيت، وأن لحد تحت الجدار فكيف يدخل معترضاً، واللحد لاصق بالجدار لا يقف عليه شيء، ولا يمكن إلا أن يسلم سلاً أو يدخل من خلاف القبلة؟ وأمور الموتى، وإدخالهم من الأمور المشهورة عندنا لكثرة الموت، وحضور الأنمة، وأهل الثقة، وهو من الأمور العامة التي يستغنى فيها عن الحديث، ويكون الحديث فيها كالتكليف بمعوم معرفة الناس لها، ورسول الله ﷺ، والمهاجرون، والأنصار بين أظهرنا ينقل العامة عن العامة لا يختلفون في ذلك أن الميت يسلم سلاً، ثم جاءنا آت من غير بلدنا يعلمنا كيف ندخل الميت، ثم لم يعلم حتى روى عن حماد عن إبراهيم أن النبي ﷺ أدخل معترضاً.

٥٨٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ وَالنَّاسَ بَعْدَ ذَلِكَ.

[أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]

٥٩٠ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ.

[أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]

ﷺ خلاف فعل أصحابه؟ وقال قائل هذا الجنائز متبوعة، فلم نر من مشى أمامها إلا لاتباعها، فإذا مشى لحاجته فليس يتابع للجنائز، ولا يشك عند أحد أن من كان أمامها هو معها.

ولو قال قائل: الجنائز متبوعة فرأى هذا كلاماً ضعيفاً؛ لأن الجنائز إنما هي تنقل لا تتبع أحداً، وإنما يتبع بها، وينقلها الرجال، ولا تكون هي تابعة، ولا زائلة إلا أن يزال بها ليس للجنائز عمل إنما العمل لمن تبعها ولمن معها، ولو شاءت عتج أن يقول: أفضل ما في الجنائز حملها، والحامل إنما يكون أمامها، ثم يعملها لكان مذهبا، والفكر للمتقدم والمتخلف سواء، ولعمري لمن يشي من أمامها الفكر فيها، وإنما خرج من أهله يتبعها إن هذه لمن الغفلة، ولا يؤمن عليه إذا كان هكذا أن يشي، وهو خلفها.

٥٨٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَائِزِ. [أخرجه

مالك (٢٢٥/١)، وصلة أبو داود (٣١٧٩)، السنن (١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩)،

السنن (٥٦/٤)، ابن ماجه (١٨٢٢)]

٥٨٦ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَائِزِ. [أخرجه البيهقي

(٢٣/٤)]

٥٨٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ

رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْدُمُ النَّاسَ أَمَامَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. [أخرجه مالك

(٢٢٥/١)]

٥٨٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

عُبَيْدِ مَوْلَى السَّائِبِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ وَعُبَيْدَ بْنَ عَمْرِو يَمْشِيَانِ أَمَامَ الْجَنَائِزِ فَتَقَدَّمَا فَجَلَسَا يَتَحَدَّثَانِ، فَلَمَّا جَاوَزَتْ

بِهِمَا الْجَنَائِزَ قَامَا. [أخرجه البيهقي (٢٤/٤)]

قال الشافعي: ومحدث ابن عمر، وغيره أخذنا في أنه لا بأس أن يتقدم فيجلس قبل أن لا يؤتى بالجنائز، ولا يتظر أن يأذن له أهلها في الجلوس، وينصرف أيضاً بلا إذن، وأحب إلي لو استتم ذلك كله.

قال الشافعي: أحب حمل الجنائز من أين حملها، ووجه حملها أن يضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الأيمن، ثم يأسرته

٥٩١- وَأَخْبَرَنَا، عَنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَرَبِيعَةَ، وَابْنِ الصُّرِّ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. [أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]
قال الشافعي: ويسطح القبر.

وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ: أَنَّهُ سَطَحَ قَبْرَ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصَى مِنْ حَصَى الرُّوضَةِ.

٥٩٢- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصَبًا. [أخرجه البيهقي (٤١١/٣)]

والحصباء لا تثبت إلا على قبر مسطح، وقال بعض الناس: يستم القبر، ومقبرة المهاجرين، والأنصار عندنا مسطح قبورها، ويشخص من الأرض نحو من شبر، ويجعل عليها البطحاء مرةً ومرةً تطين، ولا أحسب هذا من الأمور التي ينبغي أن ينقل فيها أحدٌ علينا، وقد بلغني عن القاسم بن محمد قال: رأيت قبر النبي ﷺ، وأبي بكرٍ، وعمرَ مسطحاً.

قال: ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت، والمرأة زوجها إذا مات، وقال بعض الناس: تغسل المرأة زوجها، ولا يغسلها، فقليل له: لم فرقت بينهما؟

قال: أوصى أبو بكر أن تغسله أسماء.

فقلت: وأوصت فاطمة أن يغسلها علي رضي الله عنهما.

قال: وإنما قلت: أن تغسله هي؛ لأنها في عدوٍ منه.

قلنا: إن كانت الحجّة الأثر عن أبي بكر، فلو لم يرو عن طلحة رضي الله عنه ولا ابن عباس، ولا غيرهما في ذلك شيء كانت الحجّة عليك بأن قد علمنا أنه لا يحل لها منه إلا ما حل له منها.

قال: ألا ترى أن له أن ينكح إذا مات أربع نسوة سواها وينكح أختها؟ فقليل له: العدة والنكاح ليسا من الغسل في شيء، أرايت قولك: ينكح أختها أو أربعاً سواها أنها فارقت حكم الحياة، وصارت كأنها ليست زوجة أو لم تكن زوجة قط؟ قيل: نعم.

قيل: فهو إذا مات زوج أو كأنه لم يكن زوجاً قال: بل ليس بزوجه قد انقطع حكم الحياة عنه كما انقطع عنها غير أن عليها منه عدة.

قلنا: العدة جعلت عليها بسبب ليس هذا، ألا ترى أنها تعتد، ولا يعتد، وأنها توفي فينكح أربعاً؟ ويتوفى، فلا تنكح دخل بها أو لم يدخل بها حتى تعتد أربعة أشهر وعشراً شيء جعله الله تعالى عليها دونه، وإن كل واحد من الزوجين، فيما

يحل له ويجرم عليه من صاحب، سواء.

أرايت لو طلقها ثلاثاً أليست عليها منه عدة؟

قال: بلى.

قلت: فكذلك لو بانّت بإيلاء أو لعان؟

قال: بلى، قيل: فإن بانّت منه، ثم مات، وهي في عدو الطلاق أتغسله؟

قال: لا.

قلت: ولم قد زعمت أن يغسلها إياه دون غسله إياها إنما هو بالعدة، وهذه تعتد؟

قال: ليست له بامراً.

قلت: فما ينفك حجّك بالعدة كالغيث.

كان ينبغي أن تقول: تغسله إذ زعمت أن العدة تحل لها منه ما يجرم عليها، فلا يجرم عليها غسله.

قيل: أفحل لها في العدة منه، وهما حيّان أن تنظر إلى فرجه وتغسكه كما كان يحل لها قبل الطلاق؟

قال: لا.

قيل: وهي منه في عدو.

قال: ولا تحل العدة ههنا شيئاً، ولا تحرمه إنما تحله عقدة النكاح، فإذا زال بان لا يكون له عليها فيه رجعة فهي منه فيما يحل له ويجرم كما تعد النساء.

قيل: وكذلك هو منها؟

قال: نعم.

قيل: فلو قال: هذا غيركم ضعفتموه؛ وهي لا تعدو، وهو لا يعدو إذا مات أن يكون عقد النكاح زائلاً بلا زوال للطلاق، فلا يحل له غسلها، ولا لها غسله أو يكون ثابتاً فيحل لكل واحدٍ منهما من صاحبه ما يحل للآخر أو نكون مقلدين لسلفنا في هذا، فقد أمر أبو بكر وسط المهاجرين والأنصار أن تغسله أسماء، وهو فيما يحل له ويجرم عليه أعلم وأتقى لله، وذلك دليل على أنه كان إذا رأى لها أن تغسله إذا مات كان له أن يغسلها إذا ماتت؛ لأن العقد الذي حلّت له به هو العقد الذي به حل لها، ألا ترى أن الفرج كان حراماً قبل العقد، فلما انعقد حل حتى تنسخ العقد فلكل واحدٍ من الزوجين فيما يحل لكل واحدٍ منهما من صاحبه ما لاآخر لا يكون للواحدٍ منهما في العقد شيء ليس لصاحبه، ولا إذا انفسخت لم يكن له عليها الرجعة في شيء لا يحل لصاحبه، ولا إذا مات شيء لا يحل لصاحبه فهما في هذه الحالات سواء.

قال الشافعي: ويطبق فوه، وإن خيف استرخاء لحية شد بعصاية.

قال: ورايت من يلين مفاصله، ويسطها لتلين، ولا تجسو ورايت الناس يضعون الحديد، السيف أو غيره، على بطن الميت، والشيء من الطين المبلول كأنهم يذودون أن تربو بطنه فما صنعوا من ذلك مما رجوا، وعرفوا أن فيه دفع مكروه رجوت أن لا يكون به بأس إن شاء الله تعالى، ولم أر من شأن الناس أن يضعوا الزاويق يعني الزئبق في أذنيه، وأنفه، ولا أن يضعوا المرتك يعني المراسنج على مفاصله، وذلك شيء تفعله الأعاجم يريدون به البقاء للميت، وقد يجعلونه في الصندوق ويقضون به إلى الكافور، ولست أحب هذا، ولا شيئاً منه، ولكن يصنع به كما يصنع بأهل الإسلام، ثم يغسل، والكفن، والحنوط، والدفن، فإنه صائر إلى الله عز وجل، والكرامة له برحمة الله تعالى، والعمل الصالح.

قال: وبلغني أنه قيل لسعد بن أبي وقاص: تتخذ لك شيئاً كأنه الصندوق من الخشب، فقال: اصنعوا بي ما صنعتكم برسول الله ﷺ انصبوا علي اللبن، وأهلبوا علي التراب.

١١ - باب الصلاة على الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حضر الولي الميت أحببت أن لا يصلى عليه إلا بأمر وليه؛ لأن هذا من الأمور الخاصة التي أرى الولي أحق بها من الوالي، والله تعالى أعلم، وقد قال بعض من له علم: الوالي أحق.

وإذا حضر الصلاة عليه أهل القرابة فاحقهم به الأب، والجد من قبل الأب، ثم الولد، وولد الولد، ثم الأخ للأب، والأم، ثم الأخ للأب، ثم أقرب الناس من قبل الأب، وليس من قبل الأم؛ لأنه إنما الولاية للعصية، فإذا استوى الولاية في القرابة، وتشاخوا، وكل ذي حق فاحقهم إلي أسنهم، إلا أن تكون حاله ليست محمودة؛ فكان أفضلهم، وأفقهم أحب إلي؛ فإن تقاربوا فأسنهم؛ فإن استوا وقلموا يكون ذلك، فلم يصطلحوا أقرع بينهم، فأيهم خرج سهمه، ولي الصلاة عليه.

قال: والحر من الولاية أحق بالصلاة عليه من المملوك، ولا بأس بصلاة المملوك على الجنائز، وإذا حضر رجل ولي أو غير ولي مع نسوة بعلاً رجلاً ميتاً أو امرأة فهو أحق بالصلاة عليها من النساء إذا عقل الصلاة، وإن لم يبلغ مملوكاً كان أو حراً؛ فإن لم يكن يعقل الصلاة صلين على الميت صفاً منفردات، وإن أمتهن إحداهن، وقامت وسطهن لم أر بذلك بأساً، فقد صلى الناس على رسول الله ﷺ أفراداً لا يؤمهم أحد وذلك لعظم أمر رسول الله ﷺ وتنافسهم في أن لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه

٥٩٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير أن عائشة قالت: لو استقبلنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه. [أخرجه أبو داود (٣١٤١)].

٥٩٤ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن حماد، عن حماد، عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب، عن جدتها أسماء بنت عميس أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أوصتها أن تغسلها إذا كانت هي، وعليها فغسلتها هي، وعليها رضي الله عنهما. [هـ]

١٠ - باب العمل في الجنائز

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: حق على الناس غسل الميت، والصلاة عليه، ودفنه لا يسع عايتهم تركه، وإذا قام بذلك منهم من فيه كفاية له أجزأ إن شاء الله تعالى وهو كالجهاذ عليهم حق أن لا يدعوه، وإذا ابتدر منهم من يكفي الناحية التي يكون بها الجهاذ أجزأ عنهم والفضل لأهل الولاية بذلك على أهل التخلف عنه.

قال الشافعي: وإنما ترك عمر عندنا، والله أعلم بقوة من مر بالمرأة التي دفنها اظنه كلياً؛ لأن المار المفرد قد كان يتكل على غيره ممن يقوم مقامه فيه، وأما أهل رقة منفردين في طريق غير مأهولة لو تركوا ميتاً منهم، وهو عليهم أن يواروه، فإنه ينبغي للإمام أن يعاقبهم لاستخفافهم بما يجب عليهم من حوائجهم في الإسلام.

وكذلك كل ما وجب على الناس فضيعوه فعلى السلطان أخذه منهم، وعقوبتهم فيه بما يرى غير متجاوز القصد في ذلك.

قال: وأحب إذا مات الميت أن لا يعجل أهله غسله؛ لأنه قد يغشى عليه فيخيل إليهم أنه قد مات حتى يروا علامات الموت المعروفة فيه، وهو أن تسترخي قدماءه، ولا تتصبان، وأن تنفجر زندا يديه، والعلامات التي يعرفون بها الموت، فإذا رأوها عجلوا غسله، ودفنه، فإن تعجيله تأدية الحق إليه، ولا يتظر بدفن الميت غائب من كان الغائب، وإذا مات الميت غمض.

٥٩٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب أن قبيصة نضر بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله ﷺ أغمض أبا سلمة. [أخرجه

خلفه متوضئون أجزاء صلاتهم، وإن كان كلهم غير متوضئين أعادوا، وإن كان فيهم ثلاثة فصاعداً متوضئون أجزاء، وإن سبق بعض الأولياء بالصلاة على الجنائز، ثم جاء ولي غيره أحببت أن لا توضع للصلاة ثانية، وإن فعل، فلا بأس إن شاء الله تعالى.

قال: ولو سقط لرجل شيء له قيمة في قبر دفن، كان له أن يكشف عنه حتى يأخذ ما سقط.

١٣ - باب الدفن

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وإن مات ميت بمكة أو المدينة أحببت أن يدفن في مقابرهما.

وكذلك إن مات ببلد قد ذكر في مقبرته خبر أحببت أن يدفن في مقابرهما؛ فإن كانت ببلد لم يذكر ذلك فيها فأحب أن يدفن في المقابر لحرمه المقابر، والدواعي لها، وأنه مع الجماعة أشبه من أن لا يتغوط، ولا يبال على قبره، ولا ينشئ، وحيثما دفن الميت فحسن إن شاء الله تعالى، وأحب أن يعمق للميت قدر بسطة، وما أعمق له، وووري أجزاء، وإنما أحببت ذلك أن لا تناله السباع، ولا يقرب على أحد إن أراد نشئه، ولا يظهر له ريح ويدفن في موضع الضرورة من الضيق والعجلة الميتان، والثلاثة في القبر إذا كانوا، ويكون الذي للقبلة منهم أفضلهم، وأسنتهم، ولا أحب أن تدفن المرأة مع الرجل على حال، وإن كانت ضرورة، ولا سبيل إلى غيرها كان الرجل أمامها، وهي خلفه، ويجعل بين الرجل والمرأة في القبر حاجز من تراب، وأحب إحكام القبر ولا وقت فيمن يدخل القبر؛ فإن كانوا وترأ أحب إلي، وإن كانوا ثمن يضبطون الميت بلا مشقة أحب إلي، وسل الميت من قبل رأسه، وذلك أن يوضع رأس سريره عند رجل القبر، ثم يسلم سلاً، ويسر القبر بثوب نظيف حتى يسوي على الميت لحده، وسر المرأة إذا دخلت قبرها أوكد من ستر الرجل، وتسلم المرأة كما يسلم الرجل، وإن ولي إخراجها من نعشها، وحل عقد من الثياب إن كان عليها، وتعاهدها النساء فحسن، وإن وليها الرجل، فلا بأس؛ فإن كان فيهم ذو محرم كان أحب إلي، وإن لم يكن فيهم ذو محرم فذو قرابة، ولاء، وإن لم يكن فالسلمون ولائها، وهذا موضع ضرورة، ودونها الثياب، وقد صارت ميتة، وانقطع عنها حكم الحياة.

قال: وتوضع الموتى في قبورهم على جنوبهم اليمنى، وترفع رؤوسهم بمجر أو لبنة، ويسندون لثلاً يكتبوا، ولا يستلقوا، وإن كان يارض شديدة لحدهم، ثم نصب على لحودهم اللبن نصباً، ثم يتبع فروج اللبن بكسار اللبن، والطين حتى يحكم، ثم أهمل التراب عليها، وإن كانوا ببلد رقيقة شق لهم شق، ثم بنيت

واحد وصلوا عليه مرة بعد مرة، وسنة رسول الله ﷺ في الموتى، والأمر المعمول به إلى اليوم أن يصلى عليهم بإمام، ولو صلى عليهم أفراداً أجزأهم الصلاة عليهم إن شاء الله تعالى، وأحب أن تكون الصلاة على الميت صلاة واحدة هكذا رأيت صلاة الناس لا يجلس بعد الفراغ منها لصلاة من فاتته الصلاة عليه، ولو جاء، ولي له، ولا يخاف على الميت التغيير فصلى عليه رجوت أن لا يكون بذلك بأس إن شاء الله تعالى.

قال: وإن أحدث الإمام انصرف فتوضأ، وكبر من خلفه ما بقي من التكبير فرادى لا يؤمهم أحد، ولو كان في موضع وضوئه قريباً فانتظروه فبنى على التكبير رجوت أن لا يكون بذلك بأس، ولا يصلي على الجنائز في مصر إلا طاهر.

قال: ولو سبق رجل ببعض التكبير لم ينتظر بالميت حتى يقضي تكبيره، ولا ينتظر المسبوق الإمام أن يكبر ثانية، ولكنه يفتح لنفسه، وقال بعض الناس: إذا خاف الرجل في المصر فوت الجنائز تيمم وصلى، وهذا لا يميز التيمم في المصر لصلاة نافلة، ولا مكتوبة إلا لمريض زعم، وهذا غير مريض، ولا تعدو الصلاة على الجنائز أن تكون كالصلوات لا تصلى إلا بطهارة الوضوء، وليس التيمم في المصر للصحيح المطبق بطهارة أو تكون كالذكر، فيصل على غيرها إن شاء غير طاهر، خاف الفوت أو لم يخف، كما يذكر غير طاهر.

١٢ - باب اجتماع الجنائز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو اجتمعت جنائز رجال، ونساء، وصبيان، وخنثى، جعل الرجال تما يلي الإمام، وقدم إلى الإمام أفضلهم، ثم الصبيان بلونهم، ثم الخنثى بلونهم، ثم النساء خلفهم تما يلي القبلة، وإن تشاح ولأه الجنائز، وكن مختلفات صلى ولي الجنائز التي سبقت، ثم إن شاء ولي سواها من الجنائز استغنى بتلك الصلاة، وإن شاء أعاد الصلاة على جنازته، وإن تشاحوا في موضع الجنائز فالسابق أحق إذا كانوا رجالاً؛ فإن كن رجالاً، ونساء وضع الرجال تما يلي الإمام، والنساء تما يلي القبلة، ولم ينظر في ذلك إلى السبق؛ لأن موضعهن هكذا.

وكذلك الخنثى، ولكن إن سبق، ولي الصبي لم يكن عليه أن يزيل الصبي من موضعه، ووضع ولي الرجل الرجل خلفه إن شاء أو يلزم به إلى موضع غيره؛ فإن افتتح المصلي على الجنائز الصلاة فكبر واحدة أو اثنتين، ثم أتى بجنائز أخرى وضعت حتى يفرغ من الصلاة على الجنائز التي كانت قبلها؛ لأنه افتتح الصلاة بنوي بها غير هذه الجنائز المؤخرة.

قال: ولو صلى الإمام على الجنائز غير متوضئ، ومن

لخودهم بمجاعة أو لين، ثم سقت لخودهم عليهم بالحجارة أو الخشب؛ لأن اللبن لا يضبطها؛ فإن سقت تنبت فروجها حتى تنظم.

قال: ورأيتهم عندنا يضعون على السقف الإذخر، ثم يضعون عليه التراب مثيراً، ثم يهيلون التراب بعد ذلك إهالة.

قال الشافعي: هذا الوجه الأثر الذي يجب أن يعمل به، ولا يترك، وكيفما، ووري الميت أجراً إن شاء الله تعالى ويحترق من على شفير القبر بيديه معاً التراب ثلاث حثيات.

٥٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ بِيَدَيْهِ جَمِيعاً.

قال الشافعي: وأحب تعجيل دفن الميت إذا بان موته، فإذا أشكل أحببت الأناة حتى يتبين موته، وإن كان الميت غريقاً أحببت التأني به بقدر ما يولئ من حفره، وإن كان مصعوقاً أحببت أن يستأنى به حتى يخاف تغييره، وإن بلغ ذلك يومين أو ثلاثة؛ لأنه بلغني أن الرجل يصعق فيذهب عقله، ثم يفيق بعد اليومين، وما أشبه ذلك.

وكذلك لو كان فرعاً من حرب أو سبع أو فرعاً غير ذلك أو كان متردياً من جبل، وإذا مات الميت، فلا تخفى علامات الموت به إن شاء الله تعالى؛ فإن خفيت على البعض لم تخف على الكل، وإذا كانت الطواعين أو موت الفجأة، واستبان الموت، فلم يضبطه أهل البيت إلا أن يقدموا بعض الموتى فقدّموا والذين من الرجال والنساء، ثم قدّموا بعد من راوا؛ فإن كان امرأتان لرجل أقرق بينهما أيتهما تقدّم، وإذا خيف التغيير على بعض الموتى قدّم من كان يخاف عليه التغيير لا من لا يخاف التغيير عليه، ويقدم الكبار على الصغار إذا لم يخف التغيير على من تخلف، وإذا كان الضرورة دفن الاثنين، والثلاثة في قبر، وقدم إلى القبلة أفضلهم، وأقربهم، ثم جعل بينه وبين الذي يليه حاجر من تراب؛ فإن كانوا رجالاً ونساء وصبياناً جعل الرجل الذي يلي القبلة، ثم الصبي، ثم المرأة وراءه وأحب إلى لسر لم تدفن المرأة مع الرجال، وإنما رخصت في أن يدفن الرجلان في قبر بالسنة، لم أسمع أحداً من أهل العلم إلا يتحدث أن النبي ﷺ أمر بقتل أحد اثنين في قبر واحد، وقد قيل ثلاثة.

١٤- باب ما يكون بعد الدفن

٥٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ بَلَغَنِي،

قال: وهذا أحسن، ولم أر الناس عندنا يصنعونه.

٥٩٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُدْفَنَ بِالْبَقِيعِ لِأَنْ أُدْفَنَ فِي غَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ رَجُلَيْنِ إِمَّا ظَالِمٌ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ أَكُونَ فِي جَوَارِهِ، وَإِمَّا صَالِحٌ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ يُنْبَشَ فِي عِظَامِي. [أخرجه مالك (٢٣٢/١)]

٥٩٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَسَّرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ. [أخرجه مالك (٢٣٨/١)، أبو داود (٣٢٠٧)، ابن ماجه (١٦١٦)]

قال الشافعي: تعني في المائت، وإن أخرجت عظام ميت أحببت أن تعاد فتدفن وأحب أن لا يزاود في القبر تراب من غيره، وليس بأن يكون فيه تراب من غيره بأس إذا زاد فيه تراب من غيره ارتفع جدّاً، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبراً أو نحوه وأحب أن لا يبنى، ولا يخصص، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار بمخصصة.

قال الراوي عن طاوس: إن رسول الله ﷺ نهى أن تُبنى القبور أو تُحصن.

قال الشافعي: وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها، فلم أر الفقهاء يبيحون ذلك؛ فإن كانت القبور في الأرض يملكها الموتى في حياتهم أو ورثتهم بعدهم لم يهدم شيء أن يبنى منها، وإنما يهدم إن هدم ما لا يملكه أحد فهدمه لئلا يجز على الناس موضع القبر، فلا يدفن فيه أحد فيضيق ذلك بالناس.

قال الشافعي: وإن تشاح الناس ممن يحضر للموتى في موضع من المقبرة، وهي غير ملك لأحد حفر الذي يسبق حيث شاء، وإن جاءوا مما أقرع الوالي بينهم، وإذا دفن الميت فليس لأحد حفر قبره حتى يأتي عليه مدة يعلم أهل ذلك البلد أن ذلك قد ذهب، وذلك يختلف بالبلدان، فيكون في السنة وأكثر؛ فإن عجل أحد بحفر قبره فوجد ميتاً أو بعضه أعيد عليه التراب، وإن خرج من عظامه شيء أعيد في القبر.

قال: وإذا كانت أرض لرجل فاذن بأن يقبر فيها، ثم أراد أخذها فله أخذ ما لم يقبر فيه، وليس له أخذ ما قبر فيه منها، وإن قبر قوم في أرض لرجل بلا إذنه فأراد تحويلهم عنها أو بناءها أو زرعها أو حفرها آباراً، كرهت ذلك له، وإن شح فهو أحق بحقه،

وأحب لو ترك الموتى حتى يبلوا.

بزيارة القبور.

٦٠٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ يَغْنِيسِي ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا. [أخرجه أحمد (٦٦، ٦٣/٣)]

قال الشافعي: ولكن لا يقال عندها هجر من القول، وذلك مثل الدعاء بالويل، والثبور والنباح فأما إذا زرت تستغفر للميت ويرق قلبك، وتذكر أمر الآخرة فهذا مما لا أكرهه، ولا أحب الميت في القبور للوحشة على البائت، وقد رأيت الناس عندنا ياربون من ذوي القربات في الدفن، وأنا أحب ذلك، وأجعل الوالد أقرب إلى القبلة من الولد إذا أمكن ذلك، وكيفما دفن أجزأ إن شاء الله، وليس في التعزية شيء مؤقت يقال: لا يعدى إلى غيره.

٦٠٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَتِ التَّعْزِيَةُ سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ إِنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَدَرَكًا مِنْ كُلِّ مَا فَاتَ فَبَالَهُ فَيَقُوءُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا، فَإِنَّ الْمَصَابَ مِنْ حُرْمِ الثَّوَابِ. [الحاكم (٥٨-٥٧/٣)]

قال الشافعي: قد عزی قوم من الصالحين بتعزية مختلفة فأحب أن يقول قائل هذا القول، ويترحم على الميت، ويدعو لمن خلفه.

قال: والتعزية من حين موت الميت أن المنزل، والمسجد وطريق القبور، وبعد الدفن، ومتى عزی فحسن، فإذا شهد الجنائزة أحببت أن تؤخر التعزية إلى أن يدفن الميت إلا أن يرى جزءاً من المصاب فيعزبه عند جزعه، ويعزى الصغير والكبير، والمرأة إلا أن تكون امرأة شابة، ولا أحب مخاطبتها إلا لذي محرم، وأحب لجيران الميت أو ذي قرابته أن يعملوا لأهل الميت في يوم يموت، وليتله طعاماً يشبعهم، فإن ذلك سنة، وذكر كريم، وهو من فعل أهل الخير قبلنا، وبعدنا؛ لأنه لما جاء نعي جعفر قال رسول الله ﷺ: اجْعَلُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ يَشْغَلُهُمْ.

٦٠٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ يَشْغَلُهُمْ أَوْ مَا يَشْغَلُهُمْ. شك سفيان.

قال: وأكره وطء القبر، والجلوس، والاتكاء عليه إلا أن لا يجد الرجل السبيل إلى قبر ميت إلا بأن يطأه فذلك موضع ضرورة فارجو حيثنوا أن يسعه إن شاء الله تعالى، وقال بعض أصحابنا: لا بأس بالجلوس عليه، وإنما نهى عن الجلوس عليه للتغوط.

قال الشافعي: وليس هذا عندنا كما قال: وإن كان نهى عنه المذهب، فقد نهى عنه، وقد نهى عنه مطلقاً لغیر المذهب.

٦٠٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ تَبِعْتُ جَنَازَةً مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَلَمَّا كَانَ دُونَ الْقُبُورِ جَلَسَ أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: لِأَنْ أَجْلِسَ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ رِدَائِي، ثُمَّ قُمِصِي، ثُمَّ إِذَا رِي، ثُمَّ تَقْضِي إِلَى جِلْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٠٥/٣)]

قال: وأكره أن ينس على القبر مسجد، وأن يسوى أو يصل على عليه، وهو غير مسوى أو يصل على إليه.

قال: وإن صلى إليه أجزأه، وقد أساء.

٦٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لَا يَتَّقِي دِينَانَ بَارِئِ الْفَرْبِ. [أخرجه مالك (٨٩٢/٢)، وعن عائشة عند البخاري (٤٣٥-٤٣٦)، مسلم (١٥١٣)، أبو داود (٣٢٢٧)، النسائي (٩٥/٤)]

قال: وأكره هذا للسنن والآثار، وأنه كره، والله تعالى أعلم، أن يعظم أحد من المسلمين يعني يتخذ قبره مسجداً، ولم تؤمن في ذلك الفتنة، والضلال على من يأتي بعد ذكره، والله أعلم لتلا يوطأ فكره، والله أعلم؛ لأن مستودع الموتى من الأرض ليس بأنظف الأرض، وغيره من الأرض أنظف.

١٥ - باب القول عند دفن الميت

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا وضع الميت في قبر قال: من يضعه بسم الله، وعلى ملوك رسول الله ﷺ، وأحب أن يقول اللهم أسلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرابته وإخوانه وفارق من كان يحب قبره، وخرج من سعة الدار والحياة إلى ظلمة القبر وضيقة ونزل بك، وأنت خير منزل به إن عاقبت عاقبتك بذنبك، وإن عفوت فانت أهل العفو اللهم أنت غني عن عذابي، وهو فقير إلى رحمتك اللهم أشكر حسنته، وتجاوز عن سيئته، وشفع جماعتنا فيه واغفر ذنبه، وافصح له في قبره، وأعذه من عذاب القبر، وأدخل عليه الأمان، والروح في قبره، ولا بأس

قال: وابن عمر يروي عن النبي ﷺ قال: لا يتَحَرَّى أَحَدُكُمْ بِصَلَاتِهِ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبَهَا وَقَدْ يَكُونُ ابْنُ عَمَرَ سَمِعَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَلَمْ يَسْمَعْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَرَأَى هَذَا حَمْلَهُ عَلَى كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَمْ يَرَ النَّهْيَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ.

قال: وقد جاء عن رسول الله ﷺ ما دلَّ على أنَّ نَهْيَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ صَلَاةَ النَّافِلَةِ فَمَا كُلُّ صَلَاةٍ كَرِهَتْ، فَلَا، وَابْتِنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى كُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةً لَا تَحُلُّ إِلَّا فِي وَقْتٍ صَلَاةٍ مَا صَلَّيْنَا عَلَى مَيِّتِ الْعَصْرِ، وَلَا الصُّبْحِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَمَرَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ لَا يَجْلِسَ مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ، وَلَا يَتَفَرَّقَ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَكْتُمَ الْمَصْلِيَّ عَلَيْهَا، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا يَتَحَرَّوْنَ بِالْجَنَائِزِ انْتِصَافَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ لِكَثْرَةِ الْمَصْلِيِّ، فَيَقُولُ: صَلُّوا مَعَ كَثَرَةِ النَّاسِ أَوْ آخِرُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِيَ الْمَصْلُونُ لِلضَّحَى.

٦٠٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالشَّمْسُ مُصْفَرَّةٌ قَبْلَ الْمَغِيبِ قَلِيلًا، وَلَمْ يَنْتَظِرْ بِهِ مَغِيبَ الشَّمْسِ. [أخرجه البيهقي (٣٢/٤)]

قال الشافعي: وأكره النياحة على الميت بعد موته، وأن تدببه النائحة على الانفراد لكن يعزى بما أمر الله عز وجل من الصبر، والاسترجاع، وأكره الأتم، وهي الجماعة، وإن لم يكن لهم بكاء، فإن ذلك يجذد الحزن، ويكلف المؤنة مع ما مضى فيه من الأثر.

قال: وأرخص في البكاء بلا أن يتأثر، ولا أن يعلن إلا خيرا، ولا يدعون بحرب قبل الموت، فإذا مات أمسكن.

٦٠٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ عَتِيكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَتِيكٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ فَصَاحَ بِهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ فَصَاحَ النَّسْوَةُ وَتَكَيَّنَ فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيكٍ يُسَكِّنُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعِهْنِ، فَإِذَا وَجِبَ، فَلَا تَبْكِيَنَّ بَاكِتَةً قَالُوا، وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا مَاتَ. [أخرجه مالك (١/٢٣٣، ٢٣٤)، أبو داود (٣١١١)، النسائي (١٣/٤)]

[١٤]

قال الشافعي: وأحبُّ لِقِيَمِ أَهْلِ الْمَيِّتِ عِنْدَ الْمَصِيَّةِ أَنْ يَتَعَاهَدَ أَضْعَافَهُمْ عَنْ احْتِمَالِهَا بِالْعَزِيَّةِ بِمَا يَظُنُّ مِنَ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ أَنَّهُ يَسْلِيهِ، وَيَكْفُ مِنْ حَزْنِهِ، وَأَحَبُّ لَوْلَى الْمَيِّتِ الْإِبْتِدَاءُ بِأَوَّلِ مَنْ قَضَاءَ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَسْتَأْخِرُ سَالَ غَرَمَاهُ أَنْ يَحْلُلُوهُ وَيَحْتَالُوا بِهِ عَلَيْهِ، وَأَرْضَاهُمْ مِنْهُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

٦٠٥ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَظْنَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ. [أخرجه الوملي (١٠٧٨-١٠٧٩)، ابن ماجه (٢٤١٣)]

قال: وأحبُّ أَنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ أَنْ يَجْعَلَ الصَّدَقَةَ عَنْهُ، وَيَجْعَلَ ذَلِكَ فِي أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ، وَسَبِيلَ الْخَيْرِ، وَأَحَبُّ مَسَحَ رَأْسِ الْيَتِيمِ وَدَهْنَهُ، وَإِكْرَامَهُ، وَأَنْ لَا يَنْهَرُ، وَلَا يَقَهَرُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَوْصَى بِهِ.

١٦ - باب القيام للجنابة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولا يقوم للجنابة من شهدها، والقيام لها منسوخ.

٦٠٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاكِدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ. [أخرجه مالك (١/٢٣٢)، مسلم (٩٦٢)، أبو داود (٣١٧٥)]

٦٠٧ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْفَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَوْ شَبِيهَا بِهَذَا، وَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ جَلَسَ، وَأَمَرَ بِالْجُلُوسِ. [أخرجه البيهقي في "العرفه" (١٥٧/٣)]

قال الشافعي: ويصلي على الجنائز أي ساعة شاء من ليل أو نهار.

وكذلك يدفن في أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وقد دُفِنَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَسْكِيَّةٌ لَيْلًا، فَلَمْ يُنْكَرْ وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لَيْلًا، وَدُفِنَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ لَيْلًا، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَصَلَّى عَلَيْهَا مَعَ اصْفَرَارِ الشَّمْسِ، وَلَا مَعَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَسِيرَ، وَاحْتِجَّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ لِأَهْلِ جَنَازَةٍ وَضَعُوهَا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الصُّبْحِ: إِنَّمَا إِنْ تَصَلُّوا عَلَيْهَا الْآنَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

١٧- غسل الميت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: لم أسمع هذا الكتاب من الشافعي، وإنما أقرؤه على المعرفة.

قال الشافعي: أول ما يبدأ به من محضر الميت من أولياته أن يتولى أرفقهم به إغماض عينيه بأسهل ما يقدر عليه، وأن يشد تحت لحيه عصاة عريضة، وتربط من فوق رأسه كي لا يسترخي لحيه الأسفل فيفتح فوهه، ثم يحسو بعد الموت، ولا ينطبق، ويرد يديه حتى يلصقهما بعضديهما، ثم يسطهما، ثم يردهما، ثم يسطهما مرات ليبقى ليهما، فلا يحسو، وهما إذا لبنا عند خروج الروح باقيا ليهما إلى وقت دفنه، ففكنا، وهما ليشان، ويلين كذلك أصابعه، ويرد رجليه من باطن حتى يلصقهما بطون فخذه كما وصفت فيما يصنع في يديه ويضع على بطنه شيئاً من طين أو لبن أو حديد، سيف أو غيره، فإن بعض أهل التجربة يزعمون أن ذلك يمنع بطنه أن تربو، ويخرج من تحت الوطء كله، ويقضي به إلى لوح إن قدر عليه أو سرير الواح مستور، فإن بعض أهل التجربة يزعم أنه يسرع انتفاخه على الوطء، ويسلب ثياباً إن كانت عليه، ويسجي ثوباً يغطي به جميع جسده، ويجعل من تحت رجليه ورأسه وجنبه لثلاً ينكشف، فإذا أحضروا له غسله، وكفنه، وفرغوا من جهازه؛ فإن كان على يديه، وفي عاتقه شعر فمن الناس من كره أخذه عنه، ومنهم من أرخص فيه، فمن أرخص فيه لم ير بأساً أن يحمله بالتوراة أو يحمله بالجلم، ويأخذ من شاربيه ويقلم من أظفاروه، ويصنع به بعد الموت ما كان فطرة في الحياة، ولا يأخذ من شعر رأسه ولا لحيته شيئاً؛ لأن ذلك إنما يؤخذ زينة أو نسكاً، وما وصفت مما يؤخذ فطرة؛ فإن توراه أنقاه من نور، وإن لم يتوراه اتخذ قبل ذلك عيداناً طولاً من شجر لين لا يجرخ، ثم استخرج جميع ما تحت أظفار يديه، ورجليه من الوسخ، ثم أفضى به إلى مقتله مستوراً، وإن غسله في قميص فهو أحب إلي، وإن يكون القميص سخيلاً رقيقاً أحب إلي، وإن ضاق ذلك عليه كان أقل ما يستره به ما يوارى ما بين سرته إلى ركبته؛ لأن هذا هو العورة من الرجل في الحياة، ويستر البيت الذي يغسله فيه بستر، ولا يشركه في النظر إلى الميت إلا من لا غنى له عنه ممن يمسكه أو يقلبه أو يصب عليه، ويغضون كلهم، وهو عنه الطرف، وإلا فيما لا يميزه فيه إلا النظر إليه ليعرف ما يغسل منه، وما بلغ الغسل، وما يحتاج إليه من الزيادة في الغسل، ويجعل السرير الذي يغسله عليه كالنحدر قليلاً، وينفذ موضع مائه الذي يغسله به من البيت، فإنه أحرر له أن ينضح فيه شيء انصب عليه، ولو انتضح لم يضره إن شاء الله تعالى، ولكن هذا أطيب للنفس، ويتخذ إناجين إناء يغرف به من الماء المجموع لغسله، وإناء يصب فيه ذلك

الإناء، ثم يصب الإناء الثاني عليه ليكون إناء الماء غير قريب من الصب على الميت، ويغسله بالماء غير السخن لا يعجني أن يغسل بالماء المسخن، ولو غسل به أجزاءه إن شاء الله تعالى، فإن كان عليه وسخ، وكان يبلو بارداً أو كانت به علة لا يبلغ الماء غير المسخن أن يتقي جسده غاية الإنقاء، ولو لصق بجسده ما لا يخرج إلا الدهن دهن، ثم غسل حتى يتنظف.

وكذلك إن طلي بنورة، ولا يفضي غاسل الميت بيده إلى شيء من عورته، ولو توقى سائر جسده كان أحب إلي، ويعد خروقتين نظيفتين قبل غسله فيلف على يده إحداهما، ثم يغسل بها أعلى جسده، وأسفله، فإذا أفضى إلى ما بين رجليه، ومذاكيره فغسل ذلك القفاها فغسلت، ولف الأخرى، وكلما عاد على المذاكير، وما بين الأليتين القى الحرقلة التي على يده، وأخذ الأخرى المغسولة لثلاً يعود بما مر على المذاكير، وبما بين الأليتين على سائر جسده إن شاء الله.

١٨- باب عدة غسل الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أقل ما يجزئ من غسل الميت الإنقاء كما يكون أقل ما يجزئ في الجنابة، وأقل ما أحب أن يغسل ثلاثاً؛ فإن لم يبلغ بإنقائه ما يريد الغاسل فخمسة؛ فإن لم يبلغ ما يحب فسبع، ولا يغسله بشيء من الماء إلا القى فيه كافوراً للسنة، وإن لم يفعل كرهته، ورجوت أن يجزئه، ولست أعرف أن يلقي في الماء ورق سدر، ولا طيب غير كافور، ولا يفره، ولكن يترك ماء على وجهه، ويلقي فيه الكافور.

١٩- ما يبدأ به في غسل الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يلقي الميت على ظهره، ثم يبدأ غاسله بفوضته وضوءه للصلاة ويجلسه إجلالاً رقيقاً ويمر يده على بطنه إمراراً رقيقاً بليغاً ليخرج شيئاً إن كان فيه ثم؛ فإن خرج شيء القاه، والقى الحرقلة عن يده، ووضأه، ثم غسل رأسه ولحيته بالسدر حتى يبقيهما ويسرحهما تسريحاً رقيقاً، ثم يغسله من صفحة عنقه اليمنى صبا إلى قدمه اليمنى، وغسل في ذلك شق صدره، وجنبه، وفخذه، وساقه الأيمن كله يحركه له محركاً ليتغلغل الماء ما بين فخذييه ويمر يده فيما بينهما، وليأخذ الماء فيغسل يامنة ظهره، ثم يعود على شقه الأيسر فيصنع به ذلك، ثم يحرف على جنبه الأيسر فيغسل نائفة ظهره، وقفاه وفخذه، وساقه إلى قدمه، وهو يراه ممكناً، ثم يحرف على جنبه الأيمن حتى يصنع بإساره قفاً، وظهره، وجميع بدنه، واليتية، وفخذه وساقه، وقدمه مثل ذلك، وأي شق حرفة إليه لم يحرفه حتى يغسل ما تحته، وما يليه

ليحرفه على موضعٍ نقيّ نظيفٍ، ويصنع هذا في كلِّ غسلةٍ حتى يأتي على جميع غسله، وإن كان على بدنه، وسخّ نَحْيَ إلى إمكان غسله بأشنان، ثم ماء قراح، وإن غسّله بسدر أو أشنان أو غيره لم تحسب شيئاً خالطه من هذا شيءٍ يعلو فيه غسلاً، ولكن إذا صب عليه الماء حتى يذهب هذا أمرٌ عليه بعده الماء القراح بما وصفت، وكان غسله بالماء، وكان هذا تنظيفاً لا يعدُّ غسل طهارة، والماء ليس فيه كافورٌ كالماء فيه شيءٌ من الكافور، ولا يغيّر الماء عن سجيّة خلقته، ولا يعلو فيه منه إلا ريحُه، والماء بماله فكثرة الكافور في الماء لا تضرُّ، ولا تمنعه أن يكون طهارة يتوضأ به الحي، ولا يتوضأ الحي بسدر مضروبٍ بماء، لأن السدر لا يطهر، ويتعهّد مسح بطن الميت في كلِّ غسلةٍ، ويقعدُ عند آخر كلِّ غسلةٍ، فإذا فرغ من آخر غسلةٍ غسلها تعهّدت يداؤه، ورجلاه، وردّتا لتلا تحسوا، ثم مدّتا فالتصقتا بمجنبه، وصف بين قدميه والصق أحد عيبيه بالأخر، وضّم إحدى فخذيه إلى الأخرى، فإن خرج من الميت بعد الفراغ من غسله شيءٌ أنقي، واعتدّت غسلةً واحدةً، ثم يستخفُّ في ثوبٍ، فإذا جفّ صيرَ في أكفانه.

٢٠- عددُ كفن الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحبُّ عددُ كفن الميت إلى ثلاثة أثوابٍ بيضٍ ربطاتٍ، ليس فيها قميصٌ ولا عمامة فمن كفن فيها بدىً يأتي يريدون أن تكون أعلاها فبسطت أولاً، ثم بسطت الأخرى فوقها، ثم الثالثة فوقهما، ثم حمل الميت فوضع فوق العليا، ثم أخذ القطن منزوع الحب فجعل فيه الحنوط والكافور، والقي على الميت ما يستره، ثم أدخل بين البيته إدخالاً بليغاً وأكثر ليردّ شيئاً إن جاء منه عند تحريكه إذا حمل، فإن خيف أن يأتي شيءٌ لعلّة كانت به أو حدثت يردّ بها أدخلوا بينه وبين كفته لبداء، ثم شدّوه عليه كما يشدّ الثّبان الواسع فيمنع شيئاً إن جاء منه من أن يظهر أو ثوباً صفيقاً أقرب الثّياب شهاً بالبد، وأمنعها لما يأتي منه إن شاء الله تعالى، وشدّوه عليه خياطةً، وإن لم يخافوا ذلك فلفّوا مكان ذلك ثوباً لا يضرهم، وإن تركوه رجوت أن يجزئهم والاحتياط بعمله أحبُّ إليّ، ثم يؤخذ الكرسف فيوضع عليه الكافور فيوضع على فيه ومنخريه وعينيّه، وموضع سجوده، فإن كانت به جراح نافذة وضع عليها، ويحيط رأسه، ولحيته، ولو ذر الكافور على جميع جسده وثوبه الذي يدرج فيه أحبت ذلك، ويوضع الميت من الكفن الموضع الذي يبقى من عند رجليه منه أقل ما بقي من عند رأسه، ثم تؤخذ صفة الثوب اليمنى فتردّ على شقّ الرجل الأيسر، ثم تؤخذ صفته اليسرى فتردّ على شقّ الرجل الأيمن حتى يغطي بها صفته الأولى، ثم يصنع بالثوب

الذي يليه مثل ذلك، ثم بالثوب الأعلى مثل ذلك، وأحبُّ أن يذر بين أضعافها حنوط والكافور، ثم يجمع ما عند رأسه من الثّياب جمع العمامة، ثم يردّ على وجهه حتى يؤتى به صدره، وما عند رجليه كذلك حتى يؤتى به على ظهر رجليه إلى حيث بلغ، فإن خافوا انتشار الثّياب من الطرفين عقدها كي لا تنتشر، فإن أدخلوه القبر لم يدعوا عليه عقدة إلا حلّوها، ولا خياطة إلا فتقوها، وأضجعوه على جنبه الأيمن، ورفعوا رأسه بليقة، وأسندوه لتلا يستلقي على ظهره، وأدنيه في اللحد من مقدمه كي لا يقلّب على وجهه، فإن كان يبلد شديد التراب أحبت أن يلحد له، وينصب اللبن على قبره، ثم تسد فرج اللبن، ثم يهال التراب عليه، وإن كان يبلد رقيق ضرح له والضح أن تشق الأرض، ثم تبنى، ثم يوضع فيه الميت كما وصفت، ثم سقف بالواح، ثم سدّت فرج الألواح، ثم القى على الألواح والفرج إذخراً وشجراً ما كان، فيمسك التراب أن يتخلل على الميت فوضع مكتلاً مكتلاً لتلا يتزائل الشجر عن مواضعه، ثم أهمل عليه التراب، والإهالة عليه أن يطرح من على شفير القبر التراب يديه جميعاً عليه، ويهال بالمساحي، ولا تحب أن يزاد في القبر أكثر من ترابه ليس؛ لأنّه يجرم ذلك، ولكن لتلا يرتفع جذاً، ويشخص القبر عن وجه الأرض نحو من شبر، ويسطح، ويوضع عليه حصباء وتسد أرجاؤه بلين أو بناء، ويرش على القبر، ويوضع عند رأسه صخرة أو علامة ما كانت، فإذا فرغ من القبر فذلك أكمل ما يكون من اتباع الجنائز فليصرف من شاء، والمرأة في غسلها وتعاهدها ما يخرج منها مثل الرجل، وينبغي أن يتفقد منها أكثر ما يتفقد من الرجل، وإن كان بها بطن أو كانت نفساء أو بها علة احتيط فخيطة عليها لبد لينع ما يأتي منها إن جاء، والمشي بالجنائز الإسراع، وهو فوق سجيّة المشي، فإن كانت بالميت علة يخاف لها أن تجيء منه شيئاً أحبت أن يرفق بالمشي، وأن يداري لتلا يأتي منه أذى، وإذا غسلت المرأة، ضفر شعرها ثلاثة قرون فالتقى خلفها، وأحب لو قرئ عند القبر، ودعي للميت، وليس في ذلك دعاء مؤقت، وأحب تعزية أهل الميت، وجاء الأثر في تعزيتهم، وأن يخص بالتعزية كبارهم، وصغارهم العاجزون عن احتمال المصيبة، وأن يجعل لهم أهل رحمهم وجيرانهم طعاماً لشغلهم بمصيبتهم عن صنع الطعام.

٢١- العلل في الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الميت مصعوقاً أو ميتاً غماً أو محمولاً عليه عذاب أو حريقاً أو غرقاً أو به علة قد توارت بمثل الموت استوتني بدفنه، وتعوهذ حتى يستيقن موته لا

وعذابه، وافصح له في قبره، وجافى الأرض عن جنبيه، ولقنه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته إلى جنتك يا أرحم الراحمين، وإذا أدخل قبره أن يقال: اللَّهُمَّ أسلمه إليك الأهل والإخوان، ورجع عنه كل من صعبه، وصحبه عمله، اللَّهُمَّ فزد في حسنته واشكره واحطط سيئته، واغفر له واجمع له برحمتك الأمن من عذابك، واكفه كل هول دون الجنة اللَّهُمَّ واخلفه في تركه في الغابرين، وارفعه في عليين، وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين.

٢٢- من يدخل قبر الرجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يضر الرجل من دخل قبره من الرجال، ولا يدخل النساء قبر رجل، ولا امرأة إلا أن لا يوجد غيرها، وأحب أن يكونوا وتراً في القبر ثلاثة أو خمسة أو سبعة، ولا يضرهم أن يكونوا شفعاً، ويدخله من يطيقه، وأحبهم أن يدخل قبره أفقهم، ثم أقربهم به رحماً، ثم يدخل قبر المرأة من العدد مثل من يدخل قبر الرجل، ولا تدخله امرأة إلا أن لا يوجد غيرها، ولا بأس أن يليها النساء لتخليص شيء إن كن يلبنة، وحل عقد عنها، وإن وليها الرجال في ذلك كله، فلا بأس إن شاء الله تعالى، ولا أحب أن يليها إلا زوج أو ذو محرم إلا أن يوجد، وإن لم يوجدوا أحببت أن يليها رقيق إن كانوا لها؛ فإن لم يكونوا فخصيان؛ فإن لم يكن لها رقيق فذو محرم أو ولاء؛ فإن لم يكونوا فمن وليها من المسلمين، ولا بأس إن شاء الله تعالى وتغسل المرأة زوجها، والرجل امرأته إن شاء وتغسلها ذات محرم منها أحب إلي؛ فإن لم تكن فامرأة من المسلمين، ويدخل المرأة قبرها إذا لم يكن معها من قرابتها أحد الصالحين الذين لو احتاجت إليهم في حياتها لحاز لهم أن ينظروا إليها ويشهدوا عليها.

٢٣- باب التكبير على الجنائز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكبر على الجنائز أربعاً، ويرفع يديه مع كل تكبيرة، ويسلم عن يمينه وشماله عند الفراغ، ويقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى، ثم يصلي على النبي ﷺ ويدعو لجملة المؤمنين والمؤمنات، ثم يخلص الدعاء للميت وتما يستحب في الدعاء أن يقول: اللَّهُمَّ عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته وأحبوه أحبته فيها إلى ظلمة القبر، وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به اللهم نزل بك، وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابي، وقد جئتاك راغبين إليك شفعاء له اللهم؛ فإن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه، وبلغه برحمتك رضاك، وقه فتنة القبر

٢٤- باب الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم

هل له قطع ما دخل فيه قبل تمامه؟ وليس في

التراجم

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذر أو صلاة طواف، لم يكن له أن يخرج من صوم، ولا صلاة ما كان مطيقاً للصوم والصلاة على طهارة في الصلاة، وإن خرج من واحد منهما بلا عذر مما وصفت أو ما أشبهه عامداً، كان مفسداً أثماً عندنا، والله تعالى أعلم، وكان عليه إذا خرج منه الإعادة لما خرج منه بكماله؛ فإن خرج منه بعذر من سهو أو انتقاض وضوء أو غير ذلك من العذر كان عليه أن يعوذ فيقضي ما ترك من الصوم والصلاة بكماله لا يحل له غيره طال تركه له أو قصر، وأصل هذا إذا لم يكن للمرء ترك صلاة، ولا صوم قبل أن يدخل فيه، وكان عليه أن يعوذ فيقضي ما ترك بكماله فخرج منه قبل إكماله عاذ، ودخل فيه فأكماله؛ لأنه إذا لم يكمله بعد دخوله فيه فهو بحال؛ لأنه قد وجب عليه، فلم يأت به كما وجب عليه، وإنما تكمل صلاة المصلي الصلاة الواجبة، وصوم الصائم الواجب عليه إذا قدم فيه مع دخوله في الصلاة يتب يدخل بها في الصلاة، فلو كبر لا ينوي واجباً من الصلاة أو دخل في الصوم لا ينوي، واجباً لم تجزه صلاته ولا صيامه من الواجب عليه منهما، وما قلت في هذا داخل في دلالة سنة أو أثر لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه.

قال الشافعي: ومن تطوع بصلاة أو طواف أو صيام أحببت له أن لا يخرج من شيء منه حتى يأتي به كاملاً إلا من أمر بعذر به كما يعذر في خروجه من الواجب عليه بالسهر أو العجز عن طاقته أو انتقاض وضوء في الصلاة أو ما أشبهه؛ فإن خرج بعذر أو غير عذر، فلو عاذ له فكماله كان أحب إلي، وليس

بواجب عندي أن يعود له، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: ولم لا يعود لما دخل فيه من التطوع من صوم وصلاة وطواف إذا خرج منه كما يعود لما وجب عليه؟ قيل له إن شاء الله تعالى لا اختلاف الواجب من ذلك والنافلة.

فإن قال قائل: فأين الخلاف بينهما؟

قيل له إن شاء الله تعالى: لا اختلاف مختلفان قبل الدخول فيهما، وبعده.

فإن قال قائل: ما وجد في اختلافهما؟

قيل له: أرايت الواجب عليه أكان له تركه قبل أن يدخل فيه؟ فإن قال: لا.

قيل: أرايت النافلة، أكان له تركها قبل أن يدخل فيها؟

فإن قال: نعم، قيل: أفتراهما متباينتين قبل الدخول؟

فإن قال: نعم، قيل: أرايت الواجب عليه من صوم وصلاة لا يجزئه أن يدخل فيه لا ينوي الصلاة التي وجبت بعينها والصوم الذي وجب عليه بعينه؟ فإن قال: لا، ولو فعل لم يجزه من واحد منهما قيل له: أفيجوز له أن يدخل في صلاة نافلة، وصوم لا ينوي نافلة بعينها، ولا فرضاً أفكروا نافلة؟

فإن قال: نعم، قيل له: وهل يجوز له وهو مطيق على القيام في الصلاة أن يصلّي قاعداً أو مضطجعا، وفي السفر راكباً أين توجهت به دابته يومئذ؟

فإن قال: نعم، قيل له: وهل يجوز له هذا في المكتوبة؟ فإن قال: لا.

قيل: أفتراهما مفترقتين بين الافتراق قبل الدخول فيهما، ومع الدخول، وبعده الدخول عندهما وعندك استدلالاً بالسنة، وما لم أعلم من أهل العلم بخلافه فيه.

٢٥- باب الخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس، وآخر في هذا فكلّمنا بعض الناس، وكلّمنا ببعض ما حكيت في صدر هذه المسألة، وأتيت على معانيه وأجابني بجملة ما قلت غير أنني لا أدري لعلّي أوضحتها حين كتبها بأكثر من اللفظ الذي كان مني حين كلمته، فلم أحب أن أحكي إلا ما قلت على وجهه، وإن كنت لم أحك إلا معنى ما.

قلت له: بل تحرّيت أن يكون أقلّ ما قلت له: وإن أتيت على ما قال: ثم كلمني فيها هو وغيره ممن ينسب إلى العلم من أصحابه مما سألني إن شاء الله تعالى ما قالوا، وقلت: فقال لي:

قد علمت أن فقهاء الكيين، وغير واحد من فقهاء المدنيين يقولون ما.

قلت: لا يخالفونك فيه، وقد وافقنا في قولنا بعض المدنيين فخالفتك مرة، وخالفتنا في شيء منه.

فقلت: لا أعرفه بعينه فاذا ذكر قولك والحجة فيه ذكر من لا يحتج إلا بما يرى مثله حجة ولا تذكر مما يوافق قولك قول من لا يرى قوله حجة بحال: قال: أفعّل، ثم قال:

٦١٠- أخبرني ابن جريج، عن ابن شهاب أو أخبرنا ثقة، عن ابن جريج، عن ابن شهاب أن عائشة، وحفصة أصبختا صائمتين فأهذي لهما شيء فذكرتا ذلك للنبي ﷺ، فقال صوماً يوماً مكانة. [أخرجه مالك (٣٠٦/١) مرسل، وصلة أبو داود (٢٤٥٧)]

فقلت: هل عندك حجة من رواية أو أثر لازم غير هذا؟

قال: ما يحضرني الآن شيء غيره، وهذا الذي كُنا نبي عليه من الأخبار في هذا قال: فقلت له: هل تقبل مني أن أحدثك مرسلًا كثيراً عن ابن شهاب، وابن المنكدر، ونظرائهما، ومن هو أسنُّ منهما عمرو بن دينار وعطاء، وابن المسيب، وعروة؟ قال: لا.

قلت: فكيف قبلت عن ابن شهاب مرسلًا في شيء ولا تقبله عنه، ولا عن مثله، ولا أكبر منه في شيء غيره؟ قال: فقال: فلعلمه لم يحمله إلا عن ثقة.

قلت: وهكذا يقول لك من أخذ برسوله في غير هذا، ومرسل من هو أكبر، فيقول كلما غاب عني مما يمكن فيه أن يحمله عن ثقة أو عن مجهول لم تغم عليّ به حجة حتى أعرف من حمله عنه بالثقة فأقبله أو أجهله، فلا أقبله.

قلت: ولم؟ إلا أنك إنما أنزلته بمنزلة الشهادات، ولا تأمن أن يشهد لك شاهدان على ما لم يريا، ولم يسميا من شهدا على شهادته؟

قال: أجل.

وهكذا نقول في الحديث كله قال: فقلت له: وقد كلمني في حديث ابن شهاب كلام من كأنه لم يعلم فيه، ومن حديث ابن شهاب هذا عند ابن شهاب، وفيه شيء يخالفه، ولم نعرف ثقة ثبتاً يخالفه، وهو أولى أن نصير إليه منه في حديث ابن شهاب قال: فكان ذاهباً عند ابن شهاب؟

قلت: نعم.

٦١١- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن

كل واحد منهما بعدد كثير من الصلاة، وما يزيد في ذلك أحد شيئاً إلا كان خيراً له، ولا ينقص منه أحد إلا والحظ له في تركه النقص، ولكن لا يجوز لعالم أن يقول لرجل: هذا معيب، وهذا مستخف، والاستخفاف، والعيب بالنية، والفعل، وقد يكون الفعل والترك ممن لا يستخف، فقال فيما قلت من الرجل يخرج من التطوع في الصلاة أو الصوم أو الطواف، فلا يجب عليه قضاؤه خبر يلزم أو قياس يعرف؟

قلت: نعم.

قال: فاذكر بعض ما يحضرك منها قلنا:

٦١٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَيْسًا: فَقَالَ أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرَّبِيهِ. [أخرجه مسلم (١١٥٤)]

قال الشافعي: فقال: قد قيل: إنه يصوم يوماً مكانه.

قال الشافعي: فقلت له: ليس فيما حفظت عن سفیان في الحديث، وأنا أسألك.

قال: فسل:

قلت: أرأيت من دخل في صوم واجب عليه من كفارة أو غيرها له أن يفتقر ويقضي يوماً مكانه؟

قال: لا.

قلت: أفأرأيت إن كان من دخل في التطوع عندك بالصوم كمن وجب عليه أجور أن تقول من غير ضرورة، ثم يقضي؟

قال: لا.

قلت: ولو كان هذا في الحديث، وكان على معنى ما ذهب إليه كنت قد خالفته؟

قال: فلو كان في الحديث احتمل معنى غير أنه واجب عليه أن يقضيه؟

قلت: نعم. يحتمل إن شاء تطوع يوماً مكانه قال: وإياماً أفتجد في شيء روي عن النبي ﷺ ما يدل على ما وصفت؟

قلت: نعم.

٦١٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْمَدِينَةَ فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ ادْخُبْ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلِّهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَذَهَبَتْ مَعَهُ إِلَى عَائِشَةَ، وَبَعَثَ ابْنُ

ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ حَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ أَسَمِعْتَهُ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا أَخْبَرَنِيهِ رَجُلٌ بِسَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَوْ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.

قال الشافعي: فقلت له: أفأرأيت لو كنت ترى الحجة تقوم بالحديث المرسل، ثم علمت أن ابن شهاب قال في الحديث ما حكيت لك أتقبله؟

قال: لا هذا يوهنه بأن يجبر أنه قبله عن رجل لا يسميه، ولو عرفه لسماه أو وثقه.

قال الشافعي: فقال: أفليس يباح أن يدخل رجل في صلاته، ثم يخرج منها قبل أن يصلي ركعتين، وفي صوم فيخرج منه قبل أن يتم صوم يوم أو في طواف فيخرج منه قبل أن يكمل سبعاً؟

فقلت له: وقد صرت إذ لم تجد حجة فيما كنت تحتج به إلى أن تكلم كلام أهل الحالة.

قال: الذي قلت أحسن.

قلت: أتقول أن يكمل الرجل ما دخل فيه؟

قال: نعم.

قلت: وأحسن منه أن يزيد على أضعافه؟

قال: أجل.

قلت أفتوجه عليه؟

قال: لا.

قلت له: أفأرأيت رجلاً قوياً نشيطاً فارغاً لا يصوم يوماً واحداً تطوعاً أو لا يطوف سبعاً أو لا يصلي ركعة هو أقبح فعلاً أم من طاف، فلم يكمل طوافاً حتى قطعه من عذر، فلم يبين أو صنع ذلك في صوم أو صلاة؟

قال: الذي امتنع من أن يدخل من ذلك سيئ.

قلت: افتأمره إذا كان فعله أقبح أن يصلي، ويصوم ويطوف تطوعاً أمراً توجه عليه؟

قال: لا.

قلت: فليس قولك أحسن، وأقبح من موضع الحجة بسبيل ههنا إنما هو موضع اختيار.

قال: نعم، فلم يدخل الاختيار في موضع الحجة، وقد أجزأنا له قبل أن نقول هذا ما اخترت له وأكثر.

فقلنا: ما نحب أن يطيق رجل صوماً فيأتي عليه شهر لا يصوم بعضه، ولا صلاة فيأتي عليه ليل، ولا نهار إلا تطوع في

يَدِّيهِ، وَأَذْرَكَهُ مَنْ وَرَاءَهُ، ثُمَّ شَرِبَ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ.

قال الشافعي: فقال: هذا في شهر رمضان.

قلت: فذلك أوكد للحجة عليك أنه إذا كان له أن يفطر في السفر في شهر رمضان لا علة غيره برخصة الله، وكان له أن يصوم إن شاء فيجزي عنه من أفطر قبل أن يستكملة دل هذا على معنى قولي من أنه لما كان له قبل الدخول في الصوم أن لا يدخل فيه كان بالدخول فيه في تلك الحال غير واجب عليه بكل حال، وكان له إذا دخل فيه أن يخرج منه بكل حال كما فعل رسول الله ﷺ فالتطوع بكل وجه أولى أن يكون هكذا من الفرض الذي له تركه في ذلك الوقت إلى أن يقضيه في غيره قال: فتقول بهذا؟

قلت: نعم، أقول أتباعاً لأمر النبي ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

قال لي: فقد ذكر لي أنك تحفظ في هذا اثرًا عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ.

قلت له: الذي جئت به أقطع للعذر وأولى أن تتبعه من الآخر.

قال: فاذا ذكر الآخر.

قلت: فإن ذكرته بما ثبت بمثله عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولم تأت بشيء يخالفه ثابت عن واحد منهم تعلم أن فيما قلنا الحجة، وفي خلافه الخطأ؟ قال: فاذكره.

قلت:

٦١٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُفْطِرَ الْإِنْسَانُ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ، وَيَضْرِبُ لِذَلِكَ أَمْثَالَ، رَجُلٌ قَدْ طَافَ سَبْعًا، وَلَمْ يُوفِهِ فَلَهُ مَا احْتَسَبَ أَوْ صَلَّى رَكْعَةً، وَلَمْ يُصَلِّ أُخْرَى فَلَهُ أَجْرُ مَا احْتَسَبَ. [أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤)]

٦١٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غَمْرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ بَأْسًا.

٦١٩ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ بَأْسًا. [أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤)]

عَبَّاسٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ مَعَا فَاتَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَذَعَبَتْ مَعَهُ إِلَى أُمَّ سَلَمَةَ فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ أُمَّ سَلَمَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكْعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا قَالَتْ أُمَّ سَلَمَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةَ لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيُهَا قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ عَلَيَّ وَقَدْ بَنَيْتُ تَيْمِيمٍ أَوْ صَدَقَةً فَشَخَّلُونِي عَنْهُمَا فَهَمَّا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ. [نهدم]

قال الشافعي: وثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَذْوَمُهَا، وَإِنْ قُلَّ وَإِنَّمَا أَرَادَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، الدَّائِمَةُ عَلَى عَمَلٍ كَانَ يَعْمَلُهُ، فَلَمَّا شَغَلَ عَنْهُ عَمَلُهُ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ مِنْهُ لَيْسَ أَنْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ وَاجِبَتَانِ، وَلَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هُمَا نَافِلَةٌ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: مِنْ فَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَإِنَّهُ قِيَامُ اللَّيْلِ لَيْسَ أَنَّهُ يوجِبُ قِيَامَ اللَّيْلِ وَلَا قِضَاءَهُ، وَلَكِنْ يَقُولُ مَنْ أَرَادَ تَحَرَّى فَصَلَّى فَلْيَفْعَلْ.

٦١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ نَذَرَ أَنْ يَتَكَيَّفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَكَيَّفَ فِي الْإِسْلَامِ. [أخرجه البخاري (٢٠٤٢)، مسلم (١٦٥٦)، أبو داود (٣٣٢٥)، السامي (٢١/٧)، ابن ماجه (١٧٧٢)]

وهو على هذا المعنى، والله تعالى أعلم، أنه إنما أمره إن أَرَادَ أَنْ يَسْبِقَ بِاعْتِكَافٍ اعْتَكَفَ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ أَنَّهُ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

٦١٥ - أَخْبَرَنَا الدُّرَاوَزِيُّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ صَامُوا حِينَ صُمْتَ فَذَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ يَتَيْنُ يَدَيْهِ أَنْ يَحْبِسُوا، فَلَمَّا حَبَسُوا، وَلَجِئَهُ مَنْ وَرَاءَهُ رَفَعَ الْإِنَاءَ إِلَى فِيهِ فَشَرِبَ، وَفِي حَدِيثِهِمَا أَوْ حَدِيثِ أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْعَصْرِ. [مسلم (١١٤)]

٦١٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِكَوَاكِ الْغَمِيمِ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ رَفَعَ إِنْاءَ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ فَحَبَسَ مَنْ يَتَيْنُ

٦٢٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَنْتَصِفُ النَّهَارَ أَوْ قَبْلَهُ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَيَجِدُهُ أَوْ لَا يَجِدُهُ، فَيَقُولُ: لِأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ فَيَصُومُهُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا، وَبَلَغَ ذَلِكَ الْحِينَ، وَهُوَ مُفْطَرٌ.

٦٢١ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَصْبِحُ مُفْطَرًا حَتَّى الضُّحَى أَوْ بَعْدَهُ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ وَجَدَ غَدَاءً أَوْ لَمْ يَجِدْهُ. [هـم]

قال الشافعي: في قوله يصبح مفطراً يعني يصبح لم ينو صوماً، ولم يطعم شيئاً.

قال الشافعي: وهذا لا يجوز في صوم واجب حتى ينوي صومه قبل الفجر.

٦٢٢ - أَخْبَرَنَا الثُّمَالُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ خَرَجَ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ فَمَنْ شَاءَ زَادَ، وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ. [أخرجه البيهقي (٢٤/٣)]

٦٢٣ - أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِسْنَادٍ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُهُ فِيمَا يَثْبُتُ مِنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مِثْلَ مَعْنَى مَا رَوَى، عَنْ عُمَرَ لَا يَخَالِفُهُ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤٢٧/٣)]

٦٢٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى أَبَا ذَرٍّ يُكَيِّرُ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ فَقِيلَ لَهُ: أَيُّهَا الشَّيْخُ تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ تَنْصَرِفُ أَمْ عَلَى وَتَرٍ؟ قَالَ: لَكِنَّ اللَّهَ يَذَرِي. [أخرجه البيهقي (١٠/٣)]

٦٢٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْمُنْذِرِيِّ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: أَتَيْتُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، فَإِذَا أَنَا بِشَيْخٍ يُكَيِّرُ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: إِنَّكَ شَيْخٌ وَإِنَّكَ لَا تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ انْصَرَفْتَ أَمْ عَلَى وَتَرٍ، فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ كَفَيْتَ حِفْظَهُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنِّي لَا أَسْجُدُ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَنِي اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ كَتَبَ لِي بِهَا حَسَنَةً أَوْ جَمَعَ لِي كِلَيْتَهُمَا، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّيْخُ الَّذِي صَلَّى، وَقَالَ الْمَقَالَةُ أَبُو ذَرٍّ.

قال الشافعي: قول أبي ذرٍّ لَكِنَّ اللَّهَ يَذَرِي، وقوله قد كفيت حفظه يعني علم الله به، ويتوسّع، وإن لم يعلم هو، والله أعلم، وهذا لا يتسّع في الفرض إلا أن ينصرف على عدد لا يزيد فيه، ولا ينقص منه شيئاً، وقد توسّع أبو ذرٍّ فيه في التطوع.

قال الشافعي: وقلت مذهبك فيما يظهر أتباع الواحد في أصحاب رسول الله ﷺ إذا لم يخالفه غيره من روايتك، ورواية أصحابك الثابتة عندهم ما وصف عن علي وعمر وأبي ذرٍّ من الرواية التي لا يدفع عالم أنها غاية في الثبوت رويانا عن ابن عباس ونحن وأنت ثبت روايتنا عن جابر بن عبد الله ويروي عن أبي ذرٍّ عدد من أصحاب رسول الله ﷺ ما يوافق ما قلنا، فلو لم يكن في هذا دلالة من سنة لم يكن فيه إلا الآثار، وأياً كان لم يك على أصل مذهبك أن تقول قولنا فيه وأنت تروي عن عمر إذا أغلق باباً أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر، ونقول، ولو تصادقا أنه لم يسها، وجب المهر والعدة أتباعاً لقول عمر فترد على من خالفه، وقد خالفه ابن عباس وشريح وتأول حجة لقول الله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْنَ مَا فَرَضْتُمْ﴾، ولقولهم ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ قالوا إنما أوجب الله المهر، والعدة في الطلاق بالمسيس.

فقلت: لا تنازع عمر، ولا تناول معه بل تبيعه، وتبشع ابن عباس في قوله: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَ فَلْيُهِرَقْ دَمًا وفي قوله ما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ في الطعام أن يساع حتى يقبض، ثم يقول برباي، ولا احسب كل شيء إلا مثله.

فقلت: لا يجوز أن يباع شيء اشتري متى يقبض أتباعاً لابن عباس، وتروي ذلك حجة على من خالفك إذا كان معك قول ابن عباس وتروي عن علي عليه السلام في امرأة المفقود خلاف عمر، وتحتج به عليه، وتري لك فيه حجة على من خالفك، ثم تدع عمر وعلياً وابن عباس وجابراً وأبا ذرٍّ، وعدداً من أصحاب رسول الله ﷺ متفقة أقاويلهم، وأفعالهم، وتخالفهم على أقاويلهم بالقياس، ثم تخطئ القياس أرايت لا يمكن أحداً في قول، واحد منهم أن يدخل عليك قياساً صحيحاً، ومعهم دلائل السنة التي ليس لأحد خلافها؟

قال: أفنكون صلاة ركعة واحدة؟

قلت: مسألتك مع ما وصفت من الأخبار جهالة أو تجاهل؛ فإن زعمت أن لنا، ولك أن نكون متكلمين سنة أو أمراً عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فقد سألت في موضع مسألة، وإن زعمت أن أقاويلهم غاية ينتهي إليها لا تجاوز، وإن لم يكن معها سنة لم يكن لمسألتك موضع.

قال: فقال بعض من حضره من أصحابه ليس الذي ذهب إليه من هذا بحجة عليك عنده فما زال الناس يأمرون بأن يصلوا منى، ولا يحرمون دون منى، فإذا جاز أن يصلي غير منى.

قلت: فلم احتج به.

قال الشافعي:

قلت له: نحن وأنت جمعون على إنما يجب للرجل إذا قرأ السجدة طاهراً أن يسجد، وأنت توجبها عليه أفسجدة لا قراءة فيها أقل أم ركعة؟

قال: هذا سنة وأثر.

قلت له: ولا يدخل على السنة ولا الأثر؟

قال: لا.

قلت: فلم أدخله علينا في السنة والأثر؟ وإذا كانت سجدة تكون صلاة، ولم تطلها بقول النبي ﷺ صلاة الليل منى، لأنه لم يبلغ بها أن يجاوز بها منى فيقصر بها على منى فكيف عبث أن نقول أقل من منى، وأكثر من سجدة صلاة؟

قال: فإن قلت: السجود واجب.

قلنا فذلك أوكد للحجة عليك أن يجب من الصلاة سجدة بلا قراءة، ولا ركوع، ثم تعيب أن يجوز أكثر منها.

قلت له: سجد رسول الله ﷺ سجدة شكر لله عز وجل.

٢٢٦ - قال الشافعي: أخبرنا بذلك الدراوردي وسجدة أبو بكر شكرًا لله تبارك وتعالى حين جاءه قتل مسيلمة، وسجدة عمر حين جاءه فتح مصر شكرًا لله جل اسمه، فإذا جاز أن يطوع لله بسجدة فكيف كرهت أن يطوع بأكثر منها؟ وقلت له: ولو أن رجلاً ذهب في قول الله تبارك وتعالى في المزمّل حين خفف قيام الليل ونصفه قال: «فأقرءوا ما تيسر منه» يعني صلوا ما تيسر أن يكون جعل ذلك إليهم فيما قد وضع عنهم فرضه بلا توقيت كان أقرب إلى أن يشبه أن يكون هذا له حجة، والله تعالى أعلم، منك، وقد أوتر عثمان بن عفان وسعد وغيرهما بركعة في الليل لم يزيدوا عليها بعد المكتوبة.

٢٢٧ - أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال:

أخبرني عتبة بن محمد بن الحارث أن كريباً مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء، ثم أوتر بركعة لم يزد عليها فأخبر ابن عباس، فقال: أصاب أي بني ليس أحد منا أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من

قال: أفرأيت إن كنت عن القول في الصيام، والطواف، وكلمتك في الصلاة، وزعمت أنني لا أقيس شريعة بشريعة، ولا يكون ذلك لك، فلما لم أجد في الصوم حديثاً يثبت بخالف ما ذهب إليه، ولا في الطواف، وكنت عن الكلام فيهما.

قلت: ورجعت إلى إجازة أن يخرج من صوم التطوع والطواف؟

فقال: بل أقف فيه.

قلت أفتقبل من غيرك الوقوف عند الحجة؟

قال: لعلني سأجد حجة فيما قلت.

قلت: فإن قال لك غيرك فلعلني سأجد الحجة عليك، فلا أقبل منك أكون ذلك له، وفائدة وقوفك، والخبر الذي يلزم مثله عندك ثابت بخلاف قولك.

فإن قال: فإن قلت لك في الصلاة إن النبي ﷺ قال: صلاة الليل، والنهار منى منى يسلم بين كل ركعتين.

قلت: فانت تخالف هذا فتقول: صلاة النهار أربع، وصلاة الليل منى.

قال: مجديث.

قلت: فهو إذن يخالف هذا الحديث فأيهما الثابت؟

قال: فاقصر على صلاة الليل، وأنت تعرف الحديث ليلاً، وتثبت؟

قلت: نعم. وليست لك حجة فيه إن لم تكن عليك.

قال: وكيف؟

قلت: إنما سن رسول الله ﷺ أن تكون صلاة الليل منى لمن أراد صلاة تجاوز منى فأمر بأن يسلم بين كل ركعتين لتلا تشبه بصلاة الفريضة لا أنه حرام أن يصلي أقل من منى، ولا أكثر قال: وابن إجاز أن يصلي أقل من منى؟

قلت: في قوله فإذا خشي الصبح صلى واحدة يؤتر بها ما قد صلى فقد صلى ركعة واحدة منفردة، وجعلها صلاة، وقد روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يؤتر بخمس ركعات لا يسلم، ولا يجلس إلا في أخرهن وروى ابن عباس أن النبي ﷺ سلم من الركعة والركعتين وأخبر أن وجه الصلاة في التطوع أن تكون منى، ولم يحرم أن تجاوز منى، ولا تقصر عنه.

قال: فإن قلت: بل حرم أن لا يصلي إلا منى.

قلت: فانت إذن تخالف إن زعمت أن الوتر واحدة، وإن زعمت أنه ثلاث لا يفضل بسلام يهن أو أكثر فليس واحدة ولا ثلاث منى.

ذَلِكَ الْوُتْرِ مَا شَاءَ.

٢٢٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيَّ عَنْ صَلَاةٍ طَلَحَتْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ عَنْ صَلَاةِ عُثْمَانَ قَالَ: قُلْتُ لَا غَلِيْسَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْمُقَامِ فَقُمْتُ، فَإِذَا بِرَجُلٍ يَزْحَمُنِي مُتَقَنَعًا فَنَظَرْتُ، فَإِذَا عُثْمَانُ قَالَ فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ فَصَلَّيْتُ، فَإِذَا هُوَ يَسْجُدُ سُجُودَ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا قُلْتُ هَذَا هُوَ الَّذِي فَاتَرْتُ بِرُكْعَتِهِ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَهَا. [أخرجه البيهقي (٢٦٣)]

قال الشافعي: فقال فما حجتك على صاحبك الذي خالف مذهبك؟

قلت له: حجتي عليك حجتي عليه، ولو سكت عن جميع ما احتججت به عليك سكأت من لم يعرفه كنت محجوجاً على لسان نفسك قال: وأين؟

قلت: هل تعدو النافلة من الصلوة والطواف أو الصيام كما قلت من أنها لما لم يجب على الرجل الدخول فيها فدخل فيها فقطعها أن لا يكون عليه بدنها إذا لم يكن أصلها مما يلزمه تأديته أو تكون غير واجبة عليه، فإذا دخل فيها، وجبت بدخوله فيها فلزمه تمامها؟

قال: ما تعدو واحداً من هذين.

قلت: فقله خارج من هذين؟

قال: وكيف؟

قلت: يزعم أن من قطع صلاة أو صياماً أو طوافاً من غير عذر يلزمه أن يقضيه كما يلزمه قضاء المفروض عليه من هذا كله، ومن قطع من عذر لم يلزمه أن يقضيه، وهو يزعم في المفروض عليه أنه يلزمه إذا قطعه من علّة أن يقضيه كما يلزمه إذا قطعه من غير عذر.

قال: ليس لقائل هذا حجة يحتاج عالم معه إلى مناظرته، وقد كنت أعلم أنه يوافقنا منه في شيء، ويخالفنا في شيء لم أعرفه حتى ذكره.

قلت: فهكذا قوله قال فلعلّ عنده فيه أثر.

قلنا: فيوهم أن عنده أثر، ولا يذكره، وأنت تراه يذكر من الآثار ما لا يوافق قوله لا ترى أنت له فيه حجة، ولا أثر.

قال الشافعي: فقال فبقيت لنا عليك حجة، وهي أنك تركت فيهما بعض الأصل الذي ذهب إليه.

قال الشافعي: فقلت: وما هي؟

قال: أنت تقول من تطوع بحج أو عمره فدخل فيهما لم يكن له الخروج منهما، وهما نافلة فما فرق بين الحج والعمرة، وغيرهما من صلاة، وطواف، وصوم؟ قلت: الفرق الذي لا أعلمك ولا أحداً يخالف فيه قال فما هو؟

قلت: أفرأيت من أفسد صلاته أو صومه أو طوافه يمضي في واحد منها أو يستأنفها قال: بل يستأنفها.

قلت: ولو مضى في صلاة فاسدة أو صوم أو طواف لم يجوز، وكان عاصياً، ولو فسدت طهارته، ومضى مصلياً أو طائفاً لم يجوز؟

قال: نعم.

قلت: يؤمر بالخروج منها؟

قال: نعم.

قلت: أفرأيت إذا فسد حجّه وعمرته أيقال له: أخرج منهما، فإنه لا يجوز له أن يمضي في واحد منهما وهو فاسد؟

قال: لا، وقلت: ويقال له اعمل للحج والعمرة، وقد فسد كما تعمله صحيحاً لا تدع من عمله شيئاً للفساد، واحتجج قبلاً، واعتمر وافند.

قال: نعم.

قلت: أفتراهما يشبهان شيئاً مما وصفت؟ واللّه أعلم.

داود (١٦٥٨، ١٦٥٩)

١١ - كتاب الزكاة

٦٣١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ مَالٍ يُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَتْرٍ، وَإِنْ كَانَ مَذْفُونًا، وَكُلُّ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَهُوَ كَتْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْفُونًا، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَنَبِيِّهِ ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآل" (٢١٢/٣)]

قال الشافعي: وإنما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم، وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها.

قال: فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه، ثم أبان على لسان نبيه ﷺ في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة، ومنه ما تثبت عليه، وأن من الأموال ما لا زكاة فيه.

قال: وكان فيما أبان من هذا مع غيره إبانة الموضع الذي وضع الله به رسوله ﷺ من دينه وكتابه، والدليل على أن سنة رسول الله ﷺ فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أحاصاً أراد أم عاماً وكم قدر ما أراد منه، وإذا كان رسول الله ﷺ بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسننه لا تكون إلا بالإبانة عن الله تبارك وتعالى وأتباع أمره.

١ - باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها

صدقة

٦٣٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْبٌ صَدَقَةٌ. [أخرجه مالك (٢٤٤/١)، البخاري (١٤٤٧)، أبو داود (١٥٥٨)،

الزمذني (٦٢٢)، النسائي (١٧/٥)، ابن ماجه (١٧٩٣)]

٦٣٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْبٌ صَدَقَةٌ.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس المطلب الشافعي رحمه الله قال: قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾.

قال الشافعي: فأبان الله عز وجل أنه فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وقال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَفْقَهُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

قال الشافعي: فأبان الله عز وجل في هاتين الآيتين فرض الزكاة؛ لأنه إنما عاقب على منع ما أوجب، وأبان أن في الذهب والفضة الزكاة.

قال الشافعي: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، يعني، والله تعالى أعلم، في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها.

قال الشافعي: وأما دفن المال ففرض من إحرازه، وإذا حل إحرازه بشيء حل بالدفن وغيره، وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك، ثم لا أعلم فيه مخالفاً، ثم الآثار.

٦٣٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ

قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَمَاعٌ بَنُ أَبِي رَاشِدٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنٍ سَجْعًا أَبَا وَائِلٍ يُخْبِرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَ مَالِهِ إِلَّا مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعٌ يَفِرُّ مِنْهُ، وَهُوَ يَبْتَعُهُ حَتَّى يَطْوِقَهُ فِي عُنُقِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِطْوَقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [أخرجه

الزمذني (٣٠١٢)، النسائي (١١/٥)، ابن ماجه (١٧٨٤)]

٦٣٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعٌ لَهُ زَيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَمْكِنَهُ يَقُولُ: أَنَا كُنْتُكَ. [أخرجه مالك (٢٥٦/١-٢٥٧)، رحمه مسلم (٩٨٧)، أبو

٦٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ ولا أعلم فيه مخالفاً لقيته ولا أعلم ثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري. فإذا أثبتوا حديثاً واحداً مرةً وجب عليهم أن يثبتوه أخرى.

قال الشافعي: ويَبَيِّنُ فِي السَّنَةِ أَنْ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَأَنْ فِي الْخَمْسِ صَدَقَةٌ.

٢- باب كيف فرض الصدقة

٦٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ أَنَسٍ أَوْ ابْنِ فَلَانَ ابْنِ أَنَسٍ - الشَّافِعِيُّ يُشْكُ -، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: هَذِهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا وَكَرِهَهَا النَّاسُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَى وَجْهِهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا، فَلَا يُعْطَى فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا، الْغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ أَثْنَى؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَثْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ إِلَى ثَلَاثِينَ، فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ؛ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَأَنْ يَبَيِّنَ أَشْنَانُ الْإِبِلِ فِي فَرِيضَةِ الصَّدَقَةِ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ عَلَيْهِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، فَإِذَا بَلَغَتْ عَلَيْهِ الْحِقَّةُ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ حِقَّةٌ وَعِنْدَهُ جَذَعَةٌ، فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ ثَلَاثَتَيْنِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٥٤)، أَبُو

داود (١٥٦٧)، النسائي (١٨/٥: ٢٣)، ابن ماجه (١٨٠٠)]

٦٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَدَدُ ثَقَاتٍ كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَى هَذَا لَا يَخَالِفُهُ إِلَّا أَنِّي لَا أَخْفِظُ فِيهِ إِلَّا يُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَا أَخْفِظُ إِنْ اسْتَيْسَرَ عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وأحسب في حديث حماد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق ﷺ كتاب الصدقة عن رسول الله ﷺ، وذكر هذا المعنى كما وصفت.

٦٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ طَاوُسٍ عِنْدَ أَبِي كِتَابٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ، وَمَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنِّ وَالْأَلْبَانِ» (٢١٨/٣)]

قال الشافعي: وذلك إن شاء الله تعالى كما روى ابن طاوُسٍ وَيَبَيِّنُ فِي قَوْلِ أَنَسٍ.

قال: وحديث أنس حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله ﷺ وبه نأخذ.

٦٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَنَّ هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَاتِ فِيهِ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِدْوْنَهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة، وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك، ففي كل مائة شاة، ولا يخرج في الصدقة همة ولا ذات عوار ولا تيساً إلا ما شاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خيلطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية، وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق هذه نسخة

الثاني واستقبل بها فرض ثالث فعَدَّتْ كلها؛ فكان في كل أربعين منها بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

قال الشافعي: وإبانة ذلك أن تكون الإبل مائة وإحدى وعشرين، فيكون فيها ثلاث بنات لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين، فإذا كملتها، ففيها حقة وبنتا لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين، فإذا كملها، ففيها حقتان وبنت لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين، فإذا كملتها، ففيها ثلاث حقا، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وستين، فإذا كملتها، ففيها أربع بنات لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وسبعين، فإذا بلغت، ففيها حقة وثلاث بنات لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وثمانين، فإذا بلغت، ففيها حقتان وابتا لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وتسعين، فإذا بلغت، ففيها ثلاث حقا وبنت لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتين، فإذا بلغت فعلى المصدق أن يسأل؛ فإن كانت أربع حقا منها خيرا من خمس بنات لبون أخذها، وإن كانت خمس بنات لبون خيرا أخذها لا يحل له غير ذلك ولا أراه يحل لرب المال غيره؛ فإن أخذ من رب المال الصنف الأدنى كان حقا عليه أن يخرج فضل ما بين ما أخذ منه وترك له فيعطيه أهل السهمان.

قال الشافعي: ثم هكذا كل ما اجتمع فيه الفرض في أربعمئة وغيرها أخذ المصدق الأفضل لأهل السهمان وأعطى ذلك رب المال؛ فإن ترك له أخرج رب المال فضله.

قال الشافعي: وإن استوت قيم أربع حقا وخمس بنات لبون كان للمصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء؛ لأنه ليس هنالك فضل يده لرب المال.

قال الشافعي: وإن وجد المصدق أحد الصنفين، ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد، ولم يأخذ الآخر كان وجد أربع حقا، ولم يجد خمس بنات لبون فإخذ الحقا؛ فإن وجد خمس بنات لبون، ولم يجد الحقا فإخذ بنات اللبون؛ لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يده.

قال الشافعي: وإذا كانت الإبل مائتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حقا فرأى أربع بنات لبون يقاربن الحقا، ولم يشك في أن لو كانت معهن واحدة منهن في أنها أفضل من الحقا لم يكن له أن يأخذ إلا الحقا، ولم يكن له أن يكلفه ما ليس في إبله، وهو يجد فريضته في إبله.

قال: ولو كانت بنات لبون كما وصفت وهنالك حق فأراد أخذها حقا أو أخذها وبنت مخاض؛ لأنها دون بنت لبون، وكان

كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها. [أخرجه ابو داود (١٥٦٨)، الترمذي (٦١٧)، ابن ماجه (١٧٩٨)]
قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ.

٦٣٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي الثَّقَفُ بْنُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا أَذْرِي أَذْخَلَ ابْنُ عُمَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرٌ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ أَمْ لَا فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُخَالِفُهُ وَلَا أَغْلَمُهُ بَلْ لَا أَشْكُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنَّهُ حَدَّثَ بِجَمِيعِ الْحَدِيثِ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ، وَالْخُلَطَاءِ، وَالرَّقَقِ، وَهَكَذَا إِلَّا أَنِّي لَا أَخْفِظُ إِلَّا الْإِبِلَ فِي حَدِيثِهِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٩/٣)]

قال الشافعي: فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا فيشبهه، والله تعالى أعلم، أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء؛ لأن كلما قيل في شيء بصفة، والشيء يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا، ففيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته.

قال الشافعي: بهذا قلنا لا يبين أن يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم، وإذا كان هذا هكذا في الإبل، والبقر؛ لأنها الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل أربعة من الإبل، فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خسا، فإذا بلغت خسا، ففيها شاة، ثم لا زكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرا، فإذا بلغت، ففيها شاتان، فإذا زادت على عشر، فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة، فإذا كملتها، ففيها ثلاث شيا، فإذا زادت، فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين، فإذا بلغت، ففيها أربع شيا، فإذا زادت، فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خسا وعشرين، فإذا بلغت خسا وعشرين سقطت الغنم، فلم يكن في الإبل غنم بحال وكانت فيها بنت مخاض؛ فإن لم يكن فيها بنت مخاض، ففيها ابن لبون ذكر، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين، فإذا أكملتها، ففيها بنت لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين، فإذا كملتها، ففيها حقة طروقة الفحل.

فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين، فإذا كملتها، ففيها جذعة، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين، فإذا بلغت، ففيها بنتا لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين، فإذا بلغت، ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين، فإذا بلغت سقط الفرض

قال: وإذا كان بعض الإبل مبانياً لبعض فاعطى أنقصها أو أدناها أو أعلاها قبل منه، وليس كالإبل فريضتها منها فيها النقص.

قال الشافعي: وسواء كان النقص قديماً أو حدث بعدما عد الإبل وقبل ينقص منها أو من الغنم، ثم نقص ما قبض أو هلك في يده أو نقصت إبل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء.

قال الشافعي: وإن عد الساعي الإبل، فلم يقبض من ربها الزكاة حتى تلفت أو تلف بعضها، ولم يفرط؛ فإن كان في الباقي شيء أخذته والا، فلا شيء له.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل إبل فعدها الساعي، وقال رب المال: لي إبل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة، والحاضرة، ثم أخذ منه ساعي بلده إبله الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي أخذ منه صدقة الغائبة أن يرده عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته إلا أن يشاء رب الماشية أن يدع حقه.

٤- باب إذا لم توجد السن

٦٤٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: حفظنا أن رسول الله ﷺ قال: في أستان الإبل التي فريضتها بنت لبون فصاعداً.

إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من رب المال شاتين أو عشرين درهماً، وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت له، ووجد السن التي هي أعلى منها أو أسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان إلا الخير لهم.

وكذلك على رب المال أن يعطيه الخير لهم؛ فإن لم يقبل المصدق الخير لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخير لهم، ثم يعطيه أهل السهمان.

قال الشافعي: وإذا وجد العليا، ولم يجد السفلى أو السفلى، ولم يجد العليا، فلا خيار له ويأخذ من التي وجد، وليس له غير ذلك.

قال الشافعي: وإذا وجد أحد السنين ذات عوار أو هما معاً ذاتي عوار وتحتهما أو فوقهما من الإبل سالم من العوار، ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات العوار، وفي الإبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر للمساكين

مع بنات لبون خيراً للمساكين لم يكن ذلك له؛ لأنه حينئذ يصير إلى فراق الفريضة.

قال: ولو كانت الحقائق مراضاً أو ذوات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون إذا كانت صحاحاً.

قال: ولو كان الصنفان اللذان هما الفرض معاً ناقصين وسائر الإبل صحاحاً قيل له: إن أعطيت من أحد الصنفين صحاحاً من حيث شئت قبلناه، وإن لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورددنا عليك، أو السن التي هي أسفل وأخذنا منك.

قال الشافعي: وإن كانت الإبل معيبة كلها أو بعضها معيبة إلا الأقل من عدد الصدقة كان الصدقة خمس أو أربع، والصحيح ثلاث أو اثنتان قيل له: نأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما يبقى من الصحيح صحيحاً مثله؛ فإن جنت به وإلا أخذنا منك الصحيح الأعلى ورددنا عليك، أو الصحيح الأسفل وأخذنا منك، ولا نأخذ منك مريضاً، وفي الإبل عدد صحيح.

قال الشافعي: وإذا كانت الإبل خمساً وعشرين، فلم يكن فيها بنت مخاض أخذ منها ابن لبون ذكر؛ فإن لم يكن فيها فالخيار لرب المال يأتي بأيهما شاء وأيهما جاء به فهو فريضة؛ فإن جاء بهما معاً لم يكن للمصدق أن يأخذ إلا ابنة مخاض؛ لأنها الفرض الأول الذي لا فرض غيره، وهي موجودة.

٣- باب عيب الإبل ونقصها

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإن كانت الإبل معيبة كلها مجرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها، ولم يكلفه صحيحة من غيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمصدق إذا كانت الإبل معيبة كلها أن ينخفض، ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظراً للمساكين إنما يكون له الارتضاع أو الانخفاض إذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معيبة، وفي المال سواها سالم من العيب.

قال: وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له، وليس لرب المال أن يبدله شراً منها.

قال الشافعي: ولو كانت الإبل معيبة كانت فريضتها الغنم؛ فكانت الشاة التي تجب فيها أكثر ثمناً من بعير منها قيل له: إن أعطيتها قبلت، وإن لم تعطها فلك الخيار في أن تعطى بعيراً متطوعاً مكانها أو تعطيتها؛ فإن أبى الخيار جبر على أخذ الشاة ومتى جبر، فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه.

٥ - باب الشاة تؤخذ في الإبل

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل إبل فريضتها الغنم وله غنم أخذ من غنمه مما يجوز أن يكون أضحية؛ فإن كانت غنمه معزى فثنية، وإن كانت ضأناً فجدعة، ولا يؤخذ منه أعلى منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه.

قال الشافعي: وإن كانت غنمه ذوات عوار أو مراضاً أو لا غنم له فالحيار فيها إليه يدفع إليه أي شاة أجزاء أضحية من ضأن أو معزى ولا أنظر إلى الأغلب بالبلد؛ لأنه إنما جاء أن عليه شاة، فإذا أخذتها في السن الذي يجزئ في صدقة الغنم فليس لي أكثر منها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت ضأناً أو معزى أو ضأناً فأراد أن يعطي ماعزة أو معزى فأراد أن يعطي ضانة قبلتها منه؛ لأنه إنما سميت عليه شاة، فإذا جاء بها قبلتها منه.

قال الشافعي: ويأخذ إبله بالعدد ما كانت إليه لئاماً أو كراماً لا يختلف ذلك وأي شاة من شاء بلده تجزئ أضحية قبلت منه، وإن جاء بها من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت، وإن جاء بها دونها لم تقبل.

ولو كانت له إبل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من إبل له ولغيره تلك السن، وهي أدنى من إبله لم يكن لنا أخذها منه، ولم تجز عنه أن يعطينا إياها كما لو كانت له إبل لئام وله إبل كرام ببلد غير بلده أو ببلده إبل كرام لم نأخذ منه صدقة اللئام من إبل بلده ولا إبله التي ببلد غير بلده وأخذنا من كل واحد منهما بقدر ما فيها.

قال الشافعي: وإذا وجبت لنا عليه جذعة لم يكن للمصدق أن يأخذها منه ماخضاً إلا أن يتطوع، فإذا ضرب الفحل السن التي وجبت، فلم يدر أحوال أو لفتحت قيل له: لا نأخذها منك أو تأتي بغيرها من تلك السن إن شئت أو نأخذ السفلى وترد علينا أو العليا ونرد عليك.

٦ - باب صدقة البقر

٦٤١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر، فقال: لم يأمرني فيه النبي ﷺ بشيء. [أخرجه البيهقي (٩٨/٤)]

قال الشافعي: والوقص ما لم يبلغ الفريضة.

على ما وصفت فكلما ارتفع سنّا أعطى رب المال شاتين أو عشرين درهماً، وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجب له، فقد ارتفع ستين أعطى رب المال أربع شياه أو أربعين درهماً، ثم إن ارتفع منه سنّاً ثالثاً زاد شاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهماً، وهكذا إذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض إليها شاتين أو عشرين درهماً لا يختلف، ولا ينظر في ذلك إلى أن تكون قيمة ما بين الستين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ.

قال الشافعي: ولا يحل للساعي أن يعطيه عشرين درهماً، والشاتان أقل نقداً على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين، والعشرون الدراهم أقل نقداً على المساكين منها.

قال الشافعي: وإذا كان المصدق يلي صدقة دراهم وإبل وغنم فهكذا، وإن لم يكن يصدّق إلا ماشية باع منها فيرد على المأخوذ منه عشرين درهماً إذا كان ذلك النظر للمساكين.

قال الشافعي: ويبع على النظر للمساكين من أي أصناف الماشية أخذ.

قال الشافعي: وإذا كان يصدّق إلاً لا أثمان لها للونها أو عيب بها، فلم يجد السن التي وجبت في المال، ووجد السن التي أسفل منها؛ فكان إذا أخذها وشاتين أو عشرين درهماً كانت الشاتان أو العشرون درهماً خيراً من بعير منها، خير رب المال بين أن يتطوع بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير للمساكين.

قال الشافعي: وإذا أخذ من رب المال الفضل بين الستين أعطى رب المال أيهما شاء إن شاء شاتين، وإن شاء عشرين درهماً، وليس للوالي أن يمتنع؛ لأن في الحديث شاتين، إن تيسرتا أو عشرين درهماً فإذا تيسرت الشاتان، وفيهما وفاة أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهماً.

قال الشافعي: والاحتياط لرب المال أن يعطي الأكثر للمساكين من شاتين أو عشرين درهماً.

قال الشافعي: وإذا كانت إبل لرجل فيها صدقة منها، فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها، فقال رب الإبل أتى بها قبلت منه إذا جاء بها من أمثل إبله أو خيراً منها، وإن جاء بها من إبل الأم منها لا لم يكن للمصدق أن يقبلها، وكان له أن يرتفع في إبل ويرد عليه أو ينخفض ويأخذ منه.

قال الشافعي: والإبل في هذا مخالفة للبقر، والغنم إذا لم يجد السن من البقر، والغنم كلّفها ربها إلا أن يتطوع له بأعلى منها، وإذا وجد ذلك السن منها معيبة، وفي ماشيته صحيح، فليس له أن يرتفع ويرد، ولا ينخفض ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال.

ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة، فإذا بلغت، ففيها مستان وتبيع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين، فإذا بلغت جعل للمصدق أن يأخذ الخير للمساكين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات كما قلت في الإبل، وإذا وجد أحد السنين، ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي وجد كما قلت في الإبل لا يختلف إذا اجتمعت له سنان فيهما فرض، ثم هكذا صدقة البقر حتى تنتهي إلى ما تناهت إليه.

٨- بابُ صدقة الغنم

قال الشافعي: ثابت عن رسول الله ﷺ في صدقة الغنم معنى ما أذكر إن شاء الله تعالى، وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين، فإذا كانت أربعين، ففيها شاة، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين، فإذا بلغت، ففيها شاتان، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة، فإذا بلغت، ففيها ثلاث شيا، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة، فإذا كملتها، ففيها أربع شيا، ثم يسقط فرضها الأول، فإذا بلغت هذا فتعد، ففي كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى، ثم تكون فيها شاة وتعد الغنم ولا تفرق، ولا يميز رب الماشية وللساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة.

٩- بابُ السن التي تؤخذ في الغنم

٦٤٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا بشر بن عاصم، عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغد، ولم يأخذ منهم، فقالوا له: إن كنت معتدا علينا بالغد فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر، فقال: أعلم أنهم يزعمون أنا نظلمهم أنا نعتد عليهم بالغد ولا نأخذ منهم، فقال له: عمر فاعتد عليهم بالغد حتى بالسخل يروح بها الراعي على يده وقيل لهم: لا آخذ منكم الرمي ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكولة ولا فحل الغنم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره. [أخرجه البيهقي (١٠/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

وبهذا نقول أن تؤخذ الجذعة والثنية، وهو في معنى أن النبي ﷺ لم يأخذ الصدقة من الجعور ولا معي الفارة.

قال الشافعي: ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله ﷺ، وقد روي أنه أتى بما دون ثلاثين، فقال: لم أسمع من النبي ﷺ فيها شيئا.

٦٤٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن حميد بن قيس، عن طاوس اليماني أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيع، ومن أربعين بقرة مسنة، وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا، وقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئا حتى ألغاه فأسأله، فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل.

قال الشافعي: وطاوس عالم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي ممن أدرك معاذ من أهل اليمن فيما علمت، وقد روي أن النبي ﷺ أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبيعا، ومن أربعين مسنة.

٦٤٣- قال الشافعي: وأخبرني غير واحد من أهل اليمن، عن عبد مصوتا منهم أن معاذ أخذ منهم صدقة البقر على ما روى طاوس.

٦٤٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة، عن يحيى بن سعيد، عن نعيم بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فرعموا أن النبي ﷺ كتب بها إلى معاذ بن جبل، فإذا فيها في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٣٢/٣)]

قال الشافعي: وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقيته من أهل العلم خلافا، وبه نأخذ.

٧- بابُ تفريع صدقة البقر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت، ففيها تبيع، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت، ففيها بقرة مسنة.

قال الشافعي: ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت، ففيها تبيعان، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين، فإذا بلغت، ففيها ثلاثة أتبعه، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيعان، ثم

الخير منها بلا قيمة.

وإن كان معقولاً أنه أخذ من وسط التمر، فيقول: تؤخذ الصدقة من وسط الغنم فتجزى الشاة التي تجوز أضحية.

قال الشافعي: وهو - والله أعلم - معقول إذا قيل فيها شاة فما اجزأ أضحية اجزأ فيما أطلق اسم شاة.

١٠ - باب الغنم إذا اختلفت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها، وإن كانت واحدة أخذ خير ما يجب له.

قال الشافعي: وإن كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثر فسواء، والله أعلم يأخذ من الأوساط من الغنم؛ فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم: إن تطوعت بأعلى منها أخذتها، وإن لم تطوع كلفتك أن تأتي بمثل شاة وسط، ولم آخذ من الأدنى، والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية وجدعة، وإنما معني أن آخذ أعلى منها إذا كانت الغنم كلها أعلى منها؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا: إِشَاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَكَرَائِمَ الْأَمْوَالِ فِيمَا هُوَ أَعْلَى مِنْ كُلِّ مَا يَجُورُ أَضْحِيَّةً.

قال الشافعي: وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزى سواء، فقد قيل: يأخذ المصدق من أيهما شاء، وإن كانت إحداهما أكثر أخذ من الأكثر.

قال الشافعي: والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته، ولا يشبه هذا التمر؛ لأن الثنآن يبين التمييز من المعزى، وليس كذلك التمر.

قال الشافعي: وهكذا البقر لا تخالف الغنم إذا كانت جواميس وعرباً ودريانية.

قال الشافعي: فإذا كانت الإبل مجتأ وعرباً، ومن أجناس مختلفة؛ فكانت صدقتها الغنم، فلا تختلف، وإن كانت صدقتها منها فمن قال يأخذ بالأكثر من أصنافها أخذ من الأكثر؛ فإن لم يجد في الأكثر السن التي تجب له كلفها رب الماشية، ولم ينخفض، ولم يرتفع ويرد إلا أن ينخفض في الأكثر منها أو يرتفع فيرد، فأما في غير الصنف الذي هو أكثر فلا.

قال الشافعي: ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بقيم فكأنه كانت له ابنة خاض، والإبل عشر مهريّة تسوى مائة وعشراً أرحية تسوى خمسين وخمس نجدية تسوى خمسين فيأخذ بنت مخاض أو ابن لبون ذكراً بقيمة خمسي مهريّة وخمسي أرحية وخمسي واحدة نجدية إلا أن تطيب نفس رب المال فيعطيه من

قال الشافعي: فإذا كان في بعض الإبل أو البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه؛ لأنه ليس له عيب.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحصر به وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصديقه إذا صدقه على عدده صدقه على انخفاضها وارتفاعها، وهكذا إذا كانت البقر عرباً ودريانية وجواميس، والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها، وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم البخت إلى العراب، والجواميس إلى البقر، والضأن إلى المعز.

١١ - باب الزيادة في الماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق الثنية جبر المصدق رب الماشية على أن يأتيه بشية إن كانت معزى أو جدعة إن كانت ضأناً إلا أن يتطوع فيعطي شاة منها فيقبلها؛ لأنها أفضل؛ لأنه إذا كلف ما يجب عليه من غير غنمه، فقد ترك فضلاً في غنمه.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة خاضاً كلها أو لبناً أو متابع؛ لأن كل هذا ليس له لفضله على ما يجب له.

وكذلك إن كانت تبوساً لفضل التبوس.

قال الشافعي: وكذلك إن كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة أكولة كلف السن التي وجبت عليه إلا أن يتطوع فيعطي مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه؛ فإن أعطاه منها ذات نقص، وفيها صحيح لم يقبل منه.

قال الشافعي: فإن أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص إذا لم تجز ضحية وقبلت إذا جاز ضحية إلا أن يكون تبساً، فلا يقبل بحال؛ لأنه ليس في فرضي الغنم ذكور.

قال الشافعي: وهكذا هذا في البقر لا يختلف إلا في خصلة، فإنه إذا وجب عليه مسنة، والبقر ثيران فأعطى ثوراً اجزأ عنه إذا كان خيراً من تبيع إذا كان مكان تبيع، فإذا كان فرضها من الإناث، فلا يقبل مكانها ذكراً.

قال الزبيع: أظن مكان مسنة تبيع، وهذا خطأ من الكاتب؛

لأن آخر الكلام يدل على أنه تبع.

الصدقة فتنتجت قبل الحول فحال الحول، وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول، وهي أربعون أو أكثر.

قال: وهكذا لو أفاد غنماً فضمها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاد الأربعين.

قال الشافعي: ولا يعد بالسخل على رب الماشية إلا بأن يكون السخل قبل الحول، ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً، فإذا كانت أقل من أربعين، ولم تكن الغنم مما فيه الصدقة، ولا يعد بالسخل حتى يتم بالسخل أربعين، ثم يستقبل بها حولاً من يوم تمت أربعين.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل أربعون شاةً فحال عليها الحول فأمكنه أن يصدقها، ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة، ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة، فلا زكاة في الباقي؛ لأنه أقل من أربعين شاة، فإذا كانت الغنم أربعين شاةً فنتجت أربعين قبل الحول، ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق، وهي أربعون جدياً أو بهمةً وبين جدي وبهمة أو كان هذا في إبل هكذا فجاء المصدق، وهي فصال، أو في بقرة فجاء المصدق، وهي عجول أخذ من كل صنف من هذا واحداً منه، فإن كان في غذاء الغنم إناث وذكر أخذ أنثى، وإن لم يكن إلا واحدة، وإن كان في غذاء البقر ذكور وإناث أخذ ذكراً، وإن لم يكن إلا واحداً إذا كانت ثلاثين، وإن كانت أربعين أخذ أنثى، وإن لم يكن إلا واحدة، وإن كان في غذاء الإبل إناث وذكر أخذ أنثى، ولو لم يكن إلا واحدة.

فإن كانت كلها إناثاً أخذ من الإبل أنثى، وقال لرب المال: إن شئت فانت بذكر مثل أحدها، وإن شئت أدبت أنثى، وأنت متطوع بالفضل إن كان فيها تبع.

قال: فإن قال قائل: فكيف لم تبطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة، أو كيف لم تكلفه السن التي تجب في الصدقة إذا عدت عليه بالصغار عدل بالكبار.

قيل له: إن شاء الله تعالى لا يجوز عندي واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة، وأما أخذي منه سنأ هي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز، ولا يجوز عندي، والله أعلم من قبل أي إذا قيل لي: دع الربي، والمأخض وذات الدر وفحل الغنم، واخضع عن هذا واخذ الجذعة، والثنية، فقد قلنا أنه قيل لي: دع خيراً مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودونه واخذ من ماشية أدنى مما تدع واخذ العدل بين الصغير،

قال الشافعي: فأما الإبل فتخالف الغنم، والبقر في هذا المعنى بأن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرد أو السنلى ويأخذ ولا رد في غنم ولا بقرة، وإذا أعطى ذكراً بقيمة أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجبت أنثى، وذكر إذا وجب ذكر إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة، ولا يؤخذ ذكر مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكوراً فيعطى منها ومتى تطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه.

١٢- النقص في الماشية

قال الشافعي: إذا كانت أربعون شاةً فحال عليها الحول فما نتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده.

قال: ويعد على رب المال ما نتجت قبل الحول، ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية.

قال الشافعي: ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة.

قال الشافعي: ولا أنظر إلى قدوم المصدق، وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب الماشية الماشية، والقول قول رب الماشية، فإذا خرج المصدق في الحرم وحول الماشية صفر أو ربيع الأول أو رجب أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيء حتى يكون حولها إلا أن يتطوع رب الماشية بالأداء عنها.

قال الشافعي: وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة ببسيل، وأن الصدقة إنما تجب لحولها.

قال الشافعي: ويؤكد به المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها؛ فإن لم يفعل غلبي رب الماشية أن يؤدي صدقته لحولها.

قال الشافعي: فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فحال عليها حول فولدت بعد الحول، ثم ماتت الأمهات، ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها، فلا صدقة عليه في أولادها، وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول، وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل أن تلدها، وإنما تعدى عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول.

قال الشافعي: وإذا كانت الولادة قبل الحول، ثم موتت الأمهات، فإن كان الأولاد أربعين، ففيها الصدقة، وإن لم تكن أربعين، فلا صدقة فيها؛ لأن الحول حال، وهي مما لا تجب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل غنم لا يجب في مثلها

فريضة اثني، وفيها اثني لم تقبل؛ لأن الذكور غير الإناث.

١٤ - باب صدقة الخلطاء

٦٤٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: جَاءَ الْحَدِيثُ لَا يُجْتَمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِّيَةِ.

قال الشافعي: والذي لا أشك فيه أن الخليطين الشريكان لم يقسما الماشية، وتراجعهما بالسوية أن يكونا خليطين في الإبل فيها الغنم توجد الإبل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية.

قال الشافعي: وقد يكون الخليطان لرجلين يتخالطان بماشيتهما، وإن عرف كل واحد منهما ماشيته، ولا يكونان خليطين حتى يروحا ويسرحا ويسقيا معاً، وتكون فحولهما مختلطة، فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حال.

قال الشافعي: وإن تفرقا في مراح، أو سقي، أو فحول فليسا خليطين وبصدقان صدقة الاثنين.

قال الشافعي: ولا يكونان خليطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا، فإذا حال عليهما حول من يوم اختلطا زكياً زكاة الواحد، وإن لم يحل عليهما حول زكياً الاثنين، وإن اختلطا حولاً، ثم افترقا قبل أن يأتي المصدق، والحول زكياً زكاة المقتربين.

قال: وهكذا إذا كانا شريكين.

قال الشافعي: ولا أعلم مخالفاً في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد، ولا ينظر إلى عددهم ولا حصّة كل واحد منهم.

قال الشافعي: وإذا قالوا هذا فنقصوا المساكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لو فرق ما لهم كان فيه ثلاث شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأكثر كان عليهم فيها صدقة؛ لأنهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد.

قال الشافعي: وبهذا أقول فيصدق الخلطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الإبل، والبقر، والغنم.

وكذلك الخلطاء في الزرع، والحائظ أرايت لو أن حائظاً صدقته مجزأة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة؟ وإن كانت حصّة كل واحد منهم من تمره لا تبلغ خمسة أوسق.

والكبير، وهو الجذعة، والثنية، فإذا كانت عنده أربعون بهمة تسوى عشرين درهماً فكلفتها شاة تسوى عشرين درهماً، فلم أخذ عدلاً من ماله بل أخذت قيمة ماله كله.

وإنما قيل لي: خذ ما يشبهه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين.

فإن قال: فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها؟

قيل: نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصراً الفارة، فإذا كان تمر الرجل كله جعوراً ومصراً فأرق، أخذت منها، ولم أكلفه ما كنت أخذ منه، ولو كان في تمره ما هو خير منه، وإنما أخذت الثنية إذا وجدت في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحول على أمهاتها غير أن أمهاتها يموتن، فلا صدقة في ميت فهو يخالفها هنا الجعور، ولو كان لرجل جعور ولخل بردي أخذت الجعور من الجعور وعشر البردي من البردي.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف تأخذ من خمس وعشرين من الإبل أحد سنين؟

قلت: العدد فيما يؤخذ منهما واحد، وإنما الفضل بين الأخذ منهما في سن أعلى من سن، فإذا لم يوجد أحد السنين، ووجد السن الآخر أخذ من السن الذي وجد، وهكذا روي عن النبي ﷺ، ثم عن عمر نحو من هذا، ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه.

وإنما صدقته فيه لا يكلف غيره إلا أن يكون في ماله فضل فيحبه عن المصدق فيقال: انتب السن التي عليك إلا أن تعطي متطوعاً مما في يدك كما قيل لنا: خذوا من، أوسط التمر ولا تأخذوا جعوراً، فإذا لم تجد إلا جعوراً أخذنا منه، ولم نقص من الكيل، ولكننا نقصنا من جودة ما تأخذ إذا لم تجد الجيدة، فكذلك نقصنا من السن إذا لم نجدها، ولم نقص من العدد.

١٣ - باب الفضل في الماشية

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كان لرجل أربعون من الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ، أو مخاضاً كلها، أو متبعة، أو كانت كلها أكولة، أو تبوساً قيل لصاحبها عليك فيها ثنية، أو جذعة؛ فإن جثت بها قبلت منك، وإن أعطيت منها واحدة قبل منك، وأنت متطوع بالفضل فيها، وهكذا هذا في البقر، وإذا تركنا لك الفضل في مالك، فلا بد أن تعطينا الذي عليك، وهكذا هذا في البقر، فأما الإبل، فإذا أخذنا سنناً أعلى ردنا عليك، وإن أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها إن شاء الله تعالى، وإذا أعطيتنا تيساً من الغنم، أو ذكراً من البقر في عدد

كانا معاً تمن عليه الصدقة، فأما إذا كان أحدهما تمن لا صدقة عليه فلا.

قال الشافعي: وهكذا إن خالط مكاتب حراً؛ لأنه لا صدقة في مال مكاتب.

قال الشافعي: وإذا كانا خليطين عليهما صدقة فالقول فيهما كما وصفت.

قال الشافعي: ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما عليهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المأخوذتين متقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء؛ لأنه لم يؤخذ منه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الانفراد، ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم، والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة، ومن غنم الآخر شاة رجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه؛ لأن ثلثها مأخوذ عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذ عن غنم نفسه.

قال الشافعي: وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغنمهما سواء في العدد فتداعيا في قيمة الشاة فالقول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة، وعلى رب الشاة البيّنة؛ فإن أقام رب الشاة البيّنة على أن قيمتها عشرة رجع بخمسة، وإن لم يقم بيّنة، فقال شريكه: قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف.

قال الشافعي: ولو ظلّمهما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة ربي، أو ماخضاً أو ذات در، أو تيساً، أو شاتين، وإنما عليهما شاة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنمهما لم يكن له أن يرجع عليه إلا بقيمة نصف ما وجب عليهما إن كانت ثنية، أو جذعة لا يزيد على ذلك.

وكذلك لو لم يكن عليهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء؛ لأنه أخذها بظلم إنما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه.

وكذلك لو وجبت عليهما شاة فأخذ بقيمتها دراهم، أو دنائير لم يرجع عليه إلا بقيمة نصف الشاة التي وجبت عليهما.

قال الشافعي: وكذلك لو وجبت عليهما شاة فتطوع فاعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع إلا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه، وإذا تطوع بفضل، أو ظلمه لم يرجع به.

قال الشافعي: وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها، فأما إذا كانا شريكين في جميع الغنم سواء لا فرق بين غنمهما فأخذ منهما ظلم كثير، أو قليل لا يتراجعان في شيء من الظلمة؛ لأن الظلمة دخلت عليهما معاً.

قال الشافعي: في هذا صدقة، وفي كل شرك صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق بكل حال.

قال الشافعي: وما قلت في الخطاء معنى الحديث نفسه، ثم قول عطاء بن أبي رباح وغيره من أهل العلم.

٦٤٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة. [أخرجه البيهقي (١٠٦/٤)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق خشيّة الصدقة قيل: فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة بين عشرين ومائة خشيّة إذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة؛ لأنها إذا فرقت، ففيها ثلاث شيا، ولا يجمع بين متفرق، ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة، فإذا تركا على افتراقهما كانت فيهما شاتان، وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة، وإذا افرقت، فلا شيء فيها، وإذا اجتمعت، ففيها شاة فالخشيّة خشيّة الوالي أن تقل الصدقة وخشيّة أخرى، وهي خشيّة رب المال أن تكثر الصدقة، وليس واحد منهما أولى باسم الخشيّة من الآخر فأمر أن نفر كلّا على حاله، وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً، وإن كان متفرقاً صدق متفرقاً.

قال الشافعي: وأما قول، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية لجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذ منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنمه إذا كان عدد غنمهما واحداً.

فإن كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجع المأخوذ منه الشاة على شريكه بثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنم شريكه؛ لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصّة ما أخذ عن غنمه.

قال الشافعي: ولو كانت في غنمهما معاً ثلاث شياها فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجع على خليطه بثلثي قيمة الثلاث الشياها المأخوذة عن غنمها، ولا يرجع عليه بقيمة شاتين منها، وذلك أن الشياها الثلاث أخذت معاً فثلثاها عن خليطه وثلثها عنه مختلطة لا مقسومة.

قال الشافعي: ولا يصدق صدق الخطاء أحد إلا أن يكون الخليطان مسلمين معاً، فأما إن خالط نصراني مسلماً صدق المسلم صدقة المفرد؛ لأنه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا

قال الشافعي: وإذا كان الرجلان خليطين فافترقا قبل الحول زكيا على الافتراق؛ فإن افترقا بعد الحول زكيا على الاجتماع، وإذا وجدا متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي افترقا فيه.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلها فأقامت في يديه شهرا، ثم باع نصفها مشاعا من رجل، أو ملكه إياها ملكا يصح أي ملكا كان، ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوله، ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني إلا بحوله، وإنما يصدقان معا إذا كان حولهما معا، وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة، فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة، وإن كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فخالطه رجل بغنم تجب فيها الزكاة؛ فكان ذلك بتابعيه بينهما استقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكى ما لم يخرج عن ملكه بحوله، وإن لم يكونا تابعا، ولكنهما اختلطا زكيت ماشية كل واحد منهما على حوله، ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلطا فيه، فإذا كان قابل وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين؛ لأنهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا، وإن كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكا بنصف شاة ويعطيها أهل السهمان ويكونان شركاء فيهما.

١٥ - باب الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا مات الرجل، وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين، وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين، والميراث، والوصايا، وإن مات قبل أن تجب الزكاة فيها، ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة؛ لأنها لم تقسم، ولو أوصى منها بغيرها أخذ فيما بقي منها الصدقة، ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بغيرها أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من الخليطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما، وإن عرفا أموالهما.

١٦ - باب ما يعد به على رب الماشية

٦٤٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن بشر بن عاصم، عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليفها

فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذاء، ولم يأخذ منهم، فقالوا له: إن كنت معتدا علينا بالغذاء فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إنهم يزعمون أنا نطلبهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذ منهم، فقال له: عمر: اعتد عليهم بالغذاء حتى بالسخله يروح بها الراعي على يده وقول لهم: لا تأخذ منكم الرشي ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكلة ولا فحل الغنم وخذ العناق، والجذعة، والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره. [نظم]

قال الشافعي: جملة جاع ما أحفظ عن عبد لقيت وأقول به أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وآخرها ويحول عليها حول في يده؛ فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول، ثم نتجت فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين.

وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة، ثم أفاد إليها ثمان أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين، وأن نتاجها إذا لم يجب فيها الصدقة كالفائدة، فإذا حال عليها حول، وهي مما تجب فيها الصدقة فتأجلها كاصل ما وجبت فيه الصدقة منها.

قال الشافعي: وإذا حال عليها الحول، وهي أربعون وأكثر فجاءها المصدق عثما عليه بتأجلها كله إذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب له من الغنم.

قال الشافعي: وكلما أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحوله، ولا يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيزكيها بحول ماشيته، ولكن يزكي كل واحدة منها بحولها.

وكذلك كل فائدة من ذهب وبيع في ذهب، أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره، ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه.

وكذلك كل نتاج لماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول، فإذا كان بعد الحول لم تعد؛ لأن الحول قد مضى، ووجبت فيها الصدقة.

١٧ - باب السن التي تؤخذ من الغنم

٦٤٩ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن أبي سفيان، عن

علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما تخرج الأرض.

٦٥١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا تَجِبُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. [أخرجه البيهقي (١٠٩/٤)]

٦٥٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. [أخرجه مالك (٢٤٥/١) - (٢٤٦)]

٦٥٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قَدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه أَقْبِضُ مِنْهُ عَطَائِي سَأَلَنِي: "هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا دَفَعَ إِلَى عَطَائِي". [أخرجه مالك (٢٤٦/١)]

٦٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ زَكَاةَ مُعَاوِيَةَ. [أخرجه مالك (٢٤٦/١)]

قال الشافعي: العطاء فائدة، فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول.

قال: وإنما هو مال يؤخذ من الفيء من المشركين فيدفع إلى المسلمين، فإنما يملكونه يوم يدفع إليهم.

قال الشافعي: كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة، فإنما تجب فيه عليه بأن يحول عليه في يده ماله حول إلا ما أثبتت الأرض، فإن الزكاة تجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح.

وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن، وما وجد في الأرض من الركاز.

قال: فيجب على السوالي أن يبعث المصدقين قبل الحول فيوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذون منهم صدقاتهم.

قال: وأحب أن يكون أخذها في الحرم.

وكذلك رأت السعاة يأخذونها عندما كان الحرم في صيف، أو شتاء، ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر معلوم ولأننا لو أدركنا بأشهرها مع الصيف جعلنا وقتها بغير الأهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى موافقة.

قال: ولا يجوز أن تكون الصدقة تجب إلا بالحول دون المصدق يأخذها المصدق إذا حال عليها الحول.

قال الشافعي: وإن كانت الماشية مما تجب فيه الصدقة

رَجُلٍ سَمَاءُ ابْنِ مِسْعَرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:، عَنْ مِسْعَرٍ أَحْمَدِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنَا نَصْدِيقَ أَمْوَالِ النَّاسِ فَأَخْرَجْتَ لَهُمَا شَاةً مَخِضًا أَفْضَلَ مَا وَجَدْتَ فَرَدَاها عَلَيَّ وَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْخُذَ الشَّاةَ الْحَبْلَى فَأَعْطَيْنَاهُمَا شَاةً مِنْ وَسَطِ الْغَنَمِ فَأَخَذَاهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٣٦/٣)]

قال الشافعي: إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعدها عليه فزعم أن بعضها وديعة عنده، أو أنه استرعاه، أو أنها ضوال، أو أن بعضها فائدة لم يحل عليها الحول، أو أن كلها فائدة لم يحل عليها حول الصدقة لم يأخذ منها شيئاً، فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل، ثم قبل منه، وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم باعياها، فإذا فعلا أخذ منه الصدقة، وإن لم يثبت على هذا، أو قال: منها شيء نعرفه بعينه، ومنها شيء لا نعرفه، فإذا كان ما يعرفانه مما تجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة، وإن كان مما لا تجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة؛ لأنه قد يكون له غنم بعينها، ثم يفيد أخرى، ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي المصدق، ولا يجب عليه فيها الصدقة.

قال: فإن قطعنا الشهادة على مائتين بعينها، فقال: قد بعتهما، ثم اشتريتها صدق، ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر.

قال الشافعي: وهكذا الإبل، والبقر.

قال الشافعي: وإذا غل الرجل صدقته، ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة، ولم نزد على ذلك.

قال الشافعي: ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشطراً بل الغال لصدقته، ولو ثبت قلنا به، وإن كان الولي عدلاً يضع الصدقة مواضعها فله عقوبته إلا أن يدعي الجهالة فيكف عن عقوبته، وإن كان لا يضعها مواضعها لم يكن له أن يعزره.

١٨ - باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة

٦٥٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخَذَ الصَّدَقَةَ كُلَّ عَامٍ سَنَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٥١/٣)]

قال محمد بن إدريس الشافعي: وهذا مما لا اختلاف فيه

استأخر المصدق سنة، أو ستين أن لا تجب الصدقة على رب المال حتى يقدم، فإذا قدم أخذها مرة واحدة لا مراراً.

قال: وإذا كانت لرجل أربعون شاة، فلم يصدقها حتى مر بها أروام، ولم تزد شيئاً فعليه فيها شاة، وإن زادت شاة فعليه فيها شاتان، وإن زادت ثلاثاً شياء فعليه فيها أربع شياها إذا مرت بها أربع سنين؛ لأن كل شاة فضل عما تجب فيه الصدقة، ثم تبقى أربعون، ففيها شاة.

قال الشافعي: وأحب إلي لو كانت أربعون لا تزيد أن يؤدي في كل سنة شاة؛ لأنه لم ينقص عن أربعين، وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون.

قال الشافعي: ولو كانت عنده أربعون شاة فحال عليها حول، فلم يصدقها، ثم حال عليها حول ثان، وقد ولدت واحداً، ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث، وهي أربعون، ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة؛ لأنها زادت على أربعين، ثم ماتت الشاة الزائدة بعدما وجبت فيها الصدقة للزيادة فضمها، ولم يؤدها، وقد أمكنه أدائها.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة، ثم وجدها في آخرها قبل الحول، أو بعده كانت عليه زكاتها.

وكذلك لو ضلت أحوالاً وهي خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة.

وكذلك لو غصبها، ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة.

قال: وهذا هكذا في البقر، والإبل التي فريضتها منها، وفي الإبل التي فريضتها من الغنم قولان أحدهما أنها هكذا؛ لأن الشاة التي فيها في رقبتها يباع منها بعير فيؤخذ منها إن لم يأت بها ربها، وهذا أشبه القولين، والثاني أن في كل خمس من الإبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياها في كل حول شاة.

قال: وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الإبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت غاض للسنة الأولى، ثم أربع شياها للسنة الثانية، ثم أربع شياها للسنة الثالثة، ولو كانت إليه إحدى وتسعين مضى لها ثلاث سنين أدى للسنة الأولى حقتين وللجنة الثانية ابنتي لبون وللجنة الثالثة ابنتي لبون.

قال: ولو كانت له مائتا شاة فحال عليها ثلاثة أحوال كانت فيها لأول سنة ثلاث شياها ولكل واحدة من السنتين الأخرتين شاتان.

قال: ولو كان ترك الصدقة عاماً، ثم أفاد غنماً وترك صدقتها وصدقة الأولى عاماً آخر صدق الغنم الأولى حولين،

فتجت قبل الحول حسب نتائجها معها.

وكذلك إن نتجت قبل مضي الحول بطرفة حسب نتائجها معها وعد عليها الساعي بالتأجيل، فإذا حال الحول، ولم تنقص العدة قبض الصدقة.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن يجب عليهم أن يعدوا عليهم المصدق بما نتج بعد الحول وقبل قدومه، أو معه إذا كان قدومه بعد الحول، وإن تطوع بها رب المال بأن يمد عليه فهو أحب إلي له، ولا أرى أن يجبر على ذلك، وإن حال الحول على رب الماشية، وماشيته مما تجب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي، فلم يأخذها، فعليه أن يخرج صدقتها؛ فإن لم يفعل، وهو يمكن له فهو ضامن لما فيها من الصدقة حتى يؤديه.

قال الشافعي: وكذلك إن ذبح منها شيئاً، أو وهبه، أو باعه فعليه أن يعد عليه به حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها يوم يحول عليها حولها.

قال الشافعي: وكذلك إن باعها بعدما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي، أو بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة.

قال: وهكذا لو عدتها الساعي، ثم موتت، وقد أقامت بعد الحول ما يمكن الساعي أن يقبضها فيه فترك قبضه إياها، وقد أمكن رب الماشية أن يضعها مراضعها، فإذا اجتمع ما وصفت من الحول، وأن يمكن الساعي قبضها مكانه، ويمكن رب الماشية وضعها مكانها، فلم يفعل ربها ولا الساعي فهلك فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه، فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة.

قال الشافعي: ولا يجوز عندي إلا هذا القول؛ لأن السنة أن الصدقة تجب بالحول، وليس للمصدق معنى إلا أن يلي قبضها فينبغي ما وصفت من أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة.

٦٥٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب أن أبا بكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مثناة، ولكن يتبعان عليهما في الجذب، والخصب، والسمن، والعجف؛ لأن أخذها في كل عام من رسول الله ﷺ سنة. [أخرجه البيهقي (١١٠/٤)]

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد علمته في أن سنة رسول الله ﷺ أن الزكاة تجب في الماشية وغيرها من المال إلا ما أخرجت الأرض من الحول، ومن قال: تكون الصدقة بالمصدق، والحول، خالف السنة وجعل مع الحول غير الصدقة ولزمه إن

والغنمُ الفالدةُ لحولٍ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَتُهَا عَاماً وَاحِداً.

المالَ حَيْثُ الْمَالُ.

قال: وإذا كانت له أربعون شاةً ببلدٍ، فقالَ السَّاعِي: أَخَذْتُ مِنْهَا شاةً فَأَعْلَمُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا عَلَيْهِ فِيهَا نِصْفُ شاةٍ فَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَصَدَّقَهُ، وَإِنْ أَتَاهُمْ أَحْلَفَهُ وَقَبِلَ قَوْلَهُ، وَلَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ أَتَى شاةً فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ أَرْ عَلَيْهِ فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ إِعَادَةَ نِصْفِ شاةٍ، وَعَلَى صَاحِبِ الْبَلَدِ الْآخَرِ أَنْ يَصَدِّقَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ، وَإِنْ أَتَاهُمْ أَحْلَفَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

قال: ولو كانت له ببلدٍ مائةُ شاةٍ وشاةٌ وببلدٍ آخَرَ مائةُ شاةٍ كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ فِي كُلِّ بَلَدٍ شاةٌ وَنِصْفُ إِلَّا زِيَادَةَ فَضْلِ حَسَبِ الشَّاةِ عَلَى الْمِائَةِ كَمَا وَصَفْتُ فِي نِصْفِي الشَّاتَيْنِ بِحَسَابٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ دَفَعَ الثَّلَاثُ الشِّيَاهِ إِلَى عَامِلٍ أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ، ثُمَّ أَثْبَتَ عِنْدَهُ أَنَّ مَاشِيَتَهُ الْغَائِبَةُ قَدْ تَلَفَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ كَانَ عَلَى السَّاعِي أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ شاةٌ.

قال: وَسَوَاءٌ كَانَ إِحْدَى غَنَمِهِ بِالْمَشْرِقِ، وَالْآخَرَى بِالْمَغْرِبِ فِي طَاعَةِ خَلِيفَةٍ وَاحِدٍ، أَوْ طَاعَةِ الْبَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ بِنَفْسِهِ فِي مَلِكِهِ لَا بِوَالِيهِ وَلَا بِقَرَبِ الْبَلَدِ وَلَا بَعْدَهُ.

قال: وَهَكَذَا الطَّعَامُ وَغَيْرُهُ إِذَا افْتَرَقَ.

قال: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ مَاشِيَةٌ فَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْتُلْ، وَلَمْ يَتَّبِعْ حَتَّى حَالَ الْحَوْلِ عَلَى مَاشِيَتِهِ وَقَفَتْ مَاشِيَتُهُ؛ فَإِنْ تَابَ أَخَذَ صَدَقَتَهَا، وَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ عَلَى الرَّدَّةِ كَانَتْ فَيْشًا تَحْمَسُ، فَيَكُونُ خَمْسُهَا لِأَهْلِ الْخَمْسِ وَأَرْبَعَةُ أَخْصَاسِهَا لِأَهْلِ الْفَيْءِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرْبَعُونَ شاةً، وَلِأَحَدِهِمَا فِي بَلَدٍ آخَرَ أَرْبَعُونَ شاةً أَخَذَ الْمَصْدُقَ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ شاةً، ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا عَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ الْغَائِبَةِ وَرَبْعَهَا عَلَى الَّذِي لَهُ عَشْرُونَ لَا غَنَمَ لَهُ غَيْرَهَا؛ لِأَنِّي أَضْمُّ كُلَّ مَالٍ رَجُلٍ إِلَى مَالِهِ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَخَذَهُ فِي صَدَقَتِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شاةً فِي بَلَدٍ وَأَرْبَعُونَ فِي بَلَدٍ غَيْرِهِ، فَلَمَّا مَضَتْ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ بَاغَ نِصْفَ الْأَرْبَعِينَ مَشَاعاً مِنْ رَجُلٍ، فَلَمْ يَقَاسِمَهُ حَتَّى حَالَ الْحَوْلِ عَلَى غَنَمِهِ، وَذَلِكَ بِمَضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ بَاغَ غَنَمَهُ أَخَذَتْ مِنْهُ شاةً كُلَّهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَوْلَهُ قَدْ حَالَ، وَعَلَيْهِ شاةٌ تَامَّةٌ لَوْ هَلَكَتْ مَاشِيَةٌ شَرِيكِهِ، فَإِذَا حَالَ حَوْلُ شَرِيكِهِ بِمَضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ آخَرَى أَخَذَ مِنْ شَرِيكِهِ نِصْفَ شاةٍ بِمِثْلِهِ وَلَا أَرَدَهُ عَلَى الْمَأْخُوضِ مِنْهُ الشَّاةُ لِاخْتِلَافِ حَوْلَيْهِمَا، وَإِنْ ضُمَّتْ مَاشِيَتُهُمَا فِيمَا اشْتَرَكَا فِيهِ.

قال: وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ غَنَمَانِ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الزَّكَاةُ وَهُمَا مُخْتَلِفَا الْحَوْلَيْنِ ضُمَّتَهُمَا مَعًا وَأَخَذَتْ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ حَوْلِهَا بِالْغَا مَا بَلَغَ.

١٩ - بابُ الغنم تختلطُ بغيرها

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ غَنَمٌ فَتَزَتْهَا ظَبَاءٌ فَوُلِدَتْ لَمْ تَعُدْ الْأَوْلَادُ مَعَ أُمَّهَاتِهَا بِحَالٍ، وَلَوْ كَثُرَ أَوْلَادُهَا حَتَّى تَكُونَ مِائَةً وَأَكْثَرَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الظَّبَاءِ.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ لَهُ ظَبَاءٌ فَتَزَتْهَا تَبِيسٌ فَوُلِدَتْ لَمْ يُوْخَذَ مِنْهَا صَدَقَةٌ، وَهَذَا خَلَطٌ ظَبَاءٍ وَغَنَمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ أَبْطَلَتْ حَقَّ الْغَنَمِ فِيهَا؟

قِيلَ: إِنَّمَا قِيلَ فِي الْغَنَمِ الزَّكَاةُ، وَلَا يَقَعُ عَلَى هَذِهِ اسْمُ الْغَنَمِ مُطْلَقاً، وَكَمَا أَسْهَمْتُ لِلْفَرَسِ فِي الْقِتَالِ وَلَا أَسْهَمُ لِلْبَغْلِ كَانَ أَبُوهُ فَرَساً، أَوْ أُمَّهُ.

قال: وَهَكَذَا إِنْ نَزَا ثَوْرٌ وَحْشِيٌّ بِقَرَةٍ إِنْسِيَّةٍ، أَوْ ثَوْرٌ إِنْسِيٌّ بِقَرَةٍ وَحْشِيَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا أَصْحَبَةً، وَلَا يَكُونُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَذْبَحَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ نَزَا كَبْشٌ مَاعِزَةً، أَوْ تَبِيسٌ ضَائِئَةً فَتَنَجَّتْ كَانَ فِي نَاجِهَا الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهَُا غَنَمٌ كُلُّهَا، وَهَكَذَا لَوْ نَزَا جَامُوسٌ بِقَرَةٍ، أَوْ ثَوْرٌ جَامُوسَةً، أَوْ بَحْتِيٌّ عَرَبِيَّةً، أَوْ عَرَبِيٌّ بِحَتِيَّةٍ كَانَتْ الصَّدَقَاتُ فِي نَاجِهَا كُلُّهَا؛ لِأَنَّهَُا بَقَرٌ كُلُّهَا، أَلَا تَرَى أَنَّا نَصَدِّقُ الْبَحْتَ مَعَ الْعَرَابِ وَأَصْنَافِ الْإِبِلِ كُلُّهَا، وَهِيَ مُخْتَلِفَةُ الْخَلْقِ وَنَصَدِّقُ الْجَرَامِيسَ مَعَ الْبَقَرِ وَالذَّرْبَانِيَّةِ مَعَ الْعَرَابِ وَأَصْنَافِ الْبَقَرِ كُلُّهَا وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ، وَالضَّأَنُ يَتَّبِعُ الْمَعَزَ وَأَصْنَافُ الْمَعَزِ، وَالضَّأَنُ كُلُّهَا؛ لِأَنَّ كُلَّهَا غَنَمٌ وَيَقَرُّ وَإِبِلٌ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شاةً فَضَلَّتْ مِنْهَا شاةٌ قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَأْخُذْ الْمَصْدُقُ مِنْهَا شَيْئاً، فَإِذَا وَجَدَهَا فَعَلِيهِ أَنْ يُوَدِّيَ شاةً يَوْمَ يَجِدُهَا؛ فَإِنْ وَجَدَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ، أَوْ أَكْثَرَ، وَقَدْ مَاتَتْ غَنَمُهُ كُلُّهَا، أَوْ بَعْضُهَا، أَوْ بَاغَهَا فَعَلِيهِ أَنْ يُوَدِّيَ الشَّاةَ الَّتِي وَجَدَ إِلَّا أَنْ يَرِغَبَ فِيهَا وَيُوَدِّيَ السَّنَّ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ فَيَجْزِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَحَاطَ حِينَ وَجَدَهَا أَنَّهُ كَانَتْ عَلَيْهِ شاةٌ.

٢٠ - بابُ افتراقِ الماشية

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ بِلَدٍ أَرْبَعُونَ شاةً وَبِلَدٍ غَيْرِهِ أَرْبَعُونَ شاةً، أَوْ بِلَدٍ عَشْرُونَ شاةً وَبِلَدٍ غَيْرِهِ عَشْرُونَ شاةً دَفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَصْدَقَيْنِ قِيمَةً مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ شاةٍ يَقْسِمُهَا مَعَ مَا يَقْسِمُ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ شاةً وَيَتْرَكَ الْبَلَدَ الْآخَرَ؛ لِأَنِّي أَحِبُّ أَنْ تَقْسَمَ صَدَقَةُ

٢١ - باب أين تؤخذ الماشية؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية، وليس عليه إذا كان لرجل ماءن تحلية إلى أيهما شاء رب الماشية، وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه، وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماء على ماشية غيرها ليفتدي ربها من حبسه بزيادة.

قال الشافعي: وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقنيتهم، وليس عليه أن يتبعها راعيه. قال: ولو كلّهم الجامع التي يوردونها إذا كان الظم، ما كان ذلك ظمًا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإذا اتوا أخذ الصدقة منهم حيث اتوا على مياه مواضعهم التي اتوا إليها وحيث اتوا دارهم.

قال الشافعي: وإذا عظمت المونة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخف مؤنته إلى أهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقاتهم.

٢٢ - باب كيف تعد الماشية؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: تضطر الغنم إلى حظار إلى جدار، أو جبل، أو شيء قائم حتى يضيق طريقها، ثم تزجر فتسرب، والطريق لا تحتمل إلا شاة، أو اثنتين ويعد العاذ في يده شيء يشير به، ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد، فإنه ليس عدد أحصى وأوحي من هذا العدد، ولو ادعى رب الماشية أنه أخطأ عليه أعيد له العدد.

وكذلك إن ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد.

٢٣ - باب تعجيل الصدقة

٦٥٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرًا فجاءته إبل من الصدقة فآمرني أن أقضيه إياه. [أخرجه مالك (٢/٦٨٠)، ابن مسلم (١٦٠)، أبو داود (٣٣٤٦)، الرمزي (١٣١٨)، النسائي (٢٩١/٧)، ابن ماجه (٢٢٨٥)]

قال الشافعي: ويجوز للوالي إذا رأى الخلّة في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل الأموال إذا طابوا بها نفسًا، ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقة قبل محلها إلا أن يطوع.

قال الشافعي: وإذا استسلف الوالي من رجل شيئًا من الصدقة، أو مال لرجل غير صدقة القرم الذين تقسم صدقاتهم على من استسلف له أن يقضي من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم.

قال الشافعي: فإن استسلف لهم فهلك السلف منه قبل أن يدفعه إليهم، وقد فرط، أو لم يفرط فهو ضامن لهم في ماله، وليس كوالي التيمم الذي يأخذ له فيما لا صلاح له إلا به؛ لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد مثله وأرشد، ولا يكونون أهل رشد، ويكون لهم ولادة دونه.

قال الشافعي: وإنما جاز أن يستسلف لهم؛ لأنه تعجيل حق لهم قبل وجوبه وتعجيل الحق زيادة لهم بكل حال.

قال: ويجوز له أن يستسلف لبعضهم دون بعض، ثم يقضيه من حق من استسلف له دون حق غيره.

قال: فإن استسلف وال لرجل، أو اثنين من أهل الصدقة بعيرًا، أو اثنين فدفع ذلك إليهما فأتلفاه وماتا قبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان؛ لأنهما لما لم يبلغا الحول علمنا أنه لا حق لهما في صدقة حلت في حول لم يبلغاه، ولو ماتا بعد الحول وقبل أخذ الصدقة كانا قد استوجبا الصدقة بالحول، وإن أبطأ بها عنهما.

قال الشافعي: ولو ماتا معديني ضمن الوالي ما استسلف لهما في ماله.

قال: ولو لم يموتا، ولكنهما أيسرا قبل الحول؛ فإن كان يسرها بما دفع إليهما من الصدقة، فإنما أخذنا حقهما وبورك لهما، فلا يؤخذ منهما شيء، وإن كان يسرها من غير ما أخذنا من الصدقة قبل الحول أخذنا منهما ما أخذنا من الصدقة؛ لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت إلا وهما من غير أهل الصدقة، فعلمنا أنه أعطاهما ما ليس لهما، ولم يؤخذ منهما عماؤ؛ لأنهما ملكاه فحدث النماء في ملكهما، وإن نقص ما أعطيا من الصدقة أخذه ربه ناقصًا وأعطى أهل السهمان تامًا، ولا ضمان على المعطي؛ لأنه أعطيه ملكًا له.

قال: ولو قال قائل: ليس لهم أخذه منه، وعلى رب المال إن كان أعطاه غرمه، أو على المصدق إن كان أعطاه كان يجزئ مذهبًا، والقول الأول الأصح، والله أعلم؛ لأنه أعطيه ملكًا له على معنى، فلم يكن من أهله، وإن ماتا قبل الحول، وقد أيسرا ضمن الوالي ما استسلف لهما.

قال: وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف.

قال: ولو لم يكن الوالي استسلف من الصدقة شيئًا، ولكن رب المال تطوع وله ماتا درهم، أو أربعون شاة قبل الحول فأدى

كانوا يملفون فيكفرون قبل أن يحشوا.

قال: وقد يروى عن النَّبِيِّ ﷺ ولا ندرى إيشئت، أم لا؟
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَلَّفَ صَدَقَةً مَالِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ.

٦٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنْعُثُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِلَى
الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَئِذٍ، أَوْ ثَلَاثَةً. [أخبره مالك
(٢٨٥/١)]

٢٤ - بَابُ النَّبِيِّ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: لَمَّا كَانَ فِي الصَّدَقَةِ فَرْضٌ
وَتَطَوُّعٌ لَمْ يَجِزْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَنْ تَجْزِيَ عَنْ رَجُلٍ زَكَاةٌ يَتَوَلَّى
قِسْمَهَا إِلَّا بِنَيْتِهِ أَنَّهُ فَرْضٌ، وَإِذَا نَوَى بِهِ الْفَرْضَ، وَكَانَ لِرَجُلٍ
أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ فَادَّى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ يَنْوِي بِهَا الزَّكَاةَ عَنْهَا كُلَّهَا، أَوْ
بَعْضَهَا، أَوْ يَنْوِي بِهَا تَمًّا وَجِبَ عَلَيْهِ فِيهَا أَجْزَاءُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ قَدْ
نَوَى بِهَا نَيْتَ زَكَاةٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ آدَى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ لَا يَحْضُرُهُ فِيهَا نَيْتُ
زَكَاةٍ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ آدَائِهَا أَنَّهَا تَمَّا تَجِبُ عَلَيْهِ لَمْ تَجْزِ عَنْهُ مِنْ شَيْءٍ
مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ آدَاهَا بِلا نَيْتٍ فَرْضٌ عَلَيْهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ لَهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ فَادَّى دِينَارًا عَنْ
الْأَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ قِيمَتُهُ عَشْرَةُ دِرْهَمٍ، أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَجْزِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَا وَجِبَ عَلَيْهِ.

وكذلك ما وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ صَنْفٍ فَادَّى غَيْرَهُ بِقِيمَتِهِ لَمْ يَجْزِ
عَنْهُ، وَكَانَ الْأَوَّلُ لَهُ تَطَوُّعًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَخْرَجَ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَالِي
الْغَائِبُ سَلَامًا فَهَذِهِ الْعَشْرَةُ مِنْ زَكَاتِهِ، أَوْ نَافِلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَامًا
فَهِيَ نَافِلَةٌ؛ فَكَانَ مَالُهُ الْغَائِبُ سَلَامًا لَمْ تَجْزِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ
بِالنَّيَّةِ فِيهَا قَصْدَ فَرْضٍ خَالصًا إِنَّمَا جَعَلَهَا مَشْرُوكَةً بَيْنَ الْفَرْضِ
وَالنَّافِلَةِ.

قال: وكذلك لو قال: هَذِهِ الْعَشْرَةُ دِرْهَمٌ عَنْ مَالِي الْغَائِبِ،
أَوْ نَافِلَةٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ الْعَشْرَةُ الدَّرَاهِمُ عَنْ مَالِي
الْغَائِبِ أَجْزَاءُ عَنْهُ إِنْ كَانَ مَالُهُ سَلَامًا وَكَانَتْ لَهُ نَافِلَةٌ إِنْ كَانَ مَالُهُ
عَاطِبًا قَبْلَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ.

قال: وَلَوْ كَانَ قَالَ: هَذِهِ الْعَشْرَةُ عَنْ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ
سَلَامًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَامًا فَهِيَ نَافِلَةٌ أَجْزَاءُ عَنْهُ وَأَعْطَاهُ لِإِيَّاهَا عَنْ
الْغَائِبِ يَنْوِي هَكَذَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ
الْغَائِبِ زَكَاةٌ فَمَا أَخْرَجَ نَافِلَةً.

زَكَاةٌ مَالِهِ، ثُمَّ هَلَكَ مَالُهُ قَبْلَ الْحَوْلِ، وَوَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ
أَعْطَاهُ لِإِيَّاهَا مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ
لِإِيَّاهَا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِهِ مَتَطَوُّعًا بِغَيْرِ ثَوَابٍ وَمَضَى عَطَاؤُهُ
بِالْقَبْضِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَعْطَاهَا رَجُلًا، فَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي، وَفِي يَدِي رَبِّ الْمَالِ مَالٌ فِيهِ الزَّكَاةُ آدَى زَكَاةَ
مَالِهِ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى مَالِ الْمَيِّتِ لَتَطَوُّعَهُ بِإِعْطَائِهِ لِإِيَّاهُ، وَإِنْ حَالَ
الْحَوْلُ وَلَا شَيْءَ فِي يَدِهِ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَمَا أُعْطِيَ
كَمَا تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ لَمْ يَحُلْ الْحَوْلُ حَتَّى أَيْسَرَ الَّذِي أَعْطَاهُ
زَكَاةَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ آدَى
زَكَاتِهِ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ أَعْطَاهُ مِنْ لَا يَسْتَوْجِبُهُ يَوْمَ تَحُلُّ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ
عَلَيْهِ يَوْمَ تَحُلُّ أَنْ يَعْطِيَهَا قَوْمًا بِصَفَةٍ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالَّذِي
عَجَّلَهُ لِإِيَّاهَا تَمَّنَ لَا يَدْخُلُ فِي تِلْكَ الصَّفَةِ لَمْ تَجْزِ عَنْهُ مِنَ الزَّكَاةِ،
وَهَذَا يَعْطِيهَا قَوْمًا بِصَفَةٍ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالَّذِي عَجَّلَهُ لِإِيَّاهَا تَمَّنَ
لَا يَدْخُلُ فِي تِلْكَ الصَّفَةِ لَمْ تَجْزِ عَنْهُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَهَذَا خَالَفَ
لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ بَعِيْنَهُ فَيَعَجِّلُهُ لِإِيَّاهُ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ، وَهُوَ
مُوسَّرٌ بِمَا أَعْطَاهُ لَا يَغْيِرُهُ أَجْزَاءُ عَنْهُ مِنْ زَكَاتِهِ.

قال: وَلَوْ مَاتَ الَّذِي عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ قَامَ وَرَثَتُهُ فِيمَا عَجَّلَ
مِنْ زَكَاةٍ مَالَهُ مَقَامَهُ فَأَجْزَأُ عَمَّا وَرَثَتُهُ مِنْ مَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ مَا أَجْزَأُ
عَنْهُ، وَلَمْ يَجْزِ عَنْهُمْ مَا لَمْ يَجْزِ عَنْهُ.

قال: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَاخْرَجَ
خَمْسَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: إِنْ أَفَدْتُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَهَذِهِ زَكَاتُهَا، أَوْ شَاءَ،
فَقَالَ: إِنْ أَفَدْتُ أَرْبَعِينَ شَاءَ فَهَذِهِ صَدَقَتُهَا وَدَفَعْتُهَا إِلَى أَهْلِهَا، ثُمَّ
أَفَادَ مَائَتِي دِرْهَمٍ، أَوْ أَرْبَعِينَ شَاءَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لَمْ يَجْزِ عَنْهُ مَا
أَخْرَجَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَالْغَنَمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بِلا سَبَبٍ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ
الزَّكَاةُ، فَيَكُونُ قَدْ عَجَّلَ شَيْئًا عَلَيْهِ إِنْ حَالَ عَلَيْهِ فِيهِ حَوْلٌ فَيَجْزِي
عَنْهُ مَا أَعْطَاهُ مِنْهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا لَوْ تَصَدَّقَ بِكَفَّارَةٍ يَمِينٍ قَبْلَ أَنْ
يَحْلِفَ، فَقَالَ: إِنْ حَثْتُ فِي يَمِينٍ فَهَذِهِ كَفَّارَتُهَا فَحَثْتُ لَمْ تَجْزِ عَنْهُ
مِنَ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا، وَلَوْ حَلَفَ، ثُمَّ كَفَّرَ لِلْحَنَثِ، ثُمَّ
حَثَّ أَجْزَأُ عَنْهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟

قلت: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسْرَحْكُنَّ
سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ فَبَدَأَ بِالْمَتَاعِ قَبْلَ السَّرَاحِ، وَفِي كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا
فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ.

قال: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَدِيدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ

قال الشافعي: ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبة عنه، أو حاضرة عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة؛ فإن كان عجل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها، أو أخطأ حولها فرأى أنه قد تم فأخرجها عنها، ثم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة، أو الغائبة قبل أن تجب فيها الزكاة فأراد أن يجعل هذه الخمسة دراهم له عن مائتين له آخرين لم يكن له ذلك؛ لأنه قصد بالتية في أدائها قصد مال له بعينه، فلا يكون له أن يصرف التية فيه بعد أن يدفع الدرهم إلى أهلها.

قال الشافعي: ولو لم يكن دفع الدرهم إلى أهلها وأخرجها ليقسمها فهلكت ماله كان له حبس الدرهم ويصرفها إلى أن يؤديها عن الدرهم غيرها فتجزى عنه؛ لأنها لم تقبض منه.

قال الشافعي: ولو كان دفع هذه الدرهم إلى والي الصدقة متطوعاً يدفعها فانفذها والي الصدقة فهي تطوع عنه، وليس له الرجوع بها على والي الصدقة إذا أنفذها، ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها.

قال الشافعي: ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والي الصدقة ردّها إليه وأجزأه هو أن يجعلها عن غيرها.

قال الشافعي: وإذا أخرج رجل خمسة دراهم، فقال هذه من زكاة مالي قبل حلّ الزكاة، أو بعده؛ فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزاً عنه، وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهي نافلة، ولو كان له ذهب فأدى ربع عشره ورقاً، أو ورق فأدى عنه ذهباً لم يجز، ولم يجز أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه.

قال: وإن كان له عشرون ديناراً فأدى عنها نصف دينار دراهم بقيمته لا يجزى عنه أن يؤدي إلا ذهباً.

قال الشافعي: وكذلك كل صنّف فيه الصدقة بعينه لا يجزى أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البدل عنه إذا كان موجوداً ما يؤدي عنه.

قال الشافعي: وإنما.

قلت: لا تجزى الزكاة إلا بتية؛ لأن له أن يعطي ماله فرضاً ونافلة، فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضاً إلا بتية، وسواء نوى في نفسه، أو تكلم بأن ما أعطى فرض.

قال الشافعي: وإنما منعي أن أجعل التية في الزكاة كتية الصلاة لافتراق الزكاة، والصلاة في بعض حالهما لا ترى أنه يجزى أنه يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجزى أن يأخذها الوالي منه بلا طيب نفسه فتجزى عنه، وهذا لا يجزى في الصلاة.

قال الشافعي: وإذا أخذ الوالي من رجل زكاة بلا تية من

الرجل في دفعها إليه، أو بتية طائعاً كان الرجل، أو كارهاً ولا تية للوالي الأخذ لها في أخذها من صاحب الزكاة، أو له تية فهي تجزى عنه كما يجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه، أو السلطان، ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العمل عن بدنه بنفسه.

قال الشافعي: وأحب إلي أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه، فيكون على يقين من أدائها.

قال الشافعي: وإذا أفاد الرجل ماشية، فلم يحل عليها حول حتى جاءه الساعي فتطوع بأن يعطيها صدقتها كان للساعي قبولها منه، وإذا قال: خذها لتحبسها إذا حال الحول جاز ذلك له.

قال الشافعي: فإن أخذ الساعي أن يحبسها إذا وحال الحول فقسمها، ثم موتت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه؛ فإن ولي غيره فعليه رد ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه.

قال الشافعي: وإن دفعها رب المال إليه، ولم يعلمه أن الحول لم يحل عليها فقسمها الساعي، ثم موتت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشيء، وكان متطوعاً بما دفع.

قال: وإذا تطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي صدقة ماشيته فأخذت وهي مائتان فيها شاتان فحال عليها الحول، وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة، ولا يسقط عنه تقديم الشاتين الحق عليه في الشاة الثالثة؛ لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاتان فحال عليه الحول، وليس فيها إلا شاة ردت عليه شاة.

٢٥- باب ما يسقط الصدقة عن الماشية

٦٥٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال روي، عن النبي ﷺ أنه قال: في سائمة الغنم كذا.

فإذا كان هذا ثبت، فلا زكاة في غير السائمة من الماشية.

قال الشافعي: ويروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن ليس في الإبل، والبقر العوامل صدقة.

قال الشافعي: ومثلها الغنم تعلق.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الراعية.

قال: وذلك أن يجمع فيها أمران أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها غناء الرعي فأمّا إن علفت فالعلف مؤنة تحيط بكل فضل لها، أو تزيد، أو تقارب.

قال الشافعي: وقد كانت النواضح على عهد رسول الله ﷺ، ثم خلفائه، فلم أعلم أحداً يروي أن رسول الله ﷺ أخذ

منها صدقةٌ ولا أحداً من خلفائه ولا أشكُ إن شاء الله تعالى أن قد كانَ يكونُ للرجلِ الخمسُ وأكثرُ، وفي الحديثِ الَّذِي ذُكِرَتْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ كَذَا، وَهَذَا يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْغَنَمِ.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجلٍ نواضحٌ، أو بقرةٌ حوثٌ، أو إبلٌ حمولةٌ، فلا يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ، وَإِنْ بَطَلَتْ كَثِيرًا مِنَ السَّنَةِ وَرَعَتْ فِيهَا؛ لَأَنَّهَُا غَيْرُ السَّائِمَةِ، وَالسَّائِمَةُ مَا كَانَ رَاعِيًا دِهْرَهُ.

قال الشافعي: وإن كانت العوامِلُ ترعى مرةً وتركبُ أخرى، أو زماناً وتركبُ في غيره، فلم ينضح عليها، أو كانت غنماً هكذا تعلفُ في حين وترعى في آخر، فلا يبيِّنُ لِي أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صَدَقَةٌ وَلَا أَخْذُهَا مِنْ مَالِكِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِي أَدْبَتْ عَنْهَا الصَّدَقَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاخْتَرْتُ لِمَنْ هِيَ لَهُ أَنْ يَقْعَلَ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألةُ مجالها فأقاله فيها ربها الأولُ، وهو يعلمُ أَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ فِيهَا أَخَذْتُ الزَّكَاةَ مِنْ رَبِّهَا الثَّانِي الَّذِي حَالَ عَلَيْهَا فِي يَدِهِ حَوْلٌ.

قال الشافعي: ولو بادلَ رجلٌ بأربعين شاةً، ولم يحل عليها حَوْلٌ فِي يَدِهِ إِلَى أَرْبَعِينَ شاةً لَمْ يَحِلَّ عَلَيْهَا حَوْلٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ مِبَادَلَةً صَحِيحَةً لَمْ يَكُنْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهَا صَدَقَةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَوْلٌ، وَهِيَ فِي يَدِهِ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألةُ مجالها وكانت المبادلةُ فاسدةً كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَكًا غَنِمَةً الَّتِي بَادَلَ بِهَا، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهَا الصَّدَقَةُ؛ لَأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَلِكِهِ بِالْمِبَادَلَةِ الْفَاسِدَةِ وَلَا بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

قال الشافعي: ولو باعَ رجلٌ ماشيته قَبْلَ الْحَوْلِ، أو بَادَلَ بِهَا عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ بِالْخِيَارِ وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي فَحَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ الْبَائِعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، أو لَمْ يَبْعَ حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ فِي يَدِهِ، ثُمَّ اخْتَارَ الْبَائِعُ رَدَّ الْبَيْعِ كَانَتْ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَةٌ؛ لَأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَلِكِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ، وَلَوْ اخْتَارَ إِمْضَاءَ الْبَيْعِ بَعْدَ حَوْلِهَا وَجِبَتْ أَيْضًا عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَةٌ؛ لَأَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَلِكِهِ إِلَّا بَعْدَ الْحَوْلِ.

٢٧ - بابُ الرَّجُلِ يَصْدُقُ امْرَأَةً

قال الشافعي: ولو أصدقَ رجلٌ امرأةً أَرْبَعِينَ شاةً بغيرِ أَعْيَانِهَا، أو قَالَ: أَرْبَعِينَ شاةً فِي غَنَمِي هَذِهِ، وَلَمْ يَشْرَ إِلَيْهَا بِأَعْيَانِهَا، وَلَمْ يَقْبِضْهَا إِلَيْهَا فَالْصَّدَقَةُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهَا مِنْ مَاشِيَتِهِ فِي الْوَجْهِينِ أَمَّا الْأَوَّلَى فَعَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شاةً بَصَفَةٍ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَعَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَلَوْ أَصْدَقَهَا إِلَيْهَا بِأَعْيَانِهَا فَاقْبِضْهَا إِلَيْهَا، أو لَمْ يَقْبِضْهَا إِلَيْهَا فَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا.

قال: وإذا حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ، وَهِيَ فِي مَلِكِهَا قَبِضَتْهَا، أو لَمْ تَقْبِضْهَا فَادَّتْ زَكَاتَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الْغَنَمِ وَنِصْفِ قِيَمَةِ الشَّاةِ الَّتِي أَخَذَتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تُوْذَها، وَقَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ

مِنْهَا صَدَقَةٌ وَلَا خَلْفَانَهُ وَلَا أَشْكَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ قَدْ كَانَ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْخُمْسُ وَأَكْثَرُ، وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذُكِرَتْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ كَذَا، وَهَذَا يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْغَنَمِ.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجلٍ نواضحٌ، أو بقرةٌ حوثٌ، أو إبلٌ حمولةٌ، فلا يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ، وَإِنْ بَطَلَتْ كَثِيرًا مِنَ السَّنَةِ وَرَعَتْ فِيهَا؛ لَأَنَّهَُا غَيْرُ السَّائِمَةِ، وَالسَّائِمَةُ مَا كَانَ رَاعِيًا دِهْرَهُ.

قال الشافعي: وإن كانت العوامِلُ ترعى مرةً وتركبُ أخرى، أو زماناً وتركبُ في غيره، فلم ينضح عليها، أو كانت غنماً هكذا تعلفُ في حين وترعى في آخر، فلا يبيِّنُ لِي أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صَدَقَةٌ وَلَا أَخْذُهَا مِنْ مَالِكِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِي أَدْبَتْ عَنْهَا الصَّدَقَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاخْتَرْتُ لِمَنْ هِيَ لَهُ أَنْ يَقْعَلَ.

٢٦ - بابُ المبادلةِ بالماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجلٍ ماشيةٌ من إبلٍ فبادلَ بها إلى بقرةٍ، أو إبلٍ بنصفٍ من هذا صنفاً غيرَهُ، أو بَادَلَ مَعَزَى بِبَقْرَةٍ، أو إِبِلًا بِبَقْرَةٍ، أو بَاعَهَا بِمَالٍ عَرَضٍ، أو نَقَدَ فَكُلُّ هَذَا سَوَاءٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ مِبَادَلَتُهُ بِهَا قَبْلَ الْحَوْلِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى وَلَا الثَّانِيَةِ حَتَّى يَحُولَ عَلَى الثَّانِيَةِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ مَلِكِهَا.

وكَذَلِكَ إِنْ بَادَلَ بِأَلْفِي مَلِكٍ آخَرَ قَبْلَ الْحَوْلِ إِلَى مَاشِيَةٍ أُخْرَى لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهَا زَكَاةٌ، وَأَكْرَهَ هَذَا لَهُ إِنْ كَانَ فِرَاراً مِنْ الصَّدَقَةِ، وَلَا يُوْجِبُ الْفِرَارُ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا يُوْجِبُهَا الْحَوْلُ، وَالْمَلِكُ.

قال الشافعي: وإن بادلَ بها بعدَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، أو بَاعَهَا، فَفِي الَّتِي حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ الصَّدَقَةُ؛ لَأَنَّهُمَا مَالٌ قَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ قُدُومِ الْمَصْدُقِ، أو بَعْدَهُ.

قال الشافعي: وإذا بادلَ بها، أو بَاعَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ، ففِيهَا الصَّدَقَةُ، وَفِي عَقْدِ بَيْعِهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّ مِيتَاعَهَا بِالْخِيَارِ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ الْبَيْعُ، لِأَنَّ مَا أَخَذَ مِنْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ نَقَصَ تَمَّ بَيْعٌ، أو يَجِيزُ الْبَيْعُ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ قَالَ: وَإِنْ أُعْطِيَ رَبُّ الْمَالِ الْبَائِعَ الْمَصْدُقَ مَا وَجِبَ فِيهَا مِنْ مَاشِيَةٍ غَيْرِهَا، فَلَا خِيَارَ لِلْمِيتَاعِ وَلَا الْمِبَادَلِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْبَيْعِ شَيْءٌ.

قال: والقولُ الثَّانِي أَنَّ الْبَيْعَ فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ بَاغٌ مَا يَمْلِكُ، وَمَا لَا يَمْلِكُ، فَلَا يَجِيزُهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَّادًا فِيهَا بَيْعاً مُسْتَأْنَفًا.

قال الشافعي: ولو أَنَّ رَجُلًا بَادَلَ بِغَنَمٍ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ إِلَى غَنَمٍ، أو غَيْرِهَا فَحَالَ حَوْلُهَا فِي يَدِ الْمِبَادَلِ الْآخَرِ بِهَا، ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهَا عَلَى عَيْبٍ بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَ الْمِبَادَلَةِ؛ فَكَانَ رَدُّهَا إِلَيْهَا قَبْلَ الْحَوْلِ، أو بَعْدَهُ سَوَاءٌ وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عَلَى

بقي رهناً.

قال: ولو كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة، فلم يؤدها حتى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنمه الموهونة زكاة الغنم غيرها وأخذ بأن يخرج زكاة الغنم غيرها من ماله؛ فإن لم يوجد له مال وفلس فبإع الغنم الرهن؛ فإن كان منها فضل بعد حق المرتهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه، وإن لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أيسر آذاه وصاحب الرهن أحق برهنه.

قال الشافعي: ولو كان الرهن فاسداً في جميع السائل كان كمال له لم يخرج من يده لا يخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه، وفي غيره فيأخذ غراموه مع المرتهن.

قال الشافعي: ولو رهن رجل إبلاً فريضتها الغنم قد حلت فيها الزكاة، ولم يؤدها؛ فإن كان له مال أخذت منه زكاتها، وإن لم يكن له مال غيرها فروهنا بعدما حلت الصدقة فيها، فلم يؤدها أخذت الصدقة منها، وإن كان رهناً قبل أن تحل فيها الصدقة، ثم حلت فيها الصدقة، فلم يوجد له مال، ففيها قولان، أحدهما أن يكون مفلساً وتباغ الإبل فيأخذ صاحب الرهن حقه؛ فإن فضل منها فضل أخذت منه الصدقة وإلا كان ديناً عليه متى أيسر آذاه وغراموه يحاصرون أهل الصدقة من بعد ما يقضي المرتهن رهنه، والثاني أن نفس الإبل مرتهنة من الأصل بما فيها من الصدقة فمتى حلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومرتهنها؛ فكان لمرتهنها الفضل عن الصدقة فيها. وبهذا أقول.

قال الشافعي: وإذا رهن الماشية فتتج فالتاج خارج من الرهن، ولا يساغ ما خض منها حتى ترضع إلا أن يشاء ربها الرهن، فإذا وضعت يبعث الأم في الرهن دون الولد.

٢٩ - باب الدين في الماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها أجيراً في مصلحتها بسن موصوفة، أو ببيع منها لم يسمه فحال عليها حوّل، ولم يدفع منها في إيجارها شيء، ففيها الصدقة.

وكذلك إن كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وتما بقي من ماله، ولو استأجر رجل رجلاً ببيع منها، أو أبعدها منها بأعيانها فالأجرة للمستأجر؛ فإن أخرجها منه؛ فكانت فيها زكاة زكاه، وإن لم يخرجها منه فهي إبله، وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها، وفي الحرث، والورق، والذهب سواء. وكذلك الصدقة فيها كلها سواء.

في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها، ولو أدت عنها شاة من غيرها رجع عليها بنصفها سواء؛ لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بحالها يوم قبضتها منه، أو أصدقها إياه لم تزد، ولم تنقص.

قال الشافعي: ولو وجبت عليها فيها شاة، فلم تخرجها حتى أدت نصفها إليه حين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة؛ فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذ من النصف الذي في يدها زوجها ورجع عليها بقيمتها.

قال الشافعي: وهكذا لو كانت امرأته التي نكح بهذه الغنم بأعيانها أمة، أو مدبرة؛ لأن سيدها مالك ما ملكت، ولو كانت مكاتبه، أو ذمية لم يكن عليها فيها صدقة.

قال: وهكذا هذا في البقر، والإبل التي فريضتها منها، فأما الإبل التي فريضتها من الغنم فتخالقها فيما وصفت، وفي أن يصدقها خساً من الإبل، ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاة فبإع منها بغير فيؤخذ من ثمنه شاة ويرجع عليها ببعيرين ونصف إذا طلقها قبل الدخول.

قال: وهكذا الدراهم يبيعها بدراهم، أو دنانير، والدنانير يبيعها بدنانير، أو دراهم لا يختلف، لا زكاة في البيعين فيهما حتى يحول عليه حوّل من يوم ملكه.

٢٨ - باب رهن الماشية

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل غنم فحال عليها حوّل، فلم يخرج صدقتها حتى رهنها أخذت منها الصدقة، وكان ما بقي بعد الصدقة رهناً.

وكذلك الإبل، والغنم التي فريضتها منها، وإن كان المرتهن باع الرهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع؛ لأنه رهنه شيئاً قد وجب لغيره بعضه؛ فكان كمن رهن شيئاً له وشيئاً ليس له.

وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان للبائع الخيار، وكان كمن باع شيئاً له وشيئاً ليس له، ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال؛ لأن عقد الرهن كان رهناً لا يملك.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة بحالها فروهنا بعد الحول، ووجب عليه في إبل له أربع شياه أخذت من الغنم صدقة المغنم، ولم يؤخذ منها صدقة الإبل وبيع من الإبل فاشتري منها صدقتها.

قال الشافعي: ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين، أو ثلاثة، وهي فيها أخذت منها صدقة ما مضى، وكان ما

٣٠- باب أن لا زكاة في الخيل

قال: وإذا كانت لعبد ماشية وجبت فيها الصدقة؛ لأنها ملك لمولاه وضمت إلى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه، وهكذا غنم المدبر وأم الولد؛ لأن مال كل واحد منهم ملك لمولاه وسواء كان العبد كافراً، أو مسلماً؛ لأنه مملوك للسيد.

قال الشافعي: فأما مال المكاتب من ماشية وغيرها فيشبه أن يكون لا زكاة فيه؛ لأنه خارج من ملك مولاه ما كان مكاتباً لما يملكه مولاه إلا أن يعجزه، وإن ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه هبته ولا أجبره على التفقة على من أجبر الحر على التفقة عليه من الولد، والوالد، وإذا عتق المكاتب فماله كمال استفادته من ساعته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقة.

وكذلك إذا عجز فماله كمال استفادته سيده من متاعه إذا حال عليه حوله صدقة؛ لأنه حينئذ تم ملك كل واحد منهما عليه.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب، أو جن، أو عته، أو حبس ليستتاب، أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه، ففيها قولان: أحدهما أن فيها الزكاة؛ لأن ماله لا يعدو أن يموت على رذته، فيكون للمسلمين، وما كان لهم، ففيه الزكاة، أو يرجع إلى الإسلام، فيكون له، فلا تسقط الرثة عنه شيئاً وجب عليه، والقول الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر؛ فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته؛ لأنه لم يكن سقط عنه الفرض، وإن لم يؤجر عليها، وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة؛ لأنه مال مشرك مغنوم، فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالفائدة ويستقبل به حوله، ثم يزكيه، ولو أقام في رذته زماناً كان كما وصفت، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله، وليس كالدني المنوع المال بالحرية ولا الحارب ولا المشرك غير الدني الذي لم تجب في ماله زكاة قط، ألا ترى أننا نأمره بالإسلام؛ فإن امتنع قتلناه، وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه.

فإن قال: فهو لا يؤجر على الزكاة، قيل: ولا يؤجر عليها ولا غيرها من حقوق الناس التي تلزمه ويحبط أجر عمله فيما أدى منها قبل أن يرتد.

وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ.

٣٢- باب الزكاة في أموال اليتامي

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: الناس عبيد الله جل وعز فملكهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما ملكهم ما شاء «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون».

فكان فيما آتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه، وكل أنعم فيه عليهم جل ثناؤه؛ فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان

٦٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عِرَالٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ. [أخرجه مالك (٢٧٧/١)، البخاري (١٤٦٣)، مسلم (٩٨٢)، أبو داود (١٥٩٥)، الزمعي (٦٢٨)، النسائي (٣٥/٥)، ابن ماجه (١٨١٢)]

٦٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عِرَالٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ.

٦٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عِرَالٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ مَوْقُوفًا. [أخرجه البيهقي في 'معركة السن والآثار' (٢٦٦/٣)]

٦٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَّادِينَ، فَقَالَ: 'وَهَلْ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟'. [أخرجه مالك (٢٧٨/١)]

قال الشافعي: فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الإبل، والبقر، والغنم بدلالة سنة رسول الله ﷺ ولا صدقة في الخيل، فإنما لم نعلمه ﷺ أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الإبل، والبقر، والغنم.

قال الشافعي: فإذا اشترى شيئاً من هذه الماشية، أو غيرها مما لا زكاة فيه للتجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة، والشراء لها، لا بأنه نفسه مما تجب فيه الزكاة.

٣١- باب من تجب عليه الصدقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الأحرار، وإن كان صبيًا، أو معتوقاً، أو امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لزم ماله بوجه من الوجوه جانية، أو ميراث منه، أو نفقة على والديه، أو ولد زمن محتاج وسواء كان في الماشية، والزرع، والناس، والتجارة وزكاة الفطر لا يختلف.

واحتج بأن الله يقول: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة، وقال: كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة، والصلاة عنه ساقطة.

وكذلك أكثر الفرائض؟ ألا ترى أنه يزني ويشرب الخمر، فلا يحذو ويكفر، فلا يقتل؟ واحتجوا بأن رسول الله ﷺ قال: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ ذَكَرَ الصَّبِيُّ حَتَّى يَبْلُغَ.

قال الشافعي رحمه الله لبعض من يقول هذا القول: إن كان ما احتججت على ما احتججت فانت تارك مواضع الحجّة. قال: واين؟

قلت: زعمت أن الماشية، والزرع إذا كانا ليتيم كانت فيهما الزكاة؟ فإن زعمت أن لا زكاة في مال، فقد أخذتها في بعض ماله، ولعله الأكثر من ماله وظلمته فأخذت ما ليس عليه في ماله، وإن كان داخلًا في الإرث؛ لأن في ماله الزكاة، فقد تركت زكاة ذهبه، وورقه أرايت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا، فقال: آخذ الزكاة من ذهبه، وورقه ولا آخذها من ماشيته وزرعه، هل كانت الحجّة عليه إلا أن يقال: لا يعدو أن يكون داخلًا في معنى الآية؛ لأنه حر مسلم فتكون الزكاة في جميع ماله، أو يكون خارجًا منها بأنه غير بالغ، فلا يكون في شيء من ماله الزكاة؟ أو أرايت إذ زعمت أن على وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه مرة من زكاة وأدخلته في أخرى؟ أو أرايت إذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهبت إلى أن الفرائض تثبت معًا وتزول معًا، وأن المخاطبين بالفرائض هم البالغون، وأن الفرائض كلها من وجه واحد ثبت بعضها بثبوت بعض ويؤزل بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عز ذكره على المعتد من الوفاة أربعة أشهر وعشرًا، ثم زعمت أن الصغيرة داخلة في معنى فرض العدة، وهي رضيع غير مدخول بها، أو أرايت إذ فرض الله عز وجل على القاتل الدية فسنها رسول الله ﷺ على العاقلة بجناية القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانًا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبد وحر من جناية لها أرش، أو أفسد له من متاع، أو استهلك له من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونًا على الكبير وجنابته على عاقلته، أليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها؟ أو أرايت إذ زعمت أن الصلاة، والزكاة إذا كانتا مفروقتين، فإنما تثبت إحداهما بالأخرى أرايت إن كان لا مال له أليس بخارج من فرض الزكاة؟ فإذا خرج من فرض الزكاة أكون خارجًا من فرض الصلاة؟ أو أرايت إن كان ذا مال فيسافر أليس له أن ينقص من عدد الحضر؟ أفيكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر

أن في أموالهم حقًا لغيرهم في وقت على لسان نبيه ﷺ؛ فكان حلالًا لهم ملك المال وحرامًا عليهم حبس الزكاة؛ لأنه ملكها غيرهم في وقت كما ملكهم أموالهم دون غيرهم؛ فكان يتيمًا فيما وصفت، وفي قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ أن كل مالك تام الملك من حر له مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغًا كائنًا، أو صحيحًا، أو معتوها، أو صبيًا؛ لأن كل مالك ما يملك صاحبه.

وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه، وكان مستغنيًا بما وصفت من أن على الصبي، والمعتوه الزكاة عن الأحاديث كما يلزم الصبي، والمعتوه نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته، ويكون في أموالهما جنايتهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل، وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم فكل ذلك الزكاة، والله أعلم، وسواء كل مال اليتيم من ناض وماشية وزرع وغيره، فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة، والمعتوه، وكل حر مسلم، وسواء في ذلك الذكور، والأنثى.

٦٦٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ، أَوْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى حَتَّى لَا تُذْهِبَهَا، أَوْ لَا تَسْتَهْلِكَهَا الصَّدَقَةُ.

٦٦٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لِرَجُلٍ: إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ يَتِيمٌ قَدْ أَسْرَعَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٤٦/٣]

٦٦٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَلِينِي أَنَا وَأَخَوْنِي لِي يَتِيمَتَيْنِ فِي جَبْرِهِنَّ، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ. [أخرجه مالك ٢٥١/١]

٣٣ - باب زكاة مال اليتيم الثاني

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: الزكاة في مال اليتيم كما في مال البالغ؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فلم يخص مالا دون مال، وقال بعض الناس إذا كانت ليتيم ذهب، أو ورق، فلا زكاة فيها

علي بن أبي طالب عليه السلام أنه ولي بني أبي رافع أيتاماً؛ فكان يؤدي الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه، وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به، وقد رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع.

٦٦٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَا تَسْتَهْلِكُوا الصَّدَقَةَ، أَوْ لَا تَذْهِبُهَا الصَّدَقَةُ أَوْ قَالَ: فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا، أَوْ لَا تَذْهِبُهَا الزَّكَاةَ، أَوْ الصَّدَقَةَ. [قدم]

شك الشافعي رحمه الله عليه بها جميعاً.

٦٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَلِينِي وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي جَبْرِهَا؛ فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ. [قدم]

٦٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الزَّكَاةَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٧/٣)]

٦٦٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُزَكِّي مَالِ الْيَتِيمِ.

٦٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ كُلُّهُمْ يُخْبِرُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُزَكِّي أَمْوَالَنَا وَإِنَّهُ لَيُتَجَرُّ بِهَا فِي الْبَحْرَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٨/٣)]

٦٧١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَتْ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ؛ فَكَانَ يُزَكِّيهِمَا كُلَّ عَامٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٧/٣)]

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث نأخذ وبالأستدلال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس دود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها حراً مسلماً، ففيه الصدقة في المال نفسه، لا في المالك؛ لأن المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة.

ما نقص من الصلاة؟ أرايت لو أغمي عليه سنة اليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أفتكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة؟ أو أرايت لو كانت امرأة تحيض عشرين وتطهر خمسة عشر وتحيض عشرين أليس تكون الصلاة عنها مرفوعة في أيام حيضها؟ وأما الزكاة عليها في الحال أفرغ عنها في الأيام التي حاضتها أن تحسب عليها في عدد أيام السنة؟ فإن زعمت أن هذا ليس هكذا، فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة، وأن يكون قياساً على غيره، أو أرايت المكاتب أليس الصلاة عليه ثابتة، والزكاة عليه عند زائلة؟ فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار، والصغار من يثبت عليه بعض الفرض دون بعض؟

قال: فإنما رويناه عن النخعي وسعيد بن جبيرة وسمى نفرأ من التابعين أنهم قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة.

فقل له: لو لم تكن لنا حجة بشيء مما ذكرنا ولا بغيره مما لعننا سنذكره إلا ما رويت كنت محجوجاً به.

قال: وأين؟

قلت: زعمت أن التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأيك فكيف جعلتهم حجة لا تعدو أن يكون ما قلت من ذلك كما قلت فتخطى باحتجاجك بمن لا حجة لك في قوله، أو يكون في قولهم حجة فتخطى بقولك لا حجة فيه، وخلافهم يساك كثير في غير هذا الموضع.

إذا قيل لك: لم خالفتم؟

قلت: إنما الحجة في كتاب، أو سنة، أو أثر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لا يختلفوا فيه، أو قياس داخل في معنى بعض هذا، ثم أنت تخالف بعض ما رويت عن هؤلاء.

هؤلاء يقولون فيما رويت: ليس في مال اليتيم زكاة، وأنت تجعل في الأكثر من مال اليتيم زكاة؟

قال: فقد رويناه عن ابن مسعود أنه قال: أخص مال اليتيم، فإذا بلغ فاعلمه بما مر عليه من السنين.

قلنا: وهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا، هذا لو كان ثابتاً عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر وإلى اليتيم أن لا يؤدي عنه زكاة حتى يكون هو ينوي أدائها عن نفسه؛ لأنه لا يأمر بإحصاء ما مر عليه من السنين وعدده ماله إلا ليؤدي عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس بشأني عن ابن مسعود من وجهين، أحدهما أنه منقطع، وأن الذي رواه ليس بمحافظ، ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدناك إلا أن أصل مذهبنا ومذهبك من أنا لا نخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غيره منهم كانت لنا بهذا حجة عليك، وأنتم تروون عن

٣٤ - باب العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه

الصدقة

٦٧٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ. [هـم]

٦٧٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. [هـم]

٦٧٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى الْمَازِنِيَّ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ، وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله ﷺ إلا عن أبي سعيد الخدري، فإذا كان قول أكثر أهل العلم به، وإنما هو خبر واحد، فقد وجب عليهم قبول خبر واحد يمثل حيث كان.

قال الشافعي: فليس في التمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق، فإذا بلغ خمسة أوسق، ففيه الزكاة.

قال الشافعي: والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله ﷺ والصاع أربعة أمداد بمد رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي.

قال الشافعي: والخلطان في النخل اللذان لم يقسما كالشريكين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فما وجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل النخل.

وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع.

قال الشافعي: وكذلك إذا كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة، وإذا ورث القوم النخل، أو ملكوها أي ملكوا كان، ولم يقتسموها حتى أثمرت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة؛ فإن اقتسموها بعدما حل بيع ثمرتها في وقت الخرص قسماً صحيحاً،

فلم يصرف في نصيب واحد منهم خمسة أوسق، وفي جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة؛ لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء، فلا تسقط الصدقة بفرقها بعد أول وجوبها، وإذا اقتسموها قبل أن يحل بيع الثمرة، فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق.

قال الشافعي: وإن تجاذبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل يتراض منهم معاً، فهم شركاء بعد فيصدقون صدقة الواحد؛ لأن هذه قسمة لا تجوز.

قال الشافعي: وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها فالقسم فيها باطل؛ لأنهم لا يملكون رقبته وتصدق الثمرة صدقة للمالك الواحد، فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة.

وإذا كانت لرجل نخل بأرض وأخرى بغيرها بعدت، أو قرب فائتمتا في سنة واحدة ضمت إحدى الثمرتين إلى الأخرى، فإذا بلغت معاً خمسة أوسق أخذت منها الصدقة.

قال الشافعي: ولو كانت بينه وبين رجل نخل فجاءت بارية أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أدى الصدقة عن نخليه معاً؛ لأن له خمسة أوسق، ولم يؤد شريكه الصدقة عن نخله؛ لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه شريكان، وهكذا هذا في الماشية، والزرع.

قال الشافعي: وثمره السنة تختلف فثمر النخل ونجدته بتهامة، وهي بنجد بسر وبلح فيضم بعض ذلك إلى بعض؛ لأنه ثمرة واحدة، فإذا أثمرت النخل في سنة، ثم أثمرت في قابل لم يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى.

وهكذا القول في الزرع كله مستأخره ومتقدمه، فإنه يتقدم ببلاد الحر ويستأخر ببلاد البر، وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معاً ضم بعضه إلى بعض، فإذا بلغ خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة.

قال الشافعي: وإذا زرع رجل في سنة زرعاً، فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع آخر، وهما إذا ضمّا معاً كانت فيهما خمسة أوسق؛ فإن كان زرعهما وحصاهما معاً في سنة واحدة فهما كالزرع الواحد، والثمرة الواحدة، وإن كان بذراً أحدهما يتقدم عن السنة، أو حصاً الآخر يستأخر عن السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم واحد منهما إلى الآخر.

قال الشافعي: وهكذا إذا كان لرجل نخل مختلف، أو واحد يحمل في وقت واحد حملين، أو سنة حملين فهما مختلفان.

قال الشافعي: وإذا كان النخل مختلف الثمرة، ضم بعضه إلى بعض، سواء في ذلك دقله وبرديو، والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط منه.

وَيَمَارَهُمْ.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ في كل ثمرة يكون لها زبيب، وثمار الحجاز فيما علمت كلها تكون تمرًا، أو زبيبًا إلا أن يكون شيئًا لا أعرفه.

قال الشافعي: وأحسب أمر رسول الله ﷺ بخصر النخل، والعنب لشئيين أحدهما أن ليس لأهله منع الصدقة منه، وأنهم مالكون تسعة أعشاره وعشره لأهل السهمان.

قال: وكثير من منفعة أهله به إنما يكون إذا كان رطباً وعنباً؛ لأنه أغلى ثمنًا منه تمرًا، أو زبيباً، ولو منعوه رطباً، أو عنباً ليؤخذ عشرة أضرب بهم، ولو ترك خرصه ضيغ حتى أهل السهمان منه، فإنه يؤخذ، ولا يحصى فخرص، والله تعالى أعلم، وخلي بينهم وبينه للرفق بهم، والاحتياط لأهل السهمان.

قال الشافعي: والخصر إذا حل البيغ، وذلك حين يرى في الحائط الحمرة، والصفرة.

وكذلك حين يتموه العنب، ويوجد فيه ما يؤكل منه ويأتي الخارص النخلة فيطوف بها حتى يرى كل ما فيها، ثم يقول خرصها رطباً كذا ويتقص إذا صار تمرًا كذا يقيسها على كيلها تمرًا ويصنع ذلك بجميع الحائط، ثم يجعل مكيلته تمرًا، وهكذا يصنع بالعنب، ثم يخلي بين أهله وبينه، فإذا صار زبيباً وتمرًا أخذ العشر على ما خرصه تمرًا وزبيباً من التمر، والزبيب.

قال الشافعي: فإن ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئاً، أو أذهبت كله صدقوا فيما ذكروا منه، وإن اتهموا حلفوا، وإن قالوا: قد أخذنا منه شيئاً وذهب شيء لا يعرف قدره قيل ادعوا فيما ذهب ما شئتم واتقوا الله ولا تدعوا إلا ما أحطتم به علماً وحلفوا، ثم يأخذ العشر منهم بما بقي إن كان فيه عشر، وإن لم يكن فيما بقي في أيديهم واستهلكوا عشرة لم يؤخذ منهم منه شيء، وإن قال هلك منه شيء لا أعرفه قيل له: إن ادعيت شيئاً وحلفت عليه طرحنا عنك من عشرة بقدره، وإن لم تدع شيئاً تعرفه أخذنا منك العشر على ما خرصنا عليك.

قال الشافعي: فإن قال: قد أحصيت مكيلاً ما أخذت؛ فكانت مكيلاً ما أخذت كذا وما بقي كذا، وهذا خطأ في الخصر صدق على ما قال وأخذ منه؛ لأنها زكاة، وهو فيها أمين.

قال الشافعي: فإن قال: قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه بما أخذ وبقي إذا عرف ما أخذ، وما بقي.

قال الشافعي: وإن قال: قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرين؛ فإن سرق بعدما ييسر وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي، أو إلى

٦٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِيزَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّلٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ الْجَعْرور وَلَا مَعَى الْقَاوَةَ وَلَا عَذَقَ ابْنِ حَبِيبٍ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧١/٣)]

٦٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ. [أخرجه مالك (٢٧٠/١)] (٢٧١)

قال الشافعي: وهذا تمر رديء جداً ويترك لصاحب الحائط جيد التمر من البردي الكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر.

قال الشافعي: وهذا مثل الغنم إذا اختلفت يترك منها ما فوق الثنية، والجذعة لرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة، والثنية؛ لأنهما وسط، وذلك أن الأغلب من الغنم أنها تكون أسناناً كما الأغلب من التمر أن يكون ألواناً؛ فإن كان لرجل تمر واحد بردي كله أخذ من البردي.

وإن كان جعوروا كله أخذ من الجعور.

وكذلك إن كانت له غنم صغار كلها أخذها منها.

قال الشافعي: وإن كان له نخل بردي صنفين، صنف بردي، وصنف لونه، أخذ من كل واحد من الصنفين بقدر ما فيه، وإنما يؤخذ الوسط إذا اختلف التمر وكثر اختلافه، وهو يخالف الماشية في هذا الموضع.

وكذلك إن كان أصنافاً أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال أن يعطي كل صنف ما يلزمه أخذ منه.

٣٥- بابُ كَيْفَ تَتَّخَذُ زَكَاةَ النَّخْلِ، وَالْعِنَبِ

٦٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ صَالِحِ التَّمَارِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي زَكَاةِ الْكُرْمِ يُخْرَصُ كَمَا تُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاةُ زَبِيبٍ كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًا. [أخرجه أبو داود (١٦٠٣)، الترمذي (٦٣٩)، ابن ماجه (١٨١٩)]

٦٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ التَّمَارِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرَصُ كُرُومَهُمْ

ضمن عشرة.

وكذلك ما أطعم منه.

قال الشافعي: وإذا كان النخل يكون تمرًا فباعه مالكه رطبًا كله، أو أطعمه كله، أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشرة تمرًا مثل وسطه.

قال الشافعي: وإذا كان لا يكون تمرًا بحال أحببت أن يعلم ذلك الوالي، وأن يأمر الوالي من يبيع معه عشرة رطبًا؛ فإن لم يفعل خرصه عليه، ثم صدق ربما بما بلغ رطبه وأخذ عشر رطبٍ تخله ثمنًا؛ فإن أكله كله، أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهبًا، أو ورقًا.

قال الشافعي: وإن استهلك من رطبه شيئًا وبقي منه شيء، فقال خذ العشر مما بقي؛ فإن كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي.

وكذلك لو كان أقل ثمنًا، أو مثله، فلم يعطه رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر.

قال الشافعي: وإن كان النظر للمساكين أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال، أخذه المصدق كما يأخذ لهم كل فضل تطوع به رب المال.

قال الشافعي: وإن كان لرجل غلخان نخل يكون تمرًا ونخل لا يكون تمرًا أخذ صدقة الذي يكون تمرًا تمرًا، وصدقة الذي لا يكون تمرًا كما وصفت.

قال الشافعي: وإن عرض رب المال ثمن التمر على المصدق لم يكن له أن يأخذه بحال كان نظرًا لأهل السهمان، أو غير نظر، ولا يحمل بيع الصدقة.

قال الشافعي: فإن استهلكه وأعوزه أن يجد تمرًا بحال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان، وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فعليه مثله؛ فإن لم يوجد فقيمه بالجناية بالاستهلاك؛ لأن هذا ليس بيعًا من البيوع لا يجوز حتى يقبض.

قال الشافعي: وإن كان يخرج نخل رجل بلحا فقطعه قبل أن ترى فيه الحمرة، أو قطعه طلعا خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه، ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعدما يحل بيعه.

قال: وكل ما قلت في النخل؛ فكان في العنب، فهو مثل النخل لا يختلفان.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أوسق وعنب ليس فيه خمسة أوسق أخذت الصدقة من النخل، ولم تؤخذ من العنب، ولا يضم صنف إلى غيره، والعنب غير النخل،

أهل السهمان، فقد فرط، وهو له ضامن، وإن سرق بعدما صار تمرًا يابسًا، ولم يمكنه دفعه إلى الوالي، أو يقسمه، وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان فهو له ضامن؛ لأنه مفرط؛ فإن جف التمر، ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ولا إلى الوالي لم يضمن منه شيئًا وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده إن كانت فيه صدقة.

قال الشافعي: وإذا وجد بعض أهل السهمان، ولم يجد بعضًا، فلم يدفعه إليهم ولا إلى الوالي ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه، ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان.

قال الشافعي: وإن استهلكه كله رطبًا، أو بسرًا بعد الخرص ضمن مكيلة خرصه تمرًا مثل وسط تمره، وإن اختلف هو، والوالي، فقال: وسط تمرى كذا؛ فإن جاء الوالي ببينة أخذ منه على ما شهدت به البينة، وإن لم يكن عليه بينة أخذ منه على ما قال رب المال مع يمينه، وأقل ما يجوز عليه في هذا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين.

قال الشافعي: وليس للوالي أن يحلف مع شاهده ولا لأحد من أهل السهمان أن يحلف؛ لأنه ليس بمالك شيئًا مما يحلف عنه دون غيره.

قال الشافعي: وإن أصاب حائطه عطش فعلم أنه إن ترك الثمرة فيه أضرت بالنخل، وإن قطعها بعدما يخرص بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان؛ فإن لم يدفع عشرها إلى الوالي ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعًا إن لم يكن له مثل.

قال الشافعي: وما قطع من ثمر نخله قبل أن يحل بيعه لم يكن عليه فيه عشر، وأكره ذلك له إلا أن يكون قطع شيئًا يأكله، أو يطعمه، فلا بأس.

وكذلك أكره له من قطع الطلع إلا ما أكل، أو أطعم، أو قطعه تخفيفًا عن النخل ليحسن حملها، فأما ما قطع من طلع الفحول التي لا تكون تمرًا، فلا أكرهه.

قال الشافعي: وإن صير التمر في الجرين لمستحقه فرش عليه ماء، أو أحدث فيه شيئًا فتلّف بذلك الشيء، أو نقص فهو ضامن له؛ لأنه الجاني عليه، وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه فهلك لم يضمنه.

قال الشافعي: وإذا وضع التمر حيث كان يضعه في جرينه، أو بيته، أو داره فسرق قبل أن يحف لم يضمن، وإن وضعه في طريق، أو موضع ليس بحز لمثله فهلك ضمن عشرة.

قال الشافعي: وما أكل من التمر بعد أن يصير في الجرين

والتَّخْلُ كُلَّهُ وَاحِدٌ فَيُضْمُ رَدِيثُهُ إِلَى جَيْدِهِ.

وكذلك العنبُ كُلَّهُ وَاحِدٌ يَضْمُ رَدِيثُهُ إِلَى جَيْدِهِ.

٣٦- بابُ صدقةِ الغراس

٦٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيَهُودَ خَيْبَرَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَفَرَأَيْتُمْ عَلَى مَا أَفَرَأَيْتُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ التَّمْرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ شَيْئَكُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شَيْئٌ فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ. [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)]

٦٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودِ خَيْبَرَ. [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)]

قال الشافعي: وعبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ كَانَ يَخْرِصُ غَلًّا مَلَكَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِلنَّاسِ وَلَا شَكَّ أَنْ قَدْ رَضُوا بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يَخْرِصُهُمْ بَعْدَ مَا يَعْلَمُهُمُ الْخَرْصَ بَيْنَ أَنْ يَضْمِنُوا لَهُ نَصْفَ مَا خَرَصَ تَمْرًا وَيَسْلُمَ لَهُمُ التَّخْلُ بِمَا فِيهِ، أَوْ يَضْمِنُ لَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ التَّمْرَ وَيَسْلُمُوا لَهُ التَّخْلُ بِمَا فِيهِ، وَالْعَامِلُونَ يَشْتَهُونَ أَنْ يَكُونُوا تَمَنَ يَجُورُ أَمْرُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَالْمَدْعُودُونَ إِلَى هَذَا الْمَالِكُونَ يَجُورُ أَمْرُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا خَرَصَ الْوَاحِدُ عَلَى الْعَامِلِ وَخَيْرَ جَائِزٍ لَهُ الْخَرْصُ.

قال: ومن تَوَخَّذَ مِنْهُ صَدَقَةُ التَّخْلِ، وَالْعَنْبِ خَلْطًا، فَمِنْهُمْ الْبَالِغُ الْجَائِزُ الْأَمْرُ وَغَيْرُ الْجَائِزِ الْأَمْرُ مِنَ الصَّبِيِّ، وَالسَّفِيهِ، وَالْمَعْتُورِ، وَالْغَائِبِ، وَمَنْ يُوْخِذُ لَهُ الْخَرْصُ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ وَأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الْأَمْوَالِ؛ فَإِنْ بَعَثَ عَلَيْهِمْ خَارِصًا وَاحِدًا فَمَنْ كَانَ بِالْغَا جَائِزَ الْأَمْرِ فِي مَالِهِ فَخَيَّرَهُ الْخَارِصُ بَعْدَ الْخَرْصِ فَاخْتَارَ مَالَهُ جَائِزَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ ابْنُ رَوَاحَةَ يَصْنَعُ.

وكذلك إِنْ لَمْ يَخْيَرِهِمْ فَرَضُوا، فَأَمَّا الْغَائِبُ لَا وَكِيلَ لَهُ، وَالسَّفِيهِ فَلَيْسَ يَخْيَرُ، وَلَا يَرْضَى فَاحِبٌ أَنْ لَا يَبْعَثَ عَلَى الْعَشْرِ خَارِصًا وَاحِدًا بِحَالٍ وَيَبْعَثُ اثْنَانِ، فَيَكُونَانِ كَالْمَقُومِينَ فِي غَيْرِ الْخَرْصِ.

قال الشافعي: وبعثةُ عبدِ الله بنِ رَوَاحَةَ وَحْدَهُ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ يَرُورُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ غَيْرَهُ، وَقَدْ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ بَعَثَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ غَيْرَهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ، وَذَكَرَ عَبْدُ

اللَّهُ بْنُ رَوَاحَةَ بَأَنَّ يَكُونُ الْمُقَدَّمُ، وَفِي كُلِّ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ خَارِصَانِ، أَوْ أَكْثَرُ فِي الْمَاعِمَةِ، وَالْعَشْرِ، وَقَدْ قِيلَ يَجُورُ خَارِصٌ وَاحِدٌ كَمَا يَجُورُ حَاكِمٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا غَابَ عَنَّا قَدْرُ مَا بَلَغَ التَّمْرُ جَائِزَ أَخْذِ الْعَشْرِ الْخَرْصِ، وَإِنَّمَا يَغِيبُ مَا أَخْذَ مِنْهُ بِمَا يُوْكَلُ مِنْهُ رَطْبًا وَيَسْتَهْلِكُ بِأَسَا بَغِيرِ إِحْصَاءٍ.

قال الشافعي: وَإِذَا ذَكَرَ أَهْلُهُ أَنَّهُمْ أَحْصَوْا جَمِيعَ مَا فِيهِ، وَكَانَ فِي الْخَرْصِ عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ قَبْلَ مِنْهُمْ مَعَ إِيْمَانِهِمْ؛ فَإِنْ قَالُوا: كَانَ فِي الْخَرْصِ نَقْصٌ عَمَّا عَلَيْهِمْ أَخْذَ مِنْهُمْ مَا أَقْرَأُوا بِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي تَمْرِهِمْ، وَهُوَ يَخَالِفُ الْقِيَمَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَوَقَ لَهُ يَعْرِفُ بِهَا يَوْمَ الْخَرْصِ كَمَا يَكُونُ لِلسَّلْعَةِ سَوَقٌ يَوْمَ التَّقْوِيمِ، وَقَدْ يَتْلَفُ فَيَبْطُلُ عَنْهُمْ فِيمَا تَلَفَ الصَّدَقَةُ إِذَا كَانَ التَّلَفُ بِغَيْرِ إِتْلَافِهِمْ، وَيَتْلَفُ بِالسَّرِقِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَضِيعَةَ التَّخْلِ بِالْعَطَشِ وَغَيْرِهِ.

قال الشافعي: وَلَا يُوْخِذُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الشَّجَرِ غَيْرِ التَّخْلِ، وَالْعَنْبِ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْهُمَا فَكَانَا قَوْتًا.

وكذلك لَا يُوْخِذُ مِنَ الْكَرْسَفِ وَلَا أَعْلَمُهَا تَجَبُّ فِي الزَّيْتُونِ؛ لِأَنَّهُ أَدَمٌ لَا مَأْكُولَ بِنَفْسِهِ وَسَوَاءُ الْجُورُ فِيهَا، وَاللُّورُ وَغَيْرِهِ تَمَّا يَكُونُ أَدَمًا، أَوْ يَبْسُ وَيَذْخَرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا فَاكِهَةٌ لَا أَنَّهُ كَانَ بِالْحِجَازِ قَوْتًا لِأَحَدٍ عِلْمَانَهُ.

قال الشافعي: وَلَا يَخْرِصُ زَرْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبِينُ لِلْخَارِصِ وَقْتَهُ، وَالْحَائِلُ دُونَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرِ فِيهِ مِنَ الصَّوَابِ مَا اخْتَبَرَ فِي التَّخْلِ، وَالْعَنْبِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ فِيهِمَا خَاصٌّ، وَلَيْسَ غَيْرُهُمَا فِي مَعْنَاهُمَا لِمَا وَصَفْتُ.

٣٧- بابُ صدقةِ الزَّرْعِ

قال الشافعي رحمه الله: مَا جَمَعَ أَنْ يَزْرَعَهُ الْأَدَمِيُّونَ وَيَبْسُ وَيَذْخَرُ وَيَقْتَاتُ مَأْكُولًا خَبْرًا، أَوْ سَوِيقًا، أَوْ طَبِيخًا، فَبِهِ الصَّدَقَةُ.

قال الشافعي: وَيُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْخَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالذَّرَّةِ.

قال الشافعي: وَهَكَذَا كُلُّ مَا وَصَفْتُ يَزْرَعُهُ الْأَدَمِيُّونَ وَيَقْتَاتُونَهُ فَيُوْخِذُ مِنَ الْعَلَسِ وَهُوَ حَنْطَةٌ، وَالذَّخْنِ، وَالسَّلْتِ، وَالْقَطْنِيَّةِ كُلُّهَا حَمَصُهَا وَعَدْسُهَا وَفُوْهًا وَدَخْنًا؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا يُوْكَلُ خَبْرًا وَسَوِيقًا وَطَبِيخًا وَيَزْرَعُهُ الْأَدَمِيُّونَ، وَلَا يَتَبَيَّنُ لِي أَنْ يُوْخِذَ مِنَ الْفَثِ، وَإِنْ كَانَ قَوْتًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَمَّا يَبْنُتُ الْأَدَمِيُّونَ وَلَا مِنْ حَبِّ الْخَنْظَلِ، وَإِنْ اقْتَبْتُ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْفَثِ.

وكذلك لَا يُوْخِذُ مِنْ حَبِّ شَجَرَةٍ بَرِيَّةٍ كَمَا لَا يُوْخِذُ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ وَلَا مِنَ الطَّبَايِ صَدَقَةً.

قال الشافعي: ولا يؤخذُ في شيءٍ من القَفاء ولا الأسبوش؛ لأنَّ الأكثرَ من هذا أنه ينبتُ للدَّواءِ ولا نَمًا في معناه من حبوبِ الأدويةِ ولا من حبوبِ البقل؛ لأنَّها كالفاكهة. وكذلك القَفاء، والبطيخُ وحَبُّه لا زكاةُ فيه؛ لأنَّه كالفاكهة، ولا يؤخذُ من حبِّ العَصَفِرِ ولا بَزَرِ الفَجَلِ ولا بَزَرِ بَقْلِ ولا سَمِسَمٍ.

٣٨ - بابُ تفرِيعِ زكاةِ الحنطة

أخبرنا الرَّبيعُ قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا بلغَ صنفٌ من الحبوبِ التي فيها الصَّدقةُ خمسةَ أوسقٍ، ففيه الصَّدقةُ، والقولُ في كلِّ صنفٍ منه جمعٌ جيّدٌ وردني أن يعدَّ بالجيدِ مع الرديءِ كما يعدُّ بذلك في التمر، غير أن اختلافه لا يشبه اختلافَ التمر؛ لأنَّه إمَّا يكونُ صنفين، أو ثلاثةً فيؤخذُ من كلِّ صنفٍ منه بقدره، والتمرُّ يكونُ خمسينَ جنسًا، أو نحوها، أو أكثرَ، والحنطةُ صنفانِ صنفٌ حنطةٌ تداسُ حتى يبقى حبُّها مكشوفًا لا حائلَ دونه من كمامٍ ولا قمعٍ، فذلك إن بلغت خمسةَ أوسقٍ، ففيها الصَّدقةُ، وصنفٌ علسٌ إذا ديسَت بقيت حَبَّتَانِ في كمامٍ واحدٍ لا يطرحُ عنها الكمامُ إلا إذا أرادَ أهلُها استعمالُها ويذكرُ أهلُها أنْ طرحَ الكمامَ عنها يضرُّ بها، فإنَّها لا تبقى بقاءَ الصَّنِفِ الآخرِ من الحنطة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طرحَ عنها الكمامُ بهرس، أو طرحَ في رَحَى خفيفةٍ ظهرت؛ فكانت حَبًّا كالحنطةِ الأخرى، ولا يظهرها الدَّراسُ كما يظهرُ الأخرى، وذكرَ من جرَّها أنَّها إذا كانَ عليها الكمامُ الباقي بعدَ الدَّرسِ، ثمَّ لقيَ ذلك الكمامَ عنها صارت على النَّصْفِ كما كِلت أوْلاً فيخيَّرُ مالُكها بينَ أن يلقِيَ الكمامَ وتكالَ عليه، فإذا بلغت خمسةَ أوسقٍ أخذت منها الصَّدقةَ وبينَ أن تكالَ بكمامها، فإذا بلغت عشرةَ أوسقٍ أخذت منها صدقتها؛ لأنَّها حيثنَّ خمسةً.

فأيُّهما اختارَ لم يحمل على غيره فيضُرُّ ذلك به.

قال الشافعي: فإن سألَ أن تؤخذَ منه في سنبله لم يكن له ذلك، وإن سألَ أهلَ الحنطةِ غيرَ العلسِ أن يؤخذَ منهم في سنبله لم يكن ذلك لهم كما نَحْيِرُ بيعَ الجوزِ في قشرو، والذي يقي عليه حرٌّ له؛ لأنَّه لو نَزَعَ منه عَجَلٌ فسادَه إذا لقيَ عنه ولا نَحْيِرُه فوق القشرِ إلا على الذي فوق القشرِ الذي دونه.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل حنطةٌ غيرُ علسٍ وحنطةٌ علسٌ ضمَّ إحداها إلى الأخرى على ما وصفت الحنطةُ بكيلتها، والعلسُ في أكمامها بنصفِ كيلَةٍ؛ فإن كانت الحنطةُ التي هي غيرُ علسٍ ثلاثةَ أوسقٍ، والعلسُ وسقَانِ، فلا صدقةُ فيها؛ لأنَّها حيثنَّ

أربعةَ أوسقٍ ونصفَ، وإن كانت أربعةً، ففيها صدقةٌ؛ لأنَّها حيثنَّ خمسةَ أوسقٍ، الحنطةُ ثلاثُ، والعلسُ الذي هو أربعةٌ في أكمامه اثنان.

٣٩ - بابُ صدقةِ الحبوبِ غيرِ الحنطة

قال الشافعي رحمه الله: ولا يؤخذُ من زرعٍ فيه زكاةٌ غيرُ العلسِ صدقةً حتى يطرحَ عنه كمامه ويكالَ، ثمَّ تؤخذُ منه الصَّدقةُ إذا بلغَ خمسةَ أوسقٍ فتؤخذُ من الشَّعِيرِ، ولا يضمُّ شعيرٌ إلى حنطةٍ ولا سلتٌ إلى حنطةٍ ولا شعيرٌ ولا أرزٌ إلى دخنٍ ولا ذرةً.

قال الشافعي: والذرةُ ذرتان ذرةً بطيسٍ لا كمامَ عليه ولا قمعٌ بيضاء وذرةٌ عليها شيءٌ أحمرٌ كالخَلْقَةِ، أو التفروقِ إلا أنَّه أرقُّ وكقشرة الحنطةِ دقيقٌ لا ينقصُ لها كيلًا، ولا يخرجُ إلا مطحونًا وقلما يخرجُ بالهرس فكلَّهما يكالُ، ولا يطرحُ لكيله شيءٌ كما يطرحُ لأطرافِ الشَّعِيرِ الحديدِ ولا قمعُ التَّمْرِ، وإن كانَ مابيًا للتمرِّ، وهذا لا يابنُ الحَبَّةَ؛ لأنَّه متَّصلٌ بنفسِ الخَلْقَةِ، وكما لا يطرحُ لنخالَةِ الشَّعِيرِ ولا الحنطةِ شيءٌ.

قال الشافعي: ولا يضمُّ الدَّخَنُ إلى الجلبانِ ولا الحمَصُ إلى العدسِ ولا الفولُ إلى غيره ولا حَبَّةٌ عرفت باسمٍ منفردٍ دونَ صاحبها وخلافها باننَّ في الخَلْقَةِ، والطَّعْمِ، والتمرِّ إلى غيرها ويضمُّ كلُّ صنفٍ من هذا أكبرُ إلى ما هو أصغرُ منه، وكلُّ صنفٍ استطالَ إلى ما تدرجَ منه.

قال الشافعي: ولا أعلمُ في التَّرمِسِ صدقةً ولا أعلمه يؤكلُ إلا دواءً، أو تفكَّها لا قوتًا ولا صدقةً في بصلٍ ولا ثومٍ؛ لأنَّ هذا لا يؤكلُ إلا إبرارًا، أو أدامًا.

قال الشافعي: فإن قيلَ فاسمُ القَطْنِيَّةِ يجمعُ الحمَصَ، والعدسَ، قيلَ: نعم، قد يفرَّقُ لها أسماءٌ ينفردُ كلُّ واحدٍ منها باسمٍ دونَ صاحبه، وقد يجمعُ اسمُ الحبوبِ معها الحنطةُ، والذرةُ، فلا يضمُّ بجماعِ اسمِ الحبوبِ، ولا يجمعُ إليها، ويجمعُ التمرُّ، والزَّيْبُ في الخلاوةِ، وأن يخرصا، ثمَّ لا يضمُّ أحدهما على الآخرِ.

فإن قيلَ: فقد أخذَ عمرُ العشرِ من النَّبطِ في القَطْنِيَّةِ، قيلَ: وقد أخذَ النَّبيُّ ﷺ من التمرِ، والزَّيْبِ، وما أنبت الأرضُ مما فيه زكاةُ العشرِ، وكان اجتماعه في أنَّ فيه العشرَ غيرَ دالٍ على جمع بعضه إلى بعضٍ، وقد أخذَ عمرُ من النَّبطِ من الزَّيْبِ، والقَطْنِيَّةِ العشرَ فيضمُّ الزَّيْبُ إلى القَطْنِيَّةِ.

قال الشافعي: ولا يؤخذُ زكاةُ شيءٍ مما أخرجت الأرضُ مما يبسُّ حتى يبسَّ ويدرسَ كما وصفت ويبسُّ ثمرةً وزبيبه

بعض؛ لأنه زرعٌ واحدٌ، وإن استأخرت حصدته الآخرة.

قال الشافعي: وهكذا إذا بذرت، ووقت البذار بذر اليوم وبذر بعد شهر؛ لأن هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق الزرع فيه متقارب.

قال: وإذا بذر ذرةً بطيساً وحماً ومجنونةً وهم في أوقات فادرك بعضها قبل بعض ضمّ الأول المدرك إلى الذي يليه والذي يليه إلى المذبور بعد هذه، فإذا بلغ كله خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة.

قال الشافعي: وإذا كان حائطاً فيه عنب، أو رطباً فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد، وإن كان بين ما يئف ويقتطف منه أولاً وآخر الشهر وأكثر وأقل ضمّ بعضه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة؛ لأن ما تخرج الأرض كله يدرك هذا ويذرع هذا.

قال: وإذا كانت لرجل نخلات يطلعن، فيكون فيهن الرطب، والبسر، والبلح، والطلع في وقت واحد فيجد الرطب، ثم يدرك البسر، فيجد، ثم يدرك البلح فيجد، ثم يدرك الطلع فيجد. ضمّ هذا كله وحسب على صاحبه كما يحسب إطلاعة واحدة في جدو واحدة؛ لأنه ثمرة نخله في وقت واحد.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل حائط بنجل وآخر بالشعير وآخر بتهامة فجذ التهامي، ثم الشعفي، ثم النجدي فهذه ثمرة عام واحد يضم بعضها إلى بعض، وإن كان بينهما الشهر والشهران.

قال الشافعي: وبعض أهل اليم يزرعون في السنة مرتين في الخريف، ووقت يقال له الشباط؛ فإن كان قوم يزرعون هذا الزرع، أو يزرعون في السنة ثلاث مرات في أوقات مختلفة من خريف وربيع وحيم، أو صيف فزرعوا في هذا حنطة، أو أرزاً، أو حباً، فإن كان من صنف واحد، ففيه أقاويل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فادرك بعضه فيها وبعضه في غيرها ضم بعضه إلى بعض، ومنها أنه يضم منه ما أدرك منه في سنة واحدة، وما أدرك في السنة الثانية ضم إلى ما أدرك من سته التي أدرك فيها، ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعضه إلى بعض.

قال الشافعي: وأما ما زرع في خريف، أو بكر شيء منه وتأخر شيء منه فالخريف ثلاثة أشهر فيضم بعضه إلى بعض.

وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهوره وآخرها.

وكذلك الصيف إن زرع فيه.

قال: ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرها ولا ثمرة سنة إلى ثمرة سنة غيرها، وإن اختلف المصدق ورب الزرع، وفي يده

ويتهيئ يسه؛ فإن أخذ الزكاة منه رطباً كرهته له، وكان عليه ردّه، أو رد قيمته إن لم يوجد مثله وأخذ يابساً لا أجزئ بيع بعضه ببعض رطباً لاختلاف نقصانه، وأنه حيثن جھول.

قال الشافعي: والعشر مقاسمة كالبيع؛ فإن أخذه رطباً فيس في يده كمال يبقى في يدي صاحبه؛ فإن كان استوفى فذلك له، وإن كان ما في يده أزيد من العشر رد الزيادة، وإن كان انقص أخذ النقصان، وإن جهل صاحبه ما في يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويرد هذا ما في يده إن كان رطباً حتى ييس.

قال: وهكذا إن أخذ الحنطة في أكمامها.

قال الشافعي: وإن أخذه رطباً، ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامنٌ لمثله لصاحبه، أو قيمته إن لم يوجد له مثلاً ويرجع عليه بأن يأخذ عشرة منه يابساً.

قال الشافعي: ولو أخذه رطباً من عنب لا يصير زيبياً، أو رطباً لا يصير تمرأ كرهته وأمرته برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً؛ فإن استهلكه ضمن مثله، أو قيمته وتراذاً الفضل منه، وكان شريكاً في العنب يبيعه ويعطي أهل السهمان ثمنه، وإن كان لا يتزب، فلو قسمه عنباً موازنةً وأخذ عشرة وأعطى أهل السهمان كرهته، ولم يكن عليه غرم.

٤٠ - بابُ الوقتِ الذي تؤخذُ فيه الصدقةُ كما

أخرجت الأرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته، ولم ينتظر بها حول لقول الله عز وجل ﴿وَأَنزَلْنَا حَتَّى يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد واحتمل قول الله عز وجل ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إذا صلح بعد الحصاد واحتمل يوم محصد، وإن لم يصلح، فذلك سنة رسول الله ﷺ على أن تؤخذ بعدما يئف لا يوم يحصد النخل، والعنب، والأخذ منهما زيباً وتمرأ؛ فكان كذلك كل ما يصلح يجفوف ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض، وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى يصلح فيصير ذهباً، أو فضةً ويؤخذ يوم يصلح.

قال الشافعي: وزكاة الركاز يوم يؤخذ؛ لأنه صالح بحاله لا يحتاج إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض.

٤١ - بابُ الزرع في أوقات

اللذة تزرع مرةً فتخرج فتحصد، ثم تستخلف في كثير من المواضع فتحصد أخرى فهذا كله كحصدة واحدة يضم بعضه إلى

زرع، فقال: هذا زرع سنة واحدة، وقال ربُّ الزرع بل ستين فالقول قول ربِّ الزرع مع يمينه، وإن أتهم، وعلى المصدق البيّنة؛ فإن أقام البيّنة ضمَّ بعضه إلى بعض، وهذا هكذا في كلِّ ما فيه صدقة.

٤٢ - باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض

قال الشافعي رحمه الله: بلغني إن رسول الله ﷺ قال: قولاً معناه ما سقي بضح، أو غريب، ففيه نصف العشر، وما سقي بغيره من عين، أو سماء، ففيه العشر.

قال الشافعي: وبلغني أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذباب عن النبي ﷺ، ولم أعلم مخالفاً.

٦٨١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: صدقة الثمار، والزروع ما كان نخلاً، أو كرمًا، أو زرعًا، أو شعيراً، أو سلتًا، فما كان منه بعلاً، أو يسقى بنهر، أو يسقى بالغين، أو غريباً بالمطر، ففيه العشر، في كلِّ عشرة واحد، وما كان منه يسقى بالضح، ففيه نصف العشر في كلِّ عشرين واحداً. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٨٦/٣)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ، فكلُّ ما سقته الأنهار، أو السيول، أو البحار، أو السماء، أو زرع عثرياً مما فيه الصدقة، ففيه العشر، وكلُّ ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يصب فوقها، ففيه نصف العشر، وذلك أن يسقى من بئر، أو نهر، أو نخل يبلو ينزع، أو يغرب بيعير، أو بقره أو غيرها، أو بزنوق، أو حائلة، أو دلاب.

قال: فكلُّ ما سقي هكذا، ففيه نصف العشر.

قال: فإن سقي شيء من هذا بنهر، أو سيل، أو ما يكون فيه العشر، فلم يكتف حتى سقي بالغرب فالقياس فيه أن ننظر إلى ما عاش بالسقيتين؛ فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر، وإن كان عاش بالسيل أكثر زيد فيه بقدر ذلك، وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك.

قال: وقد قيل ينظر إيهما عاش به أكثر فتكون صدقته به؛ فإن عاش بالسيل أكثر فتكون صدقته العشر، أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر.

قال الشافعي: وإن كان فيه خبر فالخبر أولى به وإلا فالقياس ما وصفت، والقول قول ربِّ الزرع مع يمينه، وعلى

المصدق البيّنة إن خالف ربه.

قال الشافعي: وأخذ العشر أن يكال لربِّ المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر، وهكذا أخذ نصف العشر يكال لربِّ المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشرين.

قال: فما زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب وسواء ما زاد مما قل، أو كثر إذا وجبت فيه الصدقة، ففي الزيادة على العشرة صدقتها.

قال: ويكال لربِّ المال، والوالي الصدقة كيلاً واحداً لا يلتفت منه شيء على المكيا، ولا يدق، ولا يزلزل المكيا، ويوضع على المكيا فما أمسك رأسه أفرغ به، وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشره خمسة أوسق أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره.

قال: وإن حشى التمر في قرب، أو جلال، أو جرار، أو قوارير فدعا ربُّ التمر والي الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً، أو وزناً لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يأخذ مكيله على الخرص.

قال: وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يديه تمراً أخذه كيلاً وصدق ربُّ المال على ما بلغ كيلاً، وما مضى منه ربطاً أخذه على التصديق له، أو خرصه فأخذه على الخرص.

قال الشافعي: وهكذا لو دعاه إلى أن يأخذ منه حنطة، أو شيئاً من الحبوب جزافاً، أو معادةً أو غرائز، أو أوعية، أو وزناً لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يستوفي ذلك منه.

قال الشافعي: وإذا أغفل الوالي الخرص، قبل قول صاحب التمر مع يمينه.

٤٣ - باب الصدقة في الزعفران، والورس

قال الشافعي: ليس في الزعفران ولا الورس صدقة؛ لأن كثيراً من الأموال لا صدقة فيها، وإنما أخذنا الصدقة خبراً، أو بما في معنى الخبر، والزعفران، والورس طيب لا قوت، ولا زكاة في واحد منهما، والله تعالى أعلم، كما لا يكون في عنبر ولا مسك ولا غيره من الطيب زكاة.

قال: وكذلك لا خمس في لؤلؤ ولا زكاة في شيء يلقيه البحر من حليته، ولا يؤخذ من صيده.

٤٤ - باب أن لا زكاة في العسل

٦٨٢ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب،

صَدَقَهُ. [هـ]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، فإذا بلغ الورق خمس أواق، وذلك مائة درهم بدرهم الإسلام، وكل عشرة دراهم من دراهم الإسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمقال الإسلام، ففي السور الصدقة.

قال الشافعي: وسواء كان الورق دراهم جياداً مصفاة غاية سعرها عشرة دينار، أو ورقاً تراً، ثمن عشرين منه دينار، ولا انظر إلى قيمته من غيره؛ لأن الزكاة فيه نفسه كما لا انظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضّم كل جيد من صنف إلى ردي من صنفه.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل مائة درهم تنقص حبة، أو أقل وتجوز جواز الوانبة، أو لها فضل على الوانبة غيرها، فلا زكاة فيها كما لو كانت له أربع من الإبل تسوى ألف دينار لم يكن فيها شاة، وفي خمس من الإبل لا تسوى عشرة دنانير شاة، وكما لو كانت له أربعة أوسق يردى خير قيمته من مائة وسق لو لم يكن فيها زكاة.

قال: ومن قال بغير هذا، فقد خالف سنة رسول الله ﷺ فأوجب الزكاة في أقل من خمس أواق، وقد طرحها النبي ﷺ في أقل من خمس أواق.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل ورق رديئة، وورق جيدة أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجيد بقدره، ومن الرديء بقدره.

قال: وإن كانت له ورق محمول عليها نحاس، أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تجب فيه الزكاة، وإذا تطوع فادى عنها ورقاً غير محمول عليه الغش دونها قبل منه، وأكره له الورق المغشوش لئلا يغر به أحداً، أو يموت فيغر به وارثه أحداً.

قال الشافعي: ويضم الورق التبر إلى الدراهم المضروبة.

قال: وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فيخرج الصدقة من كل واحد منهما، وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به، فلا بأس.

وكذلك إن لم يحط علمه فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه، أو أكثر، فلا بأس.

قال: وإن ولى أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فيقبله منه، فأمّا ما غاب علمه عنه، فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا أَسْلَمُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَعْلَمَنِي عَلَيْهِمْ، ثُمَّ اسْتَعْلَمَنِي أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عَمَرُ. قَالَ: وَكَانَ سَعْدٌ مِنْ أَهْلِ السَّرَاةِ، قَالَ فَكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي الْعَسَلِ، فَقُلْتُ لَهُمْ: زَكُوهُ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي تَمَرٍ لَا تَزْكِي، فَقَالُوا: كَمْ تَرَى؟ قَالَ: فَقُلْتُ: الْعُسْرُ فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُسْرَ فَأَتَيْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا كَانَ. قَالَ: فَقَبَضَهُ عَمَرُ فَبَاعَهُ، ثُمَّ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي (١٢٧/٤)]

٦٨٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي، وَهُوَ يَبْنِي أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ الْخَيْلِ وَلَا مِنَ الْعَسَلِ صَدَقَةً. [أخرجه مالك (٢٧٧/١-٢٧٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله ﷺ لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل، وأنه شيء رآه فتطوع له به أهله.

قال الشافعي: لا صدقة في العسل ولا في الخيل؛ فإن تطوع أهلها بشيء قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين، وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل. وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل ممن تطوع بها.

٤٥ - بابُ صدقةِ الورق

٦٨٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ. [هـ]

٦٨٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ. [هـ]

٦٨٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ

فإن قال: قد ضمنت إليها غيرها قيل: فضم إليها ثلاثين شاة، أو أقل من ثلاثين بقرة.

فإن قال: لا أضمتها، وإن كانت مما فيه الصدقة؛ لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة؛ ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين ديناراً في أول الحول وآخره؛ فإن نقصت من عشرين قبل الحول بيوم، ثم تمت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يوم تم.

قال: وإذا أتم رجل في الذهب فأصاب ذهباً فضلاً لم يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله، والذهب قبله على حوله؛ ويستقبل بالفضل حولاً من يوم أفاد كالفائدة غيره من غير ربح الذهب، وهكذا هذا في الورق لا يختلف.

٤٧ - باب زكاة الحلي

٦٨٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تلي بنات أخيهما يسمى في جبرها لهن الحلي ولا تُخرج منه الزكاة. [أخرجه مالك (٢٥٠/١)]

٦٨٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلي بنات أخيهما بالذهب، والفضة لا تُخرج زكاته. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٩٣/٣)]

٦٨٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته وجواريه الذهب، ثم لا يُخرج منه الزكاة. [أخرجه مالك (٢٥٠/١)]

٦٩٠ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سُفيان، عن عمرو بن دينار قال: سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي: أيها زكاة؟ فقال جابر: لا، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: كثير. [أخرجه البيهقي (١٣٨/٤)]

قال الشافعي: ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنهما معنى قول هؤلاء: ليس في الحلي زكاة؟ ويروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة.

قال الشافعي: المال الذي تجب فيه الصدقة بنفسه ثلاث عين، ذهب، وفضة وبعض نبات الأرض، وما أصيب في أرض

يكون فيه أكثر مما قال: وإن لم يقولوا له لم يحلف على إحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه.

قال الشافعي: وإن كانت له فضة ملطوخة على لجام، أو موه بها سقفه؛ فكانت تميز فتكون شيئاً إن جمعت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها، وإن لم تكن تميز ولا تكون شيئاً فهي مستهلكة، فلا شيء عليه فيها.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل أقل من خمس أواق فضة حاضرة، وما يتم خمس أواق فضة ديناً، أو غائبة في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين، فإذا اقتضاه وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدي فيه الزكاة أذاها.

قال الشافعي: وزكاة الورق، والذهب ربع عشره لا يزداد عليه، ولا ينقص منه.

قال الشافعي: وإذا بلغ الورق، والذهب ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره، وما زاد على أقل ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره، ولو كانت الزيادة قيراطاً أخذ ربع عشره.

٤٦ - باب زكاة الذهب

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: ولا أعلم اختلافاً في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغت عشرين مثقالاً، ففيها الزكاة.

قال الشافعي رحمه الله: والقول في أنها إنما تؤخذ منها الزكاة بوزن كان الذهب جسيماً، أو رديشاً، أو دنائير، أو إناء، أو تبراً، كهو في الورق، وأن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالاً حبة، أو أقل من حبة، وإن كانت تحوّر كما تحوّر الوزنة، أو كان لها فضل على الوزنة لم يؤخذ منها زكاة؛ لأن الزكاة بوزن، وفيما خلط به الذهب وغاب منها وحضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل عشرون مثقالاً من ذهب إلا قيراطاً، أو خمس أواق فضة إلا قيراطاً لم يكن في واحد منهما زكاة، ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صفت مما فيه الصدقة إلى صنف.

قال: وإذا لم يجمع التمر إلى الزبيب وهما يخرسان ويعشران وهما حلوان معاً وأشد تقارباً في الثمر، والخلقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلط بأن يجمع الذهب إلى الفضة، ولا يشتبهان في لون ولا ثمن ويحل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعاً من جمع بينهما، فقد خالف سنة رسول الله ﷺ في أنه قال: ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس أواق.

من معدن وركاز وماشية.

ولا حلية سيفه ولا مصحفه ولا منطقته إذا كان من فضة؛ فإن اتّخذ من ذهب، أو اتّخذ لنفسه حلّي المرأة، أو قلادة، أو دملجين، أو غيره من حلّي النساء، ففيه الزكاة؛ لأنّه ليس له أن يتختم ذهباً، ولا يلبسه في منطقته، ولا يتقلّده في سيفه ولا مصحفه.

وكذلك لا يلبسه في درع ولا قباء ولا غيره بوجه.

وكذلك ليس له أن يتحلّى مسكتين ولا خلخالين ولا قلادة من فضة ولا غيرها.

قال الشافعي: وللمرأة أن تتحلّى ذهباً، وورقاً، ولا يجعل حلّيها زكاة من لم ير في الحلّي زكاة.

قال الشافعي: وإذا اتّخذ الرجل، أو المرأة إناء من ذهب، أو ورق زكّاه في القولين معاً؛ فإن كان إناء فيه ألف درهم قيمته مصوغاً للفان، فإنما زكّاه على وزنه لا على قيمته.

قال: وإذا انكسر حلّيها فأرادت إخلافه، أو لم تردّه، فلا زكاة فيه في قول من لم ير في الحلّي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا تكتنزه فتزكّيه.

قال: وإذا اتّخذ الرجل، أو المرأة آنية ذهب، أو فضة، ففيها الزكاة في القولين معاً ولا تسقط الزكاة في واحد من القولين إلا فيما كان حلّي يلبس.

قال الشافعي: وإن كان حلّي يلبس، أو يدخّر، أو يعار، أو يكرى، فلا زكاة فيه، وسواء في هذا كثر الحلّي لامرأة، أو ضوّع، أو قل وسواء فيه الفتوخ، والخواتم، والتّاج وحليّ العرائس وغير هذا من الحلّي.

قال الشافعي: ولو ورث رجل حلّيّاً، أو اشتراه فأعطاه امرأة من أهله، أو خدمه هبة، أو عارية، أو أرسده لذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال: لا زكاة في الحلّي إذا أرسده لمن يصلح له؛ فإن لم يرد هذا، أو أراه ليلبسه فعليه فيه الزكاة؛ لأنّه ليس له لبسه.

وكذلك إن أراه ليكسره.

٤٨ - باب ما لا زكاة فيه من الحلّي

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وما يحلّي النساء به، أو أذخره، أو أذخره الرجال من لؤلؤ وزبرجد وياقوت ومرجان وحليّة بحر وغيره، فلا زكاة فيه، ولا زكاة إلا في ذهب، أو ورق، ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا تما أخرج من الأرض، ولا زكاة في عنبر ولا لؤلؤ أخذ من البحر.

قال: وإذا كان لرجل ذهب، أو ورق، في مثلها زكاة، فالزكاة فيها عيناً يوم يحول عليها الحول وإن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير، ثم غلت فصارت تسوى عشرين ديناراً ورخصت فصارت تسوى ديناراً فالزكاة فيها نفسها.

وكذلك الذهب؛ فإن اتّجر في المائتي درهم فصارت ثلثمائة درهم قبل الحول، ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها، والمائة التي زادتها لحولها، ولا يضم ما ربح فيها إليها؛ لأنّه شيء ليس منها.

قال الشافعي: وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر، ثم يشتري بها عرضاً للتجارة فيحول الحول، والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته، أو نقصه؛ لأن الزكاة حينئذ تحولت في العرض بنّة التجارة، وصار العرض كالذراهم يحسب عليه حول الدراهم فيه، فإذا نضّر ثمن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغاً ما بلغ؛ لأن الحول قد حال عليه، وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى به.

قال الشافعي: ولكن لو نضّر ثمن العرض قبل الحول فصار دراهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول عليه الحول، وصار الحكم إلى الدراهم؛ لأنها كانت في أول السنة وآخرها دراهم وحالت عن العرض.

قال الشافعي: وهذا يخالف ثمة الماشية قبل الحول، ويوافق ثمةا بعد الحول، وقد كتبت ثمة الماشية في الماشية.

قال الشافعي: والخطأ في الذهب، والفضة كالخطأ في الماشية، والحرف لا يخلّفون.

قال الشافعي: وقد قيل في الحلّي صدقة، وهذا ما استخير الله عز وجل فيه.

قال الربيع: قد استخار الله عز وجل فيه.

أخبرنا الشافعي: وليس في الحلّي زكاة، ومن قال في الحلّي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول الله ﷺ في مثل وزنه صدقة، ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة.

قال الشافعي: ومن قال فيه زكاة؛ فكان مقطّعا منظوماً بغيره مميّزه، ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه، أو احتاط فيه حتى يعلم أنّه قد أدى جميع ما فيه، أو أذاه وزاده، وقال فيما وصفت فيما موه بالفضة وزكاة حلية السيّف، والمصحف، والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه.

قال الشافعي: ومن قال: لا زكاة في الحلّي ينبغي أن يقول لا زكاة فيما جاز أن يكون حلّيّاً ولا زكاة في خاتم رجل من فضة

٦٩١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أُذَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ. [أخرجه البيهقي (١٤٦/٤)]

٦٩٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبَرِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَمِيقَهُ الْخُمْسُ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٩٧٦)، ابن أبي شيبة (١٠٠٦٥)، البيهقي (١٣٨/٤)]

قال الشافعي: ولا شيء فيه ولا في مسك ولا غيره مما خالف الركاز، والحراث، والماشية، والذهب، والورق.

٤٩ - باب زكاة المعادن

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا عمل في المعادن، فلا زكاة في شيء مما يخرج منها إلا ذهب، أو ورق فأما الكحل، والرصاص، والنحاس، والحديد، والكبريت، والموميا وغيره، فلا زكاة فيه.

قال الشافعي: وإذا خرج منها ذهب، أو ورق؛ فكان غير متميز حتى يعالج بالنار، أو الطحن، أو التحصيل، فلا زكاة فيه حتى يصير ذهباً، أو ورقاً ويميز ما اختلط به من غيره.

قال الشافعي: فإن سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ زكاته مكائلة، أو موازنة، أو مجازفة لم يكن له ذلك، وإن فعل فذلك مردود، وعلى صاحب المعدن إصلاحه حتى يصير ذهباً، أو ورقاً، ثم تؤخذ منه الزكاة.

قال: وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً، أو ورقاً فالمصدق ضامن له، والقول فيما كان فيه من ذهب، أو ورق قول المصدق مع يمينه إن استهلكه، وإن كان في يده، فقال: هذا الذي أخذت منك، فاقول قوله.

قال الشافعي: ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال؛ لأنه فضة، أو ذهب مختلط بغيره غير متميز منه.

قال الشافعي: وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعادن ليس بركاز، وأن فيها الزكاة.

٦٩٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِّيَّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ تَاجِيَةِ الْفُرْعِ فَلَيْتَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا

الزكاة إلى اليوم. [أخرجه مالك (٢٤٨/١)، أبو داود (٣٠٦١)]

قال الشافعي: ليس هذا مما يشته أهل الحديث رواية، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه فأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ فيه، وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة.

قال: وذهب غيرهم إلى أن المعادن ركاز فيها الخمس.

قال: فمن قال في المعادن الزكاة، قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما تكلفت فيه المؤنة فيما يحصل ويطحن ويدخل النار.

قال: ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعادن، وفي البطحاء في أثر السيل مما يخلق في الأرض كان مذهباً، ولو فرق بينه، فقال: كل هذا ركاز؛ لأن الرجل إذا أصاب البدره المجتمع في المعادن قيل قد أركز، وقاله فيما يوجد في البطحاء في أثر المطر وجعله ركازاً دون ما وصفت مما لا يوصل إليه إلا بتحصيل وطحن كان مذهباً.

قال الشافعي: وما قيل منه فيه الزكاة، فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين مثقالاً، والورق منه خمس أواق.

قال: ويحصى منه ما أصاب في اليوم، والأيام المتابعة ويضم بعضه إلى بعض إذا كان عمله في المعدن متابعاً، وإذا بلغ ما تجب فيه الزكاة زكاة.

قال الشافعي: وإذا كان المعدن غير حاقط قطع العامل العمل فيه، ثم استأنفه لم يضم ما أصاب بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول قل قطعه، أو كثر والقطع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرض، فإذا كان العذر أداه أو علة من مرض متى أمكنه عمل فيه فليس هذا قاطعاً؛ لأن العمل كله يكون هكذا، وهكذا لو تعذر عليه أجره أو هرب عبيده؛ فكان على العمل فيه كان هذا غير قطع ولا وقت فيه إلا ما وصفت قل أو كثر.

قال الشافعي: ولو تابع العمل في المعدن فحقد، ولم يقطع العمل فيه ضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى العمل الأول؛ لأنه عمل كله، وليس في كل يوم سبيل للمعدن، ولو قطع العمل، ثم استأنفه لم يضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول، ولا وقت في قليل قطعه ولا كثيره إلا ما وصفت مع القطع وغير القطع.

٥٠ - باب زكاة الركاز

٦٩٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي

فوجد رجل فيها ركاراً فهو لصاحب القطيعة، وإن لم يعمرها؛ لأنها مملوكة له.

قال الشافعي: وإذا وجد الرجل في أرض الرجل، أو داره ركاراً فادعى صاحب الدار أنه له فهو له بلا بين عليه، وإن قال صاحب الدار: ليس لي، وكان ورث الدار قيل إن ادعته للذي ورثت الدار منه فهو بينك وبين ورثته، وإن وقفت عن دعواك فيه، أو قلت ليس لمن ورثت عنه الدار، كان لمن بقي من ورثة مالك الدار أن يدعوا ميراثهم ويأخذوا منه بقدر موارثهم.

قال الشافعي: وإن ادعى ورثته الرجل أن هذا الركار لهم، كان القول قولهم.

قال الشافعي: وإن أنكر الورثة أن يكون لأبيهم كان للذي ملك الدار قبل أبيهم، وورثته إن كان ميتاً؛ فإن أنكر إن كان حياً، أو ورثته إن كان ميتاً أن يكون له، كان للذي ملك الدار قبله أبداً هكذا، ولم يكن للذي وجده.

قال الشافعي: وإن وجد الرجل الركار في دار رجل، وفيها ساكن غير ربه وادعى رب الدار الركار له فالركار للساكن كما يكون للساكن المتاع الذي في الدار الذي ببناء ولا متصل ببناء.

قال الشافعي: ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا يتخذونه من ضرب الأعاجم وحليتهم وحلية غيرهم من أهل الشرك.

قال الشافعي: وسواء ما وجد ذلك في قبر وغيره إذا كان في موضع لا يملكه أحد.

قال الشافعي: فإن كان لأهل الجاهلية، والشرك عمل، أو ضرب قد عمله أهل الإسلام وضربوه، أو وجد شيء من ضرب الإسلام، أو عملهم لم يضربه، ولم يعمل أهل الجاهلية فهو لقطعة، وإن كان مدفوناً، أو وجد في غير ملك أحد عرف صنع فيه ما يصنع في اللقطة.

قال الشافعي: وإذا وجد في ملك رجل فهو له، والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية، والإسلام أن يعرفه؛ فإن لم يفعل أن يخرج خمسة ولا أجبره على تعريفه؛ فإن كان ركاراً أدى ما عليه فيه، وإن لم يكن ركاراً فهو متطوع بإخراج الخمس وسواء ما وجد من الركار في قبر، أو دار، أو خربة، أو مدفوناً، أو في بناتها.

٦٩٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه، فقال: إني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة بالسواد، فقال علي كرم الله وجهه: أما لأقضي فيها قضاءً بيناً، إن كنت

سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: وفي الركار الخمس. [أخرجه مالك (٢٤٩/١)، البخاري (٢٢٥٥)، مسلم (١٧١٠)، أبو داود (٣٠٨٥)، الترمذي (١٣٩١)، النسائي (٤٥/٥)، ابن ماجه (٢٥٠٩)]

٦٩٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: في الركار الخمس.

٦٩٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أن النبي ﷺ قال: في الركار الخمس.

٦٩٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن داود بن شبيب، عن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه أن النبي ﷺ قال: في كنز وجدّه رجل في خربة جاهلية إن وجدته في قرية مسكونة، أو سبيل ميتة فعرّفه، وإن وجدته في خربة جاهلية، أو في قرية غير مسكونة، ففيه، وفي الركار الخمس. [أخرجه البيهقي (١٥٥/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي لا أشك فيه أن الركار دفن الجاهلية.

قال الشافعي: والذي أنا واقف فيه الركار في المعدن، وفي التبر المخلوق في الأرض.

قال: والركار الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أحيائها كانت له من بلاد الإسلام، ومن أرض الموات.

وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب، ومن بلاد الصلح إلا أن يكونوا صالحوا على ملك مواتها، فمن وجد دفناً من دفن الجاهلية في موات، فأربعة أخماسه له، والخمس لأهل سهمان الصدقة.

قال الشافعي: وإن وجد ركاراً في أرض ميتة يوم وجدّه، وقد كانت حية لقوم من أهل الإسلام، أو العهد كان لأهل الأرض؛ لأنها كانت غير موات كما لو وجده في دار خربة لرجل كان للرجل.

قال الشافعي: وإذا وجده في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل، أو خراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنيمة، وليس بأحق به من الجيش، وهو كما أخذ من منازلهم.

قال الشافعي: وإذا أقطع الرجل قطعة في بلاد الإسلام

وَجَدْتَهَا فِي خَرِيبَةٍ يُؤَدِّي خَرَايجَهَا قَرِيبَةٌ أُخْرَى فَهِيَ لِأَهْلِ تِلْكَ الْقَرِيبَةِ، وَإِنْ كُنْتَ وَجَدْتَهَا فِي قَرِيبَةٍ لَيْسَ يُؤَدِّي خَرَايجَهَا قَرِيبَةٌ أُخْرَى فَلَكَ أَرْبَعَةُ أَخْصَاسِيهِ وَلَنَا الْخُمْسُ، ثُمَّ الْخُمْسُ لَكَ.

[أخرجه البيهقي (١٥٦/٤)]

قال الشافعي: ولو وجد ركازاً في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي حصة وسلم له أربعة أخماسه، ثم أقام رجل بينة عليه أنه له، أخذ من الوالي وأخذ من واجد الركاز جميع ما أخذنا، وإن استهلكها معاً ضمن صاحب الأربعة الأخماس الأربعة الأخماس في ماله، وإن كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي استحققه، وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من ركاز غيره، أو صدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤديها إلى صاحب الركاز، وإن استهلكه لنفسه ضمنه في ماله.

وكذلك إن أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه إن شاء.

قال الشافعي: وإن هلك الخمس في يده بلا جناية منه، وإنما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان.

قال: وإن عزل الذي قبضه كان على الذي ولي من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان.

قال الشافعي: وما قلت هو ركاز فهو هكذا، وما قلت هو لأهل الدار، وهو لقطعة، فلا تخمس اللقطة، وهي للذي وجدها، إذا لم يعترف.

وكذلك إذا اعترف لم تخمس.

قال الشافعي: وإذا وجد رجل ركازاً في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كموات أرض العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس، وإن وجده في أرض عامرة يملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة، وما أخذ من بيوتهم.

٥١- باب ما وجد من الركا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أشك إذا وجد الرجل الركاز ذهباً، أو ورقاً وبلغ ما يجز منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس.

قال الشافعي: وإن كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة، أو كان ما وجد منه من غير الذهب، والورق، فقد قيل فيه الخمس، ولو كان فيه فخار، أو قيمة درهم، أو أقل منه، ولا يبين لي أن أوجه على رجل ولا أجبره عليه، ولو كنت الواحد له

لخمسته من أي شيء كان وبالغا ثمنه ما بلغ.

قال الشافعي: وإذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس، فإنما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعادن حين يجدها؛ لأنها موجودة من الأرض، وهو مخالف لما استفيد من غير ما يوجد في الأرض.

قال الشافعي: ومن قال: ليس في الركاز شيء حتى يكون ما تجب فيه الصدقة؛ فكان حول زكاة ماله في الحرم فأخرج زكاة ماله، ثم وجد الركاز في صفر وله مال تجب فيه الزكاة زكى الركاز بالخمس، وإن كان الركاز ديناراً؛ لأن هذا وقت زكاة الركاز ويده مال تجب فيه الزكاة، أو مال إذا ضم إليه الركاز وجبت فيه الزكاة، وهذا هكذا إذا كان المال بيده، وإن كان مالا ديناً، أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز، ثم سأل، فإذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يد من وكله بالتجارة فيه فهو ككينونة المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك، ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه، وهكذا إذا كان له وديعة في يد رجل، أو مدفون في موضع فعلم أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضعه.

قال الشافعي: وهكذا لو أفاد عشرة دنانير؛ فكان حولها في صفر وحول زكاته في الحرم كان كما وصفت في الركاز.

قال الشافعي: وإذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه إذا قبضه الزكاة بنفسه، وإذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يزكيه حتى يقبضه وعليه طلبه إذا حل، وإذا قبضه، أو قبض منه ما يفي بالركاز ما تجب فيه الصدقة زكاة.

قال الشافعي: من قال هذا القول قال: لو أفاد اليوم ركازاً لا تجب فيه زكاة وغداً مثله، ولو جمعاً معاً وجبت فيهما الزكاة لم يكن في واحد منهما خمس، ولم يجمعاً وكانا كالمال يفيد في وقت ثم عليه سنة، ثم يفيد آخر في وقت فتمر عليه سنة ليس فيه الزكاة، فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا، وهو مما تجب فيه الزكاة فحال عليه حول، وهو كذلك أخرج زكاته ربع العشر بالحول لا خساً.

٥٢- باب زكاة التجارة

٦٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ.....، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَمَّاسٍ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَى عُنُقَيْهِ أَوَمَةٌ أَحْمَلُهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا تُؤَدِّي زَكَاتَكَ يَا حَمَّاسُ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا لِي غَيْرُ هَذِهِ الَّتِي عَلَى ظَهْرِي

بقيمة ولا في غلته ولا في ثمنه لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً، فإذا حال على ما نصّب يده من ثمنه حول زكاه.

وكذلك غلته إذا كانت مما يزكى من سائمة إبل أو بقرة أو غنم أو ذهب أو فضة؛ فإن أكرى شيئاً منه بحطّة أو زرع مما فيه زكاة، فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل؛ لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة، وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتى حقه يوم حصاده، وهذا دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: وزكاة الزرع على بائعه؛ لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يجيز بيع الزرع إلا بعد أن يبيض. قال أبو محمد الربيع: وجواب الشافعي فيه على قول من يجيز بيعه فأمّا هو؛ فكان لا يرى يبيعه في سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي ﷺ فيبيع.

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه، ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة. قال الشافعي: ومن ملك شيئاً من هذه العروض بميراث أو هبة أو وصية أو أي وجوه الملك ملكها به إلا الشراء أو كان مترتباً يريد به البيع فحالت عليه أحوال، فلا زكاة عليه فيه؛ لأنه ليس بمشتري للتجارة.

قال الشافعي: ومن اشترى من العروض شيئاً مما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه الزكاة بعينه ذهباً أو ورقاً أو عرض أو بأي وجوه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكاً صحيحاً، فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه، هو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالأغلب من نقد بلده دنائراً كانت أو دراهم، ثم يخرج زكاته من المال الذي قومه به.

قال الشافعي: وهكذا إن باع عرضاً منه بعرض اشتراه للتجارة قوّم العرض الثاني بحوله يوم ملك العرض الأول للتجارة، ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء غبن فيما اشتراه منه أو غبن عامّة إلا أن يغبن بالمحاباة وجاهلاً به؛ لأنه بعينه لا اختلاف فيما تجب عليه الزكاة منه.

قال الشافعي: وإذا اشترى العرض بنقد تجب فيه الزكاة أو عرض تجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشترى العرض كان المال أو العرض الذي اشترى به العرض للتجارة أقام في يده ستة أشهر، ثم اشترى به عرضاً للتجارة، فاقام في يده ستة أشهر، فقد حال الحول على المالكين معاً، الذي كان أحدهما مقام الآخر، وكانت الزكاة واجبة فيهما معاً، فيقوم العرض الذي في يده فيخرج منه زكاته.

قال الشافعي: فإن كان في يده عرض لم يشتره أو عرض اشتراه لغیر تجارة، ثم اشترى به عرضاً للتجارة لم يحسب ما أقام

وأهية في القَرْط، فقال: 'ذاك مال فضع' قال فوضعتها بين يديه فصبتها فوجدتها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة. [أخرجه البيهقي (١٤٧/٤)]

٧٠٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان قال: حدثنا ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن أبي عمرو بن حسان، عن أبيه مثله. [أخرجه البيهقي (١٤٧/٤)]

٧٠١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: 'ليس في العرض زكاة إلا أن يزد به التجارة'. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٣٠٠/٣)]

٧٠٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: 'أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص في حساب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً'. [أخرجه مالك (٢٥٥/١)]

قال الشافعي: وبعد له حتى يحول عليه الحول فيأخذ، ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ.

قال الشافعي: ونوافقه في قوله؛ فإن نقصت ثلث دينار فدعها وبخالفه في أنها إذا نقصت عن عشرين ديناراً أقل من حبة لم نأخذ منها شيئاً؛ لأن الصدقة إذا كانت محدودة بأن لا يؤخذ إلا من عشرين ديناراً، فالعلم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين ديناراً بشيء ما كان الشيء.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه، وذكر لي عنه من أهل العلم بالبلدان.

قال الشافعي: والعروض التي لم تشت للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دور أو حمامات لغلّة أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلت أو رقيق كثر أو قل، فلا زكاة فيها. وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالكيها.

وكذلك كتابة المكاتب وغيره لا زكاة فيها إلا بالحول له. وكذلك كل مال ما كان ليس بماشية ولا حرث ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغني عنه أو يستغل ماله غلّة منه أو بذخره، ولا يريد بشيء منه التجارة، فلا زكاة عليه في شيء منه.

يريدُ به التجارة، كان كما ملك بغير شراء لا زكاة فيه.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً يريدُ به التجارة، فلم يحل عليه حَوْلٌ من يومِ اشتراهِ حتى نرى به أن يقتنيه، ولا يتخذهُ لتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إليّ لو زكاه، وإنما يبيّن أن عليه زكاته إذا اشتراه يريدُ به التجارة، ولم تنصرف نيّته عن إرادَةِ التجارة به، فأما إذا انصرفت نيّته عن إرادَةِ التجارة، فلا أعلمه أن عليه فيه زكاة، وهذا مخالفٌ لماشيئة سائمة أرادَ علفها، فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها؛ فأما نيّة القنية والتجارة فسواء لا فرق بينهما إلا بنية المالك.

قال الشافعي: ولو كان لا يملك إلا أقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالاً فاشترى بها عرضاً للتجارة فباع العرض بعدما حال عليه الحَوْل، أو عنده، أو قبله بما تجب فيه الزكاة زكى العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك الدرهم؛ لأنه لم يكن في الدرهم زكاة لو حال عليها الحَوْل وهي بمالها.

قال الشافعي: ولو كانت الذنائب، أو الدرهم التي لا يملك غيرها التي اشترى بها العرض أقامت في يده أشهراً لم يحسب مقامها في يده؛ لأنها كانت في يده لا تجب فيها الزكاة وحسب للعرض حَوْلٌ من يوم ملكه، وإنما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة وجبت فيه بنفسه بنية شرائه للتجارة إذا حال الحَوْل من يوم ملكه هو بما تجب فيه الزكاة؛ لأنّي كما وصفت من أن الزكاة صارت فيه نفسه ولا أنظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها؛ لأنه إنما تجب فيه الزكاة إذا كانت قيمته يوم تحل الزكاة بما تجب فيه الزكاة، هو في هذا يخالف الذهب والفضة، ألا ترى أنه لو اشترى عرضاً بعشرين ديناراً وكانت قيمته يوم يحول الحَوْل أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة؛ لأن هذا يبيّن أن الزكاة تحولت فيه، وفي ثمنه إذا بيع لا فيما اشترى به.

قال الشافعي: وسواء فيما اشتراه لتجارة كل ما عدا الأعيان التي فيها الزكاة بأنفسها من رقيق وغيرهم، فلو اشترى رقيقاً لتجارة فجاء عليهم الفطر وهم عنده زكى عنهم زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة مجزئهم، وإن كانوا شركيين زكى عنهم التجارة، وليست عليه فيهم زكاة الفطر.

قال: وليس في شيء اشترى لتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاته غير زكاة التجارة، ألا ترى أن زكاة الفطر على عديم الأحرار الذين ليسوا بمال، وإنما هي ظهور لمن لزمه اسم الإيمان.

قال الشافعي: ولو اشترى دراهم بدينارين، أو بعرض، أو دنارين بدرهم، أو بعرض يريدُ بها التجارة، فلا زكاة فيما اشترى منها إلا بعدما يحول عليه الحَوْل من يوم ملكه كأنه ملك مائة

العرض الذي اشترى به العرض الآخر وحسب من يوم اشترى العرض الآخر، فإذا حال الحَوْل من يوم اشتراه زكاه؛ لأن العرض الأول ليس مما تجب فيه الزكاة بحال.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً للتجارة بدينارين أو بدرهم أو شيء تجب فيه الصدقة من الماشية، وكان أفاد ما اشترى به ذلك العرض من يومه لم يقوّم العرض حتى يحول الحَوْل يوم أفاد ثمن العرض، ثم يزكيه بعد الحَوْل.

قال الشافعي: ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر، ثم باعه بدرهم أو دنارين أقامت في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدينارين أو دراهم أقامت في يده ستة أشهر؛ لأنه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نيّة التجارة؛ فكان حكمه حكم الذهب والورق التي حال عليها الحَوْل في يده.

قال الشافعي: ولو كانت في يده مائتا درهم ستة أشهر، ثم اشترى بها عرضاً فأقام في يده حتى يحول عليه حَوْلٌ من يوم ملك المائتي درهم التي حوّلها فيه لتجارة عرضاً أو باعه بعرض لتجارة فحال عليه الحَوْل من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم زكى المائتي درهم، قوّمه بدرهم، ثم زكاه، ولا يقوّمه بدينارين إذا اشتراه بدرهم، وإن كانت الذنائب الأغلب من نقد البلد، وإنما يقوّمه بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة.

قال الشافعي: ولو اشتراه بدرهم، ثم باعه بدينارين قبل أن يحول الحَوْل عليه من يوم ملك الدرهم التي صرفها فيه أو من يوم زكاه فعليه الزكاة من يوم ملك الدرهم التي اشتراه بها إذا كانت بما تجب فيه الزكاة، وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه فبأي شيء بيع العرض، ففيه الزكاة، وقوّم الذنائب التي باعه بها دراهم، ثم أخذ زكاة الدرهم ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوّم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضاً فيقوّم فتؤخذ منه الزكاة، فإذا بيع بدينارين زكى الذنائب بقيمة الدرهم.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدرهم فباعها بدينارين فالبيع جائز، ولا يقوّمه بدرهم، ولا يخرج لها زكاة من قبل أن في الذنائب بأعيانها زكاة، فقد تحولت الدرهم دنارين، فلا زكاة فيها، وأصل قول الشافعي أنه لو باع بدرهم قد حال عليها الحَوْل إلا يوماً بدينارين لم يكن عليه في الذنائب زكاة حتى يتبدل لها حَوْلًا كاملاً كما لو باع بقر أو غنماً بإبل قد حال الحَوْل على ما باع إلا يوماً استقبل حَوْلًا بما اشترى إذا كانت سائمة.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً لا ينوي بشرائه التجارة فحال عليه الحَوْل أو لم يحل، ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على ثمنه الحَوْل؛ لأنه إذا اشتراه لا

لأن ملكه حادث فيه، ولم يحل عليه حول من يوم ملكه.

قال الشافعي: ولو استأجر المالك سنين لا يباع زكاه كل سنة على رب المال أبداً حتى يسلم إلى رب المال رأس ماله، فأمّا ما لم يسلم إلى رب المال رأس ماله فهو من ملك رب المال في هذا القول لا يختلف.

قال الشافعي: وإن كان رب المال حراً مسلماً، أو عبداً مأذوناً له في التجارة والعامل نصرانياً، أو مكاتباً، فهكذا يزكي ما لم يأخذ رب المال رأس ماله، وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله، ولم يزك مال النصراني ولا المكاتب منه، هو أشبه القولين، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: والقول الثاني، إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري بها سلعة تسوى ألفاً فحال الحول على السلعة في يدي المقارض قبل بيعها قومت، فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف وخمسمائة؛ لأنها حصّة رب المال، ووقفت زكاة خمسمائة؛ فإن حال عليها حول ثان؛ فإن بلغت ألفين زكيت الألفان؛ لأنه قد حال على الخمسمائة الحول من يوم صارت للمقارض؛ فإن نقصت السلعة، فلا شيء على رب المال ولا المقارض يتراجعان به من الزكاة، وإن زادت حتى تبلغ في عام مقبل ثمن ثلاثة آلاف درهم زكيت ثلاثة آلاف كما وصفت، ولو لم يكن الفضل فيها إلا مائة درهم للمقارض نصفها وحال عليها حول من يوم صار للمقارض فيها فضل زكيت؛ لأن المقارض خليط بها؛ فإن نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكيت ألف ولا تعدو الزكاة الأولى أن تكون عنهما معاً، فهما لو كانا خليطين في مال أخذنا الزكاة منهما معاً، أو عن رب المال، وهذا إذا كان المقارض حراً مسلماً، أو عبداً أذن له سيده في القراض؛ فكان ماله مال سيده؛ فإن كان المقارض ثمن لا زكاة عليه كان كان نصرانياً والمسألة مجالها زكيت حصّة المقارض المسلم، ولم تزك حصّة المقارض النصراني مجال؛ لأن نماءها لو سلم كان له.

قال الشافعي: وهكذا لو كان المقارض مكاتباً في القول الأول إذا كان رأس المال لمسلم ولا تزكي حصّة العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر؛ لأنه لا زكاة عليهما في أموالهما.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم، فاشتري سلعة بألف فحال عليها حول وهي ثمن ألفين، فلا زكاة فيها، وإن حال عليها أحوال؛ لأنها مال نصراني إلا أن يدفع العامل إلى النصراني رأس ماله، فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكي نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول، ولا يزكي نصيب النصراني في القول الأول، وأمّا القول الثاني، فإنه يحصي ذلك، ولا يكون عليه فيه زكاة، فإذا

دينار أحد عشر شهراً، ثم اشترى بها مائة دينار، أو ألف درهم، فلا زكاة في الثنايين الآخرة ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها؛ لأن الزكاة فيها بأنفسها.

قال الشافعي: وهكذا إذا اشترى سائمة من إبل، أو بقرة، أو غنم بدنانير، أو دراهم، أو غنم، أو إبل، أو بقرة، فلا زكاة فيما اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراه بمثله، أو غيره مما فيه الزكاة، ولا زكاة فيما أقام في يده ما اشتراه ما شاء أن يقيم؛ لأن الزكاة فيه بنفسه لا بنية للتجارة ولا غيرها.

قال الشافعي: وإذا اشترى السائمة لتجارة زكاه زكاة السائمة لا زكاة التجارة، وإذا ملك السائمة بميراث، أو هبة، أو غيره زكاه بمجولها زكاة السائمة، وهذا خلاف التجارات.

قال الشافعي: وإذا اشترى غلاً وأرضاً للتجارة زكاه زكاة النخل والزرع، وإذا اشترى أرضاً فيها غراس غير نخل، أو كرم، أو زرع غير حنطة.

قال أبو يعقوب والربيع: وغير ما فيها الزكاه لتجارة زكاه زكاة التجارة؛ لأن هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة، وإنما يزكي زكاة التجارة.

قال الشافعي: ومن قال: لا زكاة في الحلبي ولا في الماشية غير السائمة، فإذا اشترى واحداً من هذين للتجارة، ففيه الزكاة كما يكون في العروض التي تشتري للتجارة.

٥٣- باب زكاة مال القراض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري بها سلعة تسوى ألفين وحال عليها الحول قبل أن يبيعها، ففيها قولان:

أحدهما أن السلعة تزكي كلها؛ لأنها من ملك مالكها لا شيء فيها للمقارض حتى يسلم رأس المال إلى رب المال ويقاسمه الربح على ما تشارطا.

قال الشافعي: وكذلك لو باعها بعد الحول، أو قبل الحول، فلم يقسمها المال حتى حال الحول.

قال: وإن باعها قبل الحول وسلم إلى رب المال رأس ماله واقسما الربح، ثم حال الحول، ففي رأس مال رب المال وربحه الزكاة، ولا زكاة في حصّة المقارض؛ لأنه استفاد مالاً لم يحل عليه الحول.

قال الشافعي: وكذلك لو دفع رأس مال رب المال إليه، ولم يقسمها الربح حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحصته من الربح، ولم يصدق مال المقارض، وإن كان شريكاً به؛

والتمرة والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها مجال؛ لأن كلاً مما قد جاء عن رسول الله ﷺ أن في كله إذا بلغ ما وصف به الصدقة.

قال الشافعي: وهكذا هذا في صدقة الإبل التي صدقتها منها والتي فيها الغنم وغيرها كالمترهن بالشبيء، فيكون لصاحب الرهن ما فيه ولغرماء صاحب المال ما فضل عنه، وفي أكثر من حال المترهن، وما وجب في مال فيه الصدقة من إجارة أجير وغيرها أعطى قبل الحول.

قال الشافعي: ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للمستأجر؛ فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما تجب فيه الصدقة بعد شاة الأجير، وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول، ففي غنمه الصدقة، على الشاة حصتها من الصدقة؛ لأنه خليط بالشاة.

قال الشافعي: وهكذا هذا في الرجل يستأجر بتمر نخلة بعينها، أو نخلات لا يختلف إذا لم يقبض الإجارة.

قال الشافعي: فإن استأجر بشيء من الزرع قائم بعينه لم تجز الإجارة به؛ لأنه مجهول كما لا يجوز بيعه إلا أن يكون مضي خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الإجارة عليه، ويكون كالشاة بعينها وغير النخلة والنخلات بأعينهن.

قال الشافعي: وإن كان استأجره بشاة بصفة، أو تمر بصفة، أو باع غنماً فعليه الصدقة في غنمه وتمره وزرعه ويؤخذ بأن يؤدي إلى الأجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة، أو غيره.

قال الشافعي: وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه، أو لم يكن له شيء غير المال الذي وجبت فيه الزكاة.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل مائتا درهم فقام عليه غرماؤه، فقال: قد حال عليها الحول، وقال الغرماء: لم يحل عليها الحول فالتول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها، أو أكثر.

قال الشافعي: ولو كانت له أكثر من مائتي درهم، فقال: قد حالت عليها أحوال، ولم أخرج منها الزكاة وكذب غرماؤه كان القول قوله ويخرج منه زكاة الأحوال، ثم يأخذ غرماؤه ما بقي منها بعد الزكاة أبداً أولى بها من مال الغرماء؛ لأنها أولى بها من ملك مالها.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بألف درهم، أو ألفي درهم بمائة دينار فسواء، وإذا حال الحول على الدراهم الموهنة قبل أن يحل دين المترهن، أو بعده فسواء، ويخرج

حال حول؛ فإن سلم له فضلها أدى زكاته كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان له في المال فضل.

قال: وإذا كان الشريك في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنفرد لا صدقة الشريك ولا الخليط في الماشية والناس وغير ذلك؛ لأنه، إنما يجمع في الصدقة ما فيه كله صدقة، فأنما أن يجمع في الصدقة ما لا زكاة فيه، فلا يجوز له.

٥٤ - باب الدين مع الصدقة

٧٠٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ: "هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ حَتَّى تَخْصُلَ أَمْوَالُكُمْ فَتُؤَدُّ مِنْهَا الزَّكَاةُ". [أخرجه مالك (٢٥٣/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحديث عثمان يشبه، والله تعالى أعلم، أن يكون إنما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله "هذا شهر زكاتكم" يجوز أن يقول: هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكاتكم كما يقال شهر ذي الحجة، وإنما الحجّة بعد مضي أيام منه.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل مائتا درهم وعليه دين مائتا درهم فمضى من المائتين شيئاً قبل حلول المائتين، أو استعدى عليه السلطان قبل محلّ حلول المائتين فقضاها، فلا زكاة عليه؛ لأنّ الحول حال، وليست مائتين.

قال: وإن لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم، ثم يقضي عليه السلطان بما بقي منها.

قال الشافعي: وهكذا لو استعدى عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله، ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاتها، ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي.

قال الشافعي: ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول، ثم حال الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة؛ لأنّ المال صار للغرماء دونه قبل الحول، وفيه قول ثان أن عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه، ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يجس هذا المال، وأن يقضي الغرماء من غيره.

قال الشافعي: وإذا أوجب الله عز وجلّ عليه الزكاة في مال، فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له، فلا يجوز عندي، والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطي الذي استحقه ويقضي دينه من شيء إن بقي له.

قال الشافعي: وهكذا هذا في الذهب والورق والزرع

منها الزكاة قبل دين المرتهن.

قال الشافعي: وهكذا كل مال رهن وجبت فيه الزكاة.

٥٦- باب الدين يدفع زكاته فتهلك قبل أن

يدفعها إلى أهلها

قال الربيع: القول الآخر أصح القولين عندي؛ لأن من غصب ماله، أو غرق لم يزل ملكه عنه، هو قول الشافعي.

قال الشافعي: وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون، أو أمانة فجدحه إياه ولا بينة له عليه، أو له بينة غائبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجه ما كان الأخذ.

قال الربيع: فإذا أخذه زكاه لما مضى عليه من السنين، هو معنى قول الشافعي.

قال الشافعي: فإن هلك منه مال فالتقطه منه رجل، أو لم يدر التقط، أو لم يلتقط، فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بحال؛ لأن الملتقط يملكه بعد سنة على أن يؤديه إليه إن جاء، ويخالف الباب قبله بهذا المعنى.

قال الشافعي: وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه إذا كان في مثله زكاة لما مضى، ثم كلما قبض منه شيئاً فكذا.

قال الشافعي: وإذا عرفت الرجل اللقطة سنة، ثم ملكها فحال عليها أحوال، ولم يزكها، ثم جاء صاحبها، فلا زكاة على الذي وجدها، وليس هذا كصداق المرأة؛ لأن هذا لم يكن لها مالاً قط حتى جاء صاحبها، وإن أدى عنها زكاة منها ضمنها لصاحبها.

قال الشافعي: والقول في أن لا زكاة على صاحبها الذي اعترفها، أو أن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة؛ لأنه أبيع له أكلها بلا رضا من الملتقط، أو يكون عليه فيها الزكاة؛ لأنها ماله، وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه إذا كان في مثله زكاة لما مضى، فكلما قبض منه شيئاً فكذا، وإن قبض منه ما لا زكاة في مثله، فكان له مال، أضافه إليه، وإلا حسبه، فإذا قبض ما تحب فيه الزكاة معه، أدى زكاته لما مضى عليه من السنين.

٥٧- باب الذي يدفع زكاته فتهلك قبل أن

يدفعها إلى أهلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخرج رجل زكاة ماله قبل أن تحل فهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها لم تجز عنه، وإن حلت زكاة ماله زكى ما في يديه من ماله، ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله، وسواء في هذا زرعه وثمره، إن

٥٥- باب زكاة الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الدين لرجل غائب عنه فهو كما تكون التجارة له غائبة عنه الوديعة، وفي كل زكاة.

قال: وإذا سن رسول الله ﷺ الزكاة في الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا في حول؛ لأن المال لا يعدو أن يكون فيه زكاة، ولا يكون إلا كما سن رسول الله ﷺ أو لا يكون فيه زكاة، فيكون كالمال المستفاد.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل على رجل دين فحال عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائم، وأنه لا يجحد، ولا يضطره إلى عدوى فعلية أن يأخذه منه، أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا، وإن كان رب المال غائباً، أو حاضراً لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف، أو بفلس له إن استعدى عليه، وكان الذي عليه الدين غائباً حسب ما احتبس عنده حتى يمكنه أن يقبضه، فإذا قبضه أدى زكاته لما مر عليه من السنين لا يسعه غير ذلك، وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه، ولا يقدر له عليها، وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف في شيء.

قال الشافعي: وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيل له على قبضه حيث هو، قوم حيث هو وأدبت زكاته، ولا يسعه إلا ذلك، وهكذا المال المدفون والدين، وكلما.

قلت: لا يسعه إلا تأدية زكاته بحوله وإمكانه له؛ فإن هلك قبل أن يصل إليه وبعد الحول، وقد أمكنه فزكاته عليه دين، وهكذا كل مال له يعرف موضعه، ولا يدفع عنه فكلما.

قلت له: يزكيه، فلا يلزمه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فتهلك المال قبل أن يمكنه قبضه، فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته؛ لأن العين التي فيها الزكاة هلكت قبل أن يمكنه أن يؤديها.

قال الشافعي: فإن غصب مالاً فاقام في يدي الغاصب زماناً لا يقدر عليه، ثم أخذه، أو غرق له مال فاقام في البحر زماناً، ثم قدر عليه، أو دفن مال فضل موضعه، فلم يدر أين هو، ثم قدر عليه، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاة لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه؛ لأنه كان مغلوباً عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين، أو يكون فيه الزكاة إن سلم؛ لأن ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين.

كانت له.

٥٨ - باب المال يحول عليه أحوال في يدي

صاحبه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل خمس من الإبل فحال عليها أحوال وهي في يده لم يؤد زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد؛ لأن الزكاة في أعيانها، وإن خرجت منها شاة في السنة، فلم يبق له خمس تجب فيها الزكاة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الإبل أقامت عنده أحوال أداء زكاتها في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام؛ لأنه إنما يخرج الزكاة من غيرها عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك إن كانت له أربعون شاة، أو ثلاثون من البقر، أو عشرون ديناراً، أو مائتا درهم أخرج زكاتها لعام واحد؛ لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لأهلها ضماناً ما غصب.

قال الشافعي: لو كانت إبله ستاً فحال عليها ثلاثة أحوال وبيع منها يسوى شاتين فأكثر أدى زكاتها لثلاثة أحوال؛ لأن بيعاً منها إذا ذهب بشاتين، أو أكثر كانت عنده خمس من الإبل فيها زكاة.

قال الشافعي: لو كانت عنده اثنان وأربعون شاة، أو واحد وعشرون ديناراً فحال عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شياه؛ لأن شاتين يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصف وحصّة الزيادة؛ لأن الزكاة تذهب ويبقى في يده ما فيه زكاة، وهكذا لو كانت له أربعون شاة أوّل سنة، ثم زادت شاة فحال عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون، ثم زادت شاة في السنة الثالثة فحال عليها سنة وهي اثنان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث شياه؛ لأن السنة لم تحل إلا وربها يملك فيها أربعين شاة.

قال الشافعي: فعلى هذا الباب كله فيه الزكاة.

قال الشافعي: لو كانت له أربعون شاة فحال عليها أحوال، ولم ترد فأحب إلي أن يؤدى زكاتها لما مضى عليها من السنين، ولا يبين لي أن نخبره إذا لم يكن له إلا الأربعون شاة فحال عليها ثلاثة أحوال أن يؤدى ثلاث شياه.

قال الربيع: وفي الإبل إذا كانت عنده خمس من الإبل فحال عليها أحوال كانت عليه في كل حول شاة؛ لأن الزكاة ليست من عينها إنما تخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة.

قال الشافعي: وإن أخرجها بعدما حلت فهلكت قبل أن يدفعها إلى أهلها؛ فإن كان لم يفرط والتفرط أن يمكنه بعد حوله دفعها إلى أهلها، أو الوالي فتأخر، لم يحسب عليه ما هلك، ولم تجز عنه من الصدقة؛ لأن من لزمه شيء لم يبرأ منه إلا بدفعه إلى من يستوجب عليه.

قال الشافعي: ورجع إلى ما بقي من ماله؛ فإن كان فيما بقي منه زكاة زكاة، وإن لم يكن فيما بقي منه زكاة لم يزكّه كان حلّ عليه نصف دينار في عشرين ديناراً فأخرج النصف فهلكت قبل أن يدفعه إلى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف، فلا زكاة عليه فيها، وإن كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فهلكت قبل أن يدفعه إلى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف، فلا زكاة عليه فيها، وإن كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فأراد أن يزكها فيخرج عن العشرين نصفاً وعن الباقي من العشرين ربع عشر الباقي؛ لأن ما زاد من الدنانير والدرهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة، ففيه الصدقة بحسابه؛ فإن هلكت الزكاة، وقد بقي عشرون ديناراً وأكثر فزكّي ما بقي بربع عشرة.

قال الشافعي: وهذا هكذا مما أنبت الأرض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والمال إلا أن الماشية تخالف هذا في أنها بعدد وأنها معفو عنها بين العدين؛ فإن حال عليه حول، هو في سفر، فلم يجد من يستحق السهمان، أو هو في مصر فطلب، فلم يحضره في ساعته تلك من يستحق السهمان، أو سجن، أو حيل بينه وبين ماله، فكل هذا عذر، لا يكون به مفراطاً، وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كما لا يحسب ما هلك قبل الحول، وإن كان يمكنه إذا حبس من يثق به، فلم يأمره بذلك، أو وجد أهل السهمان فأخر ذلك قليلاً، أو كثيراً، هو يمكنه، فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفراط، وما هلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقي في يديه منه كان كانت له عشرون ديناراً فأمكنه أن يؤدى زكاتها فأخرها فهلكت العشرون فعليه نصف دينار يؤديه متى وجده، لو كان له مال يمكنه أن يؤدى زكاته، فلم يفعل فوجبت عليه الزكاة سنين، ثم هلك أدى زكاته لما فرط فيه، وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء زكاتها، فلم يؤدها أدى زكاتها ثلاث سنين، وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت، فلا زكاة عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيهما.

٥٩- باب البيع في المال الذي فيه الزكاة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: لو باع رجل رجلاً مائتي درهم بمخمسة دنانير بيعاً فاسداً فأقامت في يده المشتري شهراً، ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع، ففيها الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه؛ لأنها لم تخرج من ملكه بالبيع الفاسد، وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيعاً فاسداً من ماشية، أو غيرها زكّي على أصل ملك المالك الأول؛ لأنه لم يخرج من ملكه، لو كان البائع باعها بيعاً صحيحاً على أنه بالخيار ثلاثاً وقبضها المشتري، أو لم يقبضها فحال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة؛ لأنه لم يتم خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولشترها ردّها للنقص الذي دخل عليها بالزكاة.

وكذلك لو كان الخيار للبائع والمشتري معاً.

قال الشافعي: لو كان الخيار للمشتري دون البائع فاخترت إنفاذ البيع بعدما حال عليها الحول، ففيها قولان: أحدهما أن على البائع الزكاة؛ لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول، ولم يتم خروجها من ملكه بحال.

قال: والقول الثاني أن الزكاة على المشتري؛ لأن الحول حال وهي ملك له، وإنما له خيار الرد إن شاء دون البائع.

قال الربيع: وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار دون البائع، فلما كان أكثر الملك للمشتري كانت الزكاة عليه إذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقبضت وسقطت الزكاة عن البائع؛ لأنها قد خرجت من ملكه ببيع صحيح.

قال الشافعي: لو باع الرجل صنفاً من مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله بيوم على أن البائع فيه بالخيار يوماً، فاخترت إنفاذ البيع بعد يوم، وذلك بعد تمام حوله كانت في المال الزكاة؛ لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه، وكان للمشتري رده بنقص الزكاة منه، لو اختار إنفاذ البيع قبل أن يمضي الحول لم يكن فيه زكاة؛ لأن البيع قد تم قبل حوله.

قال الشافعي: وهكذا كل صنفاً من المال باعه قبل أن تحل الصدقة فيه وبعده من دنانير ودراهم وماشية لا اختلاف فيها ولا عليه بفرق بينها.

قال الشافعي: وإذا باع دنانير بدراهم، أو دراهم بدنانير، أو بقرًا بغنم، أو بقرًا ببقر، أو غنماً بغنم، أو إبلاً بإبل، أو غنم فكل ذلك سواء فأي هذا باع قبل حوله، فلا زكاة على البائع فيه؛ لأنه لم يحل عليه الحول في يده ولا على المشتري حتى يحول عليه حول من يوم ملكه.

قال الشافعي: وسواء إذا زالت عين المال من الإبل، أو الذهب بإبل، أو ذهب، أو بغيرها لا اختلاف في ذلك، فإذا باع رجل رجلاً بخلاف فيها تمر، أو تمرًا دون النخل فسواء؛ لأن الزكاة إنما هي في التمر دون النخل، فإذا ملك المشتري الثمرة بأن اشتراها بالنخل، أو بأن اشتراها منفردة شراءً بصح، أو وهبت له وقبضها، أو أقر له بها، أو تصدق بها عليه، أو أوصي له بها، أو أي وجه من وجه الملك صح له ملكها به، فإذا صح له ملكها قبل أن ترى فيها الحمرة، أو الصفرة، وذلك الوقت الذي يحل فيه بيعها على أن يترك حتى يبلغ، فالزكاة على مالها الآخر؛ لأن أول وقت زكاتها أن ترى فيها حمرة، أو صفرة فيخرص، ثم يؤخذ ذلك تمرًا.

قال الشافعي: فإن ملكها بعدما رثت فيها حمرة، أو صفرة فالزكاة في التمر من مال مالها الأول، لو لم يملك الزكاة المالك الآخر خرصت الثمرة قبل تملكها، أو لم تحرص.

قال الشافعي: ولا يختلف الحكم في هذا في أي وجه ملك به الثمرة بحال في الزكاة ولا في غيرها إلا في وجه واحد، هو أن يشتري الثمرة بعدما يبدو صلاحها، فيكون العشر في الثمرة لا يزول، ويكون البيع في الثمرة مفسوخاً كما يكون لو باعه عبدين أحدهما له والآخر ليس له مفسوخاً، ولكنه يصح، لا يصح غيره إذا باعه على ترك الثمرة أن يبيعه تسعة أعشار الثمرة إن كانت تسقى بعين، أو كانت بعلًا وتسعة أعشارها ونصف عشرها إن كانت تسقى بغرب ويبيعه جميع ما دون خمسة أوسق إذا لم يكن للبائع غيره فيصح البيع، لو تعدى المصدق فأخذ مما ليست فيه الصدقة وزاد فيما فيه الصدقة فأخذ أكثر منها لم يرجع فيه المشتري على البائع وكانت مظلمة دخلت على المشتري.

قال الشافعي: لو كان لواحد حائط فيه خمسة أوسق فباع ثمره من واحد، أو اثنين بعدما يبدو صلاحها، ففيه الزكاة كما وصفت في مال البائع نفسه، لو باعه قبل أن يبدو صلاحه، ولم يشترط أن يقطع من واحد، أو اثنين، ففيه الصدقة والبيع فيه فاسد.

قال الشافعي: وإن استهلك المشتري الثمرة كلها أخذ رب الحائط بالصدقة، وإن أفلس أخذ من المشتري قيمتها بما اشترى من ثمنها العشر، ورد ما بقي على رب الحائط، وإن لم يفلس البائع أخذ بعشرها؛ لأنه كان سبب هلاكها، وإن كان للمشتري غرماء؛ فكان ثمن ما استهلك من العشر عشرة، ولا يوجد مثله وثمن عشر مثله عشرون يوم تؤخذ الصدقة اشترى بعشرة نصف العشر؛ لأنه ثمن العشر الذي استهلكه، هو له دون الغرماء، وكان لولي الصدقة أن يكون غريباً يقوم مقام أهل السهمان في العشرة

الباقية على رب الحائط.

قال الشافعي: فإن باع رب الحائط ثمرته وهي خمسة أوسق من رجلين قبل أن يبدؤ صلاحها على أن يقطعها كان البيع جائزاً؛ فإن قطعها قبل أن يبدؤ صلاحها، فلا زكاة فيها، وإن تركها حتى يبدؤ صلاحها، ففيها الزكاة؛ فإن أخذها رب الحائط بقطعها فسخنا البيع بينهما؛ لأن الزكاة وجبت فيها، فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حق لأهلها، ولا أن تؤخذ بحالها تلك، وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله ﷺ، ولا يثبت للمشتري على البائع ثمرة في غلّة، وقد شرط قطعها، ولا يكون في هذا البيع إلا فسخه، لو رضي البائع بتركها حتى تحذف غلّة ورضي المشتريان لم يرجعا على البائع بالعشر؛ لأنه قد قبضهما جميعاً ما باعهما من الثمرة ولا عشر فيه، وعليهما أن يزكيا بما وجب من العشر.

قال الشافعي: لو كانت المسألة بحالها فتركها المشتريان حتى بدا صلاحها فرضي البائع بتركها، ولم يرضه المشتريان كان فيها قولان (أحدهما): أن يجبرا على تركها، ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة (والثاني): أن يفسخ البيع؛ لأنهما شرطا القطع، ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها.

قال الشافعي: لو رضي أحد المشتريين إقرارها والبائع، ولم يرضه الآخر جبراً في القول الأول على إقرارها، وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض ويقر نصيب الذي رضي، وكان كرجل اشترى نصف الثمرة، وإذا رضي إقرارها، ثم أراد قطعها قبل الجداد لم يكن له قطعها كلها، ولا فسخ للبيع إذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها، وكل إذا باع الثمرة مشاعاً قبل أن يبدؤ صلاحها.

قال الشافعي: فإن كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلاً منه غلات بأعيانهن وآخر غلات بأعيانهن بعدما يبدؤ صلاحه، ففيه العشر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما تسعة أعشاره، وإن كان هذا البيع قبل أن يبدؤ صلاح الثمرة على أن يقطعها قطعاً منها شيئاً وتركها شيئاً حتى يبدؤ صلاحه؛ فإن كان فيما يبقى خمسة أوسق، ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسألة قبله؛ فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها إلا أن يتطوع البائع بتركها لهما، وإن قطعاً الثمرة بعدما يبدؤ صلاحها، فقالا: لم يكن فيها خمسة أوسق، فالقول قولهما مع إيمانهما، ولا يفسخ البيع في هذا الحال؛ فإن قامت بينة على شيء أخذ بالبينّة، وإن لم تقم بينة قبل قول رب المال فيما طرح عن نفسه به الصدقة، أو بعضها إذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال.

قال الشافعي: وإذا قامت بينة بأمر يطرّح عنه الصدقة، أو بعضها وأقر بما يثبت عليه الصدقة، أو يزيد ما أخذت بقوله؛ لأنني إنما أقبل بينته إذا كانت كما ادّعى فيما يدفع به عن نفسه، فإذا أكذبت قبلت قوله في الزيادة على نفسه، وكان أثبت عليه من بينته.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل الحائط لم يمنع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن ترى فيه الحمرة، فإذا رثيت فيه الحمرة منعه قطعه حتى يخرص؛ فإن قطعه قبل يخرص بعدما يرى فيه الحمرة فالقول قوله فيما قطع منه، وإن أتى عليه كله مع بينته، إلا أن يعلم غير قوله ببينّة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالبينّة.

قال الشافعي: وإذا أخذت ببينته، أو قوله أخذ بثمر وسط سوى ثمر حائطه حتى يستوفى منه عشره، ولا يؤخذ منه ثمنه.

قال الشافعي: فهذا إن خرس عليه، ثم استهلكه أخذ بثمر مثل وسط ثمره.

٦٠ - باب ميراث القوم المال

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا ورث القوم الحائط، فلم يقتصموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعليهم الصدقة؛ لأنهم خلطاء يصدّقون صدقة الواحد.

قال الشافعي: فإن اقتسموا الحائط مثمراً قسماً يصح؛ فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة، أو حمرة، فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق، وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة.

قال الشافعي: فإن اقتسموا بعدما يرى فيه صفرة، أو حمرة صدق كله صدقة الواحد إذا كانت في جميعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة؛ لأن أول عمل الصدقة أن يرى الحمرة والصفرة في الحائط، خرس الحائط، أو لم يخرص.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف جعلت صدقة النخل والعنبر اللذين يخرسان أولاً وآخرها دون الماشية والورق والذهب، وإنما أول ما تحب فيه الصدقة عندك وآخره الحول دون المصدق؟

قيل له إن شاء الله تعالى: لما خرس الثمار من الأعناب والنخل لرسول الله ﷺ حين طابت علمنا أنه لا يخرصها ولا زكاة له فيها، ولما قبضها ثمراً وزبيبا علمنا أن آخر ما تحب فيه الصدقة منها أن تصير ثمرأ، أو زبيبا على الأمر المتقدم.

فإن قال: ما يشبه هذا؟

قيل: الحج له أول وآخران، فأول آخره رمي الجمرات

النَّاسِ بِأَنْ تَلْزِمَهُ.

فَإِنْ قَالَ: فَهَوَ لَا يُؤْجَرُ عَلَى الزَّكَاةِ، قِيلَ: وَلَا يُؤْجَرُ عَلَيْهَا وَلَا غَيْرَهَا مِنْ حَقِّ النَّاسِ الَّتِي تَلْزِمُهُ وَيُجِبُ أَجْرَ عَمَلِهِ فِيهَا أَدَى مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ.

وكَذَلِكَ لَا يُؤْجَرُ عَلَى أَنْ يُؤْخَذَ الدِّينُ مِنْهُ فَهَوَ يُؤْخَذُ.

٦١- بَابُ تَرْكِ التَّعَدِّيِّ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

٧٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: "مُرُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِغَنَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً خَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ، فَقَالَ عُمَرُ: 'مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟'، فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: 'مَا أَطْعَى هَذِهِ أَهْلَهَا وَهُمْ طَائِفُونَ لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا حَزْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا عَنِ الطَّعَامِ'." [أخرجه مالك (٢٦٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: توهم عمر أن أهلها لم يتطوعوا بها، ولم ير عليهم في الصدقات ذات در، فقال: هذا، لو علم أن المصدق جبر أهلها على أخذها لردها عليهم إن شاء الله تعالى، وكان شبيهاً أن يعاقب المصدق، ولم أر بأساً أن تؤخذ بطيب أنفس أهلها.

قال الشافعي: وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن مصدقاً ليأكم وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة، وإن أخذ فحق على الولي رده، وإن يجعله من ضمان المصدق؛ لأنه تعدى بأخذه حتى يرده على أهله، وإن فات ضمنه المصدق وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بأن يرد عليهم فضل ما بين القيمتين فيردها المصدق وينفذ ما أخذ هو مما هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان.

٧٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، يَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِك، فَلَا يَقْدِرُ إِلَيْهِ شَاةٌ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا.

[أخرجه مالك (٢٦٧/١)]

قال الشافعي: وسواء أخذها المصدق، وليس فيها تعد، أو قادهإ إليه رب المال وهي وافية، وإن قال المصدق لرب المال: أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه؛ فإن طاب به نفساً بعد

والخلق، وآخر أخريه زيارة البيت بعد الجمرة والخلق، وليس هكذا العمرة ولا الصوم ولا الصلاة كلها لها أول وآخر وأحد وكل كما سن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: لو اقساموا، ولم تر فيه صفة ولا حمرة، ثم لم يقتنعوا عليه حتى يعلم حق كل واحد منه، أو لم يراضوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى يرى فيه صفة، أو حمرة كانت فيه صدقة الواحد؛ لأن القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه.

قال الشافعي: والقول قول أرباب المال في أنهم اقساموا قبل أن يرى فيه صفة، أو حمرة إلا أن تقوم فيه بيته بغير ذلك.

قال الشافعي: فإن كان الحائط خمسة أوسق فاقسمه اثنان، فقال أحدهما: اقسمناه قبل أن ترى فيه حمرة، أو صفة، وقال الآخر: بعدما رثيت فيه أخذت الصدقة من نصيب الذي أقر أنهما اقسماه بعدما حلت فيه الصدقة بقدر ما يلزمه، ولم تؤخذ من نصيب الذي لم يقر.

قال الشافعي: لو اقسما الثمرة دون الأرض والنخل قبل أن يبدو صلاحها كان القسم فاسداً وكانوا فيه على الملك الأول.

قال: لو اقسماه بعدما يبدو صلاحه كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الحالين معاً.

قال الشافعي: وإذا ورث الرجل حائطاً فائتم، أو أتمر حائطه، ولم يكن بالميراث أخذت الصدقة من ثمر الحائط.

وكذلك لو ورث ماشية، أو ذهباً، أو ورقاً، فلم يعلم، أو علم فحال عليه الحول، أخذت صدقتها؛ لأنها في ملكه، وقد حال عليها حول.

وكذلك ما ملك بلا علمه.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتدت عن الإسلام وهرب، أو جن، أو عته، أو حبس ليستتاب، أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه، ففيها قولان أحدهما: أن فيها الزكاة؛ لأن ماله لا يعدو أن يموت على رذته، فيكون للمسلمين، وما كان لهم، ففيه الزكاة، أو يرجع إلى الإسلام، فيكون له، فلا تسقط الرذة عنه شيئاً وجب عليه، والقول الثاني: أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر؛ فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته؛ لأنه لم يكن سقط عنه الفرض، وإن لم يؤجر عليها، وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة؛ لأنه مال مشترك مغنوم، فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالفائدة ويستقبل به حولا، ثم يزكيه، لو أقام في رذته زماناً كان كما وصفت، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله، وليس كالدمي المنسوع المال بالجزية ولا الحجاب ولا المشرك غير الدمي الذي لم تجب في ماله زكاة قط، إلا ترى أننا نأمره بالإسلام؛ فإن امتنع قتلناه وأنا نحكم عليه في حقوق

علمه، أخذه منه وإلا أخذ منه ما عليه، ولا يسعه أخذه إلا حتى يعلمه أن ما أعطاه أكثر مما عليه.

٦٢ - باب غلول الصدقة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: فرض الله عز وجل الصدقات، وكان حبسها حراماً، ثم أكد تحريم حبسها، فقال عز وجل: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ مِنَ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ» الآية، وقال تبارك وتعالى «وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ» إلى قوله «مَا كُنتُمْ تَكْتِزُونَ». قال الشافعي: وسبيل الله، والله أعلم ما فرض من الصدقة.

٧٠٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: أخبرنا جامع بن أبي راشد وعبد المالك بن أعين سمعا أبا وإبل يخبر، عن عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَبُ مِنْهُ، هُوَ يَتَّبِعُهُ حَتَّى يَطْوِفَهُ فِي عُنُقِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا «سُطُوفُونَ» مَا يَخْلُوْا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [هضم]

٧٠٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار قال: سمعت عبد الله بن عمر، هو يسأل عن الكثرة، فقال: «هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تَوَدِّي مِنْهُ الزَّكَاةُ». [أخرجه مالك (٢٥٦/١)]

قال الشافعي: وهذا كما قاله ابن عمر إن شاء الله تعالى؛ لأنهم إنما عذبوا على منع الحق فاما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم. وكذلك إحرازها والدفن ضرب من الإحراز، لولا إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في حول؛ لأنها لا تحب حتى تحبس حولا.

٧٠٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن أبي هريرة أنه كان يقول: «مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَقْرَبُ لَهُ رَيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ يَقُولُ أَنَا كَنْزُكَ». [هضم]

٧٠٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه قال: استعمل رسول الله ﷺ عبادة بن الصامت على صدقة، فقال اتق الله

يَا أَبَا الْوَلِيدِ لَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ تَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِكَ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شاةٌ لَهَا نَوَاجٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ ذَا لِكَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَعْمَلُ عَلَى اثْنَيْنِ أَبَدًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٩/٣)]

٦٣ - باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى «وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» الآية.

قال الشافعي: يعني، والله أعلم تأخذونه لأنفسكم ممن لكم عليه حق، فلا تنفقوا ما لا تأخذون لأنفسكم، يعني لا تعطوا مما خبث عليكم، والله أعلم وعندكم طيب.

قال الشافعي: فحرام على من عليه صدقة أن يعطي الصدقة من شرها وحرام على من له عمر أن يعطي العشر من شره، ومن له الخطة أن يعطي العشر من شرها، ومن له ذهب أن يعطي زكاتها من شرها، ومن له إبل أن يعطي الزكاة من شرها إذا ولي إعطائها أهلها، وعلى السلطان أن يأخذ ذلك منه، وحرام عليه إن غابت أعيانه عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها ويقول: ماله كله هكذا.

٧١٠ - قال الربيع: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جرير بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَنَاكُمُ الْمُصَدَّقُ، فَلَا يَفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا». [أخرجه مسلم (١٩٨٩)، الترمذي (٦٤٨)، الساني (٣١/٥)، ابن ماجه (١٨٠٢)]

قال الشافعي: يعني، والله أعلم أن يوفوه طائعين، ولا يلوه لا أن يعطوه من أموالهم ما ليس عليهم فيها نامرهم ونامر المصدق.

٦٤ - باب الهدية للوالي بسبب الولاية

٧١١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي حمزة الساعدي قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إليّ فقام النبي ﷺ على المنبر، فقال: ما بال العامل ينبت على بغض أعمالنا، فيقول هذا لكم، وهذا أهدي إليّ؟

[أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٧١/٣)]

٧١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَفْوَانَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا تَخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتَهُ. [أخرجه البيهقي (١٥٩/٤)]

قال الشافعي: يعني، والله أعلم أن خيانة الصدقة تلتف المالك المخلوط بالخيانة من الصدقة.

قال الشافعي: وما أهدى له ذو رحم، أو ذو مودة كان يهاديه قبل الولاية لا يبعثه للولاية، فيكون إعطاؤه على معنى من الخوف، فالتزمت أحب إلي وأبعد لقالة السوء، ولا بأس أن يقبل، ويتمول إذا كان على هذا المعنى ما أهدى، أو وهب له.

٦٥- بابُ ابتِباعِ الصدقة

٧١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُوسًا وَأَنَا وَإِقِفَ عَلَى رَأْسِهِ يُسْأَلُ عَنْ بَيْعِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ تُقْبَضَ، فَقَالَ طَاوُوسٌ: وَرَبَّ هَذَا النَّيِّتِ مَا يَجِلُّ بَيْعُهَا قَبْلَ أَنْ تُقْبَضَ، وَلَا بَعْدَ أَنْ تُقْبَضَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" ٣/٤٠٥-٣٠٤]

قال الشافعي: لأن رسول الله ﷺ أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فقراء أهل السهمان، فترد بعينها، ولا يرد ثمنها.

قال الشافعي: وإن باع منها المصدق شيئاً لغير أن يقبض لرجل نصف شاة، أو ما يشبه هذا فعليه أن يأتي بمثلها، أو يقسمها على أهلها لا يميزه إلا ذلك.

قال: وأفسخ بيع المصدق فيها على كل حال إذا قدرت عليه، وأكره لمن خرجت منه أن يشتريها من يد أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسخ البيع إن اشتروها منهم، وإنما كرهت ذلك منهم؛ لأن رسول الله ﷺ أمر رجلاً حمل على فرس في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه، وأنه يروى عن رسول الله ﷺ: العائذ في هيبته، أو صدقته كالكلب يعوذ في قبضته ولم يبن أن رسول الله ﷺ حرم شراء ما وصفت على الذي خرج من يديه فافسخ في البيع، وقد تصدق رجل من الأنصار بصدقة على أبيه، ثم ماتا فامرهم رسول الله ﷺ بأخذ ذلك بالميراث فبذلك أجزت أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك.

قال الشافعي: ولا أكره لمن اشترى من يد أهل السهمان حقوقهم منها إذا كان ما اشترى منها ما لم يؤخذ منه في صدقته،

فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرُ يَهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شاةً تَبْعَرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عَفْرَةَ يُطِيسُهُ، ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ: هَلْ بَلَغْتَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتَ؟. [أخرجه

البخاري (٦٩٧٩)، مسلم (١٨٣٢)، أبو داود (٢٩٤٦)]

٧١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، يَعْنِي مِثْلَهُ.

قال الشافعي: فيحمل قول النبي ﷺ في ابن اللثبية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحمل أن الهدية لأهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لأهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لأهل الصدقات لا لوالي الصدقات.

قال الشافعي: وإذا أهدى واحد من القوم للوالي هدية، فإن كانت لشيء ينال به منه حقاً، أو باطلاً، أو لشيء ينال منه حق، أو باطلاً، فحرام على الوالي أن يأخذها؛ لأن حراماً عليه أن يستعجل على أخذه الحق لمن ولي أمره، وقد ألزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحراماً عليه أن يأخذ لهم باطلاً والجعل عليه أحرم. وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره، أما أن يدفع عنه بالهدية حقاً لزمه فحراماً عليه دفع الحق إذا لزمه، وأما أن يدفع عنه باطلاً فحراماً عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال.

قال الشافعي: وإن أهدى له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته؛ فكانت تفضلاً عليه، أو شكر الحسن في المعاملة، فلا يقبلها، وإن قبلها كانت في الصدقات، لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه بقدرها فيسعه أن يتمولها.

قال الشافعي: وإن كان من رجل لا سلطان له عليه، وليس بالبلد الذي له به سلطان شكرًا على حسن ما كان منه فاحب إلي أن يجعلها لأهل الولاية إن قبلها، أو يدع قبولها، فلا يأخذ على الحسن مكافأة، وإن قبلها فتمولها لم تحرم عليه عندي.

٧١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ شَيْخٍ ثِقَةٍ سَمَاءُ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُ اسْمِهِ أَنَّ رَجُلًا وَلِيَ عَدَنَ فَأَحْسَنَ فِيهَا فَبَعَثَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَعَاجِمِ بِهَدِيَّةٍ حَمْدًا لَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ فَكَتَبَ فِيهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْغَزِيرِ فَأَحْسَبُهُ قَالَ قَوْلًا مَعْنَاهُ: تُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

ولم يتصدق به متطوعاً.

٧١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، أَوْ ابْنِ طَاوُوسٍ أَنَّ طَاوُوساً وَلِيَ صَدَقَاتِ الرُّكْبِ لِمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، فَكَانَ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَقُولُ: زَكُوا يَزَحْمُكُمْ اللَّهُ مِمَّا أَعْطَاكُمْ اللَّهُ فَمَا أَعْطَوْهُ قَبْلَهُ، ثُمَّ يَسْأَلُهُمْ: أَيْنَ مَسَاكِينُهُمْ؟ فَيَأْخُذُهَا مِنْ هَذَا وَيَذْفَعُهَا إِلَى هَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ فِي عَمَلِهِ، وَلَمْ يَبِيعْ، وَلَمْ يَذْفَعْ إِلَى الْوَالِي مِنْهَا شَيْئاً، وَأَنَّ الرَّجُلَ مِنَ الرُّكْبِ كَانَ إِذَا وَلَّى عَنْهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ: هَلُمَّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣/٣١٩)]

قال الشافعي: وهذا يسع من ولّهم عندي وأحب إليّ أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من اتهم؛ لأنه قد كثرت الغلoul فيهم، وليس لأحد أن يحتاط، ولا يحلف، ولا يلي حتى يكون يضعها مواضعها، فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك.

٦٦ - باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن

يأخذها منه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمُ الْآيَةَ.

قال: والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم.

قال: فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعوه له وأحب إليّ أن يقول: أجزاك الله فيما أعطيت وجعلها لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت، وما دعا له به أجزأه إن شاء الله.

٦٧ - باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم

٧١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَضَرَتْ عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ تَوَخَّذَ الصَّدَقَاتِ بِحَضْرَتِهِ يَأْمُرُ بِالْجِطَارِ فَيَحْظَرُ وَيَأْمُرُ قَوْماً فَيَكْتَبُونَ أَهْلَ السُّهُمَانِ، ثُمَّ يَقِفُ رَجَالٌ دُونَ الْجِطَارِ قَلِيلاً، ثُمَّ تَسْرُبُ الْغَنَمُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالْجِطَارِ فَتَمُرُّ الْغَنَمُ سِرَاعاً وَاحِدَةً وَاثْنَانِ، وَفِي يَدِ الَّذِي يَحْدُهَا عَصاً يُشِيرُ بِهَا وَيَعِدُّ بَيْنَ يَدَيْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَصَاحِبِ الْمَالِ مَعَهُ، فَإِنْ قَالَ أَخْطَأَ أَمْرُهُ بِالْإِعَادَةِ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى عَدَدٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَمَا يَسْأَلُ رَبَّ الْمَالِ: هَلْ لَهُ مِنْ غَنَمٍ غَيْرِ مَا أَحْضَرَهُ؟ فَيَذْهَبُ بِمَا أَخَذَ إِلَى

الْيَسِمِ فَيُوسِمُ بِيَسِمِ الصَّدَقَةِ، هُوَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتُوسِمُ الْغَنَمُ فِي أَصُولِ أَذَانِهَا وَالْإِبِلُ فِي أَفْخَافِهَا، ثُمَّ تُصِيرُ إِلَى الْحَظِيرَةِ حَتَّى يُخَصَّى مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَجْمَعِ، ثُمَّ يُفَرَّقُهَا بِقَدَرِ مَا يَرَى.

قال الشافعي: وهكذا أحب أن يفعل المصدق.

٧١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةً عَمِيَاءَ، فَقَالَ: آمِينَ نَعَمْ الْجَزِيَّةُ أَمْ مِنْ نَعَمْ الصَّدَقَةُ؟ فَقَالَ أَسْلَمٌ: بَلْ مِنْ نَعَمْ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ: إِنَّ عَلَيْهَا يَسِمَ الْجَزِيَّةِ. [أخرجه مالك (١/٢٧٩)]

قال الشافعي: وهذا يدل على أن عمر رضي الله عنه كان يسم وسمين، وسم جزية، ووسم صدقة. وبهذا نقول.

٦٨ - باب الفضل في الصدقة

٧١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّباً، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ إِلَّا طَيِّبٌ إِلَّا كَانَ كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ فَيُرِيهَا لَهُ كَمَا يُرِي أَعْدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى إِنَّ اللُّقْمَةَ لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهَا لَوُشْلُ الْجَبَلِ الْعَظِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ.

[أخرجه البخاري (١٤١٠)، مسلم (١٠١٤)]

٧٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُتَّقِ وَالْبَخِيلِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ، أَوْ جُبَّتَانِ مِنْ لَسَدُنْ ثِيْبُهُمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَلِذَا أَرَادَ الْمُتَّقِيُّ أَنْ يُتَّقِيَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ الدَّرْعُ، أَوْ مَرَّتْ حَتَّى تُخْفِي بَنَانَهُ وَتَعْمُرَ أَثَرَهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُتَّقِيَ تَقَلَّصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ خَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا حَتَّى تَأْخُذَ بِعُنُقِهِ، أَوْ تَرْفُوتَهُ فَهُوَ يُوسِعُهَا وَلَا تَسِيغُ. [أخرجه البخاري (١٤٤٣-١٤٤٤)، مسلم (١٠٢١)]

[النسائي (٧٢/٥)]

٧٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

من يومٍ أُكْرِى الدَّارَ أَحْصَى الحَوْلَ وعليه أن يَزَكِّيَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ دِينَارًا وَالْاِخْتِيَارُ لَهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَزَكِّيَ الْمَائَةَ؛ فَإِنْ تَمَّ حَوْلٌ ثَانٍ فَعَلِيهِ أَنْ يَزَكِّيَ عَنْ خَمْسِينَ دِينَارًا لَسِتَيْنِ يَحْتَسِبُ مِنْهَا زَكَاةُ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ الَّتِي آدَاهَا فِي أَوَّلِ سَنَةٍ، ثُمَّ إِذَا حَالَ حَوْلٌ ثَالِثٌ فَعَلِيهِ أَنْ يَزَكِّيَ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ لَثَلَاثِ سَنِينَ يَحْتَسِبُ مِنْهَا مَا مَضَى مِنْ زَكَاتِهِ عَنِ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ وَالْخَمْسِينَ، فَإِذَا مَضَى حَوْلٌ رَابِعٌ فَعَلِيهِ أَنْ يَزَكِّيَ مَائَةً لِأَرْبَعِ سَنِينَ يَحْتَسِبُ مِنْهَا كُلُّ مَا أَخْرَجَ مِنْ زَكَاتِهِ قَلِيلًا وَكَثِيرًا.

قال الرِّبِيعُ وأبو يعقوب: عليه زكاةُ المائة.

قال الرِّبِيعُ: سمعت الكتابَ كُلَّهُ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَعَارِضْ بِهِ مِنْ هَا هُنَا إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: لو أُكْرِى مِائَةً فَقَبِضَ الْمَائَةَ، ثُمَّ انْهَدَمَتِ الدَّارُ انْفُسَخَ الْكَرَاءُ مِنْ يَوْمِ تَنَهَّدُمْ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ إِلَّا فِيمَا سَلِمَ لَهُ مِنَ الْكَرَاءِ قَبْلَ الْهَدْمِ وَلِهَذَا قُلْتُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَكِّيَ الْمَائَةَ حَتَّى يَسَلَّمَ الْكَرَاءُ فِيهَا وَعَلَيْهِ أَنْ يَزَكِّيَ مَا سَلِمَ مِنَ الْكَرَاءِ مِنْهُ، وَهَكَذَا إِجَارَةُ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَكْرَاهُ الْمَالِكُ مِنْ غَيْرِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّمَا فَرَّقْتُ بَيْنَ إِجَارَةِ الْأَرْضَيْنِ وَالْمَنَازِلِ وَالصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ الصَّدَاقَ شَيْءٌ تَمَلَّكَتَهُ عَلَى الْكَمَالِ؛ فَإِنْ مَاتَتْ، أَوْ مَاتَ الزَّوْجُ، أَوْ دَخَلَ بِهَا، كَانَ لَهَا بِالْكَمَالِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا رَجَعَ إِلَيْهَا بِنِصْفِهِ، وَالْإِجَارَاتُ لَا يَمْلِكُ مِنْهَا شَيْءٌ بِكَامِلِهِ إِلَّا بِسَلَامَةٍ مُنْفَعَةٍ مَا يَسْتَأْجِرُهُ مَذَّةً، فَيَكُونُ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الْإِجَارَةِ، فَلَمْ نَجْزِ إِلَّا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِمَا وَصَفْتُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَمَلِكُ الرَّجُلِ نِصْفُ الْمَهْرِ بِالطَّلَاقِ يَشْبِهُ مَلِكَةَ الشَّفْعَةِ تَكُونُ مَلِكًا لِلَّذِي هِيَ فِي يَدَيْهِ حَتَّى تَوْحَدَ مِنْ يَدَيْهِ.

قال: وَكِتَابَةُ الْمَكَاتِبِ وَالْعَبْدُ بِمَخْرَاجِ الْأُمَةِ، فَلَا يَشْبِهُ هَذَا هَذَا لَا يَكُونُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ زَكَاةٌ، وَإِنْ ضَمَّنَهُ مَكَاتِبُهُ، أَوْ عَبْدَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ السَّيِّدُ وَيَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَيْنٍ لَازِمٍ لِلْمَكَاتِبِ وَلَا الْعَبْدِ وَلَا الْأُمَةِ، فَلَيْسَ يَتِمُّ مَلِكُهُ عَلَيْهِ بِمَجَالٍ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَمَا كَانَ فِي ذِمَّةٍ حُرٍّ فَمَلِكُهُ قَائِمٌ عَلَيْهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا كُلُّ مَا مَلَكَتْ نَمَّا فِي أَصْلِهِ صَدَقَةٌ تَسِرُّ، أَوْ فَضَّةٌ، أَوْ غَنَمٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ إِبِلٌ.

فَأَمَّا مَا مَلَكَ مِنْ طَعَامٍ، أَوْ تَمْرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، إِنَّمَا الزَّكَاةُ فِيمَا أَخْرَجْتَ الْأَرْضَ بَأَن تَكُونُ أَخْرَجْتَهُ، هُوَ يَمْلِكُ مَا أَخْرَجْتَ، فَيَكُونُ فِيهِ حَقٌّ يَوْمَ حَصَادِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَمَا أَخْرَجْتَ الْأَرْضَ فَأَذَيْتَ زَكَاتَهُ، ثُمَّ حَبَسَهُ صَاحِبُهُ سَنِينَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ زَكَاتُهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِأَن تَخْرُجَهُ الْأَرْضُ لَهُ يَوْمَ تَخْرُجُهُ، فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ

سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: 'فَهُوَ يُوسَعُهَا وَلَا تَتَوَسَّعُ'.

قال الشَّافِعِيُّ: حَمْدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الصَّدَقَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَمَنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَكْتَنِرَ مِنْهَا فَلْيَفْعَلْ.

٦٩- بابُ صدقةِ النَّافِلَةِ على المِشْرُوكِ

٧٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ أَتَنَّتِي أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَأَصْلَحُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٧٩)، مُسْلِمٌ (١٠٠٣)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِشْرُوكِ مِنَ النَّافِلَةِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْفَرِيضَةِ مِنَ الصَّدَقَةِ حَقٌّ، وَقَدْ حَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْمًا، فَقَالَ: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ» الْآيَةَ.

٧٠- بابُ اختلافِ زكاةِ ما لَا يَمْلِكُ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَإِذَا سَلَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِائَةَ دِينَارٍ فِي طَعَامٍ مَوْصُوفٍ، أَوْ غَيْرِهِ سَلَفًا صَحِيحًا فَلَمِائَةِ مَلِكٍ لِلْمُسْلَفِ وَيُزَكِّيَهَا كَانَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا يُوَدِّي دِينَهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ يَزَكِّيَهَا لِحَوْلِهَا يَوْمَ قَبْضِهَا، لَوْ أَفْلَسَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالْمِائَةُ قَائِمَةٌ فِي يَدِهِ بَعِيْنَهَا زَكَاةً، وَكَانَ لِلَّذِي لَهُ الْمِائَةُ أَخْذُ مَا وَجَدَ مِنْهَا وَاتَّبَاعُهُ بِمَا يَبْقَى مِنَ الزَّكَاةِ وَعَمَّا تَلَفَ مِنْهَا.

وهكذا لو أصدق رجل امرأة مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يديها، ثم طلقها زكت المائة ورجع عليها بخمسين؛ لأنها كانت مالكة للكل، وإنما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها لها حولا، وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها حولا في يده، ثم طلقها وجبت عليها فيها الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أدت زكاة المال؛ لأنها كانت في ملكها وكانت كمن له على رجل مائة دينار فقبض خمسين بعد الحول وأبراه من خمسين، هو قادر على أخذها منه، يزكي منها مائة.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ مِنْ يَوْمِ نَكْحِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةُ الْخَمْسِينَ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْبِضْهَا، وَلَمْ يَحِلَّ الْحَوْلُ حَتَّى انْتَقَضَ مَلِكُهَا فِي الْخَمْسِينَ.

قال الشَّافِعِيُّ: لَوْ أَكْرَى رَجُلًا دَارًا بِمِائَةِ دِينَارٍ أَرْبَعِ سَنِينَ فَالْكَرَاءُ حَالٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

بمال إلا أن يشتري لتجارة، فأما إن نويت به التجارة، هو ملك لصاحبه بغير شراء، فلا زكاة فيه.

قال الشافعي: فإذا أوجف المسلمون على العدو بالخيول والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم، فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر، ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم، يستقبل بها بعد القسم حولاً؛ لأن الغنيمة لا تكون ملكاً لواحد دون صاحبه، فإنه ليس بشيء ملكوه بشراء ولا ميراث فاقروه راضين فيه بالشركة، وإن للإمام أن يمنعه قسمه إلى أن يمكنه ولأن فيها خساً من جميعها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مملوك لأحد بعينه بمال.

قال الشافعي: لو قسمت فجمعت سهام مائة في شيء برضاهم، وكان ذلك الشيء ماشية، أو شيئاً مما تحب فيه الزكاة، فلم يقتسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه؛ لأنهم قد ملكوه دون غيره من الغنيمة ودون غيرهم من أهل الغنيمة، لو قسم ذلك الوالي بلا رضاهم لم يكن له أن يلزمهم ذلك، لو قسمه وهم غيب ودفعه إلى رجل فحال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة؛ لأنهم لم يملكوه، وليس للوالي جبرهم عليه؛ فإن قبلوه ورضوا به ملكوه ملكاً مستأنفاً واستأنفوا له حولاً من يوم قبلوه.

قال الشافعي: لو عزل الوالي سهم أهل الخمس، ثم أخرج لهم سهمهم على شيء بعينه؛ فإن كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة؛ لأنه لقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون، وإذا صار إلى أحد منهم شيء استأنف به حولاً.

وكذلك الذنائب والتبر والدرهم في جميع هذا.

قال الشافعي: وإذا جمع الوالي الفتي ذهباً، أو ورقاً فادخله بيت المال فحال عليه حول، أو كانت ماشية فراعها في الحمى فحال عليها حول، فلا زكاة فيها؛ لأن مالكيها لا يحصون، ولا يعرفون كلهم بأعيانهم، وإذا دفع منه شيئاً إلى رجل استقبل به حولاً.

قال الشافعي: لو عزل منها الخمس لأهله كان هكذا؛ لأن أهله لا يحصون.

وكذلك خمس الخمس؛ فإن عزل منها شيئاً لصنف من الأصناف فدفعه إلى أهله فحال عليه في أيديهم حول قبل أن يقتسموه صدقه صدقة الواحد؛ لأنهم خلطاء فيه، وإن اقتسموه قبل الحول، فلا زكاة عليهم فيه.

٧١ - باب زكاة الفطر

٧٢٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا

مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين. [أخرجه مالك (٢٨٤/١)، البخاري (١٥٠٤)، مسلم (٩٨٤)، أبو داود (١٦١١)، الترمذي (٦٧٦)، النسائي (٤٨/٥)، ابن ماجه (١٨٢٦)]

٧٢٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن يموتون. [أخرجه البيهقي (١٦١/٤)]

٧٢٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط. [أخرجه مالك (٢٨٤/١)، البخاري (١٥٠٥)، مسلم (٩٨٥)، أبو داود (١٦١٦)، الترمذي (٦٦٨)، النسائي (٥١/٥)، ابن ماجه (١٨٢٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا كله نأخذ، وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله ﷺ لم يفرضها إلا على المسلمين، وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل، فإنه جعل الزكاة للمسلمين طهوراً وطمهوراً لا يكون إلا للمسلمين، وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي ﷺ فرضها على المرء في نفسه، ومن يموت قال الشافعي: وفي حديث نافع دلالة سنة بحديث جعفر إذ فرضها رسول الله ﷺ على الحر والعبد، والعبد لا مال له، ويبين أن رسول الله ﷺ إنما فرضها على سيده، وما لا اختلاف فيه أن على السيد في عبده وأمنته زكاة الفطر وهما من يموت.

قال الشافعي: فعلى كل رجل لزمته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه، وذلك من جبرناه على نفقته من ولده الصغار والكبار الزمنى الفقراء وآبائه وأمهاته الزمنى الفقراء وزوجته وخادم لها؛ فإن كان لها أكثر من خادم لم يلزمه أن يزكي زكاة الفطر عنه ولزمها تأدية زكاة الفطر عمن بقي من رقيقها.

قال الشافعي: وعليه زكاة الفطر في رقيقه الحضور والغيب رجاء رجعتهم، أو لم يرج إذا عرف حياتهم؛ لأن كلاً في ملكه.

وكذلك أمهات أولاده والمعتقون إلى أجل من رقيقه، ومن رهن من رقيقه؛ لأن كل هؤلاء في ملكه، وإن كان فيمن يموت كافر لم يلزمه زكاة الفطر عنه؛ لأنه لا يطهر بالزكاة.

قال الشافعي: رقيق رقيقه رقيقه، فعليه أن يزكي عنهم.

قال الشافعي: فإن كان ولده في ولايته لهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنهم زكاة الفطر إلا أن يتطوع فيخرجها من ماله عنهم فتجزى عنهم، فإذا تطوع حر من يمول الرجل فأخرج زكاة الفطر عن نفسه، أو امرأته كانت، أو ابن له، أو أب، أو أم أجزأ عنهم، ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم ثانية؛ فإن تطوعوا ببعض ما عليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر.

قال: ومن قلت يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر، فإذا ولد له ولد، أو كان أحد في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر، ثم ولد بينهم، أو صار واحد منهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه، وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال يملكه بعد الحول، وإن كان عبد بينه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يزكي عنه من زكاة الفطر بقدر ما يملك منه.

قال الشافعي: وإن باع عبد على أن له الخيار فأهل هلال شوال، ولم يختار إنفاذ البيع، ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع.

قال الربيع: وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار فأهل هلال شوال والعبد في يد المشتري فاختار المشتري والبائع إجازة البيع، أو رده فهما سواء وزكاة الفطر على البائع.

قال الشافعي: لو باع رجل رجلاً عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل أن يختار الرّد، أو الأخذ كانت زكاة الفطر على المشتري، وإن اختار ردّ البيع إلا أن يختار قبل الهلال وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري، أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه.

قال: لو غصب رجل عبد رجل كانت زكاة الفطر في العبد على مالكة.

وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته.

قال الشافعي: ويؤدى زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشترى للتجارة ويؤدى عنهم زكاة التجارة معاً وعن رقيقه للخدمة وغيرها وجميع ما يملك من خدم.

قال الشافعي: وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان، فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقضنا زكاة الفطر؛ فإن قبضه إياه فزكاة الفطر على الموهوب له، وإن لم يقبضه فالزكاة على الواهب، لو قبضه قبل الليل، ثم غابت الشمس، هو في ملكه مقبوضاً له كانت عليه فيه زكاة الفطر، لو رده من ساعته.

قال: وكذلك كل ما ملك به رجل رجلاً عبداً، أو أمة.

قال الشافعي: وإذا أعتق رجل نصف عبد بينه وبين رجل، ولم يكن موسراً بقي نصفه رقيقاً لرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر، وإن كان للعبد ما يقوت نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدى النصف عن نفسه فعليه أداء زكاة النصف عن نفسه؛ لأنه مالك ما اكتسب في يومه.

قال الشافعي: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً فاشترى به رقيقاً فأهل شوال قبل أن يساعوا فزكاتهم على رب المال.

قال الشافعي: لو مات رجل له رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال، ثم أهل هلال شوال، ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليهم فيه زكاة الفطر بقدر موارثهم منه.

قال الشافعي: لو أراد بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه لزمه زكاة الفطر فيه؛ لأنه قد لزمه ملكه له بكل حال، لو أنه مات حين أهل هلال شوال، وورثه ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعمّن يملك في ماله مبدأة على الدين وغيره من الميراث والوصايا.

قال الشافعي: لو مات رجل فأوصى لرجل بعبد، أو بعبيد؛ فإن كان موته بعد هلال شوال فزكاة الفطر عن الرقيق في ماله، وإن كان موته قبل شوال، فلم يرد الرجل الوصية، ولم يقبلها، أو علمها، أو لم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة، فإذا أجاز الموصى له قبول الوصية فهي عليه؛ لأنهم خارجون من ملك الميت، وإن ورثه غير مالكين لهم؛ فإن اختار ردّ الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم، وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم؛ لأنهم كانوا موقوفين على ملكهم، أو ملك الموصى له.

قال الشافعي: لو مات الموصى له بهم قبل أن يختار قبولهم، أو ردّهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم، أو ردّهم؛ فإن قبلهم فزكاة الفطر عنهم في مال أبيهم؛ لأنهم بملكه ملكوهم إلا أن يتطوعوا بها من أموالهم.

قال الشافعي: وهذا إذا أخرجوا من الثلث وقبل الموصى له الوصية؛ فإن لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم، وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة، ووصية أهل الوصايا.

قال الشافعي: لو أوصى برقيق عبد لرجل وخدمته لآخر حياته، أو وقتاً قليلاً، كانت صدقة الفطر على مالك الرقيق، لو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة؛ لأنهم يملكون رقبته.

قال الشافعي: لو مات رجل وعليه دين وترك رقيقاً، فإن زكاة الفطر في ماله عنهم؛ فإن مات قبل شوال زكى عنهم الورثة؛ لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا بأن يساعوا بالمولود، أو الدين

بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرَ وَأُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [تقدم].

قال الشافعي رحمه الله: لا زكاة فطر إلا على مسلم، وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد لزمه مؤنته صغاراً، أو كباراً.

قال الشافعي: ويلزمه نفقة امرأته وخادم لها لا أكثر منها ويلزم امرأته تأدية الزكاة عمن بقي من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضوراً، أو غيباً كانوا للتجارة، أو لخدمة رجا رجوعهم، أو لم يرجه إذا عرف حياتهم أن يزكي عنهم.

وكذلك يزكي عن رقيق رقيقه وزكي عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل، ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمية كافرة، ومن قلت تحب عليه زكاة الفطر، فإذا ولد، أو كان في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان، ثم ولد له، أو ناز أحد في عياله لم تحب عليه زكاة الفطر، وذلك كمال ملكه بعد الحول، وإنما تحب إذا كان عنده قبل أن يحل، ثم حل هو عنده.

وإذا اشتري رجل عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل سؤال قبل أن يختار الرّد، أو الأخذ فاختر الرّد، أو الأخذ فالزكاة على المشتري؛ لأنه إذا وجب بيعه، ولم يكن الخيار إلا له، فالبيع له، وإن اختار رده بالشرط فهو كمختار رده بالعيب وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري، أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فاجعل زكاة الفطر عليه.

لو غصب رجل عبداً كانت زكاة الفطر على مالكة. لو استأجر رجل عبداً وشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيّد العبد.

وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان، فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل سؤال وقتنا زكاة الفطر؛ فإن قبضه إياه زكاة الموهوب له، وإن لم يقبضه زكاة الواهب، وإن قبضه قبل الليل، ثم غابت الشمس فردّه فعلى الموهوب له زكاة الفطر. وكذلك كل ما ملك به رجل رجلاً عبداً، أو أمة.

لو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال سؤال، ثم أهل سؤال، ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليهم زكاة الفطر بقدر موارثهم، لو أراد أحدهم أن يدع نصيبه من ميراثه بعدما أهل سؤال فعليه زكاة الفطر؛ لأن الملك لزمه بكل حال.

وهؤلاء يخالفون العبيد يوصى بهم، العبيد يوصى بهم خارجون بأعيانهم من ماله إذا قبل الوصية الموصى له وهؤلاء إن شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال إذا أقوا الدين؛ فإن كان لرجل مكاتب كاتبه كتابة فاسدة، فهو مثل رقيقه يؤدى عنه زكاة الفطر، وإن كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر؛ لأنه ممنوع من ماله وبيعه ولا على المكاتب زكاة الفطر؛ لأنه غير تام الملك على ماله، وإن كانت لرجل أم ولد، أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيهما معاً؛ لأنه مالك لهما.

قال الشافعي: ويؤدى ولي المعتوه والصبي عنهما زكاة الفطر وعمن تلمهما مؤنته كما يؤدى الصحيح عن نفسه.

قال الشافعي: ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغائب عنه، وإن كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال سؤال؛ فإن فعل فعلم أنه مات قبل سؤال لم يؤد عنه زكاة الفطر، وإن لم يستيقن أدّى عنه.

قال الشافعي: وإذا غاب الرجل عن بلد الرجل، لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه.

٧٢٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ غِلْمَانِهِ الَّذِينَ بِوَادِي الْقُرَى وَخَيْبَرٍ. [أخرجه مالك (٢٨٣/١)، البيهقي (١٦١/٤)]

قال الشافعي: وكل من دخل عليه سؤال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه، وما يؤدى به زكاة الفطر عنه وعنهم إذاها عنهم وعنه، وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدى عن بعضهم إذاها عن بعض، وإن لم يكن عنده إلا سوى مؤنته ومؤنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوت عنه زكاة الفطر.

قال الشافعي: فإن كان أحد ممن يقوت واجداً لزكاة الفطر لم أرخص له أن يدع أداءها عن نفسه، ولا يبين لي أن تحب عليه؛ لأنها مفروضة على غيره فيه.

قال الشافعي: ولا بأس أن يؤدى زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المفروضة وغيرها، وكل مسلم في الزكاة سواء.

قال الشافعي: وليس على من لا عرض له ولا نقد، ولا يجد قوت يومه أن يستسلف زكاة.

٧٢ - باب زكاة الفطر الثاني

٧٢٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

وليسَ على أحدٍ لا شيءَ عنده أن يستسلفَ زَكَاةَ الْفَطْرِ، وإن وجدَ من يسلفُه، لو أيسرَ بعدَ هلالِ شَوَالٍ لم يجبَ عليه أن يؤدِّي؛ لأنَّ وقتها قد زالَ هوَ غيرُ واجبٍ، لو أخرجها كانَ أحبَّ إليَّ.

قال الشافعيُّ: وإذا باعَ الرَّجُلُ عبداً بيعاً فاسداً فزكاةُ الْفَطْرِ على البائع؛ لأنَّه لم يخرج من ملكه.

وكذلك لو رهنه رهنًا فاسداً، أو صحيحاً فزكاةُ الْفَطْرِ على مالِكه.

وإذا زَوَّجَ الرَّجُلُ أمته عبداً فعليه أن يؤدِّيَ عنها زكاةَ الْفَطْرِ.

وكذلك المكاتب؛ فإن زَوَّجها حرّاً فعلى الحرِّ الزكاةُ إذا خَلَّى بينه وبينها؛ فإن لم يَخْلُ بينه وبينها فعلى السَّيِّدِ الزكاةُ؛ فإن كانَ الزَّوْجُ الحرَّ معسراً فعلى سَيِّدِ الأُمَةِ الزكاةُ.

وإذا وهبَ الرَّجُلُ لولده الصَّغِيرِ أمةً، أو عبداً ولا مالَ لولده غيره، فلا يَتَبَيَّنُ أن تجبَ الزكاةُ على أبيه؛ لأنَّ مؤنته ليست عليه إلا أن يكونَ مرضعاً، أو من لا غنى بالصَّغِيرِ عنه فيلزِمُ أباه نفقتهم والزكاةَ عنهم، وإن حبسهم أبوه لخدمته نفسه، فقد أساء، ولا يَتَبَيَّنُ أنَّ عليه زكاةَ الْفَطْرِ فيهم؛ لأنَّهم ليسوا بمن تلزمه النَّفَقَةُ عليهم؛ فإن كانَ لابنه مالٌ أدَّى منه عن رقيقِ ابنه، وإن استأجرَ لابنه مرضعاً فليسَ على أبيه زكاةُ الْفَطْرِ عنها، وليسَ لغيرِ وليِّ الصَّبيِّ أن يخرجَ عنه زكاةَ فطرٍ، وإن أخرجها بغيرِ أمرٍ حاكمٍ ضمن.

٧٣- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ

٧٢٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ. [هـ]

٧٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسَلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي سَرْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. [هـ]

٧٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ سَمِعَ عِيَّاضَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَخْرِجُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعاً

وإذا كانَ العبدُ بعضه حرّاً وبعضه رقيقاً، أدَّى الَّذِي له فيه المَلِكُ بقدر ما يملكُ، وعلى العبدِ أن يؤدِّيَ ما بقِيَ وللعبدِ ما كَسَبَ في يومه إن كانَ له ما يقوته يومَ الْفَطْرِ وليلته، وإن لم يكن له فضلٌ ما يقوتُ نفسه ليلةَ الْفَطْرِ ويومَهُ، فلا شيءَ عليه.

وإذا اشترى المقارضُ رقيقاً فأهلُ شَوَالٍ وهم عنده فعلى رَبِّ المالِ زكاتهم.

وإذا ماتَ الرَّجُلُ حينَ أَهْلُ شَوَالٍ فَالزكاةُ عليه في ماله مبدأةً على الذَّيْنِ والوصايا يخرجُ عنه وعن مَلِكٍ وعموٍّ من المسلمينَ الَّذينَ تَلْزِمُهُ النَّفَقَةُ عليهم.

لو ماتَ رجُلٌ وأوصى لرجلٍ بعبدٍ؛ فإن كانَ موته بعدَ هلالِ شَوَالٍ وخرجَ من الثُّلُثِ فَالزكاةُ على السَّيِّدِ في ماله، وإن ماتَ قبلَ هلالِ شَوَالٍ فَالزكاةُ على الموصى له إن قبلَ الوصيةَ، وإن لم يقبلها، أو علمها، أو لم يعلمها فَالزكاةُ موقوفة؛ فإن اختارَ أخذها فَالزكاةُ عليه، وإن ردَّه فعلى الورثةِ إخراجُ الزكاةِ عن العبدِ، وإن لم يخرجَ من الثُّلُثِ فهوَ شريكٌ للورثةِ إن قبلَ الوصيةَ والزكاةُ عليهم كهيَّ على الشُّركاء، وإن ماتَ الموصى له قبلَ أن يَخْتَارَ قبولهم، أو ردَّهم فورثته يقومونَ مقامه؛ فإن اختاروا قبوله فعليهم زكاةُ الْفَطْرِ في مالِ أبيهم.

لو أوصى لرجلٍ برقبَةٍ عبدٍ وخدمته لآخرِ حياةِ الموصى له فزكاةُ الْفَطْرِ على مالكِ الرقبَةِ؛ لو لم يقبلِ الموصى له بالرقبَةِ كانت زكاةُ الْفَطْرِ على الورثةِ.

قال الشافعيُّ: وإن ماتَ رجُلٌ وله رقيقٌ وعليه دينٌ بعدَ هلالِ شَوَالٍ فَالزكاةُ عليه في ماله عنه وعنهم، وإن ماتَ قبلَ الهلالِ فَالزكاةُ على الورثةِ؛ لأنَّهم في ملكهم حتَّى يخرجوا في الدَّيْنِ.

ولا يؤدِّي الرَّجُلُ عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحةً ولا على المكاتبِ أن يؤدِّيَ عن نفسه؛ فإن كانت كتابته فاسدةً فهوَ مثلُ رقيقه فيؤدِّي عنه زكاةَ الْفَطْرِ.

قال الشافعيُّ: ويؤدِّي وليُّ الصَّبيِّ والمعتوهُ عنهما وعن من تلزمهما مؤنته كما يؤدِّي الصَّحيح.

وكلُّ من دخلَ عليه هلالُ شَوَالٍ وعنده قوته وقوتُ من يقوته يومه وليلته، وما يؤدِّي به زكاةُ الْفَطْرِ عنهم وعنه إذاها عنه وعنهم؛ فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدِّي به زكاةُ الْفَطْرِ عنه، أو عن بعضهم إذاها؛ فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم، فلا شيءَ عليه؛ فإن كانَ فيهم واجدٌ للفضلِ عن قوتِ يومه أدَّى عن نفسه إذا لم يؤدِّ عنه، ولا يَتَبَيَّنُ لي أن تجبَ عليه؛ لأنَّها مفروضةٌ على غيره فيو، ولا بأسَ أن يؤدِّي الرَّجُلُ زكاةَ الْفَطْرِ ويأخذها وغيرها من الصَّدَقَاتِ المفروضةِ والتطوُّعِ، وكلُّ مسلمٍ في الزكاةِ سواء،

عليه فيهم صدقة الفطر؛ لأنهم ليسوا بمن تلزمه نفقتهم بكل حال إنما تلزمه بالحسب لهم، وإن استأجر لابنه مريضاً فليس عليه فيها زكاة الفطر، ولا يكون لمن ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر، وإن أخرجها، أو زكاة غيرها بغير أمر حاكم ضمن ويرفع ذلك إلى الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه إن كانت الحنطة، أو الذرة، أو العسل، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب، وما أدى من هذا أدى صاعاً بصاع النبي ﷺ ليس له عندي أن ينقص من ذلك شيئاً، ولا تقوم الزكاة، لو قومت كان لو أدى صاع زبيب ضررع أدى ثمان أصع حنطة.

قال الشافعي: ولا يؤدي من الحب غير الحب نفسه، ولا يؤدي دقيقاً ولا سويفاً ولا قيمته وأحب لأهل البادية أن لا يؤدي أقطاً؛ لأنه إن كان لهم قوتاً فأدوا من قوتهم فالفقت قوت.

وكذلك لو يقتاتون الحنظل والذي لا شك فيه أن يتكفوا أداء قوت أقرب أهل البلدان بهم؛ لأنهم يقتاتون من ثمره لا زكاة فيها فيؤدون من ثمره فيها زكاة صاعاً عن كل إنسان وأهل البادية والقرية في هذا سواء؛ لأن النبي ﷺ لم يخص أحداً من المسلمين دون أحد، لو أدوا أقطاً لم يبن لي أن أرى عليهم إعادة، وما أدوا، أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الأقط فعليهم الإعادة.

قال الشافعي: ولا أعلم من يقتات القطنية، وإن لم تكن تقتات، فلا تجزي زكاة، وإن كان قوم يقتاتونها أجزاء عنهم زكاة؛ لأن في أصلها الزكاة.

قال: ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير، وإن كان قوته الشعير، ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة إلا من صنف واحد ويجوز إذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد وأكثر شعيراً وعن واحد وأكثر حنطة؛ لأنها أفضل كما يجوز أن يعطي في الصدقة السن التي هي أعلى، ولا يقال: جاء بعدل من شعير إنما يقال لهذا جعل له أن يؤدي شعيراً إذا كان قوته لا بأن الزكاة في شعير دون حنطة، وإن كان قوته حنطة فأراد أن يخرج شعيراً لم يكن له؛ لأنه أدنى مما يقتات كما لا يكون له أن يخرج تمرًا رديئاً وتمرًا طيباً ولا سناً دون سنٍ وجبت عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر رديء إن كان قوته، وإن تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزأه؛ لأن هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان، فلا يجوز أن يضم صنفاً إلى غيره في الزكاة، وإذا كانت له حنطة أخرج من أيها شاء زكاة الفطر.

قال الشافعي: وإذا كان له تمر أخرج من وسطه الذي تجب فيه الزكاة؛ فإن أخرج من أعلاه كان أحب إلي، ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيرها إذا كان موسراً، أو معيلاً، لا

من زبيب، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجاً، أو معتمراً فخطب الناس؛ فكان فيما كلم الناس به أن قال: إني أرى مدتين من سمرات الشام تغدو صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك [قدم] قال الشافعي: ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاع.

قال الشافعي: والثابت عن رسول الله ﷺ التمر والشعير ولا أرى أبا سعيد الخدري عزا أن النبي ﷺ فرضه، إنما عزا أنهم كانوا يخرجونه.

قال الشافعي: وفي سنة رسول الله ﷺ أن زكاة الفطر مما يقتات الرجل ومما فيه زكاة.

قال: وأي قوت كان الأغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر، وإن وجد من يسلفه، فإذا قلس ليس عليه زكاة الفطر، فلو أيسر من يومه، أو من بعده لم يجب عليه إخراجها من وقتها؛ لأن وقتها كان، وليست عليه، لو أخرجها كان أحب إلي له.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل العبد بيعاً فاسداً فزكاة الفطر على البائع؛ لأنه لم يخرج منه ملكه.

وكذلك لو رهنه رجلاً، أو غصبه إياه رجل فزكاة الفطر عليه؛ لأنه في ملكه.

قال الشافعي: وهكذا لو باع عبداً بالخيار فأهل سؤال قبل أن يختار إنفاذ البيع، ثم أنفذه كانت زكاة الفطر على المشتري؛ لأنه ملكه بالعقد الأول، وإن كان الخيار للمشتري وقت زكاة الفطر؛ فإن اختاره فهو على المشتري، وإن رده فهو على البائع.

قال أبو محمد: وفيه قول آخر، أن زكاة الفطر على البائع من قبل أنه لا يتم ملكه عليه إلا بعد اختياره، أو مضي أيام الخيار.

قال الشافعي: وإذا زوج الرجل أمته العبد فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر.

وكذلك المكاتب؛ فإن زوجها حرراً فعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها، وإن كان محتاجاً فعلى سيدها زكاة الفطر عنها، لو زوجها حرراً، فلم يدخلها عليه، أو منعها منه فزكاة الفطر على السيد.

وإذا وهب الرجل لولده الصغير عبداً، أو أمةً ولا مالاً للصغير، فلا يبين أن على أبيه فيهم زكاة الفطر، وليسوا بمن مؤتمن عليه إلا أن تكون مريضاً، أو بمن لا غنى للصغير عنه فتلزم أباه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم.

قال: فإن حبسهم أبوه لخدمة نفسه، فقد أساء، ولا يبين أن

يُخْرِجُهُ إِلَّا سَالماً. لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ تَمَرًا طَيِّبًا وَغَمْرًا رَدِيئًا وَلَا شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ وَجِبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَخْرَجَ تَمَرًا رَدِيئًا، هُوَ قُوَّةُ أَجْزَاءِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَمَرٌ أَخْرَجَ مِنْ وَسْطِهِ الزَّكَاةَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ تَمَرٍ، أَوْ حَنْطَةٍ وَلَا غَيْرَهُمَا إِذَا كَانَ مُسَوِّسًا وَلَا مَعْيِيًا، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا سَالماً.

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ قَدِيمًا سَالماً مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَيًّا فِيهِ.

٧٤- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ الثَّانِي

٧٣١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ. [تقدم]

٧٣٢- وَأَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عِيَّاضَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ يَقُولُ: إِنْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَخَطَبَ النَّاسَ؛ فَكَانَ فِيْمَا كَلَّمَ النَّاسَ بِهِ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى الْمُؤَدِّيَّ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ فَآخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيْمَا يَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَاخِذٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُؤَدِّي الرَّجُلُ مِنْ أَيِّ قُوَّةٍ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَنْطَةِ، أَوْ الذَّرَّةِ، أَوْ الْعَلْسِ، أَوْ الشَّعِيرِ، أَوْ التَّمْرِ، أَوْ الزَّبِيبِ، وَمَا آدَى مِنْ هَذَا آدَى صَاعًا بِصَاعٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يُؤَدِّي مَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَبِّ لَا يُؤَدِّي إِلَّا الْحَبُّ نَفْسَهُ لَا يُؤَدِّي سَوِيْقًا وَلَا دَقِيقًا، وَلَا يُؤَدِّي قِيَمَتَهُ، وَلَا يُؤَدِّي أَهْلُ الْبَادِيَةِ مِنْ شَيْءٍ يَتَقَاتُونَهُ مِنَ الْفَتِّ وَالْحَنْظَلِ وَغَيْرِهِ، أَوْ ثَمَرِهِ لَا تَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ وَيَكْلَفُونَ أَنْ يُؤَدُّوا مِنْ قُوَّةٍ أَقْرَبَ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ مِمَّنْ يَتَقَاتُ الْخَنْطَةَ وَالذَّرَّةَ وَالْعَلْسَ وَالشَّعِيرَ وَالتَّمَرَ وَالزَّبِيبَ لَا غَيْرَهُ، وَإِنْ آدَا أَقْطَأَ أَجْزَأَ عَنْهُمْ، وَمَا آدَا، أَوْ غَيْرَهُمْ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ فِي أَصْلِهِ الزَّكَاةَ غَيْرَ الْأَقِطِ أَعْدَادًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَتَقَاتُ الْقَطَنِيَّةَ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدٌ يَتَقَاتُهَا أَجْزَأَ عَنْهُ، لِأَنَّ فِي أَصْلِهَا الزَّكَاةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَاتُهَا لَمْ تَحْزِرْ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ رَجُلٌ نِصْفَ صَاعٍ حَنْطَةٍ وَنِصْفَهَا شَعِيرًا، وَإِنْ كَانَ قُوَّةُ الشَّعِيرِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ زَكَاةً إِلَّا مِنْ صَنْفَرٍ وَاحِدٍ وَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ بَعْضٍ مِنْ يَمُونِ حَنْطَةٍ وَيُخْرَجَ عَنْ بَعْضٍ مِنْ يَمُونِ شَعِيرًا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ فِي الصَّدَقَةِ السَّنُّ الْأَعْلَى، وَإِنْ كَانَ قُوَّةُ حَنْطَةٍ فَارَادَ أَنْ يُؤَدِّيَ شَعِيرًا لَمْ يَكُنْ لَهُ؛

٧٥- بابُ ضِعْفِ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عِنْدَ عَمَلِهَا، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ لِقِسْمِهَا فَضَاعَتْ مِنْهُ، وَكَانَ تَمَنُّ يَجِدُ زَكَاةَ الْفِطْرِ فَعَلِيهِ أَنْ يُخْرِجَهَا حَتَّى يَقْسِمَهَا، أَوْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْوَالِي.

وكَذَلِكَ كُلُّ حَقٍّ وَجِبَ عَلَيْهِ، فَلَا يَبْرُهُ مِنْهُ إِلَّا آدَاؤُهُ مَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْآدَاءِ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَتَقْسَمُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ تَقْسَمُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْمَالِ لَا يَجْزِي فِيهَا غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ تَوَلَّاهَا رَجُلٌ قَسَمَهَا عَلَى سِتَّةِ أَصْنَافٍ؛ لِأَنَّ سَهْمَ الْعَامِلِينَ وَسَهْمَ الْمُؤَلَّفَةِ سَاقِطَانِ.

قَالَ: وَيَسْقُطُ سَهْمُ الْعَامِلِينَ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا وَيَقْسِمَهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَفِي الرِّقَابِ وَهُمْ الْمَكَاتِبُونَ وَالْغَارِمِينَ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَايُ صَنْفَرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَجِدْهُ فَعَلِيهِ ضَمَانُ حَقِّهِ مِنْهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُعْطِي الرَّجُلُ زَكَاةَ مَالِهِ ذَوِي رَحْمَةٍ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا، وَأَقْرَبَهُمْ بِهِ أَحَبَّهُمْ إِلَيَّ أَنْ يُعْطِيَهُ لِأَيِّهَا إِذَا كَانَ تَمَنُّ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ، لَوْ انْفَقَ عَلَيْهِ مَطْوَعًا أَعْطَاهُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ مَطْوَعٌ نَبَقَتْهُ لَا أَنَّهُ لَا زِمَةَ لَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاخْتَارَ قِسْمَ زَكَاةِ الْفِطْرِ بِنَفْسِي عَلَى طَرَحِهَا عِنْدَ مَنْ تَجَمُّعَ عَنْده.

٧٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ وَرَجُلًا يَقُولُ لَهُ: إِنْ عَطَاءُ أَمْرَيْنِ أَنْ أَطْرَحَ زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَفَتَاكَ الْعُلُجُ يَتَغَيَّرُ رَأْيُهُ؟ أَقْسِمْتُهَا، فَإِنَّمَا يُعْطِيهَا ابْنُ هِشَامٍ أَخْرَاسُهُ، وَمَنْ شَاءَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٤/٤)]

٧٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ: أَعْطَاهَا أَنْتَ فَقُلْتَ: أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ أَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ؟ قَالَ: بَلَى. وَلَكِنِّي لَا أَرَى أَنَّ تَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَنَارِ"

افضل.

٧٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ. [أخرجه مالك (٢٨٥/١)]

قال الشافعي: وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر، هو يقاتل الحنطة وأحب إلي ما وصفت من إخراج الحنطة.

قال الشافعي: وإن اقتات قوم ذرة، أو دخناً، أو سلتاً، أو أرزاً، أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها؛ لأن رسول الله ﷺ إذ فرض زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيراً وتمراً، فقد عقلنا عنه أنه أراد من القوت؛ فكان ما سمي من القوت ما فيه الزكاة، فإذا اقتاتوا طعاماً فيه الزكاة فأخرجوا منه جزءاً عنهم إن شاء الله تعالى، وأحب إلي في هذا أن يخرجوا حنطة إلا أن يقتاتوا تمراً، أو شعيراً فيخرجوا أيهما اقتاتوا.

٧٨- باب الرجل يختلف قوته الثاني

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان الرجل يقاتل حبوباً شعيراً وحنطة وزبيباً وتمراً فأحب إلي أن يؤدي من الحنطة، ومن أيها أخرج أجزاء؛ فإن كان يقاتل حنطة فأراد أن يخرج زبيباً، أو تمراً، أو شعيراً كرهته وأحببت أن يعيد، وإن اقتات قوم ذرة، أو دخناً، أو أرزاً، أو سلتاً، أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها.

وكذلك إن اقتاتوا القطنية.

٧٩- باب من أعسر بزكاة الفطر

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: ومن أهل عليه سؤال، هو معسر بزكاة الفطر، ثم أيسر من يوم الفطر، أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلي أن يؤدي زكاة الفطر متى أيسر في شهرها، أو غيره.

قال: وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال سؤال؛ لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كما لو كان لرجل على رجل حق في انسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال سؤال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال سؤال، لو جاز هذا في كل يوم من سؤال بعد يوم وعشر وأكثر ما لم ينسلخ سؤال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المفروضات وغيرها، وكل مسلم في الزكاة سواء.

قال الشافعي: وليس على من لا عرض له ولا نقد، ولا

٧٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ. [أخرجه مالك (٢٨٥/١)]

٧٦- باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني

قال الشافعي: فمن أخرج زكاة الفطر عند علمها، أو قبلها، أو بعده ليقسمها فضاقت منه، وكان تمن يحيد فعلية أن يخرجها حتى يقسمها، أو يدفعها إلى الوالي كذلك كل حق وجب عليه، فلا يبرأ منه إلا بأدائه، وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك، وإذا تولاهما الرجل، فقسمها قسمها على ستة أسهم؛ لأن سهم العاملين والمؤلفة قلوبهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين، وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل، فأي صنف من هؤلاء لم يعطه، هو يحيد فعلية ضماناً حقه منها وللرجل إذا أخرج زكاة الفطر أن يعطيها ذوي رحمه إذا كانوا من أهلها وأقربهم به أحقهم أن يعطيه إذا كانوا ممن لا تلزمهم نفقتهم.

وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عند من تجمع عنده يميزه إن شاء الله.

كان ابن عمر وعطاء بن أبي رباح يدفعانها إلى الذي تجمع عنده.

قال الربيع: سئل الشافعي عن زكاة الفطر، فقال: تليها أنت بيدك أحب إلي من أن تطرحها من قبل أنك على يقين إذا أعطيتها بنفسك، وأنت إذا طرحتها لم تتيقن أنها وضعت في حقه.

٧٧- باب الرجل يختلف قوته

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كان الرجل يقاتل حبوباً مختلفة شعيراً وحنطة وتمراً وزبيباً فالأختيار له أن يخرج زكاة الفطر من الحنطة، ومن أيها أخرج أجزاء إن شاء الله تعالى.

قال: فإن كان يقاتل حنطة فأراد أن يخرج زبيباً، أو تمراً، أو شعيراً كرهت له ذلك وأحببت لو أخرجه أن يعيد فيخرجها حنطة؛ لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبي ﷺ بالمدينة التمر، وكان من يقاتل الشعير قليلاً، ولعله لم يكن بها أحد يقاتل حنطة، ولعل الحنطة كانت بها شبيهاً بالطرفية، ففرض النبي ﷺ أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم، ولا أحب إذا اقتات رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحب لو اقتات شعيراً أن يخرج حنطة؛ لأنها

يُحْدِثُ قَوْلَ يَوْمِهِ أَنْ يَسْتَسْلِفَ زَكَاةً.

٨٠- بابُ جماعِ فرضِ الزكاة

أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ قَدْ كَتَبْنَاهُ فِي آخِرِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» يَعْنِي اعْطُوا الزَّكَاةَ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لَنَبِيِّهِ ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ أَنْ يُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ إِلَى مَنْ جَعَلَتْ لَهُ وَفَرَضَ عَلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى الْوَالِيِّ إِذَا لَمْ يُؤَدِّهَا، وَعَلَى السَّوَالِيِّ إِذَا آدَاهَا أَنْ لَا يَأْخُذَهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ سَمَّاها زَكَاةً وَاحِدَةً لَا زَكَاتَيْنِ وَفَرَضَ الزَّكَاةَ تَمَّا أَحْكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفَرَضَهُ فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ وَبَيَّنَ فِي أَيِّ الْمَالِ الزَّكَاةُ، وَفِي أَيِّ الْمَالِ تَسْقُطُ وَكَمْ الْوَقْتُ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ الْمَالُ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ زَكَاةٌ وَمَوَاقِيتُ الزَّكَاةِ، وَمَا قَدَرُهَا مِنْهَا خَمْسٌ وَمِنْهَا عَشْرٌ وَمِنْهَا نِصْفُ عَشْرِ وَمِنْهَا رُبْعُ عَشْرِ وَمِنْهَا بَعْدُ يَخْتَلِفُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا بَيَانُ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ.

قَالَ: وَكُلُّ مَا وَجِبَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي مَالِهِ بِلَا جُنَايَةٍ جَنَاهَا، أَوْ جَنَاهَا مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَلَا تَطْوِيعٌ تَطْوِيعَ بِهِ وَلَا شَيْءٍ أَوْجِبَهُ هُوَ فِي مَالِهِ فَهُوَ زَكَاةٌ وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ كِلَاهُمَا لَهَا اسْمٌ، فَإِذَا وَلِيَ الرَّجُلُ صَدَقَةَ مَالِهِ، أَوْ وَلِيَ ذَلِكَ الْوَالِي فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَقْسِمَهَا حَيْثُ قَسَمَهَا اللَّهُ لَيْسَ لَهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ وَنَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

عَلَى فُقَرَانَا؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. [تدم]

قال: ولا تنقل الصدقة من موضع حتى لا يبقى فيه أحد يستحق منها شيئاً.

١ - جامع بيان أهل الصدقات

قال الشافعي رحمه الله: الفقير، والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعاً زمنياً كان أو غير زمن سائلاً كان أو متعافاً والمسكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعاً ولا تغنيه سائلاً كان أو غير سائل قال: وإذا كان فقيراً أو مسكيناً فإغناه وعباله كسبه أو حرفته، فلا يعطى في واحد من الوجهين شيئاً؛ لأنه غني بوجهه والعاملون عليها المتولون لقبضها من أهلها من السعاة، ومن أعانهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بمعرفته فأما الخليفة، ووالي الإقليم العظيم الذي تولى أخذها عامل دونه فليس له فيها حق.

وكذلك من أعان والياً على قبضها ممن به الغنى عن معونته فليس له في سهم العاملين حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غرباء إذا تولوها فهم العاملون ويعطى أعوان إدارة وإلى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنفعتهم فيها والمؤلفة قلوبهم من دخل في الإسلام، ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الإسلام.

فإن قال قائل: أعطى النبي ﷺ عام حنين بعض المشركين من المؤلفة قلوبهم العطايا من الفيء، ومن مال النبي ﷺ خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله، وقد حوّل الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كما سمى لا على من خالف دينهم قال والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة؛ فإن اتسع لهم السهم أعطوا حتى يعتقوا، وإن دفع ذلك الوالي إلى من يعتقهم فحسن، وإن دفع إليهم أجزاء، وإن ضاقت السهماء دفع ذلك إلى المكاتبين فاستعانوا بها في كتابتهم والغارمون صنفان أذانوا في مصلحتهم أو معروف وغير معصية، ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتفدي فيعطون في غرمهم لعجزهم؛ فإن كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم أغنياء لا يعطيهم منها شيئاً ويقضون من عروضهم أو من نقدهم ديونهم، وإن قضوها؛ فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئاً، وإن كان وهم فقراء أو مساكين فسألوا بأي الأصناف كانوا أعطوا؛ لأنهم من ذلك الصنف، ولم يعطوا من صدقة غيره قال: وإذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء، وإن كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهم شيئاً؛ لأنهم من أهل الغنى،

١٢ - كتاب قسم الصدقات

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ فاحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه، ثم أكدها فقال: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾.

قال: وليس لأحد أن يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الأصناف موجودة؛ لأنه إنما يعطي من وجد للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وكقوليه ﴿وَلَكُمْ يَصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ وكقوليه ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَهُنَّ﴾ ومعقول عن الله عز وجل أنه فرض هذا لمن كان موجوداً يوم يموت الميت، وكان معقولا عنه أن هذه السهماء لمن كان موجوداً يوم تؤخذ الصدقة وتقسم.

قال: وإذا أخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دراهم من أهل السهماء، ولم تخرج من جيرانهم إلى أحد حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها.

٧٣٧- أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ قَضِيَ: أَيْمًا رَجُلٌ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ غَشِيرَةٍ فَعَثَرَهُ وَصَدَقْتُهُ إِلَى مِخْلَافٍ غَشِيرَةٍ.

قال الشافعي: هو ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال، ولم يجعلها على جيران مالك المال إذا ما نأى عن موضع المال.

٧٣٨- أَخْبَرَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، أَوْ يَثِقُ غَيْرُهُ، أَوْ هُمَا، عَنْ ذَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمْنَاهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتَرُدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ.

قال: وهذا مما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال، ولم يجعلها إلى جيران مالك المال إذا نأى عن موضع المال.

٧٣٩- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، هُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ شُرَيْكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَاشَدْتُكَ اللَّهُ أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا وَتَرُدَّهَا

٢- باب من طلب من أهل السهمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الأغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء حتى يعرف غناهم، ومن طلب من جيران الصدقة باسم فقير، أو مسكين أعطي ما لم يعلم منه غيره.

٧٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخَيْثَرِ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلَانِ أَنَّهُمَا آتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَعِدَ فِيهِمَا النَّظَرُ وَصَوَّبَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَيْئًا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ. [أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، النسائي (٩٩/٥-١٠٠)]

قال الشافعي: رأى النبي ﷺ جلدًا ظاهرًا يشبه الاكتساب الذي يستغنى به وغاب عنه العلم في المال وعلم أن قد يكون الجلد، فلا يغني صاحبه مكسبه به إما لكثرة عيال، وإما لضعف حرفة فاعلماهما أنهما إن ذكرا أنهما لا غنى لهما بمال ولا كسب أعطاهما.

فإن قيل: أين أعلمهما؟

قيل: حيث قال: لا حظَّ فيها لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ.

٧٤٢- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: لَا تَصْلُحِ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ. [أخرجه مرفوعاً أبو داود (١٦٣٤)، الرمزي (٦٥٢)]

٧٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَجْلُ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِغَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِغَارٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَارٍ، أَوْ لِزَجَلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِزَجَلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمُسْكِينِ فَأَهْدَى الْمُسْكِينُ لِلْغَنِيِّ. [أخرجه مالك (٢٦٨/١)، وصله أبو داود (١٦٣٦)، ابن ماجه (١٨٤١)]

قال الشافعي: وبهذا قلنا يعطى الغازي والعامل، وإن كانا غنيين والغارم في الحماله على ما أبان رسول الله ﷺ لا غارم غيره إلا غارماً لا مال له يقضي منه فيعطى في غرمه، ومن طلب سهم ابن السبيل، وذكر أنه عاجز عن البلد الذي يريد إلا بالمعونة أعطي على مثل معنى ما قلت من أنه غير قوي حتى تعلم قوته بالمال، ومن طلب بأنه يغزو أعطي غنيًا كان، أو فقيراً، ومن طلب بأنه غارم، أو عبد بأنه مكاتب لم يعط إلا بيته تقوم على ما ذكر؛ لأن أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعيبد أنهم غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم، ومن طلب بأنه من المؤلفة

وأنهم قد يبرءون من الدين، فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء قال وصنف أذاتوا في حالات وإصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل حملاتهم أو عاتتها إن بيعت أضر ذلك بهم، وإن لم يفتقروا فيعطى هؤلاء ما يوفّر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا غرمهم.

٧٤٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رِقَابٍ، عَنْ كَيْثَانَ بْنِ نَعْمٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهَلَالِيِّ قَالَ: تَحَمَّلْتُ بِحِمَالَةٍ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ نُؤَدِّيْهَا أَوْ نُخْرِجْهَا عَنْكَ غَدًا إِذَا قَدِمَ نَعْمُ الصَّدَقَةُ يَا قَبِيصَةُ الْمَسْأَلَةُ حُرْمَتُ الْإِذَا فِي ثَلَاثِ رَجُلٍ تَحَمَّلَ حِمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ أَوْ حَاجَةٌ حَتَّى شَهِدَ لَهُ أَوْ تَكَلَّمَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ أَنْ يَوْ حَاجَةٌ أَوْ فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يُمْسِكُ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَاجْتَنَحَتْ مَالَهُ حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ فَهُوَ سُخْتٌ. [أخرجه

مسلم (١٠٤٤)، أبو داود (١٦٤٠)، النسائي (٨٩/٥-٨٨)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ هو معنى ما قلت في الغارمين وقول النبي ﷺ: تَجْلُ الْمَسْأَلَةُ فِي الْفَاقَةِ وَالْحَاجَةِ.

يعني، والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله ﷺ: حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ.

يعني، والله أعلم أقل من اسم الغنى وبذلك نقول، وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكين ويعطى من سهم سبيل الله جل وعز من غزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو غنياً، ولا يعطى منهم غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر في غير معصية فيعجزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة على سفرهم، وأما ابن السبيل فيقدر على بلوغ سفره بلا معونة، فلا يعطى؛ لأنه ممن دخل في جملة من لا تحمل له الصدقة، وليس ممن استثنى أنها تحمل له ويخالف للغازي في دفع الغازي بالصدقة عن جماعة أهل الإسلام ويخالف للغارم الذي أذن في منفعة أهل الإسلام وإصلاح ذات البين والعامل الغني بإصلاح أهل الصدقة هو مخالف للغني يهدي له المسلمون؛ لأن الهدية تطوع من المسلمين لا أن الغني أخذها بسبب الصدقة، وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحمل لمن لا تحمل له الصدقة من آل محمد ﷺ وهم أهل الخمس، ومن الأغنياء من الناس وغيرهم.

ويعرف كم يخرجهم من الفقر، أو المسكنة إلى أدنى اسم الغنى وأسماء الغارمين ومبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذي يريد والمكاتبين وكم يؤدي كل واحد منهم حتى يعتقوا وأسماء الغزاة وكم يكفيهم على غاية مغازيهم ويعرف المولفة قلوبهم والعاملين عليها، وما يستحقون بعملهم يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان، أو بعدها، ثم يميز الصدقة ثمانية أجزاء، ثم يفرقها كما أصف إن شاء الله تعالى، وقد مثلت لك مثلاً كأن المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شيء وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة، ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلاثمائة وآخر من الفقر بستمائة فأعطينا كل واحد ما يخرجهم من الفقر إلى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغنى فأعطيناهمها على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء لا على العدو ولا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت، ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر، أو المسكنة داخلون في أول منازل الغنى إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه، أو ماله لم يزد عليه، وإن لم يغه الألف أعطينا إذا اتسعت الأسهم، فإن رسول الله ﷺ قال: لا حظ فيها لغني والغني إذا كان غنياً بالمال ولا لقوي مكتسب يعني، والله تعالى أعلم، ولا فقير استغنى بكسبه؛ لأنه أحد الغنايين، ولكنه ﷺ فرق الكلامين لافتراق سبب الغنايين فالغني الأول الغنى بالمال الذي لا يضر معه ترك الكسب ويزيد فيه الكسب، هو الغنى الأعظم، والغنى الثاني الغنى بالكسب.

فإن قيل: قد يذهب الكسب بالمرض، قيل: ويذهب المال بالتلف، وإنما ينظر إليه بالحال التي يكون فيها القسم لا في حال قبلها ولا بعدها؛ لأن ما قبلها ماض، وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه، وإنما الأحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق، ووجدنا الغارمين فنظرنا في غرمهم فوجدنا الألف تخرجهم معاً من الغرم على اختلاف ما يخرج كل واحد منهم فأعطيناهم الألف كلها على مثال ما أعطينا الفقراء والمساكين، ثم فعلنا هذا في المكاتبين كما فعلناه في الفقراء والمساكين والغارمين، ثم نظرنا في أبناء السبيل فميزناهم ونظرنا البلدان التي يريدون؛ فإن كانت بعيدة أعطيناهم الحملان والثقة، وإن كانوا يريدون البداة فالبداة وحدها، وإن كانوا يريدون البداة والرجعة فالبداة والرجعة والثقة مبلغ الطعام والشراب والكرا، وإن لم يكن لهم ملابس بأقل ما يكفي من كان

قلوبهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك، وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المولفة.

٣ - باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم

علم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله، أو يبتدئ تقوم له، ثم علم بعد إعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزغ ذلك منهم وأعطاه غيرهم ممن يستحقه.

قال: وإن أفلسوا به، أو فاتوه، فلم يقدر لهم على مال ولا عين، فلا ضمان على الوالي؛ لأنه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض، وإن أخطأ، وإنما كلف فيه الظاهر مثل الحكم، فلا يضمن الأمرين معاً، ومتى ما قدر على ما فات من ذلك، أو قدر على غيره أغرمهموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه.

قال الشافعي: وإن كانوا ماتوا دفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء، أو أغنياء دفعه إليهم؛ لأنهم استحقوه في اليوم الذي أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله، وإن كان المتولي القسم رب المال دون الوالي فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنة وفقر وغرم، أو ابن سبيل، فإذا هم مماليك، أو ليسوا على الحال التي أعطاهم لها رجع عليهم فأخذه منهم فقسمة على أهله؛ فإن ماتوا، أو أفلسوا، ففيها قولان: أحدهما أن عليه ضمانه وأدائه إلى أهله، ومن قال: هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيهما أهلها، ولا يرثه منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كما لا يرثه ذلك من شيء، لزمه، فأما الوالي فهو أمين في أخذها وإعطائها ألا ترى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالي، وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة؛ لأنه أمر بدفعها إليه، والقول الثاني: أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالي.

قال: وإن أعطاهم رجلاً على أن يغزو، أو رجلاً على أن يسير من بلد إلى بلد، فأقاما نزغ منهما الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل خرجهما.

٤ - باب جامع تفريع السهمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي لوالي الصدقة أن يبدأ فيأمر بأن يكتب أهل السهمان، ويوضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حديثهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين

ولا على العامل أن يأخذه؛ لأنَّه إن لم يأخذه ضاعت الصَّدقةُ ألا ترى أنَّ مالَ اليتيم يكونُ بالموضع فيستأجرُ عليه إذا خيفَ ضيعته من يحفظه، وإن أتى ذلك على كثيرٍ منه وقَلما يكونُ أن يعجزَ سهمُ العاملين عن مبلغِ أجرَةِ العاملِ، وقد يوجدُ من أهلِ الصَّدقةِ أمينٌ يرضى بسهمِ العاملِ وأقلَّ منه فيؤلاه أحبُّ إلى.

٥- بابُ جماع بيان قسم السَّهْمَانِ

قال الشافعي رحمه الله: وجماع ما قسمنا على السَّهْمَانِ على استحقاق كلٍّ من سَميَ لا على العدد ولا على أن يعطى كلُّ صنفٍ سهمًا، وإن لم يعرفه بالحاجةِ إليه، ولا يمنعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غيرها إذا فضلَ عن غيرهم؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أعطى كلَّ صنفٍ منهم سهمًا مؤقتًا فأعطيناه بالوجهين معًا؛ فكان معقولاً أنَّ الفقراءَ والمساكينَ والغارمينَ إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقرِ والمسكنةِ إلى الغنى والغرمِ إلى أن لا يكونوا غارمينَ لم يكن لهم في السَّهْمَانِ شيءٌ وصاروا أغنياءَ كما لم يكن للأغنياءِ على الابتداءِ معها شيءٌ، وكان الذي يخرجهم من اسمِ الفقرِ والمسكنةِ والغرمِ يخرجهم من معنى أسمائهم، وهكذا المكتوبون، وكان ابنُ السَّيِّلِ والغازي يعطونَ ممَّا وصفت من كتابتهم مؤنةَ سيَّلتهم وغزوهم وأجرةَ الواليِ العاملِ على الصَّدقةِ، ولم يخرجهم من اسمٍ أن يكونوا بني سبيلٍ ولا غزاةٍ ولا عاملينَ ما كانوا مسافرينَ وغزاةً وعمالًا، فلم يعطوا إلا بالمعنى دونَ جماعِ الاسمِ، وهكذا المؤلفةُ قلوبهم لا يزولُ هذا الاسمُ عنهم، لو أعطى كلُّ صنفٍ من هؤلاء كلَّ السَّهْمَانِ.

قال: فهم يجتمعون في المعاني التي يعطون بها، وإن تفرقت بهم الأسماء.

٦- بابُ اتساع السَّهْمَانِ حتى تفضلَ عن بعض أهلها

أهلها

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا اتسعت السَّهْمَانِ، فقد مثَّلت لها مثالاً كانت السَّهْمَانِ ثمانية آلاف فوجدنا الفقراءَ ثلاثة يخرجهم من الفقرِ مائةً والمساكينَ خمسة يخرجهم من المسكنةِ مائتان والغارمينَ أربعة يخرجهم من الغرمِ ألف، فيفضلُ عن الفقراءَ تسعمائة، وعن المساكينَ ثمانمائة واستغرق الغارمونَ سهمهم، فوقفنا الألفَ وسبعمائة التي فضلت عن الفقراءَ والمساكينَ، فضممناها إلى السَّهْمَانِ الخمسة الباقية سهمَ الغارمينَ وسهمَ المؤلفةِ وسهمَ الرقابِ وسهمَ سبيلِ الله وسهمَ ابنِ السَّيِّلِ، ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقيين كابتدأنا لو كانوا هم أهلُ السَّهْمَانِ ليس لأحدٍ من غيرِ أهلِ

من أهل صنفٍ من هذا وأقصده، وإن كان المكان قريباً وابنُ السَّيِّلِ ضعيفاً فهكذا.

وإن كان قريباً وابنُ السَّيِّلِ قوياً، فالنَّفقةُ دونَ الحمولةِ إذا كانَ بلاداً بمشي مثلاً مأهولةً متصلةً بالمياه مأمونةً؛ فإن انتابت مياهها، أو أخافت، أو أوحشت أعطوا الحمولةَ، ثم صنعَ بهم فيها كما وصفت في أهلِ السَّهْمَانِ قبلهم يعطون على المؤنة لا على العدد.

ويعطى الغزاةُ الحمولةَ والرحلُ والسَّلاحُ والنَّفقةُ والكسوة؛ فإن اتَّسعَ المالُ زِيدوا الخيلُ، وإن لم يتسعَ فحمولةُ الأبدانِ بالكراءِ ويعطون الحمولةَ بادئينَ وراجعينَ، وإن كانوا يريدونَ المقامَ أعطوا المؤنةَ بادئينَ وقوةً على المقامِ بقدر ما يريدونَ منه قدرَ مغازيتهم ومؤناتهم فيها لا على العدو، وما أعطوا من هذا، ففضلٌ في أيديهم لم يضيِّق عليهم أن يتمولوه، ولم يكن للوالي أخذه منهم بعد أن غزوا.

وكذلك ابنُ السَّيِّلِ.

قال: ولا يعطى أحدٌ من المؤلفةِ قلوبهم على الإسلام ولا إن كان مسلماً إلا أن يتزلَّ بالمسلمين نازلةً لا تكون الطاعةُ للوالي فيها قائمةً ولا أهلُ الصَّدقةِ المؤثرونَ أقوياءَ على استخراجها إلا بالمؤلفةِ لها وتكون بلادُ أهلِ الصَّدقاتِ متمتعةً بالبعد، أو كثرةِ الأهلِ، أو منعمهم من الأداء، أو يكون قومه لا يوثقُ ببيئاتهم فيعطون منها الشيءَ على قدر ما يرى الإمام على اجتهداء الإمام لا يبلغ اجتهداءه في حال أن يزيدهم على سهمِ المؤلفةِ وينقصهم منه إن قدرَ حتى يقوى بهم على أخذِ الصَّدقاتِ من أهلها، وقد روي أنَّ عدي بنَ حاتمٍ أتى أبا بكرٍ بنحو ثلثمائةٍ بعيرٍ صدقةَ قومه فأعطاه منها ثلاثينَ بعيراً وأمره بالجهادِ معَ خالدٍ فجاهد معه بنحو من ألف رجلٍ، ولعلَّ أبا بكرٍ أعطاه من سهمِ المؤلفةِ إن كانَ هذا ثابتاً، فإنِّي لا أعرفه من وجهٍ يشبه أهلَ الحديثِ، هو من حديثٍ من ينسبُ إلى بعضِ أهلِ العلمِ بالردة.

قال: ويعطى العاملونَ عليها بقدر أجورِ مثلهم فيما تكلفوا من السَّفرِ وقاموا به من الكفاية لا يزدادون عليه شيئاً وينبغي للوالي أن يستأجرهم أجرَةً؛ فإن أغفلَ ذلك أعطاهم أجرَ أمثالهم؛ فإن تركَ ذلك لم يسعهم أن يأخذوا إلا قدرَ أجورِ أمثالهم وسواء كانَ ذلك سهمًا من سهمِ العاملين، أو سهمَ العاملين كلِّه إنما لهم فيه أجورُ أمثالهم؛ فإن جاوزَ ذلك سهمَ العاملين، ولم يوجد أحدٌ من أهلِ الأمانة والكفاية يلي إلا بمجاوزةِ العاملينَ رأيت أن يعطيهم الوالي سهمَ العاملينَ تاماً ويزيدهم قدرَ أجورِ أمثالهم من سهمِ النبي ﷺ من الفِئَةِ والغنيمة، لو أعطاهم من السَّهْمَانِ معه حتى يوفيه أجورَ أمثالهم ما رأيت ذلك، والله أعلمُ ضيقاً عليه

٨ - باب ضيق السهمان عن بعض

أهلها دون بعض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأفرون فجمعنا الفقراء فوجدناهم، ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضى على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم، وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم؛ فإن أغناهم فذاك، وإن لم يغنهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان، وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم، لو كانت المسألة بحالها فضاعت السهمان عنهم كلهم، فلم يكن منهم صنف يستغني بسهمه، أو في كل صنف منهم سهمه، لم يزد عليه؛ لأنه ليس في المال فضل يعاد به عليه، لو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا، ولم يعطوا في علمهم ذلك لما شكوا وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرتهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغني غيرهم، ثم يرد فضلاً إن كان عليهم مع غيرهم، ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم، وإن كانوا أشد حاجة، كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم بمعنى لغيرهم لشدة حاجة ولا علة، ولكن يوفى كل ما جعل له، وهكذا يصنع بجميع السهمان، لو أجذب أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر غصبون لا يخاف عليهم لم يميز نقل صدقاتهم عن جبرتهم حتى يستغنوا، فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أحوج منهم؛ لأن الحاجة لا تحق لأحد أن يأخذ مال غيره.

٩ - باب قسم المال على ما يوجد

قال الشافعي: وأي مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه، ولم يبدل بغيره، ولم يبع؛ فإن اجتمع حق أهل السهمان في بعير، أو بقرة، أو شاة، أو دينار، أو درهم، أو اجتمع فيه اثنان من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي وهب لهم وأوصي لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم.

وكذلك إن استحق أحد عشر وأخر نصفه وأخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه، وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والذنانير والدرهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار لا يباع عليهم بغيره ولا تباع الذنانير بدرهم ولا الدراهم بفلوس ولا يحتطق، ثم

السهمان معهم، فأعطيناهم سهمانهم، والفضل عمن استغنى من أهل السهمان منهم، فإذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في جملة الأصل، هو الثمن، وما رد عليهم من الفضل عن أهل السهمان، وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معاً، كما أرد عليه، وعلى أهل السهمان معه الفضل عن غيره.

٧ - باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض

بعض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت السهمان ثمانية آلاف؛ فكان كل سهم ألفاً فأحصينا الفقراء فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر خمسمائة، ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة خمسمائة، ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضى على قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغني عنه، فإذا استغنى عنه رد على أهل السهمان معه، ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان، ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان، وفي كل صنف منهم سهمه، ولا يدخل عليه غيره حتى يستغني، ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل السهمان من غيره؛ فإن اختلف غرم الغارمين؛ فكان عدتهم عشرة وغرم أحدهم مائة وغرم الآخر ألف وغرم الآخر خمسمائة فسألوا أن يعطوا على العدد لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم؛ فكان غرمهم عشرة آلاف وسهمهم ألفاً فيعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالغاً ما بلغ، فيعطى الذي غرمه مائة عشرة، والذي غرمه ألف مائة، والذي غرمه خمسمائة خمسين، فيكونون قد سوي بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم، ولا يزايد عليه؛ فإن فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيد به عليهم، وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم ما يصيبه لعشر غرمه، فإذا لم تكن رقاب ولا مؤلف ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم، فضمت الثمانية أسهم عليه أخماساً، وهكذا كل صنف منهم لا يوجد، وكل صنف استغنى عيد بفضله على من معه من أهل السهمان، ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به، قل ولا كثر، حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان إلا أعطى حقه، لو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين، قسمت الثمانية عليهم، حتى يوفى الفقراء ما يخرجهم من الفقر، ويعطى العاملون بقدر إجزائهم.

يفرقُ بينهم، وأما التَّمَرُ والزَّيْبُ، وما أخرجت الأرضُ، فإنه يكالُ لكلِّ حقِّه.

١٠- بابُ جماعِ قسمِ المالِ من الواليِ وربِّ المالِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجميعُ ما أخذَ من مسلمٍ من صدقةٍ فطرٍ وخمسٍ ركازٍ وزكاةٍ معدنٍ وصدقةٍ ماشيةٍ وزكاةٍ مالٍ وعشرٍ زرعٍ وأيُّ أصنافِ الصدقاتِ أخذَ من مسلمٍ فقسّمه واحداً على الآيةِ التي في براءة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية لا يختلفُ، وسواءٌ قليله وكثيره على ما وصفتُ، فإذا قسمه الوالي، ففيه سهمُ العاملين منه ساقطٌ؛ لأنّه لا عاملٌ عليه يأخذه، فيكونُ له أجره فيه والعاملون فيه عدمٌ؛ فإن قال ربُّ المال: فأنا إني أخذته من نفسي وجمعه وقسمه فأخذَ أجرَ مثلي قيل إنّه لا يقالُ لك عاملٌ نفسك، ولا يجوزُ لك إذا كانت الزكاةُ فرضاً عليك أن يعودَ إليك منها شيءٌ؛ فإن أدّيت ما كان عليك أن تؤدّيه وإلا كنت عاصياً لو منعته.

فإن قال: فإن وليّتها غيري؟

قيل: إذا كنت لا تكونُ عاملاً على غيرك لم يكن غيرك عاملاً إذا استعملته أنت، ولا يكونُ وكيلك فيها إلا في معنك أو أقل؛ لأنّ عليك تفريقها، فإذا تحقّق منك فليس لك الانتقاصُ منها لما تحقّقت بقيامه بها.

قال: ولا أحبُّ لأحدٍ من النَّاسِ يولي زكاةَ ماله غيره؛ لأنّ الخاسبَ بها المستولَ عنها هو، فهو أولى بالاجتهادِ في وضعها مواضعها من غيره، وأنه على يقينٍ من فعل نفسه في أدائها، وفي شكٍّ من فعل غيره لا يدرى أذاها عنه، أو لم يؤدّها.

فإن قال: أخافُ جبايئ، فهو يخافُ من غيره مثل ما يخافُ من نفسه، ويستيقنُ فعل نفسه في الأداءِ ويشكُّ في فعل غيره.

١١- بابُ فضلِ السَّهمانِ عن جماعةِ أهلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطي الولاءُ جميعَ زكاةِ الأموالِ الظَّاهرةِ، الثَّمَرَةِ، والزَّرْعِ، والمعادنِ، والماشيةِ.

فإن لم يأتِ الولاءُ بعدَ حلولها لم يسعِ أهلها إلا قسمها؛ فإن جاءَ الولاءُ بعدَ قسمِ أهلها لم يأخذوها منهم ثانية؛ فإن ارتابوا بأحدٍ وخافوا دعواه الباطلُ في قسمها، فلا بأسَ أن يملّفوه باللّه لقد قسمها كاملةً في أهلها، وإن أعطوهم زكاةَ التجاراتِ أجزاءهم ذلك إن شاء الله تعالى، وإن قسموها دونهم، فلا بأسَ، وهكذا زكاةُ الفطرِ والركازِ.

١٢- بابُ تداركِ الصدّقينِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا ينبغي للوالي أن يؤخّرَ الصدقةَ عن محلّها عاماً واحداً؛ فإن أخّرها لم ينبغِ لربِّ المال أن يؤخّرَ؛ فإن فعلاً معاً قسماها معاً في ساعةٍ يمكنهما قسمها لا يؤخّرانها بحال؛ فإن كان قومٌ في العامِ الماضي من أهلها وهم العام من أهلها، وكان يقرم حاجةً في عامهم هذا وكانوا من أهلها، ولم يكونوا في العامِ الماضي أعطى الذين كانوا في العامِ الماضي من أهلها صدقةَ العامِ الماضي؛ فإن استغنوا به، لم يعطوا منه في هذا العامِ شيئاً.

وكذلك لو أخذت الصدقةُ ورجلٌ من أهلها، فلم تقسم حتى أيسرَ، لم يعطَ منها شيئاً، ولا يعطى منها حتى يكونَ من أهلها يومَ تقسمُ، وإن لم يستغنوا بصدقةِ العامِ الماضي كانوا شركاءَ في صدقةِ عامهم هذا مع الذين استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها، ولا يدفعهم عن الصدقةِ العامِ وهم من أهلها بأن يكونوا استوجبوها في العامِ الماضي قبله على قومٍ لم يكونوا من أهلها، وإنما يستحقّها في العامين معاً الفقراءُ والمساكينُ والغارمونُ والرقابُ، فأما من سواهم من أهل السَّهمانِ، فلا يؤتى لعامٍ أوّل، وذلك أنّ العاملين إنما يعطون على العملِ فهم لم يعملوا عامٍ أوّل، وإن ابنَ السَّيْلِ والغزاةَ إنما يعطون على الشَّخصِ وهم لم يشخصوا عامٍ أوّل، أو شخصوا فاستغنوا عنها، وإن المؤلّفةَ قلوبهم لا يعطون إلا بالتأليفِ في قومهم للعونِ على أخذها وهي في عامٍ أوّل لم تؤخذ فيعينون عليها.

١٣- بابُ جيرانِ الصدقةِ

قال الشافعي رحمه الله: كانت العربُ أهلَ الصدقاتِ وكانت تجاورُ بالقرابةِ ليمتنعَ بعضها على بعضٍ لمن أرادها، فلمّا أمرَ النبي ﷺ أن تؤخذَ الصدقةُ من أغنيائهم وتردَّ على فقرائهم كانَ بينا في أمره أنها تردُّ على الفقراءِ الجيرانِ للمأخوذةِ منه الصدقةُ، وكانت الأخبارُ بذلك مظاهرةً على رسلِ رسولِ الله ﷺ إلى الصدقاتِ أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيتِ ويدفعها إلى أهل هذا البيتِ بجنبهم إذا كانوا من أهلها.

وكذلك قضى معاذُ بن جبل حين بعثه رسولُ الله ﷺ أنّه أيّما رجلٍ انتقلَ عن مِخْلَافٍ عشيرتهِ إلى غيرِ مِخْلَافٍ عشيرتهِ فصَدَّقَتْهُ وعُشْرَتُهُ إلى مِخْلَافٍ عشيرتهِ يعني إلى جبارِ المالِ الذي تؤخذُ منه الصدقةُ دونَ جبارِ ربِّ المالِ فهذا نقولُ إذا كانَ لرجلٍ مالٌ ببلدٍ، وكان ساكناً ببلدٍ غيره فسقطتْ صدقته على أهل البلدِ الذي به ماله الذي فيه الصدقةُ كانوا أهلَ قرابتهِ له، أو غيرِ قرابتهِ،

والغنم في أصول أذانها ويجعل ميسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل ميسم الغنم اللطف من ميسم الإبل والبقر. وإنما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي ﷺ كانوا يسمون.

وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانوا يسمون.

٧٤٤ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: لعمر بن الخطاب: إن في الظهر ناقة عمياء، فقال عمر: ندفعها إلى أهل بيت يتفقون بها. قال: قلت وهي عمياء؟ فقال: تقطرونها بالإبل. قلت: فكيف تأكل من الأرض؟ فقال عمر: أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟ قلت: لا. بل من نعم الجزية، فقال عمر: أردتم والله أكلها. قلت: إن عليها وسم الجزية قال فأمر بها عمر فأني بها فتجرت وكانت عنده صحاف تسع، فلا تكون فأكهة ولا طرفة إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها إلى أزواج رسول الله ﷺ، ويكون الذي يبعث به إلى حفصة من آخر ذلك؛ فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة، قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجوز فبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ وأمر بما بقي من اللحم فصنع فدعا المهاجرين والأنصار. [أخرجه مالك (٢٧٩/١)]

قال الشافعي: فلم تزل السعاة يبلغني عنهم أنهم يسمون كما وصفت، ولا أعلم في الميسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً، فلا يشتره الذي أعطاه؛ لأنه شيء خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب في فرس حبل عليه في سبيل الله قرأه يباغ أن لا يشتره وكما ترك المهاجرون نزول منازلهم بمكة؛ لأنهم تركوها لله عز وجل.

١٦ - باب العلة في القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تولّى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلف قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون ملعونة على أخذ الصدقة فيعطيه، ولا سهم للعاملين فيها، وأحب له ما أمرت به الوالي من تفريقها في أهل السهمان من أهل مصره كلهم ما كانوا موجودين؛ فإن لم يوجد من صنف منهم إلا واحد أعطاه سهم ذلك الصنف كله إن استحقه، وذلك أتى إن لم أعطه إياه، وإنما أخرجه إلى غيره ممن له معه قسم، فلم أجز أن أخرج عن صنف

وأما أهل الزرع والتمرة التي فيها الصدقة فأمرهم بين، يقسم الزرع والتمرة على جيرانها؛ فإن لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جواراً؛ لأنهم أولى الناس باسم جوارها.

وكذلك أهل المواشي الخصبية والأوارك والإبل التي لا يتجع بها، فأما أهل النجع الذين يتبعون مواقع القطر؛ فإن كانت لهم ديار، بها مياههم وأكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا أخضبت شيئاً فأهل تلك الدار من المساكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل الأموال المقيمين أولى بها؛ فإن كان فيهم من يتجع بنجعهم، كان أقرب جواراً ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم عليهم، وتقسم الصدقة على الناجعة المقيمة بنجعهم ومقامهم دون من انتجع معهم من غير أهل دارهم ودون من انتجعوا إليه في داره، أو لقيمهم في النجعة ممن لا يجاورهم، وإذا تخلّف عنهم أهل دارهم، ولم يكن معهم متجع من أهلها يستحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من انتجعوا إليه.

ولقيمهم في النجعة من أهلها، لو انتقلوا بأموالهم وصدقاتهم بجيران أموالهم التي فروا بها، وإن بعدت نجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم إلا فيما تقصر فيه الصلاة، قسمت الصدقة على جيران أموالهم، ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفرًا تقصر فيه الصلاة.

١٤ - باب فضل السهمان عن أهل الصدقة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا، فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس بهم داراً.

قال: وإذا استوى في القرب أهل نسبهم وعدى قسمت على أهل نسبهم دون العدى، وإن كان العدى أقرب الناس بهم داراً، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا كان دون ما تقصر فيه الصلاة؛ لأنهم أولى باسم حضرتهم، ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم، وإن كان أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم، قسمت على أهل نسبهم؛ لأنهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار، ولذلك هم في المتعة حاضرو المسجد الحرام.

١٥ - باب ميسم الصدقة

قال الشافعي رحمه الله: ينبغي لوالي الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من إبل، أو بقرة، أو غنم، يسم الإبل والبقر في أفخاذها

سَمَوْا شيئاً ومنهم محتاجٌ إليه.

قال: وإن وجدَ من كلِّ صنفٍ منهم جماعةٌ كثيرةٌ وضاعت زكاته أحببت أن يفرَّقها في عامَّتْهم بالغةً ما بلغت؛ فإن لم يفعل فأقلُّ ما يكفيهِ أن يعطيَ منهم ثلاثةً؛ لأنَّ أقلَّ جماعِ أهلِ سهمٍ ثلاثةٌ إنَّما ذكرهم اللهُ عزَّ وجلَّ بجماعِ فقراءٍ ومساكينٍ.

وكذلك ذكرَ من معهم؛ فإن قسمه على اثنين، هوَ يحدُّ ثالثاً ضمنَ ثلثِ السَّهمِ، وإن أعطاه واحداً ضمنَ ثلثي السَّهمِ؛ لأنَّه لو تركَ أهلَ صنفٍ وهم موجودونَ ضمنَ سهمهم، وهكذا هذا من أهلِ كلِّ صنفٍ؛ فإن أخرجهُ من بلدٍ إلى بلدٍ غيره كرهت ذلكَ له، ولم يَنْ لي أن أجعلَ عليه الإعادةَ من قبلِ أنَّه قد أعطاه أهله بالاسم، وإن تركَ موضعَ الجوار، وإن كانت له قرابةٌ من أهلِ السَّهمانِ مَن لا تلزمه النفقةُ عليه أعطاه منها، وكان أحقُّ بها من البعيدِ منه، وذلكَ أنَّه يعلمُ من قرابته أكثرُ ممَّا يعلمُ من غيرهم.

وكذلك خاصَّتْه، ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده، والوالديه، ولا يعطي ولدَ الولدِ صغيراً ولا كبيراً ولا زمناً ولا أباً ولا أمّاً ولا جدّاً ولا جدَّةً زمني.

قال الربيعُ: لا يعطي الرجلُ من زكاةِ ماله لا أباً ولا أمّاً ولا ابناً ولا جدّاً ولا جدَّةً ولا أعلى منهم إذا كانوا فقراءَ من قبلِ أن نفقتهم تلزمه وهم أغنياءُ به.

وكذلك إن كانوا غيرَ زمني لا يغنيهم كسبهم فهم في حدِّ الفقر لا يعطيهم من زكاته، وتلزمه نفقتهم، وإن كانوا غيرَ زمني مستغنيين بحرقتهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حدِّ الأغنياء الذين لا يجوزُ أن يأخذوا من زكاةِ المال، ولا يجوزُ له ولا لغيره أن يعطيهم من زكاةِ ماله شيئاً، وهذا عندي أشبه بمذهب الشافعي.

قال الشافعيُّ: ولا يعطي زوجته؛ لأنَّ نفقتها تلزمه، وإنَّما قلت: لا يعطي من تلزمه نفقتهم؛ لأنَّهم أغنياءُ به في نفقاتهم.

قال الشافعيُّ: وإن كانت امرأته، أو ابنٌ له بلغَ فاذن، ثمَّ زمنَ واحتاج، أو أبٌ له دائناً، أعطاهم من سهمِ الغارمين.

وكذلك من سهمِ ابنِ السَّبيل، ويعطيهم بما عدا الفقيرَ والمسكنة؛ لأنَّه لا يلزمه قضاءُ الذين عنهم ولا حلُّهم إلى بلدٍ أرادوه، فلا يكونونَ أغنياءَ عن هذا كما كانوا أغنياءَ عن الفقيرِ والمسكنةِ بإنفاقه عليهم.

قال: ويعطي أباه وجدَّه وأمَّه وجدَّتْه، وولده بالغيرِ غيرَ زمني من صدقته إذا أرادوا سفراً؛ لأنَّه لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم تلك.

قال الشافعيُّ رحمه اللهُ تعالى: ويعطي رجالهم أغنياءَ وفقراءَ

إذا غزوا، وهذا كلُّه إذا كانوا من غيرِ آلِ محمَّدٍ ﷺ.

قال الشافعيُّ: فأما آلُ محمَّدٍ الذين جعلَ لهم الخمسُ عوضاً من الصدقة، فلا يعطونَ من الصدقاتِ المفروضةِ شيئاً، قلُّ، أو كثر، لا يحلُّ لهم أن يأخذوها، ولا يجوزُ عَمَّن يعطيهموها إذا عرفهم، وإن كانوا محتاجينَ وغارمينَ، ومن أهلِ السَّهمانِ، وإن حبسَ عنهم الخمسُ، وليسَ منعهم حقَّهم في الخمسِ، يحلُّ لهم ما حرمَ عليهم من الصدقة.

قال: وآلُ محمَّدٍ الذين تحرمَ عليهم الصدقةُ المفروضةُ أهلُ الخمسِ، وهم أهلُ الشعب، وهم صليبةُ بني هاشمٍ وبني المطلب، ولا يحرمُ على آلِ محمَّدٍ صدقةُ التطوعِ إنَّما يحرمُ عليهم الصدقةُ المفروضة.

٧٤٥- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّكَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَاتِ النَّاسِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقُلْتُ لَهُ: أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهِيَ لَا تَحِلُّ لَكَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ.

قال الشافعيُّ: وتصدق عليَّ وفاطمةُ عليَّ بني هاشمٍ وبني المطلبِ بأموالهما، وذلكَ أنَّ هذا تطوعٌ، وقيلَ النبيُّ ﷺ الهديةُ من صدقةٍ تصدَّق بها على بريرة، وذلكَ أنَّها من بريرة تطوعَ لا صدقةً.

قال: وإذا تولَّى العاملُ قسَمَ الصدقاتِ قسمها على ما وصفت، وكان الأمرُ فيها عليه واسعاً؛ لأنَّه يجمعُ صدقاتَ عامَّةً فتكثر، فلا يحلُّ له أن يؤثِّرَ فيها أحداً على أحدٍ علِمَ مكانه؛ فإن فعلَ على غيرِ الاجتهادِ خشيت عليه المائتة، ولم يَنْ لي أن أضمنَّه إذا أعطاه أهلها.

وكذلك لو نقلها من بلدٍ إلى بلدٍ فيه أهلُ الأصنافِ لم يتيبَنَّ لي أن أضمنَّه في الحالين.

قال: ولو ضمَّنَّه رجلٌ كانَ مذهباً، والله أعلم.

قال: فأما لو تركَ العاملُ أهلَ صنفٍ موجودينَ حيثُ يقسمها، هوَ يعرفهم وأعطى حظَّهم غيرهم ضمنَ؛ لأنَّ سهمَ هؤلاءِ بينَ في كتابِ اللهِ تبارك وتعالى، وليسَ أن يعمَّهم يئناً في النصِّ.

وكذلك إذا قسمها الوالي لها فتركَ أهلَ سهمٍ موجودينَ ضمنَ لما وصفت.

قال الشافعيُّ: الفقيرُ الذي لا حرفةَ له ولا مالَ، والمسكينُ الذي له الشيءُ، ولا يقومُ به.

١٧- باب العلة في اجتماع أهل الصدقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين؛ فكان فيهم فقيرٌ واحدٌ يستغرق سهمه ومسكينٌ واحدٌ يستغرق سهمه وغارمون مائةٌ يعجزُ السهمُ كله عن واحدٍ منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم؛ لأنه واحدٌ وأقلُّ ما يجزي عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة؛ قيل ليس ذلك لكم؛ لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئاً أبداً ما كان منهم محتاجٌ إليه والسهم مجموعٌ مقتصرٌ به عليهم ما احتاج إليه أحدٌ منهم، فإذا فضل منه فضلٌ كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحدٌ منهم.

وكذلك هذا في جميع أهل السهمان، وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم عليهم ديونٌ فاعطوا مبلغَ غرمهم، أو أقلُّ منه، فقالوا: نحن فقراء غارمون، فقد أعطينا بالغرم وأنتم ترونا أهل فقر، قيل لهم: إنما نعطيكم بأحد المعنيين، لو كان هذا على الابتداء، فقال: أنا فقير غارم، قيل له: اختر بأي المعنيين شئت أعطيناك؛ فإن شئت بمعنى الفقر، وإن شئت بمعنى الغرم.

فأيهما اختار هو أكثر له أعطيناه، وإن اختار الذي هو أقلُّ لعطائه أعطيناه وأيهما قال هو الأكثر أعطيناه به، ولم نعطه بالآخر، فإذا أعطيناه باسم الفقر فلغرمائه أن يأخذوا مما في يده حقوقهم كما لهم أن يأخذوا ما لا لو كان له.

وكذلك إن أعطيناه بمعنى الغرم، فإذا أعطيناه بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه؛ فإن لم يفعل فاعطاه جازاً كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه.

فإن قال: ولم لا أعطى بمعنيين إذا كنت من أهلها معاً؟

قيل: الفقير المسكين والمسكين فقيرٌ بحال يجمعهما اسمٌ ويفرق بهما اسمٌ، وقد فرق الله تعالى بينهما، فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة، ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين.

وكذلك لا يجوز أن يعطى رجلٌ ذو سهمٍ إلا بأحد المعنيين، لو جاز هذا، جاز أن يعطى رجلٌ بفقرٍ وغرم، وبأنه ابنٌ سبي، وغارٍ ومؤلفٌ وعاملٌ، فيعطى بهذه المعاني كلها.

فإن قال قائل: فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقر يلزم المسكين؟ والمسكنة تلزم الفقير؟

قيل: نعم. معنى الفقر معنى المسكنة، ومعنى المسكنة معنى الفقر، فإذا جمعا معاً، لم يجز إلا بأن يفرق بين حاليهما بأن يكون الفقير الذي بدى به أشدهما.

وكذلك هو في اللسان، والعرب تقول للرجل فقيرٌ مسكينٌ ومسكينٌ فقيرٌ، وإنما المسكنة والفقر لا يكونان مجزأة ولا مال.

١٨- قسم الصدقات الثاني

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقاً لغيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسع أهل الأموال حبسه عن أموالهم بدفعه إليه من أهله، أو ولاته، ولا يسع الولاة تركه لأهل الأموال؛ لأنهم أئمة على أخذه لأهله منهم، قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ.

ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منعٌ ما جعل الله عز وجل عليهم ولا لمن وليهم ترك ذلك لهم، ولا عليهم.

٧٤٦- أخبرنا إبراهيم بن سنان، عن ابن شهاب قال: لم يُلغَ أن أبا بكرٍ وعمرُ أخذَا الصدقةَ مثناةً، ولكن كانا يَتَعَنَّانِ عَلَیْهَا فِي الْخُصْبِ وَالْجَذْبِ وَالسَّمَنِ وَالْعَجْفِ، وَلَا يُصَمِّنَانِهَا أَهْلَهَا، وَلَا يُؤَخِّرَانِهَا عَنْ كُلِّ عَامٍ؛ لَأَن أَخَذَهَا فِي كُلِّ عَامٍ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي (١١٠/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم نعلم رسول الله ﷺ آخرها عاماً لا يأخذها فيه، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله. [هقد]

قال الشافعي: هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة؛ لأن الزكاة والظهور إنما هو للمسلمين والدعاء بالأجر والبركة.

قال الشافعي: وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالأجر والبركة كما قال الله عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة والزكاة صدقة والصدقة زكاة وظهور أمرهما ومعناهما واحد.

وإن سميت مرةً زكاةً ومرةً صدقةً هما اسمان لها بمعنى واحد، وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وهذا بين في كتاب الله عز وجل، وفي سنة رسول الله ﷺ، وفي لسان العرب، قال الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ قال أبو بكر: لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني، والله أعلم قول الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ واسم ما أخذ من الزكاة صدقة، وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة، فقال: ﴿وَأَقِيمُوا

فَقَرَأْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ. [هَدَم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْفُقَرَاءُ هَا هُنَا كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ حَاجَةٍ مِمَّنْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّهُمْ إِنَّمَا يُعْطَى بِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَّا بِالْأَسْمِ، فَلَوْ أَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ كَانَ غَنِيًّا لَمْ يُعْطَ، وَإِنَّمَا يُعْطَى ابْنُ السَّبِيلِ الْمُحْتَاجُ إِلَى السَّلَاحِ فِي وَقْتِهِ الَّذِي يُعْطَى فِيهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ الَّذِينَ يَوْجَدُ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَدَّتْ حَصَّةٌ مِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَلَى مَنْ وَجَدَ، كَانَ وَجَدَ فِيهِمْ فَقَرَأَ وَمَسَاكِينُ وَغَارِمُونَ، وَلَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُمْ، فَقَسَمُ الثَّمَانِيَةِ الْأَسْهُمَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ وَيَبَانُ هَذَا فِي أَسْفَلِ الْكِتَابِ فَاهْلُ السَّهْمَانِ يَجْمَعُهُمْ أَنَّهُمْ أَهْلُ حَاجَةٍ إِلَى مَا لَهُمْ مِنْهَا كُلُّهُمْ وَأَسْبَابُ حَاجَاتِهِمْ مُخْتَلِفَةٌ.

وَذَلِكَ أَسْبَابُ اسْتِحْقَاقِهِمْ بِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ يَجْمَعُهَا الْحَاجَةُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا صِفَاتُهَا، إِذَا اجْتَمَعُوا فَالْفُقَرَاءُ الزَّمْنِي الضَّعْفَاءُ الَّذِينَ لَا حِرْفَةَ لَهُمْ وَأَهْلُ الْحِرْفَةِ الضَّعِيفَةُ الَّذِينَ لَا تَقَعُ حِرْفَتُهُمْ مَوْضِعًا مِنْ حَاجَتِهِمْ، وَلَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ وَالْمَسَاكِينِ السَّوَالُ، وَمَنْ لَا يَسْأَلُ مِمَّنْ لَهُ حِرْفَةٌ تَقَعُ مِنْهُ مَوْضِعًا وَلَا تَغْنِيهِ وَلَا عِيَالَهُ؛ فَإِنْ طُلِبَ الصَّدَقَةُ بِالْمَسْكِينَةِ رَجُلٌ جَلَدٌ فَلَعَلَّ الْوَالِي أَنَّهُ صَحِيحٌ مَكْتَسِبٌ يَغْنِي عِيَالَهُ بِشَيْءٍ إِنْ كَانَ لَهُ وَبِكَسْبِهِ إِذْ لَا عِيَالَ لَهُ فَلَعَلَّ الْوَالِي أَنَّهُ يَغْنِي نَفْسَهُ بِكَسْبِهِ غَنًى مَعْرُوفًا لَمْ يُعْطِ شَيْئًا؛ فَإِنْ قَالَ السَّائِلُ لَهَا يَغْنِي الصَّدَقَةُ الْجُلْدُ لَسْتُ مَكْتَسِبًا، أَوْ أَنَا مَكْتَسِبٌ لَا يَغْنِيَنِي كَسْبِي، أَوْ لَا يَغْنِي عِيَالِي وَلِي عِيَالٌ، وَلَيْسَ عِنْدَ الْوَالِي يَقِينٌ مِنْ أَنَّ مَا قَالَ عَلَى غَيْرِ مَا قَالَ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَيُعْطِيهِ الْوَالِي.

٧٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَعَّدَ فِيهِمَا وَصَوَّبَ، وَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمْ وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِإِذِي قُوَّةٍ مُكْتَسِبٍ. [هَدَم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جُلْدًا وَصَحَّةً يَشْبَهُ الْاِكْتِسَابَ وَأَعْلَمَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهَا مَعَ الْاِكْتِسَابِ الَّذِي يَسْتَغْنِي بِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا، وَلَا يَعْلَمُ اِمْتِكِنَانِ أَمْ لَا؟

فَقَالَ: إِنْ شَتَمَا بَعْدَ أَنْ أَعْلَمْتُمَا أَنْ لَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا مَكْتَسِبٍ فَعَلْتَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا يَقُولَانِ: أَعْطَانَا، فَإِنَّا ذَوَا حَظٍّ؛ لِأَنَّا لَسْنَا غَنِيَّيْنِ وَلَا مَكْتَسِبَيْنِ كَسْبًا يَغْنِي.

٧٥٠- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِيحَانَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: " لَا تَصْلُحُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِإِذِي مِرَّةٍ قَوِيَّةٍ. " [هَدَم]

الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الآيةُ تَقُولُ: إِذَا جَاءَ الْمَصْدَقُ يَعْنِي الَّذِي يَأْخُذُ بِالْمَاشِيَةِ وَتَقُولُ إِذَا جَاءَ السَّاعِي، وَإِذَا جَاءَ الْعَامِلُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ دُونُ صَدَقَةٍ وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الزَّرْقِ صَدَقَةٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْأَغْلَبُ عَلَى أَفْوَاهِ الْعَامَّةِ أَنَّ فِي التَّمْرِ الْعَشَرَ، وَفِي الْمَاشِيَةِ الصَّدَقَةُ، وَفِي الْوَرَقِ الزَّكَاةُ، وَقَدْ سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا كُلَّهُ صَدَقَةً، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لَهُ صَدَقَةٌ وَزَكَاةٌ وَمَعْنَاهُمَا عِنْدَهُمْ مَعْنًى وَاحِدٌ، فَمَا أَخَذَ مِنْ مُسْلِمٍ مِنْ صَدَقَةٍ مَالَهُ ضَائِعًا كَانَ، أَوْ مَاشِيَةً، أَوْ زَرْعًا، أَوْ زَكَاةً فَطَرِ، أَوْ خَسَنَ رَكَازًا، أَوْ صَدَقَةً مَعْدَن، أَوْ غَيْرَهُ تَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ فِي كِتَابٍ، أَوْ سِنَةٍ، أَوْ أَمْرٍ أَجْمَعَ عَلَيْهِ عَوَامُ الْمُسْلِمِينَ فَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ أَنَّهُ زَكَاةٌ، وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ وَقِسْمُهُ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ كَمَا قَسَمَهُ اللَّهُ.

الصَّدَقَاتُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهِيَ طَهْرٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَسَمَ الْفَيءُ خِلَافَ قِسْمِ هَذَا وَالْفَيءُ مَا أَخَذَ مِنْ مُشْرِكٍ هَوَّ بِهِ لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ هَوَّ مَوْضُوعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

قَالَ: يَقْسُمُ مَا أَخَذَ مِنْ حَقِّ مُسْلِمٍ وَجِبَ فِي مَالِهِ يَقْسُمُ اللَّهُ فِي الصَّدَقَاتِ سِوَاءَ قَلِيلٍ مَا أَخَذَ مِنْهُ وَكَثِيرُهُ، وَعَشْرٌ مَا كَانَ، أَوْ خَمْسٌ، أَوْ رِبْعٌ عَشْرٌ، أَوْ بَعْدُ مُخْتَلِفٌ أَنْ يَسْتَوِيَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَجْمَعُهُ كُلُّهُ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآيةُ فَيَبْنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنِ الصَّدَقَاتُ، ثُمَّ وَكَدَهَا وَشَدَدَهَا، فَقَالَ: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ فَقَسَمُ كُلُّ مَا أَخَذَ مِنْ مُسْلِمٍ عَلَى قِسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهِيَ سَهْمَانُ ثَمَانِيَةٌ لَا يَصْرَفُ مِنْهَا سَهْمٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ عَنْ أَهْلِهِ مَا كَانَ مِنْ أَهْلِهِ أَحَدٌ يَسْتَحِقُّهُ وَلَا تَخْرُجُ صَدَقَةُ قَوْمٍ مِنْهُمْ عَنْ بِلَدِهِمْ، وَفِي بِلَدِهِمْ مِنْ يَسْتَحِقُّهَا.

٧٤٧- أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ جِيئَ بَعْتُهُ: فَلَمَّا أَجَابُوكَ فَأَعْلِمْتُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخِذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ. [هَدَم]

٧٤٨- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ الثَّقَفِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي يَنْمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَشَدْتُكَ اللَّهُ أَلَّا أَمُرَّكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَرُدَّهَا عَلَى

قال الشافعي: ورفع هذا الحديث عن سعد عن أبيه.

يعطى النبي ﷺ عبادة بن مرداس، وكان شريفاً عظيماً الغناء حتى استعنت فاعطاه.

قال الشافعي: لما أراد ما أراد القوم واحتمل أن يكون دخل رسول الله ﷺ منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والأنصار فاعطاه على معنى ما أعطاهم واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى؛ لأنه له خالص ويحتمل أن يعطى على النفل وغير النفل؛ لأنه له، وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم، ولكنه قد أعار رسول الله ﷺ أداة وسلاحاً، وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح، وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله ﷺ يوم حنين في أول النهار، فقال له: رجل: غلبت هوازن وقتل محمد، فقال: صفوان بفيك الحجر فولاه لرب من قريش أحب إلي من رب هوازن. وأسلم قومه من قريش، وكان كأنه لا يشك في إسلامه، والله أعلم، وهذا مثبت في كتاب قسم الفقه، وإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي ﷺ، وهذا أحب إلي للاقتداء بأمر رسول الله ﷺ.

لو قال قائل: كان هذا السهم لرسول الله ﷺ؛ فكان له أن يضع سهمه حيث رأى، فقد فعل رسول الله ﷺ هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجالاً من المهاجرين والأنصار؛ لأنه ماله يضعه حيث شاء، فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنيمة، ولم يبلغنا أن أحداً من خلفائه أعطى أحداً بعده، وليس للمؤلفة في قسم الغنيمة سهم مع أهل السهمان، لو قال: هذا أحد، كان مذهباً، والله أعلم، وللمؤلفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم، والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدي بن حاتم جاء أبا بكر الصديق - أحسبه - بثلاثمائة من الإبل من صدقات قومه فاعطاه أبو بكر منها ثلاثين بغيراً وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد بمن أطاعه من قومه فجاهه بزهة ألف رجل وأبلى بلاءً حسناً، وليس في الخبر في إعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالأخبار، والله أعلم أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فيما زاده ليرغبه فيما يصنع، وأما أعطاه ليتألف به غيره من قومه ممن لا يثق منه بمثل ما يثق من عدي بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى إن نزلت بالمسلمين نازلة مما ينزل إن شاء الله تعالى، وذلك أن يكون فيها العدو بموضع شاطئ لا تناله الجيوش إلا بمؤنة، ويكون العدو بإزاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بتية فأرى أن يقوى بسهم سبيل الله من الصدقات، وأما أن يكون لا يقاتلون إلا بأن يعطوا سهم المؤلفة، أو ما يكفيهم منه.

وكذلك إن كان العرب أشرافاً متمنعين غير ذي نية إن

والعاملون عليها من ولاء الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان، أو غيرهم ممن أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء، ومن لا غنى للوالي عنه، ولا يصلحها إلا مكانه، فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها، وذلك يلزم رب الماشية.

وكذلك ممن أعان الوالي عليها ممن بالوالي الغنى عن معونته فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق، والخليفة، والوالي الإقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة، وإن كانا من العاملين عليها القائمين بالأمر بأخذها فليسا عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يلبان أخذها.

٧٥١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ شَرِبَ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي سَقَاهُ: 'مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا اللَّبَنُ؟' فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَاهُ، فَإِذَا يَنْعَمُ مِنْ نَعْمِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ يَسْتَقُونَ فَحَلَبُوا لِي مِنْ لَبَنِهَا فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي فَهَوَّ هَذَا، فَأَذْخَلَ عُمَرُ إصْبَعَهُ فَاسْتَقَاهُ. [أخرجه مالك (٢٦٩/١)]

٧٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِلْغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةِ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْعَامِلِ عَلَيْهِ، أَوْ الْغَارِمِ، أَوْ الرَّجُلِ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ الرَّجُلِ لَهُ جَارٌ مُسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمُسْكِينِ فَأَهْدَى الْمُسْكِينُ لِلْغَنِيِّ. [تقدم]

قال الشافعي: والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غناؤه لا يزاد عليه، وإن كان العامل موسراً إنما يأخذ على معنى الإجارة، والمؤلفة قلوبهم في متقدم من الأخبار فضربان ضرب مسلمون مطاعون أشراف مجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم، ولا يرون من يتألفهم ما يرون من نيات غيرهم، فإذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي ﷺ هو خمس الخمس ما يتألفون به سوى سهمانهم مع المسلمين إن كانت نازلة في المسلمين، وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصاً لنيته فردّه النبي ﷺ في مصلحة المسلمين، وقال: ﷺ: مالي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني بالخمس حقه من الخمس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحتكم.

٧٥٣- وأخبرني من لا أنهم عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبيه أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٨/٥)]

قال الشافعي: وهم مثل عينة والأقرع وأصحابهما، ولم

فإن قال قائل: كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم، ثم استغنوا ببعض السهم، فلم لا يسلم إليهم بقية؟ قال الشافعي: قلته بأن الله تبارك وتعالى سماه لهم مع غيرهم بمعنى من المعاني، هو الفقر والمسكنة والغرم، فإذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا إلى الغنى، ومن الغرم، فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين، فلا يكونون من أهله؛ لأنهم ليسوا بمن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه، وهم خارجون من تلك الحال بمن قسم الله له، ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لو سألوا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منها لم يعطوا، وقيل لستم بمن قسم الله له.

وكذلك لو سألوا بالغرم، وليسوا غارمين، وقال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني إلا من استثنى، فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم بمن لا يحل لهم، وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما لا يحل لهم ولا لي أن أعطيهم، وإنما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة، وليسوا منهم.

قال: ويأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم، فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى، ويعطى العريف، ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته، وذلك خفيف؛ لأنه في بلاده، ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وحولته إن كان البلد بعيداً، وكان ضعيفاً، وإن كان البلد قريباً، وكان جلد الأغلّب من مثله، وكان غنياً بالمشي إليها أعطي مؤنته في نفقته بلا حولة؛ فإن كان يريد أن يذهب ويأتي أعطي ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة؛ فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره، وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه.

فإن قال قائل: لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى خرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم، ولم تعط العاملین وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويؤول؟ فليس للاسم أعطيتهم، ولكن للمعنى، وكان المعنى إذا زال زال الاسم ونسبوا العاملین بمعنى الكفاية.

وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ، لو أني أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهم وأمثاله لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل، ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل ما دام محتاجاً، أو كان يريد الاجتياز فأعطيتهم، والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد، غير مختلفين، وإن اختلفت أسماؤهم كما اختلفت أسماؤهم والعامل إنما هو مدخل عليهم صار له حق

أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين، أو أحدهما إذا كانا إن أعطوا أعانوا على المشركين فيما أعانوا على الصدقة، وإن لم يعطوا لم يوثق بمعونتهم رأيت أن يعطوا بهذا المعنى إذا انتاط العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل الفيء يوجهون إليه تبعد دارهم وتثقل مؤنتهم ويضعفون عنه؛ فإن لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم، ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه، وذلك أنه لم يبلغني أن عمر ولا عثمان ولا علياً أعطوا أحداً تالفاً على الإسلام، وقد أعز الله - وله الحمد - الإسلام عن أن يتالف الرجال عليه، وقوله، وفي الرقاب يعني المكاتبين، والله أعلم، ولا يشترى عبد فيعتق.

والغارمون كل من عليه دين كان له عرض يحتمل دينه، أو لا يحتمله، وإنما يعطى الغارمون إذا أدانوا في حمل دينه، أو أصابتهم جائحة، أو كان دينهم في غير فسق ولا سرف ولا معصية، فأما من أدان في معصية، فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت يعطى منه من أراد الغزو، فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من أعان عليهم؛ فإن لم يكن مما وصفت شيء، رد سهم سبيل الله إلى السهمان معه، وابن السبيل عندي، ابن السبيل من أهل الصدقة الذي يريد البلد غير بلدو، لا من لزمه.

١٩- كيف تفريق قسم الصدقات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي للساعي على الصدقات أن يأمر بإحصاء أهل السهمان في عمله، فيكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم، وما يحتاجون إليه، ويحصى ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملین بقدر ما يستحق بعمله، ثم يقضي جميع ما بقي من السهمان كله عندهم كما أصف إن شاء الله تعالى، إذا كان الفقراء عشرة، والمساكين عشرين، والغارمون خمسة.

وهؤلاء ثلاثة أصناف من أهل الصدقة، وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف؛ فإن كان الفقراء يغترقون سهمهم هو ألف، هو ثلث المال، فيكون سهمهم كفافاً يخرجون به من حد الفقر إلى حد الغنى أعطوه كله، وإن كان يخرجهم من حد الفقر إلى حد الغنى ثلاثة، أو أربعة، أو أقل، أو أكثر، أعطوا منه ما يخرجهم من اسم الفقر، ويصبرون به إلى اسم الغنى ويقف الوالي ما بقي منه، ثم يقسم على المساكين سهمهم، هو ألف هكذا، وعلى الغارمين سهمهم هو ألف هكذا.

والغارمُ غيرُ غارمٍ فليسوا بمن قسّمَ لَهُ، لو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أؤمر به، لو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حدّ الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطاها أهلُ دارهم ويسهم للأغنياء فأحيلت عمن جعلت له إلى من لم يجعل لَهُ، وليس لأحد إحالتها عمّا جعلها الله تعالى له ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله لها، وإنما ردّي ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقي بمن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئاً يؤخذ منهم لقومٍ بمعان، فإذا ذهب بعض من سَمَى الله عزّ وجلّ لَهُ، أو استغنى، فهذا مالٌ لا مالك له من الأدميين بعينه يرُدُّ إليه كما يرُدُّ عطايا الأدميين، ووصاياهم لروصى رجلٍ لرجلٍ فمات الموصى له قبل الموصي كانت الوصية راجعةً إلى وارث الموصي، فلَمَّا كان هذا المالُ مخالفاً للمال يورثها هنا لم يكن أحدٌ أولى عندنا به في قسم الله عزّ وجلّ، وأقربَ ممن سَمَى الله تبارك وتعالى له هذا المالُ وهؤلاء من جلةٍ من سَمَى الله تبارك وتعالى له هذا المالَ، ولم يبقَ مسلمٌ يحتاجُ إلا وله حقٌّ سواء، أمّا أهلُ الفبيء، فلا يدخلون على أهل الصدقة.

وأما أهلُ صدقةٍ أخرى فهو مقسومٌ لهم صدقتهم، لو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم، وواحدٌ منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحقُّ منها شيئاً، لو استغنى أهلُ عملٍ ببعض ما قسم لهم، ففضلُ عنهم فضلٌ لرأيت أن ينقل الفضلُ عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً.

٢١- ضيقُ السهمان، وما ينبغي فيه عند القسم

أخبرنا الرّبيعُ قال: أخبرنا الشّافعيُّ قال: وإذا ضاقت السهمان؛ فكان الفقراءُ ألفاً، وكان سهمهم ألفاً والغارمون ثلاثة، وكان غرمهم ألفاً وسهمهم ألفاً، فقال الفقراءُ: إننا يغنيانا مائة ألف، وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف، فاجع سهمنا وسهمهم، ثم اضرب لنا بمائة سهم من ألفٍ ولهم سهمٌ واحدٌ كما يقسم هذا المالُ لو كان بيننا فوضى بمعنى واحد، فليس ذلك لهم عندنا، والله أعلم؛ لأن الله عزّ وجلّ ذكر للغارمين سهماً كما ذكر للفقراء سهماً فنفّض على الغارمين، وإن اغترقوا السهم فهو لهم، ولم يعطوا أكثر مما أعطوا، وإن فضل عنهم فضلٌ فليست باحقّ به من غيركم إن فضل معكم أهلُ سهمان ذكروا معكم، ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم يرُدُّ عليكم، وعلى غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدأ القسم بينكم.

وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم ندخلهم عليكم إلا بعد غناكم، ولم نجعلهم يخاصمونكم ما اغترق كلُّ

معهن معنى كفايةً وصلاًحاً للمأخوذ منه والمأخوذ لَهُ، فأعطي أجراً مثله وبهذا في العامل مضت الآثارُ وعليه من أدركت ممن سمعت منه ببلدنا، ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه، إن كان عاجزاً عن سفره إلا بالمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكتتب ما بينه وبين أن يعتق قل ذلك، أو أكثر، حتّى يفتقر السهم؛ فإن دفع إليه، فالظاهر - عندنا - على أنه حريصٌ على أن لا يعجز، وإن دفع إلى مالكة كان أحبَّ إليّ وأقرب من الاحتياط.

٢٠- ردُّ الفضل على أهل السهمان

قال الشّافعيُّ رحمه الله تعالى: إذا لم تكن مؤلفة ولا قومٌ من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة، عزلت سهامهم.

وكذلك إن لم يكن ابن سبيل، ولم يكن غارماً.

وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم، أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضاً ما يفضل عن كلهم، ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا، أو أعطوا، فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجزئ على من بقي من أهل السهمان، سواء كان بقي فقراً ومساكين لم يستغنوا، وغارمون لم تقض كل ديونهم، ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحدٌ غيرهم، فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم؛ فإن استغنى الغارمون بسهمهم، هو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد؛ فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه ردّ ما بقي على المساكين حتّى يستغنوا.

فإن قال: كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم سهماً؟

قال الشّافعيُّ: فإذا اجتمعوا كانوا شرعاً في الحاجة، وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم ثمانية، فلا يكون لي منع واحد منهم ما جعل الله له، وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم يخص أحداً منهم دون أحد فاقسم بينهم معاً كما ذكرهم الله عزّ وجلّ معاً، وإنما معني أن أعطي كل صنف منهم سهماً تاماً، وإن كان يغنيه أقل منه أن يتأ، والله تعالى أعلم، أن في حكم الله عزّ وجلّ أنهم إنما يعطون بمعان سماها الله تعالى.

فإذا ذهبت تلك المعاني، وصار الفقير والمساكين غنياً

إلى غيره، وفيه من يستحقه، وأولى الناس بالقسم أقربهم جواراً ممن أخذ المال منه، وإن بعد نسبه إذا لم يكن معه ذو قرابة، وإذا ولي الرجل إخراج زكاة ماله؛ فكان له أهل قرابة ببلده الذي يقسمه به وجيران قسمه عليهم معاً، فإن ضاق فأثر قرابته فحسن عندي إذا كانوا من أهل السهمان معاً.

قال الشافعي: فأما أهل الفيء، فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من الفيء، فلو أن رجلاً كان في العطاء فضرب عليه البعث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات شيئاً؛ فإن سقط من العطاء بأن قال: لا أغزو واحتاج، أعطي في الصدقة، ومن كان من أهل الصدقات بالبادية والقرى ممن لا يغزو عدواً فليس من أهل الفيء؛ فإن هاجر وأقرض وغزا صار من أهل الفيء وأخذ منه، ولو احتاج وهو في الفيء، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات؛ فإن خرج من الفيء وعاد إلى الصدقات فذلك له.

٢٢- الاختلاف

قال الشافعي رحمه الله: قال بعض أصحابنا: لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في غير المسلمين حيث يراه الوالي، وقال بعضهم: ابن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد الذي به الصدقات من أهل الصدقات أو غيرهم، وقال أيضاً: إنما قسم الصدقات دلالات فحيث كانت الكثرة أو الحاجة فهي أسعد به، كأنه يذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفاً، وكان غارم غرمه ألف ومساكين يغنيهم عشرة آلاف، وقراء مثلهم يغنيهم ما يغنيهم، وابن السبيل مثلهم يغنيهم ما يغنيهم، جعل للغارم سهم واحد من هؤلاء؛ فكان أكثر المال في الذين معه؛ لأنهم أكثر منه عدداً وحاجة، كأنه يذهب إلى أن المال فوضي بينهم فيقسمونه على العدد والحاجة لا لكل صنف منهم سهم، ومن أصحابنا من قال: إذا أخذت صدقة قوم ببلد، وكان آخرون ببلد مجدين؛ فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا تماسكوا، ولم يجهدوا جهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم، أو لهم صدقة يسيرة لا تقع منهم موقعا، نقلت إلى المجدين إذا كانوا يخاف عليهم الموت هزلاً إن لم ينقل إليهم، كأنه يذهب أيضاً إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل قسمه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله فينظر إليهم الوالي فينقل هذه إلى هذه السهمان حيث كانوا على الاجتهاد، قربوا أو بعدوا، وأحسبه يقول: وتقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل الفيء إن جهدوا وضاق الفيء عليهم.

وينقل الفيء إلى أهل الصدقات إن جهدوا وضاق

واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطي الفقراء إلا ما يخرج من حد الفقر إلى الغنى، قل ذلك أو كثر، فما تجب فيه الزكاة أو لا تجب؛ لأنه يوم يعطي لا زكاة عليه فيه، وقد يكون الرجل غنياً، وليس له مال تجب فيه الزكاة، وقد يكون الرجل فقيراً بكثرة العيال وله مال تجب فيه الزكاة، وإنما الغنى والفقر ما عرف الناس بقدر حال الرجل.

والعرب قديماً يتجاورون في بواديهم وقراهم بالنسب لخوفهم من غيرهم، كان في الجاهلية يتجاورون ليمنع بعضهم بعضاً، فإذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقراتهم بالقرابة والجوار معاً.

فإن كانوا أهل بادية، وكان العامل الوالي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين، وكان بعض أهل القبيلة يخاطب القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها، وجوارهم وخطتهم أن يكونوا يتجمعون معاً ويقيمون معاً فضاقت السهمان، قسمناها على الجوار دون النسب.

وكذلك إن خاطبهم عجم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار؛ فإن كانوا عند النجعة يفترون مرة ويختلطون أخرى فأحب أن لو قسمها على النسب إذا استوت الحالات، وكان النسب عندي أولى، فإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب، وإن قال: من تصدق: لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة، أحصوا معاً، ثم فض ذلك على الغائب والحاضر، وإن كانوا بأطراف من باديتهم متباعدة؛ فكان يكون بعضهم بالطرف وهو له الزم قسم ذلك بينهم، وكان الطرف الذي هو له الزم كالدار لهم، وهذا إذا كانوا معاً أهل نجعة لا دار لهم يقرؤون بها، فأما إن كانت لهم دار يكونون بها الزم، فإني أقسمها على الجوار أبداً، وأهل الإراك والحضر من أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل، وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم على جيرانهم القسم على الجوار إذا كان جوار، وعلى النسب والجوار إذا كانا معاً، ولو كان لأهل البادية معدن، قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن، وإن كانوا غرباء دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا منه بعيداً.

وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيداً من موضع الزرع، وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيداً.

وكذلك تخلصهم زكاة أموالهم، ولا يخرج شيء من الصدقات من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها، ولا من موضع

الصدقات، على معنى إرادة صلاح عباد الله تعالى.

وإنما قلت بخلاف هذا القول؛ لأن الله عز وجل جعل المال قسمين، أحدهما قسم الصدقات التي هي طهور قسمها لثمانية أصناف، ووكدها وجاءت سنة رسول الله ﷺ بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على فقرائهم ولا فقراء غيرهم ولا فقراء فلم يجز عندي، والله أعلم أن يكون فيها غير ما قلت من أن لا تنقل عن قوم إلى قوم وفيهم من يستحقها، ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه، وكيف يجوز أن يسمى الله عز وجل أصنافاً، فيكونوا موجودين معاً فيعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندي جاز أن تجعل في سهم واحد فيمنع سبعة فرضاً فرض لهم ويعطي واحداً ما لم يفرض له، والذي يقول هذا القول لا يخالفنا في أن رجلاً، ولو قال: أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض اثلاثاً بين فلان وفلان وفلان.

وكذلك الثلث، ولا يخالف علمته في أن رجلاً لو قال: ثلث مالي لفقراء بني فلان وغارم بني فلان رجل آخر وبني سبيل بني فلان رجل آخر أن كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه، وأن ليس أوصى ولا لوال أن يعطي أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه.

وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون الغارمين ولا للغارمين دون بني السبيل ولا صنف بمن سمي دون صنف منهم أفقر وأحوج من صنف، ثم يعطيهموه دون غيرهم بمن سمي الموصي؛ لأن الموصي أو المتصدق قد سمي أصنافاً، فلا يصرف مال صنف إلى غيره، ولا يترك من سمي له لمن لم يسم له معه؛ لأن كلاً ذو حق ما سمي له، فلا يصرف حق واحد إلى غيره، ولا يصرف حقهم إلى غيرهم بمن لم يسم له، فإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فما أعطى الأدميون لا يجوز أن يمضي إلا على ما أعطوا، فعطاه الله عز وجل أحق أن يجوز، وأن يمضي على ما أعطى، ولو جاز في أحد العطاءين أن يصرف عمن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى إلى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الأدميين أجور، ولكنه لا يجوز في واحد منهما، وإذا قسم الله عز وجل الفيء، فقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية.

وسن رسول الله ﷺ أن أربعة أخماسه لمن أوجف على الغنيمة للفارس من ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم، فلم نعلم رسول الله ﷺ فضل الفارس ذا الغناء العظيم على الفارس الذي ليس مثله، ولم نعلم المسلمين إلا سوا بين الفارسين؛ حتى قالوا: لو كان فارس أعظم الناس غناءً وآخر جبان سوا بينهما.

وكذلك قالوا في الرجالة، أفرايت لو عارضنا وإساهم معارض، فقال: إذا جعلت أربعة أخماس الغنيمة لمن حضر، وإنما معنى الحضور للغناء عن المسلمين والنكابة في المشركين، فلا أخرج الأربعة أخماس لمن حضر، ولكنني أحصي أهل الغناء بمن حضر، فأعطي الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غنائهم أو أكثر، وأترك الجبان وغير ذي النية الذي لم يغن، فلا أعطيه أو أعطيه جزءاً من مائة جزء من سهم رجل ذي غناء أو أكثر قليلاً أو أقل قليلاً بقدر غناؤه هل الحجة عليه إلا أن يقال له: لما قسم رسول الله ﷺ للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً؛ فكان خرج الخبر منه عاماً، ولم نعلمه خص أهل الغناء، بل أعطى من حضر على الحضور والحرية والإسلام فقط، دون الغناء.

ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم ما أوجف عليه من الأربعة الأخماس.

فكيف جاز له أن يخالفنا في الصدقات، وقد قسم الله عز وجل لهم أبين القسم فيعطى بعضاً دون بعض؟ وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الموجبين لو أوجفوا وهم أهل لا غناء لهم على أهل ضعف من المشركين لا غناء عندهم، وكان بإزائهم أهل غناء يقاتلون عدواً أهل شوكة شديدة أن يعطوا مما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين، ولا يعطاه المسلمون ذوو الغناء الذين يقاتلون المشركين ذوي العدو والشوكة نظراً للإسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للشرك الأقوياء؛ لأن عليه مؤنة عظيمة في قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين، ولكنني أعطي كل موجف حقاً، فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم يحتاجون إليها إلى غيرهم إن كانوا أحوج منهم أو يشركهم معهم، أو ينقلها من صنف منهم إلى صنف، والصنف الذين نقلها عنهم يحتاجون إلى حقهم؟ أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثير أوجفوا على عدو؛ أنتم أغنياء فآخذ ما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة؛ لأن أهل الصدقات مسلمون من عيال الله تعالى، وهذا مال من مال الله تعالى، وأخاف إن حبست هذا عنهم، وليس يحضرنى مال غيره أن يضرب بهم ضرباً شديداً، وأخذهم منكم لا يضربكم هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال له: من قسم له أحق بما قسم بمن لم يقسم له، وإن كان من لم يقسم له أحوج، وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات: إنها بقسمة مقسومة لهم بينة القسم، أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم أو الذين جاء أثر بالقسم لهم أو فيهما معاً، إنما ورثوا بالقرابة والمصيبة باليت.

وعشره إلى خلافٍ عشيرته، وذلك ينتقل بصدقة ماله الناضٍ والماشية فيجعل معاذ صدقته وعشره لأهل خلافٍ عشيرته لا لمن ينتقل إليه بقرابته دون أهل الخلاف الذي انتقل عنه، وإن كان الأكثر أن خلافٍ عشيرته لعشيرته، وإنما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر، والآخر الله رأى أن الصدقة إذا ثبتت لأهل خلافٍ عشيرته لم تحوّل عنهم صدقته وعشره بتحوّله وكانت لهم كما ثبتت بدءاً.

قال الشافعي: وهذا يحتمل أن يكونَ عشره وصدقته التي هي بينَ ظهرانتي خلافٍ عشيرته لا تحوّل عنهم دون الناضٍ الذي يتحوّل، ومعاذٍ إذ حكمَ بهذا كان من أن ينقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة إلى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل الفتيء أبعد، وفيما رويتنا من هذا عن معاذٍ ما يدلُّ على قولنا: لا تنقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة إلى غيرهم.

قال الشافعي: وطاوسٌ لو ثبت عن معاذٍ شيء لم يخالفه إن شاء الله تعالى، وطاوسٌ يخلف ما يحلُّ بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض، ولو كان ما ذهب إليه من احتج علينا بأن معاذاً باع الحنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالثياب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض، ولكنّه عندنا إنما قال: اتوني بعرض من الثياب.

فإن قال قائل: كان عدي بن حاتم جاء أبا بكر بصدقات والزريقان بن بدر وهما، وإن جاء بما فضل عن أهله ما فقد نقلها إلى المدينة فيحمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسباً وداراً ممن يحتاج إلى سعة من مضر وطى من اليمن ويحمل أن يكون من حولهم ارتد، فلم يكن لهم حق في الصدقة، ويكون بالمدينة أهل حق هم أقرب من غيرهم ويحمل أن يؤتى بها أبو بكر، ثم يأمر بردها إلى غير أهل المدينة، وليس في ذلك عن أبي بكر خبر نصير إليه.

فإن قال قائل: إنه بلغنا أن عمر كان يؤتى بنعم من نعم الصدقة.

قال الشافعي: فبالمدينة صدقات النخل والزرع والناضٍ والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والأنصار وحلفائهما وأشجع وجهية ومزينة بها وبأطرافها وغيرهم من قبائل العرب، فعياّل ساكن المدينة بالمدينة، وعيال عشائرهم وجيرانهم، وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشائرهم فيؤتون بها، ويكونون مجتمعاً لأهل السهمان كما تكون المياه والقرى مجتمعاً لأهل السهمان من العرب، ولعلهم استغنوا فنقلها إلى أقرب الناس بهم داراً ونسباً، وكان أقرب الناس بالمدينة داراً ونسباً.

فإن كان منهم أحدٌ خيراً للميت في حياته ولتركته بعد وفاته واقفراً إلى ما ترك أوثر بميراثه؛ لأن كلاً ذو حق في حال هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال: لا نعدو ما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات.

قال الشافعي: الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية، وليست في قول من قال هذا شبهة ينبغي عندي أن يذهب إليها ذاهب؛ لأنها عندي، والله تعالى أعلم، إبطال حق من جعل الله عز وجل له حقاً وإباحة أن يأخذ الصدقات الوالي فينقلها إلى ذي قرابة له واحد أو صديق ببلد غير البلد الذي به الصدقات إذا كان من أهل السهمان.

قال الشافعي: فاحتج محتج في نقل الصدقات بأن قال: إن بعض من يقتدى به قال: إن جعلت في صنف واحد أجراً والذي قال: هذا القول لا يكون قوله حجة تلزم وهو لو قال: هذا لم يكن قال: إن جعلت في صنف وأصناف موجودة، ونحن نقول كما قال: إذا لم يوجد من الأصناف إلا صنف أجراً أن توضع فيه، واحتج بأن قال: إن طاوساً روى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن: اتوني بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير والحنطة، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة.

قال الشافعي: صالح رسول الله ﷺ أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة؛ فكان في سنة رسول الله ﷺ أن يؤخذ من الرجل دينار أو قيمته من العاقر كان ذلك إذا لم يوجد الدينار فلعن معاذ لو أعسروا بالدينار أخذ منهم الشعير والحنطة؛ لأنه أكثر ما عندهم، وإذا جاز أن يترك الدينار لغرض فلعن جاز عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض بقيمة الدنانير فأسرعوا إلى أن يعطوه من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير للمهاجرين بالمدينة وأهون عليكم؛ لأنه لا مؤنة كثيرة في الحمل للثياب إلى المدينة والثياب بها أغلى ثمناً.

فإن قال قائل: هذا تأويل لا يقبل إلا بدلالة عن روى عنه، فإنما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذي رواه عنه هذا.

٧٥٤ - أخبرنا مطرف بن مازن، عن معمر، عن ابن طائوس، عن أبيه أن معاذاً قضى: أيما رجل انتقل من خلافٍ عشيرته إلى غير خلافٍ عشيرته فعشرته وصدقته إلى مَخلافٍ عشيرته. [تقدم]

قال الشافعي: فيين في قصّة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة، وذلك أن العشر والصدقة لا تكون إلا للمسلمين.

قال الشافعي: وإذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن خلافٍ عشيرته أن تكون صدقته

فإن قال قائل: فإن عمر كان يحمل على إبل كثيرة إلى الشام والعراق. قيل له: ليست من نعم الصدقة، والله أعلم، وإنما هي من نعم الجزية؛ لأنه إنما يحمل على ما يحتمل من الإبل، وأكثر فرائض الإبل لا تحمل أحداً.

٧٥٧ - أخبرنا مالك، عن زينو بن أسلم، عن أبيه أنه قال: لعمر: إن في الظهر ناقة عتياء قال: أيسن نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟ قال: بل من نعم الجزية، وقال له: إن عليها ميسم الجزية، وهذا يدل على فرق بين الميسمين أيضاً.

وقال بعض الناس مثل قولنا أن كل ما أخذ من مسلم فسيله سبيل الصدقات، وقالوا: سبيل الركاك سبيل الصدقات ورووا مثل ما روي أن رسول الله ﷺ قال: في الركاك الخمس.

قال الشافعي: والمعادن من الركاك، وفي كل ما أصيب من دهن الجاهلية مما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فهو ركاك، ولو أصابه غني أو فقير كان ركاكاً فيه الخمس.

قال الشافعي: ثم عاد لما شدد فيه كله فأبطله فزعم أن الرجل إذا وجد ركاكاً فواسع فيما بينه وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالي وللوالي أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه ويده له.

قال الشافعي: أو رأيت إذ زعم أن رسول الله ﷺ جعل في الركاك الخمس، وزعم أن كل ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات، فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه.

والخمس إنما يجب عندنا وعنده في ماله لمساكين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالي أن يترك حقاً أوجه الله عز وجل في ماله، وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل؟ له؟ رأيت لو قال قائل: هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما الحجة عليه؟ ليس أن يقال: إن الذي عليك في مالك إنما هو شيء وجب لغيرك، فلا يحل للسلطان تركه لك ولا لك حبسه إن تركه لك السلطان عمن جعله الله تبارك وتعالى له؟

قال الشافعي: ولست أعلم من قال: هذا في الركاك، ولو جاز هذا في الركاك جاز في جميع من وجب عليه حق في ماله أن يجسه وللسلطان أن يدعه له فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية، فقال: إنا روي عن الشعبي أن رجلاً وجد أربعة آلاف أو خمسة آلاف، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لأقضي فيها قضاء بيناً، أما أربعة أخماس فلك وخمس للمسلمين"، ثم قال: "والخمس مردود عليك".

قال الشافعي: وهذا الحديث يقتضيه بعضه بعضاً إذ زعم أن علياً قال وخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى

٧٥٥ - أخبرنا مالك، عن زينو بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية، أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأل: أرأيت الإبل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده؟ قال: أخبرني أبي أنها إبل الجزية التي كان يبعث بها معاوية وعمر بن العاص. قلت: ويمن كانت تؤخذ؟ قال: من أهل جزيرة أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها فيبعث فينتاع بها إبل جلة فيبعث بها إلى عمر فيحول عليها. [إني]

٧٥٦ - أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند قال: بعث عبد الملك بعض الجماعة بعتاء أهل المدينة وكتب إلى والي اليمامة أن يحول من اليمامة إلى المدينة ألف ألف درهم يتم بها عطاهم، فلما قدم المال إلى المدينة أبوا أن يأخذوه، وقالوا: أليطعنا أوساخ الناس، وما لا يصلح لنا أن نأخذه لا نأخذه أبداً، فبلغ ذلك عبد الملك فردّه، وقال: لا تزال في القوم بقية ما فعلوا هكذا. قلت لسعيد بن أبي هند: ومن كان يؤمّن يتكلم؟ قال أولهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زينو وعبيد الله بن عبد الله في رجال كثيرة. [إني]

قال الشافعي: وقولهم لا يصلح لنا أي لا يحل لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفيء، وليس لأهل الفيء في الصدقة حق، ومن أن ينقل عن قوم إلى قوم غيرهم.

قال الشافعي: وإذا أخذت الماشية في الصدقة، ووسمت وأدخلت الحظير، ووسم الإبل والبق في أفخاذها والغنم في أصول آذانها وميسم الصدقة مكتوب لله عز وجل، وتوسم الإبل التي تؤخذ في الجزية ميسماً مخالفاً لميسم الصدقة.

فإن قال قائل: ما دل على أن ميسم الصدقة مخالف لميسم الجزية؟

قيل: فإن الصدقة أداها مالها لله وكتبت لله عز وجل

إِنَّمَا هِيَ مَا عَرَفَ النَّاسُ عَلَى قَدْرِ حَالِ الطَّالِبِ لِلزَّكَاةِ وَمَالَهُ لَا عَلَى قَدْرِ الْمَالِ فَقَطْ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَهُ مَائَةٌ مِنَ الْعِيَالِ وَمَائَتَا دِرْهَمٍ لَا يُعْطَى، وَهَذَا الْمَحْتَاجُ الْبَيْنُ الْحَاجَةُ، وَآخِرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ وَلَا عِيَالٌ لَهُ، وَلَيْسَ بِالْغَنَى أُعْطِيَ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَمَرَ بِإِعْطَائِهِ أَقْرَبُ مِنَ الْغَنَى وَالَّذِي نَهَى عَنْ إِعْطَائِهِ أَبْعَدُ مِنَ الْغَنَى وَلَمْ إِذَا كَانَ الْغَارِمُ يُعْطَى مَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْغَرَمِ لَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْفَقْرِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِنْ أَخْرَجْتُهُ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغَنَى مَائَةٌ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلُّ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا فَلَمْ إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغَنَى إِلَّا مَائَتَا دِرْهَمٍ لَا يُعْطَاهَا وَهُوَ يَوْمَ يُعْطَاهَا لَا زَكَاةٌ عَلَيْهِ فِيهَا إِنَّمَا الزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِيهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ مِنْ يَوْمٍ مَلَكَهَا.

لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَالِ رَجُلٍ شَيْئًا، ثُمَّ يَرِدُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَدْعُهُ لَهُ وَالْوَاجِبُ عَلَى الْوَالِي أَنْ لَوْ مَنَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا لَهُمْ فِي مَالِهِ أَنْ يَجَاهِدَهُ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا عَنْ عَلِيٍّ مُسْتَكْرَرٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بِإِسْنَادٍ مُوَصَّلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَرْبَعَةُ أَخَاسٍ لَكَ وَاقْسِمِ الْخُمْسَ عَلَى فُقَرَاءِ أَهْلِكَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَشْبَهَ بَعْلِي لَعَلَّ عَلِيًّا عَلِمَهُ أَمِينًا وَعَلِمَ فِي أَهْلِهِ فُقَرَاءَ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَهُ فِيهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهُمْ مَخَالِفُونَ مَا رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ فَلَيْسَ لِلْوَالِي أَنْ يُعْطِيَهُ وَلَا لَهُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنَ السَّهْمَانِ الْمَقْسُومَةِ بَيْنَ مَنْ سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مِنْ الصَّدَقَةِ تَطَوُّعًا وَالَّذِي زَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا تَرَكَ لَهُ خُمْسَ رَكَازِهِ، وَهَذَا رَجُلٌ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ سِوَاهَا وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْوَالِي إِذَا أَخَذَ مِنْهُ وَاجِبًا فِي مَالِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَالِي أَنْ يَعُودَ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَحَدٍ وَيَزْعُمُونَ أَنْ لَوْ وَلِيَهَا هُوَ دُونَ الْوَالِي لَمْ يَكُنْ لَهُ حِسْبُهَا وَلَا دَفْعُهَا إِلَى أَحَدٍ يَعُولُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ﷺ إِعَادَتُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ، أَوْ تَرْكُهَا لَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُ، وَهَذَا يُطَالُهَا بِكُلِّ وَجْهٍ وَخِلَافٌ مَا يَقُولُونَ، وَإِذَا صَارَ لَهُ أَنْ يَكْتُمَهَا وَلِلْوَالِي أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ فَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِ وَتَرْكُهَا لَا تَوْخِذُ مِنْهُ وَأَخَذَهَا سَوَاءٌ، وَقَدْ أَبْطَلَ بِهَذَا الْقَوْلِ السَّنَّةُ فِي أَنَّ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ وَأَبْطَلَ بِهِ حَقٌّ مِنْ قِسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ الثَّمَانِيَةَ.

فَإِنْ قَالَ: لَا يَصْلُحُ هَذَا إِلَّا فِي الرِّكَازِ قِيلَ: فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: فَإِذَا صُلِحَ فِي الرِّكَازِ وَهُوَ مِنَ الصَّدَقَاتِ صُلِحَ فِي كُلِّهَا، وَلَوْ جَازَ لَكَ أَنْ تَخْصُصَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ قُلْتَ يَصْلُحُ فِي الْعَشُورِ وَصَدَقَاتِ الْمَاشِيَةِ، وَقَالَ غَيْرِي وَغَيْرُكَ يَصْلُحُ فِي صَدَقَةِ الرِّقَّةِ، وَلَا يَصْلُحُ فِي هَذَا.

فَإِنْ قَالَ: فَإِنَّمَا هُوَ خُمْسٌ.

وكَذَلِكَ الْحَقُّ فِيهِ كَمَا الْحَقُّ فِي الزَّرْعِ الْعَشْرُ، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَفِي الْمَاشِيَةِ مُخْتَلَفَةٌ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ كُلِّ هَذَا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ يَقْدَرُ مَا جُعِلَ فِيهِ وَيَقْسَمُ كُلُّ حَيْثُ قُسِمَ الصَّدَقَاتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: ثُمَّ خَالَفْنَا بَعْضَ النَّاسِ فِيمَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَاتِ، فَقَالَ: لَا يَأْخُذُ مِنْهَا أَحَدٌ لَهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَا يُعْطَى مِنْهَا أَحَدٌ مَائَتِي دِرْهَمٍ وَلَا شَيْءٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَكُونُ لَهُ مَائَتَا دِرْهَمٍ وَلَا شَيْءٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا بَضْعَ حَرْقَةٍ أَوْ كَثْرَةَ عِيَالٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْهَا، فَيَكُونُ مُحْتَاجًا بَضْعَ حَرْقَةٍ أَوْ بَغْلِيَةِ الْعِيَالِ؛ فَكَانَتْ الْحَاجَةُ

١٣ - كتاب الصيام الصغير

٧٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ.

[أخرجه مالك (٢٨٦/١)، البخاري (١٩٠٧)، مسلم (١٠٨٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول؛ فإن لم ترَ العامة هلالَ شهرِ رمضانَ ورآه رجلٌ عدلٌ رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط.

٧٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ وَأَخْبِيه قَالَ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَصُومُوا، وَقَالَ: أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ. [أخرجه الدارقطني (١٧٠/٢)، البيهقي (٢١٢/٤)]

قال الشافعي: بعد لا يجوزُ على هلالِ رمضانَ إلا شاهدان.

قال الشافعي: وقد قال بعضُ أصحابنا لا أقبلُ عليه إلا شاهدين، وهذا القياسُ على كلِّ معيبٍ استدلَّ عليه بينتُ، وقال بعضهم جماعة.

قال الشافعي: ولا أقبلُ على رؤيةِ هلالِ الفطرِ إلا شاهدين عدلينَ وأكثر؛ فإن صامَ النَّاسُ بشهادةِ واحدٍ أو اثنين أكملوا العِدَّةَ ثلاثينَ إلا أن يروا الهلالَ أو تقومَ بَيِّنَةٌ برؤيته فيفطروا، وإن غَمَّ الشَّهْرَانِ معاً فصاموا ثلاثينَ فجاءتهم بَيِّنَةٌ بأنَّ شعبانَ رثيَ قبلَ صومهم بيومٍ قضاوا يوماً؛ لأنهم تركوا يوماً من رمضان.

وإن غَمَّ فجاءتهم البَيِّنَةُ بأنَّهم صاموا يومَ الفطرِ أفطروا أي ساعةَ جاءتهم البَيِّنَةُ؛ فإن جاءتهم البَيِّنَةُ قبلَ الزَّوَالِ صَلَّوْا صلاةَ العيد، وإن كانَ بعدَ الزَّوَالِ لم يصلُّوا صلاةَ العيد، وهذا قولٌ من أحفظَ عنه من أصحابنا.

قال الشافعي: فخالفيه في هذا بعضُ النَّاسِ، فقالَ فيه قبلَ الزَّوَالِ قولنا، وقالَ بعدَ الزَّوَالِ يخرجُ بهم الإمامُ من الغدِ، ولا يصليَ بهم في يومهم ذلك.

قال الشافعي: فقيل لبعضُ من يحتجُّ بهذا القول: إذا كانت صلاةُ العيدِ عندنا وعندك سنةٌ لا تقضى إن تركتَ وغَمَّكَ وقتُ

فكيف أمرت بها أن تعملَ في غيره وأنت إذا مضى الوقتُ تعملُ في وقتٍ لم تؤمر بأن تعملَ، مثلُ المزدلفةِ إذا سَرَتْ ليلتها لم تؤمر بالمبيتِ فيها والجمارُ إذا مضت أيامها لم تؤمر برميها وأمرت بالقديَّةِ فيما فيه فديةٌ من ذلك ومثلُ الرَّمْلِ إذا مضت الأطوافُ الثلاثةُ، فلا ينبغي أن تأمرَ به في الأربعةِ الباقيةِ؛ لأنَّه مضى وقتهُ، وليسَ منه بدلٌ بكفارةٍ، وإذا أمرت بالعيدِ في غيرِ وقتهِ فكيف لم تأمرَ به بعدَ الظَّهِيرِ من يومه والصَّلَاةُ نُحِلَّ في يومه؟ وأمرت بها من الغدِ ويومُ الفطرِ أقربُ من وقتِ الفطرِ من غده؟

قال: فإنَّها من غَدٍ تصلَّى في مثلِ وقتهِ، قيلَ له: أو ليسَ تقولُ في كلِّ ما فاتَ تَمَّا يقضى من المكتوباتِ يقضى إذا ذَكَرَ فكيف خالفتَ بينَ هذا وبينَ ذلك؟ فإن كانت عِلَّتكَ الوقتَ فما تقولُ فيه إن تركته من غده اتصليَّ بعدَ غده في ذلك الوقت؟ قال: لا.

قيل: فقد تركتَ عِلَّتَكَ في أن تصلِّيَ في مثلِ ذلك الوقتِ فما حجَّتكَ فيه؟

قال: رويتنا فيه شيئاً عن رسولِ الله ﷺ. قلنا: قد سمعناه، ولكنَّه ليسَ تَمَّا يثبتُ عندنا، واللهُ أعلمُ، وأنتَ تضعُفُ ما هو أقوى منه؛ وإذا زعمتَ أنَّه ثابتٌ فكيف يقضى في غده، ولم تنه أن يقضى بعده فينبغي أن تقولَ يقضى بعدَ أيام، وإن طالَّتِ الأيامُ.

قال الشافعي: وأنا أحبُّ أن أذكرَ فيه شيئاً، وإن لم يكن ثابتاً، وكان يجوزُ أن يفعلَ تطوعاً أن يفعلَ من الغدِ وبعدَ الغدِ إن لم يفعلَ من الغدِ؛ لأنَّه تطوعٌ، وأن يفعلَ المرَّةَ ما ليسَ عليه أحبُّ إليَّ من أن يدعَ ما عليه، وإن لم يكن الحديثُ ثابتاً، فإذا كانَ يجوزُ أن يفعلَ بالتطوعِ فهذا خيرٌ أرادَه اللهُ به أرجو أن يأجره اللهُ عليه بالنبيِّ في عمله.

قال الشافعي: بعدُ لا يصليَ إذا زالتِ الشَّمْسُ من يومِ الفطرِ.

٧٦٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْهِلَالَ رُئِيَ فِي رَمَنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بَعَثِي، فَلَمْ يَفْطُرْ عُثْمَانُ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٢٨٧/١)]

قال الشافعي:

وهكذا تقولُ إذا لم يرَ الهلالَ، ولم يشهدَ عليه أَنَّهُ رُئِيَ لَيْلًا لم يفطر النَّاسُ برؤيةِ الهلالِ في النَّهارِ كانَ ذلكَ قبلَ الزَّوَالِ أو بعدهُ، وهو، واللهُ أعلمُ هلالَ اللَّيْلَةِ الَّتِي تستقبلُ، وقالَ بعضُ النَّاسِ فيهِ: إذا رُئِيَ بعدَ الزَّوَالِ قولنا، وإذا رُئِيَ قبلَ الزَّوَالِ أفطروا، وقالوا: إنما اتبعنا فيه أثرًا رويناهُ، وليسَ بقياسٌ.

والنذر؛ لأنه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع إلا هذا الوقت الذي عملهما فيه؛ لأنه عملهما في آخر الوقت فزعم أنهما لا يجزيان إذا لم ينو بهما المكتوبة والنذر، فلو كانت العلة أن الوقت محصور، انبغى أن يزعم ها هنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتها محصوراً كما يجزي رمضان إذا كان وقته محصوراً.

٢- باب صوم رمضان

قال الشافعي رحمه الله: فمن قال: لا يجزي رمضان إلا بنية، فلو اشتبهت عليه الشهور وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به التطوع لم يجزه، وكان عليه أن يأتي بالبدل منه، ومن قال يجزي بغير نية، فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندي، والله أعلم.

فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان، فلم يأكل، ولم يشرب، ولم ينو الإفطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان، وهذا يشبه قوله الأول، ثم قال: وإن علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يجزه، وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه، وهذا خلاف قوله الأول.

قال الشافعي: وإنما قال ذلك فيما علمت بالرأي.

وكذلك قال فيه أصحابنا، والله أعلم بالرأي فيما علمت، ولكن معهم قياس، فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا، والله أعلم، وهذا - فيما أرى - أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياساً.

٣- باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الآخر معترضاً في الأفق.

قال الشافعي: وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ إلى أن تغيب الشمس.

وكذلك قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

قال الشافعي: فإن أكل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً للأكلي والشرب ذاكرة للصوم فعليه القضاء.

٧٦٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم،

عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنظر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أسمى وغابت الشمس فجاءه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس، فقال:

فقلنا: الأثر أحق أن يتبع من القياس؛ فإن كان ثابتاً فهو أولى أن يؤخذ به.

قال الشافعي: إذا رأى الرجل هلال رمضان وحده يصوم لا يسعه غير ذلك، وإن رأى هلال شوال فيفطر إلا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم.

١- باب الدخول في الصيام والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله، فقال بعض أصحابنا لا يجزي صوم رمضان إلا بنية كما لا تجزي الصلاة إلا بنية واحتج فيه بأن ابن عمر قال: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر. ٧٦١- قال الشافعي: وهكذا.

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر. [أخرجه مالك (٢٨٨/١)]

قال الشافعي: فكان هذا، والله أعلم على شهر رمضان خاصة، وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم، فأما التطوع، فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل، ولم يشرب، فخالف في هذا القول بعض الناس، فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة، فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر رمضان، وخالف في هذا الأثر.

قال الشافعي: وقيل لقائل هذا القول: لم زعمت أن صوم رمضان يجزي بغير نية، ولا يجزي صوم النذر ولا صوم الكفارات إلا بنية.

وكذلك عندك لا تجزي الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم إلا بنية؟

قال: لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه والصلاة والنية للتيمم بوقت، قيل له: ما تقول فيمن قال: لله علي أن أصوم شهراً من هذه السنة فأمله حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر؟

قال: لا يجزه قيل: قد وقت السنة، ولم يبق منها إلا هذا الشهر فصار إن لم يصمه يخرج من الوقت، وقيل له ما تقول إن ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه، ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر؟

قال: لا يجزه؛ لأنه لم ينو الظهر قال الشافعي: لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً، وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة محدوداً ومحصوراً يفوت إن ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر، ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما عملاً كعمل المكتوبة وعمل النذر، وليس في الوقتين فضل للمكتوبة

عُمَرُ الْخَطْبُ يَسِيرُ. [أخرجه مالك (٣٠٣/١)]

قال الشافعي: كأنه يريد بذلك، والله أعلم قضاء يوم مكانه.

قال الشافعي: واستحب الثاني بالسحور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع، فإنني أحب قطعه في ذلك الوقت؛ فإن طلع الفجر، وفي فيه شيء قد أدخله ومضغه لفظه؛ لأن إدخاله فاه لا يصنع شيئاً إنما يفطر بإدخاله جوفه؛ فإن ازدرده بعد الفجر، قضى يوماً مكانه، والذي لا يقضي فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يمتنع منه، فإن ذلك عندي خفيف، فلا يقضي، فأما كل ما عدا إدخاله مما يقدر على لفظه فيفطره عندي، والله أعلم

وقال بعد: نفطره بما بين أسنانه، إذا كان يقدر على طرحه. قال الربيع: إلا أن يغلبه، ولا يقدر على دفعه، فيكون مكرهاً، فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي.

قال الشافعي: وأحب تعجيل الفطر وترك تأخيرهِ، وإنما أكره تأخيرهِ إذا عمد ذلك كأنه يرى الفضل فيه.

٧٦٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر، ولم يؤخروه. [أخرجه مالك (٢٨٨/١)، البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨)، الرمذي (٦٩٥)]

٧٦٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل اسود، ثم يفطران بعد الصلاة، وذلك في رمضان. [أخرجه مالك (٢٨٩/٢)]

قال الشافعي: كأنهما يريان تأخير ذلك واسعاً لأنهما يعمدان الفضل لتركه بعد أن أبيع لهما، وصارا مفطرين بغير أكل ولا شرب؛ لأن الصوم لا يصلح في الليل، ولا يكون به صاحبه صائماً، وإن نواه.

قال الشافعي: فقال بعض أصحابنا: لا بأس أن يحتجم الصائم، ولا يفطره ذلك.

٧٦٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم، ثم ترك ذلك. [أخرجه مالك (٢٩٨/١)]

٧٦٦ - قال الشافعي: وأخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه لم ير أباه قط احتجم وهو صائم. [أخرجه

مالك (٢٩٨/١)]

قال الشافعي: وهذا فتيا كثير ممن لقيت من الفقهاء، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم وروي عنه أنه احتجم صائماً.

قال الشافعي: ولا أعلم واحداً منهما ثابتاً، ولو ثبت واحد منهما عن النبي ﷺ قلت به؛ فكانت الحجة في قوله، ولو ترك رجل الحجامة صائماً للتروقي كان أحب إلي، ولو احتجم لم أره يفطره.

قال الشافعي: من تقياً وهو صائم وجب عليه القضاء، ومن ذرعه القي، فلا قضاء عليه، وبهذا.

٧٦٧ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر. [أخرجه مالك (٣٠٤/١)]

قال الشافعي: ومن أكل أو شرب ناسياً؛ فليتم صومه ولا قضاء عليه.

وكذلك بلغنا عن أبي هريرة، وقد قيل: إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس بحافظ.

قال الشافعي: وقد قال بعض أصحابنا يقضي ولنا نأخذ بقوله، وقال بعض الناس يمثل قولنا لا يقضي والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ساهياً وتفريقه بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسياً أثبت وأولى؛ لأنه عن النبي ﷺ كيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم وإنما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم ير على من أكل ناسياً لصومه قضاء فإني أبا هريرة حجة فرق بها بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة، ثم ترك رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران بن حصين وطلحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله ﷺ حديث ذي الدين وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله ﷺ ثابت، وما جاء عن رسول الله ﷺ أوجب مما جاء عن غيره فترك الأوجب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وعاب غيره إذ زعم أن العمد في الصوم والنسيان سواء، ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء، ثم لم يقم بذلك.

قال الشافعي: من احتلم في رمضان اغتسل، ولم يقض. وكذلك من أصاب أهله، ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل، ثم أتم صومه.

قال الشافعي: وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه؛ لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا، وإن ثبت شيئاً آخر أو حركه لغير إخراج، وقد بان له الفجر كفر.

٧٧٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ وَأَيُّكُمْ أَمْلَكُ لِإِزْيِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)، البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)، أبو داود (٢٣٨٢)، الرمزي (٧٢٨، ٧٢٩)، ابن ماجه (١٦٨٧)]

٧٧١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ الْقِبْلَةَ تَذْعُرُ إِلَى خَيْرٍ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)]

٧٧٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)]

قال الشافعي: وهذا عندي، والله أعلم على ما وصفت، ليس اختلافاً منهم؛ ولكن على الاحتياط، لئلا يشتبه فيجامع، ويقدر ما يرى من السائل أو يظن به.

٤- بابُ الجماع في رمضان والخلاف فيه

٧٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ: إِنِّي لَا أَجِدُ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمْرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخْرَجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَابُهُ، ثُمَّ قَالَ كُلُّهُ. [أخرجه مالك (٢٩٦/١)، البخاري (١٩٣٦)، مسلم (١١١١)، أبو داود (٢٣٩٠)، الرمزي (٧٢٤)، ابن ماجه (٦٧١)]

٧٧٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: أَتَى أَعْرَابِي النَّبِيَّ ﷺ يَتَيْفُ شَعْرَهُ وَيَضْرِبُ نَحْرَهُ، وَيَقُولُ هَلْكَ الْأَبْعَدُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَدَنَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاجْلِسْ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمْرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخْرَجَ مِنِّي قَالَ: فَكَلَّهُ وَصُمَّ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتُ.

٧٦٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي يُنُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَّامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَنَا أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَّامَ فَأَعْتَسِلْ، ثُمَّ أَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّكَ لَسْتَ بِمُتَلَنَّا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي. [أخرجه مالك (٢٨٩/١)، مسلم (١١١٠)، أبو داود (٢٣٨٩)]

قال الشافعي: وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا، وفي أكثر البلدان؛ فإن ذهب ذاهبٌ إلى أنه جنبٌ من جماعٍ في رمضان، فإن الجماع كان وهو مباحٌ والجنبُ باقيةٌ بمعنى متقدم والغسل ليس من الصومٍ بسبيلٍ، وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع.

قال الشافعي: وهذا حجةٌ لنا على من قال في المطلقة لزوجها عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ والقراءة عنده الحيضة فما بال الغسل؟ وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض، فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطر وكفر من أصبح جنباً.

قال الشافعي: فإن قال: فقد روي فيه شيء فهذا أثبت من تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت بأن سمع صاحبها من أصبح جنباً أفطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفتنا.

قال الشافعي: ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له، وإن فعلها لم ينقض صومه، ومن لم تحرك شهوته، فلا بأس له بالقبلة، وملك النفس في الحالين عنها أفضل؛ لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها.

قال الشافعي: وإنما قلنا لا ينقض صومه؛ لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله ﷺ، ولم يرخص ابن عباس وغيره فيها كما لا يرخصون فيما يفترون، ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة.

٧٦٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ثُمَّ تَضَحَكَ. [أخرجه البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)، أبو داود (٢٣٨٢)، الرمزي (٧٢٩)]

قال: ألا ترى أنه لو جامع في الحجّ مراراً كانت عليه كفارة واحدة؟ وأي شيء الحجّ من الصوم؟ الحجّ شريعة، والصوم أخرى، قد يباح في الحجّ الأكل والشرب ويجرم في الصوم ويباح في الصوم اللبس والصيد والطيب ويجرم في الحجّ.

قال الشافعي: والحجّ إحرام واحد، ولا يخرج أحد منه إلا بكمالهِ، وكلُّ يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه، ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان، ثم يفطر، وقد كمل اليوم وخرج من صومه، ثم يدخل في آخر، فلو أفسده لم يفسد الذي قبله والحجّ متى أفسد عندهم قبل الزوال من يوم عرفة فسَدَ كلُّهُ، وإن كان قد مضى كثير من عمله، مع أن هذا القول خطأ من غير وجه، الذي يقيسه بالحجّ يزعم أن الجماع في الحجّ يختلف أحكامه، فيكون عليه شاة قبل عرفة ويفسد حجّه، وبدنة إذا جامع بعد الزوال، ولا يفسد حجّه.

وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره إنما عليه رقيةً فيهما ويفسد صومه فيفترق بينهما في كلِّ واحدةٍ منهما ويفترق بينهما في الكفّارين يزعم أنه لو جامع يوماً، ثم كفر، ثم جامع يوماً آخر، ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحجّ عن الجماع، ثم عاد لجماع آخر لم يعد الكفارة.

فإذا قيلَ له: لم ذلك؟

قال: الحجّ واحدٌ وأيامُ رمضان متفرقة.

قلت: فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يجامع في الحجّ فيفسده، ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحجّ وهو فاسد، وليس هكذا الصوم ولا الصلاة؟

قال الشافعي: فإن قال قائل: منهم فاقسه بالكفارة: هو من الكفارة أبعد، الحائض يحنث غير عامدٍ للحنث فيكفر ويحنث عامداً، فلا يكفر عندك وأنت إذا جامع عامداً كفر، وإذا جامع غير عامدٍ لم يكفر فكيف قسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملاً يخرج منه، ولا يعمل بعد الفساد شيئاً يقضيه إنما يخرج به عندك من كذبة حلف عليها، وهذا يخرج من صوم ويعود في مثل الذي خرج منه.

قال الشافعي: ولو جامع صبيّة لم تبلغ أو أتي بهيمة فكفارة واحدة، ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزاؤ عليها على الرجل، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته.

وكذلك في الحجّ والعمرة وبهذا مضت السنة ألا ترى أن النبي ﷺ لم يقل تكفر المرأة، وأنه لم يقل في الخبر الذي جامع في الحجّ تكفر المرأة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما بال الحد عليها في الجماع ولا تكون الكفارة عليها؟

قال عطاء: فسالت سعيداً كم في ذلك العرق؟ قال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين.

قال الشافعي: وفي حديث غير هذا فأطعمه أهلك.

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ بعق؛ فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين، فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً.

قال الشافعي: وقول النبي ﷺ: كلُّهُ وأطعمه أهلك يحتمل معاني، منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس بمن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله ﷺ عنه بأن قال له: في شيء أتى به كفر به، فلما ذكر الحاجة، ولم يكن الرجل قبضه قال: كلُّهُ وأطعمه أهلك وجعل له التملك حيث يشاء ويحتمل أن يكون ملكه، فلما ملكه وهو محتاج كان إنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل، فلم يكن عنده فضل؛ فكان له أكله هو وأهله، ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاقها أو شيئاً منها، وإن كان ذلك ليس في الخبر، وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط، ويحتمل إن كان لا يقدر على شيء من الكفارات؛ فكان لغيره أن يكفر عنه، وأن يكون لغيره أن يضعه عليه، وعلى أهله إن كانوا محتاجين ويجزي عنهم ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً كما تسقط الصلاة عن المغنى عليه إذا كان مغلوباً، والله أعلم، ويحتمل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة - ولكل وجه.

قال: وأحب أن يكفر متى قدر، وأن يصوم مع الكفارة.

قال الشافعي: وفي الحديث ما يبين أن الكفارة مدٌّ لا مدين.

قال الشافعي: وقال بعض الناس مدين، وهذا خلاف الحديث، والله أعلم.

قال الشافعي: وإن جامع يوماً فكفر، ثم جامع يوماً فكفر. وكذلك إن لم يكفر فلكل يوم كفارة؛ لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي.

قال الشافعي: وقال بعض الناس: إن كفر، ثم عاد بعد الكفارة كفر، وإن لم يكفر حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد.

قال الشافعي: فقيل لقائل هذا القول: ليس في هذا خبر بما قلت والخبر عن رسول الله ﷺ أنه أمر رجلاً مرة بكفارة، وفي ذلك ما دلّ عندنا، والله أعلم على أنه لو جامع يوماً آخر أمر بكفارة؛ لأن كل يوم مفروض عليه فإلى أي شيء ذهب؟

وعندك محرّمٌ يفطر.

قال: هذا لا يغذو الجسد.

قلنا: وما أدراك أن هذا لا يغذو البدن وأنت تقول إن ازدرد من الفاكهة شيئاً صحيحاً فطره، ولم يكفر، وقد يغذو هذا البدن فيما نرى وقلنا: قد صرت من الفقه إلى الطب؛ فإن كنت صرت إلى قياس ما يغذو فالجماع يقص البدن وهو إخراج شيء ينقص البدن، وليس بإدخال شيء فكيف قسته بما يزيد في البدن والجماع ينقصه؟ وما يشبهه والجماع يجمع؟ فكيف زعمت أن الحقنة والسعوط يفطران وهما لا يغذوان؟ وإن اعتلكت بالغذاء ولا كفارة فيهما عندك كأن يلزمك أن تنظر كل ما حكمت له بحكم الفطر أن تحكم فيه بالكفارة إن أردت القياس.

قال الشافعي: قال منهم قائل إن هذا يلزمنا كله، ولكن لم لم تقسه بالجماع؟

فقلت له:

٧٧٥- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَامِداً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. [تقدم]

قال الشافعي: وهكذا تقول نحن وأنتم، فقد وجدنا رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرى على رجل إن أفطر من أمر عمده القضاء، ولا يرى عليه الكفارة فيه وبهذا.

قلت: لا كفارة إلا في جماع ورايت الجماع لا يشبه شيئاً سواه رأيت حده ما بينا لحدود سواه ورأيت من رأيت من الفقهاء مجتمعين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد حجته ومضى فيه وجاء بالبدل منه، وقد يحرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس فأبي ذلك فعلمه لم يفسد حجته غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه الغسل، وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه، فهذا فرقنا بين الجماع وغيره.

قال الشافعي: إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صومه، وكان عليه قضاؤه، وما تلذذ به دون ذلك كرهته، ولا يفسد، والله أعلم.

وإن أتى امرأته في دبرها فغيبه أو بهيمة أو تلوط أفسد وكفر مع الإثم بالله في المحرم الذي أتى مع إفساد الصوم، وقال بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه، ولا يعيد صوماً إلا أن ينزل فيقضي، ولا يكفر.

قال الشافعي: فخالفه بعض أصحابه في اللوطي، ومن أتى امرأته في دبرها، فقال يفسد، وقال: هذا جماع، وإن كان غير وجه

قبل الحد لا يشبه الكفارة، ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والثيب والبكر، ولا يختلف الجماع عامداً في رمضان مع افتراقهما في غير ذلك، فإن مذهبتنا، وما ندعي إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت.

قال الشافعي: وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر، فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه، ولكن يقضي يوماً مكان يومه الذي جامع فيه.

قال الشافعي: وهكذا قال بعض الناس، وهذا كان عندنا أولى أن يكفر، لأن البدل في رمضان يقوم مقامه، فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان؛ لأنها جاءت فيه في الجماع، ولم يقس عليه البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب، ولم تأت فيه كفارة؟ قال الشافعي: وإن جامع ناسياً لصومه لم يكفر.

وإن جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسياً فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه شبهة، فلا كفارة عليه في مثل هذا.

قال الشافعي: وهذا أيضاً من الحجة عليهم في السهر في الصلاة إذ زعموا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحاً أولى أن يسقط عنه فساد صلاته.

قال الشافعي: وإن نظرت فأنزل، من غير لس ولا تلذذ بها: فصوره تأم لا تجب الكفارة في رمضان إلا بما يجب به الحد أن يلتقي الختانان، فأمّا ما دون ذلك، فإنه لا يجب به الكفارة، ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع، ولا طعام ولا شراب ولا غيره، وقال بعض الناس: تجب إن أكل أو شرب كما تجب بالجماع.

قال الشافعي: فقل لمن يقول هذا القول: السنة جاءت في الجامع، فمن قال لكم في الطعام والشراب؟ قال: قلناه قياساً على الجماع.

فقلنا: أو يشبه الأكل والشرب الجماع فتقيسهما عليه؟

قال: نعم. في وجه من أنهما محرمان يفطران فقل لهم فكل ما وجدتموه محرماً في الصوم يفطر قضيتهم فيه بالكفارة؟

قال: نعم.

قيل: فما تقول فيمن أكل طيباً أو دواءً؟

قال: لا كفارة عليه.

قلنا: ولم؟

قال: هذا لا يغذو الجسد.

قلنا: إنما قست هذا بالجماع؛ لأنه محرّم يفطر، وهذا عندنا

شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهور فصام شهراً أو ثلاثين يوماً أجزاءً، ولو صام ما قبله، فقد قال قائل لا يجوز إلا أن يصيبه أو شهراً بعده، فيكون كالقضاء له، وهذا مذهب.

ولو ذهب ذهب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه أجزاء قبل كان أو بعد، كان هذا مذهباً، وذلك أنه قد يتأخى القبلة، فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزاء عنه ويجزي ذلك عنه في خطأ عرفة والفطر، وإنما كلف الناس في المغيب الظاهر، والأسير إذا اشتبهت عليه الشهور فهو مثل المغيب عنه، والله أعلم.

قال الربيع: وآخر قول الشافعي أنه لا يجوز إذا صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهراً بعده وآخر قوله في القبلة كذلك لا يجوز.

وكذلك لا يجوز إذا تأخى، وإن أصاب القبلة فعليه الإعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة، وأما عرفة ويوم الفطر والأضحى فيجزيه؛ لأن هذا أمر إنما يفعله باجتماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة.

قال الشافعي: ولو أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم، ولم يأكل، ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنم صومه رايت إعادة صومه، وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان.

قال الشافعي: وأرى، والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه تطوعاً لم يجزه من رمضان ولا أرى رمضان يجزيه إلا بإرادته، والله أعلم، ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجزي إلا بنية فرقا.

قال الشافعي: ولو أن مقيماً نوى الصيام قبل الفجر، ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه ذلك؛ لأنه قد دخل في الصوم مقيماً.

قال الربيع: وفي كتاب غير هذا من كتبه إلا أن يصح حديث عن النبي ﷺ حين أفطر بالكديد أنه نرى صيام ذلك اليوم وهو مقيم.

قال الشافعي: ولو نواه من الليل، ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم حتى سافر، وكان له إن شاء أن يتم فيصوم، وإن شاء أن يفطر.

قال الشافعي: وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل، فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الإعادة؛ لأنه صلى حين صلى على الشك.

قال الشافعي: وقد نهى عن صيام السفر، وإنما نهى عنه عندنا، والله أعلم على الرقي بالناس لا على التحريم ولا على

الجماع المباح، ووافقه في الآتي للبهمة قال: وكل جماع، غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين، فلو كان أحدهما يزاؤ عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين.

قال الشافعي: ولا يفسد الكحل، وإن تنخمه فالتخامة تحمي من الرأس باستئزال العين متصلة بالرأس، ولا يصل إلى الرأس والجوف علمي ولا أعلم أحداً كره الكحل على أنه يفطر.

قال الشافعي: ولا أكره الدهن، وإن استنقع فيه أو في ماء، فلا بأس، وأكره العلك أنه يجلب الريق، وإن مضغه، فلا يفطره وبذلك إن تمضمض واستنشق، ولا يستبلغ في الاستنشاق؛ لثلا ينهب في رأسه، وإن ذهب في رأسه لم يفطره؛ فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من المضمضة وهو عامد ذكر لصومه فطره.

قال الربيع: وقد قال الشافعي: مرة لا شيء عليه.

قال الربيع: وهو أحب إلي، وذلك أنه مغلوب.

قال الشافعي: ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره؛ بكرة وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف فم الصائم، وإن فعل لم يفطره، وما داوى به قرحة من رطب أو يابس فخلص إلى جوفه فطره إذا داوى وهو ذاك لصومه عامد لإدخاله في جوفه، وقال بعض الناس يفطره الرطب، ولا يفطره اليابس.

قال الشافعي: فإن كان أنزل الدواء إذا وصل إلى الجوف؛ بمنزلة المأكول أو المشروب فالرطب واليابس من المأكول عندهم سواء، وإن كان لا ينزله إذا لم يكن من سبيل الأكل ولا الشرب بمنزلة واحد منهما فينبغي أن يقول لا يفطران، فأما أن يقول يفطر أحدهما، ولا يفطر الآخر فهذا خطأ.

قال الشافعي: وأحب له أن ينزه صيامه عن اللغو والمشاقفة، وإن شتم أن يقول: أنا صائم، وإن شاتم؛ لم يفطره.

قال الشافعي: وإن قدم مسافر في بعض اليوم، وقد كان فيه مفطراً وكانت امراته حائضاً فظهرت فجامعها لم أر بأساً.

وكذلك إن أكل أو شرب، وذلك أنهما غير صائمين، وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة عليهما إن فعلا، وأكره ذلك؛ لأن الناس في المصر صيام.

قال الشافعي: إما أن يكونا صائمين، فلا يجوز لهما أن يفعلا، أو يكونا غير صائمين، فإتما يجرم هذا على الصائم.

قال الشافعي: ولو ترقى ذلك لثلا يراه أحد فيظن أنه أفطر في رمضان من غير علم كان أحب إلي.

قال الشافعي: ولو اشتبهت الشهور على أسير فتحرى

٥- بابُ صِيَامِ التَّطَوُّعِ

قال الشافعي: والمتطوُّعُ بالصَّوْمِ خالفَ للَّذي عليه الصَّوْمُ من شهر رمضان وغيره الَّذينَ يجبُ عليهم الصَّوْمُ لا يجزيهم عندي إلا إجماعُ الصَّوْمِ قبلَ الفجرِ والَّذي يتطوُّعُ بالصَّوْمِ ما لم يأكلَ، ولم يشرب، وإن أصبحَ يجزيه الصَّوْمُ، وإن أفطرَ المتطوُّعُ من غيرِ عذرِ كرهته له ولا قضاءَ عليه، وخالفنا في هذا بعضُ الناسِ، فقالَ عليه القضاءُ، وإذا دخلَ في شيءٍ، فقد أوجبه على نفسه واحتجَّ بحديثِ الزَّهري أن النبي ﷺ أمرَ عائشةَ وحَفْصَةَ أن يَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَ يَوْمِهِمَا الَّذِي أَفْطَرْنَا فِيهِ.

قال الشافعي: فقيلَ له ليسَ ثابتٌ إنَّما حدَّثه الزَّهريُّ عن رجلٍ لا نعرفه، ولو كانَ ثابتًا كانَ يحتملُ أن يكونَ إنما أمرهما على معنى إن شاءتا، والله أعلمُ كما أمرَ عمرُ أن يقضيَ نذرًا نذره في الجاهليَّةِ وهو على معنى إن شاء.

قال فما دلٌّ على معنى ما قلت: فإن الظاهرَ من الخبرِ ليسَ فيه ما قلت.

٧٧٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَيْسًا، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرَّبِيهِ. [أخرجه مسلم (١١٥٤)، أبو داود (٢٤٥٥)، الترمذي (٧٣٤)، الساني (١٩٤/٤-١٩٥)]

قال الشافعي: فقلتُ له لو كانَ على المتطوِّعِ القضاءُ إذا خرجَ من الصَّوْمِ لم يكنَ له الخروجُ منه من غيرِ عذرٍ، وذلكَ أنَّ الخروجَ حينئذٍ منه لا يجوزُ، وكيف يجوزُ لأحدٍ أن يخرجَ من عملٍ عليه تمامه من غيرِ عذرٍ إذا كانَ عليه أن يعودَ فيه لم يكنَ له أن يخرجَ منه.

قال الشافعي: والاعتكافُ، وكلُّ عملٍ له قبلُ أن يدخلَ فيه أن لا يدخلَ فيه فله الخروجُ قبلَ إكماله وأحبُّ إليَّ لو أتته إلا الحجُّ والعمرة فقط.

فإن قال قائلٌ: فكيف أمرته إذا أفسدَ الحجُّ والعمرة أن يعودَ فيهما فيقضيهما مرتينِ دونَ الأعمالِ؟

قلنا: لا يشبه الحجُّ والعمرة الصَّوْمَ ولا الصَّلَاةَ ولا ما سواهما.

ألا ترى أنَّه لا يختلفُ أحدٌ في أنَّه يمضي في الحجِّ والعمرة على الفسادِ كما يمضي فيهما قبلَ الفسادِ ويكفِّرُ ويعودُ فيهما؟ ولا يختلفُ أحدٌ في أنَّه إذا أفسدَ الصَّلَاةَ لم يمضِ فيها، ولم يجزَ له أن يصلِّيها فاسدةً بلا وضوءٍ، وهكذا الصَّوْمُ إذا أفسدَ لم يمضِ فيه.

أنَّه لا يجزي، وقد يسمعُ بعضُ النَّاسِ النَّهيَ، ولا يسمعُ ما يدلُّ على معنى النَّهي، فيقولُ بالنَّهي جملةً.

قال الشافعي: والدليلُ على ما قلتُ لك أنَّه رخصةٌ في السَّفرِ:

٧٧٦- أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَنَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّفَرِ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ. [أخرجه البخاري (١٩٤٣)، مسلم (١٢٢١)، أبو داود (٢٤٠٣)، الترمذي (٧١١)، الساني (١٨٧/٤)، ابن ماجه (١٦٦٢)]

٧٧٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَجِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. [أخرجه البخاري (١٩٤٧)، مسلم (١١١٩)]

قال الشافعي: وهذا دليلٌ على ما وصفتُ؛ فإن قال إنسانٌ، فإنه قد سمى الَّذينَ صاموا العصاةَ، فقد نهى النبيُّ عليه الصلاة والسلام عن الصَّيَامِ في السَّفَرِ للتَّقْوَى للعدوِّ، وذلكَ أنَّه كانَ محاربًا عامَّ نهيٍ عن الصَّيَامِ في السَّفَرِ فأبى قومٌ إلا الصَّيَامَ فسميَ بعضُ من سمعَ النَّهيَ العصاةَ إذ تركوا الفطرَ الَّذي أمرُوا به، وقد يمكنُ أن يكونَ قد قيلَ لهم ذلكَ على أنَّهم تركوا قبولَ الرَّخصةِ ورغبوا عنها، وهذا مكروه عندنا، إنَّما نقولُ يفطرُ أو يصومُ وهو يعلمُ أنَّ ذلكَ واسعٌ له، فإذا جازَ ذلكَ فالصَّوْمُ أحبُّ إلينا لمن قوَّى عليه.

قال الشافعي: فإن قيلَ: فقد رويَ ليسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ قيلَ ليسَ هذا بخلافِ حديثِ هشامِ بن عروة، ولكنه كما وصفتُ إذا رأى الصَّيَامَ برًّا والفطرَ مائماً وغيرَ برغبةٍ عن الرَّخصةِ في السَّفرِ.

قال الشافعي: وإذا أدركَ المسافرُ الفجرَ قبلَ أن يصلَّ إلى بلده أو البلدِ الَّذي ينوي المقامَ به وهو ينوي الصَّوْمَ أجزاءً، وإن أزمعَ الفطرَ، ثم أزمعَ الصَّوْمَ بعدَ الفجرِ لم يجزَ في حضرٍ كانَ أو في سفرٍ، وإن سافرَ، فلم يصمُ حتَّى ماتَ فليسَ عليه قضاءٌ ما أفطرَ؛ لأنَّه كانَ له أن يفطرَ، وإنَّما عليه القضاءُ إذا لزمه أن يصومَ وهو مقيمٌ فتركَ الصَّوْمَ فهو حينئذٍ يلزمُ بالقضاءِ ويكفِّرُ عنه بعدَ موته.

وكذلكَ المريضُ لا يصحُّ حتَّى يموتَ، فلا صومَ عليه ولا كفارةً.

أعلم.

فإن قال قائل: فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطعها، ولا يسقط فرض الصوم؟

قيل: ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة، ولكنه يصلي كما يطيق قائماً أو قاعداً أو مضطجعا، فيكون بعض هذا بدلاً من بعض، وليس شيء غير الصلاة بدلاً من الصلاة، ولا الصلاة بدلاً من شيء، فالصوم لا يجزي فيه إلا إكماله، ولا يتغير بتغير حال صاحبه ويزال عن وقته بالسفر والمرض؛ لأنه لا نقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصراً وبعضها قاعداً، وقد يكون بدلاً من الطعام في الكفارة، ويكون الطعام بدلاً منه.

قال الشافعي: ومن مرض، فلم يصح حتى مات: فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح، ثم فرط، ومن مات، وقد فرط في القضاء أطلع عنه مكان كل يوم مسكيناً مداً من طعام.

قال الشافعي: ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الأيام التي نهى عن صومها وهي يوم الفطر والأضحى وآيام منى وقضاها.

ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه، وإن قدم فلان، وقد مضى من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاء، وإن قدم ليلاً فاحب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر، وإن لم يفعل لم أره واجباً.

قال الشافعي: ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه.

ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه، ولم يقضه؛ لأن ليس له صومه.

وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام حيضها لم تصمه، ولم تقضه؛ لأنه ليس لها أن تصومها.

قال الربيع: وقد قال الشافعي مرة: من نذر صوم يوم يقدم فلان، فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء، ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار، لم يكن عليه شيء.

أو لا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعاً كان أو واجباً عليه كفارة واحدة، ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم؟ وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة، وقال: إنما هو تطوع، وروينا عن ابن عباس شيئاً به في الطواف.

٦ - باب أحكام من أفطر في رمضان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أفطر أياماً من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاهاً في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيرها وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقات أو مجتمعات؛ وذلك أن الله عز وجل يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ولم يذكرهن متتابعات، وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال: إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت.

قال: وصوم كفارة اليمين متتابع، والله أعلم؛ فإن مرض وسافر المفطر من رمضان، فلم يصح، ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاهاً ولا كفارة، وإن فرط وهو يمكن أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه وقضاهاً. وكفر عن كل يوم بمد حنطة.

قال الشافعي: والحامل والمرضع إذا أطاقت الصوم، ولم تخافا على ولديهما.

قال الشافعي: وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بكفارة إنما ككفران بالأثر، وبأنهما لم تنظرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم بمد حنطة خبراً عن بعض أصحاب النبي ﷺ وقياساً على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره، وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كما ليس الكفارة كعمله.

قال الشافعي: والحال التي يترك بها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل.

وكذلك المريض والحامل:

قال الشافعي: وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطر، وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا خافت على ولدها: أفطرت.

وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الإضرار البين، فأمّا ما كان من ذلك محتملاً، فلا يفطر صاحبه، والصوم قد يزيد عامة العلل، ولكن زيادة محتملة ويتقص بعض اللين، ولكنه نقصان محتمل، فإذا تفاشش أفطرتا.

قال الشافعي: فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم الفدية، والله

تفسده قبله ولا مباشرة ولا نظرة أنزل أو لم ينزل.

وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره.

وإذا قال: لله علي أن اعتكف شهراً بالنهار فله أن يعتكف النهار دون الليل.

وكذلك لو قال لله علي أن لا أكلّم فلاناً شهراً بالنهار.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهراً سواه.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه إلا يوماً فعليه قضاء ذلك اليوم.

وإذا اعتكف الرجل اعتكافاً واجباً فأخرجه السلطان أو غيره مكرهاً فلا شيء عليه متى خلا بني على اعتكافه.

وكذلك إذا أخرجه مجد أو دين فحبسه، فإذا خرج رجع فبني.

وإذا سكر المعتكف ليلاً أو نهاراً أفسد اعتكافه وعليه أن يتدبّر إذا كان واجباً.

وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقية غريم له، فلا بأس أن يوكل به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبس الطالب عن الاعتكاف، فإذا خلاه رجع فبني.

وإذا خاف المعتكف من الرّوالي خرج، فإذا أمن بنى والاعتكاف الواجب أن يقول لله علي أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس بواجب أن يعتكف، ولا ينوي شيئاً؛ فإن نوى المعتكف يوماً فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف إلى مثله، وإذا جعل لله عليه اعتكاف يوم دخل قبل الفجر إلى غروب الشمس، وإذا جعل لله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فاعتكف يوماً وليلاً ويوماً إلا أن يكون له نية النهار دون الليل.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بصوم، ثم مات قبل أن يقضيه، فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مدّاً؛ فإن كان جعل على نفسه وهو مريض فمات قبل أن يصح، فلا شيء عليه؛ فإن كان صح أقل من شهر، ثم مات أطعم عنه بعدد ما صح من الأيام كل يوم مدّاً.

قال الربيع: إذا مات: وقد كان عليه أن يعتكف ويصوم أطعم عنه، وإذا لم يمكنه، فلا شيء عليه. ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة.

وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق والاعتكاف يكون بغير صوم.

فإذا قال: لله علي أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار أو أخره اعتكف ما بقي من النهار، وإن قدم وهو

١٤ - كتاب الاعتكاف

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر، فإنه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر.

قال: ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب، وذلك أن يقول إن عرض لي عرض كان لي الخروج، ولا بأس أن يعتكف، ولا ينوي أياماً ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة.

وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فانهدم المسجد اعتكف في موضع منه، فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف، وإذا بني المسجد رجع فبني على اعتكافه.

ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره، ولا يمكث بعد فراغه من حاجته، ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله، ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويحلس العلماء، ويتحدث بما أحب ما لم يكن إثماً، ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال.

قال: ولا يعود المريض، ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافاً واجباً.

ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه، وأكره له الأذان للوالي بالصلاة، ولا بأس أن يقضي.

وإن كانت عنده شهادة فدعي إليها، فإنه يلزمه أن يجيب؛ فإن أجاب يقضي الاعتكاف.

وإن أكل المعتكف في بيته، فلا شيء عليه.

وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف خرج، فإذا برئ رجع فبني على ما مضى من اعتكافه؛ فإن مكث بعد برئه شيئاً من غير عذر استقبل الاعتكاف.

وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه.

وإذا أظفر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا كان اعتكافاً واجباً بصوم.

وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة.

قال: وإذا جعل لله عليه شهراً، ولم يسم شهراً بعينه، ولم يقل متتابعاً: اعتكف متى شاء وأحب إلي أن يكون متتابعاً.

ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد لا

مريض أو محبوس، فإنه إذا صح أو خرج من الحبس قضاءً، وإن قدم ليلاً، فلا شيء عليه، وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر سَمَّاهُ، فإذا الشهرُ قد مضى، فلا شيء عليه.

قال: وإذا أحرم المعتكف بالحج وهو معتكف أتم اعتكافه؛ فإن خاف فوات الحج مضى لحجه؛ فإن كان اعتكافه متابعاً، فإذا قدم من الحج استأنف، وإن كان غير متابع بنى. والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه.

وكذلك مسجد النبي ﷺ، وكل ما عظم من المساجد وكثر أهله فهو أفضل، والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاءوا؛ لأنهم لا جمعة عليهم.

وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فلزوجها منعها منه. وكذلك لسيّد العبد والمدبر وأم الولد منعهم، فإذا أذن لهم، ثم أراد منهم قبل تمام ذلك فذلك له، وليس لسيّد المكاتب منعهم من الاعتكاف.

وإذا جعل العبد المعتق نصفه عليه اعتكافاً أياماً فله أن يعتكف يوماً ويحدم يوماً حتى يتم اعتكافه.

وإذا جنّ المعتكف فأقام سنين، ثم أفاق بنى.

والأعمى والمقعّد في الاعتكاف كالصحيح، ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدا لهما من الثياب ويأكلا ما بدا لهما من الطعام، ويتطيبا بما بدا لهما من الطيب، ولا بأس أن ينام في المسجد، ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في المسجد في الطست.

ولو نسي المعتكف فخرج، ثم رجع لم يفسد اعتكافه، ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله - فعلة رسول الله ﷺ، ولا بأس أن ينكح المعتكف نفسه وينكح غيره.

وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت، وإذا قضت عدتها رجعت فبنت، وقد قيل ليس لها أن تخرج؛ فإن فعلت ابتداءً، والله أعلم.

وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد: وما قال عكرمة فيه أوضح، وإن كان هذا واضحاً.

قال الشافعي: فعمّ فرض الحج كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً.

فإن قال قائل: فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً تمت عليه فرض الحج؟

قيل: الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني الذين أمرهم بالاستئذان من البالغين فأخبر أنهم إنما يثبت عليهم الفرض في إيدانهم في الاستئذان إذا بلغوا قال الله تعالى ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، فلم يأمر بدفع المال إليهم بالرشد حتى يجمع البلوغ معه وفرض الله الجهاد في كتابه، ثم أكد اليقين فأتي رسول الله ﷺ بعبدة الله بن عمر خريصاً على أن يجاهد وأبوه خريص على جهاده وهو ابن أربع عشرة سنة فرده رسول الله ﷺ عام أحل، ثم أجازه رسول الله ﷺ حين بلغ خمس عشرة سنة عام الخندق ورسول الله ﷺ المبين عن الله ما أنزل جلاً من إرادته جل شأنه فاستدلنا بأن الفرائض والحدود إنما تجب على البالغين وصنع ذلك رسول الله ﷺ عام أحل مع ابن عمر بيضة عشر رجلاً كلهم في مثل سنة.

قال الشافعي: فالج واجب على البالغ العاقل والفرائض كلها، وإن كان سفيهاً.

وكذلك الحدود، فإذا حج بالغاً عقلاً أجزأ عنه، ولم يكن عليه أن يعود لحجة أخرى إذا صار رشيداً.

وكذلك المرأة البالغة.

قال: وفرض الحج زائل عمّن بلغ مغلوباً على عقله؛ لأن الفرائض على من عقلها، وذلك أن الله عز وجل خاطب بالفرائض من فرضها عليه في غير آية من كتابه، ولا يخاطب إلا من يعقل المخاطبة.

وكذلك الحدود، ودلت سنة رسول الله ﷺ من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله ﷺ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْقِيَ وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ؛ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ وَبَيْنَ وَفِيَقُ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، فإذا حج مفقداً أجزأ عنه، وإن حج في حال جنونه لم يميز عنه الحج، وعلى ولي السفيه البالغ أن يتكاري له ويموته في حجه؛ لأنه واجب عليه، ولا يضيع السفيه من الفرائض شيئاً.

وكذلك ولي السفيه البالغة.

قال الشافعي: ولو حج غلام قبل بلوغ الحلم واستكمل

١٥- كتاب الحج

١- باب فرض الحج على من وجب عليه الحج

٧٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ بِوَصَرِ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَصْلُ إِثْبَاتِ فَرَضِ الْحَجِّ خَاصَّةً فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْحَجَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ فَحَكَى أَنَّهُ قَالَ: لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَذْيَ وَلَا الْفُلَايِدَ وَلَا آمِينَ النَّبِيِّتِ الْحَرَامَ﴾ مَعَ مَا ذَكَرَ بِهِ الْحَجُّ.

قال الشافعي: والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، وَهَذِهِ الْآيَةُ مَوْضُوعَةٌ بِتَفْسِيرِهَا فِي الْعُمَرَةِ.

٧٨٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ الْآيَةَ قَالَتْ الْيَهُودُ: فَتَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ فَحَجَّهُمْ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: حُجُّوا، فَقَالُوا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْنَا وَأَبَوْا أَنْ يَحُجُّوا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ عِكْرِمَةُ: مَنْ كَفَرَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَدِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَمَا أَشْبَهَ مَا قَالَ عِكْرِمَةُ بِمَا قَالَ: وَاللَّهِ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ هَذَا كَفَرُ بِفَرْضِ الْحَجِّ، وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ. [أخرجه البيهقي (٤٣٢٤)] والكفر بآية من كتاب الله كفر.

٧٨١- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قَالَ هُوَ مَا إِذَا حَجَّ لَمْ يَرَهُ بَرًّا، وَإِنْ جَلَسَ لَمْ يَرَهُ إِمَامًا كَانَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ كَفَرُ بِفَرْضِ الْحَجِّ. [أخرجه البيهقي (٣٢٤/٤)]

قال الشافعي: ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً،

أو بلغا المحيض أو الحلم، وجب عليهما الحج.

قال: وحسن أن يحججا صغيرين لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يوردان للإحرام ويحبتان ما يجتنب الكبير، فإذا أطافا عمل شيء أو كانا إذا أمرا به عملا عن أنفسهما ما كان، فإن لم يكونا يطيقانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف أو غيرها من عمل الحج.

فإن قال قائل: أفصلي عنهما المكتوبة؟

قيل: لا؛ فإن قال فما فرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف؟

قيل: تلك عمل من عمل الحج وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها.

فإن قال قائل: فهل من فرق غير هذا؟

قيل: نعم الحائض تحج وتعتز تفضي ركعتي الطواف لا بد منهما ولا تقضي المكتوبة التي مرت في أيام حيضها.

قال: والحجة في هذا أن رسول الله ﷺ أذن للمرء أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما أجزأ عمله عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الحج عنه شيء فلو جاز أن يبقى من عمل الحج صلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكمال عن عمل عنه كما كان على المومل أن يأتي بالكمال عن نفسه.

قال: ولا أعلم أحدا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه ما وصفت.

وقد حكى لي عن قائل أنه قال: يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالحج في حال لم يأمر بها النبي ﷺ فيه ويتركها حيث أمر بها النبي ﷺ وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرء فيها عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الحج عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالحج مما أمر بعمله في الحج غير الصلاة؟

فإن قال قائل: فما الحجة أن للصبي حجاً ولم يكتب عليه فرضه قيل: إن الله بفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أصعافها ومن على المؤمنين بأن الحق بهم ذرياتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال: «أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»، فلما من على الذراري بإدخالهم جنته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يكتب لهم عمل البر في الحج، وإن لم يجب عليهم من ذلك المعنى.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟ فقد جاءت

خمس عشرة سنة، ثم عاش بعدها بالغا لم يحج لم تقض الحجة التي حج قبل البلوغ عنه حجة الإسلام؛ وذلك أنه حجها قبل أن تجب عليه، وكان في معنى من صلى فريضة قبل وقتها الذي تجب عليه فيه في هذا الموضع، فيكون بها متطوعاً كما يكون بالصلاة متطوعاً، ولم يختلف المسلمون عليه فيما وصفت في الذين لم يبلغوا الحلم.

والمماليك لو حجوا، وأن ليست على واحد منهم فريضة الحج، ولو أذن للمملوك بالحج أو أحججه سيده كان حجة تطوعاً لا يجزي عنه من حجة الإسلام إن عتق، ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج بعدما ثبتت عليه فريضة الحج.

قال: ولو حج كافر بالغ، ثم أسلم لم تجز عنه حجة الإسلام؛ لأنه لا يكتب له عمل يؤدى فرضاً في بدنه حتى يصير إلى الإيمان بالله ورسوله، فإذا أسلم وجب عليه الحج.

قال: وكان في الحج مؤنة في المال، وكان العبد لا مال له؛ لأن رسول الله ﷺ بين بقوله من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع فدل ذلك على أن لا مال للعبد، وإن ما ملك، فإنما هو ملك للسيّد، وكان المسلمون لا يورثون العبد من ولده ولا والده ولا غيرهم شيئاً؛ فكان هذا عندنا من أقاويلهم استدلالاً لسنة رسول الله ﷺ على أنه لا يملك إلا لسيده، وكان سيده غير الوارث، وكان المسلمون لا يجعلون على سيده الإذن له إلى الحج؛ فكان العبد ممن لا يستطيع إليه سبيلاً، فدل هذا على أن العبيد خارجون من فرض الحج بخروجهم من استطاعة الحج وخارج من الفرض لو أذن له سيده.

ولو أذن له سيده وحج لم تجز عنه.

فإن قال قائل: فكيف لا تجزي عنه؟

قلت: لأنها لا تلزمه وأنها لا تجزي عمن لم تلزمه قال ومثل ماذا؟

قلت: مثل مصلّي المكتوبة قبل وقتها وصائم شهر رمضان قبل إهلاكه لا يجزئ عن واحد منهما إلا في وقته؛ لأنه عمل على البدن والعمل على البدن لا يجزي إلا في الوقت، والكبير الثاني القادر يلزمه ذلك في نفسه، وفي غيره، وليس هكذا المملوك ولا غيره البالغ من الأحرار، فلو حجاً لم تجز عنهما حجة الإسلام إذا بلغ هذا وعق هذا وأمكنهما الحج.

٢ - باب تفريع حج الصبي والمملوك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ليس على الصبي حج حتى يبلغ الغلام الحلم والجارية المحيض في أي سن ما بلغها أو استكملا خمس عشرة سنة، فإذا بلغا استكمالا خمس عشرة سنة،

الأحاديث في أطفال المسلمين أنهم يدخلون الجنة فالحجة فيه عن رسول الله ﷺ.

٧٨٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن عتبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: قلما كان بالروحاء لقي ركباً فسلم عليهم، فقال: من القوم؟ فقالوا: مسلمون، فمن القوم قال: رسول الله ﷺ فرفعت إليه امرأة صبيها لها من محبة، فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر. [أخرجه مالك (٤٢٢/١)، مسلم (١٣٣٦)، أبو داود (١٧٣٦)، النسائي (١٢٠/٥)]

٧٨٣- أخبرنا مالك، عن إبراهيم بن عتبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهي في محبتها فيقول لها: هذا رسول الله ﷺ فأخذت بعضو صبي كان معها، فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم. ولك أجر.

٧٨٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن مالك بن مغول، عن أبي السقر قال: قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم إنما مملوك حج به أهله فمات قبل أن يتحقق، فقد قضى حجه، وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج به أهله فمات قبل أن يذرك، فقد قضى عنه حجه، وإن بلغ فليحجج. [أخرجه البيهقي (٣٢٥/٤)]

٧٨٥- أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: وتقضى حجة العبد عنه حتى يعتق، فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤١/٤)]

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله، ومن لم يبلغ، وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله: فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره بأن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراها واجبة عليه في عودته، وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فذكره مرة، ولم يرد ذكره مرة أخرى.

٧٨٦- قال الشافعي: أخبرنا مسلم وسعيد، عن ابن جريج أنه قال: لعطاء: أرأيت إن حج العبد تطوعاً يأذن له سيده بحج لا أجر نفسه ولا حج به أهله يخدمهم؟ قال: سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد.

٧٨٧- أخبرنا مسلم وسعيد، عن ابن جريج، عن ابن طاووس أن أباه كان يقول: تقضى حجة الصغير عنه حتى يعقل، فإذا عقل وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضاً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٤١/٤)]

قالا: وأخبرنا ابن جريج أن قولهم هذا عن ابن عباس. قال الشافعي: وقولهم: إذا عقل الصبي، إذا احتلم، والله أعلم.

ويروى عن عمر في الصبي والمملوك مثل معنى هذا القول، فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى، ويتفرقان فيما أصاب كل واحد منهما في حجه.

٣- الإذن للعبد

قال الشافعي: إذا أذن الرجل لعبده بالحج فاحرم فليس له منه أن يتم على إحرامه وله بيعة، وليس لمبتاعه منعه أن يتم إحرامه ومبتاعه الخيار إذا كان لم يعلم بإحرامه؛ لأنه محول بينه وبين حبه لمفغته إلى أن ينقضي إحرامه. وكذلك الأمة.

وكذلك الصبيان إذا أذن لهما أبوهما فاحرماً لم يكن له حبسهما.

قال: ولو أصاب العبد امرأته، فبطل حجه لم يكن لسيده حبسه، وذلك؛ لأنه مأمور بأن يمضي في حج فاسد مضيه في حج صحيح، ولو أذن له في الحج فاحرم فمضيه مرض؛ لم يكن له حبسه إذا صح عن أن يحمل بطوافه، وإن أذن له في حج، فلم يجرم: كان له منعه ما لم يجرم.

قال: وإن أذن له أن يتمتع أو يقرن فأعطاه دماً للمتع أو القران: لم يجز عنه؛ لأن العبد لا يملك شيئاً، فإذا ملكه شيئاً، فإنما ملكه للسيد، فلا يجزي عنه ما لا يكون له مالاً بحال وعليه فيما لزمه الصوم ما كان مملوكاً؛ فإن لم يصم حتى عتق، وجده فيها قولان: أحدهما أن يكفر كثرة الحر الواجد والثاني لا يكفر إلا بالصوم؛ لأنه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي أصاب فيه شيء إلا الصوم لو أذن له في الحج فأفسده كان على سيده أن يدعه يتم عليه، ولم يكن له على سيده أن يدعه يقضيه؛ فإن قضاه أجزأ عنه

من القضاء وعليه إذا عتق حجة الإسلام.

ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه.

قيل له: إن شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى وتفرق في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن فيهم أن يجهلوا أحكام الله تعالى.

فإن قال: فادللي على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنو رسوله ﷺ قيل له: إن شاء الله.

٧٨٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ سَالَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَأْسِهِ، فَهَلْ تَرَى أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَعَمْ. قَالَ سُفْيَانُ هَكَذَا حَفِظْتُهُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. [أخرجه مالك (٣٥٩/١)، البخاري (١٥١٣)، مسلم (١٣٣٤)، أبو داود (١٨٠٩)، الترمذي (٩٢٨)، النسائي (١١٧/٥)، ابن ماجه (٢٩٠٩)]

٧٩٠- وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَزَادَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ مِثْلَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ قَفَضْتَهُ نَفَعَهُ.

فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أباهما إذا أدركته فريضة الحج، ولا يستطيع أن يستمسك على راحته أن جائزاً لغيره أن يحج عنه، ولد أو غيره، وأن لغيره أن يؤدى عنه فرضاً إن كان عليه في الحج إذا كان غير مطبق لتأديته بيده بالفرض لازم له، ولو لم يلزمه لقولها رسول الله ﷺ: لا فريضة على أبيك إذا كان إنما أسلم، ولا يستطيع أن يستمسك على الراحلة إن شاء الله تعالى، ولقال: لا يحج أحد عن أحد إنما يعمل المرء عن نفسه، ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلب من ليس بالفهم شيئاً، فقال في الحديث فقالت له: أيفعه ذلك يا رسول الله؟

فقال رسول الله ﷺ: نَعَمْ. كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَيْدِكَ دِينَ قَفَضْتَهُ نَفَعَهُ.

وتأدية الدين عن غيره حياً وميتاً فرض من الله عز وجل في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، وفي إجماع المسلمين، فأخبر رسول الله ﷺ المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج نافعة له كما يفعه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته إخراجها من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين، ولا شيء أولى

ولو لم يأذن للعبد سيده بالحج فأحرم به كان أحب إلى أن يدعه ميتاً؛ فإن لم يفعل فله حيسه وفيها قولان: أحدهما أن عليه إذا حيسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم، ثم يقوم الدرهم طعاماً، ثم يصوم عن كل مد يوماً، ثم يحل، والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق، فيكون عليه شاة، ولو أذن السيد لعبد فتمتع فمات العبد.

٧٨٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِذَا أَذِنْتَ لِعَبْدِكَ فَمَتَّعَ فَأَغْرَمَ عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٧٤/٤)]

فإن قال قائل: فهل يجوز أن يفرق بين ما يجزي العبد حياً من إعطاء سيده عنه، وما يجزيه ميتاً؟ فنعم، أما ما أعطاه حياً، فلا يكون له إخراجها من ملكه عنه حياً حتى يكون المعطى عنه مالكا له والعبد لا يكون مالكا، وهكذا ما أعطي عن الحر بإذنه أو وهبه للحر فأعطاه الحر عن نفسه قد ملك الحر في الحالين، ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن الموتى يملكون شيئاً أبداً، إلا ترى أن من وهب لهم أو أوصى أو تصدق عليهم لم يجز، وإنما أجزنا أن يتصدق عنهم بالخير عن رسول الله ﷺ أنه أمر سعداً أن يتصدق عن أمه ولولا ذلك لما جاز ما وصفت لك.

٤- باب كيف الاستطاعة إلى الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الاستطاعة وجهان: أحدهما أن يكون الرجل مستطيعاً بيده واجداً من ماله ما يبلغه الحج فتكون استطاعته تامة، ويكون عليه فرض الحج لا يجزيه ما كان بهذا الحال، إلا أن يؤديه عن نفسه، والاستطاعة الثانية أن يكون مضنواً في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب فيحج على المركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بطاعته له أو قادر على مال يجزى من يستأجره ببعضه فيحج عنه، فيكون هذا ممن لزمته فريضة الحج كما قدر، ومعروف في لسان العرب أن الاستطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن، وذلك أن الرجل يقول: أنا مستطيع لأن أبنى دارى يعنى بيده ويعنى بأن يأمر من بينهما بإجارة أو تطوعاً ببنائها له.

وكذلك مستطيع لأن أخطئ ثوبي، وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه ويعمله له غيره.

فإن قال قائل: الحج على البدن وأنت تقول في الأعمال على الأبدان إنما يؤديها عاملها بنفسه مثل الصلاة والصيام، فيصلّي المرء قائماً، فإن لم يقدر صلى جالساً أو مضطجعا، ولا يصلي عنه غيره، وإن لم يقدر على الصوم قضاه إذا قدر أو كفر،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٍّ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَفْنَدَ وَأَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَدَاءَهَا، فَهَلْ يُجْزِي عَنْهُ أَنْ أُؤَدِّيَهَا عَنْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

قال الشافعي: وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ بيان أن عليه أدامها إن قدر، وإن لم يقدر أدامها عنه فأدائها إياها عنه يجزيه، والأداء لا يكون إلا لما لمزم.

٧٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُسًا يَقُولُ: أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ، فَقَالَ حُجِّي عَنْ أُمِّكَ. [أخرجه البخاري (٦٦٩٩) عن ابن عباس]

٧٩٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنَّ كُنْتَ حَاجَجْتَ قَلْبَ عَنْهُ وَإِلَّا فَاحْجُجْ عَنْكَ.

وروي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليه السلام قال لشيخ كبير لم يحجج إن شئت فجهز رجلاً يحجج عنك. قال الشافعي: ولو جهز من هو بهذه الحال رجلاً فحج عنه، ثم أتت له حال يقدر فيها على المركب للحج ويمكنه أن يحج لم تجز تلك الحجة عنه، وكان عليه أن يحج عن نفسه، فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات، لأنه إنما يجزي عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل، فإذا وجدها وجب عليه الحج، وكان ممن فرض عليه يبدنه أن يحج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال، وما أوجب على نفسه من حج في نذر وتبرر فهو مثل حجة الإسلام وعمرته، يلزمه أن يحج عن نفسه ويحججه عنه غيره، إذا جاز أن يحج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه.

٥- باب الخلاف في الحج عن الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أعلم أحدا نسب إلى علم ببلد يعرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحج عن المرء إذا مات الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركتنا بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكابر من ماضي قهاتهم تأمر به مع سنة رسول الله ﷺ، ثم أمر علي بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ وابن المسيب وربيعة والذي قال: لا يحج أحد عن أحد

أن يجمع بينهما مما جمع رسول الله ﷺ بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجبه، وإن خالفه في وجه غيره، إذا لم يكن شيء أشد مجامعة له منه فيرى أن الحجة تلزم به العلماء، فإذا جمع رسول الله ﷺ بين شيئين، فالفرض أن يجمع بين ما جمع رسول الله ﷺ بينه، وفيه فرق آخر أن العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها جالسا إن لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موميا وكيفما قدر، وأن الصوم إن لم يقدر عليه قضاء، فإن لم يقدر على قضاء كفر، والفرض على الأبدان مجتمع في أنه لازم في حال، ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله ﷺ، ثم يفرق بينه بما يفرق به أصحاب النبي ﷺ أو بعض من هو دونهم، فالذي يخالفنا، ولا يميز أن يحج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكلم في صلاة لم تنفس عليه صلاته، ومن نسي فاكل في شهر رمضان فسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدي.

ومن جامع في شهر رمضان تصدق، ومن جامع في الصلاة، فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة. وعلمته في الفرق بينها خبر وإجماع، فإذا كانت هذه علمته فلم رد مثل الذي أخذ به؟

٧٩١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمٍ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّيْءِ الْآخَرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتْبَتَّ عَلَى الرَّاحِلَةِ فَأَحْجُجْ عَنْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

وذلك في حجة الوداع.

٧٩٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرُّنَجِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ قَالَ: فَحُجِّي عَنْهُ.

٧٩٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ،

وقال: وقد روي عن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه سوى ما روى الناس عن النبي ﷺ من غير ذلك، أنه أمر بعض من سألته أن يحج عن غيره، ثم ترك ما روي عن النبي ﷺ واحتج له بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال: لا يحج أحد عن أحد وهو يروي عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثاً يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعه لما جاء عن النبي ﷺ ومنها ما يدعه لما جاء عن بعض أصحاب النبي ﷺ منها ما يدعه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعه لرأي نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحل قول ابن عمر عنده في هذا الحل، ثم يجعله حجة على السنة، ولا يجعله حجة على قول نفسه؟ وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال: كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره، وليس في سنة رسول الله ﷺ إلا اتباعها بفرض الله عز وجل، وكيف المسألة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يسع عالماً، والله أعلم، ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله، فقد ثبت الذي قال: هذا لرسول الله ﷺ أشياء بأضعف من إسناد أمر النبي ﷺ بعض الناس أن يحج عن بعض وله في هذا مخالفون كثير منها القطع في ربع دينار ومنها بيع العرايا، ومنها النهي عن بيع اللحم بالحيوان وأضعاف هذه السنن، فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى؟ وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي تختلف فيها عن النبي ﷺ؟ وأكثر الخلق يخالفه فيها وأعطى فيها بإيمان المدعين الدَّم وعظيم المال، وهو لا يعطي بها جرحاً ولا درهماً ولا أقل من المال في غيرها.

فإن قال: ليس في السنة قياس ولا عرض على العقل فحديث حج الرجل عن غيره أثبت من جميع ما ذكرت وأحرى أن لا يبعد عن العقل بعدما وصفت من القسامة وغيرها، ثم عاد، فقال بما عاب من حج المرء عن غيره حيث لو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه، فقال: إذا أوصى الرجل أن يحج عنه حج عنه من ماله، وأصل مذهبه أن لا يحج أحد عن أحد، كما لا يصلي أحد عن أحد، وقد سألت بعض من يذهب مذهبه.

فقلت: أريت لو أوصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بإجارة أو نفقة غير إجارة أو تطوع، أيصام أو يصلي عنه؟ قال: لا. والوصية باطلة.

فقلت له: فإذا كان إنما يبطل الحج؛ لأنه كالصوم والصلاة فكيف أجاز أن يحج المرء عن غيره بماله له، ولم يبطل الوصية فيه كما يبطلها؟

قال: أجازها الناس.

قلت: فالناس الذين أجازوها أجازوا أن يحج الرجل عن الرجل إذا أفند.

قلت: أريت ما تروحت إليه من هذا هو قول أحد يلزم قوله فانت تكبر خلافة أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على آدميين من الخطأ؟

قال: بل قول من يدخل عليه الخطأ.

قلنا: فتركه بأن يحج المرء عن غيره حيث تركه مرغوب عنه غير مقبول منه عندما قال فهو من أهل ناحيتكم.

قلنا: وما زعمنا أن أحداً من أهل زماننا وناحتنا برئ من أن يغفل، وإتهم لكاناس، وما يحتج منصف على امرئ بقول غيره إنما يحتج على المرء بقول نفسه.

٦ - باب الحال التي يجب فيها الحج

قال الشافعي رحمه الله: ما أحب لأحد ترك الحج ماشياً إذا قدر عليه، ولم يقدر على مركب رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذراً من المرأة، ولا يبين لي أن أوجه عليه؛ لأنني لم أحفظ عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشياً، وقد روى أحاديث عن النبي ﷺ تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج، وإن أطاقه غير أن منها منقطعة ومنها ما يمتنع أهل العلم بالحديث من تثبيته.

٧٩٦ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن إبراهيم بن يزيد، عن محمد بن عباد بن جعفر قال قعدنا إلى عبد الله بن عمر فسمعته يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: ما الحاج؟ فقال الشعث الثفل فقام آخر، فقال: يا رسول الله أي الحج أفضل؟ قال العج والشج فقام آخر، فقال: يا رسول الله ما السبيل؟ فقال: زاد وزاجلة. [أخرجه

أَوْ فَقِيرًا، الصَّلَاةُ لَا تَحْرُمُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا أَنْ يَسَالَ، وَلَا يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا السَّبِيلُ الَّذِي يُوجِبُ الْحَجَّ أَنْ يَجِدَ الْمُؤَنَةَ وَالْمَرْكَبَ مِنْ شَيْءٍ كَانَ يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْحَجِّ أَوْ فِي وَقْتِهِ.

قال: وروى عن شريك بن أبي نمر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ. [أخرجه الدارقطني (٢١٦/٢)، الحاكم (٤٤٤/١)]

٧- باب الاستسلاف للحج

٧٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ لَمْ يَخُجْ أَيْسْتَقْرِضُ لِلْحَجِّ؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٣٣٣/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان فيما يروى عن النبي ﷺ ما يدل على أن السَّبِيلَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ وكانت المرأة تجدهما وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة فهي ممن عليه الحج عندي، والله أعلم، وإن لم يكن معها ذو محرم؛ لأن رسول الله ﷺ لم يستثن فيما يوجب الحج إلا الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ، وإن لم تكن مع حرة مسلمة ثقة من النساء فصاعداً لم تخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا محرم لها منهم، وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة للحج، وإن لم يكن معها محرم.

٧٩٩- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ امْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا زَوْجٌ مَعَهَا، وَلَكِنْ مَعَهَا وَلَائِدٌ وَمَوْلَاتٌ يَلِينَ إِنْزَالَهَا وَحَفَظَهَا وَرَفَعَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلْتَحُجَّ.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل من شيء يشبه غير ما ذكرت؟

قيل: نعم. ما لا يخالفنا فيه أحد علمته من أن المرأة يلزمها الحق وتثبت عليها الدعوى ببلد لا قاضي به فتجلب من ذلك البلد ولعل الدعوى تبطل عنها أو تأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع غير ذي محرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتذات: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ فقبل يقام عليها الحد، فإذا كان هذا هكذا، فقد بين الله عز وجل أنه لم يمنعه الخروج من حق لزومها، وإن لم يكن هكذا، وكان خروجها فاحشة فهي بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: لم يختلف الناس فيما علمته أن المعتدة تخرج من بيتها لإقامة الحد عليها وكل حق لزومها والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي ﷺ فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معاً والإجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في العدة إنما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سبباً لما

قال الشافعي: ومن لم يكن في ماله سعة يحج بها من غير أن يستقرض فهو لا يجد السبيل، ولكن إن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يحج؛ فإن كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج إن سلم فعليه الحج، وإن كان له قوت أهله أو ما يركب به لم يجمعهما فقوت أهله الزم له من الحج عندي، والله أعلم، ولا يجب عليه الحج حتى يضع لأهله قوتهم في قدر غيبته.

ولو أجزر رجل نفسه من رجل يخدمه، ثم أهل بالحج معه أجزأت عنه من حجة الإسلام، وذلك أنه لم يتنقض من عمل الحج بالإجارة شيء إذا جاء بالحج بكماله، ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن يتنقض من عمل الحج شيئاً كما يقوم بأمر نفسه إذا جاء بما عليه، وكما يتطوع بخدمته غيره لثواب أو لغير ثواب.

٧٩٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ أَوْ أَجَرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَتَيْتُكَ مَعَهُمُ الْمَنَاسِكَ إِلَى أَجَرٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَعَمْ ﴿أَوَّلَيْكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥١٤١)، البيهقي (٣٣٣/٤)]

وَلَوْ حَجَّ رَجُلٌ فِي حُمَلَانٍ غَيْرِهِ وَمُؤَنَتِهِ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ حَمَلَهُمْ فَقَسَمَ بَيْنَ عَوَامِهِمْ غَنَمًا مِنْ مَالِهِ فَذَبَحُوهَا عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِمْ وَأَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ مَلَكَوا مَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الْغَنَمِ فَذَبَحُوا مَا مَلَكَوا، وَمَنْ كَفَّاهُ غَيْرُهُ مُؤَنَتُهُ أَجْزَأَتْ عَنْهُ مُنْطَوَعًا أَوْ بِالْأَجْرَةِ لَمْ يَنْتَقِضْ حَجُّهُ إِذَا أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَجِّ، وَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَجْرَةَ وَيَقْبَلَ الصَّلَاةَ، غَنِيًّا كَانَ

قال في المرأة يجبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن يفتي ولا أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام.

قال الشافعي: وقال لي نفر منهم: نسألك من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه؟ فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة؟

قلت: استدلالاً مع كتاب الله عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فاذكروها.

قلت: نعم نزلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله ﷺ أبا بكر على الحاج وتخلّف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا محارباً ولا مشغولاً، وتخلّف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله ﷺ، ولو كان هذا كما تقولون لم يتخلّف رسول الله ﷺ عن فرض عليه؛ لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع، ولم يدع مسلماً يتخلّف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم الوف كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة الحج وصلى جبريل بالنبي ﷺ في وقتين، وقال: ما بين هذين وقت وقد اعتم النبي ﷺ بالعمرة حتى نام الصبيان والنساء، ولو كان كما تصفون صلاها حين غاب الشفق، وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: إن كان ليكون علي الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: لا يجزئ لامرأة أن تصوم يوماً زوجها شاهداً إلا بإذنه.

قال الشافعي: فقال لي بعضهم: فصف لي وقت الحج. فقلت الحج ما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه، فإذا مات علمنا أن وقته قد ذهب.

قال: ما الدلالة على ذلك؟

قلت: ما وصفت من تأخير النبي ﷺ وأزواجه وكثير ممن معه، وقد أمكنهم الحج.

قال: فمتى يكون فاتتاً؟

قلت: إذا مات قبل أن يؤدّيها أو بلغ ما لا يقدر على أدائه من الإنفاق، قال: فهل يقضى عنه؟

قلت: نعم.

قال: فتوجدني مثل هذا؟

قلت: نعم. يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان، فإذا مات قبل أن يؤدّي، وقد أمكنه، كفر عنه؛ لأنه كان قد أمكنه فتركه، وإن مات قبل أن يمكنه لم يكفر عنه؛ لأنه لم يمكنه أن يدره قال: أفرأيت الصلاة؟

يلزمها وما لها تركه بالحج لازم وهي له مستطاعة بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثرت ثقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبيق به الحج يجبر أبوها ولا ولي لها ولا زوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحجها به.

قال: ولو أرادت رجل الحج ماشياً وكان ممن يطيق ذلك لم يكن لأبيه ولا لوليه منعه من ذلك.

قال: ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها.

قال: وإذا بلغت المرأة قادرة بنفسها ومالها على الحج فأراد وليها منعها من الحج أو أراده زوجها منعها منه ما لم تهل بالحج؛ لأنه فرض بغير وقت إلا في العمر كله؛ فإن أهلت بالحج بإذنه لم يكن له منعها وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه تخليتها ومن قال: هذا القول لزمه عندي أن يقول: لو تطوّعت فاهلّت بالحج؛ أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غير أنها إذا تفلّت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة.

والقول الثاني: أن تكون كمن أحصر فتدبج وتقصّر وتخل ويكون ذلك لزوجها.

٨٠٠ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها: هي بمنزلة المحصر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٤٩/٤)]

قال الشافعي: وأحب لزوجها أن لا يمنعه؛ فإن كان واجباً عليه أن لا يمنعه كان قد أدى ما عليه وإن تركه إياها أداء الواجب وإن كان تطوعاً أجز عليه إن شاء الله تعالى.

٩ - الخلاف في هذا الباب:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى سأصف ما كلمني به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان أثماً بتركه وكان كمن ترك الصلاة وهو يقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت وكان إنما يجزئه حجه بعد أول سنة من مقدوته عليه قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها؛ فإن صلاها في الوقت وفيما نذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كله متى أمكنه فأخبره فهو عاصٍ بتأخيره ثم

قلت: موافقة لهذا في معنى، مخالفة له في آخر

قال: وما المعنى الذي توافقه فيه؟

قلت: إن للصلاة وقتين أول وآخر؛ فإن أخرها عن الوقت الأول كان غير مفطر حتى يخرج الوقت الآخر، فإذا خرج الوقت قبل أن يصلّي كان آتماً بتركه ذلك، وقد أمكنه، غير أنه لا يصلّي أحد عن أحد قال: وكيف خالفت بينهما؟

قلت: بما خالف الله، ثم رسوله بينهما، ألا ترى أن الحائض تقضي صوماً ولا تقضي صلاة ولا تصلّي وتحج، وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها، وأن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد، وأن من أفسد حجّه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد؟

قال: قد أرى افتراقهما فدع ذكره.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فكيف لم تغفل في المرأة تهل بالحج فيمنعها وليها أنه لا حج عليها ولا دم إذ لم يكن لها ذلك، وتقول ذلك في المملوك؟

قلت: إنما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرماً في الوقت الذي يحرم فيه والإحرام لهذين جائز بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه إنما كانا ممنوعين منه بأن لبعض الأدميين عليهما المنع، ولو خلاهما كان إحراماً صحيحاً عنهما معاً.

فإن قال: فكيف؟

قلت ليهريقا الدم في موضعهما.

قلت: نحر النبي ﷺ بالحديدية في الحل إذ أحصر.

فإن قال: ويشبه هذا المحصر؟

قيل: لا أحسب شيئاً أولى أن يقاس عليه من المحصر، وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر، وذلك أن المحصر مانع من الأدميين بخوف من الممنوع فجعل له الخروج من الإحرام، وإن كان المانع من الأدميين متعدياً بالمانع، فإذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الأدميين غير متعد كانا مجامعين له في منع بعض الأدميين، وفي أكثر منه، من أن الأدمي الذي منعهما، له منعهما.

قال الشافعي: في العبد يهل بالحج من غير إذن سيده فاحبب إلي أن يدعه سيده وله منعه، وإذا منعه فالعبد كالحصير لا يجوز فيه إلا قولان، والله أعلم.

أحدهما: أن ليس عليه إلا دم لا يجزيه غيره فيحل إذا كان عبداً غير واجب للدم ومتى عتق، ووجد ذبح، ومن قال: هذا في العبد قاله في الحر يحصر بالعدو وهو لا يجد شيئاً يخلق ويحل ومتى

أيسر أدى الدم.

والقول الثاني: أن تقوم الشاة دراهم والذراهم طعاماً، فإن وجد الطعام تصدق به وإلا صام عن كل مد يوماً والعبد بكل حال ليس بواجب فيصوم.

قال الشافعي: ومن ذهب هذا المذهب قاسه على ما يلزمه من هدي المتعة، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، فلو لم يجد هدياً، ولم يصم لم يمنعه ذلك من أن يحل من عمرته وحجّه، ويكون عليه بعده الهدي أو الطعام، فيقال: إذا كان للمحصر أن يحل بدم يذبحه، فلم يجده حل وذبح متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح إذا كان له بدل، ولا يجبس للهدي حراماً على أن يحل في الوقت الذي يؤمر فيه بالإحلال، وقاسه من وجه آخر أيضاً على ما يلزمه من جزاء الصبي، فإن الله تعالى يقول: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوًّا عَدَلٌ مِنْكُمْ هَذَا بِالنَّكَاحِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً﴾، فيقول: إن الله عز وجل لما ذكر الهدي في هذا الموضع وجعل بدله غيره، وجعل في الكفارات ابتداءً، ثم ذكر في المحصر الدم، ولم يذكر غيره كان شرط الله جل ثناؤه الإبدال في غيره مما يلزم، ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في النسك مفسراً دليلاً على ما أنزل مجعلاً فيحكم في المجمل حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقبة مؤمنة في قتل، مثلها رقبة في الظهار، وإن لم يذكر مؤمنة فيه، وكما قلنا في الشهود حين ذكروا عدولاً، وذكروا في موضع آخر، فلم يشترط فيهم العدول: هم عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه، فاستدلنا، والله أعلم على أن حكم المجمل حكم المفسر إذا كانا في معنى واحد، والبدل ليس بزيادة، وقد يأتي موضع من حكم الله تعالى لا نقول هذا فيه: هذا ليس بالبين أن لازماً أن نقول هذا في دم الإحصار كل البيان، وليس بالبين وهو مجمل، والله أعلم.

قال الشافعي: في المرأة المعتدة من زوج له عليها الرجعة، تهل بالحج إن راجعها فله منعها، وإن لم يراجعها منعها حتى تنقضي العدة، فإذا انقضت العدة فهي مالكة لأمرها، ويكون لها أن تتم على الحج، وهكذا المالكة لأمرها التيب تحرم بمنع وليها من حبسها ويقال لوليها: إن شئت فاخرج معها وإلا بعثنا بها مع نساء ثقات؛ فإن لم تجد نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأة معها.

فإن قال قائل: كيف لم تبطل إحرامها إذا أحرمت في العدة؟

قلت: إذا كانت تجد السبيل إليه بحال لم أعجل بإبطاله حتى

أعلم أن لا تجزئ السبيل إليه.

وإن أهلت في عدة من وفاة أو هي قد أتت على طلاقها لزمتها الإهلال ومنعها الخروج حتى تسم عدها؛ فإن انقضت خرجت؛ فإن أدركت حجاً وإلا حلت بعمل عمرة.

فإن قال قائل: فلم لا تجعلها محصورة بمانعها؟

قلت له: منعها إلى مدة، فإذا بلغتها لم يكن له منعها وبلوغها أيام يأتي عليها ليس منعها بشيء إلى غيرها، ولا يجوز لها الخروج حتى قبل قد يعتق قبل عتقه شيء يحدته غيره له أو لا يحدته، وليس كالمعتدة فيما لمانعها من منعها، فلو أهل عبد بحج فمنعه سيده حل، وإن عتق بعدما يهل، فلا حج عليه إلا حجة الإسلام، وإن عتق قبل أن يهل مضى في إحرامه، كما يحصر الرجل بعدو، فيكون له أن يهل؛ فإن لم يهل حتى يأمن العدو، لم يكن له أن يهل، وكان عليه أن يمضي في إحرامه، ولو أن امرأة مالكة لأمرها أهلت بحج، ثم نكحت، لم يكن لزوجه منعها من الحج؛ لأنه لزمها قبل أن يكون له منعها ولا نفقة لها عليه في مضيتها ولا في إحرامها في الحج؛ لأنها مائعة لنفسها بغير إذن، كان معها في حجها أو لم يكن، ولا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم.

قال الشافعي: هذه المسألة فيها غلط؛ لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم، فلما أهلت هذه بحج، ثم نكحت كان نكاحها باطلاً، ولم يكن لها زوج يمنعها وتمضي في حجها، وليس لها زوج تلزمه النفقة لها؛ لأنها ليست في أحكام الزوجات، ولعل الشافعي إنما حكى هذا القول في قول من يبيز نكاح المحرم؛ فأنما قوله: فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة، وهذا له في كتاب الشغار.

قال الشافعي: وعلى ولي السبيبة البالغة إذا تطوع لها ذو محرم، وكان لها مال أن يعطيها من مالها ما تحج به إذا شاءت ذلك، وكان لها ذو محرم يحج بها أو خرجت مع نسائه مسلمات.

١٠- باب المدة التي يلزم فيها الحج، ولا يلزم

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية، وإن لم يستكملا خمس عشرة سنة أو استكملا خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غير مغلوبين على عقولهما واجدان مركباً وبلاغاً، مطبقان المركب، غير محبوسين عن الحج بمرض ولا سلطان ولا عدو، وهما في الوقت الذي بلغا فيه قادران بموضع، لو خرجا منه، فسارا بسير الناس قدراً على الحج، فقد وجب عليهما الحج؛ فإن لم يفعلا حتى ماتا، فقد لزمهما الحج، وعليهما بأنهما قادران عليه في وقت يجزئ عنهما لو مضيا فيه حتى يقضى عنهما الحج، وإن كانا بموضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما،

لم يدركا الحج لبعيد دارهما أو دنو الحج، فلم يخرجوا للحج، ولم يعيشا حتى أتى عليهما حج قابل، فلا حج عليهما، ومن لم يجب الحج عليه فيدعه وهو لو حج أجزاء، لم يكن عليه قضاءه.

ولو كانا إذا بلغا فخرجا يسيران سيراً مبانياً لسير الناس في السرعة حتى يسيرا مسيرة يومين في سير العامة في يوم، ومسيرة ثلاث في يومين، لم يلزمهما عندي، والله أعلم أن يسيرا سيراً يخالف سير العامة، فهذا كله لو فعلا كان حسناً، ولو بلغا عاقلين، ثم لم يأت عليهما مخرج أهل بلادهما حتى غلب على عقولهما، ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا حجاً، لم يلزمهما أن يحج عنهما، وإنما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه، ثم لم تذهب عقولهما حتى يأتي عليهما وقت لو خرجا فيه إلى الحج بلغاه.

فإن قال قائل: ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض؟

قيل: الفرائض على المغلوب على عقله زائلة في مدتها كلها، والفرائض على المغلوب بالمرض العاقل على بدنه غير زائلة في مدته، ولو حج المغلوب على عقله لم يجز عنه لا يجزي عمل على البدن لا يعقل عاملة قياساً على قول الله عز وجل ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾، ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزاء عنه، ولو كان بلوغهما في عام جذب الأغلب فيه على الناس خوف الهلكة بالعطش في سفر أهل ناحية هما فيها، أو لم يكن ما لا بد لهما منه من علف موجود فيه، أو في خوف من عدو لا يقوى جماعة حاج مصرهما عليه أو للصوص كذلك، أشبه هذا، والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له، فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع؛ فإن مات قبل أن يمكنه الحج بتغير هذا، لم يكن عليه حج.

وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحصر بعدو فتحتر، وحل دون مكة ورجع، فلم يمكنه الحج حتى يموت، لم يكن عليه حج، ولو كان ما وصفت من الحائل في البر، وكان يقدر على الركوب في البحر، فيكون له طريقاً، أحببت له ذلك، ولا يبين لي أنه يجب عليه ركوب البحر للحج؛ لأن الأغلب من ركوب البحر خوف الهلكة، ولو بلغا مغلوبين على عقولهما، فلم يفيا فتأتي عليهما مدة يعقلان فيها ويمكنهما الحج لم يكن عليهما، وإذا بلغا معاً فمنعا الحج بعدو حائل بين أهل ناحيتهما معاً وبين الحج، ثم لم يأت عليهما مدة وقت الحج، يقدران هما ولا غيرهما من أهل ناحيتهما فيه على الحج، فلا حج عليهما يقضى عنهما إن ماتا قبل تمكنهما أو أحل من أهل ناحيتهما من الحج، ولو حيل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيره، وكان غيرهما يقدر على الحج، ثم ماتا، ولم يحجاً كان هذان ممن عليه الاستطاعة بغيرهما

ويقضى الحج عنهما.

وكذلك لو كان حسيً ببلده أو في طريقه مريض أو زمن لا بعلة غيره وعاش حتى الحج غير صحيح، ثم مات قبل أن يصح وجب عليه الحج، وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدرأ بأي وجه ما كانت القدرة بأبدانها وهما قادران بأموالهما، وفي ناحيتهما من يقدر على الحج غيرهما، ثم ماتا قبل أن يحججا، فقد لزمهما الحج، إنما يكون غير لازم لهما إذا لم يقدر أحد من أهل ناحيتهما على الحج ببعض ما وصفت.

فإن قال قائل: ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرت من عدو وحدث؟

قيل: ذلك لا يجد السبيل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يحج عنه غيره من ناحيته، من قبل أن غيره في معناه في خوف العدو والهلكة بالجدب والزمن والمريض، وإن كان معذوراً بنفسه، فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره، ومثل هذا أن يحبس سلطاناً عن حج أو لصوصاً وحده، وغيره يقدر على الحج فيموت، فعليه أن يحج عنه، والشيخ الفاني أقرب من العذر من هذين، وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه.

١١ - باب الاستطاعة بنفسه وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما أمر رسول الله ﷺ الخُتَمِيَّةَ بالحج عن أبيها دلت سنة رسول الله ﷺ أن قول الله ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ على معنيين: أحدهما: أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يعجز عنه بنفسه بعارض كبير أو سقم أو فطرة خلقية، لا يقدر معها على الثبوت على المركب، ويكون من طبيعته إذا أمره بالحج عنه، إما بشيء يعطيه إياه وهو واجد له، وإما بغير شيء، فيجب عليه أن يعطي إذا وجد، أو يأمر إن أطيع، وهذه إحدى الاستطاعتين، وسواء في هذا الرجل يسلم، ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك أو العبد يعتق كذلك، ويجب عليه إن قدر على الثبوت على الحمل بلا ضرر، وكان واجداً له أو لمركب غيره، وإن لم يثبت على غيره، أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب.

وإن كان واحداً من هؤلاء لا يجد مطيعاً ولا مالاً، فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة، فلا حج عليه، وجماع الطاعة التي توجب الحج وتفريغها اثنان: أحدهما: أن يأمر فيطاع بلا مال، والآخر أن يجد مالاً يستأجر به من طبيعته، فتكون إحدى الطاعتين، ولو تحمل فحج أجزاء عنه ورجوت أن يكون أعظم أجراً ممن يخف ذلك عليه، ولما أمر رسول الله ﷺ المرأة أن تحج عن أبيها إذ أسلم وهو لا يستمسك على الراحلة، فدل ذلك على

أن عليه الفرض إذا كان مستطيعاً بغيره، إذا كان في هذه الحال، والميت أولى أن يجوز الحج عنه، لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الحج بمال أجزأ، والميت لا يكون فيه تكلف أبداً.

١٢ - باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل

عن غيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أمر رسول الله ﷺ في الحج الواجب أن يحج المرء عن غيره فاحتمل القياس على هذا وجهين: أحدهما: أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين، أحدهما فرض على البدن، والآخر فرض في المال، فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليهما لا يتجاوزها، مثل الصلاة والحدود والقصاص وغيرها، ولا يصرف عنها إلى غيرها بمال، وكان المريض يصلي كما رأى، ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة، وتحبض المرأة فيرتفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحيض، ولا يجزي المغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله.

وكذلك الحائض لا تجزئها صلاة صلتها وهي حائض، ولا يجب عليهما أن يصلي عنهما غيرهما في حالهما تلك، فلما أمر رسول الله ﷺ المرء أن يحج عن غيره حجة الإسلام، كان هذا كما أمر رسول الله ﷺ في حجة الإسلام وعمرتيه، وكل ما وجب على المرء بإيجابه على نفسه من حج وعمرة، وكان ما سوى هذا من حج تطوع أو عمرة تطوع لا يجوز لأحد أن يحجبه عن أحد، ولا يعتمر في حياته ولا بعد موته، ومن قال: هذا، كان وجهاً محتملاً ولزمه أن يقول: لو أوصى رجلاً أن يحج عنه تطوعاً بطلت الوصية كما لو أوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول: إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والإجارة عليه فاسدة، ثم يكون القول فيما أخذ من الإجارة على هذا واحداً من قولين: أحدهما: أن له أجر مثله ويرد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة، والآخر أن لا أجر له، لأن عمله عن نفسه لا عن غيره.

والقول الثاني: أن يكون رسول الله ﷺ إذا أمر المرء أن يحج عن غيره في الواجب، دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين، أحدهما ما لا يعمل المرء عن غيره، مثل الصلاة، ولا يعمل عنه غيره مثل الحدود وغيرها، والآخر النسك من الحج والعمرة، فيكون للمرء أن يعمل عن غيره متطوعاً عنه أو واجباً عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج، ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه، والمتطوع عنه يقدر على الحج؛ لأن الحال التي أذن رسول الله ﷺ فيها بالحج عنه هي الحال التي

وعاش بعد البرء مدةً يمكنه أن يحج فيها، فلم يحج حتى مات كان عليه الحج.

وكذلك الزمن والمهرم.

قال: والزمن والزمانه التي لا يرجى البرء منها والمهرم، في هذا المعنى، ثم يفارقهم المريض، فلا نامره أن يبعث أحداً يحج عنه ونامر المهرم والزمن أن يبعثا من يحج عنهما؛ فإن بعث المريض من يحج عنه، ثم لم يبرأ حتى مات، ففيها قولان:

أحدهما: أن لا يجوز عنه؛ لأنه قد بعث في الحال التي ليس له أن يبعث فيها، وهذا أصح القولين وبه أخذ.

والثاني: أنها مجزية عنه؛ لأنه قد حج عنه حرّاً بالغ وهو لا يطيق، ثم لم يصّر إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره، فيحج عن نفسه.

١٣- باب من ليس له أن يحج عن غيره

٨٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الرُّزَيْجِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ إِنْ كُنْتَ حَاجَجْتَ قَلْبُ عَنْ فُلَانٍ وَلَا فَاحْجَجَ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجَجْ عَنْهُ.

٨٠٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَكَ، عَنْ شُبْرُمَةَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَحْكُ، وَمَا شُبْرُمَةُ؟ قَالَ فَذَكَرَ قَرَابَةَ لَهُ، فَقَالَ: أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا قَالَ: فَاحْجَجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجَجْ عَنْ شُبْرُمَةَ. [أخرجه أبو داود (١٨١١)، ابن ماجه (٢٩٠٣)]

قال الشافعي: وإذا أمر النبي ﷺ الختمية بالحج عن أبيها، ففي ذلك دلائل منها ما وصفنا من أنها إحدى الاستطاعتين، وإذا أمرها بالحج عنه؛ فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه، وكان كقضاء الدين عنه، فإبان أن العمل عن بدنه في حاله تلك، يجوز أن يعمل عنه غيره فيجزئ عنه، ويخالف الصلاة في هذا المعنى.

فسواء من حج عنه من ذي قرابة أو غيره، وإذا أمر رسول الله ﷺ امرأة تحج عن رجل وهما مجتمعان في الإحرام كله إلا اللبوس، فإنهما يختلفان في بعضه، فالرجل أولى أن يجوز حجّه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جائر مع ما روي عن طاوس وغيره عن النبي ﷺ مما كتبنا مما يستغنى فيه بنص الخبر، ولو أن أمرًا لم يجب عليه الحج إلا وهو غير مطيق ببذنه لم يكن على أحد غيره واجباً أن يحج عنه، وأحب إلى أن يحج عنه ذو

لا يقدر فيها على أن يحج عن نفسه ولأنه لو تطوّع عنه وهو يقدر على الحج لم يجز عنه من حجة الإسلام، فلما كان هو لو تطوّع عن نفسه كانت حجة الإسلام، وإن لم ينوها فتطوّع عنه غيره لم يجز عنه، وقد ذهب عطاء مذهباً يشبه أن يكون أراد أنه يجزى عنه أن يتطوّع عنه بكل نسل من حج أو عمرة إن عملهما مطيقاً له أو غير مطيق، وذلك:

٨٠١- أَنَّ سُفْيَانَ أَخْبَرَنَا، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى عَطَاءٍ قَالَ: رُبَّمَا أَمَرَنِي عَطَاءٌ أَنْ أَطُوفَ عَنْهُ.

قال الشافعي: فكانه ذهب إلى أن الطواف من النسل، وأنه يجزى أن يعمل المرء عن غيره في أي حال ما كان، وليس نقول بهذا، وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا والمعمول عنه غير مطيق العمل، بكبر أو مرض لا يرجى أن يطيق بحال، أو بعد موته، وهذا أشبه بالسنة والمقول، لما وصفت من أنه لو تطوّع عنه رجل والمتطوّع عنه يقدر على الحج لم يجز المحجوج عنه.

قال: ومن ولد زمناً لا يستطيع أن يثبت على مركب، يحمل ولا غيره، أو عرض ذلك له عند بلوغه، أو كان عبداً فعتق، أو كافراً فأسلم، فلم تأت عليه مدة يمكنه فيها الحج حتى يصير بهذه الحال، وجب عليه إن وجد من يحج عنه بإجارة أو غير إجارة، وإذا أمكنه مركب يحمل أو شجار أو غيره فعليه أن يحج ببذنه، وإن لم يقدر على الثبوت على بعير أو دابة إلا في حمل أو شجار وكيفما قدر على المركب وأي مركب قدر عليه، فعليه أن يحج بنفسه، لا يجزيه غيره.

قال: ومن كان صحيحاً يمكنه الحج، فلم يحج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من يحج عنه؛ لأنه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله ﷺ أن يحج فيها عمن بلغها.

قال: ولو كان به مرض يرجى البرء منه، لم أر له أن يبعث أحداً يحج عنه حتى يبرأ فيحج عن نفسه، أو يهرم فيحج عنه أو يموت فيحج عنه بعد الموت.

فإن قال قائل: ما الفرق بين هذا المريض المضنى وبين المهرم أو الزمن؟

قيل له: لم يصّر أحد علمته بعد هزم لا يخلطه سقم غيره إلى قوة يقدر فيها على المركب، والأغلب من أهل الزمان أنهم كالمهرم، وأما أهل السقم فزاهم كثيراً يعودون إلى الصحة.

قال: ولو حج رجل عن زمن، ثم ذهب زمانه، ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج عن نفسه، كان عليه أن يحج عن نفسه؛ لأننا إنما أذننا له على ظاهر أنه لا يقدر، فلما أمكنته المقدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل ببذنه، والله أعلم. قال: ولو بعث السقيم رجلاً يحج عنه فحج عنه، ثم برئ

رحمه، وإن كان ليس عليه أو يستأجر من يحج عن من كان، ولو كان فقيراً لا يقدر على زاد ومركب، وإن كان بدنه صحيحاً، فلم يزل كذلك حتى أيسر قبل الحج مدة لو خرج فيها لم يدرك الحج، ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى، ولو أيسر في وقت لا يمكنه فيه الحج فاقام موسراً إلى أن يأتي عليه أشهر الحج، ولم يدن الوقت الذي يخرج فيه أهل بلده لموافاة الحج حتى صار لا يجد زاداً ولا مركباً، ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر موسراً فيه، لم يكن عليه حج، إنما يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة، ثم لم يحج حتى يفوته الحج، ولو كان موسراً محبوساً عن الحج وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره، أو يحج عنه بعد موته، وهذا مكتوب في غير هذا الموضع.

١٤ - باب الإجارة على الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه، وكان ذا مقدرة بماله ولوارثه بعده، والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء، بل الإجارة إن شاء الله تعالى على البر خير منها على ما لا بر فيه، وتأخذ من الإجارة ما أعطى، وإن كثر كما يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك، ولو استأجر رجلاً يحج عنه ففقر عنه كان دم القرآن على الأجير، وكان زاد المحجوج عنه خيراً؛ لأنه قد جاء بحج وزاد معه عمرة.

ولو استأجر الرجل الرجل يحج عنه أو عن غيره فالإجارة جائزة، والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه، ولا تجوز الإجارة على أن يقول تحج عنه من بلد كذا حتى يقول تحرم عنه من موضع كذا؛ لأنه يجوز الإحرام من كل موضع.

فإذا لم يقل هذا فالإجارة مجهولة، وإذا وقت له موضعاً يحرم منه فأحرم قبله، ثم مات، فلا إجارة له في شيء من سفره، وتجعل الإجارة له من حين أحرم من المقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج؛ فإن أهل من وراء المقات لم تحسب الإجارة إلا من المقات، وإن مر بالمقات غير محرم فمات قبل أن يحرم، فلا إجارة له؛ لأنه لم يعمل في الحج، وإن مات بعدما أحرم من وراء المقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء المقات، ولم تحسب له من المقات إذا لم يحرم منه؛ لأنه ترك العمل فيه، وإن خرج للحج فترك الإحرام والتلبية وعمل عمل الحج أو لم يعمل له إذا قال: لم أحرم بالحج أو قال اعتمر، ولم أحج أو قال استؤجرت على الحج فاعتمرت، فلا شيء له.

وكذلك لو حج فافسده؛ لأنه تارك للإجارة مبطل لحق

نفسه، ولو استأجره ليحج عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه، ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهل من وراء المقات، ففعل، فقد قضى بعض ما استأجره عليه، وإذا استأجره، فأنما عليه أن يحرم من المقات، وإحرامه قبل المقات تطوع، ولو استأجره على أن يحج عنه من اليمن فاعتمر عن نفسه، ثم خرج إلى المقات الذي استأجر عليه فأهل بحج عن الذي استأجره، فلا يميزه إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى مقات المستأجر الذي شرط أن يهل منه فيهل عنه بالحج منه؛ فإن لم يفعل وأهل بالحج من دون المقات؛ فكان عليه أن يهل ببلغ المقات فأهل منه بالحج عنه أجزأ عنه وإلا أهرق دماً، وذلك من ماله دون مال المستأجر، ويرد من الإجارة بقدر ما يصيب ما بين المقات الموضع الذي أحرم منه؛ لأنه شيء من عمله نقصه، ولا يحسب الدم على المستأجر؛ لأنه بعمله كان ويميزه الحج على كل حال شرط عليه أن يهل من دون المقات أو من وراء المقات أو منه، وكل شيء أحدثه الأجير في الحج لم يأمره به المستأجر مما يجب عليه فيه القدية فالقدية عليه في ماله دون مال المستأجر، ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من مقات المستأجر عن المستأجر، ثم مات قبل أن يقضي الحج، كان له من الإجارة بقدر ما عمل من الحج، وقد قيل: لا أجر له إلا أن يكمل الحج، ومن قال: هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من الإجارة شيئاً إلا بكمال الحج، وهذا قول يتوجه، والقياس القول الأول؛ لأن لكل حظاً من الإجارة.

ولو استأجره يحج عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره به، وعليه أن يقضي عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون حاجاً عن غيره حجاً فاسداً، وإذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه، فلو حج عنه غيره كان عن نفسه، ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد ردها؛ لأنها لا تكون عن غيره، ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه فيه القدية مما لا يفسد الحج كانت عليه القدية فيما أصاب والإجارة له.

ولو استأجره للحج فأحصر بعدوه ففاته الحج، ثم دخل فطاف وسعى وحلق أن له من الإجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي حبس فيه في سفره؛ لأن ذلك ما بلغ من سفره في حجه الذي له الإجارة حتى صار غير حاج، وإنما أخذ الإجارة على الحج، وصار يخرج من الإحرام بعمل ليس من عمل الحج.

ولو استأجر رجلاً رجلاً على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه، ثم أراد الحج عن المستأجر خرج إلى مقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يميزه غير ذلك؛ فإن لم يفعل أهرق دماً.

الرَّجُلُ أَكْمَلَ إِحْرَامًا مِنَ الْمَرْأَةِ وَإِحْرَامُهُ كِلَا حُرَامِ الرَّجُلِ فَإِنْ رَجُلٌ حَجَّ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ أَجْزَأُ ذَلِكَ الْمَحْجُوجُ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْحَاجُّ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ.

١٥- باب من أين نفقة من مات، ولم يحج؟

٨٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ أَنَّهُمَا قَالَا: الْحَجَّةُ الْوَاجِبَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ غَيْرُهُمَا لَا يَحُجُّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَوْصِيَ؛ فَإِنْ أَوْصَى حَجٌّ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ الثَّلَاثَ وَبَدَأَ عَلَى الْوَصَايَا؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ؛ فَإِنْ لَمْ يَوْصَ لَمْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا أَنْزَلَتِ الْحُجَّةُ عَنْهُ وَصِيَّتُهُ حَاصٌّ أَهْلُ الْوَصَايَا، وَلَمْ يَبْدَأْ غَيْرَهُ مِنَ الْوَصَايَا، وَمَنْ قَالَ هَكَذَا؛ فَكَانَ يَبْدَأُ بِالْعَتَقِ بِدَأْ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا أَنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَمَنْ قَالَ هَذَا قَضَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَنْهُ بِأَقْلٍ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِيقَاتِهِ أَوْ قَرْبِهِ لَتُخَفَّ مُؤْنَتُهُ، وَلَا يَسْتَأْجِرَ رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ إِذَا كَانَ بَلَدُهُ بَعِيدًا إِلَّا أَنْ يَبْدَلَ ذَلِكَ بِمَا يَوْجَدُ بِهِ رَجُلًا قَرِيبًا، وَمَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ فِي الْحُجِّ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِ وَرَأَى دِينًا عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَقَالَ فِي كُلِّ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَخْرَجٌ مِنْهُ إِلَّا بِأَدَائِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ فِيهِ مِثْلُ زَكَاةِ الْمَالِ، وَمَا كَانَ، لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا وَاجِبًا عَلَيْهِ شَاءَ أَوْ كَرِهَ بِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدُهُ هُوَ؛ لِأَنَّ حَقَّقَ الْأَدَمِيِّينَ إِنَّمَا وَجِبَتْ لَهُمْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَهَذَا مِنْ حَقَّقِ الْأَدَمِيِّينَ، أَمَرَ أَنْ يُوَدِّيَهُ إِلَى صَنْفٍ مِنْهُمْ بَعِينَهُ فَجَمَعَ أَنْ وَجِبَ وَجِبَ الْحُجِّ بِفَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ كَمَا وَصَفْتُ لِلأَدَمِيِّينَ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا بِدَأْ هَذَا عَلَى جَمِيعٍ مَعَهُ مِنَ الْوَصَايَا وَالتَّكْدِيرِ وَحَاصٌّ بِهِ أَهْلُ الدِّينِ قَبْلَ الْوَرِثَةِ إِذَا جَعَلَهُ اللَّهُ وَاجِبًا وَجِبَ مَا لِلأَدَمِيِّينَ، وَهَذَا قَوْلُ يَصْحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا قَالَهُ فِي الْحُجِّ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَّا مَرِيضًا، ثُمَّ لَمْ يَصِحَّ حَتَّى مَاتَ مَرِيضًا أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لَا وَصِيَّةً؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ سَوَاءٌ فَمَاذَا لَزَمَهُ مِنْ كَفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ أَوْصَى بِهِ، فَقَدْ قِيلَ يَكُونُ فِي ثَلَاثَةِ كَالْوَصَايَا وَقِيلَ بَلْ لَا زَمَ، وَمَا لَزَمَهُ مِنْ شَيْءٍ لَزَمَهُ نَفْسُهُ مِنْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ قَتْلٍ أَوْ ظَهَارٍ وَهُوَ وَاجِدٌ، فَقَدْ يَخَالَفُ مَا لَزَمَهُ بِكُلِّ حَالٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيُخْتَلَفَانِ فِي هَذَا، وَيُجْتَمَعَانِ فِي أَنَّهُ قَدْ أَوْجَبَ كُلًّا مِنْهُمَا فَوَجِبَ هَذَا وَأَوْجِبَ إِقْرَارُ الْأَدَمِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ هُمَا لِأَزْمَانٍ مَعًا وَأَنَا أَسْتَخِيرُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ رَجُلٍ فَاعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مِيقَاتِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ الَّذِي شَرَطَ أَنْ يَهْلَ عَنْهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ الْمِيقَاتُ الَّذِي وَقَّتَ لَهُ بَعِينَهُ فَاهْلًا بِالْحُجِّ عَنْهُ أَجْزَأَتْ عَنْ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ؛ فَإِنْ تَرَكَ مِيقَاتَهُ وَأَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ أَجْزَأَهُ الْحُجُّ، وَكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لَتَرَكَ مِيقَاتَهُ مِنْ مَالِهِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ ثَمًّا اسْتَوْجَرَ بِهِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ ثَمًّا بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَتَمَتَّعَ عَنْهُ فَافْرَدَ أَجْزَأَتْ الْحَجَّةُ عَنْهُ وَرَجَعَ بِقَدْرِ حَصَّةِ الْعُمَرَةِ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلَيْنِ فَعَمِلَ أَحَدَهُمَا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَفْرُدَ فَقَرَنَ عَنْهُ كَانَ زَادَهُ عُمَرَةً، وَعَلَى الْمُسْتَأْجَرِ دَمُ الْقِرَانِ وَهُوَ كَرَجُلٍ اسْتَوْجَرَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا فَعَمَلَهُ، وَزَادَ آخَرَ مَعَهُ، فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي زِيَادَةِ الْعُمَرَةِ؛ لِأَنَّهُ مَتَطَوَّعٌ بِهَا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَقْرَنَ عَنْهُ فَافْرَدَ الْحُجَّ أَجْزَأَ عَنْهُ الْحُجُّ وَبَعَثَ غَيْرُهُ يَعْتَمَرُ عَنْهُ إِنْ كَانَتْ الْعُمَرَةُ الْوَاجِبَةُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَصَّةِ الْعُمَرَةِ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلَيْنِ فَعَمِلَ أَحَدَهُمَا.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَاهْلًا بِعُمَرَةٍ عَنْ نَفْسِهِ وَحَجَّةٍ عَنِ الْمُسْتَأْجَرِ رَدُّ جَمِيعِ الْإِجَارَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ سَفَرَهُمَا وَعَمَلَهُمَا وَاحِدًا، وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْعُمَرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَلَا يَأْتِي بِعَمَلِ الْحُجِّ دُونَ الْعُمَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَنْوِيَ جَامِعًا بَيْنَ عَمَلَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ وَالْآخَرَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعًا عَنِ الْمُسْتَأْجَرِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى أَحَدَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَا مَعًا عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ نَفْسِهِ أَوَّلَى بِهِ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ عَمَلُ نَفْسِهِ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ مَيْتٍ فَاهْلًا بِحُجِّ عَنْ مَيْتٍ، ثُمَّ نَوَاهُ عَنْ نَفْسِهِ كَانَ الْحُجُّ عَنِ الَّذِي نَوَى الْحُجَّ عَنْهُ، وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْأَجْرَةِ وَاحِدًا مِنْ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَبْطُلٌ لَهَا لَتَرَكَ حَقَّهُ فِيهَا، وَالْآخَرُ أَنَّهَا لَهُ؛ لِأَنَّ الْحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلَانِ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ أَبِيهِمَا، فَاهْلًا بِالْحُجِّ عَنْهُمَا مَعًا كَانَ مَبْطُلًا لِإِجَارَتِهِ، وَكَانَ الْحُجُّ عَنْ نَفْسِهِ، لَا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَوْ نَوَى الْحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ عَنْ نَفْسِهِ وَبَطُلَتْ إِجَارَتُهُ.

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَحُجَّ قَطُّ فَتَطَوَّعَ مَتَطَوَّعٌ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَحُجَّ عَنْهُ أَجْزَأَ عَنْهُ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَوْصِيَّتُهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا لِيَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَلَا أَنْ يَعْطِيَ هَذَا شَيْئًا لِحَجَّةٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَجَّ عَنْهُ مَتَطَوَّعًا، وَإِذَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلَعَةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا وَرَجُلًا أَنْ يَحُجَّ عَنْ أُمِّهِ وَرَجُلًا أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ لَنَذَرَ نَذْرَهُ أَبَوَهُ ذَلِكَ هَذَا دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحْرِمَ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا كَانَ أَنْ يَحْرِمَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَوَّلَى، مِنْ قَبْلِ أَنْ

١٦- باب الحج بغير نية

قال الشافعي رحمه الله: أحب أن ينوي الرجل الحج والعمرة عند دخوله فيهما كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما؛ فإن أهل بالحج، ولم يكن حج حجة الإسلام ينوي أن يكون تطوعاً أو ينوي أن يكون عن غيره أو أحرم، فقال: إحرامي كإحرام فلان لرجل غائب عنه؛ فكان فلان مهلاً بالحج كان في هذا كله حاجاً وأجزأ عنه من حجة الإسلام.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قلت:

٨٥٥- فَإِنْ مُسْلِمٌ بَيْنَ خَالِدٍ وَغَيْرِهِ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَدِمَ عَلَيَّ ﷺ مِنْ سِعَاتِيهِ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهْلَلْتُ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فَأَهْلِدْ وَأَمَكْتُ حَرَاماً كَمَا أَنْتَ قَالَ: وَأَهْدَى لَهُ عَلِيُّ هَدْياً. [أخرجه البخاري (٢٥٠٦)، مسلم (١٢١٦)، أبو داود (١٧٨٩)، النسائي (١٧٨/٥)، ابن ماجه (٢٩٨٠)]

٨٥٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُحَدِّثُ، عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَتَطَرَّتْ مَدَّ بَصَرِي مِنْ بَيْنِ رَاكِبِي وَرَاجِلِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ وَرَائِهِ كُلُّهُمْ يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ يَلْتَمِسُ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ، وَلَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ، وَلَا يَعْرِفُ الْغُمْرَةَ، فَلَمَّا طَفْنَا فَكُنَّا عِنْدَ الْمَرْوَةِ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُخْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا غُمْرَةً، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ. [أخرجه مسلم (١٢١٨)، أبو داود (١٩٠٥)، ابن ماجه (٣٠٧٤)]

٨٥٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بَيْنَ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَقِمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُخْلِلْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَخَلَلْتُ، وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ، فَلَمْ يَخْلِلْ. [أخرجه مسلم (١٢٣٦)، النسائي (٢٤٦/٥)، ابن ماجه (٢٩٨٣)]

٨٥٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرْفٍ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَجْعَلَهَا غُمْرَةً، فَلَمَّا كُنَّا بِبُيْنَى أُتِيتُ بِلَحْمٍ بِقَرٍ فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ قَالُوا ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ.

قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد، فقال: جاءتك والله بالحديث على وجهه. [أخرجه مالك (١/٣٣٥)،

البخاري (١٥٦٢)، مسلم (١٢١١)، أبو داود (١٧٧٩)، النسائي (١٤٥/٥)]

٨٥٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَةَ وَالْقَاسِمِ بْنِ مِثْلٍ مَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ لَا يُخَالِفُ مَعْنَاهُ.

٨٦٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَمَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّجِهِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرْفٍ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا حِضَّتْ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ مَالِكُ أَتُوسِتُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمَرَ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَافْضِي مَا يَفْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ قَالَتْ وَضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ. [أحمد]

٨٦١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ وَهَيْشَامُ بْنُ حُجْرٍ سَمِعُوا طَاوُسًا يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا يُسَمِّي حَجًّا وَلَا غُمْرَةً يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ، فَنَزَلَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلٌ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَجْعَلَهَا غُمْرَةً، وَقَالَ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمَّا سَفَتُ الْهَدْيَ، وَلَكِنِّي لَكُذِّتُ رَأْسِي وَسَفَتُ هَدْيِي فَلَيْسَ لِي مَجْلٌ دُونَ مَجْلِ هَدْيِي فَقَامَ إِلَيْهِ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَضْ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ أَعْمَرْتَنَا هَذِهِ لِعَائِنَا هَذَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ لَا بَدَّ دَخَلَتْ الْغُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَالَ وَدَخَلَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهْلَلْتُ؟ فَقَالَ أَخَذَهُمَا عَنْ طَاوُسٍ: إِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ،

وَقَالَ الْآخَرُ: لَيْتَكَ حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: فخرج رسول الله ﷺ وأصحابه مهلين يتظرون القضاء فعدوا الإحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قران يتظرون القضاء، فنزل القضاء على النبي ﷺ فأمر من لا هدي معه أن يجعل إحرامه عمرة، ومن معه هدي أن يجعله حجاً.

قال الشافعي: ولبي علي وأبو موسى الأشعري باليمن، وقالوا في تلبيتهما إهلالاً كإهلال رسول الله ﷺ فأمرهما بالقسام على إحرامهما، فدل هذا على الفرق بين الإحرام والصلاة؛ لأن الصلاة لا تجزي عن أحد إلا بأن ينوي فريضة بعينها.

وكذلك الصوم، ويجزي بالسنّة الإحرام، فلما دلت السنّة على أنه يجوز للمره أن يهل، وإن لم ينو حجاً بعينه ويجز بالإحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل متطوعاً، ولم يحج حجّة الفريضة كانت حجّة الفريضة، ولما كان هذا كان إذا أهل بالحج عن غيره، ولم يهل بالحج عن نفسه كانت الحجّة عن نفسه، وكان هذا معقولاً في السنّة مكفى به عن غيره، وقد ذكرت فيه حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ ورأى لابن عباس رضي الله عنهما متصلاً.

قال: ولا يجوز أن يحج رجل عن رجل إلا حرّاً بالغ مسلماً، ولا يجوز أن يحج عنه عبد بالغ ولا حرّاً غير بالغ إذا كان حجّهما لأنفسهما لا يجزئ عنهما من حجّة الإسلام لم يجز عن غيرهما، والله أعلم.

قال: وأمر الحج والعمرة سواء، فيعتمر عن الرجل كما يحج عنه، ولا يميزه أن يعتمر عنه إلا من اعتمر عن نفسه من بالغ حر مسلماً.

قال: ولو أن رجلاً اعتمر عن نفسه، ولم يحج فأمره رجل يحج عنه ويعتمر فحج عنه واعتمر أجزاء الماعتمر عنه العمرة، ولم تجز عنه الحجّة، وهكذا لو حج عن نفسه، ولم يعتمر فحج عنه غيره واعتمر، أجزاء المحجوج عنه الحجّة، ولم تجز عنه العمرة، ويميزه أي النسكين كان العامل عمله عن نفسه، ثم عمله عنه، ولا يميزه النسك الذي لم يعمل العامل عن نفسه.

وإذا كان ممن له أن يبعث من يحج عنه ويعتمر أجزاءه أن يبعث رجلاً واحداً يقرن عنه وأجزاءه أن يبعث اثنين مفترقين يحج هذا عنه ويعتمر هذا عنه.

وكذلك امرأتين أو امرأة ورجلاً.

قال: وهذا في فرض الحج والعمرة كما وصفت يجزي رجلاً أن يحج عن رجل، وقد قيل إذا أجزأ في الفرض أجزاء أن يتنفل بالحج عنه، وقد قيل يحج الفرض فقط بالسنّة، ولا يحج عنه نافلة، ولا يعتمر نافلة.

قال الشافعي: ومن قال يحج المرء عن المرء متطوعاً قال:

إذا كان أصل الحج مفارقاً للصلاة والصوم، وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيجزي عنه بعد موته، وفي الحال التي لا يطيق فيها الحج، فذلك يعمل عنه متطوعاً، وهكذا كل شيء من أمر النسك.

٨١٢- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى عَطَاءٍ قَالَ: رُبَّمَا قَالَ لِي عَطَاءٌ: طُفَّ عَنِّي.

قال الشافعي: وقد يحتمل أن يقال: لا يجوز أن يحج رجل عن رجل إلا حجّة الإسلام وعمرته، ومن قال: هذا قال الدلالة عليه أن النبي ﷺ إنما أمر بالحج عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المحجوج عنه أن يحج عن نفسه، وإني لأعلم مخالفاً في أن رجلاً لو حج عن رجل يقدر على الحج لا يجزي عنه من حجّة الإسلام، فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه إنما عذر في حال الضرورة بتأدية الفرض، وما جاز في الضرورة دون غيرها، لم يجز، ما لم يكن ضرورة مثله.

قال الشافعي: ولو أهل رجل يحج، ففاته فحل بطواف البيت وسعى بين الصفا والمروة لم يجز عنه من حجّة الإسلام؛ لأنه لم يدركها، ولم تجز عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة نذر عليه؛ لأنها ليست بعمرة، وإنما كان حجاً لم يجز له أن يقيم عليه لوجبه: أحدهما: أنه حج سنّة، فلا يدخل في حج سنّة غيرها، والآخر أنه ليس له أن يقيم محرماً يحج في غير أشهر الحج، ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان إهلاله عمرة يجزئ عنه من عمرة الإسلام؛ لأنه لا وجه للإهلال إلا بحج أو عمرة، فلما أهل في وقت كانت العمرة فيه مباحة والحج محظوراً كان مهلاً بعمرة، وليس هذا كالمهل بالحج والحج مباح له فيفوته؛ لأن ابتداء ذلك الحج كان حجاً، وابتداء هذا الحج كان عمرة، وإذا أجزأت العمرة بلا نية لها أنها عمرة أجزأت إذا أهل بالحج، وكان إهلاله عمرة.

قال الشافعي: والعمرة لا تفوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج يفوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنّة، فلو أن رجلاً أهل بالعمرة في عام فحجسه مرض أو خطأ عدو أو غير ذلك ما خلا العدو أقام حراماً حتى يحل متى حل، ولم تنته العمرة متى وصل إلى البيت ففعل عملها.

قال: ولو حج رجل عن رجل بلا إجارة، ثم أراد الإجارة لم يكن له، وكان متطوعاً عنه وأجزأت عنه حجته.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنّة فحج في غيرها كانت له الإجارة، وكان مسياً بما فعل.

قال: ولا بأس بالإجارة على الحج، وعلى العمرة، وعلى الخير كله، وهي على عمل الخير أجور منها على ما ليس بخير

ولا بر من المباح.

فإن قال قائل: ما الحجّة في جواز الإجارة على تعليم القرآن والخير؟
قيل:

٨١٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ. [صحيح، ياق]

قال: والنكاح لا يجوز إلا بما له قيمة من الإجازات والأثمان.

١٧- باب الوصية بالحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث، ولم يسم شيئاً أحج عنه الوارث بأقل ما يوجد به أحد يحج عنه؛ فإن لم يقبل ذلك، فلا يزاد عليه، ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به ممن هو أمين على الحج.

قال الشافعي: ولا يرث عن الوارث وصية بهذا إنما هذه إجازة، ولكن لو قال أحجوه بكذا أبطل كل ما زاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه؛ فإن قبل ذلك لم أحج عنه غيره.

قال: ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه؛ فإن حج فذلك له، وما زاد على أجر مثله وصية؛ فإن امتنع لم يحج عنه أحداً لا بأقل ما يوجد به من يحج عنه.

ولو قال أحجوا عني من رأي فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث له لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه؛ فإن أبي قيل لفلان رأي غير وارث؛ فإن فعل أجزأ ذلك، وإن لم يفعل أحجبت عنه رجلاً بأقل ما يوجد به من يحج عنه.

قال: ولو قال رجل: أوّل واحد يحج عني فله مائة دينار فحج عنه غير وارث فله مائة دينار، وإن حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه، وما زاد على ذلك مردود؛ لأنها وصية لوارث.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتمر بما شاء كان ذلك مالا من مال المستأجر إذا حج عنه أو اعتمر؛ فإن استأجره على أن يحج عنه فافسد الحج لم يقض ذلك من الرجل الحج، وكان عليه أن يرث الإجارة كلها.

وكذلك لو أخطأ العدد، ففاته الحج.

وكذلك الفساد في العمرة.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتمر فاصطاد صيداً أو تطيب أو فعل في الحج أو العمرة شيئاً تحب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكانت له الإجارة وانظر إلى كل ما كان يكون حجه لو حج عن نفسه قاضياً عنه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته قاضياً عن غيره وله الإجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب.

قال: وهكذا ولي الميت إذا استأجر رجلاً يحج عن الميت لا يختلفان في شيء.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فقرن عنه كان زاده خيراً له، ولم ينقصه وعليه في ماله دم القران.

قال: ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أو يعتمر فحج رد الإجارة؛ لأن الحاج إذا أمر أن يعتمر عمل عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمرة غير الحج.

قال: ولو استأجره يحج عنه فاعتمر، ثم عاذ فحج عنه من ميقاته أجزأت عنه.

قال: ولو اعتمر عن نفسه، ثم أراد الحج عن غيره، لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بأن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه، يحج عنه من ميقاته؛ فإن ترك ذلك وحج من دون ميقاته أهرأق دماً وأجزأت عنه.

قال: ولو خرج رجل حاجاً عن رجل فسلك غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجه أجزأت عنه حجة الإسلام إن شاء الله تعالى.

قال: ويميز الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه، وإن لم يتكلم به أجزأ عنه كما يميزه ذلك في نفسه، والمتطوع بالحج عن الرجل كالمستأجر في كل أمره يميزه في كل ما أجزأه عنه كما يميزه ذلك في نفسه كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المتطوع لا يرث إجارة؛ لأنه لم يأخذها.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو عن ميت فحج، ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه، ولم تجز عنهما رد الإجارة.

قال: ولا بأس أن يستأجر الوصي للميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أوصى بذلك الميت أو لم يوص، والإجارة ليست بوصية منه، وإن كان المستأجر وارثاً أو غير وارث فسواء ويحج عن الميت الحجّة والعمرة الواجبين أوصى بهما أو لم يوص كما يؤدي عنه الواجب عليه من الدين، وإن لم يوص به.

قال: ولو أوصى بثلثة للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلمه يجرم أن يعطاه غني منهم.

قال: ولو أوصى أن يحج عنه تطوعاً، ففيها قولان: أحدهما: أن ذلك جائز، والآخر أن ذلك غير جائز كما لو أوصى أن يستأجر عنه من يصلّي عنه لم يحجز، ومن قال: لا يجوز ردّ وصيته فجعلها ميراثاً.

قال: ولو قال رجل لرجل: حج عن فلان الميت بنفقتك، دفع إليه النفقة أو لم يدفعها، كان هذا غير جائز؛ لأن هذه أجره غير معلومة؛ فإن حجّ أجزأت عنه وله أجره مثله، وسواء كان المستأجر وارثاً أو غير وارث، أوصى بذلك الميت أو لم يوص به، غير أنه إن أوصى بذلك لوارث لم يحجز أن يعطى من الإجارة ما زاد على أجره مثله من الفضل؛ لأن الحباية وصية والوصية لا تجوز لوارث.

١٨- باب ما يؤذى عن الرجل البالغ الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحجّ أجزأت عنه حجة الإسلام، وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ماشياً فهو محسن بتكلفه شيئاً له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤدياً عنه. وكذلك لو أجز نفسه من رجل يخدمه وحج.

٨١٤- أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن مسالم، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً سأل ابن عباس، فقال أؤاجر نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك هل يجوز عني؟ فقال ابن عباس: نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب.

قال: وكذلك لو حجّ وغيره يكفيه مؤنته؛ لأنه حاج في هذه الحالات عن نفسه لا عن غيره.

قال: وكذلك لو حجّ في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة؛ لأن حجهم يوم يحجون كما فطروهم يوم يفطرون وأضحاهم يوم يضحون؛ لأنهم إنما كلفوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل، وهكذا لو أصاب رجل أهله بعد الرمي والحلاق كانت عليه بدنة، وكان حجّه تاماً، وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجته وأهراق دمًا، وهكذا كل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع كفر وأجزأت عنه من حجة الإسلام.

١٩- باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق

والذمي يسلم

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو مزدلفة فأحرّم أي هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج، ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة، وأقفا بها أو غير واقف، فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الإسلام وعليه دم لترك المقات، ولو أحرّم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحجّ ينويان بإحرامهما فرض الحج أو النافلة أو لا نية لهما، ثم عتق هذا ويبلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو بمزدلفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنهما من حجة الإسلام، ولو احتاطا بأن يهريقا دمًا كان أحب إليّ، ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما، وأمّا الكافر، فلو أحرّم من ميقاته، ثم أسلم بعرفة لم يكن له بد من دم يهريقه؛ لأن إحرامه ليس بإحرام.

ولو أذن الرجل لعبده فأهل بالحج، ثم أفسده قبل عرفة، ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه من حجة الإسلام؛ لأنه قد كان يجب عليه تمامها؛ لأنه أحرّم بإذن أهله وهي تجوز له، وإن لم تجز عنه من حجة الإسلام، فإذا أفسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاؤها ويهدي بدنة، ثم إذا قضاها فالقضاء عنه يجوز من حجة الإسلام.

قال الشافعي: في الغلام المراهق لم يبلغ: يهل بالحج، ثم يصيب أمراته قبل عرفة، ثم يحتلم بعرفة يمضي في حجّه ولا أرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الإسلام من قبل أن رسول الله ﷺ إذ جعل له حجاً فالجاء إذا جامع أفسد وعليه البدل وبدنة، فإذا جاء يبدل وبدنة أجزأت عنه من حجة الإسلام.

قال: ولو أهل ذمي أو كافر ما كان هذا بحج، ثم جامع، ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع فجدّد إحراماً من المقات أو دونه وأهراق دمًا لترك المقات أجزأت عنه من حجة الإسلام؛ لأنه لا يكون مفسداً في حال الشرك؛ لأنه كان غير محرم.

فإن قال قائل: فإذا زعمت أنه كان في إحرامه غير محرم، أفكان الفرض عنه موضوعاً؟

قيل: لا، بل كان عليه، وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل وبرسوله ويؤدي الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه، غير أن السنة تدل، وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم استأنف الفرائض من يوم أسلم، ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه في الشرك منها، وأن الإسلام يهدم ما قبله إذا أسلم، ثم استقام، فلمّا كان إنما يستأنف الأعمال، ولا يكون عاملاً عملاً

أوجب على نفسه فرضاً عليه وغيره لو أوجبه عليه فأمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالطواف وأمره بقضائه، فقال: فإنك رويت أن ابن عباس وابن عمر سئلا، فقال أحدهما: قضيتهما ورب الكعبة لمن نذر حجاً فحجّه قضاء النذر والحج المكتوب، وقال الآخر هذه حجة الإسلام فليتمس وفاء النذر.

فقلت: فانت تخالفهما جميعاً فترعم أن هذا النذر وعليه حجة الإسلام فكيف تحتج بما تخالف؟ قال: وانت تخالف أحدهما.

فقلت: إن خالفته خالفته بمعنى السنّة وأوافق الآخر.

٨١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ: إِنِّي لَعِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو إِذْ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ، فَقَالَ: هَذِهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلْيَلْتَمَسْ أَنْ يَقْضَى نَذْرُهُ.

قال الشافعي: ولم نر عملين وجبا عليه، فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يجزي عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج ينذر الرجل وعليه حجة الإسلام؛ فإن كان قضى حجة الإسلام وبقي عليه حجة نذره فحج متطوعاً فهي حجة النذر، ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب، وإذا أجزأ التطوع من الحجة المكتوبة؛ لأننا نجعل ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض، فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر لا فرق بين ذلك.

٢٢- باب هل تجب العمرة وجوب الحج؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، فاختلف الناس في العمرة، فقال بعض المشركين: العمرة تطوع، وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي أن رسول الله ﷺ قال: الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ.

فقلت له: أثبت مثل هذا عن النبي ﷺ؟

فقال: هو منقطع وهو، وإن لم تثبت به الحجة، فإن حجتها في أنها تطوع أن الله عز وجل يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج لإيجاب العمرة وأنا لم نعلم أحداً من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت.

فقلت له: قد يحتمل قول الله عز وجل ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ أن يكون فرضها معاً وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة كقولوا تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا

يَكْتُبُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ كَانَ مَا كَانَ غَيْرَ مَكْتُوبٍ لَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لَيْسَ إِحْرَاماً وَالْعَمَلُ يَكْتُبُ لِلْعَبْدِ الْبَالِغِ، وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الصَّغِيرِ لَهُ: حَجٌّ، ففني ذلك دلالة على أنه حاج، وأن حجّه إن شاء الله تعالى مكتوب له.

٢٠- باب الرجل ينذر الحج أو العمرة

قال الشافعي: فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر فحج أو اعتمر يريد قضاء حجته أو عمرته التي نذر، كان حجته وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الإسلام وعمرته، ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك.

قال الشافعي: فإذا مات، ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أولاً، فإن كان في ماله سعة أو كان له من يبيع عنه قضى النذر عنه بعده.

قال الشافعي: وإن حج عنه رجل بإجارة أو تطوع ينوي عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه، ثم قضى عنه النذر بعده إذا كان إحراماً غيره عنه، إذا أراد تادية الفرض عنه يقوم مقام إحرام نفسه عنه في الأداء عنه، فكذلك هو في النذر عنه، والله أعلم، ولو حج عنه رجلان هذا الفرض، وهذا النذر، كان أحسب إليّ وأجزأ عنه.

٢١- باب الخلاف في هذا الباب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في هذا الباب، فقال: نحن نوافقك على أن الرجل إذا حج تطوعاً أو بغير نيّة كان ذلك عندنا حجة الإسلام للأثار والقياس فيه ولأن التطوع ليس بواجب عليه، أفرايت الواجب عليه من النذر إن كان واجباً وفرض الحج التطوع واجباً فكيف زعمت أنه إذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع؟

فقلت: له زعمته بأنه إذا كان مستطيعاً من حين يبلغ إلى أن يموت، فلم يكن وقت حج يأتي عليه إلا وفرض الحج لازم له بلا شيء ألزمه نفسه، ولم يكن النذر لازماً له إلا بعد إيجابه؛ فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعاً، وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المتقدم من الذي لم يجب إلا بإيجابه على نفسه.

فإن قال: ما يشبه النذر من التأفلة؟

قيل له: إذا دخل فيه بعد حج الإسلام وجب عليه أن يتمّه، ولكنه لما كان إذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يتمّه كمبتدئ حج الإسلام ينويه كان دخوله فيه لم يوجبه عليه إنما

وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فاشبه أن لا يلزمه بالتمتع أو القران هدي إذا كان أصل العمرة تطوعاً بكل حال؛ لأن حكم ما لا يكون إلا تطوعاً بحال غير حكم ما يكون فرضاً في حال.

قال الشافعي: وقال رسول الله ﷺ: دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَائِلِهِ عَنِ الطَّيِّبِ وَالنَّيِّبِ أَفْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلاً فِي حَجِّكَ.

٨١٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمُرِ بْنِ حَزَمٍ أَنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ.

قال ابن جُرَيْجٍ: وَلَمْ يُحَدِّثْنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعُمُرِ بْنِ حَزَمٍ شَيْئاً إِلَّا قُلْتُ لَهُ: أَفِي شَكِّ أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا. [أخرجه الدارقطني (٢٨٥/٢)، البيهقي (٣٥٢/٤)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فقد أمر النبي ﷺ امرأة أن تقضي الحج عن أبيها، ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة عنه، قيل له: إن شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض، ويحجب عما يسأل عنه ويستغني أيضاً بأن يعلم أن الحج إذا قضي عنه فسيبيل العمرة سبيله.

فإن قال قائل: وما يشبه ما قلت؟

قيل: روى عنه طلحة أنه سئل عن الإسلام، فقال خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. وذكر الصيام، ولم يذكر حجاً ولا عمرة من الإسلام وغير هذا ما يشبه هذا والله أعلم.

فإن قال قائل: ما وجه هذا؟

قيل له: ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكفى بعلم السائل أو يكفى بالجواب عن المسألة، ثم يعلم السائل بعد، ولا يؤدى ذلك في مسألة السائل ويؤدى في غيره.

قال: وإذا أفرد العمرة فالميقات لها كالميقات في الحج، والعمرة في كل شهر من السنة كلها إلا أنا نهى المحرم بالحج أن يعتمر في أيام التشريق؛ لأنه معكوف على عمل الحج، ولا يخرج منه إلى الإحرام حتى يفرغ من جميع عمل الإحرام الذي أفرد.

قال الشافعي: ولو لم يخرج رجل فتوى العمرة حتى تمضي أيام التشريق كان وجهاً، وإن لم يفعل فجازئ له؛ لأنه في غير إحرام منعه به من غيره لإحرام غيره.

مؤقتاً فذكرها مرة مع الصلاة وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها، فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت، وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحداً أمر بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا نعلم من السلف أحداً ثبت عنه أنه قال: لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت: فإن كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحداً من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع، وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك.

قال: ومن ذهب هذا المنصب أشبه أن يتأول الآية ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ إذا دخلتم فيهما، وقال بعض أصحابنا: العمرة سنة لا نعلم أحداً أرخص في تركها.

قال: وهذا قول يحتمل إيجابها إن كان يريد أن الآية غتمل إيجابها، وأن ابن عباس ذهب إلى إيجابها، ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لا إيجابها.

قال الشافعي: والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة، فإن الله عز وجل قرنها مع الحج، فقال: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَنْ يُحْجَّ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَّ إِحْرَامَهَا وَالخروج منها بطواف وحلاق وميقات، وفي الحج زيادة عمل على العمرة، فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر، ومع ذلك قول ابن عباس وغيره.

٨١٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لِقَرِيبَتِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٤)]

٨١٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار]

قال الشافعي: وقاله غيره من مكيننا وهو قول الأكثر منهم.

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قران العمرة مع الحج هدياً، ولو كان أصل العمرة تطوعاً أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج؛ لأن أحداً لا يدخل في نافلة فرضاً حتى يخرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر، وقد يدخل في أربع ركعات وأكثر نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام،

قال الشافعي: ويجزيه أن يقرن الحج مع العمرة وتجزيه من العمرة الواجبة عليه ويهريق دماً قياساً على قول الله عز وجل ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فالقارن أخف حالاً من المتمتع، المتمتع إنما أدخل عمرة فوصل بها حجاً فسقط عنه ميقات الحج، وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج، وقد أدخلها القارن، وزاد المتمتع أن تمتع بالإحلال من العمرة إلى إحرام الحج، ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدي.

قال: وتجزي العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه.

قال: وإذا اعتمر قبل الحج، ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لا من الميقات.

قال: وإن أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم، ثم أهل من أين شاء وسقط عنه بإحرامه بالحج من الميقات، فأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها، ولا ميقات لها دون الحل.

كما يسقط ميقات الحج إذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب إلى أن يعتمر من الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ اعتمر منها؛ فإن أخطأه ذلك اعتمر من التعيم؛ لأن النبي ﷺ أمر عائشة أن تعتمر منها وهي أقرب الحل إلى البيت؛ فإن أخطأه ذلك اعتمر من الحديبية؛ لأن النبي ﷺ صلى بها وأراد المدخل لعمرة منها.

٨١٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرِيفَ عَائِشَةَ فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّعِيمِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَائِشَةُ كَانَتْ قَارِنَةً فَقَضَتْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ الْوَاجِبَتَيْنِ عَلَيْهَا، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَنْصَرِفَ بِعُمْرَةٍ غَيْرِ مَقْرُونَةٍ بِحَجٍّ، فَسَأَلْتُ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِإِعْمَارِهَا، فَكَانَتْ لَهَا نَافِلَةٌ خَيْرًا، وَقَدْ كَانَتْ دَخَلَتْ مَكَّةَ بِإِحْرَامٍ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا رُجُوعٌ إِلَى الْمَيْقَاتِ. [أخرجه البخاري (١٧٨٤)،

مسلم (١٢١٢)، ابن ماجه (٢٩٩٩)]

٨٢٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُزَاحِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ الْكَلْبِيِّ أَوْ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْجَعْرَانَةِ لَيْلًا فَأَعْتَمَرَ وَأَصْبَحَ بِهَا كَبَائِتَ. [أخرجه ابو داود (١٩٩٦)،

السناني (١٩٩/٥)]

٨٢١- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ هُوَ مُحَرَّرٌ.

قال الشافعي: وأصاب ابن جريج؛ لأن ولده عندنا يقول بنو محرر.

٨٢٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِعَائِشَةَ: طَوَّافُكَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحْجُكَ وَعُمْرَتِكَ. [أخرجه ابو داود (١٨٩٧)]

٨٢٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَزَيْمًا قَالَ سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَزَيْمًا قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ:

قال الشافعي: فعائشة كانت قارئة في ذي الحجة، ثم اعتمرت بأمر النبي ﷺ بإعمارها بعد الحج؛ فكانت لها عمرتان في شهر، ورسول الله ﷺ اعتمر قبل الجعرانة عمرة القضية؛ فكان متطوعاً بعمرة الجعرانة؛ فكان، وإن دخل مكة عام الفتح بغير إحرام للحرب فليست عمرته من الجعرانة قضاء، ولكنها تطوع، والمتطوع يتطوع بالعمرة من حيث شاء خارجاً من الحرم.

قال الشافعي: ولو أهل رجل بحج، ففاته خرج من حجه بعمل عمرة، وكان عليه حج قابل والهدي، ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه؛ لأنه إنما خرج من الحج بعمل العمرة، لا أنه ابتداء عمرة فتجزي عنه من عمرة واجبة عليه.

٢٣- باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها يوم عرفة وآيام منى وغيرها من السنة إذا لم يكن حاجاً، ولم يطعم بإدراك الحج، وإن طعم بإدراك الحج أحببت له أن يكون إهلاله بحج دون عمرة أو حج مع عمرة، وإن لم يفعل واعتمر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الإسلام وعمرة إن كان أوجبها على نفسه من نذر أو أوجه تبرر أو اعتمر عن غيره.

قال الشافعي: فإن قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في أيام الحج؟

قيل: قد أمر رسول الله ﷺ عائشة فأدخلت الحج على العمرة فوافقت عرفة ومنى حجة معتمرة والعمرة لها متقدمة، وقد أمر عمر بن الخطاب ﷺ هبار بن الأسود وأبا أيوب الأنصاري في يوم النحر، وكان مهلاً بحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمرة إن فاته الحج، فإن أعظم الأيام حرمة أولاهما أن ينسك فيها لله تعالى.

٨٢٨- أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: اعْتَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَعْوَاماً فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٤)]

٨٢٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (٤٩٧/٣)]

قال الشافعي: وفيما وصفت من عمره عائشة بأمر النبي ﷺ وغيرها في ذي الحجة، وفي أنه اعتمر في أشهر الحج يسان أن العمره تجوز في زمان الحج وغيره، وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ زالت معنى الحج الذي لا يكون في السنة إلا مرة واحدة وصلحت في كل شهر، وحين أراد صاحبه إلا أن يكون عمره بأمره من حج أو عمره، فلا يدخل إحراماً بغيره عليه قبل أن يكمله.

قال الشافعي: وإذا أهل رجل بعمره كان له أن يدخل الحج على العمره ما لم يدخل في الطواف بالبيت، فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج، ولو فعل لم يلزمه حج؛ لأنه يعمل في الخروج من عمرته في وقت ليس له إدخال الحج فيه على عمل العمره، ولو كان إهلاله بحج لم يكن له أن يدخل عليه العمره، ولو فعل لم يكن مهلاً بعمره ولا عليه فدية.

قال: ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها، ومن حج لم يدخل العمره على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها، وإن نذر النفر الأول فاعتمر يومئذ لزمته العمره؛ لأنه لم يبق عليه للحج عمل، ولو أخره كان أحب إلي، ولو أهل بالعمره في يوم النفر الأول، ولم ينفر كان إهلاله باطلاً؛ لأنه معكوف على عمل من عمل الحج، فلا يخرج منه إلا بكماله والخروج منه.

قال: وخالفنا بعض حجازيين، فقال: لا يعتمر في السنة إلا مرة، وهذا خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقد أعمار عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأنس رضي الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله إن كان قوله: أن العمره تصلح في كل السنة فكيف قاسها بالحج الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة؟ وأي وقت وقت للعمره من الشهور؟ فإن قال: أي وقت شاء، فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء مراراً، وقول العامة على ما قلنا.

٢٤- باب من أهل بحجتين أو عمرتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أهل بحجتين معاً أو

قال الشافعي: ولا وجه لأن ينهى أحد أن يعتمر يوم عرفه ولا ليالي منى إلا أن يكون حاجاً، فلا يدخل العمره على الحج، ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله؛ لأنه معكوف بمنى على عمل من عمل الحج من الرمي والإقامة بمنى طواف للزيارة أو لم يطف؛ فإن اعتمر وهو في بقية من إحرام حجه أو خارجاً من إحرام حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه، فلا عمره له ولا فدية عليه؛ لأنه أهل بالعمره في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه.

قال الشافعي: والعمره في السنة كلها، فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مراراً، وهذا قول العامة من المكين وأهل البلدان، غير أن قتلاً من الحجازيين كره العمره في السنة إلا مرة واحدة، وإذا كانت العمره تصلح في كل شهر، فلا تشبه الحج الذي لا يصلح إلا في يوم من شهر بعينه إن لم يسدرك فيه الحج فات إلى قابل، فلا يجوز أن تقاس عليه وهي تخالفه في هذا كله.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل له: عائشة ممن لم يكن معه هدي وتمن دخل في أمر النبي ﷺ أن يكون إحرامه عمره فعركت، فلم تقدر على الطواف للطمث فأمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالحج؛ فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة، ثم سأله أن يعمرها فأعمرها في ذي الحجة؛ فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي ﷺ بعمرتين في شهر يزعم أن لا تكون في السنة إلا مرة؟

٨٢٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ بَغِضٍ وَلَوْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِمَكَّةَ؛ فَكَانَ إِذَا حَمَمَ رَأْسَهُ خَرَجَ فَاغْتَمَرَ. [أخرجه البيهقي (٣٢٤/٤)]

٨٢٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٤)]

٨٢٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَمَرَّةً مِنَ الْجُحْفَةِ.

٨٢٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَ صَدَقَةُ: فَقُلْتُ هَلْ عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَحَدٌ؟ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فَاسْتَحْيَتْ. [أخرجه

جاز أن يكون من ابتدأ فأهل بحجتين مهلاً بحج وعمره؛ لأنه يصلح أن يبتدأ حج وعمره، ولم يجوز لمن قال يصير حجته عمره إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بحجتين فهو مهلاً بحج وعمره، فأما من أهل بحج، ثم أدخل عليه بعد إهلاله به حجاً فبين في كل حال أن لا يكون مدخلاً حجاً على حج ولا تكون عمره مع حج، كما لو ابتدأ فادخل عمره على حج لم يدخل عليه، ولو جاز أن يصرف الحج عمره جاز أن تصرف العمره حجاً، فيكون من أهل بعمرتين في أشهر الحج مهلاً بحج وعمره، وصرفنا إحرامه إلى الذي يجوز له، ولا يجوز شيء من هذا غير القول الأول من أن من أهل بحجتين فهو مهلاً بحج، ومن أهل بعمرتين فهو مهلاً بعمره ولا شيء عليه غير ذلك.

٢٥- باب الخلاف فيمن أهل بحجتين أو عمرتين

قال الشافعي رحمه الله: وخلافنا رجلان من الناس، فقال أحدهما: من أهل بحجتين لزمناه، فإذا أخذ في عملهما فهو رافض للآخر، وقال الآخر: هو رافض للآخر حين ابتدأ الإهلال وأحسبهما قالاً: وعليه في الرفض دم وعليه القضاء.

قال الشافعي: قد حكى لي عنهما معاً أنهما قالاً: من أجمع صيام يومين فصام أحدهما فليس عليه الآخر؛ لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر إلا بعد الخروج من الأول، وهكذا من فاتته صلوات فكبر ينوي صلاتين لم يكن إلا صلاة واحدة، ولم يلزمه صلاتان معاً؛ لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد الخروج من الأول.

قال: وكذلك لو نوى صلاتين تطوعاً مما يفصل بينهما بسلام، فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج؟ مع أنه يلزمهما أن يدعا قولهما في الحج، إن زعما أن الحج يصير عمره إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الإحرام بحجتين لازماً أن يقولوا هو حج وعمره قالاً يقضي أحدهما أو لم يقلوا.

قال الشافعي: وبهذا قلنا لا يقرن بين عملين إلا بحج وعمره يدخل الحج على العمره، ولا يدخل العمره على الحج إذا بدأ بالحج؛ لأن الأصل أن لا يجمع بين عملين، فلما جمع بينهما في حال سلم للخبر في الجمع بينهما، ولم يجمع بينهما إلا على ما جاء فيه الخبر لا يخالفه، ولا يقيس عليه.

٢٦- في المواقيت

٨٣٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن

حج، ثم أدخل عليه حجاً آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهلاً بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره.

قال: وإكمال عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف ولا حلاق ولا رمي ولا مقام بمنى.

فإن قال قائل: فكيف قلت هذا؟

قيل: كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله فيدخل فيه حراماً، ويكون كماله أن يخرج منه حلالاً من يوم النحر من بعضه دون بعض وبعد النحر من كله بكماله، فلو أزمناه الحجتين وقلنا: أكمل إحداهما أمرناه بالإحلال وهو محرم بحج، ولو قلنا له لا تخرج من إحرام أحدهما إلا بخروجك من الآخر بكماله قلنا له انتبه ببعض عمل الحج دون بعض.

فإن قال: وما يبقى عليه من عمل الحج؟

قيل: الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده، ولو جاز هذا جاز أن يقال له: أقم في بلدك أو في مكة ولا تعمل لأحد حجبك حتى تعمل للآخر منهما كما يقال للشارن، فيكون إنما عمل بحج واحد وبطل الآخر، ولو قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرماً بالآخر.

قلنا: فهو لم يكمل عمل أحدهما وأكمل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر؟

فإن قلت: بل يحل من أحدهما، قيل: فلم يلزمه أداء الآخر إذا جاز له أن يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا بتجديده دخول فيه.

قال الشافعي: وإذا كان عمر بن الخطاب وكثير ممن حفظنا عنه لم نعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أهل بحج، ثم فاتته عرفة لم يقيم حراماً وطاف وسعى وحلق، ثم قضى الحج الفائت لم يجوز أبداً في الذي لم يفته الحج أن يقيم حراماً بعد الحج بحج، وإذا لم يجوز لم يجوز إلا سقوط إحدى الحجتين، والله أعلم، وقد روي من وجه عن عطاء أنه قال: إذا أهل بحجتين فهو مهلاً بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن.

قال: والقول في العمرتين هكذا وكمال العمره الطواف بالبيت وبالصفا والمروة والحلاق وأمرهم من فاتته الحج أن يحل بطواف وسعي وحلاق ويقضي يذلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج؛ لأن من فاتته الحج قد يقدر أن يقيم حراماً إلى قابل ولا أراه أمره بالخروج من إحرامه بالطواف، ولا يقيم حراماً؛ لأنه لا يجوز له أن يقيم محرماً بحج في غير أشهر الحج ويدل على أنه إذا خرج من حجته بعمل عمره فليس أن حجته صار عمره، ولا يصير عمره، وقد ابتدأ حجاً في وقت يجوز فيه الإهلال بالحج، ولو جاز أن ينسخ الحج عمره

وَلَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنًا وَمَنْ سَلَكَ نَجْدًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ.

٨٣٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: فَرَاغَتْ عَطَاءُ فَقُلْتُ: أَلَا النَّبِيُّ ﷺ زَعَمُوا لَمْ يَوْقَتْ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْمَشْرِقِ حَيْثُ بَدَأَ، قَالَ كَذَلِكَ سَمِعْنَا أَنَّهُ وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ أَوْ الْعَقِيقَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَلَمْ يَغْزِهِ إِلَى أَحَدٍ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِلَّا أَلَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَّتَهُ.

٨٣٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يَوْقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ حَيْثُ بَدَأَ أَهْلُ مَشْرِقٍ، فَوَقَّتْ النَّاسُ ذَاتَ عِرْقٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا كَمَا قَالَ طَاوُسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٣٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَوْقَتْ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ شَيْئًا فَاتَّخَذَ النَّاسُ بِحِثَالِ قَرْنِ ذَاتِ عِرْقٍ. ٨٣٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٣٧/٣)]

قال الشافعي: وهذا عن عمر بن الخطاب مرسلاً، وذات عرق شبه بقرن في القرب والملم.

قال الشافعي: فإن أحرم منها أهل المشرق رجوت أن يجزيهم قياساً على قرن ويلملم، ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي.

٨٣٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ مِنْ دُونِ الْمَوَاقِيتِ فَلْيَقْلِلْ مِنْ حَيْثُ يُنْشِئُ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٩/٣)]

٨٤٠- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَوَاقِيتِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ فِي الْمَوَاقِيتِ. [أخرجه

الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ. [أخرجه مالك (٣٣٠/١)، البخاري (١٥٢٥)، مسلم (١١٨٢)، النسائي (١٢٥/٥)، ابن ماجه (٢٩١٤)]

٨٣١- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

قال ابن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهم من رسول الله ﷺ وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ.

٨٣٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

قال لي نافع: ويزعمون أن النبي ﷺ قال: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ.

٨٣٣- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ، عَنْ الْمَهْلِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، ثُمَّ انْتَهَى، أَرَاهُ يُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ وَأَهْلُ الْمَغْرِبِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ. [أخرجه مسلم (١١٨٣)]

قال الشافعي: ولم يسم جابر بن عبد الله النبي ﷺ.

وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب، قال ابن سيرين: يروى عن عمر بن الخطاب مرسلاً أنه وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ، ويجوز أن يكون سمع غير عمر بن الخطاب من أصحاب النبي ﷺ.

٨٣٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةَ وَلَأَهْلَ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَلَأَهْلَ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ

قلت: افتراه ما دوناً له قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محرم؟
قال: بلى.

قلت: افتراه أن يكون ما دوناً له أن يكون بعض سفره حلالاً وبعضه حراماً؟
قال: نعم.

قلت أفرايت إذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم، ثم رجع إلى الميقات فأحرم منه، أما أتى بما أمر به من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره؟
قال: بلى. ولكنه إذا دخل في إحرام بعد الميقات، فقد لزمه إحرامه، وليس بمبتدئ إحراماً من الميقات.

قال الشافعي: قلت إنه لا يضيئ عليه أن يتبدئ الإحرام قبل الميقات كما لا يضيئ عليه لو أحرم من أهله، فلم يأت الميقات إلا وقد تقدم بإحرامه؛ لأنه قد أتى بما أمر به من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج، وإذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز الميقات، ثم أحرم، ثم رجع إليه في معنى هذا في أنه قد أتى على الميقات محرماً، ثم كان بعد محرماً إلى أن يطوف ويعمل لإحرامه إلا أنه زاد على نفسه سفراً بالرجوع والزيادة لا تؤثم ولا توجب عليه فدية إن شاء الله تعالى.
فإن قال: أفرايت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات؟

قلت: سفر ذلك كله إحرام وحاله إذا جاوز أهله حالاً من جاوز الميقات يفعل ما أمرنا به من جاوز الميقات.

٨٤٥- قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار، عن طاووس: من شاء أهل من بيته، ومن شاء استمتع ببيته حتى يأتي ميقاته، ولكن لا يجاوز إلا محرماً يعني ميقاته. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٩/٣)]

٨٤٦- أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: المواقيت في الحج والغمرة سواء، ومن شاء أهل من ورانها، ومن شاء أهل منها، ولا يجاوزها إلا محرماً وبهذا نأخذ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٨٤٧- أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عطاء قال: ومن أخطأ أن يهل بالحج من

البخاري (١٥٢٦)، مسلم (١١٨١)، أبو داود (١٧٣٧)، النسائي (١٢٥/٥)

٨٤١- أخبرنا سعيد بن سالم، عن القاسم بن معن، عن ليث، عن عطاء، عن طاووس، عن ابن عباس أنه قال: وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل اليمن يلملم ولأهل نجد قرن، ومن كان دون ذلك فمِنْ حَيْثُ نَبَذَ.

٨٤٢- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أن رسول الله ﷺ لما وقَّت المواقيت قال: لَيْسَ تَمْتَنِعَ الْعَمْرُ بِأَهْلِهِ وَبِإِيَّاهِ حَتَّى يَأْتِيَ كَذَا وَكَذَا لِلْمَوَاقِيتِ، قلت: أفلم يبلغك أن النبي ﷺ قال: إِذَا بَلَغُوا كَذَا وَكَذَا؟ أَهَلُّوا؟ قال: لا أدري. [أخرجه البيهقي (٣٠/٥)]

٢٧- بابُ تفریع المواقیت

٨٤٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس قال: قال "وَلَمْ يَسْمَعْ عَمْرُو الْقَائِلَ إِلَّا أَنَا نَرَاهُ ابْنَ عَبَّاسِ الرَّجُلُ يَهْلُ مِنْ أَهْلِهِ، وَمِنْ بَعْدَمَا يُجَاوِزُ آيَسَ شَاءَ، وَلَا يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ إِلَّا مُحْرَمًا." [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٦/٣)]

٨٤٤- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يروى من جاوز الميقات غير مُحْرَمٍ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٦/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وإذا أهل الرجل بالحج أو العمرة من دون ميقاته، ثم رجع إلى ميقاته فهو مُحْرَمٌ في رجوعه ذلك.

فإن قال قائل: فكيف أمرته بالرجوع، وقد ألزمته إحراماً قد ابتدأه من دون ميقاته؟ أقلت ذلك أتباعاً لابن عباس أم خبراً من غيره أو قياساً؟

قلت: هو، وإن كان أتباعاً لابن عباس، ففيه أنه في معنى السنة.

فإن قال: فاذا ذكر السنة التي هو في معناها.

قلت: أرايت إذ وقَّت رسول الله ﷺ المواقيت لمن أراد حجاً أو عمرة، اليس المرید لهما مأموراً أن يكون محرماً من الميقات لا يحل إلا بإتيان البيت والطواف والعمل معه؟
قال: بلى.

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَلَكَ بَحْرًا أَوْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَوَاقِيتِ أَحْرَمَ إِذَا حَاضَى الْمَوَاقِيتِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (٥٣٥/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، ومن سلك كداء من أهل نجد والسرّة أهل بالحج من قرن، وذلك قبل أن يأتي ثنية كدّى، وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادي قرن وجاء ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقيت، إذا حاضى المواقيت وحديث طاوس في المواقيت عن النبي ﷺ أوضحها معنى واشدها غنى عما دونه، وذلك أنه أتى على المواقيت، ثم قال: عن النبي ﷺ: هُنَّ لِأَهْلِيهِمْ وَلِكُلِّ آتٍ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِمْ مِنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَوْ عَرَقًا أَوْ شَامِيًا لَوْ مَرَّ بِالْمَدِينَةِ يَرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً كَانَ مِيقَاتِهِ ذَا الْحُلِيفَةِ، وَإِنْ مَدْنِيًّا لَوْ جَاءَ مِنَ الْيَمَنِ كَانَ مِيقَاتِهِ يَلْمَلَمَ، وَأَنْ قَوْلُهُ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلِيفَةِ إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ بِلَادِهِمْ، وَيَكُونُ ذُو الْحُلِيفَةِ طَرِيقَهُمْ وَأَوَّلُ مِيقَاتِ يَمْرُؤٍ بِهِ وَقَوْلُهُ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ بِلَادِهِمْ وَالْجَحْفَةُ طَرِيقَهُمْ وَأَوَّلُ مِيقَاتِ يَمْرُؤٍ بِهِ لَيْسَتْ الْمَدِينَةُ وَلَا ذُو الْحُلِيفَةِ طَرِيقَهُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزِمُوا إِلَيْهَا.

وكذلك قوله في أهل نجد واليمن؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَارِجٌ مِنْ بِلَدِهِ.

وكذلك أَوَّلُ مِيقَاتِ يَمْرُؤٍ بِهِ وَفِيهِ مَعْنَى آخَرُ أَنَّ أَهْلَ نَجْدِ الْيَمَنِ يَمْرُؤُونَ بِقَرْنٍ، فَلَمَّا كَانَتْ طَرِيقَهُمْ لَمْ يَكْلُفُوا أَنْ يَأْتُوا يَلْمَلَمَ، وَإِنَّمَا مِيقَاتُ يَلْمَلَمَ لِأَهْلِ غَوْرِ الْيَمَنِ تَهْمًا تَمِّنُ هِيَ طَرِيقُهُمْ.

قال الشافعي: ولا يجوز في الحديث غير ما قلت: واللّه أعلم، وذلك أنه لو كان على أهل المدينة أين كانوا فأرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجعوا من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة إن أرادوا منها الحج إلى يلملم، ولكن معناه ما قلت: واللّه أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله: ولكل آتٍ على أهلها ما وصفت وقوله: ممن أراد حجاً أو عمره: أنهم مواقيت لمن أتى عليهم يريد حجاً أو عمره؛ فمن أتى عليهم لا يريد حجاً ولا عمره فجاوز الميقات، ثم بدا له أن يحج أو يعتمر أهل بالحج من حيث يبدو له، وكان ذلك ميقاته كما يكون ميقات أهل الذين أنشئوا منه يريدون الحج أو العمره حين أنشئوا منه، وهذا معنى أمر رسول الله ﷺ بقوله: ممن أراد حجاً أو عمره؛ لِأَنَّ هَذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لَا يَرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَلِكُلِّ آتٍ عَلَى عَلَيْهِمْ مِنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً فَهَذَا إِنَّمَا أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ بَعْدَمَا جَاوَزَ الْمَوَاقِيتَ فَأَرَادَ وَهُوَ تَمِّنُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الْمَنْصُوبَةِ وَأَرَادَهُ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حِلَّةِ الْمَوَاقِيتِ

مِيقَاتِهِ أَوْ عِنْدَ ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مِيقَاتِهِ فَلْيَهْلِلْ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَخْبِسَهُ أَمْرٌ يُعَذِّرُ بِهِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ يَخْشَى أَنْ يَقُوتَهُ الْحَجُّ إِنْ رَجَعَ فَلْيَهْرِقْ دَمًا، وَلَا يَرْجِعْ، وَأَذْنَى مَا يُهْرِقُ مِنَ الدَّمِ فِي الْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ شَاءَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (٥٣٦/٣)]

٨٤٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُخْطِئُ أَنْ يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ وَيَأْتِي، وَقَدْ أَزَفَ الْحَجَّ فَيَهْرِقُ دَمًا أَيْخُرُجُ مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَيَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْحِلِّ؟ قَالَ: لَا. وَلَمْ يَخْرُجْ خَشْيَةَ الدَّمِ الَّذِي يُهْرِقُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (٥٣٦/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ من أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما بينه وبين أن يطوف بالبيت، فإذا طاف بالبيت لم نامره بالرجوع وأمرناه أن يهريق دماً، وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذر أو تركه عامداً لم نامره بأن يخرج إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهريق دماً وهو مسمي في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامداً، ولو كان ميقات القوم قرية فأقل ما يلزمه في الإهلال أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتها مجتمعة أو متفرقة أن يتنصص فيحرم من أقصى بيوتها مما يلي بلدة الذي هو أبعد من مكة، وإن كان وادياً فأحب إلى أن يحرم من أقصاه وأقربه ببلده وأبعده من مكة، وإن كان ظهراً من الأرض فأقل ما يلزمه في ذلك أن يهل مما يقع عليه اسم الظهر أو الوادي أو الوضع أو القرية إلا أن يعلم موضعها فيهل منه وأحب إلى أن يحرم من أقصاه إلى بلدة الذي هو أبعد من مكة، فإنه إذا أتى بهذا، فقد أحرم من الميقاتين أو زاد والزيادة لا تضر، وإن علم أن القرية تقلت فيحرم من القرية الأولى، وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجع أو أهرق دماً.

٨٤٩ - أَخْبَرَنَا مُسْتَفَائِدُ بْنُ عُمَيْيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ قَالَ: رَأَى سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِ ذَاتِ عِرْقٍ فَأَخَذَ يَبْدُو حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْبُيُوتِ وَقَطَعَ بِهِ الْوَادِي وَأَتَى بِهِ الْمَقَابِرَ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ ذَاتُ عِرْقِ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (٥٣٧/٣)]

قال الشافعي: ومن سلك بحراً أو برّاً من غير وجه المواقيت أهل بالحج إذا حاضى المواقيت متاخياً وأحب إلى أن يحتاط فيحرم من وراء ذلك؛ فإن علم أنه أهل بعدما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فرجع أو أهرق دماً.

٨٥٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ فَمِنْ حَيْثُ يُنْشِئُ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَهَذَا جَمْلَةُ الْمَوَاقِيتِ.

٨٥١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنَ الْفَرَجِ.

قال الشافعي: وهذا عندنا، والله أعلم أنه مر بمقاتته لم يرد حجاً ولا عمرة، ثم بدا له من الفرج فأهل منه أو جاء الفرج من مكة أو غيرها، ثم بدا له الإهلال فأهل منها، ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي ﷺ في المواقيت، فلو أن بعض أهل المدينة أتى الطائف لحاجته عامداً لا يريد حجاً ولا عمرة، ثم خرج منها كذلك لا يريد حجاً ولا عمرة حتى قارب الحرم، ثم بدا له أن يهل بالحج أو العمرة أهل من موضعه ذلك، ولم يرجع.

٨٥٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَرَّ الْمَكِّيُّ بِبَيْقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ، فَلَا يُجَاوِزُهُ إِلَّا مُحْرِمًا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٨٥٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: فَإِنْ مَرَّ الْمَكِّيُّ عَلَى الْمَوَاقِيتِ يُرِيدُ مَكَّةَ، فَلَا يَخْلِفُهَا حَتَّى يَغْتَمِرَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٢٨- باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا النَّبِيَّ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ إلى قوله ﴿وَالرُّكْعُ السُّجُودُ﴾.

قال الشافعي: المثابة في كلام العرب الموضع يشوب الناس إليه ويشوبون يعودون إليه بعد الذهاب منه، وقد يقال ثاب إليه اجتمع إليه، فالمثابة تجمع الاجتماع ويشوبون يجتمعون إليه راجعين بعد ذهابهم منه ومبتدئين قال ورقة بن نوفل يذكر البيت: مَثَابًا لَا فِئَاءَ الْفَسَائِلِ كُلِّهَا تَخُبُ إِلَيْهِ الْبُعْثَاتُ الدَّوَائِلُ وقال خدش بن زهير النصري:

فَمَا بَرَحْتُ بِكَرٍّ تَشُوبُ وَتَدْعِي
وَبَنِيٍّ بَيْنَهُمْ أَوَّلُ كَوْنٍ وَآخِرُ

وقال الله عز وجل ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ يعني، والله أعلم، آمناً من صار إليه لا يتخطف اختطاف من حولهم، وقال لإبراهيم خليله ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾.

قال الشافعي: فسمعت بعض من أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِهَذَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَفَ عَلَى الْمَقَامِ فَصَاحَ صَوِيحَةً عَبَادَ اللَّهِ أَجْبُوا دَاعِيَ اللَّهِ فَاسْتَجَابَ لَهُ حَتَّى مَنَ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَارْحَامِ النِّسَاءِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ بَعْدَ دَعْوَتِهِ فَهُوَ مَنَ أَجَابَ دَعْوَتَهُ، وَوَقَّاهُ مَنْ وَأَفَاهُ يَقُولُونَ لَبَّيْكَ دَاعِي رَبَّنَا لَبَّيْكَ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ الآية؛ فَكَانَ ذَلِكَ دَلَالَةً كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِينَا، وَفِي الْأَمَمِ، عَلَى أَنَّ النَّاسَ مَنُودُونَ إِلَى إِيَابِ الْبَيْتِ بِإِحْرَامٍ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَعِزَّنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾، وَقَالَ: ﴿فَجَعَلْنَا أَقْبَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾.

قال الشافعي: فَكَانَ مِمَّا نَدْبُوا بِهِ إِلَى إِيَابِ الْحَرَمِ بِالْإِحْرَامِ قَالَ: وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَقْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ طَاطَاهُ فَشَكَا الْوَحْشَةَ إِلَى أَصْوَاتِ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا لِي لَا أَسْمَعُ جِسْرَ الْمَلَائِكَةِ؟ فَقَالَ خَلِيطُكَ يَا آدَمُ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ، فَإِنْ لِي بَيْتًا بِمَكَّةَ فَأَتَيْهِ فَأَفْعَلَ حَوْلَهُ نَحْوَ مَا رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَفْعَلُونَ حَوْلَ عَرْشِي فَأَقْبَلَ يَنْخَطِئُ مَوْضِعَ كُلِّ قَدَمٍ قَرِيبَةً، وَمَا يَنْتَهَمَا مَفَازَةَ فَلَقِيَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّدْمِ، فَقَالُوا بَرَّ حَجَّكَ يَا آدَمَ لَقَدْ حَجَجْنَا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَكَ بِأَلْفِي عَامٍ.

٨٥٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: حَجَّ آدَمَ فَلَقِيَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، فَقَالَتْ بَرَّ نُسُكَكَ يَا آدَمَ لَقَدْ حَجَجْنَا قَبْلَكَ بِأَلْفِي عَامٍ.

قال الشافعي: وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا قَالَ: وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَفِيَانَ بْنِ عَيْيَنَةَ كَانَ يَشْكُ فِي إِسْنَادِهِ.

قال الشافعي: وَيَحْكِي أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَجْعَلُونَ، فَلِذَا أَتَوْا الْحَرَمَ مَشَوْا إِعْظَامًا لَهُ وَمَشَوْا حِفَاةً، وَلَمْ يَحِلَّ لَنَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّبِيِّينَ وَلَا الْأَمَمِ الْحَالِيَةِ أَنَّهُ جَاءَ أَحَدُ الْبَيْتِ قَطُّ إِلَّا حَرَامًا، وَلَمْ يَدْخُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ عِلْمَانَهُ إِلَّا حَرَامًا إِلَّا فِي حَرْبِ الْفَتْحِ فَهَذَا قُلْنَا إِنَّ سَنَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْحَرَمَ إِلَّا حَرَامًا، وَبِأَنَّ مِنْ سَمْعَانَهُ مِنْ عَلَمَاتِنَا قَالُوا فَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ الْبَيْتَ يَأْتِيهِ حَرَمًا مُحَجَّجًا أَوْ عَمْرًا.

قال: وَلَا أَحْسِبُهُمْ قَالُوهُ إِلَّا بِمَا وَصَفْتُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ وَجْهَ دُخُولِ الْحَرَمِ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ زُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾.

قال: فَدَلَّ عَلَى وَجْهِ دُخُولِهِ لِلنَّسْكِ، وَفِي الْأَمَنِ، وَعَلَى

من قال: لا بأس أن يدخل بغير إحرام واحتج بأن ابن عمر دخل مكة غير محرم.

قال الشافعي: وابن عباس يخالفه ومعه ما وصفنا واحتج بأن النبي ﷺ دخلها عام الفتح غير محرم، وأن النبي ﷺ دخلها كما وصفنا محارباً؛ فإن قال أقيس على مدخل النبي ﷺ قيل له: أفتقيس على إحصار النبي ﷺ بالحرب؟ فإن قال: لا؛ لأن الحرب مخالفة لغرضها، قيل: وهكذا افعَل في الحرب حيث كانت، لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر.

٢٩ - باب ميقات العمرة مع الحج

قال الشافعي رحمه الله: وميقات العمرة والحج واحد، ومن قرن أجزاء عنه حجة الإسلام وعمرته وعليه دم القرآن، ومن أهل بعمره، ثم بدا له أن يدخل عليها حجةً فذلك له ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت، فإذا افتتح الطواف بالبيت، فقد دخل في العمل الذي يخرج من الإحرام، فلا يجوز له أن يدخل في إحرام، ولم يستكمل الخروج من إحرام قبله، فلا يدخل إحراماً على إحرام ليس مقيماً عليه، وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم، فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرماً، ولم يكن عليه قضاؤه ولا فدية لتركه.

فإن قال قائل: وكيف كان له أن يكون مفرداً بالعمرة، ثم يدخل عليها حجاً؟

قيل: لأنه لم يخرج من إحرامها، وهذا لا يجوز في صلاة ولا صوم، وقيل له إن شاء الله: أهلت عائشة وأصحاب رسول الله ﷺ يتظرون القضاء، فنزل على النبي ﷺ القضاء فأمر من لم يكن معه هدي أن يجعل إحرامه عُمرة، فكانت مُعتمرة بأن لم يكن معها هدي، فلما حال المحيض بينها وبين الإحلال من عُمرتها ورهقها الحج أمرها رسول الله ﷺ أن تدخل عليها الحج، ففعلت؛ فكانت قارئةً فهذا قلنا يدخل الحج على العمرة ما لم يفتح الطواف، وذكرت له قرآن الحج والعمرة، فإذا قال جائز قيل أيجوز هذا في صلاتين أن تقرأ أو في صومين؟ فإن قال: لا.

قيل: فلا يجوز أن تجمع بين ما تفرق أنت بينه.

قال الشافعي: ولو أهل بالحج، ثم أراد أن يدخل عليه عمرة، فإن أكثر من لقيت وحفظت عنه يقول: ليس ذلك له، وإذا لم يكن ذلك له، فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فكيف إذا كانت السنة أنهما نسكان يدخل أحدهما في الآخر ويفترقان في أنه إذا أدخل الحج

رخصة الله في الحرب وعفوه فيه عن النسك، وأل فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيرها من البلدان، وذلك أن جميع البلدان تستوي؛ لأنها لا تدخل بإحرام، وإن مكة تنفرد بأن من دخلها متاباً لها لم يدخلها إلا بإحرام.

قال الشافعي: إلا أن من أصحابنا من رخص للحطابين، ومن مدخله إيها لمنافع أهلها والكسب لنفسه ورأيت أحسن ما يحمل عليه هذا القول إلى أن انتاب هؤلاء مكة انتياب كسب لا انتياب تبرر، وأن ذلك متابع كثير متصل فكانوا يشبهون المقيمين فيها، ولعل حطابهم كانوا عمالِك غير ماذون لهم بالتشغل بالنسك، فإذا كان فرض الحج على المملوك ساقطاً سقط عنه ما ليس بفرض من النسك؛ فإن كانوا عبيداً، ففيهم هذا المعنى الذي ليس في غيرهم مثله، وإن كانت الرخصة لهم لمعنى أن فصلهم في دخول مكة ليس قصد النسك ولا التبرر، وأنهم يجمعون أن دخولهم شبيه بالذائم فمن كان هكذا كانت له الرخصة، فأما المرأة يأتي أهلها بمكة من سفر، فلا يدخل إلا محرماً؛ لأنه ليس في واحد من المعنيين، فأما البريد يأتي برسالة أو زور أهله، وليس بدائم الدخول، فلو استأذن فدخل محرماً كان أحب إلي، وإن لم يفعل، ففيه المعنى الذي وصفت أنه يسقط به عنه ذلك، ومن دخل مكة خائفاً للحرب، فلا بأس أن يدخلها بغير إحرام.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: الكتاب والسنة؛ فإن قال وابن؟

قيل: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فأذن للمحرمين بحج أو عمرة أن يحملوا لحرف الحرب؛ فكان من لم يحرم أولى إن خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من إحرامه، ودخلها رسول الله ﷺ عام الفتح غير محرم للحرب.

فإن قال قائل: فهل عليه إذا دخلها بغير إحرام لعدو وحرب أن يقضي إحرامه؟

قيل: لا، إنما يقضي ما وجب بكل وجه فاسد، أو ترك، فلم يعمل، فأما دخوله مكة بغير إحرام، فلما كان أصله أن من شاء لم يدخلها إذا قضى حجة الإسلام وعمرته كان أصله غير قرض، فلما دخلها محلاً فتركه كان تاركاً لفصل وأمر لم يكن أصله فرضاً بكل حال، فلا يقضيه، فأما إذا كان فرضاً عليه إتيانها لحجة الإسلام أو نذر نذره فتركه إياه لا بد أن يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي لا يستطيع أن يستمسك فيه على المركب، ويجوز عندي لمن دخلها خائفاً من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه، ترك الإحرام إذا خافه في الطواف والسعي، وإن لم يخفه فيهما لم يجز له، والله أعلم، ومن المدينين

بها، والله أعلم، ولكنه لو أهل بحج من مكة، ولم يكن دخل مكة محرماً، ولم يرجع إلى ميقاته أهراق دماً لتركه الميقات وأجزأت عنه من حجة الإسلام الحج من مكة؛ لأن عماد الحج في غير الحرم، وذلك عرفة وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم، فلا يصلح أن يتبدئ من موضع منتهى عملها وعمادها، وأكره للرجل أن يهل بحج أو عمرة من ميقاته، ثم يرجع إلى بلده أو يقيم بموضع، وإن فعل، فلا فدية عليه، ولكن أحب له أن يمضي لوجهه فيقصد قصد نسكه.

قال: وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقة مما هو أبعد منها لغير أمر ينوبه أو رقبه؛ فإن نابه أمر أو كانت طريق أرفق من طريق، فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج، وإن كان لغير عذر، ومن أهل بعمرة في سنة فأقام بمكة أو في بلده أو في طريق سنة أو ستين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة مجزئة عنه؛ لأن وقت العمرة في جميع السنة، وليست بالحج الذي إذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه، وأكره هذا له للتعزير بإحرامه، ولو أهل بعمرة مفقداً، ثم ذهب عقله، ثم طاف مفقداً أجزأت عنه وعماد العمرة الإهلال والطواف، ولا يضر المعتمر ما بينهما من ذهاب عقله.

قال الشافعي: فقال قائل: لم جعلت على من جاور الميقات غير محرم أن يرجع إليه إن لم يخف فوت الحج؟

قلت له لما أمر في حجة بأن يكون محرماً من ميقاته، وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محرماً، ولا يكون عليه في ابتدائه الإحرام من أهله إلى الميقات محرماً.

قلت له: أرجع حتى تكون مهلاً في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلاً به على الابتداء، وإنما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة.

فإن قال قائل: فلم قلت إن لم يرجع إليه لخوف فوت ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهراق دماً عليه؟

قلت له لما جاور ما وقت له رسول الله ﷺ فترك أن يأتي بكمال ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما ترك؛ فإن قال: فكيف جعلت البدل من ترك شيء يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزته الشيء ليس له، ثم جعلت البدل منه دماً يهريقه وأنت إنما تجعل البدل في غير الحج شيئاً عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة؟

قلت: إن الصوم والصلاة مخالفان الحج مختلفان في أنفسهما قال فأتى اختلافهما؟

قلت: يفسد الحج فيمضي فيه ويأتي ببدل والبذل وتفسد الصلاة فيأتي بالبدل، ولا يكون عليه كفارة ويفوته يوم عرفة وهو

على العمرة، فلأنما زاد إحراماً أكثر من إحرام العمرة، فإذا أدخل العمرة على الحج زاد إحراماً أقل من إحرام الحج وهذا، وإن كان كما وصفت فليس يفرق بمنع أحدهما أن يكون قياساً على الآخر؛ لأنه يقاس ما هو أبعد منه، ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا إلا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عمن سمعت عنه ممن لقيت، وقد يروى عن بعض التابعين، ولا أدري هل يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فيه شيء أم لا، فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وليس يثبت، ومن رأى أن لا يكون معتمراً، فلا يجزي عنه من عمرة الإسلام ولا هدي عليه ولا شيء لتركها، ومن رأى له أن يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزي عنه من حجة الإسلام وعمرة.

وإذا أهل الرجل بعمرة، ثم أقام بمكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة، وإذا أهل بالحج، ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء إذا خرج من الحرم، وقد أجدهما إذا أقام عامهما بمكة أهل كإهلال أهل الآفاق أن يرجعوا إلى مواقيتهم.

فإن قال قائل: ما الحجة فيما وصفت؟

قول: أهل عامة أصحاب رسول الله ﷺ معه بعمرة، ثم أمرهم يهلون بالحج إذا توجهوا إلى منى من مكة؛ فكانت العمرة إذا حج قبلها قياساً على هذا، ولم أعلم في هذا خلافاً من أحد حفظت عنه ممن لقيته.

فإن قال قائل: قد أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر بعمرة عائشة من التعميم فعائشة كان إحرامها عمرة فأهل بالحج من مكة وعمرتها من التعميم نافلة، فليست في هذا حجة عندنا لما وصفنا.

ومن أهل بعمرة من خارج الحرم فذلك مجزئ عنه؛ فإن لم يكن دخل قبلها بحج أو عمرة، ثم أقام بمكة؛ فكانت عمرته الواجبة رجوعاً إلى ميقاته وهو محرم في رجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جاء ميقاته محرماً، وإن لم يفعل أهراق دماً؛ فكانت عمرته الواجبة عليه مجزئة عنه.

ومن أهل بعمرة من مكة، ففيها قولان، أحدهما أنه إذا لم يخرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة لم يكن حلالاً، وكان عليه أن يخرج فيلبي بتلك العمرة خارجاً من الحرم، ثم يطوف بعدها ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه، إن لم يكن حلق، وإن كان حلق أهراق دماً، وإن كان أصاب النساء فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبي خارجاً من الحرم، ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق وينحر بدنة، ثم يقضي هذه العمرة إذا أفسدها بعمرة مستأنفة، وإنما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة، والقول الآخر أن هذه عمرة ويهريق دماً لها، والقول الأول أشبه

لأنه إذا كان يدخل في الإحرام والداخل فيه ممن لا تحل له الصلاة؛ لأنه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له الصلاة من المسلمين في وقته الذي دخل فيه، ولا يكون عليه فيه فدية، وإن كنت أكره ذلك له، واختار له الغسل، وما تركت الغسل للإهلال، ولقد كنت أغتسل له مريضاً في السفر وإنني أخاف ضرر الماء، وما صحبت أحداً أقنعي به فرائته تركه ولا رأيت منهم أحداً عدا به أن رآه اختياراً.

قال الشافعي: وإذا كانت النساء والحائض من أهل أفق فخرجتا طاهرتين فحدث لهما نفاس أو حيض أو كانتا نفساوين أو حائضين بمصرهما فجاء وقت حجتهما، فلا بأس أن تخرجا عورتين بتلك الحال، وإن قدرتا إذا جاءتا ميقاتهما أن تقتسلا فعلن، وإن لم تقدرا ولا الرجل على ماء أحببت لهما أن يتمموا معاً، ثم يهلوا بالحج أو العمرة، ولا أحب للنساء والحائض أن تقدموا إحرامهما قبل ميقاتهما.

وكذلك إن كان بلدهما قريباً آمنأ وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهورهما وإدراكهما الحج بلا مفاترة ولا علة أحبت استخارهما لتطهرها فتها طاهرتين.

وكذلك إن كانتا من دون المواقيت أو من أهل المواقيت. وكذلك إن كانتا مقيمتين بمكة لم تدخلها محرمتين فأمرتهما بالخروج إلى ميقاتهما بحج أحبت إذا كان عليهما وقت أن لا تخرجا إلا طاهرتين أو قرب تطهرهما لتها من الميقات طاهرتين، ولو أقامتا بالمقات حتى تطهرا كان أحب إلي.

وكذلك إن أمرتهما بالخروج لعمرة قبل الحج وعليهما ما لا يفوتهما معه الحج أو من أهلها أحبت لهما أن تها طاهرتين، وإن أهلتا في هذه الأحوال كلها مبتدئي وغير مبتدئي سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية على واحدة منهما، وكل ما عملته الحائض من عمل الحج عمله الرجل جنباً، وعلى غير وضوء والاختيار له أن لا يعمل كله إلا طاهراً، وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف بالبيت والصلاة فقط.

٣١ - باب الغسل بعد الإحرام

٨٥٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن زيث بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه أن عبد الله بن عباس والموسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس: يغسل المخرم رأسه، وقال الموسور لا يغسل المخرم رأسه،

محرم فيخرج من الحج بطواف وسعي ويجرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت، فلا يخرج منها ويفوته الحج، فلا يقضيه إلا في مثل يومه من سته وتفوته الصلاة يقضيها إذا ذكرها من ساعته ويفوته الصوم فيقضيه من غير ويفسده عندنا عندك بقيه وغيره، فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة إن وجده وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سمينا فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف؟

قال الشافعي: قلت له الحج في هذا أنا لم نعلم مخالفاً في أن للرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه إن ترك الإهلال من ميقاته، ولم يرجع إليه أجزأه حجاً، وقال أكثر أهل العلم يهريق دمأ، وقال أقلهم لا شيء عليه وحجه مجزئ عنه، ومن قول أكثرهم فيه أن قالوا في التارك البيوتة بمنى وتارك مزلفة يهريق دمأ، وقلنا في الجمار يدعها يهريق دمأ فجعلنا وجعلوا الإبدان في أشياء من عمل الحج دمأ.

قال: وإذا جاوز المكي ميقاتاً أتى عليه يريد حجاً أو عمرة، ثم أهل دونه فمثل غيره يرجع أو يهريق دمأ.

فإن قال قائل: وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة؟

قيل: لأن الله عز وجل قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

٣٠ - باب الغسل للإهلال

٨٥٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الدراوردي وحازم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن حجة النبي ﷺ قال: فلما كنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عميس فأمرها النبي ﷺ بالغسل والإحرام.

قال الشافعي: فاستحب الغسل عند الإهلال للرجل والصبي والمرأة والحائض والنساء وكل من أراد الإهلال أتباعاً للسنة ومعقول أنه يجب إذا دخل المرأة في نسك لم يكن فيه أن يدخله إلا بأكمل الطهارة، وأن يتنظف له لامتناعه من إحداث الطيب في الإحرام، وإذا اختار رسول الله ﷺ لامرأة وهي نساء لا يطهرها الغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه وإذا أمر رسول الله ﷺ أسماء أن تغتسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها ممن لا تحل له الصلاة، فلو أحرم من لم يغتسل من جنب أو غير متوضي أو حائض أو نساء أجزأ عنه الإحرام؛

البيهقي (٦٣/٥) عن عمر بنحوه [

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فيغتسل المحرم من غير جنباء ولا ضرورة ويغسل رأسه ويدلك جسده بالماء، وما تغيز من جميع جسده ليقويه ويذهب تغيره بالماء، وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء إ فراغاً، وأحب إلي هويه إن لم يغسله من جنباء أن لا يحركه بيديه؛ فإن فعل رجوت أن لا يكون في ذلك ضيق، وإذا غسله من جنباء أحببت أن يغسله ببطون أنامله ويديه ويزايل شعره مزابلة رفيقة ويشرب الماء أصول شعره، ولا يحكه بأظفار، ويتوقى أن يقطع منه شيئاً؛ فإن حركه تحريكاً خفيفاً أو شديداً، فخرج في يديه من الشعر شيء فلا احتياط أن يفديه، ولا يجب عليه أن يفديه يستيقن أنه قطعه أو تنفه بفعله.

وكذلك ذلك في لحيته؛ لأن الشعر قد يستف، ويتعلق بين الشعر، فإذا مس أو حرك خرج المستف منه، ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي؛ لأن ذلك يرجله، فإن فعل أحببت لو اقتدى ولا أعلم ذلك واجباً، ولا يغطس المحرم رأسه في الماء إذا كان قد لبده مراراً ليلين عليه ويدلك المحرم جسده ذلكاً شديداً إن شاء؛ لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما يتوقاه في رأسه ولحيته، وإن قطع من الشعر شيئاً من ذلك لئلا يفاده.

٣٢- باب دخول المحرم الحمام

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولا أكره دخول المحرم للمحرم؛ لأنه غسل، والغسل مباح لمعين للطهارة والتنظيف. وكذلك هو في الحمام، والله أعلم، ويدلك الوسخ عنه في حمام كان أو غيره، وليس في الوسخ نكس ولا أمر نهى عنه ولا أكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا بارد جارٍ ولا نافع.

٣٣- باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل

قال الشافعي: استحب الغسل للدخول في الإهلال ولدخول مكة وللوقوف عشية عرفة وللوقوف بمزدلفة ولرمي الجمار سوى يوم النحر واستحب الغسل بين هذا عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيهاً للبدن.

وكذلك أحبه للحائض، وليس من هذا واحد واجب، وروى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ بات بذي طوى حتى صلى الصبح، ثم اغتسل بها وتخلل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب، وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب ﷺ

فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله فوجدته يغتسل بين القريتين وهو يستبرئ بثوب قال فسلمت، فقال: من هذا؟ فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغتسل رأسه وهو محرم؟ قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا لي رأسه، ثم قال: لإنسان يصب عليه اصطب فصب على رأسي، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل. [أخرجه البخاري (١٨٤٠)، مسلم (١٢٠٥)، أبو داود (١٨٤٠)، النسائي (١٢٨/٥-٢٦٦٤)، ابن ماجه (٢٩٣٤)]

٨٥٧- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يحيى أخبره، عن أبيه يغلى بن أمية أنه قال: بينما عمر بن الخطاب يغتسل إلى يعبر وأنا أستر عليه بثوب إذ قال عمر يا يغلى اصطب على رأسي؟ فقلت: أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر بن الخطاب: والله لا يزيد الماء الشعر إلا شعثاً فسمي الله، ثم أفاض على رأسي. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٩/٤)]

٨٥٨- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه بلغه أن ناساً تماقلوا بين يدي عمر بن الخطاب ﷺ وهو يساجل من السواجل وعمر ينظر إليهم، فلم يُنكره عليهم. [أخرجه البيهقي (٦٣/٥)]

٨٥٩- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رُئِيَ قال لي عمر بن الخطاب تعال أبايك في الماء أين أطول نفساً ونحن مُحرمون؟. [أخرجه البيهقي (٦٣/٥)]

٨٦٠- أخبرنا سعيد بن سالم قال: أخبرنا ابن جريج، عن عطاء قال: الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلدة إن شاء، ولم يذلك رأسه قال ابن جريج فقلت له لم يذلك جلدة إن شاء، ولا يذلك رأسه؟ قال: من أجل أنه يئدو له من جلده ما لا يئدو له من رأسي. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٣٠/٤)]

٨٦١- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال: تماقل عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وهما مُحرمان وعمر ينظر. [أخرجه

خَفَيْنَ وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

قال الشافعي: ومن لم يجد إزاراً لبس سراويل فهما سواء، غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً؛ لأن رسول الله ﷺ لم يامر بقطعه، وأيهما لبس، ثم وجد بعد ذلك نعلين، لبس النعلين وألقى الخفين، وإن وجد بعد أن لبس السراويل إزاراً لبس الإزار وألقى السراويل؛ فإن لم يفعل افتدى.

٨٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشَبَّعَاتِ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانٌ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٨٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: أَبْصَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ثَوْبَيْنِ مُضْرَجَيْنِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الثِّيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا أَحَالَ أَحَدًا يَعْلَمُنَا السُّنَّةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٣٥- باب ما تلبس المرأة من الثياب

٨٦٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّيِّبِ وَتَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَةَ، وَلَا أَرَى الْمُعْصَفَرَ طَيِّبًا. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٨٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَحْرَمْنَ أَنْ يَقْطَعْنَ الْخَفَيْنِ حَتَّى أَخْبَرَتْهُ صَفِيَّةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُفْتِي النِّسَاءَ أَنْ لَا يَقْطَعْنَ، فَأَنْتَهَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

قال الشافعي: لا تقطع المرأة الخفين، والمرأة تلبس السراويل والخفين والخمار والدرع من غير ضرورة كضرورة الرجل، وليست في هذا كالرجل.

٨٧١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عطاء قال: في كتاب علي عليه السلام من لم يجد نعلين، ووجد خفين فليلبسهما قلت: أتتقين بأنه كتاب علي؟ قال: ما أشك أنه كتابه؟ قال: وليس فيه فليقطعهما. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (١٣/٤)]

٨٧٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

كَانَ يَغْتَسِلُ بِمَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ حِينَ يَقْدُمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَرَوَى عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ أُمِّ ذَرَّةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ بِبَيْتِ طَرِيٍّ حِينَ تَقْدُمُ مَكَّةَ.

٨٦٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَيَأْمُرَ مَنْ مَعَهُ فَيَغْتَسِلُوا. [أخرجه البيهقي (٧١/٥)]

٣٤- باب ما يلبس المحرم من الثياب

٨٦٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خَفَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ سَرَاوِيلَ. [أخرجه البخاري (١٨٤١)، مسلم (١١٧٨)، أبو داود (١٨٢٩)، الترمذي (٨٣٤)، النسائي (١٣٣، ١٣٢/٥)، ابن ماجه (٢٩٣١)]

٨٦٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْسَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. [أخرجه مالك (١/٣٢٥، ٣٢٤)، البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧)، أبو داود (١٨٢٤)، الترمذي (٨٣٣)، النسائي (١٣١/٥، ١٣٢)، ابن ماجه (٢٩٢٩)]

٨٦٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَلَا الْفَعَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَّاسَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

٨٦٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ زَرْسٍ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

قال الشافعي: استثنى النبي ﷺ لمن لم يجد نعلين أن يلبس

ترك ذلك ولبس البياض كان أحب إلي الذي يقتدى به، ولا يقتدى به، أما الذي يقتدى به فلما قال عمر بن الخطاب يراه الجاهل فيذهب إلى أن الصبغ واحد فيلبس المصبوغ بالطيب، وأما الذي لا يقتدى به فإخاف أن يساء الظن به حين يترك مستحقاً بإحرامه، وهذا وإن كان كما وصفت فملتقتى به وغير المقتدى به يجتمعان، فيترك العالم عند من جهل العلم مستحقاً بإحرامه، وإذا رأى الجاهل، فلم ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقر الجاهل إلا، وهذا جائز عند العالم، فيقول الجاهل: قد رأيت فلاناً العالم رأى من لبس ثوباً مصبوغاً وصحبه، فلم ينكر عليه ذلك، ثم تفارق المرأة الرجل، فيكون لها لبس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تجذّ نعلين من قبل أن لها لبس الدرع والخمار والسراويل، وليس الخفان بأكثر من واحد من هذا، ولا أحب لها أن تلبس نعلين وتفارق المرأة الرجل، فيكون إحرامها في وجهها وإحرام الرجل في رأسه، فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة، ولا يكون ذلك للمرأة، ويكون للمرأة إذا كانت بارزة تريد السر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خاها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها وتحافه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافياً كالستر على وجهها، ولا يكون لها أن تنقب.

٨٧٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَذَلِّي عَلَيْهَا مِنْ جَلْبَابِهَا وَلَا تَضْرِبُ بِهِ. قُلْتُ: وَمَا لَا تَضْرِبُ بِهِ؟ فَأَشَارَ إِلَيَّ كَمَا تُجَلِّبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا عَلَى خَدَّهَا مِنَ الْجَلْبَابِ، فَقَالَ: لَا تَغْطِيهِ تَضْرِبُ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا فَذَلِكَ الَّذِي يَنْتَهَى عَلَيْهَا، وَلَكِنْ تَسْدُلُهُ عَلَى وَجْهِهَا كَمَا هُوَ مَسْدُولٌ، وَلَا تَقْلِبُهُ وَلَا تَضْرِبُ بِهِ، وَلَا تَغْطِيهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٩/٤)]

٨٧٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لِيَذَلِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا وَلَا تَتَنَقَّبُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٩/٤)]

قال الشافعي: ولا ترفع الثوب من أسفل إلى فوق ولا تغطي جبهتها ولا شيئاً من وجهها إلا ما لا يستمسك الخمار إلا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما يثبت الخمار ويستر الشعر؛ لأن الخمار لو وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر، ويكون لها الاختمار، ولا يكون للرجل التعمم، ولا يكون له لبس الخفين إلا أن لا يجد نعلين فيلبسهما ويقطعهما أسفل من الكعبين، ولا يكون له لبس السراويل إلا أن لا يجد إزاراً فيلبسه، ولا يقطع منه شيئاً، ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي والعصب ودقيق القطن وغليظه والمصبوغ كله بالمدر؛ لأن المدر

عطاء أنه قال: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ وَلَهُ ثِيَابٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ فَلْيَلْبَسْهُمَا، قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ: لَا يَقْطَعُ الْخَفَّانِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٩/٤)]

قال الشافعي: أرى أن يقطعا؛ لأن ذلك في حديث ابن عمر، وإن لم يكن في حديث ابن عباس، وكلاهما صادق حافظ، وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئاً لم يؤدّه الآخر، إمّا عزب عنه، وإمّا شك فيه، فلم يؤدّه، وإمّا سكّت عنه، وإمّا آذاه، فلم يؤدّه عنه لبعض هذه المعاني اختلافاً، وبهذا كله نقول إلا ما بينا أنا ندعاه، والسنة، ثم أقاويل أكثر من حفظت عنه من أهل العلم تدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يجتمعان في اللبس ويفترقان.

فأما ما يجتمعان فيه، فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس، وإذا لم يلبس ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس؛ لأنهما طيب، فصنع الثوب بماء الورد أو المسك أو العنبر أو غير ذلك من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله، أو ما يعدّ طيباً كان أولى أن لا يلبسناه، كان ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن له، إذا كانت له رائحة طيبة توجد والثوب جاف أو رطب، ولو أخذ ماء ورد فصيح به ثوباً؛ فكان رائحته توجد منه والثوب جاف أو مبلول؛ لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان.

وكذلك لو صعد له زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان. وكذلك لو غمس في نضوح أو ضياح أو غير ذلك. وكذلك لو عصر له الرمان العربي أو الفارسي أو شيئاً من الرياحين التي كره للمحرم شمه فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان، وجاع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لا يشمه المحرم، فإذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج نبتاً كان أو مطبوخاً، ثم غمس فيه الثوب، فلا يجوز للمحرم ولا للمحرمة لبسه، وما كان مما يجوز للمحرم والمحرمة شمه من نبات الأرض الذي لا يعدّ طيباً ولا ريحاناً مثل الإذخر والضرو والشيح والقيصوم والبشام، وما أشبهه، أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأنرج والسفرجل والتفاح فعصر ماؤه خالصاً فغمس فيه الثوب، فلو توقاه المحرمان كان أحب إلي، وإن لبسناه، فلا فدية عليهما ويجتمعان في أن لا يترقعان، ولا يلبسان القفازين ويلبسان معاً الثوب المصبوغ بالعصفر مشبعاً كان أو غير مشبع، وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس المصبوغ بالورد والزعفران للونه، وإن اللون إذا لم يكن طيباً لم يصنع شيئاً، ولكن إنما نهى عما كان طيباً والعصفر ليس بطيب، والذي أحبّ لهما معاً أن يلبسا البياض، وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره، ولا فدية عليهما إن لبسا غير الطيب ويلبسان المشقوق، وكل صباغ غير طيب، ولو

ليس بطيب والمصبوغ بالسدر، وكل صبيغ عدا الطيب.

وإذا أصاب الثوب طيب بقي ريحه فيه لم يلبسه، وكان كالصبيغ، ولو صبيغ ثوب بزعفران أو ورس فذهب ريح الزعفران أو الورد من الثوب لطول لبس أو غيره، وكان إذا أصاب واحدا منهما الماء حرك ريحه شيئا، وإن قل لم يلبسه المحرم، وإن كان الماء إذا أصابهما لم يحرك واحدا منهما، فلو غسلا كان أحب إلي وأحسن وأحرى أن لا يبقى في النفس منهما شيء، وإن لم يغسلا رجوت أن يسع لبسهما إذا كانا هكذا؛ لأن الصباغ ليس بنجس، وإنما أردنا بالغسل ذهاب الريح؛ فإن ذهب الريح بغير غسل رجوت أن يجوز، ولو كان أمره أن لا يلبس من الثياب شيئا منه الزعفران أو الورد بحال كان إن مسه، ثم ذهب لم يجوز لبسه بعد غسلات، ولكنه إنما أمر أن لا يلبسه إذا كان الزعفران والورد موجودا في ذلك الحين فيه، والله أعلم، وما قلت موجود من ذلك في الخبر، والله أعلم.

قال: وكذلك لو صبيغ ثوب بعد الزعفران والورد بسدر أو سواد فكانا إذا مسهما الماء لم يظهر للزعفران والورد ريح كان له لبسهما، ولو كان الزعفران والورد إذا مسهما الماء يظهر لهما شيء من ريح الزعفران أو الورد لم يلبسهما، ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للمحرم لبسه حتى يغسل ويعقد المحرم عليه إزاره؛ لأنه من صلاح الإزار، والإزار ما كان معقودا، ولا يأتز ذيلين، ثم يعقد الذيلين من ورائه، ولا يعقد رداه عليه، ولكن يغرر طرفي رداه إن شاء في إزاره أو في سراويله إذا كان الرداء منشورا؛ فإن لبس شيئا مما قلت ليس له لبسه ذاكرا علما أنه لا يجوز له لبسه، اقتدى وقليل لبسه له وكثيره سواء.

فإن قنع المحرم رأسه طرفه عين ذاكرا علما أو انتقبت المرأة أو لبست ما ليس لها أن تلبسه فعليهما الفدية، ولا يعصب المحرم رأسه من علو ولا غيرها؛ فإن فعل اقتدى، وإن لم يكن ذلك لباسا.

٨٧٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُحْرِمِ يُلَوِّي الثَّوْبَ عَلَى بَطْنِهِ مِنْ ضُرُورَةٍ أَوْ مِنْ بَرْدٍ قَالَ: إِذَا لَوَاهُ مِنْ ضُرُورَةٍ، فَلَا فِدْيَةَ.

٨٧٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَعِي بِالْيَتِيَتِ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ. [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]

٨٧٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَعْقِدُ الثَّوْبَ عَلَيْهِ

إِنَّمَا عَزَزَ طَرَفَيْهِ عَلَى إِزَارِهِ. [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]

٨٧٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ قَالَ: أَخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِي مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ أَغْقِدُهُ وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا تَعْقِدْ شَيْئًا. [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]

٨٧٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَرِهَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَوَضَّعَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ يَتَعَقَّدَ طَرَفَيْهِ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا مِنْ ضُرُورَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ مِنْ ضُرُورَةٍ لَمْ يَفْتَدَ.

٨٨٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُحْرِمًا بِحَبْلٍ أَبْرَقَ، فَقَالَ انْزِعِ الْحَبْلَ مَرَّتَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤/٤)]

٨٨١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْمُحْرِمِ: يَجْعَلُ الْوَكْتَلَ عَلَى رَأْسِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِصَابَةِ يَغْصِبُ بِهَا الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ؟ فَقَالَ: لَا الْعِصَابَةُ تَكُونُ شَعْرًا كَثِيرًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨١/٤)]

قال الشافعي: لا بأس أن يرتدي المحرم ويطرح عليه القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباسا وهو كالرداء، ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثيابه غيره ويلبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها.

٨٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَتَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثَّيَابِ مَا لَمْ يَهْلُ فِيهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥١/٤)]

٨٨٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالْمُمَشِّي لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مَدْرَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٦/٤)]

٨٨٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ الرُّبُوعُ أَظَنُّهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَاجًا مَا لَمْ يَزُرْهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ زُرَّ عَلَيْهِ عَمَدًا اقْتَدَى كَمَا يَقْتَدِي إِذَا تَعَمَّصَ عَمَدًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٥١/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ.

٨٨٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى يَلْبَسُ الْمُحْصَنُ وَالزُّعْفَرَانُ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا مَا لَمْ يَجِدْ رِيحَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٦/٤)]

قال الشافعي: أما العصفور، فلا بأس به، وأما الزعفران، فإذا كان إذا مسه الماء ظهرت رائحته، فلا يلبسه المحرم، وإن لبسه افتدى.

٣٧- باب الطيب للإحرام

٨٩٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ. [أخرجه البيهقي (١٣٥/٥)]

٨٩١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَالِمٌ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعَ. [أخرجه البيهقي (١٣٥/٥)]

٨٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مالك (٣٢٨/١)، البخاري (١٥٣٩)، مسلم (١١٨٩)، أبو داود (١٧٤٥)،

الترمذي (٩١٧)، النسائي (١٣٦/٥، ١٣٧، ١٣٨)، ابن ماجه (٢٩٢٦)]

٨٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا تَقُولُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أُحْرِمَ وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ.

٨٩٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ.

٨٩٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ طَيَّبَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ وَلِجَلِّهِ فَقُلْتُ لَهَا يَا أَيُّهَا الطَّيِّبُ؟ فَقَالَتْ يَا طَّيِّبُ الطَّيِّبِ.

وَقَالَ عُثْمَانُ مَا رَوَى هِشَامُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عَنِّي.

٨٩٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ وَبِصَ الطَّيِّبِ فِي تَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ثَلَاثٍ. [أخرجه البخاري (١٥٣٨)، مسلم (١١٩٠)]

٨٩٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

٨٨٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ إِذْ جَاءَتْهَا امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ يُقَالُ لَهَا تَمَلِّكُ، فَقَالَتْ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ ابْتَدَيْتِ فَلَانَةَ حَلَفْتُ أَنَّهَا لَا تَلْبَسُ خُلِيَّتَهَا فِي الْمَوْسِمِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَوْلِي لَهَا إِنْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقْسِمُ عَلَيْكَ إِلَّا لَبِستِ خُلِيَّتُكَ كُلَّهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٥/٤)]

٨٨٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَا: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَمْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِنَ الْجَنَاءِ وَلَا تُحْرِمَ وَهِيَ عَفَا. [أخرجه البيهقي (٤٨/٥)]

قال الشافعي: وكذلك أحب لها.

قال: إِنْ اخْتُصِبَتِ الْحَرَمُ وَلَقَّتْ عَلَى يَدَيْهَا رَأَيْتَ أَنْ تَفْتَدِيَ، وَأَمَّا لَوْ مَسَحَتْ يَدَيْهَا بِالْخَنَاءِ، فَإِنِّي لَا أَرَى عَلَيْهَا فِدْيَةً وَكَرِهَهُ، لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ زِينَةٍ.

٨٨٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ نَاسًا سَأَلُوهُ عَنِ الْكُحْلِ الْإِنْمِيدِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ قَالَ أَكْرَهُهُ، لِأَنَّهُ زِينَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ أَيَّامٌ تَخْشَعُ وَعِبَادَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٤)]

قال الشافعي: والكحل في المرأة أشد منه في الرجل، فإن فعلا، فلا أعلم على واحدٍ منهما فدية، ولكن إن كان فيه طيبٌ فأبها ما كحل به افتدى.

٨٨٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ إِذَا رُبِدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَقْطَرَ فِي عَيْنَيْهِ الصَّبْرَ إِقْطَارًا، وَأَنَّهُ قَالَ: يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِأَيِّ كُحْلٍ إِذَا رَمَدَ، مَا لَمْ يَكْتَحِلْ بِطِيبٍ، وَمَنْ غَبِرَ رَمَدُ، ابْنُ عَمَرَ الْقَائِلُ. [أخرجه البيهقي (١٣/٥)]

٣٦- باب لبس المنطقة والسيف للمحرم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يلبس المحرم المنطقة، ولو جعل في طرفها سيورا فمقد بعضها على بعض لم يضره، ويتقلد

عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ يُخْبِرَانِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلجَّلِّ وَالْإِحْرَامِ.

٨٩٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ بِنْتَ سَعْدٍ تَقُولُ طَيَّبَتْ أَبِي عِنْدَ إِخْرَافِهِ بِالسُّكِّ وَالذَّرِيرَةِ.

٨٩٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مُحْرَمًا، وَأَنَّ عَلَى رَأْسِهِ لَوْنُ الرُّبِّ مِنَ الْغَالِيَةِ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فنقول: لا بأس أن يتطيب الرجل قبل إحرامه بالطيب ما يحد من الطيب غالية ومجمر وغيرهما إلا ما نهى عنه الرجل من الترفع، ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الإحرام.

وكذلك لا بأس عليهما أن يفعلا بعد ما يرميان جمرة العقبة، ويحلُّ الرجل والمرأة قبل الطواف بالبيت، والحجَّة فيه ما وصفنا من تطيب رسول الله ﷺ في الحالين.

وكذلك لا بأس بالمجمر وغيره من الطيب؛ لأنه أحرم وابتدأ الطيب حلالاً وهو مباح له، ويقاؤه عليه ليس بابتداء منه له.

وكذلك إن كان الطيب دهنًا أو غيره، ولكنه إذا أحرم فمس من الطيب شيئاً قل أو كثر بيده أو أمسه جسده وهو ذاك حرمة غير جاهل بأنه لا ينبغي له، اقتدى.

وكل ما سَمِيَ النَّاسُ طيباً في هذه الحال من الأفاويه وغيرها، وكل ما كان مأكولاً إنما يتخذ ليؤكل أو يشرب لدواء أو غيره، وإن كان طيب الريح ويصلح في الطيب، فلا بأس بأكله، وشمه، وذلك مثل المصطكى والزنجبيل والدارصيني، وما أشبه هذا.

وكذلك كل معلوف أو حطوب من نبات الأرض مثل الشَّيْح والقيصوم والإذخر، وما أشبه هذا؛ فإن شمه أو أكله أو دقه فطخ به جسده، فلا فدية عليه؛ لأنه ليس بطيب ولا دهن، والريحان عندي طيب، وما طيب من الأدهان بالرياحين فبقي طيباً كان طيباً، وما رَبَّ بها عندي طيب إذا بقي طيباً مثل الزَّنْبَق والخيري والكاذي والبان المنشوش، وليس البفسج بطيب إنما يربب للمنفعة لا للطيب.

٩٠٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سُئِلَ: أَيُّهُمُ الْمُحْرَمُ الرِّيحَانُ وَالْدَّهْنُ وَالطَّيْبُ؟ فَقَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٥٧/٥)]

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: مَا أَرَى الْوَرْدَ وَالْيَاسَمِينَ إِلَّا طيباً. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٣/٤)]

قال الشافعي: وما من المحرم من رطب الطيب بشيء من بدنه اقتدى، وإن مس بيده منه شيئاً يابساً لا يبقى له أثر في يده ولا له ريح كرهته له، ولم أر عليه الفدية، وإنما يفدي من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم؛ لأن غاية الطيب للتطيب، وإن جلس إلى عطار فاطان، أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح الكعبة مطيبة أو بجمرة لم يكن عليه فدية، وإن مس خلوق الكعبة جافاً كان كما وصفت لا فدية عليه فيه؛ لأنه لا يؤثر، ولا يبقى ريحه في بدنه.

وكذلك الركن، وإن مس الخلوق رطباً اقتدى، وإن انتضح عليه أو تلمح به غير عامد له غسله ولا فدية عليه.

وكذلك لو أصاب ثوبه، ولو عقد طيباً فحمله في خرقة أو غيرها وريحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته له؛ لأنه لم يمس الطيب نفسه، ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى، وإذا كان طعاماً قد خالطه زعفران أصابته ناراً أو لم تصبه فانظر؛ فإن كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر فيه فأكله المحرم اقتدى، وإن كان لا يظهر فيه ريح، ولا يوجد له طعم، وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد؛ لأنه قد يكثر الطيب في المأكول ويمس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقل ولا تمسه نار، فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه، وإنما الفدية وتركها من قبل الريح والطعم، وليس للون معنى؛ لأن اللون ليس بطيب، وإن حشا المحرم في جرح له طيباً اقتدى والأدهان دهنان، دهن طيب فذلك يقتدي صاحبه إذا دهن به من جسده شيئاً قل أو كثر، وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزنبق وماء الورد وغيره.

قال: ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد، فذلك إن دهن به أي جسده شاء غير رأسه ولحيته أو أكله أو شربه، فلا فدية عليه فيه، وإن دهن به رأسه أو لحيته اقتدى؛ لأنهما في موضع الدهن وهما يرجلان وينهب شعتهما بالدهن فأي دهن أذهب شعتهما ورجلتهما، بقى فيهما طيباً أو لم يبق، فعلى المذهب به فدية، ولو دهن رأسه بعسل أو لبن لم يفتد؛ لأنه لا طيب ولا دهن إنما هو يقدر لا يرجل، ولا يهني الرأس.

٩٠١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَذْنُ الْمُحْرَمُ قَدَمَيْهِ إِذَا تَشَقَّقَ بِالْوَدَكِ مَا لَمْ يَكُنْ طيباً.

٩٠٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَأَلَهُ، عَنْ الْمُحْرَمِ يَتَشَقَّقُ رَأْسَهُ أَيْذُنُ الشَّقَاقِ مِنْهُ بِسَمْنٍ؟

وإنما أمر رسول الله ﷺ الأعرابي بغسل الخلق عنه، والله أعلم؛ لأنه نهى أن يتزعر الرجل.

٩٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرني إسماعيل الذي يعرف بابن علي قال أخبرني عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أن النبي ﷺ نهى أن يتزعر الرجل. [أخرجه البخاري (٥٨٤٦)، مسلم (٢١٠١)، أبو داود (٤١٧٩)، الترمذي (٢٨١٥)، النسائي (١٨٩/٨)]

فإن قال قائل: إن حديث النبي ﷺ في صاحب الجبة بغسل الخلق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بغسله؛ لأنه طيب، وليس للمحرم أن يقي عليه الطيب، وإن كان قبل الإحرام قيل له: إن شاء الله تعالى، فلو كان كما قلت كان منسوخاً.

فإن قال: وما نسخه؟

قلنا حديث النبي ﷺ في الأعرابي بالجرعانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طيبت النبي ﷺ لحله وحرمة في حجة الإسلام وهي سنة عشر.

فإن قال: فقد نهى عنه عمر.

قلنا: لعنه نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى؛ فإن قال أفلا تخاف غلط من روى عن عائشة؟

قيل: هم أولى أن لا يغلطوا ممن روى عن ابن عمر عن عمر؛ لأنه إنما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنان، وروى هذا عن عائشة عن النبي ﷺ ستة أو سبعة، والعدد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل، وكل عندنا لم يغلط إن شاء الله تعالى، ولو جاز إذا خالف ما روي عن عمر ما روي عن النبي ﷺ في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر، وإذا كان، علمنا بأن النبي ﷺ تطيب، وأن عمر كره علماً واحداً من جهة الخير، فلا يجوز لأحد أن يزعم أن قول النبي ﷺ يترك مجالاً لقول النبي ﷺ لا لقول غيره، وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما، وقد يترك من يكره الطيب للإحرام والإحلال لقول عمر أقاويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي ﷺ وأقاويل لعمر لا يخالف فيها أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فيخالف عمر لرأي نفسه.

فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعل في قوله مثل هذا لعمرى لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه فما لا سنة عليه فيه أضيق وأحرى أن لا يخرج من خلافه وهو

قال: لا، ولا يودك غير السمن، إلا أن يقتدي، فقلت له: إنه ليس بطيب. قال: ولكنه يرجل رأسه. قال: فقلت له: فإنه يذهن قدامه إذا تشققت بالودك ما لم يكن طيباً، فقال: إن القدم ليست كالشعر إن الشعر يرجل قال عطاء: واللحية في ذلك مثل الرأس. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٤/٤)]

٣٨- باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً

٩٠٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن يحيى بن أمية، عن أبيه قال: كنا عند رسول الله ﷺ بالجرعانة فأناه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضمن بالخلق، فقال: يا رسول الله: إني أحرمت بالمعصرة وهذو علي، فقال رسول الله ﷺ: ما كنت تصنع في حجبك؟ قال: كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلق، فقال رسول الله ﷺ: ما كنت صانعاً في حجبك فاصنع في عمرتك. [أخرجه البخاري (١٥٣٦)، مسلم (١٨٠)، أبو داود (١٨١٩)،

الترمذي (٨٣٦)، النسائي (١٣٠/٥)]

٩٠٤- أخبرنا سعيد بن مسالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه كان يقول: من أحرّم في قميص أو جبة فليتزعرها نزعاً، ولا يشقهها. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١/٤)]

قال الشافعي: والسنة كما قال عطاء؛ لأن رسول الله ﷺ أمر صاحب الجبة أن يتزعرها، ولم يأمره بشقهها.

٩٠٥- أخبرنا سعيد، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرايت لو أن رجلاً أهلك من ميقاته وعليه جبة، ثم سار أميالاً، ثم ذكرها فتزعرها أعليه أن يعود إلى ميقاته فيحدث إحراماً؟ قال: لا، حسب الإحرام الأول. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢/٤)]

قال الشافعي: وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى، وقد أهلك من ميقاته والجبة لا تمنعه أن يكون مهلاً، وبهذا كله نأخذ.

قال الشافعي: أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الإحرام والإفاضة بلغه هذا عن النبي ﷺ أنه أمر الأعرابي بغسل الخلق عنه ونزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهي عن الطيب؛ لأن الخلق كان عنده طيباً وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي ﷺ أو علموه فرواه مختلفاً فأخذوا بالنهي عن الطيب،

إذا لم يجد ماءً، ولو غسل الطيب غيره كان أحب إلي، وإن غسله هو بيده لم يفتر من قبل أن عليه غسله، وإن ماسه، فإنما ماسه ليذهب عنه لم يماسه لطيب به، ولا يبتنه، وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع، ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزاً له، وكان عليه الخروج منها، ولم أزم أنه يخرج بالخروج منها، وإن كان يمشي فيما لم يؤذن له فيه؛ لأن مشيه للخروج من الذنب لا للزيادة، فيه فهكذا هذا الباب كله وقياسه.

٣٩ - باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ إلى قوله ﴿فِي الْحَجِّ﴾.

٩٠٧ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر الحج؟ فقال: لا. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٤)]

٩٠٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: قلت لنافع سمعت عن عبد الله بن عمر يسمي شهر الحج؟ فقال: نعم، كان يسمي شوالاً وذو القعدة وذو الحجة قلت لنافع: فإن أهل إنسان بالحج قبله؟ قال: لم أسمع منه في ذلك شيئاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٢/٣)]

٩٠٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: قال طاووس: هي شوال وذو القعدة وذو الحجة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٣/٣)]

٩١٠ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج أنه قال: إعطاء: أرايت لو أن رجلاً جاء مهلاً بالحج في شهر رمضان كيف كنت قايلاً له؟ قال أقول له: اجعلها عمرة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٤/٣)]

٩١١ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: أخبرنا عمر بن عطاء، عن عكرمة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، ولا ينبغي لأحد أن يلبي بحج.

يكثر خلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله ﷺ السائل بأن ينزع الجبة عنه ويغسل الصفرة، ولم يأمره بالكفارة.

قلنا: من لبس ما ليس له لبسه قبل الإحرام جاهلاً بما عليه في لبسه أو ناسياً لحرمه، ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الإحرام أو ابتداء لبسه بعد الإحرام جاهلاً بما عليه في لبسه أو ناسياً لحرمه أو خطأ به، وذلك أن يريد غيره فيلبسه نزع الجبة والقميص نزعاً، ولم يشقه ولا فدية عليه في لبسه.

وكذلك الطيب قياساً عليه إن كان النبي ﷺ إنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة، وإن كان للطيب فهو أكثر أو مثله والصفر جامعة؛ لأنها طيب وصفرة.

فإن قال قائل: كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب، ولم تقله فيمن جز شعره أو قتل صيداً؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قلته خبراً وقياساً، وإن في اللبس والطيب مخالفة حاله في جز الشعر وقتل الصيد.

فإن قال: فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله؟

قيل له: الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال؛ فكان إذا أزاله كحاله قبل أن يلبس، ويتطيب لم يتلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه، ولم يزل شيئاً حرم عليه إزالته إنما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد أتلّف ما حرم عليه في وقته ذلك إتلافه، وجاز الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من إزالته في ذلك الوقت والإزالة لما ليس له إزالته إتلاف، وفي الإتلاف لما نهى عن إتلافه عوض خطأ كان أو عمداً، لما جعل الله في إتلاف النفس خطأ من الذبّة، وليس ذلك غيره في الإتلاف كهر في الإتلاف، ولكنه إذا فعله علماً بأنه لا يجوز له وذاكره لإحرامه وغير مخطئ فعليه الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا، ولو فعله ناسياً أو جاهلاً، ثم علمه فتركه عليه ساعة، وقد أمكنه إزالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب افتدى؛ لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر، وإن لم يمكنه نزع الثوب لعلّة مرض أو عطش في بدنه وانتظر من ينزعه، فلم يقدر عليه فهذا عذر ومضى أمكنه نزع نزعاً وإلا افتدى إذا تركه بعد الإمكان، ولا يفتر إذا نزع بعد الإمكان، ولو لم يمكنه غسل الطيب، وكان في جسده رأيت أن يمسه بخرقه؛ فإن لم يجد خرقه فبتراب إن أذهب؛ فإن لم يذهب فبشجر أو حشيش؛ فإن لم يقدر عليه أو قدر، فلم يذهب.

فهذا عذر، ومتى أمكنه الماء غسله، ولو وجد ماء قليلاً إن غسله به لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم؛ لأنه مأمور بغسله ولا رخصة له في تركه إذا قدر على غسله، وهذا مرخص له في التيمم

ثُمَّ يُقِيمَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٤/٣-٤٩٥)]

وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

٤٠ - باب هل يسمي الحج أو العمرة عند

الإهلال أو تكفي النية منهما؟

قال نافع: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَيْتَكَ لَيْتَكَ
لَيْتَكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. [أخرجه
مالك (٣٣١/١)، البخاري (١٥٤٩)، مسلم (١١٨٤)، أبو داود (١٨١٢)،
الترمذي (٨٢٥)، الساجي (١٦٠/٥)، ابن ماجه (٢٩١٨)]

٩١٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ
جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْتَّوْحِيدِ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ لَيْتَكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

وذكر الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ مِنْ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتَكَ إِلَهَ
الْحَقِّ لَيْتَكَ.

قال الشافعي: كما روى جابر وابن عمر كَانَتْ أَكْثَرُ تَلْبِيَةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ الَّتِي أُجِبَ أَنْ تَكُونَ تَلْبِيَةُ الْمُحْرَمِ لَا يَقْصُرُ
عَنْهَا، وَلَا يُجَاوِزُهَا إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ، فَإِنَّهُ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تَلْبِيَةٌ وَالتَّلْبِيَةُ إِبْجَابَةٌ.
فإِذَا أَنَّهُ أُجَابَ إِلَهَ الْحَقِّ بَلَيْتَكَ أَوَّلًا وَآخِرًا.

٩١٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ
أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يُظْهِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
لَيْتَكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ قَالَ حَتَّى
إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يُصْرَفُونَ عَنْهُ كَأَنَّهُ أَعْجَبَهُ مَا هُوَ فِيهِ
فَرَأَى فِيهَا لَيْتَكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ
وَحَسِبْتُ أَنَّ ذَلِكَ يَوْمُ عَرَفَةَ.

قال الشافعي: وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبر أن
العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها، ولا يضيق على
أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله تعالى
ودعائه مع التلبية، غير أن الاختيار عندي أن يفرده ما روى عن
النبي ﷺ من التلبية، ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي
ﷺ ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية.

٩١٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ
بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعَ سَعْدَ
بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ يُكْبِي يَأْذَا الْمَعَارِجِ، فَقَالَ: سَعْدُ
الْمَعَارِجِ؟ إِنَّهُ لَذُو الْمَعَارِجِ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نَلْبِي عَلَى عَهْدِ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فيما
حكينا من الأحاديث عن النبي ﷺ دليل على أن نية الملبّي كافية
له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية المصلّي مكتوبة أو نافلة
أو ندراً كافية له من إظهار ما ينوي منها بأي إحرام نوى، ونية
الصائم كذلك.

وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمي
أن حجه هذا عن غيره.

٩١٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا سَمِعُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَلْبِيَتِهِ حَجًّا قَطُّ وَلَا عُمْرَةً.

قال الشافعي: ولو سمي المحرم ذلك لم اكراهه إلا أنه لو
كان سنة سماه رسول الله ﷺ أو من بعده، ولو لبس المحرم،
فقال: لَيْتَكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَهُوَ يَرِيدُ حَجَّةً كَانَ مَفْرَدًا، وَلَوْ أَرَادَ
عُمْرَةً كَانَ مُعْتَمِرًا، وَلَوْ سَمَى عُمْرَةً وَهُوَ يَرِيدُ حَجًّا كَانَ حَجًّا،
وَلَوْ سَمَى عُمْرَةً وَهُوَ يَرِيدُ قِرَانًا كَانَ قِرَانًا إِنَّمَا يَصِيرُ أَمْرُهُ إِلَى النِّيَّةِ
إِذَا أَظْهَرَ التَّلْبِيَةَ مَعَهَا، وَلَا يُلْزَمُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ
أَكْثَرُ مِنْ لَفْظٍ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا عَمَلٌ لِلَّهِ خَالِصًا لَشَيْءٍ لِأَحَدٍ مِنْ
الْأَدَمِيِّينَ غَيْرِهِ فِيؤْخَذُ فِيهِ بِمَا ظَهَرَ مِنْ قَوْلِهِ دُونَ نِيَّتِهِ، وَلَوْ لَبَسَ
رَجُلٌ لَا يَرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً لَمْ يَكُنْ حَاجًّا وَلَا مُعْتَمِرًا كَمَا لَوْ
كَبَّرَ لَا يَرِيدُ صَلَاةً لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ أَكَلَ سَحْرًا لَا
يَرِيدُ صَوْمًا لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِي الصَّوْمِ.

وكذلك لو لم ياكل يوماً كاملاً، ولا ينوي صوماً لم يكن
صائماً، وروى أن عبد الله بن مسعود لقي ركباً بالساحل محرمين
فلبوا قلبى ابن مسعود وهو داخل إلى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر
الله عز وجل، لا يضيق على أحد أن يقول: ولا يوجب على
أحد أن يدخل في إحرام إذا لم ينو.

٤١ - باب كيف التلبية؟

٩١٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ
لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

إليه.

٤٢- باب رفع الصوت بالتلبية

٩١٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَّادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالِإِهْلَالِ، يَرِيدُ أَحَدَهُمَا. [أخرجه مالك (٣٣٤/١)، أبو داود (١٨١٤)]

قال الشافعي: وما أمر به جبريل رسول الله ﷺ فأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أصحابه هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا جهدهم ما لم يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم فكانوا نكرو قطع أصواتهم، وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال؛ فكان النساء مأمورات بالستر؛ فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بها وأستر لها، فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها.

٤٣- باب أين يستحب لزوم التلبية؟

٩١٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ قَالَ: كَانَ سَلَفُنَا لَا يَدْعُونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ أَرْبَعٍ، عِنْدَ اضْطِمَامِ الرَّفَاقِ حَتَّى تَنْضَمَ وَعِنْدَ إِشْرَافِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ وَهَبُوطِهِمْ مِنْ بُطُونِ الْأُذْيَةِ وَعِنْدَ هُبُوطِهِمْ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي يُشْرِفُونَ مِنْهُ وَعِنْدَ الصَّلَاةِ إِذَا فَرَعُوا مِنْهَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٥٩/٣)]

قال الشافعي: وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق لما روي عن رسول الله ﷺ من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يأمرهم برفع الصوت بالتلبية، وإذا كانت التلبية براءً أمر الملبون برفع الصوت به فأولى المواضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضطمام الرفاق، وأين كان اجتماعهم بما يجمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت، وأن معنى رفع الصوت به كمعنى رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهد له به، وإن في ذلك تنبيهاً للسامع له، يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها، ويؤجر له المنبه له

٤٤- باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في

المساجد

قال الشافعي: فإن قال قائل: لا يرفع الملب صوتاً بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومنى فهذا قول يخالف الحديث، ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد، إذ حكى عن رسول الله ﷺ أن جبريل أمره أن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فمتى كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها، ولو جاز لأحد أن يقول يرفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول يرفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخففها حيث زعمت أنه يرفعها، وهذا لا يجوز عندنا لأحد، وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضطمام الرفاق دليل على أنهم واضطمروا عليها عند اجتماع الناس، وإذا تحروا اجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أو في مثل معناها؟ أرايت الأذان أيترك رفع الصوت به في مسجد الجماعات؟ فإن قيل: لا؛ لأنه قد أمر برفع الصوت قبل.

وكذلك التلبية به أرايت لو لم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً أكانت التلبية تعدو أن يرفع الصوت بها مع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهى عنها في الجماعات؛ لأن ذلك يشغل المصلي عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو مثل غيرهم، وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أدباً وإعظاماً لها، فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى؛ لأنه في الحرم.

٤٥- باب التلبية في كل حال

٩١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْثُرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٥٨/٣)]

٩٢٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ رَاكِباً وَنَازِلاً وَمُضْطَجِعاً. [أخرجه البيهقي (٤٣/٥)]

٩٢١- قال الشافعي: وَتَلَبَّيْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَفَيفَةِ أَنَّهُ سُئِلَ أَكَلَيْمِي الْمُحَرِّمُ وَهُوَ جُبٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي]

في «معرفة السنن والآثار» (٣/٥٥٨)

فهو الحج، وإن حبستني بحابس فهي عمرة. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٥)]

قال الشافعي: ولو ثبت حديث عروة عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعده إلى غيره؛ لأنه لا يحمل عني خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ وكانت الحجة فيه أن يكون المستثنى مخالفاً غير المستثنى من محصر بعدو أو مريض أو ذهاب مال أو خطأ عدو أو توان، وكان إذا اشترط فحبس بعدو أو مريض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدي ولا كفارة غيره وانصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يحج حجة الإسلام فيحجها وكانت الحجة فيه أن رسول الله ﷺ لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما يأمر به، وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط، وكان وجه أمرها بالشرط إن حبس عن الحج فهي عمرة أن يقول إن حبستني حابس عن الحج، ووجدت سبيلاً إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة، وكان موجوداً في قولها أنه لا قضاء ولا كفارة عليه، والله أعلم.

ومن لم يثبت حديث عروة لانتقاعه عن النبي ﷺ احتمل أن يحتج في حديث عائشة؛ لأنها تقول: إن كان حج وإلا فهي عمرة، وقال استدل بأنها لم تره يحمل إلا بالوصول إلى البيت، ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط رأت له أن يحمل بغير وصول إلى البيت أمرته به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كما روي عن عمر بن الخطاب، والظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذ أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط، ولم يشترط، فلا يكون للشرط معنى، وهذا مما استخير الله تعالى فيه، ولو جرد أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر فيمن فاته الحج يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ويهدي، وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط، وليس يذهب في إبطاله إلى شيء عالٍ أحفظه.

٩٢٦- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أنه سأل عن الاستثناء في الحج فأنكره. [أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢٤٩/٤)]

ومن أبطأ الاستثناء فعول رجل به فحل من حج أو عمرة فأصاب النساء والطيب والصبي جعله مفسداً وجعل عليه الكفارة فيما أصاب، وأن يعود حراماً حتى يطوف بالبيت، ثم يقضي حجا، إن كان أحرم بحج أو عمرة، إن كان أحرم بعمرة.

قال الشافعي: والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فليبي المرأة طاهراً وجنباً وغير متوضئ، والمرأة حائضاً وجنباً وطاهراً، وفي كل حال، وقد قال رسول الله ﷺ لِعَائِشَةَ وَعَرَكَتْ أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَالتَّلْبِيَةُ مِمَّا يَفْعَلُ الْحَاجُّ.

٤٦- باب ما يستحب من القول في أثر التلبية

قال الشافعي: استحب إذا سلم المصلي أن يبي ثلاثاً واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي ﷺ ويسأل الله جل ثناؤه رضاه والجنة والتعود من النار اتباعاً ومعولاً أن الملبّي وافد الله تعالى، وأن منطقه بالتلبية منطق بهجاء داعي الله، وأن تمام الدعاء ورجاء إجابته الصلاة على النبي ﷺ، وإن يسأل الله تعالى في أثر كمال ذلك بالصلاة على النبي ﷺ الجنة، ويتعود من النار، فإن ذلك أعظم ما يسأل ويسأل بعدها ما أحب.

٩٢٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن صالح بن محمد بن زائدة، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستغفاره برحمته من النار. [أخرجه البيهقي (٤٦/٥)]

٩٢٣- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي ﷺ. [أخرجه البيهقي (٤٦/٥)]

٤٧- باب الاستثناء في الحج

٩٢٤- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر بضباعة بنت الزبير، فقال أما تريدان الحج؟ فقالت: إني شاكية، فقال لها جئي واشترطي أن مجلي حيث حبستني. [أخرجه البخاري (٥٠٨٩)]

مسلم (١٢٠٧)، النسائي (١٦٨/٥)

٩٢٥- أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: قالت لي عائشة هل تستثني إذا حججت؟ فقلت لها ماذا أقول؟

فقلت: قل اللهم الحج أردت وله عمدت؛ فإن يسرت

٤٨- باب الإحصار بالعدو

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ الآية.

قال الشافعي: فلم أسمع ممن حفظت عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفاً في أن هذه الآية نزلت بالحديبية حين أحصر النبي ﷺ فحال المشركون بينه وبين البيت، وأن رسول الله ﷺ نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالاً، ولم يصل إلى البيت ولا أصحابه إلا عثمان بن عفان وحده وسد ذكر قصته، وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل إياهم أن لا يخلقوا حتى يبلغ الهدي محله وأمره، ومن كان بو أدنى من رأسه بفدية سماها، وقال عز وجل ﴿فَإِذَا أَمِيتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية، وما بعدها يشبهه، والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعدو قضاء؛ لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء، وذكر فرائض في الإحرام بعد ذكر أمره.

قال: والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرت من ظاهر الآية، وذلك أنا قد علمنا في متواطى أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله ﷺ عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم، ثم اعتمر رسول الله ﷺ عمرة القضية وتخلّف بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علمته، ولو لزمهم القضاء لأمرهم رسول الله ﷺ إن شاء الله تعالى أن لا يتخلّفوا عنه، وما تخلّفوا عن أمر رسول الله ﷺ، وفي تواطى أخبر أهل المغازي، وما وصفت من تخلّف بعض من أحصر بالحديبية، والحديبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل، ومنه ما هو في الحرم، فإنما نحر الهدي عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله ﷺ الذي يبيع فيه تحت الشجرة فانزل الله عز وجل ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ فهذا كله نقول فنقول من أحصر بعدو حل حيث يجلس في حل كان أو حرم ونحر أو ذبح هدياً.

وأقل ما يذبح شاة؛ فإن اشترك سبعة في بدنة أو بقرة أجزأتهم أخرجوا معاً ثمنها أو أحدهم، وهب لهم حصصهم منها قبل ذبحها فذبحوها، فأما إن ذبحها، ثم وهب لهم حصصهم منها فهي له ولا تجزئهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من إحرامه والمحصر قائم عليه؛ فإن خرج من إحرامه والعدو بحاله، ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكانوا على رجاء من الوصول إلى البيت بإذن العدو لهم أو زوالهم عن البيت أحييت أن لا يعجلوا بالإحلال، ولو عجلوا به، ولم ينتظروا جاز لهم إن شاء الله تعالى. ولو أقام المحصر متائباً لأي وجه ما كان أو متوائباً في

الإحلال فاحتاج إلى شيء مما عليه فيه الفدية، ففعله اقتدى؛ لأن فدية الأذى نزلت في كعب بن عجرة وهو محصر.

فإن قال قائل: ما قول الله عز وجل في الحديبية ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؟
قيل: والله أعلم.

أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع نحره؛ لأن رسول الله ﷺ نحر في الحل.

فإن قال: فقد قال الله عز وجل في البدن ﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى أَلْبَتِ الْعَتِيقِ﴾ قيل ذلك إذا قدر على أن ينحرفها عند البيت العتيق فهو محلها؛ فإن قال: فهل خالفك أحد في هدي المحصر؟
قيل: نعم، عطاء بن أبي رباح كان يزعم أن النبي ﷺ نحر في الحرم؛ فإن قال فبأي شيء رددت ذلك وخبر عطاء، وإن كان منقطعاً شبيه بخبرك عن أهل المغازي؟

قلت: عطاء وغيره يذهبون إلى أن محل الهدي وغيره ممن خالفنا يقول لا محل المحصر بعدو ولا مرض حتى يبلغ الهدي الحرم فينحر فيه لما وصفت من ذكرهم أن النبي ﷺ لم ينحر إلا في الحرم؛ فإن قال: فهل من شيء يبين ما قلت؟

قلت: نعم إذا زعموا، وزعمنا أن الحرم منتهى الهدي بكل حال، وإن نحر فيه، فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن هدي النبي ﷺ لم يبلغ الحرم.

فإن قال: وابن ذلك؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾.
فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾.

قلت: الله أعلم بمحله ما هنا يشبه أن يكون إذا أحصر نحره حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الإحصار الحرم وهو كلام عربي واسع، وخالفنا بعض الناس، فقال: المحصر بالعدو والمرضى سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الإحرام.

وقال: عمرة النبي ﷺ التي اعتمر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها، ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص؟ فقيل لبعض من قال هذا القول: إن لسان العرب واسع فهي تقول: اقتضيت ما صنع بي واقتصت ما صنع بي فبلغت ما منعت مما يجب لي، وما لا يجب علي أن أبلغه، وإن وجب لي.

قال الشافعي: والذي نذهب إليه من هذا أنها إنما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر لرسوله

أو بعيداً أن يرجعَ حتى يصلَ إلى ما صدَّ عنه من البيتِ واختيارياً له في ذلكَ بالقربِ بآئِه، وإن كانَ الرجوعُ له مباحاً فتركُ الرجوعِ كانَ فيه وحشةً أكثرَ بهذا المعنى، وإن كانَ الرَّاجِعُ من بعدِ أعظمِ أجرًا.

ولو أجمتَ له أن يذبحَ ويملِّقَ ويملِّقَ وينصرفَ فذبحَ، ولم يملِّقَ حتى يزولَ العدوُّ لم يكنْ له الحلاقُ، وكانَ عليه الإتمامُ؛ لأنَّه لم يملِّقَ حتى صارَ غيرَ محصورٍ وهوَ مأجورٌ في الذَّبحِ إن شاءَ اللهُ تعالى، وهذا قولٌ من يقولُ لا يكملُ إحلالُ الحرمِ إلا بالحلاقِ، ومن قال يكملُ إحلاله قبلَ الحلاقِ والحلاقِ أوَّلُ الإحلالِ قال: إذا ذبحَ، فقد حلَّ، وليسَ عليه إذا ذبحَ أن يمضيَ على وجهه، ولو أحصرَ ومعه هديٌّ قد ساقه متطوعاً به أو واجباً عليه قبلَ الإحصارِ فله ذبحه في مكانه كما ذبحَ رسولُ الله ﷺ هديه بالحديبية، وقد أوجبه قبلُ أن يحصرَ، وإذا كانَ عليه أن يملِّقَ بالبيتِ فمنعه فحلَّ دونَه بالعذرِ كانَ كذلكَ الهدْيُ أوَّلُ أن يكونَ له نحره حيثُ حبسَ وعليه الهدْيُ لإحصاره سوى ما وجبَ قبلُ أن يحصرَ من هديٍّ وجبَ عليه بكلِّ حالٍ.

قال الشافعي: ولو وجبَ عليه هديٌّ في فوره ذلكَ، فلم يكنْ معه كانَ له أن يشتريه ويذبحه مكانه، ولو كانَ وجبَ عليه قبلَ ذلكَ كانَ ذلكَ له، ولو أخرَّ هديه لبيعتَ به إذا ذهبَ الحصرُ كانَ أحبَّ إليَّ؛ لأنَّه شيءٌ لم يجبَ عليه في فوره. وتأخيرُه بعدَ فوره كتأخيرُه بعدما وجبَ عليه.

قال: ولو أحصرَ ولا هديٍّ معه اشترى مكانه هدياً وذبحه وحلَّ، ولو وهبَ له أو ملكه بأيِّ وجه ما كانَ فذبحه أجرًا عنه؛ فإن كانَ موسراً لأن يشتريَ هدياً، ولم يجدَ هدياً مكانه أو معسراً بهديٍّ، وقد أحصرَ، ففيها قولان، أحدهما لا يملِّقُ إلا بهديٍّ، والآخرُ أنه مأمورٌ بأن يأتيَ بما يقدرُ عليه، فإذا لم يقدرَ على شيءٍ خرجَ ثَمًا عليه، وكانَ عليه أن يأتيَ به إذا قدرَ عليه، ومن قال: هذا قال يملِّقُ مكانه ويذبحُ إذا قدرَ؛ فإن قدرَ على أن يكونَ الذَّبحُ بمكَّةَ لم يميزَ أن يذبحَ إلا بها، وإن لم يقدرَ ذبحَ حيثُ يقدرَ.

قال: ويقال: لا يميزه إلا هديٍّ، ويقالُ يميزه إذا لم يجدَ هدياً طعاماً أو صياماً؛ فإن لم يجدَ الطعامَ كانَ كمن لم يجدَ الهدْيَ، وإن لم يقدرَ على الصَّيامِ كانَ كمن لم يجدَ هدياً ولا طعاماً، وإذا قدرَ أدَّى أيُّ هذا كانَ عليه.

وإن أحصرَ عبدٌ قد أذنَ له سيِّده في الحجِّ والعبدُ لا مالَ له وعليه الصَّومُ تقوُّمُ له الشَّاةُ دراهم، ثمَّ الدَّراهمُ طعاماً، ثمَّ يصومُ عن كلِّ مدٍّ يوماً والقولُ في إحلاله قبلَ الصَّومِ واحدٌ من قولين، أحدهما أن يملِّقَ قبلَ الصَّومِ، والآخرُ لا يملِّقَ حتى يصومَ والأوَّلُ أشبههما بالقياس؛ لأنَّه إذا أمرَ بالخروجِ من الإحرامِ والرجوعِ

ﷺ فدخلَ عليهم كما منعه لا على أن ذلكَ وجبَ عليه قال: أفتذكرُ في ذلكَ شيئاً؟

فقلت: نعم. أخبرنا سفيانٌ عن مجاهدٍ.

قال الشافعي: فقالَ فهذا قولُ رجلٍ لا يلزمُني قوله.

قلت: ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالةُ القرآنِ وأخبارُ أهلِ المغازي، وما تدلُّ عليه السُّنةُ، فقالَ: قد سمعتُ ما ذكرتُ من السُّنةِ، ولم تسند فيه حديثاً بيناً.

فقلت: ولا أنتُ أسندت فيه حديثاً في أن عمرةَ النَّبيِّ ﷺ يقالُ لها عمرةُ القضيةِ، وإنما عندك فيها أخبارهم؛ فكانَ لي دفعُ ما علمت، ولم تقم فيه حديثاً مسنداً ثَمًا يثبتُ على الانفرادِ، ولم يكنْ إذا كانَ معروفاً متواطئاً عندَ بعضِ أهلِ العلمِ بالمغازي؛ فإن لم يكنْ لي دفعك عنه بهذا، لم يكنْ لك دفعي عن أنه تخلَّفَ بعضُ من شهدَ الحديبيةَ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ عن عمرةِ القضيةِ، فقالَ: ما يقنعني هذا الجوابُ فاذلني على الدَّلالةِ من القرآنِ.

قلت قال الله عزَّ وجلَّ ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتِ قِصَاصٌ فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ قال فمن حجَّني أن الله عزَّ وجلَّ قال قِصَاصٌ والقصاصُ إنما يكونُ بواجبٍ.

قال الشافعي: فقلت له إن القصاصَ، وإن كانَ يجبُ لمن له القصاصُ فليسَ القصاصُ واجباً عليه أن يقتصَّ قال: وما دُلَّ على ذلكَ؟

قلت: قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ أفواجبٌ على من جرحَ أن يقتصَّ فمن جرحه أو مباحٌ له أن يقتصَّ وخيرٌ له أن يعفو؟

قال له: أن يعفو ومباحٌ له أن يقتصَّ، وقلتُ له قال الله عزَّ وجلَّ ﴿فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، فلو أن معتدياً مشركاً اعتدى علينا كانَ لنا أن نعتديَ عليه بمثلٍ ما اعتدى علينا، ولم يكنْ واجباً علينا أن نفعلَ قال ذلكَ على ما وصفت.

فقلت: فهذا يدلُّك على ما وصفت، وما قال مجاهدٌ من أن الله عزَّ وجلَّ أقصَّه منهم فدخلَ عليهم في مثلِ الشَّهرِ الَّذي ردَّوه فيه، وليست فيه دلالةٌ على أن دخوله كانَ واجباً عليه من جهةِ قضاءِ النَّسكِ، والله أعلمُ، وإنما يدركُ الواجبُ فيه وغيرُ الواجبِ خبراً والخبرُ يدلُّ على مثلٍ ما وصفنا من أنه ليسَ بواجبٍ.

قال الشافعي: ومن أحصرَ في موضعٍ كانَ له أن يرجعَ عن موضعه الَّذي أحصرَ فيه ويملِّقَ، فإذا أمِنَ بعدَ انصرافه كانَ له أن يتمَّ على الانصرافِ قريباً كانَ أو بعيداً إلا أني إذا أمرته بالخروجِ من إحرامه عاذَ كمن لم يحرم قطُّ، غيرَ أني أحبُّ له إذا كانَ قريباً

للخوف أشبه لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزيه في كل موضع.

وإذا أحصر رجل أو امرأة أو عدد كثير بعدو مشركين كالعدو الذي أحصر بهم رسول الله ﷺ عام الحديبية وأصحابه؛ فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف؛ لأنهم ترك القتال إلا في الفير أو أن يبدؤوا بالقتال، وإن كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم، وإن كان النظر للمسلمين قتلهم اخترت قتالهم ولبس السلاح والفديقه، وإذا أحصروا بغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد الإحلال من الإحصار.

فإن قال قائل: فكيف زعمت أن الإحصار بالمسلمين إحصار يحل به الحرم إذ كان رسول الله ﷺ إنما أحصر بمشركين؟

قيل له: إن شاء الله تعالى ذكر الله الإحصار بالعدو مطلقاً لم يخص فيه إحصاراً بكافر دون مسلم، وكان المعنى للذي في الشرك الحاضر الذي أحل به المحصر الخروج من الإحرام خوفاً أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه؛ فكان معقولاً في نص السنة أن من كان بهذه الحال كان للمحصر عذر بأن يخرج من إحرامه به.

٩٢٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِراً، فَقَالَ: إِنْ صَلَّيْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (٣٦٠/١)، البخاري (٤١٨٣)، مسلم (١٢٣٠)]

قال الشافعي: يعني أحللنا كما أحللنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية.

وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذي وصفت؛ لأنه إنما كان بمكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم إن منعوه أو خافهم إن لم يمنعوه أن ينال في غمار الناس فهو في حال من أحصر؛ فكان له أن يحل، وإن أحصر بمشركين أو غيرهم فاعطوهم الأمان على أن يأذنوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا بمن لا يوثق بأمانه ويعرف غدرهم، فيكون لهم الانصراف إذا كانوا هكذا بعد الإحلال، ولو كانوا بمن يوثق بأمانه بعد فاعطوه أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير، لم أر أن يعطوهم شيئاً لأن لهم عذراً في الإحصار يحل لهم به الخروج من الإحرام وإن أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شيء؛ لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار، ولو فعلوا ما حرم ذلك عليهم، وإن كرهته لهم كما لا يجرم عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم ومباح للمحصر قتال من منعه من البيت من المشركين ومباح له

الانصراف عنهم؛ لأن رسول الله ﷺ قد فعل الأمرين فقاتلهم وانصرف عنهم، ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب إنسيه فقتلها لم يكن عليه في ذلك غرم، ولو قاتلهم فأصاب لهم صيداً يملكونه جزاءه بمثل، ولم يضمن لهم شيئاً، ولو كان الصيد لمن هو بين ظهرانيهم من المسلمين بمن لا يقاتلهم فأصابه جزاءه بمثل وضمنه للمسلمين؛ لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها.

ولو كان الوحش لغير مالك جزاءه المحرم بمثل إن شاء مكانه؛ لأن الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله ﷺ بها كعباً وجعل الهدي في مكانه ونحر رسول الله ﷺ ما ساق من الهدي تطوعاً في مكانه، فيكون حال الإحصار غير حال الوصول، ولو كرهت أن يوصله إلى البيت لم أكره ذلك إلا لأن يحدث عليه حدث، فلا يقضى عنه.

ولو أحصر قوم بعدو فأرادوا الإحلال، ثم قاتلوهم لم أر بذلك بأساً، ولو أحصر قوم بعدو غير مقيمين بمكة أو في الموضع الذي أحصروا فيه؛ فكان الحرم يؤمل انصرافهم ويأمنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أباناً ثلاثاً، ولو زاد كان أحب إلي، ولو انصرف بعد إحلاله، ولم يتم ثلاثاً جاز له ذلك؛ لأن معنى انصراف العدو مغيب، وقد يريدون الانصراف، ثم لا ينصرفون، ولا يريدونه، ثم ينصرفون، وإنما كان مقام النبي ﷺ بالحديبية مراسلة المشركين ومهادنتهم، ولو أحصر قوم بعدو دون مكة، وكان للحاج طريق على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق إن كانوا يأمنون بها، ولم يكن لهم رخصة في الإحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا إلى البيت ويقدروا؛ فإن كانت طريقهم التي يأمنون فيها بحراً لا برّاً، لم يلزمهم ركوب البحر؛ لأنه خوف تلف، ولو فعلوا كان أحب إلي، وإن كان طريقهم برّاً وكانوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا إذا كانوا غير قادرين على الوصول إلى البيت محصرين بعدو؛ فإن كان طريقهم برّاً يبعدوا وكانوا قادرين على الوصول إلى البيت بالأموال والأبدان، وكان الحج فيوتهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفة والمروة؛ لأن أول الإحلال من الحج الطواف، والقول في أن عليهم الإعادة وأنها ليست عليهم واحد من قولين، أحدهما أنه لا إعادة للحج عليهم؛ لأنهم ممنوعون منه بعدو، وقد جاءوا بما عليهم مما قدروا من الطواف، ومن قال: هذا قال وعليهم هدي لفوت الحج وهو الصحيح في القياس، والقول الثاني أن عليهم حجاً وهدياً وهم كمن فاته الحج بمن أحصر بغير عدو إذا صاروا إلى الوصول إلى البيت ولهذا وجه، ولو وصلوا إلى مكة وأحصروا فمنعوا عرفه حلوا بطواف وسعي وحلاق وذبح، وكان القول في هذا كالقول في المسألة قبلها وسواء المكّي المحصر، إن أقبل من أقر محرماً وغير المكّي يجب على كل ما يجب على

كل.

فإن قال قائل: أرايت العدو إذا كان مانعاً خوفاً فأذنت للمحرم أن يحل بمنعه أفتجد أبا الرجل وأمه وسيّد العبد وزوج المرأة في معناه؟

قيل له: نعم، هم في معناه أنهم مانعون، وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع، وليس للعدو المنع ومخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفاً.

فإن قال: كيف جمعت بينهم وهم مفترقون في معنى، وإن اجتمعوا في معنى غيره؟

قلت: اجتمعوا في معنى وارد هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة إذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزوجهامان معها وحفظت عن النبي ﷺ أنه قال: لا يحل لأمراة أن تصوم يوماً وزوجها شاهداً إلا بإذنه؛ فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت إذا لم يحل لها الصوم إلا بإذنه؛ فكان له أن يفطرها، وإن صامت؛ لأنه لم يكن لها الصوم، وكان هكذا الحج، وكان سيّد العبد أقرّر عليه من زوج المرأة على المرأة، وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتها أوجب، فهذا قلت ما وصفت.

٥٠- باب الإحصار بالمرض

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

قال الشافعي: فلم أسمع مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها نزلت بالحيضة، وذلك إحصار عدو؛ فكان في الحصر إذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدي، ثم بين رسول الله ﷺ أن الذي يحل منه المحرم الإحصار بالعدو فرايت أن الآية بأمر الله تعالى بإتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج ومعتزم إلا من استثنى الله، ثم سن فيه رسول الله ﷺ من الحصر بالعدو، وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت: وإن لم يلفظوا به إلا كما حدث عنهم.

٩٢٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٥)]

قال الشافعي: قول ابن عباس لا حصر إلا حصر العدو، لا حصر يحل منه الحصر إلا حصر العدو كأنه يريد مثل المعنى الذي وصفت، والله أعلم.

٩٢٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ

وإن أحصر المكّي بمكة عن عرفة فهو كالغريب يحصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلان، والقول في قضائهما كالقول في المسألين قبل مسألتهما، ولا يخرج واحد منهما من مكة إذا كان أهلاً له بالحج، ولو أهلاً من مكة، فلم يطوفا حتى أخرجا منها أو أحصرا في ناحيتهما ومنعا الطواف كانا كمن أحصر خارجاً منها في القياس، ولو ترتبنا لعلهما يصلان إلى الطواف كان احتياطاً حسناً، ولو أحصر حاج بعد عرفة بمزدلفة أو بمنى أو بمكة فمنع عمل مزدلفة ومنى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحلق إذا كان له الخروج من الإحرام كله كان له الخروج من بعضه؛ فإن كانت حجة الإسلام فحل إلا النساء قضى حجة الإسلام، وإن كانت غير حجة الإسلام، فلا قضاء عليه؛ لأنه محصر بعدو، ولو أراد أن يسلك عن الإحلال حتى يصل إلى البيت فيطوف به ويهريق دمًا لترك مزدلفة، ودمًا لترك الجمار ودمًا لترك البيوتة بمنى ليالي منى أجزأ ذلك عنه من حجة الإسلام متى طاف بالبيت، وإن بعد ذلك؛ لأنه لو فعل هذا كله بعد إحصار، ثم أهرق له دمًا أجزأ عنه من حجة الإسلام.

وكذلك لو أصاب صيداً فداه، وإنما يفسد عليه أن يجزي عنه من حجة الإسلام النساء فقط؛ لأن الذي يفسد الحج دون غيره مما فعل فيه، والمحصر بعدو، والمحصر أي حبس ما كان نامره بالخروج منه؛ فإن كانوا مهلين بالحج فأصابوا النساء قبل يحلّون فهم مفسدون للحج وعليهم معاً بدنة وحج بعد الحج الذي أفسدوه، وإذا أصابوا ما فيه الفدية كانت عليهم الفدية ما لم يحلوا، فإذا حلوا فهم كمن لم يحرم.

٤٩- باب الإحصار بغير حبس العدو

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولو أن رجلاً أهلاً بالحج فحبسه سلطاناً؛ فإن كان حبسه غاية يرى أنه يدرك معها الحج وكانت طريقه آمنة بمكة لم يحل؛ فإن أرسل مضى، وإن كان حبسه مغيباً عنه لا تدرى غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج إذا أرسل أو لا يمكنه المضي إلى بلده فله أن يحل كما يحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها ومثلها العبد يهلون فيمنعهم سادتهم.

قال الشافعي: في الرجل يهل بالحج غير الفريضة فيمنعه والداه أو أحدهما: أرى واسعاً له أن يحل محل المحصر.

قال الشافعي: وهذا إذا كانت حجة تطوع، فأما الفريضة إذا أهل بها مضى فيها، ولم يكن لواحد من والديه منعه بعد ما لزمته وأهل بها.

عَبَدَ اللَّهَ بْنَ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُجِسَ دُونَ الثَّيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالثَّيْتِ وَيَتَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

٩٣٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: الْمُحْصَرُ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالثَّيْتِ وَيَتَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ؛ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ لُبْسِ الثَّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا صَنَعَ ذَلِكَ وَافْتَدَى. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]
قال الشافعي: يعني المحصر بالمرض، والله أعلم.

٩٣١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَابْنَ الزُّبَيْرِ أَقْبَوْا ابْنَ حَزْبَةَ الْمَخْزُومِيَّ، وَأَنَّهُ صُرِعَ بِنَعْصِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَيَقْتَدِي، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِي. [أخرجه مالك (٣٦٢/١)]

٩٣٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيمًا أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالطَّرِيقِ كَسِرَتْ فَخِذِي فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ وَبِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ فِي أَنْ أَجِلُّ فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

٩٣٣ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ رَجُلٍ كَانَ قَرِيبًا وَأَحْسَبُهُ قَدْ سَمَاهُ، وَذَكَرَ نَسَبَهُ وَسَمَى الْمَاءَ الَّذِي أَقَامَ بِهِ الدُّنَّةَ وَحَدَّثَ شَبِيهَا بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٤٣/٤)]

٩٣٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرِمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا الثَّيْتُ. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

قال الشافعي: وسواء في هذا كله أي مرض ما كان، وسواء ذهب عقله فيما لم يذهب، وإن اضطرَّ إلى دواء يداوي به دووي، وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء.

فإن قال قائل: كيف امرت الذاهب العقل أن يقتدي عنه والقلم مرفوع عنه في حال تلك؟

قيل له: إن شاء الله إنما يداويه من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداوي له في ماله إن شاء ذلك

المداوي؛ لأنها جناية من المداوي على المداوي، وإن غلب المحرم على عقله فأصاب صيداً، ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه جزاءه من قبل أنه يلزم المحرم بإصابة الصيد جزاءً لمساكين الحرم كما يلزمه لو قتل لرجل والقاتل مغلوب على عقله، ولو أتلف لرجل مالا لزمته قيمته ويحتمل حلقه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعاً.

والقول الثاني لا شيء عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه، وأصل الصيد ليس بمحرم.

وكذلك حلق الشعر، وإنما جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبداً لله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته، وليس كأموال الناس الممنوعة بكل حال كالباح إلا في حال.

قال: ولو أصاب امرأته احتمل المعنيين، وكان أخف؛ لأنه ليس في إصابته لامراته إتلاف لشيء فأما طيبه ولبسه، فلا شيء عليه فيه من قبل أنا نضعه عن الجاهل العاقل والناسي العاقل، وهذا أولى أن يوضع عنه، وذلك أنه ليس في واحد منهما إتلاف لشيء، وقد يحتمل الجماع من المغلوب العقل أن يقاس على هذا؛ لأنه ليس بإتلاف شيء.

فإن قال قائل: أفرأيت إذا غلب على عقله كيف لم تزعم أنه خارج من الإحرام كما أنه خارج من الصلاة؟
قيل له: إن شاء الله لا اختلاف الصلاة والحج.

فإن قال قائل: فإين اختلافهما؟

قيل: يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهراً في صلاته عاقلاً لها ويحتاج إلى أن يكون عاقلاً لها كلها؛ لأن كلها عمل لا يجزيه غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الحج وهو جنب وتعمله الحائض كله إلا الطواف بالبيت.

فإن قال قائل: فما أقل ما يجزى الحاج أن يكون فيه عاقلاً؟

قيل له: عمل الحج على ثلاثة أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفه في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصف والمروة وهو يعقل، فإذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فما بينها فعمل عنه أجزأ عنه حجته إن شاء الله، وهذا مكتوب في دخول عرفه.

قال الشافعي: في مكّي أهل بالحج من مكّة أو غريب دخلها محرماً فحل، ثم أقام بها حتى أنشأ الحج منها فمنعها مرض حتى فاتهما الحج يطوفان بالبيت وبين الصفا والمروة ويحلقان أو يقصران، فإذا كان قابلاً حجاً وأجزأ كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل؛ لأنهما لم يكونا معتمرين قط إنما يخرجان بأقل ما يخرج به من عمل الحج إذا لم يكن لهما أن يعملوا بعرفة ومنى ومزدلفة، وذلك طواف وسعي وأخذ من شعره.

فإن قال قائل: فكيف بما روي عن عمر من هذا؟

قيل له: على معنى ما قلت إن شاء الله، وذلك أنه قال لسائله: اعمل ما يعمل المعتمر، ولم يقل له: إنك معتمر، وقال له: احجج قابلاً وأهد، ولو انقلب إحرامه عمرة لم يكن عليه حج، وكان مدركاً للعمرة، وفي أمره وأمرنا إياه بحج قابل دلالة على أن إحرامه حج، وأنه لا يتقلب عمرة، ولو انقلب عمرة لم يجوز أن تأمره بحج قابل قضاء وكيف يقضي ما قد انقلب عنه؟ ولكن أمره بالقضاء؛ لأنه فائت له، وقد جاء من فاته الحج فسأل عمر وهو ينحر ولا أشك إن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر، فلو كان حجه صار عمرة حين طلع الفجر من ليلة النحر، وكان الحج فائتاً لأمره عمر أن يخرج بنفسه إلى الحل فيلبي منه، ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمرة، وإنما قول من قال صار عمرة بغلط إلى قوله يعني صار عمله عمرة وسقط بعض عمل الحج إذا فاتت عرفه، ولو كان صار عمرة أجراً عنه من عمرة الإسلام وعمرة لو نذرها فتواها عند فوت الحج له وهو لا يجزي من واحد منهما.

ومن أحرّم بحج فحبس عن الحج بمرض أو ذهاب عقل أو شغل أو توان أو خطأ عدو، ثم أفاق من المرض في حين يقدر على إتيان البيت لم يحل من شيء من إحرامه حتى يصل إلى البيت؛ فإن أدرك الحج عامه الذي أحرّم فيه لم يحل إلى يوم النحر، وإن فاته حج عامه الذي أحرّم فيه حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحلق أو قصر؛ فإن كان إهلاله بحج فادركه، فلا شيء عليه، وإن كان إهلاله بحج، ففاته خرج منه بعمل عمرة وعليه حج قابل أو بعد ذلك، وما استيسر من الهدى، وإن كان قارناً فادرك الحج، فقد أدركه والعمرة؛ فإن فاته الحج حج بالطواف والسعي والحلق أو التقصير، وكان عليه أن يهل بحج وعمرة مقرونين لا يزيد على ذلك شيئاً كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمرة أمرناه أن يقضي ذلك بمثله لا يزيد على قضائه شيئاً غيره، وإذا فاته الحج فجاء بعد عرفه لم يقم بمنى، ولم يعمل من عمل الحج شيئاً، وقد خرج من عمل الحج مفرداً كان أو قارناً بعمل عمرة من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إليّ؛ فإن أخر ذلك فآذاه بعد أجراً عنه كما يؤخر حجة الإسلام بعد بلوغه أعواماً فيؤديها عنه متى أذاها، وإن اضطر قبل الإحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعلية فدية،

وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الإحرام قبل فوت الحج وبعده يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك؛ لأن الإحرام قائم عليه، ولو كان بمن يذهب إلى أن المريض يهل بهدي يبعث به فبعث بهدي ونحر أو ذبح عنه، وحل كان كمن حل، ولم يبعث بهدي، ولم ينحر، ولم يذبح عنه حراماً محالاً،

ولو رجع إلى بلده رجع حراماً محالاً، ولو صح، وقد بعث بهدي فمضى إلى البيت من فوره ذلك، وقد ذبح الهدى لم يجز ذلك الهدى عنه من شيء وجب عليه في إحرامه فدية حج ولا عمرة؛ لأنه ذبحه عما لا يلزمه.

ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فحبه كان ذلك له ما لم يتكلم بإيجابه، ولو أدرك الهدى قبل أن ينحر أو يذبح، وقد أوجبه بكلام يوجبه، كان واجباً أن يذبح، وكان كالمسألة الأولى، وكان كمن أوجبه تطوعاً، وكان كمن اعتق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فالتعق ماض تطوعاً، ولو لم يوجب الهدى بكلام وبعث به فادركه قبل أن يذبح كان مالاً من ماله، ولو لم يوجبه بكلام وقلده وأشعره وبعث به فادركه قبل أن يذبح فمن قال نيته في هديه وتحليله وتقليده وإعلامه أي علامات الحج أعلمه يوجبه عليه كأن كالكلام به، ومن قال: هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين آدميين، فلم يوجب عليه للآدميين إلا ما تكلم به، ولم يلزمه فيما بينه وبينهم إلا ما تكلم به بما يكون فيه الكلام، وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجزيه النية والعمل كما تجزيه في الصلاة والصوم والحج، ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله، والمكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات، ثم يمرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأي وجه ما كان مثل الغريب لا يزال يهل بطواف وسعي وحلق أو تقصير، ويكون عليه حج بعد حجه الذي فاته، وأن يهدي ما استيسر من الهدى شاة.

٥١- باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض

ولا غلبة على العقل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من فاته الحج لا يحصر العدو ولا محبوساً بمرض ولا ذهاب عقل بأي وجه ما فاته من خطأ عدو أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله، والمريض والذاهب العقل يفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والحلق أو التقصير، وما وجب على بعضهم وجب على كل، غير أن المتواني حتى يفوته الحج آثم إلا أن يعفو الله عنه.

فإن قال قائل: فهل من أثر فيما قلت؟

قلت: نعم، في بعضه وغيره في معناه.

٩٣٥- قال الشافعي: أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: من

العمرة، وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل حال، وخالفنا بعض الناس وبعض مكيناً في عبوس عن الحج بمرض، فقالوا هو والمحصّر بعد، ولا يفرقان في شيء، وقال ذلك بعض من لقيت منهم، وقال يبعث المحصر بالهدي، ويؤاذه المبعوث بالهدي معه يوماً يذبحه فيه عنه، وقال بعضهم يحتاط يوماً أو يومين بعد موعده، ثم يحلق أو يقصر، ثم يحل ويعود إلى بلده وعليه قضاء إحرامه الذي فاتته، وقال بعض مكيناً كما فاتته لا يزيد عليه، وقال بعض الناس بل إن كان مهلاً بمحج قضى حجاً وعمرة؛ لأن إحرامه بالحج صار عمرة وأحسبه.

قال: فإن كان قارناً فحجاً وعمرتين؛ لأن حجّه صار عمرة.

وإن كان مهلاً بعمرة قضى عمرة، وقال لي بعض من ذهب إلى هذا القول: لا تخالفك في أن آية الإحصار نزلت في الحديبية، وأنه إحصار عدو، أفرايت إذن الله تعالى للمحصّر بما استيسر من الهدى؟ ثم من رسول الله ﷺ الذبيح والإحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياساً على المحصر بالعدو أن تحكم له حكمك له؟

فقلت: له الأصل على الفرض إتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الإحلال للمحصّر بعدو، فقلنا في كل بأمر الله عز وجل، ولم نعد بالرخصة موضعها كما لم نعد بالرخصة المسح على الخفين، ولم نجعل عمامة ولا قفازين قياساً على الخفين، فقال: فهل يفرق الحصار بالعدو والمرض؟

قلت: نعم، قال واين؟

قلت: المحصر بعدو خائف القتل على نفسه إن أقدم عليه وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه، وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتحرّف للقتال أو يتخيّر إلى فتنة، فإذا فارق المحصر موضعه راجعاً صار إلى حال أحسن من حاله في التقدّم والمقام لمزايلة الخوف إلى الأمن والمريض ليس في شيء من هذه المعاني، لا هو خائف بشراً ولا صائر بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتقل عنه إلا رجاء البرّ والذي يرجوه في تقدّمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معتدلاً له في المقام والتقدّم إلى البيت والرجوع، فالمرضى أولى أن لا يقاس على المحصر بعدو، من العمامة والقفازين والبرقع على الخفين، ولو جاز أن يجهل ما وصفنا من الأصل في إتمام الحج والعمرة، وأن المستثنى المحصر بعدو، فقلنا الجيس ما كان كالعدو جاز لنا لو ضلّ رجل طريقاً أو أخطأ عدداً حتى يفوته الحج أن يحل، فقال بعضهم، إننا إنما اعتمدنا في هذا على الشيء رواه عن ابن مسعود وبه قلنا.

قلت لو لم يخالفه واحد ممن سمينا إننا قلنا بقوله أما كنت

أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر، فقد أدرك الحج، ومن لم يدرك عرفة فوقف بها قبل أن يطلع الفجر، فقد فاتته الحج فليات التيت فليطف به سبعا وليطف بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء، وإن كان معه هدي فليخرجه قبل أن يحلق، فإذا فرغ من طوافه وسغيه فليحلق أو يقصر، ثم ليبرجج إلى أهله؛ فإن أدركه الحج قابلاً فليحجج إن استطاع وليهد في حجه؛ فإن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٥)]

٩٣٦ - أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضلّ راحله، وأنه قدّم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له، فقال له: اصنع كما يصنع الممتنع، ثم قد خللت، فإذا أدركك الحج قابلاً حج وأهد ما استيسر من الهدى. [أخرجه مالك (٣٨٣/١)]

٩٣٧ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار أن هيار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب بنحر هديه، فقال له: عمر أذهب فطفت، ومن معك وأنحروا هدياً إن كان معكم، ثم اخلقوا أو قصروا، ثم ارجعوا، فإذا كان قابلاً حجوا وأهدوا «فمن لم يجد قصراً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم». [أخرجه مالك (٣٨٣/١)]

قال الشافعي: وبهذا كله ناخذ، وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة على أن عمر أنه يعمل عمل معتمر لا أن إحرامه عمرة، وإن كان الذي يفوته الحج قارناً حج قارناً وقرن وأهدى هدياً لفوت الحج وهدياً للقران، ولو أراد الحرم بالحج إذا فاتته الحج أن يقيم إلى قابل محرماً بالحج لم يكن ذلك له، وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لأحد أن يكون مهلاً بالحج في غير أشهر الحج، لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل «الحج أشهر معلومات» فاشبه، والله أعلم أن يكون حظر الحج في غيرها.

فإن قال قائل: فلم لم تقل أنه يقيم مهلاً بالحج إلى قابل؟

قيل: لما وصفت من الآية والأثر عن عمر وابن عمر، وما لا أعلم اختلفا فيه، وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرماً بالحج إلى أن يحج قابلاً كان عليه المقام، ولم يكن له الخروج من عمل يقدّر على المقام فيه حتى يكمله؛ لأننا رأينا كذلك

عجوجاً به؟

قال: رويتموه منقطعاً وحديثنا متصل.

قال: ومن أين؟

قلنا: فحديثك المتصل يوافق حديثنا عن عمر ويزيد عليه الهدي، والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال: لا أثبت لك بالحال عن عمر منقطعاً، فهل ترويه عن غير عمر؟

قلنا: نعم عن ابن عمر كما قلنا متصلاً قال: فكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما روينا عن عمر؟

قلنا: روينا عن عمر مثل روايتنا عن ابن عمر، وإن لم يكن متصلاً قال أفذهبت فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر، فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر؟

فقلت له: نعم ذهبت إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولك لقولنا قال وأين؟

قلت له: زعمت أن الحائض إذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمرة رفضت العمرة وأهلت بالحج وأهراقت لرفض العمرة دمًا، وكان عليها قضاؤها، ثم قلتم هذا فيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال: قد قلته في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين، ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا ثابت على الحائض بما روينا فيها.

فقلت له: ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دمًا عندك إلا لفوت العمرة؟

قال: فإن قلت ليس لفوت العمرة؟

قلت: فقل ما شئت قال لخروجها من العمرة بلا فوت؛ لأنها لو شاءت أقامت على العمرة.

قلت: فما تقول إن لم يرهقها الحج فأرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه، ثم تحج وتقضي العمرة؟ قال: ليس ذلك لها.

قلت: فهل أمرتها بالخروج من العمرة إلا بفوتها عندك وهي لو أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاتته الحج لم يكن له المقام على الحج، وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دمًا لخروجها قبل إكمال الإحرام الذي لزمها، ولم تجعل ذلك على الحاج، وقد خرج منه قبل إكمال الإحرام الذي لزمه واجتمعنا في هذا المعنى، وفي أنهما يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقتهما بينهما في الدم؟ وقلتم عن ابن عمر إن رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان فنسيه إلى أن يأتي رمضان آخر فصامه أنه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي، ويتصدق عن كل يوم على مسكين؛ لأنه لم يأت بالصوم في

قلت: ألسنا وإياكم نزعنا أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ لو اختلفا؛ فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصبر إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه بالقرآن بما وصفت لك، أو رأيت لو لم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن، وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه؟

قال: بلى، إن كان كما تقول.

قلت: فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ وثلاثة أكثر عدداً من واحد، قال فأين هو أصح؟

قلت: رأيت إذا مرض فأمرت أن يبعث بهدي، ويؤاخذ يوماً يذبح فيه عنه الهدي، ثم يملق أو يقصر ويحل الست قد أمرته بأن يملق وأنت لا تدري لعل الهدي لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمر أحداً بالخروج من شيء لزمهم بالظنون؟ قال: فإننا لا نقول بظن، ولكن بالظاهر.

قلت: الظاهر في هذا ظن، ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظناً كنت أيضاً متناقض القول فيه قال: ومن أين؟

قلت: إذا كان الحكم في أمرك المريض بالإحلال بالموعود بذبح الهدي، وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة فكيف زعمت أنه إن بلغه أن الهدي عطب أو ضل أو سرق، وقد أمرته بالإحلال فحل وجامع وصاد.

قال: يكون عليه جزاء الصيد والفدية ويعود حراماً كما كان.

قلت: وهكذا لو بعث الهدي عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال؟ نعم.

قلت: أفلمست قد اجتمعت له الإحلال، ثم جعلت عليه الفدية فيما اجتمعت له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد حلالاً أياماً وحراماً أياماً؟ فأني قول أشد تناقضاً وأولى أن يترك من هذا؟ وأي شيء يؤخذ من قول أولى أن ترده العقول من هذا؟ وقال أيضاً في الرجل تفوته عرفة ويأتي يوم النحر، فقال كما قلنا يطوف ويسعى ويملق أو يقصر وعليه حج قابل، ثم خالفنا، فقال: لا هدي عليه، وروى فيه حديثاً عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدي قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة، فقال كما قال عمر: وقال: قد روينا هذا عن عمر.

قال: فإلى قول من ذهبت؟

فقلت: روينا عن عمر مثل قولنا من أمره بالهدي.

موضع، فالحاج يفوته الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه، وخالفنا أيضاً، فقال: إن كان الذي فاته الحج مفرداً بالحج فعليه حج وعمره، وإن كان قارناً فعليه حج وعمرتان.

فقلت له: أقلت هذا خبراً أم قياساً؟ فلم يذكر خبراً نراه ولا عنده هو إذا أنصف حجة قال قياساً.

قلنا: فعلى أي شيء قسته؟

قال: إن عمر قال اعمل ما يعمل المقيم، فدل هذا على أن حجه صار عمره.

فقلت له: لما لم يكن يخرج من الإحرام إلا بطواف وسعي في حج كان أو عمره، وكان الطواف والسعي كمالاً ما يخرج به من العمرة، وعرفة والجمار ومنى والطواف كمالاً ما يخرج به من الحج؛ فكان إذا فاتته عرفة لا حج له ولا عمل عليه من عمل الحج؛ فقليل أخرج بأقل ما يخرج به من الإحرام، وذلك عمل معتمر لا أن حجه صار عمره أرايت لو كانت عليه عمرة واجبة فنوى بهذا الحج عمره، ففاته أيقضي العمرة الواجبة عنه؟

قال: لا؛ لأنه عقده حجاً.

قلت: فإذا عقده حجاً لم يصير عندك عمرة تجزي عنه؟

قال: لا.

فقلت: فمن أين زعمت أنه عمرة وهو لا يجزي عنه من عمرة واجبة، ولو ابتدأ بإحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه؟

وقلت له: ولو كان صار عمره كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج ولا عمرة؛ لأنه قد قضى العمرة، وإنما فاتته الحج، فلا يكون عليه حج وعمره، فقال: إنما قلته؛ لأن الحج تحول عمره، ففاته لما فاتته الحج.

فقلت له: ما أعلمك تورّد حجة إلا كانت عليك أرايت إحرامه بالحج متى صار عمره؟

قال بعد عرفة.

قلت: فلو ابتدأ الإحرام بعد عرفة بعمرة أكون غير محرم بها أو محرماً بجزية العمل عنها، ولا يقضيها؟

قال: فنقول ماذا؟

قلت: أيهما قلت فقد لزمك ترك ما احتججت به.

قال: فدع هذا.

قلت: أقول لك متباعدة.

قال: وكيف؟

قلت: رويت عن عمر أنه أمر من فاتته الحج بطواف وسعي ويقصر أو يحلق ويحج قابلاً، وقلت له كان عليه هدي أمره به، وردت روايتنا عنه أنه أمر بالهدي.

فإن قلت: هي مقطوعة فكيف إذا كان في روايتك عنه أنه أمره بحج قابل، ولم يأمره بعمرة، فلم لا تقول: لا عمرة عليه أتباعاً لقول عمر وزيد بن ثابت وروايتنا عن ابن عمر؟ ما أعلمك إلا قصدت قصد خلافهم معاً، ثم خالفتهم بمحال.

فقلت: لرجل فاتته الحج؛ عليك عمرة وحج وهل رأيت أحداً قط فاتته شيء؛ فكان عليه قضاء ما فاتته وآخر معه؛ والآخر ليس الذي فاتته؛ لأن الحج ليس عمرة والعمرة ليست بحج.

٥٢- باب هدي الذي يفوته الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الحصر بعدو يسرق هدياً واجباً أو هدي تطوع، ينحر كل واحد منهما حيث أحصر، ولا يجزي واحد منهما عنه من هدي الإحصار؛ لأن كل واحد منهما وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه، قبل أن يلزمه هدي الإحصار، فإذا أحصر فعليه هدي سواهما يحل به، فاما من فاتته الحج بمرض أو غيره، فلا يجزيه الهدي حتى يبلغ الحرم.

٥٣- باب الغسل لدخول مكة

قال الشافعي: وإذا اغتسل رسول الله ﷺ عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب، فلا أراه إن شاء الله ترك الغتسل ليدخلها حراماً وهو في الحرم لا يصيب الطيب.

٩٣٨- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة. [أخرجه مالك (٣٢٢/١)]

قال الشافعي: واجب الغسل لدخول مكة، وإن تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية؛ لأنه ليس من الغسل الواجب.

٥٤- باب القول عند رؤية البيت

٩٣٩- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً. [أخرجه البيهقي (٧٣/٥)]

٩٤٠- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج قال حدثت، عن ميسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة ويجمع وعند

الْجَمْرَتَيْنِ، وَعَلَى الْمَيْتِ.

٩٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى التَّيْتِ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحَيِّنا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ. [أخرجه البيهقي (٧٣/٥)]

قال الشافعي: فاستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال: من حسن أجزأه إن شاء الله تعالى.

٥٥- باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة

٩٤٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لَمْ يَلُزْ، وَلَمْ يَخْرُجْ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى شيء ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى دخل المسجد ولا صنع شيئاً حين دخل المسجد لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف هذا أجمع في حجه، وفي عمرته كلها.

٩٤٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ قَدِمَ مُعْتَمِراً قَدِمَ الْمَسْجِدَ لَأَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَلَا يُنْعَى الطَّوْفَ، وَلَا يُصَلِّي تَطَوُّعاً حَتَّى يَطُوفَ، وَإِنْ وَجَدَ النَّاسَ فِي الْمَكْتُوبَةِ فَلْيُصَلِّ مَعَهُمْ، وَلَا أَحِبَّ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا شَيْئاً حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ جَاءَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجْلِسُ، وَلَا يَتَنَظَّرُ وَلِيَطُفَ، فَإِنْ قَطَعَ الْإِمَامُ طَوَافَهُ فَلْيَتِمَّ بَعْدَ. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (٥٦/٤)]

٩٤٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتَيْنِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا رَكَعْتَنِي الصُّبْحُ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَكَعْتَهُمَا فَارَكَعْتَهُمَا، ثُمَّ طُفْ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْظَمُ شَأْنًا مِنْ غَيْرِهِمَا. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (٥٦/٤)]

٩٤٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ نَهَاراً؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مُسْتَوْرَةً أَنْ تَقْدَمَ نَهَاراً. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (٥٦/٤)]

قال الشافعي: وما قال عطاء كله أخذ لموافقة السنة، فلا أحب لأحدٍ قدر على الطواف أن يبدأ بشيء قبل الطواف إلا أن يكون نسي مكتوبة فيصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيخاف فوتها فيبدأ بصلاتها أو خاف فوت ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به، ثم يطوف، فإذا جاء، وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد إذا منع الطواف؛ فإن جاء، وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة؛ فإن جاء، وقد تقاربت إقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحببت من التعجيل حين يقدمون ليلاً سواءً.

وكذلك هم إذا قدموا نهراً إلا امرأة لها شباب ومنظر، فإني أحب لتلك تؤخر الطواف حتى الليل ليستر الليل منها.

٥٦- باب من أين يبدأ بالطواف؟

٩٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَأَى بَدْأَ فَامْتَلَمَ الْحَجَرَ، ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٥)]

٩٤٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حِينَ يَفْتِخُ الطَّوْفَ مُسْتَلِماً أَوْ غَيْرَ مُسْتَلِماً. [أخرجه البيهقي في 'معرفة السنن والآثار' (٦٤/٤)]

قال الشافعي: لا اختلاف أن حذ مدخل الطواف من الركن الأسود، وأن إكمال الطواف إليه، وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف؛ فإن دخل الطواف في موضع، فلم يحاذ الركن لم يعتد بذلك الطواف، وإن استلم الركن بيده من موضع، فلم يحاذ الركن لم يعتد بذلك الطواف بحال؛ لأن الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض، وإذا حاذى الشيء من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف.

وكذلك إذا حاذى شيء من الركن في السابغ، فقد أكمل الطواف، وإن قطعه قبل أن يحاذي شيء من الركن، وإن استلمه، فلم يكمل ذلك الطواف.

٥٧- باب ما يقال عند استلام الركن

٩٤٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرْتُ أَنَّ

لِعَطَاءٍ: هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ، قُلْتُ وَابْنُ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ حَسِبْتُ كَثِيرًا، قُلْتُ: هَلْ تَدْعُ أَنْتَ إِذَا اسْتَلَمْتَ أَنْ تَقْبَلَ يَدَكَ؟ قَالَ فَلَمْ اسْتَلِمْهُ إِذَا؟. [أخرجه البيهقي (٧٥/٥) عبد الرزاق (٨٩٢٣)، البيهقي (٧٥/٥)]

قال الشافعي: وإذا ترك استلام الركن لم أحب ذلك له ولا شيء عليه.

٩٥٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: طُفْتُ مَعَ طَاوُسٍ، فَلَمْ يَسْتَلِمْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ حَتَّى فَرَّخَ مِنْ طَوَائِفِهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٣، ٥٢/٤)]

٥٩ - الركنان اللذان يليان الحجر

٩٥٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَازِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسُحُ الْأَرْكَانَ كُلَّهُمَا، وَيَقُولُ: لَا يَنْبَغِي لِبَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ". [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٤/٤)]

قال الشافعي: الذي فعل ابن عباس أحب إلي؛ لأنه كان يرويه عن النبي ﷺ، وقد رواه عمر عن رسول الله ﷺ، وليس ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجورًا، وكيف يهجر ما يطاف به؟ ولو كان ترك استلامهما هجرانًا لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرانًا لها.

٦٠ - باب استحباب الاستلام في الوتر

٩٥٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَدْعَ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي كُلِّ وَتْرٍ مِنْ طَوَائِفِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٩/٤)]

٩٥٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَلِمُوا هَذَا لَنَا خَامِسًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة"]

بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا الْحَجَرَ؟ قَالَ قُولُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٧/٤)]

قال الشافعي رحمه الله: هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف، ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا إله إلا الله، وما ذكر الله به وصلى على رسوله فحسن.

٥٨ - باب ما يفتح به الطواف، وما يستلم من

الأركان

قال الشافعي: وأحب أن يفتح الطائف الطواف بالاستلام، وأحب أن يقبل الركن الأسود، وإن استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقبلها، ولا يقبله؛ لأنني لم أعلم أحدًا روى عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَبِلَ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَإِنْ قَبِلَهُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا أَمْرُهُ بِاسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَلَوْ اسْتَلَمَهُمَا أَوْ مَا بَيْنَ الْأَرْكَانِ مِنَ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ وَلَا فِدْيَةٌ إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ أَنْ يَقْتَدِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٩٤٩ - قال الشافعي: وَرَوِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبِلَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ.

فكَذَلِكَ أَحِبُّ، وَيَجُوزُ اسْتِلَامُهُ بِلَا تَقْيِيلٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَلَمَهُ وَاسْتَلَمَهُ دُونَ تَقْيِيلِهِ.

٩٥٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّوْبَةِ مُسْبِدًا رَأْسَهُ فَقَبِلَ الرُّكْنَ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبِلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبِلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩١٢)، البيهقي (٧٥/٥)]

٩٥١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا، قَالَ: وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ قَبْلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَسَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَثَرِ كُلِّ تَقْيِيلَةٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٢/٤)]

قال الشافعي: وأنا أحب إذا أمكنني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن؛ لأنه تقبيل وزيادة سجد لله تعالى، وإذا استلمه لم يدع تقبيله، وإن ترك ذلك تاركًا، فلا فدية عليه.

٩٥٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ

[٥٩/٤]

اليمني؟

قيل له: إن شاء الله روي أن رسول الله ﷺ قبل الركن، وأنه استلم الركن اليماني ورأينا أهل العلم يقبلون هذا ويستلمون هذا.

فإن قال: فلو قبله مقبل؟

قلت: حسن وأي البيت قبل فحسن غير أنا إنما نأمر بالاتباع، وأن نفعل ما فعل زيادة رسول الله ﷺ والمسلمون؛ فإن قال: فكيف لم تأمر باستلام الركنين اللذين يليان الحجر؟ قلنا لا، لا نعلم النبي ﷺ استلمهما ورأينا أكثر الناس لا يستلمونهما.

فإن قال: فلما نرى ذلك.

قلنا: الله أعلم أما الحجّة في ترك استلامهما فهي كثرة استلام ما بقي من البيت، قلنا نستلم ما رسي رسول الله ﷺ يستلمه دون ما لم ير يستلمه، وأما العلة فيهما فنرى أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم فكانا كسائر البيت إذا لم يكونا مستوفيا بهما البيت؛ فإن مسحهما رجل كما مسح سائر البيت فحسن.

٩٦٠- أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى

بن عبيدة الربذي، عن محمد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان يمسح على الركن اليماني والحجر، وكان ابن الزبير يمسح على الأركان كلها، ويقول: لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيء منه مهجوراً، وكان ابن عباس يقول: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٤/٤)]

قال الشافعي: كان ابن عباس يخبر عن رسول الله ﷺ

استلام الركن اليماني والحجر دون الشاميين.

وبهذا نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شيء من بيت الله مهجوراً، ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى، ولكنه استلم ما استلم رسول الله ﷺ وأمسك عما أمسك رسول الله ﷺ عن استلامه، وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت، فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شيئاً.

٩٦١- أخبرنا سعيد بن سالم، عن أبي مسلم، عن

إبراهيم بن ميسرة قال: ذكر ابن طائوس قال: كان لا يدع الركنين أن يستلمهما. قال: لكن أفضل منه كان يدعهما أبوه.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٩٠٥)، البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٤/٤)]

٦١- الاستلام في الزحام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب الاستلام حين ابتدئ بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ، ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أودى أو أذى بالزحام، ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف، وإن زاحم، ففي الآخرة وأحب النبي ﷺ قال لعبد الرحمن: أصبت أنه وصف له أنه استلم في غير زحام وترك في زحام؛ لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إلا إذا اختلف الحال في الفعل وترك، وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذي ويؤذى بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه.

٩٥٧- أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس أنه قال: "إذا وجدت على الركن زحاماً فأنصرف ولا تقف". [أخرجه البيهقي (٨٠/٥)، (٨١)]

٩٥٨- أخبرنا سعيد بن سالم، عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن مثنى بن أبي سليمان، عن أمه أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها مولاة لها، فقالت لها: يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعاً واستلمت الركن مرتين أو ثلاثاً، فقالت لها عائشة: لا أجرك الله لا أجرك الله تدافعين الرجال؟ ألا كبرت ومزرت. [أخرجه البيهقي (٨١/٥)].

٩٥٩- أخبرنا سعيد، عن عثمان بن يقسم الربي، عن عائشة بنت سعد أنها قالت: كان أبي يقول لنا: إذا وجدت من فرجة من الناس فاستلمين وإلا فكبرين وامضين. [أخرجه البيهقي (٨١/٥)]

فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يزاحمهن ويمضوا عنهن؛ لأنني أكره لكل زحاماً عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستلام أن يستلم الركنين الحجر واليماني ويستلمهما بيده ويقبل يده، وأحب إذا أمكنه الحجر أن يقبله بيده ويستلم اليماني بيده.

فإن قال قائل: كيف أمرت بتقبيل الحجر، ولم تأمر بتقبيل

٦٢- القول في الطواف

قيل له: إن شاء الله إني لأحب الإقلال من الكلام في الصحراء والمنازل، وفي غير موضع منسك إلا بذكر الله عز وجل لتعود منفعة الذكر على التذكر أو يكون الكلام في شيء من صلاح أمره، فإذا كان هذا هكذا في الصحراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجاء الثواب فيه من الله؛ فإن قال: فهل من دليل من الآثار على ما قلت؟

قلت: نعم. ما ذكرت لك عن ابن عمر وابن عباس واستحب القراءة في الطواف والقراءة أفضل ما تكلم به المرء.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٣)، البيهقي (٨٤/٥)]

٦٤- باب الاستراحة في الطواف

قال الشافعي رحمه الله: لا بأس بالاستراحة في الطواف.

٩٦٧- أخبرنا سعيّد، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً بالاستراحة في الطواف، وذكر الاستراحة جالساً. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٧٩)]

٦٥- الطواف راكباً

٩٦٨- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جُرَيْج قال أخبرني أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول: طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليرأه الناس وأشرف لهم؛ لأن الناس غشوه. [أخرجه مسلم (١٢٧٣)، أبو داود (١٨٨٠)،

النسائي (٢٤١/٥)]

٩٦٩- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف على راحلته واستلم الركن بمحجته.

٩٧٠- أخبرنا سعيّد، عن ابن أبي ذئب، عن شعبة مؤلف ابن عباس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله.

٩٧١- أخبرنا سعيّد، عن ابن جُرَيْج قال أخبرني عطاء أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت والصفا والمروة راكباً فقلت: لِمَ؟ قال: لا أدري قال: ثم نزل فصلى

ركعتين. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٨٨/٤)]

٩٧٢- أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عن الأخوص بن حكيم قال: رأيت أس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكباً على جمار وطاف النبي ﷺ بالبيت والصفا والمروة

٩٦٢- أخبرنا سعيّد، عن ابن جُرَيْج، عن يحيى بن عتيب مؤلف السائب، عن أبيه، عن السائب أنه سمع النبي ﷺ يقول: فيما بين ركني جمع والركن الأسود ربنا آتينا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلي، وأجب أن يقال في كلو.

٦٣- باب إقلال الكلام في الطواف

٩٦٣- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن طاووس أنه سمعه يقول: سمعت ابن عمر يقول: أقلوا الكلام في الطواف، فإنما أنتم في صلاة. [أخرجه البيهقي (٨٥/٥)]

قال الشافعي: فذهب إلى استحباب قلّة الكلام وقوله في صلاة في طاعة لا يجوز أن يكون فيها إلا بطهارة الصلاة؛ لأن الكلام يقطع الصلاة، ولو كان يقطعه عنده نهى عن قليله وكثيره.

٩٦٤- أخبرنا سعيّد، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء قال: طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحداً منهما متكلماً حتى فرغ من طوافه. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٢)، البيهقي (٨٥/٥)]

٩٦٥- أخبرنا سعيّد، عن إبراهيم بن نافع الأغور قال: طفت مع طاووس وكلمته في الطواف فكلمني. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٩/٤)]

٩٦٦- أخبرنا سعيّد، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء أنه كان يكره الكلام في الطواف إلا الشيء اليسير منه إلا ذكر الله وقراءة القرآن. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٧)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٩/٤)]

قال الشافعي: وبلغنا أن مجاهداً كان يقرأ القرآن في الطواف.

قال الشافعي: وأنا أحب القراءة في الطواف، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف، فلا يقطع الكلام طوافه، وذكر الله فيه أحب إلي من الحديث.

فإن قال قائل: فلم إذا اجتمعت الكلام في الطواف استحبت إقلاله والإقبال على ذكر الله فيه؟

قال الشافعي رحمه الله: يعني رمل مضطباعاً.

قال الشافعي: والاضطباع أن يستعمل بردائه على منكبه الأيسر، ومن تحت منكبه الأيمن حتى يكون منكبه الأيمن بارزاً حتى يكمل سبعة، فإذا طاف الرجل ماشياً لا علة به تمنعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف، وإن تهياً بالاضطباع قبل دخوله الطواف، فلا بأس، وإن كان في إزار وعمامة أحببت أن يدخلهما تحت منكبه الأيمن.

وكذلك إن كان مرتدياً بقميص أو سراويل أو غيره، وإن كان مؤتزراً لا شيء على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه، ثم يرمل حين يفتح الطواف؛ فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه، وإن لم يضطبع بحال كرهته له كما أكره له ترك الرمل في الأطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة.

٩٧٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٥)]

٩٧٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنْ مَتَبَعَةٍ ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ خَبِياً لَيْسَ بَيْنَهُنَّ مَشْيٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٣/٤)]

٩٧٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَعَى فِي عُمَرِهِ كُلِّهِنَّ الْأَرْبَعِ بِالثَّيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ رَدُّوهُ فِي الْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةَ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٣/٤)]

٩٧٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَعَى أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجٍّ؛ إِذْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ عَمَّرَ، ثُمَّ عُثْمَانُ وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرّاً يَسْعَوْنَ كَذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٣/٤)]

قال الشافعي: والرمل الخبى لا شدة السعي ثلاثة أطواف لا يفصل بينهن بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركنين، ثم يمضي خبياً، فإذا كان زحاماً لا يمكنه معه أن يخبى؛ فكان أن وقف وجد فرجة وقف، فإذا وجد الفرجة رمل، وإن كان لا يطمع بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل، فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمل، ولا أحب ترك الرمل، وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل إذا أمكنه الرمل، ومشى إذا لم يمكنه الرمل سجيئاً مشيئاً، ولم أحب

راكباً من غير مَرَضٍ، وَلَكِنَّهُ أَحَبُّ أَنْ يُشْرِفَ لِلنَّاسِ لَيْسَ أَلْوَدَى، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ النَّاسِ، وَأَكْثَرُ مَا طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالثَّيْتِ وَالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ لَيْسَ كَوَ مَاشِياً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٨٩/٤)]

فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِالثَّيْتِ وَالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ مَاشِياً إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَإِنْ طَافَ رَاكِباً مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا فِدْيَةَ.

٦٦- بابُ الرُّكُوبِ مِنَ الْعَلَّةِ فِي الطَّوَافِ

قال الشافعي رحمه الله: ولا أكره ركوب المرأة في الطواف بين الصفا والمروة ولا حمل الناس إليها في الطواف بالبيت من علة، وأكره أن يركب المرأة الدابة حول البيت؛ فإن فعل فطاف عليها أجزاء.

قال الشافعي: فأخبر جابر عن النبي ﷺ أَنَّهُ طَافَ رَاكِباً، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ لِيَرَاهُ النَّاسُ فِي هَذَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَطْفِ مِنْ شَكْوَى وَلَا أَعْلَمَهُ اسْتَكَى ﷺ فِي حِجَّتِهِ تِلْكَ، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ طَافَ مِنْ شَكْوَى وَلَا أُدْرِي عَمَّنْ قَبْلَهُ، وَقَوْلُ جَابِرٍ أَوَّلَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ.

قال الشافعي: أما سبعة الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه؛ لأن جابراً المحكي عنه فيه أنه رمل منه ثلاثة ومشى أربعة، فلا يجوز أن يكون جابر يحكي عنه الطواف ماشياً وراكباً في ربيع واحد، وقد حفظ عنه أن سبعة الذي ركب فيه في طوافه يوم النحر.

٩٧٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَفَاضَ فِي نِسَائِهِ لَيْلاً عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِوَحْجَتِهِ، وَاحْسِبْهُ قَالَ: وَيَقْبَلُ طَرَفَ الْمُحْجِنِ. [أخرجه البيهقي (١٠١/٥)]

٦٧- بابُ الاضطباع

٩٧٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَبَعَ بِرِدَائِهِ حِينَ طَافَ. [أخرجه البيهقي (٧٩/٥)]

٩٧٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ لَيْسَ، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ تُبْدِي الْأَنْ مَنَّاكِتَنَا، وَمَنْ نُرَاقِي، وَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ؟ وَاللَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَأَسَمِعِينَ كَمَا سَعَى. [أخرجه البيهقي (٧٩/٥)]

فلو كان في غير جمع فازدحم الناس لفتح باب الكعبة أو عارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطمع أن يفرج له ما بين يديه أمرته أن يقف حتى يفرج ما بين يديه فيمكنه أن يرمي ومتى أمكنه الرمل رمل، وأحب إلي أن يدنو من البيت في الطواف، وإن بعد عن البيت وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد.

٦٨ - باب في الطواف بالركب مريضاً أو صيباً

والراكب على الدابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طاف الرجل بالصبي أحببت أن يرمي به، وإن طاف رجل برجل أحببت أن قدر على أن يرمي به أن يرمي به، وإذا طاف النفر بالرجل في محفة أحببت أن قدروا على الرمل أن يرملوا، وإذا طاف الرجل راكباً، فلم يؤذ أحداً أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل، وهذا كله في الرجال.

٦٩ - باب ليس على النساء سعي

٩٨١ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة. [أخرجه البيهقي (٨٤/٥)]

٩٨٢ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه سأل عطاء: أتسعى النساء؟ فأنكره نكرة شديدة.

٩٨٣ - أخبرنا سعيّد، عن رجل، عن مجاهد أنه قال: رأت عائشة رضي الله عنها النساء يتسعين بالبيت، فقالت: أما لكن فينا أسوة؟ ليس عليك سعي. [أخرجه البيهقي (٨٤/٥)]

قال الشافعي: لا رمل على النساء، ولا سعي بين الصفا والمروة ولا اضطباع، وإن حملن لم يكن على من حملهن رمل بهن. وكذلك الصغيرة منهن تحملها الواحدة، والكبيرة تحمل في محفة، أو تركب دابة، وذلك أنهن مأمورات بالاستتار، والاضطباع والرمل مفارقان للاستتار.

٧٠ - باب لا يقال شوط ولا دور

٩٨٤ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دور للطواف، ولكن يقول طواف

أن يثب من الأرض وثوب الرمل، وإنما يمشي مشياً، ويرمل أول ما يتدنى ثلاثة أطواف ويمشي أربعة؛ فإن ترك الرمل في الطواف الأول رمل في الطوافين بعده.

وكذلك إن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطواف بعدهما، وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربعة؛ لأنه هيئة في وقت، فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه، ولم يكن عليه فدية ولا إعادة؛ لأنه جاء بالطواف والطواف هو الفرض، فإن ترك الذكر فيهما لم تجبه ولا إعادة عليه، وإن ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه؛ لأن النبي ﷺ فرق ما بين سبعة فرقين فرقاً رمل فيه وفرقاً مشى فيه فلا يرمي حيث مشى النبي ﷺ وأحب إلي لو لم يمش حيث رمل النبي ﷺ.

قال الشافعي: وترك الرمل عامداً ذاكراً وساهياً وناسياً وجهلاً سواء لا بعيد، ولا يقتدي من تركه غير أني أكرهه للعامل ولا مكروه فيه على ساه ولا جاهل، وسواء في هذا كله طواف نسل قبل عرفة وبعدها، وفي كل حج وعمرة إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة؛ فإن قدم حاجاً أو قارناً فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمي؛ لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة، وإنما طوافه بعده لتحل له النساء، وإن قدم حاجاً، فلم يطف حتى يأتي متى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة.

٩٨٥ - أخبرنا سعيّد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى مجاهداً يرمي يوم النحر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦٥/٤)]

فإن قال قائل: فإنك قد تقول في أشياء يتركها المرأة نسكه يهريق دماً فكيف لم تارمه في هذا بأن يهريق دماً؟ قلت: إنما أمره إذا ترك العمل نفسه قال: أفليس هذا عمل نفسه؟

قلت: لا. الطواف العمل، وهذا هيئة في العمل، فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهيئة فيه والسجود والركوع العمل؛ فإن ترك التسبيح فيهما لم يكن تاركاً لعمل يقضيه كما يقضي سجدة لو تركها أو نفسه بها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل، والقول عمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود.

قال: وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحرك حركة مشيه يقارب، وإنما منعي من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة، أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطمع له أن يجد فرجة بين يديه،

طَوَافَيْنِ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٧٥/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأكرهه من ذلك ما كره مجاهد؛ لأن الله - عز وجل - قال: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فسمي طوافاً؛ لأن الله - تعالى - سمى جماعة طوافاً.

٧١- باب كمال الطواف

٩٨٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَمْ تَرَيَ إِلَى قَوْمِكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تُرَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟

قال لولا حدثنا قومك بالكفر لرددتها على ما كانت عليه فقال عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ فما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم. [أخرجه مالك (٣٦٣/١)، البخاري (٤٤٨٤)، مسلم (١٣٣٣)، الترمذي (٨٧٥)، النسائي (٢١٤/٥)، (٢١٥)]

٩٨٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حُجْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ فِيمَا أَحْسَبَ أَنَّهُ قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: 'النَّجِزُ مِنَ النَّبِيِّ' قَالَ اللَّهُ - عز وجل - ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، وَقَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ. [أخرجه الحاكم (٤٦٠/١)]

٩٨٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ فَجِئْتُ مَعَهُ إِلَى عُمَرَ وَهُوَ فِي النَّجِزِ فَسَأَلَهُ، عَنْ وَلَادٍ مِنْ وَلَادِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ الشَّيْخُ: أُمَّا النُّطْفَةُ فَمِنْ فُلَانٍ، وَأُمَّا الْوَلَدُ فَعَلَى فِرَاشِ فُلَانٍ، فَقَالَ عُمَرُ صَدَقْتَ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ.

فلما ولي الشيخ دعاه عمر، فقال: أخبرني عن بناء البيت، فقال: إن قرئنا كانت تقوت لبناء البيت فمَجَزُوا فَمَجَزُوا بَعْضُهَا فِي النَّجِزِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ صَدَقْتَ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٧٢/٤)]

٩٨٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: مَا حُجِرَ

الْحِجْرُ فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا إِزَادَةً أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مالك (٣٦٤/١)]

وَسَمِعْتُ عَدَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ تَرَكَ مِنَ الْكَعْبَةِ فِي الْحِجْرِ نَحْوًا مِنْ سِتَّةِ أَذْرُعٍ.

قال الشافعي: وكمال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر؛ فإن طاف فسلكت الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك فيه الحجر، وإن طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطواف؛ لأنه لم يكمل الطواف بالبيت، وكان كل طواف طافه على شاذوان الكعبة أو في الحجر أو على جدار الحجر كما لم يطف، وإذا ابتدأ الطائف الطواف استلم الركن، ثم يدعه عن يساره، ويطوف؛ فإن استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف، فقد نكس الطواف، ولا يعتد بما طاف بالبيت منكوساً، ومن طاف سعا على ما نهيت عنه من نكس الطواف أو على شاذوان الكعبة أو في الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطف، ولا يختلفان.

٧٢- باب ما جاء في موضع الطواف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإكمال الطواف بالبيت من وراء الحجر، ووراء شاذوان الكعبة؛ فإن طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف.

وكذلك لو طاف على شاذوان الكعبة أعاد الطواف.

فإن قال قائل: فإن الله - عز وجل - يقول 'وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ' فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره؟

قيل له: إن شاء الله - تعالى، أما الشاذوان فأحسبه منشأ على أساس الكعبة، ثم مقتصر بالبيان عن استيظافه، فإذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطواف بالبيت إنما طاف ببعضه دون بعض، وأما الحجر، فإن قرئنا حين بنت الكعبة استقصرت من قواعد إبراهيم فترك في الحجر أذرع من البيت، فهدمه ابن الزبير وابتنه على قواعد إبراهيم وهدم الحجاج زيادة ابن الزبير التي استوظف بها القواعد، وهم بعض الولاء بإعادته على القواعد، فكره ذلك بعض من أشار عليه، وقال: أخاف أن لا يأتي وال إلا أحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت أجل من أن يطمع فيه، وقد أقره رسول الله ﷺ، ثم خلفاؤه بعده.

قال الشافعي: والمسجد كله موضع للطواف.

٧٣- باب في حج الصبي

٩٨٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ

عمره؛ لأنه إذا اجزاه في الحج والعمره أن يتدث به يريد به نافلة، فيكون فرضاً كان في بعض عمله أولى أن يجزيه، ولو طاف بعض طوافه، ثم أغمي عليه قبل إكماله فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعقله من إغماء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوباً على عقله لم يجزه حتى يكون يعقل في السبع كله كما لا تجزئ الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها.

ولو طاف وهو يعقل، ثم أغمي عليه قبل كمال الطواف، ثم أفاق بعد ذلك ابتدأ الوضوء والطواف قريباً كان أو بعيداً، ولو طاف على بعير أو فرس اجزاه، وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم، فيكون أخف على من معه في الطواف من أن يركب بعيراً أو فرساً، ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للمحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه مجزئاً عنه وكانت عليه القدية فيما ليس مما ليس له لبسه وهو محرم، وهكذا الطواف متقباً أو متبرعاً.

٧٥ - باب الخلاف في الطواف على غير طهارة

قال الشافعي رحمه الله: فزعم بعض الناس أن الطواف لا يجزي إلا طاهراً، وأن المتمتع والحاج إن طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالإعادة؛ فإن بلغ بلده لم يأمره بالإعادة، ولو طاف جنباً أمره أن يعود من بلده حيث كان فقيل لبعض من يقول قوله: أبعده الطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا لا يطوف بالبيت إلا من تحل له الصلاة أو يكون ذكر الله وعمل الحج والعمره غير الطواف؟

قال: إن قلت هو كالصلاة، وأنه لا يجزي إلا بوضوء. قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء؛ لأن كلا غير طاهر وكلا غير جائر له الصلاة.

قال الشافعي:

قلت: أجل قال: فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل الحج.

قلت: فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف، وأنت تأمره أن يتدث على غير وضوء؟

قال: فإن قلت: لا يعيد.

قلت: إذا تخالف السنة.

قال: فإن قلت إنما أمر النبي ﷺ عائشة أن لا تطوف بالبيت لئلا يدخل المسجد حائض.

قلت فانت تزعم أن المشرك يدخل المسجد الحرام والجنب. قال: فلا أقول هذا، ولكني أقول إنه كالصلاة ولا تجوز إلا بطهارة، ولكن الجنب أشد حالاً من غير المتوضئ.

كُتِبَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِأَمْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بَعْضُ صَبِي كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ. [تقدم]

٩٩٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّهَا النَّاسُ أَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ وَافْتَهُمُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ إِنَّمَا مَمْلُوكٌ حَجَّ بِهِ أَلَّهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ، فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ، وَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَحْجُجْ، وَإِنَّمَا غُلَامٌ حَجَّ بِهِ أَلَّهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذْرَكَ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهُ، وَإِنْ بَلَغَ فَلْيَحْجُجْ. [أخرجه البيهقي (١٧٨/٥ - ١٧٩)]

٩٩١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَمُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَتَقَضَى حَجَّةُ الْعَبْدِ عَنْهُ حَتَّى يُعْتَقَ، فَإِذَا عَتَقَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً عَلَيْهِ.

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء إن شاء الله في العبد، ومن لم يبلغ، وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله، فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو اجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراها واجبة عليه في عبوديته، وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة؛ لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

٧٤ - باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والمسجد كله موضع للطواف فمن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم أو من ورائهما أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فحف بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها كلها فطوافه مجزئ عنه؛ لأنه في موضع الطواف، وأكثر الطائفتين حول بيته وبين الطواف بالناس الطائفتين والمصلين.

وإن خرج من المسجد فطاف من ورائه لم يعتد بشيء من طوافه خارجاً من المسجد؛ لأنه في غير موضع الطواف، ولو اجزت هذا له اجزت له الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم، ولو طاف بالبيت منكوساً لم يعتد بطوافه أو لا أحسب أحداً يطوف به منكوساً؛ لأن محضرته من يعلمه لو جهل، ولو طاف بالبيت محرماً وعليه طواف واجب، ولا ينوي ذلك الطواف الواجب، ولا ينوي به نافلة أو نذراً عليه من طوافه كان طوافه هذا طوافه الواجب، وهكذا ما عمل من عمل حج أو

قلت أو تجد بينهما فرقاً في الصَّلَاة؟

قال: لا.

قلت فأيُّ شيءٍ شئت فقل ولا تعدو أن تحالف السَّنة وقول أكثر أهل العلم؛ لأنَّه لا يكونُ لغير الطَّاهِر أن يطوف بالبيت، أو تقول لا يطوف به إلا طاهر، فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث كان، ويكون كمن لم يطف تركاً لأصل قولك.

٧٦- بابُ كمالِ عملِ الطَّوافِ

٩٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّلٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْغُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدَمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. [أخرجه البخاري (١٦١٦)،

مسلم (١٢٦١)، أبو داود (١٨٩٣)، النسائي (٢٢٩/٥)]

قال الشَّافِعِيُّ: فمن طاف بالبيت أقل من سبعة أطوافٍ بخطوة واحدة، فلم يكمل الطَّواف، وإن طاف بعده بين الصَّفَا والمرورة فهو في حكم من لم يسع بين الصَّفَا والمرورة، ولا يجزيه أن يسعي بين الصَّفَا والمرورة إلا بعد كمال سبع تام بالبيت، وإن كان معتمراً فصدر إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فبيدئ أن يطوف سبعاً بالبيت وبين الصَّفَا والمرورة سبعاً، ثم يخلع أو يقصر، وإن كان حلق قبل ذلك فعليه دمٌ للحلاق قبل أن يخلع ولا أرخص له في قطع الطَّواف بالبيت إلا من عذر، وذلك أن تقام الصَّلَاة فيصليها، ثم يعود فبيدئ على طوافه من حيث قطع عليه، فإن بنى من موضع لم يعد فيه إلى الموضع الذي قطع عليه منه الغني ذلك الطَّواف، ولم يعتد به.

قال الشَّافِعِيُّ: أو يصيبه زحامٌ فيقف لا يكون ذلك قطعاً أو يعيا فيستريح قاعداً، فلا يكون ذلك قطعاً أو يتقصر وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب إلي إذا فعل أن يتبدئ الطَّواف، ولا يبني على طوافه، وقد قيل: يبني ويجزيه إن لم يتناول، فإذا تناول ذلك لم يجزه إلا الاستئناف، ولا يجزيه أن يطوف إلا في المسجد؛ لأن المسجد موضع الطَّواف ويجزيه أن يطوف في المسجد، وإن حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطير المسجد أجزاء ما لم يخرج من المسجد؛ فإن خرج فطاف لم يعتد بما طاف خارجاً من المسجد قل أو كثر، ولو أجزت له أن يطوف خارجاً من المسجد أجزت له أن يطوف من وراء الجبال إذا لم

يخرج من الحرم؛ فإن خرج من بابٍ من أبواب المسجد، ثم دخل من آخر؛ فإن كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه، اعتد بذلك الطَّواف؛ لأنَّه قد أتى على الطَّواف ورجع في بعضه، وإن كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطَّواف.

٧٧- بابُ الشُّكِّ في الطَّوافِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وسن رسول الله ﷺ في الَّذِي يشك أصلي ثلاثاً أو أربعاً؟ أن يصلي ركعة؛ فكان في ذلك إغاء الشُّكِّ والبناء على اليقين فكذلك إذا شك في شيء من الطَّواف صنع مثل ما يصنع في الصَّلَاة فالغى الشُّكَّ وبني على اليقين إلا أنه ليس في الطَّواف سجود سهو ولا كفارة.

قال: وكذلك إذا شك في وضوئه في الطَّواف؛ فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه أجزأه الطَّواف كما تجزيه الصَّلَاة؛ فإن كان على يقين من حدثه، وفي شك من وضوئه لم يجزه الطَّواف كما لا تجزيه الصَّلَاة.

٧٨- بابُ الطَّوافِ في الثَّوبِ النَّجَسِ والرِّعَافِ

والحدث والبناء على الطَّوافِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بما طاف بتلك الحال كما لا يعتد في الصَّلَاة، وكان في حكم من لم يطف وانصرف فالتى ذلك الثَّوب وغسل النجاسة عن جسده، ثم رجع فاستأنف لا يجزيه من الطَّهارة في نفسه وبدنيه، وما عليه إلا ما يجزيه في الصَّلَاة، ومن طاف بالبيت فكالمصلي في الطَّهارة خاصة، وإن رجع أو قاء انصرف فغسل الدَّم عنه والقيء، ثم رجع فبني.

وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ ورجع فبني وأحب إلي في هذا كله لو استأنف.

قال: ولو طاف ببعض ما لا تجزيه به الصَّلَاة، ثم سعى أعاد الطَّواف والسعي، ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطَّواف بالبيت، ولو انصرف إلى بلده رجع حتى يطوف ويسعى هذا الطَّواف على الطَّهارة، وجماع هذا أن يكون من طاف بغير كمال الطَّهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف.

قال الشَّافِعِيُّ: واختار إن قطع الطَّائِف الطَّواف فتناول رجوعه أن يستأنف، فإن ذلك احتياط، وقد قيل: لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزاء عنه؛ لأنَّه عملٌ بغير وقت.

٧٩ - باب الطواف بعد عرفة

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُطِئُوا بِالنَّيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

قال الشافعي: فاحتملت الآية أن تكون على طواف الوداع؛ لأنه ذكر الطواف بعد قضاء التفث واحتملت أن تكون على الطواف بعد منى، وذلك أنه بعد حلاق الشعر ولبس الثياب والتطيب، وذلك قضاء التفث، وذلك أشبه معنيها بها؛ لأن الطواف بعد منى واجب على الحاج والتبريل كالذليل على إيجابه، والله أعلم، وليس هكذا طواف الوداع.

قال الشافعي: إن كانت نزلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطيب.

٩٩٣ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول، عن طاووس، عن ابن عباس قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال النبي ﷺ: لا يغيرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت. [أخرجه مسلم (١٣٢٧)، أبو داود (٢٠٠٢)، ابن ماجه (٣٠٧٠)]

٩٩٤ - أخبرنا سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص للمراة الحائض. [أخرجه البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨)]

٩٩٥ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه قال: لا يصدرون أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت. [أخرجه مالك (٣٦٩/١)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وفي أمر رسول الله ﷺ الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجاً، والحج أعمال متفرقة منها شيء إذا لم يعمل الحاج أفسد حجته، وذلك الإحرام، وإن يكون عاقلاً للإحرام وعرفة فأي هذا ترك لم يميزه عنه حجه.

قال الشافعي: ومنها ما إذا تركه لم يحل من كل إحرام، وكان عليه أن يعمل في عمره كله، وذلك الطواف بالبيت والصفا والمروة الذي يحل به إلا النساء وأيهما ترك رجع من بلده، وكان محرماً من النساء حتى يقضيه، ومنها ما يعمل في وقت، فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بذله وعليه الفدية مثل المزدلفة والبيتة بـ منى ورمي الجمار، ومنها ما إذا تركه، ثم

رجع إليه سقط عنه الذم، ولو لم يرجع لزمه الذم، وذلك مثل المقات في الإحرام ومثله - والله أعلم - طواف الوداع؛ لأنهما عملان أمر بهما معا فتركهما، فلا يفرقان عندي فيما يجب عليه من الفدية في كل واحد منهما قياساً على مزدلفة، والجمار والبيتة ليالي منى؛ لأنه نسك قد تركه.

٩٩٦ - وقد أخبرنا، عن ابن عباس أنه قال: من نسى من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً.

فإن قال قائل: طواف الوداع طواف مأمور به، وطواف الإحلال من الإحرام طواف مأمور به وعملان في غير وقت متى جاء بهما العامل أجراً عنه فلم لم تقس الطواف بالطواف؟ قيل له: بالدلالة عن رسول الله ﷺ على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً.

فإن قال قائل: وابن الدلالة؟

قيل له: لما أمر رسول الله ﷺ بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا وداع فاستدلنا على أن الطواف للوداع لو كان كالطواف للإحلال من الإحرام لم يرخص رسول الله ﷺ للحائض في تركه ألا ترى أن رسول الله ﷺ سأل عن صفة: أطافت بعد النحر؟ فقيل: نعم، فقال: فلتنفر.

قال الشافعي: وهذا إلزامها المقام للطواف بعد النحر وتخفيف طواف الوداع.

قال الشافعي: ولا يخفف ما لا يحل الحرم إلا به أولاً ترى أن من طاف بعد الجمرة والنحر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خارج من أحرم الحج بكمال الخروج، ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه؟ وهذا يبين أن ترك المقات لا يفسد حجاً؛ لأنه يكون محرماً، وإن جاوز المقات، وأن من دون المقات يهل فيجزى عنه، والشئ المفسد للحج إذا ترك ما لا يجزي أحداً غير فعله، وقد يجزي علماً أن يهلوا دون المقات إذا كان أهلوهم دونه، ويدل على أن ترك البيتة ليالي منى وترك رمي الجمار لا يفسد الحج.

٨٠ - باب ترك الحائض الوداع

٩٩٧ - أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: حاضت صبيته بعد ما أقاضت فذكرت حاضتها لرسول الله ﷺ، فقال أحابستنا هي؟ فقلت: يا رسول الله إنها حاضت بعد ما أقاضت قال: فلا إذا. [أخرجه مالك (٤١٣/١)، البخاري (٤٤٠١)، مسلم (١٣٢٩)، ابن

[ماجد (٣٠٧٢)]

عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ قَدَمْتُهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَقَضْنَ؛ فَإِنْ حِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْ بِهِنَّ أَنْ يَطْهُرْنَ تَنْفِرُ بِهِنَّ وَهُنَّ حِيضٌ. [أخرجه مالك (٤١٣/١)]

١٠٠٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَعْجِلْنَ الْإِقَاضَةَ مَخَافَةَ الْحَيْضِ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (١٤٩/٤)]

١٠٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابِرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: لَا يَنْفِرُونَ أَخَذَ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالنِّسَاءِ، فَقُلْتُ مَا لَهُ أَمَا سَمِعَ مَا سَمِعَ أَصْحَابُهُ؟ ثُمَّ جَلَسْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَامِ الْمَقْبِلِ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ زَعَمُوا أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (١٤٩/٤)]

قال الشافعي: كَانَ ابْنُ عُمَرَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - سَمِعَ الْأَمَرَ بِالْوَدَاعِ، وَلَمْ يَسْمَعْ الرَّخْصَةَ لِلْحَائِضِ، فَقَالَ بِهِ عَلَى الْعَامِ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَهُ وَلَنْ يَسْمَعَ عَامًا أَنْ يَقُولَ بِهِ، فَلَمَّا بَلَغَهُ الرَّخْصَةُ لِلْحَائِضِ ذَكَرَهَا.

١٠٠٧- وَأَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَلَسْتُ عَائِشَةَ لِلنِّسَاءِ عَنْ ثَلَاثٍ، لَا صَدْرَ لِحَائِضٍ إِذَا أَقَاضَتْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ الصُّدْرِ، وَإِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ الَّذِي يُحِلُّهَا لِزَوْجِهَا، ثُمَّ حَاضَتْ نَفَرَتْ بِغَيْرِ وَدَاعٍ، وَلَا فِدْيَةٍ عَلَيْهَا، وَإِنْ طَهَّرَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْفِرَ فَعَلَيْهَا الْوَدَاعُ كَمَا يَكُونُ عَلَى النِّسَاءِ لَمْ تَحِضْ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتٍ مَكَّةَ كُلَّهَا قَبْلَ أَنْ تَطْهُرَ، ثُمَّ طَهَّرَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ، وَإِنْ طَهَّرَتْ فِي الْبُيُوتِ كَانَ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ. وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَتْ الطَّهْرَ، فَلَمْ تَجِدْ مَاءً كَانَ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ كَمَا تَكُونُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؛ فَإِنْ بَدَأَتْ كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً طَافَتْ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تُصَلِّي فِيهَا؛ فَإِنْ بَدَأَتْ بِهَا الِاسْتِحْضَاءُ قُلْنَا لَهَا، تَقِفْ حَتَّى تَعْلَمَ قَدْرَ حَيْضَتِهَا وَاسْتِحَاضَتِهَا فَتَفَرَّتْ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي نَفَرْتَ فِيهِ يَوْمَ طَهَّرَ كَانَ عَلَيْهَا دَمٌ لِتَرْكِ الْوَدَاعِ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ حَيْضٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَمٌ.

٩٩٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حِجْيٍ حَاضَتْ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَابِسْتَنَا هِيَ؟ فَقُلْتُ إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَقَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا.

٩٩٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ حَيْضَتَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَابِسْتَنَا هِيَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَقَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَلْتَنْفِرْ إِذَا.

١٠٠٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حِجْيٍ فَقِيلَ لَهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا أَحَابَسْتَنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ قَالَ: فَلَا إِذَا.

١٠٠١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ وَنَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْدَمْ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ لِأَصْبَحَ 'يَعْنَى' أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ آلَافٍ امْرَأَةٍ حَائِضٍ. [أخرجه مالك (٤١٣/١)]

[مسلم (١٣٢٨)]

١٠٠٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ لَهُ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَفْتَيْتَ أَنْ تَصُدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالنِّسَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا تُفْتِ بِذَلِكَ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِمَّا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

قال فرجع إليه زيد بن ثابت يضحك، ويقول ما أراك إلا قد صدقت.

١٠٠٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَنْفِرُ، وَقَالَ زَيْدٌ لَا تَنْفِرُ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ سَلْ، فَسَأَلَ أُمَّ سُلَيْمٍ وَصَوَاحِبَاتِهَا قَالَ فَلَذَهَبَ زَيْدٌ فَلَبِثَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ الْقَوْلُ مَا قُلْتُ.

١٠٠٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ

٨١ - باب تحريم الصيد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله - عز وجل - ﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنِّسَاءِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

قال الشافعي: والبحر اسم جامع فكل ما كثر ماؤه واتسع قيل هذا بحر.

فإن قال قائل: فالبحر المعروف البحر هو المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب، وذلك معروف عند العرب؛ فإن قال: فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، ففي الآية دلالتان إحداهما أن البحر العذب والمالح، وأن صيدهما مذكور ذكراً واحداً فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للمحرم حلال وحلال اصطیاده، وإن كان في الحرم؛ لأن حكمه حكم صيد البحر الحلال للمحرم لا يختلف، ومن خوطب بإحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه إنما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك، وأنه أحل كل ما يعيش في مائه؛ لأنه صيده وطعامه عندنا ما بقي وطفاً عليه، والله أعلم ولا أعلم الآية تحتمل إلا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف كتكليف صيده؛ فكان هذا داخلاً في ظاهر جملة الآية، والله أعلم.

فإن قال قائل: فهل من خبر يدل على هذا قيل:

١٠٠٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ صَيْدِ الْأَنْهَارِ وَقِلَاتِ الْغِيَاءِ أَلَيْسَ بِصَيْدِ الْبَحْرِ قَالَ: بَلَى، وَتَلَا ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)]

١٠٠٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ إِنْشَانًا سَأَلَ عَطَاءً عَنْ حَيْثَانٍ بَرَكَةِ الْقَسْرِيِّ وَهِيَ بَشَرٌ عَظِيمَةٌ فِي الْحَرَمِ أَقْصَادُ. قَالَ: نَعَمْ وَلَوْ وَدِدْتُ أَنْ عِنْدَنَا مِنْهُ. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)، (٢٠٩)]

٨٢ - باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش

ويحرم عليه

قال الشافعي: ذكر الله - عز وجل - صيد البحر جملة ومفسراً، فالفسر من كتاب الله - عز وجل - يدل على معنى الجملي منه بالدلالة المفسرة المبينة، والله أعلم، قال الله - تعالى -:

﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنِّسَاءِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فلما ثبت الله - عز وجل - إحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا حرمًا، دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حرمًا، ما كان أكله حلالاً لهم قبل الإحرام؛ لأنه - والله أعلم - لا يشبه أن يكون حرم بالإحرام خاصة إلا ما كان مباحاً قبله، فاما ما كان محرماً على الحلال فالتحريم الأول كف منه، وسنة رسول الله ﷺ تدل على معنى ما قلت: وإن كان بيناً في الآية، والله أعلم.

١٠١٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْقُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ. [أخرجه مالك (٣٥٦/١)، البخاري (٣٣١٥)، مسلم (١٢٠٠)، أبو داود (١٨٤٦)، الرمزي (٨٣٩)، النسائي (١٨٧/٥-١٩٠)، ابن ماجه (٣٠٨٨)]

٨٣ - باب قتل الصيد خطأ

قال الشافعي: قال الله - تبارك وتعالى - ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾.

قال الشافعي: يجوزي الصيد من قتله عمداً أو خطأ.

فإن قال قائل: إيجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عمداً وكيف أوجبه على قاتله خطأ؟

قيل له: إن شاء الله: إن إيجاب الجزاء على قاتل الصيد عمداً لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأ.

فإن قال قائل: فإذا أوجب في العمد بالكتاب فمن أين أوجب الجزاء في الخطأ؟

قيل: أوجبه في الخطأ قياساً على القرآن والسنة والإجماع؛ فإن قال فإين القياس على القرآن؟

قيل: قال الله - عز وجل - في قتل الخطأ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبِئْسَ مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِيهِ﴾، وقال ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِنْكُمْ وَيَنْتَهُمْ مِثَاقَ فِدْيَةٍ مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِيهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، فلما كانت النفسان ممنوعتين بالإسلام والعهد فأوجب الله - عز وجل - فيهما بالخطأ ديتين ورقبتين كان الصيد في الإحرام ممنوعاً بقول الله - عز وجل - ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وكان لله فيه حكم فيما قتل منه عمداً بجزاء مثله، وكان المنع بالكتاب مطلقاً عامساً على جميع الصيد، وكان المالك لما وجب بالصيد أهل الحرم لقول الله تعالى

﴿هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾.

قال فاذكره.

قلت:

١٠١٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ لِحُرْمِهِ وَلَا مَرِيدًا غَيْرَهُ فَأَخْطَأَ بِهِ، فَقَدْ أَحْلَى، وَلَيْسَتْ لَهُ رُخْصَةٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ نَاسِيًا لِحُرْمِهِ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فَأَخْطَأَ بِهِ فَذَلِكَ الْعَمْدُ الْمَكْفُرُ عَنْهُ مِنَ النَّعَمِ. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٧٣)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٧٩/٤)]

قال: فما يعني بقوله، فقد أحل؟

قلت: أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله، قال أفتراه يريد أحل من إحرامه؟

قلت: ما أراه، ولو أَرَادَهُ كَانَ مَذْهَبٌ مِنْ أَحْفَظْ عَنْهُ خِلافَهُ، وَلَمْ يَلْزَمْ بِقَوْلِهِ حِجَّةٌ، قَالَ فَمَا جَاءَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الصَّيْدِ؟
قلت: إنه لا يكفرُ العمدُ الَّذِي لَا يَخْلُطُهُ خَطَأٌ، وَيَكْفُرُ الْعَمْدُ الَّذِي يَخْلُطُهُ الْخَطَأُ.

قال: فنصّه.

قلت: يذهب إلى أنه إن عمد قتل ونسي إحرامه، ففي هذا خطأ من جهة نسيان الإحرام، وإن عمد غيره فأصابه، ففي هذا خطأ من جهة الفعل الَّذِي كَانَ بِهِ الْقَتْلُ.

١٠١٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» لِقَتْلِهِ نَاسِيًا لِحُرْمِهِ فَذَلِكَ الَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ ذَاكِرًا لِحُرْمِهِ لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ، قَالَ عَطَاءٌ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٧٣)]

وَيَقُولُ عَطَاءٌ نَأْخُذُ.

فإن قال قائل: فهل يخالف هذين المذهبين أحد؟

قلت: نعم، قال غيرهم من أهل العلم: يحكم على من قتله عمداً، ولا يحكم على من قتله خطأً بحال.

٨٤- باب من عادَ لقتل الصيد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قتل صيداً فحكم عليه، ثم عادَ لآخر قال يحكم عليه كلما عادَ أبداً.

فإن قال قائل: ومن أين قلته؟

قلت: إذا لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الأول لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الثاني وكل ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفساً دية

ولم أعلم بين المسلمين اختلافاً أن ما كان ممنوعاً أن يتلف من نفس إنسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه إنسان عمداً؛ فكان على من أصابه فيه ثمن يؤدي لصاحبه.

وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا المائم في العمد، فلما كان هذا كما وصفت مع أشباهه له كان الصيد كله ممنوعاً في كتاب الله تعالى قال الله - عز وجل - ﴿أَحْلَى لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فلما كان الصيد محرماً كله في الإحرام، وكان الله - عز وجل - حكماً في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في الإحرام لا يفرق كما لم يفرق المسلمون بين الغرم في الممنوع من الناس والأموال في العمد والخطأ.

فإن قال قائل: فمن قال هذا معك؟

قلت: الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتفى بها، وقد قاله من قبلنا غيرنا.

قال: فاذكره.

قلت:

١٠١١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَوْلُ اللَّهِ - عز وجل - «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ» وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا؟ قلت له: فمن قتله خطأ أيعرم؟ قال: نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

١٠١٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ يَغْرُمُونَ فِي الْخَطَأِ. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل شيء أعلى من هذا؟

قلت: شيء يحتمل هذا المعنى، ويحتمل خلافه.

فإن قال: ما هو؟

قلت: أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش.

قال الشافعي: فيحتمل أن يكون أوطأ الضب عظيمين بإبطائه وأوطأ عامدين له، فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك؟

فقلت: نعم.

وأنفساً بعده دية دية، في كل نفس، وكما يكون عليه لو أفسد متاعاً لأحد، ثم أفسد متاعاً لآخر، ثم أفسد متاعاً كثيراً بعده قيمة ما أفسد في كل حال؛ فإن قال فما قول الله - عز وجل - ﴿ومن غادَ فَيَتَّقِمْ اللَّهَ مِنْهُ﴾، ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه؟

قال الشافعي: ما يبلغ علمي أن فيه دلالة على ذلك.

فإن قال قائل: فما معناه؟

قيل: الله أعلم ما معناه أما الذي يشبه معناه - والله أعلم - فإن يجب عليه بالعود النعمة، وقد تكون النعمة بوجوه، في الدنيا المال، وفي الآخرة النار.

فإن قال: فهل نجد ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية أو على ما يشبهه؟

قيل: نعم قال الله - تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عمداً وسن رسول الله ﷺ العفو عن القاتل بالدية إن شاء ولي المقتول وجعل الحد على الزاني، فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا وجعل الحد على الزاني، فلما أوجب الله عليهم الحدود دل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فلم يختلف الناس في أنها كلما زنيا بعد الحد جلداً؛ فكان الحق عليهم في الزنا الآخر مثله في الزنا الأول، ولو انبغى أن يفرقا كان في الزنا الأخير والقتل الآخر أولى، ولم يطرح؛ فإن قال أفرايت من طرحه على معنى أنه عمد مائم فأول ما قتل من الصيد عمداً يائمه به فكيف حكم عليه؟

قللت حكم الله - تعالى - عليه فيه، ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عمد المائم، فإذا كان الابتداء على أنه عمد مائم فالثاني مثله؛ فإن قال: فهل قال: هذا معك أحد غيرك؟

قيل: نعم.

فإن قال: فاذكره، قلت:

١٠١٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُخْرِمِ يُقْتَلُ الصَّيْدُ عَمْدًا: يُحْكَمُ عَلَيْهِ كُلَّمَا قُتِلَ. [أخرجه البيهقي (١٨١/٥)]

فإن قال قائل: فما قول الله - عز وجل - ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ قيل - والله أعلم - بمعنى ما أراد

فأما عطاء بن أبي رباح فيذهب إلى ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ في الجاهلية، ومن عاد في الإسلام بعد التحريم لقتل صيد مرة فيقسم الله منه.

١٠١٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعِطَاءَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ قَالَ عَفَا اللَّهُ عَمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قُلْتُ وَقَوْلُهُ ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ قَالَ: وَمَنْ عَادَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ زِيَادَةً قَالَ: وَإِنْ عَمَدَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؟ قُلْتُ لَهُ: هَلْ فِي الْعَوْدِ مِنْ حَدِّ يُعْلَمُ؟ قَالَ: لَا. قلت: افترى حقاً على الإمام أن يعاقبه فيه؟ قال: لا، ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله - تعالى - ويقتدي. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٧٥)، البيهقي (١٨٠/٥)]

قال الشافعي: ولا يعاقبه الإمام فيه؛ لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فديته إلا أن يزعم أنه يأتي ذلك عامداً مستخفاً.

٨٥ - باب أين محل هدي الصيد؟

قال الشافعي: قال الله - تعالى - ﴿هَذَا بِالْبَلِغِ الْكَعْبَةِ﴾.

قال الشافعي: فلما كان كل ما أريد به هدي من ملك ابن آدم هدياً كانت الأنعام كلها، وكل ما أهدى فهو بمكة، والله أعلم، ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما انبغى - والله أعلم - أن يخفي عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشيء من النعم لا يجزئ فيه إلا أن يجزئ بمكة فعلم أن مكة أعظم أرض الله - تعالى - حرمة وأولاه أن تنزه عن الدماء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه للمساكين الحاضرين بمكة، فإذا عقلنا هذا عن الله - عز وجل -؛ فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز - والله أعلم - إلا بمكة، وكما عقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل، وفي مواضع، فلم يذكر العدل وكانت الشهادات، وإن افرقت تجتمع في أنه يؤخذ بها اكتفينا أنها كلها بالعدل، ولم نزع أن الموضع الذي لم يذكر الله - عز وجل - فيه العدل معفو عن العدل فيه، فلو أطلع في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الإطعام بمكة أو بمنى فهو من مكة؛ لأنه لحاضر الحرم ومثل هذا كل ما وجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيبير أو ليس أو غيره لا يخالفه في شيء؛ لأن كله من جهة النسك والنسك إلى الحرم، ومنافعه للمساكين الحاضرين الحرم.

قال: ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدي من النعم أو الطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب؛ لأنهم إنما أعطوا

قلت: رأيت إذا لم يكن لمن قتل جرادة أن يدع أن يتصدق بقيمتها ثمرة أو لقمة؛ لأنها حرمة مجزية لا تعطل بقله قيمتها، ثم جعل فيها قيمتها، فإذا بدا له أن يصوم هل يجد من الصوم شيئاً يجزيه أبداً أقل من يوم؟ فإن قال: لا.

قلت فبذلك عقلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبعض فأوقع إنسان بعض تطليقة لزمته تطليقة، وعقلنا أن عدة الأمة إذا كانت نصف عدة الحرة، فلم تتبعض الحيضة نصفين فجعلنا عدتها حيضتين.

٨٧- باب الخلاف في عدل الصيام والطعام

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: قال لي بعض الناس: إذا صام عن جزء الصيد صام عن كل مد يوماً، وإذا أطعم منه في كفارة اليمين أطعم كل مسكين مدتين، وقال: هل رويت في هذا عن أصحابك شيئاً يوافق قولنا، ويخالف قولك؟ قلت: نعم.

١٠٢١- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أن مجاهداً كان يقول مكان كل مدتين يوماً، فقال: وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب إطعامه مدّاً إلا في فدية الأذى، فإنك قلت يطعمه مدتين ولم تَم تَقُلْ إذ قلت في فدية الأذى يطعمه مدتين في كل مَوْضِعٍ؟ [أخرجه عبد الرزاق (٨١٩٣)، الطبري (٥٣/٥)]

قال الشافعي: فقلت له يجمع بين مسألتك جواباً واحداً إن شاء الله قال فأذكره.

قال الشافعي: أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت، ومن نسبناه معنا إلى الفقه فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعلم ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه، ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معاً أنهما تعبد، ثم في التعبد وجهان فمنه تعبد لأمر أبان الله - عز وجل - أو رسوله سببه فيه أو في غيره من كتابه أو سنو رسوله فذلك الذي قلنا به وبالقيام فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شأنه مما علمه وعلمنا حكمه، ولم نعرف فيه ما عرفنا بما أبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ فأدبنا الفرض في القول به والانتفاء إليه، ولم نعرف في شيء له معنى فتقيس عليه، وإنما قسنا على ما عرفنا، ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله جل ثناؤه، فقال: هذا كله كما وصفت لم أسمع أحداً من أهل التكشيف قال بغيره ففقي منه على أمر أعرفه، فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفاً وتختلف أقاويلهم إذا فرعوا عليها.

بمحضرتها، وإن قل؛ فكان يعطي بعضهم دون بعض أجزاءه أن يعطي مساكين الغريب دون أهل مكة ومساكين أهل مكة دون مساكين الغريب، وإن يخلط بينهم، ولو أتر به أهل مكة؛ لأنهم يجمعون الحضور والمقام لكان كأنه أسرى إلى القلب، والله أعلم.

فإن قال قائل: فهل قال: هذا أحد يذكر قوله؟ قيل:

١٠١٧- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ هَذَا بِالْغِ الْكَتَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ قال: من أجل أنه أصابه في حرم يريد البتة كفارة ذلك عند التبت. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٥)]

١٠١٨- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أن عطاء قال له مرة أخرى: يتصدق الذي يصيب الصيد بمكة قال الله - عز وجل - ﴿هَذَا بِالْغِ الْكَتَبَةِ﴾ قال فيتصدق بمكة. [أخرجه الطبري (٥٧/٥)]

قال الشافعي: يريد عطاء: ما وصفت من الطعام، والنعم كله هدي، والله أعلم.

٨٦- باب كيف يعدل الصيام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَاماً﴾ الآية.

١٠١٩- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه قال: لعطاء ما قوله ﴿أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَاماً﴾؟ قال: إن أصاب ما عدله شاة فصاعداً أقيمت الشاة طعاماً، ثم جعل مكان كل مد يوماً يصومه. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٩٦)، الطبري (٥٤/٥)]

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول، وهكذا بدنة إن وجبت، وهكذا مد إن وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوماً، وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مد وأقل من مدتين صام يومين، وهكذا كل ما لم يبلغ مدّاً صام مكانه يوماً.

١٠٢٠- أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء هذا المعنى.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فمن أين قلت مكان المد صيام يوم، وما زاد على مدّ ما لا يبلغ مدّاً آخر صوم يوم؟ قلت: قلته معقولاً وقياساً.

فإن قال: فأين القياس به والمعقول فيه؟

رمضان هل تجد ما تمتع؟

قال: لا، فسأله هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟

فقال: لا.

فسأله هل تقدر أن تطعم ستين مسكيناً؟

فقال: لا، فاعطاه عرق غمر فأمره أن يتصدق به على ستين مسكيناً فأذى المؤذي للحديث أن في العرق خمسة عشر صاعاً قال أو عشرين، ومعروف أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعاً ليكون الوسط به أربعة فذهبنا إلى أن إطعام المسكين مد طعام ومكان إطعام المسكين صوم يوم.

قال: أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت: وأما إطعام المسكين مداً، فإذا قال أو عشرين صاعاً.

قلت: فهذا مد وثلاث لكل مسكين قال: فلم لا تقول به؟

قلت: فهل علمت أحداً قط قال إلا مداً أو مدين؟

قال: لا.

قلت: فلو كان كما قلت أنت كنت أنت قد خالفته، ولكنه احتياط من الحديث، وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعاً، وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم باليمن أنهم كانوا يجعلونها معايير كالمكاييل على خمسة عشر صاعاً بالتمر.

قال: فقد زعمت أن الكفارة في الطعام وإصابة المرأة تعبد لأمر قد عرفته وعرفناه معك فابن أن الكفارة في فدية الأذى وغيرها تعبد لا يقاس عليه.

قلت: ليس قال رسول الله ﷺ لكعب بن عجرة في الطعام فرقا بين مائة مسكين؛ فكان ذلك مدين مدين؟

قال: بلى.

قلت: وأمره، فقال: أو صم ثلاثة أيام؟

قال: بلى.

قلت: وقال: "أو انسك شاة" قال: بلى.

قلت: فلو قسنا الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان إطعام مسكينين؟

قال: بلى.

قلت: ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل صيام ثلاثة أيام؟

قال: بلى.

قلت: وقد قال الله - عز وجل - في التمتع ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيَا أَيُّهَا الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا

فقلت: فأقبل منهم الصواب وأرد عليهم الغفلة قال: إن ذلك للآزم لي، وما يبرأ آدمي رأته من غفلة طويلة، ولكن أنصب لما قلت مثلاً.

فقلت: أرايت إذ حكم رسول الله ﷺ في الجنين بغرة.

قلنا: وقلت قيمتها خسون ديناراً وهو لو كان حياً كانت فيه ألف دينار أو ميتاً لم يكن فيه شيء وهو لا يخلو أن يكون ميتاً أو حياً؛ فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت إذا جنى عليه، فهل قسنا عليه ملففاً أو رجلاً في بيت يمكن فيهما الموت والحياة وهما مغنيا المعنى؟

قال: لا.

قلت: ولا قسنا عليه شيئاً من الدماء؟

قال: لا.

قلت: ولم؟

قال: لأننا تعبدنا بطاعة النبي ﷺ فيه، ولم نعرف سبب ما حكم له به.

قلت: فهكذا قلنا في المسح على الخفين لا يقاس عليهما عمامة ولا برقع ولا قفازان.

قال: وهكذا قلنا فيه؛ لأن فيه فرض وضوء وخص منه الخفان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه.

قلت: وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي ﷺ أن الخراج بالضمان أن الخدمة كالخراج.

قال: نعم.

قلت: لأننا عرفنا أن الخراج حادث في ملك المشتري وضمنه منه، ولم تقع عليه صفقة البيع.

قال: نعم، وفي هذا كفاية من جملة ما أردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها وأخرى غير مقيس عليها.

وكذلك القسامة لا يقاس عليها غيرها، ولكن أخبرني بالأمر الذي له اخترت أن لكل مسكين مداً إلا في فدية الأذى إذا ترك الصوم فلأما أن يصوم مكان كل مد يوماً، فيكون صوم يوم مكان مد؛ فإن ثبت لك المد صحيح لا أسالك عنه إلا فيما قلت إن صوم اليوم يقوم مقام إطعام مسكين.

فقلت له: حكم الله - عز وجل - على المظاهر إذا عاد لما قال: ﴿فَحَرِيرٌ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْطاً سِتِينَ مَسْكِيناً﴾، فكان معقولاً أن أسالك المظاهر عن أن يأكل ستين يوماً كإطعام ستين مسكيناً وبهذا المعنى صرت إلى أن إطعام مسكين مكان كل يوم قال: فهل من دليل مع هذا؟

قلت: نعم أمر النبي ﷺ المصيب لأهله نهاراً في شهر

الجذب؟ وينبغي إذا كان سعر أهل المدينة أرخص من سعر أهل بلدي أن يكون من يكفر في زمان غلاء السعر ببلد أقل كفارة من أهل المدينة إن كان إنما زعم أن هذا لغلاء سعر أهل المدينة، وقيل له هل رأيت من فرائض الله شيئاً خفف عن أحد أو اختلفوا في صلاة أو زكاة أو حد أو غيره؟

قال الشافعي: قلت: فما ينبغي أن يعارض بقول من قال: هذا.

قال الشافعي: وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال: الطعام حيث شاء المكفر في الحج والصوم كذلك.

قال الشافعي: فقيل له: لئن زعمت أن الدم لا يكون إلا بمكة ما ينبغي أن يكون الطعام إلا بمكة كما قلت: لأنهما طعامان.

قال فما حجبتك في الصوم؟

قلت: اذن الله للمتبع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع، ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم، وكان على بدن الرجل؛ فكان عملاً بغير وقت فيعمله حيث شاء.

٨٨- باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير

النعم؟

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكُتُبَةِ﴾ إلى قوله ﴿صِيَامًا﴾؛ فكان الصيبي مأموراً بأن يفديه، وقيل له من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً فاحتمل أن يكون جعل له الخيار بأن يفدي بأي ذلك شاء، ولا يكون له أن يخرج من واحد منها، وكان هذا أظهر معانيه، وأظهرها الأولى بالآية، وقد يحتمل أن يكون أمر يهدي إن وجده؛ فإن لم يجده فطعام؛ فإن لم يجده فصوم كما أمر في التمتع، وكما أمر في الظهار، والمعنى الأول أشبههما، وذلك أن رسول الله ﷺ أمر كعب بن عجرة بأن يكفر بأي الكفارات شاء فني فدية الأذى وجعل الله - تعالى - إلى المولى أن يفدي أو يطلق، وإن احتمل الوجه الآخر.

فإن قال قائل: فهل قال: ما ذهبت إليه غيرك؟

قيل: نعم.

١٠٢٢- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكُتُبَةِ أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ قال عطاء: فإن أصاب إنسان نعمة كان عليه إن كان ذا يسار أن يهدي جزوراً أو عدلها طعاماً أو

رجعتهم فجعل البدل من شاة صوم عشرة أيام.

قال: نعم وقلت: قال الله - عز وجل - ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ الآية فجعل الرقبة مكان إطعام عشرة مساكين.

قال: نعم.

قلت: والرقبة في الظهار والقتل مكان ستين يوماً.

قال: نعم، وقد بان أن صوم ستين يوماً أولى بالقرب من الرقبة من صوم عشرة وبن لي أن صوم يوم أولى بإطعام مسكين منه بإطعام مسكينين؛ لأن صوم يوم جوع يوم، وإطعام مسكين إطعام يوم، فيوم يوم أولى أن يقاس عليه من يومين يوم، وأوضح من أنها أولى الأمور بالقياس قال: فهل فيه من أثر أعلى من قول عطاء؟

قلت: نعم، أخبرنا مالك.

قال الشافعي: قال: فهل خالفك في هذا غيرك من أهل ناحيتك؟

فقلت: نعم زعم منهم زاعم ما قلت: من أن الكفارات بمد النبي ﷺ إلا كفارة الظهار، فإنها بمد هشام قال فلعل مد هشام مدان، فيكون أراد قولنا مدتين، وإنما جعل مد هشام علماً.

قلت: لا، مد هشام، مد وثلاث بمد النبي ﷺ أو مد ونصف.

قال الشافعي: فقال فالغني بالمسألة عن هذا القول - إذا كان كما وصفت - غني بما لا يعبد، ولا يبيد كيف جاز لأحد أن يزعم أن الكفارات بمد مختلف؟ أرايت لو قال له: إنسان هي بمد أكبر من مد هشام أضعافاً، والطعام بمد النبي ﷺ، وما سواه بمد محدث الذي هو أكبر من مد هشام، أو رأيت الكفارات إذ نزلت على النبي ﷺ كيف جاز أن تكون بمد رجل لم يخلق أبوه، ولعل جدّه لم يخلق في زمان النبي ﷺ، وإنما قال الناس هي مدان بمد النبي ﷺ أو مد بمد النبي ﷺ فما أدخل مداً وكسراً؟ هذا خروج من قول أهل الدنيا في الكفارات.

قال الشافعي: وقلت له: وزعم بعض أهل ناحيتنا أيضاً أن على غير أهل المدينة من الكفارات أكثر مد على أهل المدينة؛ لأن الطعام فيهم أوسع منه بالمدينة.

قال: فما قلت: لمن قال هذا؟

قال الشافعي: فقلت له: أرايت الذين يقتاتون الفس والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الخنظل والذين يقتاتون الحيتان لا يقتاتون غيرها والذين السعر عندهم أغلى منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون ينبغي في قوههم أن يكفروا أقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الدخن وهو نبات يقتات به بعض الناس في

عَدَلَهَا صِيَاماً أَيَنْهَنُ شَاءَ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿فَجَزَاءٌ كَذًا وَكَذَا، وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ فَلَيتَحَرَّ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا شَاءَ.

قال ابن جريج: فقلت لعطاء: أرايت إن قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذي أصاب؟

قال ترخيص: الله عسى أن يكون عنده طعام، وليس عنده ثمن الجزور وهي الرخصة. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]
قال الشافعي: إذا جعلنا إليه ذلك كان له أن يفعل آية شاء، وإن كان قادراً على اليسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفدي بنعم؛ فإن لم يجد طعاماً، وإن لا يصوم إلا بعد الإعواز منهما.

١٠٢٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿فَقِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسْكَ﴾ لَمْ أَيَنْهَنُ شَاءَ. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٢٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ، لَهُ آيَةٌ شَاءَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: لَا فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ فِيهَا. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

قال الشافعي: وكما قال ابن جريج وعمرو في المحارب وغيره في هذه المسألة أقول: قيل للشافعي، فهل قال أحد ليس هو بالخيار؟
فقال: نعم.

١٠٢٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: مَنْ أَصَابَ مِنَ الصَّيْدِ مَا يَبْلُغُ فِيهِ شَاةٌ فَذَلِكَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ، وَإِنَّمَا أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ هَدْيٌ الْعَصْفُورِ يَقْتُلُ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ هَدْيٌ قَالَ: أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَاماً عَدَلُ النِّعَامَةِ وَعَدَلُ الْعَصْفُورِ.

قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء، فقال عطاء كل شيء في القرآن أو أو يختار منه صاحبه ما شاء. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٩٣/٤)]

قال الشافعي: ويقول عطاء في هذا أقول قال الله - عَزَّ وَجَلَّ - في جزاء الصيد هدياً بَالِغِ الْكَتَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَاماً وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ

بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَقِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسْكَ﴾، وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لِكُتُبِ بْنِ عَجْرَةَ، أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَكَ.

قال الشافعي: ووجدتهما معاً فدية من شيء أفيت قد منع الحرم من إفاته الأول الصيد والثاني الشعر.

قال الشافعي: فكل ما أفاته الحرم سواءهما كما نهى عن إفاته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعَلَّ كَانَ واجداً وغير واجدٍ قال الله - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَصِيَّامٌ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإفاته شيء جعل الله - عَزَّ وَجَلَّ - فيه الهدى فما فعل الحرم من فعل تجب عليه فيه الفدية، وكان ذلك الفعل ليس بإفاته شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم، وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجد النعم، وذلك مثل طبيب ما تطيب به أو لبس ما ليس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو ترك من نسكه أو ما معنى هذا.

قال الشافعي: فإن قال فما معنى قول الله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ﴾؟

قلت: الله أعلم أما الظاهر، فإنه ما دون مجلات الشعر للمرض والأذى في الرأس، وإن لم يمرض، فإذا جعلت عليه في موضع الفدية النعم.

فقلت: لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المقتدي من النعم لحاجة أو انقطاع من النعم؛ فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم، والدراهم طعاماً، ثم تصدق بالطعام على كل مسكين بمدة، وإن أعوز من الطعام صام عن كل مد يوماً.

فإن قال قائل: فإذا قسته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت: في المتمتع؟

قيل: لئ: إن شاء الله قسته عليه في أنه جامعه في أنه فعل لا إفاته وقرئت بينه وبينه أنه يختلف، فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشاة دون ذلك، فلما كان ينتقل فيقل ويكثر يقدر عظم ما أصاب فارق في هذا المعنى هدي المتعة الذي لا يكون على أحقر إذا وجد أقل ولا أكثر منه، وإن زاد عليه كان متطوعاً.

قال الشافعي: فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظاهر والقتل والمصيب أهله في شهر رمضان، ومن هذا ترك البيتوتة بمنى وترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجمار، وما أشبهه.

٨٩- الإعراف من هدي المتعة، ووقته

قال الشافعي: قال الله تعالى ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسْرَرَ مِنْ الْهَدْيِ﴾ إلى قوله ﴿عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

قال الشافعي: فدل الكتاب على أن يصوم في الحج، وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم، ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لا قبله في شهر الحج ولا غيرها.

قال الشافعي: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؛ فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا، وإن يكون آخر ما له من الأيام في آخر صياحه الثلاث يوم عرفة، وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج، ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر، وهكذا روي عن عائشة وابن عمر.

١٠٢٦- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي التَّمَتُّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مِنِّي.

١٠٢٧- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (١٩٩٧-١٩٩٨)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وهو معنى ما قلنا، والله أعلم ويشبهه القرآن.

قال الشافعي: واختلف عطاء وعمرو بن دينار في وجوب صوم التمتع.

١٠٢٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ حَتَّى يُؤَافِيَ عَرَفَةَ مُهِلًا بِالْحَجِّ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ إِذَا أَهَلَّ بِالْحَجِّ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٥/٣)]

قال الشافعي: ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن، ثم الخبر عن عائشة وابن عمر.

قال الشافعي: فإذا أهل بالحج، ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم، ففيها قولان: أحدهما أن عليه دم المتعة؛ لأنه دين عليه؛ لأنه لم يصم، ولا يجوز أن يصام عنه، وهذا قول يحتمل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم؛ لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم؛

فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها، ففطر تصدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمداد حنطة؛ لأن السبعة لا تجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله، ولو رجع إلى أهله، ثم مات، ولم يصم الثلاثة ولا السبع تصدق عنه في الثلاث، وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر، وهذا قول يصح قياسا ومعقولا، والله أعلم.

قال الشافعي: في صوم التمتع أيام مني: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامٍ مِنِّي وَلَا نَحْدُ السَّبِيلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ خَاصَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دَلَالَةً بَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا لَا يَلْزَمُ مِنَ الصَّوْمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَالَ يَصُومُ التَّمَتُّعُ أَيَّامَ مِنِّي ذَهَبَ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهَا، فَلَا أَرَى أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ مِنِّي، وَقَدْ كُنْتُ أَرَاهُ وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

قال الشافعي: وجدت أيام مني خارجا من الحج يحل به إذا طاف بالبيت النساء، فلم يميز أن أقول هذا في الحج، وهو خارج منه، وإن بقي عليه بعض عمله.

فإن قال قائل: فهل يحتمل اللسان أن يكون في الحج؟ قيل: نعم يحتمله اللسان ما بقي عليه من الحج شيء احتمالا مستكرها باطنا ظاهرا، ولو جاز هذا جاز إذا لم يطف الطواف الذي يحل به من حجة النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج.

قال: ولو جاز أن يصوم أيام مني جاز فيها يوم النحر؛ لأنه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله ﷺ عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرارا.

٩٠- باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا بما

لزمه من فدية

قال الشافعي: إذا حج الرجل، وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها إذا كان قادرا عليها؛ فإن قدر على الهدي لم يطعم، وإن لم يقدر على الهدي أطعم، ولا يكون الطعام والهدي إلا بمكة، وإن لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء، ولو صام في فوره ذلك كان أحب إلي.

١٠٢٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي صِيَامِ الْمُفْتَدِي مَا بَلَغَنِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ يَصْتَعَةَ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٥٩/٤)]

١٠٣٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: كَانَ

مُجَاهِدٌ يَقُولُ فِدْيَةُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فِي حَجِّهِ ذَلِكَ أَوْ عُمْرَةٍ.

١٠٣١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى قَالَ فِي الْمُقْتَدِي بَلَّغْنِي أَنَّهُ فِيمَا بَيْنَ أَنْ صَنَعَ الَّذِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ وَبَيْنَ أَنْ يَحِلَّ إِنْ كَانَ حَاجِبًا أَنْ يَنْحَرُ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا بِأَنْ يَطُوفَ.

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله هكذا.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: إن كانت الفدية شيئاً وجبت بحجٍّ وعمرةٍ فأحبُّ إليَّ أن يفتدي في الحجِّ والعمرة، وذلك أن إصلاح كلِّ عمل فيه كما يكون إصلاح الصلاة فيها، وإن كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحجِّ، وإصلاح الصلاة من الصلاة فلا اختيار فيه ما وصفت، وقد روي أن ابن عباسٍ أمر رجلاً يصوم، ولا يفتدي، وقدّر له نفقته فكانه لولا أنه رأى الصَّومَ يميزه في سفره لسأله عن يسره ولقال آخرُ هذا حتى يصير إلى مالِكٍ إن كنت موسراً.

قال الشافعي: فانظر إلى حال من وجبت عليه الفدية في حجٍّ أو عمرةٍ في ذلك الحجِّ أو العمرة؛ فإن كان واجداً للفدية التي لا يميزه إذا كان واجداً غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها، فإذا جعلتها عليه، فلم يفتد حتى أعوز كان ديناً عليه حتى يؤديه متى قدر عليه.

وأحبُّ إليَّ أن يصوم احتياطاً لا إيجاباً، ثم إذا وجد أهدى. قال الشافعي: وإذا كان غير قادر تصدَّق؛ فإن لم يقدر صام؛ فإن صام يوماً أو أكثر، ثم أيسر في سفره أو بعد فليس عليه أن يهدي، وإن فعل فحسن.

قال: وإن كان معوزاً حين وجبت، فلم يتصدَّق، ولم يصم حتى أيسر أهدى ولا بدُّ له؛ لأنه مبتدئ شيئاً، فلا يتدبَّر صدقة ولا صوماً وهو يجد هدياً.

قال: وإن رجع إلى بلده وهو معوز في سفره، ولم يفتد حتى أيسر، ثم أعوز كان عليه هدي لا بدُّ له؛ لأنه لم يخرج من الهدي إلى غيره حتى أيسر، فلا بد من هدي وأحبُّ إليَّ أن يصوم احتياطاً لا واجباً، وإذا جعلت الهدي ديناً فسواء بعث به من بلده أو اشتري له بمكة فنحر عنه لا يميز عنه حتى يذبح بمكة، ويتصدَّق به.

وكذلك الطعَامُ، وأما الصَّومُ فيقضيه حيث شاء إذا أخره عن سفره، وهكذا كلُّ واجبٍ عليه من أي وجه كان من دم أو طعَامٍ لا يميزه إلا بمكة.

٩١- فدية النعام

١٠٣٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ قَالُوا فِي النَّعَامَةِ يَقْتُلُهَا الْمُحْرَمُ بِدَنَّةٍ مِنَ الْإِبِلِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٤٢)، عبد الرزاق (٨٢٠٣)، البيهقي (١٨٢/٥)]

قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر ممن لقيت فيقولهم إن في النعامة بدنة وبالقياس قلنا في النعامة بدنة لا بهذا، فإذا أصاب المحرم نعامة، ففيها بدنة.

١٠٣٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ؛ فَكَانَتْ ذَاتُ جَبِينٍ حِينَ سَمَّيْتُهَا أَنَّهَا جَزَاءُ النَّعَامَةِ، ثُمَّ وَلَدَتْ فَمَاتَ وَلَدُهَا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ أَغْرَمَ؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٢/٤)]

قلت: فابتعتها ومعها ولدها فأهديتها فمات ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه؟ قال: لا.

قال الشافعي: وهذا يدل على أن عطاء يرى في النعامة بدنة ويقولون تقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجب جبيناً معها فينحر معها ونقول في كل صيد يصاد ذات جنين، ففيه مثله ذات جنين.

٩٢- باب بيض النعامة يصيبه المحرم

١٠٣٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَصَبَتْ بَيْضُ نَعَامَةٍ وَأَنْتَ لَا تَذَرِي غَرْمَهَا تُعْظَمُ بِذَلِكَ حُرُوسَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٢٥/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول؛ لأن بيضة من الصيد جزء منها؛ لأنها تكون صيداً ولا أعلم في هذا مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغرم، وأن الجاهل يغرم؛ لأن هذا إلتافٌ قياساً على قتل الخطأ.

وبهذا نقول.

قال الشافعي: وفي بيض النعام قيمته؛ لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارجٌ مما له مثل من النعم ودخل فيما له قيمة من الطير مثل الجراد وغيره قياساً على الجراد، فإن فيها قيمتها.

فقلت للشافعي: فهل تروي فيها شيئاً عالياً؟

قال: أما شيء يثبت مثله، فلا.

فقلت: فما هو؟

هذا عن عليٍّ عليه السلام من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله، ولذلك تركناه، وبأن من وجب عليه شيء لم يجزه بمغيب يكون، ولا يكون، وإنما يجزيه بقاءه.

قلت: للشافعي: فهل خالفك غيره؟

قال: نعم رجل كأنه سمع هذا القول فاحتذى عليه.

قلت: وما قال فيه؟

قال: عليه عشر قيمة أمه كما يكون في جنين الأمة عشر قيمة الأمة.

قلت: أفرأيت لهذا وجهاً؟

قال: لا. البيضة إن كانت جنيناً كان لم يصنع شيئاً من قبل أنها مزايلة لأمتها فحكمها حكم نفسها، والجنين لو خرج من أمه، ثم قتل إنساناً وهو حي كانت فيه قيمة نفسه، ولو خرج ميتاً فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء؛ فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي، فقد فرق بينهما، وما للبيضة والجنين؟ إنما حكم البيضة حكم نفسها، فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها.

قال الشافعي: ولقد قال للقاتل: ما في هذه البيضة شيء؛ لأنها مأكولة غير حيوان وللمحرم أكلها، ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم.

٩٤- باب بقر الوحش وحمار الوحش والثيل

والوعل

قلت للشافعي: أرايت المحرم يصيب بقره الوحش أو حمار الوحش؟

فقال: في كل واحد منهما بقره.

فقلت للشافعي: ومن أين أخذت هذا؟

فقال: قال الله - تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعْدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾.

قال الشافعي: ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على منظره البدن، فلم يجز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب الصيد، فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكيش، فإذا جاوز الكيش رفع إلى بقره، فإذا جاوز البقرة رفع إلى بدنة، ولا يجاوز شيء مما يؤدي من دواب الصيد بدنة، وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا القول في دواب الصيد.

١٠٣٨- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن غطاء أنه

قال: في بقره الوحش بقره، وفي حمار الوحش بقره، وفي

١٠٣٥- فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمة». [أخرجه البيهقي (٢٠٧/٥)]

١٠٣٦- أخبرنا سعيد بن سالم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن عبد الله بن الحصين، عن أبي موسى الأشعري أنه قال: في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو إطعام مسكين. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٩٣)، ابن أبي شيبة (١٥٢١١)، البيهقي (٢٠٨/٥)]

١٠٣٧- أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)]

فقلت للشافعي: أفرأيت إن كان في بيضة النعامة فرخ؟

فقال لي: كل ما أصاب الحرم مما لا مثل له من النعم ولا أثر فيه من الطائر فعليه فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقومه لو أصابه وهو لإنسان فتقوم البيضة لا فرخ فيها قيمة بيضة لا فرخ فيها، والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لا فرخ فيها.

قلت: فإن كانت البيضة فاسدة؟

قال: تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها، وإن لم يكن لها قيمة، فلا شيء عليك فيها؟

قلت: للشافعي: أفياكلها المحرم؟

قال: لا؛ لأنها من الصيد، وقد يكون منها صيد.

قلت: للشافعي: فالصيد ممتنع وهو غير ممتنع.

قال الشافعي: وقد يكون من الصيد ما يكون مقصوداً وصغيراً، فيكون غير ممتنع والمحرم يجزه إذا أصابه.

فقلت: إن ذلك قد كان ممتنعاً أو يؤول إلى الامتناع قال: وقد تؤول البيضة إلى أن يكون منها فرخ، ثم يؤول إلى أن يمتنع.

٩٣- الخلاف في بيض النعام

فقلت للشافعي: أخالفك أحد في بيض النعامة؟

قال: نعم.

قلت: قال ماذا قال؟

قال قوم إذا كان في النعامة بدنة فتحمل على البدنة، وروي

الْأَرَوَى بِقَرَّةٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢١١)، ابن أبي شيبة (١٤٤٢٦)،

البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٢/٤)]

١٠٣٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ مُزَاجِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:
فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَفِي الْإِبِلِ بَقَرَةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة
السنن والآثار (١٨٢/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول.

قال الشافعي: والأروى دون البقرة المسنونة وفوق الكبش
وفيه غضب ذكراً وأنثى أي ذلك شاء فداه به.

قال الشافعي: وإن قتل حمار وحش صغيراً أو ثيلاً صغيراً
فداه ببقرة صغيرة ويفدى الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى.

قال: وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من
البحر حتى يجعل فيه ما لا يفوته، وهكذا ما فدى من دواب
الصيد.

قال الشافعي: إن كان ما أصيب من الصيد بقرّة رقوباً
فضر بها فالقت ما في بطنها حيّاً فمات فداهما بقرّة، وولد بقرّة
مولود، وهكذا هذا في كل ذات حمل من الدواب.

قال الشافعي: وإن خرج ميتاً ومات أمه فأراد فداه طعاماً
يقوم المصاب منه ماخضاً بمثله من النعم ماخضاً، ويقوم ثمن ذلك
المثل من النعم طعاماً.

٩٥ - باب الضيع

١٠٤٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي
الرُّبَيْعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَضَى فِي الضَّيْعِ
بِكَبْشٍ. [أخرجه مالك (٤١٤/١)، عبد الرزاق (٨٢٢٤)، ابن أبي
شيبه (١٥٦١٨)]

قال الشافعي: وهذا قول من حفظت عنه من مفتينا
المكئين.

قال الشافعي: في صغار الضيع صغار الضأن.

١٠٤١ - وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،
عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ فِي
الضَّيْعِ كَبْشٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٥)، البيهقي (١٨٤/٥)]

١٠٤٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ: أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَبْعاً صَيْدًا، وَقَضَى فِيهَا كَبْشاً.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٦)، البيهقي (١٨٣/٥)]

قال الشافعي: وهذا حديث لا يثبت مثله لو انفرد، وإنما
ذكرناه.

١٠٤٣ - لِأَنَّ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُيَيْنَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ
قَالَ ابْنُ أَبِي عَمَّارٍ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضَّيْعِ
أَصِيدَ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ أَتُوكَل؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: سَمِعْتَهُ
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٦٢٢)،
البيهقي (١٨٣/٣)]

قال الشافعي: وفي هذا بيان أنه إنما يفدي ما يؤكل من
الصيد دون ما لا يؤكل.

١٠٤٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ
مُجَاهِدٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: الضَّيْعُ صَيْدٌ وَفِيهَا
كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٣)، ابن أبي
شيبه (١٥٦٢٠)]

٩٦ - باب في الغزال

١٠٤٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الرُّبَيْعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْغَزَالِ بَقَرَةً. [أخرجه
البيهقي (١٨٤/٥)]

قال الشافعي: وبهذا نقول والغزال لا يفوت العنز.

١٠٤٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ مُزَاجِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
قَالَ: فِي الظَّبْيِ تَيْسٌ أَعْفَرٌ أَوْ شَاةٌ مُبَسَّتَةٌ. [أخرجه عبد
الرزاق (٨٢٣٨)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٦/٤)]

قال الشافعي: يفدي الذكران بالذكران والإناث بالإناث مما
أصيب والإناث في هذا كله أحب إلي أن يفدي به إلا أن يكون
يصغر عن بدن المقتول فيفدي الذكر ويفدي بالذي يلحق
بأبدانها.

١٠٤٧ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ
يُونُسَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ رَجُلًا بِالطَّائِفِ أَصَابَ
ظَبْيًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَأَتَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: اهُلْ كَبْشاً أَوْ قَالَ تَيْساً

البيهقي (١٨٤/٥)

مِنْ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَالَ تَيْسًا. [أخرجه البيهقي

في معرفة السنن والآثار* (١٨٦/٤)]

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْبُرُوعِ جَفْرَةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن

والآثار* (١٨٨/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ مَا وَصَفْتُ قَبْلَهُ نَحْوَ يَثْبِتُ فَمَا هَذَا، فَلَا يَثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا كُلَّهُ نَأْخُذُ.

١٠٤٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْغَزَالِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن

والآثار* (١٨٦/٤)]

٩٩- باب الثعلب

١٠٥٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الثَّعْلَبِ شَاةٌ.

١٠٥٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الثَّعْلَبِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٩/٤)]

١٠٠- باب الضب

١٠٥٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ شِهَابِ بْنِ خَزَّجَانَ حُجَّاجًا فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَبْدُ ضَبًّا، فَقَفَرَ ظَهْرُهُ فَقَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ أَرَبْدُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ احْكُمْ فِيهِ يَا أَرَبْدُ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تَرْكَبْنِي، فَقَالَ أَرَبْدُ: أَرَى فِيهِ جَذِيًّا قَدْ جَمَعَ النِّسَاءَ وَالشَّجَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: فَذَلِكَ فِيهِ. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٥٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الضَّبِّ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٩٠/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ عَطَاءٌ أَرَادَ شَاةً صَغِيرَةً فَبِذَلِكَ نَقُولُ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ مَسْنَةً خَالَفْنَاهُ وَقَلْنَا بِقَوْلِ عُمَرَ فِيهِ، وَكَانَ أَشْبَهَ بِالْقُرْآنِ.

٩٧- باب الأرنب

١٠٤٩- أَخْبَرَنَا مَالِكُ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْأَرْنَبِ بِعَنَاقٍ. [تهدم]

١٠٥٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ مَرْجَانٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

١٠٥١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ شَاةٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٣٥)، البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الصَّغِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ مِنَ الْغَنَمِ يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ شَاةٍ؛ فَإِنْ كَانَ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ أَرَادَا صَغِيرَةً فَكَذَلِكَ نَقُولُ، وَلَوْ كَانَا أَرَادَا مَسْنَةً خَالَفْنَاهُمَا وَقَلْنَا قَوْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّ فِيهَا عَنَاقًا دُونَ الْمَسْنَةِ، وَكَانَ أَشْبَهَ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ مَا يَشْبَهُ قَوْلَهُمَا.

١٠٥٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ عَنَاقٌ أَوْ حَمَلٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

٩٨- باب في البربوع

١٠٥٣- أَخْبَرَنَا مَالِكُ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْبُرُوعِ بِجَفْرَةٍ. [تهدم]

١٠٥٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. [أخرجه

١٠٥٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْوَبْرِ إِنْ كَانَ يُؤْكَلُ شَاةٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٤٠٥/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَوْلُ عَطَاءٍ إِنْ كَانَ يُؤْكَلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْدَى مَا يُؤْكَلُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَتِ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الْوَبَرَ، فَبِهِ جَفْرَةٌ، وَلَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ جَفْرَةٍ بَدَنًا.

النَّعَمُ ﴿يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَثَلُ مِنَ النَّعَمِ إِلَّا فِيمَا لَهُ مَثَلٌ مِنْهُ وَالْمَثَلُ لِدَوَابِّ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ النَّعَمَ دَوَابٌّ رَوَاتِعُ فِي الْأَرْضِ وَالدَّوَابُّ مِنَ الصَّيْدِ كَهَيِّ فِي الرِّتْعِ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّهَا دَوَابٌّ مَوَاشٍ لَا طَوَائِرَ، وَأَنَّ أَبْدَانَهَا تَكُونُ مَثَلُ أَبْدَانِ النَّعَمِ وَمُقَابِلَةٌ لَهَا، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الطَّيْرِ يُوَافِقُ خَلْقَ الدَّوَابِّ فِي حَالٍ وَلَا مَعَانِيهَا مَعَانِيهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ تَغْدِي الطَّائِرُ، وَلَا مَثَلٌ لَهُ مِنَ النَّعَمِ؟ قِيلَ: فَدَيْتُهُ بِالِاسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ، ثُمَّ الْأَثَارِ، ثُمَّ الْقِيَاسِ وَالْمَعْقُولِ؛ فَإِنْ قَالَ فَابْنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ؟

قِيلَ: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَائِرِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ فَدَخَلَ الصَّيْدُ الْمَاكُولُ كُلُّهُ فِي التَّحْرِيمِ، وَوَجَدَتْ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمْرًا فِيمَا لَهُ مَثَلٌ مِنْهُ أَنْ يَفْدَى بِمَثَلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الطَّائِرُ لَا مَثَلٌ لَهُ مِنَ النَّعَمِ، وَكَانَ مُحَرَّمًا، وَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي بِقَضَاءِ فِي الزَّرْعِ بِضَمَانِهِ، وَالْمُسْلِمُونَ يَقْضُونَ فِيمَا كَانَ مُحَرَّمًا أَنْ يَتَلَفَ بِقِيمَتِهِ قَضِيَّتُ فِي الصَّيْدِ مِنَ الطَّائِرِ بِقِيمَتِهِ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْكِتَابِ وَقِيَاسًا عَلَى السَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ وَجَعَلَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةَ لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْمَثَلُ مِنَ الصَّيْدِ الْحَرَمِ الْمُقْضِي بِجَزَائِهِ، لِأَنَّهُمَا مُحَرَّمَانِ مَعَ لَا مَالِكَ لِهَذَا أَمْرٍ بِوَضْعِ الْمُبْدَلِ مِنْهُمَا فِيمَنْ بِحُضْرَةِ الْكَبَةِ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَلَا أَرَى فِي الطَّائِرِ إِلَّا قِيَمَتَهُ بِالْأَثَارِ وَالْقِيَاسِ فِيمَا أَذْكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٠٥ - فدية الطائر المحرم

١٠٦٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الدَّارِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ قَالَ: قَدِمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَكَّةَ فَدَخَلَ دَارَ النَّدْوَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَقْرِئَ مِنْهَا الرِّوَاخَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَلْفَقَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفِهِ فِي النَّيْتِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحَمَامِ فَأَطَارَهُ فَانْتَهَزَتْهُ حَيْثُ فَتَقَلَّتْهُ، فَلَمَّا صَلَّى الْجُمُعَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ احْكُمْنَا عَلَيَّ فِي شَيْءٍ صَنَعْتَهُ الْيَوْمَ، إِنِّي دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ وَأَرَدْتُ أَنْ أَسْتَقْرِئَ مِنْهَا الرِّوَاخَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَلْفَقْتُ رِدَائِي عَلَى هَذَا الرِّوَاغِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحَمَامِ فَخَشِيتُ أَنْ يُلْطَخَهُ بِسُلْجُو فَاطْرَهَ عَنْهُ فَوَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَاقِفِ الْآخِرِ فَانْتَهَزَتْهُ حَيْثُ فَتَقَلَّتْهُ فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي

١٠٦٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَجَاهِدٍ قَالَ: فِي الْوَبْرِ شَاةٌ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ" (١٩٠/٤)]

١٠٢ - باب أم حبين

١٠٦١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَضَى فِي أُمِّ حُسَيْنٍ بِحَمَلَانِ مِنَ الْغَنَمِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٨٥/٥)]

قال الشافعي: يعني حملاً.

قال الشافعي: إِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهَا فَهِيَ كَمَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ يَقْضَى فِيهَا بِوَلَدِ شَاةٍ حَلٍّ أَوْ مِثْلِهِ مِنَ الْمَرْءِ نَحْوًا لَا يَفُوتُهُ.

١٠٣ - باب دواب الصيْد التي لم تسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كُلُّ دَابَّةٍ مِنَ الصَّيْدِ الْمَاكُولِ سَمِيْنَاهَا، فَفَدَاوْهَا عَلَى مَا ذَكَرَ، وَكُلُّ دَابَّةٍ مِنَ دَوَابِّ الصَّيْدِ الْمَاكُولِ لَمْ نَسْمِهَا، فَفَدَاوْهَا قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِيْنَا فِدَاءَهُ مِنْهَا لَا يَخْتَلَفُ فِيمَا صَغُرَ عَنِ الشَّاةِ مِنْهَا أَوْلَادُ الْغَنَمِ يَرْفَعُ فِي أَوْلَادِ الْغَنَمِ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِ الصَّيْدِ حَتَّى يَكُونَ الصَّيْدُ جُزْئًا بِمِثْلِ بَدْنَةٍ مِنْ أَوْلَادِ الْغَنَمِ أَوْ أَكْبَرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا يَجْزِي دَابَّةٌ مِنَ الصَّيْدِ إِلَّا مِنَ النَّعَمِ وَالنَّعَمُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

قال الشافعي: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دَلٌّ عَلَى مَا وَصَفْتُ وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلْإِبِلِ الْأَنْعَامَ وَلِلْبَقَرِ الْبَقَرُ وَلِلْغَنَمِ الْغَنَمُ؟

قِيلَ: هَذَا كِتَابُ اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا وَصَفْتُ، فَإِذَا جُمِعَتْ.

قُلْتُ: نَعَمًا كُلُّهَا وَأَضَفْتُ الْأَدْنَى مِنْهَا إِلَى الْأَعْلَى، وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿أَجَلْتُ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ﴾، فَلَا أَعْلَمُ خَالِفًا أَنَّهُ عَنِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالضَّأْنِ وَهِيَ الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَةُ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلِ الذَّكَرَيْنِ حَرَمٌ أَمِ الْإِثْنَيْنِ﴾ الْآيَةُ، وَقَالَ: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ فَهِيَ بِهِمَةُ الْأَنْعَامِ وَهِيَ الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَةُ وَهِيَ الْإِنْسِيَّةُ الَّتِي مِنْهَا الضَّحَايَا وَالْبَدَنُ الَّتِي يَنْبَغِ الْحَرَمُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَحْشِ.

١٠٤ - فدية الطائر يصيبه المحرم

قال الشافعي رحمه الله: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ

فَقَصُّ كَعْبُ قِصَّةَ الْجَرَادَتَيْنِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ مِنْ
بِذَلِكَ أَمْرُكَ يَا كَعْبُ.

قال: نعم قال: إِنَّ حَيْرَ تَحِبُّ الْجَرَادَ قَالَ: مَا جَعَلْتَ فِي
نَفْسِكَ؟

قال درهمين قال: بَخِ دَرَاهِمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ
اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ. [أخرجه مالك (٤١٦/١)،
البيهقي (٢٠٦/٥)]

قال الشافعي: في هذا الحديث دلائل منها: إحرام معاذٍ
وكعبٍ وغيرهم من بيت المقدس وهو وراء الميقات بكثير، وفيه
أن كعباً قتل الجرادتين حين أخذهما بلا ذكاة، وهذا كله قد قص
على عمر، فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جرادة،
أنك تطوعت بما ليس عليك فافعله متطوعاً.

١٠٦٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْأَشْجِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ،
فَقَالَ: فِيهَا قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلَنَا خُذْ قَبْضَةَ جَرَادَاتٍ وَلَكِنْ،
وَلَوْ.

وهذا يدل على أنه إنما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره
بالاحتياط، وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يصيبها فيه كان
ثمرة أو أقل أو أكثر، وهذا مذهب القوم - والله أعلم -
ووجدت مذهب عمر وابن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها
قيمتها، ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من
النعم بلا قيمة؛ لأن الضبع لا يسوى كبشاً.

والغزال قد يسوى عنزاً، ولا يسوى عنزاً واليربوع لا
يسوى جفرة والأرنب لا يسوى عناقاً.

قلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الأبدان لا
القيم لما وصفت ولأنهم حكموا في بلدان مختلفة وأزمان شتى،
ولو حكموا بالقيم لاختلقت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان
ولقالوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة، ووجدت مذاهبهم مجمعة
على الفرق بين الحكم في الدواب والطيور لما وصفت من أن في
الدواب مثلاً من النعم، وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون
الحمام.

قال الشافعي: ثم وجدت مذاهبهم تفرق بين الحمام وبين
الجرادة؛ لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة، وإذا كان
هذا هكذا، فإنما فيه اتباعهم؛ لأننا لا توسع في خلافهم، إلا إلى

أَبَى أَطْرَته مِنْ مَنْزِلَةٍ كَانَ فِيهَا أَمِينٌ إِلَى مَوْعِدَةٍ كَانَ فِيهَا حَتْفُهُ
فَقُلْتُ لِعُثْمَانَ: كَيْفَ تَرَى فِي عَنَزٍ ثَبِيَّةٍ عَفْرَاءٍ نَحْكُمُ بِهَا عَلَى
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: إِنِّي أَرَى ذَلِكَ فَأَمُرُ بِهَا عُمَرُ. [أخرجه
البيهقي (٢٠٥/٥)]

١٠٦٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ
عُثْمَانَ بْنَ عَفِيَّةٍ اللَّهُ بْنُ حُمَيْدٍ قَتَلَ ابْنَ لَهُ حَمَامَةً فَجَاءَ ابْنُ
عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ادْبَحْ شاةً فَتَصَدَّقْ بِهَا
قال ابن جريج: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَمِنَ حَمَامٌ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ.
[أخرجه عبد الرزاق (٨٢٦٤)، البيهقي (٢٠٥/٥)]

قال الشافعي: ففي قول ابن عباس دالتان: إحداهما أن في
حام مكة شاة والأخرى أنه يتصدق بالفداء على المساكين، وإذا
قال: يتصدق به، فإنما يعني كله لا بعضه.

١٠٦٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ
عَطَاءٍ.

وَأَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْحَمَامَةِ
شاةً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢١٩/٤)]

١٠٦٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ
مُجَاهِدٌ: أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِحَمَامَةٍ فَأَطِيرَتْ فَوَقَعَتْ عَلَى
الْمَرْوَةِ فَأَخَذَتْهَا حَيَّةٌ فَجَعَلَ فِيهَا شاةً. [أخرجه عبد
الرزاق (٨٢٦٧)، البيهقي في "المعرفة" (٢١٩/٤)]

قال الشافعي: من أصاب من حمام مكة بمكة حمامة، ففيها
شاة، اتباعاً لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس
وابن عمر وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب لا قياساً.

١٠٦- في الجراد

١٠٦٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ
بْنِ مَاهَكٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مَعَاذِ
بْنِ جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَخْبَارِ فِي أَنْاسٍ مُحْرِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
بِعُمُرَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِنَعْصِ الطَّرِيقِ وَكَعْبٌ عَلَى نَارٍ يَصْطَلِي
مَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَمَلَّهُمَا وَنَسِيَ
إِحْرَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ إِحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا.

فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب
ودخلت معهم.

مثلهم، ولم تعلم مثلهم خالفهم.

والفرق بين حمام مكة، وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه إلا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاها ثمناً بأنه الذي كانت تؤلف في منازلهم وتراه أعقل الطائر وأجمعه للهداية بحيث يؤلف، وسرعة الألفه وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها، وأنهم كانوا يستمعون بها لأصواتها وإلفها وهدايتها وفرادها وكانت مع هذا مأكولة، ولم يكن شيء من مأكول الطائر ينتفع به عندها إلا لأن يؤكل فيقال: كل شيء من الطائر سمته العرب حمامة، ففيه شاة، وذلك اخمام نفسه واليمام والقماري والدبسي والفواخت، وكل ما أوقعت العرب عليه اسم حمامة.

قال الشافعي: وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر ناس الطائر أي يعقل عقل الناس، وذكر العرب الحمام في أشعارها: فقال الهذلي:

وذكرني بكائي على تليد حمامة أن تجاوبت الحماما

وقال الشاعر:

أجبن إذا حمامة بطون وج تفتت فوق مزقبة حيناً

وقال جرير:

إنني تذكركم الرئس حمامة تذو بمذفع وأمين هيلاً

قال الربيع، وقال الشاعر:

وقفت على الرسم المحيل فهاجني

بكاء حمامات على الرسم وقع

قال الشافعي: مع شعر كثير قالوه فيها، ذهبوا فيه إلى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم، وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام.

قال الشافعي: فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر، فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عمن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه لمنهأ أشبه بالفقه من هذا المنهأ، ومن ذهب هذا المذهب انبغى أن يقول ما لم يقع عليه اسم حمامة عما دونها أو فوقها، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه.

١٠٧ - الخلاف في حمام مكة

قال الشافعي: وقد ذهب ذاهب إلى أن في حمام مكة شاة، وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته.

قال الشافعي: ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة إن كان إنما جعله لحرمه الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم، وفي غير إحرام شاة.

قال الشافعي: ولا شيء في حمام مكة إذا قتل خارجاً من الحرم وقتله غير محرم، وإذا كان هذا مذهبا ومذهبه فليس لحمام مكة إلا ما لحمام غير مكة، وإن كان ذهب إلى أنه جمع أنه في الحرم، ومن حمام مكة انبغى أن يقول هذا في كل صيد غيره قتل في الحرم.

قال الشافعي: ومذهبا ومذهبه أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم المفرد أو المعتبر خارجاً من الحرم، وما قال: من هذا قول إذا كشف لم يكن له وجه، ولا يصح أن يقول في حمام الحرم فيه شاة، ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله إن حمام الحرم إذا أصيب خارجاً منه في غير إحرام، فلا شيء فيه.

١٠٦٨ - أخبرنا سعيد بن مسالم، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة أنه قال: إن أصاب المخرج حمامة خارجاً من الحرم فعليه درهم، وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٤)]

قال الشافعي: وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله، وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجاً من الحرم، وفي غير إحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا، ولا أعلم أحداً يقوله، وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهبا يتوجه ومذهبا الذي حكينا أصح منه لما وصفت، والله أعلم.

١٠٦٩ - أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعداً شاة، وفي الثعالب والحجل والقطاة والكروان والكركي وابن الماء ودجاج الحيش والخرب شاة شاة فقلت لعطاء: أرايت الخرب، فإنه أعظم شيء رأيت قط من صيد الطير أختلف أن يكون فيه شاة؟ قال: لا. كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعداً، ففيه شاة. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨١)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٢٢/٤)]

قال الشافعي: وإنما تركناه على عطاء لما وصفنا، وأنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لا لفضل الحمامة ومبايبتها ما سواها أن يزيد فيما جازها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما فرقنا به بينهما.

١٠٧٠ - أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في القمرى والدبسي شاة شاة. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨١)]

من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمر وابن عباس في الجراد وقول من وافقهم فيها، وفي الطائر دون الحمام، وقد قال عطاء في الطائر قولاً إن كان قاله؛ لأنه يومئذ ثمن الطائر فهو موافق قولنا، وإن كان قاله تحديداً له خالفناه فيه للقياس على قول عمر وابن عباس وقوله وقول غيره في الجراد، وأحسبه عمد به إلى أن يحدد به، ولا يجوز أن يحدد إلا بكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة؛ لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديده في الطائر فوق الحمام ودونه، وفي بيض الحمام، ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بأمر وافق كتاباً أو سنة أو أثراً لا يخالف له أو قياساً.

فإن قال قائل: ما حد ما قال عطاء فيه؟

١٠٧٤ - قال الشافعي: أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج قال: قال لي عطاء في العصفور قولاً يبين لي فيه وقصر قال: أما العصفور، ففيه نصف درهم. قال عطاء وأرى الهذء دون الحمامة وفوق العصفور، ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصفور. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨٠)]

قال الشافعي: ولما قال: من هذا تركنا قوله إذا كان في عصفور نصف درهم عنده، وفي هدهد درهم؛ لأنه بين الحمامة وبين العصفور؛ فكان ينبغي أن يجعل في الهدهد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج قال عطاء: فأما الرطواط وهو فوق العصفور ودون الهدهد، ففيه ثلثا درهم.

١١٠ - باب الجراد

١٠٧٥ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سأل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم، فقال: لا، ونهى عنه قال أنا قلت له: أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد؟ فقال: لا يعلمون. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٤٣)، البيهقي (٢٠٧/٥)]

١٠٧٦ - أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مثله إلا أنه قال: منحنون. [أخرجه البيهقي (٢٠٧/٥)]

قال الشافعي: وسلم أصوبهما، وروى الحفاظ عن ابن جريج منحنون.

١٠٧٧ - أخبرنا سعيّد ومسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في الجراد يقتلها وهو لا يعلم؟ قال: إذا

قال الشافعي: وعامة الحمام ما وصفت، ما عب في الماء عباً من الطائر فهو حمام، وما شربه قطرة قطرة كشرب الذجاج فليس بحمام. وهكذا.

١٠٧١ - أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء.

١٠٨ - بيض الحمام

قال الشافعي: رحمه الله، وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته.

قال الشافعي: كما قلنا في بيض النعامة بالحال التي يكسرها بها؛ فإن كسرها لا فرخ فيها، ففيها قيمة بيضة، وإن كسرها وفيها فرخ، ففيها قيمة بيضة فيها فرخ لو كانت لإنسان فكسرها غيره، وإن كسرها فاسدة، فلا شيء عليه فيها كما لا يكون عليه شيء فيها لو كسرها لأحد.

قال الشافعي: وقول عطاء: في بيض الحمام خلاف قولنا فيه.

١٠٧٢ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه قال: لعطاء: كم في بيضة حمام مكة؟

قال: نصف درهم بين البيضتين درهم، وإن كسرت بيضة فيها فرخ، ففيها درهم. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨٦)]

قال الشافعي: أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله؛ فإن كان أراد هذا فالذي نأخذ به: قيمته في كل ما كسرت وإن كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكماً فيها، فلا نأخذ به.

١٠٩ - الطير غير الحمام

١٠٧٣ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عطاء قال: لم أر الضوع أو الضوع؛ شك الربيع؛ فإن كان حماماً، ففيه شاة. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٢٢/٤)]

قال الشافعي: الضوع طائر دون الحمام، وليس يقع عليه اسم الحمام، ففيه قيمته، وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام، ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر، وذلك أن الله - تبارك وتعالى - قال في الصيد ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾.

قال الشافعي: فخرج الطائر من أن يكون له مثل، وكان معروفاً بأنه داخل في التحريم فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له

يَغْرُمُهَا، الْجَرَادَةُ صَيِّدٌ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٢٢٤/٤)]

والآثار (٢٢٥/٥)

١١١- بيض الجراد

قال الشافعي: إذا كسر بيض الجراد فدهاه، وما فدى به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها، وإن أصاب بيضاً كثيراً احتياط حتى يعلم أنه أذى قيمته أو أكثر من قيمته قياساً على بيض كل صيد.

١١٢- باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله

١٠٨٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي إِنْسَانٍ أَخَذَ حَمَامَةً يُخَلِّصُ مَا فِي رِجْلِهَا فَمَاتَتْ؟ قَالَ: مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئاً. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٢٢٩، ٢٢٨/٤)]

قال الشافعي: ومن قال: هذا القول قاله إذا أخذهما ليخلصها من شيء ما كان من في هر أو سبع أو شق جدار لحجبت فيه أو أصابها لدغة فسقاها ترياقاً أو غيره ليدواها، وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما يضرها لم يضمن، وقال: هذا في كل صيد.

قال الشافعي: وهذا وجه محتمل.

ولو قال رجل هو ضامن له، وإن كان أراد صلاحاً، فقد تلف على يديه كان وجهاً محتملاً، والله أعلم.

١٠٨٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ بَيْضَةُ حَمَامَةٍ وَجَدْنَهَا عَلَى فِرَاشِي؟ فَقَالَ: أَمِطْهَا عَنْ فِرَاشِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: وَكَانَتْ فِي سَهْوَةٍ أَوْ فِي مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ كَهَيْئَةِ ذَلِكَ مُعْتَزِلٍ قَالَ: فَلَا تَمِطْهَا.

١٠٨٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا تُخْرِجْ بَيْضَةَ الْحَمَامَةِ الْمَكْبُوتِ وَفَرَحَهَا مِنْ بَيْتِكَ. قال الشافعي: وهذا قول وبه أخذ.

فإن أخرجها فتلفت ضمن، وهذا وجه محتمل من أن له أن يزيل عن فراشه إذا لم يكسره، فلو فسدت بإزالته بنقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية، ويحتمل أن فسدت بإزالته أن تكون عليه فدية، ومن قال: هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فازاله عن فراشه فتلف بإزالته عن فراشه كانت عليه فيه فدية.

كما أزال عمر الحمام عن ردهائه فتلف بإزالته، ففداه.

١٠٨٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ

١٠٧٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِيهَا قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلِنَاخِذٍ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ، وَلَكِنْ، وَلَوْ. [تقدم]

قال الشافعي: وقوله ولناخذ قبضة جرادات إنما فيها القيمة وقوله، ولو يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك.

١٠٧٩- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَكَعْبَ زَوْيَ الْحَدِيثِ وَهُوَ مُعَاذٌ.

قال الشافعي: قول عمر درهمان خير من مائة جراداة يدل على أنه لا يرى في الجراد إلا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك هممت بتطويع بخير فافعل لا أنه عليك.

قال الشافعي: والذب جراد صغير، ففي الدابة منه أقل من تمره إن شاء الذي يفديه أو لقمه صغيرة، وما فدى به فهو خير منه.

١٠٨٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءً عَنِ الدُّبَا أَقْتَلَهُ؟ قَالَ: لَا، هَا اللَّهُ إِذَا، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَأَغْرَمْتُ قُلْتَ: مَا أَغْرَمْتُ؟ قَالَ قَدَرُ مَا تَغْرَمُ فِي الْجَرَادَةِ، ثُمَّ أَقْدَرُ قَدَرُ غَرَامَتِهَا مِنْ غَرَامَةِ الْجَرَادَةِ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٢٢٤/٤)]

١٠٨١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَتَلْتُ وَأَنَا حَرَامٌ جَرَادَةً أَوْ دُبًّا وَأَنَا لَا أَعْلَمُهُ أَوْ قَتَلْتُ ذَلِكَ بَعِيرِي وَأَنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَغْرَمْتُ كُلُّ ذَلِكَ تُعْظَمُ بِذَلِكَ حُرْمَاتِ اللَّهِ.

قال الشافعي: إذا كان الحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه، وإن كان بعيره مثلاً لم يغرّم ما أصاب بعيره منه.

١٠٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي جَرَادَةٍ إِذَا مَا أَخَذَهَا الْمُحَرَّمُ، قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٤٨)، البيهقي في 'معركة السنن

قال: وَإِنْ كَانَ جَرَادٌ أَوْ دُبٌّ، وَقَدْ أَخَذَ طَرِيقَكَ كُلَّهَا وَلَا تَجِدُ مَحِيصًا عَنْهَا وَلَا مَسْلَكًا فَقَتَلْتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ غَرَمٌ.

قال الشافعي: يعني إن وطئته، فأما أن تقتله بنفسه بغير الطريق فتغرمه لا بد.

قال الشافعي: وقوله هذا يشبه قوله في البيضة تماط عن الفراش، وقد يجتمل ما وصفت من أن هذا كله قياس على ما صنع عمر بن الخطاب في إزالته الحمام عن رداءه فأتلفت حية، ففداه.

١١٣- نتف ريش الطائر

١٠٨٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَا: مَنْ نَتَفَ رِيشَ حَمَامَةٍ أَوْ طَيْرٍ مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ إِذَاؤُهُ بِقَدْرِ مَا نَتَفَ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السن والآل' (٢٣٠/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول.

يقوم الطائر عافياً ومتوقفاً، ثم يجعل فيه قدر ما نقصه من قيمته ما كان يطير متمتعاً من أن يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك؛ فإن تلف بعد فالاحتياط أن يفديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه؛ لأنه لا يدري لعله تلف من نتف، والقياس لا شيء عليه إذا طار متمتعاً حتى يعلم أنه مات من نتفه.

قال: وإن كان المتوفى من الطائر غير متمتع فحبسه في بيته أو حيث شاء فالقطه وسقاه حتى يطير متمتعاً فدى ما نقص التنف منه ولا شيء عليه غير ذلك.

قال الشافعي: وإن أخر فداه، فلم يدبر ما يصنع فداه احتياطاً والقياس أن لا يفديه حتى يعلمه تلف.

قال الشافعي: وما أصابه في حال نتفه فأتلفه ضمن فيه التالف؛ لأنه منعه الامتناع، وإن طار طيراً غير متمتع به كان كمن لا يطير في جميع جوانبها حتى يكون طيرانه طيراً متمتعاً، ومن رمى طيراً فجره جرحاً يمتنع معه أو كسره كسراً لا يمتنع معه الجواب فيه كالجواب في نتف ريش الطائر سواء لا يخالفه؛ فإن حبسه حتى يجبر ويصير متمتعاً قوّم صحيحاً ومكسوراً، ثم غرم فضل ما بين قيمته من قيمة جزائه، وإن كان جبر أخرج لا يمتنع كله؛ لأنه صيره غير متمتع بحال.

١٠٨٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَمَى حَرَامٌ صَيْدًا فَأَصَابَهُ، ثُمَّ لَمْ يَذَرْ مَا فَعَلَ الصَّيْدُ فَلْيَغْرَمْهُ.

قال الشافعي: وهذا احتياط وهو أحب إلي.

١٠٨٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي حَرَامٍ أَخَذَ صَيْدًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَمَاتَ بَعْدَ مَا أَرْسَلَهُ يَغْرَمُهُ؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ إِذَا لَمْ يَذَرْ لَعَلَّهُ مَاتَ مِنْ أَخْذِهِ إِيَّاهُ أَوْ مَاتَ مِنْ إِرْسَالِهِ لَهُ.

١٠٩٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَخَذْتَهُ ابْنَتَهُ فَلَعِبْتَ بِهِ، فَلَمْ يَذَرْ مَا فَعَلَ فَلْيَتَصَدَّقْ.

قال الشافعي: الاحتياط أن يجزيه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلمه تلف.

١١٤- الجنادب والكدم

١٠٩١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ كَيْفَ تَرَى فِي قَتْلِ الْكَدَمِ وَالْجَنْدَبِ أَتَرَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجَرَادِ؟ قَالَ: لَا. الْجَرَادَةُ صَيْدٌ يُؤْكَلُ وَهُمَا لَا يُؤْكَلَانِ، وَلَيْسَتْا بِصَيْدٍ، فَقُلْتُ: أَقْتُلُهُمَا؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السن والآل' (٢٣٦/٤)]

قال الشافعي: إن كانا لا يؤكلان فهما - كما قال عطاء - سواء. لا أحب أن يقتلا، وإن قتلا، فلا شيء فيهما، وكل ما لا يؤكل لحمه، فلا يفديه الحرم.

١١٥- قتل القمل

١٠٩٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ أَخَذْتُ قَمْلَةً فَأَلْقَيْتُهَا، ثُمَّ طَلَبْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ 'تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تَبْتَغَى'. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٦٣)، البيهقي (٢١٣/٥)]

قال الشافعي: من قتل من الحرمين قملة ظاهرة على جسده أو ألغها أو قتل قملة حلال، فلا فدية عليه والقملة ليست بصيد، ولو كانت صيداً كانت غير مأكولة، فلا تغدى وهي من الإنسان لا من الصيد.

وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها افتدى بلقمة، وكل ما افتدى به أكثر منها.

وإنما قلنا يفتدى إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها؛

حكمه حكم الإنسي جاز للمحرم ذبحه، وأن يضحي به ويجزي به ما قتل من الصيد، وجاز إذا توخّش الإنسي من الإبل والبقر والشاة أن يكون صيداً يجزيه المحرم لو ذبحه أو قتله، ولا يضحي به، ولا يجزي به غيره، ولكن كل هذا على أصله.

قال الشافعي: وإذا اشترك الوحشي في الولد أو الفرخ، لم يجز للمحرم قتله؛ فإن قتله فداه كله كاملاً.

وأي أبوي الولد والفرخ كان أمًا أو أبًا، وذلك أن ينزوا حمار وحشيً أثنًا أهليّة أو حمارً أهليً أثنًا وحشيّة فتلد أو يعقوب دجاجة أو ديك يعقوبة فيبيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فداه من قبل أن المحرم منه على الحرم يختلط بالحلال له لا يتميز منه، وكل حرام اختلط بحلال، فلم يتميز منه حرّم كاختلاط الخمر بالماكول، وما أشبه هذا، وإن أشكل على قاتل شيء من هذا أخطه وحشي أو لم يخطه أو ما قتل منه وحشي أو إنسي فداه احتياطاً، ولم يجب فداؤه حتى يعلم أن قد قتل وحشيًا أو ما خالطه وحشي أو كسر بيض وحشي أو ما خالطه وحشي.

١١٨- مختصر الحج المتوسط

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة، ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرها من الجحفة وأهل تهامة اليمن يلملم وأهل نجد اليمن وكل نجد قرن وأهل المشرق، ذات عرق، ولو أهلوا من العقبي كان أحب إلي والمواقيت لأهلها ولكل من مر عليها ممن أراد حجاً أو عمرة، فلو مر مشرقياً أو مغربياً أو شامياً أو مصرياً أو غيره بذى الحليفة كانت ميقاته، وهكذا لو مر مدني بميقات غير ميقاته، ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات أهل البلد الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء.

قال: ومن سلك على غير المواقيت براً أو بحراً أهل إذا حاذى المواقيت، ويتأخر حتى يهل من جدر المواقيت أو من ورائه، ولا بأس أن يهل أحد من وراء المواقيت إلا أنه لا يمر بالمقات إلا محرماً؛ فإن ترك الإحرام حتى يجاوز المقات رجع إليه؛ فإن لم يرجع إليه أهرق دمًا.

قال: وإذا كان المقات قرية أهل من أقصاها ثمان يلي بلده، وهكذا إذا كان المقات وادياً أو ظهراً أهل من أقصاه ثمان يلي بلده من الذي هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادي أو من الظهر إلا محرماً، ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد حجاً ولا عمرة فجاوزه لم يحرم، ثم بدا له أن يحرم أحرم من الموضع الذي بدا له، وذلك

لأنها كالإمالة للأذى فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر.
قال الشافعي: والصبان كالقمل فيما أكره من قتلها وأجيز.

١١٦- الحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص

قال الشافعي: قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾.

قال الشافعي: والمثل مثل صفة ما قتل وشبهه، الصحيح بالصحيح والناقص بالناقص والتام بالتام.

قال الشافعي: ولا تحتمل الآية إلا هذا، ولو تطوع فاعطى بالصغير والناقص تاماً كبيراً كان أحب إلي، ولا يلزمه ذلك.

١٠٩٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتَ صَيْدًا، فَإِذَا هُوَ أَعْوَرٌ أَوْ أَعْرَجٌ أَوْ مَنْقُوصٌ فَمِثْلُهُ أَغْرَمَ إِنْ شِئْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ: وَوَأَفِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه

البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٩٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ قَتَلْتَ وَلَدَ ظَبْيٍ، فَفِيهِ وَلَدٌ شَاؤَ مِثْلُهُ أَوْ قَتَلْتَ وَلَدَ بَقَرَةٍ وَحَشِيٍّ، فَفِيهِ وَلَدٌ بَقَرَةٍ إِنْسِيٍّ مِثْلُهُ، قَالَ: فَإِنْ قَتَلْتَ وَلَدَ طَائِرٍ، فَفِيهِ وَلَدٌ شَاؤَ مِثْلُهُ فَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ.

١١٧- ما يتوالت في أيدي الناس من الصيد

وأهل بالقرى

١٠٩٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ كُلَّ صَيْدٍ قَدْ أَهَلَ بِالْقَرْيَةِ فَتَوَالَدَ بِهَا مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَا تَذْبَحُهُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ وَلَا مَا وَلَدَ فِي الْقَرْيَةِ، أَوْلَادُهَا بِمَنْزِلَةِ أُمِّهَاتِهَا. [أخرجه

البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٧/٤)]

١٠٩٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى دَاجِنَةَ الطَّيْرِ وَالطَّيَّاءِ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ.

قال الشافعي: بهذا كله نأخذ، ولا يجوز فيه إلا هذا، ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن التوحيش إلى الاستئناس أن يصير

السَّوَابِلِ وَالْخَفَيْنِ لِبَسِهِ وَاقْتَدَى، وَالْفَدْيَةُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ نَسَكَ شَاؤَ أَوْ صَدَقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ مَدِينِ مَدَّ النَّبِيُّ ﷺ وَتَلَبَّسَ الْمَرْأَةُ الْخَمَارَ وَالْخَفَيْنِ وَلَا تَقْطَعُهُمَا وَالسَّوَابِلِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالسَّدْرَ وَالْقَمِيصَ وَالْقَبَاءَ وَحَرَمَهَا مِنْ لِبَسِهَا فِي وَجْهَهَا، فَلَا تَحْمَرُّ وَجْهَهَا وَتَحْمَرُّ رَأْسَهَا.

فَإِنْ خَمَرَتْ وَجْهَهَا عَامِدَةً اقْتَدَتْ، وَإِنْ خَمَرَتْ الْحَرَمَ رَأْسَهُ عَامِدَةً اقْتَدَى وَلَهُ أَنْ يَحْمَرَّ وَجْهَهُ وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحِافِيَ الثُّوبَ عَنْ وَجْهَهَا تَسْتُرُ بِهِ وَتَحِافِيَ الْخَمَارَ، ثُمَّ تَسُدُّهُ عَلَى وَجْهَهَا لَا يَمَسُّ وَجْهَهَا وَيَلْبَسُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ الْمُنَظَّةَ لِلدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ فَوْقَ الثِّيَابِ وَتَحْتَهَا.

قال: وَإِنْ لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ مَا لَيْسَ لَهَا أَنْ يَلْبَسَاهُ نَاسِينَ أَوْ تَطْيِئًا نَاسِينَ لِإِحْرَامِهَا أَوْ جَاهِلِينَ لِمَا عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ غَسَلًا طَيِّبًا وَنَزَعَا الثِّيَابَ وَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهِمَا.

١٠٩٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُقْطَعَةً وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ أَخْرَمْتَ بِغُفْرَةٍ وَعَلَيَّ مَا تَرَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ؟ قَالَ أَتَزَيُّ الْمُنَظَّةَ وَأَغْسِلُ هَذِهِ الصُّفْرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَافْعَلْ فِي عَمَرِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجِّكَ. [هـ]

قال الشافعي: وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفَّارَةٍ، وَلَا بِأَمْسٍ أَنْ تَلْبَسَ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةَ الْقَفَّازِينَ. كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي قَاصٍ يَأْمُرُ بَنَاتَهُ أَنْ يَلْبَسْنَ الْقَفَّازِينَ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا تَتَرَقَّعَ الْحَرَمَةَ.

قال الشافعي: وَإِذَا مَاتَ الْحَرَمُ لَمْ يَقْرَبْ طَيِّبًا وَغَسَلَ بِمَاءٍ وَسَدَرٍ، وَلَمْ يَلْبَسْ قَمِيصًا وَخَمَرُ وَجْهَهُ، وَلَمْ يَحْمَرَّ رَأْسَهُ يَفْعَلُ بِهِ فِي الْمَوْتِ كَمَا يَفْعَلُ هُوَ بِنَفْسِهِ فِي الْحَيَاةِ.

١١٠٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرُّ رَجُلٌ مُحْرَمٌ عَنْ بَعِيرِهِ فَوَقَّصَ فَمَاتَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسَدَرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ مَاتَ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ يَتَبَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَهْلًا أَوْ مُلَيًّا. [هـ]

١١٠١ - قال سُفْيَانُ وَأَخْبَرَنِي إِيزَاهِيمُ بْنُ أَبِي جُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ وَلَا تَقْرَبُوهُ طَيِّبًا. [هـ]

١١٠٢ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَلَ بِابْنٍ لَهُ مَاتَ مُحْرَمًا

مِيقَاتِهِ، وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ تَمَّا يَلِي الْحَرَمَ فَمِيقَاتُهُ مِنْ حَيْثُ يُخْرَجُ مِنْ أَهْلِهِ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَجَاوِزَ ذَلِكَ إِلَّا مُحْرَمًا؛ فَإِنْ جَاوَزَهُ غَيْرَ مُحْرَمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ بَعْدَمَا جَاوَزَهُ رَجَعَ حَتَّى يَهْلَ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَ حَرَامًا فِي رَجُوعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ أَهْرَاقَ دَمًا.

١١٩ - الطَّهَارَةُ لِلْإِحْرَامِ

قال الشافعي: اسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الطَّاهِرِ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ الْغُسْلَ لِلْإِحْرَامِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَاهْلُ رَجُلٍ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ أَوْ جَنَبًا، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ.

وما كانت الحائضُ تفعله كَانَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَهُ جَنَبًا وَغَيْرَ مَتَوَضِّئًا.

١٢٠ - اللَّبْسُ لِلْإِحْرَامِ

قال الشافعي: يَجْتَمِعُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي اللَّبْسِ فِي الْإِحْرَامِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِقَانِ فِي غَيْرِهِ فَأَمَّا مَا يَجْتَمِعَانِ فِيهِ، فَلَا يَلْبَسُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِطَبِيبٍ وَلَا ثَوْبًا فِيهِ طَبِيبٌ، وَالطَّبِيبُ الرَّعْفَرَانُ وَالْوَرُسُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الطَّبِيبِ، وَإِنْ أَصَابَ ثَوْبًا مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَغَسَلَ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ، فَلَا يَوْجُدُ لَهُ رِيحٌ إِذَا كَانَ الثُّوبُ يَابِسًا أَوْ مَبْلُورًا، فَلَا بِأَمْسٍ أَنْ يَلْبَسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ لَوْنُهُ وَيَلْبَسَانِ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ كُلَّهَا بِغَيْرِ طَبِيبٍ مِثْلَ الصَّبْغِ بِالسَّدَرِ وَالْمَدَرِ وَالسَّوَادِ وَالْعَصْفَرِ، وَإِنْ نَفَضَ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ فِي هَذَا كُلُّهُ أَنْ يَلْبَسَ الْبَيَاضَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ ثِيَابُهُمَا جَدِّدًا أَوْ مَغْسُولَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَدِّدًا وَلَا مَغْسُولَةً، فَلَا يَضُرُّهُمَا وَيَغْسِلَانِ ثِيَابَهُمَا وَيَلْبَسَانِ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَمْ يَجْرِمَا فِيهِ، ثُمَّ لَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ عِمَامَةً وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا خَفَيْنَ وَلَا قَمِيصًا وَلَا ثَوْبًا مَخْطَأً تَمَّا يَلْبَسُ بِالْخِطَاةِ مِثْلَ الْقَبَاءِ وَالذَّرَاعَةِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلَا يَلْبَسُ مِنْ هَذَا شَيْئًا مِنْ حَاجَةِ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَبَسَ سُرَاوِيلَ، وَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ لَبَسَ خَفَيْنِ وَقَطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

١٠٩٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْنَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ نَعْلَيْنِ لَبَسَ خَفَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَبَسَ سُرَاوِيلَ. [هـ]

١٠٩٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ يَلْبَسُ خَفَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. [هـ]

قال الشافعي: وَإِذَا اضْطُرَّ الْحَرَمُ إِلَى لَبْسِ شَيْءٍ غَيْرِ

يُروى ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: وَيَلْبِي قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَنَازِلًا وَجَنِبًا وَمُتَطَهِّرًا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ وَمُتَطَهِّرًا الْجَمَاعَاتِ وَغَيْرِهَا، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَرَأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ لِتَسْمَعُ نَفْسُهَا، وَكَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ اضْطِمَامِ الرَّفَاقِ وَعِنْدَ الْإِشْرَافِ، وَالْمُحْبُوطِ وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَفِي الْأَسْحَارِ، وَفِي اسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ وَنَحْنُ نُنِيحُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١٢٣ - الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَدَيَّعَ الْإِحْرَامَ أَحَبَبْتُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ نَافِلَةً، ثُمَّ يَرْكَبَ رَاحِلَتَهُ، فَإِذَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَائِمَةً وَتَوَجَّهَتْ لِلْقِبْلَةِ سَائِرَةً أَحْرَمَ، وَإِنْ كَانَ مَاشِيًا، فَإِذَا تَوَجَّهَ مَاشِيًا أَحْرَمَ.

١٢٤ - الْغُسْلُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْحَرَمُ مُتَبَرِّدًا أَوْ غَيْرَ مُتَبَرِّدٍ يَفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، وَإِذَا مَسَّ شَعْرَهُ رَفَقَ بِهِ لئَلَّا يَنْتَفِ.

وكَذَلِكَ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ فِي الْمَاءِ وَيَغْمَسَ رَأْسَهُ اغْتَسِلَ النَّبِيُّ ﷺ مُحْرَمًا.

١١١٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رِمَا قَالَ لِي عُمَرُ تَعَالَ أَمَاقِلُكَ فِي الْمَاءِ إِنَّمَا أَطْوَلُ نَفْسًا؟ وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٣/٥)]

١١١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّ ابْنَ لِعُمَرَ وَابْنَ أَخِيهِ تَمَاقِلَا فِي الْمَاءِ يَتَيْنِ يَدَيْهِمَا وَمُحْرِمَانِ، فَلَمْ يَنْهَهُمَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٤/٥)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمُ الْحَمَامَ.

١١١٥ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ إِسْحَاقُ سُفْيَانُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ أَمَرَ بِوَسْخٍ فِي ظَهْرِهِ فَحُكَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٤/٥)]

١٢٥ - غَسْلُ الْحَرَمِ جَسَدِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْلِكَ الْحَرَمُ جَسَدَهُ

١١٠٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ فَإِذَا رُحْتُمْ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مَنَى فَأَهْلُوا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (٥٤٩/٣)]

١١٠٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ يَهْلُ حَتَّى تَتَبِعَتْ بِوِ رَاحِلَتِهِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٣٣٣/١)، الْبَخَارِيُّ (١٦٦)، مُسْلِمٌ (١١٨٧)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَهَلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ أَهَلَ فِي إِثْرِ مَكْتُوبَةٍ إِذَا صَلَّى أَوْ فِي غَيْرِ إِثْرِ صَلَاةٍ، فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَيَلْبِي الْحَاجُّ وَالْقَارُّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا كَانَ إِمَامًا فَعَلَى الْمَنْبَرِ بِمَكَّةَ وَعَرَفَةَ وَيَلْبِي فِي الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ وَيَعْدِمَا يَدْفَعُ وَبِالْمُزْدَلِفَةِ، وَفِي مَوْقِفٍ مُزْدَلِفَةٍ وَحِينَ يَدْفَعُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ بِأَوَّلِ حِصَاةٍ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ.

١١٠٩ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ. [أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٥٤٣، ١٥٤٤)، مُسْلِمٌ (١٢٨١)، أَبُو دَاوُدَ (١٨١٥)، الرَّمْذِيُّ (٩١٨)، النَّسَائِيُّ (٢٦٨/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٤٠)]

١١١٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرَمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أظفار المحرم، ولا يخلق شعره؛ فإن فعلَ بامرٍ المحرمِ فالفدية على المحرم، وإن فعله بغيرِ أمرِ المحرمِ راقِدٌ أو مكره اقتدى المحرمُ ورجع بالفدية على المحلِّ.

١٢٨ - باب الصيد للمحرم

قال الشافعي رحمه الله: وصيدُ البرِّ ثلاثة أصنافٍ صنفٌ يؤكلُ، وكلُّ ما أكلَ منه فهو صنفان طائرٌ ودوابٌ فما أصاب من الدوابِ نظرٌ إلى أقربِ الأشياءِ من المقتولِ من الصيدِ شبهاً من النعم، والنعم الإبلُ والبقرة والغنمُ فيجزى به، ففي النعامة بدنة، وفي بقرة الوحش بقرة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الثيول بقرة، وفي الغزال عنز، وفي الضبع كبش، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة، وفي صغار أولادها صغارٌ أولادها، فإذا أصيب من هذا عورٌ أو مكسورٌ فدى مثله أعورٌ أو مكسوراً، وإن يفديه بصحيح أحبَّ إليَّ.

١١١٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة. [تقدم]

١١١٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عبد الكريم الجري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في الثيول بجفرة أو جفرة. [تقدم]

١١٢٠ - أخبرنا سفيان، عن مخرق، عن طارق أن أربد أوطأ ضباً، ففرز ظهرة فأتى عمر فسأله، فقال عمر ما ترى؟ فقال جدي قد جمع الماء والشجر، فقال: عمر فذاك فيه. [تقدم]

١١٢١ - أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحملانٍ مِنَ الغنمِ والحملانِ الحمل. [تقدم]

١١٢٢ - أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن شريح أنه قال: لو كان معي حكمٌ لحكمت في الثعلب بجذئ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٧)، البيهقي في المعرفة (٣١٦٦)]

١١٢٣ - أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في صغار الصيدِ صغارُ الغنمِ، وفي المعيب منها

بالماء وغيره ويحكه حتى يدميه إن شاء، ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحبُّ إذا حكهما أن يحكهما بيظون أنامله لئلا يقطع الشعر، وإن حكهما أو مسهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيء أحببت له أن يفتدي احتياطاً ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله، وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطاً في الرأس واللحية، فإذا مسه تبعه، والفدية في الشعرة مدُّ يدي النبي ﷺ من حنطة يتصدق به على مسكين، وفي الانتين مدان على مسكينين، وفي الثلاث فصاعداً دم، ولا يجاوز بشيء من الشعر، وإن كثر دم.

١٢٦ - ما للمحرم أن يفعله

١١١٧ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما، عن ابن عباس أن النبي ﷺ اختجم وهو مُحْرِمٌ. [أخرجه البخاري (١٨٣٥)، مسلم (١٢٠٢)]

قال الشافعي: فلا بأس أن يجتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة، ولا يخلق الشعر.

وكذلك يفتح العرق ويبط الجرح ويقطع العضو للدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك، فلو احتاط إذا قطع عضواً فيه شعر اقتدى كان أحبَّ إليَّ، وليس ذلك عليه بواجب؛ لأنه لم يقطع الشعر إنما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويختن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه، ولو حج غلغف أجزأ عنه، وإن داوى شيئاً من قرحة والصق عليه خرقة أو دواء، فلا فدية عليه في شيء من الجسد إلا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه الفدية.

١٢٧ - ما ليس للمحرم أن يفعله

قال الشافعي: رحمه الله، وليس للمحرم أن يقطع شيئاً من شعره ولا شيئاً من أظفاره، وإن انكسر ظفرٌ من أظفاره بقي متعلقاً، فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر، وكان غير متصل بقيّة الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء متصل بالبقية؛ لأنه حيث لم يثبت فيه، وإذا أخذ ظفراً من أظفاره أو بعض ظفر أطعم مسكيناً، وإن أخذ ظفراً ثانياً أطعم مسكينين؛ فإن أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دماً، وإن أخذها متفرقة أطعم عن كل ظفر مدّاً.

وكذلك الشعر وسواء النسيان والعمد في الأظفار والشعر وقتل الصيد؛ لأنه شيء ينعب، فلا يعود، ولا بأس على المحرم أن يقطع أظفار المحلِّ، وأن يخلق شعره، وليس للمحلِّ أن يقطع

الْمُعِيبُ مِنَ النَّعَمِ، وَلَوْ فَذَاهَا بِكَبَارِ صِحَاحٍ مِنَ النَّعَمِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩١/٤)]

قال: وإذا ضرب الرجلُ صيداً فجرحه، فلم يدر أمانت أم عاش؟ فالذي يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح؛ فإن كان طلياً قومٌ صحيحاً وناقصاً؛ فإن نقصه العشر فعليه العشر من ثمن شاةٍ، وهكذا إن كان بقرةً أو نعامةً، وإن قتلته إنساناً بعد فعله شاةً مجروحةً، وإن فداه بصحبةٍ كان أحبَّ إليَّ، وأحبَّ إليَّ إذا جرحه فغاب عنه أن يفديه احتياطاً، ولو كسره كان هكذا عليه أن يطعمه حتى يبرأ ويمتنع؛ فإن لم يمتنع فعليه فدية تامّة، ولو أنه ضرب طلياً ماخضاً فمات كان عليه قيمة شاةٍ ماخضٍ يتصدق بها من قبل أني لو.

قلت له: أذبح شاةً ماخضاً كانت شرّاً من شاةٍ غير ماخضٍ للمساكين، فإذا اردت الزيادة لهم لم أزد لهم ما أدخل به النقص عليهم، ولكنني أزداد لهم في الثمن وأعطيههم طعاماً.

قال: وإذا قتل الحرم الصيد الذي عليه جزاؤه جزاء إن شاء بمثله؛ فإن لم يرد أن يجزيه بمثله قومٌ المثل دراهم، ثم الدراهم طعاماً، ثم تصدّق بالطعام، وإذا أراد الصيام صام عن كل مدٍّ يوماً، ولا يجزيه أن يتصدق بالطعام ولا باللحم إلا بمكة أو منى؛ فإن تصدّق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجزيه في فوره ذلك قبل أن يحلّ وبعدما يحلّ؛ فإن صدر، ولم يجزه بعث بجزائه حتى يجزي عنه؛ فإن جزاء الصوم صام حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لمساكين الحرم في صيامه، وإذا أصاب الحرم الصيد خطأ أو عمداً جزاءه، وإذا أصاب صيداً جزاءه، ثم كلما عاد جزى ما أصاب؛ فإن أصابه، ثم أكله، فلا زيادة عليه في الأكل وبئس ما صنع، وإذا أصاب الحرمان أو الجماعة صيداً فعليه كلهم جزاءً واحداً.

١١٢٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الملك بن قريش، عن ابن سيرين أن عمر قضى هو ورجل من أصحاب النبي ﷺ قال مالك هو عبد الرحمن بن عوفٍ على رجلين أو طاءً طلياً، فقتلاه بشاة. [أخرجه مالك (٤١٤/١)، البيهقي (٢٠٣/٥)]

وأخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم، وكان ثقة أن قوماً حرموا أصابوا صيداً، فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء، فقالوا على كل واحدٍ منّا جزاء أم علينا كلنا جزاءً واحداً؟ فقال ابن عمر إنه لمغرر بكم بل عليكم كلكم جزاءً واحداً قال الشافعي: . [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٥)]

١١٢٥ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن

١٢٩ - طائر الصيد

قال الشافعي: الطائر صنفان حمامٌ وغير حمام، فما كان منه حماماً ذكراً أو أنثى، ففدية الحمامة منه شاةً أتباعاً، وإن العرب لم تزل بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيّد الطائر، والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام، وتفرّق به بعد أسماء وهي الحمام واليمام والدباسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر.

١١٢٦ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس أنه قضى في حمامة من حمام مكة بشاة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١٨/٤)]

قال الشافعي: وقال ذلك عمر وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمر وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء.

قال: وهذا إذا أصيبت بمكة أو أصابها الحرم. قال: وما كان من الطائر ليس بحمام، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه. قلت: أو كسرت.

١١٢٧ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن بكير بن عبد الله، عن القاسم، عن ابن عباس أن رجلاً سأله عن مخرم أصاب جزاءه، فقال: يتصدق بقبضة من طعام، وقال ابن عباس: وليأخذن بقبضة جزاءات، ولكن على ذلك رأي. [هـ]

قال الشافعي: وقال عمر في الجرادة تمرّة.

قال الشافعي: وكل ما فدى من الصيد فباض مثل النعامة والحمامة وغيرها فاصيب بيضه، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه كقيمته لو أصيب لإنسان، وما أصيب من الصيد لإنسان فعلى الحرم قيمته دراهم أو دنائير لصاحبه وجزاؤه للمساكين، وما أصاب الحرم من الصيد في الحل والحرم قارناً كان أو مفرداً أو معتمراً فجزاؤه واحد لا يزداد عليه في تباعد الحرم عليه؛ لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذ منع بها الصيد، وكل ما

١٣١- ما لا يؤكل من الصيد

قال الشافعي: وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عاد، ففيه ضرر، وفيه أنه لا يؤكل فيقتله الحرم، وذلك مثل الأسد والذئب والنمر والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره؛ لأنه صنف مباح ويتدنه، وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرر له مثل البغاة والرحمة والحكاه والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره بابتدائه، وإن قتله، فلا فدية عليه؛ لأنه ليس من الصيد.

١١٣٠- أخبرنا مسلم، عن ابن جُرَيج، عن عطاء قال: لا يفدي الحرم من الصيد إلا ما يؤكل لحمة. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٥)]

قال: وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل الحرم القردان والحمان والحلم والكنالة والبراغيث والقملان إلا أنه إذا كان القمل في رأسه لم أحب أن يقلى عنه؛ لأنه إمطة أذى، وأكره له قتله وأمره أن يتصدق فيه بشيء، وكل شيء تصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجباً، وإذا ظهر له على جلده طرحه وقتله. وقتله من الحلال.

١١٣١- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن ميمون بن مهران قال: جلست إلى ابن عباس فجلس إلي رجل لم أر رجلاً أطول شعراً منه، فقال: أحزمت وعلي هذا الشعر، فقال ابن عباس: اشتعل على ما دون الأذنين منه. قال: قبلت امرأة ليست بامرأتي. قال: زنا فوك. قال: رأيت قملة فطرحتها. قال: تلك الضالة لا تبتغي. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٥)]

١١٣٢- أخبرنا مالك، عن محمد بن المنكدر، عن ربيعة بن الهذير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعيراً له في طين بالسقي وهو مخرم. [أخرجه مالك (٣٥٧/١)، البيهقي (٢٣٥/٤)]

قال الشافعي: قال ابن عباس: لا بأس أن يقتل الحرم القراد والحلمة.

١٣٢- صيد البحر

قال الشافعي: قال الله - تعالى -: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾، وقال الله - عز وجل - ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ

أصاب الحرم إلى أن يخرج من إحرامه مما عليه فيه الفدية فداه وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والخلق أو التقصير، وخروجه من الحج خروجاً: فالأول الرمي والخلق، فلو أصاب صيداً خارجاً من الحرم لم يكن عليه جزاء؛ لأنه قد خرج من جميع إحرامه إلا النساء، وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفة، وإن لم يرم، ويأكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد له.

١١٢٨- قال الشافعي: أخبرنا ابن أبي يحيى، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: لحم الصيد حلال لكم في الإحرام ما لم تصيدوه أو يصد لكم. [أخرجه أبو داود (١٨٥١)، الترمذي (٨٤٦)، النسائي (١٨٧/٥)]

قال الشافعي: وهكذا رواه سليمان بن بلال. ١١٢٩- قال الشافعي: وأخبرنا الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن رجل من بني سلمة، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: لحم الصيد حلال لكم في الإحرام ما لم تصيدوه أو يصد لكم.

قال الشافعي: ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي. قال الشافعي: ولو أن محرماً صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرماً عليه، ولم يكن عليه جزاء؛ لأن الله - تعالى - إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله، وقد يأكل الميتة، وهي محرمة، فلا يكون عليه جزاء، ولو دل محرماً حلالاً على صيد أو أعطاه سلاحاً أو حمله على دابة ليقتله فقتله لم يكن عليه جزاء، وكان مسيئاً كما أنه لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر، وكان الأمر أثماً.

قال: ولو صاد حلال صيداً فاشتره منه محرماً أو اتهمه فذبحه كان عليه جزاء؛ لأنه قاتل له، والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل الحرم يقتله في الحرم والإحرام ويجزيه إذا قتله.

١٣٠- قطع شجر الحرم

قال الشافعي: ومن قطع من شجر الحرم جزاء، حلالاً كان أو حراماً، وفي الشجرة الصغيرة شاة، وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء.

قال الشافعي: وللمحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم؛ لأن الشجر ليس بصيد.

ومن كل تأكلون لحمًا طريًا.

الكَافِرُونَ»، وفي الأخرى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وكل واحد منهما بعد أم القرآن، ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحيثما صلى أجزاء، وما قرأ مع أم القرآن أجزاء، وإن ترك استلام الركن اليماني، فلا شيء عليه، ولا يجزيه الطواف بالبيت ولا الصلاة إلا طاهرًا، ولا يجزيه من الطواف بالبيت أقل من سبع تام؛ فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة الغني سعيه حتى يكون سعيه بعد سبع كامل على طهارة، وإن قطع عليه الطواف للصلاة بنى من حيث قطع عليه، وإن انتقص وضوءه أو رفع خرج فتوضأ، ثم رجع فبنى من حيث قطع، وهكذا إن انتقص وضوءه، وإن تناول ذلك استأنف الطواف، وإن شك في طوافه، فلم يدر خمسًا طاف أو أربعًا؟ بنى على اليقين والغنى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعًا تامًا أو أكثر.

١٣٤ - الخروج إلى الصفا

قال الشافعي: وأحب إلي أن يخرج إلى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في موضع يرى منه البيت، ثم يستقبل البيت فيكبر، ويقول: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر»، ولله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، ثم يدعو ويلبي، ثم يعود، فيقول مثل هذا القول حتى يقوله ثلاثًا، ويدعو فيما بين كل تكبيرتين بما بدا له في دين أو دنيا، ثم ينزل يمشي حتى إذا كان دون الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد ودار العباس، ثم يمشي حتى يرقى على المروة حتى يبدؤ له البيت إن بدا له، ثم يصنع عليها ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعًا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفي ما بينهما مشيًا أو سعيًا.

وإن لم يظهر عليهما ولا على واحد منهما، ولم يكبر، ولم يدع، ولم يسع في السعي، فقد ترك فضلًا ولا إعادة ولا فدية عليه، وأحب إلي أن يكون طاهرًا في السعي بينهما، وإن كان غير طاهر جنبًا أو على غير وضوء لم يضره؛ لأن الحائض تفعله، وإن أقيمت الصلاة وهو يسعى بين الصفا والمروة دخل فصلّى، ثم رجع فبنى من حيث قطع، وإن رفع أو انتقص وضوءه انصرف فتوضأ، ثم رجع فبنى، والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزي غيره، ولو تركه رجل حتى جاء بلده؛ فكان معتمرًا كان حرامًا من

قال الشافعي: فكل ما كان فيه صيد، في بشر كان أو ماء مستنقع أو غيره، فهو بحر وسواء كان في الحل والحرم يصاد ويؤكل، لأنه مما لم يمنع بحرمة شيء، وليس صيده إلا ما كان يعيش في أكثر عيشه، فأما طائر، فإنما يawei إلى أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جزى.

١٣٣ - دخول مكة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل في طرفها، ثم يمضي إلى البيت، ولا يعرج فيبدأ بالطواف، وإن ترك الغسل أو عرج لحاجة، فلا بأس عليه، وإذا رأى البيت قال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابةً وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابةً وبرًا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام، فإذا انتهى إلى الطواف اضطبع فأدخل رداءه تحت منكبه الأيمن وردّه على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن مكشوفًا، ثم استلم الركن الأسود إن قدر على استلامه، وقال عند استلامه: «اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك، ووفاء بعهدك واتباعًا لسنة نبيك محمد ﷺ»، ثم يمضي عن يمينه فيرمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ليس بينهما مشي ويمشي أربعة؛ فإن كان الزحام شيئًا لا يقدر على أن يرمل؛ فكان إذا وقف لم يؤذ أحداً وقف حتى يفرج له ما بين يديه، ثم يرمل.

وإن كان يؤذي أحداً في الوقوف مشى مع الناس بمشيهم، وكلما انفرجت له فرجة رمل، وأحب إلي لو تطرف حتى يخرج من الناس حاشية، ثم يرمل؛ فإن ترك الرمل في طواف رمل في اثنين، وإن تركه في اثنين رمل في واحد، وإن تركه في الثلاثة لم يقض، إذا ذهب موضعه لم يقضه فيما بقي ولا فدية عليه ولا إعادة، وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسيء في تركه عامداً، وهكذا الاضطباع والاستلام إن تركه، فلا فدية ولا إعادة عليه.

قال: وأحب إلي أن يستلم فيما قدر عليه، ولا يستلم من الأركان إلا الحجر، واليماني يستلم اليماني بيده، ثم يقبلها، ولا يقبله ويستلم الحجر بيده ويقبلها ويقبله إن أمكنه التقبيل، ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يخرج، وأحب كلما حاذى به أن يكبر، وأن يقول في رمله: «اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً» ويقول في الأطواف الأربعة: «اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار، فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ في الأولى بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الإعادة وعليه أن يطوف؛ لأنه كمن لم يطف.

١٣٦- ما يفعل المراء بعد الصفا والمروة

قال الشافعي: إذا كان الرجل معتمراً؛ فإن كان معه هدي أحببت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن ينحصر قبل أن يخلق أو يقصر وينحصر عند المروة وحشماً نحره من مكة أجزأه، وإن حلق أو قصر قبل أن ينحصر، فلا فدية عليه، وينحر الهدى وسواء كان الهدى واجباً أو تطوعاً، وإن كان قارناً أو حاجباً أمسك عن الحلقي، فلم يخلق حتى يرمي الجمرة يوم النحر، ثم يخلق أو يقصر، والخلق أحب إلي، وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو مخلوقاً أتمر موسى على رأسه، وأحب إلي لو أخذ من لحيته وشاربيه حتى يضع من شعره شيئاً لله، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ لأن النسك إنما هو في الرأس لا في اللحية، وليس على النساء حلق الشعر ويؤخذ من شعرهن قدر أتملن ويضم بالأخذ، وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعداً أجزأ عنهن وعن الرجال وكيفما أخذوا بجديده أو غيرها أو تنفاً أو قرصاً، أجزأ إذا وقع عليه اسم أخذ، وكان شيء موضوعاً منه لله - عز وجل - يقع عليه اسم جماع شعر، وذلك ثلاث شعرات فصاعداً.

١٣٧- ما يفعل الحاج والقارن

قال الشافعي: وأحب للحاج والقارن أن يكثر الطواف بالبيت، وإذا كان يوم التروية أحببت أن يخرجوا إلى منى، ثم يقيم بها حتى يصلوا الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ثم يغدوا إذا طلعت الشمس على ثبير، وذلك أول بزوغها، ثم يمضوا حتى يأتيا عرفة فيشهدا الصلاة مع الإمام ويمجعا بجمعه بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما، ولا يجهر يومئذ بالقراءة؛ لأنها ليست بجمعة ويأتي المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى، فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن، فيصلي الظهر، ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر، فيصلي العصر، ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند الصخرات، ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل، ويصنع ذلك الناس وحشماً وقت الناس من عرفة أجزأهم؛ لأن النبي ﷺ قال: هذا الموقف، وكل عرفة موقف وليتي في الموقف ويقف قائماً وراكباً ولا فضل عندي للقيام على الركوب إن كانت معه

كل شيء حتى يرجع، وإن كان حاجباً قد رمى الجمرة وحلق كان حراماً من النساء حتى يرجع، ولا يجزي بين الصفا والمروة إلا سبع كامل، فلو صدر، ولم يكمله سبعاً، فإن كان إنما ترك من السابغ ذراعاً كان كهيته لو لم يطف ورجع حتى يتدئ طوافاً.

١١٣٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد، عن عمر بن عبد الرحمن بن عيص، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة قالت: أخبرني بنت أبي ثجرأة إحدى نساء بني عبد الدار قالت: دخلت مع نسوة من قریش دار ابن أبي الحسین ننظر إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيت يسعى، وإن ميتره ليدور من شدة السعي حتى إنني لأقول: إني لا أرى ركبتيه وسعفته يقول استعوا، فإن الله كتب عليكم السعي. [أخرجه البيهقي (٩٨/٥)]

١١٣٤- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن جريج، عن ابن أبي نجیح، عن أبيه قال: أخبرني من رأى عثمان بن عفان ﷺ يقوم في حوض في أسفل الصفا، ولا يظهر عليه. [أخرجه البيهقي (٩٥/٥)]

قال الشافعي: وليس على النساء رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة ويمشين على هتتهن وأحب للمشهور بالجمال أن تطوف وتسعى ليلاً، وإن طافت بالنهار سدت ثوبها على وجهها أو طافت في ستر، ويطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشيين، ولا بأس أن يطوفا محمولين من علته، وإن طافا محمولين من غير علة، فلا إعادة عليهما ولا فدية.

١١٣٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم القداح، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن يمحججه. [هـ]

١١٣٦- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يهجرُوا بالإفاضة وأفاض في نسائه ليلاً وطاف بالبيت يستلم الركن يمحججه أظنه قال: ويقبل طرف المحجج. [هـ]

١٣٥- الرجل يطوف بالرجل يحمله

قال الشافعي: وإذا كان الرجل محمراً فطاف بمحرم صبي أو كبير يحمله ينوي بذلك أن يقضي عن الكبير والصغير طوافه وعن

كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يحرك في بطن محسّر قدر رمية حجر؛ فإن لم يفعل، فلا شيء عليه.

١١٣٧ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن محمد بن قيس بن مخرمة وزاد أخذهما على الآخر واجتمعا في المعنى أن النبي ﷺ قال: كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس، ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس، ويقولون: أشرق نبي كذا نغير.

فاخر الله - تعالى - هذو، وقدم هذه. يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة إلى أن تغيب الشمس. [أخرجه البخاري (٣٨٣٨)، أبو داود (١٩٣٨)، الرمزي (٨٩٦)، السائي (٢٦٥/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٢)]

١١٣٨ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي الخوير قال: رأيت أبا بكر الصديق واقفاً على قرح وهو يقول: أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا، ثم دفع فرأيت فخذة وما يخرش بعيره بمخجنه. [أخرجه البيهقي (١٢٥/٥)]

١١٣٩ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هما، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن عمر كان يحرك في بطن محسّر، ويقول: إليك تعدو قليلاً وضيتها مخالفاً دين النصارى دينها [أخرجه البيهقي (١٢٦/٥)]

١١٤٠ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول: سمعت ابن عباس يقول: كنت فيمن قدم النبي ﷺ من ضعة أهله، يعني من المزدلفة إلى منى. [أخرجه البخاري (١٦٧٨)، مسلم (١٢٩٣)، أبو داود (١٩٣٩)، الرمزي (٨٩٢)، (٨٩٣)، السائي (٢٦١/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٦)]

١٣٩ - دخول منى

قال الشافعي: أحب أن لا يرمي أحد حتى تطلع الشمس، ولا بأس عليه أن يرمي قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمى

دابة إلا أن يعلم أنه يقوى، فلا يضعف، فلا بأس أن ينزل فيقوم، ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء. وحشما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدركا للحج أن يدخلها، وإن لم يقف، ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فمن لم يدرك هذا، فقد فاته الحج، وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء، ولو اتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حجه، ولم يكن عليه فيه فدية، ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر؛ فإن فعل، فلا فدية عليه، وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهريق دما، وإن خرج منها ليلا بعدما تغيب الشمس، ولم يكن وقف قبل ذلك نهارا، فلا فدية عليه وعرفة ما جاور وادي عرنة الذي فيه المسجد، وليس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها مما يلي حواطئ ابن عامر وطريق الحصن، فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة، وإن ترك الرجل المرور بمنى في البداءة، فلا شيء عليه.

وكذلك إن مر بها وترك المنزل، ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين مغيبها.

١٣٨ - باب ما يفعل من دفع من عرفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إذا دفع من عرفة أن سير على هيئته راكبا كان أو ماشيا، وإن سار أسرع من هيئته، ولم يؤذ أحدا لم أكرهه، وأكره أن يؤذي؛ فإن أذى، فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المازمين، وإن سلك طريق ضب، فلا بأس عليه، ولا يصلي المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصلبهما فيجمع بينهما بإقامتين ليس معهما آذان، وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاهما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يقضي من مازمي عرفة، وليس المازمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسّر وقرن محسّر ما عن يمينك وشمالك من تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والشجار، كلها من المزدلفة ومزدلفة منزل، فإذا خرج منه رجل بعد نصف الليل، فلا فدية عليه، وإن خرج قبل نصف الليل، فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى، والفدية شاة يذبحها، ويتصدق بها وأحب أن يقيم حتى يصلي الصبح في أول وقتها، ثم يقف على قرح حتى يسفر وقبل تطلع الشمس، ثم يدفع وحشما وقف من مزدلفة أو نزل أجزاء، وإن استأخر من مزدلفة إلى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك له ولا فدية عليه، وإن ترك المزدلفة، فلم ينزلها، ولم يدخلها فيما بين نصف الليل الأول إلى صلاة الصبح اقتدى، وإن دخلها في ساعة من هذا الوقت، فلا فدية عليه، ثم سير من المزدلفة على هيئته

بعد نصف الليل.

١١٤١- أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَعَجِّلَ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَرْمِيَ الْجَمْرَةَ وَتُؤَافِيَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، وَكَانَ يَوْمُهَا فَأَحَبُّ أَنْ تُؤَافِيَهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٤/٤)]

١١٤٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٤/٤)]

قال الشافعي: وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجمرة قبل الفجر بساعة، ولا يرمي يوم النحر إلا جمرة العقبة وحدها ويرميها راكباً.

وكذلك يرميها يوم النفر راكباً ويمشي في اليومين الآخرين أحب إلي، وإن ركب، فلا شيء عليه.

١١٤٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قَدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْكِلَابِيُّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ عَلَى نَاقَتِهِ الصُّهْبَاءِ لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ، وَلَيْسَ قِيلَ إِلَيْكَ إِلَيْكَ. [أخرجه الترمذي (٩٠٣)، النسائي (٢٧٠/٥)، ابن ماجه (٣٠٣)]

قال الشافعي: وأحب إلي أن يأخذ حصى الجمرة يوم النحر من مزدلفة، ومن حيثما أخذه أجزأه.

وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذه أجزأه إلا أنني أكرهه من ثلاثة مواضع من المسجد لثلاث يخرج حصى المسجد منه وأكرهه من الحش لنجاسته، ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجمرة؛ لأنه حصى غير مقبل، وأنه قد رمى به مرة، وإن رماها بهذا كله أجزأه.

قال: ولا يجزي الرمي إلا بالحجارة، وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مرو أو مرمر أو حجر برام أو كذأن أو صوان أجزأه، وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجزيه مثل الأجر والطين المجموع مطبوخاً كان أو نيئاً والملح والقراير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الحجارة، فمن رمى بهذا أعاده، وكان كمن لم يرم، ومن رمى الجمار من فوقها أو تحتها أو بمخاطها من أي وجه لم يكن عليه شيء، ولا يرمي الجمار في شيء من أيام منى غير يوم النحر إلا بعد الزوال، ومن رماها قبل الزوال أعاده، ولا يرمي منها شيئاً بأقل من سبع حصيات؛ فإن رماها بستت أو كان

معه حصى إحدى وعشرون فرمى الجمار، ولم يدرك أي جمرة رمى بست عاذ فرمى الأولى بواحدة حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع، ثم رمى الاثنتين بسبع سبع، وإن رمى بمصاة فاصابت إنساناً أو محملاً، ثم استنتت حتى أصابت موضع الحصى من الجمرة أجزأت عنه، وإن وقعت ففضها الإنسان أو البعير فاصابت موقف الحصى لم تجز عنه، ولو رمى إنسان بمحصاتين أو ثلاث أو أكثر في مرة لم يكن إلا كحصاة واحدة وعليه أن يرمي سبع مرات، وأقل ما عليه في الرمي أن يرمي حتى يوقع حصاه في موضع الحصى، وإن رمى بمصاة فغابت عنه، فلم يدرك أين وقعت أعادها، ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى، ويرمي الجمرتين الأولى والوسطى يعلوهما علواً، ومن حيث رماهما أجزأه ويرمي جمرة العقبة من بطن الوادي، ومن حيث رماها أجزأه، وإذا رمى الجمرة الأولى تقدّم عنها فجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من الحصى، ثم وقف فكبر، وذكر الله ودعا بقدر سورة البقرة، ويصنع مثل ذلك عند الجمرة الوسطى إلا أنه يترك الوسطى يمين؛ لأنها على أكمة لا يمكنه غير ذلك، ويقف في بطن المسيل منقطعاً عن أن يناله الحصى، ولا يصنع ذلك عند جمرة العقبة ويصنعه في أيام منى كلها، وإن ترك ذلك، فلا إعادة عليه ولا فدية، ولا بأس إذا رمى الرعاء الجمرة يوم النحر أن يصدروا ويدعوا المييت بمنى ويبيتوا في إيلهم ويقبوا ويدعوا الرمي الغد من بعد يوم النحر، ثم يأتوا بعد الغد من يوم النحر، وذلك يوم النحر الأول فينتدوا فيرموا لليوم الماضي الذي أعياه في الإبل حتى إذا أكملوا الرمي أعادوا على الجمرة الأولى فاستأنفوا رمي يومهم ذلك؛ فإن أرادوا الصدر، فقد قضوا ما عليهم من الرمي، وإن رجعوا إلى الإبل أو أقاموا بمنى لا يريدون الصدر رموا الغد، وهو يوم النفر الآخر.

قال: ومن نسي رمي جمرة من الجمار نهاراً رماها ليلاً ولا فدية عليه.

وكذلك لو نسي رمي الجمار حتى يرميها في آخر أيام منى وسواء رمى جمرة العقبة إذا نسيه أو رمى الثلاث إذا رمى ذلك في أيام الرمي، فلا شيء عليه، وإن مضت أيام الرمي، وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرم بهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم، وإن بقيت عليه حصاة فعليه دم، وإن بقيت حصتان فمذنان، وإن بقيت عليه ثلاث فدم، وإذا تدارك عليه رميان ابتداء الرمي الأول حتى يكمله، ثم عاذ فابتدأ الآخر، ولا يجزيه أن يرمي في مقام واحد بأربع عشرة حصاة؛ فإن أخر ذلك إلى آخر أيام منى، فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي إلى أن تغيب الشمس افتدى - كما وصفت -: الفدية في ثلاث حصيات فصاعداً دم، ولا رمي إذا غابت الشمس.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ نَفَرْنَا يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ أَهْرَاقَ دَمًا، وَلَوْ احْتِطَأَ فَرَمَى لَمْ أَكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ الْحَجَّ وَلَهُ الْقَطْعُ وَيُرْمِي عَنِ الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الرَّمْيَ، وَقَدْ قِيلَ يَرْمِي الْمَرِيضُ فِي يَدِ الَّذِي يَرْمِي عَنْهُ وَيَكْبِرُ؛ فَإِنْ فَعَلَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ صَحَّ فِي أَيَّامٍ مَنَى فَرَمَى مَا رَمَى عَنْهُ أَحَبَبْتُ ذَلِكَ لَهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُرْمِي عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الرَّمْيَ؛ فَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ أَنْ يَرْمِيَ إِذَا أَمَرَ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ وَرَمَى عَنْ غَيْرِهِ أَكْمَلَ الرَّمْيَ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ عَادَ فَرَمَى عَنْ غَيْرِهِ كَمَا يَفْعَلُ إِذَا تَدَارَكَ عَلَيْهِ رِمَانٌ، وَأَحَبُّ إِذَا رَمَى أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بِيَاضَ مَا تَحْتَ مَنَكِبَيْهِ وَيَكْبِرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

قال: وكذلك لو نفر يوم النفر الأول، ثم ذكر أنه قد بقي عليه الرمي أهراق دمًا، ولو احتاط فرمى لم أكره ذلك ولا شيء عليه؛ لأنه قطع الحج وله القطع ويرمي عن المريض الذي لا يستطيع الرمي، وقد قيل يرمي المريض في يد الذي يرمي عنه ويكبر؛ فإن فعل، فلا بأس، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ فإن صح في أيام منى فرمى ما رمى عنه أحببت ذلك له؛ فإن لم يفعل، فلا شيء عليه ويرمي عن الصبي الذي لا يستطيع الرمي؛ فإن كان يعقل أن يرمي إذا أمر رمى عن نفسه، وإذا رمى الرجل عن نفسه ورمى عن غيره أكمل الرمي عن نفسه، ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل إذا تدارك عليه رمان، وأحب إذا رمى أن يرفع يديه حتى يرى بياض ما تحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة، وإن ترك ذلك، فلا فدية عليه.

قال: وإذا كان الحصى نجسًا أحببت غسله أو ذلك إن شككت في نجاسته لثلاث ينجنس اليد أو الإزار، وإن لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمي الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك.

١١٤٤- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجِمَارَ بِوَشَلٍ حَصَى الْخَذْفِ.

١١٤٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ بَنِي تَيْمٍ يُقَالُ لَهُ مُعَاذُ أَوْ ابْنُ مُعَاذٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُنْزِلُ النَّاسَ بَيْنَ مَنَارِلَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ: ارْمُوا ارْمُوا بِوَشَلٍ حَصَى الْخَذْفِ.

قال الشافعي: والخذف ما خذف به الرجل، وقدر ذلك أصغر من الأتملة طولاً وعرضاً، وإن رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كرهت ذلك، وليس عليه إعادة.

١٤٠- ما يكون بمنى غير الرمي

قال الشافعي: وأحب للرجل إذا رمى الجمرة؛ فكان معه هدي أن يبدأ فينحره أو يذبحه، ثم يملأ أو يقصر، ثم ياكل من لحم هديه، ثم يفيض؛ فإن ذبح قبل أن يرمي أو حلق قبل أن يذبح أو قدّم نسكاً قبل نسكٍ مما يعمل يوم النحر، فلا حرج ولا فدية.

١١٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَيْنَ النَّاسِ

مسلم (١٣٠٦)، أبو داود (٢٠١٤)، الرمذي (٩١٦)، ابن ماجه (٣٠٥١).

قال الشافعي: ولو أفاض قبل أن يرمي فطاف كان عليه أن يرمي، ولم يكن عليه إعادة الطواف، ولو أخر الإفاضة حتى تمضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف.

قال الشافعي: ولا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى ومنى ما بين العقبة، وليست العقبة من منى إلى بطن محسر، وليس بطن محسر من منى وسواء سهل ذلك وجبله فيما أقبل على منى فأما ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لأحد في ترك المبيت عن منى إلا رعاء الإبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيها لأحد من أهل السقايات إلا لمن ولّي القيام عليها منهم.

وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم.

١١٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبْتَئُوا بِمَكَّةَ لَيْلًا وَمِنَى. [أخرجه البخاري (١٧٤٥)، مسلم (١٣١٥)، أبو داود (١٩٥٩)، ابن

ماجه (٣٠٦٥)]

١١٤٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَفُلْهٍ وَزَادَ عَطَاءٌ مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِمْ.

قال الشافعي: ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة بدرهم، وفي ليلتين بدرهمين، وفي ثلاث بدم.

قال: ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليله بمنى أن يخرج من أول ليله أو آخره عن منى.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً لم يفيض فافاض فشغله الطواف حتى يكون ليله أكثره بمكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازماً له من عمل الحج، وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت، ولو كان عمله إنما هو تطوع اقتدى.

وكذلك لو كان إنما هو لزيارة أحد أو حديثه، ومن غابت له الشمس يوم النفر الأول بمنى، ولم يخرج منها نافرًا فعليه أن يبيت تلك الليلة ويرمي من الغد، ولكنه لو خرج منها قبل أن

تغيب الشمس نافراً، ثم عاد إليها ماراً أو زائراً لم يكن عليه شيء إن بات، ولم يكن عليه لو بات أن يرمي من الغد.

١٤١- طواف من لم يقض، ومن أفاض

قال الشافعي: ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين الصفا والمروة، فلا يجل حتى يطوف بالبيت سبعاً، وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً، ومن أخر الطواف حتى يرجع من منى، فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة، وسواء كان قارناً أو مفرداً، والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً، وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد قضى حجة الإسلام وعمرته، وعلى المفرد إعادة عمرته، فأما ما أصابا مما عليهما فيه الفدية فهما فيه سواء وسواء الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد، فيكون على الرجل أن يودع البيت، وإن طاف بعد منى، ولا يكون على المرأة وداع البيت إذا طافت بعد منى إن كانت حائضاً، وإن كانت طاهراً فهي مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى تودع البيت، وإذا كانت لم تطف بالبيت بعد منى لم يكن لها أن تنفر حتى تطوف، وليس على كرتيها، ولا على رقتيها أن يجتسبا عليها، وحسن لو فعلوا.

قال: وإذا نفر الرجل قبل أن يودع البيت؛ فإن كان قريباً - والقريب دون ما تقتصر فيه الصلاة - أمرته بالرجوع، وإن بلغ ما تقتصر فيه الصلاة بعث بدم يهراق عنه بمكة، فلو أنه عمّد ذلك كان مسيئاً، ولم يكن ذلك مفسداً لحجه وأجزائه من ذلك دم يهريقه.

١٤٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مقيان، عن مئيمان الأخول، عن طائوس، عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض. [أخرجه البخاري (٣٢٩)، مسلم (١٣٢٨)]

قال: ولو طاف رجل بالبيت الطواف الواجب عليه، ثم نسي الركعتين الواجبة حتى يسعى بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة، وهكذا تقول في كل عمل يصلح في كل موضع، والصلاة في كل موضع، وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث ذكرهما من حل أو حرم.

١٤٢- الهدى

قال الشافعي: الهدى من الإبل والبقر والغنم، وسواء البخت والعراة من الإبل والبقر والجواميس والضأن والمعز،

ومن نذر هدياً فسعى شيئاً لزمه الشيء الذي سعى صغيراً كان أو كبيراً، ومن لم يسع شيئاً أو لزمه هدًى ليس بجزء من صيد، فيكون عدله، فلا يجزيه من الإبل ولا البقر ولا المعز إلا شيء فصاعداً ويجزيه الذكر والأنثى ويجزي من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل للهدى دونه إلا أن يسمى الرجل موضعاً من الأرض فينحر فيه هدياً أو يحصر رجل بعدو فينحر حيث أحصر ولا هدًى إلا في الحرم لا في غير ذلك.

قال: والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبلاً القبلة، ثم يقلده نعلين، ثم يشعره في الشق الأيمن.

والإشعار في الهدى أن يضرب بمحديدة في سنام البعير أو سنام البقر حتى يدمي والبقر والإبل في ذلك سواء، ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب، ثم يحرم صاحب الهدى مكانه، وإن ترك التقليد والإشعار، فلا شيء عليه، وإن قلّد وأشعر وهو لا يريد الإحرام، فلا يكون محرماً.

قال: وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة، وإذا اضطر إليه ركه ركوباً غير فادح له، وله أن يحمل الرجل المعيا والمضطر على هدیه.

وإذا كان الهدى أنثى فتجت؛ فإن تبعها فصليها ساقه، وإن لم يتبعها حمله عليها، وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد ريّ فصليها.

وكذلك ليس له أن يسقي أحداً وله أن يحمل فصليها، وإن حمل عليها من غير ضرورة فأعجبها غرم قيمة ما نقصها. وكذلك إن شرب من لبنها ما ينهك فصليها غرم قيمة اللبن الذي شرب.

وإن قلدها وأشعرها، وجهها إلى البيت أو وجهها بكلام، فقال هذه هدًى، فليس له أن يرجع فيها، ولا يبدلها بخير ولا بشر منها كانت زاكية أو غير زاكية.

وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها.

ولمّا انظر في الهدى إلى يوم يوجب؛ فإن كان وافياً، ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج أو ما لا يكون به وافياً على الابتداء لم يضربه إذا بلغ المنسك، وإن كان يوم وجب ليس بوافٍ، ثم صح حتى يصير وافياً قبل أن ينحر لم يجز عنه، ولم يكن له أن يجسه ولا عليه أن يبدله إلا أن تطوع بإبداله مع نحره أو يكون أصله واجباً، فلا يجزي عنه فيه إلا وافي، والهدى هديان هدًى أصله تطوع فذلك إذا ساقه فعطب فأدرك ذكاته فنحره أحييت له أن يغمس قلاوته في دمو، ثم يضرب بها صفحته، ثم يخلي بين الناس وبينه ياكلونه؛ فإن لم يحضره أحد تركه بتلك الحال، وإن عطب، فلم يدرك ذكاته، فلا بدل عليه في واحدة من الحالين؛ فإن أدرك

ويزبح البقر والغنم، وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه، ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة، وهكذا من حلت ذكاته إلا أنني أكره أن يذبح النسيكة يهودي أو نصراني؛ فإن فعل، فلا إعادة على صاحبه، وأحب إلي أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبح، فإنه يرجى عند سفوح الدّم المغفرة.

قال الشافعي: وإذا سمى الله على النسيكة أجزأ عنه، وإن قال: اللهم تقبل مني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه، فلا بأس، وأحب أن يأكل من كبده ذبيحته قبل أن يفيض أو لحمها، وإن لم يفعل، فلا بأس، وإنما أمره أن يأكل من التطوع والهدي هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجباً على إنسان ليس له حبة، فلا يأكل منه شيئاً، وذلك مثل هدي الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة.

وإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، وكل ما كان أصله تطوعاً مثل الضحايا والهدايا تطوعاً أكل منه وأطعم وأهدى وأذخر وتصدق وأحب إلي أن لا يأكل، ولا يجبس إلا ثلثاً ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث، وإن لم يقلد هديه، ولم يشعره قارناً كان أو غيره أجزأه أن يشتري هدياً من منى أو مكة، ثم يذبحه مكانه؛ لأنه ليس على الهدي عمل إنما العمل على الأدميين والنسك لهم، وإنما هذا مال من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل، ولا بأس أن يشترك السبعة المتمتعون في بدنة أو بقرة.

وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو حصيرين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها.

١١٥٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. [أخرجه مالك (٤٨٦/٢)، مسلم (١٣١٨)،

أبو داود (٢٨٠٩)، الترمذي (١٥٠٢)، النسائي (٢٢٢/٧)]

١٤٣ - ما يفسد الحج

قال الشافعي: إذا أهل الرجل بعمره، ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد، وإذا أهل الرجل بجمع أو بجمع وعمره، ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمي جمره العقبة بسبع حصيات وطوف بالبيت، وإن لم يرم جمره العقبة بعد عرفة فهو مفسد والذي يفسد الحج الذي يوجب الحد من أن يغيب الحشفة، لا يفسد الحج شيء غير ذلك من عبث ولا تلبذ، وإن جاء الماء الدافق، فلا شيء، وما فعله الحاج مما نهى عنه من صيد أو غيره، وإذا أفسد رجل الحج

ذكاته فترك أن يذكره أو ذكاه فأكله أو أطعمه أغنياء أو باعه فعليه بدله، وإن أطعم بعضه أغنياء وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلّى بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيمة ما أكل، وما أطعم الأغنياء فيتصدق به على مساكين الحرم لا يجره غير ذلك، وهدي واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وإمسالك وعليه بدله بكل حال، ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله؛ لأنه قد خرج من أن يكون هدياً حين عطب قبل أن يبلغ محله.

وإذا ساق المتمتع الهدي معه أو القارن لمتعته أو قرانه، فلو تركه حتى ينحره يوم النحر كان أحب إلي، وإن قدم فنحره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الأبدان، فلا يكون إلا بعد الوقت وفرض في الأموال، فيكون قبل الوقت إذا كان شيئاً مما فيه الفرض، وهكذا إن ساقه مفرداً متطوعاً به والاختيار إذا ساقه معتمراً أن ينحره بعدما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق عند المروة وحيث نحره من فجاج مكة أجزأه والاختيار في الحج أن ينحره يعني بعد أن يرمي جمره العقبة وقبل أن يحلق وحيثما نحره من منى أو مكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه.

ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فاخطأ كل واحد منهما بهدي صاحبه فذبحه، ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصدقا بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه، ولو لم يدركاه حتى فات تصدقه، ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدي حياً، وكان على كل واحد منهما البدل، ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجميع ثمن هديه، وإن لم يجد بثمن هديه هدياً زاد حتى يبدله هدياً.

ولو أن رجلاً نحر هديه فمنع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية، ولم يحل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبدله والنحر يوم النحر وإيأم منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها، فإذا غابت الشمس، فلا نحر إلا أن من كان عليه هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء، ويزبح في الليل والنهار، وإنما أكره ذبح الليل لثلاث مخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح، ووجد مساكين حاضرين فسواء، وفي أي الحرم ذبحه، ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأه، وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس.

وينحر الإبل قياماً غير معقولة؛ فإن أحب عقل إحدى قوائمها، وإن نحرها باركة أو مضطجعة أجزأت عنه وينحر الإبل

مضى في حجه كما كان يمضي فيه لو لم يفسده، فإذا كان قابلاً حجاً وأهدى بدنة تجزي عنهما معاً.

وكذلك لو كانت امرأته حلالاً وهو حرام اجزأت عنه بدنة.

وكذلك لو كانت هي حراماً، وكان هو حلالاً كانت عليه بدنة ويجزئها من قابل من قبل أنه الفاعل، وإن الأثارة إنما جاءت ببدنة واحدة تجزي عن كليهما، ولو وطئ مراراً كان واحداً من قبل أنه قد أفسده مرة، ولو وطئ نساء كان واحداً من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهم إن كنَّ محرمات، فقد أفسد عليهن، وعليه أن يجزئن كلهن، ثم ينحر عن كل واحدة منهن بدنة؛ لأن إحرار كل واحدة منهن غير إحرار الأخرى، وما تلذذ به من امرأته دون ما وصفت من شيء من أمر الدنيا فشاة تجزيه فيه، وإذا لم يجد المنسدة بدنة ذبيح بقره، وإن لم يجد بقره ذبيح سبعاً من الغنم، وإذا كان معسراً عن هذا كله قومت البدنة له دراهم بمكة والدراهم طعاماً، ثم أطعم، وإن كان معسراً عن الطعام صام عن كل مد يوماً، وهكذا كل ما وجب عليه فأعسر به مما لم يأت فيه نفسه نص خبر صنع فيه هكذا، وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه، ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بمكة ومنى، ويكون الصوم حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه.

١٤٤ - الإحصار

قال الشافعي: الإحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى، فقال: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي ﷺ يحدو، ونحر عليه الصلاة والسلام في الجبل وقد قيل: نحر في الحرم، وإنما ذهبنا إلى أنه نحر في الجبل، وبعضها في الحرم؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلُهُ﴾ وَالْحَرَامُ كُلُّ مَجْلٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُمَا أَحْصَرَ الرَّجُلُ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا، يحدو حائل، مسلم أو كافر، وقد أحرم، ذبح شاة، وحل، ولا قضاء عليه، إلا أن يكون حجة الإسلام فيحجها، وهكذا السُّلْطَانُ إِنْ حَبَسَهُ فِي سِجْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَهَكَذَا الْعَبْدُ يُحْرَمُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها؛ لأن لهما أن يجسهما، وليس هذا للوالد على الولد، ولا للولي على المولى عليه.

ولو تأتى الذي أحصر رجاء أن يخلّى، كان أحب إليّ، فإذا رأى أنه لا يخلّى حلّاً، وإذا حلّ، ثم خلّى، فأحب إليّ لو جدّد إحراراً، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ لأنّي إذا أذنت له أن يخلّى بغير قضاء، لم أجعل عليه العودة.

وإذا لم يجد شاة يذبحها للفقراء، فلو صام عدل الشاة قبل أن يخلّ، كان أحب إليّ، وإن لم يفعل، وحلّ، رجوت أن لا يكون عليه شيء، ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلّى، نجاه عنه وافتدى في موضعه كما يفتدي المحصر إذا خلّى عنه في غير الحرم، وكان مخالفاً لما سواه لمن قدر على الحرم، ذلك لا يميزه إلا أن يبلغ هديه الحرم.

١٤٥ - الإحصار بالمرض وغيره

١١٥١ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ وَزَادَ أَخَذُهُمَا ذَهَبَ الْحَصْرُ الْآنَ. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٥)]

قال الشافعي: والذي يذهب إليّ أن الحصر الذي ذكره الله عز وجل يخل منه صاحبه حصر العدو، فمن حبس بخطأ عدد أو مرض، فلا يخل من إحراره، وإن احتاج إلى دواء، عليه فيه فدية أو تنحية أذى فعله وافتدى، ويفتدي في الحرم بأن يفعله ويبعث بهدي إلى الحرم: فمتى أطاق المضي مضى فحلّ من إحراره بالطواف والسعي؛ فإن كان معتمراً، فلا وقت عليه، ويحلّ ويرجع، وإن كان حاجاً فادرّك الحج، فذاك، وإن لم يدرك، طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، وعليه حجّ قابل، وما استيسر من الهدى، وهكذا من أخطأ العدد.

قال الشافعي: ومن لم يدخل عرفة إلا مغمى عليه، لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو بعرفة، فقد فاتته الحج، وإن طيف به وهو لا يعقل، فلم يطف، وإن أحرم وهو لا يعقل، فلم يحرم، وإذا عقل بعرفة ساعة، أو عقل بعد الإحرام ساعة وهو محرم، ثم اغمى عليه فيما بين ذلك، لم يضره.

إلا أنه إن لم يعقل حتى تجاوز الوقت، فعليه دم لترك الوقت، ولا يميز عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله؛ لأن هذا عمل لا يميزه، قليله من كثيره، وعرفه يميزه قليلاً من كثيره.

وكذلك الإحرام.

١٤٦ - مختصر الحج الصغير

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: من سلك على المدينة أهل من ذي الخليفة، ومن سلك على الساحل، أهل من الجحفة، ومن سلك بجرأ أو غير الساحل، أهل إذا حاذى الجحفة، ولا بأس أن يهمل من دون ذلك إلى بلدو، وإن جاور

١٤٧- التَّلبية

رجعَ إلى ميقاته، وإن لم يرجع أهرق دماً، وهي شاةٌ يتصدقُ بها على المساكين.

قال: وأحبُّ للرجلِ والمرأةِ إذا كانت حائضاً أو نفساءً أن يغتسلا للإحرامِ ويأخذاً من شعورهما وأظفارهما قبله؛ فإن لم يفعلا وتوضأاً أجزأهما.

قال: وأحبُّ أن يهلا خلفَ الصَّلَاةِ، مكتوبةً أو نافلةً، وإن لم يفعلا وأهلا على غيرِ وضوءٍ، فلا بأسَ عليهما.

قال: وأحبُّ للرجلِ أن يلبسَ ثوبينِ أبيضينِ جديدينِ أو غسيلينِ، وللمرأةِ أن تلبسَ ثياباً كذلك، ولا بأسَ عليهما فيما لبسا، ما لم يكن مصبوغاً بزعفرانٍ أو ورسٍ أو طيبٍ، ويلبسُ الرجلُ الإزارَ والرِّداءَ، أو ثوباً نظيفاً يطرحه كما يطرحُ الرِّداءَ، إلا أن لا يجدَ إزاراً فيلبسَ سراويلَ، وأن لا يجدَ نعلينِ فيلبسَ خفينِ ويقطعهما أسفلَ من الكعبينِ. ولا يلبسُ ثوباً مخيطاً ولا عمامةً. إلا أن يطرحَ ذلكَ على كفيه أو ظهره طرْحاً، وله أن يغطِّي وجهه، ولا يغطِّي رأسه، وتلبسُ المرأةُ السراويلَ والخفينِ والقميصَ والخمارَ، وكلُّ ما كانت تلبسه غيرَ محرمةٍ إلا ثوباً فيه طيبٌ، ولا تخمَّرَ وجهها، وتخمَّرَ رأسها إلا أن تريدَ أن تسترَ وجهها، فتجافي الخمارَ، ثم تسدلَّ الثوبَ على وجهها متجافياً ويستظلُّ المحرمُ والمحرمةُ في القُبَّةِ والكنيسةِ وغيرهما ويبذلانِ ثيابهما التي أحرمَا فيها ويلبسانِ غيرها.

قال: وإذا ماتَ المحرمُ غَسَلَ بماءٍ وسدرٍ، ولم يقرب طيباً وكفنَ في ثوبيه، ولم يقتصَ وخمرَ وجهه، ولم يخمَّرَ رأسه.

قال: وإذا ماتَ المحرمةُ غَسَلَتْ بماءٍ وسدرٍ وقمصت وأزرت وشدَّ رأسها بالخمارِ وكشفت عن وجهها.

قال: ولا تلبسُ المحرمةُ قفازينِ ولا برقعاً.

قال: ولا بأسَ أن يطيبَ المحرمُ والمحرمةُ بالغالية والنضوح والمجمرِ، وما تبقى رائحته بعدَ الإحرامِ إن كان الطيبُ قبل الإحرامِ.

وكذلكَ يطيبانِ إذا رميا جمرَةَ العقبةِ.

قال: وإذا أخذَا من شعورهما قبلَ الإحرامِ، فإذا أهلا، فإن شاءا قرنا، وإن شاءا أفردا الحجَّ، وإن شاءا تمتعا بالعمرةِ إلى الحجِّ والتمتعُ أحبُّ إليَّ.

قال: وإذا تمتعا أو قرنا أجزأهما أن يذبحا شاةً؛ فإن لم يجدها صاماً ثلاثةَ أيامٍ فيما بينَ أن يهلا بالحجِّ إلى يومِ عرفة؛ فإن لم يصوماها لم يصوما أيامَ منى وصاماً ثلاثةَ بعدَ منى بمكةَ أو في سفرهما وسبعةَ بعدَ ذلكَ واختارَ لهما التمتعُ، وإيهما أرادَ أن يحرمَا به كفتهما النيَّةُ، وإن سَمِيَّاهُ، فلا بأسَ.

لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لا شريكَ لك لَيْتَكَ، إن الحمدَ والنَّعمةَ لك والملكَ لا شريكَ لك، فإذا فرغَ من التَّلبيةِ صَلَّى على النَّبيِّ ﷺ وسألَ اللهَ تعالى رضاهُ والجَنَّةَ واستعاذهُ من سخطه والنَّارِ ويكثرُ من التَّلبيةِ ويجهُرُ بها الرجلُ صوته ما لم يفدحه وتخافتَ بها المرأةُ وأستحبَّها خلفَ الصَّلواتِ ومعَ الفجرِ ومعَ مغيبِ الشَّمسِ وعندَ اضطمامِ الرَّفاقِ والمهبوطِ والإصعادِ، وفي كلِّ حالٍ أحبُّها، ولا بأسَ أن يلبِّيَ على وضوءٍ، وعلى غيرِ وضوءٍ، وتلبِّيَ المرأةُ حائضاً، ولا بأسَ أن يغتسلَ الرجلُ ويدلكَ جسدهُ من الوسخِ، ولا يدلكَ رأسه لئلا يقطعَ شعره وأحبُّ له الغسلُ لدخولِ مكةَ، فإذا دخلها أحببتَ له أن لا يخرجَ حتى يطوفَ بالبيتِ.

قال: وأحبُّ له إذا رأى البيتَ أن يقولَ 'اللَّهُمَّ زد هذا البيتَ تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وزد من شرفه وعظمته ثمنَ حجِّه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وبراً، وأن يستلمَ الركنَ الأسودَ ويضطجعَ بثوبه وهو أن يدخلَ رداءه من تحتِ منكبه الأيمنِ حتَّى يبرزَ منكبه، ثمَّ يهولَ ثلاثةَ أطوافٍ من الحجرِ إلى الحجرِ وعشِي أربعةَ ويستلمَ الركنَ اليمانيَ والحجرَ، ولا يستلمَ غيرهما؛ فإن كانَ الزَّحامُ كثيراً مضى وكثُرَ، ولم يستلمَ.

قال: وأحبُّ أن يكونَ أكثرُ كلامه في الطَّوافِ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، فإذا فرغَ صَلَّى خلفَ المقامِ أو حيثما تسرَّ ركعتينِ قرأَ فيهما بأَمِّ القرآنِ وَ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وما قرأَ به معَ أمِّ القرآنِ أجزاءً، ثمَّ يصعدُ على الصَّفا صعوداً لا يتراوى عنه البيتُ، ثمَّ يكرِّرُ ثلاثاً، ويقولُ لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له، لهُ الملكُ ولهُ الحمدُ يحيي ويميتُ بيدهُ الخيرُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ صدقُ وعدهُ ونصرَ عبدهُ وهزمَ الأحزابَ وحدهُ لا إلهَ إلا اللهُ مخلصينَ لهُ الدِّينَ، ولو كرهَ الكافرونَ، ثمَّ يدعو في أمرِ الدِّينِ والدُّنيا ويعيدُ هذا الكلامَ بينَ أضفافِهِ كلامِهِ حتَّى يقولَ ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ يهبطُ عن الصَّفا، فإذا كانَ دونَ المِبلِ الأخضرِ الَّذي في ركنِ المسجدِ ينحُو من ستَّةِ أذرعٍ عدا حتَّى يجاذيَ المِبلينِ المتقابلينِ بفناءِ المسجدِ ودارِ العباسِ، ثمَّ يظهرُ على المروةِ جهدهُ حتَّى يبدوَ لهُ البيتُ إن بداَ لهُ، ثمَّ يصنعُ عليها مثلَ ما صنعَ على الصَّفا، وما دعا به عليها أجزاءً حتَّى يكملَ الطَّوافَ بينهما سبعةً، يبدأ بالصَّفا ويختمُ بالمروةِ.

وإن كانَ متمتعاً أخذَ من شعره وأقامَ حلالاً، فإذا أرادَ التَّوجُّهَ إلى منى توجَّهَ يومَ التَّرويةِ قبلَ الظَّهرِ فطافَ بالبيتِ سبعةً للدَّواعِ، ثمَّ أهلَ بالحجِّ متوجَّهاً من المسجدِ، ثمَّ أتى منى فصلى

وداع إذا طافت الطواف الذي عليها وأحب له إذا ودّع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب، فيقول: اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سیرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعتني على قضاء مناسكك؛ فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا أو أن انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن منقلي وارزقني طاعتك ما أحيتني، وما زاد إن شاء الله تعالى أجزأه.

بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ثم غدا منها إلى عرفة فنزل حيث شاء واختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف قريباً منه ويدعو ويجهّد، فإذا غابت الشمس دفع وسار على هيئته حتى يأتي المزدلفة، فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح، ثم يغدو فيقف، ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا أسفر إسفاراً بيناً ويأخذ حصى جمرية واحدة سبع حصيات فيرمي جمرَةَ العقبة وحدها بهن، ويرمي من بطن المسيل.

ومن حيث رمى أجزأه، ثم قد حلّ له ما حرّم عليه الحج إلا النساء ويلقي حتى يرمي جمرَةَ العقبة بأول حصاة، ثم يقطع التلبية، فإذا طاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً، فقد حلّ له النساء، وإن كان قارناً أو مفرداً فعليه أن يقيم محرماً بماله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارناً أو مفرداً أجزأه إن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعاً واحداً بعد عرفة تحلّ له النساء، ولا يعود إلى الصفا والمروة، وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً وأحب له أن يغتسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة، وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير وضوء أجزأه؛ لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت؛ لأنه لا يفعله إلا طاهراً، فإذا كان بعد يوم النحر فذبح شاة وجب عليه التصدق بجلدها ولحمها، ولم يحبس منها شيئاً، وإن كانت نافلة تصدّق منها وأكل وحبس وذبح في أيام منى كلها ليلاً ونهاراً والنهار أحب إلي من الليل ويرمي الجمار أيام منى كلها وهي ثلاث كل واحدة منهن سبع حصيات، ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة، ويتقدّم عن الجمرَةَ الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيدعو ويطلب قدر قراءة سورة البقرة ويفعل ذلك عند الجمرَةِ الوسطى، ولا يفعله عند جمرَةَ العقبة.

وإن أخطأ فرمى بمحصاتين في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرمي سبع مرات ويأخذ حصى الجمار من حيث شاء إلا من موضع نجس أو مسجد أو من الجمار، فإنّي أكره له أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بمثل حصى الخذف وهو أصغر من الأنامل، ولا بأس أن يطهر الحصى قبل أن يعمل، وإن تعجّل في يومين بعد يوم النحر فذلك له، وإن غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمي الجمار من يوم الثالث بعد الزوال، وإن تابع عليه رميان بأن ينسى أو يغيب فعليه أن يرمي، فإذا فرغ منه عاد فرمى رمية ثانياً، ولا يرمي بأربع عشرة في موقف واحد، فإذا صدر وأراد الرجول عن مكة طاف بالبيت سبعاً يؤدّع به البيت يكون آخر كل عمل يعمل، فإن خرج، ولم يطف بعث بشاة تدبّع عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض، فإنها تصدّر بغير

١٦- كتاب الضحايا

١- باب ما تجزي عنه البدنة من العدد في

الضحايا

قال الشافعي رحمه الله: أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. [تهن]

قال الشافعي: وكانوا محصرين قال الله تبارك وتعالى ﴿فَلْيَنْزِلْ أَخْضِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، فلما قال: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ شاة، فأجزأت البدنة عن سبعة محصورين ومتمتعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو جزاء صيد أو غير ذلك إذا كانت على كل واحد منهم شاة؛ لأن هذا في معنى الشاة، ولو أخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أجزأت عنهم، وإذا ملكوها بغير بيع أجزأت عنهم، وإذا ملكوها بثمن وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم؛ لأن أهل الحديبية كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزي عن أكثر من سبعة، وإذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم متطوعون بالفضل كما تجزي الجزور عمن لزمته شاة، ويكون متطوعاً بفضله عن الشاة، وإذا لم توجد البدنة كان عدلها سبعة من الغنم قياساً على هذا الحديث.

وكذلك البقرة، وإذا زعم أنه قد سمى الله تعالى عند الذبح فهو أمين وللناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا: الإيمان والصلاة.

قال الشافعي: وكل ذبح كان واجباً على مسلم، فلا أحب له أن يولي ذبحة النصراني ولا أحرم ذلك عليه إن ذبحه؛ لأنه إذا حل له لحمه فذبيحته أيسر، وكل ذبح ليس بواجب، فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي، وإن استقبل الذابح القبلة فهو أحب إلي، وإن أخطأ أو نسي، فلا شيء عليه إن شاء الله، وإذا كانت الضحايا إنما هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فخير الدماء أحب إلي، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ استسماؤه الهدي واستحسانه وسئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها.

قال الشافعي: والعقل مضطرب إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله عز وجل إذا كان نفساً كلما عظمت رزته على التقرب به إلى الله تبارك وتعالى كان أعظم لأجره.

٢- الضحايا الثاني

قال الشافعي رحمه الله: الضحايا الجذع من الضأن والثني من المعز والإبل والبقرة، ولا يكون شيء دون هذا ضحية.

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: الضحايا سنة لا أحب تركها، ومن ضحى فأقل ما يجزيه الثني من المعز والإبل والبقرة، ولا يجزي جذع إلا من الضأن وحدها، ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور، ولكنها لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية، ولم تعطل، وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضاً.

قال: وقت الضحايا انصراف الإمام من الصلاة، فإذا أبطأ الإمام أو كان الأضحى يلبس لا إمام به، فقدّر ما تحل الصلاة، ثم يقضي صلاته ركعتين، وليس على الإمام أن أبطأ بالصلاة عن وقتها؛ لأن الوقت إنما هو وقت رسول الله ﷺ لا ما أحدث بعده، وإن كان النبي ﷺ أمر الذي أمره بإعادة ضحيته بضائنة جذعة فهي تجزي، وإن كان أمره بجذعة غير الضأن، فقد حفظ عن النبي ﷺ أنه قال: تجزيك ولا تجزي أحدًا بعدك. [أخرجه البخاري (٩٦٨)، مسلم (١٩٦١)، أبو داود (٢٨٠٠)، الترمذي (١٥٠٨)، السامي (١٨٢/٣-١٨٤-١٨٥-١٩٠-١٩١)]

وأما سوى ما ذكرت، فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت، وما بعده من أيام منى خاصة، فإذا مضت أيام منى، فلا ضحية، وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية، وإنما أمرنا بالضحية في أيام منى، وزعمنا أنها لا تقوت؛ لأننا حفظنا أن النبي ﷺ قال: هذه أيام نسك، ورأس فيها كلها الجمار ورأسنا المسلمين إذ نهى النبي ﷺ عن أيام منى نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجاً؛ لأنه في بقية من حجه.

فإن ذهب ذاهب إلى أن النبي ﷺ إنما ضحى في يوم النحر فذلك أفضل الأضحية، وإن كان يجزي فيما بعده؛ لأن النبي ﷺ قال: هذه أيام نسك، فلما قال المسلمون ما وصفنا لزمه أن يزعم أن اليوم الثالث كاليومين، وإنما كرهنا أن يضحى بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل؛ لأن الليل سكن والنهار يتشرب فيه لطلب المعاش فاحبنا أن يحضر من يحتاج إلى الحرم الضحايا؛ لأن ذلك أجزل عن المصدق وأشبه أن لا يجد المصدق في مكارم الأخلاق بدءاً من أن يتصدق على من حضره للحياة ممن حضره من المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يليها بالنهار أخف عليه وأحرى أن لا يصيب نفسه بأذى، ولا يفسد من الضحية شيئاً وأهل الأضبار في ذلك مثل أهل منى، فإذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق، ثم ضحى أحد، فلا ضحية له.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل الضحية قد أوجها فالباع مفسوخ؛ فإن فاتت فعليه أن يشتري بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها؛ فإن بلغ ثمنها أضحيان اشتراها؛ لأن ثمنها بدل منها، ولا يكون له أن يملك منه شيئاً، وإن بلغ أضحية وزاد شيئاً لا يبلغ ثمانية ضحى بالضحية وأسلك الفضل مسلكت الضحية.

قال الشافعي: وأحب إلي لو تصدق به، وإن نقص عن ضحية فعليه أن يزيد حتى يوفي ضحية، لا يجزيه غير ذلك؛ لأنه مستهلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها.

قال الشافعي: الضحايا سنة لا يجب تركها فمن ضحى فأقل ما يكتفي جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الإبل والبقر؛ والإبل أحب إلي أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلي أن يضحي بها من الغنم، وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلي مما رخص، وكل ما طاب لحمه كان أحب إلي مما خبث لحمه.

قال: والضأن أحب إلي من المعز والعفر أحب إلي من السوء وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الأمصار، فإذا كانت الضحايا إتماً هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فخير الدماء أحب إلي، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ﴿ذَلِكَ وَمِنْ يُعْظَمُ شَعَائِرُ اللَّهِ﴾ استسماؤ الهدي واستحسانه وسئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ فقال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها والعقل مضطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله تعالى إذا كان نفيساً كلما عظمت رزقته على المتقرب به إلى الله تعالى كان أعظم لأجره، وقد قال الله تعالى في المتمتع ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وقال ابن عباس ما استيسر من الهدي شاة وأمر رسول الله ﷺ أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يذبحوا شاة شاة، وكان ذلك أقل ما يجزيه؛ لأنه إذا أجزأ أدنى الدم فاعلاه خير منه، ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحو إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بمجوز، ولكنها لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته، فقد وقع اسم ضحية عليه، ولم تعطل، وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضاً، ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأة ولا ولد ولا نفسه، وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدي بهما لظن من رأهما أنها واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه، ثم أرسل بدرهمين، فقال اشترؤا بهما لحماً، ثم قال هذه أضحية ابن عباس، وقد كان قلماً يمر به يوم إلا تحرقه أو ذبح بمكة، وإنما أراد بذلك مثل الذي روي عن أبي بكر وعمر، ولا يعدو القول في الضحايا هذا أن تكون واجبة، فهي على كل أحد صغير أو كبير لا تحزى غير شاة عن كل أحد، فأما ما سوى هذا من القول، فلا يجوز.

قال الشافعي: فإذا أوجب الضحية فولدت ذبح ولدها

والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا، وكل ما كان من جزاء صيد صغير أو كبير إذا كان مثل الصيد أجزاء؛ لأنه بدل والبذل مثل ما أصيب، وهذا مكتوب بحججه في كتاب الحج.

قال الشافعي: وقت الأضحية قدر ما يدخل الإمام في الصلاة حين تحل الصلاة، وذلك إذا برزت الشمس، فيصلّي ركعتين، ثم يحطّ خطبتين خفيفتين، فإذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الأضحية، وليس الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمونها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها، أرايت لو صلى رجل تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو آخر ذلك إلى الضحى الأعلى هل كان يجوز أن يضحي في الوقت الأول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله ﷺ إلا وقته، فأما تأخر الفعل وتقديمه عن فعله، فلا وقت فيه.

قال الشافعي: وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء ولا وقت إلا بقدر صلاة النبي ﷺ فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت؛ لأن منهم من يؤخر ومنهم من يقدمها.

قال الشافعي: وليس في القرن نقص فيضحي بالجلحاء، وإذا ضحى بالجلحاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنها يدمي أو صحيحاً؛ لأنه لا خوف عليها في دم قرنها فتكون به مريضة، فلا تحزى من جهة المرض، ولا يجوز فيها إلا هذا، وإن كان قرنها مكسوراً كسراً قليلاً أو كثيراً يدمي أو لا يدمي، فهو يجزي.

قال الشافعي: ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه، ومن شاء ضحى في منزله، وإذا صلى الإمام، فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا يزددون علماً بأن يضحي، ولا يضيق عليهم أن يضحو، أرايت لو لم يضح على حال أو آخر الضحية إلى بعض النهار أو إلى الغد أو بعده.

قال الشافعي: ولا تحزى المريضة أي مرض ما كان بيناً في الضحية، وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية وإيجابها أن يقول هذه ضحية ليس شراؤها والثبة أن يضحي بها إيجاباً، فإذا أوجها لم يكن له أن يبدلها بخير ولا شر منها، ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود فيذبح الأولى، ولم يكن له إسكانها ومتى لم يوجها فله الامتناع من أن يضحي بها أبدلها أو لم يبدلها كما يشتري العبد ينوي أن يعتقه والمال ينوي أن يتصدق به، فلا يكون عليه أن يعتق هذا، ولا يتصدق بهذا، ولو فعل كان خيراً له.

قال: ولا تحزى الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض بين مفسد للحم وناقص للثمن.

قال: ومن اشترى ضحية فأوجبها أو أهدى هدياً ما كان فأوجبه وهو تام، ثم عرض له نقص وبلغ المنكس أجزاً عنه إنما انظر في هذا كله إلى يوم يوجبه فيخرج من ماله إلى ما جعله له، فإذا كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزاً عنه بتمامه عند الإيجاب وبلوغه أمده، وما اشترى من هذا، فلم يوجبه إلا بعد ما نقص؛ فكان لا يجزئ، ثم أوجبه ذبحه، ولم يجز عنه؛ لأنه أوجبه وهو غير مجزئ، فما كان من ذلك لازماً له فعليه أن يسأني بتمام، وما كان تطوعاً فليس عليه بدله.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجبها أو لم يوجبها فماتت أو ضلت أو سرت، فلا بدل عليه، وليست بأكثر من هدي تطوع يوجبه صاحبه فيموت، فلا يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب، ولكنه إن وجدها بعدما أوجبها ذبحها، وإن مضت أيام النحر كلها كما يصنع في البدن من الهدي تضل، وإن لم يكن أوجبها فوجدتها، لم يكن علة ذبحها، ولو ذبحها كان أحب إلي.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل الضحية، فلم يوجبها حتى أصابها ما لا تجوز معه بحضرة الذبح قبل أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية، ولو أوجبها سالمة، ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الأضحية ضحى بها وأجزأت عنه إنما انظر إلى الضحية في الحال التي أوجبها فيها، وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي حينئذ ذكية مذبوحة لا عين لها قائمة إلا وقد فارقتها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر نصير.

قال الشافعي: وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء أو لا يد لها ولا رجل داخل في هذا المعنى، وفي أكثر منه، وليس في القرن نقص، وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت، وإن خلقت لا أذن لها لم تجز.

وكذلك لو جدعت لم تجز؛ لأن هذا نقص من المأكول منها. قال الشافعي: فإذا أوجب الرجل ضحية أو هدياً فذبحها عنه وقتها بغير إذنه فأدركها قبل أن يستهلك لحمها أجزأتها معاً عنه؛ لأنهما ذكاتان ومذبوحتان في وقتها، وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما قائمتين ومذبوحتين، ثم يجعله في سبيل الهدي، وفي سبيل الضحية، لا يميزه غير ذلك، وإن ذبح له شاة، وقد اشتراها، ولم يوجبها في وقتها وأدركها فشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتها قائمة ومذبوحة، وإن شاء أن يحبس لحمها حبسه؛ لأنه لم يكن أوجبها؛ فإن فات لحمها في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حية، وكان عليه أن يبتاع بما أخذه من قيمة الواجب منها ضحية أو هدياً، وإن نقص عن ثمنها

معها كما يوجب البدنة فتتج فذبح ولدها معها إذا لم يوجبها، فقد كان له فيها إسماها، ولدها بمنزلتها إن شاء أمسكها، وإن شاء ذبحها، ومن زعم أنه ليس له أن يبدل الضحية بمنزلتها ولا دونها مما يجزئ، فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل ما قلنا ويلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها؛ لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية إذا اشترت أن يكون حكمها حكم واجب الهدي، فلا يجوز أن تبدل بالفل مثلها أو حكمها حكم ماله يصنع به ما شاء، فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجوز ضحية، وإن كان دونها ويجبها.

قال الشافعي: وإذا أوجب الضحية لم يجز صوفها، وما لم يوجبها فله أن يجز صوفها، والضحية نسك من النسك ما دون في أكله وإطعامه وأخاره فهذا كله جائز في جميع الضحية جلدها ولحمها، وأكره بيع شيء منه والمبادلة به بيع.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتذبح؟

قيل له: لما كان نسكاً، فكان الله حكم في البدن التي هي نسك، فقال عز وجل ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ وأذن رسول الله ﷺ في أكل الضحايا والإطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله ﷺ ما دوناً فيه؛ فكان أصل ما أخرج الله عز وجل معقولاً أن لا يعود إلى مالكو منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله ﷺ فاقترعنا على ما أذن الله عز وجل فيه، ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع.

فإن قال: أفتجد ما يشبه هذا؟

قيل: نعم الجيش يدخلون بلاد العدو، فيكون الغلول محرماً عليهم، ويكون ما أصابوا من العدو بينهم وأذن رسول الله ﷺ لما أصابوا في المأكول لمن أكله فأخرجناه من الغلول إذا كان مأكولاً، وزعمنا أنه إذا كان مبيعاً إنه غلول، وإن على بائعه رد ثمنه، ولم أعلم بين الناس في هذا اختلافاً أن من باع من ضحيته جلد أو غيره أعاد ثمنه أو قيمة ما باع منه إن كلنت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن يجعل فيه الضحية والصدقة به أحب إلي كما الصدقة بلحم الضحية أحب إلي ولين الضحية كلين البدن إذا أوجب الضحية لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها، وما لا ينهك لحمها، ولو تصدق به كان أحب إلي، فإذا لم يوجب صنع ما شاء.

قال الشافعي: ولا تجزئ العوراء وأقل البياض في السواد على الناظر كان أو على غيره يقع به اسم العور البين ولا تجزئ العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلقة أو عرج خارج ثابت فذلك العرج البين.

زاده من عنده حتى يوفي أقل ما يلزمه؛ فإن زاد جعله كله في سبيل الضحية والهدي حتى لا يكون حبسٌ مما أخذ منها شيئاً والجواب في هذا كله كالجواب في حاجين لو نحر كل واحد منهما هدي صاحبه ومضحين لو ذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه، ضمن كل واحد منهما هديه لصاحبه، ما بين قيمة ما ذبح حياً ومذبوحاً، وأجزأ عن كل واحد منهما هديه أو ضحيته إذا لم تفت، وإن استهلك كل واحد منهما هدي صاحبه أو ضحيته ضمن كل واحد منهما قيمة ما استهلك حياً، وكان على كل واحد منهما البدل في كل واجب.

قال الشافعي: والحاج المكّي والمتوي والمساقر والمقيم والذكر والأنثى ممن يجد ضحية سواء كلهم، لا فرق بينهم إن وجبت على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم، وإن سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم، ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولى أن تكون عليه واجبة؛ لأنها نسكٌ وعليه نسكٌ وغيره لا نسكٌ عليه، ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس إلا بحجة، ولا يفرق بينهم إلا بمثلهم ولست أحب لعبد ولا أجزئ له ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن يضحو؛ لأنهم لا أموال لهم، وإنما أموالهم للمالكين.

وكذلك لا أحب للمكاتب ولا أجزئ له أن يضحي؛ لأن ملكه على ماله ليس بتام؛ لأنه يعجز ف يرجع ماله إلى مولاه ويمنع من الهبة والعتيق؛ لأن ملكه لم يتم على ماله.

قال الشافعي: ولا يضحي عما في البطن.

قال الشافعي: والأضحية جائزة يوم النحر وآيام منى كلها؛ لأنها أيام النسك، وإن ضحى في الليل من آيام منى أجزأ عنه، وإنما أكره له أن يضحي في الليل وينحر الهدى لمعنيين، أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطأ المنحر والثاني أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم إياه في النهار فأمّا لغير هذا، فلا أكرهه.

فإن قال قائل: ما الحجة في أن آيام منى آيام أضحي كلها؟ قيل: كما كانت الحجة بأن يومين بعد يوم النحر يوماً ضحية.

فإن قال قائل: فكيف ذلك؟

قيل: نحر النبي ﷺ وضحي في يوم النحر فلمّا لم يحظر على الناس أن يضحو بعد يوم النحر بيوم أو يومين لم نجد اليوم الثالث مفارقاً لليومين قبله؛ لأنه ينسك فيه ويرمي كما ينسك ويرمي فيهما؛ فإن قال: فهل في هذا من خير؟ قيل: نعم عن النبي ﷺ فيه دلالة سنة.

١٧- كتابُ الصيدِ والذبائح

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: الكلبُ المعلمُ الذي إذا أشلى استشلى، وإذا أخذ حبسًا، ولم يأكل، فإذا فعلَ هذا مرةً بعدَ مرةٍ كانَ معلمًا يأكلُ صاحبه ما حبسَ عليه.

وإن قتلَ ما لم يأكل، فإذا أكل، فقد قيلَ يخرجُه هذا من أن يكونَ معلمًا وامتنعَ صاحبه من أن يأكلَ من الصيدِ الذي أكلَ منه الكلبُ؛ لأنَّ الكلبَ أمسكه على نفسه، وإن أكلَ منه صاحبُ الكلبِ أكلَ من صيدٍ غيرِ معلَّمٍ ويحتملُ القياسُ أن يأكلَ، وإن أكلَ منه الكلبُ من قبلَ أنه إذا صارَ معلمًا صارَ قتله ذكاةً فأكلَ ما لم يحرمَ أكله ما كانَ ذكيًا كما لو كانَ مذبحًا فأكلَ منه كلبٌ لم يحرمَ وطرحَ ما حولَ ما أكلَ، وهذا قولُ ابنِ عمرَ وسعدِ بنِ أبي وقاصٍ وبعضِ أصحابنا، وإنما تركنا هذا للأثر الذي ذكرَ الشعبيُّ عن عديِّ بنِ حاتمٍ أنه سمعَ النبيَّ ﷺ يقولُ فإذا أكلَ، فلا تأكلُ.

قال الشافعي: وإذا ثبتَ الخبرُ عن النبيِّ ﷺ لم يميزَ تركه لشيءٍ، وإذا قلنا هذا في المعلمِ من الكلابِ فأخذَ المعلمُ فحبسَ بلا أكلٍ فذلك يحلُّ، وإن قتله يقومُ مقامُ الذكاة؛ فإن حبسَ وأكلَ فذلك موضعُ تركٍ فيه أن يكونَ معلمًا فصارَ كهوٍ على الابتداء لا يحلُّ أكله كما كانَ لا يحلُّ على الابتداء، وهذا وجهٌ يحتمله القياسُ ويصحُّ فيه وفيه أن تناولَ لو ذهبَ، فقال: إنَّ الكلبَ إذا كانَ نجسًا فأكلَ من شيءٍ رطبٍ قد يمكنُ أن يجري بعضه في بعض نجسه، ولكن لا يجوزُ أن يقولَ حتى يكونَ أكلاً والحياة فيه والدمُّ بالروح يدورُ فيه فأما إذا كانَ بعدَ الموتِ، فلا يدورُ فيه دمٌ، وإنما ينجسُ حينئذٍ موضعُ ما أكلَ منه، وما قاربه.

قال الربيعُ وفيه قولُ آخرُ، ولو نجسه كله كانَ له أن يغسله ويعصره كما يغسلُ الثوبَ ويعصرُ فيطهرُ ويغسلُ الجلدَ فيطهرُ فتذهبُ نجاسته.

وكذلك تذهبُ نجاسةُ اللحمِ فيأكله.

١- بابُ صيد كلِّ ما صيد به

من وحشٍ أو طيرٍ

قال الشافعي: وتعليمُ الفهدِ وكلِّ دابةٍ علّمت كعليمِ الكلبِ لا فرقَ بينهما غيرَ أنَّ الكلبَ انجسها ولا نجاسةً في حيِّ إلا الكلبُ والخنزيرُ وتعليمُ الطائرِ كله واحدٌ البازي والصقْرُ والشاهين والعقاب وغيرهما وهو أن يجمعَ أن يدعى فيحبسَ ويستشلى فيطيرُ ويأخذُ فيحبسَ، فإذا فعلتَ هذا مرةً بعدَ مرةٍ فهي

معلّمة يؤكلُ ما أخذت وقلّت؛ فإن أكلت فالقياسُ فيها كهوٍ الكلبِ، زعمَ بعضُ المشرقيينَ أنه يؤكلُ ما قتلّت، وإن أكلت، وزعمَ أنه إذا أكلَ الكلبُ لا يؤكلُ، وزعمَ أنَّ الفرقَ بينهما عنده أنَّ الكلبَ يضربُ والبازي لا يضربُ، فإذا زعمَ أنها تفترقُ في هذا فكيفَ زعمَ أنَّ البازي لا يؤكلُ صيده حتى يكونَ يدعى فيحبسَ ويستشلى فيطيرُ، وأنه لو طارَ من نفسه فقتلَ لم يؤكلَ إذا لم يكن معلّمًا؟ أفرأيتَ إذا استجازَ في معلّمين يفرقُ بينهما، فلو فرقَ بينهما رجلٌ حيثُ جمعَ بينهما أو جمعَ بينهما حيثُ فرقَ بينهما هل كانت الحجةُ عليه إلا كهي عليه؟

٢- بابُ تسميةِ الله عزَّ وجلَّ عندَ إرسالِ ما

يصطادُ به

قال الشافعي: وإذا أرسلَ الرجلُ المسلمُ كلبه أو طائره المعلمينَ أحببتَ له أن يسميَ، فإن لم يسمِ ناسياً فقتلَ أكلَ؛ لأنهما إذا كانَ قتلهما كالذكاة فهو لو نسيَ التسميةَ في الذبيحةِ أكلَ؛ لأنَّ المسلمَ يذبحُ على اسمِ الله عزَّ وجلَّ، وإن نسي.

وكذلك ما أصبتَ بشيءٍ من سلاحك الذي يمورُ في الصيدِ.

٣- بابُ إرسالِ المسلمِ والمجوسيِّ الكلبِ

قال الشافعي: وإذا أرسلَ المسلمُ والمجوسيُّ كلباً واحداً أو كلبين متفرقين أو طائرين أو سهمين فأصابا الصيدَ، ثم لم تدرك ذكاته، فلا يؤكلُ فهو كذبيحةِ مسلمٍ ومجوسيٍّ لا فرقَ بينهما، فإذا دخلَ في الذبيحةِ ما لا يحلُّ لم تحلَّ.

وكذلك لو أعانته كلبٌ غيرُ معلَّمٍ وسواءَ أنفذَ السهمُ أو الكلبُ المعلمُ مقاتله أو لم ينفذه إذا أصابه على قتله غيره مما لا يحلُّ؛ لأنَّ مقاتله قد تنفذَ فيحيا إلا أن يكونَ قد بلغَ منه ما يبلغُ الذبحُ التأمُّ بالمذبحِ مما لا يعيشُ بعده طرفةً عينٍ ومما تكونُ حركته كحركةِ المذبحِ كحاشاةِ روحِ الحياة التي لم يتأمَّ خروجه؛ فإن خرجَ إلى هذا، فلا يضرُّ ما أصابه؛ لأنه قد أصابه وهو ميتٌ.

٤- بابُ إرسالِ الصيدِ فيتوارى عنك، ثمَّ تجدُ

الصيدَ مقتولاً

قال الشافعي: وإذا رمى الرجلُ الصيدَ أو أرسلَ عليه بعضَ العلماتِ فتوارى عنه، ووجده قتيلاً فالخبرُ عن ابنِ عباسٍ والقياسُ أن لا يأكله من قبلِ أنه قد يمكنُ أن يكونَ قتله غيرُ ما أرسلَ عليه من دوابِّ الأرضِ، وقد سئلَ ابنُ عباسٍ، فقال له:

يجوز أن يأكل إذا رمى إلا ما نوى بعينه كأن العلم يحيط أن رجلاً لو أرسل سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة ظبي لم يقتلها كلها، وإذا نواها كلها فأصاب واحداً فالواحد المصاب غير منوي بعينه، وكان يلزم من قال: لا يأكل الصيد إلا أن يرميه بعينه أن لا يأكل من هذه شئناً؛ لأن العلم يحيط أنه لا يقتلها كلها، فإذا احاط العلم بهذا فالذي نوى بغير عينه، والله أعلم، وكل ما أصاب كلب غير معلم أو حجر أو بندقة أو شيء غير سلاح لم يؤكل إلا أن تدرك ذكاته، فيكون ماكولاً بالذكاة كما تؤكل الموقودة والمتردية والنطيحة إذا ذكيت.

قال الشافعي: وأكثر ما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم إلا أنها تبعهم، وإذا استشلى الرجل كلبه على الصيد قريباً كان منه أو بعيداً فانزجر واستشلى باستشلاته فاختد الصيد أكل، وإن قتل، وكان كارساله إياه من يده، وإن كان الكلب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه فمضى في سننه فاختد، فلا يأكله إلا بإدراك ذكاته إلا أن يكون يزجره فيقف أو ينعرج، ثم يستشليه فيتحرك باستشلاته الآخر، فيكون قد ترك الأمر الأول واستشلى باستشلاء مستأنف فيأكل ما أصاب كما يأكله لو أرسله فيقف على الابتداء، وإن كان في سننه فاستشلاه، فلم يحدث عرجة ولا وقفاً وازداد في سننه استشلاء، فلا يأكل وسواء في ذلك استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته.

قال الشافعي: وصيد الصبي أسهل من ذبيحته، فلا بأس بصيده؛ لأن فعله الكلام والذكاة بغيره، فلا بأس بذبيحته إذا أطلق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة.

وكذلك المرأة، وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودي.

قال الشافعي: وإذا رمى لرجل الصيد أو طعنه أو ضربه أو أرسل إليه كلبه فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه، وإن لم يكن من النصف أكل الطرفين معاً وهذه ذكاته، وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضو فيه، ولكنه لو قطع منه يداً أو رجلاً أو ركباً أو شيئاً يمكن لو لم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مئة أكثر منها بعد أن يكون متمتعاً، ثم قتل بعد برميته أكل ما كان باقياً فيه من أعضائه، ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي يبقى بعدها؛ لأنه عضو مقطوع من حي، ولا يؤكل ما قطع من حي أدركت ذكاته أو لم تدرك، ولو كان موته من القطع الأول أكلهما معاً، وقال بعض الناس إذا ضربه فقطعه نصفين أكل، وإن قطعه بأقل من النصف؛ فكان الأقل مما يلي العجز أكل الذي يلي الرأس، ولم يأكل الذي يلي العجز.

قال الشافعي: وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاة لبعضه كانت ذكاة لكله، ولم يصلح أن يؤكل منهما واحد دون صاحبه.

قائل: إني أرمي فأصمى وأتسي، فقال له: ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أثبت.

قال الشافعي: ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه، وما أثبت ما غاب عنك مقتله؛ فإن كان قد بلغ وهو يراه مثل ما وصفت من الذبح، ثم تردى فتورأى أكله فأما إنفاذ المقاتل، فقد يعيش بعدما ينفذ بعض المقاتل، ولا يجوز فيه عندي إلا هذا إلا أن يكون جاء على النبي ﷺ شيء، فأبى اتوهمه فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس، فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله ﷺ.

قال الشافعي: وإذا أصابت الرمية الصيد والرامي لا يراه فذبحته أو بلغت به ما شاء لم يأكله، ووجد به أثراً من غيرها أو لم يجده؛ لأنه قد يقتله ما لا أثر له فيه، وإذا أدرك الرجل الصيد، ولم يبلغ سلاحه منه أو معلمه منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة فأمكنه أن يذبحه، فلم يذبحه، فلا يأكله وإمكانه أن يكون ما يذكي به حاضراً ويأتي عليه مدة يمكنه فيها أن يذبحه، فلا يذبحه؛ لأن الذكاة ذكاتان إحداهما ما قدر عليه فذلك لا يذكي إلا بالنحر والذبح والأخرى ما لم يقدر عليه فذكي بما يقدر عليه، فإذا لم يبلغ ذكاته، وقدر عليه، فلا يجزي فيه إلا الذبح أو النحر؛ فإن أغفل السكين، وقدر على الذبح فرجع له فمات لم يأكله إنما يأكله إذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته، ولو أجزنا له أكله بالرجوع بلا تذكية أجزنا له إن تعذر عليه ما يذكيه به يوماً فمات قبل أن يجده أن يأكله، وإذا أدركته ومعك ما تذكيه به، فلم يمكنك مذبحة، ولم تفرط فيه حتى مات فكله، وإن أمكنك مذبحة، فلم تفرط واديت السكين فمات قبل أن تضعها على حلقه فكله، وإن وضعتها على حلقه، ولم تمرها حتى مات، ولم تتوان فكله؛ لأنه يمكنك في شيء من هذا ذكاته، وإن أمرتها فكلت ومات، فلا تاكله؛ لأنه قد يكون قد مات خفياً والذكاة التي إذا بلغها الذبايح أو الرامي أو المعلم أجزأت.

من الذبح أن يجتمع قطع الحلقوم والمريء لا شيء دون ذلك ونماها الودجين، ولو قطع الودجان، ولم يقطع الحلقوم والمريء لم تكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من الإنسان ويجيا، وأما الذكاة فيما لا حياة فيه إذا قطع فهو الحلقوم والمريء؛ لأنها أظهر منهما، فإذا أتى عليهما حتى استوصلا، فلا يكون إلا بعد إبانة الحلقوم والمريء.

وإذا أرسل الرجل كلبه أو سهمه وسمى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيداً فأصاب غيره، فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيداً ونواه، وإن أصاب غيره، وإن أرسلهما، ولا يرى صيداً ونوى، فلا يأكل ولا تعمل التية إلا مع عين تراه، وهكذا لو رمى صيداً مجتمعاً ونوى أنه أصاب أكل ما أصاب منه، ولو كان لا

الأهلية مباحة لم يكن له أخذها؛ لأنها لا تكون إلا لمالك، وهذا عندنا كما وصفت؛ فإن كان بلد فيه شيء من هذا معروفاً أنه لغير مالك فهو كما وصفت من الحجل والقطا.

قال الشافعي: وإذا كان لرجلين برجان فتحول بعض حمام هذا إلى برج هذا فلازم له أن يرده كما يرده صواك الإبل إذا أوت إلى إبله؛ فإن لم يعرفها إلا بأدعاء صاحبها لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه إلا ببيّنة يقيمها ولا تحب له حبس شيء يشك فيه ونرى له إعطائه ما عرف وتأخى ما لم يعرف واستحلال صاحبه فيما جهل، والجواب في الحمام مثله في الإبل والبقر والرقيق.

قال الشافعي: فإذا ملك الرجل الصيد ساعة، ثم انقلبت منه فأخذه غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة انقلبت منه فأخذه أو بعد مائة سنة لا فرق بين ذلك، ولا يجوز غير هذا أو يكون حين زایل يدا، لا يملكه، فلو أخذه من ساعته لم يرده إليه فأمّا يرده إذا انقلبت قريباً، ولا يرده إذا انقلبت بعيداً فليس هذا ممّا يعذر أحد بجهلته.

وإذا أصاب الرجل الصيد مقلداً أو مقرطاً أو موسوماً أو به علامة لا يحدتها إلا الناس، فقد علم أنه مملوك لغيره، فلا يحل له إلا بما تحل به ضالة الغنم، وذلك أن ضالة الغنم لا تغني عن نفسها قد تحل بالأرض المملوكة ويغرمها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في معنى الإبل، وقد قال رسول الله ﷺ: مَمَّهَا جَذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا تَرْدُ الْمَاءِ وَتَأْكُلُ الشَّجَرُ حَتَّى يَأْتِيَ رَبُّهَا فَقُلْنَا كُلُّ مَا كَانَ مَمْتَعاً بِنَفْسِهِ يَعِشُ بِغَيْرِ رَاعِيهِ كَمَا يَعِشُ لِلْبَعِيرِ، فلا سبيل إليه والوحش كله في هذا المعنى فكذلك البقرة الإنسانية وبقرة الوحش والظباء والطير كله.

قال: وما يدل عليه الكتاب، ثم السنة، ثم الآثار، ثم القياس أنه لا يجزي المحرم من الصيد شيء لا يؤكل لحمه ويجزي ما كان لحمه مأكولاً منه والبازي والصوائد كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان؛ فإن قتل المحرم بازاً لإنسان معلماً ضمن له قيمته في الحال التي يقتله بها معلماً كما يقتل له العبد الخباز أو الصبّاغ أو الكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها ويقتل له البعير النجيب والبرذون الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الإحرام عليه؛ لأنه قتله، وليس لأحد لم يكن عليه فيه فدية، ولو قتل له ظيياً كانت عليه شاة يتصدق بها على مساكين الحرم وقيمه بالغة ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر.

قال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غيره، وهكذا قال بعض أصحابنا، وقال: فإن قتله فعليه قيمته وقيمه يبيع ذلك مردود؛ لأنه ثمن المحرم

قال الشافعي: وكل ما كان يعيش في الماء من حوت أو غيره فأخذه ذكاته لا ذكاة عليه، ولو ذكاه لم يحرم، ولو كان من شيء تطول حياته فذبحه لأن يستعمل موته ما كرهته وسواء من أخذه من مجوسي أو وثني لا ذكاة له؛ لأنه ذكي في نفسه، فلا يبالي من أخذه وسواء ما كان منه يموت حين يخرج من الماء، وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكثر عيشه، وإذا كان هكذا فسواء ما لفظ البحر وطفا من ميتته، وما أخرج منه، وقد خالفنا بعض المشركين فزعم أنه لا بأس بما لفظ البحر ميتاً، وما أخذه الإنسان ميتاً قبل أن يطفو، فإذا طفا، فلا خير فيه ولا أدري أي وجه لكراهية الطافي والسنة تدل على أكل ما لفظ البحر ميتاً بضعة عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء، ولكنه بلغنا أن بعض أصحاب النبي ﷺ سمى جابراً أو غيره كره الطافي فاتبنا فيه الأثر.

قال الشافعي: قلنا لو كنت تتبع الآثار أو السنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع حمدناك، ولكنك تركها ثابتة لا مخالف لها عن النبي ﷺ وأصحابه وتأخذ ما زعمت برواية عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه كره الطافي، وقد أكل أبو أيوب سمكاً طافياً وهو رجل من أصحاب النبي ﷺ ومعه زعمت القياس، وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة، فقال الواحد من أصحاب النبي ﷺ قولاً معه القياس وعدد منهم قولاً يخالف كان علينا وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس، وقد تركته في هذا ومعه السنة والقياس، وذكر أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكاً طافياً.

٥- باب ما ملكه الناس من الصيد

قال الشافعي: كل ما كان له أصل في الوحش، وكان في أيدي الناس منه شيء قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده؛ فإن تلف في يده فعليه قيمته، وذلك مثل الظباء والأرؤى، وما أشبهه والقماري والذباسي والحجل، وما أشبهها، وكل ما صار إلى رجل من هذا بأن صاده أو صيد له أو صار إليه بوجه من الوجوه، فلم يعرف له صاحباً، فلا بأس عليه فيه؛ لأن أصله مباح، ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره قد ملكه؛ فإن أخذه فاستهلكه أو بقي في يديه فأدعاه مدع فالورع أن يصدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم أن ليس عليه تصديقه إلا ببيّنة يقيمها عليه، وكل ما كان في أيدي الناس ممّا لا أصل له في الوحش مثل الحمام غير حمام مكة فهو كالشاة والبعير فليس لأحد أخذه بوجه من الوجوه؛ لأنه لا يكون إلا مملوكاً.

وكذلك لو أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفراخه لمالك أمهاته كما لو أصاب المحرم

صَاغِرُونَ».

قال الشافعي: فكيف يجوز لأحد عقل عن الله عز وجل أن يزعم أنها لهم حلال؟
وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرّم الله ورسوله؟

فإن قال قائل: فانت تقرهم عليها؟

قلت: نعم، وعلى الشريك بالله؛ لأن الله عز وجل أذن لنا أن نقرهم على الشريك واستحلّهم شربها وتركهم دين الحق بأن نأخذ منهم الجزية قوة لأهل دينه وحجة الله تعالى عليهم قائمة لا يخرج لهم منها ولا عذر لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرّم الله ورسوله، وكل ما صاده حلال في غير حرم فما يكون بمكة من حمامها وغيره، فلا بأس به؛ لأنه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة يمنع بها نفسه إنما يمنع بحرمته من غره، من بلد أو إحرام محرم أو بحرمته لغيره من أن يكون ملكه مالك، فأمّا بنفسه فليس بممنوع.

٦ - باب ذباح أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله: أحلّ الله طعام أهل الكتاب، وكان طعامهم عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبائحهم وكانت الآثار تدلّ على إحلال ذبائحهم؛ فإن كانت ذبائحهم يسمونها لله تعالى فهي حلال، وإن كان لهم ذبح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحلّ هذا من ذبائحهم ولا أثبت أن ذبائحهم هكذا.

فإن قال قائل: وكيف زعمت أن ذبائحهم صنفان، وقد أبيحت مطلقاً؟

قيل: قد يباح الشيء مطلقاً، وإنما يراؤ بعضه دون بعض، فإذا زعم زاعم أن المسلم إن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته، وإن تركه استخفافاً لم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه للشريك كان من يدعه على الشريك أولى أن تترك ذبيحته، وقد أحلّ الله عز وجل لحوم البدن مطلقاً، فقال: فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَوجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدن التي هي نذر ولا جزاء صيد ولا فدية فلما احتملت هذه الآية ذهبنا إليه وتركنا الجملة، لا أنها خلاف للقرآن، ولكنها محتملة ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذ منه شيئاً؛ لأننا إذا جعلنا له أن يأخذ منه شيئاً، فلم نجعل عليه الكل إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبائح أهل الكتاب بالذلالة على شبيه ما قلنا.

والحرم لا يكون إلا مردوداً أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون الخمر والخنزير، وما لا يحلّ ثمنه بحال مردوداً، وليس فيه إلا هذا أو ما قال المشرقيون بأن ثمنه يجوز كما يجوز ثمن الشاة فأمّا أن يزعم أن أصله محرّم يردّه إن قرب، ولا يردّه إن بعد فهذا لا يجوز لأحد، ولا يعذر به، ولو جاز هذا لأحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يردّ الثمن إذا بعد، ولا يردّه إذا قرب؛ فإن قال استحسن في هذا؟

قيل له: ونحن نستحسن ما استقبلت ونستقبل ما استحسن، ولا يحرم بيع حي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منهما إلا الكلب والخنزير، فإنهما نجسان حيين وميتين، ولا يحلّ لهما ثمن بحال.

قال الشافعي: ومن قتل كلب زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن الحيز إذا كان عن رسول الله ﷺ بالثمن عن ثمنه وهو حي لم يحلّ أن يكون له ثمن حياً ولا ميتاً وأنا إذا أغرمت قتله ثمنه، فقد جعلت له ثمناً حياً، وذلك ما نهى عنه رسول الله ﷺ، ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في الحياة مبيعاً حين يقتنيه المشتري للصيد والماشية والزرع أجور منه حين يكون لا منفعة فيه.

قال الشافعي: وإذا كان لك على نصراني حق من أي وجه ما كان، ثم قضاه من ثمن خر أو خنزير تعلمه لم يحلّ لك أن تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضاه أو وهب لك أو أطعمك كما لو كان لك على مسلم حق فاعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع حرام لم يحلّ لك أخذه، وإذا غاب عنك معناه من النصراني والمسلم؛ فكان ما أعطاك من ذلك أو أطعمك أو وهب لك أو قضاك محتمل أن يكون من حلال وحرام وسعك أن تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تسزّه عنه، ولا يعدو ما أعطاك نصراني من ثمن خر أو خنزير بحق لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالاً لك؛ لأنه حلال له إذا كان يستحله من أصل دينه أو يكون حراماً عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعاً أو بحق لزماً، وأما أن يكون حلالاً فحلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد.

وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمرتهما محرمان على النصراني كهم على المسلم.

فإن قال قائل: فلم لا تقول إن ثمن الخمر والخنزير حلال لأهل الكتاب وأنت لا تمتنعهم من اتخاذه والتبائع به؟

قيل: قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله إلى قوله «وَهُمْ

٧- ذبائح نصارى العرب

١١٥٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعْدِ الْقَلْبَجِيِّ مَوْلَى عُمَرَ أَوْ ابْنِ سَعْدِ الْقَلْبَجِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلٍ كِتَابٍ، وَمَا تَحِلُّ لَنَا ذَبَائِحُهُمْ، وَمَا أَنَا بِتَارِكِهِمْ حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ أَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٤/٩)]

١١٥٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ دِينِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٤/٩)]

قال الشافعي: كَانَهُمَا ذَعْبًا إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَضْطَرُونَ مَوْضِعَ الَّذِينَ فِيَعْلُونَ كَيْفَ الذَّبَائِحَ وَذَعَبُوا إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هُمُ الَّذِينَ أَوْتُوهُ لَا مِنْ دَانٍ بِهِ بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَبِهَذَا نَقُولُ لَا تَحِلُّ ذَبَائِحُ نَصَارَى الْعَرَبِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [أخرجه مالك (٤٨٩/٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢١٧/٩)]

وقد روى عكرمة عن ابن عباس أَنَّهُ أَحْلَى ذَبَائِحَهُمْ وَتَأَوَّلَ ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ وَهوَ لَوْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانُ الْمَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَوَّلَى وَمَعَهُ الْمَعْقُولُ فَأَمَّا ﴿مَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ فَمَعْنَاهَا عَلَى غَيْرِ حُكْمِهِمْ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي صَيْدِهِمْ مَنْ أَكَلَتْ ذَبِيحَتَهُ أَكَلَ صَيْدَهُ، وَمَنْ لَمْ يَحْلُ ذَبِيحَتَهُ لَمْ يَحْلُ صَيْدُهُ إِلَّا بَانَ تَدْرَكَ ذَكَاتَهُ.

٨- ذبائح نصارى العرب

قال الشافعي رحمه الله: لا خير في ذبائح نصارى العرب.

فإن قال قائل: فما الحجة في ترك ذبائحهم؟ فما يجمعهم من الشرك، وأنهم ليسوا الذين أوتوا الكتاب. فإن قال: فقد نأخذ منهم الجزية.

قلنا: ومن الجوس ولا نأكل ذبائحهم.

ومعنى الذبائح معنى غير معنى الجزية؛ فإن قال: فهل من حجة من أثر يفزع إليه؟ فنعم، ثم ذكر حديثاً أن عمر بن الخطاب قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبائحهم ذكره إبراهيم بن أبي يحيى، ثم لم أكتبه.

فإن قال قائل: فحديث ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما؟

قيل: ثور، روى عن عكرمة عن ابن عباس، ولم يدرك ثور ابن عباس.

فإن قال قائل: ما دل على الذي رواه عكرمة؟

١١٥٤- فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: وَمَا أَفَرَى الْأَوْدَاجَ غَيْرَ مُثَرَّدٍ ذَكِّي بِهِ غَيْرَ الظُّفْرِ وَالسِّنِّ، فَإِنَّهُ لَا تَحِلُّ الذُّكَاةُ بِهِمَا لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الذُّكَاةِ بِهِمَا.

٩- المسلم يصيد بكلب الجوسي

قال الشافعي رحمه الله: في المسلم يصيد بكلب الجوسي المَعْلَمُ يُوَكِّلُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَصِيدَ قَدْ جَمَعَ الْمَعْنِينَ الَّذِينَ يَحِلُّ بِهِمَا الصَّيْدُ وَهَما أَنْ الصَّائِدَ الْمُرْسِلَ هُوَ الَّذِي تَجَوَّرَ ذَكَاتُهُ، وَأَنَّهُ قَدْ ذَكَّى بِمَا تَجَوَّرَ بِهِ الذُّكَاةُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ اللَّذَانِ يَحِلُّ بِهِمَا الصَّيْدُ وَسِوَاهُ تَعْلِيمُ الْجَوْسِيِّ وَتَعْلِيمُ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلْبِ مَعْنَى إِلَّا أَنْ يَتَذَبَّ بِالْإِمْسَاكِ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ، فَإِذَا تَذَبَّ بِهِ فَالْحُكْمُ حُكْمُ الْمُرْسِلِ لَا حُكْمُ الْكَلْبِ.

وكذلك كلب المسلم يرسله الجوسي فيقتل لا يحل أكله؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ حُكْمُ الْمُرْسِلِ، وَإِنَّمَا الْكَلْبُ أَدَاةٌ مِنَ الْأَدَاةِ.

١٠- ذكاة الجراد والحيتان

قال الشافعي: أن ذوات الأرواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل إلا بأن يذكيه من تحل ذكاته والصيد والرسي ذكاة ما لا يقدر عليه.

وصنف يحل بلا ذكاة ميتة ومقتوله إن شاء وبغير الذكاة وهو الخوت والجراد.

وإذا كان كل واحد منهما يحل بلا ذكاة حل ميتاً فأي حال وجدتهما ميتاً أكل لا فرق بينهما فمن فرق بينهما فالخوت كان أولى أن لا يحل ميتاً؛ لِأَنَّ ذَكَاتَهُ أَمَكُنْ مِنْ ذَكَاةِ الْجَرَادِ فَهَوَ يُحِلُّ مَيْتَا الْجَرَادَةِ تَحْلُ مَيْتَةً، وَلَا يَجُوزُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

فإن فرق بينهما فارق فليدل من سنن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتاً وحرّم عليه بعضه ميتاً؟ ما رأيت الميت يحل من شيء إلا الجراد والخوت.

١١٥٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجَلْتُ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ. أَمَّا الْمَيْتَتَانِ الْخَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَالدَّمَانِ -

أحسبه قال - الكبد والطحال. [أخرجه ابن ماجه (٣٣١)]

من قبل أنه يجوز للحاكم أن يأخذ الجزية من المجوسي ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدعه بلا قتل، ولا يجوز له هذا في المرتد فيحل دمه بما يحل به دم المحارب، ولا يحل فيه تركه كما يحل في المحارب لعظم ذنبه بخروجه من دين الله الذي ارتضى.

١٤- الذكاة، وما أبيح أكله، وما لم يبح

قال الشافعي: الذكاة وجهان: وجه فيما قدر عليه الذبح والنحر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الإنسان بسلاح بيده أو رميه بيده فهي عمل يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الأرواح الملعنات التي تأخذ بفعل الإنسان كما يصيب السهم بفعله فأما المحفرة، فإنها ليست واحداً من ذا - كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن - ولو أن رجلاً نصب سيفاً أو رمحاً، ثم اضطر صيداً إليه فاصابه فذكاه لم يحل أكله؛ لأنها ذكاة بغير قتل أحل.

وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذبجها لم يحل أكلها؛ لأنها قاتلة نفسها لا قاتلتها غيرها ممن له الذبح والصيد، وإذا صاد رجل حيتاناً وجراداً فاحب إلى لو سمي الله تعالى، ولو ترك ذلك لم نحره إذا أحلته ميتاً فالتسمية إنما هي من سنة الذكاة، فإذا سقطت الذكاة حلت بترك التسمية والذكاة ذكاتان، فأما ما قدر على قتله من إنسي أو وحشي، فلا ذكاة إلا في اللب والخلق، وأما ما هرب منه من إنسي أو وحشي فما ناله به من السلاح فهو ذكاته إذا قتله، ومثله البعير وغيره يردى في البئر، فلا يقدر على مذهبه ولا منحره فيضرب بالسكين على أي أراه قدر عليه ويسمي وتكون تلك ذكاة له.

قال: ولو حدد المعارض حتى يموز موران السلاح، فلا بأس بأكله.

١٥- الصيد في الصيد

قال الشافعي: وإذا وجد الخوت في بطن حوت أو طائر أو سمع، فلا بأس بأكل الخوت، ولو وجد في ميت لم يحرم؛ لأنه مباح ميتاً، ولو كنت أحرمة؛ لأن حكمه حكم ما في بطنها لم يحل ما كان منه في بطن سمع؛ لأن السبع لا يؤكل ولا في بطن طائر إلا إن أدرك ذكاته، ثم ما كان أن أجعل ذكاته بذكاة الطائر؛ لأنه ليس بمخلوق من الطائر إنما تكون ذكاة الجنين في البطن ذكاة أمه؛ لأنه خلق منها وحكمه حكمها ما لم يزايلها في الأديمين والدواب فأما ما ازدرد طائر، فلو ازدرد عصفوراً ما كان حلالاً بأن يذكي المزرد، وكان على ما وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبنا في بطن طائر سوى الجراد والخوت، فلا يؤكل لحمًا كان أو

١١٥٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا حاتم بن إسماعيل والدراردي أو أحدهما، عن جعفر، عن أبيه رضي الله عنهما قال: الثؤن والجراذ ذكي. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩١/٧)]

١٦- ما يكره من الذبيحة

قال الشافعي رحمه الله: إذا عرفت في الشاة الحياة تحرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت، وليس يتحرك بعد الذكاة ما مات قبلها إنما يتحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها. قال: وكل ما عرفت فيه الحياة، ثم ذبحت بعده، أكلت.

١٧- ذكاة ما في بطن الذبيحة

قال الشافعي: في ذبح الجنين إنما ذبحته تنظيف، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه، وقد نهى رسول الله ﷺ عن المصورة الشاة، تربط، ثم ترمى بالنبل.

١٨- ذبائح من اشترك في نسبه من أهل الملل

وغيرهم

قال الشافعي: في الغلام أحد أبويه نصراني والآخر مجوسي يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده؛ لأنه من أبويه، وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنها على دينها من قبل أن حظ الإسلام إذا شرك حظ الكفر فيمن لم يدن كان حظ الإسلام أولى به، وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله، ولو ارتد نصراني إلى مجوسية أو مجوسي إلى نصرانية لم نستبه، ولم نقتله؛ لأنه خرج من كفر إلى كفر، ومن خرج من دين الإسلام إلى غيره قتلناه إن لم يتب، فإذا بلغ هذا المولود فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته؛ فإن ذهب رجل يقيس الإسلام بالكفر الحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعمل ما يعمل الإسلام دخل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية إلى مجوسية ودخل لغيره عليه أن يقول ولد الأمة من الحر عبد حكمه حكم أمه، وولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه فجعل حكم الولد المسلم حكم الأم دون الأب.

فإن قال قائل: المرتد عن الإسلام يقتل، والإسلام غير الشرك، ولا يؤكل صيد لم يصد مسلم ولا كتابي يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحداً - مجوسياً ولا وثنياً - أشرف ذبيحة منه

التي أصابه فيها، ولو رماه الأول فأصابه، وكان ممتنعاً بطيران إن كان طائراً أو بعد، وإن كان دابةً، ثم رماه الثاني فأنبته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان للثاني، ولو رماه الأول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني؛ لأنه قد صار له دونه، ولو رمياه معاً فمضى ممتنعاً، ثم رماه ثالث فصيره غير ممتنع كان للثالث دون الأولين، ولو رماه الأولان بعد رمية الثالث فقتله ضمنه، ولو رمياه معاً أو أحدهما قبل الآخر فأخطأته إحدى الرميّتين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رميته ضامناً، ولو أصابته معاً أو أحدهما قبل الأخرى كانت الرميّتان مستويتين أو مختلفتين إلا أنهما قد جرحته فأنفذت إحدهما مقاتله، ولم تنفذ الأخرى كانا جميعاً قاتلين له، وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو عدد الجراح الكثيرة، فيكونان جميعاً قاتلين؛ فإن كانت إحدى الرميّتين أنت منه على ما لا يعيش منه طرفة عين مثل أن تقطع حلقومه أو مريته أو رأسه أو تقطعه باثنين؛ فإن كانت هي التي وقعت أولاً، ثم وقعت الرمية الأخرى آخرها، فإنما رمى الآخر ميتاً، فلا ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جلدًا أو لحماً فيضمن قدر ما أفسد من الجلد أو اللحم، ويكون الصيد للرامي الذي ذكاه، ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاته أولاً والرمية التي بلغت ذكاته آخرها كان للرامي الآخر؛ لأنه الذي ذكاه، ولم يكن على الرامي الأول شيء؛ لأنه لم يمين عليه بعدما صار له ولا على الذي ذكاه شيء؛ لأنه إنما رمى صيداً ممتنعاً له رميه، ولو كان رماه فبلغ أن لا يمتنع مثله وتحامل فدخل دار رجل فأخذه الرجل فذكاه كان للأول؛ لأنه الذي بلغ به أن يكون غير ممتنع، وكان على صاحب الدار ما نقصته الذكاة إن كانت نقصته شيئاً، ولو أخذه صاحب الدار، ولم يذكه كان عليه رده إلى صاحبه، ولو مات في يده قبل أن يرده كان ضامناً له من قبل أنه متعد بأخذه ومنع من صاحبه ذكاته، ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير ممتنع، وكان فيه ما يتحامل طائراً أو عادياً فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار.

قال الشافعي: ولو رماه الأول ورماه الثاني، فلم يدر أبلغ به الأول أن يكون ممتنعاً أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين كما نجعل القاتلين معاً وهو على الذكاة حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع، ويكون مقدوراً على ذكاته.

قال: وإذا رمى الرجل طائراً يطير فأصابه أي إصابة ما كانت أو في أي موضع ما كان إذا جرحته فادمته أو بلغت أكثر من ذلك فسقط إلى الأرض، ووجدناه ميتاً لم ندر أمات في الهواء أو بعدما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه تمأ أحل من الصيد، وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع، ولو حرّمنا هذا خوفاً أن تكون الأرض قتله حرّمنا صيد الطير كله إلا ما أخذ

طائراً؛ لأنه شيء من غيره، فإنما تقع ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فكذلك الحوت لو ازدرد شاة، أكلنا الحوت والقينا الشاة؛ لأن الشاة غير الحوت.

١٦- إرسال الرجل الجراح

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أرسل الرجل الجراح طائراً كان أو دابةً على الصيد فمضى، ثم صرعه فرأى الصيد أو لم يره؛ فإن كان إنما رجع عن سننه وأخذ طريقاً إلى غيرها فهذا طالب غير راجع؛ فإن قتل الصيد أكل، وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره، ثم عاد بعد رجوعه فقتله لم يؤكل من قبل أن الإرسال الأول قد انقضى، وهذا إحداث طلب بعد إرسال؛ فإن زجره صاحبه برجوعه فانزجر أو في وقفة وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعاد في جريه فقتله وأكل، وكان ذلك كإرساله إياه من يده.

قال الشافعي: وإذا رمى الصيد فأنبته إثباتاً لا يقدر معه على أن يمتنع من أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحل أكله، ولا يحل هذا إلا بالذكاة والذكاة وجهان ما كان من وحشي أو إنسي فما قدر عليه بغير الرمي والسلاح لم يحل إلا بالذكاة، وما لم يقدر عليه إلا برمي أو بسلاح فهو ذكاة له.

١٧- باب في الذكاة والرمي

١١٥٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرتنا سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد بن مسروق، عن أبيه، عن عبيدة بن رفاع، عن جدو رافع بن خديج قال: قلنا: يا رسول الله إنا لأقرو العدو غداً، وليس معنا مدى أُنذكي بالليط، فقال النبي ﷺ: ما أنهر الدم، وذكر عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من سين أو ظفر، فإن السن عظم من الإنسان والظفر مئدة الحبش. [أخرجه البخاري (٥٥٤٣)، مسلم (١٩٦٨)، أبو داود (٢٨٢١)، الترمذي (١٤٩١)، النسائي (٢٢٦٧)، ابن ماجه (٣١٧٨)]

قال الشافعي: فإن كان رجل رمى صيداً فكسره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماه أحد فقتله كان حراماً، وكان على الرامي قيمته بالحال التي رماه بها مكسوراً أو مقطوعاً؛ لأنه مستهلك لصيد قد صار لغيره، ولو رماه فأصابه، ثم أدرك ذكاته فذكى كان للرامي الأول، وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال

منه ذكّي.

سعيد بن مسروق.

قال الشافعي: كمال الذكاة بأربع الحلقوم والمريء والودجين وأقل ما يكفي من الذكاة اثنان الحلقوم والمريء، وإنما أحبنا أن يؤتى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أتى على الودجين، فقد استوظف قطع الحلقوم والمريء حتى أبانها وفيهما موضع الذكاة لا في الودجين؛ لأن الودجين عرقان قد يسيلان من الإنسان، ثم يحيا والمريء هو الموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر أو بهيمة والحلقوم موضع النفس، وإذا بانا، فلا حياة تجاور طرفه عين، فلو قطع الحلقوم والودجين دون المريء لم تكن ذكاة؛ لأن الحياة قد تكون بعد هذا مدة، وإن قصرت.

وكذلك لو قطع المريء والودجين دون الحلقوم لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذا مدة، وإن قصرت، فلا تكون الذكاة إلا ما يكون بعده حياة طرفه عين، وهذا لا يكون إلا في اجتماع قطع الحلقوم والمريء دون غيرهما.

١٩ - باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته

وحكم غير المقدور عليه

قال الشافعي: الذكاة ذكاتان فذكاة ما قدر عليه من وحشي أو إنسي الذبح أو النحر وموضعهما اللبّة والنحر والخلق لا موضع غيره؛ لأن هذا موضع الحلقوم والمريء والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والآثار، وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة الصيد إنسيًا كان أو وحشيًا.

فإن قال قائل: بأي شيء قست هذا؟

قيل: قسته بالسنة والآثار، وقد كتبت ذلك في غير هذا الموضع؛ لأن السنة أنه أمر في الإنسي بالذبح والنحر إذا قدر على ذلك منه، وفي الوحشي بالرمي والصيد بالجوارح، فلما قدر على الوحشي، فلم يحل إلا بما يحل به الإنسي كأن معقولا عن الله تعالى أنه إنما أراد به الصيد في الحال التي لا يقدر عليها على أن يكون فيها مذكى بالذبح والنحر.

وكذلك لما أمر بالذبح والنحر في الإنسي فامتنع امتناع الوحشي كان معقولا أنه يذكى بما يذكى به الوحشي الممتنع.

فإن قال قائل: لا أجدها في الإنسي قيل: ولا يحل في الوحشي الذبح، فإذا أحلته إلى الذبح والأصل الذي في الصيد غير الذبح حين صار مقدورا عليه فكذلك فاحل الإنسي حين صار إلى الامتناع إلى ذكاة الوحشي.

فإن قلت: لا أحيل الإنسي، وإن امتنع إلى ذكاة الوحشي

وكذلك لو وقع على جبل أو غيره، فلم يتحرك عنه حتى أخذ، ولكنه لو وقع على جبل فتردى عن موضعه الذي وقع عليه قليلا أو كثيرا كان مترديا لا يؤكل إلا أن يذكى حتى يحيط العلم أنه مات قبل أن يتردى أو تجذ الرمية قد قطعت رأسه أو ذبحته أو قطعت باثنين فيعلم حينئذ أنه لم يقع إلا ذكيا؛ فإن وقع على موضع فتردى فمر بمجاعة حداد أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه أو أتى على ذلك لم يؤكل حتى يحيط العلم أنه لم يترد إلا بعد ما مات، وإذا رمى الرجل بسهمه صيدا فأصاب غيره أو أصابه فانذهه وقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد صيد يراه، فقد جمع الرمية التي تكون بها الذكاة، وإن نوى صيدا، وإذا رمى الرجل الصيد بحجر أو بندقية فخرقت أو لم تحرق، فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته؛ لأن الغالب منها أنها غير ذكاة، وواقفة وإنما قتلت بالثقل دون الحرق وأنها ليست من معاني السلاح الذي يكون ذكاة، ولو رمى بمراض فأصاب بصفحه فقتل كان موقودا لا يؤكل، ولو أصاب بنصله وحده نصله عذة فخرق أكل من قبل أنه سهم إنما يقتل بالحرق لا بالثقل، ولو رمى بعضا أو عود كان موقودا لا يؤكل، ولو خسق كل واحد منهما؛ فإن كان الخاسق منهما محددا يمور مور السلاح بعجلة السلاح أكل، وإن كان لا يمور إلا مستكروها نظرت؛ فإن كان العود أو العصا خفيفين كخفة السهم أكلت؛ لأنهما إذا خفا قتلا بالمور، وإن أبطأ، وإن كانا أثقل من ذلك بشيء متباين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على أن القتل بالثقل، فيكون موقودا.

١٨ - الذكاة

قال الشافعي رحمه الله: أحب الذكاة بالحديد، وإن يكون ما ذكّي به من الحديد موحيا أخف على المذكى وأحب أن يكون المذكى بالغاً مسلماً فقيهاً، ومن ذكّي من امرأة أو صبي من المسلمين جازت ذكاته.

وكذلك من ذكّي من صبيان أهل الكتاب ونسائهم.

وكذلك كل ما ذكّي به من شيء أنهر الدم وفرى الأوداج والمذبح، ولم يترد جازت به الذكاة إلا الظفر والسن، فإن النهي جاء فيهما عن النبي ﷺ فمن ذكّي بظفره أو سنّه وهما ثابتان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سنّه أو ما وقع عليه اسم الظفر من أظفار الطير أو غيره لم يجز الأكل به لنص السنة فيه عن النبي ﷺ.

١١٥٨ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن

تكون في الذبائح والصيد تعمل شيئاً، والله أعلم.

قال الشافعي: وما طلبته الكلاب أو البزاة فأتعبته فمات، ولم تله، فلا يؤكل؛ لأنه ميتة، وإنما تكون الذكاة فيما نالت؛ لأنها بما نالت تقوم مقام الذكاة، ولو أن رجلاً طلب شاة ليذبحها فأتعبها حتى ماتت لم يأكلها، وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان، ولم ير فيه، فلا يؤكل حتى يبلغ أن يمر فيدمي أو يجاوز الإدماء فيخرق أو يهتك، وما نالته الكلاب والصفور والجوارح كلها فقتلته، ولم تدم احتمل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرق شيئاً، لأن الجارح ما خرق، وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الثاني أن فعلها كله ذكاة فبأي فعلها قتلت حل، وقد يكون هذا جائزاً، فيكون فعلها غير فعل السلاح؛ لأن فعل السلاح فعل الأدمي وأدنى ذكاة الأدمي ما خرق حتى يدمي وفعلها عمد القتل لا على أن في القتل فعلين أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة، وقد تسمى جوارح؛ لأنها تخرج، فيكون اسماً لازماً وأكل ما أمسكن مطلقاً، فيكون ما أمسكن حلالاً بالإطلاق، ويكون الجرح إن جرحها هو اسم موضوع عليها لا أنها إن لم تخرج لم يؤكل ما قتلت، وإذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يبق فانفلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طويل فسواء ذلك كله وهو لصاحبه الذي أحرزه؛ لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً كما يملك شاة ألا ترى أن رجلاً لو قتل في يديه يضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شاتيه، فإذا كان هذا هكذا، فقد ملكه ملكاً للشاة ألا ترى أن حمار الإنسي لو استوحش فأخذه رجل كان للمالك الأول وسنة الإسلام أن من ملك من الأدميين شيئاً لم يخرج من ملكه إلا بأن يخرجوه، ولو كان حرب الوحشي من يديه يخرج من ملكه كان حرب الإنسي يخرج من ملكه ويسأل من خالف هذا القول إذا حرب خرج من ملكه بهرب نفسه يملك نفسه، فلا يجوز لأحد غيره أن يملكه.

فإن قال: لا وكيف تملك البهائم أنفسها؟

قيل: وهكذا لا يملكها غير من ملكها على من ملكها إلا بإخراجها إياها من يده ويسأل ما فرق بين أن يخرج من يده فيصير ممتعاً؛ فإن أخذه غيره كان للأول إذا تقارب ذلك، وإن تباعد كان للآخر أفرايت إن قال قائل إذا تباعد كان للأول، وإذا تقارب كان للآخر ما الحجة عليه؟ هل هي إلا أن يقال: لا يجوز إلا أن يكون للأول بكل حال، وإذا انفلت كان لمن أخذه من ساعته، وهكذا كل وحشي في الأرض من طائر أو غيره والحوث، وكل ممتنع من الصيد.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده أو رجله فمات من تلك الضربة فسواء ذلك، ولو أبان نصفه فيأكل النصفين واليد والرجل وجميع البدن؛ لأن تلك الضربة إذا

جاز عليك لغيرك أن يقول لا أحيل الوحشي إذا قدر عليه إلى ذكاة الإنسي وأثبت على كل واحد منهما ذكاته في أي حال ما كان ولا أحيلهما عن حالهما بل هذا لصاحب الصيد أولى؛ لأنني لا أعلم في الصيد خبراً يثبت عن النبي ﷺ في هذا وأعلم في الإنسي يمتنع خبراً عن النبي ﷺ يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحشي كيف يجوز لأحد أن يفرق بين المجتمع؟ ثم إذا فرق أبطل الثابت من جهة الخبر ويثبت غيره من غير جهة الخبر؟

قال: وإذا رمى الرجل سيفاً أو سكين صيداً فأصابه بحد السيف أو حد السكين فماز فيه فهو كالسهم يصيبه بنصله، وإن أصابه بصفح السيف أو بمقبضه أو قفاه إن كان ذا قفاً أو بنصاب السكين أو قفاه أو صفحه فأنحرقت الحدة عليه حتى يموت، فلا يأكل إلا أن يدرك ذكاته، وهذا كالسهم يرمي به والخشبة والخنجر، فلا يؤكل؛ لأنه لا يدري أيهم قتله.

قال: وإن رمى صيداً بعينه بسيف أو سهم، ولا ينوي أن يأكله فله أن يأكله كما يذبح الشاة لا ينوي أن يأكلها فيجوز له أكلها، ولو رمى رجل شخصاً يراه يحسبه خشبة أو حجراً أو شجرة أو شيئاً فأصاب صيداً فقتله كان أحب إلي أن يتزه عن أكله، ولو أكله ما رأيته محرماً عليه، وذلك أن رجلاً لو أخطأ بشاة له فذبحها لا يريد ذكاتها أو أخذها بالليل فحز حلقها حتى أتى على ذكاتها وهو يراها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ علمي أن يكون ذا محرماً ما عليه، ولو دخل علينا بالتحريم عليه إذا أتى على ما يكون ذكاة إذا لم ينو الذكاة دخل علينا أن يزعم أن رجلاً لو أخذ شاة ليقتلها لا ليذبحها فذبحها وسمى لم يكن له أكلها ودخل علينا أن لو رمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيداً يؤكل لم يأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا نية المأكول ودخل علينا أن لو أراد ذبح شاة فأنحرقت غيرها فذبحه لم يكن له أكله، ولو أضجع شاتين ليذبح إحداهما، ولا يذبح الأخرى فسمى وأمر بالسكين فذبحهما حل له أكل التي نوى ذبحها، ولم يحل له أكل التي لم ينو ذبحها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما أدخله بعض أهل الكلام، وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها لواحد منهما من قبل أن ذابحها عاص لا يحل له أكلها ومالكها غير ذابح لها ولا أمر بذبحها، وهذا قول لا يستقيم يخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عملاً غير الذكاة، ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاحش حتى زعم أن رجلاً لو غصب سوطاً من رجل فضرب به أمته حد الزنا، ولو كان الغاصب السلطان فضرب به الحد لم يكن واحد من هذين محذوداً، وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير مغصوب، فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالنية أولى أن لا

قال الشافعي: نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النَّخْع، وأن تعجل الأنفس أن ترهق والنَّخْع أن يذبح الشاة، ثم يكسر قفاها من موضع الذَّيْح لنخعه ولكان الكسر فيه أو تضرب ليعجل قطع حركتها فأكره هذا، وأن يسْلَخها أو يقطع شيئاً منها ونفسها تضطرب أو يمسه بضرب أو غيره حتى تبرد، ولا يبقى فيها حركة؛ فإن فعل شيئاً مما كرهت له بعد الإتيان على الذكاة كان مسيئاً، ولم يجرمها ذلك؛ لأنها ذكية.

قال الشافعي: ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها، أكلها، وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس، ولو ذبحها من قفاها أو أحد صفحتي عنقها، ثم لم يعلم متى ماتت لم يأكلها حتى يعلم؛ فإن علم أنها حية بعد قطع القفا أو أحد صفحتي العنق حتى وصل بالمدية إلى الحلقوم والمريء فقطعهما وهي حية أكل، وكان مسيئاً بالجرح الأول كما لو جرحها، ثم ذكأها كان مسيئاً وكانت حلالاً، ولا يضرب بعد قطع الحلقوم والمريء معاً، أقطع ما بقي من رأسها أو لم يقطعها، إنما انظر إلى الحلقوم والمريء، فإذا وصل إلى قطعهما وفيها الحياة كانت ذكية، وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة، وإذا غاب ذلك عني، وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم أمتيقن بجياة بعد.

قال الشافعي: والتسمية على الذبيحة باسم الله، فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذكر الله عز وجل فالزيادة خير ولا أكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله على رسول الله بل أحبه له وأحب له أن يكثر الصلاة عليه فصلَّى الله عليه في كل الحالات؛ لأن ذكر الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادة له يؤجر عليها إن شاء الله تعالى من قالها، وقد ذكر عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه النبي صلى الله عليه وسلم فأتبعه فوجد عبد الرحمن ساجداً فوقف يتنظره فأطال، ثم رفع، فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز ذكره قد قبض روحك في سجودك، فقال: يا عبد الرحمن إني لما كنت حيث رأيت لقبي جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ فَسَجَدْتُ لَهُ شُكْرًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ خَطِيئَةٌ بِهِ طَرِيقُ الْجَنَّةِ.

قال الربيع: قال مالك: لا يصلِّي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة، وإن ذا لعجب والشافعي يقول يصلِّي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة.

قال الشافعي: ولنا نعلم مسلماً ولا تخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الإيمان بالله، ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة ليمنعهم الصلاة عليه في حال لعنى

وقعت موقع الذكاة كانت ذكاة على ما بان وبقي كما لو ضربه أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض أو لا تكون ذكاة، فلا يؤكل منه شيء، ولكنه لو أبان منه عضواً، ثم أدرك ذكاته فذكاه لم يأكل العضو الذي أبان؛ لأن الضربة الأولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح، ولا يقع إلا على البدن، وما ثبت فيه منه، ولم يزيله كان بمنزلة الميتة ألا ترى أنه لو ضرب منه عضواً، ثم أدرك ذكاته فتركها لم يأكل منه شيئاً؛ لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة؟

٢٠ - بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ ثَمَا سَبْعٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما كان مأكولاً من طائر أو دابة، فإن يذبح أحب إلي، وذلك سنته ودلالة الكتاب فيه والبقر داخلة في ذلك لقوله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» وحكايته، فقال: «فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» إلا الإبل فقط، فإنها تنحر؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بدنة فموضع النحر في الاختيار في السنة في اللب، وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل من اللحين والذكاة في جميع ما ينحر ويذبح ما بين اللبة والحلق فإن ذبح من ذلك أجزاء فيه ما يجزيه إذا وضع الذبح في موضعه، وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر كرهته له، ولم أكرمه عليه، وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعدوه إلى غيره قال ابن عباس: الذكاة في اللبة والحلق لمن قدر، ورؤي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الأنفس أن ترهق.

قال الشافعي: والذكاة ذكاتان فما قدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبة والحلق لا يحل بغيرهما إنسياً كان أو وحشياً، وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه إنسياً كان أو وحشياً، فإن تردى بعير في نهر أو بئر، فلم يقدر على منحه ولا مذهبه حيث يذكي فطعن فيه بسكين أو شيء تجوز الذكاة به فأنهر الدم منه، ثم مات أكل، وهكذا ذكاة ما لا يقدر عليه، قد تردى بعير في بئر فطعن في شاكلته فسنل عنه ابن عمر فأمر بأكله وأخذ منه عشرين بدرهمين، وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال بشيء من السلاح، فلا يقدر على مذهبه، فقال: حيثما نلت منه بالسلاح فكله، وهذا قول أكثر المفتين.

قال الشافعي: وأحب في الذبيحة أن ترجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك، وإن لم يفعل الذابح، فقد ترك ما استحب له، ولا يجرمها ذلك.

محرمًا، وما حرّم فيه فهو حرامٌ إلى يومِ القيامةِ كان ذلك حراماً قبله أو لم يكن ونسخ به ما خالفه من كلِّ دين أدركه أو كان قبله وافترض على الخلق اتباعه غيرَ أنّه اذنَ جلُّ ثناؤه بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وهم صاغرون غيرَ عاذرٍ لهم بتركهم الإيمان ولا محرمٍ عليهم شيئاً أحله في كتابه ولا محلٍّ لهم شيئاً حرّمه في كتابه وسواء ذبائح أهل الكتاب حريّين كانوا أو مستأمنين أو ذمّة.

قال الشافعي: ولا أكره فبيحة الأخرس المسلم ولا المجنون في حال إفاقته، وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغلوب في حال جنونه ولا أقول إنها حرام.

فإن قال قائل: فلم زعمت أنّ الصلّة لا تجزي عن هذين لو صلياً، وإن ذكاتها تجزي؟

قيل له: إن شاء الله لا اختلاف الصلّة والذكاة، الصلّة أعمال لا تجزي إلا من عقلها ولا تجزي إلا بطهارة، وفي وقت وأول وآخر، وهما تما لا يعقل ذلك والذكاة إنما أريد أن يؤتى عليها، فإذا أتيا عليها لم استطع أن أجعلهما فيها أسوأ حالاً من مشرك ومشركة حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود، وكلّ هؤلاء تجزي ذكاته.

قللت بهذا المعنى: إنه إنما أريد الإتيان على الذكاة.

يعرض في قلوب أهل الغفلة، وما يصلي عليه أحد إلا إيماناً بالله تعالى وإعظماً له وتقرباً إليه ﷺ وقربناً بالصلّة عليه منه زلفى والذكر على الذبائح كلّها سواء، وما كان منها نسكاً فهو كذلك؛ فإن أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله، وإن قال اللهم منك وإليك فتقبل مني، وإن ضحى بها عن أحد، فقال تقبل من فلان، فلا بأس هذا دعاء له لا يكره في حال، وقد روي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين، فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد، وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمّة محمد.

قال الربيع: رأيت الشافعي إذا حضر الجزاء ليذبح الضحية حضره حتى يذبح.

٢١- بابُ الذَّبيحةِ وفيهِ من يجوزُ ذبحه

قال الشافعي رحمه الله: وذبح كل من أطاق الذبح من امرأة حائض وصبي من المسلمين أحب إليّ من ذبح اليهودي والنصراني وكلّ حلال الذبيحة، غير أنّي أحب للمرء أن يتولّى ذبح نسكه، فإنه يروى أنّ النبي ﷺ قال: لامرأة من أهلي، فاطمة أو غيرها أحضري ذبح نسيكتك، فإنه يغفر لك عند أول قطرة ينها.

قال الشافعي: وإن ذبح النسيكة غير مالكها أجزاء؛ لأنّ النبي ﷺ نحر بعض هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هدياً، فإنما نحره من أهداه معه غير أنّي أكره أن يذبح شيئاً من النساءك مشرك لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين؛ فإن ذبحها مشرك محل ذبيحته أجزاء مع كراهتي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجلهم، وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحل للمسلمين أكله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكانوا يجرّمون منه شحماً أو حوايا أو ما اختلط بعظم أو غيره إن كانوا يجرّمونه، فلا بأس على المسلمين في أكله؛ لأنّ الله عز وجل إذا أحلّ طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبائحهم فكل ما ذبحوا لنا، ففيه شيء مما يجرّمون، فلو كان يجرّم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم بتحريمهم حرّم علينا إذا ذبحوه لنا، ولو كان يجرّم علينا بأنه ليس من طعامهم، وإنما أحل لنا طعامهم، وكان ذلك على ما يستحلّون كانوا قد يستحلّون محرماً علينا يعدونه لهم طعاماً فكان يلزمنا لو ذهبنا هذا المذهب أن نأكله؛ لأنّه من طعامهم الحلال لهم عندهم، ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفنا، والله أعلم.

قال الشافعي: وقد أنزل الله عز ذكره على نبيّه ﷺ فما أحلّ فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محرماً قبله أو لم يكن

١٨ - كتاب الأطعمة

وليس في التراجع وترجم فيه ما يحل ويحرم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيور شيتان، ثم يفرقان، فيكون منها شيء محرم نصاً في سنة رسول الله ﷺ وشيء محرم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات، ومن بهيمة الأنعام، فإن الله عز وجل يقول: ﴿أُجِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾، ويقول: ﴿أُجِلَّ لَكُمْ الطَّيْبَاتُ﴾؛ فإن ذهب ذهب إلى أن الله عز وجل يقول: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ فاهل التفسير أو من سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ يعني مما كنتم تأكلون، فإن العرب كانت تحرم أشياء على أنها من الحباث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحللت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى منها وحرمت عليهم الحباث عندهم قال الله عز وجل: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: لا يجوز في تفسير الآية إلا ما وصفت من أن تكون الحباث معروفة عند من خوطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها، وإما في خبر يلزمها، ولو ذهب إلى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه، وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل أكل العذرة والدود وشرب البول؛ لأن هذا لم ينص، فيكون محرماً، ولكنه داخل في معنى الحباث التي حرموا فحرمت عليهم بتحريمهم، وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين؛ لأنهما نجسان ينجان ما ماسا، وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا قط إلا نجسين أولى أن يحرم أن يؤكلا أو يشربا.

وإذا كان هذا هكذا، ففيه كفاية مع أن ثم دلالة بسنة رسول الله ﷺ، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفت دل هذا على أن أنظر إلى كل ما كانت العرب تأكله، فيكون حلالاً وإلى ما لم تكن العرب تأكله، فيكون حراماً، فلم تكن العرب تأكل كلباً ولا ذنباً ولا أسداً ولا نمراً وتأكل الضبع فالضبع حلال ويميزها المحرم بغير عن النبي ﷺ أنها صيد وتؤكل، ولم تأكل الفأرة ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدا ولا الغريان فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا وإحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الإحرام ما كان غير حلال أن يؤكل، ثم هذا أصله، فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البنات ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر كله مثل الشواهي والبزاة والبواشي ولا تؤكل

الخنافس ولا الجمelan ولا العظاء ولا اللحكاء ولا العنكبوت ولا الزناير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله.

ويؤكل الضب والأرنب والوبر وحمار الوحش، وكل ما أكلته العرب أو فداه المحرم في سنة أو أثر، وتؤكل الضبع والتعلب.

١١٥٩ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، عن عبد الله بن عبيد بن عتيق، عن ابن أبي عمير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع: أصيد هي؟ فقال: نعم. قلت أتؤكل؟ قال: نعم. قلت: أسمعت من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. أخرجه

الرمذي (١٧٩١)، النسائي (٢٠٠/٧)، ابن ماجه (٣٢٦٦).

قال الشافعي: وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة، وكل ذي ناب من السباع لا يكون إلا ما عدا على الناس، وذلك لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع الأسد والذئب والنمر فأما الضبع، فلا يعدو على الناس.

وكذلك التعلب ويؤكل الربوع والقنفذ.

قال الشافعي: والدواب والطيور على أصولها، فما كان منها أصله وحشياً واستؤنس فهو فيما يحل منه ويجرم كالوحش، وذلك مثل حمار الوحش والظبي يستأنسان والحمار يستأنس، فلا يكون للمحرم قتله؛ فإن قتله فعليه جزاءه ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل، وما كان لا أصل له في الوحش، مثل الدجاج، والحمر الأهلية، والإبل، والغنم، والبقر.

فتوحشت فقتلها المحرم، لم يجزها، ويغرم قيمتها للمالك، إن كان لها؛ لأننا صبرنا هذه الأشياء كلها على أصولها.

فإن قال قائل: في الوحش بقر وظباء مثل البقر والغنم؟

قيل: نعم، تخلق غير خلق الأهلية، شبيهاً لها معروفة منها.

ولو أننا زعمنا أن حمار الوحش إذا تأهل لا يحل أكله، دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه.

كما لو قتل حماراً أهلياً لم يجزه، ودخل علينا في الحمار الأهلي أن لو توحش كان حلالاً، وكل ما توحش من الأهلي، في حكم الوحش، وما استؤنس من الوحش، في حكم الإنسي؛ فأما الإبل التي أكثر علفها العذرة اليابسة، فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل، فهي جلالة، وأرواح العذرة توجد في عرقها وجراها؛ لأن لحومها تغتذي بها فتقلبها.

وما كان من الإبل وغيرها، أكثر علفه من غير هذا، وكان ينال هذا قليلاً، فلا يبين في عرقه ولا جوره؛ لأن اغتذاه من

غيره، فليس بجلال منهي عنه.

وجلُّ بآتباع دينه، وكان مؤمناً بآتباعه وكافراً بترك آتباعه، ولزم كلُّ امرئٍ منهم آمن به أو كفر، تحريم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ كان مباحاً قبله في شيء من الملل وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب.

وقد وصف ذبائحهم، ولم يستثن منها شيئاً، فلا يجوز أن تحرم منها ذبيحة كتابي، وفي الذبيحة حرام على كل مسلم، كما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد ﷺ، ولا يجوز أن يبقى من شحم البقر والغنم.

وكذلك لو ذبحها كتابي لنفسه وأباحها لمسلم لم يحرم على مسلم من شحم بقرة ولا غنم منها شيء، ولا يجوز أن يكون شيء حلالاً من جهة الذكاة لأحد، حراماً على غيره؛ لأن الله عز وجل أباح ما ذكر عاملاً لا خاصاً.

فإن قال قائل: هل يحرم على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد ﷺ من هذه الشحوم وغيرها إذا لم يتبعوا محمد ﷺ؟ فقد قيل ذلك كله حرم عليهم حتى يؤمنوا، ولا ينبغي أن يكون محرماً عليهم.

وقد نسخ ما خالف دين محمد ﷺ بدينه، كما لا يجوز، إن كانت الحمر حلالاً لهم إلا أن تكون محرمة عليهم، إذ حرمت على لسان محمد ﷺ، وإن لم يدخلوا في دينه.

٢ - ما حرم المشركون على أنفسهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء أبان الله عز وجل أنها ليست حراماً بتحريمهم. وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها، وذلك مثل البحيرة والسائبة والوصيلة والحام.

كانوا يتركونها في الإبل والغنم كالعتق، فيحرّمون ألبانها ولحومها وملكها، وقد فسّرت في غير هذا الموضع، فقال تبارك وتعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ تَجِيرَةٍ وَلَا مَسَاجِدَ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾، وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرّموا ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثْ حِجْرًا لَا يَقَعُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزْغِمِهِمْ﴾ إلى قوله ﴿حَكِيمٌ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لَذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ الآية، وقال: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا أُزُوجًا مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ الآية والآيتين بعدها فأعلمهم جل ثناؤه، أنه لا يحرم عليهم ما حرّموا.

ويقال: نزلت فيهم ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ فرد إليهم ما أخرجوا

والجلالة منهي عن لحومها حتى تعلف علفاً غيره ما تصير به إلى أن يوجد عرقها وجرحها منقلباً عما كانت تكون عليه فيعلم أن اغتذاءها قد انقلب، فانقلب عرقها وجرحها فتوكل إذا كانت هكذا.

ولا تجد شيئاً نستطيع أن نجد فيها كلها أين من هذا، وقد جاء في بعض الآثار: أن البعير يعلف أربعين ليلة، والشاة عدداً أقل من هذا، والدجاجة سبعا.

وكلّهم فيما يرى إنما أراد المعنى الذي وصفت، من تغيرها من الطباع المكروهة، إلى الطباع غير المكروهة، التي هي في فطرة الدواب.

١ - بابُ ذبائح بني إسرائيل

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِيَّيْنِ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ الآية، وقال عز ذكره ﴿فَبَطَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

قال الشافعي: يعني، والله تعالى أعلم، - طيبات كانت أحلت لهم.

وقال عز وجل ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ إلى قوله لصادقون.

قال الشافعي: الخوايا ما حوى الطعام والشراب في البطن، فلم يزل ما حرم الله تعالى على بني إسرائيل - اليهود خاصة، وغيرهم عامة - محرماً من حين حرّمه حتى بعث الله جلّ جلاله محمداً ﷺ، ففرض الإيمان به، وأمر باتباع رسوله ﷺ وطاعة أمره، وأعلم خلقه أن طاعته طاعته، وأن دينه الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله.

وجعل من أدركه وعلم دينه، فلم يتبعه كافراً به، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾؛ فكان هذا في القرآن، وأنزل عز وجل في أهل الكتاب من المشركين ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ إلى قوله ﴿مُسْلِمُونَ﴾ وأمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن لم يسلموا، وأنزل فيهم ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْأَغْلَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ فقيل - والله أعلم - أوزارهم، وما منعوا بما أحدثوا قبل ما شرع من دين محمد ﷺ، فلم يبق خلق يعقل - منذ بعث الله تعالى محمداً ﷺ كتابي ولا وثني ولا حي ذو روح، من جن ولا إنس - بلغته دعوة محمد ﷺ إلا قامت عليه حجة الله عز وجل.

من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتحريمهم.

وقال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ يعني، والله أعلم من الميتة.

ويقال: أنزل في ذلك ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ إلى قوله ﴿فَسَقَا أَهْلَ لَيْغِيرٍ اللَّهُ بِذَلِكَ بَشِيرٌ لِّمَنْ يَشَاءُ﴾ وهذا يشبه ما قيل يعني ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ أي من بهيمة الأنعام إلا ميتة أو دماً مسفوحاً منها وهي حية أو ذبيحة كافر.

وذكر تحريم الخنزير معها، وقد قيل: ما كتتم تأكلون إلا كذا.

وقال: ﴿تَكُلُوا مِنْ رِزْقِكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا﴾ إلى قوله ﴿وَمَا أَهْلُ لَيْغِيرٍ اللَّهُ بِذَلِكَ بَشِيرٌ لِّمَنْ يَشَاءُ﴾ وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها.

٣ - ما حرم بدلالة النص

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ فيقال يحل لهم الطيبات عندهم، ويحرم عليهم الخبائث عندهم.

قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله، وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد، وهو يميز بعض الصيد دون بعض.

فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن من الصيد شيئاً ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله.

ولم يكن في الصيد شيء يفرق إلا بأحد معنيين، إما بأن يكون الله عز وجل أراد أن يفدي الصيد المباح أكله، ولا يفدي ما لا يباح أكله، وهذا أولى معنييه، والله أعلم؛ لأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا، لا ليقتلوا، وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ﴿يَتْلُوا لَكُمْ مِنَ الْكِتَابِ مَا يُخَالِفُ بِهَيْبَةٍ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، وقال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ فذكر جلّ ثناؤه إباحة صيد البحر للمحرم ومتاعاً له، يعني طعاماً، والله أعلم.

ثم حرم صيد البر فاشبه أن يكون إنما حرم عليه بالإحرام ما كان أكله مباحاً له قبل الإحرام، ثم أباح رسول الله ﷺ للمحرم أن يقتل الغراب، والحدأة، والفارة، والكلب العقور، والأسد، والثمر، والذئب الذي يعدو على الناس، فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله ﷺ إذ نهى عن أكل كل ذي ناب

من السباع؛ فكان ما أبيع قتله معها، يشبه أن يكون محرّم الأكل لإباحته معها، وأنه لا يضر ضررها، وأباح رسول الله ﷺ أكل الضبع، وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفارة أضعافاً، والوجه الثاني أن يقتل المحرم ما ضر، ولا يقتل ما لا يضر، ويفديه إن قتله، وليس هذا معناه.

لأن رسول الله ﷺ أحلّ أكل لحم الضبع، وأن السلف والعامة عندهم فدوها وهي أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفار، وكل ما لم تكن العرب تأكله من غير ضرورة، وكانت تدعه على التقدير به محرّم، وذلك مثل الحدأ والبغاث والعقبان والبراة والرخم والفارة والحكاء والخنافس والجعلان والعظاء والعقارب والحيات والذئب والذئبان، وما أشبه هذا.

وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه، ولم يكن في معنى ما نصّ تحريمه، أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال كاليربوع والضبع والغلب والضب.

وما كانت لا تأكله، ولم ينزل تحريمه مثل البول والخمر والدود، وما في هذا المعنى.

وعلم هذا موجود عندها إلى اليوم.

وكل ما قلت: حلال حلّ ثمنه. ويحلّ بالدكّة.

وكل ما قلت حرام حرّم ثمنه، ولم يحلّ بالدكّة، ولا يجوز أكل الترياق المعمول بلحوم الحيات. إلا أن يجوز في حال ضرورة، وحيث تجوز الميتة.

ولا تجوز ميتة بحال.

٤ - الطعام والشرب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾، وقال عز وجل ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، فبين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها إلا بطيب نفسها وإباحة بطيب نفسها؛ لأنها مالكة لما لها، ممنوع بملكها، مباح بطيب نفسها كما قضى الله عز وجل في كتابه، وهذا بين أن كل من كان مالكا فماله ممنوع به محرّم إلا بطيب نفسه بإباحته، فيكون مباحاً بإباحة مالكه له، لا فرق بين المرأة والرجل، وبين أن سلطان المرأة على مالها، كسلطان الرجل على ماله إذا بلغت الحيض وجمعت الرشد وقول الله عز وجل ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً﴾ يدل - والله أعلم - إذا لم يستن فيه إلا بطيب أنفس اليتامى، على أن طيب نفس

ثم سنة نبيه ﷺ وجعلت به حجة.

١١٦١- قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: لا يخلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه، أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فتكسر؟

فإن الله في كتابه أن ما كان ملكاً لأدمي لم يحل بحال إلا بإذنه.

وأبانه رسول الله ﷺ فجعل الحلال حلالاً بوجه، حراماً بوجه آخر، وأبانه السنة، فإذا منع الله عز وجل مال المرأة إلا بطيب نفسها، واسم المال يقع على القليل والكثير، ففي ذلك معنى سنة رسول الله ﷺ في اللبن الذي تحف مؤته على مالكه، ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين، فحرم الأقل إلا بإذن مالكة كان الأكثر مثل الأقل أو أعظم تحريماً بقدر عظمه، على ما هو أصغر منه من مال المسلم.

ومثل هذا ما فرض الله عز وجل من الموارث بعد موت مالك المال، فلما لم يكن لقريب أن يرث المال الذي قد صار مالكة غير مالكة إلا بما ملك، كان لأن يأخذ مال حي بغير طيب نفسه، أو ميت بغير ما جعل الله له، أبعد.

قال الشافعي: فالأموال محرمة بمالكها، ممنوعة إلا بما فرض الله عز وجل في كتابه، ويئنه على لسان نبيه ﷺ وسنة رسوله، فلزم خلقه بفرضه، طاعة رسوله ﷺ، فإنه يجمع معنيين مما لله عز وجل، طاعة بما أوجب في أموال الأحرار المسلمين، طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب، من الزكاة، وما لزمهم بإحداثهم وإحداث غيرهم ممن سن رسول الله ﷺ على من سن منهم أخذه من أموالهم، والمعنى الثاني بين أن ما أمر به رسول الله ﷺ فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ، فيكون على عاقلة الدية، وإن لم تطب بها أنفسهم، وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات، ولولا الاستغناء بعلم العامة بما وصفنا في هذا لأوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا إن شاء الله تعالى، فمن أمر لرجل بزرع أو عمر أو ماشية أو غير ذلك من ماله، لم يكن له أخذ شيء منه إلا بإذنه؛ لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته، فهو ممنوع بمالكة إلا بإذنه، والله أعلم، وقد قيل من مر بمخاط، فله أن يأكل، ولا يتخذ خبنة، وروي فيه حديث، لو كان يثبت مثله عندنا، لم نخالفه.

والكتاب والحديث الثابت، أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه.

ولو اضطر رجل فخاف الموت، ثم مر بطعام لرجل، لم أر بأساً أن يأكل منه، ما يرد من جوعه، ويغرم له ثمنه، ولم أر

اليتيم لا يحل أكل ماله، واليتيم واليتمة في ذلك واحد، والمجور عليه عندنا كذلك؛ لأنه غير مسلط على ماله، والله أعلم؛ لأن الناس في أموالهم واحد من اثنين، غلّى بينه وبين ماله، فما حل له فاحله لغيره، حل، أو ممنوع من ماله، فما أباح منه لم يجوز لمن أباحه له؛ لأنه غير مسلط على إباحته له.

فإن قال قائل: فهل للمحجر في القرآن أصل يدل عليه؟ قيل: نعم، إن شاء الله، قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْمِلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

١١٦٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فتكسر فتقتل متاعه؟

وقد روي حديث لا يثبت مثله إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة، وما لا يثبت لا حجة فيه. ولبن الماشية أولى أن يكون مباحاً.

فإن لم يثبت هكذا من ثمر الحائط؛ لأن ذلك اللين يستخلف في كل يوم، والذي يعرف الناس أنهم يذبلون منه، ويوجبون من بذله ما لا يذبلون من الثمر، ولو ثبت عن النبي ﷺ قلنا به، ولم نخالفه.

٥- جاع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم

قال الشافعي رحمه الله: أصل المأكول والمشروب إذا لم يكن للمالك من الآدميين.

أو أحله مالكة من الآدميين، حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه، أو على لسان نبيه ﷺ.

فإن ما حرم رسول الله ﷺ لزم في كتاب الله عز وجل، أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه، وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع.

فإن قال قائل: فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بمالكه حتى ياذن فيه مالكة؟ فالجدة فيه أن الله عز وجل قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَأَتُوا التِّسَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ الآية.

وقال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِنَخْلَةٍ﴾ إلى قوله ﴿هَئِذَا مَرِيتُمْ﴾ مع أي كثيرة في كتاب الله عز وجل، حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم، إلا بما فرض في كتاب الله عز وجل،

للرجل أن يمنع في تلك الحال، فضلاً من طعام عنده، وخفت أن يضيق ذلك عليه، ويكون أعاناً على قتله، إذا خاف عليه بالمنع القتل.

٦- جاع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس

قال الشافعي رحمه الله: أصل ما يملك الناس مما يكون ماكولاً ومشروباً، شيتان.

أحدهما، ما فيه روح، وذلك الذي فيه حرّم وحلال، ومنه ما لا روح فيه، وذلك كله حلال، إذا كان بحاله الذي خلقه الله بها، وكان الأدميون لم يجدوا فيه صنعة خلطوه بمحرّم، أو اتخذوه مسكراً، فإن هذا حرّم، وما كان منه سمّاً يقتل رأته محرّماً؛ لأنّ الله عز وجل، حرّم قتل النفس على الأدميين، ثم قتلهم أنفسهم خاصة، وما كان منه خبيثاً قذراً، فقد تركه العرب تحريماً له بقره. ويدخل في ذلك، ما كان نجساً.

وما عرفه الناس سمّاً يقتل، خفت أن لا يكون لأحد رخصة في شربه، لدواء ولا غيره، وأكره قليله وكثيره، خلطه غيره أو لم يخلطه.

وأخاف منه على شاربه وساقيه، أن يكون قاتلاً نفسه، ومن سقاه.

وقد قيل: يحرم الكثير البحث منه، ويحل القليل الذي الأغلب منه أن ينفق، ولا يبلغ أن يكون قاتلاً، وقد سمعت بمن مات من قليل، قد برأ منه غيره، فلا أحبه، ولا أرخص فيه بحال، وقد يقاس بكثير السم، ولا يمنع هذا أن يكون يحرم شربه.

٧- تفرغ ما يحل ويحرم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُجْلِي الصَّيِّدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ فاحتمل قول الله تبارك وتعالى ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ إحلالها دون ما سواها، واحتمل إحلالها بغير حظّ ما سواها.

واحتمل قول الله تبارك وتعالى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ وقوله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيْمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلٍ لِغَيْبِ اللَّهِ بِهِ﴾ وقوله ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وما أشبه هؤلاء الآيات، أن يكون أباح كل ماكول لم ينزل تحريمه في كتابه نصّاً، واحتمل كل ماكول من ذوات الأرواح لم ينزل تحريمه بعينه نصّاً أو تحريمه

على لسان نبيه ﷺ فيحرم بنص الكتاب وتحليل الكتاب بأمر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه ﷺ، فيكون إنما حرّم بالكتاب في الوجهين.

فلما احتمل أمر هذه المعاني، كان أولها بنا، الاستدلال على ما يحل ويحرم بكتاب الله، ثم سنة تعرب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه، فإنه لا يمكن في اجتماعهم أن يجهلوا لله حراماً ولا حلالاً إنما يمكن في بعضهم، وأما في عامتهم، فلا، وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف.

٨- ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب

قال الشافعي رحمه الله: أصل التحريم، نص كتاب أو سنة، أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، وقال عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الآية.

وإنما تكون الطيبات والخبائث عند الأكليين كانوا لها، وهم العرب الذين سألوا عن هذا، ونزلت فيهم الأحكام، وكانوا يكرهون من خبيث المأكّل ما لا يكرهها غيرهم.

قال الشافعي: وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيْمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية: يعني مما كتّم تاكلون.

في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب، وما في معناه، ما يدل على ما وصفت.

فإن قال قائل: ما يدل على ما وصفت؟

قيل: أرايت لو زعمنا أن الأشياء مباحة إلا ما جاء فيه نص خبر في كتاب أو سنة، أما زعمنا أن أكل الدود والذباب والمخاط والنخامة والخنافس واللحكاء والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرحم والعقبان والبغاث والغربان والحداد والفار، وما في مثل حالها، حلال.

فإن قال قائل: فما دل على تحريمها؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فكان شيتان حلالين، فائت تحليل أحدهما؟ وهو صيد البحر وطعامه؟ وطعامه مألخه.

وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله، وحرّم عليهم صيد البر أن يستمتعوا بأكله في كتابه وسنة نبيه ﷺ والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالاً لهم قبل

الإحرام، والله أعلم.

ابن ماجه (٣٢٣٣)

قال الشافعي: وبهذا نقول.

قال الربيع: قال الشافعي رحمه الله: إنما يحرم كل ذي ناب يعدو بنابه.

١٠- الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من

السباع وتفسيره

قال الشافعي رحمه الله: قال لي بعض من يوافقنا في تحريم كل ذي ناب من السباع ما لكل ذي ناب من السباع لا تحرمه دون ما خرج من هذه الصفة؟

قلت له العلم يحيط إن شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ إذا قصد قصد أن يحرم من السباع موصوفاً.

فإنما قصد قصد تحريم بعض السباع دون بعض السباع، كما لو قلت: قد أوصيت لكل شاب بمكة أو لكل شيخ بمكة.

أو لكل حسن الوجه بمكة، كنت قد قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة.

وأخرجت من الوصية من لم تصف أن له وصيتك.

قال: أجل. ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجمع وأقرب. ولكنه خص بعضاً دون بعض بالتحريم.

قال الشافعي: فقلت له: هذه المنزلة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب.

فصل عن الثانية. قال: هل منها شيء مخلوق له ناب وشيء مخلوق لا ناب له؟

قلت: ما علمته.

قال: فإن لم تكن تختلف. فتكون الأنياب لبعضها دون بعض. فكيف القول فيها؟

قلت: لا معنى في خلق الأنياب في تحليل ولا تحريم؛ لأنني لا أجد إذا كانت في خلق الأنياب سواء شيئاً أنفيه خارجاً من التحريم.

ولا بد من إخراج بعضها من التحريم إذا كان في سنة رسول الله ﷺ إخراجها.

قال: أجل. هذا كما وصفت. ولكن ما أردت بهذا؟

قلت: أردت أن يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل في خلق الأنياب. قال: فقيم؟

قلت: في معناه دون خلقه.

فصل عن الناب الذي هو غاية علم كل ذي ناب.

فلما أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات، دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة؛ لأنه لو كان داخلًا في جملة ما حرّم الله قتله من الصيد في الإحرام، لم يحل رسول الله ﷺ قتله، ودل على معنى آخر، أن العرب كانت لا تاكل مما أباح رسول الله ﷺ قتله في الإحرام شيئاً.

قال: فكل ما سئلت عنه، مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فانظر هل كانت العرب تاكله؛ فإن كانت تاكله، ولم يكن فيه نص تحريم، فأحلّه، فإنه داخل في جملة الحلال والطيبات عندهم؛ لأنهم كانوا يحلون ما يستطيعون.

وما لم تكن تاكله، تحريماً له باستقذاره فحرّمه؛ لأنه داخل في معنى الخبائث، خارج من معنى ما أحلّ لهم، مما كانوا يأكلون، وداخل في معنى الخبائث التي حرّموا على أنفسهم. فأثبت عليهم تحريمها.

قال الشافعي: ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن ذهب مذهب المكين خلافاً.

وجملة هذا؛ لأن التحريم قد يكون مما حرمت العرب على أنفسها مما ليس داخلًا في معنى الطيبات، وإن كنت لا أحفظ هذا التفسير، ولكن هذه الجملة.

وفي تتابع من حفظت عنه من أهل العلم حجة.

ولولا الاختصار لأوضحته بأكثر من هذا وسيمر في تفاريق الأبواب ليضاح له إن شاء الله تعالى.

٩- تحريم أكل كل ذي ناب من السباع

١١٦٢- قال الربيع: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا

سفيان بن عيينة، عن الزهري، ومالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع. [أخرجه مالك (٤٩٦/٢)، البخاري (٥٥٣٠)،

مسلم (١٩٣٢)، أبو داود (٣٨٠٢)، الترمذي (١٤٧٧)، النسائي (٢٠٠/٧)-

(٢٠١)، ابن ماجه (٣٢٣٢)]

١١٦٣- أخبرنا مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام. [أخرجه مالك (٤٩٦/٢)، مسلم (١٩٣٤)، الترمذي (١٤٧٩)، النسائي (٢٠٠/٧)،

قال: فاذكره أنت.

قلت: كل ما كان يعدو منها على الناس بقوة ومكابرة في نفسه بناه، دون ما لا يعدو.

قال: ومنها ما لا يعدو على الناس بمكابرة دون غيره منها؟

قلت: نعم.

قال: فاذكر ما يعدو.

قلت: يعدو الأسد والنمر والذئب.

قال: فاذكر ما لا يعدو مكابرة على الناس.

قلت: الضبع والثعلب، وما أشبهه.

قال: فلا معنى له غير ما وصفت؟

قلت: وهذا المعنى الثاني.

وإن كانت كلها مخلوق له ناب.

قال الشافعي: وقلت له: ساريدك في تبيينه.

قال: ما أحتاج بعدما وصفت إلى زيادة.

ولقلما يمكن إيضاح شيء إمكان هذا.

قلت: أوضحه لك ولغيرك ممن لم يفهم منه ما فهمت أو أفهمه فذهب إلى غيره.

قال: فاذكره.

١١ - أكل الضبع

١١٦٤ - قال الشافعي رحمه الله: أَحَبَرْنَا سَعِيدَانِ وَمُسْلِمٌ

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قال الشافعي: ولحوم الضباع تباع عندنا بمكة بين الصفا والمروة، لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافاً في إحلالها، وفي مسألة ابن أبي عمارة جابراً، أصيد هي؟

قال: نعم وسألته أتؤكل؟

قال: نعم، وسألته: أسمعته من النبي ﷺ؟

قال: نعم.

فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله، ما كان يحل أكله من الصيد.

وأنهم إنما يقتلون الصيد ليأكلوه، لا عبثاً بقتله، ومثل ذلك الدليل في حديث علي رضي الله عنه، ولذلك أشباه في القرآن، منها قول الله عز وجل ﴿تَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ أنه إنما يعني مما أحل الله أكله؛ لأنه لو ذبح ما حرم الله عليه، وذكر اسم الله عليه، لم يحل الذبيحة ذكر اسم الله

عليه.

وفي حديث جابر عن النبي ﷺ في الضبع دليل على ما قلنا، من أن كان ذي ناب من السباع، ما عدا على الناس مكابرة.

وإذا حل أكل الضبع، وهي سبع، لكنها لا تعدو مكابرة على الناس، وهي أضرب على مواشيهم من جميع السباع، فأحلَّت أنها لا تعدو على الناس خاصة مكابرة.

وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه خبر وتحريم ما كانت تحرمه مما يعدو، من قبل أنها لم تنزل إلى اليوم تأكل الضبع، ولم تنزل تدع أكل الأسد والنمر والذئب تحريماً بالتقذر، فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب، ما وصفت، والله أعلم وفيه دلالة على أن الحرم إنما يميز ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله.

وذلك أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلب العقور في الإحرام، وهو ما عدا على الناس، وهو لا يأمر بقتل ما لا يحل قتله، ويضمن صاحبه بقتله شيئاً، فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الإحرام، ما يؤكل لحمه، ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله، وعلى ما وصفت.

ولا بأس بأكل كل سبع لا يعدو على الناس من دواب الأرض، مثل الثعلب وغيره قياساً على الضبع.

وما سوى السبع من دواب الأرض كلها تؤكل من معينين، ما كان سبعاً لا يعدو. فحلَّ أن يؤكل.

وما كان غير سبع، فما كانت العرب تأكله لغیر ضرورة، فلا بأس بأكله؛ لأنه داخل في معنى الآية، خارج من الحائض عند العرب.

وما كانت تدعه على معنى تحريمه، فإنه خبيث اللحم، فلا يؤكل بحال.

وكل ما أمر بأكله فدها المحرم إذا قتله.

ومثل الضبع ما خلا كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها، فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله، وقد فسرت قبل هذا.

١٢ - ما يحل من الطائر ومحرم

قال الشافعي رحمه الله: والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان، أحدهما: أن ما أذن رسول الله ﷺ للمحرم بقتله، منه ما لا يؤكل؛ لأنه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليأكله.

والعلم يكاد يحيط أنه إنما حرم على المحرم الصيد الذي

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَهَوُا يَرْوُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبِّ شَيْئاً غَيْرَ هَذَا، وَتَحْلِيلُهُ أَكَلُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ثَابِتٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيُّ ذَلِكَ؟

قِيلَ: لَمَّا قَالَ: لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا مُحَرَّمُهُ دُلَّ عَلَى أَنْ تَرَكَهُ أَكَلُهُ لَا مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِهِ، فَإِنَّمَا تَرَكَ مَبَاحاً عَافَهُ، وَلَمْ يَشْتَهِهِ.

وَلَوْ عَافَ خَبِيراً أَوْ لَحْماً أَوْ عَمراً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ شَيْئاً مِنَ الطَّبَاقِ، لَا مُحَرَّمًا لَمَّا عَافَ، فَقَالَ لِي بَعْضُ النَّاسِ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اِمْتِحَانٌ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي زَعَمْتَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ بَيِّنٌ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى غَيْرِهِ؟

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: وَإِذَا قُلْتَ مِنْ دُونِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعْصُوماً. قُلْتُ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ التَّحْلِيلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ تَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ فَيَجِيبَ فِيهِ إِلَّا أَحَلَّهُ أَوْ حَرَّمَهُ.

وَلَيْسَ هَكَذَا أَحَدٌ بَعْدَهُ يَمْنَعُ يَعْلَمُ وَيُجِبُ، وَيَقِفُ وَيُجِيبُ، ثُمَّ لَا يَقُومُ جَوَابُهُ مَقَامَ جَوَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَمَا الْمَعْنَى الَّتِي قُلْتَ: قَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِهِ؟

قُلْتُ: قُرْبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَبٌّ فَاِمْتِنَعَ مِنْ أَكْلِهَا، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَحْرَامٌ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، وَلَكِنْ أَعَافَهَا لَمْ تَكُنْ تَبْلُو قَوْمِي فَاجْتَرَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَأَكَلَهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَتْ حَرَاماً فِيهِ حَلَالٌ، وَإِذَا أَقْرَ خَالداً بِأَكْلِهَا، فَلَا يَدْعُهُ بِأَكْلِ حَرَاماً، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنْ تَرَكَهُ لِإِيَّاهَا أَنَّهُ عَافَهَا، لَا حَرَمَهَا.

١٤- أَكْلُ حُومِ الْخَيْلِ

١١٦٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٢٠)، مُسْلِمٌ (١٩٤١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٨)، النَّسَائِيُّ (٢٠١٧)].

١١٦٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَساً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥١٩)، مُسْلِمٌ (١٩٤٢)].

١١٦٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: أَكَلْتُ فَرَساً عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَوَجَدْتُهُ حُلُواً. [أَخْرَجَهُ

كَانَ حَلَالاً لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ بَعْضُ الصَّيْدِ، دُلَّ عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ أَنْ يَأْكُلَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ قَتْلُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَالْحَدَاةُ وَالْغَرَابُ مِمَّا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَهُ لِلْمُحَرَّمِ.

فَمَا كَانَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمَا مِنَ الطَّائِرِ، فَهَوُا دَاخِلِينَ فِي أَنْ لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِمَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُمَا، وَلَا تَهْمَا أَيْضاً مِمَّا لَمْ تَكُنْ تَأْكُلُ الْعَرَبُ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا ضُرَّ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مِنْ سَبْعٍ وَطَائِرٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْعَقَابِ وَالنَّسْرِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ وَالْبَوَاشِقِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، مَا دَامَ يَأْخُذُ حَامِ النَّاسِ وَغَيْرِهِ مِنْ طَائِرِهِمْ، فَكُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الطَّائِرِ، فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِلْوَاجِبِينَ الَّذِينَ وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدَاةِ وَالْغَرَابِ، وَدَاخِلٌ فِي مَعْنَى مَا لَا تَأْكُلُ الْعَرَبُ.

وَكُلُّ مَا كَانَ لَا يَبْلُغُ أَنْ يَتَنَاوَلَ لِلنَّاسِ شَيْئاً مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنَ الطَّائِرِ، فَلَمْ تَكُنْ الْعَرَبُ تَحَرِّمُهُ إِقْدَاراً لَهُ، فَكَلَّمَهُ مَبَاحٌ أَنْ يُؤْكَلَ، فَعَلَى هَذَا، هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ وَقِيَاسُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَرَاكَ فَرَّقْتَ بَيْنَ مَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، مِثْلُ الضَّبِّ وَالْعَلْبِ، فَاحْلَلْتَ أَكْلَهَا، وَهِيَ تَضُرُّ بِأَمْوَالِ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ ضَرَرٍ مَا حَرَّمَ مِنَ الطَّائِرِ.

قُلْتُ: إِنِّي، وَإِنْ حَرَّمْتَهُ فَلَيْسَ لِلضَّرَرِ فَقَطْ حَرَمَتُهُ، وَلَا خُرُوجِ الْعَلْبِ وَالضَّبِّ مِنَ الضَّرَرِ اِمْتِحَاناً، إِنَّمَا اِمْتِحَانُهَا بِالسَّنَةِ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَبَاحَ مَا كَانَ غَيْرَ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَأَنَّهُ أَحَلَّ الضَّبَّ نَصّاً، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَزَلْ تَأْكُلُهَا، وَالْعَلْبُ.

وَتَرَكْتُ الذَّنْبَ وَالنَّمْرَ وَالْأَسَدَ، فَلَا تَأْكُلُهُ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَزَلْ تَتْرَكُ أَكْلَ النَّسْرِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ وَالْغَرَابِ وَالْحَدَاةِ وَهِيَ ضَرَارٌ، وَتَرَكْتُ مَا لَا يَضُرُّ مِنَ الطَّائِرِ، فَلَمْ أَجْزِ أَكْلَهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ الرَّحْمَةِ وَالنَّعَامَةِ، وَهِيَ لَا يَضُرُّانِ، وَأَكَلَهُمَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْخَبَائِثِ وَخَارِجَانِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ.

وَقَدْ قُلْتُ مِثْلَ هَذَا فِي الدَّوْبِ، فَلَمْ أَجْزِ أَكْلَ اللَّحْكَاءِ وَلَا الْعِظَاءِ وَلَا الْخَنَافِسِ، وَلَيْسَتْ بِضَرَارَةٍ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَدْعُ أَكْلَهَا؛ فَكَانَ خَارِجاً مِنْ مَعْنَى الطَّيِّبَاتِ، دَاخِلاً فِي مَعْنَى الْخَبَائِثِ عِنْدَهَا.

١٣- أَكْلُ الضَّبِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا مُحَرَّمُهُ.

اليهقي في "المعرفة" (٣٢٧/٩)

قال الشافعي: كل ما لزمه اسم الخيل من العراب والمقاريض والبراذين، فاكلها حلال.

١٥ - أكل لحوم الحمير الأهلية

١١٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَامَّ خَيْبَرَ عَنْ يَكَاَحِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [أخرجه مالك (٥٤٢/٢)، البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)، الترمذي (١١٢١)، النسائي (١٢٥/٦) - (١٢٦)، ابن ماجه (١٩٦٢)]

١١٦٩ - قال الشافعي: سمعت سفيان يحدث عن الزهري.

أخبرنا عبد الله والحسن ابنا مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاهُمَا، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه. قال الشافعي: في هذا الحديث دلالتان:

إحداهما تحريم أكل لحوم الحمير الأهلية والأخرى، إباحة لحوم حمر الوحش؛ لأنه لا صنف من الحمير إلا الأهلي والوحشي، فإذا قصد رسول الله ﷺ بالتحريم قصد الأهلي، ثم وصفه، دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم، وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع. فقصد بالنهي قصد عين دون عين. فحرم ما نهى عنه. وحل ما خرج من تلك الصنف سواء. مع أنه قد جاء عن رسول الله ﷺ إباحة أكل حمر الوحش.

أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يقسم حماراً وحشياً قتله أبو قتادة بين الرفقة.

وحديث طلحة أنهم أكلوا معه لحم حمار وحشي.

قال الشافعي: وخلق الحمير الأهلية يباين خلق الحمير الوحشية مباينة يعرفها أهل الخبرة بها.

فلو توخس أهلي لم يحل أكله، وكان على الأصل في التحريم.

ولو استأهل وحشي لم يحرم أكله، وكان على الأصل في التحليل.

ولا يذبحه الحرم، وإن استأهل.

ولو نزا حماراً أهلياً على فرس أو فرس على أتان أهلياً، لم يحل أكل ما نتج بينهما.

لست أنظر في ذلك إلى أيهما النازي؛ لأن الولد منهما، فلا يحل حتى يكون لحمهما معاً حلالاً.

وكل ما عرف فيه حماراً أهلياً من قبل أب أو أم، لم يحل أكله بحال أبداً، ولا أكل نسله.

ولو نزا حماراً وحشياً على فرس أو فرس على أتان وحشي حل أكل ما ولد بينهما؛ لأنهما مباحان معاً.

وهكذا لو أن غراباً أو ذكر حداً أو بغائاً تحشم حباري، أو ذكر حباري أو طائر يحل لحمه تحشم غراباً أو حداً أو صقراً أو ثيران فباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من ذلك التحشم لاختلاط الحرم والحلال فيه.

ألا ترى أن خراً لو اختلطت بلبن.

أو ودك خنزير بسمن.

أو محرماً بحلال فصارا لا يزيل أحدهما من الآخر حرم أن يكون مأكولاً.

ولو أن صيداً أصيب أو بيض صيد فاشكلت خلقته، فلم يدرك لعل أحد أبويه مما لا يحل أكله والآخر يحل أكله، كان الاحتياط الكف عن أكله.

والقياس أن ينظر إلى خلقته فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه إن كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله.

وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله، وذلك مثل أن ينزو حمار إنسي أتاناً وحشياً أو أتاناً إنسياً.

ولو نزا حماراً وحشياً فرساً أو فرساً أتاناً وحشياً لم يكن باكله بأس؛ لأن كليهما مما يحل أكله.

وإذا توخس واصطيد، أكل بما يؤكل به الصيد.

وهكذا القول في صغار أولاده وفراخه وبيضه، لا يختلف.

وما قتل الحرم من صيد يؤكل لحمه، فداه.

وكذلك يفدي ما أصاب من بيضه.

وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه أو أصاب من بيضه لم يفده.

ولو أن ذباً نزا على ضبع فجاءت بوليه، فإنها تأتي بوليه لا يشبهها محضاً ولا الذئب محضاً يقال له السبع، لا يحل أكله لما

وصفت من اختلاط الحرم والحلال، وأنهما لا يتميزان فيه.

١٦- ما يحل بالضرورة

وعلى الرجل أن يعطيه.

وإذا كبره، أعطاه ثمنه وأفياً؛ فإن كان إذا أخذ شيئاً خاف مالك المال على نفسه، لم يكن له مكابرتة.

وإن اضطرّ وهو حرّم إلى صيد أو ميتة، أكل الميتة وترك الصيد؛ فإن أكل الصيد فداءً، إن كان هو الذي قتله.

وإن اضطرّ فوجد من يطعمه أو يسقيه، فليس له أن يتمتع من أن يأكل أو يشرب.

وإذا وجد، فقد ذهب عنه الضرورة إلا في حال واحدة، أن يخاف إن أطعمه أو سقاه، أن يسمه فيه فيقتله، فله ترك طعامه وشرابه بهذه الحال.

وإن كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراباً، يعلمه يضره ويزيد في مرضه، كان له تركه، وأكل الميتة وشرب الماء الذي فيه الميتة، وقد قيل: إن من الضرورة وجهاً ثانياً، أن يمرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به، أو يكون هو من أهل العلم به؛ قلماً يبرأ من كان به مثل هذا إلا أن يأكل كذا، أو يشرب كذا، أو يقال له: إن أعجل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا، فيكون له أكل ذلك وشربه، ما لم يكن خيراً إذا بلغ ذلك منها أسكرته، أو شيئاً يذهب العقل من الحرّمات أو غيرها، فإن اذهاب العقل محرّم.

ومن قال هذا؟

قال: أمر النبي ﷺ الأعراب أن يشربوا آباً الإبل وأبوالها، وقد يذهب الوتأ يغير آبائها وأبوالها إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الأعراب لإصلاحه لأبدانهم، والأبوال كلها محرّمة؛ لأنها نجسة، وليس له أن يشرب خراً؛ لأنها تعطش وتجميع ولا لدواء؛ لأنها تذهب بالعقل.

وذهاب العقل منع الفرائض، وتؤدي إلى إتيان المحارم.

وكذلك ما أذهب العقل غيرها.

ومن خرج مسافراً فأصابته ضرورة بمجوع أو عطش، ولم يكن سفره في معصية الله عز وجل، حل له ما حرّم عليه مما نصف إن شاء الله تعالى.

ومن خرج عاصياً لم يحل له شيء مما حرّم الله عز وجل عليه بحال؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرّم بالضرورة، على شرط أن يكون المضطرّ غير باغ ولا عادي ولا متجانف لإثم.

ولو خرج عاصياً، ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه أكل الحرّم وشربه.

ولو خرج غير عاصٍ، ثم نرى المعصية، ثم أصابته الضرورة وثبتت المعصية خشيت أن لا يسعه الحرّم؛ لأنّي أنظر إلى نيته في حال الضرورة، لا في حال تقدّمها ولا تأخرت عنها.

قال الشافعي: قال الله عز وجل فيما حرّم، ولم يحل بالذكاة ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾ إلى قوله ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقال في ذكر ما حرّم ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قال الشافعي: فيحل ما حرّم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرّم مما لا يغير العقل من الخمر للمضطرّ.

والمضطرّ الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه ولا شيء يسدّ فورة جوعه من لبن، وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض، وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعطل أو يكون ماشياً فيضعف عن بلوغ حيث يريد أو ركباً فيضعف عن ركوب دابته، أو ما في هذا المعنى من الضرر البين، فأي هذا ناله فله أن يأكل من الحرّم.

وكذلك يشرب من الحرّم غير المسكر، مثل الماء تقع فيه الميتة، وما أشبهه.

وأحب إليّ أن يكون أكله إن أكل وشرابه إن شرب أو جمعهما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة، ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويروى، وإن أجراه دونه؛ لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة.

وإذا بلغ الشبع والرّي فليس له مجاوزته؛ لأن مجاوزته حيثنّو إلى الضرر أقرب منها إلى النفع.

ومن بلغ إلى الشبع، فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة. وكذلك الرّي.

ولا بأس أن يتزوّد معه من الميتة ما اضطرّ إليه.

فإذا وجد الغنى عنه طرحه.

ولو تزوّد معه ميتة فلقى مضطراً أراد شراءها منه، لم يحل له ثمنها، إنما حل له منها منع الضرر البين على بدنه لا ثمنها، ولو اضطرّ، ووجد طعاماً، لم يؤذن له به، لم يكن له أكل الطعام، وكان له أكل الميتة، ولو اضطرّ، ومعه ما يشتري به ما يحل؛ فإن باعه بثمنه في موضعه أو بثمن ما يتغابن الناس بمثله، لم يكن له أكل الميتة، وإن لم يبعه إلا بما لا يتغابن الناس بمثله، كان له أكل الميتة، والاختيار أن يغالي به ويدع أكل الميتة.

وليس له، بحال، أن يكابر رجلاً على طعامه وشرابه وهو يجد ما يغنيه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة، وإن اضطرّ، فلم يجد ميتة ولا شراباً فيه ميتة، ومع رجل شيء، كان له أن يكابر،

١٩ - كتاب النذور

١ - باب النذور التي كفارتها كفارة إيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال علي نذر، ولم يسم شيئاً، فلا نذر ولا كفارة؛ لأن النذر معناه معنى علي أن أبر، وليس معناه معنى أني أئمت ولا حلفت، فلم أفعل، وإذا نوى بالنذر شيئاً من طاعة الله، فهو ما نوى.

قال الشافعي: فإنما نقول فيمن قال: 'علي نذر'، إن كلمت فلاناً، أو علي نذر أن أكلم فلاناً، يريد هجرته، أن عليه كفارة يمين.

وأنه إن قال: 'علي نذر أن أهجره، يريد بذلك نذر هجرته نفسها، لا يعني قوله أن أهجره أو لم أهجره، فإنه لا كفارة عليه، وليكلمه؛ لأنه نذر في معصية.

قال الشافعي: ومن حلف أن لا يكلم فلاناً أو لا يصل فلاناً، فهذا الذي يقال له الحنث في اليمين خير لك من البر فكفر واحنث؛ لأنك تعصي الله عز وجل في هجرتي، وترك الفضل في موضع صلته.

وهذا في معنى الذي قال النبي ﷺ: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن يترك المعصية ويحث ويأتي الطاعة.

وإذا حلف على بر، أمرناه أن يأتي البر، ولا يحنث، مثل قوله: 'والله لأصومن اليوم، والله لأصلين كذا وكذا ركعة نافلة' فتقول له: بر يمينك وأطع ربك، فإن لم يفعل، حنث وكفر.

وأصل ما نذهب إليه، أن النذر ليس بيمين، وأن من نذر أن يطيع الله عز وجل أطاعه، ومن نذر أن يعصي الله لم يعصه، ولم يكفر.

٢ - من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل

الله

قال الشافعي رحمه الله، وإذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله: مالي هذا في سبيل الله أو داري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله إذا كان على معاني الإيمان فالذي يذهب إليه عطاء أنه يجزيه من ذلك كفارة يمين، ومن قال: هذا القول قاله في كل ما حنث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عذة من أصحاب النبي ﷺ، والله أعلم، وقال غيره:

يتصدق بجميع ما يملك إلا أنه قال: ويحبس قدر ما يقوته، فإذا أيسر تصدق بالذي حبس.

وذهب غيره إلى أنه يتصدق بثلث ماله وذهب غيره إلى أنه يتصدق بركاؤه ماله، وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله إذا كانت على معاني الإيمان.

قال الشافعي: ومن حلف بصدقة ماله فحنث؛ فإن كان أراد يميناً فكفارة يمين، وإن أراد بذلك تبرراً، مثل أن يقول: لله علي أن أتصدق بمالي كله، تصدق به كله؛ لأن رسول الله ﷺ قال: من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه.

٣ - باب نذر التبرر، وليس في التراجم وفيها من

نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل

قال الشافعي رحمه الله: ومن نذر تبرراً أن يمشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي إن قدر على المشي، وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً؛ لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كما لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه، ويصلي قاعداً، ولا يطيق القعود، فيصلّي مضطجعا.

وإنما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك، ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة.

قال الشافعي: ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً إلا بذلة منه.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام فحنث فكفارة يمين تجزئه من ذلك إن أراد بذلك اليمين.

قال الربيع: وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً، فقال: هذا قولك أبا عبد الله؟ فقال: هذا قول من هو خير مني قال: من هو؟

قال: عطاء بن أبي رباح.

قال الشافعي: ومن حلف بالمشي إلى بيت الله، ففيها قولان أحدهما محقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارتها كفارة يمين إذا حنث، ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بقرض يؤدبه من فروض الله عز وجل عليه أو تبرراً يريد الله به فاماً ما علا علو الإيمان، فلا يكون تبرراً، وإنما يعمل التبرر لغير العلو، وقد قال غير عطاء: عليه المشي كما

يكون عليه إذا نذره متبرراً.

قال الشافعي: والتبرّز أن يقول لله عليّ إن شفى الله فلاناً أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحجّ له نذراً فهو التبرّز.

فأما إذا قال: إن لم أقضك حقك فعليّ المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاءه ولا كفارة فهذا يوافق السنة، وذلك أن يقول: لله عليّ إن شفاني أو شفى فلاناً أن آخر أبي أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحلّ له أن يفعله فمن قال: هذا، فلا شيء عليه فيه، وفي السائبة، وإنما بطل الله عز وجل النذر في البحيرة والسائبة، لأنها معصية، ولم يذكر في ذلك كفارة، وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفى ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة.

١١٧٠- أخبرنا الرئيس قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يُعْصِيهِ. [أخرجه مالك (٤٧٦/٢)، البخاري (٦٦٩٦)، أبو داود (١٥٦٤)، الترمذي (٩٣٤)، النسائي (١٧/٧)، ابن ماجه (٢١٢٦)]

١١٧١- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين، ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة، وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كل تزنع فيه، ولم تمنع من حوض تشرب منه.

قال الشافعي: فأني به النبي ﷺ، فقال: يا محمد فيم أخذتني وأخذت سائبة الحاج؟ فقال النبي ﷺ: بجريرة حلفائك ثقيفو.

قال الشافعي: وحسن حيث يمر به النبي ﷺ فمر به رسول الله ﷺ بعد ذلك، فقال له: يا محمد إني مسلم، فقال النبي ﷺ: لو قلتها وأنت تمليك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال: ثم مر به النبي ﷺ مرة أخرى، فقال: يا محمد إني جانيع فأطعمني وطمأن فأستقي، فقال النبي ﷺ: تلك حاجتك،

ثم إن النبي ﷺ بدا له، ففأدى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عدو فأخذوا سرح النبي ﷺ فوجدوا الناقة فيها قال: وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يريحون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات ليلة إلى النعم فجعلت لا تحي إلى بعير إلا رغا حتى انتهت إليها، فلم ترغ فاستوت عليها فنجت، فلما قدمت المدينة قال الناس العضباء العضباء، فقالت المرأة: إني نذرت إن الله أيجاني عليها أن أغرها، فقال رسول الله ﷺ: بئسما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم.

١١٧٢- أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين.

قال الشافعي: فأخذ النبي ﷺ ناقته، ولم يأمرها أن تنحر مثلها أو تنحرها ولا تكفر.

قال: وكذلك نقول إن من نذر تبرراً أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به مجال سقط النذر عنه؛ لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كما لا يملك مما سواه.

١١٧٣- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم. [أخرجه مسلم (١٦٤١)...]

وكان في حديث عبد الوهاب الثقيفي بهذا الإسناد أن امرأة من الأنصار نذرت وهربت على ناقة رسول الله ﷺ إن نجها الله لتنحرها، فقال النبي ﷺ: هذا القول وأخذ ناقته، ولم يأمرها بأن تنحر مثلها ولا تكفر فكذلك نقول إن من نذر تبرراً أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك والنذر ساقط عنه. وكذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به مجال سقط النذر عنه؛ لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كما لا يملك مما سواه.

قال الشافعي: وإذا نذر الرجل أن يحج ماشياً مشى حتى يحل له النساء، ثم يركب بعد، وذلك كمال حج هذا، وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر، وذلك كمال عمرة هذا.

قال الشافعي: وإذا نذر أن يحج ماشياً فمشى، ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشياً حلّ وعليه حج قابل ماشياً كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعاً بالحج أو نادراً له أو كان عليه حجة الإسلام وعمرته ألا يجزي هذا الحج من حج ولا عمرة؟ فإذا

كان حكمه أن يسقط، ولا يجزي من حج ولا عمره فكيف لا يسقط المشي الذي إنما هو هيئة في الحج والعمره؟

قال الشافعي: وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر، ولم يحج، ولم يعتمر؛ فإن كان نذر ذلك ماشياً، فلا يمشي؛ لأنهما جميعاً حجة الإسلام وعمرته؛ فإن مشى، فإنما مشى حجة الإسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشياً من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر ويحج، فإنما هو حجة الإسلام، وإن لم ينو حجة الإسلام ونوى به نذراً أو حجاً عن غيره أو تطوعاً فهو كحجة الإسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فوفيه كما نذر ماشياً أو غير ماشٍ.

قال الربيع: هذا إذا كان المشي لا يضرب بمن يمشي، فإذا كان مضرباً به فركب ولا شيء عليه على مثل ما أمر النبي ﷺ أبا إسرائيل أن يتم صومه، ويتحنى عن الشمس فامرته بالذي فيه البر، ولا يضرب به ونهاه عن تعذيب نفسه؛ لأنه لا حاجة لله في تعذيبه.

وكذلك الذي يمشي إذا كان المشي تعذيباً له يضرب به تركه ولا شيء عليه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً قال: إن شفى الله فلاناً فله عليّ أن أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شيئاً يكون مثله برّاً؛ فإن لم ينو شيئاً، فلا شيء عليه؛ لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع البر برّ.

قال الشافعي: ولو نذر، فقال عليّ المشي إلى إفريقية أو العراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شيء؛ لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان، وإنما يكون المشي إلى المواضع التي يرتجى فيها البر، وذلك المسجد الحرام وأحب إليّ لو نذر أن يمشي إلى مسجد المدينة أن يمشي إلى مسجد بيت المقدس أن يمشي؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لا تُشدُّ الرُحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد المقدس ولا يبين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي ﷺ ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام.

وذلك أن البرّ بإتيان بيت الله فرض والبرّ بإتيان هذين نافلتين، وإذا نذر أن يمشي إلى بيت الله ولا نية له فالاختيار أن يمشي إلى بيت الله الحرام، ولا يجب ذلك عليه إلا بأن يتوهم؛ لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمشي إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشي إليه، ولو نذر برّاً أمرناه بالوفاء به، ولم يجز عليه.

وليس هذا كما يؤخذ للآدميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا بإيجابه على نفسه بعينه، وإذا نذر الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه إلا أن ينحر بمكة، وذلك أن

النحر بمكة برّ.

وإن نذر أن ينحر بغيرها ليتصدق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدق.

وإنما أوجبه، وليس في النحر في غيرها برّ؛ لأنه نذر أن يتصدق على مساكين ذلك البلد، فإذا نذر أن يتصدق على مساكين بلدي، فعليه أن يتصدق عليهم.

وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجيم مختصر الحج المتوسط نصوص تتعلق بالهدى المنذور.

فمنها قول الشافعي رحمه الله: الهدى من الإبل والبقر والغنم.

وسواء البخت والعراب من الإبل والبقر والجواميس والضأن والمعز، ومن نذر هدياً فسعى شيئاً لزمه الشيء الذي سعى، صغيراً كان أو كبيراً، ومن لم يسم شيئاً لزمه هدياً ليس بجزء من صيد، فيكون عدله، فلا يجزيه من الإبل ولا البقر ولا المعز، إلا ثني فصاعداً ويجزيه الذكر والأنثى.

ويجزي من الضأن وحده الجذع: والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم، لا محل للهدى دونه، إلا أن يسمي الرجل موضعاً من الأرض، فينحر فيه هدياً، أو يحصر رجل بعدو، فينحر حيث أحصر، ولا هدي إلا في الحرم لا في غير ذلك.

وذكر هنا التقليد والإشعار، وقد سبق في باب الهدى آخر الحج، وهو يتعلق بالمنذور والتطوع.

قال: وإذا ساق الهدى، فليس له أن يركبه إلا من ضرورة. وإذا اضطر إليه، ركه ركوباً غير فادح له، وله أن يحمل الرجل المعيا والمضطر على هديه.

وإذا كان الهدى أنثى فتنتج؛ فإن تبعها فصليها ساقه، وإن لم يتبعها حمله عليها، وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد ري فصليها.

وكذلك ليس له أن يسقي أحداً، وله أن يحمل فصليها. وإن حمل عليها من غير ضرورة فاعجفها، غرم قيمة ما نقصها.

وكذلك إن شرب من لبنها ما ينهك فصليها، غرم قيمة اللبن الذي شرب.

وإن قلدها وأشعرها، وجهها إلى البيت، أو وجهها بكلام فقيل هذه هديي فليس له أن يرجع فيها، ولا يبدلها بخير ولا بشر منها، كانت زاكاة أو غير زاكاة.

وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها، وإنما أنظر في الهدى إلى يوم يوجب؛ فإن كان وافيّاً، ثم أصابه بعد ذلك عوز أو

عرج، أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء، لم يضره إذا بلغ المتسك.

وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه.
ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة، وهكذا من حلت ذكاته إلا أتى أكره أن يذبح النسيكة يهودي أو نصراني؛ فإن فعل، فلا إعادة على صاحبه.
وأحب إلي أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبح، فإنه يرجى عند سفوح الدم المغفرة.

قال الشافعي: وإذا سمى الله عز وجل على النسيكة أجزأ عنه، وإن قال: اللهم تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه، فلا بأس، ثم ذكر الأكل من هدي التطوع، وقد ذكرناه في باب الهدي.

قال: والهدي هديان واجب وتطوع.
فكل ما كان أصله واجباً على الإنسان ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئاً، وذلك مثل هدي الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة؛ فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع، وقد تقدم.

قال: وإن لم يقلد هديه، ولم يشعره، قارناً كان أو غيره، أجزأه أن يشتري هدياً من منى أو من مكة، ثم يذبحه مكانه؛ لأنه ليس على الهدي عمل إنما العمل على الأدميين والنسك لهم، وإنما هذا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل: غلامي حر إلا أن يبدو لي في ساعتى هذه أو في يومي هذا أو شاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرّاً أو امرأته طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالقاً في يومي هذا، أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته، لم يكن العبد حرّاً ولا المرأة طالقاً.

قال: وإذا قال الرجل: أنا أهدي هذه الشاة نذراً أو أمشي نذراً فعليه أن يهديها، وعليه أن يمشي إلا أن يكون أراد: إني سأحدث نذراً أو إني سأهديها، فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب.

فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً من الحرم ماشياً أو راكباً، فعليه أن يأتي الحرم حاجاً أو معتمراً.

ولو نذر أن يأتي عرفة أو مرّاً أو موضعاً قريباً من الحرم ليس بحرماً، لم يكن عليه شيء؛ لأن هذا نذر في غير طاعة، وإذا نذر الرجل حجاً، ولم يسم وقتاً فعليه حج، بحرماً به في أشهر الحج متى شاء.

وإذا قال: علي نذر حج إن شاء فلان، فليس عليه شيء، ولو شاء فلان.

إنما النذر ما أريد الله عز وجل به، ليس على معاني العلو

عرج، أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء، لم يضره إذا بلغ المتسك.

وإن كان يوم وجب ليس يوافي، ثم صبح حتى يصير وافيًا قبل أن ينحر لم يجز عنه.

ولم يكن له أن يحبسه ولا عليه أن يبذله إلا أن يتطوع بإبداله مع نحره، أو يكون أصله واجباً، فلا يجزي عنه فيه إلا وافي.

قال: والهدي هديان، هدي أصله تطوع، فذكر في عطبه وإطعامه ما سبق في باب الهدي.

قال: وهدي واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وإسالك وعليه بدله بكل حال، ولو تصدق به في موضعه على مساكين، كان عليه بدله؛ لأنه قد خرج من أن يكون هدياً حين عطب قبل أن يبلغ محله.

وذكر هنا دم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرناه في باب الهدي.

قال: ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان، فأخطأ كل واحد منهما بهدي صاحبه فذبحه، ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه، ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصدقاً بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه، ولو لم يدركاه حتى فات بصدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدي حياً، وكان على كل واحد منهما البدل، ولا أحب أن يبذل واحد منهما إلا بجميع ثمن هديه، وإن لم يجد بثمن هديه زاد حتى يبذله هدياً، ولو أن رجلاً نحر هدياً فمنع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية، ولم يحل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبذله.

والنحر يوم النحر وإيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها، فإذا غابت الشمس، فلا يجوز إلا أن من كان عليه هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء.

وينبئ في الليل والنهار، وإنما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون.

فأما إذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين فسواء، وفي أي الحرم ذبحه، ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأه، وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس.

وينحر الإبل قياماً غير معقولة، وإن أحب عقل إحدى قوائمها.

وإن نحرها بركة أو مطلقة أجزأت عنه، وينحر الإبل وينبح البقر والغنم.

ولا مشيئة غير الناذر.

وإذا نذر الرجل أن يهدي شيئاً من النعم، لم يجزه إلا أن يهديه.

وإذا نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه، إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم؛ فإن كانت نيته في هذه أن يعقله على البيت أو يجعل في طبيب البيت، جعله حيث نوى، ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل، مثل الأرضين والدور، باع ذلك فأهدى ثمنه.

ولي الذي نذر الصدقة بذلك وتعليقه على البيت وتطيينه به، أو يوكل به ثقة يلي ذلك به.

وإذا نذر أن يهدي بدنة، لم يجزه منها إلا ثني من الإبل، أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصي، وأكثرها ثمناً أحبها إلي، وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعداً.

وإذا لم يجد بقرة، أهدى سبعاً من الغنم ثنية فصاعداً، إن كن معزى، أو جذعاً فصاعداً، إن كن ضأناً.

وإن كانت نيته على بدنة من الإبل دون البقر، فلا يجزيه أن يهدي مكانها إلا بقيمتها.

وإذا نذر الرجل هدياً لم يسم الهدى، ولم ينو شيئاً، فأحب إلي أن يهدي شاة، وما أهدى من مذ حنطة أو ما قوته أجزاء؛ لأن كل هذا هدي، ولو أهدى إنما كان أحب إلي؛ لأن كل هذا هدي. ألا ترى إلى قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَبَرَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا﴾، فقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى، وإنما يجزيه بمثله.

أولا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور، وهما من الصيد فيجزي الجرادة بتمرة والعصفور بقيمته؟ ولعله قبضة، وقد سمى الله عز وجل هذا كله هدياً.

وإذا قال الرجل: شاتي هذه هدي إلى الحرم، أو بقعة من الحرم، أهدى.

وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه إلا بمكة؛ فإن سمى موضعاً من الأرض ينحرف فيه أجزائه.

وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقاً، وإن شاء متتابعاً.

قال: وإذا نذر صيام أشهر، فما صام منها بالأهلية صامه، عدداً ما بين الهلالين، إن كان تسعة وعشرين وثلاثين.

فإن صامه بالعدي، صام عن كل شهر ثلاثين يوماً.

وإذا نذر صيام سنة بعينها، صامها كلها إلا رمضان، فإنه يصوم لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وآيام التشريق ولا قضاء عليه، كما لو قصد بنذر أن يصوم هذه الأيام، لم يكن عليه نذر

ولا قضاء؛ فإن نذر سنة بغير عينها، قضى هذه الأيام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة، وإن حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان، قضاء إذا زعمت أنه يهمل بالحج فيحصر بعدو، فلا يكون عليه قضاء، كان من نذر حجاً بعينه مثله، وما زعمت أنه إذا أحصر، فإن عليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره فأحصر. وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمرض، قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها.

فإن قال قائل: فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدي ولا تأمر به هذا؟

قلت: أمره به للخروج من الإحرام، وهذا لم يحرم فأمره بالهدي.

قال: وإذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسياً، فصومه تام ولا قضاء عليه.

وإذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم، أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم، فليس بصائم في ذلك اليوم، وعليه بدله.

فإن كان صومه متتابعاً فعليه أن يستأنفه.

وإذا قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان، فقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم؛ لأنه قدم في الليل، ولم يقدم في النهار، وأحب إلي لو صامه.

ولو قدم الرجل نهراً، وقد أفطر الذي نذر الصوم، فعليه أن يقضيه؛ لأنه نذر، والنذر لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر، وهذا احتياط، وقد يحمل القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائماً عن نذره.

وإنما قلنا بالاحتياط أن جائزاً أن يصوم، وليس هو كيوم الفطر، وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان.

فقلنا: عليه قضاؤه، وهذا أصح في القياس من الأول.

ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصوم نذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان.

ولو أن فلاناً قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه؛ لأنه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة، فلا يقضي ما لا طاعة فيه.

ولو قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً، فقدم فلان يوم الاثنين، فإن عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كلما استقبله.

فإن تركه فيما يستقبل قضاءه، إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى أو آيام التشريق، فلا يصوم، ولا يقضيه.

وكذلك إن كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان.

كما لو أن رجلاً نذر أن يصومَ رمضانَ صامَ رمضانَ بالفريضة، ولم يصمه بالنذر، ولم يقضه.

وكذلك لو نذر أن يصومَ يومَ الفطرِ أو الأضحى أو أيامَ التشريق.

ولو كانت المسألةُ مجاهلاً، وقدمَ فلانٌ يومَ الاثنين، وقد وجبَ عليه صومُ شهرينِ متتابعينِ صامهما، وقضى كلَّ اثنينٍ منهما، ولا يشبه هذا شهرَ رمضان؛ لأنَّ هذا شيءٌ أدخله على نفسه بعدما أوجبَ عليه صومُ يومِ الاثنين، وصومُ رمضانَ شيءٌ أوجبه الله لا شيءٌ أدخله على نفسه.

ولو كانت المسألةُ مجاهلاً، وكانَ الناذرُ امرأةً فكالرجلٍ وتقضي كلُّ ما مرَّ عليها من حيضها.

وإذا قالت المرأة: لله عليَّ أن أصومَ كلما حضت أو أيامَ حيضي، فليسَ عليها صومٌ ولا قضاء؛ لأنها لا تكونُ صائمةً وهي حائضٌ.

وإذا نذرَ الرجلُ صلاةً أو صوماً، ولم ينوِ عدداً، فأقلُّ ما يلزمه من الصلاةِ ركعتان، ومن الصومِ يومٌ؛ لأنَّ هذا أقلُّ ما يكونُ من الصلاةِ والصومِ لا الوتر.

قال الربيعُ: وفيه قولٌ آخرٌ يميزه ركعةٌ واحدة، وذلك أنه مرويٌّ عن عمر: أنه تنفلَ بركعةٍ، وأن رسولَ الله ﷺ أوترَ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ عَشْرِ رَكَعَاتٍ وأن عثمانَ أوترَ بِرُكْعَةٍ.

قال الربيعُ: فلما كانت ركعةٌ صلاةً ونذرَ أن يصلِّي صلاةً، ولم ينوِ عدداً فصلَّى ركعةً، كانت ركعةٌ صلاةً بما ذكرنا.

قال الشافعي: وإذا قال لله عليَّ عتقُ رقبةٍ فأيُّ رقبةٍ اعتقَ اجزأ.

غير هذين الوجهين، وهذان مفترقان في كتاب البيوع.

٢٠ - كتاب البيوع

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وقال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّيْبَعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

قال الشافعي: وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين: أحدهما: أن يكون أحل كل بيع يتابعه المتبايعان جائزي الأمر فيما يتابعاه عن تراضٍ منهما، وهذا أظهر معانيه.

قال: والثاني أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله ﷺ المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد، فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه، أو من العام الذي أراد به الخاص فبين رسول الله ﷺ ما أريد بإحلاله منه، وما حرم، أو يكون داخلا فيهما، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه ﷺ منه، وما في معناه كما كان الرضوء فرضاً على كل متوضي لا خفي عليه لبسهما على كمال الظهارة، وأي هذه المعاني كان، فقد ألزمه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله ﷺ عن بيع تراضى بها المتبايعان استدللنا على أن الله عز وجل أراد بما أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه ﷺ دون ما حرم على لسانه.

قال الشافعي: فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر فيما يتابعا إلا ما نهى عنه رسول الله ﷺ منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله ﷺ محرم بإذنه داخل في المعنى المنهي عنه، وما فارق ذلك أمناه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى.

قال الشافعي: وجماع ما يجوز من كل بيع أجل وعاجل، وما لزمه اسم بيع بوجه أنه لا يلزم البائع والمشتري حتى يجمعا أن يتبايعاه برضا منهما بالتتابع به، ولا يعقدها بامر منهي عنه ولا على أمر منهي عنه، وأن يتفرقا بعد تباعيهما عن مقامهما الذي تابعا فيه على التراضي بالبيع، فإذا اجتمع هذا لزم كل واحد منهما البيع، ولم يكن له رد إلا بخيار أو عيب يجمده أو شرط يشرطه أو خيار رؤية، وقال: لا يجوز خيار الرؤية.

قال الشافعي: أصل البيع بيعان لا ثالث لهما بيع صفة مضمونة على بائعها، فإذا جاء بها خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته، وبيع عين مضمونة على بائعها بعينها يسلمها البائع للمشتري، فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع، ولا يجوز بيع

١ - باب بيع الخيار

١١٧٤ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار. [أخرجه مالك (١/٢٧١)، البخاري (٢١١١)، مسلم (١٥٣١)، أبو داود (٣٤٥٤)، النسائي (٢٤٨/٧)، ابن ماجه (٢١٨١)]

١١٧٥ - أخبرنا ابن جريج قال أئمل علي نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: إذا تباع المتبايعان التبع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار.

قال نافع: وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلاً، ثم رجع.

١١٧٦ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

١١٧٧ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا وجبت البركة في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت البركة من بيعهما. [أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، مسلم (١٥٣٢)، أبو داود (٣٤٥٩)، النسائي (٢٤٤/٧)]

١١٧٨ - أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد، عن جميل بن مرة، عن أبي الوضيي قال: كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرساً من رجل، فلما أردنا الرجيل خاصمه فيه إلى أبي بزة، فقال له: أبو بزة سمعت رسول الله ﷺ يقول: التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا. [أخرجه أبو داود (٣٤٥٧)، ابن ماجه (٢١٨٢)]

قال الشافعي: وفي الحديث ما بين هذا أيضاً لم يضر الذي حدثني حفظه، وقد سمعته من غيره أنهما باتا ليلة، ثم غدوا عليه، فقال: لا أراكما تفرقتما وجعل له الخيار إذا باتا مكاناً واحداً بعد

البيع.

الْبَيْعُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: عَمَرَكَ اللَّهُ يَمُنُّ أَنْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْرُؤٌ مِنْ قُرَيْشٍ. قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَحْلِفُ مَا الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٢٦١)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧٠/٥)- (٢٧١)]

قال: وبهذا نقول: وقد قال بعض أصحابنا: يجب البيع بالتفرق بعد الصفقة ويجب بأن يعقد الصفقة على خيار، وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا بيعاً خياراً، فيقول: قد اخترت البيع.

قال الشافعي: وليس نأخذ بهذا وقلنا الأول: لا يجب البيع إلا بتفرقهما أو تخيير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختاره. قال: وإذا تابع المتبايعان السلعة وتابعا أو لم يتقابضا فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو يخير أحدهما صاحبه بعد البيع، فإذا خيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا، وإن تقابضا وهلكت السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضامن لقيمتها بالغاً ما بلغ كان أقل أو أكثر من ثمنها؛ لأن البيع لم يتم فيها.

قال الشافعي: وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها؛ فإن قبضها، ثم ردها على البائع وديعة فهو كغيره ممن أودعه إياها، وإن تفرقا فماتت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها، وإن كان المشتري أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختار البائع نقض البيع كان له ذلك، وكان عتق المشتري باطلاً؛ لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه، وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزاً؛ لأنها لم تملك عليه ملكاً يقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار، وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبائع أحق به إذا شاء؛ لأن أصل الملك كان له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو عجل المشتري فوطنها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار البائع فسخ البيع كان له فسخه، وكان على المشتري مهر مثلها للبائع، وإن أحبلها فاختار البائع رد البيع كان له رده وكانت الأمة له وله مهر مثلها فأعتقنا ولدها بالشيء وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولد، وإن وطنها البائع فهي أمته والوطء كالاختيار منه لفسخ البيع.

قال الشافعي: وإن مات أحد المتبايعين قبل أن يتفرقا قام ورثته مقامه، وكان لهم الخيار في البيع ما كان له، وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأيهما فعل، ثم أفاق الآخر فأراد نقض ما فعله ما لم يكن له أن يمضي الحكم عليه به.

قال الشافعي: وإن كان المشتري أمة فولدت أو بهيمة

١١٧٩- وقال: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَجِبَ الْبَيْعُ خَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِهِ قَالَ يَقُولُ 'اخْتَرْتُ' إِنْ مِثَّتْ فَخَذْتُ، وَإِنْ مِثَّتْ فَدَعْتُ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فَخَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ فَأَخَذْتُ، ثُمَّ نَدِمْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسِهِمَا ذَلِكَ أَتَقَبَّلُهُ مِنْهُ لَا بُدَّ؟ قَالَ: لَا أَحْسِبُهُ إِذَا خَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٦/٤)]

١١٨٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: شَاهِدَانِ ذَوَا عَدَلٍ إِنَّكُمَا اقْتَرَقْتُمَا بَعْدَ رِضَا بَيْعٍ أَوْ خَيْرٍ أَحَدُكُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٢٦٩)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧٧، ٢٧٦/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان.

قال: وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تابعا وتراضيا، ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تابعا فيه فلكل واحد منهما فسخ البيع، وإنما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده إلا بخيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تابعا فيه وتراضيا وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تابعا فيه أو كان بيعهما عن خيار، فإن البيع يجب بالتفرق والخيار.

قال: واحتمل قول رسول الله ﷺ: إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما بمعنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله ﷺ إذ جعل الخيار للمتبايعين فالتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار، فإن الخيار إذا كان لا يتقطع بعد عقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تابعا فيه كان بالتفرق أو بالتخير، وكان موجوداً في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب بشيء بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع، فيكون إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديد شيء يوجه كما كان التفرق تجديد شيء يوجه، ولو لم يكن فيه سنة بينة بمثل ما ذهب إليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع.

١١٨١- أُنْ سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا بَعْدَ

فتحت قبل التفرق فهما على الخيار؛ فإن اختارا إنفاذ البيع أو تفرقا فالولد للمشتري؛ لأن عقد البيع وقع وهو حمل.
وكذلك كل خيار بشرط جائر في أصل العقد.

٢- باب الخلاف فيما يجب به البيع

قال الشافعي رحمه الله: فخالفا بعض الناس فيما يجب به البيع، فقال: إذا عقد البيع وجب ولا أبالي أن لا يختار أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده، ولا يتفرقان بعده.

قال الشافعي: فقيل لبعض من قال هذا القول إلى أي شيء ذهبت في هذا القول؟

قال: أحل الله البيع، وهذا بيع، وإنما أحل الله عز وجل منه للمشتري ما لم يكن يملك ولا أعره البيع إلا بالكلام لا بتفرق الأبدان.

فقلت له: أرايت لو عارضك معارض جاهل بمثل حجتك، فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا أعره بيعاً حلالاً وآخر حراماً، وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما الحجة عليه؟

قال: إذ نهى رسول الله ﷺ عن بيع فرس رسول الله ﷺ المين عن الله عز وجل معنى ما أراد.

قال الشافعي:

قلت له: ولك بهذا حجة في النهي فما علمنا أن رسول الله ﷺ سن سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن ابن عمر وأبا برزة وحكيم بن حزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه، ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله ﷺ، وقد نهى عن الدينار بالدينارين، فعارض ذلك أسامة بن زيد بنجر عن النبي ﷺ خلافه، فهنيئاً نحن وأنت عن الدينار بالدينارين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتججت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا، وإن نهى عن الربا خلاف ما رويته ورووه أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وإبن عباس وعروة وعامة فقهاء الكيين، فإذا كنا نتميز بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح، وإن اختلف فيه عن النبي ﷺ فترى لنا حجة على من خالفنا أمّا ترى أن ما روي عن النبي ﷺ مما لم يخالفه أحد برواية عنه أولى أن يثبت؟

قال: بلى، إن كان كما تقول.

قلت: فهو كما أقول، فهل تعلم معارضاً له عن رسول الله ﷺ يخالفه؟

قال: لا، ولكني أقول إنه ثابت عن رسول الله ﷺ كما قلت وبه أقول، ولكن معناه على غير ما قلت.

قلت: فاذا ذكر لي المعنى الذي ذهبت إليه فيه.
قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال: فقلت له الذي ذهبت إليه محال لا يجوز في اللسان قال: وما إحالته؟ وكيف لا يحتمل اللسان؟

قلت: إنما يكونان قبل التساوم غير متساومين، ثم يكونان متساومين قبل التبايع، ثم يكونان بعد التساوم متبايعين، ولا يقع عليهما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويفترقا في الكلام على التبايع.
قال: فقال فادللي على ما وصفت بشيء أعرفه غير ما قلت الآن.

قال الشافعي: فقلت له أرايت لو تساومت أنا وأنت بسلعة رجل امرأته طلق إن كتما تبايعتما فيها؟

قال: فلا تطلق من قبل أنكما غير متبايعين إلا بعقد البيع.
قلت: وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع؟

قال: نعم.

قلت: أرايت لو تقاضيتك حقاً عليك.

فقلت: والله لا أفارقك حتى تعطيني حقي متى أحت.

قال: إن فارقته ببذك قبل أن يعطيك حقك.

قلت: فلو لم تعرف من لسان العرب شيئاً إلا هذا أما ذلك على أن قولك محال، وأن اللسان لا يحتمله بهذا المعنى ولا غيره؟
قال: فاذا ذكر غيره.

فقلت له:

١١٨٢- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحذثان أنه التمس صرفاً بجائنة وبنار، قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضنا حتى اضطرف مني وأخذ الذهب يقلبها في يده، ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من العاربة. قال الشافعي: أنا شككت وعمر سمع، فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء.

[أخرجه مالك (٢/٦٣٧-٦٣٧)، البخاري (٢١٧٤)، مسلم (١٥٨٦)، أبو

داود (٣٣٤٨)، الرمذني (١٢٤٣)، النسائي (٧/٢٧٣)، ابن ماجه (٢٢٥٣)]

قلت له: أفبهذا نقول نحن وأنت إذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انتقض الصرف، وما لم يتفرقا لم ينتقض؟، فقال: نعم، قلت له فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الأبدان بعد التبايع لا التفرق عن البيع؛ لأنك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقاض لبعض الصرف دخل

عليك أن تقول لا يحل الصِّرفُ حتَّى يتراضيا، ويتوازنا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطي، ثم يوجب البيع في الصِّرف بعد التقابض أو معه.

قال: لا أقول هذا.

قلت: ولا أرى قولك التفرُّق تفرُّق الكلام إلا جهالة أو تجاهلاً باللسان.

قال الشافعي:

قلت له: أرايت رجلاً قال لك أقلدك فاسمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والتفرُّق عندك التفرُّق بالكلام وأنت تقول إذا تفرَّق المتصارفان قبل التقابض كان الصِّرف ربا وهما في معنى المتبايعين غيرهما؛ لأن المتصارفين متبايعان، وإذا تفرقا عن الكلام قبل التقابض فسد الصِّرف قال: ليس هذا له.

قلت: فيقول لك كيف صرت إلى نقض قولك؟

قال: إن عَمَرَ سَمِعَ طَلْحَةَ وَمَالِكًا قَدْ تَصَارَفَا، فَلَمْ يَنْقُضِ الصِّرفَ وَرَأَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: هَاءُ وَهَاءُ إِنَّمَا هُوَ لَا يَتَفَرَّقَا حَتَّى تَقَاضَا.

قلت: تفرقا عن الكلام.

قال: نعم.

قلت: فقال لك أرايت لو احتمل اللسان ما قلت وما قال: من خالفك أما يكون من قال بقول الرجل الذي سمع الحديث أولى أن يصار إلى قوله؛ لأنه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم بما سمع وباللسان؟

قال: بلى.

قلت: فلم لم تعط هذا ابن عمر وهو سمع الحديث من رسول الله ﷺ: التَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ فكان إذا اشترى شيئا يعجبه أن يجب له فارق صاحبه فمضى قليلا، ثم رجع ولم تعط هذا أبا برة وهو سمع من رسول الله ﷺ: التَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ وقضى به، وقد تصادقا بأنهما تبايعا، ثم كان معاً لم لم يتفرقا في ليلتهما، ثم غدوا إليه ف قضى أن لكل واحد منهما الخيار في رد بيعه؟

قال الشافعي: فإن قال قائل: تقول إن قولي محال؟

قلت: نعم قال فما أحسبني إلا قد اكتفيت بأقول مما ذكرت وأسألك.

قال: فسل.

قلت: أرايت إذ قال النبي ﷺ: التَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا لِأَتَبِعَ الْخِيَارَ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ إِلَيْهِمَا الْخِيَارَ إِلَى وَقْتَيْنِ يَنْقَطِعُ الْخِيَارُ إِلَى آيِهِمَا كَانَ؟

قال لي: قلت: فما الوقتان؟

قال: أن يتفرقا بالكلام.

قلت: فما الوجه الثاني؟

قال: لا أعرف له وجهاً فدعه.

قلت: أرايت إن بعثك بيعاً ودفعته إليك.

فقلت: أنت فيه بالخيار إلى الليل من يومك هذا، وإن تختار إجازة البيع قبل الليل أجازت هذا البيع؟ قال: نعم.

قلت: فمتى ينقطع خيارك ويلزمك البيع، فلا يكون لك رده؟

قال: إن انقضى اليوم، ولم اختر رد البيع انقطع الخيار في البيع، أو اخترت قبل الليل إجازة البيع انقطع الخيار في الرد.

قلت: فكيف لا تعرف أن هذا قطع الخيار في المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو يختار أحدهما صاحبه؟ قال الشافعي: فقال: دعه.

قلت: نعم بعد العلم مني بأنك إنما عمدت ترك الحديث، وأنه لا يخفى أن قطع الخيار البيع التفرُّق أو التخيير كما عرفته في جوابك قبله.

فقلت له: أرايت إن زعمت أن الخيار إلى مدّة، وزعمت أنها أن يتفرقا في الكلام، أيقال للمتساومين أنهما بالخيار؟

قال: نعم، السائم في أن يرذ أو يدع، والبائع في أن يوجب، أو يدع.

قلت: ألم يكونا قبل التساوم هكذا؟

قال: بلى.

قلت: فهل أحدث لهما التساوم حكماً غير حكمهما قبله أو يخفى على أحد أنه مالك لماله إن شاء أعطاه، وإن شاء منعه؟ قال: لا.

قلت: فيقال: لإنسان أنت بالخيار في مالك الذي لم توجب فيه شيئا لغيرك فالسائم عندك لم يوجب في ماله شيئا لغيره إنك لتحيل فيما تحبب فيه من الكلام، قال فلم لا أقول لك أنت بالخيار في مالك؟

قلت: لما وصفت لك، وإن قلت ذلك إلى مدّة تركت قولك، قال واين؟

قلت: وأنت تزعم أن من كان له الخيار إلى مدّة، فإذا اختار انقطع خياره كما قلت إذا جعلته بالخيار يوماً، فمضى اليوم انقطع الخيار، قال أجل.

وكذلك إذا أوجب البيع فهو إلى مدّة.

قلت: لم الزمه قبل إيجاب البيع شيئاً، فيكون فيه يختار، ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مالك ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى مدّة، إنما يقال: أنت بالخيار أبداً.

قال: فإن قلت المدّة أن يخرج من ملكه؟

قلت: وإذا أخرجه من ملكه، فهو لغيره، أفيقال: لأحد أنت بالخيار في مال غيرك؟

قال الشافعي: فقلت: أرايت لو أن رجلاً جاهلاً عارضك بمثل حجتك، فقال: قد قلت التمسوا ما يقع عليهما اسم متبايعين، وقد قال رسول الله ﷺ: هماً بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك يحتمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام؛ فإن تفرقا بأبدانهما، فلا خيار لهما، وعلى صاحب المال أن يعطي بيعة ما بذل له منه، وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه، ولا يكون له الرجوع عما بذلها به إذا تفرقا.

قال: ليس ذلك له.

قلت: ولا لك.

قال الشافعي: قال أفليس يقبح أن أملك سلعتك وتملك مالي، ثم يكون لكل واحد من الرّد بغير عيب أو ليس يقبح أن ابتاع منك عبداً، ثم اعتقه قبل أن تنفرك، ولا يجوز عتقي وأنا مالك؟

قال الشافعي: قلت ليس يقبح في هذا شيء، إلا دخل عليك أعظم منه، قال: وما ذلك؟

قلت: أرايت إن بعتك عبداً بألف درهم وتقابضنا وتشارطنا أنا جميعاً أو أحداً بالخيار إلى ثلاثين سنة؟

قال: فجائز.

قلت: ومتى شاء واحد منّا نقض البيع نقضه، وربما مرض العبد، ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال، وربما المبتاع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من ثمنه، ثم يرده، وإن كان أخذه بدين، ولم ينتفع البائع بشيء من مال المبتاع، وقد عظمت منفعة المبتاع بمال البائع؟

قال: نعم هو رضي بهذا.

قلت: وإن اعتقه المشتري في الثلاثين سنة لم يجوز، وإن اعتقه البائع جاز.

قال: نعم.

قلت: فإنما جعلت له الخيار سنة رسول الله ﷺ: ما لم يفرقاً ولعل ذلك يكون في طرفة عين، أو لا يبلغ يوماً كاملاً لحاجة الناس إلى الوضوء أو تفرقهم للصلاة وغير ذلك فقبحته،

وجعلت له الخيار ثلاثين سنة برأي نفسك فلم تقبحه؟

قال: ذلك بشرطهما.

قلت: فمن شرط له رسول الله ﷺ أولى أن يشت له شرطه من شرط له بائع ومشتري، وقلت له: أرايت لو اشتريت منك كيلاً من طعام موصوف بمائة درهم؟

قال: فجائز.

قلت: وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق؟

قال: لا.

قلت: وإن تفرقنا قبل التقاض انتقض البيع؟

قال: نعم.

قلت: أفليس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولا لك نقضه، ثم انتقض بغير رضا واحد منّا بنقضه؟

قال: نعم إنما نقضناه استدلالاً بالسنة أن النبي ﷺ: نهى عن الدين بالدين.

قلت: فإن قال لك قائل، أهل الحديث يوهنون هذا الحديث، ولو كان ثابتاً لم يكن هذا ديناً؛ لأنني متى شئت أخذت منك دراهمي التي بعتك بها إذا لم أسم لك أجلاً، والطعام إلى مدته.

قال: لا يجوز ذلك.

قلت: ولم عليك فيه لمن طالبك أمران، أحدهما أنك تجيز تباع المتبايعين العرض بالتقيد، ولا يسميان أجلاً ويفترقان قبل التقاض ولا ترى بأساً ولا ترى هذا ديناً بدين، فإذا كان هذا هكذا عندك احتمل اللفظ أن يسلف في كيل معلوم بشرط سلعة، وإن لم يدفعها، فيكون حالاً غير دين بدين، ولكنه عين بدين. قال: بل هو دين بدين.

قلت: فإن قال لك قائل، فلو كان كما وصفت أنهما إذا تباعا في السلف فتفرقا قبل التقاض انتقض البيع بالتفرق، ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهما.

والتفرق عندك في البيوع ليس له معنى إنما المعنى في الكلام، أو لزمك أن تقول في البيوع بالخيار ما لم يتفرقا: إن لتفرقهما بأبدانهما معنى يوجب كما كان لتفرق هذين بأبدانهما معنى ينتقضه ولا تقول هذا.

قال الشافعي: فقال: فإننا رويناه عن عمر أنه قال: البيع عن صفقة أو خيار.

قلت: أرايت إذا جاء عن رسول الله ﷺ ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولاً يخالفه ألا يكون الذي تذهب إليه

قال: نعم.

قلت: وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له.

قال: فدع هذا.

قلت: نعم بعد العلم بعلمك إن شاء الله تعالى بأنك زعمت أن ما ذهب إليه محال قال: فما معناه عندك؟

قلت: لو كان قوله هذا موقفاً لما:

١١٨٤- روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه، وكان مثل معنى قوله.

فكان مثل البيع في معنى قوله؛ فكان البيع عن صفقة بعدها تفرق أو خيار قال بعض من حضر: ما له معنى يصح غيرها.

قال: أما إنه لا يصح حديثه.

قلت: نعم فلم استعنت به؟

قال: فعارضنا غير هذا بأن قال: فأقول إن ابن مسعود روى أن النبي ﷺ قال: إذا اختلف المبتاعان فالفق هو البائع والمبتاع بالخيار.

قال الشافعي: وهذا الحديث منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة، فلو كان هذا يخالفها لم يجوز للعالم بالحديث أن يحتج به على واحد منها؛ لأنه لا يثبت هو بنفسه كيف يزال به ما يثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كلها ثابتة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان هذا الحديث ثابتاً لم يكن يخالف منها شيئاً من قبل أن هذين متبايعان إن تصادقا على التبايع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيع إلا أن تكون دعواهما مما يعقد به البيع مختلفة تقض أصله، ولم يجعل الخيار إلا للمبتاع أن يأخذ أو يدع وحديث البيع بالخيار جعل الخيار لهما معاً من غير اختلاف في ثمن ولا ادعاء من واحد منهما بشيء يفسد أصل البيع، ولا ينقضه إنما أراد تحديده نقض البيع بشيء جعل لهما معاً وإليهما إن شاء فعلاه، وإن شاء تركاه.

قال الشافعي: ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين اللذين لم يفرقا من مقامهما لم يجوز له الخيار لهما بعد تفرقهما من مقامهما؛ فإن قال فما يعني في البيع اللازم بالصفقة أو التفرق بعد الصفقة؟

قيل: لو وجب بالصفقة استغني عن التفرق، ولكنه لا يلزم إلا بهما ومعنى خياره بعد الصفقة كمنع الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيختلفان في الثمن، فيكون للمشتري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان إذا ظهر على عيب،

فيه أنه لو سمع عن رسول الله ﷺ شيئاً لم يخالفه إن شاء الله تعالى، وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السنن؟

قال: بلى.

قلت: أفترى في أحد مع النبي ﷺ حجة؟

فقال: عامة من حضره: لا.

قلت: ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن النبي ﷺ فدخل عليك ما لا تعذر منه، قال فدعه.

قلت: فليس بثابت عن عمر، وقد رويتم عن عمر مثل قولنا.

١١٨٣- زعم أبو يوسف، عن مطرف، عن الشعبي أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار.

قال الشافعي: وهذا مثل ما روينا عن النبي ﷺ قال: فهذا منقطع.

قلت: وحديثك الذي رويت عن عمر غلط، ومجهول، أو منقطع، فهو جامع لجميع ما ترد به الأحاديث، قال لئن أنصفناك ما يثبت مثله.

فقلت: احتجاجك به مع معرفتك بمن حدثه وعمّن حدثه ترك النصفة.

قال الشافعي: وقلت له: لو كان كما رويت، كان بمعنى قولنا أشبه، وكان خلاف قولك كله، قال: ومن أين؟

قلت: أرايت إذ زعمت أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار ليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين، إما بصفقة، وإما بخيار؟

قال: بلى.

قلت: أفيجب البيع بالخيار والبيع بغير خيار؟

قال: نعم.

قلت: ويجب بالخيار.

قال: تريد ماذا؟

قلت: ما يلزمك.

قال: وما يلزمي؟

قلت: تزعم أنه يجب الخيار بلا صفقة؛ لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهما مختلفان كما تقول في المولى يفيء أو يطلق، وفي العبد يجني يسلم أو يهدى، وكل واحد منهما غير الآخر قال: ما يصنع الخيار شيئاً إلا بصفقة تقدمه أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار فهي إن وقعت معها خيار أو بعدها أو ليس معها ولا بعدها وجبت.

٣ - باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير

المأكول

١١٨٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ (الشَّافِعِيُّ): أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِي وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

[أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)، أبو داود (٣٤٨١)،

الترمذي (١٢٧٦)، النسائي (٣٠٩/٧)، ابن ماجه (٢١٥٩)]

قال: قال مالكٌ فذلك أكره بيع الكلاب الضواري وغير
الضواري.

١١٨٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ
كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ. [أخرجه مالك (٦٦٩/٢)، البخاري (٥٤٨٠)،

مسلم (١٥٧٤)، النسائي (١٨٨/٧)]

١١٨٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُؤْءَةِ
مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، قَالُوا
أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى وَرَبُّ هَذَا
الْمَسْجِدِ. [أخرجه مالك (٦٦٩/٢)، البخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٦)،

النسائي (١٨٨/٧)، ابن ماجه (٣٢٠٦)]

١١٨٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ
بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [أخرجه مالك (٩٦٩/٢)، البخاري (٣٣٢٣)،

مسلم (١٥٧٠)، الترمذي (١٤٨٨)، النسائي (١٨٤/٧)، ابن ماجه (٣٢٠٢)]

قال الشَّافِعِيُّ:

وبهذا نقول لا يحل للكلب ثمنٌ بحال، وإذا لم يحل ثمنه لم
يحل أن يتخذ إلا صاحبٌ صيدٍ أو حرثٍ أو ماشيةٍ وإلا لم يحل له
أن يتخذ، ولم يكن له إن قتله أخذ ثمن إنما يكون الثمن فيما
قتل ثَمًّا يملك إذا كان يحل أن يكون له في الحياة ثمنٌ يشتري به

ولو جاز أن نقول إنما يكون له الخيار إذا اختلفا في الثمن لم يجر
أن يكون له الخيار إذا ظهر على عيب، وجاز أن يطرح كل
حديث أشبه حديثاً في حرفٍ واحدٍ لحروفٍ آخرٍ مثله، وإن وجد
لهما محملٌ يخرجان فيه فجاز عليه لبعض المشرقين ما هو أولى أن
يجوز من هذا، فإنهم قالوا نهى رسول الله ﷺ عن الثمر بالتمر
إلا مثلاً بمثل وعن الزبانية وهي الجزاف بالكيل من جنسها وعن
الزبط بالتمر فحرمانا العرايا بخرصها من الثمر؛ لأنها داخله في
هذا المعنى، وزعمنا نحن، ومن قال: هذا القول من أصحابنا أن
العرايا حلالٌ بإحلال النبي ﷺ، وَوَجَدْنَا لِلْحَدِيثَيْنِ مَعْنَى
يُخْرِجَانِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّا هَذَا عَلَيْنَا فِي أَكْثَرِ مَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنَ
الْأَحَادِيثِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وخالفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع
يجب بالتفرق والخيار، فقال الخيار إذا وقع مع البيع جاز فليس
عليه أن يخرجه بعد البيع والحجة عليه ما وصفت من أن النبي ﷺ
خير بعد البيع، ومن القياس إذا كانت بيعاً، فلا يتم البيع إلا
بتفرق المتبايعين وتفرقهما شيء غير عقد البيع يشبهه، والله أعلم
أن لا يكون يجب بالخيار إلا بعد البيع كما كان التفرق بعد البيع.
وكذلك الخيار بعده.

قال الشَّافِعِيُّ: وحديث مالك بن أوس بن الحدثان
النصري عن النبي ﷺ يدل على أن التفرق بين المتبايعين تفرق
الأبدان ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث
النبي ﷺ: لا يبيع أحدكم على بيع أخيه يدل على أنه في معنى
حديث أن النبي ﷺ قال: المتبايعان بالخيار، لأنني لو كنت إذا
بعث رجلاً سلعة تسوى مائة ألف لزم المشتري البيع حتى لا
يستطيع أن ينقصه ما ضرني أن يبيعه رجل سلعة خيراً منها
بعشرة، ولكن في نهيه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن
يبيع على بيع أخيه قبل أن يفرقا؛ لأنهما لا يكونان متبايعين إلا
بعد البيع، ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه إلا قبل التفرق
حتى يكون للمشتري الخيار في رد البيع وأخذه فيها لئلا يفسد
على البائع، ولعله يفسد على البائع، ثم يختار أن يفسخ البيع
عليهما معاً، ولو لم يكن هذا لم يكن للحديث معنى أبداً؛ لأن
البيع إذا وجب على المشتري قبل التفرق أو بعده، فلا يضر البائع
من باع على يبعوه، ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا
جاز أن لا يصير الناس إلى حديث إلا أحاطهم غيرهم إلى حديث
غيره.

وبيع.

إنما أجزى للمسلمين بيع ما انتفعوا به مأكولاً أو مستمتعاً به حياته لمنفعة تقع موقعاً ولا منفعة في هذا تقع موقعاً، وإذا نهى عن بيع ضراب الفحل وهو منفعة إذا تم؛ لأنها ليست بعين تملك لمنفعة، كان ما لا منفعة فيه مجال أولى أن ينهى عن ثمنه عندي، والله تعالى أعلم.

٤- باب الخلاف في ثمن الكلب

قال الشافعي: فخالفتنا بعض الناس فأجاز ثمن الكلب وشراءه وجعل على من قتله ثمنه.

قلت له: أفيجوز أن يكون رسول الله ﷺ يحرم ثمن الكلب وتجعل له ثمناً حياً أو ميتاً؟ أو يجوز أن يأمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ولها أثمان يغرماً قاتلها أيام رسول الله ﷺ بقتل ما يغرماً قاتله، وكل ما غرماً قاتله ائتم من قتله؛ لأنه استهلاك ما يكون مالاً لمسلم ورسول الله ﷺ لا يأمر بمائم وقال قاتل: فإنما إنما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خيراً وقياساً.

قلت له: فاذكر الخبر.

١١٨٩- قال: أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن إسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً، قال: وإذا جعل فيه مقتولاً قيمة، كان حياله ثمن لا يختلف ذلك. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٧/٦)]

قال: فقلت له أ رأيت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله ﷺ والثابت عن عثمان خلافه.

قال: فاذكره قلت:

١١٩٠- أخبرنا الثقة، عن يونس، عن الحسن قال: سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٧/٦)]

قال الشافعي: فكيف يأمر بقتل ما يغرماً من قتله قيمة؟ قال: فأخذناه قياساً على أن رسول الله ﷺ لم ينه صاحب الزرع ولا المشية عن اتخاذه، وذكر له صيد الكلاب، فقال فيه، ولم ينه عنه، فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكاً كالخمار حل ثمنه ولما حل ثمنه كانت قيمته على من قتله.

قال: فقلت له: فإذا أباح رسول الله ﷺ اتخاذه لصاحب الزرع والمشية، ولم ينه عن صاحب الصيد وحرّم ثمنه فأيهما أولى بنا وبك وبكل مسلم أن يتبعه في القولين فتحرم ما حرم ثمنه

قال: ولا يحل اقتناؤه إلا لصاحب صيد أو زرع أو ماشية أو ما كان في معناه لما جاء فيه عن رسول الله ﷺ وأمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب يدل على أنها لو صلحت أن يكون لها أثمان مجال لما جاز قتلها ولكان لملكها بيعها فيأخذ أثمانها لتصير إلى من يحل له قنيتها.

قال: ولا يحل السلم فيها؛ لأنه يبيع، وما أخذ في شيء يملك فيه مجال معجلاً أو مؤخراً أو بقيته في حياة أو موت فهو ثمن من الأثمان، ولا يحل للكلب ثمن لما وصفنا من نهى النبي ﷺ عن ثمنه، ولو حل ثمنه حل حلوان الكاهن ومهر البغي.

قال: وقد قال النبي ﷺ: من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان وقال: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة.

قال: وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماه رجساً وحرّمه، فلا يحل أن يخرج له ثمن معجل ولا مؤخر ولا قيمة مجال، ولو قتله إنسان لم يكن فيه قيمة، وما لا يحل ثمنه مما يملك لا تحل قيمته؛ لأن القيمة ثمن من الأثمان.

قال: وما كان فيه منفعة في حياته يبيع من الناس غير الكلب والخنزير، وإن لم يحل أكله، فلا بأس بابتاعه، وما كان لا بأس بابتاعه لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس، ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقت الذي قتله فيه، وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكون قيمة العبد معلماً، وذلك مثل النهدي يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقر وغيرها من الجوارح المألوفة ومثل الهر والحمار الإنسي والبغل وغيرها مما فيه منفعة حياً، وإن لم يؤكل لحمه.

قال: فاما الضبع والثعلب فيؤكلان ويباعان وهما مخالفان لما وصفت يجوز فيهما السلف إن كان التقاطعهما في الحين الذي يسلف فيهما مأموناً الأمان الظاهر عند الناس، ومن قتلها وهما لأحد غرم ثمنهما كما يغرّم ثمن الظبي وغيره من الوحش المملوك غيرهما.

قال الشافعي: وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الخدأة والزخفة والبغاة، وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل لحمه ومثل اللحكة والقطا والخنافس، وما أشبه هذا فأرى، والله تعالى أعلم، أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه بدين ولا غيره، ولا يكون على أحد لو حبسه رجل عنده فقتله رجل له قيمة.

وكذلك الفأر والجردان والوزغان؛ لأنه لا معنى للمنفعة فيه حياً ولا مذبوحاً ولا ميتاً، فإذا اشترى هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل، وقد نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل؛ لأنه

فيه لم يغرم ثمنها قال: لا.

قلت: فلو لم يدلّك على التَّهْيِ عن ثمن الكلبِ إلا ما وصفت لك انبغى أن يدلّك قال أفترجئني غير هذا أقوله؟

قلت: نعم زعمتُ أنه لو كان لك حمرٌ حرّم عليك اتّخاذها، وحلٌّ لك أن تفسدها بملح وماء وغير ذلك ممّا يصيرها خلّاً، وزعمتُ أن رجلاً لو أهرأها، وقد أفسدها قبل أن تصير خلّاً لم يكن عليه في ثمنها شيء؛ لأنّها لم تحلّ بعدُ عن المحرم فتصير عيناً غيره، وزعمتُ أن ماشيتك لو موتت حلّ لك سلخها وحبس جلدُها، وإذا دبغتها حلّ ثمنها، ولو حرّقها رجلاً قبل أن تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة؟

قال: إني لا أقولُ هذا، ولكنّي أقولُ إذا صارت خلّاً، وصارت مدبوغَةً كان لها ثمنٌ، وعلى من حرّقها قيمته.

قلت: لأنّها تصيرُ عندك عيناً حلالاً لكلّ أحدٍ؟

قال: نعم.

قلت: أقصّرُ الكلابُ حلالاً لكلّ أحدٍ؟

قال: لا، إلا بالضرورة أو طلبِ المنفعة، والكلابُ بالميّة أشبه والميّة لنا فيها الزم.

قلت: وهذا يلزمك في الحين الذي يحلّ لك فيه حبسُ الحمرِ والجلود، فأنْتَ لا تجعلُ في ذلك الحين لها ثمناً قال أجل.

قال الشافعي: ثمّ حكى أن قاتلاً قال: لا ثمن لـ كلبٍ الصَّيدِ ولا الزَّرْعِ؛ لأنّ النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلبِ جملةً، ثمّ قال: وإن قتل إنساناً لآخر كلباً غرّم ثمنه؛ لأنّه أفسد عليه ماله.

قال الشافعي: وما لم يكن له ثمنٌ حيّاً بأنّ أصلَ ثمنه محرّم كان ثمنه إذا قتل أولى أن يبطل أو مثله ثمنه حيّاً، وكلُّ ما وصفتُ حجّةً على من حكيتُ قوله وحجّةً على من قال هذا القول وعليه زيادة حجّة من قوله من أنّه إذا لم يحلّ ثمنها في الحال التي أباح النبي ﷺ اتّخاذها كان إذا قتلت أخرى أن لا يكون بها حلالاً قال: فقال قائل: فإذا أخصى رجلٌ كلبَ رجلٍ أو جدعه؟

قلت: إذا لم يكن له ثمنٌ، ولم يكن على من قتله قيمةٌ كان فيما أصيب ممّا دون القتلِ أولى، ولم يكن عليه فيه غرمٌ وينهى عنه ويؤدّب إذا عاد.

٥- باب الرِّبَا: بابُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

١١٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ

قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرْفًا بِعَائِةٍ

وَتَقَتْلُ الْكَلَابِ عَلَى مَنْ لَمْ يَبِيعْ لَهُ اتِّخَاذُهَا كَمَا أَمَرَ بِقَتْلِهَا وَتَبِيحُ اتِّخَاذُهَا لِمَنْ أَبَاحَ لَهُ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ أَوْ تَزَعُمُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِيهَا تَضَادُّ؟

قال: فما تقول أنت؟

قلت: أقولُ الحقُّ إن شاء الله تعالى إثباتُ الأحاديثِ على ما جاءت كما جاءت إذا احتلّمت أن تثبت كلّها، ولو جاز ما قلت من طرح بعضها لبعضٍ جاز عليك ما أجزت لنفسك قال: فيقول قائل لا نعرفُ الأحاديث.

قلت: إذا كان يأمُر بها من اتّخذها لا أحلّ لأحدٍ اتّخاذها وأقتلها حيث وجدتها، ثمّ لا يكونُ أولى بالصوابِ منه قال أفيجوزُ عندك أن يتّخذها متّخذٌ ولا ثمنٌ لها؟

قلت: بل لا يجوزُ فيها غيره لو كان أصلُ اتّخاذها حلالاً حلّت لكلّ أحدٍ كما يحلّ لكلّ أحدٍ اتّخاذُ الحمرِ والبغال، ولكن أصلُ اتّخاذها حرّم إلا بموضع كالضرورة لإصلاح المعاش؛ لأنّي لم أجد الحلال يحظرُ على أحدٍ وأجدُ من المحرّم ما يباحُ لبعضٍ دون بعضٍ.

قال: ومثْلُ ماذا؟

قلت: الميّة والدّم مباحان لذي الضرورة، فإذا فارق الضرورة عاذ أن يكونا محرّمين عليه بأصل تحرّمهما والطهارة بالترابِ مباحة في السفر لمن لم يجد ماءً، فإذا وجد حرم عليه الطهارة بالتراب؛ لأنّ أصلَ الطهارة إنّما هي بالماء ومحرّمة بما خالفه إلا في الضرورة بالإعواز والسفر أو المرض، ولذلك إذا فارق رجلٌ اقتناء الكلبِ للصَّيدِ أو الزَّرْعِ أو الماشية حرم عليه اتّخاذها قال فلم لا يحلّ ثمنها في الحين الذي يحلّ اتّخاذها؟

قلت: لما وصفت لك من أنّها مرجوعة على الأصل، فلا ثمنٌ لمحرّم في الأصل، وإن تقلب حالته بضرورة أو منفعة، فإنّ إحلاله خاصٌ لمن أبيح له قال فأوجدني مثلاً ما وصفت.

قلت: أرايت دابةَ الرّجلِ ماتت فاضطرَّ إليها بشرٌ أميلُ لهم أكلها؟

قال: نعم.

قلت: أفيجلّ له بيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم إليها؟

قال: إن قلت ليس ذلك له.

قلت: فقد حرّمت على مالك الدابةَ بيعها، وإن قلت: نعم. قلت: فقد أحللت بيعَ المحرّم.

قلت: نعم قال: فأقول لا يحلّ بيعها.

قلت: ولو أحرّقها رجلٌ في الحين الذي أبيح لهؤلاء أكلها

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله: فالتَّحْرِيمُ معهما من الطَّعَامِ من مكِيلٍ كُلِّهِ مأكولٌ.

قال: فوجدنا المأكولَ إذا كَانَ مكيلاً فالمأكولُ إذا كَانَ موزوناً في معناه؛ لأنَّهما مأكولان معاً.

وكذلك إذا كَانَ مشروباً مكيلاً أو موزوناً؛ لأنَّ الوزنَ أن يباعَ معلوماً عندَ البائع والمشتري كما كَانَ الكيلُ معلوماً عندهما بل الوزنُ أقربُ من الإحاطة لبعْدِ تفاوته من الكيل، فلمَّا اجتمعَا في أن يكونَا مأكولين ومشروبين يباعُ معلوماً بمكيل أو ميزان كَانَ معناه معنى واحداً فحكمناهما حكماً واحداً، وذلك مُثْلُ حكمِ الذهب والفضة؛ لأنَّ مخرجَ التحريم والتَّحليل في الذهب والفضة والبرِّ والشَّعِيرِ والتَّمْرِ والنوى فيه؛ لأنَّه لا إصلاحَ له إلا به والملح واحدٌ لا يَخْتَلِفُ ولا يَخَالَفُ في شيءٍ من أحكام ما نصَّت السُّنَّةُ من المأكول غيرُهُ، وكلُّ ما كَانَ قياساً عليها ممَّا هُوَ في معناها وحكمه حكمها لم يَخَالَفْ بَيْنَ أحكامها، وكلُّ ما كَانَ قياساً عليها ممَّا هُوَ في معناها حكمنا له حكمها من المأكول والمشروب والمكيل والموزون.

وكذلك في معناها عندنا، والله أعلمُ، كلُّ مكيل ومشروب يبيعُ عندها؛ لأنَّا وجدنا كثيراً منها يوزنُ بيلدةٍ ولا يوزنُ بأخرى، ووجدنا عامَّةَ الرُّطْبِ بِمَكَّةَ إِنَّمَا يباعُ في سلالٍ جزافاً، ووجدنا عامَّةَ اللَّحْمِ إِنَّمَا يباعُ جزافاً، ووجدنا أهلَ البدوِ إذا تبايعوا لحماً أو لبناً لم يتبايعوه إلا جزافاً.

وكذلك يتبايعون السَّمْنَ والعسلَ والزَّيْدَ وغيرُهُ، وقد يوزنُ عندَ غيرهم، ولا يَمْتَنِعُ من الوزنِ والكيلِ في بيعٍ من باعه جزافاً، وما يبيعُ جزافاً أو عندها فهو في معنى الكيلِ والوزنِ من المأكول والمشروب عندنا، والله أعلمُ.

وكلُّ ما يبقى منه ويدخُرُ، وما لا يبقى، ولا يدخُرُ سواءٌ لا يَخْتَلِفُ، فلو نظرنا في الَّذي يبقى منه ويدخُرُ، ففرَّقنا بينه وبين ما لا يبقى، ولا يدخُرُ وجدنا التَّمْرَ كُلَّهُ يابساً يبقى غايةً، ووجدنا الطَّعَامَ كُلَّهُ لا يبقى ذلكَ البقاءَ، ووجدنا اللَّحْمَ لا يبقى ذلكَ البقاءَ، ووجدنا اللَّبَنَ لا يبقى، ولا يدخُرُ.

فإن قال: قد يوقطُ قيل.

وكذلك عامَّةُ الفاكهةِ الموزونةِ قد تبيسُ وقشرُ الأترجِ بما لصقَ فيه يبيسُ، وليسَ فيما يبقى، ولا يبقى معنى يفرِّقُ بينه إذا كَانَ مأكولاً ومشروباً فكُلُّهُ صنفٌ واحدٌ، والله أعلمُ، وما كَانَ غيرَ مأكول ولا مشروبٍ لفتكِهِ ولا تَلَذُّذِ مِثْلِ الأسيبوش والثَّغَاء والبزورِ كُلِّها، فهي، وإن أَكَلْتَ غيرَ معنى القوتِ، فقد تعدَّتْ مأكولةً ومشروبةً وقياسها على المأكولِ القوتِ أولى من قياسها على ما فارقَهُ ممَّا يستمتعُ به لغيرِ الأكلِ، ثُمَّ الأدويةُ كُلُّها إلهيلُها

دينار قال فدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُثَيْبٍ اللَّهُ فَرَّزًا وَضَنَّا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي وَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ حَتَّى تَأْتِيَنِي خَازِنَتِي أَوْ خَازِنِي، قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنَا شَكِيتُ بَعْدَمَا قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ وَعَمَرَ بْنُ الْخَطَّابِ ۞ يَسْمَعُ، فَقَالَ عَمَرُ لَا وَاللَّهِ لَا تَفَارِقْهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ۞: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالزُّبُرُ بِالزُّبُرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. [تقدم]

١١٩٢- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ، عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ۞ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ۞ قَالَ: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالزُّبُرُ بِالزُّبُرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ.

١١٩٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ بَسَّارٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ۞ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهَبِ وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ وَلَا الزُّبُرَ بِالزُّبُرِ وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءٌ عَيْنًا بَعِيْنٌ يَدًا بِيَدٍ، وَلَكِنْ يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ وَالْوَرَقَ بِالدَّهَبِ وَالزُّبُرَ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالزُّبُرِ وَالتَّمْرَ بِالْمِلْحِ وَالْمِلْحَ بِالتَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ كَيْفَ شِئْتُمْ، قَالَ وَنَقَصَ أَحَدُهُمَا التَّمْرَ أَوْ الْمِلْحَ. [أخرجه

مسلم (١٥٨٧)، أبو داود (٣٣٥٠)، الترمذي (١٢٤٠)، النسائي (٢٧٤/٧)، ابن ماجه (٢٢٥٤)]

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله: وبهذا نأخذُ، وهوَ موافقٌ للأحاديثِ في الصَّرفِ وبهذا تركنا قولَ من روى أن لا ربا إلا في نسيئةٍ وقلنا الرِّبَا من وجهين في النسيئةِ والتَّقيْدِ، وذلك أن الرِّبَا منه يكونُ في التَّقيْدِ بالزيادةِ في الكيلِ والوزنِ، ويكونُ في الدَّيْنِ بزيادةِ الأجلِ، وقد يكونُ معَ الأجلِ زيادةٌ في التَّقيْدِ.

قال: وبهذا نأخذُ وَالَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ۞ الْفُضْلَ فِي بَعْضِهِ عَلَى بَعْضِهِ يَدًا بِيَدٍ، الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ وَالْحَنَظَةُ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمْرُ وَالْمِلْحُ.

قال: وَالذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مَبَانِيْنٌ لِكُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمَا أَثْمَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ.

٧- بابُ تفرِيعِ الصَّنْفِ مِنَ المأكولِ

والمشروبِ بمثله

والمشروبِ فالقولُ فيه كما وصفت في الحنطة والتَّمَرِ لا يختلفُ في حرفٍ منه، وذلك بِخالفِ الشَّعِيرِ والشَّعِيرِ بالدَّوْنِ والدَّوْنِ بالسَّلْتِ بالسَّلْتِ والدَّخَنِ بالأَرزِ والأَرزِ بالأَرزِ، وكلُّ ما أَكَلَ النَّاسُ مَا يَنْبَتُونَ أو لم يَنْبَتُوا مِثْلُ الفَثِّ وغيره من حَبِّ الحنظلِ وسَكَّرِ العَشِيرِ وغيره مما أَكَلَ النَّاسُ، ولم يَنْبَتُوا، وهكذا كُلُّ مأكولٍ يَسَّ من أسِيوسٍ بِأسِيوسٍ وثَقَاءٌ بثَقَاءٍ وصَعَتَرٌ بصَعَتَرٍ فما يَبِيعُ منه وَزناً بشيءٍ من صنفه لم يصرف إلى كيلٍ، وما يَبِيعُ منه كيلاً لم يصرف إلى وزنٍ لما وصفتُ من اختلافه في يسسه وخفته وجفائه قال وهكذا، كُلُّ مأكولٍ ومشروبٍ أخرجه الله من شجرٍ أو أرضٍ؛ فكانَ مجاله التي أخرجه الله تعالى بها إلى غيرها فأما ما لو تركوه لم يزل رطباً بماله أبداً، ففي هذا الصَّنْفِ منه علَّةٌ ساذكراها إن شاء الله تعالى فأما ما أحدث فيه الآدميون تحفيفاً من الثمر فهو شيءٌ استعملوا به صلاحه، وإن لم ينقلوه وتركوه جف، وما أشبه هذا.

١٠- بابُ ما يجامعُ التَّمَرُ، وما يخالفه

قال الشافعي رحمه الله: والزيتونُ مخلوقٌ ثمرةٌ لو تركها الآدميون صحيحةً لم يخرج منها زيتٌ ولما عَصروها خرجت زيتاً، فإنما اشتق لها اسمُ الزَيْتِ بأن شجرتها زيتونٌ فاسمُ ثمرةِ شجرتها التي منها الزَيْتُ زيتونٌ فكلُّ ما خرجَ من زيتِ الزيتونِ فهو صنفٌ واحدٌ يجوزُ فيه ما يجوزُ في الحنطة بالحنطة والتَّمَرِ بالتَّمَرِ ويردُّ منه ما يردُّ من الحنطة والتَّمَرِ لا يختلفُ، وقد يصغرُ من الفجلِ دهنٌ يسمى زيتُ الفجلِ قال: وليسَ مما يكونُ ببلادنا فيعرفُ له اسمٌ بأمه ولست أعرفه يسمى زيتاً إلا على معنى أنه دهنٌ لا اسمٌ له مستعملٌ في بعض ما يستعملُ فيه الزَيْتُ وهو مبينٌ للزَيْتِ في طعمه وريحه وشجرته وهو زرعُ والزيتونُ أصلُ قال: ويحتملُ معنيين فالذي هو اليقُّ به عندي، والله تعالى أعلم، أن لا يحكم بأن يكونَ زيتاً، ولكن يحكم بأن يكونَ دهنًا من الأدهانِ فيجوزُ أن يباعَ الواحدُ منه بالاثنتين من زيتِ الزيتونِ، وذلك أنه إذا قال رجلٌ أَكَلْتُ زيتاً أو اشترَيْتُ زيتاً عرفَ أنه يرادُّ به زيتُ الزيتونِ؛ لأنَّ الاسمَ له دونَ زيتِ الفجلِ، وقد يحتملُ أن يقالَ هو صنفٌ من الزَيْتِ، فلا يباعُ بالزَيْتِ إلا مثلاً بمثلٍ والسَّلِيطُ دهنُ الجلجلانِ وهو صنفٌ غيرُ زيتِ الفجلِ وغيرِ زيتِ الزيتونِ، فلا بأسَ بالواحدِ منه بالاثنتين من كلِّ واحدٍ منهما.

وكذلك دهنُ البَرِّ والحبوبِ كُلِّها، كُلُّ دهنٍ منه خالفَ دهنٌ غيره دهنُ الصَّنوبرِ ودهنُ الحَبِّ الأخضرِ ودهنُ الخردلِ ودهنُ السَّمسمِ ودهنُ نوى المشمشِ ودهنُ اللُّوزِ ودهنُ الجوزِ فكلُّ دهنٍ من هذه الأدهانِ خرجَ من حبةٍ أو ثمرةٍ، فاختلفَ ما يخرجُ من تلكِ الثمرةِ أو تلكِ الحبةِ أو تلكِ العجمةِ فهو صنفٌ واحدٌ، فلا يجوزُ إلا مثلاً بمثلٍ بدأً، وكلُّ صنفٍ منه خرجَ من

قال الرَّبِيعُ: قال الشافعي: الحنطة جنسٌ، وإن تفاضلت وتباينت في الأسماء كما يتباين الذهبُ، ويتفاضلُ في الأسماء، فلا يجوزُ ذهبٌ بذهبٍ إلا مثلاً بمثلٍ وزناً بوزنٍ يبدأً يبدأً وأصلُ الحنطة الكيلُ، وكلُّ ما كانَ أصله كيلاً لم يَجُزْ أن يباعَ بمثله وزناً بوزنٍ ولا وزناً بكيلٍ قال: ولا بأسٌ بالحنطة مثلاً بمثلٍ وبدأً يبدأً، ولا يفرقان حتى يتقابضا، وإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيعُ بينهما كما يكونُ ذلك في الذهبِ بالذهبِ لا يختلفُ قال: ولا بأسٌ بحنطةٍ جيدةٍ يسوى مدّها ديناراً بحنطةٍ رديئةٍ لا يسوى مدّها سدين ديناراً ولا حنطةٍ حديثةٍ بحنطةٍ قديمةٍ ولا حنطةٍ بيضاءٍ صافيةٍ بحنطةٍ سوداءٍ قبيحةٍ مثلاً بمثلٍ كيلاً بكيلٍ يبدأً يبدأً، ولا يفرقان حتى يتقابضا إذا كانت حنطةٌ أحدهما صنفًا واحدًا وحنطةٌ بانه صنفًا واحدًا، وكلُّ ما لم يَجُزْ إلا مثلاً بمثلٍ يبدأً يبدأً، فلا خيرٌ في أن يباعَ منه شيءٌ ومعه شيءٌ غيره بشيءٍ آخرٍ لا خيرٌ في مدِّ ثمرٍ عجوةٍ ودرهمٍ بمدِّ ثمرٍ عجوةٍ ولا مدِّ حنطةٍ سوداءٍ ودرهمٍ بمدِّ حنطةٍ محمولَةٍ حتى يكسوَ الطعامُ بالطعامِ لا شيءٌ مع واحدٍ منهما غيرهما أو يشتري شيئاً من غيرِ صنفه ليسَ معه من صنفه شيءٌ.

٨- بابُ في التَّمَرِ بالتَّمَرِ

قال الشافعي: والتَّمَرُ صنفٌ، ولا بأسَ أن يبتاعَ صاعٌ ثمرَ بصاعٍ ثمرٍ يبدأً يبدأً، ولا يفرقان حتى يتقابضا، ولا بأسَ إذا كانَ صاعٌ أحدهما صنفًا واحدًا وصاعٌ الآخرُ صنفًا واحدًا أن يأخذه، وإن كانَ برديٍّ وعجوةٍ بعجوةٍ أو برديٍّ وصيحانيٍّ بصيحانيٍّ ولا خيرٌ في أن يكونَ صاعٌ أحدهما من تمرينِ مختلفين وصاعٌ الآخرُ من تمرٍ واحدٍ ولا خيرٌ في أن يتبايعا التَّمَرُ بالتَّمَرِ موزوناً في جلالٍ كانَ أو قربَ أو غير ذلك، ولو طرحت عنه الجلالُ والقربُ لم يَجُزْ أن يباعَ وزناً، وذلك أن وزنَ التمرِ يتباينُ، فيكونُ صاعٌ وزنه أرتالاً وصاعٌ آخرُ وزنه أكثرُ منها، فلو كيلاً كانَ، صاعٌ بأكثرَ من صاعٍ كيلاً، وهكذا كُلُّ كيلٍ لا يجوزُ أن يباعَ بمثله وزناً، وكلُّ وزنٍ، فلا يجوزُ أن يباعَ بمثله كيلاً، وإذا اختلف الصنفان، فلا بأسَ أن يبتاعَ كيلاً، وإن كانَ أصله الوزنُ وجزافاً؛ لأنَّنا إنما نأمرُ ببيعه على الأصلِ كراهيةَ التفاضلِ، فإذا كانَ ما يجوزُ فيه التفاضلُ، فلا نبالي كيفَ تبايعاه إن تقابضا قبل أن يفرقا.

٩- بابُ ما في معنى التَّمَرِ

قال الشافعي: وهكذا كُلُّ صنفٍ يابسٍ من المأكولِ

حبة أو ثمرة أو عجمة، فلا بأس به في غير صنفه الواحد منه بالاثني ما لم يكن نسيئة لا بأس بدهن خردل بدهن فجبل ودهن خردل بدهن لوز ودهن لوز بدهن جوز، اردد أصوله كله إلى ما خرج منه، فإذا كان ما خرج منه واحداً فهو صنف كالخنطة صنف.

وإذا خرج من أصلين مفترقين فهما صنفان مفترقان كالخنطة والتمر فعلى هذا جميع الأدهان المأكولة والمشروبة للغذاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كهل في التمر والخنطة سواء؛ فإن كان من هذه الأدهان شيء لا يؤكل، ولا يشرب بحال أبداً لدواء ولا لغيره فهو خارج من الربا، فلا بأس أن يباع واحداً منه بعشرة منه يبدأ بيد ونسيئة، وواحد منه بواحد من غيره وبأثنين يبدأ بيد ونسيئة إنما الربا فيما أكل أو شرب بحال، وفي الذهب والورق.

فإن قال قائل: قد يجمعها اسم الدهن قيل.

وكذلك يجمع الخنطة والذرة والأرز اسم الحب، فلما تبين الفصل في بعضه على بعض يبدأ بيد، وليس للأدهان أصل اسم موضوع عند العرب إنما سميت بمعاني أنها تنسب إلى ما تكون منه فأما أصولها من السمسسم والحب الأخضر وغيره فموضوع له أسماء كأسماء الخنطة لا بمعان.

فإن قيل فالحب الأخضر بمعنى فاسمه عند من يعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي إذا لقيت رجلاً.

فقلت له: عسل علم أن عسل النحل صنف، وقد سميت أشياء من الخلاوة تسمى بها عسلاً، وقالت العرب للحديث الحلو حديث معسول، وقالت للمرأة الحلوة الوجه معسولة الوجه، وقالت فيما التذت هذا عسل، وهذا معسول، وقال رسول الله ﷺ: لا يجزى لك حتى تذوقي عُسَيْلَتِهِ يعني يجامعها؛ لأن الجماع هو المستحلى من المرأة، فقالوا لكل ما استحلوه عسل ومعسول على معنى أنه يستحلى استحلاء العسل قال فعسل النحل المنفرد بالاسم دون ما سواه من الحلو، وإنما سميت على ما وصفت من الشبه والعسل فطرة الخالق لا صنعة للأدمنين فيه، وما سواه من الحلو، وإنما يستخرج من قصب أو ثمرة أو حبة كما تستخرج الأدهان، فلا بأس بالعسل بعصير قصب السكر؛ لأنه لا يسقى عسلاً إلا على ما وصفت، وإنما يقال عصير قصب، ولا بأس بالعسل بعصير العنب ولا برُب العنب، ولا بأس بعصير العنب بعصير قصب السكر؛ لأنهما محدثان، ومن شجرتين مختلفتين.

وكذلك رب التمر برُب العنب متفاضلاً، وهكذا كل ما استخرج من شيء؛ فكان حلواً فأصله على ما وصفت عليه أصول الأدهان مثل عصير الرمان بعصير السفرجل وعصير التفاح بعصير اللوز، وما أشبه هذا، فعلى هذا الباب كله وقياسه،

ولا يجوز منه صنف بمثل إلا يبدأ بيد وزناً بوزن إن كان يوزن وكلاً إن كان أصله الكيل بكيل، ولا يجوز منه مطبوخ ببيء بحال؛ لأنه إذا كان إنما يذخر مطبوخاً فأعطيت منه نيباً بمطبوخ فالتيء إذا طبخ ينقص فيدخل فيه نقصان في التيء، فلا يحل إلا مثلاً بمثل، ولا يباع منه واحد بآخر مطبوخين معاً؛ لأن النار تبلغ من بعضه أكثر مما تبلغ من بعض، وليس للمطبوخ غاية ينتهي إليها كما يكون للتمر في اليسر غاية ينتهي إليها، وقد يطبخ فيذهب منه جزء من مائة جزء ويطبخ فيذهب منه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً، فلا يجوز أن يباع منه مطبوخ بمطبوخ لما وصفت ولا مطبوخ ببيء، ولا يجوز إلا نية ببيء.

فإن كان منه شيء لا يعصر إلا مشوباً بغيره لم يجز أن يباع بصنفه مثلاً بمثل؛ لأنه لا يدري ما حصّة المشوب من حصّة الشيء المبيع بعينه الذي لا يحل الفضل في بعضه على بعض.

١١- باب المأكول من صنفين شيب أحدهما

بالآخر

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: وفي السنة خير نصاً ودلالة بالقياس عليها أنه إذا اختلف الصنفان، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يبدأ بيد ولا خير فيه نسيئة، وذلك في حديث عبادة بن الصامت بين، وما سواه قياس عليه في مثل معناه، ولا بأس بمد حنطة بمدّي شعير ومد حنطة بمدّي أرز ومد حنطة بمدّي ذرة ومد حنطة بمدّي تمر ومد تمر بمدّي زبيب ومد زبيب بمدّي ملح ومد ملح بمدّي حنطة والملح كله صنف ملح جبل وبحر، وما وقع عليه اسم ملح، وهكذا القول فيما اختلفت أجناسه، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يبدأ بيد ولا خير فيه نسيئة مثل الذهب بالفضة سواء لا يختلفان فعلى هذا الباب كله وقياسه، وكل ما سكت عنه مما يؤكل أو يشرب بحال أبداً يباع بعضه ببعض صنف منه بصنف فهو كالذهب بالذهب أو صنف بصنف يخالفه فهو كالذهب بالورق لا يختلفان في حرف، ولا يكون الرجل لازماً للحديث حتى يقول هذا؛ لأن مخرج الكلام فيما حل بيعه وحرم من رسول الله ﷺ واحد، وإذا تفرق المتبايعان الطعام بالطعام قبل أن يتقاضا انتقض البيع بينهما قال والعسل كله صنف واحد، فلا بأس بواحد منه بواحد يبدأ بيد ولا خير فيه متفاضلاً يبدأ بيد ولا مستوي ولا متفاضلاً نسيئة، ولا يباع عسل بعسل إلا مصفّين من الشمع، وذلك أن الشمع غير العسل، فلو يباع وزناً، وفي أحدهما الشمع كان العسل باقلاً منه.

وكذلك لو باعه وزناً، وفي كل واحد منهما شمع لم يخرج من أن يكون ما فيهما من العسل من وزن الشمع مجهولاً، فلا

يجوز مجهول بمجهول، وقد يدخلهما أنهما غسل بمغسل متفاضلاً. وكذلك لو بيعا كيلاً بكيل ولا خير في مد حنطة فيها فصل أو فيها حجارة أو فيها زوان بمد حنطة لا شيء فيها من ذلك أو فيها تبن؛ لأنها الحنطة بالحنطة متفاضلة ومجهولة كما وصفت في الغسل بالغسل، وهكذا كل صنف من هذه خلطه غيره مما يقدر على تمييزه منه لم يميز بعضه ببعض إلا خالصاً مما يخلطه إلا أن يكون ما يخلط الكيل لا يزيد في كيله مثل قليل التراب، وما دق من تبنه؛ فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كيله فاما الوزن، فلا خير في شيء من هذا فيه؛ لأن كل هذا يزيد في الوزن، وهكذا كل ما شابه غيره فيبيع واحد منه بواحد من جنسه وزناً بوزن، فلا خير فيه.

وإن بيع كيلاً بكيل؛ فكان ما شابه ينقص من كيل الجنس، فلا خير فيه مثل ما وصفت من الحنطة معها شيء منحنطة وهي مثل لبن خلطه ماء بلبن خلطه ماء أو لم يخلطه، وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها ما معاً من الماء، فيكون اللبن باللبن متفاضلاً.

١٢ - باب الرطب بالتمر

قال الشافعي: الرطب يعود تمرأ ولا أصل للتمر إلا الرطب، فلما نهى رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر، وكان في الخبر عنه أن نهيه عنه أنه نظر في المعتقب، وكان موجوداً في سنته تحريم التمر بالتمر وغيره من المأكول إلا مثلاً بمثل قلنا به على ما قاله وفسر لنا معناه، قلنا لا يجوز رطب برطب؛ لأنه إذا نظر فيه في المعتقب، فلا يخرج من الرطب بالرطب أبداً من أن يباع مجهول الكيل إذا عاد تمرأ ولا خير في تمر بتمر مجهول الكيل معاً ولا أحدهما مجهول؛ لأن نقصانهما أبداً يختلف، فيكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما أكثر كيلاً من الآخر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا.

قال: فإذا كان هذا هكذا لم يميز أن يباع رطب منه كيلاً برطب لما وصفت قياساً على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحشيته وطائره وإنسبه لا يجل الفضل في بعضه على بعض، ولا يجل حتى يكون مثلاً بمثل وزناً بوزن ويكون يابساً ويختلف، فيكون لحم الوحش بلحم الطير واحد باتنين وأكثر ولا خير في تمر نخل برطب نخله بخرص ولا بتجر ولا غيره فالقسم والمبادلة، وكل ما أخذ له عوض مثل البيع، فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلاً رطباً في نخله ولا في الأرض، ولا يبادل به؛ لأن كلهما في معنى البيع ههنا إلا العرايا المخصوصة، وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطباً، ثم يبس، فلا يجوز فيه إلا ما

جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك، وهكذا ما كان رطباً فركب وتفتح وتين وعنب وإجاص وكثري وفاكهة لا يباع شيء منها بشيء رطباً ولا رطب منها بيبس ولا جزاف منها بمكيل، ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجرها؛ لأن حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالرطب، وهكذا كل مأكول لو ترك رطباً يبس فينقص، وهكذا كل رطب لا يعود تمرأ بحال، وكل رطب من المأكول لا ينفع يابساً بحال مثل الخربز والقشأ والخيار والفقوس والجزر والأترج لا يباع منه شيء بشيء من صنفه وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل لمعنى ما في الرطوبة من تغييره اختلاف الصنفان منه، فلا بأس بيطبخ بقثاء متفاضلاً جزافاً، ووزناً وكيفما شاء إذا أجزت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافاً؛ لأنه لا معنى الجزاف يجرمه إلا التفاضل والتفاضل فيهما مباح، وهكذا جزر بأترج ورطب بعنب في شجره وموضوعاً جزافاً ومكيلاً كما قلنا فيما اختلف أصنافه من الحنطة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا يخالفه، وفي كل ما خرج من الأرض من مأكول، ومن مشروب والرطب من المأكول والمشروب وجهان: أحدهما يكون رطباً، ثم يترك بلا عمل من عمل آدميين وغيره عن بنية خلقتة مثل ما يطبخ فتقصه النار ويمجل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرأ واللحم يقدد بلا طبخ وغيره ولا عمل شيء حل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يميز أن يباع منه رطب بيبس من صنفه وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل ولا رطب برطب وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة يأكلها آدميون، فلا يجوز رطب بيبس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفته من الاستدلال بالسنة.

١٣ - باب ما جاء في بيع اللحم

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضائن بلحم ضائن رطلاً برطل أحدهما يابس والآخر رطب ولا كلاهما رطب؛ لأنه لا يكون اللحم ينقص نقصاناً واحداً لاختلاف خلقتة ومراعيه التي يقتضي منها لحمه، فيكون منها الرخص الذي ينقص إذا يبس نقصاناً كثيراً والغليظ الذي يقل نقصه، ثم يختلف غلظهما باختلاف خلقتة ورخصهما باختلاف خلقتة، فلا يجوز لحم أبداً إلا يابساً قد بلغ إناء يبيسه وزناً بوزن من صنف واحد كالتمر كيلاً بكيل من صنف واحد ويداً بيد، ولا يفرقان حتى يتقابضا.

فإن قال قائل: فهل يختلف الوزن والكيل فيما بيع يابساً؟ قيل: يجتمعان ويختلفان.

فإن قيل: قد عرفنا حيث يجتمعان فأين يختلفان؟

قيل: التمر إذا وقع عليه اسم اليبس، ولم يبلغ إناء يبيسه فبيع كيلاً بكيل لم ينقص في الكيل شيئاً.

وإذا ترك زماناً نقص في الوزن؛ لأن الجفوف كلما زاد فيه كان أنقص لوزنه حتى يتناهى قال: وما بيع وزناً، وإنما قلت في اللحم لا يباع حتى يتناهى جفوفه؛ لأنه قد يدخله اللحم باللحم متفاضل الوزن أو مجهولاً، وإن كان ببلاد نديّة؛ فكان إذا ييس، ثم أصابه الندى رطب حتى يثقل لم يبع وزناً بوزن رطباً من ندى حتى يعود إلى الجفوف وحاله إذا حدث الندى فزاد في وزنه كحاله الأولى، ولا يجوز أن يباع حتى يتناهى جفوفه كما لم يجوز في الابتداء والقول في اللحمين المختلفين واحد من قولين أحدهما أن لحم الغنم صنف ولحم الإبل صنف ولحم البقر صنف ولحم الطّاء صنف ولحم كل ما تفرقت به أسماء دون الأسماء الجامعة صنف فيقال كلّه حيوان وكلّه دواب وكلّه من بهيمة الأنعام فهذا جماع أسمائه كلّ، ثم تفرق أسمائه فيقال لحم غنم ولحم إبل ولحم بقر ويقال لحم طّاء ولحم أرانب ولحم يربيع ولحم ضباغ ولحم ثعالب، ثم يقال في الطير هكذا لحم كراكي ولحم حباريات ولحم حجل ولحم يعاقيب، وكما يقال طعام، ثم يقال حنطة وذرة وشعير وأرز، وهذا قول يصح وينقاس فمن قال هذا قال الغنم صنف ضأنها ومعزها وصغار ذلك وكباره وإنائه وفحوله وحكمها أنها تكون مثل البر المتفاضل صنفاً والتمر المتباين المتفاضل صنفاً، فلا يباع منه يابس منتهى اليبس يابس مثله إلا وزناً بوزن يداً بيد، وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض يداً بيد وزناً بوزن لم يكن للوزن معنى إلا أن يعرف المتبايعان ما اشتريا وباعا، ولا بأس به جزافاً وكيف شاء ما لم يدخله نسيئة كما قلنا في التمر بالزبيب والحنطة بالذرة، ولا يختلف ذلك، ثم هكذا القول في لحم الأنيس والوحش كلّ، فلا خير في لحم طير بلحم طير إلا أن ييس منتهى اليبس وزناً بوزن يداً بيد كما قلنا في لحم الغنم، ولا بأس بلحم ظي بلحم أرنب رطباً برطباً وباساً بيبس مثلاً بمثل وبأكثر وزناً بجزاف وجزافاً بجزاف لاختلاف الصنفين.

وهكذا الحيتان كلّ لا يجوز فيه أن أقول هو صنف؛ لأنه ساكن الماء، ولو زعمته زعمت أن ساكن الأرض كلّ صنف وحشيه وإنسيه أو كان أقل ما يلزمي أن أقول ذلك في وحشيه؛ لأنه يلزمه اسم الصيّد، فإذا اختلف الحيوان فكل ما ملكه ويصير لك، فلا بأس برطل من أحدهما برطل من الآخر يداً بيد ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس فيه يداً بيد وجزافاً بجزاف وجزافاً بوزن ولا خير في رطل لحم حوت ملكه رطباً برطل لحم ملكه رطباً ولا أحدهما رطب والآخر يابس ولا خير فيه حتى يملح ويصفى ويتهي نقصانه وجفوف ما كثر لحمه منه أن يملح ويسيل ماؤه

فذلك انتهاء جفوفه، فإذا انتهى بيع رطباً برطل وزناً بوزن يداً بيد من صنف، فإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد، ولا خير فيه نسيئة، وما رقب لحمه من الحيتان إذا وضع جف جفوفاً شديداً، فلا خير في ذلك حتى يبلغ إياه من الجفوف ويباع الصنف منه بمثله وزناً بوزن يداً بيد، وإذا اختلف فالقول فيه كما وصفت قبله يباع رطباً جزافاً برطباً جزافاً وباس جزافاً ومتفاضل في الوزن فعلى هذا، هذا الباب كلّه وقياسه لا يختلف والقول الثاني في هذا الوجه أن يقال اللحم كلّ صنف كما أن التمر كلّ صنف، ومن قال: هذا لزمه عندي أن يقول في الحيتان؛ لأن اسم اللحم جامع لهذا القول، ومن ذهب هذا المذهب لزمه إذا أخذه بجماع اللحم أن يقول هذا كجماع التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صنفاً، وهذا مما لا يجوز لأحد أن يقوله عندي، والله تعالى أعلم، فإن ذهب إلى أن حالفاً لو حلف أن لا يأكل لحماً حنث بلحم الإبل حنثه بلحم الغنم وكذلك لو حلف أن لا يأكل تمرأ حنث بالزبيب حنثه بالتمر وحنثه بالفرسك، وليس الأيمان من هذا بسبيل الأيمان على الأسماء والبيوع على الأصناف والأسماء الخاصة دون الأسماء الجامعة، والله تعالى أعلم.

١٤- باب ما يكون رطباً أبداً

قال الشافعي رحمه الله: الصنف من المأكول والمشروب الذي يكون رطباً أبداً إذا ترك لم ييس مثل الزيت والسمن والشحج والأدهان واللبن والحلّ وغيره مما لا يتهي ييس في مدّة جاءت عليه أبداً إلا أن يرد فيجمد بعضه، ثم يعود ذاتاً كما كان أو بأن يقلب بأن يعقد على نار أو يحمل عليه يابس فيصير هذا يابساً بغيره وعقد نار فهذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطباً بمعنيين أحدهما: أن رطوبة ما ييس من التمر رطوبة في شيء خلق مستجسداً إنما هو رطوبة طراءة كطراءة اغتذائه في شجره وأرضه، فإذا زایل موضع الاغتذاء من منبته عاد إلى اليبس، وما وصفت رطوبة خرجة من إناث الحيوان أو ثمر شجر أو زرع قد زایل الشجر والزرع الذي هو لا يتقص بمزايلة الأصل الذي هو فيه نفسه، ولا يخف به بل يكون ما هو فيه رطباً من طباع رطوبته والثاني أنه لا يعود يابساً كما يعود غيره إذا ترك مدّة إلا بما وصفت من أن يصرف بإدخال غيره عليه بخلطه وإدخال عقد النار على ما يعقد منه، فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التي رطوبته تنقص إلى جفوفه إذا ترك بلا عمل آدميين لم يجوز أن نقيسه عليه وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه؛ لأننا كذلك نجد في كل أحواله لا منتقلاً إلا بنقل غيره، قلنا لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما كان حلياً أو رائباً أو حامضاً

إخراجها ولا ثمرة لا يقدر آدمي على إخراجها.

فإن قال قائل: كيف أجزت لبن الشاة بالشاة، وقد يكون منها اللبن؟

قال: فيقال: إن الشاة نفسها لا ربا فيها؛ لأنها من الحيوان، وليس بمأكول في حاله التي يباع فيها إنما تؤكل بعد الذبح والسلخ والطبخ والتجفيف، فلا تنسب الغنم إلى أن تكون مأكولة إنما تنسب إلى أنها حيوان.

قال: والآدم كلها سواء السمن واللبن والشيرج والزيت وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يداً بيد إذا كان من صنف واحد فزيت الزيتون صنف وزيت الفجل صنف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصفت واحداً لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يداً بيد، وإذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على بعض يداً بيد، ولم يجوز نسيئة، ولا بأس بدهن الحب الأخضر بدهن الشيرج متفاضلاً يداً بيد ولا خير فيه نسيئة قال والأدهان التي تشرب للدواء عندي في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الأدهان، وما كان من الأدهان لا يؤكل، ولا يشرب بحال فهو خارج من حد الربا وهو في معنى غير المأكول والمشروب لا ربا في بعضه على بعض يداً بيد ونسيئة ويحل أن يباع إذا كانت فيه منفعة، ولم يكن محرماً فأمّا ما فيه سم أو غيره، فلا خير في شرائه ولا يبيعه إلا أن يكون يوضع من ظاهر فيبرأ، فلا يخاف منه التلف فيشتري للمنفعة فيه.

قال: وكل ما لم يجوز أن يتبايع إلا مثلاً بمثل وكيلاً بكيلى يداً بيد وزناً بوزن فالقسم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم ثمرة نخيل في شجرة رطباً، ولا يابساً ولا عنب كرم ولا حب حنطة في سنبلة ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا.

وكذلك لا يشتري بعضه ببعض، ولا يبادل بعضه ببعض؛ لأن هذا كله في معنى الشراء قال: وكذلك لا يقسمان طعاماً موضوعاً بالأرض بالخزر حتى يقسماه بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال ولست أنظر في ذلك إلى حاجة رجل إلى ثمر رطب؛ لأنني لو أجزته رطباً للحاجة أجزته يابساً للحاجة وبالأرض للحاجة، ومن احتاج إلى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أصله، وليس يحل بالحاجة محرّم إلا في الضرورات من خوف تلف النفس فأمّا غير ذلك، فلا أعلمه يحل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء.

فإن قال قائل: فكيف أجزت الخرص في العنب والتخل، ثم تؤخذ صدقته كيلاً ولا تجوز أن يقسم بالخرص؟
قيل: له إن شاء الله تعالى لا فتراق ما تؤخذ به الصدقات

ولا حامض بحليب ولا حليب برائب ما لم يخلطه ماء، فإذا خلطه ماء، فلا خير فيه إذا خلط الماء أحد اللبنين أو كليهما؛ لأن الماء غش لا يتميز، فلو أجزناه أجزنا الغرّة، ولو تراضيا به لم يجوز من قبل أنه ماء ولبن مختطان لا تعرف حصّة الماء من اللبن فنكون أجزنا اللبن باللبن مجهولاً أو متفاضلاً أو جامعاً لهما، وما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجوز أن يتبايع إلا معلوماً كله كيلاً بكيل أو وزناً بوزن فجما عليم بيع اللبن باللبن أنه يجوز كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحداً منهما ماء ويردان خلطهما ماء أو واحداً منهما، ولا يجوز إذا كان اللبن صنفًا واحداً إلا يداً بيد مثلاً بمثل كيلاً بكيل والصنف الواحد لبن الغنم ماعزه وضائنه والصنف الذي يخالفه البقر درباتيه وعريته وجواميسه والصنف الواحد الذي يخالفهما معاً لبن الإبل أواركها وغواديه ومهرتها ويختها وعرايها وأراه، والله تعالى أعلم، جائز أن يباع لبن الغنم بلبن البقر ولبن البقر بلبن الإبل؛ لأنها مختلفة متفاضلاً ومستويًا وجزافاً وكيف ما شاء المتبايعان يداً بيد لا خير في واحد منهما بالآخر نسيئة ولا خير في لبن مغلي بلبن على وجهه؛ لأن الإغلاء ينقص اللبن ولا خير في لبن غنم باقظ غنم من قبل أن الأقط لبن معقود، فإذا بعث اللبن بالأقط أجزت اللبن باللبن مجهولاً ومتفاضلاً أو جمعتهما معاً، فإذا اختلف اللبن والأقط، فلا بأس بلبن إبل باقظ غنم ولبن بقر باقظ غنم لما وصفت من اختلاف اللبنين يداً بيد ولا خير فيه نسيئة قال: ولا أحب أن يشتري زبداً من غنم بلبن غنم؛ لأن الزبد شيء من اللبن وهما مأكولان في حالها التي يتبايعان فيها ولا خير في سمن غنم يزيد غنم بحال؛ لأن السمن من الزبد يبيع متفاضلاً أو مجهولاً وهما مكيّلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان، ومن صنف واحد، وإذا اختلف الزبد والسمن؛ فكان زبد غنم يزيد بقر أو سمن غنم يزيد بقر، فلا بأس باختلافهما بأن يباعا كيف شاء المتبايعان إذا تقابضا قبل أن يفرقا.

قال: ولا بأس بلبن بشاة يداً بيد ونسيئة إذا كان أحدهما نقداً واللبن منهما موصوفاً قال: وإن كانت الشاة لبوناً، وكان اللبن لبن غنم، وفي الشاة حين يتبايع لبن ظاهر يقدر على حله في ساعته تلك، فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبناً لا أدري كم حصته من اللبن الذي اشترت به نقداً، وإن كان اللبن نسيئة فهو أفسد للبيع.

فإن قال قائل: وكيف جعلت اللبن وهو مغيب حصّة من الثمن؟

قيل: فإن رسول الله ﷺ جعل للنبي المصرة حصّة من الثمن، وإنما اللبن في الضروع كاللوز والجوز الرائع في قشره فيستخرجه صاحبه إذا شاء، وليس كمولود لا يقدر آدمي على

أن يترك مدة يطول في مثلها، فلا خير فيه، من قبل أنه لا يتميز البيع منه من الحادث الذي لم يبيع، ولا يباع إلا جزة جزة عند جزائها، كما قلنا في القصب.

١٥- باب الآجال في الصرف

١١٩٥- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ

أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِوَافَّةٍ وَيَنَارٍ. قَالَ: فَذَعَانِي طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِي خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ، أَوْ حَتَّى تَأْتِي خَازِنَتِي مِنَ الْعَابَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ، فَقَالَ عُمَرُ لَا وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالشُّعِيرُ بِالشُّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. [أهدم]

قال الشافعي: قراته على مالك صحيحاً لا شك فيه، ثم طال علي الزمان، ولم أحفظ حفظاً، فشككت في خازني أو خازني؛ وغيري يقول عنه: خازني.

١١٩٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ

بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، وَقَالَ: "حَتَّى يَأْتِي خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ" فَحَقَّقْتُهُ لَا شَكَّ فِيهِ. [تقدم]

١١٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَبِيعُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَبِيعُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ. [أخرجه مالك (٢/٦٣٢-٦٣٣)، البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤)،

الزمذري (١٢٤١)، الساجي (٧/٢٧٨-٢٧٩)]

قال الشافعي: فحديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد

الخدري عن رسول الله ﷺ، يدلان على معان، منها تحريم الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، ولا يباع منها غائب بناجز وحديث عمر يزيد على حديث أبي سعيد الخدري، أن الذي حرّم

والبيوع والقسم؛ فإن قال فافرق بين الصدقات وغيرها.

قلت: أرايت رجلين بينهما ثمر حائط لأحدهما عشرة والآخر تسعة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أردته أياكون له ذلك؟

فإن قال: لا، ولكنه شريك في كل شيء منه رديء أو جيد بالقسم.

قلنا: فالجور ومصرأ الفارة؟

فإن قال: نعم، قيل فالصدق لا يأخذ الجور ولا مصرأ الفارة، ويكون له أن يأخذ وسط التمر، ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خرساً إنما يأخذها كيلاً والمقتسمان يأخذان كل واحد منهما خرساً فيأخذ أحدهما أكثر مما يأخذ الآخر ويأخذ كل واحد منهما مجوهر الكيل أو رأيت لو كان بين رجلين غنم لأحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة ثنية أكان على صاحب ربع العشر إن أراد القسم أن يأخذ شاة ثنية قيمتها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن؟

فإن قال: لا.

قيل فهذا على المصدق أو رأيت لو كانت المسألة مجالها والغنم كلها أو أكثرها دون الثنية وفيها شاة ثنية أياخذها؟

فإن قال: لا يأخذ إلا شاة بقيمة، ويكون شريكاً في منخض الغنم ومرفعه قيل فالصدق يأخذها، ولا يقاس بالصدقة شيء من البيوع ولا القسم، المقاسم شريك في كل شيء مما يقاسم أبداً إلا أن يكون مما يكال من صنف واحد أو بقيته إذا اختلف الأصناف مما لا يكال، ولا يوزن، ويكون شريكاً فيما يكال أو يوزن بقدر حقه مما قل منه أو أكثر، ولا يقسم الرجلان الثمرة بلحاً ولا طلعاً ولا بسرّاً ورطباً، ولا تمرّاً بحال؛ فإن فعلاً، ففانت طلعاً أو بسرّاً أو بلحاً، فعلى كل واحد منهما قيمة ما استهلك، يرده ويقسمانه قال: وهكذا كل قسم فاسد يرجع على من استهلكه بمثل ما كان له مثل وقيمة، ما لم يكن له مثل قال: ولو كانت بين رجلين لخل ثمرة فدعوا إلى اقتسامها قيل لهما إن شتما قسمنا بينكما بالكيل.

قال: والبقل الماكول كله سواء، لا يجوز الفضل في بعضه على بعض، فلا يجوز أن يبيع رجل رجلاً ركباً هندياً، بركب هندياً، ولا باكراً، ولا يصلح إلا مثلاً بمثل، ولكن ركباً هندياً، بركب جرجير، وركب جرجير، بركب سلق، وركب سلق، بركب كراث، وركب كراث، بركب جرجير، إذا اختلف الجنس، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض، يداً بيد، ولا خير فيه نسيئة.

ولا يجوز أن يباع منه شيء إلا بجزء مكانه، فاما أن يباع على

وسواء تركه ناسياً أو عامداً في فساد البيع، فإذا اختلف الصنفان من هذا، وكان ذهباً بورق أو قرأ بزيب، أو حنطة بشعير، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض، يداً بيد لا يفرقان من مقامهما الذي تباعا فيه حتى يتقابضا؛ فإن دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتقابضا جميع المبيع، فسد البيع كله، ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما، ولا بأس أن يصطحبا من مجلسهما إلى غيره ليوفيه؛ لأنهما حينئذ لم يفرقا وحده الفرق أن يفرقا بأبدانها وحده فساد البيع، أن يفرقا قبل أن يتقابضا، وكل ما كور ومشروب من هذا الصنف قياساً عليه، وكلما اختلف الصنفان، فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافاً؛ لأن أصل البيع إذا كان حلالاً بالجزاف، وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالاً، فليس في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر، ولا يدري أيهما أكثر؟ فإذا عمدت أن لا أبالي أيهما كان أكثر، فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر.

قال الشافعي: فلا يجوز أن يشتري ذهباً فيه حشو، ولا معه شيء غيره بالذهب، كان الذي معه قليلاً أو كثيراً؛ لأن أصل الذي نذهب إليه، أن الذهب بالذهب مجهول أو متفاضل، وهو حرام من كل واحد من الوجهين، وهكذا الفضة بالفضة، وإذا اختلف الصنفان، فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر، ومع الآخر شيء، ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة منظومة بخرز؛ لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب والورق، ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة منظومة بخرز؛ لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب والورق، ولا بأس بالتفاضل فيهما، وكل واحد من الميعين بمحضته من الثمن.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل الدينار بعشرين درهماً، فقبض تسعة عشر، ولم يجد درهماً، فلا خير في أن يفرق قبل أن يقبض الدرهم، ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بمحضتها من الدينار ويناقضه بمحضه الدرهم من الدينار، ثم إن شاء أن يشتري منه بفضل الدينار مما شاء، ويتقابض قبل أن يفرق، ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده، يأخذه متى شاء.

قال الربيع: قال أبو يعقوب البوطي: ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضراً.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل من الرجل ديناراً بعشرة دراهم، أو دنابر بدرهم، فوجد فيها درهماً زائفاً، فإن كان زافاً من قبل السكة أو قبح الفضة، فلا بأس على المشتري أن يقبله، وله رده؛ فإن رده رد البيع كله؛ لأنها بيعة واحدة، وإن شرط عليه أن له رده، فالبيع جائز، وذلك له، شرطه أو لم يشرطه.

وإن شرط أنه لا يرده الصرف فالبيع باطل، إذا عقد على هذا عقدة البيع.

رسول الله ﷺ فما سمي من المأكول المكيل كالذي حرم في الذهب والورق، سواء لا يختلفان، وقد ذكر عبادة عن النبي ﷺ مثل معناه، وأكثر وأوضح.

قال الشافعي: وإنما حرّمنا غير ما سمي رسول الله ﷺ من المأكول والمكيل؛ لأنه في معنى ما سمي رسول الله ﷺ منه.

وكذلك حرّمنا المأكول والموزون؛ لأن الكيل في معنى الوزن؛ لأنه بيع معلوم عند البائع والمشتري، بمثل ما علم بالكيل أو أكثر؛ لأن الوزن أقرب من الإحاطة من الكيل، فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الإحاطة منهما، فاجتمعا على أنه أريد بهما أن يكونا معلومين، وأنهما مأكولان؛ فكان الوزن قياساً على الكيل في معناه، وما أكل من الكيل، ولم يسم، قياساً على معنى ما سمي من الطعام، في معناه.

قال الشافعي: ولم يجوز أن يقاس الوزن من المأكول على الوزن من الذهب؛ لأن الذهب غير مأكول.

وكذلك الورق لو قسناه عليه وتركنا المكيل المأكول، قسنا على أبعد منه مما تركنا أن نقيسه عليه، ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبعد ويترك الأقرب ولزمنا أن لا نسلم ديناراً في موزون من طعام أبداً ولا غيره، كما لا يجوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة، ولا أعلم المسلمين اختلفوا في أن الدنانير والدراهم يسلمان في كل شيء، إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر، لا ذهب في ذهب، ولا ورق في ورق، إلا في الفلوس، فإن منهم من كرهه.

١٦ - باب ما جاء في الصرف

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، ولا شيء من المأكول والمشروب، بشيء من صفه إلا سواء بسواء، يداً بيد إن كان مما يوزن، فوزن بوزن، وإن كان مما يكال، فكيل بكيل، ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صفه كيلاً.

ولا شيء أصله الكيل بشيء من صفه وزناً لا يباع الذهب بالذهب كيلاً؛ لأنهما قد يملآن مكياً، ويختلفان في الوزن أو مجهل كم وزن هذا من وزن هذا؟ ولا التمر بالتمر وزناً؛ لأنهما قد يختلفان، إذا كان وزنها واحداً في الكيل، ويكونان مجهولاً من الكيل بمجهول.

ولا خير في أن يفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا، ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء؛ فإن بقي منه شيء، فالبيع فاسد، وسواء كان المشتري مشترياً لنفسه، أو كان وكيلاً لغيره

الأولى، ولم تجز البيعة الثانية، وإن لم يشترط هذا الشرط، ثم أعطاه ديناراً وأقياً فالبيع جائز.

قال الشافعي: وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقاضاه قبل أن يتفرقا، فلا بأس، ومن صرف من رجل صرفاً، فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبضا جميع ما بينهما أرايت لو صرف منه ديناراً بعشرين وقبض منه عشرة، ثم قبض منه بعدها عشرة قبل أن يتفرقا، فلا بأس بهذا.

قال الشافعي: ومن اشترى من رجل فضة بخمسة دنانير ونصف فدفع إليه ستة، وقال خمسة ونصف بالذي عندي ونصف ودعة، فلا بأس به.

قال الشافعي: وإذا وكل الرجل الرجل أن يصرف له شيئاً أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه، فلا يجوز؛ لأن معقولاً أن من وكل رجلاً أن يبيع له، فلم يوكله بأن يبيع له من نفسه كما لو قال له: بع هذا من فلان فباعه من غيره لم يجز البيع؛ لأنه وكله بفلان، ولم يوكله بغيره.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل من الرجل ديناراً بعشرة فوزن له عشرة ونصف، فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة؛ إذا كان في بيعه غير الشرط الأول، وهكذا لو باعه ثوباً بنصف دينار فاعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف دينار ذهباً لم يكن بذلك بأس؛ لأن هذا بيع حادث غير البيع الأول، ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف دينار بدينار كان فاسداً؛ لأن الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب.

قال الشافعي: ومن صرف من رجل دراهم بدينانير فعمزت الدراهم فتسلت منه دراهم فأتمه جميع صرفه، فلا بأس.

قال الشافعي: ولا بأس أن يباع الذهب بالورق جزافاً مضروباً أو غير مضروب؛ لأن أكثر ما فيه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر، وهذا لا بأس به، ولا بأس أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنة، ثم تبيع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنة أو ناقصة؛ لأن كل واحدة من البيعتين غير الأخرى.

قال الربيع لا يفارق صاحبه في البيعة الأولى حتى يتم البيع بينهما.

قال الشافعي: حرّم رسول الله ﷺ الذهب بالذهب، وما حرّم معه إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن يداً بيد، والمكيل من صنف واحد مع الذهب كيلاً بكيل، فلا خير في أن يأخذ منه شيئاً بأقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان أو غير معروفاً والمعروف

قال: وإن كان زافاً من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة، فلا يكون للمشتري أن يقبله، من قبل أنه غير ما اشترى، والبيع منتقض بينهما.

ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم، فإذا قبضها وتفرقا، أودعها إياها، وإذا صرف الرجل شيئاً لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه، ولا يوكل به غيره إلا أن يفسخ البيع، ثم يوكل هذا بأن يصارفه، ولا بأس إذا صرف منه وتقابضا أن يذهب فيزنا الدرهم.

وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الأفراد فيزنها.

وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدرهم، ثم باعه الدينار بدراهم وقبضها منه، فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها، وإذا كان للرجل عند الرجل دنانير ودعية فصارفه فيها، ولم يقر الذي عنده الدنانير أنه استهلكها حتى يكون ضامناً ولا أنها في يده حين صارفه فيها، فلا خير في الصرف؛ لأنه غير مضمون ولا حاضر، وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيطّل الصرف.

قال الشافعي: وإذا رهن الرجل عند الرجل رهناً فتراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره، فلا بأس إن كان الرهن دنانير فاعطاه مكانها دراهم أو عبداً فاعطاه مكانه عبداً آخر غيره، وليس في شيء من هذا بيع فيكره فيه ما يكره في البيوع، ولا غيب مبايعة من أكثر ماله الربا أو ثمن المحرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم كله، وإن بايع رجل رجلاً من هؤلاء لم أفسخ البيع؛ لأن هؤلاء قد يملكون حلالاً، فلا يفسخ البيع ولا تحرم حراماً بيناً إلا أن يشتري الرجل حراماً يعرفه، أو بشئ حرام يعرفه وسواء في هذا المسلم والذمي والحربي، الحرام كله حرام.

وقال: لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب، ولا بأس أن يباع ذهب وثوب بدرهم.

قال الشافعي: وإذا تواعد الرجلان الصرف، فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة، ثم يقرّانها عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعا بها ما شاءا.

قال الشافعي: ولو اشترى أحدهما الفضة، ثم اشرك فيها رجلاً آخر وقبضها المشترك، ثم أودعها إياه بعد القبض، فلا بأس، وإن قال اشركك على أنها في يدي حتى نبيعهما لم يجز.

قال الشافعي: ومن باع رجلاً ثوباً بنصف دينار، ثم باعه ثوباً آخر بنصف دينار حالين أو إلى أجل واحد فله عليه دينار؛ فإن شرط عليه عند البيعة الآخرة أن له عليه ديناراً فالشرط جائز، وإن قال ديناراً لا يعطيه نصفين، ولكن يعطيه واحداً جازت البيعة

ليس يحمل بيعاً، ولا يجرمه؛ فإن كان وهب له ديناراً وأثابه الآخر ديناراً أوزن منه أو انقص، فلا بأس.

قال الشافعي: فأما السلف؛ فإن أسلفه شيئاً، ثم اقتضى منه أقل، فلا بأس؛ لأنه متطوع له بهية الفضل.

وكذلك إن تطوع له القاضي بأكثر من وزن ذهبه، فلا بأس؛ لأن هذا ليس من معاني البيوع.

وكذلك لو كان عليه سلف ذهباً فاشتري منه ورقاً فتقباضاه قبل أن يتفرقا، وهذا كله إذا كان حالاً، فأما إذا كان له عليه ذهب إلى أجل فجاءه بها وأكثر منها، فلا بأس به، كان ذلك عادة أو غير عادة؛ ومن كانت عليه دراهم لرجل وللرجل عليه دنائير فحلت أو لم تحل فطارحها صرفاً، فلا يجوز؛ لأن ذلك دين بدين، وقال مالك رحمه الله تعالى إذا حل فجائز، وإذا لم يحل، فلا يجوز.

قال الشافعي: ومن كان له على رجل ذهباً حالاً فأعطاه دراهم على غير بيع مسمى من الذهب فليس بيع والذهب كما هو عليه، وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه، وإن أعطاه دراهم بدينار منها أو دينارين فتقباضاه، فلا بأس به، ومن أكرى من رجل منزلاً إلى أجل فتطوع له المكثري بأن يعطيه بعض حقه مما أكره به، وذلك ذهب، فلا بأس به، وإن تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب، ولم يحمل الذهب، فلا خير فيه، ومن حل له على رجل دنائير فأقرها عليه إلى أجل أو آجال، فلا بأس به، وله متى شاء أن يأخذها منه؛ لأن ذلك موعود وسواء كانت من ثمن بيع أو سلف، ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها، ثم أبطلها السلطان فليس له إلا مثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باع بها.

قال الشافعي: ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل؛ لأن ذلك ليس مما فيه الربا، ومن أسلف رجلاً دراهم على أنها بدينار أو بنصف دينار فليس عليه إلا مثل دراهمه، وليس له عليه دينار ولا نصف دينار، وإن استسلفه نصف دينار فأعطاه ديناراً، فقال خذ لنفسك نصفه وبيع لي بدراهم، ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب، ولو كان قال له: بعه بدراهم، ثم خذ لنفسك نصفه ورد علي نصفه كانت له عليه دراهم؛ لأنه حينئذ إنما أسلفه دراهم لا نصف دينار.

قال الشافعي: ومن باع رجلاً ثوباً، فقال أبيعك بعشرين من صرف عشرين درهماً بدينار فالبيع فاسد من قبل أن صرف عشرين ثمن غير معلوم بصفة ولا عين.

قال الشافعي: ومن كانت عليه دنائير منجمة أو دراهم فأراد أن يقبضها جملة فذلك له، ومن كان له على رجل فأعطاه

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن يشتري شيء فيه فضة مثل مصحف أو سيف، وما أشبهه بذهب ولا ورق؛ لأن في هذه البيعة صرفاً وبيعاً لا يدرى كم حصّة البيع من حصّة الصرف.

قال الشافعي: ولا خير في شراء تراب المعادن بحال؛ لأن فيه فضة لا يدرى كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاغة سواء، ولا يجوز شراء ما خرج منه يوماً، ولا يومين، ولا يجوز شراؤه بشيء، ومن أسلف رجلاً ألف درهم على أن يصرفها منه بمائة دينار، ففعلاً فالبيع فاسد حين أسلفه على أن يبيعه منه، ويترادان، والمائة دينار عليه مضمونة؛ لأنها بسبب بيع وسلف.

قال الشافعي: ومن أمر رجلاً أن يقضي عنه ديناراً أو نصف دينار فرضي الذي له الدينار بثوب مكان الدينار أو طعام أو دراهم فللقاضي على المقتضى عنه الأقل من دينار أو قيمة ما قضى عنه، ومن اشترى حلياً من أهل الميراث على أن يقاصوه من دين كان له على الميت، فلا خير في ذلك.

قال أبو يعقوب: معناها عندي أن يبيعه أهل الميراث، وأن لا يقاصوه عند الصفة، ثم يقاصوه بعد، فلا يجوز؛ لأنه اشترى أولاً حلياً بذهب أو ورق إلى أجل وهو قول أبي محمد.

قال الشافعي: ومن سأل رجلاً أن يشتري فضة ليشركه فيه وينقد عنه، فلا خير في ذلك كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك.

قال الشافعي: الشركة والتولية يبان من البيوع يحملها ما يحمل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع، فإن وكل رجل رجلاً حلياً

قال الشافعي: ومن كان له على رجل ذهباً حالاً فأعطاه دراهم على غير بيع مسمى من الذهب فليس بيع والذهب كما هو عليه، وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه، وإن أعطاه دراهم بدينار منها أو دينارين فتقباضاه، فلا بأس به، ومن أكرى من رجل منزلاً إلى أجل فتطوع له المكثري بأن يعطيه بعض حقه مما أكره به، وذلك ذهب، فلا بأس به، وإن تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب، ولم يحمل الذهب، فلا خير فيه، ومن حل له على رجل دنائير فأقرها عليه إلى أجل أو آجال، فلا بأس به، وله متى شاء أن يأخذها منه؛ لأن ذلك موعود وسواء كانت من ثمن بيع أو سلف، ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها، ثم أبطلها السلطان فليس له إلا مثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باع بها.

قال الشافعي: ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل؛ لأن ذلك ليس مما فيه الربا، ومن أسلف رجلاً دراهم على أنها بدينار أو بنصف دينار فليس عليه إلا مثل دراهمه، وليس له عليه دينار ولا نصف دينار، وإن استسلفه نصف دينار فأعطاه ديناراً، فقال خذ لنفسك نصفه وبيع لي بدراهم، ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب، ولو كان قال له: بعه بدراهم، ثم خذ لنفسك نصفه ورد علي نصفه كانت له عليه دراهم؛ لأنه حينئذ إنما أسلفه دراهم لا نصف دينار.

قال الشافعي: ومن باع رجلاً ثوباً، فقال أبيعك بعشرين من صرف عشرين درهماً بدينار فالبيع فاسد من قبل أن صرف عشرين ثمن غير معلوم بصفة ولا عين.

قال الشافعي: ومن كانت عليه دنائير منجمة أو دراهم فأراد أن يقبضها جملة فذلك له، ومن كان له على رجل فأعطاه

المصوغاً أو أشركه فيه بعدما يقبضه المولى ويتوزانه، ولم يتفرقا قبل أن يتقابضا جاز كما يجوز في البيوع، وإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد، وإذا كانت للرجل على الرجل الدنانير فأعطاه أكثر منها

فالفصل للمعطي إلا أن يهبه للمعطي، ولا بأس أن يدهه على المعطي مضموناً عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه به منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير ثمن بعينه ولا قضاء، وإن أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين، ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شيئاً مما شاء مما يجوز أن يعطيه بدينه عليه، وإن اشترى الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناره ناقصاً فليس على البائع أن يأخذه إلا وافياً، وإن تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه، فلا بأس، وإن أراد أن يلزمه البيع على أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري.

قال الشافعي: والقضاء ليس ببيع، فإذا كانت للرجل على رجل ذهب فأعطاه أو وزن منها متطوعاً، فلا بأس. وكذلك إن تطوع الذي له الحق فقبل منه انقص منها، وهذا لا يجل في البيوع، ومن اشترى من رجل ثوباً بنصف دينار فدفع إليه ديناراً، فقال اقض نصفاً لك وأقر لي النصف الآخر، فلا بأس به، ومن كان له على رجل نصف دينار فدينار فقضاه نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة متأخرة موصوفة قبل أن يتفرقا، فلا بأس.

قال الشافعي: في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل الدينار أخذ به دراهم مسممة إلى شهرين، فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيع واحد وشرطين في شرط وذهب بدراهم إلى أجل، ومن راطل رجلاً ذهباً فزاد مثقالاً، فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه، ولا بأس بأن يبتاعه منه بدراهم نقداً إذا قبضها منه قبل أن يتفرقا، وإن رجحت إحدى الذهبين، فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه؛ لأن هذا غير الصفقة الأولى؛ فإن نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله، فلا بأس، وإذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل تمر بردي وتمر عجوة يباع معاً بصاع غير وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم قيمة البردي خمسة أسداس الأثني عشر وقيمة العجوة سدس الأثني عشر، وهكذا لو كان صاع البرني وصاع العجوة بصاعين لَوْنُ كُلِّ واحدٍ منهما محصته من اللون؛ فكان البرني بخمسة أسداس صاعين والعجوة بسدس صاعين، فلا يجل من قبل أن البرني بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها، وهكذا ذهب بذهب كان مائة دينار مروانية وعشرة عمدية مائة دينار وعشرة هاشمية، فلا خير فيه من قبل أن قيم المروانية أكثر من قيم الحمديّة، وهذا

قيل: كما أجيز مكيالاً بمكيال، وإذا كيل له مكيال، ثم أخذ منه آخر، وإذا اشترى رجل من رجل ذهباً بذهب، فلا بأس أن يشتري منه بما أخذ منه كله أو بعضه دراهم أو ما شاء، وإذا باع الرجل الرجل السلعة بمائة دينار مثاقيل فله مائة دينار مثاقيل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل إلا أن يجتمع على الرضا بذلك، وإذا كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاه شراً منها أكثر من عددها أو وزنها، فلا بأس إذا كان هذا متطوعاً له بفضل عيون ذهبه على ذهبه، وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه، وإن كان هذا عن شرط عند البيع أو عند القضاء، فلا خير فيه؛ لأن هذا حيثن ذهب بذهب أكثر منها، ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار إلا وزناً من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر؛ لأنه باعه حيثن الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلثي دينار ولا خير في أن يبيعه الثوب بدينار إلا درهم ولا دينار إلا مد حنطة؛ لأن الثمن حيثن مجهول، ولا بأس أن يبيعه ثوباً ودرهماً يراه وثوباً ومد تمر يراه بدينار.

قال الربيع: فيه قول آخر أنه إذا باعه ثوباً وذهباً يراه، فلا يجوز من قبل أن فيه صرفاً وبيعاً لا يدري حصّة البيع من حصّة الصرف فأما إذا باعه ثوباً ومد تمر بدينار يراه فجائز؛ لأن هذا بيع كله.

قال الشافعي: ولا خير في أن يسلم إليه ديناراً إلا درهماً، ولكن يسلم ديناراً ينقص كذا وكذا.

قال الشافعي: من ابتاع بكسر درهم شيئاً فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سلعة من السلع، فلا بأس بذلك.

وكذلك من ابتاع بنصف دينار متاعاً فدفع ديناراً وأخذ فضل ديناره مثل وزنه ذهباً أو سلعة من السلع، فلا بأس بذلك،

وقال الشافعي: في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل الدينار أخذ به دراهم مسممة إلى شهرين، فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيع واحد وشرطين في شرط وذهب بدراهم إلى أجل، ومن راطل رجلاً ذهباً فزاد مثقالاً، فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه، ولا بأس بأن يبتاعه منه بدراهم نقداً إذا قبضها منه قبل أن يتفرقا، وإن رجحت إحدى الذهبين، فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه؛ لأن هذا غير الصفقة الأولى؛ فإن نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله، فلا بأس، وإذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل تمر بردي وتمر عجوة يباع معاً بصاع غير وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم قيمة البردي خمسة أسداس الأثني عشر وقيمة العجوة سدس الأثني عشر، وهكذا لو كان صاع البرني وصاع العجوة بصاعين لَوْنُ كُلِّ واحدٍ منهما محصته من اللون؛ فكان البرني بخمسة أسداس صاعين والعجوة بسدس صاعين، فلا يجل من قبل أن البرني بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها، وهكذا ذهب بذهب كان مائة دينار مروانية وعشرة عمدية مائة دينار وعشرة هاشمية، فلا خير فيه من قبل أن قيم المروانية أكثر من قيم الحمديّة، وهذا

فإن قال: لا.

قيل: فقد بعث ما لا تضمن، ولا يجوز بيع ما لا أضمن.

وإن قيل بل أنت ضامن فليس هكذا يبعه كيف أضمن شيئاً قد ضمته له على غيري؟ ولو لم يكن في هذا شيء مما وصفت دلّت عليه السنة، وأنه في معنى الطعام.

قال الشافعي: قال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع إلا بيعاً حرّمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يداً بيد والمأكول والمشروب في معنى المأكول فكل ما أكل آدميون وشربوا، فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صفوه إلا مثلاً بمثل إن كان وزناً فوزن، وإن كان كيلاً فكيلاً يداً بيد وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع المأكول، فإن تفرقاً قبل أن يتقابضاً فسد البيع بينهما.

وكذلك بيع العرايا؛ لأنها من المأكول؛ فإن تفرقاً قبل أن يتقابضاً فسد البيع بينهما.

وإذا اختلف الصنفان مما ليس في بعضه ببعض الرّيا، فلا بأس بواحدٍ منه باثنين أو أكثر يداً بيد ولا خير فيه نسيئة، وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض، فلا بأس بمجزافٍ منه بمجزافٍ ومجزافٍ معلوم، وكل ما أكله آدميون دواء فهو في معنى المأكول مثل الإهليلج والثّفاء وجميع الأدوية.

قال: وما عدا هذا مما أكلته البهائم، ولم ياكله آدميون مثل القرظ والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس واليابس وغيرها ومثل الحيوان، فلا بأس بفضل بعضه على بعض يداً بيد ونسيئة تباعدت أو تقاربت؛ لأنه داخل في معنى ما أحلّ الله من البيوع وخارج من معنى ما حرّم رسول الله ﷺ من الفضل في بعضه على بعضٍ وداخل في نصّ إحلال رسول الله ﷺ، ثم أصحابه من بعده.

١١٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعِدَّتَيْنِ. [أخرجه مسلم (١٦٠٢)، أبو داود (٣٣٥٨)، الرمذی (١٢٣٩)، ابن ماجه (٢٨٦٩)]

١١٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ بَاعَ بَعِيرًا لَهُ بِأَرْبَعَةِ أَعْرَ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ بِالرَّبْدَةِ. [أخرجه مالك (٦٥٢/٢)، عبد الرزاق (١٤١٤٢)]

وهذا في جميع البلدان سواء، ولا يحل شيء من ذلك في بلدٍ يحرم في بلدٍ آخر وسواء الذي ابتاع به قليل من الدّينار أو كثير ولا خير في أن يصارف الرجل الصّانع الفضة بالحلّي الفضة المعمولة ويعطيه إجارته؛ لأن هذا الورق بالورق متفاضلاً ولا خير في أن يأتي الرجل بالفص إلى الصّانغ، فيقول له اعمله لي خاتماً حتى أعطيك أجرتك، وقاله مالك.

قال الشافعي: ولا خير في أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار بالمدنية على أن يعطيه مثلها بمكة إلى أجلٍ مسمى أو غير أجل؛ لأن هذا لا سلف ولا بيع، السلف ما كان لك أخذه به عليك قبوله وحيث أعطاكه والبيع في الذهب ما يتقاضاه مكانهما قبل أن يتفرقا، فإذا أراد أن يصح هذا له فليسلفه ذهباً؛ فإن كتب له بها إلى موضع فقبل فقبضها، فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من المدفوع إليه لم يكن للمدفع إليه أن يمتنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن، ومن أسلف سلفاً ففقد أفضل من ذلك في العدد والوزن معاً، فلا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك شرطاً بينهما في عقد السلف، ومن ادعى على رجل مالاً وأقام به شاهداً، ولم يحلف والغريم يحد، ثم سأل الغريم أن يقر له بالمال إلى سنة.

فإن قال: لا أقر لك به إلا على تأخير كرهت ذلك له إلا أن يعلم أن المال له عليه، فلا أكره ذلك لصاحب المال وأكرهه للغريم.

١٧- باب في بيع العروض

قال الشافعي رحمه الله: قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض وقال ابن عباس براهيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله، وهذا كما قال ابن عباس، والله تعالى أعلم، لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البيوع ولا معنى يعرف إلا واحد وهو أنني إذا ابتعت من الرجل شيئاً، فإنما ابتاع منه عينا أو مضموناً، وإذا ابتعت منه مضموناً فليست بعين، وقد فليس فأكون قد بعث شيئاً ضمانه على من اشتريته منه، وإنما بعته قبل أن يصير في تصرفي وملكي تاماً، ولا يجوز أن أبيع ما لا أملك تاماً، وإن كان الذي اشتريته منه عينا، فلو هلكت تلك العين انتقض البيع بيني وبينه، فإذا بعته، ولم يتم ملكها إليّ بأن يكون ضمانها مني بعته ما لم يتم لي ملكه، ولا يجوز بيع ما لم يتم لي ملكه ومع هذا أنه مضمون على من اشتريته منه، فإذا بعته، بعث شيئاً مضموناً على غيري؛ فإن زعمت أنني ضامن فعلي من الضمان ما على دون من اشتريته منه أرايت إن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أيؤخذ مني شيء؟

١٢٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بَاعَ بَعِيرًا يَقَالُ لَهُ عُصْفِيرٌ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ.

١٢٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَقِيحِ وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٤)،]

١٢٠٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ بَعِيرٍ بِعِيرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٢)،]

١٢٠٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَنَّ شَاءَ اللَّهِ - شَكَّ الرَّبِيعَ -، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُلْفَمَةَ - شَكَّكَتْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ يَبِيعِ الْحَدِيدِ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ أَمَا هُمْ فَكَانُوا يَتْبَاعُونَ الذَّرْعَ بِالْأَذْرَاعِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٧/٥)]

قال الشافعي: وَلَا بَأْسَ بِالْبَعِيرِ بِالْبَعِيرِينَ مِثْلَهُ وَأَكْثَرُ يَدًا يَبِيعُ وَنِسْئَةً، فَإِذَا تَخَيَّرَ عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى مَا لَا يَجُوزُ الْفَضْلُ فِي بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ فَالْتَقَدَّ مِنْهُ وَالَّذِينَ سَوَاءٌ.

وَلَا بَأْسَ بِاسْتِسْلَافِ الْحَيَوَانِ كُلِّهِ إِلَّا الْوَلَادَةَ، وَإِنَّمَا كَرِهْتَ اسْتِسْلَافَ الْوَلَادَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ اسْتِسْلَافِ أُمَةٍ كَانَ لَهَا أَنْ يَرُدَّهَا بَعِينَهَا، فَإِذَا كَانَ لَهَا أَنْ يَرُدَّهَا بَعِينَهَا وَجَعَلَتْهُ مَالِكًا لَهَا بِالْإِسْلَافِ جَعَلَتْهُ يَطْوُهَا وَيَرُدُّهَا، وَقَدْ حَاطَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ثُمَّ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ الْفُرُوجُ فَجَعَلَ الْمَرْأَةَ لَا تَتَكَبَّرُ وَالنِّكَاحُ حَلَالٌ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَهُودٍ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا رَجُلٌ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ، وَلَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ غَيْرَهَا جَعَلَ الْأَمْوَالَ مَرْهُونَةً وَمِيعَةً بِغَيْرِ بَيْنَةٍ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْمَرْأَةَ هَكَذَا حَتَّى حَاطَهَا فِيمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهَا بِالْوَلِيِّ وَالشَّهُودِ، فَفَرَّقْنَا بَيْنَ حُكْمِ الْفُرُوجِ وَغَيْرِهَا بِمَا فَرَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ غَنَمًا بِدَنَانِيرٍ إِلَى أَجَلٍ فَحَلَّتِ الدَّنَانِيرُ فَأَعْطَاهَا بِهَا غَنَمًا مِنْ صَنْفٍ غَنَمَهُ أَوْ غَيْرَ صَنْفِهَا فَهُوَ سَوَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَلَا تَكُونُ الدَّنَانِيرُ وَالذَّرَاهِمُ فِي مَعْنَى مَا اتَّبَعَ بِهِ مِنَ الْعُرُوضِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَ، وَلَا بَأْسَ

بِالسَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ بِصَفَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَالسَّلَفُ فِيهَا اشْتِرَاءٌ لَهَا وَشُرَاؤُهَا غَيْرُ اسْتِسْلَافٍ فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْوَلَادَةِ وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَضمُونًا عَلَى الْمُسْلَفِ مَأمُونًا فِي الظَّاهِرِ أَنْ يَعود.

وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ حَاطٍ بِعَيْنِهِ وَلَا تَسَاجٍ مَاشِيَةٍ بَعِينَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ، وَلَا يَكُونُ، وَمَنْ سَلَفَ فِي عَرْضٍ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَلَمَّا حُلَّ أَجَلُهُ سَأَلَهُ بَائِعُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ أَوْ بَعْرَضٍ كَانَ ذَلِكَ الْعَرْضُ مُخَالَفًا لَهُ أَوْ مِثْلَهُ، فَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَبِيعَهُ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ.

وَإِذَا سَلَفَ الرَّجُلُ فِي عَرْضٍ مِنَ الْعُرُوضِ إِلَى أَجَلٍ فَعَجَّلَ لَهُ الْمُسْلَفُ قَبْلَ حُلِّ الْأَجَلِ، فَلَا بَأْسَ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَعْجِلَهُ لَهُ عَلَى أَنْ يَضَعَهُ عَنْهُ وَلَا فِي أَنْ يَعْجِلَهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ الْمُسْلَفُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ بِمِثْلِهِ غَيْرَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الصَّنَفِ الَّذِي سَلَفَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ بَعِينَهُ مِثْلَ شَرْطِهِمَا أَوْ أَكْثَرُ، فَيَكُونُ مَطْطُوعًا، وَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ أَقْلَ مِنْ شَرْطِهِ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ، فَلَا بَأْسَ كَمَا أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ بَعْدَ حُلِّهِ جَارًا، وَإِنْ أَعْطَاهُ عَلَى شَرْطٍ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْصُهُ عَلَى أَنْ يَعْجِلَهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَأْخُذُ بَعْضُ مَا سَلَفَهُ فِيهِ وَعَرْضًا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبِيعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ بَعْضُهُ، وَمَنْ سَلَفَ فِي صَنْفٍ فَاتَاهُ الْمُسْلَفُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ بَارِفَعٍ مِنْ شَرْطِهِ فَلَهُ قَبْضُهُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ شَرَاءٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَأَنَّهُ سَلَفَهُ عَلَى صَاعٍ إِلَّا أَنْ يَتَفَاسَخَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ وَيَشْتَرِيَ هَذَا شَرَاءً جَدِيدًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ شَرَاءٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَأَنَّهُ سَلَفَهُ عَلَى صَاعٍ عَجْرَةً جَدِيدَةً فَلَهُ أَدْنَى الْجَدِيدِ فَجَاءَهُ بِالْغَايَةِ مِنَ الْجَدِيدِ، وَقَالَ زَدْنِي شَيْئًا فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ الزِّيَادَةَ وَالزِّيَادَةُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَا هِيَ كَيْلُ زَادِهِ فَيَزِيدُهُ وَلَا هِيَ مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ إِذَا زَادَهُ اشْتَرَى مَا لَا يَعْلَمُ وَاسْتَوْفَى مَا لَا يَعْلَمُ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَوْ أَسْلَفَهُ فِي عَجْرَةٍ فَأَرَادَ أَنْ يَعْطِيَهُ صِيحَانِيًّا مَكَانَ الْعَجْرَةِ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ الْعَجْرَةَ بِالصَّيْحَانِيَّ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَ.

وَهَكَذَا كُلُّ صَنْفٍ سَلَفَ فِيهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ أَدْنَى مِنْ شَرْطِهِ وَأَعْلَى مِنْ شَرْطِهِ إِذَا تَرَاضَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَنْسٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ مَا سَلَفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَاعَ مَا اشْتَرَى قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ.

قَالَ: وَلَا يَأْخُذُ إِذَا سَلَفَ فِي جَدِيدٍ رَدِيئًا عَلَى أَنْ يَزِدَّ شَيْئًا وَالْعِلَّةُ فِيهِ كَالْعِلَّةِ فِي أَنْ يَزِيدَهُ وَيَأْخُذَ أَجْوَدَ، وَإِذَا أَسْلَفَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي عَرْضٍ فَدَفَعَ الْمُسْلَفُ إِلَى الْمُسْلَفِ ثَمَنَ ذَلِكَ الْعَرْضِ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ وَيَقْبِضَهُ كَرِهْتَ ذَلِكَ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ وَقْبِضَهُ بَرَأَ مِنَ الْمُسْلَفِ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بَيْنِيَّةً أَوْ بَغِيرَ بَيْنَةٍ إِذَا تَصَادَقَا.

مع امرأة أبي السفر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن أرقم باع شيئاً إلى العطاء، ثم اشتراه بأقل مما باعه به، فقالت عائشة أخبرني زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.

قال الشافعي: فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة، فقال أبو إسحاق رواه عن امرأته فقيل فتعرف امرأته بشيء ثبت به حديثها فما علمته قال شيئاً.

فقلت: ترد حديث بسرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول: حديث امرأة وتحتج بحديث امرأة ليست عندك منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها، ولو كان هذا من حديث من ثبت حديثه هل كان أكثر ما في هذا إلا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلفا؛ لأنك تعلم أن زيدا لا يبيع إلا ما يراه حلالاً له ورأته عائشة حراماً، وزعمت أن القياس مع قول زيد فكيف لم تذهب إلى قول زيد ومع القياس وأنت تذهب إلى القياس في بعض الحالات فتترك به السنة الثابتة؟

قال: أفليس قول عائشة مخالفاً لقول زيد؟

قيل: ما تدري لعلها إنما خالفته في أنه باع إلى العطاء ونحو مخالفته في هذا الموضع؛ لأنه أجل غير معلوم فأما إن اشتراها بأقل مما باعه بها فلعلمها لم تخالفه فيه قط لعلها رأت البيع إلى العطاء مفسوخاً ورأت يبيع إلى العطاء لا يجوز فرأته لم يملك ما باع، ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله، وإذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال اشتر هذه وأرجحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أرجحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها يبيع، وإن شاء تركه، وهكذا إن قال اشتر لي متاعاً، ووصفه له أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أرجحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول، ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت إن كان قال ابتاعه واشتره منك بتقدير أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر؛ فإن جداه جائز، وإن تباعا به على أن الزما أنفسهما الأمر الأول فهو مفسوخ من قبل شيتين: أحدهما: أنه تباعا قبل أن يملكه البائع والثاني أنه على مخاطرة أنك إن اشتريته على كذا أرجحك فيه كذا، وإن اشترى الرجل طعاماً إلى أجل فقبضه، فلا بأس أن يبيعه ممن اشتراه منه، ومن غيره بتقدير وإلى أجل وسواء في هذا المعينين وغير المعينين.

وإذا باع الرجل السلعة بتقدير أو إلى أجل فتسوّم بها المتاع فبارت عليه أو باعها بوضع أو هلك من يده فسأل البائع أن يضع عنه من ثمنها شيئاً أو يهبها كلها فذلك إلى البائع إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم؛ فإن شاء ترك له من الثمن اللازم، وإن شاء لم يترك وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أحدثها هذا في أول بيعه تباعا به أو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس بالسلف في كل ما أسلف فيه حالاً أو إلى أجل إذا حل أن يشتري بصفة نقداً، وقد قال: هذا ابن جريج عن عطاء، ثم رجع عنه، وإذا سلف رجل في صوف لم يميز أن يسلف فيه إلا بوزن معلوم وصفة معلومة، ولا يصلح أن يسلف فيه عدداً لاخلافه، ومن اشترى من رجل سلعة فسأله أن يقبله فيها بأن يعطيه البائع شيئاً أو يعطيه المشتري نقداً أو إلى أجل، فلا خير في الإقالة على ازدباد ولا نقص بحال؛ لأنها إنما هي فسخ بيع، وهكذا لو باعه إياها فاستقاله على أن ينظره بالثمن لم يميز؛ لأن النظرة ازدباد ولا خير في الإقالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كراء ولا بيع ولا غيره، وهكذا إن باعه سلعة إلى أجل فسأله أن يقبله، فلم يقبله إلا على أن يشركه البائع ولا خير فيه؛ لأن الشركة بيع، وهذا بيع ما لم يقبض، ولكنه إن شاء أن يقبله في النصف أقاله.

ولا يجوز أن يكون شريكاً له والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار ما لم يفرقا من مقامهما الذي تباعا فيه، فإذا فرقا أو خير أحدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع، فقد انقطع الخيار، ومن سلف في طعام أو غيره إلى أجل، فلما حل الأجل أخذ بعض ما سلف فيه وأقال البائع من الباقي، فلا بأس.

وكذلك لو باع حيواناً أو طعاماً إلى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف وقبضه بلا زيادة ازدادها ولا نقصان ينقصه، فلا بأس.

قال: ولا يجوز من البيوع إلا ثلاثة بيع عين بعينها حاضرة وبيع عين غائبة، فإذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها، ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا إلى أجل؛ لأنها قد تدرك قبل الأجل فيتأخر الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وأنها قد تلف قبل أن تدرك، فلا تكون قبل الأجل فيتأخر الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وأنها قد تلف قبل أن تدرك، فلا تكون مضمونة والبيع الثالث صفة مضمونة إذا جاء بها صاحبها على الصفة لزمت مشتريها وكلف أن يأتي بها من حيث شاء.

قال أبو يعقوب: الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع يبعان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون إلى أجل معلوم ولا ثالث لهما.

قال الربيع: قد رجع الشافعي عن بيع خيار الرؤية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن باع سلعة من السلم إلى أجل من الأجل وقبضها المشتري، فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن، وزعم أن القياس في ذلك جائز، ولكنه زعم تبع الأثر ومحمود منه أن يتبع الأثر الصحيح، فلما سأل عن الأثر إذا هو أبو إسحاق عن امرأته عالية بنت أنفع أنها دخلت

وبعد مائة بيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى محل شيئاً، ولا يحرمه. وكذلك الموعد، إن كان قبل العقد أو بعده؛ فإن عقد البيع على موعد أنه إن وضع في البيع وضع عنه فالبائع مفسوخ؛ لأن الثمن غير معلوم، وليس تفسد البيوع أبداً ولا التكاسح ولا شيء أبداً إلا بالعقد، فإذا عقد عقداً صحيحاً لم يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه تأخر عنه كما إذا عقد فاسداً لم يصلحه شيء تقدمه ولا تأخر عنه إلا بتجديد العقد صحيح، وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك فيعطيه ما باع من الطعام، فلا خير فيه؛ لأنه إلى أجل غير معلوم، ولو باعه إلى شهر، ولم يشترط في العقد شيئاً أكثر من ذلك، ثم قال له: إن بعته أعطيتك قبل الشهر، كان جائزاً، وكان موعداً، إن شاء وفي له، وإن شاء لم يف له؛ لأنه لا يفسد حتى يكون في العقد، وإذا ابتاع رجل طعاماً سمي الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام، فلا بأس أن يبيع الطعام بمدة القبض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه، ومن غيره وينقد إلى أجل؛ لأن البيعة الآخرة غير البيعة الأولى، وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يتغير إلى أجل فليس عليه أن يقبضه حتى يحل أجله، فإذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الأجل بساعة أو بسنة، وإن اجتمعا على الرضا بقبضه، فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الأجل بسنة أو بساعة.

وإذا ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره غائباً عنه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال البائع حتى يقبضه المشتري، فإذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار إذا رآه من عيب، ومن غير عيب وسواء وصف له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شراء عين، ولو جاء به على الصفة إذا لم يكن رآه لم يلزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أدركتها بالصفة حية أو ميتة، ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة إلى أجل معلوم فجاءه بالصفة لزمت المشتري أحب أو كره، وذلك أن شراءه ليس بعين، ولو وجد تلك الصفة في يد البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن يمنعه إياها إذا أعطاه صفة غيرها، وهذا فرق بين شراء الأعيان والصفات الأعيان لا يجوز أن يجوز الشراء منها في غيرها إلا أن يرضى المشتري بالصفات ويجوز أن تحول صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز النقد في الشيء الغائب، وفي الشيء الحاضر بالخيار، وليس هذا من بيع وسلف بسبيل، وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل، ثم تطوع بالنقد، فلا بأس، وإذا اشترى، ولم يسم أجلاً فهو بنقد ولا الزم أن يدفع الثمن حتى يدفع إليه ما اشترى، وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد، وقد رآه وهو غائب عنه وأبرأ البائع من عيبه، ثم أتاه به، فقال: قد زاد العيب فالقول قول المشتري مع يمينه

١٨ - باب في بيع الغائب إلى أجل

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا باع الرجل من الرجل عبداً له غائباً بذهب ديناً له على آخر أو غائباً عنه ببلد فالبائع باطل.

قال: وكذلك لو باعه عبداً ودفعه إليه إلا أن يدفعه إليه ويرضي الآخر بماله على رجل فأما أن يبيعه إياه، ويقول: خذ ذهبي الغائب على أنه إن لم يجدناه فالمشتري ضامن لها فالبائع باطل؛ لأن هذا أجل غير معلوم وبيع بغير مدة ومحولاً في ذمة أخرى.

قال الشافعي: ومن أتى حائكاً فاشترى ثوباً على منسجعه قد بقي منه بعضه، فلا خير فيه، نقده أو لم يقده؛ لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب، وهذا لا يبيع عين يراها ولا صفة مضمونة قال: ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقد ثمنها، ومذارة وغير مذارة.

قال: ولا بأس بالنقد في بيع الخيار.

قال: وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرده السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معاً، وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس للذي عليه الخيار أن يرده إنما يرده الذي له الخيار.

قال: وبيع الخيار جائز من باع جارية للمشتري قبضها، وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده، وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه، وفي ملكه، وإذا حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري، ثم يكون هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها، ولا يجوز بيع البائع حتى يردها المشتري أو يتفاسخا البيع، ومن اشترى جارية بالخيار فمات قبل أن يختار فورثته يقومون مقامه، وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا المبيع له ما بينه وبين ثلاث؛ فإن رضي المبيع له فالبائع جائز، وإن أراد الرد فله الرد، وإن جعل الرد إلى غيره فليس ذلك له إلا أن يجعله وكبلاً برد أو إجازة فتجوز الوكالة عن امره.

قال الشافعي: ومن باع سلعة على رضا غيره كان للذي شرط له الرضا الرد، ولم يكن للبائع؛ فإن قال على أن استأمر فليس له أن يرده حتى يقول قد استأمرت فأمرت بالرد.

قال الشافعي: ولا خير في أن يشتري الرجل الذابة بعينها

حائطاً منها لم يؤثر ثمره للمبتاع، وإن أبر غيره؛ لأن حكمه به لا بغيره.

وكذلك لا يباغ منها شيء حتى يبدو صلاحه، وإن بدا صلاح غيره وسواء كان نخل الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حظار واحد أو بقعة واحدة في غير حظار فبدا صلاح واحدة منه، حل بيعه، ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع ثمر حائطه بحلول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه الحمرة أو الصفرة وأقل الإبرار أن يكون في شيء منه الإبرار فيقع عليه اسم أنه قد أبر كما أنه إذا بدا صلاح شيء منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبر فيحل بيعه، ولا يتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله.

قال: والإبرار التلقيح وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الفحل فيدخله بين ظهري طلع الإنثى من النخل، فيكون له بإذن الله صلاحاً.

قال: والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الإبرار في أنه داخل في البيع مثل الدلالة بالإجماع في جنين الأمة وذات الحمل من البهائم، فإن الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بني آدم، ومن البهائم يبعث فحملها تبع لها كعضو منها داخل في البيع بلا حصة من الثمن؛ لأنه لم يزايلها، ومن باعها، وقد ولدت فالولد غيرها، وهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، فيكون قد وقعت عليه الصفقة، وكانت له حصة من الثمن، ويخالف الثمر لم يؤبر الجنين في أن له حصة من الثمن؛ لأنه ظاهر، وليست للجنين؛ لأنه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك لما كان الثمر قد طلع مثل الجنين في بطن أمه؛ لأنه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره، ويكون ذلك مباحاً منه والجنين لا يقدر على إخراجهِ حتى يقدر الله تعالى له، ولا يسأخ لأحد إخراجهُ، وإنما جمعنا بينهما حيث اجتمعا في بعض حكمهما بأن السنة جاءت في الثمر لم يؤبر كعمى الجنين في الإجماع فجمعنا بينهما خبراً لا قياساً إذ وجدنا حكم السنة في الثمر لم يؤبر كحكم الإجماع في جنين الأمة، وإنما مثلنا فيه تمثيلاً ليقفه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله ﷺ يحتاج إلى أن يقاس على شيء بل الأشياء تكون له تبعاً.

قال: ولو باغ رجل أصل حائط، وقد تشقق طلع إنثاه أو شيء منه فأخر إبراره، وقد أبر غيره ممن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأخر؛ لأنه قد جاء عليه وقت الإبرار وظهرت الثمرة ورئيت بعد تعيينها في الجف قال: وإذا بدأ في إبرار شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون إذا رئيت في شيء من الحائط الحمرة أو الصفرة حل بيع الثمرة، وإن كان بعضه أو

على أن يقبضها بعد سنة؛ لأنها قد تتغير إلى سنة وتلف ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط ركوها قل ذلك أو كثر.

قال: ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط عقاقها.

ولو قال هي عقوق، ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك باس، وإذا باغ الرجل ولد جاريته على أن عليه رضاعه وموته سنة أو أقل فالباع باطل؛ لأنه قد يموت قبل سنة، فلو كان مضموناً للمشتري فضل الرضاع لم يجز؛ لأنه وقع لا يعرف حصته من حصة البيع، ولو كان مضموناً من البائع كان عيناً يقدر على قبضها، ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة، ويكون دونها وبيع وإجارة.

١٩- باب ثمر الحائط يباغ أصله

١٢٠٤- أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: من باغ نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع. [أخرجه البخاري (٢٧١٦)، مسلم (١٥٤٣)، أبو داود (٣٤٣٣)، الرمزي (١٢٤٤)، ابن ماجه (٢٢١١)]

١٢٠٥- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من باغ نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع.

قال الشافعي: وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ وبه نأخذ وفيه دلالات إحداها لا يشك في أن الحائط إذا بيع، وقد أبر نخله فالثمره لبائعه إلا أن يشترطها مبتاعه، فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع، ويكون لها حصة من الثمن.

قال: والثانية أن الحائط إذا بيع، ولم يؤبر نخله فالثمره للمشتري؛ لأن رسول الله ﷺ إذ حدث، فقال: إذا أبر فثمرته للبائع فقد أخبر أن حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر، ولا يكون ما فيه إلا للبائع أو للمشتري لا لغيرهما ولا موقوفاً فمن باغ حائطاً لم يؤبر فالثمره للمشتري بغير شرط استدلالاً بوجوداً بالسنة.

قال: ومن باغ أصل فحل نخل أو فحول بعد أن تؤبر إنثى النخل فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن باغ فحلاً قبل أن تؤبر إنثى النخل فالثمره للمشتري.

قال: والحوائط تختلف بهامة ونجد والسقيف فيستأخر إبرار كل بلد بقدر حرها وبردها، وما قدر الله تعالى من إبانها فمن باغ

أكثره لم يجرى أو يصفر.

قال: والكرفس إذا بيع أصله كالنخل إذا خرج من جوزه، ولم ينشق فهو للمشتري، وإذا انشق جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الإبرار وبعده.

قال: فإن قال قائل: فإنما جعل النبي ﷺ الثمرة للبائع إذا أبر فكيف.

قلت: يكون له إذا استأجر، وإن لم يؤبر؟

قيل له: إن شاء الله تعالى لا معنى للإبرار إلا وقته، ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون إنما يستحقها بأن يابرها، فاختلف هو والمشتري انبغى أن يكون القول قول المشتري؛ لأن البائع يدعي شيئاً قد خرج منه إلى المشتري وانبغى أن تصادقا أن يكون له ثمر كل غلة أبرها، ولا يكون له ثمر غلة لم يابرها.

قال: وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر إذا بدا صلاحه، وذلك إذا أهر أو بعضه، وذلك وقت يأتي عليه، وهذا مذکور في بيع الثمار إذا بدا صلاحها.

١٢٠٦- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلاً باع على عهد رسول الله ﷺ حائطاً مثمرًا، ولم يشترط المبتاع الثمر، ولم يستثن البائع الثمر، ولم يذكره، فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر فأحكما فيه إلى النبي ﷺ ففقهى بالثمر للذي لقح النخل للبائع. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

١٢٠٧- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه أنه كان يقول في العبد له المال، وفي النخل الثمر، يباعان، ولا يذكران ماله ولا ثمره هو للبائع. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

١٢٠٨- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لعطاء أرايت لو أن إنساناً باع رقة حائط مثمر لم يذكر الثمرة عند البيع لا البائع ولا المشتري أو عبداً له مال كذالك، فلما ثبت البيع قال المبتاع إني أردت الثمر قال: لا يصدق والبيع جائز.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

وعن ابن جريج أنه قال: لعطاء أن رجلاً أعتق عبداً له مال؟ قال: يئنه في ذلك إن كان سوى في نفسه أن ماله لا يعتق معه فماله كله ليس له وبهذا كله تأخذ في الثمرة والعبد. قال: وإذا بيعت رقة الحائط، وقد أبر شيء من غله فثمره ذلك النخل في عامه ذلك للبائع، ولو كان منه ما لم يؤبر، ولم يطلع؛ لأن حكم ثمره ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون إذا بدا صلاحه، ولم يؤبر.

قال: ولو أصيبت الثمرة في يدي مشتري رقة الحائط بجائحة تأتي عليه أو على بعضه، فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمره المصابة ولا بشيء منها على البائع.

فإن قال قائل: ولم لا يرجع بها ولها من الثمن حصّة؟

قيل: لأنها إنما جازت تبعاً في البيع إلا ترى أنها لو كانت تباع منفردة لم يجل بيعها حتى تهر، فلما كانت تبعاً في بيع رقة الحائط حل بيعها، وكان حكمها حكم رقة الحائط وغله الذي يجل بيع صغيره وكبيره وكانت مقبوضة لقبض النخل وكانت المصيبة بها للمصيبة بالنخل، والمشتري لو أصيب بالنخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه؛ فإن ابتاع رجل حائطاً فيه ثمر لم يؤبر كان له مع النخل أو شرطه بعدما أبر؛ فكان له بالشرط مع النخل، فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر، ففيها قولان أحدهما أنه بالخيار في رد البيع؛ لأنه لم يسلم له كما اشترى، أو أخذه بحصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة فينظر كم حصّة المصاب منها؟ فيطرح عن المشتري من أصل الثمن بقدره؛ فإن كان الثمن مائة والمصاب عشر العشر فما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لا من قيمة المصاب؛ لأنه شيء خرج من عقدة البيع بالمصيبة، وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات، أو نخل، أو غيره، فما أصيب منه شيء بعد الصنفة وقبل قبض المشتري، فالمشتري بالخيار في رد البيع؛ لأنه لم يسلم إليه كما اشترى بكماله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن؛ لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً، وكان في أصل الملك أن كل واحد منه بحصته من الثمن المسمى، ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار.

قال: وهكذا الثمر يتبع مع رقة الحائط، ويقبض فتصفيه الجائحة في قول من وضع الجائحة، وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يخالفه سواء لا يختلفان، والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض، وإن شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه منه شيء؛ لأنها صفقة واحدة.

قال: فإن قال قائل: فكيف أجزم بيع الثمرة لم يبد صلاحها مع الحائط وجعلتم لها حصّة من الثمن، ولم تميزوها على

الانفراد؟

قيل: بما وصفنا من السنة؛ فإن قال: فكيف أجزم بيع الدار بطرقها ومسبل مائها وأقنيته، وذلك غير معلوم؟

قيل: أجزأه؛ لأنه في معنى الثمرة التي لم يبد صلاحها تبع في البيع، ولو بيع من هذا شيء على الانفراد لم يجوز.

فإن قال قائل: فكيف يكون داخلاً في جملة البيع وهو أن بعضاً لم يجوز بيعه على الانفراد؟

قيل: بما وصفنا لك؛ فإن قال: فهل يدخل في هذا العبد يباع؟

قلت: نعم في معنى، ويخالفه في آخر؛ فإن قال فما المعنى الذي يدخل به فيه؟

قيل: إذا بعناك عبداً بعناك بكمال جوارحه، وسمعوه، وبصره، ولو بعناك جارحة من جوارحه تقطعها أو لا تقطعها لم يجوز البيع، فهي إذا كانت فيه جازت، وإذا أفردت منه لم يحل بيعها؛ لأن فيها عذاباً عليه، وليس فيها منفعة لمشتريه، ولو لم تقطع، وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من الطرق والثمر، وفي ذلك أنه يحل تزيين الثمر وقطع الطرق، ولا يحل قطع الجارحة إلا بحكمها.

قال: وجميع ثمار الشجر في معنى ثمر النخل إذا رثي في أوله النضج حل بيع آخره، وهما يكونان بارزين معاً، ولا يحل بيع واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج.

قال: وتختلف الثمار من الأعناب وغيرها النخل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل ثمر النخل في الطلعة يكون مغيباً وهو يرى يكون بارزاً فهو في معنى ثمرة النخل بارزاً، فإذا باعه شجراً مثراً فالثمر للبايع إلا أن يشترط المبتاع؛ لأن الثمر قد فارق أن يكون مستودعاً في الشجر، كما يكون الحمل مستودعاً في الأمة ذات الحمل.

قال: ومعقول في السنة إذا كانت الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجذاذ والقطاف واللقاط من الشجر.

قال: وإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخلية البائع، وما يكفي الشجر من السقي إلى أن يجذ ويلقط ويقطع؛ فإن انقطع الماء، فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في ثمره.

وكذلك إن أصابته جائحة، وذلك أنه لم يبعه شيئاً فسأله تسليم ما باعه.

قال: وإن انقطع الماء؛ فكان الثمر يصلح ترك، حتى يبلغ، وإن كان لا يصلح لم يمنعه صاحبه من قطعه ولا لو كان الماء كما

هو، ولو قطعه؛ فإن أراد الماء لم يكن ذلك له إنما يكون له من الماء ما فيه صلاح ثمره، فإذا ذهب ثمره، فلا حق له في الماء.

قال: وإن انقطع الماء؛ فكان بقاء الثمرة في النخل وغيره من الشجر المسقوي يضرب بالنخل، ففيها قولان، أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء؛ فإن قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء إلا قطع ثمره عنه وإلا أضرب بقلوب النخل ضرراً بيناً أخذ صاحبه بقطعه إلا أن يسقيه متطوعاً وقيل قد أصبت وأصيب صاحب الأصل بأكثر من مصيبتك؛ فإن قالوا هو لا يضرب بها ضرراً بيناً، والثمر يصلح إن ترك فيها، وإن كان قطعه خيراً لها ترك إذا لم يكن فيه ضرر بين؛ فإن قالوا لا يسلم الثمر إلا إن ترك أياماً ترك أياماً حتى إذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه يهلك، فلو قيل أقطعه؛ لأنه خير لك ولصاحبك كان وجهاً، وله تركه إذا لم يضرب بالنخل ضرراً بيناً، وإن قال صاحب عنب ليس له أصله أدع عني فيه ليكون أبقي له أو سفرجل، أو تفاح، أو غيره، لم يكن له ذلك إذا كان القطاف، واللقاط والجذاذ أخذ بجذاذ ثمره قطافه، ولقاطه، ولا يترك ثمره فيه بعد أن يصلح فيه القطاف، والجذاذ، واللقاط.

قال: وإن اختلف رب الحائط والمشتري في السقي حملاً في السقي على ما لا غنى بالثمر، ولا صلاح إلا به، وما يسقي عليه أهل الأموال أموالهم في الثمار عامة لا ما يضرب بالثمر، ولا ما يزيد فيه مما لا يسقيه أهل الأموال إذا كانت لهم الثمار.

قال: فإن كان المبيع ثيناً أو غيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة، ثم تخرج قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك الصنف؛ فإن كانت الخارجة المشتراة تميز من الثمرة التي تحدث لم يقع عليها البيع فالبائع جائز للمشتري الثمرة الخارجة التي اشترى يتركها حتى تبلغ، وإن كانت لا تميز مما يخرج بعدها من ثمرة الشجرة، فالبائع مفسوخ؛ لأن ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميز من الثمرة الداخلة في الصفقة، والبيع لا تكون إلا معلومة.

قال الربيع: وللشافعي في مثل هذا قول آخر إن البيع مفسوخ إذا كان الخارج لا يتميز إلا أن يشاء رب الحائط أن يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلمه للمشتري، فيكون قد صار إليه ثمره والزيادة إذا كانت الخارجة غير التي تطوع بها.

قال الشافعي: فإن باعه على أن يلقط الثمرة أو يقطعها حتى يبين بها فالبائع جائز، وما حدث في ملك البائع للبائع، وإنما يفسد البيع إذا ترك ثمرته؛ فكانت مختلطة بثمره المشتري لا تتميز منها.

قال: وإذا باع رجل أرضاً فيها شجر رمان، ولوز وجوز، ورانج، وغيره مما دونه قشر يواريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادي الذي لا قشر له يواريه إذا ظهرت ثمرته، فالثمره للبائع إلا أن يشترطها المتبايع، وذلك أن قشر هذا لا ينشق عما في أجوفه، وصلاحه في بقائه إلا أن صنفاً من الرمان ينشق منه الشيء، فيكون أنقص على مالكة؛ لأن الأصلح له أن لا ينشق؛ لأنه أبقى له، والقول فيه كالقول في ثمر الشجر غير النخل من العنب والأنرج وغيره لا يخافه والقول في تركه إلى بلوغه كالقول فيها، وفي ثمر النخل لا يعجل مالكة عن بلوغ صلاحه، ولا يترك، وإن كان ذلك خيراً للمالكة إذا بلغ أن يقطف مثلها أو يلقط والقول في شيء إن كان يزيد فيها كالقول في التين لا يختلف.

وكذلك في ثمر كل شجر، وهكذا القول في الباذنجان وغيره من الشجر الذي يثبت أصله وعلامة الأصل، وذلك مثل القثاء والخريز والكرفس وغيره، وما كان إنماء ثمرته مرة، فمثل الزرع.

قال: ومن باع أرضاً فيها زرع قد خرج من الأرض، فالزرع للبائع إلا أن يشترطه المتبايع، فإذا حصّد فلصاحبه أخذه؛ فإن كان الزرع مما يبقى له أصول في الأرض نفسدها فعلى صاحب الزرع نزعها عن رب الأرض إن شاء رب الأرض قال: وهكذا إذا باعه أرضاً فيها زرع يحصد مرة واحدة.

قال: فأما القصب، فإذا باعه أرضاً فيها قصب قد خرج من الأرض فللمالكة من القصب جرّة واحدة، وليس له قلعه من أصله؛ لأنه أصل.

قال: وكل ما يجزئ مراراً من الزرع فمثل القصب في الأصل والثمر ما خرج لا يخالفه.

قال: وإذا باعه أرضاً فيها مور قد خرج فله ما خرج من المور قبل بيعه، وليس له ما خرج مرة أخرى من الشجر الذي يجنب المور، وذلك أن شجرة المور عندنا تحمل مرة وينبت إلى جنبها أربع فتقطع ويخرج في الذي حولها.

قال: فإذا كان شجر المور كثيراً، وكان يخرج في المور منه الشيء اليوم، وفي الأخرى غداً، وفي الأخرى بعده حتى لا يتميز ما كان منه خارجاً عند عقدة البيع مما خرج بعده بساعة أو أيام متتابعة فالقول فيها كالقول في التين، وما تسابع ثمرته في الأصل الواحد أنه لا يصلح بيعه أبداً، وذلك أن الموزة الحولي تفرق، ويكون بينه أولاده بعضها أشف من بعض فيباع، وفي الحولي مثله مور خارج فيترك ليلغ ويخرج في كل يوم من أولاده بقدر إدراكه متتابعاً، فلا يفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعدها، ولم يدخل في عقدة البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع

فيسلم إلى كل واحد من المتبايعين حقه. قال: ولا يصح بيعه بأن يقول له ثمرة مائة شجرة مور منه من قبل أن ثمارها تختلف ويخطئ ويصيب. وكذلك كل ما كان في معناه من ذي ثمر وزرع.

قال: وكل أرض بيعت بمجودها فلمشتريها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت مما له ثمرة بعد ثمرة من كل شجر وزرع ثمرة وكل ما ثبت من الشجر والنبات، وما كان مما يخف من النبات مثل البناء بالخشب، فإنما هذا مميز كالنبات والجريد فهو لبايعه إلا أن يدخله المشتري في صفقة البيع، فيكون له بالشراء.

قال: وكل هذا إذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر، وفي أديم الأرض من الزرع.

قال: فإن كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع فوجد في شجرها ثمراً قد أبر وزرعاً قد طلع فالمشتري بالخيار إذا علم هذا إن كان قد رأى الأرض قبل الشراء ورضيها؛ لأن هذا عليه نقصاً بانقطاع الثمرة عنه عامه ذلك وجب شجره بالثمره وشغل أرضه بالزرع وبالدخل فيها عليه إذا كانت له ثمرتها؛ لأنه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لتعاهد ثمرته، ولا يمنع من يصلح له أرضه من عمل له؛ فإن أحب أجاز البيع، وإن أحب رده.

قال: وإذا اشترى وهو عالم بما خرج من ثمرها، فلا خيار له، وإذا باع الرجل الرجل أرضاً فيها حب قد بذره، ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع قد خرج من الأرض لا يملكه المشتري؛ لأنه تحت الأرض، وما لم يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو ينمي ثمره الزرع فيقال للمشتري لك الخيار؛ فإن شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيحصّد كما تدع الزرع، وإن شئت فأنقض البيع إذا كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله إلا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري أو يقلعه عنه، ويكون قلعه غير مضر بالأرض؛ فإن شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار؛ لأنه قد زيد خيراً.

فإن قال قائل: كيف لم تجعل هذا كما لم يخرج من ثمر الشجر، ولولا الجارية؟

قيل له: إن شاء الله تعالى، أما ثمر الشجر فأمراً لا صنعة فيه للأدمنين هو شيء يخلقه الله عز وجل كيف شاء، لا شيء استودعه الأدمنون الشجر لم يكن فيها فادخلوه فيها، وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله؛ لأن خلقه الشجر كذلك والبذر يثر في الأرض إنما هو شيء يستودعه الأدمنون الأرض ويحصّد، فلا يعود إلا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان مدفوناً

البيع وهو في شجره؛ فكان للبائع ما لم يقع عليه صفقة البيع، وكان للمشتري ما حدث؛ فإن اختلط ما اشترى بما لم يشتري، ولم يتميز، ففيها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلّم البائع للمشتري الثمرة كلّها، فيكون قد أوفاه حقه وزيادة أو يترك المشتري له هذه الثمرة، فيكون قد ترك له حقه.

قال: ومن أجاز هذا قال: هذا كمن اشترى طعاماً جزافاً فالقى البائع فيه طعاماً غيره، ثم سلّم البائع للمشتري جميع ما اشترى منه وزاده ما ألقاه في طعامه، فلم يظلمه، ولم ينقصه شيئاً مما باعه وزاده الذي خلط، وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع قال في الوجه الذي يترك فيه المتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاماً جزافاً فالقى المشتري فيه طعاماً، ثم أخذ البائع منه شيئاً فرضي المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ منه، فإن الصفقة وقعت صحيحة إلا أن فيها خياراً للمشتري فأجزأها، ويكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه، وإن وقع صحيحاً قد اختلط حتى لا يتميز الصحيح منه الذي وقعت عليه صفقة البيع مما لم تقع عليه صفقة البيع.

قال: والقصب والقشّاء، وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى من الأصول فللمشتري ملكه كما يملك النخل إذا اشترى الأصل، وما خرج فيه من ثمرة مرة فملك الثمرة للبائع، وما بعدها للمشتري، فأما القصب فلبائع أول صرمة منه، وما بقي بعدها للمشتري فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه، وهكذا البقول كلّها إذا كانت في الأرض فلبائع منها أول جزء، وما بقي للمشتري، وليس للبائع أن يقلعها من أصولها، وإن كانت تحز جزءاً واحدة، ثم تنبت بعدها جزت فحكمها حكم الأصول تملك بما تملك به الأصول، من شراء رقية الأرض.

قال: وما كان من نبات، فإنما يكون مرة واحدة فهو كالزراع يترك حتى يبلغ، ثم لصاحبه من نبات الأرض مما لم ينبت الناس، وكان ينبت على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع، والأصل يأخذ ثمرة أول جزء منه إن كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله إن كان لا ينفع بعد جزء واحد لا يختلف ذلك.

قال: ولو باع رجل رجلاً أرضاً أو داراً؛ فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بمبتنية إن ملك الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئاً إنما يملك الأرض بما خلق في الأرض من ماء وطين، وما كان فيها من أصل ثابت من غرس أو بناء، وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو لبائعه، وعلى بائعه أن ينقله عنه.

قال: فإن نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا بدعها حفراً.

في الأرض من مال وحجارة وخشب غير مبتنية كان للبائع؛ لأنه شيء وضعه في الأرض غير الأرض لم يجز أن يكون البذر في أن البائع يملكه إلا مثله؛ لأنه شيء وضعه البائع غير الأرض.

فإن قال قائل: كيف لا يخرج زرعه كما يخرج ما دفن في الأرض من مال وخشب؟

قيل: دفن تلك فيها ليخرجها كما دفنها لا لتنمي بالدفن. وإذا مر بالمدفون من الحب وقت، فلو أخرجه لم ينفعه لقلب الأرض له وتلك لا تقلبها فأمّا ولد الجارية فشيء لا حكم له إلا حكم أمه ألا ترى أنها تمتق، ولا يقصد قصده بعق فيعتق وتباع، ولا يباع فيملكه المشتري، وأن حكمه في العتق والبيع حكم عبيد منها، وإن لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض وإفساده إياها.

قال: وإن كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الأرض التي باعه بذراً سماً لا يدخل في بيعه فاشترى على ذلك، فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم؛ فإن كان مما ثبت من الزرع تركه حتى يصرمه، ثم كان للمشتري أصله، ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه.

قال: وإن عجل البائع فقلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له أن يدعه ليستخلفه وهو كمن جد ثمرة غضة فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ؛ لأنه، وإن لم يكن له مما خرج منه إلا مرة فتعجلها، فلا يتحول حقه في غيرها بحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرها مما لا يصرم إلا مرة أشبه أن يكون قياساً على الثمرة مرة واحدة في السنة إلا أنه يخالف الأصل، فيكون الأصل مملوكاً بما غلّك به الأرض، ولا يكون هذا مملوكاً بما غلّك به الأرض؛ لأنه ليس بثابت فيها.

قال: وما كان من الشجر يثمر مراراً فهو كالأصل الثابت يملك بما تملك به الأرض، وإن باعه، وقد صلح، وقد ظهر ثمره فيه فثمره للبائع إلا أن يشترطها المتاع كما يكون النخل الملقح.

قال: وذلك مثل الكرسف إذا باعه، وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة للبائع كما تشقق الطلعة، فيكون للبائع ذلك حين يلقح؛ فإن باعه قبل أن يشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة للمشتري، وما كان من الشجر هكذا يشقق ثمره ليصلح مثل النخل، وما كان يبقى بحاله، فإذا خرجت الثمرة فخروجه كشقق الطلع وجوز الكرسف فهو للبائع إلا أن يشترط المشتري.

قال: وما أثمر منه في السنة مراراً فبيع وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها، فإذا انقضت فما خرج بعدها مما لم تقع عليه صفقة البيع فللمشتري الأصل مع الأرض وصنف من الثمرة؛ فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا يتفصل ما وقعت عليه صفقة

عَنْ بَيْعِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ قِيلَ: وَمَا تَزْهَوْ؟ قَالَ حَتَّى تَحْمَرُ. [أخرجه أبو داود (٣٣٧١)، السنن (١٢٢٨)، ابن ماجه (٢٢١٧)]

١٢١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ. [أخرجه مالك (٦١٨/٢)]

١٢١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَاقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ الْعَاهَةُ، قَالَ عُمَانُ فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ مَتَى ذَاكَ؟ قَالَ طُلُوعُ الثَّرِيَاءِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٠/٥)]

١٢١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ الرَّبِيعُ أَطْنَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الثَّمَرِ مِنْ غُلَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ، وَكَانَ لَا يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُلَامِهِ رِبَاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٢/٥)]

١٢١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ أَحْصَ جَابِرُ النَّخْلَ أَوْ الثَّمَرُ؟ قَالَ: بَلِ النَّخْلَ وَلَا نَرَى كُلَّ ثَمَرَةٍ إِلَّا مِثْلَهُ. [أخرجه البخاري (١٤٨٧)، مسلم (١٥٣٦)، أبو داود (٣٣٧٢، ٣٣٧٠)، السنن (٢٦٤-٢٦٣/٧)]

١٢١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو يَقُولُ لَا يَبْتَاعُ الثَّمَرُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَسَمِعْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ لَا يَبْتَاعُ الثَّمَرَةُ حَتَّى تَطْعَمَ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٣١٨)، البيهقي في "المعرفة" (٣٠٢/٥)]

١٢١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

قَالَ: وَإِنْ تَرَكَ قَلْعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ أَرَادَ قَلْعَهُ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ زَرْعِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَحْصَدَ الزَّرْعَ، ثُمَّ يَقْلَعَهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْأَرْضِ خَشَبٌ أَوْ حِجَارَةٌ مَدْفُونَةٌ، ثُمَّ غَرَسَ الْأَرْضَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ الْأَصْلَ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِالْحِجَارَةِ الَّتِي فِيهَا نَظَرُوا، فَإِنْ كَانَتْ الْحِجَارَةُ أَوْ الْخَشَبُ تَضُرُّ بِالْغَرَسِ وَتَمْنَعُ عُرُوقَهُ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْأَخْذِ أَوْ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ هَذَا عَيْبٌ يَنْقُصُ غَرْسَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقُصُ الْغَرَسَ، وَلَا يَمْنَعُ عُرُوقَهُ، وَكَانَ الْبَائِعُ إِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَ ذَلِكَ مِنَ الْأَرْضِ قَطَعَ مِنْ عُرُوقِ الشَّجَرِ مَا يَضُرُّ بِهِ قِيلَ لِبَائِعِ الْأَرْضِ أَنْتَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَدَعَ هَذَا وَبَيْنَ رَدِّ الْبَيْعِ، فَإِنْ أَحَبَّ تَرْكُهُ لِلْمُشْتَرِي ثُمَّ الْبَيْعُ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي لَكَ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَقْلَعَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا أَفْسَدَ عَلَيْكَ مِنَ الشَّجَرِ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ قِيَمَةٌ، أَوْ رَدُّ الْبَيْعِ.

٢٠- باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار

١٢٠٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا. [أخرجه مالك (٦١٨/٢)، البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤)، أبو داود (٣٣٦٧)، السنن (٢٦٢/٧)-٢٦٣، ابن ماجه (٢٢١٤)]

قال الشافعي:

١٢١٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا. نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

١٢١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْلُهُ.

١٢١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهِيَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ حَتَّى تَحْمَرُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟ [أخرجه مالك (٦١٨/٢)، البخاري (٢١٩٨)، مسلم (١٥٥٥)، السنن (٢٦٤/٧)]

١٢١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْلُصُ، وَيَتَحَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ أَيْتَانُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا وَلَا شَيْءٌ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)]

١٢٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ تَنَبَّهَ الْأَرْضُ مِمَّا يُؤْكَلُ مِنْ خَرْبِزٍ أَوْ قِثَاءٍ أَوْ بَقْلٍ لَا يُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ كَهَيْئَةِ النَّخْلِ قَالَ سَعِيدٌ إِنَّمَا يُبَاعُ الْبَقْلُ صِرْمَةً صِرْمَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٦/٤)]

قال الشافعي: والسنة يكفى بها من كل ما ذكر معها غيرها، فإذا نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر إلى أن يخرج من أن يكون غصاً كله فأذن فيه إذا صار منه أخمر أو أصفر فقد اذن فيه إذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجاً من أن يكون كله بلحاً، وصار عامته منه وتلك الحال التي أن يشتد اشتداداً يمنع في الظاهر من العاهة لغلط نواته في عامه، وإن لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة، وإن لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تخالفه إذا خرجت ثمرة واحدة يرى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها وسواء كل ثمرة من أصل يثبت أو لا يثبت لأنها في معنى ثمر النخل إذا كانت كما وصفت تنبت فراها المشتري، ثم لا ينبت بعدها في ذلك الوقت شيء لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كاماً دونها تمنعها من أن ترى كثرة النخلة.

١٢٢٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الْقَضْبُ فَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ الْجِنَاءُ وَالْكَرْسُفُ وَالْقَضْبُ؟ قَالَ: نَعَمْ لَا يُبَاعُ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ.

١٢٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الْقَضْبُ يُبَاعُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ صَلَاحِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي لَعْلُهُ تَصَبُّيهِ فِي الصِّرْمَةِ الْأُخْرَى عَاهَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)]

١٢٢٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءً فَقَالَ الْكَرْسُفُ يُجْنَى فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ؟ فَقَالَ: لَا إِلَّا عِنْدَ كُلِّ

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنَيْنِ. [أخرجه مسلم (١٥٥٥)، النسائي (٢٦٦/٧)]

١٢٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ وَبِهَذَا كُلُّهُ نَقَوْلُ. [أخرجه النسائي (٢٩٤/٧)]

وفي سنن رسول الله ﷺ دلائل، منها أن يذو صلاح الثمر الذي أحل رسول الله ﷺ بيعه أن يخمّر أو يصفر ودلالة إذ قال: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذْ أَخَذَكُمْ مَالٌ أَخِيهِ؟.

أنه إنما نهى عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية إبانها إلا أنه نهى عما يقطع منها، وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه إنما منع ما يترك مدة تكون فيها الآفة والبلع، وكل ما دون البسر يحل بيعه ليقطع مكانه؛ لأنه خارج عما نهى عنه رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع داخل فيما أحل الله من البيع.

قال: ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه ليرك حتى يبلغ إبانها؛ لأنه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله ﷺ أن لا يباع حتى يبلغه.

١٢٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا يُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنَ الرُّطْبِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مَعَ الرُّطْبِ بَلَحٌ كَثِيرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سَمِعْنَا إِذَا أُوْكِلَ مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٤/٤)]

١٢٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الْحَايِطُ تَكُونُ فِيهِ النُّخْلَةُ فَتَزْهَى فَيُؤْكَلُ مِنْهَا قَبْلَ الْحَايِطِ، وَالْحَايِطُ بَلَحٌ قَالَ حَسْبُهُ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ فَالْبَيْعُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٤/٤)]

١٢٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: وَكُلُّ ثَمَرَةٍ كَذَلِكَ لَا تُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ: مِنْ عَنَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرْمِيسِكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ،

[إجئانة]. أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)

رسول الله ﷺ عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة ثمرة قد رثيت إذا لم تصر إلى أن تنجو من العاهة.

قال: فأما بيع الخربز إذا بدا صلاحه فللخربز نضج كنضج الرطب، وإذا رثي ذلك فيه جاز بيع خربزه في تلك الحال، وأما القثاء فيؤكل صغاراً طيباً فبدؤ صلاحه أن يتناهى عظمه أو عظم بعضه، ثم يترك حتى تتلاحق صغاره إن شاء مشتره كما يترك الخربز حتى تنضج صغاره إن شاء مشتره ويأخذه واحداً بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال: لا يباع الخربز ولا القثاء حتى يبدؤ صلاحهما ويجوز إذا بدا صلاحهما أن يشتريهما، فيكون لصاحبهما ما ينبت أصلهما يأخذ كل ما خرج منهما؛ فإن دخلهما أفة بشيء يبلغ الثلث وضع عن المشتري.

قال: وهذا عندي، والله تعالى أعلم، من الوجوه التي لم أكن أحسب أحداً يغلط إلى مثلها، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدؤ صلاحها لئلا تصيبها العاهة فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط، وما تأتي العاهة على شجره وعليه في أول خروجه، وهذا محرم من مواضع من هذا، ومن بيع السنين، ومن بيع ما لم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه فكيف لا يحل مبتدأ بيع القثاء والخربز حتى يبدؤ صلاحهما كما لا يحل بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه، وقد ظهرا ورثيا ويحل بيع ما لم ير منهما قط، ولا يدري يكون أم لا يكون ولا إن كان كيف يكون ولا كم ينبت أيجوز أن يشتري ثمر النخل قد بدأ صلاحه ثلاث سنين، فيكون له؛ فإن كان لا يجوز إلا عند كل ثمرة وبعد أن يبدؤ صلاحها لم يجز في القثاء والخربز إلا ذلك، وليس حل القثاء مرة يحل بيع حمله ثانية، ولم يكن حمله بعد وحمل النخل أولى أن لا يخلف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حل القثاء الذي إنما أصله بقله يأكلها الدود ويفسدها السموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حملها، ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أنثى، وكان إذا اشترى ولد شاة قد رآه جاز أن يشتري ولدها ثانية، ولم يره، وهذا لا يجوز أو رأيت إذا جنى القثاء أول مرة ألف قثاء وثانية خمسمائة وثالثة ألفاً، ثم انقطع أصله كيف تقدّر الجائحة فيما لم يخلق بعد؟ أعلى ثلث اجتنائه مثل الأول أو أقل بكم؟ أو أكثر بكم؟ أو رأيت إذا اختلف نباته كان ينبت في بلد أكثر منه في بلد، وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مراراً كيف تقدّر الجائحة فيه؟ وكيف إن جعلنا لمن اشتراه كثير حمله مرة يلزمه قليل حمله في أخرى إن كان حمله يختلف؟ وقد يدخله الماء فيبلغ حمله أضعاف ما كان قبله ويخطئه فيقل عما كان يعرف، وتباين في حمله تبايناً بعيداً؟

قال: في القياس أن يلزمه ما ظهر، ولا يكون له أن يرجع بشيء.

قلت: افتقله؟

١٢٢٨ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سعيد، عن ابن جريج أن زياداً أخبره، عن ابن طاووس، عن أبيه أنه كان يقول في الكرسف يبيعه فلقه واجدة قال يقول: فلقه واجدة إجنانة واجدة إذا فتح قال ابن جريج، وقال زياد والذي قلنا عليه إذا فتح الجوز بيع، ولم ينب ما سواه قال تلك إجنانة واجدة إذا فتح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)]

قال الشافعي: ما قال عطاء وطاوس من هذا كما قالوا إن شاء الله تعالى، وهو معنى السنة، والله تعالى أعلم، فكل ثمرة تباع من الماكول إذا أكل منها، وكل ما لم يؤكل، فإذا بلغ أن يصلح أن ينزع بيع، قال: وكل ما قطع من أصله مثل القصب فهو كذلك لا يصلح أن يباع إلا جزة عند صرامه.

وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع إلا عند قطعه لا يؤخره عن ذلك، وذلك مثل القصب والبقول والرياحين والقصل، وما أشبهه، وتفتح الكرسف أن تنشق عنه قشرته حتى يظهر الكرسف، ولا يكون له كمام تستره، وهو عندي يدل على معنى ترك تجويز ما كان له كمام تستره من الثمرة.

فإن قيل: كيف.

قلت: لا يجوز أن يباع القصب إلا عند صرامه؟ فصرامه بدؤ صلاحه.

قال: فإن قيل: فقد يترك الثمر بعد أن يبدؤ صلاحه قيل الثمرة تخالفه في هذا الموضع، فيكون الثمن إذا بدا صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج إنما يترأد في النضج والقصب إذا ترك خرج منه شيء يتميز من أصل شجرته لم يقع عليه البيع، ولم يكن ظاهراً يرى، وإذا حرّم رسول الله ﷺ بيع الثمرة قبل أن يبدؤ صلاحها وهي ترى كأن بيع ما لم ير، ولم يبدؤ صلاحه أحرم؛ لأنه يزيد عليها أن لا يرى، وإن لم يبدؤ صلاحه، فيكون المشتري اشترى قصباً طوله ذراع أو أكثر فيدعه فيطول ذراعاً مثله أو أكثر فيصير المشتري أخذ مثل ما اشترى مما لم يخرج من الأرض بعد ومما إذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع، وإذا ترك كأن للمشتري منه ما ينفعه، وليس في الثمرة شيء إذا أخذت غضة.

قال: وإذا أبطلنا البيع في القصب على ما وصفنا كان أن يباع القصب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين أبطل؛ لأن ذلك بيع ما لم يخلق ومثل بيع جنين الأمة وبيع النخل معاومة، وقد نهى

أرأيت لو احترق العدلُ أو ماتت الجارية، وقد خُلِيَ بينه وبينها

أَيكونُ عليه الثَّمَنُ أو القيمة؟

قال: فلا أقولُ وأرجعُ فأزعمُ أَنَّهُ من البائعِ حتَّى يراه

المشتري ويرضاه قال: فقلتُ له فعلى من مؤنته حتَّى يراه المشتري؟

قلت: أرأيت إن اشترى مغيباً أليسَ عليك أن يظهره؟

قال: بلى.

قلت: أفهذا عدلٌ مغيبٌ؟

قال: فإن قلتَ؟

قلت: أفتجعلُ ما لا مؤنةَ فيه من قمحٍ في غرارةٍ أو بزقي

عدلٍ وإحضارِ عبدٍ غائبٍ كمثلي ما فيه مؤنةُ الحصادِ والدَّراسِ؟

قال: لعليّ أقوله.

قلت: فاجعله كهوٍ قال غيره منهم ليسَ كهوٍ، وإنَّما أجزأه

بالأثر.

قلت: وما الأثر؟

قال: يروى عن النَّبيِّ ﷺ.

قلت: أثبتَ قال: لا، وليسَ فيما لم يثبت حجةٌ قال: ولكنَّا

نثبتُه عن أنسِ بنِ مالكٍ.

قلنا: وهو عن أنسِ بنِ مالكٍ ليسَ كما تريدُ، ولو كان ثابتاً

لاحتملَ أن يكونَ كبيعِ الأعيانِ المغيبةِ يكونُ له الخيارُ إذا رآها

قال: وكلُّ ثمرةٍ كانت يثبتُ؟ منها الشيءُ، فلا يحنى حتَّى يثبتَ

منها شيءٌ آخرٌ قبلَ أن يؤتى على الأوَّلِ لم يجرِ بيعُها أبداً إذا لم

يتميّزَ من الثَّباتِ الأوَّلِ الَّذي وقعت عليه صفقةُ البيعِ بأن يؤخذَ

قبلَ أن يختلطَ بغيره ممَّا لم يقع عليه صفقةُ البيعِ، وكلُّ ثمرةٍ وزرعٍ

دونها حائلٌ من قشَرٍ أو كمامٍ، وكانت إذا صارت إلى مالكيها

أخرجوها من قشَرتها وكمامها بلا فسادٍ عليها إذا أخرجوها

فَالَّذي اختارَ فيها أن لا يجوزَ بيعُها في شجرها ولا موضوعه

للحائلِ دونها.

فإن قال قائلٌ: وما حجةٌ من أبطالِ البيعِ فيه؟

قيلَ لهُ: إن شاء الله تعالى الحجةُ فيه أَنِّي لا أعلمُ أحداً يبيزُ

أن يشتريَ رجلٌ لحمَ شاةٍ، وإن ذبحت إذا كان عليها جلدها من

قبل ما تغيبُ منه وتغيَّبَ الكمامُ الحبَّ المتفرَّقَ الَّذي بينه حائلٌ من

حبِّ الخنطةِ والقولِ والدَّخَنِ وكلُّ ما كان في قرنٍ منه حبٌّ وبينه

شيءٌ حائلٌ من الحبِّ أكثرَ من تغيبِ الجلدِ للحمِّ، وذلكَ أن

تغيَّبَ الجلدَ للحمِّ إنَّما يبيزُ عن بعضِ عَجْفِهِ، وقد يكونُ للشاةِ

مجسَّةٌ تدلُّ على سماتها وعَجْفِها، ولكنها مجسَّةٌ لا عيانٌ ولا مجسَّةٌ

للحبِّ في أكمَامِهِ تدلُّ على امتلائه وضمِّره، وذلكَ فيه كالسَّمانَةِ

قال: نعم أقول.

قلت: وكذلك تقولُ لو اشتريتَ صدفاً فيه اللؤلؤُ بدنانيه؛

فإن وجدت فيه لؤلؤةً فهيَّ لك، وإن لم تجد فالبيعُ لازمٌ؟

قال: نعم هكذا أقولُ في كلِّ مخلوقٍ إذا اشتريتَ ظاهره

على ما خلقَ فيه، وإن لم يكن فيه، فلا شيءَ لي.

قلت: وهكذا إن باعه هذا السَّنْبِلُ في التَّينِ حصيداً؟

قال: نعم والسَّنْبِلُ حيثُ كان.

قلت: وهكذا إذا اشترى منه بيضاً ورائجاً اشترى ذلكَ بما

فيه؛ فإن كان فاسداً أو جيِّداً فهو له؟

قال: لا أقوله.

قلت: إذا تركَ أصلَ قولك.

قال: فإن قلت اجعل له الخيارَ في السَّنْبِلِ من العيبِ؟

قال: قلتُ والعيبُ يكونُ فيما وصفت قبله وفيه.

قال: فإن قلت أجعلُ له الخيارَ.

قلت: فإذا يكونُ لمن اشترى السَّنْبِلَ أبداً الخيارَ؛ لأنَّه لا

يعرفُ فيه خفةَ الحملِ من كثرته، ولا يصلُ إلى ذلكَ إلا بمؤنةٍ لها

إجارة؛ فإن كانت الإجارةُ عليّ كانت عليّ في بيعٍ لم يوفنيه، وإن

كانت عليّ صاحبي كانت عليه ولي الخيارِ إذا رأيت الخفةَ في أخذه

وتركه؛ لأنِّي ابتعت ما لم أرَ، ولا يجوزُ له أبداً بيعه في سنبله كما

وصفت.

قال: فقال بعضُ من حضره ممَّن وافقه قد غلطت في هذا

وقولك في هذا خطأ قال: ومن أين؟

قال: أرأيت من اشترى السَّنْبِلَ بالفِ دينارٍ أترأه أرادَ كمامه

التي لا تسوى ديناراً كلها؟

قال: فنقولُ أرادَ ماذا؟

قال: أقولُ أرادَ الحبَّ قال فنقولُ لك أرادَ مغيباً؟

قال: نعم قال فنقولُ لك أفله الخيارُ إذا رآه؟

قال: نعم قال فنقولُ لك فعلى من حصاده ودراسه؟

قال: على المشتري قال فنقولُ لك؛ فإن اختارَ ردَّه أيرجعُ

بشيءٍ من الحصادِ والدَّراسِ؟

قال: لا وله ردُّه من عيبٍ وغيرِ عيبٍ قال فنقولُ لك؛ فإن

أصابته آفةٌ تهلكه قبلَ يحصده؟

قال: فيكونُ من المشتري؛ لأنَّه جزأفَ متى شاء أخذه كما

يبتاعُ الطَّعامَ جزأفاً؛ فإن خلاه وإياه فهلُ كان منه.

قال الشافعيُّ: فقلتُ له أراك حكمت بأن لمبتاعه الخيارَ كما

يكونُ له الخيارُ إذا ابتاعَ بزاً في عدلٍ لم يره وجاريةً في بيتٍ لم يرها

والفساد بالطعم والريح وقلة البقاء، وليس تطرح تلك القشور عنها إلا عند استعمالها بالأكل وإخراج الدهن وتعجيل المنافع، ولم أجدها كالبيض الذي إن طرحت قشرته ذهب وفسد ولا إن طرحت، وهي منضج لم تفسد والناس إنما يرفعون هذا لأنفسهم في قشره والتمر فيه نواه؛ لأنه لا صلاح له إلا به.

وكذلك يتبايعونه، وليس يرفعون الخنطة والخبوب في أكمامها ولا كذلك يتبايعونه في أسواقهم ولا قراهم، وليس يفسد على الحبوب طرْح قشورها عنها كما يكون فساداً على التمر إخراج نواه والجوز واللوز والرمانج، وما أشبهه يسرع تغييره وفساده إذا بقي ذلك عنه وأدخِر، وعلى الجوز قشورتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها الناس عليه، ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا؛ ويجوز وعليه القشرة التي إنما يرفع، وهي عليه؛ لأنه يصلح بغير العليا، ولا يصلح بدون السفلى.

وكذلك الرمانج، وكل ما كانت عليه قشورتان، وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء من هذا إذا يسر في سنبله، ويروى فيه عن ابن سيرين أنه أجازه، وروى فيه شيئاً لا يثبت مثله عن هـو أعلى من ابن سيرين، ولو ثبت أتبعناه، ولكننا لم نعرفه ثبت، والله تعالى أعلم، ولم يميز في القياس إلا إبطاله كله، والله تعالى أعلم.

قال: ويجوز بيع الجوز واللوز والرمانج وكل ذي قشرة يذخره الناس بقشرته مما إذا طرحت عنه القشرة ذهب رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد إليه مثل البيض والموز في قشوره.

فإن قال قائل: ما فرق بين ما أجزت في قشوره، وما لم تجز منه؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إن هذا لا صلاح له مدخوراً إلا بقشره، ولو طرحت عنه قشرته لم يصلح أن يذخر، وإنما يطرح الناس عنه قشرته عندما يريدون أكله أو عصر ما عصر منه، وليست تجمع قشرته إلا واحدة منه أو توأماً لواحد، وإن ما على الحب من الأكمام يجمع الحب الكثير تكون الحبة والحبان منها في كمام غير كمام صاحبتها فتكون الكمام منها ترى ولا حب فيها والأخرى ترى وفيها الحب، ثم يكون مختلفاً أو يدق عن أن يكون تضبط معرفته كما تضبط معرفة البيضة التي تكون ملء قشرتها والجوزة التي تكون ملء قشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها لامتلائها، وهذا إنما يكون فساده بتغير طعمه أو بأن يكون لا شيء فيه، وإذا كان هكذا ردّ مشتره بما كان فاسداً منه على بيعه، وكان ما فسد منه يضبط والخنطة قد تفسد بما وصفت، ويكون لها فساد بأن تكون مستحشفة، ولو قلت أردّه بهذا لم أضبطه، ولم أخلص بعض الخنطة من بعض؛ لأنها إنما تكون مختلطة، وليس من هذا واحد يعرف فساده إلا وحده فإردّه مكانه، ولا يعرف فساد حب الخنطة إلا مختلفاً، وإذا اختلط خفي عليك

والعجف ولا على عينه بالسواد والصفرة في أكمامه، وهذا قد يكون في الحب، ولا يكون هذا في لحم الشاة؛ لأن الحياة التي فيها حائلة دون تغير اللحم بما يحمله كما تحول الحبة عن البياض إلى السواد بآفة في كمامها، وقد يكون الكمام يحمل الكثير من الحب والقليل، ويكون في البيس من يورث القرن الحبة ولا حبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ومختلف حبّه بالضمرة والامتلاء والتغير، فيكون كل واحد من المتبايعين قد تابعا بما لا يعرفان.

قال الشافعي: ولم أجد من أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الخنطة في أكمامها ولا عشر الحبوب ذوات الأكمام في أكمامها، ولم أجدهم يميزون أن يتبايعوا الخنطة بالخنطة في سنبلها كيبلاً ولا وزناً لاختلاف الأكمام والحب فيها، فإذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكمامها، وإنما العشر مقاسمة عمن جعل له العشر وحق صاحب الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبلها أشبه أن يمتنعوا به في البيع، ولم أجدهم يميزون بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الجرب والغرائر ولا جعلوا لصاحبه خيار الرقبة، ولم ير الحب، ولو أجازه جزافاً فالغرائر لا تحول دونه كمثل ما يحول دونه أكمامه ويجعلون لمن اشتراه الخيار إذا رآه، ومن أجاز بيع الحب في أكمامه لم يجعل له الخيار إلا من عيب، ولم أرهم أجازوا بيع الخنطة في التبن محصودة، ومن أجاز بيعها قائمة انبغى أن يميز بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير متقا، وانبغى أن يميز بيع خنطة وتبن في غرارة.

فإن قال: لا تميز الخنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تميز قائمة فتعرف في سنبلها؛ فإن قال فاجيز بيع الخنطة في سنبلها وزرعها؛ لأنه يملك الخنطة وتبها وسنبلها لزمه أن يميز بيع خنطة في تبنها وخنطة في تراب وأشباه هذا.

قال الشافعي: وجدت النبي ﷺ أخذ زكاة حمل النخل بخرص لظهوره ولا حائل دونه، ولم أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئاً من الحبوب تؤخذ زكاته بخرص، ولو احتاج إليه أهله رطباً؛ لأنه لا يدرك علمه كما يدرك علم ثمرة النخل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا.

قال: وبيع التمر فيه النوى جائز من قبل أن المشتري الماكول من التمر ظاهر، وأن النواة تنفع، وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر، وذلك أن الثمرة إذا جنت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضمر، فتحت فتحاً ينقص لونها وأسرع إليها الفساد، ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميسرة، وذلك أنها إذا رفعت في قشورها، فيها رطوبتان رطوبة النبات التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لا تزالها من لبن الطبايع لا يمسك تلك الرطوبة عليها إلا قشورها، فإذا زایلها قشورها دخلها البيس

كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيع ما لم يزر، وما يدخله ما وصفت.

قلت: لو صَحَّ لَكُنَّا أَنْبَعُ لَهُ.

٢٢- باب بيع العرايا

٢١- باب الخلاف في بيع الزرع قائماً

قال الشافعي رحمه الله: فخالفتنا في بيع الخطئة في سنبها، وما كان في معناها بعض الناس اجتمعوا على إجازتها وتفرقوا في الحبوب في بعض ما سألناهم عنه من العلة في إجازتها.

فقلت لبعضهم: تخيّرنا على ما أجزت عليه بيع الخطئة القائمة على الموضع الذي اشتريتها فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق؟ قال: لا، وذلك أني لو أجزتها لذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها.

قلت: فبأي معنى أجزتها؟

قال: بأنه ملك السنبلة فله ما كان مخلوقاً فيها إن كان فيها خلق ما كان الخلق ربائي حال معيياً وغير معييب كما يملك الجارية، فيكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولد أو لم تكن أو كان ناقصاً أو معيياً لم أرده بشيء، ولم أجعل له خياراً.

فقلت له: أمّا ذوات الأولاد فمقصود بالبيع قصد أبدانهم يشتري للمنافع بهن، وما وصفت في أولادهن كما وصفت، وفي الشجر كما وصفت في السنبلة شيء يشتري غير المغيب، فيكون المغيب لا حكم له كالولد وذات الولد والثمرة في الشجرة أم لا؟

قال: وما تعني بهذا؟

قلت: أرايت إذا اشتريت ذات ولد أليس إنما تقع الصفقة عليها دون ولدها؟ فذلك ذات حمل من الشجر؛ فإن أثمرت أو ولدت الأمة كان لك بأنه لا حكم له إلا حكم أمه، ولا للثمر إلا حكم شجره ولا حصّة لواحد منهما من الثمن، وإن لم يكونا لم ينقص الثمن، وإن كان مثمرًا كثيراً وسالماً أو لم يكن أو معيياً فللمشتري أفهكذا الخطئة عندك في أكامها؟

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: فما البيع؟

قال: فإن قلت ما ترى؟

قلت: فإن لم أجد فيما أرى شيئاً قال يلزمي أن أقول يلزمه كالجارية إذا لم يكن في بطنها ولد، وليس كهي؛ لأن المشتري الأمة لا حملها والمشتري الحب لا أكامه فهما مختلفان هنا ومختلف للجزء، وما أشبهه؛ لأن أذخار الحب بعد خروجه من أكامه وأذخار اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت، وليس يقاس بشيء من هذا، ولكنّا اتبعنا الأثر.

١٢٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ. [هضم]

١٢٣٠- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَرْخَصَ فِي الْعَرَايَا.

١٢٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الشَّيْبَانِيِّ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: بَعْتُ مَا فِي رُؤُوسِ نَخْلِي بِعَاقَةٍ وَسَقَى إِنْ زَادَ فَلَهُمْ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِمْ فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا.

١٢٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْغَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا. [أخرجه مالك (١٩٩/٢-٢٢٠)، البخاري (٢١٧٣)، مسلم (١٥٣٩)، أبو داود (٣٣٦٢)، الرمذي (١٣٠٢)، النسائي (٢٦٧/٧)، ابن ماجه (٢٢٦٩)]

١٢٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، شَكَ دَاوُدُ قَالَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. [أخرجه مالك (٢٢٠/٢)، البخاري (٢١٩٠)، مسلم (١٥٤١)، أبو داود (٣٣٦٤)، الرمذي (١٣٠١)، النسائي (٢٦٨/٧)]

قال الشافعي: وقيل لعمود بن ليبي أو قال محمود بن ليبي لرجل من أصحاب النبي ﷺ إمّا زيد بن ثابت، وإمّا غيره ما عراياكم هذه؟

قال: فلان وفلان وسمي رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتبايعون به

خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا رَخَّصَ فِيهَا لِمَنْ لَا يَحُلُّ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالْبَيْعِ غَيْرِهِ كَانَ بَيْعٌ خَمْسَةً وَدُونَهَا وَكَثَرَتْ مِنْهَا سَوَاءٌ، وَلَكِنَّهُ أَرَخَّصَ لَهُ فِيهِ بِمَا يَكُونُ مَأْكُولًا عَلَى التَّوَسُّعِ لَهُ وَلِعَالِهِ وَمَنْعُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الْحَائِظِ الْمُرَخَّصُ لَهُ خَاصَّةً لِأَذَى الدَّخَلِ عَلَيْهِ الَّذِي أَعْرَاهُ، وَكَانَ إِنَّمَا أَرَخَّصَ لَهُ لِلنَّحْيَةِ الْأَذَى كَانَ أَذَى الدَّخَلِ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِثْلُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَذَاهُ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، فِإِذَا حَظَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ إِلَّا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَزِمَهُ الْأَذَى إِذَا كَانَ قَدْ أَعْرَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

قال: فمعنى السنة والذي أحفظ عن أكثر من لقيت ممن أجاز بيع العرايا أنها جائزة لمن ابتاعها ممن لا يحل له في موضعها مثلها بخرصها ثمرًا، وأنه لا يجوز البيع فيها حتى يقبض النخلة بثمرها ويقبض صاحب النخلة التمر بكيله.

قال: ولا يصلح أن يبيعهها بجزافٍ من التمر؛ لأنه جنسٌ لا يجوز في بعضه بيع بعض الجزاف، وإذا بيعت العريّة بشيء من المأكول أو المشروب غير التمر، فلا بأس أن يباع جزافًا، ولا يجوز بيعها حتى يتقابض قبل أن يتفرقا، وهو حيث يشترى مثل بيع التمر بالحنطة والحنطة بالذرة، ولا يجوز أن يبيع صاحب العريّة من العرايا إلا خمسة أوسق أو دونها وأحب إلي أن يكون المبيع دونها؛ لأنه ليس في النفس منه شيء.

قال: وإذا ابتاع خمسة أوسق لم أفسخ البيع، ولم أقسط له، وإن ابتاع أكثر من خمسة أوسق فسخت العقدة كلها؛ لأنها وقعت على ما يجوز، وما لا يجوز.

قال: ولا بأس أن يبيع صاحب الحائظ من غير واحدٍ عرايا كلهم يتعاونون دون خمسة أوسق؛ لأن كل واحدٍ منهم لم يحرم على الافتراق للترخيص له أن يتنازع هذه المكيلة، وإذا حل ذلك لكل واحدٍ منهم لم يحرم على رب الحائظ أن يبيع ماله، وكان حلالاً لمن ابتاعه، ولو أتى ذلك على جميع حائظه.

قال: والعرايا من العنب كهي من التمر لا يختلفان؛ لأنهما يخرصان معاً.

قال: وكل ثمرة ظاهرة من أصل ثابتٍ مثل الفرسك والشمش والكُمثرى والإجاص ونحو ذلك مخالفة للتمر والعنب؛ لأنها لا تحصر لتفرق ثمارها والحائل من الورق دونها وأحب إلي أن لا تجوز بما وصفت.

ولو قال رجل هي، وإن لم تحصر، فقد رخص منها فيما حرم من غيرها أن يباع بالتخري فاجزه كان مذهبا، والله أعلم.

قال: فإذا بيعت العرايا بمكيل أو موزون من المأكول أو المشروب لم يجوز أن يتفرقا حتى يتقابضوا والمعدود من المأكول

رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضولٌ من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتابعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطباً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٣/٤)]

قال: وحديث سُفيان يدل على مثل هذا الحديث.

١٢٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي خَتْمَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا. [أخرجه البخاري (٢١٩١)، مسلم (١٥٤٠)، أبو داود (٣٣٦٣)، الدرر (١٣٠٣)، النسائي (٢٦٨٧)]

١٢٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ أَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا. [أخرجه البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦)، الدرر (١٣١٣)، النسائي (٢٦٣٧-٢٦٤)، ابن ماجه (٢٢٦٦)]

قال الشافعي: والأحاديث قبله تدل على أنه إذا كانت العرايا داخلية في بيع الرطب بالتمر، وهو منهي عنه في المزابنة وخارجة من أن يباع مثلاً بمثل بالكيل؛ فكانت داخلية في معانٍ منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه إمّا بأن لم يقصد بالنهي قصدها، وإمّا بأن أرخص فيها من جملة ما نهى عنه والمعقول فيها أن يكون أذن لمن لا يحل له أن يتنازع تمر من النخل ما يستجنيه رطباً كما يتنازع بالذنانير والدرهم فيدخل في معنى الحلال أو يزال معنى الحرام وقوله ﷺ: يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا خبر أن متنازع العريّة يتنازع ليأكلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها يأكله غيرها، ولو كان صاحب الحائظ هو المرخص له أن يتنازع العريّة ليأكلها كان له حائظه معها أكثر من العرايا فأكل من حائظه، ولم يكن عليه ضرر إلى أن يتنازع العريّة التي هي داخلية في معنى ما وصفت من النهي.

قال: ولا يتنازع الذي يشتري العريّة بالتمر العريّة إلا بأن تحصر العريّة كما تحصر للعشر فيقال فيها الآن، وهي رطبٌ كذا، وإذا تبسّر كان كذا ويدفع من التمر مكيلة حرزها ثمرًا يؤدي ذلك إليه قبل أن يتفرقا؛ فإن تفرقا قبل دفعه فسد البيع، وذلك أنه يكون حيث يثمر تمر أحدهما غالب والأخر حاضر، وهذا محرم في سنة رسول الله ﷺ وإجماع أكثر فقهاء المسلمين.

قال: ونهى رسول الله ﷺ عَنْ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا إِلَّا فِي

ويتمره ويصنع فيه ما يصنع في ماله؛ لأنه قد ملكه.

قال: والصّنفُ الثّالثُ من العرايا أن يعري الرَّجلُ الرَّجلَ النّخلَ وأكثرَ من حائطه ليأكلَ ثمرها ويهديه ويتمره ويفعل فيه ما أحبّ ويبيع ما بقي من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة.

قال الشّافعي: رحمه الله، وقد روي أن مصدّق الحائط يأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم يأكلون، ولا يخرسه ليأخذ زكاته، وقيل قياساً على ذلك أنه يدع ما أصرى للمساكين منها، فلا يخرسه، وهذا موضوعٌ بتفسيره في كتاب الخرص.

٢٣- بابُ العريّة

قال الشّافعي رحمه الله: والعريّة التي رخص رسول الله ﷺ في بيعها أن قولاً شكراً إلى رسول الله ﷺ أن الرّطبَ يخضر، وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول تمر من قوت سبتهم فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا العريّة بخرصها تمرًا يأكلونها رطباً ولا تشتري بخرصها إلا كما سنّ رسول الله ﷺ أن تُخرص رطباً فيقال مكيلته كذا وينقص كذا إذا صار تمرًا فيشتريها المشتري لها بمثل كيل ذلك التمر ويدفعه إليه قبل أن يفرقا؛ فإن فرقا قبل أن يتقابضا فالبيع فاسد، ولا يشتري من العرايا إلا أقل من خمسة أوسق بشيء ما كان، فإذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الغني والفقير في شراء العرايا؛ لأن رسول الله ﷺ لما نهى عن بيع الرّطب بالتمر والزبابة والعرايا تدخل في جملة اللفظ؛ لأنها جزافٌ بكيل وتمر برطب استدللنا على أن العرايا ليست بما نهى عنه غني ولا فقير، ولكن كان كلامه فيها جملة عامٍ المخرج يريد به الخاص، وكما نهى عن صلاة بعد الصبح والعصر، وكان عامٍ المخرج ولما أذن في الصلاة للطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصلّيها إذا ذكرها، فاستدللنا على أن نهيه ذلك العام إنما هو على الخاص، والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فأما كل صلاة لزمته، فلم ينه عنه، وكما قال: التّينة على المُدعي واليمين على المُدعى عليه وقضى بالقسامة، وقضى باليمين مع الشاهد فاستدللنا على أنه إنما أراد بجملة المدعي والمدعى عليه خاصاً، وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء مما أراد؛ لأن المدعى في القسامة يحلف بلا بينة والمدعى مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العريّة والبيع وغيرهما سواء.

قال الشّافعي: ولا تكون العرايا إلا في النّخل والعنب؛ لأنه

والمشروب عندي بمنزلة المكبل والموزون؛ لأنه مأكول وموزون يحمل وزنه أو كيله وموجود من يزنه ويكيله، وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع؛ وخشبة من جنس يذرع وحديد موصوف بوزن وصفر وكل ما عدا المأكول والمشروب مما تقع عليه الصفة من ذهب أو ورق أو حيوان وقبض المشتري العريّة وسمى أجلاً للتمن كان حلالاً والبيع جائزاً فيها كهو في طعام موضوع اتباع بعرض وقبض الطعام، ولم يقبض العرض إنما كان حلالاً؛ فكان لصاحبه قبضه من بيعه متى شاء، وإما كان إلى أجل؛ فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الأجل.

قال: ولا يتابع العرايا بشيء من صنفه جزافاً لاتباع عريّة النّخل بتمره جزافاً ولا بتمر نخلة مثله ولا أكثر؛ لأن هذا محرم إلا كيلاً بكيل إلا العرايا خاصة؛ لأن الخرص فيها يقوم مقام الكيل بالخبر عن رسول الله ﷺ وبيع تمر نخلة جزافاً بتمر عنبية وشجرة غيرها جزافاً؛ لأنه لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعاً بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يتابع الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق، وإن كان موسراً؛ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أحلها، فلم يستثن فيها أنها تحل لأحد دون أحد، وإن كان سببها بما وصفت فالخبر عنه ﷺ جاء بإطلاق إحلالها، ولم يحظره على أحد فقول يحمل لك ولن كان مثلك كما قال في الضحية بالذعة تجزيك ولا تجزي غيرك، وكما حرم الله عز وجل الميتة، فلم يرخص فيها إلا للمضطر، وهي بالمسح على الخفين أشبه إذ مسح رسول الله ﷺ مسافراً، فلم يخرم على مقيم أن يمسح وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم؛ فكان لهم وللناس عامة إلا ما بين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة أو خاصة.

قال: ولا بأس إذا اشترى رجل عريّة أن يطعم منها ويبيع؛ لأنه قد ملك ثمرتها، ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة ثمرتها أو فضلها أو قربها؛ لأن الإحلال عام لا خاص إلا أن يخص بخبر لازم.

قال: وإن حل لصاحب العريّة شراؤها حل له هبتها وإطعامها وبيعها وإذآرها، وما يحمل له من المال في ماله، وذلك أنك إذا ملكت حلالاً حل لك هذا كله فيه وأنت ملكت العريّة حلالاً.

قال: والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذي وصفنا أحدها وجماع العرايا كل ما أفرد ليأكله خاصة، ولم يكن في جملة البيع من ثمر الحائط إذا بيعت جملة من واحد والصنف الثاني: أن يخص رب الحائط القوم فيعطي الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكثر عريّة يأكلها وهذه في معنى المنحة من الغنم يمنح الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر ليشرب لبنها ويتنع به وللمعري أن يبيع ثمرها

لم يجر عندنا أن نحكم، والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بلا خبر عن رسول الله ﷺ ثبت بوضعه.

قال الشافعي: وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث، ونحن لا نثبت مرسلًا.

قال الشافعي: ولو ثبت حديث عمرة كانت فيه، والله تعالى أعلم، دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال: رسول الله ﷺ: نَأْتِي أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْرًا وَلَوْ كَانَ الْحَكْمُ عَلَيْهِ أَنْ يَضَعَ الْجَائِحَةَ لَكَانَ أَشْبَهَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَزْمَ لَهُ حَلْفٌ أَوْ لَمْ يَحْلِفْ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ قِيلَ هَذَا يُلْزَمُ أَنْ تَوَدَّيْهِ إِذَا امْتَنَعَتْ مِنْ حَقٍّ فَاخْذُ مِنْكَ بِكُلِّ حَالٍ.

قال: وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلّى بينه وبينها فاصبتها جائحة، فلا نحكم له على البائع أن يضع عنه من ثمنها شيئًا.

قال: ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحدٍ عليه فأنما أن يوضع الثلث فصاعدًا، ولا يوضع ما دون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول.

قال: ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الحجة فيها إلا اتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسًا على الدار إذا تكارها سنة أو أقل فأقبضها على الكراء فتهدم الدار، ولم يمض من السنة إلا يوم أو قد مضت إلا يوم، فلا يجب عليّ إلا إجارة يوم أو يجب عليّ إجارة سنة إلا يوم، وذلك أن الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي، فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدامها يجب عليّ كراء ما لم أجد السبيل إلى أخذه.

فإن قال قائل: فما متعك أن تجعل ثمرة النخل قياسًا على ما وصفت من كراء الدار وأنت تحجز بيع ثمرة النخل فيترك إلى غاية في نخله كما تحجز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدّة؟

قال الشافعي: فقلل له إن شاء الله تعالى الدار تكثر سنة، ثم تهدم من قبل تمام السنة مخالفة للثمرة تقبض من قبل أن سكنها ليس بعين ترى إنما هي مدّة تأتي فكل يوم منها يمضي بما فيه، وهي بيد المكري يلزمه الكراء فيه، وإن لم يسكنها إذا خلّى بينه وبينها والثمرة إذا اتبعت وقبضت وكلها في يد المشتري يقدر على أن يأخذها كلها من ساعته ويكون ذلك له، وإنما يرى تركه لئلا يختارًا لتبلغ غاية يكون له فيها أخذه قبلها، وقد يكون رطبًا يمكنه أخذه وبيعته وتبيسه فيتركه ليأخذ يومًا ويوم رطبًا ليكون أكثر قيمة إذا فرق في الأيام وأدوم لأهله، فلو زعمت أنني أضع الجائحة بعد أن يرطب الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع رطبًا، وإن كان ذلك أنقص للمالك الرطب أو ييسر عمرا، وإن كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أنني أضع عنه الجائحة،

لا يضبط خرص شيء غيره، ولا بأس أن يبيع ثمرة حائطه كله عرايا إذا كان لا يبيع واحدًا منهم إلا أقل من خمسة أوسق.

٢٤ - باب الجائحة في الثمرة

١٢٣٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَمْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ. [تقدم]

قال الشافعي: سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرًا في طول مجالستي له لا أحصي ما سمعته يحذنه من كثرته لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين، ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح.

قال الشافعي: قال سفيان، وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلامًا قبل وضع الجوائح لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح؛ لأنني لا أدري كيف كان الكلام، وفي الحديث أمر بوضع الجوائح.

١٢٣٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ. [تقدم]

١٢٣٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْهُا تَقُولُ إِنَّمَا رَجُلٌ تَمَرَّ حَائِطُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَالَجَهُ وَأَقَامَ فِيهِ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ النِّقْصَانُ فَسَأَلَ رَبَّ الْحَائِطِ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ فَذَهَبَتْ أُمُّ الْمُشْتَرِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَأْتِي أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْرًا فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَبُّ الْمَالِ، فَأَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هُوَ لَهُ. [أخرجه مالك (٦٢١/٢)، البخاري (٢٧٠٥)، مسلم (١٥٥٧)]

قال الشافعي: قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي ﷺ في وضع الجوائح ما حكيت، فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من حديث محمد يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصِّلح على النصف، وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعًا حصًا على الخير لا حتمًا، وما أشبه ذلك ويجوز غيره، فلما احتمل الحديث المعنيين معًا، ولم يكن فيه دلالة على أيهما أولى به

قال: ولو ثبت الحديثُ في وضعِ الجائحةِ لم يكن في هذا حجةٌ وأمضى الحديثُ على وجهه.

فإن قال قائل: فهل روي في وضعِ الجائحةِ أو تركِ وضعها شيءٌ عن بعضِ الفقهاء؟

قيل: نعم لو لم يكن فيها إلا قولٌ لم يلزم الناس.

فإن قيل: فأنه قيل:

١٢٣٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فِيمَنْ بَاعَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ قَالَ: مَا أَرَى إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ لَمْ يَضَعْ قَالَ سَعِيدٌ يَغْنِي الْبَائِعُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٥/٤)]

١٢٤٠- قال الشافعي: وَرَوَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ بَاعَ حَائِطًا لَهُ فَأَصَابَتْهُ مُشْتَرِيَةٌ جَائِحَةٌ فَأَخَذَ الثَّمَنَ مِنْهُ وَلَا أَذْرِي أَيُّ ثَبْتُ أَمْ لَا؟ [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٥/٤)]

قال: ومن وَضَعَ الْجَائِحَةَ، فَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى أَنْ يَقْبِضَهَا قَبْضٌ إِنْ كَانَتْ السَّلَامَةُ وَلَزِمَهُ إِنْ أَصَابَ ثَمَرُ النَّخْلِ شَيْءٌ يَدْخُلُهُ غَيْبٌ مِثْلُ عَطَشٍ يَضْمُرُهُ أَوْ جَمَحٍ يَنَالُهُ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْغُيُوبِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْمُشْتَرِيِ الْخِيَارَ فِي أَخْذِهِ مَعِيًا أَوْ رَدِّهِ؛ فَإِنْ كَانَ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رَدَّهُ، وَإِنْ فَاتَ لَزِمَهُ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ، وَقَالَ يُحْسَبُ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيُرَدُّ مَا بَقِيَ بِمَا يَلْزِمُهُ مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ أَنْ يَأْخُذَهُ مَعِيًا؛ فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ بَعْدَ الْغَيْبِ: رَجَعَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْجَائِحَةَ غَيْرُ الْغَيْبِ.

قال: ولعلَّه يلزمه لو غصب ثمرته قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من صدقته: أن يرجع على البائع؛ لأنه لم يسلم له كما لو باعه عبداً لم يقبضه أو عبيداً قبض بعضهم، ولم يقبض بعضاً حتى عدا عاد على عبد قتلته أو غصبه أو مات موتا من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبيع اتباع الغاصب والجاني بجنايته وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع، وكان شبيهاً أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجرة المدفوع إلى مباحته من ضمان البائع حتى يستوفي المشتري ما اشتري منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمره من شجرة كما يكون من اتباع طعاماً في يستر أو سفينة كل على كبل معلوم فما استوفى المشتري برئ منه البائع، وما لم يستوف حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع، وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده.

قال: وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل

وهو تمر، وقد ترك قطعه وتمييزه في وقت يمكنه فيه إحرازه، وخالفت بينه وبين الدار التي إذا ترك سكنها سنة لزمه كراؤها كما يلزمه لو سكنها؛ لأنه ترك ما كان قادراً عليه.

قال: ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك ما لم يرطب؛ لأن ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يتمر فيه، وأما بعد ما يرطب فيختلفان.

قال: وهذا مما استخير الله فيه، ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة رطباً أو بساً لو ذهب منه كما أصير إلى وضع كراء يوم من الدار لو انهدمت قبله، وكما أصير إلى وضع قبضة حنطة لو ابتاع رجل صاعاً فاستوفاه إلا قبضة فاستهلكه لم يلزمه ثمن ما لم يصل إليه، ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل إليه، ولا يوضع عنه القليل، وهو في معناه، ولو صرت إلى وضعها، فاختلفا في الجائحة، فقال البائع لم تصبك الجائحة أو قد أصابك فذهبت لك فرقاً، وقال المشتري بل أذهبت لي ألف فرق كان القول قول البائع مع يمينه؛ لأن الثمن لازم للمشتري، ولا يصدق المشتري على البراءة منه بقوله، وعلى المشتري البيّنة بما ذهب له.

قال: وجماع الجوائح كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي.

قال: ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض الثمرة زعم، وإن جناية آدميين جائحة توضع؛ لأنّي إذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن إلا إذا قبضت كما لا يستحق الكراء إلا ما كانت السلامة موجودة في الدار، وهي في يدي، وكان البائع ابتاع مهلك الثمرة بقيمة ثمرته أو يكون لمشتري الثمرة الخيار بين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبيع مهلك ثمرته بما أهلك منها كما يكون له الخيار في عبد ابتاعه فجنى عليه قبل أن يقبضه، وهذا قول فيه ما فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال: فهل من حجة لمن ذهب إلى أن لا توضع الجائحة؟

قيل: نعم فيما روي، والله أعلم من نهي رسول الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ وَيَبْدُو صِلَاحُهَا، وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ وَلَوْ كَانَ مَالُكَ الثَّمَرَةَ لَا يَمْلِكُ ثَمَنٌ مَا اجْتَنِبَ مِنْ ثَمَرَتِهِ مَا كَانَ لَمْنَعِهِ أَنْ يَبِيعَهَا مَعْنَى إِذَا كَانَ يَحِلُّ بَيْعُهَا طَلْعاً وَبَلْحاً وَيَلْقَطُ وَيَقْطَعُ إِلَّا أَنَّهُ أَمْرُهُ بِبَيْعِهَا فِي الْحَيْنِ الَّذِي الْأَعْلَبُ فِيهَا أَنْ تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ لَثَلَا يَدْخُلُ الْمُشْتَرِي فِي بَيْعٍ لَمْ يَغْلِبْ أَنْ يَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ، وَلَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ ثَمَنٌ مَا أَصَابَتْهُ الْجَائِحَةُ فَجَازَ الْبَيْعُ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ عَلَى السَّلَامَةِ مَا ضُرَّ ذَلِكَ الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

وتركها إلى الجذاذ، ثم انقطع الماء وكانت لا صلاح لها إلا به فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن يردها بالعيب الذي دخلها؛ فإن ردها بالعيب الذي دخلها، وقد أخذ منها شيئاً كان ما أخذ منها بحصته من أصل الثمن، وإن اختلفا فيه فالقول قول المشتري، وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثمر حائط فالتسقي على رب المال؛ لأنه لا صلاح للثمرة إلا به، وليس على المشتري منه شيء؛ فإن اختلفا في التسقي فأراد المشتري منه أكثر مما يسقي البائع لم ينظر إلى قول واحد منهما ويسأل أهل العلم به؛ فإن قالوا لا يصلحه من التسقي إلا كذا جبرت البائع عليه، وإن قالوا في هذا صلاحه، وإن زيد كان أزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه، وإذا اشترط البائع على المشتري أن عليه التسقي؛ فالبيع فاسد من قبل أن التسقي مجهول، ولو كان معلوماً أبطلناه من قبل أنه بيع وإجارة.

٢٦- باب الثنيا

١٢٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَتِي مِنْهُ. [أخرجه مالك (٦٢٢/٢)].

١٢٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بَاعَ حَائِطًا لَهُ يَقَالُ لَهُ الْإِفْرَاقُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَاسْتَتِي مِنْهُ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ ثَمَرًا أَوْ ثَمَرًا أَنَا أَشْكُ. [أخرجه مالك (٦٢٢/٢)].

١٢٤٣- قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَبِيعُ ثَمَارَهَا وَتَسْتَتِي مِنْهَا. [أخرجه مالك (٦٢٢/٢)].

١٢٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَيْعُكُ حَائِطِي إِلَّا خَمْسِينَ قَرَقًا أَوْ كَيْلًا مُسَمًى مَا كَانَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَإِنْ قُلْتُ هِيَ مِنَ السَّوَادِ سَوَادِ الرُّطْبِ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٩/٤-٣٣٠)].

١٢٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَيْعُكُ نَخْلِي إِلَّا عَشْرَ نَخْلَاتٍ أَخْتَارُهُنَّ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ

وكثير أثلها ويختر المشتري إن تلف منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يوطب النخل عامة، فإذا أوطبه عامة حتى يمكنه جدادها لا يضع من الجائحة شيئاً.

قال: وكذلك كل ما أوطبت عليه فاصبتها جائحة انبغى أن لا يضعها عنه؛ لأنه قد خلى بينه وبين قبضها، ووجد السبيل إلى القبض بالجداد فتركه إذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمرة مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها إلى المشتري ويكون المشتري قادراً على قبضها بالغة صلاحها بأن ترتب فتجد، لا يستقيم فيه عندي قول غير هذا، وما أصيب فيها بعد إراطبه من مال المشتري.

قال: وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع، وإن لم يوطب من قبل أنه لو قطعه قبل أن يوطب كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه.

٢٥- باب في الجائحة

قال الشافعي: وإذا اشتري الرجل الثمر فقبضه فاصبته جائحة فسواء من قبل أن يفي أو بعد ما جف ما لم يجده وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أنت على جميع المال لا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إما أن يكون لما قبضها، وكان معلوماً أن يتركها إلى الجداد كان في غير معنى من قبض، فلا يضمن إلا ما قبض كما يشترى الرجل من الرجل الطعام كيلاً فيقبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه، فلا يضمن ما هلك؛ لأنه لم يقبضه ويضمن ما قبض، وإما أن يكون إذا قبض الثمرة كان مسلطاً عليها إن شاء قطعها، وإن شاء تركها فما هلك في يديه، فإنما هلك من ماله لا من مال البائع فأما ما يخرج من هذا المعنى، فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث إن أصابته جائحة فاكتر، ولا يضمن أقل من الثلث، وإنما هو اشتراها ببيعة واحدة وقبضها قبضاً واحداً فكيف يضمن له بعض ما قبض، ولا يضمن له بعضاً؟ أرايت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله؛ لأنه حيثن الجائحة أو قال: إذا هلك سهم من الف سهم هل الحجاة عليهما إلا ما وصفا؟

قال الشافعي: والجائحة من المصائب كلها كانت من السماء أو من الأرضين.

قال الشافعي: الجائحة في كل ما اشترى من الثمار كان مما ييسر أو لا ييسر.

وكذلك هي في كل شيء اشترى فيترك حتى يبلغ أوانه فاصبته الجائحة دون أوانه فمن وضع الجائحة وضعه؛ لأن كلاً لم يقبض بكمال القبض، وإذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن

فإن قال: أَسْتَتِي ثَمْرًا بِالْأَلْفِ بِسَعْرِ يَوْمِهِ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْبَائِعِ وَلَا لِلْمَشْتَرِي وَلَا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

قال الشافعي: وهكذا من باع رجلاً غمماً قد حالَّ عليها الحولُ أو بقرًا أو إبلًا فاخذت الصدقة منها فالمشتري بالخيار في ردِّ البيع؛ لأنَّه لم يَسَلِّمْ له ما اشترى كاملاً أو اخذ ما بقي بحصته من الثمن، ولكن إن باعه إبلًا دون خمسة وعشرين فالبيع جائز، وعلى البائع صدقة الإبل التي حالَّ عليها الحولُ في يده ولا صدقة على المشتري فيها.

قال: ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حلَّ دمه عنده بردة أو قتل عمداً أو حلَّ قطع يده عنده في سرقة فيقتل فينفسخ البيع ويرجع بما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو إمساكه؛ لأنَّ العيوب في الأبدان مخالفة نقص العدد، ولو كان المشتري كيلاً معيَّناً كان هكذا إذا كان ناقصاً في الكيل أخذ بحصته من الثمن إن شاء صاحبه، وإن شاء فسخ فيه البيع.

ولو قال أبيعك ثمر غلات تختارهن لم يجز؛ لأنَّ البيع قد وقع على غير معلوم، وليس يفسد إلا من هذا الوجه فأما أن يكون بيع ثمر بأكثر منه، فهو لم يجب له شيء فكيف يبيع ما لم يجب له، ولكنه لا يصلح إلا معلوماً؟

٢٧- بابُ صدقةِ الثمر

قال الشافعي رحمه الله: الثمرُ يباع ثمران ثمر فيه صدقة وثمر لا صدقة فيه فأما الثمر الذي لا صدقة فيه فيبيعه جائز لا علة فيه؛ لأنَّه كَلَّه لِمَنْ اشْتَرَاهُ، وَأَمَّا مَا يَبْعُ مَا فِيهِ صَدَقَةٌ مِنْهُ فَالْبَيْعُ يَصَحُّ بَأَنْ يَقُولَ أبيعك الفضل من ثمر حائطي هذا عن الصدقة وصدقته العشر أو نصف العشر إن كان يسقى بنضح، فيكون كما وصفنا في الاستثناء كأنه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار ثمره ونصف عشر ثمره.

١٢٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أبيعك ثمر حائطي هذا بأربعين مائة دينار فضلاً عن الصدقة، فقال: نعم؛ لأنَّ الصدقة ليست لك إنما هي للمساكين. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

قال الشافعي: ولو باعه ثمر حائطه وسكت عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذه ما جاوز الصدقة بحصته من ثمن الكل، وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو يرد البيع؛ لأنَّه لم يَسَلِّمْ إليه كل ما اشترى والثاني إن شاء أخذ

نَسْتَتِي أَيُّهُنَّ هِيَ قَبْلُ التَّبْعِ تَقُولُ هَذِهِ وَهَذِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

١٢٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أبيع الرجل نخله أو عنبه أو بره أو عبده أو مملوكة ما كانت على أنني شريكك بالربيع وبما كان من ذلك؟ قال: لا بأس بذلك. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

١٢٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أبيعك ثمر حائطي بمائة دينار فضلاً عن نفقة الرقيق؟ فقال: لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فمن ثم فسد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

قال الشافعي: ما قال عطاء من هذا كله كما قال: إن شاء الله، وهو في معنى السنة والإجماع والقياس عليهما أو على أحدهما، وذلك أنه لا يجوز بيع بضمن مجهول، وإن اشترى حائطاً بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى غير معلوم والبيع فاسد، وإذا باع ثمر حائطه وأسنتى مكيلة منه فليس ما باع منه بمعلوم، وقد يكون يستتي مدّاً، ولا يدرى كم المد من الحائط أسهم من ألف أم مائة سهم أم أقل أم أكثر، فإذا استنتى منه كيلاً لم يكن ما اشترى منه بمجازف معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم، وقد تصيبه الآفة، فيكون المد نصف ثمر الحائط، وقد يكون سهماً من ألف سهم منه حين باعه، وهكذا إذا استنتى عليه غلات تختارهن أو يتشترهن، فقد يكون في الخيار والشرار النخل بعضه أكثر ثمناً من بعض وخيراً منه بكثرة الحمل وجودة الثمر، فلا يجوز أن يستتي من الحائط نخلاً لا بعدد ولا كيل بحال ولا جزءاً إلا جزءاً معلوماً ولا نخلاً إلا نخلاً معلوماً.

قال: وإن باعه الحائط إلا ربه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط إلا غلات يشتر إليها، فإنما وقعت الصفقة على ما لم يستن؛ فكان الحائط فيه مائة نخلة استنتى منها عشر غلات، فإنما وقعت الصفقة على تسعين بأعينهن، وإذا استنتى ربع الحائط، فإنما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك بالربيع كما يكون رجال لو اشتروا حائطاً مع شركاء فيما اشتروا من الحائط بقدر ما اشتروا منه.

قال: ولو باع رجل ثمر حائطه بأربعة آلاف واستنتى منه بالقر؛ فإن كان عقد البيع على هذا، فإنما باعه ثلاثة أرباع الحائط.

الفضل عن الصدقة بجميع الثمن، وإن شاء ترك.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثالث إن الصفقة كلها باطلة من قبل أنه باعه ما ملك، وما لم يملك، فلما جمعت الصفقة حرام البيع وحلال البيع بطلت الصفقة كلها.

قال الشافعي: ولو قال بائع الحائط الصدقة عليّ، لم يلزم البيع المشتري إلا أن يشاء، وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده، وليس عليه أن يأخذ بمكملتها ثمرًا من غيرها قال: وكذلك الرطب لا يكون ثمرًا لأن للسلطان أن يأخذ عشر الرطب؛ فإن صار السلطان إلى أن يضمن عشر رطبه ثمرًا مثل رطبه لو كان يكون ثمرًا أو اشترى المشتري بعدها رجوت أن يجوز الشراء فاما إن اشترى قبل هذا فهو كمن اشترى من ثمر حائط فيه العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشره رطبًا، وإن من الناس من يقول يأخذ عشر ثمن الرطب؛ لأنه شريك له فيه، فإذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل، ولم يسلم له وله في أحد القولين الخيار بين أن يأخذ تسعة أعشاره بتسعة أعشار الثمن أو رده كله.

قال: ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهما، إن كان قد عرف المتبايعان معًا أن الصدقة في الثمرة، فإنما اشترى هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما.

١٢٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً قَالَ: إِنْ بَيْعْتَ ثَمْرَكَ وَلَمْ تَذْكُرِ الصَّدَقَةَ أَنْتَ وَلَا يَتِمَّكَ فَالْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُتَبَاعِ قَالَ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى الْحَائِطِ قَالَتْ هِيَ عَلَى الْمُتَبَاعِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ بَعْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُخْرَصَ أَوْ بَعْدَ مَا يُخْرَصُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣١/٤-٣٣٢)]

١٢٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَيْرٍ قَالَ لِي أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عَطَاءٍ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمُتَبَاعِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٢/٤)]

قال الشافعي: وما قالا من هذا كما قالا إنما الصدقة في عين الشيء بعينه فحيثما تحولت، ففيه الصدقة ألا ترى أن رجلاً لو ورث أخذت الصدقة من الحائط.

وكذلك لو وهب له ثمره أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه.

قال: وقد قيل في هذا شيء آخر: إن الثمرة إذا وجبت فيها الصدقة، ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع خير؛ لأنه باعه ماله،

وما للمساكين في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع. قال: وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد، وقد أوجبت فيها الصدقة أو لم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفريعه.

قال: وقد قال غير من وصفت قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمبتاع.

قال: وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة، فلم تخلص الثمرة له كلها، وإن قال يعطيه رب الحائط ثمرًا مثلها، فقد أحال الصدقة في غير العين التي وجبت فيها الصدقة والعين موجودة.

قال: ومن قال: هذا القول، فإنما يقول هو لو وجب عليه في أربعين ديناراً ديناراً كان له أن يعطي ديناراً مثله من غيرها. وكذلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة.

قال: قول الله عز وجل ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ يدل على أنه إذا كان في المال صدقة والشروط من الصدقة، فإنما يؤخذ منه لا من غيره فهذا أقول، وبهذا اخترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لا صدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا ويشترى هذا.

قال: وإذا سمى البائع للمشتري الصدقة وعرفاها فتعدى عليه الوالي فأخذ أكثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فمن لم يضع الجائحة قال: هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعه في ظلم غيره، وقد قبض ما ابتاع، ومن وضع الجائحة كان إنما يضعها بمعنى أنها غير تامة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخبره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن؛ لأنه لم يسلم إليه كما باعه.

قال الشافعي: فإن قال قائل: المظلمة ليست بجائحة قيل: وما معنى الجائحة؟ اليس ما أنلف من مال الرجل - فالمظلمة إتلاف؛ فإن قال: ما أصاب من السماء قيل: أفرأيت ما ابتعت، فلم أقبضه فأصابه من السماء شيء يتلفه اليس ينفسخ البيع؟ فإن قال: بلى، قيل: فإن أصابه من الآدميين فانا بالخيار بين أن أفسخ البيع أو أخذه واتبع الآدمي بقيمته.

فإن قال: نعم.

قيل: فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من معنى ما أصاب من الآدميين أو مثله؛ لأنك فسخت به البيع.

وإن قال: إذا ملكته فهو منك، وإن لم تقبضه، فإذا هلك هلك منك بالثمره قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع عني بتلف أصابها.

٢٨ - باب في المزابنة

١٢٥١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ.

والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً. [تقدم]

١٢٥٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤوس النخل والمحاقلة اشتراء الأرض بالحنطة.

١٢٥٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

والمزابنة اشتراء التمر بالتمر والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة واشتراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسالت عن اشتراء الأرض باللّهب والفضة فقال: لا بأس بذلك. [أخرجه مالك (٢/٢٦٥)]

قال الشافعي: والمحاقلة في الزرع كالمزابنة في التمر.

١٢٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا الْمُحَاقَلَةُ قَالَ الْمُحَاقَلَةُ فِي الْحَرْثِ كَهَيْئَةِ الْمُزَابَنَةِ فِي النَّخْلِ سَوَاءٌ بَيْعُ الزَّرْعِ وَبِالْقَمْحِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ أَسْرَ لَكُمْ جَابِرٌ فِي الْمُحَاقَلَةِ كَمَا أَخْبَرْتَنِي. قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٧/٥)]

قال الشافعي: وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ منصوفاً، والله تعالى أعلم، ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه، والله تعالى أعلم.

١٢٥٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْحَاقَلَةُ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرْعَ مِائَةَ فَرْقٍ حَنْطَةً وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ مِائَةَ فَرْقٍ وَالْمُخَابَرَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالثَّلْثِ وَالرَّيْبِ. [أخرجه البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦)، أبو داود (٣٤٠٤)، الترمذي (١٣١٣)، النسائي (٢٩٦/٧)، ابن ماجه (٢٢١٨)]

١٢٥٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا تَعْلَمُ مِكِيلَتَهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ. [أخرجه مسلم (١٥٣٠)، النسائي (٢٩٦/٧)]

١٢٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ سَمِعْتُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَبْرًا أَخْبَرَنِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْهُ فِي الصَّبْرَةِ قَالَ حَسِبْتُ قَالَ: فَكَيْفَ تَرَى أَنْتَ فِي ذَلِكَ فَنَهَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

١٢٥٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تُبَاعَ صَبْرَةٌ بِصَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ لَا تَعْلَمُ مِكِيلَتُهَا أَوْ تَعْلَمُ مِكِيلَةً إِحْدَاهُمَا وَلَا تَعْلَمُ مِكِيلَةَ الْأُخْرَى أَوْ تَعْلَمُ مِكِيلَتُهَا جَمِيعاً هَذِهِ بِهَذِهِ وَهَذِهِ بِهَذِهِ قَالَ: لَا إِلَّا كَيْلاً بِكَيْلٍ يَدًا بِيَدٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

١٢٥٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: مَا الْمُزَابَنَةُ قَالَ: التَّمْرُ فِي النَّخْلِ يُبَاعُ بِالتَّمْرِ فَقُلْتُ إِنْ عَلِمْتَ مِكِيلَةَ التَّمْرِ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ. قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقَالَ إِنْسَانٌ لِعَطَاءٍ أَقْبَالَ طَبْ قَالَ سَوَاءُ التَّمْرِ وَالرُّطْبِ ذَلِكَ مُزَابَنَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول إلا في العرايا التي ذكرناها قبل هذا قال وجاع المزابنة أن تنظر كل ما عقدت يبعه مما الفضل في بعضه على بعض يداً بيد رباً، فلا يجوز فيه شيء يعرف كيله بشيء منه جزافاً لا يعرف كيله ولا جزاف منه بجزاف؛ وذلك؛ لأنه يجرم عليه أن يأخذه إلا كيلاً بكيل وزناً بوزن يداً بيد، فإذا كان

جزافاً مجزافاً لم يستويا في الكيل.

وكذلك إذا كان جزافاً بمكيل، فلا بد أن يكون أحدهما أكثر، وذلك محرمٌ فيهما عندنا لا يجوز؛ لأن الأصل أن لا يكون إلا كيلاً بمكيل أو وزناً بوزن فكل ما عقد على هذا مفسوخ.

قال: ولو تابعا جزافاً بمكيل أو جزافاً مجزافاً من جنسه، ثم تكايلا فكانا سواء كان البيع مفسوخاً؛ لأنه عقد غير معلوم أنه كيلٌ بمكيل.

قال: ولو عقدا بيعهما على أن يتكايلا هذين الطعامين جميعاً بأعيانهما مكيالاً بمكيال فتكايلاه فكانا مستويين جازاً، وإن كانا متفاضلين، ففيها قولان أحدهما أن للذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع؛ لأنه بيع كيلٍ شيء، فلم يسلم له؛ لأنه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ؛ لأنه وقع على شيء بعضه حرامٌ وبعضه حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس إنما يكون له الخيار فيما نقص مما لا ربا في زيادة بعضه على بعض فأما ما فيه الربا، فقد انعقد البيع على الكل فوجد البعض محرماً أن يملك بهذه العقدة فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعه وفيها حرام؟

قال: وما وصفت من المزابنة جامعٌ لجميعها كافٍ من تفريعها، ومن تفريعها أن أبتاع منك مائة صاع تمر بتمر مائة نخلة لي أو أكثر أو أقل، فهذا مفسوخٌ من وجهين: أحدهما: أنه رطبٌ بتمر ومزافٌ بمكيل من جنسه، ومن ذلك أن أخذ منك تمرأ لا أعرف كيله بصاع تمر أو بصيرة تمر لا أعرف كيلها؛ لأن الأصل أنه محرَّم الفضل في بعضه على بعض، وأنه لم يبيع إلا مثلاً بمثل يداً بيد.

قال: وهكذا هذا في الخنطة، وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الربا.

قال: فأما تمرٌ نخلٍ بخنطة مقبوضة كيلاً: أو صيرة تمر بصيرة خنطة أو صنفٍ بغير صنفه جزافٌ بمكيل أو كيل مجزافٌ يداً بيد مما لا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد، فلا بأس.

قال: فأما الرجل يقول للرجل وعنده صيرة تمر له أضمن لك هذه الصيرة بعشرين صاعاً؛ فإن زادت على عشرين صاعاً فلي؛ فإن كانت عشرين فهي لك، وإن نقصت من عشرين فعليّ إتمام عشرين صاعاً لك فهذا لا يحل من قبل أنه من أكل المال بالباطل الذي وصفت قبل هذا، وهذا بالمخاطرة والقمار أشبه، وليس من معنى المزابنة بسبيل ليس المزابنة إلا ما وصفت لا تجاوزه.

قال: وهذا جماعه، وهو كافٍ من تفريعه، ومن تفريعه ما وصفت فأما أن يقول الرجل للرجل عدّ قشاك أو بطيخك هذا

المجموع فما نقص من مائة فعليّ تمام مائة مثله، وما زاد فلي أو اقطع ثوبك هذا قلائس أو سراويلات على قدر كذا، فما نقص، من كذا وكذا قلائس أو سراويل فعليّ، وما زاد فلي أو اقطع حنطتك هذه فما زاد على مدّ دقيق فلي، وما نقص فعليّ فهذا كله مخالفٌ للمزابنة ومحرمٌ من أنه أكل المال بالباطل، لا هو تجارة عن تراض، ولا هو شيء أعطاه مالك المال المعطى، وهو يعرفه فيؤخر فيه أو يحمده ولا هو شيء أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خير من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من وجوه البر قال: ولا بأس بتمر نخلة بتمر عنبية أو بتمر فرسكية كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعاً بالأرض أو في شجرة أو بعضه موضوعاً بالأرض إذا خالفه، وكان الفضل يحل في بعضه على بعض حالاً، وكان يداً بيد؛ فإن دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقابضا فسد البيع.

قال: وكذلك لا بأس أن يبيع تمر نخلة في رأسها بتمر شجرة فرسكية في رأسها أو يبيع تمر نخلة في رأسها بفرسكية موضوع في الأرض أو يبيع رطباً في الأرض بفرسكية موضوع في الأرض جزافاً.

قال: وجماعه أن يبيع الشيء بغير صنفه يداً بيد كيف شئت.

قال الشافعي: وما كان بصفة واحدة لم يحل إلا مثلاً بمثل كيلاً بمكيل وزناً بوزن يداً بيد، ولا يتفرقان حتى يتقابضا، ولا يباع منه رطبٌ بياض ولا رطبٌ يابس برطبٍ إلا العرايا خاصة.

قال الشافعي: وكذلك لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئاً من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يداً بيد، ومن ذلك أن يشتري صيرة تمر مكيلة أو جزافاً بصيرة خنطة مكيلة أو جزافاً ومع الخنطة من التمر قليل أو كثير، وذلك أن الصفقة في الخنطة تقع على خنطة وتمر بتمر وحصّة التمر غير معروفة من قبل أنها إنما تكون بقيمتها والخنطة بقيمتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوماً كيلاً بمكيل.

٢٩ - باب وقت بيع الفاكهة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله: وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الشيء، ويكون آخره قد قارب أوله كمقاربة تمر النخل بعضه لبعض، فإذا كان هكذا حل بيع ثمرته الخارجة فيه مرة واحدة والشجر منه الثابت الأصل كالنخل لا يخالفه في شيء منه إلا في شيء ساذكره يباع إذا طاب أوله الكمثرى والسنجرجل والأترج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن ينضج يبيع ثمرته تلك كلها قال: وقد

بمعنى السَّنَةِ والأَثَرِ والقياسُ عليهما والمعقول، والذي يمكنُ من عيوبه أكثرُ مما حكينا وفيما حكينا كفايةً إن شاء الله تعالى.

قال: فكلُّ ما كيلُ من هذا أو وزنُ أو بيعُ عددًا كما وصفت في الرطبِ بالتمرِّ لا يحلُّ التمرُّ منه برطبٍ ولا جزافٌ منه بكيلٍ ولا رطبٌ برطبٍ عندي بحال، ولا يحلُّ إلا يابساً يابس، كيلاً بكيلٍ أو ما يوزنُ وزناً بوزن، ولا يجوزُ فيه عددٌ لعددٍ، ولا يجوزُ أصلاً إذا كانَ شيءٌ منه رطباً يشتري بصفه رطبَ فرسكٍ بفرسكٍ، وتينَ بتين، وحنظلٍ بصفه، فإذا اختلف الصنفان فبعضه كيف شئت يداً بيداً جزافاً بكيلٍ، ورطباً يابس، وقليله بكثيره، لا يختلفُ هو، وما وصفت من ثمرِ النخلِ والعنبِ في هذا المعنى، ويختلفُ هو وثمرُ النخلِ والعنبِ في العرايا، ولا يجوزُ في شيءٍ سوى النخلِ، والعنبِ العريّةُ بما يجوزُ فيه بيعُ العرايا من النخلِ والعنبِ، لا يجوزُ أن يشتري ثمرَ تينةٍ في رأسها بمكيلةٍ من التينِ موضوعاً بالأرض، ولا يجوزُ أن يشتري من غيرِ تينةٍ في رأسها بثمرٍ منها يابسٍ موضوعٍ بالأرض ولا في شجره أبداً جزافاً ولا كيلاً ولا بمعنى.

فإن قال قائل: فلمَ لم تجزّه؟

قلت: لأن رسول الله ﷺ إذ سنَّ الخرصَ في التمرِّ، والعنبِ وفيهما أنهما مجتمعتا التمرُّ لا حائلَ دونه يمنعُ الإحاطة، وكانَ يكونُ في المكيالِ مستجمعاً كاستجماعه في تينته كانَ له معانٍ لا يجمعُ أحدُ معانيه شيءٌ سواه وغيره، وإن كانَ يجمعُ في المكيالِ فمن فوق كثيرٍ منه حائلٌ من الورق، ولا يحيطُ البصرُ به. وكذلك الكمثرى وغيره، وأما الأترجُ الذي هو أعظمه، فلا يجمعُ في مكيالٍ.

وكذلك الخربز، والقثاء، وهو يختلفُ الخلق لا يشبههما وبذلك لم يجمعُ في المكيال، ولا يحيطُ به البصرُ إحاطته بالعنبِ، والتمرِّ، ولا يوجدُ منه شيءٌ يكونُ مكيلاً يخرصُ بما في رءوسِ شجره لغلظه وتجايف خلقته عن أن يكونَ مكيلاً، فلذلك لم يصلحَ أن يباعَ جزافاً بشيءٍ منه كما يباعُ غيره من النخلِ، والعنبِ إذا خالفه، ومن أرادَ أن يبتاعَ منه شيئاً فيستعريه ابتاعه بغيرِ صفه، ثم استعراه كيف شاء.

٣٠- باب ما يَبَيْتُ مِنَ الزَّرْعِ

قال الشافعي رحمه الله: كلُّ ما كانَ من نباتِ الأرضِ بعضه مغيبٌ فيها وبعضه ظاهرٌ فأرادَ صاحبه بيعه لم يجزِ بيعُ شيءٍ منه إلا الظاهرُ منه يجزى مكانه، فأما المغيبُ، فلا يجوزُ بيعه، وذلك مثلُ الجزرِ، والفجلِ، والبصلِ، وما أشبهه فيجوزُ أن يباعَ ورقه الظاهرُ مقطوعاً مكانه، ولا يجوزُ أن يباعَ ما في داخله؛ فإن وقعت

بلغني أن التينَ في بعض البلدان يَبَيْتُ منه الشيءُ اليومَ، ثم يقيمُ الأيامَ، ثم يَبَيْتُ منه الشيءُ بعدُ حتى يكونَ ذلك مراراً والقثاءُ والخربزُ حتى يبلغَ بعضه، وفي موضعه من شجرِ القثاءِ والخربزِ ما لم يخرج فيه شيءٌ؛ فكانَ الشجرُ يتفرقُ مع ما يخرج فيه، ولم يبع ما لم يخرج فيه؛ فإن كانَ لا يعرفُ لم يجزِ بيعه لاختلاطِ المبيعِ منه بغيرِ المبيعِ فيصيرُ المبيعُ غيرَ معلومٍ فيأخذُ مشتريه كله أو ما حملَ مما لم يشتري؛ فإن يباعَ، وهو هكذا فالبيعُ مفسوخٌ.

قال الشافعي: في موضع آخر إلا أن يشاءَ البائعُ أن يسلمَ ما زادَ على ما باعَ، فيكونُ قد أعطاه حقّه وزاده قال فينظرُ من القثاءِ والخربزِ في مثل ما وصفت من التينِ؛ فإن كانَ بلبدٍ يخرجُ الشيءُ منه في جميعِ شجره، فإذا تركَ في شجره لتلاحقَ صغاره خرجَ من شجره شيءٌ منه كانَ كما وصفت في التينِ إن استطيعَ تمييزه جازاً ما خرجَ أولاً، ولم يدخل ما خرجَ بعده في البيعِ، وإن لم يستطعَ تمييزه لم يجزِ فيه البيعُ بما وصفت قال: وإن حلَّ بيعُ ثمرةٍ من هذا التمرِّ نخلٍ أو عنبٍ أو قثاءٍ أو خربزٍ أو غيره لم يحلَّ أن يباعَ ثمرتها التي تأتي بعدها بحال.

فإن قال قائل: ما الحجّةُ في ذلك؟

قلنا لما نهى رسول الله ﷺ عن بيعِ السنينِ ونهى عن بيعِ الغررِ ونهى عن بيعِ الثمرِ حتى يبدوَ صلاحه كانَ بيعُ ثمرةٍ ثمرةً تخلقُ بعدُ أولى في جميعِ هذا.

١٢٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ مَعَاوِمَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٦/٤)]
قال: فإذا نهى رسول الله ﷺ عن بيعِ النخلِ والتمرِّ بلحاً شديداً لم تَرَفِ فِيهِ صَفَرَةٌ؛ لأنَّ العاهةَ قد تأتي عليه كانَ بيعُ ما لم يَرَفِ منه شيءٌ قطُّ من قثاءٍ أو خربزٍ أدخل في معنى الغررِ، وأولى أن لا يباعَ مما قد رَفِيَ فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ عن بيعه وكيف يحرمُ أن يباعَ قثاءً أو خربزٌ حينَ بدا قبلَ أن يطيبَ منه شيءٌ.

وقد روى رجلٌ أن يبتاعَ، ولم يخلق قطُّ؟ وكيف أشكلَ على أحدٍ أنه لا يكونُ بيعٌ أبداً أولى بالغررِ من هذا البيعِ؟ الطائرُ في السماءِ، والعبدُ الأبى، والجمالُ الشاردُ، أقربُ من أن يكونَ الغررُ فيه أضعفُ من هذا؛ ولأنَّ ذلك شيءٌ قد خلق، وقد يوجدُ، وهذا لم يخلق بعدُ.

وقد يخلقُ، فيكونُ غايةً في الكثرة، وغايةً في القلّةِ وفيما بين الغائيتين منازل.

أو رأيت إن أصابته الجائحةُ بأي شيءٍ يقاس؟ أبأولِ حله، فقد يكونُ ثانيه أكثرُ وثالثه، فقد يختلفُ، ويتباينُ فهذا عندنا محرّمٌ

بالباقي، ولو كانت حصّة القشر سهماً من ألف سهم منه، والقول الثاني إنه إذا كسره لم يكن له ردّه إلا أن يشاء البائع، ويرجع بما بين قيمته صحيحاً وقيمتها فاسداً، ويضّ الدجاج كله لا قيمة له فاسداً؛ لأنّ قشره ليس فيه منفعة، فإذا كسره رجع بالثمن، وأما بيض النعام فلقشرته ثمن فيلزم المشتري بكلّ حال؛ لأنّ قشرتها ربّما كانت أكثر ثمناً من داخلها؛ فإن لم يردّ قشرتها صحيحة رجع عليه بما بين قيمتها غير فاسدة وقيمتها فاسدة، وفي القول الأول يردّها ولا شيء عليه؛ لأنّه سلّطه على سرّها إلا أن يكون أفسدها بالكسر، وقد كان يقدر على كسر لا يفسد، فيرجع بما بين القيمتين، ولا يردّها.

قال الشافعي: فأما الثناء والخربز، وما رطب، فإنّه يذوقه بشيء دقيق من حديد أو عود فيدخله فيه فيعرف طعمه إن كان مرّاً أو كان الخربز حامضاً فله ردّه، ولا شيء عليه في نقيه في القولين؛ لأنّه سلّطه على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في النقب الصّغير عليه.

وكان يلزم من قال: لا يردّه إلا كما أخذه بأن يقول يرجع بما بين قيمته سالماً من الفساد وقيمتها فاسداً.

قال: ولو كسرها لم يكن له ردّها ورجع عليه بنقصان ما بين قيمته صحيحاً وفساداً ما كان ذلك الفضل إلا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسوراً.

ويردّ عليه الثمن؛ لأنّه قد كان يقدر على أن يصير إليه طعمه من ثقبه صحيحاً ليس كالجوز لا يصل إلى طعمه من ثقبه، وإنما يصل إليه ريعه لا طعمه صحيحاً فأما الدود، فلا يعرف بالمذاقة؛ فإذا كسره، ووجد الدود كان له في القول الأول ردّه، وفي القول الثاني الرجوع بفضل ما بين القيمتين.

ولو اشترى من هذا شيئاً رطباً من الثناء والخربز فحبسه حتى ضمّر وتغيّر وفسد عنده، ثمّ وجده فاسداً بمرارة أو دود كان فيه؛ فإن كان فساداً من شيء يحدث مثله عند المشتري فالقول قول البائع في فساد مع يمينه، وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زماناً، ثمّ يجده فاسداً وفساد البيض يحدث. والله تعالى أعلم.

٣٢- مسألة بيع القمح في سنبله

١٢٦١- أخبرنا الربيع قال: قلت للشافعي إن عليّ بن مغيرة روى لنا حديثاً، عن أنس أن رسول الله ﷺ أجاز بيع القمح في سنبله إذا أبيض. أخرجه البيهقي في "المعرفة" [٣٠٢/٥]

فقال الشافعي: إن ثبت الحديث قلنا به؛ فكان الخاص

الصّفقة عليه كلّ لم يميز البيع فيه إذا كان بيع نبات، وبيع النبات بيع الإيجاب، وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه إلا على أحد معان إما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك إذا رآها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها، فلو أجزت البيع على هذا فقلع جزرة أو فجلة، أو بصلّة، فجعلت للمشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضرراً في أن يقلع ما في ركيبه وأرضه التي اشترى، ثمّ يكون له أن يردّه من غير عيب فيبطل أكثره على البائع.

قال: وهذا يخالف العبد يشترى غائباً والمتاع، وذلك أنهما قد يريان فيصفهما للمشتري من يثق به فيشتريهما، ثمّ يكون له خيار الرؤية، فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلّع من زرعوه، ولو أجزت بيعه على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصّغير والكبير والمختلف الخلق؛ فكان المشتري اشترى ما لم ير والزمته ما لم يرض بشرائه قط، ولو أجزته على أن يبيعه لآه على صفة موزونة كنت أجزت بيع الصفات غير مضمونة، وإنما تباع الصّفة مضمونة.

قال: ولو أسلم إليه في شيء منه موصوف موزون، فجاء به على الصّفة جاز السلف، وذلك أنه مأخوذ به يأتني به حيث شاء لا من أرض قد يخطئ زرعها ويصيب، فلا يجوز في شيء من هذا بيع إلا بصفة مضمون موزون أو حتى يقلع فيراه المشتري.

قال: ولا يشبه الجوز، والبيض، وما أشبه هذا لا صلاح له في الأرض إلا بالبلوغ، ثمّ يخرج فيبقى ما بقي منه ويباع ما لا يبقى مثل البقل، وذلك لا صلاح له، إلا ببقائه في قشره، وذلك إذا رثي قشره استدّل على قدره في داخله، وهذا لا دلالة على داخله، وإن رثي خارجه قد يكون الورق كبيراً والرأس صغيراً وكبيراً.

٣١- باب ما اشترى مما يكون مأكولة داخله

قال الشافعي: من اشترى رانجاً، أو جوزاً، أو لوزاً، أو فسقاً أو بيضاً فكسره فوجده فاسداً أو معيماً فأراد ردّه والرجوع بثمره، فيها قولان: أحدهما: أن له أن يردّه والرجوع بثمره من قبل أنه لا يصل إلى معرفة عيبه وفساده، وصلاحه إلا بكسره، وإذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فباعه سلّطه عليه، وهذا قول.

قال: ومن قال: هذا القول انبغى أن يقول على المشتري الكاسر أن يردّ القشر على البائع إن كانت له قيمة، وإن قلت إن كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرانج ويستمتع بما سواه أو يردّه فإن لم يفعل أقيم قشرها؛ فكانت للقشر قيمة منه وداخله على أنه صحيح وطرح عنه حصّة ما لم يردّه من قشره من الثمن ويرجع

وإن لم يأت لزك الثمن.

قال: ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط إياماً وقطعه يمكنه في أقل منها كأن المشتري منه بالخيار في أن يدع له الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع.

قال: كما يكون إذا باعه حنطة جزافاً فانها لت عليها حنطة له، فالبايع بالخيار أن يسلم ما باعه، وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع بما لم يبع.

قال: وما أفسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه آفة تلفه في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمته، وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبايعه، وعلى كل مشتر شراء فاسداً أن يردّه كما أخذه أو خيراً مما أخذه وضمانه إن تلف وضمان نقصه إن نقص في كل شيء.

٣٤- باب حكم المبيع قبل القبض وبعده

١٢٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أُمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ: الطَّعَامُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَرَاءً وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ. [أخرجه البخاري (٢١٣٥)، مسلم (١٥٢٥)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، فمن ابتاع شيئاً كان ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه، وذلك أن من باع ما لم يقبض، فقد دخل في المعنى الذي يروي بعض الناس عن النبي ﷺ أنه قال لِعَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّهُمْ عَنْ يَبِيعَ مَا لَمْ يَقْبِضُوا وَرَبِحُوا مَا لَمْ يَضْمَنُوا.

قال الشافعي: هذا بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن، وهذا القياس على حديث النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعامه كيلاً فقبضه أن يكتاله، ومن ابتاعه جزافاً فقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل، وقد روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً فبعث رسول الله ﷺ من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون إلا لتلا بيعه قبل أن ينقل.

قال الشافعي: ومن ملك طعاماً بإجازة بيع من البيوع، فلا يبيعه حتى يقبضه، ومن ملكه بميراث كان له أن يبيعه، وذلك أنه غير مضمون على غيره بثمن.

وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع كان له أن يبيعه

مستخرجاً من العام؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع العَرَرِ وبيع القمح في سنبله غرّاً؛ لأنه لا يرى.

وكذلك بيع الدار والأساس لا يرى.

وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجزنا ذلك كما أجازته النبي ﷺ؛ فكان هذا خاصاً مستخرجاً من عام.

وكذلك نجيز بيع القمح في سنبله إذا أبيض إن ثبت الحديث كما أجزنا بيع الدار والصبرة.

٣٣- باب بيع القصب والقرط

١٢٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَصَبِ لَا يُبَاعُ إِلَّا جِزَّةٌ أَوْ قَالَ صِرْمَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٩/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، لا يجوز أن يباع القرط إلا جزئة واحدة عند بلوغ الجزاء ويأخذ صاحبه في جزائه عند إتياعه، فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزائه فيه من يومه.

قال الشافعي: فإن اشتراه ثابتاً على أن يدعه إياماً ليطول أو يغلط أو غير ذلك؛ فكان يزيد في تلك الأيام، فلا خير في الشراء، والشراء مفسوخ؛ لأن أصله للبائع وفرعه الظاهر للمشتري.

فإن كان يطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر، وأخذت من البائع ما لم يبع منه أعطيته منه شيئاً مجهولاً - لا يرى بعين، ولا يضبط بصفية، ولا يتميز ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه.

قال: ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه له ممكن مدة يطول في مثلها كان البيع مفسوخاً إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز، كما لو اشترى حنطة جزافاً وشرط له أنها إن انهال له عليها حنطة فهي داخلة في البيع فانها لت عليها حنطة للبائع لم يبعها انفسخ البيع فيها؛ لأن ما اشترى لا يتميز، ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطي ما اشترى ويمنع ما لم يشتر، وهو في هذا كله بائع شيء قد كان وشيء لم يكن غير مضمون على أنه إن كان دخل في البيع، وإن لم يكن لم يدخل فيه، وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في فساد؛ لأن رجلاً لو قال أبيعك شيئاً إن نبت في أرضي بكذا؛ فإن لم ينبت أو نبت قليلاً لزك الثمن منك مفسوخاً.

وكذلك لو قال أبيعك شيئاً إن جاءني من تجارتي بكذا،

قال الشافعي: ومن حلَّ عليه طعامٌ، فلا يعطي الذي له عليه الطعامُ ثَمَنَ طعامٍ يشترى به لنفسه من قبل أنه لا يكون وكَيْلاً لنفسه مستوفياً لها قابضاً لها منها وليؤكد غيرهِ حتى يدفع إليه.

ومن اشترى طعاماً فخرج من يديه قبل أن يستوفيه بهبؤ أو صدقة أو قضاه رجلاً من سلفٍ أو أسلفه آخرُ قبل أن يستوفيه، فلا يبيعه أحدٌ ثَمَنَ صارَ إليه على شيءٍ من هذه الجهاتِ حتى يستوفيه من قبل أنه صارَ إنما يقبضُ عن المشتري قبضٌ وكله.

قال الشافعي: ومن كان يده ثَمَرُ فباعه واستثنى شيئاً منه بعينه فالبَّيعُ واقعٌ على المِيعِ لا على المشتري والمستثنى على مثل ما كان في ملكه لم يبع قط، فلا بأس أن يبيعه صاحبه؛ لأنَّه لم يشتره إنما يبيعه على الملك الأول.

قال الشافعي: ولا يصلحُ السلفُ حتى يدفعَ المسلفُ إلى المسلفِ الثَمَنَ قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تابعا فيه وحتى يكونَ السلفُ بكيلٍ معلومٍ بمكيالٍ عامَّةٍ يدركُ علمه، ولا يكونُ بمكيالٍ خاصَّةٍ إنْ هلكَ لم يدركُ علمه أو بوزنٍ عامَّةٍ كذلك وبصفةٍ معلومةٍ جيِّدٍ نقيٍّ وإلى أجلٍ معلومٍ إنْ كانَ إلى أجلٍ ويستوفى في موضعٍ معلومٍ، ويكونُ من أرضٍ لا يخطئُ مثلها أرضٍ عامَّةٍ لا أرضٍ خاصَّةٍ، ويكونُ جديداً طعاماً عاماً أو طعاماً عامين، ولا يجوزُ أن يقولَ أجودُ ما يكونُ من الطعامِ؛ لأنَّه لا يوقفُ على حدِّه ولا أردأُ ما يكونُ؛ لأنَّه لا يوقفُ على حدِّه، فإنَّ الرديَّ يكونُ بالغرقِ وبالسوسِ وبالقادمِ، فلا يوقفُ على حدِّه، ولا بأسٌ بالسلفِ في الطعامِ حالاً وأجلاً، إذا حلَّ أن يباعَ الطعامُ بصفةٍ إلى أجلٍ كانَ حالاً، أو إلى أن يحلَّ.

قال الشافعي: وإن سلفَ رجلٌ دنابرَ على طعامٍ إلى آجالٍ معلومةٍ بعضها قبلَ بعضٍ لم يميزَ عندي حتى يكونَ الأجلُ واحداً وتكونَ الأثمانُ متفرقةً من قبل أن الطعامُ الذي إلى الأجلِ القريبِ أكثرُ قيمةً من الطعامِ الذي إلى الأجلِ البعيدِ، وقد أجازهُ غيري على مثل ما أجازَ عليه ابتياعُ العروضِ المتفرقةِ، وهذا مخالفٌ للعروضِ المتفرقةِ؛ لأنَّ العروضِ المتفرقةِ نقدٌ، وهذا إلى أجلٍ، والعروضُ شيءٌ متفرقٌ، وهذا من شيءٍ واحدٍ.

قال الشافعي: وإذا ابتاعَ الرجلانِ طعاماً مضموناً موصوفاً حالاً أو إلى أجلٍ فتفرقا قبل أن يقبضَ الثَمَنُ فالبيعُ مفسوخٌ؛ لأنَّ هذا دينٌ بدينٍ.

قال الشافعي: وإن اشترى الرجلُ طعاماً موصوفاً مضموناً عندَ الحصادِ وقبلَ الحصادِ وبعده، فلا بأس. وإذا اشترى منه من طعامٍ أرضٍ بعينها غيرَ موصوفٍ، فلا خيرَ فيه؛ لأنَّه قد يأتي جيِّداً أو رديئاً.

قبل أن يقبضه إنما لا يكونُ له بيعه إذا كانَ مضموناً على غيره بعوضٍ يأخذه منه إذا فات، والأرزاقُ التي يخرجها السلطانُ للناسِ يبيعها قبل أن يقبضها، ولا يبيعها الذي يشتريها قبل أن يقبضها؛ لأنَّ مشتريها لم يقبض، وهي مضمونةٌ له على بائعها بالثَمَنِ الذي ابتاعه إياها به حتى يقبضها أو يرُدَّ البائعُ إليه الثَمَنَ، ومن ابتاعَ من رجلٍ طعاماً فكتبَ إليه المشتري أن يقبضه له من نفسه، فلا يكونُ الرجلُ قابضاً له من نفسه، وهو ضامنٌ عليه حتى يقبضه المتبائعُ أو وكيلُ المتبائعِ غيرِ البائعِ، وسواءُ أشهدَ على ذلك أو لم يشهد، وإذا وكلَّ الرجلُ الرجلَ أن يبتاعَ له طعاماً فابتاعه، ثمَّ وكلَّه أن يبيعه له من غيره فهو بتقوٍ لا بدينٍ حتى يبيعَ له الدينَ فهو جائزٌ كأنه هو ابتاعه وباعه، وإنَّ وكلَّه أن يبيعه من نفسه لم يجزِ البيعُ من نفسه، وإن قال: قد بعته من غيري فهلكَ الثَمَنُ أو هربَ المشتري فصدقه البائعُ فهو كما قال: وإن كذبه فعليه البينةُ أنه قد باعه، ولا يكونُ ضامناً لو هربَ المشتري أو أفلسَ أو قبضَ الثَمَنَ منه فهلكَ؛ لأنَّه في هذه الحالةُ أمينٌ.

قال الشافعي: ومن باعَ طعاماً من نصرانيٍّ فباعه النصرانيُّ قبل أن يستوفيه، فلا يكيله له البائعُ حتى يحضرَ النصرانيُّ أو وكيله فيكتاله لنفسه.

قال: ومن سلفَ في طعامٍ، ثمَّ باعَ ذلك الطعامُ بعينه قبل أن يقبضه لم يميز، وإن باعَ طعاماً بصفةٍ ونوى أن يقبضه من ذلك الطعامِ، فلا بأس؛ لأنَّ له أن يقبضه من غيره؛ لأنَّ ذلك الطعامُ لو كانَ على غيرِ الصفةِ لم يكن له أن يعطيه منه، ولو قبضه، وكانَ على الصفةِ كانَ له أن يجبسه، ولا يعطيه إياه، ولو هلكَ كانَ عليه أن يعطيه مثلَ صفةِ طعامه الذي باعه.

قال: ومن سلفَ في طعامٍ أو باعَ طعاماً فأحضرَ المشتري عندَ اكتماله من بائعه، وقالَ أكتاله لك لم يميز؛ لأنَّه بيعٌ طعامٍ قبل أن يقبض.

فإن قال: أكتاله لنفسِي وخذه بالكيلِ الذي حضرت لم يميز؛ لأنَّه باعَ كيلاً، فلا يبرأ حتى يكتاله من يشترى، ويكونُ له زيادته وعليه نقصانه، وهكذا روى الحسنُ عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيعِ الطعامِ حتى يجزِيَ فيه الصاعانِ فيكونَ له زيادته وعليه نقصانه.

قال الشافعي: ومن باعَ طعاماً مضموناً عليه فحلَّ عليه الطعامُ فجاءَ بصاحبه إلى طعامٍ مجتمعٍ، فقال: أيُّ طعامٍ رضيت من هذا اشتريت لك فاوفيتك، كرهت ذلك له، وإن رضي طعاماً فاشتراه له فدفعه إليه بكياله لم يميز؛ لأنَّه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه، وإن قبضه لنفسه، ثمَّ كاله له بعدَ جازٍ، وللمشتري له بعدَ رضاه به أن يردهَ عليه إن لم يكن من صفته، وذلك أن الرضا إنما يلزمه بعضُ القبض.

متطوعٌ بالفضل، وليسَ هذا بيعُ طعامٍ بطعام، ولو كانَ أعطاه مكانَ الخنطةِ شعيراً أو سلتاً أو صنفاً غيرَ الخنطةِ لم يجز، وكانَ هذا بيعُ طعامٍ بغيره قبل أن يقبضَ، وهكذا التمرُ، وكلُّ صنفٍ واحدٍ من الطعامِ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في طعامٍ إلى أجلٍ فعجله قبل أن يحلَّ الأجلُ طيبةً به نفسه مثلَ طعامه أو شراً منه، فلا بأسَ، ولست أجعلُ للتمتعِ أبداً موضعاً في الحكمِ إنما أقضي على الظاهرِ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في قمحٍ فحلَّ الأجلُ فأرادَ أن يأخذَ دقيقاً أو سويقاً، فلا يجوزُ، وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أتى أخذتَ غيرَ الذي أسلفتَ فيه، وهو بيعُ الطعامِ قبل أن يقبضَ، وإن قيلَ هو صنفٌ واحدٌ، فقد أخذتَ مجهولاً من معلومٍ فبعتَ مدَّ حنطةٍ بمدَّ دقيقٍ، ولعلَّ الخنطةَ مدٌّ وثلاثُ دقيقٍ ويدخلُ السويقُ في مثلِ هذا، ومن سلفَ في طعامٍ فحلَّ فسألَ الذي حلَّ عليه الطعامَ الذي له الطعامُ أن يبيعه طعاماً إلى أجلٍ ليقبضه إياه، فلا خيرَ فيه إن عقداً عقدَ البيعِ على هذا من قبلِ أنا لا نجيئُ أن يعقدَ على رجلٍ فيما يملكُ أن يمنعَ منه أن يصنعَ فيه ما يصنعُ في ماله؛ لأنَّ البيعَ ليسَ بتأمٍّ، ولو أنه باعه إياه بلا شرطٍ بنقدٍ أو إلى أجلٍ ففضاه إياه، فلا بأسَ، وهكذا لو باعه شيئاً غيرَ الطعامِ، ولو نويًا جميعاً أن يكونَ يقضيه ما يتأخَّرُ منه بنقدٍ أو إلى أجلٍ لم يكنْ بذلكَ بأسٌ ما لم يقعَ عليه عقدُ البيعِ.

قال الشافعيُّ: وهكذا لو أسلفه في طعامٍ إلى أجلٍ، فلمَّا حلَّ الأجلُ قال له: يعني طعاماً بنقدٍ أو إلى أجلٍ حتَّى أقضيك؛ فإن وقعَ العقدُ على ذلكَ لم يجز، وإن باعه على غيرِ شرطٍ، فلا بأسَ بذلكَ كانَ البيعُ نقداً أو إلى أجلٍ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في طعامٍ فقبضه، ثمَّ اشتراه منه الذي قضاه إياه بنقدٍ أو نسيئةٍ إذا كانَ ذلكَ بعدَ القبضِ، فلا بأسَ؛ لأنَّه قد صارَ من ضمانِ القابضِ وبرئَ المقبوضُ منه، ولو حلَّ طعامه عليه، فقال له: أقضي على أن أبيعك ففضاه مثلَ طعامه أو دونه لم يكنْ بذلكَ بأسَ، وكانَ هذا موعداً وعده إياه إن شاء وفى له به، وإن شاء لم يفِ، ولو أعطاه خيراً من طعامه على هذا الشرطِ لم يجز؛ لأنَّ هذا شرطٌ غيرُ لازمٍ، وقد أخذَ عليه فضلاً لم يكنْ له، والله أعلم.

٣٥- بابُ النهي عن بيع الكراخ والسلاح في

الفتنة

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: تعالِ أصلُ ما أذهبَ إليه أن كلَّ عقدٍ كانَ صحيحاً في الظاهرِ لم أبطله بتهمةٍ ولا بعادةٍ بينَ

قال: وإن اشتراه منه من الأندلسِ مضموناً عليه، فلا خيرَ فيه؛ لأنَّه قد يهلكُ قبلَ أن يذريه.

قال الشافعيُّ: ولا بأسَ بالسلفِ في الطعامِ إلى سنةٍ قبلَ أن يزرعَ إذا لم يكنَ في زرعِ بعينه.

قال الشافعيُّ: ولا خيرَ في السلفِ في الفدادينِ القمحِ ولا في القرطِ؛ لأنَّ ذلكَ يختلف.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ رجلاً في طعامٍ يحلُّ فأرادَ الذي عليه الطعامُ أن يحلَّ صاحبَ الطعامِ على رجلٍ له عليه طعامٌ مثله من بيعٍ ابتاعه منه، فلا خيرَ فيه، وهذا هو نفسُ بيعِ الطعامِ قبلَ أن يقبضَ، ولكنه إن أرادَ أن يجعله وكيلاً يقبضُ له الطعامَ؛ فإن هلكَ في يديه كانَ أميناً فيه، وإن لم يهلكَ وأرادَ أن يجعله قضاءً جاز.

قال: وكذلك لو ابتاعَ منه طعاماً فحلَّ فأحاله على رجلٍ له عليه طعامٌ أسلفه إياه من قبلِ أن أصلَ ما كانَ له عليه يبيحُ والإحالةُ بيعٌ منه له بالطعامِ الذي عليه بطعامٍ على غيره.

قال الشافعيُّ: ومن ابتاعَ طعاماً بكيلٍ فصدقه المشتري بكيلاه، فلا يجوزُ إلى أجلٍ، وإذا قبضَ الطعامُ فالقولُ في كيلِ الطعامِ قولُ القابضِ مع يمينه، وإن ذكرَ نقصاناً كثيراً أو قليلاً أو زيادةً قليلةً أو كثيرةً، وسواءَ اشتراه بالنقدِ كانَ أو إلى أجلٍ، وإنما لم أجز هذا لما وصفتُ من حديثِ الحسنِ عن النبي ﷺ وإني ألزمُ من شرطٍ لرجلٍ شرطاً من كيلٍ أو صفةٍ أن يوفيه شرطه بالكيلِ والصفةِ، فلمَّا شرطَ له الكيلُ لا يجز إلا أن يوفيه شرطه.

فإن قال قائلٌ: فقد صدقه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيب؟ قيل: لو كانَ تصديقه يقومُ مقامَ الإبراءِ من العيبِ فشرطَ له مائةٌ فوجدَ فيه واحداً لم يكنْ له أن يرجعَ عليه بشيءٍ كما يشترطُ له السلامةُ فيجدُ العيبَ، فلا يرجعُ عليه به إذا أبراه منه.

قال الشافعيُّ: وإذا ابتاعَ الرجلُ الطعامَ كيلاً لم يكنْ له أن يأخذه وزناً إلا أن ينقضَ البيعَ الأوَّلَ ويستقبلَ بيعاً بالوزنِ.

وكذلك لا يأخذه بمكيالٍ إلا بالمكيالِ الذي ابتاعه به إلا أن يكونَ يكيلاه بمكيالٍ معروفٍ مثلِ المكيالِ الذي ابتاعه به، فيكونُ حينئذٍ إنما أخذه بالمكيالِ الذي ابتاعه به، وسواءَ كانَ الطعامُ واحداً أو من طعامينِ مفترقين، وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنه أخذه بغيرِ شرطٍ، والآخرُ أنه أخذه بدلاً قد يكونُ أقلُّ أو أكثرُ من الذي له والبدلُ يقومُ مقامَ البيعِ وأقلُّ ما فيه أنه مجهولٌ لا يدري أهو مثلٌ ما له أو أقلُّ أو أكثرُ؟

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في حنطةٍ موصوفةٍ فحلَّت فأعطاه البائعُ حنطةً خيراً منها بطيبِ نفسه أو أعطاه حنطةً شراً منها فطابت نفسُ المشتري، فلا بأسَ بذلكَ، وكلُّ واحدٍ منهما

المتبايعين وأجزته بصحة الظاهر، وأكره لهما النِّية إذا كانت النِّية لو أظهرت كانت تفسد البيع، وكما أكره للرجل أن يشتري السِّيف على أن يقتل به، ولا يحرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتل به ظلماً؛ لأنه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع، وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يراه أنه يعصره خمرًا ولا أفسد البيع إذا باعه إياه؛ لأنه باعه حلالاً، وقد يمكن أن لا يجعله خمرًا أبداً، وفي صاحب السِّيف أن لا يقتل به أحداً أبداً، وكما أفسد نكاح المتعة.

ولو نكح رجل امرأة عقدًا صحيحاً، وهو ينوي أن لا يسكها إلا يوماً أو أقل أو أكثر لم أفسد النكاح إنما أفسده أبداً بالعقد الفاسد.

٣٦- بابُ السَّنةِ في الخيار

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس ببيع الطعام كله جزافاً ما يكال منه، وما يوزن، وما يعد، كان في وعاء أو غير وعاء، إلا أنه إذا كان في وعاء، فلم ير عينه فله الخيار إذا رآه.

قال الوبيعي: رجح الشافعي، فقال: ولا يجوز بيع خيار الرؤية ولا بيع الشيء الغائب بعينه؛ لأنه قد يتلف، ولا يكون عليه أن يعطيه غيره، ولو باعه إياه جزافاً على الأرض، فلما انتقل وجده مصبوحاً على دكان أو ربوة أو حجر كان هذا نقصاً يكون للمشتري فيه الخيار إن شاء أخذه، وإن شاء رده، ولا بأس بشراء نصف الثمار جزافاً، ويكون المشتري بنصفها شريكاً للذي له النصف الآخر، ولا يجوز إذا أجزأ الجزاف في الطعام سنة لسنة رسول الله ﷺ إلا أن يجوز الجزاف في كل شيء من رقيق وماشية وغير ذلك، إلا أن للمشتري الخيار في كل واحد منهم إذا رآه والرد بالغييب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام إذا كان من صنف واحد كاذ أن يكون مشتبهاً.

قال: ولا بأس أن يقول الرجل: أبتاع منك جميع هذه الصبرة كل إردب بدينار، وإن قال أبتاع منك هذه الصبرة كل إردب بدينار على أن تزديني ثلاثة أرباب، أو على أن أنقصك منها إردباً، فلا خير فيه من قبل أني لا أدري كم قدرها فأعرف الإردب الذي نقص كم هو منها، والأردب التي زدت كم هي عليها.

قال الشافعي: ولا خير في أن أبتاع منك جزافاً ولا كيلاً ولا عدداً ولا بيعاً كأنما ما كان على أن اشتري منك مدّاً بكذا، وعلى أن تبعني كذا، بكذا حاضراً كان ذلك أو غائباً، مضموناً كان ذلك أو غير مضمون، وذلك من بيعتين في بيع، ومن أني إذا اشتريت منك عبداً بمائة على أن أبيعك داراً بخمسين فتمن

العبد مائة وحصته من الخمسين من الدار مجهولة.

وكذلك ثمن الدار خمسون وحصته من العبد مجهولة، ولا خير في الثمن إلا معلوماً.

قال الشافعي: وإن كان قد علم كيله، ثم انتقص منه شيء قل أو كثر إلا أنه لا يعلم مكيلة ما انتقص، فلا أكره له بيعه جزافاً.

قال الشافعي: ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع، فلا بأس أن يأخذه به شيئاً من غير صنفه إذا تقابضا من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صنفه، ولا أجيزه قبل حلول الأجل بشيء من الطعام خاصة فاماً بغير الطعام، فلا بأس به.

قال الشافعي: ومن كان له على رجل طعام من قرض، فلا بأس أن يأخذ بالطعام من صنفه أجود أو أردأ أو مثله إذا طابا بذلك نفساً، ولم يكن شرطاً في أصل القرض.

وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غيره من غير صنفه اثنين بواحد أكثر إذا تقابضا قبل أن يتفرقا، ولو كان هذا من بيع لم يجوز له أن يأخذ به من غير صنفه؛ لأنه بيع الطعام قبل أن يقبض، فلا بأس أن يأخذ به من صنفه أجود أو أردأ قبل محل الأجل أو بعده، إذا طاب بذلك نفساً.

قال الشافعي: في الرجل يشتري من الرجل طعاماً موصوفاً فيحل فيسأله رجل أن يسلفه إياه فيأمره أن يتقاضى ذلك الطعام، فإذا صار في يده أسلفه إياه أو باعه، فلا بأس بهذا إذا كان إنما وكله بأن يقبضه لنفسه، ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع، وإنما كان أولاً وكيلاً له وله منه السلف والبيع وقبض الطعام من يده، ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه إياه أو باعه إياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً، وكان له أجر مثله في التقاضي.

قال: ولو أن رجلاً جاء إلى رجل له زرع قائم، ففك: ولني حصاده ودراسه، ثم أكتاله، فيكون علي سلفاً لم يكن في هذا خير، وكان له أجر مثله في الحصاد والدراس إن حصده ودرسه ولصاحب الطعام أخذ الطعام من يده، ولو كان تظوع له بالحصاد والدراس، ثم أسلفه إياه لم يكن بذلك بأس، وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام.

قال الشافعي: ومن أسلف رجلاً طعاماً فشرط عليه خيراً منه أو أزيد أو أنقص، فلا خير فيه، وله مثل ما أسلفه إن استهلك الطعام؛ فإن أدرك الطعام بعينه أخذه؛ فإن لم يكن له مثل فله قيمته، وإن أسلفه إياه لا يذكر من هذا شيئاً فأعطاه خيراً منه متطوعاً أو أعطاه شراً منه فتظوع هذا بقبوله، فلا بأس بذلك، وإن لم يتظوع واحد منهما فله مثل سلفه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن

أشبههما جبرٌ على أخذه قبلَ محلِّ الأجل.

قال الشافعي: في الشركة والتولية بيع من البيوع محلٌّ بما تحلُّ به البيوع ويجزأ بما تحرم به البيوع فحيث كان البيع حلالاً فهو حلالٌ وحيث كان البيع حراماً فهو حرامٌ، والإقالة فسخُ البيع، فلا بأس بها قبل القبض؛ لأنها إبطالُ عقدة البيع بينهما والرجوعُ إلى حالهما قبل أن يتبايعا.

قال: ومن سلف رجلًا مائة دينار في مائة إردب طعاماً إلى أجل فحلَّ الأجلُ فسأله الذي عليه الطعامُ أن يدفعَ إليه خمسينَ إردباً ويفسخَ البيعَ في خمسينَ، فلا بأس بذلك إذا كان له أن يفسخَ البيعَ في المائة كانت الخمسون أولى أن تجوزَ، وإذا كان له أن يقبضَ المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها، وهذا أبعدُ ما خلق الله من بيع وسلف، والبيع والسلف الذي نهى عنه أن تتعدَّ العقدة على بيع وسلف، وذلك أن أقولُ أبيعك هذا لكذا على أن تسلفني كذا، وحكم السلف أنه حالٌّ، فيكونُ البيعُ وقعَ بثمن معلوم ومجهول والبيع لا يجوزُ إلا أن يكونَ بثمن معلوم، وهذا السلفُ لم يكن له قط إلا طعام، ولم تتعدَّ العقدة قط إلا عليه، فلما كانت العقدة صحيحةً، وكان حلالاً له أن يقبضَ طعامه كله، وأن يفسخَ البيعَ بينه وبينه في كله كان له أن يقبضَ بعضه ويفسخَ البيعَ بينه وبينه في بعض، وهكذا قال ابن عباس، وسئل عنه، فقال: هذا المعروف الحسن الجميل.

قال الشافعي: ومن سلف رجلًا دابةً أو عرضاً في طعام إلى أجل، فلما حلَّ الأجلُ فسأله أن يقبله منه، فلا بأس بذلك كانت الدابة قائمةً بعينها أو فائتة؛ لأنه لو كانت الإقالة بيعاً للطعام قبل أن يقبضَ لم يكن له إقالته فبيعه طعاماً له عليه بدابةً للسلف عليه الطعام، ولكنه كان فسخُ البيعِ وفسخُ البيعِ إبطاله لم يكن بذلك بأسٌ كانت الدابة قائمةً أو مستهلكةً فهي مضمونةٌ وعليه قيمتها إذا كانت مستهلكةً.

قال الشافعي: ومن أقال رجلًا في طعام وفسخَ البيع، وصارت له عليه دنائيرٌ مضمونةٌ فليس له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها، كما لو كانت له عليه دنائيرٌ سلفاً أو كانت له في يديه دنائيرٌ وديعاً لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها، ومن سلف مائةً في صنفين من التمرِ وسمى رأس مال كل واحدٍ منهما فأراد أن يقبلَ في أحدهما دون الآخر، فلا بأس؛ لأنَّ هاتين بيعتان مفترقتان، وإن لم يسم رأس مال كل واحدٍ منهما فهذا بيعٌ أكرهه، وقد أجازته غيري، فمن أجاز له لم يجعل له أن يقبلَ من البعض قبل أن يقبضَ من قبل أنهما جميعاً صفقةً لكل واحدٍ منهما حصّةً من الثمن لا تعرف إلا بقيمةً والقيمة مجهولة.

قال الشافعي: ولا خير في أن أبيعك تمرًا بعينه ولا موصوفًا

يقبضه إياه ببلدٍ آخرَ كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه إياه في البلد الذي أسلفه فيه.

قال: ولو أسلفه إياه ببلدٍ فلقية ببلدٍ آخرَ فتقاضاه الطعام أو كان استهلك له طعاماً فسأل أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه فليس ذلك عليه، ويقال: إن شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك بالبلد الذي استهلكه لك أو أسلفته إياه فيه، وإن شئت اخذناه لك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد.

قال الشافعي: ولو أن الذي عليه الطعام دعا إلى أن يعطيه طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز الذي له الطعام على أن يدفعَ إليه طعاماً مضموناً له ببلدٍ غيره، وهكذا كلُّ ما كان لحمله مؤنة.

قال الشافعي: وإنما رأيت له القيمة في الطعام بغضبه ببلدٍ فيلقى الغاصب ببلدٍ غيره أتى أزعماً أن كلُّ ما استهلك لرجل فادركه بعينه أو مثله أعطيته المثل أو العين؛ فإن لم يكن له مثلٌ ولا عينٌ أعطيته القيمة؛ لأنها تقوم مقام العين إذا كانت العين والمثل عدماً، فلما حكمت أنه إذا استهلك له طعاماً بمصرَ فلقية بمكة أو بمكة فلقية بمصرَ لم أقض له بطعامٍ مثله؛ لأنَّ من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من التقصير والزيادة على كل واحدٍ منهما، وما في الحمل على المستوى؛ فكان الحكم هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضي به وأجبره على أخذه فجعلته كما لا مثل له فأعطيته قيمته إذا كنت أبطل الحكم له بمثله، وإن كان موجوداً.

قال الشافعي: ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحدًا منهما على أخذه ولا دفعه ببلدٍ غير البلد الذي ضمنه وضمن له فيه هذا، ولا أجعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن يمضي فيقبضه أو يوكل من يقبضه بذلك البلد أو أجله فيه أجلاً؛ فإن دفعه إليه إلى ذلك الأجل وإلا حبسته حتى يدفعه إليه أو إلى وكيله.

قال الشافعي: السلف كله حال سمي له السلف أجلاً أو لم يسم، وإن سمي له أجلاً، ثم دفعه إليه السلف قبل الأجل جبرٌ على أخذه؛ لأنه لم يكن له إلى أجل قط إلا أن يشاء أن يرثه منه، ولو كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحلَّ أجله، وهذا في كل ما كان يتغير بالخس في يدي صاحبه من قبل أنه يعطيه إياه بالصفة قبل أجل فيتغير عن الصفة عند محل الأجل فيصير بغير الصفة، ولو تغير في يدي صاحبه جبرناه على أن يعطيه طعاماً غيره، وقد يكون يتكلف مؤنة في خزنه، ويكون حضور حاجته إليه عند ذلك الأجل، فكل ما كان لخزنه مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الأجل، وكل ما كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والدنانير، وما

بكذا على أن يتنازع مَنىً عمراً بكذا، وهذان بيعتان في بيعته؛ لأنِّي لم أملك هذا بثمن معلوم إلا وقد شرطت عليك في ثمنه ثمناً لغيره فوَقعت الصِّفقة على ثمن معلوم وحصة في الشرط في هذا البيع مجهولة.

وكذلك وقعت في البيع الثاني، والبيوع لا تكون إلا بثمن معلوم.

قال الشافعي: ومن سلف رجلًا في مائة إردب فافتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر، ثم سألته الذي عليه الطعام أن يرده عليه العشرة التي أخذ منه أو ما أخذ ويقبله؛ فإن كان متطوعاً بالرد عليه تمت الإقالة، فلا بأس. وإن كان ذلك على شرط أني لا أردّه عليك إلا أن تفسخ البيع بيننا، فلا خير في ذلك، ومن كانت له على رجل دينان فسلّف الذي عليه الدينان رجلاً غيره دينان في طعام فسألته الذي له عليه الدينان أن يجعل له تلك الدينان في سلفه أو يجعلها له تولية، فلا خير في ذلك؛ لأن التولية بيع، وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض ودين بدين، وهو مكروه في الأجل والحال.

قال الشافعي: ومن ابتاع من رجل مائة إردب طعام فقبضها منه، ثم سألته البائع الموفي أن يقبله منها كلها أو بعضها، فلا بأس بذلك، وقال مالك: لا بأس أن يقبله من الكل، ولا يقبله من البعض.

قال الشافعي: ولو أن نفراً اشتروا من رجل طعاماً فأقاله بعضهم وأبى بعضهم، فلا بأس بذلك، ومن ابتاع من رجل طعاماً كيلاً، فلم يكله ورضي أمانة البائع في كيله، ثم سألته البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كيله، فلا خير في ذلك؛ لأنه لا يكون قابضاً حتى يكتاله، وعلى البائع أن يوفيه الكيل؛ فإن هلك في يد المشتري قبل أن يوفيه الكل فهو مضمون على المشتري بكيلاه، والقول في الكيل قول المشتري مع يمينه؛ فإن قال المشتري لا أعرف الكيل فاحلف عليه، قيل للبائع ادع في الكيل ما شئت، فإذا ادعى قيل للمشتري إن صدقته فله في يدك هذا الكيل، وإن كذبت؛ فإن حلفت على شيء تسميه فانت أحق باليمين، وإن آيت فانت راؤ لليمين عليه حلف على ما ادعى وأخذه منك.

قال الشافعي: الشركة والتولية بيع من البيوع يحمل فيه ما يحمل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعاماً أو غيره، فلم يقبضه حتى اشرك فيه رجلاً أو يوليه إياه فالشركة باطلة والتولية، وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض، والإقالة فسخ البيع.

قال الشافعي: ومن ابتاع طعاماً فإكتال بعضه ونقد ثمنه، ثم سأل أن يقبله من بعضه، فلا بأس بذلك.

قال الشافعي: ومن سلف رجلاً في طعام فاستغلاؤه، فقال له: البائع أنا شريكك فيه فليس يجاز.

قال الشافعي: ومن باع من رجل طعاماً بثمن إلى أجل فقبضه المتنازع وغاب عليه، ثم ندم البائع فاستقاله وزاده، فلا خير فيه من قبل أن الإقالة ليست ببيع؛ فإن أحب أن يجدد فيه يعبأ بذلك فجائز، وقال مالك لا بأس به، وهو بيع محدث.

قال الشافعي: ومن باع طعاماً حاضراً بثمن إلى أجل فحلف الأجل، فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعاماً، ألا ترى أنه لو أخذ طعاماً فاستحق رجوع الثمن لا بالطعام؟، وهكذا إن أحاله بالثمن على رجل قال مالك لا خير فيه كله.

قال الشافعي: ومن ابتاع بنصف درهم طعاماً على أن يعطيه بنصف درهم طعاماً حالاً أو إلى أجل أو يعطيه بالنصف ثوباً أو درهماً أو عرضاً فالبيع حرام لا يجوز، وهذا من بيعتين في بيع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو باع طعاماً بنصف درهم الدرهم نقداً أو إلى أجل، فلا بأس أن يعطيه درهماً يكون نصفه له بالثمن ويتنازع منه بالنصف طعاماً أو ما شاء إذا تقابضا من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره؛ لأن هذهبيعة جديدة ليست في العقدة الأولى.

قال الشافعي: وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعاماً بدينار حالاً فقبض الطعام، ولم يقبض البائع الدينار، ثم اشترى البائع من المشتري طعاماً بدينار فقبض الطعام، ولم يقبض الدينار، فلا بأس أن يجعل الدينار قصاصاً من الدينار، وليس أن يبيع الدينار بالدينار، فيكون ديناً بدين، ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بلا شرط؛ فإن كان بشرط، فلا خير فيه.

٣٧- بابُ بيعِ الآجال

قال الشافعي: وأصل ما ذهب إليه من ذهب في بيع الآجال أنهم رَووا أن عالية بنت أنفع أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبي السقر تروي عن عائشة أن امرأة سألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء، ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقداً، فقالت عائشة: بئس ما اشتريت وبئس ما ابتعت، أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.

قال الشافعي: قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتاً عنها عابت عليها بيعاً إلى العطاء؛ لأنه أجل غير معلوم، وهذا مما لا تجيزه، لا أنها عابت عليها ما اشترت منه بنقد، وقد باعته إلى أجل، ولو اختلف بعض أصحاب النبي ﷺ في شيء، فقال بعضهم فيه

يعتقها أو يبيعها بمن شاء غير بيعه بأقل أو أكثر مما اشتراها به نسيئة؟ فإذا كان هكذا فمن حرّمها على الذي اشتراها؟ وكيف يتوهم أحد؟ وهذا إنما تملكها ملكاً جديداً بشمن لها لا بالدنانير المتأخرة؟ أن هذا كان ثمناً للدنانير المتأخرة وكيف إن جاز هذا على الذي باعها لا يجوز على أحد لو اشتراها؟

قال الشافعي: المأكول والمشروب كله مثل الدنانير والدرهم لا يختلفان في شيء، وإذا بعته منه صنفاً بصفه، فلا يصلح إلا مثلاً بمثل يداً بيد، إن كان كيلاً فكيل، وإن كان وزناً فوزناً، كما لا تصلح الدنانير بالدنانير إلا يداً بيد وزناً بوزن، ولا تصلح كيلاً بكيل، وإذا اختلف الصنفان منه، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد ولا خير فيه نسيئة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلاً: ولا يجوز نسيئة، وإذا اختلف الصنفان فجاء الفضل في أحدهما على الآخر، فلا بأس أن يشتري منه جزافاً بجزاف؛ لأن أكثر ما في الجزاف أن يكون متفاضلاً والتفاضل لا بأس به، وإذا كان شيء من الذهب أو الفضة أو المأكول أو المشروب؛ فكان للآدميين فيه صنعة يستخرجون بها من الأصل شيئاً يقع عليه اسم دون اسم، فلا خير في ذلك الشيء بشيء من الأصل، وإن كثرت الصنعة فيه، كما لو أن رجلاً عمداً إلى دنانير فجعلها طسناً أو قبة أو حلياً ما كان لم تجز بالدنانير أبداً إلا وزناً بوزن، وكما لو أن رجلاً عمداً إلى تمر فحشاه في شن أو جرة أو غيرها نزع نواه أو لم ينزعه لم يصلح أن يباع بالتمر وزناً بوزن؛ لأن أصلهما الكيل، والوزن بالوزن قد يختلف في أصل الكيل، فكذلك لا يجوز حنطة بدقيق: لأن الدقيق من الحنطة، وقد يخرج من الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي يبيع بها وأقل ذلك أن يكون مجهولاً بمعلوم من صنف فيه الربا.

وكذلك حنطة بسويق: وكذلك حنطة بحبز.

وكذلك حنطة بفالودج إن كان نشا سعه من حنطة.

وكذلك دهن سمس سمس وزيت بزيتون لا يصلح هذا لما وصفت.

وكذلك لا يصلح التمر المشور بالتمر المكبوس: لأن أصل التمر الكيل.

قال الشافعي: وإذا بعته شيئاً من المأكول أو المشروب أو الذهب أو الورق بشيء من صنفه، فلا يصلح إلا مثلاً بمثل، وأن يكون ما بعته منه صنفاً واحداً جيداً أو رديئاً، ويكون ما اشتريته منه صنفاً واحداً، ولا يلبس أن يكون أجود أو أردأ مما اشتريته به، ولا خير في أن يأخذ حسين ديناراً مروانية وخمسين حدياً بمائة هاشمية ولا بمائة غيرها.

وكذلك لا خير في أن يأخذ صاع بردي وصاع لون

شيئاً، وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما نذهب إليه أنا نأخذ بقول الذي معه القياس، والذي معه القياس زيد بن أرقم، وجملة هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً، ولا يبتاع مثله، فلو أن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه نراه نحن محرماً، وهو يراه حلالاً لم نزع أن الله يحبط من عمله شيئاً.

فإن قال قائل: فمن أين القياس مع قول زيد؟

قلت: رأيت البيعة الأولى ليس قد ثبت بها عليه الثمن تماماً؟ فإن قال: بلى، قيل: أفرأيت البيعة الثانية أهى الأولى؟ فإن قال: لا.

قيل: أفحرام عليه أن يبيع ماله بتقيل، وإن كان اشتراه إلى أجل؟ فإن قال: لا، إذا باعه من غيره، قيل: فمن حرّمه منه؟ فإن قال: كأنها رجعت إليه السلعة أو اشترى شيئاً ديناً بأقل منه نقداً، قيل: إذا قلت: كان لما ليس هو بكان، لم ينبغ لأحد أن يقبله منك، أرايت لو كانت المسألة مجالها؛ فكان باعها بمائة دينار ديناً واشترها بمائة أو بمائتين نقداً؟ فإن قال: جائز، قيل: فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أو ههنا؛ لأنه لا يجوز له أن يشتري منه مائة دينار ديناً بمائتي دينار نقداً.

فإن قلت: إنما اشترت منه السلعة، قيل: فهكذا كان ينبغي أن تقول أولاً ولا تقول كان لما ليس هو بكان، أرايت البيعة الآخرة بالتقيل لو انتقضت ليس ترد السلعة، ويكون الدين ثابتاً كما هو فتعلم أن هذه بيعة غير تلك البيعة؟

فإن قلت: إنما اتهمته.

قلنا: هو أقل تهمة على ماله منك، فلا تركن عليه إن كان خطأ، ثم تحرّم عليه ما أحل الله له؛ لأن الله عز وجل أحل البيع وحرّم الربا، وهذا بيع، وليس برياً، وقد روي إجازة البيع إلى العطاء عن غير واحد، وروي عن غيرهم خلافه، وإنما اخترنا أن لا يباع إليه؛ لأن العطاء قد يتأخر، ويتقدم، وإنما الآجال معلومة بأيام موقوتة أو أهلية وأصلها في القرآن، قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾، وقال عز وجل: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فقد وقت بالأهلية كما وقت بالعدّة، وليس العطاء من مواقيت تبارك وتعالى، وقد يتأخر الزمان، ويتقدم، وليس تستأخر الأهلة أبداً أكثر من يوم، فإذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها، وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يبتاعها من الذي اشتراها منه، ومن غيره بتقيد أقل أو أكثر مما اشتراها به أو بدين كذلك أو عرض من العروض ساوى العرض ما شاء أن يساوي، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل، ألا ترى أنه كان للمشتري البيعة الأولى إن كانت أمة أن يصيبها أو يهبها أو

بصاعي صيحاني، وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفة إذا جمعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بمحصته من الثمن، فيكون ثمن صاع البردي بثلاثة دنانير، وثمن صاع اللون ديناراً، وثمن صاع الصيحاني يسوى دينارين، فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاعي الصيحاني، وذلك صاع ونصف وصاع اللون ربع صاعي الصيحاني، وذلك نصف صاع صيحاني، فيكون هذا الثمن بالتمر متفاضلاً، وهكذا هذا في الذهب والورق وكل ما كان فيه الربا في التفاضل في بعضه على بعض.

قال الشافعي: وكل شيء من الطعام يكون رطباً، ثم ييس، فلا يصلح منه رطب يبابس، لأن النبي ﷺ سئل عن الرطب بالتمر، فقال أينقص الرطب إذا يس؟ فقال: نعم، فتهى عنه فظن في المعتقب فكذلك نظرت في المعتقب، فلا يجوز رطب برطب، لأنهما إذا تيسا اختلف نقصهما؛ فكانت فيهما الزيادة في المعتقب.

وكذلك كل ما كول لا ييس إذا كان مما ييس، فلا خير في رطب منه برطب كيلاً بكيل ولا وزناً بوزن ولا عدداً بعدد، ولا خير في أترجة بآترجة ولا بطيخة ببطيخة وزناً ولا كيلاً ولا عدداً، فإذا اختلف الصنفان، فلا بأس بالفضل في بعضه ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس بآترجة ببطيخة وعشر بطيخات.

وكذلك ما سواهما، فإذا كان من الرطب شيء لا ييس بنفسه أبداً مثل الزيت والسمن والعسل واللبن، فلا بأس ببعضه على بعض، إن كان مما يوزن فوزناً، وإن كان مما يكال فكيلاً مثلاً بمثل، ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان، ولا خير في التمر بالتمر حتى يكون ينتهي يسه، وإن انتهى يسه إلا أن بعضه أشد انتفاخاً من بعض، فلا يضره إذا انتهى يسه كيلاً بكيل.

قال الشافعي: وإذا كان منه شيء مغيب مثل الجوز واللوز، وما يكون مأكوله في داخله، فلا خير في بعضه ببعض عدداً ولا كيلاً ولا وزناً، فإذا اختلف، فلا بأس به من قبل أن مأكوله مغيب، وأن قشره يختلف في الثقل والخفة، فلا يكون أبداً إلا مجهولاً بمجهول، فإذا كسر فخرج مأكوله، فلا بأس في بعضه ببعض يداً يداً بمثل، وإن كان كيلاً فكيلاً، وإن كان وزناً فوزناً، ولا يجوز الخبز بعضه ببعض: عدداً ولا وزناً ولا كيلاً من قبل أنه إذا كان رطباً، فقد ييس فينقص، وإذا انتهى يسه، فلا يستطيع أن يكتال أصله الكيل، فلا خير فيه وزناً؛ لأننا لا نحيل الوزن إلى الكيل.

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: وأصله الوزن والكيل بالحجاز، فكل ما وزن على عهد النبي ﷺ فاصله الوزن، وكل ما كيل فاصله الكيل، وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد إلى الأصل.

قال الشافعي: وإذا ابتاع الرجل ثمر النخلة أو النخل بالخطئة فتقابضا، فلا بأس بالبيع؛ لأنه لا أجل فيه، وإن أعتد القبض في رءوس النخل قبضاً كما أعتد قبض الجزاف قبضاً إذا خلى المشتري بينه وبينه لا حائل دونه، فلا بأس؛ فإن تركته أنا فالترك من قبلي، ولو أصيب كان علي؛ لأنني قابض له، ولو أنسي اشتريته على أن لا أقبضه إلى غداً أو أكثر من ذلك، فلا خير فيه؛ لأنني إنما اشتريت الطعام بالطعام إلى أجل، وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة لا يصلح أن اشتريه بهما على أن أقبضه في غداً أو بعد غداً؛ لأنه قد يأتي غداً أو بعد غداً، فلا يوجد، ولا خير في اللبن الحليب باللبن المضروب؛ لأن في المضروب ماء فهو ماء ولبن، ولو لم يكن فيه ماء فأخرج زبد لم يجز بلبن لم يخرج زبد؛ لأنه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته.

وكذلك لا خير في تمر قد عصر وأخرج صفوه بتمر لم يخرج صفوه كيلاً بكيل: من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه، وإذا لم يغير عن خلقته، فلا بأس به.

قال الشافعي: ولا يجوز اللبن باللبن إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل يداً يداً، ولا يجوز إذا خلط في شيء منه ماء بشيء قد خلط فيه ماء ولا بشيء لم يخلط فيه ماء؛ لأنه ماء ولبن بلبن مجهول، والألبان مختلفة، فيجوز لبن الغنم بلبن الغنم الضأن والمعز، وليس لبن الظباء منه، ولبن البقر بلبن الجواميس والعرايب، وليس لبن البقر الوحش منه، ويجوز لبن الإبل بلبن الإبل العرايب والبخت: وكل هذا صنف: الغنم صنف، والبقر صنف، والإبل صنف، وكل صنف غير صاحبه فيجوز بعضه ببعض متفاضلاً يداً يداً، ولا يجوز نسيئة، ويجوز أنسيه بوحشيته متفاضلاً.

وكذلك لحومه مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يداً يداً، ولا يجوز نسيئة، ويجوز رطب يبابس إذا اختلف، ورطب برطب، ويابس، يبابس، فإذا كان منها شيء من صنف واحد مثل لحم غنم بلحم غنم لم يجز رطب برطب ولا رطب يبابس، وجاز إذا يس فأنهى يسه بعضه ببعض وزناً، والسمن مثل اللبن.

قال الشافعي: ولا خير في مد زبد ومد لبن بمد زبد ولا خير في جبن بلبن؛ لأنه قد يكون من اللبن جبن، إلا أن يختلف اللبن والجبن، فلا يكون به بأس.

قال الشافعي: وإذا أخرج زبد اللبن، فلا بأس بأن يباع بزبد وسمن؛ لأنه لا زبد في اللبن ولا سمن، وإذا لم يخرج زبد، فلا خير فيه بسمن ولا زبد، ولا خير في الزيت إلا مثلاً بمثل يداً يداً إذا كان من صنف واحد، فإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً يداً ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس بزيت الزيتون بزيت الفجل، وزيت الفجل بالشيرج متفاضلاً.

يَبِيعُ الْحَيَوَانَ بِاللَّحْمِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٥)، أبو داود في "المراسيل" (ص ٢١)]

١٢٦٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَوَجَدْتُ جُزُوراً قَدْ جُزِرَتْ فَجُزْتُ أَجْزَاءَ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا بَعْنَاقٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَنَاقَ مِنْهَا جُزْءاً، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَأَخْبَرْتُ عَنْهُ خيراً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٩٧/٥)]

١٢٦٦- قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَمَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٥)، البيهقي في "المعرفة" (٢٩٧/٥)]

قال الشافعي: سواءَ كَانَ الْحَيَوَانُ يُوْكَلُّ لَحْمَهُ أَوْ لَا يُوْكَلُّ. قال الشافعي: سواءَ اختلف اللحمُ والحَيَوَانُ أَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ، وَلَا بِأَسَ بالسَّلَفِ فِي اللَّحْمِ إِذَا دَفَعْتَ مَا سَلَفْتَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ مِنَ اللَّحْمِ شَيْئاً وَتَسْمِيَ اللَّحْمَ مَا هُوَ وَالسَّمَانَةُ وَالْمَوْضِعُ وَالْأَجَلُ فِيهِ؛ فَإِنْ تَرَكْتَ مِنْ هَذَا شَيْئاً لَمْ يَجِزْ وَلَا خَيْرٌ فِي أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ فِيهِ إِلَّا وَاحِداً، فَإِذَا كَانَ الْأَجَلُ فِيهِ وَاحِداً، ثُمَّ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً فِي كُلِّ يَوْمٍ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَتْرَكَ تَرَكَ.

قال الشافعي: وَلَا خَيْرٌ فِي أَنْ يَأْخُذَ مَكَانَ لَحْمِ ضَائِنٍ قَدْ حُلَّ لَحْمُ بَقْرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى. قال الشافعي: وَلَا خَيْرٌ فِي السَّلَفِ فِي الرَّءُوسِ.

وَلَا فِي الْجُلُودِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَوْقُفُ لِلْجُلُودِ عَلَى ذَرْعٍ، وَأَنْ خَلَقَتْهَا تَخْتَلَفُ فِتْيَانٌ فِي الرَّقَّةِ وَالْغَلْظِ وَأَنَّهُ لَا تَسْتَوِي عَلَى كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، وَلَا يَجُوزُ السَّلَفُ فِي الرَّءُوسِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْتَوِي عَلَى وَزْنٍ وَلَا تَضْبِطُ بِصَفَةٍ فَتَجُوزُ كَمَا تَجُوزُ الْحَيَوَانَاتُ الْمَعْرُوفَةُ بِالصَّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرَى إِلَّا بِدَأْ بِبَيْدٍ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَ بالسَّلَفِ فِي الطَّرِيِّ مِنَ الْحَيْتَانِ إِنْ ضَبِطَ بوزن وصفٍ من صغرٍ وكبرٍ وجنسي من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحل فيها؛ فَإِنْ أَخْطَأَ مِنْ هَذَا شَيْئاً لَمْ يَجِزْ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَ بالسَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ فِي الرَّقِيقِ وَالْمَاشِيَةِ وَالطَّرِيِّ إِذَا كَانَ تَضْبِطُ صَفَتِهِ، وَلَا يَخْتَلَفُ فِي الْحَيْنِ الَّذِي يَحُلُّ فِيهِ وَسواءَ كَانَ تَمَّا يَسْتَحْيَا أَوْ تَمَّا لَا يَسْتَحْيَا، فَإِذَا حُلَّ مِنْ هَذَا شَيْءٍ، وَهُوَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ابْتِيعَ لَمْ يَجِزْ لِمُصَاحَبِهِ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا خَيْرَ فِي خَلِّ الْعَنْبِ بِخَلِّ الْعَنْبِ إِلَّا سواءَ، وَلَا بِأَسَ بِخَلِّ الْعَنْبِ بِخَلِّ التَّمْرِ، وَخَلِّ الْقَصَبِ؛ لِأَنَّ أَصُولَهُ مُخْتَلَفَةٌ، فَلَا بِأَسَ بِالْفَضْلِ فِي بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

وَإِذَا كَانَ خَلٌّ لَا يُوَصِّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمَاءِ مِثْلُ خَلِّ التَّمْرِ وَخَلِّ الزَّيْتِ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَاءُ يَكْثُرَ وَيَقْلُ، وَلَا بِأَسَ بِهِ إِذَا اختلف، وَالتَّيْذُ الَّذِي لَا يَسْكُرُ مِثْلُ الْخَلِّ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَ بِالشَّاةِ الْحَيَّةِ الَّتِي لَا لَبَنَ فِيهَا حِينَ تَبَاغَ بِاللَّبَنِ يَدَا بَيْدٍ وَلَا خَيْرَ فِيهَا إِنْ كَانَ فِيهَا لَبَنٌ حِينَ تَبَاغَ بِاللَّبَنِ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ الَّذِي فِيهَا حَصَّةٌ مِنَ اللَّبَنِ الْمَوْضُوعِ لَا تَعْرِفُ، وَإِنْ كَانَتْ مَذْبُوحَةً لَا لَبَنَ فِيهَا، فَلَا بِأَسَ بِهَا بِلَبَنٍ وَلَا خَيْرَ فِيهَا مَذْبُوحَةً بِلَبَنٍ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بِأَسَ بِهَا قَائِمَةً لَا لَبَنَ فِيهَا بِلَبَنٍ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ عَرَضُ طَعَامٍ، وَلَأَنَّ الْحَيَوَانَ غَيْرُ الطَّعَامِ، فَلَا بِأَسَ بِمَا سَمِيتَ مِنْ أَصْنَافِ الْحَيَوَانِ بِأَيِّ طَعَامٍ شَتَّ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَلَا تَمَّا فِيهِ رَبَاءٌ، وَلَا بِأَسَ بِالشَّاةِ لِلذَّبْحِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَ بِالشَّاةِ بِاللَّبَنِ إِذَا كَانَتْ الشَّاةُ لَا لَبَنَ فِيهَا، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ الْعَرَضِ بِالطَّعَامِ، وَالْمَأْكُولِ كُلِّ مَا أَكَلَهُ بَنُو آدَمَ وَتَدَاوَوْا بِهِ حَتَّى الْإِهْلِيلِجَ وَالصَّبْرَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِالذَّهَبِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَأْكُلْهُ بَنُو آدَمَ وَأَكَلْتَهُ الْبَهَائِمُ، فَلَا بِأَسَ بِبَعْضِهِ بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلاً يَدَا بَيْدٍ وَإِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. قال الشافعي: وَالطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِذَا اختلفَ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ سواءَ، يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ، وَيَحْرُمُ فِيهِ مَا يَحْرُمُ فِيهِ.

قال الشافعي: وَإِذَا اختلفَ أَجْنَاسُ الْحَيْتَانِ، فَلَا بِأَسَ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلاً.

وَكَذَلِكَ لَحْمُ الطَّرِيِّ إِذَا اختلفَ أَجْنَاسُهَا وَلَا خَيْرَ فِي اللَّحْمِ الطَّرِيِّ بِالْمَالِحِ وَالْمَطْبُوخِ.

وَلَا بِالْيَابِسِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا يَجُوزُ الطَّرِيُّ بِالطَّرِيِّ وَلَا الْيَابِسُ بِالطَّرِيِّ حَتَّى يَكُونَ يَابِسِينَ أَوْ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَجْنَاسُهُمَا فَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَيْفَ كَانَ.

قال الربيع: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْيَمَامَ مِنَ الْحَمَامِ، فَلَا يَجُوزُ لَحْمُ الْيَمَامِ بِلَحْمِ الْحَمَامِ مُتَفَاضِلاً.

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَأْ بِبَيْدٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، إِذَا انْتَهَى يَسَّهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَمَامِ، فَلَا بِأَسَ بِهِ مُتَفَاضِلاً.

قال الشافعي: وَلَا يَبَاغُ اللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَانَ مِنْ صِنْفِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ صِنْفِهِ.

١٢٦٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ

أو بيع أو غصب فهو ليس في شيء من هذه المعاني؛ فإن زعم أنه ضمن بالبيع الأول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفي مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضاً مرتين.

قال الشافعي: ولا خير في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعضه على بعض، وإذا اشترى الرجل السمن أو الزيت وزناً بظروفه؛ فإن شرط الظرف في الوزن، فلا خير فيه، وإن اشتراها وزناً على أن يفرغها، ثم يزن الظرف، فلا بأس وسواء الحديد والفخار والزقاق.

قال الشافعي: ومن اشترى طعاماً يراه في بيت أو حفرة أو هري أو طاقة فهو سواء، فإذا وجد أسفله متغيراً عما رأى أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه؛ لأن هذا عيب، وليس يلزمه العيب إلا أن يشاء كثر ذلك أو قل.

قال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فإذا كان الحائط للرجل وطلعت الثريا واشتدّت النواة وأحمر بعضه أو اصفر، حل بيعه على أن يترك إلى أن يجده، وإذا لم يظهر ذلك في الحائط لم يحل بيعه، وإن ظهر ذلك فيما حوله؛ لأنه غير ما حوله، وهذا إذا كان الحائط نخلاً كله، ولم يختلف النخل، فأمّا إذا كان نخلاً وعنباً أو نخلاً وغيره من الثمر فبدا صلاح صنف منه، فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبدُ صلاحه، ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل، وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه؛ لأن الغيب منه يقل ويكثر، ويكون، ولا يكون ويصغر ويكبر، وليس بعين ترى فيجوز شراؤها ولا مضمون بصفة فيجوز شراؤها ولا عين غائبة، فإذا ظهرت لصاحبها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من هذه الثلاث.

قال الشافعي: وإذا كان في بيع الزرع قائماً خبر يثبت عن رسول الله ﷺ أنه أجازه في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أجازه فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه، وإن لم يكن فيه خبر رسول الله ﷺ، فلا يجوز بيعه على حال؛ لأنه مغيب يقل ويكثر ويفسد ويصلح كما لا يجوز بيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كاتا أولى أن يجوزتا منه.

ولا يجوز بيع القصيل إلا على أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف، وإن تركه انتقص فيه البيع؛ لأنه يحدث منه ما ليس في البيع، وإن كان القصيل مما لا يستخلف، ولا يزيد لم يجز أيضاً بيعه إلا على أن يقطعه مكانه؛ فإن قطعه أو تنفه فذلك له، وإن لم يتنفه فعليه قطعه إن شاء رب الأرض والثمرة له؛ لأنه اشترى أصله ومتى ما شاء رب الأرض أن يقلعه عنه قلعه، وإن تركه رب الأرض حتى تطيب الثمر، فلا بأس، وليس للبائع من الثمرة شيء.

يقبضه، ولا يصرفه إلى غيره، ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع ويأخذ الثمن، ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستتي شيئاً منها جلدًا ولا غيره في سفر ولا حضر، ولو كان الحديث ثبت عن النبي ﷺ في السفر أجزاه في السفر والحضر.

قال الشافعي: فإن تابعا على هذا فالبيع باطل، وإن أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة اللحم يوم أخذه.

قال الشافعي: ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعيانها، سمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها؛ فإن كان اللبن من غنم بغير أعيانها، فلا بأس. وكذلك إن كان الطعام من غير أرض بعينها، فلا بأس.

قال: ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كما لا يجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه، ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن يقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه، ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعيانها شهراً يكون للمشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذ وتأتي عليه الآفة، وهذا بيع ما لم يخلق قط وبيع ما إذا خلق كان غير موقوف على حده بكيل؛ لأنه يقل ويكثر وبغير صفة؛ لأنه يتغير فهو حرام من جميع جهاته.

وكذلك لا يحل بيع المقائي بطونا، وإن طاب البطن الأول؛ لأن البطن الأول، وإن رثي فحل بيعه على الانفراد فما بعده من البطن لم ير، وقد يكون قليلاً فاسداً، ولا يكون وكثيراً جيداً وقليلاً معيباً وكثيراً بعضه أكثر من بعض فهو محرّم في جميع جهاته، ولا يحل البيع إلا على عين يراها صاحبها أو بيع مضمون على صاحبه بصفة يأتي بها على الصفة، ولا يحل بيع ثالث.

قال الشافعي: ولا خير في أن يكتري الرجل البقرة ويستتي حلابها؛ لأن ههنا بيعاً حراماً وكراء.

قال الشافعي: ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه إياه بالبلد ويجعله إلى غيره؛ لأن هذا فاسد من وجوه، أمّا أحدها إذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه، وكان على المشتري حمله؛ فإن هلك قبل أن يأتي البلد الذي حمله إليه لم يدر، كم حصّة البيع من حصّة الكراء؟ فيكون الثمن مجهولاً والبيع لا يحل بشمن مجهول فأمّا أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه إياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله إليه، فقد زعم أنه إنما اشتراه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه، ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بائعاً يوفي رجلاً بيعاً إلا خرج من ضمانه، ثم إن زعم أنه مضمون ثانية، فبأي شيء ضمن بسلف

قال: وإذا ظهر القسط أو الحب فاشتره على أن يقطعه مكانه، فلا بأس، وإذا اشترط أن يتركه، فلا خير فيه، وإذا اشترى الرجل ثمرة لم يبدّ صلاحها على أن يقطعها فالباع جائرٌ وعليه أن يقطعها متى شاء ربُّ النخل، وإن تركه ربُّ النخل متطوعاً، فلا بأس والثمرة للمشتري ومتى أخذه بقطعها قطعها؛ فإن اشترها على أن يتركه إلى أن يبلغ، فلا خير في الشراء؛ فإن قطع منها شيئاً فكان له مثل ردِّ مثله ولا أعلم له مثلاً، وإذا لم يكن له مثل ردِّ قيمته والبيع منتقض ولا خير في شراء التمر إلا بنقله أو إلى أجل معلوم والأجل المعلوم يومٌ بعينه من شهر بعينه أو هلال شهر بعينه، فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الجداد؛ لأن ذلك يتقدم، ويتأخر، وإنما قال الله تعالى ﴿إِذَا تَدَانَيْتُمْ بَيْنَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، وقال عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، فلا توقيت إلا بالأهلة أو سني الأهلة.

قال: ولا خير في بيع فصل الزرع كان حباً أو قصيلاً على أن يترك إلا أن يكون في ذلك خبرٌ عن النبي ﷺ؛ فإن لم يكن فيه خبرٌ، فلا خير فيه.

قال الشافعي: ومن اشترى نخلاً فيها ثمرة قد أبرت فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع؛ فإن اشترطها المبتاع فجائرٌ، من قبل أنها في نخله، وإن كانت لم تؤثر فهي للمبتاع، وإن اشترطها البائع فذلك جائز؛ لأن صاحب النخل ترك له كينونة الثمرة في نخله حين باعها إيها إذا كان استثنى على أن يقطعها؛ فإن استثنى على أن يقرها، فلا خير في البيع؛ لأنه باعها ثمرة لم يبدّ صلاحها على أن تكون مقررة إلى وقتٍ قد تأتى عليها الآفة قبله، ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون للنصف معلوماً فيستثنى على أن يقطع، ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويفسد فيه ما يفسد فيه.

قال: وإذا أبر من النخل واحدة فثمرها للبائع، وإن لم يؤبر منها شيء فثمرها للمبتاع كما إذا طاب من النخل واحدة يحل بيعه، وإن لم يطب الباقي منه؛ فإن لم يطب منه شيء لم يحل بيعه ولا شيء مثل ثمر النخل أعرفه إلا الكرسف، فإنه يخرج في أكمامه كما يخرج الطلع في أكمامه، ثم ينشق، فإذا انشق منه شيء فهو كالنخل يؤبر، وإذا انشق النخل، ولم يؤبر فهي كالإبر؛ لأنهم يبادرون به إبراته إنما يؤبر ساعة ينشق وإلا فسد؛ فإن كان من الثمر شيء يطلع في أكمامه، ثم ينشق فيصير في انشقاقه فهو كالإبر في النخل، وما كان من الثمر يطلع كما هو لا كمام عليه أو يطلع عليه كمام، ثم لا يسقط كمامه فطلوعه كإبر النخل؛ لأنه ظاهر، فإذا باع رجل، وهو كذلك فالثمرة له إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع أرضاً فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أو لم

يلغ فالزرع للبائع والزرع غير الأرض.

قال الشافعي: ومن باع تمر حائطه فاستثنى منه مكيلة.

قلت: أو كرت، فالبيع فاسد؛ لأن المكيلة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو أقل أو أكثر، فيكون المشتري لم يشتر شيئاً يعرفه ولا الباع، ولا يجوز أن يستثنى من جزاء باع شيئاً إلا ما لا يدخله في البيع، وذلك مثل نخلات يستثنى بأعيانهن، فيكون باعها ما سواهن أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جزاف، فيكون ما لم يستثن داخل في البيع، وما استثنى خارجاً منه فأما أن يبيعه جزافاً لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلاً معلوماً، فلا خير فيه؛ لأن الباع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشترى، ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر لا يسميها بعينها، فيكون الخيار في استثنائها إليه، فلا خير فيه؛ لأن لها حظاً من الحائط لا يدري كم هو، وهكذا الجزاف كله.

قال الشافعي: ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلاً شيئاً، ثم يستثنى منه شيئاً لنفسه ولا لغيره إلا أن يكون ما استثنى منه خارجاً من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت، وإن باع تمر حائط على أن له ما سقط من النخل فالبيع فاسد من قبل أن الذي يسقط منها قد يقل ويكثر أرايت لو سقطت كلها أتكون له؟ فأي شيء باع إن كانت له؟ أو رأيت لو سقط نصفها أتكون له النصف بجميع الثمن؟ فلا يجوز الاستثناء إلا كما وصفت.

قال الشافعي: ومن باع تمر حائط رجل وقبضه منه وتفرقا، ثم أراد أن يشتره كله أو بعضه، فلا بأس به.

قال الشافعي: وإذا أكرى الرجل الدار وفيها نخل قد طاب ثمره على أن له الثمرة، فلا يجوز من قبل أنه كراء وبيع، وقد ينفسخ الكراء بانهدام الدار ويبقى ثمر الشجر الذي اشترى، فيكون بغير حصته من الثمن معلوماً والبيوع لا تجوز إلا معلومة الأثمان.

فإن قال: قد يشترى العبد والعبدان والدار والدارين صفقة واحدة؟

قيل: نعم، فإذا انتقض البيع في أحد الشئيين المشتريين انتقض في الكل، وهو مملوك الرقاب كله والكراء ليس بمملوك الرقية إنما هو مملوك المنفعة والمنفعة ليست بعين قائمة، فإذا أراد أن يشترى ثمرًا ويكرتري دارًا تشارك الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة، ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كراء ويحرم فيه ما يحرم فيه.

قال الشافعي: ولا بأس ببيع الحائطين أحدهما بصاحبه استويا أو اختلفا إذا لم يكن فيهما ثمر؛ فإن كان فيهما ثمر؛ فكان الثمر مختلفاً، فلا بأس به إذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب، وإن

كَانَ ثَمَرُهُ وَاحِدًا، فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

قَالَ الرَّبِيعُ: إِذَا بَعْتِكَ حَائِطًا بِحَائِطٍ وَفِيهِمَا جَمِيعًا ثَمَرٌ؛ فَإِنْ كَانَ الثَّمَرَانِ مُخْتَلِفَيْنِ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ كَرْمٌ فِيهِ عِنَبٌ أَوْ زَيْبٌ بِحَائِطٍ نَخْلٍ فِيهِ بَسْرٌ أَوْ رُطْبٌ بِعَتِكَ الْحَائِطِ بِالْحَائِطِ عَلَى أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَائِطًا بِمَا فِيهِ، فَإِنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْحَائِطَانِ مُسْتَوِيَيْنِ الثَّمَرِ مِثْلُ النَّخْلِ وَنَخْلٍ فِيهِمَا الثَّمَرُ، فَلَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ أَنْ بَعْتِكَ حَائِطًا وَثَمَرًا بِحَائِطٍ وَثَمَرٍ وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ لَا يَجُوزُ.

قَالَ الرَّبِيعُ: مَعْنَى الْقَصِيلِ عِنْدِي الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ قَدْ سَنِبِلَ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْنِبِلْ، وَكَانَ بَقْلًا فَاشْتَرَاهُ عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ، فَلَا بَأْسَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى الشُّطْرِ وَخَرَصَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ابْنُ رَوَاحَةَ وَخَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ ثَمَرُ الْمَدِينَةِ وَأَمَرَ بِخَرَصِ أَغْصَابِ أَهْلِ الطَّائِفِ فَأَخَذَ الْعَشْرَ مِنْهُمْ بِالْخَرَصِ وَالنَّصْفَ مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ بِالْخَرَصِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ ثَمَرُ الْعِنَبِ وَالنَّخْلِ بِالْخَرَصِ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَقْسَمَ ثَمَرُ غَيْرِهِمَا بِالْخَرَصِ؛ لِأَنَّهُمَا الْمَوْضِعَانِ اللَّذَانِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْخَرَصِ فِيهِمَا، وَلَمْ نَعْلَمْهُ أَمَرَ بِالْخَرَصِ فِي غَيْرِهِمَا، وَأَنَّهُمَا مُخَالَفَانِ لِمَا سَوَاهُمَا مِنَ الثَّمَرِ بِاسْتِجْمَاعِهِمَا، وَأَنَّهُ لَا حَائِلَ دُونَهُمَا مِنْ وَرَقٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ مَعْرِفَةُ خَرَصِهِمَا تَكَادُ أَنْ تَكُونَ بَاطِلَةً وَلَا تَخْطِئُ، وَلَا يَقْسَمُ شَجَرٌ غَيْرُهُمَا بِخَرَصٍ وَلَا ثَمَرُهُ بَعْدَمَا يَزَالُ شَجَرُهُ بِخَرَصٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْقَوْمِ الْحَائِطُ، فِيهِ الثَّمَرُ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ فَارَادُوا ائْتِسَامَهُ، فَلَا يَجُوزُ قِسْمُهُ بِالثَّمَرَةِ بِحَالٍ.

وكَذَلِكَ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهَا لَمْ يَجِزْ قِسْمُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ لِلنَّخْلِ وَالْأَرْضِ حِصَّةً مِنَ الثَّمَنِ وَلِلثَّمَرَةِ حِصَّةً مِنَ الثَّمَنِ فَتَنْقَعُ الثَّمَرَةُ بِالثَّمَرَةِ بِمَجْهُولٍ لَا بِخَرَصٍ وَلَا بِبَيْعٍ، وَلَا يَجُوزُ قِسْمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا يَقْتَسِمَانِ الْأَصْلَ وَتَكُونُ الثَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا مِشَاعَةً إِنْ كَانَتْ لَمْ تَبْلُغْ أَوْ كَانَتْ قَدْ بَلَّغَتْ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا بَلَّغَتْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتَسِمَا بِالْخَرَصِ قِسْمًا مُفْرَدًا، وَإِنْ أَرَادَا أَنْ يَكُونَا يَقْتَسِمَانِ الثَّمَرَةَ مَعَ النَّخْلِ ائْتِسَامَا بِبَيْعٍ مِنَ الْبَيْعِ فَقَوْمًا كُلُّ سَهْمٍ بِأَرْضِهِ وَشَجَرِهِ وَثَمَرِهِ، ثُمَّ أَخَذَا بِهَذَا الْبَيْعِ لَا بِقِرْعَةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اخْتَلَفَ؛ فَكَانَ نَخْلًا وَكَرْمًا: فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَفِيهِمَا ثَمَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَفَاضُلِ الثَّمَرَةِ بِالثَّمَرَةِ تَخَالَفُهَا رَبًّا فِي يَدِ بَيْدٍ، وَمَا جَازَ فِي الْقِسْمِ عَلَى الضَّرُورَةِ جَازٌ فِي غَيْرِهَا، وَمَا لَمْ يَجِزْ فِي الضَّرُورَةِ لَمْ يَجِزْ فِي غَيْرِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَصْلُحُ السَّلْمُ فِي ثَمَرِ حَائِطٍ بَعِينَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْفَذُ وَيَخْطِئُ، وَلَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِي الرُّطْبِ مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بَأَن يَكُونَ عَمَلُهُ فِي وَقْتِ تَطْيِيبِ الثَّمَرَةِ، فَإِذَا قَبِضَ بَعْضُهُ وَنَفَذَتْ الثَّمَرَةُ

الْمَوْصُوفَةُ قَبْلَ قَبْضِ الْبَاقِي مِنْهَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ كُلَّهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مِثْلَ قِيمَةٍ مَا أَخَذَ مِنْهُ، وَقِيلَ يَحْسَبُ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ فَكَانَ كَرَجُلٍ اشْتَرَى مِائَةَ إِرْدَبٍ فَأَخَذَ مِنْهَا خَمْسِينَ وَهَلَكَتْ خَمْسُونَ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الْخَمْسِينَ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي أَنْ يَأْخُذَ الْخَمْسِينَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيَرْجِعَ بِمَا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي أَنْ يُوْخِرَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ رُطْبًا فِي قَابِلٍ بِمِثْلِ صِفَةِ الرُّطْبِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ وَمَكِيلَتِهِ كَمَا يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ مِنَ الطَّعَامِ فِي وَقْتٍ لَا يَجِدُهُ فِيهِ فَيَأْخُذُهُ بَعْدَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا خَيْرَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ لَهُ الْحَائِطُ النَّخْلَةَ أَوْ النَّخْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ عَلَى أَنْ يَسْتَجْنِيَهَا مَتَى شَاءَ عَلَى أَنْ كُلُّ صَاعٍ بِدِينَارٍ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَبِيعُ جَزَائِفَ، فَيَكُونُ مِنْ مُشْتَرِيهِ إِذَا قَبِضَهُ، وَلَا يَبِيعُ كَيْلَ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ مَكَانَهُ، وَقَدْ يُوْخِرُهُ فَيُضْمِنُ إِذَا قَرَّبَ أَنْ يَثْمَرَ، وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا يَسْتَجْنِيهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ نَخْلَةً بَعَيْنِهَا أَوْ نَخْلَاتٍ بِأَعْيَانِهَا وَيَقْبِضُهَا، فَيَكُونُ ضَمَانُهُ مِنْهُ وَيَسْتَجِدُّهَا كَيْفَ شَاءَ وَيَقْطَعُ ثَمَارَهَا مَتَى شَاءَ أَوْ يَشْتَرِيهَا وَتَقْطَعَنَّ لَهُ مَكَانَهُ، فَلَا خَيْرَ فِي شِرَاءِ إِلَّا شِرَاءَ عَيْنٍ تَقْبِضُ إِذَا اشْتَرَيْتَ لَا حَائِلَ دُونِ قَابِضِهَا أَوْ صِفَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَى صَاحِبِهَا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَجَلِ الْقَرِيبُ وَالْحَالُ وَالْبَعِيدُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ ذَلِكَ وَلَا خَيْرَ فِي الشِّرَاءِ إِلَّا بِسَعْرِ مَعْلُومٍ سَاعَةً يَعْقِدَانِ الْبَيْعَ.

وَإِذَا سَلَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي رُطْبٍ أَوْ ثَمَرٍ أَوْ مَا شَاءَ فَكَلَهُ سَوَاءً؛ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ رَأْسِ مَالِهِ وَنِصْفَ سَلْفِهِ، فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقِيلَهُ مِنَ السَّلْفِ كُلَّهُ وَيَأْخُذَ مِنْهُ السَّلْفُ كُلَّهُ فَلَمْ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ مِنْ سَلْفِهِ وَالنِّصْفَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؟ فَإِنْ قَالُوا كَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ سَلْفِهِ وَيَشْتَرِيَ مِنْهُ بِمَا بَقِيَ طَعَامًا وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامًا، وَذَلِكَ يَبِيعُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ، وَلَكِنْ يَفَاسِخُهُ الْبَيْعُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ ذَنَابِيرُ حَالَةٍ.

وَإِذَا سَلَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي رُطْبٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَفَضَلَ الرُّطْبُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ هَذَا حَقَّهُ بَتَوَانٍ أَوْ تَرْكٍ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ أَوْ هَرَبَ مِنَ الْبَائِعِ فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِمَالِهِ فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَيَبِينُ أَنْ يُوْخِرَهُ إِلَى أَنْ يُمْكِنَ الرُّطْبُ بِتِلْكَ الصَّفَةِ فَيَأْخُذَهُ بِهِ وَجَائِزٌ أَنْ يَسْلَفَ فِي ثَمَرِ رُطْبٍ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يَقْبِضَهُ فِي زَمَانِهِ وَلَا خَيْرَ أَنْ يَسْلَفَ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ مَأْمُونٍ لَا يُوْخِرُ فِي الْحَالِ الَّتِي اشْتَرَطَ قَبْضَهُ فِيهَا؛ فَإِنْ سَلَفَ فِي شَيْءٍ يَكُونُ فِي حَالٍ، وَلَا يَكُونُ لَمْ أَجِزْ فِيهِ السَّلْفَ، وَكَانَ كَمَنْ سَلَفَ فِي حَائِطٍ بَعِينَةٍ وَأَرْضٍ بَعِينَةٍ

فالسَّلَفُ في ذلك مفسوخ، وإن قبضَ سلفه ردُّ عليه ما قبضَ منه وأخذَ رأسَ ماله.

٣٨- بابُ الشهادة في البيوع

قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايعْتُمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاحتمل أمرُ الله جلَّ وعزَّ بالإشهاد عند البيع أمرين أحدهما: أن تكون الدلالة على ما فيه الخطُ بالشهادة ومباح تركها لا حتماً يكون من تركه عاصياً بتركه واحتمل أن يكون حتماً منه يعصي من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الإشهاد، وذلك أنهما إذا أشهدا لم يبق في أنفسهما شيء؛ لأن ذلك إن كان حتماً فقد أضيأ، وإن كان دلالة، فقد أخذوا بالخطُ فيها، وكلُّ ما ندب الله تعالى إليه من فرض أو دلالة فهو بركة على من فعله ألا ترى أن الإشهاد في البيع إن كان فيه دلالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما إن أراد ظلماً قامت البيئة عليه فيمنع من الظلم الذي يائمه به، وإن كان تاركاً لا يمنع منه، ولو نسي أو وهم فجحد منع من المائم على ذلك بالبيئة.

وكذلك ورثتهما بعدهما، أو لا ترى أنهما أو أحدهما لو وكلَّ وكيلاً أن يبيع فباع هذا رجلاً وباع وكيله آخر، ولم يعرف أي البيعين أول؟ لم يعط الأول من المشتريين بقول البائع، ولو كانت بيئة فأنبت أيهما أول أعطى الأول فالشهادة سبب قطع الظالم وتثبيت الحق، وكلُّ أمر الله جلَّ وعزَّ، ثم أمر رسول الله ﷺ الأخير الذي لا يعتاض منه من تركه.

فإن قال قائل: فأي المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة؟ فإن الذي يشبهه، والله أعلم وإياه أسأل التوفيق أن يكون دلالة لا حتماً يخرج من ترك الإشهاد.

فإن قال: ما دل على ما وصفت؟

قيل: قال الله عزَّ وجلَّ وأحلَّ الله البيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال، ولم يذكر معه بيئة، وقال عزَّ وجلَّ في آية الدين ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ﴾ والدين تابع، وقد أمر فيه بالإشهاد فيبين المعنى الذي أمر له به، فدل ما بين الله عزَّ وجلَّ في الدين على أن الله عزَّ وجلَّ إنما أمر به على النظر والاحتياط لا على الحتم.

قلت: قال الله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾، ثم قال في سياق الآية ﴿وَرَأَى كُتْمٌ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ﴾، فلما أمر إذا لم يجدوا كاتباً بالزَّهْن، ثم أباح ترك الزَّهْن، وقال ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ دل على أن الأمر الأول دلالة على الحضَّ لا فرض منه يعصي من تركه، والله أعلم.

وقد حفظ عن النبي ﷺ أنه بايعَ أعرابياً في فارس فجحد الأعرابي بأمر بعض المنافقين، ولم يكن بينهما بيئة فلو كان حتماً لم يبايع رسول الله ﷺ بلا بيئة، وقد حفظت عن عدَّةٍ لقيتهم مثل معنى قولي من أنه لا يعصي من ترك الإشهاد، وأن البيع لازم، إذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون بيئة كما ينقض النكاح، لاختلاف حكمهما.

٣٩- بابُ السلف والمراد به السلم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ - إلى قوله - ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾.

قال الشافعي: فلما أمر الله عزَّ وجلَّ بالكاتب، ثم رخص في الإشهاد إن كانوا على سفر، ولم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً، وأن يكون دلالة، فلما قال الله جلَّ ثناؤه ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ والزَّهْنُ غيرُ الكاتب والشهادة، ثم قال ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ دل كتاب الله عزَّ وجلَّ على أن أمره بالكاتب، ثم الشهود، ثم الزَّهْنُ إرشاد لا فرض عليهم؛ لأن قوله ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ﴾ إباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدع الكتاب والشهود والزَّهْن.

قال: وأحبُّ الكتاب والشهود؛ لأنه إرشاد من الله ونظر للبائع والمشتري، وذلك أنهما إن كانا أمينين، فقد يموتان أو أحدهما، فلا يعرف حقُّ البائع على المشتري فيتلف على البائع أو ورثته حقه وتكون التباعة على المشتري في أمر لم يردّه، وقد يتغير عقل المشتري، فيكون هذا والبائع، وقد يغفل المشتري، فلا يقر فيدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فيدعي ما ليس له، فيكون الكتاب والشهادة قاطعاً هذا عنهما وعن زرتهمما، ولم يكن يدخله ما وصفت انبغى لأهل دين الله اختيار ما نديهم الله إليه إرشاداً، ومن تركه، فقد ترك حتماً وأمرأ لم أحبُّ تركه من غير أن أزعم أنه حرمَّ عليه بما وصفت من الآية بعده.

قال الشافعي: قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ يحتمل أن يكون حتماً على من دعي للكاتب، فإن تركه تارك كان عاصياً، ويحتمل أن يكون كما وصفنا في كتاب جماع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطلوا كتاب حق بين رجلين، فإذا قام به واحد أجراً عنهم كما حق عليهم أن يصلوا على الجنائز ويدفونها، فإذا قام بها من يكفئها أخرج ذلك من تخلف عنها من المائم، ولو ترك كل من حضر من

الكتاب خفت أن يائمو بل كآني لا أراهم يخرجون من المائمه وإيهم قام بو أجزاء عنهم.

قال الشافعي: وهذا أشبه معانيه به، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وقول الله جل ذكره ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ يحتمل ما وصفت من أن يأبى كل شاهد ابتدئ فیدعی ليشهد ويحتمل أن يكون فرضاً على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة، فإذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المائمه، وإن ترك من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لا أشك فيه، وهذا أشبه معانيه به، والله تعالى أعلم.

قال: فأمّا من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حقاً لمسلم أو معاهد فلا يسعه التخلّف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق.

قال الشافعي: والقول في كل دين سلف أو غيره كما وصفت، وأحب الشهادة في كل حق لزّم من بيع وغيره نظراً في المتعقب لما وصفت وغيره من تغير العقول.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَقْلِ﴾ دلالة على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر.

قال الشافعي: وقول الله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة، وقد ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف.

١٢٦٧- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه، ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٠٦٤)، البيهقي في "المعرفة" (١٨/٦)]

قال الشافعي: وإن كان كما قال ابن عباس في السلف قلنا به في كل دين قياساً عليه؛ لأنه في معناه، والسلف جائز في سنة رسول الله ﷺ والآثار، وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته.

١٢٦٨- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كعب، عن أبي المنهال، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قدّم المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث، فقال: من سلف فليُسلف في كَيْلٍ معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم.

[أخرجه البخاري (٢٢٤١) و(٢٢٤١)، مسلم (١٦٠٤)، أبو داود (٣٤٦٣)،

الترمذي (١٣١١)، النسائي (٢١٩/٧)، ابن ماجه (٢٢٨٠)]

قال الشافعي: حفظته كما وصفت من سفيان مراراً.

١٢٦٩- قال الشافعي: وأخبرني من صدقته، عن سفيان أنه قال: كما قلت: وقال في الأجل إلى أجل معلوم.

١٢٧٠- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأساً الورق في الورق نقداً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧١- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يجيزه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧٣- قال الشافعي: أخبرنا ابن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف، فقال: إذا كان البيع حلالاً، فإن الرهن مما أمر به. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

١٢٧٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً بالرهن والحيل في السلم وغيره. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

قال الشافعي: والسلم السلف وبذلك أقول لا بأس فيه بالرهن والحيل؛ لأنه بيع من البيوع، وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقل أمره تبارك وتعالى أن يكون إباحة له فالسلم بيع من البيوع.

١٢٧٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل في شيء يأخذ فيه رهناً أو حيلة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

قال الشافعي: ويجمع الرهن والحيل، ويتوثق ما قدر عليه حقه.

الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل، ثم سنة نبيه ﷺ، وما احتاجوا إذا أمر الله عز وجل بالرهن في الدين إلى أن يقول قائل هو جائز في السلف؛ لأن أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً.

قال الشافعي: فإذا أجاز رسول الله ﷺ بيع الطعام بصفة إلى أجل كان - والله تعالى أعلم - بيع الطعام بصفة حالاً اجوز؛ لأنه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه، فإذا ضمن مؤخراً ضمن معجلاً، وكان معجلاً أعجل منه مؤخراً، والأعجل أخرج من معنى الغر وهو جامع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة.

٤٠ - باب ما يجوز من السلف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصلاً، أن يدفع المسلف ثمن ما سلف؛ لأن في قول النبي ﷺ: مَنْ سَلَفَ فَلْيُسَلَفْ إنما قال فليعط، ولم يقل ليبيع، ولا يعطي، ولا يقع اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه، وأن يشرط عليه أن يسلفه فيما يكال كيلاً أو فيما يوزن وزناً ومكيالاً وميزاناً معروف عند العامة، فأما ميزان يريه إياه أو مكيال يريه فيشترطان عليه، فلا يجوز؛ وذلك؛ لأنهما لو اختلفا فيه أو هلك لم يعلم ما قدره، ولا يبالي كان مكيالاً قد أبطله السلطان أو لا إذا كان معروفاً، وإن كان عمراً قال عمر صحيحاني أو بردي أو عجوة أو جنب أو صنف من التمر معروف؛ فإن كان حنطة قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلية أو صنفاً من الحنطة موصوفاً، وإن كان ذرة قال حمر أو نطيس أو هما أو صنف منها معروف، وإن كان شعيراً قال: مِنْ شَعِيرٍ بَلَدٍ كَذَا، وَإِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ سَمَى صِفَتَهُ، وَقَالَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا جَيْدٌ أَوْ رَدِيئٌ أَوْ وَسْطٌ وَسَمَى أَجْلاً مَعْلُوماً إِنْ كَانَ لِمَا سَلَفَ أَجَلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجَلٌ كَانَ خَالاً.

قال الشافعي: وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه. قال الشافعي: وإن كان ما سلف فيه رقيقاً قال عبد نوبي خماسي أو سداسي أو محتلم أو وصفه بشيته وأسود هو أو أصفّر أو أسحم، وقال نقي من العيوب.

وكذلك ما سواه من الرقيق بصفة وسن ولون وإسراة من العيوب إلا أن يشاء أن يقول إلا الكي والحمرة والشقرة وشدة السواد والحمش، وإن سلف في بيع قال بعير من نعم بني فلان ثني غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحمراً مجفراً الجنبين رباعي أو بازلي، وهكذا الدواب يصفها بنتاجها وجنسها والوانها وأسمانها وأسابها وبراعتها من العيوب إلا أن يسمي عيباً يتبرأ

١٢٧٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ظَفَرٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

١٢٧٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْساً أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ شَيْئاً إِلَى أَجَلٍ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٠٦/٦)]

قال:

١٢٧٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: ففي سنة رسول الله ﷺ دلائل، منها أن رسول الله ﷺ أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلف فيه كيلاً معلوماً ويحتمل معلوم الكيل ومعلوم الصفة، وقال: وَوزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم فدل ذلك على أن قوله، ووزن معلوم إذا أسلف في كيل أن يسلف في كيل معلوم، وإذا سمى أن يسمى أجلاً معلوماً، وإذا سلف في وزن أن يسلف في وزن معلوم، وإذا أجاز رسول الله ﷺ السلف في التمر السنتين بكيل، ووزن وأجل معلوم كله والتمر قد يكون رطباً، وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضموناً في غير حينه الذي يطيب فيه؛ لأنه إذا سلف سنتين كان بعضها في غير حينه.

قال: والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع، فلما نهى رسول الله ﷺ حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدللنا على أنه لا ينهى عما أمر به، وعلمنا أنه إنما نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً عليه، وذلك بيع الأعيان.

قال: ويجتمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الأعيان في أنه لا يحل فيهما بيع منهي عنه، ويفترقان في أن الجزاف يحل فيما رآه صاحبه، ولا يحل في السلف إلا معلوم بكيل أو وزن أو صفة.

قال الشافعي: والسلف بالصفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه.

قال الشافعي: وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والإجماع ليس؛ لأن شيئاً من هذا يزيد سنة رسول الله ﷺ قوة، ولا لو خالفها، ولم يحفظ معها يوهنها بل هي التي قطع الله بها العذر، ولكننا رجونا الثواب في إرشاد من سمع ما كتبنا، فإن فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله، ولو نتحت عنهم

البائع منه. وقال جل ثناؤه ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، وقال جل

وعز: ﴿النَّحْجُ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

قال الشافعي: فاعلم الله تعالى بالأهلة جل المواقيت وبالأهلة مواقيت الأيام من الأهلة، ولم يجعل علماً لأهل الإسلام إلا بها فمن أعلم بغيرها فبغير ما أعلم الله أعلم.

قال الشافعي: ولو لم يكن هكذا ما كان من الجائر أن تكون العلامة بالحصاد والجداو فخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم يحيط أن الحصاد والجداو يتأخران، ويتقدمان بقدر عطش الأرض وريها ويقدر برد الأرض والسنة وحرها، ولم يجعل الله فيما استأخر أجلاً إلا معلوماً والعطاء إلى السلطان يتأخر، ويتقدم وفصح النصارى عندي يخالف حساب الإسلام، وما أعلم الله تعالى به، فقد يكون عاماً في شهر وعاماً في غيره، فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر مجهول فكره؛ لأنه مجهول، وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تناجل فيه، ولم يميز فيه إلا قول النصارى على حساب يقسونه فيه أياماً فكنا إنما أعلمنا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا نغيز شهادتهم على شيء، وهذا عندنا غير حلال لأحد من المسلمين.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل قال فيه أحد بعد النبي ﷺ؟

قلنا ما نحتاج إلى شيء مع ما وصفت من ذلائل الكتاب والسنة والقياس، وقد روى فيه رجل لا يثبت حديثه كل الثبت شيئاً.

١٢٧٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَبِيعُوا إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ، وَلَا إِلَى الدِّيَّاسِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٥/٦)]

١٢٨٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَاماً، فَلِنْ أَجَلْتُ عَلَى الطَّعَامِ فَطَعَامُكَ فِي قَابِلٍ سَلَفَ قَالَ: لَا إِلَّا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَهَذَانِ أَجْلَانِ لَا يَذَرِي إِلَى إِلَيْهِمَا يُؤَقِّبُهُ طَعَامُهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١٤/٤)]

قال الشافعي: ولو باع رجل عبداً بمائة دينار إلى العطاء أو إلى الجداو أو إلى الحصاد كان فاسداً، ولو أراد المشتري إبطال الشرط وتعجيل الثمن لم يكن ذلك له؛ لأن الصفة انعقدت

قال: ويصف الثياب بالجنس: من كان أو قطن ونسج بلد وذرع من عرض وطول وصفاقة ودقة وجود أو رداء أو وسط وعتيق من الطعام كله أو جديد أو غير جديد، ولا عتيق، وأن يصف ذلك بمصداً عام مسمى أصح.

قال: وهكذا النحاس يصفه: أبيض أو شهباً أو أحمر ويصف الحديد: ذكراً أو أنثى أو بجنس إن كان له والرصاص.

قال: وأقل ما يجوز فيه السلف من هذا أن يوصف ما سلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم إن اختلف السلف والسلف، وإذا كانت مجهولة لا يقام على حدّها أو إلى أجل غير معلوم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن عند التسليف وقبل التفرق من مقامهما فسد السلف، وإذا فسد رد إلى السلف رأس ماله.

قال: فكل ما وقعت عليه صفة يعرفها أهل العلم بالسلعة التي سلف فيها جاز فيها السلف.

قال: ولا بأس أن يسلف الرجل في الرطب قبل أن يطلع للنخل الثمر إذا اشترط أجلاً في وقت يمكن فيه الرطب. وكذلك الفواكه المكيلة الموصوفة.

وكذلك يسلف إلى سنة في طعام جديد إذا حل حقه. قال الشافعي: والجدة في الطعام والتمر مما لا يستغنى عن شرطه؛ لأنه قد يكون جيداً عتيقاً ناقصاً بالقدم.

قال الشافعي: ولو اشترط في شيء مما سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف فاسداً؛ لأنه لا يوقف على أجوده، ولا أذناه أبداً، ويوقف على جيد وريء؛ لأننا نأخذه بأقل ما يقبض عليه اسم الجودة والرداءة.

٤١- باب في الآجال في السلف والبيوع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقول رسول الله ﷺ: مَنْ سَلَفَ فَلَيْسَ سَلَفٌ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآجَالَ لَا تَحُلُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً.

وكذلك قال الله جل ثناؤه ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِبَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾.

قال الشافعي: ولا يصلح بيع إلى العطاء، ولا حصاد، ولا جداو، ولا عبيد النصارى، وهذا غير معلوم؛ لأن الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقت لأهل الإسلام، فقال تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالنَّحْجُ﴾،

فاسدة، فلا يكون له، ولا لهما إصلاح جملة فاسدة إلا بتجديد بيع غيرها.

قال الشافعي: فالسلف بيع مضمون بصفة؛ فإن اختار أن يكون إلى أجل جائز، وأن يكون حالاً، وكان الحال أولى أن يجوز لأمرين أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضموناً بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان الخروج من الفساد بغرور وعارض أولى من المؤجل.

١٢٨١- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج أنه سأله عطاء، فقال له: رجل سلفته ذهباً في طعام يوفيه قبل الليل ودفعته إليه الذهب قبل الليل، وليس الطعام عنده قال: لا من أجل الشف، وقد علم كيف السوق وكس السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف إلا في الشيء المستأخر قال: لا إلا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق إليه يربح أو لا يربح قال ابن جريج، ثم رجّع عن ذلك بعد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٦/٤)]

قال الشافعي: يعني إجاز السلف حالاً.

قال الشافعي: وقوله الذي رجّع إليه أحب إلي من قوله الذي قاله أولاً، وليس في علم واحد منهما كيف السوق شيء يفسد بيعاً، ولا في علم أحدهما دون الآخر أربح لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلعة، ولا يعلمه المشتري أو يعلمه المشتري، ولا يعلمه البائع أكان في شيء من هذا ما يفسد البيع؟

قال الشافعي: ليس في شيء من هذا شيء يفسد بيعاً معلوماً نسيئة، ولا حالاً.

قال الشافعي: فمن سلف إلى الجداد أو الحصاد فالبيع فاسد.

قال الشافعي: وما أعلم إمّا إلا والجداد يستأخر فيه حتى لقد رأيتهم يجد في ذي القعدة، ثم رأيتهم يجد في الحرّم، ومن غير علّة بالتخلّ فأمّا إذا اعتلت التخلّ أو اختلفت بلدانها فهو يتقدّم، ويتأخّر باكثر من هذا.

قال: والبيع إلى الصّدر جائز والصّدر يوم النّفر من منى؛ فإن قال وهو ببلد غير مكة إلى خرج الحاج أو إلى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد؛ لأن هذا غير معلوم، فلا يجوز أن يكون الأجل إلى فعل يحدثه الأدميون؛ لأنهم قد يعجلون السير ويؤخرونه للعلّة التي تحدث، ولا إلى ثمرة شجرة وجدادها؛ لأنّه يختلف في الشهور التي جعلها الله علماً، فقال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ

شهُراً﴾، فإنما يكون الجداد بعد الخريف، وقد أدركت الخريف يقع مختلفاً في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهر، ثم يعود في شهر بعده، فلا يكون الوقت فيما يخالف شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل، ولا بما يحدثه الأدميون، ولا يكون إلا إلى ما لا عمل للعباد في تقديمه، ولا تأخيره ممّا جعله الله عز وجل وقتاً.

قال: ولو سلفه إلى شهر كذا؛ فإن لم يتهياً في شهر كذا كان فاسداً حتى يكون الأجل واحداً معلوماً.

قال: ولا يجوز الأجل إلا مع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه؛ فإن تبايعا وتفرقا عن غير أجل، ثم ألقيا فجداً أجلاً لم يميز إلا أن يجداً بيعاً.

قال: وكذلك لو أسلفه مائة درهم في كيل من طعام يوفيه إياه في شهر كذا؛ فإن لم يتيسر كله، ففي شهر كذا كان غير جائز؛ لأن هذين أجلاً لا أجل واحداً؛ فإن قال أوفيكه فيما بين إن دفعته إلي إلى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلاً غير محدود حداً واحداً.

وكذلك لو قال أجلك فيه شهر كذا أو له وآخره، ولا يسمي أجلاً واحداً، فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً.

قال الشافعي: ولو سلفه إلى شهر كذا؛ فإن حبسه فله كذا كان بيعاً فاسداً، وإذا سلف، فقال إلى شهر رمضان من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبداً حتى يقول إلى انسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا يوماً يمضي منه.

قال الشافعي: ولو قال أبيعك إلى يوم كذا لم يحل حتى يطلع الفجر من ذلك اليوم، وإن قال إلى الظهر، فإذا دخل وقت الظهر في أدنى الأوقات.

ولو قال إلى عقب شهر كذا: كان مجهولاً فاسداً.

قال الشافعي: ولو تبايعا عن غير أجل، ثم لم يتفرقا عن مقامهما حتى جدداً أجلاً فالأجل لازم، وإن تفرقا قبل الأجل عن مقامهما، ثم جدداً أجلاً لم يميز إلا بتجديد بيع، وإنما أجزته أولاً؛ لأن البيع لم يكن ثم، فإذا تم بالتفرق لم يميز أن يجدها إلا بتجديد بيع.

قال: وكذلك لو تبايعا على أجل، ثم نقضاه قبل التفريق كان الأجل الآخر، وإن نقض الأجل بعد التفريق بأجل غيره، ولم ينقضا البيع فالبيع الأول لازم تام على الأجل الأول والآخر موعداً، إن أحب المشتري وقى به، وإن أحب لم يف به.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا لوقت بعده لم يميز السلف؛ لأن قيمة الخمسة الأكرار المؤخرة أقل من قيمة الأكرار

المقدّمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصّة كل واحدة من الخمسين من الذهب فوقه به مجهولاً وهو لا يجوز مجهولاً، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يسلم ذهب في ذهب، ولا فضة في فضة، ولا ذهب في فضة، ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلافاً من نحاس وفضة وشبه ورواص وحديد وموزون ومكيل مأكول أو مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري.

قال الشافعي: وإنما اجزت أن يسلم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بأنه لا زكاة فيه، وأنه ليس بشئ للأشياء كما تكون الدراهم والدنانير أثماناً للأشياء المسلفة، فإن في الدنانير والدراهم الزكاة، وليس في الفلوس زكاة، وإنما انظر في التبر إلى أصله وأصل النحاس مما لا ربا فيه.

فإن قال قائل: فمن أجاز السلم في الفلوس؟

قلت: غير واحد.

١٢٨٢- قال الشافعي: أخبرنا القُدّاح، عن مُحَمَّد بنِ أبان، عن حماد بن إبراهيم أنه قال: لا بأس بالسلم في الفلوس، وقال سعيد القُدّاح لا بأس بالسلم في الفلوس والذين أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجيزوه في الفلوس، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فقد تجوز في البلدان جواز الدنانير والدراهم قيل: في بعضها دون بعض وبشرط.

وكذلك الحنطة تجوز بالحجاز التي بها سنت السنن جواز الدنانير والدراهم، ولا تجوز بها الفلوس؛ فإن قال الحنطة ليست بشئ لما استهلك قيل.

وكذلك الفلوس، ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به إلا من الذهب والفضة لا من الفلوس، فلو كان من كرهها إنما كرهها لهذا انبغى له أن يكره السلم في الحنطة؛ لأنها ثمن بالحجاز، وفي الدرة؛ لأنها ثمن باليمن.

فإن قال قائل: إنما تكون ثمناً بشرط فكذلك الفلوس لا تكون ثمناً إلا بشرط ألا ترى رجلاً لو كان له على رجل دنانير لم يجبره على أن يأخذ منه فلوساً، وإنما يجبره على أن يأخذ الفضة، وقد بلغني أن أهل سوق في بعض البلدان أجازوا بينهم خزفاً مكان الفلوس والخزف فخار يجعل كالفلوس فيجوز أن يقال يكره السلف في الخزف؟

قال الشافعي رحمه الله: أرايت الذهب والفضة مضرابين دنانير أو دراهم أمثلتهما غير دنانير أو دراهم لا يحمل الفضل في

واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير، ولا فضة بدراهم إلا مثلاً بمثل وزنًا بوزن، وما ضرب منهما، وما لم يضرب سواء لا يختلف، وما كان ضرب منهما، ولم يضرب منهما ثمن، ولا غير ثمن سواء لا يختلف؛ لأن الأثمان دراهم ودنانير لا فضة، ولا يحمل الفضل في مضروبه على غير مضروبه، الربا في مضروبه وغير مضروبه سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفاً غير مضروبه؟ وهذا لا يكون في الذهب والفضة.

قال الشافعي: وكل ما كان في الزيادة في: بعضه على بعض الربا، فلا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه إلى أجل، ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده، ولا مع غيره، ولا يجوز أن يسلم شاة فيها لبن إلى أجل حتى يسلمها مستحلباً بلا لبن، ولا سمن، ولا زبد؛ لأن حصّة اللبن الذي في الشاة بشيء من اللبن الذي إلى أجل لا يدري كم هو لعله بأكثر أو أقل واللبن لا يجوز إلا مثلاً بمثل وبدأ يبيد، وهكذا هذا الباب كله وقياسه.

قال الشافعي: ولا يحمل عندي استدلالاً بما وصفت من السنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب مما يكال فيما يوزن مما يؤكل أو يشرب، ولا شيء يوزن فيما يكال لا يصلح أن يسلف مد حنطة في رطل عسل، ولا رطل عسل في مد زبيب، ولا شيء من هذا، وهذا كله قياساً على الذهب الذي لا يصلح أن يسلم في الفضة، والفضة التي لا يصلح أن تسلم في الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف مأكول موزون في مكيل مأكول، ولا مكيل مأكول في موزون مأكول، ولا غيره مما أكل أو شرب بحال، وذلك مثل سلف الدنانير في الدراهم، ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة.

قال الشافعي: رحمه الله، ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن مأكولاً، ولا مشروباً.

١٢٨٣- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة إحداهما ناجزة والأخرى دين. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٣/٤)]

١٢٨٤- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: لهُ: أبيع السلعة بالسلعة كلتاهما دين؟ فكرهه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٣/٤)]

قال: وبهذا نقول لا يصلح أن يبيع ديناً بدين، وهذا مروى عن النبي ﷺ من وجوه.

قال الشافعي: وكل ما جاز بيع بعضه ببعض متفاضلاً من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والمأكول والمشروب كل واحد منهما في

عمر وأكثر، ولا مد حنطة بتمر جزافاً أقل من الحنطة أو أكثر؛ لأنه إذا لم يكن في الزيادة فيه يبدأ بيد الربا لم أبال أن لا يتكايلاه؛ لأنني إنما أمرهما يتكايلاه إذا كان لا يحل إلا مثلاً بمثل فأما إذا جاز فيه التفاضل، فإنما منع إلا بكيل كي لا يتفاضل، فلا معنى فيه - إن ترك الكيل - بحرمة، وإذا بيع منه جنس بشيء من جنسه لم يصلح عدداً، ولم يصلح إلا وزناً بوزن، وهذا مكتوب في غير هذا الموضع بعلمه.

قال: ولا يسلف مأكولاً، ولا مشروباً في مأكول، ولا مشروب بحال كما لا يسلف الفضة بالفضة والذهب، ولا يصلح أن يباع إلا يبدأ بيد كما يصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب.

قال الشافعي: ولا يصلح في شيء من المأكول أن يسلم فيه عدداً؛ لأنه لا صفة له كصفة الحيوان وذرع الثياب والخشب، ولا يسلف إلا وزناً معلوماً أو كيلاً معلوماً إن صلح أن يكال، ولا يسلف في جوز، ولا بيض، ولا رانج، ولا غيره عدداً لاختلافه، وأنه لا حد له يعرف كما يعرف غيره.

قال: وأحب إلي أن لا يسلف جزاف من ذهب، ولا فضة، ولا طعام، ولا ثياب، ولا شيء، ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً إن كان ديناراً فسكته وجودته، ووزنه، وإن كان درهماً فكذلك، وبأنه وضح أو أسود أو ما يعرف به؛ فإن كان طعاماً.

قلت: تمر صيحاني جيد كيله كذا.

وكذلك إن كانت حنطة، وإن كان ثوباً.

قلت: مروى طوله كذا وعرضه كذا رقيق صفيق جيد، وإن كان بغيراً.

قلت: ثياباً مهريةً أحمر سبط الخلق جسيماً أو مربوعاً تصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفت فيه وبعث به عرضاً دينياً لا يجزئ في رأيي غيره؛ فإن ترك منه شيئاً أو ترك في السلف ديناً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت فيه، وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلف بيع الأعيان ألا ترى أنه لا بأس أن يشتري الرجل إبلاً قد رآها البائع والمشتري، ولم يصفها بشيء حائط قد بدا صلاحه ورأيها، وأن الرؤية منهما في الجزاف وفيما لم يصفاه من التمرة أو المبيع كالصفة فيما أسلف فيه، وأن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلفك في تمر نخلة جيدة من خير النخل حملاً أو أقله أو أوسطه من قبل أن حمل النخل يختلف من وجهين أحدهما: من السنين، فيكون في سنة أحمل منه في الأخرى من العطش، ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل، ويكون بعضها خفياً وبعضها موقراً، فلما لم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنهم يجيزون في بيع الأعيان الجزاف والعين غير موصوفة؛ لأن الرؤية أكثر من الصفة ويردونه في السلف، ففرقوا

صاحبه: فإنها خارجة من هذا المعنى، ولا بأس أن يسلف مد حنطة في بعر وبعر في بعيرين وشاة في شاتين وسواء اشترت الشاة والجدي شاتين يراد بهما الذبح أو لا يراد؛ لأنهما يتبايعان حيواناً لا لحماً بلحماً، ولا لحماً بحيوان، وما كان في هذا المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت.

قال الشافعي: وما أكل أو شرب تما لا يوزن، ولا يكال قياساً عندي على ما يكال، ويوزن تما يؤكل أو يشرب.

فإن قال قائل: فكيف قست ما لا يكال، ولا يوزن من المأكول والمشروب على ما يكال، ويوزن منهما؟

قلت: وجدت أصل البيوع شيئين، شيئاً في الزيادة في بعضه على بعض الربا، وشيئاً لا ربا في الزيادة في بعضه على بعض؛ فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض، الربا، ذهب وفضة وهما بائنان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لمبايتهما ما قيس عليهما بما وصفنا من أنهما ثمن لكل شيء وجائز أن يشتري بهما كل شيء عداهما يبدأ بيد ونسيئة وحنطة وشعر وغيره وملح، وكان مأكولاً مكياً موجوداً في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقسنا المكيل والموزون عليهما، ووجدنا ما يباع غير مكيل، ولا موزون فتجوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان والثياب، وما أنشبه ذلك تما لا يوزن، فلما كان المأكول غير المكيل عند العامة، الموزون عندها مأكولاً فجامع المأكول المكيل الموزون في هذا المعنى، ووجدنا أهل البلدان يختلفون فمنهم من يزن وزناً، ووجدنا كثيراً من أهل البلدان يزن اللحم وكثيراً لا يزنه، ووجدنا كثيراً من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافاً، فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره، ووجدنا كله يحتمل الوزن، ووجدنا كثيراً من أهل العلم يزن اللحم وكثيراً منهم لا يزنه، ووجدنا كثيراً من أهل العلم يبيعون الرطب جزافاً وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالمأكول والمشروب المكيل والموزون أولى بنا من أن يقاس على ما يباع عدداً من غير المأكول من الثياب وغيرها؛ لأننا وجدناها تفارقه فيما وصفت، وفي أنها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس ومن في الحيوان وصفة لا يوجد في المأكول مثلاً.

قال الشافعي: ولا يصلح على قياس قولنا هذا، رمانة برمانتين عدداً لا وزناً، ولا سفرجلة بسفرجلتين، ولا بطيخة ببطيختين، ولا يصلح أن يباع منه جنس بمثله إلا وزناً بوزن يبدأ بيد كما نقول في الحنطة والتمر، وإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يبدأ بيد، ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس برمانة بسفرجلتين وأكثر عدداً، ووزناً كما لا يكون بأس بمد حنطة بمد

قال: ولا يجوز في هذا القول أن تسلف أبداً في شيئين مختلفين، ولا أكثر إذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأجله حتى يكون صفقة جمعت بيوعاً مختلفة.

قال: فإن فعل فأسلف مائة دينار في مائتي صاع حنطة منهما مائة بستين ديناراً إلى كذا وأربعون في مائة صاع تحل في شهر كذا جاز؛ لأن هذه، وإن كانت صفقة، فإنها وقعت على بيعتين معلومتين بشمتين معلومين.

قال الشافعي: وهذا مخالف لبيوع الأعيان في هذا الموضع، ولو ابتاع رجل من رجل مائة دينار مائة صاع حنطة ومائة صاع تمرًا ومائة صاع جلدان ومائة صاع بلسن جاز، وإن لم يسم لكل صنف منه ثمنه، وكان كل صنف منه بقيمته من المائتي، ولا يجوز أن يسلف في كيل فيأخذ بالكيل وزناً، ولا في وزن فيأخذ بالوزن كيلاً؛ لأنك تأخذ ما ليس بحقك إما أنقص منه، وإما أزيد لاختلاف الكيل والوزن عندما يدخل في المكيال وتقله فمعنى الكيل مخالف في هذا المعنى الوزن.

قال الشافعي: وهكذا إن أسلم إليه في ثوبين أحدها هروي والآخر هروي موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما.

وكذلك ثوبين مرويين؛ لأنهما لا يستويان ليس هذا كالحنطة صنفًا، ولا كالتمر صنفًا؛ لأن هذا لا يتباين، وإن بعضه مثل بعض، ولكن لو أسلم في حنطتين سمراء ومحمولة مكيلتين لم يجز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما؛ لأنهما يتباينان.

٤٢ - باب جماع ما يجوز فيه السلف، وما لا

يجوز والكيل

قال الشافعي رحمه الله: وأصل ما بنيت عليه في السلف وفرقت بينه داخل في نص السنة ودلالاتها، والله أعلم.

لأن رسول الله ﷺ إذا أمر بالسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم فموجود في أمره ﷺ أن ما أذن فيه رسول الله ﷺ فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء.

قال: وإذا وقع السلف على هذا جاز، وإذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان ما لا يحاط بصفته؛ لم يجز؛ لأنه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله ﷺ، وإنما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما يتبع معلوماً والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه، وأن ما كيل، ثم ملأ المكيال كله، ولم يتجاف فيه شيء حتى يكون مملأ المكيال، ومن المكيال شيء فارغ جاز، ولو جاز أن يكال ما

بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل، ولم يجزوا في بيع السلف المؤجل أن يكون كان، والله تعالى أعلم، أن يقول كما لا يكون المبيع المؤجل إلا معلوماً بما يعلم به مثله من صفة وكيل، ووزن وغير ذلك فذلك ينبغي أن يكون ما يتبع به معروفاً بصفة وكيل، ووزن، فيكون الثمن معروفاً كما كان المبيع معروفاً، ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مغيب لم ير، فيكون مجهولاً بدين.

قال الشافعي: ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف إن انتقص عرف السلف رأس ماله، ويكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة، ولا يكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة عيناً مجهولاً، ولا يكون معلوم الصفة عيناً.

قال الشافعي: وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً، وإن كنا قد اخترنا ما وصفنا، وذلك أن يقول قائل إن بيع الخراف إنما جاز إذا عاينه المجازف، فكان عيان المجازف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر، إلا ترى أنه لا يجوز أن يتأخر ثمر حائط جزافاً بدين، ولا يحل أن يكون الدين إلا موصوفاً إذا كان غائباً؛ فإن كان الثمر حاضراً جزافاً كالموصوف غائباً؟

قال الشافعي: ومن قال: هذا القول الآخر ينبغي أن يجيز السلف جزافاً من الذنابير والدراهم وكل شيء ويقول إن انتقص السلف فالقول قول البائع؛ لأنه المأخوذ منه مع يمينه كما يشترى الذار بعينها بشر حائط فينتقص البيع، فيكون القول في الثمن قول البائع، ومن قال القول الأول في أن لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً قال: ما وصفنا.

قال: والقول الأول أحب القولين إلي، والله أعلم.

وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع حنطة ومائة صاع تمر موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما؛ لأن الصفقة وقعت، وليس ثمن كل واحد منهما معروفاً.

قال الشافعي: ولو سلف مائتي صاع حنطة مائة بينهما إلى شهر كذا ومائة إلى شهر مسمى بعده لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسم لكل واحد منهما ثمناً على حديثه، وأنهما إذا أقبضا كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة وانعقدت الصفقة على مائتي صاع ليست تعرف حصّة كل واحد منهما من الثمن.

قال الشافعي: وقد أجازاه غيرنا وهو يدخل عليه ما وصفنا، وأنه إن جعل كل واحد منهما بقيمة يرم يتبايعان قومه قبل أن يجب على بائعه دفعه، وإنما يقوم ما وجب دفعه، وهذا لم يجب دفعه، فقد انعقدت الصفقة وهو غيره معلوم.

الكيل والوزن.

٤٤- بابُ السَّلَفِ في الحنطة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: السَّلَفُ في البلدان كلها سواء، قل طعام البلدان أو كثر، فإذا كان الذي يسلَفُ فيه في الوقت الذي يحلُّ فيه لا يختلف، ووصف الحنطة، فقال عمولة أو مولدة أو بوزنجانية وجيدة أو رديئة من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمي سته وصفاته جاز السَّلَفُ، وإن ترك من هذا شيئاً لم يجز من قبل اختلافها، وقدمها وحداثتها وصفاتها. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١/٦)]

قال الشافعي: ويصف الموضع الذي يقبضها فيه والأجل الذي يقبضها إليه، فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز.

قال الشافعي: وقال غيرنا إن ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه، فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه.

قال الشافعي: وقد يسلَفُ في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما، ولا قربها طعام، فلو يكلف الحمل إليها أضرب به وبالذي سلَفه ويسلفه في سفر في بحر.

قال: وكل ما كان لحمله مؤنة من طعام وغيره لم يجز عندي أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه إياه فيه كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت، وإذا سلَف في حنطة بكيل فعليه أن يوفيه إياها نقيّة من التبن والقصل والمدر والخصى والزّوان والشعير، وما خالطها من غيرها؛ لأننا لو قضينا عليه أن يأخذها وفيها من هذا شيء كنّا لم نوفه مكيله قسطه حين خلطها بشيء من هذا؛ لأن له موقعاً من مكيال؛ فكان لو أجبر على أخذ هذا أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكيلة لم يسلَف فيها من هذا لا يعرفها.

قال الشافعي: ولا يأخذ شيئاً مما أسلف فيه متعيّياً بوجه من الوجوه كسوس، ولا ما أصابه، ولا غيره، ولا بما إذا رآه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه.

٤٥- بابُ السَّلَفِ في الذرة

قال الشافعي رحمه الله: والذرة كالحنطة توصف بجنسها ولونها وجودتها ورداءتها وجذتها وعقها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلتها وأجلها؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز.

قال الشافعي: وقد تدفن الذرة، وبعض الدفن عيب لها فما كان منه لها عيباً لم يكن للبائع أن يدفعه إلى المبتاع. وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفع إليه ذرة بريئة نقيّة من

يتجافى في المكيال حتّى يكون المكيال يرى ممتلئاً وبطنه غير ممتلئ لم يكن للمكيال معنى، وهذا مجهول؛ لأن التجافى يختلف فيها يقل ويكثر، فيكون مجهولاً عند البائع والمشتري والبيع في السنة والإجماع لا يجوز أن يكون مجهولاً عند واحد منهما؛ فإن لم يجز بأن يجمله أحد المتبايعين لم يجز بأن يجمله معاً.

قال: وموجود في حديث رسول الله ﷺ إذ نهاهم عن السلف إلا بكيل، ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا، وأنهم كانوا يسلَفون في التمر السنة والستين والتمر يكون رطباً والرطب لا يكون في الستين كليهما موجوداً، وإنما يوجد في حين من السنة دون حين، وإنما أجزنا السلف في الرطب في غير حينه إذا تشارطا أخذه في حين يكون فيه موجوداً؛ لأن النبي ﷺ أجاز السلف في الستين والثلاث موصوفاً؛ لأنه لم يمه أن يكون إلا بكيل، ووزن وأجل، ولم يمه عنه في الستين والثلاث ومعلوم أنه في السنة والستين غير موجود في أكثر مدتهما، ولا يسلَف في قبضة، ولا مد من رطب من حائط بعينه إلى يوم واحد؛ لأنه قد تاتي عليه الآفة، ولا يوجد في يوم، وإذا لم يجز في أكثر من يوم، وإنما السلف فيما كان مأموناً وسواء القليل والكثير، ولو أجزت هذا في مد رطب بمد النبي ﷺ من حائط بعينه أجزته في ألف صاع إذا كان يحمل مثلهما، ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا.

٤٣- بابُ السَّلَفِ في الكيل

١٢٨٥- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: لا ذق، ولا رذم، ولا زلزلة.

قال الشافعي: من سلَف في كيل فليس له أن يدق ما في المكيال، ولا يزلزله، ولا يكنف يديه على رأسه فله ما أخذ المكيال، وليس له أن يسلَف في كيل شيء يختلف في المكيال مثل ما تختلف خلقته ويعظم ويصلب؛ لأنه قد يبقى فيما بين لك خواء لا شيء فيه، فيكون كل واحد منهما لا يدري كم أعطي وكم أخذ إنما المكيال ليملاً، وما كان هكذا لم يسلَف فيه إلا وزناً، ولا يباع أيضاً إذا كان هكذا كيلاً بحال؛ لأن هذا إذا بيع كيلاً لم يستوف المكيال، ولا بأس أن يسلَف في كيل بمكيال قد عطل وترك إذا كان معرفته عامّة عند أهل العدل من أهل العلم به؛ فإن كان لا يوجد عدلان يعرفانه أو أراه مكيالاً، فقال تكيل لي به لم يجز السلف فيه، وهكذا القول في الميزان؛ لأنه قد يهلك، ولا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه، ومن الناس من أفسد السلم في هذا وأجزاه في أن يسلَف الشيء جزافاً ومعناه واحد، ولا خبر في السلف في مكيل إلا موصوفاً كما وصفنا في صفات

حشرها إذا كان الحشر عليها كما كمام الخنطة عليها.

٤٧ - باب القطنية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كيل في أكمامه حتى تطرح فيرى، ولا يجوز حتى يسمى حصاً أو عدساً أو جلباناً أو ماشاً، وكل صنف منها على حديثه، وإن اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كما قلنا في الخنطة والشعير والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها، وهكذا كل صنف من الجبوب أرز أو دخن أو سلب أو غيره يوصف كما توصف الخنطة ويطرح عنه كمامه، وما جاز في الخنطة والشعير جاز فيها، وما انتقص فيها انتقص فيه.

قال الشافعي: وكل الجبوب صنف بما يدخلها مما يفسدها أو يجبرها، وقشوره عليه كقشور الخنطة عليها يباع بها؛ لأن القشور ليست بأكمام.

٤٨ - باب السلف في الرطب والتمر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقول في التمر كالقول في الجبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برتباً أو عجوة أو صحياناً أو بردياً، فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من بردى بلاد كذا أو من عجوة بلاد كذا، ولا يجوز أن يسمى بلداً إلا بلداً من الدنيا ضخماً واسعاً كثير الثبات الذي يسلم فيه يؤمن بإذن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع ثمرته في الجديد إن اشترط جديده أو رطبه إذا سلف في رطبه.

قال: ويوصف فيه حادراً أو عبلاً ودقيقاً وجيداً وردياً؛ لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة، وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداءة على الحادر فمعنى رداءته غير الدقة.

قال الشافعي: وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذه إلا جافاً؛ لأنه لا يكون تمرأ حتى يجف، وليس له أن يأخذ تمرأ معيباً وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به، فيقولون هذا عيب فيه، ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة؛ لأنها معيبة وهي نقص من ماله، ولا غير ذلك من مستحشفه، وما عطف وأضر به العطش منه؛ لأن هذا كله عيب فيه، ولو سلف فيه رطباً لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب يسراً ولا مذنباً، ولا يأخذ إلا ما أرطب كله، ولا يأخذ مما أرطب كله مشدخاً، ولا قديماً قد قارب أن يثمر، أو يتغير؛ لأن هذا إما غير الرطب، وإما عيب الرطب، وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب، وكل ما أسلم فيه رطباً أو يابساً من الفاكهة.

قال الشافعي: وما كان منها إلى الحمرة ما هو بالحمرة لوناً لأعلاه كلون أعلى التفاح والأرز، وليس بقشرة عليه تطرح عنه لا كما تطرح نخالة الخنطة بعد الطحن، فأما قبل الطحن والهرس، فلا يقدر على طرحها.

وإنما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في أكمامها، وما كان من الذرة في حشرها؛ لأن الحشر والأكمام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي إنما هي للحبة كما هي من خلقتها لا تتميز ما كانت الحبة قائمة إلا بطحن أو هرس، فإذا طرحت بهرس لم يكن للحبة بقاء؛ لأنها كمال خلقتها كالجلد تكمل به الخلقة لا يتميز منها والأكمام والحشر يتميز، ويبقى الحب مجالاً لا يضر به طرح ذلك عنه.

قال: فإن شبه على أحد بأن يقول في الجوز واللوز يكون عليه القشر؛ فالجوز واللوز مما له قشر لا صلاح له إذا رفع إلا بقشره؛ لأنه إذا طرح عنه قشره، ثم ترك عجل فسادته والحب يطرح قشره الذي هو غير خلخته فيبقى لا يفسد.

قال الشافعي: والقول في الشعير كهو في الذرة تطرح عنه أكمامه، وما بقي فهو كقشر حبة الخنطة المطروح عنها أكمامها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم لخلخته كما يجوز في الخنطة.

قال الشافعي: ويوصف الشعير كما توصف الذرة والخنطة: إذا اختلف أجناسه، ويوصف كل جنس من الحب ببلده؛ فإن كان حبه مختلفاً في جنس واحد وصف بالدقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته إن تركت أفسدت السلف، وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حادر ويختلف في حاله، فيكون الدقيق أقل ثمناً من الحادر.

٤٦ - باب العلس

قال الشافعي رحمه الله: العلس صنف من الخنطة يكون فيه حبتان في كمام فيترك كذلك؛ لأنه أبقي له حتى يراة استعماله ليؤكل فيلقى في رحي خفيفة فيلقى عنه كمامه ويصير حباً صحيحاً، ثم يستعمل.

قال الشافعي: والقول فيه كالقول في الخنطة في أكمامها لا يجوز السلف فيه إلا ملقى عنه كمامه بمحصلتين اختلاف الكمام وتغيير الحب، فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه إن كانت له وحدارته ودقته كالقول في الخنطة والذرة والشعير يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها.

٤٩- باب جماع السلف في الوزن

قال الشافعي رحمه الله: والميزان مخالف للمكيال في بعض معانيه والميزان أقرب من الإحاطة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم من المكيال؛ لأن ما يتجافى، ولم يتجاف في الميزان سواء؛ لأنه إنما يصار فيه كله إلى أن يوجد بوزنه والمتجاف في المكيال يتباين تبايناً بيناً فليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن يرد به السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل، ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزناً معلوماً إلا من قبل غير الوزن، ولا بأس أن يسلف في شيء وزناً، وإن كان يباع كيلاً، ولا في شيء كيلاً، وإن كان يباع وزناً إذا كان مما لا يتجافى في المكيال مثل الزيت الذي هو ذائب إن كان يباع بالمدينة في عهد النبي ﷺ، ومن بعده وزناً، فلا بأس أن يسلف فيه كيلاً، وإن كان يباع كيلاً، فلا بأس أن يسلف فيه وزناً ومثل السمن والعسل، وما أشبهه من الإدام.

فإن قال قائل: كيف كان يباع في عهد النبي ﷺ؟

قلنا الله أعلم أما الذي أدرنا المتبايعين به عليه فأمّا ما قلّ منه فيباع كيلاً والجملة الكثيرة تباع وزناً ودلالة الأخبار على مثل ما أدرنا الناس عليه.

قال عمر رضي الله عنه: لا أكل سمناً ما دام السمن يباع بالأواقى وتشبه الأواقى أن تكون كيلاً، ولا يفسد السلف الصحيح العقد في الوزن إلا من قبل الصفة؛ فإن كانت الصفة لا تقع عليه، وكان إذا اختلف صفاته تابنت جودته واختلفت أثمانيه لم يجر؛ لأنه مجهول عند أهل العلم به، وما كان مجهولاً عندهم لم يجر.

قال الشافعي: وإن سلف في وزن، ثم أراد إعطاء كيلاً لم يجر من قبل أن الشيء يكون خفيفاً، ويكون غيره من جنسه أثقل منه، فإذا أعطاه إياه بالمكيال أقل أو أكثر مما سلفه فيه؛ فكان أعطاه الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلاً أو مجهولاً، وإنما يجوز أن يعطيه معلوماً؛ فإن أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره، وإن أعطاه حقه وزاده تطوعاً منه على غير شيء كان في العقد فهذا نازل من قبله؛ فإن أعطاه أقل من حقه وأبراه المشتري مما بقي عليه فهذا شيء تطوع به المشتري، فلا بأس به، فأمّا أن لا يعمد تفضلاً، ويتجاوزا مكان الكيل يتجاوزان وزناً، فإذا جاز هذا جاز أن يعطيه أيضاً جزافاً، وفاء من كيل لا عن طيب أنفس منهما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه.

قال الشافعي: ولا يصلح السلف في الطعام إلا في كيل أو وزن فأمّا في عدد، فلا، ولا بأس أن يسلف في التين يابساً، وفي الفرسك يابساً، وفي جميع ما ييس من الفاكهة يابساً بكيل كما يسلف في التمر، ولا بأس أن يسلف فيما كيل منه رطباً كما يسلف في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف؛ فإن كان فيه شيء بعض لونه خير من بعض لم يجر حتى يوصف اللون كما لا يجوز في الرقيق إلا صفة الألوان.

قال: وكل شيء اختلف فيه جنس من الأجناس المأكولة فتفاضل بالألوان أو بالعظم لم يجر فيه إلا أن يوصف بلونه وعظمه؛ فإن ترك شيء من ذلك لم يجر، وذلك أن اسم الجودة يقع على ما يدق ويعظم منه ويقع على أبيضه وأسوده وربما كان أسوده خيراً من أبيضه وأبيضه خيراً من أسوده، وكل الكيل والوزن يجمع في أكثر معانيه وقليل ما يباين به جلته إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: ولو أسلم رجل في جنس من التمر فأعطي أجود منه أو أردأ بطيب نفس من المتبايعين لا إبطال للشرط بينهما، لم يكن بذلك بأس، وذلك أن هذا قضاء لا بيع، ولكن لو أعطي مكان التمر حنطة أو غير التمر، لم يجر؛ لأنه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا بيع ما لم يقبض، بيع التمر بالحنطة.

قال الشافعي: ولا خير في السلف في شيء من المأكول عدداً؛ لأنه لا يحاط فيه بصفة كما يحاط في الحيوان بسن وصفة، وكما يحاط في الثياب بذرع وصفة، ولا بأس أن يسلم فيه كله بصفة، ووزن، فيكون الوزن فيه يأتي على ما يأتي عليه الذرع في الثوب، ولا بأس أن يسلف في صنف من الخبز بعينه ويسمي منه عظماً أو صغاراً أو خبز بلد وزناً وكذا، فما دخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه إلى العدد إذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر إلى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة إلى عدد، وإذا اختلفا في عظامه وصغاره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع اسم صفتيه، ثم يستوفيه منه موزوناً، وهكذا السقرجل والقتا والفرسك وغيره مما يبيع الناس عدداً وجزافاً أو أوعيته لا يصلح السلف فيه إلا موزوناً؛ لأنه يختلف في المكيال، وما اختلف في المكيال حتى يبقى من المكيال شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسلف فيه كيلاً.

قال: وإن اختلف فيه أصناف ما سلف من قنّاء وخربز وغيره مما لا يكال سمّي كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجره غير ذلك؛ فإن ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في إفساده وإجازته إذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما.

٥٠ - الوزن من العسل

من مروي وهريري ورازي وبغدادية، وهكذا لو ترك أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحديث، وإذا قال عسل وقت كذا؛ فكان ذلك العسل يكون في رجب وسمي أجله رمضان، فقد عرف كم مر عليه، وهذا هكذا في كل من يختلف فيه قديمه وجديده من سمن أو حنطة أو غيرهما.

قال الشافعي: وكل ما كان عند أهل العلم به عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف.

وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه، فلو شرط عسلاً من عسل الصرو وعسل بليد كذا فأتى بالصفة في اللون وعسل البلد قليل ليس هذا صرواً خالصاً، وهذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقر لو خلطه بسمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمنين.

ولو قال أسلمت إليك في كذا وكذا رطلاً من عسل أو في مكيال عسل بشمعه كان فاسداً لكثرة الشمع وقلته وخفته وكذا لو قال أسلم إليك في شهيد بوزن أو عدد؛ لأنه لا يعرف ما فيه من العسل والشمع.

٥١ - باب السلف في السمن

قال الشافعي رحمه الله: والسمن كما وصفت من العسل، وكل ما كول كان في معناه كما وصفت منه، ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن ضان أو سمن بقر، وإن كان سمن الجواميس يخالفها قال: سمن جواميس لا يميز غير ذلك، وإن كان بليد يختلف سمن الجنس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال بمكة: سمن ضان نجدية وسمن ضان تهامية، وذلك أنهما يتباينان في اللون والصفة والطعم والثمن.

قال: والقول فيه كالقول في العسل قبله، فما كان عيباً وخارجاً من صفة السلف لم يلزم السلف، والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل؛ لأنه أسرع تغيراً منه، والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن، فلا يلزم المدخن؛ لأنه عيب فيه.

٥٢ - السلف في الزيت

قال الشافعي رحمه الله: والزيت إذا اختلف لم يميز فيه إلا أن يوصف بصفته وجنسه، وإن كان قدمه بغيره وصفه بسالدية أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبايع، والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب السمن والعسل.

قال: والأدام كلها التي هي أوداك السليط وغيره إن

قال الشافعي رحمه الله: أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف المسلف في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة جديداً، ويقول عسل وقت كذا، للوقت الذي يكون فيه، فيكون يعرف يوم يقبضه جدته من قدمه وجنس كذا وكذا منه.

قال: والصفة أن يقول عسل صافٍ أبيض من عسل بليد كذا أو ردي.

قال: ولو ترك قوله في العسل صافياً جاز عسدي من قبل أنه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعا في العسل، وكان له أن يأخذ عسلاً والعسل الصافي، والصافي وجهان صافٍ من الشمع وصافٍ في اللون.

قال الشافعي: وإن سلف في عسل صافٍ فأتى بعسل قد صفى بالنار لم يلزمه؛ لأن النار تغير طعمه فينقص ثمنه، ولكن يصفيه له بغير نار؛ فإن جاءه بعسل غير صافي اللون فذلك عيب فيه، فلا يلزمه أخذه إذا كان عيباً فيه.

قال الشافعي: فإن سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أربه أهل العلم بالعسل؛ فإن قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذه، وإن قالوا هكذا يكون هذا العسل، وقالوا رق لحرق البلاد أو لعلب غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه.

قال: ولو قال عسل بر، أو قال عسل صعتر أو عسل صرو أو عسل عشرين ووصف لونه وبلده فأتاه باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه إنما يردّه بأحد أمرين أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما لا يصلح له غيره أو يميز فيما لا يميز فيه غيره أو يجمعهما، ولا يجوز أن يعطي غير ما شرط إذا اختلفت منافعهما.

قال: وما وصفت من عسل بر وصعتر وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالأجناس المختلفة في السمن لا تجزئ إلا صفته في السلف وإلا فسد السلف ألا ترى أنني لو أسلمت في سمن، ووصفته، ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضان، وأن سمن الغنم كلها يخالف البقر والجواميس، فإذا لم تقع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة، ولم أسم جنسها، فاقول مصرية أو مائية أو شامية، وهكذا لو ترك أن يصفه العسل بلونه فسد من قبل أن أثمانها تتفاضل على جودة الألوان وموقعها من الأعمال يتباين بها، وهكذا لو ترك صفة بلده فسد لاختلاف أعمال البلدان كاختلاف طعام البلدان واختلاف ثياب البلدان

أو بقر، وإن كان إبلاً أن يقولَ لَبَنٌ غَوَادٍ أو أَوْرَاكٍ أو خِمَصَةٍ ويقولُ في هذا كُلَّهُ لَبَنٌ الرَّاعِيَةِ والمعلَقَةِ لاختلافِ البَّانِ الرَّوَاعِي والمعلَقَةِ وتفاضلِها في الطَّعْمِ والصَّحَّةِ والثَّمَنِ فَأَيُّ هَذَا سَكَتَ عَنْهُ لم يَجِزْ مَعَهُ السَّلْمُ، ولم يَجِزْ إِلَّا بَأَن يَقُولَ حَلِيًّا أو يَقُولَ لَبَنٌ يَوْمَهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِي غَدِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: والحَلِيبُ ما يَجْلِبُ من سَاعَتِهِ، وَكَانَ مَتْنَهُ حَدُّ صِفَةِ الحَلِيبِ أن تَقُلَّ حَلَاوَتُهُ فَذَلِكَ حِينَ يَنْتَقِلُ إِلَى أن يُخْرَجَ من اسمِ الحَلِيبِ.

قال: وإذا أَسْلَفَ فِيهِ بِكَيْلٍ: فَلَيْسَ لَهُ أن يَكِيلَهُ بِرَغْوَتِهِ؛ لِأَنَّهَا تَزِيدُ فِي كَيْلِهِ، وَلَيْسَتْ بِلَبَنٍ تَبْقَى بَقَاءَ اللَّبَنِ، وَلَكِنْ إِذَا سَلَفَ فِيهِ وَزَنًا: فَلَا بَأْسَ عِنْدِي أن يَزِنَهُ بِرَغْوَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيدُ فِي وَزْنِهِ؛ فَإِنْ زَعَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهَا تَزِيدُ فِي وَزْنِهِ، فَلَا يَزِنُهُ حَتَّى تَسْكُنَ كَمَا لَا يَكِيلُهُ حَتَّى تَسْكُنَ.

قال: ولا خَيْرَ في أن يَسْلَفَ في لَبَنٍ غَخِيضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ غَخِيضًا إِلَّا بِإِخْرَاجِ زَيْدِهِ وَزَيْدُهُ لَا يُخْرَجُ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَلَا يَعْرِفُ الْمُشْتَرِي كَمَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لِحُضَاءِ الْمَاءِ فِي اللَّبَنِ، وَقَدْ يَجْهَلُ ذَلِكَ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّهُ يَصُبُّ فِيهِ بَغِيرَ كَيْلٍ وَيَزِيدُهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ الْمَاءَ غَيْرَ اللَّبَنِ، فَلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ أن يَسْلَفَ في مَدٍّ لَبَنٍ فَيُعْطِيَ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْمُدِّ لَبْنًا وَعَشْرَةَ مَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا يَمِيزُ بَيْنَ مَائِهِ حَيْثُ وَلَبْنِهِ، وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ مَجْهُولًا كَانَ أَفْسَدَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمَ أُعْطِيَ مِنَ لَبَنٍ وَمَاءٍ.

قال: ولا خَيْرَ في أن يَسْلَفَ في لَبَنٍ وَيَقُولَ حَامِضٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْمَى حَامِضًا بَعْدَ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ وَأَيَّامٍ وَزِيَادَةً حَمُوزَتُهُ زِيَادَةً نَقْصٍ فِيهِ لَيْسَ كَالْحَلَوِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ حَلَوٌ فَيَأْخُذُ لَهُ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَاوَةِ مَعَ صِفَةِ غَيْرِهَا، وَمَا زَادَ عَلَى أَقْلٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَاوَةِ زِيَادَةً خَيْرٌ لِلْمُشْتَرِي وَتَطَوُّعٌ مِنَ الْبَائِعِ، وَزِيَادَةُ حَمُوزَةِ اللَّبَنِ كَمَا وَصَفْتُ نَقْصٌ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِذَا شَرَطَ لَبَنٌ يَوْمٍ أو لَبَنٌ يَوْمَيْنِ، فَإِنَّمَا يَعْنِي مَا حَلَبَ مِنْ يَوْمِهِ، وَمَا حَلَبَ مِنْ يَوْمَيْنِ فَيَشْرَطُ غَيْرَ حَامِضٍ، وَفِي لَبَنٍ الْإِبِلِ غَيْرِ قَارِصٍ؛ فَإِنْ كَانَ بِلَبْلٍ لَا يُمْكِنُ فِيهِ إِلَّا أن يَحْمِضَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، فَلَا خَيْرَ فِي السِّلْفِ فِيهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمَّا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ الْحَمُوزَةِ، وَلَا حَدِّ قَارِصٍ فَيُقَالُ: هَذَا أَوَّلُ وَقْتٍ حَمَضَ فِيهِ أو قَرَصَ فَيُلْزِمُهُ لِيَأْهَ وَزِيَادَةُ الْحَمُوزَةِ فِيهِ نَقْصٌ لِلْمُشْتَرِي كَمَا وَصَفْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهُ.

ولا خَيْرَ في بَيْعِ اللَّبَنِ في ضَرْوَعِ الْغَنَمِ، وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهَا حَلْبَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمَ هُوَ، وَلَا كَيْفَ هُوَ، وَلَا هُوَ يَبِيعُ عَيْنَ تَرَى، وَلَا شَيْءَ مَضْمُونٍ عَلَى صَاحِبِهِ بِصِفَةِ وَكَيْلٍ، وَهَذَا خَارِجٌ تَمَّا يَجُوزُ في بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ.

١٢٨٦- قال الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ

اِخْتَلَفَ، نَسَبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى جَنْسِهِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ عَتِيقُهَا وَحَدِيثُهَا نَسَبُ إِلَى الْحَدَائِثِ وَالْعَتَقِ؛ فَإِنْ بَايَنَتِ الْعَسَلُ وَالسَّمْنُ فِي هَذَا؛ فَكَانَتْ لَا يَقْلِبُهَا الزَّمَانُ، وَلَا تَغْيَرُ.

قلت: عَصِيرُ سَنَةِ كَذَا وَكَذَا لَا يَجِزُهُ غَيْرُ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ فِي عِيوبِهَا كَالْقَوْلِ فِي عِيوبِ مَا قَبْلَهَا كُلِّ مَا نَسَبَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى الْعَيْبِ فِي جَنْسٍ مِنْهَا لَمْ يُلْزَمْ مُشْتَرِيهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ هُوَ مَطْوَوعًا.

قال: ولا خَيْرَ في أن يَقُولَ في شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَسْلَمُ إِلَيْكَ فِي أَجْوَدِ مَا يَكُونُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ أَجْوَدِ مَا يَكُونُ مِنْهُ أَبَدًا فَأَمَّا أَرَادَ مَا يَكُونُ مِنْهُ فَافْكَرْهُ، وَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْبَيْعُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ خَيْرًا مِنْ أَرَادَ مَا يَكُونُ مِنْهُ كَانَ مَطْوَوعًا بِالْفَضْلِ وَغَيْرُ خَارِجٍ مِنْ صِفَةِ الرَّدَاءَةِ كُلِّهِ.

قال: وما اشْتَرَيْتَ مِنَ الْإِدَامِ كَيْلًا أَكْتَيْلَ، وَمَا اشْتَرَيْتَ وَزَنًا بِظُرُوفِهِ لَمْ يَجِزْ شِرَاؤُهُ بِالْوَزْنِ فِي الظُّرُوفِ لِاخْتِلَافِ الظُّرُوفِ، وَأَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ وَزْنِهَا، فَلَوْ اشْتَرَى جَزَافًا، وَقَدْ شَرَطَ وَزَنًا، فَلَمْ يَأْخُذْ مَا عَرَفَ مِنَ الْوَزْنِ الْمُشْتَرَى إِلَّا أَنْ يَتَرَضِيَ، الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، بَعْدَ وَزْنِ الزَّيْتِ فِي الظُّرُوفِ بَأَن يَدَعَ مَا يَبْقَى لَهُ مِنَ الزَّيْتِ، وَإِنْ لَمْ يَتَرَضِ وَأَرَادَ الْإِلَازِمَ لِهَما وَزَنَتِ الظُّرُوفُ قَبْلَ أن يَصُبَّ فِيهَا الْإِدَامُ، ثُمَّ وَزَنَتْ بِمَا يَصُبُّ فِيهَا، ثُمَّ يَطْرَحُ وَزَنُ الظُّرُوفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا زَيْتٌ وَزَنَ، ثُمَّ فَرَعَتْ وَزَنَتِ الظُّرُوفُ، ثُمَّ الْقَيِّ مِنَ الزَّيْتِ، وَمَا أَسْلَفَ فِيهِ مِنَ الْإِدَامِ فَهُوَ لَهُ صَافٍ مِنَ الرَّبِّ وَالْعَكْرِ وَغَيْرِهِ تَمَّا خَالَفَ الصَّفَاءَ.

٥٣- السِّلْفُ فِي الزَّيْدِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: السِّلْفُ فِي الزَّيْدِ كَهَوِّ فِي السَّمْنِ يَسْمَى زَيْدٌ مَاعِزٌ أو زَيْدٌ ضَانٌ أو زَيْدٌ بَقَرٌ، وَيَقُولُ نَجْدِيٌّ أو تَهَامِيٌّ لَا يَجِزُ غَيْرُهُ وَيَشْرَطُهُ مَكِيلًا أو مَوْزُونًا وَيَشْرَطُهُ زَيْدٌ يَوْمَهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِي غَدِهِ بِتَهَامَةٍ حَتَّى يَحْمِضَ، وَيَتَغَيَّرُ فِي الْحَرِّ، وَيَتَغَيَّرُ فِي الْبَرْدِ تَغْيَرًا دُونَ ذَلِكَ وَيَنْجُو يُوْكَلُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ زَيْدٌ يَوْمَهُ كَزَيْدِ غَدِهِ؛ فَإِنْ تَرَكَ مِنْ هَذَا شَيْئًا لَمْ يَجِزِ السِّلْفُ فِيهِ، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَعْطِيَهُ زَيْدًا نَجِيحًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ بِزَيْدٍ يَوْمَهُ إِنَّمَا هُوَ زَيْدٌ تَغْيَرٌ فَاعْيَدَ فِي سَقَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ حَمِضٌ لِيَذْهَبَ تَغْيَرُهُ، فَيَكُونُ عَيْبًا فِي الزَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ جَدَّدَهُ وَهُوَ غَيْرُ جَدِيدٍ، وَمَنْ أُنْ الزَّيْدُ يَرْقُ عَنْ أَصْلِ خَلْقَتِهِ، وَيَتَغَيَّرُ طَعْمُهُ وَالْقَوْلُ فِيمَا عَرَفَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِهِ عَيْبًا أَنَّهُ يَرُدُّ بِهِ كَالْقَوْلِ فِيمَا وَصَفْنَا قَبْلَهُ.

٥٤- السِّلْفُ فِي اللَّبَنِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَجُوزُ السِّلْفُ فِي اللَّبَنِ كَمَا يَجُوزُ فِي الزَّيْدِ وَيَفْسُدُ كَمَا يَفْسُدُ فِي الزَّيْدِ بَرَكٌ أَنْ يَقُولَ مَاعِزٌ أو ضَانٌ

إفراط ملح أو حموضة طعم أو غيره، لم يلزم المشتري.

٥٦ - السلف في اللبأ

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في اللبأ بوزن معلوم، ولا خير فيه إلا موزوناً، ولا يجوز مكيلاً من قبل تكبسه وتحافيه في المكيال والقول فيه كالقول في اللبن والجبن يصف ماعزاً أو ضائناً أو بقرأً أو طرياً، فيكون له أقل ما يقع عليه اسم الطرأة، ويكون البائع متطوعاً بما هو خير من ذلك، ولا يصلح أن يقول غير الطري؛ لأن ذلك كما وصفت غير محدود الأول والآخر والتزيّد في البعد من الطرأة نقص على المشتري.

٥٧ - الصوف والشعر

قال الشافعي رحمه الله: ولا خير في أن يسلم في صوف غنم بأعينها، ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر، وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهب أو تنقصه قبل اليوم، وقد يفسد من وجه غير هذا، ولا خير في أن يسلم في البان غنم بأعينها، ولا زبداء، ولا سمنها، ولا لبثها، ولا جبنها، وإن كان ذلك بكيل معلوم، ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فتهلكها فيقطع ما أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فتقطع ما يكون منه ما أسلف فيه منها أو تنقصه.

وكذلك لا خير فيه، ولو حلبت لك حين تشتريها؛ لأن الآفة تأتي عليها قبل الاستيفاء.

قال الشافعي: وذلك أنا لو أجزنا هذا فجاءت الآفة عليها بأمر يقطع ما أسلف فيه منها أو بعضه فردناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كنا ظلمناه؛ لأنه بائع صفة من غنم بعينها فحولناها إلى غنم غيرها وهو لو باعه عيناً فهلكت لم نحوله إلى غيرها، ولو لم نحوله إلى غيرها كنا أجزنا أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة يكلف الإتيان به متى حل عليه فأجزنا في بيع المسلمين ما ليس منها، إنما يبيع المسلمون بيع عين بعينها يملكها المشتري على البائع أو صفة بعينها يملكها المشتري على البائع ويضمنها حتى يؤديها إلى المشتري.

قال: وإذا لم يجوز أن يسلم الرجل إلى الرجل في ثمر حائط بعينه، ولا في حطة أرض بعينها لما وصفت من الآفات التي تقع في الثمرة والزرع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والتمر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع.

قال: وهكذا كل ما كان من سلك في عين بعينها تقطع من أيدي الناس، ولا خير في السلف حتى يكون في الوقت الذي

موسى، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم واللبن في ضرع الغنم إلا بكيل. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٥)]

٥٥ - السلف في الجبن رطباً وباساً

قال الشافعي رحمه الله: والسلف في الجبن رطباً طرياً كالسلف في اللبن لا يجوز إلا بأن يشترط صفة جبن يومه أو يقول جبناً رطباً طرياً؛ لأن الطرأة منه معروف والغاب منه مفارق للطري فالطرأة فيه صفة يحاط بها، ولا خير في أن يقول غاباً؛ لأنه يقول إذا زایل الطرأة كان غاباً، وإذا مرت له الأيام كان غاباً ومرور الأيام نقص له كما كثرة الحموضة نقص في اللبن لا يجوز أن يقال غاب؛ لأنه لا يفصل أول ما يدخل في الغوب من المنزلة التي بعدها، فيكون مضبوطاً بصفة والجواب: فيه كالجواب في حموضة اللبن، ولا خير في السلف فيه إلا بوزن فاما بعدد، فلا خير فيه؛ لأنه لا يختلف، فلا يقف البائع، ولا المشتري منه على حد معروف ويشترط فيه جبن ماعز أو جبن ضائنين أو جبن بقر كما وصفنا في اللبن وهما سواء في هذا المعنى.

قال: والجبن الرطب لبن يطرح فيه الأنافح فيتميز ماؤه ويعزل خائثر لبنه فيعصر، فإذا سلف فيه رطباً، فلا أبالي، أسمى صفراً أم كبراً ويجوز إذا وقع عليه اسم الجبن.

قال: ولا بأس بالسلف في الجبن اليابس وزناً، وعلى ما وصفت من جبن ضائنين أو بقر فاما الإبل، فلا أحسبها يكوّن لها جبن ويسميه جبن بلد من البلدان؛ لأن جبن البلدان يختلف وهو أحب إليّ لو قال: ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو جبن عامه إذا كان هذا يعرف؛ لأنه قد يكون إذا دخل في الحد ليس أثقل منه إذا تطاول جفوفه.

قال: ولو ترك هذا لم يفسده؛ لأننا نجيز مثل هذا في اللحم واللحم حين يسلخ أثقل منه بعد ساعة من جفوفه والتمر في أول ما يبس يكاد يكون أقل نقصاناً منه بعد شهر أو أكثر، ولا يجوز إلا أن يقال جبن غير قديم فكل ما أتاه به، فقال أهل العلم به ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه، وإن كان بعضه أطرى من بعض؛ لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرأة والسلف متطوع بما هو أكثر منه، ولا خير في أن يقول جبن عتيق، ولا قديم؛ لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود.

وكذلك آخره غير محدود، وكل ما تقدّم في اسم العتيق فازدادت الليالي مروراً عليه كان نقصاً له كما وصفنا قبله في حموضة اللبن، وكل ما كان عيباً في الجبن عند أهل العلم به من

والمدرُّ والحجارة من الحنطة، ولو ذهب بميزه أفسد اللحم على آخذه وبقي منه على العظام ما يكون فساداً واللحم أولى أن لا يميز، وإن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في التمر إذا اشترى وزناً؛ لأن النواة تميز من التمرة غير أن التمرة إذا أخرجت نواتها لم تبقى بقاها إذا كانت نواتها فيها.

قال الشافعي: تبائع الناس على عهد رسول الله ﷺ التمر كيلاً وفيه نواه ولم نعلمهم يتابعوا اللحم قط إلا فيه عظامه، فدلَّت السنة إذا جاز بيع التمر بالنوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها أو أجوز؛ فكانت قياساً وخبراً وأثراً لم أعلم الناس اختلافوا فيه.

قال: وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلى، ووصفه وزناً فهو جائز، وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره. وكذلك إن أسلف في الأليات فتوزن، وإذا أسلف في شحم سمى شحماً، صغيراً أو كبيراً، وماعزاً أو ضائناً.

٦٠ - لحم الوحش

قال الشافعي رحمه الله: ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الأنيس، إذا كان ببلد يكون بها موجوداً لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه مجال جاز السلف فيه، وإذا كان يختلف في حال، ويوجد في أخرى لم يميز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها قال: ولا أحسبه يكون موجوداً ببلد أبداً إلا هكذا، وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه، وإن كان به منها وحش، فقد يخطئ صائده ويصيبه والبلدان، وإن كان منها ما يخطئه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض، فإن الغنم تكاد أن تكون موجودة والإبل والبقر فيأخذ المسلف البائع بأن يذبح فيوفِّي صاحبه حقاً؛ لأن الذبح له ممكن بالشراء، ولا يكون الصيد له ممكناً بالشراء والأخذ كما يمكنه الأنيس؛ فإن كان ببلد يتعدَّر به لحم الأنيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يجز السلف فيه في الوقت الذي يتعدَّر فيه، ولا يجوز السلف في لحم الوحش إذا كان موجوداً ببلد إلا على ما وصفت من لحم الأنيس أن يقول لحم طي أو أرنب أو ثيل أو بقر وحش أو حمر وحش أو صنف بعينه ويسميه صغيراً أو كبيراً، ويوصف اللحم كما وصفت وسميماً أو منقياً كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء إلا أن تدخله خصلة لا تدخل لحم الأنيس إن كان منه شيء يصاد بشيء يكون لحمه معه طيباً وآخر يصاد بشيء يكون لحمه معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا؛ فإن لم يشرط مثل أهل العلم به؛ فإن كانوا يبينون في بعض اللحم الفساد فالفساد عيب، ولا يلزم المشتري؛ فإن كانوا يقولون ليس بفساد،

يشترط فيه محله موجوداً في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه مجال؛ فإن كان يختلف، فلا خير فيه؛ لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه، فعلى هذا كل ما سلف وقياسه، ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجوداً فيه بأيدي الناس.

٥٨ - السِّلْفُ فِي اللَّحْمِ

قال الشافعي رحمه الله: كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه فالسلف فيه جائز، وما كان في الوقت الذي يحل فيه يختلف، فلا خير فيه، وإن كان يكون لا يختلف في حينه الذي يحل فيه في بلد يختلف في بلد آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه إلا أن يكون مما لا يتغير في الحمل فيحمل من بلد إلى بلد مثل الثياب، وما أشبهها، فأما ما كان رطباً من المأكول، وكان إذا حمل من بلد إلى بلد يتغير لم يجز فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه، وهكذا كل سلعة من السلع إذا لم تختلف في وقتها في بلد جاز فيه السلف، وإذا اختلفت ببلد لم يجز السلف فيه في الحين الذي تختلف فيه إذا كانت من الرطب من المأكول.

٥٩ - صفة اللحم، وما يجوز فيه، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله: من أسلف في لحم، فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول: لحم ماعز ذكر خصي أو ذكر ثني فصاعداً أو جدي رضيع أو فطيم وسمين أو منق، ومن موضع كذا ويشترط الوزن أو يقول لحم ماعزة ثنية فصاعداً أو صغيرة يصف لحمها وموضعها، ويقول لحم ضائنين ويصفه هكذا، ويقول في البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف الراعي والمعلوف، وذلك أن لحمان ذكورها وإناثها وصغارها وكبارها وخصيانها وفحولها تختلف ومواضع لحمها تختلف ويختلف لحمها، فإذا حدَّ بسمانة كان للمشتري أدنى ما يقع عليه اسم السمانة، وكان البائع متطوعاً بأعلى منه إن أعطاه إياه، وإذا حدَّ منقياً كان له أدنى ما يقع عليه اسم الإنقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه، وأكره أن يشترطه أعجف بحال، وذلك أن الأعجف يتباين والزيادة في العجف نقص على المشتري والعجف في اللحم كما وصفت من الحموضة في اللبن ليست بمحدودة الأعلى، ولا الأدنى، وإذا زادت كان نقصاً غير موقوف عليه الزيادة في السمانة شيء يتطوع به البائع المشتري.

قال: فإن شرط موضعاً من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم؛ لأن العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز الثنن

وزناً من الحوتِ مما أسلفَ فيه موضعاً منه لا يجوزُ أن يسلفَ فيه إلا في موضعٍ إذا احتملَ ما تحتملُ الغنمُ من أن يكونَ يوجدُ في موضعٍ منه ما سلفَ فيه ويصفُ لموضعِ الذي سلفَ فيه، وإذا لم يحتملَ كانَ كما وصفت في الطير.

٦٢- الرءوسُ والأكارع

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوزُ عندي السلفُ في شيءٍ من الرءوسِ من صغارها، ولا كبارها، ولا الأكارع؛ لأنَّ لا تحيِّرُ السلفُ في شيءٍ سوى الحيوانِ حتى نجده بنزعٍ أو كيلٍ أو وزنٍ فأما عددٌ مفردٌ، فلا، وذلك أنه قد يكونُ يشبهه ما يقعُ عليه اسمُ الصغير وهو متباينٌ، وما يقعُ عليه اسمُ الكبير وهو متباينٌ، فإذا لم نجد فيه كما حدَّدنا في مثله من الوزنِ والذرعِ والكيلِ أجزائه غيرَ محدودٍ، وإنما نرى الناسَ تركوا وزنَ الرءوسِ لما فيها من سقطها الذي يطرحُ، ولا يؤكلُ مثلُ الصوفِ والشعرِ عليه ومثلُ أطرافِ مشافره ومناخره وجلودِ خدييه، وما أشبه ذلكَ مما لا يؤكلُ، ولا يعرفُ قدره منه غيرُ أنه غيرُ قليلٍ، فلو وزنوه وزنوه معه غيرُ ما يؤكلُ من صوفٍ وشعرٍ وغيره، ولا يشبه النوى في التمر؛ لأنَّه قد ينتفع بالنوى، ولا القشرَ في الجوز؛ لأنَّه قد ينتفع بقشرِ الجوزِ، وهذا لا ينتفع به في شيءٍ.

قال: ولو تحملَ رجلٌ فأجازه لم يميز عندي أن يؤمرَ أحدٌ بأن يميزه إلا موزوناً. والله تعالى أعلم، وإلا جازته وجه يحتملُ بعضُ مذاهبِ أهلِ الفقه ما هو أبعدُ منه.

قال الشافعي: وقد وصفت في غير هذا الموضعِ أنَّ البيوعَ ضربانِ أحدهما: بيعٌ عينٍ قائمةٍ، فلا بأس أن تباعَ بتقديريٍّ ودينٍ إذا قبضت العينُ أو بيعَ شيءٍ موصوفٍ مضمونٍ على بائعه يأتي به لا بدَّ عاجلاً أو إلى أجلٍ، وهذا لا يجوزُ حتى يدفعَ المشتري ثمنه قبلَ أن يفرقَ المتبايعانِ وهذان مستويان إذا شرطَ فيه أجلٌ أو ضمانٌ أو يكونَ أحدُ البيعينِ نقداً والآخرُ ديناً أو مضموناً قال: وذلك أنَّني إذا بعْتُك سلعةً ودفعْتُها إليك، وكانَ ثمنها إلى أجلٍ فالسلعةُ نقدٌ والثمنُ إلى أجلٍ معروفٍ.

وإذا دفعتَ إليه مائةَ دينارٍ في طعامٍ موصوفٍ إلى أجلٍ فالمائةُ نقدٌ والسلعةُ مضمونةٌ يأتي بها صاحبها لا بدَّ، ولا خيرَ في دينٍ بدينٍ، ولو اشتريَ رجلٌ ثلاثينَ رطلاً لحماً بدينارٍ ودفعه يأخذُ كلَّ يومٍ رطلاً؛ فكانَ أوَّلُ محلِّها حينَ دفعَ وآخره إلى شهرٍ وكانت صفقةً واحدةً كانت فاسدةً وردَّ مثلُ اللحمِ الذي أخذَ أو قيمته إن لم يكن له مثلٌ، وذلك أنَّ هذا دينٌ بدينٍ، ولو اشتريَ رطلاً مفرداً وتسعةً وعشرينَ بعده في صفقةٍ غيرِ صفقته كانَ الرطلُ جائزاً والتسعةُ والعشرونَ متقضةً، وليسَ أخذه أولها إذا لم يأخذها في

ولكن صيدٌ كذا أطيبُ فليسَ هذا بفسادٍ، ولا يردُّ على البائعِ ويلزمُ المشتريَ، وهذا يدخلُ الغنمَ، فيكونُ بعضها أطيبَ لحماً من بعضٍ، ولا يردُّ من لحمه إلا من فسادٍ.

قال: ومتى أمكنَ السلفُ في الوحشِ فالقولُ فيه كالقولِ في الأنيسِ، فإنما يجوزُ بصفهٍ وسنٍ وجنسٍ.

ويجوزُ السلفُ في لحمِ الطيرِ كلِّه بصفهٍ وسمانةٍ، وإنشاءً، ووزنٍ غيرَ أنه لا سنٌ له، وإنما يباعُ بصفهٍ مكانَ السنِّ بكبيرٍ وصغيرٍ، وما احتملَ أن يباعَ مبيعاً بصفهٍ موصوفةٍ، وما لم يحتملَ أن يبيَّضَ لصغره وصفَ طائرهِ وسمانته وأسلمَ فيه بوزنٍ لا يجوزُ أن يسلمَ فيه بعددٍ وهو لحمٌ إنما يجوزُ العددُ في الحيِّ دونَ المذبوحِ والمذبوحِ طعامٌ لا يجوزُ إلا موزوناً، وإذا أسلمَ في لحمِ طيرٍ وزناً لم يكن عليه أن يأخذَ في الوزنِ رأسه، ولا رجليه من دونِ الفخذينِ؛ لأنَّ رجليه لا لحمَ فيهما، وأنَّ رأسه إذا قصِدَ اللحمُ كانَ معروفاً أنه لا يقعُ عليه اسمُ اللحمِ المقصودِ قصده.

٦١- الحيتان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحيتانُ إذا كانَ السلفُ محلِّ فيها في وقتٍ لا ينقطعُ ما أسلفَ فيه من أيدي الناسِ بذلك البلدِ جازَ السلفُ فيها، وإذا كانَ الوقتُ الذي محلِّ فيه في بلدٍ ينقطعُ، ولا يوجدُ فيه، فلا خيرَ في السلفِ فيها كما قلنا في لحمِ الوحشِ والأنيسِ.

قال: وإذا أسلمَ فيها أسلمَ في مبيعٍ بوزنٍ أو طريٍّ بوزنٍ معلومٍ، ولا يجوزُ السلفُ فيه حتى يسميَ كلُّ حوتٍ منه بجنسه، فإنَّه يختلفُ اختلافَ اللحمِ وغيره، ولا يجوزُ أن يسلفَ في شيءٍ من الحيتانِ إلا بوزنٍ.

فإن قال قائلٌ: فقد تحيَّرُ السلفُ في الحيوانِ عدداً موصوفاً فما فرقَ بينه وبينَ الحيتانِ؟

قيل: الحيوانُ يشتري بمعينين أحدهما المنفعةُ به في الحياةِ وهي المنفعةُ العظمى فيه الجامعةُ والثانيةُ ليذبحَ فيؤكلَ فأجزت شراءه حياً للمنفعةِ العظمى ولست أجيزُ شراءه مذبوحاً بعددٍ إلا ترى أنه إن قال أبيعك لحمَ شاةٍ نسيئةً ماعزةً، ولم يشترطَ وزناً لم أجزه؟ لأنَّه لا يعرفُ قدرَ اللحمِ بالصفه، وإنما يعرفُ قدره بالوزن؛ ولأنَّ الناسَ إنما اشتروا من كلِّ ما يؤكلُ ويشربُ الجزافَ مما يعاينون فأما ما يضمنُ فليسَ يشترطونه جزافاً.

قال: والقياسُ في السلفِ في لحمِ الحيتانِ يوزنُ، لا يلزمُ المشتريَ أن يوزنَ عليه الذنبُ من حيثُ يكونُ لا لحمَ فيه ويلزمه ما يقعُ عليه اسمُ ذنبٍ مما عليه لحمٌ، ولا يلزمه أن يوزنَ عليه في الرأسِ، ويلزمه ما بينَ ذلكَ إلا أن يكونَ من حوتٍ كبيرٍ فيسميَ

مقام واحد بالَّذي يخرجُه من أن يكونَ ديناً.

قال: نعم، قبلَ افتراهما مفترقين في كلِّ أمرهما؟ فكيف تقيسُ أحدهما بالآخر؟
وإذا أسلفَ من موضعٍ في اللَّحْمِ الماعزَ بعينه بوزنٍ أعطِيَ من ذلكَ الموضعِ من شاةٍ واحدةٍ؛ فإن عجزَ ذلكَ الموضعُ عن مبلغِ صفةِ السِّلْمِ أعطاه من شاةٍ غيرها مثلَ صفتها، ولو أسلفه في طعامٍ غيره فأعطاه بعضَ طعامه أجودَ من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجودَ من شرطه إذا أوفاه شرطه، وليسَ عليه أكثرُ منه.

٦٣- بابُ السِّلْفِ في العطرِ وزناً

قال الشافعيُّ رحمه الله: وكلُّ ما لا ينقطعُ من أيدي الناسِ من العطرِ وكانت له صفةٌ يعرفُ بها، ووزنٌ جازُ السِّلْفِ فيه، فإذا كانَ الاسمُ منه يجمعُ أشياءَ مختلفةَ الجودةِ لم يجوزَ حتَّى يسميَ ما أسلفَ فيه منها كما يجمعُ التَّمَرُ اسمُ التَّمَرِ ويفرقُ بها أسماءُ تباينَ، فلا يجوزُ السِّلْفُ فيها إلا بأن يسميَ الصَّنِفَ الَّذِي أسلفَ فيه ويسميَ جيِّداً منه وردئاً فعلى هذا أصلُ السِّلْفِ في العطرِ وقياسه فالعنبرُ منه الأشهبُ والأخضرُ والأبيضُ وغيره.

ولا يجوزُ السِّلْفُ فيه حتَّى يسميَ أشهباً أو أخضرَ جيِّداً وردئاً وقطعاً صحاحاً وزنَ كذا، وإن كنت تريدُه أبيضَ سميت أبيضَ، وإن كنت تريدُه قطعةً واحدةً سميتَ قطعةً واحدةً، وإن لم تسمِ هكذا أو سميتَ قطعاً صحاحاً لم يكن لك ذلكَ مفتتاً، وذلكَ أَنه متباينٌ في الثمنِ ويخرجُ من أن يكونَ بالصَّنِفِ الَّذِي سلفَ، وإن سميتَ عنبراً، ووصفت لونه وجودته كانَ لك عنبرٌ في ذلكَ اللونِ والجودةِ صغاراً أعطاه أو كباراً، وإن كانَ في العنبرِ شيءٌ مختلفٌ بالبلدانِ ويعرفُ ببلدانه أَنه لم يجوزَ حتَّى يسميَ عنبراً بلد كذا كما لا يجوزُ في الثيابِ حتَّى يقولَ مروياً أو هروياً.

قال: وقد زعمَ بعضُ أهلِ العلمِ بالمسك أَنه سرَّةٌ دأبهُ كالطَّيِّبِ تلقيه في وقتٍ من الأوقاتِ وكأنَّه ذهبٌ إلى أَنه دمٌ يجمعُ فكانه يذهبُ إلى أن لا يحلُّ التَّطَيُّبُ به لما وصفت.

قال: كيف جازَ لك أن تحيِّرَ التَّطَيُّبَ بشيءٍ، وقد أخبرك أهلُ العلمِ أَنه القَيِّ من حيٍّ، وما القَيِّ من حيٍّ كانَ عندك في معنى الميتةِ فلم تأكله؟

قال: فقلت له.

قلت: به خبراً وإجماعاً وقياساً قال فاذا ذكر فيه القياس.

قلت: الخبرُ أولى بك قال سأسألك عنه فاذا ذكر فيه القياس.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُظِّمِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبِئْسَ خَالِصاً سَافِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾ فأحلُّ شيئاً يخرجُ من حيٍّ إذا كانَ من حيٍّ يجمعُ

الا ترى أَنه ليسَ له أَن يأخذَ رطلاً بعدَ الأولِ إلا بمدةٍ تأتي عليه؟ ولا يشبه هذا الرَّجُلُ يشتري الطَّعامَ بدينٍ ويأخذُ في اكتياله؛ لأنَّ حملَه واحدٌ وله أخذه كلُّه في مقامه إلا أَنه لا يقدرُ على أخذه إلا هكذا لا أجلَ لَهُ، ولو جازَ هذا، جازَ أن يشتريَ بدينارٍ ثلاثينَ صاعاً حنطةً يأخذُ كلَّ يومٍ صاعاً.

قال: وهذا هكذا في الرُّطْبِ والفاكهةِ وغيرها كلِّ شيءٍ لم يكن له قبضه ساعةً يتبايعانه معاً، ولم يكن لبائعِهِ دفعه عن شيءٍ منه حينَ يشرعُ في قبضه كلُّه لم يجوزَ أن يكونَ ديناً.

قال: ولو جازَ هذا في اللَّحْمِ جازَ في كلِّ شيءٍ من ثيابِ وطعامٍ وغيره.

قال الشافعيُّ: ولو قال قائلٌ هذا في اللَّحْمِ جائزٌ، وقال: هذا مثلُ الدَّارِ يتكارها الرَّجُلُ إلى أجلٍ فيجبُ عليه من كرائها بقدرٍ ما سكن.

قال: وهذا في الدَّارِ، وليسَ كما قال: ولو كانَ كما قال أن يقيسَ اللَّحْمُ بالطَّعامِ أولى به من أن يقيسه بالسَّكَنِ لبعْدِ السَّكَنِ من الطَّعامِ في الأصلِ والفرعِ.

فإن قال: فما فرقُ بينهما في الفرعِ؟

قلت: أرايتك إذا أكرمتك داراً شهراً ودفعتها إليك، فلم تسكنها أوجبَ عليك الكراء؟
قال: نعم.

قلت: ودفعتها إليك طرفةً عينٍ إذا مرَّت المدةُ التي أكرمتها إليها أوجبَ عليك كراؤها؟
قال: نعم.

قلت: أرايت إذا بعثت ثلاثينَ رطلاً لحماً إلى أجلٍ ودفعت إليك رطلاً، ثم مرَّت ثلاثونَ يوماً، ولم تقبضَ غيرَ الرُّطْبِ الأولِ أبرأ من ثلاثينَ رطلاً كما برئت من سكنٍ ثلاثينَ يوماً؟
فإن قال: لا.

قلت: لأنَّه يحتاجُ في كلِّ يومٍ إلى أن يبرأ من رطلٍ لحمٍ يدفعه إليك لا يبرئه ما قبله ولا المدةُ منه إلا بدفعه.

قال: نعم ويقالُ لَهُ: ليسَ هكذا الدَّارُ، فإذا قال: لا.

قلت أمَّا تراهما مفترقين في الأصلِ والفرعِ والاسمِ؟ فكيف تركت أن تقيسَ اللَّحْمَ بالأكولِ الَّذي هو في مثلِ معناه من الرِّبَا والوزنِ والكيلِ وقسته بما لا يشبهه؟ أو رأيت إذا أكرمتك تلكَ الدَّارَ بعينها فأنهدمت أيلزمني أن أعطيك داراً بصفتها؟

فإن قال: لا. قلت: فإذا باعك لحماً بصفةٍ وله ماشيةٌ فماتت ماشيته أيلزمه أن يعطيك لحماً بالصفةِ؟ فإذا.

عظماً فَبَتَّ رِيحٌ فَحَرَكَتِ الْبَحْرَ فَقَطَعَتَهَا فَخَرَجَتْ مَعَ الْمَوْجِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ كَمَا وَصَفُوا، وَإِنَّمَا غَلَطَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِدُهُ حَوْتٌ أَوْ طَيْرٌ فَيَأْكُلُهُ لِلْبَيْتِ وَطَيْبٌ رِيحِي، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا تَأْكُلُهُ دَابَّةٌ إِلَّا قَتَلَهَا فَيَمُوتُ الْحَوْتُ الَّذِي يَأْكُلُهُ فَيَنْبِذُهُ الْبَحْرُ فَيُؤْخَذُ فَيَشُقُّ بَطْنُهُ فَيَسْتَخْرَجُ مِنْهُ.

قال: فما تقول فيما استخرج من بطنه؟

قلت: يغسلُ عنه شيءٌ أصابه من أذاه، ويكونُ حلالاً أن يباعَ ويتطَيَّبَ به من قبل أنهُ مستجسدٌ غليظٌ غيرُ منفَرٍ لا يخالطه شيءٌ أصابه فيذهبُ فيه كلهُ إنما يصيبُ ما ظهرَ منه كما يصيبُ ما ظهرَ من الجلدِ فيغسلُ فيطهرُ ويصيبُ الشيءَ من الذهبِ والفضةِ والنحاسِ والرصاصِ والحديدِ فيغسلُ فيطهرُ والأديم.

قال: فهل في العنبرِ خبرٌ؟

قلت: لا أعلمُ أحداً من أهل العلمِ خالفَ في أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَنْبَرِ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعَنْبَرِ قَالَ فِي الْعَنْبَرِ إِلَّا مَا قُلْتُ لَكَ مِنْ أَنَّهُ نَبَاتٌ وَالنَّبَاتُ لَا يَحْرُمُ مِنْهُ شَيْءٌ.

قال: فهل فيه أثرٌ؟

قلت: نعم.

١٢٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبَرِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَفِيهِ الْخُمْسُ. [قدم]

١٢٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أُذَيْنَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ. [قدم]

قال الشافعي: ولا يجوزُ بيعُ المسكِ وزناً في فارة؛ لأنَّ

المسكُ مغيبٌ، ولا يدري كم وزنه من وزن جلوده والعودُ يتفاضلُ تفاضلاً كثيراً، فلا يجوزُ حتى يوصفَ كلُّ صنفٍ منه وبلده وسمته الذي يميِّزه به بينه وبين غيره كما لا يجوزُ في الثيابِ إلا ما وصفَ من تسميةِ اجناسه وهو أشدُّ تبايناً من الثمرِ وربما رَأَيْتُ الْمَنَا مَنَةً بِمِائَتِي دِينَارٍ وَالْمَنَا مِنْ صَنْفٍ غَيْرِهِ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ وَكِلَاهُمَا يَنْسَبُ إِلَى الْجَوْدَةِ مِنْ صَنْفِهِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَتَاعٍ الْعَطَارِينَ تَمَّا يَتَبَايَنُ مِنْهُ بِلَوْنٍ أَوْ عَظْمٍ لَمْ يَجِزِ السَّلَفُ فِيهِ حَتَّى يَسَمِيَ ذَلِكَ، وَمَا لَا يَتَبَايَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا وَصَفَ بِالْجَوْدَةِ وَالرَّدَاةِ وَجَمَاعِ الْأَسْمِ وَالْوِزْنِ.

ولا يجوزُ السَّلَفُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ يَخْلطه غَيْراً لَا خَلِيقاً مِنَ الْعَنْبَرِ أَوْ الْغَشِّ، الشُّكُّ مِنَ الرَّبِيعِ؛ فَإِنْ شَرَطَ شَيْئاً بِتَرَابِهِ أَوْ شَيْئاً

معني الطيب، وأن ليسَ بعضُ منه ينقصه خروجهُ منه حتى لا يعودَ مكانه مثله وحرَمَ الدَّمُ مِنْ مَذْبُوحٍ وَحَيٍّ، فَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْكُلَ دَمًا مَسْفُوحًا مِنْ ذَبْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَوْ كُنَّا حَرَمْنَا الدَّمَ؛ لَأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ حَيٍّ أَحْلَلْنَاهُ مِنَ الْمَذْبُوحِ، وَلَكِنَّا حَرَمْنَاهُ لِنَجَاسَتِهِ وَنَصَّ الْكِتَابُ بِهِ مِثْلَ الْبَوْلِ وَالرَّجِيعِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ قِيَاسًا عَلَى مَا وَجِبَ غَسْلُهُ تَمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْحَيِّ مِنَ الدَّمِ، وَكَانَ فِي الْبَوْلِ وَالرَّجِيعِ يَدْخُلُ بِهِ طَيِّبًا وَيَخْرُجُ خَبِيثًا، وَوَجَدْتُ الْوَلَدَ يَخْرُجُ مِنْ حَيٍّ حَلَالًا، وَوَجَدْتُ الْبَيْضَةَ تَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِهَا حَيَّةً فَتَكُونُ حَلَالًا بِأَنْ هَذَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ.

فكيف أنكرت في المسك الذي هو غايبة من الطيبات، إذا خرج من حي أن يكون حلالاً؟ وذهبت إلى أن تشبهه بعض قطع من حي والعضو الذي قطع من حي لا يعود فيه أبداً ويبين فيه نقصاً، وهذا يعودُ زعمت بحاله قبل أن يسقط منه أهو باللبن والبيضة والوليد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه؟

فقال: بل باللبن والبيضة والوليد أشبه إذا كانت تعودُ بمجالها أشبه منه بالعضو يقطع منها، وإن كان أطيب من اللبِن والبيضة والوليد يحلُّ، وما دونه في الطيب من اللبِن والبيض يحلُّ؛ لأنَّه طيبٌ كان هوَ أحلَّ؛ لأنَّه أعلى في الطيب، ولا يشبه الرجيع الخبيث.

قال: فما الخبر؟

قلت:

١٢٨٧- أَخْبَرَنَا الزُّنْجِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى لِلنَّجَاشِيِّ أَرَاقِي مِسْكِ، فَقَالَ لَأَمْ سَلَمَةَ إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ لِلنَّجَاشِيِّ أَرَاقِي مِسْكِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ جَاءَتْنَا وَهَبْتَ لَكَ كَذَا فَجَاءَتْهُ فَوَهَبَ لَهَا وَلَغَيْرِهَا مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١٧/٤)]

قال: وسئل ابنُ عمرٌ عن المسكِ أحوطٌ هو؟

فقال: أوليس من أطيب طيبكم؟ وتطيب سعدٌ بالمسك والذرية وفيه المسكُ وابنُ عباسٍ بالغالية قبل أن يحرم وفيها المسكُ، ولم أرَ النَّاسَ عِنْدَنَا اخْتَلَفُوا فِي إِبَاحَتِهِ.

قال: فقال لي قائلٌ خبرت أن العنبرَ شيءٌ ينبذه حوتٌ من جوفه فكيف أحلت ثمنه؟

قلت: أخبرني عددٌ ممن أثقُ به أن العنبرَ نباتٌ يخلقه الله تعالى في حشائشٍ في البحرِ، فقال لي منهم نفرٌ حجبتنا الرِّيحُ إلى جزيرةٍ فأقمنا بها ونحنُ ننظرُ من فوقها إلى حشفةٍ خارجةٍ من الماء منها عليها عنبرةٌ أصلها مستطيلٌ كعنتي الشاةِ والعنبرةُ ممدودةٌ في فرعها، ثم كُنَّا نعاودها فنراها تعظمُ فَأَخْرَجْنَا أَخْذَهَا رَجَاءً أَنْ تَزِيدَ

بقشوره وزناً إن كانت قشوره ليست مما تنفعه أو شيئاً يختلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يجز السلف فيه.

قال: وفي الفار إن كان من صيد البحر مما يعيش في البحر، فلا بأس بها، وإن كانت تعيش في البر وكانت فأراً لم يجز بيعها وشراؤها إذا لم تدبغ، وإن دبغت فالدبغ لها طهور، فلا بأس ببيعها وشرائها، وقال في كل جلد على عطر وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصيدلة وغيره مثل هذا القول إلا أنه لا يجل بيع جلد من كلب، ولا خنزير، وإن دبغ، ولا غير مدبوغ، ولا شيء منهما، ولا من واحد منهما.

٦٤- باب متاع الصيدلة

قال الشافعي رحمه الله: ومتاع الصيدلة كله من الأدوية كمتاع العطارين: لا يختلف فيما يتباين بجنس أو لون أو غير ذلك يسمى ذلك الجنس، وما يتباين ويسمى وزناً وجديداً وعتيقاً، فإنه إذا تغير لم يعمل عمله جديداً، وما اختلط منه بغيره لم يجز كما قلت في متاع العطارين، ولا يجوز أن يسلف في شيء منه إلا وحده أو معه غيره كل واحد منهما معروف الوزن ويأخذهما متميزين فأما أن يسلف منه في صنفين مخلوطين أو أصناف مثل الأدوية الحبيبة أو المجموعة بعضها إلى بعض بغير عجن، ولا تحبيب، فلا يجوز ذلك؛ لأنه لا يوقف على حد، ولا يعرف وزن كل واحد منه، ولا جودته، ولا رداؤه إذا اختلط.

قال الشافعي: وما يوزن مما لا يؤكل، ولا يشرب إذا كان هكذا قياساً على ما وصفت لا يختلف، وإذا اختلف سمي أجناسه، وإذا اختلف في ألوانه سمي ألوانه، وإذا تقارب سمي وزنه فعلى هذا، هذا الباب وقياسه.

قال: وما خفيت معرفته من متاع الصيدلة وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالفه، وما لم يكن منها إذا رمي عمت معرفته عند أهل العلم العدول من المسلمين لم يجز السلف فيه، ولو كانت معرفته عامة عند الأطباء غير المسلمين والصيدلة غير المسلمين أو عبيد المسلمين أو غير عدول لم أجز السلف فيه، وإنما أجزه فيما أجد معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم به وأقل ذلك أن أجد عليه عدلين شهدان على تمييزه، وما كان من متاع الصيدلة من شيء محرم: لم يجل بيعه، ولا شراؤه، وما لم يجل شراؤه لم يجز السلف فيه؛ لأن السلف بيع من البيوع، ولا يجل أكله، ولا شربه، وما كان منها مثل الشجر الذي ليس فيه تحريم إلا من جهة أن يكون مضراً فكان سماً لم يجل شراء السم ليؤكل، ولا يشرب؛ فإن كان يعالج به من ظاهر شيء لا يصل إلى جوفه، ويكون إذا كان طاهراً مأموناً لا ضرر فيه على أحد

موجود المنفعة في داء، فلا بأس بشرائه، ولا خيره في شراء شيء يخالطه لحوم الحيات الترياق وغيره؛ لأن الحيات محرّمات؛ لأنهن من غير الطيبات؛ ولأنه يخالطه ميتة، ولا لبن ما لا يؤكل لحمه من غير آدميين، ولا بول ما لا يؤكل لحمه، ولا غيره والأبوال كلها نجسة لا تحل إلا في ضرورة فعلى ما وصفت هذا الباب كله وقياسه.

قال: وجماع ما يحرم أكله في ذوات الأرواح خاصة إلا ما حرم من المسكر، ولا في شيء من الأرض والنبات حرام إلا من جهة أن يضر كالسم، وما أشبهه فما دخل في الدواء من ذوات الأرواح، فكان محرم المأكول، فلا يجل، وما لم يكن محرم المأكول، فلا بأس.

٦٥- باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع

أصحاب الجوهر

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز عند السلف في اللؤلؤ، ولا في الزبرجد، ولا في الياقوت، ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أني لو قلت سلفت في لؤلؤة مدرجة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلة، وزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤة مع هذه الصفة تستوي صفاته وتباين؛ لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيفاضل بالثقل والجودة.

وكذلك الياقوت وغيره، فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لو لم يوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً، ولو لم أفسده من قبل للصفاء، وإن تباين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت؛ لأن بعضه أثقل من بعض فتكون الثقلة الوزن بيناً وهي صغيرة وأخرى أخف منها وزناً بمثل وزنها وهي كبيرة فيتباينان في الثمن تبايناً متفاوتاً، ولا أضبط أن أصفها بالعظم أبداً إذا لم توزن؛ لأن اسم العظم لا يضبط إذا لم يكن معه وزن، فلما تباين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبايناً. والله تعالى أعلم.

٦٦- باب السلف في التبر غير الذهب والفضة

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عرضاً من العروض ما كان في تبر نحاس أو حديد أو أنك بوزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كله كالقول فيما وصفت من الإسلاف فيه إن كان في الجنس منه شيء يتباين في ألوانه، فيكون صنف أبيض وآخر أحمر وصف اللون الذي سلف فيه. وكذلك إن كان يتباين في اللون في أجناسه.

وكذلك إن كان يتباين في لونه وقسوته.

وكذلك إن كان يتباين في خلاصه وغير خلاصه لم يجوز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه؛ فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف.

وكذلك إن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا، هذا في الحديد والرصاص والآنك والزأوق، فسلأ الزأوق يختلف مع هذا في رفته وثخانتة يوصف ذلك، وكل صنّف منه اختلف في شيء في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الأمر الأول، وهكذا هذا في الزرنين وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنّف من الشب والكبريت وحجارة الأحمال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها.

٦٧- باب السلف في صمغ الشجر

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصمغ الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصف بالياض، وأنه غير ذكر؛ فإن كان منه شيء يعرفه أهل العلم به يقولون له ذكر إذا مضغ فسد، وما كان منه من شجرة شتى مثل الغراء وصف شجره، وما تبائن منه، وإن كان من شجرة واحدة وصف كما وصف في اللبان، وليس في صغير هذا وكبيره تبائن يوصف بالوزن، وليس على صاحبه أن يوزن له فيه قرفة أو في شجرة مقلوعة مع الصمغ لا توزن له الصمغ إلا محضة.

٦٨- باب الطين الأرمي وطين البحيرة والمختوم

قال الشافعي رحمه الله: وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم به أنه طين أرمي، ومن موضع منها معروف وطين يقال له طين البحيرة والمختوم ويدخلان معاً في الأدوية وسمعت من يدعي العلم بهما يزعم أنهما بغشان بطين غيرهما لا ينفع منفعتهما، ولا يقع موقعهما، ولا يسوي مائة رطل منه رطلاً من واحد منهما طيناً عندنا بالحجاز من طين الحجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون: إنه أرمي.

قال الشافعي: فإن كان مما رأيت ما يختلط على المخلص بينه وبين ما سمعت ممن يدعي من أهل العلم به، فلا يخلص، فلا يجوز السلف فيه بحال، وإن كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشيء يبين لهما جاز السلف فيه، وكان كما وصفنا مما يسلف فيه من الأدوية والقول فيه كالقول في غيره إن تبائن بلون أو جنس أو بلد لم يجوز السلف فيه حتى يوصف لونه

وجنسه، ويوصف بوزن معلوم.

٦٩- باب بيع الحيوان والسلف فيه

١٢٩٠- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن

زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف بكرة فجاءته إبل من الصدقة، فقال أبو رافع فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي الرجل بكره فقلت: يا رسول الله إني لم أجِد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً، فقال رسول الله ﷺ: أعطوه إياه، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء. [أخرجه مالك (٢/٦٨٠)، مسلم (١٦٠٠)، أبو داود (٣٣٤٦)،

الترمذي (١٣١٨)، النسائي (٢٩١/٧)، ابن ماجه (٢٢٨٥)]

١٢٩١- قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري

عن سلمة بن كهّل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يثقل مغناه. [أخرجه البخاري (٢٣٠٥)، مسلم (١٦٠١)، الترمذي (١٣١٦)، النسائي (٢٩١/٧)]

قال الشافعي: فهذا الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ وبه أخذ وفيه أن رسول الله ﷺ ضمن بيعاً بصفة، وفي هذا ما دل على أنه يجوز أنه يضمن الحيوان كله بصفة في السلف، وفي بيع بعضه ببعض، وكل أمر لزم فيه الحيوان بصفة وجنس وسن فكالذئابة بصفة وضرب، ووزن وكالطعام بصفة وكيل وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضي أفضل مما عليه متطوعاً من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا.

١٢٩٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: جاء عبد قبايع رسول الله ﷺ على الهجرة، ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد، فقال النبي ﷺ: بعه فاشتراه بعتين أسودتين، ثم لم يبايع أحداً بعده حتى يسأله: أعبد هو أم حر. [أخرجه مسلم (١٦٠٢)، أبو

داود (٣٣٥٨)، الترمذي (١٢٣٩)، النسائي (١٤٩/٧)، ابن ماجه (٢٨٦٩)]

قال: وبهذا نأخذ وهو إجازة عبد بعدين وإجازة أن يدفع ثمن شيء في يده، فيكون كقبضه.

١٢٩٣- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عبد الكريم

وَالْمَضَامِينُ مَا فِي ظُهُورِ الْجَمَالِ وَالْمَلَقِيحُ مَا فِي بَطُونِ الْإِنَاثِ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ يَبِيعُ كَأَنَّهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَاعُونَهُ كَانَ الرَّجُلُ يُتَبَّعُ الْجَزُورُ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ يُنْتَجُ مَا فِي بَطْنِهَا.

قال الشافعي: وما نهى عنه من هذا كما نهى عنه، والله أعلم، وهذا لا يبيع عين، ولا صفة، ومن يبيع الغرر، ولا يحل، وقد روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

١٢٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: وَلَيُنْتَجِ الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ يَدًا يَدًا، وَعَلَى أَحَدِهِمَا زِيَادَةُ وَرَقٍ وَالْوَاقُ نَسِئَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١١/٤)]

قال: وبهذا كله أقول، ولا بأس أن يسلَفَ الرَّجُلُ فِي الْإِبِلِ وَجَمِيعِ الْحَيَوَانِ بَسَنَ وَصِفَةً وَأَجَلَ كَمَا يَسْلَفُ فِي الطَّعَامِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ يَدًا يَدًا إِلَى أَجَلٍ وَبِعَرًا بِبَعِيرَيْنِ وَزِيَادَةَ دِرَاهِمٍ يَدًا يَدًا وَنَسِئَةً إِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْبَيْعَتَيْنِ كُلِّهَا نَقْدًا أَوْ كُلُّهَا نَسِئَةً.

ولا يكونُ فِي الصَّفَقَةِ نَقْدٌ وَنَسِئَةٌ لَا أَبَالِي أَيُّ ذَلِكَ كَانَ نَقْدًا، وَلَا أَنَّهُ كَانَ نَسِئَةً، وَلَا يَقَارِبُ الْبَعِيرَ، وَلَا يَبَاعُهُ؛ لِأَنَّهُ رِبَا فِي حَيَوَانٍ مَجْزُوعٍ اسْتِدْلَالًا بِأَنَّهُ مِمَّا أُبِيعَ مِنَ الْبَيْعِ، وَلَمْ يَحْرَمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَعْنَى مَا حَرَّمَ مَخْصُوصٌ فِيهِ بِالتَّحْلِيلِ، وَمِنْ بَعْدِهِ مَن ذَكَرْنَا وَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِهِ.

قال: وَإِنَّمَا كَرِهْتُ فِي التَّسْلِيمِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْبَيْعَتَيْنِ مَبْعُوضَةً بَعْضُهَا نَقْدٌ وَبَعْضُهَا نَسِئَةٌ، لِأَنِّي لَوْ أَسْلَفْتُ بَعِيرَيْنِ أَحَدًا لِلَّذِينَ أَسْلَفْتُ نَقْدًا وَالْآخَرُ نَسِئَةً فِي بَعِيرَيْنِ نَسِئَةً كَانَ فِي الْبَيْعَةِ دَيْنٌ بَدِينٍ، وَلَوْ أَسْلَفْتُ بَعِيرَيْنِ نَقْدًا فِي بَعِيرَيْنِ نَسِئَةً إِلَى أَجَلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ كَانَتْ قِيمَةُ الْبَعِيرَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ إِلَى الْأَجَلِ مَجْهُولَةً مِنْ قِيمَةِ الْبَعِيرَيْنِ النَّقْدِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ الْمُسْتَأَخِرُ مِنْهُمَا أَقْلَ قِيمَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَهُ فَوَقَمْتُ الْبَيْعَةَ الْمُؤَخَّرَةَ لَا تَعْرِفُ حَصَّةً مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَعِيرَيْنِ مِنْهُمَا، وَهَكَذَا لَا يَسْلُمُ دَنَائِيرُ فِي شَيْءٍ إِلَى أَجَلَيْنِ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وكذلك بعيرٌ بعشرين بعيراً يَدًا يَدًا ونسئَةً لا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصْلُقَ الْحَيَوَانُ وَيُصَالِحَ عَلَيْهِ وَيُكَاتَبَ عَلَيْهِ وَالْحَيَوَانُ بِصِفَةٍ وَسَنٍ كَالذَّنَائِيرِ وَالذَّرَاهِمِ وَالطَّعَامِ لَا يَخَالِفُهُ كُلُّ مَا جَازَ ثَمَنًا مِنْ هَذَا بِصِفَةٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ جَازَ الْحَيَوَانُ فِيهِ بِصِفَةٍ وَسَنٍ وَيَسْلَفُ الْحَيَوَانُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَالذَّنَائِيرِ وَالذَّرَاهِمِ،

الْجَزْرِيُّ أَخْبَرَهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عُفَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُصَدِّقًا لَهُ فَجَاءَهُ بِظَهْرٍ مَسَانٍ، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبَكْرَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْمُسَيْنِ يَدًا يَدًا وَعَلِمْتُ مِنْ حَاجَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الظَّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَذَلِكَ إِذَنْ.

قال الشافعي: وهذا منقطع لا يثبت مثله، وَإِنَّمَا كَتَبْنَا أَنَّ الثَّقَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ أَوْ أَخْبَرَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ.

قال الشافعي: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: إِنْ كَانَ قَالَ هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ أَثِمْتَ وَأَهْلَكْتَ أَثْوَالُ النَّاسِ يَعْنِي أَخَذْتَ مِنْهُمْ مَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ عَرَفْتُ حَاجَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الظَّهْرِ يَعْنِي مَا يَعْطِيهِ أَهْلُ الصَّدَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَعْطَى ابْنُ السَّبِيلِ مِنْهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ عِنْدَ نَزُولِ الْحَاجَةِ بِهِمْ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٢٩٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ، فَقَالَ: قَدْ يَكُونُ بَعِيرٌ خَيْرًا مِنْ بَعِيرَيْنِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢٨٧/٥)]

١٢٩٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِيرٍ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ. [تهدم]

١٢٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَعْرَافٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ يُوفِّيَهَا صَاحِبُهَا بِالرِّبْدَةِ. [تهدم]

١٢٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. [تهدم]

١٢٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنْ ثَلَاثٍ عَنْ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَقِيحِ وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ. [تهدم]

جميعُ الماشيةِ حرها وبغالها وبراذينها وغيرها ممَّا يباعُ فعلى هذا، هذا البابُ كُلُّه وقياسه وهكذا، هذا في العبيد والإماء يصفُ أَسنانَهُنَّ بالسَّنينِ والوانَهُنَّ وأجناسَهُنَّ وتحليتهُنَّ بِأَلْجَعُودَةِ والسَّبُوطَةِ.

قال: وإن أتى على السَّنِّ واللَّونِ والجَنسِ أجزاءً، وإن تركَ واحداً من هذا فسدَ السَّلَفُ والقولُ في هذا، وفي الجوّاري والعبيد كالقول فيما قبله والتَّحْلِيَةُ أحبُّ إلَيَّ، وإن لم يفعل فليس له عيبٌ كما لا يكونُ له في البيعِ عيبٌ إلا أنَّهما يختلفان في خصلَةٍ إن جعَدَتْ لَهُ، وقد اشتراها نقداً بغيرِ صِفَةٍ كانَ بالخيارِ في ردِّها إذا علمَ أنَّها سبُوطَةٌ؛ لأنَّه اشتراها على أنَّه يرى أنَّها جعْدَةٌ والجعْدَةُ أَكْثَرُ ثَمناً من السَّبُوطَةِ، ولو اشتراها سبُوطَةً، ثمَّ جعَدَتْ، ثمَّ دفعَتْ إلى المُسَلِّفِ لم يكن له ردُّها؛ لأنَّها تلزمه سبُوطَةٌ؛ لأنَّ السَّبُوطَةَ ليست بعيبٍ تردُّ منه إمَّا في تقصيرٍ عن حسنِ أَقْلٍ من تقصيرها بخلافِ الحَسَنِ عن الحَسَنِ والحلاوةِ عن الحلاوةِ.

قال: ولا خيرَ في أن يسَلِّمَ في جاريةٍ بصفةٍ على أن يوفَّهاها وهي حَبْلِي، ولا في ذاتِ رحمٍ من الحيوانِ على ذلك من قبل أن الحملُ ما لا يعلمه إلا اللهُ، وأنَّه شرطٌ فيها ليسَ فيها وهو شراءُ ما لا يعرفُ وشراؤه في بطنِ أمِّه لا يجوزُ؛ لأنَّه لا يعرفُ، ولا يدري أَيْكونُ أم لا، ولا خيرَ في أن يسَلِّفَ في ناقَةٍ بصفةٍ ومعها ولدها موصوفاً، ولا في وليدَةٍ، ولا في ذاتِ رحمٍ من حيوانٍ كذلك.

قال: ولكن إن أسلفَ في وليدَةٍ أو ناقَةٍ أو ذاتِ رحمٍ من الحيوانِ بصفةٍ، ووصفَ بصفةٍ، ولم يقل ابنها أو ولدُ ناقَةٍ أو شاةٍ، ولم يقل ولدُ الشاةِ التي أعطاهها جازَّ وسواءً أسلفَ في صغيرٍ أو كبيرٍ موصوفين بصفةٍ وسنَّ تجمعهما أو كبيرين كذلك.

قال: وإنما أجزته في أمِّه، ووصفَ يصفه لما وصفت من أنَّه يسَلِّمُ في اثنين وكرهت أن يقالَ ابنها، وإن كانَ موصوفاً؛ لأنَّها قد تلدُ، ولا تلدُ وتأتي على تلك الصِّفَةِ، ولا تأتي وكرهته لو قال معها ابنها، وإن لم يوصفَ؛ لأنَّه شراءٌ عين بغيرِ صِفَةٍ وشيءٍ غيرُ مضمونٍ على صاحبه ألا ترى أنَّي لا أجيزُ أن أسلفَ في أولادها سنَّةً؛ لأنَّها قد تلدُ، ولا تلدُ ويقولُ ولدها ويكثرُ والسَّلَفُ في هذا الموضعِ يخالفُ بيعَ الأعيانِ.

قال: ولو سلَّفَ في ناقَةٍ موصوفةٍ أو ماشيةٍ أو عبيدٍ موصوفٍ على أنَّه خَبَّازٌ أو جاريةٍ موصوفةٍ على أنَّها ماشطةٌ كانَ السَّلَفُ صحيحاً، وكانَ له أدنى ما يقعُ عليه اسمُ المشطِ وأدنى ما يقعُ عليه اسمُ الخنزِ إلا أن يكونَ ما وصفت غيرُ موجودٍ بالبلدِ الذي يسَلِّفُ فيه بحالٍ، فلا يجوزُ.

قال: ولو سلَّفَ في ذاتِ دُرٍّ على أنَّها لبونٌ كانَ فيها قولان

والعروضُ كُلُّها من الحيوانِ من صفته وغيرِ صفته إلى أجلٍ معلومٍ ويباعُ بها يداً بيدٍ لا ربا فيها كُلُّها، ولا ينهى من بيعه عن شيءٍ بعقدٍ صحيحٍ إلا بيعَ اللَّحْمِ بالحيوانِ اتِّباعاً دونَ ما سواه.

قال: وكلُّ ما لم يكن في التَّباعِ به ربا في زيادته في عاجلٍ أو أجلٍ، فلا بأسُ أن يسَلِّفَ بعضه في بعضٍ من جنسٍ وأجناسٍ، وفي غيره ممَّا تحلُّ فيه الزَّيَادَةُ. والله أعلم.

٧٠- بابُ صفاتِ الحيوانِ إذا كانت دنيأ

قال الشافعي رحمه الله: إذا سلَّفَ رجلٌ في بعيرٍ لم يجز السَّلَفُ فيه إلا بأن يقولَ: من نعم بني فلان كما يقولُ ثوبٌ مروِّيٌّ وعمرُ برديٍّ وحنطةٌ مصريةٌ لاختلافِ أجناسِ البلادِ واختلافِ الثَّيابِ والتَّمَرِ والحنطةِ، ويقولُ رباعيٍّ أو سداسيٍّ أو بازليٍّ أو أيٍّ من أسلفٍ فيها، فيكونُ السَّنُّ إذا كانَ من حيوانٍ معروفاً فيما يسمَّى من الحيوانِ كالذَّرْعِ فيما يذرعُ من الثَّيابِ والكيلِ فيما يكالُ من الطَّعامِ؛ لأنَّ هذا أقربُ الأشياءِ من أن يحاطَ به فيه كما الكيلُ والذَّرْعُ أقربُ الأشياءِ إلى الطَّعامِ والثَّوبِ من أن يحاطَ به فيه، ويقولُ لونه كذا؛ لأنَّها تتفاضلُ في الألوانِ وصفةُ الألوانِ في الحيوانِ كصفةِ وشي الثَّوبِ ولونِ الخنزِ والقنَّزِ والحريزِ وكلُّ يوصفُ بما أمكنَ فيه من أقربِ الأشياءِ بالإحاطةِ به فيه، ويقولُ ذكرٌ أو أنثى لاختلافِ الذَّكَرِ والأنثى؛ فإن تركَ واحداً من هذا فسدَ السَّلَفُ في الحيوانِ.

قال: وأحبُّ إلَيَّ أن يقولَ نقيٍّ من العيُوبِ، وإن لم يقله لم يكن له عيبٌ، وأن يقولَ جسيماً، فيكونُ له أَقْلُ ما يقعُ عليه اسمُ صِفَةِ الجسيمِ، وإن لم يقله لم يكن له مودَّةٌ؛ لأنَّ الإبدانَ عيبٌ، وليس له مرضٌ، ولا عيبٌ، وإن لم يشترطه.

قال: وإن اختلفت نعمُ بني فلانَ كانَ له أَقْلُ ما يقعُ عليه صِفَةٌ من أيٍّ نعمهم شاء؛ فإن زادوه فهمَ متطوِّعونَ بالفضلِ، وقد قيلَ إذا تباينَ نعمهم فسدَ السَّلَفُ إلا بأن يوصفَ جنسٌ من نعمهم.

قال: والحيوانُ كُلُّه مثلُ الإبلِ لا يميزُ في شيءٍ منه إلا ما أجزأ في الإبلِ.

قال: وإن كانَ السَّلَفُ في خيلٍ أجزأ فيها ما أجزأ في الإبلِ وأحبُّ إن كانَ السَّلَفُ في الفرسِ أن يصفَ شيته مع لونه؛ فإن لم يفعلَ فله اللَّوْنُ بهيماً، وإن كانَ له شيءٌ فهو بالخيارِ في أخذها وتركها والبائعُ بالخيارِ في تسليمها وإعطائه اللَّوْنُ بهيماً.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا هذا في اللونِ الغنمِ إن وصفَ لونها وصفها غراً أو كدراً وبما يعرفُ به اللَّوْنُ الَّذِي يريدُ من الغنمِ، وإن تركه فله اللَّوْنُ الَّذِي يصفُ جلته بهيماً، وهكذا

قلنا: بأولى الأمور بنا أن نقول به بسنة رسول الله ﷺ في استسلافه بعيراً وقضائه إياه والقياس على ما سواها من سنة، ولم يختلف أهل العلم فيه.

قال: فاذكر ذلك.

قلت: أما السنة النص، فإنه استسلف بعيراً، وأما السنة التي استدللنا بها، فإنه قضى بالذية مائة من الإبل، ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها بأسان معروفة، وفي مضي ثلاث سنين، وأنه ﷺ اقتدى كل من لم يطب عنه نفساً من قسم له من سبي هوازن بإبل سمها ست أو خمس إلى أجل.

قال: أما هذا، فلا أعرفه.

قلنا: فما أكثر ما لا تعرفه من العلم.

قال: أثابت؟

قلت: نعم، ولم يحضرنى إسناده قال: ولم أعرف الذية من السنة.

قلت: وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكاتب الرجل على الوصفاء بصفة، وأن يصدق الرجل المرأة العبيد والإبل بصفة؟ قال: نعم، وقال: ولكن الذية تلزم بغير أعيانها.

قلت: وكذلك الذية من الذهب تلزم بغير أعيانها، ولكن نقد البلاد، ووزن معلوم غير مردود فذلك تلزم الإبل إبل العاقلة وسن معلومة وغير معينة، ولو أراد أن ينقص من أسنانها سنّاً لم تجز، فلا أراك إلا حكمت بها مؤقتة وأجزت فيها أن تكون ديناً.

وكذلك أجزت في صدق النساء لوقت وصفة، وفي الكتابة لوقت وصفة، ولو لم يكن رويان فيه شيئاً إلا ما جامعنا عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوجاً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت علتك فيه زائلة؟

قال: وإن النكاح يكون بغير مهر؟

قلت له: فلم تجعل فيه مهر مثل المرأة إذا أصيبت وتجعل الإصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته؟ قال: فإنما كرهنا السلم في الحيوان؛ لأن ابن مسعود كرهه.

قلنا: يخالف السلم سلفه أو البيع به أم هما شيء واحد؟

قال: بل كل ذلك واحد إذا جاز أن يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال.

قلت: قد جعله رسول الله ﷺ ديناً في السلم والذية، ولم نخالفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديناً في الصداق والكتابة. فإن قلت ليس بين العبد وسيده رباً.

قلت: أيجوز أن يكاتبه على حكم السيد، وعلى أن يعطيه

أحدهما أنه جائز، وإذا وقع عليها أنها لبيون كانت له كما قلنا في المسائل قبلها، وإن تفاضل اللبن كما يتفاضل المشي والعمل والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلبن؛ لأن شرطه ابتياغ له واللبن يتميز منها، ولا يكون بتصرفها إنما هو شيء يخلفه الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره، فإذا وقعت على هذا صفة المسلف كان فاسداً كما يفسد أن يقول أسلفك في ناقه يصفها ولبن معها غير مكيل، ولا موصوف، وكما لا يجوز أن أسلفك في وليد حبل، وهذا أشبه القولين بالقياس، والله أعلم.

قال: والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا لا يختلف مرتفعهم وغير مرتفعهم والإبل والبقر والغنم والحيل والدواب كلها، وما كان موجوداً من الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله ويسلف كله بصفة إلا الإنسان من النساء، فإنما نكره سلفهن دون ما سواهن من الحيوان.

ولا نكره أن يسلف فيهن إنما نكره أن يسلفن وإلا الكلب والخنزير، فإنهما لا يباعان بدين، ولا عين.

قال: وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع، وكل ما لم يحل بيعه لا يحل السلف فيه والسلف بيع.

قال: وكل ما أسلف من حيوان وغيره وشرطت معه غيره؛ فإن كان المشروط معه موصوفاً يحل فيه السلف على الانفراد جاز فكنتم إنما أسلفتم فيه، وفي الموصوف معه، وإن لم يكن يجوز السلف فيه على الانفراد فسد السلف، ولا يجوز أن يسلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو بلد بعينه ولإنتاج ماشية رجل بعينه، ولا يجوز أن يسلف فيه إلا فيما لا يقطع من أيدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره.

قال الربيع: قال الشافعي: ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دراهم ودنانير؛ لأن الفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها، فلمّا كنت إذا أسلفتك جارية كان لي نزعها منك؛ لأنّي لم آخذ منك فيها عوضاً لم يكن لك أن تطأ جارية لي نزعها منك. والله أعلم.

٧١- باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة

أو يصلح منه اثنان بواحد

قال الشافعي رحمه الله: فخالقنا بعض الناس في الحيوان، فقال: لا يجوز أن يكون الحيوان نسيئة أبداً.

قال: وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكيل، ولا موزون والصفة تقع على العبد بين وبينهما دنانير، وعلى البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن؟ قال نقلناه.

ثمرة لم يبدُ صلاحها، وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً له، ويكون للسيد يأخذ ماله؟

قال: ما حكمه حكم العبيد.

قلنا: فقلنا نراك تحتج بشيء إلا تركته والله المستعان، وما نراك أجزت في الكتابة إلا ما أجزت في البيوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة، ولم تجزه في السلف فيه؟ أرايت لو كان ثابتاً عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك إذا كان ديناً كما وصفنا من أسلافه وغير ذلك أكان يكون في أحد مع رسول الله ﷺ وإجماع الناس حجة؟

قال: لا.

قلت: فقد جعلته حجة على ذلك متظاهراً متأكداً في غير موضع وأنت تزعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال: ومن أين؟

قلت: وهو منقطع عنه ويزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روي عنه كراهته أنه إنما أسلف له في لقاح فحل إبل بعينه، وهذا مكروه عندنا وعند كل أحد هذا بيع الملاقح والمضامين أو هما، وقلت لحمد بن الحسن أنت أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البحري أن بني عم عثمان أتوا وادياً فصنعوا شيئاً في إبل رجل قطعوا به لئلا يبله وقتلوا فصالحا فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطي بواديه إبلاً مثل إبله وفصلاً مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فيروي عن ابن مسعود أنه يقضي في حيوان يجوز مثله ديناً؛ لأنه إذا قضى به بالمدنية وأعطيه بواديه كان ديناً ويزيد أن يروي عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلف لعبد الله بن مسعود في وصفاً أحدهم أبو زائدة مولانا، فلو اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل بيعه دون بعض ألم يكن له؟

قال: بلى.

قلت: ولو لم يكن فيه غير اختلاف قول ابن مسعود؟

قال: نعم.

قلت: فلم خالفت ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والإجماع؟

قال: فقال منهم قائل، فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز إسلامه، وأن يكون دية وكتابة ومهراً وبعيراً بيعين نسيئة.

قلت: فقله إن شئت.

قال: فإن قلته؟

قلت: يكون أصل قولك لا يكون الحيوان ديناً خطأ بحاله.

قال: فإن انتقلت عنه؟

قلت: فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ قال إنا لنرويه.

قلت: فإن ذهب رجل إلى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود يجوز له؟

قال: نعم.

قلت: فإن كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والإجماع؟

قال: فذلك أولى أن يقال به.

قلت: أفتجد مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت؟

قال: نعم، وما دريت لأي معنى تركه أصحابنا.

قلت: أفترجع إلى إجازته؟

قال: أقف فيه.

قلت: فيعذر غيرك في الوقف عما بان له؟

قال: ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الآثار إلى إجازته، وقد كان يطله.

قال الشافعي: قال محمد بن الحسن، فإن صاحبنا قال: إنه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قولكم إنكم لم تجزوا استسلاف الولائد خاصة وأجزتم بيعهن بدين والسلف فيهن قال:

قلت: أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة ولزمناه في كل شيء أكنّا معذورين؟

قال: لا.

قلت: لأن ذلك خطأ؟

قال: نعم.

قلت: فمن أخطأ قليلاً أمثلُ حالاً أم أخطأ كثيراً؟

قال: بل من أخطأ قليلاً، ولا عذر له.

قلت: فأنت تقر بخطأ كثير وتأبى أن تنتقل عنه ونحن لم نخطئ أصل قولنا إنما فرقنا بينه بما تفرق الأحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فاذكره.

قلت: أرايت إذا اشتريت منك جارية موصوفة بدينين أملكك عليك إلا الصفة؟ ولو كانت عندك مائة من تلك الصفة لم تكن في واحدة منهم بعينها، وكان لك أن تعطي إتيهن شئت، فإذا فعلت، فقد ملكتها حيثنؤ؟

قال: نعم.

قلت: افتجدُ إناثَ البهائم في شيءٍ من هذه المعاني أو ذكورَ الرجال أو البهائم من الحيوان؟
قال: لا.

قلت: فبان لك فرقُ الكتاب والسنة بينهما، وأنه إنما نهى عنه للحياطة لما خلقَ فيهن من الشهوةَ لهن؟
قال: نعم.

قلت: فهذا فرقنا وغيره تما في هذا كفاية منه إن شاء الله تعالى، قال أفتغول بالذريعة؟
قلت: لا، ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المقول.

٧٢- بابُ السلف في الثياب

١٣٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سُئِلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ثَوْبٍ بِثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا يُكْرَهُهُ. [أخرجه مالك (٦٥٧/٢)، البيهقي في "المعرفة" (٤١٥/٤)]

قال الشافعي: وما حكيت من أن رسول الله ﷺ جعل على أهل نجران ثياباً معروفةً عند أهل العلم بمكة ونجران، ولا أعلم خلافاً في أنه يحل أن يسلم في الثياب بصفة، قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها، ولا يجوزُ السلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم إليك في ثوب مروي أو هروي أو رازي أو بلخي أو بغدادي طوله كذا وعرضه كذا صفيقاً دقيقاً أو رقيقاً، فإذا جاء به على أدنى ما تلزمه هذه الصفة لزمه وهو متطوع بالفضل في الجودة إذا لزمته الصفة.

وإنما قلت دقيقاً؛ لأن أقل ما يقع عليه اسمُ الدقة غير متباين الخلاف في أدق منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب، ولم أقل صفيقاً مرسله؛ لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ، فيكون إن أعطاه غليظاً أعطاه شراً من دقيق، وإن أعطاه دقيقاً أعطاه شراً من غليظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأبواب قبله إذا لزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئاً، وكان يقع الاسم على شيء مخالف له هو خير منه لزم المشتري؛ لأن الخير زيادة بتطوع بها البائع، وإذا كان يقع على ما هو شراً منه لم يلزمه؛ لأن الشر نقص لا يرضى به المشتري.

قال: فإن شرطه صفيقاً تخيناً لم يكن له أن يعطيه دقيقاً، وإن كان خيراً منه؛ لأن في الثياب علة أن الصفيق التخين يكون أدقاً في البرد وأكث في الحر وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه، وإن كان ثمن الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته.

قلت: ولا يكون لك أخذها مني كما لا يكون لك أخذها لو بعثها مكانك وانتقدت ثمنها؟

قال: نعم، وكل بيع بيع بثمن ملك هكذا.
قال: نعم.

قلت: أفرايت إذا أسلفتك جاريةً إلى أخذها منك بعدما قبضتها من ساعتي، وفي كل ساعة؟
قال: نعم.

قلت: فلك أن تطأ جاريةً متى شئت أخذتها أو استبرأتها، ووطئتها؟

قال: فما فرقُ بينها وبين غيرها؟

قلت: الوطء قال: فإن فيها معنى في الوطء ما هو في رجلٍ، ولا في شيءٍ من البهائم.

قلت: فبذلك المعنى فرقتهما؟

قال: فلم لم يجز له أن يسلفها؛ فإن وطئها لم يردّها وردّ مثلها؟

قلت: يجوز أن أسلفك شيئاً، ثم يكون لك أن تمنعني منه، ولم يفت قال: لا.

قلت: فكيف تجوز إن وطئها أن لا يكون لي عليها سبيل وهي غير فاتية، ولو جاز لم يصح فيه قول؟

قال: وكيف إن أجزته لا يصح فيه قول؟

قلت: لأنني إذا سلطته على إسلامها، فقد أجمت فرجها للذي سلطها؛ فإن لم يطأها حتى يأخذها السيد أجمته للسيد؛ فكان الفرج حلالاً لرجل، ثم حرم عليه بلا إخراج له من ملكه، ولا تخليكه رقةً لجارية غيره، ولا طلاق.

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: وكل فرج حل، فإنما يجرم بطلاق أو إخراج ما ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال أفتوضّحه بغير هذا مما نعرفه؟

قلت: نعم قياساً على أن السنة فرقتهما بينه قال فاذكروه.

قلت: أرايت المرأة نهيت أن تسافر إلا مع ذي رحم محرم ونهيت أن تخلو بها رجل، وليس معها ذو محرم ونهيت عن الحلال لها من التزويج إلا بولي؟
قال: نعم.

قلت: افتعرف في هذا معنى نهيت له إلا ما خلق في آدميين من الشهوة للنساء، وفي الآدميات من الشهوة للرجال فحيط في ذلك لئلا ينسب إلى المحرم منه، ثم حيط في الحلال منه لئلا ينسب إلى ترك الحظ فيه أو الذكسة؟

قال: ما فيه معنى إلا هذا أو في معناه.

يُمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقره ثيب أو رباع، ولا شاة كذلك، ولا يتميز فيقال بقره من نتاج بلد كذا؛ لأن النتاج يختلف في العظم، فلما لم يكن الجلد يقع على معرفته كما يقع على معرفة ما كان قائماً من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صغره خالفت الجلود الحيوان في هذا، وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والأصغر خير عند التجار، فيكون أمشى وأحمل ما كانت فيه الحياة فيشتري البعير بعشرين بعيراً أو أكثر كلها أعظم منه لفضل التجار للمشبي ويدرك بذلك صفته وجنسه، وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لا حياة فيها، وإنما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها، فلما لم نجد خبراً تتبعه، ولا قياساً على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجوز أن نجيز السلف فيه، والله تعالى أعلم.

ورأينا لما لم يوقف على حده فيها رددنا السلم فيه، ولم نجزه نسيئة، وذلك أن ما يبيع نسيئة لم يجوز إلا معلوماً، وهذا لا يكون معلوماً بصفة بحال.

٧٤ - باب السلف في القراطيس

قال الشافعي رحمه الله: إن كانت القراطيس - تعرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجودة ورقية وغلظ واستواء صنعة أسلف فيها على هذه الصفة، ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها، وإن كانت تختلف في قرى أو رساتيق لم يجوز حتى يقال صنعة قرية كذا أو كورة كذا أو رستاق كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجوز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها، وإن كانت لا تضبط بهذا، فلا خير في السلف فيها، ولا أحسبها بهذا إلا مضبوطة أو ضبطها أصح من ضبط الثياب أو مثله.

٧٥ - باب السلف في الخشب ذرعاً

قال الشافعي رحمه الله: من سلف في خشب الساج، فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جائز، وإن ترك من هذا شيئاً لم يجوز، وإنما أجزنا هذا لاستواء نبتته، وأن طرفه لا يقربان وسطه، ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته، وإن اختلف طرفاه تقارباً، وإذا شرط له غلظاً فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والآخر أكثر فهو متطوع بالفضل، ولزم المشتري أخذه؛ فإن جاء به ناقصاً من طول، أو ناقصاً أحد الطرفين من غلظ لم يلزمه؛ لأن هذا نقص من حقه.

قال: وكل ما استوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بادق من طرفيه وأحدهما من السمح أو تربع رأسه فأمكن

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإن أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبه لم يجوز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا شيئاً لم يجوز السلف؛ لأنه يبيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في التمر حتى يسمى جنسه.

قال: وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كذا إن كان شيئاً نسبته يوسفياً أو نجراتياً أو فارعاً أو باسمه الذي يعرف به، وإن كان غير وشي من العصب والحبرات، وما أشبهه، وصفه ثوب حبرة من عمل بلد كذا دقيق البيوت، أو متركاً مسلسلأ أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده؛ فإن اختلف عمل ذلك البلد قال: من عمل كذا للعمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه.

وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها.

وكذلك البياض والحرير والطياصة والصوف كله والإبريسم، وإذا عمل الثوب من قر أو من كتان أو من قطن وصفه، وإن لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كرسف مروي أو من كرسف خشن لم يصح، وإن كان إنما يعمل من صنف واحد ببلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع، وقال في كل ما يسلم فيه جيد أو رديء ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو الصفة التي يشترط قال: وإن سلف في وشي لم يجوز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل العدل من أهل العلم، ولا خير في أن يريه خرقة، ويتواضعانها على يد عدل بويه الوشي عليها إذا لم يكن الوشي معروفاً كما وصفت؛ لأن الخرقة قد تهلك، فلا يعرف الوشي.

٧٣ - باب السلف في الأهب والجلود

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز السلف في جلود الإبل، ولا البقر، ولا أهب الغنم، ولا جلد، ولا إهاب من رق، ولا غيره، ولا يباع إلا منظوراً إليه قال: وذلك أنه لم يجوز لنا أن نقيسه على الثياب؛ لأننا لو قسناه عليها لم يحل إلا مزدوراً مع صفته، وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال، ولو ذهبن نقيسه على ما أجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا، وذلك أننا إنما نجيز السلف في بعير من نعم بني فلان ثي أو جذع موصوف، فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب، ويقول رباع وبازل وهو في كل سن من هذه الأسنان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه، وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع، وهذا لا

قال: فأما عيدان القسي، فلا يجوزُ السلفُ فيها إلا بأمر قلما يكون فيها موجوداً، فإذا كان فيها موجوداً جازاً، وذلك أن يقول عودٌ شوحطٌ جذلٌ من نبات أرض كذا السهل منها أو الجبل أو دقيقٌ أو وسطٌ طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا، ويكونُ مستويً النبتة، وما بين الطرفين من الغلظ فكلُّ ما أمكنت فيه هذه الصفةُ منه جازاً، وما لم يمكن لم يميز، وذلك أن عيدان الأرض تختلفُ فتباينُ السهلُ والجبلُ منها يتباينُ والوسطُ والدقيقُ يتباينُ، وكلُّ ما فيه هذه الصفةُ من شريان أو نبع أو غيره من أصنافِ عيدان القسي جازاً، وقال في خوطاً أو فلقةً والفلقة أقدمُ نباتاً من الخوط والخوط الشائب، ولا خيرٌ في السلفِ في قدام النبل شوحطاً كانت أو قنا أو غير ذلك؛ لأنَّ الصفةَ لا تقعُ عليها، وإنما تفاضلُ في الثخانة وتباينُ فيها، فلا يقدرُ على ذرع ثخانتها، ولا يتقاربُ فنجزئ أقلَّ ما تقعُ عليه الثخانة كما نحيزه في الثياب.

٧٧- باب السلف في الصوف

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوزُ السلفُ في الصوف حتى يسمى صوفٌ ضانٌ بلدٌ كذا لاختلافِ أصوافِ الضان بالبلدان ويسمى لونُ الصوفِ لاختلافِ ألوانِ الأصوافِ ويسمى جيداً ونقيّاً ومغسولاً لما يعلق به ثَمَّ يثقلُ وزنه ويسمى طوالاً أو قصاراً من الصوفِ لاختلافِ قصاره وطواله، ويكونُ بوزن معلوم؛ فإن تركَ من هذا شيئاً واحداً فسدَ السلفُ فيه، وإذا جاء بأقلَّ ثَمَّ يقعُ عليه اسمُ الطول من الصوفِ وأقلُّ ما يقعُ عليه اسمُ الجودة وأقلُّ ما يقعُ عليه اسمُ البياض وأقلُّ ما يقعُ عليه اسمُ النقاء وجاء به من صوفِ ضان البلد الذي سُمي لزم المشتري قال: ولو اختلف صوفُ الإنسان والكباش، ثم كان يعرفُ بعد الجزاز لم يميز حتى يسمى صوفٌ فحول أو إناث، وإن لم يتباين، ولم يكن يتميزُ فيعرفُ بعد الجزاز فوصفه بالطول، وما وصفت جازاً السلفُ فيه، ولا يجوزُ أن يسلفَ في صوفٍ غنمٍ رجل بعينها؛ لأنها قد تلتف وتأتي الآفة على صوفها، ولا يسلفُ إلا في شيءٍ موصوفٍ مضمونٍ موجودٍ في وقته لا يخطئ، ولا يجوزُ في صوفٍ غنمٍ رجل بعينها؛ لأنَّه يخطئ ويأتي على غير الصفة، ولو كان الأجلُ فيها ساعةً من النهار؛ لأنَّ الآفة قد تأتي عليها أو على بعضها في تلك الساعة.

وكذلك كلُّ سلفٍ مضمونٍ لا خيرَ في أن يكون في شيءٍ بعينه؛ لأنَّه يخطئ، ولا خيرَ في أن يسلفَ في صوفٍ بلا صفوةٍ ويريه صوفاً، فيقول استوفيه منك على بياض هذا وتقاؤه وطوله؛ لأنَّ هذا قد يهلك، فلا يدري كيفَ صفته فيصيرُ السلفُ في شيءٍ مجهولٍ قال: وإن أسلمَ في وبر الإبل أو شعر المعزى لم يميز إلا كما وصفت في الصوفِ ويبطلُ منه ما يبطلُ منه في الصوفِ لا

الذرعُ فيه أو تدور تدوراً مستويّاً فأمكن الذرعُ فيه وشرطُ فيه ما وصفت في الساج جازاً السلفُ فيه وسمي جنسه؛ فإن كان منه جنسٌ يختلفُ، فيكونُ بعضه خيراً من بعضٍ مثلُ الدوم، فإن الخشبة منه تكونُ خيراً من الخشب مثلها للحسن لم يستغن عن أن يسمى جنسه كما لا يستغنى أن يسمى جنسُ الثياب؛ فإن تركَ تسميةَ جنسه فسدَ السلفُ فيه، وما لم يختلف أجزنا السلفُ فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال: وما كان منه طرفاه أو أحدهما أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو ثَمَّ بينهما لم يميز السلفُ فيه؛ لأنَّه حينئذٍ غيرُ موصوفٍ العرض كما لا يجوزُ أن يسلفَ في ثوبٍ موصوفٍ الطول غيرُ موصوفٍ العرض قال فعلى هذا السلفُ في الخشب الذي يباعُ ذرعاً كله وقياسه لا يجوزُ حتى تكونَ كلُّ خشبةٍ منه موصوفةً محدودةً كما وصفت، وهكذا خشبُ الموايد يوصفُ طولها وعرضها وجنسها ولونها.

قال: ولا بأس بإسلام الخشب في الخشب، ولا ربا فيما عدا الكيل والوزن من الماكول والمشروب كله والذهب والورق، وما عدا هذا، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعضٍ يدا بيد ونسيئةً سلماً وغير سلم كيف كان إذا كان معلوماً.

٧٦- باب السلم في الخشب وزناً

قال الربيع: قال الشافعي: وما صغر من الخشب لم يميز السلفُ فيه عدداً، ولا حزمًا، ولا يجوزُ حتى يسمى الجنسُ منه، فيقول ساسماً أسوداً أو أبيضاً يصفُ لونه بنسبته إلى الغلظ من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقيقاً أما إذا اشترت جملَةً.

قلت: دقاقاً أو أوساطاً أو غلاظاً وزن كذا وكذا، وأما إذا اشترته مختلفاً.

قلت: كذا وكذا رطلاً غليظاً وكذا وكذا وسطاً وكذا وكذا رقيقاً لا يجوزُ فيه غيرُ هذا؛ فإن تركت من هذا شيئاً فسدَ السلفُ وأحبُّ لو قلت سمحاً؛ فإن لم تقله فليس لك فيه عقد؛ لأنَّ العقد تمنعه السماح وهي عيبٌ فيه تنقصه، وكلُّ ما كان فيه عيبٌ ينقصه لما يراؤه لم يلزم المشتري، وهكذا كلُّ ما اشترى للتجارة على ما وصفت لك لا يجوزُ إلا مذروعاً معلوماً أو موزوناً معلوماً بما وصفت.

قال: وما اشترى منه حطباً يوقد به وصفت حطباً سمر أو سلم أو حمض أو أراك أو قرظ أو عرعر، ووصفت بالغلظ والوسط والدقة وموزوناً؛ فإن تركَ من هذا شيئاً لم يميز، ولا يجوزُ أن يسلفَ عدداً، ولا حزمًا، ولا غيرَ موصوفٍ موزونٍ بحال، ولا موزونٍ غيرَ موصوفٍ بغلظه ودقته وجنسه؛ فإن تركَ من هذا شيئاً فسدَ السلفُ.

الحديد إذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب، ولا تكون في البنيان إلا غشاً.

قال: ويصف كبرها بأن يقول ما يحمل البعير منها حجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم، وذلك أن الأحمال تختلف، وأن الحجرين يكونان على بعير، فلا يعتدلان حتى يجعل مع أحدهما حجراً صغيراً.

وكذلك ما هو أكثر من حجرين، فلا يجوز السلف في هذا إلا بوزن أو أن يشتري وهو يرى، فيكون من يسوع الجزار الذي ترى، قال: وكذلك لا يجوز السلف في الثقل والنقل حجارة صغار إلا بأن يصف صغاراً من الثقل أو حشواً أو دواخل فيعرف هذا عند أهل العلم به، ولا يجوز إلا موزوناً؛ لأنه لا يكال لتجافيه، ولا تحيط به صفة كما تحيط بالثوب والحيوان وغيره مما يباع عدداً، ولا يجوز حتى يقال صلاب، وإذا قال صلاب فليس له رخو، ولا كذا، ولا متفتت قال: ولا بأس بشراء الرخام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض وثخانة وصفاء وجوده، وإن كانت تكون لها تساريع مختلفة يتباين فضلها منها وصف تساريع، وإن لم يكن اكفى بما وصفت؛ فإن جاء بها، فاختلف فيها أربها أهل البصر؛ فإن قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والثخانة التي شرط لزمته، وإن نقص واحد من هذه لم تلزمه قال: ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم، ووزن كما وصفت في الحجارة قبله ويصفاء؛ فإن كانت له اجناس تختلف واللوان وصفه بأجناسه واللوان، قال: ولا بأس أن يشتري آتية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وثخانة وصنعة إن كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعتها، ولو وزن مع هذا كان أحب إلي، وإن ترك وزنه لم يفسده إن شاء الله تعالى، وإن كان من الأرحاء شيء يختلف بلده فتكون حجارة بلد خيراً من حجارة بلد لم يميز حتى يسمي حجارة بلد ويصفها.

وكذلك إن اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة.

٨١- باب السلف في القصّة والنورة

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في القصّة والنورة ومتاع البنيان؛ فإن كانت تختلف اختلافاً شديداً، فلا يجوز السلف فيها حتى يسمي نورة أرض كذا أو قصّة أرض كذا ويشترط جودة أو رداءة أو يشترط بياضاً أو سمرة أو أي لون كان إذا تفاضلت في اللون ويشترطها بكيل معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم، ولا خير في السلف فيها أحمالاً، ولا مكائيل؛ لأنها تختلف.

قال الشافعي: ولا بأس أن يشتريها أحمالاً ومكائيل وجزافاً

٧٨- باب السلف في الكرسف

قال الشافعي رحمه الله: لا خير في السلف في كرسف بجوزة؛ لأنه ليس مما صلاحه في أن يكون مع جوزة إنما جوزة قشرة تطرح عنه ساعة يصلح، ولا خير فيه حتى يسمي كرسف بلد كذا وكذا ويسمى جيداً أو رديئاً ويسمى أبيض نقياً أو أسمر وبوزن معلوم وأجل معلوم؛ فإن ترك من هذا شيئاً واحداً لم يميز السلف فيه، وذلك أن كرسف البلدان يختلف فليكن ويحسن ويطول شعره ويقصر ويسمى اللوانها ولا خير في السلم في كرسف أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله، ولكن يسلم في صفة مأمونة في أيدي الناس، وإن اختلف قديم الكرسف وجديده سماء قديماً أو جديداً من كرسف سنة أو ستين، وإن كان يكون نديماً سماء جافاً لا يميز فيه غير ذلك، ولو أسلم فيه منقش من حبه كان أحب إلي، ولا أرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالتوى في التمر.

٧٩- باب السلف في القز والكثان

قال الشافعي رحمه الله: وإذا ضبط القز بأن يقال قز بلد كذا، ويوصف لونه وصفاءه ونقاؤه وسلامته من العيب، ووزنه، فلا بأس بالسلف فيه، ولا خير في أن يترك من هذا شيئاً واحداً؛ فإن لم يميز فيه السلف، وإن كان لا يضبط هذا فيه لم يميز فيه السلف، وهكذا الكثان، ولا خير في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها عنده؛ لأن العين تهلك وتغير، ولا يجوز السلف في هذا، وما كان في معناه إلا بصفة تضبط، وإن اختلف طول القز والكثان فتباين طولهما سمي طولهما، وإن لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزأه إن شاء الله تعالى، وما سلف فيه كبل لم يستوف وزناً لاختلاف الوزن والكيل.

وكذلك ما سلف فيه وزناً لم يستوف كيلاً.

٨٠- باب السلف في الحجارة والأرحية وغيرها

من الحجارة

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة تفاضل بالألوان والأجناس والعظم، فلا يجوز السلف فيها حتى يسمي منها أخضر أو أبيض أو زنبيراً أو سلبانياً باسمه الذي يعرف به وينسب إلى الصلابة، وإن لا يكون فيه عرق، ولا كلا والكلا حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحيب

متجافٍ فيسدُّ المعترضُ الذي فوقه الفرجةُ التي تحته ويقع عليه فوقه غيره، فيكون من المكيا لشيءٍ فارغٌ بين الفراغ، وذلك مثلُ الرِّمَانِ والسُّفْرَجْلِ والخيارِ والبَذَنجانِ، وما أشبهه ممَّا كان في المعنى الذي وصفت، ولا يجوزُ السِّلَفُ في هذا كَيْلاً، ولو تراضى عليه المتبايعان سلفاً، وما صغر، وكان يكونُ في المكيا ل فيمتلئ به المكيا ل، ولا يتجافى التجافى بين مثل التمرِّ وأصغر منه ممَّا لا تختلف خلقته اختلافاً متبايناً مثل السَّمْسِمِ، وما أشبهه أسلم فيه كَيْلاً.

قال: وكلُّ ما وصفت لا يجوزُ السِّلَمُ فيه كَيْلاً، فلا بأس بالسِّلَمِ فيه وزناً، وإن يسمَّى كلُّ صنفٍ منه اختلف باسمه الذي يعرف به، وإن شرطَ فيه عظيماً أو صغيراً، فإذا أتى به أقلُّ ما يقع عليه اسمُ العظم، ووزنه جازٍ على المشتري فأما الصَّغيرُ فأصغره يقع عليه اسمُ الصَّغيرِ، ولا احتاجُ إلى المسألة عنه.

قال: وذلك مثلُ أن يقول: أسلمُ إليك في خربزِ خراسانيٍّ أو بطيخِ شاميٍّ أو رمانٍ إلميسيٍّ أو رمانٍ حرانيٍّ، ولا يستغني في الرمانِ عن أن يصف طعمه حلواً أو مرّاً أو حامضاً فأما البطيخ فليس في طعمه ألوانٌ، ويقول عظامٌ أو صغارٌ، ويقول في الفناء هكذا، فيقول فناءٌ نزالٌ فناءٌ مدحرجٌ وخيارٌ يصفه بالعظم والصَّغيرِ والوزن، ولا خيرٌ في أن يقول فناءٌ عظامٌ أو صغارٌ، لأنَّه لا يدري كم العظامُ والصَّغارُ منه، إلا أن يقول كذا وكذا رطلاً منه صغاراً وكذا رطلاً منه كباراً، وهكذا الدِّبَّاءُ، وما أشبهه فعلى هذا، هذا البابُ كلُّه وقياسه.

قال الشافعيُّ: ولا بأس بالسِّلَفِ في البقول كلها إذا سمِّي كلُّ جنسٍ منها، وقال هندباً أو جرجيراً أو كزائاً أو خسّاً وإي صنفٍ ما أسلف فيه منها وزناً معلوماً لا يجوزُ إلا موزوناً؛ فإن تركَ تسمية الصَّنَفِ منه أو الوزن لم يميز السِّلَفُ.

قال الشافعيُّ: وإن كان منه شيءٌ يختلف صغاره وكباره لم يميز إلا أن يسمَّى صغيراً أو كبيراً كالقنيطرِ تختلف صغاره وكباره وكالفجلِ والجزرِ، وما اختلفت صغاره وكباره في الطَّعمِ والثمنِ.

قال: وسلفُ في الجوزِ وزناً، وإن كان لا يتجافى في المكيا ل كما وصفت أسلم فيه كَيْلاً والوزنُ أحبُّ إليَّ وأصحُّ فيه قال وقصبُ السَّكَّرِ: إذا شرطَ حلُّه في وقتٍ لا ينقطع من أيدي النَّاسِ في ذلك البلدِ، فلا بأس بالسِّلَفِ فيه وزناً، ولا يجوزُ السِّلَفُ فيه وزناً حتَّى يشترطَ صفةُ القصبِ إن كان يتباينُ، وإن كان أعلاه ممَّا لا حلاوةَ فيه، ولا منفعة، فلا يتباينُ إلا أن يشترطَ أن يقطعَ أعلاه الذي هو بهذه المنزلة، وإن كان يتباينُ ويطرُحُ ما عليه من القشرِ ويقطعُ مجامعَ عروقه من أسفله قال: ولا يجوزُ أن يسلفَ فيه حزماً، ولا عدداً؛ لأنَّه لا يوقفُ على حده بذلك، وقد رآه ونظرَ إليه قال: ولا خيرٌ في أن يشتري قصباً، ولا بقلأ، ولا غيره ممَّا

في غيرِ أحوال، ولا مكاييل إذا كان المتبايع حاضراً والمتبايعان حاضرين قال: وهكذا المدرُّ لا بأس بالسِّلَفِ فيه كَيْلاً معلوماً، ولا خيرٌ فيه أحوالاً، ولا مكاييل، ولا جزافاً، ولا يجوزُ إلا بكيلٍ وصفةٍ جيِّدٍ أو رديٍّ ومدرٍّ موضع كذا؛ فإن اختلفت ألوانُ المدرِّ في ذلك الموضع، وكان لبعضها على بعض فضلٌ وصف المدرُّ أخضرٌ أو أشهبٌ أو أسود قال: وإذا وصفه جيِّداً أنت الجوده على البراءة من كلِّ ما خالفها؛ فإن كان فيه سبخٌ أو كذانٌ أو حجارةٌ أو بطحاءٌ لم يكن له؛ لأنَّ هذا يخالفُ للجوده.

وكذلك إن كانت النُّورةُ أو القصَّةُ هيَّ المسلفُ فيها لم يصلح إلا كما وصفت بصفةٍ قال: وإن كانت القصَّةُ والنُّورةُ مطيرتين لم يلزم المشتري؛ لأنَّ المطيرَ عيبٌ فيهما.

وكذلك إن قدمتَا قدماً يضرُّ بهما لم يلزم المشتري؛ لأنَّ هذا عيبٌ والمطرُ لا يكونُ فساداً للمدرِّ إذا عادَ جافاً بحاله.

٨٢- بابُ السِّلَفِ في العدد

أخبرنا الرِّبيعُ: قال: قال الشافعيُّ رحمه الله: لا يجوزُ السِّلَفُ في شيءٍ عدداً إلا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنَّه وصفته وجنسه والثياب التي تضبط بجنسها وحليتها وذرعها والخشب الذي يضبط بجنسه وصفته وذرعوه، وما كان في معناه لا يجوزُ السِّلَفُ في البطيخ، ولا الفناء، ولا الخيار، ولا الرِّمَانِ، ولا السُّفْرَجْلِ، ولا الفرسك، ولا الموز، ولا الجوز، ولا البيض أيُّ بيض كان دجاجٍ أو حمامٍ أو غيره.

وكذلك ما سواه ممَّا يتبايعه النَّاسُ عدداً غيرَ ما استثنيت، وما كان في معناه لاختلاف العدد، ولا شيءٌ يضبط من صفةٍ أو بيعٍ عددٍ، فيكونُ مجهولاً إلا أن يقدَّرَ على أن يكالَ أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن.

٨٣- بابُ السِّلَمِ في الماكولِ كَيْلاً أو وزناً

قال الشافعيُّ رحمه الله: أصلُ السِّلَفِ فيما يتبايعه النَّاسُ أصلاً، فما كان منه يصغرُ وتستوي خلقته فيحتمله المكيا ل، ولا يكونُ إذا كيلَ تجافى في المكيا ل فتكونُ الواحدةُ منه بائنةً في المكيا ل عريضةُ الأسفلِ دقيقةُ الرأسِ أو عريضةُ الأسفلِ والرَّاسِ دقيقةُ الوسط، فإذا وقعَ شيءٌ إلى جنبها منعه عرضُ أسفلها من أن يلصقَ بها، ووقعَ في المكيا ل، وما بينها وبينه متجافٍ، ثمَّ كانت الطبقةُ التي فوقه منه هكذا لم يميز أن يكالَ واستدلنا على أنَّ النَّاسَ إنما تركوا كيله لهذا المعنى، ولا يجوزُ أن يسلفَ فيه كَيْلاً، وفي نسبته بهذا المعنى ما عظم واشتدَّ فصارَ يقعُ في المكيا ل منه الشيءُ، ثمَّ يقعُ فوقه منه شيءٌ معترضاً، وما بينَ القائمِ تحته

كان وشيء لم يكن غير مضمون.

على أنه إن كان دخل في البيع، وإن لم يكن لم يدخل معه، وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في فساد؛ لأن رجلاً لو قال أبيعك شيئاً إن نبت في أرضي بكذا؛ فإن لم ينبت أو نبت قليلاً لزملك الثمن كان مفسوخاً.

وكذلك لو قال أبيعك شيئاً إن جاءني من تجارتي بكذا، وإن لم يأت لزملك الثمن قال: ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط إتماماً وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يدع له الفضل الذي له بلا ثمن أو يقض البيع قال: كما يكون إذا باعه حنطة جزافاً فانهاالت عليها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه، وما زاد في حنطته أو يرذ البيع لاختلاط ما باع بما لم يبع قال: وما أفسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه آفة تلغته في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمته، وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع لبايعه، وعلى كل مشتري شراءً فاسداً أن يرده كما أخذه أو خيراً مما أخذه وضمانه إن تلف وضمناً نقصه إن نقص في كل شيء.

٨٥- باب السلف في الشيء المصلح لغيره

قال الشافعي رحمه الله: كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما يبقى فيه، فلا يزايله بحال سوى الماء، وكان الذي يختلط به قائماً فيه، وكان مما يصلح فيه السلف وكانا غلطين لا يتميزان، فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما إذا اختلطا، فلم يتميز أحدهما من الآخر لم أدر كم قبضت من هذا، وهذا؟ فكنت قد أسلفت في شيء مجهول، وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرتال سويق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز، ولا اللوز إذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المتبايع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز، فلما كان هكذا كان بيعاً مجهولاً، وهكذا إن أسلم إليه في سويق ملتوت مكيل؛ لأنني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد كيله بالثلاث، ولو كان لا يزيد كان فاسداً من قبل أنني ابتعت سويقاً وزيتاً والزيت مجهول، وإن كان السويق معروفاً.

قال الشافعي: في أكثر من هذا المعنى الأولى أن لا يجوز إن أسلم إليك في فالودج، ولو قلت ظاهر الحلاوة أو ظاهر الدسم لم يجز؛ لأنني لا أعرف قدر النشاستج من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره، ولا أعرف حلاوته أمن عسل نحل كان أو غيره، ولا من أي عسل.

وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف السويق الكثير الثلاث كان كما يخالط صاحبه، فلا يتميز غير معروف، وفي هذا

يشبهه بأن يقول: اشتري منك زرع كذا وكذا فدانا، ولا كذا وكذا حتماً من بقل إلى وقت كذا وكذا؛ لأن زرع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسن ويقبح وأفسدانه لاختلافه في القلة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكيل، ولا موزون، ولا معروف القلة والكثرة، ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظوراً إليه.

وكذلك القصب والقرط، وكل ما أثبتت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزناً أو كلاً بصفة مضمونة لا من أرض بعينها؛ فإن أسلف فيه من أرض بعينها فالسلف فيه متقضى.

قال: وكذلك لا يجوز في قصب، ولا قرط، ولا قصيل، ولا غيره مجز، ولا أحمال، ولا يجوز فيه إلا موزوناً موصفاً. وكذلك التين وغيره لا يجوز إلا مكياً أو موزوناً، ومن جنس معروف إذا اختلفت أجناسه؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف فيه، والله أعلم.

٨٤- باب بيع القصب والقرط

١٣٠١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في القصب لا يباع إلا جزء أو قال صورة.

قال الشافعي:

وبهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط إلا جزء واحدة عند بلوغ الجزاز ويأخذ صاحبه في جزاره عند ابتاعه، فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاره فيه من يومه.

قال الشافعي: فإن اشتراه ثابتاً على أن يدعه إتماماً ليطول أو يغلط أو غير ذلك؛ فكان يزيد في تلك الأيام، فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ؛ لأن أصله للبائع وفرعه الظاهر للمشتري، فإذا كان يطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم تقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتري وأخذت من البائع ما لم يبيع، ثم أعطيته منه شيئاً مجهولاً لا يرى بعين، ولا يضبط بصفة، ولا يتميز فيعرف ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه.

قال: ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه يمكن له مدة يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخاً إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كما لو اشترى حنطة جزافاً وشرط له أنها إن انهاالت عليها حنطة له فهي داخلة في البيع فانهاالت عليها حنطة للبائع لم ينعها انفسخ البيع فيها؛ لأن ما اشترى لا يتميز، ولا يعرف قدره مما لم يشتري فيعطى ما اشترى وينع ما لم يشتري، وهو في هذا كله بائع شيء قد

الثياب جاز، وإن أسلفه في غزل موصوفٍ على أن يعمل له ثوباً لم يجز من قبل أن صفة الغزل لا تعرف في الثوب، ولا تعرف حصة الغزل من حصة العمل، وإذا كان الثوب موصوفاً عرفت صفته.

قال: وكل ما أسلم فيه، وكان يصلح بشيء منه لا بغيره فشرطه مصلحاً، فلا بأس به كما يسلم إليه في ثوب وشيء أو مسير أو غيرهما من صيغ الغزل، وذلك أن الصبغ فيه كاصل لون الثوب في السمرة واللبايض، وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة، ولا صفافية، ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق بالتأت، ولا يعرف لونهما، وقد يشتريان عليه، ولا طعمهما وأكثر ما يشتريان عليه، ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب موصوفٍ على أن يصبغه مضرراً من قبل أنه لا يوقف على حد التصريح، وأن من الثياب ما يأخذ من التصريح أكثر مما يأخذ مثله في الذرع، وأن الصنفة وقعت على شيئين متفرقين أحدهما ثوب والآخر صبغ، فكان الثوب، وإن عرف مصبوغاً بجنسه قد عرفه فالصبغ غير معروف قدره وهو مشتري، ولا خير في مشتري إلى أجل غير معروف، وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب؛ لأن الصبغ زينة له، وأنه لم يشتري الثوب إلا، وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من التسج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته، فإذا كان هكذا جاز، وإذا كان الثوب مشتري بلا صبغ، ثم أدخل الصبغ قبل أن يستوفي الثوب ويعرف الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب، ولا قدر الصبغ.

قال الشافعي: ولا بأس أن يسلفه في ثوب موصوفٍ يوقيه إياه مقصوراً قصارة معروفة أو مغسولاً غسلاً نقياً من دقيقه الذي ينسج به، ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعدما ينهكه وقبل، فلا يوقف على حد هذا، ولا خير في أن يسلم في حنطة مبلولة؛ لأن الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة، وقد تغير الحنطة حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها يابسة، ولا خير في السلف في جمر مطري، ولو وصف وزن للتطرية؛ لأنه لا يقدر على أن يزن التطرية فيخلص وزنها من وزن العود، ولا يضبط؛ لأنه قد يدخله الغير بما يمنع له الدلالة التطرية له على جودة العود.

وكذلك لا خير في السلف في الغالية، ولا شيء من الأدهان التي فيها الأتقال؛ لأنه لا يوقف على صفته، ولا قدر ما يدخل فيه، ولا يتميز ما يدخل فيه.

قال: ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل أن ينش شيء وزناً وأكره منشوشاً؛ لأنه لا يعرف قدر النش منه، ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف على حد الريح قال

المعنى لو أسلم إليه في أرطال حيس؛ لأنه لا يعرف قدر التمر من الأقطر والسمن.

قال: وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالأبزار والملح والخل، وفي مثله الدجاج المحشو بالدقيق والأبزار أو الدقيق وحده أو غيره؛ لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الأبزار، ولا الدجاج من الحشو لاختلاف أجوافها والحشو فيها، ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجز؛ لأنه إن ضبط وزن الجملة لم يضبط وزن ما يدخله، ولا كيله.

قال: وفيه معنى يفسده سوى هذا، وذلك أنه إذا اشترط نشاستاً جيداً أو عسلأ جيداً لم يعرف جودة النشاستج معمولاً، ولا العسل معمولاً لقلب النار له واختلاط أحدهما بالآخر، فلا يوقف على حد أنه من شرطه هو أم لا.

قال: ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو مطبوخ لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن يسلف في اللحم إلا موصوفاً بسمانة، وقد تخفى مشوياً إذا لم تكن سمانة فاخرة، وقد يكون أعجف، فلا يخلص أعجفه من سمينه، ولا منقيه من سمينه إذا تقارب، وإذا كان مطبوخاً فهو أبعد أن يعرف أبداً سمينه؛ لأنه قد يطرح أعجفه مع سمينه، ويكون مواضع من سمينه لا يكون فيها شحم، وإذا كان موضع مقطوع من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومنقيه وأعجفه فكل ما اتصل به منه مثله.

قال: ولا خير في أن يسلم في عين على أنها تدفع إليه مغيرة بحال؛ لأنه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كيلها أو لم يختلف، وذلك مثل أن يسلفه في صاع حنطة على أن يوقيه إياها دقيقاً اشترط كيل الدقيق أو لم يشترطه، وذلك أنه إذا وصف جنساً من حنطة وجودة فصارت دقيقاً أشكل الدقيق من معنيين: أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة فتطحن حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي، ولا يخلص هذا، والآخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق؛ لأنه قد يكثر إذا طحن ويقل، وأن المشتري لم يستوف كيل الحنطة، وإنما يقبل فيه قول البائع.

قال: وقد يفسده غيرنا من وجه آخر من أن يقول لطحنه إجارة لها قيمة لم تسم في أصل السلف، فإذا كانت له إجارة فليس يعرف ثمن الحنطة من قيمة الإجارة، فيكون سلفاً مجهولاً.

قال الشافعي: وهذا وجه آخر يجده من أفسده فيه مذهباً، والله تعالى أعلم.

قال: وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف؛ لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه فيها عملاً بحال إنما ضمن له دقيقاً موصوفاً.

وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع يوصف به

وأكرهه في كلِّ دهنٍ طَيِّبٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى.

مستهلك فيهِ والنَّارُ شَيْءٌ لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا قَائِمٌ فِيهِ إِنَّمَا لَهَا فِيهِ أَثَرٌ صَلَاحٌ، وَإِنَّمَا بَاعَهُ بِصَفْوَةٍ، وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَتَنَاجَى مِنْهُ لَبْناً عَلَى أَنْ يَطْبُخَهُ فَيُوقِيهِ إِيَّاهُ آجِراً، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَدْرَ مَا يَذْهَبُ فِي طَبْخِهِ مِنَ الْخَطْبِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَتْلَهَوْجُ وَيُفْسَدُ؛ فَإِنْ أَبْطَلْنَاهُ عَلَى الْمُشْتَرِي كُنَّا، قَدْ أَبْطَلْنَا شَيْئاً اسْتَوْجِبَهُ، وَإِنْ الزَّمَنَاهُ إِيَّاهُ الزَّمَنَاهُ بِغَيْرِ مَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ.

٨٦ - بابُ السِّلْفِ يَحِلُّ فَيَأْخُذُ الْمُسْلَفُ بَعْضَ

رَأْسِ مَالِهِ وَبَعْضَ سَلْفِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ سَلَفَ ذَهَباً فِي طَعَامٍ مُؤَصَّوْفٍ فَحَلَّ السِّلْفُ قَائِماً لَهُ طَعَامٌ فِي ذِمَّةِ بَائِعِهِ؛ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِهِ كُلَّهُ حَتَّى يُوقِيَهُ إِيَّاهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ كَمَا يَتَرَكُ سَائِرُ حَقُوقِهِ إِذَا شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ بَعْضَهُ وَأَنْظَرَهُ بَعْضَ، وَإِنْ شَاءَ أَقَالَهُ مِنْهُ كُلَّهُ، وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يُقْبِلَهُ مِنْ كُلِّهِ إِذَا اجْتَمَعَ عَلَى الْإِقَالَةِ كَانَ لَهُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ يُقْبِلَهُ مِنْ بَعْضِهِ، فَيَكُونُ مَا أَقَالَهُ مِنْهُ كَمَا لَمْ يَتَبَايَعَا فِيهِ، وَمَا لَمْ يُقْبِلْهُ مِنْهُ كَمَا كَانَ لَازِماً لَهُ بِصَفْوَةٍ؛ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ السِّلْفِ فِي هَذَا وَبَيْنَ طَعَامٍ لَهُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ السِّلْفِ، وَقَالَ: وَلَكِنْ إِنْ حَلَّ لَهُ طَعَامٌ، فَقَالَ أُعْطِيكَ مَكَانَ مَا لَكَ مِنَ الطَّعَامِ عَلَيَّ طَعَاماً غَيْرَهُ أَوْ عَرَضاً مِنَ الْعُرُوضِ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ ابْتَنَعَ طَعَاماً، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَإِنَّمَا لِهَذَا الْمُسْلَفِ طَعَامٌ، فَإِذَا أَخَذَ غَيْرَهُ بِهِ، فَقَدْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، وَإِذَا أَقَالَهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ بَعْضِهِ فَإِلْقَالَةُ لَيْسَتْ بِبَيْعٍ إِنَّمَا هِيَ نَقْضُ بَيْعٍ تَرَاضِيَا بِنَقْضِ الْعَقْدَةِ الْأُولَى الَّتِي وَجِبَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِجَّةُ فِي هَذَا؟ فَالْقِيَاسُ لِمَعْقُولٍ مَكْتَفَى بِهِ فِيهِ؛ فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ فِيهِ أَثَرٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قِيلَ: رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ عَطَاءٍ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ.

١٣٠٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً كَانَ لَا يَرَى بَأْساً أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ مَالِهِ مِنْهُ أَوْ يُنْظَرَهُ أَوْ يَأْخُذَ بَعْضَ السِّلْفَةِ وَيُنْظَرَهُ بِمَا بَقِيَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٤٢٠/٤)]

١٣٠٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أَسْلَفْتُ دِينَاراً فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَحَلَّتْ أَفْرَاقُ مِنْهُ إِنْ شِئْتُ خَمْسَةَ أَفْرَاقٍ وَأَكْتُبُ بِنَصْفِ الدِّينَارِ عَلَيْهِ دِينَاراً؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَلَفَ فِي دَهْنٍ طَيِّبٍ أَوْ ثَوْبٍ طَيِّبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ الطَّيِّبِ كَمَا لَا يَوْقِفُ عَلَى الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا تَمَّا ذَكَرْتُ فِيهِ أَنَّ أَهْلَ الْبُلْدَانِ تَفَاضَلُوا فِي بَقَاءِ طَيِّبِ الرِّيحِ عَلَى الْمَاءِ وَالْعَرَقِ وَالْقَدَمِ فِي الْخَنَوعِ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ شَرَطَ دَهْنٌ بَلَدٍ كَانَ قَدْ نَسَبَهُ، فَلَا يَخْلُصُ كَمَا تَخْلُصُ الثِّيَابُ فَتَعْرِفُ بِلِدَانِهَا الْمَجْسِيَةِ وَاللُّوْنُ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَفَ فِي طُسْتٍ أَوْ تَوْرٍ مِنْ نَحَاسٍ أَحْمَرٍ أَوْ أَيْضُفٍ أَوْ شَبِّهِ أَوْ رَصَاصٍ أَوْ حَدِيدٍ وَيَشْرُطُهُ بِسَعَةٍ مَعْرُوفَةٍ وَمَضْرُوباً أَوْ مَفْرَعاً وَبِصَنْعَةٍ مَعْرُوفَةٍ وَيُصَفِّهِ بِالثَّخَانَةِ أَوْ الرِّقَّةِ وَيَضْرِبُ لَهُ أَجْلاً كَهَوِّ فِي الثِّيَابِ، وَإِذَا جَاءَ بِهِ عَلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّفَةِ وَالشَّرْطُ لَزِمَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهُ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ كُلُّ إِنَاءٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ضَبَطَتْ صِفَتُهُ فَهَوَّ كَالطُّسْتِ وَالْقَمَقَمِ قَالَ: وَلَوْ كَانَ يَضْبُطُ أَنْ يَكُونَ مَعَ شَرْطِ السَّعَةِ وَزَنْ كَانَ أَصَحُّ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ وَزناً صَحَّ إِذَا اشْتَرَطَ سَعَةً كَمَا يَصَحُّ أَنْ يَتَنَاجَى ثَوْباً بِصَنْعَةٍ وَشَيْءٍ وَغَيْرِهِ بِصَفْوَةٍ وَسَعَةٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ لَمَنَّهُ، وَهَذَا شَرَاءُ صَفْوَةٍ مَضْمُونَةٍ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ لَمَنَّمَا وَتَكُونُ عَلَى مَا وَصَفْتُ.

قَالَ: وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَعْمَلَ لَهُ طُسْتاً مِنْ نَحَاسٍ وَحَدِيدٍ أَوْ نَحَاسٍ وَرَصَاصٍ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَخْلُصَانِ فَيَعْرِفُ قَدْرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ هَذَا كَالصَّنْعِ فِي الثَّوْبِ؛ لِأَنَّ الصَّنْعَ فِي ثَوْبِهِ زِينَةٌ لَا يَغْيِرُهُ أَنْ تَضْبُطَ صِفَتُهُ، وَهَذَا زِيَادَةٌ فِي نَفْسِ الشَّيْءِ الْمَصْنُوعِ قَالَ: وَهَكَذَا كُلُّ مَا اسْتَصْنَعَ، وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي قَلَنْسُوَةٍ مَحْشُوءَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَضْبُطُ وَزْنَ حَشْوِهَا، وَلَا صِفَتَهُ، وَلَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ بَطَانَتِهَا، وَلَا تَشْتَرِي هَذِهِ إِلَّا يَدَا يَبِيٍّ، وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي خَفَيْنَ، وَلَا نَعْلَيْنِ مَخْرُوزَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا لَا يَوْصَفَانِ بِطَوْلِ، وَلَا عَرْضٍ، وَلَا تَضْبُطُ جُلُودُهُمَا، وَلَا مَا يَدْخُلُ فِيهِمَا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَتَنَاجَى النَّعْلَيْنِ وَالشَّرَاكِينِ وَيَسْتَأْجِرَ عَلَى الْخَدْوِ، وَعَلَى خِرَازِ الْخَفَيْنِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَاجَى مِنْهُ صَحَافاً أَوْ قَدَاحاً مِنْ نَحْوِ مَعْرُوفٍ وَيُصَفِّهِ مَعْرُوفَةً، وَقَدْرَ مَعْرُوفٍ مِنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْعَمِيقِ وَالضَّيِّقِ وَيَشْرُطُ أَيَّ عَمَلٍ، وَلَا بَأْسَ إِنْ كَانَتْ مِنْ قَوَارِيرَ وَيَشْرُطُ جِنْسَ قَوَارِيرِهَا وَرَقَّتْهُ وَثَخَانَتُهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْقَوَارِيرُ بَوِزِنَ مَعَ الصَّفْوَةِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ وَأَصَحُّ لِلْمُسْلَفِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا عَمِلَ، فَلَمْ يَخْلُطْ بِغَيْرِهِ وَالَّذِي يَخْلُطُ بِغَيْرِهِ النَّبْلُ فِيهَا رِيَشٌ وَنَصَالٌ وَعَقَبٌ وَرُومَةٌ وَالنَّصَالُ لَا يَوْقِفُ عَلَى حَدِّ فَكْرِهِ السِّلْفُ فِيهِ، وَلَا أَجِيزُهُ قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَاجَى آجِراً بِطَوْلِ وَعَرْضٍ وَثَخَانَةٍ وَيَشْرُطُ مِنْ طِينٍ مَعْرُوفٍ وَثَخَانَةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَلَوْ شَرَطَ مَوْزُوناً كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ تَرَكَهُ، فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ بَيْعُ صَفْوَةٍ، وَلَيْسَ يَخْلُطُ بِالطِّينِ غَيْرُهُ تَمَّا يَكُونُ الطِّينُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ الْقَدْرَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ يَخْلُطُهُ الْمَاءُ وَالْمَاءُ

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢١/٤)]

٨٧- بابُ صرفِ السِّلْفِ إلى غيره

١٣٠٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: رُوِيَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا قَالَا مَنْ سَلَفَ فِي بَيْعٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ. [أخرجه أبو داود (٣٤٦٨)، ابن ماجه (٢٢٨٣)]

قال: وَهَذَا كَمَا رُوِيَ عَنْهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنْ لَا يَبِيعُ شَيْءٌ ابْتِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ قَوْلَنَا فِي كُلِّ بَيْعٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ حَتَّى يُسْتَوْفَى.

١٣٠٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ سِلْعَةً غَائِبَةً وَتَقَدَّرَ ثَمَنُهَا، فَلَمَّا رَأَاهَا لَمْ يَرْضَهَا فَأَرَادَ أَنْ يُحَوِّلَهَا يَبِيعُهَا فِي سِلْعَةٍ غَيْرِهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْهُ الثَّمَنَ: قَالَ: لَا يَصْلُحُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢٠/٤)]

قال: كَأَنَّهُ جَاءَهَا بِهَا عَلَى غَيْرِ الصُّفَةِ وَتَحْوِيلُهَا يَبِيعُهَا فِي سِلْعَةٍ غَيْرِهَا يَبِيعُ لِلْسِّلْعَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ.

قال: وَلَوْ سَلَفَ رَجُلٌ رَجُلًا دَرَاهِمَ فِي مِائَةِ صَاعِ حَنْطَةٍ وَأَسْلَفَهُ صَاحِبُهُ دَرَاهِمَ فِي مِائَةِ صَاعِ حَنْطَةٍ وَصَفَةُ الْحَنْطَتَيْنِ وَاحِدَةٌ، وَمَحْلُهُمَا وَاحِدٌ أَوْ خِلْفٌ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَاسًا، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِائَةُ صَاعِ بِتِلْكَ الصُّفَةِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَلَا يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قِصَاصًا مِنَ الْآخَرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَلُوحَظَ لَوْ جُعِلَتِ الْحَنْطَةُ بِالْحَنْطَةِ قِصَاصًا كَانَ يَبِيعُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ وَيَبِيعُ الدَّرَاهِمَ بِالدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّ دَفْعَهُمَا فِي يَوْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ نَسِيتُهُ، وَمَنْ أَسْلَفَ فِي طَعَامٍ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَحَلَّ السِّلْفُ، فَقَالَ الَّذِي لَهُ السِّلْفُ: كُلْ طَعَامِي زَنَّهُ وَأَعِزَّهُ عِنْدَكَ حَتَّى آتِيكَ فَانْقُلْهُ، ففَعَلَ فَسَرَقَ الطَّعَامَ فَهُوَ مِنْ ضِمَانِ الْبَائِعِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا قَبْضًا مِنْ رَبِّ الطَّعَامِ، وَلَوْ كَالِهَ الْبَائِعِ لِلْمُسْتَرِي بِأَمْرِهِ حَتَّى يَقْبِضَ أَوْ يَقْبِضَهُ وَكَيْلٌ لَهُ فَيُرَى الْبَائِعُ مِنْ ضِمَانِهِ حِينَئِذٍ.

٨٨- بابُ الْخِيَارِ فِي السِّلْفِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا يَجُوزُ الْخِيَارُ فِي السِّلْفِ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ ابْتِاعَ مِنْكَ مِائَةَ دِينَارٍ أَنْتَدِكُمَا مِائَةَ صَاعٍ تَمَرًا إِلَى شَهْرٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ بَعْدَ تَفَرُّقِنَا مِنْ مَقَامِنَا الَّذِي تَبَايَعْنَا فِيهِ أَوْ أَنْتَ بِالْخِيَارِ أَوْ كِلَانَا بِالْخِيَارِ لَمْ يَجِزْ فِيهِ الْبَيْعُ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْشَارَطَا الْخِيَارَ ثَلَاثًا فِي بُيُوعِ الْأَعْيَانِ.

قال الشَّافِعِيُّ: لِأَنَّهُ إِذَا أَقَالَهُ مِنْهُ فَلَهُ عَلَيْهِ رَأْسُ مَا أَقَالَهُ مِنْهُ وَسِوَاهُ أَنْتَدَكَهُ أَوْ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مَالٌ حَالًا جَازَ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَأَنْ يَنْظُرَهُ بِهِ مَتَى شَاءَ.

١٣٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَاسًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُ رَأْسِ مَالِهِ وَبَعْضًا طَعَامًا أَوْ يَأْخُذَ بَعْضًا طَعَامًا وَيَكْتُبَ مَا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤١٢٣)]

١٣٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْضَهُ طَعَامًا وَبَعْضَهُ دَنَانِيرًا. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٠٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧/٦)]

١٣٠٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ رَجُلٌ أَسْلَفَ بَرًّا فِي طَعَامٍ فَدَعَا إِلَى ثَمَنِ الْبَرِّ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: لَا إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ أَوْ بَرًّا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢٠/٤-٤٢١)]

قال الشَّافِعِيُّ: قَوْلُ عَطَاءٍ فِي الْبَرِّ أَنْ لَا يَبِيعَ الْبَرُّ أَيْضًا حَتَّى يَسْتَوْفَى فَكَأَنَّهُ يَذْهَبُ مِنْهُ مَذْهَبُ الطَّعَامِ.

١٣٠٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ طَعَامٌ أَسْلَفْتُ فِيهِ فَحَلَّ فِدْعَانِي إِلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ فَرَّقَ بَفَرْقٍ لَيْسَ لِلَّذِي يُعْطِينِي عَلَى الَّذِي كَانَ لِي عَلَيْهِ فَضْلٌ قَالَ: لَا بَاسًا بِذَلِكَ لَيْسَ ذَلِكَ يَبِيعُ إِنَّمَا ذَلِكَ قِصَاصٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢١/٤)]

قال الشَّافِعِيُّ: هَذَا كَمَا قَالَ عَطَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - . وَذَلِكَ أَنَّهُ سَلَفَهُ فِي صِفَةٍ لَيْسَتْ بِعَيْنٍ، فَإِذَا جَاءَهُ بِصِفَتِهِ، فَإِنَّمَا قِصَاصُ حَقِّهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ: وَلَوْ أَسْلَفَهُ فِي بَرٍّ الشَّامِ فَأَخَذَ مِنْهُ بَرًّا غَيْرَهُ، فَلَا بَاسَ بِهِ، وَهَذَا كَتَجَاوَزُهُ فِي ذَهَبِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ سَعِيدُ: قَالَ: وَلَكِنْ لَوْ حَلَّتْ لَهُ مِائَةُ فَرَقٍ اشْتَرَاهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ لَمْ يَجِزْ، وَلَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا إِقَالَتُهُ، فَإِذَا أَقَالَهُ صَارَ لَهُ عَلَيْهِ رَأْسُ مَالِهِ، فَإِذَا بَرَّ مِنَ الطَّعَامِ، وَصَارَتْ لَهُ عَلَيْهِ ذَهَبٌ تَبَايَعَا بَعْدَ بِالذَّهَبِ مَا شَاءَ أَوْ تَقَابُضًا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ عَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ.

[٤١٩/٤]

قال الشافعي: وإن جاء به على غاية من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم المشتري؛ لأن الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له إلا في موضع ساءف لك منه إن شاء الله - تعالى - .

٩٠- باب اختلاف المتبايعين بالسلف إذا رآه

المسلّف

قال الشافعي رحمه الله: لو أن رجلاً سلف رجلاً ذهباً في طعام موصوف خطف أو زبيب أو تمر أو شعير أو غيره؛ فكان أسلفه في صنف من التمر رديء فأنه بخير من الرديء أو جيّد فأنه بخير مما يلزمه اسم الجيّد بعد أن لا يخرج من جنس ما سلفه فيه إن كان عجوة أو صيحاناً أو غيره لزم المسلّف أن يأخذه؛ لأن الرديء لا يغني غناء إلا أغناه الجيّد، وكان فيه فضل عنه.

وكذلك إذا ألزمناه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاه أعلى منها فالأعلى يغني أكثر من غناء الأسفل، فقد أعطي خيراً مما لزمه، ولم يخرج له مما يلزمه اسم الجيّد، فيكون أخرجه من شرطه إلى غير شرطه، فإذا فارق الاسم أو الجنس لم يجبر عليه، وكان خيراً في تركه وقبضه.

قال الشافعي: وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كيله قال وبيان هذا القول أنه لو أسلفه في عجوة فأعطاه بردياً، وهو خير منها أضعافاً لم أجبره على أخذه؛ لأنه غير الجنس الذي أسلفه فيه قد يراد العجوة لأمر لا يصلح له البردي، وهكذا الطعام كله إذا اختلفت أجناسه؛ لأن هذا أعطاه غير شرطه، ولو كان خيراً منه.

قال الشافعي: وهكذا العسل، ولا يستغنى في العسل عن أن يصفه ببياض أو صفرة أو خضرة؛ لأنه يتباين في ألوانه في القيمة، وهكذا كل ما له لون يتباين به ما خالف لونه من حيوان وغيره.

قال: ولو سلف رجل رجلاً عرضاً في فضة بيضاء جيّدة فجاء بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو سلفه عرضاً في ذهب أحمر جيّد فجاء بذهب أحمر أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجودة لزمه، وكذا لو سلفه في صنف أحمر جيّد فجاء بأحمر أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجودة لزمه.

ولكن لو سلفه في صنف أحمر فأعطاه أبيض والأبيض يصلح لما لا يصلح له الأحمر لم يلزمه إذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين، ولا يصلح له الآخر لم يلزمه المشتري إلا

وكذلك لو قال ابتاع منك مائة صاع تمرًا بمائة دينار على أنني بالخيار يوماً إن رضيت أعطيتك الدنانير، وإن لم أرض فالبيع بيني وبينك مفسوخ لم يجز؛ لأن هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز إلا بأن يقبض صاحبه ثمنه قبل أن يفرق؛ لأن قبضه ما سلف فيه قبض ملك، وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك، ولا يجوز أن يكون الخيار لواحد منهما؛ لأنه إن كان للمشتري، فلم يملك البائع ما دفع إليه، وإن كان للبائع، فلم يملكه البائع ما باعه؛ لأنه عسى أن يتفع بماله، ثم يردّه إليه، فلا يجوز البيع فيه إلا مقطوعاً بلا خيار.

وكذلك لا يجوز أن يسلف رجل رجلاً مائة دينار على أن يدفع إليه مائة صاع موصوف إلى أجل كذا، فإذا حلّ الأجل فالذي عليه الطعام بالخيار أن يعطه ما أسلفه أو يردّ إليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعاً بينهما، ولا يجوز أن يقول: فإن حبستني عن رأس مالي فلي زيادة كذا.

فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فيهما واحداً معروفاً.

٨٩- باب ما يجب للمسلّف على المسلّف من

شرطه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أحضر المسلّف السلعة التي أسلف؛ فكانت طعاماً، فاختلفا فيه دعا له أهل العلم به؛ فإن كان شرط المشتري طعاماً جيّداً جديداً قيل هذا جيّد جديد؟ فإن قالوا نعم.

قيل ويقع عليه اسم الجودة؟ فإن قالوا نعم لزم المسلّف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها ويرأ المسلّف ويلزم المسلّف أخذه.

وهكذا هذا في الثياب يقال: هذا ثوب من وشي صناعة والوشي الذي يقال له يوسف ويطول كذا ويعرض كذا ودقيق أو صفيق أو جيّد أو هما ويقع عليه اسم الجودة؟ فإذا قالوا نعم فأقل ما يقع عليه اسم الجودة يبرأ منه الذي سلف فيه ويلزم المسلّف ويقال في الدقيق من الثياب، وكل شيء هكذا إذا ألزمه في كل صنف منه صفة وجودة فادنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة يبرئه منه.

وكذلك إن شرطه رديئاً فالرديء يلزمه.

١٣١٠- قال الشافعي: أخبرنا سعيّد بن سالم القداح،

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إذا أسلفت قايلاً إذا حلّ حَقُّك بالذي سلفت فيه كما اشترطت ونفذت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وتبعك. [أخرجه البيهقي في "المعرفة"

ما يلزمه اسم الصفة.

وكذلك إذا اختلفا فيما يتباين فيه الأثمان بالألوان لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه بصفة ما سلف فيه فأما ما لا يتباين فيه بالألوان مما لا يصلح له المشتري، فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر، ولا أكثر ثمنًا، وإنما يفترقان لاسميه، فلا انظر فيه إلى الألوان.

٩١- باب ما يلزم في السلف لما يخالف الصفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو سلفه في ثوب مروي ثخين فجاء برقيق أكثر ثمنًا من ثخين لم يلزمه إياه؛ لأن الثخين يدفع أكثر مما يدفع الرقيق وربما كان أكثر بقاء من الرقيق؛ ولأنه مخالف لصفته خارج منها قال: وكذلك لو سلفه في عبد بصفة، وقال رضي فجاء بأكثر من صفته إلا أنه غير رضي، لم يلزمه إياه؛ لمبايئته من أنه ليس بوضي وخروجه من الصفة.

وكذلك لو سلفه في عبد بصفة، فقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضي ليس بشديد الخلق أكثر منه ثمنًا لم يلزمه؛ لأن الشديد يعني غير غناء الوضي وللوضي ثمن أكثر منه، ولا يلزمه أبدًا خيرًا من شرطه حتى يكون متظماً لصفته زائداً عليها.

فأما إذا زاد عليها في القيمة، وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا خارجاً منها بالصفة، فلا يلزمه إلا ما شرط فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

٩٢- باب ما يجوز فيه السلف، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله، ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة؛ لأن الآفة قد تصيبها في الوقت الذي يحل فيه السلف، فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها؛ لأن البيع، وقع عليها، ويكون قد انتفع بماله في أمر لا يلزمه والبيع ضربان لا ثالث لهما بيع عين إلى غير أجل وبيع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون مضمونة على البائع، فإذا باعه صفة من عرض بحال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال: وإذا كان خارجاً من البيوع التي اجزت كان بيع ما لا يعرف أولى أن يبطل.

قال الشافعي: وهكذا ثمر حائط رجل بعينه وتناج رجل بعينه، وقرية بعينها غير مأمونة ونسل ماشية بعينها، فإذا شرط المسلف من ذلك ما يكون مأموناً أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز، وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجوز.

قال: وهكذا لو أسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفة لم يجوز، وإن أخذ في كيله وحلبه من ساعته؛ لأن

الآفة قد تأتي عليه قبل أن يفرغ من جميع ما أسلف فيه، ولا نجيز في شيء من هذا إلا كما وصفت لك في أن يكون بيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها إن هلك انتقص البيع أو بيع صفة مأمونة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله.

فأما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد. قال الشافعي: وإن أسلف سلفاً فاسداً، وقبضه رده، وإن استهلكه رده مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

٩٣- باب اختلاف المسلف والمسلّف في السلم

قال الشافعي رحمه الله، ولو اختلفت المسلف والمسلّف في السلم، فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي صاع حنطة، وقال البائع أسلفتي مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ما باعه بالمائة التي قبض منه إلا مائة صاع، فإذا حلف قيل للمشتري إن شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها، وإن شئت فاحلف ما ابتعت منه مائة صاع، وقد كان يبيع مائتي صاع؛ لأنه مدّع عليك أنه ملك عليك المائة الدينار بالمائة الصاع وأنت متكرّر؟ فإن حلف تفاسخا البيع.

قال الشافعي: وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه، فقال: أسلفتك مائتي دينار في مائة صاع قمراً، وقال: بل أسلفتي في مائة صاع ذرة أو قال أسلفتك في مائة صاع بردياً، وقال: بل أسلفتي في مائة صاع عجوة أو قال أسلفتك في سلعة موصوفة، وقال الآخر بل أسلفتي في سلعة غير موصوفة كان القول فيه كما وصفت لك يحلف البائع، ثم يخيّر البائع بين أن يأخذ بما أقر له البائع بلا يمين أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع، ويتفاسخان.

قال الربيع: إن أخذه البائع، وقد ناكه البائع؛ فإن أقر البائع، ثم قال البائع: حلّ له أن يأخذها، وإلا، فلا يحلّ له إذا أنكره، والسلف ينفسخ بعد أن يتصالحا.

قال الشافعي: وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الأجل، فقال المسلف هو إلى سنة، وقال البائع هو إلى سنتين حلف البائع وخيّر المشتري؛ فإن رضي، وإلا حلف وتفاسخا؛ فإن كان الثمن في هذا كله دنائراً أو دراهم رده مثلاً أو طعاماً رده مثله؛ فإن لم يوجد رده قيمته.

وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة، ولا موزونة، ففادت رده قيمتها قال: وهكذا القول في بيع الأعيان إذا اختلفا في الثمن أو في الأجل أو اختلفا في السلعة المبيعة، فقال البائع بعثك عبداً بالقبض واستهلك العبد، وقال المشتري اشترته منك بخمسائة، وقد هلك العبد تحالفاً وروى قيمة العبد، وإن كانت أقل

من الخمسمائة أو أكثر من ألف.

قال الشافعي: وهكذا كل ما اختلفا فيه من كيل وجودة وأجل قال: ولو تصادقا على البيع والأجل، فقال البائع لم يمض من الأجل شيء أو قال مضى منه شيء يسير، وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه إلا شيء يسير كان القول قول البائع مع يمينه، وعلى المشتري البيّنة.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يفسخ بيعهما في هذا من قبل تصادقهما على الثمن والمشتري والأجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد، فيقول المشتري اشتريت إلى شهر، ويقول البائع بعثك إلى شهرين، فإنهما يتحالفان، ويتزادان من قبل اختلافهما فيما يفسخ العقدة والأولان لم يختلفا.

قال الشافعي: وكرجل استأجر رجلاً سنة بعشرة دنانير، فقال الأجير: قد مضت، وقال المستأجر: لم تمض فالحق قول المستأجر، وعلى الأجير البيّنة؛ لأنه مقر بشيء يدعي المخرج منه.

٩٤ - باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة

غائبة

قال الشافعي: رحمه الله، ولو سلف رجل رجلاً مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو أكثر كان السلف فاسداً، ولا تجوز بيع الأعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال؛ لأنه لا يمتنع من قوتها، ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء هو لا يحول بائعها دونها إذا دفع إليه ثمنها، وكان إلى أجل؛ لأنها قد تلفت في ذلك الوقت، وإن قل، فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل حال يكلفها بائعها، ولا ملكه البائع شيئاً بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له، وقدّر على قبضه.

قال الشافعي: وكذلك لا يتكاري منه راحلة بعينها معجلة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر؛ لأنها قد تلفت ويصيبها ما لا يكون فيها ركوب معه، ولكن يسلفه على أن يضمن له حولة معروفة وبيع الأعيان لا تصلح إلى أجل إنما الموجل ما ضمن من البيوع بصفة.

وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جاري هذه بعبدك هذا على أن تدفع إلي عبدك بعد شهر؛ لأنه قد يهرب وتلف وينقص إلى شهر.

قال الشافعي: ونسأ هذا خروجه من بيع المسلمين، وما وصفت، وأن الثمن فيه غير معلوم؛ لأن المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه، وليس للبائع أن يحول دونه قال: ولا بأس أن

أبيعك عبدي هذا أو أدفعه إليك بعبد موصوف أو عبدين أو بعير أو بعيرين أو خشبة أو خشبتين إذا كان ذلك موصوفاً مضموناً؛ لأن حقّي في صفة مضمونة على المشتري لا في عين تلف أو تنقص أو نفوت، فلا تكون مضمونة عليه.

٩٥ - باب امتناع ذي الحق من أخذ حقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليرأ ذو الدين من دينه ويؤدّي إليه ما له عليه غير متقص له بالأداء شيئاً، ولا مدخل عليه ضرراً إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأه بإيائه.

قال الشافعي: فإن دعاه إلى أخذه قبل محله، وكان حقه ذهباً أو فضة أو نحاساً أو تبرا أو عرضاً غير مأكول، ولا مشروب، ولا ذي روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه إلا أن يبرئه؛ لأنه قد جاءه بحقه وزيادة تعجيله قبل محله، ولست أنظر في هذا إلى تغيير قيمته؛ فإن كان يكون في وقته أكثر قيمة أو أقل قلت للذي له الحق: إن شئت حبسته، وقد يكون في وقت أجله أكثر منه حين يدفعه وأقل.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

١٣١١ - قلت: أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلاماً له على نجوم إلى أجل فأزاد المكاتب تعجيلها ليثمن فامتنع أنس من قبولها، وقال: لا آخذها إلا عند مجلها فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال عمر: إن أنساً يريد الميراث، فكان في الحديث فأمره عمر بأخذها منه وأعتقه. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤٢٢/٤-٤٢٣)]

قال الشافعي: وهو يشبه القياس.

قال: وإن كان ما سلف فيه مأكولاً أو مشروباً لا يجبر على أخذه؛ لأنه قد يريد أكله وشربه جديداً في وقته الذي سلف إليه؛ فإن عجله ترك أكله وشربه وأكله وشربه متغيراً بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه.

قال الشافعي: وإن كان حيواناً لا غناء به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخذه قبل محله؛ لأنه يلزمه فيه مؤنة العلف أو الرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة، وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبر كلبه، واليابس والخشب والحجارة، وغير ذلك، فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه.

رطباً فأكل نصفه أو أثلفه وبقي نصفه يأخذ النصف بنصف الثمن ويرجع عليه بنقصان ما بين الرطب معيباً وغير معيب، وإن اختلفا في العيب والمشتري قائم في يد المشتري، ولم يستهلكه، فقال: دفعته إليك بريئاً من العيب، وقال المشتري: بل دفعته معيباً فالقول قول البائع إلا أن يكون ما قال عيب لا يحدث مثله، وإن كان أثلفه، فقال البائع ما أثلفت منه غير معيب، وما بقي معيب فالقول قوله إلا أن يكون شيئاً واحداً لا يفسد منه شيء إلا بفساده كله كبطيخة واحدة أو دباء واحدة.

وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه اليمين.

قال الشافعي: فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه لا أعلمه يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال: لا يجبر أحد على أخذ شيء هو له حتى يحل له، فلا يجبر على دينار، ولا درهم حتى يحل له، وذلك أنه قد يكون لا حرز له، ويكون متلفاً لما صار في يديه فيختار أن يكون مضموناً على مليء من أن يصير إليه فيتلف من يديه بوجوه منها ما ذكرت.

ومنها أن يتقاضاه ذو دين أو يسأله ذو رحم لو لم يعلم ما صار إليه لم يتقاضاه، ولم يسأله، فإنما معناها هذا أنا لم نر أحداً خالف في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذي عليه الدين فيدفعون ماله إلى غرمائه، وإن لم يريدوه لئلا يجسوا ميراث الورثة، ووصية الموصي لهم ويجبرونهم على أخذه؛ لأنه خير لهم والسلف يخالف دين الميت في بعض هذا.

٩٦- بابُ السِّلَفِ في الرُّطْبِ فينقد

قال الشافعي رحمه الله: إذا سلف رجل رجلاً في رطب أو عنب إلى أجل يطيبان له فهو جائز؛ فإن نفذ الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه، فقد قيل المسلف بالخيار؛ فإن شاء رجع بما بقي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ خمسين فيرجع بخمسين، وإن شاء أخذ ذلك إلى رطب قابل، ثم أخذ يبعه بمثل صفة رطبه، وكيه. وكذلك العنب، وكل فاكهة رطبة تنفذ في وقت من الأوقات، وهذا وجه.

قال: وقد قيل إن سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ خمسة أصع، ثم نفذ الرطب كانت له الخمسة أصع بخمسين درهماً؛ لأنها حصتها من الثمن فانفسخ البيع فيما بقي من الرطب فرد إلى خمسين درهماً.

قال الشافعي: وهذا مذهب، والله تعالى أعلم.

ولو سلفه في رطب لم يكن عليه أن يأخذ فيه بשרاً، ولا مختلفاً، وكان له أن يأخذ رطباً كله، ولم يكن عليه أن يأخذه إلا صحاحاً غير منشوخ، ولا معيب بعفن، ولا عطش، ولا غيره.

وكذلك العنب لا يأخذه إلا نضيجاً غير معيب.

وكذلك كل شيء من الفاكهة الرطبة يسلف فيها، فلا يأخذ إلا صفته غير معيبة.

قال: وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذه معيباً إن أسلف في لبن مخيض لم يأخذه رائباً، ولا مخيضاً، وفي المخيض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللبن.

قال الشافعي: ولو أسلفه في شيء فأعطاه إياه معيباً والعيب مما قد يخفى فأكل نصفه أو أثلفه وبقي نصفه كان كان

حق، وإذن الله - عز وجل - به فيما كان للمرتهن من الحق
دلالة على أن لا يجوز إلا بعد لزوم الحق أو معه فاما قبله، فإذا لم
يكن حق، فلا رهن.

٢١ - كتاب الرهن الكبير

١ - إباحة الرهن

٢ - باب ما يتم به الرهن من القبض

قال الله - عز وجل - ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقبة
للمرتهن ملك البيع، ولا مملوك المنفعة له ملك الإجارة لم يجوز أن
يكون رهنا إلا بما أجازاه الله - عز وجل - به من أن يكون
مقبوضا، وإذا لم يجوز فللرهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه.

وكذلك لو أذن له في قبضه، فلم يقبضه المرتهن حتى رجع
الرهن في الرهن كان ذلك له؛ لما وصفت من أنه لا يكون رهنا
إلا بأن يكون مقبوضا.

وكذلك كل ما لم يتم إلا بأمرين فليس يتم بأحدهما دون
الآخر مثل الهبات التي لا تجوز إلا مقبوضة، وما في معناها.

ولو مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن
للمرتهن قبض الرهن، وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء، ولو لم
يمت الرهن، ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان
المرتهن والغرماء فيه أسوة؛ لأنه لا يتم له، ولو خرس الرهن أو
ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن، ولا سلطه على قبضه لم
يكن للمرتهن قبض الرهن، ولو أقبضه الرهن إياه في حال ذهاب
عقله لم يكن له قبضه، ولا يكون له قبض حتى يكون جائز الأمر
في ماله يوم رهنه ويوم يقبضه الرهن إياه.

ولو رهنه إياه، وهو محجور، ثم أقبضه إياه، وقد فك الحجر
عنه فالرهن الأول لم يكن رهنا إلا بأن يجذ له رهنا ويقبضه إياه
بعد أن يفك الحجر عنه.

وكذلك لو رهنه، وهو غير محجور، فلم يقبضه حتى حجر
عليه لم يكن له قبضه منه.

ولو رهنه عبدا، فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على
قبضه؛ فإن لم يقدر عليه حتى يموت الرهن أو يفلس فليس برهن،
وإن لم يقدر على قبضه حتى رجع الرهن في الرهن لم يكن
للمرتهن له قبضه، ولو رهنه عبدا فارتد العبد عن الإسلام
فأقبضه إياه مرتدا أو أقبضه إياه غير مرتد فارتد فالعبد رهن بحاله
إن تاب فهو رهن، وإن قتل على الردة قتل بحق لزمه وخرج من
ملك الرهن والمرتهن.

ولو رهنه عبدا، ولم يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه إياه
كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحيحا، والرهن الذي لم يقبض
كما لم يكن.

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: قال الله - تبارك
وتعالى - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى
فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، وقال - عز وجل -
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: فكان بينا في الآية الأمر بالكتاب في الحضر
والسفر، وذكر الله - تبارك اسمه - الرهن إذا كانوا مسافرين، ولم
يجدوا كاتباً؛ فكان معقولا - والله أعلم - فيها: أنهم أمروا
بالكتاب والرهن احتياطاً لملك الحق بالوثيقة والمملوك عليه بأن لا
ينسى ويذكر لا أنه فرض عليهم أن يكتبوا، ولا أن يأخذوا رهناً؛
لقول الله - عز وجل - ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ فُلْيُذُ الَّذِي
أَوْثَقَ أَمَانَتُهُ﴾؛ فكان معقولا أن الوثيقة في الحق في السفر
والإعواز غير محرمية - والله أعلم - في الحضر وغير الإعواز، ولا
بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر، وما قلت
من هذا إنما لا أعلم فيه خلافاً، وقد روي أن رسول الله ﷺ
رهن درعه في الحضر عند أبي الشخم اليهودي وقيل في سلف
والسلف حال.

قال الشافعي:

١٣١٢ - أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ،
عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ
أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٧/٦)]

١٣١٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،
عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ وَيَدْرَعُهُ مَرَهُونَةً.

[أخرجه البخاري (٢٠٦٨)، مسلم (١٦٠٣)، النسائي (٢٨٨/٧)، ابن
ماجر (٢٤٣٦)]

قال الشافعي: فأذن الله - جل ثناؤه - بالرهن في الدين،
والدين حق لازم فكل حق مما يملك أو لزم بوجه من الوجوه جاز
الرهن فيه، ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم.

فلو ادعى رجلاً على رجل حقاً فانكره وصالحه ورهنه به
رهناً كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه لا يلزم الصلح على الإنكار.

ولو قال أهلك داري على شيء إذا دابتي به أو بايعتي،
ثم دابته أو بايعه لم يكن رهناً؛ لأن الرهن كان، ولم يكن للمرتهن

جُرَيْج، عَنْ عَفْرِو بْنِ وَبْنَارٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَوَضَعْتَهُ عَلَى يَدِ غَيْرِكَ فَهُوَ قَبْضٌ.

قال الشافعي: وإذا ارتهن ولي المحجور له أو الحاكم للمحجور قبض الحاكم، وقبض ولي المحجور للمحجور كقبض غير المحجور لنفسه.

وكذلك قبض الحاكم له.

وكذلك إن وكل الحاكم من قبض للمحجور أو، وكل ولي المحجور من قبض له قبضه له كقبض الرجل غير المحجور لنفسه وللراهن منع الحاكم، وولي المحجور من الرهن ما لم يقبضه ويجوز ارتهاؤه ولي المحجور عليه له ورهنهما عليه في النظر له.

وذلك أن يبيع لهما فيفضل ويرتهن.

فأما أن يسلف لهما ويرتهن، فلا يجوز عليهما، وهو ضامن؛ لأنه لا فضل لهما في السلف، ولا يجوز رهن المحجور لنفسه، وإن كان نظراً له كما لا يجوز بيعه، ولا شراؤه لنفسه، وإن كان نظراً له.

٣- قبض الرهن، وما يكون بعد قبضه مما يخرج

من الرهن، وما لا يخرج

قال الشافعي رحمه الله: قال الله - تعالى - ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: إذا قبض الرهن مرة واحدة، فقد تم، وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن، ولم يكن للراهن إخراجه من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون المبيع مضموناً من البائع، فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه؛ فإن رده إلى البائع بإجارة أو ودیعة فهو من مال المبتاع، ولا ينفسخ ضمانه بالبيع، وكما تكون الهبات، وما في معناها غير تامة، فإذا قبضها الموهوب له مرة، ثم أعارها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيره لم يخرجها من الهبة.

وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة، ورده على الراهن بإجارة أو عارية أو غير ذلك ما لم يفسخ الراهن الرهن أو كان في يده؛ لما وصفت.

١٣١٦- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن مسالم، عن ابن

جريج أنه قال: ليعطاء ارتهنت رهنًا فقبضته، ثم أجرته منه. قال: نعم هو عندك إلا أنك أجرته منه.

قال ابن جريج: فقلت ليعطاء فافلس فوجدته عنده؟

وكذلك لو رهنه إياه، فلم يقبضه حتى اعتقه كان حراً خارجاً من الرهن.

وكذلك لو رهنه إياه، فلم يقبضه حتى كاتبه كان خارجاً من الرهن.

وكذلك لو وهبه أو أصدقه امرأة أو أقر به لرجل أو دبره كان خارجاً من الرهن في هذا كله.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لو رهنه، فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجاً من الرهن بالتدبير؛ لأنه لو رهنه بعدما دبره كان الرهن جائزاً؛ لأن له أن يبيعه بعدما دبره، فلما كان له يبيعه كان له أن يرهنه.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً، ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته؛ فإن شاء سلّمه لهم رهنًا، ولو لم يمست المرتهن، ولكنه غلب على عقله فولّى الحاكم ماله رجلاً؛ فإن شاء الراهن منعه الرجل المولى؛ لأنه كان له منعه المرتهن، وإن شاء سلّمه له بالرهن الأول كما كان له أن يسلمه للمرتهن ويمتنع إياه.

ولو رهن رجل رجلاً جارية، فلم يقبضه إياها حتى وطئها، ثم أقبضه إياها بعد الوطء فظهر بها حمل أقر به الراهن كانت خارجة من الرهن؛ لأنها لم تقبض حتى حبلت، فلم يكن له أن يرهنها حبلى منه.

وهكذا لو وطئها قبل الرهن، ثم ظهر بها حمل فأقر به خرجت من الرهن، وإن كانت قبضت؛ لأنه رهنها حاملاً، ولو رهنه إياها غير ذات زوج، فلم يقبضها حتى زوجها السيد، ثم أقبضه إياها فالتزويج جائز، وهي رهن بماله، ولا يمنع زوجها من وطئها بماله، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن؛ لأن ذلك ينقص ثمنها ويمنع إذا كانت حاملاً، وحل الحق بيعها.

وكذلك المرتهن فإليها زوج فالتكاح مفسوخ حتى يجتمعا عليه، ولو رهن رجل رجلاً عبداً وسلطه على قبضه فأجره المرتهن قبل أن يقبضه من الراهن أو غيره لم يكن مقبوضاً.

١٣١٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن مسالم، عن ابن جريج أنه قال: ليعطاء ارتهنت عبداً فأجرته قبل أن أقبضه قال: ليس بمقبوض.

قال الشافعي: ليس بالإجارة قبض، وليس برهن حتى يقبض، وإذا قبض المرتهن الرهن لنفسه أو قبضه له أحد بأمره فهو قبض كقبض وكيله له.

١٣١٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن مسالم، عن ابن

قال: أنت أحق به من غرمانه.

يقبضه. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٤- ما يكون قبضاً في الرهن، ولا يكون، وما

يجوز أن يكون رهناً

قال الشافعي رحمه الله: كل ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الرهن والمبايعات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعبد والدنانير والدراهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الثمن من الدار والشقص من العبد، ومن السيف، ومن اللؤلؤ، ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتته لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع قبض العبد والثوب، وما يجوز أن يأخذه مرتته من يدره رهنه.

وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لا حائل دونه، وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه، وقبض الشقص مما يحول مثل السيف واللؤلؤ، وما أشبههما أن يسلم للمرتن فيها حق حتى يضعها المرتن والرهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتن، فإذا كان بعض هذا فهو قبض، وإن صيرها المرتن إلى الرهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بإخراجها من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن.

وإذا أقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتن حكم له بأن الرهن تام بإقرار الرهن ودعوى المرتن، ولو كان الرهن في الشقص غائباً فإقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتن إجزت الإقرار؛ لأنه قد قبض له، وهو غائب عنه، فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له.

ولو كان لرجل عبد في يدي رجل بإجارة أو وديعة فرهنه إياه وأمره بقبضه كان هذا رهناً إذا جاءت عليه ساعة بعد ارتهانه إياه، وهو في يده؛ لأنه مقبوض في يده بعد الرهن، ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتن لم يكن قبضاً حتى يحضره، فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيع إياه، وهو في يديه وأمره بقبضه فيقبضه بأنه في يديه، فيكون البيع تاماً، ولو مات مات من مال المشتري، ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع، فيكون مقبوضاً بعد حضوره، وهو في يديه.

ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه وديعة أو عارية أو إجارة فرهنه إياها، وأذن له في قبضها قبل القبض، وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضاً، وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً، وإن كان رهنه إياها في سوق أو مسجد، وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً

قال الشافعي: يعني لما وصفت من أنك إذا قبضته مرة، ثم أجرته من رهنه فهو كعبد لك أجرته منه؛ لأن رده إليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال: ولا يكون الرهن مقبوضاً إلا أن يقبض المرتن أو أحد غير الرهن بأمر المرتن، فيكون وكيله في قبضه؛ فإن ارتن رجل من رجل رهناً، وكل المرتن الرهن أن يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضاً، ولا يكون وكيلاً على نفسه لغيره في قبض كما لو كان له عليه حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه، ففعل فهلك لم يكن بريئاً من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكيل غيره، ولا يكون وكيلاً على نفسه في حال إلا الحال التي يكون فيها ولياً لمن قبض له، وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتري له من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئاً ويقبضه، فيكون قبضه من نفسه قبضاً لابنه؛ لأنه يقوم مقام ابنه.

وكذلك إذا رهن ابنه رهناً فقبضه له من نفسه؛ فإن كان ابنه بالغاً غير محجور لم يميز من هذا شيء إلا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه.

وإذا كان للرجل عبد في يد رجل وديعة أو دار أو متاع فرهنه إياه وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه، وهو في يده فهو قبض، فإذا أقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن فصدقه المرتن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض، وإن لم يره الشهود.

وسواء كان الرهن غائباً أو حاضراً، وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتن بالبلد الذي هو به، فيكون ذلك قبضاً إلا في خصلة أن يتصادق على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضاً في ذلك الوقت، وذلك أن يقول اشهدوا أنني قد رهنته اليوم داري التي بمصر، وهما بمكة، وقبضها فيعلم أن الرهن إن كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا، وما في هذا المعنى.

ولو كانت الدار في يده بكراء أو وديعة كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضاً حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الوديعة أو الرهن معهما أو مع أحدهما، وكيونتها في يده بغير الرهن غير كيونتها في يده بالرهن فأما إذا لم يؤت وقتاً وأقر بأنه رهنه داره بمكة، وقبضها، ثم قال الرهن إنما رهنته اليوم، وقال المرتن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضها قابض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتن أبداً حتى يصدق الرهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضاً.

ولو أراد الرهن أن أحلف له المرتن على دعواه بأنه أقر له بالقبض، ولم يقبض منه فعلى؛ لأنه لا يكون رهناً حتى

إِيَّاهُ الرَّاهِنُ، وَلَا يَفْسُدُ الَّذِي قَبِضَ بَأَنٍ لَمْ يَقْبِضْ الَّذِي مَعَهُ فِي عَقْدَةِ الرَّهْنِ، وَلَيْسَ كَالْيُوعِ فِي هَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَمَاتَ الْآخَرُ أَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَمَنَعَهُ الْآخَرُ كَانَ الَّذِي قَبِضَ رَهْنًا وَالَّذِي لَمْ يَقْبِضْ خَارِجًا مِنَ الرَّهْنِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ لَهُ دَارَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ دَارًا وَعَبْدًا فَأَقْبَضَهُ أَحَدُهُمَا، وَمَنَعَهُ الْآخَرُ كَانَ لَهُ الَّذِي قَبِضَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الَّذِي مَنَعَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَمْنَعَهُ، وَلَكِنَّهُ غَابَ عَنْهُ أَحَدُهُمَا لَمْ تَكُنْ الْهَبَةُ فِي الْغَائِبِ تَامَةً حَتَّى يَسْلُطَهُ عَلَى قَبْضِهِ فَيَقْبِضَهُ بِأَمْرِهِ.

وَإِذَا رَهَنَهُ رَهْنًا فَأَصَابَ الرَّهْنُ عَيْبًا إِمَّا كَانَ عَبْدًا فَأَعْوَرَ أَوْ قَطَعَ أَوْ أَيْ عَيْبٍ أَصَابَهُ فَأَقْبَضَهُ إِيَّاهُ فَهُوَ رَهْنٌ بِجَالِهِ؛ فَإِنْ قَبِضَهُ، ثُمَّ أَصَابَهُ ذَلِكَ الْعَيْبُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ فَهُوَ رَهْنٌ بِجَالِهِ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَتْ دَارًا فَانْهَدَمَتْ أَوْ حَائِطًا فَتَفَقَّرَ تَحْتَهُ وَشَجَرُهُ وَانْهَدَمَتْ عَيْنُهُ كَانَ رَهْنًا بِجَالِهِ، وَكَانَ لِلْمُرْتَهِنِ مَنَعُ الرَّاهِنِ مِنْ بَيْعِ خَشَبِ تَحْتَهُ وَبَيْعِ بِنَاءِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ دَاخِلٌ فِي الرَّهْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ارْتَهَنَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَنَعٌ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي رَهْنِهِ، وَلَوْ رَهَنَهُ أَرْضَ الدَّارِ، وَلَمْ يَسْمُ لَهُ الْبِنَاءَ فِي الرَّهْنِ أَوْ حَائِطًا، وَلَمْ يَسْمُ لَهُ الْغُرَاسَ فِي الرَّهْنِ كَانَتْ الْأَرْضُ لَهُ رَهْنًا دُونَ الْبِنَاءِ وَالْغُرَاسِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ إِلَّا مَا سَمِيَ دَاخِلًا فِيهِ.

وَلَوْ قَالَ رَهْنَتِكَ بِنَاءَ الدَّارِ كَانَتْ الدَّارُ لَهُ رَهْنًا دُونَ أَرْضِهَا، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْأَرْضُ وَالْبِنَاءُ حَتَّى يَقُولَ رَهْنَتِكَ أَرْضَ الدَّارِ وَبِنَاءَهَا وَجَمِيعَ عِمَارَتِهَا.

وَلَوْ قَالَ: رَهْنَتِكَ تَحْتِي كَانَتْ التَّحْلُ رَهْنًا، وَلَمْ يَكُنْ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا الْبِنَاءُ عَلَيْهَا رَهْنًا حَتَّى يَكْتُبَ: رَهْنَتِكَ حَائِطِي بِجُدُودِهِ أَرْضَهُ وَغُرَاسَهُ وَبِنَاءَهُ وَكُلَّ حَقٍّ لَهُ، فَيَكُونُ جَمِيعُ ذَلِكَ رَهْنًا.

وَلَوْ قَالَ رَهْنَتِكَ بَعْضُ دَارِي أَوْ رَهْنَتِكَ شَقْصًا أَوْ جِزَاءً مِنْ دَارِي لَمْ يَكُنْ هَذَا رَهْنًا، وَلَوْ أَقْبَضَهُ جَمِيعَ الدَّارِ حَتَّى يَسْمِيَ كَمَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَوْ الشَّقْصُ أَوْ الْجِزَاءُ رَهْنًا أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ كَمَا لَا يَكُونُ بَيْعًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْبَضَهُ الدَّارَ، وَلَوْ قَالَ: رَهْنَتُكَهَا إِلَّا مَا شَتَّتَ أَنَا وَأَنْتَ مِنْهَا أَوْ إِلَّا جِزَاءً مِنْهَا لَمْ يَكُنْ رَهْنًا.

٥- ما يكون إخراجاً للرهن من يدي المُرتهن،

وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: وجاعاً ما يخرج الرهن من يدي

حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَهِيَ فِيهِ، فَيَكُونُ لَهَا حَيْثُ قَبِضَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ بِخِلَافِهِ إِلَى سَيِّدِهَا وَغَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَبْضُ إِلَّا مَا حَضَرَهُ الْمُرْتَهَنُ لَا حَائِلَ دُونَهُ أَوْ حَضَرَهُ وَكَيْلَهُ كَذَلِكَ.

وَلَوْ كَانَ الرَّهْنُ أَرْضًا أَوْ دَارًا غَائِبَةً عَنِ الْمُرْتَهِنِ، وَهِيَ وَدِيعَةٌ فِي يَدَيْهِ، وَقَدْ وَكَّلَ بِهَا فَاذْنٌ لَهُ فِي قَبْضِهَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا حَتَّى يَحْضُرَهَا الْمُرْتَهَنُ أَوْ وَكَيْلَهُ بَعْدَ الرَّهْنِ مُسَلِّمَةً لَا حَائِلَ دُونِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً عَنْهُ، فَقَدْ يَحْدُثُ لَهَا مَانِعٌ مِنْهُ، فَلَا تَكُونُ مَقْبُوضَةً أَبَدًا إِلَّا بِأَن يَحْضُرَهَا الْمُرْتَهَنُ أَوْ وَكَيْلَهُ لَا حَائِلَ دُونِهَا، وَلَوْ جَاءَتْ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَدَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى الرَّهْنِ حَيْثُ كَانَ يَقْبِضُهُ فَادْعَى الْمُرْتَهَنُ أَنَّهُ قَبِضَهُ كَانَ مَقْبُوضًا؛ لِأَنَّهُ يَقْبِضُ لَهُ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ.

وَإِذَا رَهَنَ الرَّجُلُ رَهْنًا وَتَرَاضَى الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ بَعْدَ يَضْعَانِهِ عَلَى يَدَيْهِ، فَقَالَ الْعَدْلُ قَدْ قَبِضْتَهُ لَكَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ، فَقَالَ الرَّاهِنُ: لَمْ يَقْبِضْ لَكَ الْعَدْلُ، وَقَالَ الْمُرْتَهَنُ: قَدْ قَبِضَهُ لِي فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ، وَعَلَى الْمُرْتَهِنِ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الْعَدْلَ قَدْ قَبِضَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ لَهُ فِيهِ، وَلَا أَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، وَلَا يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ بِقَبْضِ الرَّهْنِ بِغُرُورِهِ الْمُرْتَهِنَ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ، وَكَذَا لَوْ أَفْلَسَ غَرِيمُهُ أَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ الَّذِي ارْتَهَنَهُ، فَقَالَ قَبِضْتَهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ لَهُ شَيْئًا، وَقَدْ أَسَاءَ فِي كَذِبِهِ.

وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الرَّهْنِ فِي يَدِي الْمُرْتَهِنِ بِغَضَبٍ الرَّاهِنُ فَرَهَنَهُ إِيَّاهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ مِنْهُ وَأَذْنٌ لَهُ فِي قَبْضِهِ قَبْضَهُ كَانَ رَهْنًا، وَكَانَ مَضْمُونًا عَلَى الْغَاصِبِ بِالْغَضَبِ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الْمَغْضُوبِ فَيَرَأُ أَوْ يَرْتَهُ الْمَغْضُوبُ مِنْ ضَمَانِ الْغَضَبِ، وَلَا يَكُونُ أَمْرُهُ لَهُ بِالْقَبْضِ لِنَفْسِهِ بَرَاءَةٌ مِنْ ضَمَانِ الْغَضَبِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي يَدِيهِ بِشَرَاءٍ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَكَيْلًا لِرَبِّ الْمَالِ فِي شَيْءٍ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَمْرُهُ أَنْ يَقْبِضَ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ حَقًّا فَقَبِضَهُ، وَهَلَكَ لَمْ يَرَأُ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَوْ رَهَنَهُ إِيَّاهُ وَتَرَاضَعَاهُ عَلَى يَدِي عَدْلٍ كَانَ الْغَاصِبُ وَالْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا بَرِئَيْنِ مِنَ الضَّمَانِ بِإِقْرَارِ وَكَيْلِ رَبِّ الْعَبْدِ أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهُ بِأَمْرِ رَبِّ الْعَبْدِ، وَكَانَ كإِقْرَارِ رَبِّ الْعَبْدِ أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهُ، وَكَانَ رَهْنًا مَقْبُوضًا؟

وَلَوْ قَالَ الْمَوْضُوعُ عَلَى يَدَيْهِ الرَّهْنُ بَعْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَبِضْتَهُ: لَمْ أَقْبِضْهُ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى الْغَاصِبِ، وَلَا الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا، وَكَانَ بَرِئًا مِنَ الضَّمَانِ كَمَا يَرَأُ لَوْ قَالَ رَبُّ الْعَبْدِ: قَدْ قَبِضْتَهُ مِنْهُ، وَكَانَ مَقْبُوضًا بِإِقْرَارِ الْمَوْضُوعِ عَلَى يَدَيْهِ الرَّهْنُ أَنَّهُ قَبِضَهُ.

وَلَوْ رَهَنَ رَجُلٌ رَجُلًا عَبْدَيْنِ أَوْ عَبْدًا وَطَعَامًا أَوْ عَبْدًا وَدَارًا أَوْ دَارَيْنِ فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَلَمْ يَقْبِضِ الْآخَرَ كَانَ الَّذِي قَبِضَ رَهْنًا بِجَمِيعِ الْحَقِّ، وَكَانَ الَّذِي لَمْ يَقْبِضْ خَارِجًا مِنَ الرَّهْنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ

صحيحة تكون رهنًا مكانها أو قصاصاً متى قدر عليها، ولا يكون إحياله إياها أكبر من أن يكون رهنها، ثم أعتقها، ولا ماله له غيرها فأبطل العتق وتباغ بالحق، وإن كانت تسوى ألفاً، وإنما هي مرهونة بمائة يبيع منها بقدر المائة وبقي ما بقي رقيقاً لسيدها ليس له أن يطاها وتعتق بموته في قول من أعتق أم الولد بموت سيدها، ولا تعتق قبل موته، ولو كان رهنه إياها، ثم أعتقها، ولم تلد، ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وعتق ما بقي مكانه.

وإن كان عليه دين يحيط بما له عتق ما بقي، ولم يبيع لأهل الدين.

والقول الثاني: أنه إذا أعتقها فهي حرة أو أولدها فهي أم ولد له لا تباغ في واحدة من الحالين؛ لأنه مالك، وقد ظلم نفسه، ولا يسعى في شيء من قيمتها، وهكذا القول فيما رهن من الرقيق كلهم ذكورهم، وإناثهم، وإذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فملكها السيد فهي أم ولد له بذلك الولد، ووطؤه إياها، وعتقه بغير إذن المرتهن مخالف له بإذن المرتهن.

ولو اختلفا في الوطء والعتق، فقال الراهن: وطئتها أو أعتقها بإذنك، وقال المرتهن: ما أذن لك فالقول قول المرتهن مع يمينه؛ فإن نكل المرتهن حلف الراهن لقد أذن له، ثم كانت خارجة من الرهن، وإن لم يحلف الراهن أحلفت الجارية، فقد أذن له بعتها أو وطئها، وكانت حرة أو أم ولد، وإن لم تحلف هي، ولا السيد كانت رهنًا بمالها.

ولو مات المرتهن فادعى الراهن عليه أنه أذن له في عتقها أو وطئها، وقد ولدت منه أو أعتقها كانت عليه البينة؛ فإن لم يقيم بينة فهي رهنًا بمالها، وإن أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا أباهم أذن له لم يزدوا على ذلك في اليمين، ولو مات الراهن فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتهن ما أذن للراهن في الوطء والعتق كما وصفت أولاً.

وهذا كله إذا كان مفلساً فأمّا إذا كان الراهن موسراً فتؤخذ قيمة الجارية منه في العتق والإيلاد، ثم يخير بين أن تكون قيمتها رهنًا مكانها، وإن كان أكثر من الحق أن قصاصاً من الحق؛ فإن اختار أن يكون قصاصاً من الحق، وكان فيه فضل عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه.

وإذا أقر المرتهن أنه أذن للراهن في وطء أمته، ثم قال: هذا الحبل ليس منك هو من زوج زوجتها إياه أو من عبد فادعاه الراهن فهو ابنه، ولا يمين عليه؛ لأن النسب لاحق به، وهي أم ولد له بإقراره، ولا يصدق المرتهن على نفي الولد عنه، وإنما منعي من إحلافه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس منه ألحقته الولد به وجعلت الجارية أم ولد، فلا معنى ليمينه إذا حكمت

المرتهن أن يبرأ الراهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو إبراء من المرتهن له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه، فيكون الرهن خارجاً من يدي المرتهن عائداً إلى ملك رهنه كما كان قبل أن يرهن أو بقول المرتهن قد فسخت الرهن أو أبطلته أو أبطلت حقّي فيه، ولو رهن رجل رجلاً شيئاً مثل دقيق، وإبل وغنم وعروض ودرهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم، ومائة دينار أو ألف درهم، ومائتي دينار أو بغيراً وطعاماً فدفع الراهن إلى المرتهن جميع ماله في الرهن كلها إلا درهماً واحداً أو أقل منه أو وية حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي.

وإن قل لا سبيل للراهن على شيء منها، ولا لغرامته، ولا لورثته لو مات حتى يستوفي المرتهن كل ماله فيها؛ لأن الرهن صفقة واحدة لا يفك بعضها قبل بعض.

ولو رهن رجل رجلاً جارية فقبضها المرتهن، ثم أذن للراهن في عتقها، فلم يعتقها أو أذن له في وطئها، فلم يطاها أو وطئها، فلم تحمل فهي رهنًا بمالها لا يخرجها من الرهن إلا بأن يأذن له فيما وصفت كما لو أمره أن يعتق عبداً لنفسه فاعتقه عتق، وإن لم يعتقه فهو على ملكه بماله.

وكذلك لو ردها المرتهن إلى الراهن بعد قبضه إياها بالرهن مرة واحدة، فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت مرهونة بمالها لا تخرج من الرهن؛ فإن حملت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطت قد بان من خلقه شيء فهي أم ولد لسيدها الراهن وخارجة من الرهن، وليس على الراهن أن يأتيه برهن غيرها؛ لأنه لم يتعد في الوطء، وهكذا لو أذن له في أن يضربها فضربها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه ببديل منها يكون رهنًا مكانها؛ لأنه لم يتعد عليه في الضرب.

وإذا رهن الرجل الرجل أمة فأجره إياها فوطئها الراهن أو اغتصبها الراهن نفسها فوطئها؛ فإن لم تلد فهي رهنًا بمالها، ولا عقر للمرتهن على الراهن؛ لأنها أمة الراهن، ولو كانت بكرًا فنقصها الوطء كان للمرتهن أخذ الراهن بما نقصها يكون رهنًا معها أو قصاصاً من الحق إن شاء الراهن كما تكون جنايته عليها، وهكذا لو كانت ثيباً فافضاضها أو نقصها نقصاً له قيمة، وإن لم ينقصها الوطء، فلا شيء للمرتهن على الراهن في الوطء، وهي رهن كما هي.

وإن حبلت، وولدت، ولم يأذن له في الوطء، ولا ماله له غيرها، ففيها قولان.

أحدهما: أنها لا تباغ ما كانت حبلية، فإذا ولدت بيعت، ولم يبيع ولدها، وإن نقصتها الولادة شيئاً فعلى الراهن ما نقصتها الولادة، وإن ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيمتها

إخراج أم الولد من الرهن.

المشتري قيمته؛ لأن البيع فيه كأن مردوداً وتوضع قيمته رهناً إلى الأجل الذي إليه الحق إلا أن يتطوع الذي عليه الحق بتعجيله قبل محله تطوعاً مستأنفاً لا على الشرط الأول.

ولو أذن له أن يبيعه على أن يكون المالك رهناً لم يميز البيع، وكان كالمسألة قبلها التي أذن له فيها أن يبيعه على أن يقبضه ثمنه في رد البيع؛ فكان فيه غير ما في المسألة الأولى أنه أذن له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وثمنه شيء غيره غير معلوم، ولو كان الرهن بحق حال فاذن الرهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالباع جائر وعليه أن يدفع إليه ثمن الرهن، ولا يجبس عنه منه شيئاً؛ فإن هلك في يده أخذه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن، وإنما أجزأناه هنا؛ لأنه كان عليه ما شرط عليه من بيعه، وإيفائه حقه قبل شرط ذلك عليه.

ولو كانت المسألة بالمال فاذن له في بيع الرهن، ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه إلا أن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق، ولو أذن المرتهن للرهن في بيع الرهن، ولم يحل كان له الرجوع في إذنه له ما لم يبيعه، فإذا باعه وتم البيع، ولم يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك له؛ لأنه أذن له في البيع، وليس له البيع، وقبض الثمن لنفسه فباع؛ فكان كمن أعطي عطاءً، وقبضه أو كمن أذن له في فسخ الرهن، ففسخه، وكان ثمن العبد مالاً من مال الرهن يكون المرتهن فيه وغيره من غرمائه أسوة.

ولو أذن له في بيعه فهو على الرهن، وله الرجوع في الإذن له إلا أن يكون قال: قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته، فإذا قاله لم يكن له الرجوع في الرهن، وكان في الرهن كغيره غيره، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية، ثم وطئها المرتهن أقيم عليه الحد؛ فإن ولدت فولده رقيقاً، ولا يثبت نسبهم، وإن كان أكرها فعليه المهر، وإن لم يكرها، فلا مهر عليه، وإن ادعى جهالة لم يعذر بها إلا أن يكون ممن أسلم حديثاً أو كان بيادية نائية أو ما أشبهه.

ولو كان رب الجارية أذن له، وكان يجهل درى عنه الحد، ولحق الولد وعليه قيمتهم يرم سقطوا، وهم أحرار، وفي المهر قولان.

أحدهما: أن عليه مهر مثلها.

والآخر: لا مهر عليه؛ لأنه أباحها، ومتى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية ويؤدب هو والسيد للإذن.

قال الربيع: إن ملكها يوماً ما كانت أم ولد له بإقراره أنه أولدها، وهو يملكها.

قال الشافعي: ولو ادعى أن الرهن المالك، وهبها له قبل الوطء أو باعه إياها أو أعمره إياها أو تصدق بها عليه أو اقتصه

ولو اختلف الرهن والمرتهن، فقال الرهن: أذنت لي في وطئها فولدت لي، وقال المرتهن: ما أذنت لك، كان القول قول المرتهن؛ فإن كان الرهن معسراً والجارية حبلى لم تبع حتى تلد، ثم تباع، ولا يباع، ولدها، ولو قامت بيثة أن المرتهن أذن للرهن منذ مدة ذكرها في وطء أمته وجاءت بولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه فهو ولده، وإن لم يمكن أن يكون من السيد بحال، وقال المرتهن هو من غيره بيعت الأمة، ولا يباع الولد بحال، ولا يكون الولد رهناً مع الأمة، وإذا رهن رجلاً أمة ذات زوج أو زوجها بعد الرهن بإذن المرتهن لم يمنع زوجها من وطئها والبناء بها؛ فإن ولدت فالولد خارج من الرهن، وإن حبلت، ففيها قولان.

أحدهما: لا تباع حتى تضع حملها، ثم تكون الجارية رهناً والولد خارجاً من الرهن، ومن قال: هذا قال؛ إنما يعني من بيعها حبلى، ولدها مملوك أن الولد لا يملك بما عملك به الأم إذا بيعت في الرهن؛ فإن سأل الرهن أن تباع ويسلم الثمن كله للمرتهن فذلك له.

والقول الثاني: أنها تباع حبلى، وحكم الولد حكم الأم حتى يفارقها، فإذا فارقها فهو خارج من الرهن، وإذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن؛ لأن ذلك ينقص ثمنها وينع إذا كانت حاملاً، وحل الحق من بيعها.

وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه؛ لأنه لا يملكها.

وكذلك العبد الرهن، وأيهما زوج العبد أو الأمة فالتكاح مفسوخ حتى يجتمعا على التزويج قبل عقد النكاح.

وإذا رهن الرجل الرجل رهناً إلى أجل فاستأذن الرهن المرتهن في بيع الرهن فاذن له فيه فباعه فالباع جائر، وليس للمرتهن أن يأخذ من ثمنه شيئاً، ولا أن يأخذ الرهن برهن مكانه، وله ما لم يبيعه أن يرجع في إذنه له بالبيع؛ فإن رجع فباعه بعد رجوعه في الإذن له فالباع مفسوخ، وإن لم يرجع، وقال: إنما أذنت لي في أن يبيعه على أن يعطيني ثمنه، وإن كنت لم أقل له أنفذ البيع، ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئاً، ولا أن يجعل له رهناً مكانه، ولو اختلفا، فقال: أذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه، وقال الرهن: أذن لي، ولم يشترط حتى يجعلها رهناً مكانه، ولو تصادقا على أنه أذن له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه؛ لأنه لم يأذن له في بيعه إلا على أن يعجل له حقه قبل محله.

ولو قامت بيثة على أنه أذن له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك فسخت البيع من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن؛ فإن فات العبد في يدي المشتري بموت فعلى

به البيع إنما انتقص شيء غير الثمن وثيقة للمرتهن لا ملك، ولم يشترط شيئاً فاسداً فيفسد به البيع.

وهكذا هذا في كل حق كان لرجل على رجل فشرط له فيه رهناً أو حيلاً؛ فإن كان الحق بعوض أعطاه إياه فهو كالبيع، وله الخيار في أخذ العوض كما كان له في البيع. وإن كان الرهن في أن يعلنه سلفاً بلا بيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بلا رهن، ثم رهنه شيئاً، فلم يقبضه إياه فالحق بحاله، وله في السلف أخذه متى شاء به، وفي حقه غير السلف أخذه متى شاء إن كان حالاً.

ولو باعه شيئاً بالقبض على أن يرهنه رهناً يرضيه حيلاً ثقة أو يعطيه رضاء من رهن وحيل أو ما شاء المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وحيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسداً لجهالة البائع والمشتري أو أحدهما بما تشارطا.

الا ترى أنه لو جاءه بمحصيل أو رهن، فقال: لا أرضاه لم يكن عليه حجة بأنه رضي رهناً بعينه أو حيلاً بعينه فاعطاه، ولو كان باعه يبيعاً بالقبض على أن يعطيه عبداً له يعرفانه رهناً له فاعطاه إياه رهناً، فلم يقبله لم يكن له نقض البيع؛ لأنه لم ينقصه شيئاً من شرطه الذي عرفا معاً.

وهكذا لو باعه يبيعاً بالقبض على أن يرهنه ما أفاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقبته أو ما أشبه هذا كان البيع مفسوخاً بمثل معنى المسألة قبلها أو أكثر.

وإذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعينه، ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن إلى المرتهن لم يكن الرهن رهناً، ولم يكن على ورثته دفعه إليه، وإن تطوعوا، ولا واث معهم، ولا صاحب وصية فدفعوه إليه فهو رهن، وله يبعه مكانه؛ لأن دينه قد حل، وإن لم يفعلوا فالبائع بالخيار في نقض البيع أو إتمامه، ولو كان البائع المشترط الرهن هو الميت كان دينه إلى أجله إن كان مؤجلاً أو حالاً إن كان حالاً، وقام ورثته مقامه؛ فإن دفع المشتري إليهم الرهن فالبيع تام، وإن لم يدفعه إليهم فلمهم الخيار في نقض البيع كما كان لأبيهم فيه أو إتمامه إذا كان الرهن فائتاً.

قال الشافعي: إذا كان الرهن فائتاً أو السلعة المشتراة فائتة جعلت له الخيار بين أن يتمه فيأخذ ثمنه أو ينقصه فيأخذ قيمته كما أجعله له لو باعه عبداً فمات، فقال المشتري اشتريته بخمسمائة، وقال البائع بعتي بالقبض وجعلت له إن شاء أن يأخذ ما أقر له به المشتري، وإن شاء أن يأخذ قيمته بعد أن يحلف على ما ادعى المشتري، ولا أحلفه ها هنا؛ لأنه لا يدعي عليه المشتري براءة من شيء كما ادعى هناك المشتري براءة مما زاد على خمسمائة.

قال الشافعي: ولو باع رجل رجلاً يبيعاً بتمن حال أو إلى

كانت أم ولده له وخارجة من الرهن إذا صدقه الراهن أو قامت عليه بينة بذلك كان الرهن حياً أو ميتاً، وإن لم تقم له بينة بدعواه فالجارية، ولولدها رقيق إذا عرف ملكها للراهن لم تخرج من ملكه إلا بينة تقوم عليه.

وإذا أراد المرتهن أحلف له ورثته الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجها من ملك الراهن إليه.

قال الربيع: وله في ولده قول آخر إنه حر بالقيمة ويدراً عنه الحد ويغرم صداق مثلها.

٦- جواز شرط الرهن

قال الشافعي رحمه الله: اذن الله - تبارك وتعالى - في الرهن مع الدين، وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره من وجوه الحقوق، وكان الرهن جائزاً مع كل الحقوق شرط في عقدية الحقوق أو ارتهن بعد ثبوت الحقوق، وكان معقولاً أن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق ما دون فيها حلال، وأنه ليس بالحق نفسه، ولا جزء من عدده، فلو أن رجلاً باع رجلاً شيئاً بالقبض على أن يرهنه شيئاً من ماله يعرفه الراهن والمرتهن كان البيع جائزاً، ولم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه الراهن المرتهن أو من يراضيان به معاً، ومتى ما أقبضاه إياه قبل أن يرفعا إلى الحاكم فالبيع لازم له.

وكذلك إن سلمه؛ ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاماً.

قال الشافعي: وإن ارتفعا إلى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتهن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه إليه؛ لأنه لا يكون رهناً إلا بأن يقبضه إياه.

وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة، فلم يدفعها إليه لم يجبره الحاكم على دفعها إليه؛ لأنها لا تسم له إلا بالقبض، وإذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهناً، فلم يدفع الراهن الرهن إلى البائع المشترط له فللبائع الخيار في إتمام البيع بلا رهن أو رد البيع؛ لأنه لم يرض بدمته المشتري دون الرهن.

وكذلك لو رهنه رهناً فأقبضه بعضها، ومنعه بعضها، وهكذا لو باعه على أن يعطيه حيلاً بعينه، فلم يحفل له بها الرجل الذي اشترط حالته حتى مات كان له الخيار في إتمام البيع بلا حيل أو فسخه؛ لأنه لم يرض بدمته دون الحميل.

ولو كانت المسألة مجاهلاً فأراد المشتري فسح البيع فمنعه الرهن أو الحميل لم يكن ذلك له؛ لأنه لم يدخل عليه هو نقص يكون له به الخيار؛ لأن البيع كان في دتمته وزيادة رهن أو دتمته غيره فيسقط ذلك عنه، فلم يزد عليه في دتمته شيء لم يكن عليه، ولم يكن في هذا فساد للبيع؛ لأنه لم ينتقص من الثمن شيء يفسد

إذا قال المرتهن قد قبضه العدل.

٧- اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن

قال الشافعي رحمه الله: وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يدي رجل، فقال رهنيته فلان على كذا، وقال فلان ما رهنتك، ولكني أودعتك إياه أو وكلتك به أو غصبتك فالقول قول رب الدار والعرض والعبد؛ لأن الذي في يده يقر له بملكه ويدعي عليه فيه حقاً، فلا يكون فيه بدعواه إلا بينة.

وكذلك لو قال الذي هو في يديه رهنتك بالفل، وقال المدعي عليه لك علي ألف، ولم أرهناك به ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بلا رهن كما أقر، ولو كانت في يدي رجل داران، فقال: رهنتهما فلان بالفل، وقال فلان: رهنتك إحداهما وسماها بعينها بالفل كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها ليست برهن غير رهن.

وكذلك لو قال له: رهنتك إحداهما بمائة لم يكن رهناً إلا بمائة.

ولو قال الذي هما في يديه: رهنتهما بالفل، وقال رب الدارين: بل رهنتك إحداهما بغير عينها بالفل لم تكن واحدة منهما رهناً، وكانت عليه ألف بإقراره بلا رهن؛ لأنه لا يجوز في الأصل أن يقول رجل لرجل: أرهنتك إحدى داري هاتين، ولا يسميها، ولا أحد عبدي هذين، ولا أحد ثوبي هذين، ولا يجوز الرهن حتى يكون مسمى بعينه.

ولو كانت دار في يدي رجل، فقال رهنيها فلان بالفل ودفعها إلي، وقال فلان رهته إياها بالفل، ولم أدفعها إليه فعدا عليها فغصبها أو تكارها مني رجل فأنزله فيها أو تكارها مني هو فنزلها، ولم أدفعها إليه قبضاً بالرهن فالقول قول رب الدار، ولا تكون رهناً إذا كان يقول ليست برهن، فيكون القول قوله، وهو إذا أقر بالرهن، ولم يقبض المرتهن فليس برهن، ولو كانت الدار في يدي رجل، فقال: رهنيها فلان بالفل دينار وأقبضتها.

وقال فلان: رهته إياها بالفل درهم أو ألف فلس وأقبضته إياها كان القول قول رب الدار، ولو كان في يدي رجل عبداً، فقال: رهنيته فلان بمائة وصدقه العبد.

وقال رب العبد: ما رهته إياه بشيء.

فالقول قول رب العبد، ولا قول للعبد، ولو كانت المسألة بحالها، فقال: ما رهنتك بمائة، ولكني بعته بمائة لم يكن العبد رهناً، ولا يباع إذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه.

ولو أن عبداً بين رجلين، فقال رجل: رهنتاني بمائة، وقبضته فصدقه أحدهما.

أجل أو كان له عليه حق، فلم يكن له رهن في واحد منهما، ولا شرط الرهن عند عقده واحداً منهما، ثم تطوع له المشتري بأن يرهنه شيئاً بعينه فوهنه إياه فقبضه، ثم أراد الرهن إخراج الرهن من الرهن؛ لأنه كان متطوعاً به لم يكن له ذلك إلا أن يشاء المرتهن كما لا يكون له لو كان الرهن بشرط، وكذا لو كان رهنه بشرط فأقبضه إياه، ثم زاده رهناً آخر معه أو رهناً فأقبضه إياها، ثم أراد إخراجها أو إخراج بعضها لم يكن ذلك له، ولو كانت الرهون تسوى أضعاف ما هي مرهونة به، ولو زاده رهناً أو رهنه رهناً مرة واحدة فأقبضه بعضها، ولم يقبض بعضها كان ما أقبضه رهناً، وما لم يقبضه غير رهن، ولم يتنقص ما أقبضه بما لم يقبضه.

وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن يكون المبيع نفسه رهناً للبائع فالباع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا بأن تكون محتبسة عن المشتري، وليس هذا كالسلعة لنفسه برهنه إياها إلا ترى أنه لو وهب له سلعة لنفسه جاز، وهو لو اشترى منه شيئاً على أن يهبه له لم يجز وسواء تشارطا وضع الرهن على يدي البائع أو عدل غيره، وإذا مات المرتهن فالرهن بحاله فلورثته فيه ما كان له، وإذا مات الرهن فالرهن بحاله لا يتنقص بموته، ولا موتهما، ولا بموت واحد منهما قال ولورثته الرهن إذا مات فيه ما للرهن من أن يؤدوا ما فيه ويخرج من الرهن أو يباع عليهم بأد دين أبيهم قد حل، ولهم أن يأخذوا المرتهن يبيعه ويمنعوه من حبسه عن البيع؛ لأنه قد يتغير في حبسه ويتلف، فلا تبرأ ذمة أبيهم، وقد يكون فيه الفضل عما رهن به، فيكون ذلك لهم.

ولو كان المرتهن غائباً أقام الحاكم من يبيع الرهن ويجعل حقه على يدي عدل إن لم يكن له وكيل يقوم بذلك.

وإذا كان للرجل على الرجل الحق بلا رهن، ثم رهنه رهناً فالرهن جائز كان الحق حالاً أو إلى أجل؛ فإن كان الحق حالاً أو إلى أجل، فقال الرهن: أرهنتك على أن تزيدني في الأجل، ففعل فالرهن مفسوخ والحق الحال كما كان والمؤجل إلى أجله الأول بحاله والأجل الآخر باطل وغرماء الرهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن.

وكذلك لو لم يشترط عليه تأخير الأجل وشرط عليه أن يبيعه شيئاً أو يسلفه إياه أو يعمل له بضمن على أن يرهنه، ولم يرهنه لم يجز الرهن، ولا يجوز الرهن في حق واجب قبله حتى يتطوع به الرهن بلا زيادة شيء على المرتهن.

ولو قال له: بعني عبدك بمائة على أن أرهنتك بالمائة وحقك الذي قبلها رهناً كان الرهن والبيع مفسوخاً كله، ولو هلك العبد في يدي المشتري كان ضامناً لقيمتي، ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن قبضه جعلته رهناً، ولم أقبل قول العدل: لم أقبضه

ولم أقبض الألف منك، وقال: المقر له بالرهن، وهو المرتهن بل قبضت الألف فالقول قول الراهن بأنه لم يقر بأن عليه ألفاً فتلزمه ويحلف ما أخذ الألف، ثم تكون الدار خارجة من الرهن؛ لأنه لم يأخذ ما يكون به رهناً، ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها داراً، فقال الراهن رهنك هذه الدار بألف درهم إلى سنية، وقال: المرتهن بل ألف درهم حالة كان القول قول الراهن، وعلى المرتهن البيّنة.

وكذلك لو قال: رهنكها بألف درهم، وقال المرتهن: بل بألف دينار فالقول قول الراهن، وكل ما لم أثبت عليه إلا بقوله جعلت القول فيه قوله؛ لأنه لو قال: لم أرهنكها كان القول قوله، وإذا كان لرجل على رجل ألفان أحدهما برهن والآخر بغير رهن فقصاه ألفاً، ثم اختلفا، فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن، وقال: المقتضي بل الألف التي بلا رهن فالقول قول الراهن القاضي.

ألا ترى أنه لو جاءه بألف، فقال هذه الألف التي رهنك بها فقبضها كان عليه استلام رهنه، ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف أخرى، ولو حبسه عنه بعد قبضه كان متعدياً بالحبس.

وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول إلا قول دافع المال. والله أعلم.

٨ - جماع ما يجوز رهنه

قال الشافعي رحمه الله: كل من جاز بيعه من بالغ حر غير محجور عليه جاز رهنه، ومن جاز له أن يرهن أو يرتهن من الأحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرتهن على النظر وغير النظر؛ لأنه يجوز له بيع ماله، وهبته بكل حال، فإذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بلا نظر، ولا يجوز أن يرتهن الأب لابنه، ولا وليّ اليتيم له إلا بما فيه فضل لهما فأما أن يسلف مالهما برهن، فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز للمكاتب والمأذون له في التجارة أن يرتن إذا كان ذلك صلاحاً لهما وازدياداً فيه فأما أن يسلفا ويرتنا، فلا يجوز ذلك لهما، ولكن يبيعان فيفضلان ويرتنا، ومن:

قلت: لا يجوز ارتنانه إلا فيما يفضل لنفسه أو يتيمة أو ابنه من أب ولد، ووليّ يتيمة، ومكاتب وعبد مأذون له، فلا يجوز أن يرتن شيئاً؛ لأن الرهن أمانة والدين لازم فالرهن بكل حال نقص عليهم، ولا يجوز أن يرتنوا إلا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من الضرورة بالخوف إلى تحويل أموالهم، وما أشبه ذلك، ولا تحجز رهن من سميت لا يجوز رهنه إلا في قول من زعم أن الرهن

وقال الآخر: ما رهنك به شيء كان نصفه رهناً بخمسين ونصفه خارجاً من الرهن؛ فإن شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن، وكان عدلاً عليه أحلف المرتهن معه، وكان نصيبه منه رهناً بخمسين، ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجز بها إلى نفسه، ولا يدفع بها عنه فأرد بها شهادته، ولا أرد شهادته لرجل له عليه شيء لو شهد له على غيره.

ولو كان العبد بين اثنين، وكان في يدي اثنين وأدعيا أنهما ارتنانه معاً بمائة فافتر الرجلان لأحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وانكروا دعوى الآخر لزمهما ما أقرّا به، ولم يلزمهما ما أنكرا من دعوى الآخر، ولو أقرّا لهما معاً بأنه لهما رهن، وقالوا: هو رهن بخمسين وأدعيا مائة لم يلزمهما إلا ما أقرّا به.

ولو قال أحد الراهنين لأحد المرتهين رهنك أنت بخمسين، وقال الآخر للآخر المرتهن رهنك أنت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد، وهو ربع العبد رهناً للذي أقر له بخمسة وعشرين تحجز إقراره على نفسه، ولا تحجز إقراره على غيره، ولو كانا ممن تجوز شهادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفسه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة وعشرين ديناراً بإقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه إذا حلف المدعي مع شاهده.

وإذا كانت في يدي رجل ألف دينار، فقال: رهنيتها بمائة دينار أو بألف درهم، وقال الراهن رهنكها بدينار واحد أو بعشرة دراهم فالقول قول الراهن؛ لأن المرتهن مقر له بملك الألف دينار، ومذع عليه حقاً فالقول قوله فيما ادعى عليه من الدنانير إذا كان القول قول رب الرهن المدعى عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان إقراره بأنه رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه.

وإذا اختلفت الراهن والمرتهن، فقال المرتهن رهنك عبيدك سالمًا بمائة، وقال الراهن بل رهنك عبيدي موقفاً بعشرة حلف الراهن، ولم يكن سالم رهناً بشيء، وكان لصاحب الحق عليه عشرة دنانير إن صدقه بأن موقفاً رهن بها فهو رهن.

وإن كذبه، وقال: بل سالم رهن بها لم يكن موقفاً، ولا سالم رهناً؛ لأنه يبرئه من أن يكون موقفاً رهناً.

ولو قال: رهنك داري بألفي، وقال: الذي يخالفه بل اشتريتها منك بألف وتصادقا على قبض الألف تحالفاً، وكانت الألف على الذي أخذها بلا رهن، ولا بيع، وهكذا لو قال: لو رهنك داري بألفي أخذتها منك.

وقال: المقر له بالرهن بل اشتريت منك عبيدك بهذه الألف تحالفاً، ولم تكن الدار رهناً، ولا العبد بيعاً، وكانت له عليه ألف بلا رهن، ولا بيع، ولو قال: رهنك داري بألفي، وقبضت الدار،

المكتري المكرو المحجور عليه بذلك رهنًا فالرهن مفسوخ والكراء مفسوخ، وإن سكن أو ركب أو عمل له فعليه أجر مثله وكراء مثل الدابة والدابة بالغا ما بلغ، وهكذا لو أسلفه المحجور مالا ورهنه غير المحجور رهنًا كان الرهن مفسوخًا؛ لأن السلف باطل وعليه رد السلف بعينه، وليس له إنفاق شيء منه؛ فإن أنفقه فعليه مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل أو أي رهن فسخته من جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذي وقع به الرهن لم أكلف الرهن أن يأتي برهن غيره بحال.

وكذلك إن كان الشرط في الرهن والبيع صحيحًا واستحق الرهن لم أكلف الرهن أن يأتي برهن غيره قال: وإذا تباع الرجلان غير المحجورين البيع الفاسد ورهن أحدهما به صاحبه رهنًا فالبيع مفسوخ، والرهن مفسوخ وجماع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الأصل فيجوز به الرهن، وكل بيع كان غير ثابت فيفسد فيه الرهن إذا لم يملك المشتري، ولا المكتري ما بيع أو أكرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن إنما يثبت الرهن للرهن بما يثبت به عليه ما أعطاه به، فإذا بطل ما أعطاه به بطل الرهن.

وإذا بادل رجل رجلًا عبدًا بعبد أو دارًا بدار أو عرضًا ما كان بعرض ما كان وزاد أحدهما الآخر ذنانير أجلة على أن يرهنه الزائد بالذنانير رهنًا معلومًا فالبيع والرهن جائز إذا قبض.

وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن، وقبضه لنفسه أو قبضه له غيره بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز، وإن كان القابض ابن الرهن أو امرأته أو أباه أو من كان من قرابته.

وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحدًا ممن سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فأما عبد الرهن، فلا يجوز قبضه للمرتهن؛ لأن قبض عبده عنه قبضه عن نفسه.

وإذا رهن الرجل الرجل عبدًا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر الرهن كان متطوعًا.

وإن رهنه أرضًا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ؛ لأنها غير مملوكة؛ فإن كان فيها غراس أو بناء للرهن فالغراس والبناء رهن، وإن أدى عنها الخراج فهو متطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على الرهن إلا أن يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه، ومثل هذا الرجل يتكاري الأرض من الرجل قد تكارها فيدفع المكتري الأرض كراءها عن المكتري الأول؛ فإن دفعه بإذنه رجع به عليه، وإن دفعه بغير إذنه فهو متطوع به، ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزم صداق أو غيره وبين الذسي والحربي المستامن والمستامن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف، وإذا كان الرهن بصدائق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن إلا قليلًا والرهن بحاله.

مضمون كله فأما ما لا يضمن منه فرهته غير نظر؛ لأنه قد ي تلف، ولا يبرأ الرهن من الحق والذكر والأنثى والمسلم والكافر من جميع ما وصفنا يجوز رهنه، ولا يجوز سواء ويجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم، ولا أكره من ذلك شيئًا إلا أن يرهن المسلم الكافر مصحفًا؛ فإن فعل لم أفسخه، ووضعناه له على يدي عدل مسلم وجبرته على ذلك الكافر إن امتنع.

وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيراً أو كبيراً لثلاث يذل المسلم بكيونته عنده بسبب يتسلط عليه الكافر ولثلاث يطعم الكافر المسلم خنزيراً أو يسقيه خمرًا؛ فإن فعل فرهته منه لم أفسخ الرهن قال: وأكره رهن الأمة البالغة أو المقاربة البلوغ التي يشتهي مثلها من مسلم إلا على أن يقبضها المرتهن ويقربها في يدي مالكة أو يضعها على يدي امرأة أو محرم للجارية؛ فإن رهنها مالكة من رجل، وأقبضها إياه لم أفسخ الرهن، وهكذا لو رهنها من كافر غير أني أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون امرأة أحب إلي، ولو لم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل، وإن رضي الرهن والمرتهن على أن يضعها الجارية على يدي رجل غير مأمون عليها جبرتهما أن يرضيا بعدل توضع على يديه؛ فإن لم يفعلا اخترت لهما عدلاً إلا أن يتراضيا أن تكون على يدي مالكة أو المرتهن فأما ما سوى بني آدم، فلا أكره رهنه من مسلم، ولا كافر حيوان، ولا غيره.

وقد رهن النبي ﷺ دَرَعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيَّ وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ بِالْغَةِ رَشِيدَةً بَكَراً أَوْ شَيْئاً جَارَ بَيْعِهَا وَرَهْنَهَا، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ جَارَ رَهْنَهَا وَبَيْعِهَا بغير إذن زوجها، وهبتها له ولها من مالها إذا كانت رشيده ما لزوجها من ماله، وإن كانت المرأة أو رجل مسلم أو كافر حر أو عبد محجورين لم يجوز رهن واحد منهما كما لا يجوز بيعه، وإذا رهن من لا يجوز رهنه فرهته مفسوخ، وما عليه، وما رهن كما لم يرهن من ماله لا سبيل للمرتهن عليه.

وإذا رهن المحجور عليه رهنًا، فلم يقبضه هو، ولا وليه من المرتهن، ولم يرفع إلى الحاكم فيفسخه حتى يفك عنه الحجر فرضي أن يكون رهنًا بالرهن الأول لم يكن رهنًا حتى يبتدئ رهنًا بعد فك الحجر ويقبضه المرتهن، فإذا فعل فالرهن جائز.

وإذا رهن الرجل الرهن، وقبضه المرتهن، وهو غير محجور، ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله، وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن؛ فإن كان من يبيع فالبيع مفسوخ، وعلى الرهن رده بعينه إن وجد أو قيمته إن لم يوجد، والرهن مفسوخ إذا أفسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخاً بكل حال، وهكذا إن أكره داراً أو أرضاً أو دابة ورهن

وصفت.

وإذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفاً فوجد بالرهن عيباً أو لم يجده فسواء، وله الخيار في أخذه سلفه حالاً، وإن كان سمّاه موجلاً، وليس السلف كالبيع ورهن يتطوّع به الراهن، وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع إلى أجل بغير شرط رهن، فإذا وجب بينهما البيع وتفرقا، ثم رهنه الرجل فالرجل متطوّع بالرهن فليس للمرتن إن كان بالرهن عيباً ما كان أن يفسخ البيع؛ لأن البيع كان تاماً بلا رهن، وله إن شاء أن يفسخ الرهن.

وكذلك له إن شاء لو كان في أصل البيع أن يفسخه؛ لأنه كان حقاً له فكره ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للحد؛ لأن ذلك لا يزيل عنه الرق، فإذا قتل، فقد خرج من الرهن، فإذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم رهن عبداً له فمن أجاز بيع المرتد أجاز رهنه، ومن رد بيعه رد رهنه.

قال الزبيعي: كان الشافعي يميز رهن المرتد كما يجوز بيعه.

١٠ - الرهن يجمع الشئين المختلفين من ثياب

وأرض وبناء وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا رهن الرجل الرجل أرضه، ولم يقل بيناتها فالأرض رهن دون البناء.

وكذلك إن رهنه أرضه، ولم يقل بشجرها؛ فكان فيها شجر مبدد أو غير مبدد فالأرض رهن دون الشجر.

وكذلك لو رهنه شجراً وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض، ولا يدخل في الرهن إلا ما سمّي، وإذا رهنه ثمرأ قد خرج من نخلة قبل أن يحل بيعه ونخله معه، فقد رهنه نخلاً وثمرأ معها فهما رهن جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالاً أن يبيعهما من ساعته.

وكذلك لو كان إلى أجل؛ لأن الراهن يتطوّع ببيعه قبل أن يحل أو يموت فيحل الحق.

وإذا كان الحق في هذا الرهن جائزاً إلى أجل فبلغت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصاً من الحق أو مرهوناً مع النخل حتى يحل الحق.

ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون النخل لم يكن له.

وكذلك لو أراد قطعها وبيعها لم يكن له إذا لم يأذن له الراهن في ذلك، ولو رهنه الثمرة دون النخل طلعاً أو مؤبرة أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالاً أو

وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنأ بتمر أو حنطة فحل الحق قباع الموضوع على يديه الرهن بتمر أو حنطة فالباع مردود، فلا يجوز بيعه إلا بالدنانير أو الدراهم، ثم يشتري بها قمح أو تمر فيقضاه صاحب الحق، ولا يجوز رهن المقارض؛ لأن الرهن غير مضمون إلا أن يأذن رب المال للمقارض أن يرهن بدين له معروف.

وكذلك لا يجوز ارتهانه إلا أن يأذن له رب المال أن يبيع بالدين، فإذا باع بالدين فالرهن ازدياد له، ولا يجوز ارتهانه إلا في مال صاحب المال؛ فإن رهن عن غيره فهو ضامن، ولا يجوز الرهن.

٩ - العيب في الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الرهن رهنان فوهن في أصل الحق لا يجب الحق إلا بشرطه، وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن يسميانه، فإذا كان هكذا فكان بالرهن عيب في بدنه أو عيب في فعله ينقص ثمنه وعلم المرتن العيب قبل الارتهان، فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان، وإن لم يعلم المرتن فعله بعد البيع فالمرتن بالخيار بين فسخ البيع، وإثباته، وإثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيوع.

والعيب الذي يكون له به الخيار كل ما نقص ثمنه من شيء قل أو كثر حتى الأثر الذي لا يضر بعمله والفعل، فإذا كان قد علمه، فلا خيار له.

ولو كان قتل أو ارتد وعلم ذلك المرتن، ثم ارتهنه كان الرهن ثابتاً؛ فإن قتل في يديه فالباع ثابت، وقد خرج الرهن من يديه، وإن لم يقتل فهو رهن بماله.

وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهنأ بماله، ولو كان المرتن لم يعلم بارتداده، ولا قتله، ولا سرقته فارتنه، ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع.

ولو لم يكن الراهن دلس للمرتن فيه بعيب ودفعه إليه سالماً فجنى في يديه جناية أو أصابه عيب في يديه كان على الرهن بماله، ولو أنه دلس له فيه بعيب، وقبضه فمات في يديه موتاً قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن، وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه، وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوان أو غيره.

ولو اختلف الراهن والمرتن في العيب، فقال الراهن: رهنك الرهن، وهو بريء من العيب، وقال: المرتن ما رهنته إلا معيأ فالقول قول الراهن مع يمينه إذا كان العيب مما يحدث مثله، وعلى المرتن البيئة؛ فإن أقامها فللمرتن الخيار كما

مَوْجَلًا إِلَّا أَنْ يَتَشَارَطَا أَنْ لِلْمُرْتَهِنِ إِذَا حُلَّ حَقُّهُ قَطْعُهَا أَوْ بَيْعُهَا
فِيَجُوزُ الرَّهْنُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنَ الثَّمَرَةِ أَتَتْهُ تَرَكَ إِلَى أَنْ
تَصْلَحَ.

أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو
صَلَاحُهُ؛ لِمَعْرِفَةِ النَّاسِ أَنَّهُ يَتْرَكُ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ، وَأَنْ حَلَّ أَنْ
تَبَاعُ الثَّمَرَةُ عَلَى أَنْ تَقْطَعَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى
الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهَكَذَا كُلُّ ثَمَرَةٍ وَزَرَ رَهْنٌ قَبْلَ أَنْ
يَبْدُو صَلَاحُهَا مَا لَمْ يَبْزَ بِبَيْعِهِ، فَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ إِلَّا عَلَى أَنْ يَقْطَعَ إِذَا
حُلَّ الْحَقُّ فَيَبَاعُ مَقْطُوعًا بِمَالِهِ.

وَإِذَا حُلَّ بَيْعُ الثَّمَرِ حُلَّ رَهْنُهُ إِلَى أَجَلٍ كَانَ الْحَقُّ أَوْ حَالًا،
وَإِذَا بَلَغَ، وَلَمْ يَحُلَّ الْحَقُّ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ بَيْعُهُ إِذَا كَانَ يَسَّ إِلَّا بِرِضَا
الْمُرْتَهِنِ، فَلِذَا رَضِيَ قِيمَتُهُ رَهْنٌ إِلَّا أَنْ يَطْرُقَ الرَّاهِنُ فَيَجْعَلُهُ
قَصَاصًا، وَلَا أَجْعَلُ دَيْنًا إِلَى أَجَلٍ حَالًا أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَطْرُقَ بِهِ
صَاحِبُ الدَّيْنِ، وَإِذَا رَهْنُهُ ثَمَرَةً فزِيدَتْهَا فِي عَظَمِهَا وَطَيَّبَهَا رَهْنٌ
لَهُ، كَمَا أَنَّ زِيَادَةَ الرَّهْنِ فِي يَدَيْهِ رَهْنٌ لَهُ؛ فَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ
يَخْرُجُ فَرَهْنُهُ إِيَّاهُ، وَكَانَ يَخْرُجُ بَعْدَهُ غَيْرُهُ مِنْهُ، فَلَا يَتَمَيَّزُ الْخَارِجُ عَنْ
الْأَوَّلِ الْمَرْهُونِ لَمْ يَبْزَ الرَّهْنُ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ
حَيْثُ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا يَجُوزُ الرَّهْنُ فِيهِ حَتَّى يَقْطَعَ مَكَانَهُ أَوْ
يَشْتَرِطَ أَنَّهُ يَقْطَعَ فِي مَدَّةٍ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ الثَّمَرَةُ الَّتِي تَخْرُجُ بَعْدَهُ أَوْ
بَعْدَهَا تَخْرُجُ قَبْلَ أَنْ يَشْكَلَ أَهْمِي مِنَ الرَّهْنِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا، فَإِذَا كَانَ
هَذَا جَازَ.

وَإِنْ تَرَكَ حَتَّى تَخْرُجَ بَعْدَهُ ثَمَرَةٌ لَا يَتَمَيَّزُ حَتَّى تَعْرِفَ، ففِيهَا
قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَفْسُدُ الرَّهْنُ كَمَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ؛ لِأَنِّي لَا أَعْرِفُ
الرَّهْنَ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَفْسُدُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ فِي قَدْرِ
الثَّمَرَةِ الْمَرْهُونَةِ مِنَ الْمَخْطِطَةِ بِهَا كَمَا لَوْ رَهْنُهُ حَنْطَةً أَوْ ثَمَرًا،
فَاخْتَلَطَتْ بِحَنْطَةِ الرَّاهِنِ، أَوْ ثَمَرِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ الْحَنْطَةِ
الَّتِي رَهْنٌ مَعَ يَمِينِهِ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ فِي الْبَيْعِ إِنَّهُ إِذَا بَاعَهُ ثَمَرًا،
فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى حَدَثَتْ ثَمَرَةٌ أُخْرَى فِي شَجَرِهَا لَا تَتَمَيَّزُ الْحَادِثَةُ
مِنَ الْمُبِيعِ قَبْلُهَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَسَلِّمَ لَهُ الثَّمَرَةَ الْحَادِثَةَ مَعَ
الْمُبِيعِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ قَدْ زَادَهُ خَيْرًا أَوْ يَنْقُضَ الْبَيْعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي
كَمْ بَاعَ مِمَّا حَدَثَ مِنَ الثَّمَرَةِ.

وَالرَّهْنُ عِنْدِي مِثْلُهُ؛ فَإِنْ رَضِيَ أَنْ يَسَلِّمَ مَا زَادَ مَعَ الرَّهْنِ
الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسَخِ الرَّهْنُ، وَإِذَا رَهْنُهُ زَرْعًا عَلَى أَنْ يَحْصِدَهُ إِذَا حُلَّ
الْحَقُّ بِأَيِّ حَالٍ مَا كَانَ فَيَبِيعُهُ؛ فَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ يَزِيدُ بَانَ يَنْبَتُ مِنْهُ
مَا لَمْ يَكُنْ نَابِتًا فِي يَدِهِ إِذَا تَرَكَهُ لَمْ يَبْزَ الرَّهْنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الرَّهْنَ

مِنَ الْخَارِجِ دُونَ مَا يَخْرُجُ بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَرَةِ تَكُونُ طَلْعًا وَبِلْحًا
صَغَارًا، ثُمَّ تَصِيرُ رَطْبًا عِظَامًا وَبَيْنَ الزَّرْعِ؟

قِيلَ: الثَّمَرَةُ وَاحِدَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا تَعْظُمُ كَمَا يَكْبُرُ الْعَبْدُ الْمَرْهُونُ
بَعْدَ الصَّغَرِ وَيَسْمُنُ بَعْدَ الْهَزَالِ.

وَإِذَا قَطَعْتَ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ يَسْتَخْلَفُ وَالزَّرْعُ يَقْطَعُ
أَعْلَاهُ، وَيَسْتَخْلَفُ أَسْفَلُهُ وَيَبَاعُ مِنْهُ شَيْءٌ قِصْلَةً بَعْدَ قِصْلَةٍ فَالْخَارِجُ
مِنْهُ غَيْرُ الرَّهْنِ، وَالزَّائِدُ فِي الثَّمَرَةِ مِنَ الثَّمَرَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبَاعَ مِنْهُ
مَا يَقْصَلُ إِلَّا أَنْ يَقْصَلَ مَكَانَهُ قِصْلَةً، ثُمَّ تَبَاعُ الْقِصْلَةُ الْأُخْرَى بَيْعَةً
أُخْرَى.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ رَهْنُهُ إِلَّا كَمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَإِذَا رَهْنُهُ ثَمَرَةً فَعَلَى الرَّاهِنِ سَقِيهَا وَصَلَحَهَا وَجَدَّادَهَا
وَتَشْمِسُهَا كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْعَبْدِ.

وَإِذَا أَرَادَ الرَّاهِنُ أَنْ يَقْطَعَهَا قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ أَوْ أَنْ يَبْعَثَ أَوْ أَرَادَ الْمُرْتَهِنُ
ذَلِكَ مَنَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَيْهِ، وَإِذَا بَلَغَتْ
إِبَانَتَا جَبَرِ الرَّاهِنُ عَلَى قِطْعِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صَلَاحِهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَبَى الْمُرْتَهِنُ جَبَرَ، فَإِذَا صَارَتْ ثَمَرًا وَضَعْتَ عَلَى
يَدِي الْمَوْضُوعِ عَلَى يَدَيْهِ الرَّهْنُ أَوْ غَيْرَهُ؛ فَإِنْ أَبَى الْعَدْلُ الْمَوْضُوعُ
عَلَى يَدَيْهِ بَانَ يَطْرُقُ أَنْ يَضَعَهَا فِي مَنْزِلِهِ إِلَّا بِكَرَاهٍ قِيلَ لِلرَّاهِنِ
عَلَيْكَ لَهَا مَنْزِلٌ تَحْرُزُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صَلَاحِهَا؛ فَإِنْ جَنَّتْ بِهِ،
وَلَا يَكْتَرِي عَلَيْكَ مِنْهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَهِنَ الرَّجُلُ شَيْئًا لَا يَحْمِلُ بَيْعَهُ حِينَ يَرَهْنُهُ
إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ يَأْتِي عَلَيْهِ مَدَّةٌ يَحْمِلُ بَعْدَهَا، وَهُوَ مِثْلُ أَنْ يَرَهْنَهُ جَنِينَ
الْأُمَةِ قَبْلَ أَنْ يُولَدَ عَلَى أَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْهُ كَانَ رَهْنًا، وَمِثْلُ أَنْ يَرَهْنَهُ
مَا وَلَدَتْ أُمُّهُ أَوْ مَاشِيَتُهُ أَوْ مَا أَخْرَجَتْ نَحْلَهُ عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ
مَكَانَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ مَا لَيْسَ مِلْكُهُ لَهُ بِتَامٍ.

وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَرَهْنَهُ ثَمَرَةً قَدْ بَدَأَ صَلَاحُهَا لَا يَمْلِكُهَا بِشَرَاءٍ،
وَلَا أَصُولَ نَحْلِهَا.

وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَعَلَى قَوْمٍ بِصِفَاتِهِمْ بِثَمَرَةٍ
نَحْلٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ فِي الصَّدَقَةِ مَعَهُ مِنْ يَنْقُصُ حَقُّهُ، وَلَا
يَدْرِي كَمْ رَهْنُهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ جُلُودَ مَيْتَةٍ لَمْ تَدْبَغْ؛ لِأَنَّ
ثَمَنَهَا لَا يَحْمِلُ مَا لَمْ تَدْبَغْ وَيَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ إِيَّاهَا إِذَا دَبَغَتْ؛ لِأَنَّ
ثَمَنَهَا بَعْدَ دِبَاغِهَا يَحْمِلُ، وَلَا يَرَهْنُهُ إِيَّاهَا قَبْلَ الدِّبَاغِ، وَلَوْ رَهْنُهُ إِيَّاهَا
قَبْلَ الدِّبَاغِ، ثُمَّ دَبَغَهَا الرَّاهِنُ كَانَتْ خَارِجَةً مِنَ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّ عَقْدَةَ
رَهْنِهَا كَانَ وَيَبِيعُهَا لَا يَحْمِلُ.

وَإِذَا وَهَبَ لِلرَّجُلِ هَبَةً أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِصَدَقَةٍ غَيْرِ مَحْرُومَةٍ
فَرَهْنُهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، ثُمَّ قَبْضُهَا فِيهِ خَارِجَةٌ مِنَ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ

رهنها قبل أن يتم له ملكها، فإذا أحدث فيها رهنًا بعد القبض جازت.

قال: وإذا أوصى له بعبد بعينه فمات الموصي فرهنه قبل أن تدفعه إليه الورثة؛ فإن كان يخرج من الثلث فالرهن جائز؛ لأنه ليس للورثة منعه إياه إذا خرج من الثلث والقبض وغير القبض فيه سواء.

وللواهب والمتصدق منعه من الصدقة ما لم يقبض.

وإذا ورث من رجل عبداً، ولا وارث له غيره فرهنه فالرهن جائز؛ لأنه مالك للعبد بالمراث.

وكذلك لو اشتراه فقد ثمنه، ثم رهنه قبل أن يقبضه.

وإذا رهن الرجل مكاتباً له فعجز المكاتب قبل الحكم ففسخ الرهن فالرهن مفسوخ؛ لأنني إنما أنظر إلى عقد الرهن لا إلى الحكم، وإن اشترى الرجل عبداً على أنه بالخيار ثلاثاً فرهنه فالرهن جائز، وهو قطع لخياره، وإيجاب للبيع في العبد، وإذا كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فرهنه قبل مضي الثلاث، وقبل اختيار البائع إنفاذ البيع، ثم مضت الثلاث أو اختار المشتري إنفاذ البيع فالرهن مفسوخ؛ لأنه انعقد، وملكه على العبد غير تام.

ولو أن رجلين ورثا رجلاً ثلاثة أعبد، فلم يقتسماهم حتى رهن أحدهما عبداً من العبيد الثلاثة أو عبيدين، ثم قاسم شريكه واستخلص منه العبد الذي رهن أو العبيدين، كانت أنصافهما مرهونة له؛ لأن ذلك الذي كان يملك منهما وأنصافهما التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجزئ فيها رهنًا، ولو استحق صاحب وصية منهما شيئاً خرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما مرهوناً.

قال الربيع: وفيه قول آخر إنه إذا رهن شيئاً له بعضه ولغيره بعضه فالرهن كله مفسوخ؛ لأن صفقة الرهن جمعت شيئين ما يملك، وما لا يملك، فلما جمعتما الصفقة بطلت كلها.

وكذلك في البيع.

قال: وهذا أشبه بجملة قول الشافعي: ولو أن رجلاً له أخ هو وارثه فمات أخوه فرهن داره، وهو لا يعلم أنه مات، ثم قامت البينة بأنه كان ميتاً قبل رهن الدار كان الرهن باطلاً.

ولا يجوز الرهن حتى يرهنه، وهو مالك له ويعلم الراهن أنه مالك.

وكذلك لو قال: قد وكلت بشراء هذا العبد، فقد رهنته إن كان اشتري لي فوجد قد اشتري له لم يكن رهنًا.

قال: فإن ارتهن قد علم أنه قد صار له بميراث أو شراء قبل أن يرهنه أحلف الراهن؛ فإن حلف فسخ الرهن، وإن نكل فحلف المرتهن على ما ادعى ثبت الرهن.

وكذلك لو رأى شخصاً لا يثبته، فقال: إن كان هذا فلاناً، فقد رهنته لم يكن رهنًا، وإن قبضه حتى يجزئ له مع القبض أو قبله أو بعده رهنًا، وهكذا إن رأى صندوقاً، فقال: قد كانت فيه ثياب كذا.

الثياب يعرفها الراهن والمرتهن؛ فإن كانت فيه فهي لك رهن، فلا تكون رهنًا، وإن كانت فيه.

وكذلك لو كان الصندوق في يدي المرتهن وديعة وفيه ثياب، فقال: قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن، وإن كانت فيه ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن؛ فكانت فيه الثياب التي قال: إنها رهن لا غيرها فليست برهن.

وهكذا لو قال: قد رهنتك ما في جراحي وأقبضه إياه والراهن لا يعرفه لم يكن رهنًا، وهكذا إن كان الراهن يعرفه والمرتهن لا يعرفه، ولا يكون الرهن أبداً إلا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه.

ولا يجوز أن يرهنه ذكر حق له على رجل؛ لأن ذكر الحق ليس بشيء يملك إنما هو شهادة على رجل بشيء في ذمته والشيء الذي في ذمته ليس بعين قائمة بجور رهنها إنما ترهن الأعيان القائمة، ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن والمرتهن مقبوضة.

ولو أن رجلاً جاءته بضاعة أو ميراث كان غائباً عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمرة أو بغير أمرة، ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن، وإن قبضه المرتهن حتى يكون عالماً بما رهنه علم المرتهن. والله أعلم.

١١ - الزيادة في الرهن والشرط فيه

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا رهن رجل رجلاً رهنًا، وقبضه المرتهن، ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له، وإن فعل لم يجز الرهن الآخر؛ لأن المرتهن الأول صار يملك أن يمنع رقبته حتى تباع فيستوفي حقه، ولو رهنه إياه بالف، ثم سأل الراهن المرتهن أن يزيده الفاً ويجعل الرهن الأول رهنًا بها مع الألف الأولى، ففعل لم يجز الرهن الآخر، وكان مرهوناً بالألف الأولى وغير مرهون بالألف الآخرة؛ لأنه كان رهنًا بكماله بالألف الأولى، فلم يستحق بالألف الآخرة من منع رقبته على سيده، ولا غرمائه إلا ما استحق أولاً، ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة، ثم يتكراه السنة التي تليها بعشرين؛ لأن السنة الأولى غير السنة الآخرة، ولو انهدم بعد السنة الأولى رجع بالعشرين التي هي حظ السنة الآخرة، وهذا رهن واحد لا يجوز الرهنان فيه إلا معاً لا مفترقين، ولا أن

كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل، وإن كان أسلفه ألفاً على أن يرهنه بها رهناً وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل؛ لأن ذلك زيادة في السلف، وإن كان باعه بيعاً بالف وشرط البائع للمشتري أن يرهنه بألفه رهناً، وأن للمرتهن منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد؛ لأن لزيادة منفعة الرهن حصّة من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف.

ألا ترى أنه لو رهنه داراً على أن للمرتهن سكنها حتى يقضيه حقه كان له أن يقضيه حقه من الغد وبعد سنين، ولا يعرف كم ثمن السكن وحصته من البيع وحصّة البيع لا تجوز إلا معروفة مع فساد من أنه بيع وإجارة، ولو جعل ذلك معروفاً، فقال: أرهنك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسداً من قبل أن هذا بيع، وإجارة لا أعرف حصّة الإجارة.

ألا ترى أن الإجارة لو انتقضت بأن يستحق المسكن أو ينهدم، فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالألف فطرح عنه حصّة السكنى من الألف وأجعل الألف بيعاً بهما، ولا أجعل للمشتري خياراً دخل عليك أن شيئين ملكا بالف فاستحق أحدهما، فلم تجعل للمشتري خياراً في هذا الباقي، وهو لم يشتره إلا مع غيره.

أولا ترى أنك لو قلت: بل أجعل له الخيار دخل عليك أن ينقص بيع الرقبة بأن يستحق معها كراء ليس هو ملك رقبة؟

ألا ترى أن المسكن إذا انهدم في أول السنة؛ فإن قومت كراء السنة في أولها لم يعرف قيمة كراء آخرها؛ لأنه قد يغلو ويرخص؟ وإنما يقوم كل شيء بسوق يومه، ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم؟

فإن قلت: بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فاقومه، قيل لك: أفتجعل مال هذا محتسباً في يد هذا إلى أجل، وهو لم يؤجله؟

قال: فإن شبه على أحد بأن يقول قد تحجّر هذا في الكراء إذا كان منفرداً فيكتري منه المنزل سنة، ثم ينهدم المنزل بعد شهر فيرده عليه بما بقي؟

قيل نعم، ولكن حصّة الشهر الذي أخذه معروفة؛ لأن لا تقوم إلا بعد ما يعرف بأن يمضي، وليس معها بيع، وهي إجارة كلها، ولو رهن رجل رجلاً رهناً على أنه ليس للمرتهن بيعه عند حل الحق إلا بكذا، أو ليس له بيعه إلا بعد أن يبلغ كذا أو يزيد عليه أو ليس له بيعه إن كان رب الرهن غائباً أو ليس له بيعه إلا يأذن له فلان أو يقدم فلان، أو ليس له بيعه إلا بما رضي الراهن أو ليس له بيعه إن هلك الراهن قبل الأجل أو ليس له

يرهن مرتين بشيئين مختلفين قبل أن يفسخ كما لا يجوز مرتين أن يتكاري الرجل داراً سنة بعشرة، ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين إلا أن يفسخ الكراء الأول، ولا يتاعها بمائة، ثم يتاعها بمائتين إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدّ بيعاً؛ فإن أراد أن يصح له الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بالفين.

ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن بيده بالفين جازت الشهادة، وكان الرهن بالفين إذا لم يعرف كيف كان ذلك، فإذا تصادق بأن هذا رهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت، وكان رهناً بالألف، وكانت الألف الأخرى بغير رهن، ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهته بها بعد شيئاً جاز الرهن؛ لأنها كانت غير واجبة عليه.

وكذلك لو زاده ألفاً أخرى ورهنه بهما رهناً كان الرهن جائزاً، ولو أعطاه ألفاً ورهنه بها، ثم قال له: بعد الرهن أجعل لي الألف التي قبل هذا رهناً معها، ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معاً.

ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلا رهن، ثم قال له: زدني ألفاً على أن أرهنك بهما معاً رهناً يعرفانه، ففعل كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه أسلفه الآخرة على زيادة رهن في الأولى، ولو كان قال: بعني عبداً بالف على أن أعطيك بها وبالألف التي لك علي بلا رهن داري رهناً، ففعل كان البيع مفسوخاً، وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز؛ لأنها زيادة في سلف أو حصّة من بيع مجهولة، ولو أن رجلاً ارتهن من رجل رهناً بالف، وقضيه، ثم زاده رهناً آخر مع رهنه بتلك الألف كان الرهن الأول والآخر جائزاً؛ لأن الرهن الأول بكامله بالألف والرهن الآخر زيادة معه، لم تكن للمرتهن حتى جعلها له الراهن؛ فكان جائزاً كما جاز أن يكون له حق بلا رهن، ثم برهنه به شيئاً فيجوز.

١٢ - باب ما يفسد الرهن من الشرط

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه الرهن مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحلب للكه الراهن لا للمرتهن؛ لأنه إنما يملك الركوب والحلب من ملك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي الركوب والحلب، وإذا رهن الرجل الرجل عبداً أو داراً أو غير ذلك فسكنى الدار، وإجارة العبد وخدمته للراهن.

وكذلك منافع الرهن للراهن ليس للمرتهن منها شيء؛ فإن شرط المرتهن على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن

بيعه بعد ما يحل الحق إلا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسداً لا يجوز، حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق.

قال الشافعي: ولو رهنه عبداً على أن الحق إن حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعجم لم يبعه حتى يسمن أو ما أشبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوخاً.

ولو رهنه حائطاً على أن ما ائمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهناً، ولم يدخل معه ثمر الحائط، ولا زرع الأرض، ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق واجبي قبل الرهن.

قال الربيع: وفيه قول آخر إذا رهنه حائطاً على أن ما ائمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل أنه رهنه ما يعرف، وما لا يعرف، وما يكون، وما لا يكون، ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون، فلما كان هكذا كان الرهن مفسوخاً.

قال الربيع: الفسخ أولى به.

قال الشافعي: وهذا كرجل رهن داراً على أن يزيده معها داراً مثلها أو عبداً قيمته كذا غير أن البيع إن وقع على شرط هذا الرهن ففسخ الرهن، وكان للبائع الخيار؛ لأنه لم يتم له ما اشترط، ولو رهنه ماشية على أن لربها لبنها ونتاجها أو حائطاً على أن لربه ثمره أو عبداً على أن لسيده خراجها أو داراً على أن للمالكها كراءها كان الرهن جائزاً؛ لأن هذا لسيده، وإن لم يشترطه.

قال الشافعي: كل شرط اشترطه المشتري على البائع هو للمشتري لو لم يشترطه كان الشرط جائزاً كهذا الشرط، وذلك أنه له لو لم يشترطه.

١٣- جماع ما يجوز أن يكون مرهوناً، وما لا

يجوز

قال الشافعي رحمه الله: الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه، ومن يجوز ارتهانه؟ ثلاث أصناف: صحيح وآخر معلون وآخر فاسد.

فأما الصحيح منه: فكل ما كان ملكه تاماً لراهنه، ولم يكن الرهن جنى في عتق نفسه جنائياً، ويكون الجني عليه أحق برقبته من مالكة حتى يستوفي، ولم يكن الملك أوجب فيه حقاً لغير مالكة من رهن، ولا إجارة، ولا بيع، ولا كتابة، ولا جارية أولدها أو دبرها، ولا حقاً لغيره يكون أحق به من سيده حتى تنقضي تلك

المدة، فإذا رهن المالك هذا رجلاً، وقبضه المرتهن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه.

وأما المعلوم: فالرجل يملك العبد أو الأمة أو الدار فيجني العبد أو الأمة على آدمي جنائياً عمداً أو خطأ أو يحنان على مال آدمي، فلا يقوم الجني عليه، ولا ولي الجنائيه عليهما حتى يرهنهما مالكيهما ويقبضهما المرتهن، فإذا ثبتت البيئة على الجنائيه قبل الرهن أو أقر بها الزاهن والمترهن فالرهن باطل مفسوخ.

وكذلك لو أبطل رب الجنائيه الجنائيه عن العبد أو الأمة أو صاحبه سيدهما منهما على شيء كان الرهن مفسوخاً؛ لأن ولي الجنائيه كان أولى بحق في رقابتهما من مالكيهما حتى يستوفي حقه في رقابتهما أرض جنائيه أو قيمة ماله، فإذا كان أولى بثمان رقابتهما من مالكيهما حتى يستوفي حقه في رقابتهما لم يجز للمالكهما رهنهما.

ولو كانت الجنائيه تسوى ديناراً وهما يسويان الوفا لم يكن ما فضل منهما رهناً، وهذا أكثر من أن يكون مالكيهما رهنهما بشيء، ثم رهنهما بعد الرهن بغيره، فلا يجوز الرهن الثاني؛ لأنه يحول دون بيعهما، وإدخال حق على حق صاحبهما المرتهن الأول الذي هو أحق به من مالكيهما.

وسواء ارتهنهما المرتهن بعد علمه بالجنائيه أو قبل علمه بها، أو قال: ارتهن منك ما يفضل عن الجنائيه، أو لم يقله، فلا يجوز الرهن، وفي رقابتهما جنائيه بمال.

وكذلك لا يجوز ارتهانهما، وفي رقابتهما رهن بمال، ولا فضل من رهن بمال.

ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو داراً بمائة فقبضه إياها إلا درهماً، ثم رهنها غيره لم تكن رهناً للآخر؛ لأن الدار والعبد قد ينقص، ولا يدري كم انتقاصه يقل أو يكثر، ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو أمة فقبضهما المرتهن، ثم أقر الزاهن أنهما جنيا قبل الرهن جنائياً وادعى ذلك ولي الجنائيه، ففيها قولان، أحدهما أن القول للزاهن؛ لأنه يقر بحق في عتق عبده، ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يخلف المرتهن ما علم الجنائيه قبل رهنه، فإذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجنائيه قبل رهنه كان القول في إقرار الزاهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه واحداً من قولين.

أحدهما: أن العبد رهن، ولا يؤخذ من ماله شيء، وإن كان موسراً؛ لأنه إنما أقر في شيء واحد بتحقيق لرجلين أحدهما من قبل الجنائيه والآخر من قبل الرهن، وإذا فك من الرهن، وهو له فالجنائيه في رقبته بإقرار سيده إن كانت خطأ أو عمداً لا قصاص فيها، وإن كانت عمداً فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها.

والقول الثاني: إنه إن كان موسراً أخذ من السيد الأقل من

وإن لم تحلف أحلفنا الرأهن، لكان ما قال: قبل رهنك وأخرجنا الرهن من الرهن بالعق والجارية بأنها أم ولد له.

وكذلك إن أقر فيها بجناية، فلم يحلف المرتهن على علمه كان المجني عليه أولى بها منه إذا حلف المجني عليه أو وليه، ولو اشترى أمة فرهنها وقبضت، ثم قال: هو أو البائع: إنك اشتريتها مني على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسداً كان فيها قولان.

أحدهما: أن الرهن مفسوخ؛ لأنه لا يرهن إلا ما يملك، وهو لم يملك ما رهن، وهكذا لو رهنها، ثم أقر أنه غصبها من رجل أو باعها إيها قبل الرهن، وعلى الرأهن اليمين بما ذكر للمرتهن، وليس على المقر له يمين.

والقول الثاني: أن الرهن جائز بحاله، ولا يصدق على إفساد الرهن.

وفيما أقر به قولان:

أحدهما: أن يغرّم للذي أقر له بأنه غصبها منه قيمتها؛ فإن رجعت إليه دفعت إلى الذي أقر له بها إن شاء ويرد القيمة، وكانت إذا رجعت إليه يبعأ للذي أقر أنه باعها إيها، ومردودة على الذي أقر أنه اشترها منه شراءً فاسداً.

قال الربيع، وهذا أصح القولين.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو أمة قد ارتدّا عن الإسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فيهما صحيحاً ويستأبان؛ فإن تابا، وإلا قتل على الردة، وهكذا لو كانا قطعاً الطريق قتلان إن قتلوا، وهكذا لو كانا سرقاً قطعاً، وهكذا لو كان عليهما حدٌ أقيم، وهما على الرهن، في هذا كله لا يختلطان سقط عنهما الحد أو عطل بحال؛ لأن هذا حق لله - تعالى - عليهما ليس بحق لأدمي في رقابهم، وهكذا لو أتيا شيئاً مما ذكرت بعد الرهن لم يخرجنا من الرهن بحال، ولو رهنهما، وقد جنى جناية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الرأهن؛ فإن أعفاهما أو فادها سيدهما أو كانت الجناية قليلة فبيع فيها أحدهما فليس برهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما من المرتهن حين كان الرهن، ولو كانا رهنًا، وقبضا، ثم جنى بعد الرهن، ثم برأ من الجناية بغفر من المجني عليه أو وليه أو صلح أو أي وجه برأ من البيع فيهما كانا على الرهن بحالهما؛ لأن أصل الرهن كان صحيحاً، وأن الحق في رقابهما قد سقط عنهما.

ولو أن رجلاً دبّر عبده، ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه قد أثبت للعبد عتقاً قد يقع بحال قبل حلول الرهن، فلا يسقط العتق والرهن غير جائز.

فإن قال: قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير، ثم رهنه،

قيمة العبد أو الجناية فدفعت إلى المجني عليه؛ لأنه يقر بأن في عتقه عبده حقاً أثلفه على المجني عليه برهنه إيها، وكان كمن أعتق عبده، وقد جنى، وهو موسر وقيل يضمن الأقل من قيمته أو الجناية، وهو رهن بحاله، ولا يجوز أن يخرج من الرهن، وهو غير مصدق على المرتهن، وإنما أثلف على المجني عليه لا على المرتهن، وإن كان معسراً فهو رهن بحاله، ومتى خرج من الرهن، وهو في ملكه فالجناية في عتقه، وإن خرج من الرهن ببيع، ففي ذمة سيده الأقل من قيمته أو الجناية.

ولو شهد شاهد على جنايتهما قبل الرهن والرهن عبدان حلف ولي المجني عليه مع شاهده، وكانت الجناية أولى بهما من الرهن حتى يستوفي المجني عليه جنايته، ثم يكون ما فضل من ثمنهما رهنًا مكانهما، ولو أراد الرأهن أن يحلف لقد جنى لم يكن ذلك له؛ لأن الحق بالجناية في رقابهما لغيره، ولا يحلف على حق غيره، ولو رهن رجل رجلاً عبداً، فلم يقبضه حتى أقر بعتقه أو بجناية لرجل أو برهن فيه قبل الرهن فإقراره جائز؛ لأن العبد لم يكن مرهوناً تام الرهن إنما يتم الرهن فيه إذا قبض.

ولو رهنه، وقبضه المرتهن، ثم أقر الرأهن بأنه أعتقه كان أكثر من إقراره بأنه جنى جناية؛ فإن كان موسراً أخذت منه قيمته فجعلت رهنًا، وإن كان معسراً وأنكر المرتهن بيع له منه بقدر حقه؛ فإن فضل فضل عتق الفضل منه، وإن برئ العبد من الرهن في ملك المقر بالعق عتق، وإن بيع فملكه سيده بأي وجه ملكه عتق عليه؛ لأنه مقر أنه حر.

ولو رهنه جارية، وقبضها، ثم أقر بوطئها قبل الرهن؛ فإن لم تأت بولد فهي رهن بحالها.

وكذلك لو قامت بيثة على وطئه إيها قبل الرهن لم يخرج من الرهن حتى تأتي بولد، فإذا جاءت بولد، وقد قامت بيثة على إقراره بوطئه إيها قبل الرهن خرجت من الرهن، وإن أقر بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنه، وهي خارجة من الرهن.

قال الربيع: قال أبو يعقوب البويطي.

وكذلك عندي إن جاءت بولد لأكثر ما تلد له النساء، وذلك لأربع سنين الحق به الولد، وإن كان إقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع: وهو قولي أيضاً.

قال الشافعي: وإن جاءت بولد لستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الرأهن بالوطء كان كإقرار سيدها بعقها أو أضعف، وهي رهن بحالها، ولا تباع حتى تلد، ولولدها ولد حر بإقراره، ومتى ملكها فهي أم ولد له، ولو لم يقر المرتهن في جميع المسائل، ولم ينكر قيل إن أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك،

ففيها قولان.

أحدهما: أن يكون الرهن جائزاً.

وكذلك لو قال: بعد الرهن قد رجعت في التدبير قبل أن أرهنه كان الرهن جائزاً، ولو قال: بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت إلا بأن يجدد رهناً بعد الرجوع في التدبير.

والقول الثاني: أن الرهن غير جائز، وليس له أن يرجع في التدبير إلا بأن يخرج العبد من ملكه يبيع أو غيره فيبطل التدبير، وإن ملكه ثانية فرهنه، جاز رهنه؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول، ويكون هذا كعتق إلى غاية لا يبطل إلا بأن يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع، وهكذا المعتق إلى وقت من الأوقات.

ولو قال: إن دخلت الدار فانت حر، ثم رهنه كان هكذا، ولو كان رهنه عبداً، ثم دبره بعد الرهن كان التدبير موقوفاً حتى يحل الحق، ثم يقال: إن أردت إثبات التدبير فاقضي الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر قضاءً من حقه، وإن لم ترده فارجع في التدبير بأن تبعه؛ فإن أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا منك قيمته فدفعناها إليه؛ فإن لم يخلها بيع العبد المدبر حتى يقضي الرجل حقه، وإنما يعني أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن الحق كان إلى أجل لو كان العبد سالماً من التدبير لم يكن للمرتهن بيعه، ولم يكن التدبير عتقاً واقعاً ساعته تلك، وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق، فيكون الحكم حيثن.

ولو رهن رجل عبده، ثم دبره، ثم مات الرهن المدبر؛ فإن كان له وفاة يقضي صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث، وإن لم يكن له ما يقضي حقه منه، ولم يدع مالاً إلا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق؛ فإن فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه، وإن كان له ما يقضي صاحب الحق بعض حقه قضيته وبيع له من العبد الرهن المدبر بقدر ما يبقى من دينه وعتق ما يبقى منه في الثلث.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً له قد اعتقه إلى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخاً للعتق الذي فيه، وهذا في حال المدبر أو أكثر حالاً منه لا يجوز الرهن فيه بحال، ولو رهنه، ثم اعتقه إلى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد يرهنه، ثم يدبره، وإذا رهنه عبداً اشتراه فاسداً فالرهن باطل؛ لأنه لم يملك ما رهنه، ولو لم يرفع الرهن الحكم إلى الحاكم حتى يملك العبد بعد فإراد إقراره على الرهن الأول لم يكن ذلك لهما حتى يجداً فيه رهناً مستقبلاً بعد الملك الصحيح، ولو أن رجلاً رهن رجلاً عبداً لرجل غائب حي أو لرجل ميت، وقبضه

المرتهن، ثم علم بعد ذلك أن الميث أوصى به للرهن فالرهن مفسوخ؛ لأنه رهنه، ولا يملكه، ولو قبله الرهن كان الرهن مفسوخاً لا يجوز حتى يرهنه، وهو يملكه، ولو لم تقم بينة وأدعى المرتهن أن الرهن رهنه إيائه، وهو يملكه كان رهنه، وعلى المرتهن البين ما رهنه منه إلا وهو يملكه؛ فإن نكل عن البين حلف الرهن ما رهنه، وهو يملكه، ثم كان الرهن مفسوخاً.

ولو رهن رجل رجلاً عبداً حلاً أو كان الرهن جائزاً ما بقي عبداً بحاله؛ فإن حال إلى أن يكون حلاً أو مراً أو شيئاً لا يسكر كثيره فالرهن بحال، وهذا كعبد رهنه، ثم دخله عيب أو رهنه معيباً فذهب عنه العيب أو مريضاً فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله؛ لأن بدن الرهن بعينه، وإن حال إلى أن يصير مسكراً لا يجل بيعه فالرهن مفسوخ؛ لأنه حال إلى أن يصير حراماً لا يصح بيعه كهو لو رهنه عبداً فمات العبد.

ولو رهنه عبداً فصب فيه الرهن حلاً أو ملحاً أو ماءً فصار حلاً كان رهنه بحال، ولو صار خراً، ثم صب فيه الرهن حلاً أو ملحاً أو ماءً فصار حلاً خرج من الرهن حين صار خراً، ولم يجل للملك، ولا تحل الخمر عندي، والله تعالى أعلم، أبداً إذا فسدت بعمل آدمي؛ فإن صار العصور خراً، ثم صار حلاً من غير صنعة آدمي فهو رهن بحال، ولا أحسبه يعود خراً، ثم يعود حلاً بغير صنعة آدمي إلا بأن يكون في الأصل حلاً، فلا ينظر إلى تصرفه فيما بين أن كان عبداً أو حراً، وإذا كان حلاً، ويكون انقلابه عن الحلاوة والحموضة منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الحلاوة الأولى إلى غيرها، ثم يكون حكمه حكم مصيره إذا كان بغير صنعة آدمي.

ولو تبايعا الرهن والمرتهن على أن يرهنه عبداً بعينه فرهنه إيائه، وقبضه، ثم صار في يديه خيراً خرج من أن يكون رهنه، ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن كما لو رهنه عبداً فمات لم يكن له أن يفسخه بموت العبد.

ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العصور فرهنه إيائه، فإذا هو من ساعته خراً كان له الخيار؛ لأنه لم يتم له الرهن.

ولو اختلفا في العصور، فقال الرهن رهنه عبداً، ثم عاد في يديك خراً، وقال: المرتهن بل رهنه خراً، ففيها قولان.

أحدهما: أن القول قول الرهن؛ لأن هذا يحدث كما لو باعه عبداً فوجد به عيباً يحدث مثله، فقال المشتري: بعته وبه العيب، وقال البائع: يحدث عندك كان القول قوله مع يميني، ومن قال: هذا القول قال: يهراق الخمر، ولا رهن له والبيع لازم.

والقول الثاني: أن القول قول المرتهن؛ لأنه لم يقر له أنه قبض منه شيئاً يجل ارتهانه بحال، لأن الخمر محرّم بكل حال،

فإن قيل: فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو إذا رهنه مرة كتاباً، ومالاً والرهن لا يجوز إلا معلوماً، وهو إذا كان له مال غائب، فقال: أرهنك مالي الغائب لم يجوز حتى يقبض المالك كان غير مقبوض حين رهنه إياه، وهو فاسد من جميع جهاته.

ولو ارتهن رجل من رجل عبداً، وقبضه، ثم إن المرتهن رهن رجلاً أجنبياً العبد الذي ارتهن أو قال: حقّي في العبد الذي ارتهنت لك رهن، وأقبضه إياه لم يجوز الرهن فيه؛ لأنه لا يملك العبد الذي ارتهن، وإنما له شيء في ذمة مالكة جعل هذا الرهن وثيقة منه إذا آذاه المالك انفسخ من عنقه هذا.

أو رأيت إن أقر الرهن الأول الحق أو أبراه منه المرتهن أما ينفسخ الرهن؟ قال.

فإن قال قائل: فيكون الحق الذي كان فيه رهنًا إذا قبضه مكانه، قيل فهذا إذا مع أنه رهن عبداً لا يملكه رهن مرة في عبداً وأخرى في ذنائب بلا رضا المرتهن الآخر.

أرأيت لو رهن رجل رجلاً عبداً لنفسه، ثم أراد أن يعطي المرتهن مكان العبد خيراً منه وأكثر ثمنًا أكان ذلك؟ فإن قال: ليس هذا له، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يرهن عبداً لغيره، وإن كان رهنًا له؛ لأنه إذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن، وإن لم يقبض ارتهنه ما له فيه.

وإن قال: رجل لرجل قد رهنك أول عبدي يطلع علي أو على عبدي وجدته في داري فطلع عليه عبداً له أو وجد عبداً في دار فاقبضه إياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينعقد على شيء بعينه.

وكذلك ما خرج من صدي من اللؤلؤ.

وكذلك ما خرج من حانطي من الثمر، وهو لا ثمر فيه، فالرهن في هذا كله مفسوخ حتى يحدد له رهنًا بعدما يكون عيناً تقبض.

ولو قال: رهنك أي دوري شئت أو أي عبيدي شئت فشاء بعضهم وأقبضه إياه لم يكن رهنًا بالقول الأول حتى يحدد فيه رهنًا، ولو رهن رجل رجلاً سكنى دار له معروفة وأقبضه إياه لم يكن رهنًا؛ لأن السكنى ليست بعين قائمة محتسبة، وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للحابس، وكان فيه ضرر على الرهن.

ولو قال: رهنك سكنى منزلي يعني يكرهه ويأخذ كراهه كان إنما رهنه شيئاً لا يعرفه بقل ويكثر، ويكون، ولا يكون، ولو قال: أرهنك سكنى منزلي يعني يسكنه لم يكن هذا كراء جائزاً، ولا رهنًا؛ لأن الرهن ما لم يتفقد المرتهن منه إلا بشئ، فإن سكن على

وليس هذا كالعيب الذي يحل ملك العبد، وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتاً بلا رهن أو يفسخ البيع، وإذا رهن الرجل الرجل الرهن على أن يتفقد المرتهن بالرهن إن كانت داراً سكنها أو دابة ركها فالشرط في الرهن باطل، ولو كان اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو إقراره بالرهن، ولا شرط له فيه، ولا يفسد هذا الرهن إن شاء المرتهن؛ لأنه شرط زيادة مع الرهن بطلت لا الرهن.

قال الربيع: وفيها قول آخر: إن البيع إذا كان على هذا الشرط فالبيع منتقض بكل حال، وهو أصحهما.

قال الشافعي: ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الأمة، ولها ولد صغير؛ لأن هذا ليس بفرقة منه.

١٤ - الرهن الفاسد

قال الشافعي رحمه الله: والرهن الفاسد أن يرتهن الرجل من الرجل مكاتبه قبل أن يعجز، ولو عجز لم يكن على الرهن حتى يحدد له رهنًا يقبضه بعد عجزه، ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسداً في قول من لا يبيع أم الولد أو يرتهن من الرجل ما لا يحل له يبعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرتهن منه ما لا يملك، فيقول أرهنك هذه الدار التي أنا فيها ساكن ويقبضه إياها، أو هذا العبد الذي هو في يدي عارية أو بإجارة ويقبضه إياه على أني اشتريته، ثم يشتريه، فلا يكون رهنًا، ولا يكون شيء رهنًا حتى ينعقد الرهن والقبض فيه والرهن مالك لا يجوز يبعه قبل الرهن ويبيعه معه، ولو عقد الرهن، وهو لا يجوز له رهنه، ثم أقبضه إياه، وهو يجوز رهنه لم يكن رهنًا حتى يجتمع الأمران معاً، وذلك مثل أن يرهنه الدار، وهي رهن، ثم ينفسخ الرهن فيها فيقبضه إياها، وهي خارجة من الرهن الأول، فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهنًا يقبضها به، وهي خارجة من أن تكون رهنًا لرجل أو ملكاً لغير الرهن، ولا يجوز أن يرهن رجل رجلاً ذكر حق له على رجل، قبل ذلك الذي عليه، ذكر الحق أو لم يقبله؛ لأن إكثار الحقوق ليست بعين قائمة للرهن فيرهنها المرتهن، وإنما هي شهادة بحق في ذمة الذي عليه الحق فالشهادة ليست ملكاً والذمة بعينها ليست ملكاً، فلا يجوز، والله تعالى أعلم، أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع الدين، ومن لم يجزه.

أرأيت إن قضى الذي عليه ذكر الحق الموهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين؟ فإذا برئ منه انفسخ المرتهن للدين بغير فسخه له، ولا اقتضائه لحقه، ولا إبرائه منه، ولا يجوز أن يكون رهن إلى الرهن فسخه بغير أمر المرتهن.

هذا الشرط فعليه كراء مثل السكنى الذي سكن.

ولو كان لرجل عبد فرهنه من رجل، ثم قال: لرجل آخر قد رهنتك من عبي الذي رهنت فلاناً ما فضل عن حقه ورضي بذلك المرتهن الأول وسلم العبد فقبضه المرتهن الآخر أو لم يرض، وقد قبض المرتهن الآخر الرهن أو لم يقبضه فالرهن منتقض؛ لأنه لم يرهنه ثلثاً، ولا رباعاً، ولا جزءاً معلوماً من عبي، وإنما رهنه ما لا يدري كم هو من العبد، ولا كم هو من الثمن، ولا يجوز الرهن على هذا، وهو رهن للمرتهن الأول، ولو رهن رجل رجلاً عبداً بمائة، ثم زاده مائة، وقال: اجعل لي الفضل عن المائة الأولى رهناً بالمائة الأخيرة، ففعل كان العبد مرهوناً بالمائة الأولى، ولا يكون مرهوناً بالمائة الأخرى، وهي كالمسألة قبلها، ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن بالمائتين معاً في صفقة واحدة وأدعى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معاً بحقيهما وسميها وأدعى ذلك معاً أجرت ذلك، فإذا أقر بأنه رهنه رهناً بعد رهن لم يقبل، ولم يجز الرهن قال: ولو كانت لرجل على رجل مائة فرهنه بها داراً، ثم سأل أن يزيده رهناً فزاده رهناً غير الدار وأقبضه إياه فالرهن جائز، وهذا كرجل كان له على رجل حتى بلا رهن، ثم رهنه به رهناً وأقبضه إياه فالرهن جائز، وهو خلاف المسالتين قبلها.

ولو أن رجلاً رهن رجلاً داراً بالف فآقر المرتهن لرجل غيره أن هذا الدار رهن بينه وبينه بالفين هذه الألف وألف سواها فآقر الراهن بالف لهذا المدعي الرهن المقر له المرتهن بلا رهن وأنكر الراهن فالقول قول رب الرهن، والألف التي لم يقر فيها بالرهن عليه بلا رهن في هذا الرهن والأولى بالرهن الذي آقر به، ولو كان المرتهن آقر أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك إلى أن الألف التي باسمه بينه وبين الذي آقر له لزمه إقراره، وكانت الألف بينهما نصفين، وهو كرجل له على رجل حق فآقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على ما آقر به.

ولو دفع رجل إلى رجل حقاً، فقال: قد رهنتك بما فيه، وقبضه المرتهن ورضي كان الرهن بما فيه إن كان فيه شيء منفسخاً من قبل أن المرتهن لا يدري ما فيه أرايت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة له، فقال المرتهن: قبلته وأنا أرى أن فيه شيئاً ذا ثمن ألم يكن ارتهن ما لم يعلم والرهن لا يجوز إلا معلوماً.

وكذلك جراب بما فيه وخريطة بما فيها وبيت بما فيه من المتاع، ولو رهنه في هذا كله الحق دون ما فيه أو قال الحق، ولم يسم شيئاً كان الحق رهناً.

وكذلك البيت دون ما فيه.

وكذلك كل ما سمي دون ما فيه، وكان المرتهن بالخيار في فسخ الرهن والبيع إن كان عليه أو ارتهن الحق دون ما فيه، وهذا في أحد القولين.

والقول الثاني: أن البيع إن كان عليه مفسوخ بكل حال فأما الخريطة، فلا يجوز الرهن فيها إلا بأن يقول دون ما فيها؛ لأن الظاهر من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها، وإنما يراد بالرهن ما فيها قال: ولو رهن رجل من رجل غلاً مثمراً، ولم يسم الثمر فالثمر خارج من الرهن كأن طلعاً أو بسرّاً أو كيف كان؛ فإن كان قد خرج طلعاً كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع النخل فهو جائز، وهو رهن مع النخل؛ لأنه عين ترى.

وكذلك لو ارتهن الثمر بعدما خرج ورثي جاز الرهن، وله تركه في غله حتى يبلغ، وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له منه مما لا يثبت إلا به ويصلح في شجره إلا به كما يكون عليه نفقة عبده إذا رهنته، ولو رهن رجل رجلاً غلاً لا ثمرة فيها على أن ما خرج من ثمرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج فاسداً؛ لأنه ارتهن شيئاً معلوماً وشيئاً مجهولاً.

ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه - والله أعلم - أن يميز أن يرهن الرجل الرجل ما أخرجت غله العام، وما نتجت ماشيته العام، ولزمه أن يقول: أرهنتك ما حدث لي من نخل أو ماشية أو ثمرة نخل أو أولاد ماشية، وكل هذا لا يجوز؛ فإن ارتهنه على هذا فالرهن فاسد، وإن أخذ من الثمرة شيئاً فهو مضمون عليه حتى يرده مثله.

وكذلك ولد الماشية أو قيمته إن لم يكن له مثل، ولا يفسد الرهن في النخل والماشية التي هي بأعيانها فساداً ما شرط معها في قول من أجاز أن يرهنه عبيدين فيجد أحدهما حرّاً أو عبداً أو زقاً خمر فيجيز الجائز ويرد المردود معه.

وفيها قول آخر: إن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في البيع لا يختلف، فإذا جمعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والأخر غير جائز فساداً معاً وبه أخذ الربيع، وقال: هو أصح القولين.

قال الشافعي: وإذا رهن الرجل رجلاً كلباً لم يميز؛ لأنه لا ثمن له.

وكذلك كل ما لا يحل بيعه لا يجوز رهنته، ولو رهنه جلود ميتة لم يدبغ لم يجر الرهن، ولو دبغت بعد لم يميز؛ فإن رهنه إياها بعدما دبغت جاز الرهن؛ لأن بيعها في تلك الحال يحل.

ولو ورث رجل مع ورثة غيب داراً فرهن حقه فيها لم يميز

أشبهه؛ فإن كان الحق حلالاً، فلا بأس بارتفائه وبيعاً على الرأهن، وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه، فلا يفسد، فلا بأس، وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته، ولم أفسخه، وإنما منعي من فسخه أن للرأهن يبعه قبل محل الحق على أن يعطي صاحب الحق حقه بلا شرط، وإن الرأهن قد يموت من ساعته فيباع؛ فإن تشارطا في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الرأهن إن مات لم يبعه إلى يوم كذا، وهو يفسد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ.

ولو رهنه ما يصلح بعد مدة مثل اللحم الرطب ييسر والرطب ييسر، وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا أكرهه بحال، ولم يكن للمرتهن تبيسه حتى يأذن بذلك الرأهن؛ فإن سأل المرتهن في المسائل كلها يبيع الرهن خوف فساد إذا لم يأذن للمرتهن بتبيسه ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الرأهن. وكذلك كرهت رهنه، وإن لم أفسخه.

١٥- زيادة الرهن

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حلي فولدت أو غير حلي فحبلت، وولدت فالولد خارج من الرهن؛ لأن الرهن في رقبة الجارية دون ما يحدث منها، وهكذا إذا رهنه الماشية غاضاً فتجت أو غير غاض فمخضت وتجت فالنتاج خارج من الرهن.

وكذلك لو رهنه شاة فيها لبن فاللبن خارج من الرهن؛ لأن اللبن غير الشاة.

قال الربيع: وقد قيل اللبن إذا كان فيها حين رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لمشتريها.

وكذلك نتاج الماشية إذا كانت غاضاً، وولد الجارية إذا كانت حلي يوم يرهنها فما حدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن.

قال الشافعي: ولو رهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن.

وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن؛ لأنها غير الشجرة.

قال: وأصل معرفة هذا أن للمرتهن حقاً في رقبة الرهن دون غيره، وما يحدث منه مما قد يتميز منه غيره.

وهكذا لو رهنه عبداً فاكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن؛ لأنه غير العبد، والولد والنتاج واللبن، وكسب الرهن كله للرأهن ليس للمرتهن أن يحبس شيئاً عنه.

حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهماً من أسهم، فإذا سمى ذلك، وقبضه المرتهن جاز.

وإذا رهن الرجل الرجل شيئاً على أنه إن لم يأت بالحق عند حله فالرهن يبيع للمرتهن فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء، ولا يكون بيعاً له بما قال: لأن هذا لا رهن، ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع، ولو هلك في يدي المرتهن قبل محل الأجل لم يضممه المرتهن، وكان حقه بحاله كما لا يضم الرهن الصحيح، ولا الفاسد، وإن هلك بعد محل الأجل في يديه ضمنه بقيمته، وكانت قيمته حصصاً بين أهل الحق؛ لأنه في يديه يبيع فاسد، ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أرضاً فبني فيها قبل محل الحق قلع بناء منها؛ لأنه بني قبل أن يجعله بيعاً فكان بائناً قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه، ولو بناها بعد محل الحق فالبقعة لراهنها والعمارة للذي عمر متى أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة قائمة أخرجه منها، وليس له أن يخرجها بغير قيمة العمارة؛ لأن بناءه كان يأذنه على البيع الفاسد، ولا يخرج من بنائه بإذن رب البقعة إلا بقيمته قائماً، وإذا دفع الرجل إلى الرجل المتاع، ثم قال: كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر أو على الأبد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ، ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوماً بحق معلوم.

وكذلك لو دفعه إليه رهناً بعشرة عن نفسه أو غيره، ثم قال: كل ما كان لك علي من حق فهذا المتاع مرهون به مع العشرة أو كل ما صار لك علي من حق فهذا مرهون لك به كان رهناً بالعشرة المعلومة التي قبض عليها، ولم يكن مرهوناً بما صار له عليه، وعلى فلان؛ لأنه كان غير معلوم حين دفع الرهن به؛ فإن هلك المتاع في يدي المدفوع في يديه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كما لا يضم الرهن الصحيح، ولا الفاسد إذا هلك، ولو أنه دفع إليه داراً رهنها بالف، ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهناً بالفين كانت الدار رهناً بالألف الأولى، ولم تكن رهناً بالألف الآخرة، وإن كان عليه دين يبعث الدار فبدي المرتهن بالألف الأولى من ثمن الدار وحاص الغرماء بالألف الآخرة في ثمن الدار، وفي مال إن كان للغريم سواها، فإذا أراد أن يصح له أن تكون الدار رهناً بالفين فسح الرهن الأول، ثم استأنف أن تكون مرهونة بالفين، ولو رهنه بإياها بالف، ثم تقاراً على أنها رهن بالفين ألزمتها إقرارهما؛ لأن الرهن الأول مفسوخ وتجدد فيها رهن صحيح بالفين.

وإذا كان الإقرار ألزمته صاحبه قال: وإذا رهن الرجل الرجل ما يفسد من يومه أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدة قصيرة، ولا يتفقع به يابساً مثل البقل والبطيخ والقثاء والموز، وما

وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن، ولا يمنع سيده من أن يوجره ممن شاء؛ فإن شاء المرتهن أن يحضر إجارته حضرها، وإن أراد سيده أن يخدمه خلّى بينه وبينه، فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه، وإن أراد سيده إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها إلا بإذن المرتهن، وهكذا إن أراد المرتهن إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها منه، وإذا مرض العبد أخذ الرهن بنفقته، وإذا مات أخذ بكفنه؛ لأنه مالكة دون المرتهن.

وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة لثلاث يغب عليها رجل غير مالكة، ولا أفسخ رهنها إن رهنها؛ فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتها عندهم، وإن لم يكن عنده نساء وسأل الراهن أن لا يخلو الذي هي على يديه بها أقررتها رهنًا، ومنعت الرجل غير سيدها المغب عليها؛ لأن رسول الله ﷺ: نهى أن يخلو الرجل بامرأة وقلت إن تراخيا بامرأة تغيب عليها.

وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن ذلك لثلاث يخلو بها خوف أن يجلها؛ فإن لم يرد ذلك الراهن فيتراضعناها على يدي امرأة محال، وإن لم يفعلها جبراً على ذلك، ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يد رجل غيره، ولا أهل لواحد منهما، ثم سأل إخراجها أخرجتها إلى امرأة ثقة، ولم أجز أبداً أن يخلو بها رجل غير مالكة، وعلى سيد الأمة نفقتها حية، وكفنها ميتة.

وهكذا إن رهنه دابةً تعلف فعلية علفها وتأوي إلى المرتهن أو إلى الذي وضعت على يديه، ولا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها، وإذا كان في الرهن در، ومركب فللراهن حلب الرهن وركوبه.

١٣١٧ - أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: الرهن مركوب، ومخلوب. [الحاكم (٥٨/٢)، الدارقطني (٣/٣٤)، البيهقي في المعرفة (٣٨/٦)]

قال الشافعي: يشبه قول أبي هريرة - والله تعالى أعلم - أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهرها؛ لأن له رقبته، وهي محلوة، ومركوبة كما كانت قبل الرهن، ولا يمنع الراهن برهنه إياها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن بالرهن الذي هو غير الدر والظهر.

وهكذا إذا رهنه ماشية راعية فعلى ربها رعيها، وله حلبها وتناجها وتأوي إلى المرتهن أو الموضوعة على يديه، وإذا رهنه

ماشية، وهو في بادية فأجذب موضعها وأراد المرتهن حبسها فليس ذلك له ويقال له إن رضيت أن يتجع بها رهنها، وإلا جبرت أن تضعها على يدي عدل يتجع بها إذا طلب ذلك رهنها، وإذا أراد رب الماشية النجعة من غير جذب والمرتهن المقام قيل لرب الماشية ليس لك إخراجها من البلد الذي رهنها به إلا من ضرر عليها، ولا ضرر عليه فوكل برسلها من شئت.

وإن أراد المرتهن النجعة من غير جذب قيل له: ليس لك تحويلها من البلد الذي ارهنتها به وبحضرة مالكة إلا من ضرورة فراضيا من شئت ما يقيم في الدار ما كانت غير مجدية؛ فإن لم يفعلها جبراً على رجل تأري إليه، وإن كانت الأرض التي رهنها بها غير مجدية وغيرها أخصب منها لم يجبر واحد منهما على نقلها منها؛ فإن أجديت، فاختلفت نجعتهما إلى بلدين مشتهين في الخصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتهن أن تكون معه قيل إن اجتمعتما معاً ببلد فهي مع المرتهن أو الموضوعة على يديه، وإن اختلفت داركما، فاختلفتما جبرتما على عدل تكون على يديه في البلد الذي يتجع إليه رب الماشية؛ ليتفع برسلها وأيهما دعا إلى بلد فيه عليها ضرر لم يجب عليه الحق الراهن في رقابها ورسلها وحق المرتهن في رقابها.

وإذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر؛ فإن أراد الراهن أن يجزه فذلك له؛ لأن صوفها وشعرها، وبرها غيرها كاللبن والنتاج وسواء كان الدين حالاً أو لم يكن أو قام المرتهن ببيعها أو لم يقم كما يكون ذلك سواء في اللبن.

قال الربيع: وقد قيل إن صوفها إذا كان عليها يوم رهنها فهو رهن معها ويجز، ويكون معها موهوناً لثلاث يختلط به ما يحدث من الصوف؛ لأن ما يحدث للراهن.

قال الشافعي: وإذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزي عليها وأبى ذلك المرتهن فليس ذلك للمرتهن؛ فإن كان رهنه منها ذكراً فأراد أن ينزيها فله أن ينزيها؛ لأن إزاءها من منفعتها، ولا نقص فيه عليها، وهو يملك منافعتها، وإذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكره ويعلفه.

وإذا رهنه عبداً فأراد الراهن أن يزوجه أو أمة فأراد أن يزوجه فليس ذلك له؛ لأن ثمن العبد أو الأمة ينقص بالتزويج، ويكون مفسدة لها بيئة وعهدة فيها.

وكذلك العبد، ولو رهنه عبداً أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعذرهما؛ لأن ذلك سنة فيهما، وهو صلاحهما وزيادة في أثمانهما.

وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه إلى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض للدواب ما تحتاج به إلى علاج البيطرة

وإن رهنه غللاً في الشربة منه غلات فأراد تحويلهن إلى موضع غيره وامتنع المرتهن سئل أهل العلم بالنخل؛ فإن زعموا أن الأكثر لثمن الأرض والنخل أن يتركن لم يكن له تحويلهن، وإن زعموا أن الأكثر بثمن الأرض والنخل أن يحول بعضهن، ولو ترك مات؛ لأنهن إذا كان بعضهن مع بعض قتل أو منع منفعته حول من الشربة حتى يبقى فيها ما لا يضر بعضه بعضاً، وإن زعموا أن لو حول كله كان خيراً للأرض في العاقبة، وأنه قد لا يثبت لم يكن لرب الأرض أن يحوله كله؛ لأنه قد لا يثبت، وإنما له أن يحول منه ما لا نقص في تحويله على الأرض لو هلك كله.

وهكذا لو أراد أن يحول مساقية؛ فإن لم يكن في ذلك نقص النخل أو الأرض ترك، وإن كان فيه نقص الأرض أو النخل أو هما لم يترك؛ فإن كانت في الشربة غلات فليل الأكرثر لثمن الأرض أن يقطع بعضهن ترك الرهن وقطعه، وكان جميع النخلة المقطوعة جذعها وجارها رهنًا بماله.

وكذلك قلوبها، وما كان من جريدها لو كانت قائمة لم يكن لرب النخلة قطعها، وكان ما سوى ذلك من ثمرها وجريدها الذي لو كانت قائمة كان لرب النخلة نزعها من كرائيف ولغير رب النخلة خارجاً من الرهن، وإذا قلع منها شيئاً فثبت في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها؛ لأن الرهن، وقع عليه.

وإذا أخرجه إلى أرض غيرها لم يكن ذلك له إن كان له ثمن، وكان عليه أن يبيعه فيجعل ثمنه رهنًا أو يدعه بحاله، ولو قال: المرتهن في هذا كله للرهن أقلع الضرر من نخلك لم يكن ذلك عليه؛ لأن حق الرهن بالملك أكثر من حق المرتهن بالرهن.

قال الشافعي: وإذا رهنه أرضاً لا نخل فيها فأخرجت غللاً فالنخل خارج من الرهن.

وكذلك ما نبت فيها، ولو قال: المرتهن له أقلع النخل، وما خرج قبل إن أدخله في الرهن متطوعاً لم يكن عليه قلعها بكل حال؛ لأنها تزيد الأرض خيراً.

فإن قال: لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قلعها حتى يحل الحق؛ فإن بلغت الأرض دون النخل حق المرتهن لم يقلع النخل، وإن لم تبلغه قيل لرب النخل إما أن توفيه حقه بما شئت من أن تدخل معي الأرض النخل أو بعضه، وإما إن تعلق عنه النخل.

وإن فلس بديون الناس، والمسألة بمالها بيعت الأرض بالنخل، ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا نخل، وعلى ما بلغت قيمة الأرض والنخل فأعطى مرتهن الأرض ما أصاب الأرض وللغرماء ما أصاب النخل، وهكذا لو كان هو غرس النخل أو أحدث بناءً في الأرض، وهكذا جميع الغراس والبناء

من توديع وتزيغ وتعريب، وما أشبهه لم يمنعه، وإن امتنع الراهن أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه؛ فإن قال المرتهن: أنا أعالجها وأحسبه على الراهن فليس ذلك له، وهكذا إن كانت ماشية فجريت لم يكن للمرتهن أن يمنعه الراهن من علاجها، ولم يجبر الراهن على علاجها، وما كان من علاجها ينفع، ولا يضر مثل أن يملحها أو يدهنها في غير الحر بالزيت أو يمسحها بالقطران مسحاً خفيفاً أو يسعط الجارية أو الغلام أو يبرخ قدميه أو يطعمه سويقاً قفاراً أو ما أشبه هذا فتطوع المرتهن بعلاجها به لم يمنعه منه، ولم يرجع على الراهن به.

وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الأدوية الكبار التي قد تقتل فليس للمرتهن علاج العبد، ولا الدابة، وإن فعل وعطبت ضمن إلا أن ياذن السيد له به، وإذا كان الرهن أرضاً لم يمنعه الراهن من أن يزرعها الزرع الذي يقلع قبل محل الحق أو معه وفيما لا يثبت من الزرع قبل محل الحق قولان.

أحدهما: أن يمنعه الراهن في قول من لا يجوز بيع الأرض منزوعة دون الزرع من زرعها ما يثبت فيها بعد محل الحق، وإذا تعدى فزرعها بغير إذن المرتهن ما يثبت فيها بعد محل الحق لم يقلع زرعها حتى يأتي محل الحق؛ فإن قضاه ترك زرعها، وإن بيعت الأرض مزروعة قبلت وفاة حقه لم يكن له قلع زرعها، وإن لم تبلغ وفاة حقه إلا بأن يقلع الزرع أمر بقلعه إلا أن يجذ من يشترها منه بحقه على أن يقلع الزرع، ثم يدعه إن شاء متطوعاً.

وهذا في قول من أجاز بيع الأرض مزروعة. والقول الثاني: لا يمنعه من زرعها بحال ويمنع من غراسها وبنائها إلا أن يقول: أنا أقلع ما أحدثت إذا جاء الأجل، فلا يمنعه.

وإذا رهنه الأرض فأراد أن يحدث فيها عيناً أو بئراً؛ فإن كانت العين أو البئر تزيد فيها أو لا تنقص ثمنها لم يمنعه ذلك، وإن كانت تنقص ثمنها، ولا يكون فيما يبقى منها عوض من نقص موضع البئر أو العين بأن يصير إذا كانا فيه أقل ثمناً منه قبل يكونان فيه منعه، وإن تعدى بعمله فهو كما قلت في الزرع لا يدفع عليه حتى يحل الحق، ثم يكون القول فيه القول في الزرع والغراس، وهكذا كلما أراد أن يحدث في الأرض الموهونة إن كان لا ينقصها لم يمنعه، وإن كان ينقصها منه ما يبقى، ولا يكون ما أحدث فيها داخلًا في الرهن إلا أن يدخله الراهن؛ فكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم يمنعه، وإن كان ينقصه منعه، وإذا رهنه غللاً لم يمنعه أن يابرها ويصرها يعني يقطع جريدها، وكرائيفها، وكل شيء انتفع به منها لا يقتل النخل، ولا ينقص ثمنه نقصاً يئناً ويمنع ما قتل النخل وأضر به من ذلك.

العلاج، ولو أجذب مكانها حتى تبين ضرره عليها كلف ربهها النجعة بها إذا كانت النجعة موجودة؛ لأنها إنما تتخذ على النجعة، ولو كان بمكانها عصم من عضاه تماسك بها، وإن كانت النجعة خيراً لها لم يكلف صاحبها النجعة بها؛ لأنها لا تهلك على العصم، ولو كانت الماشية أوارك أو خيصة أو غوادي فاستؤنيت مكانها فسأل المرتهن الرأهن أن يتجع بها إلى موضع غيره لم يكن ذلك له على الرأهن؛ لأن المرض قد يكون من غير المرعى، فإذا كان الرعي موجوداً لم يكن عليه إيداءها غيره.

وكذلك الماء، وإن كان غير موجود كلف النجعة إذا قدر عليها إلا أن يتطوع بأن يعلفها.

فإذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهناً كان العبد رهناً، وما قبض من ماله رهناً، وما لم يقبض خارج من الرهن.

١٦- ضمان الرهن

١٣١٨- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا ابن أبي فذيك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلق الرهن؛ الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه.

١٣١٩- قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو مثل مغناه لا يخالفه. [أخرجه ابن ماجه (٢٤٤١)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهناً غير مضمون على المرتهن؛ لأن رسول الله ﷺ إذ قال: الرهن من صاحبه الذي رهنه فمن كان منه شيء فضماته منه لا من غيره ثم زاد فأكد له، فقال: له غنمه وعليه غرمه وغمه سلامته وزيادته وغمه عطبه ونقصه، فلا يجوز فيه إلا أن يكون ضمانه من مالكة لا من مرتهنه.

الا ترى أن رجلاً لو ارتهن من رجل خاتماً بدرهم يسوى درهماً فهلك الخاتم فمن قال: يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن؛ لأن درهمه ذهب به، وكان الرأهن بريئاً من غرمه؛ لأنه قد أخذ ثمنه من المرتهن، ثم لم يفرم له شيئاً وأحال ما جاء عن رسول الله ﷺ وقوله - والله تعالى أعلم - لا يغلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الرأهن قضاء حقه عند محله، ولا يستحق مرتهنه خدمته، ولا منفعة فيه بارتهاه إياه، ومنفعة لراهته؛ لأن النبي ﷺ قال: هو من صاحبه الذي رهنه

والزرع، ولو رهنه أرضاً وغلاً، ثم اختلفا، فقال الرأهن قد نبت في هذه الأرض غل لم أكن رهنته، وقال: المرتهن ما نبت فيه إلا ما كان في الرهن أريه أهل العلم به؛ فإن قالوا قد نبت مثل هذا النخل بعد الرهن كان القول قول الرأهن مع يمينه، وما نبت خارج من الرهن، ولا ينزع حتى يحل الحق، ثم يكون القول فيه كما وصفت؛ فإن قالوا لا ينبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق، وكان داخلاً في الرهن لا يصدق إلا على ما يكون مثله.

وإذا ادعى أنه غراس لا بواسطة منبت سئلوا أيضاً؛ فإن كان يمكن أن يكون من الغراس ما قال: فهو خارج من الرهن، وإن لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن، ولو كان ما اختلفا فيه بنياناً؛ فإن كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها مجال القول قول الرأهن، وإن كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها مجال، فالبناء داخل في الرهن، وإن كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء فيها، وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخلاً في الرهن والبناء الذي يمكن أن يكون فيها خارجاً من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه، وقدر ذراع منه، كان قبل الرهن، وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن.

وإذا رهنه شجراً صغاراً فكبر فهو رهن بماله؛ لأنه رهنه بعينه.

وكذلك لو رهنه ثمراً صغاراً فبلغ كان رهناً بماله، وإذا رهنه أرضاً وغلاً فانقطعت عنها أو انهدمت ودثر مشربها لم يجبر الرأهن أن يصلح من ذلك شيئاً، ولم يكن للمرتهن أن يصلحه على أن يرجع به على الرأهن، كان الرأهن غائباً أو حاضراً، وإن أصلحه فهو متطوع بإصلاحه، وإن أراد إصلاحه بشيء يكون صلاحاً مرة وفساداً أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان إن فسد به؛ لأنه متعدي بما صنع منه.

وإذا رهنه عبداً أو أمة فغاب الرأهن أو مرض فانفق عليهما فهو متطوع، ولا تكون له النفقة حتى يقضي بها الحاكم على الغائب ويجعلها ديناً عليه؛ لأنه لا يحل أن تمت ذوات الأرواح بغير حق، ولا حرج في إماتة ما لا روح فيه من أرض ونبات، والدواب ذوات الأرواح كلها كالعبيد إذا كانت تما تعلق؛ فإن كانت سوائم رعيت، ولم يؤمر بعلفها؛ لأن السوائم هكذا تتخذ.

ولو تساوت هزلاً، وكان الحق حالاً فللمرتهن أخذ الرأهن ببيعها، وإن كان الحق إلى أجل، فقال المرتهن مروا الرأهن بذبحها فبيع لحومها وجلودها لم يكن ذلك على الرأهن؛ لأن الله - عز وجل - قد يحدث لها الغيث فيحسن حالها به، ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكلف علاجها؛ لأن ذلك قد يذهب بغير

قارضه أو أودعه فشرط أنه ضامنٌ كأنَّ الشرطَ باطلاً.
وإذا دفع الرَّاهِنُ الرَّهْنَ على أنَّ المرتهنَّ ضامنٌ فالرَّهْنُ فاسدٌ، وهو غيرُ مضمونٍ إنْ هلك.
وكذلك إذا ضاربه على أنَّ المضاربَ ضامنٌ فالمضاربةُ فاسدةٌ غيرُ مضمونةٍ.

وكذلك لو رهنه وشرطَ له إنْ لم يأتِه بالحقِّ إلى كذا فالرَّهْنُ له بيعٌ فالرَّهْنُ فاسدٌ والرَّهْنُ لصاحبه الَّذي رهنه.

وكذلك إنْ رهنه داراً بألفٍ على أنْ يرهنه أجنبيٌّ داره إنْ عجزتْ دارُ فلانٍ عن حقِّه أو حدثَ فيها حدثٌ ينقصُ حقَّه؛ لأنَّ الدَّارَ الآخرةَ مرَّةً رهنً، ومرَّةً غيرَ رهنٍ، ومرهونةٌ بما لا يعرفُ ويفسدُ الرَّهْنُ؛ لأنَّه إنَّما زيدَ معه شيءٌ فاسدٌ.

ولو كانَ رهنه داره بألفٍ على أنْ يضمَّنَ له المرتهنُّ داره إنْ حدثَ فيها حدثٌ فالرَّهْنُ فاسدٌ؛ لأنَّ الرَّاهِنَ لم يرضَ بالرَّهْنِ إلا على أنْ يكونَ له مضموناً، وإنْ هلكَتِ الدَّارُ لم يضمَّنِ المرتهنُّ شيئاً.

١٧- التَّعْدِي فِي الرَّهْنِ

قال الشَّافِعِيُّ: رحمه الله، وإذا دفعَ الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ متاعاً له رهنًا فليسَ له أنْ يخرجَه من البلدِ الَّذي ارتهنه به، إلا بإذنِ سيِّده؛ فإنْ أخرجه بغيرِ إذنِ سيِّدِ المتاعِ فهلكَ فهو ضامنٌ لقيمتِه يومَ أخرجه؛ لأنَّه يومئذٍ تعدَّى فيه، فإذا أخذتْ قيمته منه خيَّرَ صاحبُ المتاعِ أنْ تكونَ قصاصاً من حقِّه عليه أو تكونَ مرهونةً حتَّى يحلَّ حقُّ صاحبِ الحقِّ، ولو أخرجه من البلدِ، ثمَّ ردَّه إلى صاحبه، ولم يفسخِ الرَّهْنُ فيه برئٍ من الضَّمانِ، وكانَ له قبضه بالرَّهْنِ؛ فإنْ قال صاحبُ المتاعِ: دفعته إليك وأنتَ عندِي أمينٌ فتغيَّرتْ أمانتُك بتعدُّيك بإخراجك إيَّاه فأنَّ أخرجه من الرَّهْنِ لم يكنْ له إخراجُه من الرَّهْنِ وقيلَ إنْ شئتَ أنْ تخرجه إلى عدلٍ تجتمعُ أنتَ، وهو على الرِّضَا به أخرجناه إلا أنْ يشاءَ أنْ يقرَّه في يديه.

وهكذا لو لم يتعدَّ بإخراجِه فتغيَّرتْ حاله عمَّا كانَ عليه إذ دفعَ الرَّهْنُ إليه إمَّا بسوءِ حالٍ في دينه أو إفلاسٍ ظهرَ منه.
ولو امتنعَ المرتهنُّ في هذه الحِصَالِ من أنْ يرضى بعدلٍ يقومُ على يديه جبرَ على ذلك؛ لتغيُّره عن حاله حينَ دفعَ إليه إذا أبى الرَّاهِنُ أنْ يقرَّه في يديه.

ولو لم يتغيَّرِ المرتهنُّ عن حاله بالتَّعْدِي، ولا غيره ممَّا يغيُّرُ الأمانةَ وسألَ الرَّاهِنُ أنْ يخرجَ من يديه الرَّهْنُ لم يكنْ ذلكَ له، وهكذا الرَّجُلُ يوضعُ على يديه الرَّهْنُ فيتغيَّرُ حاله عن الأمانةِ فأيُّهما دعا إلى إخراجِ الرَّهْنِ من يديه كانَ له. الرَّاهِنُ؛ لأنَّه ماله

ومنافعه من غنمه، وإذا لم يخصَّ رسولُ الله ﷺ قال: هُوَ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ ومنافعه من غنمه، وإذا لم يخصَّ رسولُ الله ﷺ رهنًا دونَ رهنٍ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ من الرَّهْنِ مضمونٌ، ومنه غيرُ مضمونٍ؛ لأنَّ الأشياءَ لا تعدو أنْ تكونَ أمانةً أو في حكمها فما ظهرَ هلاكُه وخفيَ من الأمانةِ سواءً أو مضمونةٌ فما ظهرَ هلاكُه وخفيَ من المضمونِ سواءً.

ولو لم يكنْ في الرَّهْنِ خبرٌ يتبعُ ما جازَ في القياسِ إلا أنْ يكونَ غيرَ مضمونٍ؛ لأنَّ صاحبه دفعه غيرَ مغلوبٍ عليه وسلَّطَ المرتهنَّ على حبسه؛ ولم يكنْ له إخراجُه من يديه حتَّى يوقيه حقُّه فيه، فلا وجهَ لأنْ يضمَّنَ من قبلِ أنَّه إنَّما يضمَّنَ ما تعدَّى الحابسُ بحبسه من غصبٍ أو بيعٍ عليه تسليمه، فلا يسلمُه أو عاريةً ملكَ الانتفاعِ بها دونَ مالِكها فيضمنها كما يضمَّنُ السَّلفُ والرَّهْنُ ليسَ في شيءٍ من هذه المعاني.

فإذا رهنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ شيئاً فقبضه المرتهنُّ فهلكَ الرَّهْنُ في يدي القابضِ، فلا ضمانَ عليه والحقُّ ثابتٌ كما كانَ قبلَ الرَّهْنِ.

قال الشَّافِعِيُّ: لا يضمَّنُ المرتهنُّ، ولا الموضوعُ على يديه الرَّهْنُ من الرَّهْنِ شيئاً إلا فيما يضمَّنان فيه الوديعةَ والأماناتِ من التَّعْدِي؛ فإنْ تعدَّى فيه فهما ضامنانِ، وما لم يتعدَّيا فالرَّهْنُ بمنزلةِ الأمانةِ.

فإذا دفعَ الرَّاهِنُ إلى المرتهنِّ الرَّهْنَ، ثمَّ سأله الرَّاهِنُ أنْ يردهَ إليه فامتنعَ المرتهنُّ فهلكَ الرَّهْنُ في يديه لم يضمَّن شيئاً؛ لأنَّ ذلكَ كانَ له.

وإذا قضى الرَّاهِنُ المرتهنَّ الحقَّ أو أحاله به على غيره ورضيَ المرتهنُّ بالخواله أو أبراه المرتهنُّ منه بأيِّ وجهٍ كانَ من البراءةِ؛ ثمَّ سأله الرَّهْنُ فحبسه عنه، وهو يمكنه أنْ يؤدِّيه إليه فهلكَ الرَّهْنُ في يدي المرتهنِّ فالمرتهنُّ ضامنٌ لقيمةِ الرَّهْنِ بالغةً ما بلغتْ إلا أنْ يكونَ الرَّهْنُ كيلاً أو وزناً يوجدُ مثله فيضمَّنُ مثلَ ما هلكَ في يديه؛ لأنَّه متعدُّ بالحبسِ.

وإنْ كانَ ربُّ الرَّهْنِ آجره فسألَ المرتهنَّ أخذه من عندِ من آجره وردَّه إليه، فلم يمكنه ذلكَ أو كانَ الرَّهْنُ غائباً عنه بعلمِ الرَّاهِنِ فهلكَ في الغيبةِ بعدَ براءةِ الرَّاهِنِ من الحقِّ، وقبلَ تمكُّنِ المرتهنِّ أنْ يردهَ لم يضمَّن.

وكذلك لو كانَ عبداً فابتاعَ أو جملًا فشرَّه، ثمَّ برئَ الرَّاهِنُ من الحقِّ لم يضمَّنِ المرتهنُّ؛ لأنَّه لم يحبسه وردَّه يمكنه، والصَّحيحُ من الرَّهْنِ والفاقدُ في أنَّه غيرُ مضمونٍ سواءً كما تكونُ المضاربةُ الصَّحيحةُ والفاقدُ في أنَّها غيرُ مضمونةٍ سواءً، ولو شرطَ الرَّاهِنُ على المرتهنِّ أنَّه ضامنٌ للرَّهْنِ إنْ هلكَ كانَ الشرطُ باطلاً، كما لو

صغير قام الوصي مقامه، وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكم مقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة.

١٨- بيع الرهن، ومن يكون الرهن على يديه

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يحز له يبيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه، ولا يكون وكيلًا بالبيع لنفسه؛ فإن باع نفسه فالبيع مردود بكل حال ويأتي الحاكم حتى يأمر من يبيع ويحضره، وعلى الحاكم إذا ثبت عنده بيته أن يأمر رب العبد أن يبيع؛ فإن امتنع أمر من يبيع عليه، وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود، وهو ضامن لقيمته إن فات، ولا يكون الدين حالاً كان البائع الرهن أو عدلاً الرهن على يديه، ولا يحل الحق الموجل بتعدى بائع له.

وكذلك لو تعدى بأمر الراهن.

ولو كان الرهن على يدي عدل لا حق له في المال، ووكله الراهن والمرتهن ببيعه كان له أن يبيعه ما لم يفسخا، وكالته وآيهما فسخ وكالته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة وبيع الحاكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتهن، وإذا باع الموضوع على يديه الرهن بإذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصر به فالبيع مردود.

وكذلك إن باع الحاكم بذلك فبيعه مردود، وإذا باع بما يتغابن الناس بمثله بإذن الراهن والمرتهن بالبيع لازم، وإن وجد أكثر مما باع به، ولو باع بشيء يجرى، فلم يفارق يبيعه حتى يأتيه من يزيده قبل الزيادة ورد البيع؛ فإن لم يفعل فبيعه مردود؛ لأنه قد باع له بشيء قد وجد أكثر منه، وله الرد.

وإذا حل الحق وسأل الراهن بيع الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الراهن أمرهما الحاكم بالبيع؛ فإن امتنعا أمر عدلاً فباع، وإذا أمر القاضي عدلاً فباع أو كان الرهن على يدي غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن البائع شيئاً من الثمن الذي هلك في يديه، وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجر مثله لم يكن له؛ لأنه كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع، ولا يكون له أجر إلا بشرط، وليس للحاكم إن كان يجز عدلاً يبيع إذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجر، وإن كان عدلاً في يبيعه ويدعو الراهن والمرتهن بعدل وآيهما جاءه بعدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المؤنة، وإن لم يجده استأجر على الرهن من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن؛ لأنه من صلاح الرهن إلا أن يتطوع به الراهن أو المرتهن.

أو المرتهن؛ لأنه مرهون بماله، ولو لم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراجه من يديه لم يكن له ذلك إلا باجماعهما عليه.

ولو اجتماعاً على إخراجه من يديه فأخرجاه، ثم أراد رب الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له، وإن كان أميناً؛ لأن الراهن لم يرض أمانته، وإذا دعا إلى رجل بعينه فراضياً به أو اثنين أو امرأة فلهما وضعه على يدي من تراضيا به، وإن اختلفا فيمن يدعوان إليه قيل لهما اجتماع؛ فإن لم يفعلا اختار الحاكم الأفضل من كل دعا واحد منهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه، وإن لم يكن واحد ممن دعا إليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره؛ فإن لم يفعلا اختار الحاكم له ثقة فدفعه إليه.

وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غير الراهن والمرتهن رده بلا علة أو لعل والمرتهن والراهن حاضران فله ذلك، ولا يجبر على حبسه، وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراجه من يدي نفسه؛ فإن فعل بغير أمر الحاكم فهلك ضمن، وإن جاء الحاكم؛ فإن كان له عذر أخرجه من يديه، وذلك أن يبدو له سفر أو يحدث له - وإن كان مقيماً - شغل أو علة، وإن لم يكن له عذر أمره بحبسه إن كانا قريباً حتى يقدم أو يوكلا؛ فإن كانا بعيداً لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه.

وإنما هي وكالة وكل بها بلا منفعة له ويسأله ذلك؛ فإن طابت نفسه بحبسه، وإلا أخرجه إلى عدل وغيره، وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن، وتعدى المرتهن سواء يضمن مما يضمن منه المرتهن إذا تعدى، فإذا تعدى فأخرج الرهن فتلقت ضمن، وإن تعدى المرتهن والرهن موضوع على يدي العدل فأخرج الرهن ضمن حتى يرده على يدي العدل، فإذا رده على يدي العدل برى من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن؛ لأن العدل وكيل الراهن.

وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فهلك فهو ضامن؛ لأنه متعد والقول في قيمته قوله مع يمينه.

فإن قال: كان الرهن لؤلؤة صافية وزنها كذا قيمتها كذا، قومت بأقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمناً وأردته؛ فإن كان ما ادعى مثله أو أكثر قبل قوله، وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه ثمناً وأردته يغرمه مع يمينه.

وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لآيهما شاء إخراجه؛ لأنهما رضا أمانته، ولم يجتمعا على الرضا بأمانة غيره، وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكم ثقة كما وصفت، وإذا مات المرتهن؛ فإن كان ورثته بالغين قاموا مقامه، وإن كان فيهم

المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فاقول قول المرتهن، وعلى البائع البيّنة بالدفع، ولو باعه، ثم قال: هلك الثمن من يدي كأن القول قوله فيما لا يدعى فيه الدفع، ولو قيل له: بع، ولم يقل له بع بدين فباع بدين فهلك الدين كأن ضامناً؛ لأنه تعدى في البيع.

وكذلك لو قال له: بع بدرهم والحق دراهم فباع بدنانير أو كأن الحق دنانير فقبل له بع بدنانير فباع بدرهم فهلك الثمن كأن له ضامناً، وإن لم يهلك فالبائع في هذا كله مفسوخ؛ لأنه بيع تعدى، ولا يملك مال رجل بخلافه.

ولو اختلف عليه الرّاهن والمرتهن، فقال الرّاهن بع بدنانير، وقال: المرتهن بع بدرهم لم يكن له أن يبيع بواحد منهما حق المرتهن في ثمن الرهن وحق الرّاهن في رقبته وثمنه وجاء الحاكم حتى يأمره أن يبيع بتقدير البلد، ثم يصرفه فيما الرهن فيه إن كان دنانير أو دراهم، ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن به كأن ضامناً، وكان البيع مردوداً؛ لأن لكليهما حقاً في الرهن.

ولو باع على الأمر الأول، ولم يختلف بعد عليه بما الحق به كأن البيع جائزاً.

ولو بعث بالرهن إلى بلد فبيع فيه واستوفى الثمن كأن البيع جائزاً، وكان ضامناً إن هلك ثمنه، وإنما أجزت البيع؛ لأنه لم يتعد في البيع إنما تعدى في إخراج المبيع، فكان كمن باع عبداً فأخرج ثمنه فيجوز البيع بإذن سيده ويضمن ثمنه بإخراجه بلا أمر سيده.

١٩- رهن الرّجلين الشيء الواحد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرّجلان العبد رجلاً، وقبضه المرتهن منهما فالرهن جائز؛ فإن رهنه معاً، ثم أقبضه أحدهما العبد، ولم يقبض الآخر فالتنصف المقبوض مرهون والتنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقبض، فإذا قبض كان مرهوناً، وإذا أبرأ المرتهن أخذ الرّاهنين من حقه أو اقتضاه منه فالتنصف الذي يملكه البريء من الحق خارج من الرهن، والتنصف الباقي مرهون حتى يبرأ راهنه من الحق الذي فيه، وهكذا كل ما رهنه معاً عبداً كان أو عبيداً أو متاعاً أو غيره.

وإذا رهنه عبيدين رهناً واحداً فهو كالعبد الواحد؛ فإن تراضى الرّاهنان بأن يصير أحد العبيدين رهناً لأحدهما والآخر للآخر فقبض أحدهما وسأل أن يفك له العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبيدين خارج من الرهن، والتنصف الآخر في الرهن؛ لأنهما دفعا الرهن صفقة فكل واحد من الرّاهنين مرهون بالتنصف عن كل واحد منهما فليس لهما أن يتقسماه عليه، ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما إلى غيره وحظ القاضي منهما الرهن خارج من الرهن.

وإذا تعدى البائع بحبس الثمن بعد قبضه لئاه أو باعه بدين فهرب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن، قال أبو يعقوب وأبو محمد: عليه في حبس الثمن مثله، وفي بيعه بالدين قيمته.

قال الشافعي: وإذا بيع الرهن فالمرتهن أولى بثمنه حتى يستوفي حقه؛ فإن لم يكن فيه وفاء حقه حاص غرماء الرّاهن بما بقي من ماله غير مرهون، وإذا أراد أن يحاصهم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك، ووقف مال غريمه حتى يباع رهنه، ثم يحاصهم بما فضل عن رهنه، وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصهم بجميع رهنه.

وإذا بيع الرهن لرجل فهلك ثمنه فثمنه من الرّاهن حتى يقبضه المرتهن.

وهكذا لو بيع ما لغرمائه بطلبهم يبعه فوقف؛ ليحسب بينهم فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه، وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرماءه.

وإذا رهن الرّجل داراً بالف فمات الرّاهن فطلب المرتهن بيعها فأمر الحاكم ببيعها فبيعت من رجل بالف فهلك الألف في يدي العدل الذي أمره الحاكم بالمبيع وجاء رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم، ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئاً بهلاكها في يده؛ لأنه أمين وأخذ المستحق الدار، وكانت ألف المرتهن في ذمة الرّاهن متى وجد مالا أخذها.

وكذلك ألف المشتري في ذمة الرّاهن؛ لأنها أخذت بشمن مال له، فلم يسلم له المال فمتى وجد له مالا أخذها وعهدته على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان المبيعة عليه الدار لا يجزئ شيئاً غير الدار أو موسراً في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه، وليس الذي بيع له الرهن بأمره من العهدة بسبيل.

قال الشافعي: وبيع الرّباع والأرضين والحيوان وغيرها من الرهون سواء إذا سلط الرّاهن والمرتهن العدل الذي لا حق له في الرهن على بيعها باع بغير أمر السلطان.

قال الشافعي: ويتأتى بالرّباع والأرضين للزيادة أكثر من تأنيه بغيرها؛ فإن لم يتأتى وباع بما يتغابن الناس بمثله جاز بيعه، وإن باع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز.

وكذلك لو تأتى فباع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز، وإن باع بما يتغابن الناس بمثله جاز؛ لأنه قد تمكنه الفرصة في عجلته البيع، وقد يتأتى فيحايي في البيع والتأتى بكل حال أحب إلي في كل شيء بيع غير الحيوان وغير ما يفسد.

فأما الحيوان ورطب الطعام، فلا يتأتى به، وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن الرهن، وقال: قد دفعت ثمنه إلى

٢٠- رهن الشيء الواحد من رجلين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل العبد من رجلين بمائة فنصفه مرهون لكل واحد منهما بخمسين، فإذا دفع إلى أحدهما خمسين فهي له دون المرتهن معه ونصف العبد الذي كان مرهوناً عن القاضي منهما خارج من الرهن.

وكذلك لو أبرأ الرهن من حقه كانت البراءة له تامة دون صاحبه، وكان نصف العبد خارجاً من الرهن ونصفه مرهوناً، وإذا دفع إليهما معاً خمسين أو تسعين فالعبد كله مرهون بما بقي لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه، فيخرج حقه من الرهن أو يستوفيا معاً فتخرج حقوقهما معاً والاثنتان الرهانتان والمرتهنان يخالفان الواحد كما يكون الرجلان يشترتان العبد فيجدان به عبياً فريضة أحدهما الرد بالعيب والآخر التمسك بالشراء، فيكون ذلك لهما، ولو كان المشتري واحداً فأراد رد نصف العبد، وإسالك نصفه لم يكن له ذلك.

٢١- رهن العبد بين الرجلين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا كان العبد بين الرجلين فأذن لرجل أن يرهنه رجلين بمائة فرهنه بها، وكل المرتهنان رجلاً يقبض حقهما فأعطاه الرهن خمسين على أنها حق فلان عليه فهي من حق فلان ونصف العبد خارج من الرهن؛ لأن كل واحد منهما مرتهن نصفه فسواء ارتهنا العبد معاً أو أحدهما نصفه، ثم الآخر نصفه بعده، وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر، ولو دفعها إلى وكيلهما، ولم يسم لمن هي، ثم قال: هي لفلان فهي لفلان.

فإن قال: هذه قضاء مما علي، ولم يدفعها الوكيل إلى واحد منهما، ثم قال: ادفعها إلى أحدهما كانت للذي أمره أن يدفعها إليه، وإن دفعها الوكيل إليهما معاً فأخذها، ثم قال: هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قبض من مال غيره. ألا ترى أنه لو وجد لغريمه مالاً فأخذته لم يكن لغريمه إخراجه من يديه.

وإذا كان المرتهن عالماً بأن العبد لرجلين، وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع، وإن أفتك المرتهن حق أحدهما دون الآخر كما لو رهنه رجلان عبداً كان لأحدهما أن يفتك دون الآخر، ولا خيار للمرتهن، وإن كان المرتهن جاهلاً أن العبد لاثنتين فقضاء الغريم ما قضا مجتمعاً، فلا خيار له، وإن قضا عن أحدهما دون الآخر، ففيها قولان.

أحدهما: أن له الخيار في نقض البيع؛ لأن العبد إذا لم يفك

فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العبدین علی الانفراد، ثم تقاراً في العبدین فصار الذي رهنه عبد الله ملكاً لزيد والذي رهنه زيد ملكاً لعبد الله فقضاؤه عبد الله وسأله فكئ عبده الذي رهنه زيد؛ لأنه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار لزيد خارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بماله حتى يفتكه زيد؛ لأن زيدا رهنه، وهو يملكه، فلا يخرج من رهن زيد حتى يفتكه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه، ولو كان عبدان بين رجلين فرهنهما رجلاً، فقالا مبارك رهن عن محمد، وميمون رهن عن عبد الله كانا كما قال: وإيهما أدى فكئ له العبد الذي رهن بعينه، ولم يفك له شيء من غيره.

ولو كانت المسألة مجالها وزاد فيها شرطاً أن أئنا أدى إليك قبل صاحبه فله أن يفك نصف العبدین أو له أن يفك أي العبدین شاء كان الرهن مفسوخاً؛ لأن كل واحد منهما لم يجعل الحق محضاً في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على الكمالات وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق، ولو كانت المسألة مجالها وشرط له الرهانتان أنه إذا قضى أحدهما ما عليه، فلا يفك له رهنه حتى يقضي الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلاً؛ لأن الحق أن يكون خارجاً من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره، وإن لا يكون رهنًا إلا بامر معلوم لا أن يكون مرهوناً بامر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشيء غير معلوم على المخاطرة، فيكون مرة خارجاً من الرهن إذا قضيا معاً وغير خارج من الرهن إذا لم يقض أحدهما، ولا يدري ما يبقى على الآخر، وقد كانا رهنين منفترين.

ولو كانت المسألة مجالها فتشروطوا أن أحدهما إذا أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معاً، وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسداً؛ لأنهما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة؛ لأنني لا أدري إيهما يؤدي، وعلى إيهما يبقى الدين، ولو رهن رجل رجلاً عبداً إلى سنة على أنه إن جاءه بالحق إلى سنة، وإلا فالعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسداً.

وكذلك لو رهنه عبداً على أنه إن جاءه بحقه عند محله، وإلا خرج العبد من الرهن، وصارت داره رهنًا لم تكن الدار رهنًا، وكان الرهن في العبد مفسوخاً؛ لأنه داخل في الرهن مرة وخارج منه أخرى بغير براءة من الحق الذي فيه، ولو رهنه رهنًا على أنه إن جاءه بالحق، وإلا فالرهن لبيع فالرهن مفسوخ؛ لأنه شرط أنه رهن في حال وبيع في أخرى.

إلا معاً كان خيراً للمرتهن.

والآخر: لا خيار له؛ لأن العبد مرهون كله، والله أعلم.

٢٢- رهن الرجل الواحد الشئيين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرجل عبيدين أو عبداً وداراً أو عبداً، ومتاعاً بمائة فقصاه خمسين فأراد أن يخرج من الرهن شيئاً قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له، ولا يخرج منه شيئاً حتى يوفيه آخر حقه، وهكذا لو رهنه دنائير أو دراهم أو طعاماً واحداً فقصاه نصف حقه فأراد أن يخرج نصف الطعام أو الدنانير أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له، ولا يفك من الرهن شيئاً إلا معاً؛ لأنه قد يعجل بالقضاء التماس فك جميع الرهن أو موضع حاجته منه.

ولو كان رجلاً رهنها معاً شيئاً من العروض كلها العبيد أو الدور أو الأرضين أو المتاع بمائة فقصاه أحدهما ما عليه فأراد القاضي والرهن معه الذي لم يقض أن يخرج عبداً من أولئك العبيد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك، وكان عليه أن يكون نصيبه رهنها حتى يستوفي المرتهن آخر حقه ونصيب كل واحد بما رهنها خارج من الرهن، وذلك نصيب الذي قضى حقه.

ولو كان ما رهنه دنائير أو دراهم أو طعاماً سواء فقصاه أحدهما ما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن، وقال الذي ادع في يدك مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له، ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد، فإذا رهن الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضي شريكه مقاسمته كان على المرتهن دفع ذلك إليه؛ لأنه قد برئت حصته كلها من الرهن، وأن ليس في حصته إشكال إذ ما أخذ منها بقي وأنها لا تحتاج إلى أن تقوم بغيرها، ولا يجوز أن يحبس رهن أحدهما، وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه.

٢٣- إذن الرجل للرجل في أن يرهنه عنه ما

للآذن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهنه عنه عبداً للآذن؛ فإن لم يسم بكم يرهنه أو سمى شيئاً يرهنه فرهنه بغيره، وإن كان أقل قيمة منه لم يجوز الرهن، ولا يجوز حتى يسمي مالك العبد ما يرهنه به ويهرنه الراهن بما سمى أو بأقل منه بما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين؛ لأنه قد أذن له بالخمسين وأكثر، ولو رهنه بمائة دينار ودينار لم يجوز من الرهن شيء.

وكذلك لو أبطل المرتهن حقه من الرهن فيما زاد على المائة لم يجوز.

وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجوز الرهن كما لو أمره أن يبيعه بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجوز البيع للخلاف.

ولو قال المرتهن: قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار. وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بخمسين ديناراً أو مائة درهم كان القول قول رب العبد مع يمينه والرهن مفسوخ.

ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى أجل، وقال مالك العبد: لم أذن له إلا على أن يرهنه بها نقداً كان القول قول مالك العبد مع يمينه والرهن مفسوخ.

وكذلك لو قال: أذنت له أن يرهنه إلى شهر فرهنه إلى شهر ويوم كان القول قوله مع يمينه والرهن مفسوخ.

ولو قال: ارهنه بما شئت فرهنه بقيمته أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخاً؛ لأن الرهن بالضمان أشبه منه بالبيع؛ لأنه أذن له أن يجعله مضموناً في عتق عبده، فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما علم قبل ضمانه، ولو قال: ارهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى سنة، فقال أردت أن يرهنه نقداً كان الرهن مفسوخاً؛ لأن له أن يأخذه إذا كان الحق في الرهن نقداً بافتداء الرهن مكانه.

وكذلك لو رهنه بالمائة نقداً، فقال: أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسميه كان القول قوله، والرهن مفسوخ؛ لأنه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة، فيكون أيسر عليه من أن تكون حالة، ولا يجوز إذن الرجل للرجل بأن يرهنه عبده حتى يسمي ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به.

وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك على فلان من حق، فقد رهنك به عبدي هذا أو دارتي فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان، والقول قوله أبداً، وكل ما جعلت القول فيه قوله فعليه اليمين فيه، ولو علم ماله على فلان، فقال لك أي مالي شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخاً حتى يكون معلوماً، ومقبوضاً بعد العلم لا أن يكون الخيار إلى المرتهن.

وكذلك لو قال: الراهن قد رهنك أي مالي شئت فقبضه لا ترى أن الراهن لو قال: أردت أن أرهنك داري، وقال المرتهن: أردت أن أرهنك عبداً أو قال الراهن: اخترت أن أرهنك عبدي، وقال المرتهن: اخترت أن ترهنني دارك لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معاً، ولو قال: أردت أن أرهنك داري، فقال المرتهن: فأنا أقبل ما أردت لم تكن الدار رهنًا حتى يجدد له بعد ما

يعلمانها معاً فيها رهناً ويقبضه إياه.

وإذا أذن له أن يرهّن عبده بشيء مسمّى، فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الرهن في الرهن لم يجوز له أن يقبضه إياه، وإن فعل فالرهن مفسوخ.

قال الشافعي: ولو أذن له فاقبضه إياه، ثم أراد فسخ الرهن لم يكن ذلك له، وإن أراد الأذن أخذ الرهن بافتكاكه؛ فإن كان الحق حالاً كان له أن يقوم بذلك عليه ويبيع في ماله حتى يوفي الغريم حقّه، وإن لم يرد ذلك الغريم أن يسلم ما عنده من الرهن، وإن كان أذن له أن يرهنه إلى أجل لم يكن له أن يقوم عليه إلى محلّ الأجل، فإذا حلّ الأجل فذلك له كما كان في الحال الأول.

٢٤- الإذن بالأداء عن الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أدى الدين الحال أو الدين المؤجل بإذنه رجع به الأذن في الرهن على الرهن حالاً، ولو آذاه بغير إذنه حالاً كان الدين أو مؤجلاً كان متطوعاً بالأداء، ولم يكن له الرجوع به على الرهن، ولو اختلفا، فقال الرهن الذي عليه الحق: أدت عني بغير أمري، وقال الأذن له في الرهن: قد أدت عنك بأمرك كان القول قول الرهن المؤدى عنه؛ لأنه الذي عليه الحق؛ ولأن المؤدى عنه يريد أن يلزمه ما لا يلزمه إلا بإقراره أو بيّنه ثبت عليه، ولو شهد المرتهن الذي أدى إليه الحق على الرهن الذي عليه الحق أن مالك العبد الأذن له في الرهن أدى عنه بأمره كانت شهادته جائزة ويحلف مع شهادته إذا لم يبق من الحق شيء، وليس ها هنا شيء يجره صاحب الحق إلى نفسه، ولا يدفع عنها فأرد شهادته له.

وكذلك لو كان بقي من الحق شيء فشهد صاحب الحق المرتهن للمؤدى إليه أنه أدى بإذن الرهن الذي عليه الحق جازت شهادته له، وكان في المعنى الأول.

ولو أذن الرجل أن يرهّن عبداً له بعينه فوهن عبداً له آخر، ثم اختلفا، فقال مالك العبد: أدنت لك أن ترهن سالماً فوهنت مباركاً، وقال الرهن: ما رهن إلا مباركاً، وهو الذي أدنت لي به، فالقول قول مالك العبد، ومبارك خارج من الرهن.

ولو اجتماعاً على أنه أذن له أن يرهّن سالماً بمائة حالة فوهنه بها، وقال مالك العبد: امرتك أن ترهنه من فلان فوهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ؛ لأنه قد ياذن في الرجل الثقة بحسن مطالبته، ولا ياذن في غيره.

وكذلك لو قال له: به من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة أو أكثر لم يجوز بيعه؛ لأنه أذن له في بيع فلان، ولم ياذن له في بيع غيره.

وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهّن عبده فلاناً وأذن لآخر أن يرهّن ذلك العبد بعينه فوهنه كل واحد منهما على الانفرد وعلم أيهما رهنه أولاً فالرهن الأول جائز والآخر مفسوخ، وإن تداعيا المرتهنان في الرهن، فقال أحدهما: رهنني أولاً، وقال الآخر: رهنني أولاً وصدق كل واحد منهما الذي رهنه أو كذبه أو صدق الرهاتان المأذون لهما بالرهن أحدهما، وكذبا الآخر، فلا يقبل قول الرهاتين، ولا شهادتهما بحال؛ لأنهما يجران إلى أنفسهما ويدفعان عنها.

أما ما يجران إليها فالذي يدعي أن رهنه صحيح يجر إلى نفسه جواز البيع على الرهن، وأن يكون ثمن البيع في الرهن ما كان الرهن قائماً دون ماله سواء، وأما الذي يدفع أن رهنه صحيح، فإن يقول رهنني آخر فيدفع أن يكون للمالك الرهن الأذن له في الرهن أن يأخذه بافتكاك الرهن، وإن تركه الغريم.

وإن صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله؛ لأن الرهن ماله، وفي ارتهانه نقص عليه لا منفعة له، وإن لم يعلم ذلك مالك العبد، ولم يدر أي الرهنتين أولاً، فلا رهن في العبد، ولو كان العبد المرهون حين تنازعا في أيديهما معاً أو أقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده، ولم توثق البيّتان وقتاً يدل على أنه كان رهناً في يد أحدهما قبل الآخر، فلا رهن؛ وإن وقتت وقتاً يدل على أنه كان رهناً لأحدهما قبل الآخر كان رهناً للذي كان في يديه أولاً.

وأي المرتهنين أراد أن أحلف له الآخر على دعواه أحلفته له، وإن أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه، وإن أراد أو أحدهما أن أحلف له رهنه لم أحلفه؛ لأنه لو أقر بشيء أو ادّعى لم ألزمه إقراره، ولم آخذ له بدعواه.

ولو أن رجلاً رهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن، فادّعى كل واحد منهما أن رهنه، وقبضه كان قبل رهن صاحبه، وقبضه، ولم يقم لواحد منهما بينة على دعواه، وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الرهن أحدهما بدعواه فالقول قول الرهن، ولا يمين عليه للذي زعم أن رهنه كان آخراً، ولو قامت بينة للذي زعم الرهن أن رهنه كان آخراً بأن رهنه كان أولاً كانت البيّنة أولى من قول الرهن، ولم يكن على الرهن أن يعطيه رهناً غيره، ولا قيمة رهن، ولو أن الرهن أنكر معرفة أيهما كان أولاً وسأل كل واحد منهما بمينه وادّعى علمه أنه كان أولاً أحلف بالله ما يعلم أيهما كان أولاً، وكان الرهن مفسوخاً.

وكذلك لو كان في أيديهما معاً، ولو كان في يد أحدهما دون الآخر وصدق الرهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيها قولان.

٢٦- شرط ضمان الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرجل عبداً بمائة، ووضع الرهن على يدي عدل على أنه إن حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة، أو فأت الرهن أو تلف فالمائة مضمونة على أجنبي أو ما نقص الرهن مضمون على أجنبي أو على الذي على يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع على يديه الرهن أو أجنبي ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطاً؛ لأنه لا يجوز الضمان إلا بشيء معلوم؛ ألا ترى أن الرهن إن وقى لم يكن ضماناً لشيء، وإن نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة ديناراً ومرة مائتي دينار ومرة مائة، وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم، ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم، ولو رهن رجل رجلاً رهنًا بمائة وضمن له رجل المائة عن الرهن كان الضمان له لازماً، وكان للمضمون له أن يأخذه بضمانه دون الذي عليه الحق، وقيل يباع الرهن، وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاده في الأجل على أن يرهنه رهنًا فرهنه إياه فالرهن مفسوخ والدائن إلى أجله الأول.

٢٧- تداعي الراهن، وورثة المرتهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات المرتهن وأدعى ورثته في الرهن شيئاً، فالقول قول الراهن. وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حياً، فاختلفاً. وكذلك قول ورثة الراهن، وإذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميت اقتضى حقه أو برآه منه فعليهم البيّنة فالقول قول ورثة الذي له الحق إذا عرف لرجل حقاً ابداً فهو لازم لمن كان عليه لا يبرأ منه إلا بإبراء صاحب الحق له أو بيّنة تقوم عليه بشيء يثبتونه بعينه فيلزمه.

ولو رهن رجل رجلاً رهنًا بمائة دينار، ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البيّنة على أنه قضاء من حقه الذي به الرهن عشرة ووقيت عليه تسعون، فإذا أذاه، فك له الرهن، وإلا بيع الرهن عند حله واقتضيت منه التسعون، ولو قالت البيّنة: قضاء شيئاً ما نثبت أو قالت البيّنة: أقر عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئاً ما نثبت كان القول قول ورثته إن كان ميتاً قيل أقرّوا فيها بشيء ما كان واحلفوا ما تعلمون أنه أكثر منه وخذوا ما بقي من حقكم، ولو كان الراهن الميت والمرتحن الحي كان القول قول المرتحن؛ فإن قال المرتحن قد قضاني شيئاً من الحق ما أعرفه قيل للراهن إن كان حياً، وورثته إن كان ميتاً ادعيتم شيئاً تسمونه أحلفناه لكم؛ فإن حلف برئ منه، وقلنا أقرّ بشيء ما كان فما أقرّ

أحدهما: أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقرّ له الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخراً أو أكثر؛ لأن ذمته لا تبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخراً، ولا تصنع كينونة الرهن ها هنا في يده شيئاً؛ لأن الرهن ليس يملك بكيونته في يده. والآخر: أن القول قول الذي في يديه الرهن؛ لأنه يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره.

٢٥- الرسالة في الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعاً، فقال له: ارهنه عند فلان فرهنه عنده، فقال الدافع: إنما أمرته أن يرهنه عندك بعشرة، وقال المرتهن: جاءني برسالتك في أن أسلفك عشرين فأعطيته إياها فكذبه الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قيمة الرهن، ولو صدقه الرسول، فقال: قد قبضت منك عشرين، ودفعته إلى المرسل، وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع يمينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هي، وكان الرهن بعشرة، وكان الرسول ضامناً للعشرة التي أقرّ بقبضها مع العشرة التي أقرّ المرسل بقبضها.

ولو دفع إليه ثوباً فرهنه عند رجل، وقال الرسول: أمرني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنه، وقال المرسل: أمرتك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن، ولم آذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه، ولو كانت المسألة مجالها، فقال: أمرتك بأخذ عشرة سلفاً في عهدي فلان، وقال الرسول: بل في ثوبك هذا أو عبدك هذا العبد غير الذي أقرّ به الأمر فالقول قول الأمر، والعشرة حالة عليه ولا رهن فيما رهن به الرسول ولا فيما أقرّ به الأمر؛ لأنه لم يرهن إلا أن يجزأ فيه رهنًا، ولو كانت المسألة مجالها فدفعت المأمور الثوب أو العبد الذي أقرّ الأمر أنه أمره برهنه كان العبد مرهوناً والثوب الذي أنكر الأمر أنه أمره برهنه خارجاً من الرهن، ولو أقام المرتهن البيّنة أن الأمر أمر برهن الثوب وأقام الأمر البيّنة أنه أمر برهن العبد دون الثوب، ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البيّنة بينة المرتهن وأجزت له ما أقام عليه البيّنة رهنًا؛ لأنّي إذا جعلت بينهما صادقة معاً، لم تكذب إحدهما الأخرى؛ لأن بيّنة المرتهن بأن رب الثوب أكره برهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبيّنة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهنه غيره؛ لأنه قد ينهى عن رهنه بعد ما يأذن فيه ويرهنه، فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل أن يرهن، ثم يأذن فيه، فإذا رهنه، فلا يفسخ ذلك الرهن، فإذا كانتا صادقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبداً إلا وإحدهما كاذبة.

به وحلف ما هو أكثر منه، قبلنا قوله فيه.

٢٨- جنایة العبد المرهون على سيده ومملك

سيده عمداً أو خطأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل عبده فجنى العبد على سيده جنایة تأتي على نفسه فولي سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شيء في رقبته؛ فإن اقتصر منه، فقد بطل الرهن فيه، وإن عفا عنه بلا شيء يأخذه منه فالعبد مرهون بحاله، وإن عفا عنه بأخذ دية من رقبته، ففيها قولان.

أحدهما: أن جنایته على سيده إذا أتت على نفس سيده كجنایته على الأجنبي لا تختلف في شيء، ومن قال: هذا قال: إنما منعي إذا ترك الولي القود على أخذ المال أن يبطل الجنایة أن الجنایة التي لزمت العبد ماله للوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم جنى فيبطل حقه في رقبته بأنه ملك له.

والقول الثاني: أن الجنایة هدر من قبل أن الوارث إنما يملكها بعدما يملكها المحي عليه، ومن قال: هذا قال: لولا أن الميت مالك ما قضى بها دية، ولو كان للسيّد وارثان فعفا أحدهما عن الجنایة بلا مال كان العفو في القول الأول جائزاً، وكان العبد مرهوناً بحاله، وإن عفا الآخر بمال يأخذه يبع نصفه في الجنایة، وكان للذي لم يعف ثمن نصفه إن كان مثل الجنایة أو أقل، وكان نصفه مرهوناً وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شيء فيما وصفت.

ولو كانت المسألة بحالها وللسيّد المقتول ورثة صغار وبالعون وأراد البالغون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار، ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفو أحد من الورثة لم يكن ذلك له، وكان له أن يقوم في مال الميت بماله قيام من لا رهن له؛ فإن حاص الغرماء بقي من حقه شيء، ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بلا مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهناً له يباع له دون الغرماء حتى يستوفي حقه.

وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود، فلا سبيل إلى القود ويأبى نصيب من لم يبلغ من الورثة، ولم يعف، إن كان البيع نظراً له في قول من قال: إن ثمن العبد يملك بالجنایة على مالكه حتى يستوفوا موارثهم من الذية إلا أن يكون في ثمنه فضل عنها فيرد رهناً.

ولو كانت جنایة العبد المرهون على سيده الرأهن عمداً فيها قصاص لم يأت على النفس كان للسيّد الرأهن الخيار في القود أو العفو، فإن عفا على غير شيء فالعبد رهن بحاله، وإن قال أعفوا على أن أخذ أرض الجنایة من رقبته فليس له ذلك

والعبد رهن بحاله، ولا يكون له على عبده دين.

وإن كانت جنایته على سيده عمداً لا قود فيها أو خطأ فهي هدر؛ لأنه لا يستحق بجنایته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جنایته، ولا يكون له دين عليه؛ لأنه ماله له، ولا يكون له على ماله دين.

وإن جنى العبد المرهون على عبد للسيّد جنایة في نفس أو ما دونها فالخيار إلى السيّد الرأهن؛ فإن شاء اقتصر منه في القتل وغيره مما فيه القصاص، وإن شاء عفا وبأى الوجهين عفا فالعبد رهن بحاله إن عفا على غير شيء أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بحاله، ولا ماله له في رقبته عبده، ولو كانت جنایة العبد المرهون على عبد للرأهن مرهون عند آخر كان للسيّد الخيار في القود أو في العفو بلا شيء يأخذه فاليهما اختار فذلك له ليس لمرتهن العبد المحي عليه أن يمنعه من ذلك.

وإن اختار العفو على مال يأخذه فالمال مرهون في يدي مرتهن العبد المحي عليه.

وإن اختار سيّد العبد عفو المال بعد اختياره إياه لم يكن ذلك له لحق المرتهن فيه.

قال الشافعي: وبحق المرتهن أجزت للسيّد الرأهن أن يأخذ جنایة المرتهن على عبده من عتق عبده الجاني، ولا يمنع المرتهن السيّد العفو على غير مال؛ لأن المال لا يكون على الجاني عمداً حتى يختاره ولي الجنایة.

وإذا جنى العبد المرهون على أم ولد للرأهن أو مدبر أو معتق إلى أجل فهي كجنایته على مملوكه والعبد مرهون بحاله؛ فإن جنى على مكاتب السيّد فقتله عمداً فللسيّد القود أو العفو؛ فإن ترك القود فالعبد رهن بحاله، وإن كانت الجنایة على المكاتب جرحاً فللمكاتب القود أو العفو على مال يأخذه، وإذا عفا عنه على مال يبع العبد الجاني فدفعت إلى المكاتب أرض الجنایة عليه، وإذا حكم للمكاتب بأن يباع له العبد في الجنایة عليه، ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فللسيّد المكاتب يبعه في الجنایة حتى يستوفيها، فيكون ما فضل من ثمنه أو رقبته رهناً؛ لأنه إنما يملك يبعه عن مكاتبه بملك غير الملك الأول.

ولو يبع والمكاتب حي، ثم اشتراه السيّد لم يكن عليه أن يعيده رهناً؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول.

وإذا جنى العبد المرهون على ابن للرأهن أو أخ أو مولى جنایة تأتي على نفسه والرأهن وارث المحي عليه فللرأهن القود أو العفو على الذية أو غير الذية، فإذا عفا على الذية يبع العبد وخرج من الرهن؛ فإن اشتراه الرأهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعيده إلى الرهن؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول.

فهي هدر، وإن جنى العبد المرهون على امرأته أو أم ولده جناية فآلقت جنيئاً ميتاً؛ فإن كانت الأمة لرجل فنكحها العبد الجناية لملك الجارية يباع فيها الرهن فيعطى قيمة الجنين إلا أن يكون في العبد الرهن فضل عن قيمة الجنين فيباع منه بقدر الجنين وجناته على الجنين كجنايته على غيره خطأ ليس للسيد عقوبتها لحق المرتهن فيها، ويكون ما بقي منه رهنًا.

وإذا جنى العبد المرهون عن حر جناية عمداً فاختر الجاني عليه أو أولياؤه العقل ببيع العبد المرهون بذهب أو ورق، ثم اشترى بثمنه إبلاً فدفعت إلى الجاني عليه إن كان حياً أو أولياؤه إن كان ميتاً.

وكذلك إذا جناها خطأ، وإن اختار أولياؤه العفو عن الجناية على غير شيء يأخذونه فالعبد مرهون بماله.

٢٩- إقرار العبد المرهون بالجناية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن رهن الرجل الرجل عبداً وأقبضه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى عليه أو على رجل هو وليه جناية عمداً في مثلها قود فاقر بذلك العبد المرهون وأنكر الرهن ذلك أو لم يقر به، ولم ينكره فإقرار العبد لازم له وهو كقيام البيّنة عليه، ولا يكون قوله أن يرتنه وهو جان عليه إطلاً لدعواه لجناية كانت قبل الرهن أو بعده أو معه، وله الخيار في أخذ القود أو العفو بلا مال أو العفو بمال؛ فإن اختار القود فذلك، وإن اختار العفو بلا مال فالعبد مرهون بماله، وإن اختار المال بيع العبد في الجناية فما فضل من ثمنه كان رهنًا.

وإن أقر العبد بجناية خطأ أو عمداً لا قود فيها بحال أو كان العبد مسلماً والمرتهن كافراً فاقر عليه بجناية عمداً أو أقر بجناية على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فإقراره باطل؛ لأنه أقر في عبوديته بمال في عتقه، وإقراره بمال في عتقه كإقراره بمال على سيده؛ لأن عتقه، وما بيعت به عتقه مالاً لسيده ما كان مملوكاً لسيده وسواء كان ما وصفت من الإقرار على المرتهن أو أجنبي غير المرتهن.

ولو كان مكان الأجنبي والمرتهن سيّد العبد الرهن فاقر العبد بجناية على سيده قبل الرهن أو بعده، وكذب المرتهن؛ فإن كانت الجناية مما فيه قصاص جازت على العبد؛ فإن اقتصر فذلك، وإن لم يقتصر فالعبد مرهون بماله.

فإن كانت الجناية عمداً على ابن الرهن أو من الرهن وليه فأتت على نفسه فاقر بها العبد المرهون فإقراره جائز ولسيده الرهن قتله أو العفو على مال يأخذه في عتقه كما يكون ذلك له في الأجنبي والعفو على غير مال؛ فإن عفا على غير مال فهو رهن

وإن قال المرتهن: أنا أسلم العبد وأفسخ الرهن فيه وحقني في ذمة الرهن قيل: إن تطوعت بذلك، وإلا لما تكره عليه وبلغنا الجهد في بيعه؛ فإن فضل من ثمنه فضل فهو رهن لك، وإن لم يفضل فالحق أتى على رهنه، وإن ملكه الرهن بشراء أو ترك منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده رهنًا؛ لأنه ملكه بملك غير الأول وبطل الأول وبطل الرهن بفسخك الرهن إلا ترى أن رجلاً لو رهن رجلاً عبداً فاستحقه عليه رجل كان خارجاً من الرهن، وإن ملكه الرهن لم يكن عليه أن يعيده رهنًا لمعنيين.

أحدهما: أنه إذا كان رهنه، وليس له، فلم يكن رهنًا كما لو رهنه رهنًا فاسداً لم يكن رهنًا.

والآخر: أن هذا الملك غير الملك الأول، وإنما يمنعني أن أبطل جناية العبد المرهون إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيّد وارثه أن الجناية إنما وجبت للمجني عليه والمجني عليه غير سيّد الجاني، ولا رهنه، وإنما ملكها سيده الرهن عن المجني عليه بموت المجني عليه، وهذا ملك غير ملك السيّد الأول.

ولو أن رجلاً رهن عبده، ثم عدا العبد المرهون على ابن نفسه مملوك الرهن فقتله عمداً أو خطأ أو جرحه جرحاً عمداً أو خطأ، فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجناية مال في عتق العبد المرهون، فلا يكون للسيّد بيعه بها، ولا إخراجها من الرهن؛ لأنه لا يكون له في عتق عبده دين، وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها، ولو كان الابن المقتول رهنًا لرجل غير المرتهن للأب بيع العبد الأب القاتل فجعل ثمن العبد المرهون المقتول رهنًا في يدي المرتهن مكانه.

ولو كان الابن مرهوناً لرجل غير مرتهن الأب بيع الأب فجعل ثمن الابن رهنًا مكانه، ولم يكن للسيّد عفو؛ لأن هذا لم يجب عليه قود قط إنما وجب في عتقه مال فليس لسيده أن يعفوه لحق المرتهن فيه.

ولو كان الأب والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن الأب كان لسيّد الأب أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلا مال.

وكذلك لو كان جرحه جرحاً فيه قود كان له القود أو العفو بلا مال؛ فإن اختار العفو بالمال بيع الابن وجعل ثمنه رهنًا مكان ما لزمه من أرض الجناية.

وإذا كان هذا القتل خطأ والعبدان مرهونان لرجلسين مفترقين، فلا شيء للسيّد من العفو وبيع الجاني فيجعل ثمنه رهنًا لمرتهن العبد المجني عليه؛ لأنه لم يكن في أعناقهما حكم إلا المال لا خيار فيه لولي الجناية أجنبياً كان أو سيّداً.

وإن جنى العبد المرهون على نفسه جناية عمداً أو خطأ

الزاهن والمرتهن على بيعه، فإذا اجتمعا على بيعه فأدیت الجنایة وخیر مالکة بین أن یجعل ما بقی من ثمنه قصاصاً من الحقّ علیه أو یدعه رهناً مكان العبد؛ لأنّه یقوم مقامه، ولا یكون تسلیم المرتهن بیع العبد الجنائي كلّه، وإن كان فيه فضل كبير عن الجنایة فسحاً منه لرهنه، ولا ینفسخ فيه الرهن إلا بأن یطلّ حقه فيه أو یرأ الزاهن من الحقّ الَّذي به الرهن، ولا أحسب أحداً یعقل یختار أن یكون ثمن عبده رهناً غیر مضمون على أن یكون قصاصاً من دينه وتبرأ ذمته عما قبض منه.

وإذا اختار أن یكون رهناً لم یكن للمرتهن الانتفاع بثمنه، وإن أراد الزاهن قبضه؛ لیتفع به لم یكن ذلك له، وليس المنفعة بالثمن الَّذي هو دنائره ودرهم كالمنفعة بالعبد الَّذي هو عين لو باعه لم یجز بيعه وردّ بحاله، وإذا بیع العبد الموهون في الجنایة أو بعضه لم یكلف الزاهن أن یجعل مكانه رهناً؛ لأنّه بیع بحقّ لزمه لا إتلاف منه هو له، وإن أراد المرتهن أن یفديه بالجنایة قیل له: إن فعلت فأنت متطوّع، وليس لك الرجوع بها على مالک العبد والعبد رهنٌ بحاله، وإن فداه بأمر سيده وضمن له؛ ما فداه به رجع بما فداه به على سيده، ولم یكن رهناً إلا أن یجعله له رهناً به، فيكون رهناً به مع الحقّ الأوّل.

قال الربیع: معنی قول الشافعيّ إلا أن یرید أن ینفسخ الرهن الأوّل فیجعله رهناً بما كان مرهوناً وبما فداه به بإذن سيده.

قال الشافعيّ: وإن كانت جنایة العبد الرهن عمداً فأراد المجني عليه أو وليه أن یقتص منه فذلك له، ولا یمنع الرهن حقاً عليه في عتقه، ولا في بدنه، ولو كان جنی قبل أن یرهن، ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما یكون له لو جنی بعد أن كان رهناً لا یختلف ذلك، ولا ینخرجه من الرهن أن یجني قبل أن یكون رهناً، ثم یرهن، ولا بعد أن یكون رهناً إذا لم یبع في الجنایة.

وإذا جنی العبد الموهون، وله مالٌ أو اكتسب بعد الجنایة مالاً أو وهب له فماله لسيده الزاهن دون المرتهن وجنایته في عتقه كهي في عتق العبد غیر الموهون.

ولو بیع العبد الموهون، فلم یترقّ البائع والمشتري حتى جنی كان للمشتري رده؛ لأنّ هذا عيبٌ حدث به، وله رده بلا عيب.

ولو جنی، ثم بیع فعلم المشتري قبل الترقّ أو بعده بجنایته كان له رده؛ لأنّ هذا عيبٌ دلّس له، ولو بیع وتفرّق المتبايعان أو خیر أحدهما صاحبه بعد البيع فاختر إضفاء البيع، ثم جنی كان من المشتري، ولم یردّ البيع؛ لأنّ هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكلّ حال له، ولو جنی العبد الرهن جنایة عمداً كان للمجني عليه أو وليه الخيار بین الأرض والقصاص؛ فإن اختار الأرض كان

بحاله، ولا یجوز إقرار العبد الرهن، ولا غیر الرهن على نفسه حتى یكون ثمن تقوّم علیه الحدود، فإذا كان ثمن تقوّم علیه الحدود، فلا یجوز إقراره على نفسه إلا فيما فيه القود.

وإذا أقرّ العبد الموهون على نفسه بأنّه جنی جنایة خطأً على غیر سيده وصدقه المرتهن، وكذبه مالک العبد فالقول قول مالک العبد مع يمينه والعبد مرهونٌ بحاله، وإذا بیع بالرهن لم یحكم على المرتهن بأن یعطى ثمنه، ولا شيئاً منه للمجني عليه، وإن كان في إقراره أنّه أحقّ بثمن العبد منه؛ لأنّ إقراره یجمع معنيين.

أحدهما: أنّه أقرّ به في مالٍ غیره، ولا یقبل إقراره في مالٍ غیره.

والآخر: أنّه إنّما أقرّ للمجني عليه بشيء إذا ثبت له فماله ليس في ذمّة الزاهن، فلما سقط أن یكون ماله في ذمّة الزاهن دون العبد سقط عنه الحكم بإخراج ثمن العبد من يديه والورع للمرتهن أن یدفع من ثمنه إلى المجني عليه قدر أرش الجنایة، وإن جحد حلّ له أن یأخذ أرش ذلك من ثمن العبد، ولا یأخذه إن قدر من مال الزاهن غیر ثمن العبد.

وهكذا لو أنكر العبد الجنایة وسيده وأقرّ بها المرتهن، ولو ادعى المرتهن أن العبد الموهون في يديه جنی علیه جنایة خطأً وأقرّ بذلك العبد وأنكر الزاهن كان القول قوله، ولم ینخرج العبد من الرهن، وحلّ للمرتهن أخذ حقه في الرهن من وجهين من أصل الحقّ والجنایة إن كان یعلمه صادقاً.

ولو ادعى الجنایة على العبد الموهون خطأ لابن له هو وليه وحده أو معه ولي غیره والجنایة خطأً وأقرّ بذلك العبد وأنكره السيد فالقول فيه قول السيد والعبد مرهونٌ بحاله، وهي كالمسألة في دعوى الأجني على العبد الجنایة خطأً، وإقرار العبد والمرتهن بها وتكذيب المالك له.

٣٠- جنایة العبد الموهون على الأجنيين

قال الشافعيّ رحمه الله: وإذا جنی العبد الموهون أو جنی علیه فجنایته والجنایة علیه كجنایة العبد غیر الموهون والجنایة علیه ومالکة الزاهن الخصم فيه فيقال له إن فديته بجميع أرش الجنایة فأنت متطوّع والعبد مرهونٌ بحاله، وإن لم تفعل لم تجبر على أن تفديه وبيع العبد في جنایته، وكانت الجنایة أولى به من الرهن كما تكون الجنایة أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك؛ لأنّه إنّما يستحقّ فيه شيء بالرهن بملكك؛ فإن كانت الجنایة لا تبلغ قيمة العبد الموهون، ولم يتطوّع مالکة بأن یفديه لم یجبر سيده، ولا المرتهن على أن یباع منه إلا بقدر الجنایة، ويكون ما بقى منه مرهوناً، ولا یباع كلّ إذا لم تكن الجنایة تحیط بقيمته إلا باجماع

القود على أخذ قيمة عبده، ثم أراد عفواً بلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنًا.

وكذلك لو اختار المال، ثم قال: أنا أقتل قاتلَ عبدي فليس ذلك له، وإن اختار أخذ المال بطل القصاص؛ لأنه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر.

وإن عفا المال الذي وجب له بعد اختياره أو أخذه وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يميز عفوه؛ لأنه وهب شيئاً قد وجب رهنًا لغيره، وإذا برئ من المال بأن يدفع الحق إلى المرتهن من مال له غير المال المروهن أو أبراه منه المرتهن رد المال الذي عفا عن العبد الجاني على سيّد الجاني؛ لأن العفو براءة من شيء يبطل المعفو عنه فهو كالعطية المقبوضة، وإنما رددتها لعلّة حق المرتهن فيها، فإذا ذهبت تلك العلّة فهي تامة لسيّد العبد الجاني بالعفو المتقدم، وإذا قضى المرتهن حقه بما أخذ من قيمة عبده لم يغرم من المال الذي قضاه شيئاً للمعفو عنه.

وإن فضل في يديه فضل عن حقه رده على سيّد العبد المعفو عنه الجناية، والمال، وإن أراد مالك العبد الرّاهن أن يهب للمرتهن ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له، وإن قضى بقيمة العبد المقتول المروهن دراهم، وحق المرتهن دنائير وأخذها الرّاهن فدفعها إلى المرتهن فأراد الرّاهن أن يدعها للمرتهن بحقه، ولم يرد ذلك المرتهن لم يكن ذلك له ويبيع فأعطي صاحب الحق وسيّد العبد المعفو عنه ما فضل من أثمانها.

وإنما معني لو كان الرّاهن موسراً أن أسلم عفوه عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو أعتقه وهو موسر أن حكم العتق يخالف جميع ما سواه أنا إذا وجدت السبيل إلى العتق يبطل منه أمضيته وعفو المال يخالف له، فإذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفوه في حق غيره باطلاً كما لو وهب عبده المروهن لرجل وأقبضه إياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه إياه كان ما صنع من ذلك مردوداً حتى يقبض المرتهن حقه من ثمن رهنه والبدل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان.

ولو جنى على العبد المروهن ثلاثة أعبد كان على الحاكم أن يجيز سيّد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو؛ فإن اختار القصاص فيهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد بواحد، وإن اختار أن يقتص من أحدهم ويأخذ ما لزم الاثنين من قيمة عبده كان له وبياعان فيها كما وصفت، ويكون ثمن عبده من ثمنها رهنًا كما ذكرت، وإن اختار أن يأخذ ثمن عبده منهما، ثم أراد عفواً عنهما أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته، ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتهن أو

في عتق العبد يساع فيه كما يساع في الجناية خطأ، وإن اختار القصاص كان له.

وإذا جنى العبد المروهن، فلم يقده سيّده بالجناية فيبيع فيها لم يكلف سيّده أن يأتي برهن سواه؛ لأنه يبيع عليه بحق لا جناية للسيّد؛ فإن كان السيّد أمر العبد بالجناية، وكان بالغاً يعقل فهو آثم، ولا يكلف السيّد إذا بيع فيها أو قتل أن يأتي برهن غيره، وإن كان العبد صبيّاً أو أعجمياً فيبيع في الجناية كلّف السيّد أن يأتي بمثل قيمته ثمنًا، ويكون رهنًا مكانه إلا أن يشاء أن يجعلها قصاصاً من الحق، وإذا تم الرّهن بالقبض كان المرتهن أولى به من غرماء السيّد، وورثته إن مات وأهل وصاياءه حتى يستوفي فيه، ثم يكون لهم الفضل عن حقه.

وإذا أذن الرّجل للرّجل أن يرهن عبداً للإذن فرهنه فجنسى العبد المروهن جناية فجنائته في عتقه والقول في هل يرجع سيّد العبد الأذن على الرّاهن المأذون له بما لزم عبده من جنائته وتبلف إن أصابه في يديه قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المروهن عارية في يديه لا رهن أو لا يرجع؟ قولان.

أحدهما: أنه عارية فهو ضامن له كما تضمن العارية.

والآخر: أنه لا يضمن شيئاً بما أصابه، ومن قال: هذا قال: فليس كالعارية؛ لأن خدمته لسيّده والرّهن في عتقه كضمان سيّده لو ضمن عن الرّاهن والعارية ما كانت منفعتها مشغولة عن معيها ومنفعة هذا له قائمة، ومن ضمن الرّاهن ضمن رجلاً لو رهن الرّجل عن الرّجل متاعاً بامر المروهن، وكان هذا عندي أشبه القولين. والله تعالى أعلم.

٣١- الجناية على العبد المروهن فيما فيه قصاص

قال الشافعي رحمه الله: وإذا رهن الرّجل الرّجل عبده، وقبضه المرتهن فجنى على العبد المروهن عبد للرّاهن أو للمرتهن أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالخصم في الجناية سيّد العبد الرّاهن، ولا ينتظر الحاكم المرتهن، ولا وكيله ليحضر السيّد؛ لأن القصاص إلى السيّد دون المرتهن، وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه القصاص أن يجيز سيّد العبد الرّاهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده إلا أن يعفو؛ فإن اختار القصاص دفع إليه قاتل عبده؛ فإن قتله قتله بحقه، ولم يكن عليه أن يبذل المرتهن شيئاً مكانه كما لا يكون عليه لو مات أن يبذله مكانه.

ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له؛ لأنه دم ملكه فعفا، وإن اختار أخذ قيمة عبده أخذه القاضي بأن يدفعه إلى المرتهن إن كان الرّهن على يديه أو من على يديه الرّهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصاً من حق المرتهن عليه، وإن اختار ترك

وكيله احتياطاً لئلا يختار الرأهن أخذ المال، ثم يدعه أو يفرط فيه فيهرب العبد الجاني.

وإن اختار الرأهن أخذ المال من الجاني على عبده، ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يغرّم الرأهن شيئاً بتفريطه، ولم يكن عليه أن يضع رهناً مكانه، وكان كعبده لو رهنه رجلاً فهرب، ولا أجعل الحقّ حالاً بمال وهو إلى أجل، ولو تعدّى فيه الرأهن.

ولو جنى حرّ وعبد على عبد مرهون جنابةً عمداً كان نصف قيمة العبد المرهون على الحرّ في ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهناً إلا أن يتطوّر الرأهن بأن يجعلها قصاصاً إذا كانت دنائير أو دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عتقه؛ فإن مات العبد الجاني، فقد بطل ما عليه من الجنابة، وإن مات الحرّ فنصف قيمته في ماله، وإن أفلس الحرّ فهو غريم، وكل ما أخذ منه كان مرهوناً والحقّ كلّه في ذمة الرأهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بمال.

ولو كانت الجنابة على العبد المرهون جنابةً دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجنابة في النفس لا يختلف بتخيير السيّد الرأهن بين أخذ القصاص لعبده، أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل؛ فإن اختار أخذ العقل كان كما وصفت، ولا خيار للعبد المجني عليه، إنما الخيار للمالك لا له؛ لأنّه يملك بالجنابة مالاً والمالك لسيّده دونه.

ولو كان الجاني على العبد المرهون عبداً للرأهن أو عبداً له وعبدًا لغيره ابن أو غيره كان القول في عبد غيره ابنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يجزى في عبيد غيره بين القود أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه؛ لأنّه إنما يدعي قوداً جعل إليه تركه.

وإن لم يعف القود إلا على اختيار العوض من المال كان عليه أن يفدي عبده الجاني إن كان منفرداً بجميع أرض الجنابة، فإذا فعل خير بين أن يجعلها قصاصاً أو يسلمها رهناً؛ فإن كان أرض الجنابة ذهباً أو ورقاً كالخقّ عليه فشاء أن يجعله قصاصاً فعل، وإن كانت إبلاً أو شيئاً غير الحقّ فشاء أن يبيعها ويقضي المرتهن منها حتى يستوفي حقّه أو لا يبقى من ثمنها شيئاً فعل.

وإن شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهناً لم يكن له ذلك؛ لأنّ البدل من العبد المرهون يقرم مقامه، ولا يكون له أن يبيع البدل منه كما لا يكون له أن يبيعه ويجعل ثمنه رهناً، ولا يبدله بغيره؛ فإن قضى بجنابة العبد دنائير والحقّ دراهم كانت الدنانير رهناً، ولا يكون للمرتهن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجنابة دراهم كالخقّ، ثم يجعلها رهناً وعليه أن يجعلها رهناً كما بيع عبده بهما، فإذا كانت جنابة عبد الرأهن غير المرهون على عبده المرهون في

شيء فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف.

ولو أن رجلاً رهن رجلاً عبداً ورهن آخر عبداً فعدا أحد عبديه على الآخر فقتله أو جنى عليه جنابةً دون النفس فيها قوداً فالقول فيها كالقول في عبد غير مرهون وعبد أجني يجني على عبده يجزى بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء؛ فإن عفا فالعبد مرهون بماله، وإن اختار أخذ المال بيع العبد المرهون، ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهناً مكانه إلا أن يشاء الرأهن أن يجعلها قصاصاً.

وإن كانت جرحاً جعل أرض جرح العبد المرهون رهناً مع العبد المرهون كشيء من أصل الرهن، وإن كانت الجنابة جرحاً لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جبر الرأهن والمرتهن على أن يباع منه بقدر أرض الجنابة، ولم يجبراً على بيعه إلا أن يشاء ذلك، وكان ما يبقى من العبد رهناً بماله، ولو رضي صاحب الحقّ المجني على رهنه وسيّد العبد المرهون الجاني ومرتهنه بأن يكون سيّد العبد المجني عليه شريكاً للمرتهن في العبد الجاني بقدر قيمة الجنابة لم يجز ذلك؛ لأنّ العبد المجني عليه ملك للرأهن لا للمرتهن وجبر على بيع قدر الرهن إلا أن يعفو المرتهن حقّه.

وإذا رهن الرجل عبداً فأقرّ العبد بجنابة عمداً فيها القود، وكذب الرأهن والمرتهن فالقول قول العبد والمجني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال، وإن كانت عمداً لا قصاص فيها أو خطأ فأقرار العبد ساقط عنه في حال العبوديّة، ولو أقرّ سيّد العبد المرهون أو غير المرهون على عبده أنّه جنى جنابةً فإن كانت مما فيه قصاص فأقراره ساقط عن عبده إذا أنكر العبد، وإن كانت مما لا قصاص فيه فأقراره لازم لعبده؛ لأنّها مال، وإنما أقرّ في ماله.

قال أبو حمزة: وفيها قول آخر أنّه لا يخرج العبد من يدي المرتهن بإقرار السيّد أن عبده قد لزمه جنابة لا قصاص فيها؛ لأنّه إنّما يقرّ في عبد المرتهن أحقّ بربقته حتى يستوفي حقّه، فإذا استوفى حقّه كان للذي أقرّ له السيّد بالجنابة أن يكون أحقّ بالعبد حتى يستوفي جنابته.

٣٢- الجنابة على العبد المرهون فيما فيه العقل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى أجني على عبد مرهون جنابة لا قود فيها على الجاني بمال مثل أن يكون الجاني حرّاً، فلا يقاد منه لمملوك أو يكون الجاني أب العبد المجني عليه أو جدّه أو أمّه أو جدّته أو يكون الجاني لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة ممّا لا قود فيه بمال مثل المأمومة والجائفة أو تكون الجنابة خطأ فمالك العبد المرهون الخصم في الجنابة، وإن أحب المرتهن حضر الخصومة.

المرهون، لا تختلف في شيء إلا في الجناية عليها بما يقع على غيرها، فإن ذلك في الأمة، وليس في العبد بحال، وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيناً فيؤخذ أرض الجنين ويكون للملكه لا يكون مرهوناً معها، وإن نقصها نقصاً له قيمة بلا جرح له أرض يبقى أثره لم يكن على الجاني شيء سوى أرض الجنين؛ لأن الجنين المحكوم فيه، وإن جنى على الأمة جناية لها جرح له عقل معلوم أو فيه حكمة وألقت جنيناً أخذ من الجاني أرض الجرح أو حكومته؛ فكان رهنأ مع الجارية؛ لأن حكمه بها دون الجنين، وكان عقل الجنين للملكها الراهن؛ لأنه غير داخل في الرهن.

والجناية على كل رهن من الدواب كهي على كل رهن من الرقيق لا تختلف في شيء إلا أن في الدواب ما نقصها وجراح الرقيق في أثمانهم كجراح الأحرار في ديانتهم، وفي خصلة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فالقت جنيناً ميتاً، فإنما يضمن الجاني عليها ما نقصتها الجناية عن قيمتها تقوم يوم جنى عليها وحين ألت الجنين فنقصت، ثم يغرم الجاني ما نقصها، فيكون مرهوناً معها، وإن جنى عليها فالقت جنيناً حياً، ثم مات مكانه، ففيها قولان.

أحدهما: أن عليه قيمة الجنين حين سقط؛ لأنه جان عليه، ولا يضمن إن كان إلقاءه نقص أمه شيئاً أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحاً يلزم عيه فيضمنه مع قيمة الجنين كما قيل في الأمة لا يختلفان.

والثاني: أن عليه الأكثر من قيمة الجنين، وما نقص أمه، ويخالف بينها وبين الأمة يجني عليها فيختلفان في أنه لا قود بين البهائم بحال على جان عليها وللدائمين قود على بعض من يجني عليهم.

وكل جناية على رهن غير آدمي، ولا حيوان لا تختلف سواء فيما جنى على الرهن ما نقصه لا يختلف، ويكون رهنأ مع ما بقي من المجني عليه إلا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصاً، وقيمة ما جنى على الرهن غير الآدميين ذهب أو فضة إلا أن يكون كيل أو وزن يوجد مثله فيتلّف منه شيء فيؤخذ بمثله، وذلك مثل حنطة رهن يستهلكها رجل فيضمن مثلاً، ومثل ما في معناها.

وإن جنى على الحنطة المرهونة جناية تضرّ عنها بأن تعفن أو تحمر أو تسود ضمن ما نقص الحنطة تقوم صحيحة غير معيبة كما كانت قبل الجناية وبالحال التي صارت إليها بعد الجناية، ثم يغرم الجاني ما نقصها من الدنانير أو الدراهم وأي نقد كان الأغلب بالبلد الذي جنى به جبر عليه، ولم يكن له الامتناع منه إن كان الأغلب بالبلد الذي جنى به دنائير بدنانير، وإن كان الأغلب دراهم فدراهم، وكل قيمة، فإنما هي بدنانير أو بدراهم.

وإذا قضى على الجاني بالأرض في العبد المرهون لم يكن لسيد العبد الرهن عفوها، ولا أخذ أرض الجناية دون المرتهن وخير الراهن بين أن يكون أرض الجناية قصاصاً من الدين الذي في عتق العبد أو يكون موضوعاً للمرتهن على يدي من كان الرهن على يديه إلى أن يحل الحق.

ولا أحسب أحداً يعقل يخش أن يكون أرض الجناية موضوعاً غير مضمون على أن يكون قصاصاً وسواء أت الجناية على نفس العبد المرهون أو لم تأت عليها إذا كانت جناية لها أرض لا قود فيها، وإن كان أرض الجناية ذهباً أو فضة فسأل الراهن أن يتركه والانتفاع بها كما يترك خدمة العبد وركوب الذابة المرهونة وسكنى الدار وكراها لم يكن ذلك له؛ لأن العبد والذابة والدار عين قائمة معلومة لا تتغير والعبد والذابة ينفعان بلا ضرر عليهما ويردان إلى مرتنتهما والدار لا تحول، ولا ضرر في سكنها على مرتنتها والدنانير والدراهم لا مؤنة فيها على رانها، ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها.

وليس للراهن صرف الرهن في غيره؛ لأن ذلك إبداله، ولا سبيل له إلى إبداله، وهي تختلط وتسبك، ولا تعرف عينها.

وإن كان صلحاً برضا المرتهن كن أرض جنايته على إبل وهي موضوعة على يدي من الرهن على يديه، وعلى الراهن علفها وصلاحتها، وله أن يكرها ويتفع بها كما يكون ذلك له في إبل لم لو رهنها، وإن سأل المرتهن أن تباع الإبل فتجعل ذهباً أو ورقاً لم يكن ذلك له؛ لأن ذلك كعين رهنه إذ رضي به، كما لو سأل الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك له.

وإن أراد الراهن مصلحة الجاني على عبده بشيء غير ما وجب له لم يكن ذلك له؛ لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبدال له كان وجب له دنائير فأراد مصلحته بدراهم إلا أن يرضى بذلك المرتهن، فإذا رضي به فما أخذ بسبب الجناية على رهنه فهو رهن له.

وإن أراد سيد العبد المرهون العفو عن أرض الجناية على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يبرئه المرتهن أو يوقيه الراهن حقه متطوعاً به، ولو كانت الجناية على العبد أكثر من حق المرتهن مراراً لم يكن له أن يضع شيئاً من الجناية كما لو زاد العبد في يديه لم يكن له أن يخرج قيمة زيادته من وقته إلا أن يطرح مالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالاً؛ فإن فعل فذلك له؛ فإن أراد المرتهن ترك الرهن، وإن لا يأخذ حقه حالاً لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله.

قال: والجناية على الأمة المرهونة كالجناية على العبد

وموضوعة على يدي العدل الموضوع على يديه الرهن، وإن كان الرهن على يدي المرتهن فشاء الراهن أن يخرج الرهن وأرض الجناية من يديه، وكانت الجناية عمداً فذلك له؛ لأن الجناية عمداً تغير من حال الموضوع على يديه الرهن.

وإن كانت خطأ لم يكن له إخراجها من يديه إلا أن يتغير حاله عن حالة الأمانة إلى حال تخالفها، وإذا كان العبد موهوناً فجني عليه فسواء برئ الراهن مما في العبد من الرهن إلا درهماً أو أقل، وكان في العبد فضل أو لم يبرأ من شيء منه، ولم يكن في العبد فضل؛ لأنه إذا كان موهوناً بكله، فلا يخرج منه الرهن إلا أن لا يبقى فيه شيء من الرهن.

وكذلك لا يخرج شيئاً من أرض الجناية عليه؛ لأنها كهو. وكذلك لو كانوا عبيداً موهونين معاً لا يخرج شيء من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق.

ولو رهن رجل رجلاً نصف عبده، ثم جنى عليه الراهن ضمن نصف أرض جنائته للمرتهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنائته؛ لأن الجناية على نصفين نصف له لا حق لأحد فيه، فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف للمرتهن فيه حق، فلا يبطل عنه، وإن كان مالكة لحق المرتهن فيه، ولو جنى عليه أجنبي جنائته كان نصفها رهناً ونصفها مسلماً لمالك العبد، ولو عفا مالك العبد الجناية كلها كان عفوه في نصفها جائزاً؛ لأنه مالك لنصفه، ولا حق لأحد معه فيه وعفوه في النصف الذي المرتهن فيه حق مردود.

ولو عفا المرتهن عن الجناية دون الراهن كان عفوه باطلاً؛ لأنه لا يملك الجناية إنما ملكها للرهن، وإنما ملك احتباسها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالاً أو إلى أجل؛ فإن كان إلى أجل، فقال: أنا أجعل الجناية قصاصاً من حقي لم يكن ذلك له؛ لأن حقه غير حال، وإن كان حالاً كان ذلك له إن كان حقه دنائير، وقضي بالجناية دنائير أو دراهم فقضي بالجناية دراهم؛ لأن ما وجب لسيد العبد مثل ما للمرتهن، وإن قضى بأرض الجناية دراهم والحق على الغريم دنائير، فقال: أجعل الجناية قصاصاً من حقي لم يكن ذلك له؛ لأن الجناية غير حقه.

وكذلك لو قضى بالجناية دراهم وحقه دنائير أو دنائير، وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصاً من حقه؛ لأن أرض الجناية غير حقه، وإنما يكون قصاصاً ما كان مثلاً فأما ما لم يكن مثلاً، فلا يكون قصاصاً، ولو كان حقه أكثر من قيمة أرض الجناية إذا لم أكره أحداً على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره رب العبد أن يأخذ بدنانير طعاماً، ولا بطعام دنائير.

وإذا جنى عبد على عبد موهون فأراد سيّد العبد الجاني أن

والجناية على العبيد كلها دنائير أو دراهم لا إبل، ولا غير الدنانير والدرهم إلا أن يشاء ذلك الجاني، والراهن والمرتهن أخذ إبل وغيرها بما يصح، فيكون ما أخذ رهناً مكان العبد المجني عليه إن تلف أو معه إن نقص، ويكون ما غرم رهناً مع أصل الرهن إلا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصاً كما وصفت.

وإذا جنى الراهن على عبده الموهون كانت جنائته كجنائبة الأجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك له؛ لأن فيه حقاً لغريمه، ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بأرض الجناية على عبده وأمه كما يؤخذ بها الأجنبي؛ فإن شاء أن يجعلها قصاصاً من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرض الجناية، وهكذا لو جنى ابن الراهن أو أبوه أو امرأته على عبده الموهون.

ولو جنى عبد للرهن غير موهون على عبده الموهون خير الراهن بين أن يفدي عبده بجميع أرض الجناية على عبده الموهون متطوعاً أو يجعلها قصاصاً من الحق أو يبايع عبده فيؤدى أرض الجناية على الموهون، فيكون رهناً معه، ولا تبطل الجناية على عبده عن عبده؛ لأن في ذلك نقصاً للرهن على المرتهن إلا في أن يرهن الرجل الرجل الواحد العبدتين فيجني أحدهما على الآخر والجناية خطأ أو عمداً لا قوة فيه؛ لأن الراهن المالك لا يستحق من ملك عبده الموهون إلا ما كان له قبل الجناية، وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني الموهون بالرهن إلا ما كان له قبل الجناية فهذا صارت الجناية هدراً.

وهكذا لو أن رجلاً رهن عبداً له بألف درهم ورهنه أيضاً عبداً له آخر بمائة دينار أو بمخطة مكيلة فجنى أحدهما على الآخر كانت الجناية هدراً؛ لأن المرتهن مستحق لهما معاً بالرهن والراهن مالك لهما معاً فحاله قبل الجناية وبعدهما في الرهن والمالك سواء. ولو أن رجلاً رهن عبداً له رجلاً ورهن عبداً له آخر رجلاً غيره فجنى أحدهما على الآخر كانت جنائته عليه كجنائبة عبد أجنبي موهون ويغير السيد بين أن يفدي العبد الجاني بجميع رأس جنائبة المجني عليه؛ فإن فعل فالعبد الجاني رهن بماله، وإن لم يفعل بيع العبد الجاني فأديت الجناية، وكانت رهناً؛ فإن فضل منها فضل كان رهناً لمرتهن الجاني، وإن كان في الجاني فضل عن أرض الجناية فشاء الراهن والمرتهن العبد الجاني يبيع معاً ببيع ورد فضله رهناً إلا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصاً.

وإن دعا أحدهما إلى يبيع وامتنع الآخر لم يجبر على يبيع كله إذا كان في ثمن بعضه ما يؤدي أرض الجناية وجنائبة المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على الرهن كجنائبة الأجنبي لا فرق بينهما، وإن كان الحق حالاً فشاء أن تكون جنائبة قصاصاً كانت، وإن كان إلى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصاً فعل، وإن لم يشاء الراهن أخرج المرتهن قيمة جنائته؛ فكانت

قال: وإذا كان غرمه على المرتهن فهو من المرتهن لا من الرهن، وهذا القول خلاف ما روي عن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافاً في أن الرهن ملك للرهن، وأنه إن أراد إخراجاه من يدي المرتهن لم يكن ذلك له بما شرط فيه، وأنه مأخوذ بنفقته ما كان حياً وهو مقره في يدي المرتهن ومأخوذ بكفنه إن مات؛ لأنه ملكه.

قال الشافعي: وإذا كان الرهن في السنة، وإجماع العلماء ملكاً للرهن؛ فكان الرهن دفعه لا مغسوباً عليه، ولا بائعاً له، وكان الرهن إن أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه بإقراره في يدي المرتهن بالشرط فأبى وجه لضمان المرتهن والحاكم يحكم له بحسبه للحق الذي شرط له ماله فيه، وعلى مالكه نفقته، وإنما يضمن من تعدى فآخذ ما ليس له أو منع شيئاً في يديه ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه، وليس له حبه.

وذلك مثل أن يبيع الرجل العبد من الرجل فيدفع إليه ثمنه ويمنعه البائع العبد فهذا يشبه الغصب، والمرتهن ليس في شيء من هذه المعاني لا هو مالك للرهن فأوجب عليه فيه بيعاً فممنعه من ملكه إياه وعليه تسليمه إليه، وإنما ملك الرهن للرهن، فلا هو متعد بأخذ الرهن من الرهن، ولا يمنعه إياه، فلا موضع للضمان عليه في شيء من حالاته إنما هو رجل اشترط لنفسه على مالك الرهن في الرهن شرطاً حلالاً لازماً استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لا مخاطراً بالارتهاق؛ لأنه لو كان الرهن إذا هلك هلك حقه كان ارتهاقه مخاطرة إن سلم الرهن فحقه فيه، وإن تلف تلف حقه.

ولو كان هكذا كان شراً للمرتهن في بعض حالاته؛ لأن حقه إذا كان في ذمة الرهن، وفي جميع ماله لازماً أبداً كان خيراً له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه؛ فإن هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرت ذمة الرهن قال: ولم نر ذمة رجل تبرأ إلا بأن يؤدي إلى غريمه ما له عليه أو عوضاً منه يراضيان عليه فيملك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع ماله عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتهن والرهن ليسا في واحد من معاني البراءة، ولا البواء.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ألا ترى أن أخذ المرتهن الرهن كالاستيفاء لحقه.

قلت: لو كان استيفاء لحقه، وكان الرهن جارية كان قد ملكها، وحل له وطوها، ولم يكن له ردّها على الرهن، ولا عليه، ولو أعطاه ما فيه إلا أن يرضيا بأن يتبايعا فيها بيعاً جديداً، ولم يكن مع هذا للمرتهن أن يكون حقه إلى سنة فيأخذه اليوم بلا رضا من الذي عليه الحق قال: ما هو باستيفاء.

يسلمه مسترقاً بالجناية لم يكن ذلك على الرهن إلا أن يشاء، وإن يشاء الرهن ذلك، ولم يشاء المرتهن لم يجبر على ذلك المرتهن.

وكذلك لو شاء ذلك المرتهن، ولم يشاء الرهن لم يجبر عليه؛ لأن حقهم في رقبته أرض لا رقة عبد ورقبة العبد عرض.

وكذلك لو شاء الرهن والمرتهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية، والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر أضعافاً وإبى ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما؛ لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته، وإنما يتبايع رقبته فيصير الحق فيها كما يبايع الرهن فيصير ثمناً يقضي منه الغريم حقه.

٣٣- الرهن الصغير

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل إجازة الرهن في كتاب الله - عز وجل - «وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ».

قال الشافعي: فالسنة تدل على إجازة الرهن ولا أعلم مخالفاً في إجازته.

١٣٢٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ. [مقدم]

قال الشافعي: فالحديث جملة على الرهن، ولم يخص رسول الله ﷺ فيما بلغنا رهناً دون رهن واسم الرهن يقع على ما ظهر هلاكه وخفي ومعنى قول النبي ﷺ - والله تعالى أعلم - لا يغلق الرهن بشيء أي إن ذهب لم يذهب بشيء، وإن أراد صاحبه افتكاكه، ولا يغلق في يدي الذي هو في يديه كأن يقول المرتهن قد أوصلته إلي فهو لي بما أعطيتك فيه، ولا يغير ذلك من شرط تشارطا فيه، ولا غيره، والرهن للرهن أبداً حتى يخرج من ملكه بوجه يصح إخراجاه له.

والدليل على هذا قول رسول الله ﷺ: الرهن من صاحبه الذي رهّنه ثم بيّنه وأكدّه، فقال: له غنمه وعليه غرمه.

قال الشافعي: وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه.

قال: ولو كان إذا رهن رهناً بدهم وهو يسوى درهماً فهلك ذهب الدرهم، فلم يلزم الرهن كان إنما هلك من مال المرتهن لا مال الرهن؛ لأن الرهن قد أخذ درهماً، وذلك ثمن رهنه، فإذا هلك رهنه، فلم يرجع المرتهن بشيء، فلم يغرم شيئاً إنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حيث شذ على المرتهن لا على الرهن.

ولكن كيف؟

قلت: إنه محتبس في يدي المرتهن بحق له، ولا ضمان عليه فيه؟

أمانة كله لما وصفنا من دفع صاحبه إياه برضاه وحق أوجبه فيه كال كفالة، ولا يعدو الرهن أن يكون أمانة، فلا اختلاف بين أحدي أن ما ظهر وخفي هلاكه من الأمانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضموناً، فلا اختلاف بين أحدي أن ما كان مضموناً فما ظهر وخفي هلاكه من المضمون سواء أو يفرق بين ذلك سنة أو أثر لازم لا معارض له مثله، وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا.

قال الشافعي: وقد قال: هذا القول معهم بعض أهل العلم، وليس في أحد مع قول رسول الله ﷺ حجة.

قال الشافعي: وخالفنا بعض الناس في الرهن، فقال فيه إذا رهن الرجل رهناً بحق له فالرهن مضمون؛ فإن هلك الرهن نظراً؛ فإن كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتهن على الراهن بالفضل، وإن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر لم يرجع على الراهن بشيء، ولم يرجع الراهن عليه بشيء.

قال الشافعي: كأنه في قولهم رجل رهن رجلاً ألف درهم بمائة درهم؛ فإن هلك الألف فمائة بمائة وهو في التسعمائة أمين أو رجل رهن رجلاً مائة بمائة؛ فإن هلك المائة فالرهن بما فيه؛ لأن مائة ذهبت بمائة أو رجل رهن رجلاً خمسين درهماً بمائة درهم؛ فإن هلكت الخمسون ذهبت بخمسين، ثم رجع صاحب الحق المرتهن على الراهن بخمسين.

قال الشافعي: وكذلك في قولهم عرض يسوى ما وصفنا بمثل هذا.

قال الشافعي: فقبل لبعض من قال هذا القول هذا قول لا يستقيم بهذا الموضع عند أحد من أهل العلم، فقال: من جهة الرأي؛ لأنكم جعلتم رهناً واحداً مضموناً مرة كله ومضموناً مرة بعضه ومرة بعضه بما فيه ومرة يرجع بالفضل فيه فهو في قولكم لا مضموناً بما يضمن به ما ضمن؛ لأن ما ضمن إنما يضمن بعينه؛ فإن فات فقيمته، ولا بما فيه من الحق فمن أين قلتم؟ فهذا لا يقبل إلا بخبر يلزم الناس الأخذ به، ولا يكون لهم إلا تسليمه؟ قالوا روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يترادان الفضل.

قلنا: فهو إذا قال يترادان الفضل، فقد خالف قولكم، وزعم أنه ليس منه شيء بأمانة، وقول علي إنه مضمون كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن بما إذا فات، ففيه قيمته.

قال الشافعي: قلنا: قد رويت ذلك عن علي - كرم الله تعالى وجهه - وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا، فقد خالفتموه، وقال فآين؟

قلنا زعمتم أنه قال يترادان الفضل وأنت تقول إن رهنه

فقيل له بالخبر، وكما يكون المنزل محتسباً بإجارة فيه، ثم يتلف المنزل بهدم أو غيره من وجوه التلف، فلا ضمان على المكتري فيه، وإن كان المكتري سلف الكراء رجع به على صاحب المنزل، وكما يكون العبد مؤجراً أو البعير مكسراً، فيكون محتسباً بالشرط، ولا ضمان في واحد منهما، ولا في حر لو كان مؤجراً فهلك.

قال الشافعي: إنما الرهن وثيقة كالحمالة، فلو أن رجلاً كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق، وكان الحملاء ضامين له كلهم؛ فإن لم يؤد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الحملاء كما شرط عليهم، ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق من شيء حتى يستوفي آخر حقه، ولو هلك الحملاء أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق.

وكذلك الرهن لا ينقص هلاكه، ولا نقصانه حق المرتهن، وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن، ولو لم يكن فيه سنة كنا لم نعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن، وأن للمرتهن أن يجسه بحقه لا متعدياً بحسه دلالة بينة أن الرهن ليس بمضمون.

قال الشافعي: قال بعض أصحابنا قولنا في الرهن إذا كان مما يظهر هلاكه مثل الدار والنخل والعييد، وخالفنا بعضهم فيما يخفى هلاكه من الرهن.

قال الشافعي: واسم الرهن جامع لما يظهر هلاكه ويخفى، وإنما جاء الحديث جملة ظاهراً، وما كان جملة ظاهراً فهو على ظهوره وجملة إلا أن تأتي دلالة عن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وناطق دون ظاهر، ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله ﷺ فصرح إليها.

ولو جاز هذا بغير دلالة جاز لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به إذا هلك هلك حق صاحبه المرتهن الظاهر الهلاك؛ لأن ما ظهر هلاكه فليس في موضع أمانة فهو كالرضا منهما بأنه بما فيه أو مضمون بقيمته.

وأما ما خفي هلاكه فرضي صاحبه بدفعه إلى المرتهن، وقد يعلم أن هلاكه خاف، فقد رضي فيه أمانته فهو أمينه؛ فإن هلك لم يهلك من مال المرتهن شيء، فلا يصح في هذا قول أبداً على هذا الوجه إذا جاز أن يصير خاصاً بلا دلالة.

قال الشافعي: والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه

قلنا: لو كان منفرداً لم يكن من الرواية التي تقوم بمثلها حجة فكيف، وقد رويناه عن النبي ﷺ قولاً يبيناً مفسراً مع ما فيه من الحجّة التي ذكرنا وصمّنا عنها قال: فكيف قبلتم عن ابنِ المسيّب منقطعاً، ولم تقبلوه عن غيره؟

قلنا: لا نحفظ أن ابنَ المسيّب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدلُّ على تسديده، ولا اثره عن أحدٍ فيما عرفناه عنه إلا ثقةٌ معروفٌ فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ورأينا غيره يسمي المجهول ويسمي من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد له شيء يسدّه، ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاسب أحداً، ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته.

١٣٢٤- وَقَدْ أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ. [قدم]

قال: فكيف لم تأخذوا بقول عليّ فيهِ؟

قلنا: إذا ثبت عندنا عن عليّ ﷺ لم يكن عندنا وعندك وعند أحدٍ من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي ﷺ إلى ما جاء عن غيره.

قال: فقد روى عبدُ الأعلى التّغليبيُّ عن عليّ بنِ أبي طالبٍ شيهياً بقولنا.

قلنا: الرواية عن عليّ ﷺ بأن يترادّان الفضلُ أصحُّ عنه من رواية عبدِ الأعلى، وقد رأينا أصحابكم يضعفون رواية عبدِ الأعلى التي لا يعارضها معارضٌ تضعفها شديداً فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصّحّة وأولى بها؟

قال الشافعي: وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه ممّا رويت عن عطاء يرفعه، ومن أصحَّ الروایتين عن عليّ ﷺ وعن شريح، وما رويناه عن النبي ﷺ إلى قول رويته عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن إبراهيم خلافه وإبراهيم لو لم تختلف الرواية عنه فيما زعمت لا يلزم قوله.

وقلت قولاً متناقضاً خارجاً عن أقاويل الناس، وليس للناس فيه قول إلا وله وجه، وإن ضعف إلا قولكم، فإنه لا وجه له يقوى، ولا يضعف، ثم لا تمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يترادّان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة، ولا يبيع، وإنما دفعه محتسباً بشيء، فإن هلك تراداً فضله، وهكذا كلُّ مضمون بعينه إذا هلك ضمن من ضمنه قيمته.

قال الشافعي: وهذا ضعيفٌ إذ كيف يترادّان فضله وهو إن

الفا بمائة درهم فمائة مائة وهو في التسعمائة أمينٌ والذي رويت عن عليّ ﷺ فيه أن الرّهن يرجع على المرتين بتسعمائة.

١٣٢١- قال: فقد رويناه عن شريح أنّه قال: الرّهن بما فيه، وإن كان خاتماً من حديد.

قلنا فانت أيضاً تخالفه قال وأين؟

قلنا: انت تقول إن رهنه مائة ألفاً أو خاتماً يسوى درهماً بعشرة فهل الرّهن رجع صاحب الحق المرتين على الرّاهن بتسعمائة من رأس ماله وتسعة في الخاتم من رأس ماله وشريح لا يرد واحداً منهما على صاحبه بحال.

فقال:

١٣٢٢- فَقَدْ رَوَى مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَهَبَ حَقُّكَ.

قال الشافعي: فقيل له:

١٣٢٣- اخبرنا إبراهيم عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال: زعم الحسن كذا، ثم حكى هذا القول قال إبراهيم كان عطاء يتعجب ممّا روى الحسن.

واخبرني به غير واحدٍ عن مصعب عن عطاء عن الحسن واخبرني بعض من اتق به أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي ﷺ وسكت عن الحسن.

فقيل له أصحاب مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن، فقال: نعم، وكذلك حدثنا، ولكن عطاء مرسل اتفق من الحسن مرسل. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤/٤٣٩-٤٤٠)]

قال الشافعي: ومما يدلُّ على وهن هذا عند عطاء إن كان رواه أن عطاء يفتي بخلافه، ويقول فيه بخلاف هذا كلّوه، ويقول فيما ظهر هلاكه أمانةً وفيما خفي يترادّان الفضل، وهذا أثبت الرواية عنه، وقد روي عنه يترادّان مطلقه، وما شككتنا فيه، فلا نشك أن عطاء إن شاء الله - تعالى - لا يروي عن النبي ﷺ شيئاً مثبتاً عنده، ويقول بخلافه مع أني لم أعلم أحداً روى هذا عن عطاء يرفعه إلا مصعب والذي روى هذا عن عطاء يرفعه يوافق قول شريح إن الرّهن بما فيه قال: وكيف يوافق؟

قلنا: قد يكون الفرس أكثر ممّا فيه من الحق ومثله وأقل، ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس، وهذا يدلُّ على أنه إن كان قاله رأى أن الرّهن بما فيه.

قال: فكيف لم تأخذ به؟

قال: نعم.

قلنا: أفتقبل مثل هذا القول ممن يخالفك، فلو قال: هذا غيرك ضعفته تضعيفاً شديداً فيما ترى، وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالأمر الواحد بعضه أمانة وبعضه مضمون.

قال الشافعي: وقلنا: أرايت جارية تسوى ألفاً رهنتم بمائة وألف درهم رهنتم بمائة أليست الجارية بكما لها رهنًا بمائة والألف الدرهم رهنًا بكما لها بمائة؟

قال: بلى.

قلنا: الكل مرهون منهما ليس له أخذه، ولا إدخال أحد برهن معه فيه من قبل أن الكل مرهون بالمائة مدفوعاً واحداً بحق واحد، فلا يخلص بعضه دون بعض.

قال: نعم.

قلنا: وعشر الجارية مضمون وتسعة أعشارها أمانة ومائة مضمون وتسعمائة أمانة؟

قال: نعم.

قلنا: فأي شيء عبت من قولنا ليس بمضمون، وهذا أنت تقول في أكثره ليس بمضمون؟

قال الشافعي: وقيل له إذا كانت الجارية دفعت خارجاً تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصير تسوى مائة؟

قال: الجارية كلها مضمونة قيل: فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوى ألفين؟

قال: تخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضموناً وتسعة عشر جزءاً من عشرين سهماً غير مضمون.

قلنا: ثم هكذا إن نقصت أيضاً حتى صارت تسوى مائة؟

قال: نعم تعود كلها مضمونة قال: وهكذا جوار، ولو رهن يسوين عشرة آلاف بألف كانت تسعة أعشارهن خارجة من الرهن بضمان وعشر مضمون عنده.

فقلت لبعضهم: لو قال: هذا غيركم كتم شيئاً أن تقولوا ما محل لك أن تتكلم في الفتيا وانت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون، ثم يزيد فيخرج ما كان مضموناً منه من الضمان؛ لأنه إن دفع عندكم بمائة وهو يسوى مائة كان مضموناً كله، وإن زاد خرج بعضه من الضمان، ثم إن نقص عاد إلى الضمان.

وزعمت أنه إن دفع جارية رهنًا بألف وهي تسوى ألفاً فولدت أولاداً يساوون ألفاً فالجارية مضمونة كلها والأولاد رهن

كان كالبيع فهو بما فيه، وإن كان محتبساً بحق فما معنى أنه مضمون وهو لا غصب من المرتهن، ولا عدوان عليه في حبسه وهو يبيع له حبسه؟

قال الشافعي: ووجه قول من قال: الرهن بما فيه أن يقول قد رضي الرهن والمرتهن أن يكون الحق في الرهن، فإذا هلك هلك بما فيه؛ لأنه كالبذل من الحق، وهذا ضعيف، وما لم يتراضيا تبين ملك الرهن على الرهن إلى أن يملكه المرتهن، ولو ملكه لم يرجع إلى الرهن.

قال الشافعي: والسنة ثابتة عندنا - والله تعالى أعلم، بها -

قلنا: وليس مع السنة حجة، ولا فيها إلا اتباعها مع أنها أصح الأقاويل مبتدأ ومخرجاً.

قال: وقيل لبعض من قال هذا القول الذي حكينا: أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلافك ما قلت.

قال: وأين خالفت ما قلت؟

قلت: عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة وحجبتنا فيه ما ذكرنا وغيرها مما فيما ذكرنا كفاية منه فكيف عبت قولاً قلت ببعضه؟

قال: لي وأين؟

قلت: زعمت أن الرهن مضمون.

قال: نعم.

قلنا: فهل رأيت مضموناً قط بعينه فهلك إلا أدى الذي ضمنه قيمته بالغة ما بلغت؟

قال: لا غير الرهن.

قلنا: فالرهن إذا كان عندك مضموناً لم يكن هكذا إذا كان يسوى ألفاً وهو رهن بمائة؟؟

لم لم يضمن المرتهن تسعمائة لو كان مضموناً كما ذكرت. قال هو في الفضل أمين.

قلنا: ومعنى الفضل غير معنى غيره؟

قال: نعم؛ لأن الفضل ليس برهن؟

قال: إن قلت ليس برهن.

قلت: أفيأخذه مالكة.

قال: فليس للمالكة أن يأخذه حتى يؤدي ما فيه.

قلنا: لم؟

قال: لأنه رهن.

قلنا: فهو رهن واحد محتبس بحق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة.

قال قائل: فكيف يكون مقبوضاً وأنت لا تدري أي الناحيتين هو؟ وكيف يكون مقبوضاً في العبد وهو لا يتبعض؟
فقلت: كان القبض إذا كان اسماً واحداً لا يقع عندك إلا بمعنى واحد، وقد يقع على معانٍ مختلفة.

قال: بل هو بمعنى واحد.

قلت: أو ما تقبض الذنانير والذراهم، وما صغر باليد؟
وتقبض الدور بدفع المفاتيح والأرض بالتسليم؟
قال: بلى.

فقلت: فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يخالطه شيء.

قلت: فقد تركت القول الأول، وقلت آخر واستتركه إن شاء الله - تعالى -.

وقلت: فكأن القبض عندك لا يقع أبداً إلا على منفصل لا يخالطه شيء.

قال: نعم.

قلت: فما تقول في نصف دار ونصف أرض ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بثمن معلوم؟

قال: جائز.

قلت: وليس علي دفع الثمن حتى تدفع إلى ما اشتريت فأقبضه؟

قال: نعم.

قلت: فإني لما اشتريت أردت نقض البيع.

فقلت: باعني نصف دار مشاعاً لا أدري أشرقي الدار يقع أم غربيها ونصف عبد لا ينفصل أبداً، ولا ينقسم وأنت لا تحيزني على قسمه؛ لأن فيه ضرراً فإنا أفسخ البيع بيني وبينك.

قال: ليس ذلك لك، وقبض نصف الدار ونصف الأرض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه، ولا يكون دونه حائل.

قلت: أنت لا تحيز البيع إلا معلوماً، وهذا غير معلوم قال هو، وإن لم يكن معلوماً بعينه منفصلاً فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب.

قلت: وإن كان محسوباً، فإني لا أدري أين يقع قال: أنت شريك في الكل.

قلت: فهو غير مقبوض؛ لأنه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضاً فيطل به الرهن.

وتقول: القبض أن يكون منفصلاً قال: قد يكون منفصلاً وغير منفصل.

كلهم غير مضمونين لا يقدر صاحبهم على أخذهم؛ لأنهم رهن، وليسوا بمضمونين، ثم إن مات أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض.

قال الشافعي: ف قيل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أقبح من قولكم أعلمه وأشد تناقضاً.

أخبرني من أثق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول: لو رهن الجارية بالقبض، ثم أذى الألف إلى المرتهاين، وقبضها منه، ثم دعاه بالجارية فهلك قبل أن يدفعها إليه هلك من مال الرأهن، وكانت الألف مسلمة للمرتهاين؛ لأنها حق، فإن كان هذا، فقد صاروا فيه إلى قولنا وتركوا جميع قولهم، وليس هذا بانكر نما وصفنا، وما يشبهه نما سكنا عنه.

قال الشافعي: فقال لي قائل من غيرهم نقول: الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشيء بعينه، ففي هذا دلالة على أنه قد رضي الرأهن والمرتهاين بأن يكون الحق في الرهن.

قلنا: ليس في ذلك دلالة على ما قلت.

قال: وكيف؟

قلنا: إنما تعاملنا على أن الحق على مالك الرهن والرهن وثيقة مع الحق كما تكون الحماله قال: كأنه بأن يكون رضا أشبه؟

قلنا إنما الرضا بأن يتبايعا، فيكون ملكاً للمرتهاين، فيكون حينئذ رضا منهما به، ولا يعود إلى ملك الرأهن إلا بتجديد بيع منه، وهذا في قولنا، وقولكم ملك للرأهن فأي رضا منهما وهو ملك للرأهن بأن يخرج من ملك الرأهن إلى ملك المرتهاين؟

فإن قلت إنما يكون الرضا إذا هلك، فإنما ينبغي أن يكون الرضا عند العقدة والدفع فالعقدة والدفع كان وهو ملك للرأهن، ولا يتحول حكمه عما دفع به؛ لأن الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة إنما هو على العقدة.

٣٤- رهن المشاع

قال الشافعي رحمه الله: لا بأس بأن يرهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهماً من أسهم من ذلك مشاعاً غير مقسوم إذا كان الكل معلوماً، وكان ما رهن منه معلوماً، ولا فرق بين ذلك وبين البيوع، وقال بعض الناس لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً مقسوماً لا يخالطه غيره واحتج بقول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: قلنا فلم لم يميز الرهن إلا مقبوضاً مقسوماً، وقد يكون مقبوضاً وهو مشاع غير مقسوم؟

قلت: وكيف يكون مقبوضاً وهو غير منفصل؟

قال: لأن الكل معلوم، وإذا كان الكل معلوماً فالبعض بالحساب معلوم.

قلت: فقد تركت قولك الأول وتركت قولك الثاني فلم إذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز إلا معلوماً فجعلته معلوماً ويتم القبض؛ لأن البيع عندك لا يتم حتى يقضي على صاحبه بدفع الثمن إلا مقبوضاً؛ فكان هذا عندك قبضاً زعمت أنه في الرهن غير قبض، فلا يعدو أن تكون أخطأت بقولك لا يكون في الرهن قبضاً أو بقولك يكون في البيع قبضاً.

قال الشافعي: فالقبض اسم جامع وهو يقع بمعان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوماً أو كان الكل معلوماً والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض قبض الذهب والفضة والياب في مجلس الرجل والأرض أن يؤتى في مكانها فتسلم لا تحويها يد، ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والأرضين إسلافها بأعلافها، والعيذ تسليمهم بمحضرة القايض، والمشاع من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض مختلف يجمعه اسم القبض، وإن تفرق الفعل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف، ولا حائل دونه، فإذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضاً يكون في الرهن قبضاً لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: ولم أسمع أحداً عندنا مخالفاً فيما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يختلف لا يحتاج فيه بمقدم من أثر فيلزم اتباعه، وليس بقياس، ولا معقول فيغيرون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشئين إذا فرقت بينهما الآثار حتى يفارقوا الآثار في بعض ذلك؛ لأن يجوزوا الأشياء زعموا على مثال، ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر فيفرقون بينها وهي مجتمعة بأرائهم ونحن وهم نقول في الآثار تتبع كما جاءت وفيما قلت: وقلنا بالرأي لا نقبل إلا قياساً صحيحاً على أثر.

قال الشافعي: وإن تابع الرهن والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يدي المرتهن فجائز، وإن وضعه على يدي عدل فجائز، وليس لواحد منهما إخراج من حيث يضعانه إلا باجماعهما على الرضا بأن يخرجاه.

قال الشافعي: فإن خيف الموضوع على يديه فدعا أحدهما إلى إخراج من يديه فينبغي للحاكم إن كانت تغيرت حاله عما كان عليه من الأمانة حتى يصير غير أمين أن يخرج به، ثم يأمرهما أن يتراضيا؛ فإن فعلا، وإلا رضي لهما كما يحكم عليهما فيما لم يتراضيا فيه بما لزمهما.

قال: وإن مات الموضوع على يديه الرهن فكذلك

يتراضيان أو يرضى لهما القاضي إن أبيا التراضي.

قال الشافعي: وإن مات المرتهن والرهن على يديه، ولم يرض الرهن وصيته، ولا وارثه قيل لوارثه - إن كان بالغاً أو لوصيه إن لم يكن بالغاً -: تراض أنت وصاحب الرهن؛ فإن فعلا، وإلا صيره الحاكم إلى عدل، وذلك أن الرهن لم يرض بأمانة الوارث، ولا الوصي.

ولما كان للوارث حق في احتباس الرهن حتى يستوفي حقه كان له ما وصفنا من الرضا فيه إذا كان له أمر في ماله.

قال الشافعي: وإن مات الرهن فالدين حال وبيع الرهن؛ فإن أدى ما فيه فذلك، وإن كان في ثمنه فضل رد على ورثة الميت، وإن نقص الرهن من الدين رجع صاحب الحق بما بقي من حقه في تركه الميت، وكان أسوة الغرماء فيما يبقى من دينه.

قال الشافعي: وليس لأحد من الغرماء أن يدخل معه في ثمن رهنه حتى يستوفيه، وله أن يدخل مع الغرماء بشيء إن بقي له في مال الميت غير الموهون إذا باع رهنه، فلم يف.

قال الشافعي: وإذا كان الرهن على يدي عدل؛ فإن كانا وضعا على يدي العدل على أن يبيعه فله يبيعه إذا حل الأجل؛ فإن باعه قبل أن يحل الأجل بغير أمرهما معاً فالبيع مفسوخ، وإن فات ضمن القيمة إن شاء الرهن والمرتهن، وكانت القيمة أكثر مما باع به، وإن شاء فللرهن ما باع به الرهن قل أو كثر، ثم إن تراضيا أن تكون القيمة على يديه إلى حل الأجل، وإلا تراضيا أن تكون على يدي غيره؛ لأن يبيعه للرهن قبل حل الحق خلاف الأمانة، وإن باعه بعد حل الحق بما لا يتغابن الناس بمثله رد البيع إن شاء؛ فإن فات، ففيها قولان.

أحدهما: يضمن قيمته ما بلغت فيه فيؤدي إلى ذي الحق حقه، ويكون للمالك الرهن فضلها.

والقول الآخر: يضمن ما حط بما لا يتغابن الناس بمثله؛ لأنه لو باع بما يتغابن الناس بمثله جاز البيع، فإنما يضمن ما كان لا يجوز له بحال.

قال الشافعي: وحد ما يتغابن الناس بمثله يتفاوت تفاوتاً شديداً فيما يرتفع وينخفض ويخص ويعم فيدعي رجلان عدلان من أهل البصر تلك السلعة المبيعة، فقالا يتغابن أهل البصر بالبيع في البيع بمثل هذا؟ فإن قالوا نعم جاز، وإن قالوا: لا. رد إن قدر عليه، وإن لم يقدر عليه فالقول فيه ما وصفت.

قال الشافعي: ولا يلتفت إلى ما يتغابن به غير أهل البصر، وإلى ترك التوقيت فيما يتغابن الناس بمثله رجع بعض أصحابه، وخالفه صاحبه، وكان صاحبه يقول حد ما يتغابن الناس بمثله العشرة ثلاثة؛ فإن جاوز ثلاثة لم يتغابن أهل البصر بأكثر من

ثلاثة.

فرهنه فالرهنُ جائزٌ إذا تصادقا على ذلك أو قامت به بينة كما يجوزُ لو رهنه مالكُ العبد؛ فإن أراد مالكُ العبدِ أن يخرجَه من الرهنِ فليس له ذلك إلا أن يدفعَ الرهنَ أو مالكُ العبدِ متطوعاً الحقُّ كله.

قال الشافعيُّ: وللمالكِ الرهنُ أن يأخذَ الراهنَ بافكاكه له متى شاء؛ لأنَّه أعاره له بلا مدَّةٍ كان ذلك محلَّ الدينِ أو بعده.

قال الشافعيُّ: فإن أعاره إياه، فقال: ارهنه إلى سنةٍ، ففعل، وقالَ افتكِّه قبلَ السنةِ، ففيها قولان.

أحدهما: أنَّ له أن يأخذَه ببيع ما له عليه في ماله حتَّى يعيده إليه كما أخذَه منه، ومن حجَّةٍ من قال هذا أن يقولَ لو أعرتكَ عبيدي يخدِّمك سنةً كان لي أخذه الساعة، ولو أسلفتكَ ألفَ درهمٍ إلى سنةٍ كان لي أخذها منك الساعة.

والقولُ الآخرُ: أنَّه ليس له أخذه إلى السنةِ؛ لأنَّه قد أذنَّ له أن يصيِّرَ فيه حقاً لغيرهما فهو كالضامنِ عنه مالا، ولا يشبهه إذنه برهنه إلى مدَّةٍ عارِته إياه، ولا سلفه له.

قال الشافعيُّ: ولو تصادقا على أنَّه أعاره إياه برهنه، وقالَ أذنت لك في رهنه بالف، وقالَ الراهنُ والمرتهنُ: أذنت لي بالفين فالقولُ قولُ مالكِ العبدِ في أنَّه بالفِ والألفُ الثانيةُ على الراهنِ في ماله للمرتهن.

قال الشافعيُّ: ولو استعارَ رجلانِ عبداً من رجلٍ فرهنه من رجلٍ بمائةٍ، ثم أتى أحدهما بخمسينَ، فقال: هذا ما يلزمني من الحقِّ لم يكن واحداً منهما ضامناً عن صاحبه، وإن اجتمعا في الرهنِ، فإنَّ نصفه مفكوكٌ ونصفه مرهونٌ.

قال الشافعيُّ: وإذا استعارَ رجلٌ من رجلينِ عبداً فرهنه بمائةٍ، ثم جاءَ بخمسينَ، فقالَ هذه فكاكُ حقِّ فلانٍ من العبدِ وحقُّ فلانٍ مرهونٌ، ففيها قولان.

أحدهما: أنَّه لا يفكُّ إلا معاً.

ألا ترى أنَّه لو رهنَ عبداً لنفسه بمائةٍ، ثم جاءَ بتسعينَ، فقالَ فكُّ تسعةِ أعشاره واترك العشرَ مرهوناً لم يكن منه شيءٌ مفكوكاً، وذلك أنَّه رهنٌ واحدٌ بحقٍّ واحدٍ، فلا يفكُّ إلا معاً.

والقولُ الآخرُ: أنَّ الملكَ لما كان لكلٍّ واحدٍ منهما على نصفه جازَ أن يفكَّ نصفَ أحدهما دونَ نصفِ الآخرِ كما لو استعارَ من رجلٍ عبداً، ومن آخرٍ عبداً فرهنهما جازَ أن يفكَّ أحدهما دونَ الآخرِ والرجلانِ، وإن كانَ ملكهما في واحدٍ لا يتجزأ فأحكامهما في البيعِ والرهنِ حكمُ مالكي العبدَينِ المقتريين.

قال الشافعيُّ: ولوليُّ اليتيمِ أو وصيه أن يرهنا عنه كما يبيعان عليه فيما لا بدُّ له منه وللمأذونِ له في التجارة وللمكاتبِ والمشرَّك والمُسْتأمنِ أن يرهنَ، ولا بأسَ أن يرهنَ المسلمُ عندَ

قال الشافعيُّ: وأهلُ البصرِ بالجواهرِ والشَّيْءِ وعليه الرقيقُ يتغابنونَ بالدرهمِ ثلاثةً وأكثرَ، ولا يتغابنُ أهلُ البصرِ بالحنطةِ والزيتِ والسَّمَنِ والتَّمْرِ في كلِّ خمسينَ بدرهمٍ، وذلكَ لظهوره وعمومِ البصرِ به مع اختلافِ ما يدقُّ وظهور ما يجلُّ.

قال الشافعيُّ: وإن باعَ الموضوعُ على يديه الرهنُ فهلك الثمنُ منه فهو أمينٌ والدينُ على الراهنِ.

قال الشافعيُّ: وإن اختلفَ مالكُ الرهنِ والمرتهنِ والمؤمنِ والبائعِ، فقال: بيعت بمائةٍ، وقالَ بيعت بخمسينَ فالقولُ قوله، ومن جعلنا القولَ قوله فعليه اليمينُ إن أرادَ الَّذي يخالفه يمينه قال: وإن اختلفَ الراهنُ والمرتهنُ في الرهنِ، فقالَ الراهنُ رهنته بمائةٍ، وقالَ المرتهنُ رهنتيه بمئتينَ فالقولُ قولُ الراهنِ.

قال الشافعيُّ: وإن اختلفا في الرهنِ، فقالَ الراهنُ: رهنتك عبداً يساوي ألفاً، وقالَ المرتهنُ: رهنتي عبداً يساوي مائةً فالقولُ قولُ المرتهنِ.

قال الشافعيُّ: ولو قالَ مالكُ العبدِ: رهنتك عبيدي بمائةٍ أو هو في يديك وديعة، وقالَ الَّذي هو في يديه بل رهنتيه بالفِ في الحالين كانَ القولُ قولَ مالكِ العبدِ في ذلك؛ لأنَّهما يتصادقان على ملكه ويدَّعي الَّذي هو في يديه فضلاً على ما كانَ يقرُّ به مالكة فيه أو حقاً في الرهنِ لا يقرُّ به مالكة.

قال الشافعيُّ: وليس في كينونةِ العبدِ في يدي المرتهنِ دلالةٌ على ما يدَّعي من فضلِ الرهنِ.

قال الشافعيُّ: ولو قالَ رهنته بالفِ ودفعته إليك، وقالَ المرتهنُ لم تدفعها إلي كانَ القولُ قولَ المرتهنِ؛ لأنَّه يقرُّ بالفِ يدَّعي منها البراءة.

قال الشافعيُّ: ولو قالَ رهنتك عبداً فأنلفته، وقالَ المرتهنُ ماتَ كانَ القولُ قولَ المرتهنِ، ولا يصدِّقُ الراهنُ على تضمينيه، ولو قالَ: رهنتك عبداً بالفِ وأنلفته، وليسَ بهذا.

وقالَ المرتهنُ: هو هذا، فلا يصدِّقُ الراهنُ على تضمين المرتهنِ العبدَ الَّذي ادَّعى، ولا يكونُ العبدُ الَّذي ادَّعى فيه المرتهنُ الرهنَ رهنًا؛ لأنَّ مالكَ العبدِ لم يقرُّ بأنَّه رهنه إياه بعينه، ويتحالفان معاً ألا ترى أنَّهما لو تصادقا على أنَّ له عليه ألفَ درهمٍ، وقالَ صاحبُ الألفِ رهنتي بها دارك، وقالَ صاحبُ الدارِ: لم أرهنك كانَ القولُ قوله.

قال الشافعيُّ: ويجوزُ رهنُ اللئنانِ باللئنانِ والدرهمِ بالدرهمِ كانَ الرهنُ مثلاً أو أقلَّ أو أكثرَ من الحقِّ، وليسَ هذا ببيعٍ.

قال الشافعيُّ: وإذا استعارَ رجلٌ من رجلٍ عبداً يرهنه

يرهن نصيبه من العبد فرهن العبد فنصفه مرهون ونصف شريكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون.

الا ترى أن رجلاً لو تعدى فرهن عبد رجلٍ بغير إذنه لم يكن له رهنًا.

وكذلك يبطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الرهن.

قال الشافعي: ويجوز رهن الاثنين شيء الواحد.

قال الشافعي: فإن رهن رجل أمة فولدت أو حائطاً فائتم أو ماشية فتناجت، فاختلف أصحابنا في هذا، فقال بعضهم: لا يكون ولد الجارية، ولا نتاج الماشية، ولا ثمرة الحائط رهنًا، ولا يدخل في الرهن شيء لم يرهنه مالكه قط، ولم يوجب فيه حقاً لأحد، وإنما يكون الولد تبعاً في البيوع إذا كان الولد لم يحدث قط إلا في ملك المشتري، وإن كان الحمل كان في ملك البائع وتبعاً في العتق؛ لأن العتق كان، ولم يولد المملوك، فلم يصير إلى أن يكون مملوكاً؛ لأنه لم يصير إلى حكم الحياة الظاهر إلا بعد العتق لأمه وهو تبع لأمه.

وثمر الحائط إنما يكون تبعاً في البيع ما لم يؤثر، وإذا أبر فهو للبائع إلا أن يشترط المتاع.

قال الشافعي: والعتق والبيع مخالف للرهن الا ترى أنه إذا باع، فقد حول ربة الأمة والحائط والماشية من ملكه وحوله إلى ملك غيره؟

وكذلك إن اعتق الأمة، فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملك نفسها، والرهن لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه بحال إلا أنه محول دونه بحق حبسه به لغيره أجازة المسلمون كما كان العبد له، وقد أجره من غيره، وكان المستأجر أحق بمنفعته إلى المدّة التي شرطت له من مالك العبد والمسلّك له، وكما لو أجر الأمة فتكون محتبسة عنه بحق فيها، وإن ولدت أولاداً لم تدخل الأولاد في الإجارة فكذلك لم تدخل الأولاد في الرهن، والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل، ولا يدخل في الضمان إلا من أدخل نفسه فيه، وولد الأمة ونتاج الماشية وثمر الحائط مما لم يدخل في الرهن قط.

١٣٢٦- وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَطْرَفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَضَى فِيمَنْ ارْتَهَنَ نَخْلًا مَثْوًى فَلْيُخْصِبِ الْمُرْتَهَنَ ثَمَرَهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَذَكَرَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ شَيْئاً بِهِ.

قال الشافعي: وأحسب مطرفاً قاله في الحديث من عام حج رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: وهذا كلام يتمل معاني فأظهر معانيه أن

المشرك والمشرک عند المسلم كل شيء ما خلا المصحف والرقيق من المسلمين، فلأن نكره أن يصير المسلم تحت يدي المشرك بسبب يشبه الرق.

والرهن، وإن لم يكن رقاً، فإن الرقيق لا يتمتع إلا قليلاً من الدّل لمن صار تحت يديه بتصوير ماله.

قال الشافعي: ولو رهن العبد لم نفسخه، ولكننا نكرهه؛ لما وصفنا.

ولو قال قائل أخذ الرهن بافتكاكه حتى يوفى المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يديه بما يجوز له ارتهانه؛ فإن لم يتراضيا فسخت البيع كأن مذهباً فأما ما سواهم، فلا بأس برهنه من المشركين؛ فإن رهن المصحف قلنا إن رضيت أن ترد المصحف ويكون حقك عليه فذلك لك أو تراضيان على ما سوى المصحف مما يجوز أن يكون في يديك، وإن لم تراضيا فسختنا البيع بينكما؛ لأن القرآن أعظم من أن يترك في يدي مشرك يقدر على إخراجهم من يديهم، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يمس من المسلمين إلا طاهر ونهى أن يسافر به إلى بلاد العدو.

١٣٢٥- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ وَغَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيَّ.

قال الشافعي: ويوقف على المرتد ماله؛ فإن رهن منه شيئاً بعد الوقف، فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال، وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الإسلام فيملك ماله فيجوز الرهن، وإن رهنه قبل وقف ماله فالرهن جائز كما يجوز للمشرك ببلاد الحرب ما صنع في ماله قبل أن يؤخذ عنه، وكما يجوز للرجل من أهل الإسلام والذمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه غرامه، فإذا قاموا عليه لم يجز ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم أو يبرئوه منها.

قال الشافعي: وليس للمقارض أن يرهن؛ لأن المالك لصاحب المال كان في المقارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن، وإنما ملك المقارض الرهن شيئاً من الفضل شرطه له إن سلم حتى يصير رأس مال المقارض إليه أخذ شرطه، وإن لم يسلم لم يكن له شيء.

قال: وإن كان عبد بين رجلين فاذا أحدهما للآخر أن يرهن العبد فالرهن جائز وهو كله رهن بجميع الحق لا يفك بعضه دون بعض.

وفيها قول آخر أن الرهن إن فك نصيبه منه فهو مفكوك ويجوز على فك نصيب شريكه في العبد إن شاء ذلك شريكه فيه، وإن فك نصيب صاحبه منه فهو مفكوك صاحب الحق على حقه في نصف العبد الباقي، وإن لم يأذن شريك العبد لشريكه في أن

العدل فأراد أن يأخذه من يديه لخدمة أو غيرها فليس له ذلك؛ فإن أعتقه، فإن:

١٣٢٧- مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ رَهْنًا فَيَعْتِقُهُ سَيِّدُهُ، فَإِنْ أَلْتَمَسَ بَاطِلًا أَوْ مَرْدُودًا.

قال الشافعي: وهذا له وجه، ووجهه أن يقول قائله إذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه محلاً بينه وبين أن يأخذه ساعة يخدمه فهو من أن يعتقه أبعد، فإذا كان في حال لا يجوز له فيها عتقه وأبطل الحاكم فيها عتقه، ثم فكاه بعد لم يعتق بعته قد أبطله الحاكم. وقال: بعض أصحابنا إذا أعتقه الرهن نظرت؛ فإن كان له مال في بقيمة العبد أخذت قيمته منه فجعلتها رهنًا وأنفذت عتقه؛ لأنه مالك.

قال: وكذلك إن أبراه صاحب الدين أو قضاء فرجع العبد إلى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق؛ لأنه مالك، وإنما العلة التي منعت بها عتقه حق غيره في عتقه، فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق.

قال الشافعي: وقد قال بعض الناس هو حر ويسعى في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيده العبد أن يبيعه وهو مالك له، ولا يرهنه، ولا يقبضه ساعة، وإذا قيل له: لم وهو مالك قد باع بيعاً صحيحاً قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرج من الرهن فقبل له، فإذا منعه أن يخرج من الرهن بعوض يأخذه لعله أن يؤديه إلى صاحبه أو يعطيه إياه رهنًا مكانه أو قال أبيع لا يتلف، ثم أدفع الثمن رهنًا.

فقلت: لا إلا برضا المرتهن ومنعته وهو مالك أن يرهنه من غيره فأبطلت الرهن إن فعل ومنعته وهو مالك أن يخدمه ساعة، وكانت حجتك فيه أنه قد أوجب فيه شيئاً لغيره فكيف أجزت له أن يعتقه فيخرجه من الرهن الإخراج الذي لا يعود فيه أبداً لقد منعته من الأقل وأعطيته الأكثر؛ فإن قال استسعيه فالاستسعاء أيضاً ظلم للعبد والمرتهن.

أرأيت إن كانت أمة تساوي الوفاً ويعلم أنها عاجزة عن اكتساب نفقتها في أي شيء تسعى.

أو رأيت إن كان الدين حالاً أو إلى أي يوم فاعتقه، ولعل العبد يهلك، ولا مال له والأمة فيظل حق هذا أو يسعى فيه مائة سنة، ثم لعله لا يؤدي منه كبير شيء، ولعل الرهن مفلس لا يجد درهماً، فقد أنلفت حق صاحب الرهن، ولم يتنع برهنه فمرة تجعل الدين يهلك إذا هلك الرهن؛ لأنه فيه زعيم ومرة تنظر إلى الذي فيه الدين فتجيز فيه عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم،

يكون الرهن والمرتهن تراضياً أن تكون الثمرة رهنًا أو يكون الدين حالاً ويكون الرهن سلط المرتهن على بيع الثمرة واقتضاها من رأس ماله أو اذن له بذلك، وإن كان الدين إلى أجل، ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكونا تراضياً أن الثمرة للمرتهن فتأداها على ذلك، فقال هي من رأس المال لا للمرتهن ويحتمل أن يكونوا صنعوا هذا متقدماً فأعلمهم أنها لا تكون للمرتهن ويشبه هذا لقوله من عام حج رسول الله ﷺ كأنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل حج النبي ﷺ وظهور حكمه فردهم إلى أن لا تكون للمرتهن، فلما لم يكن له ظاهر مقتصرًا عليه، وصار إلى التأويل لم يجر لأحد فيه شيء إلا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال: لا تكون الثمرة رهنًا مع الحائط إذا لم يشترط.

قال الشافعي: فإن قال قائل: وكيف لا يكون له ظاهر مخالف يحكم به؟

قلت: أرأيت رجلاً رهن رجلاً حائطاً فائماً الحائط للمرتهن بيع الثمرة وحسابها من رأس المال، فيكون بائعاً لنفسه بلا تسليم من الرهن، وليس في الحديث أن الرهن سلط المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها من رأس ماله إن كان الدين إلى أجل قبل محل الدين، ولا يجيز هذا أحد علمته فليس وجه الحديث في هذا إلا بالتأويل.

قال الشافعي: فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهنًا، ولا الولد، ولا التاج أصح الأقاويل عندنا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: ولو قال قائل إلا أن يشارطاً عند الرهن أن يكون الولد والتاج والتمر رهنًا فيشبه أن يجوز عندي، وإنما أجزته على ما لم يكن أنه ليس بتملك، فلا يجوز أن يملك ما لا يكون، وهذا يشبه معنى حديث معاذ، والله تعالى أعلم.

وإن لم يكن بالبين جداً كان منزهًا، ولو لا حديث معاذ ما رأيت يشبه أن يكون عند أحد جائزاً.

قال الربيع: وفيه قول آخر: أنه إذا رهنه ماشية أو غلاً على أن ما حدث من التاج أو الثمرة رهن كان الرهن باطلاً؛ لأنه رهنه ما لا يعرف، ولا يضبط، ويكون، ولا يكون، ولا إذا كان كيف يكون، وهذا أصح الأقاويل على مذهب الشافعي.

قال الشافعي: وقال بعض أصحابنا الثمرة والتاج، وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائط؛ لأنه منه، وما كسب الرهن من كسب أو وهب له من شيء فهو للمالك، ولا يشبه كسبه الجناية عليه؛ لأن الجناية ثمن له أو لبعضه.

قال الشافعي: وإذا دفع الرهن الرهن إلى المرتهن أو إلى

فهو موقوف في يديه رهناً، أو في يدي من على يديه الرهن إلى محل الحق.

قال الشافعي: لا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى محل الدين، ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوفاً غير مضمون إن تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه، وكان أصل الحق ثابتاً كما كان عليه على أن يكون قصاصاً من دينه.

قال الشافعي: فإن قال الراهن أنا أخذ الأرش؛ لأن ملك العبد لي فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرش العبد فهو ينقص من ثمنه، وما أخذ من أرشه فهو يقوم مقام بدنه؛ لأنه عوض من بدنه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن للكه أخذ بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرش بدنه، ولا أرش شيء منه.

قال الشافعي: وإن جنى عليه ابن المرتهن فجنابته كجنابة الأجنبي، وإن جنى عليه المرتهن فجنابته أيضاً كجنابة الأجنبي إلا أن مالك العبد يختار أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصاً من دينه أو يقره رهناً في يديه إن كان الرهن على يديه، وإن كان موضوعاً على يدي عدل أخذ ما يلزمه من عقله فدفن إلى العدل.

قال الشافعي: فإن جنى عليه عبد المرتهن قبل للمرتهن إفادته عبدك بجميع الجنابة أو أسلمه يباع؛ فإن فداه فالرهن بالخيار بين أن يكون الفداء قصاصاً من الدين أو يكون رهناً كما كان العبد، وإن أسلم العبد بيع العبد، ثم كان ثمنه رهناً كما كان العبد المحيي عليه.

قال الشافعي: وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المروهن جنابة لا تبلغ النفس فالقول فيها كالقول في الجنابة في النفس يختار بين أن يفديه بجميع أرش الجنابة أو يسلمه يباع؛ فإن أسلمه بيع، ثم كان ثمنه كما وصفت لك.

قال الشافعي: وإن كان في الرهن عبدان فجنى أحدهما على الآخر فالجنابة هدر؛ لأن الجنابة في عنق العبد لا في مال سيده، فإذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه؛ لأن المالك الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهناً لغيره فالسيّد لا يستحق من العبد الجاني إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد الجاني إلا ما هو ملك لمن رهنته، وما هو رهناً له.

قال الشافعي: وإن كان الرهن أمة فولدت ولدًا فجنى عليها ولدها كعبد للسيّد، لو جنى عليها؛ لأنه خارج من الرهن.

قال الشافعي: وإن جنى عبد للراهن على عبده المروهن قيل له: قد أتلّف عبدك عبدك وعبدك المثلّف كلّهُ أو بعضه مروهن بحق لغبرك فيه فأنّت بالخيار في أن تفدي عبدك بجميع

وهذا قول متباين، وإنما يرتهن الرجل بحقه، فيكون أحسن حالاً ممن لم يرتهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالاً من الذي لم يرتهن، وما شيء أسير على من يستخف بذمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره إياه إما يجذمه أو يرهنته، فإذا أبى قال لأخرجته من يدك فأعنته فتلف حق المرتهن، ولم يجد عند الراهن وفاء.

قال الشافعي: ولا أدري أيراه يرجع بالدين على الغريم المعنى أم لا.

قال الشافعي: فإن قال قائل: لم أجزت العتق فيه إذا كان له مال، ولم تقل ما قال فيه عطاء؟

قيل له: كل مالك يجوز عتقه إلا لعلّ حق غيره، فإذا كان عتقه إياه يتلف حق غيره لم أجزه، وإذا لم يكن يتلف لغيره حقاً وكنت أخذ العوض منه وأصيره رهناً كهو، فقد ذهب العلة التي بها كنت مبطلاً للعتق.

وكذلك إذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو إبراء، ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً، وإن رهنته رهناً فما قبضه هو، ولا عدل يضعه على يديه فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب يختلف.

قال: وإن قبضه، ثم أعاره إياه أو أجره إياه هو أو العدل، فقال بعض أصحابنا: لا يخرج هذا من الرهن؛ لأنه إذا أعاره إياه فعتى شاء أخذه، وإذا أجره فهو كالأجنبي يؤاجر الرهن إذا أذن له سيده والإجارة للمالك، فإذا كانت للمالك فلصاحب الرهن أن يأخذ الرهن؛ لأن الإجارة منسوخة، وهكذا تقول.

قال الشافعي: فإن تبايعا على أن يرهنته فرهنته، وقبض أو رهنته بعد البيع فكل ذلك جائز، وإذا رهنته فليس له إخراجه من الرهن فهو كالضمان يجوز بعد البيع وعنده.

قال الشافعي: فإن تبايعا على أن يرهنته عبداً، فإذا هو حر فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته؛ لأنه قد بايعه على وثيقة، فلم تسم له، وإن تبايعا على رهنته، فلم يقبضه فالرهن مفسوخ؛ لأنه لا يجوز إلا مقبوضاً.

٣٥ - جنابة الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الأجنبي على العبد المروهن جنابة تلتفه أو تلتف بعضه أو تنقصه؛ فكان لها أرش فمالك العبد الراهن الحصم فيها، وإن أحب المرتهن حضوره أحضره، فإذا قضى له بأرش الجنابة دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه، وقيل للراهن إن أحببت فسلمه إلى المرتهن قصاصاً من حقه عليك، وإن شئت

فتقضي دينك، ويقول ذلك له الغريم ومالك العبد محتاج فيزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص للنظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد على بيعه، وإن كان ذلك نظراً لهما معاً، ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجها من أيديهم بما لا يريدون إلا أن يلزمهم حقوق للناس، وليس للمرتهن في بيعه حق حتى يجل الأجل.

قال الشافعي: فإن جنى العبد الرهن جناية فسيده يخير بين أن يفديه بأرض الجناية؛ فإن فعل فالعبد رهن بحاله أو يسلمه ببيع؛ فإن أسلمه لم يكلف أن يجعل مكانه غيره؛ لأنه إنما أسلمه بحق وجب فيه.

قال الشافعي: فإن كان أرض الجناية أقل من قيمة العبد المسلم فأسلمه ببيع دفع إلى المجني عليه أرض جنايته ورد ما بقي من ثمن العبد رهناً.

أرض الجناية؛ فإن فعلت فانت بالخيار في أن يكون قصاصاً من الدين أو رهناً مكان العبد المرهون؛ لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجاني فيباع، ثم يكون ثمنه رهناً مكان المجني عليه.

قال الشافعي: فإن جنى الرهن على عبده المرهون، فقد جنى على عبده لغيره فيه حق برهنه؛ لأنه يمنع منه سيده وبيعه، فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده، ومن غرمائه فيقال أنت، وإن كنت جنيت على عبدك فجنايتك عليه إخراج له من الرهن أو نقص له؛ فإن شئت فأرش جنايتك عليه ما بلغت قصاصاً من دينك، وإن شئت فسلمه يكون رهناً مكان العبد المرهون.

قال: وذلك إذا كان الدين حالاً فأما إذا كان إلى أجل فيؤخذ الأرض، فيكون رهناً إلا أن يراضيا الجاني الرهن والمرتهن بأن يكون قصاصاً.

قال الشافعي: وإن كانت الجناية من أجني عمداً فللمالك العبد الرهن أن يقتص له من الجاني إن كان بينهما قصاص، وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصلح، وله أن يأخذ القود، ولا يبدل مكانه غيره؛ لأنه ثبت له القصاص، وليس بمتعد في أخذه القصاص.

وقال بعض الناس: ليس له أن يقتص، وعلى الجاني أرض الجناية أحب أو كره.

قال الشافعي: وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يجيز عتق الرهن إذا عتق العبد ويسعى العبد والذي يقول هذا القول يقتصر للعبد من الحر ويزعم أن الله - عز وجل - حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس ويزعم أن ولي القاتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمدي الدية لم يكن ذلك له من قبل أن الله - عز وجل - أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل، وولي المقتول فيصطلحاً عليه.

قال الشافعي: فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله - تعالى - في القتل، وكان وليه يريد للقتل فممنعه إياه، فقد أبطل ما زعم أن فيه حكماً ومنع السيّد من حقه.

قال الشافعي: فإن قال: فإن القتل يبطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الرهن.

وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد؛ فإن كان إنما ذهب إلى أن هذا أصلح لهما معاً، فقد بدأ بظلم القاتل على نفسه فأخذ منه مالاً، وإنما عليه عنده قصاص ومنع السيّد ما زعم أنه أوجب له، وقد يكون العبد ثمنه عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال للمالك العبد هذا فضل كثير تأخذه

الآن.

٢٢- كتاب التفليس

١٣٢٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزَامٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بِعَيْنَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. [أخرجه مالك (٢/٢٧٨)، البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩)،

أبو داود (٣٥١٩)، الرمز (٣١١-٣١٢)، ابن ماجه (٢٣٦٠)]

١٣٢٩- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ

أَنَّهُ سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزَمٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنَيْهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

١٣٣٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ،

عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْمُعْتَمِرِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ رَافِعٍ، عَنْ ابْنِ خَلْدَةَ الزُّرْقِيِّ، وَكَانَ قَاضِيًا بِالْمَدِينَةِ أَنَّهُ قَالَ: جِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنَيْهِ.

قال الشافعي: ومحدث مالك بن انس وعبد الوهاب الثقفى عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس ناخذ، وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفى من جملة التفليس، ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثهما ثابتان متصلان، وفي قول النبي ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بَيَانٌ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ إِذَا كَانَتْ سَلْعَتُهُ قَائِمَةً بِعَيْنَيْهَا نَقْضَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ فِيهَا إِنْ شَاءَ كَمَا جَعَلَ لِلْمُسْتَشْفَعِ الشَّفْعَةَ إِنْ شَاءَ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ جَعَلَ لَهُ شَيْءٌ فَهُوَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، وَإِنْ أَصَابَ السَّلْعَةَ نَقْصٌ فِي بَدْنِهَا عَوَارٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ غَيْرُهُ أَوْ زَادَتْ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ، يُقَالُ لِرَبِّ السَّلْعَةِ: أَنْتَ أَحَقُّ بِسَلْعَتِكَ مِنَ الْغَرَمَاءِ إِنْ شِئْتَ؛ لَأَنَّا إِنَّمَا نَجْعَلُ ذَلِكَ إِنْ اخْتَارَهُ رَبُّ السَّلْعَةِ نَقْضًا لِلْعَقْدَةِ الْأَوَّلِ بِحَالِ السَّلْعَةِ

قال: وإذا لم أجعل لورثة المفلس، ولا له في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو بريء الذمة بأدائه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا، وما لغرمائه يدفعون عنه.

وما يعدو غرامؤه أن يكونوا متطوعين للغريم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين، فقال له: رجل: أنقصك عنه لم يكن عليه أن يقتضي ذلك منه وتبرأ ذمة صاحبه أو يكون هذا لهم لازماً فيأخذونه منهم، وإن لم يردوه فهذا ليس لهم بلازم، ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله ﷺ أولاً؛ لأنه قد وجد عين ماله عند مفلس، فإذا منعه إياه، فقد منعه ما جعل له رسول الله ﷺ، ثم أعطاه شيئاً محالاً ظلم فيه المعطي والمعطي.

وذلك أن المعطي لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله مالاً من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة، فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فجاء غرامة آخرون رجعوا به عليه؛ فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله ﷺ دون الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا لما فات والسلعة لم تنف تقضى ما هنا قضاء محالاً إذ جعل العوض من شيء قائم، ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ما لا يسلم له؛ لأن الغرماء إذا جاءوا ودخلوا معه فيه، وكانوا أسوته وسلعته قد كانت له منفردة دونهم عن المعطي فجعله يعطي على أن يأخذ فضل السلعة، ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة.

فإن قال قائل: لم أدخل ذلك عليه وهو تطوع به قيل له: فإذا كان تطوع به فلم جعلت له فيما تطوع عوض السلعة والمتطوع من لا يأخذ عوضاً ما زدت على أن جعلته له يبعاً لا يجوز وغرراً لا يفعل.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل من الرجل غلاً فيه ثمر أو طلع قد أبر استثناه المشتري، وقبضها المشتري وأكل الثمر، ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حائطه؛ لأنه عين ماله، ويكون أسوة الغرماء في حصّة الثمر الذي وقع عليه البيع فاستهلكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والثمر فينظر كم قيمة الثمر من أصل البيع؛ فإن كان الربع أخذ الحائط بمحضته وهو ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقيمة الثمر وهو الربع، وإنما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله؛ لأن الزيادة كانت في ماله.

ولو قبضه سالماً والمسالمة بجاهلها، ثم أصابته جائحة رجع بمحضته من الثمن؛ لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه، ولو كان باعه الحائط والثمر قد أخضر، ثم أفلس المشتري والثمر رطب أو نمر

ثياب أو طعام فاستهلك المشتري بعضه، ووجد البائع بعضه كان له البعض الذي وجد حصته من الثمن إن كان نصفاً قبض نصف، وكان غريباً من الغرماء في النصف الباقي، وهكذا إن كان أكثر أو أقل.

قال: وإذا جعل له رسول الله ﷺ الكل؛ لأنه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل، ومن ملك الكل ملك البعض إلا أنه إذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يمنع الملك.

ولو باع رجل من رجل أرضاً فغرسها، ثم فلس الغريم فأبى رب الأرض أن يأخذ الأرض بقيمة الغراس وأبى الغريم أن يلقوا الغراس ويسلموا الأرض إلى ربها لم يكن لرب الأرض بالخيار إن شاء أن يأخذ أرضه ويبقى الثمر فيها إلى الجداد إن أراد الغريم والغرماء أن يبقوه فيها إلى الجداد فذلك له، وليس للغريم منعه، وإن أراد أن يدعها ويضرب مع الغرماء بما كان له فعل.

وكذلك لو باع أرضاً ببيضاء فزرعها، ثم فلس كان مثل الحائط يبيعه، ثم يثمر النخل، فإن أراد رب الأرض أو رب النخل أن يقبلها ويبقى فيها الزرع إلى الحصاد والثمار إلى الجداد، ثم عطبت النخل قبل ذلك بأي وجه ما عطبت بفعل الأديمين أو بأمر من السماء أو جاء سيل فخرق الأرض وأبطلها فضمن ذلك من ربها الذي قبلها لا من الفليس؛ لأنه عندما قبلها صار مالكا لها إن أراد أن يبيع باع، وإن أراد أن يهب وهب.

فإن قيل: ومن أين يجوز أن يملك المرء شيئاً لا يتم له جميع ملكه فيه؛ لأن هذا لم يملكه الذي جعلت له أخذه ملكاً تاماً؛ لأنه محول بينه وبين جوار النخل والجريد وكل ما أضرب بثمر الفليس وحول بينه وبين أن يحدث في الأرض ثراً أو شيئاً مما يضرب ذلك بزرع الفليس؟

قيل له: بدلالة قول النبي ﷺ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ فَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ فَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يملك المتباع النخل وملك البائع الثمر إلى الجداد.

قال: ولو سلم رب الأرض الأرض للمفلس، فقال الغرماء احصد الزرع وبعه بقاء، وأعطنا ثمنه. وقال المفلس: لست أفعل وأنا أدعه إلى أن يمحص؛ لأن ذلك أئتمى لي والزرع لا يحتاج إلى الماء، ولا المؤنة كان القول قول الغرماء في أن يباع لهم.

ولو كان يحتاج إلى السقي والعلاج فتطوع رجل للغريم بالإنفاق عليه فأخرج نفقة ذلك وأسلمها إلى من يلي الإنفاق عليه وزاد حتى ظن أن ذلك إن سلم لم يكن للغريم إبقاء الزرع إلى الحصاد، وكان للغرماء يبعه، وإذا جعل له رسول الله ﷺ الكل؛ لأنه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل، ومن ملك

قائم أو بسر زائد عن الأخضر كان له أن يأخذه والنخل؛ لأنه عين ماله، وإن زاد كما يبيعه الجارية الصغيرة فيأخذها كبيرة زائدة، ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائداً بعينه أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من الثمر يوم باعه إياه مع الغرماء.

قال الشافعي: وهكذا لو باعه ودياً صغيراً أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فافلس، وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائداً مدركاً، وإذا فات رجح حصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون.

لو اشترى منه جارية أو عبداً بحال صغر أو مرض فمات في يديه أو اعتقه رجح بثمنه الذي اشتراه به منه، ولو كبر العبد أو صح، وقد اشتراه سقيماً صغيراً كان للبائع أخذه صحيحاً كبيراً؛ لأنه عين ماله والزيادة فيه منه لا من صناعة الأديمين.

وكذلك لو باعه فعلمه أخذه معلماً، ولو كسا المشتري العبد أو وهب له مالاً أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد، وليس بالعبد؛ لأنها غيره ومال من مال المشتري لا يملكه البائع، ولو كان العبد المبيع يبيع، وله مال استثنائه المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد فسواء ويرجع البائع بالعبد فيأخذه دون الغرماء وبقيمة المال من البيع يحاص به الغرماء.

ولو باعه حائطاً لا ثمر فيه فثمر، ثم فلس المشتري؛ فإن كان الثمر يوم فلس المشتري مأبوراً أو غير مأبور فسواء والثمر للمشتري، ثم يقال لرب النخل إن شئت فالنخل لك على أن نقر الثمر فيها إلى الجداد، وإن شئت فدع النخل وكن أسوة الغرماء.

وهكذا لو باعه أمة فولدت، ثم فلس كانت له الأمة، ولم يكن له الولد، ولو فلس والأمة حامل كانت له الأمة والحمل تبع يملكها كما يملك به الأمة.

ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاداً قبل إفلاس الغريم، ثم أفلس الغريم رجح بالأُم، ولم يرجع بالأولاد؛ لأنهم ولدوا في ملك الغريم، وإنما نقضت البيع الأول بإفلاس الحادث واختيار البيع نقضه لا بأن أصل البيع كان مفسوخاً من الأصل، ولو كانت السلعة داراً فبنيت أو بقعة فغرس، ثم أفلس والغريم رددت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين باعها، ولم أجعل له الزيادة؛ لأنها لم تكن في صفقة البيع، وإنما هي شيء متميز من الأرض من مال المشتري، ثم خيره بين أن يعطى قيمة العمارة والغراس، ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الأرض لا عمارة فيها وتكون العمارة الحادثة تباع للغرماء سواء بينهم إلا أن يشاء الغرماء والغريم أن يلقوا البناء والغراس ويضمنوا لرب الأرض ما نقص الأرض القلع، فيكون ذلك لهم.

ولو كانت السلعة شيئاً متفرقاً مثل عبيد أو إبل أو غنم أو

ذِي دِينَ سَبِيلًا فِي الْعُسْرَةِ حَتَّى تَكُونَ الْمَيْسَرَةُ، وَلَمْ يَجْعَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطْلَهُ ظُلْمًا إِلَّا بِالْغَنَى، فَإِذَا كَانَ مَعْسَرًا فَهُوَ لَيْسَ تَمَنُّ عَلَيْهِ سَبِيلٌ إِلَّا أَنْ يُوَسَّرَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، فَلَا سَبِيلَ عَلَى إِجَارَتِهِ؛ لِأَنَّ إِجَارَتَهُ عَمَلٌ بَدْنِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى بَدْنِهِ سَبِيلٌ، وَاتَّمَا السَّبِيلُ عَلَى مَالِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ سَبِيلٌ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ فِي حَالِهِ هَذِهِ.

وَإِذَا قَامَ الْغَرْمَاءُ عَلَى رَجُلٍ فَأَرَادُوا اخْتِذَ جَمِيعَ مَالِهِ تَرَكَ لَهُ مِنْ مَالِهِ قَدْرًا مَا لَا غَنَاءَ بِهِ عَنْهُ، وَأَقْلُ مَا يَكْفِيهِ وَأَهْلَهُ يَوْمَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَقَدْ قِيلَ إِنْ كَانَ لِقِسْمِهِ حَبْسٌ أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَهْلِهِ كُلِّ يَوْمٍ أَقْلُ مَا يَكْفِيهِمْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ قِسْمِ مَالِهِ وَيَتْرَكَ لَهُمْ نَفَقَتَهُمْ يَوْمَ يَقْسِمُ آخَرَ مَالِهِ، وَأَقْلُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ كَسْوَتِهِ فِي شِتَاءِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ صَيْفٍ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْكِسْوَةِ مَا يَلْبِغُ ثَمَنًا كَثِيرًا يَبِيعُ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ لَهُ مَا وَصَفْتُ لَكَ مِنْ أَقْلٍ مَا يَكْفِيهِ مِنْهَا.

فَإِنْ كَانَتْ ثِيَابُهُ كُلُّهَا غَوَالِيً مَجَاوِزَةَ الْقَدْرِ اشْتَرَى لَهُ مِنْ ثَمَنِهَا أَقْلُ مَا يَكْفِيهِ تَمَّا يَلْبِسُ أَقْصَدُ مِنْ هَوٍّ فِي مِثْلِ حَالِهِ، وَمَنْ تَلَزَمَ مَوْتُهُ فِي، وَقْتَهُ ذَلِكَ شِتَاءً كَانَ أَوْ صَيْفًا، وَإِنْ مَاتَ كَفَّرَ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْغَرْمَاءِ وَحَفَرَ قَبْرَهُ بِأَقْلٍ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ اقْتَسَمَ فَضْلُ مَالِهِ وَيَبِيعُ عَلَيْهِ مَسْكَنَهُ وَخَادِمَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنَ الْخَادِمِ بَدَلًا، وَقَدْ يَجِدُ الْمَسْكَنَ.

قَالَ: وَإِذَا جَنِبْتَ عَلَيْهِ جَنَابَةً قَبْلَ التَّقْلِيسِ، فَلَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهَا إِلَّا بَعْدَ التَّقْلِيسِ فَالْغَرْمَاءُ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُ إِذَا قَبَضَهَا؛ لِأَنَّهَا مَالٌ مِنْ مَالِهِ لَا تَمَنُّ لِبَعْضِهِ.

وَلَوْ وَهَبَ لَهُ بَعْدَ التَّقْلِيسِ هَبَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبِلَهَا، فَلَوْ قَبِلَهَا كَانَتْ لَغَرْمَائِهِ دُونَهُ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا عَاطَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ مَتَّوْعًا بِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَبُولُهُ، وَلَا يَدْخُلُ مَالَهُ شَيْءٌ إِلَّا بِقَبُولِهِ إِلَّا الْمِيرَاثَ، فَإِنَّهُ لَوْ وَرَثَ كَانَ مَالِكًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُ الْمِيرَاثِ، وَكَانَ لَغَرْمَائِهِ اخْذُهُ مِنْ يَدِهِ.

وَلَوْ جَنِبْتَ عَلَيْهِ جَنَابَةً عَمْدًا؛ فَكَانَ لَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ اخْتِذِ الْأَرْضِ أَوْ الْقَصَاصِ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ إِلَّا بِأَنْ يَشَاءَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ جَنَى عَلَيْهِ الْمَالُ.

وَلَوْ اسْتَهْلَكَ لَهُ شَيْئًا قَبْلَ التَّقْلِيسِ، ثُمَّ صَالَحَ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَ التَّقْلِيسِ؛ فَإِنْ كَانَ مَا صَالَحَ قِيمَةً مَا اسْتَهْلَكَ لَهُ شَيْءٌ مَعْرُوفٍ الْقِيمَةَ فَأَرَادَ مَسْتَهْلَكُهُ أَنْ يَزِيدَهُ عَلَى قِيمَتِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي مَوْضِعِ الْهَبَةِ.

فَإِنْ فَلَسَ الْغَرِيمُ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدٌ بِحَقِّ عَلَى آخَرَ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ أَبْطَلْنَا حَقَّهُ إِذَا أَحْلَفْنَا الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ، وَلَمْ نَجْعَلْ

الْكُلَّ مِلْكَ الْبَعْضِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الْبَعْضُ نَقَصَ مِنْ مَلِكِهِ وَالنَّقْصُ لَا يَمْنَعُهُ الْمَلِكُ قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ السَّلْعَةُ عَبْدًا فَأَخَذَ نَصْفَ ثَمَنِهِ، ثُمَّ أَفْلَسَ الْغَرِيمُ كَانَ لَهُ نَصْفُ الْعَبْدِ شَرِيكًا بِهِ لِلْغَرِيمِ وَيَبِيعُ النِّصْفَ الَّذِي كَانَ لِلْغَرِيمِ لَغَرْمَائِهِ دُونَهُ عَلَى الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْتُ، وَلَا يَرُدُّ تَمَّا أَخَذَ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لَمَّا أَخَذَهُ، وَلَوْ زَعَمْتَ أَنَّهُ يَرُدُّ شَيْئًا تَمَّا أَخَذَ جَعَلْتُ لَهُ لَوْ أَخَذَ الثَّمَنَ كُلَّهُ أَنْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ سَلْعَتَهُ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا فَهَذَا خِلَافُ السَّنَةِ، وَالْقِيَاسُ عَلَيْهَا.

وَلَوْ كَانَا عَبْدَيْنِ أَوْ ثَوْبَيْنِ فَبَاعَهُمَا بِعَشْرَيْنِ فَقَبِضَ عَشْرَةً وَبَقِيَ مِنْ ثَمَنِهِمَا عَشْرَةٌ كَانَ شَرِيكًا فِيهِمَا بِالنِّصْفِ يَكُونُ نَصْفُهُمَا لَهُ وَالنِّصْفُ لِلْغَرْمَاءِ يَبِيعُ فِي دِينِهِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَسَالَةُ بِمَجَالِهَا فَاقْتَضَى نَصْفَ الثَّمَنِ وَهَلَكَ نَصْفُ الْمَبِيعِ وَبَقِيَ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ أَوْ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ، وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرْمَاءِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ عِنْدَ مَعْدَمٍ، وَالَّذِي قَبِضَ مِنَ الثَّمَنِ إِنَّمَا هُوَ بَدَلُ، فَكَمَا كَانَ لَوْ كَانَا قَائِمَيْنِ اخْذَهُمَا ثُمَّ أَخَذَ بَعْضُ الْبَدْلِ وَبَقِيَ بَعْضُ السَّلْعَةِ كَانَ ذَلِكَ كَقِيَامِهِمَا مَعًا؛ فَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبًا إِلَى أَنْ يَقُولَ الْبَدْلُ مِنْهُمَا مَعًا، فَقَدْ أَخَذَ نَصْفَ ثَمَنِ ذَا وَنَصْفَ ثَمَنِ ذَا، فَهَلْ مِنْ شَيْءٍ يَبَيِّنُ مَا قُلْتُ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ؟

قِيلَ نَعَمْ أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا ثَمَنٌ ذَا مِثْلَ ثَمَنِ ذَا مُسْتَوِي الْقِيَمَةِ فَبِإِعَانِ صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَقْبِضَانِ وَيَقْبِضُ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهِمَا خَمْسِينَ وَيَهْلِكُ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ وَيَجِدُ بِالْآخَرِ عَيْبًا فِيرُدُّهُ بِالنِّصْفِ الْبَاقِي، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا تَمَّا أَخَذَ، وَيَكُونُ مَا أَخَذَ ثَمَنُ الْمَالِكِ مِنْهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَكُونَا يَبِيعًا، وَكَانَا رَهْنًا بِمِائَةِ فَخَذْتُ تَسْعِينَ وَفَاتَ أَحَدُهُمَا كَانَ الْآخَرُ رَهْنًا بِالْعَشْرَةِ الْبَاقِيَةِ.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ لَوْ كَانَا قَائِمَيْنِ، وَلَا يَبْعُضُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا، وَلَكِنَّهُ يَجْعَلُ الْكُلَّ فِي كِلَيْهِمَا وَالْبَاقِي فِي كِلَيْهِمَا.

وَكَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الرَّهْنِ لَوْ كَانُوا عِبِيدًا رَهْنًا بِمِائَةِ فَادَى تَسْعِينَ كَانُوا مَعًا رَهْنًا بِعَشْرَةٍ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمَا أَحَدٌ مِنَ الرَّهْنِ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ آخَرَ حَقِّهِ، فَلَمَّا كَانَ الْبَيْعُ فِي دَلَالَةِ حَكَمِ النَّبِيِّ ﷺ مَوْقُوفًا؛ فَإِنْ أَخَذَ ثَمَنَهُ، وَإِلَّا رَجَعَ بَيْعُهُ فَآخِذُهُ؛ فَكَانَ كَالْمُرْتَهَنِ قِيمَتِهِ، وَفِي أَكْثَرِ مِنْ حَالِ الْمُرْتَهَنِ فِي أَنَّهُ أَخَذَهُ كُلَّهُ لَا يَبِيعُ عَلَيْهِ كَمَا يَبِيعُ الرَّهْنُ فَيَسْتَوْفِي حَقَّهُ وَيَرُدُّ فَضْلَ الثَّمَنِ عَلَى مَالِكِهِ؛ فَكَانَ فِي مَعْنَى السَّنَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الشَّرِيكَيْنِ يَفْلَسُ أَحَدُهُمَا: لَا يِلْزَمُ الشَّرِيكَ الْآخَرَ مِنَ الدَّيْنِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ أَنَّهُ أَدَانَهُ لَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ هُمَا مَعًا، فَيَكُونُ كَدَيْنِ أَدَانَهُ لَهُ بِإِذْنِهِ بِلَا شَرِكَةٍ كَانَتْ، وَشَرِكَةُ الْمَقَاوِضِ بَاطِلَةٌ لَا شَرِكَةَ إِلَّا وَاحِدَةً.

قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى

والقولُ الثاني: أن ينظرَ إلى قيمةِ عسله، وقيمةِ العسلِ المخلوطِ به متميِّزين، ثمَّ يخيَّرُ البائعُ بأن يكونَ شريكاً بقدرِ قيمةِ عسله من عسلِ البائعِ ويتركُ فضلَ كيلِ عسله أو يدعُ ويكونَ غريباً كأنَّ عسله كأنَّ صاعاً يسوى دينارين، وعسلُ شريكه كأنَّ صاعاً يسوى أربعةَ دنانير؛ فإنَّ اختارَ أن يكونَ شريكاً بثلاثي صاعٍ من عسله وعسلِ شريكه كأنَّ له، وكانَ تاركاً لفضلِ صاعٍ، ومن قال: هذا قال: ليسَ هذا بيعٌ إنّما هذا ضيعةٌ من مكيّلةٍ كانتَ له، ولو باعه حنطةً فطحنها كأنَّ فيها قولانٍ هذا أشبههما عندِي، واللّه أعلمُ وبه أقول.

وهو أنّ له أن يأخذَ الدقيقَ ويعطيَ الغرماءَ قيمةَ الطّحن؛ لأنّه زائدٌ على ماله.

وكذلك لو باعه ثوباً فصبغه كأنَّ له ثوبه وللغرماء صبغه يكونونَ شركاءَ بما زادَ الصّبغُ في قيمةِ الثّوب، وهكذا لو باعه ثوباً فخطاه كأنَّ له أن يأخذَ ثوبه وللغرماء ما زادت الخياطة.

وهكذا لو باعه إيّاه فقصره كأنَّ له أن يأخذَ ثوبه وللغرماء بعدما زادت القصارة فيه.

فإن قال قائلٌ: فانتزعَ أن الغاصبَ لا يأخذُ في القصارة شيئاً؛ لأنّها اثرٌ.

قلنا: المفلّسُ يخالفُ للغاصبِ من قبلِ أن المفلّسَ إنّما عملَ فيما يملكُ ويحلُّ له العملُ فيه والغاصبُ عملٌ فيما لا يملكُ، ولا يحلُّ له العملُ فيه الا ترى أن المفلّسَ يشتري البقعةَ فيبيئها، ولا يهدمُ بناؤه ويهدمُ بناءَ الغاصبِ ويشتري الثّوبَ فيبيعه، فلا يردُّ بيعه ويردُّ بيعُ الغاصبِ ويشتري العبدَ فيعتقه فنجيزٌ عتقه، ولا نجيزٌ عتق الغاصبِ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألةُ بما لها فافلسَ الرّجلُ، وقد قصرَ الثّوبَ قصّاراً أو خطاه خطّاطاً أو صبغه صبّاعاً بأجرةٍ فاختارَ صاحبُ الثّوبِ أن يأخذَ ثوبه أخذه؛ فإن زادَ عملُ القصّارِ فيه خمسةَ دراهمٍ، وكانت إجارته فيه درهماً أخذَ الدرهمَ، وكانَ شريكاً به في الثّوبِ لصاحبِ الثّوبِ، وكانَ صاحبُ الثّوبِ أحقُّ به من الغرماء، وكانت الأربعةُ الدّراهمُ للغرماءِ شركاءَ بها للقصّارِ وصاحبِ الثّوبِ، وإن كانَ عمله زادَ في الثّوبِ درهماً، وإجارته خمسةَ دراهمٍ كانَ شريكاً لصاحبِ الثّوبِ بالدّرهَمِ وضربَ مع الغرماءِ في مالِ المفلّسِ بأربعةِ دراهمٍ.

ولو كانت تزيدُ في الثّوبِ خمسةَ دراهمٍ والإجارةُ درهمٌ أعطينا القصّارَ درهماً يكونُ به شريكاً في الثّوبِ؟ وللغرماءِ أربعةٌ يكونونَ بها في الثّوبِ شركاءَ.

فإن قال قائلٌ: كيف جعلته أحقُّ بإجارته من الغرماءِ في الثّوبِ.

للغرماءِ أن يحلفوا؛ لأنّه لا يملكُ إلا بعدَ اليمينِ، فلمّا لم يكن مالكاً لم يكن عليه أن يحلف.

وكذلك لو ادّعى عليه فابى أن يحلفَ وردَّ اليمينَ فامتنعَ المفلّسُ من اليمينِ بطلَ حقّه، وليسَ للغرماءِ في حالِ أن يحلفوا؛ لأنّهم ليسوا مالكيّنَ إلا ما ملك، ولا يملكُ إلا بعدَ اليمينِ.

ولو جنى هوَ بعدَ التّقليسِ جنايةً عمداً أو استهلكَ مالاً كانَ المحيُّ عليه والمستهلكُ له أسوةَ الغرماءِ في ماله الموقوفِ لهم، بيعٌ أو لم يبيع ما لم يقسموه، فإذا اقتصموا نظروا؛ فإن كانت الجناية قبلَ القسمِ دخلَ معهم فيما اقتصموا؛ لأنَّ حقّه لزمه قبلَ أن يقسمَ ماله، وإن كانت الجناية بعدَ القسمِ لم يدخلَ معهم؛ لأنّهم قد ملكوا ما قسمَ لهم وخرجَ عن ملكِ المفلّسِ والجناية والاستهلاكُ دينٌ عليه سواءً.

ولو أنّ القاضيَ حجَرَ عليه وأمرَ بوقفِ ماله لبيعِ فجنى عبداً له جنايةً لم يكن له أن يفديه وأمرَ القاضي ببيعِ الجاني في الجناية حتّى يوفّي المحيُّ عليه أرشها؛ فإن فضلَ فضلَ ردّه في ماله حتّى يعطيه غرماءه، وإن لم يفضل من ثمنه شيء، ولم يستوفِ صاحبُ الجناية جانيته بطلت جانيته؛ لأنّها كانت في رقةِ العبدِ دونَ ذمّةِ سيّده، ولو كانَ عبداً المفلّسُ مجنّياً عليه كانَ سيّده الخصمَ له، فإذا ثبتَ الحقُّ عليه، وكانَ الجاني عليه عبداً فله أن يقتصرَ إن كانت الجناية فيها قصاصاً، وأن يأخذَ الأرضَ من رقةِ العبدِ الجاني؛ فإن أرادَ الغرماءُ تركَ القصاصِ وأخذَ المالَ فليسَ ذلكَ عليهم؛ لأنّه لا يملكُ المالَ إلا بعدَ اختياره لهم، وإن كانت الجناية تمّا لا قصاصاً فيه إنّما فيه الأرضُ لم يكن لسيّدِ العبدِ عفوُ الأرض؛ لأنّه مالٌ من ماله وجبَ له بكلِّ حالٍ فليسَ له هبته هوَ مردودٌ في ماله يقضي به عن دينه.

وإذا باعَ الرّجلُ من الرّجلِ الحنطةَ أو الزّيتَ أو السّمَنَ أو شيئاً ممّا يكالُ أو يوزنُ فخلطه بمثله أو خلطه بارداً منه من جنسه، ثمّ فلسَ غريمه كأنَّ له أن يأخذَ متاعه بعينه؛ لأنّه قائمٌ كما كانَ ويقاسمُ الغرماءَ بكيلِ ماله أو وزنه.

وكذلك إن كانَ خلطه فيما دونه إن شاء؛ لأنّه لا يأخذُ فضلاً إنّما يأخذُ نقصاً؛ فإن كانَ خلطه بما هوَ خيرٌ منه، ففيها قولان أحدهما أن لا سبيلَ له؛ لأنّا لا نصلُ إلى دفعِ ماله إليه إلا زائداً بمالٍ غريمي، وليسَ لنا أن نعطيه الزّيادةَ، وكانَ هذا أصحُّ القولين، واللّه أعلمُ وبه أقول.

قال: ولا يشبه هذا، الثّوبُ يصبغُ، ولا السّويقُ يلبثُ الثّوبُ يصبغُ والسّويقُ يلبثُ متاعه بعينه فيه زيادةٌ مختلطةٌ فيه، وهذا إذا اختلطَ انقلبَ حتّى لا توجدَ عينُ ماله إلا غيرُ معروفةٍ من عينِ مالٍ غيره، وهكذا كلّ ذائبٍ.

وغير شيء قائم فيما استوجر عليه.

ألا ترى أنّ قيمة الثوب غير مصبوغ، وقيّمته مصبوغاً، وقيّمته غير مخيط وغير مقصور، وقيّمته مخطأ ومقصوراً معروفة حصّة زيادة العامل فيه، وليس في الثياب التي في الحانوت، ولا في الماشية التي ترعى، ولا في العبد الذي يعلمه شيء قائم من صنعة غيره فيعطي ذلك صنعة أو ماله، وإنما هو غريم من الغرماء.

أولا ترى أنّه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والأرض من مال المستاجر، وكانت صنعة فيه إنّما هي إلقاء في الأرض ليست بشيء زائد فيه والزيادة فيه بعد شيء من قدر الله - عز وجل - ومن مال المستاجر لا صنعة فيها للأجير.

أولا ترى أنّ الزرع لو هلك كانت له إجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له إجارته؛ لأنّه لم يسلم عمله إلى من استاجره؟

ولو تكارى رجل من رجل أرضاً واشترى من آخر ماء، ثم زرع الأرض ببذره، ثم فلس الغريم بعد الحصاد كان رب الأرض ورب الماء شريكين للغرماء، وليس باحقّ بما يخرج من الأرض، ولا بالمال، وذلك أنّه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي نأمن من مال الغريم لا من مالهما.

فإن قال قائل: فقد نأمن بماء هذا، وفي أرض هذا.

قلنا: عين المال للغريم لا لهما والماء مستهلك في الأرض والزرع عين موجودة والأرض غير موجودة في الزرع وتصرفه فيها ليس بكيونة منها فيه فتعطي عين ماله، ولو عنى رجل، فقال أجعلهما أحقّ بالطعام من الغرماء دخل عليه أنّه أعطاهما غير عين مالهما، ثم أعطاهما عطاء محالاً.

فإن قال قائل: فما الحال فيه؟

قلنا: إن زعم أنّ صاحب الزرع وصاحب الأرض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى صاحب الأرض وصاحب الماء وصاحب الطعام؟ فإن زعم أنّه لهما حتى يستوفيا حقهما، فقد أبطل حصّة الغرماء من مال الزارع وهو لا يكون أحقّ بذلك من الغرماء إلا بعد ما يفسد الغريم فالغريم فليس وهذه حنطته ليست فيها أرض، ولا ماء، ولو أفلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يدي الزارع إلى أن أفلس، ثم يقال للمفلس وغرمائه ليس لك، ولا لهم أن تستمتعوا بأرضه، وله أن يفسخ الإجارة الآن إلا أن تطوعوا فتدفعوا إليه إجارة مثل الأرض إلى أن يحصد الزرع؛ فإن لم تفعلوا فاقبلوا عنه الزرع إلا أن تطوع بتركه لكم، وذلك أنّا نجعل التفلّيس فسخاً للبيع وفسخاً للإجارة فمتى فسخنا الإجارة كان صاحب الأرض أحقّ بها إلا أن يعطي إجارة مثلها؛ لأنّ

فإنما جعلته أحقّ بها إذا كانت زائدة في الثوب فمتعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب دونه؛ لأنّه عين ماله؛ فإن قالوا: فما بالها إذا كانت أزيد من إجارته لم تدفعها إليه كلّها، وإذا كانت أنقص من إجارته لم تقتصر به عليها كما تجعلها في البيوع؟

قلنا: إنّها ليست بعين بيع يقع فاجعلها هكذا، وإنما كانت إجارة من الإجازات لزمت الغريم المستاجر، فلمّا وجدت تلك الإجارة قائمة جعلته أحقّ بها؛ لأنّها من إجارته كالرهن له ألا ترى أنّه لو كان له رهن يسوى عشرة دراهم أعطيت منها درهما والغرماء تسعة، ولو كان رهن يسوى درهما بعشرة دراهم أعطيت منها درهما وجعلته محاص الغرماء بتسعة؛ فإن قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع؟

قلت: كذلك تزعم أنت في الثوب يخيطه الرجل أو يغسله له أن يحسبه عن صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحسبه في الرهن حتى يعطيه ما فيه؛ لأنّ له فيه عملاً قائماً، فلا يسلمه إليه حتى يوفيه العمل.

فإن قال قائل: فما تقول أنت؟

قلت: لا أجعل له حيسه، ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر بيع الثوب فأعطي كلّ واحد منهما حقّه إذا أفلس؛ فإن أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحقّ بما زاد عمله في الثوب؛ فإن كانت إجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد عمله في الثوب؛ لأنّه عين ماله، وكانت بقيّة الإجارة ديناً على الغريم يحاص به الغرماء.

وإن لم يفسد، وقد عمل له ثوب، فلم يرض صاحب الثوب بكيونة الثوب في يد الخياط أخذ مكانه منها حتى يقضي بينهما بما وصفت أو يبايع عليه الثوب فيعطى إجارته من ثمنه وبه أقول.

والقول الثاني: أنّه غريم في إجارته؛ لأنّ ما عمل في الثوب ليس بعين، ولا شيء من ماله زائد في الثوب إنّما هو أثر في الثوب، وهذا بتوجه.

قال: وإذا استاجر الرجل أجيراً في حانوت أو زرع أو شجر بإجارة معلومة ليست ثمناً استاجره عليه إمّا بمكيّة طعام مضمون، وإمّا بذهب أو ورق أو استاجر حانوتاً يبيع فيه بزازاً أو استاجر رجلاً يعلم له عبداً أو يرعى له غنماً أو يروض له بعيراً، ثم أفلس فالأجير أسوأ الغرماء من قبل أنّه ليس لواحد من هؤلاء الأجراء شيء من ماله مختلط بهذا زائد فيه كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله، وكل شيء من هذا غير ما استوجر عليه

الزَّارِعَ كَانَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ.

قال: ولو باع رجلٌ من رجلٍ عبداً فوهبته، ثمّ فلسَ كانَ المرتهنُ أحقَّ به من الغرماءِ يبايعُ له منه بقدرِ حقِّه؛ فإن بقيَ من العبدِ بقيةُ كانَ البائعُ أحقَّ بها.

فإن قال قائلٌ: فإذا جعلتَ هذا في الرهنِ فكيفَ لم تجعله في القصارَةِ والغسالةِ كالرهنِ فتجعله أحقَّ به من ربِّ الثوبِ؟

قيلَ له: لا افتراقهما.

فإن قال قائلٌ: وأين يفترقان؟

قلنا القصارَةُ والغسالةُ شيءٌ يزيدُه القصارُ والغسالُ في الثوبِ، فإذا أعطيتاه إيجارته والزَّيَادَةُ في الثوبِ، فقد أوفيتاه ماله بعينه، فلا تعطيه أكثرَ في الثوبِ ونجعلُ ما بقيَ من ماله في مالِ غريمه.

قال: ولو هلكَ الثوبُ عندَ القصارِ أو الخياطِ لم نجعل له على المستاجرِ شيئاً من قبلِ أنه إنما هو زِيَادَةٌ يحدثها فتمتُ لم يوفِّها ربُّ الثوبِ لم يكن له والرهنُ مخالفٌ لهذا ليسَ بزيادةٍ في العبدِ، ولكنه إنجابُ شيءٍ في رقبته يشبه البيعِ؛ فإن ماتَ العبدُ كانَ ذلكَ في ذمَّةِ مولاه الرهنِ لا يبطلُ بموتِ العبدِ كما تبطلُ الإجارةُ بهلاكِ الثوبِ.

فإن قال: فقد يجتمعان في موضعٍ ويفترقان في آخرٍ قيلَ: نعم فنجمعُ بينهما حيثُ اجتمعا ونفرقُ بينهما حيثُ افترقا.

ألا ترى أنه إذا رهنَ العبدُ فجعلنا المرتهنَ أحقَّ به حتَّى يستوفيَ حقَّه من البائعِ والغرماءِ، فقد حكمنا له فيه ببعضِ حكمِ البيعِ، ولو ماتَ العبدُ رددنا المرتهنَ بحقه، ولو كانَ هذا حكمَ البيعِ بكماله لم يردُّ المرتهنُ بشيءٍ، فإنما جمعنا بينه وبينَ البيعِ حيثُ اشتبها وفرقنا بينهما حيثُ افترقا.

ولو استأجرَ رجلٌ أرضاً فقبضَ صاحبُ الأرضِ إيجارَها كلَّها وبقيَ الزرعُ فيها لا يستغني عن السقيِّ والقيامِ عليه وفلسَ الزَّارِعُ وهو الرُّجُلُ قيلَ لغرمائه إن تطوَّعتم بأن تنفقوا على الزرعِ إلى أن يبلغَ، ثمّ تبيعوه وتأخذوا نفقتكم معَ مالكم فذلكَ لكم، ولا يكونُ ذلكَ لكم إلا بأن يرضاه ربُّ الزرعِ المفلسُ؛ فإن لم يرضه فشتتم أن تطوَّعوا بالقيامِ عليه والنفقة، ولا ترجعوا بشيءٍ فعلتم، وإن لم تشاءوا وشتتم فبيعوه بحاله تلكَ لا تجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال: وهكذا لو كانَ عبدٌ فمعرضُ بيعٍ مريضاً بحاله، وإن قلَّ ثمنه.

قال: وإذا اشترى الرُّجُلُ من الرُّجُلِ عبداً أو داراً أو متاعاً أو شيئاً ما كانَ بعينه، فلم يقبضه حتَّى فلسَ البائعُ فالمشتري أحقُّ به بما باعه يلزمه ذلكَ ويلزمُ له كره أو كره الغرماءِ.

ولو اشترى منه شيئاً موصوفاً من ضربِ السلفِ من رقيقٍ

موصوفين أو إبلٍ موصوفةٍ أو طعامٍ أو غيره من يسوع الصنعة ودفعَ إليه الثمنُ كانَ أسوةَ الغرماءِ فيما له وعليه، ولو كانَ الثمنُ لبعضٍ ما اشترى من هذا عبداً بعينه أو داراً بعينها أو ثياباً بعينها بطعامٍ موصوفٍ إلى أجلٍ أو غيره كانَ البائعُ للدَّارِ المشتري بها الطعامُ أحقَّ بداره؛ لأنَّه بائعٌ مشتريٌ ليسَ بمُخَارِجٍ من بيعه.

وكذلكَ لو سلفَ في الطعامِ فضةً مصوغةً معروفةً أو ذهباً أو دنانيرَ بأعيانها فوجدها قائمةً يقرُّ بها الغرماءُ أو البائعُ كانَ أحقَّ بها؛ فإن كانتَ تماماً لا يعرفُ أو استهلكَت فهو أسوةُ الغرماءِ.

وإذا اشترى الرُّجُلُ من الرُّجُلِ الدَّارَ، ثمّ فلسَ المكريَ فالكراءُ ثابتٌ إلى مدته ثبوتُ البيعِ ماتَ المفلسُ أو عاشَ، وهكذا قال بعضُ أهلِ ناحيتنا في الكراءِ، وزعمُ في الشراءِ أنه إذا ماتَ، فإنما هو أسوةُ الغرماءِ، وقد خالفنا غيرَ واحدٍ من النَّاسِ في الكراءِ، ففسخه إذا ماتَ المكتري أو المكري؛ لأنَّ ملكَ الدَّارِ قد تحوَّلَ لغيرِ المكري والمنفعة قد تحوَّلتَ لغيرِ المكتري، وقال: ليسَ الكراءُ كالبيعِ ألا ترى أنَّ الرُّجُلَ يكتري الدَّارَ فتنهدهم، فلا يلزمُ المكري أن يبينها ويرجعَ المكتري بما بقيَ من حصَّةِ الكراءِ؟ ولو كانَ هذا بيعاً لم يرجعَ بشيءٍ فيثبتُ صاحبنا - والله يرحمنا وإياه - الكراءُ الأضعفُ؛ لأنَّا نفرِّدُ به دونَ غيرنا في مالِ المفلسِ، وإن ماتَ يجعله للمكثري وأبطلَ البيعَ، فلم يجعله للبائعِ، ولو فرَّقَ بينهما لكانَ البيعُ أولى أن يثبتَ للبائعِ من الكراءِ للمكثري؛ لأنَّه ليسَ بملكٍ تامٍّ، وإذا جمعنا نحنُ بينهما لم ينبغِ له أن يفرَّقَ بينهما.

قال: وإذا تكاثرَ الرُّجُلُ من الرُّجُلِ حملَ طعامٍ إلى بلدٍ من البلدان، ثمّ أفلسَ المكتري أو ماتَ فكلُّ ذلكَ سواءٌ يكونُ المكري أسوةَ الغرماءِ؛ لأنَّه ليسَ له في الطعامِ صنعةٌ، ولو كانَ أفلسَ قبلَ أن يحملَ الطعامَ كانَ له أن يفسخَ الكراءَ؛ لأنَّه ليسَ للمكثري أن يعطيه من ماله شيئاً دونَ غرمائه، ولا أجبرَ المكري أن يأخذَ شيئاً من غريمِ المفلسِ إلا أن يشاءَ غرماءُه، ولو حمله بعضُ الطريقِ، ثمّ أفلسَ كانَ له بقدرِ ما حمله من الكراءِ يخاصُ به الغرماءُ، وكانَ له أن يفسخَ الحمولَةَ في موضعه ذلكَ - إن شاء - إن كانَ موضعٌ لا يهلكُ فيه الطعامُ مثلُ الصَّحراءِ أو ما أشبهها.

وإذا تكاثرَ النُّفَرُ الإبلِ بأعيانها من الرُّجُلِ فماتَ بعضُ إبلهم لم يكن على المكري أن يأتيه بإبلٍ بدلها، فإذا كانَ هذا هكذا، فلو أفلسَ المكري، وماتَ بعضُ إبلهم لم يرجعَ على أصحابه، ولا في مالِ المكري بشيءٍ إلا بما بقيَ ممَّا دفعَ إليه من كرائه يكونُ فيه أسوةُ الغرماءِ وتكونُ الإبلُ التي أكثرتِ على الكراءِ، فإذا انقضى كانتَ مالاً من مالِ المكري المفلسِ، ولو كانوا تَكَارَوْا منه حمولةً مضمونةً على غيرِ إبلٍ بأعيانها يدفعُ إلى كلِّ رجلٍ منهم إبلأ بأعيانها كانَ له نزعها من أيديهم، وإيداعها غيرَها، فإذا كانَ هذا هكذا فحقَّهم في ذمَّةِ مضمونٍ عليه، فلو ماتتِ إبلُ كانَ يحملُ

قبضه؛ فإن قبضه بعد أن وقف القاضي ماله كأن مردوداً؛ لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصّدقة والنحل.

وإذا أفلس الغريم بمال لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء ما لكل واحد منهم دفع إلى غرمائه ما كان له قل أو كثر؛ فإن كانوا ابتاعوا ما دفع إليهم من ماله بما لهم عليه أو أبروه مما لهم عليه حين قبضوه منه فهو برئ بلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلاً كان أو كثيراً ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ما له على الغريم فلاحب الماتين سهمان ولصاحب المائة سهم، وإن كان دفعه إليهم، ولم يتبايعوه، ولم يبرئوه وبقي عليه مالا يبلغ ثمن ماله فهذا لا يبيع لهم، ولا رهن؛ فإن لم يكن يبيع فجاء غرماء آخرون دخلوا معهم فيه.

وكذلك لو كان إنما أفلس بعد دفعه إليهم والمال ماله بحاله إلا أنهم ضامنون له بقبولهم إياه على الاستيفاء له؛ فإن لم يفت استؤنف فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه، وإن كان يبيع فالمفلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقبضونه، ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمّنهم قيمة المال إن كان فات يقاصّهم به من دينه، وما كان قائماً بعينه فالبيع مردود فيه إلا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكيله.

وإذا يبيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه بينة، ثم أفاد بعد مالا واستحدث ديناً فقام عليه أهل الدين الآخر وأهل الدين الأول ببقايا حقوقهم فكلهم فيما أفاد من مال سواء قديمهم وحديثهم، وكل دين أدانه قبل يحجر عليه القاضي لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ما له عليه، وهكذا لو حجر عليه القاضي، ثم باع ماله، وقضى غرماءه، ثم أفاد مالا وأدان ديناً كان الأولون والآخرون من غرمائه سواء في ماله، وليس بمحجور عليه بعد الحجر الأول وبيع المال؛ لأنه لم يحجر عليه لسفه إنما حجر في وقت لبيع ماله، فإذا مضى فهو على غير الحجر.

قال: ولو كانت المسألة مجالها وحضر له غرماء كانوا غيباً دانيوه قبل تفليسه الأول أدخلنا الغرماء الذين دانيوه قبل تفليسه الأول في ماله الأول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه، ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والآخريين المدخل هؤلاء عليهم والغرماء الآخريين معاً في المال المستحدث الذي فلتسناه فيه الثانية بقدر ما بقي لأولئك، وما هؤلاء عليه سواء.

وإذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنهما بالخيار ثلاثاً، ففلس البائع أو المشتري أو هما قبل الثلاث فذلك كله سواء، ولهما إجازة البيع ورده لأيهما شاء رده، وإنما زعمت أن لهما إجازة البيع؛ لأنه ليس يبيع حساداً إلا ترى أنهما لو لم يتكلما في البيع برد، ولا إجازة حتى غضي الثلاث جاز، ولو لم

عليها واحد منهم فالفلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الإبل بقدر حولتهم؛ لأنها مضمونة في ماله لا في إبل بأعيانها، فيكون إذا هلك لم يرجع، وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالحمولة وهؤلاء بديونهم وحاصوهم.

وإذا اكترى الرجل من الرجل الإبل، ثم هرب منه فأتى المتكاري السلطان فاقام عنده البينة على ذلك؛ فإن كان السلطان ممن يقضي على الغائب أحلف المتكاري أن حقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسمى الكراء والحمولة، ثم تكارى له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الحمولة مضمونة عليه، وإن كانت الحمولة إبلاً بأعيانها لم يتكار له عليه، وقال القاضي للمكثري أنت بالخيار بين أن تكثري من غيره وأردك بالكراء عليه؛ لفراره منك أو أمر عدلاً فيعلم الإبل أقل ما يكفيها ويخرج ذلك متطوعاً به غير مجبور عليه وأردك به على صاحب الإبل ديناً عليه، وما أعلف الإبل قبل قضاء القاضي فهو متطوع به.

وإن كان للجمال فضل من إبل باع عليه وأعلف إبلة إذا كان ممن يقضي على الغائب، ولم يأمر أحداً ينفق عليها، ولم يفسخ الكراء إنما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل إبل.

قال: وإذا باع عليه فضلاً من إبلة ومالاً له سوى الإبل، ثم جاء الجمال لم يرد يبيعه ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على إبلة قال: والاحتياط لمن تكارى من جمال أن يأخذ به أن يوكل رجلاً ثقة ويميز أمره في بيع ما رأى من إبلة ومتاعه فيعلم إبلة من ماله ويعمله مصدقاً فيما أدان على إبلة وعلفها به لازماً له ذلك ويحلفه لا يفسخ، وكالتة؛ فإن غاب قام بذلك الوكيل.

قال: وإذا تكارى القوم من الجمال إبلاً بأعيانها، ثم أفلس فلكل واحد منهم أن يركب إبلة بأعيانها، ولا تباع حتى يستوفوا الحمولة، وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بغيراً دخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الحمولة كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الحمولة ودخل عليهم غرماء الذين لا حمولة لهم حتى يأخذوا من إبلة بقدر ما لهم وأهل الحمولة بقيمة حولتهم.

ومن أصدق امرأة عبداً بعينه قبضته أو لم تقبضه، ثم أفلس فهو لها.

وكذلك لو باعه أو تصدق به صدقة محرمة.

وكذلك لو أقر أنه غصبه إياه أو أقر أنه له، فإن وهب لرجل أو نخله أو تصدق به صدقة غير محرمة، فلم يقبضه الموهوب له حتى فلس فليس له دفعه إليه، ولا للموهوب له

رهنة رهناً فاسداً بوجه من الوجوه لم يكن رهناً، وكان فيه أسوة الغرماء.

ولو رهنة رجلين معاً كانا كالرجل الواحد، ولو رهنة رجلاً فقبضه، ثم رهنة آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن للآخر فيها إلا ما لساير الغرماء؛ لأنه لا يجوز له أن يرهن الآخر شيئاً قد رهنة فصار غير جائز لأمر فيه.

قال: ولو رهن رجل رهناً، فلم يقبضه المرتهن وأفلس الرجل الرهائن فالرهن مفسوخ، وكل رهن مفسوخ بوجه فهو مال من مال المفلس ليس أحد من غرمائه أحق به من أحدهم فيه معاً أسوة.

قال: ولا يجوز رهن الثمر في رهوس النخل، ولا الزرع قائماً؛ لأنه لا يقبض، ولا يعرف، ويجوز بعده ما يجزئ ويحصّد فيقبض.

٢- باب ما جاء فيما يجمع ثما يباغ من مال

صاحب الدين

قال الشافعي رحمه الله: ولا ينبغي للحاكم أن يامر من يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرمائه فيسألهم، فيقول ارتضوا بمن أضع ثمن ما بعث على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم، وعلى غريم إن كان له حق معكم؛ فإن اجتمعوا على ثقة لم يده، وإن اجتمعوا على غير ثقة لم يقبله؛ لأن عليه أن لا يولي إلا ثقة؛ لأن ذلك مال الغريم حتى يقضي عنه، ولو فضل منه فضل كان له، ولو كان فيه نقص كان عليه، ولعله يطرأ عليه دين لغريمه كبيع من لم يرض بهذا الموضوع على يديه، وإن تفرقوا فدعوا إلى تثنين ضمنهما.

قال: وكذلك أكثر إذا قبلوا، ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلاً، وإن طلبوا جعلاً جعله إلى واحد ليكون أقل في الجعل، وكان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائب إن كان معهم، ويقول للغرماء: أحضروه فاحصوا أو وكلوا من شئتم، ويقول ذلك للذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامناً بأن يسلفه سلفاً حالاً، فإن فعل لم يجعله أمانة وهو يجزئ السبيل إلى أن يكون مضموناً، وإن وجد ثقة ملياً ضمنه، ووجد أوثق منه لا يضمنه دفعه إلى الذي ضمنه، وإن لم يدعوا إلى أحد أو دعوا إلى غير ثقة اختار لهم.

قال: وأحب إليّ فيمن ولي هذا أن يرزق من بيت المال؛ فإن لم يكن لم يجعل له شيئاً حتى يشارطه هم؛ فإن لم يتفقوا اجتهد لهم، فلم يعطه شيئاً وهو يجزئ ثقة يقبل أقل منه، وهكذا يقول لهم فيمن يصيح على ما يباغ عليه بمن يزيد، وفي أحد إن كال منه

يختار، ولم يرذاً، ولا واحد منهما حتى تمضي الثلاث كان البيع لازماً كالبيع بلا خيار.

قال: ومن وجد عين ماله عند مفلس كان أحق به إن شاء، وسواء كان مفلساً فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس؛ لأنه لا يملكه إلا أن يشاء، فلا أجبره على ملك ما لا يشاء إلا الميراث، فإنه لو ورث شيئاً فردّه لم يكن له، وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهما إجازة البيع وردّه في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء أو كرهوا؛ لأن البيع، وقع على عين فيها خيار.

قال: ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فحلت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له إذا لم يرض ذلك الغرماء؛ لأنه يأخذ ما لم يشتر.

قال: ولو أعطى خيراً ثما سلف عليه؛ فإن كان من غير جنس ما سلف عليه لم يكن عليه أخذه، وإن أراد ذلك الغرماء؛ لأن الفضل هبة، وليس عليه أن يتهب، ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه، وإن كان من جنس ما سلف عليه لزمه أخذه إذا رضي الغرماء، وإن كره؛ لأنه لا ضرر عليه في الزيادة، وذلك في العبد وغيرهم ثما لا تكون الزيادة مخالفة غير الزيادة خلافاً لا تصلح الزيادة لما يصلح له النقص.

١- باب كيف ما يباغ من مال المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي للحاكم إذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أميناً يبيع عليه ويامر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره إن شاء ويامر بذلك من حضر من الغرماء؛ فإن ترك ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين، وما يباغ من مال ذي الدين ضربان.

أحدهما: مرهون قبل أن يقام عليه.

والآخر: غير مرهون.

فإذا باع المرهون من ماله دفع ثمنه إلى المرتهن ساعة يبيعه إذا كان قد أثبت رهنة عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه؛ فإن فضل عن رهنة شيء، وقفه وجميع ما باع ثما ليس برهن حتى يجمع ماله وغرماؤه فيفرق عليهم.

قال: وإذا باع الرجل رهنة فعجز عن مبلغ حقه دفع إليه ما نقص من ثمن رهنيه، وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء.

ولو كان ذو الدين رهن غريمه رهناً، فلم يقبضه المرتهن حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخاً، وكان الغرماء فيه أسوة.

وكذلك لو رهنة رهناً، وقبضه، ثم فسخه صاحب الحق أو

عليه الذين أن يبدأ به ويعجل بيعه، وإن كان ببلاد جامعة لم يتأن به أكثر من ثلاث، ولا يبلغ به أناة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قد يرون أنه إن تؤنى به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين، وإن كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤنى بما كان ذلك فيه ثلاث دون ما ليس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت؛ لأنه صلاح له كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال: ويتأنى بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قد بلغت أثمانها أو قاربها أو تناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتفاعها، ويتأنى بالأرضين والعيون وغيرها بقدر ما وصفت مما يرى أهل الرأى أنه قد استوفى بها أو قارب أو تناهت زيادتها، وما ارتفع منها تؤنى به أكثر، وإن كان أهل البلد غير بلده إذا علموا زادوا فيه تؤنى به إلى علم أهل ذلك البلد، وإذا باع القاضي على الميت أو المفلس وفارق المشتري البائع من مقامهما الذي تابعا فيه، ثم زيد لم يكن له رد ذلك البيع إلا بطيب نفس المشتري وأحب للمشتري لو رده أو زاده، وليس ذلك بواجب عليه وللقاضي طلب ذلك إليه؛ فإن لم يفعل لم يظلمه وأنفذه له والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره، وفي العهدة كييع الرجل مال نفسه لا يفتقر.

٥- باب ما جاء في شراء الرجل

وبيعه وعتقه وإقراره

قال الشافعي رحمه الله: شراء الرجل وبيعه وعتقه، وإقراره، وقضاؤه بعض غرمائه دون بعض جائز كله عليه مفلساً كان أو غير مفلس وإذا دين كان أو غير ذي دين في إجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء، ولا مما فضل منه، ولا إذا قام الغرماء عليه حتى يصيروه إلى القاضي وينبغي إذا صيره إلى القاضي أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه، فإذا فعل لم يجز له حينئذ أن يبيع من ماله، ولا يهب، ولا يتلف، وما فعل من هذا، ففيه قولان.

أحدهما: أنه موقوف؛ فإن قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل؛ لأن وقفه ليس بوقف حجر إنما هو وقف كوقف مال المريض، فإذا صح ذهب الوقف عنه فكذلك هذا إذا قضى دينه ذهب الوقف عنه.

والثاني: أن ما صنع من هذا باطل؛ لأنه قد منع ماله والحكم فيه.

قال: ولا يمنعه حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله، وإذا باع ترك له ولأهله قوت يومهم ويكفر هو، ومن يلزمه أن يكفره إن مات أو ماتوا من رأس ماله بما يكفر به مثله.

قال: ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه إلى القاضي حتى

طعاماً أو نقله إلى موضع بسوق، وكل ما فيه صلاح المبيع إن جاء رب المال أو هم بمن يكفي ذلك لم يدخل عليهم غيرهم، وإن لم يأتوا استأجر عليه من يكفيه بأقل ما يجزى، وإذا بيع مال المفلس لغريم بعينه أو غرماء بأعيانهم فسواء هم، ومن ثبت معهم حقاً عليه قبل أن يقسم المال، ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئاً إلى من اشتراه إلا بعد أن يقبض منه الثمن، وإن وقف على يدي عدل أو يدي البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلكت فمن مال المفلس لا يضمنه المشتري حتى يقبضه؛ فإن قبضه المشتري مكانه، ولم يعلم البائع، ثم هرب أو استهلكه فافلس كذلك من مال المفلس لا من مال أهل الدين.

وكذلك إن قبض العدل ثمن ما اشتري أو بعضه، فلم يدفعه إلى الغرماء حتى هلك فمن مال المفلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهدة فيما باع على المفلس؛ لأنه يبيع له ملكه في حق لزمه فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مالك المال المبيع، ولا يضمن القاضي، ولا أمينه شيئاً، ولا عهدة عليهما، ولا على واحد منهما، وإن يبيع للغريم من مال المفلس شيء، ثم استحق رجوع به في مال المفلس.

٣- باب ما جاء في العهدة في مال المفلس

قال الشافعي رحمه الله: من يبيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تفضيله أو باعه هو فكله سواء لا نراه لمن باع للميت كهي لمن باع لحي والعهدة في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندي.

ولو مات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك داراً فبيعت بألف درهم فقبض أمين القاضي الألف فهلكت من يده واستحقت الدار، فلا عهدة على الغريم الذي باعها له والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس؛ فإن وجد للميت أو المفلس مال يبيع، ثم رد على المشتري المعطي الألف ألفه؛ لأنها مأخوذة منه يبيع لم يسلم له وأعطى الغرماء حقوقهم، وإن لم يوجد له شيء، فلا ضمان على القاضي، ولا أمينه وترجع الدار إلى الذي استحقتها ويقال للمشتري الدار: قد هلكك الفك فانت غريم للميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها.

ويقال للغريم: لم تستوف، فلا عهدة عليك فمتى وجدت للميت مالا أعطيتك منه، وإذا وجدتهما تحاصصتما فيه لا يقدم منكما واحد على صاحبه.

٤- باب ما جاء في التآني بمال المفلس

قال الشافعي رحمه الله: الحيوان أولى مال المفلس والميت

على أن يشبهه فقبل الموهوب له، وقبض، ثم أفلس بعد الهبة قبل أن يشبهه فمن أجاز الهبة على الثواب خير الموهوب له بين أن يشبهه أو يرد عليه هبته إن كانت قائمة بعينها لم تنقص، ثم جعل للواهب الخيار في الثواب؛ فإن أثناه قيمتها أو أضعاف قيمتها، فلم يرض جعل له أن يرجع في هبته وتكون للغرماء، وإن أثناه أقل من قيمتها فرضي أجاز رضاه، وإن كره ذلك الغرماء.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا وهب فالبه باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه إلا بالعوض، فلما كان العوض مجهولاً كانت الهبة باطلة كما لو باعه بضمن غير معلوم كان البيع باطلاً فهذا ملكه بعوض، والعوض مجهول؛ فكان بالبيع أشبه من قبل أن البيع بعوض، وهذا بعوض، فلما كان مجهولاً بطل.

قال الشافعي: ولو فأت الهبة في يدي الموهوبة له فما أثناه فرضي به فجاز، وإن لم يرض فله قيمة هبته، ولو وهب رجل لرجل هبة ليشبهه الموهوبة له، ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بعينها فمن جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب إلى الواهب؛ فإن رضي بقليل، وكره ذلك غراموه جاز عليهم.

وكذلك لو رضي ترك الثواب، وقال: لم أهيبا للثواب، وإن لم يرض بقيمتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت.

وفيه قول آخر ليس له أن يرجع فيها، وإن فأت بموت أو بيع أو عتق، فلا شيء للواهب؛ لأنه ملكه إياها، ولم يشترط عليه شيئاً، وإذا كان على هبته، ففأت، فلا شيء له؛ لأن الذي قد كان له قد فأت، ولا يضمن له شيء بعينه كما يكون على شفيعته فتتلف الشفعة، فلا يكون له شيء.

٧- باب حلول دين الميت والدين عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وله على الناس ديون إلى أجل فهي إلى أجلها لا تحل بموته، ولو كانت الديون على الميت إلى أجل، فلم أعلم مخالفاً عنه ممن لقيت بأنها حالة يتحاص فيها الغرماء؛ فإن فضل فضل كان لأهل الميراث، ووصاياه إن كانت له قال وشبهه - والله أعلم - أن يكون من حجة من قال: هذا القول مع تسابيحهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بماله بعد وفاته من ورثته، فلو تركنا ديونهم إلى حلولها كما يدعها في الحياة كنا منعنا الميت أن يترك دينه ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه، ولعل من حجتهم أن يقولوا إن رسول الله ﷺ قال: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه.

١٣٣١- أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

يقف القاضي ماله، وإذا أقر الرجل بعد وقف القاضي ماله بدين لرجل أو حق من وجه من الوجوه، وزعم أنه لزمه قبل وقف ماله، ففي ذلك قولان.

أحدهما: أن إقراره لازم له ويدخل من أقر له في هذه الحال مع غرمائه الذين أقر لهم قبل وقف ماله، وقامت لهم البيئة، ومن قال: هذا القول قال أجعله قياساً على المريض يقر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقر لهم في الصحة، وكانت لهم بيئة فهذا يحتمل القياس ويدخله أنه لو أقر بشيء مما عرف له أنه لأجنبي غصبه إياه أو أودعه أو كان له بوجه لزمه الإقرار.

ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يجيزه في الحال قبلها وبه أقول.

والقول الثاني: أنه إن أقر بحق لزمه بوجه من الوجوه في شيء في ذمته أو في شيء مما في يديه جعل إقراره لازماً له في مال إن حدث له بعد هذا وأحسن ما يحتاج به من قال هذا أن يقول: وقفي ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهته ماله لهم فيبدون فيعطون حقوقهم؛ فإن فضل فضل كان لمن أقر له، وإن لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاحش من أنه ليس بقياس على المريض يوقف ماله، ولا على المحجور فيبطل إقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون إلا معروفاً بمعروف ويدخل هذا أنه مجهول؛ لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله، وما وجد له من مال لا يعرفه، ولا غراموه أعطاه غرماءه.

ويدخله أن رجلاً لو كان مشهوداً عليه بالفقر، وكان صانعاً أو غسلاً مفلساً، وفي يده حلي ثمن مال وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرماء حقوقهم.

ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يديها الجوازي ثمن الوف دينار وهي معروفة أنها لا تملك كثير شيء فتفلس يجعل لها الجوازي ويبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل يملك ما في يديه، وإن لم يدعه، وليس ينبغي أن يقول هذا أحد؛ فإن ذهب رجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله، ثم لعله يلزمه لو بيع عليه عبد فذكر أنه أبى، فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه عهده، ولا يصدق في قوله، وهذا القول مدخول كثير الدحل والقول الأول قولي وأسأل الله - عز وجل - التوفيق والخيرة برحمته.

٦- باب ما جاء في هبة المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل هبة لرجل

في يديه مالٌ سألته؛ فإن قال مالٌ مضاربة لم أعمل فيه أو عملت فيه، فلم ينضُ أو لم يكن لي فيه فضلٌ قبلت ذلك منه وأحلفته إن شاءوا، وإن جحد حبسته أيضاً حتى يأتي بيّنة كما جاء بها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها، ولا أحلفه في واحدةٍ من الحبستين حتى يأتي بيّنة وأسأل عنه أهل الخبرة به فيخبروني بحاجته، ولا غايةً لحبسه أكثر من الكشف عنه فمتى استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه، ولا ينبغي أن يغفل المسألة عنه.

قال: وجميع ما لزمه من وجوه من الوجوه سواءً من جنابة أو ودعية أو تعد أو مضاربة أو غير ذلك يخاصون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مالٌ بعينه فيأخذونه، ولا يشركه فيه غيره، ولا يؤخذ الحر في دين عليه إذا لم يوجد له شيء، ولا يجبس إذا عرف أن لا شيء له؛ لأن الله - عز وجل - يقول ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، وإذا حبس الغريم وفلس وأحلف، ثم حضر آخر لم يحدث له حبس، ولا يمين إلا أن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس للثاني والأول، وإذا حبس وأحلف وفلس وخطي، ثم أفاد مالاً جازاً له فيما أفاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يحدث له السلطان وقفاً آخر؛ لأن الوقف الأول لم يكن وقفاً؛ لأنه غير رشيد، وإنما وقف ليمتعه ماله ويقسمه بين غرمائه فما أفاد آخر، فلا وقف عليه.

وإذا فلس الرجل وعليه عروضٌ موصوفة وعينٌ من بيع وسلف وجنابة ومهر امرأة وغير ذلك مما لزمه بوجه فكله سواءً يخاص أهل العروض بقيمتها يوم يفلس فما أصابهم اشترى لهم به عرضاً من شرطهم؛ فإن استوفوا حقوقهم فذلك، وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقل أو أكثر، ثم حدث له مال آخر فلاهل العروض أن يقوم لهم ما بقي من عروضهم عند التفليس الثانية فيشتري لهم؛ لأن لهم أن يأخذوا عروضهم إذا وجدوا له مالاً وبعضها إذا لم يجدوا كلها إذا وجدوه.

١٠- باب ما جاء في الخلاف في التفليس

قلت لأبي عبد الله: هل خالفك أحد في التفليس؟ فقال: نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل إذا باع السلعة من الرجل بقر أو إلى أجل، وقبضها المشتري، ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواءً.

فقلت لأبي عبد الله: وما احتج به؟

فقال: قال لي قائل منهم: أرايت إذا باع الرجل أمةً ودفعها إلى المشتري أما ملكها المشتري ملكاً صحيحاً يحل له وطؤها؟ قلت: بلى قال أفرأيت لو وطنها فولدت له أو باعها أو

نفس المؤمن معلقةً بدينه حتى يقضى عنه دينه. [أخرجه الرمزي (١٠٧٨-١٠٧٩)، ابن ماجه (٢٤١٣)]

قال الشافعي: فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقةً بدينه، وكان المال ملكاً له أشبه أن يجعل قضاء دينه؛ لأن نفسه معلقةً بدينه، ولم يجوز أن يكون مال الميت زائلاً عنه، فلا يصير إلى غرمائه، ولا إلى ورثته، وذلك أنه لا يجوز أن يأخذه ورثته دون غرمائه، ولو وقف إلى قضاء دينه علّق روحه بدينه، وكان ماله معرضاً أن يهلك، فلا يؤذي عن ذمته، ولا يكون لورثته، فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه، ثم يعطى ما بقي ورثته.

٨- باب ما حلّ من دين المفلس، وما لم يحلّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أفلس الرجل وعليه ديون إلى أجل، فقد ذهب غير واحد من المتين ممن حفظت عنه إلى أن ديونه التي إلى أجل حالة حلول دين الميت، وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف وقف مال الميت وحيل بينه وبين أن يقضي من شاء ويدخل في هذا أنهم إذا حكموا له حكم الميت انبغي أن يدخلوا من أقر له بشيء مع غرمائه.

وكذلك يخرجون من يديه ما أقر به لرجل كما يصنعون ذلك بالمرضى يقر، ثم يموت، وقد يحتمل أن يساغ لمن حل دينه ويؤخر الذين ديونهم متأخرة؛ لأنه غير ميت، فإنه قد يملك والميت لا يملك، والله تعالى أعلم.

قال: وما كان للميت من دين على الناس فهو إلى أجله لا يحل ماله بموته، ولا بتفليس.

٩- باب ما جاء في حبس المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل مال يرى في يديه ويظهر منه شيء، ثم قام أهل الدين عليه فائتوا حقوقهم؛ فإن أخرج مالاً أو وجد له ظاهر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم، ولم يجبس، وإن لم يظهر له مال، ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء؛ فإن ذكر حاجة دعا بالبيّنة عليها وأقبل منه البيّنة على الحاجة، وإن لا شيء له إذا كانوا عدولاً خابرين به قبل الحبس، ولا أحبسه ويوم أحبسه وبعد مدة أقامها في الحبس وأحلفه مع ذلك كله بالله ما يملك، ولا يجد لغرمائه قضاء في نقد، ولا عرض، ولا بوجه من الوجوه، ثم أخليه وأمنع غرماءه من لزومه إذا خليت، ثم لا أعيده لهم إلى حبس حتى يأتوا بيّنة أن قد أفاد مالاً؛ فإن جاءوا بيّنة أن قد رثي

اعتقها أو تصدق بها، ثم أفلس أترد من هذا شيئاً وتجعلها رقيقاً؟
قلت: لا، فقال: لأنه ملكها ملكاً صحيحاً.

قلت: نعم قال: فكيف تنقض الملك الصحيح؟

فقلت: تنقضه بما لا ينبغي لي، ولا لك، ولا لسلّم علمه إلا أن يقضه له.

قال: وما هو؟

قلت: سنة رسول الله ﷺ.

قال: أفرأيت إن لم أثبت لك الخبر؟

قلت: إذا تصير إلى موضع الجهل أو المعادة قال: إنما رواه أبو هريرة وحده.

فقلت: ما نعرف فيه عن النبي ﷺ رواية إلا عن أبي هريرة وحده، وإن في ذلك لكفاية تثبت بمثلها السنة قال أفوجدنا أن الناس يثبتون لأبي هريرة رواية لم يروها غيره أو لغيره؟

قلت: نعم قال وأين هي؟

قلت: قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: لا تنكح المرأة على عمّتها، ولا على خاليتها؟ فأخذنا نحن وأنت به، ولم يروه أحد عن النبي ﷺ تثبت روايته غيره قال أجل.

ولكن الناس أجمعوا عليها.

فقلت: فذلك أوجب للحجة عليك أن يجتمع الناس على حديث أبي هريرة وحده، ولا يذهبون فيه إلى توهينه بأن الله - عز وجل - يقول: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية.

وقال: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، وقلت له: وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحرككم فليغسله سبعا فأخذنا بمحدثي كلبه وأخذت بجملمته.

فقلت: الكلب ينجس الماء القليل إذا ولغ فيه، ولم توهنه بأن إبا قتادة روى عن النبي ﷺ في الهرة أنها لا تنجس الماء ونحن وأنت نقول لا تؤكل الهرة فتجعل الكلب قياساً عليها، فلا تنجس الماء ببولغ الكلب، ولم يروه إلا أبو هريرة، فقال قبلنا هذا؛ لأن الناس قبلوه.

قلت: فإذا قبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم قبول خبره في موضع غيره، وإلا فانت تحكم فقبل ما شئت وترد ما شئت.

فقال: قد عرفنا أن إبا هريرة روى أشياء لم يروها غيره مما ذكرت وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره فاعلم غيرهم انفراداً برواية؟

قلت: نعم أبو سعيد الخدري روى أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أو مئتي صدقة فصرنا نحن وأنت واكثر المفتين إليه

وتركت قول صاحبك وإبراهيم النخعي الصدقة في كل قليل وكثير أنبتة الأرض، وقد يجدان تأويلاً من قول الله عز وجل ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ولم يذكر قليلاً، ولا كثيراً، ومن قول النبي ﷺ: ﴿يَمَّا سَقِيَ بِالسَّمَاءِ الْعُشْرَ وَيَمَّا سَقِيَ بِالدَّيَّةِ نَصْفَ الْعُشْرِ﴾ قال أجل.

قلنا وحديث أبي ثعلبة الخشني أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمته إلا من وجه عن أبي هريرة.

وليس بالمشهور المعروف الرجال قبلناه نحن وأنت، وخالفنا المكبون واحتجوا بقول الله - عز وجل - ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيما أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية، وقوله ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ويقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير فزعنا أن الرواية الواحدة تثبت بها الحجة، ولا حجة في تأويل، ولا حديث عن غير النبي ﷺ مع حديث النبي ﷺ.

قال: أما ما وصفت فكما وصفت.

قلت: فإذا جاء مثل هذا فلم لم تجعله حجة؟

قال: ما كانت حجتنا أن لا نقول قولكم في التفليس إلا هذا.

قلنا: ولا حجة لك فيه؛ لأنني قد وجدتك تقول وغيرك وتأخذ بمثله فيه قال آخر إنا قد روينا عن علي بن أبي طالب عليه السلام شيئاً بقولنا.

قلنا: وهذا مما لا حجة فيه عندنا وعندك؛ لأن مذهبنا معاً إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء أن لا حجة في أحد معه.

قال: فإننا قلنا لم نعلم أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان رضي الله عنهم قضا بما رويتم في التفليس.

قلنا: ولا رويتم أنهم، ولا واحد منهم قال: ليس فيما دون خمسة أو مئتي صدقة ولا تنكح المرأة على عمّتها ولا خاليتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع.

قال: فاكفينا بالخبر عن النبي ﷺ في هذا.

قلنا: ففيه الكفاية المغنية عما سواها، وما سواها تبع لها لا يصنع معها شيئاً إن وافقها تبعها، وكانت به الحاجة إليها، وإن خالفها ترك وأخذت السنة قال.

وهكذا نقول.

قلنا: نعم في الجملة، ولا تفي بذلك في التفريع قال: فإنني لم أنفرد بما عبت علي قد شركي فيه غير واحد من أهل ناحيتك وغيرهم فأخذوا بأحاديث وردوا أخرى.

قَالَ: أَيْمًا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاغَهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ بَعِيثُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؛ فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ فَقَالَ لِي فَلَمْ لَمْ تَأْخُذْ بِهَذَا؟

قَالَ: لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ، وَمَنْ خَالَفَنَا مِمَّنْ حَكَيْتَ قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ عِنْدِي لَهُ بِهِ عَذْرٌ بِخَالِفِهِ؛ لِأَنَّهُ رَدُّ الْحَدِيثِ، وَقَالَ فِيهِ قَوْلًا وَاحِدًا وَأَنْتُمْ أَثَبْتُمْ الْحَدِيثَ، فَلَمَّا صَرَّمْتَ إِلَى تَفْرِيعِهِ فَارْقَتُمُوهُ فِي بَعْضٍ، وَوَأَفْقَتُمُوهُ فِي بَعْضٍ.

فَقَالَ: فَلَمْ لَمْ تَأْخُذْ بِحَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ؟

فَقَالَ: الَّذِي أَخَذْتُ بِهِ أَوَّلِي بِي مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا أَخَذْتُ بِهِ مَوْصُولٌ يَجْمَعُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْإِفْلَاسِ وَحَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ مُنْقَطِعٌ لَوْ لَمْ يَخَالِفْهُ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ تَمَّا يَشْتَبِهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ حِجَّةٌ إِلَّا هَذَا ابْنِي لَمْ نَعْرِفِ الْحَدِيثَ تَرْكُهُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ مَعَ أَنَّ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ شَهَابٍ عَنْهُ مَرْسَلًا إِنْ كَانَ رَوَى كُلَّهُ، فَلَا أَدْرِي عَمَّنْ رَوَاهُ، وَلَعَلَّهُ رَوَى أَوَّلَ الْحَدِيثِ، وَقَالَ بِرَأْيِهِ آخِرَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَوْجُودٌ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اتَّهَمَ بِالْقَوْلِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ أَشَبُّ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ عَلَى هَذَا قَوْلًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ لَا رَوَايَةَ، وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرَّجُلَ يَبِيعُ السَّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ، فَيَكُونُ مَالِكًا لِلْمَبِيعِ يَجُوزُ لَهُ فِيهَا مَا يَجُوزُ لِذِي الْمَالِ فِي الْمَالِ مِنْ وَطْءِ أُمَةٍ وَبَيْعِهَا وَعَقْطِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهَا، فَإِذَا أَفْلَسَ وَالسَّلْعَةُ بَعِيثُهَا فِي يَدِي الْمُشْتَرِي كَانَ لِلْبَائِعِ التَّسْلِيطُ عَلَى نَقْضِ عَقْدِهِ الْبَيْعِ.

كَمَا يَكُونُ لِلْمُسْتَشْفَعِ أَخْذَ الشَّفْعَةِ، وَقَدْ كَانَ الشَّرَاءُ صَحِيحًا؛ فَكَانَ الْمُشْتَرِي لَمْ فِيهِ الشَّفْعَةُ لَوْ مَاتَ كَانَ لِلْمُسْتَشْفَعِ أَخْذَ الشَّفْعَةِ مِنْ وَرَثَتِهِ كَمَا لَهُ أَخْذُهَا مِنْ يَدَيْهِ فَكَيْفَ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي الَّذِي يَجِدُ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَعْدَمٍ، وَإِنْ مَاتَ كَمَا كَانَ لِبَائِعِهِ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ مَالِكِهِ، وَكَمَا قُلْنَا فِي الشَّفْعَةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْوَرِثَةُ يَمْلِكُونَ عَنِ الْمَيِّتِ مَنَعَ السَّلْعَةَ، وَإِنَّمَا عَنْ وَرَثَتِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ مَنَعُهَا مِنْ أَنْ يَقْضَى بِبَائِعِهَا الْبَيْعَ إِذَا لَمْ يَعْطِ ثَمَنَهَا كَامِلًا، فَلَا يَكُونُ لِلْوَرِثَةِ فِي حَالِ مَا وَرَثُوا عَنِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا كَانَ لِلْمَيِّتِ أَوْ أَقْلُ مِنْهُ، وَقَدْ جَعَلْتُمْ لِلْوَرِثَةِ أَكْثَرَ تَمَّا لِلْمُورِثِ الَّذِي عَنْهُ مَلِكُوهَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ كَانَ الْمَيِّتُ أَوْلَى أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ عَيْنَ مَالِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَيِّتٌ لَا يَفِيدُ شَيْئًا أَبَدًا وَالْحَيُّ يَفْلَسُ فَرَجَى إِفَادَتَهُ، وَأَنْ يَقْضَى دَيْنُهُ فَضَعْنَتُمُ الْأَقْوَى، وَقَوَيْتُمُ الْأَضْعَفَ وَتَرَكْتُمْ بَعْضَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخَذْتُمْ بِبَعْضِهِ.

قَالَ: فَلَيْسَ هَذَا تَمَّا رَوَيْنَا.

قُلْنَا: وَإِنْ لَمْ تَرَوْهُ، فَقَدْ رَوَاهُ ثِقَّةٌ عَنْ ثِقَةٍ، فَلَا يَوْهَنُهُ أَنْ لَا تَرَوْهُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ لَمْ تَرَوْهُ، فَلَمْ يَوْهَنِهِ ذَلِكَ.

قَالَ: فَإِنْ كُنْتَ حَمَدْتَهُمْ عَلَى هَذَا فَأَشْرِكْهُمْ فِيهِ.

قَالَ: إِذَا يَلْزَمُنِي أَنْ أَكُونَ بِالْخِيَارِ فِي الْعِلْمِ.

قَالَ: فَقُلْ مَا شِئْتَ، فَإِنَّكَ ذَمَمْتَ ذَلِكَ مِمَّنْ فَعَلَهُ فَاتَّقِلْ عَنْ مِثْلِ مَا ذَمَمْتَ، وَلَا تَجْعَلِ الْمَذْمُومَ حِجَّةً.

قَالَ: فَإِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ.

قَالَ: فَسَلْ قَالَ: كَيْفَ نَقَضَتْ الْمَلِكُ الصَّحِيحَ؟

قَالَ: أَوْتَرَى لِلْمَسْأَلَةِ مَوْضِعًا فِيمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَعْلَمَنِي هَلْ تَجِدُ مِثْلَ هَذَا غَيْرَ هَذَا؟

قَالَ: نَعَمْ أَرَأَيْتَ دَارًا بَعَثَتْ لَكَ فِيهَا شَفْعَةَ الْبَيْسِ الْمُشْتَرِي مَالِكًا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ وَصَدَقَتُهُ فِيمَا ابْتِغَا، وَيَجُوزُ لَهُ هَدْمُهُ وَبِنَاؤُهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَإِذَا جَاءَ الَّذِي لَهُ الشَّفْعَةُ أَخَذَ ذَلِكَ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدَيْهِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: أَفَتَرَكَ نَقَضَتْ الْمَلِكُ الصَّحِيحَ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنِّي نَقَضْتُهُ بِالسَّنَةِ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَصْدُقُ الْمَرْأَةَ الْأُمَةَ فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهَا وَالْغَنَمَ قَتْلُ الْأُمَةِ وَالْغَنَمَ الْبَيْسِ إِنْ مَاتَ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا كَانَ مَا أَصْدَقَهَا لَهَا قَبْلَ مَوْتِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ لَهَا عَقْدُ الْأُمَةِ وَيَبِيعُهَا وَيَبِيعُ الْمَاشِيَةَ وَهِيَ صَحِيحَةُ الْمَلِكِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؟

قَالَ: بَلَى.

قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ تَفَوُّثِ فِي الْجَارِيَةِ، وَلَا الْغَنَمَ شَيْئًا وَهُوَ فِي يَدَيْهَا بِحَالِهِ؟

قَالَ: يَنْقُضُ الْمَلِكُ وَيَصِيرُ لَهُ نِصْفُ الْجَارِيَةِ وَالْغَنَمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَادٌ أَوْ نِصْفُ قِيمَتِهَا إِنْ كَانَ لَهَا أَوْلَادٌ؛ لِأَنَّهُمْ حَدَّثُوا فِي مَلِكِهَا.

قُلْنَا: فَكَيْفَ نَقَضَتْ الْمَلِكُ الصَّحِيحَ؟

قَالَ: بِالْكِتَابِ.

قُلْنَا: فَمَا تَرَكَ عِبْتَ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ شَيْئًا إِلَّا دَخَلَ عَلَيْكَ فِي الشَّفْعَةِ وَالصَّدَاقِ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ.

قَالَ: حُجَّتِي فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سَنَةٌ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ حُجَّتُنَا فِي مَالِ الْمُفْلِسِ سَنَةٌ فَكَيْفَ خَالَفْتُمَا؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنَّا نَوَافِقُكَ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ إِذَا كَانَ حَيًّا وَغَالَفَكَ فِيهِ إِذَا مَاتَ وَحُجَّتُنَا فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ الَّذِي قَدْ سَمِعْت.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ كَانَ فِيمَا قَرَأْنَا عَلَى مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

٢٢م- كتاب الحجر

١- بلوغ الرشد وهو الحجر

ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج، وليس الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل، ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة إذا صار كل واحد منهما إلى أن يجمع البلوغ والرشد سواء في دفع أموالهما إليهما؛ لأنهما من التام، فإذا صارا إلى أن يخرجوا من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره.

فإن قال قائل: المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطي المرأة من مالها بغير إذن زوجها قيل له: كتاب الله - عز وجل - في أمره بالدفع إلى التام إذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لأن من أخرج الله - عز وجل - من الولاية لم يكن لأحد أن يلي عليه إلا بحال يحدث له من سفه وفساد.

وكذلك الرجل والمرأة أو حق يلزمه لمسلم في ماله فاما ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء؛ فإن فرقت بينهما فعليك أن تأتي ببرهان على فرقك بين المجتمع.

فإن قال قائل: فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطي من مالها شيئاً بغير إذن زوجها.

قيل: قد سمعنا، وليس بثابت فيلزمنا أن نقول به والقرآن يدل على خلافه، ثم السنة، ثم الأثر، ثم المعقول؛ فإن قال فاذكر القرآن.

قلنا: الآية التي أمر الله - عز وجل - بدفع أموالهم إليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة، ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم.

فإن قال افتجد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا؟

قيل: نعم قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فدلّت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم إلى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم إلى الأجنبية من الرجال ما وجب لهم.

ودلّت السنة على أن المرأة مسلطة على أن تعفو من مالها وندب الله - عز وجل - إلى العفو، وذكر أنه أقرب للتقوى وسوى بين المرأة والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفوّه إذا دفع المهر كله، وكان له أن يرجع بنصفه فعفاه جاز، وإذا لم يدفعه؛ فكان لها أن تأخذ نصفه فعفته جاز لم يفرق بينهما في ذلك.

قال الشافعي رحمه الله: الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدتهما حتى يكونا يليان أموالهما قال الله - عز وجل - ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾.

قال الشافعي: فدلّت هذه الآية على أن الحجر ثابت على التام حتى يجمعوا خصلتين: البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والأنثى في ذلك سواء إلا أن يحتلم الرجل أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة، فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله - عز وجل - ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ على أنهم إذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لأحد أن يلي عليهم أموالهم وكانوا أولى بولاية أموالهم من غيرهم، وجاز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي فخرج منها أو لم يول، وأن الذكر والأنثى فيهما سواء.

والرشد، والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة وإصلاح المال، وإنما يعرف إصلاح المال بأن يختبر التيمم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر؛ فإن كان من الرجال ممن يتبدل فيخطئ الناس استدلاً بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يجب توفير ماله والزيادة فيه، وأن لا يتلفه فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا قريباً، وإن كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختباره أبعد قليلاً من اختبار الذي قبله.

قال الشافعي: ويدفع إلى المولى عليه نفقة شهر؛ فإن أحسن إنفاقها على نفسه وأحسن شراء ما يحتاج إليه منها مع النفقة اختبر بشيء يسير يدفع إليه، فإذا أونس منه توفير له وعقل يعرف به حسن النظر لنفسه في إبقاء ماله دفع إليه ماله.

واختبار المرأة مع علم صلاحها بقلّة مخالطتها في البيع والشراء أبعد من هذا قليلاً فيختبرها النساء وذوو المحارم بها بمثل ما وصفنا من دفع النفقة، وما يشتري لها من الأدم وغيره، فإذا آتسوا منها صلاحاً لما تعطي من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ، فإذا عرف منها صلاحاً دفع إليها اليسير منه؛ فإن هي أصلحته دفع إليها مالها نكحت أو لم تنكح لا يزيد في رشدها، ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد في رشد الغلام، ولا ينقص منه وإيها نكح وهو غير رشيد، وولد له ولي عليه ماله؛ لأن شرط الله - عز وجل - أن يدفع إليه إذا جمع الرشد مع البلوغ، وليس النكاح بواحد منهما، وإيها صار إلى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله ما يفعل غيره من أهل الأموال وسواء في

مَوْلَاةٌ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. [أخرجه مالك (٥٦٥/٢).]

قال الشافعي: فدلَّت السُّنَّةُ على ما دلَّ عليه القرآنُ من أنها إذا اختلعت من زوجها حلَّ لزوجها الأخذُ منها، ولو كانت لا يجوزُ لها في مالها ما يجوزُ لمن لا حجرَ عليه من الرجالِ ما حلَّ له خلعها.

فإن قال قائل: وابن القياس والمعتول؟

قلت: إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا لمن يجوزُ له ماله، وإذا كان مالها يورثُ عنها وكانت تمنعه زوجها، فيكون لها فهي كغيرها من ذوي الأموال قال: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى الحديث الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطي من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكون زوجها ولياً لها، ولو كان رجلٌ ولياً لرجلٍ أو امرأةٌ فوهبت له شيئاً لم يحلَّ له أن يأخذه؛ لأن هبتها له كهبتها لغيره لزمه أن يقول لا تعطي من مالها درهماً، ولا يجوزُ لها أن تبيعَ فيه، ولا تبتاعَ، ويحكم لها وعليها حكمُ المحجور عليه، ولو زعمَ أن زوجها شريك لها في مالها سنلَّ بالنصف؟

فإن قال: نعم، قيل فتصنعُ بالنصفِ الآخر ما شاءت ويصنعُ بالنصفِ ما شاء؟ فإن قال: ما قلَّ أو كثُر؟

قلت: فاجعل لها من مالها شيئاً.

فإن قال: مالها مرهونٌ له.

قيل له: فيكم هو مرهونٌ حتى تقتديه؟

فإن قال: ليس بمرهون.

قيل له: فقل في ما أحببت فهو لا شريك لها في مالها، وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من مالها درهماً، وليس مالها مرهوناً فتتكلَّم، وليس زوجها ولياً لها، ولو كان زوجها ولياً لها، وكان سفيهاً أخرجنا ولايتها من يديه، وولينا غيره عليها، ومن خرج من هذه الأقاويل لم يخرج إلى أثرٍ يتبع، ولا قياس، ولا معقول.

وإذا جاز للمرأة أن تعطي من مالها الثلث لا تزيدَ عليه فلم يجعلها مولىً عليها، ولم يجعل زوجها شريكاً، ولا مالها مرهوناً في يديه، ولا هي ممنوعة من مالها، ولا تخلى بينها وبينه، ثم يجيزُ لها بعدَ زمانٍ إخراجَ الثلثِ والثلثِ بعدَ زمانٍ حتى ينفذَ مالها فما منعها مالها، ولا خلاها وإياه والله المستعان.

فإن قال هو نكحها على اليسر قيل أفرأيت إن نكحت مفلسةً، ثم أيسرت بعدَ عنده أيدعها ومالها؟

وقال - عز وجل - : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ فجعل في إيتائهن ما فرضَ لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه إليهن دفعهم إلى غيرهم من الرجالِ ممن وجبَ له عليهم حقُّ بوجبه، وحلَّ للرجالِ أكلُ ما طاب نساؤهم عنه نفساً كما حلَّ لهم ما طاب الأجنيون من أموالهم عنه نفساً، وما طابوا هم لأزواجهم عنه نفساً لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والأجنيين وغير أزواجهم فيما أوجبهُ من دفع حقوقهن، وأحلَّ ما طبن عنه نفساً من أموالهن وحرَّم من أموالهن ما حرَّم من أموال الأجنيين فيما ذكرت.

وفي قول الله - عز وجل - : ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية، وقال - عز وجل - : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فاحله إذا كان من قبل المرأة كما حلَّ للرجل من مال الأجنيين بغير توقيتٍ شيءٍ فيه ثلث، ولا أقلُّ، ولا أكثرُ وحرَّمهُ إذا كان من قبل الرجل كما حرَّم أموالَ الأجنيين أن يغتصبوها قال الله - عز وجل - : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ الآية، فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحدٍ منهما أن يوصي في ماله، وفي أن دين كل واحدٍ منهما لازمٌ له في ماله، فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطي من مالها من شاءت بغير إذن زوجها، وكان لها أن تجبسَ مهرها وتهبهُ، ولا تضعَ منه شيئاً، وكان لها إذا طلقها أخذُ نصفِ ما أعطها لا نصف ما اشترت لها دونهُ إذا كان لها المهرُ كان لها حبسه، وما أشبهه.

فإن قال قائل: فإين السُّنَّةُ في هذا؟

قلت:

١٣٣٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ عِنْدَ أَبِيهِ فِي الْغُلَسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟

فقالت: لا أنا، ولا ثابت بن قيس لزوجها، فلمَّا جَاءَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ، فَقَالَتْ حَبِيبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا. [قدم]

١٣٣٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ضعيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلَيْسَ بِالْعَدْلِ»، وأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعلّ هو، وأمر وليه بالإملاء عليه؛ لأنه أقامه فيما لا غناء به عنه من ماله مقامه.

قال الشافعي: قد قيل والذي لا يستطيع أن يعلّ يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه، والله أعلم.

والآية الأخرى قول الله - تبارك وتعالى - ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ فأمر - عز وجل - أن يدفع إليهم أموالهم إذا جمعوا بلوغاً ورشداً قال: وإذا أمر بدفع أموالهم إليهم إذا جمعوا أمرين كان في ذلك دلالة على أنهم إن كان فيهم أحد الأمرين دون الآخر لم يدفع إليهم أموالهم، وإذا لم يدفع إليهم فذلك الحجر عليهم كما كانوا لو أونس منهم رشداً قبل البلوغ لم يدفع إليهم أموالهم فذلك لو بلغوا، ولم يؤنس منهم رشداً لم تدفع إليهم أموالهم ويثبت عليهم الحجر كما كان قبل البلوغ.

وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور، فإذا نقص واحد لم يقبل فزعنا أن شرط الله - تعالى - ﴿يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ عدلان حزان مسلمان، فلو كان الرجلان حزينين مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حزينين أو عدلين حزينين غير مسلمين لم تجز شهادتهما حتى يستكملان الثلاث.

قال الشافعي: وإن التزليل في الحجر بين، والله أعلم مكتفى به عن تفسيره، وإن القياس ليدل على الحجر أرايت إذا كان معقلاً أن من لم يبلغ عن قارب البلوغ وعقل مجبوراً عليه؛ فكان بعد البلوغ أشد تقصيراً في عقله، وأكثر إفساداً لماله ألا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالمجور عليه له فيه، ولو أونس منه رشداً فدفع إليه ماله، ثم علم منه غير الرشداً أعيد عليه الحجر؛ لأن انتقلت إلى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه العدل فتجوز شهادته، ثم تتغير قدره، ثم إن تغير فأونس منه عدل أجيزت.

وكذلك إن أونس منه إصلاح بعد إفساد أعطي ماله والنساء والرجال في هذا سواء؛ لأن اسم اليتامى يجمعهم واسم الابتلاء يجمعهم، وأن الله - تعالى - لم يفرق بين النساء والرجال في أموالهم، وإن خرج الرجل والمرأة من أن يكونا مولييين جازاً للمرأة في مالها ما جاز للرجل في ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلطانها على مالها سلطان الرجل على ماله لا يفرقان.

قال الشافعي: في قول الله - عز وجل - ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ إنما هو اختبروا اليتامى قال فيختبر الرجال النساء بقدر

فإن: قال: نعم، فقد أخرجها من الحجر، وإن قال: لا، فقد منعها ما لم تغره به أرايت إذا قال غرتة، فلا أتركها تخرج مالها ضراراً؟

قيل أرايت إن غر فقيل هي جميلة فوجدها غير جميلة أو غر فقيل هي موسرة فوجدها مفلسة ينقص عنه من صداقتها أو يردّه عليها بشيء؟

أو رأيت إذا قال: هذا في المراق، فإذا كان الرجل ديناً موسراً فنكح شريفة، وأعلمتنا أنها لم تنكحه إلا بيسره، ثم خدعها فتصدق بماله كله، فإذا جاز ذلك له، فقد ظلمها بمنعها من مالها ما أباح له.

وإن قال أجبرها بأن تتأخر له ما يتجهز به مثلها؛ لأن هذا مما يتعامل به الناس عندنا، وذلك أن المرأة تصدق ألف درهم وتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مفلسة لا تجهز إلا بثيابها وبساطها ومما يتعامل الناس به أن الرجل المفلس ذا المروءة ينكح الموسرة، فتقول يكون قيمياً على مالي على هذا تناكحاً ويستفتى من مالها، وما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللحاكم الحكم على ما يجب ليس على ما يجمل، ويتعامل الناس عليه.

قال الشافعي: والحجة تمكن على من خالفنا بأكثر مما وصفت، وفي أقل مما وصفت حجة، ولا يستقيم فيها قول إلا معنى كتاب الله - عز وجل - والسنة والآثار والقياس من أن صداقتها مال من مالها، وأن لها إذا بلغت الرشداً أن تفعل في مالها ما يفعل الرجل لا فرق بينها وبينه.

٢- باب الحجر على البالغين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحجر على البالغين في آيتين من كتاب الله - عز وجل - وهما قول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَلْيَكْتَبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْخَسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلَيْسَ بِالْعَدْلِ﴾.

قال الشافعي: وإنما خاطب الله - عز وجل - بفرائض البالغين من الرجال والنساء وجعل الإقرار له؛ فكان موجوداً في كتاب الله - عز وجل - أن أمر الله - تعالى - الذي عليه الحق أن يعلّ هو، وأن إملاء إقراره، وهذا يدل على جواز الإقرار على من أقر به، ولا يأمر - والله أعلم - أحداً أن يعلّ لقر إلا البالغ، وذلك أن إقرار غير البالغ وصمته وإنكاره سواء عند أهل العلم فيما حفظت عنهم، ولا أعلمهم اختلفوا فيه، ثم قال في المرء الذي عليه الحق أن يعلّ، فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو

ما يمكن فهم الرجل الملازم للسوق والمخالط للناس في الأخذ والإعطاء قبل البلوغ ومعه وبعده لا يغيب بعد البلوغ أن يعرف حالة بما مضى قبله ومعه وبعده فيعرف كيف هو في عقله في الأخذ والإعطاء؟ وكيف هو في دينه؟ والرجل القليل المخالطة للناس يكون اختياره أبطأ من اختيار هذا الذي وصفت، فإذا عرفه خاصته في مدة، وإن كانت أطول من هذه المدة فعدلوه وحدوا نظره لنفسه في الأخذ والإعطاء وشهدوا له أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله، فقد صار هذان إلى الرشد في الدين والمعاش ويؤمر وليهما بدفع مالهما إليهما.

قال الشافعي: وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها، ومن يعرف حالها بالصلاح في دينها وحسن النظر لنفسها في الأخذ والإعطاء صارت في حال الرجلين، وإن كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين لقلّة خلطتها بالعامة وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق المتهنة لنفسها أعجل منه من الصائتة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعده، فإذا بلغت المرأة الرشد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليها بدفع مالها إليها.

قال الشافعي: وقد رأيت من الحكام من أمر باختیار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع إليه القليل من ماله؛ فإن أصلح فيه دفع إليه ما بقي، وإن أفسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا هذا وجهاً من الاختيار حسناً، والله أعلم.

وإذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فسوء كانت المرأة بكرة أو متزوجة عند زوج أو ثيباً كما يكون الرجل سوءاً في حاله وهي تملك من مالها ما يملك من ماله ويجوز لها في مالها ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فذلك حكم الله - عز وجل - فيها وفيه ودلالة السنة.

وإذا نكحت فصدّقها مال من مالها تصنع به ما شاءت كما تصنع بما سواه من مالها.

٣- باب الخلاف في الحجر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالطنا بعض الناس في الحجر، فقال: لا يحجر على حر بالغ، ولا على حر بالغ، وإن كانا سفیهين، وقال لي بعض من يذب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الحجر على الحرين وهما مالكان لأموالهما؟ فذكرت له ما ذكرت في كتابي أو معناه أو بعضه، فقال: فإنه يدخل عليك فيه شيء.

قلت: وما هو؟

قال: أرايت إذا اعتق المحجور عليه عبده؟

قلت: لا يجوز عتقه.

قال: ولم؟

قلت: كما لا يجوز للمملوك، ولا للمكاتب أن يعتقا قال: لأنه إتلاف لماله؟

قلت: نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لبعهما وجدهما واحد؟

قلت: نعم ذلك له.

وكذلك لو باع رجل، فقالت لعبت أو أقر لرجلي بحق، فقال لعبت لزمه البيع والإقرار، وقيل له لعبك لنفسك وعليها قال أفيفترق العتق والطلاق؟

قلت: نعم عندنا وعندك قال وكيف وكلاهما إتلاف للمال؟

قلت له إن الطلاق، وإن كان فيه إتلاف المال، فإن الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح له قبله ومجسول إليه تحريم ذلك المباح ليس تحريمه لمال يليه عليه غيره إنما هو تحريم بقول من قوله أو فعل من فعله، وكما كان مسلطاً على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطاً على تحريمه دون غيره ألا ترى أنه يموت، فلا تورث عنه امرأته وبهيةا ويبيعها، فلا تحل لغيره بهيته، ولا يبيع، ويورث عنه عبده ويبيع عليه فيملكه غيره ويلقي نفسه فيبيعه وبهية فيملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال إنما هي متعة لا مال مملوك ننقه عليه ونمنع إتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة، فيكون له الطلاق والإسكاف دون سيده، ويكون إلى سيده أخذ ماله كله إذا لم يكن عليه دين؛ لأن المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا ملك كامال.

وقلت له: تأولت القرآن في اليمين مع الشاهد، فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله ﷺ، ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على بالغين فتركته.

وقلت له: أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا قال قولاً، وكان في القرآن تنزيل يحتمل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقلنا هو أعلم بكتاب الله - عز وجل - ثم وجدنا صاحبكم يروي الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله ﷺ فخالفهم ومعهم القرآن قال: وأي صاحب؟

قلت:

١٣٣٤- أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل الصدق في الحديث أو هما، عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: ابتاع عبد الله بن جعفر ثيباً، فقال علي عليه السلام لا تبين عثمان فلا تحجرن عليك فأعلم بذلك

فإن قال قائل: فما يدخل على من قال هذا القول؟
 قيل له: يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره.
 فإن قال: ما هو؟

قيل له: قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَنْصِفْ مَا قَرَضْتُمْ﴾، وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرده بنصف متاع ليس فيه دنائير، وهذا خلاف ما جعل الله - تبارك وتعالى - له.

فإن قال قائل: إنما قلنا هذا؛ لأننا نرى أن واجباً عليها.
 قال الربيع: يعني أن واجباً عليها أن تجهز بما أعطاهما، وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهزت به في قولهم، وفي قول الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاهما دنائير كانت أو غيرها؛ لأنه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن تشاء وهو معنى قول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَيَنْصِفْ مَا قَرَضْتُمْ﴾.

ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا شريك في بيعك فأنت علي عثمان، فقال أحجر على هذا، فقال الزبير أنا شريك، فقال عثمان أحجر على رجل شريك الزبير فعلي عليه السلام لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلاً قال: لا يحجر على حر بالغ. وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر في حديثه صحيح. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٦١/٦)]

قال: فإن صاحبنا أبا يوسف رجع إلى الحجر.
 قلت: ما زاده رجوعه إليه قوة، ولا وهنه تركه إياه إن تركه، وقد رجع إليه فإله أعلم كيف كان مذهبه فيه.
 فقال: وما أنكرت؟

قلت: زعمت أنه رجع إلى أن الحر إذا ولي ماله برشد يؤنس منه فاشترى وباع، ثم تغيرت حاله بعد رشد أحدث عليه الحجر.

وكذلك قلنا، ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الحجر أبطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد يعدل فتجوز شهادته، ثم تغير حاله أيقض الحكم بشهادته أو ينفذ، ويكون متغيراً من يوم تغير؟
 قال: قد قال ذلك فانكرناه عليه.

قال الشافعي: فقال: فهل خالف شيئاً مما تقول في الحجر واليتامى من الرجال والنساء أحد من أصحابك؟
 قلت: أما أحد من متقدمي أصحابي، فلم أحفظ عن واحد منهم خلافاً لشيء مما قلت: وقد بلغني عن بعضهم مثل ما قلت.
 قال: فهل أدركت أحداً من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا؟

قلت: قد روي لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت: وقال غيرنا في مال المرأة إذا تزوجت رجلاً قال: فقال فيه ماذا؟

قلت: ما لا يضرك أن لا تسمعه، ثم حكيت له شيئاً كنت أحفظه، وكان يحفظه، فقال: ما يشكل الخطأ في هذا على سامع يعقل.

قال الشافعي: فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا نكحت رجلاً بمائة دينار جبرت أن تشتري بها ما يتجهز به مثلها.

وكذلك لو نكحت بعشرة دراهم؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف ما اشترت.

قال الشافعي: ويلزمه أن يقاسمها نورة وزرنخاً ونضوحاً.

قال:

٢٣ - كتاب الصلح

جائز كما يجوز لو اقتسماه أو تكارى شقصاً له في دار، ولكنه لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن، ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا لا يجوز كما لو ابتداء حتى يكون إلى أجل معلوم، وهكذا لو صالحه على أن يكره هذه الأرض سنين يزرعها أو على شقص من دار أخرى سمى ذلك وعرف جائز كما يجوز في البيع والكراء، وإذا لم يسمه لم يحز كما لا يجوز في البيوع والكراء.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أشرع ظنة أو جناحاً على طريق نافذة فخاصمه رجل؛ ليمنعه منه فصالحه على شيء على أن يدعه كان الصلح باطلاً؛ لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر؛ فإن كان إشرعه غير مضر خلتي بينه وبينه، وإن كان مضرًا منعه.

وكذلك لو أراد إشرعه على طريق لرجل خاصة ليس بنافذ أو لقوم فصالحه أو صالحوه على شيء أخذوه منه على أن يدعوه يشرعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه إنما أشرع في جدار نفسه، وعلى هواء لا يملك ما تحته، ولا ما فوقه؛ فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه وبينهم الشرط؛ فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره، فيكون ذلك شراءً محملاً الخشب، ويكون الخشب باعياًنه موصوفاً أو موصوف الموضع أو يعطيهم شيئاً على أن يقرؤا له بخشب يشرعه ويشهدون على أنفسهم أنهم أقرؤا له بمحمل هذا الخشب ومبلغ شروعه بحق عرفوه له، فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه.

قال: وإن ادعى رجل حقاً في دار أو أرض فأنكر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة أو زراعة أرض أو سكنى دار أو شيء مما يكون فيه الإجازات، ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح جائز ولورثة المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة، وما صالحهم عليه المصالح.

قال الشافعي: ولو كان الذي تلف الدابة التي صالح على ركوبها أو المسكن الذي صالح على سكنه أو الأرض التي صالح على زراعتها؛ فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئاً فهو على حقه في الدار، وقد انتقضت الإجارة، وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً ثم من الصلح بقدر ما أخذ إن كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صولح عليه.

قال: وهكذا لو صالحه على عبد بعينه أو ثوب بعينه أو دار بعينها، فلم يقضه حتى هلك انتقض الصلح، ورجع على أصل ما أقر له به، ولو كان صالحه على عبد بصفة أو غير صفة أو ثوب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كيل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما، وكان عليه مثل الصفة التي صالحه عليها.

أخبرنا الربيع بن سليمان: قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال: أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فما جاز في البيع جاز في الصلح، وما لم يحز في البيع لم يحز في الصلح، ثم يتشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح التي لها أرض وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق، وكل هذا يقوم مقام الأثمان، ولا يجوز الصلح عندي إلا على أمر معروف كما لا يجوز البيع إلا على أمر معروف، وقد روي عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندي على المجهول الذي لو كان بيعاً كان حراماً، وإذا مات الرجل، وورثته امرأة أو ولد أو كلاله فصالح بعض الورثة بعضاً؛ فإن وقع الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمقوقهم أو إقرار بمعرفتهم بمقوقهم، وتقابض المتصالحان قبل أن يتفرقا فالصلح جائز، وإن وقع على غيره معرفة منهما بمبلغ حقهما أو حق المصالح منهما لم يحز الصلح كما لا يجوز بيع مال امرئ لا يعرفه، وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره أو ادعى عليه جناية عمداً أو خطأ بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئة، وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل حقهما ويرجع المدعى على دعواه والمعطي بما أعطى، وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدعى قد أبرأتك مما ادعيت عليك أو لم يقله من قبل أنه إنما أبراه على أن يتم له ما أخذ منه، وليس هذا بأكتر من أن يبيعه البيع الفاسد، فإذا لم يتم له الفساد رجع كل واحد منهما على أصل ملكه كما كانا قبل أن يتبايعا.

فإذا أراد الرجلان الصلح وكره المدعى عليه الإقرار، فلا بأس أن يقر رجل أجني على المدعى عليه بما ادعى عليه من جناية أو مال، ثم يؤدي ذلك عنه صلحاً، فيكون صحيحاً، وليس للذي أعطى على الرجل أن يرجع على المصالح المدعى عليه، ولا للمصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه؛ لأنه قد أخذ العوض من حقه إلا أن يعقدا صلحهما على فساد، فيكونون كما كانوا في أول ما تداعوا قبل الصلح.

قال: ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فأنكر له بدعواه وصالحه من ذلك على إيل أو بقر أو غنم أو رقيق أو بز موصوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لو بيع ذلك إلى ذلك الأجل، ولو ادعى عليه شقصاً من دار فأنكر له به، ثم صالحه على أن أعطاه بذلك بيتاً معروفاً من الدار ملكاً له أو سكنى له عدد سنين فذلك

له على الأجنبي تباعه، وكان له أن يرجع على أصل دعواه والأجنبي إذا كان صالحاً بغير إذن المدعى عليه فتطوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعى عليه، وإنما يكون له أن يرجع به إذا أمره أن يصلح عنه قال: ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ حقاً في دار فصالحه على بيتٍ معروفٍ سنينَ معلومةً يسكنه كان جائزاً أو على سطحٍ معروفٍ يبيتُ عليه كان جائزاً؛ فإن انهدم البيتُ أو السطحُ قبل السكنى رجعَ على أصلِ حقِّه، وإن انهدم بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن ويات وانتقض منه بقدر ما بقي.

ولو ادعى رجلٌ حقاً في دار وهي في يد رجلٍ عاريةً أو ودعةً أو كراءً تصادقاً على ذلك أو قامت به بينة، فلا خصومة بينه وبين من الدار في يديه، ومن لم ير أن يقضي على الغائب لم يقبل منه فيها بينة، وأمره إن خاف على بينته الموت أن يشهد على شهادتهم، ولو أن الذي في يديه أقر له بدعواه لم يقض له بإقراره؛ لأنه أقر له فيما لا يملك، ولو صالحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل قبلها من الأجنبي يصلح عن الدعوى.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ شيئاً لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجوز الصلح.

وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر، فإذا أقر جاز.

ولو أقر في دعواه التي أجلها، فقال: أنت صادق فيما ادعيت علي فصالحه منه على شيء كان جائزاً كما يجوز لو تصادقاً على شراء لا يعلم إلا بقولهما، وإن لم يسم الشراء، فقال: هذا ما اشتريت منك مما عرفت وعرفت، فلا تباعه لي قبلك بعد هذا في شيء مما اشتريت منك.

ولو كانت الدار في يدي رجلين فتداعيا كلها فاصطلحا على أن لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين أو بيتاً من الدار وللآخر ما بقي؛ فإن كان هذا بعد إقرارهما فجائز، وإن كان على الجحدي فلا يجوز وهما على أصل دعواهما.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ دعوى فصالحه منها على شيء بعدما أقر له بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه، فقال المصالح للذي ادعى عليه: صالحتك من هذه الأرض.

وقال الآخر: بل صالحتك من ثوبٍ فالقول قوله مع يمينه، ويكون خصماً له في هذه الأرض.

قال أبو محمد: أصل قول الشافعي أنها إذا اختلفا في الصلح تحالفا وكانا على أصل خصومتها مثل البيع سواء إذا اختلفا تحالفا، ولم يكن بينهما بيع بعد الأيمان.

ولو صالحه على ربع أرضٍ مشاعٍ من دارٍ معلومةٍ جاز.

ولو صالحه على أذرعٍ من دارٍ مسمّاةٍ وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز، وهذا كجزء من أجزاء، وإن كان صالحه على أذرع وهو لا يعرف الذرع كله لم يجوز من قبل أنه لا يدري كم قدر الذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر أو أقل.

ولو صالحه على طعامٍ جزافٍ أو دراهمٍ جزافٍ أو عبدٍ فجائز؛ فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح، وإن هلك قبل القبض بطل الصلح.

ولو كان صالحه على عبدٍ بعينه، ولم يرد العبد فله خيار الرؤية؛ فإن اختار أخذه جاز الصلح، وإن اختار رده رد الصلح.

قال الربيع: قال الشافعي: بعد لا يجوز شراء عبدٍ بعينه، ولا غيره إلى أجل، ويكون له خيار رؤيته من قبل أن البيع لا يعدو بيع عين يراها المشتري والبائع عند تباعهما وبيع صفة مضمون إلى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الأرض، وهذا العبد الذي بعينه إلى أجل إن تلف بطل البيع فهذا مرة يتم فيه البيع ومرة يطل فيه البيع، والبيع لا يجوز إلا أن يتم في كل حال.

قال الشافعي: وهكذا كل ما صالحه عليه بعينه مما كان غائباً فله فيه خيار الرؤية.

قال الربيع: رجع الشافعي عن خيار رؤية شيء بعينه.

قال الشافعي: ولو قبضه فهلك في يديه وبه عيب رجع بقيمة العيب، ولو لم يجد عيباً، ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لقاطب العبد الخيار في أن يجيز من الصلح بقدر ما في يديه من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا بيع الشيء، فاستحق بعضه بطل البيع كله؛ لأن الصفقة جمعت شئتين حلالاً وحراماً، فبطل كله والصلح مثله.

قال الشافعي: ولو ادعى رجلٌ حقاً في دار فاقبله رجلٌ أجنبيٌ على المدعى عليه وصالحه على عبدٍ بعينه فهو جائز، وإن وجد بالعبد عيباً فردّه أو استحق لم يكن له على الأجنبي شيء ورجع على دعواه في الفكر، وهكذا لو صالحه على عرض من العروض، ولو كان الأجنبي صالحه على فنانٍ أو دراهم أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه إليه، ثم استحق كان له أن يرجع عليه بمثل تلك النانير والدراهم، وذلك العرض بتلك الصفة.

ولو كان الأجنبي إنما صالحه على دنائير بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه ليأها، وإن استحققت أو وجد عيباً فردّها لم يكن

الصلح جائزاً.

وإذا باع رجلٌ من رجلٍ داراً، ثم ادعى فيها رجلٌ شيئاً فاقتر البائع له وصالحه فالصلح جائزٌ.

وهكذا لو غصب رجلٌ من رجلٍ داراً فباعها أو لم يبيعها وادعى فيها رجلٌ آخر دعوى فصالحه بعد الإقرار من دعواه على شيءٍ كان الصلح جائزاً. وكذلك لو كانت في يده عارية أو ودعة.

وإذا ادعى رجلٌ داراً في يدي رجلٍ فاقتر له بها، ثم جحدته، ثم صالحه فالصلح جائزٌ، ولا يضره الجحد؛ لأنها ثبتت له بالإقرار الأول إذا تصادقا أو قامت بينة بالإقرار الأول؛ فإن أنكر المصالح الأخذ لثمن الدار أن يكون اقتر له بالدار، وقال: إنما صالحته على الجحد فالقول قوله مع يمينه والصلح مردودٌ وهما على خصومتها.

ولو صالح رجلٌ من دعوى اقتر له بها على خدمة عبد سنة فقتل خطأ انتقض الصلح، ولم يكن على المصالح أن يشتري له عبداً غيره بخدمة، ولا على رب العبد أن يشتري له عبداً غيره بخدمة.

قال: وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه إنسان أو انهدم، ولو كان الصلح على خدمة عبد بعينه سنة فباعه المولى كان للمشتري الخيار إن شاء أن يميز البيع ويكون لهذا الملك وهذه الخدمة فعل، وإن شاء أن يرده البيع رده وبه نأخذ.

وفيه قول ثان: أن البيع منتقض؛ لأنه محول بينه وبينه. ولو كانت المسألة مجالها فاعتقه السيد كان العتق جائزاً وكانت الخدمة عليه إلى منتهى السنة يرجع بها على السيد؛ لأن الإجارة بيع من البيوع عندنا لا تنقض ما دام المستاجر سالماً.

قال: ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤاخره غيره في مثل عمله، وليس له أن يخرج من المصير إلا بإذن سيده.

ولو ادعى رجلٌ في دار دعوى فاقتر بها المدعى عليه، وصالحه منها على عبد قيمته مائة درهم ومائة درهم والعبد بعينه، فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حر أو عبد فسواء ذلك كله وللمصالح الخيار في أن يقبض العبد، ثم يقديه أو يسلمه فيباع أو يرده على سيده وينقض الصلح، وليس له أن يميز من الصلح بقدر المائة، ولو كان قبضه، ثم جنى في يديه كان الصلح جائزاً، وكان كعبد اشتراه، ثم جنى في يديه قال: ولو كان وجد بالعبد عيلاً لم يكن أن يرده ويحبس المائة؛ لأنها صفقة واحدة لا يكون له أن يردها إلا معاً، ولا يميزها إلا معاً إلا أن يشاء ذلك المردود عليه، ولو كان استحق كان له الخيار في أن يأخذ المائة بنصف الصلح ويرد نصفه؛ لأن الصفقة وقعت على شيئين.

قال الشافعي: ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجلٌ فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضر فاقتر له أحدهم، ثم صالحه على شيء بعينه دنائراً أو دراهم مضمونة فالصلح جائزٌ، وهذا الوارث المصالح مطروح، ولا يرجع على إخوته بشيء مما أدى عنهم؛ لأنه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا منكرين لدعواه، ولو صالحه على أن حقه له دون إخوته، فإنما اشترى منه حقه دون إخوته، وإن أنكر إخوته كان لهم خصماً؛ فإن قدر على أخذ حقه كان له وكانت لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم، وإن لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذه منه، وكان للآخر فيما اقتر له به نصيبه من حقه.

قال الشافعي: ولو أن داراً في يدي رجلين وراثتها فادعى رجلٌ فيها حقاً فأنكر أحدهما، واقتر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائزٌ، وإن أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما صالح عليه فله ذلك.

ولو أن رجلين ادعيا داراً في يدي رجل، وقالاهي ميراث لنا عن أئبتنا، وأنكر ذلك الرجل، ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال: ولو اقتر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي اقتر له به على شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما اقتر له بالنصف؛ لأنهما سبا ذلك إلى أنه بينهما نصفين، ولو كانت المسألة مجالها فادعى كل واحد منهما عليه نصف الأرض التي في يديه فاقتر لأحدهما بالنصف وجحد الآخر كان النصف الذي اقتر به له دون المجهود، وكان المجهود على خصومته، ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه، ولو اقتر لأحدهما بجميع الأرض، وإنما كان يدعي نصفها؛ فإن كان لم يقتر للآخر بائاً له النصف فله الكل لا يرجع به عليه الآخر، وإن كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه بالنصف.

قال: ولو ادعى رجلان على رجل داراً ميراثاً فاقتر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه، وله أن يأخذ بالشفعة.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ داراً فاقتر له بها وصالحه بعد الإقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية إن شاء أتمها، وإن شاء لم يتمها، وإن كان لم يقتر له الأعلى أن يسكنها فالصلح باطل، وهما على أصل خصومتها، ولو أن رجلاً اشترى داراً فبناها مسجداً، ثم جاء رجلٌ فادعاهما فاقتر له باني المسجد بما ادعى؛ فإن كان فضل من الدار فضل فهو له، وإن كان لم يتصدق بالمسجد فهو له ويرجع عليه بقيمة ما هدم من داره.

ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال: وإن أنكر المدعى عليه فاقتر الذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان

جاءَ الصِّلحُ، وهكذا لو كانت الدَّارُ منزلاً أو منزلة، السَّقْلُ في يده أحدهما يدعيه والعلوُّ في يده الآخر يدعيه فتداعيا عرصَةَ الدَّارِ كانت بينهما نصفين كما وصفت.

وإذا كانَ الجدارُ بينَ دارين أحدهما لرجل والأخرى لآخر وبينهما جدارٌ ليسَ بمُتصلٍ بينهما واحدٍ منهما اتَّصَلَ البنيانُ إنما هو ملصقٌ أو مُتصلٌ ببناء كلِّ واحدٍ منهما فتداعياهُ، ولا يَنبَغُ لهما تحالفا، وكانَ بينهما نصفين، ولا أنظرُ في ذلك إلى مَنْ إليه الخوارجُ، ولا الدَّواخلُ، ولا أنصافُ اللَّبَنِ، ولا معاقِدُ القمط؛ لأنَّه ليسَ في شيءٍ من ذلك دلالة.

ولو كانت المسألةُ مجالها ولأحدهما فيها جذوعٌ، ولا شيءٌ للآخر فيها عليه أحلفتهما، وأقررتُ الجذوعَ مجالها وجعلتُ الجدارَ بينهما نصفين؛ لأنَّ الرَّجُلَ قد يرتفعُ بجدار الرَّجُلِ بالجذوعِ بأمره وغيرِ أمره، ولو كانَ هذا الحائطُ مُتصلاً ببناء أحدهما اتَّصَلَ البنيانُ الَّذي لا يحدثُ مثله إلا من أوَّلِ البنيانِ ومُقطَعاً من بناء الآخر جعلته للذي هو مُتصلٌ ببنائه دونَ الَّذي هو مُقطَعٌ من بنائه، ولو كانَ مُتصلاً اتَّصَلَ يحدثُ مثله بعدَ كمالِ الجدارِ يخرجُ منه لبنةٌ ويدخلُ أخرى أطولُ منها أحلفتهما وجعلته بينهما نصفين، وإن تداعيا في هذا الجدارِ، ثمَّ اصطالحا منه على شيءٍ بتصادقٍ منهما على دعواهما أجزتُ الصِّلحُ، وإذا قضيتُ بالجدارِ بينهما لم أجعلَ لواحدٍ منهما أن يفتحَ فيه كوةً، ولا يبني عليه بناءً إلا بإذنِ صاحبه ودعوتهما إلى أن تقسمة بينهما إن شاء؛ فإن كانَ عرضه ذراعاً أعطيتُ كلَّ واحدٍ منهما شبراً في طولِ الجدارِ، ثمَّ.

قلتُ له: إن شئتَ أن تزيدَ من عرضِ دارك أو يتركُ شبراً آخر؛ ليكونَ لك جداراً خالصاً فذلك لك، وإن شئتَ أن تفرقه مجالو، ولا تقاسمَ منه فافقره، وإذا كانَ الجدارُ بينَ رجلين فهدمَاهُ، ثمَّ اصطالحا على أن يكونَ لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه على أن يحملَ كلُّ واحدٍ منهما ما شاء عليه إذا بناه فالصِّلحُ فيه باطلٌ، وإن شاء قسمتُ بينهما أرضه.

وكذلك إن شاء أحدهما دونَ الآخر، وإن شاء تركاه، فإذا بناه لم يحجزَ لواحدٍ منهما أن يفتحَ فيه باباً، ولا كوةً إلا بإذنِ صاحبه.

قال الشَّافعيُّ: وإذا كانَ البيتُ في يده رجلٍ فادَّعاه آخرُ اصطالحا على أن يكونَ لأحدهما سطحه، ولا بناءً عليه والسَّقْلُ للآخر فاصلٌ ما أذهبَ إليه من الصِّلحِ أن لا يجوزَ إلا على الإقرار؛ فإن تَقَارَا أجزتُ هذا بينهما وجعلتُ لهذا علوهُ ولهذا سفلهُ، وأجزتُ فيما أقرُّ له به الآخرُ ما شاء إذا أقرَّ أن له أن يبني عليه، ولا تحيظه إذا بنى وسواء كانَ عليه علوٌ لم أجزه إلا على إقراره، ولو أن رجلاً باعَ علوَّ بيتٍ لا بناءً عليه على أن للمشتري أن يبنيَ على جداره ويسكنَ على سطحه وسَمَّى منتهى البناء

أحدهما: ليسَ للبائع، وليسَ للمشتري إمساكه، وله في العيبِ إمساكه إن شاء.

قال الرَّبِيعُ: أصلُ قوله إنَّه إذا استحقَّ بعضُ المصالحِ به أو البيعُ به بطلَ الصِّلحُ والبيعُ جميعاً؛ لأنَّ الصَّفقةَ جمعتُ شيئينِ حلالاً وحراماً، فبطلَ ذلك كله.

قال الشَّافعيُّ: ولو كانَ الاستحقاقُ في العيبِ في الدَّراهمِ، وإنما باعه بالدَّراهمِ بأعيانها كانَ كهوٍ في العبدِ، ولو باعه بدراهمٍ مسماً رجَعَ بدراهمُ مثلها، ولو كانَ الصِّلحُ بعبدٍ وزاده الأخذُ للعبدِ ثوباً فاستحقَّ العبدُ انتقضَ الصِّلحُ، وكانَ على دعواه، وأخذُ ثوبه الَّذي زاده الَّذي في يديه الدَّارُ إن وجده قائماً أو قيمته إن وجدَ مستهلكاً، ولو كانت المسألةُ مجالها وتقابضا وجرحَ العبدُ جرحاً لم يكنَ له أن ينقضَ الصِّلحُ، وهذا مثلُ رجلٍ اشترى عبداً، ثمَّ جرحَ عنده.

قال: ولو كانت المسألةُ مجالها في العبدِ والثوبِ فوجدَ بالثوبِ عيباً فله الخيارُ بينَ أن يمسه أو يردهُ ويتنقضَ الصِّلحُ لا يكونُ له أن يردهُ بعضَ الصَّفقةِ دونَ بعضٍ، ولو استحقَّ العبدُ انتقضَ الصِّلحُ إلا أن يشاء أن يأخذَ ما مع العبدِ، ولا يرجعُ بقيمة العبدِ.

قال الرَّبِيعُ: إذا استحقَّ العبدُ بطلَ الصِّلحُ في معنى قولِ الشَّافعيِّ في غير هذا الموضع.

قال الشَّافعيُّ: ولو كانَ الصِّلحُ عبداً ومائة درهمٍ وزاده المدعى عليه عبداً أو غيره، ثمَّ خرجَ العبدُ الَّذي قبضَ أيُّهما كانَ حرّاً بطلَ الصِّلحُ، وكانَ كرجلٍ اشترى عبداً فخرجَ حرّاً، ولو كانَ العبدُ الَّذي استحقَّ الَّذي أعطاه المدعى أو المدعى عليه قيلَ للَّذي استحقَّ في يديه العبدُ: لك نقضُ الصِّلحِ إلا أن ترضى بتركِ نقضه وقبول ما صارَ في يديك مع العبدِ، فلا تكره على نقضه، وهكذا جميعٌ ما استحقَّ مما صالحَ عليه، ولو كانَ هذا مسلماً فاستحقَّ العبدُ المسلمُ في الشيءِ الموصوفِ إلى الأجلِ المعلومِ بطلَ السِّلَمُ.

قال الشَّافعيُّ: ولو كانَ المسلمُ عبيدين بقيمة واحدةٍ فاستحقَّ أحدهما كانَ للمسلمِ إليه الخيارُ في نقضِ السِّلَمِ وردِّ العبدِ الباقي في يديه أو إنفاذِ البيعِ، ويكونُ عليه نصفُ البيعِ الَّذي في العبدِ نصفه إلى أجله.

قال الرَّبِيعُ: يبطلُ هذا كله وينفسخ.

قال الشَّافعيُّ: وإذا كانت الدَّارُ في يدي رجلين كلُّ واحدٍ منهما في منزلٍ على حدةٍ فتداعيا العرصَةَ فالعرصةُ بينهما نصفين؛ لأنها في أيديهما معاً، وإن أحبَّ كلُّ واحدٍ منهما أحلفنا له صاحبه على دعواه، فإذا حلفا فهي بينهما نصفين، ولو لم يحلفا اصطالحا على شيءٍ أخذه أحدهما من الآخر بإقرارٍ منه بحقه

بعض عين بشراء بعض عين، وإذا كان النهر بين قوم فاصطلحوا على إصلاحه ببناء أو كس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهم سواء فذلك جائز؛ فإن دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجز الممتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر.

وكذلك لو كان فيه ضرر لم يجز، والله أعلم.

ويقال هؤلاء إن شتم فطوّعوا بالعمارة وياخذ هذا ماء معكم ومتى شتم أن تهدموا العمارة هدمتموها، وأنتم مالكون للعمارة دونه حتى يعطيكم ما يلزمه في العمارة ويملكها معكم، وهكذا العين والبئر، وإذا ادعى رجل عود خشية أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من دعواه على شيء جاز إذا أقر له به.

ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسمّاة فذلك جائز؛ لأن له أن يبيع زرع أخضر تمّن يقضه، ولو كان الزرع لرجلين فادعى رجل فيه دعوى فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر، ولا يميز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يرضى، وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصولح منها على دار أو بعد أو غيره فله فيها خيار الرؤية كما يكون في البيع؛ فإن أقر أن قد رآه قبل الصلح، فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها.

قال: وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فاقتر له بها، ثم صالحه على دينار؛ فإن تقابضاً قبل أن يتفرقا جاز، وإن تفرقا قبل أن يتقابضاً كانت له عليه الدراهم، ولم يميز الصلح، ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضي ذلك المصالح الآخذ منه الدنانير.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح؛ لأنه صالحه من دنانير على دراهم يأخذها؛ فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع: وإذا ادعى رجل شقاً في دار فاقتر له به المدعى عليه وصالحه منه على عبد بعينه أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز، وليس له أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشترى قبل أن يقبضه، والصلح بيع ما جاز فيه جاز في البيع، وما رد فيه رد في البيع، وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه، وهكذا كل ما صالح عليه من كيل أو عين موصوفة ليس له أن يبيعه منه، ولا من غيره حتى يقبضه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزله، وذلك أنه مضمون من مال البائع، فلا يبيع ما ضمانه من ملك غيره.

أجزت ذلك كما أجيز أن يبيع أرضاً لا بناء فيها، ولا فرق بينهما إلا في خصلة: أن من باع داراً لا بناء فيها فللمشتري أن يبني ما شاء، ومن باع سطحاً بأرضه أو أرضاً ورءوس جدران احتجت إلى أن أعلم كم مبلغ البناء؛ لأن من البناء ما لا تحمله الجدران.

قال: ولو كانت دار في يدي رجل في سفلها درج إلى علوها فتداعى صاحب السفل والعلو الدرج بطريق صاحب العلو فهي لصاحب العلو دون صاحب السفل بعد الأيمان وسواء كانت الدرج معقودة أو غير معقودة؛ لأن الدرج إنما تتخذ معراً، وإن ارتقى بما تحته، ولو كان الناس يتخذون الدرج للمرتقى ويعملون ظهورها مدرجة لا بطريق من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل والعلو؛ لأن فيها منفعتين أحدهما بيد صاحب السفل والأخرى بيد صاحب العلو بعدما أحلفهما.

وإذا كان البيت السفل في يد رجل والعلو في يد آخر فتداعيا سقفه فالتسقف بينهما؛ لأنه في يد كل واحد منهما هو سقف للسفل مانع له وسطح للعلو أرضه له فهو بينهما نصفين بعد أن لا تكون بيته وبعد أن يتحالفا عليه، وإذا اصطلحا على أن ينقض العلو والسفل لعل فيهما أو في أحدهما أو غير لعل فذلك لهما ويعدان معاً البناء كما كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء إذا كان هدمه على أن يبنيه أو هدمه بغير لعل، وإن سقط البيت لم يجز صاحب السفل على البناء، وإن تطوع صاحب العلو بأن يبني السفل كما كان وبني علوه كما كان فذلك له، وليس له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها ومتى جاءه صاحب السفل بقيمة بنائه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل إلا أن يختار الذي بنى أن يهدم بنائه، فيكون ذلك له، وأصلح لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض.

وإن تصادقا على أن صاحب السفل امتنع من بنائه وبناء صاحب العلو بغير قضاء قاض فجائز كهو بقضاء قاض، وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت حتى انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شرع في دار الرجل منها إلا أن يشاء رب الدار تركه؛ فإن شاء تركه فذلك له، وإن أراد تركه على شيء يأخذ منه فليس بجائز من قبل أن ذلك إن كان كراء أو شراء، فإنما هو كراء هواء لا أرض له، ولا قرار، ولا بأمن بتركه على وجه المعروف، وإذا تداعى رجلان في عينين أو بئرين أو نهريْن أو غيلين دعوى فاصطلحا على أن أبرأ كل واحد منهما صاحبه من دعواه في إحدى العينين أو البئرين أو النهريْن أو ما سمّينا على أن لهذا هذه العين تامة ولهذا هذه العين تامة؛ فإن كان بعد إقرار منهما فالصلح جائز كما يجوز شراء

وإذا ادعى رجلٌ على رجلٍ دعوى فأقرَّ له بها فصالحه على عبيدين بأعيانهما فقبضَ أحدهما ومات الآخرُ قبلَ القبضِ فالمصالحُ بالخيارِ في ردِّ العبدِ ويرجعُ على حقِّه من الدَّارِ أو إجازة الصلحِ بحصَّةِ العبدِ المقبوضِ، ويكونُ له نصيبه من الدَّارِ بقدر حصَّةِ العبدِ الميتِ قبلَ أن يقبضه، ولو كان الصلحُ على عبدٍ فمات بطلَ الصلحُ، وكانَ على حقِّه من الدَّارِ، ولو لم يمِتْ، ولكنَّ رجلاً جنى عليه فقتله خيرٌ بينَ أن يميِّزَ الصلحَ ويتبعَ الجانيَ أو يرُدَّ الصلحَ ويتبعه ربُّ العبدِ البائعِ له. وهكذا لو قتلَه عبدٌ أو حرٌّ.

ولو كان الصلحُ على خدمةِ عبدٍ سنةً فقتلَ العبدُ فأخذَ مالَكةَ قيمته، فلا يميِّزُ المصالحُ ولا ربُّ العبدِ على أن يعطيه عبداً مكانه؛ فإن كانَ استخدمه شيئاً جازَ من الصلحِ بقدر ما استخدمه وبطلَ من الصلحِ بقدر ما بطلَ من الخدمة، ولو لم يمِتْ العبدُ، ولكنه جرحَ جرحاً فاختارَ سيِّده أن يدعه يباعَ كانَ كالمرت والاشتقاق.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ شيئاً فأقرَّ له به فصالحه المقرُّ على مسيلٍ ماء؛ فإن سَمِيَ له عَرْضُ الأرضِ التي يسيلُ عليها الماءُ وطولها ومتهاها فجائزٌ إذا كانَ يملكُ الأرضَ لم يميِّزْ إلا بأن يقولَ يسيلُ الماءُ في كذا وكذا لوقتٍ معلومٍ كما لا يجوزُ الكراءُ إلا إلى وقتٍ معلومٍ، وإن لم يسمِ إلا مسيلاً لم يميِّزْ، ولو صالحه على أن يسقيَ أرضاً له من نهرٍ أو عينٍ وقتاً من الأوقاتِ لم يميِّزْ، ولكنه يجوزُ له لو صالحه بثلثِ العينِ أو ربعها، وكانَ يملكُ تلكَ العينَ. وهكذا لو صالحه على أن يسقيَ ماشيةً له شهراً من مائه لم يميِّزْ.

وإذا كانت الدَّارُ لرجلينِ لأحدهما منها أقلُّ مما للآخرِ فدعا صاحبُ النصيبِ الكثيرِ إلى القسمِ وكرهه صاحبُ النصيبِ القليلِ؛ لأنَّه لا يبقى له منه ما يتفعُّ به أجبرته على القسمِ، وهكذا لو كانت بينَ عددٍ فكانَ أحدهم يتفعُّ والآخرُونَ لا يتفعُّون أجبرتهم على القسمِ للذي دعا إلى القسمِ وجمعت للآخرينَ نصيبهم إن شاءوا، وإذا كانَ الضَّرُّ عليهم جميعاً إنما يقسمُ إذا كانَ أحدهم يصيرُ إلى منفعةٍ، وإن قَلَّتْ.

٢٤ - كتاب الحوالة

أخبرنا الربيع بن سليمان: قال: أخبرنا الشافعي إسماعيل قال والقول عندنا - والله تعالى أعلم، - ما قال مالك بن أنس: إن الرجل إذا أحوال الرجل على الرجل بحق له، ثم أفلس الحال عليه أو مات لم يرجع الحال على المحيل أبداً.
فإن قال قائل: ما الحجّة فيه؟

١٣٣٥ - قال مالك بن أنس أخبرنا، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: مطلق الغني ظلم، وإذا أتبع أحتكم على ملي فليتبّع. [أخرجه مالك (٢/ ٦٧٤)، البخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤)، أبو داود (٣٣٤٥)، الرمذي (١٣٠٨)، النسائي (٣١٧/٧)، ابن ماجه (٢٤٠٣)]

فإن قال قائل: وما في هذا مما يدل على تقوية قولك؟

قيل: أرايت لو كان الحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن إذا أفلس الحال عليه في الحياة أو مات مفلساً هل يصير الحال على من أحوّل؟ أرايت لو أحوّل على مفلس، وكان حقه نائياً عن المحيل هل كان يزداد بذلك إلا خيراً، إن أيسر المفلس ولا فحقه حيث كان، ولا يجوز إلا أن يكون في هذا.

أما قولنا إذا برئت من حَقِّك وضمّنه غيري فالبراءة لا ترجع إلى أن تكون مضمونة، وإما لا تكون الحوالة جائزة فكيف يجوز أن أكون بريئاً من دينك إذا أحوّل لك لو حلفت وحلفت ما لك عليّ حقّ برئنا؛ فإن أفلس عدت عليّ بشيء بعد أن برئت منه بأمر قد رضى به جائزاً بين المسلمين واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم، وهو في أصل قوله يطل من وجهين، ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة إنما شك فيه عن عثمان، ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه.

وإذا أحوال الرجل على الرجل بالحق فأفلس الحال عليه أو مات، ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحوّل حق من موضعه إلى غيره، وما تحوّل لم يعد والحوالة مخالفة للمحالة مما تحوّل عنه لم يعد إلا بتجديده عودته عليه ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال.

٢٥ - كتاب الضمان

المَسْأَلَةُ وَذَكَرَ الْحَدِيثُ. [أخرجه مسلم (١٠٤٤)، أبو داود (١٦٤٠)،

النسائي (٨٨٥/٨٩)]

قال الشافعي: ولو أقرَّ لرجل أنه كفَّلَ له بمال على أنه بالخيار، وأنكرَ المكفول له الخيارَ، ولا بيَّنة بينهما فمن جعلَ الإقرارَ واحداً أحلفه ما كفَّلَ له إلا على أنه بالخيار وإبراءه، والكفالة لا تجوزُ بخيار، ومن زعمَ أنه يعضُّ عليه إقراره فيلزمه ما يضره الزمه الكفالة بعد أن يحلفَ المكفول له لقد جعلَ له كفالةً يَتَّخِذُ خياراً فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوزُ، وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مالٌ إلا أن يسَمِيَ مالاً كفَّلَ له. ولا تلزمُ الكفالةُ بحدٍّ، ولا قصاصٍ، ولا عقوبةً لا تلزمُ الكفالةُ إلا بالأموال.

ولو كفَّلَ له بما لزمَ رجلاً في جروحٍ عميدٍ؛ فإن أرادَ القصاصَ فالكفالة باطلة، وإن أرادَ أرشَ الجراحِ فهو له والكفالة لازمة؛ لأنها كفالةٌ بمال، وإذا اشترى رجلٌ من رجلٍ داراً فضمنَ له رجلٌ عهدتها أو خلاصها فاستحقت الدارُ رجعَ المشتري بالثمن على الضامن إن شاء؛ لأنه ضمنَ له خلاصها والخلاصُ مالٌ يسلَّمُ، وإذا أخذَ الرجلُ من الرجلِ كفيلاً بنفسه، ثم أخذَ منه كفيلاً آخرَ بنفسه، ولم يبرأ الأولُ فكلاهما كفيلاً بنفسه.

أخبرنا الربيعُ: قال الشافعي: رحمه الله، وإذا حمَلُ أو تكفَّلَ الرجلُ عن الرجلِ بالدينِ فماتَ الحميلُ قبلَ أن يحلَّ الدينُ فللمتحمِّلِ عليه أن يأخذه بما حمَلَ له به، فإذا قبضَ ماله برئ الذي عليه الدينُ والحميلُ، ولم يكن لورثة الحميلِ أن يرجعوا على المحمولِ عنه بما دفعوا عنه حتى يحلَّ الدينُ، وهكذا لو ماتَ الذي عليه الحقُّ كانَ للذي له الحقُّ أن يأخذه من ماله؛ فإن عجزَ عنه لم يكن له أخذه حتى يحلَّ الدينُ.

وقال في الحمالَةِ: أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان: قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا حمَلُ أو تكفَّلَ الرجلُ عن الرجلِ بدينين فماتَ المحتملُ قبلَ أن يحلَّ الدينُ فللمتحمِّلِ عنه أن يأخذه بما حمَلَ له به، فإذا قبضَ ماله برئ الذي عليه الدينُ والحميلُ، ولم يكن لورثة الحميلِ أن يرجعوا على المحمولِ عنه بما دفعوا عنه حتى يحلَّ الدينُ.

وهكذا لو ماتَ الذي عليه الحقُّ كانَ للذي له الحقُّ أن يأخذه من ماله، فإذا عجزَ عنه لم يكن له أن يأخذه حتى يحلَّ الدينُ.

قال الشافعي: وإذا كانَ للرجلِ على الرجلِ المالُ فكفَّلَ له به رجلٌ آخرٌ فلو لم يبرأ المالُ أن يأخذهما، وكلُّ واحدٍ منهما، ولا يبرأ كلُّ واحدٍ منهما حتى يستوفيَ ماله إذا كانت الكفالة مطلقَةً، فإذا كانت الكفالة بشرطٍ كانَ للغريم أن يأخذَ الكفيلَ على ما شرطَ له دونَ ما لم يشرطَ له، وإذا قال الرجلُ للرجلِ ما قضى لك به على فلانٍ أو شهدَ لك به عليه شهودٌ أو ما أشبه هذا فانا له ضامنٌ، لم يكن ضامناً لشيءٍ من قبلِ أنه قد يقضى له، ولا يقضى له، ويشهد له، ولا يشهد له، فلا يلزمه شيءٌ مما شهدَ به بوجوه، فلمَّا كانَ هذا هكذا لم يكن هذا ضماناً، وإنما يلزم الضمانُ بما عرفه الضامنُ فأمَّا ما لم يعرفه فهو من المخاطرة.

وإذا ضمنَ الرجلُ دينَ الميتِ بعدما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمانُ له لازمٌ تركَ الميتِ شيئاً أو لم يتركه، فإذا كفَّلَ العبدُ المأذونُ له في التجارة فالكفالة باطلة؛ لأنَّ الكفالة استهلاكُ مالٍ لا كسبُ مالٍ، فإذا كنا نمنعه أن يستهلكَ من ماله شيئاً قلَّ أو كثرَ فكذلك نمنعه أن يكفَّلَ فيغرَمَ من ماله شيئاً، قلَّ أو كثرَ.

١٣٣٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رِقَابٍ، عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ قَالَ: حَمَلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: يَا قَبِيصَةُ الْمَسْأَلَةُ حُرِّمَتْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ

٢٦ - الشركة

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: شركة المفازة باطل، ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفازة باطلاً إلا أن يكونا شريكين يعدان المفازة خلط المال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان، وإذا اشتركا مفازة وتشارطا أن المفازة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة، وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو إجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه، وإن زعما أن المفازة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة، ولا أعرف القمار إلا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كنزاً، فيكون بينهما.

أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخالطا بمال أكان يجوز؟ أو أرأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالاً من عمل أو هبة أليكون الآخر له فيه شريكاً؟ لقد أنكروا أقل من هذا.

٢٧ - الوكالة

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي إماماً قال: وإذا وكلَّ الرجلُ الرجلَ بوكالةٍ فليس للوكيل أن يوكلَ غيره مرضً الوكيلُ أو أراد الغيبةَ أو لم يردّها؛ لأنَّ الموكلَ رضي بوكالته، ولم يرض بوكالة غيره.

وإن قال: وله أن يوكلَ من رأى كأنَّ ذلكَ له برضا الموكل.

وإذا وكلَّ الرجلُ الرجلَ وكالةً، ولم يقل له في الوكالة أنه وكله بأن يقرَّ عليه، ولا يبالغ، ولا يبرئ، ولا يهب؛ فإن فعلَ فما فعلَ من ذلك كله باطل؛ لأنَّه لم يوكله به، فلا يكونُ وكيلًا فيما لم يوكله.

وإذا وكلَّ الرجلُ الرجلَ بطلب حدٍّ له أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيتِ البيّنة، فإذا حضر الحدُّ أو القصاص لم أحده، ولم أقصص حتى يحضر المحدود له والمقتصص له من قبل أنه قد يعزله فيبطل القصاص ويعفو، وإذا كان لرجلٍ على رجلٍ مالٌ وهو عنده فجاء رجلٌ فذكر أنَّ صاحبَ المال وكله به وصدّقه الذي في يديه المالُ لم أجبره على أن يدفعه إليه، فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشيءٍ إلا أن يقرَّ صاحبُ المال بأنَّه وكله أو تقومَ بيّنة عليه بذلك.

وكذلك لو ادّعى هذا الذي ادّعى الوكالة ديناً على ربِّ المال لم يجبر الذي في يديه المالُ أن يعطيه إياه، وذلك أنَّ إقراره إياه به إقرارٌ منه على غيره، ولا يجوزُ إقراره على غيره، وإذا وكلَّ الرجلُ الرجلَ عندَ القاضي بشيءٍ أثبتَ القاضي بيّنته على الوكالة وجعله وكيلًا حضرَ معه الخصمُ أو لم يحضر معه، وليسَ الخصمُ من هذا بسبيل.

وإذا شهدَ الرجلُ لرجلٍ أنه وكله بكلِّ قليل وكثيرٍ له، ولم يزد على هذا فالوكالة غيرُ جائزة من قبل أنه وكله ببيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره، فلمّا كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكونَ وكيلًا حتى يبيّن الوكالات من بيع أو شراء أو دعيّة أو خصومة أو عمارّة أو غير ذلك.

قال الشافعي: وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر، وقد كان عليٌّ عليه السلام وكلَّ عندَ عثمانَ عبدَ الله بن جعفر وعليٌّ حاضرٌ فقبل ذلك عثمان، وكان يوكلُ قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب، ولا أحسبه إلا كان يوكله عندَ عمر، ولعلَّ عندَ أبي بكر، وكان عليٌّ يقولُ إنَّ للخصومة قحماً، وإنَّ الشيطان يحضرها.

٢٨- كتاب الإقرار

١- جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أقر ماعز عند النبي ﷺ بالزنا فرجحه وأمر أنيساً أن يغدو على امرأة رجل؛ فإن اعترفت بالزنا فارجحها.

قال الشافعي: وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله - تبارك وتعالى - أن للمرء وعليه ما أظهر من القول، وأنه أمين على نفسه، فمن أقر من البالغين غير المغلوبين على عقولهم بشيء يلزمه به عقوبة في بدنه من حد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزمه ذلك الإقرار حراً كان أو مملوكاً محجوراً كان أو غير محجور عليه؛ لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه، ولا يسقط إقراره عنه فيما لزمه في بدنه؛ لأنه إنما يحجر عليه في ماله لا بدنه، ولا عن العبد، وإن كان مالا لغيره؛ لأن التلف على بدنه بشيء يلزمه بالفرض كما يلزمه الوضوء للصلاة، وهذا ما لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أرضى خلافاً، وقد أمرت عائشة رضي الله تعالى عنها بعبد أقر بالسرقة فقطع وسواء كان هذا الحد لله أو بشيء أوجبه الله لأدمي.

قال الشافعي: وما أقر به الحران البالغان غير المحجورين في أموالهما بأي وجه أقر به لزمهما كما أقر به، وما أقر به الحران المحجوران في أموالهما لم يلزم واحداً منهما في حال الحجر ولا بعده في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما بينهما وبين الله - عز وجل - تاديت إذا خرجا من الحجر إلى من أقر له به وسواء من أي وجه كان ذلك الإقرار إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بحال، وذلك مثل أن يقر بجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيه أو شراء أو عتي أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهما في الحكم.

قال الشافعي: وإذا أقر بعمد فيه قصاص لزمهما ولو لي القصاص إن شاء القصاص، وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن عليهما فرضاً في أنفسهما، وإن من فرض الله - عز وجل - القصاص، فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو القصاص ويأخذ العقل، ودلت عليه السنة فلزم المحجور عليهما البالغين ما أقر به، وكان لولي القتل الخيار في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه.

وهكذا العبد البالغ فيما أقر به من جرح أو نفس فيها قصاص فلولي القتل أو الجروح أن يقتص منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتي العبد، وإن كان العبد مالا للسيد.

قال الشافعي: ولو أقر العبد بجناية عمداً لا قصاص فيها أو

خطأ لم يلزمه في حال العبودية منها شيء ويلزمه إذا عتي يوماً ما في ماله.

قال الشافعي: وما أقر به المحجوران من غصب أو قتل أو غيره مما ليس فيه حد بطل عنهما معاً فيبطل عن المحجورين الحرين بكل حال ويبطل عن العبد في حال العبودية ويلزمه أرش الجناية التي أقر بها إذا عتي؛ لأنه إنما أبطلته عنه؛ لأنه لا ملك له في حال العبودية لا من جهة حجري على الحر في ماله.

قال الشافعي: وسواء ما أقر به العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له فيها، والعاقل من العبيد والمقصر إذا كان بالغاً غير مغلوب على عقله من كل شيء إلا ما أقر به العبد فيما وكل به وأذن له فيه من التجارة.

قال الشافعي: وإذا أقر الحران المحجوران والعبد بسرقة في مثلها القطع قطعوا معاً، ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما، والعبد في عتقه.

قال الشافعي: ولو بطلت الغرم عن المحجورين للحجر والعبد؛ لأنه يقر في رقبته لم أقطع واحداً منهما؛ لأنهما لا يبطلان إلا معاً، ولا يمتحان إلا معاً.

قال الشافعي: ولو أقروا معاً بسرقة بالغه ما بلغت لا قطع فيها.

أبطلتها عنهم معاً عن المحجورين؛ لأنهما ممنوعان من أموالهما وعن العبد؛ لأنه يقر في عتقه بلا حد في بدنه، وهكذا ما أقر به المرتد من هؤلاء في حال ردته ألزمته إياه كما ألزمه إياه قبل ردته.

٢- إقرار من لم يبلغ الحلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال، ولا الحيض من النساء، ولم يستكمل خمس عشرة سنة بحق لله أو حتى لأدمي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه؛ لأن الله - عز وجل - إنما خاطب بالفرائض التي فيها الأمر والنهي العاقلين البالغين.

قال الشافعي: ولا ننظر في هذا إلى الإثبات والقول قول المقر إن قال: لم أبلغ واليثة على المدعي.

قال الشافعي: وإذا أقر الخشى المشكل، وقد احتلم، ولم يستكمل خمس عشرة سنة وقف إقراره؛ فإن حاض وهو مشكل، فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة.

وكذلك إن حاض، ولم يحتلم لا يجوز إقرار الخشى المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة، وهذا سواء في الأحرار والمماليك إذا قال سيد المملوك أو أبو الصبي: لم يبلغ.

وَقَالَ الْمَمْلُوكُ أَوْ الصَّبِيُّ: قَدْ بَلَغْتَ. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّبِيِّ
وَالْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ يَشْبَهُ مَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَبَ بَأَنَّهُ فَعَلَهُ بِمَمْلُوكٍ يَقْتَضِيْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَى مَمْلُوكٍ، وَهُوَ مَمْلُوكٌ فَاعْتَقَ الزَّمْتَهُ الْقَصَاصَ إِلَّا أَنَّهُ يَخَالِفُ الْحُرَّ فِي خَصَلَةٍ مَا أَقْرَبَ بِهِ مِنْ مَالِ الزَّمْتَةِ إِيَّاهُ نَفْسَهُ إِذَا اعْتَقَ؛ لِأَنَّهُ بِإِقْرَارِهِ كَمَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ بِجَنَايَةٍ خَطِيئَةً فَاجْعَلُهَا فِي مَالِهِ دُونَ عَاقِلَتِهِ، وَلَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِجَنَايَةٍ خَطِيئَةً تَلْزِمُ عَقْبَهُ وَهُوَ مَمْلُوكٌ الزَّمْتُ سَيِّدَهُ الْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ يَوْمَ جَنَى وَالجَنَايَةُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَهُ فَحَالَ بِعَقْبِهِ دُونَ بَيْعِهِ.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ لَا يَشْبَهُ مَا قَالَ: لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ، وَلَوْ صَدَقَهُ أَبُوهُ.

إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بِهِ وَالْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنْ مِثْلَهُ لَا يَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرَةَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَقْبَلَ إِقْرَارُهُ، وَإِذَا أَبْطَلْتَهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ الزَمَهُ الْحُرَّ، وَلَا الْمَمْلُوكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَلَا بَعْدَ الْعِتْقِ فِي الْحُكْمِ وَيَلْزَمُهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسُودُوا إِلَى الْعِبَادِ فِي ذَلِكَ حَقُّوْقَهُمْ.

٤- إقرارُ الصَّبِيِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا أَقْرَبَ بِهِ الصَّبِيُّ مِنْ حَدِّ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ الْأَدَمِيِّ أَوْ حَقٍّ فِي مَالِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِقْرَارُهُ سَاقِطٌ عَنْهُ وَسَوَاءٌ كَانَ الصَّبِيُّ مَازُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَبُوهُ أَوْ وَلِيُّهُ مِنْ كَانَ أَوْ حَاكِمٌ، وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ؛ فَإِنْ فَعَلَ إِقْرَارُهُ سَاقِطٌ عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ شَرَاؤُهُ وَبَيْعُهُ مَفْسُوخٌ، وَلَوْ أَجْزَتْ إِقْرَارُهُ إِذَا أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَجْزَتْ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَالزَّمَهُ أَوْ يَأْمُرُهُ فَيَقْذِفُ رَجُلًا فَأَحْدَهُ أَوْ يَجْرِحُ فَاقْتَصْ مِنْهُ؛ فَكَانَ هَذَا، وَمَا يَشْبَهُهُ أَوَّلَى أَنْ يَلْزَمَهُ مِنْ إِقْرَارِهِ لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ فَعَلَهُ بِأَمْرِ أَبِيهِ، وَأَمْرُ أَبِيهِ فِي التَّجَارَةِ لَيْسَ بِإِذْنٍ بِالإِقْرَارِ بَعِيْنِهِ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا مَا يَلْزَمُ الْبَالِغَ بِحَالٍ.

٥- الإكراه، وما في معناه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ الْآيَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلِلْكَفْرِ أَحْكَامُ كُفْرَاتِ الزَّوْجَةِ، وَأَنْ يَقْتَلَ الْكَافِرُ وَيَغْنَمَ مَالَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ اللَّهُ عَنْهُ سَقَطَتْ عَنْهُ أَحْكَامُ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْقَوْلِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْظَمَ إِذَا سَقَطَ عَنِ النَّاسِ سَقَطَ مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ، وَمَا يَكُونُ حُكْمُهُ بِبُيُوتِهِ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْإِكْرَاهُ أَنْ يَصِيرَ الرَّجُلُ فِي يَدَيْ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ لَصٍّ أَوْ مُتَغَلِّبٍ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَيَكُونُ الْمَكْرَهُ يُخَافُ خَوْفًا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ إِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ قَوْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ يَبْلُغُ بِهِ الضَّرْبُ الْمَوْتُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ أَوْ إِتْلَافُ نَفْسِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا خَافَ هَذَا سَقَطَ عَنْهُ حُكْمُ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ مَا كَانَ الْقَوْلُ شَرَاءً أَوْ بَيْعًا أَوْ إِقْرَارًا لِرَجُلٍ بِحَقٍّ أَوْ حَدٍّ أَوْ إِقْرَارًا بِنِكَاحٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ إِحْدَاثٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا وَهُوَ مَكْرَهُ فَايَ هَذَا أَهْدَى وَهُوَ مَكْرَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ.

٣- إقرارُ المَغلُوبِ على عقله

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ مَا كَانَ الْمَرَضُ، فَغَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ فَأَقْرَبَ فِي حَالِ الْغَلَبَةِ عَلَى عَقْلِهِ فَإِقْرَارُهُ فِي كُلِّ مَا أَقْرَبَ بِهِ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ فِي حَالِهِ تِلْكَ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْمَرَضُ بِشَيْءٍ أَكَلَهُ أَوْ شَرِبَهُ لِيَتَدَاوَى بِهِ فَازْهَبَ عَقْلُهُ أَوْ بِعَارِضٍ لَا يَدْرِي مَا سَبَبُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ شَرِبَ رَجُلٌ خمرًا أَوْ نَبِيذًا مَسْكُورًا فَسَكَرَ لَزِمَهُ مَا أَقْرَبَ بِهِ وَفَعَلَ مِمَّا لِلَّهِ وَلِلْأَدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ تَمَنَّى تَلْزِمُهُ الْفَرَائِضُ؛ وَلَئِنْ عَلَيْهِ حَرَامًا وَحَلَالًا وَهُوَ أَتَمَّ بِمَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ شَرْبِ الْحَرَمِ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا صَنَعَ؛ وَلَئِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ أَكْرَهَ فَأَوْجَرَ خمرًا فَازْهَبَ عَقْلُهُ، ثُمَّ أَقْرَبَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهُ فِيمَا صَنَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقْرَبَ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا فِي حَالِ ضَرْبٍ غَلَبَهُ عَلَى عَقْلِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ فِي ذَلِكَ حَدٌّ بِحَالٍ، لَا لِلَّهِ، وَلَا لِلْأَدَمِيِّينَ كَانَ أَقْرَبَ أَنَّهُ قَطَعَ رَجُلًا أَوْ قَتَلَهُ أَوْ سَرَقَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ زَنَى، فَلَا يَلْزَمُهُ قَصَاصٌ، وَلَا قَطْعٌ، وَلَا حَدٌّ فِي الزَّنا وَلِوَلِيِّ الْمَقْتُولِ أَوْ الْمَجْرُوحِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ الْأَرْضِ.

وَكَذَلِكَ لِلْمَسْرُوقِ أَنْ يَأْخُذَ قِيَمَةَ السَّرْقَةِ، وَلَيْسَ لِلْمَقْدُوفِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا أَرْضَ لِلْقَذْفِ، ثُمَّ هَكَذَا الْبَالِغُ إِذَا أَقْرَبَ أَنَّهُ صَنَعَ مِنْ هَذَا فِي الصَّغَرِ لَا يَخْتَلِفُ.

إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ فِي حَالِ غَلَبَتِهِ عَلَى عَقْلِهِ وَصَغَرَهُ فَأَبْطَلْتَهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَتْ بِهِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَخَذَتْ مِنْهُ مَا كَانَ فِي مَالِهِ دُونَ مَا كَانَ فِي بَدَنِهِ، فَإِقْرَارُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَكْثَرُ مِنْ بَيِّنَةٍ لَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ.

وَلَوْ أَقْرَبَ بَعْدَ الْحَرِيَةِ أَنَّهُ فَعَلَ مِنْ هَذَا شَيْئًا وَهُوَ مَمْلُوكٌ بِالْغَلَبِ الزَّمْتَهُ حَدَّ الْمَمْلُوكِ فِيهِ كُلُّهُ؛ فَإِنْ كَانَ قَذْفًا حَدِّدْتَهُ أَرْبَعِينَ أَوْ زَنًا حَدِّدْتَهُ خَمْسِينَ وَنَفَيْتَهُ نِصْفَ سَنَةٍ إِذَا لَمْ يَحْدُ قَبْلَ إِقْرَارِهِ، أَوْ قَطَعَ يَدَ حُرٍّ أَوْ رَجُلَهُ عَمْدًا أَقْصَصَتْ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُقْتَصِرُ لَهُ أَخَذَ

أقر به إذا كان لكلامه ظاهرٌ يحتملُ خلافَ السَّببِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ قد يجِبُ على خلافِ السَّببِ الَّذي كَلَّمَ عليه لما وصفت من أحكام الله عزَّ وجلَّ فيما بين العبادِ على الظَّاهرِ.

٧ - الإقرارُ بالشَّيءِ غيرِ موصوفٍ

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: وإذا قال الرَّجُلُ لفلان عليّ مالٌ أو عندي أو في يدي أو قد استهلكْتُ مالاً عظيماً أو قال عظيماً جداً أو عظيماً عظيماً فكلُّ هذا سواءٌ ويسألُ ما أراد.

فإن قال أردتُ ديناراً أو درهماً أو أقلَّ من درهمٍ فما يَقَعُ عليه اسمُ مالٍ عرضٍ أو غيره فالقولُ قوله مع يمينه. وكذلك إن قال مالاً صغيراً أو صغيراً جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن جميع ما في الدُّنيا من متاعها يَقَعُ عليه قليلٌ.

قال الله - تبارك وتعالى - ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وقليلٌ ما فيها يَقَعُ عليه عظيمُ الثَّوابِ والعقابِ قال الله - عزَّ وجلَّ - ﴿وَيَٰنَ كَانَ يُثْقَلُ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾.

وكلُّ ما أُنِيبَ عليه وعذَّبَ يَقَعُ عليه اسمٌ كثيرٌ، وهكذا إن قال له: عليّ مالٌ وسطٌ أو لا قليلٌ، ولا كثيرٌ؛ لأنَّ هذا إذا جازَ في الكثيرِ كان فيما وصفت أنه أقلُّ منه أجورٌ، وهكذا إن قال له: عندي مالٌ كثيرٌ قليلٌ.

ولو قال لفلان عندي مالٌ كثيرٌ إلا مالاً قليلاً: كان هكذا، ولا يجوزُ إذا قال له: عندي مالٌ إلا أن يكون بقيَ له عنده مالٌ فأقولُ المالُ لازمٌ له.

ولو قال له: عندي مالٌ وافرٌ، وله عندي مالٌ تافهٌ، وله عندي مالٌ مغنٍ كان كلُّه كما وصفت من مالٍ كثيرٍ؛ لأنَّه قد يغني القليلُ، ولا يغني الكثيرُ وينمى القليلُ إذا بوركَ فيه وأصلَحَ ويتلفُ الكثيرُ.

قال الشَّافعيُّ: فإذا كان المقرُّ بهذا حيّاً.

قلت له: أعطِ الَّذي أقررتَ له ما شئتَ فما يَقَعُ عليه اسمُ مالٍ وحلفَ له ما أقررتَ له بغيرِ ما أعطيته.

فإن قال: لا أعطيه شيئاً جبرته على أن يعطيه أقلُّ ما يَقَعُ عليه اسمُ مالٍ مكانه ويحلفُ ما أقرَّ له بأكثرَ منه، فإذا حلفَ لم ألزِمه غيره، وإن امتنع من اليمينِ قلتُ للَّذي يدَّعي عليه ادَّع ما أحببت، فإذا ادَّعى قلتُ للرَّجلِ احلف على ما ادَّعى؛ فإن حلفَ برئ، وإن أبى.

قلت له: اردد اليمينَ على المدَّعي؛ فإن حلفَ أعطيته، وإن لم يحلفَ لم أعطه شيئاً بنكولك حتَّى يحلفَ مع نكولك.

قال الشَّافعيُّ: ولو كان لا يَقَعُ في نفسه أنه يبلغُ به شيءٌ مما وصفت لم يسعَ أن يفعلَ شيئاً مما وصفت أنه يسقطُ عنه، ولو أقرَّ أنه فعله غيرَ خائفٍ على نفسه ألزِمته حكمه كلُّه في الطَّلَاقِ والنِّكاحِ وغيره، وإن حبسَ فخافَ طولَ الحبسِ أو قيَّدَ فخافَ طولَ القيْدِ أو أوعِدَ فخافَ أن يوقَعَ به من الوعيدِ بعضَ ما وصفت أن الإكراهَ ساقطٌ به سقطَ عنه ما أكره عليه.

قال الشَّافعيُّ: ولو فعلَ شيئاً له حكمٌ فأقرَّ بعدَ فعله أنه لم يجفَ أن يوقَى له بوعيدٍ ألزِمته ما أحدثَ من إقرارٍ أو غيره.

قال الشَّافعيُّ: ولو حبسَ فخافَ طولَ الحبسِ أو قيَّدَ، فقالَ ظننتُ أنني إذا امتنعتُ مما أكرهتُ عليه لم ينلني حبسٌ أكثرُ من ساعةٍ أو لم ينلني عقوبةٌ خفت أن لا يسقطَ المأثمُ عنه فيما فيه مأثمٌ مما قال.

قال الشَّافعيُّ: فأما الحكمُ فيسقطُ عنه من قبل أن الَّذي به الكرهُ كان، ولم يكن على يقينٍ من التخلُّصِ.

قال الشَّافعيُّ: ولو حبسَ، ثمَّ خلَّيَ، ثمَّ أقرَّ لزِمه الإقرارُ، وهكذا لو ضربَ ضربةً أو ضرباتٍ، ثمَّ خلَّيَ فأقرَّ، ولم يقلْ له بعدَ ذلك، ولم يحدثْ له خوفٌ له سببٌ فأحدثَ شيئاً لزِمه، وإن أحدثَ له أمرٌ فهو بعدَ سببِ الضَّربِ، والإقرارُ ساقطٌ عنه.

قال: وإذا قال الرَّجُلُ لرجلٍ أقررتُ لك بكذا، وأنا مكرهه فالقولُ قوله مع يميني، وعلى المقرِّه اليئنة على إقراره له غيرُ مكروهٍ.

قال الرَّبِيعُ: وفيه قولٌ آخرُ أن من أقرَّ بشيءٍ لزِمه إلا أن يعلمَ أنه كان مكرهاً.

قال الشَّافعيُّ: ويقبلُ قوله إذا كان محبوساً، وإن شهدوا أنه غيرُ مكروهٍ، وإذا شهد شاهدان أن فلاناً أقرَّ لفلان وهو محبوسٌ بكذا أو لدى سلطانٍ بكذا، فقالَ المشهودُ عليه أقررتَ لغمِّ الحبسِ أو لإكراهِ السُّلطانِ فالقولُ قوله مع يمينه إلا أن تشهدَ اليئنة أنه أقرَّ عندَ السُّلطانِ غيرَ مكروهٍ، ولا يخافُ حينَ شهدوا أنه أقرَّ غيرَ مكروهٍ، ولا محبوسٍ بسببِ ما أقرَّ له، وهذا موضوعٌ بنصِّه في كتابِ الإكراهِ.

سئل الرَّبِيعُ عن كتابِ الإكراهِ؟

فقال: لا أعرفه.

٦ - جماعُ الإقرار

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: ولا يجوزُ عندي أن ألزِم أحداً إقراراً إلا بينَ المعنى، فإذا احتملَ ما أقرَّ به معينين ألزِمته الأقلُّ وجعلت القولُ قوله، ولا ألزِمه إلا ظاهراً ما أقرَّ به بيناً، وإن سبقَ إلى القلبِ غيرُ ظاهرٍ ما قال: وكذلك لا ألقتُ إلى سببِ ما

الزَّهْمَ أَكْثَرَ تَمَّا قَالَ: إِنْ عَلِمْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ فِي يَدِهِ أَلْفًا فَنُخْرِجْ مِنْ يَدِهِ وَتَكُونُ لغيره.

وكذلك لو أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَوْ أَنَّ الشَّهَوْدَ قَالُوا لَهُ نَشْهَدُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ الشَّهَوْدَ وَيَكْذِبُ بِمَا ادَّعَى أَنَّ لَهُ مِنَ الْمَالِ، وَإِنْ اتَّصَلَ ذَلِكَ بِكَلَامِهِمْ، وَقَدْ يَعْلَمُ لَوْ صَدَّقَهُمْ أَنَّ مَالَهُ هَلَكٌ، فَلَا يُلْزِمُهُ تَمَّا لغيره إِلَّا مَا أَحْطَا أَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ.

ولو قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَأَقَرْتُ لَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ عَدَدِهَا فَلَوْسًا، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

وهكذا لو قَالَ: أَقَرْتُ بِأَكْثَرٍ مِنْ عَدَدِهَا حَبًّا حَنْظَلَةً أَوْ غَيْرَهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ.

ولو قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِينَارٍ، فَقَالَ لَكَ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ أَكْثَرُ تَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفِ دِينَارٍ ذَهَبًا فَالْقَوْلُ فِي الذَّهَبِ الرَّدِّيِّ وَغَيْرِ الْمَضْرُوبِ قَوْلُ الْمُقَرِّ.

ولو كَانَ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِينَارٍ، فَقَالَ لَكَ عِنْدِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ لَمْ يُلْزَمْ أَكْثَرُ مِنَ أَلْفِ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لَهُ كَمْ مَالِهِ؟ فَإِنْ قَالَ دِينَارٌ أَوْ دِرْهَمٌ أَوْ فَلَسٌ الزَّهْمَةُ أَقْلُ مِنْ دِينَارٍ أَوْ دِرْهَمٍ وَفَلَسٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُهُ بَأَنَّهُ لَهُ أَلْفُ دِينَارٍ.

وكذلك لو شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ فَأَقْرَبُ بَعْدَ شَهَوْدِ الْبَيِّنَةِ أَوْ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ الْبَيِّنَةَ، وَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَأَقَرْتُ بِأَكْثَرٍ مِنْهَا ذَهَبًا، وَإِنْ قَالَ لَهُ: عَلَيَّ شَيْءٌ الزَّهْمَةُ أَيُّ شَيْءٍ قَالَ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ تَمَّا أَقْرَبُ بِهِ.

٩- الإقرار للعبد والمحجور عليه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا أَقْرَبَ الرَّجُلُ لِعَبْدٍ رَجُلًا مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَوْ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ فِيهَا بِشَيْءٍ أَوْ حُرٍّ أَوْ حُرَّةٍ مُحَجَّورِينَ أَوْ غَيْرِ مُحَجَّورِينَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَكَانَ لِلْسَيِّدِ اخْتِيارٌ مَا أَقْرَبَ بِهِ لِعَبْدِهِ وَلَوْ لِي مُحَجَّورِينَ اخْتِيارٌ مَا أَقْرَبَ بِهِ لِلْمُحَجَّورِينَ.

وكذلك لو أَقْرَبَ بِهِ لِمَجْنُونٍ أَوْ زَمَنٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ كَانَ لَهُمْ اخْتِيارٌ بِهِ، فَلَوْ أَقْرَبَ لِرَجُلٍ بِلِلَادِ الْحَرْبِ بِشَيْءٍ غَيْرِ مَكْرِهِ الزَّهْمَةُ إِقْرَارُهُ لَهُ.

وكذلك مَا أَقْرَبَ بِهِ الْأَسْرَى إِذَا كَانُوا مُسْتَأْمِنِينَ بِلِلَادِ الْحَرْبِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ وَبَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ غَيْرِ مَكْرِهِينَ الزَّهْمَةُ ذَلِكَ كَمَا الزَّهْمَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ الذَّمُّ وَالْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمِنُ يَقْرَأُ لِلْمُسْلِمِ وَالْمُسْتَأْمِنُ وَالذَّمُّ الزَّهْمَةُ ذَلِكَ كُلُّهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ بِالْمَالِ غَائِبًا أَقْرَبَ بِهِ مِنْ صَنْفٍ مَعْرُوفٍ كَفَضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ فَسَأَلَ الْمُقَرُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَا أَقْرَبَ بِهِ قُلْنَا إِنْ شِئْتَ فَانْتَظِرْ مُقَدِّمَهُ أَوْ نَكْتُبْ لَكَ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتَ أُعْطِيكَ مِنْ مَالِهِ الَّذِي أَقْرَبَ فِيهِ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ، وَاشْهَدُ بَأَنَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنْ جَاءَ فَأَقْرَبَ لَكَ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ أُعْطِيَ الْفَضْلَ كَمَا أُعْطِيكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَبْ لَكَ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَيْتَ. وَكَذَلِكَ إِنْ جَحَدَكَ، فَقَدْ أُعْطِيكَ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَالٍ.

وَإِنْ قَالَ مَالٌ، وَلَمْ يَنْسِبِهِ إِلَى شَيْءٍ لَمْ نَعْطِهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَيَحْلِفُ أَوْ يَمُوتُ فَتَحْلِفُ وَرِثَتُهُ وَيُعْطِي مِنْ مَالِهِ أَقْلُ الْأَشْيَاءِ قَالَ: وَهَكَذَا إِنْ كَانَ الْمُقَرُّ حَاضِرًا فَغَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ وَيَحْلِفُ عَلَى هَذَا الْمَدَّعِي مَا بَرَى تَمَّا أَقْرَبَ بِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَيُعْطَى الْغَائِبُ وَالْمَغْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ عَلَى حِجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِثْلُ هَذَا إِنْ أَقْرَبَ لَهُ بِهَذَا، ثُمَّ مَاتَ وَأَجْعَلَ وَرَثَتَهُ عَلَى حِجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لِلْمَيِّتِ حِجَّةٌ فِيمَا أَقْرَبَ بِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ شَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ أَنْ تَحْلِفَ لَهُ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ، فَلَا أَحْلِفُهُمْ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ ادَّعَاهُ أَحْلَفْتُهُمْ مَا يَعْلَمُونَ أَبَاهُمْ أَقْرَبَ لَهُ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ تَمَّا أُعْطِيَتْهُ.

٨- الإقرار بشيء محدود

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ لِرَجُلٍ آخَرَ وَهُوَ يَعْرِفُ مَالَ فُلَانٍ الَّذِي قَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ أَوْ لَا يَعْرِفُهُ أَوْ قَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ تَمَّا فِي يَدِيهِ مِنَ الْمَالِ وَهُوَ يَعْرِفُ مَا فِي يَدِيهِ مِنَ الْمَالِ أَوْ لَا يَعْرِفُهُ فَسَوَاءٌ وَأَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ؛ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ مَا لَهُ عَلَيَّ حَلَالٌ وَالْحَلَالُ كَثِيرٌ وَمَالُ فُلَانٍ الَّذِي.

قُلْتُ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ حَرَامٌ وَهُوَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ مَتَاعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ لِقَلَّةِ بَقَائِهِ، وَلَوْ قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدِي أَبْقَى فَهُوَ أَكْثَرُ بِالْبَقَاءِ مِنْ مَالِ فُلَانٍ، وَمَا فِي يَدِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَفَعُ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ مَا أَرَادَ أَكْثَرَ فِي الْعَدِيدِ، وَلَا فِي الْقِيَمَةِ، وَكَانَ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ خَرَسَ أَوْ غَلَبَ فَهُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ لَهُ: عِنْدِي مَالٌ كَثِيرٌ.

ولو قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدٍ مَا بَقِيَ فِي يَدِيهِ مِنَ الْمَالِ أَوْ عَدَدٍ مَا فِي يَدِ فُلَانٍ مِنَ الْمَالِ كَانَ الْقَوْلُ فِي أَنْ يَعْلَمَهُ أَنْ عَدَدَ مَا فِي يَدِ فُلَانٍ مِنَ الْمَالِ كَذَا قَوْلُ الْمُقَرِّ مَعَ يَمِينِهِ، فَلَوْ قَالَ: عَلِمْتُ أَنَّ عَدَدَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ فَأَقَرْتُ لَهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ حَلَفَ مَا أَقْرَبَ لَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

ولو أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ شَهَادَةً أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي يَدِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ لَمْ

١٠ - الإقرار للبهائم

أحدهما قبل سنة أشهر، والآخر بعد سنة أشهر فالإقرار جائز لهما معاً؛ لأنهما حمل واحد قد خرج بعضه قبل سنة أشهر وحكم الخارج بعده حكمه، فإذا أقر لما في بطن امرأة فضرَب رجل بطنها فالقت جنيئاً ميتاً سقط الإقرار، وإن ألقت حياً، ثم مات؛ فإن كانت ألقت بما يعلم أنه خلق قبل الإقرار ثبت الإقرار، وإن اشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن يكون الإقرار سقط الإقرار.

قال الشافعي: وإنما أجزت الإقرار لما في بطن المرأة؛ لأن ما في بطنها يملك بالوصية، فلما كان يملك بحال لم أبطل الإقرار له حتى يضيف الإقرار إلى ما لا يجوز أن يملك به ما في بطن المرأة، وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو حمل عني ما في بطن هذه المرأة بألف درهم فغرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال.

قال: ولكنه لو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته إياها لزمه الإقرار؛ لأنه قد يوصي له بما أقر له به فيغصبه إياه؛ ومثل هذا أن يقول ظلمته إياه ومثله أن يقول استسلمته؛ لأنه قد يوصي إليه لما في بطن المرأة بشيء يستسلمه.

وهكذا لو قال استهلكته عليه أو أهلكته له، وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها؛ لأن ما في بطنها لا يسلف شيئاً، ولو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أوصى له بها أبي كانت له عنده؛ فإن بطلت وصية الحمل بأن يولد ميتاً كانت الألف درهم لورثة أبيه.

ولو قال أوصى له بها فلان إلي، فبطلت وصيته كانت الألف لورثة الذي أقر أنه أوصى بها له، ولو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفنيها أبوه أو غصبها أباه كان الإقرار لأبيه؛ فإن كان أبوه ميتاً فهي مورثة عنه، وإن كان حياً فهي له، ولا يلزمه لما في بطن المرأة بشيء.

ولو قال له: علي ألف درهم غصبها من ملكه أو كانت في ملكه، فالزمت الإقرار فخرج الجنيئ ميتاً فسأل وارثه أخذها المقر؛ فإن جحد أحلفته، ولم أجعل عليه شيئاً.

وإن قال: أوصى بها فلان له فغصبها أو أقررت بغصبها كاذباً ردت إلى ورثة فلان.

فإن قال: قد وهبت لهذا الجنيئ داري أو تصدقت بها عليه أو بعته إياها لم يلزمه من هذا شيء؛ لأن كل هذا لا يجوز للجنيئ، ولا عليه، وإذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية فالإقرار باطل.

١٢ - الإقرار بغصب شيء في شيء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المفصوب، وذلك مثل أن يقول غصبتك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل لبعير لرجل أو لدابة له أو لدار له أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدار على كذا لم الزمه شيئاً مما أقر به؛ لأن البهائم والحجارة لا تملك شيئاً بحال.

ولو قال علي بسبب هذا البعير أو بسبب هذه الدابة أو بسبب هذه الدار كذا وكذا لم الزمه إقراره؛ لأنه لا يكون عليه بسببها شيء إلا أن يبين، وذلك مثل أن يقول علي بسببها أن أحالت علي أو حملت عني أو حملت عنها وهي لا تحيل عليه، ولا يحمل عنها بحال، ولو وصل الكلام، فقال علي بسببها أنني جنيت فيها جناية الزمتني كذا وكذا كان ذلك إقراراً لما لكها لازماً للمقر.

وكذلك لو قال لسيدها علي بسببها كذا وكذا الزمته ذلك، ولو لم يزد على هذا؛ لأنه نسب الإقرار للسيّد، وأنه قد يلزمه بسببها شيء بحال، فلا أبطله عنه والزمه بحال.

ولو قال لسيّد هذه الناقة علي بسبب ما في بطنها كذا لم الزمه إياه؛ لأنه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبداً؛ لأنه إن كان حملاً، فلم يمين عليه جناية لها حكم؛ لأنه لم يسقط؛ فإن لم يكن حمل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسبب غرم أبداً.

١١ - الإقرار لما في البطن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عبد أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا مكيالاً حنطه لما في بطن هذه المرأة لامرأة حرة أو أم ولد لرجل ولها حر فابو الحمل أو وليه الخصم في ذلك؛ وإن أقر بذلك لما في بطن أمه لرجل فمالك الجارية الخصم في ذلك.

فإذا لم يصل المقر إقراره بشيء فإقراره لازم له إن ولدت المرأة ولداً حياً لأقل من سنة أشهر بشيء ما كان؛ فإن ولدت ولدين ذكراً وأنثى أو ذكراً أو أنثيين فما أقر به بينهما نصفين؛ فإن ولدت ولدين حياً وميتاً أقر به كله للحي منهما؛ فإن ولدت ولداً أو ولدين ميتين سقط الإقرار عنه.

وهكذا إن ولدت ولداً حياً أو اثنين لكمال سنة أشهر من يوم أقر سقط الإقرار؛ لأنه قد يحدث بعد إقراره، فلا يكون أقر بشيء.

قال الشافعي: وإنما أجزت الإقرار إذا علمت أنه وقع لبشر قد خلق، وإذا أقر للحمل فولدت أنثى أقر لحملها ولدين في بطن،

يقول غضبتك عكةً وسمناً وجرةً وزيتاً، فإذا قال: هذا فهو غاصبٌ للشئتين.

والقول قوله إن قال غضبته سمناً في عكةٍ أو سمناً وعكةً لم يكن فيها سمنٌ فالقول قوله في أي سمن أقر به، وأي عكةٍ أقر له بها، وإذا قال غضبتك سرجاً على حمارٍ أو حنطةً على حمارٍ فهو غاصبٌ للسرج دون الحمار والحنطة دون الحمار.

وكذلك لو قال: غضبتك حماراً عليه سرجٌ أو حماراً مسرجاً كان غاصباً للحمار دون السرج.

وكذلك لو قال غضبتك ثياباً في عيبةٍ كان غاصباً للثياب دون العيبة، وهكذا لو قال غضبتك عبةً فيها ثيابٌ كان غاصباً للعبية دون الثياب.

١٣- الإقرار بغضب شيء بعدد وغير عدد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل للرجل غضبتك شيئاً لم يزد على ذلك فالقول في الشيء قوله؛ فإن أنكر أن يكون غضبه شيئاً ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء، فإذا امتنع حسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء، فإذا فعل؛ فإن صدقه المدعي وإلا أحلفه ما غضبه إلا ما ذكره، ثم أبراه من غيره، ولو مات قبل أن يقر بشيء فالقول قول ورثته ويحلفون ما غضبه غيره، ويوقف مال الميت عنهم حتى يقرؤا له بشيء ويحلفون ما علموا غيره، وإذا قال غضبتك شيئاً، ثم أقر بشيء بالزام الحاكم أن يقر به أو يغير إلزامه فسواء، ولا يلزمه إلا ذلك الشيء؛ فإن كان الذي أقر به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه إليه؛ فإن فات في يده جبر على أداء قيمته إليه إذا كانت له قيمة، والقول في قيمته قوله، وإن كان مما لا يحل أن يملك أحلف ما غضبه غيره، ولم يجبر على دفعه إليه.

وذلك مثل أن يقر أنه غضبه عبداً أو أمةً أو دابةً أو ثوباً أو فلساً أو حماراً فيجبر على دفعه إليه.

وكذلك لو أقر أنه غضبه كلباً جبرته على دفعه إليه؛ لأنه يحل ملك الكلب؛ فإن مات الكلب في يديه لم أجبره على دفع شيء إليه؛ لأنه لا ثمن له؛ وكذلك إن أقر أنه غضبه جلد ميتة غير مدبوغ جبرته على دفعه إليه؛ فإن فات لم أجبره على دفع قيمته إليه؛ لأنه لا ثمن له ما لم يدبغ؛ فإن كان مدبوغاً دفعه إليه أو قيمته إن فات؛ لأن ثمنه يحل إذا دبغ.

قال الشافعي: وإذا أقر أنه غضبه خراً أو خنزيراً لم أجبره على دفعه إليه، وأهرقت عليه الخمر وذبحت الخنزير، والغنم إذا كان أحدهما مسلماً، ولا ثمن لهنين، ولا يحل أن يملكا بحال.

وإذا أقر أنه غضبه حنطة، ففانت رد إليه مثلها؛ فإن لم يكن

ثوباً أو عبداً أو طعاماً في رجب سنة كذا فآخبر بالحين الذي غضبه فيه والجنس الذي أقر أنه غضبه إياه فكذلك إن قال غضبتك حنطةً في بلد كذا أو في صحراء أو في أرض فلان أو في أرضك فيعني الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غضبه إياه إنما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالةً على أنه غضبه فيه كما جعل الشهر دلالةً على أنه غضب فيه كقولك غضبتك حنطةً في أرضٍ وغضبتك حنطةً من أرضٍ وغضبتك زيتاً في حبٍ وغضبتك زيتاً من حبٍ وغضبتك سفينةً في بحرٍ وغضبتك بعيراً في مرعى وغضبتك بعيراً من مرعى وبعيراً في بلد كذا، ومن بلد كذا وغضبتك كبشاً في خيل وكبشاً من خيل يعني في جماعةٍ خيلٍ وغضبتك عبداً في إماء وعبداً من إماء يعني أنه كان مع إماء وعبداً في غنم وعبداً في إبل وعبداً من غنم وعبداً من إبل كقوله غضبتك عبداً في سقاء وعبداً في رضى ليس أن السقاء والرضى مما غضب، ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في إبل أو غنم.

وهكذا إن قال غضبتك حنطةً في سفينةٍ أو في جرابٍ أو في غرارةٍ أو في صاعٍ فهو غاصبٌ للحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينةٍ، وفي جرابٍ كقوله من سفينةٍ وجرابٍ لا يختلفان في هذا المعنى قال: وهكذا لو قال غضبتك ثوباً قوهياً في منديلٍ أو ثياباً في جرابٍ أو عشرة أثوابٍ في ثوبٍ أو منديلٍ أو ثوباً في عشرة أثوابٍ أو دنائيرٍ في خريطةٍ لا يختلف كل هذا قوله في كذا، ومن كذا سواء، فلا يضمن إلا ما أقر بغضبه لا ما وصف أن المصوب كان فيه له.

قال: وهكذا لو قال غضبتك قصاً في خاتمٍ أو خاتماً في قصٍ أو سيفاً في حمالةٍ أو حمالةً في سيفٍ؛ لأن كل هذا قد يتميز من صاحبه فيترع القص من الخاتم والخاتم من القص، ويكون السيف معلقاً بالحمالة لا مشدودةً إليه ومشدودةً إليه فتترع منه.

قال: وهكذا إن قال غضبتك حليةً من سيفٍ أو حليةً في سيفٍ؛ لأن كل هذا قد يكون على السيف فيترع.

قال: وهكذا إن قال غضبتك شاربٍ سيفٍ أو نعله فهو غاصبٌ لما وصفت دون السيف ومثله لو قال غضبتك طيراً في قفصٍ أو طيراً في شبكةٍ أو طيراً في شناقٍ كان غاصباً للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غضبتك زيتاً في جرةٍ أو زيتاً في زقٍ أو عسلاً في عكةٍ أو شهداً في جونةٍ أو تمرًا في قربةٍ أو جلةً كان غاصباً للزيت دون الجرة والزق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلة.

وكذلك لو قال غضبتك جرةً فيها زيتٍ وقصاً فيه طيرٍ وعكةً فيها سمنٌ كان غاصباً للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السمن، ولا يكون غاصباً لهما معاً إلا أن يبين

لها مثل فقيمتها.

وكذلك كل ما له مثل يرد مثله؛ فإن فات يرد قيمته.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل الكثير المال غصبت فلاناً لرجل كثير المال شيئاً أو شيئاً له بأن فهو كالفقير يقر للفقير، وأي شيء أقر به يقع عليه اسم شيء فلس أو حبة حنطة أو غيره فالقول قوله مع يمينه.

فإن قال: غصبت أشياء قيل أذ إليه ثلاثة أشياء؛ لأنها أقل ظاهر الجماع في كلام الناس، وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي مختلفة؛ فإن قال هي ثلاثة أفلس أو هي فلس ودرهم وتمر أو هي ثلاث تمرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة أعبد أو عبد، وأمة وحرار؛ لأن كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء اختلفت أو اتفقت فسواء.

ولو قال غصبتك، ولم يزد على ذلك أو غصبتك ما تعلم لم ألزمه بهذا شيئاً؛ لأنه قد يغصبه نفسه فيدخله المسجد أو البيت لغير مكروه ويغصبه فيمنعه بيته، فلا ألزمه حتى يقول غصبتك شيئاً.

مثل عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة؛ فقال غصبتك كذا بيلد كذا بكلام موصل وكذبه المصوب، وقال: ما غصبتني بهذا البيلد فالقول قول الغاصب؛ لأنه لم يقر له بالغصب إلا بالبيلد الذي سمى؛ فإن كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير أو دراهم أو ذهباً أو فضة أخذ بأن يدفعها إليه ما كان؛ لأنه لا مؤنة لحمله عليه.

ولو قال غصبتك شيئاً، فقال عني نفسك لم أقبل منه؛ لأنه إذا قال غصبتك شيئاً، فإنما ظاهره غصبت منك شيئاً.

ولو قال غصبتك وغصبتك مراراً كثيرة لم ألزمه شيئاً؛ لأنه قد يغصبه نفسه كما وصفت.

قال: ولو سئل، فقال: لم أغصبه شيئاً، ولا نفسه لم ألزمه شيئاً؛ لأنه لم يقر بأنه غصبه شيئاً.

١٤ - الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضاً ذات غرس أو غير ذات غرس أو داراً ذات بناء أو غير ذات بناء أو بيتاً فكل هذا أرض والأرض لا تحول، وإن كان البناء والغراس قد يحول؛ فإن قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه إنما أقررت بشيء غصبتك بيلد كذا فسواء القول قوله، وأي شيء دفعه إليه بذلك البيلد مما يقع عليه اسم ما أقر له به، فليس له عليه غيره، وإذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا القول قوله؛ فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته؛ فإن قالوا لا نعلم شيئاً قيل للمغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البيلد، فإذا ادعى قيل للورثة أحلفوا ما تعلمونه هو؛ فإن حلفوا برئوا، وإلا لزمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب؛ فإن نكلوا حلف المغصوب واستحق ما ادعى.

وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم أو باعه إياها بيلد أخذ بها حيث طلبه بها.

قال الشافعي: وكذلك فص ياقوت أو زبرجد أو لؤلؤ أقر أنه غصبه إياه بيلد يؤخذ به حيث قام به؛ فإن لم يقدر عليه فقيمته، وإن كان الذي أقر أنه غصبه إياه بيلد عبداً أو ثياباً أو متاعاً لحمله مؤنة أو حيواناً أو رقيقاً أو غيره فلحمل هذا ومشابهه مؤنة جبر المغصوب أن يوكل من يقتضيه بذلك البلد؛ فإن مات قبض قيمته بذلك البيلد أو يأخذ منه قيمته بالبيلد الذي أقر أنه غصبه إياه بذلك البيلد الذي يحاكم به، ولا أكلفه لو كان طعاماً أن يعطيه مثله بذلك البيلد لتفاوت الطعام إلا أن يتراضيا معاً فأجيز بينهما ما تراضيا عليه.

قال الشافعي: ومثل هذا: الثياب وغيرها مما لحمله مؤنة. قال: ومثل هذا: العبد يغصبه إياه بالبيلد، ثم يقول المغتصب قد أبق العبد أو فات يقضى عليه بقيمته، ولا يجعل شيء من هذا ديناً عليه، وإذا قضيت له بقيمة الفائت منه عبداً كان أو طعاماً أو غيره لم يحل للغاصب أن يتملك منه شيئاً، وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه، فإذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبر سيده على قبضه منه ورد الثمن عليه؛ فإن لم يكن عند سيده ثمنه. قلت له: به إياه بيعاً جديداً بما له عليك إن رضيتما حتى يحل له ملكه؛ فإن لم يفعل بعت العبد على سيده، وأعطيت المغتصب مثل ما أخذ منه؛ فإن كان فيه فضل رددت على سيده، وإن لم يكن فيه فضل، فلا شيء يرد عليه، وإن نقص ثمنه عم أعطاه إياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل.

وإن أبى المغصوب أن يحلف، ولا الورثة وقف مال الميت

للمقر له الآخر بحال على الغاصب؛ لأنهما يبرئانه من عين ما يقر به، ومن قال: هذا.

قال: أرايت إن أقر أنه باع هذا الدار بالف، ثم أقر أنه باعها الآخر بالف والدَّارُ تسوى ألفاً فتحلها بيعاً للأول وتجعل للآخر عليه قيمتها بحاصه بالف منها؛ لأنه أتلفها، أو أرايت لو اعتق عبداً، ثم أقر أنه باعه من رجل قبل العتق فتحل للمشتري قيمته وينفذ العتق؟ أو أرايت لو باع عبداً، ثم أقر أنه كان عتقه قبل بيعه أينقص البيع أو يتم؟ إنما يكون للعبد عليه أن يقول له قد بعني حرّاً فأعطني ثمنه أرايت لو مات، فقال ورثته قد بعث أبانا حرّاً فأعطانا ثمنه أو زيادة ما يلزمك بأنك استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون إنما أقر بشيء في ملك غيره، فلا يجوز إقراره في ملك غيره، ولا يضمن بإقراره شيئاً؟

١٦ - الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين

الرجلين

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعيه ويزعم أن صاحبه الذي ينازعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسأل يمين المقر بالغصب قيل له: إن أقرت لأحدهما وحلفت للآخر فهو للذي أقرت له به ولا تباعة للآخر عليك، وإن لم تقر لم تجر على أكثر من أن تحلف بالله ما تدري من أيهما غصبته، ثم يخرج من يدك فيوقف لها ويجعلان خصماً فيه؛ فإن أقاما معاً عليه بينة لم يكن لواحد منهما دون الآخر؛ لأن إحدى البيتين تكذب الأخرى، وكان محاله قبل أن تقوم عليه بينة ويحلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد له غصبه إياه؛ فإن حلفا فهو موقوف أبداً حتى يصطلحا فيه؛ فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف، وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر جعلته للذي أقام عليه البينة، ولا تباعة على الغاصب في شيء مما وصفت.

ولو قال رجل: غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذه الأمة فادعى الرجل أنه غصبه إياهما معاً قيل للمقر أحلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر؛ فإن قال أحلف ما غصبته واحداً منهما لم يكن ذلك له وقيل: أحدهما له بإقرارك فاحلف على أيهما شئت؛ فإن أبى قيل للمدعي أحلف على أيهما شئت؛ فإن حلف فهو له، وإن قال: أحلف عليهما معاً قيل للمدعي عليه إن حلفت وإلا أحلفنا المدعي فسلمناهما له معاً؛ فإن فاتا في يده أو أحدهما فالحكم كهر لو كانا حيين إلا أنما إذا الزمناه أحدهما ضمنناه قيمته بالفوت، فإن أبى معاً يحلف وسأل المصوب أن يوقف له وفقاً حتى يقر الغاصب بأحدهما ويحلف قال: وإن

قال الشافعي: وإن كان لسيد غرماء لم أشركهم في ثمن العبد؛ لأنه عبد قد أعطى الغاصب قيمته.

قال: وهكذا أصنع بورثة المصوب إن مات المصوب، وأحكم للغاصب العبد إلا أنني إنما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم، وهكذا الطعام يغصبه فيحضره ويحلف أنه هو والثياب وغيرها كالعبد لا تختلف؛ فإن كان أحضر العبد ميتاً فهو كان لم يحضره، ولا أريد الحكم الأول، وإن أحضره معيماً أي عيب كان مريضاً أو صحيحاً دفعته إلى سيده وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصبه، وما نقصه العيب في بدنه، والزمته ما وصفت.

قال الشافعي: ولو أحضر الطعام متغيراً ألزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب، ولو أحضره قد رضع حتى صار لا يتففع به، ولا قيمة له ألزمته الغاصب، وكان كلفه وموت العبد وعليه مثل الطعام إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل.

ولو قال الحاكم إذا كان المصوب من عبد وغيره غائباً للغاصب أعطه قيمته، ففعل، ثم قال للمصوب حلله من حبسه أو صيره ملكاً له بطيبة نفسك للغاصب: اقبل ذلك كان ذلك أحب إلي، ولا أجبر واحداً منهما على هذا.

١٥ - الإقرار بغصب الدار، ثم بيعها

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا قال الرجل غصبته هذه الدار، وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كسب إقراره، وأشهد عليه، وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على غيره، ففيها قولان.

أحدهما: إن يقال لصاحب الدار إن كان لك بينة على ملك هذه الدار أو إقرار الغاصب قبل إخراجها من يده إلى من أخرجها إليه أخذ لك بها، وإن لم يكن لك بينة لم يجز إقرار الغاصب في ذلك؛ لأنه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا المصوب بقيمتها؛ لأنه يقر أنه استهلكها وهي ملك له، وهكذا لو كان عبداً فاعتقه.

وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب داراً بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها، ثم أقر أنه غصبها منه وهو يملكها، وإن الأول لم يملكها قط قضى بالدار للأول؛ لأنه قد ملكها بإقراره وقيمتها للآخر بأنه قد أقر أنه قد أتلفها عليه.

قال: وهكذا كل ما أقر أنه غصب رجلاً، ثم أقر أنه غصبه غيره.

والقول الثاني: أنهما إذا كانا لا يدعيان أنه غصبهما إلا الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو للأول منهما، ولا شيء

أقر الغاصبُ بأحدهما للمغضوبِ فادّعى المغضوبُ أنّه حدثَ
 بالعبدِ عنده عيبٌ فالقولُ قولُ الغاصبِ مع يمينه إن كانَ ذلكَ ممّا
 يشبه أن يكونَ عندَ المغضوبِ.

ولو لم يشترط كَانَ عليه العهدة والخلاصُ أو الرَدُّ قبلُ،
فهل قال: هذا أحدُّ؟

قلنا في هذا كفاية، وقد قال أبو هريرة وابنُ عباس رضي
الله عنهما إنَّ العاريةَ مضمونةٌ، وكانَ قولُ أبي هريرةَ في بعيرٍ
استعيرَ فتلَفَ أَنَّهُ مضمونٌ.

ولو اختلفَ رجلانِ في دابةٍ، فقالَ ربُّ الدابةِ أكريتها إلى
موضعٍ كذا وكذا فركبتها بكذا، وقالَ الرَّاكِبُ ركبتهَا عاريةً منك
كانَ القولُ قولَ الرَّاكِبِ مع يمينه، ولا كراءَ عليه.

قال الشافعي: بعدُ: القولُ قولُ ربِّ الدابةِ، وله كراءُ المثل.
ولو قال أعرتها، وقالَ ربُّ الدابةِ غصبتها كانَ القولُ
قولَ المستعيرِ.

قال الشافعي: ولا يضمنُ المستودعُ إلا أن يخالف؛ فإن
خالف، فلا يخرجُ من الضمانِ أبداً إلا بدفعِ الوديعةِ إلى ربِّها، ولو
ردَّها إلى المكانِ الذي كانت فيه؛ لأنَّ ابتداءه لها كانَ أميناً فخرجَ
من حدِّ الأمانةِ، فلم يحدِّدْ له ربُّ المالِ استئماناً لا يبرأَ حتَّى
يدفعها إليه.

٢٩ - كتاب العارية

أخبرنا الربيعُ: قال: أخبرنا الشافعيُّ قال: العاريةُ كُلُّها
مضمونةٌ، الدوابُّ والرقيقُ والدُّورُ والثيابُ لا فرقَ بينَ شيءٍ
منها، فمن استعارَ شيئاً فتلفَ في يده بفعله أو بغيرِ فعله فهو
ضامنٌ له والأشياءُ لا تخلو أن تكونَ مضمونةٌ أو غيرَ مضمونةٍ
فما كانَ منها مضموناً مثلَ الغنصبِ، وما أشبهه فسواءٌ ما ظهرَ
منها هلاكه، وما خفيَ فهو مضمونٌ على الغنصبِ والمستسلفِ
جنياً فيه أو لم يجنياً أو غيرَ مضمونةٍ مثلُ الوديعةِ فسواءٌ ما ظهرَ
هلاكه، وما خفيَ فالقولُ فيها قولُ المستودعِ مع يمينه.

وخالفنا بعضُ النَّاسِ في العاريةِ، فقال: لا يضمنُ شيئاً إلا
ما تعدَّى فيه فسنلَّ من أينَ قاله؟ فزعمَ أنَّ شريحاً قال: وقال: ما
حجَّتكم في تضمينها؟

قلنا استعارَ رسولُ الله ﷺ مِنْ صَفْوَانَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
عَارِيَةٌ مَّضْمُونَةٌ، مُؤَدَّاةٌ.

قال: أفرأيت إذا.

قلنا: فإن شرطَ المستعيرُ الضمانَ ضمن، وإن لم يشترطه لم
يضمن؟

قلنا فانت إذا تركت قولك.

قال: وأين؟

قلنا: أليس قولك أنَّها غيرُ مضمونةٍ إلا أن يشترط؟

قال: بلى.

قلنا: فما تقولُ في الوديعةِ إذا اشترطَ المستودعُ أَنَّهُ ضامنٌ
أو المضارب؟

قال: لا يكونُ ضامناً.

قلنا: فما تقولُ في المستسلفِ إذا اشترطَ أَنَّهُ غيرُ ضامنٍ؟

قال: لا شرطَ لَهُ، ويكونُ ضامناً.

قلنا: ويردُّ الأمانةُ إلى أصلها والمضمونُ إلى أصله ويطلُّ
الشَّروطُ فيهما جميعاً؟

قال: نعم.

قلنا: وكذلك ينبغي لك أن تقولَ في العاريةِ وبذلكَ شرطَ
النبيِّ ﷺ أَنَّها مضمونةٌ، ولا يشترطُ أَنَّها مضمونةٌ إلا ما يلزم.

قال: فلمَ شرط؟

قلنا لجهالةِ صفوان؛ لأنَّه كانَ مشركاً لا يعرفُ الحكمَ، ولو
عرفه ما ضرَّ الشرطُ إذا كانَ أصلُ العاريةِ أَنَّها مضمونةٌ بلا شرطٍ
كما لا يضرُّ شرطُ العهدةِ وخلاصُ عقدك في البيعِ.

٣٠- كتاب الغصب

فزاد الجاني معصية لله وزيد علي في مالي ما يكون مفسداً له سقط حقّي حين عظم وثبت حين صغر وملك حين عصى وكبرت معصيته، ولا يملك حين عصى فصغرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول لأصل حكم الله.

وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا هم الملك من أنفسهم بقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفنا من حكم الله - عز وجل - وإجماع المسلمين والقياس والمقول، ثم شدة تناقضه هو في نفسه.

قال: وإذا غصب الرجل جارية تسوى مائة فزادت في يديه بتعليم منه وسن واعتداء من ماله حتى صارت تساوي ألفاً، ثم نقصت حتى صارت تساوي مائة، ثم أدركها الغاصب في يده أخذها وتسعائة معها كما يكون لو غصبه إناها وهي تساوي ألفاً فأدركها وهي تساوي مائة أخذها، وما نقصها وهي تسعائة.

قال: وكذلك إن باعها الغاصب أو وهبها أو قتلها أو استهلكها، فلم تدرك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت إلى أن هلكت.

وكذلك ذلك في البيع إلا أن رب الجارية يجزئ في البيع؛ فإن أحب أخذ الثمن الذي باع به الغاصب كان أكثر من قيمتها أو أقل؛ لأنه ثمن سلعة أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط.

قال الشافعي: بعد؛ ليس له إلا جاريته والبيع مردود؛ لأنه باع ما ليس له وبيع الغاصب مردود.

فإن قال قائل: وكيف غصبها بثمن مائة، وكان لها ضامناً وهي تساوي مائة، ثم زادت حتى صارت تساوي ألفاً، وهي ضمان الغاصب، ثم ماتت أو نقصت ضمنت قيمتها في حال زيادتها؟

قيل له: إن شاء الله - تعالى -؛ لأنه لم يكن غاصباً، ولا ضامناً، ولا عاصياً في حال دون حال لم يزل غاصباً ضامناً عاصياً من يوم غصب إلى أن فانت أو ردّها ناقصة، فلم يكن الحكم عليه في الحال الأولى بأوجب منه في الحال الثانية، ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الآخرة؛ لأنّ عليه في كلّها أن يكون رادّاً لها، وهو في كلّها ضامن عاص، فلما كان للمغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألفاً فيأخذها ويدركها، ولها عشرون ولداً فيأخذها وأولادها، كان الحكم في زيادتها في بدنها، ولولدها كالحكم في بدنها حين غصبها يملك منها زائدة بنفسها، ولولدها ما ملك منها ناقصة حين غصبها، ولا فرق بين أن يقتلها، ولولدها أو تموت هي، ولولدها في يديه من قبل أنه إذا كان كما وصفت يملك ولدها كما يملكها لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجل

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: إذا شق الرجل للرجل ثوباً شقاً صغيراً أو كبيراً يأخذ ما بين طرفيه طولاً وعرضاً، أو كسر له متاعاً فرضه أو كسره كسراً صغيراً أو جنى له على مملوك فاعماه أو قطع يده أو شجّه موضحةً فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صحيحاً ومكسوراً وصحيحاً ومجروحاً قد برأ من جرحه، ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً ومجروحاً، فيكون ما جرى عليه من ذلك ملكاً له نفعه أو لم ينفعه، ولا يملك أحد بالجنابة شيئاً جنى عليه، ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء، ولا يملك رجل شيئاً إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون صحاحاً قبل الجنابة، ثم ينظر إلى الجنابة فيعطون أرشها من قيمة العبد صحيحاً كما يعطى الحر أرض الجنابة عليه من دينه بالغاً من ذلك ما بلغ، وإن كانت قيمة كما يأخذ الحر ديات وهو حي قال الله - عز وجل - ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿ذَلِكَ بَأْتُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا اتَّبِعْنَا مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، فلم أعلم أحداً من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئاً إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث، فإن الله - عز وجل - نقل ملك الأحياء إذا ماتوا إلى من ورثهم إياه شاءوا أو أبوا.

ألا ترى أن الرجل لو أوصى له أو وهب له أو تصدق عليه أو ملك شيئاً لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء، ولم أعلم أحداً من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يديه إلا بإخراجه إياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دين لزمه فيباغ في ماله، وكل هذا فعله لا فعل غيره قال: فإذا كان الله - عز وجل - حرّم أن تكون أموال الناس مملوكة إلا ببيع عن تراض، وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت فمن أين غلط أحد في أن يجني على مملوكي فيملكه بالجنابة وأخذ أنا قيمته وهو قبل الجنابة لو أعطاني فيه أضعاف ثمنه لم يكن له أن يملكه إلا أن يشاء، ولو وهبته له لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء، فإذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة إلا بمشيئته، ولم يملك علي بالذي يحل من البيع إلا أن أنشاء فكيف ملكه حين عصى الله - عز وجل - فيه فأخرج من يدي ملكي بمعصية غيري لله وألزم غيري ما لا يرضى ملكه إن كان أصابه خطأ وكيف إن كانت الجنابة توجب لي شيئاً واخترت حبس عبيدي سقط الواجب لي وكيف إن كانت الجنابة تخالف حكم ما سوى ما وجب لي ولي حبس عبيدي، وأخذ أرشه ومتاعي، وأخذ ما نقصه إذا كان ذلك غير مفسد له؛ فإن جنى عليه ما يكون مفسداً له

المالك والمشتري ألا ترى أنَّ المشتري، وإن كان رضي بالبيع فللمغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع، وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع إلا حكم الشبهة، وأنَّ الشبهة لم تغير ملك المغصوب، فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية، ولم ينفع البيع المشتري فهي على الملك الأول للمغصوب، وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها، ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده، فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري إجازة البيع إلا بأن يحدث المشتري رضا بالبيع، فيكون بيعاً مستأنفاً، فإن شبهه على أحد بأن يقول إنَّ ربَّ الجارية لو كان أذن بيعها لزم البيع، فإذا أذن بعد البيع فلم لا يلزم؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى -: إنه قبل البيع إذا بيعت بقطع خياره، ولا يكون له ردُّ الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها، ولو أولدها لم يكن له قيمة ولدها؛ لأنها جارية للمشتري وحلال للمشتري الإصابة والبيع والهبة والعتق، فإذا بيعت بغير أمره فله ردُّ البيع، ولا يكون له ردُّ البيع إلا والسلعة لم تملك وحرام على البائع البيع وحرام على المشتري الإصابة لو علم ويسترق ولده، فإذا باعها أو اعتقها لم يجز بيعه، ولا عتقه فالحكم في الإذن قبل البيع أنَّ المأذون له في البيع كالبائع المالك، وأنَّ الإذن بعد البيع إنما هو تجديد بيع، ولا يلزم البيع المجدد إلا برضا البائع والمشتري، وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجز أبداً إلا بتجديد بيع أو نكاح.

فإن قال قائل: لم ألزم المشتري المهر، ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالاً وكيف رددته بالمهر وهو الواطئ؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى -: أما إزامنا إياه المهر فلما كان من حق الجماع إذا كان بشبهة يدرأ فيه الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جماعاً يدرأ به الحد ويلحق به الولد للشبهة.

فإن قال: فإنما جامع ما يملك عند نفسه.

قلنا فتلك الشبهة التي درأنا بها الحد، ولم نحكم له فيها بالملك؛ لأنَّا نردّها رقيقاً ونجعل عليه قيمة الولد، والولد إذا كانوا بالجماع الذي أراه له مباحاً فالزمنه قيمته كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر؛ لأنَّ الجماع لازم، وإن لم يكن ولد، فإذا ضمنه الولد؛ لأنهم بسبب الجماع كان الجماع أولى أن تضمنه إياه وتضمن الجماع هو تضمين الصداق.

فإن قال قائل: وكيف ألزمته قيمة الأولاد الذين لم يدرهم السيد إلا موتى؟

قيل له: لما كان السيد يملك الجارية، وكان ما ولدت مملوكاً يملكها إذا وطئت بغير شبهة؛ فكان على الغاصب ردُّهم حين

جارية فماتت في يديه موتاً أو قتلها قتلاً ضمنها في الحالين جميعاً كذلك.

قال: وإذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يدي المشتري فالمغصوب بالخيار في أن يضمّن الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت؛ فإن ضمنه، فلا شيء للمغصوب على المشتري، ولا شيء للغاصب على المشتري إلا قيمتها إلا الثمن الذي باعها به أو يضمّن المغصوب المشتري؛ فإن ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لأكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن إن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يلزمه في حال إلا قيمتها.

قال: وإن أراد المغصوب إجازة البيع لم يجز؛ لأنها ملكت ملكاً فاسداً، ولا يجوز الملك الفاسد إلا بتجديد بيع.

وكذلك لو ماتت في يدي المشتري فأراد المغصوب أن يميز البيع لم يجز، وكان للمغصوب قيمتها، ولو ولدت في يدي المشتري أولاداً فمات بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن يضمّن الغاصب أو المشتري؛ فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري، وإن ضمن المشتري، وقد ماتت الجارية رجع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحياء، ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتاً، ورجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لا قيمة الجارية ومهرها فقط.

ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقاً له وصادقها، ولا يأخذ ولدها.

قال: فإن كان الغاصب هو أصابها فولدت منه أولاداً فعاش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة والأحياء فاسترقهم، وليس الغاصب في هذا كالمشتري.

المشتري مغرور، والغاصب لم يفره إلا نفسه، وكان على الغاصب إن لم يدع الشبهة الحد، ولا مهر عليه.

قال الربيع: فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب وهي تعلم أنها حرام عليه، وأنه زان بها، فلا مهر؛ لأنَّ هذا مهر بغبي، وقد نهى رسول الله ﷺ عن مهر البغي، وإن كانت تظنُّ هي أنَّ الرطوة حلال فعليه مهر مثلها، وإن كانت مغصوبة على نفسها فلصاحبها المهر وهو زان، وولده رقيق.

فإن قال قائل: أرايت المغصوب إذا اختار إجازة البيع لم يجز البيع؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى -: البيع إنما يلزم برضا

ولدوا، فلم يردّهم حتّى ماتوا ضمن قيمتهم كما يضمن قيمة أمهم لو ماتت، ولما كان المشتري وطها بشبهة كان سلطان المصوب عليهم فيما يقوم مقامهم حين ولدوا، فقد ثبتت له قيمتهم فسواء ماتوا أو عاشوا؛ لأنهم لو عاشوا لم يسترقوا.

قال: وإذا اغتصب الرجل الجارية، ثمّ وطها بعد الغصب وهو من غير أهل الجاهلية أخذت منه الجارية والعقر وأقيم عليه حد الزنا؛ فإن كان من أهل الجاهلية، وقال: كنت أراني لها ضامناً، وأرى هذا محلّ عندي لم يحدّ وأخذت منه الجارية والعقر.

قال: وإذا غصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المصوب فيها في هذه الحالات سواء؛ فإن جنس عليها أجنبي في يدي المشتري أو الغاصب جناية تأتي على نفسها أو بعضها فاخذ الذي هي في يديه أرض الجناية، ثمّ استحقها المصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجناية من يدي من أخذها إذا كانت نفساً أو تضمينه قيمتها على ما وصفنا، وإن كانت جرحاً فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح من الجاني والجارية من الذي هي في يديه أو تضمين الذي هي في يديه ما نقصها الجرح بالغاً ما بلغ.

وكذلك إن كان المشتري قتلها أو جرحها؛ فإن كان الغاصب قتلها فلما لكها عليه الأكثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة؛ لأنه لم يزل لها ضامناً.

قال: وإن كان المصوب ثوباً فباعه الغاصب من رجل فلبسه، ثمّ استحقه المصوب أخذه، وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه، وبين قيمته التي نقصه إياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة فنقصه اللبس خمسة فيأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمين اللباس المشتري أو الغاصب؛ فإن ضمن الغاصب، فلا سبيل له على اللباس.

وهكذا إن غصب دابة فركبت حتّى انضيت كانت له دابته، وما نقصت عن حالها حين غصبها، ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأسواق إنّما أنظر إلى تغير بدن المصوب.

فلو أن رجلاً غصب رجلاً عبداً صحيحاً قيمته مائة دينار فمرض فاستحقه وقيمه مريضاً خمسون أخذ عبده وخمسين، ولو كان الرقيق يوم أخذه أغلى منهم يوم غصبه.

وكذلك لو غصبه صبيّاً مولوداً قيمته دينار يوم غصبه فشبّ في يد الغاصب، وشلّ أو أعور أو غلا الرقيق أو لم يقل؛ فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذه وقومناه صحيحاً، وأشلّ أو أعور، ثمّ رددناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صحيحاً، وأشلّ أو أعور؛ لأنه كان عليه أن يدفعه إليه صحيحاً فما حدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامناً له.

وهكذا لو غصبه ثوباً جديداً قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه حتّى أخلق وغلّت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديداً وخلقاً، ثمّ أعطي فضل ما بين القيمتين.

قال: ولو غصبه جديداً قيمته عشرة، ثمّ رده جديداً قيمته خمسة لخص الثياب لم يضمن شيئاً من قبل أنه رده كما أخذه؛ فإن شبه على أحد بأن يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبداً إلا لفائت والثوب إذا كان موجوداً بحاله غير فائت، وإنما تصير عليه القيمة بالفوت، ولو كان حين غصب كان ضامناً لقيمه لم يكن للمصوب أخذ ثوبه، وإن زادت قيمته، ولا عليه أخذ ثوبه إن كانت قيمته سواء أو كان أقل قيمة.

قال: وإذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجنابة أحد فسواء، وسواء أصابها ذلك عند الغاصب أو المشتري يسلك بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي يجني عليها الآدميون.

قال: وإذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فحدث بها عند المشتري عيب، ثمّ جاء المصوب فاستحقها أخذها، وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب؛ فإن أخذه منه لم يرجع على المشتري بشيء ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري؛ فإن أخذه من المشتري رجّع به المشتري على الغاصب وبثمنها الذي أخذ منه؛ لأنه لم يسلم إليه ما اشتري وسواء كان العيب من السماء أو بجنابة آدمي.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل دابة فاستغلها أو لم يستغلها ولمثلها غلة أو داراً فسكنها أو أكرها أو لم يسكنها، ولم يكرها ولمثلها كراء أو شيئاً ما كان مما له غلة استغلها أو لم يستغلها انتفع به أو لم ينتفع به فعليه كراء مثله من حين أخذه حتّى يردّه إلا أنه إن كان أكرها بأكثر من كراء مثله فالمصوب بالخيار في أن يأخذ ذلك الكراء؛ لأنه كراء ماله أو يأخذ كراء مثله، ولا يكون لأحد غلة بضمان إلا للمالك؛ لأن رسول الله ﷺ إنّما قضى بها للمالك الذي كان أخذ ما أحلّ الله له والذي كان إن مات المغلّ مات من ماله.

وإن شاء أن يحبس المغلّ حبسه إلا أنه جعل له الخيار إن شاء أن يردّه بالعيب رده، فأما الغاصب فهو ضد المشتري.

الغاصب أخذ ما حرّم الله - تعالى - عليه، ولم يكن للغاصب حبس ما في يديه، ولو تلف المغلّ كان الغاصب له ضامناً حتّى يؤدي قيمته إلى الذي غصبه إياه، ولا يطرح الضمان له لو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل أن يتلف.

ولا يجوز إلا هذا القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا - والله تعالى أعلم - وهو أن بعض الناس زعم أنه إذا سكن أو

ريقاً هل يجبر على النظر له أن يأخذ هذا الكثير بهذا القليل؟ أو رأيت رجلاً له قطعة أرض بين أراضي رجل لا تساوي القطعة درهماً فسأله الرجل أن يبيعه منها ممراً بما شاء من الدنيا هل يجبر على أن يبيع ما لا ينفعه بما فيه غناه؟ أو رأيت رجلاً صناعته الخياطة فحلف رجل أن لا يستخيط غيره ومنعه هو أن يخيط له فأعطاه على ما الإجارة فيه درهم مائة دينار أو أكثر يجبر على أن يخيط له؟

أو رأيت رجلاً عنده أمة عبياء لا تنفعه أعطاه بها ابن لها بيت مال هل يجبر على أن يبيعهما؟ فإن قال: لا يجبر واحد من هؤلاء على النظر له.

قلنا: وكل هؤلاء يقول إنما فعلت هذا إضراراً بنفسي وإضراراً للطالب إلي حتى أكون جمعت الأمرين.

فإن قال: وإن أضرب نفسه وضارب غيره، فإنما فعل في ماله ما له أن يفعل.

قيل: وكذلك حافر البشر في أرض الرجل والمزوق جدار الرجل وناقل التراب إلى أرض الرجل إنما فعل ما له أن يفعل ومنع ما له أن يمنع من ماله.

فإن كان في رد التراب ودفن البشر ما يشغل الأرض عن ربها حتى يمنع منفعته في ذلك الوقت، قيل للذي يريد رد التراب أنت بالخيار في أن ترده ويكون عليك كراء الأرض بقدر المدّة التي حبستها عن المنفعة أو تدعه، وقيل لرب الأرض في البشر لك الخيار في أن تأخذ حافر البشر بدفنها على كل حال، ولا شيء لك عليه؛ لأنه ليس في موضعها منفعة حتى تكون مدفونة إلا أن يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فيما بين أن حكمنا لك بها إلى أن يدفنها، فيكون لك أجر تلك المنفعة؛ لأنه شغل عنك شيئاً من أرضك.

قال الشافعي: وإن كان الغاصب نقل من أرض المغمسوب تراباً كان منفعته للأرض لا ضرر عليها أخذ برده؛ فإن كان لا يقدر على رد مثله بحال أبداً قومت الأرض وعليها ذلك التراب، وقومت مجالها حين أخذها، ثم ضمن الغاصب ما بين القيمتين، وإن كان يقدر على رده بحال، وإن عظمت فيه المؤنة كلفه.

قال: وإذا قطع الرجل يد دابة رجل أو رجلها أو جرحها جرحاً ما كان صغيراً أو كبيراً، قومت الدابة بجروحة أو مقطوعة، ثم ضمن ما بين القيمتين، ولا يملك أحد مال أحد بجناية أبداً.

قال: وإذا أقام شاهداً أن رجلاً غصبه هذه الجارية يوم الخميس وشاهداً أنه غصبه إياها يوم الجمعة أو شاهداً أنه غصبه إياها وشاهداً أنه أقر له بغصبه إياها أو شاهداً أنه أقر له يوم الخميس بغصبها وآخر أنه أقر له يوم الجمعة بغصبها فكل هذا

استغل أو حبس فالغلة والسكن له بالضمان، ولا شيء عليه، وإنما ذهب إلى القياس على الحديث الذي ذكرت فأما أن يزعم زاعم أنه إن أخذ غلة أو سكن رد الغلة وقيمة السكنى، وإن لم يأخذها، فلا شيء عليه فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك له بالضمان، ولا هو جعل ذلك للمالك إذا كان المالك مغمسوباً.

قال الربيع: معنى قول الشافعي ليس للمغمسوب أن يأخذ إلا كراء مثله؛ لأن كراءه باطل، وإنما على الذي سكن إذا استحق الدار ربها كراء مثله، وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرهاه به الغاصب؛ لأن الكراء مفسوخ.

قال الشافعي: ولو اغتصبه أرضاً فغرسها غلاً أو أصولاً أو بنى فيها بناء أو شق فيها أنهاراً كان عليه كراء مثل الأرض بالحال الذي اغتصبه إياها، وكان على الباني والغارس أن يقلع بناءه وغرسه، فإذا قلعه ضمن ما نقص القلع الأرض حتى يرد إليه الأرض بمالها حين أخذها ويضمن القيمة بما نقصها.

قال: وكذلك ذلك في النهر، وفي كل شيء أحدثه فيها لا يكون له أن يثبت فيها عرقاً ظالماً، وقد قال النبي ﷺ: ليس ليرق ظالم حق ولا يكون لرب الأرض أن يملك مال الغاصب، ولم يملكه إياه كان ما يقلع الغاصب منه ينفعه أو لا ينفعه؛ لأن له منع قليل ماله كما له منع كثيره.

وكذلك لو كان حفر فيها بئراً كان له دفنها، وإن لم ينفعه الدفن.

وكذلك لو غصبه داراً فزوقها كان له قلع الستوين، وإن لم يكن ينفعه قلعه.

وكذلك لو كان نقل عنها تراباً كان له أن يرد ما نقل عنها حتى يوفيه إياها بالحال التي غصبه إياها عليها لا يكون عليه أن يترك من ماله شيئاً يتفقد به المغمسوب كما لم يكن على المغمسوب أن يبطل من ماله شيئاً في يد الغاصب.

فإن تأول رجل قول النبي ﷺ: لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يجمل لرجل شيئاً إلا احتمل عليه خلافه، وجهه الذي يصح به: أن لا ضرر في أن لا يحمل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه، ولا ضرر في أن يمنع رجل من ماله ضرراً ولكل ما له وعليه.

فإن قال قائل: بل أحدث للناس في أموالهم حكماً على النظر لهم، وأمنعهم في أموالهم على النظر لهم قيل له: - إن شاء الله تعالى - أريت رجلاً له بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع في دار رجل له مقدرة أعطاه به ما شاء مائة ألف دينار أو أكثر وقيمة البيت درهم أو درهمان، وأعطاه مكانه داراً مع المال أو

بيعاً ما جاز أن تباع دابته غائبة، ولو جاز فهلكت الدابة كان للغاصب والمتعدي أن يرجع بالثمن، ولو وجدت معيبة كان له أن يردّها بالعيب؛ فإن قال رجل: فهي لا تشبه البيوع، ولكنها تشبه الجنائيات.

قيل له: أفرأيت لو أن رجلاً جنى على عين رجل فابيضت فحكم له بأرضها، ثم ذهب البياض فقاتل هذا يزعم أنه يردّه بالأرض ويردّه، ولو حكم له في سن قلعت من صبي بمخمس من الإبل، ثم بنت رجع بالأرض الذي حكم به عليه؛ فإن شبهها بالجنائيات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول، وإن زعم أنها لا تشبه الجنائيات؛ لأن الجنائيات ما فات، فلم يعد فهذه قد عادت فصارت غير فائتة.

ولو كان هذا بغير قضاء قاض فاغتصب رجل لرجل دابة أو اكراه إياها فتعدى عليها فضاعت، ثم اصطالحا من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو مثله أو أقل فالقول فيه كالقول في حكم القاضي؛ لأنه إنما صالحه على ما لزم الغاصب بما استهلك، فلما كان ماله غير مستهلك كان الصلح وقع على غير ما علما أو علم رب الدابة، ولو كان الغاصب قال له: أنا اشتريها منك وهي في يدي قد عرفتها فباعه إياها بشيء قد عرفه قل أو كثر فالبيع جائز؛ فإن جاء الغاصب بالدابة معيبة عيباً يحدث مثله فزعم أنه لم يكن رآه، وأن البائع دلّس له به كان القول قول البائع مع يمينه إلا أن يقيم الغاصب البيّنة على أنه كان في يده المغمصوب البائع، أو يكون العيب مما لا يحدث مثله، فيكون له ردّ الدابة، ويكون للمغمصوب ما نقصها على الغاصب؛ فإن قال المتعدي بالغصب أو في الكراء: إن الدابة ضاعت فأنادفغ إليك قيمتها فقبل ذلك منه بغير قضاء قاض.

فلا يجوز في هذا - والله أعلم - إلا واحد من قولين أحدهما: أن يقال: هذا بيع مستأنف، فلا تجيزه من قبل أنه لا يجوز بيع الموتى أو يقال: هذا بدل إن كانت ضاعت أو تلفت فيجوز؛ لأن ذلك يلزمه في أصل الحكم فمن ذهب هذا المذهب لزمه إذا علم بأن الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه ردّ ما أخذ من قبل أنه إنما أخذ ما كان يلزم له لو كانت ضائعة، فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل قولاً ثالثاً، فيقول: لما رضي بقوله وترك استحلّافه كما كان الحاكم مستحلّفه لو ضاعت، فلا يكون له الرجوع على حال فأما أن يقول قائل إن كانت عند الغاصب، وإنما كذب ليأخذها فليشتري أخذها، وإن لم تكن عند الغاصب، ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجه من الوجوه؛ لأن الذي انعقد إن كان جائزاً بكل حال جاز، ولم ينقض، وإن كان جائزاً ما لم تكن موجودة منتقضا إذا كانت موجودة فهي موجودة في

مختلف؛ لأن غصب يوم الخميس غير غصب يوم الجمعة وفعل الغصب غير الإقرار بالغصب والإقرار يوم الخميس غير الإقرار يوم الجمعة، فيقال له في هذا كله أحلف مع أي شاهدك شئت واستحق الجارية؛ فإن حلف استحقاها.

قال: ولو أن أرضاً كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه فأقام شاهداً فشهد له أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت موتاً فأحيها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح، وأقام شاهداً غيره أنها حيزة لم تكن الشهادة بأنها حيزة شهادة، ولو شهد عليها عدو عدو إذا لم يزيدوا على هذا شيئاً؛ لأن حيزه يحتمل ما يجوز بالملك، وما يجوز بالعارية والكراء ويحتمل ما يلي أرضه، وما يلي مسكنه ويحتمل بعطية أهلها، فلما لم يكن واحد من هذه المعاني أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة أبداً حتى يزيدوا فيها ما يبين أنها ملك له، وله أن يحلف مع الشاهد الذي شهد له بالملك ويستحق.

قال: ولو شهد له الشاهد الأول بما وصفنا من الملك وشهد له الشاهد الثاني بأنه كان يجوزها وقف؛ فإن قال يجوزها بملك، فقد اجتمعا على الشهادة، وإن قال يجوزها، ولم يزد على ذلك لم يجتمعا على الشهادة ويحلف مع شاهد الملك ويستحق.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من آخر وقبض الثمن فهل في يديه، ثم جاء رب الجارية والجارية قائمة أخذ الجارية وشيئاً إن كان نقصها ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسراً كان أو معسراً.

قال: وإذا غصب الرجل الرجل دابة أو اكراه إياها، فتعدى فضاعت في تعديته فضمنه رب الدابة المغمصوب أو المكسرة قيمة دابته، ثم ظفر بالدابة بعد، فإن بعض الناس وهو أبو حنيفة قال: لا سبيل له على الدابة، ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبيل من قبل أنه أخذ البدل منها والبدل يقوم مقام البيع.

قال الشافعي: وإذا ظهر على الدابة رددت عليه الدابة وردّ ما قبض من ثمنها إن كانت دابته بما لها يوم غصبها أو تعدى بها أو خيرها حالاً؛ فإن كانت ناقصة قبضها، وما نقصت وردّ الفضل عن نقصانها من الثمن، ولا يشبه هذا البيوع إنما البيوع بما تراضيا عليه فسلم له رب السلعة سلعته، وأخرجها من يديه إليه راضياً بإخراجها، والمشتري غير عاص في أخذها والمتعدي عاص في التعدي والغصب، ورب الدابة غير بائع له دابته.

ألا ترى أن الدابة لو كانت قائمة بعينها لم يكن له أخذ قيمتها، فلما كان إنما أخذ القيمة على أن دابته فائتة، ثم وجد الدابة كان الفوت قد بطل وكانت الدابة موجودة، ولو كان هذا

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغصوبة، ثم جاء المغصوب فأراد البيع لم يكن البيع جائزاً من قبل أن أصل البيع كان محرماً، فلا يكون لأحد إجازة المحرم، ويكون له تجديد بيع حلال هو غير الحرام.

فإن قال قائل: أرايت لو أن امرأة باع جارية له وشرط نفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع، ويكون له أن يختار إمضاءه فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع؟

قيل: بلى؛ فإن قال فما فرق بينهما؟

قيل: هذه باعها مالكها بيعاً حلالاً، وكان له الخيار على شرطه، وكان المشتري غير عاصٍ للو، ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغصوبة عاصيان للو، وهذا باع ما ليس له، وهذا مشتر ما لا يحل له، فلا يقاس الحرام على الحلال؛ لأنه ضده إلا ترى أن الرجل المشتري من رب الجارية جاريته لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع إذا شرطه؟ أفيكون لمشتري الجارية المغصوبة الخيار في أخذها أو ردّها؟ فإن قال: لا.

قيل: ولو شرط الغاصب الخيار لنفسه؟ فإن قال: لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل: ولكن الذي يملكها لو شرط له الخيار جاز.

فإن قال: نعم، قيل له: أفلا ترى أنهما مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية، وقال: ثمنها عشرة.

وقال المغصوب: ثمنها مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه، ولا تقوم على الصفة من قبل أن التقويم على الصفة لا يضبط قد تكون الجاريتان بصفة، ولون وسن وبينهما كثير في القيمة بشيء يكون في الروح والعقل واللسان، فلا يضبط إلا بالمعاينة فيقال لرب الجارية: إن رضيت وإلا؛ فإن أقام بينة أخذ له بيته، وإن لم يقمها أحلف له الغاصب، وكان القول قوله، ولو أقام عليه شاهدين بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يديه، ولم يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع يمينه، ولو وصفها الشاهدان بصفة أنها كانت صحيحة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب؛ لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء أو غائلة تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب، فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع يمينه، وهكذا قول من يغرّم شيئاً من الدنيا بأي وجه ما دخل عليه الغرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله، ولا يؤخذ منه خلاف ما أقر به إلا بينة.

الحالين فما بالها ترد في إحداهما، ولا ترد في الأخرى؟

وإن كان فاسداً فهو مردود بكل حال، وهذا القول لا جائز، ولا فاسد، ولا جائز على معنى فاسد في آخر.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل من الرجل الجارية أو العبد وقبضه منه، ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبها منه قلنا للمقر له بالغصب إن أقمت بينة على الغصب دفعنا إليك أيهما أقمت عليه البيّنة ونقضنا البيع، وإن لم تقم بينة فأقرار البائع لك إثبات حق لك على نفسه، وإبطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل إقراره لك، ولا يصدق في إبطال حق غيره ويصدق على نفسه فيضمن لك قيمة أيهما أقر بأنه غصبه إلا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خيار فيرده بخياره في العيب وخياره في الشرط، فإذا رده كان على المقر أن يسلمه إليك، وإن صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع عليه بالثمن الذي أخذه منه إن شاء.

قال الشافعي: وإذا اغتصب الرجل من الرجل عبداً فباعه من رجل، ثم ملك المعتصّب البائع ذلك العبد بميراث أو هبة أو بشراء صحيح أو وجه ملك ما كان، ثم أراد نقض البيع الأول؛ لأنه باع ما لا يملك؛ فإن صدقه المشتري أو قامت بينة فالبيع متقضى أراده أو لم يرده؛ لأنه باع ما لا يجوز له بيعه، وإن لم تقم بينة، وقال المشتري: إنما ادّعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع يمينه.

فإن قال البائع: بعتك ما املك، ثم قامت بينة أنه اغتصبه، ثم ملكه، ولم يصدقه المشتري ثبت البيع من قبل أن البيّنة إنما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشهد له بما يرجع به العبد إلى ملكه، فيكون مشهوداً لا لا عليه.

وقد أكذبهم، فلا يتقضى البيع في الحكم لإكذابه بيّته، وينبغي في الورع أن يجدد بيعاً أو يردّه المشتري.

قال: وإن كانت البيّنة شهدت؛ فكان ذلك يخرج من أيديهما جميعاً قبلت البيّنة؛ لأنها عليه.

قال: وإن باعه وقبضه المشتري، ثم اعتقه فقامت بينة بغصب، وكان المغصوب أو ورثته قياماً ردّ العتق؛ لأن البيع كان فاسداً ويرد إلى المغصوب، ولو لم تكن بينة وصدق الغاصب والمشتري المدعي أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في العتق ومضى العتق ورددنا المغصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة، وإن أحب ردّناه على المشتري المعتق؛ فإن ردّناه على المشتري المعتق رجّع على الغاصب البائع بما أخذ منه؛ لأنه قد أقر أنه باع ما لا يملك والولاء موقوف من قبل أن المعتق يقر أنه اعتق ما لا يملك.

والثاني: اثر لا عين موجودة.

فأما الأثر: الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفنا من الماشية يغصبها صغاراً والرقيق يغصبهم صغاراً بهم مرض فيداويهم وتعظم نفقتهم عليهم حتى يأتي أصحابهم، وقد انفق عليهم أضعاف أثمانهم، وإنما ماله في اثر عليهم لا عين. الا ترى ان النفقة في الدواب والأعبد إنما هو شيء صالح به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد، وإنما هو اثر؟

وكذلك الثوب يغسله ويكمد.

وكذلك الطين يغصبه فيبله بالماء، ثم يضربه لبناً، وإنما هذا كله اثر ليس بعين من ماله وجد، فلا شيء له فيه؛ لأنه ليس بعين تميز فيعطاه، ولا عين تزيد في قيمته، ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب، فيكون شريكاً له والعين الموجودة التي لا تميز ان يغصب الرجل الثوب الذي قيمته عشرة دراهم فيصبغه بزعفران فيزيد في قيمته خمسة فيقال للغاصب: إن شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب، وإن شئت فانت شريك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه، ولا يكون له غير ذلك، وهكذا كل صبيغ كان قائماً فزاد فيه، وإن صبغه بصبيغ يزيد، ثم استحق الصبيغ، وإنما يقوم الثوب؛ فإن كان الصبيغ زائداً في قيمته شيئاً قل أو كثر فهكذا، وإن كان غير زائد في قيمته قيل له: ليس لك ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكاً له به؛ فإن شئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب، وإن شئت فدعه.

قال: وإن كان الصبيغ مما ينقص الثوب قيل له: أنت أضرت بصاحب الثوب، وأدخلت عليه النقص؛ فإن شئت فاستخرج صبيغك وتضمن ما نقص الثوب، وإن شئت، فلا شيء لك في صبيغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال: ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصب، فلا يميز منه أن يغصبه مكيال زيت فيصبه في زيت مثله أو خير منه فيقال للغاصب إن شئت أعطيت مكيال زيت مثل زيتي، وإن شئت أخذ من هذا الزيت مكيالاً، ثم كان غير مزداد إذا كان زيتك مثل زيتي، وكنت تاركاً للفضل إذا كان زيتك أكثر من زيتي، ولا خيار للمغصوب؛ لأنه غير متقصر؛ فإن كان صب ذلك المكيال في زيت شر من زيتي ضمن الغاصب له مثل زيتي؛ لأنه قد انتقص زيتي بتصويره فيما هو شر منه، وإن كان صب زيتي في بان أو شيرق أو دهن طيب أو سمن أو عسل ضمن في هذا كله؛ لأنه لا يتخلص منه الزيت، ولا يكون له أن يدفع إليه مكيالاً مثله، وإن كان المكيال منه خيراً من الزيت من قبل أنه غير الزيت، ولو كان صب في ماء إن خلصه منه حتى يكون زيتاً لا ماء فيه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازماً للمغصوب أن يقبله، وإن كانت مخالطة الماء

الا ترى أننا نجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله؟ فلو قال رجل غصبي أو لي عليه دين أو عنده ودعة كان القول قوله مع يمينه، ولم نلزمه شيئاً لم يقر به، فإذا أعطيناه هذا في الأكثر كان الأقل أولى أن نعطي له إياه فيه، ولا تجوز القيمة على ما لا يرى، وذلك أننا ندرك ما وصفت من علم أن الجاريتين تكونان في صفة وإحدهما أكثر ثمناً من الأخرى بشيء غير بعيد، فلا تكون القيمة إلا على ما عوين.

أولا ترى أن فيما عوين لا نولي القيمة فيه إلا أهل العلم به في يومه الذي يقومونه فيه؟ ولا تجوز لهم القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والأدواء، ثم يقيسوه بغيره، ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخي قدر القيمة على قدر ما يرى من سعر يومه، فإذا كان هذا هكذا لم يميز التقويم على المغيب.

إن قال: صفته كذا، ولا أعرف قيمته قلنا لرب الثوب ادع في قيمته ما شئت، فإذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما تسمع؛ فإن عرفته فادع إليه بلا يمين، وإن لم تعرفه فاقتر بما شئت لحلفك عليه وتدفعه إليه.

إن قال: لا أحلف قلنا فرد اليمين عليه فيحلف عليك ويستحق ما ادعى إن ثبت على الامتناع من اليمين؛ فإن حلف بعد أن بين هذا له، فقد جاء بما عليه، وإن امتنع أحلفنا المدعي، ثم ألزمناه جميع ما حلف عليه؛ فإن أراد اليمين بعد يمين المدعي لم نعطه إياها؛ فإن جاء بيمينه على أقل مما حلف عليه المدعي أعطيناه باليمين وكانت اليمين أولى من اليمين الفاجرة.

قال: وإذا غصب رجل من رجل طعاماً حياً أو تمراً أو آدمياً فاستهلكه فعليه مثله إن كان يوجد له مثل بمال من الحال، وإن لم يوجد له مثل فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط.

قال: وإذا غصب رجل لرجل أصلاً فأنمر أو غنماً فتوالدت، وأصاب من صوفها، والبانها كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ماشيته، وأصله من الغاصب إن كان بحاله حين غصبه أو خيراً، وإن نقص أخذه والنقصان ورجع عليه بجميع ما أنلف من الثمرة فأخذ منه مثله إن كان لها مثل أو القيمة إن لم يكن لها مثل، وقيمة ما أنلف من نتاج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قيمته إن لم يكن له مثل، ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها إن كان له مثل وإلا قيمته إن لم يكن له مثل.

قال: وإن كان أعلفها أو هناها وهي جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سقى الأصل، فلا شيء له في ذلك.

قال الشافعي: وأصل ما يحدث الغاصب فيما اغتصب شيئان.

أحدهما: عين موجودة تميز وعين موجودة لا تميز.

قال: ولو اختلفنا، فقال المغمصوب: أكلته، ولا أعلم أنه طعامي، وقال الغاصب: أكلته، وأنت تعلمه فالقول قول المغمصوب مع يمينه إذا أمكن أن يكون يخفى ذلك بوجه من الوجوه.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا أكله عالماً أو غير عالم، فقد وصل إليه شيء، ولا شيء على الغاصب إلا أن يكون نقص عمله فيه شيئاً فيرجع بما نقصه العمل.

قال الشافعي: وإن غصبه ذهباً فحمل عليه نحاساً أو حديداً أو فضةً أخذ بتمييزه بالنار، وإن نقصت النار ذهبه شيئاً ضمن ما نقصت النار وزن ذهبه وسلم إليه ذهبه، ثم نظرنا؛ فإن كانت النار نقصت من ذهبه شيئاً في القيمة ضمن له ما نقصته النار في القيمة.

وقال: ولو سبكه مع ذهب مثله أو أجود أو أردأ كان هذا تماماً لا يميز، وكان القول فيه كالقول في الزيت.

قال: ولو اغتصبه ذهباً فجعله فضياً، ثم أضاف إليه فضياً من ذهب غيره أو فضياً من نحاس أو فضةً ميز بينهما، ثم دفع إليه فضيه إن كان يمثل الوزن الذي غصبه به، ثم نظر إليه في تلك الحال وإليه في الحال التي غصبه إياه فيها معاً؛ فإن كانت قيمته حين رده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين، وإن كانت مثله أو أكثر أخذ ذهبه، ولا شيء له غير ذلك، ولا للغاصب في الزيادة؛ لأن الزيادة من عمل إنما هو أثر.

قال: ولو غصبه شاةً فأنزى عليها تيساً فجاءت بولد كانت الشاة والولد للمغمصوب، ولا شيء للغاصب في عصب التيس من قبل شيئين.

أحدهما: أنه لا يحل ثمن عصب الفحل.

والآخر: أنه إنما هو شيء أقره فيها فانقلب الذي أقر إلى غيره والذي انقلب ليس بشيء يملك إنما يملكه رب الشاة.

قال: ولو غصبه نقرة ذهب فضر بها دنائير كان لرب النقرة أن يأخذ الدنانير إن كانت تمثل وزن النقرة، وكانت تمثل قيمة النقرة أو أكثر، ولا شيء للغاصب في زيادة عمله إنما هو أثر، وإن كانت ينقص وزنها أخذ الدنانير، وما نقص الوزن.

قال: وإن كان قيمته تنقص مع ذلك أخذ الدنانير، وما نقص الوزن، وما نقص القيمة.

قال: وإن غصبه خشبة فشققها الواحاً أخذ رب الخشبة الألواح؛ فإن كانت الألواح مثل قيمة الخشبة أو أكثر أخذها، ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة من قبل أن ماله فيها أثر لا عين، وإن كانت الألواح أقل قيمة من الخشبة أخذها وفضل ما بين القيمتين.

قال: ولو أنه عمل هذه الألواح أبراباً، ولم يدخل فيها شيئاً

ناقصاً له في العاجل والمتعقب كان عليه أن يعطيه مكياً مثله مكانه.

قال الربيع: ويعطيه هذا الزيت بعينه، وإن نقصه الماء ويرجع عليه بنقصه وهو معنى قول الشافعي.

قال الشافعي: ولو اغتصب زيتاً فأغلاه على النار فنقص كان عليه أن يسلمه إليه، وما نقص مكيلته، ثم إن كانت النار تنقصه شيئاً في القيمة كان عليه أن يغرم له نقصانه، وإن لم تنقصه شيئاً في القيمة، فلا شيء عليه.

ولو اغتصبه حنطةً جديدةً خلطها برديةً كان كما وصفت في الزيت يغرم له مثلها بمثل كيلها إلا أن يكون يقدر على أن يميزها حتى تكون معروفة، وإن خلطها بمثلها أو أجود كان كما وصفت في الزيت.

قال: ولو خلطها بشعير أو ذرة أو حب غير الحنطة كان عليه أن يؤخذ بتمييزها حتى يسلمها إليه بعينها بمثل كيلها، وإن نقص كيلها شيئاً ضمنه.

قال: ولو اغتصبه حنطةً جيدةً فاصابها عنده ماء أو عفن أو أكلة أو دخلها نقص في عينها كان عليه أن يدفعها إليه وقيمة ما نقصها تقوم بالحال التي غصبها والحال التي دفعها بها، ثم يغرم فضل ما بين القيمتين قال: ولو غصبه دقيقاً فخلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أردأ كان كما وصفتنا في الزيت.

قال: وإن غصبه زعفراناً وثرباً فصيغ الثوب بالزعفران كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب مصبوغاً؛ لأنه زعفرانه وثوبه، ولا شيء له غير ذلك أو يقوم ثوبه أبيض وزعفرانه صحيحاً؛ فإن كانت قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغاً بزعفران؛ فإن كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه خمسة؛ لأنه أدخل عليه النقص.

قال: وكذلك إن غصبه سمناً وعسلًا ودقيقاً فقصده كان للمغمصوب الخيار في أن يأخذه معصوداً، ولا شيء للغاصب في الخطب والقدر والعمل من قبل أن ما له فيه أثر لا عين أو يقوم له العسل منفرداً والسمن والدقيق منفردين؛ فإن كان قيمته عشرة، وهو معصود قيمته سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه أدخل عليه النقص.

ولو غصبه دابةً وشعيراً فعلف الدابة الشعير رد الدابة والشعير من قبل أنه هو المستهلك له، وليس في الدابة عين من الشعير يأخذه إنما فيها منه أثر.

قال: ولو غصبه طعاماً فاطعمه إياه والمغمصوب لا يعلم كان متطوعاً بالإطعام، وكان عليه ضمان الطعام، وإن كان المغمصوب يعلم أنه طعامه فأكله، فلا شيء له عليه من قبل أن سلطانه إنما كان على أخذ طعامه، فقد أخذه.

فإن قال قائل: فلم لم تجعل العبد عرضاً من العروض، وإنما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض؟

قيل: جعل الله - عز وجل - على القاتل خطأ تحرير رقبة ودية مسلمة إلى أهل المقتول؛ فكان ذلك في الأدميين دون العروض والبهائم.

ولم أعلم مخالفاً في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كما هي على قاتل الحر، ولا أن الرقبة في مال القاتل خاصة، فلما كانت الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة، وكان داخلاً في جملة الآية وجملة السنة وجملة القياس على الإجماع في أن فيه عتق رقبة.

فإن قال قائل: فديته ليست كدية الحر؟

قيل: والديات مبنية الفرض في كتاب الله - تعالى - ومبنية العدد في سنة رسول الله ﷺ، وفي الآثار، فإنما يستدرك عددها خبراً ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحرّة وهما يختلفان ودية اليهودي والنصراني والمجوسي، وهم عندنا مخالفون المسلم؟ فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته.

فإن قال قائل: ما الفرق بين العبد والبهيمة في شيء غير هذا؟

قيل: نعم بين العبيد عند العامة القصاص في النفس، وعندنا في النفس وفيما دونها، وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه، وعلى العبيد فرائض الله من تحريم الحرام وتحليل الحلال وفيهم حرمة الإسلام، وليس ذلك في البهائم.

فإن كان الجاني عبداً على حر أو عبد لم تعقل عنه عاقلته، ولا سيده وكانت الجناية في عقه دون دمة سيده يباع فيها فيدفع إلى ولي المجني عليه دية؛ فإن فضل من ثمنه شيء رد على صاحبه؛ فإن لم يفضل من ثمنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي منه؛ لأن الجناية إنما كانت في عقه دون غيره، وترك أن يضمّن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد ما لا أعلم فيه خلافاً.

وفيه دلالة على أن العقل إنما حكمه بالجاني لا بالمجني عليه ألا ترى أنه لو كان بالمجني عليه ضمنّت عاقلته لسيّد العبد ثمن العبد إذا قتل الحر، فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنائيه على الحر والعبد سواء في عقه كانت كذلك جنائية الحر على العبد والحر سواء على عاقلته، وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه.

قال: وإذا استعار الرجل من الرجل الذبابة إلى موضع فتعدى بها إلى غيره فغطبت في التعدي أو بعد ما ردّها إلى الموضع الذي استعارها منه قبل أن تصل إلى مالكها فهو لها ضامن لا يخرج من الضمان إلا بأن يوصلها إلى مالكها سالمة وعليه الكراء

من عنده كان هكذا، ولو أدخل فيها من عنده حديداً أو خشباً غيرها كان عليه أن يميز ماله من مال المغصوب، ثم يدفع إلى المغصوب ماله، وما نقص ماله إذا ميز منها خشبه وحديده إلا أن يشاء أن يدع له ذلك متطوعاً.

قال: وكذلك لو أدخل لوحاً منها في سفينة أو بنى على لوح منها جداراً كان عليه أن يؤخذ بقلع ذلك حتى يسلمه إلى صاحبه، وما نقصه.

قال: وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره؛ فإن غصبه خيطاً فخط به جرح إنسان أو حيوان ضمن قيمته، ولم يكن للمغصوب أن يتزعّج خيطه من إنسان، ولا حيوان حي.

فإن قال قائل: ما فرق بين الخيط يخط به الثوب، وفي إخراج إفساد للثوب، وفي إخراج اللوح إفساد للبناء والسفينة، وفي إخراج الخيط من الجرح إفساد للجرح؛ فلما زعمت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد؟

قيل له إن هدم الجدار وقلع اللوح من السفينة ونقص الخيط ليس بمحرّم على مالكها؛ لأنه ليس في شيء منها روح تلتف، ولا تألم؛ فلما كان مباحاً لمالكها كان مباحاً لرب الحق أن يأخذ حقه منها، واستخراج الخيط من الجرح تلف للمجروح، ولم عليه ومحرّم عليه أن يتلف نفسه.

وكذلك محرّم على غيره أن يتلفه إلا بما أذن الله - تعالى - به فيه من الكفر والقتل.

وكذلك ذوات الأرواح، ولا يؤخذ الحق بمعصية الله - تعالى - وإنما يؤخذ بما لم يكن لله معصية.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إن كان الخيط في حيوان لا يؤكل، فلا يتزعّج؛ لأن النبي ﷺ نهى أن تصبر البهائم وإن كان في حيوان يؤكل نزع الخيط؛ لأنه حلال له أن يذبحها ويأكلها.

قال الشافعي: قلت: أرايت إن كان الغاصب معسراً، وقد صبغ الثوب صبغاً، ثم قال أنا غسله حتى أخرج صبغي منه لم يمكنه أن يغسله فينقص علي ثوبي وهو معسر بذلك.

قال: وإذا جنى الحر على العبد جنابة تكوّن نفساً أو أقل حملتها عاقلة الحر، إن كانت خطأ وقامت بها بينة.

فإن قال قائل: وكيف ضمنّت العاقلة جنابة حر على عبد؟

قيل له: لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله ﷺ جنابة الحر على الحر في النفس وبسنة رسول الله ﷺ جنابة الحر على الجنين وهو نصف عشر نفس دل ذلك على أن ما جنى الحر من جنابة خطأ كانت على عاقلته، وعلى أن الحكم في جنابة الحر خطأ مخالف للحكم في جنابة الحر العميد، وفيما استهلك الحر من عروض الأدميين.

من حيث تعدى بها مع الضمان.

ثبتت عليه بينة أخذ له بها وكانت البينة العادلة أولى من اليمين الفاجرة، وسواء كانت بينة المدعى المستحلف حضوراً بالبلد أو غيباً عنه، فلا يعدو هذا واحداً من وجهين إما أن يكون المدعى عليه إذا حلف برئ بكل حال قامت عليه بينة أو لم تقم، وإما أن يكون إنما يكون بريئاً ما لم تقم عليه بينة، فإذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بها، وليس لقرب الشهود وبعدهم معنى، ولكن الشهود إن لم يعدلوا اكتفى فيه باليمين الأولى، ولم تعد عليه يمين.

وإنما أحلفناه أولاً أن الحكم في المدعى عليه حكمان. أحدهما: أن لا يكون عليه بينة، فيكون القول قوله مع يمينه، أو يكون عليه بينة فيزول هذا الحكم، ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبينة العادلة ما كان المدعى يدعي ما شهدت به بينته أو أكثر منه.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل قمحاً فظننه دقيقاً نظراً فإن كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكثر، فلا شيء للغاصب في الزيادة، ولا عليه؛ لأنه لا ينقصه شيئاً، وإن كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة رجع على الغاصب بفضل ما بين قيمة الدقيق والخنطة، ولا شيء للغاصب في الطحن؛ لأنه إنما هو أثر لا عين.

١- مسألة المستكره

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: في الرجل يستكره المرأة أو الأمة بصيها أن لكل واحدة منهما صداق مثلها، ولا حد على واحدة منهما، ولا عقوبة، وعلى المستكره حد الرجم إن كان ثيباً والجلد والنفي إن كان بكرًا.

وقال محمد بن الحسن: لا حد عليهما، ولا عقوبة، وعلى المستكره الحد، ولا صداق عليه، ولا يجتمع الحد والصداق معاً، وكان الذي احتج فيه من الآثار عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة، وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن مالكا أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصداقها على الذي استكرهها، وقال الذي احتج بهذا: إن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي ﷺ، وكان له علم ومشاورة في العلم، وقضى بهذا بالدينة، ولم يرفعه فرعم محمد بن الحسن أن قضاءه لا يكون حجة.

وقال أبو حنيفة: لو أن رجلاً أصاب امرأة بزناً فأراد سقوط الحد عنه تحامل عليها حتى يفيضها يسقط الحد، وصارت جنائياً يغرمها في ماله، وهذا يخالف الأول.

قال الشافعي: وإذا كان زانياً يقام عليه الحد قبل أن

قال: وإذا تكارى الرجل من الرجل الذابة من مصر إلى أيلة فتعدى بها إلى مكة فماتت بمكة، وقد كان قبضها من ربهها ثمن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت بأيلة ثمن خمسة، ثم سار بها عن أيلة، فإنما يضمن قيمتها من الموضع الذي تعدى بها منه فيأخذ كراءها إلى أيلة الذي أكرها به ويأخذ قيمتها من أيلة خمسة ويأخذ فيما ركب منها بعد ذلك فيما بين أيلة إلى مكة كراء مثلها لا على حساب الكراء الأول.

قال: وإذا وهب الرجل للرجل طعاماً فأكله الموهوب له أو ثوباً فلبسه حتى أبلاه وذهب؛ ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار أن يأخذ الواهب؛ لأنه سبب إتلاف ماله؛ فإن أخذه بمثل طعامه أو قيمة ثوبه، فلا شيء للواهب على الموهوب له إذا كانت هبته إياه لغير ثواب ويأخذ الموهوب له بمثل طعامه وقيمة ثوبه؛ لأنه هو المستهلك له؛ فإن أخذه به، فقد اختلف في أن يرجع الموهوب له على الواهب، وقيل: لا يرجع على الواهب؛ لأن الواهب لم يأخذ منه عوضاً فيرجع بعوضه، وإنما هو رجل غره من أمر قد كان له أن لا يقبله.

قال: وإذا استعار الرجل من الرجل ثوباً شهراً أو شهرين فلبسه فأخلفه، ثم استحقه رجل آخر أخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم أخذه منه، وهو بالخيار أن يأخذ ذلك من المستعير اللابس أو من الآخذ لثوبه.

فإن أخذه من المستعير اللابس، وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعاره من قبل أن النقص كان من فعله، ولم يغر من ماله بشيء فيرجع به، وإن ضمنه المعير غير اللابس فمن زعم أن العارية مضمونة.

قال: للمعير أن يرجع به على المستعير؛ لأنه كان ضامناً، ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشيء؛ لأنه سلطه على اللبس.

وهذا قول بعض المشركين.

والقول الأول قياس قول بعض أصحابنا الحجازيين، وهو موافق للآثار وبه نأخذ.

ولو كانت المسألة محالها غير أن مكان العارية أن المستعير تكارى الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الأولى إلا أن المستعير إذا ضمن شيئاً رجع به على المكري؛ لأنه غره من شيء أخذ عليه عوضاً، وإنما لبسه على أن ذلك مباح له بعوض، ويكون لرب الثوب أن يأخذ قيمة إجاره ثوبه.

قال: وإذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فسأل أن يحلف له المدعى عليه أحلفه له القاضي، ثم قبل البينة من المدعى؛ فإن

يفضيها، وهو لم يخرج بالإفضاء من الزنا، ولم يزد بالإفضاء إلا ذنباً.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف ليفعلن فعلاً إلى أجل فمات قبل الأجل أو فات الذي حلف ليفعلنه به قبل الأجل، فلا حنث عليه؛ لأنه مكره، وإذا حلف ليفعلن فعلاً، ولم يسم أجلاً فأمكنه أن يفعل ذلك، فلم يفعل حتى مات أو فات الذي حلف ليفعلنه به أنه حانث.

٣١- كتاب الشفعة

أحدهما: أن صاحب النصف يأخذ ثلاثة أسهم وصاحب السدس يأخذ سهماً على قدر ملكهم من الدار، ومن قال: هذا القول ذهب إلى أنه إنما يجعل الشفعة بالملك، فإذا كان أحدهما أكثر ملكاً من صاحبه انبغى بقدر كثرة ملكه، ولهذا وجه.

والقول الثاني: إنهما في الشفعة سواء وبهذا القول أقول، ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدار فيباع نصفها، أو ما خلا حقه منها فيريد الأخذ بالشفعة بقدر ملكه، فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل، أو دع، فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشريكان إذا اجتمعا في الشفعة سواء؛ لأن اسم الملك يقع على كل واحد.

١- ما لا يقع فيه شفعة

١٣٣٧- أخبرنا الربيع: قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيان بن عثمان بن عفان أن عثمان - رضي الله عنه - قال: لا شفعة في بئر. [أخرجه مالك (٧١٧/٢)، البيهقي (١٠٥/٦)].

قال الشافعي: لا شفعة في بئر إلا أن يكون لها بياض يحتل مقسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بئرين ويكون في كل واحد منهما عين، أو تكون البئر بياضاً، فيكون فيها شفعة؛ لأنها تحتمل القسم.

قال: وأما الطريق التي لا تملك، فلا شفعة فيها، ولا بها، وأما عرصة الدار تكون بين القوم محتملة؛ لأن تكون مقسومة وللقوم طريق إلى منازلهم، فإذا بيع منها شيء، ففيه الشفعة.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل شقصاً في دار على أن البائع بالخيار والمبتاع، فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري، وإن كان الخيار للمشتري دون البائع عقد خرجت من ملك البائع برضاه وجعل الخيار للمشتري، ففيها الشفعة.

قال الربيع: وفيها قول آخر أن لا شفعة فيها حتى يختار المشتري، أو تمضي أيام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من الخيار الذي كان له.

قال الشافعي: وكل من كانت في يده دار فاستغلها، ثم استحقها رجل يملك متقدماً رجوع المستحق، على الذي في يده الدار والأرض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوته يوم شهده أنه كان له، لا يوم يقضى له به، ألا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم إلا ما ثبت يوم شهده شهوده، وإنما تملك الغلة بالضمان في الملك الصحيح؛ لأن الغلة بالضمان في الملك حدثت

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله: إذا كانت الهبة معقودة على الثواب فهو كما قال: إذا أئيب منها ثواباً قيل لصاحب الشفعة إن شئت فخذها بمثل الثواب إن كان له مثل أو بقيته إن كان لا مثل له، وإن شئت فترك، وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأئيب الواهب، فلا شفعة؛ لأنه لا شفعة فيما وهب إنما الشفعة فيما بيع والمثيب متطوع بالثواب فيما بيع، أو وهب على ثواب فهو مثل البيع، والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يثاب فهو عوض من الهبة مجهول، فلما كان هكذا بطلت الهبة، وهو بالبيع أشبه، لأن البيع لم يعطه إلا بالعوض، وهكذا هذا لم يعطه إلا بالعوض والعوض مجهول، فلا يجوز البيع بالمجهول.

وكذلك لو نكح امرأة على شقص من دار، فإن هذا كالبيع.

وكذلك لو استأجر عبداً، أو حرّاً على شقص من دار فكل ما ملك به بما فيه عوض فللشفيع فيه الشفعة بالعوض، وإن اشترى رجل شقصاً فيه شفعة إلى أجل فطلب الشفيع شفيعته قيل له: إن شئت فتطوع بتعجيل الثمن وتعجل الشفعة، وإن شئت فدع حتى يحل الأجل، ثم خذ بالشفعة، وليس على أحد أن يرضى بأمانة رجل فيتحوّل على رجل غيره، وإن كان أملاً منه.

قال: ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة، وإنما يقطعها عنه أن يعلم فيترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فيها بنفسه، أو بوكيله.

قال: ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الولد، ثم ولد لأحدهم رجلان، ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فيبع من البيت حق أحد الرجلين فأراد أخوه الأخذ بالشفعة دون عمومته، ففيها قولان:

أحدهما: أن ذلك له، ومن قال: هذا القول قال أصل نهمهم هذا فيها واحد، فلما كان إذا قسم أصل المال كان هذان شريكين في الأصل دون عمومتهما فأعطيته الشفعة بأن له شركاً دون شركهم، وهذا قول له وجه.

والثاني: أن يقول أنا إذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد سهماً.

وإن كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعاً شركاء شركة واحدة فهم شرع في الشفعة، وهذا قول يصح في القياس قال: وإذا كانت الدار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر سدسها وللآخر ثلثها وباع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الأخذ بالشفعة، ففيها قولان:

من شيء المالك كان يملكه لا غيره.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجلُ شقصاً لغيره فيه شفعة، ثم زعم أنه لا يعلم الثمن بنسيان أحلف بالله ما تثبت الثمن، ولا شفعة إلى أن يقيم المستشفع بينة فيؤخذ له بيبته وسواء قد تم الشراء وحديثه؛ لأن الذكر قد يكون في النهر الطويل، والنسيان قد يكون في المدّة القصيرة.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل حصّة في دار فمات شريكه، وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفعتيه، ولا يقطع ذلك القسم؛ لأنه كان شريكاً لهم غير مقاسم.

وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين، وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوّضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائزاً، ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ، وليس هذا بمنزلة الشراء، وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل للرجل شقصاً من دار فقبضه، ثم عوّضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب.

فإن قال: وهبتها للثواب كان فيها شفعة، وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال: للواهب الثواب إذا قال أردته، فأما من قال: لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه، ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه، وهو معنى قول الشافعي رحمه الله.

٣- السلف في القراض

قال الشافعي رحمه الله: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قراضاً وأبضع منه بضاعة؛ فإن كان عقد القراض على أنه يحمل له البضاعة فالقراض فاسد يفسخ إن لم يعمل فيه؛ فإن عمل فيه فله أجر مثله والربح لصاحب المال، وإن كانا تقارضاً، ولم يشترطاً من هذا شيئاً، ثم حل المقارض له بضاعة فالقراض جائز، ولا يفسخ بحال غير أنّا نأمرهما في الفتيا أن لا يفعلوا هذا على عادة، ولا لعلّة نأمر بها، ولو عادا لما ذكرنا كرهناه لهما، ولم نفسد به القراض، ولا نفسد العقد الذي يحل بشيء تطوعاً به، وقد مضت مدة العقد، ولا نظير إنما تفسد بما عقدت عليه إلا بما حدث بعدها.

قال الشافعي: أكره منه ما كره مالك أن يأخذ الرجل مالا قراضاً، ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه إياه.

قال الشافعي: وإنما كرهته من قبل أنه لم يبرأ المقارض من ضمانه، ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل الخوف.

٤- المحاسبة في القراض

قال الشافعي رحمه الله: وهذا كله كما قال مالك إلا قوله يحضر المال حتى يحاسبه؛ فإن كان عنده صادقا، فلا يضره يحضر

٣٢- كتاب القراض

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله: إذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قراضاً فادخل معه رب المال غلامه وشرط الربيع بينه وبين المقارض وغلّام رب المال فكل ما ملك غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه إنما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثلثي الربيع للمقارض ثلثه.

١- ما لا يجوز من القراض في العروض

قال الشافعي رحمه الله: خلاف مالك بن أنس في قوله من البيوع ما يجوز إذا تفاوت أمدّه وتفاضل، وإن تقارب رده.

قال الشافعي: كل قراض كان في أصله فاسداً فللمقارض العامل فيه أجر مثله ولرب المال وربحه؛ لأنّا إذا أفسدنا القراض، فلا يجوز أن يجعل إجارة قراض والقراض غير معلوم، وقد نهى النبي ﷺ عن الإجارة إلا بأمر معلوم.

قال الشافعي: والبيوع وجهان: حلال لا يرد، وحرام يرد. وسواء تفاضل رده، أو تباعد والتحريم من وجهين: أحدهما: خبر لازم، والآخر: قياس.

وكل ما قسناه حلالاً حكمنا له حكم الحلال في كل حالاته، وكل ما قسناه حراماً حكمنا له حكم الحرام، فلا يجوز أن نرد شيئاً حرّمناه قياساً من ساعته أو يومه، ولا نرده بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالاً بطول السنين، وإنما يكون حراماً وحلالاً بالعقد.

٢- الشرط في القراض

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز أن أقارضك بالشيء جزافاً لا أعرّفه، ولا تعرفه، فلمّا كان هكذا لم يحز أن أقارضك إلى مدّة من المدد.

وذلك أي لو دفعت إليك ألف درهم على أن تعمل بها سنة فبعت بها واشترت في شهر ببيعاً فرجحت ألف درهم، ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بمالي ومالك غير مفرق، ولعلي لا أرضى بشركك فيه واشترت برأس مال لي لا أعرّفه لعلّي لو نضّ لي لم أملك عليه، أو لا أريد أن يغيب عني كله فيجمع أن يكون القراض مجهولاً عندي؛ لأنّي لم أعرف كم رأس مالي ونحز لم نجزه بجزاف ويجمع أنه يزيد على الجزاف أي قد رضيت بالجزاف، ولم أرض بأن أقارضك بهذا الذي لم أعرّفه.

المال، أو لا يحضره.

٥- مسألة البضاعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: قال: إذا أبيع الرجل مع الرجل ببضاعة وتعدي فاشترى بها شيئاً فإن هلك فهو ضامن، وإن وضع فيها فهو ضامن، وإن ربح فالربح لصاحب المال كله إلا أن يشاء تركه؛ فإن وجد في يده السلعة التي اشتراها بماله فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله، أو السلعة التي ملكت بماله؛ فإن هلك تلك السلعة قبل أن يختار أحدهما لم يضمن له إلا رأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها إلا باختياره أن يملكها.

والقول الثاني: وهو أحد قوليه - أنه إذا تعدى فاشترى شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود، وإن اشترى بمال لا بعينه، ثم نقد المال فهو متحد بالنقد، والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فتقده ولصاحب المال إن وجدته في يد البائع أن يأخذه؛ فإن تلفت المال فصاحب المال مخير إن أحب أخذه من الدافع، وهو المقارض، وإن أحب أخذه من الذي تلف في يده، وهو البائع.

هذا الإصلاح من الاستزادة في شيء من النخل إنما هو دفع الدخال.

٣٣- كتاب المساقاة

١٣٣٨- أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال لليهود حين افتتح خيبر: «أفركم ما أفركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم». فكان رسول الله ﷺ يعث ابن رواحة فيحرص بينه وبينهم ثم يقول: «إن شئتم فللكم، وإن شئتم فلي» [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)].

قال الشافعي: والمساقاة جائزة في النخل والكرم؛ لأن رسول الله ﷺ أخذ فيهما بالحرص وساقى على النخل وثمرها مجتمع لا حائل دونه، وليس هكذا شيء من الثمر كله دونه حائل، وهو متفرق غير مجتمع، ولا تجوز المساقاة في شيء غير النخل والكرم وهي في الزرع أبعد من أن تجوز، ولو جازت إذا عجز عنه صاحبه جازت إذا عجز صاحب الأرض عن زرعها أن يزارع فيها على الثلث والرابع، وقد نهى رسول الله ﷺ عنها.

وقال: إذا أجزنا المساقاة قبل أن تكون ثمرًا بتراضي رب المال والمساقى في أثناء السنة، وقد تحطى الثمرة فيطل عمل العامل وتكثر فيأخذ أكثر من عمله أضعافًا كانت المساقاة إذا بدا صلاح الثمر، وحل بيعه وظهر أجور.

قال: وأجاز رسول الله ﷺ المساقاة فأجزناها بإجازته وحرّم كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها فحرّمناها بتحريمه، وإن كانا قد يجتمعان في أنه إنما للعامل في كل بعض ما يخرج النخل، أو الأرض، ولكن ليس في سته إلا اتباعها، وقد يفرقان في أن النخل شيء قائم معروف أن الأغلب منه أنه يثمر وملك النخل لصاحبه والأرض البيضاء لا شيء فيها قائمًا إنما يحدث فيها شيء بعد ما يكتن، وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه، فيكون للمضارب بعض الفضل، والنخل أين وأقرب من الأمان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقل ويكثر، ولم يميز المسلمون أن تكون الإجارة إلا بشيء معلوم، ودلت السنة والإجماع أن الإجازات إنما هي شيء لم يعلم إنما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره.

قال: وإذا ساقى الرجل الرجل النخل، فكان فيه بياض لا يوصل إلى عمله إلا بالتحول على النخل، فكان لا يوصل إلى سقيه إلا بشرب النخل الماء، وكان غير متميز يدخل فيسقي ويدخل على النخل جاز أن يساقى عليه مع النخل لا منفرداً وحده، ولولا الخبر فيه عن النبي ﷺ أنه دفع إلى أهل خيبر على أن لهم النصف من النخل والزرع وله النصف؛ فكان الزرع كما وصفت بين ظهري النخل لم يميز فأما إذا انفرد؛ فكان بياضاً يدخل عليه من غير أن يدخل على النخل، فلا تجوز المساقاة فيه قليلاً كان، أو كثيراً، ولا يحل فيه إلا الإجارة.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله إن شئتم فللكم، وإن شئتم فلي أن يحرص النخل كأنه خرصها مائة وست عشرة أوسق، وقال: إذا صارت ثمرًا نقصت عشرة أوسق فصحت منها مائة وست ثمرًا، فيقول إن شئتم دفعت إليكم النصف الذي ليس لكم الذي أنا قيم بحق أهله على أن تضمنوا لي خمسين وسقًا ثمرًا من ثمر يسميه بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطبًا كيف شئتم، وإن شئتم فلي أكون هكذا في نصيبكم فأسلم وتسليمون إلي أنبياءكم وأضمن لكم هذه المكيلة.

قال الشافعي: وإذا كان البياض بين أضعاف النخل جاز فيه المساقاة كما يجوز في الأصل، وإن كان منفرداً عن النخل له طريق غيره لم تجز فيه المساقاة، ولم تصح إلا أن يكتري كراء، وسواء قليل ذلك وكثيره، ولا حد فيه إلا ما وصفت، وليس للمساقى في النخل أن يزرع البياض إلا بإذن مالك النخل، وإن زرعها فهو متعد، وهو كمن زرع أرض غيره.

قال: وإن كان دخل على الإجارة بأن له أن يعمل ويحفظ بأن له شيئاً من الثمار قبل أن يبدو صلاح الثمر فالإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل.

وكذلك إن كان دخل على أن يتكلف من المؤنة شيئاً غير عمل يديه وتكون أجرته شيئاً من الثمار كانت الإجارة فاسدة؛ فإن كان دخل في المساقاة في الحالين معاً ورضي رب الحائط أن يرفع عنه من المؤنة شيئاً، فلا بأس بالمساقاة على هذا قال: وكل ما كان مستزاداً في الثمرة من إصلاح للماء وطريق الماء وتصريف الجريد وإبر النخل وقطع الحشيش الذي يضر بالنخل أو ينشف عنه الماء حتى يضر بثمرتها شرطه على المساقاة.

وأما سد الحطار فليس فيه مستزاد لإصلاح في الثمرة، ولا يصلح شرطه على المساقى.

فإن قال: فإن أصلح للنخل أن يسد الحطار فكذلك أصلح لها أن يبنى عليها حطار لم يكن، وهو لا يميزه في المساقاة، وليس

١- الشرط في الرقيق والمساقاة

قال الشافعي رحمه الله: ساقى رسول الله ﷺ خيبر، والمساوق عمالها لا عامل للنبي ﷺ فيها غيرهم، وإذا كان

يجوز للمساقى أن يساقى نخلاً على أن يعمل فيه عمال الحائط؛ لأن رب الحائط رضي ذلك جاز أن يشترط رقيقاً ليسوا في الحائط يعملون فيه؛ لأن عمل من فيه وعمل من ليس فيه سواء، وإن لم تجز إلا بأن يكون على الدخل في المساقاة العمل كله لم يجوز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الأمرين من أشبه الأمور عندنا، والله أعلم.

قال: ونفقة الرقيق على ما تشارطا عليه، وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرتهم، فإذا جاز أن يعملوا للمساقى بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة. والله أعلم.

وردنا ما ردّ وفرّقنا بفرقه عليه الصلاة والسلام بينهما، وما به
يفترقان من الافتراق، أو بما وصفت، فلا يحلّ أن تباع ثمرة النخل
سنيّن بذهب، ولا فضّة، ولا غير ذلك.

١٣٣٨م- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنَيْنِ. [أخرجه مسلم (١٥٥٥)، النسائي (٢٦٦/٧)]

١٣٣٩م- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

١٣٤٠م- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ
مَعْلُومَةً. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤)]

قال الشافعي: وإذا اشتريت الرّحلان من عند أحدهما
الأرض، ومن عندهما مع البذر، ومن عندهما مع البقر أو من
عند أحدهما، ثم تعامل على أن يزرعها، أو يزرع أحدهما فما
أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان، أو لأحدهما فيه أكثر مما
للآخر، فلا تجوز المعاملة في هذا إلا على معنى واحد أن يبدل ما
ومحوران الزرع مع بالبقر وغيره مؤنة واحدة ويكون رب الأرض
متطوعاً بالأرض لرب الزرع، فأما على غير هذا الوجه من أن
يكون الزارع يحفظ أو يموت بقدره ما سلم له رب الأرض، فيكون
البقر من عنده أو الآلة، أو الحفظ، أو ما يكون صلاحاً من
صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة؛ فإن ترفعها قبل أن
يعملا فسخت، وإن ترفعها بعدما يعملا فسخت وسلم الزرع
لصاحب البذر، وإن كان البذر منهما معاً فلكل واحد منهما
نصفه، وإن كان من أحدهما فهو للذي له البذر ولصاحب
الأرض كراء مثلهما، وإذا كان البقر من العامل، أو الحفظ، أو
الإصلاح للزرع ولرب الأرض من البذر شيء أعطياه من الطعام
حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما
يلزم حصته من الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ، وما أصلح
به الزرع؛ فإن أراد أن يتعامل من هذا على أمر يجوز لهما تعامل
على ما وصفت أولاً، وإن أراد أن يبدلها غيره تَكَارَى رَبُّ
الأرض من رب البقر بقره وآلته وحرائه أيّاماً معلومة بأن يسلم
إليه نصف الأرض، أو أكثر يزرعها وقتاً معلوماً فتكون الإجارة
في البقر صحيحة؛ لأنها أيّام معلومة كما لو ابتدئت إيجارتها بشيء
معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكراء صحيح كما لو ابتدأ
كراءه بشيء معلوم، ثم إن شاء أن يزرعها ويكون عليهما مؤنة
صلاح الزرع مستويين فيها حتى يقسم الزرع كان هذا جائزاً من
قبل أن كل واحد منهما زرع أرضاً له زرعها ويبذر له فيها ما

٣٤- كتاب المزارعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: السنة عن
رسول الله ﷺ تدلّ على معنيين: أحدهما: أن تجوز المعاملة في
النخل على الشيء مما يخرج منها، وذلك اتباعاً لسنة رسول الله
ﷺ، وأن الأصل موجود يدفعه مالكة إلى من عامله عليه أصلاً
يتميز ليكون للعامل بعمله المصلح للنخل بعض الثمرة ولرب
المال بعضها، وإنما أجزنا المقارضة قياساً على المعاملة على النخل،
ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض،
فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا
القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما
بإجازتها أولى أن لا تجوز من المعاملة على النخل، وذلك أنه قد
لا يكون في المال فضل كبير، وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً
متبايناً، وأن تمر النخل قلماً يتخلف وقلماً يختلف، فإذا اختلفت
تقارب اختلافها، وإن كانا قد يجمعان في أنهما مغنيان معاً يكثر
الفضل فيهما ويقل ويختلف.

وتدلّ سنة رسول الله ﷺ على أن لا تجوز المزارعة على
الثلاث، ولا الربيع، ولا جزء من أجزاء، وذلك أن المزارع يقبض
الأرض بيضاء لا أصل فيها، ولا زرع، ثم يستحدث فيها زرعاً
والزرع ليس بأصل والذي هو في معنى المزارعة الإجارة، ولا
يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئاً إلا بأجر
معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصفت من السنة
وخلافها للأصل والمال يدفع، وهذا إذا كان النخل منفرداً
والأرض للزرع منفردة.

ويجوز كراء الأرض للزرع بالذهب والفضة والعروض كما
يجوز كراء المنازل وإجارة العبيد والأحرار، وإذا كان النخل منفرداً
فعامل عليه رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهرائي النخل على
المعاملة، وكان ما بين ظهرائي النخل لا يسقى إلا من ماء النخل،
ولا يوصل إليه إلا من حيث يوصل إلى النخل كان هذا جائزاً،
وكان في حكم ثمرة النخل ومنافعها من الجريد والكرانيف، وإن
كان الزرع منفرداً عن النخل له طريق يؤتى منها، أو ماء يشرب
متى شربه لا يكون شربه رياءً للنخل، ولا شرب النخل رياءً له لم
تحل المعاملة عليه وجازت إجارته، وذلك أنه في حكم المزارعة لا
حكم المعاملة على الأصل وسواء قلّ البياض في ذلك، أو كثر.

فإن قال قائل: ما دلّ على ما وصفت، وهذا مزارعه؟

قيل: كانت خيبر نخلاً، وكان الزرع فيها كما وصفت
فاعمل النبي ﷺ أهلها على الشطرنج من الثمرة والزرع ونهى في
الزرع المنفرد عن المعاملة، فقلنا في ذلك اتباعاً وأجزنا ما أجاز

أخرج، ولم يشترط أحدهما على الآخر فضلاً عن بذره، ولا فضلاً في الحفظ فتعقد عليه الإجارة فتكون الإجارة قد انعقدت على ما يحل من المعلوم، وما لا يحل من المجهول، فيكون فاسداً.

قال: ولا بأس لو كان كراء الأرض عشرين ديناراً وكراء البقر ديناراً أو مائة دينار فراضياً بهذا كما لا يكون بأس بأن أكريك بقري وقيمة كرائها مائة دينار بأن يخلّى بيني وبين أرض أزرعها سنة قيمة كرائها دينار، أو ألف دينار؛ لأن الإجارة بيع، ولا بأس بالتغابن في البيوع، ولا في الإجازات، وإن اشتركا على أن البقر من عند أحدهما والأرض من عند الآخر كان كراء الأرض ككراء البقر، أو أقل والزرع بينهما فالشركة فاسدة حتى يكون عقدها على استئجار البقر أياماً معلومة وعملاً معلوماً بأرض معلومة؛ لأن الحرث يختلف فيقل ويكثر ويجود ويسوء، ولا يصلح إلا بمثل ما تصلح به الإجازات على الانفراذ، فإذا زرعاً على هذا والبئر من عندهما فالبئر بينهما نصفان ويرجع صاحب البقر على صاحب الأرض بحصته من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ويرجع صاحب الأرض على صاحب الزرع بحصة كراء ما زرع من أرضه قل أو كثّر الزرع، أو عل، أو احترق، فلم يكن منه شيء.

عماريتها وأداء خراجها قيل له: إن أدبت خراجها تركت في يدك، وإن لم تؤده فسخت عنك وكنت مفلساً وجد عين المال عنده ودفعت إلى من يؤدي خراجها.

قال: وللعامل على العشر مثل ما له على الصدقات، لأن كليهما صدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما، أو على أيهما عمل.

قال: وإذا فتحت الأرض عنوة فجميع ما كان عامراً فيها للذين فتحوها وأهل الخمس؛ فإن تركوا حقوقهم منها لجماعة المسلمين فذلك لهم، وما كان من أرض العنوة مواتاً فهو لمن أحياه من المسلمين؛ لأنه كان، وهو غير مملوك لمن فتح عليه فيملك بملكه، وقد قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهُوَ لَهُ وَلَا يترك ذمّي يحييه؛ لأن رسول الله ﷺ جعله لمن أحياه من المسلمين، فلا يكون للذمّي أن يملك على المسلمين ما تقدم من رسول الله ﷺ أنه ملك لمن أحياه منهم، وإذا كان فتحها صلحاً فهو على ما صالحوا عليه.

١- كراء الأرض البيضاء

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله أكثر ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لا بأس به إنما روي عن النبي ﷺ النهي عن كرائها ببعض ما يخرج منها، ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمر وبكل ثمرة يحل بيعها إلا أن من الناس من كره أن يكرىها ببعض ما يخرج منها، ومن قال: هذا القول قال: إن زرعت حنطة كرهت كراءها بالحنطة؛ لأنه نهى أن يكون كراؤها بالثلث والربع، وقال غيره: كراؤها بالحنطة، وإن كانت إلى أجل غير ما يخرج منها؛ لأنها موصوفة لا يلزمه إذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من الأرض، ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للمكثري أن يعطيه غير صفتها، وإذا تعجل المكري الأرض كراءها من الحنطة، فلا بأس بذلك في القولين معاً.

قال: ولا تكون المساقاة في الموز، ولا القصب، ولا يحل بيعهما إلى أجل لا يحل بيعهما إلا أن يربا القصب جزءاً والموز بجناء، ولا يحل أن يباع ما لم يخلق منهما، وإذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يحل أن يباع منهما ما لم يكن منهما بصفة، ولا غير صفة؛ لأنه في معنى ما كرهنا وأزيد منه؛ لأنه لم يخلق قط، ولا بأس أن يتكاري الرجل الأرض للزرع بحنطة، أو ذرة، أو غير ذلك مما تنبت الأرض، أو لا تنبت مما يأكله بنو آدم، أو لا يأكلونه مما تحور به إجارة العبد والدار إذا قبض ذلك كله قبل دفع

٣٥- كتاب الإجارة وكراء الأرض

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: لا بأس أن يكرى الرجل أرضه، ووكيل الصدقة، أو الإمام الأرض الموقوفة أرض الفقيه بالذراهم والدينار وغير ذلك من طعام موصوف يقبضه قبل أن ينفقها.

وكذلك جميع ما أجرها به، ولا بأس أن يجعل له أجلاً معلوماً، وإن يفارق صاحبه قبل أن يقبضه، وإن لم يكن له أجل معلوم والإجارة في هذا مخالفة لما سواها غير أنني أحب إذا اكترت أرضاً بشيء مما يخرج مثله من مثلها أن يقبض، ولو لم يقبض لم أفسد الكراء من أجل أنه إنما يصلح أن يؤجرها بطعام موصوف وهذه صفة بلا عين، فقد لا تخرج من تلك الصفة، وقد تخرجها، ويكون لرب الأرض أن يعطيه تلك الصفة من غيرها، فإذا كان ذلك الدين في ذمته بصفة، فلا بأس من إين أعطاه، وهذا خلاف المزارعة المزارعة أن تكرى الأرض بما يخرج منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر، وقد يخرج ذلك قليلاً وكثيراً فاسداً وصحيحاً، وهذا فاسد بهذه العلة.

قال: وإذا تقبل الرجل الأرض من الرجل سنين، ثم أعارها رجلاً، أو أكرها إياه فزرع فيها الرجل فالعشر على الزارع والقبالة على المتقبل، وهكذا أرض الخراج إذا تقبلها رجل من الوالي فقبالتها عليه؛ فإن زرعها غيره بأمره بعارية، أو كراء فالعشر على الزارع والقبالة على المتقبل، ولو كان المتقبل زرعها كان على المتقبل القبالة والعشر في الزرع إن كان مسلماً، وإن كان ذمياً فزرع أرض الخراج، فلا عشر عليه.

وكذلك لو كانت له أرض صلح فزرعها لم يكن عليه عشر في زرعها؛ لأن العشر زكاة، ولا زكاة إلا على أهل الإسلام، ولا أعرف ما يذهب إليه بعض الناس في أرض السواد بالعراق من أنها مملوكة لأهلها، وأن عليهم خراجاً فيها؛ فإن كانت كما ذهب إليه، فلو عطلها ربها، أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا، فيكون على ما صالح عليه.

قال: ولو شرط رب الأرض، أو متقبلها، أو والي الأرض المتصدق بها أن الزارع لها له زرع مسلماً لا عشر عليه فيه فالعشر عليه من أجل أنها مزارعة فاسدة؛ لأن العشر إنما هو على الزارع، وقد يقل ويكثر، فإذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الإجارة؛ فإن أدركت قبل أن يزرع فسخت الإجارة، وإن أدركت بعدما يزرع فله زرع وعليه كراء مثل الأرض ذهباً أو فضة بالأغلب من نقد البلد الذي تكاها به كان ذلك أقل مما أكرها به، أو أكثر قال: وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فعجز عن

تكارها مدة هي أقل من سنة، وشرط أن يزرعها شيئاً بعينه ويتركه حتى يستحصد؛ فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل هذه المدة التي تكارها إليها فالكراء فاسد من قبل أن يثبت بينهما شرطهما، ولو أثبت على رب الأرض أن يبقى زرعها فيها بعد انقطاع المدة أبطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصد، وإن أثبت له زرعها حتى يستحصد أبطلت شرط رب الأرض؛ فكان هذا كراء فاسداً ولرب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرع وعليه ترك الزرع حتى يستحصد، وإن ترفعاً قبل أن يزرع فسخت الكراء بينهما.

وإذا تكارى الرجل من الرجل الأرض التي لا ماء لها والتي إنما تسقى بنظف السماء، أو السيل إن حدث، فلا يصلح كراؤها إلا على أن يكره إليها أرضاً بيضاء لا ماء لها يصنع بها المكثري ما شاء في سنة إلا أنه لا يبي، ولا يفرس فيها، وإذا وقع على هذا الكراء صح، فإذا جاء ماء من سيل، أو مطر فزرع عليه، أو لم يزرع، أو لم يأت ماء فالكراء له لازم.

وكذلك إن كان شرطه أن يزرعها، وقد يمكنه زرعها عثرياً بلا ماء، أو يمكنه أن يشتري لها ماء من موضع فكره إليها أرضاً بيضاء لا ماء لها على أن يزرعها إن شاء، أو يفعل بها ما شاء صح الكراء ولزمه زرع أو لم يزرع، وإن أكره إليها على أن يزرعها، ولم يقل أرضاً بيضاء لا ماء لها وهما يعلمان أنها لا تزرع إلا بمطر، أو سيل يحدث فالكراء فاسد في هذا كله؛ فإن زرعها فله ما زرع وعليه أجر مثلها.

وقال الربيع: فإن قال قائل: لم أفسدت الكراء في هذا؟

قيل: من قبل أنه قد لا يجيء الماء عليها فيبطل الكراء، وقد يجيء فيتم الكراء.

فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم يبطل الكراء.

قال الشافعي: وإذا تكارى الرجل الأرض ذات النهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على أن يزرعها زرعاً هو معروف أن ذلك الزرع لا يصلح إلا بأن يرويهما النيل لا يتركها، ولا تشرب غيره كرهت هذا الكراء وفسخته إذا كانت الأرض بيضاء، ثم لم يصح حتى يعلو الماء الأرض علواً يكون رياء لها، أو يصلح به الزرع بحال، فإذا تكويرت رياء بعد فصول الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع، أو لم يزرع قل ما يخرج من الزرع، أو كثر، وإن تكارها والماء قائم عليها، وقد ينحسر لا محالة في وقت يمكن فيه الزرع فالكراء فيه جائز، وإن كان قد ينحسر، ولا ينحسر كرهت الكراء إلا بعد انحساره، وكل شيء أجزت كراءه أو بيعه أجزت التقديس، وإن تكارى الرجل للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النيل، أو زاد، أو أصابها شيء يذهب الأرض

الأرض، أو مع دفعها كل ما جازت به الإجارة في البيوت والرقب جازت به الإجارة في الأرض.

قال: وإنما نهى رسول الله ﷺ عن المزارعة ببغض ما يخرج من الأرض فيما روي عنه فاما ما أحاط العلم أني قد قبضته ودفعت الأرض إلى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي ﷺ عنه إنما معنى ما نهى النبي ﷺ عنه أن تكون الإجارة بشيء قد يكون الأشياء، ويكون الفاء من الطعام، ويكون إذا كان جيداً أو رديئاً غير موصوف، وهذا يفسد من وجهين: إذا كان إجارة من وجه أنه مجهول الكيل والإجارة لا تحل بهذا، ومن وجه أنه مجهول الصفة، ولو كان معروف الكيل، وهو مجهول الصفة لم تحل الإجارة بهذا فاما ما فارق هذا المعنى، فلا بأس به، ولو شرط الإجارة إلى أجل، ولم يسم لها أجلاً، ولم يتقاضا كانت الإجارة من طعام لا تنبت الأرض، أو غيره من نبات الأرض، أو هو مما تنبت الأرض غير الطعام، أو عرض أو ذهب، أو فضة، فلا بأس بالإجارة إذا قبض الأرض، وإن لم يقبض الإجارة كانت إلى أجل، أو غير أجل، وإن شرطها بشيء من الطعام مكيل مما تخرجه الأرض كرهته احتياطاً، ولو وقع الأجر بهذا، وكان طعاماً موصوفاً ما أفسدته من قبل أن الطعام مكيل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة، وأنه لازم للمستأجر أخرجت الأرض شيئاً، أو لم تخرجه، وقد تخرج الأرض طعاماً بغير صفته، فلا يلزم المستأجر أن يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى هذا الباب كله وقياسه.

قال الشافعي: إذا تكارى الرجل الأرض ذات الماء من العين، أو النهر نيل، أو غير نيل، أو الغيل، أو الآبار على أن يزرعها غلة الشتاء والضيف فزرعها إحدى الغلتين والماء قائم، ثم نضب الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأراد رد الأرض بذهاب الماء فذلك له، ويكون عليه من الكراء حصّة ما زرع إن كانت حصّة الزرع الذي حصّد الثلث، أو النصف، أو الثلثين أو أقل، أو أكثر أدى إلى ذلك وسقطت عنه حصّة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون، وهذا مثل الدار يكتريها فيسكنها بعض السنة، ثم تهدم في آخرها، فيكون عليه حصّة ما سكن وتبطل عنه حصّة ما لم يقدر على سكنه فالأمر إذا كان لا صلاح للزرع إلا به كالبناء الذي لا صلاح للمسكن إلا به، وإذا تكارى من الرجل الأرض السنة على أن يزرعها ما شاء فزرعها وانقضت السنة، وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد؛ فإن كانت السنة قد يمكنه فيها أن يزرع زرعاً يحصد قبلها فالكراء جائز، وليس لرب الزرع أن يثبت زرعاً عليه أن ينقله عن رب الأرض إلا أن يشاء رب الأرض تركه قرب ذلك، أو بعد، لا خلاف في ذلك، وإن كان شرط أن يزرعها صفناً من الزرع يستحصد، أو يستفصل قبل السنة فأخذه إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضاً، وإن

تلف شيء يضعه الزارع من ماله كما لو تكارى منه داراً للبر فاحترق البر، ولا مان له غيره وبقيت الدار سالمة لم يتقص سكنها كان الكراء له لازماً، ولم يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل.

وإذا تكارى الرجل من الرجل الأرض سنة مسمأة أو سنته هذه فزرعها وحصد وبقي من سنته هذه شهر، أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الأرض أن يخرجها من يده حتى تكمل سنته، ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء إلا باستيفاء المكثري جميع السنة وسواء كانت الأرض أرض المطر، أو أرض السقي؛ لأنه قد يكون فيها منافع من زرع وعثري وسيل ومطر، ولا يؤسس من المطر على حال ولنافع سوى هذا لا يمنعه المكثري، وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها قمحاً فأراد أن يزرعها شعيراً، أو شيئاً من الحبوب سوى القمح؛ فإن كان الذي أراد أن يزرعه لا يضرب بالأرض إضراراً أكثر من إضرار ما شرط أنه يزرع بقاء عروقه في الأرض، أو إفساد الأرض بحال من الأحوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكتري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله، وإن كان ما أراد زرعها يتقصها بوجه من الوجوه أكثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها؛ فإن زرعها فهو متعدي ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمى له، وما نقص زرع الأرض عما يتقصها الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثله في مثل ذلك الزرع، وإن كان قائماً في وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الأرض قطع زرعه إن شاء ويزرعها المكثري مثل الزرع الذي شرط له، أو ما لا يضرب أكثر من إضراره.

وإذا تكارى الرجل من الرجل البعير ليحمل عليه خمسمائة رطل قرطاً فحمل عليه خمسمائة رطل حديد، أو تكارى ليحمل عليه حديداً فحمل عليه قرطاً بوزنه فتلف البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فهذه يتلف، وأن القرط يشتتر على ظهر البعير انتشاراً لا مر الحديد فيعنه فيتلف وأصل هذا أن ينظر إذا اكترى منه بعيراً على أن يحمل عليه وزناً من شيء بعينه فحمل عليه وزنه من شيء غيره؛ فإن كان الشيء الذي حمل عليه يخالف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضرباً بالبعير منه فتلف ضمن، وإن كان لا يكون أضرباً به منه، وكان مثله، أو أخرى أن لا يتلف البعير فحملة فتلف لم يضمن.

وكذلك إن تكارى دابة لركبها فحمل عليها غيره مثله في الخفة، أو أخف منه فهكذا لا يضمن، وإن كان أثقل منه فتلف ضمن، وإن كان أعنف ركوباً منه، وهو مثله في الخفة فانظر إلى العنف؛ فإن كان العنف شيئاً ليس كركوب الناس، وكان متلفاً

انتقص الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض، ولو كان بعض الأرض تلفت وبعض لم يتلف، ولم يزرع فرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بمحضته من الكراء، وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع أبطل عنه ما تلف ولزمته حصه ما زرع من الكراء، وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع والطعام إذا جمعت الصفة منه مائة صاع بثمن معلوم فتلف خمسون صاعاً فالمشتري بالخيار أن يأخذ الخمسين بمحضتها من الثمن أو يردها البيع؛ لأنه لم يسلم له كله كما اشترى.

قال الشافعي: وإذا اكترى الرجل الأرض من الرجل بالكراء الصحيح، ثم أصابها غرق منعه الزرع، أو ذهب بها سيل أو غصبها فحبل بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكتريها سنة ويقضها فتهدم في أول السنة، أو آخرها والعبء يستأجره السنة فيموت في أول السنة أو آخرها، فيكون عليه من الإجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي، وإن أكره أرضاً بيضاء يصنع فيها ما شاء، أو لم يذكر أنه اكترها للزرع، ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرعاً فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بمحضته من الكراء، أو يرده؛ لأنه قد انتقص مما اكترى.

وكذلك إن اكترها للزرع وكراؤها للزرع أين في أن له أن يردها إن شاء، وإن كان مر بها ماء فافسد زرعها، أو أصابه حريق، أو ضرب أو جراد، أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لا على الأرض فالكراء له لازم؛ فإن أحب أن يجدد زرعاً جلدته إن كان ذلك يمكنه، وإن لم يمكنه فهذا شيء أصيب به في زرعها لم تصب به الأرض فالكراء له لازم، وهذا مفارق للجائحة في الثمرة يشترها الرجل فتصيبها الجائحة في يديه قبل أن يمكنه جدادها، ومن وضع الجائحة، ثم انبغى أن لا يضعها ههنا.

فإن قال قائل: إذا كانتا جائحتين فما بال إحداهما توضع والأخرى لا توضع، فإن من وضع الجائحة الأولى، فإنما يضعها بالخبر، وبأنه إذا كان البيع جائزاً في شراء الثمرة إذا بدا صلاحها وتركها حتى تجدد، فإنما ينزها بمنزلة الكراء الذي يقض به الدار، ثم تمر به أشهر، ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت، وذلك أن العين التي اكترى واشترى تلفت، وكان الشراء في هذا الموضع إنما يتم بسلامته إلى أن يجدد والمكثري الأرض لم يشتر من رب الأرض زرعاً إنما اكترى أرضاً.

ألا ترى أنه لو تركها، فلم يزرعها حتى تمضي السنة كان عليه كراؤها، ولو أراد أن يزرعها بشيء يقيم تحت الأرض حتى لو مر به سبيل لم ينزعه كان ذلك له؟ ولو تكرارها حتى إذا استحصدت فاصاب الأرض حريقاً فاحترق الزرع لم يرجع على رب الأرض بشيء من قبل أنه لم يتلف شيء كان أعطاه إياه إنما

ضمن، وإن كان كركوب الناس لم يضمن، وذلك أن أركب الناس قد يختلف بركوب، ولا يوقف للركوب على حد إلا أنه إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلف الدابة ضمن.

وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ أَرْضاً عَشْرَ سَنِينَ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا مَا شَاءَ، فَلَا يَمْنَعُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الزَّرْعِ بِحَالٍ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْغَرَّاسُ فَالْغَرَّاسُ غَيْرُ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى فِيهَا بَقَاءٌ لَا يَبْقَاهُ الزَّرْعُ وَيُفْسَدُ مِنْهَا مَا لَا يَفْسُدُ الزَّرْعُ؛ فَإِنْ تَكَارَاهَا مُطْلَقَةً عَشْرَ سَنِينَ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِيمَا يَزْرَعُ فِيهَا، أَوْ يَغْرِسُ كَرِهَتْ الْكَرَاءُ وَفَسَخَتْ، وَلَا يَشْبِهُ هَذَا السَّكْنُ شَيْءٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَهَذَا شَيْءٌ عَلَى وَجْهِهَا وَبِطْنِهَا، فَإِذَا تَكَارَاهَا عَلَى أَنْ يَغْرِسَ فِيهَا وَيَزْرَعَ مَا شَاءَ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَالْكَرَاءُ جَائِزٌ، وَإِذَا انْقَضَتْ يَرعى لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الْأَرْضِ قَلْعُ غَرَّاسِهِ حَتَّى يَعْطِيَهُ قِيَمَتَهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَخْرُجُهُ مِنْهَا قَائِماً عَلَى أَصُولِهِ وَيُسْمَرُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ وَلِرَبِّ الْغَرَّاسِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَقْلَعَهُ عَلَى أَنْ عَلَيْهِ إِذَا قَلَعَهُ مَا نَقَصَ الْأَرْضَ وَالْغَرَّاسُ كَالْبِنَاءِ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ مَالِكِ الْأَرْضِ مُطْلَقاً لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يَقْلَعَ الْبِنَاءَ حَتَّى يَعْطِيَهُ قِيَمَتَهُ قَائِماً فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَخْرُجُهُ.

قال الشافعي: وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها، وفيها نخلة أو مائة نخلة، أو أقل، أو أكثر، وقد رأى ما استأجر منه من البياض زرع في البياض، ولم يكن له من ثمر النخل قليل، ولا كثير، وكان ثمر النخل لرب النخل، ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخله يسوى درهماً أو أقل، أو أكثر كانت الإجارة فاسدة من قبل أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال ومحرم فالحلال الكراء والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه، وإن كان بعدما يبدو صلاحه، فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها.

قال الشافعي: وسواء في هذا كثر الكراء في الأرض، أو الدار وقلت الثمرة، أو كثرت، أو قل الكراء كما كان لا يحل أن تباع ثمرة نخلة قبل أن يبدو صلاحها، وكان هذا فيها محرماً كما هو في الف نخلة.

قال الشافعي: وإذا وقعت الصفة على بيعه قبل يبدو صلاحه بحال؛ لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخلة صنواناً واحداً في الأرض أو مجتمعة في ناحية، أو متفرقة.

قال الشافعي: وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ الدَّارَ، أَوْ الْأَرْضَ إِلَى سَنَةِ كَرَاءٍ فَاسِداً، فَلَمْ يَزْرَعْ الْأَرْضَ، وَلَمْ يَسْكُنِ الدَّارَ، وَلَمْ يَتَّعَ بِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهَا عِنْدَ الْكَرَاءِ وَمَضَتْ السَّنَةُ لَزَمَهُ كَرَاءُ مِثْلِهَا كَمَا كَانَ يَلْزَمُهُ إِنْ انْتَفَعَ بِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَرَاءَ لَوْ كَانَ صَحِيحاً، فَلَمْ يَتَّعَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا حَتَّى غَمَضِيَ سَنَةٌ لَزَمَهُ الْكَرَاءُ كُلُّهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَبِضَهُ وَسَلِمَتْ لَهُ مَنَفَعَتُهُ فَتَرَكَ حَقَّهُ فِيهَا، فَلَا

يَسْقُطُ ذَلِكَ حَقٌّ رَبِّ الدَّارِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ الْكَرَاءُ الْفَاسِداً إِذَا انْتَفَعَ بِهِ الْمُكَتَرِي يَرُدُّ إِلَى كَرَاءٍ مِثْلِهِ كَانَ حَكْمُ كَرَاءٍ مِثْلِهِ فِي الْفَاسِدِ كَحَكْمِ الْكَرَاءِ الصَّحِيحِ، وَإِذَا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الدَّارَ سَنَةً فَقَبِضَهَا الْمُكَتَرِي، ثُمَّ غَضِبَ بِهَا مِنْ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ سُلْطَانٌ، أَوْ مِنْ يَرَى أَنَّهُ يَقْوَى عَلَيْهِ سُلْطَانٌ فَسَوَاءٌ لَا كَرَاءَ عَلَيْهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَرَادَ الْمُكَتَرِي أَنْ يَكُونَ خَصَماً لِلْغَاصِبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَصَماً إِلَّا بِوَكَاةٍ مِنَ رَبِّ الدَّارِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَصُومَةَ لِلْغَاصِبِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي رِقَبَةِ الدَّارِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَصَماً فِي الدَّارِ إِلَّا رَبُّ الدَّارِ، أَوْ وَكِيلُ رَبِّ الدَّارِ وَالْكَرَاءُ لَا يَسْلَمُ لِلْمُكَتَرِي إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الْمُكَرِي مَالِكاً لِلدَّارِ وَالْمُكَتَرِي لَمْ يَكْتَرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَصَماً لَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزاً لَهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ خَاصَمَهُ فِيهَا سَنَةً، فَلَمْ يَتَّيَّنِ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا تَجْعَلُ عَلَى الْمُكَتَرِي كَرَاءً، وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ أَمْ تَجْعَلُ لِلْمُخَاصِمِ إِجَارَةً عَلَى رَبِّ الدَّارِ فِي عَمَلِهِ، وَلَمْ يَوْكَلْهُ؟ أَوْ أَرَأَيْتَ لَوْ أَقْرَبُ رَبُّ الدَّارِ بِأَنَّهُ كَانَ غَضِبَهَا مِنَ الْغَاصِبِ، أَلَا يَطْلُ الْكَرَاءُ؟ أَوْ أَرَأَيْتَ لَوْ أَقْرَبُ الْمُتَكَارِي أَنَّ رَبَّ الدَّارِ غَضِبَهَا مِنَ الْغَاصِبِ أَيْقِضَ عَلَى رَبِّ الدَّارِ أَنَّهُ غَاصِبٌ بِأَقْرَارٍ غَيْرِ مَالِكٍ، وَلَا وَكِيلٍ؟ فَهَلْ يَعْدُو الْمُكَتَرِي إِذَا قَبِضَ الدَّارَ، ثُمَّ غَضِبَ أَنْ يَكُونَ الْغَضَبُ عَلَى رَبِّ الدَّارِ، وَلَمْ تَسْلَمْ لِلْمُكَتَرِي الْمَنَفْعَةُ بَلَا مَوْنَةٍ عَلَيْهِ كَمَا اكْتَرَى؟ فَإِنْ كَانَ هَذَا هَكَذَا فَسَوَاءٌ غَضِبَهَا مِنْ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ سُلْطَانٌ، أَوْ مِنْ يَقْوَى عَلَيْهِ سُلْطَانٌ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ كَرَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَسْلَمْ لَهُ الْمَنَفْعَةُ أَوْ يَكُونُ الْغَضَبُ عَلَى الْمُكَتَرِي دُونَ رَبِّ الدَّارِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ شَيْئاً أَصِيبَ بِهِ الْمُكَتَرِي كَمَا يَصَابُ مَالُهُ فَيَلْزَمُهُ الْكَرَاءُ غَضِبَهَا بِإِثَابِهِ مِنْ يَقْوَى عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، أَوْ مِنْ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ.

وإذا ابتاع الرجل من الرجل العبد ودفع إليه الثمن، أو لم يدفعه وافترقا عن تراض منهما، ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري، وإن لم يحل البائع بينه وبينه كان حاضراً عندهما قبل البيع وي بعده حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال المتاع، وإن حدث بالعبد عيب كان المتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يردّه.

وكذلك لو اشتراه وقبضه كان الثمن داراً، أو عبداً، أو ذهباً بأعيانها، أو عرضاً من العروض فتلف الذي ابتاع به العبد بما وصفا في يدي مشتري العبد كان البيع منتقضاً، وكان من مال مالكة.

فإن قال قائل: قد هلك هذا العبد، وهذا العرض، ثم لم يحدث واحداً منهما حولاً بينه وبين ملكه إياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمتباع؟ فقبل له بالأمر البين بما لا يختلف الناس فيه من أن كان بيده ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه إليه من دين عليه أو حق لزمه من وجوه من الوجوه أرض جنائية، أو غيرها، أو غصب، أو أي شيء ما كان فأحضره ليُدفع

قيل: لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منفعتها مدفوعة إليه فيستوفي المنفعة المدة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول بهذا من زعم أن الجائحة موضوعة، وقد دفع البائع الثمرة إلى المشتري، ولو شاء المشتري أن يقطعها كلها قطعها، فلما كان المشتري إذا تركها إلى أوان يرجو أن تكون خيراً له فلتف رجح بخصه ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها إلا في مدة تأتي عليها أولى أن يجعل الثمن للمكري حالاً كما يجعله للثمرة إلا أن يشترطه إلى أجل.

فإن قال قائل: من قال هذا؟

قيل له: عطاء بن أبي رباح وغيره من المكين؛ فإن قال فما حجتك على من قال: من المشرقين إذا تشارطا فهو على شرطهما، وإن لم يتشارطا فكلما مر عليه يوم له حصّة من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له: من قال هذا لزمه في أصل قوله أن يبيز الدين بالدين إذا لم يقل كما قلنا: إن الكراء يلزم بدفع الدار؛ لأنه لا يوجد في هذا أبداً دفع غيره، وقال: المنفعة تأتي يوماً بعد يوم، فلا يجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة، قيل: فالمنفعة دين لم يأت والمال دين لم يأت، وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نيل أو غيرها، أو أرض مطر.

قال: وإذا تكارر الرجل المسلم من الذمي أرض عشر، أو خراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة.

فإن قال قائل: فما الحجّة في هذا؟

قيل: لما أخذ النبي ﷺ الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين وهذه أرض من زرعها من المسلمين، فإنما زرع ما لا يملك من الأرض، وما كان أصله فينا، أو غنيمته، فإن الله جل ذكره خاطب المؤمنين بأن قال لنبيي ﷺ: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وخاطبهم بأن قال: «وأتوا حقه يوم حصاده»، فلما كان الزرع مالا من مال المسلم والحصاد حصاة مسلم تجب فيه الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك رقبته الأرض؛ فإن قال: فهل من شيء توضحه غير هذا؟

قيل: نعم الرجل يتكارر من الرجل الأرض أو يمنحه إياها، فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه.

فإن قال: فهذه لملك معروف، قيل: فكذلك يتكارر في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن لا يعرف بعينه، وإنما يعرف بصفتها، فيكون عليه في زرعها الصدقة.

فإن قال: هذا هكذا، ولكن أصل هذه مسلم، أو لمسلمين وأصل تلك لمشرك قيل لو كانت لمشرك ما حل لنا إلا بطيب نفس، ولكن لما كانت عنوة، أو صلحا كانت مالا للمسلمين كما

إلى مالكو حقه فيه عرضاً بعينه أو غير عينه فهل في يده لم يبرأ بهلاكه في يده، وإن لم يجل بينه وبين صاحبه، وكان ضمانه منه حتى يسلمه إليه، ولو أقاما بعد إحضاره إياه في مكان واحد يوماً واحداً، أو سنة، أو أقل أو أكثر؛ لأن ترك الحول بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع إلا بالدفع؛ فكان أكثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع، وهذا ما اشترى به، فلما لم يفعل لم يخرج من ضمان بحال، وقال الله جل وعلا «وأتوا النساء صدقاتهن نحلة»، فلو أن امرأة نكح امرأة واستخزنها ماله، ولم يجل بينها وبين قبض صداقتها، ولم يدفعه إليها لم يبرأ منه بأن يكون واجداً له وغير حائل دونه، وأن تكون واجدة له غير محول بينها وبينه، وقال الله عز وجل «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»، فلو أن امرأة أحضرت مساكين وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجهما بأعينها من زكاة ماله، فلم يقبضوها، ولم يجل بينهم وبينها لم تخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤديها، ولو تلفت في يده تلفت من ماله.

وكذلك لو تطهر للصلاة وقام يريدتها، ولا يصلّيها لم يخرج من فرضها حتى يصلّيها.

ولو وجب عليه أن يقتض من نفسه دم، أو جرح فأحضر الذي له القصاص وحلّى بينه وبين نفسه، أو خلّى الحاكم بينه وبينه، فلم يقتض، ولم يعف لم يخرج هذا مما عليه من القصاص، ثم لا يخرج أحدهما مما قبله إلا بأن يؤديه إلى من هو له، أو يعفو الذي هو له، وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض، قال الله عز وجل «وَرِيَّةٌ مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» فجعل التسلم الدفع لا الوجود وترك الحول والدفع، وقال في اليتامى «فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»، وقال لنبيي ﷺ: «وَأَتَا ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ففرض على كل من صار إليه حق لمسلم، أو حق له أن يكون مؤديه وأداؤه دفعه لا ترك الحول دونه سواء دعا إلى قبضه، أو لم يدعه ما لم يبرئه منه فبرأ منه بالبراءة أو يقبضه منه في مقامه، أو غير مقامه، ثم يؤدعه إياه، وإذا قبضه، ثم أودعه إياه فضمانه من مالكو.

قال الربيع: يريد القابض له، وهو المشتري.

قال الشافعي: وإذا اكترى الرجل من الرجل الأرض، أو الدار كراء صحيحاً بشيء معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكترى ما اكترى فالكراء له لازم فيدفعه حين يقبضه إلا أن يشترطه إلى أجل، فيكون إلى أجله، فإن سلم له ما اكترى، فقد استوفى، وإن تلف رجح بما قبض منه من الكراء كله فيما لم يستوف.

فإن قال قائل: فكيف يجوز أن يكون يدفع إليه الكراء كله، ولعل الدار أن تلف، أو الأرض قبل أن يستوفى؟

كان بعض ما بقي من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب.

قال الشافعي: وكذلك لو اشترى مائة إردب طعاماً، فلم يستوفها حتى تلف نصفها في يدي البائع كان له إن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن.

قال الربيع: الطعام عندي خلاف الدار يهدم بعضها؛ لأن الطعام شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام.

قال الشافعي: وأصل هذا أن ينظر إلى البيعة، فإذا وقعت على شيء يتبعض ويجوز أن يقبض بعضه دون بعض فتلف بعضه قلت فيه هكذا، وإن وقعت على شيء لا يتبعض مثل عبد اشترته، فلم تقبضه حتى حدث به عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده؛ لأنه لم يسلم لك تقبضه غير معيب.

فإن قال قائل: ما فرق ما بين هذين؟

قيل: لا يكون العبد يتبعض من العيب، ولا العيب يتبعض من العبد، فقد يكون المسكن متبعضاً من المسكن من الدار والأرض.

وكذلك إذا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الْأَرْضَ عَشْرَ سِنِينَ بِمِائَةِ دِينَارٍ لَمْ يَجْزْ حَتَّى يَسْمَى لِكُلِّ سَنَةٍ شَيْئاً مَعْلوماً، وَإِذَا اكْتَرَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ أَرْضَهُ، أَوْ دَارَهُ، فَقَالَ: أَكْتَرَيْتُهَا مِنْكَ كُلَّ سَنَةٍ بِدِينَارٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَمْ يَسْمِ السَّنَةَ الَّتِي يَكْتَرِيهَا، وَلَا السَّنَةَ الَّتِي يَقْطَعُ إِلَيْهَا الْكَرَاءَ فَالْكَرَاءُ فَاسِدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى أَمْرِ يَعْرِفُهُ الْمَكْتَرِي وَالْمَكْتَرِي.

كما لا تجوز البيوع إلا على ما يعرف، وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه ينقضي إلى مائة سنة، أو أكثر أو أقل، ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة؛ فكان هذا كراء مجهولاً يفسخه قبل السكنى.

فإن فات فيه السكنى جعلنا فيه على المكترى أجر مثله كأن أكثر مما وقع به الكراء، أو أقل؛ إذا بطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قيمة لم نجعل الباطل دليلاً على الحق.

قال الشافعي: فإذا زرع الرجل أرض رجل فادعى أن رب الأرض كراء، أو أعاره إياها وجحد رب الأرض فالقول قول رب الأرض مع يمينه ويقطع الزارع في زرعوه، وعلى الزارع كراء مثل أرضه إلى يوم يقطع زرعوه.

قال الشافعي: وسواء كان ذلك في إسان الزرع، أو في غير إبانته إذا كان زارع الأرض المدعي للكراء حبسها عن مالكها، فإنما أحكم عليه حكم الغاصب، وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ أَرْضاً فِيهَا زَرْعٌ لغيره لا يستطيع إخراجه منها إلى أن يحصده فالكرء مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكترى يرى الأرض لا

تغنم أموالهم من الذهب والفضة، فيكون علينا فيها الصدقة كما يكون علينا فيما ورثنا من آبائنا؛ لأن ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا. وكذلك الأرض.

فإن قال قائل: فهى لقوم غير معروفين، قيل: هي لقوم معروفين بالصفة من المسلمين، وإن لم يكونوا معروفين أعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين.

فإن قال: فالخراج يؤخذ منها، قيل: لولا أن الخراج كراء كراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض للرجل حرم على المسلم أن يؤذي خراجاً، وعلى الأخذ منه أن يأخذ منها خراجاً، ولكنه إنما هو كراء، لا ترى أن الرجل يكتري الأرض بالشئ الكثير، فلا يحسب عليه، ولا له فيخفف عنه من صدقتها شيء لما أدى من كرائها.

قال الشافعي: فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبداً فتصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والعبد قائم تحالفاً وتراداً؛ فإن كان العبد تالفاً تحالفاً بيلعه قيمة العبد، وإذا كان قائماً وهما يتصادقان في البيع ويختلفان في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على إنسان أن يرده بعينه، ففات رده بقيمته؛ لأن القيمة تقوم مقام العين إذا فاتت العين؛ فإن كان هذا في كل شيء فما أخرج هذا من تلك الأشياء؟ لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى إلا بخبر يلزم، وهكذا في الدور والأرضين إذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفاً بيلعه، فإذا اختلفا بعد الزرع والسكن تحالفاً بيلعه قيمة الكراء، وإن سكن بعضاً رد قيمة ما سكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن، وإن تَكَارَى أَرْضاً لَزَرْعٍ فزرعها وبقي له سنة، أو أكثر تحالفاً وتفاسخا فيما بقي ورد كراء مثلها فيما زرع.

قال: وإذا اكترى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادقا على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي تَكَارَى إليه، فقال المكترى اكتريتها إلى المدينة بعشرة، وقال المكري اكتريتها بعشرة إلى أيلة؛ فإن لم يكن ركب الدابة تحالفاً بيلعه، وإن كان ركبها تحالفاً، وكان لرب الدابة كراء مثلها إلى الموضع الذي ركبها إليه وفسخ الكراء في ذلك الموضع؛ لأن كليهما مدع ومدعى عليه؛ لأن الكراء بيع من البيوع، وهذا مثل معنى قولنا في البيوع، وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها فغرقت كلها قبل الزرع رجع بالإجارة؛ لأن المنفعة لم تسلم له وهي مثل الدار تهدم قبل السكنى؛ فإن غرق بعضها فهذا نقص دخل عليه فيما اكترى وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها؛ لأنه لم يسلم له ما اكترى كما اكترى كما يكون له في الدار لو تهدم بعضها أن يحبس ما بقي بمحضته من الكراء كأن تهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك له؛ لأنه نقص دخل عليه فرضي بالنقص، وإن شاء أن يخرج ويفسخ الكراء كان ذلك له إذا

حائل دونها من الزرع ويقبضها لا حائل دونها من الزارعين؛ لأننا نجعله بيعاً من البيوع، فلا يجوز أن يبيع لرجل عيناً لا يقدر المتبايع على قبضها حين تجب له ويدفع الثمن، ولا أن يجعل على المتبايع والمكتري الثمن، ولعل المكتري أن يتلف قبل أن يقبضه، ولا يجوز أن نقول له الثمن دين إلى أن يقبض فذلك دين بدين.

قال الشافعي: ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل أن يكتريهما ويقبضهما، ولكن يكتري الأرض والدار ويقبضهما مكانهما لا حائل بينهما ومتى حدث على واحد منهما حادث يمنع من منفعة رجع المكتري بحصته من الكراء من يوم حدث الحادث، وهكذا العبد وجميع الإجازات، وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تعتقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين المتبايعين، فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن للمبيع حصته من السلف في أصل ثمنه لا تعرف؛ لأن السلف غير مملوك.

قال الشافعي: وكل ما جاز لك أن تشتريه على الانفراد جاز لك أن تكتريه على الانفراد والكراء بيع من البيوع، وكل ما لم يجز لك أن تشتريه على الانفراد لم يجز لك أن تكتريه على الانفراد، ولو أن رجلاً اشترى من رجل أرضاً بيضاء ليزرعها شجراً قائماً على أن له الشجر وأرضه كان في الشجر، ثم بالغ، أو غرض، أو لم يكن فيه كان هذا كراء جائزاً كما يكون بيعاً جائزاً.

قال الربيع: يريد أن لصاحب الأرض البيضاء الشجر وأرض الشجر.

قال الشافعي: ولو تكارى الأرض بالثمرة دون الأرض والشجر؛ فإن كانت الثمرة قد حل بيعها جاز الكراء بها، وإن كانت لم يحل بيعها لم يحل الكراء بها.

قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض بكم ووجل ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾؛ فكانت الآيات مطلقتين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دلالة من رسول الله ﷺ أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجهلوا معنى ما أراد الله، تخص تحريم بيع دون بيع فنصير إلى قول النبي ﷺ فيه؛ لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصاً وعماماً، ووجدنا الدلالة عن النبي ﷺ بتحريم شيئين: أحدهما: التفاضل في التقدي، والآخر: النسبة كلها، وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل يدا بيد. وكذلك الفضة.

وكذلك أصناف من الطعام الحنطة والشعير والتمر والملح فحرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس المختلفين وحرم فيه كله النسبة.

قلنا: الذهب والورق هكذا؛ لأن نصه في الخبر وقلنا كل

فإن قال قائل: قد يختلفان في الرحلة. وكذلك التمر قد يختلف في الخلاوة والجودة حتى يكون المذ من البرني خيراً من المذ من غيره، ولا يجوز إلا مثل بمثل ويبدأ بيد؛ لأنهما تمران يجمعان معاً على صاحبهما في الصدقة؛ لأنهما جنس.

وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة. وكذلك الذهب منه ما يكون المتقال ثمن ثلاثين درهماً لجودته ومنه ما يكون المتقال بشيء أقل منه بكثير لتفاضلها، ولا يجوز، وإن تفاضلا أن يباع إلا مثلاً بمثل يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة؛ فإذا أن تجزئ الأشياء كلها قياساً عليه، وإما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا، وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب والورق يسلمان فيما سواهما بخلاف ما سواهما فيهما، فأما أن يتحكم المتحكم، فيقول مرة في شيء من الجنس لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياساً على هذا، ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا؛ فإن كان هذا جائزاً لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه، وإن لم يكن من أهل العلم؛ لأن الخاطر لا يعدو أن يوافق أثراً، أو يخالفه، أو قياساً أو يخالفه، فإذا جاز لأحد الأخذ بالأثر وتركه والأخذ بالقياس وتركه لم يكن ها هنا معنى إلا أن يقول امرؤ بما شاء، وهذا محرم على الناس.

قال الشافعي: الإجارة كما وصفت بيعاً من البيوع، فلا بأس أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنانير فتعجل الدنانير، أو تكون إلى سنة، أو ستين، أو عشر سنين، فلا بأس إن كانت عليك خمسة دنانير حالة أن تؤاجر بها عبداً لك من رب الدنانير إذا قبض العبد، وليس من هذا شيء ديناً بدين الحكم في المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقداً غير أن صاحبه يستوفي الإجارة في مدة تأتي،

مضموناً على صاحبه، ولا يتم البيع في هذا حتى يرى المشتري السلعة فیرضاها، ويفترقان بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فحينئذ يتم البيع ويجب عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يفترقا بعد البيع عن تراض فيلزمهما، ولا يجوز أن تباع هذه السلعة بعينها إلى أجل من الآجال قريب، ولا بعيد من قبل أنه إنما يلزم بالأجل ويجوز فيما حل لصاحبه وأخذه مشترته ولزمه بكل وجه.

فأما بيع لم يلزم، فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على المشتري دين إلى أجل، ولم يتم له بيع، ولم يره، ولم يرضه؟ فإن تطرّع فنقد فيه على أنه إن رضي كان نقد الثمن، وإن سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس، وليس هذا من بيع وسلف، ولا أن أسلفك في الطعام إلى أجل فأخذ منك بعد مجيء الأجل بعض طعام وبعض رأس مال، فإن ذهب ذاهب إلى أن هذين أو أحدهما، أو ما كان في مثل معناه، أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل، ألا ترى أن معقولاً لا شك فيه في الحديث إذا كان إنما نهى عن بيع وسلف، فإنما نهى أن يجمعا ونهيه أن يجمعا معقول، وذلك أن الأثمان لا تحل إلا معلومة، فإذا اشترت شيئاً بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفني عشرة فهذا بيع وسلف، لأن الصفة جمعتهما معلوم السلف غير مملوك للمستسلف فله حصة من الثمن غير معلومة أو لا ترى بأن لا بأس بأن أبيعك على حدة وأسلفك على حدة إنما النهي أن يكونا بالشرط مجموعين في صفقة، فأما إذا أعطيتك عشرة دانير على مائة فرق إلى أجل فحلت، فإنما لي عليك المائة؛ فإن أخذتها كلها فهي مالي، وإن أخذت بعضها فهي مالي وأقبلك فيما بقي منها بإحداث شيء لم يكن علي، ولم يكن في أصل عقد البيع فيحرم به البيع، وإذا جاز أن أقبلك منها كلها، فيكون هذا إحداث إقالة لم تكن علي جاز هذا في بعضها.

قال الربيع: قال الشافعي: البيع يمان لا ثالث لهما أحدهما بيع عين يراها البائع والمشتري عند تباعدهما وبيع مضمون بصفة معلومة وكيل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه.

قال الربيع: وقد كان الشافعي يميز بيع السلعة بعينها غائبة بصفة، ثم قال: لا يجوز من قبل أنها قد تلفت، فلا يكون يتم البيع فيها، فلما كانت مرة تسلم فتم البيع ومرة تعطب، فلا يتم البيع كان هذا مفسوخاً.

٢ - كراء الذواب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا

ولولا أن الحكم فيه هكذا ما جازت الإجارة بدين أبداً من قبل أن هذا دين بدين، ولا عرفت لها وجهاً يجوز فيه، وذلك أتى إن قلت: لا تجب الإجارة إلا باستيفاء المستاجر من المنفعة ما يكون له حصة من الثمن كانت الإجارة منعقدة والمنفعة دين؛ فكان هذا ديناً بدين.

ولو قلت: يجوز أن أستاجر منك عبدك بعشرة دانير شهراً، فإذا مضى الشهر دفعت إليك العشرة كانت العشرة ديناً وكانت المنفعة ديناً؛ فكان هذا ديناً بدينين، ولو قلت أدفع إليك عشرة وأقبض العبد يخدمني شهراً كان هذا سلفاً في شيء غير موصوف وسلفاً غير مضمون على صاحبه، وكان هذا في هذه المعاني كلها إبطال الإجازات، وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها المسلمون، وقد كتبنا تثبيت إجازتها في كتاب الإجازات، ولولا أن ما قلت كما قلت إن دفع المستاجر من دار وعبد إلى المستاجر دفع العين التي فيها المنفعة فيحل في الإجارة النقد والتأخير؛ لأن هذا نقد بنقد ونقد بدين ما جازت الإجازات بحال أبداً.

فإن قال قائل: فهي لا يقدر على المنفعة فيها إلا في مدة تأتي.

قلنا: قد علمنا أن الإجازات منذ كانت هكذا، فإن حكمها حكم الطعام يتنازع كيلاً فتشترى في كيلو، فلا تأخذ منه ثانياً أبداً إلا بعد بادي.

وكذلك أنه لا يمكنك فيه غير هذا.

وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيهما أبداً غير هذا فأما من قال تمن أجاز الإجازات يجوز أن يستاجر العبد شهراً بدينار، أو شهرين، أو ثلاثة، ثم قال: ولا يجوز أن يكون لي عليك دينار فاستاجرته منك به؛ لأن هذا دين بدين فالذي أجاز هو الدين بالدين إذا كانت الإجارة ديناً لا شك والذي أبطل هو الذي ينبغي أن يميز من قبل أنه يجوز لي أن يكون لي عليك دينار فأخذ به منك دراهم، ويكون كينوته عليك كقبضك إياه من يدي، ولا يجوز أن يعطيك دراهم بدينار مؤجل ويزعم هنا في الصرف أنه نقد ويزعم في الإجارة أنه دين، فلا بد أن يكون الحكم أنه نقد فيها جميعاً، أو دين فيها جميعاً؛ فإن جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقداً حيث جعله ديناً وديناً حيث جعله نقداً.

قال الشافعي: اليسوع الصحيحة صفان: بيع عين يراها المشتري والبائع، وبيع صفة مضمونة على البائع، وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع إن سلمت السلعة حتى يراها المشتري كان فيها بالخيار باعه إياها على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعه إياها أو بخلاف تلك الصفة؛ لأن بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان

وأحرى أن يكون أين منه، وقد ذكر الله عز وجل الإجارة في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه.

قال الله عز وجل: ﴿قَالَتْ إِحْذَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ قال إني أريد أن أتخلك إخذى ابنتي هاتين على أن تأجرتي ثمانين حججاً الآية.

قال الشافعي: قد ذكر الله عز وجل أن نبياً من أنبيائه آجر نفسه حججاً مسماً ملكه بها بضع امرأة، فدل على تجويز الإجارة على أنه لا بأس بها على الحجج إن كان على الحجج استأجره، وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجويز الإجارة بكل حال، وقد قيل: استأجره على أن يرعى له، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: فمضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمنا في إجاتها وعوام فقهاء الأمصار.

١٣٤١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ قَالَ أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. [أخرجه مالك (٧١١/٢)، البخاري (٢٣٢٧)، مسلم (١٥٤٧)، أبو داود (٣٣٩٣)، النسائي (٤٣٧/٤)، ابن ماجه (٢٤٥٨)]

قال الشافعي: فرفع سمع النهي من رسول الله ﷺ وهو أعلم بمعنى ما سمع، وإنما حكى رافع النهي عن كرائها بالثلث والربع.

وكذلك كانت تكري، وقد يكون سالم سمع عن رافع بالخبر جملة فرأى أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق، فلم ير بالكراء بالذهب والورق بأساً؛ لأنه لا يعلم أن الأرض تكري بالذهب والورق، وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الأرض ببعض ما يخرج منها.

١٣٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ اسْتِجْزَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. [أخرجه مالك (٧١١/٢)]

١٣٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ شَبِيهًا بِهِ.

١٣٤٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَهُ.

تكاري رجل دابةً من مكة إلى مر فركبها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراضيا عليه إلى مر.

فإن سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة، وإن عطبت الدابة فعليه الكراء إلى مر وقيمة الدابة، وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأنز فيهما مثل الذير والعور، وما أشبه ذلك ردّها وأخذ قيمة ما نقصها كما يأخذ قيمتها لو هلك، وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى، وإذا هلكت الدابة، فلم يعدد المكري البلد الذي تكارها إليه، ولم يعدد بأن يحمل عليها ما ليس له، ولا أن يركبها ركوباً لا تركبه الدواب، فلا ضمان عليه، وإن كان الكراء ذاهباً وجائياً، فإنما عليه في الذهاب نصف الكراء إلا أن يكون الذهاب والحجبة مختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما، ولو تعدى عليها بعدما بلغت المكان الذي تكارها إليه ميلاً، أو أقل، ثم ردّها فقطعت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى إلا بأدائها سالمة إلى ربها.

٣- الإجازات

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال قائل ليس كراء البيوت، ولا الأرضين، ولا الظهر يلازم، ولا جائز، وذلك أنه تملكك والتملك بيع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمونة، والكراء ليس بعين حاضر، ولا غائب يرى أبداً ورأينا من أجازهما.

قال: إذا انهدم المنزل، أو هلك العبد انتقض الكراء والإجارة فيهما، وإنما التملك ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إياه، وهو إذا ملك مستأجره منفعة للإجارة ليست هكذا ملك العبد للمالك، ومنفعته لمستأجره إلى المدة التي تشتط وخدمة العبد مجهولة أيضاً مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسله وضعفه.

وكذلك الركوب مختلف، ففيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيوع ما وصفنا، ومن أجازها، فقد يحكم فيها بحكم البيع؛ لأنها تملك، ويخالف بينها وبين البيع في أنها تملك، وليست عطاء بها؛ فإن قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه، وإن قال هي بيع، فقد أجاز فيها ما لا يميزه بالبيع.

قال الشافعي: وهذا القول جهل بمن قاله والإجازات أصول في أنفسها بيوع على وجهها، وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ أَرْضُكُمْ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورُهُنَّ﴾ فإجاز الإجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله، ولكن لما لم يوجد فيه إلا هذا جازت الإجارة عليه، وإذا جازت عليه جازت على مثله، وما هو في مثل معناه

بعينها أن يدفع الشيء الذي فيه المنفعة إن كان عبداً استؤجر دفع العبد، وإن كان بعيراً دفع البعير، وإن كان مسكناً دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة التي فيه كمال الشرط إلى المدة التي اشترط، وذلك أنه لا يوجد له دفع إلا هكذا.

فإن قال قائل: هذا دفع ما لا يعرف فهذا من علة أهل الجهالة الذين أبطلوا الإجازات.

قال الشافعي: والمنفعة من عين معروفة قائمة إلى مدة كدفع العين، وإن كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين، وليس دفع المنفعة بدفع الشيء الذي به المنفعة، وإن كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة، وإن كانت غير عين، وإذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين، ولا مضمونة، فلم تفسد كما زعم من أفسدها؛ لأنها، وإن كانت غير عين فهي كالعين بأنها من عين، فكانت شيئاً انتفعوا به من عين معروفة وأجازها المسلمون له فدفعه إذا دفع كما لا يستطيع غيره أولى أن يقوم مقام الدفع من الأعيان والدفع أخف من ملك العقدة؛ لأن العقدة تفسد فيبطل الدفع والدفع يفسد، ولا تفسد العقدة، فإذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفاً، وإن كان بغير عينه من عين فيصح ويلزم كما يصح ملك الأعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الأعيان إذا دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين إذا كان هذا الدفع الذي لا يستطيع فيها غيره أبداً.

قال الشافعي: فقال قولنا في إجازة الإجازات بعض الناس وشدها واحتج فيها بالأثار، وزعم أن ما احتجنا به فيها حجة على من خالفنا في ردّها لا يخرج منها، ثم عاذ لما ثبت منها، فقال فيها أقاويل كأنه عمد نقض بعض ما ثبت منها وتوهم ما شدد، فقال: الإجازات جائزة، وقال: إذا استأجر الرجل من الرجل عبداً، أو منزلاً لم يكن للمستأجر أن يأخذ المؤجر بالإجارة، وإنما يجب له من الإجارة بقدر ما استخدم العبد، أو سكن المسكن كأنه تَكَارَى بيتاً بثلاثين درهماً في كل شهر فما لم يسكن لم يجب عليه شيء، ثم إذا سكن يوماً، فقد وجب عليه درهم، ثم هكذا على هذا الحساب.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول الخبير وإجماع الفقهاء بإجازة الإجارة ثابت عندنا، وعندك الإجارة ملك من المستأجر للمنفعة، ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع إنما هي تحويل الملك من شيء للملك غيره.

وكذلك الإجارة، فقال منهم قائل ليست الإجارة بيع.

قلنا: وكيف زعمت أنها ليست بيع وهي تمليك شيء بتمليك غيره؟

١٣٤٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَكَارَى أَرْضاً، فَلَمْ تَزَلْ يَدِيهِ حَتَّى هَلَكَ قَالَ ابْنُهُ: فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا أَنَّهُا لَهُ مِنْ طَوْلٍ مَا مَكَثَتْ يَدِيهِ حَتَّى ذَكَرَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَمَرَنَا بِقَضَاءِ شَيْءٍ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِرَائِهَا مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ وَرَقٍ. [أخرجه مالك (٧١٢/٢)]

قال الشافعي: والإجازات صنف من البيوع؛ لأن البيوع كلها إنما هي تمليك من كل واحد منهما لصاحبه يملكها المستأجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة إلى المدة التي اشترط حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من مالها ويملك بها مالك الدابة والبيت العوض الذي أخذه عنها، وهذا البيع نفسه.

فإن قال قائل: قد تخالف البيوع في أنها بغير أعيانها وأنها غير عين إلى مدة.

قال الشافعي: فهي منفعة معقولة من عين معروفة فهي كالعين.

قال الشافعي: والبيع قد تجتمع في معنى أنها ملك وتختلف في أحكامها، ولا يمتنع اختلافها في عامة أحكامها، وأنه يضيّق في بعضها الأمر، ويتسع في غيره من أن تكون كلها بيعاً يحللها ما يحلل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجملة، ثم تختلف بعد في معانٍ آخر، فلا يبطل صنف منها خالف صنفاً في بعض أمره بخلافه صاحبه، وإن كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه فالبيع لا تحل إلا إبراضاً من البائع والمشتري وضمن معلوم، وعندنا لا تحب إلا بأن يفرق البائع والمشتري من مقامهما، أو أن يختار أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار إجازة البيع، ثم تختلف البيوع، فيكون منها المتصارفان لا يحل لهما أن يتبايعا ذهباً بذهب، وإن تفاضلت الذهب إلا مثلاً بمثل يداً بيد وزناً بوزن، ثم يكونان إن تصارفا ذهباً بورق، فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر يداً بيد؛ فإن تفرق المتصارفان الأولان، أو هذان قبل أن يتبايعا انتقض البيع بينهما، ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرّف يتبايعان الثوب بالتقدّد ويقبض الثوب المشتري، ولا يدفع الثمن إلا بعد حين، فلا يفسد البيع، ويكون السلف في الشيء المضمون إلى أجل يجعل الثمن، ويكون المشتري غير حال على صاحبه إلا أنه يكون مضموناً ويضيق فيما كان يكون غير هذا من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا، وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع، ولا يحل إلا بتراضٍ منهما فتحكمهما في هذا واحد، وفي سواه تختلف.

قال الشافعي: وقبض الإجازات الذي يجب به على المستأجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن إذا دفعت السلعة المشتراة

قال: ألا ترى أنَّ لها اسماً غير البيع؟

العبدُ وسلمَ فله خدمته إلى مدَّة شرطه وخدمته حركةٌ يحدثها العبدُ، وليست في الدَّار حركةٌ تحدثها إنَّما منفعته فيها محلَّته يأتها، ولا يستطاعُ أبداً في دفعٍ ما ملك المستأجر غير تسليم ما فيه المنفعة إليه وسلامة ما فيه المنفعة حتَّى تسمَّ للشفعة إلى مدَّتها.

فإن قال قائلٌ: فهذا ليس كدفع الأعيان الأعيان بدفع يرى، وهذا بدفع لا يرى، قيل: وما يختلف دفع الأعيان فيه فتكون عيناً اشتريها بعينها عندك ونصف لي، فإذا رأيته كنت بالخيار، وقد كانت عند تباعنا عيناً مضمونة كالسلم مضموناً، ويكون السلم بالصَّفة بغير عينه ويجب ثمنه، وإنَّما هو صفة لا عين، فإذا أراد المسلم نقض البيع، أو السلم إليه لم يكن ذلك لواحدٍ منهما، وإن جاء به المسلم إليه، فقال المسلم: لا أرضى.

قلت له: ليس ذلك لك إذا جاء على الصَّفة التي شرطت لم يكن لك خيارٌ قال: بلى، قد يفعل هذا كله، ولكن الإجازات مغيبة قلنا مغيبة معقولة كالسلم مغيبٌ موصوفٌ.

قال: هو، وإن كان موصوفاً بغير عينه يصير لي أن يكون عيناً.

قلت: يكون عيناً، وهو لم ير، فلا يكون فيها خيارٌ كما يكون في الأعيان التي لم تر.

قال: فهي على الصَّفة، قلنا: ولم لا تجعل ما اشتري، ولم ير من غير السلم، وقد وصف كما وصف السلم إذا جاء على الصَّفة يلزم كما يلزم السلم؟

قال: البيوع قد تختلف، قلنا: فنراك تجيزها مع اختلافها لنفسك وتريد أن لا تجيزها مع اختلافها لنا قال: إني، وإن أجزتها فهي صائرة عيناً، قلنا: الصَّفة في السلم قبل يكون الشراء مغيبة موصوف بها شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال: ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا بالإجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف، فإن زعمت أنَّ الإجارة إنَّما هي منفعة والمنفعة مغيبة، وقد تختلف فلم أجزتها، ولم تقل فيها قول من ردَّها وعبت من ردَّها ونسبته إلى الجهالة؟

قال: لأنَّ ترك السنَّة وإجماع الفقهاء، وليس في السنَّة ولا إجماع الفقهاء إلا التسليم، ولا تضرب له الأمثال، ولا تدخل عليه المقاييس قلنا: فإذا اجتمع الفقهاء على إجازتها وصيروها ملكاً منفعة معقولة، وإن كانت لا تكون شيئاً يكال، ولا يوزن، ولا يذرع وأجازها مغيبة وأوجبها كما أوجبوا غيرها من البيوع، ثم صرت إلى عيبٍ قولنا فيها وأنت تجيزها.

وقولنا قولٌ مستقيم على السنَّة والآثار وصرت بحجة من أبطلها.

فإذا قيل لك: إن كانت في هذا حجة فابطلها، وإن لم يكن

قلنا: قد يكون للبيوع أسماءٌ مختلفة تعرف دون البيوع والبيوع تجمعها مثل الصَّرف والسلم يعرفان بلا اسم بيع، وهما من البيوع عندنا، وعندك قال: فكيف يقع البيع مغيباً لعله لا يتم.

قلنا: أو ليس قد نوقع نحن وأنت البيع على الغيب إلى المدَّة البعيدة في السلم ونوقعها أيضاً على الرطب بكيل والرطب قد ينفذ، ثم تحترق أنت المشتري إذا لم يقبض حتَّى ينفذ في رده إلى رأس ماله، وأن تترك إلى رطب قابلٍ فإمَّا آخر ماله عن غلَّة سنة إلى سنة أخرى، وإمَّا رجع إليه رأس ماله بعد حبسه، وقد كان يملك به رطباً بكيلٍ معلوم، فلم يقبض ما ملك، ولم يكن في يديه رأس ماله؟

قال: هذا كله مضمونٌ قلنا: أولست قد جعلته مضموناً، ثم صرت إلى أن تحكم به في المضمون بأحدٍ حكمين تحترق أنت في أن يرُدَّ رأس المال وتبطل ما وجب له وضمن الرطب بعدما انتفع به المسلم إليه، ولم ينتفع المسلم، وإمَّا أن يؤخر ماله عن غلَّة سنة بلا طيب من نفسه إلى سنة أخرى، فقال: هذا كله كما قلت: ولكني لا أجد غيره فيه قلت: فإذا كان قولك لا أجد غيره فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أوضح وأبين ونحن لا نجد فيه غيره حجة؟

قال: وما ذاك؟

قلنا زعمنا أنَّ البيوع تجوز ويحلُّ ثمنها مقبوضاً، وأن القبض مختلف، فمنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع إليه المفتاح، وذلك في الدَّور ومنه ما يحلُّ المالك بينه وبين المشتري، وهو لا يخلو عليه، ولا يقبضه بيده، وذلك مثل الأرض المحدودة، ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدرى أشرقيها هو أم غربيها؟ غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبداً، وكل هذا يقال له دفع يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع، وهو قبض مختلف، وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا.

قلو قال: لك مشتري نصف العبد: البيع يتم مقبوضاً والقبض ما يكون منفصلاً معروفاً، وليس يكون في نصف العبد قبض فانا أنقض البيع.

قلت: القبض يختلف، فإذا لم يكن دون نصف العبد حائلٌ وسلمه إليك فهذا القبض الذي لا يستطاع غيره في هذا، ومن الدفع الذي لا استطاع غيره، فقد وجب له الثمن فالمنفعة التي في العبد بالإجارة لا استطاع دفعها إلا بأن يسلم العبد، أو المسكن، فإذا دفعت كما لا استطاع غيره فلم لا يجب ما تملك به المنفعة؟ ما بين هذا فرقٌ وقبض الإجارة إنَّما هو دفع الذي فيه الإجارة وسلامته، فإذا دفع الدَّار وسلمت فله سكنها إلى المدَّة، وإذا دفع

فيه حجة، فلا تحتج به.

قلت: لا أبطلها؛ لأنّها السنّة وإجماع الفقهاء.

فإن قال قائل: فدع حجة من أخطأ في إبطالها وأجزأها كما أجازها الفقهاء، فقد أجازوها، وإذا أجازوها، فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها إلا على أنها غليك منفعة معقولة، وما كان غليكا، فقد يوجب ثمنه وإلا صرت إلى حجة من أبطلها.

فإن قال لك قائل: فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يدي صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه؟

قيل له: إن الدفع من المالك لمن ملكه يختلف، ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع ييوماً ودفع إليه أثمانها، ثم حاكمه إلى القاضي قضى عليه بدفعها؛ فإن كان عبداً، أو ثوباً، أو شيئاً واحداً سلمه إليه، وإن كان شيئاً يتجزأ بعينه؛ فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكيل على أن كل مد بدرهم قال كله له؛ فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لا جملة كقبضه الواحدة فيقضي عليه بدفع كل صنفر من هذا كما يستطيع قبضه وكذلك قضى عليه بدفع الإجارة كما يستطيع، ولا يستطيع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة إلى الذي ملك فيه المنفعة، والمنفعة فيها معروفة كما الشراء في الدار المشاعة معروف بحساب، وفي غيره.

فإن قال قائل: فإن الذي فيه المنفعة يسلم، ثم يهدم المنزل، أو يموت العبد فتكون أوجبت عليه دفع ماله، وهو مائة، ثم لا يستوفي بالمائة إلا حق بعضها، ويكون المأجر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضي المستأجر قال: ما رضي إلا بأن يستوفي قلنا إن قدر على الاستيفاء فذلك له، وإن لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع؟

قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مائة درهم في رطب فمضى الرطب، ولم يوف منه شيئاً فيعود إلى أن يقول لي خذ رأس مالك، وقد انتفع به المسلم إليه، أو آخر مالك بعد عمله سنة بلا رضا منك إلى سنة أخرى، فإذا قلت: قد انتفع بمالي؛ فإن أخذته، فقد أخذ منعة مالي بلا عوض أخذته، وإن أخرته سنة، فقد انتفع بمالي سنة بلا طيب نفسي، ولا عوض أعطيت منه قال: لا أجد إلا هذا.

فإن قلت لك وصدقتي المسلم إليه بأنه تغيب مني حتى مضى الرطب.

قلت: لا أجد شيئاً أعديك عليه؛ لأنك رضيت أمانته.

قلت: ما رضيت إلا بالاستيفاء، وقد كان يقدر على أن يوفيني.

قلت: وقد فات الرطب الذي يوفيك منه.

قيل: فالمستأجر للعين إنما استأجره، وهو يعلم أن العين إذا

ذهبت المنفعة فكيف عتبه فيه، وهو يعلمه، ولم تعب في السلم إليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كيلاً معلوماً بصفة من غير شيء يعينه المسلم إليه كان أولى أن تعينه فيه من المستأجر.

وهو يقول: في الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المتباع بعينه يبلد غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري إلى المشتري منه الثمن وأما على أن يسلم البائع للمشتري ما اشترى منه وأشهد به له ودفع إليه ثمنه، ثم هلك الشيء المتباع، فيقول يرجع المشتري بالثمن، وقد انتفع به رب السلعة، ولم يأخذ رب المال عوضاً، فيقول للمشتري أنت رضىيت بذلك، وقد كانت لك السلعة لو تمت، فلما لم تتم انتقض البيع، وإنما رضىيت بتمامها، ويقول أيضاً في الرجل ينكح المرأة بعبد فتخليه ونفسها، فلم يدخل بها وتخليتها إياه ونفسها هو الذي يلزمها، فإذا فعلت جبرته على دفع العبد إليها، ويكون ملكها له صحيحاً؛ فإن باعت، أو وهبت أو اعتقت، أو دبرت، أو كانت جاز؛ لأنه لها ملك تام؛ فإن طلقها قبل يكون من هذا شيء رجع بنصف العبد؛ فكان شريكها فيه، فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد، ثم انتقض ملكها في نصفه.

فإن قيل: لك كيف يتم ملكها، ثم يتنقض؟

قلت: ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر إذا طلقها.

فإن قيل: لك كيف يتنقض نصفه رايت ذلك جهلاً ممن يقوله؟ وقلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وترغم أيضاً أنه إذا اشترى عبداً فدلّس له فيه عيب كان ملكاً صحيحاً إن باع أو وهب، أو اعتق؛ فإن لم يفعل فشاء حبسه بالعيب حبسه، وإن لم يشأ حبسه وشاء نقض البيع، وقد كان تاماً نقضه، وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل، فيكون المشتري تام الملك لا سبيل للبائع عليه، ولا على أخذه منه، ويكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذو المال في ماله؛ فإن كان له شفيع فأراه أخذه من يديه بالثمن الذي اشتراه به، وإن كان كارهياً أخذه، وقد يجعل غرض وانت ملكاً تاماً ويؤخذ به الثمن، ثم يتنقض بأسباب بعد غامه فكيف عبت هذا في الإجارة، وإن ما نقوله في الإجارة إذا فات الشيء فيه الذي فيه المنفعة، فلم يكن إلى الاستيفاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرده لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أقترة، ثم استهلكها، ثم هلك ما بقي من الطعام رددناه بما بقي من المال والزمناء عشرة بمحضتها من الثمن وأنت تنقض الملك والأعيان التي فيها الملك قائمة، ثم لو عابك أحد بهذا.

قلت: هذا من أمر الناس؛ فإن كان في نقض الإجارة إذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فاتت عيب فنقض الملك والعين

قال: فقد يلزمك في هذا شبيه بما يلزمي فليس يلزمي إذا زعمت أن الإجارة تحب بالقبض، وأن المنفعة معلومة، وأنه لا قبض لها إلا بقبض الذي فيه المنفعة، فإذا قبضت كان ذلك قبضاً للمنفعة إن سلمت المنفعة.

وقد أجاز المسلمون هذا كله كما أجازوا البيوع على اختلافها، وكما يحل بيع الطعام بضررين: أحدهما بصفة والآخر عين، فلو اشترت من طعام عين مائة قفيز كان صحيحاً؛ فإن أخذت في اكتياله واستهلكت ما أكلت منه وهلك بعض المائة القفيز وجب على ما استهلكت بحصته من الثمن وبطل عني ثمن ما هلك.

فإن قال: فالخدمة ليست ثمناً فهي معلومة من عين لا يوصل إلى أخذها لتستوفى إلا بأخذ العين فأخذ العين بكاملها التي هي أكثر من المنفعة يوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدو الإجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها، أو تكون غير واجبة والصرف عندنا، وعندك فيها رياً.

قال الشافعي: فإذا قيل له: فإن كانت أثمان الإجازات غير واجبة، فلا يحل له أن يأخذ بشيء لم يكن، ولا يدري أكون أم لا يكون، ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير واجبه؛ لأن الصرف فيما لم يجب رياً.

قال: نعم، ولكن الإجارة واجبة وثمانها واجبة، فلا يكون رياً.

فإذا قيل له: وإذا كان واجباً فليدفعه قال: ليس بواجب، وهم يروون عن عمر، أو ابن عمر أنه تَكَارَى من رجل بالمدنية، ثم صار له قبل أن يركب؛ فإن كان ثابتاً عن عمر فهو موافق قولنا وحجة لنا عليهم.

قال: وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ الدَّارَ من الرجل فالكراء لازم له لا يفسخ بموت المكري ولا المكري، ولا بحال أبداً ما دامت الدار قائمة، فإذا دفع الدار إلى المكري كان الكراء لازماً للمكري كله إلا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه إلى أجل معلوم، فيكون إليه كالبيوع، وقال بعض الناس تفسخ الإجازات بموت أيهما مات ويفسخا بالعذر، ثم ذكر أشياء يفسخها بها قد يكون مثلها، ولا يفسخها به.

قال الشافعي: فقيل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخبر؟

قال: روي عن شريح أنه قال: إذا ألقى المفتاح برئ فقيل له: أكذا تقول بقول شريح فشرع لا يرى الإجارة لازمة ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بلا موت، ولا عذر قال: هكذا قال: شريح ولنا نأخذ بقوله قيل فلم تحتج بما تخالف فيه وتزعم أنه

الملوكة قائمة أعيب؛ فإن لم يكن فيه عيب فعليه فيه جهل.

قال الشافعي: ثم قالوا فيها أيضاً إن دفع المستأجر الإجارة كلها إلى المؤجر قبل أن يسكن البيت، أو يركب الدابة، ثم أراد أن يرجع فيما دفع لم يكن ذلك له؛ فإن كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا، وإن كان دفع ما لا يجب عليه، فلم لا يرجع به فهو لم يهبه، ولم يقطع عنه ملكه إلا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه، ولا يحق عليه منه شيء إلا أن يسكن، أو يركب وهم يقولون إذا انفسخت الإجارة ردّه؛ لأنه إنما دفعه باسم الإجارة لا واهباً له؛ فإن كان دفعه بالإجارة والإجارة لا يلزمه بها دفع فينبغي أن يرده عليه متى شاء، ثم قال فيه قولاً آخر أعجب من هذا قال: إن تَكَارَى دابة بمائة درهم، فلم يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها دنائير يصرفها كان حلالاً فليل له أن تعي به تحول الكراء إلى الدنانير وتقضه من الدراهم؟

قال: لا؛ ولكنه يصارفه بها بسعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب؟

قال: هو واجب، فلما قالوا يجب على صاحبه إذا لم يسم له أجلاً دفع مكانه كما لو اشترى رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة، ولم يسم أجلاً كان عليه أن يدفع المائة مكانه، وهذا قولنا وقولك في الواجب كله إذا لم يسم له أجلاً فكيف قلت في المستأجر الإجارة واجبة عليه، وليس عليه أن يدفعها وله أن يصارف بها والإجارة إلى غير أجل.

قال الشافعي: فإن قال: هي إلى أجل معلوم، وذلك أنه إذا استأجر عبداً سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من السنة أجرة معلومة والمائة الدرهم التي استأجر بها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له: فما تقول فيه إن مرض أحد عشر شهراً من السنة، أو شهراً من أولها، أو وسطها، فلم يقدر على الخدمة؟ اليس إن قلت ينتظر، فإذا صح استخدمه فيما يستقبل؟ فقد زعمت أن حصّة أحد عشر شهراً، أو الشهر قد كانت في وقت لازم، ثم استأجر عنه، أو كان واجباً، ثم بطل؛ فإن جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهراً، أو شهراً من سنة أخرى، فقد جعلت أجلاً بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى، وإن قلت واجبة إن كانت فهذا الفساد الذي لا شكل؛ لأن الإجارة تملك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتمليك دراهم مسماة، فإذا كان التملك مغنياً لا يدري أكون أم لا يكون؛ لأنه قد يموت العبد ويبقى ويمرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مغنية بدراهم معينة مسماة؟ هذا تملك الدين بالدين والمسلمون يهنون عن بيع الدين بالدين والتملك بيع.

فإن قلت: يملك المنفعة إن كانت فهذا أفسد من قبل أن هذا مخاطرة ويلزم أن تفسد الإجارة كما أفسدها من عاب قوله

ليس بحجة؟

قال: فما عندنا فيه خبر، ولكنه يقبح أن يتكاري رجل منزلاً يسكنه فيموت، وولده لا يحتاجون إليه فيقال: إن شتم فاسكنوه وهم أيتام ويقبح أن يموت المؤجر فيتحوّل ملك الدار لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئاً ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت لا أمر له حين مات فقيل له: أو يملكها الوارث إلا بملك الميت؟

قال: لا.

قيل: أفيزيد الوارث أبداً على أن يقوم إلا مقام الميت فيها؟ قال: لا.

قلنا فالميت قبل موته كان يقدر أن يفسخ هذه الإجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من غير عذر؟ قال: لا.

قيل: أف يكون الوارث الذي إنما ملك عن الميت الكل، أو البعض أحسن حالاً من المالك؟

قال: فهل رأيت ملكاً يتقل ويملك على من انتقل إليه فيه شيء؟

قلنا الذي وصفنا لك من أنه إنما ملك ما كان الميت يملك كافٍ لك منه ونحن نوجدك ملكاً يتقل ويملك على من انتقل إليه فيه شيء؟ قال: وأين؟

قلنا: أ رأيت رجلاً رهن رجلاً داراً تسوى ألفاً بمائة، ثم مات الرهن أيفسخ الرهن؟ قال: لا.

قلنا ولم، وقد انتقل ملك الدار فصار للوارث؟

قال: إنما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حقاً لم يكن له فسخه إلا بإبقاء الغريم حقه فالوارث أول أن لا يفسخه، قلنا، فلا نسمعك تقبل مثل هذا ممن يحتج به عليك في الإجارة وتحتج به في الرهن، ولا بد من أن تكون تاركاً للحق في رده في الإجارة، أو في إنفاذه في الرهن؛ لأن حالهما واحد قد أوجب الميت في كليهما حقاً عندنا، وعندك، فلا نفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجه له عندنا بحال، وعندك إلا من عذر، ثم نفسخه بعد الموت في الإجارة بما لا يكون عذراً في حياة المؤجر والعذر أيضاً شيء ما وضعته أنت لا اثر، ولا معقولاً وأنت لا نفسخه بعذر، ولا غير عذر في الرهن، وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه ملكه حقاً جائزاً عندنا، وعندك فأما أن يثبتاً معاً بكل حال، وإما أن يزول أحدهما بشيء فيزول الآخر، أ رأيت لو قال لك قائل: وضعت العذر نفسخ به الإجارة

وأنا أبطله في الإجارة وأضعه في الرهن فافسخ به الرهن أتكون الحجة عليه؟ إلا أن يقال: ما ثبت فيه حق لمسلم، وكان الحق حلالاً لم يفسخه عذر، وقد تقدّم الحق الواجب عند المسلمين.

قال الشافعي: مع كثير من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل يوصي للرجل برقية داره وأخبر أن ينزلها في كل سنة عشرة أيام، ثم يموت الموصي له برقية الدار فيملك وارثه الدار فإن أراد منع الموصي له بالنزول قيل: ليس ذلك لك أنت للدار مالك، ولهذا شرط في النزول، ولا تملك عن أبيك إلا ما كان يملك، ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له.

قال الشافعي: فأما قوله إن مات المستأجر، فلا حاجة بالورثة إلى السكن، فلو قاله غيره أشبه أن يقول له لست تعرف ما تقول.

قال الشافعي: أ رأيت لو أن رجلاً كان يريد التجارة فاشتري دابةً بالف، وهو لا يملك إلا ألفاً، فلما استوجبها مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفاً، أو مائة، فقال عنهم وصي أو كان فيهم مدرّك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالرواحل لتكسبه فيها وهؤلاء لا يكتسبون، أو يعني بها لضرب من الخسارة، وقد أصبح هؤلاء أيتاماً وناقاة الرجل في يده لم تخرج بعد من يده فافسخ البيع وردّ الدراهم لحاجة الأيتام، ولا تنزعها من أيديهم إن لم يكن أبوهم دفعها، أو كان هذا في حمام اشتراه أو ما أشبهه مما لا منفعة فيه أو مما فيه المنفعة البسيرة.

قال: لا أفسخ شيئاً من هذا وأمضي عليهم ما فعل أبوهم في ماله؛ لأنه فعله وهو يملك فأملكهم عنه ما كان هو يملك في حياته، ولا يكونون أحسن حالاً من أبيهم فيما ملكوه عنه.

قال الشافعي: قيل: وكذلك الكراء ينكراه، وهو حلال جائز له، فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة السكن؛ فإن شاءوا سكنوا؛ فإن شاءوا أكرؤا.

قال: وزعم أن رجلاً لو تكاري من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد ثمان عشرة إلى مكة فخلّف الجمال إليه وعلفها بأثمانها، أو أقل، أو أكثر وخرج الحاج، فلم يبق إلا هو وترك الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فاته الحج كان له ذلك، ولم يغرر شيئاً؛ فإن قال لك الجمال: قد غررتني ومنعتني الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أنت على ثمان إبلي وصدقه المكثري، فلا يقضى له عليه بشيء ويجلس بلا مؤنة عليه؛ لأنه لم يأخذ منه شيئاً، وإن كان قد غره، وقال قائل هذا القول؛ فإن أراد الجمال أن يجلس، وقال: بدا لي أن أدع الحج وأنصرف إلى غيره فليس ذلك له.

فإذا قيل له: ولم لا يكون ذلك له؟

تكون السَّلعة قراضاً على شرطها، وإن شاء ضَمَنَ المقرضُ رأسَ ماله.

قال الشافعي: وله قول آخر أنه إذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها؛ فإن كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل، وإن كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والربح له والتقصاض عليه، وهو ضامن للمال؛ لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري، وصار له الربح والخسارة عليه، وهو ضامن المال لصاحب المال.

قال الشافعي: فإن أعطى رجل رجلاً شيئاً ليشترى له شيئاً بعينه فاشترى له ذلك الشيء وغيره بما أعطاه، أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاتين، أو عبداً فاشترى عبيدين، ففيها قولان: أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به، وما ازداد له بغير أمره، أو أخذ ما أمر به بمحضته من الثمن والرجوع على المشتري بما يبقى من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري.

وكذلك إن اشترى بذلك الشيء وباع والخيار في ذلك إلى رب المال؛ لأنه بماله ملك ذلك كله وبماله باع، وفي ماله كان الفضل، والقول الآخر أنه قد رضي أن يشتري له شيئاً بدينار فاشتراه وازداد معه شيئاً فهو له؛ فإن شاء أمسكه، وإن شاء وهبه؛ لأن من رضي شيئاً بدينار، فلم يتعد من زاده معه غيره؛ لأنه قد جاء بالذي رضي وزاده شيئاً لا مؤنة عليه في ماله، وهو معنى قول الشافعي.

وقال بعض الناس في الدابة يسقط الكراء حيث تعدى؛ لأنه ضامن، وقال في المقرض إذا تعدى ضمن، وكان له الفضل بالضمان، ولا أدري أقال: يتصدق به أم لا؟

قال الشافعي: وقال في الذي اشترى ما أمر به وغيره معه للأمير ما أمر به بمحضته من الثمن وللمأمور ما بقي، ولا يكون للأمير بمال؛ لأنه اشترى بغير أمره.

قال الشافعي: فجعل هذا القول باباً من العلم ثبت أصله قاس عليه في الإجازات والبيوع والمقارضة شيئاً أحسبه لو جمع كان دفاتر.

قال الشافعي: فقبل لبعض من قال هذا القول: قد زعمنا، وزعمتم أن الأصل من العلم لا يكون أبداً إلا من كتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله ﷺ أو قول أصحاب رسول الله ﷺ أو بعضهم، أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء في الأمصار، فهل قولكم هذا واحد من هذا؟

قال: لا.

فيل: فإلى أي شيء ذهبتم فيه؟

قال: قال شريح في بعضه.

قال: من قبل أنه غره فمعه أن يكتري من غيره وعقد له عقدة حلالاً فليس له أن يفسخها.

قال الشافعي: فلم لا يكون للجَمال على المتكاري أن يجلس، وقد عقد له كما قال عقدة حلالاً وغيره كما كان للمتكاري أن يجلس وحالهما وحجتهما واحدة لو كان يكون لأحدهما في العقدة ما ليس للآخر انبغى أن يكون الكراء للمتكاري الزم بكل وجه من قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحبس الإبل وضمانها، ومن قبل أن لا مؤنة على المكتري فعمد إلى حقهما لو تفرق الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه؟

قال: ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة حلال لا تنسخ إلا باجماعهما على فسخها.

قال الشافعي: وسئل هل وجد عقدة حلالاً لا شرط فيها، ولا عيب يكون لأحد المتعاقدين فيها ما ليس ليس للآخر، فلا أعلمه ذكرها؟ فقل: وما بال هذه العقدة من بين العقود لا خبر، ولا قياس؟

قال الشافعي: وإذا اختلف المكارى والمكتري في قولنا وقولهم تحالفاً وتراداً، قيل لهم في هذا كيف تحكمون بحكم البيوع؟ قال: هو تملك، وإنما البيوع تملك قليل لهم فاحكموا له بحكم البيوع فيما أنتم فيه حكم البيوع، فيقولون ليس يبيع وهم لا يقبلون هذا من أحد.

فإذا قيل لبعضهم أنتم لا تصيرون في هذه الأقاويل إلى خبر يكون حجة زعمتم، ولا قياس، ولا معقول فكيف قلتموه؟ قالوا قال أصحابنا، وقال لنا بعضهم ما في الإجارة إلا ما قلتم من أن نحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للمنفعة قائمة، أو تبطل، ولا تجوز مجال قليل له فتصير إلى أحد القولين، فلا أعلمه صار إليه.

قال: وإن تكارى رجل من رجل دابة من مكة إلى مر فتعدى بها إلى عسفاً؛ فإن سلمت الدابة كان عليه كراؤها إلى مر وكراء مثلها إلى عسفاً؛ فإن عطبت الدابة فله الكراء إلى مر وقيمة الدابة في أكثر ما كانت ثمناً من حين تعدى بها من الساعة التي تعدى بها فيها كان، أو بعدها، ولا يكون عليه قيمتها قبل التعدى إنما يكون عليه حين صار ضامناً في حال التعدى.

وقال بعضهم لصاحب الدابة: إن شاء الكراء بحساب، وإن شاء يضمته قيمة الدابة، وإن سلمت، وليس نقول بهذا، قولنا هو الأول لا يضمها حتى تعطب.

قال الشافعي: ومن أعطى مالاً رجلاً قراضاً ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشترىها فصاحب المال بالخيار، إن أحب أن

قلنا: قد ردنا نحن وأنتم هذا الكلام وأكثرنا أنزعمون أن شريحا حجة على أحد إن لم يقله إلا شريح؟

قال: لا، وقد تخالف شريحا في كثير من أحكامه بأرائنا: قلنا، فإذا لم يكن شريح عنكم حجة على الأفراد، فيكون حجة على خبر رسول الله ﷺ أو على أحد من أصحابه؟

قال: لا، وقال: ما دلّكم على أن الكراء والريخ والضمان قد يجتمع؟ قلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولا وقلنا دلنا عليه الخبر الثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عنكم الذي تثبتونه عن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابته، أو بيته، أو شيء من ملكه لم يكن له إجارة، أو ماله لم يكن له من ربحه شيء كانوا قد أكثروا خلافه.

قال الشافعي: وهم يزعمون أن رجلا لو تكارى من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه رخصي، ولا قصارة، ولا عمل الحدادين؛ لأن هذا مضر بالبناء؛ فإن عمل هذا فانهدم البيت فهو ضامن لقيمة البيت، وإن سلم البيت فله أجره، وزعمون أن من تكارى قميصا فليس له أن ياتر به؛ لأن القميص لا يلبس هكذا؛ فإن فعل فتخرق ضمن قيمة القميص، وإن سلم كان له أجره وزعمون أنه لو تكارى قبة لينصبها فصبها في شمس، أو مطر، فقد تعدى لإضرار ذلك بها؛ فإن عطيت ضمن، وإن سلمت فعليه أجرها مع أشياء من هذا الضرب يكفى بأقلها حتى يستدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عابوا عما مضت به الآثار وما فيه صلاح الناس.

قال الشافعي: وأما ما قالوا: الحيلة سيرة لمن لا يخاف الله أن يعطى مالا قراضا فيغيب به، ويتعدى فيه فأخذ فضله ويمنع رب المال، ويتكارى دابة ميلا فيسير عليها أشهراً بلا كراء، ولا مؤنة إن سلمت قال قائل منهم: إنا لنعلم أن قد تركنا قولنا حيث ألزما الضمان والكراء، ولكننا استحسننا قولنا، قلنا: إن كان قولك عندك حقا، فلا ينبغي أن تدعه، وإن كان غير حق، فلا ينبغي أن تقيم على شيء منه فما الأحاديث التي عليها اعتمدتم؟ قلنا لهم: أما أحاديثكم، فإن:

١٣٤٦ - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ غَرْقَدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّحْيَ يُحَدِّثُونَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شاةً، أَوْ أَضْحِيَّةً فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ بِنَاعٍ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَأُتَاهُ بِشاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِهِ بِالْبَرَكَةِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تَرْبَا لَرَبِحَ فِيهِ. [أخرجه البخاري (٣٦٤٢)، أبو داود (٣٣٨٤)، ابن

ماجد (٢٤٠٢)]

١٣٤٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ غَرْقَدَةَ قَوْلَهُ وَيُرْوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَوْ مِثْلَهَا.

قال الشافعي: فمن قال له: جميع ما اشتري له بأنه بماله اشتري فهو ازدياد مملوك له قال: إنما كان ما فعل عروة من ذلك ازديادا ونظرا لرسول الله ﷺ ورضي رسول الله ﷺ بنظره وازدياده واختار أن لا يضمه، وأن يملك ما ملك عروة بماله ودعا له في بيعه ورأى عروة بذلك عسنا غير عاصي، ولو كان معصية نهاء، ولم يقبلها، ولم يملكها في الوجهين معاً.

قال الشافعي: ومن رضي أن يملك شاة بدینار فملك بالدينار شاتين كان به أرضي، وإن معنى ما تضمنه إن أراد مالك المال بأنه إنما أراد ملك واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمرو، ولكنه إن شاء ملكها على المشتري، ولم يضمه.

ومن قال: هما له جميعا بلا خيار قال: إذا جاز عليه أن يشتري شاة بدینار فأخذ شاتين، فقد أخذ واحدة تحوز بجميع الدينار فأوفاه وأزاد له بدیناره شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها، وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسألة هو مالك لشارة ينصف دينار والشاة الأخرى وضمن إن كان لها للمشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبداً بالملك الأول والمشتري ضامن لنصف دينار.

١٣٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبِيدَ اللَّهِ ابْنَيْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله تعالى عنهم خَرَجَا فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَلَّا مَرًّا عَلَى عَامِلٍ لِعُمَرَ قَوَّحَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، وَقَالَ: لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرِ أَنْتَعَمَكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَذَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفُكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ مَتَاعاً مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبْتَاعِيْنِ بِالْمَدِينَةِ فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ لَكُمَا الرِّبْحُ، فَقَالَا: وَدِدْنَا، فَفَعَلَ وَكَتَبَ لَهُمَا إِلَى عُمَرَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ بَاغَا فَرِيحًا، فَلَمَّا دَفَعَا إِلَى عُمَرَ قَالَ لَهُمَا أَكُلُ الْجَيْشِ أَسْلَفَكُمْ كَمَا أَسْلَفَكُمْ؟ فَقَالَا لَا، فَقَالَ عُمَرُ: قَالَ أَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمْ قَادِيَا الْمَالَ وَرَبِّحَهُ فَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ

حضره أن أخذهما المال غير تعدّ منهما، وأنها أخذاه من وال له فكانا يريان والوالي أن ما صنع جائز، فلم يزعم، ومن حضره ما صنع يجوز إلا بمعنى القراض أنفذ فيه القراض؛ لأنه كان نافذاً لو فعله الوالي، أو لا ورد في الفضل الذي جعله لهما على القراض، ولم يره ينفذ لهما بلا منفعة للمسلمين فيه.

١٣٤٩ - أخبرنا عبد الوهاب، عن داود بن أبي هند، عن رياح بن عبيدة قال: بعث رجل مع رجل من أهل البصرة بعشرة دينار إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المتبوع مئة بغير، ثم باعه بأحد عشر ديناراً فسأل عبد الله بن عمر، فقال: الأخذ عشر لصاحب المال، ولو حدث بالتبعية حدثت كنت له ضامناً.

١٣٥٠ - أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن عمر يثقل معناه.

قال الشافعي: وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة لغيره الضمان ويرى الرّبح لصاحب البضاعة، ولا يجعل الرّبح لمن ضمن إذا المضع معه تعدى في مال رجل بعينه والذي يخالفنا في هذا يجعل له الرّبح، ولا أدري أيامه أن يتصدق به أم لا؟ وليس معه خبر إلا توهم عن شريح وهم يزعمون أن الأقاويل التي تلزم ما جاء عن النبي ﷺ أو عن رجل من أصحابه، أو اجتمع الناس عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخلاً في واحد من هذه الأشياء التي تلزم عندنا، وعندهم.

٤ - كراء الإبل والدواب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كراء الإبل جائز للمحامل والزوامل والرواحل وغير ذلك من الحمولة.

وكذلك كراء الدواب للسروج والأكف والحمولة قال الشافعي: ولا يجوز من ذلك شيء على شيء مغيب لا تجوز حتى يرى الراكب والراكبين وظرف الحمل والوطاء وكيف الظل إن شرطه؛ لأن ذلك يختلف فيتيان، أو تكون الحمولة بوزن معلوم أو كيل معلوم، أو ظرفوف ترى، أو تكون إذا شرطت عرفت مثل غرار الخلية، وما أشبه هذا قال الشافعي: فإن قال: إنكارى منك محملاً، أو مركباً، أو زاملة فهو مفسوخ، ألا ترى أنها إذا اختلفا لم يوقف على حد هذا، وإن شرط وزناً؟ وقال: المعاليق أو أراه محملاً، وقال: ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه فاسد؛ لأن ذلك غير موقوف على حدّه، وإن شرط وزناً، وقال: المعاليق أو أراه محملاً فكذلك، ومن الناس من قال: أجيزه بقدر

فسكت، وأما عبيد الله، فقال: ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك المال، أو نقص لصنائه، فقال أدباه فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال. [أخرجه مالك (٢/١٨٧)]

قال الشافعي: ألا ترى إلى عمر يقول: أكل الجيش أسلفه كما أسلفكم؟ كأنه، والله أعلم يرى أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلفه فينتاع ويبع إلا، وفي ذلك حبس للمال بلا منفعة للمسلمين، وكان عمر، والله تعالى أعلم، يرى أن المال يبعث به، أو يرسل به مع ثقة يسرع به السير ويدفعه عند مقدمه لا حبس فيه، ولا منفعة للرّسل، أو يدفع بالمصر الذي يحتاج إليه إلى ثقة يضمنه ويكتب كتاباً بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس، أو يدفع قراضاً، فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل إن كان فيه حبس إن كان له، فلمّا لم يكن المال المدفوع إلى عبد الله وعبيد الله بواحد من هذه الوجوه، ولم يكن ملكاً للوالي الذي دفعه إليهما فيجوز أمره فيما يملك إليه فيما يرى أن الرّبح والمال للمسلمين، فقال عمر أدباه ورجه، فلمّا راجعه عبيد الله وأشار عليه بعض جلسائه وبعض جلسائه عندنا من أصحاب رسول الله ﷺ أن يجعل قراضاً رأى أن يفعل وكأنه، والله تعالى أعلم، رأى أن الوالي القائم به الحاكم فيه حتى يصير إلى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الوالي مما يوافق الحكم، فلمّا كان لو دفعه الوالي قراضاً كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض بالمنفعة للمسلمين في فضله ردّ ما صنع الوالي إلى ما يجوز مما لو صنعه لم يردّه عليه، وردّ منه فضل الرّبح الذي لم ير له أن يعطيهما وأنفذ لهما نصف الرّبح الذي كان له أن يعطيهما.

قال الشافعي: قد كانا ضامين للمال، وعلى الضمان أخذاه لو هلك ضمناء، ألا ترى أن عمر لم يردّ على عبيد الله قوله لو هلك أو نقصت كذا له ضامين، ولم يردّه أحد ممن حضره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يقل عمر، ولا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لكما الرّبح بالضمان، بل جمع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الرّبح، فقال قائل: فلعل عمر استطاب أنفسهما قلنا: أو ما في الحديث دلالة على أنه إنما حكم عليهما، ألا ترى أن عبيد الله راجعه قال: فلم أخذ نصف الرّبح، ولم يأخذه كله؟

قلنا: حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء؛ لأن الوالي لو دفعه إليهما على المقارضة جاز، فلمّا رأى، ومن

ما يراه الناس وسطاً. قال الشافعي: فعقدة الكراء لا تجوز إلا بأمر معلوم كما لا

تجوز البيوع إلا معلومة. قال الشافعي: وإذا تَكَارَى رجلٌ حملاً من المدينة إلى مكة فشرط سيراً معلوماً فهو أصح، وإن لم يشترط فالذي أحفظ أن المسير معلوم، وأنه المراحل فيلزمان المراحل؛ لأنها الأغلب من سير الناس.

فإن قال قائل: كيف لا يفسد في هذا الكراء والسير يختلف؟ قيل: ليس للإفساد ما هنا موضع. فإن قال: فبأي شيء قسته؟

قيل: بتقدير البلد، البلد له نقد وصنع وغلة تختلف فيبيع الرجل بالدرهم، ولا يشترط تقدماً بعينه، ولا يفسد البيع، ويكون له الأغلب من نقد البلد. وكذلك يلزمهما الغالب من سير الناس.

قال الشافعي: فإن أراد المكَتري مجاوزة المراحل أو الجمال التقيص عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحدٍ منهما إلا برضاها؛ فإن كان بعد أيام فأراد الجمال أن يقيم، ثم يطوي بقدر ما أقام أو أراد المكَتري فليس لواحدٍ منهما، وذلك أنه يدخل على المكَتري التعب والتقيص.

وكذلك يدخل على الجمال. قال الشافعي: فإن تَكَارَى منه لبعده عقلة فأراد أن يركب الليل دون النهار بالأيام، أو النهار دون الليل، أو أراد ذلك به الجمال فليس ذلك لواحدٍ منهما ويركب على ما يعرف الناس العقبة، ثم ينزل فيمشي بقدر ما يركب، ثم يركب بقدر ما مشى، ولا يتابع المشي فيفدحه، ولا الركوب فيضرب بالبعير.

قال: وإن تَكَارَى إبلاً بأعيانها ركبها، وإن تَكَارَى حولة، ولم يذكر بأعيانها ركب ما يحمله؛ فإن حمله على بعير غليظ؛ فإن كان ذلك ضرراً متفاحشاً أمر أن يبدله، وإن كان شبيهاً بما يركب الناس لم يجبر على إبداله.

قال الشافعي: وإن كان البعير يسقط، أو يعثر فيخاف منه العنت على راحته أمر بإبداله.

قال الشافعي: وعليه أن يركب المرأة البعير باركاً وتنزل عنه باركاً؛ لأن ذلك ركوب النساء أما الرجال فيركبون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصلوات ويتنظر حتى يصلها غير معجل له ولما لا بد له منه كالوضوء، وليس عليه أن ينتظره لغير ما لا بد له منه.

قال الشافعي: وعلف الدواب والإبل على الجمال أو مالك الدواب؛ فإن تغيب واحدٌ منهما فعلف المكَتري فهو متطوع إلا أن يرفع ذلك إلى السلطان، وينبغي للسلطان أن يوكل رجلاً من أهل

المسير سار كما يسير الناس إن لم يكن بينهما شرط لا متعباً، ولا مقصراً كما يسير الأكثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكَتري للدابة والمكرى؛ فإن كانت صعبة نظراً؛ فإن كانت صعبتها مشابهة صعبة عوام الدواب، أو تقاربها لزمت المكَتري، وإن كان ذلك منها خوفاً؛ فإن تكارها بعينها، ولم يعلم تناقضا الكراء إن شاء المكَتري، وإن تَكَارَى مركباً فعلى المكري الدابة له غيرها مما لا يباين دواب الناس.

قال الشافعي: وعلف الدواب والإبل على الجمال أو مالك الدواب؛ فإن تغيب واحدٌ منهما فعلف المكَتري فهو متطوع إلا أن يرفع ذلك إلى السلطان، وينبغي للسلطان أن يوكل رجلاً من أهل

أن هذا تعدد المستعير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمه؛ فإن أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضامن تعدى أو لم يتعد، وأما الرافض، فإن من شأن الرافض الذي يعرف به إصلاحهم للدواب الضرب على حملها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر ما يفعل الركاب غيرهم، فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرياضة إصلاحاً وتاديباً للدابة بلا إعناف بين لم يضمن إن عيت.

وإن فعل خلاف هذا كان متعدياً وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى في ركوبها إذا تعدى ضمن، وإذا لم يتعد لم يضمن. قال الربيع: قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي ﷺ: العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله.

قال الشافعي: والراعي إذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لا صلاح للماشية إلا به، وما يفعله أهل الماشية بمواشي أنفسهم على استصلاحها، ومن إذا رآوا من يفعله بمواشيهم ممن يلي رعيها كان عندهم صلاحاً لا تلفاً، ولا خرقاً، ففعله الراعي لم يضمن، وإن تلف فيه، وإن فعل ما يكون عندهم خرقاً فتلف منه شيء ضمنه عند من لا يضمن الأجير، ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال.

٦- مسألة الأجراء

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: الأجراء كلهم سواء، فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنائيتهم، فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ إكراء على شيء كان له ضماناً يؤديه على السلامة، أو يضمنه، أو ما نقصه، ومن قال: هذا القول فينبغي أن يكون من حجته أن يقول: الأمين هو من دفعته إليه راضياً بأمانته لا معطي أجراً على شيء مما دفعته إليه وإعطائي هذا الأجر تفريق بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل، أو يقول قائل: لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له، أو أخذ الشيء على منفعة له فيه إما بتسلط على إتلافه كما يأخذ سلفاً، فيكون مالاً من ماله، فيكون إن شاء يتفقه ويرد مثله.

وإما مستعير سلط على الانتفاع بما أعير فيضمن؛ لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه، وهذان معاً نقص على المسلف والمعير أو غير زيادة له والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى، فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده، وليس في هذا سنة أعلمها، ولا أثر يصح عند أهل

الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والإبل، وإن ضاق ذلك، فلم يوجد أحد غير الركاب.

فإن قال قائل: يأمُر الركاب أن يعلف؛ لأن من حقه الركوب والركوب لا يصلح إلا يعلف ويحسب ذلك على صاحب الدابة، وهذا موضع ضرورة، ولا يوجد فيه إلا هذا؛ لأنه لا بد من العلف وإلا تلفت الدابة، ولم يستوف المكترى الركوب كان مذهباً.

قال الشافعي: وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه، وإن رب الدابة إن قال: لم يعلفها إلا بكذا، وقال الأمين علقها بكذا لأكثر؛ فإن قيل قول رب الدابة في ماله سقط كثير من حق العالف، وإن قيل: قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره، وإن نظر إلى علف مثلها فصدق به فيه، فقد خرج مالك الدابة والمكترى من أن يكون القول قولهما، وقد ترد أشباه من هذا في الفقه فيذهب بعض أصحابنا إلى أن لا قياس، وأن القياس ضعيف، وقد ذكر في غير هذا الموضع، ويقولون يقضي فيما بين الناس بأقرب الأمور في العدل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدّم من حكم يتبعه.

قال الشافعي: فيعيب هذا المذهب بعض الناس، ويقول لا بد من القياس على متقدّم الأحكام، ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كره الرأي؛ فإن جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلاً عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقاويلهم، وإن لم يميز، فقد يترك أهل القياس القياس، فيكون، والله أعلم فمن ذهب مذهب أصحابنا حمل الناس على أكثر معاملتهم، وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بقدر ما يحضره مما يسمع من قضيتهم مما يشبه الأغلب، ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول، ثم قاسها عليها وحكم لها بأحكامها، وهذا ربما تفاحش.

٥- مسألة الرجل يكرى

الدابة فيضربها فتموت

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإذا اكترى الرجل من الرجل الدابة فضربها، أو نخسها بلبجام، أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب؛ فإن كان فعل من ذلك ما تفعل العامة، فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالكبح والضرب مثل ما يفعله بمنزلها عندما فعله، فلا أعد ذلك خرقاً، ولا شيء عليه، وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع قد يكون بمثل تلف، أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ممن في كل حال من قبل

قال: وإذا تكارى الرَّجُلُ من الرَّجُلِ على الوزنِ المعلومِ والكيلِ المعلومِ والبلدِ المعلومِ فزادَ الوزنُ، أو الكيلُ، أو نقصا وتصادقا على أنَّ ربَّ المالِ وليَّ الوزنِ والكيلِ.

قلنا: في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما.

وبين الكيلين هكذا فيما لم تدخله آفة؟ فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص.

قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن عما زعم أهل العلم بلا جنابة، ولا آفة، فلما كان النقص يكون، ولا يكون، قلنا: إن شئت أحلفنا لك الحمال ما خاتك، ولا تعدى بشيء أفسد متاعك، ثم لا ضمان عليه وقلنا للحمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان إذا كانت الزيادة قد تكون لا من حادث، ولا زيادة، ويكون النقصان وكانت ها هنا زيادة؛ فإن لم تدعها فهي لرب المال، ولا كراء لك فيها، وإن ادعيتها أوفينا رب المال ماله تاماً، ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذ، وإن كان زيادة لا يزيد مثلها أوفينا رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها رب المال؛ فإن كانت لك فخذها، وإن لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تاكل ما ليس لك؛ فإن ادعاه رب المال وصدفته كانت الزيادة له وعليه كراء مثلها، وإن كنت أنت الكيال للطعام بأمر رب الطعام، ولا أمين مملك قلنا لرب الطعام هو يقر بأن هذه الزيادة لك.

فإن ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراء وعليك اليمين ما رضيت أن يحمل لك الزيادة، ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قمحك ببلدك الذي حمل؛ لأنه متعد إلا بأن ترضى أن تأخذه من موضعك، فلا يحال بينك وبين عين مالك، ولا كراء عليك بالعدوان، وإن قلت رضيت بأن يحمل لي مكيلة بكراء معلوم، وما زاد فبحسابه فالكراء في المكيلة جائز، وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراء مثله في كله؛ فإن كان نقصان لا ينقص مثله، فالقول فيه كالقول في المسألة الأولى.

فمن رأى تضمين الحمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئاً، ومن لم ير تضمينه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان.

٧- اختلاف الأجير والمستأجر

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تحالفاً، وكان للعامل أجر مثله فيما عمل قال: وإذا اختلفا في الصناعة، فقال: أمرت أن تصبغه أصفر أو تحيط قميصاً فخطه قباءً، وقال الصانع: عملت

الحديث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد روي فيه شيء عن عمر وعلي ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما، ولو ثبت عنهما لزم من يثبته أن يضم الأجراء من كانوا يضمون أجير الرجل وحده والأجير المشترك والأجير على الحفظ والرعي وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنعه؛ لأن عمر إن كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا أن يكون ضمهم بأنهم أخذوا أجراً على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجراً فهو في معناهم، وإن كان علي رضي الله عنه ضمن القصار والصانع فذلك كل صانع، وكل من أخذ أجراً، وقد يقال للرعاي صناعته الرعية وللحمال صناعته الحمل للناس، ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولاً من التضمن، أو ترك التضمن، ومن ضمن الأجير بكل حال؛ فكان مع الأجير ما قلت مثل أن يستعمله الشيء على ظهره أو يستعمله الشيء في بيته، أو غير بيته، وهو حاضر ماله، أو وكيل له يحفظه فتلف ماله بأي وجه ما تلف به إذا لم يمين عليه جان، فلا ضمان على الصانع، ولا على الأجير.

وكذلك إن جنى عليه غيره، فلا ضمان عليه والضمان على الجاني، ولو غاب عنه، أو تركه يغيب عليه كان ضامناً له من أي وجه ما تلف، وإن كان حاضراً معه فعمل فيه عملاً فتلف بذلك العمل، وقال الأجير هكذا يعمل هذا، فلم اتعد بالعمل، وقال المستأجر ليس هكذا يعمل، وقد تعدت بينهما بينة، أو لا بينة بينهما؛ فإن كانت البينة ستل عدلان من أهل ذلك الصناعة؛ فإن قالوا هكذا يعمل هذا، فلا يضم، وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو كثر، وإذا لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع يمينه، ثم لا ضمان عليه، وإذا سمعتي أقول: القول قول أحد فقلت أقوله إلا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذي جعل القول قوله ما يمكن مجال من الحالات جعلت القول قوله، وإذا ادعى ما لا يمكن مجال من الحالات لم أجعل القول قوله.

ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه فجنى جان على ما في يديه فألتفه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع؛ لأنه كان عليه أن يرده إليه على السلامة؛ فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني، أو يضم الجاني؛ فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع، وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذ من الجاني، وكان الجاني في هذا الموضع كالحميل.

وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر، فلا يرجع به للصانع في كل حال ويرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع، وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه مجال.

ما قلت لي تحالفاً، وكان على الصانع ما نقص الثوب، ولا أجر له، وإن زاد الصبغ فيه كان شريكاً بما زاد الصبغ في الثوب، وإن نقصت منه، فلا ضمان عليه، ولا أجر له.

قال الربيع: الذي يأخذ به الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب، وعلى الصانع ما نقص الثوب، وإن كان نقصه شيئاً؛ لأنه مقر يأخذ الثوب صحيحاً ومدع على أنه أمره بقطعه، أو صبغه كما وصفت فعلية البينة بما.

. قال: فإن لم يكن بينة حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة، وإن كانت زادت الصنعة فيه شيئاً كان الصانع شريكاً بها إن كانت عيناً قائمة فيه مثل الصبغ، ولا يأخذ من الأجرة شيئاً كانت زادت الصنعة فيه شيئاً كان الصانع شريكاً بها إن كانت عيناً قائمة فيه مثل الصبغ، ولا يأخذ من الأجرة شيئاً؛ فإن لم تكن عين قائمة، فلا شيء له.

٣٦- كتاب إحياء الموات

أخبرنا الربيع: قال: قال محمد بن إدريس الشافعي: ولم أسمع هذا الكتاب منه، وإنما أقرأه على معرفة أنه كان من كلامه قال: وبلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله، وكل ما صلح به العامر إن كان مرفقاً لأهله من طريق وفناء ومسيل ماء، أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحد إلا بإذنهم والموات شيان موات قد كان عامراً لأهل معروفين في الإسلام، ثم ذهب عمارته فصار مواتاً لا عمارة فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد أبداً إلا عن أهله.

وكذلك مرافقه وطريقه وأقنيته ومسائل مائه ومشاربه.

والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام بعرفه، ولا عمارة، ملك في الجاهلية، أو لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ وَالْمَوَاتُ الَّذِي لِلْمُلْطَانِ أَنْ يَقْطَعَهُ مِنْ بَعْمَرَةٍ خَاصَّةٍ، وَأَنْ يَجْمَعَ مِنْهُ مَا رَأَى أَنْ يَجْمَعَهُ عَامًّا لِمَنْفَعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَسَوَاءٌ كُلُّ مَوَاتٍ لَا مَالِكَ لَهُ إِنْ كَانَ إِلَى جَنْبِ قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ عَامِرَةٍ، وَفِي وَادٍ عَامِرٍ بِأَهْلِهِ وَبَادِيَةٍ عَامِرَةٍ بِأَهْلِهَا وَقَرِيبِ نَهْرِ عَامِرٍ، أَوْ صَحْرَاءٍ أَوْ أَيْنَ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ وَسَوَاءٌ مَنْ أَقْطَعَهُ الْخَلِيفَةُ أَوْ الْوَالِي، أَوْ مَاهٍ هُوَ بِلَا قِطْعٍ مِنْ أَحَدٍ مَوَاتًا لَا مَالِكَ لَهُ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءٌ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ.

١- ما يكون إحياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما يكون الإحياء ما عرفه الناس إحياءً لئلا يحيا إن كان مسكنًا، فإن يبنى بمثل ما يبنى به مثله من بنيان حجر، أو لبن، أو مدر، أو مدر يكون مثله بناءً، وهكذا ما أحيا آدمي من منزل أو له دواب من حظائر، أو غيره فاحياه ببناء حجر، أو مدر، أو بناء؛ لأن هذه العمارة بمثل هذا، ولو جمع تراباً لحظائر أو خندق لم يكن هذا إحياءً.

وكذلك لو بنى خياماً من شعر، أو جريد أو خشب لم يكن هذا إحياءً تملك له الأرض بالإحياء، وما كان هذا قائماً لم يكن لأحد أن يزيله، فإذا أزاله صاحبه لم يملكه، وكان لغيره أن ينزله ويعمره، وهذا كالفسطاط يضربه المسافر، أو المتجج لغيره وكالحباء والكنائخ وغيره، ويكون الرجل أحق به حتى يفارقه، فإذا فارقه لم يكن فيه حق، وهكذا الحظائر بالشوك والخصاف وغيره، وعمارة الغراس والزروع أن يغرس الرجل الأرض فالغراس كالبناء إذا أُنبت في الأرض كان كالبناء يبنيه انقطع الغراس كان كانهدم البناء، وكان مالكا للأرض ملكاً لا يحول عنه إلا منه ويسببه، وأقل عمارة الزرع الذي لا يظهر ماء لرجل عليه التي

تملك بها الأرض كما يملك ما ينبت من الغراس أن يحظر على الأرض بما يحظر مثله من حجر، أو مدر، أو سعف، أو تراب مجموع ويحرثها ويزرعها، فإذا اجتمع هذا، فقد أحياها إحياء تكون به له وأقل ما يكفي من هذا أن يجمع تراباً يحيط بها، وإن لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تبين به الأرض بما حولها ويجمع مع هذا حرثها وزرعها، وهكذا إن ظهر عليه ماء سيل، أو غيل مشترك أو ماء مطر؛ لأن الماء مشترك؛ فإن كان له ماء خاص، وذلك ماء عين، أو نهر يحفرها يسقي بها أرضاً فهذا إحياء لها، وهكذا إن ساق إليها من نهر، أو واد، أو غيل مشترك في ماء عين له، أو خليج خاصة فسقاها به، فقد أحياها الإحياء الذي يملكها به.

قال الشافعي: ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان: أحدهما يجوز أن يملكه من يحويه، وذلك مثل الأرض تتخذ للزراعة والغراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه إلا به، وهذا إنما تجلب منفعة بشيء من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه، وهذا إذا أحياه رجل بأمر وال، أو غير أمره ملكه، ولم يملك أبداً إلا أن يخرج من أحياء من يده، والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه ليخلص إليها لا شيء يجعل فيه من غيره، وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والملح وغير ذلك، وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهراً للملح الذي يكون في الجبال يتتابه الناس فهذا لا يصلح لأحد أن يقطعه أحدًا بحال والناس فيه شرع، وهكذا النهر والماء الظاهر فالسلمون في هذا كلهم شركاء، وهذا كالنبات فيما لا يملكه أحد وكالماء فيما لا يملكه أحد.

فإن قال قائل: ما الدليل على ما وصفت؟
قيل:

١٣٥١- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَارِبَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْأَيْبُسَ بْنَ حَمَالٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْطَعَهُ مِلْحَ مَارِبَ فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُهُ إِثَاءً، فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعَدُوِّ. قَالَ: فَلَا إِذْنُ. [أخرجه أبو داود (٣٠٦٤)، الترمذي (١٣٨٠)، ابن ماجه (٢٤٧٥)]

قال الشافعي: فمنعه إقطاع مثل هذا، فإنما هذا حمى، وقد قضى رسول الله ﷺ: لا حمى إلا لله ورسوله.

فإن قال قائل: فكيف يكون حمى؟

قيل: هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله، ولا يطلب فيه شيئاً لا يدركه إلا بالمونة عليه إنما يستدرك فيه شيئاً ظاهراً ظهور الماء والكلأ، فإذا تمحجر ما خلق الله من هذا، فقد حمى لخاصة نفسه فليس ذلك له، ولكن شريك فيه كشركه في

الماء والكلأ الذي ليس في ملك أحد.

فإن قال قائل: فإقطاع الأرض للبناء والغراس ليس حمى، قيل: إنه إنما يقطع من الأرض ما لا يضر بالناس، وما يستغني به ويتفقع به هو وغيره.

قال: ولا يكون ذلك إلا بما يحدثه هو فيه من مال فتكون منفعته بما استحدث من ماله من بناء أحدثه، أو غرس، أو زرع لم يكن لأدعي ماء احتفره، ولم يكن وصل إليه آدمي إلا باحتضاره، وقد أقطع رسول الله ﷺ وسلم الدور والأرضين، فدل على أن الحمى الذي نهى عنه رسول الله ﷺ هو أن يحمي الرجل الأرض لم تكن ملكاً له، ولا لغيره بلا مال يتفقه فيها، ولا منفعة يستحدثها بها فيها لم تكن فيها فهذا معنى قطع مأذون فيه لا حمى منهى عنه.

قال الربيع: يريد الذي هو مأذون فيه الذي استحدث فيه بالتفقه من ماله، وأما ما كان فيه منفعة بلا نفقة على من حماه فليس له أن يحميه.

قال الشافعي: ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفض، أو قار، أو كبريت، أو مومياء أو حجارة ظاهرة كمومياء في غير ملك لأحد فليس لأحد أن يتحجرها دون غيره، ولا لسلطانها أن يمنعها لنفسه، ولا لخاص من الناس؛ لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ، وهكذا أعضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتحجرها دون غيره؛ لأنها ظاهرة، ولو أقطع أرضاً يعمرها فيها أعضاء فعمرها كان ذلك له؛ لأنه حينئذ يحدث فيها ما وصفت بماله مما هو أنفع مما كان فيها، ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئاً، أو منعه له سلطان كان ظالماً.

ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئاً لم يكن عليه أن يردّه إلا أنه يشرك فيه من منعه منه، ولا أن يغرم لمن منعه شيئاً بمنعه، وذلك أنه لم يأخذ شيئاً كان لأحد فيضمن له ما أخذ منه، وإن منع الرجل ممّا للرجل أن يأخذه من جهة الإباحة، لا يلزمه غراماً إلا أنه لم يمنعه أن يحتطب حطباً، أو ينزل أرضاً لم يضمن له شيئاً إنما يضمن ما أتلف لرجل أو أخذ ممّا كان ملكه لرجل، ولو أحدث على شيء من هذا بناء قيل له: حول بناءك، ولا قيمة له فيما أحدث بتحويله؛ لأنه أحدث فيما ليس له بغير إذن؛ فإن كان أحدث البناء في عين لا يمنع منفعتها لم يحول بناؤه، وقيل له لك بناؤك، ولا تمنع أحداً من هذه المنفعة، ولا يمنعك وأنت وهم فيها شرع، ولو كان بقعة من الساحل، أو الأرض يرى أنها تصلح للملح لا يوجد فيها إلا بصناعة، وذلك أن يحفر تراباً من أعلاها فينحي، ثم يسرب إليها ماء فيدخلها فيظهر ملحها بذلك، أو يحفر عنها التراب فيظهر فيها من وقت من الأوقات ماء، ثم يظهر فيها كان للسلطان - والله تعالى أعلم، - أن يقطعها للرجل أن

يعمرها، ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء، وذلك أن هذا أكثر عمارتها، وأن هذا شيء لا تأتي منفعته إلا بصناعة، وفي وقت ليس بدائم وحديث معمر أن النبي ﷺ أقطع الملح فلما أخبر أنه دائم كالماء منعه ذلك، وهذا كالأرض يقطعها فيحفر فيها البئر؛ لأن المنفعة كانت محولاً دونها إلا بعمله، وقد يعمل فيها فتقل المنفعة وتكثر ويخلف، ولا يخلف.

قال الشافعي: ثم تفرق القطائع فرقين فتكون بما وصفت مما إذا أقطع الرجل إحياء ملكه من الأرض بالبناء والغراس والزرع والآبار والملح، وما أشبه هذا، فإذا ملكه لم يملك أبداً إلا عنه، وهكذا إذا أحياء، ولم يقطعها؛ لأن كل من أحيى مواتاً يقطع رسول الله ﷺ إحياء وعطاء رسول الله ﷺ أكثر من عطاء كل أحد بعده من سلطان وغيره، ثم يكون شيء يقطع المرء، فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكيل له، فإذا فارقه لم يكن ملكاً له، ولا يكون له أن يبيعه، وذلك أنه إقطاع إرفاق لا تملك، وذلك مثل المقاعد بالأسواق التي هي طرق المسلمين كافة.

فمن قعد في موضع منها لبيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنعه من غيره.

قال: وهكذا القوم من العرب يحملون الموضع من الأرض في أبينتهم من الشعر وغيره، ثم ينتجعون عنه لا تكون هذه عمارة يملكون بها حيث نزلوا.

وكذلك لو بنوا خياماً؛ لأن الخيام تحف وتحول تحويل أبينته الشعر والفساطيط، وهذا المقاعد بالسوق ليس بإحياء موات، وفي إقطاع المعادن قولان أحدهما أنه يخالف لإقطاع الأرض؛ لأن من أقطع أرضاً فيها معادن، أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله وسواء كانت المعادن ذهباً، أو فضةً أو نحاساً، أو حديداً، أو شيئاً في معنى الذهب والفضة ممّا لا يخلص إلا بمونة، ولم يكن ملكاً لأحد للسلطان أن يقطعها من استقطعه إياها ممن يقوم به وكانت هذه الموات في أن له أن يقطعها إياها ومخالفة للموات في أحد القولين، وإن الموات إذا أحييت مرة ثبت إحيائها وهذه إذا أحييت مرة، ثم تركت دثر إحيائها وكانت في كل يوم مبتدأ الإحياء يطلبون فيها ممّا يطلب في المعادن فإقطاعه الموات ليحييه يثبت له ملكاً، ولا ينبغي أن يقطع المعادن إلا على أن يكون له منفعتها ما أحياء وإحيائها إدامة العمل فيها، فإذا عطّلها فليس له منعها من أحد عمل فيها، ولا ينبغي أن يقطع منها ما لا يعمل، ولا وقت في قدر ما يقطع منها إلا ما احتمل عمله قل منها ما عمل، أو كثر والتعطيل للمعادن أن يقول قد عجزت عنها.

قال الشافعي: فمن خالف بين إقطاع المعادن والأرضين للزرع انبغي أن يكون من حجة أن يقول إن المعادن إنما هي شيء يطلب فيه ذهب، أو فضة، أو غير ذلك ممّا هو غائب عن

من أقطعه، ولا يملكه ملك الأرض، فإذا تركه عمل فيه غيره.
والثالث: يقطعه فيملكه ملك الأرض إذا أحدث فيه
عمارة، وكل ما وصفت من إحياء الموات وإقطاع المعادن وغيرها،
فإنما أعني في عفو بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه غير
مملوك قال: وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامره كله
لمن ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لأهل الخمس سهم
وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث، وما ملكوا
بوجه من الوجوه، وما كان في قسم أحدهم من معدن فهو له كما
يظهر المعدن في دار الرجل، فيكون له ويظهر بئر الماء، فيكون له.

قال الشافعي: وإن كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم
رجل بقيمته فذلك له كما يقع في قسمه العمارة بقيمة فتكون له،
وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة، ثم ترك فهو كالعامر
القائم العمارة، وذلك ما ظهرت عليه الأنهار وعمر بغير ذلك
على نطف السماء وبالرياء وكل ما كان لم يعمر قط من بلادهم،
وكان مواتاً فهو كالموات من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس
بملك لأحد دون أحد، ومن أراد أن يقطع منه أقطع بمن أوجف،
أو لم يوجف هم سواء فيه لا تختلف حالاتهم فيما أحيوا وأرادوا
من الإقطاع.

قال: وما كان من بلاد العجم صلحاً فانظر مالكة؛ فإن كان
المشركون مالكية فهو لهم ليس لأحد أن يعمل فيه معدناً، ولا
غيره إلا بإذنهم وعليهم ما صلحوا عليه.

قال: وإن كان المسلمون مالكيين شيئاً منه بشيء ترك لهم
فخمس ما صلح عليه المسلمون لأهل الخمس وأربعة أخماسه
لجماعة أهل النية من المسلمين حيث كانوا فيقسم لأهل الخمس
رقبة الأرض والدور والجماعة المسلمين أربعة أخماس فمن وقع في
ملكه شيء كان له.

وإن صلحوا المسلمين على موات مع العامر فالموات مملوك
كالعامر، وما كان في حق امرئ من معدن فهو له، وما كان في
حق جماعة من معدن فيقسم كما يكون بينهم ما سواه، وإن
صلحوا المسلمين على أن لهم الأرض، ويكونون أحراراً، ثم
عاملهم المسلمون بعد، فإن الأرض كلها صلح وخمسها لأهل
الخمس وأربعة أخماسها لجماعة المسلمين كما وصفت، وإذا وقع
صلحهم على العامر، ولم يذكروا العامر، فقالوا: لكم أرضنا فلهم
من أرضهم ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عمارة أو
ظهر عليه النهر، أو عرفت عمارته بوجه، وما كان من الموات في
بلادهم فمن أراد إقطاعه بمن صالح عليه، أو لم يصلح أو عمره
بمن صالح، أو لم يصلح فسواء؛ لأن ذلك كان غير مملوك كما
كان عفو بلاد العرب غير مملوك لهم، ولو وقع الصلح على
عامرها ومواتها كان الموات مملوكاً لمن ملك العامر كما يجوز بيع

الطالب مخلوق فيه ليست للآدميين فيه صنعة إنما يلتصونه
ويخلصونه والتماسه وتخلصه ليس صنعة فيه، فلا يكون لأحد أن
يحتجزه على أحد إلا ما كان يعمل فيه، فأمّا أن يمنع المنفعة فيه
غيره، ولا يعمل هو فيه فليس له، ولقد رأيت للسلطان أن لا
يقطع معدناً إلا على ما أصف من أن يقول أقطع فلاناً معدناً كذا
على أن يعمل فيها فما رزق الله أدى ما يجب عليه فيما يخرج
منه، وإذا عطّلها كان لمن يحبس العمل فيها، وليس له أن يبيعها له
قال: ومن حجّة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن يقول
ليس له بيعها، ولا بيع الأرض لا معدن فيها.

قال: ومن قال: هذا قال: ولو ملكه إياها السلطان، وهو
يعملها ملكاً بكل حال لم يكن له إلا على ما وصفت، وكان هذا
جوراً من السلطان يرد، وإن عملها هو بغير عطاء من السلطان
كانت له حتى يعطّلها، ومن قال: هذا أشبه بأن يحتج بأن الرجل
يحفّر البئر بالبادية فتكون له، فإذا أورد ماشيته لم يكن له منع فضل
مائها وجعل عمله فيها غير إحياء له جعله مثل المنزل ينزل
بالبادية، فلا يكون لأحد أن يحول عنه، وإذا خرج منه لم يمنع منه
من ينزله وجعله غير مملوك، وسواء في هذا معدن الذهب
والفضة، وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل، ولا يكون ظاهراً
كظهور الماء والملح الظاهر، وأما ما كان من هذا ظاهراً من ذهب،
أو غيره فليس لأحد أن يقطعه، ولا يمنع للناس أن يأخذوا منه
ما قدروا عليه.

وكذلك الشذر يوجد في الأرض، ولو أن رجلاً أقطع أرضاً
فأحياها بعمارة بناء، أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان يملكه
ملك الأرض، وكان له منعه كما يمنع أرضه في القولين معاً.
والقول الثاني أن الرجل إذا أقطع المعدن فعمل فيه، فقد
ملكه ملك الأرض.

وكذلك إذا عمله بغير إقطاع، وما قلت في القولين معاً في
المعادن، فإنما أردت بها الأرض القفر تكون أرض معدن فيعملها
الرجل معدن، وفي القول الأول يكون عمله فيها لا يملكه إياها
إلا ملك الاستمتاع بمنعه ما كان يعمل فيه، فإذا عطّل له بمنعه
غيره، وفي القول الثاني إذا عمل فيها فهو لإحياء الأرض يملكها
أبداً، ولا تملك إلا عنه.

قال: وكل معدن عمل جاهلياً، ثم أراد رجل استقطاعه،
ففيه أقاويل: منها أنه كالنهر الجاهلي والماء المعد، فلا يمنع أحد
العمل فيه، ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه، فإذا
استبقوا إليه فإن وسعهم عملوا معاً، وإن ضاق أقرع بينهم أيهم
يبدأ، ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتواسوا فيه.

والثاني: أن للسلطان أن يقطعه على المعنى الأول يعمل فيه

لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِثِّي.

قال الشافعي: ففي هذين الحدين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكاً لأحد بعينه، وأن من أحيّا مواتاً من المسلمين فهو له، وأن الإحياء ليس هو بالتزول فيه، وما أشبهه، وأن الإحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والمدر والحفر لما بني دون اضطراب الأبنية، وما أشبه ذلك، ومن الدليل على ما وصفت أيضاً أن:

١٣٥٤- ابن عثينة أخبرنا، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة أقطع الناس الدور، فقال حي من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله ﷺ نكّب عنا ابن أم عبد، فقال رسول الله ﷺ: فلم ابتغني الله إذا؟ إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٦)]

قال الشافعي: والمدينة بين لابتين تنسب إلى أهلها من الأوس والخزرج، ومن فيه من العرب والعجم لما كانت المدينة صنفين: أحدهما معمور ببناء وحفر وغراس وزرع، والآخر خارج من ذلك فاقطع رسول الله ﷺ الخارج من ذلك من الصحراء استدللنا على أن الصحراء، وإن كانت منسوبة إلى حي بأعيانهم ليست ملكاً لهم كملك ما أحيوا وما يبين ذلك:

١٣٥٥- أن مالكاً أخبرنا، عن ابن هشام، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: كان الناس يحتجرون على عهد عمر بن الخطاب، فقال عمر من أحيّا أرضاً مواتاً فهي له. [أخرجه مالك (٧٤٤/٢)]

١٣٥٦- أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق، عن أبيه، عن علقمة بن نضلة أن أبا سفيان بن حرب قام بفناء داره فضرّب برجله، وقال: سنأمن الأرض أن لها أسناماً زعم ابن فرقو الأسلمي أنني لا أعرف حقي من حق، لي يئاض المروة له سوادها ولي ما بين كذا إلى كذا قبل ذلك عمر بن الخطاب، فقال: ليس لأحد إلا أحاطت عليه جذرائه إن إحياء الموات ما يكون زرعاً أو حفرًا، أو يحاط بالجذران، وهو مثل إبطاله التحجير بغير ما يعمر به مثل ما يحجر. [أخرجه البيهقي (١٤٨/٦)]

قال الشافعي: وإذا أبان رسول الله ﷺ أن من أحيّا أرضاً مواتاً فهي له والموات ما لا ملك فيه لأحد خالصاً دون

الموات من بلاد المسلمين إذا حازه رجل يجوز الصلح من المشركين إذا جازوه دون المسلمين فمن عمل في معدن في أرض ملكها لوحده، أو جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الأرض، ولا شيء للعامل في عمله؛ لأنه متعد بالعمل، ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى إلى غيره نصيبه مما خرج من المعدن، وكان متطوعاً بالعمل لا أجر له فيه، وإن عمل ياديه، أو على أن له ما خرج من عمله فسواء وأكثر هذا أن يكون هبة لا يعرفها الواهب، ولا الموهوب له، ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعمل ولك ما خرج من عملك سواء له الخيار في أن يتم ذلك للعامل.

وكذلك أحب له أن يرجع فيأخذ نصيبه مما خرج من غلة ويرجع عليه العامل بأجر مثله في قول من قال: يرجع، وليس هذا كالدابة يأذن له في ركوبها، لأنه قد عرف ما أعطاه وقبضه.

٢- عمارة ما ليس معموراً من الأرض

التي لا مالك لها

قال الشافعي: كان يقال الحرم دار قريش ويشرب دار الأوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على معنى أنهم الزم الناس لها، وأن من نزلها غيرهم إنما ينزلها شبيهاً بالجنّاز، وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح مسكنها إلا بها، وليس ما سمته العرب من هذا داراً لبني فلان بالموجب لهم أن يكون ملكاً مثل ما بنوه، أو زرعوه أو اختبروه؛ لأنه موات أحبي كماء نزلوه مجتازين وفارقوه، وكما يحيا ما قارب ما عمروا، وإنما يملكون بما أحيوا ما أحيوا، ولا يملكون ما لم يحيا.

قال الشافعي: وبيان ما وصفت في السنة، ثم الأثر منه ما وصفت قبل هذا الباب من قول النبي ﷺ: لا حصى إلا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه إنها لبلادهم، ولولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله تعالى ما حيت عليهم من بلادهم شيئاً أي أنها تنسب إليهم إذا كانوا الزم الناس لها وامتنع.

١٣٥٧- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: من أحيّا مواتاً فهو له، وليس لغيرك ظالم فيه حق. [أخرجه مالك (٧٤٣/٢)]

قال الشافعي: وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس أو بني ظلماً في حق امرئ بغير خروجه منه.

١٣٥٨- أخبرنا سفيان، عن طاووس أن رسول الله ﷺ قال: من أحيّا مواتاً من الأرض فهو له وعادي الأرض

٣- من أحيا مواتاً كان لغيره

١٣٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ
بْنِ زَيْدٍ بَنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه اسْتَعْمَلَ
مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِي عَلَى الْجَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا هُنِي ضُمَّ
جُنَاحَكَ لِلنَّاسِ وَأَتَيْتَ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنْ دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ
مُجَابَّةٌ وَأَدْخَلَ رَبُّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةِ وَإِنِّي وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ
وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، فَإِنَّهُمَا إِذَا تَهَلَّكَ مَاتِيَّتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَحْلٍ
وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةِ يَأْتِي بِعِيَالِهِ، فَيَقُولُ يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ أَتَفَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ قَالَمَاءُ وَلَكَلَّأُ أَهْوُونَ عَلَيَّ مِنْ
الدَّنَائِرِ وَالذَّرَاهِمِ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَعَلَى ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَيَسِيرُونَ أَنِّي قَدْ
ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا بِلَادُهُمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا
عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ مَا حَمَيْتَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئاً. [أخرجه

مالك (١٠٠٣/٢)، البخاري (٣٠٥٩)]

فَقَالَ: وَلَوْ تَبَتْ هَذِهِ عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ مُؤَصَّلٍ أَخَذْتُ
بِهِ، وَهَذَا أَشْبَهَ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ
يَتَحَجَّرَ.

٤- من قال: لا حي إلا حي

من الأرض الموات، وما يملك به الأرض،

وما لا يملك وكيف يكون الحمى

١٣٦٠- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ
الصَّغْبِيِّ بْنِ جُنَّاهٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ.

١٣٦١- وَحَدَّثَنَا غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّفِيعَ. [أخرجه البخاري (٢٣٧٠)، أبو داود (٣٠٨٣)]

قال الشافعي: كَانَ الرَّجُلُ الْعَزِيزُ مِنَ الْعَرَبِ إِذَا اتَّجَعَ
بِلْدًا خَصْبًا أَوْفَى بِكَلْبٍ عَلَى جَبَلٍ إِنْ كَانَ بِهِ، أَوْ نَشَرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ
جَبَلًا، ثُمَّ اسْتَعْوَاهُ، وَوَقَفَ لَهُ مَنْ يَسْمَعُ مَتْنَى صَوْتِهِ بِالْعَوَاءِ
فَحَيْثُ بَلَغَ صَوْتُهُ حَمَاهُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ فِيرْعَى مَعَ الْعَامَةِ فِيمَا سِوَاهُ

النَّاسِ فَلِلْسلْطَانِ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ طَلَبِ مَوَاتٍ، فَإِذَا أَقْطَعَ كَسَبَ فِي
كِتَابِهِ، وَلَمْ أَقْطَعْهُ حَقٌّ مُسْلِمٌ، وَلَا ضَرراً عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وَخَالَفْنَا فِي هَذَا بَعْضُ النَّاسِ، فَقَالَ: لَيْسَ
لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ مَوَاتاً إِلَّا بِإِذْنِ سُلْطَانٍ وَرَجَعَ صَاحِبُهُ إِلَى قَوْلِنَا،
فَقَالَ: وَعَظِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَثَبْتُ الْعَطَايَا فَمَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهُوَ
لَهُ بِعَظِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَيْسَ لِلْسلْطَانِ أَنْ يَعْطِيَ إِنْسَاناً مَا لَا
يَحِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَوَاتٍ لَا مَالِكَ لَهُ، أَوْ حَقٌّ لْغَيْرِهِ
يَعْرِفُهُ لَهُ وَالْسلْطَانُ لَا يَحِلُّ لَهُ شَيْئاً، وَلَا يَحْرُمُهُ، وَلَوْ أَعْطَى
الْسلْطَانُ أَحَدًا شَيْئاً لَا يَحِلُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ.

١٣٥٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضاً. [علقه البخاري في فرض
الخمسة، باب ما النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم، وأخرجه أبو
داود (٣٠٦٩)]

١٣٥٨- وَأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَقْطَعَ الْعَقِيقَ، وَقَالَ: آيَنَ
الْمُسْتَقْطِيعُونَ مِنْذُ الْيَوْمِ. أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ. [أخرجه
البيهقي (١٤٦-١٤٥/٦)]

قال الشافعي: وَمَنْ أَقْطَعَهُ السُّلْطَانُ الْيَوْمَ قَطِيعاً، أَوْ تَحَجَّرَ
أَرْضاً فَمَنْعَهَا مِنْ أَحَدٍ يَعْمرُهَا، وَلَمْ يَعْمرْهَا رَأَيْتَ لِلْسلْطَانِ، وَاللَّهِ
أَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ لَهُ هَذِهِ أَرْضٌ كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا سِوَاهُ لَا يَمْنَعُهَا
مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا أُعْطِيَانِهَا، أَوْ تَرَكَتَا وَجُوزَهَا؛ لِأَنَّا رَأَيْنَا الْعِمَارَةَ
لَهَا غَيْرُ ضَرَرٍ بَيْنَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مَنْفَعَةٌ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهَا
يَنَالُونَ مِنْ رَفَقَتِهَا؛ فَإِنْ أَحْبَبْتَهَا وَإِلَّا خَلَيْنَا مِنْ أَرَادَ إِحْيَاؤها مِنْ
الْمُسْلِمِينَ فَأَحْيَاهَا؛ فَإِنْ أَرَادَ أَجْلًا رَأَيْتَ أَنْ يُوجَلَ.

قال الشافعي: وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا كَانَ لِلْسلْطَانِ أَنْ لَا
يَعْطِيَهُ، وَلَا يَدْعُهُ يَتَحَجَّرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً لَا يَعْمرُهُ، وَلَمْ يَدْعُهُ
أَنْ يَتَحَجَّرَ كَثِيراً يَعْلَمُهُ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ وَتَرْكُهُ وَعِمَارَةُ مَا يَقْوَى
عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وَإِنْ كَانَتْ أَرْضاً يَطْلُبُ غَيْرَ وَاحِدٍ عِمَارَتَهَا؛
فَإِنْ كَانَتْ تَنْسَبُ إِلَى قَوْمٍ فَطَلَبُهَا بَعْضُهُمْ وَغَيْرُهُمْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ
أَنْ يَعْطِيَهَا مِنْ تَنْسَبُ إِلَيْهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ أَعْطَاهَا الْإِمَامُ
غَيْرُهُمْ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْساً إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ لِأَحَدٍ، وَلَوْ تَشَاخَوْا
فِيهَا فَضَاكَتْ عَنْ أَنْ تَسْمَعَهُمْ رَأَيْتَ أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَيُّهُمْ خَرَجَ
سَهْمُهُ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَلَوْ أَعْطَاهُمْ بِغَيْرِ قَرْعٍ لَمْ أَرِ عَلَيْهِ بَأْساً إِنْ شَاءَ
اللَّهُ، وَإِنْ اتَّسَعَ الْمَوْضِعُ أَقْطَعَ مِنْ طَلَبِ مَنْهُ؛ فَإِنْ بَدَأَ بِأَحَدٍ فَأَقْطَعَهُ
تَرَكَ لَهُ حَرَمًا لِلطَّرِيقِ وَمَسِيلًا لِلْمَاءِ وَمَغْبِضَةً، وَكُلُّ مَا لَا صَلَاحَ
لَا أَقْطَعُهُ إِلَّا بِهِ.

شَيْئًا مَلَكُوهُ بِحَالٍ.

قال الشافعي: وقد حي من حي على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحمى ماشية من ضعفٍ عن النجعة تمن حول الحمى ويمنع ماشية من قوي على النجعة، فيكون الحمى مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثر منه مما لم يحم، وقد حي بعد رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه أرضاً لم تعلم رسول الله ﷺ حماها وأمر فيها بنحو مما وصفت من أنه ينبغي لمن حي أن يأمر به.

١٣٦٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُقَالُ هُنِي عَلَى النِّجْمِ، فَقَالَ لَهُ: يَا هُنِي ضُمَّ جَنَاحُكَ لِلنَّاسِ وَأَتَتْ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ وَأَدْخَلَ رَبُّ الصَّرِيعةِ وَرَبَّ الْغَنِيمةِ وَإِيَّايَ وَنَعَمْ ابْنُ عَفَّانَ وَنَعَمْ ابْنُ عَوْفٍ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الْغَنِيمةِ وَالصَّرِيعةِ يَأْتِي بِعِيَالِهِ، فَيَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَنَارَكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلأُ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالدُّنَانِيرِ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَعَلَى ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لِبِلَادِهِمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْ لَا النَّمَالُ الَّذِي أَخْجِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئًا. [تقدم]

قال الشافعي: في معنى قول عمر إنهم يروني أنني قد ظلمتهم إنها بلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام إنهم يقولون إن منعت لأحد من أحدٍ من قاتل عليها وأسلم أول أن تمنع له، وهذا كما قال: لو كانت تمنع لخاصة فلما كان لعامة لا يكن في هذا إن شاء الله مظلمة.

وقول عمر: لولا المال الذي أهل عليه في سبيل الله ما حمت على المسلمين من بلادهم شياً إني لم أحها لنفسي، ولا لخاصتي وإني حمتها لمال الله الذي أهل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحمى فنسب الحمى إليها لكثرة ما، وقد أدخل الحمى خيل الغزاة في سبيل الله، فلم يكن ما حي ليحمل عليه أول بما عنده من الحمى مما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله، لأن كلاً لتعزير الإسلام، وأدخل فيها إبل الضوالم؛ لأنها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من إبل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل مع إدخاله من ضعف عن النجعة ممن قل ماله، وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل النية من المسلمين، وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين.

ويمنع هذا من غيره لضعفاء سائمته، وما أراد قرنه معها فبرعى معها فنرى أن قول رسول الله ﷺ، واللَّهُ أَعْلَمُ لَا حَيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولُهُ لَا حَيَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الْخَاصِّ، وَأَنَّ قَوْلَهُ لِلَّهِ كُلُّ حِمِّيٍّ وَغَيْرِهِ وَرَسُولِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يَحْمِي لِصَلَاحِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا مَا يَحْمِي لَهُ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا لَا غَنَاءَ بِهِ وَيُعِيَالُهُ عَنْهُ وَمَصْلَحَتُهُمْ حَتَّى يَصِيرَ مَا مَلَكَهُ اللَّهُ مِنْ خَمْسِ الْخَمْسِ مَرْدُوداً فِي مَصْلَحَتِهِمْ.

وكذلك ماله إذا حبس فوق سته مردوداً في مصلحتهم في الكراع والصلاح عده في سبيل الله، وإن ماله ونفسه كان مفزغاً لطاعة الله تعالى فاستعمله وجزاه أفضل ما جرى به نبياً عن أمته.

قال الشافعي: والحمى ليس بإحياء موات، فيكون لمن إحياء بقول رسول الله ﷺ وقول رسول الله ﷺ: لَا حَيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ لِلْمُسْلِمِينَ غَيْرَ مَا حَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ قَالَ: يَحْمِي الْوَالِي كَمَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبِلَادِ لِمَا عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا حَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَكُونُ لِمَا لَا يَرَى صِلَاحاً لِعَامَّةِ مَنْ حَمَى أَنْ يَحْمِيَ بِحَالٍ شَيْئاً مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَعْنَى الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ لَا حَيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ يَحْتَمِلُ لَا حَيَّ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَا حَمَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ قَالَ: لِلْخَلِيفَةِ خَاصَّةً دُونَ الْوَلَاةِ أَنْ يَحْمِيَ عَلَى مِثْلِ مَا حَمَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي عَرَفْتَاهُ نَصّاً وَذِلَالَةً فِيمَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَمَى لِنَقِيعٍ وَنَقِيعٍ بَلَدٌ لَيْسَ بِالْوَاسِعِ الَّذِي إِذَا حَمِيَ ضَاقَتْ الْبِلَادُ بِأَهْلِ الْمَوَاشِي حَوْلَهُ حَتَّى يَدْخُلَ ذَلِكَ الضَّرَرُ عَلَى مَوَاشِيهِمْ، أَوْ أَنْفُسِهِمْ كَانُوا يَجِدُونَ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْبِلَادِ سَعَةً لِأَنْفُسِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ، وَأَنَّ مَا سِوَاهُ مِمَّا لَا يُحْمَى أَوْسَعُ مِنْهُ، وَأَنَّ النَّجْعَ يُحْمِيهِمْ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ؛ فَكَانَ أَوْسَعُ عَلَيْهِمْ لَا يَقَعُ مَوْقِعُ ضَرَرٍ بَيْنَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ غَيْرُ مُجَاوِزِ الْقَدَرِ، وَفِيهِ صِلَاحٌ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ تَكُونَ الْخَيْلُ الْمُعْتَدَّةُ لِسَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا فَضَّلَ مِنْ سَهْمَانِ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ، وَمَا فَضَّلَ مِنَ النَّعَمِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ تُرْعَى فِيهِ فَأَمَّا الْخَيْلُ فَقُوَّةُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا نَعَمُ الْجَزْيَةِ فَقُوَّةُ لِأَهْلِ الْفَيْءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَسَلَّتْ سَبِيلَ الْخَيْرِ أَنَّهَا لِأَهْلِ الْفَيْءِ الْمُحَارِبِينَ الْمُجَاهِدِينَ قَالَ: وَأَمَّا الْإِبِلُ الَّتِي تُفَضَّلُ عَنْ سَهْمَانِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ فِعَادُهَا عَلَى أَهْلِ سَهْمَانِ الصَّدَقَةِ لَا يَنْتَقِ سُلَيْمٌ إِلَّا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا صِلَاحٌ فِي دِينِهِ وَنَفْسِهِ، وَمَنْ يَلْزُمُهُ أَمْرُهُ مِنْ قَرِيبٍ، أَوْ عَامَّةٌ مِنْ مُسْتَحْفِي الْمُسْلِمِينَ؛ فَكَانَ مَا حَمِيَ عَنْ خَاصَّتِهِمْ أَكْثَرُ مَنْفَعَةٍ لِغَامَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَقُوَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَ دِينَ اللَّهِ مِنْ عَدُوِّهِمْ وَحَتَّى الْقَلِيلُ الَّذِي حَمَى عَنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَخَوَاصِّ قُرَابَاتِهِمْ الَّذِينَ قَرَضَ اللَّهُ لَهُمُ الْحَقَّ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَلَمْ يَحْمِ عَنْهُمْ

رسول الله ﷺ؛ لأنه حى لمثل ما حياه له أن يبطل عمارته، وإن اذن له الوالي بعمارة لم يكن له إبطال عمارته؛ لأن اذنه له إخراج له من الحمى، وقد يجوز أن يخرج ما أحدث حماه من الحمى ويحمي غيره إذا كان غير ضرر على من حماه عليه، وليس للوالي مجال أن يحمي من الأرض إلا أفلها، وقد يوسع الحمى حتى يقع موقعاً وبين ضرره على من حمى عليه، وما أحدث من حمى فرعاه أحد لم يكن عليه في رعيته شيء أكثر من أن يمنع رعيته، فأما غرم، أو عقوبة، فلا أعلمه عليه.

٥ - تشديد أن لا يحمي أحد على أحد

١٣٦٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ مَنَعَ فَضُولَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلًّا مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ." [أخرجه مالك (٢/٧٤٤)، البخاري (٢٣٥٣)، مسلم (١٥٦٦)، الرمزي (١٢٧٢)، ابن ماجه (٢٤٧٨)]

قال الشافعي: ففي هذا الحديث ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل مائه، وإنما يمنع فضل رحمة الله بمعصية الله، فلما كان منع فضل الماء معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء، وفي هذا الحديث دلالة على أن مالك الماء أولى أن يشرب به ويسقي، وأنه إنما يعطي فضله عما يحتاج إليه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلًّا مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ وَفَضْلَ الْمَاءِ الْفَضْلَ عَنْ حَاجَةِ الْمَالِكِ الْمَاءِ."

قال الشافعي: وهذا أوضح حديث روي عن رسول الله ﷺ في الماء، وأشبه معنى؛ لأن مالكاً روى عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمر أن النبي ﷺ قال: لا يمنع نفع البئر. [أخرجه مالك (٢/٧٤٥)]

قال الشافعي: فكان هذا جملة ندم المسلمون إليها في الماء، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه وأبينها معنى.

قال الشافعي: وكل ماء بياض يزيدي في عين، أو بئر، أو غيل أو نهر بلغ مالكه منه حاجته لنفسه وماشيته وزرع إن كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب، أو يسقي ذا روح خاصة دون الزرع، وليس لغيره أن يسقي منه زرعاً، ولا شجراً إلا أن يتطوع بذلك مالك الماء، وإذا قال رسول الله ﷺ: "مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلًّا مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ" ففي هذا دلالة إذا كان الكلاً شيئاً من رحمة الله أن رحمة الله رزقه خلقه عامة للمسلمين، وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد إلا بمعنى ما وصفنا من السنة والأثر الذي في معنى السنة، وفي منع الماء

١٣٦٣ - قال الشافعي: أخبرني عمي محمد بن علي، عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين، أو غيره، عن مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال: بينا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صافٍ إذ رأى رجلاً يسوق بكرين، وعلى الأرض مثل الفرائش من الحر، فقال: ما على هذا لو أقام بالمدينة حتى يبرد، ثم يروح، ثم ذنا الرجل، فقال: انظر من هذا فقلت أنا رجلاً معتمداً برداً يسوق بكرين، ثم ذنا الرجل، فقال: انظر فظفرت، فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فأذاه نفع السموم فأعاد رأسه حتى خاداه، فقال: ما أخرجك هذه الساعة؟ فقال: بكران من إبل الصدقة تخلفا، وقد مضى إبل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالجمي وخشيت أن يضيعا فبسالني الله عنهما، فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلهم إلى السماء والظل وتكفيك، فقال: عذ إلى ظلك فقلت عندنا من تكفيك، فقال: عذ إلى ظلك فمضى، فقال عثمان "من أحب أن ينظر إلى القوي الأمين فلينظر إلى هذا" فعاد إلينا فآلفي نفسه.

قال الشافعي: في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين اللذين تخلفا وقول عثمان "من أحب أن ينظر إلى القوي الأمين فلينظر إلى هذا".

١٣٦٤ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان.

قال الشافعي: وإن كان للخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من إبل وخيل، فلا بأس أن يدخلها الحمى، وإن كان منها مال لنفسه، فلا يدخلها الحمى، فإنه إن يفعل ظلم؛ لأنه منع منه وادخل لنفسه، وهو من أهل القوة.

قال الشافعي: وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال: ومن سأل الوالي أن يقطعه في الحمى موضعاً يعمره؛ فإن كان حى النبي ﷺ لم يكن إلا منعه إياه، وإن عمر أبطل عمارته، وكان كمن عمر فيما ليس له أن يعمر فيه، وإن كان حى أحدث بعده؛ فكان يرى الحمى حقاً كان له منعه ذلك، وإن أراد العمارة كان له منعه العمارة، وإن سبق فعمر لم يبن لي أن تبطل عمارته، والله تعالى أعلم.

ويحتمل إذا جعل الحمى حقاً، وكان هو في معنى ما حى

لِیَمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ الَّذِي هُوَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَامٌ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ مَا كَانَ ذُرِيَعَةً إِلَى مَنَعٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَمْ يَحِلَّ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ ذُرِيَعَةً إِلَى إِحْلَالٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٣٦٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ،

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضًا.

وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَقْطَعَ الْعَقِيقَ أَجْمَعُ، وَقَالَ ابْنُ

الْمُسْتَطْعَمُونَ؟ [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْعَقِيقُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَقَوْلُهُ ابْنُ الْمُسْتَطْعَمُونَ نَقَطَهُمْ، وَإِنَّمَا أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عُمَرُ، وَمَنْ أَقْطَعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ يَعْرِفُ مِنَ الْمَوَاتِ، وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ مِنْ أَحْيَا مَوَاتًا كَانَ لَهُ كَمَا يَكُونُ لَهُ إِنْ أَقْطَعَهُ وَاتَّبَعَ فِي أَنْ يَمْلِكُ مِنَ أَحْيَا الْمَوَاتِ مَا أَحْيَا كَاتِبًا أَمْرُهُ أَنْ يَقْطَعَ الْمَوَاتِ مِنْ بَيْتِهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ الْمَوَاتِ مِنْ بَيْتِهِ وَلَا مَالِكٌ لَهُ، وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ فِعْطِيَّةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَّةٌ لِمَنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ فَمِنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ فَبِعِطِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْيَاهُ، وَعِطِيَّتُهُ فِي الْجُمْلَةِ اثْبَتُ مِنْ عِطِيَّةٍ مِنْ بَعْدِهِ فِي النَّصِّ وَالْجُمْلَةِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ مِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخَالِفُهُ.

٧- بَابُ الرِّكَازِ يَوْجَدُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الرِّكَازُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ.

١٣٦٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ

اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا جِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. [أخرجه البخاري

(٢٣٧٠)، أبو داود (٣٠٨٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا جِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِلَ بِلَدًا غَيْرَ مَعْمُورٍ فَيَمْنَعُ مِنْهُ شَيْئًا يَرَعَاهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبِلَادَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا مَالِكَ لَهَا مِنَ الْآدَمِيِّينَ، وَإِنَّمَا سَلَّطَ اللَّهُ الْآدَمِيِّينَ عَلَى مَنَعِ مَا لَهُمْ خَاصَّةً لَا مَنَعَ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعِينُهُ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا جِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ أَنْ لَا حِمَى إِلَّا حِمَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاحِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ هُمْ شُرَكَاءُ فِي بِلَادِ اللَّهِ لَيْسَ أَنَّهُ حِمَى لِنَفْسِهِ دُونَهُمْ وَلِرِوَاةِ الْأَمْرِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْمُوا مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِمَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْمُوا شَيْئًا لِنَفْسِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ.

١٣٦٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ

لِیَمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ الَّذِي هُوَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَامٌ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ مَا كَانَ ذُرِيَعَةً إِلَى مَنَعٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَمْ يَحِلَّ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ ذُرِيَعَةً إِلَى إِحْلَالٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ هَذَا هَكَذَا، فَفِي هَذَا مَا يَثْبُتُ أَنَّ الذَّرَائِعَ إِلَى الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ تَشْبِهَ مَعَانِي الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنَعُ الْمَاءِ إِنَّمَا يَجْرُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَلَفٍ عَلَى مَا لَا غِنَى بِهِ لِدَوِي الْأَرْوَاحِ وَالْآدَمِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِذَا مَنَعُوا فَضَلَ الْمَاءِ مَنَعُوا فَضْلَ الْكَلَاءِ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَشْبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَلَوْ أَنَّ جَمَاعَةً كَانَ لَهُمْ مِيَاهُ بِيَادِيَةٍ فَسَقَوْا بِهَا وَاسْتَقَوْا، وَفَضَلَ مِنْهَا شَيْءٌ فَجَاءَ مَنْ لَا مَاءَ لَهُ يَطْلُبُ أَنْ يَشْرِبَ أَوْ يَسْقِيَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ دُونَ وَاحِدٍ لَمْ يَجِزْ لِمَنْ مَعَهُ فَضْلٌ مِنَ الْمَاءِ، وَإِنْ قُلَّ مَنَعُهُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي عَيْنٍ، أَوْ بَثْرٍ، أَوْ نَهْرٍ، أَوْ غَيْلٍ؛ لِأَنَّهُ فَضْلُ مَاءٍ يَزِيدُ وَيَسْتَخْلَفُ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي سَقَاءٍ، أَوْ جَرٍّ، أَوْ وَعَاءٍ مَا كَانَ، فَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يَسْتَخْلَفُ فَلصاحبه مَنَعُهُ، وَهُوَ كَطَعَامِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ وَالضَّرُورَةُ أَنْ يَكُونَ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ بِشَرَاءٍ، أَوْ يَجِدُ بِشَرَاءٍ، وَلَا يَجِدُ ثَمَنًا، فَلَا يَسْعُ عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَنَعِهِ تَلَفًا لَهُ، وَقَدْ وَجَدْتُ السَّنَةَ تَوْجِبُ الضَّيْفَةَ بِالْبَادِيَةِ وَالْمَاءُ اعْرُزُ فَقَدْ أَقْرَبُ مِنْ أَنْ يَتَلَفَ مِنْ مَنَعِهِ وَأَخْفُ مَوْئِدَةً عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا أَرَى مِنْ مَنَعِ الْمَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ مِنْ مَاءٍ فِي وَعَاءٍ، فَأَمَّا مَنْ وَجَدَ غِنًى عَنِ الْمَاءِ بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ صَاحِبِ الرِّوَعَاءِ فَارْجُو أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مَنَعِهِ.

٦- إقطاع الوالي

١٣٦٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْفَةَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّوْرَ، فَقَالَ حَيٌّ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ يَقَالُ لَهُمْ بَنُو عَبْدِ بْنِ زُهْرَةَ نَكَبَ عَنَّا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِمَ ابْتَعَيْنِي اللَّهُ إِذَا؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ. [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالٌ: مِنْهَا أَنَّ حَقًّا عَلَى الْوَالِي إِقْطَاعُ مَنْ سَالَهُ الْقَطِيعَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ دَلَالَةٌ أَنَّ لِمَنْ سَالَهُ الْإِقْطَاعُ أَنْ يُؤْخَذَ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ وَغَيْرُهُ وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ النَّاسَ بِالْمَدِينَةِ، وَذَلِكَ تَبَيَّنَ ظَهْرَانِي عِمَارَةَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْمَنَازِلِ وَالنَّخْلِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِالْعَامِرِ مَنَعُ غَيْرِ الْعَامِرِ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ لَمْ يَقْطَعُهُ النَّاسُ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا قَارَبَ الْعَامِرَ، وَكَانَ تَبَيَّنَ ظَهْرَانِي، وَمَا لَمْ يَقَارِبْ مِنْ

اِسْتَعْمَلَ مَوْتَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِي عَلَى الْحِمَى. [تقدم]

قال الشافعي: وقولُ عمرَ إِنَّهم ليرَوْنَ أَنِّي قد ظلمتهم يقولُ ينهبُ رايهم أَنِّي حيت بلاداً غيرَ معمورةَ لنعمِ الصدقةِ ولنعمِ الفياءِ وأمرت بإدخالِ أهلِ الحاجةِ الحمى دونَ أهلِ القوةِ على المرعى في غيرِ الحمى إلى أَنِّي قد ظلمتهم.

قال الشافعي: ولم يظلمهم عمرُ رضي الله عنه، وإن راوا ذلك، بل حمى على معنى ما حمى عليه رسولُ الله ﷺ لأهلِ الحاجةِ دونَ أهلِ الغنى وجعلَ الحمى حوزاً لهم خالصاً كما يكونُ ما عمرُ الرَّجلُ له خالصاً دونَ غيره، وقد كانَ مباحاً قبلَ عمارته فكذلكَ الحمى لمن حمى له من أهلِ الحاجةِ، وقد كانَ مباحاً قبلَ يحمى.

قال: وبيانُ ذلكَ في قولِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه لولا المائِ الذي أحملُ عليه في سبيلِ الله ما حيت على المسلمينَ من بلادهم شبراً أَنَّهُ لم يحمْ إلا لما يحملُ عليه لمن يحتاجُ إلى الحمى من المسلمينَ أن يحموا وراى إدخالَ الضعيفِ حقاً له دونَ القوي فكلُّ ما لم يعمر من الأرض، فلا يحالُ بينه وبينَ المسلمينَ أن يستزلوا ويرعوا فيه حيثُ شاءوا إلا ما حمى الوالي لمصلحةِ عوامِ المسلمينَ فجعله لما يحملُ عليه في سبيلِ الله من نعمِ الجزيةِ، وما يفضلُ من نعمِ الصدقةِ فيعده لمن يحتاجُ إليه من أهلها، وما يصيرُ إليه من ضوالمِ المسلمينَ وماشيةِ أهلِ الضعفِ دونَ أهلِ القوةِ.

قال الشافعي: وكلُّ هذا عامُ المنفعةِ بوجوه؛ لأنَّ من حمل في سبيلِ الله فذلكَ لجماعةِ المسلمينَ، ومن أرصد له أن يعطي من ماشيةِ الصدقةِ فذلكَ لجماعةٍ ضعفاءِ المسلمينَ.

وكذلكَ من ضعفَ من المسلمينَ فرعيت له ماشيته فذلكَ لجماعةٍ ضعفاءِ المسلمينَ وأمرَ عمرُ رضي الله عنه أن لا يدخلَ نعمُ ابنِ عفانَ وابنِ عوفٍ لقوتَهما في أموالهما وإتھما لو هلكت ماشيتُهما لم يكونا ممن يصيرُ كلاً على المسلمينَ فكذلكَ يصنعُ بمن له غنى غيرُ الماشيةِ.

٣٧- الأحباس

وهذا مثل التحل والهبة والصدقة غير المحرمة، ولا التي في معناها بالتسبيل وغيره وهذه العطيّة تسم بأمرين: إسهاد من أعطاها وقبضها بأمر من أعطاهها والمحرمة والمسبلة تجوز بلا قبض.

قيل: تقليد الهدي وإشعاره وسياقه وإيجابه بغير تقليد يكون على مالكة بلاغه البيت ونحوه والصدقة فيه بما صنع منه، ولم يقبضه من جعل له، وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم إلا قبض من أعطاه لنفسه، أو قبض غيره له فمن قبضه له قبض، وهذا الوجه من العطايا لمعطي أن يمنعه من أعطاه إياه ما لم يقبضه، ومتى رجع في عطيته قبل قبض من أعطاه فذلك له، وإن مات المعطى قبل قبض العطيّة فالمعطي بالخيار إن أحب أن يعطيها ورثته عطاءً مبتدأ عطاءً موروثاً عن المعطى؛ لأن المعطى لم يملكها فعلى، وذلك أحب إلينا، وإن شاء حبسها عنهم، وإن مات المعطى قبل قبضها فالمعطي فهي لورثة المعطى؛ لأن ملكها لم يتم للمعطي.

قال: والعطيّة بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته، فقال: إذا مات فلان كذا فله أن يرجع في الوصية ما لم يموت، فإذا مات ملك أهل الوصايا وصاياهم بلا قبض كان من المعطى، ولا بعده، وليس للورثة أن يمنعوه الموصى لهم، وهو لهم ملكاً تاماً. قال: وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة والآثار، أو فيهما، ففرقنا بينه أتباعاً وقياساً.

١- الخلاف في الصدقات المحرمات

قال الشافعي رحمه الله: فخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات، وقال: من تصدق بصدقة محرمة وسبّلها فالصدقة باطل وهي ملك للمتصدق في حياته ولورثته بعد موته قبضها من تصدق بها عليه، أو لم يقبضها، وقال لي بعض من يحفظ قول قائل هذا: إنا ردنا الصدقات الموقوفات بأمرٍ قلت له: وما هي؟

فقال: قال شريح جاء محمد ﷺ بإطلاق الحبس.

فقلت له: وتعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها؟

قال: لا أعرف حبساً إلا الحبس بالتحريم، فهل تعرف شيئاً يقع عليه اسم الحبس غيرها؟

قال الشافعي: فقلت له أعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها وهي غير ما ذهبت إليه وهي بيّنة في كتاب الله عز وجل.

قال: اذكرها.

قلت: قال الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَجِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ فهذا الحبس التي كان أهل الجاهلية

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جميع ما يعطي الناس من أموالهم ثلاثة وجوه، ثم يتشعب كل وجه منها، والعطايا منها في الحياة وجهان، وبعد الوفاة واحد: فالوجهان من العطايا في الحياة مفترقا الأصل والفرع، فأحدهما يتم بكلام المعطي والآخر يتم بأمرين، بكلام المعطي وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه له قبضاً.

قال الشافعي: والعطايا التي تسم بكلام المعطي دون أن يقبضها المعطى ما كان إذا خرج به الكلام من المعطى له جائزاً على ما أعطى لم يكن للمعطي أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجه أبدأ وهذه العطيّة الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم، أو قوم موصوفين، وما كان في معنى هذه العطايا مما سبّل محبوساً على قوم موصوفين، وإن لم يسم ذلك محرماً فهو محرّم باسم الحبس.

قال الشافعي: فإذا أشهد الرجل على نفسه عطيّة من هذه فهي جائزة لمن أعطاهها، قبضها، أو لم يقبضها، ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيها، وليس لمعطيها حبسها عنه على حال بل يجبر على دفعها إليه، وإن استهلك منها شيئاً بعد إسهاده بإعطائها ضمن ما استهلك كما يضمنه أجنبي لو استهلكه؛ لأنه إذا خرج من ملكه فهو والأجنبي فيما استهلك منه سواها، ولو مات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها، وقد أغلّت غلة أخذ وارثه حصته من غلتها؛ لأن الميت قد كان مالكا لما أعطى، وإن لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصبها، أو كانت ودية في يدي غيره فحجدها، ثم أقر بها، وإن لم يكن قبض ذلك، ولو مات بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لوارثه منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه، ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث إنما يورث ما كان ملكاً للميت، فإذا لم يكن للمتصدق الميت أن يملك شيئاً في حياته، ولا مجال أبدأ لم يجز أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته مجال أبدأ.

قال: وفي هذا المعنى العتق، إذا تكلم الرجل يعتق من يجوز له عتقه ثم العتق، ولم يحتاج إلى أن يقبله المعتق، ولم يكن للمعتق ملكه، ولا لغيره ملك رقب يكون فيه بيع، ولا هبة، ولا ميراث بمجال.

والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرجه المالك من يده ملكاً تاماً لغيره بعبته، أو يبيعه، ويورث عنه، وهذا من العطايا محل لمن أخرجه من يديه أن يملكه بوجوه، وذلك أن يرث من أعطاه، أو يرث عليه المعطى العطيّة، أو يهبها له، أو يبيعه إياها،

كانت الحجة تقوم عندنا، وعندك بأقل منه قال: فكيف أجزت الصدقات المحرمات، وإن لم يقبضها من تصدق بها عليه؟

فقلت: اتباعاً وقياساً، فقال: وما الاتباع؟

فقلت له: لما سأل عمرُ رسولَ الله ﷺ عن ماله فأمره أن يحبس أصلَ ماله ويسبل ثمره ذلك على إجازة الحبس، وعلى أن عمرَ كان يبي حبس صدقته ويسبل ثمرها بأمر النبي ﷺ لا يليها غيره.

قال: فقال: أفيحتمل قول النبي ﷺ حبس أصلها وسبل ثمرها اشترط ذلك؟

قلت: نعم والمعنى الأول أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال: وما هي؟

قلت: إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفعلمه حبس الأصل وسبل الثمر ويدع أن يعلمه أن يخرجها من يديه إلى من يليها عليه ولم حبسها عليه؛ لأنها لو كانت لا تتم إلا بأن يخرجها الحبس من يديه إلى من يليها دونها، كان هذا أولى أن يعلمه؛ لأن الحبس لا يتم إلا به، ولكنه علمه ما يتم له، ولم يكن في إخراجها من يديه شيء يزيد فيها، ولا في إسكانها عليها شيء ينقص صدقته، ولم يزل عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله ﷺ يلي فيما بلغنا صدقته حتى قبضه الله تبارك وتعالى، ولم يزل علي بن أبي طالب عليه السلام يلي صدقته يبيع حتى لقي الله عز وجل، ولم تزل فاطمة عليها السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى.

١٣٧٢ - قال الشافعي: أخبرنا بذلك أهل العلم من وكلاء فاطمة وعلي وعمر ومواليهم.

ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقد حكى لي عدد كثير من أولادهم وأهليهم أنهم لم يزالوا يلون صدقاتهم حتى ماتوا ينقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه، وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكما وصفت لم يزال يتصدق بها المسلمون من السلف يلونها حتى ماتوا، وأن نقل الحديث فيها كالتكليف، وإن كنا قد ذكرنا بغضه قبل هذا.

فإذا كنا إنما أجزنا الصدقات، وفيها العلل التي أبطلها صاحبك بها من قول شريح جاء محمد بإطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك، ثم يخرج ماله من ملكه إلى غير مالك له كله إلا بالسنة واتباع الآثار فكيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما حازوها، ولم يولوها أحداً؟

يجبونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ بإبطال الله إياها وهي أن الرجل كان يقول: إذا نتج فحل إلهي، ثم القح فانتج منه هو حام أي قد حى ظهره فيحرم ركوبه ويجعل ذلك شبهاً بالعتق له، ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا، ويقول لعبده أنت حر سائبة لا يكون لي، ولاؤك، ولا علي عتقك قال: فهل قيل في السائبة غير هذا؟

فقلت: نعم.

قيل إنه أيضاً في البهائم قد سئكت.

قال الشافعي: فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله ﷺ ملك البحيرة والوصيلة والحام إلى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاء لمن اعتق السائبة وحكم له بمثل حكم النسب، ولم يحبس أهل الجاهلية علمته داراً ولا أرضاً تبرأ بحبسها، وإنما حبس أهل الإسلام.

قال الشافعي: فالصدقات يلزمها اسم الحبس، وليس لك أن تخرج مما لزمه اسم الحبس شيئاً إلا بخبر عن رسول الله ﷺ يدل على ما قلت؛ وقلت:

١٣٧٠ - أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب ملك مائة منهم من خير اشتراها فأتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أصبت مالا لم أصب مثله قط، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل، فقال حبس الأصل، وسبل الثمرة. [أخرجه البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢)، أبو داود (٢٨٧٨)، السرمذي (١٣٧٥)، النسائي (٢٣٠/٦)، ابن ماجه (٢٣٩٦)]

١٣٧١ - قال الشافعي: وأخبرني عمر بن حبيب القاضي، عن عبد الله بن عون، عن نافع، عن ابن عمر بأن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله إني أصبت مالا من خير لم أصب مالا قط أعجب إلي أو أعظم عندي منه، فقال رسول الله ﷺ: إن شئت حبست أصله وسبلت ثمره.

فتصدق به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم حكى صدقته به.

قال الشافعي: فقال: إن كان هذا ثابتاً، فلا يجوز إلا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها.

قال: اذكرها.

قلت هذا عندنا، وعندك ثابت، وعندنا أكثر من هذا، وإن

فقال: فما الحصة فيه من القياس؟

قلت له لما أجاز رسول الله ﷺ أن يُجسَّس الأصلُ أصلُ المال وتُسبَل الثمرة دل ذلك على أنه أجاز أن يخرج ملك المال من ملكه بالشروط إلى أن يصير المال محبوساً لا يكن لملكه بيعه، ولا أن يرجع إليه بحال كما لا يكون لمن سبَل ثمره عليه بيع الأصل، ولا ميراثه؛ فكان هذا مالا مخالفاً لكل مال سواه؛ لأن كل مال سواه يخرج من ملكه إلى مالك فالملك يملك بيعه وهبته ويحوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه من يديه بيع وهبة وميراث وغير ذلك من وجوه الملك ويمامع المالك المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه ملكه من ماله بشيء جعله الله إلى غير ملك نفسه، ولكن ملكه منفعة نفسه بلا ملك لرقبته كما ملك المحبس من جعل منفعة المال له بغير ملك منه لرقبة المال، وكان بإخراجه الملك من يديه محرماً على نفسه أن يملك المال بوجه أبداً كما كان محرماً أن يملك العبد بشيء أبداً فاجتمعا في معنيين، وإن كان العبد مفارقه في أنه لا يملك منفعة نفسه غير نفسه كما يملك منفعة المال مالك، وذلك أن المال لا يكون مالكا إنما يملك الآدميون، فلو قال قائل لاله أنت حر لم يكن حراً.

ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفاً؛ لأنه لم يملك منفعة أحد، وهو إذا قال لعبد أنت حر، فقد ملكه منفعة نفسه، فقال: قد قال فيها فقهاء المكين وحكامهم قديماً وحديثاً، وقد علمنا أنهم يقولون قولك، وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز، وإن وليها صاحبها حتى يموت واحتج فيها بأنه إنما أجازها اتباعاً، وأن المتصدقين بها من السلف ولوها حتى ماتوا، ولكننا قد ذهبنا فيها وبعض البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجها من ملكه إلى من يليها دونه في حياته لم تصدق بها عليه كانت متقضة وأزالتها منزلة الهبات، وتابعنا بعض المدنيين فيها، وخالفنا في الهبات.

قال الشافعي: فقلت له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت، وما أعرّف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها المتصدق بها إلى وال في حياته، وما هذا إلا شيء أحدثه منهم من لا يكون قوله حجة على أحد، وما أدري لعله سمع قولكم، أو قول بعض البصريين فيه فاتبعه.

فقال: وأنا أقوم بهذا القول عليك.

قلت له: هذا قول يخالفه فكيف تقوم به؟

قال: أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابك، فأقول إن أبا بكر الصديق ﷺ نحل عائشة جداً عشرين وسقاً فمرض قبل أن تقبضه، فقال لها: لو كنت خزنته وقبضته كان لك، وإنما هو اليوم مال الوارث، وإن عمر بن الخطاب ﷺ قال: ما بال رجال

ينحلون أبناءهم نحلًا، ثم يسكونها؛ فإن مات أحدهم قال مال أبي لحنيو، وإن مات ابنه قال مالي ويدي لا لحلة إلا لحلة يحوزها الولد دون الوالد حتى يكون إن مات أحق بها، وأنه شكا إلى عثمان بن عفان ﷺ قول عمر فرأى أن الوالد يحوز لولده ما داموا صغاراً، فأقول إن الصدقات الموقوفات قياساً على هذا. ولا أزعم ما زعمت من أنها مفترقة.

فقلت له: أفرايت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفتا في معنيين، أو أكثر الجمع بينهما أولى بتأويل، أو التفريق؟ قال: بل التفريق.

فقلت له: أفرايت الهبات كلها والنحل والعطايا سوى الوقف لو تمت لمن أعطاها، ثم ردها على الذي أعطها، أو لم يقبلها منه، أو رجعت إليه بميراث، أو شراء، أو غير ذلك من وجوه الملك إجل له أن يملكها؟

قال: نعم.

قلت: ولو تمت لمن أعطاها حل له يبيعها وهبتها؟

قال: نعم.

قلت: أفتجد الوقف إذا تم لمن وقف له يرجع إلى مالكة أبداً بوجه من الوجوه، أو يملكه من وقف عليه ملكاً يكون له فيه بيعه وهبته، وأن يكون موروثاً عنه؟

قال: لا.

قلت والوقف خارج من ملك مالكة بكل حال ومملوكة المنفعة لمن وقفت عليه غير مملوكة الأصل؟

قال: نعم.

قلت أفترى العطايا تشبه الوقف في معنى واحد من معانيها؟

قال: في أنها لا تجوز إلا مقبوضة.

قلت: كذلك.

قلت: أنت فأراك جعلت قولك أصلاً قال: قسته على ما ذكرت إن خالف بعض أحكامه.

قلت: فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة لما ذكرت من العطايا غيرها؟ أفرأيت لو قال لك قائل: أراك تسلك بالعطايا كلها مسلماً واحداً فازعم أن الرجل إذا أوجب الهدى على نفسه بكلام، أو ساقه، أو قلده أو أشعره كان له أن يبيعه ويهبه ويرجع؛ لأنه لساكن الحرم، ولم يقبضه أله ذلك؟

قال: لا.

قلت وأنت تقول لو دفع رجل إلى وال مالا يحمل به في سبيل الله، أو يتصدق به متطوعاً لم يكن له أن يخرجها من يدي

الوالي بل يدفعه؟

قال: نعم قال: ما العطايا بوجه واحد.

قلت: فعمدت إلى ما دلت عليه السنة وجاءت الآثار بإجازته من الصدقات المحرمات فجعلته قياساً على ما يخالفه وامتنعت من أن تقيس عليه ما هو أقرب منه مما لا أصل فيه تفرق بينه وبينه.

قال: وقلت له لو قال لك قائل: أنا أزعم أن الوصية لا تجوز إلا مقبوضة.

قال: وكيف تكون الوصية مقبوضة؟

قلت: بأن يدفعها الموصي إلى الموصى له ويجعلها له بعد موته؛ فإن مات جازت، وإن لم يدفعها لم تجز كما اعتق رجل ممالك له فأنزلها النبي ﷺ وصية، وكما يهب في المرض، فيكون وصية قال: ليس ذلك له.

قلت: فإن قال لك ولم؟

قال: أقول؛ لأن الوصايا مخالفة للعطايا في الصحة.

قلت: فأذكر من قال يجوز بغير ما وصفنا من السلف.

قال: ما أحفظه عن السلف، وما أعلم فيه اختلافاً قلنا: فإن لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا.

قال: ما وجدوا بدءاً من التفريق بينهما.

قلت: والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا، فإن للموصي أن يرجع في وصيته بعد الإشهاد عليها ويرجع في ماله إن مات من أوصى له بها، أو ردّها فكيف باينت بين العطايا والوصايا سواها وامتنعت من المباشرة بين الوقف والعطايا سواه وأنت تفرق بين العطايا سواه فرقاً بيناً فنقول في العمري هي لصاحبها لا ترجع إلى الذي أعطاهما، ولا تقول هذا في العارية، ولا العطيّة غير العمري، قال بالسنة.

قلت: وإذا جاءت السنة اتبعتها؟

قال: فذلك يلزمي.

قلت: فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن الصحابة، ولم تبعه، وقلت له: أرايت النحل والهبة والعطايا غير الوقف لأصحابها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من جعلها له؟

قال: نعم.

قلت: فمن توثق به فمن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها، وإن مات قبل يقبضها من أعطى رجعت ميراثاً يكون في ذلك الوقف فيسوي بين قوليه.

قال: فهذا قول لا يستقيم، ولا يجوز فيه إلا واحد من قولين إما أن يكون كما قلت إذا تكلم بالوقف، أو العطيّة تمت

لمن جعلها له وجبر على إعطائها إياه، وإما أن يكون لا يتم إلا بالقبض مع العطايا، فيكون له أن يرجع ما لم تتم قبض من أعطى، ولا يجوز أبداً أن يكون له حبسها إذا تكلم بإعطائها، ولا يكون لوارثه ملكها عنه إذا لم ترجع في حياته إلى ملكه لم ترجع في وفاته إلى ملكه فتكون مورثة عنه، وهذا قول محال، وكل ما وهب لك فلي الرجوع فيه ما لم تقبضه، أو يقبض لك، وهذا مثل أن أقول: قد بعثك عدي بالقبض.

فإن قلت: قد رجعت قبل أن تختار أخذه كان لي الرجوع، وكل أمر لا يتم إلا بأمرين لم يجز أن يملك بواحد.

فقلت: هذا كما قلت إن شاء الله، ولكن رأيتك ذهبت إلى رد الصدقات قال: ما عندي فيها أكثر مما وصفت، فهل لك فيها حجة غير ما ذكرت مما لزمك به عندنا إثبات الصدقات؟ قال: ما عندي فيها أكثر مما وصفت.

قال الشافعي رحمه الله: قلت: فقيماً وصفت أن صدقات المهاجرين والأنصار بالمدينة معروفة قائمة، وقد ورث المهاجرين والأنصار النساء الغرائب والأولاد ذوو الدين والإهلاك لأموالهم والحاجة إلى بيعه فمنعهم الحكام في كل دهر إلى اليوم فكيف انكرت إجازتها مع عموم العلم؟ وأنت تقول لو أخرج رجل بيتاً من داره فبناه مسجداً وأذن فيه لمن صلى، ولم تكلم بوقفه كان وقفاً للمصلين، ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا أذن للمصلين فيه، وفي قولك هذا أنه لم يخرج من ملكه، ولو كان إذنه في الصلاة إخراجاً من ملكه كان إخراجاً إلى غير مالك بعينه؛ فكان مثل الخيس الذي يلزمك إطلاقها لحديث شريح فعمدت إلى ما جاءت به السنة من الوقف في الأموال والدور، وما أخرجه مالك من ملك نفسه فأبطلته بعلّة وأجزت المسجد بلا خبر من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم جاوزت القصّد فيه فأخرجته من ملك صاحبه، ولم يخرج صاحب من ملكه إنما يخرج بالكلام وأنت تعيب على المدنيين أن يقضوا مجازة عشرة وعشرين سنة.

إذا حاز الرجل الدار والمحور عليه حاضر يراه بينهما ويهدمها، وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها.

وقلت الصمت والحرور لا يبطل الحق إنما يبطل القول وتجعل إذن صاحب المسجد - وهو لم ينطق بوقفه - وفقاً فتزكرك عليه وتعيب ما هو أقوى في الحجّة من قول المدنيين في الحيازة من قولك في المسجد وتقول هذا وهو إزكان، وقلت له: أرايت لو أذن في داره للحاج أن ينزلوها سنة، أو سنتين أن تكون صدقة عليهم؟

قال: لا وله منعهم متى شاء من النزول فيها.

قلت: فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من الدار، ولا

يتكلم بوقفه.

فقال: إن صاحبيننا قد عابا قولَ صاحبهم، وصارا إلى قولكم في إجازة الصدقات.

فقلت له: ما زاد قولنا قوةً بنزوعهما إليه، ولا ضعفاً بفراقهما حينَ فراقه ولهما بالرجوع إليه أسعد، وما علمتهما أفادا حينَ رجعا إليه علماً كانا يجهلانه.

قال: ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح.

فقلت: الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل حال خير لهما إن شاء الله، وقلت له أيجوز لعالم أن يأتيه الخبر عن رسول الله ﷺ في أمر منصوص، فيقول به، وإن عارضه معارض يجيز غير منصوص، فيقول به، ثم يأتي مثله، فلا يقبله ويصرف أصلاً إلى أصل؟

قال: لا.

قلت: فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى التحل وهما مفترقان عندك.

وقلت له: أيجوز أن يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها، وولوها وهم لا يفعلون إلا الجائز عندهم، ثم يقولون في التحل عندهم: إنما تكون بأن تكون مقبوضات، فتقول: اجعلوا الصدقات مثله؟

قال: لا.

قلت: فقد فعلت.

قال: فلو كان هذا مأثوراً عندهم عرفه الحجازيون.

فقلت: قد ذكرت لك بعض ما حضرنى من الأخبار على الدلالة عليه، وأنه قول المكين، ولا أعلم من متقدمي المدنيين أحداً قال بخلافه.

قال الشافعي: ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم قد ذكروا ما وصفت من أن علياً رضي الله عنه، ومن تصدق لم يزل يلي صدقته وصدقاتهم فيه جارية، ثم ثبتت قائمة مشهورة القسم والموضع إلى اليوم، وهذا أقوى من خبر الخاصة، فقال فما تقول في الرجل يتصدق على ابنه، أو ذي رحمه، أو أجنبي بصدقة غير محرمة، ولا في سبيل المحرمة بالتسليم أكون له ما لم يقبضها المصدق عليه أن يرجع فيها؟

قلت: نعم، قال وسيلها سبيل الهبات والتحل؟

قلت: نعم.

قال: فإين هذا لي؟

قلت: معنى تصدقت عليك متطوعاً معنى وهبت لك ونخلتك؛ لأنه إنما هو شيء من مالي لم يلزمني أن أعطيكه، ولا

غيرك أعطيتك متطوعاً، وهو يقع عليه اسم صدقة ونخل وهبة وصلة وإمتاع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا، وليس يحرم عليّ لو أعطيتك فرددته عليّ أن أملكه، ولو مت أن ارثه كما يحرم عليّ لو تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها عنك بميراث، أو غيره، وقد لزما اسم صدقة بوجه أبداً؟

قلت له نعم.

١٣٧٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٦)]

١٣٧٤- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، أَوْ سَمِعْتُ مَرْزَانَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِعَبْدٍ وَإِنِّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ وَجَبَتْ صَدَقَتُكَ، وَهُوَ لَكَ بِمِيرَاثِكَ. [أخرجه مسلم (١١٩٤)، أبو داود (٢٨٧٧)، الترمذي (٦٦٧)، ابن ماجه (١٧٥٩)]

قال: فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات تحل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة، فهل من دليل على ما وصفت؟ قلت: نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ تصدقت بمالها على بني هاشم وبني المطلب، وأن علياً ﷺ تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم.

قال الشافعي: وأخرج إلى والي المدينة صدقة علي بن أبي طالب ﷺ وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقرئت علي، فإذا فيها تصدق بها علي ﷺ على بني هاشم وبني المطلب وسمى معهم غيرهم، قال وبنو هاشم وبنو المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة، ولم يسم علي، ولا فاطمة منهم غنياً، ولا فقيراً، وفيهم غني.

١٣٧٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَاتِ كَانَ يَضَعُهَا النَّاسُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقُلْتُ أَوْ قِيلَ لَهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ.

قال الشافعي: فقال اقتجيز أن يتصدق الرجل على الهاشمي والمطلبي والغني منهم، ومن غيرهم متطوعاً؟ فقلت: نعم استدلالاً بما وصفت، وأن الصدقة تطوعاً إنما

هي عطاء، ولا بأس أن يعطى الغني تطوعاً قال: فهل تجزأ أنه يجوز أن يعطى الغني؟

قلت: ما للمسألة من هذا موضع، ولا بأس أن يعطى الغني قال: فاذكر فيه حجة قلت:

١٣٧٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُوَيْطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي. قَالَ: فَهَلْ تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعاً عَلَى أَحَدٍ؟ قُلْتُ: لَا إِلَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَأْخُذُهَا وَيَأْخُذُ الْهَدِيَّةَ، وَقَدْ يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى مَا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ وَأَبَانَهُ مِنْ خَلْقِهِ تَحْرِيماً وَيَجُوزُ لِعَبْدٍ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ مَعْنَى الصَّدَقَاتِ مِنَ الْعَطَايَا هِبَةٌ لَا يُرَادُ ثَوَابُهَا وَمَعْنَى الْهَدِيَّةِ يُرَادُ ثَوَابُهَا قَالَ: أَفَتَجِدُ دَلِيلًا عَلَى قَبُولِهِ الْهَدِيَّةِ؟

قلت: نعم. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٢١، ٢٠/٥)]

١٣٧٧- أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَحْمُودٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ قُفْرَبَ إِلَيْهِ خُبْرٌ وَأَدَمٌ مِنْ أَدَمِ النَّبِيِّ، فَقَالَ أَلَمْ أَرْبُمَا لَحْمٍ، فَقَالُوا ذَلِكَ شَيْءٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيْرَةٍ، فَقَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ. [أخرجه مالك (٢/٥٦٢)، البخاري (٥٢٧٩)، مسلم (١٥٠٤)]

فقال: ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة؟ قلت: كل ما كان الشهود يسمونه بمحدود من الأرضين والدور معمورها وغير معمورها والرقائق، فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضي فكيف أجزت الرقاق وأصحابنا لا يميزون الصدقة بالرقائق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها. فقلت له: تصدق السلف بالدور والنخل، ولعل في النخل زرعاً أفرايت إن قال قائل لا أجيز الصدقة بحمام، ولا مقبرة؛ لأنهما مخالفان للدور وأراضي النخل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال: إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي نخل وزرع؛ فكان ذلك إنما يعرف بالحدود، وقد تغير.

وكذلك الحمام والمقبرة يعرفان بمحد، وإن تغيرا قال هذه حجة عليه قال: فإذا كانوا يعرفون العبيد بأعيانهم اتحد بهم في معرفة الشهود بهم في معنى الأرضين والنخل، أو أكثر بأنهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كأرض تعرف حدودها؟

قال: إنهم لقريب مما وصفت. قلت: فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم؟

قال: قد يهلكون ويأبقون وتقطع منفعتهم. قلت: فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحرب الأرض بذهاب الماء ويأتي عليها السيل فيذهب بها وتهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت قائمة فهي موقوفة، ولا جناية لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل.

قلت: وكذلك العبد لا جناية لنا في ذهابه، ولا نقصه.

قال الشافعي: وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الإبل والبق والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وسم الصدقات المحرمات أن يتصدق بها مالكها على قوم معروفين بأعيانهم وأسابيهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بداري هذه على قوم، أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها، أو صفته أو نسبه حتى يكون إنما أخرجها من ملكه لملك ملكه منفعتها يوم أخرجها، ويكون مع ذلك أن يقول: صدقة لا تباع، ولا توهب، أو يقول: لا تورث، أو يقول: غير موروث أو يقول: صدقة محرمة، أو يقول: صدقة مؤبدة، فإذا كان واحد من هذا، فقد حرمت الصدقة، فلا تعود ميراثاً أبداً، وإن قال: صدقة محرمة على من لم يكن بعدي بعينه ولا نسبه، ثم على بني فلان، أو قال: صدقة محرمة على من كان بعدي بعينه فالصدقة منسوخة، ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعة له فيها يوم يخرجها إليه، وإذا انفسخت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل أن يتصدق بها.

ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه، أو قوم بأعيانهم، ولم يسلبها على من بعدهم كانت محرمة أبداً، فإذا انقضى الرجل المتصدق بها عليه، أو القوم المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحالها أبداً ورددناها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها يوم ترجع الصدقة إنما تصير غير راجعة موروث بواحد مما وصفنا أو ما كان في معناه، وإنما فسختها إذا تصدق بها؛ فكانت حين عقدت صدقة لا مالك لمنفعتها؛ لأنه لا يجوز أن تخرج من مالك إلى غير مالك منفعة؛ لأنها لا تملك منفعة نفسها كما يملك العبد منفعة نفسه بالعتق، ولا يزول عنها الملك إلا إلى مالك منفعة فيها فاما إذا لم يقل في صدقة محرمة، أو بعض ما قلنا مما هو في معنى تحريمها من شرط المتصدق فالصدقة كالحبات تملك بما تملك به الأموال غير المحرمات وكالعمرى، أو غيرها من العطايا.

وسواء في الصدقات المحرمات يوم يتصدق بها إلى مالك ملك منفعتها سبقت بعده، أو لم تسبق أو دفعت إليه، أو إلى غير

أَصْلُهُ وَسَبَلُ تَمَرَّتِهِ.

قال الشافعي: وحجّة الَّذِي أَبْطَلَ الصَّدَقَاتِ الموقوفات أَنْ شَرِيعاً قَالَ: لَا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى لَا حَجَّةَ فِيهَا عِنْدَنَا، وَلَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ قَوْلَ شَرِيعٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَا يَكُونُ حَجَّةً، وَلَوْ كَانَ حَجَّةً لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا حَبْسٌ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فإن قال: وكيف؟

قيل: إِنَّمَا أَجْزَأْنَا الصَّدَقَاتِ الموقوفات إِذَا كَانَ الْمُتَصَدِّقُ بِهَا صَحِيحاً فَارْعَةً مِنَ الْمَالِ؛ فَإِنْ كَانَ مَرِيضاً لَمْ نَحْزِهَا إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ إِذَا مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَالِينَ حَبْسٌ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

فإن قال قائل: وَإِذَا حَبَسَهَا صَحِيحاً، ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَوَرِّثْ عَنْهُ.

قيل: فَهَوَ أَخْرَجَهَا، وَهُوَ مَالِكٌ لِجَمِيعِ مَالِهِ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ وَيُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا لِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَكَ أَرَأَيْتَ لَوْ وَهَبَهَا لِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بَاعَهُ إِيَّاهَا فَحَبَاهُ أَيْجُوزُ؟

فإن قال: نعم.

قال: فَإِذَا فَعَلَ، ثُمَّ مَاتَ أَتَوَرَّثَ عَنْهُ؟

فإن قال: لا.

قيل: فَهَذَا قَرَارٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

فإن قال: لا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى، وَهُوَ يَمْلِكُ وَقَبْلَ وَقَرَعِ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

قيل: وَهَكَذَا الصَّدَقَةُ تُتَصَدَّقُ بِهَا صَحِيحاً قَبْلَ وَقَرَعِ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلُكَ: لَا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى عَالٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فَرَائِضُ اللَّهِ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَالِكِ، وَفِي الْمَرَضِ.

قال الشافعي: وَحِجَّةُ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَبْطَلَ الصَّدَقَاتِ أَنْ قَالَ: إِنِّهَا فِي مَعْنَى الْبَحِيرَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِي؛ لِأَنَّ سَيِّدَهَا أَخْرَجَهَا مِنْ مَلِكِهِ إِلَى غَيْرِ مَالِكٍ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَخْرَجَهَا إِلَى مَالِكٍ يَمْلِكُ مُنْفَعْتَهَا بِأَمْرِ جَعَلَهُ لِلَّهِ تَعَالَى وَسَيِّدُهُ رَسُولُهُ ﷺ وَالْبَحِيرَةُ وَالْوَصِيلَةُ وَالْحَامِي لَمْ تَخْرُجْ رَقَبَتُهُ، وَلَا مُنْفَعَتُهُ إِلَى مَالِكٍ فَهَمَّا مُتَبَايِنَانِ فَكَيْفَ تَقْيِسُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ؟

قال الشافعي: وَالَّذِي يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِمَسْجِدٍ لَهُ جَازَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَعُدْ فِي مَلِكِهِ، وَكَانَ صَدَقَةً مُوقُوفَةً عَلَى مَنْ صَلَّى فِيهِ.

فإذا قيل له: فَهَلْ أَخْرَجَهُ إِلَى مَالِكٍ يَمْلِكُ مِنْهُ مَا كَانَ مَالِكِهِ يَمْلِكُ؟

قال: لا، وَلَكِنْ مَلِكٌ مِنْ صَلَّى فِيهِ الصَّلَاةَ وَجَعَلَهُ لِلَّهِ

الْمُتَصَدِّقُ أَوْ لَمْ تَدْفَعْ كُلُّ ذَلِكَ يَحْرَمُ بَيْعَهَا بِكُلِّ حَالٍ وَسَوَاءٌ فِي الصَّدَقَاتِ كُلِّ مَا جَازَتْ فِيهِ الصَّدَقَاتُ الْحَرَمَاتُ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ وَغَيْرِهِمَا، وَعَلَى مَا شَرَطَ الْمُتَصَدِّقُ لِمَنْ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ مِنْ مُنْفَعَتِهَا؛ فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ الْأَثَرَةِ بِالتَّقَدُّمَةِ، أَوْ الزِّيَادَةِ مِنَ الْمُنْفَعَةِ فَذَلِكَ عَلَى مَا اشْتَرَطَ؛ فَإِنْ شَرَطَهَا عَلَيْهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ فَسَوَاءٌ كَانُوا أَغْنِيَاءَ، أَوْ فَقَرَاءَ؛ فَإِنْ قَالَ الْأَحْوَجُ مِنْهُمْ فَلَا أَحْوَجَ كَانَتْ عَلَى مَا شَرَطَ لَا يَعْذِي بِهَا شَرَطُهُ، وَإِنْ شَرَطَهَا عَلَى جَمَاعَةٍ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ تَخْرُجُ النِّسَاءُ مِنْهَا إِذَا تَزَوَّجْنَ وَيَرْجِعْنَ إِلَيْهَا بِالْفِرَاقِ وَمَوْتِ الْأَزْوَاجِ كَانَتْ عَلَى مَا شَرَطَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ شَرَطَ أَنْ يُخْرِجَ الرِّجَالَ مِنْهَا بِالْغَيْنِ وَيَدْخُلُوا صَغَاراً، أَوْ يُخْرِجُوا أَغْنِيَاءَ وَيَدْخُلُوا فَقَرَاءَ، أَوْ يُخْرِجُوا غَنِيّاً عَنْ الْبَلَدِ الَّذِي بِهِ الصَّدَقَةُ وَيَدْخُلُوا حَضَرًا كَيْفَمَا شَرَطَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ إِذَا بَقِيَ لِمُنْفَعَتِهَا مَالٌ سِوَى مَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا.

٢- الخلاف في الحبس

وهي الصدقات الموقوفات

قال الشافعي رحمه الله: وَخَالَفْنَا بَعْضَ النَّاسِ فِي الصَّدَقَاتِ الموقوفاتِ، فَقَالَ: لَا تَجُوزُ بِحَالٍ.

قال: وَقَالَ شَرِيعٌ جَاءَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِإِطْلَاقِ الْحَبْسِ.

قال: وَقَالَ شَرِيعٌ لَا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

قال الشافعي: وَالْحَبْسُ الَّذِي جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِطْلَاقِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا وَصَفْنَا مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِي وَالسَّائِبَةِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْبَهَائِمِ.

فإن قال قائل: مَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قيل: مَا عَلَّمَنَا جَاهِلِيّاً حَبْسَ دَاراً عَلَى وَلَدٍ، وَلَا فِي نَسَبِ اللَّهِ، وَلَا عَلَى مَسَاكِينٍ وَحَبْسَهُمْ كَانَتْ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِي فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِطْلَاقِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَانَ بَيِّنًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِطْلَاقُهَا.

فإن قال قائل: فَهَوَ يَحْتَمِلُ مَا وَصَفْتُ وَيَحْتَمِلُ إِطْلَاقُ كُلِّ حَبْسٍ، فَهَلْ مِنْ خَبَرٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ فِي الدُّورِ وَالْأَمْوَالِ خَارِجَةٌ مِنَ الْحَبْسِ الْمُطْلَقَةِ؟

قيل: نعم.

١٣٧٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي أَصَبْتُ مَالاً لَمْ أَصَبْ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَبْسُ

فقال: لا تجوزُ حتى يخرجها المصدقُ بها إلى من يجوزها عليه والحجّة عليه ما وصفنا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه إلى أن لا يتم إلا بقض.

٣- وثيقة في الحبس

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي إماماً قال: هذا كتابُ كسبه فلانُ بنُ فلانِ الفلاني في صحّة من بدنه وعقله وجواز أمره، وذلك في شهر كذا من سنة كذا إني تصدّقت بداري التي بالقسطاط من مصر في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار يتهيأ إلى كذا والثاني والثالث والرابع تصدّقت بجميع أرض هذه الدار وعمارتها من الخشب والبناء والأبواب وغير ذلك من عمارتها وطرقها ومساليب مائها وأرفاقها ومرتفعها وكلّ قليل وكثير هو فيها ومنها وكلّ حقّ هو لها داخل فيها وخارج منها وحسبها صدقة بته مسيلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مثوبة فيها، ولا رجعة حبساً محرمة لا تباع، ولا تورث، ولا توهب حتى يرث الله الأرض، ومن عليها، وهو خير الوارثين وأخرجتها من ملكي ودفعتها إلى فلان بن فلان يليها بنفسه وغيره ممن تصدّقت بها عليه على ما شرطت وسمّيت في كتابي هذا.

وشرطي فيه أنني تصدّقت بها على ولدي لصليي ذكرهم وأثاثهم من كان منهم حيّاً اليوم، أو حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكرهم وأثاثهم صغيرهم وكبيرهم شرعاً في سكنائها وغلتها لا يقدم واحدٌ منهم على صاحبه ما لم تزوج بناتي، فإذا تزوجت واحدة منهن وباتت إلى زوجها انقطع حقها ما دامت عند زوج، وصار بين الباقيين من أهل صدقي كما بقي من صدقي يكونون فيهم شرعاً ما كانت عند زوج.

فإذا رجعت بموت زوج، أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن تزوج، وكلّما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط تخرج من صدقي ناكحة ويعود حقها فيها مطلقة أو ميتة عنها لا تخرج واحدة منهن من صدقي إلا بزوج.

وكلّ من مات من ولدي لصليي ذكرهم وأثاثهم رجّع حقّه على الباقيين معه من ولدي لصليي، فإذا انقرض ولدي لصليي، فلم يبقَ منهم واحدٌ كانت هذه الصدقة حبساً على ولدي ولدي الذكور لصليي، وليس لولدي البنات من غير ولدي شيء، ثم كان ولدي الذكور من الإناث والذكور في صدقي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصليي الذكور والأنثى فيها سواء وتخرج المرأة منهم من صدقي بالزوج وتردّ إليها بموت الزوج، أو طلاقه، وكلّ من حدث من ولدي الذكور من الإناث والذكور فهو داخل في صدقي مع ولدي ولدي، وكلّ من مات منهم رجّع حقّه على

تبارك وتعالى، فلم يكن عليه حجّة بخلاف السنّة إلا ما أجازها في المسجد بما ليس فيه سنّة وردّ من الدور والأرضين، وفي الأرضين سنّة كان عجوجاً.

فإن قال قائل: أجيز الأرضين والدور لأن في الأرضين سنّة والدور مثلها؛ لأنها أرضون تغل، وأراد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولاً ممن ردّ الدور والأرضين وأجاز المساجد، ثم تجاوز في المساجد إلى أن قال: لو بنى رجل في داره مسجداً فأخرج له باباً وأذن للناس أن يصلّوا فيه كان حبساً وقفاً، وهو لم يتكلم بوقفه، ولا بحبسه وجعل إذنه بالصلاة كالكلام بحبسه، ووقفه.

قال الشافعي: فعاب هذا القول عليه صاحبه واحتجاً عليه بما ذكرنا وأكثر منه، وقالوا: هذا جهل، صدقات المسلمين في القديم والحديث أشهر من أن ينغي أن يجهلها عالم، وأجازوا الصدقات المحرمات في الدور والأرضين على ما أجزأها عليه، ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها، فقال: بأحسن قول، فقال: تجوز الصدقات المحرمات إذا تكلم بها صاحبها قبضت، أو لم تقبض، وذلك أنا إنما أجزأنا اتباعاً لمن كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وغيرهم وهم ولو صدقاتهم حتى ماتوا، فلا يجوز أن نخالفهم في أن لا نجيزها إلا مقبوضة وهم قد أجازوها غير مقبوضة بالكلام بها فنوافقهم في إجازتها.

قال الشافعي: وما قال فيها أبو يوسف كما قال.

١٣٧٩- قال الشافعي: أخبرني غير واحدٍ من آل عمر وآل علي أن عمر ولي صدقته حتى مات وجعلها بعده إلى حفصة، وولي علي صدقته حتى مات، ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما، وأن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني، عن غير واحدٍ من الأنصار أنه ولي صدقته حتى مات.

قال الشافعي: وفي أمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب أن يسئل ثم أرضه ويحبس أصلها دليل على أنه رأى ما صنع جائزاً فهذا نراه بلا قبض جائزاً، ولم يأمره أن يخرج عمر من ملكه إلى غيره إذا حبسه ولما صارت الصدقات مبدأة في الإسلام لا مثال لها قبله عليها رسول الله ﷺ عمر، فلم يكن فيما أمره به إذا حبس أصلها وسئل ثمرتها أن يخرجها إلى أحد يجوزها دونه دلالة على أن الصدقة تمّ بان حبس أصلها ويسئل ثمرتها دون وال يليها كما كان في أمر النبي ﷺ أبا إسرائيل أن يصوم ويستظل ويجلس، ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه، ولم يأمره في ذلك بكفارة.

قال الشافعي: وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات،

الَّذِي تَصِيرُ إِلَيْهِمْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ ذُو قُوَّةٍ وَأَمَانَةٍ، وَإِنْ حَدَثَ قَرْنٌ لَيْسَ فِيهِمْ ذُو قُوَّةٍ، وَلَا أَمَانَةٍ وَلَّى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ صَدَقَتِي هَذِهِ مِنْ يَحْمِلُ وَلَايَتَهَا بِالْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيَّ رَحْمًا مَا كَانَ ذَلِكَ فِيهِمْ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهِمْ فَمِنْ مَوَالِي وَمَوَالِي آبَائِي الَّذِينَ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهِمْ فَرَجُلٌ يَخْتَارُهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ حَدَثَ مِنْ وَلَدِي أَوْ مِنْ وَلَدِي وَلَدِي، أَوْ مِنْ مَوَالِي رَجُلٍ لَهُ قُوَّةٌ وَأَمَانَةٌ نَزَعَهَا الْحَاكِمُ مِنْ يَدِي مِنْ وَلَاهٍ مِنْ قَبْلِهِ وَرَدَّهَا إِلَيَّ مِنْ كَانَ قَوِيًّا وَأَمِينًا مَن سَمِعْتِ، وَعَلَى كُلِّ وَالٍ يَلِيهَا أَنْ يَعْمَرَ مَا وَهَبِي مِنْ هَذِهِ الدَّارِ وَيُصْلِحَ مَا خَافَ فُسَادَهُ مِنْهَا وَيُفْتَحَ فِيهَا مِنَ الْأَبْوَابِ وَيُصْلِحَ مِنْهَا مَا فِيهِ الصَّلَاحُ لَهَا وَالْمُسْتَرْدُّ فِي غَلَّتْهَا وَسَكَنَتْهَا تَمَّا يَجْتَمِعُ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الدَّارِ، ثُمَّ يَفْرُقُ مَا يَبْقَى عَلَى مَنْ لَهُ هَذِهِ الْغَلَّةُ سِوَاءَ بَيْنِهِمْ مَا شَرَطْتُ لَهُمْ، وَلَيْسَ لِلْمَوَالِي مِنَ وَلَاؤِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ يَدِي مِنْ وَلِيَّتِهِ إِيَّاهَا مَا كَانَ قَوِيًّا أَمِينًا عَلَيْهَا، وَلَا مِنْ يَدِي أَحَدٌ مِنَ الْقَرْنِ الَّذِي تَصِيرُ إِلَيْهِمْ مَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ يَسْتَوْجِبُ وَلَايَتَهَا بِالْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ، وَلَا يُؤَلِّي غَيْرَهُمْ، وَهُوَ يَجِدُ فِيهِمْ مَنْ يَسْتَوْجِبُ الْوَلَايَةَ، شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَمَنْ شَهِدَ.

الباقين معه حتى لا يبقى من ولدٍ ولدي أحدٌ.
فإذا لم يبق من ولدٍ ولدي لصليي أحدٌ كانت هذه الصَّدَقَةُ بِمِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ عَلَى وَلَدٍ وَلَدِي وَلَدِي لِلذَّكَورِ الَّذِينَ إِلَى عَمُودٍ نَسَبُهُمْ تَخْرُجُ مِنْهَا الْمَرْأَةُ بِالزَّوْجِ وَتَرُدُّ إِلَيْهَا بِمَوْتِهِ، أَوْ فِرَاقِهِ وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَدَثٍ أَبَدًا مِنْ وَلَدٍ وَلَدِي وَلَدِي، وَلَا يَدْخُلُ قَرْنٌ مَن إِلَى عَمُودٍ نَسَبِهِ مِنْ وَلَدٍ وَلَدِي مَا تَنَاسَلُوا عَلَى الْقَرْنِ الَّذِينَ هُمْ أَبْعَدُ إِلَيَّ مِنْهُمْ مَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْقَرْنِ أَحَدٌ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ وَلَدٍ بَنَاتِي الَّذِينَ إِلَى عَمُودٍ انْتَسَابُهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَن وَلَدٍ بَنَاتِي مِنْ هُوَ مِنْ وَلَدٍ وَلَدِي الذَّكَورِ الَّذِينَ إِلَى عَمُودٍ نَسَبُهُ فَيَدْخُلُ مَعَ الْقَرْنِ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ صَدَقَتِي لَوْلَادَتِي إِيَّاهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ لَا مَن قَبْلَ أُمِّي، ثُمَّ هَكَذَا صَدَقَتِي أَبَدًا عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ وَلَدٍ أَوْلَادِي الَّذِينَ إِلَى عَمُودِي نَسَبُهُمْ، وَإِنْ سَفَلُوا، أَوْ تَنَاسَخُوا حَتَّى يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مِائَةٌ أَبَ وَأَكْثَرُ مَا بَقِيَ أَحَدٌ إِلَى عَمُودٍ نَسَبِهِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا كُلَّهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَى عَمُودٍ نَسَبُهُ فَهَذِهِ الدَّارُ حِسْبُ صَدَقَةٍ لَا تَبَاقُ، وَلَا تَوَهَّبُ لَوْجَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَوِي رَحْمِي الْمُحْتَاجِينَ مِنْ قَبْلِ أَبِي وَأُمِّي يَكُونُونَ فِيهَا شَرْعًا سِوَاءَ ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ وَالْأَقْرَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ وَالْأَبْعَدُ مِنِّي، فَإِذَا انْقَرَضُوا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَهَذِهِ الدَّارُ حِسْبُ عَلَى مَوَالِي الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِمْ آبَائِي بِالْعَتَاقَةِ لَهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، وَمَنْ بَعْدَ إِلَيَّ وَإِلَى آبَائِي نَسَبُهُ بِالْوَلَاءِ وَنَسَبُهُ إِلَى مَنْ صَارَ مَوْلَايَ بَوْلَايَةٍ سِوَاءَ، فَإِذَا انْقَرَضُوا، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَهَذِهِ الدَّارُ حِسْبُ صَدَقَةٍ لَوْجَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ يَمُرُّ بِهَا مِنْ غَزَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَعَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنْ جِيرَانِ هَذِهِ الدَّارِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْفُسْطَاطِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ وَالْمَارَّةِ مَنْ كَانُوا حَتَّى يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَمَنْ عَلَيْهَا.

ويلي هذه الدَّارَ ابْنِي فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الَّذِي وَلِيَّتُهُ فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي مَا كَانَ قَوِيًّا عَلَى وَلَايَتِهَا أَمِينًا عَلَيْهَا بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ تَوْفِيرِ غَلَّةٍ إِنْ كَانَتْ لَهَا وَالْعَدْلُ فِي قِسْمِهَا، وَفِي إِسْكَانِ مَنْ أَرَادَ السَّكْنَ مِنْ أَهْلِ صَدَقَتِي بِقَدْرِ حَقِّهِ؛ فَإِنْ تَغَيَّرَ حَالُ فُلَانِ بْنِ فُلَانِ ابْنِي يَضَعُفُ عَنْ وَلَايَتِهَا، أَوْ قَلَّةُ أَمَانَةٍ فِيهَا أَوْلِيَّتُهَا مِنْ وَلَدِي أَفْضَلُهُمْ دِينًا وَأَمَانَةً عَلَى الشَّرْطِ الَّتِي شَرَطْتُ عَلَى ابْنِي فُلَانٍ وَلِيَّتُهَا مَا قَوِيٍّ وَأَذَى الْأَمَانَةِ، فَإِذَا ضَعُفَ، أَوْ تَغَيَّرَ أَمَانَتُهُ، فَلَا وَلَايَةَ لَهُ فِيهَا وَتَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ مِنْ وَلَدِي، ثُمَّ كُلُّ قَرْنٍ صَارَتْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ إِلَيْهِ وَلِيَّتُهَا مِنْ ذَلِكَ الْقَرْنِ أَفْضَلُهُمْ قُوَّةً وَأَمَانَةً، وَمَنْ تَغَيَّرَ حَالُهُ مَن وَلِيَّتُهَا بِضَعْفٍ، أَوْ قَلَّةِ أَمَانَةٍ نَقَلْتُ وَلَايَتَهَا عَنْهُ إِلَى أَفْضَلٍ مِنْ عَلَيْهِ صَدَقَتِي قُوَّةً وَأَمَانَةً، وَهَكَذَا كُلُّ قَرْنٍ صَارَتْ صَدَقَتِي هَذِهِ إِلَيْهِ يَلِيَّتُهَا مِنْهُ أَفْضَلُهُمْ دِينًا وَأَمَانَةً عَلَى مِثْلِ مَا شَرَطْتُ عَلَى وَلَدِي مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ مَنْ صَارَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الدَّارُ مِنْ قَرَابَتِي، أَوْ مَوَالِي وَلِيَّتُهَا مَن صَارَتْ إِلَيْهِ أَفْضَلُهُمْ دِينًا، وَلَا أَمَانَةً مَا كَانَ فِي الْقَرْنِ

٣٨ - كتابُ الهبة

وترجم في اختلاف مالك والشافعي.

١ - بابُ القضاء في الهبات

١٣٨٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي الْعَطْفَانِ بْنِ طَرِيفٍ الْمُزَنِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِصَلَاةٍ رَجَسَ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الثَّوَابَ فَهُوَ عَلَى هَيْبَتِهِ يَرْجِعُ فِيهَا إِنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا».

[أخرجه مالك (٢/٧٥٤)]

وَقَالَ: مَالِكٌ إِنْ الْهَبَةُ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لِلثَّوَابِ بِيَزَادَةٍ أَوْ تَقْصَانٍ، فَإِنْ عَلَى الْمُوْهُوبِ لَهُ أَنْ يَعْطِيَ الزَّاهِبَ قِيَمَتَهَا يَوْمَ قَبْضِهَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا نَقُولُ بِقَوْلِ صَاحِبِنَا، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ دَعَبَ عُمَرُ فِي الْهَبَةِ يُرَادُ ثَوَابُهَا أَنَّ الزَّاهِبَ عَلَى هَيْبَتِهِ إِنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا أَنَّ لِلزَّاهِبِ الْخِيَارَ حَتَّى يَرْضَى مِنْ هَيْبَتِهِ، وَلَوْ أُعْطِيَ أَضْعَافُهَا فِي مَنْعِهِ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَلَوْ تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لَهُ بِيَزَادَةٍ كَانَ لَهُ أَخْلَعَهَا، وَكَانَ كَالرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ وَلَهُ فِيهِ الْخِيَارُ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ فَيَزِيدُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَيَخْتَارُ الْبَائِعُ تَقْصُصَ التَّيْسِ، فَيَكُونُ لَهُ تَقْصُصُهُ، وَإِنْ زَادَ الْعَبْدُ الْمَبِيعُ أَوْ الْأَمَةُ الْمَبِيعَةُ فَكَثُرَتْ زِيَادَتُهُ وَمَنْعُكُمْ خِلَافَ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

٢ - وفي اختلاف العراقيين

"بابُ الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ"

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا وهبت المرأة لزوجها هبة، أو تصدقت، أو تركت له من مهرها، ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بيينة، فإن أبا حنيفة كان يقول لا أقبل بيئتها وأمضي عليها ما فعلت من ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل بيئتها على ذلك وأبطل ما صنعت.

قال الشافعي: وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء، أو

وضعت له من مهرها، أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله.

وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوبة له وهي دار فبناها بناءً وأعظم الثففة، أو كانت جارية صغيرة فأصلحها، أو صنعها حتى شئت وأدركت، فإن أبا حنيفة كان يقول: لا يرجع الواهب في شيء من ذلك، ولا من كل هبة زادت عند صاحبها خيراً، إلا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب، أرايت إن ولدت الجارية ولدًا أكان للواهب أن يرجع فيه، ولم يهبه له، ولم يملكه قط؟ وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله، وفي الولد.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل للرجل جارية، أو داراً فزادت الجارية في يديه، أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للثواب، ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً أو نقصت كما لا يكون له إذا صدق المرأة جارية فزادت في يديها، ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار، فإن الباني إنما بنى ما يملك، فلا يكون له أن يبطل بناءه، ولا يهدمه ويقال له: إن أعطيت قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يبني فيها صاحبها، ولا ترجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبناها لم يرجع بنصفها؛ لأن مبيتاً أكثر قيمة منه غير مبني، ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له؛ لأنه حادث في ملكه بائن منها كمباينة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة، ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك، وإذا وهب الرجل جاريته لابنه وابنه كبير، وهو في عياله، فإن أبا حنيفة كان يقول: لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه، وإن كان قد أدرك فهذه الهبة له جائزة. وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته.

قال الشافعي:

وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله؛ فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله، أو لم يكن كذلك روي عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغاراً فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر.

قال الشافعي: وهكذا كل هبة وغلبة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض، ولا تسم إلا بقبض المعطي.

لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه، ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر، وإذا وهب واشترط الثواب فاهبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه، وهو معنى قول الشافعي، وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه، فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب، فإن أبا حنيفة كان يقول: الهبة في هذا باطل لا تجوز وبه يأخذ، ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية، وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة، فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب لم يكن للموهوبة له شيء وكانت الهبة للورثة.

١٣٨١- الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح.
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا تجوز الصدقة إلا مقبوضة. [أخرجه البيهقي (١٧٠/٦)]
الأعمش عن إبراهيم قال: الصدقة إذا علمت جازت الهبة لا تجوز إلا مقبوضة.
وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة، وهو قول أبي يوسف. (قاله الشافعي)، وليس للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضاً، قل، أو كثر.

٣- باب في العمري من كتاب اختلاف مالك

والشافعي رضي الله عنهما

قال الربيع: سألت الشافعي عني أمر عمري له ولعقبه، فقال هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه.
فقلت: ما الحجّة في ذلك؟
قال: السنّة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي ﷺ.

١٣٨٢- أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: أَيْمًا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلِعَقْبِي، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعْ إِلَيَّ الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لَأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ. [أخرجه مالك (٧٥٦/٢)، مسلم (١٦٢٥)، أبو داود (٣٥٥٣)، الترمذي (١٣٥٠)، النسائي (٢٧٥-٢٧٤/٦)، ابن

وإذا وهب الرجل داراً لرجلين، أو متاعاً، وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعاً، فإن أبا حنيفة كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحدٍ منهما حصته، وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبهذا يأخذ، وإذا وهب اثنان لواحدٍ وقبض فهو جائز، وقال: أبو يوسف هما سواء.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم، أو طعاماً، أو ثياباً أو عبداً لا تنقسم فقبضاً جميعاً الهبة فاهبة جائزة كما يجوز البيع.

وكذلك لو وهب اثنان داراً بينهما تقسم، أو لا تنقسم أو عبد الرجل وقبض جازت الهبة، وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه، ولم يقسمه له، فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلة، ولا تجوز وبهذا يأخذ، ومن حجته في ذلك أنه قال: لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رحمه الله أنه نحل عائشة أم المؤمنين جداداً عشرين وسقاً من نخل له بالعالية، فلما حضره الموت قال لعائشة: إنك لم تكوني قبضتيه، وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة؛ لأنها لم تكن قبضته، وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة، وإذا وهب الرجلان داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة، ولا تفسد الهبة؛ لأنها كانت لاثنتين وبه يأخذ.

قال الشافعي: وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فاهبة جائزة.

والقبض أن تكون كانت في يدي الموهوبة له، ولا وكيل معه فيها، أو يسلمها رثاً ويخلي بينه وبينها حتى يكون لا حائل دونها دونها هو، ولا وكيل له، فإذا كان هذا هكذا كان قبضاً، والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الهبة، وما لم يكن قبضاً في البيع لم يكن قبضاً في الهبة، وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبضه الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة، وبه يأخذ، وليس هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل لرجل شقصاً من دار فقبضه، ثم عوضه الموهوبة له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب.

فإن قال: وهبتها للثواب كان فيها شفعة، وإن قال: وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال: للواهب الثواب إذا قال: أردته فأما من قال:

ماجد (٢٣٨٠)

السنة، فقليل له: قد.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ ونأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة، وقد روى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: فإننا نخالف هذا، فقال: نخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله ﷺ؟

١٣٨٣ - فقلت: إن حجتنا فيه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري، وما يقول الناس فيها، فقال له: القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم، وفيما أعطوا. [أخرجه مالك (٧٥٦/٢)]

قال الشافعي: ما أجابه القاسم في العمري بشيء، وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم؛ فإن ذهب ذهب إلى أن يقول العمري من المال والشرط فيها جائز، فقد يشترط الناس في أموالهم شروطاً لا تجوز لهم.

فإن قال قائل: وما هي؟

قيل: الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء للمعتق والشرط باطل.

فإن قال: السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العمري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركموها مع أن قول القاسم رحمه الله لو كان قصداً به قصد العمري، فقال: إنهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي ﷺ؟

فإن قال قائل: ولم؟

قيل: نحن لا نعلم أن القاسم قال: هذا إلا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه.

وكذلك علمنا قول النبي ﷺ في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ وغيره، فإذا قلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي ﷺ أرجح مما روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ أولى أن يقال: به مما قاله ناس بعده قد يمكن فيهم أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ﷺ ولا بلغهم عنه شيء، وأنهم أناس لا نعرفهم.

فإن قال قائل: لا يقول القاسم قال: الناس إلا لجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أو من أهل العلم لا يجهلون للنبي ﷺ سنة، ولا يجتمعون أبداً من جهة الرأي، ولا يجتمعون إلا من جهة

١٣٨٤ - أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة لقوم، فقال: لأهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

وإذا قيل لكم لم لا تقولون قول القاسم والناس إنها تطليقة؟ قلتم لا نذري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فليكن لم يكن قول القاسم رأى الناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهم عن أن يكون على رسول الله ﷺ حجة أبعد ولين كان حجة لقد أخطأتم بخلافكم إياه برأيكم.

وإننا لنحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله ﷺ.

١٣٨٥ - أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار وحُميد الأغر، عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنت عند ابن عمر فجاء رجل من أهل البادية، فقال: إني وهبت لابني هذا ناقاً في حياته وإنها تأنجت إبلاً، فقال ابن عمر هي له حياته وموته، فقال: إني تصدقت عليه بها قال: ذلك أبعد لك منها. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٦)]

١٣٨٦ - أخبرنا سُفيان، عن ابن أبي نجيح، عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال: أضنت يغني كبرت واضطربت. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٦)]

١٣٨٧ - أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سُفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ. [أخرجه مسلم (١١٢٥)]

١٣٨٨ - أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن حُجر المدري، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ جعل العمري للوارث. [أخرجه النسائي (٢٧١/٦)، ابن ماجه (٢٣٨١)]

١٣٨٩ - أخبرنا سُفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: لا تعمروا، ولا ترتبوا فمَن أعمر شيئاً، أو أرقبه فهو

قال: فَإِنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهِ قَالَ: 'فَذَلِكَ أَبَعْدُ لَكَ مِنْهَا.'
[هضم]

١٣٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ شَرِيحًا قَضَى بِالْعُمَرَى بِالْعُمَرَى لَأَعْمَى، فَقَالَ: بِمَ قَضَيْتَ لِي يَا أَبَا أُمَيَّةَ؟ فَقَالَ: مَا أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ قَضَى لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَضَى مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ.

قال سفیان وعبد الوهاب: فهو لورثته إذا مات. [هضم]

قال الشافعي: فترك هذا، وهو يرويه عن النبي ﷺ جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة وزيد بن ثابت ويني به جابر بالمدينة ويني به ابن عمر ويني به عوام أهل البلدان لا أعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً يسأل القاسم بن محمد عن العمري، وما يقوله الناس فيها، فقال: 'القاسم ما أدركت الناس إلا على شروطهم في أموالهم، وفيما أعطوا.

قال الشافعي: والقاسم يرحمه لم يجه في العمري بشيء إنما أخبره أنه إنما أدرك الناس على شروطهم، ولم يقل له: إن العمري من تلك الشروط التي أدرك الناس عليها، ويجوز أن لا يكون القاسم سمع الحديث، ولو سمعه ما خالفه إن شاء الله.

قال: فإذا قيل لبعض من يذهب مذهبه: لو كان القاسم قال: هذا في العمري أيضاً فعارضك معارض بأن يقول: أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه إذا كان الحديث عن النبي ﷺ كما وصفنا يروى من وجوه يسندونه.

قال: لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالغلط فقل: ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي ﷺ، فإذا قال: لا يجوز قلنا ما يشئ عن النبي ﷺ أولى أن يكون لازماً لأهل دين الله، أو ما قال القاسم أدركت الناس ولستنا نعرف الناس الذين حكى هذا عنهم.

فإن قال: لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس إلا والناس الذين أدرك أئمة يلزمه قولهم قيل له: فقد روى يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليدة لقوم، فقال: لأهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة، وهو يفي برأي نفسه أنها ثلاث تطليقات.

فإن قال: في هذه لا أعرأ الناس الذين روى القاسم هذا عنهم جاز لغيره أن يقول لا أعرأ الناس الذين روى هذا عنهم في الشروط، وإن كان يقول إن القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين يلزمه قولهم، فقد ترك قول القاسم برأي نفسه وعاب على غيره اتباع السنة.

سَبِيلُ الْمِيرَاثِ. [أخرجه أبو داود (٣٥٥٦)، النسائي (٢٧٣/٦)، البيهقي (١٧٥/٦)]

١٣٩٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: حَضَرْتُ شَرِيحًا قَضَى لَأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: الْأَعْمَى يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَ قَضَيْتَ لِي؟ فَقَالَ شَرِيحٌ لَسْتُ أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ: 'مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ'. [أخرجه البيهقي (١٧٥/٦)]

قال الشافعي: فتركوا ما وصفتم من العمري مع ثبوته عن رسول الله ﷺ، وأنه قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير، وهكذا عندكم عمل بعد النبي ﷺ لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم يعني في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة، ثم تخالفونه بآيكم، وما روى القاسم عن الناس.

٤- وفي بعض النسخ كما ينسب للأئم في العمري

قال الشافعي: وهو يروى عن ربيعة إذ ترك حديث العمري أنه يجتزأ بأن الزمان قد طال، وأن الرواية يمكن فيها الغلط، فإذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ: مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَيْتَقِيهِ فَهِيَ لِلَّذِي يُعْطَا لَا تُرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطِيَ، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ.

١٣٩١- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ.

١٣٩٢- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ حُجْرِ الْمَدَرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْعُمَرَى لِلْمَوَارِثِ. [هضم]

١٣٩٣- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَجَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُعْطِيتُ بَعْضَ بَنِي نَاقَةَ حَيَاتَهُ قَالَ: عَمْرٌ، وَفِي الْحَدِيثِ وَإِنَّهَا تَنَاجَتْ.

وقال ابن أبي نجيح في حديثه وإنها أضنت واضطربت، فقال: هي له حياته وموته.

٣٩ - كتاب اللقطة الصغيرة

١ - اللقطة الكبيرة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا التقط الرجلُ اللقطةَ فما لا روحَ له ما يجعلُ ويحولُ، فإذا التقطَ الرجلُ لقطةً، قلتُ أو كثرت، عرفها سنةٌ ويعرفها على أبوابِ المساجدِ والأسواقِ ومواضعِ العامة، ويكونُ أكثرُ تعريفِ إياها في الجماعةِ التي أصابها فيها ويعرفُ عفاصها، ووكامها وعددها، ووزنها وحليتها ويكتبُ ويشهدُ عليه؛ فإن جاء صاحبها وإلا فهي له بعد سنةٍ على أن صاحبها متى جاء غرمها، وإن لم يأتِ فهي مالٌ من ماله، وإن جاء بعد السنةِ، وقد استهلكها والمُلتقطُ حيٌّ أو ميتٌ فهو غريمٌ من الغرامِ يحاصُ الغراماءُ؛ فإن جاء وسلعته قائمةٌ بعينها فهي له دون الغرامِ والورثةُ وأتني الملتقطُ إذا عرفَ رجلٌ العفاصَ والوكاةَ والعدنَ والوزنَ، ووقعَ في نفسه أنه لم يدعُ باطلاً أن يعطيهِ، ولا أجبره في الحكمِ إلا ببينةٍ تقومُ عليها كما تقومُ على الحقوقِ؛ فإن ادَّعاهَا واحدٌ أو اثنان، أو ثلاثة فسواءٌ لا يجبرُ على دفعها إليهم إلا ببينةٍ يقيمونها عليه؛ لأنه قد يصيبُ الصفةُ بأن الملتقطَ وصفها ويصيبُ الصفةُ بأن الملتقطَ عنه قد وصفها فليس لإصابته الصفةُ معنى يستحقُّ به أحدٌ شيئاً في الحكمِ.

وإنما قوله أعرفُ عفاصها، ووكامها، والله أعلمُ أن تؤدِّي عفاصها، ووكامها مع ما تؤدِّي منها ولنعلمُ إذا وضعتها في مالكٍ أنها اللقطةُ دون مالكٍ ويحتملُ أن يكونَ ليستدلُّ على صدقِ المعترفِ، وهذا الأظهرُ إنما قال: رسولُ الله ﷺ: البينةُ على المدعي فهذا مدعٍ أرايتَ لو أن عشرةً، أو أكثرَ وصفوها كلُّهم فاصابوا صفتها ألنا أن نعطيهما إياها يكونونَ شركاءَ فيها، ولو كانوا ألفاً، أو ألفين وغنَّ نعلمُ أن كلَّهم كاذبٌ إلا واحداً بغيرِ عينه، ولعلَّ الواحدَ يكونُ كاذباً ليس يستحقَّ أحدٌ بالصفةِ شيئاً، ولا تحتاجُ إذا التقطتُ أن تأتي بها إماماً، ولا قاضياً.

قال الشافعي: فإذا أرادَ الملتقطُ أن يبرأ من ضمانِ اللقطةِ ويدفعها إلى من اعترفها فليفعل ذلكَ بأمرٍ حاكمٍ؛ لأنه إن دفعها بغيرِ أمرٍ حاكمٍ، ثم جاء رجلٌ فاقامَ عليه البينةَ ضمن.

قال: وإذا كانَ في يدي رجلٍ العبدُ الأبقى أو الضالةُ من الضوالِ فجاء سيده فمثلُ اللقطةِ ليسَ عليه أن يدفعه إلا ببينةٍ يقيمها، فإذا دفعه ببينةٍ يقيمها عنده كانَ الاحتياطُ له أن لا يدفعه إلا بأمرِ الحاكمِ لئلا يقيمَ عليه غيره بينةً فيضمنُ؛ لأنه إذا دفعه ببينةٍ تقومُ عنده، فقد يمكنُ أن تكونَ البينةُ غيرَ عادلةٍ وقيمٌ آخرُ بينةٌ عادلةٌ، فيكونُ أولى، وقد غوت البينةُ ويدعي هو أنه دفعه ببينةٍ، فلا يقبلُ قوله غيرَ أن الذي قبضَ منه إذا أقرَّ له فيضمنه القاضي للمستحقَّ الآخرَ رجَعَ هذا على المستحقِّ الأولِ إلا أن يكونَ أقرَّ أنه له، فلا يرجعُ عليه، وإذا أقامَ رجلٌ شاهداً على

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في اللقطةِ مثلُ حديثِ مالكٍ عن النبي ﷺ سواءً وقال: في ضالةِ الغنمِ إذا وجدتها في موضعٍ مهلكةٍ فهي لك فكلها، فإذا جاء صاحبها فاغرمها له وقال: في المالِ يُعرفه سنةً، ثم يأكله إن شاء؛ فإن جاء صاحبه غرمه له وقال: يُعرفها سنةً، ثم يأكلها مؤمراً كان، أو مُعسراً إن شاء إلا أني لا أرى له أن يخلطها بماله، ولا يأكلها حتى يشهدَ على عددها، ووزنها وظرفها وعفاصها، ووكائنها فمتى جاء صاحبها غرمها له، وإن مات كانت ديناً عليه في ماله، ولا يكونُ عليه في الشاةِ يجدها بالملكِ تعريفٌ إن أحبَّ أن يأكلها فهي له ومتى لقي صاحبها غرمها له، وليسَ ذلكَ له في ضالةِ الإبلِ، ولا البقرِ؛ لأنهما يدفعان عن أنفسهما، وإنما كانَ ذلكَ له في ضالةِ الغنمِ والمالِ؛ لأنهما لا يدفعان عن أنفسهما، ولا يعيشان والشاةُ يأخذها من أرادها وتلفُ لا تمتنعُ من السَّبعِ إلا أن يكونَ معها من يمنعها والبعيرُ والبقرةُ يردان الماءَ، وإن تباعدت ويعيشان أكثرَ عمرهما بلا راعٍ فليسَ له أن يعرضَ لواحدٍ منهما والبقرُ قياساً على الإبلِ.

قال الشافعي: وإن وجدَ رجلٌ شاةً ضالةً في الصحراءِ فأكَلها، ثم جاء صاحبها قال: يغرماً خلافُ مالكٍ.

قال الشافعي: ابنُ عمرَ لعله أن لا يكونَ سمعَ الحديثَ عن النبي ﷺ في اللقطةِ، ولو لم يسمعه ابنُ عمرَ أن يقولَ لا يأكلها كما قال ابنُ عمرَ ينبغي أن يفتيه أن يأخذها وينبغي للحاكمِ أن ينظرَ؛ فإن كانَ الأخذُ لها ثقةً أمره بتعريفها وأشهدَ شهوداً على عددها وعفاصها، ووكائنها أمره أن يوقفها في يديه إلى أن يأتيَ ربُّها فيأخذها، وإن لم يكن ثقةً في ماله وأمانته أخرجها من يديه إلى من يعفُ عن الأموالِ ليأتيَ ربُّها وأمره بتعريفها لا يجوزُ لأحدٍ تركُ لقطةٍ وجدها إذا كانَ من أهلِ الأمانةِ، ولو وجدها فأخذها، ثم أرادَ تركها لم يكن ذلكَ له، وهذا في كلِّ ما سوى الماشيةِ فأما الماشيةُ، فإنها تحرقُ بأنفسها فهي مخالفةٌ لها، وإذا وجدَ رجلٌ بعيراً فأرادَ ردهَ على صاحبه، فلا بأسَ بأخذه، وإن كانَ إنما يأخذه ليأكله، فلا، وهو ظالمٌ، وإن كانَ للسلطانِ حمى، ولم يكن على صاحبِ الضوالِ مونةٌ تلزمه في رقابِ الضوالِ صنعٌ كما صنعَ عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه تركها في الحمى حتى يأتيَ صاحبها، وما تناجحتَ فهو للملكِ ويشهدُ على تناجها كما يشهدُ على الأمِّ حينَ يجدها ويوسمُ تناجها ويوسمُ أمهاتها، وإن لم يكن للسلطانِ حمى، وكانَ يستاجرُ عليها؛ فكانت الأجرةُ تعلقُ في رقابها غرمًا رأيتُ أن يصنعَ كما صنعَ عثمانُ بنُ عفانَ إلا في كلِّ ما عرفَ أن صاحبه قريبٌ بأن يعرفَ بعيرَ رجلٍ بعينه فيحبسه، أو يعرفَ وسمَ قومٍ بأعيانهم حبسها لهم اليومَ واليومينَ والثلاثةَ ونحو ذلك.

رحمه الله أَنَّهُ وَجَدَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْرِفَهُ، فَلَمْ يَعْرِفْ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَغْرِمَهُ. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٦)]

قال الشافعي: وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ممن تحرّم عليه الصدقة؛ لأنه من صليبة بني هاشم، وقد روى عن النبي ﷺ الإذن بأكل اللقطة بعد تعريفها سنة علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن حماد المجاشعي رضي الله عنهم.

قال الشافعي: والقليل من اللقطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن أمر الملتقط، وإن كان أميناً أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه إن فعلت، إن كانت اللقطة مالاً من مال الملتقط بحال، فلم أمره أن يتصدق وأنا لا أمره أن يتصدق به، ولا بميراثه من أبيه، وإن أمرته بالصدقة فكيف أضمنه ما أمره بإتلافه؟ وإن كانت الصدقة مالاً من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق بمال غيره بغير إذن رب المال؟ ثم لعله يجده رب المال مفلساً فكون قد أتوت ماله، ولو تصدقت بها ملتقطها كان متعدياً؛ فكان لربها أن يأخذها بعينها؛ فإن نقصت في أيدي المساكين، أو تلفت رجعت على الملتقط إن شاء بالتلف والنقصان، وإن شاء أن يرجع بها على المساكين رجعت بها إن شاء.

قال الشافعي: وإذا التقط العبد اللقطة فعلم السيد باللقطة فأقرها بيده فالسيد ضامن لها في ماله في ربة العبد وغيره إذا استهلكها العبد قبل السنة أو بعدها دون مال السيد؛ لأن أخذ اللقطة عدوان، إنما يأخذ اللقطة من له ذمة يرجع بها عليه، ومن له مال يملكه والعبد لا مال له، ولا ذمة.

وكذلك إن كان مديراً، أو مكاتباً، أو أم ولد، والمدير والمديرة كلهم في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع، ويكون في ذمتها إن لم يعلم السيد، وفي مال المولى إن علم.

قال الربيع: وفي القول الثاني إن علم السيد أن عبده التقطها، أو لم يعلم فأقرها في يده فهي كالجنانية في ربة العبد، ولا يلزم السيد في ماله شيء.

قال الشافعي: والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر؛ لأنه يملك ماله والعبد بعضه حر وبعضه عبد يقضي بقدر رقه فيه؛ فإن التقط اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يديه وكانت مالاً من ماله؛ لأن ما كسب في ذلك اليوم في معاني كسب الأحرار، وإن التقطها في اليوم الذي هو فيه للسيد أخذها السيد منه؛ لأن ما كسبه في ذلك اليوم للسيد، وقد قيل: إذا التقطها في يوم نفسه أقر في يدي العبد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه،

أو ضالّ حلف مع شاهده وأخذ ما أقام عليه بينة؛ لأن هذا مال، وإذا أقام الرجل بمكة بينة على عبد، ووصفت البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده، وأنه لم يبع، ولم يهب، أو لم نعلمه باع، ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم بينته إلى قاضي بلد غير مكة فوافقت الصفة العبد الذي في يديه لم يكن للقاضي أن يدفعه إليه بالصفة، ولا يقبل إلا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه، ولكن إن شاء الذي له عليه بينة أن يسأل القاضي أن يجعل هذا العبد ضالاً فيبيعه فيمن يزيد ويأمر من يشتريه، ثم يقبضه من الذي اشتراه.

قال الشافعي: وإذا أقام عليه البينة بمكة بعينه أبرأ القاضي الذي اشتراه من الثمن بإبراء رب العبد ويرد عليه الثمن إن كان قبضه منه، وقد قيل: يختص في ربة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة؛ فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويفسخ عنه الضمان، وإن لم يثبت عليه الشهود رد، وإن هلك فيما بين ذلك كان له ضمان، وهذا يدخله أن يفسد الذي ضمن ويستحقه ربه، فيكون القاضي أثلفه ويدخله أن يستحقه ربه، وهو غائب؛ فإن قضى على الذي دفعه إليه بإجازته في غيبته قضى عليه بأجر ما لم يغصب، ولم يستأجر، وإن أبطل عنه كان قد منع هذا حق بغير استحقاق له ويدخله أن يكون جارية فارهة لعلها أم ولد لرجل فيخلّي بينها وبين رجل يغيب عليها، ولا يجوز فيه إلا القول الأول.

قال الشافعي: وإذا اعترف الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أنها له قضى له القاضي بها؛ فإن ادعى الذي هي في يديه أنه اشتراها من رجل غائب لم يجس الدابة عن المقتضي له بها، ولم يبعث بها إلى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريباً، أو بعيداً، ولا أعمد إلى مال رجل فأثبت به إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى إنسان لا أدري كذب أم صدق، ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجها من يدي مالكة نظراً لهذا أن لا يضيع حقه على المنتصب لا تمتع الحقوق بالظنون، ولا تملك بها وسواء كان الذي استحق الدابة مسافراً أو غير مسافر، ولا يمنع منها، ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفسها عنها، ولو أعطي قيمتها أضعافاً؛ لأن لا تجبره على بيع سلعته.

قال الشافعي: وبأكل اللقطة الغني والفقير، ومن تحل له الصدقة، ومن لا تحل له، فقد أمر النبي ﷺ أبي بن كعب، وهو أيسر أهل المدينة، أو كائسهم وجد صرة فيها ثمانون ديناراً أن يأكلها.

١٣٩٥ - أَخْبَرَنَا الدُّارُزْدِيُّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

ذلك أمرٌ ببيعها.

ومن التقطَ لقطَةً فاللَّقْطَةُ مباحةٌ؛ فإن هلكَت منه بلا تعدٍّ فليس بضامن لها والقولُ قوله مع يمينه؛ وإذا التقطها، ثم ردَّها في موضعها فضاعت فهو ضامنٌ لها، وإن رآها، فلم يأخذها فليس بضامن لها، وهكذا إن دفعها إلى غيره فضاعت أضمنه من ذلك ما أضمنَ المستودعَ وأطرحَ عنه الضَّمانَ فيما أطرحَ عن المستودع.

قال الشافعي: وإذا حلَّ الرَّجُلُ دَابَّةَ الرَّجُلِ فوقت، ثم مضت، أو فتحَ قفصاً لرجلٍ عن طائر، ثم خرجَ بعدُ لم يضمن؛ لأنَّ الطَّائرَ والدَّابَّةَ أحَدُا الذَّهَابِ والذَّهَابُ غيرُ فعلٍ الحالُ والفتاح، وهكذا الحيوانُ كُلُّهُ، وما فيه روحٌ وله عقلٌ يقفُ فيه بنفسه ويذهبُ بنفسه فأما ما لا عقلَ لَهُ، ولا روحَ فيه فما يضبطه الرِّباطُ مثلُ زَقِّ زَيْتٍ وراويةِ ماءٍ فحلُّها الرَّجُلُ فتدقُّ الزَّيْتُ فهو ضامنٌ إلا أن يكونَ حلُّ الزَّيْتُ، وهو مستندٌ قائمٌ؛ فكانَ الحلُّ لا يدقُّه فثبت قائماً، ثم سقطَ بعدُ؛ فإن طرحه إنسانٌ فطارحه ضامنٌ لما ذهبَ منه، وإن لم يطرحه إنسانٌ لم يضمنه الحالُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الزَّيْتُ إنما ذهبَ بالطَّرحِ دونَ الحلِّ، وإنَّ الحلَّ قد كانَ، ولا جنايةَ فيه.

قال الشافعي: ولا جعلَ لأحدٍ جاءَ بآبقٍ، ولا ضالَّةٍ إلا أن يكونَ جعلَ له فيه؛ فيكونُ له ما جعلَ له وسواءٌ في ذلك من يعرفُ بطلبِ الضَّوَالِّ، ومن لا يعرفُ به، ومن قال: لأجتي إن جتني بعدي الآبقِ فلنك عشرةَ دينارٍ، ثم قال: لآخر إن جتني بعدي الآبقِ فلنك عشرونَ ديناراً، ثم جاء به جميعاً فلكلٍّ واحدٍ منهما نصفُ جعله؛ لأنَّه إنما أخذَ نصفَ ما جعلَ عليه كلُّه كانَ صاحبُ العشرةِ قد سمعَ قوله لصاحبِ العشرين، أو لم يسمعه.

وكذلك لو قال لثلاثة، فقال لأحدهم: إن جتني به فلنك كذا ولاخر ولاخر فجعلل أبعالاً مختلفة، ثم جاءوا به جميعاً فلكلٍّ أحدٌ منهم ثلثُ جعله.

٢ - وفي اختلافِ مالِكٍ والشَّافِعِيِّ اللَّقْطَةُ

قال الربيعُ: سألت الشَّافِعِيَّ رحمه الله عَمَّن وجدَ لقطَةً قال: يعرفها سنة، ثم يأكلها إن شاء موسراً كان، أو معسراً، فإذا جاءَ صاحبها ضمنها له.

فقلت له: وما الحجَّةُ في ذلك؟

فقال: السَّنةُ الثَّابِتَةُ، وروى هذا عن رسول الله ﷺ أبي بن كعبٍ وأمره النَّبِيُّ ﷺ بأكلها وأبي من مياسيرِ النَّاسِ يومئذٍ وقبلُ وبعد.

١٣٩٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَيْبَعَةَ بِنِ أَبِي عُبَيْدٍ

وإذا اختلفا فالقولُ قولُ العبدِ مع يمينه؛ لأنَّها في يديه، ولا يحلُّ للرجل أن يتفَعَّ من اللَّقْطَةِ بشيءٍ حتَّى تمضيَّ سنةً، وإذا باعَ الرَّجُلُ الرَّجْلَ اللَّقْطَةَ قَبْلَ السَّنةِ، ثم جاءَ ربُّها كانَ له فسخُ البيعِ، وإن باعها بعدَ السَّنةِ فالبيعُ جائزٌ ويرجعُ ربُّ اللَّقْطَةِ على البائعِ بالثمنِ، أو قيمتها إن شاءَ فأيهما شاءَ كانَ له.

قال الربيعُ: ليسَ له إلا ما باعَ إذا كانَ باعٌ بما يتغابنُ النَّاسُ بمثله؛ فإن كانَ باعٌ بما لا يتغابنُ النَّاسُ بمثله، غلَّه ما نقصَ عَمَّا يتغابنُ النَّاسُ بمثله.

قال الشافعي: وإذا كانت الضَّالَّةُ في يدي الوالي فباعها فالبيعُ جائزٌ ولسيد الضَّالَّةِ ثمنها؛ فإن كانت الضَّالَّةُ عبداً فرعمَ سيدُ العبدِ أنَّه أعتقها قبلَ البيعِ قبلتُ قوله مع يمينه إن شاءَ المشتري يمينه وفسختُ البيعَ وجعلته حرراً ورددتُ المشتري بالثمنِ الَّذي أخذَ منه.

قال الربيعُ: وفيه قولٌ آخرُ أنَّه لا يفسخُ البيعُ إلا ببينةٍ تقوم؛ لأنَّ بيعَ الوالي كبيعِ صاحبه، فلا يفسخُ بيعه إلا ببينةٍ أنَّه أعتقه قبلَ بيعه؛ لأنَّ رجلاً لو باعَ عبداً، ثم أقرَّ أنَّه أعتقه قبلَ أن يبيعه لم يقبلُ قوله فيفسخُ على المشتري بيعه إلا ببينةٍ تقومُ على ذلك.

قال الشافعي: وإذا التقطَ الرَّجُلُ الطَّعامَ الرَّطْبَ الَّذي لا يبقى فأكله، ثم جاءَ صاحبه غرمَ قيمته وله أن يأكله إذا خافَ فساده، وإذا التقطَ الرَّجُلُ ما يبقى لم يكن له أكله إلا بعدَ سنةٍ مثلِ الحنطةِ والتَّمْرِ، وما أشبهه.

قال الشافعي: والركازُ دفنُ الجاهليَّةِ فما وجدَ من مالِ الجاهليَّةِ على وجه الأرضِ فهو لقطَةٌ من اللَّقْطِ يصنعُ فيه ما يصنعُ في اللَّقْطَةِ؛ لأنَّ وجوده على ظهرِ الأرضِ، وفي مواضع اللَّقْطَةِ يدلُّ على أنَّه ملكٌ سقطَ من مالكه، ولو تورَّعَ صاحبُ فادى خمسة كانَ أحبَّ إلَيَّ، ولا يلزمه ذلك.

قال الشافعي: وإذا وجدَ الرَّجُلُ ضالَّةَ الإبلِ لم يكن له أخذها؛ فإن أخذها، ثم أرسلها حيثُ وجدها فهلكَت ضمنَ لصاحبها قيمتها والبقرُ والحُميرُ والغنالُ في ذلك بمنزلةِ ضوَالِّ الإبلِ وغيرها، وإذا أخذَ السَّلاطَنُ الضَّوَالِّ؛ فإن كانَ لها حمى يرعونها فيه بلا مؤنةٍ على ربِّها رعوها فيه إلى أن يأتِي ربُّها، وإن لم يكن لها حمى باعوها ودفعوا أثمانها لأربابها، ومن أخذَ ضالَّةً فأنفقَ عليها فهو متطوِّعٌ بالنَّفقةِ لا يرجعُ على صاحبها بشيءٍ، وإن أرادَ أن يرجعَ على صاحبها بما أنفقَ فليذهبَ إلى الحاكمِ حتَّى يفرضَ لها نفقةً، ويوكِّلَ غيره بأن يقبضَ لها تلكَ النفقةَ منه وينفقَ عليها، ولا يكونُ للسَّلاطَنِ أن يأذنَ له أن ينفقَ عليها إلا اليومَ واليومينِ، وما أشبه ذلكَ ممَّا لا يقعُ من ثمنها موقعاً، فإذا جاوزَ

وهذا قولنا إذا عرفها سنة، فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها، وهكذا السنة الثابتة عن النبي ﷺ وحديث ابن مسعود يشبه السنة، وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثاً عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدقوا بشمنها، وقال: اللهم عن صاحبها؛ فإن كره فلي وعلي الغرم، ثم قال: وهكذا نفعل باللقطة فخالقوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها، وخالقوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة، وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو بعينه يقولون: إن ذهب البائع فليس للمشتري أن يتصدق بشمنها، ولكنه يجسه حتى يأتي صاحبها متى جاء.

الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَاتُوكَ بِهَا. [أخرجه مالك (٧٥٧/٢)، البخاري (٢٤٢٩)، مسلم (١٧٢٢)، أبو داود (١٧٠٤)، ابن ماجه (٢٥٠٤)]

١٣٩٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَارًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: عَمَّرَ عَرَفُهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادَّكَّرَهَا لِمَنْ يَفْدُمُ مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتِ السَّنَةُ فَشَاتُوكَ بِهَا. [أخرجه مالك (٧٥٧/٢-٧٥٨)]

قال الشافعي: فرويتهم عن النبي ﷺ، ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة، ثم خالفتم ذلك. فقلتم يكره أكل اللقطة للغني والمساكين.

١٣٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ عَرَفُهَا.

قال: قد فعلت، قال فزد قال: فعلت قال: لا آمرك أن تأكلها، ولو شئت لم تأخذها. [أخرجه مالك (٧٥٨/٢)]

قال الشافعي: وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتاً وأنتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد اللقطة أكلها غنياً كان أو فقيراً وأنتم ليس هكذا تقولون وابن عمر يكره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأنتم لا تكرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون: لو تركها ضاعت.

٣- وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود

رضي الله عنهما اللقطة

١٣٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ ابْنُ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ هُزَيْلًا يَقُولُ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ مَخْتومة، فَقَالَ: عَرَفْتُهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا قَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٦-١٨٨)]

٤٠ - كتاب اللقيط

مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين.

وكذلك النساء البالغ قد استنهب رسول الله ﷺ جاريةً بالغا من أصحابه، ففدى بها رجلين.

١ - وترجم في اختلاف مالك والشافعي

باب المنبوذ

١٤٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَيْمَنٍ أَبِي جَعِيلَةَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَلِيحٍ أَنَّهُ وَجَدَ مَنبُودًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى اخْتِذِ هَذِهِ السَّنَةِ؟ قَالَ وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ عَرِيفِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: عُمَرُ أَذْهَبَ فَهَوَّ حُرٌّ، وَوَلَاؤُهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

قال مالك الأمر المُنْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمَنبُودِ أَنَّهُ حُرٌّ، وَأَنَّ وَلَاؤَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. [أخرجه مالك (٧٣٨/٢)]

فقلت للشافعي: فبقول مالك نأخذ.

قال الشافعي: فقد تركتم ما روي عن عمر في المنبوذ؛ فإن كتم تركموه؛ لأن النبي ﷺ قال: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَقَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَا يَزُولُ عَنْ مَعْتَقٍ، فَقَدْ خَالَفْتُمْ عُمَرَ اسْتِدْلَالًا بِالسَّنَةِ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ السَّنَةَ فَرَعَمْتُمْ أَنَّ السَّابِقَ لَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِلَّذِي أَعْتَقَهُ، وَهُوَ مَعْتَقٌ فَخَالَفْتُمُوهُمَا جَمِيعًا، وَخَالَفْتُمْ السَّنَةَ فِي النَّصْرَانِيِّ يَعْتَقُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ فَرَعَمْتُمْ أَنْ لَا وَلَاؤَ لَهُ، وَهُوَ مَعْتَقٌ، وَخَالَفْتُمْ السَّنَةَ فِي الْمَنبُودِ إِذْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَهَذَا نَفْسِي أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَالْمَنبُودُ غَيْرُ مَعْتَقٍ وَلَا وَلَاؤَ لَهُ فَمَنْ أَجْمَعَ تَرْكَ السَّنَةِ، وَخَالَفَ عُمَرَ فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْ هَوْلَاءِ الْمَجْمَعِينَ لَا يَسْمُونَ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُهُمْ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ، وَلَمْ يَكْلَفِ اللَّهُ أَحَدًا أَنْ يَأْخُذَ دِينَهُ عَمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، وَلَوْ كَلَّفَهُ أَفْجُجُورٌ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ؟ إِنَّ هَذِهِ لَغَفْلَةٌ طَوِيلَةٌ، فَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا عَنْهُ هَذَا الْعِلْمَ يُوْخِذُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِهِ وَاحِدٌ يَتْرُكُ مَا رَوَى فِي اللَّقِيطِ عَنْ عُمَرَ لِلْسَّنَةِ، ثُمَّ يَدْعُ السَّنَةَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي السَّابِقِ وَالنَّصْرَانِيِّ يَعْتَقُ الْمُسْلِمَ.

قال الشافعي: وقد خالفنا بعض الناس في هذا؛ فكان قوله أشدَّ توجُّهًا من قولكم قالوا: يَتَّبِعُ مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ فِي اللَّقِيطِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونُ خِلَافًا لِلْسَّنَةِ، وَأَنْ تَكُونَ السَّنَةُ فِي الْمَعْتَقِ فِيمَنْ لَا وَلَاؤَ لَهُ وَيَجْعَلُ وَلَاؤَ الرَّجُلِ يَسْلُمُ عَلَى يَدَيْهِ

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المنبوذ: هُوَ حُرٌّ وَلَا وَلَاؤَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ بِأَنَّهُمْ قَدْ خَوَّلُوا كُلَّ مَالٍ لَا مَالِكَ لَهُ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مَالَ النَّصْرَانِيِّ، وَلَا وَارِثَ لَهُ؟ وَلَوْ كَانُوا أَعْتَقُوهُ لَمْ يَأْخُذُوا مَالَهُ بِالْوَلَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ خَوَّلُوا مَا لَا مَالِكَ لَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَوْ وَرِثَهُ الْمُسْلِمُونَ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ لَا يُعْطِيهِ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَحِبٍّ، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلُ السُّوقِ وَالْعَرَبُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ سَوَاءٌ، ثُمَّ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ وَلَاؤَهُ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لِمَجَاعَةِ الْأَحْيَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مِيرَاثَهُ لَوَرِثَتِهِ مَنْ كَانَ حَيًّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ كَمَا يورث الولاء، وَلَكِنَّهُ مَالٌ كَمَا وَصَفْنَا لَا مَالِكَ لَهُ وَيُرَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَضَعُهُ الْإِمَامُ عَلَى الْاجْتِهَادِ حَيْثُ يَرَى.

وترجم في سير الأوزاعي الصبي يسى، ثُمَّ يَمُوتُ سَتْلُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الصَّبِيِّ يَسَى وَأَبُوهُ كَافِرٌ وَقَعَا فِي سَهْمٍ رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ أَبُوهُ، وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، فَقَالَ: لَا يَصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى دِينِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ بِالْإِسْلَامِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَوْلَاهُ أَوَّلَى مِنْ أَبِيهِ يَصَلِّيُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ وَخَرَجَ أَبُوهُ مُسْتَأْمِنًا لَكَانَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَبِيهِ، أَبُو يَوْسُفَ إِذَا لَمْ يَسْبَبْ مَعَهُ أَبُوهُ صَارَ مُسْلِمًا لِسَبَبِ مَوْلَاهُ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَبِيهِ إِذَا دَخَلَ بَأْمَانٍ، وَهُوَ يَقْضَى قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَّاعَ السَّبِيَّ وَيُرَدُّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فِي مَسَالَةِ قَبْلِ هَذَا فَالْقَوْلُ فِي هَذَا مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَ مَعَهُ أَبُوهُ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَهَوَّ عَلَى دِينِهِ حَتَّى يَقْرَأَ بِالْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَهَوَّ مُسْلِمٌ.

قال الشافعي: سَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَ بَنِي قُرَيْظَةَ وَذَرَارِيَهُمْ فَبَاعَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَشْتَرَى أَبُو الشَّحْمِ الْيَهُودِيُّ أَهْلَ بَنَاتِ عَجُوزٍ وَلَدَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا بَقِيَ مِنَ السَّبَايَا اثْنَلَا ثَلَاثًا ثَلَاثًا إِلَى نَهَامَةَ وَثَلَاثًا إِلَى نَجْدٍ وَثَلَاثًا إِلَى طَرِيقِ الشَّامِ فَبِيعُوا بِالْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ وَالْإِبِلِ وَالْمَالِ، وَفِيهِمُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ هَذَا أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَجْلِ أَنْ أَهْمَاتِ الْأَطْفَالِ مَعَهُمْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا فِي الْأَطْفَالِ مَنْ لَا أُمَّ لَهُ، فإِذَا سَبَا مَعَ أَهْمَاتِهِمْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وكذلك لو سبوا مع آبائهم، ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فبصفوا بالإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم؛ لأنهم على دين الأمهات والآباء إذا كان النساء بلغا فلنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين؛ لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرع ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم

الرَّجُلُ لِلْمُسْلِمِ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: فِي السَّابِقَةِ وَالنَّصْرَانِيَّ يُعْتَقُ الْمُسْلِمَ قَوْلُنَا فَرَعَمْنَا أَنْ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِأَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ لَا يَكُونُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِمُعْتَقٍ، وَلَا يَزُولُ عَنْ مُعْتَقٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ حُجَّةٌ فَهِيَ عَلَيْكُمْ أُيُنْ؛ لِأَنَّكُمْ خَالَفْتُمُوهُ حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ تَوَافَقْتُمُوهُ، وَوَأَفَقْتُمُوهُ حَيْثُ كَانَ لَكُمْ شِبْهُهُ لَوْ خَالَفْتُمُوهُ.

٤١ - كتابُ الجعالة، وليسَ في التّراجم

وفي آخر اللَّقْطَةِ الكبيرة:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا جعل لأحدٍ جاءَ بآبق، ولا ضالّةٍ إلا أن يكونَ جعلٌ له فيه، فيكونُ له ما جعلَ له وسواءٌ في ذلكَ من يعرفُ بطلبِ الضّوال، ومن لا يعرفُ به، ومن قال لأجنبي: إن جتني بعديّ الآبقِ فلكَ عشرةُ دنانيرَ، ثم قال الآخرُ: إن جتني بعديّ الآبقِ فلكَ عشرونَ ديناراً، ثم جاء به جميعاً فلكلُّ واحدٍ منهما نصفُ جعله؛ لأنّه إنّما أخذَ نصفَ ما جعلَ عليه كانَ صاحبُ العشرة قد سمعَ قوله لصاحبِ العشرين، أو لم يسمعه.

وكذلك لو قال لثلاثة، فقال: لأحدهم إن جتني به فلكَ كذا، ولآخرَ ولآخر.

فجعلَ أجمعاًلاً مختلفةً، ثم جاءوا به معاً فلكلُّ واحدٍ منهم ثلثُ جعله.

الْحُسَيْنِ قَالَ: إِنَّمَا وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ، وَلَا جَعْفَرٌ.

٤٢- كتاب الفرائض

١- باب الموارث

قال: فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب. [أخرجه

مالك (٥١٩/٢)، وصلة البخاري (١٥٨٨)، مسلم (١٣٥١)]

قال الشافعي: فدلّت سنة رسول الله ﷺ على ما وصفت لك من أن الدّينين إذا اختلفا بالشّرك والإسلام لم يتوارث من سميت له فريضة.

١٤٠٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالَ فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ. [أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، مسلم (١٥٤٣)]

قال الشافعي: فلمّا قال رسول الله ﷺ: إِنْ مَالَ الْعَبْدِ إِذَا بَاعَ لِسَيِّدِهِ ذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَأَنَّ اسْمَ مَالِهِ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةُ الْمَالِ إِلَيْهِ، كَمَا يَجُوزُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِأَجِيرٍ فِي غَنَمِهِ وَدَارِهِ وَأَرْضِهِ هَذِهِ أَرْضُكَ وَهَذِهِ غَنَمُكَ عَلَى الْإِضَافَةِ لَا الْمَلَكَ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: مَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مَلَكَ لَهُ؟

قِيلَ لَهُ: قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مَالَهُ لِلْبَّائِعِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَلَكَ الْمَالُ لِلْمَلِكِ الرَّقِيبَةِ، وَأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْمَعْ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ قَاتِلَ الرَّجُلِ عَمْدًا لَا يَرِثُ مَنْ قَتَلَ مِنْ دِيَّةٍ، وَلَا مَالَ شَيْئًا، ثُمَّ افْتَرَقَ النَّاسُ فِي الْقَاتِلِ خَطَأً، فَقَالَ: بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَدِيثٍ لَا يَبْتَهِي أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا يَرِثُ قَاتِلُ الْخَطَا مِنْ دِيَّةٍ، وَلَا مَالَ، وَهُوَ كَقَاتِلِ الْعَمْدِ، وَإِذَا لَمْ يَبْتَثِ الْحَدِيثَ، فَلَا يَرِثُ قَاتِلُ عَمْدٍ، وَلَا خَطَا شَيْئًا أَشَبَّهُ بِعَمُومٍ أَنْ لَا يَرِثَ قَاتِلٌ مَنْ قَتَلَ.

٢- باب الخلاف في ميراث أهل الملل، وفيه شيء

يتعلّق بميراث العبد والقاتل

قال الرّبيع: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فوافقنا بعض الناس، فقال: لا يرث مملوك، ولا قاتل عمداً، ولا خطأ، ولا كافراً شيئاً، ثم عاد، فقال: إذا ارتدّ الرجل عن الإسلام فمات على الرّدّة، أو قتل ورثته ورثته المسلمون.

قال الشافعي: فقبل لبعضهم: أيعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟

من سمى الله تعالى له الميراث، وكان يرث، ومن خرج من ذلك:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرض الله تعالى ميراث الوالدين والإخوة والزوجة والزوج؛ فكان ظاهره أن من كان والدًا، أو أخًا محجوبًا وزوجًا وزوجة، فإن ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سمى له ميراث إذا كان في حال دون حال فدلّت سنة رسول الله ﷺ، ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى الآية أن أهل الموارث إنما ورثوا إذا كانوا في حال دون حال.

قلت للشافعي: وهكذا نصّ السنة؟

قال: لا، ولكن هكذا دلالتها.

قلت وكيف دلالتها؟

قال: أن يكون النبي ﷺ قال: قولاً يدلّ على أن بعض من سمى له ميراث لا يرث.

فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة وغيره عامًا لم يحكم رسول الله ﷺ في أحدٍ لزمه اسم الميراث بأن لا يرث مجال.

قيل: للشافعي فاذا دلالة فيمن لا يرث مجموعة.

قال: لا يرث أحدٌ ممن سمى له ميراث حتى يكون دينه دين الميث الموروث، ويكون حرًا، ويكون بريئًا من أن يكون قاتلاً للموروث، فإذا برئ من هذه الثلاث الخصال ورث، وإذا كانت فيه واحدة منهن لم يرث.

فقلت: فاذا ما وصفت، قال:

١٤٠١- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

[أخرجه مالك (٥١٩/٢)، البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤)، أبو

داود (٢٩٠٩)، الترمذي (٢١٠٧)، ابن ماجه (٢٧٢٩)]

١٤٠٢- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

١٤٠٣- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

قلنا: فكذلك المرتد داخل في جملة الكافرين.

٣ - باب من قال: لا يرث أحد حتى يموت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾، وقال: النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر.

قال الشافعي: وكان معقولاً عن الله عز وجل، ثم عن رسول الله ﷺ، ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن أمراً لا يكون موروثاً أبداً حتى يموت، فإذا مات كان موروثاً، وأن الأحياء خلاف الموتى فمن ورث حياً دخل عليه - والله تعالى أعلم، - خلاف حكم الله - عز وجل - وحكم رسول الله ﷺ.

قلنا: والناس معنا بهذا لم يختلف في جملته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم يقين وفاته.

وقضى عمر وعثمان في امراته بأن تترخص أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً، وقد يفرق بين الرجل والمرأة بالعجز عن إصابتها.

ونفرق نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سببا ضرر، والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك، فعاب بعض المشرقيين القضاة في المفقود، وفيه قول عمر وعثمان، وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا، وبخالفونا، وقالوا: كيف يقضي لامرته بأن يكون ميتاً بعد مدية، ولم يأت يقين موته؟ ثم دخلوا في أعظم مما عابوا خلاف الكتاب والسنة.

وجملة ما عابوا، فقالوا في الرجل يرث في ثغر من ثغور المسلمين فيلحق بمسلة من مسالحي المشركين، فيكون قائماً فيها يترهب، أو جاء إلينا مقاتلاً يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين وتحمل ديونه ويعتق مذبذبه وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أموره، ثم يعود لما حكم به عليه، فيقول فيه قولاً متناقضاً خارجاً كله من أقوال الناس والقياس والمقول.

قال الشافعي: فقال: ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم، أو أعلمهم.

فقلت له: ما وصفت، وقلت له: أسألك عن قولك، فقد زعمت أن حراماً أن يقول أحد أبداً قولاً ليس خيراً لازماً، أو قياساً أقولك في أن يرث المرتد، وهو حي إذا لحق بدار الكفر خيراً، أو قياساً؟

قال: بل كافر، قيل: فقد قال: رسول الله ﷺ: لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحداً فكيف ورثت مسلماً كافراً؟

فقال: إنه كافر قد كان ثبت له حكم الإسلام، ثم أزاله عن نفسه.

قلنا: فإن كان زال بإزالته إياه، فقد صار إلى أن يكون ممن قضى رسول الله ﷺ أن لا يرثه مسلم، ولا يرث مسلماً، وإن كان لم يزل بإزالته إياه، أفأريت أن من مات له ابن مسلم، وهو مرتد أيرثه؟

قال: لا، قلنا: ولم حرمة؟

قال: للكفر، قلنا: فلم لا يحرم منه بالكفر كما حرمة؟ هل يعدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد فيرث، ويورث أو يكون خارجاً من حاله قبل أن يرتد فلا يرث، ولا يرث، وقد قتلته؟ وذلك يدل على أن قد زالت بإزالته وحرمت عليه امراته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعضي قال: فأني إنما ذهبت إلى أن علياً ﷺ ورث ورثة مرتد قتلته من المسلمين ماله.

قلنا: قد رويته عن علي رضي الله عنه، وقد زعم بعض أهل العلم بالحديث قبلك أنه غلط على علي رضي الله عنه وجهه، ولو كان ثابتاً عنه كان أصلاً منهننا ومنهك أنه لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ قال: فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي لم يزل كافراً.

قلنا: فإن كان حكم المرتد مخالفاً حكم من لم يزل كافراً فورثه فورثته المسلمون إذا ماتوا قبله فعلياً لم ينهك عن هذا قال: هو داخل في جملة الحديث عن النبي ﷺ.

قلت: فإن كان داخلياً في جملة الحديث عن النبي ﷺ لزمك أن ترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه.

١٤٠٥ - قال الشافعي: وقد روي، عن معاوية بن جندب ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمنين يرث الكافر، ولا يرثه الكافر.

وقال: بغضهم كما تجل لنا نساؤهم، ولا تجل لهم نساؤنا؛ فإن قال لك قائل: قضاء النبي ﷺ كان في كافر من أهل الأوثان.

وأولئك لا تحمل ذبائحهم، ولا نساؤهم وأهل الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتماداً على ما وصفنا، أو بعضهم؛ لأنه يحتمل لهم ما احتمل لك بل لهم شبهة ليست لك بتحليل ذبائح أهل الكتاب ونسائهم قال: لا يحل له ذلك قلنا ولم؟ قال: لأنهم داخلون في الكافرين وحديث النبي ﷺ جملة.

فقال: أما خير، فلا.

فقلت: فقياس؟

قال: نعم من وجوه.

قلت: فإوجدنا ذلك الوجه قال: ألا ترى أنه لو كان معي

في الدار وكنت قادراً عليه قتلته؟

فقلت: فإن لم تكن قادراً عليه فقتله أمقتول هو أم ميت؟

بلا قتل؟

قال: لا.

قلت: فكيف حكمت عليه حكم الموتى، وهو غير ميت؟

أورأيت لو كانت علتك بأنك لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته

فجعلته في حكم الموتى؛ فكان هارباً في بلاد الإسلام مقيماً على

الرّدّة دهرًا من دهره أتقسّم ميراثه؟

قال: لا.

قلت: فاسمّع علتك بأنك لو قدرت عليه قتلته.

قال: فإن لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموتى كانت باطلاً

عندك فرجعت إلى الحقّ عندك في أن لا تقتله إذا كان هارباً في

بلاد الإسلام وأنت لو قدرت عليه قتلته.

ولو كانت عندك حقاً فتركت الحقّ في قتله إذا كان هارباً في

بلاد الإسلام.

قلت: فإنما قسّمت ميراثه بلحقه بدار الكفر دون الموت؟

قال: نعم.

قلت: فالسّلم يلحق بدار الكفر أيقسّم ميراثه إذا كان في

دار لا يجري عليه فيها الحكم؟

قال: لا.

قلنا فالدار لا تمت أحدًا، ولا تحيي، فهو حيّ حيث كان

حيًّا وميت حيث كان ميتًا.

قال: نعم: قلنا أفتستدرك على أحد أبداً بشيء من جهة

الرأي أبيع أن تقول الحيّ ميت؟ أرايت لو تابعك أحد على أن

ترغم أن حيًّا يقسّم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعك على

هذا مغلوب على عقله، أو غيبي لا يسمع منه.

فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معاً على دلالة

المعقول على خلافكما معاً؟

قال الشافعي: وقلت له: عتبم على من قال: قول عمر

وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة المفقود، ومن أصل ما

تذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا

قال: قولاً كان قوله غايةً ينتهي إليها وقبلتم عن عمر أنه قال: إذا

أرخت الستور وجب المهر والعدة ورددت على من تأول الآيتين

وهما قول الله عز وجل: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

تَمْسُوهُنَّ﴾ وقوله ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾، وقد

روى هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الإرخاء والإغلاق

لا يصنع شيئاً إنما يصنعه المسيس فكيف لم تحيزوا لمن تأول على

قول عمر، وقال: يقول ابن عباس؟ وقتلتم عمر في إمامته أعلم

بمعنى القرآن، ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاء في

امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشيء علمناه، وقتلتم لا يجوز

أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تستيقن وفاته، وإن طال زمانه،

ثم زعمتم أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين

من حياته في طرفه عين فلقلنا رأيكم عتبم على أحد في الأخبار

التي انتهى إليها شيئاً قط إلا قلتم من جهة الرأي بمثل أو أن

يكون معيًّا فأي جهل أبين من أن تعيب في الخبر الذي هو عندك

فيما تزعم؟ غاية ما نقول من جهة الرأي ما عبت منه، أو مثله،

وقلت لبعضهم: أرايت قولك لو لم يعب بخلاف كتاب، ولا سنة،

ولا إجماع، ولا قياس، ولا معقول وسكت لك عن هذا كله، ألا

يكون قولك معيًّا بلسانك؟

قال: وأين؟

قلت: أرايت إذا كانت الرّدّة اللّحوق بدار الحرب يوجب

عليه حكم الموت لم زعمت أن القاضي إن فرط، أو لم يرفع ذلك

إليه حتى يمضي سنين، وهو في دار الحرب، ثم رجع قبل أن يحكم

القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه، ولم زعمت أن القاضي إن

حكم في طرفه عين عليه بحكم الموت، ثم رجع مسلماً كان الحكم

ماضياً في بعض دون بعض؟ ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه

بالرّدّة واللّحوق بدار الحرب؛ لأنك لو زعمت ذلك.

قلت: لو رجع مسلماً أنفذ عليه الحكم؛ لأنه وجب، ولو

زعمت أن الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً رد الحكم، فلا ينفذ

فأنت زعمت أن ينفذ بعضاً ويرد بعضاً.

قال: وما ذلك؟

قلت: زعمت أنه يعتق مدبروه وأمهات أولاده ويعطي

غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسّم ميراثه فيأتي مسلماً

ومدبروه وأمهات أولاده وماله قائم في يدي غريمه يقر به وشهد

عليه، ولا يرد من هذا شيئاً، وهو ماله بعينه فكل مال في يدي

الغريم ماله بعينه وتقول لا ينقض الحكم، ثم تنزع ميراثه من يدي

ورثته فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض؟

قال: قلت: هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبروه وأمهات

أولاده بأعيانهم، ثم زعمت أنه ينقض الحكم للورثة، وأنه إن

استهلك بعضهم ماله، وهو موسر لم يغمه إيساء، وإن لم يستهلكه

بعضهم أخذته ممن لم يستهلكه هل يستطيع أحد كمل عقله وعلمه

٥ - باب الخلاف في رد الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي بعض الناس إذا ترك الميت أخته، ولا وارث له غيرها، ولا مولى أعطيت الأخت المال كله.

قال: فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم؟

قال: ذهبن إلى أن رويانا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث.

فقلت له: ما هو عن واحد منهما فيما علمته بشايت، ولو كان ثابتاً كنت قد تركت عليهما أقاويلهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف إن كان زيد لا يقول بقولهما لا يرث الموارث لم لم تتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض؟

قال الشافعي: فقال: فدع هذا، ولكن أرايت إذا اختلف القولان في رد الموارث اليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين بكتاب الله تبارك وتعالى؟

قلنا بلى قال فعذهما خالفاه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى؟

قلنا قول زيد بن ثابت لا شك إن شاء الله تعالى قال: وأين الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصين بها أو دين﴾، وقال: تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾، وقال: عز اسمه ﴿وَالَّذِينَ يَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ وَالنِّسَاءِ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُكَلِّمُوا أُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَكُونُ لَكُمْ مِنْهُمَا وَلَهُنَّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

قال الشافعي: فقلت له وأي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث قال: فقال: أرايت إن قلت: لا أعطيها النصف الباقي ميراثاً؟

قلت له: قل ما شئت قال: أراها موضعه.

قلت: فإن رأى غيرك غيرها موضعه فأعطاهما جارة له محتاجة، أو جارة له محتاجة أو غريباً محتاجاً؟

قال: فليس له ذلك.

قلت: ولا لك بل هذا أعذر منك، هذا لم يخالف حكم

لو تخاطأ أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه؟ أرايت من نسبت إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقتلتم إنما يتخرفص فيلقى ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة، فقد جمعتهما جميعاً، أو خلاف معقول، أو قياس أو تناقض قول، فقد جمعتهم كله؛ فإن كان أخرجك عند نفسك من أن تكون ملوماً على هذا إنك أبديته وأنت تعرفه، فلا أحسب لمن أتى ما ليس له، وهو يعرفه عنده عندنا؛ لأنه إذا لم يكن للجاهل بأن يقول من قبل أنه يخطئ، ولا يعلم فأحسب العالم غير معذور بأن يخطئ، وهو يعلم.

قال الشافعي: فقال: فما تقول أنت؟

فقلت: أقول إني أقف ماله حتى يموت فأجعله فينا، أو يرجع إلى الإسلام فأرده إليه، ولا أحكم بالموت على حي فيدخل علي بعض ما دخل عليك.

٤ - باب رد الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: الله عز وجل ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصين بها أو دين﴾، وقال: تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾، وقال: عز اسمه ﴿وَالَّذِينَ يَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ وَالنِّسَاءِ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُكَلِّمُوا أُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَكُونُ لَكُمْ مِنْهُمَا وَلَهُنَّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

قال الشافعي: فهذه الآي في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى بمن سمى له فريضة إلى شيء، فلا ينبغي لأحد أن يزيد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به، ولا ينقصه فذلك قلنا: لا يجوز رد الموارث.

قال الشافعي: وإذا ترك الرجل أخته أعطيتها نصف ما ترك، وكان ما بقي للعصبة؛ فإن لم تكن عصبة فلمواله الذين اعتقوه؛ فإن لم يكن له موال اعتقوه كان النصف مردوداً على جماعة المسلمين من أهل بلد، ولا تزد أخته على النصف.

وكذلك لا يرث على وارث ذي قرابة، ولا زوج، ولا زوجة له فريضة، ولا تجاوز بذي فريضة فريضة والقرآن إن شاء الله تعالى يدل على هذا، وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثر ممن لقيت من أصحابنا.

الرَّجُلُ عَلَى يَدَي رَجُلٍ فَلَهُ وَلَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَاؤُ نِعْمَةٍ وَلَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ، وَلَهُ أَنْ يَتَّقِلَ بِوَلَائِهِ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ، فَإِذَا عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَّقِلَ عَنْهُ، وَقَالَ فِي فَمَا حَجَّتْكَ فِي تَرْكِ هَذَا؟

قلت: خلافة ما حكيت من قول الله عز وجل ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ الآية وقول النبي ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ فذلِكَ عَلَى أَنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ بِمُقَدِّمِ الْوَلَادِ كَمَا ثَبَتَ الْوَلَاءُ بِمُقَدِّمِ الْعَتَقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الَّذِي يَسْلُمُ عَلَى يَدَي الرَّجُلِ؛ فَكَانَ النَّسَبُ شَبِيهًا بِالْوَلَاءِ وَالْوَلَاءُ شَبِيهًا بِالنَّسَبِ، فَقَالَ لِي قَاتِلُ: إِنَّمَا ذَهَبْتُ فِي هَذَا إِلَى حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مُوَهَّبٍ عَنْ تميم الدَّارِيِّ.

قلت: لا يثبت.

قال: افرايت إذا كان هذا الحديث ثابتاً أيكون مخالفاً لما رويت عن النبي ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ.

قلت: لا.

قال: فكيف تقول؟

قلت: أقول: إِنْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَغَرَّ حَيْثُ وَقَوْلُهُ الْوَلَاءُ لِحُكْمَةٍ كُلِّحُكْمَةٍ النَّسَبُ لَا بَيْعًا، وَلَا يُوهَبُ فِيمَنْ أَعْتَقَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ نَسَبٌ وَالنَّسَبُ لَا يَحُولُ، وَالَّذِي يَسْلُمُ عَلَى يَدَي الرَّجُلِ لَيْسَ هُوَ الْمُنْهَى أَنْ يَحُولَ، وَلَاؤُهُ.

قال: فبهذا قلنا، فما منعك منه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه؟

قلت: منعي أنه ليس بثابت، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن تميم الدَّارِيِّ، وابن موهب ليس بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا، ولا عندك من قبل أنه مجهول، ولا نعلمه متصلاً.

قال: فإن من حجبتنا أن عمر قال: في المنبوذ هو حرٌ ولك، ولاؤه، يعني للذي التقطه.

قلت: وهذا لو ثبت عن عمر حجة عليك؛ لأنك تخالفه.

قال: ومن أين؟

قلت: أنت تزعم أنه لا يوالي عن الرجل إلا نفسه بعد أن يعقل، وإن له إذا والى عن نفسه أن يتقل بولائه ما لم يعقل عنه؛ فإن زعمت أن مولاة عمر عنه؛ لأنه وليه جائزة عليه؛ فهل لوصي اليتيم أن يوالي عنه؟

قال: ليس ذلك له.

قلت: فإن زعمت أن ذلك للوالي دون الوصي، فهل وجدته يجوز للوالي شيء في اليتيم لا يجوز للوصي؟ فإن زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد إلا

الكتاب نصاً، وإنما خالف قول عوام المسلمين؛ لأن عوام منهم يقولون هو لجماعة المسلمين.

٦- باب الموارث

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ﴾، وقال عز وجل ﴿وَرِثَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرْثَا﴾ فنسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر، وقال الله عز وجل لنبية ﷺ في زيد بن حارثة ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَيَاخُذْكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾، وقال: تبارك وتعالى ﴿وَرِثَ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ فنسب الموالي نسباً أحدهما إلى الآباء والآخر إلى الولاء وجعل الولاء بالنعمة، وقال: رسول الله ﷺ: مَا بَالُ رَجُلٍ يَشْرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ فبين رسول الله ﷺ أن الولاء إنما يكون للمعتق قال: وروي عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْوَلَاءُ لِحُكْمَةٍ كُلِّحُكْمَةٍ النَّسَبُ لَا بَيْعًا، وَلَا يُوهَبُ فذلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمُقَدِّمِ فِعْلٍ مِنَ الْمَعْتَقِ كَمَا يَكُونُ النَّسَبُ بِمُقَدِّمِ وَلَادٍ مِنَ الْآبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ لَا أَبَ لَهُ يَعْرِفُ جَاءَ رَجُلًا فَسَأَلَ أَنْ يَنْسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ وَرَضِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لَمْ يَمِزْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ابْنًا أَبَدًا، فَيَكُونُ مَدْخَلًا بُوَ عَلَى عَاقِلَتِهِ مَظْلَمَةً فِي أَنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ، وَيَكُونُ نَاسِبًا إِلَى نَفْسِهِ غَيْرَ مِنْ وَلَدٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ.

وكذلك إذا لم يعتق الرجل الرجل لَمْ يَمِزْ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ بِالْوَلَاءِ فَيَدْخُلُ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمَظْلَمَةُ فِي عَقْلِهِمْ عَنْهُ وَيَنْسَبُ إِلَى نَفْسِهِ وَلَاؤًا مَنْ لَمْ يَعْتَقْ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ فبين في قوله ﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتَّ﴾ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِمَنْ أَعْتَقَ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ أَمَرَ ابْنَهُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ يَنْتَفِيَّ مِنْ نَسَبِهِ وَتَرَضَا عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَقْطَعْ أَبَوَتُهُ عَنْهُ بِمَا أَثَبَتَ اللَّهُ عز وجل لكل واحدٍ منهما على صاحبه؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ أَوْ يَنْتَفِيَّ مِنْ وَلَايَتِهِ وَرَضِيَ بِذَلِكَ الْمَعْتَقُ لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لَمَّا أَثَبَتَ اللَّهُ تعالى عليه من النعمة؟ فَلَمَّا كَانَ الْمَوْلَى فِي الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ النَّسَبُ ثَبَتَ الْوَلَاءُ بِمُقَدِّمِ الْمَوْلَى كَمَا ثَبَتَ النَّسَبُ بِمُقَدِّمِ الْوَلَادَةِ لَمْ يَمِزْ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا أَبَدًا إِلَّا بِسُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى سُنَّةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

قال الشافعي: قد حضرني جماعة من أصحابنا من الحجازيين وغيرهم فكلمني رجلٌ من غيرهم بأن قال: إذا أسلم

بشيء يلزمه نفسه، أو فيما لا بد له منه مما لا يصلحه غيره، وللبيتم بد من الولاء.

فإن قلت: هو حكم، فلا يكون له أن يتقل به فكيف يجوز أن يكون له أن يتقل إذا عقد على نفسه عقداً ما لم يعقل عنه، ولا يكون له أن يتقل إن عقده عليه غيره؟

قال: فإن قلت: هو أعلم بمعنى حديث رسول الله ﷺ.

قلت: ونعارضك بما هو أثبت عن ميمونة وابن عباس من هذا عن عمر بن الخطاب.

قال: وما هو؟

قلت: وهبت ميمونة، ولأهـ بني يسار لابن أختها عبد الله بن عباس فاتهمه، فهذه زوج النبي ﷺ وابن عباس وهما اثنان.

قال: فلا يكون في أحد، ولو كانوا عدداً كثيراً مع النبي ﷺ حجة، قلنا: فكيف احتججت بأحد على النبي ﷺ؟

قال: هكذا يقول بعض أصحابنا.

قلت: آبيت أن تقل هذا من غيرك، فقال: من حضرنا من المدنيين هذه حجة ثابتة، قال فأنتم إن كنتم ترونها ثابتة، فقد تخالفونها في شيء قالوا ما تخالفها في شيء، وما نزع من أن الولاء يكون إلا لذي نعمة.

قال الشافعي: فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم، فزعم أن للسائبة أن يوالي من شاء.

قلت: لا يجوز هذا إذا كان من احتجنا به من الكتاب والسنة والقياس، إلا أن يأتي فيه خبر عن النبي ﷺ، أو أمر أجمع الناس عليه فنخرجه من جملة المعتقين أتباعاً.

قال: فهم يروون أن حاطباً اعتق سائبة على عهد رسول الله ﷺ.

قلنا ونحن: لا نمنع أحداً أن يعتق سائبة.

فهل رويت أن النبي ﷺ قال: ولأهـ السائبة إليه يوالي من شاء؟

قال: لا.

قلت: فداخل هو في معنى المعتقين؟

قال: نعم.

قلت: أفيجوز أن يخرج، وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء.

قال: فإنهم يروون أن رجلاً قتل سائبة فقضى عمر بعقله على القاتل، فقال: أبو القاتل أرايت لو قتل ابني؟

قال: إذا لا يفرم.

قال: فهو إذا مثل الأرقم.

قال: عمر فهو مثل الأرقم، فاستدلوا بأمه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى عمر بن الخطاب على عاقلته؟

قلت: فانت إن كان هذا ثابتاً عن عمر محجوج به.

قال: وأين؟

قلت: تزعم أن ولأهـ السائبة لمن اعتقه.

قال: فاعفني من ذا، فإنما أقوم لهم بقولهم.

قلت: فانت تزعم أن من لا ولأهـ له من لقيط ومسلم وغيره إذا قتل إنساناً قضى بعقله على جماعة المسلمين؛ لأن لهم ميراثه، وانت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد.

قال: وهكذا يقول جميع المفتين.

قلت: أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر؟

قال: لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت.

قلت: فكيف احتججت به؟

قال: لا أعلم لهم حجة غيره.

قلت: فبئس ما قضيت على من قمت بحجته إذا كان احتج بغير حجة عندك.

قال: فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا؟

قلت: إن قبلت الخبر المنقطع فنعم.

١٤٠٦ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد ومسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أن طارق بن الزرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوايب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفاً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق، أو إلى ورثة طارق. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قال الشافعي: فهذا إن كان ثابتاً يدلك على أن عمر يثبت ولأهـ السائبة لمن سببه.

وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه عمرة بنت يعار الأنصارية وكانت اعتقه سائبة.

وروي عن ابن مسعود أنه قال: في السائبة شبيهاً بمعنى ذلك فيما أظن حديث منقطع.

قال: فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع.

قلت: نعم من القياس.

قال: ما هو؟

وليسَ منه ميراثه بالَّذي قطعَ نسبُه منه هوَ ابنُه بحالِه إذ كانَ ثمَّ متقدِّمُ الأبوةِ.

وكذلكَ العبدُ مولاهُ بحالِه إذ كانَ ثمَّ متقدِّمُ العتقِ.

قال: وإن أسلمَ المعتقُ؟

قلت: يرثه.

قال: فإن لم يسلمَ؟

قلت: فإن كانَ للمعتقِ ذُوو رحمٍ مسلمونَ فيرثونه.

قال: وما الحجةُ في هذا؟ ولمَ إذا دفعْتَ الَّذي أعتقته عن ميراثه تورَّثَ به غيره إذ لم يرث هوَ فغيره أولى أن لا يرثَ بقرابته منه؟

قلت هذا من شبهك.

قال: فأوجدني الحجةَ فيما قلت؟

قلت: أرايتَ الابنَ إذا كانَ مسلماً فماتَ وأبوه كافراً؟

قال: لا يرثه.

قلت: فإن كانَ له إخوةٌ، أو أعمامُ، أو بنو عمٍّ مسلمونَ؟

قال: يرثونه.

قلت وبسببٍ من ورثوه؟

قلت: بقرابته من الأب.

قلت: فقد منعتَ الأبَ من الميراثِ وأعطيتهم بسببه، قال: إنما منعتَه بالدينِ فجعلته إذا خالفَ دينه كأنه ميتٌ، وورثته أقربُ النَّاسِ به ثمَّن هوَ على دينه.

قلت: فما منعنا من هذه الحجةِ في النِّصرانيِّ؟

قال: هيَ لك ونحنُ نقولُ بها معك، ولكنَّا احتججنا لمن خالفك من أصحابك.

قلت: أو رأيتَ فيما احتججتَ به حجةٌ؟

قال: لا، وقال: أرايتَ إذا ماتَ رجلٌ، ولا ولاءَ له؟

قلت: فميراثه للمسلمين.

قال: بأنهم مواليه؟

قلت: لا، ولا يكونُ المولى إلا معتقاً، وهذا غيرُ معتقٍ.

قال: فإذا لم تورثهم بأنهم موالٍ، وليسوا بذوي نسبٍ فكيفَ أعطيتهم ماله؟

قلت: لم أعطهموه ميراثاً، ولو أعطيتهموه ميراثاً وجبَ عليَّ أن أعطيَه من على الأرضِ حينَ يموتُ كما أجعلُه لو كانوا معاً اعتقوه، وأنا وائنتُ إنما نصَّيْره للمسلمينَ يوضعُ منهم في خاصَّةِ والمالِ الموروثِ لا يوضعُ في خاصَّةٍ؛ فكانَ يدخلُ عليك لو زعمتَ بأنَّه ورثَ بالولاءِ هذا، وأن تقولَ انظرَ اليومَ الَّذي أسلمَ

قلت: إن الَّذي يسلمُ على يدي الرَّجلِ ويتقلُّ بولائه إلى موضعٍ إنما ذلكَ برضا المتسبِّبِ والمنسوبِ إليه وله أن يتقلَّ بغيرِ رضا من انتسبَ إليه، وإنَّ السَّائبةَ يقعُ العتقُ عليه بلا رضَى منه، وليسَ له أن يتقلَّ منه، ولو رضي بذلك هوَ ومعتقه، وإنَّه ثمَّن يقعُ عليه عتقُ المعتقِ مع دخوله في جملةِ المعتقين.

كانَ أهلُ الجاهليَّةِ يبحرونَ البحيرةَ ويسبيونَ السَّائبةَ، ويوصلونَ الوصيلةَ ويعفونَ الحاميَ وهذه من الإبلِ والغنمِ.

فكانوا يقولونَ في الحامي إذا ضربَ في إبلِ الرَّجلِ عشرَ سنينَ وقيلَ: تنجُ له عشرةَ حامٍ أي حمى ظهره، فلا يحلُّ أن يركبَ. ويقولونَ في الوصيلةِ وهي من الغنمِ إذا وصلت بطوناً توماً وتنجُ نتاجها فكانوا يمنعونها ممَّا يفعلونَ بغيرها مثلها، ويسبيونَ السَّائبةَ.

فيقولونَ قد أعتقناك سائبةً ولا ولاءَ لنا عليك، ولا ميراثَ يرجعُ منك ليكونَ أكملَ لتبرُّرنا فيك.

فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿مَّا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ الآيةَ فردَّ اللهُ، ثمَّ رسوله ﷺ الغنمَ إلى مالِكها إذا كانَ العتقُ من لا يقعُ على غيرِ الأدميينَ.

وكذلكَ لو أنَّه أعتقَ بغيره لم يمنعَ بالعتقِ منه إذا حكمَ اللهُ عزَّ وجلَّ أن يرُدَّ إليه ذلكَ ويبطلَ الشرطُ فيه.

فكذلكَ أبطلَ الشُّروطَ في السَّائبةِ وردَّه إلى، ولاءٍ من أعتقه معَ الجملةِ التي وصفنا لك.

١٤٠٧- قال الشافعيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ أَخْبَرَاهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافِهِ فِي سَائِيَةٍ مَاتَ أَنَّ يَذْفَعُ مِيرَاثَهُ إِلَى الَّذِي أَعْتَقَهُ.

قال الشافعيُّ: وإن كانت الكفايةُ فيما ذكرنا من الكتابِ والسنةِ والقياسِ.

فقال: فما تقولُ في النِّصرانيِّ يعتقُ العبدَ المسلمَ؟

قلت: فهو حرٌّ.

قال: فلمن ولاؤه؟

قلت: للَّذي أعتقه.

قال: فما الحجةُ فيه؟

قلت: ما وصفتُ لك إذ كانَ اللهُ عزَّ وجلَّ نسبَ كافراً إلى مسلمٍ ومسلماً إلى كافِرٍ والنَّسبُ أعظمُ من الولاءِ.

قال: النِّصرانيُّ لا يرثُ المسلمَ.

قلت: وكذلكَ الأبُ لا يرثُ ابنه إذا اختلفَ أديانُهما،

تعطيه في حال وأعطيت المولى الذي لا رحم له المال.

قال: فما حجبتك في أن لا ترد الموارث؟

قلنا: ما وصفت لك من الانتهاء إلى حكم الله عز وجل، وإن لا أزيد ذا سهم على سهمه، ولا أنقصه قال: فهل من شيء تثبت به سوى هذا؟

قلت: نعم.

قال: الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: عز ذكره ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ فذكر الأخ والأخت منفردين فاتمى بالأخت إلى النصف وبالأخ إلى الكل، وذكر الإخوة والأخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمهم بينهم منفردين قال: ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ فجعلها على النصف منه في كل حال، فمن قال برد الموارث قال: أوردت الأخت المال كله فخالفت قوله الحكمين معاً.

قلت: فإن قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل ونرد عليها النصف لا ميراثاً.

قلنا بأي شيء ترددها عليها؟

قال: ما نرده أبداً إلا ميراثاً أو يكون مالاً حكمه إلى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمختيرين، وعلى الولاية أن يجعلوه لجماعة المسلمين، ولو كانوا فيه مختيرين كان للوالي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق.

٨ - باب ميراث الجد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا إذا ورث الجد مع الإخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث، فإذا كان الثلث خيراً له منها أعطيه، وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض، وقد روي هذا القول عن عمر وعثمان أنهما قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت، وقد روي هذا أيضاً عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان، وقد خالفنا بعض الناس في ذلك، فقال: الجد أب، وقد اختلف فيه أصحاب النبي ﷺ، فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه: إنه أب إذا كان معه الإخوة طرخوا، وكان المال للجد دونهم، وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي ﷺ إذا اختلفوا لم نصر إلى قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتبني مع الحجّة البيّنة عليه وموافقة للسنة.

وهكذا نقول وإلى الحجّة ذهبنا في قول زيد بن ثابت، ومن قال قوله.

قالوا: فلنا نزعنا أن الحجّة في قول من قال: الجد أب

فيه فائدت، ولاءه لجماعة من كان حياً من المسلمين يومئذ فيرثه ورثة أولئك الأحياء دون غيرهم ويدخل عليك في النصراني يموت، ولا وارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين، وقد قال: رسول الله ﷺ: لا يرث المسلم الكافر قال: فبأي شيء تعطي المسلمين ميراث من لا نسب له، ولا ولاء له من المسلمين وميراث النصراني إذا لم يكن له نسب، ولا ولاء؟

قلت: بما أنعم الله تعالى به على أهل دينه فحوّلهم من أموال المشركين إذا قدروا عليها، ومن كل مال لا مالك له يعرف من المسلمين، مثل الأرض الموات، فلم يحرم عليهم أن يجيئوها فلما كان هذان المالان لا مالك لهما يعرف خوّلها الله أهل دين الله من المسلمين.

٧ - الرُّدُّ في الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كانت له فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنّة رسول الله ﷺ أو ما جاء عن السلف انتهينا به إلى فريضته؛ فإن فضل من المال شيء لم نرده عليه، وذلك أن علينا شيئين: أحدهما: أن لا نقصه مما جعله الله تعالى له، والآخر: أن لا نزيده عليه والانتهاء إلى حكم الله عز وجل هكذا، وقال: بعض الناس نرده عليه إذا لم يكن للمال من يستغرقه، وكان من ذوي الأرحام، وإن لا نرده على زوج، ولا زوجة، وقالوا روينا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: لهم أنتم تتركون ما تروون عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تتركون؟ قالوا إنا سمعنا قول الله عز وجل ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فقلنا معناها على غير ما ذهبتم إليه، ولو كان على ما ذهبتم إليه كنتم قد تركتموه قالوا فما معناها؟

قلنا توارث الناس بالحلّف والنصرة، ثم توارثوا بالإسلام والهجرة، ثم نسخ ذلك فنزل قول الله عز وجل ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ على معنى ما فرض الله عز ذكره وسنّ رسول الله ﷺ لا مطلقاً هكذا.

الا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الأرحام، ولا رحم له، ألا ترى أن ابن العم البعيد يرث المال كله، ولا يرثه الخال والخال أقرب رحماً منه، فلنما معناها على ما وصفت لك من أنها على ما فرض الله لهم وسنّ رسول الله ﷺ.

وانتم تقولون: إن الناس يتوارثون بالرحم وتقولون خلافه في موضع آخر تزعمون أن الرجل إذا مات وترك أخواله ومواليه فماله لمواليه دون أخواله، فقد منعت ذوي الأرحام الذين قد

بألذي هو أبعد منه؟

قلنا: ميراث الإخوة ثابت في القرآن.

ولا فرض للجد في فهو أقوى في القرآن والقياس في ثبوت الميراث قال: فكيف جعلتم الجد إذا كثرت الإخوة أكثر ميراثاً من أحدهم؟

قلنا خيراً، ولو كان ميراثه قياساً جعلناه أبداً مع الواحد وأكثر من الإخوة أقل ميراثاً فنظرنا كل ما صار للأخ ميراثاً فجعلنا للأخ خمسة أسهم وللجد سهماً كما ورثناهما حين مات ابن الجد أبو الابن قال: فلم لم تقولوا بهذا؟

قلنا لم تتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي ﷺ إلا أن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكسوا غير خارجين من أقاويلهم.

٩- ميراث ولد الملاعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا إذا مات ولد الملاعة، وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل وإخوته لأمه حقوقهم ونظرنا ما بقي؛ فإن كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثاً لموالي أمه، وإن كانت عريضة أو لا، ولأه لها كان ما بقي لجماعة المسلمين، وقال: بعض الناس بقولنا فيها إلا في خصلية واحدة إذا كانت أمه عريضة أو لا ولأه لها ردوا ما بقي من ميراثه على عصبه أمه، وكان عصبه أمه عصبته واحتجوا فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست مما يقرؤ بها حجة، وقالوا كيف لم تجعلوا عصبته عصبه أمه كما جعلتم مواله موالى أمه؟

قلنا بالأمير الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله، ثم تركتم قولكم فيه.

قلت: أرايتم المولاة العتقة تلد من مملوك، أو تمن لا يعرف اليس يكون ولأه ولدها تبعاً لولائها حتى يكونوا كأنهم اعتقوا معاً ما لم يجر أب ولأههم؟ قالوا: بلى، قلنا: أو يعقل عنهم موالى أمهم، ويكونون أولياء في التزويج لهم؟ قالوا: بلى، قلنا: فإن كانت عريضة فنكسوا عصبته عصبه ولدها فيعقلون عنهم ويزوجون بناتهم قالوا: لا، قلنا: فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبه في ولد مولاتهم، وكان الأخوال لا يقومون ذلك المقام في بني أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والأصل الذي ذهبنا إليه واحد؟

١٠- ميراث المجوس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا: إذا أسلم المجوسي وابنة الرجل امرأته، أو أخته أمه نظراً إلى أعظم السببين فورثناها به والغنيا الآخر وأعظمهما أثبتهما بكل حال، وإذا كانت أم أختاً

لخصال منها أن الله عز وجل قال: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾، وقال: ﴿وَمِلَّةَ أَيْكُمُ الْإِبْرَاهِيمَ﴾ فاقام الجد في النسب أباً، وأن المسلمين لم يختلفوا في أن لم يتقصوه من السدس، وهذا حكمهم للأب، وأن المسلمين حججوا بالجد الأخ للأب، وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه الخصال، وأن يفرقوا بين أحكامه وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياساً منهم للجد على الأب قالوا، وما دل على ذلك؟

قلنا أرايتم الجد لو كان إنما يرث باسم الأبوة هل كان اسم الأبوة يفارقه لو كان دونه أب، أو يفارقه لو كان قاتلاً أو مملوكاً، أو كافراً؟ قال: لا.

قلنا: فقد نجد اسم الأبوة يلزمه، وهو غير وارث، وإنما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الأبوة قال: فإنهم لا يتقصونه من السدس، وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا نقص الجد من السدس أفترى ذلك قياساً على الأب فتقفها موقف الأب فتحجب بها الإخوة؟ قالوا: لا، ولكن قد حجبت الإخوة من الأم بالجد كما حجبتهمم بالأب قلنا نعم.

قلنا هذا خبر لا قياساً، ألا ترى أننا نحجبهم بابنة ابن متسلسلة، ولا نحكم لها بحكم الأب.

وهذا يبين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا أبا الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن؟

قلنا لاختلاف الأبناء والآباء، لأننا وجدنا الأبناء أولى بكثرة الموارث من الآباء، وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه، فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس، ويكون له بنون يرثونه معاً، ولا يكون أبوان يرثانه معاً، وقد نورث نحن وأنتم الأخت، ولا نورث ابنتها أو نورث الأم، ولا نورث ابنتها إذا كان دونهما غيرها، وإن ورثناها لم نورثها قياساً على أمها، وإنما ورثناها خبراً لا قياساً قال: فما حجبتكم في أن أثبتتم فرائض الإخوة مع الجد؟

قلنا ما وصفنا من الاتباع وغير ذلك قالوا، وما غير ذلك؟ قلنا: أرايت رجلاً مات وترك أخاه وجده هل يدلي واحد منهما إلى الميت بقراءة نفسه؟ قالوا: لا، قلنا: أليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه، ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانه من أبيه؟ قالوا بلى قلنا أرايتم لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى بميراثه؟

قال: يكون لابنه خمسة أسداسه ولأبيه السدس قلنا، وإذا كانا جميعاً إنما يدلان بالأب فابن الأب أولى بكثرة ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقراءته

١١ - ميراث المرتد

١٤٠٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. [تقدم]

قال الشافعي:

وبهذا نقول فكل من خالف دين الإسلام من أهل الكتاب، ومن أهل الأوثان؛ فإن ارتد أحد من هؤلاء عن الإسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله ﷺ، وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين، فوافقنا بعض الناس على كل كافر إلا المرتد وحده، فإنه قال ترثه ورثته من المسلمين، فقلنا فيعدو المرتد أن يكون داخلاً في معنى الكافرين، أو يكون في أحكام المسلمين؟

فإن قلت: هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين.

قلنا: أفيجوز أن يكون كافراً في حكم مؤمناً في غيره؟ فيقول لك غيرك فهو كافر حيث جعلته مؤمناً ومؤمناً حيث جعلته كافراً.

قال: لا.

قلنا: أفليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله؟

قال: فإنما صرنا في هذا إلى أثر رويناه أن علي بن أبي طالب ﷺ قتل المستوردة، وورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا، فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتاً أفرايت حكمه في سوى الميراث أحكم مشرك، أو مسلم؟

قال: بل حكم مشرك.

قلنا: فإن حبست المرتدة لقتله أو لتستيه فمات ابن له مسلم أيرثه؟

قال: لا.

قلنا: أفرايت أحداً قط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله ويرثه ولده؟ إنما أثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للآباء من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين وسن رسول الله ﷺ أن لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم؛ فإن كان المرتد خارجاً من معنى حكم الله تبارك وتعالى وحكم رسوله ﷺ من بين المشركين بالأثر الذي زعمت لزمك أن تكون قد خالفت الأثر؛ لأن علي بن أبي طالب ﷺ لم يمتنع ميراث ولده لو ماتوا، وهو لو ورث ولده منه اتبغى أن يورثه ولده إذا كان عنده مخالفاً لغيره من المشركين، ولو جاز أن يرثوه، ولا يرثهم كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن أبي

ورثناها بأنها أم، وذلك أن الأم قد ثبتت في كل حال والأخت قد تزول، وهكذا جميع فرائضهم على هذه المنازل، وقال بعض الناس أورثها من الوجهين معها، فقلنا له أرايت إذا كان معها أخت وهي أخت أم؟

قال: أحجبها من الثلث بأن معها أختين وأورثها من الوجه الآخر؛ لأنها أخت قلنا: أرايت حكم الله عز وجل إذ جعل للام الثلث في حال ونقصها منه بدخول الإخوة عليها ليس إنما نقصها بغيرها لا بنفسها؟

قال: بلى بغيرها نقصها، فقلنا وغيرها خلافها؟

قال: نعم.

قلنا، فإذا نقصتها بنفسها أفليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به؟ وقلنا: أرايت إذا كانت أمًا على الكمال فكيف يجوز أن تعطيتها بنقصها دون الكمال وتعطيها أمًا كاملة واختاً كاملة وهما بدنان، وهذا بدن؟

قال: فقد دخل عليك أن عطلت أحد الحقتين قلنا لما لم يكن سبيل إلى استعمالهما إلا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يميز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال: فهل تجد علينا شيئاً من ذلك؟

قلنا نعم قد تزعم أن المكاتب ليس بكامل الحرية، ولا رقيق، وأن كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبيد؛ لأنه لا يرث، ولا يورث، ولا تجوز شهادته، ولا يحذ من قذفه، ولا يحذ هو إلا حد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال: إنني أحكم عليه أنه رقيق.

قلت: أفي كل حال، أو في بعض حال دون بعض؟

قال: بل في بعض حاله دون بعض؛ لأنني لو قلت: لك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه ويأخذ ماله.

قلت: فإذا كان قد اختلط أمره، فلم يحض عبداً، ولم يحض حراً فكيف لم تقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه يعتق منه بقدر ما أدى وتجوز شهادته بقدر ما أدى ويحذ بقدر ما أدى ويرث، ويورث بقدر ما أدى؟

قال: لا تقول به قلنا وتصير على أصل أحكامه، وهو حكم العبيد فيما نزل به وتمتعه الميراث؟

قال: نعم.

قلنا فكيف لم تجز لنا في فرض الجوس ما وصفنا؟ وإنما صيرنا الجوس إلى أن أعطيناهم باكر ما يستوجبون، فلم نمنعهم حقاً من وجه إلا أعطيناهم ذلك الحق، أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكماً واحداً معقولاً لا متبعضاً لا أننا جعلنا بدنًا واحداً في حكم بدنين.

في أعظم من الذي عبت.

وخالفت من عليك عندك أتباعه فيما عرفت وأنكرت.

قال: وأين القرآن الذي خالفت؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، فإنما نقل ملك الموتى إلى الأحياء والموتى خلاف الأحياء، ولم ينقل ميراث قط ميراث حي إلى حي فنقلت ميراث الحي إلى الحي، وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى.

قال: فإني أزعم أن ردته ولحوقه بدار الحرب مثل موته.

قلت: قولك هذا خبر؟

قال: ما فيه خبر، ولكني قلته قياساً.

قلت: فأين القياس؟

قال: ألا ترى أنني لو وجدته في هذه الحال قتلته؛ فكان ميتاً.

قلت: قد علمت أنك إذا قتلته ماتت فانت لم تقتله فأين القياس؟ إنما قتله لو أمته فانت لم تمته.

ولو كنت بقولك لو قدرت عليه قتلته كالثقات له لزمك إذا رجع إلى بلاد الإسلام أن يكون حكمه الميت فتفقد عليه حكم الموتى.

قال: ما أفعل وكيف أفعل، وهو حي؟

قلت: قد فعلت أولاً، وهو حي، ثم زعمت أنك إن حكمت عليه بحكم الموتى فرجع تائباً وأم ولده قائمة ومدبره قائم، وفي يد غريمه ماله بعينه الذي دفعته إليه، وهو إلى عشر سنين، وفي يد أبيه ميراثه، فقال: لك رد علي مالي، وهذا غريمي يقول هذا مالك بعينه له أغیره، وإنما هو لي إلى عشر سنين وهذه أم ولدي ومدبري بأعيانها.

قال: لا أردّه عليه؛ لأن الحكم قد نفذ فيه.

قلنا: فكيف رددت عليه ما في يدي وارثه، وقد نفذ له به الحكم؟

قال: هذا ماله بعينه، قلنا: والمال الذي في يد غريمه وأم ولده ومدبره ماله بعينه، فكيف نقضت الحكم في بعضه دون بعض؟ هل قلت هذا خبراً، أو قياساً قال: ما قلته خبراً، ولكن قلته قياساً.

قلنا: فعلى أي شيء قسته؟

قال: على أموال أهل البغي يصيبها أهل العدل؛ فإن تاب أهل البغي فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها، وإن لم يجدوها بأعيانها لم يغرمها أهل العدل.

سفيان وتابعه عليه غيره، فقال: نرث المشركين، ولا يرثونا كما نحل لنا نسائهم، ولا نحل لهم نسائنا أفأريت إن احتج عليك أحد بهذا من قول معاوية، ومن تابعه عليه منهم سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما، وقد روي عن معاذ بن جبل شبيهه.

وقد قاله معاوية ومعاذ في أهل الكتاب، وقال لك: إن النبي ﷺ إنما كان يحكم به على أهل الأوثان والنساء اللاتي يخلصن للمسلمين نساء أهل الكتاب لا نساء أهل الأوثان، فقال: لمعاذ بن جبل ولعافية ولهما فقه وعلم فلم لم توافق قولهما؟ وقد يحتمل قول النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم أن يكون أراد به الكفار من أهل الأوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر، ولا أورث الكافر من المسلم كما أقول في نكاح نسائهم قال: لا يكون ذلك له؛ لأنه إذا قال: النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار.

قلنا: ولم لا تستدل بقول من سمينا مع أن الحديث محتمل له؟

قال: إنه قل حديث إلا وهو محتمل معاني والأحاديث على ظاهرها لا تحال عنه إلى معنى تحمله إلا بدلالة عن حدث عنه قلنا، ولا يكون أحد من أصحاب النبي ﷺ، وإن كان مقدماً حجة في أن يقول بمعنى يحتمله الحديث عن رسول الله ﷺ قال: لا قلنا فكل ما قلت: من هذا حجة عليك في ميراث المرتد، وفيما رويت عن علي بن أبي طالب مثله.

قال الشافعي: وقلنا لا يؤخذ ما المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على ردته، وإن رجع إلى الإسلام كان أحق بماله.

وقال بعض الناس إذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الإمام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبره وجعل دينه المؤجل حالاً وأعطى ورثته ميراثه فقيل له: عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما حكما في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسمع له بخبر والأغلب أنه قد مات بأن تترى امرأته أربع سنين، ثم أربعة أشهر وعشراً، ثم تنكح.

فقلت: وكيف تحكم بحكم الوفاة على رجل امرأته، وقد يمكن أن يكون حياً؟ وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة إنما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة، وقد فرّق نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فنزعم أنه إذا كان عتيقاً فرّق بينهما، ثم صرت برأيك إلى أن حكمت على رجل حي لو ارتد بطرس فامتنع بمسحة الرّم ونحن نرى حياته بحكم الموتى في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت

وكذلك ما أصاب أهل العدل لأهل البغي.

قلت: نعم الأب يموت ابنه وللابن إخوة، فلا يرثون مع الأب، فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا، ولم يرث الأب من قبل أن يحكم الأب قد زال، وما زال حكمه كأن كمن لم يكن، فلم تمنعهم الميراث له إذا صار لا حكم له كما تمنعهم به إذا كان له حكم.

قلت: فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه، ولم تردد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا لأهل البغي أم ولدي، أو مدبرة رددتهما على صاحبهما وقلت: لا يعتقان، ولا يملكهما غير صاحبهما، وليس هكذا قلت: في مال المرتدة.

١٢ - ميراث المشتركة

وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً قال: فهذا لا يرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا: أوليس إنما ننظر في الميراث إلى الفريضة التي يدلون فيها بحقوقهم لا ننظر إلى حالهم قبلها، ولا بعدها؟

قال: وما تعني بذلك؟

قلت: لو لم يكن قاتلاً ورث، وإذا صار قاتلاً لم يرث، ولو كان مملوكاً فمات ابنه لم يرث، ولو عتق قبل أن يموت ورث قال: هذا هكذا؟

قلنا فنظرنا إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه، ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا إلى بني الأم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا: إن المشتركة زوج وأم وأخوان لأب وأم وأخوان لأم فللزوجة النصف وللأم السدس وللأخوين من الأم الثلث ويشركهم بنو الأب؛ لأن الأب لما سقط حكمه صاروا بني أم معاً، وقال: بعض الناس مثل قولنا إلا أنهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والأم واحتجوا علينا بأن أصحاب النبي ﷺ اختلفوا فيها، فقال بعضهم قولنا، وقال بعضهم قولهم، فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بني الأب والأم قد يكونون مع بني الأم، فيكون للواحد منهم الثلثان وللجماعة من بني الأم الثلث، وجدنا بني الأب والأم قد يشركهم أهل الفرائض فيأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم، فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلاً على حكمه؛ لأننا، وإن جمعهم الأم لم نعظم دون الأب، وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم، فقلنا إنما أشركتناهم مع بني الأم؛ لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب، فإذا سقط حكم الأب كان لم يكن، ولو صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم، أو كثر قال: فهل تجد مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعملاً في حال، ثم تأتي حال، فلا يكون مستعملاً فيها؟

قلنا نعم.

قال: وما ذاك؟

قلنا ما قلنا نحن وأنت، وخالفت فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات، ثم يطلقها فتحل للزوج قبله، ويكون مبتدئاً لنكاحها وتكون عنده على ثلاث، ولو نكحها بعد واحدة، أو اثنتين لم يهدم الواحد، ولا الثنتين كما يهدم الثلاث؛ لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج كما كانت تحل لو لم يطلقها لم يكن له معنى، فلم نستعمله قال: إنما نقول هذا خبراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قلت: وقياساً كما وصفنا؛ لأنه قد خالف عمر في غيره.

قال: فهل تجد لي هذا في الفرائض؟

إخوتي فذلك كله سواء، ولا تبطل وصيته بأل الإخوة لأب لا يرثون ويعطي مثل نصيب أقل إخوته الذين يرثونه نصيباً، إن كان أحد إخوته لأُم أقل نصيباً، أو بني الأم والأب أعطى مثل نصيبه.

قال: ولو قال: أعطوه مثل أكثر نصيب وارث لي نظر من يرثه فأيهم كان أكثر له ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث؛ فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث، إلا أن يشاء ذلك الورثة، وهكذا لو قال: أعطوه أكثر مما يصيب أحداً من ميراثي، أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى يستكمل الثلث، ولو قال: أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً، ولو قال: ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابنه؛ فإن كان مائة أعطيته ثلثمائة فأكروا أضعفت المائة التي تصيبه بميراثه مرة، ثم مرة فذلك ضعفاً، وهكذا إن قال: ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر أصل الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به، ولو قال: أعطوه مثل نصيب أحد من أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحداً ممن أوصى له؛ لأنّي إذا أعطيته أقل، فقد أعطيته ما أعلم أنّه أوصى له به فأعطيته باليقين، ولا أجاوز ذلك؛ لأنّه شك، والله تعالى أعلم.

٣- باب الوصية بجزء من ماله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: لفلان نصيب من مالي، أو جزء من مالي، أو حظ من مالي كان هذا كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم؛ لأن كل شيء جزء ونصيب وحظ. فإن قال: الموصى له قد علم الورثة أنّه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطي، وهكذا لو قال: أعطوه جزءاً قليلاً من مالي، أو حظاً، أو نصيباً، ولو قال: مكان قليل كثيراً ما عرفت للكثير حدّاً، وذلك أنّي لو ذهبت إلى أن أقول الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾؛ فكان مِثْقَالَ ذَرَّةٍ قليلاً، وقد جعل الله تعالى لها حكماً يرى في الخير والشر ورايت قليل مال الأديمين وكثيره سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصباً أو تعدياً أو استهلاكه.

قال الشافعي: ووجدت ربع دينار قليلاً، وقد يقطع فيه.

قال الشافعي: ووجدت مائتي درهم قليلاً، وفيها زكاة، وذلك قد يكون قليلاً فكل ما وقع عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير، فلمّا لم يكن للكثير حد يعرف، وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك إلى الورثة.

وكذلك لو كان حياً فافرّ لرجل بقليل ماله أو كثيره كان

٤٣- كتاب الوصايا

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده، ولم نسمعه منه، وذكر الربيع في أوله، وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده، وذكر بعده تراجيم، وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً، وهو:

١- باب الوصية وترك الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فيما روي عن النبي ﷺ في الوصية: إن قوله ﷺ: مَا حَقَّ امْرِئٌ لَهُ مَالٌ يَحْتَمِلُ مَا لَامَرْتُ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ وَيَحْتَمِلُ مَا الْمَعْرُوفُ فِي الْأَخْلَاقِ إِلَّا هَذَا لَا مِنْ وَجْهِ الْقَرْضِ.

٢- باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده، أو أحد

ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجيم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وصّى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده؛ فإن كانوا اثنين فله الثلث، وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده، وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه، فقد أوصى له بالتصغير فله الثلث كاملاً إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس.

قال: وإنما ذهبت إذا كانوا ثلاثة إلى أن يكون له الربع، وقد يحتمل أن يكون له الثلث؛ لأنّه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث، وأنّه لما كان القول محتملاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده، جعلت به الأقل فأعطيته إياه؛ لأنّه اليقين ومنعته الشك، وهكذا لو قال: أعطوه مثل نصيب أحد ولدي؛ فكان في ولده رجال ونساء أعطيته نصيب امرأة؛ لأنّه أقل، وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن، فقال: أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته السدس، ولو كان ولد الابن اثنين، أو أكثر أعطيته أقل ما يصيب واحداً منهم.

ولو قال له: مثل نصيب أحد ورثتي؛ فكان في ورثته امرأة ترثه ثمناً، ولا وارث له يرث أقل من ثمن أعطيته إياه، ولو كان له أربع نسوة يرثه ثمناً أعطيته ربع الثمن، وهكذا لو كانت له عصابة فورثوه أعطيته مثل نصيب أحدهم، وإن كان سهماً من ألف سهم، وهكذا لو كانوا موالى، وإن قلّ عددهم، وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبداً الأقل ممّا يصيب أحد ورثته، ولو كان ورثته إخوة لأب وأم وإخوة لأب وإخوة لأُم، فقال: أعطوه مثل نصيب أحد إخوتي، أو له مثل نصيب أحد

ذلك إليه فمتى لم يسم شيئاً، ولم يحدده فذلك إلى الورثة؛ لأنني لا أعطيه بالشك، ولا أعطيه إلا باليقين.

٤ - باب الوصية بشيء مسمى بغير عينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى لرجل، فقال: أعطوه عبداً من رقيقي أعطوه أي عبداً شاءوا.

وكذلك لو قال: أعطوه شاة من غنمي أو بعيراً من إيلي، أو حماراً من حميري، أو بغلاً من بغالي أعطاه الورثة أي ذلك شاءوا مما سمّاه.

ولو قال أعطوه أحد رقيقي، أو بعض رقيقي، أو رأساً من رقيقي أعطوه أي رأساً شاءوا من رقيقه ذكراً أو أنثى صغيراً، أو كبيراً معيماً أو غير معيب.

وكذلك إذا قال: دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاءوا أنثى، أو ذكراً صغيرة كانت أو كبيرة.

وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق إن شاءوا، أو كبيراً، ولو أوصى، فقال: أعطوه رأساً من رقيقي، أو دابة من دوابي فمات من رقيقه رأس، أو من دابة، فقال الورثة هذا الذي أوصى لك به وأنكر الموصي له ذلك، فقد ثبت للموصي له عبداً، أو رأساً من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شاءوا، وليس عليه ما مات ما حمل الثلث ذلك كما لو أوصى له بمائة دينار فهلك من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه ما حمل ذلك الثلث، وذلك أنه جعل المشيئة فيما يقطع به إليهم، فلا يبرؤون حتى يعطوه إلا أن يهلك ذلك كله، فيكون كهلاك عبد أوصى له به بعينه، وإن لم يبق إلا واحد مما أوصى له به من دواب، أو رقيق فهو له، وإن هلك الرقيق، أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية.

٥ - باب الوصية بشيء مسمى لا يملكه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: الموصي أعطوا فلاناً شاة من غنمي، أو بعيراً من إيلي أو عبداً من رقيقي، أو دابة من دوابي، فلم يوجد له دابة، ولا شيء من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية؛ لأنه أوصى له بشيء مسمى إضافة إلى ملكه لا يملكه.

وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلك، أو باعه قبل موته بطلت الوصية له، ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فمات ذلك الصنف إلا واحداً كان ذلك الواحد للموصي له إذا حمله الثلث، ولو مات، فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بهنابو، ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء، فقال الموصي له استهلكه الورثة، وقال: الورثة بل هلك من السماء

كان القول قول الورثة على الموصي له البيئة؛ فإن جاء بها قيل للورثة أعطوه ما شتمتم بما يكون مثله ثمناً لأقل الصنف الذي أوصى له به والقول في ثمنه قولكم إذا جتمتم بشيء يحتمل واحلفوا له إلا أن يأتي بيئة على أن أقله ثمناً كان مبلغ ثمنه كذا، ولو استهلك ذلك كله وارث، أو اجنبي كان للموصي له أن يرجع على مستهلكه من كان بشتم أي شيء سلّمه له الوارث منه؛ فإن أخذ الوارث منه ثمن بعض ذلك الصنف وأفسد بعضه رجع الموصي له على الوارث بما أصاب ما سلّم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كأنه أخذ نصف ثمن غنم، فقال: الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمتها درهمان فيرجع على الوارث بدرهم، وهكذا هذا في كل صنف، والله تعالى أعلم.

٦ - باب الوصية بشاة من ماله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً أوصى لرجل بشاة من ماله قيل: للورثة أعطوه أي شاة شتمتم كانت عندكم، أو اشتريتموها له صغيرة، أو كبيرة ضائنة، أو ماعزة؛ فإن قالوا نعطيه ظلياً، أو أورية لم يكن ذلك لهم، وإن وقع على ذلك اسم شاة؛ لأن المعروف إذا قيل: شاة ضائنة، أو ماعزة، وهكذا لو قالوا نعطيكم تيساً، أو كبشاً لم يكن ذلك لهم؛ لأن المعروف إذا قيل شاة أنها أنثى.

وكذلك لو قال أعطوه بعيراً، أو ثوراً من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه، ولا بقرة؛ لأنه لا يقع على هذين اسم البعير، ولا الثور على الانفراد، وهكذا لو قال: أعطوه عشر أيتى من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكراً، وهكذا لو قال: أعطوه عشرة أجمال، أو عشرة أثواب، أو عشرة أتياش لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الأصناف، ولو قال: أعطوه عشرأ من غنمي، أو عشرأ من إيلي، أو عشرأ من أولاد غنمي، أو إيلي، أو بقري، أو قال: أعطوه عشرأ من الغنم، أو عشرأ من البقر أو عشرأ من الإبل كان لهم أن يعطوه عشرأ إن شاءوا إنثاء كلها، وإن شاءوا ذكراً كلها، وإن شاءوا ذكراً وإنثاء؛ لأن الغنم والبقر والإبل جماع يقع على الذكور والإناث، ولا شيء أولى من شيء.

الا ترى أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الإناث والإناث دون الذكور والذكور والإناث لو كانت لرجل، ولو قال: أعطوا فلاناً من مالي دابة قيل: لهم أعطوه إن شتمتم من الخيل، أو البغال أو الحمير أنثى، أو ذكراً؛ لأنه ليس الذكر منها بأولى باسم الدابة من الأنثى، ولكنه لو قال: أنثى من الدواب، أو ذكراً من الدواب لم يكن له إلا ما أوصى به ذكراً كان، أو أنثى صغيراً كان، أو كبيراً أعجف كان، أو سميناً معيماً كان أو سليماً.

والله تعالى الموفق.

٧- باب الوصية بشيء مسمى

فيهلك بعينه، أو غير عينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى الرجل لرجل بثلث شيء واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشيء، أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلثها، أو أرض كذلك فالثلث كالباقي للموصى له به إذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث.

٨- باب ما يجوز من الوصية في حال،

ولا يجوز في أخرى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: أعطوا فلاناً كلباً من كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة؛ لأن الموصى له يملكه بغير ثمن، وإن استهلكه الورثة، ولم يعطوه إياه، أو غيرهم لم يكن له ثمن يأخذه؛ لأنه لا ثمن للكلب، ولو لم يكن له كلب، فقال: أعطوا فلاناً كلباً من مالي كانت الوصية باطلة؛ لأنه ليس على الورثة، ولا لهم أن يشتروا من ثلثه كلباً فيعطوه إياه، ولو استوهبه فوهب لهم لم يكن داخلياً في ماله، وكان ملكاً لهم، ولم يكن عليهم أن يعطوا ملكهم للموصى له والموصى لم يملكه.

ولو قال: أعطوه طبلاً من طبولي وله الطبل الذي يضرب به للحرب والطبل الذي يضرب به للهو؛ فإن كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشيء غير اللهو قيل: للورثة أعطوه أي الطبلين شتم؛ لأن كلاً يقع عليه اسم طبل، ولو لم يكن له إلا أحد الصنفين، لم يكن لهم أن يعطوه من الآخر، وهكذا لو قال: أعطوه طبلاً من مالي، ولا طبل له ابتاع له الورثة أي الطبلين شاءوا بما يجوز له فيه، وإن ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به للحرب فمن أي عود، أو صغر شاءوا ابتاعوه وبتاعونه وعليه أي جلد شاءوا مما يصلح على الطبول؛ فإن أخذه بجلدة لا تعمل على الطبول لم يجز ذلك حتى يأخذوه بجلدة يتخذ مثلها على الطبول، وإن كانت أدنى من ذلك؛ فإن اشترى له الطبل الذي يضرب به؛ فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طبلاً؛ فإن كان الجلدان اللذان يعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ بجلدته، وإن كانا لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدتين، وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدة أخذته الورثة إن شاءوا بلا جلد، وإن كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح إلا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلاً إلا طبلاً للحرب كما لو

كان أوصى له بأي دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيراً.

ولو قال: أعطوه كبراً كان الكبر الذي يضرب به دون ما سواه من الطبول ودون الكبر الذي يتخذ النساء في رءوسهن؛ لأنهن إنما سمين ذلك كبراً تشبيهاً بهذا، وكان القول فيه كما وصفت إن صلح لغير الضرب جازت الوصية، وإن لم يصلح إلا للضرب لم تجز عندي، ولو قال: أعطوه عوداً من عيداني وله عيدان يضرب بها وعيدان قسي وعصي وغيرها فالعود إذا وجّه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون ما سواه مما يقع عليه اسم عود؛ فإن كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية، ولم يكن عليه إلا أقل مما يقع عليه اسم عود وأصغره بلا وتر، وإن كان لا يصلح إلا للضرب بطلت عندي الوصية، وهكذا القول في المزامير كلها.

وإن قال: مزار من مزاميري، أو من مالي؛ فإن كانت له مزامير شتى فأبها شاءوا أعطوه، وإن لم يكن له إلا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف، وإن قال: مزار من مالي أعطوه أي مزار شاءوا - ناي، أو قصبة أو غيرها - إن صلحت لغير الزمر، وإن لم تصلح إلا للزمر لم يعط منها شيئاً، ولو أوصى رجل لرجل بمجرة خمر بعينها بما فيها أهريق الخمر وأعطى ظرف الجرة.

ولو قال: أعطوه قوساً من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة، أو ليس له منها شيء، فقال: أعطوه عوداً من القسي كان عليهم أن يعطوه قوساً معمولاً أي قوس شاءوا - صغيرة أو كبيرة عربية، أو أي عمل شاءوا - إذا وقع عليها اسم قوس ترمى بالنبل، أو الشباب، أو الحسبان، ومن أي عود شاءوا، ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاهم، أو قوس نذاف أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك؛ لأن من وجّه بقوس، فإنما يذهب إلى قوس رمى بما وصفت.

وكذلك لو قال أي قوس شتم، أو أي قوس الدنيا شتم، ولكنه لو قال: أعطوه أي قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه إن شاءوا قوس نذاف، أو قوس قطن، أو ما شاءوا مما وقع عليه اسم قوس، ولو كان له صنف من القسي، فقال: أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف، ولا عليهم، وكان لهم أن يعطوه أيها شاءوا أكانت عربية، أو فارسية، أو دودانية أو قوس حسان، أو قوس قطن.

٩- باب الوصية في المساكين والفقراء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل، فقال: ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له، ولا كسب يغنيه داخل

في هذا المعنى، وهو للأحرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه.
قال: وينظر أين كان ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم؛ فإن كثر حتى يغنيهم تقل إلى أقرب البلدان له، ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا، وهكذا لو قال: ثلث مالي في الفقراء كان مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمساكين؛ لأن المسكين فقير والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا، ولو قال: ثلث مالي في الفقراء والمساكين، علمنا أنه أراد التمييز بين الفقير والمسكين، فالفقير الذي لا مال له، ولا كسب يقع منه موقعا، والمسكين من له مال، أو كسب يقع منه موقعا، ولا يغني، فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعي به مساكين أهل البلد الذي بين أظهرهم مال، وفقراءهم، وإن قل، ومن أعطى في فقراء، أو مساكين، فإنما أعطى لمعنى فقر أو مسكينة، فينظر في المساكين؛ فإن كان فيهم من يخرج من المسكينة مائة وآخر يخرج من المسكينة خمسون أعطى الذي يخرج من المسكينة مائة سهمين والذي يخرج خمسون سهما، وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب، ولا يدخل فيهم، ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته، أو فقره.

قال: فإذا نقلت من بلد إلى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته، ولم بين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان، ولكنه لو أوصى لفقراء ومساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث، وهو السدس؛ لأننا قد علمنا أنه أراد صنفين فحرم أحدهما، ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن، ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس؛ لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة.

وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة، ولو أعطاهما اثنين ضمن حصّة واحد إن كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس، وإن كان الثلث فثلث الثلث؛ لأنه حصّة واحدة.
وكذلك لو قال: ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة يضمن إن وضعه في أقل حصّة ما بقي من الثلاثة، وكان الاختيار له أن يعتمهم، ولا يضيق عليه أن يجتهد فيضعه في أحوجهم، ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة، وكان له الاختيار إذا خص أن يخص قرابة الميت؛ لأن إعطاء قرابته يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم، وأنهم ذو رحم على صلتها ثواب.

فإن قال: يعتق به عني رقابا لم يكن له أن يعطي مكاتباً منه درهماً، وإن فعل ضمن؛ وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب؛ فإن فعل ضمن حصّة من تركه من الثلث، وإن لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يجدهما ثمناً وفضل فضل جعل الرقتين أكثر ثمناً حتى يذهب في رقتين، ولا يحبس شيئاً لا يبلغ رقبة، وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة، ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة، أو كبيرة، أو ذكراً، أو أنثى، وأحب إليّ أركي الرقاب وخيرها وأحراها أن يفك من سيده ملكه، وإن كان في الثلث سعة تحتمل أكثر من ثلاث رقاب فقيل: أيهما أحب إليك إقلال الرقاب واستغلاؤها، أو إكثارها واسترخاها؟

قال: إكثارها واسترخاها أحب إليّ؛ فإن قال ولم؟ لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال: مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَصَا مِنْهَا عَصَاً مِنْهُ مِنَ النَّارِ وَيَزِيدُ بَعْضُهُمْ فِي الْحَدِيثِ حَتَّى الْقَرْجُ بِالْقَرْجِ.

١١ - باب الوصية في الغارمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله، وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعداً كالقول في الفقراء والرقاب، وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف، ويعطى من له الدين عليهم أحب إليّ، ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع.

١٢ - باب الوصية في سبيل الله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزي عندي غيره؛ لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو، وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله.

والقول في أن يعطاه من غزا من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم، وإن أعطوا بقدر مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف، وفي أقل ما يعطاه، وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول

١٠ - باب الوصية في الرقاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى بثلث ماله في

أجاز أن يحج عنه فأحج عنه ضرورة لم يحج، فالحج عن الحاج لا عن الميت ويرد الحاج جميع الأجرة.

قال: ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الإجارة؛ لأنه أفسد العمل الذي استؤجر عليه، ولو أحجوا عنه امرأة أجزأ عنه، وكان الرجل أحب إلي، ولو أحجوا رجلاً عن امرأة أجزأ عنها.

قال: وإحصاء الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج، وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلاً فمات الرجل قبل أن يحج عنه أحج عنه غيره كما لو أوصى أن يعتق عنه رقبة فابتيعت، فلم تعتق حتى ماتت أعتق عنه أخرى، ولو أوصى رجلاً قد حج حجة الإسلام، فقال: أحجوا عني فلاناً بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلاناً وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصى له بالثلث نصف الثلث؛ لأنه قد أوصى له بالثلث وللحاج وللوصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة.

١٤- باب العتق والوصية في المرض

١٤١٠- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب،

عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم، وذكر الحديث. [أخرجه مسلم (١٦٦٨)، أبو داود (٣٩٥٨-٣٩٦١)، الرمزي (١٣٦٤)، النسائي (٦٤/٤)، ابن ماجه (٢٣٤٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث، وهكذا الهبات والصدقات في المرض؛ لأن كل شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه، فإذا أعتق المريض عتق ببتات وعتق تدبير لوصية بدئ بعتق البتات قبل عتق التدبير والوصية وجميع الوصايا؛ فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها، وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية، وكان كمن مات لا مال له، وهكذا كل ما وهب ققبضه الموهوب له أو تصدق به ققبضه؛ لأن خرج ذلك في حياته، وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كما لزمه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت، وفي جميع ماله إن كانت له صحة والوصايا بعد الموت لم تلزمه إلا بعد موته؛ فكان له أن يرجع فيها في حياته، فإذا أعتق رقيقاً لا مال له غيرهم في مرضه، ثم مات قبل أن تحدث له صحة؛ فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول: إنهم أحرار، أو يقول رقيقاً أو كل مملوك

في المساكين لا يختلف، ولو قال: أعطوه في سبيل الله، أو في سبيل الخير، أو في سبيل البر، أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء، والفقراء والمساكين، وفي الرقاب والغارمين، والغزاة، وابن السبيل، والحاج، ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتق فيهم، أو في الفقراء والمساكين لا يجزئ عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم؛ فإن لم يفعل الوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجوداً، ومن لم يحده حيس له سهمه حتى يحده بذلك البلد، أو ينقل إلى أقرب البلدان به ممن فيه ذلك الصنف فيعطونه.

١٣- باب الوصية في الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وكان قد حج حجة الإسلام فأوصى أن يحج عنه؛ فإن بلغ ثلثه حجة من بلده أحج عنه رجلاً من بلده، وإن لم يبلغ أحج عنه رجلاً من حيث بلغ ثلثه.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الإسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المقات.

قال الشافعي: ولو قال: أحجوا عني فلاناً بمائة درهم وكانت المائة أكثر من إجارته أعطوها؛ لأنها وصية له كان بعينه، أو بغير بعينه ما لم يكن وارثاً؛ فإن كان وارثاً فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له: إن شئت فأحجج عنه بأجر مثلك ويطلق الفضل عن أجر مثلك؛ لأنها وصية والوصية لوarth لا تجوز، وإن لم تشأ أحججنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده، والإجارة بيع من البيع، فإذا لم يكن فيها عجابة فليست بوصية، ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لوارث فاعتق فاشترى بقيمته جاز؟، وهكذا لو أوصى أن يحج عنه، فقال: وارثه أنا أحج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله.

قال: ولو قال: أحجوا عني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حجج جاز ذلك لغير وارث، ولو قال: أحجوا عني بثلثي وثلثه يبلغ حججاً فمن أجاز أن يحج عنه متطوعاً أحج عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحداً ويحج عنه على أجر مثله؛ فإن فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أحج عنه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفذ ثلثه.

فإن فضل درهم، أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثاً، وكان كمن أوصى لمن لم يقبل الوصية.

قال: فإن أوصى أن يحج عنه حجة أو حججاً في قول من

وهكذا لو ولدتهم بعد العتق البنات وموت المعتق لأقل من ستة أشهر، أو أكثر.

قال الشافعي: وإذا أوصى الرجل بعتق أمه بعد موته؛ فإن مات من مرضه، أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصي فولدها مالميك؛ لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها وباعها، وفي الحين الذي لو صح بطلت وصيتها، ولو كان عتقها تدبيراً كان فيه قولان: أحدهما هذا؛ لأنه يرجع في التدبير، والآخر أن ولدها بمنزلتها؛ لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه، وقد اختلف في الرجل يوصي بالعتق، ووصايا غيره، فقال: غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق، ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا؛ فإن لم يكن في الثلث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له.

قال: ولست أعرف في هذا أمراً يلزم من اثر ثابت، ولا إجماع لا اختلاف فيه، ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا، فقال: مرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال: لعبده إذا مت فانت حر، وقال: إن مت من مرضي هذا فانت حر فأوقع له عتقاً يموت به وقت بدئ بهذا على الوصايا، فلم يصل إلى أهل الوصايا وصية إلا فضلاً عن هذا، وقال: إذا قال: اعتقوا عيدي هذا بعد موتي، أو قال: عيدي هذا حر بعد موتي اليوم، أو بشهر، أو وقت من الأوقات لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاصراً هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل: يبدأ بالعتق قبل الوصية، وما أعلمه قال يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقاً، ولا يحاصر العتق الوصية مطلقاً بل فرّق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله المستعان.

قال: ولا يجوز في العتق في الوصية إلا واحد من قولين إما أن يكون العتق إذا وقع بأي حال ما كان بدئ على جميع الوصايا، فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق، وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا يحاصرها المعتق أهل الوصايا فيصبيه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم، ويكون كل عتق كان وصية بعد الموت بوقت، أو بغير وقت سواء، أو يفرق بين ذلك خبر لازم، أو إجماع، ولا أعلم فيه واحداً منهما فمن قال: عيدي مدبر، أو عيدي هذا حر بعد موتي، أو متى مت، أو إن مت من مرضي هذا، أو اعتقوه بعد موتي، أو هو مدبر في حياتي، فإذا مت فهو حر فهو كله سواء، ومن جعل المعتق يحاصر أهل الوصايا فأوصى معه بوصية حاصر العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورق منه لم يخرج من الثلث، وذلك أن يكون ثمن العبد خمسين ديناراً وقيمة ما يبقى من ثلثه بعد العتق خمسين ديناراً فيوصى بعتق العبد، ويوصى لرجل بخمسين ديناراً ولآخر بمائة دينار، فيكون ثلثه مائة، ووصيته

لي حر أقرع بينهم فاعتق ثلثه وأرق الثلثان، وإن اعتق واحداً، أو اثنين، ثم اعتق من بقي بدئ بالأول ثمن اعتق؛ فإن خرج من الثلث فهو حر، وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي، وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه، ثم هكذا أبداً لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ بعتقه، فإن فضل فضل عتق الذي يليه؛ لأنه لزمه عتق الأول قبل الثاني، وأحدث عتق الثاني، والأول خارج من ملكه بكل حال إن صح، وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث؛ فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه، فإنما اعتق، ولا ثلث له.

قال: وهكذا لو قال: لثلاثة أعبد له: انتم أحرار، ثم قال: ما بقي من رقبتي حر بدئ بالثلاثة.

فإن خرجوا من الثلث اعتقوا معاً، وإن عجز الثلث عنهم أقرع بينهم، وإن عتقوا معاً وفضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقبته إن لم يحملهم الثلث، ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد.

وقال: إن مت من مرضي فهم أحرار بدئ بالذين اعتق عتق البنات؛ فإن خرجوا من الثلث، ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر، ولا موصى بعتقه بعينه، ولا صفته، وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصي بعتقه بعينه وصفته، وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية؛ لأن كلاً وصية، ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته، ولو كان في المعتق في المرض عتق بنات إماء فولدت بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث، ولم يخرج الولد عتقوا، والإماء من الثلث والأولاد أحرار من غير الثلث؛ لأنهم أولاد حرائر.

ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من اعتق من الرقيق عتق بنات قومنا، والإماء كل أمه منهن معها ولدها لا يفرق بينها وبينه، ثم أقرعنا بينهم فأي أمه خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث؛ لأننا قد علمنا أنه ولد حر لا يرق، وإذا ألقينا قيم الأولاد الذين عتقوا بعتق أمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي.

فإن خرجت أمه معها ولدها اعتقت من الثلث وعتق ولدها؛ لأنه ابن حر من غير الثلث؛ فإن بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا أبداً حتى نستوظفه كله.

قال: وإن ضاق ما يبقى من الثلث فعتق ثلث أم ولد منهن عتق ثلث ولدها معها ورق ثلثه كما رق ثلثها.

ويكون حكم ولدها حكمها فما عتق منها قبل ولادة عتق منه، وإذا وقعت عليها قرعة العتق، فإنما اعتقناها قبل الولادة.

ماتين فلكل واحد من الموصى لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه، ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون وللموصى له بالمائة خمسون.

١٥ - باب التكملات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله، أو بدار موصوفة بعين، أو بصفة، أو بعبد كذلك، أو متاع، أو غيره، وقال: ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال: يعطى الموصى له بالشيء بعينه، أو صفته ما أوصى له به؛ فإن فضل من الثلث شيء كان للموصى له بما فضل من الثلث، وإن لم يفضل شيء، فلا شيء له.

قال الشافعي: ولو كان الموصى له به عبداً، أو شيئاً يعرف بعين، أو صفة مثل عبداً، أو دار، أو عرض من العروض فهلك ذلك الشيء هلك من مال الموصى له وقوم من الثلث، ثم أعطى الذي أوصى له بتكملة الثلث ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لو سلم الهالك فدفعت إلى الموصى له به.

قال: ولو كان الموصى به عبداً فمات الموصى، وهو صحيح، ثم اعوز قوم صحيحاً بحاله يوم مات الموصى وبقيمة مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع إلى الموصى له به كهيته ناقصاً، أو تاماً وأعطى الموصى له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث: وإنما القيمة في جميع ما أوصى به بعينه يوم يموت الميت، وذلك يوم تجب الوصية.

قال الشافعي: وإذا قال: الرجل ثلث مالي إلى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئاً كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيئاً أن يبيعه من نفسه؛ لأن معنى يبيعه أن يكون مبايعاً به، وهو لا يكون مبايعاً إلا لغيره.

وكذلك معنى يضعه يعطيه غيره.

وكذلك ليس له أن يعطيه وارثاً للميت؛ لأنه إنما يجوز له ما كان يجوز للميت، فلمّا لم يكن للميت أن يعطيه لم يجوز لمن صيره إليه أن يعطيه منه من لم يكن له أن يعطيه.

قال: وليس له أن يضعه فيما ليس للميت فيه نظراً كما ليس له لو وكله بشيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظراً، ولا يكون له أن يحبس عند نفسه، ولا يودعه غيره؛ لأنه لا أجر للميت في هذا، وإنما الأجر للميت في أن يسلك في سبيل الخير التي يرجى أن تقرّه إلى الله عز وجل.

قال الشافعي: فاختار للموصى إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطي كل رجل منهم دون غيرهم، فإن إعطاهم موه أفضل من إعطاء غيرهم لما يفردون به من صلة

قربتهم للميت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم. قال: وقربته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم معاً، وليس الرضاع قرابة.

قال: وأحب له إن كان له رضاء أن يعطيهم دون جيرانه؛ لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب، ثم أحب له أن يعطي جيرانه الأقرب منهم فالأقرب.

وأقصى الجوار فيها أربعون داراً من كل ناحية، ثم أحب له أن يعطيه أفقر من يجده وأشدّه تعففاً واستتاراً، ولا يبقى منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرج ساعة من نهار.

١٦ - باب الوصية للرجل وقبوله وردّه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل المريض لرجل بوصية ما كانت، ثم مات فللموصى له قبول الوصية وردّها لا يجبر أن يملك شيئاً لا يريد ملكه بوجه أبداً إلا بأن يرث شيئاً، فإنه إذا ورث لم يكن له دفع الميراث، وذلك أن حكماً من الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالمملك لها بالخيار إن شاء قبلها، وإن شاء ردّها، ولو أنا أجبرنا رجلاً على قبول الوصية أجبرناه أن أوصى له بعبد زمني أن ينفق عليهم فدخلنا الضرر عليه، وهو لم يجبه، ولم يدخله على نفسه.

قال الشافعي: ولا يكون قبول، ولا رد في وصية حياة الموصي، فلو قبل الموصى له قبل موت الموصي كان له الرد إذا مات، ولو رد في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك؛ لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي.

فأما في حياته فقبوله وردّه وصمته سواء؛ لأن ذلك فيما لم يملك.

قال: وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه، وولده كانوا كسائر الوصية إن قبلهم بعد موت الموصي عتقوا، وإن ردّهم فهم مملوك تركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته.

قال الربيع: فإن قبل بعضهم وردّ بعضاً كان ذلك له وعتق عليه من قبل، وكان من لم يقبل مملوكاً لورثة الميت، ولو مات الموصي، ثم مات الموصى له قبل أن يقبل، أو يرث كان لورثته أن يقبلوا، أو يرثوا فمن قبل منهم فله نصيبه بميراثه تمام قبل، ومن ردّ كان ما ردّ لورثة الميت.

ولو أن رجلاً تزوج جارية رجل فولدت له، ثم أوصى له بها ومات، فلم يعلم الموصى له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها أولاداً كثيراً.

هِيَ وَمَلِكٌ مَا وَهَبَ لِلْأُمَةِ، وَوَلَدَهَا لِمَنْ يَمْلِكُهَا فَلَمَوْصَى لَهُ بِهَا الْمَالُ لَهَا.

وَمِنْ قَالَ هَذَا.

قَالَ: فَإِنْ اسْتَهْلَكَ رَجُلٌ مِنَ الْوَرِثَةِ شَيْئًا مِمَّا وَهَبَ لَهَا، أَوْ وَلَدَهَا فَهِيَ ضَامِنٌ لَهُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ جَنَى أَجْنَبِيٌّ عَلَى مَالِهَا أَوْ نَفْسِهَا، أَوْ وَلَدَهَا فَلَمَوْصَى لَهُ بِهَا إِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ الْخَصْمُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمَوْصَى لَهُ بِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ فَوَرِثَهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَوَرِثَةِ الْمَوْصَى، وَإِنَّ الْمَوْصَى لَهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ إِذَا اخْتَارَ قَبُولَ الْوَصِيَّةِ، وَهَذَا قَوْلٌ مُنْكَرٌ لَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى شَيْءٍ مَلِكٌ مُتَقَدِّمًا لَيْسَ بِمَلِكٍ حَادِثٍ، وَقَدْ قَالَ: بَعْضُ النَّاسِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ وَثَلْثُ أَوْلَادِهَا وَثَلْثُ مَا وَهَبَ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ لَا تَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصَى، وَوَهَبَ لَهَا مَالًا.

لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ هَذَا.

بَقِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْجَوَابُ.

١٧ - باب ما نسخ من الوصايا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ» الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ فَرْضًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ تَرَكَ خَيْرًا وَالْخَيْرُ الْمَالُ أَنْ يَوْصِيَ لِوَالِدَيْهِ وَأَقْرَبِيهِ، ثُمَّ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ الْوَارِثِينَ مَنْسُوخَةٌ وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَقْرَبِينَ غَيْرِ الْوَارِثِينَ فَكَثُرَ مِنْ لَقِيَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ حَفِظَتْ عَنْهُ قَالَ الْوَصَايَا مَنْسُوخَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِهَا إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا يَوْرَثُ بِهَا، فَلَمَّا قَسَمَ اللَّهُ - تَعَالَى ذَكَرَهُ - الْمَوَارِثَ كَانَتْ تَطَوُّعًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّهُ كَمَا قَالُوا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قِيلَ لَهُ: قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «وَلَا يَوْرَثُ الْكُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسَ يِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ».

١٤١١ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ

مُجَاهِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ. [أَخْرَجَهُ أَبُو

فَإِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ فَمَنْ وَلَدَتْ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ لَهُ تَمْلِكُهَا بِمَا مَلَكَ بِهِ أُمُّهُ، وَإِذَا مَلَكَ وَلَدَهُ عَتَقُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّهُمُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ حَتَّى تَلِدَ بَعْدَ قَبُولِهَا مِنْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ فَتَكُونُ بِذَلِكَ أُمٌّ وَلَدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوِطْءَ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْقَبُولِ إِنَّمَا كَانَ وَطْءَ نِكَاحٍ وَالْوِطْءَ بَعْدَ الْقَبُولِ وَطْءَ مَلِكٍ وَالنِّكَاحُ مَنفُسُخٌ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ أَوْ يَقْبَلَ قَامَ وَرِثَتُهُ مَقَامَهُ؛ فَإِنْ قَبِلُوا الْوَصِيَّةَ، فَإِنَّمَا مَلَكَوا لِأَبِيهِمْ فَأَوْلَادُ أَبِيهِمُ الَّذِينَ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا الْمَوْصَى أَحْرَارٌ وَأُمُّهُمُ مَمْلُوكَةٌ، وَإِنْ رَدَّوْهَا كَانُوا مَمْلُوكِي كُلِّهِمْ، وَأكْرَهُ لَهُمْ رَدَّهَا، وَإِذَا قَبِلَ الْمَوْصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ أَنْ تَجِبَ لَهُ بِمَوْتِ الْمَوْصَى، ثُمَّ رَدَّهَا فَهِيَ مَالٌ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ رَدِّهَا اخْتُذَافًا بِأَنْ يَقُولَ إِنَّمَا أُعْطِيْتُمْكُمْ مَا لَمْ تَقْبَضُوا جَازًا أَنْ يَقُولُوا لَهُ لَمْ تَمْلِكُهَا بِالْوَصِيَّةِ دُونَ الْقَبُولِ.

فَلَمَّا كُنْتُ إِذَا قَبِلْتُ مَلَكَتْهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْبَضْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْسَبُ هِبَاتُ الْأَحْيَاءِ الَّتِي لَا يَتِمُّ مَلَكَتُهَا إِلَّا بِقَبْضِ الْمَوْهَبَةِ لَهُ لَهَا جَازٌ عَلَيْكَ مَا تَرَكَتَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا جَازَ لَكَ مَا أُعْطِيْتَ بِمَا قَبِضَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَجَازَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: رَدَّكُمَا إِطْلَاقًا لِحَقِّكَ فِيمَا أَوْصَى لَكَ بِهِ الْمَيِّتُ وَرَدُّهُ إِلَى مَلِكِ الْمَيِّتِ، فَيَكُونُ مَوْرُوثًا عَنْهُ.

قَالَ: وَلَوْ قَبِلَهَا، ثُمَّ قَالَ: قَدْ تَرَكَتُهَا لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ، فَقَالَ: فَقَدْ تَرَكَتُهَا لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ قِيلَ: قَوْلُكَ تَرَكَتُهَا لِفُلَانٍ يَحْتَمِلُ مَعْنِيَيْنِ أَظْهَرُهُمَا تَرَكَتُهَا تَشْفِيعًا لِفُلَانٍ، أَوْ تَقَرُّبًا إِلَى فُلَانٍ؛ فَإِنْ كُنْتُ هَذَا أَرَدْتُ فَهَذَا مَتْرُوكٌ لِلْمَيِّتِ فَهِيَ بَيْنَ وَرِثَتِهِ كُلِّهِمْ وَأَهْلِ وَصَايَاهُ وَدِينِهِ كَمَا تَرَكَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَ فَهِيَ هَكَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا أَظْهَرُ مَعَانِيهِ كَمَا تَقُولُ عَفْوَتْ عَنْ دِينِي عَلَى فُلَانٍ لِفُلَانٍ، وَوَضَعْتَ عَنْ فُلَانٍ حَقِّي لِفُلَانٍ أَيْ بِشَفَاعَةِ فُلَانٍ، أَوْ حَفِظَ فُلَانٍ أَوْ التَّقَرُّبُ إِلَى فُلَانٍ، وَإِنْ لَمْ تَمُتْ فَسَأَلْتُكَ.

فَقُلْتُ: تَرَكَتُ وَصِيَّتِي أَوْ تَرَكَتُ دِينِي لِفُلَانٍ وَهَبْتُهُ لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ فَذَلِكَ لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ وَهَبَ لَهُ شَيْئًا يَمْلِكُهَا، وَإِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلَيْنِ بَعْدَ أَنْ غَيَّرَهُ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا وَرَدَّ الْآخَرَ فَلِلْقَابِلِ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ وَنِصْفُ الْوَصِيَّةِ مُرَدُّةٌ فِي مَالِ الْمَيِّتِ، وَلَوْ أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ فَمَاتَ الْمَوْصَى، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَوْصَى لَهُ، وَلَمْ يَرُدَّ حَتَّى وَهَبَ إِنْسَانًا لِلْجَارِيَةِ مِائَةَ دِينَارٍ وَالْجَارِيَةُ ثَلَاثُ مَالِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ فَالْجَارِيَةُ لَهُ لَا يَحُوزُ فِيمَا وَهَبَ لَهَا، وَفِي وَلَدٍ وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَقَبِلَ الْقَبُولَ الْوَصِيَّةَ وَرَدَّهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْ قَوْلَيْنِ أَنْ يَكُونَ مَا وَهَبَ لِلْجَارِيَةِ، أَوْ وَلَدَهَا مَلِكًا لِلْمَوْصَى لَهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَى مَالِهِ إِلَّا أَنْ لَهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّهَا.

وَمِنْ قَالَ هَذَا قَالَ: هُوَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَدَّهَا، فَإِنَّمَا رَدَّهَا إِخْرَاجًا لَهَا مِنْ مَالِهِ كَمَا لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَالِهِ مَا شَاءَ، فَيُذَا كَانَتْ

خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ، فدلَّ القرآن على أنهنَّ إن خرجنَّ، فلا جناحَ على الأزواج؛ لأنَّهنَّ تركنَّ ما فرضَ لهنَّ ودلَّ الكتابُ العزيرُ إذا كانَ السكْنى لها فرضاً فتركتَ حقَّها فيه، ولم يجعلَ الله تعالى على الزوج حرجاً أن من تركَ حقَّه غيرُ ممنوعٍ له لم يخرج من الحقِّ عليه، ثم حفظتَ عمَّن أَرْضَى من أهل العلم أن نفقةَ المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولاً منسوخ بآية الموارث.

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تَوْصُونَهُنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾.

قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً فيما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة، ثم احتمل سكتها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وثبتت في عدو المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية، وأن تكون داخلة في جملة المعتدات، فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾، فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكْنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكْنى؛ لأنها في معنى المعتدات.

فإن كان هذا هكذا فالسكْنى لها في كتاب الله عزَّ وجلَّ منصوص، أو في معنى من نص لها السكْنى في فرض الكتاب، وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكْنى لها في السنة ثم فما أحفظَ عمَّن حفظت عنه من أهل العلم أن للمتوفى عنها السكْنى، ولا نفقة.

فإن قال: قائل فإين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها؟
قيل:

١٤١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ. [أخرجه مالك (٥٩١/٢)، أبو داود (٢٣٠٠)،

الترمذي (١٢٠٤)، النسائي (١٩٩/٦)]

قال الشافعي: وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الحجة، والله تعالى أعلم، وقد قال: بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين، وهذا ثابت للمرأة، وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزواج بعد، وإن كان كما

داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٢١٢٠)، ابن ماجه (٢٧١٣)، البيهقي من حديث أبي امامة (٢٦٤/٦)]

وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بآي الموارث، وإن لا وصية لوارث مما لا أعرف فيه عن أحد ممن لقيت خلافاً.

قال الشافعي: وإذا كانت الوصايا لمن أمر الله تعالى ذكره بالوصية منسوخة بآي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم.

قال: ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما ممن يرث بكل حال إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة، ومن قبل أنها إنما بطلت وصيته إذا كان وارثاً، فإذا لم يكن وارثاً فليس يبطل للوصية، وإذا كان الموصي يتناول من شاء بوصيته كان والده دون قرابته إذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصلة الرحم.

فإن قال قائل: فإين الدلالة على أن الوصية لغير ذي الرحم جائزة؟

قيل له: إن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق مملوكين له ليس له مال فيهم فجزأهم النبي ﷺ ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة والمعتق عربي، وإنما كانت العرب تملك من لا قرابة بينها وبينه، فلو لم تجز الوصية إلا لذي قرابة لم تجز للملوكين، وقد أجازها لهم رسول الله ﷺ.

١٨ - باب الخلاف في الوصايا

١٤١٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٨٧/٥)]

قال الشافعي: والحجة في ذلك ما وصفنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر ممن لقينا فحفظنا عنه، والله تعالى أعلم.

١٩ - باب الوصية للزوجة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ الآية. وكان فرض الزوجة أن يوصي لها الزوج بمشاع إلى الحول، ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكْنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكْنى، فقال: «غير إخراج»، ثم قال: «فإن

قال: فقد أثبت لها الميراث كما أثبت لأهل الفرائض، وليس في أن يكون ذلك بأخر ما بطل حَقُّها.

وقال: بعض أهل العلم إن عدتها كانت ثلاثة قروء كعدّة الطلاق، ثم نسخت بقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ فإن كان هذا هكذا، فقد بطلت عنها الأقراء وثبت عليها العدة بأربعة أشهر وعشر منصوبة في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: فأين هي في السنة؟

قيل: أخبرنا حديث المغيرة عن حميد بن نافع.

قال الله عز وجل في عدة الطلاق ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة؛ لأنها سياقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها؛ لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات.

فإن قال: فأي معانيها أولى بها؟

قيل: والله تعالى أعلم.

فأنا الذي يشبه، فإنها تكون في كل معتدة ومستبرأة.

فإن قال: ما دل على ما وصفت؟

قيل: قال الشافعي: لما كانت العدة استبراء وتعبداً، وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادماً للأربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء. والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل غاية براءة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء، فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء، وإن كان ذلك براءة في الظاهر، والله سبحانه وتعالى الموفق.

٢٠ - باب استحداث الوصايا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ و ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾.

قال الشافعي: فنقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء إلى من بقي من ورثته الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه، وقال الله عز وجل ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ قال: فكان ظاهر الآية المعقول فيها ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ إن كان عليهم دين.

قال الشافعي: وبهذا نقول، ولا أعلم من أهل العلم فيه خلافاً، وقد تحتمل الآية معنى غير هذا أظهر منه وأولى بأن العامة

قال الشافعي: وفي قول الله عز وجل ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ معان ساذكرها إن شاء الله تعالى، فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بمال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه، وكان أهل الميراث إنما يملكون عن الميت ما كان الميت أملك به كان بيننا، والله أعلم - في حكم الله عز وجل، ثم ما لم أعلم أهل العلم، فاختلفوا فيه أن الذين مبدأ على الوصايا والميراث؛ فكان حكم الذين كما وصفت منفرداً مقدماً، وفي قول الله عز وجل ﴿أَوْ ذَيْنَ﴾، ثم إجماع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الذين دليل على أن كل دين في صحة كان أو في مرض بإقرار، أو بينة، أو أي وجه ما كان سواء؛ لأن الله عز وجل لم يخص ديناً دون دين.

قال الشافعي: وقد روي في تبديله الذين قبل الوصية حديث عن النبي ﷺ لا يثبت أهل الحديث مثله.

١٤١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. [أخرجه الموطأ (٢٠٩٤)، ابن ماجه (٢٧٩٩)]

١٤١٥ - وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبَرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمَرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ﴾، فَقَالَ: كَيْفَ تَقْرَءُونَ الَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، أَوِ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الَّذِينَ؟ فَقَالُوا الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الَّذِينَ قَالَ: فَبِأَيِّهِمَا تَبْذَمُونَ؟ قَالُوا بِالذَّيْنِ قَالَ: فَهُوَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٢٦٨/٦)]

قال الشافعي: يعني أن التقديم جائز، وإذا قضى الدين كان للميت أن يوصي بثلث ماله؛ فإن فعل كان للورثة الثلثان، وإن لم يوص، أو أوصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من مال تركه قال: فكان للورثة ما فضل عن الوصية من المال إن أوصى.

قال الشافعي: ولما جعل الله عز ذكره للورثة الفضل عن الوصايا والذين؛ فكان الذين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأة على الورثة، ويحتمل أن تكون كما وصفت لك من الفضل عن الوصية، وإن يكون للوصية غاية يتهي بها إليها كالميراث بكل وارث غاية كانت الوصايا بما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله ﷺ. أخبرنا مالك عن ابن شهاب.

٢٢- بابُ عطايا المريضِ

أخبرنا الربيعُ قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: لَمَّا اعْتَقَ الرَّجُلُ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ لَا مَالَ لَهُ غَيْرِهِمْ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ فَاعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً ذَلِكَ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا أَتْلَفَ الْمَرءُ مِنْ مَالِهِ فِي مَرَضِهِ بِلَا عَوْضٍ يَأْخُذُهُ تَمَّا يَتَعَوَّضُ النَّاسُ مَلَكًا فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ فَحَكَمَهُ حُكْمُ الْوَصِيَّةِ، وَلَمَّا كَانَ إِنَّمَا يَحْكُمُ بِأَنَّهُ كَالْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَمَا أَتْلَفَ الْمَرءُ مِنْ مَالِهِ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ فَحَكَمَهُ حُكْمُ الْوَصَايَا؛ فَإِنْ صَحَّ تَمَّ عَلَيْهِ مَا يَتِمُّ بِهِ عَطِيَّةُ الصَّحِيحِ، وَإِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ كَانَ حَكَمُهُ حُكْمَ وَصِيَّتِهِ وَمَتَى حَدَّثَ لَهُ صَحَّةٌ بَعْدَ مَا أَتْلَفَ مِنْهُ، ثُمَّ عَاوَدَهُ مَرَضٌ فَمَاتَ تَمَّتْ عَطِيَّتُهُ إِذَا كَانَتْ الصَّحَّةُ بَعْدَ الْعَطِيَّةِ فَحَكَمَ الْعَطِيَّةَ حُكْمَ عَطِيَّةِ الصَّحِيحِ.

قال الشافعي: وَجَمَاعُ ذَلِكَ مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ مَلَكِهِ شَيْئًا بِلَا عَوْضٍ يَأْخُذُهُ النَّاسُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا فَالْهَبَاتُ كُلُّهَا وَالصَّدَقَاتُ وَالْعَتَاقُ وَمَعَانِي هَذِهِ كُلُّهَا هَكَذَا فَمَا كَانَ مِنْ هَبَةٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا لِغَيْرِ وَارِثٍ، ثُمَّ مَاتَ فَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَصَايَا فَهِيَ مُبْدَأَةٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ بَنَاتٍ قَدْ مَلَكَتْ عَلَيْهِ مَلَكًا يَتِمُّ بِصَحَّتِهِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَيَتِمُّ بِمَوْتِهِ مِنْ ثَلَاثِ إِنْ حَمَلَهُ وَالْوَصَايَا خَالِفَةٌ لِهَذَا.

الوصايا لم تَمَلِكْ عَلَيْهِ وَلَهُ الرَّجْعُ فِيهَا، وَلَا تَمَلِكُ إِلَّا بِمَوْتِهِ وَبَعْدَ انْتِقَالِ الْمَلِكِ إِلَى غَيْرِهِ.

قال الشافعي: وَمَا كَانَ مِنْ عَطِيَّةٍ بَنَاتٍ فِي مَرَضِهِ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا عَوْضًا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَهُوَ يَوْمَ أَعْطَاهُ تَمَّنَ يَرْتَهُ لَوْ مَاتَ أَوَّلًا يَرْتَهُ فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ، إِذَا مَاتَ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَعْطَى وَارِثًا لَهُ حِينَ مَاتَ أَبْطَلَتِ الْعَطِيَّةُ؛ لِأَنِّي إِذَا جَعَلْتُهَا مِنَ الثَّلَاثِ لَمْ أَجْعَلْ لَوَارِثٍ فِي الثَّلَاثِ شَيْئًا مِنْ جِهَةِ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْطَى حِينَ مَاتَ الْمَعْطَى غَيْرَ وَارِثٍ أَجْزَتْهَا لَهُ؛ لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ لِغَيْرِ وَارِثٍ.

قال الشافعي: وَمَا كَانَ مِنْ عَطَايَا الْمَرِيضِ عَلَى عَوْضٍ أَخَذَهُ تَمَّا يَأْخُذُ النَّاسُ مِنَ الْأَمْوَالِ فِي الدُّنْيَا فَأَخَذَ بِهِ عَوْضًا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمَثْلِهِ، ثُمَّ مَاتَ فَهُوَ جَائِزٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ أَخَذَ بِهِ عَوْضًا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمَثْلِهِ فَالزِّيَادَةُ عَطِيَّةٌ بِلَا عَوْضٍ فَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَمَنْ جَازَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ جَازَتْ لَهُ، وَمَنْ لَمْ تَجْزَلْ لَهُ وَصِيَّةٌ لَمْ تَجْزَلْ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَذَلِكَ، الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ، أَوْ يَبِيعُهُ، أَوْ الْأَمَةَ، أَوْ الدَّارَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا يَمْلِكُ الْأَدَمِيُّونَ، فَإِذَا بَاغَ الْمَرِيضُ وَدَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهُ، أَوْ لَمْ يَدْفَعْ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ وَرَثَتُهُ حَابَاكَ فِيهِ، أَوْ غَبْتَهُ فِيهِ نَظَرَ إِلَى قِيَمَةِ الْمَشْتَرَى يَوْمَ وَقَعَ الْبَيْعُ وَالثَّمَنُ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ؛ فَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمَا يَتَغَابَنُ أَهْلُ الْمَصْرِ بِمَثْلِهِ كَانَ الشَّرَاءُ جَائِزًا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمَثْلِهِ كَانَ مَا يَتَغَابَنُ أَهْلَ الْمَصْرِ بِمَثْلِهِ

قال الشافعي: فَكَانَ غَايَةُ مَتْنِهِ الْوَصَايَا الَّتِي لَوْ جَاوَزَهَا الْمُوصِي كَانَ لِلْوَرِثَةِ رَدُّ مَا جَاوَزَ ثَلَاثَ مَالِ الْمُوصِي قَالَ: وَحَدِيثُ عُمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ جَاوَزَ الثَّلَاثَ مِنَ الْمُوصِينَ رَدَّتْ وَصِيَّتُهُ إِلَى الثَّلَاثِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصَايَا تَجُوزُ لِغَيْرِ قَرَابَةٍ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَدَّ عَتَقَ الْمَمْلُوكِينَ إِلَى الثَّلَاثِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ حَكَمَ بِهِ حُكْمُ الْوَصَايَا وَالْمُعْتَقَ عَرَبِيًّا، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَمْلِكُ مَنْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٢١- بابُ الوصيةِ بالثلثِ وأقلُّ من الثلثِ وتركِ

الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ فَوَاسِعَ لَهُ أَنْ يَبْلُغَ الثَّلَاثَ، وَقَالَ: فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَسْعِدَ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ، أَوْ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَدَخَّرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ.

قال الشافعي: غَيًّا كَمَا قَالَ: مَنْ بَعَدَهُ فِي الْوَصَايَا، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ قَصْدَ اخْتِيَارِ أَنْ يَتْرَكَ الْمُوصِي وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ، فَإِذَا تَرَكَهُمْ أَغْنِيَاءَ اخْتَرَتْ لَهُ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الثَّلَاثَ، وَإِذَا لَمْ يَدْعُهُمْ أَغْنِيَاءَ كَرِهَتْ لَهُ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الثَّلَاثَ، وَأَنْ يَوْصِيَ بِالشَّيْءِ حَتَّى يَكُونَ يَأْخُذُ بِالْحَلْظِ مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَلَا وَقْتُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَصِيَّةِ لَمْ يَدْعُ كَثِيرَ مَالٍ، وَمَنْ تَرَكَ أَقْلًا تَمَّا يَغْنِي وَرَثَتَهُ وَكَثَرَ مِنَ النَّافَةِ زَادَ شَيْئًا فِي وَصِيَّتِهِ، وَلَا أَحَبُّ بَلُوغَ الثَّلَاثِ إِلَّا لِمَنْ تَرَكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ.

قال الشافعي: فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ، أَوْ كَثِيرٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَ غَيْرَ قَلِيلٍ، وَهُوَ أَوَّلُ مَعَانِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَرِهَهُ لَسَعِدَ لِقَالُ لَهُ: غَضُّ مِنْهُ، وَقَدْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ لَوْ بَلُوغُهُ وَيَجِبُ لَهُ الْغَضُّ مِنْهُ وَقَدْ كَلَّمَ إِلَّا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَأَوَّلُ مَعَانِي الْكَلَامِ بِهِ مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ وَالذَّلَالَةُ مَا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَرِهَهُ لَسَعِدَ أَمْرُهُ أَنْ يَغْضُ مِنْهُ قَبْلَ: لِلشَّافِعِيِّ، فَهَلْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا؟

قال: لَمْ أَعْلَمُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنْ جَائِزًا لِكُلِّ مُوصٍ أَنْ يَسْتَكْمَلَ الثَّلَاثَ قُلٌّ مَا تَرَكَ أَوْ كَثُرَ، وَلَيْسَ بِجَائِزٍ لَهُ أَنْ يَجَاوِزَهُ فَقِيلَ لِلشَّافِعِيِّ وَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي اخْتِيَارِ النِّقْصِ عَنِ الثَّلَاثِ أَوْ بَلُوغِهِ؟

قال: نَعَمْ، وَفِيمَا وَصَفْتُ لَكَ مِنَ الذَّلَالَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَغْنَى عَمَّا سِوَاهُ.

فَقُلْتُ: فَاذْكُرْ اخْتِلَافَهُمْ.

١٤١٦- فَقَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

[أَخْرَجَهُ مَالِكُ (٧٦١/٢)، الْبُخَارِيُّ (٢٧٣٨)، مُسْلِمٌ (١٦٢٧)]

جائزاً من رأس المال، وما جاوزه جائزاً من الثلث؛ فإن حمله الثلث جاز له البيع، وإن لم يحمله الثلث قيل للمشتري لك الخيار في رد البيع إن كان قائماً وتأخذ ثمنه الذي أخذ منك، أو تعطي الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث؛ فإن كان البيع فائتاً رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث.

وكذلك إن كان البيع قائماً قد دخله عيب رد قيمته.

قال الشافعي: فإن كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائزاً فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث؛ فإن لم يكن له ثلث، أو كان، فلم يحمله الثلث قيل له: إن شئت سلمته بما سلم لك من رأس المال والثلث وتركت الفضل والبيع جائز، وإن شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع إن كان البيع قائماً بعينه.

قال الشافعي: وإن كان المستهلكاً، ولم تطب نفس البائع عن الفضل للبايع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته، وما حل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة، وإن كان السلعة قائمة قد دخلها عيب.

قال الشافعي: وإن كان المبيع عبداً، أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من العيب؛ فكان في ذلك غبن كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع، وفيه غبن.

وكذلك لو اشتراه صحيحاً، ثم ظهر منه على عيب، وهو مريض فأبرأ منه أو اشتراه وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط، أو خيار صفقة، فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق، ولا خيار الرؤية بالرؤية، ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض، ففارق البائع، أو رأى السلعة، فلم يردّها، أو مضت أيام الخيار، وهو مريض، فلم يردّه؛ لأن البيع تم في هذا كله، وهو مريض.

قال الشافعي: وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض، أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا إليه من أن الغبن يكون في الثلث، وهكذا لو باع مريض من مريض، أو صحيح من صحيح، ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض، فقال المشتري اشتريتها منه وقيمتها مائة، وقال الورثة بل باعها وقيمتها مائتان، ولو كان المشتري في هذا كله وارثاً، أو غير وارث، فلم يمت الميت حتى صار وارثاً كان بمنزلة من لم يزل وارثاً له إذا مات الميت، فإذا باعه الميت وقبض الثمن منه، ثم مات فهو مثل الأجنبي في جميع حاله إلا فيما زاد على ما يتغابن الناس به؛ فإن باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز، وإن باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قيل: للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت، فلا

وصية لك؛ فإن شئت فاردد البيع إذا لم يسلم لك ما باعك، وإن شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله، ثم هو في فور السلعة وغبنها مثل الأجنبي.

وكذلك إن باع مريض وارث من مريض وارث.

٢٣ - باب نكاح المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعاً، وما دونهن كما يجوز له أن يشتري، فإذا أصدق كل واحدة منهن صداق مثلها جاز لها من جميع المال وأيهن زاد على صداق مثلها فالزيادة محابسة؛ فإن صح قبل أن يموت جاز لها من جميع المال، وإن مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صداق مثلها وثبت النكاح، وكان لها الميراث.

١٤١٧ - قال الشافعي: أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن موسى بن عتبة، عن نافع مولى ابن عمر أنه قال: كانت ابنة خفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة، ثم إن عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقرة لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فمكثت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان، ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة، وهو مريض لشرك نسائه في الميراث، وكان بينها وبينه قرابة. [أخرجه البيهقي (٢٧٦/٦)]

١٤١٨ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة بن خالد يقول أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ فِي شَكْوَاهُ أَنْ يُخْرِجَ امْرَأَتَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا مِنْهُ فَأَبَتْ فَتَكَحَّ عَلَيْهَا ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ وَأَصْدَقَهُنَّ أَلْفَ دِينَارٍ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ فَأَجَازَ ذَلِكَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَشَرَكَ بَيْنَهُنَّ فِي الثَّمَنِ. [أخرجه البيهقي (٢٧٦/٦)]

قال الشافعي: أرى ذلك صداق مثلهن، ولو كان أكثر من صداق مثلهن لجاز النكاح وبطل ما زادهن على صداق مثلهن إذا مات من مرضه ذلك؛ لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث.

قال الشافعي: وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجني لا ألقى الله تبارك وتعالى وأنا عزب.

١٤١٩ - قال: وأخبرني سعيّد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل الوارث والصدّاق في

ماله. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠١/٥)]

تامة من قبل أنها تمت بالقبض، وقد كان للواهب حبسها، وكان دفعه إياها كهيته إياها وعقبه، وهو صحيح.

قال الشافعي: ولو كانت الهبة لمن يراه يرثه فحدث دونه وارث فحبسه فمات، وهو غير وارث أو لأجنبي كانت سواء؛ لأن كليهما غير وارث، فإذا كانت هبته لهما صحيحاً، أو مريضاً وقبضهما الهبة، وهو صحيح فالبه لهما جائزة من رأس ماله خارجة من ملكه.

وكذلك لو كانت هبته، وهو مريض، ثم صح، ثم مات كان ذلك قبضهما، وهو صحيح، ولو كان قبضهما الهبة، وهو مريض، فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح، أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث مبدأة على الوصايا؛ لأنها عطية بتات، وما حمل الثلث منها جائز، وما لم يحمل رد، وكان الموهوب له شريكاً للورثة بما حمل الثلث مما وهب له.

قال الشافعي: وما حمل، أو ما تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف؛ لأنه لا يملك من هذا شيء إلا بالقبض، وكل ما لا يملك إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف، ألا ترى أن الواهب والناحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب له والنحول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع، وكان مالا من مال الواهب الناحل المتصدق لورثته؟ ألا ترى أن جائزة لمن أعطى هذا أن يرده على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه منه وارثانه منه ويرثه إياه فيملكه كما كان يملكه قبل خروجه من يده؟

قال الشافعي: ولو كانت دار رجل أو عبده في يدي رجل بسكنى أو إجاره، أو عارية، فقال: قد وهبت لك الدار التي في يدك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه، ثم لم يحدث له منعاً لما وهب له حتى مات علم أنه لها قابض.

قال الشافعي: وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالفاً لهذا، وذلك الصدقات المحرمات، فإذا تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يزيدها القبض تماماً، ولا ينقص منها ترك ذلك، وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بامرٍ منعها به أن يكون ملكه منها متصرفاً فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجاً لا يحل له أن يعود إليه بحال فاشبهت العتق في كثير من أحكامها، ولم يخالفه إلا في المعتقد يملك منفعة نفسه وكسبها، وأن منفعة هذه مملوكة لمن جعلت له، وذلك أنها لا تكون مالكة، وإنما منعنا من كتاب الآثار في هذا أنه موضوع في غيره، فإذا تكلم بالصدقة المحرمة صحيحاً، ثم مرض، أو مريضاً، ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله، وإذا كان تكلم بها مريضاً، فلم يصح

قال الشافعي: ولو نكح المريض فزاد النكوحه على صداق مثلها، ثم صح، ثم مات جازت لها الزيادة؛ لأنه قد صح قبل أن يموت؛ فكان كمن ابتدأ نكاحاً، وهو صحيح، ولو كانت المسألة مجالها، ثم لم يصح حتى ماتت النكوحه فصارت غير وارث كان لها جميع ما أصدقها صداق مثلها من رأس المال والزياد من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبي فقبضته من الثلث فما زاد صداق المرأة على الثلث إذا ماتت مثل الموهوب المقبوض.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها والمزوجة ممن لا تراث بأن تكون ذمية، ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصداق صداق مثلها من جميع المال والزيادة على صداق مثلها من الثلث؛ لأنها غير وارث، ولو أسلمت فصارت وارثاً بطل عنها ما زاد على صداق مثلها.

قال الشافعي: ولو نكح المريض امرأة نكاحاً فاسداً، ثم مات لم تراثه، ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها؛ فإن كان أصابها فلها مهر مثلها كان أقل مما سمي لها، أو أكثر.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه، ثم نكحها وأصدقها صداقاً وأصابها - بقي الجواب.

قال الربيع: أنا أجيب فيها وأقول ينظر؛ فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً، وكان النكاح جائزاً بصداق مثلها إلا أن يكون الذي سمي لها من الصداق أقل من صداق مثلها فليس لها إلا ما سمته لها؛ فإن كان أكثر من صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها وكانت وارثة، وإن لم تخرج من الثلث عتق منها ما احتمل الثلث، وكان لها صداق مثلها بحساب ما عتق منها، ولم تكن وارثة؛ لأن بعضها رقيق.

٢٤ - هبات المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لوارث، أو غير وارث فدفع إليه ما وهب له؛ فإن كان وارثاً، ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالبه مردودة كلها.

وكذلك إن وهبه له، وهو غير وارث، ثم صار وارثاً؛ فإن استغل ما وهب له، ثم مات الواهب قبل أن يصح رد الغلة؛ لأنه إذا مات استدللنا على أن ملك ما وهب له كان في ملك الواهب، ولو وهب لوارث، وهو مريض، ثم صح، ثم مرض فدفع إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة؛ لأن الهبة إنما تم بالقبض وقبضه إياها كان، وهو مريض، ولو كانت الهبة، وهو مريض، ثم كان الدفع، وهو صحيح، ثم مرض فمات كانت الهبة

فهي من ثلثة جائزة بما تصدق به لمن جازت له الوصية بالثلث ومردودة عمن ترد عنه الوصية بالثلث.

٢٥ - باب الوصية بالثلث

وفيه الوصية بالزائد على الثلث وشيء يتعلق بالإجارة، ولم يذكر الربيع ترجمة تدل على الزائد على الثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسنة رسول الله ﷺ تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا جاوز الثلث مما ترك فمن أوصى فجاوز الثلث ردت وصاياه كلها إلى الثلث إلا أن تطوع الورثة فيجوزون له ذلك فيجوز بإعطائهم، وإذا تطوع له الورثة فأجازوا ذلك له، فإنما أعطوه من أموالهم، فلا يجوز في القياس إلا أن يكون يتم للمعطي بما يتم به له ما ابتدءوا به عطيته من أموالهم من قبضة ذلك ويرد بما رد به ما ابتدءوا من أموالهم إن مات الورثة قبل أن يقبضه الموصى له.

قال الشافعي: فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بنصفه ولاخر بربعه، ولم تجز ذلك الورثة اقتسم أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به يجرأ الثلث ثلاثة عشر جزءاً فيأخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة، ولو أجاز الورثة اقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا سواء في العول.

قال الشافعي: ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان داري، ووصفها لفلان خمسمائة دينار، فلم يبلغ هذا الثلث، ولم تجزه لهم الورثة، وكان الثلث ألفاً والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفاً والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته؛ فكان للموصى له بالغلام نصف الغلام وللوصى له بالدار نصف الدار وللوصى له بالخمسمائة مائتان وخمسون ديناراً لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به، ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة؛ فإن قال الورثة: لا نسلم له من الدار إلا ما لزمنا قيل له: ثلث الدار شريك لكم بها إن شاء وشتتم اقتسمتم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جاز له من وصيته في مال الميت يكون شريكاً لكم به، وهكذا العبد، وكل ما أوصى له به بعينه، فلم تسلمه له الورثة والله تعالى الموفق.

٢٦ - باب الوصية في الدار والشيء بعينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجل لرجل

بدار، فقال داري التي كذا - ووصفها وصية - لفلان فالدار له بجميع بنائها، وما ثبت فيها من باب وخشب، وليس له متاع فيها، ولا خشب، ولا أبواب ليست ثابتة في البناء، ولا لبن، ولا حجارة، ولا أجر لم يبن به؛ لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به، فيكون عمارة للدار ثابتة فيها، ولو أوصى له بالدار فانهدمت في حياة الموصى لم يكن له ما انهدم من الدار، وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار، وما ثبت فيها لم ينهدم منها من خشب وأبواب وغيره، ولو جاء عليها سيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته، أو بطل منها ما ذهب من الدار، وهكذا لو أوصى له بعبد فمات، أو أعور، أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء؛ لأن ما أوصى له به قد ذهب، وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلك، أو نقص، وهكذا لو أوصى له بشيء فاستحق على الموصي بشيء بشراء، أو هبة، أو غصب بطلت الوصية؛ لأنه أوصى له بما لا يملك.

٢٧ - باب الوصية بشيء بصفته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل لرجل بعبد، فقال له: غلامي البربري، أو غلامي الحبشي أو نسيه إلى جنس من الأجناس وسماه باسمه، ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز، ولو زاد وصفه، وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتخالف صفته صفة كان جائزاً له.

قال الربيع: أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكاتب؛ لأنه لم يقرأ على الشافعي، ولم يسمع منه والجواب فيها عندي أنه إن وافق اسمه أنه إن أوصى له بغلام وسماه باسمه وجنسه، ووصفه فوجدنا له غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه خالف لصفته كأنه قال في صفته: أبيض طوال حسن الوجه فاصبنا ذلك الاسم والجنس أسود قصيراً أسمع الوجه لم نجعله له.

قال الشافعي: ولو كان سماه باسمه ونسيه إلى جنسه؛ فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسمهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة، ولم تثبت الشهود أيهما أراد.

قال الربيع: ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يثبتوا العبد بعينه كما لو شهدوا لرجل على رجل أن له هذا العبد، أو هذه الجارية أن الشهادة باطلة؛ لأنهم لم يثبتوا العبد بعينه.

والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدین وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصلحوا؛ لأننا قد عرفنا أن له أحدهما، وإن كان بغير عينه.

٢٨- باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه

جائزة، أو غير جائزة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: المرضُ مرضان فكلُّ مريضٍ كان الأغلبُ منه أن الموتَ خوفٌ منه فعطيةُ المريضِ فيه إن ماتَ في حكم الوصايا، وكلُّ مريضٍ كان الأغلبُ منه أنه غيرُ خوفٍ فعطيةُ المريضِ فيه كعطيةِ الصحيح، وإن ماتَ منه، فأما المريضُ الذي الأغلبُ منه أن الموتَ خوفٌ منه فكلُّ حَتَّى بدأت بصاحبها حَتَّى جهده أي حَتَّى كانت، ثُمَّ إذا تطاولت فكلها خوفٌ إلا الرِّيع، فإنها إذا استمرت بصاحبها ربيعاً كان الأغلبُ فيها أنها غيرُ خوفاً فما أعطى الذي استمرت به حَتَّى الرِّيع، وهو في حَمَاهُ فهو كعطيةِ الصحيح، وما أعطى من به حَتَّى غيرُ ربيعٍ فعطيةُ مريضٍ؛ فإن كان مع الرِّيع غيرها من الأوجاع، وكان ذلك الوجعُ خوفاً فعطيةُ كعطيةِ المريضِ ما لم يبرأ من ذلك الوجع، وذلك مثلُ البرسامِ والرَّعافِ الدَّائمِ وذاتِ الجنبِ والحاصرةِ والقولنج، وما أشبه هذا، وكلُّ واحدٍ من هذا انفردَ فهو مرضٌ خوفٌ، وإذا ابتدأ البطنُ بالرجلِ فأصابه يوماً أو يومين لا يأتني فيه دمٌ، ولا شيءٌ غيرُ ما يخرجُ من الخلاء لم يكن خوفاً؛ فإن استمرَّ به بعدَ يومين حَتَّى يعجله، أو يمنعَ نوماً، أو يكون منخرقاً فهو خوفٌ، وإن لم يكن البطنُ منخرقاً، وكان معه زحيرٌ، أو تقطيعٌ فهو خوفٌ.

قال: وما أشكل من هذا أن يخلَصَ بين خوفه وغير خوفه سئلَ عنه أهلُ العلم به؛ فإن قالوا: هو خوفٌ لم تجزِ عطيةُ إذا ماتَ إلا من ثلثه، وإن قالوا: لا يكونُ خوفاً جازت عطيةُ جوازَ عطيةِ الصحيح، ومن ساوره الدَّمُ حَتَّى تغيَّرَ عقله أو تغلبه، وإن لم يغيَّرَ عقله، أو المراءُ فهو في حاله تلك خوفٌ عليه، وإن تطاولَ به كان كذلك، ومن ساوره البلغمُ كان خوفاً عليه في حالِ مساورته؛ فإن استمرَّ به فالجُ فالأغلبُ أن الفالجَ يتطاولُ به، وأنه غيرُ خوفٍ المعالجة.

وكذلك إن أصابه سلٌّ فالأغلبُ أن السلَّ يتطاولُ، وهو غيرُ خوفٍ المعالجة، ولو أصابه طاعونٌ فهذا خوفٌ عليه حَتَّى يذهبَ عنه الطاعونُ، ومن انفذته الجراحُ حَتَّى تصلَ منه إلى جوفٍ فهو خوفٌ عليه، ومن أصابه من الجراحِ ما لا يصلُ منه إلى مقتلٍ، فإن كان لا يجمُّ عليها، ولا يجلسُ لها، ولا يغلبه لها وجعٌ، ولا يصيبه فيها ضربانٌ ولا أذى، ولم يأكلَ ويرمِ فهذا غيرُ خوفٍ، وإن أصابه بعضُ هذا فهو خوفٌ.

قال الشافعي: ثُمَّ جميعُ الأوجاعِ التي لم تسمَّ على ما وصفت يسألُ عنها أهلُ العلم بها؛ فإن قالوا خوفاً فعطيةُ المعطى عطيةُ مريضٍ، وإن قالوا: غيرُ خوفاً فعطيةُ عطيةِ صحيحٍ، وأقلُّ

ما يكونُ في المسألة عن ذلك والشهادة به شاهدانِ ذوا عدلٍ.

٢٩- باب عطية الحامل وغيرها ممن يخاف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوزُ عطيةُ الحاملِ حَتَّى يضربها الطلقُ لولادٍ، أو إسقاطُ فتكونُ تلك حالة خوفٍ عليها إلا أن يكونَ بها مرضٌ غيرُ الحملِ ممَّا لو أصابَ غيرَ الحاملِ كانت عطيتها عطيةَ مريضٍ، وإذا ولدت الحاملُ؛ فإن كانَ بها وجعٌ من جرحٍ، أو ورمٍ، أو بقيَّةٍ طلقٍ، أو أمرُ خوفٍ فعطيتها عطيةُ مريضٍ، وإن لم يكن بها من ذلك شيءٌ فعطيتها عطيةُ صحيحٍ.

قال الشافعي: فإن ضربت المرأةُ أو الرجلُ بسياطٍ، أو خشبٍ، أو حجارةٍ فتقَبَّ الضربُ جوفاً أو ورمَ بدنًا، أو حملَ قيحاً فهذا كله خوفٌ، وهو قبلُ أن يبلغَ هذا في أوَّل ما يكونُ الضربُ إن كانَ ممَّا يصنعُ مثله مثلُ هذا خوفٌ؛ فإن أتت عليه أيامٌ يؤمنُ فيها أن يبقى بعدها، وكانَ مقتلاً فليسَ بمخوفٍ.

٣٠- باب عطية الرجل في الحرب والبحر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوزُ عطيةُ الرجلِ في الحربِ حَتَّى يلتحمَ فيها، فإذا التحمَ كانت عطيةُ كعطيةِ المريضِ كانَ عارياً مسلمين، أو عدواً.

قال الربيعُ: وله فيما أعلمُ قولٌ آخرُ: أن عطيةَ عطيةُ الصحيح حَتَّى يخرج.

قال: وقد قال: لو قدَّم في قصاصٍ لضربٍ عنقه إن عطيةَ عطيةِ الصحيح؛ لأنَّه قد يعفى عنه، فإذا أسر؛ فإن كانَ في أيدي المسلمين جازت عطيةُ في ماله، وإن كانَ في أيدي مشركين لا يقتلون أسيراً فكذلك، وإن كانَ في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطيةُ عطيةِ المريض؛ لأنَّ الأغلبَ منهم أن يقتلوا، وليسَ يخلو المرءُ في حالِ أبداً من رجاء الحياة وخوفِ الموتِ لكن إذا كانَ الأغلبُ عنده، وعندَ غيره الخوفُ عليه فعطيةُ عطيةِ مريضٍ، وإذا كانَ الأغلبُ عنده، وعندَ غيره الأمانُ عليه ممَّا نزلَ به من وجعٍ أو إسهالٍ، أو حالٍ كانت عطيةُ عطيةِ الصحيح.

قال الشافعي: وإن كانَ في مشركين يفنون بالعهدِ فأعطوه أماناً على شيءٍ يعطيهموه، أو على غيرِ شيءٍ فعطيةُ عطيةُ الصحيح.

٣١- باب الوصية للوارث

١٤٢٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ يَغْنِي فِي حَدِيثِهِ لَا وَصِيَّةَ

لِوَارِثٍ. [تقدم]

أجزمت ذلك فعلت، وإن لم تجزوا أوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهدوا له على أنفسهم بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه، ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يجزوه؛ لأن في ذلك صدقاً، ووفاءً بوعدٍ وبعداً من غدر وطاعة للميت وبراً للحي؛ فإن لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على إجازته، ولم يخرج ثلث مال الميت في شيء إذا لم يخرج هو فيه، وذلك أن إجازته يومه قبل أن يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من قبل أنهم أجازوا ما ليس لهم، ألا ترى أنهم قد يكونون ثلاثة وأثنين، وواحداً فتحدث له أولاد أكثر منهم، فيكونون أجازوا كل الثلث إنما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يجبرهم ويموتون قبله، فلا يكونون أجازوا في واحدة من الحالين في شيء يملكونه بحال، وإن أكثر أحوالهم فيه أنهم لا يملكونه أبداً إلا بعدما يموت أولاد ترى أنهم لو أجازوها لوارث كان الذي أجازت له الوصية قد يموت قبل الموصي، فلو كان ملك الوصية بوصية الميت وإجازتهم ملكها كان لم يملكها، ولا شيء من مال الميت إلا بموته ويقاها بعده فكذلك الذين أجازوا له الوصية أجازوها فيما لا يملكون، وفيما قد لا يملكونه أبداً.

قال: وهكذا لو استأذنهم فيما يجازون الثلث من وصيته فأنذروا له به، وهكذا لو قال رجل منهم ميراثي منك لأخي فلان، أو لبني فلان لم يكن له؛ لأنه أعطاه ما لم يملك، وهكذا لو استأذنهم في عتق عبيد له أعتقهم بعد موته، فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله أن يجزوه، ولكنه لو أوصى لوارث بوصية، فقال: فإن أجازها الورثة وإلا فهي لفلان رجل أجني، أو في سبيل الله، أو في شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال: إن أجازها الورثة جازت، وإن ردوها فذلك لهم وعليهم أن ينفذوها لمن أوصى له بها إن لم تجزها الورثة؛ لأنها وصية لغير وارث.

وكذلك لو أوصى بوصية لرجل، فقال: فإن مات قبلي فما أوصيت له به لفلان، فمات قبله كانت الوصية لفلان. وكذلك لو قال لفلان ثلثي إلا أن يقدم فلان فقدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك على ما قال.

٣٣ - باب ما يجوز من إجازة الورثة للوصية، وما

لا يجوز

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث أو غيره، أو بما لا تجوز به مما جاوز الثلث فمات، وقد علموا ما أوصى به وترك، فقالوا: قد أجزنا ما صنع، ففيها قولان: أحدهما: أن قوله بعد

قال الشافعي: ورأيت متظاهراً عند عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي إن رسول الله ﷺ قال: في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً، وإذا قال رسول الله ﷺ: لا وصية لوارث فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن فمضى أوصى رجل لوارث وقفنا الوصية؛ فإن مات الموصي والموصى له وارث، فلا وصية له، وإن حدث للموصي وارث يجبه، أو خرج الموصى له من أن يكون يوم يموت وارثاً له، بأن يكون أوصى صحيحاً لامرأته، ثم طلقها ثلاثاً، ثم مات مكانه، فلم ترثه فالوصية لها جائزة؛ لأنها غير وارثة، وإنما ترد الوصية وتجوز إذا كان لها حكم، ولا يكون لها حكم إلا بعد موت الموصي حتى تحجب، أو تبطل.

ولو أوصى لرجل وله دونه وارث يجبه فمات الوارث قبل الموصي فصار الموصى له وارثاً أو لامراً، ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لهما معاً؛ لأنها صارت وصية لوارث، ولو أوصى لوارث وأجني بعبد، أو أعبداً، أو دار، أو ثوب، أو مال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث، وجاز للأجني ما يصيبه، وهو النصف من جميع ما أوصى به للوارث والأجني، ولكن لو قال أوصيت بكذا لفلان وفلان؛ فإن كان سمي للوارث ثلثاً وللأجني ثلثي ما أوصى به جاز للأجني ما سمي له ورد عن الوارث ما سمي له، ولو كان له ابن يرثه ولابنه أم ولدته أو حضنته، أو أرضعته، أو أب أرضعته، أو زوجة، أو ولد لا يرثه أو خادم، أو غيره فأوصى لهؤلاء كلهم، أو لبعضهم جازت لهم الوصية؛ لأن كل هؤلاء غير وارث، وكل هؤلاء مالك لما أوصى له به؛ للملك ماله إن شاء منعه ابنه، وإن شاء أعطاه إياه، وما أحد أولى بوصيته من ذوي قربائه، ومن عطف على ولده، ولقد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية، فقال: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾، وإن الأغلب من الأقربين؛ لأنهم يتسلون أولاد الموصي بالقرباية، ثم الأغلب أن يزيدوا، وأن يتلوه بصلوة أبيهم لهم بالوصية وينبغي لمن منع أحداً مخافة أن يرد على وارث أو ينفعه أن يمنع ذوي القرباية، وإن لا يعتق العبيد الذين قد عرفوا بالعطف على الورثة، ولكن لا يمنع أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله ﷺ، وما لا يختلف فيه من أحفظ عنه ممن لقيت.

٣٢ - باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث

وغيره، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أراد الرجل أن يوصي لوارث، فقال للورثة إني أريد أن أوصي بثلثي لفلان وارثي؛ فإن

كان الورثة كانوا اثنين فيجب للموصى له نصف ما أوصى له به
تجاوز الثلث.

قال الشافعي: ولو كان في الورثة صغير، أو بالغ محجور
عليه، أو معتوه لم يجز على واحد من هؤلاء أن يميز في نصيبه
بشيء جاوز الثلث من الوصية، ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن
يميز ذلك في نصيبه، ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامناً له في ماله،
وإن وجد في يدي من أجزى له أخذ من يدي، وكان للولي أن يتبع
من أعطاه إياه بما أعطى منه؛ لأنه أعطاه ما لا يملك.

٣٥- الوصية للقربة

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا أوصى الرجل، فقلنا: ثلث
مالي لقرباتي أو لذوي قرباتي، أو لرحمي، أو لذوي رحمي، أو
لأرحامي، أو لأقربائي، أو قرباتي فذلك كله سواء والقربة من
قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرباته وأبعدهم منه في
الوصية سواء الذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير؛
لأنهم أعطوا باسم القربة فاسم القربة يلزمهم معاً كما أعطى من
شهد القتال باسم الحضور.

وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قرباته، فلا
يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بينه وبين من يلقاه
إلى أب، وإن بعد قربة، فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال:
من قريش لقرباتي لا يريد جميع قريش، ولا من هو أبعد منهم،
ومن قال: لقرباتي لا يريد أقرب الناس، أو ذوي قربة أبعد منه
بأب، وإن كان قريباً صير إلى المعروف من قول العامة ذوي قرباتي
فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها؟ فيقال: من بني عبد مناف، ثم
يقال: قد يفرق بنو عبد مناف فمن أيهم؟ فيقال: من بني المطلب
فيقال أيتمير بنو المطلب؟

قيل: نعم هم قبائل فمن أيهم؟

قيل: من بني عبد يزيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتمير
هؤلاء؟

قيل: نعم هم قبائل قيل فمن أيهم؟

قيل: من بني عبيد بن عبد يزيد قيل أيتمير هؤلاء؟

قيل: نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد يزيد قيل: وبنو
شافع وبنو علي وبنو عباس، وكل هؤلاء من بني السائب.

فإن قيل: أيتمير هؤلاء؟

قيل: نعم كل بطن من هؤلاء يتمير عن صاحبه، فإذا كان
من آل شافع، فقال لقرباته فهو آل شافع دون آل علي وآل
عباس، وذلك أن كل هؤلاء يتميرون بظاهر التميز من البطن
الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبائل

علمهم وقصتهم ميراثهم لم قد أجزنا ما صنع جائز لمن أجزاه له
كهنته لو دفعوه إليه من أيديهم، ولا سبيل لهم في الرجوع فيه،
ومن قال: هذا القول قال: إن الوصية بعد الموت مخالفة عطايا
الأحياء التي لا تجوز إلا بقبض من قبل أن يعطها قد مات، ولا
يكون مالكا قابضاً لشيء يخرج من يديه، وإنما هي إدخال منه
لأهل الوصية على الورثة فقله في وصيته يثبت لأهل الوصية
فيما يجوز لهم يثبت لهم ما يثبت لأهل الميراث، وإذا كان هكذا
فأجاز الورثة بعد علمهم وملكتهم، فإنما قطعوا حقوقهم من
موارثهم عما أوصى به الميت مضى على ما فعل منه جائز له
جواز ما فعل مما لم يردوه، وليس ما أجازوا لأهل الوصايا بشيء
في أيديهم فيخرجونه إليهم إنما هو شيء لم يصير إليهم إلا بسبب
الميت، وإذا سلموا حقوقهم سلم ذلك لمن سلموه له كما يبرءون
من الدين والدعوى فيبرأ منها من أبرءه ويبرءون من حقوقهم
من الشفعة فتقطع حقوقهم فيها، ولهذا وجه محتمل، والقول
الثاني: أن يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك
نقله الله تعالى إليهم فكينونته في أيديهم وغير كينونته سواء.

وإجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه له فمن
دفعوه إليه جائز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال
ودائع في أيدي غيرهم فيهبون منها الشيء لغيرهم، فلا تسم له
الهبة إلا بالقبض، ولهذا وجه محتمل، والله تعالى أعلم، وإن قالوا
أجزنا ما صنع، ولا نعلمه وكنا نراه يسيراً انبغى في الوجهين جميعاً
أن يقال أجزوا يسيراً وأحلفوا ما أجزموا إلا وأنتم ترونه هكذا،
ثم لهم الرجوع فيما بقي.

وكذلك إن كانوا غيباً، وإن أقيمت عليهم البينة بأنهم
علموه جازت عليهم في قول من أجاز إجازتهم بغير قبض، وإنما
تجوز عليهم إذا أوصى بثلثي ماله، أو بماله كله أو بجزء معلوم منه
إن علموا كم ترك كان أوصى بشيء يسميه، فقال لفلان كذا
وكذا ديناراً ولفلان عبيدي فلان ولفلان من إيلي كذا وكذا، فقالوا
قد أجزنا له ذلك، ثم قالوا إنما أجزنا ذلك ونحن نراه يحاو
الثلث يسير؛ لأننا قد عهدنا له مالا، فلم نجد له عهدناه غير ذي
دين فوجدنا عليه ديناً، فيه قولان أحدهما أن يقال: هذا يلزمهم
في قول من أجاز إجازتهم؛ لأنهم أجازوا ما يعرفون، وما لا
يعذرون بجهلهم والآخر أن لهم أن يملفوا ويردوا الآن هذا إنما
يجوز من مال الميت ويقال لهم - إذا أحلفوا -: أجزوا منه ما
كتم ترونه يحاو الثلث سدساً كان أو ربعا، أو أقل، أو أكثر.

٣٤- باب اختلاف الورثة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أجاز بعض الورثة فيما
تلزّم الإجازة فيه، ولم يجز بعضهم جاز في حصّة من أجاز ما أجاز

في آبائهم، وفي تناصرهم وتناكحهم ويحول بعضهم لبعض على هؤلاء الذين معهم.

ولو قال: ثلث مالي لأقرب قرابي، أو لأدنى قرابي، أو لأصغر قرابي، كان هذا كله سواءً ونظرنا إلى أقرب الناس منه رحماً من قبل أبيه وأمه فأعطيناه إياه، ولم نعطه غيره ممن هو أبعد منه كأننا وجدنا له عَمِينَ وَخَالِينَ وبني عَمٍّ وبني خَالٍ وأعطينا المالَ عَمِّه وخاليه سواءً بَيْنَهُمْ دُونَ بني العَمِّ والحَال؛ لأنَّهُم يلقونهُ عِنْدَ أبيه وأمه قَبْلَ بني عَمِّه وخَالِهِ، وهكذا لَوْ وجدنا لَهُ إِخْوَةً لِأَبٍ وَإِخْوَةً لَأُمٍّ وَعَمِينَ وَخَالِينَ أعطينا المالَ إِخْوَتَهُ لِأَبِيهِ وَإِخْوَتَهُ لِأُمِّهِ دُونَ عَمِّهِ وخَالِيهِ؛ لأنَّهُم يلقونهُ عِنْدَ أبيه وأمه الْأَدْنَى قَبْلَ عَمِّهِ وخَالِيهِ، ولو كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْإِخْوَةِ لِلأُمِّ إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ كَانَ الْمَالُ لَهُمْ دُونَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْإِخْوَةِ لِلأُمِّ؛ لَأَنَّا إِذَا عَدَدْنَا الْقَرَابَةَ مِنْ قَبْلِ الأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً فَجَمَعُ الْإِخْوَةَ لِلأَبِ وَالْأُمِّ قَرَابَةً الأَبِ وَالْأُمِّ كَانُوا أَقْرَبَ بِالمِيتِ، ولو كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ وَلَدٌ وَلِلمُسْتَفْلِ لَا يَرِثُ كَانَ الْمَالُ لَهُ دُونَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ نَفْسِهِ، وَابْنُ نَفْسِهِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ ابْنِ أَبِيهِ، ولو كَانَ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ الْمُسْتَفْلِ جَدٌّ كَانَ الْوَلَدُ أَوْلَى مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ جَدًّا أَدْنَى.

قال: ولو كان مع الإخوة للأب أو الأم جدُّ كان الإخوة أولى من الجدِّ في قول من قال الإخوة أولى بولاء الموالى من الجدِّ؛ لأنَّهم أقرب منه، وأنَّهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت إلى الجدِّ.

ولو قال في هذا كله ثلثُ مالي لجماعةٍ من قرابي؛ فإن كان أقربَ النَّاسِ به ثلاثةٌ فصاعداً فهوَّ لهم وسواءٌ كانوا رجالاً أو نساءً، وإن كانوا اثنين، ثمَّ الذين يلونهم واحداً أو أكثرُ كانَ لل اثنين الثَّلاثان من الثَّلاثِ وللواحدِ فاكترُ ما بقي من الثَّلاثِ، وإن كانوا واحداً هلَّ ثلثُ الثَّلاثِ ولمن يليه من قرابته إن كانوا اثنين فصاعداً ثلثا الثَّلاثِ، ولو كانَ أقربَ النَّاسِ واحداً والذي يليه في القرابةِ واحدٌ أخذَ كلُّ واحدٍ منهما ثلثَ الثَّلاثِ وأخذَ الذين يلونهما في القرابةِ واحدٌ أو أكثرُ الثَّلاثِ الباقي سواءً بينهم.

٣٦- بابُ الوصية لما في البطن

والوصية بما في البطن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتَجُوزُ الوَصِيَّةُ بِمَا فِي الْبَطْنِ
ولما في البطن إذا كَانَ مخلوقاً يَوْمَ وَقَعَتِ الوَصِيَّةُ، ثُمَّ يُخْرَجُ حَيًّا،
فلو قال رجل: ما في بطنِ جاريتي فلانة لفلان، ثُمَّ تَوَفَّيْ فَوُلِدَتْ
جاريته لأَقْلُ من سِتَّةِ أَشْهُرٍ من يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ كَانَ لِمَنْ أَوْصَى
لَهُ بِهِ، وَإِنْ وَلِدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَافْتَرَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ
الْحَمْلُ، فَيَكُونُ الْحَمْلُ الْحَادِثَ غَيْرَ الَّذِي أَوْصَى بِهِ، وَلَوْ قَالَ: وَلِذِي
جَارِيَتِي، أَوْ جَارِيَتِي أَوْ عَبْدٍ بَعْنِيهِ وَصِيَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِ فَلَانَةَ امْرَأَةٍ

يَسْمِيَهَا بَعِيْنَهَا؛ فَإِنْ وَلَدَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةَ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ فَالْوَصِيَّةُ جَائِزَةٌ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ فَكَأَنَّهَا فَالْوَصِيَّةُ مُرَدُّوَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ حَمْلٌ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مَا أَوْصَى لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ الَّذِي أَوْصَى بِهِ غِلَامًا، أَوْ جَارِيَةً، أَوْ غِلَامًا وَجَارِيَةً، أَوْ أَكْثَرُ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِمْ كُلَّهَا جَائِزَةً لِمَنْ أَوْصَى لَهُ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ الَّذِي أَوْصَى لَهُ غِلَامًا وَجَارِيَةً، أَوْ أَكْثَرُ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ سَوَاءً عَلَى الْعَدِيدِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي قَبْلَ أَنْ تَلِدَ الْبَنَى أَوْصَى لِحَمْلِهَا وَقَفَتِ الْوَصِيَّةُ حَتَّى تَلِدَ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لَهُ.

٣٧- بابُ الوصية المطلقه

والوصية على الشيء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن أوصى، فقال: إن مت من مرضي هذا، ففلان - لعبد له - حرٌّ ولفلان كذا وصية، ويتصدق عني بكذا، ثم صحَّ من مرضه الذي أوصى فيه، ثم مات بعده فجأة، أو من مرض غير ذلك الممرض بطلت تلك الوصية؛ لأنه أوصى إلى أجل، ومن أوصى له واعتق على شرط لم يكن.

وكذلك إذا حدث في وصيته حدثاً، فقال: إن متُّ في عامي هذا، أو في مرضي هذا فمات من مرضي سواء بطل؛ فإن أبهم هذا كله، وقال: هذه وصيتي ما لم أغيرها فهو كما قال وهي وصيته ما لم يغيرها، ولكنه لو قال: هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة ما لم يغيرها كانت وصيته نافذة.

قال الشافعي: وإن أوصى، فقال: إن حدثَ بي حدث الموتِ وصيةٌ مرسلَةٌ، ولم يحدِّد لها حدًّا، أو قال: متى حدثَ بي حدث الموتِ، أو متى متُّ فوصيته ثابتةٌ ينفذُ جميعُ ما فيها مما جازَ له متى مات ما لم يغيرها.

٣٨- بابُ الوصية للوارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ (الآية إلى المتقين)، وقال عز وجل ﴿وَلَا يُوْثِقُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّبُوْسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ﴾، وذكر من ورث جل ثناؤه في آي من كتابه.

قال الشافعي: واحتمل إجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والأقربين معنيين: أحدهما: أن يكون للوالدين والأقربين الأمران معاً، فيكون على الموصي أن يوصي لهم فيأخذون

بالموصية ويكون لهم الميراث فيأخذون به واحتمل أن يكون الأمر بالوصية نزل ناسخاً لأن تكون الوصية لهم ثابتة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بأي الموارث من وجهين: أحدهما: أخبار ليست بمتصلة عن النبي ﷺ من جهة الحجازيين منها.

١٤٢١- أن سفيان بن عيينة أخبرنا، عن سليمان الأحمول، عن مجاهد أن النبي ﷺ قال: لا وصية لوارث. [تقدم]

قيل له: إن شاء الله تعالى أريت أمراً من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين أباً قد قتل أباء عصبته آباءه وقتلهم آباؤه وبلغوا غاية العداوة بينهم بتسافك الدماء وانتهاك المحارم والقطيع والنفي من الأنساب في الأشعار وغيرها، وما كان هو يصطفي ما صنع بآبائه ويعادي عصبته عليه غاية العداوة ويذل ماله في أن يسفك دماءهم، وكان من عصبته الذين يرثونه من قتل أبويه فأوصى من مرضه هؤلاء القتل وهم ورثه مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم، أو كان له سلماً به برأ وله واصل. وكذلك كان آباؤهما تجوز الوصية لأعدائهم، وهو لا يتهم فيهم؟

فإن قال: لا.

قيل: وكذلك لو كان من الموالي؛ فكان مواليه قد بلغوا بآبائهم ما بلغ بهم وبأبيهم ما وصفت من حال القربى فأوصى لورثته من مواليه ومعهم ابنته تجوز الوصية لهم، وهو لا يتهم فيهم؟ فإن قال: لا.

قيل: وهكذا زوجته لو كانت ناشرة منه عاصية له عظيمة البهتان وترميه بالقذف قد سقته سماً لتقتله وضربه بالحديد لتقتله فأقلت من ذلك وبقيت متمتع منه وامتنع من فراقها إضراراً لها، ثم مات فأوصى لها لم تجز وصيته؛ لأنها وارث.

فإن قال: نعم: قيل.

ولو أن أجنبياً مات ليس له وارث أعظم النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتابع إحسانه عليه، وكان معروفاً بمودته فأوصى له بثلث ماله أيجوز؟

فإن قال: نعم، قيل: وهكذا تجوز الوصية له.

وإن كان ورثته أعداء له.

فإن قال: نعم تجوز وصيته في ثلثه كان ورثته أعداء له، أو غير أعداء.

قيل له: أريت لو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث، وأنه إذا خص بإبطال وصيته الوارث لم يكن فيها معنى إلا ما قلنا. ثم كان الأصل الذي وصفت لم يسبقك إليه أحد يعقل من أهل العلم شيئاً علمناه أما كنت تركته؟ أو ما كان يلزمك أن تزعم أنك تنظر إلى وصيته أبداً؛ فإن كانت وصيته لرجل عدو له أو بغض إليه، أو غير صديق أجرتها، وإن كان وارثاً، وإن كانت لصديق له، أو لذي يد عنه أو غير عدو فأبطلتها، وإذا فعلت هذا خرجت مما روي عن النبي ﷺ وما يدخل فيما لم يختلف فيه

وغيره بثبته بهذا الوجه، ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثاً عن النبي ﷺ يمثل هذا المعنى، ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بأي الموارث واحتمل إذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى لهما لم تجز الوصية وبهذا نقول، وما روي عن النبي ﷺ، وما لم نعلم أهل العلم اختلفوا فيه يدل على هذا، وإن كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخاً.

وإذا أوصى لهم جاز، وإذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا، وإنما أخذوا بإعطاء الورثة لهم ما لهم؛ لأننا قد أبطلنا حكم الوصية لهم؛ فكان نص المسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الأقربين جملة، فلما كان الوالدان وارثين قسنا عليهم كل وارث.

وكذلك الخبر عن النبي ﷺ، فلما كان الأقربون ورثة وغير ورثه أبطلنا الوصية للورثة من الأقربين بالنص والقياس والخبر ألا لا وصية لوارث وأجزنا الوصية للأقربين ولغير الورثة من كان فالأصل في الوصايا لمن أوصى في كتاب الله عز وجل، وما روي عن رسول الله ﷺ، وما لم أعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر إلى الوصايا، فإذا كانت لمن يرث الميث أبطلتها، وإن كانت لمن لا يرث أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي - والله تعالى أعلم - فيما وصفت من الكتاب، وما روي عن النبي ﷺ وحيث إن ما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه أنه إنما يمنع الورثة الوصايا لئلا يأخذوا مال الميث من وجهين، وذلك أن ما ترك المتوفى يؤخذ بميراث، أو وصية، فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكمين المختلفين في حكم واحد وحال واحدة كما لا يجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ، ولم يحتمل معنى غيره؛ فإن ذهب ذهب إلى أن يقول إنما لم تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لأن يكون يحابي وارثه ببعض ماله.

فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيمن ذهب إلى هذا المذهب عندي - والله أعلم - للجواب.

وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ. فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْ بِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بَقِيعَةً مِنَ النَّارِ فَاخْبِرْهُمْ أَنَّهُ يَقْضِي بِالظَّاهِرِ، وَأَنَّ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَأَنْ قَضَاءَهُ لَا يَحِلُّ لِمَقْضِيٍّ لَهُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَهُ حَرَاماً.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَنْ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتَسِرَّ بِسِرِّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبَيِّنْ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ فَاخْبِرْهُمْ أَنَّهُ لَا يَكْشِفُهُمْ عَمَّا لَا يَسُدُّونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِذَا أَبَدُوا مَا فِيهِ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ أَخَذُوا بِذَلِكَ، وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ، فَقَالَ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وَبِذَلِكَ أَوْصَى ﷺ: وَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، ثُمَّ قَالَ انْظُرُوا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذِبٌ فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّهَمُهُ نَجَاحٌ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّهَمُهُ بِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ نَبِيٌّ لَوْ لَا مَا حَكَمَ اللَّهُ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ عَلَيْهِمَا الدَّلَالَةَ الْبَيِّنَةَ الَّتِي لَا تَكُونُ دَلَالَةً أَيْنَ مِنْهَا. وَذَلِكَ خَبْرُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ، ثُمَّ جَاءَ الْوَلَدُ عَلَى مَا قَالَ مَعَ أَشْيَاءَ لِهَذَا كُلِّهَا تَبْطُلُ حُكْمُ الْإِرْكَانِ مِنَ الدَّرَائِعِ فِي الْيُسُوعِ وَغَيْرِهَا مِنْ حُكْمِ الْإِرْكَانِ فَاعْظُمَ مَا فِيمَا وَصَفَتْ مِنَ الْحُكْمِ بِالْإِرْكَانِ خِلَافَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ عِبَادِهِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَمَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ حُكْمِ الْإِرْكَانِ إِنْ اخْتَلَفَتْ أَقَاوِيلُهُ فِيهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ أَتَمّاً مُخْلَافِهِ مَا وَصَفَتْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَكْثَرُ أَقَاوِيلِهِ مَتْرُوكَةً عَلَيْهِ لضعف مذهبه فيها، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرْكُنُ فِي الشَّيْءِ الْحَلَالَ فَيَحَرِّمُهُ، ثُمَّ يَأْتِي مَا هُوَ أَوْلَى أَنْ يَحَرِّمَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ لَهُ التَّحْرِيمُ بِالْإِرْكَانِ، فَلَا يَحَرِّمُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمِثْلُ مَاذَا مِنَ الْبُيُوعِ؟

قِيلَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا اشْتَرَى فَرَساً عَلَى أَنَّهَا عَقُوقٌ.

فَإِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ مَا فِي بَطْنِهَا مَغْيَبٌ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِصِفَةِ عَلَيْهِ، قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا بِدِينَارٍ.

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الْمُتَبَايعَانِ بَصِيرَيْنِ، فَقَالَ: هَذِهِ الْفَرَسُ تُسَوَّى خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَقُوقٍ عَشْرَةَ إِنْ كَانَتْ عَقُوقاً فَانَا أَخَذْتُهَا مِنْكَ بِعَشْرَةٍ، وَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدِي عَقُوقٌ لَمْ أَزِدْكَ عَلَى خَمْسَةٍ، وَلَكِنَّا لَا نَشْتَرِطُ مَعَهَا عَقُوقاً لِإِسْوَادِ الْبَيْعِ.

فَإِنْ قَالَ: هَذَا الْبَيْعُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ وَقَعَتْ عَلَى الْفَرَسِ دُونَ مَا فِي بَطْنِهَا وَبَيْنَهُمَا مَعَا وَإِظْهَارُهُمَا الزِّيَادَةَ لِمَا فِي الْبَطْنِ لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ إِذَا لَمْ تَعُدَّ الصَّفَقَةَ عَلَى مَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ، وَلَا أَفْسَدُ الْبَيْعُ هَا هُنَا بِالنَّبِيِّ قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَهْلُ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْهِ وَأَوْثَقُهُ فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ يَعْرِفُ بِتَوَلِيحِ مَالِهِ إِلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ وَلَدٌ وَلَوْ دُونَ وَلَدِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَلَدُهُ فَصَارَ وَارِثُهُ عَدُوًّا لَهُ فَاعْتَقَ عَبْدَهُ فِي وَصِيَّتِهِ الْيَسْرَ يَلْزِمُكَ أَنْ لَا تَحْيِزَ الْعَتَقَ لِشَأْنِ تَهْمَتِهِ فِيهِ حَيًّا إِذَا كَانَ يُوْثِرُهُ بِمَالِهِ عَلَى وَلَدِهِ نَفْسَهُ وَمِيتاً إِذَا كَانَ عِنْدَهُ بَتْلُكَ الْحَالِ، وَكَانَ الْوَارِثُ لَهُ عَدُوًّا؟ أَوْ رَأَيْتَ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ لَهُ عَدُوًّا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَدْعِيَ الْوَصِيَّةَ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ وَافِراً عَلَيْكَ إِلَّا حَبٌّ أَنْ يَفْقَرَكَ اللَّهُ، وَلَا يَغْنِيكَ.

وَلَكِنِّي أَوْصِي بِثَلَاثٍ مَالِي لِغَيْرِكَ فَأَوْصِي لِغَيْرِهِ الْيَسْرَ إِنْ أَجَازَ هَذَا أَجَازَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثِ عَدُوٍّ فِي أَصْلِ قَوْلِهِ؟ أَوْ رَأَيْتَ إِذَا كَانَتْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْمِيتَةِ أَنْ يَوْصِيَ بِثَلَاثٍ مَالِهِ، وَلَا يَحْظَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَوْصِيَ بِهِ إِلَّا لَوَارِثٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَنْ يَحْظَرُ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةَ لِغَيْرِ وَارِثٍ بِمَالِ الْيَسْرِ قَدْ خَالَفْنَا السُّنَّةَ؟ أَوْ رَأَيْتَ إِذَا كَانَ حُكْمُ الثَّلَاثِ إِلَيْهِ يَفْذُهُ لَمْ يَرَأِ غَيْرَ وَارِثٍ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ فِي الْعَدَاوَةِ لَهُ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنَ الْعَدَاوَةِ، وَكَانَ بَعِيدَ النَّسَبِ، أَوْ كَانَ مَوْلًى لَهُ فَاقْرَأْ لِرَجُلٍ آخَرَ بِمَالٍ قَدْ كَانَ يَحْدُهُ إِثْمًا، أَوْ كَانَ لَا يَعْرِفُ بِالْإِقْرَارِ لَهُ بِهِ، وَلَا الْآخَرَ بِدَعْوَاهِ الْيَسْرِ إِنْ أَجَازَهُ لَهُ مِمَّا يَخْرُجُ الْوَارِثُ مِنْ جَمِيعِ الْمِيرَاثِ أَجَابَهُ لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَهُوَ مَتَّهَمٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ صَارَ الْوَارِثُ؟ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَبْطَلْ إِقْرَاراً بِدَيْنٍ أَحَقُّ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الدَّيْنِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَحْكَامُ عَلَى الظَّاهِرِ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمَغْيِبِ، وَمَنْ حَكَمَ عَلَى النَّاسِ بِالْإِرْكَانِ جَعَلَ نَفْسَهُ مَا حَظَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرَسُولُهُ ﷺ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا يُولِّي الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عَلَى الْمَغْيِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَكَلَّفَ الْعِبَادَ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْعِبَادِ بِالظَّاهِرِ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِبَاطِنٍ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ كَانَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَا وَصَفَتْ مِنْ هَذَا يَدْخُلُ فِي جَمِيعِ الْعِلْمِ.

فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ مَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِالْبَاطِنِ؟

قِيلَ: كِتَابُ اللَّهِ، ثُمَّ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: لِنَبِيِّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ قَرَأْ إِلَى ﴿فَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فَاقْرَأَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاحَكُونَ، وَيَتَوَارَثُونَ وَرِسْمَهُمْ لَهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْقِسْمَةَ وَيَحْكُمُ لَهُمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ عَنْ كُفْرِهِمْ وَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جَنَّةً مِنَ الْقَتْلِ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ،

وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ.

فإن قال: نعم، قيل: وإن كان أعزب، أو أهلاً؟

فإن قال: نعم، قيل: فإن أراد أن ينكح امرأة ونوى أن لا يجسها إلا يوماً، أو عشرين يوماً أراد أن يقضي منها طراً.

وكذلك نوت هي منه غير أنهما عقدا النكاح مطلقاً على غير شرط، وإن قال: هذا يحل قيل له: ولم تفسده بالنية إذا كان العقد صحيحاً؟

فإن قال: نعم، قيل له: إن شاء الله تعالى، فهل تجد في البيوع شيئاً من الذرائع، أو في النكاح شيئاً من الذرائع تفسد به بيعاً، أو نكاحاً أولى أن تفسد به البيع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت، وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت، فإذا لم تفسد بيعاً، ولا نكاحاً بنية يتصادق عليها المتبايعان والمتناكحان أيما كانت نيتهما ظاهرة قبل العقد ومعه وبعده، وقلت: لا أفسد واحداً منهما؛ لأن عقد البيع وعقد النكاح وقع على صحة النية لا تصنع شيئاً، وليس معها كلام فالنية إذا لم يكن معها كلام أولى أن لا تصنع شيئاً يفسد به بيع، ولا نكاح.

قال الشافعي: وإذا لم يفسد على المتبايعين نيتهما، أو كلامهما فكيف أفسدت عليهما بأن أزكنت عليهما أنهما نويان، أو أحدهما شيئاً والعقد صحيح فافسدت العقد الصحيح بإزكانك أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع، أو النكاح فسد؛ فإن قال ومثل ماذا؟

قال: قيل له: مثل قولك والله تعالى الموفق.

٣٩- باب تفريغ الوصايا للوارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لوارث بائٍ هذا كان.

٤٠- الوصية للوارث

قال الربيع: قال الشافعي: وإذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في صحة منه، أو مرض فأذنوا له أو لم يأذنوا فذلك سواء؛ فإن وفوا له كان خيراً لهم وأتقى لله عز ذكره وأحسن في الأحذوث أن يجيزوه؛ فإن لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شيء منه، وذلك بما نقل عن رسول الله ﷺ من المراث.

١٤٢٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: سمعت الزهري يقول: زعم أهل العراق أن شهادة المحدث لا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال

لأبي بكره تب تقبل شهادتك، أو إن تبنت قبلت شهادتك قال سفيان سمي الزهري الذي أخبره فحفظته، ثم نسيته وشككت فيه، فلما قمنا سألت من حضر، فقال لي عمرو بن قيس: هو سعيد بن المسيب فقلت هل شككت فيما قال؟

فقال: لا هو سعيد بن المسيب غير شك.

قال الشافعي: وكثيراً ما سمعته يحدث فيسمي سعيداً وكثيراً ما سمعته يقول عن سعيد إن شاء الله تعالى. وقد روى غيره من أهل الحفاظ عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر استتاب الثلاثة فتاب أثنان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكر فرد شهادته. [أخرجه البيهقي (١٠١/١٥٢)]

٤١- مسألة في العتق

قال: ومن أوصى بعتق عبده، ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يجيز عتق منه ما حل الثلث وحصته من أجاز، وكان الولاء للذي اعتق لا للذي أجاز إن قال: أجزت لا أرد ما فعل الميت، ولا أبطله من قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته، أو وجه ذكره مثل هذا، ومن أوصى له بثلاث رقيق، وفيهم من يعتق عليه إذا ملكه فله الخيار في أن يقبل، أو يرده الوصية؛ فإن قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً، وكان له، ولاؤه، ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب وجد أم إذا كان له والداً من جهة من الجهات، وإن بعد.

وكذلك كل من كان ولد بائٍ جهة من الجهات، وإن بعد، ولا يعتق عليه أخ، ولا عم، ولا ذو قرابة غيرهم.

ومن أوصى لصبي لم يبلغ بآبيه، أو جدّه كان للوصي أن يقبل الوصية؛ لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي ولؤه، ولاؤه، وإن أوصى له ببعضه لم يكن للولي أن يقبل الوصية على الصبي، وإن قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي، وإنما يجوز له أمر الولي فيما زاد الصبي أو لم ينقص، أو فيما لا بد له منه.

فأما ما ينقصه مما له منه بد، فلا يجوز عليه، وهذا نقص له منه بد، وإذا كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خمسين ديناراً على أن يعتقه، أو يعتق نصيبه منه فاعتقه عتق عليه ورجع شريكه عليه بنصف الخمسين وأخذها ونصف قيمة العبد، وكان له، ولاؤه ورجع السيد على العبد بالخمس والعشرين التي قبضها منه السيد، ولو كان السيد قال: إن سلمت لي هذه الخمسون فانت حر لم يكن حرّاً، وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخمسين؛

لأنه مال العبد وماله بينهما.

ومن قال: إذا متُ فنصف غلامي حرٌ فنصف غلامه حرٌ، ولا يعتق عليه النصف الثاني، وإن حمل ذلك ثلثه؛ لأنه إذا مات، فقد انقطع ملكه عن ماله، وإنما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حياً، فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مالك لم يقع منه إلا ما أوقع، وإذا كنا في حياته لو أعتق نصف مملوك ونصفه لغيره، وهو معسر لم نعتقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله التي أعتق فيها، ولا يفيد ملكاً بعده، ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله؛ لأنه أعتق، وهو مالك للكل، أو الثلث، وإذا مات فحمل الثلث عتق كله وبدئ على التدبير والوصايا.

قال الشافعي: وإذا كان العبد بين رجلين، أو أكثر فأعتق أحدهم، وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم دفع إلى وكلاء شركائه نصيبهم من العبد، وكان حرّاً وله، ولاؤه؛ فإن لم يكن لهم وكلاء وقفت ذلك لهم على أيدي من يضمه بالنظر من القاضي لهم، أو أقره على المعتق إن كان مليئاً، ولا يخرج من يديه إذا كان مليئاً مأموناً إنما يخرج إذا كان غير مأمون.

وإذا قال: الرجل لعبد: أنت حرٌ على أن عليك مائة دينار، أو خدمة سنة، أو عمل كذا فقبيل العبد العتق على هذا لزمه ذلك، وكان ديناً عليه؛ فإن مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة الخدمة في ماله إن كان له.

قال الشافعي: ولو قال: في هذا أقبل العتق، ولا أقبل ما جعلت علي لم يكن حرّاً، وهو كقولك أنت حرٌ إن ضمنت مائة دينار، أو ضمنت كذا وكذا، ولو قال: أنت حرٌ عليك مائة دينار وأنت حرٌ، ثم عليك مائة دينار أو خدمة؛ فإن ألزمه العبد نفسه، أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معاً، ولم يلزمه منه شيء؛ لأنه أعتقه، ثم استأنف أن جعل عليه شيئاً فجعله على رجل لا يملكه، ولم يعقد به شرطاً، فلا يلزمه إلا أن يتطوع بأن يضمه له.

قال الشافعي: وإذا أعتق الرجل شركاً له في عبد، فإنما أنظر إلى الحال التي أعتق فيها؛ فإن كان موسراً ساعة أعتقه أعتقه وجعلت له ولأه وضمته نصيب شركائه وقومته بقيمة حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرّاً جنابته والجنابة عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حر، وإن لم يدفع القيمة، ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنة، أو أكثر، وإن كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار، ثم نقصت، ثم لم يرافعه إلى الحاكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفاً فسواء وقيمتها مائة، وإن كانت المعتقة أمة فولدت أولاداً بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملاً كانت، أو غير حامل، ولا قيمة لما حدث من الحمل، ولا من الولادة بعد العتق؛ لأنهم أولاد حرّة.

ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل.

وهذا إذا كان الأول موسراً فله ولاؤه وعليه قيمته، وإن كان معسراً فعتق الثاني جائز والولاء بينهما، وإن أعتقه جميعاً معاً لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرّاً ولهما، ولاؤه، وهكذا إن وليا رجلاً عتقه فأعتقه كان حرّاً، وكان، ولاؤه بينهما، ولو قال: أحدهما لصاحبه إذا عتقت فهو حرٌ فأعتقه صاحبه كان حرّاً حين قال: المعتق، ولا يكون حرّاً لو قال: إذا عتقتك فأنت حرٌ؛ لأنه أوقع العتق بعد كمال الأول، وكان كمن قال: إذا عتقتك فهو حرٌ، ولا التفت إلى القول الآخر، وإذا كان العبد بين شريكين فأعتقه أحدهما، وهو معسر فنصيبه حرٌ وللمعتق نصف ماله وللذي لم يعتق نصفه، ولو كان موسراً كان حرّاً وضمن لشريكه نصف قيمته، وكان مال العبد بينهما، ولا مال للعبد إنما ماله لملكه إن شاء أن يأخذه أعتقه غير هبة ماله.

قال الشافعي: وهو غير ماله، وهو يقع عليه العتق، ولا يقع على ماله، ولو قال: رجل لغلامه أنت حرٌ ولما أنت حرٌ كان الغلام حرّاً، ولم يكن المال حرّاً ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم.

وإذا أعتق الرجل عبداً بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه، أو أقل، أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه، وكان له من، ولاؤه بقدر ما عتق منه ويرق منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين، أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلماً أو نصرانياً، فإذا أعتقه النصراني، وهو موسر فهو حرٌ وله ولاؤه، وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرث لاختلاف الدينين كما لا يرث ابنه؛ فإن أسلم بعد، ثم مات المولى المعتق ورثه، ولا يبعد النصراني أن يكون مالكا معتقاً فعتق المالك جاز.

وقد قال: رسول الله ﷺ: الولاء لمن أعتق ولا يكون مالكا مسلماً، فلو أعتقه لم يجز عتقه، فأما مالك معتق يجر عتقه، ولا يكون له، ولاؤه، فلم أسمع بهذا، وهذا خلاف السنة.

وإذا ملك الرجل أباه، أو أمه بمراث عتقا عليه، وإذا ملك بعضهما عتق منهما ما ملك، ولم يكن عليه أن يقوماً عليه؛ لأن الملك لزمه، وليس له دفعه؛ لأنه ليس له دفع الميراث؛ لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث الموتى إلى الأحياء الوارثين.

ولكنه لو أوصى له، أو وهب له، أو تصدق به عليه، أو ملكه بأي ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه، وإن ملك بعضهما بغير ميراث كان عليه أن يقوماً عليه، ولو اشترى بعضهما؛ لأنه قد كان له دفع هذا الملك كله، ولم يكن عليه قبوله، ولم يكن مالكا

أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا رداً للوصية الأولى وكانت وصيته للأخر منهما، ولو أوصى لرجل بعبد، ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليلاً، ثم إبطال وصيته به، وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد.

وكذلك لو أوصى لرجل بعبد، ثم أوصى بعقبه، أو أخذ مال منه وعقبه كان هذا كله إبطالاً للوصية به للأول، ولو أوصى لرجل بعبد، ثم باعه أو كاتبه، أو دبّره، أو وهبه كان هذا كله إبطالاً للوصية فيه.

قال الشافعي: ولو أوصى به لرجل، ثم أذن له في التجارة أو بعثه تاجراً إلى بلد، أو أجره، أو علمه كتاباً، أو قرأناً أو علماً، أو صناعةً، أو كساةً، أو وهب له مالاً، أو زوج له يكن شيء من هذا رجوعاً في الوصية، ولو كان الموصي به طعاماً فباعه أو وهبه، أو أكله، أو كان حنطةً فطحنها، أو دقيقاً فعجنه أو خبز به فجعلها سويقاً كان هذا كله كنقض الوصية، ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة، ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا إبطالاً للوصية، ولو أوصى له بما في البيت بمكيكة حنطة، ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا إبطالاً للوصية وكانت له المكيكة التي أوصى بها له.

٤٥ - تغيير وصية العتق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا الشافعي إملاءً قال: وللموصي أن يغيّر من وصيته ما شاء من تدبير وغير تدبير؛ لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته.

قال: وتحوّر وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ؛ لأننا إنما نجس عليه ماله ما لم يبلغ رشده، فإذا صار إلى أن يحول ملكه لغيره لم نمنعه أن يتقرب إلى الله تعالى في ماله بما أجازت له السنة من الثلث.

قال: ونقتصر في الوصايا على الثلث، والحجة في أن يقتصر بها على الثلث، وفي أن تحوّر لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرّ النبي ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبيد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن يوصي للقرابة.

قال الشافعي: وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله، أو شيء مسمى من ذنائب، أو دراهم، أو عرض من العروض وله مال حاضر، ولا يحتمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عمّا أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى له بما بينه وبين أن يستكمل ثلث

له إلا بأن يشاء؛ فكان اختياره الملك ملك ما له قيمة، والعتق يلزم العبد أحب أو كره.

ولو أعتق الرجل شقصاً له في عبد قوم عليه، فقال: عند القيمة إنه آتني، أو سارق كلف البيّنة.

فلان جاء بها قوم كذلك، وإن أقر له شريكه قوم كذلك، وإن لم يقر له شريكه أحلف؛ فلان حلف قوم برياً من الإباق والسرقعة.

فإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على المعتق؛ فلان حلف قومناه أبقاً سارقاً، وإن نكل قومناه صحيحاً.

٤٦ - باب الوصية بعد الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجل بوصية مطلقة، ثم أوصى بعدها بوصية أخرى أنفذت الوصيتان معاً.

وكذلك إن أوصى بالأولى فجعل إنفاذها إلى رجل وبالأخرى فجعل إنفاذها إلى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه، وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاء دينه وتركته إلى فلان، وقال: في الأخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه، وكان قضاء دينه، وولاية تركته إليهما معاً، ولو قال: في إحدى الوصيتين أوصى بما في هذه الوصية إلى فلان، وقال: في الأخرى أوصى بما في هذه الوصية، وولاية من خلف وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد بما أفرد به من قضاء دينه، وولاية تركته، وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وشريك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى.

٤٣ - باب الرجوع في الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وللرجل إذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها، أو يبدل منها ما شاء التدبير، أو غيره ما لم يموت، وإن كان في وصيته إقرار بدين، أو غيره، أو عتق بتات فذلك شيء واجب عليه أوجه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء.

٤٤ - باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً

لها، وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل بعبد بعينه لرجل، ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان. ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان، أو قد

في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا: لأن الطلق حادث كالتلف، أو كاشد وجع الأرض مضى وأخوفه، أو لا تجوز وصيتها إذا حلت بحال؛ لأنها حاملاً مخالفةً حالها غير حامل، وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هبته وجميع ما صنع في ماله في كل ما لم يجرح، فإذا جرح جرحاً خفوفاً فهذا كالمرض المضني أو أشد خوفاً، فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث.

وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله.

وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل، أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يمينا.

٤٧ - صدقة الحي عن الميت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا الشافعي إماماً قال: يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدى عنه وماله يتصدق به عنه، أو يقضى ودعاء فاما ما سوى ذلك من صلاة، أو صيام فهو لفاعله دون الميت.

وإنما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالاً بالسنة في الحج خاصة والعمره مثله قياساً، وذلك الواجب دون التطوع، ولا يحج أحد عن أحد تطوعاً؛ لأنه عمل على البدن فاما المال، فإن الرجل يحب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيرها فيجزيه أن يؤدى عنه بأمره؛ لأنه إنما أريد بالفرض فيه تأديته إلى أهله لا عمل على البدن، فإذا عمل امرؤ عني على ما فرض في مالي، فقد أدى الفرض عني، وأما الدعاء، فإن الله عز وجل ندب العباد إليه وأمر رسول الله ﷺ به، فإذا جاز أن يدعى للأخ حياً جاز أن يدعى له ميتاً ولحقه إن شاء الله تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحي أجره ويدخل على الميت منفعة.

وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع.

٤٨ - باب الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز الوصية إلا إلى بالغ مسلم عدل، أو امرأة كذلك، ولا تجوز إلى عبد أجنبي، ولا عبد الموصي، ولا عبد الموصى له، ولا إلى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب، ولا غيره، ولا تجوز وصية مسلم إلى مشرك. فإن قال قائل: فكيف لم تجز الوصية إلى من ذكرت أنها لا تجوز إليه؟

قيل: لا تعدو الوصية أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلنسا نرد على رجل وكل عبد كافراً خاتماً؛ لأنه أملك بماله وغيره له أن يوكل بما يجوز له في مالي، ولا نخرج من يديه ما دفع إليه منه، ولا نجعل عليه فيه أميناً، ولا أعلم أحداً يميز في الوصية ما

المال الحاضر ويقتنا ما بقي له، وكلما حضر من المال شيء دفعنا إلى الورثة ثلثه وإلى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم، وإن هلك المال الغائب هلك منهم، ومن الورثة، وإن أبطأ عليهم أبطأ عليهم معاً وأحسن حال الموصي له أبداً أن يكون كالوارث ما احتملت الوصية الثلث، فإذا عجز الثلث عنها سقط معه فاما أن يزيد أحد بحال أبداً على ما أوصى له به قليلاً، أو كثيراً، فلا إلا أن يتطوع له الورثة فيهبون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلاً لو أوصى لرجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضاً غائباً يساوي ألفاً، فقال: أخير الورثة بين أن يعطوا الموصي له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت، أو أجبرهم على درهم من الثلاثة؛ لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصي له ثلثي الثلث فيما غاب من ماله اليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهماً؟ فإذا لم يجز عنده أن يجبرهم على درهمين يدفعونهما من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته، ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة الوفاً أحرم عليه وأفحش في الظلم، وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفي ما أوصى له به لا يزد عليه بشيء، ولا يدخل عليه النقص فاما الزيادة، فلا تحل، ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفي وصيته.

وكذلك لو أوصى له بعبدين، ولم يترك الميت غيره إلا مالا غائباً سلمنا له ثلثه وللورثة الثلثين، وكلما حضر من المال الغائب شيء له ثلث زنا الموصى له في العبد أبداً حتى يستوفي رقبته أو سقط الثلث، فيكون له ما حمل الثلث، ولا أبالي ترك الميت داراً، أو أرضاً، أو غير ذلك؛ لأنه لا مأمون في الدنيا قد تنهدم الدار وتحترق ويأتي السيل عليها فينسف أرضها وعمارتها، وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللموصي له ثلث تطوعاً من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين.

٤٦ - باب وصية الحامل

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأضرار التي يكون فيها صاحبها مضنياً أو تجلس بين القوايل فيضربها الطلق، فلو اجزت أن توصي حامل مرة، ولا توصي أخرى كان لغيري أن يقول إذا ابتدأ الحمل تغني نفسها وتغير عن حال الصحة وتكره الطعام، فلا أجيز وصيتها في هذه الحال وأجرت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثاين والنعاس وإقهايم الطعام، ثم يكون أولى أن يقبل قوله ممن فرق بين حالها قبل الطلق، وليس

أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه معاً.

وإذا أوصى الميت بإنكاح بناته إلى رجل؛ فإن كان وليهن الذي لا أول منه زوجهن بولاية النسب أو الولاء دون الوصية جاز، وإن لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن، وفي إجازة تزويج الوصي إبطاء للأولياء إذا كان الأولياء أهل النسب، ولا يجوز أن يلي غير ذي نسب.

فإن قال قائل: يجوز بوصية الميت أن يلي ما كان يلي الميت؟ فإليت لا ولاية له على حي، فيكون يلي أحد بولاية الميت إذا مات صارت الولاية لأقرب الناس بالزوجة من قبل أبيها بعده أحب ذلك، أو كرهته، ولو جاز هذا لوصي الأب جاز لوصي الأخ والمولى، ولكن لا يجوز لوصي.

فإن قيل: قد يوكل أبوها الرجل فيزوجها فيجوز؟

قيل: نعم، وليها من كان والولاية حيثل للحي منهما والوكيل يقوم مقامه.

قال الشافعي: فإذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركي، أو قال: قد أوصيت إليه بمالي، أو قال: بما خلقت.

قال الربيع: أنا أجيب فيها أقول: يكون وصياً بالمال، ولا يكون إليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبية الأقرب فالأقرب من الموزجة والله تعالى أعلم.

٤٩- باب ما يجوز للوصي

أن يصنعه في أموال اليتامي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يخرج الوصي من مال اليتيم كل ما لزم اليتيم من زكاة ماله وجنابته، وما لا غنى به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف، وإذا بلغ الحلم، ولم يبلغ رشده زوجة، وإذا احتاج إلى خادم ومثله يخدم اشترى له خادماً، وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها، وإن أنفق ذلك فاته يوماً يوماً وأمره بالاحتفاظ بكسوته؛ فإن أنفقها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يجسه في إتلافها ويخيفه، ولا بأس بأن يأمر أن يكسب أقل ما يكفيه في البيت بما لا يخرج فيه، فإذا رأى أن قد أذبه أمر بكسوته ما يخرج فيه وينفق على امرأته إن زوجه وخادم إن كانت لها بالمعروف وكسوها.

وكذلك ينفق على جاريته إن اشتراها له ليطأها، ولا أرى أن يجمع له امرأتين ولا جارتين للوطء، وإن اتسع ماله؛ لأنما تعطيه منه ما فيه الكفاية بما يخرج من حد الضيق، وليس بامراً؛ ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم إيهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح، أو يسرى إذا كان ماله محتملاً

يجز في الوكالة من هذا، وما أشبهه، فإذا صاروا إلى أن لا يجيزوا هذا في الوصية، فلا وجه للوصية إلا بأن يكون الميت نظر لمن أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فأسند إليه بعد موته، فلما خرج من ملك الميت فصار يملكه وارث، أو ذو دين، أو موصى له لا يملكه الميت، فإذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يتدئ الحاكم القضاء لهم به؛ لأنه نظر لهم أجرته، وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك إليه يعطف عليهم من الثقة بمودة للميت أو للموصى لهم، فإذا ولي حراً أو حرة عدلين أجزنا ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك يصلح على الابتداء للحاكم أن يولي أحدهما، فإذا لم يول من هو في هذه الصفة بأن لنا أن قد أخطأ عامداً، أو مجتهداً على غيره، ولا تجز خطاه على غيره إذا بأن ذلك لنا كما تجز أمر الحاكم فيما احتمل أن يكون صواباً، ولا تجز فيما بأن خطوه وتجز أمر الوالي فيما صنع نظراً ونرده فيما صنع من مال من يلي غير نظر وتجز قول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقاً، ولا تجز فيما لا يمكن أن يكون صدقاً، وهكذا كل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها.

وإذا أوصى الرجل إلى من تجوز وصيته، ثم حدث للموصى إليه حال أخرجه من حد أن يكون كافياً لما أسند إليه، أو أميناً عليه أخرجت الوصية من يديه إذا لم يكن أميناً وأضم إليه إذا كان أميناً ضعيفاً عن الكفاية قوياً على الأمانة؛ فإن ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال، وكلما صار من أبدل مكان وصي إلى تغيير في أمانة، أو ضعف كان مثل الوصي يبدل مكانه كما يبدل مكان الوصي إذا تغيرت حاله، وإذا أوصى إلى رجلين فمات أحدهما، أو تغيرت حاله أبدل مكان الميت، أو المتغير رجل آخر؛ لأن الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر، ولو أوصى رجل إلى رجل فمات الموصى إليه وأوصى بما أوصى به إلى رجل لم يكن وصي الوصي وصياً للميت الأول؛ لأن الميت الأول لم يرض الموصى الآخر.

قال الشافعي: ولو قال أوصيت إلى فلان؛ فإن حدث به حدث، فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجز ذلك؛ لأنه إنما أوصى بمال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى إليه الوصي الميت؛ فإن كان كافياً أميناً، ولم يجد آمن منه، أو مثله في الأمانة ممن يراه أمثل لتركه الميت من ذي قرابة الميت، أو مودة له، أو قرابة لتركه، أو مودة لهم ابتدأ لتوليته بتركة الميت، وإن وجد أكفاً وأملاً ببعض هذه الأمور منه ولي الذي يراه أنفع لمن يولي أمره إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإذا اختلف الوصيان، أو الموليان، أو الوصي، ولا مولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في

لذلك، وهذا ما لا صلاح له إلا به إن كان يأتي النساء؛ فإن كان مجبوراً أو حصواً فأراد جاريةً يتلذذ بها لم تشتتر له، وإن أراد جاريةً للخدمة اشترى له؛ فإن أراد أن يتلذذ بها تلذذ بها، وإن أراد امرأةً لم يزوجها؛ لأن هذا مما له منه بد، وإذا زوج المولى عليه فاكتر طلاقها أحببت أن يتسرى؛ فإن اعتق فالتعق مردود عليه.

٥٠ - الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه

قال الربيع بن سليمان: هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين وأشهد الله عالم خاتمة الأعين، وما تحفي الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيداً، ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله وبيعه عليه إن شاء الله، وأنه يوصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بإحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ وتحريم ما حرم الله في الكتاب، ثم في السنة، وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره، وأن يجاوزته ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظة على أداء فرائض الله عز وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوفاً لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحضراً، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله، فإنه لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع، وإنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها بما عمل في الدنيا من خير، أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه، وأن لا يخال أحداً إلا أحداً خاله لله فمن يفعل الخلة في الله - تبارك وتعالى - ويرجى منه إفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا، وأن يعرف المرء زمانه ويرغب إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه، ويمسك عن الإسراف من قول، أو فعل في أمر لا يلزمه، وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال: وعمل، وأن الله تعالى يكفيه مما سواه، ولا يكفي منه شيء غيره، وأوصى متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز عن خلقه الذي أسأل الله العون عليه، وعلى ما بعده وكفاية كل هول دون الجنة برحمته، ولم يغير وصيته هذه، أن يلي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى النظر في أمر ثابت الخصي الأقرع الذي خلف بمكة؛ فإن كان غير مفسد فيما خلفه محمد بن إدريس فيه اعتقه عن محمد بن إدريس؛ فإن حدث بأحمد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن إدريس بعد أحمد فأنفذ فيه ما جعل إلى أحمد وأوصى أن جاريته

الأندلسية التي تدعى فوراً التي ترضع ابنه أبا الحسن بن محمد بن إدريس إذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن إدريس سنتين واستغنى عن رضاعها، أو مات قبل ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى، وإذا استكمل سنتين ورثي أن الرضاع خير له أَرْضَعَتْهُ سَنَةً أُخْرَى، ثم هي حرة لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أن يموت فتعتق بآيهما كان ومتى أخرج إلى مكة أخرجت معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه، ثم هي حرة، وإن عتقت قبل أن يخرج إلى مكة لم تكره في الخروج إلى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير، وأن تعطي جاريته سكة السوداء وصية لها، أو أن يشتري لها جارية، أو خصي بما بينها وبين خمسة وعشرين ديناراً، أو يدفع إليها عشرون ديناراً وصية لها فأني واحد من هذا اختارته دفع إليها، وإن مات ابنها أبا الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة فهذه الوصية لها إن شاءتها، وإن لم تعتق حتى تخرج بأبي الحسن إلى مكة حملت وابنها معها مع أبي الحسن، وإن مات أبو الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة عتقت فوراً وأعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة وعشرين سهماً على دنانير سهمان من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه ينفق عليها منه، وإن مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن إدريس فذلك لها ومتى فارقت ابنها، وولده قطع عنها ما أوصى لها به، وإن أقامت فوراً مع دنانير بعدما تعتق فوراً ودنانير مقيمة مع ابنها محمد، أو ولد محمد بن إدريس وقف على فور سهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن إدريس ينفق عليها منه ما أقامت معها ومع ولد محمد بن إدريس؛ فإن لم تقم فوراً قطع عنها ورد على دنانير أم ولد محمد بن إدريس وأوصى لفقراء آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع إليهم سواء فيه صغيرهم وكبيرهم، وذكرهم وإناتهم وأوصى لأحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى بستة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله وأوصى أن يعتق عنه رقاب خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ويتحرى أفضل ما يقدر عليه وأحمد ويشترى منهم مسعدة الخطاط إن باعه من هو له فيعتق وأوصى أن يتصدق على جيران داره التي كان يسكن بذي طوى من مكة بسهم واحد من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدخل فيهم كل من يجري إدريس ولأه وموالي أمه ذكرهم وإناتهم فيعطي كل واحد منهم ثلاثة أضعاف ما يعطي واحداً من جيرانه وأوصى لعبادة السندية وسهل، ولولهما مواليه وسليمة مولاة أمه، ومن اعتق في وصيته بسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم ويسوي بين الباقيين، ولا يعطي من مواليه إلا من كان بمكة، وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه

يدخل في ثلثي ما لا قدر له من فخار وصحاف وحصر من سقط البيت وبقايا طعام البيت، وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له شهد على ذلك.

بعدما أوصى به من الحمولة والوصايا يمضي بحسب ما أوصى به بمصر، فيكون مبدأ، ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الأجزاء التي وصفت في كتابه وجعل محمد بن إدريس إنفاذاً ما كان من وصاياه بمصر، وولاية جميع تركته بها إلى الله تعالى، ثم إلى عبد الله بن عبد الحكم القرشي، ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم الأصبحي فإيهم مات، أو غاب، أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقاماً يغنيه عن غاب عن وصية محمد بن إدريس، أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلحقوا ابنه أبا الحسن متى أمكنهم إلحاقه بأهله بمكة، ولا يحمل حجراً وإلى البر سبيل بوجه ويضموه وأمه إلى تقه ويتقدوا ما أوصاهم به بمصر ويجمعوا ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلحقوا ذلك كله ورقيق أبي الحسن معه بمكة حتى يدفع إلى وصي محمد بن إدريس بها، وما يخلف لمحمد بن إدريس، أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو وأوصياه فيه، وولاء ولده ما كان له ولهم بمصر على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم، وما أوصوا إلى أوصياء محمد بن إدريس بمكة، وولاء ولده مما يقدر على إيصاله، فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن إدريس قبضا وقضاء دين إن كان عليها بها وبيع ما رآوا يبيع من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر، وولاية ابنه أبي الحسن ما كان بمصر وجميع تركته محمد بن إدريس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن إدريس، ولاء ولده بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وزينب وفاطمة بني محمد بن إدريس، وولاء ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس من دنائير أم ولده إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذين سمى، وولدان حدث لمحمد بن إدريس حتى يصيروا إلى البلوغ والرشد معاً وأموالهم حيث كانت إلا ما يلي أوصياؤه، فإن ذلك إليهم ما قام به قائم منهم، فإذا تركه فهو إلى وصيته بمكة وهما أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق وعبيد الله بن إسماعيل بن مقرظ الصراف، فإن عبيد الله توفي، أو لم يقبل وصية محمد بن إدريس فاحمد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر على ما يشاء أن يصلني على سيدنا محمد عبده ورسوله، وأن يرحمه، فإنه فقير إلى رحمته، وأن يحيره من النار، فإن الله تعالى غني عن عذابه، وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحداً من المؤمنين، وأن يكفهم فقدته ويجبر مصيبتهم من بعده، وأن يقيم معاصيه وإتيان ما يقبح بهم والحاجة إلى أحد من خلقه بقدرته ولله الحمد أشهد محمد بن إدريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سليماً الحجام ليس إنما هو لبعض ولده، وهو مشهود علي، فإن بيع، فإنما ذلك على وجه النظر له فليس مالي منه شيء، وقد أوصيت بثلثي، ولا

وكذلك نسب الموالى إلى، ولائهم، وإن كان الموالى مؤمنين
والمعتقون مشركين.

٤٤ - كتاب الولاء والحلف

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا عماد بن إدريس
الشافعي قال: أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من كان له نسب
من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب إلى أبيه، ومن لم يكن
له أب فلينسب إلى مواليه، وقد يكون ذا أب وله موال فينسب إلى
أبيه ومواليه وأولى نسيه أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا إلى الأخوة
في الدين مع الولاء.

وكذلك ينسبون إليها مع النسب والإخوة في الدين ليست
بنسب إنما هو صفة تقع على المراء بدخوله في الدين ويخرج منها
بمخروجه منه والنسب إلى الولاء والآباء إذا ثبت لم يرله المولى من
فوق، ولا من أسفل، ولا الأب، ولا الولد والنسب اسم جامع
لمعان مختلفة فينسب الرجل إلى العلم وإلى الجهل وإلى الصناعة
وإلى التجارة، وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه
الفعل، وكان منهم صنف ثالث لا آباء لهم يعرفون، ولا ولادة
فنسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم، وأصل ما قلت
من هذا في كتاب الله عز وجل وستة نبي ﷺ، وما أجمع عليه
عوام أهل العلم قال: الله تبارك وتعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ
وَمَوَالِيكُمْ﴾، وقال: عز وجل ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾، وقال: تبارك
وتعالى ﴿وَبَادِئُ نُوْحٍ ابْنُهُ وَكَانَ فِي مَعْزَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا
تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ:
لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَخَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ
فَكَانَ مِنَ الْمَغْرُوقِينَ﴾، وقال: عز وجل ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ
إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا
يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾، وقال: تقدست أسماؤه
﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾
فميز الله عز وجل بينهم بالدين، ولم يقطع الأنساب بينهم، فدل
ذلك على أن الأنساب ليست من الدين في شيء.

الأنساب ثابتة لا تزول والدين شيء يدخلون فيه، أو
يخرجون منه ونسب ابن نوح إلى أبيه وابنه كافر ونسب إبراهيم
خليله إلى أبيه وأبوه كافر، وقال: عز وجل ذكره ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا
يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ فنسب إلى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب
رسول الله ﷺ المسلمين بأمر الله عز وجل إلى آبائهم كفاراً
كانوا، أو مؤمنين.

١٤٢٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك وسفيان، عن عبد
الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء
وعن هيبه. [أخرجه مالك (٧٨٢/٢)، البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)،
أبو داود (٢٩١٩)، السرمدي (١٢٣٦)، النسائي (٣٠٦/٧)، ابن
ماجه (٢٧٤٧)]

١٤٢٤ - أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا محمد بن
الحسين، عن يعقوب، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر،
عن النبي ﷺ قال: الولاء لخدمة كل خدمة السب لا يساع، ولا
يؤهب. [أخرجه البيهقي (٢٩٢/١٠)]

١٤٢٥ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن أبي
نَجِيح، عن مجاهد أن علياً ﷺ قال: 'الولاء بمنزلة الخلف
أخوه حيث جعله الله عز وجل'. [أخرجه عبد الرزاق (١٦١٤٠)،
البيهقي (٢٩٤/١٠)]

١٤٢٦ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن
ابن عمر، عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعيقها،
فقال: أهلكا يبيعهما على أن ولانها لنا فذكرت ذلك لرسول
الله ﷺ، فقال: لا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق.

١٤٢٧ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام، عن
عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت:
جاءتني بريدة، فقالت: إني كاتبت أهلي على تسع أواق في
كل عام أوقية فأعطيني، فقالت لها عائشة إن أحب أهلك أن
أعدها لهم ويكُون، ولأوك لي فعلت فذهبت بريدة إلى أهلها
ورسول الله ﷺ جالس، فقالت: إني قد عرضت عليهم
ذلك فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله
ﷺ فسألها فأخبرته عائشة، فقال: خذوها واشترطي لهم
الولاء، فإن الولاء لمن أعتق، ففعلت عائشة، ثم قام رسول
الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه، فقال: أما بعد فما
بالرجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما
كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة

وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحالٍ إلا لمعتقٍ، ولا يحتمل معنى غير ذلك.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قال: الله عز وجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾، فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سَمَى الله، وأن في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما أنها لمن سَمِيَ له والآخر أنها لا تكون لغيرهم بحال.

وكذلك قول النبي ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَلَوْ أَنَّ رجلاً لا ولاء له وإلى رجلاً أو أسلم على يديه لم يكن مولى له بالإسلام، ولا الموالات، ولو اجتمعا على ذلك.

وكذلك لو وجده معبوداً فالتقطه، ومن لم يثبت له ولاء بنعمة تجري عليه للمعتق، فلا يقال لهذا مولى أحدٍ، ولا يقال له مولى المسلمين.

فإن قال: قائل فما باله إذا مات كان ماله للمسلمين؟

قيل له: ليس بالولاء ورثوه، ولكن ورثوه بأن الله عز وجل من عليهم بأن خوئهم ما لا مالك له دونه، فلما لم يكن ميراث هذا مالك بولاء، ولا بنسب، ولا له مالك معروف كان مما خوئوه.

فإن قال: وما يشبه هذا؟

قيل: الأرض في بلاد المسلمين لا مالك لها يعرف هي لمن أحيائها من المسلمين والذي يموت، ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا أنهم مواليه. ولو كانوا اعتقوه لم يرثه من اعتقه منهم، وهو كافر، ولكنهم خوئوا ماله بأن لا مالك له.

ولو كان حكم المسلمين في الذي لا، ولاء له إذا مات أنهم يرثونه بالولاء حتى كأنه اعتقه جماعة المسلمين وجب علينا فيه أمران.

أحدهما أن ينظر إلى الحال التي كان فيها مولوداً لا رق عليه ومسلماً فيجعل ورثته الأحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم؛ فإن ماتوا ورثنا ورثة الأحياء يومئذ من الرجال ماله، أو جعلنا من كان حياً من المسلمين يوم يموت ورثته قسماً بينهم قسماً ميراث الولاء. ولا نجعل في واحدٍ من الحالين ماله لأهل بلدٍ دون أهل بلدٍ وأحصينا من في الأرض من المسلمين، ثم أعطينا كل واحدٍ منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو اعتقت واحداً فنفرقوا في الأرض ونحن والمسلمون إنما يعطون ميراثه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم، ولكننا إنما جعلناه للمسلمين من الوجه الذي وصفت لا من أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله ﷺ يقول: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وفي قوله إنما الولاء لمن اعتق تبييت أمرين أن الولاء

شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق.

قال الشافعي: في حديث هشام عن عروة عن النبي ﷺ دلائل قد غلط في بعضها من يذهب مذهبهم من أهل العلم، فقال: لا بأس ببيع المكاتب بكل حال، ولا أراه إلا قد غلط الكتابة ثابتة، فإذا عجز المكاتب، فلا بأس أن يبيعه، فقال: لي قائل بريرة كانت مكاتباً وبيعت وأجاز رسول الله ﷺ البيع.

فقلت له: ألا ترى أن بريرة جاءت تستعين في كتابتها وتذهب مساومة بنفسها لمن يشتريها وترجع بخبر أهلها؟

فقال: بلى، ولكن ما قلت في هذا؟

قلت: إن هذا رضاً منها بأن تباع.

قال: أجل.

قلت: ودلالة على عجزها، أو رضاها بالعجز قال: أما رضاها بالعجز، فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاها بالعجز، وأما على عجزها، فقد تكون غير عاجزة وترضى بالعجز رجاء تعجيل العتق.

فقلت له: والمكاتب إذا حلت نجومة، فقال: قد عجزت لم يسأل عنه غيره ورددناه رقيقاً وجعلنا للذي كاتبه بيعه ويعتق ويرق قال: أما هذا، فلا يختلف فيه أحد أنه إذا عجز رد رقيقاً.

قلت: ولا يعلم عجزه إلا بأن يقول قد عجزت أو تحل نجومة، فلا يؤدي، ولا يعلم له مال.

قال: أجل، ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال.

قلت: مسائلها في أوقية، وقد بقيت عليها أواق ورضاها بأن تباع دليل على أن هذا عجز منها على لسانها قال: إن هذا الحديث ليحتمل ما وصفت ويحتمل جواز بيع المكاتب.

قلت: أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره، ولو احتمل ما وصفت، ووصفت كان أولى المعنيين أن يؤخذ به ما لا يختلف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يعجز، ولم ينسب إلى العامة أن يجهل معنى حديث ما روي عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: فبين في كتاب الله عز وجل، ثم سئ رسول الله ﷺ، ثم ما لا تمتنع منه العقول من أن المرء إذا كان مالكا لرجل فاعتقه فانتقل حكمه من العبودية إلى الحرية فجازت شهادته، وورث وأخذ سهمه في المسلمين وحد حدودهم وحد له؛ فكانت هذه الحرية إنما تثبت العتق للمالك، وكان المالك المسلم إذا اعتق مسلماً ثبت، ولاؤه عليه، فلم يكن للمالك المعتق أن يرده ولاءه فبرده رقيقاً، ولا يهبه، ولا يبيعه، ولا للمعتق، ولا لهما لو اجتمعا على ذلك فهذا مثل النسب الذي لا يحول ويبين في السنة، وما

وهكذا منزلة أبناء الإخوة ما كانوا مستويين، فإذا كان بعضهم أعمد من بعض فأنظر؛ فإن كان القعد لبي الإخوة للأب والأم، أو لواحد منهم فاجعل الميراث له.

وكذلك إن كانوا مثله في القعد لمساواته في القعد ولا نفراده بقرابة الأم دونهم ومساواته إياهم في قرابة الأب؛ فإن كان القعد لابن الأخ لأبٍ دون بني الأب والأم فاجعله لأهل القعد بالمولى المعتق، وهكذا منزلة عصبتهم كلهم بعدوا، أو قربوا في ميراث الولاء.

قال الشافعي: فإن كانت المعتقة امرأة ورثت من أعتقت. وكذلك من أعتق من أعتقت، ولا ترث من أعتق أبوها، ولا أمها، ولا أحد غيرها وغير من أعتق من أعتقت، وإن سفلوا ويرث ولد المرأة المعتقة من أعتقت كما يرث ولد الرجل الذكور دون الإناث؛ فإن انقرض ولدها، وولد ولدها الذكور، وإن سفلوا، ثم مات مولى لها أعتقت ورثته أقرب الناس بها من رجال عصبتها لا عصبة ولدها.

١٤٢٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاصم بن هشام هلك وترك بينه ثلثة أئنان للأم ورجل لعله هلك أحد الذين للأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي للأم وأبيه ماله، وولاء مواليه. ثم هلك الذي ورث المال، وولاء الموالي وترك ابنه وأخاه لأبيه، فقال: ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال، وولاء الموالي: وقال: أخوه ليس كذلك، وإنما أحرزت المال فأما ولأه الموالي، فلا، أرايت لو هلك أخي اليوم ألتست أرثه أنا؟ فأختصنا إلى عثمان فقضى لأخي بولاء الموالي. [أخرجه مالك (٧٨٤/٢)]

١٤٢٩ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان فأختصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب فماتت المرأة وتركته مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها، ثم مات ابنها، فقالت ورثته لنا ولأه الموالي قد كان ابنها أحرزه.

للمعتق بأكيه ونفي أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعتق، وهذا غير معتق.

قال الشافعي: ومن أعتق عبدا له سائبة فالتعتق ماض ولأه، ولا يخالف المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة؛ لأن هذا معتق، وقد جعل رسول الله ﷺ الولاء لمن أعتق، وهكذا المسلم يعتق مشركا فالولاء للمسلم، وإن مات المعتق لم يرثه مولاة باختلاف الدينين.

وكذلك المشرك الذمي وغير الذمي فالتعتق جائز والولاء للمشرك المعتق، وإن مات المسلم المعتق لم يرثه المشرك الذمي الذي أعتقه باختلاف الدينين، وأن رسول الله ﷺ قضى أن لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم؛ فكان هذا في النسب والولاء؛ لأن النبي ﷺ لم يخص واحدا منهم دون الآخر.

قال الشافعي: وإذا قال: الرجل لعبده أنت حر عن فلان، ولم يأمره بالحرية وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق، أو لم يقبله فسواء، وهو حر عن نفسه لا عن الذي أعتقه عنه، وولأه له؛ لأنه أعتقه.

قال الشافعي: وإذا مات المولى المعتق وكانت له قرابة من قبل أبيه ترثه بأصل فريضة، أو عصبة، أو إخوة للأم يرثونه بأصل فريضة، أو زوجة أو كانت امرأة، وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئا إن بقي عنهم.

فإن لم يكن عصبة قام المولى المعتق مقام العصبة فيأخذ الفضل عن أهل الفرائض، فإذا مات المولى المعتق قبل المولى المعتق، ثم مات المولى المعتق، ولا وارث له غير مواليه، أو له وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث النسب كما ساصفه لك إن شاء الله تعالى.

فأنظر؛ فإن كان للمولى المعتق بنون وبنات أحياء يوم يموت المولى المعتق فاقسم مال المولى المعتق، أو ما فضل عن أهل الفرائض منه بين بني المولى المعتق، فلا تورث بناته منه شيئا؛ فإن مات المولى المعتق، ولا بين للمولى المعتق لصلبه وله ولد ولو متسفلون، أو قرابة نسب من قبل الأب فأنظر الأحياء يوم مات المولى المعتق من ولد ولد المولى المعتق؛ فإن كان واحد منهم أعمد إلى المولى المعتق بأبٍ واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقي من ولد ولده. وإن استروا في القعود فاجعل الميراث بينهم شرعا؛ فإن كان المولى المعتق مات، ولا ولد له، ولا والد للمولى المعتق وله إخوة لأبيه وأمه وإخوة لأبيه وإخوة لأمه، فلا حق للإخوة من الأم في، ولأه مواليه، ولم يكن معهم غيرهم والميراث للإخوة من الأب والأم دون الإخوة للأب، ولو كان الإخوة للأب والأم واحدا.

ذَكَرُوا فَمِيرَاثُ الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ لِذَكَوْرٍ وَلَدَهُ دُونَ بَنَاتِهِ وَجَدَّهُ لَا يَرِثُ الْجَدُّ مَعَ وَلَدٍ الْمَعْتَقِ شَيْئاً مَا كَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ، وَلَا وَلَدٌ وَلَدِهِ، وَإِنْ سَقَلُوا، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ تَرَكَ أَبَاهُ وَإِخْوَتَهُ وَأَبِيهِه وَأُمَّهُ، أَوْ لِأَبِيهِه فَالْمَالُ لِلْأَبِّ دُونَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَلْقَوْنَ الْمَيِّتَ عِنْدَ أَبِيهِه فَابُوهُ أَوَّلُ بَوْلَاءِ الْمَوَالِي إِذَا كَانُوا إِنَّمَا يَدُلُّونَ بِقَرَابَتِهِ.

فإذا مات المولى المعتق وترك جده وإخوته لأبيه وأمه، أو لأبيه، فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والأخ، فمنهم من قال: الميراث للأخ دون الجد، وذلك؛ لأنه يجمعه والميت أب قبل الجد، ومن قال: هذا القول قال: وكذلك ابن الأخ وابن ابني، وإن سفلوا؛ لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وبهذا أقول؛ ومن أصحابنا من قال: الجد والأخ في ولاء المولى بمنزلة؛ لأن الجد يلقى المولى المعتق عند أول أبي يتسبب إليه فيجمعه والميت المعتق أب يكونان فيه سواء، وأول من ينسب إليه الميت أبو الميت والميت ابنه والجد أبوه فذهب إلى أن يشرك الجد والميت المعتق أب هما شرع فيه الجد بالأبوة والابن بولادته ويذهب إلى أنهما سواء، ومن قال: هذا قال: الجد أولى بولاء المولى من بنى الأخ إذا سوى بينه وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت.

قال الشافعي: الإخوة أولى بولاء الموالى من الجد، وبنو الإخوة أولى بولاء الموالى من الجد.

فعلی هذا الباب كلّه وقياسه، فأما إن مات المولى المعتق وترك جدّه وعمّه ومات المولى المعتق فلألّا للجدّ دون العمّ؛ لأنّ العمّ لا يدلّ بقرابة إلا بأبوة الجسد، فلا شيء له مع من يدلّ بقرابته، ولو مات رجلٌ وترك عمّه وجدّ أبيه كان القول فيها على قياس من قال: الإخوة أولى بولاء الموالى من الجدّ أن يكون المال للعمّ؛ لأنّه يلقي الميت عند جدّ يجمعهما قبل الذي ينازعه.

وكذلك ولد العم، وإن تسفلوا؛ لأنهم يلقونه عند أبي لهم
 وولد قبل جد أبيه، ومن قال: الأخ والجد سواء فجذ الأب والعم
 سواء؛ لأن العم يلقاه عند جده وجد أبيه أبو جده.

قال الشافعي: فإن كان المنازعُ جدُّ الأبِ ابنَ العمِّ فجَدُّ
الأبِ أولى كما يكونُ الجدُّ أولى من ابنِ الأخِ للقربِ من المولى
المعتق.

قال الشافعي: وإذا مات المولى المعتق، ثم مات المولى المعتق، ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب، أو بعيد فاللأب لابن العم القريب، أو البعيد؛ لأن الأخ من الأم لا يكون عصبة؛ فإن كان الأخ من الأم من عصبتك، وكان في عصبتك من هو أعدل منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبتك كان للذي هو أعدل إلى المولى المعتق؛ فإن استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبتك وعصبتك فاليراث كله للأخ من الأم؛ لأنه سارى عصبتك في

وقال: الجهننيون ليس كذلك إنما هم موالى صاحبتنا.
فلذا مات ولدنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقتضى أبان بن
عثمان للجهننيين بولاء الموالى. [أخرجه مالك (٧٨٤/٢)]

١٤٣٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ
الْعَزِيزِ أَغْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَنَوَّسِي الْعَبْدَ بَعْدَمَا عَقَقَ قَالَ
إِسْمَاعِيلُ فَأَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ أَخَذَ مَالَهُ فَأَجْعَلَهُ فِي
بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي (١٠/٢٩٩)]
قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ.

١- ميراثُ الولدِ الولاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل وترك ابنين
وبنات وموالي هو أعتقهم فمات المولى العتق ورثه ابناءه، ولم يرثه
أحد من بناته.

فإن مات أحد الابنين وترك ولداً، ثم مات أحد الموالى الذين أعتقهم ورثه ابن المعتق لصلبه دون بني أخيه؛ لأن المعتق لو مات يوم يموت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه، ثم هكذا ميراث الولد، وولد الولد أبداً، وإن تسفلوا في الموالى انساب ولد الولد أبداً إلى المولى المعتق يوم يموت المولى المعتق فأيهم كان أقرب إليه بابي واحد فاجعل له جميع ميراث المولى المعتق.

ولو اعتق رجلٌ غلاماً، ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين، ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين، ثم مات المولى المعتق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهمٍ للابن سهمٌ وللأربعة البنين أربعة أسهمٍ وللخمسة خمسة أسهمٍ كما يقتسمون ميراث الجد لو مات يومئذٍ وهم ورثه لاختلاف حال ميراث الولاء والمال، ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون، ثم مات البنون وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة والآخر خمسة، ثم ظهر للجد مالٌ اقتسم بنو البنين على أنه ورثه ثلاثة بنين، ثم ورث الثلاثة البنين أبناؤهم فللابن المفرد بميراث أبيه ثلث ميراث الجد، وذلك حصّة أبيه من ميراث الجد وللأربعة البنين ثلث ميراث الجد أرباعاً بينهم، وذلك حصّة ميراث أبيهم، وللخمسة البنين ثلث ميراث الجد أخماساً بينهم.

وذلك حصّة أبيهم من ميراث جدّهم.

ولو كان معهم في المال بنات دخلن، ولا يدخلن في ميراث
الزلاء.

فإذا أعتق رجل عبداً فمات المولى المعتق وترك أباه وأولاداً

النسب وانفرد منهم بولادة الأم.

وكذلك القول في عصبته بعدوا أو قريبا، لا اختلاف في ذلك، والله تعالى الموفق.

٢ - الخلاف في الولاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال: لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعقول والأثر على أكثر ما قلت في أصل، ولواء السائبة وغيره ونحن لا نخالفك منه إلا في موضع، ثم نقيس عليه غيره، فيكون موضع.

قلت: وما ذاك؟

قال: الرجل إذا أسلم على يدي الرجل كان له، ولاؤه كما يكون للمعتق.

قلت: اتدفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن المنعم بالمعتق يثبت له الولاء كثبوت النسب؟ قال: لا.

قلت والنسب إذا ثبت، فإنما الحكم فيه أن الولد مخلوق من الوالد؟

قال: نعم.

قلت: فلو أراد الوالد بعد الإقرار بأن المولود منه نفيه وأراد ذلك الولد لم يكن لهما، ولا لواحد منهما ذلك.

قال: نعم.

قلت: فلو أن رجلا لا أب له رضي أن يتسبب إلى رجل يرضي ذلك الرجل وتصادق مع التراضي بأن يتسبب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المسوب إلى المتسبب إليه لم تكن للمتسبب إليه زوجة، ولا أمة وطنها بشبهة لم يكن ذلك لهما، ولا لواحد منهما؟ قال: نعم.

قلت: لأننا إنما نسب بامرئ أحدهما الفرائش، وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفرائش والتطفة بعد الفرائش؟

قال: نعم.

قلت: ولا نسب بالتراضي إذا تصادقا إذا لم يكن ما ينسب به.

قال: نعم.

قلت: وثبت له حكم الأحرار ويتقل عن أحكام العبودية.

قال: نعم.

قلت والولاء هو إخراجك مملوكك من الرق بعثك والعق فعل منك لم يكن لمملوكك رده عليك؟

قال: نعم.

قلت: ولو رضيت أن تهب ولأه، أو تبعه لم يكن ذلك لك؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان هذا ثبت، فلا يزول بما وصفت من متقدم العتق والفرائش والتطفة، وما وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء، أفتعرف أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء لا يتقل، وإن رضي المتسبب والمتسبب إليه، والمولى للمعتق والمولى للمعتق لم يجز له، ولا لهما بتراضيهما.

قال: نعم.

هكذا السنة والأثر وإجماع الناس، فهل تعرف السبب الذي كان ذلك؟

قال الشافعي: فقلت له في واحد مما وصفت، ووصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندي، والله تعالى أعلم.

قال: فما هو؟

قلت: إن الله عز وجل أثبت للولد والوالد حقوقا في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي ثبتت لكل واحد منهما على صاحبه ثبتت للوالد على ولد الولد، وللولد من الأم على والدي الولد حقوقا في الموارث، ولواء المولى وعقل الجنائيات، ولولاية النكاح وغير ذلك، فلو ترك الوالد والولد حقهما من ذلك، وما يثبت لأنفسهما لم يكن لهما تركه لأنهما، أو إبنائهما أو عصبيتهما، ولو جاز لابن أن يطل حقه عن الأب في ولاية الصلاة عليه لو مات والقيام بدمه لو قتل والعقل عنه لو جنى، لم يجز له أن يطل ذلك لأبائه، ولا أبنائه، ولا لإخوته، ولا عصبته؛ لأنه قد ثبت لأبائه وأبنائه وعصبته حقوق على الولد لا يجوز للوالد إزالتها بعد ثبوتها، ومثل هذه الحال الولد.

فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يثبت رجل على أبائه وأبنائه وعصبته نسب من قد علم أنه لم يلد فدخل عليهم ما ليس له، ولا من قبل أحد من المسلمين ميراث من نسب إليه من نسب له والمولى للمعتق كالمولود فيما يثبت له من عقل جنائيه ويثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك، فكذلك لا يجوز أن يتسبب إلى ولأ رجل لم يعتقه؛ لأن الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وأبائه وعصبته ولايتهم، فلا يجوز له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم من عقل وغيره بامرئ لا يثبت، ولا لهم بامرئ لم يثبت.

فقال: هذا كما وصفت إن شاء الله تعالى.

قلت: فلم جاز لك أن توافقه في معنى وتخالفه في معنى؟ وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء.

قال: أما القياس على الأحاديث التي ذكرت، وما يعرف

النَّاسُ فَمَا قُلْتُ لَوْلَا شَيْءٌ أَرَاكَ أَغْفَلْتَهُ وَالْحِجَّةُ عَلَيْكَ فِيهِ قَائِمَةٌ.
قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟

قَالَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

قُلْتُ لَهُ: لَيْسَ يَثْبُتُ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ.

قَالَ: لِأَنَّهُ خَالَفَ غَيْرَهُ مِنْ حَدِيثِكَ الَّذِي هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ.

قُلْتُ لَوْ خَالَفَكَ مَا هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ لَمْ نَثْبُتْهُ، وَكَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَثْبُتَ النَّائِبَ وَنَرُدُّ الْأَضْعَفَ.

قَالَ: أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ ثَابِتًا أَخَالَفُ حَدِيثَنَا حَدِيثَكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَلَاءِ؟

فَقُلْتُ: لَوْ ثَبِتَ لِاحْتِمَالِ خِلَافِهَا، وَأَنْ لَا يَخَالَفُهَا؛ لِأَنَّا نَحْدُ تَوْجِيهِ الْحَدِيثَيْنِ مَعًا لَوْ ثَبِتَ، وَمَا وَجَدْنَا لَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَوْجِيهًا اسْتَعْمَلْنَاهُ مَعَ غَيْرِهِ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهِ لَوْ كَانَ ثَابِتًا؟

قُلْتُ: يَقَالُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا، وَلَوْ نَقَلَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَيُوجِبُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ شَرْطِ الْوَلَاءِ فِيمَنْ بَاغَ قَاعَتَهُ غَيْرَهُ أَنَّ الْوَلَاءَ لِلَّذِي أَعْتَقَ إِذَا كَانَ مَعْتَقًا لَا عَلَى الْعَامِّ أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَعْتَقٍ إِذْ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَاءَ لَغَيْرِ مَعْتَقٍ مِمَّنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ الْمُنْصَفُ غَايَةُ التَّصْفَةِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ فَتَقُولُ بِهَذَا؟

قُلْتُ: لِأَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ وَمَنْقُطٍ وَنَحْنُ وَأَنْتَ لَا نَثْبُتُ حَدِيثَ الْمَجْهُولِينَ، وَلَا الْمَنْقُطَ مِنَ الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَهَلْ بَيِّنُ لَكَ أَنَّهُ يَخَالَفُ الْقِيَاسَ إِذَا لَمْ يَتَقَدِّمَ عَتَقٌ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، وَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفْنَا مِنْ تَثْبِيهِ الْحَقِّ لَهُ وَعَلَيْهِ بَيُوتِ الْعَتَقِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَثْبُتُ بِبَيُوتِ الْعَتَقِ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَثْبُتَ بِخِلَافِهِ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ يَثْبُتُ عَلَى الْمَوَالِي بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنَ الْعَتَقِ، فَإِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَهُ.

قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي مَمْلُوكٍ كَافِرٍ ذَمِّيٍّ لَغَيْرِكَ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْكَ أَيْكُونُ إِسْلَامُهُ ثَابِتًا؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: أَفَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لَكَ أَمْ يَبَاغُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَيَكُونُ رَقِيقًا لِمَنْ اشْتَرَاهُ؟

قَالَ: بَلْ يَبَاغُ، وَيَكُونُ رَقِيقًا لِمَنْ اشْتَرَاهُ.

قُلْتُ فَلَسْتُ أَرَاكَ جَعَلْتَ الْإِسْلَامَ عَتَقًا، وَلَوْ كَانَ الْإِسْلَامُ يَكُونُ عَتَقًا كَانَ لِلْعَبْدِ الذَّمِّيِّ أَنْ يَعْتَقَ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ

الذَّمِّيُّ الْحُرُّ الَّذِي قُلْتُ هَذَا فِيهِ حُرًّا، وَكَانَ إِسْلَامُهُ غَيْرَ إِعْتَاقٍ مِنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلْمُسْلِمِينَ فَلَهُمْ عَدْنَانَا، وَعِنْدَكَ أَنْ يَسْتَرْقُوهُ، وَلَا يَخْرُجُ بِالْإِسْلَامِ مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَإِنْ قُلْتُ كَانَ مَمْلُوكًا لِلذَّمِّيِّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَبَاغَ وَيُدْفَعَ ثَمَنُهُ إِلَيْهِمْ قَالَ: لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِلذَّمِّيِّ وَكَيْفَ يَكُونُ مَمْلُوكًا لَهُمْ، وَهُوَ يُوَارِثُهُمْ وَيَحْوِرُ شَهَادَتَهُ، وَلَا لِلْمُسْلِمِينَ بَلْ هُوَ حُرٌّ.

قُلْتُ وَكَيْفَ كَانَ الْإِسْلَامُ كَالْعَتَقِ؟

قَالَ: بِالْخَبَرِ.

قُلْتُ لَوْ ثَبِتَ قُلْنَا بِهِ مَعَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ قُلْتُ فِي الَّذِي لَا وِلَاةَ لَهُ، وَلَمْ يَسْلَمْ عَلَى يَدِي رَجُلٍ يُوَالِي مِنْ شَاءَ؟

قَالَ: قِيَاسًا أَنَّ عُمَرَ قَالَ: فِي الْمَنْبُودِ هُوَ حُرٌّ وَلَكِ، وَلَاؤُهُ.

قُلْتُ أَفَرَأَيْتَ الْمَنْبُودَ إِذَا بَلَغَ أَيْكُونُ لَهُ أَنْ يَتَّقِلَ بَوْلَانَهُ؟

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ لَا؛ لِأَنَّ الْوَالِيَّ عَقَدَ الْوَلَاءَ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: أَفَيَكُونُ لِلْوَالِي أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ حَرِّيَّةً، وَلَمْ يَعْقِدْ عَلَى نَفْسِهِ؟

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ هَذَا حَكْمٌ مِنَ الْوَالِي؟

قُلْتُ: أَوْ يَحْكُمُ الْوَالِي عَلَى غَيْرِ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ يَكُونُ بِهِ لِأَحَدٍ التَّاتَزُعِينَ عَلَى الْآخَرِ حَقًّا، أَوْ يَكُونُ صَغِيرًا يَبِيعُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِيمَا لَا بَدْءَ لَهُ مِنْهُ، وَمَا يَصْلَحُهُ، وَإِنْ كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَفِيثْتُ الْوَلَاءَ بِحَكْمِ الْوَالِي لِلْمَلْتَقِطِ فَقَسْتُ الْمَوَالِيَّ عَلَيْهِ؟

قُلْتُ: فَإِذَا وَالِي قَائِمٌ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَلَا تَجْعَلُ لَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ بَوْلَانَهُ مَا لَمْ يَقْعِلْ عَنْهُ فَانْتِ تَقُولُ يَنْتَقِلُ بَوْلَانَهُ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ ذَلِكَ فِي اللَّقِيطِ؟

قُلْتُ: فَقَدْ زَعَمْتُ أَنَّ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسَخَ الْحُكْمَ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ لَيْسَ لِلْقِيطِ، وَلَا لِلْمَوَالِي أَنْ يَنْتَقِلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْعِلْ عَنْهُ؟

قُلْتُ: فَهَمَا يَفْتَرِقَانِ.

قَالَ: وَأَيْنَ افْتَرَقَهُمَا؟

قُلْتُ: اللَّقِيطُ لَمْ يَرْضَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ الْحُكْمُ بِلَا رِضَا مِنْهُ.

قَالَ: وَلَكِنْ بِنِعْمَةٍ مِنَ الْمَلْتَقِطِ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ أُنْعِمَ عَلَى غَيْرِ لَقِيطٍ أَكْثَرَ مِنَ النَّعْمَةِ عَلَى اللَّقِيطِ فَانْقَضَ مِنْ قَتْلِ وَغَرَقٍ وَحَرْقٍ وَسَجْنٍ وَأَعْطَاهُ مَا لَا أَيْكُونُ لِأَحَدٍ بِهَذَا، وَلَاؤُهُ؟

قَالَ: لَا.

قال: نعم.

قلت: فقد قال: رسولُ الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَجَعَلَ المسلمونَ ميراثَ المعتقِ لمن اعتقه إذا لم يكنْ دونه من يحجبه بأصلِ فريضة».

قال: فهل من حجةٍ غيرِ هذه؟

قلت: ما أحسبُ أحداً سلكَ طريقَ النصفِ يريدُ وراها حجةً.

قال: بلى.

وقلتَ لهُ: قال: الله تبارك وتعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ قال: وما معنى هذا؟

قلت: سمعتُ من أرضى من أهلِ العلمِ يزعمُ أنَّ الرَّجُلَ كانَ يعتقُ عبدهُ في الجاهليَّةِ سائبةً، فيقولُ لا أرضه، ويفعلُ في الوصيلةِ من الإبلِ والحامِ أن لا يركبَ، فقالَ الله عزَّ وجلَّ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ على معنى ما جعلتم فباطلٌ شروطهم فيها، وقضى أنَّ الولاءَ لمن أعتقَ وردَّ البحيرةَ والوصيلةَ والحامَ إلى ملكٍ مالِكها إذا كانَ العتقُ في حكمِ الإسلامِ أن لا يقعَ على البهائمِ.

قال: فهل تأوَّلَ أحدُ السَّائبةِ على بعضِ البهائمِ؟

قلت: نعم.

وهذا أشبه القولين بما يعرفُ أهلُ العلمِ والسَّنةَ.

قال: أفرأيتَ قولك قد اعتنقتك سائبةً أليسَ خلافَ قولك

قد اعتنقتك؟

قلت: أمَّا في قولك اعتنقتك، فلا، وأمَّا في زيادةِ سائبةٍ

فنعم.

قال: فهما كلمتان خرجتا معاً، فإنَّما اعتقه على شرطٍ.

قلت: أو ما اعتنقتَ بريرةً على شرطٍ أنَّ الولاءَ للبايعينِ فأبطلَ رسولُ الله ﷺ الشرطَ؟

فقال: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قال: بلى.

قلت: فإذا أبطلَ رسولُ الله ﷺ شرطَ البائعِ والمبتاعِ المعتقِ، وإنَّما انعقدَ البيعُ عليه؛ لأنَّ الولاءَ لمن أعتقَ وردَّه إلى المعتقِ فكيفَ لا يبطلُ شرطُ المعتقِ، ولم يجعله لغيره من الأدَميينِ؟

قال: فإن قلتَ فله الولاءُ، ولا يرثه؟

قلت: فقل إذا الولاءُ للمعتقِ المشترطِ عليه أنَّ الولاءَ لغيره،

ولا يرثه.

قال: لا يجوزُ أن أثبتَ له الولاءَ وأمنعه الميراثَ ودينهما

واحدٌ.

قال الشافعي: وقلتَ لهُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يملكُ أباهُ، ويتسرَّى

قلت: فإذا كانَ المولى لا يثبتُ عليه الولاءُ إلا برضاهُ فهو مخالفٌ للقيطِ الَّذي يثبتُ به بغيرِ رضاهُ فكيفَ قسته عليه؟

قال: ولأيِّ شيءٍ خالفتم حديثَ عمر؟

قلنا: وليسَ بما يثبتُ مثله هوَ عن رجلٍ ليسَ بالمعروفِ، وعندنا حديثٌ ثابتٌ معروفٌ أنَّ ميمونةَ زوجَ النَّبيِّ ﷺ وهبتَ ولأهـ بني يسارَ لابنِ عَبَّاسٍ، فقد أجازتَ ميمونةَ وابنُ عَبَّاسٍ هبةَ الولاءِ فكيفَ تركته؟

قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ الولاءِ وعن هبته؛ قلنا أفيحتملُ أن يكونَ نهيه على غيرِ التحريمِ؟

قال: هوَ على التحريمِ، وإن احتملَ غيره.

قلت: فإن قال: لك قائلٌ لا يجهلُ ابنُ عَبَّاسٍ وميمونةَ كيفَ وجهَ نهيه.

قال: قد ينهبُ عنهما الحديثُ رأساً، فتقولُ ليسَ في أحدهُ معُ النَّبيِّ ﷺ حجةٌ.

قلت فكيفَ أغفلتَ هذه الحجةَ في اللَّقيطِ؟ فلم ترها تلزمُ غيرك كما لزمتك حجتك في أنَّ الحديثَ عن النَّبيِّ ﷺ قد يعزبُ عن بعضِ أصحابِهِ، وأنَّه على ظاهرِهِ، ولا يحالُ إلى باطنٍ، ولا خاصٍ إلا بخبرٍ عن النَّبيِّ ﷺ لا عن غيره.

قال: فهكذا نقول.

قلت: نعم في الجملة، وفي بعضِ الأمرِ دونَ بعضٍ.

قال: قد شركنا في هذا بعضُ أصحابك.

قلت أفحمدتَ ذلكَ منهم؟

قال: لا.

قلت: فلا أشركهم فيما لم تحمد، وفيما نرى الحجةَ في غيره.

فقال: لمن حضرنا من الحجازيينِ: أكما قال: صاحبكم في أن لا ولأهـ إلا لمن أعتقَ؟ فقالوا نعم وبذلكَ جاءتِ السَّنةُ.

قال: فإن منكم من يخالفُ في السَّائبةِ والذَّميِّ يعتقُ المسلمَ، قالوا: نعم.

قال: فيكلمه بعضكم أو أئوَّى كلامه لكم؟ قالوا أفعَل؛ فإن قصرتَ تكلمنا؛ قال: فأما أنكلمَ عن أصحابك في ولأهـ السَّائبةِ ما تقولُ في ولأهـ السَّائبةِ وميراثه إذا لم يكنْ له وارثٌ إلا من سبيهِ؟

فقلت: ولأهـ لمن سبيهِ وميراثه له.

قال: فما الحجةُ في ذلك؟

قلت: الحجةُ اليَنةُ أعتقَ المسيبَ للمسيبِ؟

الجارية ويموت لمن، ولاء هذين؟

قال: لمن عتقا بملكه وفعله.

قلت أفرايت لو قال لك قائل: قال النبي ﷺ: إنما الولاة لمن أعتق ولم يعتق واحداً من هذين.

هذا ورث أباه فيعتقه، وإن كره، وهذا ولدته جاريته، ولم يعتقها بالولاء، وهو حي فاعتقها به بعد الموت، فلا يكون لواحد من هذين ولاء؛ لأن كليهما غير معتق هل حجبتنا وحجبتك عليه إلا أنه إذا زال عنه الرق بسبب من يحكم له بالملك كان له ولاؤه؟

قال: لا وكفى بهذا حجة منك، وهذا في معاني المعتقين.

قلت فالمعتق سائبة هو المعتق، وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين، قال: فإن القوم يذكرون أحاديث.

قلت فاذكرها قال: ذكروا أن حاطب بن أبي بلتعة أعتق سائبة.

قلت ونحن نقول إن أعتق رجلاً سائبة فهو حر، وولاؤه له.

قال: فيذكرون عن عمر وعثمان ما يوافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فاصابه غلام من بني غزوم فقصى عمر عليهم بعقله، فقال: أبو المقضي عليه لو أصاب أبي.

قال: إذا لا يكون له شيء.

قال: فهو إذا مثل الأرقم.

قال: عمر فهو إذا مثل الأرقم.

فقلت له: هذا إذا ثبت بقولنا أشبه، قال: ومن أين؟

قلت: لأنه لو رأى ولاءه للمسلمين رأى عليهم عقله، ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه، فلما كانوا لا يعرفون لم ير فيه عقلاً حتى يعرف مواليه، ولو كان على ما تأولوا، وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يخالفونه.

قال: وابن؟

قلت: هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين، ونحن نروي عن عمر وغيره مثل معنى قولنا.

قال: فاذكره، قلت:

١٤٣١- أخبرنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الزريع أعتق أهل بيت سوايب فأتى بغيرائهم، فقال: عمر بن الخطاب أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوا، فقال: عمر فاجتعلوه في مثلهم من الناس. قال: فحلبت عطاء مرسلاً. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قلت: يشبه أن يكون سمعه من آل طارق، وإن لم يسمعه عنهم فحديث سليمان مرسلاً قال: فهل غيره؟

قلت:

١٤٣٢- أخبرنا سفيان، عن سليمان بن مهران، عن إبراهيم النخعي أن رجلاً أعتق سائبة فمات، فقال: عبد الله هو لك قال: لا أريد قال فضعه إذا في بيت المال، فإن له وارثاً كثيراً. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥١٨/٧)]

١٤٣٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن، عن معمر قال: كان سالم مولى أبي حذيفة لامرأة من الأنصار يقال لها عمرة بنت يعار أعتقته سائبة فقتل يوم اليمامة فأتى أبو بكر بغيرائه، فقال: أعطوه عمرة فابت تقبله. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قال: قد اختلفت فيه الأحاديث.

قلت: فما كنا نحتاج إليها مع قول النبي ﷺ: الولاة لمن أعتق وإذا اختلفت فالذي يلزمنا أن نصير إلى أقربها من السنة، وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب.

قال: فإن قالوا إنما أعتق السائبة عن المسلمين، قلنا: فإن قال: قد اعتقتك عن نفسي سائبة لا عن غيري وأشهد بهذا القول قبل العتق ومعه، فقال: أردت أن يكمل أجري بأن لا يرجع إلي، وولاؤه.

قال: فإن قالوا: فإذا قال: هذا؟ فهذا يدل على أنه اعتقه على المسلمين.

قلنا: هذا الجواب محال، يقول اعتقتك عن نفسي، ويقول اعتقه عن المسلمين، فقال: هذا قول غير مستقيم.

قلت: أرايت لو كان أخرجه من ملكه إلى المسلمين أكان له أن يعتقه، ولم يأمره بعتقه؟ ولو فعل لكان عتقه باطلاً إذا أعتق ما أخرج من ملكه إلى غيره بغير أمره.

فإن قال: إنما أجزته؛ لأنه مالك معتق، فقد قضى النبي ﷺ أن الولاة لمن أعتق.

قال: فما حجبتك عليهم في الذمي يسلم عبده فيعتقه؟ قلت: مثل أول حجتي في السائبة أنه لا يعدو أن يكون معتقاً، فقد قضى رسول الله ﷺ بالولاة لمن أعتق، أو يكون إذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه، فيكون عتقه باطلاً؟

قال: بل هو معتق والعتق جائز.

قلت: فما اعلمك بقيت للمسألة موضعاً قال: بلى لو مات

العبدُ لم يرثه المعتق.

قلت: وما منع الميراثَ إنما منع الميراثَ الَّذي منعه الورثةُ أيضاً غيرَ المعتقِ باختلافِ الدِّينين.

وكذلك يمنعه وارثه بالنسبِ باختلافِ الولاءِ والنسبِ قال: أفيجوزُ أن يثبتَ له عليه ولاءٌ، وهو لا يرثه؟

قلت: نعم كما يجوزُ أن يثبتَ له على أبيه أبوةٌ، وهو لا يرثه إذا اختلفَ الدِّينان، أو يجوزُ أن يقالَ: إن الذَّمَّيَّ إذا اعتقَ العبدَ المسلمَ وللذَّمَّيَّ ولدٌ مسلمونَ كانَ الولاءُ لبنيه المسلمين، ولا يكونُ للذَّمَّيَّ اعتقه؟ لكن لم يكن للمعتقِ فالاعتقُ لهم من بنيه أبعدُ أن يجوزَ قال: وأنتَ تقولُ مثلَ هذا؟

قلت: وأين؟

قال: تزعمُ أنَّ رجلاً لو كانَ له ولدٌ مسلمونَ، وهو كافرٌ فماتَ أحدهم ورثته إخوانه المسلمونَ، ولم يرثه أبوه وبه ورثوه.

قلت: أجل فهذه الحجةُ عليك قال: وكيف؟

قلت: أرايتَ أبوته زالت عن الميتِ باختلافِ دينهما؟

قال: لا، هو أبوه بحاله.

قلت: وإن أسلمَ قبلَ أن يموتَ ورثته.

قال: نعم.

قلت: وإنما حرمَ الميراثُ باختلافِ الدِّينين.

قال: نعم.

قلت فلمَ لم تقل في الموالي هذا القولَ فنقولُ مولاه من اعتقه، ولا يرثه ما اختلفَ ديناهما، فإذا أسلمَ المعتقُ ورثه إن ماتَ بعدَ إسلامه قال: فإنهم يقولونَ إذا اعتقه الذَّمَّيُّ ثبتَ، ولاؤه للمسلمين، ولا يرجعُ إليه.

قلت: وكيف ثبتَ، ولاؤه للمسلمينَ وغيرهم اعتقه؟

قال: فبأي شيء يرثونه؟

قلت: ليسوا يرثونه، ولكن ميراثه لهم؛ لأنَّه لا مالكَ له بعينه قال: وما ذلكَ على ما تقولُ، فإنَّ الَّذي يعرفُ أنهم لا يأخذونه إلا ميراثاً؟

قلت: أفيجوزُ أن يرثوا كافريناً؟

قال: لا.

قلت أفرأيتَ الذَّمَّيَّ لو ماتَ، ولا وارثَ له من أهلِ دينه

لمن ميراثه؟

قال: للمسلمين.

قلت: لأنَّه لا مالكَ له لا أنه ميراثٌ.

قال: نعم.

قلت: وكذلك من لا ولاءَ من لقيطٍ ومسلم لا ولاءَ له، أو، ولاؤه لكافرٍ لا قرابةَ له من المسلمين، وذكرت ما ذكرت في أوَّل الكتابِ من أنَّه لا يؤخذُ على الميراثِ قال: فإنَّ من أصحابنا من خالفك في معنى آخر، فقال: لو أنَّ مسلماً اعتقَ نصرانياً فماتَ النصرانيُّ ورثه إنما قال: النبيُّ ﷺ: لا يرثُ المُسْلِمُ الكافرَ في النسبِ.

فقلت: أموجودُ ذلكَ في الحديثِ؟

قال: فيقولونَ الحديثُ يحتمله.

قلت: أفرأيتَ إن عارضنا وإياهم غيرنا، فقال: فإنَّما معنى الحديثِ في الولاءِ؟

قال: ليسَ ذلكَ له.

قلت ولم؟ لأنَّ الحديثَ لا يحتمله؟

قال: بل يحتمله، ولكنَّه ليسَ في الحديثِ والمسلمونَ يقولونَ هذا في النسبِ.

قلت: ليسَ كلُّ المسلمينَ يقولونه في النسبِ فمنهم من يورثُ المسلمَ الكافرَ كما يميزُ له النكاحَ إليه، ولا يورثُ الكافرَ المسلمَ.

قال: فحديثُ النبيِّ ﷺ جملةٌ؟

قلت: أجل في جميعِ الكفارِ والحجَّةُ على من قال: هذا في بعضِ الكافرينَ في النسبِ كالحجَّةِ على من قال: في الولاءِ.

قلت: فإنَّهم يقولونَ إن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ قضى به.

فقلت: قد أخبرتك أنَّ ميمونةً وهبت ولاءَ بني يسارَ لابنِ عباسٍ فاتَّهته وقلت: إذا جاءَ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ جملةٌ فهوَّ على جملة، ولم تحمله ما احتملَ إلا بدلالةٍ عن النبيِّ ﷺ قال: وكذلك أقول.

قلت: فلمَ لم تقل هذا في المسلمِ يعتقُ النصرانيَّ مع أنَّ الَّذي رويَنا عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ أنَّه وضعَ ميراثَ مولَى له نصرانيٍّ في بيتِ المالِ، وهذا أثبتُ الحديثينَ عنه وأولاهما به عندنا، والله تعالى أعلمُ، والحجَّةُ في قولِ النبيِّ ﷺ: لا يرثُ المُسْلِمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المُسْلِمَ وقد رويَ عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ خلافَ هذا قال: فقد يحتملُ أن يكونَ هذا من عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ تركَ شيء، وإن كانَ له.

قلت نعم وأظهرُ معانيه عندنا أنَّه ليسَ له أن يرثَ كافريناً، وأنَّه إذا منعَ الميراثَ للولدِ والوالدِ والزَّوجِ بالكفرِ كانَ ميراثُ المولى أولى أن يمنعه؛ لأنَّ المولى أبعدُ من ذي النسبِ قال: فما حجَّتكَ على أحدٍ إن خالفك في الرَّجلِ يعتقُ عبده عن الرَّجلِ بغيرِ أمره، فقالَ الولاءُ للمعتقِ عنه دونَ المعتقِ لعبده؛ لأنَّه عقدٌ

العتق عنه؟

قلت: أصلُ جَبَّتي عليك ما وصفت من أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وهذا معتقٌ قال: فقد زعمتُ أنه إن أعتق عبده عنه بأمره كان الْوَلَاءُ لِلْأَمْرِ الْمُعْتَقِ عنه عبده، وهذا معتقٌ عنه.

قلت: نعم من قبل أنه إذا أعتق عنه بأمره، فإنما ملكه عبده وأعتقه عنه بعدما ملكه قال: أفقبضه المالكُ الْمُعْتَقُ عنه؟

قلت: إذا أعتقه عنه بأمره فعنته أكثرُ من قبضه هو لو قبضه قال: ومن أين؟

قلت: إذا جازَ لِلرَّجُلِ أن يأمرَ الرَّجُلَ أن يعتقَ عبدَ نفسه فأعتقه فجازَ بأنه وكيلٌ له ماضي الأمر فيه ما لم يرجع في وكالته، وجازَ لِلرَّجُلِ أن يشتريَ العبدَ مِنَ الرَّجُلِ فيعتقه المشتري بعدَ تفرُّقهما عن المقام الَّذي تبايعا فيه وقبلَ القبضِ فينفذُ العتق؛ لأنَّه مالكٌ جازٍ إذا ملكه سيِّدُ العبدِ عبده أن ينفذَ عليه عتقه وعتقَ غيره بأمره قال: والولاءُ لِلْأَمْرِ.

قلت: نعم؛ لأنَّه مالكٌ معتقٌ قال: ومن أين يكونُ معتقاً، وإنَّما أعتقَ عنه غيره بأمره؟

قلت: إذا أمرَ بالعتق رجلاً فأعتقَ عنه فهو وكيلٌ له جائزُ العتق، وهو الْمُعْتَقُ إذا وكلَّ ونفذَ العتقُ بأمره قال: فكيف؟ قلت: في الرَّجُلِ يعتقُ عن غيره عبده بغيرِ أمره العتقُ جائزٌ. قلت: نعم؛ لأنَّه أعتقَ ما يملكُ قال: أرايتَ قوله هو حرٌّ عن فلانِ لهذا معنى؟

قلت: أمّا معنى له حكمٌ يرُدُّ به العتقُ أو ينتقلُ به الْوَلَاءُ، فلا.

قال: فما الحجَّةُ في هذا سوى ما ذكرتُ أرايتَ لو قال: إذا أعتقه عنه بغيرِ أمره فقبلَ العتقُ كانَ له الْوَلَاءُ.

قلت: إذا يلزمه فيه الْعِلَّةُ الَّتِي لَا تَرْضَى أن نقوله قال: وما هو؟

قلت: يقالُ له هل يكونُ العتقُ إلا لِلْمَالِكِ؟

قال: يقولُ لا.

قلنا فمتى ملك؟

قال: حينَ قبل.

قلت: أفرأيتَ حينَ قبلَ أقبلَ حرّاً، أو مملوكاً؟

قال: فأقولُ بل قبلَ حرّاً قلنا أفيعتقُ حرّاً أو يملكه قال: فأقولُ بل حينَ فعلَ علمنا أنَّه كانَ مالِكاً حينَ وهبه له.

قلت أفرأيتَ إن قال: لك قد قبلت وأبطلت عتقك أيكونُ العبدُ الْمُعْتَقُ مملوكاً له؟

قال: وكيف يكونُ مملوكاً له؟

قلت: تجعله بإعتاقه إِيَّاه عنه مملوكاً له قبلَ العتق، وإذا ملكتني عبدك، ثم أعتقته أنت، جازَ تملكك إِيَّاي وبطلَ عنه عتقك إذا لم أحدث له عتقاً، ولم آمرُك تحدُّثه لي قال: هذا يلزمُ من قال هذا، وهذا خطأٌ بينَ ما يملكه إِيَّاه إلا بعدَ خروجه من الرِّقِّ، وما أخرجه من الرِّقِّ غيره فالولاءُ له كما قلت: وهذا قولٌ قد قاله غيرُك من أصحابنا أفترضُحه لي بشيء؟

قلت: نعم أرايتَ لو أعتقت عبداً لي، ثم قلت بعدَ عتقه قد جعلت أجره، وولاءه الآنَ لك؟

قال: فلا يكونُ لي أجره، ولا، ولاؤه، وإنَّما يقعُ الأجرُ والولاءُ يومَ أعتقت، فلمَّا أعتقت عن نفسك لم ينتقلَ إلى أجرك كما لا ينتقلُ أجرُ عملك غيرَ هذا إليّ.

قال الشافعي: وقلت له الْوَلَاءُ لَا يملكه إلا من أعتق، ولا يكونُ لمن أعتق إخراجه من ملكه إلى غيره، وهو غيرُ الأموالِ المملوكَةِ الَّتِي يحوِّلُهَا النَّاسُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالٍ مِنْ شَاءُوا.

قال: نعم.

قلت فهذه الحجَّةُ على من خالفنا في هذا.

مَدَّةٌ قَدْ تَقِيمُ الدَّوَابُّ فِي مِثْلِهَا، وَلَا تَلْفُ فَتَلْفَتْ لَمْ يَضْمَنْ مِنْ تَرْكِهَا.

٤٥ - كتاب الوديعة

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: إِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْوَدِيعَةَ وَأَرَادَ الْمُسْتَوْدَعُ سَفَرًا، فَلَمْ يَشُقْ بِأَحَدٍ يَجْعَلُهَا عِنْدَهُ فَسَافَرُ بِهَا بَرًّا أَوْ بَحْرًا فَهَلَكَتْ ضَمَنْ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ سَفَرًا فَجَعَلَ الْوَدِيعَةَ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهَلَكَتْ ضَمَنْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَنَهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَحَدًا يَأْمَنُ عَلَى مَالِهِ فَهَلَكَتْ ضَمَنْ. وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَنَهَا، وَلَمْ يَخْلَفْ فِي مَنَزَلِهِ أَحَدًا يَحْفَظُهَا فَهَلَكَتْ ضَمَنْ.

وَإِذَا أَوْدَعَ الرَّجُلُ الْوَدِيعَةَ فَتَعَدَّى فِيهَا، فَلَمْ تَهْلِكْ حَتَّى اخْتَلَفَ وَرَدَّهَا فِي مَوْضِعِهَا فَهَلَكَتْ ضَمَنْ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْأَمَانَةِ إِلَى أَنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا لِلْمَالِ بِكُلِّ حَالٍ حَتَّى يَجِدْتَ لَهُ الْمُسْتَوْدَعَ أَمَانَةً مُسْتَقْبَلَةً.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَكَارَى دَابَّةٌ إِلَى بَلَدٍ فَتَعَدَّى بِهَا ذَاهِبًا، أَوْ جَائِيًا، ثُمَّ رَدَّهَا سَالَةً إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي لَهُ فِي الْكِرَاءِ فَهَلَكَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْفَعَهَا كَانَ لَهَا ضَامِنًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ صَارَ مُتَعَدِّيًا، وَمَنْ صَارَ مُتَعَدِّيًا لَمْ يَبْرَأْ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَى مَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ مَالَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَرَقَ دَابَّةٌ لِرَجُلٍ مِنْ حَرْزِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى حَرْزِهَا فَهَلَكَتْ ضَمَنْ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ ضَمَنْ إِلَّا بِدَفْعِ مَا ضَمَنْ إِلَى مَالِكِهِ.

وَلَوْ أَوْدَعَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فَتَعَدَّى مِنْهَا فِي دِرْهَمٍ فَأَخْرَجَهُ فَانْفَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَرَدَّهُ بَعَيْنِهِ، ثُمَّ هَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ ضَمَنْ الدِّرْهَمِ، وَلَا يَضْمَنْ التَّسْعَةَ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِالدِّرْهَمِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ بِالتَّسْعَةِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ثَوْبًا فَلَبِسَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ بَعَيْنِهِ ضَمَنَهُ.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ كَانَ الدِّرْهَمُ الَّذِي أَخَذَهُ، ثُمَّ وَضَعَ غَيْرَهُ مَعْرُوفًا مِنَ الدِّرَاهِمِ ضَمَنْ الدِّرْهَمِ، وَلَمْ يَضْمَنْ التَّسْعَةَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ ضَمَنْ الْعَشْرَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّابَّةَ فَأَمَرَهُ بِسِقْيِهَا وَعَلَفِهَا فَأَمَرَ بِذَلِكَ مَنْ يَسْقِي دَوَابَّهُ وَيَعْلِفُهَا فَتَلْفَتْ مِنْ غَيْرِ جَنَابَةٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَ سَقَى دَوَابَّهُ فِي دَارِهِ فَبِعَثَّ بِهَا خَارِجًا مِنْ دَارِهِ ضَمَنْ.

قَالَ: وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّابَّةَ، فَلَمْ يَأْمُرْ بِسِقْيِهَا، وَلَا عِلْفِهَا، وَلَمْ يَنْهَ فَجَبَسَهَا الْمُسْتَوْدَعُ مَدَّةً إِذَا أَتَتْ عَلَى مِثْلِهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ، وَلَمْ تَشْرَبْ فَتَلْفَتْ فَتَلْفَتْ فَهِيَ ضَامِنٌ، وَإِنْ كَانَتْ تَلْفَتْ فِي

وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الدَّابَّةَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ يَكْرِهَهَا بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَحْمِلُ عَلَيْهَا فَعَطِبَتْ ضَمَنْ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ يَحْمِلُ عَلَيْهَا تَبَنًّا فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَحْمِلُ عَلَيْهَا حَدِيدًا فَعَطِبَتْ ضَمَنْ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ يَحْمِلُ عَلَيْهَا حَدِيدًا فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَحْمِلُ عَلَيْهَا تَبَنًّا بَوَازَنَةً فَعَطِبَتْ ضَمَنْ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَرِشُ عَلَيْهَا مِنَ التَّبَنِ مَا يَعْمُ فَيَقْتُلُ وَيَجْمَعُ عَلَيْهَا مِنَ الْحَدِيدِ مَا يَلْهَدُ فَيَقْتُلُ وَيَرِمُ فَيَقْتُلُ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ يَرْكُبُ بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَكْرِهَهَا بِلا سَرَجٍ فَعَطِبَتْ ضَمَنْ؛ لِأَنَّ مَعْرُوفًا أَنَّ السَّرَجَ أَوْقَى لَهَا، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَوْقَى لَهَا لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ زَادَهَا خَفَةً، وَلَوْ كَانَتْ دَابَّةً ضَائِلَةً فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَطِيقُ حَمْلَهُ ضَمَنْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّطَهُ عَلَى أَنْ يَكْرِهَهَا، فَإِنَّمَا يَسْلُطُهُ عَلَى أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ تَحْمِلُهُ فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ لَا تَحْمِلُهُ ضَمَنْ، وَإِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنُّ يَكْرِهَهَا بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنُّ يَكْرِهَهَا بِكَافٍ؛ فَكَانَ الْإِكَاثُ أَعْمُ، أَوْ أَضَرُّ فِي حَالِ ضَمَنْ، وَإِنْ كَانَ أَخْفَ أَوْ مِثْلَ السَّرَجِ لَمْ يَضْمَنْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْوَدِيعَةَ فَأَرَادَ الْمُسْتَوْدَعُ السَّفَرَ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوْدَعُ حَاضِرًا، أَوْ وَكَيْلٌ لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسَافَرَ حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى وَكَيْلِهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يُوَدِّعَهَا مِنْ رَأْيٍ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَأَوْدَعَهَا مِنْ شَاءَ فَهَلَكَتْ ضَمَنْ إِذَا لَمْ يَأْذَنَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَأَوْدَعَهَا مَنْ يُوَدِّعُ مَالَهُ تَمَنُّ يَكُونُ أَمِينًا عَلَى ذَلِكَ فَهَلَكَتْ لَمْ يَضْمَنْ؛ فَإِنْ أَوْدَعَهَا تَمَنُّ يُوَدِّعُ مَالَهُ تَمَنُّ لَيْسَتْ لَهُ أَمَانَةٌ فَهَلَكَتْ ضَمَنْ، وَسِوَاءَ كَانَ الْمَوْدِعُ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، أَوْ حُرًّا، أَوْ عَبْدًا أَوْ ذَكَرًا، أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَهْلِكَ مَالَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَهْلِكَ مَالَ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ بِمَالِهِ غَيْرَ أَمِينٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ بِأَمَانَتِهِ غَيْرَ أَمِينٍ.

وَهَكَذَا لَوْ مَاتَ الْمُسْتَوْدَعُ فَأَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِمَالِهِ الْوَدِيعَةَ، أَوْ الْوَدِيعَةَ دُونَ مَالِهِ فَهَلَكَتْ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُوصَى إِلَيْهِ الْوَدِيعَةَ أَمِينًا لَمْ يَضْمَنْ الْمَيِّتُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَمِينٍ ضَمَنْ.

وَلَوْ اسْتَوْدَعَهُ إِيَّاهَا فِي قَرْيَةٍ أَهْلِيَّةٍ فَاتَّقَلَّ إِلَى قَرْيَةٍ غَيْرِ أَهْلِيَّةٍ، أَوْ فِي عِمْرَانٍ مِنَ الْقَرْيَةِ فَاتَّقَلَّ إِلَى خَرَابٍ مِنَ الْقَرْيَةِ وَهَلَكَتْ ضَمَنْ فِي الْخَالَيْنِ، وَلَوْ اسْتَوْدَعَهُ إِيَّاهَا فِي خَرَابٍ فَاتَّقَلَّ إِلَى عِمَارَةٍ، أَوْ فِي خَوْفٍ فَاتَّقَلَّ إِلَى مَوْضِعٍ آمِنٍ لَمْ يَكُنْ ضَامِنًا؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، وَلَوْ كَانَ شَرْطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ فَتَعَدَّى فَأَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَهَلَكَتْ ضَمَنْ؛ فَإِنْ كَانَتْ ضَرُورَةٌ فَأَخْرَجَهَا إِلَى مَوْضِعٍ أَحَرَّ مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ.

وَذَلِكَ مِثْلُ النَّارِ تَغْشَاءُ وَالسَّيْلُ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي السَّيْلِ، أَوْ النَّارِ، فَقَالَ: الْمُسْتَوْدَعُ لَمْ يَكُنْ سَيْلًا، وَلَا نَارًا، وَقَالَ: الْمُسْتَوْدَعُ قَدْ كَانَ؛ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ ذَلِكَ بَعَيْنِ تَرَى،

كان الذي سرق لم يدخله، فلا غرم عليه.

قال: وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة، فقال: ما استودعني شيئاً، ثم قال: قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الأمانة.

وكذلك لو سألها إياها، فقال: قد دفعتها إليك، ثم قال: بعد قد ضاعت في يدي، فلم أدفعها إليك كأن ضامناً، ولو قال: ما لك عندي شيء، ثم قال: كأن لك عندي شيء فهلكت كأن القول قوله؛ لأنه صادق أنه ليس له عنده شيء إذا هلك الوديعة.

قال: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعها في موضع من داره يجرى فيه مالٌ ويرى الناس مثله حرزاً، وإن كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن، وإن وضعها في موضع من داره لا يراه الناس حرزاً، ولا يجرى فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن.

وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً، أو فضةً في منزله على أن لا يربطها في كمه أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن، ولو كان يربطها في مكانه ليحرزها؛ فإن كان إحرازها يمكنه فتركها حتى طرت ضمن، وإن كان لا يمكنه بعلق لم يفتح، أو ما أشبه ذلك لم يضمن.

قال: وإذا استودعها إياها خارجاً من منزله على أن يجرزها في منزله، وعلى أن لا يربطها في كمه فربطها فضاقت؛ فإن كان يربطها من كمه فيما بين عضده وجنبه لم يضمن، وإن كان يربطها ظاهرة على عضده ضمن؛ لأنه لا يجد من ثيابه شيئاً أحرز من ذلك الموضع، وقد يجد من ثيابه ما هو أحرز من إظهارها على عضده، وإذا استودعها إياها على أن يربطها في كمه فأمسكها في يده فانفلتت من يده ضمن، ولو كرهه رجل على أخذها لم يضمن، وذلك أن يده أحرز من كمه ما لم يجن هو في يده شيئاً هلك به.

قال: وإذا استودع الرجل الرجل شيئاً من الحيوان، ولم يأمره بالنفقة عليه ابني له أن يرفعه إلى الحاكم حتى يأمره بالنفقة عليه ويجعلها ديناً على المستودع، ويوكل الحاكم بالنفقة من يقبضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه، أو يبيعها، وإن لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع، ولا يرجع عليه بشيء.

وكذلك إذا أخذ له دابةً ضالةً، أو عبداً أبقاً فأنفق عليه فهو متطوع، ولا يرجع عليه بشيء.

وإذا خاف هلاك الوديعة فحملها إلى موضع آخر، فلا يرجع بالكراه على رب الوديعة؛ لأنه متطوع به.

قال: وإذا استودع الرجل الرجل الذهب فخلطها مع ورق له؛ فإن كان خلطها ينقصها ضمن النقصان، ولا يضمنها لو

أو أثر يدل فالحقول قول المستودع، وإن لم يكن فالحقول قول المستودع، ومتى ما قلت لواحد منهما القول قوله فعليه اليمين إن شاء الذي يخالفه أحلفه.

قال: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة، فاختلفا، فقال: المستودع دفعتها إليك، وقال: المستودع لم تدفعها فالحقول قول المستودع، ولو كانت المسألة بحالها غير أن المستودع قال: أمرني أن أدفعها إلى فلان فدفعتها، وقال المستودع لم أمرك فالحقول قول المستودع، وعلى المستودع البيعة.

وإنما فرقنا بينهما أن المدفوع إليه غير المستودع.

وقد قال: الله عز وجل: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضِّكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَثَمَتَهُ﴾ فالأول إنما ادعى دفعها إلى من ائتمنه، والثاني إنما ادعى دفعها إلى غير المستودع بأمره، فلمّا أنكر أنه أمره أغرم له؛ لأن المدفوع إليه غير الدافع.

وقد قال: الله عز وجل: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ زُجْجًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، وقال: عز اسمه ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾، وذلك أن ولي اليتيم إنما هو وصي أبيه، أو وصي وصاته الحاكم ليس أن اليتيم استودعه، فلمّا بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه، وقال: لم أرض أمانة هذا، ولم استودعه، فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه إن أراد أن يبرأ.

وكذلك الوصي، فإذا أقر المدفوع إليه أنه قد قبض بأمير المستودع؛ فإن كانت الوديعة قائمة ردها، وإن كان استهلكها رد قيمتها؛ فإن قال هلكت بغير استهلاك، ولا تعد فالحقول قوله، ولا يضمن من قبل أن الدافع إليه بعد إنما دفع إليه بقول رب الوديعة.

قال: وإذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فحوّلها إلى غيرها؛ فإن كانت التي حوّلها إليها حرزاً كالتّي حوّلها منها لا يضمن، وإن كانت لا تكون حرزاً ضمن إن هلكت، وإن استودعها إياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقده عليه، أو على أن لا يقفله أو على أن لا يضع عليه متاعاً فرقده عليه، أو ألقفه، أو وضع عليه متاعاً فسرق لم يضمن؛ لأنه زاده خيراً.

وكذلك لو استودعه على أن يدفنها في موضع من البيت، ولا يبني عليه فوضعها في ذلك الموضع وبني عليه ببناءً بلا أن يكون خرجاً لها من البيت فسرق لم يضمن؛ لأنه زادها بالبناء حرزاً.

وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت، ولا يدخله أحد فأدخله قوماً فسرقها بعض الذين دخلوا، أو غيرها؛ فإن كان الذي سرقها ممن أدخلها فعليه غرمها، وإن

هَلَكْتَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَقَصُّهَا لَمْ يَضْمَنْ.

وكَذَلِكَ لَوْ خَلَطَهَا مَعَ ذَهَبٍ يَتَمَيَّزُ مِنْهَا فَهَلَكْتَ لَمْ يَضْمَنْ،
وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا تَمَيَّزاً يَبِينُ فَهَلَكْتَ ضَمَّنَ.

وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ دَنَانِيرَ أَوْ دِرَاهِمَ فَأَخَذَ مِنْهَا
دِينَاراً أَوْ دِرْهَمًا، ثُمَّ رَدَّ مَكَانَهُ بَدْلَهُ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي رَدَّ مَكَانَهُ يَتَمَيَّزُ
مِنْ دَنَانِيرِهِ وَدِرَاهِمِهِ فَضَاعَتِ الدَّنَانِيرُ كُلُّهَا ضَمَّنَ مَا تَسَلَّفَ فَقَطْ،
وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَضَعَ بَدَلًا مِمَّا أَخَذَ لَا يَتَمَيَّزُ، وَلَا يَعْرِفُ فَتَلَفَتْ
الدَّنَانِيرُ ضَمَّنَهَا كُلُّهَا.

٢- جَماعُ سننِ قسمِ الغنِمةِ والفيءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية، وقال: الله تعالى ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ الآية، وقال: عز وجل ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: فالغنِمةُ والفيءُ يجتمعان في أن فيهما معاً الخمس من جميعهما لمن سَمَاهُ الله تعالى له، ومن سَمَاهُ الله عز وجل له في الآيتين معاً سواءً مجتمعين غير مفترقين.

قال: ثم يُعرفُ الحكمُ في الأربعةِ الأقسامِ بما بيّنَ الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ، وفي فعله، فإنه قسم أربعة أقسام الغنِمة والغنِمة هي الموجفُ عليها بالخيْل والركاب لمن حضر من غني وفقير والفيء، وهو ما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب؛ فكانت سنة النبي ﷺ في قرى عرينة التي أفاءها الله عليه أن أربعة أخماسها لرسول الله ﷺ خاصةً دون المسلمين يضعه رسول الله ﷺ حيث أراه الله عز وجل.

١٤٣٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّادِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ وَالْعَاسِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يَخْتَصِمَانِ إِلَيْهِ فِي أَمْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عُمَرُ كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ، وَلَا رِكَابٍ؛ فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَالِصاً دُونَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفِيقُ مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً فَمَا فَضَلَ جَعَلَهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثم توفي النبي ﷺ فولياها أبو بكرٍ بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ، ثم وليها عمرٌ بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ وأبو بكرٍ، ثم سألتماني أن أوليكهاها فوليتكماها على أن تعملا فيها بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ، ثم وليها به أبو بكرٍ، ثم وليتها به فجتتماني تختصمان أنريدان أن أدفع إلى كل واحدٍ منكما نصفاً أنريدان مني قضاء غير ما قضيت به بينكما أولاً؟ فلا والله الذي ياذنه تقسوم السماء والأرض لا أقضي بينكما قضاء غير ذلك؛ فإن عجزتما عنها فادفعها إليّ أكفكماها. [أخرجه البخاري (٥٣٥٨)، مسلم (١٧٥٧)، أبو داود (٢٩٦٣)،

الزمذري (١٦١٠)]

٤٦- قسمُ الفيءِ (والغنِمةِ)

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصلُ قسم ما يقوم به الولاة من جملة المال ثلاثة وجوه أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهوراً لأهل دينه.

قال: الله جل وعز لينيه ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في مال بلا جناية جناها هو، ولا غيره ممن يعقل عنه، ولا شيء لزمه من كفارة، ولا شيء ألزمه نفسه لأحد، ولا نفقة لزمته لوالديه أو ولديه، أو مملوك، أو زوجته، أو ما كان في معنى هذا فهو صدقة طهور له، وذلك مثل صدقة الأموال كلها عينها وحولها وماشيتها، وما وجب في مال مسلم من زكاة، أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب، أو سنة، أو أثر أجمع عليه المسلمون.

وقسم هذا كله واحد لا يختلف في كتاب الله عز ذكره.

قال: الله تبارك وتعالى في سورة براءة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية، وعلى المسلم في ماله إيتاء واجبة في كتاب، أو سنة ليست من هذا الوجه، وذلك مثل نفقة من تلزمه نفقته والضيافة وغيرها، وما لزم بالجنائيات والإقرار والبيع، وكل هذا خروج من دين، أو تادية واجب، أو نافقة يوصل فيها الأجر كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أملك به.

١- قسمُ الغنِمةِ والفيءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما أخذ من مشركٍ بوجه من الوجوه غير ضيافة من مر بهم من المسلمين فهو على وجهين لا يخرج منهما كلاهما مبيت في كتاب الله تعالى، وعلى لسان رسول الله ﷺ، وفي فعله فأحدهما الغنِمة قال: الله عز وجل في سورة الأنفال ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية والوجه الثاني الفيء، وهو مقسوم في كتاب الله عز ذكره في سورة الحشر قال: الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ إِنْ قَوْلُهُ﴾ ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فهذا المالان اللذان حولهما الله تعالى من جعلهما له من أهل دينه، وهذا أموال يقوم بها الولاة لا يسعهم تركها، وعلى أهل الذمة ضيافة، وهذا صلح صلحوا عليه غير مؤقت فهو لمن مر بهم من المسلمين خاص دون العام من المسلمين خارج من المالكين، وعلى الإمام إن امتنع من صلح على الضيافة من الضيافة أن يلزمه إيّاها.

١٤٣٥ - قال الشافعي: فقال لي سفيان لم أسمع من الزهري، ولكن أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري قلت كما قصصت؟ قال: نعم. [أخرجه أبو داود بنحوه (٢٩٦٥)]

قال الشافعي: فأموال بني النضير التي أفاء الله على رسوله عليه الصلاة والسلام التي يذكر عمر فيها ما بقي في يدي النبي ﷺ بعد الخمس وبعد أشياء قد فرقها النبي ﷺ منها بين رجال من المهاجرين لم يعط منها أنصارياً إلا رجلين ذكرا فقراً، وهذا ميتين في موضعه، وفي هذا الحديث دلالة على أن عمر إنما حكى أن أبا بكر، وهو أمضيا ما بقي من هذه الأموال التي كانت بيد رسول الله ﷺ على وجه ما رآيا رسول الله ﷺ يعمل به فيها، وأنهما لم يكن لهما مما لم يوجف عليه المسلمون من الفقه ما كان لرسول الله ﷺ، وأنهما كانا فيه أسوة للمسلمين، وذلك سيرتهما وسيرة من بعدهما، والأمر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته، ولم يزل يحفظ من قولهم أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله ﷺ من صفى الغنيمة، ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها.

قال الشافعي: وقد مضى من كان ينقض عليه رسول الله ﷺ من أزواجه وغيرهن لو كان معهن، فلم أعلم أحداً من أهل العلم قال: لورثتهن تلك النفقة التي كانت لهم، ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي ﷺ يعمل فضول غلات تلك الأموال فيما فيه صلاح الإسلام وأهله.

قال الشافعي: فما صار في أيدي المسلمين من فيه لم يوجف عليه فخمسه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أخماسه على ما ساءت إن شاء الله، وقد سن النبي ﷺ ما فيه الدلالة على ما وصفت.

١٤٣٦ - أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا يفتسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي ومؤنة عيالي فهو صدقة. [أخرجه مالك (٩٩٣/٢)، البخاري (٣٠٩٦)، مسلم (١٧٦٠)، أبو داود (٢٩٧٤)]

١٤٣٧ - أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ببطل معناه.

قال الشافعي: وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله، وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة، ومن وقفت له نفقة لم تكن موروثه عنه.

قال الشافعي: والجزية من الفقه وسبيلها سبيل جميع ما أخذ مما أوجف من مال مشترك أن يخمس، فيكون لمن سقى الله

عز وجل الخمس وأربعة أخماسه على ما ساءت إن شاء الله. وكذلك كل ما أخذ من مال مشترك بغير إيجاب، وذلك مثل ما أخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه إذا مات، ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله. وقد كان في زمان النبي ﷺ فتوح في غير قرى عربية التي وعدنا الله رسوله ﷺ قبل فتحها فأمضاهما النبي ﷺ كلها لمن هي، ولم يجبس منها ما حبس من القرى التي كانت له، وذلك مثل جزية أهل البحرين وهجر وغير ذلك، وقد كان في زمان النبي ﷺ في غير قرى عربية، وذلك مثل أهل البحرين، فكان له أربعة أخماسها بمضيها حيث أراه الله عز وجل كما يمضي ماله وأوفى خمسة من جعله الله له.

فإن قال: قائل ما دل على ذلك؟ قيل:

١٤٣٨ - أخبرنا ابن عينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث.

قال الربيع: قال: غير الشافعي قال: النبي ﷺ لجابر لو جاءني مال البحرين لأعطيتك هكذا، وهكذا فتوفي النبي ﷺ، ولم يأت فجاء أبا بكر فاعطاني.

٣ - تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل والركاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالخيال والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأمواهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالتسنة في قسمه أن يقسمه الإمام معجلاً على وجه النظر؛ فإن كان معه كثير في ذلك الموضع آمنين لا يكر عليهم العدو، فلا يؤخر قسمه إذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه، وإن كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير رافق بالمسلمين تحول عنه إلى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم، ثم قسمه، وإن كانت بلاد شرك.

قال الشافعي: وذلك أن النبي ﷺ قسم أموال بني المصطلق وسيبهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه، وما حوله كله بلاد شرك. [أخرجه البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠/١)، أبو داود (٢٦٣٣)]

وقسم أموال أهل بدر بسير على أميال من بدر، ومن حول سير وأهله مشركون، وقد يجوز أن يكون قسمه بسير؛ لأن المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول إلى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سير أوصف بهم في المنزل من بدر.

في غيظهم من أن يكتبَ به عملٌ صالحٌ فذلكَ فيما أغيظوا به ممَّا أبيحَ لنا.

وكذلكَ إن أرادَ توهينهم، وذلكَ أنا نجدُ ممَّا يغيظهم، ويوهنهم ما هوَ محظورٌ علينا غيرُ مباحٍ لنا.

فإن قال: قائلٌ، وما ذلكَ؟

قلنا قتلُ أبنائهم ونسائهم، ولو قتلوا كانَ أغيظَ وأهونَ لهم، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلكَ وقاتلُ ذوي الأرواحِ بغيرِ وجهه عذابٌ، فلا يجوزُ عندي لغيرِ معنى ما أبيحَ من أكله وإطعامه، أو قتلِ ما كانَ عدوًّا منه.

قال الشافعي: فأما ما لا روحَ فيه من أموالهم، فلا بأسَ بتحريقه وإتلافه بكلِّ وجهٍ، وذلكَ أنَّ النبي ﷺ حرقَ أموالَ بني النضيرِ وعقرَ النخلَ بخيبرَ والعنبَ بالطائفِ، وإن تحريقَ هذا ليسَ بتعذيبٍ له؛ لأنَّه لا يَألمُ بالتحريقِ إلا ذو روحٍ، وهذا مكتوبٌ في غيرِ هذا الموضعِ.

قال الشافعي: ولو كانَ رجلٌ في الحربِ فعقرَ رجلٌ فرسه رجوت أن لا يكونَ له بأسٌ؛ لأنَّ ذلكَ ضرورةٌ، وقد يباحُ في الضروراتِ ما لا يباحُ في غيرِ الضروراتِ.

٤ - الأنفال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثمَّ لا يخرجُ من رأسِ الغنيمةِ قبلَ الخمسِ شيءٌ غيرُ السلبِ.

١٤٣٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَلْفَحَ، عَنْ أَبِي مُحْمَدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فَاسْتَدْرَكَ لَهُ حَتَّى أَتَيْتَهُ مِنْ وَرَائِهِ قَالَ: فَضَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَعَفْتَنِي ضَمَّةً وَجَذَتِ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكَهُ الْمَوْتَ فَأَرْسَلَنِي فَلَجِئْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَانَ النَّاسُ؟

فَقَالَ: أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من قتلَ قتيلًا له عليه يَبَنَةٌ فله سلبه فقمتم.

فقلت: من يشهدُ لي؟ ثمَّ جلست، ثمَّ قال: رسولُ اللَّهِ ﷺ من قتلَ قتيلًا له عليه يَبَنَةٌ فله سلبه فقمتم، فقال: رسولُ اللَّهِ ﷺ ما لك يا أبا قتادة؟ فقصصت عليه القصةَ، فقال: رجلٌ من القومِ صدقَ يا رسولَ اللَّهِ وسلبَ ذلكَ القتيلَ عندي فأرضه منه، فقال أبو بكرٍ لاها الله إذا لا يعمدُ إلى أسدٍ من أسدِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ

قال الشافعي: وأكثرُ ما قسمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ وأمرأه سراياه ما غنموا ببلادِ أهلِ الحربِ.

قال الشافعي: وما وصفت من قسمِ النبي ﷺ وسراياه معروفٌ عندَ أهلِ العلمِ عندنا لا يختلفونَ فيه، فقال: لي بعضُ النَّاسِ لا تقسمُ الغنيمةَ إلا في بلادِ الإسلامِ وبلغني أنَّ بعضَ أصحابه خالفه، وقال: فيه قولنا والحجةُ على من خالفنا فيه ما وصفنا من المعروفِ عن النبي ﷺ من القسمِ ببلادِ العدوِّ، وإذا حوِّله الإمامُ عن موضعه إلى موضعٍ غيره؛ فإن كانت معه حولةٌ حمله عليها، وإن لم تكن معه فينبغي للمسلمينَ أن يحملوه له إن كانَ معهم حولةٌ بلا كراءٍ، وإن امتنعوا فوجدَ كراءَ كاري على الغنائمِ واستأجرَ عليها، ثمَّ أخرجَ الكراءَ والإجارةَ من جميعِ المالِ.

قال الشافعي: ولو قال: قائلٌ يجبرُ من معه فضلٌ محملٌ كانَ مذهباً.

قال الشافعي: وإن لم يجد حولةً، ولم يحمل الجيشُ قسمه مكانه، ثمَّ من شاء أخذَ ماله.

قال الشافعي: ولو قال: قائلٌ يجبرونَ على حمله بكراءٍ مثلهم؛ لأنَّ هذا موضعٌ ضرورةٌ كانَ مذهباً.

قال الشافعي: وإذا خرجت سريةٌ من عسكرٍ فغنمت غنيمةً فالأمرُ فيها كما وصفت في الجيشِ في بلادِ العدوِّ.

قال الشافعي: فإن ساقَ صاحبُ الجيشِ، أو السريةِ سبياً، أو خربيّاً، أو غيرَ ذلكَ فأدركه العدوُّ فخافَ أن يأخذوه منه، أو أبطأَ عليه بعضُ ذلكَ فالأمرُ الذي لا أشكُ فيه أنه إن أرادَ قتلَ البالغينَ من الرجالِ قتلهم، وليسَ له قتلُ من لم يبلغ، ولا قتلَ النساءِ منهم، ولا عقرَ الدوابِّ، ولا ذبحها، وذلكَ أنِّي إنما وجدتُ الدلالةَ من كتابِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، ثمَّ سنةُ النبي ﷺ ما لا يختلفُ أهلُ العلمِ فيه عندنا أنه إن ما أبيحَ قتله من ذواتِ الأرواحِ من البهائمِ، فإنما أبيحَ أن يذبحَ إذا قدرَ على ذبحه ليؤكلَ، ولا يقتلَ بغيرِ الذَّبْحِ والنحرِ الذي هوَ مثلُ الذَّبْحِ، وذلكَ أنَّ النبي ﷺ نهى أن تصيرَ البهائمُ وهي أن ترمى بعدما تؤخذُ وأبيحَ ما امتنعَ منها بما نيلَ به من سلاحٍ لأحدٍ معنيين أن يقتلَ ليؤكلَ وتلكَ ذكاته؛ لأنَّه لا يقدرُ من ذكاته على أكثرَ من ذلكَ أمَّا قتلُ ما لا يؤكلُ لضرره وأذاه؛ لأنَّه في معاني الأعداءِ، أو الخوِّ أو الجرادِ؛ فإن قتله ذكاته، وهو يؤكلُ بلا ذكاةٍ، وأمَّا ما سوى ذلكَ، فلا أجده أبيعُ.

قال الشافعي: وقد قيل: تذبَحُ خيلهم وتعقرُ ويحتجُ بأنَّ جعفرًا عقرَ عندَ الحربِ، ولا أعلمُ ما روي عن جعفرٍ من ذلكَ ثابتاً لهم موجوداً عندَ عائِةِ أهلِ المغازي، ولا ثابتاً بالإسنادِ المعروفِ المتصلِ؛ فإن كانَ من قال هذا إنما أرادَ غيظَ المشركينَ لما

قال الشافعي: فعارضنا معارضاً فذكر أن عمر بن الخطاب قال: إنا كنا لا نخمس السلب، وأن سلب البراء قد بلغ شيئاً كثيراً، ولا أرى أني إلا خامسه قال: فخمسته، وذكر عن ابن عباس أنه قال: السلب من الغنيمة، وفيه الخمس.

قال الشافعي: فإذا قال: النبي ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَأَخَذَ خَمْسَ السَّلْبِ لَيْسَ إِنَّمَا يَكُونُ لِصَاحِبِهِ أَرْبَعَةٌ أَحَاسُهُ لَا كُلَّهُ، وَإِذَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ لَمْ يَجِزْ تَرْكُهُ.

فإن قال: فأنزل فعل النبي ﷺ أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر يغير أنه لم يكن يخمس، وإنما خمسه حين بلغ مالاً كثيراً فالسلب إذا كان غنيمة فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا: قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى ﴿فَأَن لِّلْهُ خُمُسُهُ﴾ على أكثر الغنيمة لا على كلها، فيكون السلب مما لم يرد من الغنيمة وصفي النبي ﷺ، وما غنم مأكولاً فأكله من غنمه، ويكون هذا بدلالة السنة، وما بقي تحتمله الآية، وإذا كان النبي ﷺ أعطى السلب من قتل لم يجز عندي، والله أعلم أن يخمس ويقسم إذ كان اسم السلب يكون كثيراً قليلاً، ولم يستثن النبي ﷺ قليل السلب، ولا كثيراً أن يقول يعطي القليل من السلب دون الكثير ونقول ذلك السنة أنه إنما أراد بما يخمس ما سوى السلب من الغنيمة.

قال الشافعي: وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها.

١٤٤٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُسَمَّى مِيزَرٍ بَنَ عُلَقَمَةَ قَالَ: بَارَزَتْ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَقَتَلْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ عَشْرَ أَلْفَا فَتَقَلَّبِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ. [أخرجه البيهقي (٣١١/٦)]

قال الشافعي: واثني عشر ألفاً كثيراً.

٥ - الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ النَّفْلِ

١٤٤١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ تَجْدِ فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً كَانَتْ سَهْمَانَهُمُ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، ثُمَّ نَقَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا. [أخرجه مالك (٤٥٠/٢)، البخاري (٣١٣٤)، مسلم (١٧٤٩)، أبو داود (٢٧٤٤)]

١٤٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ

يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فِعْطِيكَ سَلْبُهُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَانِيهِ فَبَعَثَ الدَّرْعَ وَابْتَعَتْ بِهِ خُرْفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ. [أخرجه مالك (٤٥٤/٢) - (٤٥٥)، البخاري (٣١٤٢)، مسلم (١٧٥١)، أبو داود (٢٧١٧)، الترمذي (١٥٦٢)، ابن ماجه (٢٨٣٧)]

قال الشافعي: هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لا اشك فيه أن يعطي السلب من قتل والمشارك مقبل يقاتل من أي جهة قتله مبارزاً، أو غير مبارز، وقد أعطى النبي ﷺ سلباً مرحب من قتله مبارزاً وأبو قتادة غير مبارز، ولكن المقتولين جميعاً مقبلان، ولم يحفظ عن النبي ﷺ أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله والذي لا اشك فيه أن له سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب قائمة والمشركون يقتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا، أو انهزم المقتول، ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركاً مقبلاً، ولم ينهزم جماعة المشركين، وإنما ذهب إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله ﷺ قط أنه أعطى السلب قاتلاً قتل مقبلاً، وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ سَلْبُهُ يَوْمَ حَنْيَنٍ بَعْدَمَا قَتَلَ أَبُو قَتَادَةَ الرَّجُلَ، وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا، فقال: لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الإمام قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الإمام على وجه الاجتهاد، وهذا من النبي ﷺ عندنا حكم، وقد أعطى النبي ﷺ السلب للقاتل في غير موضع.

قال الشافعي: ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم، ولو أن رجلاً ضرب رجلاً ضربة لا يعاش من مثلها، أو ضربة يكون مستهلكاً من مثلها، وذلك مثل أن يقطع يديه، أو رجله، ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين، أو الرجلين، لأنه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه، ولا يمنع من أن يذف عليه، وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه، ثم قتله بعده آخر فالسلب للأخر إنما يكون السلب لمن صيره محال لا يمنع فيها.

قال الشافعي: والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه، وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه إن كان راكبه، أو ممسكه؛ فإن كان منفلاً منه أو مع غيره فليس له، وإنما سلبه ما أخذ من يديه، أو مما على بدنه، أو تحت بدنه.

قال الشافعي: فإن كان في سلبه سوار ذهب، أو خاتم، أو تاج، أو منطقة فيها نفقة، فلو ذهب ذاهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان منهياً، ولو قال: ليس هذا من عدة الحرب، وإنما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهاً، والله أعلم.

قال الشافعي: ولا يخمس السلب.

وصفنا من قسمة الأربعة الأخماس بين من حضر القتال وأربعة أخماس الخمس على أهله، ووضعه سهمه حيث أراه الله عز وجل، وهو خمس الخمس، وهذا أحب إلي، والله أعلم، ولهذا مذهب، وذلك أن يقال: إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط، والله أعلم.

٧- كيف تفرق القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قتل، أو كثر من دار، أو أرض وغير ذلك من المال، أو سبي قسم كله إلا الرجال البالغين فالإمام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم، أو يقتل، أو يفادي أو يسبي، وإن من، أو قتل فذلك له، وإن سبي، أو فادى فسيبيل ما سبي، وما أخذ مما فادى سبيل ما سواه من الغنيمة قال: وذلك إذا أخذ منهم شيئاً على إطلاقهم فأما أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه بأسيرين، أو أكثر فذلك له، ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين، وإذا جاز له أن يمن عليهم، فلا يعود على المسلمين منه متعة يقبضونها كأن أن يستخرج أسيراً من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز.

١٤٤٣- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ فادى رجلاً برجلين. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٣١/٥)]

قال الشافعي: وفي الرجل يأسره الرجل فيسترق، أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما ما أخذ منه كالمال يغم، وأنه إن استرق فهو كالزنية، وذلك بخمس وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر، فلا يكون ذلك لمن أسره، وهذا قول صحيح لا أعلم خيراً ثابتاً يخالفه، وقد قيل الرجل يخالف للسبي والمال، لأن عليه القتل فهو لمن أخذه، وما أخذ منه فلمن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله، لأن أخذه أشد من قتله، وهذا مقه، والله أعلم، فينبغي للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعدما وصفنا كاملاً ويقر أربعة أخماسه ويحسب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين، ومن النساء فينقلهم شيئاً فمن رأى أن ينقلهم من الأربعة الأخماس لهم نقلهم وسيذكر هذا في موضعه إن شاء الله.

ثم يعرف عدد الفرسان والرجال من بالغى المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب للفراس ثلاثة أسهم وللرجال سهماً فسوي بين الرجل والرجل فيعطيان سهماً سهماً ويفضل ذو الفرس، فإن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل، فقال: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية، فاطاع في الرضا وكانت عليه

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس. [أخرجه مالك (٤٥٦/٢)]

قال الشافعي: وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نفلوا بغيراً بغيراً والنفل هو شيء زيدوه غير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال: إن شاء الله، وذلك من خمس النبي ﷺ، فإن له خمساً من كل غنيمة؛ فكان النبي ﷺ يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله؛ فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين.

قال الشافعي: وما سوى سهم النبي ﷺ من جميع الخمس لمن سمّاه الله عز وجل له، فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضروا فاخذوا ما لهم وأعطوا مما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم.

قال الشافعي: والنفل في هذا الوجه من سهم النبي ﷺ فينبغي للإمام أن يجهز، فإذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقتل من يرازه من المسلمين نفل منه اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ، وإذا لم يكن ذلك لم ينفل، وذلك أن أكثر مغازي النبي ﷺ وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه.

قال الشافعي: والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد.

قال الشافعي: والذي يختار من أرض من أصحابنا أن لا يزاد أحد على ماله لا يعطى غير الأخماس، أو السلب للقاتل، ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحداً على حظه من سلب، أو سهماً من غنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفلون، وقد روى بعض الشاميين في النفل في البداءة والرجعة الثلث في واحدة والربيع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الإمام وأكثر مغازي رسول الله ﷺ لم يكن فيها أنفال، فإذا كان للإمام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتسهيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود.

٦- الوجه الثالث من النفل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية، أو جيشاً، فقال: لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الإمام؛ لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا، وقالوا بخمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في إقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي ﷺ يوم بدر قال: مَنْ أَخَذَ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ وذلك قبل نزول الخمس، والله أعلم، ولم أعلم شيئاً يثبت عندنا عن النبي ﷺ إلا ما

مَوْنَةً فِي اتِّخَاذِهِ وَلَوْ غَنَاءٌ بِشَهْرِهِ عَلَيْهِ لَيْسَ الرَّاجُلُ شَيْئاً بِهِ.

١٤٤٤ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلْفَارَسِ بِسَهْمٍ. [اخرجه البخاري (٢٨٦٣)،

مسلم (١٧٦٢)، أبو داود (٢٧٣٣)، الترمذي (١٥٩٥)، ابن ماجه (٢٨٥٤)]

فَزَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ لَا يُعْطَى فَرَسٌ إِلَّا سَهْماً وَفَارَسٌ سَهْماً، وَلَا يُفْضَلُ فَرَسٌ عَلَى مُسْلِمٍ.

فَقُلْتُ لِبَعْضٍ مِنْ يَنْهَبُ مَذْهَبُهُ: هُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ، وَإِنَّمَا يُعْطَى الْفَارَسُ بِسَبَبِ الْقُوَّةِ وَالْغَنَاءِ مَعَ السَّنَةِ وَالْفَرَسُ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً إِنَّمَا يَمْلِكُهُ فَارِسُهُ، وَلَا يُقَالُ: لَا يُفْضَلُ فَرَسٌ عَلَى مُسْلِمٍ وَالْفَرَسُ بِهَيْمَةٍ لَا يُقَاسُ بِمُسْلِمٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا كَمَا قَالَ صَاحِبُكَ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَسُوَّى بَيْنَ فَرَسٍ وَمُسْلِمٍ، وَفِي قَوْلِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا خِلَافُ السَّنَةِ وَالْآخَرُ قِيَاسُ الْفَرَسِ بِالْمُسْلِمِ، وَهُوَ لَوْ كَانَ قِيَاساً لَهُ دَخَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ سُوِيَ فَرَساً بِمُسْلِمٍ، وَقَالَ: بَعْضُ أَصْحَابِهِ يَقُولُونَ فِي سَهْمَانِ الْخَيْلِ، وَقَالَ: هَذِهِ السَّنَةُ الَّتِي لَا يَنْبَغِي خِلَافُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاحِبُ الْأَقْوَالِ إِلَيَّ وَأَكْثَرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْبَرَادِينَ وَالْمَقَارِفِ يَسَهُمُ لَهَا سَهْمَانِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَأنَّهَا قَدْ تَغْنِي غَنَاءَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاطِنِ وَاسْمُ الْخَيْلِ جَمَاعٌ لَهَا، وَقَدْ قِيلَ: يُفْضَلُ الْعَرَبِيُّ عَلَى الْمُهْجِينِ، وَإِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ بِفَرَسَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَسَهُمِ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَسَهُمَ لاثْنَيْنِ جَازَ أَنْ يَسَهُمَ لِأَكْثَرٍ، وَهُوَ لَا يُلْفَى أَبَداً إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ، وَلَوْ تَحَوَّلَ عَنْهُ كَانَ تَارِكاً لَهُ آخِذَهُ لِمَثَلِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ فِيمَا قُلْتُ مِنْ أَنَّ لَا يَسَهُمُ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ، وَلَا خِلَافَهُ خَيْرٌ يَثْبُتُ مِثْلُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَفِيهِ أَحَادِيثٌ مُنْقَطَعَةٌ أَشْبَهَهَا أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً.

١٤٤٥ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يُضْرِبُ فِي الْمَغَنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْماً لَهُ وَسَهْمَيْنِ لِفَرَسَيْنِ وَسَهْماً فِي ذِي الْقُرْبَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، بِسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ صَفِيَّةٌ أُمِّيَّةٌ، وَقَدْ شُكَّ سَفِيَّانُ أَحْفَظُهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى سَمَاعاً، وَلَمْ يَشُكَّ سَفِيَّانُ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى هُوَ، وَلَا غَيْرِهِ عَمَّنْ حَفَظَهُ عَنْ هِشَامٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَدِيثٌ مَكْحُولٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلٌ أَنَّ الزُّبَيْرَ حَضَرَ خَيْبَرَ بِفَرَسَيْنِ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ سَهْماً لَهُ وَأَرْبَعَةً أَسْهُمٍ لِفَرَسَيْهِ وَلَوْ كَانَ كَمَا حَدَّثَ مَكْحُولٌ أَنَّ الزُّبَيْرَ

حَضَرَ خَيْبَرَ بِفَرَسَيْنِ فَأَخَذَ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ كَانَ وَلَدَهُ أَعْرَفَ بِحَدِيثِهِ وَأَحْرَصَ عَلَى مَا فِيهِ زِيَادَةً مِنْ غَيْرِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَسَهُمُ لِرَاكِبٍ دَابَّةً غَيْرَ الْفَرَسِ لَا بِغُلٍّ وَلَا حِمَارٍ، وَلَا بَعِيرٍ، وَلَا فِيلٍ، وَلَا غَيْرِهِ وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَعَاضَدَ الْخَيْلَ، فَلَا يَدْخُلُ إِلَّا شَدِيداً، وَلَا يَدْخُلُ حَطْماً، وَلَا قَحْماً ضَعِيفاً، وَلَا ضَرْعاً، وَلَا أَعْجَفَ رَازِحاً؛ فَإِنْ غَفَلَ فَشَهِدَ رَجُلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ، فَقَدْ قِيلَ: لَا يَسَهُمُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا غَنَاءُ الْخَيْلِ الَّتِي أَسَهُمُ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَسَهُمَ لِأَحَدٍ فِيمَا مَضَى عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الدُّوَابِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ قَالَ: رَجُلٌ أَسَهُمَ لِلْفَرَسِ كَمَا أَسَهُمُ لِلرَّجُلِ، وَلَمْ يُقَاتِلْ كَانَتْ شَبْهَةً، وَلَكِنْ فِي الْحَاضِرِ غَيْرُ الْمُقَاتِلِ الْعَوْنُ بِالرَّأْيِ وَالذِّعَاءِ، وَإِنَّ الْجَيْشَ قَدْ يَنْصُرُونَ بِأَضْعَفِهِمْ، وَأَنَّهُ قَدْ لَا يُقَاتِلُ، ثُمَّ يُقَاتِلُ، وَفِيهِمْ مَرْضَى فَأَعْطِي سَهْمَهُ سَنَةً، وَلَيْسَتْ فِي فَرَسٍ ضَرْعٌ، وَلَا قَحْمٌ، وَلَا وَاحِدٌ تَمَّ وَصْفُنَا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّمَا أَسَهُمُ لِلْفَارَسِ بِسَهْمٍ فَارِسٌ إِذَا حَضَرَ شَيْئاً مِنَ الْحَرْبِ فَارِساً قَبْلَ أَنْ تَقْطَعَ الْحَرْبُ فَمَاذَا إِنْ كَانَ فَارِساً إِذَا دَخَلَ بِلَادَ الْعَدُوِّ، وَكَانَ فَارِساً بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَرْبِ وَقِيلَ: جَمَعَ الْغَنِيمَةَ، فَلَا يَسَهُمُ لَهُ بِسَهْمٍ فَارِسٍ قَالَ: وَقَالَ: بَعْضُ النَّاسِ إِذَا دَخَلَ بِلَادَ الْعَدُوِّ فَارِساً، ثُمَّ مَاتَ فَرَسُهُ أَسَهُمَ لَهُ سَهْمٌ فَارِسٍ، وَإِنْ أَفَادَ فَرَساً بِبِلَادِ الْعَدُوِّ قَبْلَ الْقِتَالِ فَحَضَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَسَهُمَ لَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقِيلَ لَهُ: وَلَمْ أَسَهُمْتَ لَهُ إِذَا دَخَلَ أَدْنَى بِلَادِ الْعَدُوِّ فَارِساً، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْقِتَالُ فَارِساً؟

قَالَ: لِأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ فِي الدِّيَّانِ فَارِساً قِيلَ: فَقَدْ يَثْبُتُ هُوَ فِي الدِّيَّانِ؛ فَإِنْ مَاتَ، فَلَا يَسَهُمُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بَعْدَمَا تَحْرُ الْغَنِيمَةُ قِيلَ: فَقَدْ أَثْبَتَ هُوَ وَفَرَسُهُ فِي الدِّيَّانِ فَزَعِمْتَ أَنَّ الْمَوْتَ قَبْلَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ، وَإِنْ حَضَرَ الْقِتَالُ يَقْطَعُ حَظَّهُ فِي الْغَنِيمَةِ، وَإِنْ مَاتَ فَرَسُهُ قَبْلَ حُضُورِ الْقِتَالِ لَا يَقْطَعُ حَظَّهُ قَبْلَ فَعْلِهِ، وَقَدْ أَوْفَى أَدْنَى بِلَادِ الْعَدُوِّ قِيلَ: فَذَلِكَ كُلُّهُ يُلْزِمُكَ فِي نَفْسِهِ وَيُلْزِمُكَ فِي الْفَرَسِ أَرَأَيْتَ الْخُرَاسَانِيَّ، أَوِ الْيَمَانِيَّ يَقُودُ الْفَرَسَ لِلرُّومِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بِلَادِ الْعَدُوِّ إِلَّا مِيلٌ فَمَاتَ فَرَسُهُ أَيْسَهُمُ لِفَرَسِهِ؟

قَالَ: لَا.

قِيلَ فَهَذَا قَدْ تَكَلَّفَ مِنَ الْمَوْنَةِ أَكْثَرَ تَمَّ يَتَكَلَّفُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الثَّغُورِ ابْتِغَاءً فَرَساً، ثُمَّ غَزَا عَلَيْهِ فَامَسَى بَادِي بِلَادِ الْعَدُوِّ، ثُمَّ مَاتَ فَرَسُهُ فَزَعِمْتَ أَنَّكَ تَسَهُمُ لَهُ، وَلَوْ كُنْتَ بِالْمَوْنَةِ الَّتِي لَزِمَتْهُ فِي الْفَرَسِ تَسَهُمُ لَهُ كَانَ هَذَا أَوَّلَى أَنْ تَحْرِمَهُ مِنَ الَّذِي تَكَلَّفَ أَكْثَرَ تَمَّ تَكَلَّفَ فَحَرَمَتْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ حَاصِرَ قَوْمَ مَدِينَةٍ فَكَانُوا لَا يُقَاتِلُونَ إِلَّا

فهم كجيش واحد ويرفعون الخمس إلى الإمام، وليس واحد من القاتلين بأحقّ بولاية الخمس إلى أن يوصله إلى الإمام من الآخر وهما فيه شريكان.

قال الشافعي: ولو غزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغنيمة ولأهل العدل بطاعة الإمام أن يلووا الخمس دونهم حتى يوصلوه إلى الإمام.

٨ - سنُ تفريق القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك اسمه ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية.

١٤٤٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَيْنِ الْمُطَّلِبِ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَا يُنْكِرُ فَضْلُهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَصَّكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ.

أرايت إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا، أو منعنا، وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة.

فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤٧/٥)]

١٤٤٧ - أَخْبَرَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْسَبُ دَاوُدَ الْقَطَارِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البخاري (٤٢٢٩)، وأبو داود (٢٩٧٨)، والنسائي (١٣٠/٧)، ابن ماجه (٢٨٨١)]

١٤٤٨ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (١٤٧/٥)]

قال الشافعي: فذكرت لمطرف بن مازن أن يونس وابن إسحاق روايا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب، فقال مطرف حدثنا معمر كما وصفت، ولعل ابن شهاب رواه عنهما معاً.

١٤٤٩ - أَخْبَرَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ

رَجَالَةٍ، أَوْ غَزَا قَوْمٌ فِي الْبَحْرِ فَكَانُوا لَا يَقَاتِلُونَ إِلَّا رَجَالَةً لَا يَتَفَعُونَ بِالْخِلْفِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمُعِينِ أُعْطِيَ الْفَارِسُ سَهْمَ الْفَارِسِ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ.

قال الشافعي: ولو دخل رجل يريد الجهاد، فلم يجاهد أسهم له، ولو دخل أجبر يريد الجهاد، فقد قيل: يسهم له وقيل: يخيّر بين أن يسهم له ويطرح الإجارة، أو الإجارة، ولا يسهم له، وقد قيل: يرضخ له.

قال الشافعي: ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحوز الغنيمة، فقد قيل: لا يسهم له إلا أن يكون قتال فيقتال فأرى أن يسهم له، وقد قيل: يسهم له ما لم تحوز الغنيمة، ولو دخل قوم تجار فقاتلوا لم أر بأساً أن يسهم لهم، وقد قيل: لا يسهم لهم.

قال الشافعي: فأمّا الذمّي غير البالغ والمرأة يقاتلون، فلا يسهم لهم ويرضخ لهم، وكان أحب إليّ في الذمّي لو استوجز بشيء من غير الغنيمة، أو المولود في بلاد الحرب يرضخ له ويرضخ لمن قاتل أكثر مما يرضخ لمن لم يقاتل، وليس ذلك عندي حدّ معروف يعطون من الخزي والشئ المتفرق مما يغنم.

ولو قال قائل يرضخ لهم من جميع المال كان مذهباً وأحب إليّ أن يرضخ لهم من الأربعة الأسهم؛ لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضخ لهم بحضورهم كما كانت بالإسهام لغيرهم بحضورهم.

قال الشافعي: فإن جاء مدد للمسلمين بلاد الحرب قبل أن تنقطع الحرب فحضروا من الحرب شيئاً قل، أو كثر شركوا في الغنيمة، وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب، ولا يكون عند الغنيمة مانع لها لم يشركوهم، ولو جاءوا بعدما أحرزت الغنيمة، ثم كان قتال بعدها؛ فإن غنموا شيئاً حضروه شركوا فيه، ولا يشركون فيما أحرز قبل حضورهم، ولو أن قائداً فرّق جنده في وجهين فغنمت إحدى الفرقتين، ولم تغنم الأخرى، أو بعث سرية من عسكري، أو خرجت هي فغنمت في بلاد العدو، ولم يغنم العسكري، أو غنم العسكري، ولم تغنم السرية شرك كل واحد من الفريقين صاحبه؛ لأنه جيش واحد كلهم رد، لصاحبه قد مضت خيل المسلمين فغنمت بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العسكري؛ حينئذ فشركوهم وهم مع رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركهم المقيمون، وإن كان منهم قريباً؛ لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم، ولا يشركهم أهل المدينة، ولو أن إماماً بعث جيشين على كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يتوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد عدو غنم أحد الجيشين لم يشركهم الآخرون؛ فإن اجتمعوا فغنموا مجتمعين

الفيء، ومنهم من قال: يضعه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله، ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح.

قال الشافعي: والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصّن به الإسلام وأهله من سدّ ثغر وإعداد كراع، أو سلاح، أو إعطاء أهل البلاد في الإسلام نقلاً عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله ﷺ، فإن النبي ﷺ قد أعطى المولفة ونفل في الحرب وأعطى عام خيبر نفراً من أصحابه من المهاجرين والأنصار أهل الحاجة وفضل وأكرمهم أهل فاقة نرى ذلك كله، والله تعالى أعلم، من سهمه.

وقال بعض الناس بقولنا في سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى.

فقلت له: أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالفت الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت.

فقال: ليس لذي القربى منه شيء.

قال الشافعي: وكلّمونا فيه بضروب من الكلام قد حكيت ما حضرني منها وأسأل الله التوفيق، فقال: بعضهم ما حجتكم فيه؟

قلت: الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه. وذكرت له القرآن والسنة فيه قال: فإن سفيان بن عيينة روى عن محمد بن إسحاق قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع علي رحمه الله في الخمس؟

فقال سلك به طريق أبي بكر وعمر، وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما، وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأياً خلاف رأيهما فاتبعهما.

فقلت له: هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحرّ وسوى بين الناس وقسم عمر، فلم يجعل للعبيد شيئاً وفضل بعض الناس على بعض وقسم علي، فلم يجعل للعبيد شيئاً وسوى بين الناس؟

قال: نعم.

قلت فتعلمه خالفهما معاً؟

قال: نعم.

قلت أو تعلم عمر قال: لا تباع أمهات الأولاد، وخالفه علي؟

قال: نعم.

قلت وتعلم أن علياً خالف أبا بكر في الجدة؟

علي بن الحسين، عن النبي ﷺ، وزاد لعن الله من فرق بين بني هاشم وبين المطلب.

١٤٥٠ - قال الشافعي: وأخبرنا، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن جبير بن مطعم قال: قسم رسول الله ﷺ سهمهم ذي القربى بين بني هاشم وبين المطلب، ولم يعط منه أحداً من بني عبد شمس، ولا بني نوفل شيئاً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٥٠-١٤٩/٥)]

قال الشافعي: فيعطى جميع سهم ذي القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد حضر القتال على أحد لم يحضره إلا بسهمه في الغنيمة كسهم العامة، ولا فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهماً ويعطى الصغير منهم والكبير سواء، وذلك أنهم إنما أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة.

فإن قال: قائل قد أعطى رسول الله ﷺ بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل.

قال الشافعي: فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت من التسوية بينهم، وبأنه إنما قيل: أعطى فلاناً كذا؛ لأنه كان ذا ولد قليل: أعطاه كذا.

وإنما أعطاه حظّه وحظّ عياله والدلالة على صحّة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة، وأن النبي ﷺ أعطاه من حضر خيبر، ومن لم يحضرها، وأنه لم يسم أحدًا من عيال من سمى أنه أعطى عيني، وأن حديث جبير بن مطعم فيه إنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبين المطلب والقسم إذا لم يكن تفضيل يشبه قسم الموارث، وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لهم خاصة.

وقد أعطى النبي ﷺ من سهمه غير واحد من قريش والأنصار لا من سهم ذي القربى.

قال الشافعي: وتفرّق ثلاثة أخماس الخمس على من سمى الله عز وجل على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاد الإسلام كلها يحصرون، ثم توزّع بينهم لكلّ صنفٍ منهم سهمه كاملاً لا يعطى واحدٌ من أهل السهمان سهم صاحبه.

قال الشافعي: وقد مضى النبي ﷺ بأبي هو وأمي ماضياً وصلى الله عليه وملائكته، فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال: يرّد على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه؛ لأنّي رأيت المسلمين قالوا فيمن سمّي له سهم من أهل الصدقات، فلم يوجد يرّد على من سمّي معه.

وهذا مذهب يحنّ، وإن كان قسم الصدقات مخالفاً قسم

قال: نعم.

قلت فكيف جاز لك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن علياً رأى غير رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفنا، وفي غيره؟

قال: فما قوله سلك به طريق أبي بكر وعمر.

قلت هذا كلام جملة يحتمل معاني.

فإن قلت كيف صنع فيه علي؟ فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر.

١٤٥١- قال الشافعي: وأخبرنا، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن حسناً وحسيناً وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألوا علياً عليه السلام عنهم نصيبهم من الخمس، فقال: هو لكم حق، ولكيني محارب معاوية، فإن شئتم تركتم حقكم منه. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٦)]

قال الشافعي: فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد، فقال: صدق. هكذا كان جعفر يحذنه أفما حدثك عن أبيه عن جدّه؟

قلت: لا قال: ما أحسبه إلا عن جدّه. قال: فقلت له أجعفر أوثق وأعرف بحديث أبيه أم ابن إسحاق؟ قال: بل جعفر.

قلت له: هذا بين لك إن كان ثابتاً أن ما ذهب إليه من ذلك على غير ما ذهب إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله.

قال الشافعي: محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلي لا أدري كيف كان هذا الحديث.

قلت: وكيف احتجبت به إن كان حجة فهو عليك، وإن لم يكن حجة، فلا تحتج بما ليس بحجة واجعله كما لم يكن: قال: فهل في حديث جعفر أعطاهموه؟

قلت: يجوز على علي، أو على رجل دونه أن يقول هو لكم حق، ثم يمنهم؟

قال: نعم إن طابت أنفسهم قلنا: وهم إن طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آبائهم وأكسابهم حل له أخذه.

قال: فإن الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئاً أفعلتموه؟

قلت: نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا.

قال: وما ذاك؟

قلت:

١٤٥٢- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن مطر السورقي ورجل لم يسمو كلاهما، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. قال: لقيت علياً عند أحجار الزيت. فقلت له: بابي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس؟

فقال علي: أما أبو بكر، فلم يكن في زمانه أخماس، وما كان، فقد أوفأناه، وأما عمر، فلم يزال يعطيناه حتى جاء مال السوس والأهواز، أو قال: فارس. قال الربيع: أنا أشكك، فقال: في حديث مطر، أو حديث الآخر، فقال: في المسلمين خلة؛ فإن أحببت تركتم حقكم فجعلناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مالاً فوأيكم حقكم منه؟ فقال العباس لعلي لا نظمعه في حقنا. فقلت: يا أبا الفضل السنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيقضيناه.

وقال الحكم في حديث مطر أو الآخر إن عمر قال: لكم حق، ولا يبلغ علمي إذ كثر أن يكون لكم كله؛ فإن شتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٤٤/٦)]

فقال: فإن الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهم أعطيا ذوي القربى حقهم، ثم تختلف الرواة عنه في عمر، فتقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس، ثم استسلمه منهم للمسلمين. وهذا غامض على إعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهموه حتى كثر، ثم عرض عليهم حين كثر أن يعطيهم بعض ما يراه لهم حقاً لا كله، وهذا أعطاهم بعضه دون بعض، وقد روى الزهري عن ابن هرمز عن ابن عباس عن عمر قريباً من هذا المعنى قال: فكيف يقسم سهم ذي القربى، وليست الرواية فيه عن أبي بكر وعمر متواطئة؟ وكيف يجوز أن يكون حقاً لقوم، ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بيتاً مشهوراً؟

فقلت له: قولك هذا قول من لا علم له.

قال: وكيف؟

قلت هذا الحديث يثبت عن أبي بكر أنه أعطاهموه في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال، ثم اختلف عنه في الكثرة، وقلت: أرايت مذهب أهل العلم في القديم والحديث إذا كان الشيء منصوباً في كتاب الله عز وجل ميّناً على لسان رسوله ﷺ أو

وقد قسّم الله عزّ وجلّ لخمسَةِ أن أعطيتُهُ ثلاثَةُ وذوو القربى موجودون؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لعلّ هذا إنّما كان في حياة النبي ﷺ لمكانهم منه، فلَمّا توفّي النبي ﷺ لم يكن لهم. قلت له: أيجوز لأحدٍ نظَر في العلم أن يحتجّ بمثل هذا؟ قال: ولم لا يجوز إذا كان يحتمل، وإن لم يكن ذلك في الخير، ولا شيء يدلّ عليه؟

قلت: فإن عارضك جاهلٌ بمثل حجّتك، فقال: ليس لليتامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي ﷺ شيء؛ لأنّه يحتمل أن يكون ذلك حقّاً ليتامى المهاجرين والأنصار الذين جاهدوا في سبيل الله مع رسولهم وكانوا قليلاً في مشركين كثيرين وناذبوا الأبناء والعشائر وقطعوا الدّم وصاروا حزب الله فهذا لأيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فإذا مضى رسول الله ﷺ وصار الناس مسلمين ورأينا مَنْ لم ير رسول الله ﷺ، ولم يكن لأبائه سابقة معه من حسن اليقين والفضل أكثر ممّن يرى أخذوا، وصار الأمر واحداً، فلا يكون لليتامى والمساكين وابن السبيل شيء إذا استوى في الإسلام.

قال: ليس ذلك له.

قلت ولم؟

قال: لأنّ الله عزّ وجلّ إذا قسّم شيئاً فهو نافذ لمن كان في ذلك المعنى إلى يوم القيامة.

قلت له: فقد قسّم الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ لذوي القربى فلم لم تره نافذاً لهم إلى يوم القيامة؟

قال: فما منعك أن أعطيت ذوي القربى أن تعطيتهم على معنى الحاجة فيقضى دين ذوي الذين ويزوج العزب ويخدم من لا خادم له، ولا يعطى الغني شيئاً.

قلت له: منعني أنّي وجدت كتاب الله عزّ وجلّ ذكره في قسم الفيء وسنة النبي ﷺ الميئنة عن كتاب الله عزّ وجلّ على غير هذا المعنى الذي دعوت إليه، وأنت أيضاً تخالف ما دعوت إليه.

فتقول لا شيء لذوي القربى.

قال: إنّني أفعلُ فهلهم الدلالة على ما قلت.

قلت: قول الله عزّ وجلّ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَدُورُونَ﴾، فهل تراهُ أعطاهم بغير اسم القرابة؟

قال: لا، وقد يحتمل أن يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة.

قلت: فإن وجدت رسول الله ﷺ أعطى من ذوي القربى

فعله ليس يستغنى به عن أن يسأل عما بعده ويعلم أن فرض الله عزّ وجلّ على أهل العلم اتّباعه؟ قال: بلى.

قلت: قلت أفتجدُ سهم ذي القربى مفروضاً في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى ميّناً على لسان رسوله ﷺ وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين، أحدهما ثقة المخبرين به واتّصاله، وأنهم كلّهم أهل قرابة برسول الله ﷺ الزهري من أخواله وابن المسبب من أخوال أبيه وجبير بن مطعم ابن عمّه وكلّهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونك مع قرابتهم وشرفهم أنهم مخرجون منه، وأن غيرهم مخصوص به دونه ويخبرك أنّه طلبه هو وعثمان فمعاها وقرابتهما في جذم النسب قرابة بني المطلب الذين أعطوه.

قال: نعم.

قلت فمتى نجدُ سنةً أبداً أثبتت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات من هذه السنة لم يعارضها عن النبي ﷺ معارضٌ بخلافها وكيف تريد إبطال اليمين مع الشاهد بأن تقول: ظاهر الكتاب يخالفهما، وهو لا يخالفهما، ثم نجدُ الكتاب بيناً في حكمين منه بسهم ذي القربى من الخمس معه السنة فتريد إبطال الكتاب والسنة هل تعلم قولاً أولى بأن يكون مردوداً من قولك هذا وقول من قال قولك؟

قال الشافعي له: رأيت لو عارضك معارضٌ بمثل حجّتك، فقال أراك قد أبطلت سهم ذي القربى من الخمس، فإنا أبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل قال: ليس ذلك له. قلنا: فإن قال فائت لي أن النبي ﷺ أعطاهم، أو أن أبا بكرٍ وعمر أعطاهم، أو أحدهما.

قال: ما فيه خبرٌ ثابت عن النبي ﷺ ولا عمّن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي ﷺ أعطاه من أعطى الله إيّاه، وأن أبا بكرٍ وعمر عملاً بذلك بعده إن شاء الله تعالى: قلنا أفرأيت لو قال: فأراك تقول تعطى اليتامى والمساكين وابن السبيل سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى؛ فإن جاز لك أن يكون الله عزّ وجلّ قسّمه على خمسة فجعلته لثلاثة فإنا أجعلهُ كلّهُ لذوي القربى؛ لأنهم مبدعون في الآية على اليتامى والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي ﷺ أعطاه ذوي القربى، ولا أجدُ خبراً مثل الخبر الذي يحكي أنّه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوي القربى سهمهم واليتامى والمساكين وابن السبيل، ولا أجدُ ذلك عن أبي بكرٍ، ولا عمر، فقال: ليس ذلك له؛ قلنا ولم؟

قال: لأنّ الله تعالى إذ قسّم لخمسَةٍ لم يميز أن يعطاها واحداً.

قلت فكيف جاز لك.

غنيًا لا دينَ عليه، ولا حاجةَ به بل يعولُ عامةَ أهلِ بيتي، ويفضَّلُ على غيره لكثرةِ ماله، وما منَ الله عزَّ وجلَّ به عليه من سعةِ خلقه.

قال: إذا يطلُ المعنى الذي ذهبت إليه.

قلت: فقد أعطى أبا الفضل العباسَ بنَ عبدِ المطلب، وهو كما وصفت في كثرةِ المالِ يعولُ عامةَ بني المطلب، ويفضَّلُ على غيرهم.

قال: فليس لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى إذا أعطيه الغني، وقلت له: أرايت لو عارضك معارضٌ أيضاً، فقال: قال: الله عزَّ وجلَّ في الغنيمة ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلْخُمُسَةِ﴾ الآية، فاستدلنا أن الأربعة الأخماسَ لغيرِ أهلِ الخمس فوجدنا رسولَ الله ﷺ أعطاهما من حضر القتال، وقد يحتمل أن يكون أعطاهما على أحد معنيين، أو عليهما، فيكون أعطاهما أهلُ الحاجة ممن حضرَ دونَ أهلِ الغنى عنه، أو قال: قد يجوزُ إذا كان بالغلبةِ أعطاهمهُ أن يكونَ أعطاهُ أهلُ البأسِ والتجدةِ دونَ أهلِ العجزِ عن الغناء، أو أعطاهُ من جمعِ الحاجة والغناء ما تقولُ له؟

قال: أقول: ليس ذلك له قد أعطى الفارسَ ثلاثةَ أسهمٍ والرَّاجِلَ سهماً.

قلت: أفيجوزُ أن يكونَ أعطى الفارسَ والرَّاجِلَ ممن هو بهذه الصِّفة؟

قال: إذا حكى أنه أعطى الفارسَ والرَّاجِلَ فهو عامٌّ حتَّى تأتي دلالةٌ بخبرٍ عن النبي ﷺ أنه خاصٌّ، وهو على الغني والفقيرِ والعاجزِ والشَّجاعِ؛ لأننا نستدلُّ أنهم أعطوه لمعنى الحضور.

فقلت له: فالدَّلالةُ على أن ذوي القربى أعطوا سهمَ ذوي القربى بمعنى القرابةِ مثله، أو أئين.

قلت: فيمن حضرَ أرايت لو قال: قاتلُ ما غنمَ في زمانِ النبي ﷺ؟ ليس بالكثير، فلو غزا قومٌ فغنموا غنائمَ كثيرةً أعطيتهم بقدر ما كانوا يأخذونَ في زمانِ النبي ﷺ قال: ليس ذلك له، قد علمَ الله أن يستغنوا القليلَ والكثيرَ، فإذا بَيَّنَّ النبي ﷺ أن لهم أربعةَ أخماسٍ فسواءُ قلتُ: أو كثرتُ أو قلَّوا، أو كثروا، أو استغنوا أو افتقروا: قلت فلم لا تقولُ هذا في سهمِ ذي القربى؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو غزا نفرٌ يسيرٌ بلادَ الرومِ فغنموا ما يكونُ السَّهمُ فيه مائةَ ألفٍ وغزا آخرونَ التُّركَ، فلم يغنموا درهماً ولقوا قتالاً شديداً أيجوزُ أن تصرفَ من التَّكثيرِ الذي غنمه القليلُ بلا قتالٍ من الرومِ شيئاً إلى إخوانهم المسلمينَ الكثيرِ الذينَ لقوا القتالَ الشَّدِيدَ من التُّركِ، ولم

يغنموا شيئاً؟

قال: لا.

قلت: ولم وكلُّ يقاتلُ لتكونَ كلمةُ الله هي العليا؟

قال: لا يغيَّرُ شيءٌ عن موضعه الَّذي سنَّ رسولُ الله ﷺ فيه بمعنى، ولا علَّة.

قلت: وكذلك قلت في الفرائض التي أنزلها الله عزَّ وجلَّ، وفيما جاء منها عن بعضِ أصحابِ النبي ﷺ.

قال: وما ذلك؟

قلت: أرايت لو قال لك: قد يكونُ ورثوا لمعنى منفعتهم للميت كانت في حياته وحفظه بعد وفاته، ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه، وما يكونُ منهم بما يتخلَّى منه غيرهم فانظرُ فإلهم كان أحبَّ إليه وخيراً له في حياته وبعد وفاته وأحوجُ إلى تركه وأعظمَ مصيبةً به بعد موته فاجعلْ لهم سهمَ من خالفهم هذا ممن كان يسيءُ إليه في حياته وإلى تركه بعد موته، وهو غنيٌّ عن ميراثه قال: ليس له ذلك بل ينقلُ ما جعله الله عزَّ وجلَّ لمن جعله.

قلت: وقسمُ الغنيمةِ والفيءِ والمواريثِ والوصايا على الأسماءِ دونَ الحاجة؟

قال: نعم.

قلت له بل قد يعطى أيضاً من الفيء الغني والفقير.

قال: نعم قد أخذَ عثمانُ وعبدُ الرَّحْمَنِ عطاءهما ولهما غنيٌّ مشهورٌ، فلم يمنعاهُ من الغنى.

قلت: فما بال سهمِ ذوي القربى، وفيه الكتابُ والسُّنةُ، وهو أثبتُ ممن قسمَ له ممن معه من اليتامى وابنِ السَّبيلِ وكثيرٌ مما ذكرنا، أدخلت فيه ما لا يجوزُ أن يدخلَ في مثله أضعفُ منه؟

قال: فأعاذَ هو وبعضُ من يذهبُ مذهبه قالوا أردنا أن يكونَ ثابتاً عن أبي بكرٍ وعمر.

قلت له: أو ما يكتفى بالكتابِ والسُّنةِ؟

قال: بلى.

قلت: فقد أعدت هذا أفايت إذا لم يثبت بخبرٍ صحيحٍ عن أبي بكرٍ، ولا عمرُ إعطاءَ اليتامى والمساكينِ وابنِ السَّبيلِ أطرحتهم؟

قال: لا.

قلت أورايت إذا لم يثبت عن أبي بكرٍ أنه أعطى المبارزَ السَّلْبَ ويثبت عن عمرُ أنه أعطاه أخرى وخمسه فكيف؟

قلت: فيه وكيف استخرجت ثبوت السَّلْبِ إذا؟

قال: الإمامُ هوَ لمن قتل، وليسَ يثبتُ عن أبي بكرٍ،

أَوْسَقَ صَدَقَةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَأَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ تَأَوَّلَ ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَحَدِيثاً مِثْلَهُ، وَيُخَالِفُهُ هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْمَالَ يَقَعُ عَلَى مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَقٍ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُوجُودٍ عَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا عُمَرَ، وَلَا عُثْمَانَ، وَلَا عَلِيٍّ؟

قال: لا، ولكنني اكتفي بالسنة من هذا كله.

فقلت له: قال: الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية.

وقد قال: ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير لا بأس بكل سوي ما سمي الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما تعلم في العلم والفضل، وروى أبو إدريس عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وواقفه الزهري فيما يقول قال: كل ذي ناب من السباع حرام والنبي ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل، وذكره من خالف شيئا مما روي عن النبي ﷺ فليس في قوله حجة، ولو علم الذي قال قولاً يخالف ما روي عن النبي ﷺ أن النبي ﷺ قاله رَجَعَ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَغْرُبُ عَنِ الطَّوِيلِ الصَّحْبَةِ السُّنَّةُ وَيَعْلُمُهَا بَعِيدُ الدَّارِ قَلِيلُ الصَّحْبَةِ، وَقُلْتُ لَهُ جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَتْبَةَ وَغَيْرُهُمُ الْجَدُّ أَبَا وَتَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ فَخَالَفَتْهُ لِقَوْلِ زَيْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قال: نعم، وخالفت أبا بكر في إعطاء المالك.

فقلت: لا يعطون.

قال: نعم، وخالفت عمر في امرأة المفقود والبسة، وفي التي تنكح في عدتها، وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة المزني، وفي أن قضى في القسامة بشرط الذية، وفي أن جلد في التعريض الحد، وجلد في ربح الشراب الحد، وفي أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر، وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي ﷺ ومنه ما يخالفه، ولا يخالف له منهم.

قال: نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي ﷺ.

قلت له: وسعد بن عباد قسم ماله صحيحاً بين ورثته، ثم مات فجاء أبو بكر وعمر قيساً، فقالا: نرى أن تردوا عليه، فقال قيس بن سعد لا أرد شيئاً قضاء سعد، ووهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليهم رد شيء أعطوه، وليس لأبي بكر وعمر في هذا مخالف من أصحابهما فترد قولهما مجتمعين، ولا يخالف لهما وترد قولهما مجتمعين في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا مخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي: رحمه الله، ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب النبي ﷺ بحديث يثبت مثله نأخذ بها نحن وبدعها هو منها أن عمر قال: في التي نكحت في عدتها فاصيبت تعتد عدتين، وقال: علي ومنها أن

وخالفت عمر في الكثير منه، وخالفت ابن عباس، وهو يقول السلب من الغنيمة، وفي السلب الخمس لقول الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية، قال: إذا ثبت الشيء عن النبي ﷺ لا يوهنه أن لا يثبت عمن بعده، ولا من خالفه من بعده.

قلت: وإن كان معهم التأويل؟

قال: وإن؛ لأن الحجة في رسول الله ﷺ.

قلت له: قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسول الله ﷺ لذوي القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت: وقد قال: الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، وقال: النبي ﷺ: فيما سقي بالسماء العشر لم يخص مالاً دون مال في كتاب الله عز وجل، ولا في هذا الحديث، وقال: إبراهيم النخعي فيما أنبت الأرض فكيف؟

قلت: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة؟

قال: فإن أبا سعيد لو رواه عن النبي ﷺ.

فقلت له: هل تعلم أحداً رواه ثبت روايته غير أبي سعيد؟

قال: لا.

قلت أفالحديث أن النبي ﷺ أعطى لذوي القربى سهمهم أثبت رجالاً وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد هذا الحديث؟

قال: بل من روى منهم ذي القربى.

قلت: وقد قرأت لرسول الله ﷺ ثلاثة عهود: عهده لابن سعيد بن العاص على البحرين وعهده لعمر بن حزم على نجران وعهداً ثالثاً لأبي بكر عهداً ولعمر عهداً ولعثمان عهداً فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.

وقد عهدوا في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من أخذ الصدقة وغيرها، ولا وجدنا أحداً قط يروي عن النبي ﷺ بحديث ثابت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة غير أبي سعيد، ولا وجدنا أحداً قط يروي ذلك عن أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، فهل وجدته؟

قال: لا.

قلت أفهذا؛ لأنهم يأخذون صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان، وفي السنة مراراً لاختلاف زرع البلدان وثمارها أولى أن يؤخذ عنهم مشهوراً معروفاً أم سهم ذي القربى الذي هو لنفر بعيد، وفي وقت واحد من السنة؟

قال: كلاهما مما كان ينبغي أن يكون مشهوراً.

قلت: افتضح حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة

كأحدنا.

قلت: فكيف احتججت بالتوهم عنه، وهو عندك هكذا؟

قال: فعرضت بعض ما حكيت مما كلمت به من كلمتي في سهم ذي القربى على عدد من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكلهم قال: إذا ثبت عن النبي ﷺ فالقرض من الله عز وجل على خلقه أتباعه، والحجة الثابتة فيه، ومن عارضه بشيء يخالفه عن غير رسول الله ﷺ فهو غطى، ثم إذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الزم له وأولى أن لا يحتاج أحد معه. وسهم ذي القربى ثابت في الكتاب والسنة.

٩- الخمسُ فيما لم يوجف عليه

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى، وما أخذ الولاة من المشركين من جزيتهم والصلح عن أرضهم، وما أخذ من أموالهم إذا اختلقوا في بلاد المسلمين، ومن أموالهم إن صالحوا بغير إيجاب خيل، ولا ركابي، ومن أموالهم إن مات منهم ميت لا وارث له، وما أشبه هذا مما أخذه الولاة من مال المشركين فالخمس في جميعه ثابت فيه، وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجب عليه من الغنيمة، وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال لي قائل: قد احتججت بأن النبي ﷺ أعطى سهم ذي القربى عام خيبر ذي القربى وخيبر مما أوجف عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجف عليه؟

فقلت له: وجدت المالين أخذنا من المشركين ونحوهما بعض أهل دين الله عز وجل ووجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكم في خمس الغنيمة بأنه على خمسة؛ لأن قول الله تبارك وتعالى ﴿لِللَّهِ﴾ مفتاح كلام كل شيء وله الأمر من قبل، ومن بعد فأنفذ رسول الله ﷺ لذوي القربى حقه، فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقه، وأنه قد انتهى إلى كل ما أمره الله عز وجل به، فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾ الآية، فحكم فيها حكمه فيما أوجف عليه بالخيال والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على خمسها علمت أن النبي ﷺ قد أمضى لكن جعل الله له شيئاً مما جعل الله له، وإن لم تثبت فيه خبراً عنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذي القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجف عليه مما جعل لهم شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أذى إليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به، فقال لي قائل:

عمر قضي في الذي لا يجد ما ينفق على امرأته أن يفرق بينهما ومنها أن عمر رأى أن الإيمان في القسامة على قوم، ثم حولها على آخرين، فقال: إنما الزمنا الله عز وجل قول رسوله ﷺ وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن تخالف شيئاً روي عن النبي ﷺ، ولو خالفه مائة وأكثر ما كانت فيهم حجة.

قلت: فقد خالفت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ في سهم ذي القربى، ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه خالفه قال: فقد روي عن ابن عباس كنا نراه لنا فأبى ذلك علينا قوماً.

قلت: هذا كلام عربي يخرج عاماً، وهو يراؤ به الخاص قال: ومثل ماذا؟

قلت مثل قول الله عز وجل ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ الآية فنحن وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض الناس والذين قالوه أربعة نفر، وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جمعت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد قال: هذا كله هكذا؟

قلت: إذا لم يسم ابن عباس أحداً من قومه ألم تره كلاماً من كلهم وابن عباس يراه لهم؟ فكيف لم تحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم إلا حقاً عنده واحتججت بحرف جملة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء.

قال: أفيجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا قوماً يعني غير أصحاب النبي ﷺ.

قلت: نعم يجوز أن يكون عنى به يزيد بن معاوية وأهله قال: فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى؟

قلت: فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل قال: لا أراه إلا قد فعل.

قلت: أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى؟ قال: أراه ليس يبين.

قلت: أفبتطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى يتبين أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز قال: لا.

قلت: ولو قال: عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيهموه، وليس لهم كان علينا أن نعطيهموه إذا ثبت عن النبي ﷺ أنه أعطاهموه.

قال: نعم.

قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم به لم يخالفه فيه غيره؟

قال: وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله، وإنما هو

فإن الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجف عليه على خمسة وجعل الكل فيما لا يوجف عليه على خمسة فكيف زعمت أنه إنما للخمسة الخمس لا الكل؟

قلت له: ما أبعد ما بينك وبين أن يكلمنا في إبطال سهم ذي القربى، أنت تريد أن تثبت لذي القربى خمس الجميع مما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب وغيرك يريد أن يطل عنهم خمس الخمس.

قال: إنما قصدت في هذا قصدة الحق فكيف لم تقل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذي القربى؟

قلت له: إن حظي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه إلى ما يعلم الله عز وجل أنني أرى الحق في غيره قال فما ذلك على أنه إنما هو لمن له خمس الغنيمة الموجف عليها خمس الفيء الذي لم يوجف عليه دون الكل.

قلت.

١٤٥٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ وَبَسَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ، وَلَا رِكَابٍ؛ فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا دُونَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَسْتُ أَنْظُرَ إِلَى الْأَحَادِيثِ وَالْقُرْآنِ أَوْلَى بِنَا.

ولو نظرت إلى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله ﷺ خاصة.

قلت له: هذا كلام عربي إنما يعني رسول الله ﷺ ما كان يكون للمسلمين الموقفين، وذلك أربعة أخماس قال: فاستدللت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجف عليه.

قلت: نعم قال فالخبر أنها لرسول الله ﷺ خاصة فما دل على الخمس لأهل الخمس معه؟

قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله ﷺ، وأن تكون الأربعة الأخماس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجف عليه لرسول الله ﷺ دون الخمس؛ فكان النبي ﷺ يقوم فيها مقام المسلمين استدللنا بقول الله عز وجل في الحشر ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ الآية.

على أن لهم الخمس، وأن الخمس إذا كان لهم، ولا يشك أن النبي ﷺ سلمه لهم فاستدللنا إذا كان حكم الله عز وجل في

قلت: نعم فلهم الكل وندع الخبر قال: لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام، فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابت في الجزية، وما أخذه الولاة من مشرك بوجه من الوجوه فذكرت له الآية في الحشر قال فأولئك أوجف عليهم بلا خيل، ولا ركاب فاعطوه بشيء لقاها الله عز وجل في قلوبهم.

قلت: أرايت الجزية التي أعطاهما من أوجف عليه بلا خيل، ولا ركاب لما كان أصل إعطائهما منهم للخوف من الغلبة، وقد سير إليهم بالخيول والركاب فاعطوا فيها أهي أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسير إليه بالخيول والركاب؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان حكم الله فيما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب حتى يكون مأخوذاً مثل صلح لا مثل ما أوجف عليه بغير صلح أن يكون لمن سمى كيف لم تكن الجزية، وما أخذه الولاة من مشرك بهذه الحال؟

قال: فهل من دلالة غير هذا؟

قلت: في هذا كفاية، وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه: الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فتلك لأهل الصدقات لا لأهل الفيء.

وما غنم بالخيول والركاب فتلك على ما قسم الله عز وجل والفيء الذي لا يوجف عليه بخيل، ولا ركاب.

فهل تعلم رابعاً؟

قال: لا.

قلت: فهذا قلنا الخمس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك؛ لأنه لا يعدو ما أخذ منه أبداً أن يكون غنيمة، أو فية والفيء ما رده الله تعالى على أهل دينه.

١٠ - كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأخماس

الفيء غير الموقف عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يحصي جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلم، أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحتلم ودون خمس عشرة سنة، والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر

ويرى الإمام في إغزائهم راية، فإذا أغزى البعيد أغزاه إلى أقرب المواضع من مجاهد؛ فإن استغنى مجاهده بعدد وكثر من قريبهم أغزاهم إلى أقرب المواضع من مجاهدهم، ولهذا كتاب غير هذا.

١١ - إعطاء النساء والذرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واختلف أصحابنا في إعطاء من دون البالغين من الذرية وإعطاء نساء أهل الفيء فمنهم من قال يعطون من الفيء وأحسب من حجتهم أن يقولوا إنا إذا منعناهم الفيء ومؤنتهم تلزم رجالهم كنا لم نعطهم ما يكفيهم، وإن أعطينا رجالهم الكفاية لأنفسهم فعليهم مؤنة عيالهم، وليس في إعطائهم لأنفسهم كفاية ما يلزمهم فدخل علينا أن لم نعطهم مال الكفاية من الفيء، ومنهم من قال: إذا كان أصل المال غنيمة وفيئا وصدقة فالفيء لمن قاتل عليه، أو من سوى معهم في الخمس، والصدقة لمن لا يقاتل من ذرية ونساء، وليسوا بأولى بذلك من ذرية الأعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من الفيء إذ لا يقاتلون عليه.

١٤٥٤ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن مالك بن أنس بن الحذان أن عمر بن الخطاب قال: ما أخذ إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه إلا ما ملكت أيما كنتم. [أخرجه البيهقي (٣٤٧/٦)]

١٤٥٥ - أخبرنا إبراهيم بن محمد بن المنكدر، عن مالك بن أنس، عن عمر نحوه، وقال: لئن عشت ليأتين الراعي يسرا وخير حقه. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٦-٣٥٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن يقول ليس أحد يعطي بمعنى حاجة من أهل الصدقة، أو بمعنى أنه من أهل الفيء الذين يغزون لا وله حق في مال الفيء، أو الصدقة، وهذا كأنه أولى معانيه.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قول: قد قال النبي ﷺ: في الصدقة لا حظ فيها لغني ولا لذی برؤء مكتسب وقال لرجلين سألاه إن شئتما إن قلتما نحن محتاجون أعطيتكما إذا كنت لا أعرف عيالكما، ولا حظ فيها لغني والذي أحفظه عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من الفيء، ولو قلنا معنى قوله إلا وله في هذا المال يعني الفيء حق كنا خالفنا ما لا نعلم الناس اختلفوا فيه أنه ليس لمن أعطي من الصدقة ما يكفي، ولا لمن كان غنيا من أهل الصدقات الذين يؤخذ منهم في الفيء نصيب، ولو قلنا يعني عمر إلا له في هذا

نفقاتهم، وما يحتاجون إليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم، ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفيهم لستهم من كسوتهم ونفقتهم طعاما، أو قيمته دراهم، أو دنائير ويعطي المنفوس شيئا، ثم يزاو كلما كبر على قدر مؤنته، وهذا يستوي في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها، فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض، ولم أعلم أصحابنا اختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت إنما يكون من الفيء، وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لا بأس أن يعطي نفسه أكثر من كفايته، وذلك أن عمر بلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال: خمسة آلاف بالمدينة لرجل يغزى إذا غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها لبعيد الغزى، وقال: هي كالكفاية على أنه يغزى، وإن لم يغز في كل سنة، وقالوا ويفرض لمن هو أقرب للجهاد، أو أرخص سعر بلد أقل، ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمماليك في العطاء، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس، ولا أفضّل على نسب، ولا سابقة، وأن أبا بكر حين قال له: عمر أتعجل الذين جاهدوا في الله بأمواهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كمن إنما دخل في الإسلام كرها؟

فقال أبو بكر إنما عملوا لله، وإنما أجورهم على الله عز وجل، وإنما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسعهم وسوى علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس، فلم يفضل أحدا علمناه.

قال الشافعي رحمه الله، وهذا الذي اختار وأسأل الله التوفيق، وذلك أني رايت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدي، وقد تكون الإخوة متفاضلي الغناء على الميت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت، فلا يفضلون وقسم النبي ﷺ لمن حضر الوقعة من الأربعة الأخماس على العدي ومنهم من يغني غايه الغناء، ويكون الفتوح على يديه ومنهم من يكون محضره إما غير نافع، وإما ضرر بالجبن والهزيمة، فلما وجدت السنة تدل على أنه إنما أعطاهم بالحضور وسوى بين الفرسان أهل الغناء وغيرهم والرجالة وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية أولى عندي، والله تعالى أعلم، من التفضيل على نسب وسابقه، ولو وجدت الدلالة على التفضيل أرجح بكتاب، أو سنة كنت إلى التفضيل بالدلالة من الهواء في التفضيل أسرع، ولكني أقول يعطون على ما وصفت، وإذا قرب القوم من الجهاد ورخصت أسعارهم أعطوا أقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعره وهذا، وإن تفاضل عدد العطيّة من التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد إذا أراده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعليهم أن يغزوا إذا أغزوا

يحبس عنهم منه شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطى من الفَيء رزقُ الحكماء، وولاؤُ الأحداثِ والصَّلاتِ بأهلِ الفَيءِ وكلُّ من قامَ بأمرِ أهلِ الفَيءِ من والٍ وكاتبٍ وجنديٍّ مَنْ لا غنى لأهلِ الفَيءِ عنه رزقٌ مثله؛ فإنَّ وجَدَ من يغني غناءه، ويكونُ أميناً كما يلي له بأقلِّ ثَمًا وليّ، ولم يزد أحدًا على أقلِّ ما يحدثه أهلُ الغناء، وذلك أن منزلة الوالي من رعيته بمنزلة والي مال اليتيم من ماله لا يعطى منه على الغناء على اليتيم إلا أقلُّ ما يقدرُ عليه.

قال: وإن وليَّ أحدٍ على أهلِ الصَّدقاتِ كان رزقه ثَمًا يؤخذُ منها؛ لأنَّ له فيها حقًا، ولا يعطى من الفَيءِ عليها كما لا يعطى من الصَّدقاتِ على الفَيءِ، ولا يرزقُ من الفَيءِ على ولايةٍ شيءٍ إلا ما لا صلاحَ، فلا يدخلُ الأكثرُ فيمن يرزقه على الفَيءِ، وهو يغنيه الأقلُّ.

وإن ضاق الفَيءُ عن أهله آسى بينهم فيه.

١٢ - الخلاف

قال الشافعي: فاختلَف أصحابنا وغيرهم في قسمِ الفَيءِ فذهبوا به مذاهبَ لا أحفظُ عنهم تفسيرها، ولا أحفظُ أيَّهم قال: ما أحكي من القولِ دونَ ما خالفه وسأحكي ما حضرنِي من معاني كلِّ من قال في الفَيءِ شيئاً فمَنهم من قال هذا المالُ لله دُلٌّ على من يعطاه، فإذا اجتهدَ الوالي فأعطاه، ففرَّقه في جميع من سَمي له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجةِ إليه، وإن فضلَ بعضهم على بعضٍ في العطاء فذلك تسويةٌ إذا كانَ ما يعطى كلَّ واحدٍ منهم لسدِّ خلَّتِهِ، ولا يجوزُ أن يعطيه صنفٌ منهم ويحرِّمَ صنفًا، ومنهم من قال: إذا اجتمعَ المالُ ونظرَ في مصلحةِ المسلمينَ فرأى أن يصرفَ المالَ إلى بعضِ الأصنافِ دونَ بعضٍ؛ فكانَ الصَّنْفُ الَّذِي يصرفه إليه لا يستغني عن شيءٍ ثَمًا يصرفُ إليه كانَ أرفقَ بجماعةِ المسلمينَ صرفه، وإن حرِّمَ غيره، ويشبه قولَ الَّذِي يقولُ هذا إن طلبَ المالَ صنفان؛ فكانَ إذا حرَّمه أحدُ الصَّنِفَيْنِ تماسكًا، ولم يدخلِ عليه خلَّةٌ مضرةٌ، وإن آسى بينه وبينَ الصَّنِفِ الآخرِ كانت على الصَّنِفِ الآخرِ مضرةٌ أعطاه الَّذِي فيهم الخلَّةُ المضرةُ كلُّه إذا لم يسدِّ خلَّتَهُم غيره، وإن منعه التماسكينَ كلُّه، ثم قال بعضُ من قاله: إذا صرفَ مالَ الفَيءِ إلى ناحيةٍ فسدَّها وحرِّمَ الأخرى، ثم جاءَ مالٌ آخرُ أعطاهَا دونَ الناحيةِ الَّتِي سَدَّها فكأنه ذهبَ إلى أَنه إنما جعلَ أهلَ الخلَّةِ وآخرَ غيرهم حتى أفاءهم بعد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعلمُ أحدًا منهم قال يعطى من يعطى من الصَّدقاتِ، ولا يجاهدُ من الفَيءِ شيئاً، وقال

المالُ حقُّ مالِ الصَّدقاتِ كما قد خالفنا ما رويَ عن النَّبِيِّ ﷺ: لا حَظُّ فيها لِغَنِيِّ وما لا نعلمُ النَّاسَ اختلفوا فيه أَنه ليسَ لأهلِ الفَيءِ من الصَّدقةِ نصيبٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأهلُ الفَيءِ كانوا في زمانِ النَّبِيِّ ﷺ معزولَ عن الصَّدقةِ وأهلُ الصَّدقةِ معزولَ عن الفَيءِ قال والعطاءُ الواجبُ من الفَيءِ لا يكونُ إلا لبالِغٍ يطيقُ مثله القتالَ.

١٤٥٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِي، ثُمَّ عُرِضَتْ عَلَيْهِ عَامَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي.

قال نافعٌ فحدثت بهذا الحديثُ عمرَ بنَ عبدِ العزيز، فقال: هَذَا الْفَرَقُ بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذُّرِّيَّةِ وَكَتَبَ فِي أَن يُفْرَضَ لِابْنِ خَمْسِ عَشْرَةَ فِي الْمُقَاتِلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَلْتَفِتْ فِي الذُّرِّيَّةِ. [أخرجه البخاري (٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨)، أبو داود (٤٤٠٦)،

الترمذي (١٧١١)، ابن ماجه (٢٥٤٣)]

قال الشافعي: رحمه الله، وإن كانَ المستكملُ خمسَ عشرة سنةً أعمى لا يقدرُ على القتالِ أبدًا، أو منقوصُ الخلقِ لا يقدرُ على القتالِ أبدًا لم يفرض له فرضُ المقاتلةِ وأعطى بمعنى الكفايةِ في المقامِ والكفايةِ في المقامِ شبيهَ عطاءِ الذُّرِّيَّةِ؛ لأنَّ الكفايةِ في القتالِ للسِّفَرِ والمؤنةِ أكثرَ.

وكذلك لو كانَ سالماً في المقاتلةِ، ثمَّ عمي أو أصابه ما يعلمُ أَنه لا يجاهدُ معه أبدًا صيرَ إلى أن يعطى الكفايةِ في المقامِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن مرضَ مرضاً طويلاً قد يرجى بروه منه أعطاه عطاءَ المقاتلةِ ويخرجُ العطاءُ في كلِّ عامٍ للمقاتلةِ في وقتٍ من الأوقاتِ وأحبُّ إليَّ لو أعطيت الذُّرِّيَّةَ على ذلك الوقتِ.

وإذا صارَ مالُ الفَيءِ إلى الوالي، ثمَّ ماتَ مَيِّتٌ قَبْلَ أن يأخذَ عطاءه أعطى ورثته عطاءه.

وإن ماتَ قَبْلَ أن يصيرَ المالَ الَّذِي فيه عطاؤه لذلِكَ العامِ إلى الوالي لم تعطَ ورثته عطاءه.

وإن فضلَ من المالِ فضلٌ بعدما وصفت من إعطاءِ العطاءِ وضعه الإمامُ في إصلاحِ الحصونِ والازديادِ في السِّلَاحِ والكراعِ وكلِّ ما قوَّى به المسلمينَ؛ فإن استغنى به المسلمونَ وكملت كلُّ مصلحةٍ لهم فرقَ ما بقيَ منه بينهم كلُّه على قدرِ ما يستحقُّونَ في ذلك المالِ.

وإن ضاق الفَيءُ عن مبلغِ العطاءِ فرقَ بينهم بالغا ما بلغَ لم

النبي ﷺ قال: لِسْرَاقَةٍ وَنَظَرٍ إِلَى ذِرَاعِيهِ كَأَنِّي بِكَ، وَقَدْ لَبَسْتُ سِوَارِي كِسْرَى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يجعل له إلا سوارين.

١٤٥٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ: أَتَفَقَّ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الرَّمَادَةِ حَتَّى وَقَعَ مَطَرٌ فَتَرَحَّلُوا فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ عُمَرُ رَاكِبًا فَرَسًا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَتَرَحَّلُونَ بِطَعَائِيهِمْ فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُحَارِبٍ بَنٍ خَصْفَةً أَشْهَدُ أَنَّهَا انْحَسَرَتْ، عَنْكَ وَلَسْتُ بِابْنِ أُمَةٍ، فَقَالَ لَهُ: وَتِلْكَ ذَلِكَ لَوْ كُنْتُ أَتَفَقَّتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِي وَمَالِ الْخَطَّابِ إِنَّمَا أَتَفَقَّتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٧/٦)- (٣٥٨)]

١٣- ما لم يوجف عليه من الأرضين

بخيل، ولا ركاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل، ولا ركاب فسيبيله سبيل الفيء يقسم على قسم الفيء؛ فإن كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الإمام غلها في كل عام، ثم كذلك أبداً وأحسب ما ترك عمر من بلاد أهل الشرك هكذا، أو شيئاً استطاب أنفس من ظهوروا عليه بخيل وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله ﷺ أنفس أهل سبي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوَّضه من حقه وعوَّض امرأة من حقها بميراثها من أبيها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا أنني قاسم مستول لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد إيجاف فرد قسم الصلح وعوَّض من بلاد الإيجاف بخيل وركاب.

١٤- باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ الآية.

وروي عن الزهري أن النبي ﷺ عرَّفَ عَامَ حُثَيْنٍ عَلَى كُلِّ عَشْرَةٍ عَرِيفًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُهَاجِرِينَ شِعَارًا وَلِلْأَوْسِ شِعَارًا وَلِلْخَزَرَجِ شِعَارًا وَعَقَّدَ النَّبِيُّ

بعض من أحفظ عنه؛ فإن أصابت أهل الصدقات سنة تهلك أموالهم أنفق عليهم من الفيء، فإذا استغنوا منعوا من الفيء ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يزيد بعض أهل الصدقات على بعض.

والذي أقول به وأحفظه عمن أرى عمن سمعت منه ممن لقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع، ولكن يقسم، فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها، وإن غشيه عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشيه من الرجال أهل الفيء وغيرهم.

١٤٥٧- أَخْبَرَنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِمَا أَصِيبَ بِالْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: صَاحِبُ بَيْتِ الْمَالِ: أَلَا أَذْخِلُهُ بَيْتَ الْمَالِ؟ قَالَ: لَا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ لَا يُؤْذَى تَحْتَ سَقْفِ بَيْتٍ حَتَّى أَقْسِمَهُ فَأَمَرَ بِهِ فُوضِعَ فِي الْمَسْجِدِ، وَوُضِعَتْ عَلَيْهِ الْأَنْطَاعُ وَحَرَسَهُ رِجَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا مَعَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، أَوْ أَخَذَهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَمَّا رَأَوْهُ كَشَطُوا الْأَنْطَاعَ، عَنِ الْأَمْوَالِ فَرَأَى مَنْظَرًا لَمْ يَرْ مِثْلَهُ رَأَى الذَّهَبَ فِيهِ وَالْيَاقُوتَ وَالزَّبَرْجَدَ وَاللُّؤْلُؤَ يَتَلَوَّلُ قَبْكَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: أَخَذَهُمَا وَاللَّهِ مَا هُوَ يَوْمَ بَكَاءٍ، وَلَكِنَّهُ يَوْمَ شُكْرِ وَسُرُورٍ، فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا دَعَبْتُ حَيْثُ دَعَبْتُ، وَلَكِنَّهُ وَاللَّهِ مَا كَثُرَ هَذَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا وَقَعَ بِأَسْهُمِهِمْ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَيْلَةِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَكُونَ مُسْتَذْجًا، فَإِنِّي أَسْأَلُكَ تَقُولُ - «سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ» الآية، ثُمَّ قَالَ: آيَنَ سَرَاقَةُ بْنُ جَعْفَشٍ؟ فَأَنِّي بِهِ أَشْعَرُ الدَّرَاعَيْنِ دَقِيقَهُمَا فَأَعْطَاهُ سِوَارِي كِسْرَى، فَقَالَ: الْبَسَهُمَا، فَفَعَلَ، فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَلَبَهُمَا كِسْرَى بَنَ هُرْمُزٍ وَالْبَسَهُمَا سَرَاقَةُ بْنُ جَعْفَشٍ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ وَجَعَلَ يَغْلِبُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الَّذِي أَذَى هَذَا لِأَمِينٍ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ: أَنَا أَخْبَرْتُكَ أَنْتَ آمِينَ اللَّهُ وَهُمْ يُؤْذُونَ إِلَيْكَ مَا أَذَيْتَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا رَتَعْتَ رَتَعُوا قَالَ صَدَقْتَ، ثُمَّ فَرَّقَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٧/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما ألبسهما سرقة؛ لأن

دَعَا غَزْوَمَا يَتْلُوْنَهُمْ، ثُمَّ اسْتَوَتْ لَهُ سَهْمٌ وَجَحٌ وَعَدِيٌّ بَنُ كَعْبٍ فَقِيلَ لَهُ: اِبْدَأْ بَعْدِي، فَقَالَ: بَلْ أَقْرَبُ نَفْسِي حَيْثُ كُنْتُ، فَإِنْ الْإِسْلَامَ دَخَلَ وَأَمَرْنَا وَأَمُرَ بَنِي سَهْمٍ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ انْظُرُوا بَنِي سَهْمٍ وَجَحٌ فَقِيلَ: قَدَّمَ بَنِي جَحٍّ، ثُمَّ دَعَا بَنِي سَهْمٍ، فَقَالَ: وَكَانَ دِيَّوَانُ عَدِيٍّ وَسَهْمٌ مَخْتَلَطًا كَالدَّعْوَةِ الْوَاحِدَةِ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَيْهِ دَعَوْتُهُ كَبُرَ تَكْبِيرُهُ عَالِيَةً، ثُمَّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْصَلَ إِلَيَّ حَظِّي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ دَعَا بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ الْفَهْرِيِّ لَمَّا رَأَى مَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ قَالَ: أَكَلْتُ هَؤُلَاءِ تَدْعُو أُمَامِي؟

فَقَالَ: يَا أَبَا عُبَيْدَةَ اصْبِرْ كَمَا صَبَرْتُ أَوْ كَلِّمْ قَوْمَكَ فَمَنْ قَدَّمَكَ مِنْهُمْ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ أَمْنَعُهُ فَأَمَّا أَنَا وَبَنُو عَدِيٍّ فَتَقَدَّمَكَ إِنْ أَحْبَبْتَ عَلَى أَنْفُسِنَا قَالَ فَقَدَّمَ مَعَاوَةََ بَعْدَ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ، فَفَصَّلَ بِهِمْ بَيْنَ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَأَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى وَشَجَرِ بَيْنَ بَنِي سَهْمٍ وَعَدِيٍّ شَيْءٌ فِي زَمَانِ الْمُهَدِيِّ فَافْتَرَقُوا فَأَمَرَ الْمُهَدِيُّ بَنِي عَدِيٍّ فَقَدَّمُوا عَلَى سَهْمٍ وَجَحٍ لِلْسَّابِقَةِ فِيهِمْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦٥-٣٦٤/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فرغ من قريش قدّمت الأنصارُ على قبائل العرب كلها لمكانهم من الإسلام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: النَّاسُ عِبَادُ اللَّهِ فَأَوْلَاهُمْ أَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا أَقْرَبُهُمْ بِخَيْرِ لِرِسَالَتِهِ وَمُسْتَوْدَعِ أَمَانَتِهِ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَخَيْرِ خَلْقِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَمَنْ فَرَضَ لَهُ الْوَالِي مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ رَأَيْتَ أَنْ يَقْدَّمَ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ مِنْهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النَّسَبِ، فَإِذَا اسْتَوَوْا قَدَّمَ أَهْلَ السَّابِقَةِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ السَّابِقَةِ تَمَنُّ هُمْ مِثْلُهُمْ فِي الْقَرَابَةِ.

ﷺ الْأُولَى عَامَ الْفَتْحِ فَقَعَدَ لِلْقَبَائِلِ قَبِيلَةً قَبِيلَةً حَتَّى جَعَلَ فِي الْقَبِيلَةِ الْوَلِيَّةَ كُلُّ لِيَاءٍ لِأَهْلِهِ وَكُلُّ هَذَا لِيَتَعَارَفَ النَّاسُ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا وَخَفَتْ الْمُؤَنَةُ عَلَيْهِمْ بِاجْتِمَاعِهِمْ، وَعَلَى الْوَالِي كَذَلِكَ؛ لِأَنْ فِي تَفْرِيقِهِمْ إِذَا أَرِيدَ وَالْأَمْرُ مُؤَنَةٌ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى وَالْبِهِمْ، وَهَكَذَا أَحَبُّ لِلْوَالِي أَنْ يَضَعَ دِيَّوَانَهُ عَلَى الْقَبَائِلِ وَيَسْتَظْهَرُ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ، وَمَنْ جَهَلَ تَمَنُّ يَحْضِرُهُ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ قِبَائِلِهِمْ.

١٤٥٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَأَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَائِلِ قُرَيْشٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا كَثُرَ الْمَالُ فِي زَمَانِهِ أَجْمَعَ عَلَى تَدْوِينِ الدِّيَّانِ فَاسْتَشَارَ فَقَالَ يَمَنْ تَرَوْنَ أَبْدَأُ؟ فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ: اِبْدَأْ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ بِكَ قَالَ: ذَكَرْتُ مَوْنِي بَلْ اِبْدَأْ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا يَبْنِي هَاشِمٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (١٦٩/٥)]

١٤٦٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا دَوَّنَ الدِّيَّانَ قَالَ يَمَنْ تَرَوْنَ أَبْدَأُ؟ قِيلَ لَهُ: اِبْدَأْ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (١٦٩/٥)]

١٤٦١ - أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّدَقِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ مِنْ قِبَائِلِ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَحْسَنَ اقْتِصَاصًا لِلْحَدِيثِ مِنْ بَعْضٍ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا دَوَّنَ الدِّيَّانَ قَالَ اِبْدَأْ يَبْنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ قَالَ: حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِمْ وَيَبْنِي الْمُطَّلِبِ.

فإذا كانت السنُّ في الهاشميِّ قَدَّمَهُ عَلَى الْمُطَّلِبِ، وإذا كانت في الْمُطَّلِبِ قَدَّمَهُ عَلَى الْهَاشِمِيِّ فَوَضَعَ الدِّيَّانَ عَلَى ذَلِكَ وَأَعْطَاهُمْ عَطَاءَ الْقَبِيلَةِ الْوَاحِدَةِ، ثُمَّ اسْتَوَتْ لَهُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ وَنَوْفَلٍ فِي جِذْمِ النَّسَبِ، فَقَالَ عَبْدُ شَمْسٍ إِخْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَيِّهِ وَأَمَهُ دَوَّنَ نَوْفَلٍ فَقَدَّمَهُمْ، ثُمَّ دَعَا بَنِي نَوْفَلٍ يَتْلُوْنَهُمْ، ثُمَّ اسْتَوَتْ لَهُ عَبْدُ الْعَزَى وَعَبْدُ الدَّارِ، فَقَالَ فِي بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى أَصْهَارُ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِمْ أَنَّهُمْ مِنَ الْمُطَّلِبِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَهُمْ مِنْ حَلْفِ الْفَضُولِ، وَفِيهِمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ قِيلَ ذَكَرَ سَابِقَةَ فَقَدَّمَهُمْ عَلَى بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، ثُمَّ دَعَا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ يَتْلُوْنَهُمْ، ثُمَّ انْفَرَدَتْ لَهُ زَهْرَةُ فَدَعَاها تَلُوَ عَبْدُ الدَّارِ، ثُمَّ اسْتَوَتْ لَهُ بَنُو تَيْمٍ وَغَزْوَمٌ، فَقَالَ فِي بَنِي تَيْمٍ إِنَّهُمْ مِنْ حَلْفِ الْفَضُولِ وَالْمُطَّلِبِينَ، وَفِيهِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَقِيلَ: ذَكَرَ سَابِقَةَ وَقِيلَ: ذَكَرَ صَهْرًا فَقَدَّمَهُمْ عَلَى غَزْوَمٍ، ثُمَّ

٤٧- كتاب الجهاد

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى وَمَا خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: خلق الله تعالى الخلق لعبادته، ثم أبان جل وعلا أن خيرته من خلقه أنبياءه، فقال تبارك اسمه ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَعَتَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم من أصفائه دون عبادو بالأمانة على وحيه والقيام بحجته فيهم، ثم ذكر من خاصته صفوته، فقال جل وعز ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فخص آدم ونوحاً بإعادة ذكر اصطفاؤهما، وذكر إبراهيم، فقال جل ثناؤه ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، وذكر إسماعيل بن إبراهيم، فقال عز ذكره ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكُتُبِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾، ثم انعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأمم، فقال تبارك وتعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمداً ﷺ من خير آل إبراهيم وأنزل كنه قبل إنزاله الفرقان على محمد ﷺ بصفه فضيلته وفضيلة من اتبعه به، فقال عز وجل ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرِ رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ الآية، وقال لأمتيه ﴿كُتِّمُوا خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، فضيلتهم بكونتهم من أمة دون أمم الأنبياء، ثم أخبر جل وعز أنه جعله فاتح رحمة عند فترة رسوله، فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وكان في ذلك ما دل على أنه بعث إلى خلقه، لأنهم كانوا أهل كتاب، أو أميين، وأنه فتح به رحمة وختم به نبوته، فقال عز وجل ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، وقضى أن أظهر دينه على الأديان، فقال عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع.

١- مبتدأ التنزيل والقرض على النبي ﷺ،

ثم على الناس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال: والله تعالى أعلم، إن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله ﷺ: اقرأ باسم ربك الذي خلق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما بعث الله تعالى محمداً ﷺ أنزل عليه فرائضه كما شاء لا معقب لحكمه، ثم اتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال: والله تعالى أعلم، إن أول ما أنزل الله عليه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، ثم أنزل عليه بعدها ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فمرت لذلك مدة، ثم يقال أثناء جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم إلى الإيمان به فكبر ذلك عليه وخاف التكذيب، وإن يتناول فنزل عليه ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حين تبلغ ما أنزل إليك، فلما أمر به فاستهزأ به قوم فنزل عليه ﴿فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾.

قال الشافعي: وأعلمه من علمه منهم أنه لا يؤمن به، فقال: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾، قرأ الربيع إلى ﴿بَشِّرْ رَسُولًا﴾.

قال الشافعي: وأنزل الله عز وجل فيما يبينه به إذا ضاق من أذاهم ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ إلى آخر السورة.

فرض عليه إبلاغهم وعبادته، ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه، ولم يأمره بعزلهم وأنزل عليه ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ وقوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ قرأ الربيع الآية: وقوله ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أندادهم، فقال عز وجل ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية مع ما يشبهها.

قال الشافعي: ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض فيها عزلة المشركين، فقال ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ مما فرض عليه، فقال ﴿وَقَدْ

٤ - فرض الهجرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله ﷺ وجاهد المشركين بعد إذ كان أباحه وأنشئ رسول الله ﷺ في أهل مكة وأراوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم، ففتنهم عن دينهم، أو من فتنوا منهم فعذر الله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ وبعث إليهم رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَكُمْ مَخْرَجًا وَفَرَضَ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَجْرَةِ الْخُرُوجَ إِذَا كَانَ يَمُنُّ يُفْتَنُ عَنْ دِينِهِ، وَلَا يُعْتَسَقُ فَقَالَ فِي رَجُلٍ مِنْهُمْ تَوَفَّى تَخَلَّفَ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَلَمْ يَهَاجِرْ ﴿الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَا كُنْتُمْ﴾ الآية.

وابان الله عز وجل عذر المستضعفين، فقال: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً إِلَى رَحِيمًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال عسى من الله واجبة.

قال الشافعي: ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن فرض الهجرة على من أطاعها إنما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم بها؛ لأن رسول الله ﷺ أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد إسلامهم منهم العباس بن عبد المطلب وغيره إذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لِمَنْ أَسْلَمَ إِنْ هَاجَرْتُمْ فَلَكُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ أَقَمْتُمْ فَأَنْتُمْ كَأَعْرَابٍ، وَلَيْسَ يُخَيِّرُهُمْ إِلَّا فِيمَا يَجِلُّ لَهُمْ.

٥ - أصل فرض الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما مضت لرسول الله ﷺ مدة من هجرته أنعم الله تعالى فيها على جماعة باتباعه حدثت لهم بها مع عون الله قوة بالعدد لم تكن قبلها، فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعد إذ كان أباحه لا فرضاً، فقال تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ الآية.

وقال تبارك وتعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وقال عز وجل ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾، وقال ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْمَمْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّبَاقَ﴾، وقال عز وجل ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى قَدِيرٍ﴾، وقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا

نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾، قرأ الرِّبَيعُ إلى ﴿إِنْكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾.

٢ - الإذن بالهجرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً لم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها، ثم أذن الله عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فيقال نزلت ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ فأعلمهم رسول الله ﷺ أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً، وقال: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافَعًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ الآية.

وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليها منهم طائفة، ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله ﷺ طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم، وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين، وقال ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ قرأ الرِّبَيعُ إلى ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ بالهجرة إلى المدينة، ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك، وإن قلوا بأن يفتنوا، ولم يأذن لهم بمجهاذ، ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد، ثم فرض بعد هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك، وهذا موضوع في غير هذا الموضع.

٣ - مبتدأ الإذن بالقتال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يبتدئوا مشركاً بقتال، ثم أذن لهم بأن يبتدئوا المشركين بقتال قال الله تعالى ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بغير حق، الآية، وأباح لهم القتال بمعنى إبانة في كتابه، فقال عز وجل ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبِضُوهُمْ، قرأ الرِّبَيعُ إلى ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقال: نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل، ثم يقال: نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام بقول الله عز وجل ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ الآية ونزول هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها.

عبيد ونساء وغير بالغين فرضخ لهم، ولم يسهم وأسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه، فدل ذلك على أن السهمان إنما تكونان فيمن شهد القتال من الرجال الأحرار، ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم، وهذا موضوع في موضعه.

٧- من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك

الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل في الجهاد: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: وقيل الأعرج المقعد والأغلب أنه الأعرج في الرجل الواحدة، وقيل نزلت في أن لا حرج أن لا يجاهدوا، وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غيره وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من فرض الحج، ولا الصلاة، ولا الصوم، ولا الحُدود، ولا يحتمل، والله تعالى أعلم، أن يكون أريد بهذه الآية إلا وضع الحرج في الجهاد دون غيره من الفرائض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الغزو غزوان: غزو يبعد عن المغازي، وهو ما بلغ مسيرة ليلتين قاصدتين حيث تقصر الصلاة وتقدم مواقيت الحج من مكة وغزو يقرب، وهو ما كان دون ليلتين فما لا تقصر فيه الصلاة، وما هو أقرب من المواقيت إلى مكة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الغزو البعيد لم يلزم القوي السالم البدن كله إذا لم يجد مركباً وسلاحاً ونفقة ويدع لمن تلزمه نفقته قوته إذن قدر ما يرى أنه يلبث، وإن وجد بعض هذا دون بعض فهو لا يجد ما ينفق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نزلت ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّنَعِ حَرْناً﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجد هذا كله دخل في جملة من يلزمه فرض الجهاد، فإن تهيأ للغزو، ولم يخرج، أو خرج، ولم يبلغ موضع الغزو، أو بلغه، ثم أصابه مرض، أو صار ممن لا يجد في أي هذه المواضع كان فله أن يرجع، وقد صار من أهل العذر، فإن ثبت كان أحب إلي، ووسعه الثبوت، وإذا كان ممن لم يكن لهم قوتهم لم يجد له أن يغزو على الابتداء، ولا يثبت في الغزو إن غزا، ولا يكون له أن يضيق فرضاً، ويتطوع؛ لأنه إذا لم

وتفقلاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم﴾ الآية، ثم ذكر قوماً تخلفوا عن رسول الله ﷺ ممن كان يظهر الإسلام، فقال: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيْباً وَسَفَرًا قَاصِداً لِأَتَيْتُكُمْ﴾ الآية، فبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعد إبانته ذلك في غير مكان في قوله ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وسنيين من ذلك ما حضرنا على وجهه إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ قرأ الربيع الآية، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَأَنَّهُمْ بُيُوتٌ مَرْصُوصَةٌ﴾، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه.

٦- من لا يجب عليه الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد على مملوك، أو أثنى بالغ، ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا﴾ وقرأ الربيع الآية، فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك، ولم يكن مجاهد إلا ويكون عليه للجهاد مؤنة من المال، ولم يكن للمملوك مال، وقد قال لنبى ﷺ: حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ فدل على أنه أراد بذلك الذكور دون الإناث، لأن الإناث المؤمنات.

وقال عز وجل ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾، وقال: ﴿يُجِبُ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾، وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الإناث.

وقال عز وجل - إذ أمر بالاستئذان -: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فاعلم أن فرض الاستئذان إنما هو على البالغين، وقال: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾، فلم يجعل لرشدهم حكماً تصير به أموالهم إليهم إلا بعد البلوغ، فدل على أن الفرض في العمل إنما هو على البالغين، ودلت السنة، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم على مثل ما وصفت.

١٤٦٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ شَكَ الرَّبِيعُ قَالَ عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَزَنِي وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخُدْقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وشهد مع النبي ﷺ القتال

يجد فهو متطوع بالغزو، ومن.

قلت له: أن لا يغزو فله أن يرجع إذا غزا بالعذر، وكان ذلك له ما لم يلتق الزحان، فإذا التقيا لم يكن له ذلك حتى يتفرقا.

٨ - العذر بغير العارض في البدن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان سالم البدن قويه واجداً لما يكفي، ومن خلف يكون داخلاً فيمن عليه فرض الجهاد لو لم يكن عليه دين، ولم يكن له أبوان، ولا واحد من أبوين بمنعه، فلو كان عليه دين لم يكن له أن يغزو بحال إلا بإذن أهل الدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان يحجبه مع الشهادة عن الجنة الدين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين إلا بإذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم، أو كافر، وإذا كان يؤمر بأن يطع أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما إلا والمطاع منهما مؤمن.

فإن قال قائل: كيف تقول لا تجب عليه طاعة أبويه، ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلماً في الجهاد، ولم تقله في الدين؟

قيل: الدين مال لزمه لمن هو له لا يختلف فيه من وجب له من مؤمن، ولا كافر؛ لأنه يجب عليه أداءه إلى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن، وليس يطع في التخلف عن الغزو صاحب الدين بحق يجب لصاحب الدين عليه إلا بماله، فإذا برى من ماله فامر صاحب الدين ونهيه سواء، ولا طاعة له عليه؛ لأنه لا حق له عليه بغير المال، فلما كان الخروج بغرض إهلاك ماله لديه لم يخرج إلا بإذنه، أو بعد الخروج من دينه وللوالدين حق في أنفسهما لا يزول بحال للشفقة على الولد والرقة عليه، وما يلزمه من مشاهدتهما كبرهما، فإذا كانا على دينه فحقهما لا يزول بحال، ويرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد إلا بإذنهما، وإذا كانا على غير دينه، فإنما يجاهد أهل دينهما، فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد وله الجهاد، وإن خالفهما والأغلب أن منعهما سخط لدينه ورضاً لدينهما لا شفقة عليه فقط، وقد انقطعت الولاية بينه وبينهما في الدين.

فإن قال قائل: فهل من دليل على ما وصفت؟

قيل: جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي ﷺ وأمره النبي ﷺ بالجهاد وأبوه مجاهد النبي ﷺ فلست أشك في كراهية أبيه لجهاده مع النبي ﷺ وجاهد عبد الله بن عبد الله بن أبي مع النبي ﷺ وأبوه متخلف عن النبي ﷺ باحث ويحذو عنه من أطاعه مع غيرهم ممن لا أشك إن شاء الله تعالى في كراهتهم

لجهاد أبائهم مع النبي ﷺ إذا كانوا مخالفتين مجاهدين له، أو مخذلين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأي الأبوين أسلم كان حقاً على الولد أن لا يغزو إلا بإذنه إلا أن يكون الولد يعلم من الوالد نفاقاً، فلا يكون له عليه طاعة في الغزو، وإن غزا رجل واحد أبويه، أو هما مشركان، ثم أسلما، أو أحدهما فامر بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصير إلى موضع لا طاقة له بالرجوع منه إلا بخوف أن يتلف، وذلك أن يصير إلى بلاد العدو، فلو فارق المسلمين لم يأمن أن يأخذه العدو، فإذا كان هذا هكذا لم يكن له أن يرجع للتعذر في الرجوع.

وكذلك إن لم يكن صار إلى بلاد خوفه إن فارق الجماعة فيها خاف التلف، وهكذا إذا غزا، ولا دين عليه، ثم إذا فسأله صاحب الدين الرجوع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن سأله أبواه، أو أحدهما الرجوع، وليس عليه خوف في الطريق، ولا له عذر فعليه أن يرجع للعذر.

وإذا قلت ليس له أن يرجع، فلا أحب أن يبادر، ولا يسرع في أوائل الخيل، ولا الرجل، ولا يقف الموقف الذي يقفه من يتعرض للقتل؛ لأنه إذا نهته عن الغزو لطاعة والديه، أو لذي الدين نهته إذا كان له العذر عن تعرض القتل، وهكذا أنهاه عن تعرض القتل لو خرج، وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه، أو خلاف الذي غزا واحد أبويه وصاحب دينه كاره. وليس على الخشي المشكل الغزو؛ فإن غزا وقاتل لم يعط سهماً ويرضخ له ما يرضخ للمرأة.

والعبد يقاتل؛ فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين يسيئ الغزو وله فيه سهم رجل.

٩ - العذر بالحادث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن للرجل أبواه في الغزو فغزا، ثم أمره بالرجوع فعليه الرجوع إلا من عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق، أو جدي، أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع، أو قلة نفقة لا يقدر على الرجوع معها، أو يستقل معها، أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معه، أو يكون غزا بجعل مع السلطان، ولا يقدر على الرجوع معه، ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل؛ فإن غزا به فعليه أن يرجع ويرد الجعل، وإنما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشيء من حق، وليس للسلطان حسيه في حال.

قلت: عليه فيها الرجوع إلا في حال ثانية أن يكون يخاف

تمن عليه فرض الجهاد؛ فإن كان قد غزا وله عذر، ثم ذهب العذر، وكان تمن عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غزا معه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع.

قال: وليس للإمام أن يجبر بالغزو؛ فإن جرحهم، فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه والرجوع، وإن أطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلف منهم ممنعين بموضعهم ليس الخوف بشديد أن يرجع من يريد الرجوع، فيكون حثيثاً لمن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يريد الرجوع والجماعة؛ لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخل بالكثير ولذي العذر الرجوع في كل حال إذا جبر وجوزته قدر الغزو، وإن أخل بمن معه، وكل منزلة.

قلت: لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم: الرجوع ومنع في الوقت الذي قلت: ليس لهم فيه الرجوع.

١١- شهود من لا فرض عليه القتال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذين لا يأمون بترك القتال - والله تعالى أعلم - بحال ضربان ضرب أحرار بالغون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد، أو من لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء، ولا يحرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معاً، ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال.

١٤٦٣- قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن هارون أن نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَالَ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى، وَلَمْ يَكُنْ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ، وَلَكِنْ يَحْذِيْنَ مِنَ الْغَنِيْمَةِ. [أخرجه مسلم (١٨١٢)،

أبو داود (٢٧٢٨)، الترمذي (١٥٥٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومحفوظ أنه شهد مع رسول الله ﷺ القتال العبيد والصبيان وأحذاهم من الغنيمة.

قال: وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد قوياً كان، أو ضعيفاً القتال أحذى من الغنيمة كما كان رسول الله ﷺ يحذى النساء قياساً عليهن وخبر عن النبي ﷺ في العبيد والصبيان، ولا يبلغ بحذية واحد منهم سهم حر، ولا قريباً منه ويفضل

برجوعه ورجوع من هو في حاله أن يكثر، وأن يصيب المسلمين خلة برجعهم بخروجهم يعظم الخوف فيها عليهم، فيكون له حبه في هذه الحال، ولا يكون لهم الرجوع عليها، فإذا زالت تلك الحال فعليهم أن يرجعوا، وعلى السلطان أن يخليهم إلا من غزا منهم بجعل إذا كان رجوعهم من قبل والد، أو صاحب دين لا من علو بأبدانهم؛ فإن أراد أحد منهم الرجوع لعل يدنه تخرجه من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل، أو غير جعل، وليس له الرجوع في الجعل؛ لأنه حق من حقه أخذه، وهو يستوجه حدث له حال عذر، وذلك أن يمرض، أو يزمم بإقعاد، أو يعرج شديد لا يقدر معه على مشي الصحيح، وما أشبه هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإني لأرى العرج إذا نقص مشيه عن مشي الصحيح وعدوه كله عذراً، والله تعالى أعلم.

وكذلك إن رجل عن دأبه، أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من أن يكون عليه فرض الجهاد، ولم يكن للسلطان حبه عليه إلا في حال واحدة أن يكون خرج إلى فرض الجهاد بقله الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكونوا واحداً؛ فإن فعله حبه، وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن يقيم معه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه.

وإذا غزا الرجل فذهبت نفقته، أو دأبه قفل، ثم وجد نفقة، أو فاد دأبه؛ فإن كان ذلك ببلاد العدو لم يكن له الخروج، وكان عليه الرجوع إلا أن يكون يخاف رجوعه، وإن كان قد فارق بلاد العدو فلاختيار له العود إلا أن يخاف، فلا يجب عليه العود؛ لأنه قد خرج، وهو من أهل العذر؛ فإن كانت تكون خلة برجعوه، أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون بالمسلمين خلة برجعوهم فعليهم، وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت إلا أن يخاف إذا تخلفوا أن يقطعوا في الرجوع خوفاً بيناً، فيكون لهم عذر بأن لا يرجعوا.

١٠- تحويل حال من لا جهاد عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل ممن لا جهاد عليه بما وصفت من العذر، أو كان ممن عليه جهاد فخرج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله، ثم زالت الحال عنه عاد إلى أن يكون ممن عليه فرض الجهاد، وذلك أن يكون أعمى فذهب العمى وصح بصره، أو إحدى عينيه فيخرج من حد العمى، أو يكون أعرج فيطلق العرج، أو مريضاً فيذهب المرض، أو لا يجذ، ثم يصير واحداً، أو صيباً فبلغ أو ملوكاً فيقتل، أو خشي مشكلاً فيسير رجلاً لا يشك، أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد؛ فإن كان بلده كان كفره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأظهر الله عز وجل لرسوله ﷺ أسرارهم وخبر السَّمَاعِينَ لهم وابتغاهم أن يقتنوا من معه بالكذب والإرجاف والتخذيل لهم فأخبره أنه كره انبعاثهم فشطهم إذ كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين؛ لأنه ضررٌ عليهم، ثم زاد في تأكيد بيان ذلك بقوله «فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَتِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ» قرأ الربيع إلى الخالفين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن شهر بمثل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن بدعه يغزو معه، ولم يكن لو غزا معه أن يسهم له، ولا يرضخ؛ لأنه تمنع من الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين لطلبتهم فنتهم وتخذيله إياهم، وأن فيهم من يستمع له بالغفلة والقرابة والصداقة، وأن هذا قد يكون أضرَّ عليهم من كثير من عدوهم.

قال: ولما نزل هذا على رسول الله ﷺ لم يكن ليخرج بهم أبداً، وإذا حرم الله عز وجل أن يخرج بهم، فلا سهم لهم لو شهدوا القتال، ولا رضى، ولا شيء؛ لأنه لم يحرم أن يخرج بأحدٍ غيرهم فاما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه، ولم يكن يحمده حاله أو ظن ذلك به، وهو ممن لا يطاع، ولا يضُرُّ ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشيء من أحكام الإسلام إلا ما منعه الله عز وجل؛ لأن رسول الله ﷺ أقرهم على أحكام الإسلام بعد الآية، وإنما منعوا الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم وصلاة النبي ﷺ لم يمنع رسول الله ﷺ أحداً أن يصلِّي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره.

قال الشافعي: وإن كان مشرك يغزو مع المسلمين، وكان معه في الغزو من يطيعه من مسلم، أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرص على غلبة المسلمين وتفريق جماعتهم لم يحز أن يغزو به، وإن غزا به لم يرضخ له؛ لأن هذا إذا كان في المنافقين مع استرارهم بالإسلام كان في المكتشفين في الشرك مثله فيهم، أو أكثر إذا كانت أفعالهم كأفعالهم، أو أكثر، ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة؛ فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو، أو طريق، أو ضيقة، أو نصيحة للمسلمين، فلا بأس أن يغزى به وأحب إلي أن لا يعطى من الفيء شيئاً ويستأجر إجارة من مال لا مال له بعينه، وهو غير سهم النبي ﷺ؛ فإن أغفل ذلك أعطي من سهم النبي ﷺ: ورَدَ النبي ﷺ يوم بدر مشركاً قيل نعيم فأسلم، ولعله رده رجاء إسلامه، وذلك واسع للإمام أن يرُدَّ المشرك فيمنعه الغزو ويأذن له.

وكذلك الضعيف من المسلمين.

ويأذن له ردُّ النبي ﷺ من جهة إباحة الردِّ والدليل على

بعضهم على بعض في الحديث إن كان منهم أحد له غنة في القتال، أو معونة للمسلمين المقاتلين، ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتلٍ من الأحرار.

وإن شهد القتال رجل حرٌّ بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن، أو ضعف بمرض، أو عرض، أو فقير معذور ضرب له سهم رجل تام.

فإن قال: من أين ضربت هؤلاء، وليس عليهم فرض القتال، ولا لهم غنة بسهم، ولم تضرب به للعبيد ولهم غنة، ولا للنساء والمراهقين، وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال؟

قيل له: قلنا خيراً وقياساً فاما الخبر، فإن النبي ﷺ أخذى النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم، وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أبدانهم.

وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد، ولا يميز عنهما من حجة الإسلام؛ لأنهما ليسا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأة الزمان للزمان لهما العذر بترك الحج والفقيران الزمان فيجزئ عنهما عن حجة الإسلام؛ لأنهما إنما زال الفرض عنهما بعذر في أبدانهم وأموالهما متى فارقهما ذلك كانا من أهله، ولم يكن هكذا الصبي والعبد في الحج قال: وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلهما في الجهاد وضرت للزمن والفقير اللذين لا غزو عليهم؛ لأن رسول الله ﷺ أسهم لِعَرَضَى وَجَرَحَى وَقَوْمٍ لَا غَنَاءَ لَهُمْ عَلَى الشُّهُودِ وأنهم لم يزل فرض الجهاد عليهم إلا بمعنى العذر الذي إذا زال صاروا من أهله، فإذا تكلفوا شهوده كان لهم ما لأهله.

١٢ - من ليس للإمام أن يغزو به بحال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: غزا رسول الله ﷺ فغزا معه بعض من يعرف نفاقه فاغزله يوم أحد عنه بلثمانية، ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم «وَمَا وَعَدْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَّا غُرُورًا»، ثم غزا النبي ﷺ بني المصطلق فشهدا معه عدد فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم «لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ» وغير ذلك مما حكى الله عز وجل من نفاقهم، ثم غزا غزوة تبوك فشهدا معه قوم منهم نفروا به ليلة العقبة ليقبلوه فوقاه الله عز وجل شرهم وتخلَّف آخرون منهم فيمن بحضرتي، ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أو منصرفه عنها، ولم يكن في تبوك قتال مسن أخبارهم، فقال «وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِيِّينَ».

ذلك، والله أعلم أنه قد غزا يهود بني قينقاع بعد بدر وشهد صفوان بن أمية معه حيناً بعد الفتح وصفوان مشرك.

قال: ونساء المشركين في هذا وصيانهم كرجالهم لا يحرم أن يشهدوا القتال وأحب إلي لو لم يعطوا، وإن شهدوا القتال، فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة للمسلمين فيرضخ لهم بشيء ليس كما يرضخ لعبد مسلم أو لامرأة، ولا صبي مسلمين وأحب إلي لو لم يشهدوا الحرب إن لم تكن بهم منفعة؛ لأننا إنما أجزنا شهود النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب رجاء النصرة بهم لما أوجب الله تعالى لأهل الإيمان، وليس ذلك في المشركين.

١٣ - كيف تفضل فرض الجهاد

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه، وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر بدلائل الكتاب والسنة، فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملاً لأن يكون كفرض الصلاة وغيرها عاماً ومحتملاً لأن يكون على غير العموم، فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ على أن فرض الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون يلزاه العدو المخوف على المسلمين من يمنعه، والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان، أو يعطي أهل الكتاب الجزية قل، فإذا قام بهذا من المسلمين من فيه الكفاية به خرج المتخلف منهم من المائم في ترك الجهاد، وكان الفضل للذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه قال الله عز وجل ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: وبين إذ وعد الله عز وجل القاعد غير أولي الضرر الحسن أنهم لا يائمون بالتخلف، ويعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسن إن كانوا مؤمنين لم يتخلفوا شكاً، ولا سوء نية، وإن تركوا الفضل في الغزو وأبأن الله عز وجل في قوله في التغير حين أمرنا بالتغير ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، وقال عز وجل ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يَغْذِبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وقال تبارك وتعالى وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ الآية، فأعلمهم أن فرض الجهاد على الكفاية من المجاهدين.

قال الشافعي: ولم يغز رسول الله ﷺ غزاة علمتها إلا

تخلف عنه فيها بشر فغزا بدرًا وتخلف عنه رجال معروفون.

وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته ﷺ في غزوة تبوك، وفي تجهزه للجمع للروم ليخرج من كل رجلين رجلًا فيخلف الباقي الغازی في أهله وماله.

قال الشافعي: وبعث رسول الله ﷺ جيوشاً وسرايا تخلف عنها بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت.

قال الشافعي: وأبأن أن لو تخلفوا معاً أئموا معاً بالتخلف بقوله عز وجل ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يَغْذِبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يعني، والله تعالى أعلم، إلا إن تركتم التغير كلکم عذبتم قال: ففرض الجهاد على ما وصفت يخرج المتخلفين من المائم بالكفاية فيه، ويائمون معاً إذا تخلفوا معاً.

١٤ - تفریع فرض الجهاد

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ قال: ففرض الله جهاد المشركين، ثم أبأن من الذين نبدأ بجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين، وكان معقولاً في فرض الله جهادهم أن أولاهم بأن يجاهد أقربهم بالمسلمين داراً؛ لأنهم إذا قروا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من قرب منهم أقوى، وكان من قرب أولى أن يجاهد من قربه من عورات المسلمين، وأن نكاية من قرب أكثر من نكاية من بعد قال: فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو، أو كانت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين؛ لأنهم الذين يلونهم، ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا، أو يعطوا الجزية إن كانوا أهل كتاب وأحب له إن لم يرد تناول عدو وراهم، ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بأقربهم من المسلمين؛ لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين، وإن كان كل يلي طائفة من المسلمين، فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلي قوماً من المسلمين دون آخرين، وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم.

فإن اختلف حال العدو؛ فكان بعضهم أنكى من بعض، أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف، أو الأنكى، ولا بأس أن يفعل، وإن كانت داره أبعد إن شاء الله تعالى حتى ما يخاف أن يبدأ به مما لا يخاف من غيره مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة؛ لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها، وقد بلغ النبي ﷺ عن الخارث بن أبي ضرار أنه يجمع له فأغار النبي ﷺ وقربه عدو أقرب منه وتبلغه أن خالد بن أبي سفيان بن شح يجمع له فأرسل ابن أنيس فقتله وقربه عدو أقرب.

بُكَوْكَ فَأَزَادَ الرُّومَ وَكَثُرَتْ جُمُوعُهُمْ. قَالَ: لِيُخْرَجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَمَنْ فِي الْمَدِينَةِ مَتَّعَ بِأَقْلٍ مِمَّنْ تَخَلَّفَ فِيهَا، وَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ فِي سَاحِلٍ مِنَ السَّوَاهِلِ كَسَوَاحِلِ الشَّامِ وَكَانُوا عَلَى قِتَالِ الرُّومِ وَالْعَدُوِّ الَّذِي يَلِيهِمْ أَقْوَى مِمَّنْ يَأْتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ بِلَدِهِمْ، وَكَانَ جِهَادُهُمْ عَلَيْهِ أَقْرَبَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْزُوا إِلَيْهِمْ مَنْ يَقِيمُ فِي ثُغُورِهِمْ مَعَ مَنْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ خَلَفُوا مِنْهُمْ يَمْنَعُونَ دَارَهُمْ لَوْ انْفَرَدُوا إِذَا صَارُوا يَمْنَعُونَ دَارَهُمْ مِمَّنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُمْ وَيَدْخُلُونَ بِلَادَ الْعَدُوِّ، فَيَكُونُ عَدُوَّهُمْ أَقْرَبَ وَدَوَائِبُهُمْ أَجْمَ وَهُمْ بِيَلَادِهِمْ أَعْلَمُ وَتَكُونُ دَارُهُمْ غَيْرَ ضَائِعَةٍ مِمَّنْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ وَخَلَفَ مَعَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُولِّيَ الْإِمَامُ الْغَزْوَ إِلَّا ثِقَةً فِي دِينِهِ شَجَاعَةً فِي بَدَنِهِ حَسَنَ الْأَنَاقَةِ عَاقِلًا لِلْحَرْبِ بَصِيرًا بِهَا غَيْرَ عَجَلٍ، وَلَا نَزَقٍ، وَأَنْ يَقْدَمَ إِلَيْهِ وَإِلَى مَنْ وَلاَهُ أَنْ لَا يَحْمِلَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَهْلَكَةٍ بِجَالٍ، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِتَقْيِبِ حَصْنٍ يَخَافُ أَنْ يَشْدُوهُ تَحْتَهُ، وَلَا دُخُولَ مَطْمُورَةٍ يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوا، وَلَا يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ فِيهَا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَهَالِكِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ، فَقَدْ أَسَاءَ وَرَسَتْغَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا عَقْلَ، وَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةَ إِنْ أَصِيبَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِطَاعَتِهِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَا يَأْمُرُ الْقَلِيلُ مِنْهُمْ بِاتِّبَابِ الْكَثِيرِ حَيْثُ لَا غَوْتَ لَهُمْ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُمْ أَحَدًا عَلَى غَيْرِ فَرَضٍ الْقِتَالِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنْ يِقَاتِلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ لَا يَجَاوِزُ ذَلِكَ، وَإِذَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُمْ حَمْلُهُمْ عَلَيْهِ فَلَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوهُ قَالَ: وَإِنَّمَا.

قُلْتُ: لَا عَقْلَ، وَلَا قُوَّةَ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ أَنَّهُ جِهَادٌ وَيَحِلُّ لَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ أَنْ يَقْدَمُوا فِيهِ عَلَى مَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ بِفَرَضِ الْقِتَالِ لِرَجَاءِ أَحَدٍ مِنَ الْحَسَنِينَ، أَلَا تَرَى أَنِّي لَا أَرَى ضَيْقًا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الْجَمَاعَةِ حَاسِرًا، أَوْ يَبَادِرَ الرَّجُلَ، وَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ مَقْتُولٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُوْدِرَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَمِلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَاسِرًا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ بَعْدَ إِعْلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ فَقُتِلَ.

١٥ - تحريم الفرار من الزحف

قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ الْآيَةُ.

١٤٦٤ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾، فَكَتَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَفِرَّ الْعِشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذِهِ مَزَلَةٌ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا حَالُ الْعَدُوِّ كَمَا وَصَفَتْ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ سُدُّ أَطْرَافِ الْمُسْلِمِينَ بِالرِّجَالِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَصُونِ وَالْخُنَادِقِ وَكُلِّ أَمْرٍ دَفَعَ الْعَدُوَّ قَبْلَ اتِّبَابِ الْعَدُوِّ فِي دِيَارِهِمْ حَتَّى لَا يَبْقَى لِلْمُسْلِمِينَ طَرَفٌ إِلَّا، وَفِيهِ مَنْ يَقْرُومُ بِمُحَرِّبٍ مِنْ بَلَدِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَكْثَرُ فَعَلْ، وَيَكُونُ الْقَائِمُ بُولَاتِيهِمْ أَهْلُ الْأَمَانَةِ وَالْعَقْلِ وَالنَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْعِلْمِ بِالْحَرْبِ وَالنَّجْدَةِ وَالْأَنَاقَةِ وَالرَّفِيقِ وَالْإِقْدَامِ فِي مَوْضِعِهِ وَقَلَّةِ الْبَطْشِ وَالْعَجَلَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا أَحْكَمَ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ الْمُسْلِمِينَ بِلَادَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يَغْزُو بِالْمُسْلِمِينَ فِيهَا وَيَرْجُو أَنْ يَنَالُ الظَّفَرَ مِنَ الْعَدُوِّ؛ فَإِنْ كَانَتْ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ لَمْ أَرِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ عَامٌ إِلَّا وَلَهُ جَيْشٌ أَوْ غَارَةٌ فِي بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَلُونِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ عَامَّةً، وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ فِي السَّنَةِ بَلَا تَغْيِيرٍ بِالْمُسْلِمِينَ أَحْبَبْتُ لَهُ أَنْ لَا يَدْغُ ذَلِكَ كُلَّمَا امْكَنَهُ وَأَقْلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ عَامٌ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ غَزْوٌ حَتَّى لَا يَكُونَ الْجِهَادُ مَعْطَلًا فِي عَامٍ إِلَّا مِنْ عَذْرِ، وَإِذَا غَزَا عَامًا قَابِلًا غَزَا بِلَدًا غَيْرَهُ، وَلَا يَأْتِي الْغَزْوُ عَلَى بِلَدٍ وَيَعْطَلُ مِنْ بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ حَالُ أَهْلِ الْبِلَدَانِ فَيَتَابِعُ الْغَزْوَ عَلَى مَنْ يَخَافُ نَكَائَتَهُ، أَوْ مَنْ يَرْجُو غَلْبَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَادِهِ، فَيَكُونُ تَتَابَعُهُ عَلَى ذَلِكَ وَعَطَلُ غَيْرِهِ بِمَعْنَى لَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ.

قَالَ: وَإِنَّمَا قُلْتُ بِمَا وَصَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْلُ مِنْ حِينَ فَرَضَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ مِنْ أَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ فِي عَامٍ مِنْ غَزْوَةٍ، أَوْ غَزْوَتَيْنِ، أَوْ سَرَايَا، وَقَدْ كَانَ يَأْتِي عَلَيْهِ الْوَقْتُ لَا يَغْزُو فِيهِ، وَلَا يَسْرِي سَرِيَةً، وَقَدْ يُمْكِنُهُ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَجِمُّ وَيَجِمُّ لَهُ وَيَدْعُو وَيُظَاهِرُ الْحَاجِّ عَلَى مَنْ دَعَاهُ.

وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْإِمَامِ أَنْ يَغْزُوا أَهْلَ الْفَيْءِ يَغْزُوا كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يَكْلَفُ الرَّجُلُ الْبِلَادَ الْبَعِيدَةَ وَلَهُ مَجَاهِدَةٌ أَقْرَبَ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ حَالُ الْمَجَاهِدِينَ فَيَزِيدَ عَنِ الْقَرِيبِ عَنْ أَنْ يَكْفِيَهُمْ؛ فَإِنْ عَجَزَ الْقَرِيبُ عَنْ كَفَاتِهِمْ كَلَّفَهُمْ أَقْرَبَ أَهْلِ الْفَيْءِ بِهِمْ.

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْزُوا أَهْلُ دَارٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً حَتَّى يَخْلَفَ فِي دِيَارِهِمْ مِنْ مَنَعَ دَارَهُمْ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلِذَا كَانَ أَهْلُ دَارِ الْمُسْلِمِينَ قَلِيلًا إِنْ غَزَا بَعْضُهُمْ خِيفَ الْعَدُوُّ عَلَى الْبَاقِينَ مِنْهُمْ لَمْ يَغْزُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ فِي رِبَاطِ الْجِهَادِ وَنَزَلَهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَتْ مَتَمَتَّةٌ غَيْرَ خَوْفٍ عَلَيْهَا مِمَّنْ يَقْرِبُهَا فَأَكْثَرُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَغْزِيَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا فَيَخْلِفُ الْمُتَقِيمُ الطَّاعَنَ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَجَهَّزَ إِلَى

ولو شهد القتال عبثاً بغير إذن سيده لم يأنم بالفرار على غير نية واحد من الأمرين؛ لأنه لم يكن القتال، ولو شهد القتال مغلوباً على عقله بلا سكر لم يأنم بأن يولي، ولو شهد مغلوباً على عقله بسكر من خمر فولى كان كتولية الصحيح المطبق للقتال، ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأنم بالتولية؛ لأنه ممن لا حد عليه، ولم تكمل الفرائض عليه، ولو شهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأنمن بالتولية؛ لأنهن لسن ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن.

قال: وإذا حضر العدو القتال فأصاب المسلمون غنيمة، ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة؛ فإن قالوا ولينا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد، وإن لم يكونوا مقاتلين، ولا رداء، ولو غنم المسلمون غنيمة، ثم لم تقسم خمس، أو لم تخمس حتى ولوا وأقروا أنهم ولوا بغير نية واحد من الأمرين وأدعوا أنهم بعد التولية أحدوا نية أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة؛ لأنها لم تصر إليهم حتى صاروا ممن عصى بالفرار وترك الدفع عنها وكانوا آمينين بالترك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولّى القوم غير متحرفين إلى فئة، ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا إلى ترك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها، ولم يولوا بعدها فلم يحقهم منها، وإذا رجع القوم القهقري بلا نية لأحد الأمرين كانوا كالمولين؛ لأنه إنما أريد بالتحريم الهزيمة عن المشركين.

وإذا غزا القوم فذهبت دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا، وإن ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئاً يدفعون به من حجارة، أو خشب، أو غيرها.

وكذلك إن لم يجدوا من هذا شيئاً فأحب إلي أن يولوا؛ فإن فعلوا أحببت أن يجمعوا مع الفعل على أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة، ولا يبين أن يأنموا؛ لأنهم ممن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه، وأحب في هذا كله أن لا يولي أحد مجال إلا متحرفاً لقتال، أو متحيزاً إلى فئة.

ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون إذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا إليهم.

قال: ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الإسلام، وإن كانوا قاهرين للعدو فيما يرون إذا ظنوا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين، أو أموالهم شيئاً في تحصنهم عنهم، فإذا كان واحد من المعينين ضرراً على المسلمين ضاق عليهم إن أمكنهم الخروج أن يتخلقوا عنهم، فأما إذا كان العدو قاهرين، فلا بأس أن يتحصنوا إلى أن يأتيهم مدد أو تحدث لهم قوة، وإن ونى عليهم، فلا بأس أن يولوا عن

فأنزل الله عز وجل: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رِجَالٌ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا الْمُتَكِبِينَ﴾ فَخَفَّفَ عَنْهُمْ وَكَتَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَقِرَّ رِجَالٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ. [أخرجهم البخاري (٤٦٥٢)]

قال الشافعي: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل، وقال: الله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا خَلْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ الآية، فإذا غزا المسلمون أو غزوا فتهيئوا للقتال فلقوا ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متحرفين إلى فئة؛ فإن كان المشركون أكثر من ضعفهم لم أحب لهم أن يولوا عنهم، ولا يستوجب السخط عندي من الله عز وجل لو ولوا عنهم إلى غير التحرف للقتال والتحيز إلى فئة؛ لأننا نينا أن الله عز وجل إنما يوجب سخطه على من ترك فرضه، وأن فرض الله عز وجل في الجهاد إنما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو، ويأنم المسلمون لو أطل عدو على أحد من المسلمين وهم يقدرون على الخروج إليه بلا تضييع لما خلفهم من ثغرهم إذا كان العدو ضعفهم وأقل.

قال: وإذا لقي المسلمون العدو فكشروهم العدو أو قروا عليهم، وإن لم يكثروهم بمكيده، أو غيرها فولى المسلمون غير متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة رجوت أن لا يأنموا، ولا يخرجون، والله تعالى أعلم، من المائمه إلا بأن لا يولوا العدو دبراً إلا وهم ينوون أحد الأمرين من التحرف إلى القتال أو التحيز إلى فئة؛ فإن ولوا على غير نية واحد من الأمرين خشيت أن يأنموا، وأن يجدوا بعد نية خير لهم، ومن فعل هذا منهم تقرب إلى الله عز وجل بما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه.

قال: ولو ولوا يريدون التحرف للقتال أو التحيز إلى الفئة، ثم أحدوا بعد نية في المقام على الفرار بلا واحدة من التين كانوا غير آمنين بالتولية مع النية لأحد الأمرين وخفت أن يأنموا بالنية الحادثة أن يثبتوا على الفرار لا لواحد من المعينين، وإن بعض أهل الفقه نوى أن يجاهد عدواً بلا عذر خفت عليه المائمه، ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لا لواحد من المعينين كان خوفي عليه من المائمه أعظم، ولو شهد القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال؛ لأنهم إنما عذروا بتركه، فإذا تكلفوه فهم من أهله كما يعذر الفقير الزمن بترك الحج، فإذا حج لزمه فيه ما لزم من لا يعذر بتركه من عمل ومائمه وفدية.

قال: وإن شهد القتال عبثاً أدن له سيده كان كالأحرار ما كان في إذن سيده يضيق عليه التولية؛ لأن كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجري عليهم المائمه ويصلحون للقتال قال:

العدو ما لم يلتقوا هم والعدو؛ لأن النهي إنما هو في التولية بعد اللقاء.

قال الشافعي رحمه الله: والتحرّف للقتال الاستطراء إلى أن يمكن المستطرد الكرة في أي حال ما كان الإمكان والتحيز إلى الفئة أين كانت الفئة ببلاد العدو، أو ببلاد الإسلام بعد ذلك أقرب إنما يائس في التولية من لم ينو واحداً من المعنيين.

١٤٦٥ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَحَاصُوا النَّاسَ حَيْصَةً فَأَتَيْنَا الْمَدِينَةَ وَفَتَحْنَا بَابَهَا، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: نَحْنُ الْفَرَارُونَ قَالَ: أَنْتُمْ الْعُكَّارُونَ وَأَنَا فِتْنُكُمْ. [أخرجه أبو داود (٢٦٤٧)، الترمذي (١٧١٦)]

١٤٦٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنَا فِتْنَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٩)]

١٦ - في إظهار دين النبي ﷺ على الأديان

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

١٤٦٧ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. [أخرجه البخاري (٣٠٢٧)، مسلم (٢٩١٨)، الترمذي (٢٢١٦)]

قال الشافعي: لَمَّا أَتَى كِسْرَى بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرْفُوعاً، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَزِّقُ مُلْكَهُ. قال الشافعي: وحفظنا أن قَيْصَرَ أَكْرَمَ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَضَعَهُ فِي سِلْكِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ يُثَبِّتُ مُلْكَهُ.

قال الشافعي: ووعد رسول الله ﷺ النَّاسَ فَتَحَ فَارَسَ وَالشَّامَ فَأَغْزَى أَبُو بَكْرٍ الشَّامَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ فَتَحَهَا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَتَحَ بَعْضُهَا وَتَمَّ فَتْحُهَا فِي زَمَانِ عُمَرَ وَفَتَحَ الْعِرَاقَ وَفَارَسَ. قال الشافعي: فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسول الله ﷺ على الأديان بأن إبان لكل من سمعه أنه الحق،

وما خالفه من الأديان باطل وأظهره بأن جماع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين الأميين فقهر رسول الله ﷺ الأميين حتى دانوا بالإسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبى حتى دان بعضهم بالإسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه ﷺ، وهذا ظهور الدين كله قال: وقد يقال ليظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به، وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى.

قال الشافعي: وكانت قريش تتاب الشام اتتباباً كثيراً مع معاشها منه وتأتي العراق.

قال: فلما دخلت في الإسلام ذكرت للنبي ﷺ خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق إذا فارقت الكفر ودخلت في الإسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لأهل الإسلام، فقال: النبي ﷺ: إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ.

قال الشافعي: فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده.

قال: وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ فلم يكن بأرض الشام قيسر بعده وأجابهم على ما قالوا له، وكان كما قال: لهم رسول الله ﷺ وقطع الله الأكاسرة عن العراق وفارس وقيسر، ومن قام بالأمر بعده عن الشام.

قال الشافعي: قال: النبي ﷺ: فِي كِسْرَى يُعَزِّقُ مُلْكُهُ فلم يبق للأكاسرة ملك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَقَالَ: فِي قَيْصَرَ يُثَبِّتُ مُلْكُهُ فثبت له ملك ببلاد الروم إلى اليوم وتنحى ملكه عن الشام، وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني من منع الصدقة، ولم يرتد.

١٤٧١- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ أَوْ مَا مَعْنَاهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقاً، وإنما يراؤ به، والله تعالى أعلم، مشركو أهل الأوثان، ولم يكن بحضرة رسول الله ﷺ ولا قربه أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يهود المدينة وكانوا حلفاء الأنصار، ولم تكن أنصاراً اجتمعت أول ما قدم رسول الله ﷺ إسلاماً فودعت يهود رسول الله ﷺ، ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر، ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكلّم بعضها بعضاً بعداوته والتخريض عليه فقتل رسول الله ﷺ فيهم، ولم يكن بالحجاز علمته إلا يهودي، أو نصراني بنجران وكانت الجبوس بهجر وبلاد البربر وفارس نائين عن الحجاز دونهم مشركون أهل أوثان كثير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأنزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب، فقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية.

ففرّق الله عز وجل كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان، وفرض أن يقاتلوا حتى يسلموا وقتل أهل الكتاب، وفرض أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية، أو أن يسلموا وفرّق الله تعالى بين قتالهم.

١٤٧٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ ثَلَاثِ خِلَالٍ - شُكِّ عَلْقَمَةَ - ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفْ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَأَخْرِجْهُمْ أَنْهُمْ إِنْ فَعَلُوا أَنْ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ اخْتَارُوا الْمَقَامَ فِي دَارِهِمْ أَنْهُمْ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ عز وجل كَمَا يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْفِيءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ لَمْ

٤٨- كتاب الجزية

١- الأصل فيمن تؤخذ الجزية

منه، ومن لا تؤخذ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بعث الله عز وجل رسوله ﷺ بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون.

وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب، ولم يكن فيهم من العجم إلا مملوك، أو أجير، أو مجتاز، أو من لا يذكر قال: الله تبارك وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ الآية، فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدى له من عوام قومه، ومن حولهم، وفرض الله عز وجل عليه جهادهم، فقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فقبل: فيه فتنة شرك، ويكون الدين كله واحداً لله، وقال: في قوم كان بينه وبينهم شيء ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾ الآية مع نظائر لها في القرآن.

١٤٦٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. [خرجه البخاري (١٣٩٩)، مسلم (٢٠-٢١)، أبو داود (٢٦٤٠)، الترمذي (٢٧٣٣)، ابن ماجه (٣٩٢٧)]

١٤٦٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ نَوْفَلٍ بْنِ مَسَاحِقَ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ الْمُرَزِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا، فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا. [خرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠٩/٧)]

١٤٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ أَلَيْسَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال أبو بكر هذا من حقها لو منعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلهم عليه.

يُجِيبُوكَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَادْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَّهُمْ؛ فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ. [أخرجه مسلم (١٧٣١)، أبو داود (٢٦١٢)، الترمذي (١٦١٧)، ابن ماجه (٢٨٥٨)]

قال الشافعي: حدّثني عددٌ كلّهم ثقةٌ عن غير واحدٍ كلّهم ثقةٌ لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه.

قال الشافعي: وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان، وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب، والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين، ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقاتل المشركون حتى يكون الدين لله ويقتلوا حيث وجدوا حتى يتوبوا ويقبضوا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها، ولا واحد من الحديثين غيره وكلّ فيما أنزل الله عز وجل، ثم سنّ رسوله فيه.

قال الشافعي: ولو جهل رجل، فقال: إن أمر الله بالجزية نسخ أمره بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهلٌ مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا، ولكن ليس فيهما ناسخ لصاحبه، ولا يخالف.

٢ - من يلحق بأهل الكتاب

قال الشافعي: اتّرت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمداً ﷺ وينزل عليه الفرقان فدانت دين أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم، وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلم مخالفاً دين من وصفته دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان على نبي الله ﷺ لتمسك أهل الأوثان بدين آبائهم فأخذ رسول الله ﷺ الجزية من أكيدر دومة وهو رجل يقال: من غسان أو من كندة وأخذ رسول الله ﷺ الجزية من ذمة أهل اليمن وعامتهم عرب، ومن أهل نجران، وفيهم عرب فدل ذلك على ما وصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أوثان بل دائنين دين أهل الكتاب مخالفين دين أهل الأوثان، وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين، وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والإنجيل من النصارى وكانوا من بني إسرائيل وأحطنا بأن الله عز وجل

أنزل كتاباً غير التوراة والإنجيل والفرقان قال الله عز وجل ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ فأخبر أن لإبراهيم صحفاً، وقال: تبارك وتعالى ﴿وَإِنَّ لِيَ ذُرِّيَ الْأَوَّلِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت الجوس يدينون غير دين أهل الأوثان، ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم، وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم، وكان الجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا، والله تعالى أعلم، أهل كتاب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى.

١٤٧٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ سَعِيدِ بْنِ الْمُرْزُبَانِ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ قُرَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ الْأَشْجَعِيُّ: عَلَامُ تَوَخُّدِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُسْتَوْدُودُ فَأَخَذَ بِلَبِّهِ، وَقَالَ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعُنَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَغْنِي عَلَيًّا، وَقَدْ أَخَذُوا مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ فَذَهَبَ بِهِ إِلَى الْقَصْرِ فَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: أَلَيْدًا فَجَلَسَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ: عَلَيٌّ ﷺ أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْمَجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ وَكِتَابٌ يَدْرُسُونَهُ، وَإِنَّمَا مَلِكُهُمْ سَكْرٌ فَوَقَعَ عَلَى ابْنَتِهِ، أَوْ أَخِيهِ فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا صَحَا خَافَ أَنْ يَقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ فَامْتَنَعَ مِنْهُمْ فَذَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا أَتَوْهُ قَالَ: تَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ؟ وَقَدْ كَانَ آدَمُ يَنْجَحُ بَيْنَهُ بَنَاتُهُ وَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ مَا يَزَعُبُ بِكُمْ عَنْ دِينِهِ؟ فَتَابَعُوهُ وَقَاتَلُوا الَّذِينَ خَالَفُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُمْ فَاصْبَحُوا، وَقَدْ أَسْرَى عَلَى كِتَابِهِمْ فَرَفَعَ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِهِمْ وَذَهَبَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ فَهَمُّ أَهْلِ كِتَابٍ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ. [أخرجه البيهقي (١٨٨/٩-١٨٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما روي عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن الجوس أهل كتاب دليل أن علياً كرم الله وجهه ما خبر أن رسول الله ﷺ يأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب، ولا من بعده، فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال: علي الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب، أو لم يكونوا أهله، ولم أعلم ممن سلف من المسلمين أحداً أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب.

١٤٧٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ

الجزية، وهو صاغر أن يقبلها منه عربياً كان أو عجمياً.

وكل من دخل عليه الإسلام، ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربياً، أو عجمياً، فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه، أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية، وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا.

قال: وأي مشرك ما كان إذا لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الأوثان، وذلك مثل أن يعبد الصنم، وما استحس من شيء، ومن يعطل، ومن في معانهم.

ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه فذكروا لهم أنهم أهل كتاب فهم أهل كتاب سئلوا متى دناؤهم به وآباؤهم؟ فإن ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله ﷺ قبلوا قولهم إلا أن يعلموا غير ما قالوا؛ فإن علموا ببينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية، ولم يدعهم حتى يسلموا، أو يقتلوا، وإن علموه بإقرار فكذلك، وإن أقر بعضهم أنه لم يدين، ولم يدن آباؤه دين أهل الكتاب إلا في وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله ﷺ أقرناهم على دينه وأخذنا منهم الجزية، ولا يكون الإمام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم إن لم تدينوا وآباؤكم هذا الدين إلا بعد رسول الله ﷺ، فإذا علمته لم يأخذها منكم فيما استقبل ونبت إليكم فأما أن تسلموا، وأما أن تقتلوا، فإذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوماً عدولاً فائتوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن لم يدينوا دين أهل الكتاب بحال إلا بعد نزول الفرقان، وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون، أو اثنان منهم على جماعتهم إن لم يدينوا دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا، وأن آباؤهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبذت إلى من بلغ منهم، ولم يدين دين أهل الكتاب إلا في وقت كذا، وكان ذلك بعد نزول الفرقان.

قال: ولم يند إلى صغارهم إذ كان آباؤهم دانوا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان.

ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دانوا دين أهل الكتاب إلا بعد نزول الفرقان كان إقراراً منهم على أنفسهم لا أجعله شهادة على غيرهم، ولا أقبل الشهادة على أحد منهم إلا بأن يشترها عليه أن الفرقان نزل، ولا يدين دين أهل الكتاب، فإذا فعلوا لم أقبل منه الجزية، ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب؛ لأنه لا يكون دينه دين آباه إذا بلغ إنما يكون مقراً على دين آباه ما لم يبلغ، فلو شهدوا أن آبا رجلين مات على دين أهل الكتاب يهودياً أو نصرانياً وله ابن بالغ مخالفاً دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ إلى دينهم أخذت

بجالة يقول: ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس أهل هجر. [أخرجه البخاري (٣١٥٦)، أبو داود (٣٠٤٣)، الترمذي (١٥٨٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحديث بجالة متصل ثابت؛ لأنه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه كاتباً لعماله وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي ﷺ متصل وبه يأخذ، وقد روي من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس.

١٤٧٥- أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر له المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال له: عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان ثابتاً فنفسي في أخذ الجزية؛ لأنهم أهل كتاب لا أنه يقال: إذا قال: سنوا بهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم، في أن تنكح نساؤهم وتوكل ذبائحهم قال: ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال: والله تعالى أعلم، سنوا بجميع المشركين سنة أهل الكتاب، ولكن لما قال: سنوا بهم، فقد خصهم، وإذا خصهم فغيرهم مخالف، ولا يخالفهم إلا غير أهل الكتاب.

١٤٧٦- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين.

وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر.

قال الشافعي: رحمه الله، ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم، وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين لا يسأل عما يعلم أنه جائز له، ولكنه سأل عن المجوس إذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي ﷺ بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فبيعه، وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب.

٣- تفریع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: فكل من دان ودان آباؤه، أو دان بنفسه، وإن لم يدين آباؤه دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل نزول الفرقان، وخالف دين أهل الأوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان، وعلى الإمام إذا أعطاه

ولكنها تمتع الحجاز؛ فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فالزمتها نفسها جاز عليها؛ لأنه ليس لها دخول الحجاز.

وإذا صالحت على أن يؤخذ من مالها شيء في غير بلاد الحجاز؛ فإن أدته قبل، وإن منعت بعد شرطه فلها منعه؛ لأنه لا يبين لي أن على أهل الذمة أن يمنعوا من غير الحجاز، ولو شرط هذا صبي، أو مغلوب على عقله لم يجر الشرط عليه، ولا يؤخذ من ماله.

وكذلك لو شرط أبو الصبي، أو المعتوه أو وليهما ذلك عليهما لم يكن ذلك لنا ولنا أن نمنعهما من أن يختلفا في بلاد الحجاز.

وكذلك يمنع مالهما مع الذي لا يؤدي شيئاً عن نفسه، ولا يكون لنا منعه من مسلم، ولا ذمي يؤدي عن ماله وتمتع أنفسهما. قال: ولو أن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحوا على جزية، أو يجري عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم، وليس في صلحهم نظر فسالوا أن يؤدوا الجزية عن نساءهم وأبنائهم دونهم لم يكن ذلك لنا، وإن صالحوهم على ذلك فالصلح متنعض، ولا نأخذ منهم شيئاً إن سمّوه على النساء والأبناء؛ لأنهم قد منعوا أموالهم بالأمان، وليس على أموالهم جزية.

وكذلك لا نأخذها من رجالهم، وإن شرطها رجالهم، ولم يقولوا من أبنائنا ونسائنا أخذناها من أموال من شرطها بشرطه. وكذلك لو دعا إلى هذا النساء والأبناء لم يؤخذ هذا منهم.

وكذلك لو كان النساء والأبناء إخلاء من رجالهم، ففيها قولان: أحدهما ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن ننسيهم؛ لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال، وأن يجري عليهم الحكم، ولا حرب في النساء والصبيان إنما هن غنيمة، وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به، والقول الثاني: ليس لنا سبأوهم وعلينا الكف عنهم إذا أقروا بأن يجري عليهم الحكم، وليس لنا أن نأخذ من أموالهم شيئاً، وإن أخذناه فعلياً رده.

قال: وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني الزمن وغيره ممن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم.

وإذا صالح القوم من أهل الذمة على الجزية، ثم بلغ منهم مولود قبل حولهم بيوم، أو أقل، أو أكثر فرضي بالصلح سئل؛ فإن طابت نفسه بالأداء حول قومه أخذت منه، وإن لم تطب نفسه فحوله حول نفسه؛ لأنه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا ويأخذ منه الإمام من حين رضي على حوله أصحابه وفضل إن

الجزية من الصغير؛ لأنه كان يقر على دين أبيه، ولم يدن بعد البلوغ ديناً غيره، ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان، وهو على دين غير دين أهل الكتاب.

٤ - من ترفع عنه الجزية

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قال: فكان يتيماً والله تعالى أعلم، أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتركوا دين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب، وكان يتيماً أن الذين أمر الله بقتالهم عليها الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم إبان رسول الله ﷺ مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتلمين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله ﷺ أن لا تقتل النساء من أهل الحرب، ولا الولدان وسبأهم؛ فكان ذلك دليلاً على خلاف بين النساء والصبيان والرجال، ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال، ولا على امرأة.

وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تمسك به ترك له الإسلام.

وكذلك لا جزية على مملوك؛ لأنه لا مال له يعطي منه الجزية قائماً من غلب على عقله أياماً، ثم أفاق، أو جن فتؤخذ منه الجزية؛ لأنه يجري عليه القلم في حال إفاقته، وليس يخلو بعض الناس من العلة يغرب بها عقله، ثم يفيق، فإذا أخذت من صحيح، ثم غلب عقله حسب له من يوم غلب على عقله؛ فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية، وإن لم يبق رقت عنه من يوم غلب على عقله قال: وإذا صلحوا على أن يؤدوا عن أبنائهم ونسائهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم؛ فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك جائز، وهو كما أريد عليهم من أقل الجزية، ومن الصدقة، ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوه لنا، وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نساءهم، أو أبنائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم، ولا لنا أن نأخذ من أبنائهم، ولا نساءهم بقولهم، فلا شيئاً عليك؛ فإن قالت: فإن أودى بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتعت، وقد شرطت أن تؤدي لي يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها.

وكذلك لو تجرت بمالها لم يكن عليها أن تؤدي إلا أن تشاء،

فِيئًا، وَكَانَ لَهُ الْقَتْلُ وَالْمَرْءُ وَالْفِدَاءُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ فِي أَحْرَارِ رَجَالِهِمُ الْبَالِغِينَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَنُّ وَفَادَى وَقَتَلَ أَسْرَى الرِّجَالِ وَأَذَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْمَنْ وَالْفِدَاءِ فِيهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَضْرِبِ الرُّقَابَ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الرُّوْتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءً﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ أَسْرَ أَكْثَرَ الرِّجَالِ وَحَوَى أَكْثَرَ النِّسَاءِ وَالذَّرَارِيِّ وَالْأَمْوَالِ وَبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقِيَّةٌ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَسْرِهِمْ بِامْتِنَاعٍ فِي مَوْضِعٍ، أَوْ هَرَبَ كَانَ لَهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمُنْتَعِينَ أَحَدَ الْجَزِيَةِ وَالْأَمَانِ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْرَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؛ فَإِنْ أَعْطَاهُمْ ذَلِكَ مُطْلَقًا؛ فَكَانَ قَدْ أَحْرَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسَمَ مَا أَحْرَرَ لَهُمْ وَخِيَرَهُمْ بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا الْجَزِيَةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَمَا لَمْ يَحْرُرْ لَهُمْ أَوْ يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ.

وَلَوْ جَاءَ الْإِمَامَ رَسُلُ بَعْضِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَاجَابَهُمْ إِلَى أَمَانٍ مِنْ جَاهِهِ عِنْدَهُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا وَكَذَا عَلَى اخْتِزِ الْجَزِيَةِ، وَخَالَفَ الرِّسْلُ مِنْ غَزَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَافْتَحُوهَا وَحَوُوا بِلَادَهُمْ نَظَرًا؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمَانُ كَانَ لَهُمْ قَبْلَ الْفَتْحِ وَقَبْلَ أَنْ يَحْوُوا الْبِلَادَ خَلَّى سَبِيلَهُمْ وَكَانَتْ لَهُمُ الدِّمَةُ عَلَى مَا أَعْطُوا، وَلَوْ أَعْطُوا دِمَّةً مُتَقَصَّةً خَلَّى سَبِيلَهُمْ وَنَبَذَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ سِبَاؤُهُمْ وَالْغَلْبَةُ عَلَى بِلَادِهِمْ كَانَ قَبْلَ إِعْطَاءِ الْإِمَامِ لِيَأْهُمَ مَا أَعْطَاهُمْ مَضَى عَلَيْهِمُ السِّبَاءُ وَبَطُلَ مَا أَعْطَى الْإِمَامَ؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى الْأَمَانَ مِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَمَا لَهُ غَنِيمَةٌ، فَيَأْهُمُ كَمَا لَوْ أَعْطَى قَوْمًا حَوُوا أَنْ يَرُدُّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ.

٧- مَسْأَلَةُ إِعْطَاءِ الْجَزِيَةِ

على سكنى بلدٍ ودخوله

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ الْآيَةُ قَالَ فَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ الْحَرَمُ.

١٤٧٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤَدِّيَ الْخَرَاجَ، وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (١٣٩/٩)]

قَالَ: وَسَمِعْتُ عِدَّةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي يَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ فِي رِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَجْتَمِعُ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ فِي الْحَرَمِ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا.

فَإِنْ سَأَلَ أَحَدٌ مَنِ تَوَخَّذَ مِنَ الْجَزِيَةِ أَنْ يُعْطِيَهَا وَيَجْرِيَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ يَدْخُلَ الْحَرَمَ بِحَالٍ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَدْعَ مُشْرِكًا يَطَّأُ الْحَرَمَ بِحَالٍ مِنَ الْحَالَاتِ

كَانَ عَلَيْهِ مِنْ سَنَةٍ قَبْلُهَا ثَلَاثًا تَخْتَلَفُ أَحْوَالُهُمْ كَانَ بَلَغَ قَبْلَ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ فَصَالَحَهُ عَلَى دِينَارٍ كُلِّ حَوْلٍ فَيَأْخُذُ مِنْهُ إِذَا حَالَ حَوْلُ أَصْحَابِهِ نِصْفَ سَدَسِ دِينَارٍ، وَفِي حَوْلٍ مُسْتَقْبَلٍ مَعَهُمْ دِينَارًا، فَلِذَا آخِرَهُ أَخَذَ مِنْهُ فِي حَوْلٍ أَصْحَابِهِ دِينَارًا وَنِصْفَ سَدَسِ دِينَارٍ.

٥- الصَّغَارُ مَعَ الْجَزِيَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قَالَ: فَلَمْ يَأْذَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَنْ تَتَوَخَّذَ الْجَزِيَةُ تَمَنُّ أَمْرًا بِأَخْذِهَا مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيَهَا عَنْ يَدٍ صَاغَرًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَمِعْتُ عِدَّةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ الصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا أَشْبَهَ مَا قَسَالُوا بِمَا قَالُوا لَا مُتَنَاعَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا جَرَى عَلَيْهِمْ حُكْمُهُ، فَقَدْ أَصْغَرُوا بِمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَحَاطَ الْإِمَامُ بِالذَّارِ قَبْلَ أَنْ يَسْبِيَ أَهْلَهَا، أَوْ قَهَرَ أَهْلَهَا الْقَهْرَ الْبَيِّنَ، وَلَمْ يَسْبِهِمْ، أَوْ كَانَ عَلَى سَبِيهِ بِالْإِحَاطَةِ مِنْ قَهَرِهِ لَهُمْ، وَلَمْ يَغْزِهِمْ لِقَرَبِهِمْ أَوْ قَلَّتَهُمْ، أَوْ كَثُرَتْهُمْ وَقُوَّتُهُ فَعَرَضُوا عَلَيْهِ أَنْ يُعْطُوا الْجَزِيَةَ عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْبَلَهَا مِنْهُمْ، وَلَوْ سَأَلُوهُ أَنْ يُعْطَوْهَا عَلَى أَنْ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاتِلَهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا، أَوْ يُعْطُوا الْجَزِيَةَ وَهُمْ صَاغِرُونَ بِأَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: فَإِنْ سَأَلُوهُ أَنْ يَتْرَكُوا مِنْ شَيْءٍ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ إِذَا طَلَبَهُمْ بِهِ غَيْرُهُمْ، أَوْ وَقَعَ عَلَيْهِمْ بِسَبَبٍ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُجِيبَهُمْ إِلَيْهِ، وَلَا يَأْخُذَ الْجَزِيَةَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي غَزْوِهِمْ مَشَقَّةٌ، أَوْ مِنْ بِلَازَتِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ يَنْتَابَهُمْ عَنْهُمْ ضَعْفٌ، أَوْ بِهِمْ اتِّصَافٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُوَادَّعُوا، وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا شَيْئًا أَوْ أَعْطَوْهُ عَلَى النَّظَرِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ كَمَا يَجُوزُ تَرَكُّ قِتَالِهِمْ وَمَوَادَعَتِهِمْ عَلَى النَّظَرِ، وَهَذَا مَوْضُوعٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ دُونَ الْجَزِيَةِ.

٦- مَسْأَلَةُ إِعْطَاءِ الْجَزِيَةِ بَعْدَمَا يُؤْسَرُونَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَسَرَ الْإِمَامُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَحَوَى نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ فَسَأَلُوهُ تَحْلِيَّتَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ عَلَى إِعْطَاءِ الْجَزِيَةِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ فِي نِسَائِهِمْ، وَلَا أَوْلَادِهِمْ، وَلَا مَا غَلَبَ مِنْ ذُرَارِيَهُمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَإِذَا سَأَلُوهُ إِعْطَاءَ الْجَزِيَةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً، أَوْ

لكم، وإن لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم، وهو نصف ما صاخذكم عليه في السنة؛ لأنه قد تم لكم ونبذت إليكم، وإن كانوا صالحوا على أن سلّوه شيئاً لستين ردّ عليهم ما صالحوه عليه إلا قدر ما استحقّ بمقامهم ونبذ إليهم، ولم أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن، وقد كانت بها ذمة، وليست بحجاز، فلا يجلبهم أحد من اليمن، ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن.

فأما سائر البلدان خلا الحجاز، فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها، فإذا وقع لذيّ حقّ بالحجاز وكلّ به، ولم أحبّ أن يدخلها بحال، ولا يدخلها لمنفعة لأهلها، ولا غير ذلك من أسباب الدخول كتجارة يعطي منها شيئاً، ولا كراء يكره مسلم، ولا غيره؛ فإن أمر بإجلائه من موضع، فقد يمنع من الموضع الذي أجلى منه، وهذا إذا فعل فليس في النفس منه شيء، وإذا كان هذا هكذا، فلا يتيقّن أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز ويمنعوا المقام في سواحلها.

وكذلك إن كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا سكنها؛ لأنها من أرض الحجاز، وإذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة؛ فإن كان تقدّم إليه آدب وأخرج، وإن لم يكن تقدّم إليه لم يؤدّب وأخرج، وإن عاّد آدب، وإن مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرج منها وأخرج من الحرم فدفن في الحل، ولا يدفن في الحرم بحال؛ لأن الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشرك المسجد الحرام، ولو أنتم أخرج من الحرم، ولو دفن بها نيش ما لم يقطع، وإن مات بالحجاز دفن بها، وإن مرض في الحرم أخرج؛ فإن مرض بالحجاز يجهل بالإخراج حتى يكون محتملاً للسفر؛ فإن احتمله أخرج قال: وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالحجاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحبّ إليّ أن لا يتركوا بالحجاز بحال لتجارة ولا غيرها.

٨ - كم الجزية؟

قال الشافعي: قال: الله تبارك وتعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾، وكان معقولاً أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتملة للقليل والكثير.

قال الشافعي: وكان رسول الله ﷺ الميسن عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله ﷺ جزية أهل اليمن ديناراً في كل سنة، أو قيمته من المغافري وهي الثياب.

وكذلك روي أنه أخذ من أهل أيلة، ومن نصارى مكة ديناراً عن كل إنسان.

قال: وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوة، ولا أدري ما

طبيياً كان أو صانعاً بيتاناً، أو غيره لتحريم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحريم رسوله ذلك، وإن سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخالفها كلها؛ لأن تركهم يسكن الحجاز منسوخ، وقد كان النبي ﷺ استثنى على أهل خير حين عاملهم، فقال: أفرّكم ما أفرّكم الله.

ثم أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم من الحجاز، ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحبّ إليّ أن لا يدخل الحجاز مشرك بحال لما وصفت من أمر النبي ﷺ.

قال: ولا يبيّن لي أن يحرم أن يمرّ ذي بالحجاز ماراً لا يقيم ببلد منها أكثر من ثلاث ليال، وذلك مقام مسافر؛ لأنه قد يحتمل أمر النبي ﷺ بإجلائهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يقيم بيتان بأرض العرب لا يقيم دينان مقيمان، ولولا أن عمر ولي الخراج أهل الذمة لما ثبت عنده من أن أمر رسول الله ﷺ محتمل ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك لرايت أن لا يصلحوا بدخولها بكل حال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يتخذ ذي شيئاً من الحجاز داراً، ولا يصلح على دخولها إلا مجتازاً إن صولح.

١٤٧٨ - أخبرنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣١/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم بها مال، أو عرض بها شغل قيل لهم: وكلوا بها من شتم من المسلمين وأخرجوا، ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث، وأما مكة، فلا يدخل الحرم أحد منهم أبداً كان لهم بها مال، أو لم يكن، وإن غفل عن رجل منهم فدخلها فمرض أخرج مريضاً، أو مات أخرج ميتاً، ولم يدفن بها، وإن مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت، أو مرض؛ فكان لا يطبق أن يحمل إلا بتلف عليه، أو زيادة في مرضه ترك حتى يطبق الحمل، ثم يعمل قال: وإن صالح الإمام أحداً من أهل الذمة على شيء يأخذه في السنة منهم تمّا.

قلت: لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا إليه شيئاً فيقبض ما حلّ عليهم، فلا يرّد منه شيئاً؛ لأنه قد وثق له بما كان بينه وبينه، وإن علم بعد مضي نصف السنة نبذه إليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز، وقال: إن رضيت صلحاً يجوز جدّدته

أَنَّهُمْ كَانُوا يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةَ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ كُلُّ سَنَةٍ. [أخرجه البيهقي (١٩٥/٩)]

قال الشافعي: فإذا دعا من يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل ديناراً عن نفسه كل سنة لم يجوز للإمام إلا قبوله منه، وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة، قلت أو كثرت جاز للإمام أخذها منه؛ لأن اشتراط النبي ﷺ على نصارى أيلة في كل سنة ديناراً على كل واحد والضيافة زيادة على الدينار وسواء معسر البالغين من أهل الذمة وموسرهم بالغاً ما بلغ يسره؛ لأننا نعلم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر، فلم يضع عنه، وأن فيهم الموسر، فلم يزد عليه فمن عرض ديناراً موسراً كان أو معسراً قبل منه، وإن عرض أقل منه لم يقبل منه؛ لأن من صالح رسول الله ﷺ لم نعلمه صالح على أقل من دينار قال: فالدينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه إن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم، وإن لم يزد ضيافة، ولا شيئاً يعطيه من ماله.

فإن صالح السلطان أحداً ممن يجوز أخذ الجزية منه، وهو يقوى عليه على الأبدى على أقل من دينار، أو على أن يضع عمن أعسر من أهل دينه الجزية، أو على أن يتفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد، وليس له أن يأخذ من أحد منهم إلا ما صالحه عليه إن مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرطه شيئاً وعليه أن ينذر إليهم حتى يصالحوه صلحاً جائزاً، وإن صالحوه صلحاً جائزاً على دينار، أو أكثر فأعسر واحد منهم مجزته فالسلطان غريم من الغرماء ليس باحق بماله من غرمائه، ولا غرمائه منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن فلسه لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بخصه جزية لما مضى عليه من الحول، وإن قضاه الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غрмаؤه، أو بعضهم، فإذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ جزية دونهم؛ لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقر به، أو ثبت عليه ببينة؛ فإن لم يستعد عليه كان له أخذ جزية منه دونهم؛ لأنه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ جزية.

وإن صالح أحداً من أهل الذمة على ما يجوز له فغاب الذمي فله أخذ حقه من ماله، وإن كان غائباً إذا علم حياته، وإن لم يعلم حياته سأل وكيله، ومن يقوم بماله عن حياته؛ فإن قالوا: مات، وقف ماله وأخذ ما استحق فيه إلى يوم يقولون مات؛ فإن قالوا: حي، وقف ماله إلا أن يعطوه متطوعين الجزية، ولا يكون له أخذها من ماله، وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوه إياها متطوعين، أو يكون بعلم ورثته كلهم، وإن لا وارث له غيرهم،

غاية ما أخذ منهم، وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين، ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر، ومن مجوس البحرين لا أدري كم غاية ما أخذ منهم، ولم أعلم أحداً قط حكي عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار.

١٤٧٩ - أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني إسماعيل بن أبي حكيم، عن عمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن إن على كل إنسان منكم ديناراً، أو قيمته من المتعافري. [أخرجه البيهقي (١٩٣/٩)]
يعني أهل الذمة منهم

١٤٨٠ - أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي ﷺ فرض على أهل الذمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة.

قلت لمطرف بن مازن، فإنه يقال: وعلى النساء أيضاً، فقال: ليس أن النبي ﷺ أخذ من النساء ثابتاً عندنا. [أخرجه البيهقي (١٩٤/٩)]

قال الشافعي: سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء أهل اليمن فكل حكي عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي ﷺ لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة، ولا يثبتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية، وقال: عامتهم، ولم يأخذ من زروعهم، وقد كانت لهم الزروع، ولا من مواشيهم شيئاً علمناه، وقال لي: قد جاءنا بعض الولاة فحمس زروعهم، أو أرادوها فأنكر ذلك عليه، وكل من وصف أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حمير.

قال الشافعي: سألت عدداً كثيراً من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي - لا يختلف قولهم - أن معاذاً أخذ منهم ديناراً على كل بالغ وسماو البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي ﷺ مع معاذ إن على كل حالم ديناراً.

١٤٨١ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحوثر أن النبي ﷺ ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب ديناراً كل سنة، وأن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثلاثمائة دينار كل سنة، وأن يضيئوا من مريهم من المسلمين ثلاثاً، ولا يغشوا مسلماً. [أخرجه البيهقي (١٩٥/٩)]

١٤٨٢ - أخبرنا إبراهيم، عن إسحاق بن عبد الله

وأن يكونوا بالغين يجرؤ أمرهم في مالهم فيجيزُ عليهم إقرارهم على أنفسهم؛ لأنه إن مات فهو مالهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أخذ الجزية من ماله لستين، ثم ثبت عنده أنه مات قبلهما.

رد حصة ما لم يستحق، وكان عليه أن يحاص الغرماء؛ فإن كان ما يصيبه إذا حاصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ رده عليهم، وإن كان ورثته بالغين جائزي الأمر، فقالوا مات أمس وشهد شهود أنه مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرده عليهم جزيته سنة لم يكن على الوالي أن يردها عليهم؛ لأنهم يكدبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت، ولو جاءنا وإرثان فصدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بحقين فصدقهما أحدهما، ولم يصدقهما الآخر فتجوز شهادتهما للذي صدقهما وترد للذي كذبهما، وكان على الإمام أن يرده نصف الدينار على الوارث الذي صدق الشهود، ولا يرده على الذي كذب الشهود.

قال الشافعي: وإن أخذنا الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الإمام غريباً من الغرماء، ولم يكن له أن يتفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة؛ لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف: الصدقات فهي لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة البقرة، والفيء فلاهله الذين سمي الله عز وجل في سورة الحشر، والغنيمة فلاهلها الذين حضروها، وأهل الخمس المسلمين في الأنفال، وكل هؤلاء مسلم فحرام على الإمام، والله تعالى أعلم، أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلماً غيره فكيف يذمي لم يجعل الله تبارك وتعالى فيما تطول به على المسلمين نصيباً؟ ألا ترى أن الذمي منهم يموت، فلا يكون له وارث، فيكون ماله للمسلمين دون أهل الذمة؛ لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بتحويلهم ما لم يكونوا يتحولونه قبل تحويلهم وبأموال المشركين فينا وغنيمة.

قال الشافعي: ويروون أن النبي ﷺ جعل على نصارى أيلة جزية دينار على كل إنسان وضيفة من مر بهم من المسلمين وتلك زيادة على الدينار.

قال الشافعي: فإن بذل أهل الذمة أكثر من دينار بالغاً ما بلغ كان الازدياد أحب إلي، ولم يحرم على الإمام ما زادوه شيء، وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة دنانير وضيفة.

١٤٨٣ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل المذهب أربعة دنانير ومع ذلك أرقاق المسلمين وضيفة

ثلاثة أيام. [أخرجه مالك (٢٧٩/١)، البيهقي (١٩٦/٩)]

قال الشافعي: وقد روي أن عمر ضرب على أهل الورك ثمانية وأربعين، وعلى أهل اليسر، وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين، وعلى من دونهم اثني عشر درهماً، وهذا في الدرهم أشبه بمذهب عمر بأنه عدل الدرهم في الدية اثني عشر درهماً بدينار.

١٤٨٤ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرة أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مرض، أو مطر أنفق من ماله. [أخرجه البيهقي (١٩٦/٩)]

قال الشافعي: وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه؛ لأن رسول الله ﷺ جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً، وعلى قوم يوماً وليلة، ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحه لهم، فلا يرده بعض الحديث بعضاً.

٩ - بلاد العوة

قال الشافعي: وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفى عنها أهلها، أو ظهر على بلاد وقهر أهلها، ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك، أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهروا على بلادهم، وكان قاهراً لمن بقي محصوراً ومناظراً له، وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو، وأن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها، أو منها قل أو كثر لم يكن ذلك له؛ لأنها قد صارت بلاد المسلمين وملكاً لهم، ولم يجوز له إلا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر، فإنه ظهر عليها، وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود، وقد أرادوا منعهم منه، فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما أحرز في بلاد المسلمين وخمسها وسأله وهم متحصنون منه لهم شوكة ثابتة أن يؤمنهم، ولا يسي ذرارهم فأعطاهم ذلك؛ لأنه لم يظهر على الحصون، ومن فيها فيملكها المسلمون، ولم يعطهم رسول الله ﷺ فيما ظهر عليه من الأموال إذ رأى أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال.

وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حبي وأختها، وصارت في يديه؛ لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال، ولم يكن لهم قوة على منعه إياه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين، أو كثيره أرض، أو دار، أو غيره لا يختلف؛

هم صالحوه على أن للمسلمين من رقبة الأرض شيئاً، فإن المسلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم بما صالحوهم عليه، وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة، أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يميز حتى يستبين فيه ما وصفت فيمن صالح على صدقة ماله.

وإذا صالحوهم على أن الأرض كلها للمشركون، فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويعملوا عليهم خراجاً معلوماً إما شيء مسمى يضمنونه في أموالهم كالجزية، وإما شيء مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة، أو غيرها إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية، أو أكثر، ولا خير في أن يصالحوهم على أن الأرض كلها للمشركون، وأنهم إن زرعوا شيئاً من الأرض للمسلمين من كل جريب، أو فدان زرعوه مكيلاً معلوماً، أو جزء معلوماً؛ لأنهم قد يزرعون، فلا يثبت، أو يقل أو يكثر، أو لا يزرعون، ولا يكونون - حينئذٍ - صالحوه على جزية معلومة، ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كذا الجزية، أو يحاو ذلك وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم وهم بلادهم إلا ما أعطوه منها، وعلى الإمام أن يخمس ما صالحوا عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أخماسه إلى أهل الفيء؛ فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة، وعلى الإمام أن يمنح أهل العنوة والصلح؛ لأنهم أهل جزية كما وصفته بمنح أهل الجزية.

١١ - الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية

وتؤكل ذبائحهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكم الله عز وجل في المشركون حكمان: فحكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، أو يسلموا قال: وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبائحهم فاحتل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب، وكل من دان دينهم واحتل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض؛ فكانت دلالة ما يروى عن النبي ﷺ، ثم ما لا أعلم فيه مخالفاً أنه أراد أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون المجوس؛ فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والذبائح، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس، ولا تؤكل ذبائحهم، فلما دل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكمان، وأن منهم من تنكح نساؤه وتؤكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نساؤه، ولا تؤكل ذبيحته، وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه، وما

لأنه غنيمة وحكم الله عز وجل في الغنيمة أن تخمس، وقد بين رسول الله ﷺ أن الأربعة الأخماس لمن أوجف عليها بالخيال والركاب.

وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركون حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركون، وإن لم ينالوا المشركون فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أخماسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عمارة، أو كانت لأرضه قيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما وصفت أنه يجب قسمه؛ فإن تركه الإمام، ولم يقسمه فوقفه المسلمون أو تركه لأهله رد حكم الإمام فيه؛ لأنه مخالف للكتاب، ثم السنة معاً.

فإن قيل: فإن ذكر ذلك في الكتاب؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية. وقسم رسول الله ﷺ الأربعة الأخماس على من أوجف عليه بالخيال والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض، أو عمارة، أو مال وإن تركها لأهلها أتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها، وكان لأهلها أن يتبعوا الإمام بكل ما فات فيها؛ لأنها أموالهم أقاتها.

قال: فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسها، ثم سأل أهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقف على المسلمين، فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفسهم أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي ﷺ أنفسهم من صار في يديه سيى هوازن بخين فمن طاب نفساً رده، ومن لم يطب نفساً لم يكرهه على أخذ ما في يديه.

١٠ - بلاد أهل الصلح

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا غزا الإمام قوماً، فلم يظهر عليهم حتى عرضوا عليه الصلح على شيء من أرضهم، أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية، أو مثل الجزية؛ فإن كانوا ممن يؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم، وليس له قبوله منهم إلا على أن يجري عليهم الحكم، وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتاباً بالشرط بينهم واضحاً يعمل به من جاء بعده وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئاً فهي مملوكة لهم على ذلك، وإن

١٢ - تبديل أهل الجزية دينهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما نبي عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباه، أو هو دان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من يثبت على دينه ودين آباءه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها؛ فإن بدل يهودي دينه بنصرانية، أو مجوسية أو نصرانية دينه بمجوسية، أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو انتقل أحد منهم من دينه إلى غير دينه من الكفر بما وصف أو التعطيل، أو غيره لم يقتل؛ لأنه إنما يقتل من بدل دين الحق، وهو الإسلام، وقيل: إن رجعت إلى دينك أخذنا منك الجزية، وإن أسلمت طرحنا عنك فيما يستقبل، وناخذ منك حصّة الجزية التي لزمك إلى أن أسلمت، أو بذلت، وإذا بذلت بغير الإسلام نذنا إليك وتفتيناك عن بلاد الإسلام؛ لأن بلاد الإسلام لا تكون دار مقام لأحد إلا مسلم، أو معاهد، ولا يجوز أن نأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً عليه، ولو أجزنا هذا أجزنا أن يتنصر ونفي اليوم، أو يتهود أو يتمجس فناخذ منه الجزية فيترك قتال الذين كفروا حتى يسلموا، وإما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دانوا به قبل محمد ﷺ، وذلك خلاف ما أخذوا من الدين بعد رسول الله ﷺ؛ فإن كان له مال بالحجاز قيل: وكل به، ولم يترك يقيم إلا ثلاثاً، وإن كان له بغير الحجاز لم يترك يقيم في بلاد الإسلام إلا بقدر ما يجمع ماله؛ فإن أبطأ فأكثُر ما يؤجل إلى الخروج من بلاد الإسلام أربعة أشهر؛ لأنه أكثر مدّة جعلها الله تعالى لغير الذميين من المشركين وأكثر مدّة جعلها رسول الله ﷺ لهم قال: الله تبارك وتعالى «براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين» قرأ الربيع إلى «غير معجزتي الله» فأجلهم النبي ﷺ ما أجلهم الله من أربعة أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا لحق بدار الحرب فعلينا أن نؤذي إليه ماله، وليس لنا أن نغنمه برذته عن شرك إلى شرك لما سبق من الأمان له.

فإن كانت له زوجة، وولد كبير وصغير لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد الكبير والصغار في بلاد الإسلام، وأخذ من ولده الرجال الجزية.

وإن ماتت زوجته، أو أم ولد، ولم تبدل دينها وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار.

وإن كانت بذلت دينها وهي حيّة معه أو بذلته، ثم ماتت، أو كانت وثنية له ولد صغير منها.

ففيهم قولان: أحدهما أن يخرجوا؛ لأنه لا دمة لأبيهم، ولا أمهم يقرّون بها في بلاد الإسلام.

أتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح؛ لأنه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب، ومن غير نسب بني إسرائيل، فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لا أهل كتاب مطلق، فلم يجوز، والله تعالى أعلم، أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى مجال.

١٤٨٥ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن دينار، عن سعد الجاري، أو عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب، وما تجل لنا ذبايحهم، وما أنا بتاركهم حتى يسلموا، أو أضرب أعناقهم. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نسائه وأكلت ذبيحته، ومن نكح نسائه فسي منهم أحد وطع بالملك، ومن دان دين بني إسرائيل من غيرهم لم تنكح نسائه، ولم تؤكل ذبيحته، ولم توطأ أمته، وإذا لم تنكح نسائهم، ولم توطأ منهم أمة بملك اليمين لم تنكح منهم امرأة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان الصابئون والسامرة من بني إسرائيل ودانوا دين اليهود والنصارى فلاصل التوراة ولاصل الإنجيل نكحت نسائهم وأكلت ذبائحهم، وإن خالفهم في فرع من دينهم؛ لأنهم فروع قد يختلفون بينهم، وإن خالفهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبائحهم، ولم تنكح نسائهم.

قال الشافعي: وكل من كان من بني إسرائيل تؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم بدينه اليهودية والنصرانية حل ذلك منه حيثما كان محارباً، أو مهادناً، أو معطياً للجزية لا فرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد الحرب خوف الفتنة والسبأ عليه، وعلى ولده من غير أن يكون محرماً، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن ارتد من نساء اليهود إلى النصرانية أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجالهم لم يقرّوا على الجزية، ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آباءه.

وكذلك إذا ارتدوا إلى مجوسية أو غيرها من الشرك؛ لأنه إنما أخذ منهم على الإقرار على دينهم، فإذا بدّلوه بغير الإسلام حالت حالهم عما أخذ إذن بأخذ الجزية منهم عليه وأبيح من طعامهم ونسائهم.

والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة، وإن بدلوا هم.
قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قلت في زوجته، وولده
الصغير وجارته وعبدته ومكاتبه ومدبروه: أقره في بلاد الإسلام
فأراد إخراجهم وكرهوه.

فليس ذلك له وأمره فيمن يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكّل
به، أو يبيعه وأوقف مالا إن وجدت له وأشهد عليه أنه ملكه
للتفقه على أولاده الصغار وزوجته، ومن تلزمه التفقه عليه، وإن
لم أجد له شيئا، فلا ينشأ له وقف ونقيته بكل حال عن بلاد
الإسلام إن لم يسلم، أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه
الجزية.

وإذا مات قبل إخراجهم.

ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه؛ لأن الكفر كله
ملة واحدة، ويورث الوثني الكتابي والمجوسي وبعض الكتابيين
بعضاً، وإن اختلفوا كما الإسلام ملة.

٤٩ - كتاب اليهود

١ - جاع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جاع الوفاء بالنذر وبالعهد كان يمين، أو غيرها في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، وفي قوله تعالى ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾، وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالإيمان في غير آية من كتابه، منها قوله عز وجل ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ قرأ الربيع الآية وقوله ﴿يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْأَيْمَانَ﴾ مع ما ذكر به الوفاء بالعهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطب به، وظاهره عام على كل عقد ويشبهه، والله تعالى أعلم، أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عقد نذر إذا كانت في العقد لله طاعة، ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية. فإن قال: قائل ما دل على ما وصفت والأمر فيه كله مطلق؟ ومن أين كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال؟

قيل: الكتاب، ثم السنة صالح رسول الله ﷺ قرئناً بالحدِيثِ عَلَى أَن يَرُدَّ مِنْ جَاءِ مِنْهُمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَمْرٍ آجَأَتْهُ مِنْهُمْ مُسْلِمَةً ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترذ النساء، وقد أعطوهم رد من جاء منهم وهن منهم فحبسهن رسول الله ﷺ بأمر الله عز وجل ﴿وَعَاهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ بُرَاءَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية.

وانزل ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوكُمْ شَيْئًا﴾ الآية.

فإن قال: قائل كيف كان النبي ﷺ صالح أهل الحديسية، ومن صالح من المشركين؟

قيل: كان صلحه لهم طاعة لله، إما عن أمر الله عز وجل بما صنع نصاً، وإما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقد لمن رأى بما رأى، ثم أنزل قضاءه عليه فصاروا إلى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله ﷺ فعله بفعله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته.

فإن قال قائل: وهل لأحد أن يعقد عهداً منسوخاً، ثم يفسخه؟

قيل له: أن يتدعى عهداً منسوخاً، وإن كان ابتداء فعلية أن ينقضه كما ليس له أن يصلّي إلى بيت المقدس، ثم يصلّي إلى الكعبة، لأن قبلة بيت المقدس قد نسخت.

ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله ﷺ قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة.

وذلك أن قبلة بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت، فلما قبض رسول الله ﷺ تاهت فرائض الله عز وجل، فلا يزداد فيها، ولا ينقص منها فعمل منها بمنسوخ بعد علمه به فهو عاصٍ وعليه أن يرجع عن المعصية، وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ، وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عهداً غير مباح له، وعلى أن عليه إذا عقده أن يفسخه، ثم تكون طاعة الله في نقضه.

فإن قيل: فما يشبه هذا؟

قيل له: هذا مثل ما قال رسول الله ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يُعْصِيهِ وَأَسْرَ الْمُشْرِكُونَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَخَذُوا نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْطَلَقَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَذَرَتْ أَنْ تُجَاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا أَنْ تَنْحَرَهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني، والله تعالى أعلم، لا نذر يوفى به، فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز، ألا ترى أن نحر الناقة لم يكن معصية لو كانت لها، فلما كانت لرسول الله ﷺ فتذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكةا، فبطل عنها عقد النذر، وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾، وقال: رسول الله ﷺ: مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ فَأَعْلَمَ أَنَّ طاعة الله عز وجل لا يفي باليمين إذا رأى غيرها خيراً منها، وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة، وكل هذا يدل على أنه إنما يوفى بكل عقد نذر وعهد لمسلم، أو مشرك كان مباحاً لا معصية لله عز وجل فيه فأمّا ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى، ولا ينبغي للإمام أن يعقده.

٢ - جاع نقض العهد بلا خيانة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى وإما

وَسَيِّ ذَرَارِيَهُمْ وَغَنِمَ أَمْوَالَهُمْ وَلَيْسَ كُلُّهُمْ اشْتَرَكَ فِي الْمَعُونَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَلَكِنْ كُلُّهُمْ لَزِمَ حَصْنَهُ، فَلَمْ يَفَارِقِ الْغَادِرِينَ مِنْهُمْ إِلَّا نَفَرٌ فَحَقَّنَ ذَلِكَ دِمَاعَهُمْ وَأَحْرَضَ عَلَيْهِمْ.

وكذلك إن نقض رجلٌ منهم مقاتلٌ للإمامٍ قتالَ جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة روي أنه قد أعانَ على خُرَاعَةِ وَهُمْ فِي عَقْدِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَشَهِدُوا قِتَالَهُمْ فَعَزَا النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْشًا عَامَ الْفَتْحِ بَغْدَرْ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ وَتَرَكَ الْبَاقُونَ مَعُونَةً خُرَاعَةً؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمْ خَارِجٌ بَعْدَ مَسِيرِ الْإِمَامِ وَالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مُسْلِمًا أَحْرَضَ لَهُ الْإِسْلَامَ مَالَهُ وَنَفْسَهُ وَصَغَارَ ذَرِيَّتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمْ خَارِجٌ، فَقَالَ: أَنَا عَلَى الْهُدْنَةِ الَّتِي كَانَتْ وَكَانُوا أَهْلُ هُدْنَةٍ لَا أَهْلُ جَزِيَّةٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ غَدَرٍ، وَلَا أَعَانَ قَبْلَ قَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ غَيْرَ مَا.

قال: فإن علم الإمام غير ما قال نبذ إليه وردّه إلى مأمونه، ثم قاتله وسبى ذريته وغنم ماله إن لم يسلم، أو يعطى الجزية إن كان من أهلها؛ فإن لم يعلم غير قوليه وظهر منه ما يدل على خيانتِهِ وَخَتَرِهِ، أو خوف ذلك منه نبذ إليه الإمام والحق بمأمونه، ثم قاتله لقول الله عز وجل ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نزلت، والله تعالى أعلم، في قوم أهل مهادنة لا أهل جزية، وسواء ما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية، أو لا تؤخذ إلا أن من لا تؤخذ منه الجزية إذا عرض الجزية لم يكن للإمام أخذها منه على الأبد وأخذها منه إلى مديّة.

قال: وإن أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الإمام غدر أهل الجزية، فلا يكون له أن ينبذ إليهم بالخوف والدلالة كما ينبذ إلى غير أهل الجزية حتى يتكشفوا بالغدر، أو الامتناع من الجزية أو الحكم.

وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية فخير خيانتهم نبذ إليهم؛ فإن قالوا: نعطي الجزية على أن يمرر علينا الحكم لم يكن للإمام إلا قبولها منهم.

وللإمام أن يغزو دار من غدر من ذي هدنة، أو جزية يغير عليهم ليلاً ونهاراً ويسبيهم إذا ظهر الغدر والامتناع منهم؛ فإن تميزوا، أو يخالفهم قوم فآظفروا الوفاء وأظهروا الامتناع كان له غزؤهم، ولم يكن له الإغارة على جماعتهم، وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء إلى الخروج؛ فإن خرجوا وفق لهم وقاتل من بقي منهم؛ فإن لم يقدرُوا على الخروج كان له قتل الجماعة، وتوقى أهل الوفاء؛ فإن قتل منهم أحداً لم يكن فيه عقل، ولا قوّة؛ لأنّه بين المشركين، وإذا ظهر عليهم ترك أهل الوفاء، فلا يغنم لهم مالا، ولا يسفك لهم دماً، وإذا اختلطوا فظهر عليهم فادعى كلُّ أنه لم يغدر، وقد

تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ.

قال الشافعي: نزلت في أهل هدنة بلغ النبي ﷺ عنهم شيء استدل به على خيانتهم.

قال الشافعي: فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هدنة بجميع ما هادنهم عليه فله أن ينبذ إليهم، ومن.

قلت له: أن ينبذ إليه فعليه أن يلحقه بمأمونه، ثم له أن يجاربه كما يجارب من لا هدنة له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال الإمام: أخاف خيانة قوم، ولا دلالة له على خيانتهم من خبر، ولا عيان فليس له - والله تعالى أعلم - نقض مدّتهم إذا كانت صحيحة؛ لأن معقولاً أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به النّبذ إليهم لا يكون إلا بدلالة على الخوف، ألا ترى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه وبعده من أن يخطر عليها أن يخونوا.

فإن قال قائل: فما يشبهه؟

قيل: قول الله عز وجل ﴿وَاللَّيْبِيُّ تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ فَيَعْطُونَ وَأَهْجُرُونَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾؛ فكان معلوماً أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح، ولم يرها، فقد يخطر على باله أن تنشُر منه بدلالة ومعقولاً عنده أنه إذا أمره بالعظة والمجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشور، وما يجوز به من بعلها ما أتبع له فيها.

٣- نقض العهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وادع الإمام قوماً مدّة، أو أخذ الجزية من قوم؛ فكان الذي عقد المودعة والجزية عليهم رجلاً، أو رجلاً منهم لم تلزمهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه، وإذا كان ذلك فليس لأحدٍ من المسلمين أن يتناول لهم مالاً ودماء؛ فإن فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين، وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم، أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم، فلم يخالفوا الناقض بقول، أو فعل ظاهر قبل أن يأتوا الإمام، أو يعتزلوا بلادهم ويرسلوا إلى الإمام إننا على صلحنا، أو يكون الذين نقضوا خرجوا إلى قتال المسلمين، أو أهل ذمّة للمسلمين فيعينون المقاتلين، أو يعينون على من قاتلهم منهم فللإمام أن يغزوهم، فإذا فعل، فلم يخرج منهم إلى الإمام خارجاً مما فعله جماعتهم فللإمام قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام، أو في بلاد العدو.

وهكذا فعَل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنِسِي قُرَيْظَةَ عَقَدَ عَلَيْهِمْ صَاحِبُهُمُ الصَّلْحَ بِالْمُهَادَنَةِ فَتَقَضَّ، وَلَمْ يَقَارِقُوهُ فَسَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَقْرِ دَارِهِمْ وَهِيَ مَعَ بَطْرِفِ الْمَدِينَةِ فَقَتَلَ مَقَاتِلَتَهُمْ

في دار الإسلام غيرَ ممتنعين شيئاً فيه حقٌ لمسلمٍ أخذَ منه، وإن امتنعوا بعده لم يزدْهم الامتناعُ خيراً وكانوا في غير حكمِ الممتنعين، ثم يبالغون بعدَ الامتناعِ دماً ومالاً أولئك إنما نالوه بعدَ الشَّرِكِ والحاربةِ وهؤلاء نالوه قبلَ الحاربةِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن مسلماً قُتل، ثم ارتدَّ وحارب، ثم ظهرَ عليه وتابَ كانَ عليه القود.

وكذلك ما أصابَ من مالٍ مسلمٍ، أو معاهدٍ شيئاً. وكذلك ما أصابَ المعاهدَ والمودعَ لمسلمٍ، أو غيره ممن يلزمُ أن يؤخذَ له، ويخالفُ المعاهدُ المسلمَ فيما أصابَ من حدودِ الله عزَّ وجلَّ، فلا تقامُ على المعاهدينِ حتى يأتوا طائعين، أو يكونَ فيه سببٌ حقٌ لغيرهم فيطلبه، وهكذا حكمهما معاهدينِ قيل: يمتنعان، أو يقضيان.

والقولُ الثاني: أن الرجلَ إذا أسلم، أو القومَ إذا أسلموا، ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا، ثم ظهرَ عليهم أقيدٌ منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموالَ تابوا أو لم يتوبوا، ومن قال: هذا قال: ليسوا كالحاربين من الكفار؛ لأنَّ الكفارَ إذا أسلموا غفرَ لهم ما قد سلفَ وهؤلاء إذا ارتدوا حبطت أعمالهم، فلا تطرَحُ عنهم الرِّدَّةُ شيئاً كانَ يلزمهم لو فعلوه مسلمينَ بحالٍ من دمٍ، ولا قودٍ، ولا مالٍ، ولا حدٍّ، ولا غيره، ومن قال: هذا قال: لعله لم يكن في الرِّدَّةِ قاتلٌ يعرفُ بعينه، أو كانَ، فلم يثبت ذلكَ عليه، أو لم يطلبه ولاه الدَّم.

قال الزبيعي: وهذا عندي أشبههما بقوله عندي في موضع آخر، وقال: في ذلك إن لم تزدْه الرِّدَّةُ شرّاً لم تزدْه خيراً؛ لأنَّ الحدودَ عليهم قائمة فيما نالوه بعدَ الرِّدَّةِ.

٥ - ما أحدثَ أَهْلُ الذِّمَّةِ المودعونَ

ثُمَّ لَا يَكُونُ نَقْضاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخذت الجزيةَ من قومٍ فقطعَ قومٌ منهم الطريقَ، أو قاتلوا رجلاً مسلماً فضربوه، أو ظلموا مسلماً، أو معاهدًا، أو زنى منهم زانٍ أو أظهرَ فساداً في مسلمٍ، أو معاهدٍ حدٍّ فيما فيه الحدُّ وعوقبَ عقوبةً منكرةً فيما فيه العقوبة، ولم يقتل إلا بأن يجبَ عليه القتلُ، ولم يكن هذا نقضاً للعهدِ بجلِّ دمه، ولا يكونُ النقصُ للعهدِ إلا بمنع الجزية، أو الحكم بعدَ الإقرارِ والامتناعِ بذلك، ولو قال: أودِّي الجزيةَ، ولا أقرُّ بحكمِ نبدٍ إليَّ، ولم يقاتل على ذلك مكانةً وقيل: قد تقدَّم لك أمانٌ بأدائك للجزية وإقرارك بها، وقد أجلناك في أن تخرجَ من بلاد الإسلام، ثم إذا خرجَ فبلغَ مأمته قتلٌ إن قدرَ عليه، وإن كانَ عيناً للمشركين على المسلمين يدلُّ على عوراتهم عوقبَ عقوبةً

كانت منهم طائفةً اعتزلت أملكَ عن كلِّ من شكَّ فيه، فلم يقتله، ولم يسبِ ذرئته، ولم يغنم ماله وقتلَ وسبى ذرئته من علمَ أنه غدر، وغنم ماله.

٤ - ما أحدثَ الَّذِينَ نَقَضُوا الْعَهْدَ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وادع الإمامُ قوماً فاغاروا على قومٍ مودعين، أو أهلِ ذمَّةٍ، أو مسلمينَ فقتلوا، أو أخذوا أموالهم قبلَ أن يظهروا نقضَ الصلحِ فللإمامِ غزؤهم وقتلهم وسبأؤهم، وإذا ظهرَ عليهم الزمهم بمن قتلوا وجرحوا وأخذوا ماله الحكمَ كما يلزمُ أهلَ الذمَّةِ من عقلٍ وقودٍ وضمانٍ قال: وإن نقضوا العهدَ وأذنوا الإمامَ بحربٍ، أو أظهروا نقضَ العهدِ، وإن لم يأذنوا الإمامَ بحربٍ إلا أنهم قد أظهروا الامتناعَ في ناحيتهم، ثم اغاروا، أو أغبرَ عليهم فقتلوا، أو جرحوا وأخذوا المالَ حوربوا وسبوا وقتلوا؛ فإن ظهرَ عليهم، ففيها قولان: أحدهما لا يكونُ عليهم قودٌ في دمٍ، ولا جرحٍ وأخذٍ منهم ما وجدَ عندهم من مالٍ بعينه، ولم يضمنوا ما هلكَ من المال، ومن قال: هذا قال: إنما فرقتَ بينَ هذا، وقد حكمَ الله عزَّ وجلَّ بينَ المؤمنينَ بالقودِ، وزعمت أنك تحكمُ بينَ المعاهدينَ به ويجري على المعاهدينَ ما يجري على المؤمنين.

قلت استدلالاً بالسنة في أهلِ الحربِ وقياساً عليهم، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً.

فإن قال قائل؟

قلت: قتلٌ وحشيٌّ حمزة بن عبد المطلب يومَ أحدٍ، ووحشيٌّ مشركٌ، وقتلٌ غيرُ واحدٍ من قريشٍ غيرَ واحدٍ من المسلمين، ثم أسلمَ بعضٌ من قتلٍ، فلم يجعل رسولُ الله ﷺ على قاتلٍ منهم قوداً واحسبَ ذلكَ لقول الله عزَّ وجلَّ ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يقالُ نزلت في المحاربين من المشركين؛ فكانَ المحاربون من المشركين خارجينَ من هذا الحكمِ، وما وصفت من دلالةِ السنة، ثم أسلمَ طليحةٌ وغيره، ثم ارتدوا وقتلَ طليحةٌ وأخوه ثابت بن أفرمٍ وعكاشة بنُ محصنٍ بعدما أظهرَ طليحةٌ وأخوه الشَّرِكُ فصارا من أهلِ الحربِ والامتناعِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورَجِمَ رسولُ الله ﷺ يهوديتين مودعتين رتباً بأن جاءوه وتَزَلَّ عليهِ ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فلم يجز إلا أن يحكمَ على كلِّ ذمِّي ومودعٍ في مالٍ مسلمٍ ومعاهدٍ أصابه بما أصابَ ما لم يصِر إلى إظهارِ الحاربةِ، فإذا صارَ إليها لم يحكمَ عليه بما أصابَ بعدَ إظهارها والامتناعِ كما لم يحكمَ على من صارَ إلى الإسلامِ، ثم رجَّعَ عنه بما فعلَ في الحاربةِ والامتناعِ مثلَ طليحةٍ وأصحابه، فإذا أصابوا وهم

مَنكَلَةً، ولم يقتل، ولم ينقض عهده، وإن صنع بعض ما وصفت من هذا، أو ما في معناه موادع إلى مدّة نبذ إليه، فإذا بلغ مأمنه قوتل إلا أن يسلم، أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطيهما لقول الله عز وجل ﴿وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأمر في الذين لم يخونوا أن يتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾ الآية.

١ - المهادنة على النظر للمسلمين

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قَامَتْ الْحَرْبُ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقُرَيْشٍ، ثُمَّ أَغَارَتْ سَرَايَاهُ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ حَتَّى تَوَقَّى النَّاسُ لِقَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَوْفًا لِلْحَرْبِ. دُونَهُ مِنْ سَرَايَاهُ وَإِعْدَادِ مَنْ يُعَدُّ لَهُ مِنْ عَدُوِّهِ يَنْجِدُ فَمَنْعَتْ مِنْهُ قُرَيْشٌ أَهْلَ يَهَامَةَ وَمَنْعَ أَهْلَ نَجْدٍ مِنْهُ أَهْلُ نَجْدٍ الْمَشْرِقِ، ثُمَّ اغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي أَلْفٍ وَأَرْبَعِينَ فَمَسَمَتْ بِهِ قُرَيْشٌ فَجَمَعَتْ لَهُ وَجَدَتْ عَلَى مَنْعِهِ وَلَهُمْ جُمُوعٌ أَكْثَرُ مِمَّنْ خَرَجَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَدَاَعَرَا الصَّلْحَ فَهَادَتْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَدَنَةٍ، وَلَمْ يَهَادِهُمْ عَلَى الْأَبْدِ؛ لِأَنَّهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا فَرَضَ إِذَا قَوِيَ عَلَيْهِمْ وَكَانَتِ الْهَدَنَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَشْرَ سِنِينَ وَنَزَلَ عَلَيْهِ فِي سَفَرِهِ فِي أَمْرِهِمْ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَمَا كَانَ فِي الْإِسْلَامِ فَتْحٌ أَعْظَمَ مِنْهُ كَانَتْ الْحَرْبُ قَدْ أَحْرَجَتْ النَّاسَ، فَلَمَّا أَمِنُوا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْإِسْلَامِ أَحَدٌ يَعْقِلُ إِلَّا قَبْلَهُ فَلَقَدْ أَسْلَمَ فِي سِنِينَ مِنْ تِلْكَ الْهَدَنَةِ أَكْثَرُ مِمَّنْ أَسْلَمَ قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ نَقَضَ بَعْضُ قُرَيْشٍ، وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ انْكَارًا يَعْتَدُّ بِهِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْتَزِلْ دَارُو فغزاهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ خَفِيًّا لَوْجْهِهِ لِيَصِيبَ مِنْهُمْ غَرَّةً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكانت هدة قريش نظراً من رسول الله ﷺ للمسلمين للأمرين اللذين وصفت من كثرة جمع عدوهم وجنتهم على قتاله، وإن أرادوا الدخول عليهم وفراغة لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال: فأحب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلةً وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها، ولا يهادن إلا إلى مدّة، ولا يجاور بالمدّة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت؛ فإن كانت بالمسلمين قوّة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدّة؛ فإن لم يقو الإمام، فلا بأس أن يحدّد مدّة مثلها أو دونها، ولا يجاوزها من قبل أن القوّة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقلّ منها، وإن هادتهم إلى أكثر منها فمقتضة؛ لأن أصل الفرض قتال المشركين حين يؤمنوا، أو يعطوا الجزية، فإن الله عز وجل أذن بالهدنة، فقال: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، فلما لم يبلغ رسول الله ﷺ بمدّة أكثر من مدّة الحديبية لم يجوز أن يهادن إلا على النظر للمسلمين، ولا تجاوز.

قال: وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدّة هدة مطلقة، فإن الهدنة المطلقة على الأبد وهي لا تجوز لما وصفت، ولكن يهادنهم على أن الخيار إليه حتى إن شاء أن ينبذ إليهم؛ فإن رأى نظراً للمسلمين أن ينبذ فعل.

٥٠ - كتاب المهادنة

قال الشافعي: فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين، وأن يهادنهم، وقد كف رسول الله ﷺ عن قتال كثير من أهل الأوثان بلا مهادنة إذا تناطت دورهم عنهم مثل بني تميم وربيعه وأسد، وطىء حتى كانوا هم الذين أسلموا وهاذن رسول الله ﷺ ناساً، وودع حين قدم المدينة يهوداً على غير ما خرج أخذه منهم.

قال الشافعي: وقاتل الصنفين من المشركين فرض إذا قوي عليهم وتركه واسع إذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف، أو في تركهم للمسلمين نظراً للمهادنة وغير المهادنة، فإذا قولوا، فقد وصفنا السيرة فيهم في موضعه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين، أو طائفة منهم لبعده دارهم، أو كثرة عددهم أو خلّة بالمسلمين، أو بمن يليهم منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين، وإن أعطاهم المشركون شيئاً قل أو كثر كان لهم أخذه، ولا يجوز أن يأخذوه منهم إلا إلى مدّة يرون أن المسلمين يقوون عليها إذا لم يكن فيه وفاة بالجزية، أو كان فيه وفاة، ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن يكفوا عنهم؛ لأن القتل للمسلمين شهادة، وأن الإسلام أعز من أن يعطي مشركاً على أن يكف عن أهله؛ لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها، وذلك أن يلتحم قوم من المسلمين فيخافون أن يصطلحوا لكثرة العدو وقتلهم وخلّة فيهم، فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين؛ لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، أو يؤسر مسلم، فلا يخلى إلا بفدية، فلا بأس أن يفدى؛ لأن رسول الله ﷺ فدى رجلاً من أصحابه أسره العدو برجلين.

١٤٨٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٣١/٥)]

فإن قال: قاتل، فهل لهذه المدة أصل؟

قيل: نعم افتتح رسول الله ﷺ أموالاً خيبر عتوة وكانت رجالاتها وذرائعها إلا أهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن يُقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعملون له وللمسلمين بالشرط من الشر.

فإن قيل: ففي هذا نظر للمسلمين؟

قيل: نعم كانت خيبر وسط مشركين وكانت يهود أهلها خالفين للمشركين واقرباء على منعها منهم وكانت وثنة لا توطأ إلا من ضرورة فكفهم المونة، ولم يكن بالمسلمين كثرة فبذلها منهم من يمنعه، فلما كثر المسلمون أمر رسول الله ﷺ بإجلاء اليهود عن الحجاز فثبت عند عمر ذلك فأجلاهم، فإذا أراد الإمام أن يهادنهم إلى غير مدة هادنهم على أنه إذا بدا له نقص الهدنة فلذلك إليه وعليه أن يلحقهم بما منهم.

فإن قيل: فلم لا يقول ما أقركم الله عز وجل؟

قيل: للفرق بينه وبين رسول الله ﷺ في أن أمر الله عز وجل كان يأتي رسول الله ﷺ بالوحي، ولا يأتي أحداً غيره بوحى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن جاء من المشركين يريد الإسلام فتح على الإمام أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الإسلام بالمعنى الذي يرجو أن يدخل الله عز وجل به عليه الإسلام لقول الله عز وجل لنبيه ﷺ وإن أخذ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمته الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قلت ينبذ إليه أبلغه مأمته وإبلاغه مأمته أن يمنعه من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام، أو حيث يتصل ببلاد الإسلام وسواء قرب ذلك أم بعد.

قال الشافعي: ثم أبلغه مأمته: يعني، والله تعالى أعلم، منك أو ممن يقتله على دينك ممن يطيعك لا أماته من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا يأمته، ولا يطيعك، فإذا أبلغه الإمام أدنى بلاد المشركين شيئاً، فقد أبلغه مأمته الذي كلف إذا أخرجه سالماً من أهل الإسلام، ومن يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم؛ فإن قطع به بلادنا، وهو أهل الجزية كلف المشي ورد إلا أن يقيم على إعطاء الجزية قبل منه، وإن كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكلف المشي، أو حمل، ولم يقر ببلاد الإسلام والحق بمأمته. وإن كانت عشيرته التي يأمها فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدها لم يكن ذلك على الإمام، وإن كان له مأمنان فعلى الإمام إلحاقه بحيث كان يسكن منهما، وإن كان له بلداً شرك كان يسكنهما معاً الحقه

٢ - مهادنة من يقوى على قتاله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة للإمام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مونة، وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك نظر، وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل ﴿بِرَأۡةٍ مِّنَ اللّٰهِ وَرَسُولِهِۦ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله ﴿أَنَّ اللّٰهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ الآية، وما بعدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما قوي أهل الإسلام أنزل الله عز وجل على رسول الله ﷺ مرجعه من تبوك ﴿بِرَأۡةٍ مِّنَ اللّٰهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ فأرسل بهذه الآيات مع علي بن أبي طالب ﷺ فقرأها على الناس في الموسم، وكان فرضاً أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذه الآيات إلا أربعة أشهر؛ لأنها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال: ﴿وجعل النبي ﷺ لصفوان بن أمية بعد قسح مكة بسنتين أربعة أشهر﴾ لم أعلمه زاد أحد بعد أن قوي المسلمون على أربعة أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل: كان الذين عاهدوا النبي ﷺ قوماً مواعدين إلى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر، ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى نبيه ﷺ في قوم عاهدوا إلى مدة قبل نزول الآية أن يتم إليهم عهدهم إلى مدهم ما استقاموا له، ومن خاف منه خيانة نبذ إليه، فلم يجوز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قوة إلى أكثر من أربعة أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم، وما فعل رسول الله ﷺ قال: ولا أعرف كم كانت مدة النبي ﷺ ومدة من أمر أن يتم إليه عهده إلى مدته قال ويجعل الإمام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك، وليس بلام له أن يهادن مجال إلا على النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن رجا إسلامه، وإن تكن له شوكة أن يعطيه مدة أربعة أشهر إذا خاف إن لم يفعل أن يلحق بالمشركين، وإن ظهر على بلادهم، فقد صنع ذلك النبي ﷺ بصفران حين خرج هارباً إلى اليمن من الإسلام، ثم أنعم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مدته ومدته أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جعل الإمام لمن قلت

لم تمنعه كما تمنع غيره، وإذا صالحهم على أن لا يمنعهم من نساء مسلمات جنته لم يجز الصلح وعليه منعهم منهن؛ لأنهن إن لم يكن دخلن في الصلح بالحدبية فليس له أن يصالح على هذا فيهن، وإن كن دخلن فيه، فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعن إلى الكفار ومنع رسول الله ﷺ من جاءه من النساء، وهكذا من جاءه من معتوه، أو صبي هارباً منهم لم تكن له التخلية بينه وبينهم؛ لأنهما يجماعان النساء في أن لا يمنعا معاً ويزيدان على النساء أن لا يعرفا ثوباً في أن ينال منهما المشركون شيئاً، ولا يرُد إليهم في صبي، ولا في معتوه شيئاً كما لا يرُد إليهم في النساء غير المتزوجات شيئاً؛ لأن الرُد إنما هو في المتزوجات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن جاءه من عيدهم مسلماً لم يرده إليهم وأعتقه بخروجه إليه، وفي إعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوها ذكراً، أو أنثى؛ لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الإسلام.

فإن قال: قائل فكيف لا يكون منهم؟

قيل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالكين ذوي العدل، ولا يقال: لرقيق الرّجل هم منك إنما يقال هم مالك، وإنما يرُد عليهم القيمة بأنهم إذا صلحوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان، فلما حكم الله عز وجل بأن يرُد نفقة الزوجة؛ لأنها فائتة حكم بأن يرُد قيمة المملوك؛ لأنه فائتة.

وما رددنا عليهم فيه من النفقة.

قلنا أن نأخذ منهم إذا فات المسلمين إليهم مثله، وما لم نعظم فيه شيئاً من الأحرار الرجال، أو غير ذوات الأزواج لم نأخذ منهم شيئاً إذا فات المسلمين إليهم مثله؛ لأن الله عز وجل إنما حكم بأن يرُد إليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله.

والقول الثاني: لا يرُد إليهم قيمة؛ ولا يأخذ منهم فيمن فات إليهم من رقيقين عينا، ولا قيمة؛ لأن رقيقهم ليسوا منهم، ولا يجوز للإمام إذا لم يصالح القوم إلا على ما وصفت أن يملكهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فانفلت منهم، ولا يقضي لهم عليه بشيء، ولو أقر عبدتهم أنهم أرسلوه على أن يؤدّي إليهم شيئاً لم يجز له أن يأخذهم لهم، ولم يخرج المسلم بحسبه؛ لأنه أعطاهموه على ضرورة هي أكثر الإكراه، وكل ما أعطى المرء على الإكراه لم يلزمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم مالا على أن يعطيهم منه عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما لهم إن كان له مثل أو مثل قيمته إن لم يكن له مثل

ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن ينبذ إليه لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له، ويوفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها، وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا لي لك بأربعة أشهر؛ لأن الفساد إنما هو فيما جاوز الأربعة الأشهر.

٣ - جاع الهدنة على أن يرُد الإمام من جاء بلده مسلماً، أو مشركاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر عدد من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله ﷺ هاذن قريناً عام الحُدَيْبِيَّةِ عَلَى أَنْ يَأْمَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَأَنْ مَنْ جَاءَ قَرِيناً مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُرْتَدّاً لَمْ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ مِنْهُمْ رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُعْطِهِمْ أَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ مُسْلِماً إِلَى غَيْرِ الْمَدِينَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَالشُّرُكِ، وَإِنْ كَانَ قَادِراً عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ فِي مُسْلِمٍ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ شَيْئاً مِنْ هَذَا الشَّرْطِ، وَذَكَرُوا أَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي مَهَادِنَتِهِمْ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً﴾، فَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسَرِينَ: قَضَيْنَا لَكَ قَضَاءَ مَبِينَا فَتَمَّ الصَّلَاحُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ عَلَى هَذَا حَتَّى جَاءَتْهُ أُمُّ كُلْثُومُ بِنْتُ عَقِبَةَ بْنِ أَبِي مَعْيطٍ مُسْلِمَةً مُهَاجِرَةً فَنَسَخَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّلَاحَ فِي النِّسَاءِ وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ الآية كلها، وما بعدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز للإمام من هذا ما روي أن رسول الله ﷺ فعل في الرجال دون النساء؛ لأن الله عز وجل نسخ رد النساء إن كن في الصلح ومنع أن يرددن بكل حال، فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله ﷺ أهل الحُدَيْبِيَّةِ صالح على أن لا يمنح الرجال دون النساء للرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنعه من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله، وأن يذهب في الأرض، فإن أرض الله عز وجل واسعة فيها مراغم كثيرة، وقد كان أبو بصير لحيج بالعيص مسلماً ولحققت به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي ﷺ، فقال: إنما أعطيناكم أن لا تؤذيهم، ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتتركهم ينالون من المشركين ما شاءوا.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم بمن كان يقدر على بعثه منهم ممن لم يأنه لم يجز الصلح؛ لأن رسول الله ﷺ لم يبعث إليهم منهم بأحد، ولم يأمر أبا بصير، ولا أصحابه بإتيانهم، وهو يقدر على ذلك، وإنما معنى رددناه إليكم

وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منه شيئاً لهم مما صالحهم عليه.

وكذلك إن أعطاهم هذا في عبد له، أو متاع غلبوا عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منه الشيء يعطونه إياه فيأخذه الإمام برؤ السلف، أو مثله، أو قيمته إن لم يكن له مثل، ولو أعطوه إياه يبعأ فهو بالخيار بين أن يرده إليهم إن لم يكن تغير أو يعطيهم قيمته، أو الثمن؛ لأنه مكره حين اشتراؤه، وهو أسير، فلا يلزمه ما اشترى وللإمام أن يعطيهم منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا قلنا: لو أعطى الإمام قوماً من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين، ثم جاءوه لم يحل له إلا نزعهم من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الأسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين ما أعطى النبي ﷺ أهل الخديصة من رد رجالهم الذين هم أبناؤهم وإخوانهم وعشائهم المنوعين منهم، ومن غيرهم أن ينالوا بتلف؛ فإن ذهب ذاهب إلى رد أبي جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قيل له: آباؤهم وأهلهم أشفق الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا سيقونهم بأنفسهم مما يؤذهم فضلاً عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف، أو أمر لا يحملونه من عذاب، وإنما نقموا منهم خلافهم دينهم ودين آباؤهم فكانوا يتشددون عليهم ليرتكوا دين الإسلام، وقد وضع الله عز وجل عنهم المائت في الإكراه، فقال: ﴿لَا مِنْ أَكْرَهٍ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، ومن أسر مسلماً من غير قبيلته وقرابته، فقد يقتله بالكفر القتل ويبلوه بالجوع والجهد، وليس حالهم واحدة، ويقال له أيضاً: ألا ترى أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء إذا كنَّ إذا أريد بهنَّ الفتنة ضعفن عند عرضها عليهن، ولم يفهمن فهم الرجال أن التفتة تسعهن في إظهار ما أراد المشركون من القول، وكان فيهن أن يصيبن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال إلا أن الرجال ليس ممن ينكح وربما كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٥ - جاع الصلح في المؤمنات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾ قرأ الربيع الآية.

قال الشافعي: وكان بينا في الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى دار الكفر وقطع العصمة بالإسلام بينهما وبين أزواجهن، ودلت السنة على أن قطع العصمة إذا انتقضت عددهن، ولم يسلم أزواجهن من المشركين، وكان بينا فيها أن يرده

أو العوض الذي رضى به، وإن كان في يده رده إليهم بعينه إن لم يكن تغير، وإن كان تغير رده ورد ما نقضه؛ لأنه أخذه على أمان، وإنما أبطلت عنه الشرط بالإكراه والضرورة فيما لم يأخذ به عرضاً.

وهكذا لو صالحنا قوماً من المشركين على مثل ما وصفت؛ فكان في أيديهم أسير من غيرهم فانفلت فأتانا لم يكن لنا رده عليهم من قبل أنه ليس منهم، وأنهم قد يسكون عن قتل وتغليب من كان منهم إمساكاً لا يسكونه عن غيره.

٤ - أصل نقض الصلح فيما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حفظنا أن رسول الله ﷺ صَالَحَ أَهْلَ الْخُدَيْبِيَّةِ الصُّلْحَ الَّذِي وَصَفْتُ فَخَلَسِي بَيْنَ مَنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ، وَوَلَّيْتُ، وَقَدِمَتْ عَلَيْهِمْ أُمُّ كُلثُومُ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْظٍ مُسْلِمَةً مُهَاجِرَةً فَجَاءَ أَحْوَاهَا يَطْلُبَانَهَا فَمَنَعَهَا مِنْهُمَا وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَقَضَ الصُّلْحَ فِي النِّسَاءِ وَحَكَمَ فِيهِنَّ غَيْرَ حَكَمِهِ فِي الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَتْ إِلَى أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ فِي صُلْحِ الْخُدَيْبِيَّةِ بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ رَدُّهُنَّ فِي الصُّلْحِ لَمْ يَعْطَ أَزْوَاجُهُنَّ فِيهِنَّ عَوْضاً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قال الشافعي: وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾ قرأ الربيع الآية، ومن قال: إن النساء كنَّ في الصلح قال بهذه الآية مع الآية التي في براءة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذه الآية مع الآية في براءة قلنا إذا صالح الإمام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه كما صنع رسول الله ﷺ في النساء، وقد أعطى المشركين فيما حفظنا فيهن ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين، وأنهن منهم وبالأية في براءة.

وبهذا قلنا: إذا ظفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهداً وإماناً بأن يأتيهم، أو يبعث إليهم بكذا، أو بعدد أسرى أو مال فحلل له أن لا يعطيهم قليلاً ولا كثيراً؛ لأنها إيمان مكره.

وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يرده عليهم إن جاءه.

فإن قال: قاتل ما دل على ذلك قيل له: لَمْ يَمْنَعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَصِيرٍ مِنْ وَلِيِّهِ حِينَ جَاءَهُ فَتَحَبَّأَ بِهِ فَقَتَلَ أَخَاهُمَا وَهَرَبَ الْآخَرُ مِنْهُ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بل قال: قولاً يشبه التحسين له، ولا حرج عليه في الإيمان؛ لأنها إيمان مكره وحرام على الإمام أن يرده إليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أراد هو الرجوع حبسه.

الحرب إلى موضع الإمام من دار الإسلام أو دار الحرب فمن طلبها من ولي سرى زوجها منع منها بلا عوض، وإذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكالته منعها، وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض ما قال الله عز وجل ﴿فَاتَّوَا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومثل ما أنفقوا يحتمل، والله تعالى أعلم، ما دفعوا بالصدّق لا النّفقة غيره، ولا الصّدّق كلّ إن كانوا لم يدفعوه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بمائتين فأعطاه مائة ردّت إليه مائة، وإن نكحها بمائة فأعطاها خمسين ردّت إليه خمسون؛ لأنها لم تأخذ منه من الصّدّق إلا خمسين، وإن نكحها بمائة، ولم يعطها شيئاً من الصّدّق لم تردّ إليه شيئاً؛ لأنه لم ينفق بالصدّق شيئاً، ولو أنفق من عرس وهدية وكرامة لم يعط من ذلك شيئاً؛ لأنه تطوّع به، ولا ينظر في ذلك إلى مهر مثلها إن كان زادها عليه، أو نقصها منه؛ لأن الله عز وجل أمر بأن يعطوا مثل ما أنفقوا ويعطي الزوج هذا الصّدّق من سهم النبي ﷺ من الفية والغنيمة دون ما سواه من المال؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ما لي بما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني، والله تعالى أعلم، في مصلحتكم، وبأن الأنفال كانت تكون عنه، وأن عمر روى أن النبي ﷺ كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عتده في سبيل الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن ادعى الزوج صدقاً وأنكره الإمام، أو جهله؛ فإن جاء الزوج بشاهدين من المسلمين أو شاهد حلف معه أعطاه، وإن لم يجد شاهداً إلا مشركاً لم يعطه بشهادة مشرك وينبغي للإمام أن يسأل المرأة؛ فإن أخبرته شيئاً وأنكر الزوج، أو صدّقت لم يقبله الإمام، وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويجلّفه بأنه دفعه، ثم يدفعه إليه وقلّ قوم إلا ومهورهم معروفة بمن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين، أو الحاضرين لهم، أو المصالح عليهم لم يكن معهم مسلمون منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أعطاه المهر على واحد من هذه المعاني بلا بيّنة، ثم أقام عنده شاهداً أنه أكثر مما أعطاه رجّع عليه بالفضل الذي شهد له به البيّنة، ولو أعطاه بهذه المعاني، أو بيّنة، ثم أقرّ عنده أنه أقلّ مما أعطاه رجّع عليه بالفضل وحسبه فيه، ولم يكن هذا نقضاً لعهد، وإن لم يقدم زوجها، ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء؛ لأنه لو كان حياً، فلم يطلبه إياه، وإمّا جعل له ما أنفق إذا منع ردّها إليه، وهو لا يقال له ممنوع ردّها إليه حتى يطلبها فيمنع ردّها إليه.

على الأزواج نفقاتهم ومعقوف فيها أن نفقاتهم التي تردّ نفقات اللاتي ملكوا عقدن وهي المهور إذا كانوا قد أعطوهن إياهن، ويبرهن أن الأزواج الذين يعطون النفقات؛ لأنهم الممنوعون من نسائهم، وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن إذا أتوهن أجورهن؛ لأنه لا إشكال عليهم في أن ينكحوا غير ذوات الأزواج إنما كان الإشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بإسلام النساء ويبرهن رسول الله ﷺ أن ذلك بمضي العدة قبل إسلام الأزواج، فلا يؤتى أحد نفقته من امرأة فاتت إلا ذوات الأزواج، وقد قال الله عز وجل للمسلمين ﴿وَلَا تَسْكُبُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ فابانهن من المسلمين وإبان رسول الله ﷺ أن ذلك بمضي العدة؛ فكان الحكم في إسلام الزوج الحكم في إسلام المرأة لا يختلفان.

قال: ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ يعني، والله تعالى أعلم، أن أزواج المشركات من المؤمنات إذا منعهم المشركون إتيان أزواجهن بالإسلام أوتوا ما دفع إليهن الأزواج من المهور كما يؤدّي المسلمون ما دفع أزواج المسلمين من المهور وجعله الله عز وجل حكماً بينهم، ثم حكم لهم في مثل هذا المعنى حكماً ثانياً، فقال عز وجل ﴿وَأِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَأْتِبْتُمْ﴾، والله تعالى أعلم، يريد، فلم تعفوا عنهم إذا لم يعفوا عنكم مهوّر نسائكم ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ كأنه يعني من مهوّرهن إذا فاتت امرأة مشركت اتنا مسلمة قد أعطاه مائة حسب مائة المسلم بمائة المشرك فقيل: تلك العقوبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكتب بذلك إلى أصحاب عهود المشركين حتى يعطي المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأته للمسلم الذي فاتت امرأته إليهم ليس له غير ذلك، ولو كان للمسلمة التي تحت مشرك أكثر من مائة رد الإمام الفضل عن المائة إلى الزوج المشرك، ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأة المسلم الفاتية إلى الكفار مائة، ففاتت امرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة، وليس على الإمام أن يعطي بمن فاتته زوجته من المسلمين إلى المشركين إلا قصاصاً من مشرك فاتت زوجته إليها، وإن فاتت زوجة المسلم مسلمة، أو مرتدة فممنوعها فذلك له، وإن فاتت على أي الحالين كان فردوها لم يؤخذ لزوجها منهم مهر وتقتل إن لم تسلم إذا ارتدت وتقرّ مع زوجها مسلمة.

٦ - تفريع أمر نساء المهادين

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدنة مسلمة مهاجرة من دار

وإن قدم في طلبها، فلم يطلبها إلى الإمام حتى مات كان

العوض.

هكذا.

وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقها ثلاثاً، أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً، أو تطلقه لم يبق له عليها من الطلاق غيرها لم يكن له عوض؛ لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في عدة لم تكن له زوجة، فلا يرد إليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها بكل حال.

وكذلك لو خالها قبل أن يرتفع إلى الإمام؛ لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بائناً منه لا يعطى من نفقة شيء من امرأة قطع أن تكون زوجة له بحال، ولو طلقها واحدة يملك الرجعة، ثم طلب العوض لم تعطه حتى يراجعها؛ فإن راجعها في العدة من يوم طلقها، ثم طلبها أعطي العوض؛ لأنه لم يقطع حقه في العوض لا يكون قطعه حقه في العوض إلا بأن يحدث طلاقاً لو كانت ساعته تلك أسلمت وأسلم لم يكن له عليها رجعة، ولو كانت المرأة قدمت غير مسلمة كان هذا هكذا.

قال: ولو قدمت مسلمة وجاء زوجها، فلم يطلبها حتى مات لم يكن له عوض؛ لأنه إنما يعاوض بأن يمنحها وهي بحضرة الإمام، ولو كانت المسألة بجاهلها، فلم تمت، ولكن غلبت على عقلها كان لزوجه العوض، ولو قدم الزوج مسلماً وهي في العدة كان أحق بها، ولو قدم يطلبها مشركاً، ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه إن كان أخذه، ولو طلب العوض فأعطيه، ثم لم يسلم حتى تنقضي عدتها، ثم أسلم فله العوض؛ لأنها قد بانت منه بالإسلام في ملكه النكاح، ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض؛ لأنه إنما ملكها بعقد غيره؛ وإن قدمت امرأة من بلاد الإسلام، أو غيرها حيث ينفذ أمر الإمام، ثم جاء زوجها يطلبها إلى الإمام لم يعط عوضاً؛ لأنها لم تقدم عليه، وواجب على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن يمنحها زوجها ومتى ما صارت إلى دار الإمام فمنعها منه فله العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الإمام فجاء زوجها، فلم يرفعها إلى الإمام حتى تنحت عن دار الإمام لم يكن له عوض؛ لأنه يكون له العوض بأن تقيم في دار الإمام، ومتى طلبها بعد مدتها، أو مغيبها عن دار الإمام، فلا عوض له.

ولو قدمت مسلمة، ثم ارتدت استيتت؛ فإن تاب وإلا قتل؛ فإن قدم زوجها بعد القتل، فقد فانت، ولا عوض، وإن قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطي العوض واستيتت؛ فإن تاب وإلا قتل، وإن قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطي العوض وقتلت مكانها، ومتى طلبها، فقد استوجب العوض؛ لأن على الإمام منعه منها، وإن قدمت وطلبها الزوج، ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولزوجها

وكذلك لو قدم، وفيها الحياة لم تمت، وإن كان يرى أنها في آخر رمق؛ لأنه يمنحها في هذه الأحوال إلا أن تكون جنى عليها جنابة فصارت في حال لا تعيش فيها إلا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة، فلا يعطى فيها عوضاً، وإذا كان على الإمام منعه إيائها في هذه الأحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض، ولا يستوجب العوض بحال إلا أن يطلبها إلى الإمام، أو وال يخلفه ببلده؛ فإن طلبها إلى من دون الإمام من عامة، أو خاصة الإمام، أو وال بمن لم يولّه الإمام هذا فهذا لا يكون له به العوض، ومتى وصل إلى الإمام طلبه بها، وإن لم يصل إليه فله العوض، وإن ماتت قبل أن تصل إلى الإمام، ثم طلبها إليه، فلا عوض له، وإن كانت القادمة مملوكة متزوجة رجلاً حراً أو مملوكاً أمر الإمام باختيار فراق الزوج إن كان مملوكاً، وإن كان حراً فطلبها، أو مملوكاً، فلم تختر فراقه حتى قدم مسلماً فهي على النكاح، وإن قدم كافراً فطلبها فمن قال: تعتق، ولا عوض لمولاه؛ لأنها ليست منهم، فلا عوض لمولاه، ولا لزوجه كما لا يكون لزوجة المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض، ومن قال تعتق ويرد الإمام على سيدها قيمتها فلزوجها العوض إذا كان حراً، وإن كان مملوكاً، فلا عوض له إلا أن يجتمع طلبه وطلب السيد فيطلب هو امرأته بعقد النكاح والسيد المال مع طلبه؛ فإن انفرد أحدهما دون الآخر، فلا عوض له.

وإن كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فجاءتنا امرأة رجل منهم مشركة، أو امرأة غير كتابي، وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها إذا كان الزوج القادم أو محرماً لها بوكالته إذا سألت ذلك، وإن كان الزوج القادم فطلبها زوجها وأسلمت أعطيناه العوض، وإن لم تسلم فدعناها إليه، ولو خرجت امرأة رجل منهم معتوهة منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها، فإذا ذهب؛ فإن قالت خرجت مسلمة وأنا أعقل، ثم عرض لي، فقد وجب له العوض، وإن قالت خرجت معتوهة، ثم ذهب هذا عني فأننا أسلم منعناها منه، وإن طلبها يومئذ أعطيناه العوض، وإن لم يطلبها، فلا عوض له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن خرجت إلينا منهم زوجة رجل لم تبلغ، وإن عقلت فوصفت الإسلام منعناها منه بصفة الإسلام، ولا يعطى حتى تبلغ، فإذا بلغت وثبتت على الإسلام أعطيناه العوض إذا طلبها بعد بلوغها وثبوتها على الإسلام؛ فإن لم يطلبها بعد ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل إسلامها حتى تقتل على الرد إلا بعد البلوغ، ولو جاءتنا جارية لم تبلغ فوصفت الإسلام وجاء زوجها وطلبها فمنعناه منها فبلغت، ولم تصف الإسلام بعد البلوغ فتكون من الذين أمرنا إذا علمنا

إيمانهم أن لا ندفعهم إلى أزواجهن فمتى وصفت الإسلام بعد وصفها الإسلام والبلوغ لم يكن له عوض.

وكذلك إن بلغت معتوهة لم يكن له عوض.

والقول الثاني: أن له العوض في كل حال منعناها منه بصفة الإسلام، وإن كانت صبيّة، وإذا جاء زوج المرأة يطلبها، فلم يرتفع إلى الإمام حتى أسلم، وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض، ولا على امرأته سبيل؛ لأنه لا يمنع من امرأته إذا أسلم إلا بانقضاء عدتها، ولو كانت في عدتها كانا على النكاح، وإنما يعطي العوض من يمنع امرأته، ولو قدم وهي في العدة، ثم أسلم، ثم طلبها إلى الإمام خلى بينه وبينها؛ فإن لم يطلبها حتى ارتدت بعد إسلامه، ثم طلب العوض لم يكن له؛ لأنه لما أسلم صار بمن لا يمنع امرأته، فلا يكون له عوض؛ لأنّي امنعها منه بالردة؛ فإن لحق بدار الحرب مرتدّاً فسأل العوض لم يعطه لما وصفت، ولو قدمت مسلمة، ثم ارتدت، ثم طلب منها الإسلام الأول ويمنع منها بالردة، وإن رجعت إلى الإسلام وهي في العدة فهو أحق بها، وإن رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما، فلا عوض، وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطي العوض، وفيه قول ثان لا يعطي الزوج المشرك الذي جاءت زوجته مسلمة العوض، ولو شرط الإمام برء النساء كان الشرط منتقضاً، ومن قال: هذا قال: إن شرط رسول الله ﷺ لأهل الخديجة إذ دخل فيه أن يرّد من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً صحيحاً فنسخه الله، ثم رسوله لأهل الخديجة ورّد عليهم فيما نسخ منه العوض ولما قضى الله، ثم رسوله ﷺ أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن، ولا عليه عوض فيهن؛ لأن شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل، ثم رسوله لها باطل، ولا يعطي بالشرط الباطل شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال: هذا لم يرّد مملوكاً بحال، ولا يعطيهم فيه عوضاً وأشبههما أن لا يعطوا عوضاً والآخر كما وصفت يعطون فيه العوض، ومن قال: هذا لا نرد إلى أزواج المشركين عوضاً لم يأخذ للمسلمين فيما فات من أزواجهن عوضاً، وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة، أو رجل بأمر الخليفة؛ لأنه يلي الأموال كلها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود، وإن جاءت فيه امرأة، أو رجل لم يرّد للمشركين، ولم يعطوا عوضاً ونبت إليهم، وإذا عقد الخليفة فمات، أو عزل واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بما عقد لهم الخليفة قبله.

وكذلك على والي الأمر بعده إنفاذه إلى انقضاء المدة؛ فإن انقضت المدة فمن قدم من رجل، أو امرأة لم يرده، ولم يعط عوضاً وكانوا كأهل دار الحرب قدم علينا نساؤهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم، ولا نعطي أحداً عوضاً من امرأته في قول من أعطى

العوض.

فإن هادناهم على الترك سنة فقدمت علينا امرأة رجل منهم، وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل نزول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية، ثم جاءونا يطلبون رجالهم ونساءهم قيل: قد انقضت الهدنة وخير لكم دخولكم في الإسلام وهؤلاء رجالكم؛ فإن أحبوا رجعوا، وإن أحبوا أقاموا، وإن أحبوا انصرفوا، ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضاً من امرأة رجل منهم، ولم يرّد إليهم منهم مسلم، وهكذا لو هادنا قوماً هكذا وأتانا رجالهم فخلينا بين أوليائهم وبينهم، ثم نقضوا العهد كان لنا إخراجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم؛ لأنهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشر.

وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته إلا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية، وإذا هادنا قوماً ردنا إليهم ما فات إلينا من بهائم أموالهم وامتعهم؛ لأنه ليس في البهائم حرمة يمنع بها من أن نصيرها إلى مشرك.

وكذلك المتاع، وإن صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها إليهم، ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمه لهم ما يلزم الغاصب من كراه إن كان لها قيمة ما هلك منها في أكثر ما كانت قيمته.

٥١- أحكام في الجزية

والصلح وأهل الذمة

١- إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على

الجزية

كتب: بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول سنة كذا وكذا لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا إنك سألني أن أؤمّنك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعقد لك ولهم ما يعقد لأهل الذمة على ما أعطيتني وشرطت لك ولهم عليك وعليهم فأجبتك إلى أن عقدت لك ولهم عليّ، وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقمت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم، وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه بحال يلزمكموه، ولا يكون لكم أن تمتنعوا منه في شيء رأيناه نلزمكم به، وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره به، فقد برئت منه ذمة الله، ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطي عليه الأمان، وحلّ لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحلّ أموال أهل الحرب دماؤهم.

وعلى أن أحداً من رجالكم إن أصاب مسلمة بزناً، أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم، أو فتن مسلماً عن دينه، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال، أو دلالة على عورة المسلمين وإيواء لعيونهم، فقد نقض عهده وأحلّ دمه وماله، وإن نال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه، أو نال به من على مسلم منعه من كافر له عهد، أو أمان لزمه فيه الحكم، وعلى أن تتبّع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحلّ لمسلم مما لكم فيه فعل ردونه وعاقبتكم عليه، وذلك أن تبعوا مسلماً بيعاً حراماً عندنا من خمر، أو خنزير، أو دم ميتة أو غيره ونيطلّ البيع بينكم فيه ونأخذ ثمنه منكم إن أعطاكموه، ولا نردّه عليكم إن كان قائماً ونهريقه إن كان خراً، أو دماً ونغرقه إن كان ميتة، وإن استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئاً ونعاقبكم عليه، وعلى أن لا تسقوه، أو تطعموه محرماً أو تزوجه بشهود منكم، أو ينكح فاسقاً عندنا، وما يبيعكم به كافراً منكم، أو من غيركم لم تتبعكم فيه، ولم نسألكم عنه ما تراضيت به.

وإذا أراد البائع منكم، أو المتبائع نقض البيع وأثانا طالباً له؛

فإن كان متقضاً عندنا نقضناه، وإن كان جائزاً أجزناه إلا أنه إذا قبض المبيع وفات لم يردّه؛ لأنه بيع بين مشركين مضى، ومن جاءنا منكم، أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجربناكم على حكم الإسلام، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه، وإذا قتلتم مسلماً، أو معاهداً منكم، أو من غيركم خطأ فالدّية على عواقلكم كما تكون على عواقل المسلمين وعواقلكم قرايبكم من قبل آبائكم، وإن قتل منكم رجلاً لا قرابة له فالدّية عليه في ماله، وإذا قتل عمداً فعليه القصاص إلا أن نشاء ورثه دية فيأخذونها حالّة، ومن سرق منكم فرفعه المسروق إلى الحاكم قطعه إذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم، ومن قذف؛ فكان للمذوف حدّ حدّ له، وإن لم يكن حدّ عزّر حتى تكون أحكام الإسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا، ولم نسّم.

وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصليب، ولا تعلنوا بالشرك، ولا تبثوا كنيسة، ولا موضع مجتمع لصلاتكم، ولا تضربوا بناقوس، ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى ابن مريم، ولا في غيره لأحد من المسلمين، وتلبسوا الزنانيير من فوق جميع الثياب الأردية وغيرها حتى لا تحفى الزنانيير وتحالفوا بسروجكم وركوبكم وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم يعلم جعلولهم بقلانسكم، وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق، ولا المجالس في الأسواق، وأن يؤدّي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة لا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤدّيه، أو يقيم به من يؤدّيه عنه لا شيء عليه من جزية رقبته إلى رأس السنة، ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدّي عنه، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً، ولا ناقض لذمتكم عن ما به فتمت وجدنا عندكم شيئاً أخذتم به، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمتم في بلادكم واختلقتم ببلاد المسلمين غير تجار، وليس لكم دخول مكة بحال، وإن اختلقتم بتجارة على أن تؤدّوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين فلکم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شتم إلا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه، وعلى أن من أثبت الشعر تحت ثيابه، أو احتلم، أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن رضيها؛ فإن لم يرضها، فلا عقد له، ولا جزية على أبنائكم الصغار، ولا صبي غير بالغ ومغلوب على عقله، ولا مملوك، فإذا أفاق المغلوب على عقله وبلغ الصبي وعشق المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتكم والشروط عليكم، وعلى من رضيها، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ولكم أن تمنعكم، وما يحلّ ملكه عندنا لكم ممن أرادكم من مسلم، أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه

المسلمون من ثمار أهل الذمة، ولا أموالهم شيئاً بغير إذنه، وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة، فلا ضيافة عليهم وأبهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً.

وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين إن فعله قتل حذراً أو قصاصاً فيقتل بحد، أو قصاص لا نقض عهد، وإن فعل ما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة، فلم يسلم، ولكنه قال: أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها، أو على صلح أجده عقيب، ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلاً يوجب القصاص بقتل، أو قود فائماً ما دون هذا من الفعل، أو القول، وكل قول فيعاقب عليه، ولا يقتل.

قال الشافعي: رحمه الله؛ فإن فعل، أو قال: ما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به فامتنع من أن يقول أسلم، أو أعطى جزية قتل وأخذ ماله فينا.

٢- الصلح على أموال أهل الذمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قال: فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائرة، والله تعالى أعلم، إلا معلوماً، ثم دلت سنة رسول الله ﷺ على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فائماً ما لم يعلم أقله، ولا أكثره، ولا كيف أخذ من أخذه من الولاة له، ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله ﷺ ولا نوقف على حده.

ألا ترى إن قال: أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهماً، وقال: الوالي بل أخذ منكم في كل شهر ديناراً لم يقم على أحد هذا، ولا يجوز فيها إلا أن يستأ فيها سنة رسول الله ﷺ فتأخذ بأقل ما أخذ رسول الله ﷺ، فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه، ولا يردّه؛ لأن رسول الله ﷺ أخذها معلومة، ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيافة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً، ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلمني علماء من أهلها أنها تتجاوز قيمة دينار، ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لا على بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد، فلا يجوز، والله تعالى أعلم، أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلا شيء عليهم فيها، وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له تجب فيه الصدقة، وإن كان له مال كثير من عروض ودور كغلة وغيرها، فيكونون بين أظهرنا مقرين على دينهم بلا جزية، ولم يبح هذا لنا، ولا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية.

ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صالحوا عليه من

على من جرى حكماً عليه بما تحكم به في أموالنا، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم، ولا ميتة، ولا خمر، ولا خنزير كما نمنع ما يحل ملكه، ولا نعرض لكم فيه إلا أننا لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم، أو غيره لم نغرمه ثمنه؛ لأنه محرّم، ولا ثمن لمحرّم ونزجره عن العرض لكم فيه؛ فإن عاد آذب بغير غرامة في شيء منه.

وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم، وإن لا تغشوا مسلماً، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بقول، ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم، وعلى من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما وقّمت بجميع ما شرطنا عليكم؛ فإن غيرتم أو بدلتكم فذمة الله، ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم، ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه، ومن لم يرض نبذنا إليه. شهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن شرط عليهم ضيافة، فإذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله: ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سمينا فكل من مر به مسلم، أو جماعة من المسلمين فعليه أن ينزله في فضل منزله فيما يمكنه من حر، أو برد ليلة ويوماً، أو ثلاثاً إن شرطوا ثلاثاً ويطعمه من نفقة عاتبة أهله مثل الخبز والخل والجبن واللبن والحيتان واللحم والبقول المطبوخة ويعلقه دابة واحدة تبناً، أو ما يقوم مقامه في مكانه؛ فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة، ولا علف دابة، وعلى الوسط أن يسزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت، وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك، ولا يصنعون بدوئهم إلا ما وصفت إلا أن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك؛ فإن قلت المارة من المسلمين يفرقهم وعدلوا في تفرقهم.

فإن كثرت الجيش حتى لا يحتملهم منازل أهل الغنى، ولا يجدون منزلاً أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم، وليست عليهم ضيافة؛ فإن لم يجدوا فضلاً من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجهم وينزلوا منازلهم، وإذا كثروا وقل من يضيّفهم فإيهم سبق إلى النزول فهو أحق به، وإن جاءوا معاً أقرعوا؛ فإن لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضاً ضيف الغالب، ولا ضيافة على أحد أكثر مما وصفت، فإذا نزلوا يقوم آخرون من أهل الذمة أحببت أن يدع الذين قروا القرى ويقرى الذين لم يقرؤا، فإذا ضاق عليهم الأمر؛ فإن لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم ثمناً للقرى، فإذا مضى القرى لم يؤخذوا به إذا سألهم المسلمون، ولا يأخذ

وتسعين، فإذا بلغت أربعمئة أخذ فيها ثمان أشياء، ثم لا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة، ثم عليه في كل مائة منها شاتان، ومن كان منك ذا بقر فبلغت بقره ثلاثين فعليه فيها تبيعان، ثم لا شيء عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين فعليه فيها مستان، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين فعليه أربعة أتبعه، ثم لا شيء في زيادتها إلى ثمانين، فإذا بلغت ثمانين فعليه أربع مسنات، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ تسعين.

فإذا بلغتھا، ففيھا ستّة أتبعه، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ مائة، فإذا بلغتھا فعليه فيها مستثنان وأربعة أتبعه، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ مائة وعشر، فإذا بلغتھا فعليه فيها أربع مستناتٍ وتبعان، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ مائة وعشرين، فإذا بلغتھا فعليه فيها ستّ مستناتٍ، ثمّ يجري الكتاب بصدقة البقر مضعقة، ثمّ يكتب في صدقة الإبل، فإن كانت له إبل، فلا شيء فيها حتّى تبلغ خمسا، فإذا بلغتھا فعليه فيها شاتان، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ عشا، فإذا بلغتھا فعليه فيها أربع شياو، ثمّ لا شيء في الزيادة حتّى تبلغ خمس عشرة، فإذا بلغتھا فعليه فيها ستّ شياو، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ عشرين، فإذا بلغتھا فعليه فيها ثمان شياو، ثمّ لا شيء في زيادتها حتّى تبلغ خمسا وعشرين، فإذا بلغتھا فعليه فيها ابنتا مخاض، فإن لم يكن فيها ابنتا مخاض فابنا لبون ذكران.

وإن كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن اللبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستاً وثلاثين، فإذا بلغت فعليها ابنا لبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستاً وأربعين، فإذا بلغت فعليها حقتان طروقتا الحمل، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين، فإذا بلغت، ففيها جدعتان، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت، ففيها أربع بنات لبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وتسعين، فإذا بلغت، ففيها أربع حقائق، ثم ذلك فرضها حتى تنتهي إلى عشرين ومائة، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت؛ فكان في كل أربعين منها ابنا لبون، وفي كل خمسين مباحاً، وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الإبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعداً فجاء بها قبلت منه، وإن لم يأت بها فالخيار إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويغرمه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين درهماً أيهما شاء الإمام أخذه به، وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين درهماً أيهما شاء الإمام فعل وأعطاه إيّاه، وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل أعطاه الإمام أيهما كان أيسر نقداً على المسلمين، وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويغرم له

أموالهم تضعف صدقة، أو عشر أو ربع، أو نصف، أو نصف
أموالهم أو اثلاثها، أو ثني أن يقال: من كان له منكم مالٌ أخذ منه
ما شرط على نفسه وشرطوا له ما كان يؤخذ منه في السنة تكون
قيمته ديناراً أو أكثر، فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط، أو هو
أقل من قيمة دينار فعليه دينار، أو غام دينار، وإنما اخترت هذا
أولاً: جزية معلومة الأقل، وإن ليس منهم خلي منها قال: ولا
يفسد هذا؛ لأنه شرط يراضيان به لا يبع بينهما ففسد بما فسد
به البيوع كما لا يفسد أن يشترط عليهم الضيافة، وقد تابع عليهم
فلتزمهم وتغيب، فلا تلزمهم بإغابها شيء.

قال: ولعلَّ عمرَ أن يكونَ صالحَ من نصارى العربِ على
تضعيفِ الصدقةِ وأدخلَ هذا الشرطَ، وإن لم يحك عنه، وقد
روى عنه أنه أبى أن يقرَّ العربُ إلا على الجزيةِ فأنفوا منها،
وقالوا تأخذها منا على معنى الصدقةِ مضعفةً كما يؤخذُ من
العربِ المسلمين فأبى فلحقَّت منهم جماعةٌ بالرومِ فكره ذلكَ
وأجابهم إلى تضعيفِ الصدقةِ عليهم فصالحه من بقي في بلادِ
الإسلامِ عليها، فلا بأسَ أن يصلحهم عليها على هذا المعنى
الَّذي وصفت من الثَّني.

٣- كتاب الجزية على شيء من أموالهم

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي، وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتابُ كتبه عبدُ الله فلاّهُ أميرُ المؤمنين لفلان بن فلان النّصرانيّ من بني فلان الفلانيّ من أهل بلد كذا وأهل النّصرانيّة من أهل بلد كذا أنّك سألتني لنفسك وأهل النّصرانيّة من أهل بلد كذا أن أعقدَ لك ولهم عليّ، وعلى المسلمين ما يعقدُ لأهل الذّمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألت لكم ولن رضي ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب، وذلك أن يجري عليكم حكمُ الإسلام لا حكمُ خلافه، ولا يكون لأحدٍ منكم الامتناعُ ممّا رأيناه لازماً له فيه ولا مجاوزاً به، ثمّ يجري الكتابُ على مثلِ الكتابِ الأوّل لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزيد ولا تنقص، فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتبَ على أنّ من كان له منكم إبلٌ أو بقرةٌ أو غنمٌ أو كان ذا زرعٍ أو عين مالٍ أو حجرٍ يرى فيه المسلمون على من كان له منهم فيه الصدقةُ أخذت جزيته منه الصدقةُ مضعفةٌ، وذلك أن تكونَ غنمه أربعين فتؤخذُ منه فيها شاتان إلى عشرين ومائة، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربعَ شياه إلى مائتين، فإذا زادت شاةً على مائتين أخذت فيها ستُ شياه إلى أن تبلغ ثلاثمائة وتسعة

فجاء الحولُ ورجلٌ فقيرٌ، فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسرَ يسراً مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقر؛ لأنَّ الفقرَ حاله يومَ وجبت عليه الجزية.

وكذلك إن حالَ عليه الحولُ وهو مشهورُ الغنى، فلم تؤخذ جزية حتى افتقرَ أخذت جزية أربعةً دانائيرَ على حاله يومَ حالَ عليه الحولُ، وإن لم توجد له إلا تلك الأربعة الدنانير؛ فإن عسرَ بعضها أخذَ منه ما وجدَ له منها وأتبعَ بما بقيَ ديناً عليه وأخذت جزية ما كان فقيراً فيما استأنفَ ديناراً لكلِّ سنةٍ على الفقر، ولو كان في الحول مشهورَ الغنى حتى إذا كان قبلَ الحولِ يومَ افتقرَ أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقيرٍ.

وكذلك لو كان في حوله فقيراً، فلما كان قبلَ الحولِ بيومٍ صارَ مشهوراً بالغنى أخذت جزية جزية غنيٍّ.

٤ - الضيافة مع الجزية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أثبت من جعلَ عمرَ عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعلَ عليه يوماً وليلةً ولا من جعلَ عليه الجزية، ولم يسمُ عليه ضيافةً بخبرِ عامَّةٍ ولا خاصَّةٍ يثبتُ ولا أحدُ الدِّينِ ولوا الصِّلَحَ عليها بأعيانهم؛ لأنَّهم قد ماتوا كلُّهم وأيُّ قومٍ من أهلِ الذِّمةِ اليومَ أقرُّوا أو قامت على أسلافهم بينةً بأنَّ صلحهم كانَ على ضيافةٍ معلومةٍ، وأنَّهم رضوها بأعيانهم الزموها، ولا يكونُ رضاهم الَّذي الزموا إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطيَ كذا ونضيفَ كذا، وإن قالوا أضفنا تطوعاً بلا صلحٍ لم الزمهموه وأحلَّهم ما ضيَّفوا على إقرارٍ بصلحٍ.

وكذلك إن أعطوا كثيراً أحلفتهم ما أعطوه على إقرارٍ بصلحٍ، فإذا حلفوا جعلتهم كقومٍ ابتدأت أمرهم الآن؛ فإن أعطوا أقلَّ الجزية وهو دينارٌ قبلته، وإن أبوا نبذت إليهم وحاربهم وآبهم أقرُّ بشيءٍ في صلحه وأنكره منهم غيره الزمته ما أقرُّ به، ولم أجعل إقراره لازماً لغيره إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطيَ كذا ونضيفَ كذا فأما إذا قالوا أضفنا تطوعاً بلا صلحٍ، فلا الزمهموه قال وبأخذهم الإمامُ بعلمه وإقرارهم وباليبينة إن قامت عليهم من المسلمين ولا نجيزُ شهادةَ بعضهم على بعضٍ.

وكذلك نصنعُ في كلِّ أمرٍ غيرِ مؤقتٍ مما صلحوا عليه، وفي كلِّ مؤقتٍ لم يعرفه أهلُ الذِّمةِ بالإقرارِ به، وإذا أقرُّ قومٌ منهم بشيءٍ يجوزُ للوالي أخذه الزمهموه ما حبروا وأقاموا في دارِ الإسلامِ، وإذا صلحوا على شيءٍ أكثرَ من دينارٍ، ثمَّ أرادوا أن يمتنعوا إلا من أداء دينارٍ الزمهم ما صلحوا عليه كاملاً؛ فإن امتنعوا منه حاربهم؛ فإن دعوا قبلَ أن يظهرَ على أموالهم وتسمى ذراريهم إلى أن يعطوا الإمامَ الجزيةَ ديناراً لم يكن للإمامِ أن يمتنعَ

صاحبُ الإبلِ فالخيارُ إلى صاحبِ الإبلِ؛ فإن شاء أعطاه شاتين، وإن شاء أعطاه عشرين درهماً.

ومن كانَ منهم ذا زرعٍ يقاتُ من حنطةٍ أو شعيرٍ أو ذرةٍ أو دخنٍ أو أرزٍ أو قطنيةٍ لم يؤخذ منه فيه شيءٌ حتى يبلغَ زرعهُ خمسةَ أوسقٍ يصفُ الوسقُ في كتابه بمكيالٍ يعرفونه، فإذا بلغها زرعهُ؛ فإن كانَ مما يسقى بغربٍ، ففيه العشرُ، وإن كانَ مما يسقى بنهرٍ أو سبيحٍ أو عينٍ ماءٍ أو نيلٍ، ففيه الخمسُ.

ومن كانَ منهم ذا ذهبٍ، فلا جزيةٌ عليه فيها حتى تبلغَ ذهبه عشرين مثقالاً، فإذا بلغتْها فعليه فيها دينارٌ نصفُ العشرِ، وما زاد فبحساب ذلك.

ومن كانَ ذا ورقٍ، فلا جزيةٌ عليه في ورقه حتى تبلغَ مائتي درهمٍ وزنُ سبعةٍ، فإذا بلغتْ مائتي درهمٍ فعليه فيها نصفُ العشرِ، ثمَّ ما زاد فبحسابه، وعلى أن من وجدَ منكم ركازاً فعليه خمساهُ، وعلى أن من كانَ بالغاً منكم داخلًا في الصِّلَحِ، فلم يكن له مالٌ عند الحولِ يجبُ على مسلمٍ لو كانَ له فيه زكاةٌ أو كانَ له مالٌ يجبُ فيه على مسلمٍ لو كانَ له الزكاةُ فأخذنا منه ما شرطنا عليه، فلم يبلغَ قيمةً ما أخذنا منه ديناراً فعليه أن يؤدِّيَ إلينا ديناراً إن لم نأخذ منه شيئاً ونمامَ دينارٍ إن نقصَ ما أخذنا منه عن قيمةٍ دينارٍ، وعلى أن ما صالحتمونا عليه على كلِّ من بلغَ غيرَ مغلوبٍ على عقله من رجالكم، وليسَ ذلك منكم على بالغٍ مغلوبٍ على عقله ولا صبيٍّ ولا امرأةٍ.

قال: ثمَّ يجري الكتابُ كما أجريت الكتابُ قبله حتى يأتيَ على آخره، وإن شرطت عليهم في أموالهم قيمةً أكثرَ من دينارٍ كتبت أربعةً دانائيرَ كانَ أو أكثرَ، وإذا شرطت عليهم ضيافةً كتبتها على ما وصفت عليهم في الكتابِ قبله، وإن أجابوك إلى أكثرَ منها فاجعل ذلك عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأسَ فيهم وفيمن وقتَ عليهم الجزية أن يكتبَ على الفقير منهم كذا، ولا يكونُ أقلُّ من دينارٍ، ومن جاوزَ الفقرَ كذا لشيءٍ أكثرَ منه، ومن دخلَ في الغنى كذا لأكثرَ منه ويستورون إذا أخذت منهم الجزية هم وجميعٌ من أخذت منه جزيةً مؤقتةً فيما شرطت لهم وعليهم، وما يجري من حكم الإسلامِ على كلِّ، وإذا شرطَ على قومٍ أن على فقيركم ديناراً، وعلى من جاوزَ الفقرَ، ولم يلحقَ بغنيٍّ مشهورٍ دينارين، وعلى من كانَ من أهلِ الغنى المشهورِ أربعةً دانائيرَ جازاً، وينبغي أن يبينه، فيقول: وإنما أنظرُ إلى الفقرِ والغنى يومَ تحلُّ الجزيةُ لا يومَ عقدِ الكتابِ، فإذا صلحهم على هذا، فاختلفَ الإمامُ، ومن تؤخذ منه الجزية، فقال الإمامُ لأحدكم أنت غنيٌّ مشهورُ الغنى، وقال: بل أنا فقيرٌ أو وسطٌ فالقولُ قوله إلا أن يعلمَ غيرُ ما قال بينةً تقومُ عليه بأنه غنيٌّ؛ لأنَّه المأخوذُ منه، وإذا صلحهم على هذا

منهم وجعلهم كقوم ابتدأ محاربتهم فدعوه إلى الجزية أو قوم دعوه إلى الجزية بلا حرب، فإذا أقر منهم قرن بشيء صالحوا عليه الزمهموه؛ فإن كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه، وإذا حضر الزم ما أقر به مما يجوز الصلح عليه، وإذا نشأ أبناؤهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة، فلم يقرؤا بما أقر به آبائهم قيل إن أدبتم الجزية وإلا حاربناكم؛ فإن عرضوا أقل الجزية، وقد أعطى آبائهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم إذا أعطوا أقل الجزية، ولا يحرم علينا أن يعطونا أكثر مما يعطينا آبائهم، ولا يكون صلح الآباء صلحاً على الأبناء إلا ما كانوا صغاراً لا جزية عليهم أو نساء لا جزية عليهم أو معتوهين لا جزية عليهم فأما من لم يجز لنا إقراره في بلاد الإسلام إلا على أخذ الجزية منه، فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحاً عنه إلا برضاه بعد البلوغ، ومن كان سفياً بالغاً محجوراً عليه منهم صالح عن نفسه بأمر وليه؛ فإن لم يفعل وليه وهو معاً حارب؛ فإن غاب وليه جعل له السلطان ولياً يصلح عنه؛ فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه، وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه؛ لأنها لازمة إذا أقر بها؛ لأنها من معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فيثأ، وإذا كان هذا هكذا، وكان من صالحهم ممن مضى الأئمة بأعيانهم قد ماتوا فحق الإمام أن يبعث أمانة فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل بلد، ثم يسألونهم عن صلحهم فما أقرؤا به مما هو أزيد من أقل الجزية قبله منهم إلا أن تقوم عليهم بيعة بأكثر منه ما لم ينقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بيعة ويسأل عمن نشأ منهم فمن بلغ عرض عليه قبول ما صالحوا عليه؛ فإن فعل قبله منه، وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استزادته، ويقول هذا صلح أصحابك، فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه، وإن أبى إلا أقل الجزية قبله منه؛ فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ، ولم يقر عنده بأن قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم، ولم يقم بذلك عليه بيعة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله ﷺ بني قريظة فمن أثبت قتله فإذا أثبت قال له: إن أثبت الجزية وإلا حاربناك؛ فإن قال أثبت من أتى تعالجت بشيء تعجل إنبات الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده، فيكون لم يستكمل خمس عشرة فيدعه، ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلاهم في الديوان ويعرف عليهم ويحلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولود إلا رفعه إلى واليه عليهم، ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا إليه فكلموا دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح، وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعل به كما وصفت فيمن فعل، وكلما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن دخل من له صلح الزمته صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده؛ فإن كان صالحاً على دينار، وقد كان له صلح قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار؛ لأنه صالح عليه، وإن كان صلحه الأول على دينار ببلد، ثم صالح ببلد غيره على دينار أو أكثر قيل له: إن شئت ردنا عليك الفضل عما صالحت عليه أولاً إلا أن يكون نقص العهد، ثم أحدث صلحاً، فيكون صلحه الآخر كأن أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤدها يؤخذ نصف جزية، وإن عته رفع عنه الجزية ما كان معتوهاً، فإذا أفاق أخذتها منه من يوم أفاق؛ فإن جن، فكان يجز ويقتل، ولم ترفع الجزية؛ لأن هذا ممن تحري عليه الأحكام في حال إفاقته.

وكذلك إن مرض فذهب عقله أياماً، ثم عاد إنما ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله، فلم يعد وأتهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى، وإن غاب فأسلم، فقال أسلمت من وقت كذا فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بيعة بخلاف ما قال.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبرنا أنه مسلم إلا أن تقوم له بيعة بأن إسلامه قد تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالبيعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم، ثم تنصرت لم يؤخذ الجزية، وإن أخذت ردت وقيل إن أسلمت وإلا قتلت.

وكذلك المرأة إن أسلمت وإلا قتلت قال وبيسن وزن الدينار والدينار التي تؤخذ منهم.

وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم، وإن صالح أحدهم وهو صحيح فمرت به نصف سنة، ثم عته إلى آخر السنة، ثم أفاق أو لم يفق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحاً ومتى أفاق استقبل به من يوم أفاق سنة، ثم أخذت جزية منه؛ لأنه كان صالحاً فلزمه الجزية، ثم عته فسقط عنه، وإن طابت نفسه أن يؤدبها ساعة أفاق قبلت منه، وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول، وإذا عتق العبد البالغ من أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء اعتقه مسلم أو كافر.

٥ - الضيافة في الصلح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم،

وتقدم إليها؛ فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يميزوا بلادَ الحجاز إلا بالرضا والإقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وإن زادوه عليها شيئاً لم يجرم عليه؛ فكان أحب إلي، وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله.

وإن قبله لخلعة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك؛ لأنه إذا لم يجرم أن يأتوا الحجازَ محتازين لم يحل إتيانهم الحجازَ كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل، وإذا قالوا نأتيها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجهل أن يجعل هذا عليهم في كل بلد انتابوه؛ فإن منعوا منه في البلدان، فلا يبين لي أن له أن يمنعهم بلداً غير الحجاز، ولا يأخذ من أموالهم، وإن اتجروا في بلد غير الحجاز شيئاً، ولا يحمل أن يؤذّن لهم في مكة بحال، وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك، وإن جاءوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئاً وعاقبهم إن علموا نهيه عن إتيان مكة، ولم يعاقبهم إن لم يعلموا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي أن يشتد صلحهم على البيان من جميع ما وصفت، ثم يلزمهم ما صالحوا عليه؛ فإن أغفلهم منهم الحجاز كله؛ فإن دخلوه بغير صلح لم يأخذ منهم شيئاً، ولا يبين لي أن يمنعه غير الحجاز من البلدان قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضا منهم بما أخذ منهم فأخذهم منهم كما تؤخذ الجزية فإما أن يكون الزمهم بغير رضا منهم، فلا أحسبه.

وكذلك أهل الحرب يمنعون الإتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال إلا بصلح فما صالحوا عليه جاز لمن أخذه، وإن دخلوا بأمان وغير صلح مقيمين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى أممهم إلا أن يقولوا إنما دخلنا على أن يؤخذ منا، فيؤخذ منهم، وإن دخلوا بغير أمان غنموا، وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا فينا وقتل رجالهم إلا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن نظفر بهم إن كانوا ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية، وإن دخل رجل من أهل الذمة بلداً أو دخلها حربي بأمان فأدّى عن ماله شيئاً، ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل، ومن ارتاد الإسلام، فلا يمنعون الحجاز؛ لأن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ وَإِنْ أَرَادَ أَحَدٌ مِنَ الرِّسْلِ الْإِمَامَ وَهُوَ بِالْحَرَمِ فعلى الإمام أن يخرج إليه، ولا يدخله الحرم إلا أن يكون يغني الإمام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما، فلا يترك يدخل الحرم بحال.

٧ - ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة

١٤٨٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرتني مالك،

ولا يجوز أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية؛ فإن أقروا بأن يضيّقوا من مر بهم من المسلمين يوماً وليلة أو ثلاثاً أو أكثر، وقالوا ما حدّدنا في هذا حدّاً الزموا أن يضيّقوا من وسط ما ياكلون خبزاً وعصيدة وإداماً من زيت أو لبن أو سمن أو بقول مطبوخة أو حيتان أو لحم أو غيره أي هذا تيسر عليهم، وإذا أقروا بعلف دواب، ولم يحدّدوا شيئاً علفوا التين والحشيش فما تحشاه الدواب، ولا يبين أن يلزموا حباً لدواب ولا ما جاوز أقل ما تعلقه الدواب إلا بإقرارهم، ولا يجوز بأن يحمل على الرجل منهم في اليوم والليلة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن احتمل واحداً أو اثنين أو ثلاثة، ولا يجوز عندي أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة، وإن أيسر إلا بإقرارهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يضيّقهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفرة التي تكن من مطر وبرد وحر، وإن لم يقرروا بهذا فعلى الإمام أن يبين إذا صالحهم كيف يضيّف الموسر الذي بلغ يسره كذا ويصف ما يضيّف من الطعام والعلف وعدد من يضيّفه من المسلمين، وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف، وعلى من عنده فضل عن نفعه وأهل بيته عدد كذا واحداً أو أكثر منه ومنازلهم، وما يقري كل واحد منهم ليكون ذلك معلوماً إذا نزل بهم الجموع ومرت الجيوش فيؤخذون به ويجعل ذلك كله مدونة مشهوداً عليه به ليأخذ من ولهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسراً فرجع إلى ماله حتى يكون موسراً نقل إلى ضيافة المياسير.

٦ - الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب أن يدع الوالي أحداً من أهل الذمة في صلح إلا مكتشوفاً مشهوداً عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صالحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين؛ فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صالحت على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذ منها ما صالحها عليه عمر وزيادة إن رضيت به.

وإنما قلنا لا تأتي الحجاز؛ لأن رسول الله ﷺ أجلاها من الحجاز وقلنا تأتيه على ما أخذ عمر أن ليس في إجلائها من الحجاز أمر يبين أن يجرم أن تأتي الحجاز متابة، وإن رضيت بإتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه متابة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث؛ فإن لم ترض منعها منه، وإن دخلته بلا إذن لم يؤخذ من مالها شيء وأخرجها منه وعاقبها إن علمت منعها إيها، ولم يعاقبها إن لم تعلم منعها إيها

٨- تحديد الإمام ما يأخذ

من أهل الذمة في الأمصار

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم ويرى أنه ينوب وينوب الناس منهم فيسمي الجزية، وأن يؤديها على ما وصفت ويسمي شهراً تؤخذ منهم فيه، وعلى أن يجري عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب أو اظهروا ظمناً لأحد، وعلى أن لا يذكروا رسول الله ﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا في دين الإسلام، ولا يعيبروا من حكمه شيئاً، فإن فعلوا، فلا ذمة لهم ويأخذوا عليهم أن لا يسمعوا للمسلمين شرهم وقولهم في عزيز وعيسى عليهما السلام، وإن وجدوهم فعلوا بعد التقدّم في عزيز وعيسى عليهما السلام إليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حداً؛ لأنهم قد أدن بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون، ولا يشتموا المسلمين، وعلى أن لا يغشوا مسلماً، وعلى أن لا يكونوا عيناً لعدوهم، ولا يضربوا بأحد من المسلمين في حال، وعلى أن نقرهم على دينهم، وأن لا يكرهوا أحداً على دينهم إذا لم يرده من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم، وعلى أن لا يحدثوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا مجتمعاً لفضالاتهم ولا صوت ناقوس ولا حلّ خمر ولا إدخال خنزير، ولا يعذبوا بهيمة، ولا يقتلوا بغير الذبح، ولا يحدثوا بناءً يطيلونه على بناء المسلمين، وأن يفرقوا بين هيئاتهم في اللباس والركب وبين هيئات المسلمين، وأن يعقدوا الزنازير في أوساطهم، فإنها من أين فرق بينهم وبين هيئات المسلمين، ولا يدخلوا مسجداً، ولا يبايعوا مسلماً بيعاً يحرم عليهم في الإسلام، وأن لا يزوجوا مسلماً محجوراً إلا بإذن وليه، ولا يمنعوا من أن يزوجه حرة إذا كان حراً ما كان بنفسه أو محجوراً بإذن وليه بشهود المسلمين، ولا يسقوا مسلماً خمرًا، ولا يطعموه محرماً من لحم الخنزير ولا غيره، ولا يقتلوا مسلماً ولا غيره، ولا يظهروا الصليب ولا الجماعة في أمصار المسلمين، وإن كانوا في قرية يملكونها متفردين لم يمنعهم إحداث كنيسة ولا رفع بناء، ولا يعرض لهم في خنازيرهم وخرمهم وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلماً أتاها خمرًا، ولا يبايعوه محرماً، ولا يطعموه، ولا يغشوا مسلماً، وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما انفردوا قال: وإذا كانوا بمصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء طائِل كبناء المسلمين لم يكن للإمام هدمها ولا هدم بنائهم وترك كلاً على ما وجده عليه ومنع من إحداث الكنيسة، وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين، وقد قيل إذا ملك داراً لم يمنع مما لا يمنع المسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إلي أن يجعلوا بناءهم

عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يحجز الجمل إلى المدينة ويأخذ من القطيفة العشر. [أخرجه مالك (٢٨١/٢)، البيهقي (٢١٠/٩)]

١٤٨٨- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد أنه قال: كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب؛ فكان يأخذ من النبط العشر. [أخرجه مالك (٢٨١/٢)، البيهقي (٢١٠/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطيفة كما حكى سالم عن أبيه عن عمر، فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت، فيكون أخذ منهم مرة في الحنطة والزيت عشراً ومرة نصف العشر، ولعله كله بصلح يحدثه في وقت برضاه ورضاهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط إلا عن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية.

وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم، ولا يأخذ من أهل الذمة شيئاً إلا عن صلح، ولا يتركون يدخلون الحجاز إلا بصلح ويحدد الإمام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمراً يبين لهم وللعمامة ليأخذهم به الولاة غيره، ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجاراً؛ فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنما، وإن دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشراً أو أكثر أو أقل أخذ منهم؛ فإن دخلوا بلا أمان ولا شرط ردوا إلى مأمهم، ولم يتركوا بمضون في بلاد الإسلام، ولا يؤخذ منهم شيء، وقد عقد لهم الأمان إلا عن طيب أنفسهم، وإن عقد لهم الأمان على دماهم لم يؤخذ من أموالهم شيء إن دخلوا بأموال إلا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو يخسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنيمة أو فيتا إن لم يكن لهم ما يأمنون به على أموالهم؛ لأن الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنيمة وفيئا.

وكذلك الجزية فيما أعطوها أيضاً طائعين وحرماً أموالهم بعقد الأمان لهم، ولا يؤخذ إذا آمنوا إلا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيحل به أموالهم.

دُونُ بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِشَيْءٍ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَظْهَرُوا الْخَمْرَ وَالْخَنَازِيرَ وَالْجَمَاعَاتِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَصْرُ لِلْمُسْلِمِينَ أَحَبُّهُ أَوْ فَتَحُوهُ عَنُودَ وَشَرَطُوا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ هَذَا؛ فَإِنْ كَانُوا فَتَحُوهُ عَلَى صَلَاحٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ تَرْكِ إِظْهَارِ الْخَنَازِيرِ وَالْخَمْرِ وَإِحْدَاثِ الْكُنَاسِ فِيمَا مَلَكَوْا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَإِظْهَارُ الشُّرْكِ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصَالِحَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى أَنْ يَنْزِلَهُ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلًا يَظْهَرُ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَلَا كَنِيسَةٌ وَلَا نَاقُوسٌ إِنَّمَا يَصَالِحُهُمْ عَلَى ذَلِكَ فِي بِلَادِهِمُ الَّتِي وَجَدُوا فِيهَا فَتَفْتَحُوا عَنْهُ أَوْ صَلَحًا فَأَمَّا بِلَادُ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ هَذَا لَهُ فِيهَا؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي بِلَادٍ مَلَكَهُ مِنْهُهُ الْإِمَامُ مِنْهُ فِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَدْعِيَهُمْ أَنْ يَنْزِلُوا بِلَادًا لَا يَظْهَرُونَ هَذَا فِيهِ وَيَصْلُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ بِلَا جَمَاعَةٍ تَرْتَفِعُ أَصَوَاتُهُمْ وَلَا نَوَاقِيسَ وَلَا نَكْفَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَسَادٌ لِلْمُسْلِمِ وَلَا مَظْلَمَةٌ لِأَحَدٍ؛ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَعَلَ شَيْئًا تَمَّ نَهَاهُ عَنْهُ مِثْلُ الْغَشِّ لِلْمُسْلِمِ أَوْ بَيْعِهِ حَرَامًا أَوْ سَقِيهِ مَحْرَمًا أَوْ الضَّرْبِ لِأَحَدٍ أَوْ الْفَسَادِ عَلَيْهِ عَاقِبَةٍ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ، وَلَا يَلِغُ بِهِ حَدٌّ، وَإِنْ أَظْهَرُوا نَاقُوسًا أَوْ اجْتَمَعَتْ لَهُمْ جَمَاعَاتٌ أَوْ تَهَيَّأُوا بِهَيْئَةٍ نَهَاوَهُمْ عَنْهَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنْ عَادُوا عَنْهُمْ، وَإِنْ فَعَلَ هَذَا مِنْهُمْ فَاعِلٌ أَوْ بَاغٍ مُسْلِمًا بَيْعًا حَرَامًا، فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ الْوَالِي وَأَحْلَفَهُ وَأَنَالَهُ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنْ عَادَ عَاقِبُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ مَظْلَمَةً لِأَحَدٍ فِيهَا حَدٌّ مِثْلُ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَالْفَرِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَقِيمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَشَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَدُوِّ لَهُمْ بِعَوْرَةٍ أَوْ يَحْدِثُهُمْ شَيْئًا أَرَادُوهُ بِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا عَوَقَبَ وَجِبْنَ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا وَلَا قَطْعِ الطَّرِيقِ نِقْضًا لِلْعَهْدِ مَا آذَى الْجُزْيَةَ عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ.

٩ - ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَيْنَ أَظْهَرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُنْفَرِدِينَ أَوْ مُجْتَمِعِينَ فَعَلِيهِ أَنْ يَنْتَعِمَ مِنْ أَنْ يَسْبِيَهُمُ الْعَدُوُّ أَوْ يَقْتُلَهُمْ مِنْهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَإِنْ كَانَتْ دَارُهُمْ وَسَطَ دَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ يَبْنِيهِمْ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ، فَلَمْ يَكُنْ فِي صَلَاحِهِمْ أَنْ يَنْتَعِمَ فَعَلِيهِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْعَ دَارِ الْإِسْلَامِ دُونَهُمْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَا يَوْصَلُ إِلَى مَوْضِعٍ هُمْ فِيهِ مُنْفَرِدُونَ إِلَّا بِأَنْ تَوَطَّأَ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْءٌ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَادُهُمْ دَاخِلَةً بِبِلَادِ الشُّرْكِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ شُرْكٌ حَرْبٍ، فَإِذَا أَتَاهَا الْعَدُوُّ لَمْ يَطَأْ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ

شَيْئًا وَمَعَهُمْ مُسْلِمٌ فَأَكْثَرُ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ.

وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْعَ دَارِهِمْ مِنْهُ مُسْلِمٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مُسْلِمٌ، وَكَانَ مَعَهُمْ مَالٌ لِلْمُسْلِمِ؛ فَإِنْ كَانَتْ دَارُهُمْ كَمَا وَصَفْتُ مُتَّصِلَةً بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ وَبِلَادِ الشُّرْكِ إِذَا غَشِيَهَا الْمُشْرِكُونَ لَمْ يَنَالُوا مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ شَيْئًا وَأَخَذَ الْإِمَامُ مِنْهُمْ الْجُزْيَةَ؛ فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُمْ مِنْهُمْ فَعَلِيهِ مِنْهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ فِي أَصْلِ صَلَاحِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَعِمُ فَيَرْضَوْنَ بِذَلِكَ وَأَكْرَهَ لَهُ إِذَا أَتَصَّلَا كَمَا وَصَفْتُ بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَشْرُطَ أَنْ لَا يَنْتَعِمَ، وَأَنْ يَدَعَ مِنْهُمْ، وَلَا يَبَيِّنَ أَنَّ عَلَيْهِ مِنْهُمْ.

فَإِنْ كَانَ أَصْلُ صَلَاحِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَا تَمْنَعُنَا وَنَحْنُ نَصَالِحُ الْمُشْرِكِينَ بِمَا شِئْنَا لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ الْجُزْيَةَ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا وَاجِبٌ إِلَيَّ لَوْ صَلَاحُهُمْ عَلَى مِنْهُمْ لَثَلَا يَنَالُوا أَحَدًا يَتَّصِلُ بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ كَانُوا قَوْمًا مِنَ الْعَدُوِّ دُونَهُمْ عَدُوًّا فَسَالُوا أَنْ يَصَالِحُوا عَلَى جُزْيَةٍ، وَلَا يَمْنَعُوا جَارَ لَوْلَايَ أَخَذَهَا مِنْهُمْ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا بِجَاهٍ مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَا غَيْرِهِمْ إِلَّا عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَأْذَنْ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ إِلَّا بِأَنْ يَعْطُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَافِرُونَ وَالصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ فَتَسَى صَلَاحُهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ فَالْصَّلَاحُ فَاسِدٌ وَلَهُ أَخْذُ مَا صَالَحُوهُ عَلَيْهِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَفَّ فِيهَا عَنْهُمْ وَعَلَيْهِ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ حَتَّى تَصَالِحُوا عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ أَوْ يَقَاتِلَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصَالِحَهُمْ عَلَى هَذَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِهِمْ قُوَّةٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ أَخَذْتُ مِنْكُمْ الْجُزْيَةَ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمْ وَأَدَعَاهَا إِذَا اقْتَرَفْتُمْ، وَلَا أَنْ يَصَالِحَهُمْ إِلَّا عَلَى جُزْيَةٍ مَعْلُومَةٍ لَا يَزَادُ فِيهَا، وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا أَنْ يَقُولَ مَتَى اقْتَرَفْتُمْ مِنْكُمْ مَقْتَرَفٌ أَنْفَقْتُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ وَمَتَى صَلَاحُهُمْ عَلَى شَيْءٍ تَمَّ زَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاحُ عَلَيْهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ جُزْيَةً أَكْثَرَ مِنْ دِينَارٍ فِي السَّنَةِ رَدُّ الْفَضْلِ عَلَى الدِّينَارِ وَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَعْطُوا الْجُزْيَةَ عَلَى مَا يَصْلَحُ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا نَبَذَ إِلَيْهِمْ وَقَاتِلَهُمْ وَمَتَى أَخَذَ مِنْهُمْ الْجُزْيَةَ عَلَى أَنْ يَنْتَعِمَ، فَلَمْ يَنْتَعِمَ إِمَّا بِغَلْبَةِ عَدُوِّ لَهُ حَتَّى هَرَبَ عَنْ بِلَادِهِمْ وَأَسْلَمَهُمْ، وَإِمَّا تَحَصَّنَ مِنْهُمْ حَتَّى نَالَهُمُ الْعَدُوُّ؛ فَإِنْ كَانَ تَسَلَّفَ مِنْهُمْ جُزْيَةً سَنَةً أَصَابَهُمْ فِيهَا مَا وَصَفْتُ رَدُّ عَلَيْهِمْ جُزْيَةً مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ وَنَظَرُ؛ فَإِنْ كَانَ مَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ نَصَفَهَا أَخَذَ مِنْهُ مَا صَلَاحُهُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاحَ كَانَ تَامًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حَتَّى أَسْلَمَهُمْ فَيَوْمَئِذٍ انْتَقَضَ صَلَاحُهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَسَلَّفَ مِنْهُمْ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُمْ جُزْيَةً سَنَةً قَدْ مَضَتْ وَأَسْلَمَهُمْ فِي غَيْرِهَا لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، وَلَا يَسَعُهُ إِسْلَامُهُمْ؛ فَإِنْ غَلَبَ غَلْبَةً فَعَلَى مَا وَصَفْتُ، وَإِنْ أَسْلَمَهُمْ غَلْبَةً فَهَوَّ أَتَمَّ فِي إِسْلَامِهِمْ وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْنَحَ

المسلمين أو اهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعت، وإذا سرقوا فجاءني المسروق قطعتهم.

وكذلك أحدهم إن قذفوا وحداناً لهم من قذفهم وأودب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جميع ما يجب لهم مما يحل أخذه وأنهاه عن العرض له، وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئاً أخذته منه إذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه؛ فإن عاد حسبته أو عاقبته عليه، وذلك مثل أن يهريق خمرهم أو يقتل خنازيرهم، وما أشبه هذا.

فإن قال قائل: فكيف لا تجوز شهادة بعضهم على بعض، وفي ذلك إبطال الحكم عنهم؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾، وقال: ﴿يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، فلم يكونوا من رجالات ولا آمن نرضى من الشهداء، فلما وصف الشهود منا دل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم، وأما إبطال حقوقهم، فلم نبطلها إلا إذا لم يأتنا ما يجوز فيه.

وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبحر والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون، فلا يجوز شهادة بعضهم على بعض، وقد تجرى بينهم المظالم والتداعى والتباعد كما تجرى بين أهل الذمة ولنا آتمين فيما جنى جانبهم، ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بإجازة شهادته أثم بذلك؛ لأنه عمل نهي عن عمله.

فإن قال: فإن الله عز وجل يقول: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ فما معناه؟

قيل: والله تعالى أعلم.

١٤٨٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي، عن بكير بن معروفي، عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير، عن مجاهد والحسن والضحاك في قوله تبارك وتعالى ﴿اثنان ذوا عدل منكم﴾ الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أخذهما تميمي والآخر يمايني صبيهما مولى لقرش في تجارة فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من نين آتية وبز ورقه فمرض القرشي فجعل وصيته إلى الدارين فمات وقبض الدارين المال والوصية فدفعاه إلى أولياء الميت وجاء ببعض ماله وأنكر القوم قلة المال، فقالوا

من آذاهم، وإذا أخذ منهم الجزية أخذها بإجمال، ولم يضرب منهم أحداً، ولم يقل لهم قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أن يضربوا، ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يهيموا من بلاد الإسلام شيئاً، ولا يكون له أن يأخذ لهم فيه مجال، وإن أقطع رجلاً مسلماً فغمره، ثم باعهم لم ينقض البيع وتركهم حياه؛ لأنهم ملكوه بأموالهم، وليس له أن يمنعهم الصيد في بر ولا بحر؛ لأن الصيد ليس بإحياء أموات.

وكذلك لا يمنعهم الخطب ولا الرعي في بلاد المسلمين؛ لأنه لا يملك.

١٠- تفریع ما یمنع من اهل الذمة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان علينا أن نمنع أهل الذمة إذا كانوا معنا في الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتمولوها مما نمنع منه أنفسنا وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالم لهم، وإن نستقدمهم من عدوهم لو أصابهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا، فإذا قدرنا استقدمناهم، وما حل لهم ملكه، ولم نأخذ لهم خيراً ولا خنزيراً.

فإن قال قائل: كيف تستقدمهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستقدمهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها؟

قلت: إنما منعهم بتحريم دماهم، فإن الله عز وجل جعل في دماهم دية وكفارة، وأما منعي ما يحل من أموالهم فبدمتهم، وأما ما أقررتهم عليه فمباح لي بأن الله عز وجل أذن بقتلهم حتى يعطوا الجزية؛ فكان في ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوها وهم صاغرون، ولم يكن في إقرارهم لهم عليها معونة عليها، ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقررهم على إكراهه بل منعهم منه، وكما لم أكن بإقرارهم على الشرك معينا لهم بإقرارهم عليه، ولا يمنعهم من العدو معينا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عوناً لهم عليه ولا أكون عوناً لهم على أخذ الخمر والخنزير، وإن أقررتهم على ملكه؛ فإن قال فلم لم تحكم لهم بقيمته على من استهلكه.

قلت: أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله، ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله ﷺ المنزل عليه المبين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للمحرّم ثمن، فمن حكم لهم بثمن محرّم حكم بخلاف حكم الإسلام، ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الإسلام وأنا مسئول عما حكمت به ولست مسئولاً عما عملوا مما حرّم عليهم مما لم أكلف منعه منهم، ومن سرق لهم من بلاد

عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا» يوجد من مال الميت في أيديهما، ولم يذكر قبل وجوده أنه في أيديهما، فلما وجد أديا ابتاعه فأحلف أولياء الميت على مال الميت فصار مالا من مال الميت بإقرارهما وأديا لأنفسهما شراءه، فلم تقبل دعواهما بلا يتيقن فأحلف وارثاه على ما أديا، وإن كان أبو سعييل لم يبينه في حديثه هذا التبيين، فقد جاء بمعناه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في هذا رد اليمين إنما كانت يمين الدارين على ادعاء الورثة من الخيانة وبعين ورثة الميت على ما ادعى الداريان مما وجد في أيديهما وأقرا أنه للميت، وأنه صار لهما من قبله، وإنما أجزا رد اليمين من غير هذه الآية.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: «أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيَمَانِهِمْ» فذلك، والله تعالى أعلم، أن الأيمان كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختانوا، ثم صار الورثة حالفين بإقرارهم أن هذا كان للميت وأدعائهم شراءه منه فجاز أن يقال أن ترد أيمان تنفي عليهم الأيمان بما يجب عليهم إن صارت لهم الأيمان كما يجب على من حلف لهم، وذلك قول الله، والله تعالى أعلم، «يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا» يحلفان كما أحلفا، وإذا كان هذا كما وصفت فليست هذه الآية بناسخة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بإشهاد ذوي عدل منكم، ومن نرضى من الشهداء.

١١ - الحكم بين أهل الذمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله ﷺ لما نزل بالمدينة وأدع يهود كافة على غير جزية، وأن قول الله عز وجل «فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ» إنما نزلت في اليهود المودعين الذين لم يعطوا جزية، ولم يقرروا بأن يجري عليهم الحكم، وقال بغض نزلت في اليهوديين اللذين رزنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي قالوا يشبه ما قالوا لقول الله عز وجل «وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ» وقوله تبارك وتعالى «وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ بِالْآيَةِ بِعَيْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، إِنْ تَوَلَّوْا عَنْ حُكْمِكَ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ، وَهَذَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَمَى حَاكِمًا غَيْرَ مَقْهُورٍ عَلَى الْحُكْمِ وَالَّذِينَ حَاكَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي امْرَأَةٍ مِنْهُمْ وَرَجُلٍ زَنِيَا مُوَادِعُونَ، وَكَانَ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمُ وَرَجَا أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجْمُ فَجَاءُوا بِهَا فَرَجَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَإِذَا وَادَعِ الْإِمَامُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ، وَلَمْ يَشْرُطْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ، ثُمَّ جَاءَهُ مُتَحَاكِمِينَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ يَدْعَ الْحُكْمَ؛ فَإِنْ

لِلدَّارَيْنِ إِنْ صَاحِبِنَا قَدْ خَرَجَ وَمَعَهُ مَالٌ أَكْثَرُ مِمَّا أَتَيْنَانَا بِهِ، فَهَلْ بَاعَ شَيْئًا أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَوَضَعَ فِيهِ؟ أَوْ هَلْ طَالَ مَرَضُهُ فَأُتِفِقَ عَلَى نَفْسِهِ؟ قَالَا: لَا قَالُوا، فَإِنْ كُنَّا خَتَمَانَا فَقَبَضُوا الْمَالَ وَرَفَعُوا أَمْرَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ أَنْ يُحْبَسَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَحَلَفَا بِاللَّهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ مَا تَرَكَ مَوْلَاكُمُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَا أَتَيْنَاكُمْ بِهِ وَأَنَا لَا نَشْتَرِي بِإِيمَانِنَا ثَمَنًا قَلِيلًا مِنَ الدُّنْيَا «وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَحْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنْهَا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ»، فَلَمَّا حَلَفَا خَلَّى سَبِيلَهُمَا، ثُمَّ إِنَّهُمْ وَجَدُوا بَعْدَ ذَلِكَ إِنْاءَ مِنْ آيَةِ الْمَيْتِ فَأَخَذُوا الدَّارَيْنِ، فَقَالَا اشْتَرَيْنَاهُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ وَكَلْبًا فَكَلَفَا الثَّيْبَةَ، فَلَمْ يَقْدِرَا عَلَيْهَا فَرَفَعُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «فَإِنْ عَصِرَ» يَقُولُ: فَإِنْ اطَّلَعَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا يَغْنِي الدَّارَيْنِ أَيْ كَتَمَا حَقًّا «فَأَخْرَانِ» مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَيْتِ «يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَرْبَابُ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ» فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ إِنْ مَالَ صَاحِبِنَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَإِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ قَبْلَ الدَّارَيْنِ لِحَقٍّ «وَمَا اغْتَدَيْنَا إِنْهَا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» هَذَا قَوْلُ الشَّاهِدَيْنِ أَوْلِيَاءِ الْمَيْتِ «ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا» يَغْنِي الدَّارَيْنِ وَالنَّاسُ أَنْ يَعُودُوا لِمِثْلِ ذَلِكَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني من كان في مثل حال الدارين من الناس ولا أعلم الآية تحتل معنى غير حله على ما قال: وإن كان لم يوضح بعضه؛ لأن الرجلين اللذين كشاهدي الوصية كانا أميين الميت فيشبه أن يكون إذا كان شاهدان منكم أو من غيركم أمينين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت إيمانهما أحلفا بأنهما أمينان لا في الشهود؛ فإن قال: فكيف تسمى في هذا الوضع شهادة؟

قيل: كما سميت إيمان المتلاعنين شهادة، وإنما معنى شهادة بينكم إيمان بينكم إذا كان هذا المعنى، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فكيف لم تحتل الشهادة؟

قيل: ولا تعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهدين قبلت شهادته أو ردت، ولا يجوز أن يكون إجماعهما خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى «فَإِنْ عَصِرَ

قيل: فإن جاز أن يكفر خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين، وإن قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب، وإن لم يؤجر، وإن لم يكفر عنه؟

قيل: وكذلك الظهار والأيمان والرقبة في القتل؛ فإن جاءنا يريد أن يتزوج لم تزوجه إلا كما يزوج المسلم برضا من الزوجة ومهر وشهود عدول من المسلمين، وإن جاءتنا امرأة قد نكحها تريد فساد نكاحها بأنه نكحها بغير شهود مسلمين أو غير ولي، وما يرد به نكاح المسلم مما لا حق فيه لزوج غيره لم يرد نكاحه إذا كان اسمه عندهم نكاحاً؛ لأن النكاح ماضٍ قبل حكمنا.

فإن قال قائل: من أين قلت هذا؟

قلت: قال الله تبارك وتعالى في المشركين بعد إسلامهم ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾، وقال: ﴿وَأِنْ تَبَيَّنْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾، فلم يأمرهم برد ما بقي من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه إلى رؤوس أموالهم وأنفذ رسول الله ﷺ نكاح المشرك بما كان قبل حكمه وإسلامهم، وكان مقتضياً رده ما جاوز أربعاً من النساء؛ لأنهن بواق فتجاوز عما مضى كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكانت لرسول الله ﷺ ذمة وأهل هدنة يعلم أنهم ينكحون نكاحهم، ولم يأمرهم بأن ينكحوا غيره، ولم نعلمه أفسد لهم نكاحاً ولا منع أحداً منهم أسلم امرأته وامرأته بالعقد المتقدم في الشرك بل أقرهم على ذلك النكاح إذا كان ماضياً وهم مشركون، وإن كانوا معاهدين ومهادنين، وهكذا إن جاءنا رجلاً منهم قد تابعا خيراً، ولم يتقاضها أبطلنا البيع، وإن تقاضها لم نرده؛ لأنه قد مضى، وإن تابعاها فقبض المشتري بعضاً، ولم يقبض بعضاً لم يرد المقبوض ورد ما لم يقبض، وهكذا يبيع الربا كلها، ولو جاءتنا نصرانية قد نكحها مسلم بلا ولي أو شهود نصارى أفسدنا النكاح؛ لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبداً غير تزويج الإسلام، فننفذ له، ولو جاءنا نصراني باع مسلماً خيراً أو نصراني ابتاع من مسلم خيراً تقاضها أو لم يتقاضها أبطلناها بكل حال وردنا المال إلى المشتري وأبطلنا ثمن الخمر عنه إن كان المسلم المشتري لها لم يملك خيراً.

وإن كان البائع لها لم يكن له أن يملك ثمن خمر، ولا أمر الذي أن يرد الخمر على المسلم وأهريقها على الذي إذا كان ملكها على المسلم؛ لأنها ليست كماله، وإن كان المسلم القابض للخمر يرد ثمن الخمر على المسلم وأهريق الخمر؛ لأنني لا أقضي على مسلم أن يرد خيراً.

ويجوز أن أهريقها؛ لأن الذي عصى بإخراجها إلى المسلم مع معصيته بملكها وأخرجها طائفاً فأذنت بإهراقها لم أكن أهريقها، ولم يأذن فيها إنما أهريقها بعد ما أذن فيها بالبيع، وإن جاءتنا امرأة

اختار أن يحكم بينهم حكم بين المسلمين لقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم إذا جاءوه في حد الله عز وجل وعليه أن يقيمه، ولا يفارقون المواعين إلا في هذا الموضع، ثم على الإمام أن يحكم على المواعين حكمه على المسلمين إذا جاءوه؛ فإن امتنعوا بعد رضاهم بحكمه حاربهم، وسواء في أن له الخيار في المواعين إذا أصابوا حداً لله أو حداً فيما بينهم؛ لأن المصاب منه الحد لم يسلم، ولم يقر بأن يجري عليه الحكم.

١٢- الحكم بين أهل الجزية

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكان الصغار، والله تعالى أعلم، أن يجري عليهم حكم الإسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم شركهم به واستحلهم لمحاربه، فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم ما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم، وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفوا عنه، فإذا أبى بعضهم على بعض ما فيه له عليه حق فأتى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه فحق لازم للإمام، والله تعالى أعلم، أن يحكم له على من كان له عليه حق منهم، وإن لم يأته المطلوب راضياً بحكمه.

وكذلك إن أظهر السخطة لحكمه لما وصفت من قول الله عز وجل ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، ولا يجوز أن تكون دار الإسلام دار مقام لمن يتمتع من الحكم في حال ويقال نزلت ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾؛ فكان ظاهر ما عرفنا أن يحكم بينهم، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه بأنه طلقها أو آلى منها حكمت عليه حكمي على المسلمين فالزمتها الطلاق وفيثية الإيلاء؛ فإن فاء وإلا أخذته بأن يطلق، وإن قالت تظهر مني أمرته أن لا يقربها حتى يكفر، ولا يميزه في كفارة الظهار إلا رقة مؤمنة.

وكذلك لا يميزه في القتل إلا رقة مؤمنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: فكيف يكفر الكافر قيل كما يؤدي الواجب، وإن كان لا يؤجر على أدائه من دية أو أرش جرح أو غيره، وكما يحسد، وإن كان لا يكفر عنه بالحد لشركه؛ فإن قال فكفر عنه خطيئة الحد؟

الذميّ قد نكحته في بقيّة من عدتها من زوج غيره فرقنا بينه وبينها لحقّ الزوج الأوّل، وليس هذا كفساد عقدة نكحها له إذا كانت جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا تحوّر في الإسلام بحال، وإن طلق رجل امرأته ثلاثاً، ثم تزوجها، وذلك جائز عنده فسخنا النكاح وجعلنا لها مهر مثلها إن أصابها، ولم تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره بصيها، فإذا نكحت زوجاً غيره مسلماً أو ذميّاً فأصابها حلّ له نكاحها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلّها، فإذا مضت واستهلكت لم تبطلها إنّما تبطلها ما كانت قائمة، وإن جاءنا عبد أحدهم قد اعتقه أعتقنا عليه، وإن كاتبه كتابة جائزة عندما أجزناها له أو أمّ ولد يريدها بيعها لم ندعه يبيعها في قول من لا يبيع أمّ الولد ويبعها في قول من يبيع أمّ الولد، فإذا أسلم عبد الذميّ بيع عليه؛ فإن اعتقه الذميّ أو وهبه أو تصدّق به وأقبضه فكلّ ذلك جائز؛ لأنّه مالكه، ولولاؤه للذميّ؛ لأنّه الذي اعتقه، ولا يرثه إن مات بالولاء لاختلاف الذنيتين؛ فإن أسلم قبل أن يموت، ثمّ مات ورثه بالولاء، وهكذا أمته؛ فإن أسلمت أمّ ولده عزل عنها وأخذت بنفقتها، وكان له أن يؤجرها، فإذا مات فهي حرّة، وإن دبر عبداً له فأسلم العبد قبل موت السيّد، ففيها قولان، أحدهما أن يباع عليه كما يباع عبده لو قال له: أنت حرّ إذا دخلت الدار أو كان غداً أو جاء شهر كذا والآخر لا يباع حتّى يموت فيعتق إلا أن يشاء السيّد بيعه، فإذا شاء جاز بيعه، وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل للمكاتب إن شئت فترك الكتابة وتباغ، وإن شئت فأنّت على الكتابة، فإذا أدبت عتقت ومتى عجزت أعت، وهكذا لو أسلم العبد، ثمّ كاتبه سيّده النصرانيّ أو أسلم، ثمّ دبر أو أسلمت أمته، ثمّ وطئها فجلبت؛ لأنّه مالك لهم في هذه الحال ولا حدّ عليه ولا عليها، وإذا جنّى النصرانيّ على النصرانيّ عمداً فالجنّي عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنّى جنابة فيها القود، فإذا اختار العقل فهو حالّ في مال الجناني، وإن كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الجناني كما تكون على عواقل المسلمين؛ فإن لم يكن للجناني عاقلة فالجنابة في ماله دين يتبع بها، ولا يعقل عنه النصارى ولا قرابة بينه وبينهم وهم لا يرثون، ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما ترك إذا مات ميراثاً إنّما يأخذونه فينا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وولاء دماء النصارى كولاية دماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة إلا شهادة المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كما يجوز إقرار المسلمين بعضهم لبعض، وكلّ حقّ بينهم يؤخذ لبعضهم من بعض كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أهرق واحد منهم

لصاحبه خراً أو قتل له خنزيراً أو حرق له ميتة أو خنزيراً أو جلد ميتة لم يدبغ لم يضمن له في شيء من ذلك شيئاً؛ لأنّ هذا حرام، ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن، ولو كانت الخنزير في زق فخرقه أو جرّ فكسرهما ضمن ما نقص الجرّ أو أحلفه، ولم يضمن الخنزير؛ لأنّه يحلّ ملك الزق والجرّة إلا أن يكون الزق من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير دبغ أو لم يدبغ، فلا يكون له ثمن، ولو كسر له صلياً من ذهب لم يكن عليه شيء، ولو كسره من عود، وكان العود إذا فرق لم يكن صلياً يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود.

وكذلك لو كسر له تمثالاً من ذهب أو خشب يعبد لم يكن عليه في الذهب شيء، ولم يكن أيضاً في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولاً، فإذا فرق صلح لغير تمثال، فيكون عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم، ولو كسر له طنبوراً أو مزماراً أو كبراً فإن كان في هذا شيء يصلح لغير الملاهي فعليه ما نقص الكسر، وإن لم يكن يصلح إلا للملاهي، فلا شيء عليه، وهكذا لو كسرهما نصرانيّ مسلماً أو نصرانيّ أو يهوديّ أو مستأمن أو كسرهما مسلماً لواحد من هؤلاء أبطلت ذلك كلّ قال: ولو أن نصرانيّاً أفسد لنصرانيّ ما أبطل عنه فغرم المفسد شيئاً بحكم حاكمهم أو شيئاً يرونه حقاً يلزمه بعضهم بعضاً أو شيئاً تطرّع له به وضمنه، ولم يقبضه المضمون له حتّى جاءنا الضامن أبطلناه عنه؛ لأنّه لم يقبض، ولو لم يأتنا حتّى يدفع إليه، ثمّ سألنا إبطاله، ففيها قولان أحدهما لا تبطله وتجعله كما مضى من بيع الرّبا والآخر أن تبطله بكلّ حال؛ لأنّه أخذ منه على غير بيع إنّما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها.

ولو كان الذي غرم له ما أبطل عنه في الحكم مسلماً وقبضه منه، ثمّ جاءني رددته على المسلم كما لو أربى على مسلم أو أربى عليه مسلم وتقابضا رددت ذلك بينهما.

وكذلك لو أهرق نصرانيّ مسلماً خراً أو أفسد له شيئاً تمّا أبطله عنه وترافعا إليّ وغرم له النصرانيّ قيمته متطوعاً أو بحكم ذميّ أو بأمر رآه النصرانيّ لازماً له ودفعه إلى المسلم، ثمّ جاءني أبطلته عنه ورددت النصرانيّ به على المسلم؛ لأنّه ليس لمسلم قبض حرام، وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواً في أنّه يردّ عنه، وأنّه لا يقرّ على حرام جهله ولا عرفه بحال.

ويجوز للنصرانيّ أن يقارض المسلم، وأكره للمسلم أن يقارض النصرانيّ أو يشاركه خوف الرّبا واستحلال البيوع الحرام، وإن فعل لم أفسخ ذلك؛ لأنّه قد يعمل بالحلّ ولا أكره للمسلم أن يستأجر النصرانيّ، وأكره أن يستأجر النصرانيّ المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت، وأكره أن يبيع المسلم من النصرانيّ عبداً مسلماً أو أمة مسلمة، وإن باعه لم يبن لي أن أفسخ البيع

فقال: ﴿الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ قرأ الربيع الآية، ولو أوصى أن يكتب به كتب طب فتكون صدقة جازت له الوصية، ولو أوصى أن تكتب به كتب سحر لم يجز.

ولو أوصى أن يشتري بثله سلاحاً للمسلمين جاز، ولو أوصى أن يشتري به سلاحاً للعدو من المشركين لم يجز، ولو أوصى بثله لبعض أهل الحرب جاز؛ لأنه لم يحرم أن يعطوا مالاً.

وكذلك لو أوصى أن يفدى منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال: ومن استعدي على ذمي أو مستامن أعدى عليه، وإن لم يرض ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شيء فيه حق للمستعدي، وإن جاءنا محتسب من المسلمين أو غيرهم يذكر أن الذميين يعملون فيما بينهم أعمالاً من رياء لم نكشفهم عنها؛ لأن ما أقرناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها.

وكذلك لا يكشفون عما استحلوا من نكاح المحارم؛ فإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحته فسخنا النكاح؛ فإن جاءت امرأة نكحها على أربع أجبرناه بأن يختار أربعاً ويفارق سائرهن؛ وإن لم تأتينا لم نكشفه عن ذلك.

فإن قال قائل: فقد كتب عمرُ يفرق بين كل ذي محرم من المجوس، فقد يحتمل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج ليسقط عنه مهرها وتركنا لهم على الشرك أعظم من تركنا لهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع ما لم يأتونا؛ فإن جاءنا منهم مسروق يسارق قطعناه له، وإن جاءنا منهم سارق قد استعبده مسروق بحكم له أبطلنا العبودية عنه وحكمنا عليه حكماً على السارق قال: وللنصراني الشفعة على المسلم وللمسلم الشفعة عليه، ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ماشية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا غللاً، وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقاً من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال: ولا يكون لذي أن يحبي مواتاً من بلاد المسلمين؛ فإن أحياء لم تكن له بإحيائها، وقيل له خذ عمارتها، وإن كان ذلك فيها والأرض للمسلمين؛ لأن إحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله ﷺ أنه لمن أحياء، ولم يكن له قبل يحييه كالفيء، وإنما جعل الله تعالى الفيء ومملك ما لا مالك له لأهل دينه لا لغيرهم.

وجبرت النصراني على بيعه مكانه إلى أن يعتقه أو يتعذر السوق عليه في موضعه فالحقه بالسوق، ويتأتى به اليوم واليومين والثلاثة، ثم أجبره على بيعه قال وفيه قول آخر إن البيع مفسوخ، وإن باع مسلم من نصراني مصحفاً فالبيع مفسوخ.

وكذلك إن باع منه دفترأ فيه أحاديث عن رسول الله ﷺ، وإنما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد يعتقان فيعتقان بعق النصراني، وهذا مال لا يخرج من ملكه إلا إلى مالك غيره، وإن باعه دفاتر فيها رأي كرهت ذلك له، ولم أفسخ البيع، وإن باعه دفاتر فيها شعر أو نحو لم أكره ذلك له، ولم أفسخ البيع.

وكذلك إن باعه طباً أو عبارة رؤيا، وما أشبههما في كتاب قال: ولو أن نصرانياً باع مسلماً مصحفاً أو أحاديث من أحاديث النبي ﷺ أو عبداً مسلماً لم أفسخ له البيع، ولم أكرهه إلا أنني أكره أصل ملك النصراني، فإذا أوصى المسلم للنصراني بمصحف أو دفتر فيه أحاديث رسول الله ﷺ أبطلت الوصية.

ولو أوصى بها النصراني لمسلم لم أبطلها، ولو أوصى المسلم للنصراني بعبد مسلم فمن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه النصراني أبطل الوصية، ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية، وهكذا هبة المسلم للنصراني واليهودي والمجوسي في جميع ما ذكرت، ولو أوصى مسلم لنصراني بعبد نصراني فمات المسلم، ثم أسلم النصراني جازت الوصية في القولين معاً؛ لأنه قد ملكه بموت الموصي وهو نصراني، ثم أسلم فبايع عليه، ولو أسلم قبل موته النصراني كان كوصية له بعبد لا يختلفان، فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث فجاءنا ورثته أبطلنا ما جاوز الثلث إن شاء الورثة كما بطله إن شاء ورثة المسلم، ولو أوصى بثلث ماله أو شيء منه يبي به كنيسة لصلاة النصارى أو يستأجر به خدماً للكنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضاً فتكون صدقة على الكنيسة وتعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة.

وكذلك لو أوصى أن يشتري بو خمر أو خنازير فيتصدق بها أو أوصى بخنازير له أو خر أبطلنا الوصية في هذا كله، ولو أوصى أن تبني كنيسة ينزلها مار الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كراءها للنصارى أو للمساكين جازت الوصية، وليس في بنيان الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لصلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك، وأكره للمسلم أن يعمل بناء أو نجارة أو غيره في كنائسهم التي لصلواتهم، ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشماسة ثلثه جازت الوصية؛ لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء، ولو أوصى أن يكتب بثله الإنجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية؛ لأن الله عز وجل قد ذكر تبديلهم منها،

٥٢ - كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة

١ - باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَاهِلُوا الْبَيْنِي بَيْنِي حَتَّىٰ تَقِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذكر الله عز وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان الممتنعان الجماعتان كل واحدة تمتنع أشد الامتناع أو أضعف إذا لزمها اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالإصلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افترقوا وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح.

وبذلك قلت: لا يبيت أهل البغي قبل دعائهم؛ لأن على الإمام الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسمأة باسم الإيمان حتى تفيء إلى أمر الله؛ فإن فاءت لم يكن لأحد قتالها؛ لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى أن تفيء.

قال الشافعي: والفيء الرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأي حال ترك بها القتال، فقد فاء والفيء بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز وجل قال: وقال أبو ذؤيب - يعير نفراً من قومه انهزموا عن رجل من أهله في وقعة قتل:

لا ينسأ الله منا معشراً شهدوا يوم الأميلح لا غابوا ولا جرحوا عقوا بسهم فلم يشعرب به أحد ثم استغفوا، وقالوا حبنا الوضع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأمر الله تعالى إن فاءوا أن يصلح بينهم بالعدل، ولم يذكر تباعة في دم ولا مال، وإنما ذكر الله تعالى الصلح آخر كما ذكر الإصلاح بينهم أولاً قبل الإذن بقتالهم فأشبه هذا، والله تعالى أعلم، أن تكون التباعات في الجراح والدماء، وما فات من الأموال ساقطة بينهم قال: وقد يحتمل قول الله عز وجل ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ أن يصلح بينهم بالحكم إذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطي بعضهم من بعض ما وجب له لقرول الله عز وجل ﴿بِالْعَدْلِ﴾ أخذ الحق لبعض الناس من بعض.

قال الشافعي: وإنما ذهبنا إلى أن الرد ساقط والآية تحتمل المعنيين.

١٤٩٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ

بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَذْرَكَتِ الْفِتْنَةُ الْأَوَّلَىٰ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَكَانَتْ فِيهَا دِمَاءٌ وَأَمْوَالٌ، فَلَمْ يُقْتَصْ فِيهَا مِنْ دَمٍ وَلَا مَالٍ وَلَا قَرْحٌ أَصِيبَ بِوَجْهِهِ التَّوَابِلِ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ مَالٌ رَجُلٍ يَغْنِيهِ فَيُدْفَعُ إِلَىٰ صَاحِبِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٩/٦)]

قال الشافعي: وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال، ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فما علمته اقتص أحد من أحد ولا غرم له مالا أتلفه ولا علمت الناس اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه فصاحبه أحق به.

١٤٩١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنْ قُتِلَ دُونُ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. [نقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسنة رسول الله ﷺ تدل على أن للمرء أن يمتنع ماله، وإذا منعه بالقتال دونه فهو إحلال للقتال والقتال سبب الإلتفاف لمن يقاتل في النفس، وما دونها قال: ولا يحتمل قول رسول الله ﷺ، والله تعالى أعلم، «مَنْ قُتِلَ دُونُ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» إلا أن يقاتل دونه، ولو ذهب رجل إلى أن يحتمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل وأخذ ماله أو قتل ليؤخذ ماله، ولا يقال له، قتل دون ماله، ومن قتل بلا أن يقاتل، فلا يشك أحد أنه شهيد.

قال الشافعي: وأهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان، منهم قوم أغروا بعد الإسلام مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك والعمامة تقول لهم أهل الردة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهو لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه بالكفر والارتداد يمنع الحق قال: ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لأبي بكر اليس قد قال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَابَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ فِي قول أبي بكر هذا من حقها لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه معرفة

فلم يقد منهم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ وكلا هذين متأولاً أما أهل الامتناع، فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديها إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَقَالُوا لا نعلمه يجب علينا أن نؤديها إلى غير رسول الله ﷺ، وأما أهل البغي فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورواوا أن جهاده حق، فلم يكن على واحدٍ من الفريقين عند تقضي الحرب قصاصٌ عندنا، والله تعالى أعلم.

ولو أن رجلاً واحداً قتل على التأويل أو جماعة غير متمتعين، ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة متمتعون أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير ذلك كما يكون على غير المتأولين، فقال لي قائلٌ فلم قلت في الطائفة المتمتعة الغاصبة المتأولة تقتل وتصيب المال أزيل عنها القصاص وغرم المال إذا تلف، ولو أن رجلاً تأول قتل أو أتلَف مالا اقتصصت منه وأغرمته المال؟

فقلت له: وجدت الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا يُجْلُ دَمٌ مُسْلِمٍ أَوْ قُتِلَ نَفْسٌ بغيرِ نَفْسٍ وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلٍ فَهُوَ قَوْدٌ يَدُوهُ وَوَجَدَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ فذكر الله عز وجل قتالهم، ولم يذكر القصاص بينهما فثبتنا القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزالناه في المتأولين المتمتعين ورأينا أن المعنى بالقصاص من المسلمين هو من يكن متمتعا متأولاً فأمضينا الحكمين على ما أمضينا عليه، وقلت له: علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولي قتال المتأولين، فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم متأولاً فأمر بحبسه، وقال لولده إن قتلتم، فلا تغلثوا وراي له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، وفي الناس بقية من أصحاب رسول الله ﷺ لا نعلم أحداً أنكر قتله ولا عابه ولا خالفة في أن يقتل إذ لم يكن له جماعة يتمتع بمثلها، ولم يقد علي وأبو بكر قبله ولي من قتلته الجماعة المتمتع بمثلها على التأويل كما وصفنا ولا على الكفر.

قال الشافعي: والآية تدل على أنه إنما أبيع قتالهم في حال، وليس في ذلك إباحة أموالهم ولا شيء منها، وأما قطاع الطريق، ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحداناً يقتلون حداً وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل، وفي المحاربين.

منهما معاً بأن ممن قاتلوا من هو على التمسك بالإيمان ولولا ذلك ما شك عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا إله إلا الله فصاروا مشركين، وذلك بين في مخاطبتهم جيوش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لأبي بكر بعد الإسار، فقال شاعرهم:

الا أصبحنا قبل نائرة الفجر لعل منابنا قريب، وما نذري
أطعنا رسول الله ما كان وسطنا فيا عجباً ما بال ملك أبي بكر
فإن النذري يسالكمو فمتمتم لكاتر أو أخلى إليهم من التمر
سمنتمهم ما كان فينا بقة كرام على العزاء في ساعة العسر
وقالوا لأبي بكر بعد الإسار: ما كفرنا بعد إيماننا، ولكن شحنا على أموالنا.

قال الشافعي: وقول أبي بكر لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني فيما أرى، والله تعالى أعلم، أنه مجاهدكم على الصلاة، وأن الزكاة مثلها، ولعل مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُفَاءً وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾، وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة، وأنه متى منع فرضاً قد لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل.

قال الشافعي: فسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بني بدر الغزاري فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله ﷺ، ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد، ومن منع الزكاة معاً فقاتلهم بعموم من أصحاب رسول الله ﷺ قال: ففي هذا الدليل على أن من منع ما فرض الله عز وجل عليه، فلم يقدر الإمام على أخذه منه بامتناعه قتله، وإن أتى القتال على نفسه، وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل منعه قال: فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر على أخذه منه أخذه، ولم يقتله، وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة فتؤخذ منه؛ فإن امتنع دون هذا أو شيء منه بجماعة، وكان إذا قيل له: أذ هذا قال: لا أؤديه ولا أبدؤكم بقتال إلا أن تقتلونني قوتل عليه؛ لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه، وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ومانع الصدقة تمتع بحق ناصب دونه، فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله ﷺ في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل هذا المعنى في أنه لا يعطي الإمام العادل حقاً إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويزيد على مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقاتله فيحل قتاله بإرادته قتاله الإمام قال: وقد قاتل أهل الامتناع بالصدقة وقتلوا، ثم قهروا،

٢ - باب السيرة في أهل البغي

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٧/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا كله نقول، ولا يحل للمسلمين بطعنهم دماؤهم، ولا أن يمنعوا الفية ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم، ولا يحال بينهم وبين المساجد والأسواق قال: ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول حسنة البغي للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم؛ فإن كانوا يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن ينهب مذهبهم بتصديقه على ما لم يسمعوا، ولم يعاينوا أو يستحلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم أو أبدانهم شيئاً يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم، وإن كانوا لا يستحلون ذلك جازت شهادتهم، وهكذا من بنى من أهل الأهواء، ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام، ولو أصابوا في هذه الحال حداً لله عز وجل أو للناس دماً أو غيره، ثم اعتقدوا ونصبوا إماماً وامتنعوا، ثم سألوا أن يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شيء منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئاً لله عز ذكره ولا للناس، وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حداً لله تبارك وتعالى أو للناس، ثم هرب، ولم يتأول ويمتنع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً كانوا في مصر أو صحراء فسفكوا الدماء وأخذوا الأموال كان حكمهم كحكم قطاع الطريق وسواء المكابرة في المصر أو الصحراء، ولو افرقوا كانت المكابرة في المصر أعظمهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو أن قوماً كابروا فقتلوا، ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم الحق في جميع ما أخذوا، وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دماً وأموالاً على غير التأويل، ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حد.

قال الشافعي: ولو أن قوماً متاولين كثيراً كانوا أو قليلاً اعتزلوا جماعة الناس، فكان عليهم وال لأهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماماً ويعتقدوا ويظهروا حكماً مخالفاً لحكمه كان عليهم في ذلك القصاص، وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا علياً رضي الله عنه ونقموا عليه الحكومة، فقالوا لا نساكنك في بلد فاستعمل عليهم عاملاً فسمعوا له ما شاء الله، ثم قتلوه فأرسل إليهم أن ادفعوا إلينا قاتله نقتله به قالوا: كلنا قاتله قال فاستسلموا نحكم عليكم قالوا لا فسار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم قال: وكل ما أصابوه في هذه الحال من حد لله تبارك وتعالى أو للناس أقيم عليهم متى قدر عليهم، وليس عليهم في هذه الحال أن

١٤٩٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: رؤي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما قال: دخلت على مروان بن الحكم، فقال: ما رأيت أحداً أكرم غلبته من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم النجمل فتأذى مناويو لا يقتل مذبر، ولا يذوف على جريح. [أخرجه البيهقي (١٨١/٨)]

قال الشافعي: فذكرت هذا الحديث للذراوردي، فقال: ما أحفظه يريد يعجب بحفظه هكذا ذكره جعفر بهذا الإسناد.

١٤٩٣ - قال الذراوردي أخبرنا جعفر، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان لا يأخذ سلباً، وأنه كان يثاير القتال بنفسه، وأنه كان لا يذوف على جريح، ولا يقتل مذبراً. [أخرجه البيهقي (١٨١/٨)]

١٤٩٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه في ابن ملجم بعد ما ضربه أطعموه واستفوه وأحسبوا إسناره إن عشت فأنا وليّ دمي أعفو إن شئت، وإن شئت استغذت، وإن ميت فقتلتموه، فلا تمثّلوا. [أخرجه البيهقي (١٨٣/٨)]

٣ - باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنّبوا جماعات الناس وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم؛ لأنهم على حرمة الإيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا أن علياً رضي الله عنه يثاير هـو يخطب إذ سمع تحكيماً من ناحية المسجد لا حكم إلا الله عز وجل، فقال علي رضي الله عنه: أريد بها باطل لكم علياً ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم الفية ما كانت أيديكم مع أيدينا ولا تبدؤكم بقتال.

١٤٩٥ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق الفسائي، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كتب لعمر بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك فكتب إليه عمر بن عبد العزيز إن سبوني فسبوه أو أعفوا عنهم، وإن أشهروا السلاح فأشهروا عليهم، وإن ضربوا فاضربوهم.

ييدهوا بقتالِ حتّى يمتنعوا من الحكمِ ويتصبّوا قال: وهكذا لو خرجَ رجلٌ أو رجلان أو نفرٌ يسيرٌ قليلو العدو يعرفُ أنّ مثلهم لا يمتنعُ إذا أريدَ فأظهروا رأيهم ونابذوا إمامهم العادل، وقالوا نمتنعُ من الحكمِ فأصابوا دماً وأموالاً وحدوداً في هذه الحال متاولين، ثمّ ظهرَ عليهم أقيمت عليهم الحدودُ وأخذت منهم الحقوقُ لله تعالى وللناسِ في كلِّ شيءٍ كما يؤخذُ من غيرِ المتاولين؛ فإن كانت لأهلِ البغي جماعةٌ تكثرُ ويمتنعُ مثلها بموضعها الذي هي به بعضُ الامتناعِ حتّى يعرفُ أنّ مثلها لا ينالُ حتّى تكثرَ نكايته واعتقدت ونصبوا إماماً وأظهروا حكماً وامتنعوا من حكمِ الإمامِ العادل فهذه الفئةُ الباغيةُ ألّٰي تفارقُ حكمَ من ذكرنا قبلها فينبغي إذا فعلوا هذا أن نسألهم ما تقموا؛ فإن ذكروا مظلمةً بينةً رَدّت؛ فإن لم يذكروها بينةً قيلَ لهم عودوا لما فارقتم من طاعةِ الإمامِ العادل، وأن تكونَ كلمتكم وكلمةُ أهلِ دينِ الله على المشركينَ واحدةً، وأن لا تمتنعوا من الحكمِ؛ فإن فعلوا قبلَ منهم، وإن امتنعوا قيلَ إنّنا مؤذنونكم بحربٍ؛ فإن لم يبيحوا قوتلوا، ولا يقاتلون حتّى يدعوا وينظروا إلا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال: وإذا امتنعوا من الإجابة وحكمَ عليهم بحكمٍ فلم يسلّموا أو حلّت عليهم صدقةٌ فمتنعوها وحالوا دونها، وقالوا لا نبدؤكم بقتالِ قوتلوا حتّى يقرّوا بالحكمِ ويعودوا لما امتنعوا إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يستثنِ الله تبارك وتعالى في الفئتين فسواةً كانَ للذي فاءَ فنةً أو لم تكن له فنةً فمتى فاءَ والفئتين الرجوعُ حرّمٌ دمه، ولا يقتلُ منهم مدبرٌ أبداً ولا أسيرٌ ولا جريحٌ بحالٍ؛ لأنّ هؤلاء قد صاروا في غيرِ المعنى الذي حلّت به دماؤهم.

وكذلك لا يستمتعُ من أموالهم بدابةٌ تركبُ ولا متاعٌ ولا سلاحٌ يقاتلُ به في حربهم، وإن كانت قائمةً ولا بعدُ تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم، وما صارَ إليهم من دابةٍ فحبسوها أو سلاحٍ فعليهم ردّه عليهم وذلك؛ لأنّ الأموالَ في القتالِ إنما تحلُّ من أهلِ الشُرِكِ الذين يتخولّون إذا قدرَ عليهم فأما من أسلمَ فحدُّ في قطعِ الطريقِ والزنا والقتلِ فهو لا يؤخذُ ماله فهو إذا قوتل في البغي كانَ أخفَّ حالاً؛ لأنّه إذا رجّع عن القتالِ لم يقتل، فلا يستمتعُ من ماله بشيءٍ؛ لأنّه لا جناةً على ماله بدلالةٍ توجبُ في ماله شيئاً قال ومتى ألّٰي أهلُ البغي السّلاحُ لم يقاتلوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قاتلت المرأةُ أو العبدُ معَ أهلِ البغي والغلامَ المراهقَ فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون موأين قال ويختلفون في الأسارى، فلو أسرَ البالغُ من الرّجالِ الأحرارَ فحبسَ لبياعٍ رجوت أن يسعَ، ولا يحبسَ مملوكٌ ولا غيرُ بالغٍ من الأحرارِ ولا امرأةً لبياعٍ، وإنما يبيعُ النّساءُ على الإسلامِ فأما على الطّاعةِ فهنّ لا جهادَ عليهنّ وكيف يبايعن والبيعةُ على المسلمينَ المولودين في الإسلامِ إنما هي على الجهادِ، وأمّا إذا انقضت الحربُ، فلا أرى أن يحبسَ أسيرهم.

ولو قال أهلُ البغي انظرونا نظركم في أمرنا لم أرَ بأساً أن ينظروا قال: ولو قالوا انظرونا مدّةً رأيت أن يجتهدَ الإمامُ فيه؛ فإن كانَ يرجو فينتهم أحبيت الاستيناءَ بهم، وإن لم يرجُ ذلك، فإنّ عليه جهادهم، وإن كانَ يخافُ على الفئةِ العادلةِ الضّعفَ عنهم رجوت تأخيرهم إلى أن يرجعوا أو تمكّنه القوّةُ عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو سألوا أن يتركوا بجعلٍ يؤخذُ منهم لم ينبغِ أن يؤخذَ من مسلمٍ جعلٌ على تركِ حقٍّ قبله، ولا يتركُ جهاده ليرجعَ إلى حقٍّ منعه أو عن باطلٍ ركبهُ والأخذُ منهم على هذا الوجه في معنى الصّغارِ واللذّةِ والصّغارِ لا يجري على مسلمٍ قال: ولو سألوا أن يتركوا أبداً ممتنعين لم يكن ذلك للإمامِ إذا قويَ على قتالهم، وإذا تحصّنوا، فقد قيلَ يقاتلون

يديدهوا بقتالِ حتّى يمتنعوا من الحكمِ ويتصبّوا قال: وهكذا لو خرجَ رجلٌ أو رجلان أو نفرٌ يسيرٌ قليلو العدو يعرفُ أنّ مثلهم لا يمتنعُ إذا أريدَ فأظهروا رأيهم ونابذوا إمامهم العادل، وقالوا نمتنعُ من الحكمِ فأصابوا دماً وأموالاً وحدوداً في هذه الحال متاولين، ثمّ ظهرَ عليهم أقيمت عليهم الحدودُ وأخذت منهم الحقوقُ لله تعالى وللناسِ في كلِّ شيءٍ كما يؤخذُ من غيرِ المتاولين؛ فإن كانت لأهلِ البغي جماعةٌ تكثرُ ويمتنعُ مثلها بموضعها الذي هي به بعضُ الامتناعِ حتّى يعرفُ أنّ مثلها لا ينالُ حتّى تكثرَ نكايته واعتقدت ونصبوا إماماً وأظهروا حكماً وامتنعوا من حكمِ الإمامِ العادل فهذه الفئةُ الباغيةُ ألّٰي تفارقُ حكمَ من ذكرنا قبلها فينبغي إذا فعلوا هذا أن نسألهم ما تقموا؛ فإن ذكروا مظلمةً بينةً رَدّت؛ فإن لم يذكروها بينةً قيلَ لهم عودوا لما فارقتم من طاعةِ الإمامِ العادل، وأن تكونَ كلمتكم وكلمةُ أهلِ دينِ الله على المشركينَ واحدةً، وأن لا تمتنعوا من الحكمِ؛ فإن فعلوا قبلَ منهم، وإن امتنعوا قيلَ إنّنا مؤذنونكم بحربٍ؛ فإن لم يبيحوا قوتلوا، ولا يقاتلون حتّى يدعوا وينظروا إلا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال: وإذا امتنعوا من الإجابة وحكمَ عليهم بحكمٍ فلم يسلّموا أو حلّت عليهم صدقةٌ فمتنعوها وحالوا دونها، وقالوا لا نبدؤكم بقتالِ قوتلوا حتّى يقرّوا بالحكمِ ويعودوا لما امتنعوا إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما أصابوا في هذه الحال على وجهين: أحدهما ما أصابوا من دمٍ ومالٍ وفرجٍ على التّأويلِ، ثمّ ظهرَ عليهم بعدُ لم يقم عليهم منه شيءٌ إلا أن يوجدَ مالٌ رجلٍ بعينه فيؤخذُ، والوجه الثاني ما أصابوا على غيرِ وجه التّأويلِ من حدٍّ لله تعالى أو للناسِ، ثمّ ظهرَ عليهم رأيت أن يقامَ عليهم كما يقامُ على غيرهم ممن هربَ من حدٍّ أو أصابه وهو في بلادٍ لا واليَ لها، ثمّ جاءَ لها وال، وهكذا غيرهم من أهلِ دارٍ غلبوا الإمامَ عليها فصارَ لا يجري له بها حكمٌ فمتى قدرَ عليهم أقيمت عليهم تلكَ الحدودُ، ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناعِ، ولا يمنعُ الامتناعُ حقّاً يقامُ إنّما يمنعه التّأويلُ والامتناعُ معاً.

فإن قال قائل: فانت تسقطُ ما أصابَ المشركونَ من أهلِ الحربِ إذا أسلموا فكذلكَ أسقطُ عن حربي لو قتلَ مسلماً منفرداً، ثمّ أسلمَ وأقتلَ الحربيّ بديناً من غيرِ أن يقتلَ أحداً، وليس هذا الحكمُ في المتأولِ في واحدٍ من الوجهين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا دعِيَ أهلُ البغي فامتنعوا من الإجابة فقتلوا فالسيرةُ فيهم مخالفةٌ للسيرةِ في أهلِ الشُرِكِ، وذلكَ بأنّ الله عزَّ وجلَّ حرّمَ، ثمّ رسوله دماءُ المسلمينَ إلا بما بينَ الله تبارك وتعالى، ثمّ رسوله ﷺ، فإنما أبيعَ قتالَ أهلِ البغي ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبداً إلا مقبلين ممتنعين

بالمجانين والبربر وغيرها ويبتون إن شاء من يقاتلهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنا أحبُّ إليَّ أن يتوقى ذلك فيهم ما لم يكن بالإمام ضرورة إليه والضرورة إليه أن يكون بإزاء قوم متحصنين فيغزونهم أو يجرقون عليه أو يرمونه بمجانين أو عرادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه، فإذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسمعه رميمهم بالمنجنيق والنار دفعا عن نفسه أو معاقبة بمثل ما فعل به قال: ولا يجوز لأهل العدل عندي أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ذمّي ولا حربي، ولو كان حكم المسلمين الظاهر، ولا أجعل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة إلى قتل أهل دين الله قال: ولا بأس إذا كان حكم الإسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين، وذلك أنهم تحل دماؤهم مقبلين ومدبرين ونياماً وكيفما قدر عليهم إذا بلغتهم الدعوة وأهل البغي إنما يحل قتالهم دفعا لهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم، فإذا فارقوا تلك الحال حرمت دماؤهم قال: ولا أحب أن يقاتلهم أيضاً بأحد يستحل قتلهم مدبرين وجرحى وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق، وهكذا من ولي شيئا ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه، ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البغي ما وصفت يضبطون بقوة الإمام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه، وإن أروه حقاً لم أر بأساً أن يستعان بهم على أهل البغي على هذا المعنى إذا لم يوجد غيرهم يكفي كفايتهم وكانوا أجزأ في قتالهم من غيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تفرق أهل البغي فنصب بعضهم لبعض فسالت الطائفتان أو إحداهما إمام أهل العدل معونتها على الطائفة المارقة لها بلا رجوع إلى جماعة أهل العدل وكانت بالإمام، ومن معه قوة على الامتناع منهم لو أجمعوا عليه لم أر أن يعين إحدى الطائفتين على الأخرى، وذلك أن قتال إحداهما ليس بأوجب من قتال الأخرى، وأن قتاله مع إحداهما كالأمان للتي تقاتل معه، وإن كان الإمام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة إحدى الطائفتين على الأخرى، فإن انقضى حرب الإمام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعذر إليها، فإن امتنعت من الرجوع نبذ إليها، ثم جاهدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل، فقال: أخطأت به ظنته من أهل البغي أحلف وضمن دينه. ولو قال عمدته أقيد منه.

قال الشافعي: وكذلك لو صار إلى أهل العدل بعض أهل البغي تاباً مجاهداً أهل البغي أو تاركاً للحرب، وإن لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل، وقال: قد عرفته بالبغي وكنت أراه

إنما صار إلينا ليناً من بعضنا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن دينه، وإن لم يدع هذه الشبهة أقيد منه؛ لأنه إذا صار إلى أهل العدل فحكمه حكمهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم السلطان فقتل رجلاً منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البغي وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود والزم الذية بعد ما يحلف على ما ادعى من ذلك، وإن أتى ذلك عامداً أقيد بما نال من دم وجرح استطاع فيه القصاص، وكان عليه الأرض فيما لا استطاع فيه القصاص من الجراح قال: ولو أن تجاراً في عسكر أهل البغي أو أهل مدينة غلب عليها أهل البغي أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم، وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البغي برأي ولا معونة قتل بعضهم بعضاً أو أتى حداً لله أو للناس عارفاً بأنه محرم عليه، ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله.

وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فاتوا ذلك عالين بأنه محرم وغير مكهرين على إتيانه أقيم عليهم كل حد لله عز وجل وللناس.

وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف ممتنعين لا يجري عليهم حكم أو لا تلصصون ولا متاولين إلا أنهم لا تجري عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام، ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق.

٤ - حكم أهل البغي في الأموال وغيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر أهل البغي على بلد من بلدان المسلمين فأقام إمامهم على أحد حد الله أو للناس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاده مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم، ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حده إمام أهل البغي بحد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامة ذلك؛ فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى إمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البغي منها: قال: وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه.

قال: وإن أراد إمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم فادعوا أن إمام أهل البغي أخذها منهم فهم آمناء على صدقاتهم، وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه، فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة.

وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوه منه؛ لأنهم مسلمون ظاهراً حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقية وحق لزوم

في مال أو غيره.

قال: ولو استتضى إمام أهل البغي رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه: ولو ظهر أهل العدل على أهل البغي لم يرد من قضاء قاضي أهل البغي إلا ما يرد من قضاء القضاء غيره.

وذلك خلاف الكتاب أو السنة أو إجماع الناس أو ما هو في معنى هذا أو عمد الحيف برد شهادة أهل العدل في الحين الذي يردّها فيه أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يميزها فيه، ولو كتب قاضي أهل البغي إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البغي فالأغلب من هذا خوف أن يكون يرد شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو مخوف أن يكون يستحل بعض أخذ أموال الناس بما أمكنه فاحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس بحكم نفذ منه، فلا يكون للقاضي ردّه إلا بغير تبيين له، ولو كانوا مأمونين على ما وصفنا براء من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية يهلك حق المشهود له إن ردّ كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجه، والله تعالى أعلم: وكان كتاب قاضيهم إذا كان كما وصفت في فوت الحق إن ردّ شيئاً بحكمه.

قال: ومن شهد من أهل البغي عند قاضي من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محارباً أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة؛ فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعان، ولم يسمع أو باستحلال لمال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى منفعة المشهود له أو نكايّة المشهود عليه استحلّالاً لم تجز شهادته في شيء، وإن قل، ومن كان من هذا برئاً منهم، ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته.

قال: ولو وقع لرجل في عسكر أهل البغي على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ لبعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها.

وكذلك حق على قاضي أهل البغي أن يأخذ من الباغي لغير الباغي من المسلمين وغيرهم حق، ولو امتنع قاضي أهل البغي من أخذ الحق منهم لمن خالفهم كان بذلك عندنا ظملاً، ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البغي حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهم الحق منهم قال: وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب والذمة، وإن منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر للحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى، وليس منع رئيس المشركين حقاً قبل من محضرته لمسلم

بالذي يحل لمسلم أن يمنع حريئاً مستأمناً حقّه؛ لأنّه ليس بالذي ظلمه.

فيحسب له مثل ما أخذ منه، ولا يمنع رجلاً حقاً بظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي.

قال: ولو ظهر أهل البغي على مصر فولّوا قضاءه رجلاً من أهل معروف بخلاف رأي أهل البغي فكتب إلى قاضي غيره نظر؛ فإن كان القاضي عدلاً وسمى شهوداً شهدوا عنده يعرفهم القاضي المكتوب إليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكتاب؛ فإن لم يعرفوا فكتابه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال: وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا، ثم قاتلوا معاً؛ فإن كان لكل واحد من الطائفتين إمام فأهل البغي كأهل العدل جماعتهم كجماعتهم، وواحد مثل واحد من كل شيء ليس الخمس.

قال: فإن آمن أحدكم عبداً كان أو حراً أو امرأة منهم جاز الأمان، وإن قتل أحد منهم في الإقبال كان له السلب.

وإن كان أهل البغي في عسكر رده لأهل العدل فسرّى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل العدل رده فسرّى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبها لا يفترقون في حال إلا أنهم إذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان إمام أهل العدل أولى به؛ لأنّه لقوم مفترقين في البلدان يؤدّيه إليهم؛ لأنّ حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البغي، وأنّه لا يستحلّ حيسه استحلال الباغي.

قال: ولو وادع أهل البغي قوماً من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزوهم؛ فإن غزاهم فأصاب لهم شيئاً رده عليهم، ولو غزا أهل البغي قوماً قد وادعهم إمام المسلمين فسابهم أهل البغي؛ فإن ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردّوه على أهله المشركين قال: ولا يحلّ شراء أحد من ذلك السبي، وإن اشترى فشراؤه مردود قال: ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل.

وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب، فإنه حلال لأهل العدل قتال أهل الحرب وسيبهم، وليس كيتوتهم مع أهل البغي بأمان إنما يكون لهم الأمان على الكف فأما على قتال أهل العدل، فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضاً له؛ وقد قيل: لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضاً للعهد؛ لأنهم مع طائفة من المسلمين وأرى إن كانوا مكروهين أو ذكروا جهالة، فقالوا كنا نرى علينا إذا حملنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها إنما

قال: وأكره للعدل أن يعمد قتل ذي رحمه من أهل البغي، ولو كف عن قتل أبيه أو ذي رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه، وذلك أن النبي ﷺ كف أبا حذيفة بن غنبة عن قتل أبيه وأبا بكر يوم أحد عن قتل أبيه وإذا قتلت الجماعة المنتعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق، وهذا مكتوب في كتاب قطع الطريق.

وإذا ارتد قوم عن الإسلام فاجتمعوا وقاتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من المشركين، وإذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال.

فإن قال قائل: لم لا يتبعون؟

قيل: هؤلاء صاروا محاربين لحلال الأموال والدماء، وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم، وما أصيب لهم لم يرده عليهم، وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم، ثم أسلم هو، فلم يضمن عقلاً ولا قوداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والحد في المكابرة في المصر والصحرَاء سواء، ولعل المحارب في المصر أعظم ذنباً.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر: يقاد منهم إذا ارتدوا وحاربوا فقتلوا من قبل أن الشرك إن لم يزدحم شرأ لم يزدحم خيراً بأن يمنع القود منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن أهل البغي ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقاتلهم أهل المدينة معهم؛ فإن قالوا تقاتلكم معاً وسع أهل المدينة قتالهم فدعاً لهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى من قتل دون نفسه وماله إن شاء الله تعالى.

ولو سبى المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين قوة على قتال المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستقذروا أهل البغي.

ولو غزا المسلمون فمات عاملهم فغزوا معاً أو متفرقين، وكل واحد منهم رد لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغنيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال لي قائل: فما تقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة؟

قلت له: فله دفعه عنه.

قال: فإن لم يكن يدفع عنه إلا بقتال؟

قلت: فيقاتله، قال: وإن أتى القتال على نفسه؟

قلت: نعم.

تحملنا على من يحل دمه في الإسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم أن من حملنا على قتاله مسلماً لم يكن هذا نقضاً لعهدهم ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال، وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتقدم إليهم ونجدد عليهم شرطاً بأنهم إن درجوا إلى مثل هذا استحل قتلهم وأسأل الله التوفيق.

قال: فإن أتى أحد من أهل البغي تائباً لم يقتص منه؛ لأنه مسلم محرّم الدم، وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلباً ولا خساً ولا سهماً، وإنما يرخص لهم، ولو رهن أهل البغي نفرأ منهم عند أهل العدل ورهنتهم أهل العدل رهنأ.

وقالوا أحبسوا رهننا حتى ندفع إليكم رهنكم وتوادعوا على ذلك إلى مدّة جعلوها بينهم فعدا أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلهم لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم، ولا أن يحبسهم إذا أثبتوا أن قد قتل أصحابهم؛ لأن أصحابهم لا يدفعون إليهم أبداً، ولا يقتل الرهن بجناية غيرهم، وإن كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل، ووادعهم إلى مدّة فجاءت تلك المدّة، وقد غدر البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم.

قال: ولو أن أهل العدل أمتوا رجلاً من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الذية.

وإذا قتل العدلي الباغي عامداً والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغي العدلي وهو وارثه لم أر أن يتوارثا، والله تعالى أعلم، ويرثهما معاً ورثتهما غير القتاتلين، وإذا قتل أهل البغي في معركة وغيرها صلى عليهم؛ لأن الصلاة سنة في المسلمين إلا من قتله المشركون في المعركة، فإنه لا يغسل، ولا يصلى عليه.

وأما أهل البغي إذا قتلوا في المعركة، فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ويصنع بهم ما يصنع بالموتى، ولا يعث بروءوسهم إلى موضع، ولا يصلبون، ولا يمتعون الدفن، وإذا قتل أهل العدل أهل البغي في المعركة، ففيهم قولان: أحدهما أن يدفنوا بكلوهم ودمائهم والياب التي قتلوا فيها إن شاءوا؛ لأنهم شهداء، ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع بمن قتله المشركون؛ لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء.

والقول الثاني: أن يصلى عليهم؛ لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى إلا حيث تركها رسول الله ﷺ، وإنما تركها فيمن قتله المشركون في المعركة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والصبيان والنساء من أهل البغي إذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين.

قلت: وما هي؟

إذا لم يقدر على دفعه إلا بذلك.

قال: قالوا إذا كانت للفئة الباغية فئة ترجع إليها وانهزموا قتلوا منهزمين وذفقت عليهم جرحى وقتلوا أسرى؛ فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسير قتل أسيرهم وذفقت على جرحاهم، فأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهزم عسكرهم، فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم، ولا يذفقت على جرحاهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له إذا زعمت أن ما احتجنا به حجة فكيف فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحجة أقلت بهذا خبراً أو قياساً؟

قال: بل قلت به خبراً.

قلت: وما الخبر؟

قال: إن علي بن أبي طالب عليه السلام قال يوم الجمل: لا يقتل مدبر، ولا يذفقت على جريح؛ فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له أفرويت عن علي أنه قال: لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجريحهم فنستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده؟

قال: لا، ولكنه عندي على هذا المعنى.

قلت أبدالاً؟ فأوجدناها.

فقال: فكيف يجوز قتلهم مقبلين، ولا يجوز مدبرين؟

قلت: بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغين.

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَقْبِلَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، وإنما يقاتل من يقاتل، فأما من لا يقاتل، وإنما يقال اقتلوه لا فقاتلوه، ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليك؛ لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهزم عسكرهم، ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباعاً لعلي بن أبي طالب.

قلت: فقد خالفت علي بن أبي طالب عليه السلام في مثل ما أتبعته فيه، وقلت: رأيت إن احتج عليك أحد بمثل حجتك، وقال: تقتلهم بكل حال، وإن انهزم عسكرهم؛ لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التحريم قال: ليس ذلك له، وإن احتمل ذلك الحديث؛ لأنه ليس في الحديث دلالة عليه.

قلت: ولا لك؛ لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه، ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فئة مولى وأسيراً أو جريحاً.

قال: وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك؟
قلت: أن يكون فارساً والعارض له راجل فيمعن على الفرس، أو يكون متحصناً فيغلح الحصن الساعة فيمضي عنه.

وإن أبى إلا حصره وقتاله قاتله أيضاً.

قال: أفليس قد ذكر حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزئ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحسان، أو قتل نفس بغير نفس. [نهم]

قلت له: حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله ﷺ: لا يجزئ دم مسلم إلا بإحدى ثلاث كما قال: وهذا كلام عربي ومعناه أنه إذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه، كما قال: فكان رجل زنى، ثم ترك الزنا وتاب منه أو هرب من الموضع الذي زنى فيه فقدر عليه قتل رجلاً، ولو قتل مسلماً عامداً، ثم ترك القتل فتاب وهرب عليه قتل قوداً، وإذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل، ولو تابا وهربا فيقتلان بالاسم اللازم لهما، والكافر بعد إيمانه لو هرب، ولم يترك القول بالكفر بعد ما أظهره قتل إلا أنه إذا تاب من الكفر وعاد إلى الإسلام حقن دمه، وذلك أنه يسقط عنه إذا رجع إلى الإسلام اسم الكفر، فلا يقتل، وقد عاد مسلماً ومتى لزمه اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والباغي خارج من أن يقال له: حلال الدم مطلقاً غير مستثنى فيه، وإنما يقال: إذا بغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعا عن أن يقتل أو منازعة ليرجع أو يدفع حقاً إن منعه؛ فإن أتى لا قتال على نفسه، فلا عقل فيه ولا قود، وإنما أجمنا قتاله، ولو ولّى عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات، ولا يقال للباغي وحاله هكذا حلال الدم، ولو حل دمه ما حقن بالتولية والإسار والجرح وعزله القتال، ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله.

٥- الخلاف في قتال أهل البغي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حضرني بعض الناس الذي حكيت حجته بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي، فقال: هذا كما قلت: وما علمت أحداً احتج في هذا بشييه بما احتججت به، ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع.

قلت: ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلافه؛ لأنه لو قاله رجاء الأجر قال: إنني لأرجو الله.

واسم الرجاء بمن ترك شيئاً مباحاً له أولى من اسم الخوف واسم الخوف بمن ترك شيئاً خوف المائم أولى، وإن احتمل اللسان المعنيين قال: فإن أصحابنا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البغي بشيء إلا في حال واحدة.

قلت: وما تلك الحال؟

قال: إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم، فإذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم، وعلى ورثتهم.

قلت: أفرايت إن عارضنا ولياًك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة؟

فقال الدم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال، فإذا حل الدم كان المال له تبعاً هل الحجّة عليه إلا أن يقال: هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضاً بما لا تحل به دماؤهم، وذلك إن يسمى ذراريهم ونسأولهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا قد يحل دم الزاني منهم والقاتل، ولا يحل من مالهما شيء، وذلك لجنايتهما ولا جناية على أموالهما والباغي أخف حالاً منهما؛ لأنه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقاً لا استثناء فيه، ولا يقال للباغي مباح الدم إنما يقال على الباغي أن يمنع من البغي؛ فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغياً غير متمتع مقاتل لم يحل قتاله، وإن يقاتل، فلم يخلص إلى دمه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحاً أو ملقياً للسلاح أو أسيراً لم يحل دمه، فقال: هذا الذي إذا كان هكذا حرّم أو مثل حال الزاني والقاتل محرّم المال قال: ما الحجّة عليه إلا هذا، وما فوق هذا حجّة؟

فقلت: هل الذي حدث حجّة عليك؟

قال: إنني إنما آخذ؛ لأنه أقسى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون.

فقلت: فهل يعدو ما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قتيل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتل قط فتقوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صاروا في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه، وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لو سبي أهل البغي قوماً من المسلمين أنأخذ من أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البغي لنستقدهم فنعطيههم باستقادهم خيراً ممّا نستمتع به من أموالهم؟

قال: وقلت: وما ألفتته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين، إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدى به من السلف، فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فما ضربه ولا قتله، وعليه قد أسر، وقدر على من امتنع فما ضربه ولا قتله، وإما أن يكون خروجهم إلى هذا محل دماءهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال: لا يقتلون في هذه الحال.

قلت أجل ولا في الحال التي أجت دماءهم فيها، وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة كانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً فئة للفئة المنصرفة آخرها، وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله ﷺ وطائفة بالشعب؛ فكان النبي ﷺ فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد، وقد يكون للقوم فئة فيهنزموهم ولا يريدونهم، ولا يريدون العودة للقتال، ولا يكون لهم فئة فيهنزموهم يريدون الرجوع للقتال، وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فتزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصبوا إماماً ويسيروا ونحن نخافهم على الإيقاع بنا فكيف أجت قتالهم بإرادة غيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة، وقد انهزموا هم وجرحوا وأسروا ولا تبيح قتالهم بإرادتهم القتال؟ وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجّة إلا فعل علي بن أبي طالب وقوله كنت محجوجاً بفعل علي وقوله قال: وما ذاك؟

قلت:

١٤٩٦- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة أن علياً عليه السلام أتته بأمير يوم صفين، فقال: لا تقتلني صبراً، فقال علي: لا أقتلك صبراً إنني أخاف الله رب العالمين فخلني سبيته، ثم قال أفيك خير أيسأع؟ [أخرجه البيهقي (١٨٢/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والحرب يوم صفين قائمة ومعاوية يقاتل جاداً في إمامه كلها متصفاً أو مستعلباً وعلي يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتلك صبراً إنني أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله؟

قال: فلعن من عليه.

قلت: هو يقول إنني أخاف الله رب العالمين قال يقول إنني أخاف الله فأطلب الأجر بالمن عليك.

قلت: أفيجوز إذ قال: لا يقتل مدبر، ولا يذف على جريح لمن لا فئة له مثل حديثك؟

قال: لا؛ لأنه لا دلالة في الحديث عليه.

قال: لا.

قلت: وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرّم؟

قال: نعم.

قلت: فما أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب، ثم استمتعت بالكراع والسلاح دون الطعام والثياب، والمال غيرهما؟

قال: فما فيه قياس، وما القياس فيه إلا ما قلت: ولكنني قلته خبراً.

قلت: وما الخبر؟

قال: بلغنا أن عليّاً عليه السلام غنم ما في عسكر من قاتله.

فقلت له: قد رويت أن عليّاً عرف ورثة أهل النهروان حتى تغيب قدر أو رجل أفسار على عليّ بسيرتين إحداهما غنم والأخرى لم يغنم فيها؟

قال: لا، ولكن أخذ الحديتين وهم.

قلت: فأيهما الوهم؟

قال: ما تقول أنت؟

قلت: ما أعرف منهما واحداً ثابتاً عنه؛ فإن عرفت الثابت فقل بما يثبت عنه قال ماله أن يغنم أموالهم.

قلت: الآن أموالهم محبة؟

قال: نعم.

فقلت: فقد خالفت الحديتين عنه وأنت لا تغنم، وقد زعمت أنه غنم ولا تترك، وقد زعمت أنه ترك قال: إنما استمتع بها في حال.

قلت: فالخطور يستمتع به فيما سوى هذا؟

قال: لا.

قلت أفيجوز أن يكون شيان محظوران فيستمع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر؟

قال: لا.

قلت: فقد أجزته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو وجدت لهم دنائير أو درهم تقويك عليهم أتأخذها؟

قال: لا.

قلت: فقد تركت ما هو أشد لك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال: فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلّي على قتلى أهل البغي.

فقلت له: ولم؟ وصاحبك يصلّي على من قتله في حد

والمقتول في حد يجب على صاحبك قتله، ولا يحل له تركه والباغي يجرم على صاحبك قتله موتياً وراجعاً عن البغي، فإذا ترك صاحبك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل له إلا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه؟

قال: كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لينتكل غيره عن مثل ما صنع.

قلت: أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به؟ فإذا كان ذلك جائزاً فليصلبه أو ليحرقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجر رأسه فيبعث به؟

قال: لا يفعل به من هذا شيئاً.

قلت: وهل يبالي من قاتلك على أنك كافر أن لا تصلّي عليه وهو يرى صلاتك لا تقربه إلى الله تعالى؟ وقلت صاحبك لو غنم مال الباغي كان أبلغ في تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغي قال: ما ينكل أحد بما ليس له أن ينكل به.

قلت: فقد فعلت، وقلت له أئتمن الباغي أن تجوز شهادته أو يناكح أو يورث أو شيئاً مما يجوز لأهل الإسلام؟

قال: لا.

قلت: قال: فكيف منعه الصلاة وحدها؟ أجبر؟ لا.

قلت: فإن قال لك قاتل أصلي عليه وأمنعه أن يناكح أو يورث.

قال: ليس له أن يمنعه شيئاً مما لا يمنعه المسلم إلا يجبر.

قلت: فقد منعه الصلاة بلا خبر، وقال: إذا قتل العادل أخاه وأخوه باغ ورثه؛ لأن له قتله، وإذا قتل أخوه لم يرثه؛ لأنه ليس له قتله.

فقلت له: فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمداً لم يرث من ماله ولا من دينه إن أخذت منه شيئاً، ومن قتله خطأ ورث من ماله، ولم يرث من دينه شيئاً؛ لأنه لا يثهم على أن يكون قتله ليرث ماله، وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه.

فقلت: حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة، وقلت إنما قال النبي ﷺ: ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان تعمّد القتل أو مرفوعاً عنه الإثم بأن عمداً غرضاً فأصاب إنساناً فكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعدل، فيقول كل من يلزمه اسم قاتل، فلا يرث كما احتججت علينا؟ وأنت أيضاً تسوي بينهما في القتل، فتقول لا أقيّد واحداً منهما من صاحبه، وإن كان أحدهما ظالماً؛ لأن كلا متاوّلاً قال: فإن صاحبنا قال نقاتل أهل البغي، ولا يدعون؛ لأنهم يعرفون ما يدعون إليه، وقال حبّتنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل، ولا يدعى.

فقلت له: لو قاسَ غيرك أهلَ البغي بأهلَ الحربِ كنتَ شبيهاً بالخروجِ إلى الإسرافِ في تضعيفه كما رأيتك تفعلُ في أقلِّ من هذا قال: وما الفرقُ بينهم؟

قلت: أرأيتَ أهلَ البغي إذا أظهروا إرادةَ الخروجِ علينا والبراءةَ مِنَّا واعتزلوا جماعةً اتقتلهم في هذه الحال؟ قال: لا.

فقلت: ولا نأخذُ لهم مالاً ولا نسيي لهم ذريةً؟

قال: لا.

قلت أفأريتَ أهلَ الحربِ إذا كانوا في ديارهم لا يهْمونُ بنا، ولا يعرِضونَ بذكرنا أهلَ قوَّةٍ على حربنا فتركوها أو ضعفَ عنها، فلم يذكروها أبجلاً لنا أن نقاتلهم نياماً كانوا أو مولينَ ومرضى ونأخذُ ما قدرنا عليه من مالٍ وسيي نسانهم وأطفالهم ورجالهم؟

قال: نعم.

قلت: وما يحلُّ منهم مقاتلينَ مقبلينَ ومدبرينَ مثلُ ما يحلُّ منهم تاركينَ للحربِ غافلينَ؟

قال: نعم.

قلت وأهلُ البغي مقبلينَ يقاتلونَ ويتركونَ مولينَ، فلا يؤخذُ لهم مالٌ؟

قال: نعم.

قلت أفتراهم يشبهونهم.

قال: إنهم ليفارقونهم في بعضِ الأمور.

قلت: بل في أكثرها أو كلها قال فما معنى دعوتهم؟

قلت: قد يطلبونُ الأمرَ ببعضِ الخوفِ والإرعاءِ فيجتمعونَ ويعتقدونَ ويسألونَ عزلَ العاملِ ويذكرونَ جورَه أو ردَّ مظلمته أو ما أشبه هذا فيناظرونَ؛ فإن كانَ ما طلبوا حقاً أعطوه، وإن كانَ باطلاً أقيمتِ الحجَّةُ عليهم فيه؛ فإن تفرَّقوا قبلَ هذا تفرَّقاً لا يعودونَ له فذاك، وإن أبوا إلا القتالَ قوتلوا، وقد اجتمعوا في زمانِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ فكلمهم ففرَّقوا بلا حربٍ، وقلتُ له: وإذا كانوا عندنا وعندك إذا قاتلوا فأكثروا القتلَ، ثم ولَّوا لم يقتلوا مولينَ لحُرمةِ الإسلامِ معَ عظيمِ الجنايةِ فكيفَ تبيِّتهم فقتلهم قبلَ قتالهم ودعوتهم، وقد يمكنُ فيهم الرجوعُ بلا سفكِ دمٍ ولا مؤنةٍ أكثرَ من الكلامِ وردَّ مظلمةٍ إن كانت يجبُ على الإمامِ ردُّها إذا علمها قبلَ أن يسأَلها.

٦ - الأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعضُ النَّاسِ يجوزُ أمانُ

المرأةِ المسلمةِ، والرجُلِ المسلمِ لأهلِ الحربِ فأما العبدُ المسلمُ؛ فإن أَمَنَ أهلُ بغيٍ أو حربٍ، وكانَ يقاتلُ أجزنا أمانه كما نجيزُ أمانَ الحرِّ، وإن كانَ لا يقاتلُ لم نجزِ أمانه.

فقلت له: لمَ فرقتَ بينَ العبدِ يقاتلُ، ولا يقاتلُ؟

فقال: قال رسولُ الله ﷺ: المُسْلِمُونَ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُأَ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ.

فقلت له: هذه الحجَّةُ عليك، قال: ومن أين؟

قلت: إن زعمتَ أنَّ قولَ رسولِ الله ﷺ: يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ على الأحرارِ دونَ المماليكِ، فقد زعمتَ أنَّ المملوكَ يؤمِّنُ وهو خارجٌ من الحديثِ، قال: ما هو خارجٌ من الحديثِ وإنَّه ليلزمه اسمُ الإيمانِ.

فقلت له: فإن كانَ داخلياً في الحديثِ فكيفَ زعمتَ أنَّه لا يجوزُ أمانه إذا لم يقاتلُ؟

قال: إنَّما يؤمِّنُ المقاتلينَ مقاتلُ.

قلت ورأيتَ ذلكَ استثناءً في الحديثِ أو وجدتَ عليه دلالةً منه؟

قال: كانَ العقلُ يدلُّ على هذا.

قلت: ليسَ كما تقولُ الحديثُ والعقلُ معاً يدلانِ على أنَّه يجوزُ أمانُ المؤمنِ بالإيمانِ لا بالقتالِ، ولو كانَ كما قلتَ كنتَ قد خالفتَ أصلَ مذهبِكَ قال: ومن أين؟

قلت: زعمتَ أنَّ المرأةَ تؤمِّنُ، فيجوزُ أمانها والزَّمنُ لا يقاتلُ يؤمِّنُ فيجوزُ أمانه، وكانَ يلزمك في هذينِ على أصلٍ ما ذهبتَ إليه أن لا يجوزُ أمانهما؛ لأنَّهما لا يقاتلانِ قال: فإني أتُركُ هذا كلَّه فأقولُ: إنَّ النبيَّ ﷺ لما قال تَكَافُأَ دِمَاؤُهُمْ فديةُ العبدِ أقلُّ من ديةِ الحرِّ فليس بكفٍّ بدمه لدمه.

فقلت له: القولُ الَّذي صرتَ إليه أبعدُ من الصَّوابِ من القولِ الَّذي بَانَ لك تناقضُ قولك فيه، قال: ومن أين؟

قلت: أنتظرُ في قولِ رسولِ الله ﷺ تَكَافُأَ دِمَاؤُهُمْ إلى القودِ أم إلى الدِّيةِ؟

قال: إلى الدِّيةِ.

قلت فديةُ المرأةِ نصفُ ديةِ الرجلِ وأنتَ تجيزُ أمانها، وديةُ بعضِ العبيدِ عندك أكثرُ من ديةِ المرأةِ، فلا تجيزُ أمانه؟

وقد يكونُ العبدُ لا يقاتلُ أكثرَ ديةً من العبدِ يقاتلُ ولا تجيزُ أمانه، ويكونُ العبدُ يقاتلُ عن مائةِ درهمٍ فتجيزُ أمانه، فقد تركتَ أصلَ مذهبِكَ في إجازةِ أمانِ العبدِ المقاتلِ يساوي مائةَ درهمٍ، وفي المرأةِ.

قال: فإن قلتَ إنَّما عني تَكَافُأَ دِمَاؤُهُمْ في القودِ.

قال: فاوجدنيه.

قلت: أرايت المشركين المحاربين لو سبى بعضهم بعضاً، ثم أسلموا أتدع السببي يتحول المسي موقوفاً له؟

قال: نعم.

قلت: فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار، ثم ظهرنا عليهم، قال: فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضاً.

قلت: أرايت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا فينا، ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أكون على القتلى منهم قوداً؟

قال: لا.

قلت: فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار غير مكرهين ولا مشبه عليهم؟

قال: يقتلون.

قلت: أرايت المسلمين أيسعهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونهم؟

قال: لا بل حرّم عليهم.

قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب؟

قال: نعم.

قلت: أرايت الأسارى والتجار لو تركوا صلوات، ثم خرجوا إلى دار الإسلام أكون عليهم قضاؤها أو زكاة كان عليهم أداؤها؟

قال: نعم.

قلت: ولا يحمل لهم في دار الحرب إلا ما يحمل في دار الإسلام؟

قال: نعم.

قلت: فإن كانت الدار لا تغير عما أحل الله لهم وحرّم عليهم شيئاً، فيكون أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الأديين الذي أوجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير عندك شيئاً، ثم قلت: ولا يحمل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره؟ وما كان لا يحمل لهم حبسه كان على السلطان استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع، فقال: فإني أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجري عليهم.

قلت: ولو قسمتهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس، قال وأين؟

قلت: أنت تزعم أن أهل البغي ما لم ينصبوا إماماً ويظهروا حكمهم يقاض منهم في كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود والأسارى والتجار لا إمام لهم ولا امتناع، فلو قسمتهم بأهل البغي

قلت فقله قال: فقد قلت فانت تقيّد بالعبد الذي لا يساوي عشرة دنائير الحرّ دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالاً أو لا يحسنه.

قال: إني لأفعل، وما هذا على القود.

قلت: أجل ولا على الدية ولا على القتال، ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله، قال فعلام هو؟

قلت: على اسم الإيمان قال: وإذا أسر أهل البغي أهل العدل، وكان أهل العدل فيهم تجار فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم لبعض مالا لم يقتض لبعضهم من بعض، ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء؛ لأن الحكم لا يجري عليهم.

وكذلك إن كانوا في دار حرب.

فقلت له: أتعي أنهم في حال شبهة بجهالهم وتنحيهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيه ممن أهل بغى أو مشركين؟

قال: لا، ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا، وما هو دونه حرّم أسقطت ذلك عنهم في الحكم؛ لأن الدار لا يجري عليها الحكم.

فقلت له: إنما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين، أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً، والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيمنعوها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيها عنيت؟

قال: أما المعنى الأول، فلا أقول به على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم بمنع ظالمون مسلمون كانوا أو مشركين، ولكن إذا منعوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدوداً بينهم أو لله لم تؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها.

فقلت له: نحن واثت تزعم أن القول لا يجوز إلا أن يكون خبراً أو قياساً معقولاً فأخبرنا في أي المعنيين قولك؟

قال: قولي قياس لا خبر قلنا فعلام قسته؟

قال: على أهل دار المحاربين يقتل بعضهم بعضاً، ثم يظهر عليهم، فلا تقيّد منهم.

قلت أتعي من المشركين؟

قال: نعم.

فقلت له: أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهبت إليه خلافاً بيناً.

وَاجِدٌ مِنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدُونَ، وَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فزعمت في هذا وغيره أنك تطرحه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار متمعة، ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله عز وجل ولا في سنة رسول الله ﷺ ولا إجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتحصهم بذلك دون غيرهم، وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود وحقوق الناس، وإذا ظهر الإمام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرّد من حكمه إلا ما يرّد من حكم غيره من قضاة غير أهل البغي، وإن حكم على غير أهل البغي، فلا ينبغي للإمام أن يبيز كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان غير مأمون براه على استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا إنفاذ حكمه، وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن ينقذ حكمه وهو الأكثر ويرد كتابه وهو الأقل؟ وقال: من خالفنا إذا قتل العادل أباه ورثه، وإذا قتل الباغي لم يرثه، وخالفه بعض أصحابه، فقال هما سواء يتوارثان؛ لأنهما متاويان، وخالفه آخر، فقال: لا يتوارثان؛ لأنهما قاتلان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهما سواء لا يتوارثان ويرثهما غيرهما من ورثتهما.

قال الشافعي: قال: من خالفنا يستعين الإمام على أهل البغي بالمركبين إذا كان حكم المسلمين ظاهراً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له إن الله عز وجل أعز بالإسلام أهله فخرهم من خالفهم بخلاف دينه فجعلهم صنفين صنفاً مرقوقين بعد الحرية وصنفاً مأخوذاً من أموالهم ما فيه لأهل الإسلام المنفعة صغاراً غير ماجورين عليه ومنعهم من أن ينالوا نكاح مسلمة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين، ثم زعمت أن لا يذبح النسل إذا كان قريباً إلى الله جل ذكره أحد من أهل الكتاب فكيف أجزت أن تجعل المشرك في منزلة ينال بها مسلماً حتى يسفك بها دمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاته التي يتقرب بها إلى ربه؟

قال: حكم الإسلام هو الظاهر.

قلت: والمشرک هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصيرت حنفة بيدي من خالف دين الله عز وجل، ولعله يقتله بعداوة الإسلام وأهله في الحال التي لا تستحل أنت فيها قتله.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت قاضياً إن استتضى تحت يده قاضياً هل يولّي ديتاً مأموناً أن يقضي في حزمة بقل وهو يسمع قضاءه؟ فإن أخطأ الحق ردّه؟ قال: لا.

كان الذي تقيم عليه الحدود من أهل البغي أشبه بهم؛ لأنه غير ممتنع بنفسه وهم غير ممتنع بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضاً بلا شبهة، ثم ظهرت عليهم أقدتهم وأخذت لبعضهم من بعض ما ذهب لهم من مال، فقال: ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم بغيرهم، فإنما منعهم بأن الدار لا يجري عليها الحكم.

فقلت له: فأنت إن قستهم بأهل الحرب والبغي مخطئ، وإنما كان ينبغي أن تبتدىء بالذي رجعت إليه، قال فيدخل علي في الذي رجعت إليه شيء؟

قلت: نعم قال: وما هو؟

قلت: أرايت الجماعة من أهل القبلة يحاربون فيمتنعون في مدينة أو صحراء فيقطعون الطريق ويسفكون الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود؟

قال: يقام هذا كله عليهم.

قلت: ولم، وقد منعوا هم بأنفسهم دارهم ومواقعهم حتى صاروا لا تحري الأحكام عليهم؟ وإن كنت إنما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين امتناع الدار فهؤلاء منعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم، وقد أجريت عليهم الحكم فلم أجريته على قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين؟ وإن كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك قوم متأولون مع المنعة مشبه عليهم يرون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود يرون ذلك محرماً عليهم؟ فإنما قلت هذا في المحاربين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف. قلت له: أفيحتمل أن يكون الحكم عليهم إن كانوا غير ممتنعين؟

قال: نعم ويحتمل، وكل شيء إلا وهو يحتمل، ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة على باطن دون ظاهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: ومن قال يباطن دون ظاهر بلا دلالة له في القرآن والسنة أو الإجماع مخالف للآية.

قال: نعم.

فقلت له: فأنت إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل قال وأين؟

قلت: قال الله تبارك وتعالى «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا»، وقال الله تعالى «الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ

قلت ولم؟ وحكم القاضي الظاهر؟

قال: وإن، فإن عظيماً أن ينفذ على مسلم شيء بقول ذمي.

قلت: إنه بأمر مسلم، قال: وإن كان كذلك فالذمي موضع حاكم.

فقلت له: افتجد الذمي في قتال أهل البغي قاتلاً في الموضع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف؟

قال: إن هذا كما وصفت، ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي ﷺ استعان بالمشركين على المشركين.

قلت: ونحن نقول لك استعن بالمشركين على المشركين؛ لأنه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت إلا أن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل، ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يمضوا حكماً في حزمة بقل أجوز، وقلت له: ما أبعد ما بين أقاويلك قال في أي شيء؟

قلت: أنت تزعم أن المسلم والذمي إذا تداعيا ولذا جعلت الولد للمسلم وحجتهما فيه واحدة؛ لأن الإسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الإسلام.

وزعمت أن أحد الأبوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم تعزيراً للإسلام فأننت في هذه المسألة تقول هذا، وفي المسألة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الإسلام.

[٣٠٢/٧]

٥٣- كتاب السبق والنضال

١٥٠٠- قال: وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ. [أخرجه البخاري (٢٨٦٨)، مسلم (١٨٧٠)، أبو داود (٢٥٧٥)، النسائي (٢٢٦/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقول النبي ﷺ: لا سبق إلا في خف أو خافر أو نضل يجمع معنيين أحدهما أن كل نضل رمي به من سهم أو نشابة أو ما ينكا العدو نكابتها، وكل خافر من خيل وحير وبغال، وكل خف من إبل ينجت أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق.

والمعنى الثاني أنه يجرم أن يكون السبق إلا في هذا: وهذا داخل في معنى ما ندب الله عز وجل إليه وهمد عليه أهل دينه من الإعداد لعدوه القوة ورباط الخيل والآية الأخرى ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾؛ لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها لأماهم إدراك السبق فيها والغنمة عليها كانت من العطايا الجائزة بما وصفها فلاستباق فيها حلال وفيما سواها محرّم، فلو أن رجلاً سابق رجلاً على أن يتسابقا على أقدمهما أو سابقه على أن يعدو إلى رأس جبل أو على أن يعدو فيسبق طائراً، أو على أن يصيب ما في يديه، أو على أن يسك في يده شيئاً، فيقول له اركن فيركن فيصيه، أو على أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها، أو على أن يصارع رجلاً، أو على أن يداحي رجلاً بالحجارة فيغلبه كان هذا كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي حمد الله عليه وخصته السنة بما يحل فيه السبق وداخل في معنى ما حظرت السنة إذ نفت السنة أن يكون السبق إلا في خف أو نضل أو حافر وداخل في معنى أكل المال بالباطل؛ لأنه ليس مما أخذ المعطي عليه عوضاً ولا لزمه بأصل حق ولا أعطاه طلباً لنواب الله عز وجل ولا لمحمد صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامد له وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا الناس وقياسها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأسبق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من مال متطوعاً به، وذلك مثل أن يسبق بين الخيل من غايه إلى غايه فيجعل للسابق شيئاً معلوماً، وإن شاء جعل للمصلي والثالث والرابع والذي يليه بقدر ما أرى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم، وكان مأجوراً عليه أن يؤدي فيه وحلالاً لمن أخذه.

وهذا وجه ليست فيه علة.

والثاني يجمع وجهين، وذلك أن يكون الرجلان يريدان

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى قال: جاع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من جنائياتهم وجنابات من يعقلون عنه، وما وجب عليهم بالزكاة والتدوير والكفارات، وما أشبه ذلك، وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيوع والإجازات والهبات للثواب، وما في معناه، وما أعطوا متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى، والآخر طلب الاستحسان ممن أعطوه إياه وكلاهما معروف حسن ومغن نرجو عليه الثواب إن شاء الله تعالى، ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه، وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فما أعطوا من الباطل غير جائز لهم ولا لمن أعطوه، وذلك قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه، وعلى الباطل فيما خالفه، وأصل ذكره في القرآن والسنة والآثار، قال الله تبارك وتعالى فيما ندب إليه أهل دينه ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ فزعم أهل العلم بالتفسير أن القوة هي الرمي، وقال الله تبارك وتعالى وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ.

١٤٩٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍ أَوْ خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ. [أخرجه أبو داود (٢٥٤٧)، السرمدي (١٧٠٠)، النسائي (٢٢٦/٦)، ابن ماجه (٢٨٧٨)]

١٤٩٨- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ.

١٤٩٩- قال: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ فِي التَّضَلُّ وَالْإِثْلِ وَالْخَيْلِ وَالذَّوَابِ حَلَالًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة"

أحدهما بعدد وأصاب الآخر بمثله سقط كل واحد من العددين واستأنفا عدداً كأنهما أصابا بعشرة أسهم عشرة سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لواحد منهما على صاحبه، ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من إصابته على إصابة صاحبه، وهذا من حين يتبدلان السبق إلى أن يفرغا منه وسواء كان لأحدهما فضل عشرين سهماً، ثم أصاب معه صاحبه بسهم حط منهما سهم، ثم كلما أصاب حطه حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله.

وإن وقف وقرع بينهما من عشرين خاسقاً وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقتنا المفلوج وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينفذ ما في أيديهما في رشقها؛ فإن حطه المفلوج عليه بطل فلجه، وإن أنفذ ما في يديه وللآخر في ذلك الرشق عشرون لم يكلف أن يرمي معه، وكان قد فلج عليه.

وإن تشارطا أن القرع بينهما حواب كان الحابي قرعة والخاسق قرعتين، ويتقايسان إذا أخطأ في الوجه معاً؛ فإن كان أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه، وإن كان أقرب منه بسهم، ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه الذي هو أقرب به لا يعد القرب لواحد ولا أكثر وثم واحد أقرب منه.

وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حسبه له والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم تحسبها له إنما تحسب له الأقرب فأيهما كان أقرب بواحد حسبه له، وإن كان أقرب بكثير، وإن كان أقرب بواحد، ثم الآخر بعده أقرب بواحد، ثم الأول الذي هو أقربهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسب له من الخمسة من قبل أن لماضله سهماً أقرب منها، وإن كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب؛ لأن المصيب أولى من القريب إنما يحسب القريب لقربه من المصيب، ولكن إن أصاب أحدهما وأخطأ الآخر حسب للمصيب صوابه، ثم نظر في حوابيهما؛ فإن كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيب مناضله؛ فإن كان المصيب أقرب حسب له من نبلة ما كان أقرب مع مصيبه؛ لأننا إذا حسبنا له ما قرب من نبلة مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه، وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم إنما يتقايسون في القرب إلى موضع العظم، وموضع العظم وسط الشن والأرض ولست أرى هذا يستقيم في القياس فالتقاييس أن يتقاربوا إلى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب، وقد رأيت منهم من يقاييس بين التبل في الوجه والعواضد عينا وشمالاً ما لم يجاوز الهدف؛ فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوباً الغوها، فلم يقاييسوا بها ما كان عضداً أو كان في الوجه، ولا يجوز هذا في القياس فالتقاييس أن يقاس به خارجاً أو ساقطاً أو عاضداً أو كان في الوجه، وهذا في المبادرة مثله في الحاطة لا يختلفان، والمبادرة أن

يستبقان بفرسيهما، ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرجوا سبقين من عندهما، وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلاً، والمحلل فارس أو أكثر من فارس، ولا يجوز المحلل حتى يكون كفواً للفارسين لا يأمنان أن يسبقهما، فإذا كان بينهما محلل أو أكثر، فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر أو أقل، ويتواضعانها على يدي من يتقان به أو يضمنانها ويجري بينهما المحلل؛ فإن سبقهما المحلل كان ما أخرجا جميعاً له، وإن سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه، وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه شيئاً وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالكتير أو بعضه.

قال الربيع: الهادي عنق الفرس والكتد كنف الفرس والمصلي هو الثاني والمحلل هو الذي يرمي معي ومعك، ويكون كفواً للفارسين؛ فإن سبقنا المحلل أخذ منا جميعاً، وإن سبقناه لم نأخذ منه شيئاً؛ لأنه محلل، وإن سبق أحدنا صاحبه وسبقه المحلل أخذ المحلل منه السبق، ولم يأخذ مني؛ لأنني قد أخذت سبقي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان هذا في الاثنين هكذا فسواء لو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلاً إن سبق كان له جميع ذلك، وإن سبق لم يكن عليه شيء.

وإنما قلنا هذا؛ لأن أصل السنة في السبق أن يكون بين الخيل، وما يجري؛ فإن سبق غنم، وإن سبق لم يفرم، وهكذا هذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد الفارسين صاحبه، فيكون السبق منه دون صاحبه؛ فإن سبقه صاحبه كان له السبق، وإن سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئاً وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا، ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منها سبقاً ويدخلان بينهما محلاً إلا والغاية التي يجريان منها والغاية التي ينتهيان إليها واحدة، ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة.

١- ما ذكر في النضال

قال الشافعي رحمه الله: والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما يرد في الآخر، ثم يفرعان، فإذا اختلفت عليهما اختلفا، وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قرعاً معروفاً خواسق أو حوابي فهو جائز إذا سميا الغرض الذي يرميان، وجائز أن يتشارطا ذلك حاطة أو مبادرة، فإذا تشارطا حاطة فكلما أصاب

فإن أصاب طرفاً من الشَّنْ فخرمه، ففيها قولان: أحدهما: أنه لا يحسب له خاسقاً إذا كان شرطهما الخواسق إلا أن يكون بقي عليه من الشَّنْ طغية أو خيسط أو جلد أو شيء من الشَّنْ يحيط بالسَّهم، فيكون يسمى بذلك خاسقاً؛ لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشَّنْ وقليل ثبوته وكثيره سواء، ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال: هذا خاسق إلا أن الخاسق ما أحاط به المخسوق فيه، ويقال للآخر خارم لا خاسق.

والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يتع بالاسم على ما أوى الصحيح فخرقه، فإذا خرق منه شيئاً - قل أو كثر ببعض النُّصل - فهو خاسق؛ لأن الحسق الثقب، وهذا قد ثقب، وإن خرم.

وإن كان السَّهم ثابتاً في الهدف وعليه جلدة من الشَّنْ أو طغية ليست بمحيطة، فقال الرامي خرق هذه الجلدة فانخرمت أو هذه الطغية فانخرمت، وقال المخسوق عليه إنما وقع في الهدف متغلغلاً تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما طائرتان عما سواهما من الشَّنْ فالقول قوله مع يمينه، ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين، ولو كان في الشَّنْ خرق فثبت السَّهم في الخرق، ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً؛ لأنه إذا ثبت في الهدف فالشَّنْ أضعف منه.

ولو كان الشَّنْ منصوباً فرمى فأصاب، ثم مرق السَّهم، فلم يثبت كان عندي خاسقاً، ومن الرماة من لا يعدّه إذا لم يثبت، ولو اختلفا فيه، فقال الرامي أصاب ومار فخرج، وقال المرمى عليه لم يصب أو أصاب حرف الشَّنْ بالقدح، ثم مضى كان القول قوله مع يمينه.

ولو أصاب الأرض، ثم ازدلف فخرق الشَّنْ، فقد اختلفت الرماة فمنهم من أثبت خاسقاً، وقال بالرماية أصاب، وإن عرض له دونها شيء، فقد مضى بالنزعة التي أرسل بها، ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له؛ لأنه استحدث بضربته الأرض شيئاً أحياه فهو غير رمي الرامي، ولو أصاب وهو مزدلف، فلم ينسحق وشرطهم الخواسق لم يحسب في واحد من القولين خاسقاً، ولو كان شرطهما المصيب حسب في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه.

قال الربيع: المزدلف الذي يصيب الأرض، ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشَّنْ، ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السَّهم حين تقلت غير مزدلف الشَّنْ بقدره دون نصله لم يحسب؛ لأن الصواب إنما هو بالنصل دون القدح، ولو أرسله مفارقاً للشَّنْ فهبت ريح فصرفته فأصاب حسب له مصيباً.

وكذلك لو صرفته عن الشَّنْ، وقد أرسله مصيباً.

يسمياً قرعاً، ثم يحسب لكل واحد منهما صوابه إن تشارطا الصواب وحواييه إن تشارطا الحوايي مع الصواب، ثم أيهما سبق إلى ذلك العدد كان له الفضل.

قال الربيع: الحايي الذي يصيب الهدف، ولا يصيب الشَّنْ، فإذا تقايسا بالحوايي فاستوى حاييهما تباطلا في ذلك الوجه، فلم يتعاد؛ لأننا إنما نعاد من كل واحد منهما ما كان أقرب به، وليس واحد منهما بأقرب من صاحبه، وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمي معه أو سبق رجل بين رجلين، فقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السِّقِّ أولى أن يبدأ والمسبق يبدئ أيهما شاء، ولا يجوز في القياس أن يتشارطا أيهما يبدأ؛ فإن لم يفعلا اقترعا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط، وإذا بدأ أحدهما من وجه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرمي البادئ بسهم، ثم الآخر بسهم حتى ينفذ نبلهما، وإذا عرق أحدهما فخرج السَّهم من يده، فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه.

وكذلك لو زهق من قبل العارض فيه أعاده فرمى به.

وكذلك لو انقطع وتره، فلم يبلغ أو انكسر قوسه، فلم يبلغ كان له أن يعيده.

وكذلك لو أرسله فعرض دونه دابة أو إنساناً فأصابهما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها.

وكذلك لو اضطربت به يده أو عرض له في يديه ما لا يمضي معه السَّهم كان له أن يعود، فأما إن جاز وأخطأ القصد فرمى فأصاب الناس أو أجاز من ورائهم فهذا سوء رمي منه ليس بعارض غلب عليه، وليس له أن يعيده، وإذا كان رميها مبادرة فبدأ أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسَّهم الذي يرسله به، ثم رمى البادئ؛ فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه، ولم يرم الآخر بالسَّهم؛ لأن أصل السِّقِّ مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر، وليست كالطامة.

وإذا تشارطا الخواسق، فلا يحسب لرجل خاسق حتى يخرق الجلد ويكون متعلقاً مثله، وإن تشارطا المصيب، فلو أصاب الشَّنْ، ولم يخرقه حسب له؛ لأنه مصيب، وإذا تشارطا الخواسق والشَّنْ ملصق بهدف فأصاب، ثم رجع، ولم يثبت فزعم الرامي أنه خسق، ثم رجع لغلظ لقيه من حصاة أو غيرها، وزعم المصاب عليه أنه لم ينسحق، وأنه إنما قرع، ثم رجع فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينهما بيّنة فيؤخذ بها.

وكذلك إن كان الشَّنْ بالياً فيه خروق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب، وإن لم يغب في الهدف، ولم يستمسك بشيء من الشَّنْ، ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع يمينه.

أن آتَى بواحدٍ وعشرينَ حتَّى يكونا مستويين معاً، ولا يجوزُ أن يشترطَ أحدهما على الآخرِ أن لا يرميَ إلا بنبلٍ بأعينها إن تغيّرت لم يبدّلها ولا أن انفذَ سهماً أن لا يبدّلَه ولا على أن يرميَ بقوسٍ بعينها لا يبدّلها، ولكن يكونُ ذلك إلى الرامي يبدّل ما شاء من نبله وقوسه ما كان عدوُّ النبل والغرض والقرع واحداً، وإن انتضلاً فانكسرت نبلٌ أحدهما أو قوسه أبدلَ نبلاً وقوساً، وإن انقطع وتره أبدلَ وترًا مكانَ وتره، ومن الرّماةِ من زعمَ أنَّ المسبقَ إذا سمى قرعاً يستبقان إليه أو يحاطانه فكانا على السواء أو بينهما زيادةُ سهمٍ كان للمسبق أن يزيدهُ في عددِ القرع ما شاء، ومنهم من زعمَ أنه ليس له أن يزيدهُ في عددِ القرع ما لم يكونا سواءً ومنهم من زعمَ أنهما إذا رميا على عددٍ قرع لم يكن للمسبق أن يزيدهُ فيه بغيرِ رضا المسبق ولا خيرَ في أن يجعلَ خاسقٌ في السّوادِ بخاسقين في البياض إلا أن يتشارطا أن الخواسق لا تكون إلا في السّوادِ، فيكونُ بياضُ الشّئن كالحذف لا يحسبُ خاسقاً، وإنما يحسبُ حايماً ولا خيرَ في أن يسميَ قرعاً معلوماً، فلا يبلغانه، ويقولُ أحدهما للآخر إن أصبت بهذا السهم الذي في يدك، فقد فضلت إلا أن يتناقضا السبقَ الأوّل، ثم يجعلُ له جعلاً معروفاً على أن يصيبَ بسهمٍ، ولا بأسَ على الابتداء أن يقفَ عليه، فيقولُ إن أصبت بسهمٍ فلك كذا، وإن أصبت بأسهمٍ فلك كذا وكذا؛ فإن أصابَ بها فذلك له، وإن لم يصب بها، فلا شيءَ له؛ لأنّ هذا سبقٌ على غيرِ نضال، ولكن لو قال له: ارم عشرةَ أرشاقٍ فناضل الخطأ بالصواب؛ فإن كان صوابك أكثرَ فلك سبقٌ كذا لم يكن في هذا خيرٌ؛ لأنّه لا يصلحُ أن يناضلَ نفسه، وإذا رمى بسهمٍ فانكسرَ فأصاب النّصلَ حسبَ خاسقاً، وإن سقطَ الشقُّ الذي فيه النّصلُ دونَ الشّئن وأصاب بالقدح الذي لا نصلَ فيه لم يحسب، ولو انقطعَ باثنين فأصابَ بهما معاً حسبَ له الذي فيه النّصلُ والغني عنه الآخر.

ولو كان في الشّئن نبلٌ فأصابَ بسهمه فوق سهمٍ من النّبل، ولم يضي سهمه إلى الشّئن لم يحسب له؛ لأنّه لم يصب الشّئن وأعيد عليه فرمى به؛ لأنّه قد عرضَ له دونَ الشّئن عارضٌ كما تعرضُ له الدّابةُ فيصيبها فيعأذُ عليه، وإذا سبقَ الرّجلُ الرّجلَ على أن يرميَ معه فرمى معه، ثم أرادَ المسبق أن يجلسَ، فلا يرمي معه وللمسبق فضلٌ أو لا فضلَ له أو عليه فضلٌ فسواء؛ لأنّه قد يكونُ عليه الفضلُ، ثم ينضِلُ، ويكونُ له الفضلُ، ثم ينضِلُ، والرّماةُ يختلفون في ذلك فمتهم من يجعلُ له أن يجلسَ ما لم ينضِلُ، وينبغي أن يقولَ هو شيءٌ إنّما يستحقّه بغيرِ غايّةٍ تعرفُ، وقد لا يستحقّه، ويكونُ منضولاً، وليس بإجاعةٍ، فيكونُ له حصّتهُ تما عملٍ، ومنهم من يقولُ ليس له أن يجلسَ به إلا من عذرٍ وأحسبُ العذرَ عندهم أن يموتَ أو يمرضَ المريضُ الذي يضرُّ

وكذلك لو أسرعَ به وهو يراه قاصراً فأصابَ حسبَ مصيباً، ولو أسرعَ به وهو يراه مصيباً فأخطأَ كانَ غطناً ولا حكمَ للرّيحِ يطلُّ شيئاً، ولا يحقّه ليست كالأرض ولا كالدّابةِ يصيبها، ثم يزلفُ عنها فيصيبُ، ولو كان دونَ الشّئن شيءٌ ما كان دابةً أو ثوباً أو شيئاً غيره فأصابه فهتكهُ، ثم مرَّ بمجмотه حتّى يصيبَ الشّئن حسبَ في هذه الحالة؛ لأنّ إصابته وهتكه لم يحدث له قوّة غيرَ التّزع إنما أحدثَ فيه ضعفاً.

ولو رمى والشّئن منصوبٌ فطرحت الرّيحُ الشّئن أو أزاله إنسانٌ قبلَ يقعَ سهمه كان له أن يعودَ فيرميَ بذلك السهم؛ لأنّ الرّمية زالت.

وكذلك لو زال الشّئن عن موضعه بريح أو إزالةُ إنسان بعدَ ما أرسلَ السهمَ فأصابَ الشّئن حيث زالَ لم يحسبَ له، ولكنّه لو أزيلَ فتراضيا أن يرمياه حيثُ أزيلَ حسبَ لكلٍ واحدٍ منهما صوابه، ولو أصابَ الشّئن، ثم سقطَ فانكسرَ سهمه أو خرجَ بعدَ ثبوته حسبَ له خاسقاً؛ لأنّه قد ثبت، وهذا كنزُ الإنسانِ إياه بعدَ ما يصيب.

ولو تشارطا أن الصّوابَ إنّما هو في الشّئن خاصّةً؛ فكان للشّئن وترٌ يعلّقُ به أو جريدٌ يقومُ عليه فأنبتَ السهمَ في الوترِ أو في الجريدِ لم يحسبَ ذلكَ له؛ لأنّ هذا، وإن كانَ تما يصلحُ به الشّئن فهو غيرُ الشّئن، ولو لم يتشارطا فأنبتَ في الجريدِ أو في الوترِ كانَ فيهما قولان، أحدهما أن اسمَ الشّئن والصّوابَ لا يقعُ على العلاق؛ لأنّه يزايلُ الشّئن، فلا يضرُّ به، وإنما يتخذُ ليربطَ به كما يتخذُ الجدارُ ليسندَ إليه، وقد يزايله فتكونُ مزاييلته غيرُ إخراجٍ له ويحسبُ ما ثبتَ في الجريدِ إذا كانَ الجريدُ غميّاً عليه؛ لأنّ إخراجَ الجريدِ لا يكونُ إلا بضرٍ على الشّئن، ويحسبُ ما ثبتَ في عرى الشّئن المخروزةِ عليه والعلاقةُ مخالفةٌ لهذا، والقولُ الثاني أن يحسبَ أيضاً ما يثبتُ في العلاقةِ من الخواسق؛ لأنّها تزولُ بزواله في حالها تلك قال: ولا بأسَ أن يناضلَ أهلُ النّشابِ أهلُ العريّةِ وأهلُ الحسبان؛ لأنّ كلّها نبلٌ.

وكذلك القسيّ الدودانيّةُ والهنديّةُ، وكلُّ قوسٍ يرمى عنها بسهمٍ ذي نصلٍ، ولا يجوزُ أن يتناضلَ رجلانَ على أن في يدِ أحدهما من النّبلِ أكثرُ تما في يدِ الآخرِ ولا على أنّه إذا خسقَ أحدهما حسبَ خاسقه خاسقين وخاسقُ الآخرِ ولا على أن أحدهما خاسقاً ثابتاً لم يرم به يحسبُ معَ خواسقه ولا على أنّه يطرحُ من خواسقِ أحدهما خاسقٌ ولا على أن أحدهما يرمي من عرضٍ والآخر من أقرب منه، ولا يجوزُ أن يرميا إلا من عرضٍ واحدٍ وبعدد نبلٍ واحدٍ، وأن يستبقا إلى عددٍ قرع لا يجوزُ أن يقولَ أحدهما سابقك على أن آتَى بواحدٍ وعشرينَ خاسقاً فاكروُ ناضلاً إن لم تأتِ بعشرينَ ولا تكونُ ناضلاً إن جئت بعشرينَ قبلَ

والرَّمي أو يصيبه بعض ذلك في إحدى يديه أو بصره وينبغي إذا قالوا له هذا أن يقولوا فمتى تراضيا على أصل الرَّمي الأول، فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق إذا جلس به كان السبق له به؛ لأن السبق على النضل والنضل غير الجلوس وهذان شرطان.

وكذلك لو سبقه، ولم يشترط هذا عليه، ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرمي معك بلا عدد قرع يستبان إليه أو يتحاطنه، ولا خير في أن يسبقه على أنهما إذا تالجا أعاد عليه، وإن سبقه وتبهما أن يعيد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما التية إنما انظر في كل شيء إلى ظاهر العقد، فإذا كان صحيحاً أجزته في الحكم، وإن كانت فيه تية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالتية؛ لأن التية حديث نفس، وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا، وما عملوا.

وكذلك لو سبقه، ولم يشترط هذا عليه، ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرمي معك بلا عدد قرع يستبان إليه أو يتحاطنه، ولا خير في أن يسبقه على أنهما إذا تالجا أعاد عليه، وإن سبقه وتبهما أن يعيد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما التية إنما انظر في كل شيء إلى ظاهر العقد، فإذا كان صحيحاً أجزته في الحكم، وإن كانت فيه تية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالتية؛ لأن التية حديث نفس، وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا، وما عملوا.

وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرمي معه إلا بنبل معروف أو قوس معروفة، فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي؛ فإن تشارطا على هذا فالشرط يطل السبق بينهما، ولا بأس أن يرمي الناشئ مع صاحب العريضة، وإن سبقه على أن يرمي معه بالعريضة رمي بأي قوس شاء من العريضة، وإن أراد أن يرمي بغير العريضة من الفارسية لم يكن له ذلك؛ لأن معروفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العريضة. وكذلك كل قوس اختلفت.

وإنما فرقنا بين أن لا يغير أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمي إلا بقوس واحدة أو نبل وأجزنا ذلك في الفرس إن سابقه بفرس واحد؛ لأن العمل في السبق في الرمي إنما هو للرامي والقوس والنبل أداة، فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمي بها فيدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلح رمية والفرس نفسه هو الجاري المسبق، ولا يصلح أن يبذله صاحبه، وإنما فارسه أداة فوقه، ولكنه لو شرط عليه أن لا يجره إلا إنسان بعينه لم يجز ذلك، ولو أجزنا أن يراه رجل بفرس بعينه فيأتي بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً، ثم يبذل مكانه رجلاً يناضله، ولكن لا يجوز أن يكون السبق إلا على رجل بعينه، ولا يبذل بغيره، وإذا كان عن فرس بعينه، فلا يبذل بغيره، ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمي بأي نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا أرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء؛ لأن الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي.

وإنما فرقنا بين أن لا يغير أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمي إلا بقوس واحدة أو نبل وأجزنا ذلك في الفرس إن سابقه بفرس واحد؛ لأن العمل في السبق في الرمي إنما هو للرامي والقوس والنبل أداة، فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمي بها فيدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلح رمية والفرس نفسه هو الجاري المسبق، ولا يصلح أن يبذله صاحبه، وإنما فارسه أداة فوقه، ولكنه لو شرط عليه أن لا يجره إلا إنسان بعينه لم يجز ذلك، ولو أجزنا أن يراه رجل بفرس بعينه فيأتي بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً، ثم يبذل مكانه رجلاً يناضله، ولكن لا يجوز أن يكون السبق إلا على رجل بعينه، ولا يبذل بغيره، وإذا كان عن فرس بعينه، فلا يبذل بغيره، ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمي بأي نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا أرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء؛ لأن الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي.

ولا خير في أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لحماً حتى يفرغ من السبق، ولا أن يفرش فراشاً.

وكذلك لا يصلح أن يقول المتسابقان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوماً، ولا يومين؛ لأن هذا شرط تحريم المباح والضرر على المشروط عليه، وليس من النضال المباح.

وإذا نهى الرجل أن يجرم على نفسه ما أحل الله له لغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أو بشرط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منهياً عنه ولا خير في أن يشترط الرجل على الرجل أن يرمي معه بقرع معلوم على أن للمسبق أن يعطيه ما شاء الناضل أو ما شاء المضول ولا خير في ذلك حتى يكون بشيء معلوم مما يجل في البيع والإجازات.

ولو سبقه شيئاً معلوماً على أنه إن فضله دفعه إليه، وكان له عليه أن لا يرمي أبداً أو إلى مدّة من المدد لم يجز؛ لأنه يشترط عليه أن يمتنع من المباح له.

ولو سبقه ديناراً على أنه إن فضله كان ذلك الدينار له، وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبقاً جائزاً إذا كان ذلك كله من مال المضول، ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه إن فضله أعطاه المضول ديناره وأعطى الناضل المضول مد حنطة أو درهماً أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شيئين شيء يخرج المضول جائزاً في السنة للناضل وشيء يخرج الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراهنا على النضال لا محلل بينهما؛ لأن التراهن من القمار، ولا يصلح؛ لأن شرطه أن يعطيه المد ليس ببيع ولا سبق فيفسد من كل وجه، ولو كان عليّ لك دينار فسبقتي ديناراً فضلتك؛ فإن كان دينارك حالاً فللك أن تقاصتي، وإن كان إلى أجل فليحك أن تعطيني الدينار وعليّ إذا حل الأجل أن أعطيك دينارك، ولو سبقه ديناراً فضله إياه، ثم أفلس كان أسوة الغرماء؛ لأنه حل في ماله بحق أجزته السنة فهو كالبيع والإجازات، ولو سبق رجل رجلاً ديناراً إلا درهماً أو ديناراً إلا مدّاً من حنطة كان السبق غير جائز؛ لأنه قد يستحق الدينار وحصة الدرهم من الدينار عشر، ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره. وكذلك المد من الحنطة وغيره.

ولا يجوز أن أسبقك، ولا أن اشتري منك، ولا أن أستأجر منك إلى أجل بشيء إلا شيئاً يستثنى منه لا من غيره، ولا أن أسبقك بمد تمر إلا أربع حنطة ولا درهم إلا عشرة أفلس، ولكن إن استثنيت شيئاً من الشيء الذي سبقته، فلا بأس إذا سبقتك ديناراً إلا سدساً، فإنما سبقتك خمسة أسداس دينار، وإن سبقتك صاعاً إلا مدّاً، فإنما سبقتك ثلاثة أمداد فعلى هذا الباب كله وقياسه.

ذهب بعض نبلة، ولم يقدر على بدله قبل لصاحبه إن شئت فاتركه حتى يجد البدل، وإن شئت فارم معه بعدد ما بقي في يديه من النبلة، وإن شئت فاردد عليه مما رمى به من نبلة ما يعيد الرمي به حتى يكمل العدد، وإذا رموا اثنين واثنين وأكثر من العدو فاعتل واحد من الحزبين علة ظاهرة قيل للحزب الذين يناضلونه: إن اصطلحتم على أن تجلسوا مكانه رجلاً من كان فذلك، وإن تشاحتم لم تخبركم على ذلك، وإن رضي أحد الحزبين، ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا.

وإذا اختلف المتناضلان في موضع شئ معلني فأراد المسبق أن يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك له إلا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي به في الليل أو المطر لم يجبر على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنع الظلمة.

قال الربيع: المسبق أبداً هو الذي يغرم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو اختلفا في الإرسال؛ فكان أحدهما يطول بالإرسال التماس أن تبرأ يد الرامي أو ينسى صنيعه في السهم الذي رمى به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب من طريق الخطأ أو قال هو لم أتو هذا، وهذا يدخل على الرامي لم يكن ذلك له، وقيل له ارم كما يرمي الناس لا معجلاً عن أن تثبت في مقامك، وفي إرسالك ونزعتك ولا مبطناً لغير هذا الإدخال الحبس على صاحبك.

وكذلك لو اختلفا في الذي يوطن له؛ فكان يريد الحبس أو قال: لا اريده والموطن يطيل الكلام قليل للمواطن وطن له بأقل ما يفهم به ولا تعجل عن أقل ما يفهم به، ولو حضرهما من يجسهما أو أحدهما أو يغلط، فيكون ذلك مضراً بهما أو بأحدهما نهوا عن ذلك.

قال الربيع: الموطن الذي يكون عند الهدف، فإذا رمى الرامي قال دون ذا قليل أرفع من ذا قليل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقت حيث شاء من المقام، ثم كان للآخر من العرض الآخر الذي بدأ منه أن يقف حيث شاء من المقام، وإذا سبق الرجل الرجل سبقاً معلوماً فضله المسبق كان السبق في ذمة المنضول حالاً يأخذه به كما يأخذ بالدين؛ فإن أراد الناضل أن يسلفه المنضول أو يشتري به الناضل ما شاء، فلا بأس وهو متطوع بإطعامه إياه، وما فضله أنه يحزره ويتموله ويمتنعه منه، ومن غيره وهو عندي كرجل كان له على رجل دينار فأسلفه الدينار وردّه عليه أو أطعمه به فعليه دينار كما هو، ولا يجوز عند أحد رأيه ممن ييسر الرمي أن يسبق الرجل الرجل على أن يرمي

قال: ولا خير في أن أسبقك ديناراً على أنك إن نضلتنيه أطعمت به أحداً بعينه ولا بغير عينه ولا تصدقت به على الساكنين كما لا يجوز أن أبيعك شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه، ولا يجوز إذا ملكك شيئاً إلا أن يكون ملكك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني.

وإذا اختلف المتناضلان من حيث يرسلان وهما يرميان في الماتين يعني ذراعاً؛ فإن كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم أمام الهدف الذي يرمي من عنده ذراعاً أو أكثر حمل على ذلك إلا أن يتشارطا في الأصل أن يرميا من موضع بعينه، فيكون عليهما أن يرميا من موضع شرطهما.

وإن تشارطا أن يرميا في شيتين موضوعين أو شيتين يريانهما أو يذكرا سيرهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارطا على أن يضعه أو يضع ما تشارطا على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه، فلا يجوز له ويجعل على أن يرمي على شرطه.

وإذا سبقه، ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى يسبقه على غرض معلوم، وإذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه، وقد أجاز الرماة للمسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرمي معه رشقاً وأكثر في الماتين ورشقاً وأكثر في الخمسين والماتين ورشقاً وأكثر في الثلاثمائة، ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمي به في الرقعة، وفي أكثر من ثلاثمائة، ومن أجاز هذا أجاز له أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطا شرطاً، ويدخل عليه إذا كانا رميا أول يوم بعشرة أن يكون للمسبق أن يزيد في عدد النبلة ويقتص منها إذا استويا في حال أبداً جعلوا ذلك إليه.

ولا بأس أن يتشارطا أن يرميا أرشاقاً معلومة كل يوم من أول النهار أو آخره، ولا يتفرقان حتى يفرغا منها إلا من عذر بمرض لأحدهما أو حائل يحول دون الرمي والمطر عذر؛ لأنه قد يفسد النبلة والقسي ويقطع الأوتار، ولا يكون الحر عذراً؛ لأن الحر كائن كالشمس ولا الريح الخفيفة، وإن كانت قد تصرف النبلة بعض الصرف، ولكن إن كانت الريح عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف، وإن غربت لهما الشمس قبل أن يفرغا من أرشاقهما التي تشارطا لم يكن عليهما أن يرميا في الليل.

وإن انكسرت قوس أحدهما أو نبلة أبدل مكان القوس والنبلة والوتر متى قدر عليه؛ فإن لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهذا عذر.

وكذلك إن ذهب نبلة كلها، فلم يقدر على بدله؛ فإن

سبق فلاناً دينارين على أنني شريك في الدينارين إلا أن يتطوع بأن يهب له أحدهما أو كليهما بعد ما ينضل.

وكذلك لو تطارد ثلاثة فأخرج اثنان سبقين وأدخلوا عدلاً لم يميز أن يجعل رجلاً لا يرمي عليه نصف سبق أحدهما على أن له نصف الفضل إن أحرز على صاحبه، وإذا سبق الرجل الرجل على أن له أن يبدأ عليه رشقين فاكتر لم يميز ذلك له، وذلك أنا إذا أعطيناه ذلك أعطيناه فضل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم لو رموا بعشر، ثم ابتدأ الذي بدأ كان لو فليح بذلك السهم الحادي عشر كنا أعطيناه أن يرمي بسهم يكون في ذلك الوقت فضلاً على مراسله عن غير مراسلة، وإنما نجيز هذا له إذا تكافأ، فكان أحدهما يبدأ في وجه والآخر في آخر.

وإذا سبق الرجل الرجل فجائز أن يعطيه السبق موضوعاً على يديه أو رهناً به أو حياً أو رهناً وحياً أو يأمنه كل ذلك جائز، وإذا رمى إلى خمسين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه خساً أو أقل أو أكثر، فقال الذي أفضل عليه اطرح فضلك على أن أعطيك به شيئاً لم يميز، ولا يجوز إلا أن يتفاسخ هذا السبق برضاها، ويتسايقان سبقاً آخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الصلابة في المضربة والأصابع إذا كان جلدتهما ذكياً فما يؤكل لحمه أو مدبوغاً من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا جلد كلب أو خنزير، فإن ذلك لا يظهر باللباغ، والله تعالى أعلم، فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته مجزئة عنه غير أنني أكرهه لمعنى واحد إنني أمره أن يقضي بطون كفيه إلى الأرض، وإذا كانت عليه المضربة والأصابع منعه أن يقضي بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك، ولا بأس أن يصلي متكياً القوس والقرن إلا أن يكون يتحركان عليه حركة تشغله فأكره ذلك له، وإن صلى أجزاءه.

ولا يجوز أن يسبق الرجل الرجل على أن يرمي معه، ويختار السبق ثلاثة، ولا يسميهم للمسبق ولا المسبق ثلاثة، ولا يسميهم للمسبق قال: ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمي معه وعليه بأن يكون حاضراً يراه أو غائباً يعرفه.

وإذا كان القوم المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الإرسال وحزه ولمتناضليهم أن يقدموا إليهم شاموا كما شاءوا ويقدم الآخرون كذلك، ولو عقدوا السبق على أن فلاناً يكون مقدماً وفلاناً معه وفلاناً ثانياً وفلاناً معه كان السبق مفسوخاً، ولا يجوز حتى يكون القوم يقدمون من رأوا تقديمه، وإذا كان البدء لأحد المتناضلين فبدأ المبدأ عليه فاصاب أو أخطأ رد ذلك السهم خاصة، وإن لم يعلم حتى يفرغاً من رميها رد عليه السهم الأول فرمى به؛ فإن كان أصاب به بطل عنه، وإن كان أخطأ به رمى به؛

بعشر ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل القرع من عشر، ولا يميز إلا أن يكون القرع لا يؤتي به مجال إلا في أكثر من رشق، فإذا كان لا يؤتي به إلا باكثر من الرشق فسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز.

فإذا أصاب الرجل بالسهم فحسق وثبت قليلاً، ثم سقط بأي وجه سقط به حسب لصاحبه، ولو وقف رجل على أن يفلج فرمى بسهم، فقال: إن أصبت، فقد فلتجت، وإن لم أصب فالفلج لكم، وقال له: صاحبه إن أصبت بهذا السهم فلك به الفلج، وإن لم يكن يبلغه به إذا أصابه، وإن أخطأت به، فقد أنضلتني نفسك فهذا باطل لا يجوز وهما على أصل رميهما لا يفلج واحد منهما على صاحبه إلا أن يبلغ الفلج، ولو طابت نفس المسبق أن يسلم له السبق من غير أن يبلغه كان هذا شيئاً تطوع به من ماله كما وهب له.

وإذا كانوا في السبق اثنين واثنين وأكثر فبدأ رجلان فانقطع أوتارهما أو وتر أحدهما كان له أن يقف من بقي حتى يركب وتراً وينفذ نبه.

وقد رأيت من يقول هذا إذا رجا أن يتفالحا، ويقول إذا علم أنهما والحرط كله لا يتفالحون لو أصابوا بما في أيديهم؛ لأنهم لم يقاربوا عذ الغاية التي بينهم يرمي من بقي، ثم يتم هذان.

وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة، فلا يجوز أن يقرعوا وليقتسموا قسماً معروفاً، ولا يجوز أن يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق، ولا يختار على أن يسبق، ولا أن يقرعاً فأيهما خرجت قرعته سبقه صاحبه، ولكن يجوز أن يقتسما قسماً معروفاً ويسبق أيهما شاء متطوعاً لا مخطرة بالقرعة ولا بغيرها من أن يقول أرمي أنا وأنت هذا الوجه فأنا أفضل على صاحبه سبقه المفضول والسبق على من بذله دون حربه إلا أن يدخل حربه أنفسهم معه في ضمان السبق أو يأمره أن يسبق عنهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر عدد الرجال لا على قدر جودة الرمي.

وإذا قال الرجل للرجل إن أصبت بهذا السهم فلك سبق فهذا جائز، وليس هذا من وجه النضال.

فإن قال: إن أخطأت بهذا السهم فلك سبق لم يكن ذلك له.

وإن حضر الغريب أهل الغرض فقسموه، فقال: من معه كنا نراه رامياً، ولسنا نراه رامياً أو قال أهل الحرب الذين يرمي عليهم كنا نراه غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا رمية بمن قسموه وهم يعرفونه بالرمي فسقط أو بغير الرمي فوافق، ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل

فإن أصاب به حسب له؛ لأنّه رمى به في البدء، وليس له الرّميُّ به، فلا ينفعه مصيباً كان أو مخطئاً إلا أن يتراضيا به.

٥٤ - كتاب الحكم في قتال المشركين

ومسألة مال الحربي

(في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة المشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار الحرب، والزواج بالحريات، وأحكام أهل الذمة، ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة)

المُصْطَلِقَ وَهَوَازَنَ وَنِسَاءَهُمْ فَقَسَمَهُمْ قِسْمَةَ الْأَمْوَالِ وَأَسْرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَدْرَ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَ عَلَيْهِ بِلا شَيْءٍ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ فِدْيَةً وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَهُ، وَكَانَ الْمُقْتُولَانِ بَعْدَ الْإِسَارِ يَوْمَ بَدْرٍ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ وَالنُّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَكَانَ مِنَ الْمَمْنُونِ عَلَيْهِمْ بِلَا فِدْيَةٍ أَبُو عَزَّةَ الْجُمَحِيُّ تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَنَاتِهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِ عَهْدًا أَنْ لَا يُقَاتِلَهُ فَأَخْفَرَهُ وَقَاتَلَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَقْلِتَ فَمَا أَمِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ امْنُنْ عَلَيَّ وَدَعْنِي لِبَنَاتِي وَأَعْطِيكَ عَهْدًا أَنْ لَا أَعُودَ لِقَاتِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَسْخَعْ عَلَيَّ عَارِضَتِكَ بِمَكَّةَ تَقُولُ قَدْ خَذَعْتَ مُحَمَّدًا مَرَّتَيْنِ فَأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَتْ عُقْفُهُ، ثُمَّ أَسْرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَمَامَةَ بْنَ أَنَالِ الْخَنْفِيَّ بَعْدَ فَمَنْ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَادَ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ فَأَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ.

١٥٠١ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (١٣١/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يعمد قتل النساء والولدان؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن قتلهم.

١٥٠٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَهَى الَّذِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. [أخرجه البيهقي (٧٨/٩)]

قال الشافعي: لا يعمدون بقتل للمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلاً ونهاراً؛ فإن أصابوا من النساء والولدان أحداً لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل:

١٥٠٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما، عَنْ الصُّغْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَئُونَ فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُمْ مِنْهُمْ وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ فِي الْحَدِيثِ هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ. [أخرجه البخاري (٣٠١٢-٣٠١٣)، مسلم (١٧٤٥)، أبو داود (٢٦٧٢)،

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزنا منهم أهل الأوثان، ومن عبد ما استحسّن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية، ويقاتلهم إذا قوي عليهم حتى يقتلهم أو يسلموا، وذلك لقول الله عز وجل ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ﴾ الآيةين ولقول رسول الله ﷺ: أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتلوا حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يدهم وصاغرون، فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا إكراههم على غير دينهم لقول الله عز وجل ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية، وإذا قوتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قتلوا وسبيت ذراريهم، ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونسأؤهم البوالغ وغير البوالغ، ثم كانوا جميعاً فيشأ يرفع منهم الخمس ويقسم الأربعة الأخماس على من أوجف عليهم بالخيال والركاب؛ فإن أئخنا فيهم وقهروا من قاتلوه منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسّم الدّور والأرضون قسّم الدّنانير والدراهم لا يختلف ذلك تخمس وتكون أربعة أخماسها لمن حضر، وإذا أسر الباقون من الرجال فالإمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب، أو يمن عليهم أو يفاديهم بمال يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين يطلقون لهم أو يسترقهم؛ فإن استرقهم أو أخذ منهم مالا فسييلة سبيل الغنيمه يخمس، ويكون أربعة أخماس لأهل الغنيمه.

فإن قال قائل: كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكماً واحداً وحكمت في الرجال أحكاماً متفرقة، قيل: ظهر رسول الله ﷺ على قرينة وخبر قسّم غنارهما من الأرضين والنخل قسمة الأموال وسى رسول الله ﷺ ولدان ينسى

الرملي (١٥٧٠)، ابن ماجه (٢٨٣٩)

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قول النبي ﷺ: هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ قِيلَ: لا عقل ولا قود ولا كفارة؛ فإن قال فلم لا يعمدون بالقتل؟

قيل: لهي النبي ﷺ أن يعمدوا به؛ فإن قال فلعلّ الحديثين مختلفان؟

قيل: لا، ولكن معناه ما وصفت.

فإن قال: ما دل على ما قلت؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إذا لم يته عن الإغارة ليلاً فالعلم يحيط أن القتل قد يقع على الولدان، وعلى النساء.

فإن قال: فهل أغار على قوم يبلد غارين ليلاً أو نهاراً؟

قيل: نعم.

١٥٠٤ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ فِي نَعْمِهِم بِالْمَرْيَسِ فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذَّرِيَّةَ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي أمر رسول الله ﷺ أصحابه يقتل ابن أبي الحقيق غاراً دلالة على أن الغار يقتل.

وكذلك أمر يقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً.

فإن قال قائل: فقد قال انس كان النبي ﷺ إذا نزل بقوم ليلاً لم يغير حتى يصبح.

قيل له: إذا كان موجوداً في سنته أنه أمر بما وصفنا من قتل الغارين وأغار على الغارين، ولم يته في حديث الصعب عن البيهقي ذلك على أن حديث انس غير مخالف لهذه الأحاديث، ولكنه قد يترك الغارة ليلاً لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين، فلا يقتلون بين الحصن ولا في الأكام حيث لا يصرون من قبلهم لا على معنى أنه حرم ذلك وفيما وصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية إنما هو واجب لمن تبلغه الدعوة فأما من بلغته الدعوة فللمسلمين قتله قبل أن يدعى، وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنهم إذا كان لهم ترك قتاله بمدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين، فلا يجوز أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان إن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية إن كانوا من أهل الكتاب ولا أعلم أحداً لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من

وراء عدونا الذين يقاتلون أمة من المشركين فلعل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم، وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك أو الخزر أمة لا نعرفهم؛ فإن قتل أحد من المسلمين أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة وداه إن كان نصرانياً أو يهودياً دية نصراني أو يهودي، وإن كان وثنيًا أو مجوسياً دية المجوسي، وإنما تركنا قتل النساء والولدان بالخبر عن رسول الله ﷺ، وأنهم ليسوا ممن يقاتل؛ فإن قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض ضربهم بالسلاح، وذلك أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين، ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن لا يتوقض وكانوا قد زایلوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها، وإذا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا ممن لا يقاتل، فلا يقتلون؛ لأنهم قد زایلوا الحال التي أبيحت فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعين بأن يقصد قتلهم بالقتل ويترك قتل الرهبان وسواهم رهبان الصوامع ورهبان الديار والصحاري، وكل من يجبس نفسه بالترهب تركنا قتله اتباعاً لأبي بكر رضي الله تعالى عنه، وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال المقاتلين بعد القدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم تكن آتمين بترك الرهبان إن شاء الله تعالى.

وإنما قلنا هذا تبعاً لا قياساً، ولو أننا زعمنا أننا تركنا قتل الرهبان؛ لأنهم في معنى من لا يقاتل تركنا قتل المرضى حين نغير عليهم والرهبان وأهل الجبن والأحرار والعيذ وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون.

فإن قال قائل: ما دل على أنه يقتل من لا قتال منه من المشركين؟

قيل: قتل أصحاب رسول الله ﷺ يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً، وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة، فلم يعب رسول الله ﷺ قتله، ولم أعلم أحداً من المسلمين عاب أن تقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان، ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الميث، وقد ذفقت على الجرحى بحضرة رسول الله ﷺ منهم أبو جهل بن هشام ذفقت عليه ابن مسعود وغيره، وإذا لم يكن في ترك قتل الرهاب حجة إلا ما وصفنا غنما كل مال له في صومعته وغير صومعته، ولم ندع له منه شيئاً لأنه لا خير في أن يترك ذلك له فيتبع، وتسمى أولاد الرهبان ونسأؤهم إن كانوا غير مترهين.

والأصل في ذلك أن الله عز وجل أباح أموال المشركين.

فإن قيل: فلم لا تمنع ماله؟

قيل: كما لا تمنع مال المولود والمرأة وأمنع دماءها وأحب

فما دلّ على أنّه كلامٌ خاصٌ قلنا لو كان عامّاً أكلنا ذبائحهم ونكحنا نساءهم.

قال الشافعي: فقال: ففي المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكمٌ واحدٌ أو حكمان؟

قيل: بل حكمان قال وهل يشبه هذا شيء؟

قلنا نعم حكم الله جلّ ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال: فإنّا نزع من غير الجوس نحن لا نحلّ ذبيحته ولا نساؤه قياساً على الجوس قلنا فإنّ ذبحت عن قول الله عزّ وجلّ ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إلى ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا وَالْحَدِيثُ مَنْسُوخَانِ يَقُولُ اللَّهُ عزّ وجلّ ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ ويقول رسول الله ﷺ: سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قلنا فإذا زعمت ذلك دخل عليك أن تكون العرب ممن يعطون الجزية، وإن لم يكونوا أهل كتاب.

قال: فإن قلت: لا يصلح أن تعطي العرب الجزية قلنا أو ليسوا داخلين في اسم الشرك؟

قال: بلى، ولكن لم أعلم النبي ﷺ أخذَ منهم جزيةً قلنا أفعلمت أن النبي ﷺ أخذَ جزيةً من غير كتابي أو مجوسي؟ قال: لا.

قلنا فكيف جعلت غير الكتابيين من المشركين قياساً على الجوس؟ أرايت لو قال لك قائلٌ بل أخذها من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكتاب ما تقول له؟

قال: أفترعم أن النبي ﷺ أخذها من عربي؟

قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذوها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي ﷺ أكيدر الغساني في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عربٌ وعجمٌ.

وصالح عمر رضي الله عنه نصارى بني تغلب وبني نضير إذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية إلى اليوم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخٌ للآخر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن، ومن الجوس في السنة منسوخٌ بأمر الله عزّ وجلّ أن نقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ولكن لا يجوز أن يقال واحدٌ منهما ناسخٌ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ وبخبرين جميعاً على وجوههما ما كان إلى إضنائهما سبيلاً بما وصفنا، وذلك إضناء حكم الله عزّ وجلّ وحكم رسوله معاً وقولك خارجٌ من ذلك في بعض الأمور دون بعض قال: فقال لي أفعلي أي شيء الجزية؟

لو ترهّب النساء تركهن كما أترك الرجال؛ فإن ترهّب عبدٌ من المشركين أو أمةٌ سيتهما من قبل أن السيّد لو أسلم قضيت له أن يسترقهما ويمنعهما الترهّب؛ لأن المالك لا يملك من أنفسهم ما يملك الأحرار.

فإن قال قائل: وما الفرق بين المالك والأحرار.

قيل: لا يمنع حرٌّ من غزو ولا حجٌّ ولا تشاغلٌ ببرٍّ عن صناعته بل يحمّد على ذلك، ويكون الحجُّ والغزو لازمين له في بعض الحالات وللمالك العبدُ منعه من ذلك، وليس يلزم العبدُ من هذا شيء.

١ - الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا

تؤخذ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الجوس والصّابئون والسّامرة أهل كتاب فخالفتنا بعض الناس، فقال: أمّا الصّابئون والسّامرة، فقد علمت أنّهما صنفان من اليهود والنصارى، وأمّا الجوس، فلا أعلم أنّهم أهل كتاب، وفي الحديث ما يدلّ على أنّهم غير أهل كتاب لقول النبي ﷺ: سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ وإنّ المسلمين لا ينكحون نساءهم، ولا يأكلون ذبائحهم؛ فإن زعم أنّهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكلّ مشركٍ عابدٍ وثني أو غيره فحرامٌ إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحقّق دماؤهم بها إلا العرب خاصة، فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيّد، وقال لي بعضٌ من يذهب هذا المذهب ما حجتك في أن حكمت في الجوس حكم أهل الكتاب، ولم تحكم بذلك في غير الجوس؟

قلت الحجة:

١٥٥ - أن سفيان أخبرنا، عن أبي سعيد، عن نصير بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سأل عن المَجُوسِ، فقال: كانوا أهل كتابٍ فما قولُهم؟ سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. قلت: كلامٌ عربيٌّ والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله كتبٌ سواهما قال: وما دلّ على ما قلت؟

قلت: قال الله عزّ وجلّ ﴿أَمْ لَمْ يَبْأَ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ فالتوراة كتاب موسى والإنجيل كتاب عيسى والصّحف كتاب إبراهيم ما لم تعرفه العامة من العرب حتى أنزل الله، وقال عزّ وجلّ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ قال فما معنى قوله سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال

وقد غزا المسلمون بلاد الحرب فسرت سرية كثيرة أو قليلة بإذن الإمام أو غير إذنه فسواء، ولكني استحب أن لا يخرجوا إلا بإذن الإمام لخصال منها أن الإمام يعني عن المسألة ويأتيه من الخبر ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف هلكتها، وإن أجمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الإمام، وإن ذلك أبعث من الضيعة؛ لأنهم قد يسرون بغير إذن الإمام، فيرحل، ولا يقيم عليهم فيقتلون إذا انفردوا في بلاد العدو ويسرون، ولا يعلم فيرى الإمام الغارة في ناحيتهم، فلا يعينهم، ولو علم مكانهم أعانهم، وإما أن يكون ذلك يحرم عليهم، فلا أعلمه يحرم، وذلك أن رسول الله ﷺ ذكر الجنة، فقال له: رجل من الأنصار إن قتل صابراً محتسباً؟ قال: فلك الجنة قال فانغمس في جماعة العدو فقتلوه وألقى رجلاً من الأنصار دعاءً كانت عليه حين ذكر النبي ﷺ الجنة، ثم انغمس في العدو فقتلوه بين يدي رسول الله ﷺ، وأن رجلاً من الأنصار تخلف عن أصحابه يسير معونة فأرى الطير عكفاً على مقلة أصحابه، فقال لعمرو بن أمية سأقدم إلى هؤلاء العدو فيقتلونني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه أصحابنا، ففعل فقتل فرجع عمرو بن أمية فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال فيه قولاً حسناً ويقال: فقال لعمرو فهلا تقدمت فقاتلت حتى تقتل؟ فإذا حل الرجل المفرد أن يتقدم على الجماعة، الأغلب عنده وعند من رآه أنها ستقتله بين يدي رسول الله ﷺ قد رآه حيث لا يرى، ولا يامن كان هذا أكثر مما في أفراد الرجل والرجال بغير إذن الإمام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَسْبَابَ﴾ الآية، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ إلى قوله ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

١٥٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا كما قال ابن عباس ومستغن بالتزويل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين؛ فكان هذا الواحد من العشرة، ثم خفف الله عنهم فصير الأمر إلى أن لا تفر المائة من المائتين، وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين.

١٥٠٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ قَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَلَمْ يَفِرْ، وَمَنْ قَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ قَرَّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مثل معنى قول النبي

قلنا على الأديان لا على الأنساب ولودنا أن الذي قلت على ما قلت إلا أن يكون لله سخط، وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربي ولا عجمي في شرك ولا إيمان ولا المسلمون أنا لنقتل كلاً بالشرك ونحقت دم كل بالإسلام ونحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فأسلموا بعد الإسار فهم مرقوقون لا تحل دماؤهم وأبى حال أسلموا فيها قبل الإسار حقنوا دماءهم وأحرزوا أموالهم إلا ما حووا قبل أن يسلموا وكانوا أحراراً، ولم يسب من ذراريهم أحد صغيراً فأمسا نسائهم وأبناءهم البالغون فحكمهم حكم أنفسهم في القتل والسبي لا حكم الأب والزوج.

وكذلك إن أسلموا، وقد حصروا في مدينة أو بيت أو أحاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون ممن أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو بئر وخرجوا وكانوا غير ممتنعين كانوا بهذا كله محقوني الدماء ممنوعين من أن يسبوا، ولكن لو سبوا فربطوا أو سجنوا غير مربوطين أو صاروا إلى الاستسلام فامر بهم الحاكم قوماً يحفظونهم فأسلموا حقنت دماؤهم وجرى السبي عليهم.

فإن قال: ما فرق بين هذه الحال وبين المحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة؟

قيل: قد يمتنع أولئك حتى يغلبوا من أحاط بهم أو يأتيهم المدد أو يفرقون عنهم فيهربوا، وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي إنما يقع عليه اسم السبي إذا حوى غير ممتنع.

ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم لقاتلهم، فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين، ومن قال: هذا القول قال: وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك.

ولو قال قاتل قتلهم حرام لمعان منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالخمس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان، وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه إلى الإمام فيفرقه، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم، وهذا إن أعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهباً، وإن لم يستكروهم على قتلهم كان أحب إلي أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير يثبت، ولو ثبت كان التجاشي مسلماً كان آمن برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ.

يكن في عبيده قتال، ولم يكن منهم لعتبة أمان يكفون به عنه؛ فإين تشارطا الأمان فأعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارز له، ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه.

قال الشافعي: وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو بما يتحصن به، فلا بأس أن يرموا بالجنانيق والعرادات والنيران والعقارب والحيات، وكل ما يكرهونه، وأن يبتقوا عليهم الماء ليغرقوهم أو يوحلوهم فيه وسواء كان معهم الأطفال والنساء والزهاد أو لم يكونوا؛ لأن الدار غير ممنوعة بإسلام ولا عهد.

وكذلك لا بأس أن يحرقوا شجرهم الثمر وغير الثمر ويحرقوا عامرهم، وكل ما لا روح فيه من أموالهم.

فإن قال قائل: ما الحجة فيما وصفت وفيهم الولدان والنساء المنهى عن قتلهم؟

قيل: الحجة فيه أن رسول الله ﷺ نصب على أهل الطائفت منخيقاً أو عرادة ونخن نعلم أن فيهم النساء والولدان، وأن رسول الله ﷺ قطع أموال بني النضير وحرقت.

١٥٠٨ - أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض، عن موسى بن عقیة، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ حرق أموال بني النضير. [أخرجه البخاري (٤٠٣٢، ٤٠٣١)، مسلم (١٧٤٦)، الرمذي (٣٣٠٢)]

١٥٠٩ - قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن سفيان، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ حرق أموال بني النضير. فقال قائل:

وهان على سراة بني لؤي حريق بالبؤيرة مستطير [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٠٠، ١٩٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إنما نهى عنه أن الله عز وجل وعده بها؛ فكان تحريقه إذهاباً منه لعين ماله، وذلك في بعض الأحاديث معروف عند أهل المغازي.

فإن قال قائل: فهل حرق أو قطع بعد ذلك؟

قيل: نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها لقي فيها قتلاً.

فإن قال قائل: كيف أجزت الرمي بالمنجنيق وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهي عن قتلهم؟

وقول ابن عباس وقولنا وهؤلاء الخارجون من السخط إن فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعداً فيما ترى، والله تعالى أعلم، بالفارين بكل حال، أما الذين يجب عليهم السخط، فإذا فر الواحد من اثنين فأقل إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً والمتحرف له ميمناً وشمالاً ومدبراً ونيتاً العودة للقتال والفار متحيزاً إلى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرته أو متبعية عنه سواء إنما يصير الأمر في ذلك إلى نية المتحرف والمتحيز؛ فإن كان الله عز وجل يعلم أنه إنما تحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجه من سخطه في التحرف والتحيز، وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد بآء بسخط من الله، وإذا تحرف إلى الفئة فليس عليه أن يفرد إلى العدو فيقاتلهم وحده، ولو كان ذلك الآن لم يكن له أولاً أن يتحرف، ولا بأس بالمبارزة، وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحارث وحزة بن عبد المطلب وعلي بن أبي النضير وبارز محمد بن مسلمة مرحباً يوم خيبر بأمر النبي ﷺ وبارز يومئذ الزبير بن العوام ياسراً وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبد ود، وإذا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل، فلا بأس أن يعينه عليه غيره؛ لأنهم لم يعطوه أن لا يقاتله إلا واحداً، ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحداً، فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فارخى عاتقه الأيسر وضربه عتبة فقطع رجله وأعان حزة وعلي فقتلا عتبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإما إن دعا مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً إلى أن يبارزه، فقال له: لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى مبارزة الواحد كل من الفريقين معاً سوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره؛ فإن ولى عنه المسلم أو جرحه فأتخته فحمل عليه بعد تبارزهما فلم أن يقتلوه إن قدروا على ذلك؛ لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع إلى أخرجه من الصف، فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى مأمونه، ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يجرع المسلم فلم أن يستقدوا المسلم منه بلا أن يقتلوه؛ فإن امتنع أن يجليهم وإنقاذ صاحبهم وعرض دونه لقاتلهم قاتلوه؛ لأنه نقص أمان نفسه، ولو عرض بينه وبينهم، فقال أنا منكم في أمان قالوا نعم إن خلتنا وصاحبنا؛ فإن لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا؛ فإن قاتلنا قاتلناك وكنت أنت نقصت أمانك.

فإن قال قائل: وكيف لا يعان الرجل البارز على المشرك قاهراً له؟

قيل: إن معونة حزة وعلي على عتبة إنما كانت بعد أن لم

١٥١٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صُهَيْبِ مَوْلَى بَنِي عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا، وَلَا يَقَطَعَ رَأْسَهَا.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن المصيرة، ووجدت الله عز وجل أباح قتل ذوات الأرواح من المأكول بواحد من معينين أحدهما أن تذكي فتؤكل إذا قدر عليها والآخر أن تذكي بالرمي إذا لم يقدر عليها، ولم أجده أباح قتلها لغير منفعة وقتلها لغير هذا الوجه عندي محظور.

فإن قال قائل: ففي ذلك نكايتهم وتوهين غيظ قنا، وقد يغاطون بما يحل فنفعله وما لا يحل فنتركه؛ فإن قال ومثل ما يغاطون به فتركه قلنا قتل نسائهم وأولادهم فهم لو أدركونا وهم في أيدينا لم نقتلهم.

وكذلك لو كان إلى جنبنا رهبان يغضهم قتلهم لم نقتلهم، ولكن إن قاتلوا فرسانا لم نر بأساً إذا كنا نجد السبيل إلى قتلهم بأرجلهم أن نعقر بهم كما نرميهم بالمجانيق.

وإن أصاب ذلك غيرهم، وقد عقر حنظلة بن الرهايب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فانعكست به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليذبحه فرأه ابن شعوب فرجع إليه يعدو كأنه مسع فقتله واستنقذ أبا سفيان من تحتها، فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا: فلو شئت نجيتي كمينت رجيلة ولم أخمِلِ النعْماءَ لابن شعوب وما زال مهري مزجر الكلب منهم لئن غدوة حتى دنت لغروب اقتاتلهم طراً وأدعو لغاليل وأدفعهم عني بركن صليب قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: ما الفرق بين العقر بهم وعقر بهائمهم؟

قيل: العقر بهم يحجم أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولأن الفرس أداة يقبل بقتله ويمحى عليه فيقتله والآخر يصل به إلى قتل المشرك والدواب توجف أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لا أن قتلها منع العدو للطلب، ولا أن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها، وإذا أسر المسلمون المشركين فأرادوا قتلهم قتلهم بضرب الأعناق، ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يثملوا بقطع يد ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تحريق ولا تغريق ولا شيء يعدو ما وصفت؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلية وقتل من قتل كما وصفت.

فإن قال قائل: قد قطع أيدي الذين استاقوا لقاحه

قيل: أجزنا بما وصفنا وبأن النبي ﷺ شن الغارة على بني المصطلق غارين وأمر بالتيات والتخريق والعلم يحيط أن فيهم الولدان والنساء، وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة، وإنما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل إذا كان قاتلهم يعرفهم بأعينهم للخبر عن النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ سباهم فجعلهم مالا، وقد كتب هذا قبل هذا؛ فإن كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستانون كرهت النصب عليهم بما يعم من التحريق والتغريق، وما أشبهه غير محرم له تحريماً بيناً، وذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرم بأن يكون فيها مسلم يرم دم، وإنما كرهت ذلك احتياطاً ولأن مباحاً لنا لو لم يكن فيها مسلم أن نجاوزها، فلا نقاتلها، وإن قاتلناها قاتلناها بغير ما يعم من التحريق والتغريق، ولكن لو التحم المسلمون أو بعضهم؛ فكان الذي يرون أنه ينكأ من التحمهم يغرقه أو يحرقه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك، ولم أكره لهم بأنهم ماجورون أجريين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخر نكاية عدوهم غير ملتحمين فتتسوا بأطفال المشركين، فقد قيل: لا يتوقون ويضرب المتترس منهم، ولا يعمد الطفل، وقد قيل يكف عن المتترس به، ولو تتسوا بمسلم رأيت أن يكف عمن تتسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين، فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك، ويتوقى المسلم جهده؛ فإن أصاب في شيء من هذه الحالات مسلماً اعتق رقبة.

وإذا حاصرنا المشركين فظفرنا لهم بجمل أحرزناها أو بنا بها عنهم فرجعت علينا واستلحمتنا وهي في أيدينا أو خفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها إنما نريد غنيمتها أو بنا حاجة إلى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو نحل أو ذو روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لماكلة، فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذبحه كما قال أبو بكر لا تعقروا شاة ولا بعيراً إلا لماكلة ولا تغرقن نحلاً ولا تحرقنه.

فإن قال قائل: فقد قال أبو بكر لا تقطن شجرة مثمرأ فقطعته قيل: فإن قطعناه بالسنة وأتباع ما جاء عن رسول الله ﷺ، وكان أولى بي وبالمسلمين، ولم أجد لأبي بكر في ذوات الأرواح خلافاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله ﷺ فيما حفظت، فلو لم يكن فيه إلا اتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الأرواح من أموالهم.

فإن قال قائل: ما السنة؟

قلنا:

وارجلهم وسمل أعينهم، فإن أنس بن مالك ورجلاً روى هذا عن النبي ﷺ، ثم روى فيه أو أحدهما أن النبي ﷺ لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة.

١٥١١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ هُبَيْرَ بْنِ الْأَسْوَدِ كَانَ قَدْ أَصَابَ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، فَقَالَ: إِنَّ ظَفَرْتُمْ بِهُبَيْرِ بْنِ الْأَسْوَدِ فَاجْعَلُوهُ بَيْنَ خُرْمَتَيْنِ مِنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَحْرِقُوهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ ظَفَرْتُمْ بِهِ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

قال الشافعي: رحمه الله، وكان علي بن حسين ينكر حديث أنس في أصحابه اللقاح.

١٥١٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيْنًا وَلَا زَادَ أَهْلَ اللَّقَاحِ عَلَى قَطْعِ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ. [أخرجه البيهقي (٦٩/٧٠-٧١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضاً أو يجرح بعضهم بعضاً أو يغصب بعضهم بعضاً، ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين إن الحدود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمتنع الدار حكم الله عز وجل ويؤدون كل زكاة وجبت عليهم لا تضع الدار عنهم شيئاً من الفرائض، ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلموا، ولم يعرفوا الأحكام وأصاب بعضهم من بعض شيئاً بجراح أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة والزمناهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض.

وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرّم درأنا عنه الحد بأن الحجة لم تقم وتطرح عنه حقوق الله ويلزمه حقوق آدميين، ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت ممن قد قامت عليهم الحجة فأمكنه من نفسها حدث، ولم يكن لها مهر، ولم يكن عليه حد، ولو أنه تزوجها بتكاح المشركين فسختا النكاح والحقتا به الولد ودرأنا عنه الحد وجعلنا لها المهر، ولو سرق بعضهم من بعض شيئاً درأنا عنه القطع والزمناه الغرامة، ولو أربى بعضهم على بعض رددنا الربا بينهم؛ لأن هذا من حقوق آدميين، وقال في القوم من المسلمين ينصبون الجانبين على المشركين ف يرجع عليه حجر المنجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية المقتولين على عواقل القتالين قدر حصّة المقتولين كأنه جز المنجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة منهم

فقتلهم فانصاف دياتهم على عواقل القتالين؛ لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم، ولا يؤدون حصّتهم من فعلهم فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم، ولو رجح حجر المنجنيق على رجل لم يجره كأن قريباً من المنجنيق أو بعيداً معينا لأهل المنجنيق بغير الجر أو غير معين لهم كانت دية على عواقل الجارين كلهم، ولو كان فيهم رجل يمسك لهم من الحبال التي يجرونها بشيء، ولا يجزئهم في إمساكه لهم لم يلزمه ولا عاقلة شيء من قبل أنا لم نذ إلا بفعل القتل فأما بفعل الصلاح، فلا، ولو رجح عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المنجنيق عليهم من جرهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشر دية كل واحد منهم؛ لأنه قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فيرفع عنه حصّة فعل نفسه ويؤخذ له حصّة فعل غيره، ثم هكذا كل واحد، ولو رمى رجل برعادة أو بغيرها أو ضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جداراً، ثم رجعت إليه أو ضرب بسيف شيئاً فرجع عليه السيف، فلا دية له؛ لأنه جنى على نفسه، ولا يضمن لنفسه شيئاً، ولو رمى في بلاد الحرب فأصاب مسلماً مستأثماً أو أسيراً أو كافراً أسلم، فلم يقصد قصده بالرمية، ولم يره فعله تحرير رقبة ولا دية له، وإن رآه وعرف مكانه ورمى وهو مضطّر إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة، وإن كان عمدته وهو يعرفه مسلماً فعليه القصاص إذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعمد قتلته، فإن تترس به مشرك وهو يعلمه مسلماً، وقد التحم فرأى أنه لا ينجيّه إلا ضربه المسلم فضربه يريد قتل المشرك؛ فإن أصابه درأنا عنه القصاص وجعلنا عليه الدية، وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو صفهم فأما إذا انفرج عن المشركين؛ فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرك؛ فإن قتل رجل رجلاً، وقال ظننته مشركاً فوجدته مسلماً فهذا من الخطأ وفيه العقل؛ فإن اتهمه أولياؤه أحلف لهم ما علمه مسلماً فقتله.

فإن قال قائل: كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يعمد فيها بقتل؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ إلى قوله ﴿مُتَابِعِينَ﴾ فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذمي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما وتحريم رقبة، فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الإسلام المتنوعة لا بلاد الحرب المباحة، وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدو لنا يقتل فجعل فيه تحرير رقبة، فلم تحتل الآية، والله تعالى أعلم، إلا أن يكون قوله ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ يعني في قوم عدو لكم، وذلك أنها نزلت، وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين؛ لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن آمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم بمعروف عندهم في أمانهم إياه وهم قادرون عليه، فإنه يلزمهم أن يكونوا منه آمنين، وإن لم يقل ذلك إلا أن يقولوا قد أمانك ولا أمان لنا عليك؛ لأننا لا نطلب منك أماناً، فإذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول في المسألة الأولى يحل له اغتيالهم والذهاب بأموالهم وإفسادها والذهاب بنفسه؛ فإن آمنوه وخلوه وشرطوا عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلداً سمّوه وأخذوا عليه أماناً أو لم يأخذوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم يهرب، وقال بعضهم ليس له أن يهرب، وقال: وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه، ولو له من ضياعهم أو لم يؤلوه فامانهم إياه أمان لهم منه فليس له أن يقتلهم، ولا يخونهم، وأما الهرب بنفسه فله الهرب؛ فإن أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأن طلبه غير الأمان فيقتله إن شاء وسأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه، فإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه إن لم يدفع الفداء أن يعود في إسارهم، فلا ينبغي له أن يعود في إسارهم، ولا ينبغي للإمام أن يدعه إن أراد العودة؛ فإن كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهموه، فلا يعطيهم منه شيئاً، لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق، وإن كان أعطاهموه على شيء يأخذه منهم لم يحق له إلا أدائه بكل حال، وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء انبغى له أن يؤديه إليهم إنما أطرح عليهم ما استكره عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في أسير في أيدي العدو وأرسلوا معه رسلاً ليعطيهم فداء أو أرسلوه بعدهم أن يعطيهم فداء سمّاهم وشرطوا عليه إن لم يدفعه إلى رسولهم أو يرسل به إليهم أن يعود في إسارهم.

قال الشافعي: يروى عن أبي هريرة والثوري وإبراهيم النخعي أنهم قالوا لا يعود في إسارهم وفيهم لهم بالمال، وقال بعضهم إن أراد العودة منعه السلطان العودة، وقال ابن هرمز يحبس لهم بالمال، وقال بعضهم يفي لهم، ولا يجسونه، ولا يكون كديون الناس، وروى عن الأوزاعي والزهرى يعود في إسارهم إن لم يعطهم المال، وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هرمز خلاف ما روي عنه في المسألة الأولى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن ذهب مذهب الأوزاعي، ومن قال قوله، فإنما يحتج فيما أراه بما روي عن بعضهم أنه يروى أن النبي ﷺ صالح أهل الحذيبية أن يرده من جاءه بعد الصلح مسلماً فجاءه أبو جندل فردّه إلى أبيه وأبو بصير فردّه فقتل أبو بصير المردود معه، ثم جاء إلى النبي ﷺ، فقال: قد وثقت لهم ونجّاني الله منهم، فلم يرده النبي ﷺ، ولم يعب

وكذلك مسلمو العجم، ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الإسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الإسلام لزم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم مشركين فخرج إلى دار الإسلام فقتل كانت فيه تحرير رقية، ولم تكن فيه دية، وهذا خلاف حكم المسلمين، وإنما معنى الآية إن شاء الله تعالى على ما قلنا، وقد سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين أن يقتل المسلم في دار الإسلام غير معمود بالقتل، فيكون فيه دية وتحرير رقية أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا إسلام فيها ظاهر غير معمود بالقتل، ففي ذلك تحرير رقية ولا دية.

٢- مسألة مال الحربى

قال الشافعي: وإذا دخل الذمي أو المسلم دار الحرب مستأناً فخرج بمال من ماله يشتري لهم شيئاً فأما مع المسلم، فلا نعرض له ويرد إلى أهله من أهل الحرب؛ لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أماناً للكافر فيه، وأما مع الذمي.

قال الربيع، ففيها قولان أحدهما أنا نغنم؛ لأنه لا تكون كينونته معه أماناً له منا؛ لأنه إنما روي المسلمون تكافاً وماؤهم ويسعى بؤمئتهم أذناهم فلا يكون ما مع الذمي من أموالهم أماناً لأموالهم، وإن ظن الحربى الذي بعث بماله معه أن ذلك أمان له كما لو دخل حربى بتجارة إلينا بلا أمان منا كان لنا أن نسييه ونأخذ ماله، ولا يكون ظنه بأنه إذا دخل تاجر أن ذلك أمان له وماله بالذي يزيل عنه حكماً والقول الثاني أنا لا نغنم ما مع الذمي من مال الحربى؛ لأنه لما كان علينا أن لا نعرض للذمي في ماله كان ما معه من مال غيره له أمان مثل ماله كما لو أن حربياً دخل إلينا بأمان، وكان معه مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم نعرض له في ماله لما تقدّم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره فهكذا لما كان للذمي أمان متقدّم لم يتعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء.

والله نسأل التوفيق برحمته.

وكان آخر القولين أشبه إن شاء الله تعالى.

٣- الأسارى والغلول

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا أسر المسلم؛ فكان في بلاد الحرب أسيراً موثقاً أو محبوساً أو غلى في موضع يرى أنه لا يقدر على الهرب منه أو موضع غيره، ولم يؤمنوه، ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه فله أخذ ما قدر عليه من ولدانهم ونسائهم.

الغدر بالعدو، ولكن أحبُّ لهم لو سألوهم أن يردُّوا إليهم الأمان وينبذوا إليهم، فإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونساءهم.

٥ - ما يجوز للأسير في ماله إذا أراد الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز للأسير في بلاد العدو ما صنع في ماله في بلاد الإسلام، وإن قدم ليقتل ما لم ينله منه ضرب يكون مرضاً. وكذلك الرجل بين الصَّغين.

١٥١٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ مَسْرُوقاً قَدِيمَ يَتْنٍ يَدْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَعْنَةَ يَوْمَ الْحَرَّةِ لِيَضْرِبَ عَنْقَهُ فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَسَأَلُوا أَهْلَ الْعِلْمِ، فَقَالُوا لَهَا: يَصِفُ الصَّدَاقَ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

١٥١٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَامَّةَ صَدَقَاتِ الزُّبَيْرِ تَصَدَّقَ بِهَا وَفَعَلَ أُمُوراً وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى ظَهْرِ فَرَسِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: عَطِيَّةُ الْخَبَلَى جَائِزَةٌ حَتَّى تَجْلِسَ بَيْنَ الْقَوَائِلِ وَبِهَذَا كُلُّهُ نَقُولُ. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

قال الشافعي: وعطية راكب البحر جائزة ما لم يصل إلى الغرق أو شبه الغرق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال القاسم بن محمد وابن المسيب: عطية الحامل جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة، وقد روي عن ابن أبي ذئب أنه قال: عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث، وروي ذلك عن الزُّهْرِيِّ.

قال الشافعي: وليس يجوز إلا واحد من هذين القولين، والله تعالى أعلم، ثم قال قائل في الحيلي عطيتها جائزة حتى تسم ستة أشهر وتاول قول الله عز وجل ﴿حَمَلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾، وليس في قول الله عز وجل ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ دلالة على مرض، ولو كانت فيه دلالة على مرض يغير الحكم قد يكون مرضاً غير ثقيل وثقيلاً وحكمه في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء، ولو كان ذلك فيه كان الإنقال يحتمل أن يكون

ذَلِكَ عَلَيْهِ وَتَرَكَهُ؛ فَكَانَ بِطَرِيقِ الشَّامِ يَقْطَعُ عَلَى كُلِّ مَالٍ قُرْبَشٍ حَتَّى سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ لِمَا نَالُوهُ مِنْ أَذَاهُ.

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت، ولا يحضرني ذكر إسناده فأعرف ثبوته من غيره قال: وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسلاً في دار الحرب فقتل بعضهم بعضهم أو قذف بعضهم بعضاً أو زنوا بخير حرية فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم، ولو فعلوه في بلاد الإسلام، وإنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة فالحدود فرض عليهم، وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد، ولا يمنعنا الخوف عليه من اللّٰهوق بالمشركين أن نقيم حد الله تعالى، ولو فعلنا توقياً أن يغضب ما أقمنا عليه الحد أبداً؛ لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطى عنه حكم الله جل ثناؤه، ثم حكم رسول الله ﷺ قد أقام رسول الله ﷺ الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب الشارب بحنين والشرك قريب منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيراً أو أسارى رجالاً ونساءً من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم من بلاد الحرب فإراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له، وكان متطوعاً بالشراء وزائداً أن اشترى ما ليس يباع من الأحرار؛ فإن كان بأمرهم اشتراهم رجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم، وإذا أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بلا نكاح، ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها؛ لأن أولادها مسلمون بإسلامها؛ فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالنكاح المشرك، وإن كان نكاحه فاسداً؛ لأنه نكاح شبهة، وإذا أسر المسلم؛ فكان في دار الحرب، فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه.

وكذلك لا يقسم ميراثه، وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك.

٤ - المستأمن في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم، وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم.

وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم أكن أحبُّ لهم

من المهاجرين لهم قربات يحمون بها قرباتهم، ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت إذ فاتني ذلك أن أتخذ عندهم بداً واللَّه ما فعلته شكاً في ديني ولا رصاً لا كضراً بعد الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ قَالَ فَتَزَلَّتْ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ» [أخرجهم]

البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٤٩٤)، أبو داود (٢٦٥٠)، الترمذي (٣٣٠٥)

حضور الولاد حين تجلس بين القوايل؛ لأن ذلك الوقت الذي يخشيان فيه قضاء الله عز وجل ويسألانه أن يؤتيهما صالحاً.

فإن قال: قد يدعون الله قبل؟

قيل: نعم مع أول الحمل، ووسطه وآخره وقبله والجلبي في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر للتغير والكسل والنوم والضعف وهي في شهرها أخف منها في شهر البدء من حملها، وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى تحضر الحال المخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحمل مرضاً كله من أوله إلى آخره، فيكون ما قال ابن أبي ذئب، فأمّا غير هذا لا يجوز - والله تعالى أعلم - لأحد أن يتوهمه.

٦- المسلم يدلُّ المشركين على عورة المسلمين

قيل للشافعي: أرايت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه، ويكون في ذلك دلالة على عالاوة المشركين؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يحل دم من ثبت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل أو يزني بعد إحصان أو يكفر كضراً بئناً بعد إيمان، ثم يثبت على الكفر، وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يجذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذر أو يتقدم في نكاية المسلمين بكفر بين.

قلت للشافعي: أقلت هذا خير أم قياساً؟

قال: قلته بما لا يسع مسلماً علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي: فذكر السنة فيه، قال:

١٥١٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالْمِقْدَادُ وَالزُّبَيْرُ، فَقَالَ انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاسِ، فَإِنَّ بِهَا ظِعِينَ مَعَهَا كِتَابٌ فَخَرَجْنَا تَعَادَى بَنًا خَلَيْنَا، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، فَقُلْنَا لَهَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِي الْكِتَابَ أَوْ لَتُلْفِينَ الثَّيَابَ فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَمِنْ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ بَعْضُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟ قَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ امراً ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون؛ لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال: من أنه لم يفعله شاكاً في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله ﷺ فيه بأن لم يقتله، ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذه؛ لأن أمر رسول الله ﷺ مبين في عظمتهم لجميع الأدميين بعده، فإذا كان من خاب المشركين بأمر رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يريد غرتهم فصده ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس، فيكون لذلك مقبولاً كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قيل للشافعي: أرايت إن قال قائل: إن رسول الله ﷺ قال: قد صدق إنما تركه لمعرفته بصدقه لا بأن فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له: قد علم رسول الله ﷺ أن المنافقين كاذبون وحق دماءهم بالظاهر، فلو كان حكم النبي ﷺ في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم، ولكنه إنما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولما يكون لحاكم بعده أن يدع حكماً له مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية، وكل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصاً أو عن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فيهم أن يجعلوا له سنة أو يكون ذلك موجوداً في كتاب الله عز وجل.

قلت: للشافعي أقنأتم الإمام إذا وجد مثل هذا بقوة من فعله أم تركه كما ترك النبي ﷺ؟

فقال الشافعي: إن العقوبات غير الحدود فأمّا الحدود، فلا تعطّل بحال، وأمّا العقوبات فللإمام تركها على الاجتهاد، وقد

فقال: لا يعاقب رجلٌ في ماله، وإنما يعاقب في بدنه، وإنما جعل الله الحدودَ على الأبدان.

وكذلك العقوباتُ فأما على الأموال، فلا عقوبةَ عليها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقليلُ الغلولِ وكثيره محرّمٌ.

قلت: فما الحجة؟

١٥١٦ - قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ عَجَلَانَ كِلَاهُمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ وَأَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَاصِرُنَا تَسْتَرُ فَنَزَلَ الْهُرْمُزَانُ عَلَى حُكْمِ عَمْرٍو فَقَدِمْتُ بِهِ عَلَى عَمْرٍو، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ: عَمْرٍو: تَكَلَّمْ قَالَ: كَلَامٌ حَيٌّ أَوْ كَلَامٌ مَيِّتٌ؟ قَالَ: تَكَلَّمْ لَا بَأْسَ قَالَ: إِنَّا وَإِلَّاكُمْ مَعَاشِرَ الْعَرَبِ مَا خَلَى اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كُنَّا تَعَبُدُكُمْ وَتَقْتُلُكُمْ وَتَنْصُبُكُمْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَكُمْ لَمْ يَكُنْ لَنَا بِكُمْ يَدَانِ، فَقَالَ عَمْرٍو: مَا تَقُولُ؟

فقلت: يا أمير المؤمنين تركت بعدي عدوًّا كثيرًا وشوكةً شديدةً؛ فإن تقتله يئأس القومُ من الحياة، ويكون أشدَّ لشوكتهم، فقال عمرُ استحيي قاتل البراء بن مالك ومجزأة بن ثور؟ فلمّا خشيت أن يقتله.

قلت: ليس إلى قتله سبيلٌ قد.

قلت له: تَكَلَّمْ لَا بَأْسَ، فَقَالَ عَمْرٍو: ارتشيت وأصببت منه.

فقلت: والله ما ارتشيت ولا أصببت منه قال: لتأنيبي على ما شهدت به بغيرك أو لأبدأن بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمرُ وأسلم وفرض له. [أخرجه البيهقي (٩٦/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقبولٌ من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم عمرٍو يوافق سنة رسول الله ﷺ، فإن رسول الله ﷺ قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهد بهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ.

قال الشافعي: ولا بأس أن يقبل الإمام من أهل الحصن عقله ونظره للإسلام، وذلك أن السنة دلت على أن قبول الإمام إنما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة، فلا يجوز للإمام عندي أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل، فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه، ولو فعل كان قد ترك النظر، ولم

روي عن النبي ﷺ أنه قال: تَجَافَوْا لِذَوِي الْهَيْئَاتِ وَقَدْ قِيلَ فِي الْحَدِيثِ مَا لَمْ يَكُنْ حَدٌّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مِنَ الرَّجُلِ ذِي الْهَيْئَةِ بِجِهَالَةٍ كَمَا كَانَ هَذَا مِنْ حَاطِبٍ بِجِهَالَةٍ، وَكَانَ غَيْرَ مَتَمِّهِمْ أَحَبَّ أَنْ يَتَجَافَى لَهُ، وَإِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ذِي الْهَيْئَةِ كَانَ لِلْإِمَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، تَعَزُّيْرُهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ يَرُدُّ الْمُعْتَرِفَ بِالزَّنا فَتَرَكَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ لْجِهَالَتِهِ يَعْنِي الْمُعْتَرِفَ بِمَا عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَقُوبَةَ مَنْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فقلت للشافعي: أرايت الذي يكتب بعورة المسلمين أو يخبر عنهم بأنهم أرادوا بالعدو شيئاً ليحذروه من المستامن والموداع أو يضي إلى بلاد العدو غيراً عنهم قال: يعزُّ هؤلاء ويمجسون عقوبة، وليس هذا بنقض للعهد يحل سيهم وأموالهم ودماهم، وإذا صار منهم واحد إلى بلاد العدو، فقالوا: لم نر بهذا نقضاً للعهد فليس بنقض للعهد ويعزُّ ويمجس.

قلت: للشافعي أرايت الزهبان إذا دلوا على عورة المسلمين؟

قال: يعاقبون وينزلون من الصوامع، ويكون من عقوبتهم إخراجهم من أرض الإسلام فيخبرون بين أن يعطوا الجزية وقيموا بدار الإسلام أو يتركوا يرجعون؛ فإن عادوا أودعهم السجن وعاقبهم مع السجن.

قلت: للشافعي: أرايت إن أعانوهم بالسلاح والكرع أو المال أهر كدلاتهم على عورة المسلمين؟

قال: إن كنت تريد في أن هذا لا يحل دماهم فنعم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر، ولا يبلغ بهم قتل ولا حد ولا سي.

فقلت للشافعي: فما الذي يحل دماهم؟

قال: إن قاتل أحد من غير أهل الإسلام راهباً أو ذمياً أو مستامن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسي ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت، ولا يقتلون ولا تغنم أموالهم، ولا يسبون.

٧ - الغلول

قلت للشافعي: أرايت المسلم الحر أو العبد الغازي أو الذمي أو المستامن يغلول من الغنائم شيئاً قبل أن تقسم؟

فقال: لا يقطع ويغرّم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق إن هلك الذي أخذه قبل أن يؤدبه، وإن كان القوم جهلة علموا، ولم يعاقبوا؛ فإن عادوا عوقبوا.

فقلت للشافعي: أفرجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق

متاعه؟

يكن له عذر.

فإن قال قائل: وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعله لا يدري ما يصنع؟

قيل: لما كان الله عز وجل اذن بالمن والفداء في الأسارى من المشركين وسن رسول الله ﷺ ذلك لما بعد الحكم ابداً ان ين أو يفادي أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل، فقد جاء به كتاب الله تبارك وتعالى، ثم سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: وقد وصفنا أن للإمام في الأسارى الخيار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للإسلام وأهله فيقتل إن كان ذلك أوهن وأطفاً للحرب ويدع إن كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به انس على عمر ومتى سبق من الإمام قول فيه امان، ثم ندّم عليه لم يكن له نقض الامان بعدما سبق منه.

وكذلك كل قول يشبه الامان مثل قول عمر تكلم لا بأس. قال الشافعي: ولا قود على قاتل أحد بعينه؛ لأن الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومجزاة بن ثور، فلم ير عليه عمر قوداً وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله ﷺ قد جاءه قاتل حمزة مسلماً، فلم يقتله به قوداً وجاءه بشر كثير كلهم قاتل معروف بعينه، فلم ير عليه قوداً وقول عمر لتأني بن يشهد على ذلك أو لأبدان بعقوبتك يحتمل أن لم يذكر ما قال للهرمزان من أن لا تقبل إلا بشاهدين ويحتمل أن احتياطاً كما احتاط في الأخبار ويحتمل أن يكون في يديه فجعل الشاهد غيره؛ لأنه دافع عمن هو بيديه وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطاً، والله تعالى أعلم.

١٥١٧- قال الشافعي: أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن موسى بن انس، عن انس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل: إذا حاصرت المدينة كيف تصنعون؟ قال: نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال: أرأيت إن رمي بحجر؟ قال: إذا يقتل قال: فلا تفعلوا قول الذي نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم. [أخرجه البيهقي (٤٢/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وإني أستحب للإمام ولجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معترضين مثل هذا ولا لغيره مما الأغلب عليه منه التلف، وليس هذا محرم على من عرضه والمبارزة ليست هكذا؛ لأن المبارزة إنما يبرر لواحد، فلا يبين أنه مخاطر إنما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم.

فإن قال قائل: ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة؟

قيل: بلغنا أن رجلاً قال: يا رسول الله إلام يضحك الله من عبده؟ قال غمسه يده في العدو خاسراً فألقى دزعا كانت عليه وحمل خاسراً حتى قتل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والاختيار أن يتحرز.

١٥١٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد أن النبي ﷺ ظهر يوم أحد بين درعين. [أخرجه ابن ماجه (٢٨٠٦)]

١٥١٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن انس قال: سار رسول الله ﷺ إلى خيبر فأتته إليها ليلاً، وكان رسول الله ﷺ إذا طرقت قوماً ليلاً لم يغير عليهم حتى يصبح، فإن سمع أذاناً أمسك، وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح، فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وأخرج أهل القرية ومعهم مكائيلهم ومساحيقهم، فلما رأوا رسول الله ﷺ قالوا محمد والخميس، فقال رسول الله ﷺ: الله أكبر الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال انس وإني لرديف أبي طلحة، وإن قذمي لتمس قدم رسول الله ﷺ. [أخرجه مالك (٤٦٨/٢-٤٦٩)، البخاري (٢٨٨٩)،

الزمذري (١٥٥٠)]

قال الشافعي: وفي رواية انس أن النبي ﷺ كان لا يغير حتى يصبح ليس بتحريم للإغارة ليلاً ونهاراً ولا غارين في حال، والله تعالى أعلم، ولكنه على أن يكون يبصر من معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يؤتوا من كمين أو حيث لا يشعرون، وقد تختلط الحرب إذا اغاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً، وقد أصابهم ذلك في قتل ابن عتيك فقطعوا رجل أحدهم.

فإن قال قائل: ما دل على أن هذا من فعل النبي ﷺ ليس بتحريم أن يغير أحد ليلاً؟

قيل: قد أمر بالغارة على غير واحد من اليهود فقتلوه.

٨- الفداء بالأسارى

١٥٢٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن

عمران بن حصين قال: أسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بني عذيل فأوثقوه وطرحوه في الحرة فمر به رسول الله ﷺ ونحن معه أو قال: أتى عليه رسول الله ﷺ وهو على جمار وتخته قطيفة فنأذاه يا محمد يا محمد فأتاه النبي ﷺ فقال: ما شأنك قال: فيم أخذت وفيم أخذت سابقة الحاج؟ قال أخذت بجزيرة خلفكم ثقيفو وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ فتركه ومضى فنأذاه يا محمد يا محمد فترجمه رسول الله ﷺ فرجع إليه فقال: ما شأنك قال: إني مسلم، فقال: لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح قال فتركه ومضى فنأذاه يا محمد يا محمد فرجع إليه فقال: إني جافع فأطعمني قال واحسبه قال وإني عطشان فاسقني قال: هذه حاجتك، ففداه رسول الله ﷺ بالرجلين اللذين أسرتها ثقيف وأخذ ناقته. [أخرجه مسلم (١٦٤١)، أبو داود (٣٣١٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قول رسول الله ﷺ: أخذت بجزيرة خلفكم ثقيف إنما هو أن المأخوذ مشرك مباح الدم والمال لشركه من جميع جهاته والعمو عنه مباح، فلما كان هكذا لم ينكر أن يقول أخذت أي حبست بجزيرة خلفكم ثقيف ويحبسه بذلك ليصير إلى أن يخلوا من أراد ويصيروا إلى ما أراد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد غلط بهذا بعض من يشدد الولاية، فقال: يؤخذ الولي من المسلمين، وهذا مشرك محل أن يؤخذ بكل جهة، وقد قال رسول الله ﷺ: لرجلين مسلمين هذا ابنك؟ قال: نعم قال أمّا إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه، وقضى الله عز وجل أن لا تزر وازرة زر أخرى ولما كان حبس هذا حلالاً بغير جناية غيره وإرساله مباحاً كان جائزاً أن يحبس بجناية غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تطوعاً إذا نال به بعض ما يجب حاسبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأسلم هذا الأمير فرأى النبي ﷺ أنه أسلم لا يبيته، فقال: لو قتلها وأنت تملك نفسك أفلحت كل الفلاح وحق بإسلامه دمه، ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد إيساره، وهكذا من أسر من المشركين فأسلم حق له إسلامه دمه، ولم يخرج إسلامه من الرق إن رأى الإمام استرقاقه استدلالاً بما وصفنا من الحديث عن النبي ﷺ وفعله بالرجلين بعد إسلامهما فهذا أثبت عليه الرق بعد إسلامه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا رد لقول مجاهد؛ لأن:

١٥٢١ - سفيان أخبرت، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: إذا أسلم أهل الغنوة فهم أحرار وأموالهم فية للمسلمين فتركنا هذا استدلالاً بالخبر عن النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فاداه النبي ﷺ برجلين من أصحابه، فإنما فاداه بهما أنه فك الرق عنه بأن خلوا صاحبيه. وفي هذا دلالة على أن لا بأس أن يعطي المسلمون المشركين من يجري عليه الرق، وإن أسلم إذا كان من يدفعون إليهم من المسلمين لا يسترق، وهذا العقيلي لا يسترق لموضعه فيهم، وإن خرج من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك، وفي هذا دلالة على أنه لا بأس أن يخرج المسلم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك؛ لأن النبي ﷺ إذا فدى صاحبيه فالعقيلي بعد إسلامه ويلاذه بلاد شرك، ففي ذلك دلالة على ما وصفت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فداء النبي ﷺ هذا بالعقيلي ورده إلى بلده وهي أرض كفر لعلمه بأنهم لا يضرونه، ولا يجترئون عليه لقدرة فيهم وشرفه عندهم، ولو أسلم رجل لم يرده إلى قوم يقومون عليه أن يضروه إلا في مثل حال العقيلي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفداؤه بالعقيلي والعقيلي لا يسترق خلاف أن يفدى بمن يسترق من المسلمين قال: ولا بأس أن يفدى بمن يسترق من المشركين البالغين المسلمين، وإذا جاز أن يفدى بمن يسترق جاز أن يبيع المسلمون المشركين البالغين من المشركين.

٩ - العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب

سألت الشافعي عن العدو يأتى إليهم العبد أو يشرد البعير أو يغرون فينالونهما أو يملكونهما أسهما؟ قال: لا.

فقلت للشافعي: فما تقول فيهما إذا ظهر عليهم المسلمون ففأ أصحابهما قبل أن يقتسما؟ فقال: هما لصاحبهما.

فقلت: أرايت إن وقعا في المقاسم؟

فقال: اختلف فيهما المفتون فمنهم من قال هما قبل المقاسم وبعدها سواء لصاحبهما ومنهم من قال هما لصاحبهما قبل المقاسم، فإذا وقعت المقاسم، وصارا في سهم رجل، فلا سبيل إليهما ومنهم من قال صاحبهما أحق بهما ما لم يقسما، فإذا قسما فصاحبهما أحق بهما بالقيمة.

قلت للشافعي: فما اخترت من هذا؟

قال: أنا استخير الله عز وجل فيه.

قلت: فمع أي القولين الآثار والقياس؟
فقال: دلالة السنة، والله تعالى أعلم.
فقلت للشافعي: فاذكر السنة، فقال:

١٥٢٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ،
عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سُبِّتَ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ
النَّاقَةَ قَدْ أَصَبَتْ قِبَلَهَا.

على المسلمين ما أوجنوا عليه بحيلهم فأحزوه في ديارهم أشبه،
والله تعالى أعلم، أن لا يملك المسلمون عنهم ما لم يملكوا هم
لأنفسهم قبل قسم الغنمة ولا بعده.
قلت للشافعي رحمه الله تعالى؛ فإن كان هذا ثابتاً عن
رسول الله ﷺ فكيف اختلف فيه؟
فقال: قد يذهب بعض السنن على بعض أهل العلم، ولو
علمها إن شاء الله تعالى قال بها.

قلت للشافعي: أفرأيت من لقيت تمن سمع هذا كيف
تركه؟

فقال: لم يدعه كله، ولم يأخذ به كله.

فقلت: فكيف كان هذا؟

قال: والله تعالى أعلم، ولا يجوز هذا لأحد.

فقلت: فهل ذهب فيه إلى شيء؟

فقال: كلمني بعض من ذهب هذا المذهب، فقال: وهكذا
يقول فيه المقاسم فيصير عبد رجل في سهم رجل، فيكون مفروزاً
من حقه ويتفرق الجيش، فلا يجد أحداً يتبعه بسهمه فينقلب لا
سهم له.

فقلت له: أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل؟

قال: يخرج من يده ويعوض من بيت المال.

فقلت له: وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مالك أم الولد إلا
بعد تفرق الجيش؟

قال: نعم ويعوض من بيت المال.

فقلت له: وما يدخل على من قال هذا القول في عبيد
الرجل المسلم يخرج من يدي من صار سهمه ويعوض منه قيمته.

فقال: من أين يعوض؟

قلت: من الخمس خاصة.

قال: ومن أي الخمس؟

قلت: سهم النبي ﷺ، فإنه كان يضعه في الأنفال ومصالح
المسلمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل: تولي الجواب
عمن قال صاحب المال أحق به قبل المقاسم وبعده.

قلت: فاسأل.

فقال: ما حاجتك فيه؟

قلت: ما وصفت من السنة في حديث عمران بن حصين
والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وأن السنة إذا
دلت أن المشركين لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجوز أن

(قال الشافعي رحمه الله تعالى: كأنه يعني ناقه النبي
ﷺ؛ لأن آخر حديثه يدل على ذلك) قال عمران بن
حصين: فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم إليهم
فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الإبل فجعلت كلما أتت
بعيراً منها فمسته رغاء فتركته حتى أتت تلك الناقة فمسستها،
فلم ترغ وهي ناقه هذرة فقعدت في عجزها، ثم صاحت بها
فانطلقت وطلبت من ليائها، فلم يقدّر عليها فجعلت إله
عليها إن الله أنجاها عليها لتتحرنها، فلما قدمت المدينة
عرفوا الناقة، وقالوا: ناقه رسول الله ﷺ، فقالت: إنها قد
جعلت إله تعالى عليها لتتحرنها، فقالوا والله لا تتحرى بها
حتى تؤذ رسول الله ﷺ فأتوه فأخبروه أن فلانة قد جاءت
على ناقك وأنها قد جعلت إله عليها إن نجاهها الله عليها
لتتحرنها، فقال رسول الله ﷺ: ليس ما جزئها إن أنجاهها
الله عليها لتتحرنها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا وفاء
لنذر فيما لا يملك العبد أو قال ابن آدم. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا الحديث يدل على أن
العبد قد أحرر ناقه رسول الله ﷺ، وأن الأنصارية انفلتت من
إسارهم عليها بعد إحرازهمها ورات أنها لها فأخبر رسول الله
ﷺ أنها قد نذرت فيما لا يملك ولا نذر لها وأخذ رسول الله
ﷺ ناقته، ولو كان المشركون يملكون على المسلمين لم يعد أخذ
الأنصارية الناقة أن تكون ملكها بأنها أخذتها ولا خمس فيها؛
لأنها لم تجف عليها، وقد قال بهذا غيرنا ولنا نقول به أو
تكون ملكت أربعة أخماسها وخمسها لأهل الخمس أو تكون من
الفية الذي لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فيكون أربعة أخماسها
للنبي ﷺ وخمسها لأهل الخمس ولا أحفظ قولاً لأحد أن
يتوهمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة الأقاويل.

قال: فلما أخذ رسول الله ﷺ ناقته دل هذا على أن
المشركين لا يملكون شيئاً على المسلمين، وإذا لم يملك المشركون

يلكوا عليهم مجال أخرى إلا بسنة مثلها.

فقال: ومن أين؟

قلت: إني إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده قبل ما يحزره العدو، ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه المسلمون، فقد أعطيت أن العدو لم يملكوه ملكاً يتم لهم، ولو ملكوه ملكاً يتم لهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه الموجهون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسرهم إياه وغلبتهم عليه كبيع مولا له منهم أو هبته إياه، ثم أوجف عليه ألا يكون للموجهين؟

قال: بلى.

قلت: افتدو غلبة العدو عليه أن تكون ملكاً، فيكون كمال لهم سواء مما وهب لهم أو اشتروه أو تكون غضباً لا يملكونه عليه؟ فإذا كانت السنة والأثار والإجماع تدل على أنه كالغضب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعدما يقسم، ألا ترى أن مسلماً متأولاً أو غير متأول لو أوجف على عبده، ثم أخذ من يده من قهره عليه كان المالك الأول، فإذا لم يملك مسلماً على مسلم بغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالكاً مع أنك لم تجعل المشرك مالكاً ولا غير مالكاً.

قال الشافعي: فقال: إن هذا ليدخله، ولكننا قلنا فيه بالأثر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أرايت إن قال لك قائل: هذه السنة والأثر تجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة وشيء من الأثر أقل من الأثار وتدع الأكثر فما حجتك فيه؟

قال: إنا قد قلنا بالسنة والأثار التي ذهبت إليها، ولم يكن فيها بيان أن ذلك بعد القسمه كهو قبلها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: أما فيها بيان أن العدو لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون مالكة الأول؟

قال: بلى.

قلت: أولاً يكون مملوكاً للمالك الأول بكل حال أو للعدو إذا أحرزوه؟

فقال: إن هذا ليدخل ذلك، ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له فهذه السنة والأثار والقياس عليها، فقال: قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم حكمه بعد ما يقسم حكمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له: أما في قياس أو عقل، فلا يجوز أن يكون هذا لو كان إلا بالأثر عن النبي ﷺ، فإن لم يرو عن النبي ﷺ فيه شيء ويروى عنه فليس في أحد مع النبي ﷺ حجة قال: أفيحتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي ﷺ أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي ﷺ؟

فقلت: أفيحتمل عندك؟

فقال: نعم.

فقلت: فما مسألتك عن أمر تعلم أن لا مسألة فيه؟

قال: فأوجدني مثل هذا.

فقلت: نعم وأبين قال مثل ماذا؟

قال الشافعي: قضى رسول الله ﷺ في السن بخمس، وقضى عمر في الضرس ببيعير؛ فكان يحتمل لذهاب لو ذهب مذهب عمر أن يقول السن ما أقبل والضرس ما أكل عليه، ثم يكون هذا وجهاً محتملاً يصح المذهب فيه؟ فلما كانت السن داخلة في معنى الأسنان في حال؛ فإن يابيتها باسم منفرد دونها كما تباين الأسنان بأسماء تعرف بها صرنا وأنت إلى ما روي عن النبي ﷺ جملة وجعلنا الأعم أولى بقول النبي ﷺ من الأخص، وإن احتمل الأخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بمثل هذا قال: هذا في هذا وغيره كما تقول.

قلت: فما أحرز المشركون، ثم أحرز عنهم؛ فكان لمالكة قبل القسم، ولم يأت عن النبي ﷺ أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرى لا يحتمل معنى إلا أن المشرك لا يحززون على المسلمين شيئاً قال: فإنا نأخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فأخذه من أنا روي عن النبي ﷺ: من أسلم على شيء فهو له وروينا عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه؛ فكان له.

قال الشافعي: أرايت ما رويت عن النبي ﷺ من أنه من أسلم على شيء فهو له أيبث؟

قال: هو من حديثكم.

قلت: نعم منقطع ونحن نكلمك على تبيينه فنقول لك أرايت إن كان ثابتاً هو عام أو خاص؟

قال: فإن قلت هو عام؟

قلت: إذا نقول لك أرايت عدواً أحرز حرراً أو أم ولد أو مكاتباً أو مدبراً أو عبداً مرهوناً فأسلم عليهم؟

قال: لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له فتركت قولك: إنه عام؟

عام؟

ذلك، ثم أحرزها المسلمون؟

قلت: هذا يكون كله لملكه على الملك الأول وبالحال الأول قبل أن يجرزها العدو وتكون أم الولد أم وليد، وإن مات سيدها عتقت بموته في بلاد الحرب أو بعد والمذبذبة مدبرة ما لم يرجع فيها سيدها والعبد الجاني والأمة الجانية جانيين في رقابهما الجانية لا يغير السبأ منهما شيئاً.

وكذلك الرهن وغيره قال: أفرأيت إن أحرز هذا المشركون، ثم أحرزه عليهم مشركون غيرهم، ثم أحرزه المسلمون، ثم أحرزه المشركون عليهم؟

قلت: كيف كان هذا وتطاول؟ فهذا قول لا يدخل بحال هو على الملك الأول، وكل حادث فيه بعده لا يطله ويدفعون إلى مالكيهم الأولين المسلمين.

قلت للشافعي رحمه الله تعالى: فأجب على هذا القول أرايت إن أحرز العدو جارية رجل فوطنها الحرز لها فولدت، ثم ظهر عليها المسلمون، فقال هي وأولادها لملكها؟

قلت: فإن أسلموا عليها؟

قال: تدفع الجارية إلى مالكها ويأخذ من وطنها عقرها وقيمة أولادها يوم سقطوا.

١٥٢٣- قال الشافعي: أخبرنا حاتم، عن جعفر، عن أبيه، عن يزيد بن هرمز أن نجة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلل، فقال ابن عباس: إن ناساً يقولون: إن ابن عباس يكتب يكتب الخروية ولولا أني أخاف أن أكتب علماً لم أكتب إليه فكتب نجة إليه أما بعد أخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان متى يقتضي يتم التيسم وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس: إنك كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء، وقد كان يغزو بهن فداوين الرضى ويخدين من الغنيم، وأما السهم، فلم يضرب لهن بسهم، وإن رسول الله ﷺ لم يقتل الولدان، فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتله فتعز بين المؤمنين والكافر فتقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى يقتضي يتم التيسم ولعمري إن الرجل لتثيب لحيته وإنه لضعيف الأخذ ضيف الإغطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه الثمن وكتبت تسألني عن

قال: نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لملكه الذي غصبه عليه قلنا فأم الولد يجوز ملكها لملكها إلى أن يموت فتجعل للعدو ملكها إلى موت سيدها؟

قال: لا، لأن فرجها لا يحمل لهم.

قلت: إن أحلت ملك رقبته بالغصب حين تقيم الغاصب مقام سيدها إنك لشبيه أن تحل فرجها أو ملكها، وإن منعت فرجها، أو رأيت إن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي ﷺ؟

قال الشافعي: فقال: فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له ملكه فأسلم عليه، فلم يخرج النبي ﷺ من يده لم يحمسه قال: فقلت له الذين قتلوا المغيرة مشركون؟ فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كلمناك على ذلك. قال: ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وإنه ليدخل على هذا القول ما وصفت، فهل تجد إن ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: من أسلم على شيء فهو له مخرجاً صحيحاً لا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول؟

قال الشافعي: فقلت له: نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له، فقال: هذا جملة فأبته.

قلت له: إن شاء الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه إلا بحقها فهي من غير أهل دينه أولى أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعها، فإذا كان المسلم لو قهر مسلماً على عبده، ثم ورث عن القاهر أو غلبه عليه متاول أو لص أخذه المقهور عليه بأصل ملكه الأول، وكان لا يملكه مسلم بغصب فالكافر أولى أن لا يملكه بغصب، وذلك أن الله جل ثناؤه حوّل المسلمين أنفسهم الكافرين المحاربين وأموالهم فيشبه، والله تعالى أعلم، أن يكون المشركون إن كانوا إذا قدروا عليهم وأموالهم خولاً لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتحولوا من أموال أهل دين الله شيئاً يقدر على إخراجه من أيديهم، ولا يجوز أن يكون المتحول متحولاً على من يتحول إذا قدر عليه قال: فما الذي يسلمون عليه، فيكون لهم؟

قلت: ما غصبه بعض المشركين بعضاً، ثم أسلم عليه الغاصب كان له أخذه المغيرة من أموال المشركين، وذلك أن المشركين الغاصبين والمغصوبين لم يكونوا ممنوعي الأموال بدين الله عز وجل، فلما أخذها بعضهم لبعض أو سبى بعضهم بعضاً، ثم أسلم السبي الأخذ للمال كان له ما أسلم عليه؛ لأنه أسلم على ما لو ابتدأ أخذه في الإسلام كان له، ولم يكن له أن يشتد في الإسلام أخذ شيء لمسلم، فقال لي: أرايت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين إذا أخذوا لمسلم عبداً أو مالاً غيره أو أمته أو أم ولده أو مدبره أو مكاتبه أو مرهونه أو أمة جانية أو غير

الْخُمْسِ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ هُوَ لَنَا قَالِي ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا فَصَبَرْنَا عَلَيْهِ. [قدم]

سألت الشافعي عن المسلمين إذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المثمر ويحرقوا منازلهم ومدائنهم ويحرقوها ويحرقوها ويحرقوها ما قدروا عليه من ثمارهم وشجرهم وتؤخذ أمتعتهم؟

قال الشافعي: كل ما كان مما يملكون لا روح له فإتلافه مباح بكل وجه، وكل ما زعمت أنه مباح فحلال للمسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه وأحب إذا غزا المسلمون بلاد دار الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيراً ومتحصناً متمتعاً لا يغلب عليهم أن تصير دارهم دار الإسلام ولا دار عهد يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا ما قدروا عليه من ثمارهم وشجرهم ويؤخذ متاعهم، وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدروا عليه اخترت أن يغموه، وما لم يقدروا عليه حرقوه وغرقوه، وإذا كان الأغلب عليهم أنها ستصير دار الإسلام أو دار عهد يجري عليهم الحكم اخترت لهم الكف عن أموالهم لينضموا إن شاء الله تعالى، ولا يحرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصيروا مسلمين أو ذمة أو يصير منها في أيديهم شيء مما يحمل فينقل، فلا يحمل تحريق ذلك؛ لأنه صار للمسلمين ويحرقوا ما سواه مما لا يحمل، وإنما زعمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وعامرهم، وإن طمع بهم؛ لأنه قد يطمع بالقوم، ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وأنها حرقت، ولم يجرها المسلمون، وإنما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها؛ لأن هكذا أصل المباح، وقد حرق النبي ﷺ على قوم، ولم يحرق على آخرين، وإن حمل المسلمون شيئاً من أموالهم، فلم يقتسموه حتى أدركهم عدو وخافوا غلبتهم عليه، فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك.

وكذلك لو اقتسموه لم آثر بأساً على أحد صار في يده أن يحرقه، وإن كانوا يرجون منه لم أحب أن يعجلوا بتحريقه والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح بمعنى الكفار، وما ذهبوا من ذوات الأرواح حتى زايه الروح بمنزلة ما لا روح له فيحرق كله إن أدركهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت إن شاموا ذلك، وإن شاموا تركوه فأما ذوات الأرواح من الخيل والبقر والنحل وغيرها، فلا تحرق ولا تعقر ولا تفرق إلا بما يحمل به ذبحها أو في موضع ضرورة.

فقلت: كتاب الله عز وجل، ثم سنة نبيه ﷺ قال الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله ﷺ: هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَرَأَ إِلَى «يُخْرِجُونَ» يُؤْتِيهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فوصف إخراجهم منازلهم

بأيديهم وإخراج المؤمنين بيوتهم، ووصفه إيَّاه جل ثناؤه كالرضا به وأمر رسول الله ﷺ بقطع نخل من ألوان نخلهم فإنزل الله تبارك وتعالى: رَضَا بِمَا صَنَعُوا مِنْ قِطْعِ نَخْلِهِمْ «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبَنٍ أَوْ تَرَكَتُمْهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ» فرضي القطع وأباح الترك فالقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة، وذلك أن رسول الله ﷺ قطع نخل بني النضير وترك وقطع نخل غيرهم وترك وتمن غزا من لم يقطع نخله.

١٥٢٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

١٥٢٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ، فَقَالَ قَائِلٌ:

وَهَذَا عَلَى سَرَاةٍ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالثَّوْبَةِ مُسْتَطِيرٌ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّقَ مَالِ بَنِي النَّضِيرِ، ثُمَّ تَرَكَ قَبْلَ عَلَى مَعْنَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ قَطَعَ وَحَرَّقَ بِخَيْرٍ وَهِيَ بَعْدَ النَّضِيرِ وَحَرَّقَ بِالطَّائِفِ وَهِيَ آخِرُ غَزَاةٍ قَاتَلَ بِهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَنْ يَحْرِقَ عَلَى أَهْلِ ابْنِي.

١٥٢٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَزْهَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَغْزُوَ صَبَاحاً عَلَى أَهْلِ ابْنِي وَأَحْرِقَ. [أخرجه أبو داود (٢٦١٦)، ابن ماجه (٢٨٤٣)]

١٠ - الخلاف في التسحريق

قلت للشافعي رحمه الله تعالى: فهل خالف ما قلت في هذا أحد؟

فقال: نعم بعض إخواننا من مفتي الشاميين.

فقلت: إلى أي شيء ذهبوا؟

قال: إلى أنهم رَوَوْا عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُحْرَبَ عَامِرٌ، وَأَنْ يَاقُطَ شَجَرٌ مَثْمَرٌ فِيهَا فِيمَا نَهَى عَنْهُ.

قلت: فما الحجَّةُ عليه؟

قال: ما وصفت من الكتاب والسنة.

فقلت: علام تعدُّ نهي أبي بكرٍ عن ذلك؟

فقال الله تعالى أعلم أمَّا الظَّنُّ بِهِ، فَإِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ

وانكى من قتل دوابهم.

فإن قال قائل: فقد روي أن جعفر بن أبي طالب عقر عند الحرب؟ فلا أحفظ ذلك من وجه يثبت على الانفراد ولا أعلمه مشهوراً عند عوام أهل العلم بالخنازي قيل للشافعي رحمه الله تعالى: أفرأيت الفارس من المشركين للمسلم أن يعقره؟

قال: نعم إن شاء الله تعالى؛ لأن هذه منزلة يجزئ السبيل بها لى قتل من أمر بقتله.

فإن قال قائل: فاذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن يرمي المشرك بالنبل والنار والمنجنيق، فإذا صار أسيراً في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به، وكأن له قتله بالسيف.

وكذلك له أن يرمي الصيّد فيقتله، فإذا صار في يديه لم يقتله إلا بالذكاء التي هي أخف عليه، وقد أبيض له دم المشرك بالمنجنيق، وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للمرة في دفعه عن نفسه عدوه أكثر من هذا؛ فإن قال: فهل في هذا خبر؟

قيل: نعم عقر حنظلة بن الراهب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فانكسرت به وصرع عنها فجلس حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله، وذلك بين يدي رسول الله ﷺ، فلم نعلم رسول الله ﷺ أنكر ذلك عليه ولا نهأ ولا نهى غيره عن مثل هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولكنّه إذا صار إلى أن يفارقه فارسه لم يكن له عقره في تلك الحال، والله تعالى أعلم.

وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر إنّما يعقر لمعنى أن يوصل إلى فارسه ليقتل أو ليؤسر قيل للشافعي: فهل سمعت في هذا حديثاً عن بعد النبي ﷺ؟

فقال: إنّما الغاية أن يوجد على شيء دالة من كتاب أو سنة، وقد وصفت لك بعض ما حضرني من ذلك، فلا يزيدني شيء وافقه قوة، ولا يوهنه شيء خالفه، وقد بلغنا عن أبي أمامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسداً وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن عقر الذابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرساً قام عليه بارض الروم فتركه ونهى عن عقره.

١٥٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يزوي، عن مكحول أنه سأله عنه فنهأ، وقال: إن النبي ﷺ نهى عن المثلة.

قيل للشافعي: أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح؟

قال: لا تعقروا منه شيئاً إلا أن تذبحوه لتأكلوا كما وصفت

يذكر فتح الشام؛ فكان على يقين منه فأمر بترك تحريب العامر وقطع الثمر ليكون للمسلمين؛ لأنه رآه محرماً؛ لأنه قد حضر مع النبي ﷺ تحريقه بالنضير وخبير والطائف فلعلمهم أنزلوه على غير ما أنزل عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله ﷺ.

قال: وكل شيء في وصية أبي بكر سوى هذا فيه نأخذ.

١١- ذوات الأرواح

قلت للشافعي رحمه الله تعالى: أفرأيت ما ظفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من الخيل والتحل وغيرها من الماشية فقدروا على إتلافه قبل أن يغنموه أو غنموه فأدركهم العدو فخافوا أن يستقذروه منهم ويقروا به على المسلمين أيجوز لهم إتلافه بذيخ أو عقر أو تحريق أو تغريق في شيء من الأحوال؟ قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يحل عندي أن يقصد قصده بشيء يتلفه إذا كان لا راكب عليه.

فقلت للشافعي: ولم قلت: وإنما هو مال من أموالهم لا يقصد قصده بالتلف؟

قال الشافعي: لفراقه ما سواه من المال؛ لأنه ذو روح يألم بالعذاب ولا ذنب له، وليس كما لا روح له يألم بالعذاب من أموالهم، وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل ما قدر عليه منها إلا بالذبح لتوكل، وما امتنع بما نيل من السلاح لتوكل، وما كان منها عداء وضاراً للضرورة.

قلت: للشافعي: أذكر ما وصفت، فقال:

١٥٢٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صُهَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بَغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهَا. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما كان قتل ذوات الأرواح من البهائم محظوراً إلا بما وصفت كان عقر الخيل والدواب التي لا ركباً عليها من المشركين داخلاً في معنى الخطر خارجاً من معنى المباح، فلم يجوز عندي أن تعقر ذوات الأرواح إلا على ما وصفت.

فإن قال قائل: فسي ذلك غيظ المشركين وقطع لبعضهم قوتهم قيل له: إنّما ينال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فأما الممنوع، فلا يغاز أحد بأن يأتي الغائط له ما نهى عن إتيانه الا ترى أننا لو سبينا نساءهم، وولدانهم فأدركونا، فلم نشك في استفادهم لآبائهم منا لم يجوز لنا قتلهم وقتلهم أغيظ لهم

والنساء إذا أسروا بأي وجه ما كان الإسار فهم كالمتاع المغنوم ليس له ترك أحد منهم ولا قتله؛ فإن فعل كان ضامناً لقيمته. وكذلك غيره من الجنود إن فعل كان ضامناً لقيمة ما استهلك منهم وأتلف.

١٣ - سير الواقدي

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أصل فرض الجهاد والحدود على البالغين من الرجال والفرائض على البالغين من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فأما الكتاب فقوله الله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فأخبر أن عليهم إذا بلغوا الاستئذان فرضاً كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل فمن بلغ النكاح استكمل خمس عشرة أو قبلها ثبت عليه الفرض كله والحدود؛ ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسنن التي يلزمه بها الفرائض من الحدود وغيرها استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله ﷺ رَدَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْجَاهِدِ عَنْ الْجِهَادِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَجَازَهُ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً وَعَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ طَلَبَانِ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ مُجَاهِدًا فِي الْخَالِنِ فَأَجَازَهُ إِذَا بَلَغَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْفَرَايِضُ وَرَدَّهُ إِذَا لَمْ يَبْلُغْهَا وَفَعَلَ ذَلِكَ مَعَ بَضْعَةِ عَشْرِ رَجُلًا مِنْهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَزَافِعُ بْنُ خُلَيْبٍ وَغَيْرُهُمْ فَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَحْتَمِلْ قَبْلَهَا، فَلَا جِهَادَ وَلَا حُدَّ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخُدُودِ وَسِوَاهُ كَانَ جَسِيماً شَدِيداً مُقَارِباً لْخَمْسِ عَشْرَةَ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِكْمَالِهَا إِلَّا يَوْمًا أَوْ ضَعِيفاً مُوَدِّاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِكْمَالِهَا سَنَةً أَوْ سِتَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَدُّ عَلَى الْخَلْقِ إِلَّا بَكْتَابٍ أَوْ سَنَةٍ فَأَمَّا إِدْخَالُ الْعَقْلَةِ مَعَهَا فَالْعَقْلَةُ مُرَدُودَةٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ خِلَافَهُمَا فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ بِخِلَافِهِمَا؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحُدَّ البلوغ في أهل الشرك الذين يقتل بالغهم ويترك غير بالغهم أن يبتوا الشعر، وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها مدافعون للبلوغ لثلاث يقتلوا وغير مشهود عليهم، فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن يجوز شهادتهم وأهل الإسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ.

فإن قال قائل: فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ؟

قيل: نعم كشف رسول الله ﷺ بني قريظة حين قتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم؛ فكان في سنته أن لا يقتل إلا رجل بالغ فمن كان أنبت قتله، ومن لم يكن أنبت سباه، فإذا غزا البالغ

بدلالة السنة، وأما ما فارق ذوات الأرواح فيصنعون فيما خافوا أن يستقذروا من أيديهم فيه ما شاءوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره.

قلت: أو يدعون أولادهم ونساءهم ودوابهم؟

فقال: نعم إذا لم يقدرُوا على استقذازهم منهم.

فقلت للشافعي: أفرايت إن كان السبي والمتاع قسم؟

قال: كل رجل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح إن لم يقوَ على سرقها، وعلى منعها ويصنع في غير ذوات الأرواح ما شاء.

فقلت للشافعي: أفرايت الإمام إذا أحرز ما يحمل من المتاع فحرقه في بلاد الشرك وهو يقاتل أو حرقه عند إدراك المشركين له وخوفه أن يستقذروه قبل أن يقسم وبعدما قسم؟

فقال: كل ذلك في الحكم سواء إن أحرقه بإذن من معه حل له، ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لأهله؛ فإن سلم به دفعه إليهم خاصة، وإن لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير إذنهم ضمنه لهم إن شاءوا.

وكذلك رجل من المسلمين إن حرقه يضمن ما حرق منه إن حرقه بعد أن يحوزه المسلمون فأما إذا أحرقه قبل أن يحوز، فلا ضمان عليه.

١٢ - السبي يقتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسر المشركون فصاروا في يد الإمام، ففيهم حكمان، أما الرجال البالغون فللإمام إن شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو يمن عليهم أو على بعضهم ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحد أو نزلوا على حكمهم أو وال هو أسرهم.

قال الشافعي: ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل حال مباح، ولا ينبغي له أن يمن عليهم إلا بأن يكون يرى له سبباً يمن من عليه يرجو إسلامه أو كفه المشركين أو تخذيلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأي وجه ما كان، وإن فعل على غير هذا المعنى كرهت له، ولا يضمن شيئاً.

وكذلك له أن يفادي بهم المسلمين إذا كان له المن بلا مفاداة فالفاداة أولى أن تكون له.

قال الشافعي رحمه الله: ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كاللأل الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ودون البالغين من الرجال

أَن يَأْخُذَ شَيْئاً دُونَ الْجَيْشِ تَمَّا يَتِمُّوْهُ الْعَدُوُّ إِلَّا الطَّعَامَ خَاصَّةً وَالطَّعَامَ كُلَّهُ سَوَاءً، وَفِي مَعْنَاهُ الشَّرَابُ كُلَّهُ فَمَنْ قَدَرَ مِنْهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَّهٗ أَنْ يَأْكُلَهُ أَوْ يَشْرِبَهُ وَيَعْلِفَهُ وَيُطْعِمُهُ غَيْرَهُ وَيَسْقِيَهُ وَيَعْلِفَ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيْعَهُ، وَإِذَا بَاعَهُ رَدُّ ثَمَنِهِ فِي الْمَغْنَمِ وَيَأْكُلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَمَا كَانَ حَلَالاً مِنْ مَّاكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِمَامِ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٧ - فِي الرَّجُلِ يَقْرَضُ الرَّجُلَ الطَّعَامَ أَوْ الْعَلْفَ

إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا اقْرَضَ الرَّجُلُ رَجُلًا طَعَامًا أَوْ عَلْفًا فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ رَدَّهُ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ بِلَادِ الْعَدُوِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ فِي أَكْلِهِ وَغَيْرِ مَأْذُونٌ لَهُ إِنْ فَارَقَ بِلَادَ الْعَدُوِّ فِي أَكْلِهِ وَبِرَدِّهِ الْمُسْتَقْرَضَ عَلَى الْإِمَامِ.

١٨ - الرَّجُلُ يَخْرُجُ الشَّيْءَ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الْعَلْفِ

إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ فَضَلَ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ فَخَرَجَ بِهِ مِنْ دَارِ الْعَدُوِّ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَبِيْعَهُ، وَلَا يَأْكُلَهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى الْإِمَامِ، فَيَكُونُ فِي الْمَغْنَمِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى يَتَفَرَّقَ الْجَيْشُ، فَلَا يَخْرُجُهُ مِنْهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ وَلَا يَبْذُرَهُ كَمَا لَا يَخْرُجُهُ مِنْ حَقِّ وَاحِدٍ وَلَا جَمَاعَةٍ إِلَّا تَأْذِينَهُ إِلَيْهِمْ.

فَإِنْ قَالَ: لَا أَجِدُهُمْ فَهَرُّ يَحْدُ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ الَّذِي عَلَيْهِ تَفْرِيقُهُ فِيهِمْ وَلَا أَعْرِفُ لِقَوْلٍ مِنْ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِهِ وَجْهًا؛ فَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ لَهُ الصَّدَقَةُ بِمَالٍ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُهُمْ قِيلَ: وَلَكِنْ تَعْرِفُ الْوَالِيَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ لَمْ تَعْرِفُهُمْ وَلَا إِلَيْهِمْ مَا أَخْرَجَكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ إِلَّا آدَاءً قَلِيلٍ مَا لَهُمْ وَكَثِيرُهُ عَلَيْهِمْ.

١٩ - الْحِجَّةُ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِي دَارِ الْحَرْبِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنْ قَالَ قَاتِلٌ: كَيْفَ أَجَزْتُ لِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَعْلِفَ تَمَّا أَصَابَ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ بَعْدَ فِرَاقِهِ إِيَّاهَا؟

قِيلَ: إِنَّ الْغُلُولَ حَرَامٌ، وَمَا كَانَ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً دُونَ أَحَدٍ حَضَرَهُ فَهَمَّ فِيهِ شَرْعٌ سَوَاءً عَلَى مَا قَسَمَ لَهُمْ، فَلَوْ أَخَذَ إِبْرَةً أَوْ خَيْطاً كَانَ مَحْرَمًا، وَقَدْ قَالَ

فَحَضَرَ الْقِتَالَ فَسَهْمُهُ ثَابِتٌ، وَإِذَا حَضَرَ مِنْ دُونَ الْبُلُوغِ، فَلَا سَهْمَ لَهُ فَيَرْضَخُ لَهُ وَلِلْعَبْدِ، وَالرَّأَةِ وَالصَّبِيِّ يُحْضَرُونَ الْغَنِيمَةَ، وَلَا يَسَهَّمُ لَهُمْ وَيَرْضَخُ أَيْضًا لِلْمَشْرُكِ يُقَاتِلُ مَعَهُمْ، وَلَا يَسَهَّمُ لَهُ.

١٤ - الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الَّذِي رَوَى مَالِكٌ كَمَا رَوَى رَدُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُشْرِكًا أَوْ مُشْرِكِينَ فِي غَزَاةٍ بَدْرُ وَأَبَى أَنْ يَسْتَعِينَ إِلَّا بِمُسْلِمٍ، ثُمَّ اسْتَعَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ بَدْرٍ بِسِتِّينَ فِي غَزَاةٍ خَيْبَرَ بَعْدَ مِنْ يَهُودٍ بَنِي قَيْنَقَاضَ كَانُوا أَشِدَّاءَ وَاسْتَعَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ حُتَيْنَ سَنَةَ ثَمَانَ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهُوَ مُشْرِكٌ فَالَرَّدُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ؛ لِأَنَّ لَهُ الْخِيَارَ أَنْ يَسْتَعِينَ بِمُسْلِمٍ أَوْ يَرُدَّهُ كَمَا يَكُونُ لَهُ رَدُّ الْمُسْلِمِ مِنْ مَعْنَى يَخَافُهُ مِنْهُ أَوْ لَشِدَّةٍ بِهِ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ مَخَالَفًا لِلْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ رَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ أَنْ يَسْتَعِينَ بِمَشْرُكِ، فَقَدْ نَسَخَهُ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ اسْتِعَانَتِهِ بِمَشْرُكِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَعَانَ بِالْمَشْرُكِ عَلَى قِتَالِ الْمَشْرُكِ إِذَا خَرَجُوا طَوْعًا وَيَرْضَخُ لَهُمْ، وَلَا يَسَهَّمُ لَهُمْ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَسَهَّمَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَكَ الْعَبِيدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِلَا سَهْمٍ وَغَيْرِ الْبَالِغِينَ، وَإِنْ قَاتَلُوا وَالنِّسَاءَ، وَإِنْ قَاتَلْنَ لِقَصْرِ هَوْلَاءِ عَنِ الرَّجُلِيَّةِ وَالْحَرَبِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ وَيَسَهَّمُ لِلْمَشْرُكِ فِيهِ التَّقْصِيرُ الْأَكْثَرُ مِنَ التَّقْصِيرِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا قَوْلٌ مِنْ حَفْظَتِ عَنْهُ، وَإِنْ أَكْرَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَلَى أَنْ يَغْزَوْا فَلَهُمْ أَجْرٌ مِثْلُهُمْ فِي مِثْلِ مَخْرَجِهِمْ مِنْ أَهْلِهِمْ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ وَإِرْسَالُهُمْ إِيَّاهُمْ وَأَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا غَزَا بِهِمْ لَوْ اسْتَوْجَرُوا.

١٥ - الرَّجُلُ يَسْلُمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ كَانَ مُشْرِكًا أَوْ مُسْتَمْنَأً فِيهِمْ أَوْ أَسِيرًا فِي أَيْدِيهِمْ سَوَاءً ذَلِكَ كُلُّهُ، إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ مَا غَنِمُوا، فَلَا يَسَهَّمُ لَهُ، وَهَكَذَا مِنْ جَاءَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَدَدًا، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْحَرْبِ شَيْءٌ شَهِدَهَا هَذَا الْمُسْلِمُ الْخَارِجُ أَوِ الْجَيْشُ شُرُوكَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَحْزِرْ إِلَّا بَعْدَ تَقْضِي الْحَرْبِ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ؛ فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْ هَوْلَاءِ فَارِسًا أَسَهَّمُ لَهُ سَهْمُ فَارِسٍ، وَإِنْ حَضَرَ رَجُلًا أَسَهَّمُ لَهُ سَهْمُ رَجُلٍ؛ فَإِنْ قَاتَلَ التَّجَارُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ أَسَهَّمُ لَهُمْ فُورَسَانٍ إِنْ كَانُوا فُورَسَانًا وَسَهْمُ رَجَالِهِ إِنْ كَانُوا رَجَالَةً.

١٦ - فِي السَّرِّيَّةِ تَأْخُذُ الْعَلْفَ وَالطَّعَامَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْجَيْشِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجلّو البهائم التي يملكها العدو كالذئانير والدراهم؛ لأنه إنما أذن لهم في الأكل من لحومها، ولم يؤذن لهم في أذخار جلودها وأسقيتها وعليهم ردّه إلى المغنم، وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة، فلا رخصة في جلد شيء من الماشية ولا ظرف فيه طعام؛ لأن الظرف غير الطعام والجلد غير اللحم فبرء الظرف والجلد والوكاء؛ فإن استهلكه فعليه قيمته، وإن انتفع به فعليه ضمانه حتى يرده، وما نقصه الانتفاع وأجر مثله إن كان لثله أجر.

٢٣ - كتب الأعاجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله وينبغي للإمام أن يدعو من يترجمه؛ فإن كان عالماً من طب أو غيره ولا مكروه فيه باعه كما يبيع ما سواه من المغنم، وإن كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأداته فباعها ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو.

٢٤ - توقيع الدواب من دهن العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يوقّع الرجل دابته، ولا يدهن أشاعرها من أدهان العدو؛ لأن هذا غير مأذون له به من الأكل، وإن فعل ردّ قيمته.

٢٥ - زقاق الخمر والخوابي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الإسلام أو ذمّة يجري عليها الحكم فاصابوا فيها خمرًا في خوابي أو زقاق أهرقوا الخمر وانتفعوا بالزقاق والخوابي وطهروها، ولم يكسروها؛ لأن كسرها فساد، وإذا لم يظهروا عليها، وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر أن يجري بها حكم أهرقوا الخمر من الزقاق والخوابي؛ فإن استطاعوا حملها أو حمل ما خف منها حملوه مغنمًا، وإن لم يستطيعوا أحرقوه وكسروها إذا ساروا، وإذا ظفروا بالكشوث في الحالين أي المسلمون انتفعوا به.

وكذلك كل ما ظهرها عليه غير محرّم، وليس الكشوث، وإن كان غير محرّم، وإن كان يطرح في السكر إذا كان حلالاً بأولى أن يحرم من التيبب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم، ولا يحرق هذا ولا هذا؛ لأنهما غير محرّمين.

رسول الله ﷺ: أدوا الخيط والخيط، فإن الغلول عار وشنار وتار يوم القيامة؛ فكان الطعام داخلًا في معنى أموال المشركين وأكثر من الخيط والمخيط والفلس والخرزة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد، فلما أذن رسول الله ﷺ في الطعام في بلاد الحرب كان الإذن فيه خاصًا خارجًا من الجملة التي استثنى، فلم يجوز أن نجيز لأحد أن يأكل إلا حيث أمره النبي ﷺ بالأكل وهو بلاد الحرب خاصة، فإذا زایلها لم يكن باحث بما أخذ من الطعام من غيره كما لا يكون باحث بمخيط لو أخذه من غيره.

وكذلك كل ما أحل من محرّم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة، فإذا زایل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلاً الميتة المحرّمة في الأصل الحلية للمضطر، فإذا زایل ضرورة عادت إلى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي ﷺ أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو، ولا يخرجوا شيء من الطعام؛ فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي ﷺ، فلا حجة لأحد معه، وإن كان لا يثبت؛ لأن في رجاله من يجهل. وكذلك في رجال من روي عنه إحلاله من يجهل.

٢٠ - بيع الطعام في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تباع رجلان طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به؛ لأنه إنما أخذ مباحاً بمباح فأكل كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخرج، فإذا خرج ردّ الفضل، فإذا جازّ له أن يأخذ طعاماً فيطعمه غيره؛ لأنه قد كان يحلّ لغيره أن يأخذ كما أخذ فيأكل، فلا بأس أن يبايعه به.

٢١ - الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضي الحرب ودخل رجل لم يشركهم في الغنيمه فبايعه لم يجز له بيعه؛ لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود؛ فإن فات ردّ قيمته إلى الإمام، ولم يكن له حبسها ولا إخراجها من يديه إلى من ليس له أكلها، وكان كإخراجها إليها من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها فيه.

٢٢ - ذبح البهائم من أجل جلودها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إلي إذا كانوا غير متفاوتين ولا خافين من أن يدركوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بغيراً ولا بقرة إلا لماكليه، ولا يذبحوا لنعل ولا شراب ولا سقاء يتخذونها من جلودها، ولو فعلوا كان ممّا أكره، ولم أجز لهم اتخاذه شيء من جلودها.

٢٦- إحلال ما يملكه العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئاً سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئان: أحدهما محظور أخذه غلول والآخر مباح لمن أخذه.

فأصل معرفة المباح منه أن ينظر إلى بلاد الإسلام فما كان فيها مباحاً من شجر ليس يملكه الأدمي أو صيد من بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصحراء أو الجبل والقدح ينحته، وما شاء من الخشب، وما شاء من الحجارة البرام وغيرها إذا كانت غير مملوكة محروقة.

فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه؛ لأن أصله مباح غير مملوك، وكل ما ملكه القوم فأحزروه في منازلهم فهو بمنزلة مثل حجر نقلوه إلى منازلهم أو عود أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلول.

٢٧- البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخذ الرجل بازياً معلماً فهذا لا يكون إلا مملوكاً ويرده في الغنم، وهكذا إن أخذ صيداً مقلداً أو مقرطاً أو موسوماً فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك، وهكذا إن وجد في الصحراء وتدا منحوتاً أو قدحاً منحوتاً كان النحت دليلاً على أنه مملوك فيعرف؛ فإن عرفه المسلمون فهو لهم، وإن لم يعرفوه فهو مغنم؛ لأنه في بلاد العدو.

٢٨- في الهر والصقر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وجدنا من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هر أو صقر فهو مغنم، وما أصيب من الكلاب فهو مغنم إن أراده أحد لصيد أو ماشية أو زرع، وإن لم يكن في الجيش أحد يريده لذلك لم يكن لهم جسده؛ لأن من اقتناه لغير هذا كان أثماً ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج فيعطيه أهل الأخماس من الفقراء والمساكين، ومن ذكر معهم إن أراده أحد منهم لزرع أو ماشية أو صيد؛ فإن لم يرده قتله أو خلاه، ولا يكون له بيعه، وما أصاب من الخنازير؛ فإن كانت تعدو إذا كبرت يقتلها كلها ولا تدخل مغنماً بحال ولا تترك وهن عواد إذا قدر على قتلها؛ فإن عجل به مسير خلاها، ولم يكن ترك قتلها باكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا يلازمه.

٢٩- في الأدوية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو.

وكذلك الشراب، وإنما ذهبنا إلى ما يكون مأكولاً مغنياً من جوع وعطش، ويكون قوتاً في بعض أحواله فأما الأدوية كلها فليست من حساب الطعام المأذون.

وكذلك الزنجبيل وهو مريب وغير مريب إنما هو من حساب الأدوية، وأما الألياف فطعام يؤكل فما كان من حساب الطعام فلصاحبه أكله لا يخرج من بلاد العدو، وما كان من حساب الدواء فليس له أخذه في بلاد العدو ولا غيرها.

٣٠- الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة

قال الشافعي: وإذا أسلم الرجل الحربي وثياً كان أو كتاباً وعنده أكثر من أربع نسوة نكحهن في عقد أو عقد متفرقة أو دخل بهن كلهن أو دخل ببعضهن دون بعض أو فیهن أختان أو كلهن غير أختين للآخرى قيل له: أمسك أربعاً أيهن شئت ليس في الأربع أختان تجمع بينهما، ولا ينظر في ذلك إلى نكاحه آية كانت قبل وهذا مضت سنة رسول الله ﷺ.

١٥٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة

وأحسبه ابن عثمة، عن معمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له: رسول الله ﷺ: أمسك أربعاً وفارق سائرهن. أخرجه الترمذي (١٢٨)، ابن ماجه (١٩٥٣).

١٥٣٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب

أن رجلاً من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له: رسول الله ﷺ: أمسك أربعاً وفارق سائرهن.

١٥٣١- قال الشافعي: أخبرني من سمع ابن أبي

الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، عن عوف بن الحارث، عن نوفل بن معاوية الديلمي قال: أسلمت وعندي خمس نسوة، فقال لي رسول الله ﷺ: أمسك أربعاً أيهن شئت وفارق الأخرى فعمدت إلى أقدمهن صبية عجوز عاقر معي منذ ستين سنة فطلقتها.

[أخرجه البيهقي (١٨٤/٧)]

قلت: نعم قال الله عز وجل ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى "تظلمون" فعفا رسول الله ﷺ عما قبضوا من الربا، فلم يأمرهم برده وأبطل ما أدرك حكم الإسلام من الربا ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه وردهم إلى رءوس أموالهم التي كانت حلالاً لهم فجمع حكم الله، ثم حكم رسول الله ﷺ في الربا إن عفا فات وأبطل ما أدرك الإسلام فكذاك حكم رسول الله ﷺ في النكاح كانت العقدة فيه ثابتة فعفاها وأكثر من أربع نسوة مدركات في الإسلام، فلم يعفهن وأنت لم تقبل بأصل ما قلت ولا القياس على حكم الله ولا الخبر عن رسول الله ﷺ، وكان قولك خارجاً من هذا كله، ومن المعقول.

قال: أفرأيت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أيكوّن فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا؟ قلنا: نعم؟

قال: وأين؟

قلت: إذا كانوا مبتدئين في الإسلام لا يعرفون بابتدائه حلالاً ولا حراماً من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله ﷺ أن لا يسكوا أكثر من أربع دلّ المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الأوائل كان ذلك فيما يعلمهم؛ لأن كلاً نكاح إلا أن يكون قليلاً، ثم هو أولى، ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطعاً لموضع الاحتجاج والشبهة.

٣١ - الحربي يصدق امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاصل نكاح الحربي كله فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود، ولو تزوّج الحربي حريّة على حرام من خير أو خزيّر فقبضته، ثم أسلمها لم يكن لها عليه مهر، ولو أسلمها، ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها.

ولو تزوّجها على حرّ مسلم أو مكاتب مسلم أو أم ولد مسلم أو عبد مسلم، ثم أسلمها، وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان الحرّ حرّاً، ومن بقي مملوكاً لمالكه الأول والمكاتب مكاتب لمالكه ولها مهر مثلها في هذا كله، والله سبحانه وتعالى الموفق.

٣٢ - كراهية نساء أهل الكتاب الحريّات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحلّ الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحلّ طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذبائهم؛ فكان هذا على الكتابيين محاريبين كانوا أو ذمة؛ لأنه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نسايتهم حلال لا يختلف

قال الشافعي: فخالفتنا بعض الناس في هذا، فقال: إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة؛ فإن كان نكحهن في عقدة فارقهن كلهن، وإن كان نكح أربعاً منهن في عقد متفرقة فيهن اختان أسك الأولى وفارق التي نكح بعدها، وإن كان نكحهن في عقد متفرقة أسك الأربع الأوائل وفارق اللواتي بعدهن، وقال: انظر في هذا إلى كل ما لو ابتدأه في الإسلام جازّ له فأجعله إذا ابتدأه في الشرك جائزاً له، وإذا كان إذا ابتدأه في الإسلام لم يجوز له جعله إذا ابتدأه في الشرك غير جائز له.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن عليك حجة إلا أصل القول الذي ذهب إليه كنت محجوجاً به قال: ومن أين؟

قلت: أرايت أهل الأوثان لو ابتدأ رجل نكاحاً في الإسلام لولي منهم وشهود منهم أيجوز نكاحه؟ قال: لا.

قلت: أفرأيت أحسن حال نكاح كان لأهل الأوثان قطّ اليس أن ينكح الرجل بولي منهم وشهود منهم؟ قال: بلى.

قلت: فكان يلزمك في أصل قولك أن يكون نكاحهن كلهن باطلاً؛ لأن أحسن شيء كان منه عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم قد كانوا ينكحون في العدة وبغير شهود قال: فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا اتباعاً لأمر رسول الله ﷺ وأنت لم تتبع فيه أمر رسول الله ﷺ إذ كان رسول الله ﷺ حكم في نكاحهن حكماً جمع أموراً فكيف خالفت بعضها، ووافقت بعضها؟

قال: فأين ما خالفت منها؟

قلت: موجود على لسانك لو لم يكن فيه خبر غيره قال: وأين؟

قلت: إذ زعمت أن رسول الله ﷺ عفا لهم عن العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعفه لهم فتقول بما قلنا قال: وأين عفا لهم عن النكاح الفاسد.

قلت: نكاح أهل الأوثان كله قال: فقد علمت أنه فاسد لو ابتدئ في الإسلام، ولكن اتبعت فيه الخبر قلنا: فإذا كان موجوداً في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف لم تقل فيه بقولنا نزع أن العقد كلها فاسدة، ولكنها ماضية فهي معقوفة، وما أدرك الإسلام من النساء وهو باق فهو غير معقوف العدد فيه فتقول: أصل العقد كله فاسد معقوف عنه وغير معقوف عما زاد من العدد فترك ما زاد على أربع والترك إليك وأمسك أربعاً قال: فهل تجد على هذا دلالة غير الخبر مما تحاملك عليه؟

١٥٣٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، عَنْ
أَبِي، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَلِّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ
حُصَيْنٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَسْرَوْا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَحْرَزُوا نَاقَةً
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَنْفَلَتْ الْأَنْصَارِيَّةُ مِنَ الْإِمَارِ فَرَكِبَتْ نَاقَةَ النَّبِيِّ
ﷺ فَأَزَادَتْ نَحْرَهَا حِينَ وَرَدَتِ الْمَدِينَةَ، وَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ
لِئِنْ أَنْجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرَنَهَا فَمَنْعُوهَا حَتَّى يَذْكُرُوا ذَلِكَ
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوهُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا نَذَرَ فِي
مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ وَأَخَذَ نَاقَةً. [نهد]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو كان المشركون إذا أحرزوا
شيئاً كان لهم لا ينفى أن تكون الناقة إلا للأنصارية كلها؛ لأنها
أحرزت عن المشركين أو يكون لها أربعة أخماسها وتكون خموسة،
ولكن رسول الله ﷺ لم ير لها منها شيئاً، وكان يراها على أصل
ملكه ولا أعلم أحداً يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبداً
لرجل أو مالا له فادركه قد أوجف المسلمون عليه قبل المقاسم أن
يكون له بلا قيمة، ثم اختلفوا بعدما يقع في المقاسم، فقال منهم
قائل مثل ما قلت هو أحقُّ به، وعلى الإمام أن يعوض من صار
في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي ﷺ، وهذا
القول يوافق الكتاب والسنة والإجماع، ثم قال غيرنا: يكون إذا
وقع في المقاسم أحقُّ به إن شاء بالقيمة، وقال غيرهم: لا سبيل
إليه إذا وقع في المقاسم وإجماعهم على أنه لملكه بعد إحراز العدو
له وإحراز المسلمين عن العدو له حجة عليهم في أنه هكذا ينبغي
أن يكون بعد القسم، وإذا كانوا لو أحرزه مسلمون متاولين أو
غير متاولين فقدروا عليه بأي وجه ما كان ردوه على صاحبه كان
المشركون، أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم، وما يعدوا
الحديث لو كان ثابتاً أن يكون من أسلم على شيء فهو له،
فيكون عاماً، فيكون مال المسلم والمشرك سواء إذا أحرزه العدو
فمن قال هذا لزمه أن يقول لو أسلموا على حر مسلم كان لهم
أن يسترقوه أو يكون خاصاً، فيكون كما قلنا بالدلائل التي
وصفنا، ولو كان إحراز المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين
يصير ذلك ملكاً لهم لو أسلموا عليه ما جاز إذا ما أحرز
المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذوا ملكه من المسلمين بقيمة
ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده، وكما لا يجوز فيما سوى
ذلك من أموالهم.

١٥٣٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ عَبْدًا لَهُ أَبَقَ وَقَرَسًا لَهُ عَارٍ فَأَحْرَزَهُ
الْمُشْرِكُونَ، ثُمَّ أَحْرَزَهُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ قَرْدًا عَلَيْهِ بِلا قيمة.

في ذلك: أهل الحرب وأهل الذمة كما لو كان عندنا مستامن غير
كتابي، وكان عندنا ذمة مجوس، فلم تحل نساؤهم إنما رأينا
الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب
المشهور من أهل التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى فيحللن،
ولو كن يحللن في الصلح والذمة ويحرمن من المحاربة حل
المجوسيات والوثنيات إذا كن مستامنات غير أننا نختار للمرء أن لا
ينكح حربة خوفاً على ولده أن يسترق ويكره له أن لو كانت
مسلمة بين ظهرائي أهل الحرب أن ينكحها خوفاً على ولده أن
يسترقوا أو يفتنوا فأما تحريم ذلك فليس بمحرم، والله تعالى أعلم.

٣٣- من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى ابن أبي مليكة مرسلاً
أن النبي ﷺ قال: مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ وَكَانَ مَعْنَى ذَلِكَ
مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ يَجُوزُ لَهُ مَلِكُهُ فَهُوَ لَهُ.

وذلك كل ما كان جائزاً للمسلم من المشركين أسلم عليه
تأخذه من مال مشرك لا ذمة له؛ فإن غصب بعضهم بعضاً مالا
أو استرق منهم حراً، فلم يزل في يده موقوفاً حتى أسلم عليه فهو
له.

وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له، وهو
إذا أسلم، وقد مضى ذلك منه في الجاهلية كالمسلمين يوجفون
على أهل دار الحرب، فيكون لهم أن يسبوهم فيسترقوهم ويغنموا
أموالهم فيتمولونها إلا أنه لا حسن عليهم من أجل أنه أخذه وهو
مشرك فهو له كله، ومن أخذ من المشركين من أهل من المسلمين
حراً أو عبداً أو أم ولد أو مالا فأحرزه عليه، ثم أسلم عليه فليس
له منه شيء.

وكذلك لو أوجف المسلمون عليه في يدي من أخذه كان
عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك
والدلالة عليه من الكتاب.
وكذلك دلت السنة.

وكذلك يدل العقل والإجماع في موضع، وإن تفرق في آخر؛
لأن الله عز وجل أورث المسلمين أموالهم وديارهم فجعلها غنماً
لهم وخولاً لإعزاز أهل دينه وإذلال من حاربه سوى أهل دينه.

ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب
تخولهم وغنموا أموالهم، ثم يكون أهل الحرب يحوزون على
الإسلام شيئاً، فيكون لهم أن يتخولوه أبداً.

فإن قال قائل: فإن السنة التي دلت على ما ذكرت؟

قيل:

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٣٧)]

والملك كان الإسلام أولى، والله تعالى أعلم.

٣٣ - باب النصرانية تسلم بعدما يدخل بها

زوجها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في النصرانية تكون عند النصراني تسلم بعدما يدخل بها لها: المهر؛ فإن كانت قبضته وإلا أخذته بعد إسلامها أسلم أو لم يسلم؛ فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهراً أو لم تقبضه فسواء، ولا يعدو أن يكون لها نصف المهر؛ لأنه لو أسلم كان أحق بها أو لا يكون لها شيء؛ لأن فسح النكاح جاء من قبلها، فإذا كان هذا فعلها رد شيء إن كانت أخذته له كما لو أخذت منه شيئاً عوضاً من شيء كالثمن للسلعة، ففادت السلعة كان عليها رد الثمن فأما مالها ما أخذت ولا تأخذ شيئاً إن لم تكن أخذت، فلا يشبه هذا من العلم شيئاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣٧ - النصرانية تحت المسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها؛ فإن امتنعت أدبت حتى تفعل؛ لأنها تمتنع الجماع في الوقت الذي يحل له، وقد قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْرُبُوهنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يطهرن من الحيض قال الله تعالى ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء ﴿فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، فلما كان ممنوعاً من أن يأتي زوجته إلا بأن تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيها المعينان كان بيناً أن تحجر النصرانية على الغسل من الحيضة لئلا يمنع الجماع فأما الغسل من الخبائث فهو مباح له أن يجامعها جنباً فتؤمر به كما تؤمر بالغسل من الوسخ والدخان، وما غير ريجها، ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه؛ لأنه غسل تطهير لها.

٣٨ - نكاح نساء أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحل الله تبارك وتعالى حرائر المومنات واستثنى في إماء المومنات أن يحللن بأن يجمع ناكحهن أن لا يجد طولاً لحرة، وأن يخاف العنت في ترك نكاحهن فزعمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكحها الشرطين اللذين أباح الله نكاحها بهما، وذلك أن أصل ما نذهب إليه إذا كان الشيء مباحاً بشرط أن يباح به، فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للمضطر ولا تباح لغيره، وفي المسح على الخفين

فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم ولده أو مدبرة أو جارية غير مدبرة، فلم يصل إلى أخذها، ووصل إلى وطنها لم يجرم عليه أن يطأ واحدة منهن؛ لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يطأ واحدة خوف الولد أن يسترق وكراهية أن يشركه في بضعها غيره.

٣٤ - المسلم يدخل دار الحرب فيجد أمراًته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل رجل دار الحرب بأمان فوجد أمراًته أو امرأة غيره أو ماله أو مال غيره من المسلمين أو أهل الذمة مما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو، ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئاً فأخذه بلا علم المسلم فأذاه إلى صاحبه لم يكن خائناً إنما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه، ولكنه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئاً قل أو كثر؛ لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم إلا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة؛ لأن المال ممنوع بوجوه أولها إسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان إلى مدة أمانه وهو كاهل الذمة فيما يمنع من ماله إلى تلك المدة.

٣٥ - الذمة تسلم تحت الذمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلمت الذمة تحت الذمة حاملاً كانت لها النفقة حتى تضع حملها؛ فإن أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمبتوتة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها، وإذا كان بين المشركين ولد فأي الأبرين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للمسلم يصلى عليه إذا مات، ويورث من المسلم ويورث المسلم، وإن كان الأبوان مملوكين لمشرك فأسلم أحدهما تبع المسلم الولدان اللذان لم يبلغوا؛ لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذا القول ما كان الأولاد صغاراً وكانوا تبعاً لغيرهم لا يشرك دين الإسلام وغيره في دين إلا كان الإسلام أولى به أو قول ثان أنهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم، فلو أسلم أبوهم لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحداً يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد للأب حظ الأم منه، ولو اتبع الأم دون الأب كما يتبعها في العتق والرق كان أولى أن يغلب إليه من أن يقال هو للأب، وإن كان الدين ليس من معنى الرق، ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين

تَمَكَّنُ مِنْ نَفْسِهَا فَتَكُونُ وَالَّذِي زَنَى بِهَا زَانِيَةً مَحْدُودِينَ، فَإِذَا كَانَتْ مَغْصُوبَةً فِيهِ غَيْرَ زَانِيَةٍ مَحْدُودَةٍ فَلَهَا الْمَهْرُ، وَعَلَى الزَّانِي بِهَا الْحَدُّ.

٤٢- المسلمون يوجفون على العدو، فيصيبون سبياً فيهم قرابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوجف المسلمون على العدو؛ فكان فيهم ولدٌ لمسلمٍ مملوكٌ للعدو أو كان فيهم ولدٌ لمسلمٍ لم يزل من أهل الحرب، وقد شهد ابنه الحربَ فصار له الخط في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحداً منهما عليه حتى يقسموا، فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق، وإن لم يكن يعتق.

فإن قال قائل: فأنتم تقولون إذا ملك أباه أو ولده عتق عليه، فإنما أقول ذلك إذا اجتلب هو في ملكه بأن يشتريه أو يتهبه أو يزعم أنه وهب له أو أوصى له به لم اعتقه عليه حتى يقبله، وكان له ردُّ الهبة والوصية فهو إذا أوجف عليه فله ترك حقه من الغنيمه، ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء، ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حق من قبل أنا ندرأ الحد بالشبهة. ثبت الملك بالشبهة.

والله تعالى أعلم.

٤٣- المرأة تسمى مع زوجها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكم رسول الله ﷺ في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فاللاتي سبياً فاستؤمن بعد الحرية فقسمن رسول الله ﷺ ونهى من صرن إليه أن يطأ حائلاً حتى تحيض أو حاملاً حتى تضع، وذلك في سبي أوطاس ودل ذلك على أن بالنساء أنفسهن انقطاع العصمة بين الزوجين، وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حيضه إلا، وذلك قطع العصمة، وقد ذكر ابن مسعود رضي الله عنه أن قول الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي، ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية بأكثر من قطع العصمة بينهما وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعد أو كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقع العصمة إلا ما كان بالنساء الذي كن به مستأميات بعد الحرية، وقد سبي رسول الله ﷺ رجالاً من هوازن فما علمناه سأل عن أزواج المسيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن أو لم يسبوا، ولو كان في أزواجهن معنى يسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي ﷺ فرجعن إلى أزواجهن؛ فإن كان المشركون استحلوا شيئاً من نساءهم، فلا حجة

يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث، ولا يباح لغيره، وفي صلاة الخوف يباح للخائف أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فاطلق التحريم تحريماً بأمر وقع عليه اسم الشرك قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ والمحصنات منهن الحرائر فاطلقنا من استثنى الله إحلالة وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الإمام كما قلنا لا يجل نكاح مشركة غير كتابية، وقال غيرنا كذلك كأن يلزمه أن يقول وغير حرة حتى يجتمع فيها أن تكون حرة كتابية، فإذا كان نكاح إمام المؤمنين ممنوعاً إلا بشرطين كان فيه الدلالة على أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فإمام أهل الكتاب محرمات من الوجهين في دلالة القرآن، والله تعالى أعلم.

٣٩- إيلاء النصراني وظهاره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا آلى النصراني من امرأته فتحاكما إلينا بعد الأربعة الأشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم في أن يفيء أو يطلق ونأمره إذا فاء بالكفارة ولا نجبره عليها؛ لأنه لا يسقط عنه بالشرك من حق الله تعالى شيء، وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن، فإذا تظاهر من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظهار طلاق فتحكم عليه، وإنما فيه كفارة فنأمره بها ولا نجبره عليها كما قلنا في يمين الإيلاء.

٤٠- في النصراني يقذف امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لعنا بينهما وفرقنا ونفينا الولد كما نصنع بالمسلم، ولو فعل وترافعا فابى أن يلتعن عزرائه، ولم نحذه؛ لأنه ليس على من قذف نصرانية حد وأقرناها معه؛ لأننا لا نفرق بينهما إلا بالتعانه.

٤١- فيمن يقع على جارية من المغنم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم؛ فإن لم تحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم؛ فإن كان من أهل الجهالة نهي، وإن كان من أهل العلم عزز ولا حد من قبل الشبهة في أنه يملك منها شيئاً، وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بمحضته، وإن حملت فهكذا وتقوم عليه وتكون أم ولد، وإذا كان الزنا بعينه، فلا مهر فيه؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن مهر البغي والبغي هي التي

﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾.

فإن قال قائل: فإنما ذهبنا إلى قول الله عز وجل ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا بِعِصْمِ الْكُوفِرِ﴾ فهي كالأية قبلها لا تعدو أن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما؛ لأنه مسلم وهي كافرة أو لا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة، فقد دل رسول الله ﷺ على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالإسلام حين كان متاولاً، فكان، وإن خالف قوله السنة قد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض، فقال: إذا تقارب، فإذا جاز له أن يقول إذا تقارب قال إنسان: التقارب بقدر النفس أو قدر الساعة أو قدر بعض اليوم أو قدر السنة؟ لأن هذا كله قريب، وإنما يحدث مثل هذا رسول الله ﷺ فاما أن يحدث هذا بالرأي والغفلة فهذا ما لا يجوز مع الرأي واليقظة، والله تعالى أعلم.

٤٥ - الحربي يخرج إلى دار الإسلام

قال الشافعي: وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة في دار الحرب وخرج إلى دار الإسلام لم ينكح أختها حتى تنقضي عدة امرأتها، ولم تسلم فتين منه فله نكاح أختها أو أربع سواها.

٤٦ - من قاتل من العرب والعجم، ومن يجري

عليه الرق

قال الشافعي: وإذا قاتل أهل الحرب من العجم جرى السبأ على ذرائعهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك، وإذا قاتلوا وهم من العرب، فقد سبى رسول الله ﷺ بني المصطلق وهوازن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد، فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي ﷺ لما أطلق بني هوازن قال: لو كان تاماً على أحد من العرب سبي ثم على هؤلاء، ولكنه إيسار وفداء فمن أثبت هذا الحديث عم أن الرق لا يجري على عربي بحال، وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويروى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

١٥٣٤ - قال: والشافعي أخيراً سفيان، عن يحيى بن عيسى الغساني، عن عمر بن عبد العزيز قال: وأخيراً سفيان، عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا يسترق عربي.

[أخرجه البيهقي (٧٣/٩)]

قال الربيع: قال الشافعي: ولولا أنا نائم لتمتينا أن

بالمشرك، وإن كانوا أسلموا، فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بنكاح جديد من أن النبي ﷺ قد أباحهن للمشركين وهو لا يبихهن والنكاح ثابت عليهن، ولا يبихهن إلا بعد انقطاع النكاح، وإذا انقطع النكاح، فلا بد من تجديد النكاح، والله تعالى أعلم.

٤٤ - المرأة تسلم قبل زوجها والزواج قبل المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سن رسول الله ﷺ في اللاتي أسلمن، ولم يبين قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة، وذلك أن أبا سفيان وحكيم بن حزام أسلما بمصر الظهران والنبي ﷺ ظاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبو سفيان أمام النبي ﷺ مسلماً وهند بنت عتبة مشركة فاخذت بلحيته، وقالت: اقتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام فأقرها رسول الله ﷺ على النكاح، وذلك أن عدتها لم تنقض، وصارت مكة دار الإسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا بمكة مسلمتين في دار الإسلام وهرب زوجها مشركين ناحية اليمن إلى دار الشرك، ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل، ولم يسلم صفوان حتى شهد حيناً كافراً، ثم أسلم فأقرهما رسول الله ﷺ على نكاحهما، وذلك أن عدتهما لم تنقض، وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة، وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فزعم في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا، وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها تبين منه إلا أن يتقارب إسلامه، وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس، ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما؛ لأن المسلمة لا تحل لمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للمسلم بحال وهي أن تكون كناية فشد في الذي ينبغي أن يهون فيه وهو في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما؛ فإن قال رجل: ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال؟ فما صفنا قبل هذا، وإن قال فما الكتاب؟

قال: قال الله عز وجل ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾، فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختلفا أو يكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدين والثبوت على الاختلاف إلى مدة والمدة لا تجوز إلا بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فقد دلت سنة رسول الله ﷺ على ما صفنا وجمع رسول الله ﷺ بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكماً واحداً فكيف جاز أن يفرق بينهما؟ وجمع الله عز وجل بينهما، فقال:

يكون هذا هكذا.

٤٨ - وطء الجوسية إذا سبيت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبي الجوسية وأهل الأوثان لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلمن، وإن سبي منهن صبيات فمن كان منهن مع أحد أبويها، ولم يسلم، فلا توطأ؛ لأن دينها دين أبيها وأمها، وإن أسلم أحد أبويها وهي صبيّة وطئت، فإذا سبيت منفردة ليست مع أحد أبويها وطئت؛ لأننا نحكم لها بحكم الإسلام ونجبرها عليه ما لم تكن بالغاً مشرقة أو صغيرة مع أحد أبويها مشركاً، فإذا حكمنا لهم بحكم الإسلام لم يكن لتحريم فرجها معنى.

٤٩ - ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم

قال الشافعي: من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته، وحلّ نسائهن، وقد روي عن عمر أنه كتب إليه فيهم أو في أحدهم فكتب بمثل ما قلنا، فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية، فقد علمنا أن النصارى فرق، فلا يجوز إذا جمعت النصرانية بينهم أن تزعم أن بعضهم محلّ ذبيحته ونسائهن وبعضهم محرّم إلا بخبر يلزم مثله، ولم نعلم في هذا خبراً فمن جمعه اليهودية والنصرانية فحكمه حكم واحد، وقال: لا تؤكل ذبيحة الجوسية، وإن سمى الله عليها.

٥٠ - الرجل تؤسر جاريته أو تغصب

قال الشافعي: وإذا اغتصبت جارية الرجل أم ولد كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت إليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات؛ لأنها لم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه، فلم يدر لعلها فجرت أو فجز بها والاختيار له في هذا كله أن لا يقربها حتى يستبرئها.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق المسلمين لم يقبلها، ولم يباشرها، ولم يلدّ منها بشيء حتى يستبرئها.

٥١ - الرجل يشتري الجارية وهي حائض

قال الشافعي: وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قول من قال العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئ بحيضة أمامها طهر ويميزها حيضة واحدة، وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الرية ولا وقت في ذلك إلا ذهاب الرية، وإن كانت مشرقة لم ترد بهذا

١٥٣٥ - قال الشافعي: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب أنه قال: في المولى ينكح الأمة يسترق ولده، وفي العريسي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمتهم.

قال الربيع: رأى الشافعي أن يأخذ منهم الجزية، ولدهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان.

قال الشافعي: رحمه الله تعالى، ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ ذهب إلى أن العرب والعجم سواة، وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم. والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: في الحربي يخرج إلى دار الإسلام مستأمناً وامراته في دار الحرب على دينه؛ لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدينين أما والدين واحد، فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلماً أسر وامراته أو دخل دار الحرب مستأمناً وامراته أو أسلم هو وامراته في دار الحرب فقدّر على الخروج، ولم تقدر امراته أن تنقطع العصمة بينهما وهما على دين واحد؛ لا تنقطع العصمة إلا باختلاف الدينين.

قال الشافعي: أي الزوجين أسلم فانقضت العدة قبل أن يسلم الآخر منهما، فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق، وإذا طلق النصراني الذمي امراته النصرانية ثلاثاً، ثم أسلماً فرق بينهما، ولم محلّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

وكذلك لو كان حريباً من قبل أنا أثبتنا له عقد النكاح فجعلنا حكمه فيه كحكم المسلم لزمنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق.

٤٧ - المسلم يطلق النصرانية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق المسلم امراته النصرانية ثلاثاً فنكحها نصراني أو عبد فاصابها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها؛ لأن كل واحد من هذين زوج، وإنما قال الله عز وجل «حتى تنكح زوجاً غيره»، فقد نكحت زوجاً غيره، وإذا جاز لنا أن نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصنها حتى ترجها لو زنت؛ لأن رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنيا، فقد زعما أن رسول الله ﷺ نكاحه يحصنها فكيف يذهب علينا أن يكون لا محلّها وهو يحصنها؟

واربها النساء؛ فإن قلن هذا حمل أو داء ردت.

٥٢ - عدة الأمة التي لا تحيض

قال الشافعي: اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض من صغر أو كبر، فقال بعضهم: شهر قياساً على الحيضة، وقال بعضهم: شهر ونصف، وليس لهذا وجه وهو إما أن يكون شهراً، وإما أن يكون ما ذهب إليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر.

قال الشافعي: استبراء الأمة شهر إذا كانت تمن لا تحيض قياساً على حيضة؛ لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر إلا أن يكون مضى فيه أثر بخلافه يثبت مثله فلا أثر أولى أن يتبع.

٥٣ - من ملك الأختين فأراد وطأهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل الأختين بأي وجه ما كان فله أن يطأ إتيهما شاء، وإذا وطئ إحدهما لم يجر له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ بأي وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة؛ فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى، ثم عجزت المكتوبة أو طلقت ثبت على وطء التي وطئ بعدها، ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذه الحال واختها في الحالة الأولى.

٥٤ - وطء الأم بعد البنت من ملك اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يحل وطء الأم بعد البنت ولا البنت بعد الأم من ملك اليمين، ولا يحل وطء المملوكات بشيء لا يحل من وطء الحرائر مثله إلا أنهن يخالفن الحرائر في معنيين، فيكون للرجل أن يملك الأم، ولدها، ولا يكون له أن ينكح الأم وابنتها ويجمع بين الأختين من المملك، ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولائد ما شاء بالملك، وفي وقت واحد، ولا يكون له أن يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح.

٥٥ - التفريق بين ذوي المحارم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل أهل البيت لم يفرق بين الأم، ولدها حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمان سنين، فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما.

فإن قال قائل: فمن أين وقت سبعا أو ثمان سنين؟

قيل: روي عن النبي ﷺ أنه خير غلاماً بين أبويه وعن

عمر بن الخطاب والغلام غير بالغ عندنا وعن علي بن أبي طالب أنه خير غلاماً بين أمه وعمه، وكان في الحديث عن علي بن أبي طالب والغلام ابن سبع أو ثمان سنين، ثم نظر إلى أخ له أصغر منه، فقال: وهذا لو بلغ مبلغ هذا خيرناه فجعلنا هذا حداً لاستغناء الغلام والجارية، وأنه أول مدو يكون لهما في أنفسهما قول.

وكذلك ولد الولد من كانوا فاماً الأخوان فيفرق بينهما.

فإن قال قائل: فكيف فرقت بين الأخوين، ولم تفرقوا بين الولد وأمه؟

قيل: السنة في الأم، ولدها، وجدت حال الولد من الولد مخالفاً حال الأخ من أخيه، ووجدتني أجبر الولد على نفقة الولد والوالد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه، ولم أجدي أجبر الأخ على نفقة أخيه.

٥٦ - الذمي يشتري العبد المسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الذمي عبداً مسلماً فالشراء جائز وأجره على يبعوه، وإنما منعي من أن أجعل الشراء فيه باطلاً أنه لو أسلم عنده جبرته على يبعوه، ولو اعتقه أو وهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وارث له قبض عنه، وجاز فيه العتق في حياته والصدقة وأهبة، ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً مدة من المدة، وإن كنت لا أثبت على الأبد كما أثبت ملك المسلم، وإذا كان للذمي مملوك امرأة ورجل بينهما ولد فأتيهما أسلم جبرت السيّد على بيع المسلم منهما والولد الصغار؛ لأنهم مسلمون بإسلام أي الأبوين أسلم.

٥٧ - الحربي يدخل دار الإسلام بأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما أجبرته على بيعهما أو بيع المسلم منهما ودفعت إليه ثمنهما، وليس له أمان يعطي به أن يملك مسلماً وأمان الذمي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من أسلم من مملأه.

٥٨ - العبد الذي يكون بين المسلم والذمي

فيسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد الكافر بين مسلم وذمي وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع نصيبه، وإذا حاصر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم

٦١- الأسير يرسله المشركون

على أن يبعث إليهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر المشركون المسلم فخلّوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه إن لم يدفع الفداء أن يعود في إسماعهم، فلا ينبغي أن يعود في إسماعهم، ولا ينبغي للإمام إذا أراد أن يعود أن يدعه والعودة، وإذا كانوا امتنعوا من تخلّيه إلا على مال يعطيهم، فلا يعطيهم منه شيئاً؛ لأنّه مألّ أكرهه على أخذه منه بغير حق؛ فإن كان أعطاهم على شيء فأخذه منهم لم يحلّ له إلا أداؤه إليهم بكلّ حال، وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء اتبغى له أن يؤدّيه إليهم إنّما أطرح عنه ما استكرهه عليه.

٦٢- المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون

قوماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فبأهل الحرب قوماً من المسلمين لم يكن للمستأمنين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينبذوا إليهم، فإذا نبذوا إليهم فحذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدّة الأمان فليس لهم قتالهم.

٦٣- الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له

الجارية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوهبت له جارية أو غلام أو متاع لمسلم قد أحرزه عليه أهل الحرب، ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه بيّنة أو أقر له الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذه منه ويجبره السلطان على دفعه.

٦٤- الرجل يرهن الجارية، ثم يسببها العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل جارية بالقر درهم، وذلك قيمتها، ثم سبها العدو، ثم أخذها صاحبها الرهن بضمن أو غير ضمن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السبأ من الرهن، ولو وجدت في يدي رجل من المسلمين أخرجت من يديه إلى ملك مالها الذي سببت عنه وكانت على الرهن، وإذا سبى المشركون الحرّة والمذبذبة والمكاتبّة وأمّ الولد والعبد وأخذوا المال فكلّه سواء متى ظهر عليه المسلمون قبل

كان لهم الأمان، ولم يكن الأمان لغيرهم.

وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد، وليس لغيرهم، وهكذا إن قال تؤمّن لي مائة رجل وأخلي بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل إليه فمن سمى فهو آمن، ومن لم يستثن فليس بأمن.

وهكذا إن قال: تؤمّن لي أهل الحصن على أن أَدفع إليك مائة منهم، فلا بأس والمائة رقيق كانوا من حربهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا جميعاً رقيقاً، فلمّا كنت قادراً على بعضهم كانوا رقيقاً، وكان من أمنت غير رقيق، وليس هذا بنقض للعهد ولا رجوع في صلح إنّما هذا صلح على شرط فمن أدخله المستأمن في الأمان فهو داخل فيه، ومن أخرجه منه ثم لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك يجري عليه الرق إذا قدر عليه.

٥٩- الأسير يؤخذ عليه العهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسر المسلم فأخلفه المشركون أن يثبت في بلادهم، ولا يخرج منها على أن يخلّوه فمتى قدر على الخروج منها فليخرج؛ لأنّ يمينه يمين مكره ولا سبيل لهم على حبسه، وليس بظالم لهم بخروجه من أيديهم، ولعلّه ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على التّحجّ عنهم، ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم؛ لأنّهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا نعرف شيئاً يروى خلاف هذا، ولو كان أعطاهم اليمين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الحنث، وكان له أن يخرج ويمنّ؛ لأنّه حلف غير مكره، وإنما الغيا عنه الحنث في المسألة الأولى؛ لأنّه كان مكرهاً.

٦٥- الأسير يأمنه العدو على أموالهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلّوه سبيله وأمنوه، ولوّه ضياعهم أو لم يلوّه فأمانهم إيّاه أمان لهم منه، وليس له أن يقتلهم، ولا يخنونهم.

وأما الحرب بنفسه فله الحرب، وإن أدرك ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأنّ طلبه ليؤخذ إحداث من الطالب غير الأمان فيقتله إن شاء وأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه.

قيل: أنت تثبتته قال: وأين؟

قلت: زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فاعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه، ولو كان الإسلام يزيل ملكه عنه ما جاز له من هذا شيء. وأنت تزعم أن للكافر أن يشتري المؤمن، ثم يكون عليه بيعه، ويكون لمشتريه أن يردّه على ملك الكافر بالعيب، ثم تقول للكافر: به؛ فإن زعمت أنك تجبره على بيعه، قيل: فقل هذا في مدبره ومكاتبه.

فإن قلت: لا.

قيل: فكذا قل في أم ولده ليس الإسلام يعتق لها ولا أجد السبيل إلى بيعها لما سبق فيها، ولا يجوز قول من قال: اعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الأمة لم تلد إذا أسلمت وهي نصراني ولا العبد، ويقول أمره ببيعهما والرجل لا يكون عهداً البيع عليه إلا فيما يملك وهو يميز العتق والهبة والصدقة، وهذا لا يجوز إلا للمالك.

فإن قال: لا أجد يملك من أم الولد إلا الوطء، فقد حرّم عليه الوطء فهو يملك الرجل من أم ولده أن يأخذ مالها وكسبها والجنابة عليها ويستعنها وتوث فيصير إليه ما حوت، وهذا كله غير وطنها، ولو كان إذا حرّم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لزوج مالك أم ولده أو كاتبها انبغى أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئاً غيره، وقد قال قائل: تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرّاً بالولد ونصفها مملوكاً إلى أن يموت السيد.

ولا أعرف للولد حصّة من العتق متبعضة، ولو كانت حرّة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو أعتق السيد منها سهماً من ألف سهم جعلها حرّة كلها، فلا أعرف لما ذهب إليه وجهاً.

وإذا دخل الحربي بعبده أو أمته دار الإسلام مستأمناً فأسلمنا جبر على بيعهما، ولم يترك يخرج بهما.

٦٨- الأسير لا تنكح امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر المسلم؛ فكان في دار الحرب، فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه.

وكذلك لا يقسم ميراثه.

٦٩- ما يجوز للأسير في ماله، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح

المقاسم أو بعدها أخرج من يدي من هو في يديه وكانت الحرّة حرّة والمكاتب مكاتب والمدبرة مدبرة والأمة أمة والعبد عبد وأم الولد أم ولده والمتاع على حاله؛ لأن المشركين لا يملكون على المسلمين، ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرّة والمكاتب وأم الولد والمدبرة كما يسي بعضهم بعضاً، ثم يسلمون فيقر المسي خولاً للسبي.

٦٥- المدبرة تسمى فتوطاً، ثم تلد، ثم يقدر

عليها صاحبها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبي المشركون المدبرة فوطئها رجل منهم فولدت أولاداً، ثم سبيت وأولادها ردت إلى مالكةا الذي دبر وأولادها كما ترد المملوكة غير مدبرة، ولا يطل السبأ تدبيرها، ولا يطله إلا أن يرجع فيه المدبر؛ فإن مات المدبر قبل أن يجرزها المسلمون فهي حرّة وأولادها في قول من أعتق ولد المدبرة بعثتها، وأولادها للذي دبرها، ولها الذين أعتقوا بعثتها؛ فإن ولدت بعدنهم أولاداً فولأهم لموالي أبيهم، وقال في المكاتب كما قال في المدبرة إلا أن المكاتب لا تعتق بموت سيدها إنما عتق بالأداء.

٦٦- المكاتب تسمى فتوطاً فتلد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولدت المكاتب أولاداً في دار الحرب وهي مسيية، ثم أدت فعتقت عتق ولدها بعثتها في قول يعتق ولد المكاتب بعتق أمه، وإن عجزت رقت ورق ولدها.

٦٧- أم ولد النصراني تسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسلمت أم ولد النصراني حيل بينه وبينها وأخذت بنفقته وأمرت أن تعمل له في موضعها ما يعمل مثلها لئله؛ فإن مات فهي حرّة، وإن أسلم خلي بينه وبينها، ولا يجوز فيها ما ذهب إليه بعض الناس من أن تعتق وتسعى في قيمتها من قبل أنها إن كان الإسلام يعتقها، فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية، وإن كان الإسلام لا يعتقها فما سبب عتقها، وما سبب سعادتها؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: العتق لو كان من قبل سيدها وأعتق منها سهماً من مائة سهم عتقت كلها، ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له.

فإن قال: من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها؛ فإن قال منهم قائل: وهل ثبت الرق لكافر على مسلم؟

٧٠- الحربي يدخل بأمان وله مال في دار

الحرب، ثم يسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي بلاد الإسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالاً، ودائع في يد مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له، ثم أسلم، فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقار أو غيره، وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الإسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم أبنا شعبه القرطيان ورسول الله ﷺ محاصر بني قريظة فأحررهما إسلامهما أنفسهما وأموالهما دوراً كانت أو عقاراً أو غيره، ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوماً بحال فأما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسب، وإن سببت امرأته حاملاً منه لم يكن إلى إرقاق ذي بناتها سبيل من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه، ولا يجري السب على مسلم.

٧١- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان فأودع

ماله، ثم رجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان فأودع وباع وترك مالاً، ثم رجع إلى دار الحرب فقتل بها فدينه، ووداعته، وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الذين الودعية، وإذا قدم الحربي دار الإسلام بأمان فمات فالأمان لنفسه وماله، ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء، وعلى الحاكم أن يرده إلى ورثته حيث كانوا، ولا يقبل إن لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين، ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الإسلام لقتل الله تبارك وتعالى ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وهذا مكتوب في كتاب الشهادات.

٧٢- في الحربي يعتق عبده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب، ثم خرجا إلينا، ولم يحدث له قهراً في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الإسلام لم يكن له أن يستعبده مسلماً كان العبد أو كافراً أو مسلماً كان السيد أو كافراً، ولو أحدث له قهراً ببلاد الحرب أو لحراً مثله، ولم يعتقه حتى خرج إلينا بأمان كان عبداً له قال: وإن كانت الأرض المفتوحة من أهل الشرك بلاداً عنوة أو صلح تخلى منه أهله إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم بأمان أو غيره فهي مملوكة كما يملك الفيء والغنيمة،

في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا يبطل على واحد منهم إلا ما يبطل على الصحيح المطلق؛ فإن كان مريضاً فهو كالمرضى في حكمه، وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصنفين وقبل ذلك ما لم يجرح، وهكذا ما صنع إذا قدم ليقول فيما من قتله فيه بد وفيما يجد قاتله السبيل إلى تركه مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه عفو ومثل قتل عصابة القتال الذي قد تركه، وما إذا قدم ليرجم في الزنا، فلا يجوز له في ماله إلا الثلث؛ لأنه لا سبيل إلى تركه.

والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضرها الطلق، فإن ذلك مرض خوف، فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز، وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الغرق وغير المخوف؛ لأن النجاة قد تكون في المخوف والمهلك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال: يجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر، ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عندي ولا لما تأول من قول الله عز وجل ﴿حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ وليس في هذا دلالة على حد الإنتقال متى هو؟ أهو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يتبين؟ ومن ادعى هذا بوقت لم يميز له إلا بخبر، ولا يجوز أن يكون الإنتقال المخوف إلا حين تجلس بين القوابل.

فإن قيل: هي بعد ستة مخافة لها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخالفة لها قبل الشهر بعد الشهرين، وفي كل يوم زادت فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع حملها، وليس إلا ما قلنا أو أن يقول رجل: الحمل كله مرض، ولا يفرق بين أوله وآخره.

فإن قال: هذا فهو معروف في الإنتقال وغير الإنتقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطية سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا، وهبنا، وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف، وما أعلم الحامل بعد الشهر الأول إلا أثقل وأسوأ حالاً وأكثر قيناً وامتناعاً من الطعام وأشباه المرضى منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة؟ فإن قال: وترد عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة؟ فإن قال: هذا وقت يكون فيه الولد تاماً لو خرج فخروجه تاماً أشبه لسلامة أمه من خروجه لو خرج سقطاً والحكم إنما هو لأمه ليس له، والله أعلم.

وإن تركها أهلها الذين كانت لهم تمن أوجف عليها أو غيرهم فوقها السلطان على المسلمين، فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الأرض ليزرعها وعليه ما تكارها به والعشر كما يكون عليه ما تكاري به أرض المسلم والعشر.

٧٣ - الصلح على الجزية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعرف أن النبي ﷺ صالح أحداً من أهل الجزية على شيء إلا ما أصف صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار، وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانياً بمكة يقال له موهب على دينار وصالح ذمة اليمن على دينار دينار وجعله على المحتملين من أهل اليمن وأحسب كذلك جعله في كل موضع، وإن لم يحك في الخبر كما حكى خبر اليمن، ثم صالح أهل نجران على حلل يؤدونها، فدل صلحه إياهم على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب ﷺ أهل الشام على أربعة دنانير، وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسر من ذمتهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهماً، ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة، وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه، وإن كان أضعاف هذا، وإذا عقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجوز عندي أن يزداد على أحد منهم فيه بالغاً يسره ما بلغ، وإن صالحوا على ضيافة مع الجزية، فلا بأس.

وكذلك لو صالحوا على مكيله طعام كان ذلك كما يصلحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة، ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكتاب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها، وأن يجري عليهم حكمنا، وإن قالوا نعطيكموها، ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، فلم أسمع مخالفاً في أن الصغار أن يعلو حكم الإسلام على حكم الشرك ويجري عليهم ولنا أن نأخذ منهم متطوعين، وعلى النظر للإسلام وأهله، وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم، ولو عرضوا علينا أن يعطونا الجزية ويجري عليهم الحكم، فاختلفنا نحن وهم في الجزية.

فقلنا: لا نقبل إلا كذا، وقالوا: لا نعطيكم إلا كذا رأيت، والله تعالى أعلم، أن يلزمنا أن نقبل منهم ديناراً ديناراً؛ لأن النبي ﷺ قد أخذه من نصراني بمكة مقهور، ومن ذمة اليمن وهم مقهورون، ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه، والله تعالى أعلم، لأننا لم نجد رسول الله ﷺ ولا أحداً من الأئمة أخذ منهم أقل منه واثنا عشر درهماً في زمان عمر ﷺ كانت ديناراً؛ فإن كان

أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذ ونزداد منهم ما لم نعقد لهم شيئاً مما قدرنا عليه، وإن كنت في العقد لهم أن يخفف عمن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزاً، وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازماً لهم والبالغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن؛ فإن أعوز أحدهم بجزيته فهي دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها، وإن غاب سنين، ثم رجع أخذت منه لتلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد، ولو حال عليه حول أو أحوال، ولم تؤخذ منه، ثم أسلم أخذت منه؛ لأنها كانت لزمته في حال شركه، فلا يضع الإسلام عنه ديناً لزمه؛ لأنه حق للجماعة المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه قبله كما لم يكن له تركه قبله في حال شركه.

٧٤ - فتح السواد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعرف ما أقول في أرض السواد إلا ظناً مقروناً إلى علم، وذلك أنني وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان، ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالف منها أنهم يقولون: السواد صلح، ويقولون السواد عنوة، ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة، ويقولون: إن جرير بن عبد الله البجلي، وهذا أثبت حديث عندهم فيه.

١٥٣٦ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ بَجِيلَةَ رُبْعُ النَّاسِ قَسِيمَ لَهُمْ رُبْعُ السَّوَادِ فَاسْتَغْلَوْهُ ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعَ سِنِينَ أَنَا شَكَّكْتُ، ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ وَمَعِيَ ثَلَاثَةُ ابْنَةٍ فَلَانَ امْرَأَةً مِنْهُمْ لَا يَخْضُرُنِي ذِكْرُ اسْمِهَا، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: لَوْلَا أَنِّي قَامِمٌ مَسْتَوْلٌ لَتَرَكْتُكُمْ عَلَى مَا قَسِمَ لَكُمْ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ تَرُدُّوْا عَلَى النَّاسِ. [أخرجه البيهقي (١٣٥/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان في حديثه وعاضني من حقي فيه ثيماً وثمانين ديناراً، وكان في حديثي، فقالت فلانة: قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهما إياه قال: وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جريراً البجلي عوضاً من سهمه والمرأة عوضاً من سهم أبيها أنه استطاب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وقفاً للمسلمين، وهذا حلال للإمام لو افتتح اليوم أرضاً عنوة فأحصى من افتتحها وطابوا نفساً عن حقوقهم منها أن يجعلها للإمام وقفاً وحقوقهم منها إلا الأربعة الأخماس، ويوفي أهل

يُؤَدِّيهِ وَالْحَدِيثُ الَّذِي يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤَدِّيَ خَرَجًا وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنَّمَا هُوَ خَرَجُ الْجَزْيَةِ، وَلَوْ كَانَ خَرَجُ الْكِرَاءِ مَا حُلَّ لَهُ أَنْ يَتَكَارَى مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا كَافِرٍ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ خَرَجُ الْجَزْيَةِ وَخَرَجُ الْأَرْضِ إِنَّمَا هُوَ كِرَاءٌ لَا حَرَمٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ النَّصْرَانِيَّ فَاعْتَقَهُ وَهُوَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَعَلِيهِ الْجَزْيَةُ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ النَّصْرَانِيَّ لِمُسْلِمٍ فَاعْتَقَهُ الْمُسْلِمُ فَعَلِيهِ الْجَزْيَةُ إِنَّمَا نَاخَذَ الْجَزْيَةَ بِاللَّيْنِ وَالنَّصْرَانِيَّ تَمَنَّى عَلَيْهِ الْجَزْيَةَ، وَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَكُونَ مَوْلَاهُ مُسْلِمًا كَمَا لَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ مُسْلِمِينَ.

٧٥- فِي الذَّمِّي إِذَا اتَّجَرَ فِي غَيْرِ بِلَدِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا اتَّجَرَ الذَّمِّيُّ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَى أَقْفٍ مِنَ الْأَقَافِ فِي السَّنَةِ مِرَارًا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْجَزْيَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَا ظَهَرَ مِنْ أُمُورِهِمْ وَأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ شَيْءٌ وَقْتَهُ وَأَمَرَ أَنْ يَكْتَسَبَ لَهُمْ بَرَاءَةٌ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ وَلَوْلَا أَنْ أَمَرَ أَخَذَهُ مِنْهُمْ مَا أَخَذْنَا مِنْهُمْ فَهُوَ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ إِيَّاهُ مِنْهُمْ عَلَى أَصْلٍ صَلَحَ أَتَاهُمْ إِذَا اتَّجَرُوا أَخَذَ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَلْغُوا أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ أَحَدٍ فِي سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ وَلَا أَكْثَرَ، فَلَمَّا كَانَتِ الْجَزْيَةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً كَانَتْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَنَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صَوْلَحُوا عِنْدَ الْفَتْحِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ لَنَا أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا صَوْلَحُوا عَلَيْهِ وَلَسْنَا نَعْلَمُهُمْ صَوْلَحُوا عَلَى أَكْثَرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ كَمَا أَخَذَ عُمَرُ ﷺ مِنْ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعَشْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعَشْرَ أَتْبَاعًا لَهُ عَلَى مَا أَخَذَهُ لَا تَخَالَفَهُ.

٧٦- نَصَارَى الْعَرَبِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِيدَرَ الْغَسَّانِيَّ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا عَرَبِيًّا عَلَى الْجَزْيَةِ وَصَالِحَ نَصَارَى نَجْرَانَ عَلَى الْجَزْيَةِ وَفِيهِمْ عَرَبٌ وَعَجَمٌ وَصَالِحَ ذِمَّةِ الْيَمَنِ عَلَى الْجَزْيَةِ وَفِيهِمْ عَرَبٌ وَعَجَمٌ وَاخْتَلَفَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ فِي نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ تَوْخٍ وَبِهْرَاءٍ وَبَنِي تَغْلَبَ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ صَالِحُهُمْ عَلَى أَنْ تَضَاعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَلَا يَكْرَهُوهُ عَلَى غَيْرِ دِينِهِمْ، وَلَا يَصْغُوهُنَّ أَوْلَادُهُمْ فِي النَّصْرَانِيَّةِ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ جَزْيَتَهُمْ نَعْمًا، ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ.

١٥٣٧- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحْتَمِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعْدِ الْقُلُجَةِ أَوْ إِبْنِهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَجَلَّ لَنَا ذُبَابُهُمْ،

الْخُمْسَ حَقُّوهُمْ إِلَّا أَنْ يَدْعَ الْبَالِغُونَ مِنْهُمْ حَقُّوهُمْ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُمْ وَالْحُكْمُ فِي الْأَرْضِ كَالْحُكْمِ فِي الْمَالِ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ هَوَازَنَ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ جَاءَتْهُ وَفُودُ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يُعْطِيَهُمْ مَا أَخَذَ مِنْهُمْ فَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ الْأَمْوَالِ وَالسَّبْيِ، فَقَالُوا: خَيْرَتَنَا بَيْنَ أَحْسَابِنَا وَأَمْوَالِنَا فَتَخَيَّرْنَا أَحْسَابَنَا فَتَرَكَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقَّهُ وَحَقَّ أَهْلِ بَيْتِهِ فَسَمِعَ بِذَلِكَ الْمُهَاجِرُونَ فَتَرَكَوْهُ لَهَ حَقُّوهُمْ فَسَمِعَ بِذَلِكَ الْأَنْصَارُ فَتَرَكَوْهُ لَهَ حَقُّوهُمْ، ثُمَّ بَقِيَ قَوْمٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْآخِرِينَ وَالْفَتْحِيِّينَ فَأَمَرَ فَعَرَفَ عَلَى كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: اتَّوْنِي بِطَبِيبٍ أَنْفُسَ مَنْ بَقِيَ فَمَنْ كَرِهَ فَلَهُ عَلَيَّ كَذًا وَكَذَا مِنْ الْإِبْلِ إِلَى وَقْتٍ كَذًا فَيَجَاؤُهُ بِطَبِيبٍ أَنْفُسَهُمْ إِلَّا الْأَفْرَعُ بْنُ خَابِسٍ وَعُثَيْبَةُ بْنُ بَذَرٍ، فَإِنَّهُمَا آتِيَا لِيَعْبُرَا هَوَازَنَ، فَلَمْ يَكْرَهُهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى كَانَا هُمَا تَرَكََا بَعْدَ أَنْ خَدَعَ عُثَيْبَةَ عَنْ حَقِّهِ وَسَلَّمْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقَّ مَنْ طَابَ نَفْسًا عَنْ حَقِّهِ وَهَذَا أَوَّلُ الْأُمُورِ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ تَعَالَى عِنْدَنَا فِي السَّوَادِ وَفَتْحِهِ إِنْ كَانَتْ عَنُودَةٌ فَهُوَ كَمَا وَصَفْتُ ظُنَّ عَلَيْهِ دَلَالَةً يَقِينٍ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ بِالذَّلَالَةِ الْإِدْبَاطِ الَّذِي فِيهِ تَنَاقُضٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِسْمٌ إِلَّا عَنْ أَمْرِ عُمَرَ ﷺ لِكَبَرِ قَدْرِهِ، وَلَوْ تَقَوَّتْ عَلَيْهِ فِيهِ مَا انْبَغَى أَنْ يَغِيْبَ عَنْهُ قِسْمُهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَلَوْ كَانَ الْقِسْمُ لَيْسَ لِمَنْ قِسْمٌ لَهُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْهُ عَرُوضٌ وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ الْغَلَّةُ وَاللَّهُ سَيِّحَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ حَدِيثًا يَبَيِّنُ إِنَّمَا أَجْلَحُهَا مَتَنَاظُفَةً وَالَّذِي هُوَ أَوَّلُ بِعُمَرَ عِنْدِي الَّذِي وَصَفْتُ فَكُلُّ بِلَدٍ فَتَحَتْ عَنُودَةً فَأَرْضُهَا وَدَارُهَا كَدَنَانِيْرُهَا وَدِرَاهِمُهَا، وَهَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَيْبَرَ وَبَنِي قَرِيظَةَ فَلَمَنْ أَوْجَفَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ وَالْخُمْسَ لِأَهْلِهِ مِنَ الْأَرْضِ وَالدَّنَانِيْرِ وَالذَّرَاهِمِ فَمَنْ طَابَ نَفْسًا عَنْ حَقِّهِ فَجَازَتْهُ لِلْإِمَامِ حَلَالًا نَظَرًا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلَ وَقْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَقْسِمُ غَلَّتَهُ فِيهِمْ عَلَى أَهْلِ الْخَرَجِ وَالصَّدَقَةِ وَحَيْثُ يَرَى الْإِمَامُ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَطِبْ عَنْهُ نَفْسًا فَهُوَ أَحَقُّ بِحَقِّهِ وَإِنَّمَا أَرْضُ فَتَحَتْ صَلَاحًا عَلَى أَنْ أَرْضُهَا لِأَهْلِهَا وَيُؤَدُّونَ عَنْهَا خَرَجًا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخْذُهَا مِنْ أَيْدِي أَهْلِهَا وَعَلَيْهِمْ فِيهَا الْخَرَجُ، وَمَا أَخَذَ مِنْ خَرَجِهَا فَهُوَ لِأَهْلِ الْفَيْءِ دُونَ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّهُ فِيَّ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَالْمَسَالَةِ الْأُولَى أَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُشْرِكٍ، فَقَدْ مَلَكَ الْمُسْلِمُونَ رَقَبَةً الْأَرْضِ فِيهِ فَلَيْسَ بِجَرَامٍ أَنْ يَأْخُذَهُ صَاحِبُ صَدَقَةٍ وَلَا صَاحِبُ فِيٍّ وَلَا غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالصَّدَقَةِ الْمَوْقُوفَةِ يَأْخُذُهَا مَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ غَنِيِّ وَفَقِيرٍ، وَإِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ صَلَاحًا، فَإِنَّهَا لِأَهْلِهَا، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ بِكَرَاهٍ وَيَزْعُمُونَهَا كَمَا نَسْتَأْجِرُ مِنْهُمْ إِبْلَهُمْ وَبِيوتَهُمْ وَرَقِيْقَهُمْ، وَمَا يَجُوزُ لَهُمْ إِجَارَتُهُ مِنْهُمْ، وَمَا دَفَعَ إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَى السُّلْطَانِ بِوَكَاِلَتِهِمْ فَلَيْسَ بِصَغَارٍ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا هُوَ دِينٌَّ عَلَيْهِ

وَمَا آتَا بَتَارِكِهِمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا أَوْ أَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإرى للإمام أن يأخذ منهم الجزية؛ لأن رسول الله ﷺ أخذها من النصارى من العرب كما وصفت، وأما ذبائهم، فلا أحب أكلها خبراً عن عمر وعن علي بن أبي طالب. [تقدم]

وقد نأخذ الجزية من الجوس ولا نأكل ذبائهم، فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا أكل ذبيحته أكلنا ذبيحة الجوس ولا نكر إذا كان في أهل الكتاب حكمان، وكان أحد صنفهم محل ذبيحته ونساؤه والصنف الثاني من الجوس لا محل لنا ذبيحته ولا نساؤه والجزية محل منهما معاً أن يكون هكذا في نصارى العرب فيحل أخذ الجزية منهم ولا محل ذبائهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في إحلال ذبائهم إنما هو من حديث عكرمة

١٥٣٨- أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الديلمي عن عكرمة عن ابن عباس أنه سأل عن ذبائح نصارى العرب، فقال قولاً حكماً هو إحلالها وتلا «ومن يتولهم يئملهم ينكح فإنه ينكحهم». [أخرجه البيهقي (٢١٧/٩)] ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس، والله أعلم.

٧٧- الصدقة

١٥٣٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن أبي إسحاق الشيباني، عن رجل أن عمر رضي الله عنه صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصبغوا أبناءهم، ولا يكرهوا على غير دينهم، وأن تضاعف عليهم الصدقة. [أخرجه البيهقي (٢١٦/٩)]

قال الشافعي: وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السباق، فقالوا: رامهم على الجزية، فقالوا: نحن عرب ولا نؤدي ما تؤدي العجم، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة، فقال عمر رضي الله تعالى عنه: لا.

هذا فرض على المسلمين، فقالوا فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية، ففعل فتراضى هو وهم على أن ضعف عليهم الصدقة.

قال الشافعي: ولا أعلمه فرض على أحد من نصارى العرب، ولا يهودها الذين صالح والذين صالح بناحية الشام

والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى للإمام في كل دهر إن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم؛ فإن قبلوا أخذه، وإن امتنعوا جاهدتهم عليه، وقد وضع رسول الله ﷺ الجزية على أهل اليمن ديناراً على كل حال، والحالم المحتلم.

وكذلك يؤخذ منهم وفيهم عرب وصالح نصارى نجران على كسوة تؤخذ منهم.

وكذلك تؤخذ منهم، وفي هذا دلالتان إحداهما أن تؤخذ الجزية على ما صالحوا عليه والأخرى أنه ليس لما صالحوا عليه وقت إلا ما تراضوا عليه كائناً ما كان، وإذا ضعف عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذهبهم، وورقهم، وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها كل ما أخذت فيه من مسلم خساً فخذ منهم خمسين وعشراً فخذ منهم عشرين ونصف عشر فخذ منهم عشراً وربع عشر فخذ منهم نصف عشر وعدداً من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدو، ثم هكذا صدقاتهم لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحد منهم من النصف من المال ما لو كان مسلماً وجب فيه الزكاة، فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة، وقد رأيت رسول الله ﷺ وضع الجزية عن النساء والصغار؛ لأنه إذا قال: خذ من كل حال ديناراً، فقد دل على أنه وضع عن دونه الحالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء، ولا يؤخذ من نصارى بني تغلب وغيرهم ممن معهم من العرب؛ لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة، وإنما يؤخذ منهم على الجزية، وإن نفي عنهم من اسمها، ولا يكرهون على دين غير دينهم؛ لأن النبي ﷺ أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء بعده منهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائهم؛ لأنهم ليسوا من أهل الكتاب.

١٥٤٠- أخبرنا الثقة سفيان أو عبد الوهاب أو همام، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني قال: قال علي رضي الله عنه لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فإنهم لم يتمسكوا من نصرائيتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر [شك الشافعي]. [تقدم]

قال الشافعي: وإنما تركنا أن نجرهم على الإسلام أو نضرب أعناقهم؛ لأن النبي ﷺ أخذ الجزية من نصارى العرب، وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرؤهم، وإن كان عمر قد قال هكذا.

وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجميع ما أخذ من

ذمّي عربي وغيره فمسلكه مسلک الفیء، وقال: ما اتجر به نصارى العرب وأهل ذمتهم؛ فإن كانوا يهوداً فسواء تضاعف عليهم فيه الصدقة، وما اتجر به نصارى بني إسرائيل الذين هم أهل الكتاب، فقد روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهم أنه أخذ منهم في بعض تجارتهم العشر، وفي بعضها نصف العشر، وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية المسماة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الأفاق ويحكمي لهم ما صنع عمر، فإنه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره؛ فإن رضوا به أخذهم منهم، وإن لم يرضوا به جلد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد فيمن ابتدأ صلحه ممن دخل في الجزية اليوم، وإن صالحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرة من غير بلدانهم فكذلك، وإن صالحوا أن ناخذ منهم كلما اختلفوا، وإن اختلفوا في السنة مراراً فذلك.

وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً، فإنه روي عن عمر رضي الله عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام، وروي عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة، فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأمر بين أن يضيف الرجل المוסر كذا والوسط كذا، ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة، وإن كانا غنيين؛ لأنه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة صنف منها وسمى أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا ويعلفوا دوابهم من التبن كذا، ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضيافتهم، ولا يجتملها وهي مجحفة به.

وكذلك يسمي أن ينزلهم من منازلهم الكنائس أو فصول منازلهم أو هما معاً.

قال الشافعي: حيثما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحيثما زرع النصراني الإسرائيلي لم يكن عليه في زرعه شيء، وإنما الخراج كراء الأرض كما لو تكارى أرضاً من رجل فزرعها أدنى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعفت عليه العشر وأخذت منه الخراج، وإذا قدم المستامن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو المجوسية أو اليهودية فنكح وزرع، فلا خراج عليه ويقال له: إن أردت المقام فاصلحنا على أن تؤدّي الجزية وجزيته على ما صالح عليه، وإن أبى الصلح أخرج، وإن غفل عنه سنة أو سنين، فلا خراج عليه، ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه ومنعه الزرع إلا بأن يؤدّي عنه ما صالح عليه، وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء، وإن كان المستامن وثياً لم يترك حتى يقيم في دار الإسلام سنة، ولم تؤخذ منه جزية، وإن غفل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع إليه وأخرج، وإن كانت

فإن قال قائل: فهل فيما ذكرت حجة لمن قاله؟

قيل: لا إلا شيء يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه؛ فإن قال: فهل لك حجة بأنهم لا يملكون مجال؟

قلنا: المعقول فيه ما وصفنا، وإنما الحجة على من خالفنا ولنا فيه حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

١٥٤١- أخبرنا سفيان وعبد الوهاب، عن أيوب، عن

أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن قوماً أغاروا فأصابوا امرأة من الأنصار وثيقة للنبى صلى الله عليه وسلم، فكانت المرأة والثيقة عندهم، ثم أنفلتت المرأة فركت الثيقة فأتت المدينة فعرفت ثيقة النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني نذرت لئن نجاى الله عليّ لأتخرنّها فتمتّعوا أن تنحرها حتى يذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال بسمنا جزيتها إن نجاك الله عليها، ثم تنحرها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم.

الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقق دماء من دأب دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجاً من هذا من الرجال وقتل يوم حنين ذرير بن الصمة ابن مائة وخمسين سنة في شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يُكَيَّر قتلُهُ ولا أعرف في الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف ما يثبت عن أبي بكر ﷺ خلاف هذا، ولو كان يثبت لكان يشبه أن يكون أمرهم بالجد على قتال من يقاتلهم، وأن لا يتشاغلوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون، وأن يسبحوا؛ لأنها تشغلهم، وأن يسبحوا؛ لأن ذلك انكى للعدو، وليس أن قتال أهل الحصون محرم عليهم، وذلك أن مباحاً لهم أن يتركوا، ولا يقتلوا كان التشاغل بقتال من يقاتلهم أولى بهم، وكما يروى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثمر، ولعله لا يرى بأساً بقطع الشجر المثمر؛ لأنه قد حضر رسول الله ﷺ يقطع الشجر المثمر على بني النضير وأهل خيبر والطائف وحضره يترك وعلم أن رسول الله ﷺ، وقد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة إذ كان واسعاً لهم ترك قطعهم ونسي نساء الديارات وصبيانهم وتؤخذ أموالهم.

قال الشافعي: ويقتل الفلاحون والأجراء والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية.

٧٩- المسلم أو الحربي يدفع إليه الحربي مالا ودية

قال الشافعي رضي الله عنه: وأموال أهل الحرب مالا؛ فمال يغصبون عليه ويتمول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حربي منهم أو من غيرهم، وإذا أسلموا معاً أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرده عليهم من ذلك شيئاً؛ لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة بإسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام، ومال له أمان، وما كان من المال له أمان فليس للذي آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه بحال وعليه أن يرده، فلو أن رجلاً من أهل الحرب أودع مسلماً أو حريباً في دار الحرب أو في بلاد الإسلام ودية وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام أو الحربي فأسلم كان عليهما معاً أن يؤديا إلى الحربي ماله كما يكون علينا لو أماننا على ماله أن لا نعرض ماله للوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر، وهكذا الدين.

وقالا معاً أو أحدهما في الحديث وأخذ النبي ﷺ ناقته. [تقدم]

قال الشافعي: فقد أخذ النبي ﷺ ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الأنصارية على المشركين، ولو كانت الأنصارية أحرزت عليهم شيئاً ليس للملك كان لها في قولنا أربعة أخماسه وخمسة لأهل الخمس، وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لا خمس فيه، وقد أخبر النبي ﷺ أنها لا تملك ماله وأخذ ماله بلا قيمة.

١٥٤٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَبِيهِ لَا أَخْضَطُ عَنْ رَوَاهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ﷺ قَالَ: فِيمَا أُحْزِرَ الْعَدُوُّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا عَكَبُوا عَلَيْهِ أَوْ أَبَقَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أُحْزِرَهُ الْمُسْلِمُونَ مَا لِكُوهُ أَحَقُّ بِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ وَبَعْدَهُ؛ فَإِنْ اقْتَسِمَ فَلِصَاحِبِهِ أَخَذَهُ مِنْ يَدَيَّ مَنْ صَارَ فِي سَهْوِهِ وَعَوُضَ الَّذِي صَارَ فِي سَهْوِهِ قِيمَتَهُ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ، وَهَكَذَا حُرِّ إِنْ اقْتَسِمَ، ثُمَّ قَامَتِ التَّيْنَةُ عَلَى حُرَّتَيْهِ. [أخرجه البيهقي (١١١/٩)]

٧٨- في الأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال رسول الله ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُأَ دِمَائِهِمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ قَالَ: فَإِذَا آمَنَ مُسْلِمٌ بِالْحَرْبِ أَوْ عَبْدٌ يُقَاتِلُ أَوْ امْرَأَةٌ فَالْأَمَانُ جَائِزٌ، وَإِذَا آمَنَ مِنْ دُونِ الْبَالِغِينَ وَالْمَعْتَوَةِ قَاتَلُوا أَوْ لَمْ يَقَاتِلُوا لَمْ يُحْزِ أَمَانُهُمْ.

وكذلك إن آمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم يحز أمانه، وإن آمن واحد من هؤلاء فخرجوا إلينا بأمان فعلينا ردّهم إلى مامنهم ولا نعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا يفرقون بين من في عسكرنا ممن يجوز أمانه، ولا يجوز وننبذ إليهم فنقاتلهم، وإذا أشار إليهم المسلم بشيء يروونه أماناً، فقال أمتهم بالإشارة فهو أمان.

فإن قال: لم أؤتمنم بها فاقول قوله، وإن مات قبل أن يقول شيئاً فليسوا بأمنين إلا أن يجدهم الوالي أماناً، وعلى الوالي إذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حي لم أؤتمنم أن يردهم إلى مامنهم وينبذ إليهم قال الله تعالى: «فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» فحقن الله دماء من لم يدن دين أهل

إِنَّمَا تَنْصَرَّتْ بِلِسَانِي وَأَنَا أَصْلِي إِذَا خَلُوتَ فَهَذَا مَكْرَهُ وَلَا تَبَيَّنْ مِنْهُ أَمْرَانَهُ.

٨٣- النَّصْرَانِيُّ يُسَلِّمُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إِذَا أَسْلَمَ الذَّمِيُّ قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِ الْجَزْيَةِ سَقَطَتْ عَنْهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ حُلُولِهَا فَهِيَ عَلَيْهِ.

قال الشافعي رضي الله عنه كُلُّ مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنْ أَهْلِ الصَّوَامِعِ وَغَيْرِهِمْ تَمَنَّى دَانَ دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا بُدَّ مِنَ السَّيْفِ أَوْ الْجَزْيَةِ.

قال الشافعي رحمه الله: كُلُّ شَيْءٍ يَبِيعُ فِيهِ فَضَةٌ مِثْلُ السَّيْفِ وَالْمَنْطِقَةِ وَالْقَدَحِ وَالْخَاتَمِ وَالسَّرَجِ، فَلَا يَبِاعُ حَتَّى تَخْلَعَ الْفَضَّةُ فِتْيَاحَ الْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ وَيَبِاعُ السَّيْفُ عَلَى حَدِّهِ وَيَبِاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ فَضَّةٍ بِالذَّهَبِ، وَلَا يَبِاعُ بِالْفَضَّةِ.

٨٤- الزَّكَاةُ فِي الْحَلْيَةِ مِنَ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ

قال الشافعي رضي الله عنه: الْخَاتَمُ يَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْ فَضَّةِ الْحَلْيَةِ لِلسَّيْفِ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلٍ مَنْ رَأَى أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْحَلْيِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَلْيَةُ لِمُصْحَفٍ أَوْ كَانَ الْخَاتَمُ لِرَجُلٍ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ وَلَوْلَا أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَخَتَّمُ بِخَاتَمِ فَضَّةٍ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي سَيْفِهِ حَلْيَةً فَضَّةً مَا جَازَ أَنْ يَتْرَكَ الزَّكَاةَ فِيهِ مَنْ رَأَى أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْحَلْيِ؛ لِأَنَّ الْحَلْيَ لِلنِّسَاءِ لَا لِلرِّجَالِ.

٨٥- الْعَبْدُ يَأْبُقُ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى بِلَادِ الْعَدُوِّ كَافِرًا كَانَ أَوْ مُسْلِمًا سَوَاءً؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَلِكٍ سَيِّدِهِ، وَأَنَّهُ لِسَيِّدِهِ قَبْلَ الْمُقَاسَمِ وَبَعْدَهَا، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ فَكَذَلِكَ غَيْرُ أَنَّهُ يَسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

٨٦- فِي السَّبْيِ

قال الشافعي رضي الله عنه: وَإِذَا سَبِيَ النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ وَالْوِلْدَانُ، ثُمَّ أُخْرِجُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الرِّجَالِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْمُسْلِمِينَ قَدْ فَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَسْرَى فَرَجَعُوا إِلَى مَكَّةَ وَهُمْ كَانُوا عَدُوَّهُ وَقَاتَلُوهُ بَعْدَ فِدَائِهِمْ، وَمَنْ عَلَيْهِمْ وَقَاتَلُوهُ بَعْدَ الْمُنْ عَلَيْهِمْ وَفَدَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ فَكَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ السَّبْيِ الْبَوَالِغِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالصَّلَاحِ، وَمَنْ كَانَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِاعَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالصَّلَاحِ، وَلَا يَصْلَى عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ قَدْ بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْيَ

٨٠- فِي الْأُمَةِ يَسِيبُهَا الْعَدُوُّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فِي الْأُمَةِ لِلْمُسْلِمِ يَسِيبُهَا الْعَدُوُّ فَيَطْوِيهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ فَيَقْتُلُ لَهُ أَوْلَادًا، وَيُوَلِّدُ لِأَوْلَادِهَا أَوْلَادًا فَيَتَنَاجُونَ، ثُمَّ يَظْهَرُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا وَأَوْلَادُهَا الَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَنَظَرُ إِلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهَا فَيَأْخُذُ بَنِي بَنَاتِهَا وَلَا يَأْخُذُ بَنِي بَنِيهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ الرِّقُّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَمِّ لَا بِالْأَبِّ كَمَا يَنْكَحُ الْحُرُّ الْأُمَةَ، فَيَكُونُ وَلَدُهُ رَقِيقًا، وَكَمَا يَنْكَحُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ، فَيَكُونُ وَلَدُهُ كَلَمًا أَحْرَارًا.

٨١- فِي الْعَلَجِ يَدُلُّ عَلَى الْقَلْعَةِ

عَلَى أَنَّ لَهُ جَارِيَةً سَمَاءًا

قال الشافعي رضي الله عنه فِي عِلَاجٍ دَلُّ قَوْمًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَعْطُوهُ جَارِيَةً سَمَاءًا، فَلَمَّا انْتَهَرُوا إِلَى الْقَلْعَةِ صَالِحٌ صَاحِبُ الْقَلْعَةِ عَلَى أَنْ يَفْتَحَهَا لَهُمْ وَيَخْلُتُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، فَفَعَلَ، فَإِذَا أَهْلُهُ تِلْكَ الْجَارِيَةُ فَارَى أَنْ يَقَالَ لِلدَّلِيلِ إِنْ رَضِيتَ الْعَوْضَ عَوْضَنَّا كَقِيمَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ الْعَوْضَ، فَقَدْ أَعْطَيْنَا مَا صَاحِبُهَا عَلَيْهِ غَيْرُكَ؛ فَإِنْ رَضِيَ الْعَوْضَ أَعْطِيَهُ وَتَمَّ الصَّلَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْعَوْضَ قِيلَ لِصَاحِبِ الْقَلْعَةِ: قَدْ صَاحَبْنَا هَذَا عَلَى شَيْءٍ صَاحِبُهَا عَلَيْهِ بِجَهَالَةٍ مَنَّا بِهِ؛ فَإِنْ سَلِمْتَ إِلَيْهِ عَوْضَنَّا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْهُ إِلَيْهِ نَبْذَنَّا إِلَيْكَ وَقَاتِلْنَاكَ، وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ قَدْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ يَظْفَرَ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهَا وَيَعْطَى قِيمَتُهَا، وَإِنْ مَاتَتْ عَوْضٌ مِنْهَا بِالْقِيمَةِ، وَلَا يَبَيَّنُ فِي الْمَوْتِ كَمَا يَبَيَّنُ إِذَا أَسْلَمَتْ.

٨٢- فِي الْأَسِيرِ يَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فِي الْأَسِيرِ يَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ: لَا تَبَيَّنُ مِنْهُ أَمْرَانَهُ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِالشِّرْكِ، وَلَا يَحْرُمُ مِيرَاثُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَحْرُمُونَ مِيرَاثَهُ مِنْهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مَكْرَهُاً وَعِلْمُهُمْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ قَوْلِهِ أَوْ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنِّي إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ مَكْرَهُاً.

وكذلك مَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرٍّ أَحَدٌ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَنزِيرِ أَوْ دُخُولِ كَنِيسَةٍ، فَفَعَلَ وَسَعَهُ ذَلِكَ، وَآكَرَهُ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَعْرِفَةِ اللَّهِ إِذَا سَكَرَ، وَلَا يَبَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا وَضَعَ عَنْهُ الشَّرْكَ بِالْكَوْهِ وَضَعَ عَنْهُ مَا دُونَهُ تَمَّا لَا يَضُرُّ أَحَدًا، وَلَوْ أَكْرَهُوا عَلَى أَنْ يَقْتُلَ مُسْلِمًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ.

قال الشافعي رضي الله عنه فِي رَجُلٍ أَسَرَ فَتَنْصَرَّ وَلَهُ امْرَأَةٌ فَمَرَّ بِهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَهَرَّ فِي الْحَصَنِ، فَقَالَ:

٨٧ - العدو يغلقون الحصون على النساء

والأطفال والأسرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق؟

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: إذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون، فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها السّاكن إلا أن يلتحم المسلمون قرياً من الحصن، فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها، وإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رمية البيوت والحصون، وإذا تترسوا بالصّبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون، فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصّبيان، وإن كانوا غير ملتحمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقتلوهم غير مترسّين، وهكذا إن أبرزهم، فقالوا: إن رميتمونا وقتلتمونا قاتلناهم، والنّطف والنّار مثل المنجنيق.

وكذلك الماء والدخان.

٨٨ - في قطع الشجر وحرق المنازل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس بقطع الشجر الثمر وتخريب العامر وتحريقه من بلاد العدو.

وكذلك لا بأس بتحريق ما قدر لهم عليه من مال وطعام لا روح فيه؛ لأن رسول الله ﷺ حرّق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزل الله عز وجل في بني النضير ﴿مَا قُطِعَ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُهَا فَأَقَمَ عَلَى أَصُولِهَا﴾ الآية فأمّا ماله روح، فإنه يأمّ ما أصابه فقتله محرّم إلا بأن يذبح فيؤكل، ولا يحل قتله لمعاينة العدو؛ لأن رسول الله ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بغير حقّها سلّاه الله عنها قيل: وَمَا حَقُّهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قال: يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا فَيُرْمِي بِهِ وَلَا يَحْرِقُ نَحْلًا، وَلَا يَغْرِق؛ لأنّه له روح، وإذا كان المسلمون أسرى أو مستامين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً أو قذفت بعضهم بعضاً أو زنوا بغير حريّة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام إنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بغيريّة إذا ادّعى الشبهة، ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم.

قال: وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد، ولا يتعنا الخوف عليه من اللّحوق بالمشركين أن نقيم عليه حداً لله عز وجل، فلو فعلنا توقياً أن يغضب ما أقمنا الحد عليه أبداً؛ لأنّه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلّة أن يلحق بدار الحرب فيعطّل عنه الحد إطلاً لحكم الله عز وجل،

بني قريظة من أهل الحرب والصّالح فبعث بهم اثلاثاً، ثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان وثلثاً إلى الشام وأولئك مشركون فيهم الوثني وغير الوثني وفيهم ولدان مع أمهاتهم، ولم أعلم منهم أحداً كان خليّاً من أمّه، فإذا كان مولوداً خليّاً من أمّه لم أر أن يباع إلا من مسلم وسواء كان السّي من أهل الكتاب أو من غير أهل الكتاب؛ لأنّ بني قريظة كانوا أهل كتاب، ومن وصفت أنّ النبي ﷺ من عليهم كانوا من أهل الأوثان، وقد منّ على بعض أهل الكتابين، فلم يقتل، وقتل أعمى من بني قريظة بعد الإسار، وهذا يدلّ على قتل من لا يقاتل من الرّجال البالغين إذا أبى الإسلام أو الجزية.

قال: ويقتل الأسير بعد وضع الحرب أوزارها، وقد قتل النبي ﷺ بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الأسر.

وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبى الإسلام أو الجزية، وإذا دعا الإمام الأسير إلى الإسلام فحسن، وإن لم يدعه وقتله، فلا بأس، وإذا قتل الرّجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها بغير أمر الإمام، فقد أساء ولا عزم عليه من قبل أنّه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلا إعطاؤها من أوجف عليها، ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وغرم أثمانهما، ولو استهلك ما لا غرم ثمنه، وإذا سيق السّي فأبطنوا أوجفوا ولا يحمل لهم مجال؛ فإن شاءوا قتلوا الرّجال، وإن شاءوا تركوهم.

وكذلك إن خيفوا، وليس لهم قتل النساء ولا الولدان مجال ولا قتل شيء من البهائم إلا ذبحاً لما كله لا غيره لا فرس ولا غيره؛ فإن اتهم الإمام الذي يسوق السّي أحلفه ولا شيء عليه، وإذا جنت الجارية من السّي جنابة لم يكن للإمام أن يمنعها من المجني عليه، ولا يفديها من مال الجيش وعليه أن يبيعها بالجنابة؛ فإن كان ثمنها أقل من الجنابة أو مثلها دفعه إلى المجني عليه، وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنابته والزيادة لأهل العسكر، وإن كان معها مولود صغير، وولدت بعدما جنت وقبل تباع بيعت ومولودها وقسم الثمن عليهما فما أصابها كان للمجني عليه كما وصفت، وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش؛ لأنّه ليس للجاني قال: والبيع في أرض الحرب جائز فمن اشترى شيئاً من المغنم، ثم خرج فلقية العدو فأخذه منه، فلا شيء له، وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجزئ في الرقاب الواجبة المولود على الإسلام الصّغير، وولد الزنا، والله أعلم.

إليها رجمناها.

وكذلك لو أسلما بعد إحصانتهما، ثم زنيا مسلمين رجمناها إذا عدنا إحصانتهما وهما مشركان إحصاناً نرجمهما به فهو إحصانٌ بعد إسلامهما، ولا يكون إحصاناً مرةً وساقطاً أخرى والحديث على المسلم أوجب منه على الذمي، وإذا أتيا جميعاً فرضي أحدهما، ولم يرض الآخر حكمنا على الراضي بحكمنا وأي رجل أصاب زوجةً صحيحة النكاح حرّةً ذمّيةً أو أمةً مسلمةً وهو حرٌّ بالغٌ فهو محصنٌ.

وكذلك الحرّة المسلمة يصيبها المسلم.

وكذلك الحرّة الذمّية يصيبها الزوج المسلم أو الذميّ إمّا الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فمتى وجدنا جماعاً بنكاح صحيح فهو إحصانٌ للحرّ منهما، وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساءً من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى لم يكن ذلك له، وكان متطوعاً بالشراء لما ليس يباع من الأحرار؛ فإن كانوا أمروه بشراهم رجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم.

وكذلك قال بعض الناس، ثم رجع فنقض قوله فزعم أن رجلاً لو دخل بلاد الحرب، وفي أيديهم عبدٌ لرجلٍ اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد كان له إلا أن يشاء سيّد العبد أن يعطيه ثمنه، وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور متطوع لزمه أن يزعم أن هذا العبد لسيّده، ولا يرجع على سيّده بشيء من ثمنه.

وهكذا نقول في العبد كما نقول في الحر لا يختلفان، وإنما غلط فيه من قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين، وأنه اشتراه مالكٌ من مالكٍ ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه ردّه إلى سيّده؛ لأنه اشتراه مالكٌ من مالكٍ.

وكذلك لو كان الذميّ اشتراه، وإذا أسرت المسلمة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بلا نكاح، ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها؛ لأن أولادها مسلمون بإسلامها؛ فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرك، وإن كان نكاحه فاسداً؛ لأنه نكاح شهوة، وإذا دخل المستامن بلاد الإسلام فقتله مسلمٌ عمدًا، فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله وديته؛ فإن كان يهودياً أو نصرانياً فثلث دية المسلم، وإن كان مجوسياً أو وثناً فهو كالمجوسي فثمانائة درهم في ماله حالة؛ فإن قتله خطأ فديته على عاقلته وعليه الكفارة في ماله.

١٥٤٣- أخبرنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن

ثابت الحداد، عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب

ثم حكم رسول الله ﷺ بعلّة جهالة وغياً قد أقام رسول الله ﷺ الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثيرٌ موادعون وضرب الشارب بخنن والشرك قريب منه، وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ، فلا يكون له عقلٌ على نفسه ولا على عاقلته، ولا يضمن المراء ما جنى على نفسه، وقد يروى أن رجلاً من المسلمين ضرب رجلاً من المشركين في غزاةٍ أظنها خيبر بسيفٍ فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي ﷺ، فلم يجعل له النبي ﷺ في ذلك عقلاً، وإذا نصب القوم المتنجس فرموا بها فرجع الحجر على أحدهم فقتله فديته على عاقل الذين رموا بالمتنجس؛ فإن كان ممن رمى به معهم رفعت حصته من الدية، وذلك أن يكونوا عشرةً هو عاشرهم فجناية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته، ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه، وعلى عاقلهم تسعة أعشار ديتهم، وعلى الرامين الكفارة، ولا يكون كفارة ولا عقلٌ على من سددهم وأرشدهم وأمرهم حيث يرمون؛ لأنه ليس بفاعل شيئاً إمّا تكون الكفارة والدية على الذين كان بفعلهم القتل وتحمل العاقلة كل شيء كان من الخطأ، ولو كان درهماً أو أقل منه إذا حلت الأكثر حلت الأقل، وقد قضى النبي ﷺ على العاقلة بدية الجنين، وإذا دخل المسلم دار الحرب مستامناً فادان ديناً من أهل الحرب، ثم جاءه الحربي الذي أدانته مستامناً قضيت عليه بدينه كما أقضي به للمسلم والذمي في دار الإسلام؛ لأن الحكم جارٍ على المسلم حيث كان لا نزيل الحق عنه بأن يكون بموضع من المواضع كما لا تزول عنه الصلاة أن يكون بدار الشرك؛ فإن قال رجل: الصلاة فرضٌ فكذلك أداء الدين فرضٌ، ولو كان المتدانيان حربيين فاستامنا، ثم تطالبا ذلك الدين؛ فإن رضيا حكمنا فليس علينا أن نقضي لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال، فإذا علمنا أنه من حلال قضينا لهما به.

وكذلك لو أسلما فعلمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحدٍ منهما مقراً لصاحبه بالحق لا غاصب له عليه؛ فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم أتبعه بشيء؛ لأنّي أهدر عنهم ما تغاصبوا به.

فإن قال قائل: ما دلّ على أنك تقضي له به إذا لم يغصبه؟

فيل له: إبي أهل الجاهلية في الجاهلية، ثم سألو رسول الله ﷺ فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وقال في سياق الآية ﴿وَأَن تَبْسُمَ فَلََكُمْ رُءُوسُ أُمُوكُمْ﴾، فلم يبطل عنهم رؤوس أموالهم إذا لم يتقاضوا، وقد كانوا مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فاهدر رسول الله ﷺ لهم ما أصابوا من دم أو مال؛ لأنه كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به، وإذا أحصن الذمّيان، ثم زنيا، ثم تحاكما

فَقَضَى فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَفِي الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَةَ وَرَهْمٍ. [أخرجه البيهقي (١٠٠/٨)]

١٥٤٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ، عَنْ دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ قَالَ: قَضَى فِيهِ عُمَاسُ بْنُ عَفَّانٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ. [أخرجه البيهقي (١٠٠/٨)]

دار الإسلام مَقَامٌ مَنْ يُؤَدِّي الْجَزْيَةَ، وَلَا يُؤَدِّيَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْتَانِ، فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزْيَةُ بِحَالٍ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ أَعْجَبِيًّا، وَلَا يُنْظَرُ إِلَّا كَلِنَظَارِ هَذَا، وَذَلِكَ دُونَ الْحَوْلِ، وَإِذَا دَخَلَ قَوْمٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِنِجَارَةٍ ظَاهِرِينَ، فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ حَالَ هَؤُلَاءِ حَالٌ مَنْ لَمْ يَزَلْ يُؤْمِنُ مِنَ التُّجَّارِ، وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارَ الْإِسْلَامِ مُشْرِكًا، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ يُؤْخَذَ، فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَالِهِ، وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَفَعَلُوا هَذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا، وَلَوْ قَاتَلُوا، ثُمَّ أُسِرُوا فَاسْلَمُوا بَعْدَ الْإِسَارِ فَهُمْ فِيهِ وَأَمْرُالَهُمْ وَلَا سَبِيلَ عَلَى دِمَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا يَبْلُغُ الْحَرْبِ فَاسْلَمَ رَجُلٌ فِي أَيِّ حَالٍ مَا أَسْلَمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرَ أَحْرَزَ لَهُ إِسْلَامُهُ دَمَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ رِقٌّ، وَهَكَذَا إِنْ صَلَّى فَالصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ أَمْسَكَ عَنْهُ، فَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَدْ أَحْرَزَ مَالَهُ وَنَفْسَهُ، وَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِيمَانِ كَانَ قَيْسًا إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ قَتَلَهُ وَحُكِمَهُ حُكْمُ أَسْرَى الْمُشْرِكِينَ.

٨٩- الحربي إذا لجأ إلى الحرم

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أن قوماً من أهل دار الحرب لجئوا إلى الحرم فكانوا ممتنعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فنحکم فيهم من القتل وغيره كما نحکم فيمن كان في غير الحرم.

فإن قال قائل: وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم، وقد قال رسول الله ﷺ: في مكة: هي حرّام بحرمّة الله لم تخلل لأحد قبلي ولا تجل لأحد بعدي، ولم تخلل لي إلا ساعة من نهار وهل ساعتها هذه محرّمة؟

قيل: إنما معنى ذلك، والله أعلم أنها لم تخلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كنبرها.

فإن قال: ما دل على ما وصفت؟

قيل: أمر النبي ﷺ عندما قتل عاصم بن ثابت وخبيب وابن حسان بقتل أبي سفيان في داره بمكة غيلة إن قدر عليه.

وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرّمة، فدل على أنها لا تمنع أحداً من شيء وجب عليه وأنها إنما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها، والله أعلم.

فإن كان مع هذا المستأمن المقتول مالٌ رُدَّ إلى ورثته كما يرد مال المعاهد إلى ورثته إذا كان الدم منوعاً بالإسلام والأمان فالمال منوعٌ بذلك، وإذا دخل المسلم أو الذمي دار الحرب مستأمنًا فخرّج بمالٍ من ماله يشتري لهم به شيئاً فأما ما مع المسلمين، فلا تعرض له ويؤد على أهله من أهل دار الحرب؛ لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أماناً للكافر فيه، وإذا استأمن العبد من المشركين على أن يكون مسلماً ويغتنق فذلك للإمام أمّن رسول الله ﷺ في حصار ثقيف من نزل إليه من عبد فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فنزل إليه خمسة عشر عبداً من عبيد ثقيف فأعتقهم، ثم جاء ساداتهم بعتهم مسلمين فسألوا رسول الله ﷺ أن يردهم إليهم، فقال: هم أحرار لا سبيل عليهم، ولم يردهم، وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح، وقال: جئت رسولاً مبلغاً قبل منه، ولم تعرض له؛ فإن أزيب به أخلف، فإذا خلف ترك، وهكذا لو كان معه سلاح، وكان منفرداً ليس في جماعة يمتنع مثلها؛ لأن حالهما جميعاً يشبه ما ادعيا، ومن ادعى شيئاً يشبه ما قال: لا يعرف بغيره كان القول قوله مع يمينه، وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عقد له المسلمون فأزاد المقام معهم فبهذه الدار لا تصلح إلا لمؤمن أو معطي جزية؛ فإن كان من أهل الكتاب قيل له: إن أردت المقام فأد الجزية، وإن لم ترده فأرجع إلى مأمرك، فإن استنظر فأحب إلي أن لا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأكثر ما يجعل له أن لا يتلغ به الحول؛ لأن الجزية في الحول، فلا يقيم في

أو عته أوقفنا ماله، فلم نقض فيه بشيء، وإن لم يسلم قبل انقضاء عدة امرأته بانت منه وأوقفنا أمهات أولاده ومدبريه وجميع ماله وبعنا من رقيقه ما لا يردُّ عليه، وما كان يبيعه نظراً له، ولم يحل من ديونه المؤجلة شيء، فإن رجع إلى الإسلام فدعنا إليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع؛ فإن مات قبل الإسلام فماله فيء يحمس فتكون أربعة أخماسه للمسلمين وخمسه لأهل الخمس.

فإن زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كلف البيعة؛ فإن جاء بها أعطي ماله ورثته من المسلمين، وإن لم يأت بها، وقد علمت منه الردة فماله فيء، وإن قدم ليقتل فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله وقتله بعض الولاة الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين فميراثه لورثته المسلمين، وعلى قاتله الكفارة والدية ولولا الشبهة لكان عليه القود، وقد خالفنا في هذا بعض الناس، وقد كتبنا في كتاب المرتد، وإذا عرضت الجماعة لأقدم من مارة الطريق وكابروهم بالسلاح؛ فإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإن قتلوا، ولم يأخذوا مالاً قتلوا، ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال، ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن لم يقتلوا، ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد إلى بلد، فإذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم، ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار؛ فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه؛ فإن كانت منهم جماعة ردها لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزروا، ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود.

ولا يحذ من حضر المعركة إلا من فعل هذا؛ لأن الحد إنما هو بالفعل لا بالحضور ولا التقوية.

وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء، ولو أعطاهم السلطان أماناً على ما أصابوا كان ما أعطاهم عليه الأمان من حقوق الناس باطلاً ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم إلا أن يدعوها، ولو فعلوا غير مرتدين عن الإسلام، ثم ارتدوا عن الإسلام بعد فعلهم، ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود؛ لأنهم فعلوها وهم ممن تلزمهم تلك الحدود، ولو كانوا ارتدوا عن الإسلام قبل فعل هذا، ثم فعلوه مرتدين، ثم تابوا لم نقم عليهم شيئاً من هذا؛ لأنهم فعلوه وهم مشركون ممنعون قد ارتدوا طليحة فقتل ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن بيده، ثم أسلم، فلم يقد منه، ولم يعقل؛ لأنه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم إلا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه، ولو كانوا ارتدوا، ثم فعلوا هذا، ثم تابوا، ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون، ولم تتم عليهم في الفعل الذي فعلوه

٩٠- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان ويشترى عبداً مسلماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان فاشترى عبداً مسلماً، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخاً، وأن يكون على ملك صاحب الأول أو يكون الشراء جائزاً وعليه أن يبيعه؛ فإن لم يظهر عليه حتى يهرب به إلى دار الحرب، ثم أسلم عليه فهو له إن باعه أو وهبه فيبيعه وهبته جائزة، ولا يكون حراً بإدخاله إياه دار الحرب ولا يعتق بالإسلام إلا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلماً كما اعتق النبي ﷺ من خرج من حصن تقيف مسلماً.

فإن قال قائل: أفرأيت إن ذهبنا إلى أن النبي ﷺ إنما اعتقهم بالإسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له: قد جاء النبي ﷺ عبداً مسلماً، ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي ﷺ منه بعدين، ولو كان ذلك يعتقه لم يشتري منه حراً، ولم يعتقه هو بعد، ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منصوب عليها حرب.

٩١- عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب، ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقاً محقون الدم بالإسلام.

٩٢- الغلام يسلم

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو الذمي، ووصف الإسلام كان أحب إلي أن يبيعه، وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الإسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة، فيكون في السن التي لو أسلم، ثم ارتد بعدها قتل.

وإنما قلت: أحب إلي أن يباع عليه قياساً على من أسلم من عبيده أجبره على بيعه وهو لم يصف الإسلام، وإنما جعلته مسلماً بحكم غيره فكأنه إذا وصف الإسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه، وإن كان قد يخالفه فيحتمل الأول أن يكون قياساً كان صحيحاً، وهذا قياس فيه شبهة.

٩٣- في المرتد

قال الشافعي: رحمه الله عليه: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ولحق بدار الحرب أو هرب، فلم يدرك أين هو أو خرس

وهم مشركون.

قال: وللشافعي قول آخر في موضع آخر ارتد عن الإسلام، ثم قتل مسلماً متنعاً وغير متنع قتل به، وإن رجع إلى الإسلام؛ لأن المعصية بالردة إن لم تزده شراً لم تزده خيراً فعليه القود.

قال الربيع: قياس قول الشافعي أنه إذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر وأكثر؛ فكان ربع دينار وأكثر أنه يقطع؛ لأنه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل، فإذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار أو أكثر من السهم يبيع قطع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتد العبد عن الإسلام ولحق بدار الحرب، ثم آمنه الإمام على أن لا يردة إلى سيده فأمانه باطل وعليه أن يدفعه إلى سيده، فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله إليه فمات في يديه ضمن لسيده قيمته، وكان كالغاصب، وإن لم يمكث لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها، وإذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتصر منه، وإن لم يكن فيها قصاص فعليه الأرض، ولا تقطع يده أحد إلا السارق، وقد ضرب صفوان بن المطلب حسان بن ثابت بالسيف ضرباً شديداً على عهد رسول الله ﷺ، فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ، فلم يعاقب رسول الله ﷺ صفوان، وهذا يدل أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعفي عنه في دم ولا جرح وإلى الوالي قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولي المقتول، وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال: ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة واحتج لهم بعض من يذهب مذاهبهم بأمر المحدث بن زياد، ولو كان حديثه مما نثبت قلنا به؛ فإن ثبت فهو كما قالوا ولا أعرفه إلى يومي هذا ثابتاً، وإن لم يثبت فكل مقتول قتل غير المحارب فالقتل فيه إلى ولي المقتول من قبل أن الله جل وعلا يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾، وقال عز وجل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيس في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو أو القتل إلى ولي الدم دون السلطان إلا في المحارب، فإنه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكماً مطلقاً لم يذكر فيه أولياء الدم.

وإذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال، ولم يقتل، وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى والحكم الأولى في يده اليمنى ورجله اليسرى ما بقي منهما شيء لا يتحول إلى غيرهما، فإذا لم يسبق منهما شيء يكون فيه حكم تحول الحكم إلى الطرفين الآخرين؛ فكان فيهما ولا تقطع قطاع الطريق إلا فيما تقطع فيه السراق، وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعداً أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي

بالحجارة مثله بالسلاح من الحديد، وإذا عرض اللصوص لقوم، فلا حد إلا في فعل، وإن اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب، ومن قتل منهم، ولم يأخذ مالا قتل، ولم يصلب، ومن أخذ المال قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلافه، ومن كثر جماعتهم، ولم يفعل شيئاً من هذا قاسمهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم عزز وحبس، وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو؛ لأن الله جل وعز حذمهم بالقتل أو القتل والصلب أو القطع، ولم يذكر الأولياء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين، فقال عز وجل: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾، وقال في الخطأ: ﴿فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾، وذكر القصاص في القتلى، ثم قال عز وجل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فذكر في الخطأ والعمد أهل الدم، ولم يذكرهم في المحاربة، فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره، والله أعلم.

قال الشافعي: كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجد بعينه أخذ، وإن لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال: وإن تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع إلى أولياء المقتول؛ فإن شاء عفا، وإن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية حالاً من مال القاتل، ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص فالجروح بين خيرتين إن أحب فله القصاص، وإن أحب فله عقل الجروح؛ فإن كان فيهم عبد فإصاب دماً عمداً فولي الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتؤدى إليه دية قتله إن كان حراً، وإن كان عبداً فقيمة قتله؛ فإن فضل من ثمنه شيء رد إلى مالكه؛ فإن عجز عن الدية لم يضمن مالكه شيئاً، وإن كان كافراً للدية فهو لولي القتل إلا أن يشاء مالك العبد إذا عفا له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته، وإذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم الرجال؛ لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة إذا قتلت، وإذا أحدث المسلم حدثاً في دار الإسلام؛ فكان مقيماً بها متنعاً أو مستخفياً أو لحق بدار الحرب فسأل الأمان على إحداثه؛ فإن كان فيها حقوق للمسلمين لم ينبغ للإمام أن يؤمنه عليها، ولو آمنه عليها فجاء طالبها وجب عليه أن يأخذها بها، وإن كان ارتد عن الإسلام فأحدث بعد الردة، ثم استأمن أو جاء مؤمناً سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع قد ارتد طليحة عن الإسلام وثناً وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن، ثم أسلم، فلم يقد بواحد منهما، ولم يؤخذ منه عقل لواحد منهما،

وَأَمَّا أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغَهُ مَأْنَهُ﴾، ولم أعلم بذلك في أحدٍ من أهل الإسلام.

فإن قال قائل: فلم لا تجعل ذلك في أهل الإسلام المعتنقين كما تجعله في المشركين المعتنقين؟

قيل: لما وصفنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم أو مال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع إسلامه، فإن الحدود إنما هي على المؤمنين لا على المشركين، ووجدت الله عز وجل حذو المحاريين وهم ممتنعون كما حذو غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم، ولم يسقط عنهم بعض الذنب شيئاً كما أسقط عن المشركين، وإذا أبى العبد من سيده ولحق بدار الحرب، ثم استأمن الإمام على أن لا يردّه على سيده فعليه أن يردّه على سيده.

وكذلك لو قال على أنك حرّ كان أن يردّه إلى سيده وأما الإمام في حقوق الناس باطل، وإذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أبوه أو ابنه وأخذ المال، فإن كان ما أخذ من حصّة الذي ليس بأبيه يبلغ ربع دينار فصاعداً قطع كان مالهما مختلطاً أو لم يكن؛ لأن أحدهما لا يملك بمخالطته مال غيره إلا مال نفسه؛ فإن استيقنا أن قد وصل إليه ربع دينار من غير مال أبيه أو ابنه قطعناه، وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا حدود المسلمين، وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حدوا حدودهم لو قطعوا على المسلمين إلا أنني أتوقف في أن أقتلهم إن قتلوا أو أضمتهم الذمة، وإذا سرق الرجل من المغنم، وقد حضر القتال - عبداً كان أو حرّاً - لم يقطع؛ لأن لكل واحدٍ منهما فيه نصيب الحرّ بسهمه والعبد بما يرضخ له ويضمن.

وكذلك كل من سرق من بيت المال.

وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة، ومن سرق خيراً من كتابي وغيره، فلا غرم عليه ولا قطع.

وكذلك إن سرق مئة من مجوسي، فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحل ثمنه، فإذا بلغت قيمة الظرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق لشيثين وعاء يحل بيعه والاتفاق به إذا غسل وخرّ قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين: إحداهما ذكبة والأخرى مئة وكانت قيمة الذكبة ربع دينار لم يسقط عنه القطع أن يكون معها مئة والمئة كلا شيء وكأنه منفرد بالذكبة؛ لأنه سارق لهما، والله أعلم.

٥٥- كتاب النكاح

(في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق، والصداق،
والنفقة، ونكاح المشرك وأهل الذمة والمرد)

١- ما يحرم الجمع بينه

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ قال: فلا يجل الجمع بين الأختين بحال من نكاح ولا ملك يمين؛ لأن الله تبارك وتعالى أنزله مطلقاً، فلا يحرم من الحرائر شيء إلا حرم من الإمام بالملك مثله إلا العدد، فإن الله تبارك وتعالى انتهى بالحرائر إلى أربع وأطلق الإمام، فقال عز ذكره ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ لم يته بذلك إلى عدد.

١٥٤٥- أخبرنا ابن عيينة، عن مطرف، عن أبي الجهم، عن أبي الأحضر، عن عمارة أنه كره من الإمام ما كره من الحرائر إلا العدد. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٧)]

١٥٤٦- أخبرنا سفيان، عن هشام بن حسان، وأيوب، عن ابن سيرين قال: قال ابن مسعود: يكره من الإمام ما يكره من الحرائر إلا العدد. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٧)]

قال الشافعي: وهذا من قول العلماء إن شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه نأخذ.

قال: والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل.

١٥٤٧- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية، وأما أنا، فلا أحب أن أصنع ذلك، قال فخرج من عنده فلقى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فقال: لو كان لي من الأمر شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالا.

قال مالك قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. [أخرجه مالك (٥٣٨/٢)، الدارقطني (٢٨٢/٣)، البيهقي (١٦٤-١٦٣/٧)]

قال مالك: وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك. [أخرجه مالك (٥٣٩/١)]

١٥٤٨- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين هل توطأ إحداهما بعد الأخرى؟ فقال عمر: ما أحب أن أجزهما جميعاً ونهأ. [أخرجه مالك (٥٣٨/١)]

١٥٤٩- أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه قال: سئل عمر، عن الأم وابنتها من ملك اليمين، فقال: ما أحب أن أجزهما جميعاً، فقال عبيد الله قال أبي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه. [أخرجه البيهقي (١٦٤/٧)]

١٥٥٠- أخبرنا مسلم وعبد المجيد، عن ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبيد الله بن معمر جاء إلى عائشة، فقال لها: إن لي سريّة قد أصبتها وأناها قد بلغت لها ابنة جارية لي فاستسر ابنتها؟ فقالت لا، فقال: فإني والله لا أدعها إلا أن تقول لي حرمها الله، فقالت: لا يقع له أحد من أهلي ولا أحد أطاعني. [أخرجه البيهقي (١٦٤/٧)]

قال الشافعي: فإذا كان عند الرجل امرأة فطلقها؛ فكان لا يملك رجعتها فله أن ينكح أختها؛ لأنه حيثو غير جامع بين الأختين، وإذا حرم الله تعالى الجمع بينهما، ففي ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح إحداهما بعد الأخرى وهذه منكوحة بعد الأخرى، ولو كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه، فإذا فعل بعض هذا، ثم وطئ الأخت، ثم عجزت الكتابة أو ردت المنكوحة كانت التي أبيع له فرجها أولاً، ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما حرم فرجها قبل أن يطأ أختها، ثم هكذا أبداً، وسواء ولدت له التي وطئ أولاً وآخر أو لم تلد؛ لأنه في كلتا الحالتين إنما يطؤها بملك اليمين.

وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في أختين فالنكاح ثابت لا يفسده ملك اليمين كان النكاح قبل أو بعد.

فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أو لم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتاً وحرّم عليه فرج الأخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له، وأحب إليّ لو حرّم فرج أختها المملوكة

فرجُ التي زوّجَ فحرمَ فرجها عليه بأن يطلقها زوجها أو تكون مَكْنَبَةً فتعجزُ لمحلِّ له هي وكانت التي وطئَ حلالاً له حتى يحرمَ عليه فرجها فتحلُّ له الأولى، ثم هكذا أبداً متى حلَّ له فرجٌ واحدة فوطئها حرمَ عليه وطءُ الأخرى حتى يحرمَ عليه فرجُ التي حلَّتْ له، ثم يحلُّ له فرجُ التي حرمت عليه، فيكون تحريمُ فرجها كطلاق الرجل الزوجة الذي لا يملك فيه الرجعة، ثم يباح له نكاحُ أختها، فإذا نكحها لم يحلَّ له نكاحُ التي طلقها حتى تبينَ هذه منه إلا أنهما يختلفان في أنه يملك ربة أختين وأخوات وأمهات، ولا يملك عقد أختين بنكاح.

٢- من يحل الجمع بينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته؛ لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما له ولا رضاع، وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الأنساب بمن جمعهن إليه وقام الرضاغ مقام النسب.

١٥٥١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةِ رَجُلٍ مِنْ قَيْصِرٍ وَأَبْنَتِهِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٩٤/٥)]

١٥٥٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ جَمَعَ ابْنُ عَمْرِو لِي بَيْنَ ابْنَتِي عَمٍّ لَهُ فَاصْطَحَ السَّاءُ لَا يَذَرِينَ أَيْنَ يَذْهَبْنَ. [أخرجه البيهقي (١٦٧/٧)]

قال الشافعي: ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويزوج ابنتها ابنه؛ لأن الرجل غير ابنه قد يحرم على الرجل ما لا يحرم على ابنه.

وكذلك يزوجه أخت امرأته.

٣- الجمع بين المرأة وعمتها

١٥٥٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. [أخرجه مالك (٥٣٢/٢)، البخاري (٥١٠٩)، مسلم (١٤٠٨)، أبو داود (٢٠٦٥)، الترمذي (١١٢٦)، النسائي (٩٦/٦)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته، ولا يروى من وجه يشبه أهل

حين يعقد نكاح أختها بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن يزوجه، وإن لم يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها ونهيتها عن وطئها كما لا أجبره على بيع جارية له وطئ ابنتها وإنهاء عن وطئها.

ولو كانت عنده أمة زوجة فتزوج أختها حرة كان نكاح الأخيرة مفسوخاً.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح؟

قيل له: النكاح يثبت للرجل حقاً على المرأة وللمرأة حقاً على الرجل وملك عقد النكاح يقوم في تحريم الجمع بين الأختين مقام الوطء في الأمتين.

فلو ملك رجل عقد نكاح أختين في عقد أفسدنا نكاحهما، ولو تزوجهما لا يدري أيتهما أول أفسدنا نكاحهما، ولو ملك امرأة أمهاتها وأولادها في صفقة بيع لم يفسد البيع، ولا يحرم الجمع في البيع إنما يحرم جمع الوطء في الإماء، فأما جمع عقد الملك، فلا يحرم.

ولو وطئ أمة، ثم باعها من ساعته أو اعتقها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه، وليس له في المرأة أن ينكح أختها وهي زوجة له، ولا أن يملك المرأة غيره، ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق، ولولد المرأة يلزمه بالعقد، وإن لم يقر بوطء إلا أن يلاعن، ولولد الأمة لا يلزم بغير إقرار بوطء، ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها لغيره والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره إذا زوجه وحرام عليه وهو مالك رقبته، وليس هكذا المرأة، المرأة يحل عقدها جماعها، ولا يحرم جماعها والعقد ثابت عليها إلا بعلوة صوم أو إحرار أو ما أشبهه مما إذا ذهب حل فرجها.

قال: ولو أن رجلاً له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها، ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشترى، ولم تبع عليه وكانت امرأته امرأته بحالها.

وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها، ثم أسلم وهي في العدة.

قال: ولو كانت عنده جارية فوطئها، فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخرها بوطء الأولى وأحب إلي لو اجتنبت الأولى حتى يستبرئ الأخيرة، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه إن شاء الله تعالى قال: وسواء في هذا ولدت التي وطئت أولاً أو آخرها أو هما أم لم تلد واحدة منهما، ولو حرم فرج التي وطئ أولاً بعد وطء الأخيرة أجمت له وطء الأخيرة، ثم لو حل له

الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة، وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر، وفي هذا حجة على من رد الحديث، وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء، ولم نعلم فقيهاً سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال مجدي أبي هريرة عن النبي ﷺ، فإذا ثبت مجدي منفرد عن النبي ﷺ شيئاً فحرمه بما حرمه به النبي ﷺ ولا علم له أن النبي ﷺ قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي ﷺ حديثاً آخر لا يخالفه أحد مجدي مثله عن النبي ﷺ أن يحرم به ما حرم النبي ﷺ ويحل به ما أحل النبي ﷺ، وقد فعلنا هذا في حديث التعليل وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث، ثم يتحكم كثير ممن جامعون على تثبيت الحديث فيثبت به ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون خطأ في التثبيت أو في الرد لأنها طريق واحدة، فلا يجوز تثبيتها مرة وردّها أخرى وحجته على من قال: لا أقبل إلا الإجماع، لأنه لا يعد إجماعاً تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وليس يسأل أحد من أهل العلم علمته إلا قال: إنما نثبت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً، قال: وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى، إلا أنا إذا قلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله ﷺ فعن الله تعالى قبلناه بما فرض من طاعته.

فإن قال قائل: قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن؟

قيل: القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل، ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شيئاً مثل الربيبة إذا دخل بأمها حرم ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أبوه حرم عليه بكل حال، وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه، وليس في تحريم الجمع بين الأختين إباحة أن يجمع بين ما عدا الأختين إذا كان ما عدا الأختين مخالفاً لهما كان أصلاً في نفسه، وقد يذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيه ﷺ غيره، مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه إباحة أكثر من أربع؛ لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله ﷺ لغيلان بن سلمة وأسلم وعنده عشر نسوة: أمسك أربعاً وفارق سائرهن فبان على لسان نبيه ﷺ أن انتهاء الله بتحليله إلى أربع حظر لما وراء أربع، وإن لم يكن ذلك نصاً في القرآن، وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره بالقرآن وامرأة الملاحن بالسنة، وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه.

قال: والقول في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها من قبل

وكذلك الحالة وسواء دخل بالأولى منهما دون الأخيرة أو بالأخرة دون الأولى أو لم يدخل، وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء بملك اليمين والرضاع، وملك اليمين في الوطء والنكاح سواء، وما لم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الأختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وخالتها فنكح اثنتين منهن في عقد فالحققة منفسخة كلها، وإذا نكح إحداها قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الأخرى مفسوخ، ولا يصنع الدخول شيئاً إنما يصنعه العقد، وما نهى الله عن الجمع بينه من الأخوات، وما نهى عنه رسول الله ﷺ من الجمع بين العمّة والحالة، فيه دلالة على أن كل واحدة منهما تحل بعد الأخرى، فلا بأس أن ينكح الأخت، فإذا ماتت أو طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقاً لا يملك فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى، وهكذا العمّة والحالة، وكل ما نهى عن الجمع بينه.

٤- نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إمائهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إلى ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسمّاها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان، وأن قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمناً، وإنما نزلت في الهدنة، وقال: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ إلى قوله ﴿وَلَوْ أَغْنَيْنَكُمْ﴾، وقد قيل في هذه الآية إنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نساءهم كما حرم أن تنكح رجلاهم المؤمنات.

قال: فإن كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال: وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين، ثم نزلت الرخصة بعدها في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاء في إحلال ذبائح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى ﴿أُحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿أَجُورُهُنَّ﴾.

وقال فأيهما كان، فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب.

فَلَمَّا رَجَعْنَا طَلَّقْنَاهُنَّ، وَقَالَ: فَقَالَ: لَا يَرْتُنْ مُسْلِمًا، وَلَا يَرْتُونَهُنَّ وَيَسَاوُهُنَّ لَنَا جِلٌّ وَيَسَاوُونَا حَرَامٌ عَلَيْهِمْ. [اخرجه البيهقي (١٧٢/٧)]

قال الشافعي: وأهل الكتاب الذين يحلُّ نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى دون المجوس قال والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحلُّ نساؤهم وذبايحهم إلا أن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نسايتهم كما يحرم نكاح المجوسيات، وإن كانوا يجامعونهم على أصل الكتاب، ويتأولون فيختلفون، فلا يحرم ذلك نساءهم وهم منهم يحلُّ نساؤهم بما يحلُّ به نساء غيرهم ممن لم يلزمه اسم صابئ ولا سامري قال: ولا يحلُّ نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية والنصرانية؛ لأن أصل دينهم كان الخنيفة، ثم ضلوا بعبادة الأوثان، وإنما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لا بأنهم كانوا الذين دانوا بالتوراة والإنجيل فضلوا عنها وأحدثوا فيها إنما ضلوا عن الخنيفة، ولم يكونوا كذلك لا تحلُّ ذبايحهم.

وكذلك كلُّ أعجمي كان أصل دين من مضى من آباءه عبادة الأوثان، ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل فدان دينهم لم يحلُّ نكاح نسايتهم.

فإن قال قائل: فهل في هذا من أمر متقدم؟

قيل: نعم.

١٥٥٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عِيْسَى الرَّقَاشِيُّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَنَ لِمَ أَقَرَّ الْمُسْلِمُونَ بِبُيُوتِ النِّسْرَانِ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَنِكَاحِ الْأُمَمَاتِ وَالْأَخْوَاتِ؟ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: لِأَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لَمَّا قَدِمَ الْبَحْرَيْنِ أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

[اخرجه البيهقي (٢٤٨/٨)]

قال الشافعي: فهذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين أحدٍ لقبيته.

١٥٥٦- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْحَارِثِيِّ مَوْلَى عُمَرَ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا يَجِلُّ لَنَا ذَبَابُهُمْ، وَمَا أَنَا بِتَارِكِهِمْ حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ أَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ. [تقدم]

١٥٥٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ مَسْرُورٍ

وَفِي إِبَاحَةِ اللَّهِ تَعَالَى نِكَاحِ حَرَائِرِهِمْ دَلَالَةٌ عِنْدِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، عَلَى تَحْرِيمِ إِمَانِهِمْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي اللِّسَانِ إِذَا قَصِدَ قَصْدُ صَفَةٍ مِنْ شَيْءٍ بِإِبَاحَةٍ أَوْ تَحْرِيمٍ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مَا قَدْ خَرَجَ مِنْ تِلْكَ الصَّفَةِ خَالِفٌ لِلْمَقْصُودِ قَصْدُهُ كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ فَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَةِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ مِنَ السَّبَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفِي مُشْرَكِي أَهْلِ الْأَوْثَانِ فَالْمُسْلِمَاتُ مُحَرَّمَاتٌ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ بِالْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى مُشْرَكِي أَهْلِ الْكِتَابِ لِقَطْعِ الْوَلَايَةِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَمَا لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِيهِ عِلْمَتُهُ قَالَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْحَرَائِرُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنْ قِتَابِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، وَفِي إِبَاحَةِ اللَّهِ الْإِمَامَةَ الْمُؤْمِنَاتِ عَلَى مَا شَرَطَ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلًا وَخَافَ الْعَنَتَ دَلَالَةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا يَحِلُّنَّ إِلَّا لِمَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ مَعَ إِيْمَانِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَبَاحَ بِشَرَطٍ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِذَلِكَ الشَّرَطِ كَمَا أَبَاحَ التَّيَمُّمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِعْوَازِ فِي الْمَاءِ، فَلَمْ يَحِلَّ إِلَّا بَانَ يَجْمَعُهُمَا التَّيَمُّمُ، وَلَيْسَ إِمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ مُؤْمِنَاتٌ فَيَحِلُّنَّ بِمَا حَلَّ بِهِ الْإِمَامَةُ الْمُؤْمِنَاتُ مِنَ الشَّرْطَيْنِ مَعَ الْإِيْمَانِ.

٥- تفريع تحريم المسلمات على المشركين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الإسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبيّة لم تبلغ حرم على كلِّ مشركٍ كتابي، ووثنِي نكاحها بكلِّ حال، ولو كان أبواها مشركين فوصفت الإسلام وهي تعقل صفته منعها من أن ينكحها مشرك؛ فإن وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحبَّ إليَّ أن يمنع أن ينكحها مشرك، ولا يبين لي فسخ نكاحها، ولو نكحها في هذه الحالة، والله أعلم.

٦- باب نكاح حرائر أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحلُّ نكاح حرائر أهل الكتاب لكلِّ مسلم؛ لأنَّ الله تعالى أحلَّهنَّ بغير استثناء وأحبَّ إليَّ لو لم ينكهنَّ مسلم.

١٥٥٤- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ، فَقَالَ تَزَوَّجْنَاهُنَّ زَمَانَ الْفَتْحِ بِالْكُوفَةِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَنَحْنُ لَا نَكَدُ نَجِدَ الْمُسْلِمَاتِ كَثِيرًا،

قال: سألت عبيدة عن ذبائح نصارى يسي تغلب، فقال: لا تأكل ذبائحهم، فإنهم لم يتمسكوا من نصرائيتهم إلا بشرب الخمر. [تقدم]

قال الشافعي: وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقد بلغ به علي بن أبي طالب عليه السلام بهذا الإسناد.

١٥٥٨ - أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: قال عطاء: ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والإنجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليئسوا منهم. [أخرجه البيهقي (١٧٣/٧)]

قال الشافعي: وتنكح المسلمة على الكاتبة والكاتبة على المسلمة وتنكح أربع كاتبات كما تنكح أربع مسلمات والكاتبة في جميع نكاحها وأحكامها التي تحمل بها وتحرم كالمسلمة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكاتبة إلا بشاهدين عدلين مسلمين ويولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يجوز ولست أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام، ولو زوجت نكاحاً صحيحاً في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحاً، ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكاتبة من مثله، ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكاتبة بمثله، ولا يكون ولي الذممة مسلماً، وإن كان أباه؛ لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان، وولي عقدة نكاحها ابن سعيد بن العاص، وكان مسلماً وأبو سفيان حي، فدل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدينان، وإن كان أباً، وإن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم للكاتبة مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة إلا أنهم لا يتوارثان باختلاف الدينين، فإن طلقها أو آلى منها أو ظاهراً أو قفها لزمه في ذلك كله ما يلزمه في المسلمة إلا أنه لا حد على من قذف كاتبة ويعزّر.

وإذا طلقها فله عليها الرجعة في العدة، وعدتها عدة المسلمة، وإن طلقها ثلاثاً فنكحت قبل مضي العدة وأصيبت لم تحلل له، وإن نكحت نكاحاً صحيحاً بعد مضي العدة ذمياً فأصابها، ثم طلق أو مات عنها وكملت عدتها حلّت للزوج الأول يحللها للزوج كل زوج أصابها يثبت نكاحه وعليها العدة والإحداث كما يكون على المسلمة، وإذا ماتت؛ فإن شاء شهدها وغسلها ودخل قبرها، ولا يصلي عليها، وأكره لها أن تغسله لو كان هو الميت؛ فإن غسلته أجزأ غسلها إياه إن شاء الله تعالى قال وله جبرها على الغسل من الحيضة، ولا يكون له إصابتها إذا

طهرت من الحيض حتى تغتسل؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى تسمى الطهر قال: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء إلا أن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم، فإذا صارت ممن تحمل لها الصلاة بالطهر حلّت له.

قال الشافعي: وله عندي، والله تعالى أعلم، أن يجبرها على الغسل من الجنابة، وعلى النظافة بالاستحداذ وأخذ الأظفار والتنظف بالماء من غير جنابة ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضرب بها الماء أو في برد شديد يضرب بها الماء وله منعها من الكنيسة والخروج إلى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج إليه إذا كان له منع المسلمة إتيان المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع إتيان الكنيسة؛ لأنه باطل وله منعها شرب الخمر؛ لأنه يذهب عقلها ومنعها أكل لحم الخنزير إذا كان يتقذر به ومنعها أكل ما حل إذا تأذى بريجه من ثوم ويصل إذا لم تكن بها ضرورة إلى أكله، وإن قدر ذلك من حلال لا يوجد بريجه لم يكن له منعها إياه.

وكذلك لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوباً متناً يؤذيها فيمنعها منهما.

قال: وإذا نكح المسلم الكاتبة فارتدت إلى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب؛ فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهما على النكاح، وإن لم ترجع حتى تنقضي العدة، فقد انقطعت العصمة بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة؛ لأنها مانعة له نفسها بالردة.

قال: ولا يقتل بالردة من انتقل من كفر إلى كفر إنما يقتل من خرج من دين الإسلام إلى الشرك فأما من خرج من باطل إلى باطل، فلا يقتل وينفى من بلاد الإسلام إلا أن يسلم أو يعود إلى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية أو مجوسية فيقر في بلاد الإسلام.

قال: ولو ارتدت من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية لم تحرم عليه؛ لأنه كان يصلح له أن يتدعى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه.

قال الربيع: الذي أحفظ من قول الشافعي أنه قال: إذا كان نصرانياً فخرج إلى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث ديناً لم تكن عليه قبل نزول القرآن؛ فإن أسلمت أو رجعت إلى دينك الذي كنا نأخذ منك عليه الجزية تركناك وإلا أخرجناك من بلاد الإسلام وتبذل إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك، وهذا القول أحب إلى الربيع.

قال الشافعي: ولا يجوز نكاح أمه كاتبة لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال وأي صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطه إيمانهم بالملك وأي صنف

وطنها كان كذلك؛ لأن الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يجرم شيئاً؛ لأنها ليست بزوجة ولا ملك يمين فيحرم الجمع بينها وبين أختها.

قال: ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة، فإذا هي كافرة يفسخ نكاحها، ولو تزوج امرأة على أنها كاتبة، فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح؛ لأنها خير من كاتبة، ولو تزوج امرأة، ولم يخبر أنها مسلمة ولا كاتبة، فإذا هي كاتبة، وقال: إنما نكحناها على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه اليمين ما نكحها وهو يعلمها كاتبة.

٧- ما جاء في منع إماء المسلمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾ الآية.

قال الشافعي: ففي هذه الآية، والله تعالى أعلم، دلالة على أن المخاطبين بهذا الأحرار دون المالك فاما المملوك، فلا بأس أن ينكح الأمة؛ لأنه غير واجد طَوْلاً لِحَرَّةٍ ولا أمة. فإن قال قائل: ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون المالك؟

قيل: الواجدون للطول المالكون للمال والمملوك لا يملك مالا بحال ويشبهه أن لا يخاطب بأن يقال: إن لم يجد مالا من يعلم أنه لا يملك مالا بحال إنما يملك أبداً لغيره.

قال: ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا بأن لا يجزئ الرجل الحر بصدائق أمة طَوْلاً لِحَرَّةٍ وبأن يخاف العنت والعنت الزنا، فإذا اجتمع أن لا يجزئ طَوْلاً لِحَرَّةٍ، وأن يخاف الزنا حل له نكاح الأمة، وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له، وذلك أن يكون لا يجزئ طَوْلاً لِحَرَّةٍ وهو لا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجزئ طَوْلاً لِحَرَّةٍ إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشق امرأة وثبته يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها؟ ولو كان عنده أربع نسوة فعشق واحدة لم يحل له نكاحها إذا تم الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشق أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها.

وكذلك ما حرم عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يجرم عليه خوف العنت؛ لأنه لا ضرورة عليه يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذو يحل بها المحرم إنما الضرورة في الأبدان التي تحيا من الموت وتنع من ألم العذاب عليها، وأما اللذات، فلا يعطاها أحد بغير ما حل به.

حرم نكاح حرائرهم حرم وطء إماءهم بالملك ويحل وطء الأمة الكاتبة بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح، ولا يحل وطء أمة مشركة غير كاتبة بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم، ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب، ثم دانت دين أهل الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحرائر منهم، ولا يحل نكاح أمة كاتبة لمسلم بحال؛ لأنها داخلة في معنى من حرم من المشركات وغير حلل منصوصة بالإحلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح، وأن الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح إماء أهل الإسلام بمعنيين سواء أن لا يجزئ النكاح طَوْلاً لِحَرَّةٍ ويخاف العنت والشرطان في إماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى، وفي ذلك دليل على تحريم من خالفهن من إماء المشركين، والله تعالى أعلم، لأن الإسلام شرط ثالث والأمة المشركة خارجة منه، فلو نكح رجل أمة كاتبة كان النكاح فاسداً يفسخ عليه قبل الوطء وبعده، وإن لم يكن وطئ، فلا صداق لها، وإن كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنكاح وهو مسلم ويباع على مالكة إن كان كاتبة، وإن كان مسلماً لم يبيع عليه.

ولو وطئ أمة غير كاتبة منع أن يعود لها حبلت أو لم تحبل، وإن حبلت فولدت فهي أم ولد له، ولا يحل له وطؤها لديها كما يكون أمة له، ولا يحل له وطؤها لديها، فإذا مات عتقت بموتها، وليس له يبيعها، وليس له أن يزوجه وهي كارهة ويستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها، وإن كانت لها أخت حرة مسلمة حل له نكاحها، وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة كاتبة أبوها كاتبي فاشترها حل له وطؤها بملك اليمين، ولم يكن هذا جمعاً بين الأختين؛ لأن وطء الأولى التي هي غير كاتبة غير جائز له، وإنما الجمع أن يجمع بين من يحل وطؤه على الأفراد.

وإن كانت لها أخت من أبيها تدين بدين أهل الكتاب لم تحل له بالملك؛ لأن نسبها إلى أبيها وأبوها غير كاتبي إنما انظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الأب، وليس هذا كالمرأة يسلم أحد أبويها وهي صغيرة؛ لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك الشرك، والنسب إلى الأب.

وكذلك الذين له ما لم تبلغ الجارية، ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها بملك اليمين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب؛ لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب.

ولو نكح أمة كاتبة ولها أخت حرة كاتبة أو مسلمة، ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينه وبين الأمة الكاتبة كان نكاح الحرة المسلمة أو الكاتبة جائزاً؛ لأنه حلال لا يفسد الأمة الكاتبة التي هي أخت المنكوحه بعدها؛ لأن نكاح الأولى غير نكاح، ولو

فإن قال قائل: فهل قال: هذا غيرك؟

قيل: الكتاب كافٍ إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري، وقد قاله غيري.

١٥٥٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ مَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حَوْءٍ، فَلَا يَنْكِحُ أُمَّةً. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

١٥٦٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْحُرِّ الْأَمَةِ وَهُوَ يَجِدُ بِصَدَاقِهَا حُرَّةً قُلْتُ: يَخَافُ الزَّنا قَالَ: مَا عَلِمْتَهُ يَحِلُّ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

١٥٦١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلَ عَطَاءُ أَبَا الشَّعْثَاءِ وَأَنَا أَسْتَعِزُّ عَنْ نِكَاحِ الْأَمَةِ مَا تَقُولُ فِيهِ؟ أَجَابَنِي هُوَ؟ فَقَالَ: لَا يَصْلُحُ الْيَوْمَ نِكَاحُ الْإِمَاءِ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

قال الشافعي: والطول هو الصداق ولست أعلم أحداً من الناس يجد ما يحل له به أمة إلا وهو يجد به حرّة، فإن كان هذا هكذا لم يحل نكاح الأمة لحر، وإن لم يكن هذا هكذا فجمع رجل حرّ الأمرين حل له نكاح الأمة، وإذا ملك الرجل عقدة الأمة بنكاح صحيح، ثم أيسر قبل الدخول أو بعده فسواء والاختيار له في فراقها، ولا يلزمه فراقها بحال أبداً بلغ يسره ما شاء أن يبلغ؛ لأن أصل العقد كان صحيحاً يوم وقع، فلا يجرم بمحدث بعده، ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة، وذلك أنه إذا كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة.

وكذلك لا ينكح أمة على حرّة؛ فإن نكح أمة على أمة أو حرّة فالنكاح مفسوخ.

قال: ولو ابتدأ نكاح أمتين معاً كان نكاحهما مفسوخاً بلا طلاق ويتبدى نكاح إتيهما شاء إذا كان من له نكاح الإماء كما يكون هكذا في الأختين يعقد عليهما معاً والمرأة وعمتها، وإن نكح الأمة في الحال التي.

قلت: لا يجوز له فالنكاح مفسوخ ولا صداق لها إلا بأن يصيبها، فيكون لها الصداق بما استحل من فرجها ولا تحلها إصابتها إذا كان نكاحها فاسداً لزوج غيره لو طلقها ثلاثاً، ولو نكحها وهو يجد طولاً، فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجده ففسخ نكاحها؛ لأن أصله كان فاسداً ويتبدى نكاحها إن شاء، ولو نكحها ولا زوجة له، فقال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرّة فولدت له

أو لم تلد إذا قال نكحتنا ولا أجد طولاً لحرّة كان القول قوله، ولو وجد موسراً؛ لأنه قد يعسر، ثم يوسر إلا أن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان واجداً لأن ينكح حرّة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده، وإن نكح أمة، ثم قال نكحتنا وأنا أجد طولاً لحرّة أو لا أخاف العنت.

فإن صدقه مولاهما فالنكاح مفسوخ ولا مهر عليه إن لم يكن أصابها؛ فإن أصابها فعليه مهر مثلها، وإن كذبه فالنكاح مفسوخ بإقراره بأنه كان مفسوخاً، ولا يصدق على المهر؛ فإن لم يكن دخل بها فلها نصف ما سعى لها، وإن راجعها بعد جعلتها في الحكم تطلقه وفيما بينه وبين الله فسخاً بلا طلاق، وقد قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه إن لم يصيبها.

قال: وإن نكح أمة نكاحاً صحيحاً، ثم أيسر فله أن ينكح عليها حرّة وحرائر حتى يكمل أربعاً، ولا يكون نكاح الحرّة ولا الحرائر عليها طلاقاً لها ولا لهن، ولا لواحدة منهن خيار، كن علمن أن نكح أمة أو لم يعلمن؛ لأن عقد نكاحها كان حلالاً، فلم يجرم بأن يوسر.

فإن قال قائل: فقد تحرم الميتة وتحلها الضرورة، فإذا وجد صاحبها عنها غنى حرمتها عليه قيل إن الميتة محرمة بكل حال، وعلى كل أحد بكل وجه ماليتها وغير ماليتها، وغير حلال الثمن إلا أن أكلها يحل في الضرورة والأمة حلال بالملك وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال إلا في حال الموت، ولا يشبه المأكول الجماع، وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال إلا بما أحل به من نكاح أو ملك، فإذا حل لم يجرم إلا بإحداث شيء يجرم به ليس الغنى منه، ولا يجوز أن يكون الفرج حلالاً في حال حراماً بعده ييسر، وإنما حرّمنا نكاح المتعة مع الاتباع لئلا يكون الفرج حلالاً في حال حراماً في آخر.

الفرج لا يحل إلا بأن يحل على الأبد ما لم يحدث فيه شيء يجرمه ليس الغنى عنه مما يجرمه.

فإن قال قائل: فالتيمم يحل في حال الإعواز والسفر، فإذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم؟

قلت التيمم ليس بالفرض المؤدي فرض الصلاة والصلاة لا تؤدي إلا بنفسها، وعلى المصلي أن يصلي بظهر ماء، وإذا لم يجده تيمم وصلي؛ فإن وجد الماء بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ؛ لأنه لم يدخل في الفرض، ولم يؤدّه، وإذا صلى أو دخل في الصلاة، ثم وجد الماء لم تنقض صلاته، ولم يعد لها وتوضأ للصلاة بعدها، وهكذا التامك الأمة لو أراد نكاحها وأجيب إليه وجلس له، فلم ينكحها، ثم أيسر قبل أن يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها،

هِيَ مَسْخُوحَةٌ نَسَخَتْهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ فَهِيَ مِنْ أَيَامَى الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي (١٥٤/٧)]

قال الشافعي: فوجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ في زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرّم على واحدٍ منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرّم واحدٌ منهما على زوجٍ، فقد أتاه ماعزُ بنُ مالكٍ وأقرّ عنده بالزنا مراراً لم يأمره في واحدةٍ منها أن يجتنب زوجةً له إن كانت ولا زوجته أن تجتنبه، ولو كان الزنا يحرمه على زوجته أشبه أن يقول له إن كانت لك زوجة حرّمت عليك أو لم تكن لك أن تنكح، ولم نعلمه أمره بذلك، ولا أن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكح إلا زانية، وقد ذكر له رجلٌ أن امرأةً زنت وزوجها حاضر، فلم يأمر النبي ﷺ فيما علمنا زوجها باجتنابها وأمر أنيساً أن يغدو عليها؛ فإن اعترفت رجها، وقد جلد ابن الأعرابي في الزنا مائةً وغربه عاماً، ولم ينه علمنا أن ينكح ولا أحداً أن ينكح إلا زانية، وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته إليه أمر امرأته وقذفها برجلٍ وانتفى من حملها، فلم يأمره باجتنابها حتى لا عن بينهما، وقد روي عنه أن رجلاً شكاً إليه أن امرأته لا تدفع يدَ لأمس فأمره أن يفارقها، فقال له: إني أحبها فأمره أن يستمتع بها.

١٥٦٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ

رَقَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ غُمَيْرٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَطَلَّقْهَا قَالَ: إِنِّي أَحِبُّهَا قَالَ فَأَمْسِكْهَا إِذَا. [أخرجه أبو داود (٢٠٤٩)، النسائي (١٦٩/٦-١٧٠) عن ابن عباس]

وقد حرّم الله المشاركات من أهل الأوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة.

١٥٦٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ،

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا ابْنَةٌ مِنْ غَيْرِهِ وَلَهُ ابْنٌ مِنْ غَيْرِهَا، فَجَبَرَ الْغُلَامَ بِالْجَارِيَةِ فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، فَلَمَّا قَدِمَ عُمَرُ مَكَّةَ رَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهَا فَأَعْتَرَفَا فَجَلَدُهَا عُمَرُ الْحَدَّ وَحَرَّصَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَأَبَى الْغُلَامُ. [أخرجه البيهقي (١٥٥/٧)]

قال الشافعي: فالاختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللمرأة أن لا تنكح زانياً؛ فإن فعلاً فليس ذلك مجرامٍ على واحدٍ منهما ليست معصيةً واحدٍ منهما في نفسه تحرّم عليه الحلال إذا أتاه قال: وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه

وإن عقد نكاحها، ثم أسر لم يحرم عليه كما كان المصلي إذا دخل بالتيمم، ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الأمة في أكثر من حال الدّاخل في الصلاة الدّاخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الأمة قد أكمل جميع نكاحها وإكمال نكاحها يجلها له على الأبد كما وصفت قال ويقسم للحرّة يومين وللأمة يوماً.

وكذلك كل حرّة معه مسلمة وكتيبة يوفيهن القسم سواء على يومين لكل واحدٍ ويوماً للأمة؛ فإن شاء جعل ذلك يومين يومين، وإن شاء يوماً يوماً، ثم دار على الحرائر يومين يومين، ثم أتى الأمة يوماً؛ فإن عتقت في ذلك اليوم فدار إلى الحرّة أو إلى الحرائر قسم بينهما وبينها يوماً يوماً بدأ في ذلك بالأمة قبل الحرائر أو بالحرائر قبل الأمة؛ لأنه لم يقسم لهن يومين يومين حتى صارت الأمة من الحرائر التي لها ما لهن معاً، وإنما يلزم الزوج أن يقسم للأمة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها، فإذا فعل فعليه القسم لها وللمولى إخراجها في غير يومها وليتها، وإن أخرجها المولى في يومها وليتها، فقد أبطل حقها ويقسم لغيرها قسم من لا امرأة عنده، وهكذا الحرّة تخرج بغير إذن زوجها يبطل حقها في الأيام التي خرجت فيها، وكل زوجة لم تكمل فيها الحرّة فقسما قسم الأمة، وذلك أم الولد تنكح والمكاتب والمذبرة والمعسر بعضها، وليس للمكاتب الامتناع من زوجها في يومها وليتها ولا لزوجها منعها للطلب بالكتابة.

ولو حلّت الأمة زوجها من يومها وليتها، ولم يحلل السيد حلّ لها، ولو حلّه السيد، ولم تحلل له محلّ له؛ لأنه حق لها دون السيد، ولو وضع السيد نفقتها عنه حلّ له؛ لأنه مال له دونها، وعلى سيدها أن ينفق عليها إذا وضع نفقتها عن الزوج، ولو وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحلّ له إلا بإذن السيد؛ لأنه مال السيد.

٨- نكاح المحدثين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ إِلَى «الْمُؤْمِنِينَ».

قال الشافعي: اختلف في تفسير هذه الآية فقبل نزلت في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فأراد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتحريم أن ينكحن إلا من أعلن بمثل ما أعلن به أو مشركاً وقبل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكهن إلا زان مثلهن مشرك أو مشركة، وإن لم يكن زانياً وحرّم ذلك على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامّة، ولكنها نسخت.

١٥٦٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي قَوْلِهِ ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ قَالَ

١٥٦٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رَكْبًا فِيهِمْ امْرَأَةٌ تَيْبٌ قَوْلْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ أَمْرَهَا فَزَوَّجَهَا رَجُلًا فَجَلَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسِكَ وَرَدَّ يَكَاحَهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٦/٥)]

١٥٦٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه رَدَّ يَكَاحَ امْرَأَةً نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ. [أخرجه البيهقي (١١١/٧)]

١٥٦٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ نَكَحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ يُقَالُ لَهَا بِنْتُ أَبِي ثُمَامَةَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَضْرُوسٍ فَكَتَبَ عَلَقَمَةُ بْنُ عَلَقَمَةَ التَّمَوَارِثِيُّ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ إِنِّي وَلِيِّهَا وَإِنِّهَا نَكَحَتْ بِغَيْرِ أَمْرِي فَردَّه عُمَرُ، وَقَدْ أَصَابَهَا. [أخرجه عبد الرزاق (١٠٤٨٤)، البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٨/٥)]

قال الشافعي: فإي امرأة نكحت بغير إذن وليها، فلا نكاح لها؛ لأن النبي ﷺ قال: فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ.

وإن أصابها فلها صداقٌ مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي ﷺ، وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسس، وإن لا يرجع به الزوج على من غره؛ لأنه إذا كان لها، وقد غرت من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها وهو لو كان يرجع به؛ فكانت الغارة له من نفسها بطل عنها، ولا يرجع زوج أبداً بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال: وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا اشتجروا أن ينظر؛ فإن كان الولي عاضلاً أمره بالتزويج؛ فإن زوج فحق أداه، وإن لم يزوج فحق منعه، وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل ولياً غيره فيزوج والولي عاصي بالعضل لقول الله عز وجل ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُمْ﴾، وإن ذكر شيئاً نظر فيه السلطان؛ فإن رآها تدعو إلى كفاءة لم يكن له منعها، وإن دعاها الولي إلى خير منه، وإن دعت إلى غير كفاءة لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به، وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيتمتع الولي.

١٠- اجتماع الولاية وافتراقهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا ولاية لأحد مع أبي، فإذا مات فالجد أبو الأب، فإذا مات فالجد أبو الجد؛ لأن كلهم

أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم تحرم عليه، ولم يكن له أخذ صداق منها ولا فسخ نكاحها، وكان له إن شاء أن يمسك، وإن شاء أن يطلق.

وكذلك إن كان هو الذي وجدته قد زنى قبل أن ينكحها أو بعدما نكحها قبل الدخول أو بعده، فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته بحالها ولا تحرم عليه وسواء حد الزاني منهما أو لم يحد أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يجرم زنا واحدٍ منهما ولا زناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف دينهما بشرك وإيمان.

٩- لا نكاح إلا بولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَسِّرْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ إلى ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية، وقال في الإمام عليه السلام ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ﴾.

قال الشافعي: زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج اخته ابن عم له فطلقها، ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل، وقال زوجتك وأتركت على غيرك فطلقها لا أزوجه أبداً فنزل ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمْ﴾ يعني الأزواج النساء ﴿فَلْيَسِّرْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ يعني فانقضي أجلهن يعني عدتهن ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ يعني أوليائهن ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ إن طلقوهن، ولم يتبوا طلاقهن، وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحتمل غيره؛ لأنه إنما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزوج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس يسبيل منها فيعضلها، وإن لم تنقض عدتها، فقد يجرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه، وهذا أين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقاً، وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف.

قال الشافعي: وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل.

١٥٦٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيْمًا امْرَأَةً نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَتْ مِنْ فَرْجِهَا. [إني]

وقال بعضهم في الحديث؛ فإن اشتجروا، وقال غيره منهم؛ فإن اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له.

أب.

١١- ولاية المولى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون الرجل ولياً بولاء وللمزوجة نسب من قبل أبيها يعرف ولا للأحوال ولاية مجال أبداً إلا أن يكونوا عصبة، فإذا لم يكن للمرأة عصبة ولها موال فمواليها أولياؤها ولا ولاء إلا لعتق، ثم أقرب الناس بمعقها ولها كما يكون أقرب الناس به ولي ولي العتق لها قال واجتماع الولاية من أهل الولاء في ولاية المزوجة كاجتماعهم في النسب.

قال الشافعي: ولا يختلفون في ذلك.

قال الشافعي: ولو زوجها مولى نعمة، ولا يعلم لها قريباً من قبل أبيها، ثم علم كان النكاح مفسوخاً؛ لأنه غير ولي كما لو زوجها ولي قراية يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخاً.

١٢- مغيب بعض الولاية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا ولاية لأحد بنسب ولا ولاء وأولى منه حي غائباً كان أو حاضراً بعيد الغيبة منقطعها مؤسساً منه مفقوداً أو غير مفقود وقريبها مرجو الإياب غائباً، وإذا كان الولي حاضراً فامتنع من التزويج، فلا يزوجه الولي الذي يليه في القرابة، ولا يزوجه إلا السلطان الذي يجوز حكمه، فإذا رفع ذلك إلى السلطان فحق عليه أن يسأل عن الولي؛ فإن كان غائباً سأل عن الخاطب؛ فإن رضي به أحضر أقرب السلاوة بها وأهل الحرم من أهلها، وقال: هل تقمون شيئاً؟ فإن ذكره نظر فيه؛ فإن كان كفناً ورضيته أمرهم بتزويجه؛ فإن لم يفعلوا زوجته، وإن لم يأمرهم وزوجه فجائز، وإن كان الولي حاضراً فامتنع من أن يزوجه من رضى صنع ذلك به، وإن كان الولي الذي لا أقرب منه حاضراً فوكل قائم وكيله مقامه، وجاز تزويجه كما يجوز إذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفناً ترضى المرأة به بعينه؛ فإن زوج غير كفء لم يجوز، وكان هذا منه تعدياً مردوداً، كما يرث تعدي الركلاء.

١٣- من لا يكون ولياً من ذي القرابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون الرجل ولياً لامرأة بتأ كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولاء حتى يكون الولي حراً مسلماً رشيداً يعقل موضع الحظ وتكون المرأة مسلمة، ولا يكون المسلم ولياً لكافرة، وإن كانت بنته ولا ولاية له على كافرة إلا أمته، فإن ما صار لها بالنكاح ملك له.

قال: ولا يكون الكافر ولياً لمسلمة، وإن كانت بنته، قد

وكذلك الآباء، وذلك أن المروجة من الآباء، وليست من الإخوة والولاية غير الموارث ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه، فإذا لم يكن آباء، فلا ولاية لأحد مع الإخوة، وإذا اجتمع الإخوة فبنو الأب والأم أولى من بني الأب، فإذا لم يكن بنو أم وأب فبنو الأب أولى من غيرهم ولا ولاية لبني الأم ولا لجد أبي أم إن لم يكن عصبة؛ لأن الولاية للعصبة؛ فإن كانوا بني عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة، وإن كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى؛ لأنهم أقرب بأم، وإذا لم يكن إخوة لأب وأم ولا أب، وكان بنو أخ وأم وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى من بني الأخ للأب، وإن كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للأب أولى ولا ولاية لبني الأخ للأم مجال إلا أن يكونوا عصبة قال: وإذا تسفل بنو الأخ فانسبهم إلى المروجة فأيهم كان أقعد بها، وإن كان ابن أب فهو أولى؛ لأن قرابة الأقعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أقعد منه، وإذا استواء؛ فكان فيهم ابن أب وأم فهو أولى بقربه مع المساواة قال: وإن حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بني الأخ، وإن تسفلوا وبنو عم دنية فبنو بني الأخ، وإن تسفلوا أولى؛ لأنهم يجمعهم ولها أب قبل بني العم، وهكذا إن كان بنو أخ وعمومة فبنو الأخ أولى، وإن تسفلوا؛ لأن العمومة غير آباء، فيكونون أولى؛ لأن المروجة من الأب، فإذا انتهت الأبوة فاقرب الناس بالمزوجة أولاهم بها وبنو أخيها أقرب بها من عمومها؛ لأنه يجمعهم ولها أب دون الأب الذي يجمعهم بالعمومة.

وإذا لم يكن بنو الأخ وكانوا بني عم؛ فكان فيهم بنو عم لأب وأم وبنو عم لأب فاستوا فبنو العم للأب والأم أولى، وإن كان بنو العم للأب أقعد فهم أولى، وإذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب، وكان لها أوصياء لم يكن الأوصياء ولاية نكاح ولا ولاية ميراث، وهكذا إن كان لها قرابة من قبل أمها أو بني أخواتها لا ولاية للقرابة في النكاح إلا من قبل الأب.

وإن كان للمزوجة ولد أو ولد لولي، فلا ولاية لهم فيها مجال إلا أن يكونوا عصبة فتكون لهم الولاية بالعصبة إلا ترى أنهم لا يعقلون عنها، ولا يتسبون من قبيلها إنما قبيلها نسبها من قبل أبيها أو لا ترى أن بني الأم لا يكونون ولاية نكاح، فإذا كانت الولاية لا تكون بالأم إذا انفردت فهكذا ولدها لا يكونون ولاية لها، وإذا كان ولدها عصبة، وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى، وإن تساوى العصبة في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بني الأب، وإن استوا فالولد أولى.

قال: وإذا زَوَّجَ الوليُّ الواحدَ كفَّؤاً بأمرِ المرأةِ المالكِ لأمرها بأقلَّ من مهرِ مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية ردُّ النكاحِ، ولا أن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهرَ مثلها؛ لأنَّه ليس في نقص المهرِ نقصٌ نسبٍ إنما هو نقصُ المالِ ونقصُ المالِ ليسَ عليها ولا عليهم فيه نقصٌ حسبِ وهي أولى بالمالِ منهم، وإذا رضي الوليُّ الذي لا أقربَ منه بإتِّكاحِ رجلٍ غيرِ كفءٍ فأنكحه بإذنِ المرأةِ والولايةَ الذين هم شرعٌ، ثم أرادَ الوليُّ المزوجَ والولايةَ ردهُ لم يكن لهم بعدَ رضاهم وتزويجهم إياه برضا المرأةِ، وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقلَّ من صداقِ مثلها وكانت لا يجوزُ أمرها في مالها فلها تمامُ صداقِ مثلها؛ لأنَّ النكاحَ لا يردُّ فهو كالبيعِ المستهلكِ كما لو باعتَ وهي محجورةٌ ببيعاً فاستهلكَ، وقد غنبتَ فيه لزِمَ مشترية قيمتهُ، قال: وإذا كانت المرأةُ محجوراً عليها مالها فسواءٌ من حايى في صداقها أبٌ أو غيره لا تجوزُ الحباةُ ويلحقُ بصداقِ مثلها، ولا يردُّ النكاحُ دخلت أو لم تدخل، وإن طلقت قبلَ ذلكَ أخذَ لها نصفُ صداقِ مثلها.

١٥- ما جاء في تشاحُّ الولاية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الولايةُ شرعاً فأرادَ بعضهم أن يليَ التزويجَ دونَ بعضٍ فذلك إلى المرأةِ توليَ أيَّهم شاءت؛ فإن قالت: قد أدنت في فلان فأبي ولا تني أنكحني فنكاحه جائزٌ فأبهم أنكحها فنكاحه جائزٌ؛ فإن ابتدره اثنان فزوجاهما فنكاحها جائزٌ، وإن غانموا أقرعَ بينهما السلطانُ فأبهم خرجَ سهمه أمره بالتزويجِ، وإن لم يترافعا إلى السلطانِ عدلَ بينهم أمرهم فأبهم خرجَ سهمه زوجٌ، وإن تركوا الإقراعَ أو تركه السلطانُ لم أحبهُ لهم وأبهم زوجٌ بإذنها جاز.

١٦- إنكاحُ الوليتين والوكالةُ في النكاح

١٥٦٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا ابنُ عُثَيْمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عُبَيْدَةَ بْنِ غَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَنْكَحَ الْوَلِيُّانِ فَالْأَوَّلُ أَحَقُّ. [أخرجه أبو داود (٢٠٨٨)، النسائي (٣١٤/٧) عن الحسن عن سمرة، أحمد (١٤٩/٤)، البيهقي (١٤٠/٧) عن الحسن عن عتبة بن عامر به]

قال: وبينَ في قولِ رسولِ الله ﷺ الأولُ أحقُّ أنْ الحقُّ لا يكونُ باطلاً، وأنْ نكاحُ الآخرِ باطلٌ، وأنْ الباطلُ لا يكونُ حقاً بأن يكونَ الآخرُ دخلَ، ولم يدخلِ الأولُ، ولا يزيدُ الأولُ حقاً لو كانَ هوَ الداخلُ قبلَ الآخرِ هوَ أحقُّ بكلِّ حالٍ قال: وفيه دلالةٌ على أنَّ الوكالةَ في النكاحِ جائزةٌ ولأنَّه لا يكونُ نكاحٌ وليَّينِ

زَوْجَ ابْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ النَّبِيِّ ﷺ أُمُّ حَبِيبَةَ وَأَبُو سَفِيَّانَ حَيٌّ؛ لَأَنَّهَا كَانَتْ مُسْلِمَةً وَابْنُ سَعِيدٍ مُسْلِمٌ لَا أَعْلَمُ مُسْلِمًا أَقْرَبَ بِهَا مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَبِي سَفِيَّانَ فِيهَا وَلَايَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَطَعَ الْوَلَايَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْعَقْلُ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَالَ: فَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَةَ؛ لِأَنَّهُ يَحْكُمُ لَا وَلَايَةَ إِذَا حَاكَمْتَ إِلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ إِذَا كَانَ بِالْغَا مُسْلِمًا وَلِيًّا إِنْ كَانَ سَفِيهًا مُوَلِّيًا عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَوْضِعِ الْحِظِّ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ زَوَّجَهُ إِذَا كَانَ هَذَا لَا يَكُونُ وَلِيًّا لِنَفْسِهِ يَزَوِّجُهَا كَأَنَّهُ يَكُونُ وَلِيًّا لِغَيْرِهِ أَبَدًا.

وإن لم يكن هذا وليًّا للفسف أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفقه بل هما أبعدُ من أن يكونا وليَّينِ: قال: ومن خرجَ من الولايةِ بأحدِ هذه المعاني حتى لا يكونَ وليًّا بحالٍ فالوليُّ أقربُ الناسِ بتمن يفارقُ هذه الحالَ، وهذا كمن لم يكن وكمن ماتَ ولا ولايةَ له ما كان بهذه الحالَ، فإذا صلحت حاله صارَ وليًّا؛ لأنَّ الحالَ التي منعَ بها الولايةَ قد ذهبت.

١٤- الأكلفاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أعلمُ في أنَّ للولايةِ امرأةً معَ المرأةِ في نفسها شيئاً جعلَ لهم إيبَ من أن لا تزوجَ إلا كفَّؤاً. فإن قيل: يحتملُ أن يكونَ لثلاث زوجٍ إلا نكاحاً صحيحاً. قيل قد يحتملُ ذلكَ أيضاً، ولكنه لما كان الولايةُ لو زوجوها غيرَ نكاحٍ صحيحٍ لم يميزَ كانَ هذا ضعيفاً لا يشبه أن يكونَ له جعلُ للولايةِ معها أمرٌ فأما الصداقُ فهي أولى به من الولايةِ، ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا يزوجَ إلا كفَّؤاً بل لا أحسبه يحتملُ أن يكونَ جعلُ لهم أمرٌ معَ المرأةِ في نفسها إلا لثلاث تنكحَ إلا كفَّؤاً.

قال الشافعي: إذا اجتمع الولايةُ فكانوا شرعاً فأبهم صلحُ أن يكونَ وليًّا بحالٍ فهو كإفضلهم وسواءُ المسنَّ منهم والكهولُ والشبابُ والفاضلُ والذي دونَه إذا صلحَ أن يكونَ وليًّا فأبهم زوجها بإذنها كفَّؤاً جازٌ، وإن سخطَ ذلكَ من بقي من الولايةِ وأبهم زوجَ بإذنها غيرَ كفءٍ، فلا يثبتُ النكاحُ إلا باجتماعهم عليه؛ وكذلك لو اجتمعت جماعتهم على تزويجِ غيرِ كفءٍ وانفردَ أحدهم كانَ النكاحُ مردوداً بكلِّ حالٍ حتى تجتمعَ الولايةُ معاً على إنكاحه قبلَ إنكاحِهِ، فيكونُ حقاً لهم تركوه.

وإن كانَ الوليُّ أقربَ بمن دونَه فزوجَ غيرَ كفءٍ بإذنها فليسَ لمن بقي من الأولياءِ الذي هوَ أولى منهم ردهُ؛ لأنَّه لا ولايةَ لهم معه قال: وليسَ نكاحُ غيرِ الكفءِ محرماً فأردَه بكلِّ حالٍ إنما هوَ نقصٌ على المزوجَةِ والولايةِ، فلماذا رُضيت المزوجَةُ، ومن له الأمرُ معها بالنقصِ لم أردَه.

قال: ولو كانت خرساء أو معتوهة أو صبيّة أو خرساء بعد التزويج لم يكن عليها يمينٌ وفسخ النكاح، ولو زوجها أبوها، ووكيلٌ له في هذه الحال، فقال الأب: إنكاحي أولاً أو إنكاح وكيلي أولاً كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن إقراراً واحداً منهما يلزمها، ولا يلزم الزوجين ولا واحداً منهما، ولو كانت عاقلة بالغّة فأقرت لأحدهما أن نكاحه كان أولاً لزمها النكاح الذي أقرت أنه كان أولاً، ولم تحلف للأخر، لأنها لو أقرت له بأن نكاحه أولاً، ثم لم يكن زوجها.

وقد لزمها أن تكون زوجة الآخر، ولو كان وليها الذي هو أقرب إليها من وليها الذي يليه زوجها بإذنها، ووليها الذي هو أبعد منه بإذنها فإنكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل، ولو كان على الانفرد.

وإذا كان هذا هكذا فنكاح الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد، أو دخل الذي زوجته الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع من هو أقرب.

ولو دخل بها الزوجان معاً أثبت نكاح الذي زوجته الولي وأمر باجتماعها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره، ثم خلى بينهما وبينه، وكان لها على الزوج المهر الذي سمي، وعلى النكاح النكاح الفاسد مهرٌ مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها، ولو اشتملت على حمل وقفا عنها وهي في وقفها عنها زوجة الذي زوجها الولي إن مات ورثته، وإن ماتت ورثها، ومتى جاءت بولد أربى القافة فبأيهما أحقها الحق، وإن لم يلحقها بواحد منهما أو أحقها بهما أو لم يكن قافة وقفت حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء، قال: وإن انتفيا منه، ولم تره القافة لاعناها معاً ونفسي عنهما معاً؛ فإن أقر به أحدهما نسبته إليه، فإن أقر به الآخر وقفته حتى تراه القافة، وكان كالمسألة على الابتداء، وإن مات الآخر بعدما أقر به الأول، ولم يعترف به فهو من الأول، ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر بإذنها فدخل بها صاحب التزويج الآخر فلها مهرٌ مثلها وتنزع منه وهي زوجة الأول ويمسك عنها حتى تنقضي عدتها من الداخل بها.

١٧- ما جاء في نكاح الآباء

١٥٧٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان

بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: نكحني النبي ﷺ وأنا ابنة ميت أو سبيع وبني بني وأنا ابنة تسع. [أخرجه البخاري (٥١٣٣)، مسلم (١٤٢٢)، أبو داود (٢١٢١)، النسائي (١٣١، ٨٢/٦)، ابن

مكثافاً حتى يكون للأول منهما إلا بوكالةٍ منها مع توكيل النبي ﷺ عمرو بن أمية الضمري فزوجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان.

قال الشافعي: فأمّا إذا أذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رابا وأمرها أحدهما في رجل، فقالت زوجته وأمرها آخر في رجل، فقالت زوجته فزوجهما معاً رجلين مختلفين كفوين.

فأيهما زوج أولاً فالأول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقة، وما بينه وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ساقط دخل بها الآخر أو لم يدخل أو الأول أو لم يدخل لا يحق الدخول لأحد شيئاً إنما يحقه أصل العقد؛ فإن أصابها آخرهما نكاحاً فلها مهرٌ مثلها إذا لم يصح عقد النكاح لم تصح بشيء بعدها إلا بتجديد نكاح صحيح، وإذا جاز للمرأة أن توكّل ولتين جاز للولي الذي لا أمر للمرأة معه أن يوكّل، وهذا للأب خاصة في البكر، ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكّل أب في ثيب ولا ولي غير أب إلا بأن تاذن له أن يوكّل بتزويجها فيجوز بإذنها.

فلو أن رجلاً خرج، ووكل رجلاً بتزويج ابنته البكر فزوجهما الوكيل وهو فأيهما أنكح أولاً فالنكاح نكاحه جائز والآخر باطل الوكيل أو الأب، وإن دخل بها الآخر فلها المهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لها منه، ولو مات قبل أن يفرق بينهما، ولا له منها لو مات ولزوجهما الأول منها الميراث وعليه لها الصداق يحاسب به من ميراثه.

وهكذا لو أذنت لوليتين فزوجهما معاً أو لولي أن يوكّل فوكّل وكيلاً أو لوليتين كذلك فوكلاً وكيلاً أي هذا كان فالتزويج الأول أحق، ولو زوجها الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للأول إذا علم بيّنة تقوم على وقت من الأوقات أنه فعل ذلك قبل صاحبه.

قال: ولو زوجها وليها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد، ولم يثبتوا الساعة أو أثبتوها، فلم يكن في إثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولاً فالنكاح مفسوخ ولا شيء لها من واحد من الزوجين، ولو دخل بها أحدهما على هذا فأصابتها كان لها منه مهرٌ مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان، فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقرآن أنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولاً ويقرآن بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك، مثل أن تكون غائبة عن النكاح ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا.

ولو ادّعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادّعى كل واحد منهما أن نكاحه كان أولاً كان القول قولها مع يمينها للذي زعمت أن نكاحه آخر، وإن قالت: لا أعلم أيهما كان أولاً وادّعى علمها أحلفت ما تعلم، وما يلزمها نكاح واحد منهما.

[ماجه (١٨٧٦)]

الشك من الشافعي.

قال الشافعي: فلما كان من رسول الله ﷺ أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة. [أخرجه مالك (٥٢٤/٢)، مسلم (١٤٢١)، أبو داود (٢٠٩٨)، الترمذي (١١٠٨)، النسائي (٨٤/٦)، ابن ماجه (١٨٧٠)]

واخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في اليتامى، فقال: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾، ولم يكن له الأمر في نفسه إلا ابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيض قبل ذلك، فيكون لهما أمر في أنفسهما دلّ إنكاح أبي بكر عائشة النبي ﷺ ابنة ست وبنواؤه بها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبر من نفسها، ولو كانت إذا بلغت بكرة كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ، فيكون ذلك بإذنها.

١٥٧١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

١٥٧٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنِ زَيْدٍ بِنِ جَارِيَةٍ، عَنْ خُتَيْبَةَ بِنْتِ خِزَامٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَاتَّتِ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا. [أخرجه مالك (٥٣٥/١)، البخاري (٥١٣٨)، أبو داود (٢١٠١)، النسائي (٨٦/٦)]

قال الشافعي: فأى ولي امرأة نيسب أو بكر زوجها بغير إذنها فالنكاح باطل إلا الآباء في الأبكار والسادة في المماليك؛ لأن النبي ﷺ رد نكاح خنساء بنت خدام حين زوجها أبوها كارهة، ولم يقل إلا أن تشائي أن تبترى أبائك فتجيزي إنكاحه لو كانت إجازته إنكاحها تحيزه أشبه أن يأمرها أن تحيز إنكاح أبيها، ولا يرد بقرته عليها.

قال الشافعي: ويشبه في دلالة سنة رسول الله ﷺ إذا فرق بين البكر والنيسب فجعل النيسب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عنى، والله تعالى أعلم، الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه، فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض؛ لأنها لو كانت إذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالنيسب، وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من وليها وإذن النيسب

الكلام وإذن البكر الصمت، ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرة ولا نيسباً إلا بإذنها، فإذا كانوا لم يفرقوا بين البكر والنيسب البالغين لم يميز إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والنيسب في الأب الولي وغير الولي، ولو كان لا يجوز للأب إنكاح البكر إلا بإذنها في نفسها ما كان له أن يزوجه صغيرة؛ لأنه لا أمر لها في نفسها في حالها تلك، وما كان بين الأب وسائر الولاة فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في النيسب.

فإن قال قائل: فقد أمر النبي ﷺ أن تستأمر البكر في نفسها؟

قيل: يشبه أمره أن يكون على استجابة نفسها، وأن يكون بها داء لا يعلمه غيرها فتذكره إذا استؤمرت أو تكره الخطاب لعلها، فيكون استثمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الأخلاق.

وكذلك نامر أباهما ونامر أيضاً أن يكون المأمر لها فيه أقرب نساء أهلها، وأن يكون تفضي إليها بذات نفسها أمّا كانت أو غير أم، ولا يجعل في إنكاحها إلا بعد إخبارها بزواج بعينه، ثم يكره لأبيها أن يزوجه إن علم منها كراهة لمن يزوجه، وإن فعل فزوجه من كرهت جاز ذلك عليها، وإذا كان يجوز تزويجها عليها من كرهت فكذلك لو زوجها بغير استثمارها.

فإن قال قائل: وما يدل على أنه قد يؤمر بمشاورة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بمشاورتها؟

قيل: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَمْ يجعل الله لهم معه أمراً إنما فرض عليهم طاعته، ولكن في المشاورة استجابة أنفسهم، وأن يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله ﷺ والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخير قد غاب عن المستشير، وما أشبه هذا.

قال: والجد أبو الأب وأبو أبيه يقومون مقام الأب في تزويج البكر، وولاية النيسب ما لم يكن دون واحد منهم أب أقرب منه، ولو زوجت البكر أزواجاً ماتوا عنها أو فارقوها وأخذت مهوراً وموارث دخل بها أزواجها أو لم يدخلوا إلا أنها لم تحامع زوجت تزويج البكر؛ لأنه لا يفارقها اسم بكر إلا بأن تكون نيسباً وسواء بلغت سنًا وخرجت الأسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شيء؛ لأنها بكر في هذه الأحوال كلها.

قال: وإذا جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو زناً صغيرة كانت بالغاً أو غير بالغ كانت نيسباً لا يكون للأب تزويجها إلا بإذنها، ولا يكون له تزويجها إذا كانت نيسباً، وإن كانت لم تبلغ إنما يزوجه الصغيرة إذا كانت بكرة؛ لأنه لا أمر لها في نفسها إذا كانت

١٩- المرأة لا يكون لها الولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال رسول الله ﷺ: أَيَّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَسِنُ فِيهِ أَنْ الْوَلِيَّ رَجُلٌ لَا امْرَأَةً، فَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ وَلِيًّا أَبَدًا لغيرها، وإذا لم تكن وليًّا لنفسها كانت أبعد من أن تكون وليًّا لغيرها ولا تعقد عقد نكاح.

١٥٧٣- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُخَطِّبُ إِلَيْهَا الْمَرْأَةَ مِنْ أَهْلِهَا فَتَشْهَدُ، فَإِذَا بَقِيَتْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَتْ لِيَعْنُصِ أَهْلُهَا رُوحٌ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَلِي عُقْدَةَ النِّكَاحِ.

١٥٧٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَإِنَّ الْبَغْيَ إِنَّمَا تَنْكِحُ نَفْسَهَا. [أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)]

قال الشافعي: وإذا أرادت المرأة أن تزوج جاريها لم يجوز أن تزوجها هي ولا وكيلها إن لم يكن وليًّا للمرأة إذا لم تكن هي وليًّا لجاريها لم يكن أحدٌ بسببها وليًّا إذا لم يكن من الولاء كما لا يكون للمرأة أن توكل نفسها من يزوجه إلا وليًّا ويزوجه وليُّ المرأة السيِّدة الذي كان يزوجه هي أو السلطان إذا أذنت سيِّدتها بتزويجها كما يزوجهنا هي إذا أذنت بتزويجها، ولا يجوز لوليِّ المرأة أن يوليَّ امرأة تزوجه إذا لم تكن وليًّا في نفسها لم تكن وليًّا بوكالة، ولا يزوج جاريها إلا بإذنها ويجوز وكالة الرجل الرجل في النكاح إلا أنه لا يوكل امرأة لما وصفت ولا كافرًا بتزويج مسلمة؛ لأنَّ واحدًا من هذين لا يكون وليًّا بحال.

وكذلك لا يوكل عبدًا ولا من لم تكمل فيه الحرية.

وكذلك لا يوكل محجوراً عليه ولا مغلوباً على عقله؛ لأنَّ هؤلاء لا يكونون ولاية بحال.

٢٠- ما جاء في الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ذكر الله تعالى الأولياء، وقال رسول الله ﷺ: أَيَّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ولم يختلف أحدٌ أنَّ الولاية هم العصبة، وأنَّ الأخوال لا يكونون ولاية، إن لم يكونوا عصبة فَيَسِنُ في قولهم أن لا ولاية لوصي إن لم يكن من العصبة؛ لأنَّ الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبة للعار عليهم والوصي ممن لا عارَ عليه فيما أصاب غيره من عار وسوء وصَّى الأبُّ بالأبكار والبنات، ووصَّى غيره، فلا ولاية لوصي في النكاح بحال، وذلك أنَّه ليس بوكيل الولي ولا بولي والحال أولى أن يكون عليه عارٌ من الوصي وهو لا ولاية له

صغيرة ولا بالغاً مع أبيها قال: وليس لأحدٍ غير الآباء أن يزوجه بكراً ولا ثيباً صغيرة لا بإذنها ولا بغير إذنها، ولا يزوجه واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها.

وإن زوجه أحد غير الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ، ولا يتوارثان، ولا يقع عليها طلاقٌ وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والآباء وغيرهم من الأولياء في الثيب سواء لا يزوجه أحد الثيب إلا بإذنها، وإذنها الكلام، وإذن البكر الصمت.

وإذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رخصت بعد أو لم ترخص.

وكذلك سائر الأولياء في البكر والثيب.

١٨- الأب ينكح ابنته البكر غير الكفء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز أمر الأب على البكر في النكاح إذا كان النكاح خطاً لها أو غير نقص عليها، ولا يجوز إذا كان نقصاً لها أو ضرراً عليها كما يجوز شراءه وبيعه عليها بلا ضررٍ عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البصر به.

وكذلك ابنه الصغير.

قال: ولو زوج رجل ابنته عبداً له أو لغيره لم يجوز النكاح؛ لأنَّ العبد غير كفء لم يجوز، وفي ذلك عليها نقصٌ بضرورة، ولو زوجها غير كفء لم يجوز؛ لأنَّ في ذلك عليها نقصاً، ولو زوجها كفواً أجذم أو أبرص أو مجنوناً أو خصياً مجرباً أو غير محبوبٍ لم يجوز عليها؛ لأنها لو كانت بالغاً كان لها الخيار إذا علمت هي بداء من هذه الأدواء، ولو زوجها كفواً صحيحاً، ثم عرض له داءٌ من هذه الأدواء لم يكن له أن يفرق بينه وبينها حتى تبلغ، فإذا بلغت فلها الخيار.

قال: ولو عقد النكاح عليها لرجل به بعض الأدواء، ثم ذهب عنه قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاختلفت المقام معه لم يكن لها ذلك؛ لأنَّ أصل العقد مفسوخاً.

قال: لو زوج ابنه صغيراً أو غيبولاً أمةً كان النكاح مفسوخاً؛ لأنَّ الصغير لا يخاف العنت والمخبول لا يعرب عن نفسه بأنه يخاف العنت، وإن كان كل واحدٍ منهما لا يجد طولاً، ولو زوجه جذماً أو برصاً أو مجنوناً أو رتقاء لم يجوز عليه النكاح.

وكذلك لو كان زوجه امرأة في نكاحها ضررٌ عليه أو ليس له فيها وطرٌ، مثل عجزٍ، فانيةٍ أو عميةٍ أو قطعةٍ أو ما أشبه هذا.

٢٢- نكاح الصغار والمغلوبين

على عقولهم من الرجال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الكبير المغلوب على عقله: لأبيه أن يزوجه؛ لأنه لا أمر له في نفسه، وإن كان يجبر ويفيق فليس له أن يزوجه حتى يأذن له وهو مفيق في أن يزوجه؛ فإذا أذن فيه زوجه ولا أريد إنكاحه إياه، وليس لأحد غير الآباء أن يزوجه المغلوب على عقله؛ لأنه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فيسأل عنه؛ فإن كان محتاج إلى التزويج ذكر للمزوجة؛ فإن رضيت زوجه، وإن لم يكن محتاج إلى التزويج فيما يرى بزمانته أو غيرها لم يكن للحاكم أن يزوجه ولا لأبيه أن يكون تزويجه لخدم فيجوز تزويجه لذلك، وللآباء ما للآب في المغلوب على عقله، وفي الصغيرة والمرأة البكر والآباء تزويج الابن الصغير ولا خيار له إذا بلغ، وليس ذلك لسلطان ولا ولي، وإن زوجه سلطان أو ولي غير الآباء فالتكاح مفسوخ؛ لأننا إنما نجبر عليه أمر الأب؛ لأنه يقوم مقامه في النظر له ما لم يكن له في نفسه أمر، ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له، ولو كان الصبي مجبوراً أو مخبولاً فزوجه أبوه كان نكاحه مردوداً؛ لأنه لا محتاج إلى النكاح قال: وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لأبيه ولا للسلطان أن يخالف بينه وبين امرأته، ولا أن يطلقها عليه، ولا يزوجه واحد منهما إلا بالغا وبعد ما يستدل على حاجته إلى النكاح، ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقاً.

وكذلك لو آل منها أو تظاهر لم يكن عليه إيلاء ولا ظهار؛ لأن القلم مرفوع عنه.

وكذلك لو قذفها واتفى ولدها لم يكن له أن يلعن ويلزمه الولد، ولو قالت هو عني لا يثبتني لم تصرف له أجلاً، وذلك أنها إن كانت ثيباً، فقد ياتيه وتجدد وهو لو كان صحيحاً جعل القول قوله مع عيئه، وإن كانت بكراً، فقد تمتنع من أن ينالها، فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول أنها تمتنع ويمتنع ويؤمر إشارة بإصابتها، ولو ارتد لم تحرم عليه؛ لأن القلم مرفوع عنه، ولو ارتدت هي، فلم تعد إلى الإسلام حتى تقضي العدة بانت منه، وهكذا إذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لأبيها ولا لولي غيرهما أن يخالف عنها بدرهم من مالها، ولا يبرئ زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه؛ فإن هربت أو امتنعت منه لم يكن لها عليه نفقة ما دامت هاربة أو متمنعة، وإن آل منها وطلب ولها وقفه قيل له: أتى الله وفي أو طلق، ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلبته هي.

وكذلك إن كان عتيلاً لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء إن

إذا لم يكن له نسب من قبل الأب، وهذا قول أكثر من لقيت من أهل الآثار والقياس، وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر خاصة دون الأولياء، ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذنها وللأب أن ينكحها بغير إذنها، ولا يجوز إنكاحه الثيب بأمرها وأمرها إلى الولاء، ويقول: ولا يجوز إنكاح وصي ولي غير وصي الأب.

قال الشافعي: وهو يزعم أن الميت إذا مات انقطعت وراثته؛ فإن كان الوصي وكيلاً عنده كوكيل الحي فوكيل الأب والأخ ولي الأولياء، البكر والثيب يجوز إنكاحهم عندنا وعنده بوكالة من وكلهم ما جاز لمن وكلهم بالنكاح وقيمهم مقام من وكله وهو لا يميز لوصي الأب ما يميز للآب، ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولي قرابة، فيقول: لا فيقال: ما هو؟ فيقول وصي ولي، فيقول يقوم مقامه، ولا يدري ما يقول ويقال فما لغير الأب، فيقول الوصي ليس بولي ولا وكيل فيجوز نكاحه، وليس من النكاح بسبيل، فيقول قولاً متناقضاً يخالف معنى القرآن والسنة والآثار.

٢١- إنكاح الصغار والمجانين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يزوجه الصغيرة التي لم تبلغ أحد غير الآباء، وإن زوجها فالتزويج مفسوخ والأجداد آباء إذا لم يكن أب يقوم مقام الآباء في ذلك، ولا يزوجه المغلوبة على عقلها أحد غير الآباء؛ فإن لم يكن آباء رفعت إلى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما اشتهر عنده أنها مغلوبة على عقلها؛ فإن يقدم على ذلك زوجها إياه، وإنما منعت الولاة غير الآباء تزويج المغلوبة على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوجه امرأة إلا برضاها، فلمّا كانت ممن لا رضا لها لم يكن النكاح لهم تاماً، وإنما أجزت للسلطان أن ينكحها؛ لأنها قد بلغت أو أن الحاجة إلى النكاح، وأن في النكاح لها عفافاً وغناء وربما كان لها فيه شفاء، وكان إنكاحه إياها كالحكم لها وعليها، وإن أفاقت، فلا خيار لها، ولا يجوز أن يزوجه إلا كفواً، وإذا أنكحها فنكاحه ثابت وترث وتورث، وإن غلب على عقلها من مرض أو برسام أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأني بها؛ فإن أفاقت أنكحها الولي من كان بإذنها، وإن لم تفق حتى طال ذلك ويؤسس من إفاقتها زوجها الأب أو السلطان، وإن كان بها مع ذهاب العقل جنوناً أو جذاماً أو برصاً أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجه، وإن كان بها ضنى يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه لم أر له أن يزوجه، وإن زوجها لم أرد تزويجه؛ لأن التزويج ازدياد لها لا مؤنة عليها فيه، وسواء إذا كانت مغلوبة على عقلها بكراً كانت أو ثيباً لا يزوجه إلا أب أو سلطان بلا أمرها؛ لأنه لا أمر لها.

٢٤ - النكاح بالشهود أيضاً

كانت صحيحةً كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق، وإن تركته لم يحمل فيه الزوج على الفراق؛ لأن الفراق إنما يكون برضاها وامتناعه من الفتي، فلا يكون لأحد طلب أن يفارق بحكم يلزم زوجها غيرها وهي تمن لا طلب له، ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج، وهكذا الصبي التي لا تعقل في كل ما وصفت.

قال: ولو قذف المجنونة وانتهى من ولدها قيل له: إن أردت أن تنفي الولد باللعان فالتعن، فإذا التعن وقعت الفرقة بينهما، ولا يكون له أن ينكحها أبداً، ولا يرذ عليه وينفي عنه الولد، وإن أكذب نفسه الحق به الولد، ولا يعز، ولم ينكحها أبداً فإن أبى أن يلتعن فهي امرأته والولد ولده، ولا يعز لها، قال وأي ولد ولدته ما كانت في ملكه لزمه إلا أن ينفيه بلعان، وإن وجد معها ولد، فقال: لم تلده ولا قافة وريث تدرك عليه وترضعه وتحنوا عليه حنو الأم لم تكن أمه إلا بأن يشهد أربع نسوة أنها ولدته أو يقر هو بأنها ولدته فيلحقه، وإن كانت قافة فالحقوه بها فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان، وليس للاب في الصبي والمغلوبة على عقلها أن يزوجه عبداً ولا غير كف لها، وانظر كل امرأة كانت بالغاً صبياً فدعت إليه كان لأبيها، ووليها منعها منه، وليس للاب عليها إدخالها فيه ولا للاب ولا للسلطان في واحدٍ منهما أن يزوجهما محبوباً.

وكذلك ليس له أن يكره أمته على واحدٍ من هؤلاء بنكاح وله أن يهبها لكل واحدٍ من هؤلاء ويبيعها منه ولا لولي الصبي أن يزوجه مجنونة ولا جذماء ولا برصاء ولا مغلوبة على عقلها ولا امرأة لا تطيق جماعاً بحال ولا أمه، وإن كان لا يجد طولاً لحرة؛ لأنه ممن لا يخاف العنت.

٢٣ - النكاح بالشهود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا نكاح للاب في ثيب ولا لولي غير الأب في بكر ولا ثيب غير مغلوبة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعاً أن ترضى المرأة الزوجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة ولي لا أولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان، فإن نقص النكاح واحداً من هذا كان فاسداً، قال ولأبي البكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلي أن كانت بالغاً أن يستأمرها، وذلك لسيد الأمة في أمته، وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الآباء في البكر، وهكذا لأبي المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكرة كانت أو ثيباً، وليس ذلك لغير الآباء إلا السلطان.

١٥٧٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَتِمْ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَوَلِيِّ مُؤْمِدٍ وَأَحْسَبُ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ قَدْ سَوَّعَهُ مِنْ ابْنِ خَتِمْ.

١٥٧٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ أُنْشِيَ عُمَرُ بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا نِكَاحُ السُّرِّ وَلَا أَجِيرُهُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهِ لَرَجَعْتُ. [أخرجه مالك (٥٣٥/١)]

قال: وَلَوْ شَهِدَ النِّكَاحَ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ كَثُرُوا مِنْ أَخْرَارِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ شَهَادَةُ عِبِيدٍ مُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلِ ذِمَّةٍ لَمْ يَجْزِ النِّكَاحَ حَتَّى يَنْعَقِدَ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ قَالَ: وَإِذَا كَانَا الشَّاهِدَانِ لَا يُرَدُّانِ مِنْ جِهَةِ التَّعْدِيلِ وَلَا الْحُرِّيَّةِ وَلَا الْبُلُوغِ وَلَا عِلَّةٍ فِي أَنْفُسِهِمَا خَاصَّةً جَازَ النِّكَاحُ، قَالَ: وَإِذَا كَانَا عَدْلَيْنِ عَدُوَّيْنِ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لِلرَّجُلِ فَتَصَادَقَ الزَّوْجَانِ عَلَى النِّكَاحِ جَازَتْ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ، وَإِنْ تَجَاحَدَا لَمْ يَجْزِ النِّكَاحُ؛ لِأَنِّي لَا أَجِيرُ شَهَادَتَهُمَا عَلَى عَدُوَّتَيْهِمَا وَأَخْلَفْتُ الْفَاحِجَ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ خَلَفَ بَرٌّ، وَإِنْ نَكَرَ رَدَدَتْ الْيَمِينُ عَلَى صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ خَلَفَ أَثْبِتَ لَهُ النِّكَاحَ، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ لَمْ أَثْبِتْ لَهُ نِكَاحاً.

وإن رثي رجلٌ يدخلُ على امرأةٍ، فقالت زوجي، وقال زوجتي نكحتها بشاهدين عدلين ثبت النكاح، وإن لم نعلم الشاهدين: قال: ولو عقد النكاح بغير شهود، ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت، ووليها على حيالهما لم يجز النكاح ولا تحيز نكاحاً إلا نكاحاً عقد بمضرة شاهدين عدلين، وما وصفت معه، ولا يكون أن يتكلم بالنكاح غير جازٍ لم يجر إلا بتجديد نكاح غيره، ولو كان الشاهدان عدلين حين حضرا النكاح، ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادقا أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز، وإن قالا كان النكاح وهما مجالهما لم يجر، وقال: إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر أين يقومان هذا يخالف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم، ولا ينظر إلى حال الشاهدين

النكاح إلا بإحداث المنكح قبلاً للنكاح، ثم احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج، ثم هكذا على ولي المرأة، فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً، ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يلي عليهما واحد بوكالتهما.

ولكن لو بدأ ولي المرأة، فقال لرجل قد زوجتك ابنتي لم يكن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت؛ لأن هذا ابتداء كلام ليس جواب مخاطبة، وإن خطب الرجل المرأة، فلم يجبه الأب حتى يقول الخاطب قد رجعت في الخطبة فزوجه الأب بعد رجوعه كأن النكاح مفسوخاً؛ لأنه زوج غير خاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت، ولو خطب رجل إلى رجل، فلم يجبه الرجل حتى غلب على عقله، ثم زوجه لم يكن هذا نكاحاً؛ لأنه عقد من قد بطل كلامه، ومن لا يجوز أن يكون ولياً، وهكذا لو كان الخاطب المغلوب على عقله بعد أن يخاطب وقبل أن يزوجه، ولكن لو عقد عليه، ثم غلب على عقله كأن النكاح جائزاً إذا عقد معه عقله، ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح، فلم تنكح حتى غلبت على عقلها، ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كأن النكاح مفسوخاً؛ لأنه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلب على عقلها، فبطل إذنهما، وهذا كما قلنا في المسألة قبلها، قال: ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها، ثم غلبت بعد التزويج على عقلها لزمها النكاح.

ولو قال الرجل لأبي المرأة أتزوجني فلانة؟

فقال: قد زوجتكها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج؛ لأن هذا ليس خطبة، وهذا استنفاهم، وإذا خطبها على نفسه، ولم يسم صداقاً فزوجه فالنكاح ثابت، ولها مهر مثلها. ولو سمى صداقاً فزوجه بإذنها كان الصداق له ولها لازماً.

٢٧- ما يحرم من النساء بالقراية

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: والأمهات أم الرجل والدة وأمهات وأمهات آبائه، وإن بعدت الجدات؛ لأنهن يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته، وإن سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كما لزم الجدات اسم الأمهات، وإن علون وتباعدن منه.

وكذلك ولد الولد، وإن سفلوا والأخوات من ولدي أبيه لصلبه أو أمه نفسها وعماته من ولدي جدته الأدنى أو الأقصى، ومن فوقهما من أجداده وخالاته من والدته أم أمه، ومن

قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال: ولو جهلا حال الشاهدين وتصادقا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكنا على العدل حتى أعر الخرج يوم وقع النكاح، وإذا وقع النكاح، ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز، وأكره لهما السر لئلا يرتاب بهما.

٢٥- ما جاء في النكاح إلى أجل

ونكاح من لم يولد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل للمرأة قد زوجتك حمل امرأتي وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده امرأتي وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حمل امراته قد زوجتك أول جارية تلدها امرأتي وقبل الرجل، فلا يكون شيء من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد: ألا ترى أنها قد لا تلد جارية، وقد لا تلد غلاماً أبداً، فإذا كان الكلام منعقداً على غير شيء لم يجوز، ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها.

ولو قال الرجل: إذا كان غداً، فقد زوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً، فقد زوجت ابنتي ابتك وقبل أبو الجارية والغلام والجارية صغيران لم يجوز له؛ لأنه قد يكون غداً، وقد مات ابنه أو ابنته أو هما، وإذا انعقد النكاح وانعقده الكلام به، فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع، ولا يتوارث الزوجان لم يجوز، وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام، وفي أكثر من معنى المتعة؛ لأنه قد جاءت مدة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح، ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أفسد من نكاح المتعة.

٢٦- ما يجب به عقد النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خطب الرجل على نفسه، فقال زوجتي فلانة أو وكيل الرجل على من وكله، فقال ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرأة إلى وليها بعدما أذنت في إنكاح الخاطب أو المخطوب عليه، فقال الولي قد زوجتك فلانة التي سمى، فقد لزم النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوكالته قد قبلت إذا بدأ بخطب فاجب بالنكاح.

قال: ولو احتجبت إلى هذا لم أجز نكاحاً أبداً إلا بأن يولي الرجل وتولي المرأة رجلاً واحداً فيزوجهما، وذلك أني إذا احتجبت إلى أن يقول الخاطب، وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت؛ لأنني لا أدري ما بدا للخاطب احتجبت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجزت؛ لأنني لا أدري ما بدا له إن كان إذا زوج لم يثبت

أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ.

أَخْبَرَ الذَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ؟ مِثْلَ حَدِيثِ سَفِيَّانَ فِي بِنْتِ حَمْرَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي نَفْسِ السَّنَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّوَادَةِ، وَأَنَّ لَبْنَ الْفَحْلِ يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ وَلَادَةُ الْأَبِ يَحْرُمُ لَبْنُ الْأَبِ لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ.

١٥٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً فَقِيلَ لَهُ هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا، اللَّفَّاحُ وَاحِدٌ.

١٥٨١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ عَنْ لَبَنِ الْفَحْلِ أَيَحْرُمُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ ابْلُغْكَ مِنْ ثَبِتٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءُ «وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» فَهِيَ أَخْتُكَ مِنْ أَبِيكَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٨٢/٦)]

١٥٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَمْرٍو بْنَ دِينَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الشَّعْثَاءِ يَرَى لَبْنَ الْفَحْلِ يُحْرَمُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٨٢/٦)]

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَبْنُ الْفَحْلِ يُحْرَمُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٨٢/٦)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَمَاتَتْ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ أَرَهُ أَنْ يَنْكَحَ أُمَهَا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مَبْهُمَةٌ التَّحْرِيمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ إِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَاطِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْمُتَتَبِّينَ وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٥٨٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَأَرْضَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا هَلْ تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَا الْأُمَّ مُبْهُمَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ إِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَاطِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٣٣/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا أُمُّهَاتُهَا، وَإِنْ بَعْدَ وَجَدَاتُهَا؛ لِأَنَّهُنَّ

فَوْقَهَا مِنْ جَدَّاتِهَا مِنْ قَبْلِهَا وَبَنَاتُ الْأَخِ كُلُّ مَا وَلَدَ الْأَخُ لِأَبِيهِ أَوْ لِأُمِّهِ أَوْ لَهَا مِنْ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ وَالدَّتُهُ فَكُلُّهُمْ بَنُو أَخِيهِ، وَإِنْ تَسَفَّلُوا، وَهَكَذَا بَنَاتُ الْأَخْتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَخْتَ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَاحْتَمَلَ تَحْرِيمَهَا مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا إِذْ ذَكَرَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَأَقَامَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ مَقَامَ الْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ النَّسَبِ أَنْ تَكُونَ الرُّضَاعَةُ كُلُّهَا تَقُومُ مَقَامَ النَّسَبِ فَمَا حَرَّمَ بِالنَّسَبِ حَرَّمَ بِالرُّضَاعِ مِثْلَهُ.

وَبِهَذَا نَقُولُ بِدَلَالَةِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْأَخْرُ أَنْ يَحْرُمَ مِنَ الرُّضَاعِ الْأُمُّ وَالْأَخْتُ، وَلَا يَحْرُمُ سِوَاهُمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ دَلَالََةَ السَّنَةِ بِأَنَّ الرُّضَاعَةَ تَقُومُ مَقَامَ النَّسَبِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٧٧- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٦٠٧/٢)، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٥)، التِّرْمِذِيُّ (١١٤٨)، النَّسَائِيُّ (٩٩/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (١٩٣٧)]

١٥٧٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْهِ فَلَانَا لَعَمْرُ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا لَعَمْرُهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ أَيْدُخُلُ عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٦٠١/٢)، الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٤٤)، مُسْلِمٌ (١٤٤٤/٢)، النَّسَائِيُّ (١٠٣-١٠٢/٦)]

١٥٧٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُدْعَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي ابْنَةِ عَمِّكَ بِنْتِ حَمْرَةَ، فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فِتَاوَةٍ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ حَمْرَةَ

من أمهات نسائه.

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ دون ادعيائكم الذين تسمونهم أبناءكم، ولا يكون الرضاع من هذا في شيء. وحرمتنا من الرضاع بما حرم الله قياساً عليه وبما قال رسول الله ﷺ: أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وفي قوله ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ كَانَ أَكْبَرُ وَلِدِ الرَّجُلِ يَخْلَفُ عَلَى امْرَأَةِ أَبِيهِ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فَهِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُنَّ أَحَدٌ يَجْمَعُ فِي عَمَرِهِ بَيْنَ أُخْتَيْنِ أَوْ يَنْكِحَ مَا نَكَحَ أَبُوهُ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ عِلْمِهِمْ بِتَحْرِيمِهِ لَيْسَ أَنَّهُ أَقْرَبُ فِي أَيْدِيهِمْ مَا كَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَمَا أَقْرَبَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نِكَاحِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِي لَا يَحِلُّ فِي الْإِسْلَامِ بِحَالٍ.

قال الشافعي: وما حرمتنا على الآباء من نساء الأبناء، وعلى الأبناء من نساء الآباء، وعلى الرجل من أمهات نسائه ونسائه اللاتي دخل بهن بالنكاح فاصيب فاماً بالزنا، فلا حكم للزنا يحرم حلالاً، فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه.

وكذلك لو زنى بسام امرأته أو بنت امرأته لم تحرم عليه امرأته.

وكذلك لو كانت تحت امرأة فزنى بأختها لم يجتنب امرأته، ولم يكن جامعاً بين الأختين، وإن كانت الإصابة بنكاح فاسدٍ احتمل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر ويدراً فيه الحد وتكون فيه العدة، وهذا حكم الحلال وأحب إلي أن يحرم به من غير أن يكون واضحاً، فلو نكح رجل امرأة نكاحاً فاسداً فاصباها لم يحل له - عندي - أن ينكح أمها ولا ابنتها.

ولا ينكحها أبوه ولا ابنه، وإن لم يصب النكاح نكاحاً فاسداً لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا إصابة فيه شيئاً من قبل أن حكمه لا يكون فيه صداق، ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين.

قال الشافعي: وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد، وإن كان فيه الإصابة كما لا يحرم الزنا؛ لأنها ليست من الأزواج إلا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين الزوجين، وقد قال غيرنا وغيره: كل ما حرمه الحلال فالحرام أشد له تحريماً.

قال الشافعي: وقد وصفنا في كتاب الاختلاف، ذكر هذا وغيره.

وجامعة أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصهر وجعل ذلك نعمة من نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فيحرمه الرجال عليهن ولهن على الرجال من الصهر

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل المرأة، فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها، وإن سفلن حلالاً لقول الله عز وجل ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، فلو نكح امرأة، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، ثم نكح ابنتها حرمت عليه أم امرأتها، وإن لم يدخل بامرأتها، لأنها صارت من أمهات نسائه، وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها، ولو كان دخل بسالماً لم تحل له البنت ولا أحد ممن ولدته البنت أبداً؛ لأنهن ربائيه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ فأي امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها الابن أو لم يدخل.

وكذلك تحرم على جميع آباءه من قبل أبيه وأمه؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً.

وكذلك كل من نكح ولد وولد من قبل النساء والرجال، وإن سفلوا؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً قال الله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ فأي امرأة نكحها رجل حرمت على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها.

وكذلك ولد وولد من قبل الرجال والنساء، وإن سفلوا؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً.

قال الشافعي: وكل امرأة أب أو ابن حرمتها على ابنه أو أبيه بنسب وكذلك أحرمتها إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاع.

فإن قال قائل: إنما قال الله تبارك وتعالى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاغة؟

قيل: بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت من الرضاغة والأم والأخت من النسب في التحريم، ثم بأن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ؛ فإن قال: فهل تعلم فيم أنزلت ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ قيل الله تعالى أعلم فيم أنزلها فاماً معنى ما سمعت متفرقاً فجمعته، فإن رسول الله ﷺ أراد نكاح ابنة جحش؛ فكانت عند زيد بن حارثة؛ فكان النبي ﷺ تبنياً فامر الله تعالى في ذكره أن يدعى الأدعياء لأبائهم ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وقال ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ إلى قوله مواليتكم، وقال لنبيه ﷺ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطْراً زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ مِنَ الْآيَةِ.

قال الشافعي: فاشبهة، والله تعالى أعلم، أن يكون قوله

وقال الله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرُّضَاعَةِ﴾، وقال في الرضاعة ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَسَوَّيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ﴾.

قال الشافعي: فأنخبر الله عز وجل أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر المريض والأجر على الرضاع لا يكون إلا على ما له مدة معلومة.

قال الشافعي: والرضاع اسم جامع يقع على المصصة وأكثر منها إلى كمال رضاع الحولين ويقع على كل رضاع، وإن كان بعد الحولين.

قال الشافعي: فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو معنى من الرضاع دون غيره؟

١٥٨٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسجن بخمس معلومات فتوفاى النبي ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن. [أخرجه مالك (٦٠٨/٢)، مسلم (١٤٥٢)، أبو داود (٢٠٦٢)، الترمذي (١١٥٠)، النسائي (١٠٠/٦)]

١٥٨٥- أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن، ثم صيرن إلى خمس يحرمن؛ فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات. [أخرجه مالك (١٤٥٢)، ابن ماجه (١٩٤٢)]

١٥٨٦- أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج أظنه، عن أبي هريرة قال: ﴿لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء﴾. [أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥٤٦١)]

١٥٨٧- أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ قال: لا تحرم المصصة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان. [أخرجه النسائي (١٠١/٦)]

كحرمة النسب، وذلك أنه رضي النكاح وأمر به وندب إليه، فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن من أبى شيئاً دعاه الله تعالى إليه كالزاني العاصي لله الذي حذره الله وأوجب له النار إلا أن يعفوا عنه، وذلك أن التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لا نقمة فالنعمة التي تثبت بالحل لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة عاجلاً وأجلاً، وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جمعاً بينهما، ولم يحرم عليه أن ينكح اختها التي زنى بها مكانها.

قال الشافعي: وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الأم التي أرضعته، وإن سفلن وبنات بنيتها وبناتها وكل من ولدته من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأة. وكذلك أمهاتها، وكل من ولد لها؛ لأنهن بمنزلة أمهاته وأخواته.

وكذلك أخواتها؛ لأنهن خالاته. وكذلك عماتها وخالاتها؛ لأنهن عمات أمه وخالات أمه. وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمهاته وأخواته وخالاته وعماته.

وكذلك من أرضعته بلبن الرجل الذي أرضعته من الأم التي أرضعته أو غيرها.

وكذلك من أرضع بلبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعه بلبنه أو زوج غيره.

قال الشافعي: وإذا أرضعت المرأة مولوداً، فلا بأس أن يتزوج المرأة المريض أبوه، ويتزوج ابنتها وأمها؛ لأنها لم ترضعه هو كذلك إن لم يتزوجها الأب، فلا بأس أن يتزوجها آخر المريض الذي لم ترضعه هو؛ لأنه ليس ابنها.

وكذلك يتزوج ولدها، ولا بأس أن يتزوج الغلام المريض ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب، ولا يجمع الرجل بين الأختين من الرضاعة بنكاح ولا وطء ملك.

وكذلك المرأة وعمتها من الرضاعة يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وذوات المحرم من الرضاعة مما يحرم من نكاحهن ويسافرن بهن كذوات المحرم من النسب وسواء رضاعة الحرة والأمة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرة لا فرق بينهن وسواء وطئت الأمة بملك أو نكاح كل ذلك يحرم، ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامراً أبيها من الرضاع والنسب.

قال الشافعي: ولو شرب غلام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعاً إنما هذا كالطعام والشراب، ولا يكون محرماً بين من شربه إنما يحرم لبن الأدميات لا البهائم،

قال الشافعي: فإن قال قائل: فلم لم تحرم برضعة واحدة، وقد قال بعض من مضى أنها تحرم؟

قيل: بما حكينا أن عائشة تحكي أن الكتاب يحرم عشر رضعات، ثم نسجن بخمس وبما حكينا أن النبي ﷺ قال: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله ﷺ أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن، فدل ما حكى عائشة في الكتاب، وما قال رسول الله ﷺ: أن الرضاع لا يحرم به على أقل اسم الرضاع، ولم يكن في أحد مع النبي ﷺ حجة، وقد قال بغض من مضى بما حكى عائشة في الكتاب، ثم في السنة والكيفية فيما حكى عائشة في الكتاب، ثم في السنة.

فإن قال قائل: فما يشبه هذا؟

قيل: قول الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» فسن النبي ﷺ القطع في ربع دينار، وفي السرقة من الحرز، وقال تعالى «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» فرجم النبي ﷺ الزانين الثيبين، ولم يجلدهما فاستدلنا بسنة رسول الله ﷺ على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لا من لزمه اسم سرقة وزنا فهكذا استدللنا بسنة رسول الله ﷺ أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من لزمه اسم رضاع.

٢٨- رضاعة الكبير

١٥٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرتني مالك،

عن ابن شهاب أنه سئل، عن رضاعة الكبير، فقال أخبرتني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن غنبة بن ربيعة، وكان من أصحاب النبي ﷺ قد كان شهد بذرا، وكان قد تبني سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبني رسول الله ﷺ زيد بن حارثة فأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن غنبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأول وهي يومئذ من أفضل آبامي فريش فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن حارثة ما أنزل، فقال: «ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم» رد كل واحد من أولئك من تبني إلى أبيه، فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من

١٥٨٨- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة أن النبي ﷺ أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات تحرم بلبثها، ففعلت؛ فكانت تراه ابنا. [أخرجه مالك (٦٠٥/٢-٦٠٦)، مسلم (١٤٥٣)، أبو داود (٢٠٦١)]

١٥٨٩- أخبرنا مالك، عن نافع أن سالم بن عبد الله أخيرة أن عائشة أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات، ثم مرضت، فلم ترضعه غير ثلاث رضعات، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أبي لم يتم لي عشر رضعات. [أخرجه مالك (٦٠٣/٢)، البيهقي (٤٥٧/٧)]

قال الشافعي: أمرت به عائشة أن يرضع عشرا؛ لأنها أكثر الرضاع، ولم يتم له خمس، فلم يدخل عليها، ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في العشر الرضعات فنسجن بخمسي معلومات فحدث عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثا، فلم يكن يدخل عليها وعلم أن ما أمرت أن يرضع عشرا فرأى أنه إنما يحل الدخول عليها عشر، وإنما أخذنا بخمسي رضعات عن النبي ﷺ بحكاية عائشة أنهم يحرمون، وأنهم من القرآن.

قال الشافعي: ولا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات، وذلك أن يرضع المولود، ثم يقطع الرضاع، ثم يرضع، ثم يقطع الرضاع، فإذا رضع في واحدة منهم ما يعلم أنه قد وصل إلى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة، وإذا قطع الرضاع، ثم عاد لملها أو أكثر فهي رضعة.

قال الشافعي: وإن التقم الموضع الثدي، ثم لها بشيء قليلا، ثم عاد كانت رضعة واحدة، ولا يكون القطع إلا ما انفصل انفصالا بينا كما يكون الحالف لا ياكل بالتهار إلا مرة، فيكون ياكل، ويتنفس بعد الازدراج إلى أن ياكل، فيكون ذلك مرة، وإن طال.

قال الشافعي: ولو قطع ذلك قطعاً بيناً بعد قليل أو كثير من الطعام، ثم أكل كان حائثا، وكان هذا أكثري.

قال الشافعي: ولو أخذ ثديها الواحد فانفذ ما فيه، ثم تحول إلى الآخر مكانه فانفذ ما فيه كانت هذه رضعة واحدة؛ لأن الرضاع قد يكون بقیة النفس والإرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقیة النفس وهو طعام واحد، ولا ينظر في هذا إلى قليل رضاعه ولا كثيره إذا وصل إلى جوفه منه شيء فهو رضعة، وما لم يتم حساً لم يحرم بهن.

قال الشافعي: والوجور كالرضاع.

وكذلك السعوط؛ لأن الرأس جوف.

الحولين خيرٌ لَهُ من إتمام الرضاع لَهُ لعلَّهُ تَكُونُ بِهِ أو يَرْضَعُوهُ،
وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ رَضَاعَ غَيْرِهَا أو ما أَشْبَهَ هَذَا.

وما جعلَ اللَّهُ تعالى لَهُ غَايَةَ بِالْحُكْمِ بَعْدَ مَضِيِّ الْغَايَةِ فِيهِ
غَيْرُهُ قَبْلَ مَضِيِّهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا ذَلِكَ؟

قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية؛ فَكَانَ لَهُمْ أَنْ
يَقْصُرُوا مَسَافِرِينَ، وَكَانَ فِي شَرْطِ الْقَصْرِ لَهُمْ بِحَالٍ مُوصُوفَةٍ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي غَيْرِ تِلْكَ الصَّلَاةِ غَيْرُ الْقَصْرِ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
فَكَانَ إِذَا مَضَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَقْرَاءُ فَحُكْمُهُنَّ بَعْدَ مَضِيِّهَا غَيْرُ حُكْمُهُنَّ
فِيهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ قَالَ عُرْوَةُ قَالَ غَيْرُ عَائِشَةَ
مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَا نَرَى هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا رُخْصَةً فِي
سَالِمٍ.

قِيلَ: فَقَوْلُ عُرْوَةَ عَنْ جَمَاعَةِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ عَائِشَةَ لَا
يُخَالِفُ قَوْلَ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ ذَلِكَ رُخْصَةٌ مَعَ قَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي
الْحَدِيثِ هُوَ خَاصَّةٌ وَزِيَادَةُ قَوْلِ غَيْرِهَا مَا نَرَاهُ إِلَّا رُخْصَةٌ مَعَ مَا
وَصَفَتْ مِنْ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ وَإِنِّي قَدْ فَحَظْتُ عَنْ عِدَّةٍ مِمَّنْ لَقِيتُ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَضَاعَ سَالِمٍ خَاصٌّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ فِي هَذَا خَبَرٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ بِمَا قُلْتُ فِي رَضَاعِ الْكَبِيرِ؟
قِيلَ: نَعَمْ:

١٥٩١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
وَيْنَارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ
يَسْأَلُهُ عَنْ رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ
بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: كَانَتْ لِي وَلِيدَةٌ فَكَانَتْ أَطْوَاهَا فَعَمَدَتْ
أَمْرَاتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعَتْهَا فَدَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ دُونَكَ، فَقَدْ
وَاللَّهِ أَرْضَعْتُهَا.

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَوْجَعَهَا وَائَتْ جَارِيَتِكَ، فَإِنَّمَا
الرَّضَاعُ رَضَاعُ الصَّغِيرِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١/٢٠٦)]

١٥٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ
كَانَ يَقُولُ لَا رَضَاعَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي الصَّغَرِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ
(١/٢٠٣)]

١٥٩٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا

بَنِي عَامِرٍ بْنُ لُؤْيٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ، وَلَيْسَ لَنَا
إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
فِيمَا بَلَعْنَا أَرْضَعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمُ بَلَيَّيْهَا، فَفَعَلْتُ؛
فَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنَ الرُّضَاعَةِ فَأَخَذَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ فِيمَنْ
كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ؛ فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا
أُمَّ كُلثُومَ وَبَنَاتِ أَخِيهَا يُرَضِعْنَ لَهَا مَنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا
مِنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ
عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرُّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَقُلْنَ مَا نَرَى الَّذِي أَمَرَ
بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةً بَنَتْ سُهَيْلٌ إِلَّا رُخْصَةً فِي سَالِمٍ
وَحَدَّثَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا بِهِذِهِ الرُّضَاعَةِ
أَحَدٌ. [أَهْدَمَ]

فَعَلَى هَذَا مِنَ الْخَبَرِ كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَضَاعَةِ
الْكَبِيرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، فِي سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي
حَدِيفَةَ خَاصَّةً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفْتُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَذَكَرْتُ حَدِيثَ سَالِمٍ الَّذِي يَقَالُ لَهُ مَوْلَى أَبِي
حَدِيفَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ امْرَأَةً أَبِي حَدِيفَةَ أَنْ
تُرَضِعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِهِنَّ قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فِي الْحَدِيثِ،
وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَالِمٍ خَاصَّةً، وَإِذَا كَانَ هَذَا لِسَالِمٍ خَاصَّةً فَالْخَاصُّ لَا
يَكُونُ إِلَّا مَخْرُجًا مِنْ حُكْمِ الْعَامِّ، وَإِذَا كَانَ مَخْرُجًا مِنْ حُكْمِ الْعَامِّ
فَالْخَاصُّ غَيْرُ الْعَامِّ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْعَامِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَضَاعُ الْكَبِيرِ
لَا يَجُوزُ وَلَا بَدَلٌ إِذَا اخْتَلَفَ الرُّضَاعُ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنْ طَلَبِ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي إِذَا صَارَ إِلَيْهِ الْمَرْضِعُ فَارَضَعَ لَمْ يَحْرُمِ.
قَالَ: وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مَوْجُودَةٌ فِي
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ
كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرُّضَاعَةَ﴾ فَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تِمَامَ
الرُّضَاعِ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ.

وَقَالَ ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرَ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ يَعْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ، فِدْلٌ عَلَى
أَنْ إِرْخَاصُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي فِصَالِ الْحَوْلَيْنِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِاجْتِمَاعِهِمَا عَلَى فِصَالِهِ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ، إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلْمَوْلُودِ مِنَ الْوَالِدِ أَنْ يَكُونَ بَرِيَانٌ أَنْ فِصَالَهُ قَبْلَ

للرجل والمرأة فانظر إلى المرأة ذات اللبن؛ فإن كان لبنها نزل بوليد من رجل نسب ذلك الولد إلى والده؛ لأن حمله من الرجل؛ فإن رضع به مولود فالمولود أو المرضع بذلك اللبن ابن الرجل الذي الابن ابنه من النسب كما يثبت للمرأة؛ وكما يثبت الولد منه ومنها؛ وإن كان اللبن الذي أرضعت به المولود لبن ولد لا يثبت نسبه من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن؛ فلا يكون المرضع ابن الذي الحمل منه إذا سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقام النسب في التحريم؛ فإن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَبِحَاكِيَةِ عَائِشَةَ تَحْرِمُهُ فِي الْقُرْآنِ.

قال الشافعي: فإن ولدت امرأة حملت من الزنا اعترف الذي زنا بها أو لم يعترف فأرضعت مولوداً فهو ابنها؛ ولا يكون ابن الذي زنى بها؛ وأكره له في الورع أن ينكح بنات الذي ولد له من زنا كما أكرهه للمولود من زنا؛ وإن نكح من بناته أحداً لم أفسخه؛ لأنه ليس بابنه في حكم رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: فهل من حجة فيما وصفت؟

قيل: نعم: قضى النبي ﷺ بإثنين أمة زُمَعَةٌ لِزُمَعَةٍ وَأَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ لِمَا رَأَى مِنْهُ مِنْ شَبَهِهِ بَغْيَةً؛ فَلَمْ يَزَهاْ وَقَدْ قَضَى أَنَّهُ أَخُوهاَ حَتَّى لَقِيتَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لَأَنْ تَرَكَ رُؤْيَهاَ مَبَاحاً؛ وَإِنْ كَانَ أَخاً لهاَ.

وكذلك ترك رؤية المولود من نكاح اخته مباحاً؛ وإنما منعي من فسخه أنه ليس بابنه إذا كان من زنا.

قال الشافعي: ولو أن بكراً لم تمس بنكاح ولا غيره أو ثيباً؛ ولم يعلم لواحدة منهما حمل نزل لهما لبن فحلب فخرج لبن فأرضعتا به مولوداً خمس رضعات كان ابن كل واحدة منهما ولا أب له؛ وكان في غير معنى ولد الزنا؛ وإن كانت له أم ولا أب له؛ لأن لبنه الذي أرضع به لم ينزل من جماع.

قال الشافعي: ولو أن امرأة أرضعت؛ ولا يعرف لها زوج؛ ثم جاء رجل فادعى أنه كان نكاحاً صحيحاً وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد.

قال الشافعي: ولو أن امرأة نكحت نكاحاً فاسداً فولدت من ذلك النكاح ولداً؛ وكان النكاح بغير ولي أو بغير شهود عدول أو أي نكاح فاسداً ما كان ما خلا أن تنكح في عدتها من زوج يلحق به النسب أو حملت فنزل لها لبن فأرضعت به مولوداً كان ابن الرجل الناكح نكاحاً فاسداً والمرأة المرضع كما يكون الحمل ابن الناكح نكاحاً صحيحاً.

قال الشافعي: ولو أن امرأة نكحت في عدتها - من وفاة زوج صحيح أو فاسد أو طلاقه - رجلاً ودخل بها في عدتها

موسى قال رَضَاعَةُ الْكَبِيرِ مَا أَرَاهاَ إِلَّا تُحْرَمُ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: انْظُرْ مَا يُفْتِي بِهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا كَانَ هَذَا الْحَبْرُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ. [أخرجه مالك (٦٠٧/٢)]

قال الشافعي: فجماعُ فرق ما بين الصغير والكبير أن يكون الرضاعُ في الحولين، فإذا أرضع المولود في الحولين خمس رضعات كما وصفت، فقد كمل رضاعه الذي يحرم.

قال الشافعي: وسواء أرضع المولود أقل من حولين، ثم قطع رضاعه، ثم أرضع قبل الحولين أو كان رضاعه متتابعاً حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات؛ ولو توسع رضاعه، فلم يفصل ثلاثة أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحرم الرضاع شيئاً؛ وكان بمنزلة الطعام والشراب؛ ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكثر لم يحرم، ولا يحرم من الرضاع إلا ما تم خمس رضعات في الحولين، وسواء فيما يحرم الرضاع والوجور؛ وإن خلط للمولود لبن في طعام فيطعمه كان اللبن الأغلب أو الطعام إذا وصل اللبن إلى جوفه وسواء شيب له اللبن بماء كثير أو قليل إذا وصل إلى جوفه فهو كله كالرضاع؛ ولو جبن له اللبن فأطعم جبناً كان كالرضاع.

وكذلك لو استسقطه؛ لأن الرأس جوف؛ ولو حقنه كان في الحقيقة قولان: أحدهما أنه جوف؛ وذلك أنها تفطر الصائم لو احتقن؛ والآخر أن ما وصل إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة؛ لأنه يغتنى من المعدة؛ وليست كذلك الحقيقة.

قال الشافعي: ولو أن صبيّاً أطعم لبن امرأة في طعام مرة وأوجره أخرى واسعطه أخرى؛ وأرضع أخرى؛ ثم أوجره وأطعم حتى يتم له خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحرم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف هذا خمس مرات أو كان هذا من أصناف شتى؛ وإذا لم تتم له الخامسة إلا بعد استكمال ستين لم يحرم؛ وإن تمت له الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن إلى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي ستين قبل كمالها؛ فقد حرم؛ وإن كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها إذا لم يتقدم كمالها.

٢٩ - في لبن المرأة والرجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واللبن إذا كان من حمل ولا أحسبه يكون إلا من حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد

الذي طلق أو مات واللبن منه؛ لأنه لم يحدث لها زوج غيره.

قال الشافعي: ولو تزوجت زوجاً بعد انقطاع لبنها أو قبله، ثم انقطع لبنها وأصابها الزوج فثاب لبنها، ولم يظهر بها حمل فاللبن من الزوج الأول، ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الأول، ولا يكون ابن الآخر.

قال الشافعي: ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الأول فثاب لبنها سئل النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن ويبين الحمل؛ فإن قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب، ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت إنما يأتي لبنها في الثامن من شهرها أو التاسع فاللبن للأول؛ فإن دام فهو ابن للأول ما بينه وبين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر.

قال الشافعي: وإذا ثاب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الأول بكل حال؛ لأنني على علم من لبن الأول، وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر، فلا أحرم بالشك شيئاً وأحب له أن يتوقى في بنات الزوج الآخر في هذا الوقت.

قال الشافعي: ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات.

قلت: الورع أن يكف عن رؤيتها حاسراً، ولا يكون محرماً لها بالشك، ولو نكحها أو أحداً من بناتها لم أفسخ النكاح؛ لأنني على غير يقين من أنها أم.

قال الشافعي: ولو كان لبنها انقطع، فلم يشب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الآخر، ففيها قولان.

أحدهما أن اللبن بكل حال من الأول، وإن ثاب بتحريك نطفة الآخر فهو كما يشوب بأن ترحم المولود فتدر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يزيد في اللبن فتدر عليه.

والقول الثاني أنه إذا انقطع انقطاعاً بيناً، ثم ثاب فهو من الآخر، وإن كان لا يشوب بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلد أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل، وإن كان لا يشوب شيء ترضع به، وإن قل فهو منهما معاً فمن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو للأول أبداً؛ لأنه لم يحدث ولداً، ولم يكن ابن لآخر إذا كان ابن الأول من الرضاعة، ومن فرق بينهما قال هو منهما معاً.

قال الشافعي: وإن طلق امرأة، فلم يقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فحاضت ثلاث حيض ونكحت زوجاً فدخل بها فأصابها فحملت، فلم يقطع اللبن حتى ولدت فالولاد قطع اللبن الأول، ومن أرضعته فهو ابنها وابن الزوج الآخر لا يحمل له

فأصابها فجاءت بمحمل فتزل لها لبن أو ولدت فارضعت بذلك اللبن مولوداً كان ابنها، وكان أشبه عندي، والله تعالى أعلم، أن يكون موقوفاً في الرجلين معاً حتى يرى ابنها القافة فأي الرجلين ألحقته القافة لحق الولد، وكان المرضع ابن الذي يلحق به الولد وسقطت عنه أبوة الذي سقط عنه نسب الولد.

قال الشافعي: ولو كان حمل المرأة سقط لم يبين خلقه أو ولدت ولداً فمات قبل أن يراه القافة فارضعت مولوداً لم يكن المولود المرضع ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم، والورع أن لا ينكح ابنة واحد منهما، وأن لا يرى واحد منهما بناته حسراً ولا المرضعة إن كانت جارية، ولا يكون مع هذا محرماً لمن يخلو أو يسافر بهن، ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة، فقالوا هو ابنهما معاً فامر المولود موقوف فينسب إلى أيهما شاء، فإذا انتسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوة الذي ترك الانتساب إليه، ولا يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر يجبر أن ينتسب إلى أحدهما، وإن مات قبل أن ينتسب أو بلغ معتوها لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقوم ولده مقامه في أن ينتسبوا إلى أحدهما أو لا يكون له ولد، فيكون ميراثه موقوفاً.

قال الشافعي: وهذا موضع فيه قولان: أحدهما أن المرضع مخالفة للابن؛ لأنه ثبت للابن على الأب وللأب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح البنات وغير ذلك من أحكام البنين، ولا يثبت للمرضع على ابنه الذي أرضعه ولا لابنه الذي أرضعه عليه من ذلك شيء، ولعل العلة في الامتناع من أن يكون ابنهما معاً لهذا السبب، فمن ذهب هذا المذهب جعل المرضع ابنهما معاً، ولم يجعل له الخيار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر، وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها.

والقول الثاني: أن يكون الخيار للولد فيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو المرضع، ولا يكون للمرضع أن يختار غير الذي اختار المولود؛ لأن الرضاع تبع للنسب؛ فإن مات المولود، ولم يختار كان للمرضع أن يختار أحدهما، فيكون أباه وينقطع عنه أبوة الآخر والورع أن لا ينكح بنات الآخر، ولا يكون لمن يراه من بانقطاع أبوته عنه.

قال الشافعي: وإذا أرضعت المرأة رجلاً بلبن ولد فانتفى أبو المولود منه فلاعنها فتفي عنه نسبه لم يكن أباً للمرضع؛ فإن رجح الأب ينسبه إليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع إليه أن يكون أبا المرضع من الرضاعة.

قال الشافعي: ولو أن امرأة طلقها زوجها، وقد دخل بها أو مات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعها ذلك ثلاث حيض ولبنها دائم أرضعت مولوداً فالمولود ابنها وابن الزوج

مهر مثلها، وإنما معني أن الزمها نصف المهر الذي لزمه بتسميته أنه شيء حايى به في ماله، وإنما يغرم له إذا أفسد عليه ثمن ما استهلك عليه مما لزمه ولا أزيد عليها في ذلك شيئاً على ما لزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقيمتها خمسون لم يغرم مائة.

وإنما معني أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباه لو حابه في صداقتها كان عليه نصف مهر مثلها، فلم أغرمها إلا ما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها، وإنما معني من أن أسقط عنها الغرم، وإن كان لم يفرض لها صداقاً أنه كان حقاً لها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولأنّي لا أجيز لأبيها المحابة في صداقتها، فإنما أغرمها ما لزمه بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهتبه، وإنما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت، ولم يسم لها إذا كانت تملك مالها كما يكون العفو لها فأما الصبيّة، فلا تملك مالها، ولا يكون لأبيها المحابة في مالها.

قال الشافعي: ولو تزوّج امرأة، فلم يصحبها حتى تزوّج عليها صبيّة ترضع فأرضعتها حرّمت عليه المرأة الأم بكل حال؛ لأنها من أمّهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لها؛ لأنها أفسدت نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبيّة بلا طلاق؛ لأنها صارت في ملكه وأمّها معها ولأن التي أرضعتها لم تصر أمّها وهذه ابنتها إلا في وقت؛ فكانتا في هذا الموضع كمن ابتدأ نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها.

قال الشافعي: ولو كان نكح صبيّتين فأرضعتها امرأته الرضعة الخامسة جميعاً معاً فسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيّتين معاً ولكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما؛ فإن لم يكن سمي لها مهراً كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحل له كل واحدة منهما على الانفراق؛ لأنهما ابتسا امرأة لم يدخل بها، ولو كانت له ثلاث زوجات صبايا فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معاً، ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرّمت الاثنتان اللتان أرضعتا الخامسة معاً؛ لأن الثالثة لم ترضع إلا بعدما حرّمت هاتان وحرّمت الأم عليه؛ فكانت الثالثة غير آخذة للمرائين إلا بعد ما حرّمتا عليه وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعدما بانت الأم منه، ولو أرضعت إحداهن الرضعة الخامسة، ثم أرضعت الآخرين الرضعة الخامسة حرّمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة؛ لأنها صارت من أمّهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً للأم، ولم تكن أمّاً إلا والابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان آخذتان فيفسخ نكاحهما معاً وحرّمت الاثنتان بعد حين صارتا آخذتين معاً ويخطب كل واحدة منهما على الانفراق، وإن أرضعت

أحد ولدته ولا ولده الزوج الآخر؛ لأنه أبوه ويحل له ولد الأول من غير المرأة التي أرضعته؛ لأنه ليس بأبيه.

قال الشافعي: ولو أرضعت امرأة صبيّاً أربع رضعات، ثم حلب منها لبن، ثم ماتت فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته خمساً في الحياة.

قال الشافعي: ولو رضعها الخامسة بعد موتها أو حلب له منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم؛ لأنه لا يكون للميت فعل له حكم بحال، ولو كانت نائمة فحلبت فأوجره صبي حرم؛ لأن لبن الحية محل، ولا محل لبن الميت، وإن الحية النائمة يكون لها جنابة بأن تنقلب على إنسان أو تسقط عليه فتقتله، فيكون فيه العقل، ولو تعقل إنسان ميتة أو سقطت عليه فقتله لم يكن له عقل؛ لأنها لا جنابة لها.

قال الشافعي: ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثاً حتى يتم خمس رضعات لم يحرم؛ لأنه لبن واحد، ولا يكون إلا رضعة واحدة، وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفترق فيه الرضاع حتى يكون خمساً.

قال الربيع: وفي قول آخر أنه إذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة إذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء إذا تغذى به، ثم قطع الغذاء اللبن، وإن كان، ثم عاذ له كان آكلتين، وإن كان الطعأم واحداً.

وكذلك إذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن، وإن كان اللبن واحداً.

قال الشافعي: ولو تزوّج رجل صبيّة، ثم أرضعتها أمّه التي ولدته أو أمّه من الرضاعة أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرّمت عليه الصبيّة أبداً، وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعمّدت إفساد النكاح أو لم تعمّده؛ لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعمّد الفساد أو لم تعمّده وقيمتها نصف صداق مثلها؛ لأن ذلك قيمة ما أفسدت منها مما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أصدقها أو أقل إن كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً؛ لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسمي لها شيئاً.

قال الشافعي: وإنما معني أن الزمه مهرها كله أن الفرقه إذا وقعت بإرضاعها، ففساد نكاحها غير جنابة إلا بمعنى إفساد النكاح وإفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساداً عليه، فلمّا كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح، وذلك نصف

ففسد نكاحُ التي أرضعت أولاً وامراته الكبيرة معاً ويرجع بنصف مهر مثل التي فسدت نكاحها، وإن أرضعت معاً فسدت نكاحهن كلهن ويرجع بأنصاف مهرهن ولا تحالف المسألة قبلها إلا في خصلة أن زوجته الصغار لا يحرمن عليه في كل حال وله أن يتدنى نكاح أتيهن شاء على الانفرد؛ لأن الذي حرم به أو حرم منهن إنما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات اختها أو اختها فحرم أن يجمع بينهن، ولا يحرم على الانفرد.

قال الشافعي: ولو كان دخل بها حرم نكاح من أرضعت أمهاتها بكل حال، ولم يحرم نكاح من أرضعت أخواتها وبنات اختها بكل حال، وكان له أن يتزوج اللاتي أرضعت أخواتها إن شاء على الانفرد ويفسخ نكاح الأولى منهن وامراته معاً، ولا يفسد نكاح اللاتي بعدها؛ لأنهن أرضعن بعدما بانت امرأته، فلم يكن جامعاً بينهن وبين عمه لهن ولا خالة إلا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معاً فيفسد نكاحهما بأنهما أختان.

قال الشافعي: وإذا أرضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت الأجنبية عليه أبداً؛ لأنها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين امرأته التي أرضعت.

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل صبيّة، ثم تزوج عليها عمته وأصاب العمّة فرقت بينهما ولها مهر مثلها؛ فإن أرضعت أم العمّة الصبيّة لم أفرق بينه وبين الصبيّة والعمّة ذات محرم لها قبل النكاح وبعده، وإنما يحرم أن يجمع بينهما فامّا إحداهما بعد الأخرى، فلا يحرم، والله أعلم.

٣٠- بابُ الشهادة والإقرار بالرضاع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم أحداً ممن ينسبه العامة إلى العلم مخالفاً في أن شهادة النساء تجوز فيما لا يحل للرجال غير ذوي المحارم أن يعتمدوا أن يروه لغیر شهادة، وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعبها الذي تحت ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحل لغیر محرم أو زوج أن يعتمد أن ينظر إلى ثديها، ولا يمكنه أن يشهد على رضاعها بغیر رؤية ثديها؛ لأنه لو رأى صبيّاً يرضع وثديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطب عمل كخلقة الثدي وله طرف كطرف الثدي، ثم أدخل في كمها فتجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز شهادتهن في الولادة، ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان جازت شهادتهما في ذلك ولا تجوز شهادة النساء في الموضع الذي ينفردن فيه إلا بأن يكن حرائر عدولاً بالغين ويكن أربعاً؛ لأن الله عز وجل إذا أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقوماني مقام رجل بعينه، وقول

الأخرين بعد متفرقين لم تحرماً عليه معاً؛ لأنها لم ترضع واحدة منها إلا بعدما بانت منه هي والأولى، ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانت الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها؛ لأنها أخت امرأته؛ فكانت كامراً نكحت على اختها.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة خمس رضعات، فقد أكملت الثالثة والرابعة خمس رضعات ويهن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضاعة فيفسخن معاً، ويتزوج من شاء منهن.

قال الشافعي: ولو أرضعت واحدة خمس رضعات، ثم أرضعت الآخرين خمساً معاً حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الآخرين؛ لأنها صارتا أختين في وقت معاً.

قال الشافعي: ولو كن ثلاثاً صغارا، واحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسدت نكاح الأم، ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج على التي أكملت أولاً خمس رضعات لأي نسائه أكملت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها؛ فإن كن أكملن إرضاعهن معاً انفسخ نكاحهن معاً ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت.

قال الشافعي: ولو كانت واحدة فأكملت رضاعها خمساً قبل تبين فسخ نكاح التي أكملت رضاعها أولاً، ولا يفسخ نكاح التي أكملت رضاعها بعدها؛ لأنها لم ترضع حتى بانت أمها وأختها منه، ثم يفسخ نكاح التي أكملت رضاعها بعدها؛ لأنها صارت أخت امرأة له ثابتة النكاح؛ فكانت كالأخت المنكوحه على اختها.

قال الشافعي: وكذلك بناتها من الرضاعة وبنات بناتها كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها.

قال الشافعي: ولو كان دخل بامرأته وكانت أرضعتهم أو أرضعن ولدها كان لها المهر بالميسر وحرمت عليه التي أرضعتها وأرضعها ولدها وسواء كانت أرضعت الاثنين معاً أو أرضعتهم ثلاثهن معاً أو متفرقات يفسد نكاحهن على الأب؛ لأنهن بنات امرأة فدخل بها.

وكذلك كل من أرضعته تلك المرأة، وولدها.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجاهلاً، ولم يدخل بامرأته فأرضعتهم أم امرأته أو جدتها أو اختها أو بنت اختها كان القول كالقول في بناتها إذا أرضعتهم، ولم ترضع هي يفسد نكاحها، ويكون لها نصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكملت أولاً من نسائه خمس رضعات؛ لأنها صيرتها أم امرأته

أكثر من لقيت من أهل الفتيا إن شهادة الرجلين تامة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبداً تقومان مقام رجلٍ إذا جازتا.

١٥٩٤- قال الشافعي: أخْبِرْنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا يَجُوزُ مِنَ النِّسَاءِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعٍ. [أخرجه البيهقي (٩٧/٦)]

قال الشافعي: فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها حساً أو أقر زوجها بأنها أرضعته حساً فَرَّقَ بينه وبين امرأته؛ فإن أصابها فلها مهرٌ مثلها، وإن لم يصبها، فلا نصف مهر لها ولا متعة.

قال الشافعي: وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وخالاتها؛ لأنها لا يردها إلا شهادة ولد أو والد.

قال الشافعي: وإن كانت المرأة تنكر الرضاع؛ فكانت فيهن ابتها وأما جزئ عليها أنكره الزوج أو ادَّعاه، وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج ينكر أو لا ينكر، فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها وسواء هذا قبل عقد النكاح وبعد عقده قبل الذخول وبعده لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة والزوج إلا بشهادة أربع ممن تجوز شهادته عليه ليس فيهن عدوٌ للمشهود عليه أو غير عدل.

قال الشافعي: ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت؛ لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء تردُّ به شهادتها.

وكذلك تجوز شهادة ولدها وأمها، ويوقف حتى يشهد أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذه؛ لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر من رؤيتهن الرضاع وعلمهن وصوله بما يرين من ظاهر الرضاع.

قال الشافعي: وإذا أرضع الصبي؛ ثم قاء فهو كرضاعه واستمساكه.

قال الشافعي: وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها إن كان نكحها وترك نكاحها، إن لم يكن نكحها للورع، فإنه إن يدغ ما له نكاحه خير من أن ينكح ما يجرم عليه.

قال الشافعي: ولو نكحها لم أفرق بينهما إلا بما أقطع به الشهادة على الرضاع.

فإن قال قائل: فهل في هذا من خير عن النبي ﷺ؟

قيل: نعم.

١٥٩٥- أَخْبِرْنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ

أَنَّهُ نَكَحَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي أَهَابٍ، فَقَالَتْ أُمُّهُ سَوْدَاءُ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ قَالَ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَأَعْرَضَ فَتَنَيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ وَكَيْفَ، وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكُمْ. [أخرجه البخاري (٨٨)، أبو داود (٣٦٠٤)، الرمذي (١١٥١)]

قال الشافعي: إعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون لم ير هذا شهادة تلزمه، وقوله 'وكيف'، وقد زعمت أنها أرضعتكم؟ يشبه أن يكون كره له أن يقيم معها، وقد قيل إنها اخته من الرضاعة، وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعاً لا حكماً.

٣١- الإقرار بالرضاع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر رجل أن امرأة أمه من الرضاعة أو ابنته من الرضاعة، ولم ينكح واحدة منهما، وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها لبن يعرف للرضع مثله، وكان لها سنٌ يحتمل أن يرضع مثله لو ولد له وكانت له سنٌ تحتمل أن ترضع امرأته أو أمته أو أمته التي ولدت منه مثله الذي أقر أنها ابنته لم تحلل له واحدة منهما أبداً في الحكم ولا من بناتها.

ولو قال مكانه غلطت أو هممت لم يقبل منه؛ لأنه قد أقر أنهما ذواتا محرم منه قبل يلزمهما أو يلزمهما له شيء.

وكذلك لو كانت هي المقررة بذلك وهو يكذبها، ثم قالت غلطت؛ لأنها أقرت به في حال لا يدع بها عن نفسه، ولا يجزئ إليها ولا تلزمه ولا نفسها بإقرار شيتها.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها غير أن لم تلد التي أقر أنها أرضعته أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه؛ فكان مثلاً لا يرضع لثله مجال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قريباً منه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها في هذه الأحوال باطلاً، ولم يجرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولداً لهما إنما تقبل دعواه ويلزمه إقراره فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه؛ ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً.

وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدقه الرجل ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أباه إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله، ولو كانت المسألة في دعواها مجالها، فقال هذه اختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة قبل

وأحلفه لها على دعواها ما هي أخته من الرضاعة؛ فإن حلف أثبت النكاح، وإن نكل أحلفتها؛ فإن حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها، وإن لم تحلف فهي امرأته بحالها.

قال الشافعي: وهذا إذا لم يقم واحد منهما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلاً وامرأتين على ما ادعى؛ فإن أقاما على ذلك من تجوز شهادته، فلا إيمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال؛ فإن شهد على إقرار الرجل أو المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتين؛ لأن هذا مما يشهد عليه الرجال، وإنما تجوز شهادة النساء منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه لغير الشهادة.

قال الشافعي: وإن كان هذا بعد إصابته إياها، وكان هو المقر؛ فإن كذبه فلها المهر الذي سمي لها، وإن صدقته فلها مهر مثلها كان أكثر أو أقل من المهر الذي سمي لها، وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها، فيكون لها مهر مثلها.

٣٢- الرَّجُلُ يَرْضَعُ مِنْ ثَدْيِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحسبه ينزل للرجل لبن؛ فإن نزل له لبن فأرضع به مولودة كرهت له نكاحها ولولده؛ فإن نكحها لم يفسخه؛ لأن الله تعالى ذكر رضاع الوالدات والوالدات إناث والوالدون غير الوالدات، وذكر الوالد بأن عليه مؤنة الرضاع، فقال عز وجل ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي: فلم يجوز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات ولا حكم الأمهات حكم الآباء، وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم.

٣٣- رِضَاعُ الْخَنَثِيِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما ذهب إليه في الخنثي أنه إذا كان الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأة، ولم ينزل فنكحه رجل، فإذا نزل له لبن فأرضع به صبيًا لم يكن رضاعاً محرماً وهو مثل لبن الرجل؛ لأنني قد حكمت له أنه رجل، وإذا كان الأغلب عليه أنه امرأة فنزل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرماً كما تحرّم المرأة إذا أرضعت.

قال الشافعي: فإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيها شاء فأيهما نكح به لم أجز له غيره، ولم أبعله ينكح بالآخر.

أن يتزوجها وكذبته أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كله، ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحداً من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى إن علما أنهما كاذبان أن يتناكحا أو ولدهما، ولو أقر أنها أخته من الرضاعة من امرأة لم يسمها قبلت ذلك منه، ولم أنظر إلى سنه وسنها؛ لأنه قد يكون أكبر منها وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولد غير الولد الذي أرضعته به.

وكذلك إن كانت أكبر منه.

قال الشافعي: وإن سمي امرأة أرضعته، فقال أرضعتني وإياها فلانة؛ فكان لا يمكن بحال أن ترضعه أو لا يمكن بحال أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعتها قبل أن يولد أحدهما كان إقراره باطلاً كالقول في المسائل قبل هذا إنما الزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمهما فيما لا يمكن مثله إذا كان إقرارهما لا يلزم واحداً منهما لصاحبه شيئاً.

قال الشافعي: ولو كان ملك عقدة نكاحها، ولم يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه، وذلك يمكن فيها وفيه سألها؛ فإن صدقته فرق بينهما، ولم أجعل لها مهراً ولا متعة، وإن كذبته أو كانت صبية فأكذبه أبوها أو أقر بدعواه فسواء؛ لأنه ليس له أن يبطل حقها وفرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمي لها؛ لأنه إنما أقر بأنها محرمة منه بعدما لزمه لها المهر إن دخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأردّه فيما يطرح به حقها الذي يلزمه.

قال الشافعي: وإن أراد إحلافها وكانت بالغة أحلفتها له ما هي أخته من الرضاعة؛ فإن حلفت كان لها نصف المهر، وإن نكلت حلف على أنها أخته من الرضاعة وسقط عنه نصف المهر، وإن نكل لزمه نصف المهر.

قال الشافعي: وإن كانت صبية أو معتوقة، فلا يمين عليها وأخذها بنصف المهر الذي سمي لها، فإذا كبرت الصبية أحلفتها له إن شاء.

قال الشافعي: ولو كان لم يفرض لها وكانت صبية أو محجوراً عليها كان لها نصف صداق مثلها؛ لأنه ليس لوليها أن يزوجهما بغير صداق، وإن كانت بالغة غير محجور عليها فزوجت برضاها بلا مهر، فلا مهر لها ولها المتعة.

قال الشافعي: ولو كانت هي المدعية لذلك أفتيته بأن يتقي الله عز وجل ويدع نكاحها بتطبيقه يوقعها عليها لتحل بها لغيره إن كانت كاذبة، ولا يضره إن كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها؛ لأنه قد لزمها نكاحها، فلا أصدقها على إفساده

٣٤ - باب التعريض بالخطبة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله عز وجل: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: ويلوغ الكتاب أجله - والله تعالى أعلم، - انقضاء العدة قال فيين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين إذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لأحد الجمع بينهما، وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحاً ولا بالنية في الأمر ولا تفسد الأمور إلا بفساد إن كان في عقدها لا بغيره إلا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة، ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة، ولا أن يذكرها وينوي نكاحها بالخطبة لها، والذكر لها والنية في نكاحها سبب النكاح وبهذا أجزنا الأمور بعقدنا إن كان جائزاً ورددناها به إن كان مردوداً، ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها إلا يوماً ولا تنوي هي إلا هو.

وكذلك لو تواطأ على ذلك إذا لم يكن في شرط النكاح.

وكذلك قلنا في الطلاق إذا قال لها: اعتدي لم يكن طلاقاً إلا بنية طلاق كان ذلك من قبل غضبي أو بعده وإذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فيين أنه حظر التصريح فيها، وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا نجعل التعريض أبداً يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم إلا أن يريد المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من النية وغيره، فقلنا لا يكون طلاقاً إلا بإرادته وقلنا لا نجد أحداً في تعريض إلا بإرادة التصريح بالقذف.

قال الشافعي: قول الله تبارك وتعالى وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً يَعْني، والله تعالى أعلم، جماعاً ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ قولاً حسناً لا فحش فيه.

قال الشافعي: وذلك أن يقول: رضيتك إن عندي لجماعاً حسناً يرضي من جومعه؛ فكان هذا، وإن كان تعريضاً منهياً عنه لقبوحه، وما عرّض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة به أنه يريد نكاحها فجائز له.

وكذلك التعريض بالإجابة له جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها، وإن صرح لها بالخطبة وصرحت له بالإجابة أو لم تصرح، ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما معاً مكروه، ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة إلا ترى أن امرأة مستخفة

لو قالت: لا أنكح رجلاً حتى أراه متجرداً أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتجرد لها أو أتى منها محرماً، ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزاً، وما فعله قبله محرماً لم يفسد النكاح بسبب المحرم؛ لأن النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه، وهذا مما وصفت من أن الأشياء إنما تحل وتحرم بعقدها لا بأسبائها، قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول.

وذلك أن يقول رب متطعم إليك وراغب فيك وحريص عليك وإنك لبحيث تحيين، وما عليك أئمة وإني عليك لحريص وفيك راغب.

وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح أن يقول تزوجيني إذا حللت أو أنا أتزوجك إذا حللت، وما أشبه هذا مما جاور به التعريض، وكان يبان أنه خطية لا أنه يحتمل غير الخطية. قال: والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج، وإذا كانت الوفاة، فلا زوج يرجى نكاحه بحال. ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة احتياطاً.

ولا يبين أن لا يجوز ذلك؛ لأنه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها إذا حلّت من عدتها فأما المرأة يملك زوجها رجعتها، فلا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة في العدة؛ لأنها في كثير من معاني الأزواج، وقد يخاف إذا عرض لها من ترغّب فيه بالخطبة أن تدعي بأن عدتها حلّت، وإن لم تحل، وما قلت فيه لا يجوز التعريض بالخطبة أو لا يجوز التصريح بالخطبة فحلّت العدة، ثم نكحت المرأة فالنكاح ثابت بما وصفت.

٣٥ - الكلام الذي ينعقد به النكاح،

وما لا ينعقد

قال الله عز وجل لنبيي ﷺ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ يَنْصَفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، وقال: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قال الشافعي: فسمى الله تبارك وتعالى النكاح اسمين النكاح والتزويج، وقال عز وجل ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ الآية فأبان جل ثناؤه أن الهبة لرسول الله

زَوَّجْتَهَا إِنْ أَتَيْتَ بِكَذَا أَوْ فَعَلْتَ كَذَا، ففعله، فلا يكون شيئاً من هذا تزويجاً ولا ما أشبهه حتى يزوجه تزويجاً صحيحاً مطلقاً لا مشنوءة فيه.

٣٦- ما يجوز، وما لا يجوز في النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون التزويج إلا لامراً بعينها ورجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره، ويكون مطلقاً، فلو أن رجلاً له ابنتان خطب إليه رجل، فقال زوجني ابنتك، فقال: قد زوّجتها فتصادق الأب والبنت والزوّج على أنهما لا يعرفان البنت التي زوّجه إياهما، وقال الأب للزوّج أيتها شئت فهي التي زوّجتك أو قال الزوّج للأب أيتها شئت فهي التي زوّجتني لم يكن هذا نكاحاً.

ولو قال زوجني أي ابنتك شئت فزوّجه على هذا لم يكن هذا نكاحاً، وهكذا لو قال زوج ابني وله ابنتان فزوّجه لم يكن هذا نكاحاً.

ولو قال زوجني ابنتك فلانة غداً أو إذا جئتك أو إذا دخلت الدار أو إذا فعلت أو فعلت كذا، فقال: قد زوّجتها على ما شرطت، ففعل ما شرط لم يكن نكاحاً إذا تكلماً بالنكاح معاً، فلم يكن منعقداً مكانه لم يتعد بعد مدّة ولا شرط.

ولو قال زوجني حبل امرأتك فزوّجه إياه؛ فكان جارية لم يكن نكاحاً، وهكذا لو قال زوجني ما ولدت امرأتك؛ فكانت في البلد معها أو غائبة عنهما فتصادقا على أنهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلمان أولدت امرأته جارية أو غلاماً قال: وهكذا لو تصادقا أنهما قد علما أنها قد ولدت جارتين، ولم يسمّيهما زوّج بعينها ومتى تكلماً بنكاح امرأه بعينها جاز النكاح، وذلك أن يزوجه ابنته فلانة، وليست له ابنة يقال لها فلانة إلا واحدة وأحب إليّ أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه سوى الخطبة حدّ الله عز وجل والشأن عليه والصلاة على رسوله ﷺ والوصية بتقوى الله تعالى، ثم يخطب وأحب إليّ للخطيب أن يفعل ذلك، ثم يزوّج ويزيد الخطيب أنكحتك على ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وإن لم يزد على عقدة النكاح جاز النكاح.

١٥٩٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ إِذَا أَنْكَحَ قَالَ: أَنْكَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ. [أخرجه البيهقي (١٤٧/٧)]

ﷺ دون المؤمنين والهة - والله تعالى أعلم - - تجمع أن ينعقد له عليها عقدة النكاح بأن تهب نفسها له بلا مهر، وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح إلا باسم النكاح أو التزويج، ولا يقع بكلام غيرهما، وإن كانت معه نية التزويج، وأنه خالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق، وذلك أن المرأة قبل أن تزوّج حرمة الفرج، فلا تحل إلا بما سمى الله عز وجل أنها تحل به لا بغيره، وأن المرأة المنكوحة تحرم بما حرّمها به زوجها بما ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ، وقد دلت سنة النبي ﷺ على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق إذا أراد به الزوّج الطلاق، ولم يميز في الكتاب ولا السنة إحلال نكاح إلا باسم نكاح أو تزويج، فإذا قال سيّد الأمة وأبو البكر أو النبي أو وليها للرجل قد وهبتها لك أو أحللتها لك أو تصدّقت بها عليك أو أمت لك فرجها أو ملكتك فرجها أو صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأتك أو اعمرتها أو أجزعتها حياتك أو ملكتك بضعها أو ما أشبه هذا أو قالت المرأة مع الولي وقبله المخاطب به نفسه أو قال: قد تزوّجتها، فلا نكاح بينهما ولا نكاح أبداً إلا بأن يقول قد زوّجتها أو أنكحتكها، ويقول الزوّج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب زوّجتها أو أنكحتكها، فيقول الولي قد زوّجتها أو أنكحتكها ويسميّانها معاً باسمها ونسبها.

ولو قال جئتك خاطباً لفلانة، فقال: قد زوّجتها لم يكن نكاحاً حتى يقول قد قبلت تزويجها.

ولو قال جئتك خاطباً لفلانة فزوّجتها، فقال: قد زوّجتها ثبت النكاح، ولم احتج إلى أن يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحها، وهكذا لو قال الولي قد زوّجتك فلانة، فقال الزوّج قد قبلت، ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحاً حتى يقول قد قبلت تزويجها.

ولو قال المخاطب زوجني فلانة، فقال الولي قد فعلت أو قد أجبتك إلى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت لم يكن نكاحاً حتى يقول قد زوّجتها أو أنكحتكها؛ فإن قال زوجني فلانة، فقال: قد ملكتك نكاحها أو ملكتك بضعها أو ملكتك امرأها أو جعلت بيدك امرأها لم يكن نكاحاً حتى يتكلم بزوّجتها أو أنكحتكها، ويتكلم المخاطب بأنكحتكها أو زوّجتها، فإذا اجتمع هذا انعقد النكاح، وهكذا يكون نكاح الصغار والإماء لا ينعقد عليهنّ النكاح من قول ولا تهنّ إلا بما ينعقد به على البالغين ولهم إذا تكلموا جميعاً بإيجاب النكاح مطلقاً جاز، وإن كان في عقدة النكاح مشنوءة لم يميز، ولا يجوز في النكاح خيار مجال، وذلك أن يقول قد زوّجتها إن رضي فلان أو زوّجتها على أنك بالخيار في مجلسك أو في يومك أو أكثر من يوم أو على أنها بالخيار أو

٣٧- نهى الرجل على أن يخطب على خطبة أخيه

عَاتِقِهِ. وَأَمَّا معاوية فصعلوك لا مال له انكحي أسامة فكرهته، فقال انكحي أسامة فنكحته فجعل الله تعالى فيه خيراً واغتبطت به. [أخرجه مالك (٥٨٠/٢) ، مسلم (١٤٨٠) ، أبو داود (٢٢٨٤) ، الترمذي (١١٣٥) ، النسائي (٧٦-٧٥/٦)]
ابن ماجه (١٨٦٩)

قال الشافعي: فكما بينا أن الحال التي خطب فيها رسول الله ﷺ فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة، ولم يكن للمخطوبة حالان مختلفي الحكم إلا بأن تأذن المخطوبة بالنكاح رجل بعينه، فيكون للولي أن يزوجه جازاً النكاح عليها، ولا يكون لأحد أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن الخاطب أو يترك خطبتها، وهذا بين في حديث ابن أبي ذئب.

وقد علمت فاطمة رسول الله ﷺ أن أبا جهم ومعاوية خطباها ولا أشك - إن شاء الله تعالى - أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر، فلم ينهما ولا واحداً منهما، ولم تعلم أنها أذنت في واحد منهما فخطبها على أسامة، ولم يكن ليخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة، ولم أعلم نهى معاوية ولا أبا جهم عما صنعا والأغلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر، فإذا أذنت المخطوبة في نكاح رجل بعينه لم يجز خطبتها في تلك الحال وإذن الثيب الكلام والبكر الصمت، وإن أذنت بكلام فهو إذن أكثر من الصمت قال: وإذا قالت المرأة لوليها زوجني من رأيت، فلا بأس أن تخطب في هذه الحال؛ لأنها لم تأذن في أحد بعينه، فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجز أن تخطب، وإذا وعدت الولي رجلاً أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجز أن تخطب في هذه الحال؛ فإن وعده، ولم ترض المرأة، فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والأمة إلى سيدها، فإذا وعد أبو البكر أو سيد الأمة رجلاً أن يزوجه، فلا يجوز لأحد أن يخطبها، ومن.

قلت له: لا يجوز له أن يخطبها، فإنما أقوله إذا علم أنها خطبت وأذنت، وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها علماً فهي معصية يستغفر الله تعالى منها، وإن تزوجته بتلك الخطبة فالنكاح ثابت؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد إنما يكون بالعقد لا بشيء تقدمه، وإن كان سبباً له؛ لأن الأسباب غير الحوادث بعدها.

٣٨- نكاح العنن والخصي والمجبوب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أحفظ عن مفتٍ لقبيته خلافاً في أن تزول امرأة العنن سنة، فإن أصابها وإلا خيرت في

١٥٩٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [أخرجه مالك (٥٢٣/٢)، البخاري (٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢)، أبو داود (٢٠٨١)، الترمذي (١٢٩٢)، ابن ماجه (١٨٦٨)]

١٥٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [أخرجه البخاري (٥١٤٣)، مسلم (١٤١٣)، أبو داود (٢٠٨٠)، النسائي (٧٣/٦)، ابن ماجه (١٨٦٧)]

١٥٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ.

١٦٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ مُسْلِمِ الْخِطَابِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ.

قال الشافعي: فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لأحد أن يخطبها حتى يأذن الخاطب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي ﷺ أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي ﷺ تدل على أنه ﷺ إنما نهى عنها في حال دون حال.

١٦٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَبَتَّهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ: فَإِذَا حَلَلْتَ فَادْنِينِي، فَلَمَّا حَلَلْتَ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةَ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ

ثلاثاً، ولو أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخرجها ذلك من أن يؤجل أجل العنين؛ لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل، ولو أصابها حائضاً أو محرمة أو صائمة أو هو محرّم أو صائم كان مسيئاً فيه، ولم يؤجل، ولو أجل فجب ذكره.

أو نكحها بمجرب الذكر خبرت حين تعلم إن شاءت المقام معه، وإن شاءت فارقت، ولو أجل خصي، ولم يجب ذكره أو نكحها خصي غير مجرب الذكر لم تخبر حتى يؤجل أجل العنين؛ فإن أصابها فهي امرأته وإلا صنع فيه ما صنع في العنين.

ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقوله حتى ملك عقدتها، ثم أقر به لم يكن لها خيار، وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبداً حتى يموت؛ لأن ولد الرجل يبطئ شاباً، ويولد له شيخاً، وليس لها في الولد تخيير إنما التخيير في فقد الجماع لا الولد إلا ترى أنا لا تؤجل الخصي إذا أصاب والأغلب أنه لا يولد له، ولو كان خصياً قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل، فلم يصحبها أجل أجل العنين، ولم تخبر قبل أجل العنين؛ لأن هذا جماع، وإذا كان الخشي يؤول من حيث يؤول الرجل فنكح على أنه رجل فالتكاح جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل إن شاءت أجل العنين، وإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء؛ فإن نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث، ويورث على ما حكمنا له بأن ينكح عليه.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنا لا نورثه إلا ميراث امرأة، وإن تزوج على أنه رجل؛ لأنه ليس باختياره أن يكون رجلاً أعطيه المال بقوله.

قال الشافعي: وليس للمرأة إن استمتع بها زوجها إذا قالت: لم يصني إلا نصف المهر ولا عليها عدة؛ لأنها مفارقة قبل أن تصاب.

قال الشافعي: وإذا نكح الرجل الخشي على أنها امرأة وهي تبو من حيث تبو المرأة أو مشكلاً، ولم تنكح بأنها رجل فالتكاح جائز ولا خيار له، وإذا نكح الخشي على أنه رجل وهو يؤول من حيث تبو المرأة أو على أنه امرأة وهو يؤول من حيث يؤول الرجل فالتكاح مفسوخ لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يؤول أو بأن يكون مشكلاً، فإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء، فإذا نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث، ويورث من حيث يؤول.

٣٩- ما يجب من إنكاح العبد

قال الله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾.

المقام معه أو فراقه، ومن قال: هذا قال: إذا نكح الرجل المرأة؛ فكان يصيب غيرها، ولا يصيبها، فلم ترتفع إلى السلطان فهما على النكاح، وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أجلسه السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة؛ فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأته، وإن لم يصحبها خيرها السلطان؛ فإن شاءت فرقة فسوخ نكاحها والفرقة فسوخ بلا طلاق؛ لأنه يجعل فسوخ العقدة إليها دونه، وإن شاءت المقام معه أقامت معه، ثم لم يكن لها أن يخيرها بعد مقامها معه.

وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها، وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخييرها بعد السنة، ثم فارقها ومضت عدتها، ثم نكحها نكاحاً جديداً فسألت أن يؤجل لها أجل، وإن علمت قبل أن تنكحها أنه عنين، ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه، ثم رضيت المقام معه، ثم سألت أن يؤجل لها أجل، ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختيارها المقام معه بعد الأجل؛ لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يخبر؛ لأن الرجل قد يجماع، ثم يقطع الجماع عنه، ثم يجماع، وإنما قطعت خيارها أنها تركته بعد إذ كان لها لا شيء دونه قال: ولو نكحها فأجل، ثم خبرت فاختارت المقام معه، ثم طلقها، ثم راجعها في العدة، ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك؛ لأنها عنده بالعقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم.

قال الربيع: يريد إن كان ينزل فيها مائه فله الرجعة وعليها العدة، وإن لم يغيب الحشفة.

قال الشافعي: ولو تركها حتى تقضي عدتها، ثم نكحها نكاحاً جديداً، ثم سألت أن يؤجل أجل؛ لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال: وإذا أصابها مرة في عقد نكاح، ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً؛ لأنه قد أصابها في عقد النكاح، وليس كالذي يصيب غيرها، ولا يصيبها؛ لأن أداءه إلى غيرها حقاً ليس بأداء إليها، ولو أجل العنين، فاختلفا في الإصابة، فقال أصبتها، وقالت: لم يصني.

فإن كانت ثيباً فالقول قوله؛ لأنها تريد فسوخ نكاحه وعليه اليمين؛ فإن حلف فهي امرأته، وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها؛ فإن حلفت خبرت، وإن لم تحلف فهي امرأته، ولو كانت بكرأ أربها أربع نسوة عدول؛ فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصحبها، وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها، ثم فرق بينهما؛ فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها، ثم أقام معها، ولم تخبر هي، وذلك أن العذرة قد تعود فيما زعم أهل الخبرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخرجها من أن يؤجل أن يغيب الحشفة في الفرج، وذلك يحصنها ويحللها للزوج لو طلقها

أهل العلم اختلافاً في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بإذن مالكه وسواء كان مالكه ذكراً أو أنثى إذا أذن له مالكه جاز نكاحه ولا احتاج إلى أن يعقد مالكه عقدة نكاح، ولكنه يعقدها إن شاء نفسه إذا أذن له، وإنما يجوز نكاح العبد بإذن مالكه إذا كان مالكه بالغاً غير محجور عليه فأمّا إذا كان محجوراً عليه، فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال، ولا يجوز لوليّه أن يزوجه في قول من قال: إن نكاحه دالة لا فرض، ومن قال: إن نكاحه فرض فعلى وليّه أن يزوجه.

وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالتكاح مفسوخ، ولا يجوز نكاحه حتى يجتمعا على الإذن له به، وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح؛ فإن فعل فالتكاح مفسوخ.

وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه، ثم رضي العبد فالتكاح مفسوخ وله أن يزوجه أمته بغير إذنها بكرة كانت أو ثيباً، وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فنكح أمة أو أمة فنكح حرة أو امرأة بعينها فنكح غيرها أو امرأة من أهل بلده فنكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالتكاح مفسوخ، وإن قال له: اتكح من شئت فنكح حرة أو أمة نكاحاً صحيحاً فالتكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده يخطب على نفسه، وليس كالمرأة.

وكذلك المحجور عليه إذا أذن له وليّه يخطب على نفسه، ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال: من شئت فنكح التي أذن له بها أو نكح امرأة مع قوله اتكح من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتاً ولها مهر مثلها لا يزداد عليه، ولا يكون لها فسخ النكاح؛ لأن النكاح لا يفسد من قبل صداق بحال ويتبع العبد بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حالة رقه؛ لأن ماله للمالك، ولو كاتب لم يكن عليه سبيل في حال كتابته؛ لأنه ليس بتأم الملك على ماله، وإن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع إلى سيده أو يعتق، فيكون له، فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سمي لها، ولو كان هذا في حر محجور عليه لم يكن لها اتباعه؛ لأن رذنا أمر المملوك؛ لأن المال لغيره وأمر المحجور للحجر والمال له.

قال الشافعي: ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة، ولم يسمها ولا بلدها فنكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح، ولم يكن للسيد فسخه، وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد، وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصداق فيما اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فيعطيه الصداق دونه.

وكذلك النفقة إذا وجبت نفقة الزوجة، وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح ماذوناً له في التجارة فله أن يعطي الصداق مما في يديه من المال، وإن كان غير ماذون له بالتجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فدلّت أحكام الله تعالى، ثم رسوله ﷺ أن لا ملك للأولياء أباء كانوا أو غيرهم على إمامهم وأيامهم الثيبات قال الله تعالى ذكره ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، وقال في المعتدات ﴿وَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِئْهُنَّ أَنْفُسُهُنَّ﴾ الآية، وقال رسول الله ﷺ: الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم، وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولم أعلم دليلاً على إيجاب نكاح صالحي العبيد والإماء كما وجدت الدلالة على إنكاح الحر إلا مطلقاً فاجب إلي أن ينكح من بلغ من العبيد والإماء، ثم صالحوهم خاصة، ولا يتيسر لي أن يجبر أحدٌ عليه؛ لأن الآية محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب.

٤٠ - نكاح العبد ونكاح العبيد

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكما بينا في الآية، والله تعالى أعلم، أن المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾؛ لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ﴿ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾، فإنما يعول من له المال ولا مال للعبيد.

١٦٠٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى طَلْحَةَ، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ.

قال الشافعي: وهذا قول الأكثر من المفتين بالبلدان، ولا يزيد العبد على امرأتين.

وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه ومكاتب ومدبر ومعتق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع لا يختلفان، فإذا جاوز الحر أربعاً.

قلت: يفسخ نكاح الأواخر منهن الزوائد على أربع فذلك يفسخ نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين، وكل ما خفي أنه أول فما زاد الحر فيه على أربع فابطلت النكاح أو جمعت العقدة فيه أكثر من أربع، ففسخت نكاحهن كلهن، فذلك أصنع في العبيد فيما خفي، وجمعت العقدة فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحدٍ لقيته ولا حكوي لي عنه من

وفإذا أذن الرجلُ لعبده أن ينكحَ من شاء، وما شاء من عددِ النساءِ فله أن ينكحَ حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو ذميتين وينكحَ الحرَّةَ على الأمة والأمة على الحرَّةَ ويعقدَ نكاحَ أمِّه وحرِّه معاً، وليس له أن ينكحَ أمةً كتابيةً ولا تحلَّ الأمة الكتابية لمسلمٍ إلا أن يطأها بملكِ اليمين.

وإذا قال الرجلُ لعبده قد زوجتك، فلا يجوزُ عليه النكاحُ إلا أن يأذن له العبدُ، وإذا أذن له أن ينكحَ أو سألَه العبدُ أن ينكحَهُ، فقال المولى: قد زوجتك فلانة بأمرك وأذنت ذلك، وقال العبدُ: لم تزوجنيها فالقول قولُ العبدِ مع يميني، وعلى المرأةُ البيِّنة.

٤١ - العبدُ يغُرُّ من نفسه والأمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خطبَ العبدُ امرأةً وأعلمها أنه حرٌّ فتزوجته، ثم علمت أنه عبدٌ فلها ولأولياتها الخيارُ في المقامِ معه أو فراقه؛ فإن اختارت فراقه قبلَ الدخولِ، فلا مهرَ لها ولا متعةَ وهو فسخٌ بغيرِ طلاقٍ، وإن اختارته بعدَ الدخولِ فلها مهرٌ مثلها، وإن خطبها، ولم يذكر شيئاً فظنته حرّاً، فلا خيارَ لها، وإذا نكحَ الرجلُ الأمةَ وهو يراها حرَّةً فولده مملوكٌ، وإن شاء طلقَ، وإن شاء أمسك، وإن غرَّته بنفسها، وقالت أنا حرَّةٌ فولده أحرارٌ وسواءٌ كان المغرورُ حرّاً أو عبداً أو مكاتباً؛ لأنه لم ينكحَ إلا على أن ولده أحرارٌ، وإن غرَّه بها غيرها فولدت أولاداً، ثم علم أنها مملوكةٌ فالأولادُ أحرارٌ ولسيدها أخذ مهرٌ مثلها من زوجها، ولا يرجعُ به الزوجُ على الغارِ ولا عليها ويأخذُ منه قيمةُ أولادها يومَ سقطوا ويرجعُ بهم الزوجُ على الغارِ في ذمتي، وإن كانت هي الغارَةُ له رجعَ عليها بما أخذَ منه من قيمةِ أولادها إذا عتقت، ولا يرجعُ به ما كانت مملوكةً، وإن ألزمَ قيمتهم، ثم لم يؤخذَ منه شيءٌ لم يرجع بشيءٍ لم يؤخذَ منه.

٤٢ - تسري العبد

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إلى قوله ﴿غَيْرَ مُلْمِئِينَ﴾، فدلَّ كتابُ الله عزَّ وجلَّ على أن ما أباحه من الفروج، فإنما أباحه من أحدِ الوجهين النكاحُ أو ما ملكت اليمين.

وقال الله تعالى ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾.

١٦٠٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ). [هـم]

فلسيده أن يأخذ شيئاً إن كان في يديه؛ لأنه مَالُ السَّيِّدِ وعليه أن يدعه يكتسب المهر؛ لأنَّ إذنه له بالنكاحِ إذنٌ باكتسابِ المهرِ ودفعه، وإذا أذن له بالنكاحِ فله أن يسافرَ به ويرسله حيث شاء، وليس له إذا كان معه بالصر أن يمنعه امرأته في الحين الذي لا خدمةَ له عليه فيه وله أن يمنعه إياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة، وليس في عتقِ العبدِ ولا مالِ السَّيِّدِ من الصَّدَاقِ ولا التَّفَقُّةِ شيءٌ إلا أن يضمنه فيلزمه بالضَّمانِ كما يلزم بالضَّمانِ على الأجنبيِّين.

وإذا أذن الرجلُ لعبده أن يتزوجَ امرأةً حرَّةً بالفِ فزوجها بالفِ وضمنَ السَّيِّدُ لها الألفَ فالضَّمانُ لازمٌ لها أن تأخذَ السَّيِّدَ بضمنه ولا براءةَ للعبدِ منها حتَّى تستوفيها، فإذا باعها السَّيِّدُ زوجها بأمْرِ الزَّوْجِ أو غيرِ أمره بتلك الألفِ بعينها قبلَ أن يدخلَ بها فالبَّيْعُ باطلٌ من قبلِ أن عقدَ البَّيْعِ وتلك الألفُ يقعان معاً لا يتقدَّمُ أحدهما صاحبه، فلمَّا كانت لا تملكُ العبدُ أبداً بتلك الألفِ بعينها؛ لأنها تبطلُ عنها بأن نكاحها لو ملكت زوجها بنفسه كانَ شراؤها له فاسداً فالألفُ بحالها والعبدُ عبده وهما على النكاحِ.

وقال الرَّبِيعُ: وإذا أذن الرجلُ لعبده أن يتزوجَ بالفِ درهمٍ فتزوجَ وضمنَ السَّيِّدُ الألفَ، ثم طلبت المرأةُ الألفَ من السَّيِّدِ قبلَ أن يدخلَ بها الزَّوْجُ فباعها زوجها بالألفِ التي هي صدَاقُها فالبَّيْعُ باطلٌ والنكاحُ بحاله من قبلِ أنها إذا ملكت زوجها انفسخَ نكاحها، فإذا انفسخَ بطلَ أن يكونَ لها صدَاقٌ، وإذا لم يكن لها صدَاقٌ كانَ العبدُ مشترىً بلا ثمنٍ؛ فكانَ البَّيْعُ باطلاً، وكانَ النكاحُ بحاله.

قال الرَّبِيعُ: وهو قولُ الشَّافِعِيِّ النكاحُ بحاله.

قال الشافعي: وسواءٌ كانَ البَّيْعُ بإذنِ العبدِ أو غيرِ إذنه؛ لأنها لا تملكه أبداً بتلك الألفِ ولا بشيءٍ منها؛ لأنها تبطلُ كلُّها إذا ملكته، ولو طلقها العبدُ قبلَ أن يدخلَ بها كانَ لها نصفُ الألفِ، ولو كانت المسألةُ بحالها فباعها إياه بلا أمرِ العبدِ بالفِ أو أقلَّ أو أكثرَ كانَ البَّيْعُ جائزاً، وكانَ العبدُ لها وعليها الثَّمَنُ الذي باعها إياه به، وكانَ النكاحُ منفسخاً من قبلها وقيلَ السَّيِّدُ الذي ليسَ له طلاقها، ولو كانَ باعها إياه بيعاً فاسداً كانا على النكاحِ.

ولو كانت امرأةُ العبدِ أمةً فاشتريت زوجها بإذنِ سيدها أو اشتراها زوجها بإذنِ سيده كانا على النكاحِ.

وكذلك إن وهبت له أو وهبَ لها أو ملكها أو ملكته بأي وجه ما كانَ المملوكُ كانا على النكاحِ؛ لأنَّ ما ملكَ كلُّ واحدٍ منهما ملكَ لسيده لا لهُ، ولو كانَ بعضُ الزَّوْجِ حرّاً فاشتري امرأته بإذنِ الذي له فيه الرِّقُ فسدَ النكاحُ؛ لأنه يملكُ منها بقدرِ ما يملكُ من نفسه.

قال: فذل الكتاب والسنة أن العبد لا يكون مالكا مالا بحال، وأن ما نسب إلى ملكه إنما هو إضافة اسم ملك إلى لا حقيقة كما يقال للمعلم غلمانك وللراعي غنمك وللقيم على الدار دارك إذا كان يقوم بأمرها، فلا يحل - والله تعالى أعلم - للعبد أن يسرى أذن له سيده أو لم يأذن له؛ لأن الله تعالى إنما أحل التسري للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال. وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر، ولا يحل له أن يبطأ بملك عمن بحال حتى يعتق، والنكاح محال له بإذن مالكه، وإن تسرى العبد فلسيده نزح السرية منه وتزويجه إياها إن شاء.

ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب، وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد، ولو تسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكه إياها سيده فولدت له، ثم عتق فهي أم ولد له؛ لأنه كان مالكا، وإن أراد سيده أخذه منه من قيمة المملوكة بقدر ما له فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق وهو يملك نصفه فالنصف له بالحرية وللسيد أن يرجع في النصف الثاني؛ لأن ملك ما يملك منه لسيده.

قال: وإذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك اليمين لحق به الولد ودرئ عنه الحد بالشبهة؛ فإن عتق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد يمنع بيعها من لم بيع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حرا مالكا.

قال: وإذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك اليمين لحق به الولد ودرئ عنه الحد بالشبهة؛ فإن عتق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد يمنع بيعها من لم بيع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حرا مالكا.

فإن قيل: قد روي عن ابن عمر تسرى العبد قبل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يبطأ الرجل وليدة إلا وليدة إن شاء باعها، وإن شاء وهبها، وإن شاء صنع بها ما شاء.

فإن قيل: فقد روي عن ابن عباس؟ قلت: ابن عباس إنما قال ذلك لعبد طلق امراته قال: ليس لك طلاق وأمره أن يمكها فأبى، فقال فهي لك فاستحلها بملك اليمين يريد أنها له حلال بالنكاح ولا طلاق لك والحجة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزمه الطلاق، ولم تحل له امراته بعد طلقتين أو ثلاث.

٤٣ - فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما

قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا هُنَّ يُجْلُونَ لَهُنَّ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَلَا تُسَيِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾.

قال الشافعي: نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي ﷺ وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله عز وجل ﴿فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات.

وكذلك علم بني آدم الظاهر: وقال تبارك وتعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾، يعني بسائرهن في إيمانهن، وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بني آدم أن يحكم على غير ظاهر ومعنى الآيتين واحد، فإذا كان الزوجان وثنتين فإيهما أسلم أولا فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الإسلام منهما لقوله تعالى ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ وقوله ﴿وَلَا تُسَيِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ فاحتملت العقدة أن تكون منسوخة إذا كان الجماع ممنوعا بعد إسلام أحدهما، فإنه لا يصلح لواحد منهما إذا كان أحدهما مسلما والآخر مشركا أن يبتدىء النكاح، واحتملت العقدة أن لا تنسخ إلا أن يثبت المتخلف عن الإسلام منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم، ولم يكن يجوز أن يقال: لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الإسلام مدة قبل أن يسلم إلا بخبر لازم.

١٦٠٤ - قال الشافعي: وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قريش وأهل المغازي وغيرهم، عن عبد قبلهم أن أبا سفيان بن حرب أسلم بمر، ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظاهراً عليهما؛ فكانت يظهره وإسلام أهلها دار الإسلام، وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة. ومكة يومئذ دار الحرب، ثم قدم عليها يدعوها إلى الإسلام فأخذت بلحيته، وقالت اقتلوا الشيخ الضال فافامت أياماً قبل أن تسلم، ثم أسلمت وبايعت النبي ﷺ وثبتا على النكاح. أخرجه البيهقي في "المعرفة" [٣١٨/٥]

١٦٠٥ - قال الشافعي: وأخبرنا أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فَأَسْلَمَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا، وَصَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَأَسْلَمَتِ امْرَأَةُ عِكْرِمَةَ بِنِ أَبِي جَهْلٍ وَامْرَأَةُ صَفْوَانَ بِنِ أُمَيَّةَ وَهَرَبَ رَوْجَاهُمَا نَاحِيَةَ الْبَحْرِ مِنْ طَرِيقِ الْيَمَنِ كَافِرِينَ إِلَى بَلَدٍ كُفِرَ، ثُمَّ جَاءَا فَأَسْلَمَا بَعْدَ مَدَّةٍ وَشَهِدَ صَفْوَانُ حَتِيًّا كَافِرًا فَأَسْتَقَرَّا عَلَى النِّكَاحِ، وَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَنَسَاؤُهُنَّ مَذْخُولٌ بِهِنَّ لَمْ تَقْضَ عِدَّتُهُنَّ.

ولم أعلم مخالفاً في أن المتخلف عن الإسلام منهما إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب وأقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الإسلام أو خرجا معاً أو أقاما معاً لا تصنع الدار في

التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ شَيْئًا إِنَّمَا يَصْنَعُهُ اخْتِلَافُ الدِّينِينَ.

٤٤ - تفریع اسلام أحد الزوجین

قبل الآخر في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بني إسرائيل وداناً دين اليهود والنصارى أو أي دين دانا من الشرك إذا لم يكونا من بني إسرائيل أو يدينان دين اليهود والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر، وقد دخل الزوج بالمرأة، فلا يحل للزوج الرطوة والنكاح موقوف على العدة؛ فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة فالعصمة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاءت، ويتزوج أختها وأربعاً سواها وعدتها عدة المطلقة؛ فإن نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالنكاح مفسوخ؛ فإن أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها، وإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء عدتها فهي امرأته ويمتنعها حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسلمة قبل الزوج أو الزوج قبلها؛ فإن كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة؛ فإن فعل فالنكاح مفسوخ.

وكذلك لا ينكح أربعاً سواها، وإن كانت هي المسلمة وهو المتخلف عن الإسلام فنكح أختها أو أربعاً سواها، ثم أسلمت وأسلمن قبل انقضاء عدتها أمسك أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين إذا أسلمت المرأة قبل الرجل.

قال الشافعي: فإن أسلم الرجل قبل المرأة فهما على النكاح؛ لأنه يجوز للمسلم أن يتدعى نكاح يهودية ونصرانية قال: والأزواج في هذا الأحرار والمماليك سواء، وإن كان أحد من بني إسرائيل مشركاً يدين بغير دين اليهود والنصارى فهو كمن وصفنا من أهل الأوثان.

٤٥ - الإصابة والطلاق والموت والخرس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل الوثني بامرأته، ثم أسلم أحدهما، ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا؛ فإن كان الزوج الميت أكملت عدتها من انقطاع العصمة عدة الطلاق، ولم تعتد عدة وفاة؛ وإن خرس المتخلف عن الإسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة، فقد انقطعت العصمة بينهما، ولو وصف الإسلام وهو لا يعقله، فقد انقطعت العصمة بينهما.

لا تثبت العصمة إلا بأن يسلم وهو يعقل الإسلام.

وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الإسلام صبياً لم يبلغ فوصف الإسلام كانت العصمة بينهما منقطعة.

ولو وصفه سكران كانا على النكاح؛ لأنني ألزمت السكران إسلامه وأقلته إن لم يثبت عليه ولا ألزمت الصبي ولا أقلته إن لم يثبت عليه.

ولو كان الزوج هو المسلم والمرأة هي المتخلفة وهي مغلوبة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الإسلام قطعت العصمة بينهما.

ولو أسلمت بالغة غير مغلوبة على عقلها إلا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح؛ لأنني أجبرها على الإسلام وأقلتها إن لم تفعل، ولو شربت دواء فيه بعض السموم فاذهب عقلها فارتدت أو فعل هو فارتدت أو كان أحدهما مشركاً فأسلم، ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل لردتهما وإسلامهما في أوان ذهاب عقلهما حكماً وهما كما كانا أولاً على أي دين كانا حتى يحدثا غيره وهما يعقلان.

٤٦ - أجل الطلاق في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم أحد الزوجين فوقتنا النكاح على العدة فطلق الزوج المرأة فالطلاق موقوف.

فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما في العدة وقع الطلاق، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة فالطلاق ساقط؛ لأننا قد علمنا أنه لم يسلم المتخلف منهما حتى انقطعت العصمة، وأنه طلق غير زوجة قال: وهكذا لو آل منهما أو تظاهروا وقف فلزمه إن أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط إن انقطعت العصمة؛ وإذا أسلم أحد الزوجين فخالعته كان الخلع موقوفاً؛ فإن أسلم المتخلف منهما فخالع جازئ، وإن لم يسلم حتى تنقطع العصمة فخالع باطل، وما أخذ فيه مردود.

وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقاً أو جعل أمرها بيد رجل فطلقها كان موقوفاً كما وصفت، ولو أبرأته من صدق بلا طلاق أو وهب لها شيئاً جازت براءتها وهبته كما يجوز للأزواج والمطلقات، ومن الأزواج والمطلقات.

٤٧ - الإصابة في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أسلم الرجل، ولم تسلم امرأته في العدة فأصابها كانت الإصابة محرمة عليه لاختلاف الدينين ومنع منها حتى تسلم أو تبين؛ فإن أسلمت في العدة لم يكن لها مهر؛ لأننا علمنا أنه أصابها وهي امرأته، وإن كان جماعهما محرماً كما يكون محرماً عليه بحيضها وإحرامها وغير ذلك فيصيها،

فلا يكون لها عليه صداق. وإن لم تسلم حتى تنقضي عذتها من يوم أسلم، فقد انقطعت عصمتها منه ولها عليه مهرٌ مثلها وتكمل عذتها من يوم كانت الإصابة تعتد فيها بما مضى من عذتها يوم أسلم، وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو الثابت على الكفر إذا حاکمت إليها.

٤٨ - النفقة في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلمت المرأة قبل الزوج، ثم أسلم الزوج وهي في العدة فهما على النكاح، وإن أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعاً؛ لأنها كانت محبوسة عليه، وكان له متى شاء أن يسلم، فيكونان على النكاح، ولو كان الزوج هو المسلم وهي المتخلقة عن الإسلام، ثم أسلمت في العدة أو لم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها؛ لأنها هي المانعة لنفسها منه، ولو كان الزوج دفع إليها النفقة في العدة، ثم لم تسلم فإراد الرجوع عليها بها لم يكن ذلك له؛ لأنه تطوع لها بشيء ودفعه إليها، ولو كان إنما دفعه إليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان له الرجوع به ولا جعل لأحد على الإسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلمها لها متطوعاً، ولو اختلفا في الإسلام، فقلت أسلمت يوم أسلمت أنت، ولم تعطي نفقة، وقال: بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع يمينه ولا نفقة عليه إلا أن تأتي بيمينه على ما قالت فتؤخذ لها نفقتها منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت.

٤٩ - الزوج لا يدخل بامرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الزوجان وثنيين، ولم يصب الزوج امرأته، وإن خلا بها وقتها؛ فإن أسلم الرجل قبل المرأة، فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر إن كان فرض لها صداقاً حلالاً، وإن كان فرض صداقاً حراماً فنصف مهر مثلها، وإن لم يكن فرض المتعة؛ لأن نسخ النكاح كان من قبله، فإن أسلمت المرأة قبله، فقد انقطعت العصمة ولا شيء لها من صداق ولا متعة؛ لأن نسخ النكاح من قبلها، ولو أسلما جميعاً معاً فهما على النكاح، وإن جاء مسلمين معاً، وقد علمنا أن أحدهما أسلم أولاً ولا ندرى أيهما هو فالعصمة مقطوعة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولاً، ولو ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولاً، وقال هو بل أسلمت أولاً فالقول قولها مع يمينها، وعلى الزوج البينة؛ لأن العقد ثابت، فلا يطل نصف المهر إلا بان تسلم قبله، ولو جاءنا مسلمين، فقال الزوج أسلمنا معاً، وقالت المرأة أسلم أحدنا قبل الآخر كان القول قول الزوج مع

يمينه ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح.

قال الشافعي: وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصادقا أو تقوم بينة على أن إسلامهما كان معاً؛ لأن الإسلام فسخ العقد إلا أن يكون معهما فإيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع يمينه، ولو كانت المرأة التي قالت أسلمنا معاً، وقال الزوج بل أسلم أحدنا قبل الآخر انفسخ النكاح بإقراره بأنه منفسخ، ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها نصف المهر بعد أن تحلف بالله أن إسلامهما معاً، ولو شهد على إسلام المرأة، ثم جاء الزوج، فقلت أسلمت معها كلف البينة؛ فإن جاء بها كانت امرأته، وإن لم يأت بها، فقد علمنا إسلامها قبل أن نعلم إسلامه فتحلف له ما أسلم إلا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وإيهما كلفناه البينة على أن إسلامهما كان معاً أو على وقت إسلامه ليدل على أن إسلامهما كان معاً لم تقبل بيته حتى يقطعوا على أنهما أسلما جميعاً معاً؛ فإن شهدوا لأحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك، ولم يتأخر أو طلعت الشمس لم يتقدم ذلك، ولم يتأخر وعلم أن إسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتنا النكاح، وإن قالوا مع مغيب الشمس أو زوالها أو طلوع الشمس لم يثبت النكاح؛ لأنه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر.

٥٠ - اختلاف الزوجين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً دخل بامرأته وأصابها، ثم أتينا معاً مسلمين، فقلت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عذتي قبل أن يسلم المتأخر منا، وقال الزوج ما كنا قط إلا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معاً، أو أسلم أحدنا قبل الآخر، ولم تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتخلف عن الإسلام منا؛ فإن قامت بينة أخذت بها، وإن لم تقم بينة فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة على إفساد النكاح؛ لأنهما يتصادقان على عقده وتدعي المرأة فسخه.

ولو كان الرجل هو المدعي فسخه لزمه فسخه بإقراره، ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذه منه، ولو أن امرأة ورجلاً كافرين أتينا مسلمين فتصادقا على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته، ولو تناكرا لم تكن زوجته إلا بيمينه تقوم على نكاح أو إقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو إقرار من المنكر منهما للنكاح، ثم تكون زوجته.

٥١ - الصداق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تناكح الزوجان المشركان

قال الشافعي: في المسلمين يرتد أحدهما والحريريّين يسلم أحدهما، ثم يجزئ المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله إذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الإسلام منهما انقطعت العصمة والعقد، فإذا لم تثبت إلا بأن يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة، فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين، ولو خرس المرتد منهما، وقد أصابها الزوج قبل الردّة، ولم يذهب عقله فأشار بالإسلام إشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح؛ فإن كان هو الزوج فنطق، فقال: كانت إشارتي بغير إسلام وصلاتي بغير إيمان إنما كانت لمعنى يذكره جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما إن كانت العدة مضت، وإن لم تكن مضت حلنا بينه وبينها حتى تنقضي العدة الأولى، وإن كان أصابها بعد الردّة جعلنا صداقاً آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها من الأول وتعدّها بها في الآخر، وإن كان أسلم في العدة الأخيرة لم يكن له أن يثبت النكاح فيها؛ لأنها إنما تعدّ من نكاح فاسد، ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح.

قال الشافعي: وإذا كانت الزوجة المرتدة فأشارت بالإسلام إشارة تعرف وصلت فخلّي بينها وبين زوجها فأصابها، فقالت: كانت إشارتي بغير الإسلام وصلاتي في غير الإسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستأب وإلا تقتل؛ فإن رجعت في عدتها إلى الإسلام ثبتا على النكاح.

قال الشافعي: وإن كان الزوج المرتد فهرب واعتدت المرأة فجاء مسلماً، وزعم أن إسلامه كان قبل إتيانه بشهر، وذلك الوقت قبل مضي عدّة زوجته، وقد انقضت عدتها فانكروا إسلامه إلا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع يمينها وعليه البيّنة، وإذا انفسخت العقد بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمين يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوّجت المرأة مكانها وتزوّج الرجل أختها وأرباعاً سواها.

٥٢- الفسخ بين الزوجين بالكفر، ولا يكون إلا

بعد انقضاء العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن نصرانيّين أو يهوديّين من بني إسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كما هو؛ لأن اليهوديّة والنصرانيّة حلال للمسلم لا يجرم عليه ابتداء نكاحها، ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسألة فيها كالمسألة في الوثنيين تسلم المرأة فيحال بين زوج هذه وبينها؛ فإن أسلم وهي في العدة فهما على النكاح، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما، وإن لم يكن دخل بها انقطعت العصمة سبقها إياه إلى الإسلام؛ لأنها لا عدة عليها، ولو أن مسلماً تحته

بصداق يجوزُ يسلم أن ينكح به ودخل بها الزوج، ثم انقطعت العصمة بينهما وأسما فالهرّ للمرأة ما كان؛ فإن كانت قبضته، فقد استوفت، وإن لم تكن قبضته أخذته من الزوج، وإن تناكرا فيه، فقال الزوج قد قبضته، وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المراق، وعلى الزوج البيّنة، وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما، ولم يسلم الآخر، وإن كان الصداق فاسداً فلها مهرٌ مثلها، وإن كان الصداق محرماً مثل الخمر، وما أشبهه، فلم تقبضه فلها مهرٌ مثلها، وإن قبضته بعدما أسلم أحد الزوجين فلها مهرٌ مثلها، وليس لمسلم أن يعطي خراً ولا لمسلم أن يأخذ، وإن قبضته وهما مشركان، فقد مضى، وليس لها غيره؛ لأن الله عز وجل يقول: «اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا» فباطل ما أدرك الإسلام، ولم يأمرهم برد ما كان قبله من الربا؛ فإن كان أوطال خر فأخذت نصفه في الشريك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها.

وكذلك إن كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما يبقى منه من صداق مثلها، ولم يكن لواحدٍ منهما أخذ الخمر في الإسلام إذا كان المسلم يعطيه مشركاً أو المشرك يعطيه مسلماً، وإن أخذه أحدهما في الإسلام أراقه، ولم يردّه على الذي أخذه منه محال إلا أن يعود خلاً من غير صنعة آدمي فيردّ الخل إلى دافعه؛ لأن عين ماله صارت خلاً وترجع بمهر مثلها، ولو صارت خلاً من صنعة آدمي أراقها، ولم يكن لها الاستمتاع بها ولا ردّها وترجع بما بقي من الصداق، وإن كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الإسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرفٍ من فسخ النكاح وغيره من التحريم؛ لأنه في مثل معنى ما حكم به رسول الله ﷺ في الزوجين الحريرين يسلم أحدهما قبل الآخر أنه يثبت النكاح إذا أسلم آخرهما إسلاماً قبل مضي العدة فوجدت في سنو رسول الله ﷺ إثبات عقد النكاح في الشريك وعقد نكاح الإسلام ثابت، ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمات على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين، ووجدت أحد الزوجين إذا ارتد حرم الجماع أيهما كان المسلم المرأة أولاً أو الزوج، فلا يحل وطء كافرة لمسلم أو الزوجة، فلا يحل وطء مسلمة لكافر؛ فكان في جميع معاني حكم النبي ﷺ لا يخالفه حرفاً واحداً في التحريم والتحليل؛ فإن ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة؛ فإن انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج إلى الإسلام انفسخ النكاح، وإن ارتدت المرأة أو ارتدّا جميعاً أو أحدهما بعد الآخر فهكذا أنظر أبداً إلى العدة؛ فإن انقضت قبل أن يصيرا مسلمين فسختها، وإذا أسلما قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة.

يهودية أو نصرانية فارتدت فتمجست أو تزندقت فصارت في حال من لا تحلُّ له كانت في فسخ النكاح كالمسلمة ترتدُّ إن عادت إلى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية قبل مضي العدة حلتَّ له، وإن لم تعد حتى تنقضي العدة، فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني إسرائيل في فسخ النكاح، وما يحرم منه ويحلُّ فكاهل الأوثان وعدة الحرّة سواء مسلمة كانت أو كاتبة أو وثنية تحت وثني أسلم، ولم يسلم إذا حكمنا عليه وعدة كل أمية سواء مسلمة أو كاتبة، ولا يحلُّ نكاح أمية من أهل الكتاب لمسلم أو أمية حربية لحرب حربي كل من حكمنا عليه، وإنما نحكم عليه حكم الإسلام، ولو كان الزوجان حريين كبايئين فأسلم الزوج كانا على النكاح، وكره نكاح أهل الحرب، ولو نكح وهو مسلم حربية كاتبة لم افسخه، وإنما كرهته؛ لأنني أخاف عليه هو أن يفتنه أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار محرمة شيئاً أو تحلة، فلا، ولو حرّم عليه، وحلّ بالدار لزمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب، وهذا لا يحرم عليه الدار لا تحل شيئاً من النكاح ولا تحرّمه إنما يحلّه ويحرّمه الدين لا الدار.

٥٣- الرجلُ يسلمُ وعنده أكثر من أربع نسوة

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾.

١٦٠٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من قُيُوفٍ أسلم وعنده عشر نسوة: أسبك أربعاً وفاق سائرهن. [أخرجه مالك (٥٨٦/٢)، البيهقي (١٨٢/٧)]

١٦٠٧- أخبرني الثقة ابن علية أو غيره، عن معمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له: النبي ﷺ أسبك أربعاً وفاق أو دغ سائرهن. [هـم]

أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن يخبر عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية الديلمي قال: أسلمت وتحتي خمس نسوة، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: فارق واحدة وأمسك أربعاً فعمدت إلى أقدمهن عندي عجوزاً عاقراً منذ ستين سنة، ففارقها. [هـم]

قال الشافعي: فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن انتهاء

الله عز وجل في العدد بالنكاح إلى أربع تحرّم أن يجمع رجلٌ بنكاح بين أكثر من أربع ودلّت سنة رسول الله ﷺ على أن الخيار فيما زاد على أربع إلى الزوج فيختار إن شاء الأقدم نكاحاً أو الأحدث وأي الأختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة؛ لأنّه عفا لهم عن سالف العقد إلا ترى أن النبي ﷺ لم يسأل غيلان عن أيهن نكح أولاً، ثم جعل له حين أسلم وأسلم أن يمسك أربعاً، ولم يقل الأوائل أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يُخبر أنه طلق أقدمهنّ وصحبة وثروى عن الديلمي أو ابن الديلمي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي ﷺ أن يمسك أيهما شاء وطلق الأخرى فدلّ ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه في الإسلام بحال، وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفاتئ في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد فالفاث لا يرد إذا كان الباقي بالفاتئ يصلح بحال، وكان ذلك كحكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، ولم يجر أن يقال: إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أمسك الأوائل؛ لأنّ عقدهنّ صحيح، وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم؛ لأنّه بشهادة أهل الشرك، ولكنه كما وصفت معفو لهم عنه كما غفني عما مضى من الربا فسواء ما كان عندهم لا يختلف؛ فكان في أمر الله عز وجل برد ما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرد؛ لأنّه تمّ في الجاهلية، وأن ما عقّد، ولم يتمّ بالقبض حتى جاء الإسلام يرد فكذلك حكم رسول الله ﷺ بتمام العقد عندهم، وإن كان لا يصلح أن يعقد بثله في الإسلام بحال، فإذا كان يصلح أن يعقد بنكاح المتكوحة في الإسلام بحال تمت وأمر أن يمسك بالعقد في الجاهلية، وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال كان الاستمتاع بها؛ لأنها عين قائمة لا يجوز كما لا يجوز أخذ الربا في الإسلام؛ لأنّه عين قائمة لم تفت.

٥٤- نكاح المشرک

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأي مشرك عقد في الشرك نكاحاً بأي وجه ما كان العقد وأي امرأة كانت المتكوحة فأسلم متأخر الإسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى لا تكون العدة منقضية إلا وهما مسلمان؛ فإن كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع إسلامهما بحال فالنكاح ثابت، ولا يكون للزوج فسخه إلا بإحداث طلاق، وإن كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها حين يجتمع إسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ، فلو جاءت عليها بعد اجتماع إسلامهما مدة يحلّ بها ابتداء نكاحها لم يحلّ نكاح الشرك ويحلّ بابتداء نكاح غيره في الإسلام إلا ما ذكرنا

ولو أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها قد دخل بها أو لم يدخل أو دخل بإحدهما، ولم يدخل بالأخرى كان ذلك كله سواء بمسك أيتهما شاء ويفارق الأخرى، ولا يكره من هاتين إلا ما يكره من الجمع بين الأختين، وكل واحد منهما حلال على الانفراد بعد صاحبتهما، وهكذا الأختان إذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها والمرأة وخالتها.

قال الشافعي: ولو أسلم وعنده أمة وحرّة أو إمأة وحرّة فاجتمع إسلامهن في العدة فنكاح الإمام مفسوخ والحرّة ثابت معسراً يخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف للعنت؛ لأنّ عنده حرّة، فلا يكون له ابتداء نكاح أمة بحال، ولو كانت المسألة بحالها فطلق الحرّة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت، وقد أسلم أو لم يسلم ثلاثاً، وكان معسراً يخاف العنت، ثم اجتمع إسلامه وإسلام الإمام وقف نكاحهن؛ فإن اجتمع إسلامه وإسلام الحرّة في عدتها فنكاح الإمام مفسوخ والحرّة طالق ثلاثاً؛ لأنّا قد علمنا أنها زوجة ولها المهر الذي سمي لها إن كان دخل بها ولا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن لم يجتمع إسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح الحرّة مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها؛ لأنّا قد علمنا إذا مضت العدة قبل أن يجتمع إسلامهما أنه طلق غير زوجة ويختار من الإمام واحدة إذا كان له أن يتدّى نكاح أمة، فإذا اجتمع إسلامه وإسلامهن وهو ممن ليس له أن يتدّى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معاً.

ولو كان عنده إمأة أو أمة فأسلم وهو ممن له أن يتدّى نكاح أمة فاجتمع إسلامه وإسلام الأمة في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من الإمام اللاتي اجتمع إسلامهن وإسلامه وله نكاح أمة، وإن أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرة لم يجرم عليه إمساك واحدة منهن؛ لأنّي أنظر إلى حاله حين اجتمع إسلامه وإسلامهن، وإن اختلف وقت إسلامهن فليهن كان إسلامه وهو يحلّ له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الإمام، ولم يجز له أن يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحلّ له إمساك واحدة منهن، وإذا كانت عنده أمة وحرّات أو حرّات وإمأة وهو ممن له أن ينكح أمة فاجتمع إسلامه وإسلام أمة أو أكثر من الإمام وقف عنهن؛ فإن أسلمت حرّة في عدتها، فقد انفسخ نكاح الإمام كلّهن اللاتي أسلمن وتخلفن، وإن لم تسلم واحدة من الحرّات حتى تنقضي عددهن اختار من الإمام واحدة إن كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة إن لم يكن غيرها، ولو اجتمع إسلامه وإسلام أمة أو إمأة فعتق بعد اجتماع إسلامه وإسلام حرّة وقفناهن؛ فإن أسلمت الحرّة في العدة فنكاحهن منفسخ، وإن لم يجتمع إسلامه وإسلام حرّة في عدة اختار من الإمام واحدة إذا كان ممن يحلّ له نكاح الإمام؛ لأنّي

أنّه يزيد على أربع من النساء، فإنّ ذلك معنى غير هذا، ولا ينظر إلى عقده في الشرك بولي أو غير ولي أو شهود أو غير شهود وبأي حال كان يفسد فيها في الإسلام أو نكاح محرّم أو غيره مما عقد إلى غير مدّة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا نكاح الحربي والذمي والموادم.

وكذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والإيلاء ويختلف المعاهد وغيره في أشياء نبّيتها إن شاء الله تعالى.

٥٥- تفريع نكاح أهل الشرك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا نكح الرجل المرأة في عدتها في دار الحرب مشركين فأنظر إذا اجتمع إسلامهما؛ فإن كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت؛ لأنّه يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها، وإن كانت في شيء من العدة فالنكاح مفسوخ، وليس لها أن تنكحه ولا غيره حتى تكمل العدة؛ لأنّه ليس له حينئذ أن يتدّى نكاحها؛ فإن كان أصابها في العدة أكملت العدة منه وتدخل فيها العدة من الذي قبله؛ لأنّها لو لم يجتمع إسلامهما إلا بعد مضي عدتها من الأول أثبت النكاح، ولم أرده بالعدة كما أرده في الإسلام بالعدة مكانه وبعد مدّة طويلة، ولو اجتمع إسلام الأزواج وعنده أربع إمأة؛ فإن كان موسراً فنكاحهن كلّهن منفسخ.

وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت؛ فإن كان معسراً لا يجد ما ينكح به حرّة ويخاف العنت أمسك أيتهن شاء وانفسخ نكاح البواقي، وإن أسلم بعضهن بعده فسواء ينتظر إسلام البواقي فمن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضي عده المسلمة كان له الخيار فيه.

ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها؛ فإن كان دخل بواحدة منهما فنكاحهما عليه محرّم على الأبدي إن كان دخل بالأم فالبنت ربيته من امرأة قد دخل بها، وإن كان دخل بالبنت فالأم أم امرأة قد دخل بها؛ فإن لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يمسك البنت إن شاء، ولم يكن له أن يمسك الأم أولاً كانت أو آخراً إذا ثبت له العقدان في الشرك إذا جاز أحدهما في الإسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الأم إذا لم يدخل بالأم، ولا يجوز نكاح الأم، وإن لم يدخل بالبنت؛ لأنها مبهمّة.

ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها قد وطئهما بملك اليمين حرّم عليه وطئهما إلى الأبد.

ولو كان وطئ الأم حرّم عليه وطئ البنت، ولو كان وطئ البنت حرّم عليه وطئ الأم ويمسكهن في ملكه، وإن حرمت عليه فروجهن أو فرج من حرّم فرجه منهن.

أسلمتا أولاً أو آخراً؛ لأنه عقد في العبودية، وإنما يثبت له عقد العبودية مع اجتماع إسلامه وإسلام أزواجه قبل مضي العدة، فلا يثبت له بعقد العبودية إلا اثنتان، وإذا اختار اثنتين فهو ترك للثنتين اللتين اختار غيرهما وله أن ينكحهما مكانه إن شاء، وذلك أن هذا ابتداء نكاح بعد إذ صار حراً فله في الحرية الجمع بين أربع.

وإذا نكح المملوك المملوكة في الشرك، ثم اعتق فملكها أو بعضها أو اعتقت فملكته أو بعضه، ثم اجتمع إسلامهما معاً في العدة، وقد أقام في الكفر على النكاح، فلا نكاح بينهما.

وإذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته، ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة، فإذا أسلم المتأخر الإسلام منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الإسلام، ولم يكن فيهن من لا يصلح الجمع بينه فالنكاح ثابت، وهكذا إن كن حرائر ما بين واحدة إلى أربع، ولا يقال للزوج اختر وهن أزواجه؛ فإن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مات ورثته، وإن مت ورثهن.

فإن قال: قد فسخت نكاحهن أو نكاح واحدة منهن وقف؛ فإن قال أردت إيقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق، وإن قال عنيت أن نكاحهن كان فاسداً لم يكن طلاقاً ويحلف ما كانت إرادته إحداث طلاق، وإن كانت عنده أكثر من أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة، فقال: قد اخترت حبسها، ثم أسلمت أخرى، فقال: قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيارهن، وكان نكاح الزواني على الأربع منفسخاً.

ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخه؛ فإن أسلمن معاً أو لم يقل من هذا شيئاً حتى أسلمن معاً أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدها خير فليل أمسك أربعاً أيهن شئت وفارق سائرهن؛ لأن اختيارك فسخ لمن فسخت، ولم يكن لك فسخهن إلا بأن تريد طلاقاً ولا عليك فسخ نكاحهن، فإذا أمسك أربعاً، فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن بلا طلاق؛ لأنه يجبر على أن يفارق ما زاد على أربع، فلا يكون طلاقاً ما جبر عليه، وإنما أثبتنا له العقد باختياره، فإن السنة جعلت له الخيار في إمساك أيهن شاء فأتبعنا السنة قال والاختيار أن يقول قد أمسكت فلانة أو قد أمسكت بعقد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا، فإذا قال: هذا في أربع انفسخ عقد من زاد عليهن.

ولو قال رجعت فيمن اخترت إمساكه منهن واخترت البواقي كان البواقي براء منه لا سبيل له عليهن إلا بنكاح جديد، ووقفناه عند قوله: رجعت فيمن اخترت؛ فإن قال أردت به طلاقاً

إنما انظر إلى يوم يجتمع إسلامه وإسلامها؛ فإن كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء نكاحها جعلت له إمساكها إن شاء، وإن كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد الأول بمدة تأتي بعدها، ولو عتق قبل أن يسلمن كن ممن ابتداء نكاحه وهن حرائر.

وكذلك لو أسلمن هن وهن كافر، فلم يجتمع إسلامه وإسلامهن حتى يعتقن كان ممن ابتداء نكاحه وهن حرائر.

ولو كان عند عبد أربع إماء فأسلم وأسلمن قيل له: أمسك اثنتين وفارق سائرهن، ولو كان عنده حرائر فاجتمع إسلامه وإسلامهن، ولم ترد واحدة منهن فراقه قيل له: أمسك اثنتين وفارق سائرهن.

وكذلك إن كن إماء وحرائر مسلمات أو كليات، ولو كن إماء فعتقن قبل إسلامه فاخترن فراقه كان ذلك هن؛ لأنه يكون هن بعد إسلامه وعددهن عدد حرائر فيحصين من يوم اخترن فراقه، فإذا اجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعدهن عدد حرائر، ومن يوم اخترن فراقه، وإن لم يجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعدهن عدد حرائر من يوم أسلم متقدم الإسلام منهما؛ لأن الفسخ كان من يومئذ إذا لم يجتمع إسلامهما في العدة وعددهن عدد حرائر بكل حال؛ لأن العدة لم تنقضي حتى صرن حرائر، وإن لم يكن اخترن فراقه ولا المقام معه خيرن إذا اجتمع إسلامه وإسلامهن معاً.

وإن تقدم إسلامهن قبل إسلامه فاخترن المقام معه، ثم أسلم خيرن حين يسلمن، وكان هن أن يفارقه، وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار هن إنما يكون هن الخيار إذا اجتمع إسلامهن وإسلامه، ولو اجتمع إسلامه وإسلامهن وهن إماء، ثم عتقن من ساعتين، ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك هن إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا وإسلامهن وإسلامه يجتمع.

ولو اجتمع إسلامهن وإسلامه وعتقهن وعتقه معاً لم يكن هن خيار.

وكذلك لو اجتمع إسلامهن وإسلامه فعتقن، فلم يخرن حتى يعتق الزوج لم يكن هن خيار.

ولو كان عند عبد أربع حرائر فاجتمع إسلامه وإسلام الأربع معاً كأنهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو متفرقات، ثم عتقن قيل له: اختر اثنتين وفارق اثنتين، وسواء اعتق في العدة أو بعد ما تنقضي عددهن؛ لأنه كان يوم اجتمع إسلامه وإسلامهن مملوكاً ليس له أن يجاوز اثنتين؛ قال: وكذلك لو اجتمع إسلامه وإسلام اثنتين في العدة، ثم عتق، ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يمساك إلا اثنتين، أي اثنتين شاء، اللتين

أو مجوسية لم يكن له إمساك واحدةٍ منهن؛ لأنه لا يكون له ابتداء نكاحهن قال: وكذلك لو كنَّ إماء يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من بني إسرائيل انفسخ نكاحهن؛ لأنه لا يصلح له أن يتبدى نكاحهن في الإسلام.

قال الشافعي: ولو أسلم رجلٌ وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصابَ منهن أربعاً، ولم يصب أربعاً وأسلمن قبله أو بعده غير أن إسلام اللاتي لم يدخل بهنَّ كلهنَّ كان قبله أو بعده فالعصمة بينه وبين اللاتي لم يدخل بهنَّ منقطعةً ونكاح اللاتي دخل بهنَّ ثابت وهو كرجل أسلم وعنده أربع نسوة ليسَّ عنده غيرهنَّ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فأسلمن قبله أو أسلم قبلهنَّ، ثم أصابَ واحدةً من اللاتي لم يدخل بهنَّ كانت إصابته لِيَأْمَا محرمةً وعليه لها مهرٌ مثلها للشبهة، وذلك أنها بعد انقطاع العصمة بينهما، ولم يكن له أن يسكها، وكان له أن يتبدى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها ولا من يحرم أن يجمعَ بينها وبينه ولها عليه صداقٌ مثلها بالإصابة وعليها العدة والولد لاحقٌ إن كان ولدٌ ولا حدٌ على واحدٍ منهما للشبهة.

٥٦- ترك الاختيار والفدية فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم الرجلُ وعنده أربع نسوة أو أكثر فأسلم بعضهنَّ فسأل أن يخيَّرَ فيهنَّ، وفي البواقي لم تنفقه في التخيير حتى يسلم البواقي في عددهنَّ أو تنقضي عددهنَّ قبل أن يسلمنَّ، ثم يخيَّرَ إذا اجتمع إسلامه وإسلام أكثر من أربع فيهنَّ وله أن يختارَ إمساك أربع من اللاتي أسلمنَّ، فيكون ذلك فسخاً لنكاح البواقي المتخلفات عن الإسلام أسلمنَّ أو لم يسلمنَّ.

وكذلك لو اختارَ واحدةً أو اثنتين ينتظرُ من بقي، ويكون له الخيارُ فيمن بقي حتى يكمل أربعاً، وإن كنَّ ثمانياً فأسلم أربع، فقال: قد اخترت فسخ نكاحهنَّ وحبس البواقي غيرهنَّ وقت الفسخ؛ فإن أسلم الأربع البواقي في عددهنَّ فعقدُ الأوائل منفسخ بالفسخ المتقدم، وإن مضت عددهنَّ قبل أن يسلمنَّ فهي كالمسألة قبلها؛ فإن كان أراد به إيقاع طلاقٍ فهو طلاق، وإن لم يرد به إيقاع طلاقٍ حلف وكنَّ نساءه.

وإذا أسلم الرجلُ وعنده أكثر من أربع نسوة فأسلمنَّ فقليل له اختر، فقال: لا اختار حبسَ حتى يختارَ وأنفقَ عليهنَّ من ماله؛ لأنه مانعٌ هنَّ بعقدٍ متقدِّم، وليسَّ للسلطان أن يطلقَ عليه كما يطلقُ على المولى؛ فإن امتنع مع الحبس أن يختارَ عزَّزَ وحبسَ أبداً حتى يختارَ، ولو ذهب عقله في حبسه خلَّى وأنفقَ عليهنَّ من ماله حتى يفقَ فيختارَ أو يموت.

فهو طلاقٌ وهو ما أراد من عدد الطلاق، وإن قال: لم أرد به طلاقاً أردت أنني رأيت الخيار لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقاً، ولم يكن طلاقاً.

قال الشافعي: وعلى اللاتي فسخ نكاحهنَّ باختيار غيرهنَّ عدةٌ مستقبلة من يوم انفسخ نكاحهنَّ؛ لأنهنَّ مدخول بهنَّ انفسخ نكاحهنَّ، وإن قال: ما أردت بقولي قد أثبت عقدَ فلانة واللاتي قال ذلك هنَّ معاً أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام إثبات عقدهنَّ دون البواقي انفسخ عقد البواقي في الحكم، ولم يدنَّ فيه وثبت عقد اللواتي أظهر اختيارهنَّ، ووسعه إصابتهنَّ؛ لأن نكاحهنَّ ثابت لا يزول إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه إنما يفسخه اختيار غيرهنَّ وهو لم يختار غيرهنَّ، وأحبُّ إليَّ أن يحدث هنَّ اختياراً، فيكون ذلك فسخاً للبواقي اللاتي فسخ عقدهنَّ في الحكم ويدنَّ فيما بينه وبين الله عزَّ وجلَّ فيسعه حبس اللاتي فسخنَّهنَّ عليه بأن يحدث هنَّ اختياراً أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاتي حكمن له بهنَّ.

قال الشافعي: والحكم كما وصفت، فلو اختارَ أربعاً، ثم قال: لم أرد اختيارهنَّ، وقد اخترت الأربع البواقي الزمناه الأربع اللاتي اختارَ أولاً وجعلنا اختياره الآخر باطلاً كما لو نكح امرأة، فقال: ما أردت بنكاحها عقد نكاح الزمناه إيَّاه؛ لأنه الظاهر من قوله وهو أين أنه له حلالٌ من المرأة يتبدى نكاحها؛ لأن نكاحهنَّ ثابت إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه.

قال: ولو أسلمَ ثمان نسوةً له، فقال: قد فسخت عقد أربع بأعينهنَّ ثبت عقد اللاتي لم يفسخ عقدهنَّ، ولم احتج إلى أن يقول قد أثبت عقد البواقي ولا اخترت البواقي كما لا احتاج إذا كنَّ أربعاً فأسلم وأسلمنَّ إلى أن يقول قد أثبت عقدهنَّ وهنَّ ثوابت بالعقد الأول واجتماع إسلام الزوجين في العدة.

قال: وإذا أسلمَ وعنده أربع منهنَّ أختان وامرأة وعمتها قيل له: امسك أي الأختين شئت وإحدى المراتين بنت الأخ أو العمَّة وفارق اثنتين.

قال الشافعي: وإن كان معه أربع نسوة سواهنَّ قيل له: امسك أربعاً ليس لك أن يكون فيهنَّ أختان معاً أو المرأة وعمتها معاً.

قال: ولو أسلمَ وعنده حرائر يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من بني إسرائيل كنَّ كالحرائر المسلمات؛ لأنه يصلح له أن يتبدى نكاحهنَّ كلهنَّ، ولو كنَّ يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من غير بني إسرائيل من العرب أو العجم انفسخ نكاحهنَّ كلهنَّ وكنَّ كالمشركات الوثنيات إلا أن يسلمنَّ في العدة، ولو كنَّ من بني إسرائيل يدنَّ غير دين اليهود والنصارى من عبادة وثنٍ أو حجبٍ

أو أنه هو بالخيار؛ لأن هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقاً، ولو أبطلت النكحة متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما، ثم أسلما لم تكن امرأته؛ لأنه لم يعقد لها على الأبد، ولم يكن شرطه عليها في العقد، ولو اجتمعت هي وهو فأبطل الشرط قبل أن يسلم واحد منهما، ثم أسلما معاً فالنكاح مفسوخ إلا أن يتدنا نكاحاً في الشرك غيره قال: وهكذا كل ما ذكرت معه من شرط الخيار له أو لها أو لهما معاً أو لغيرهما منفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً إذا أبطله، وإذا لم يبطله لم يثبت، ولا يخالف نكاح المتعة في شيء، ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو بغير ولي محرم لها فأسلما أو أي نكاح أفسدناه في الإسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا تملكه فيه أمرها على الأبد، وكان ذلك عندهم نكاحاً جائزاً، وإن كانوا يتكحون أجوراً منه، ثم اجتمع إسلامهما في العدة ثبتا على النكاح، ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طاوخته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو لم تلد منه، ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم، ثم أسلما في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه إلا أن يصيبها بعدما يسلم على وجه شبهة فلها عليه مهر مثلها؛ لأنني لا أقضي لها عليه بشيء فانت في الشرك لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معاهدين يجري عليهما الحكم، وهذا كله إذا نكح مشرقة وهو مشرك.

قال الشافعي: فإن كان مسلماً فنكح مشرقة وثنية أو مشركاً فنكح مسلمة فأصابها، ثم اجتمع إسلامهما في العدة فالنكاح ينسخ بكل حال؛ لأن العقد محرم باختلاف الدينين، ولا يثبت إلا بنكاح مستقبلي.

ولو كان طلقها في الشرك في المسألتين معاً لم يلزمها الطلاق.

قال الشافعي: وإذا أسلم الرجل من أهل الحرب وامرأته كافرة، ثم ارتد عن الإسلام قبل أن تسلم امرأته؛ فإن أسلمت امرأته قبل أن تنقض عتبتها وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء عتبتها حتى يكونا في العدة مسلمين معاً فهما على النكاح.

وإن أسلم قبلها، ثم ارتد، ثم أسلم، ولم تنقض العدة، ثم أسلمت في العدة فهما على النكاح، وإن لم يسلم حتى تنقض العدة، فقد انفسخ النكاح، ولو أسلمت وهو مرتد فمضت عتبتها وهو على رده انفسخ، ولو عاد بعد انقضاء عتبتها إلى الإسلام، فقد انفسخ نكاحها وانقضت عتبتها وتنكح من شاءت والعدة من يوم أسلم، وهكذا إن كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الإسلام أو لحق بدار الشرك أو عرض عليه الإسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الإسلام قبل انقضاء عدة المرأة فهما على النكاح، قال وتصدق المرأة

وكذلك لو لم يوقف ليختار حتى يذهب عقله، فإن مات قبل أن يختار أمرناهن معاً أن يعتدوا الآخر من أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيز؛ لأن فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفسخات النكاح ولا تعرفهن بأعيانهن.

قال: ويوقف هن ميراث أربع نسوة حتى يصلح فيه؛ فإن رضي بعضهن بالصالح، ولم يرض بعضهن؛ فكان اللاتي رضي أقل من أربع أو أربعاً لم نعهن شيئاً؛ لأنهن لو رضي فاعطيناهن نصف الميراث أو أقل احتملن أن يكن اللاتي لا شيء لهن؛ فإن رضي خمس منهن بالصالح فقلن العلم محيط أن لواحدة منا ربع الميراث فاعطنا ربع ميراث امرأة لم اعطهن شيئاً حتى يقرر معنا أن لا حق لهن في الثلاثة الأربع الباقية من ميراث امرأة.

فإذا فعلن أعطيتن ربع ميراث امرأة ودفعت ثلاثة أرباع ميراث امرأة إلى الثلاث البواقي سواء بينهن؛ فإن كن اللاتي رضي ستاً فرضين بالنصف أعطيتن إياه، وإن كن سبعاً فرضين بالثلاثة الأربع أعطيتن إياه وأعطيت الربع الباقية، وإنما.

قلت: لا أعطي واحدة منهن بالصالح شيئاً حتى يرضي فيما وصفت أنني أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أنني إذا أعطيتن حقوقهن حتى ياتي على الثلاثة الأربع كنت إذا وقفت الربع لواحدة أعطيتن ومنعتها، ولم تطب لهن نفساً، وإن أعطيتها الربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها وأكثر حالها أن يكون لها حظ امرأة، وقد لا يكون لها شيء، وإذا قطعن حقوقهن عن الباقي، فلم أعطها إلا ما يجوز لي أن أعطيها إياه إما حق لها، وإما حق لهن تركته لها أو لبعضهن تركته لها، قال وينبغي أن لأبي الصبية، وولي اليتيم أن يأخذ لها نصف ميراث امرأة إن صولح عليه فأكثر إذا لم يعلم لها بينة تقوم، ولا يأخذ لها أقل، وإن كن هن الميئات أو واحدة منهن وهو الباقي قيل له: انفسخ نكاح آيتهن شئت وخذ ميراث اللاتي لم تنسخ نكاحهن، ويوقف له إيرات زوج كلما ماتت منهن واحدة حتى يختار أربعاً فيأخذ موارثهن، وإذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعد موتها أنه فسخ نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها.

٥٧- من يفسخ نكاحه من قبل

العقد، ومن لا يفسخ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها؛ لأنها لم يعقد عليها عقد نكاح، وذلك أن يكون نكاحها متعة والنكاح متعة لم يملك امرأاً لامرأة على الأبد إنما ملكها مدة دون مدة أو نكحها على أنها بالخيار أو رجلاً أو امرأة غيرها بالخيار

بالالتعان؛ لأنّه لا حدّ عليها لو أقرّت بالزّنا في الشّرک، وليس لها معنی في الفرقه إنّما الفرقه بالتعانه، وإن لم يلتعن فسواء أكذّب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه، ولم أحره؛ لأنّه قدفها في الشّرک حيث لا حدّ عليه ولا تعزير.

ولو قال لها في الشّرک أنت طالق إن دخلت الدّار، ثم دخلتها في الشّرک أو الإسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشّرک كما يلزمه ما قال في الإسلام لا يختلف ذلك.

ولو تزوّج امرأة في الشّرک بصدّاق، فلم يدفعه إليها أو بلا صدّاق فأصابها في الحالين، ثم ماتت قبل أن يسلم، ثم أسلم زوجها وطلب ورثتها صدّقها الذي سمّي لها أو صدّاق مثلها لم يكن لهم منه شيء؛ لأنّي لا أقضي لبعضهم على بعض بما فات في الشّرک والحرب.

٥٩ - نکاح أهل الذّمّة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعقد نکاح أهل الذّمّة فيما بينهم ما لم يترافعا إلينا كنکاح أهل الحرب ما استجازوه نکاحاً، ثم أسلموا لم نفسخه بينهم إذا جاز ابتداءه في الإسلام بحال، وسواء كان بولي أو غير ولي وشهود أو غير شهود، وكلّ نکاح عندهم جائز أجزته إذا صلح ابتداءه في الإسلام بحال قال: وهكذا إن نکحها في العدة، وذلك جائز عندهم، ثم لم يسلم حتى تمضي العدة، وإن أسلمها في العدة فسخت نکاحهما؛ لأنّه لا يصلح ابتداء هذا في الإسلام بحال، وإن نکح محرماً له أو امرأة أبيه، ثم أسلمها فسخته؛ لأنّه لا يصلح ابتداءه في الإسلام بحال.

وكذلك إن نکح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تتزوّج زوجاً غيره يصيبها، وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قبل له: أمسك أي الأربع شئت وفارق سائرهن.

قال الشافعي: وكذلك مهورهن، فإذا أمهرها خيراً أو خزيراً أو شيئاً مما يتمول عندهم ميتة أو غيرها مما له ثمن فيهم فدفعه إليها، ثم أسلم فطلبت الصّدّاق لم يكن لها غير ما قبضت إذا فعيت العقد التي يفسد بها النکاح فالصدّاق الذي لا يفسد به النکاح أولى أن يعنى، فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً، ثم أسلم؛ فإن كان الصّدّاق مما يحل في الإسلام فهو لها لا تزاد عليه، وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها، وإن كانت قبضته وهو مما لا يحل، ثم طلقها قبل الدّخول أو بعد إسلامهما لم يرجع عليها بشيء، وهكذا إن كانت هي المسلمة وهو المتخلف عن الإسلام لا يأخذ مسلم حراماً، ولا يعطيه.

قال: وإن كانت لم تقبضه، ثم أسلمها وطلقها رجعت عليه بنصف مهر مثلها.

المرتدة على انقضاء عدتها في كلّ ما أمكن مثله كما تصدّق المسلمة عليها في كلّ ما أمكن كانت هي المرتدة أو الزّوج؛ فإن كان الزّوج لم يصيبها فارتد أو ارتدت انفسخ النکاح بينهما برودة أيهما كان؛ لأنّه لا عدة؛ فإن كان هو المرتد فلها نصف الصّدّاق؛ لأنّ فساد النکاح كان من قبله، ولو كانت هي المرتدة، فلا صدّاق لها؛ لأنّ فساد النکاح كان من قبلها وسواء في هذا كلّ زوجين.

قال الشافعي: وردّة السكران من الخمر والنبيذ المسكر في فسخ نکاح امرأته كردّة المصحى وردّة المغلوب على عقله من غير المسكر لا تنسخ نکاحاً.

٥٨ - طلاق المشرک

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أثبت رسول الله ﷺ عقد نکاح الشّرک وأقرّ أهله عليه في الإسلام لم يجز - والله تعالى أعلم، - إلا أن يثبت طلاق الشّرک؛ لأنّ الطلاق يثبت بشروط النکاح ويسقط بسقوطه، فلو أنّ زوجين أسلما، وقد طلق الزّوج امرأته في الشّرک ثلاثاً لم تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره، وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثاً في الشّرک لم يكن لها صدّاق؛ لأنّا نبطل عنه ما استهلكه لها في الشّرک.

قال الشافعي: ولو أسلم، ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحقّ الولد وفرّق بينهما ولها مهر مثلها.

قال الرّبيع: إذا كان يعذر بالجهالة.

قال الشافعي: وإن طلقها واحدة أو اثنتين، ثم أسلمها حسبّ عليه ما طلقها في الشّرک ونسب عليها في الإسلام، ولو طلقها ثلاثاً في الشّرک، ثم نکحت زوجاً غيره؛ فإن أصابها، ثم طلقها أو مات عنها، ثم نکحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما تكون في الإسلام إذا كان النکاح صحيحاً عندهم نثبت في الإسلام، وذلك أن لا تنكح محرماً ولا متعة ولا في معناها.

قال: ولو آلى منها في الشّرک، ثم أسلمها قبل مضي الأربعة أشهر، فإذا استكمل أربعة أشهر من إيلائه وقف كما يوقف من آلى في الإسلام.

قال الشافعي: ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلمها، ثم أسلمها، ثم طلبت أن يوقف وقف مكانه؛ لأنّ أجل الإيلاء قد مضى، ولو تظاهر منها في الشّرک، ثم أسلمها، وقد أصابها قبل الإسلام أو بعده أو لم يصيبها أمرته باجتنابها حتّى يكفر كفارة الظهار، قال: ولو قدفها في الشّرک، ثم أسلمها، ثم ترافعا.

قلت له: التعن ولا أجبره على اللعان ولا أحده إن لم يلتعن ولا أعزّره؛ فإن التعن فرقت بينهما مكاني، ولم أمرها

قال الشافعي: وإذا زوج الذمّي ابنه الصّغير أو ابنته الصّغيرة فهما على النكاح يجوز لهم من ذلك ما يجوز لأهل الإسلام.

قال الشافعي: وإذا تزوجت المسلمة ذمّيّاً فالنكاح مفسوخ ويؤذبان، ولا يبلغ بهما حدّ، وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها، وإذا تزوج المسلم كافرة غير ذمّيّة كان النكاح مفسوخاً ويؤذّب المسلم إلا أن يكون ممن يعذر بجهالة، وإن نكح ذمّيّة من أهل الحرب كرهت ذلك له والنكاح جائز.

٦٠- نكاح المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتدّ المسلم فنكح مسلمة أو مرتدة أو مشركة أو وثنية فالنكاح باطلٌ أسلموا أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما؛ فإن أصابها فلها مهرٌ مثلها والولد لا حق ولا حدّ، وإن كان لم يصبها، فلا مهر ولا نصف ولا متعة، وإذا أصابها فلها مهرٌ مثلها، ولا يحصنها ذلك ولا تحلّ به لزوج لو طلقها ثلاثاً؛ لأن النكاح فاسدٌ، وإنما أفسدته؛ لأنّه مشرك لا يحلّ له نكاح مسلمة أو مشرك، ولا يترك على دينه بحال ليس كالذمّي الآمن على ذمّة للجزية يؤدّيها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم إلينا ولا مشرك حربيّ يحلّ تركه على دينه والمن عليه بعدما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل، وليس لأحد المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذ ماله.

قال الشافعي: ولا يجوز نكاح المرتدة، وإن نكحت فأصبيت فلها مهرٌ مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسخ نكاحها العلة في فسخ نكاح المرتدة.

وإذا أسلم هو وهي كاتبة فهما على النكاح.

وإذا تناكح المشركون، ثم أسلموا لم أفسخ نكاح واحد منهم.

وإن نكح يهودي نصرانيّة أو نصراني مجوسية أو مجوسي يهودية أو نصرانيّة أو وثني كاتبة أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا.

قال الشافعي: وكذلك لو كان بعضهم أفضل من بعض نسباً فتناكحوا في الشرك نكاحاً صحيحاً عندهم، ثم أسلموا لم أفسخه بتفاضل النسب ما كان التفاضل إذا عفي لهم عما يفسد العقدة في الإسلام فهذا أقل من فسادها.

وإذا كانت نصرانيّة تحت وثني أو وثنية تحت نصراني، فلا ينكح الولد ولا تزكّل ذبيحة الولد، ولا ينكحها مسلم، لأنها غير كاتبة خالصة ولا تسبى لذمة أحد أبويها، ولو تحاكم أهل الكتاب إلينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كأن الزوج الجاني إلينا أو الزوجة؛ فإن كان النكاح لم يحض لم نزوجهم إلا بشهود مسلمين وصادق حلال، وولي جائز الأمر أب أو أخ لا أقرب منه، وعلى دين المزوجة، وإذا اختلف دين الولي والمزوجة لم يكن لها ولياً إن كان مسلماً وهي مشركة لم يكن لها ولياً ويزوجها أقرب الناس بها من أهل دينها؛ فإن لم يكن لها قريب زوجها الحاكم؛ لأن تزويجه حكم عليها، ثم نصنع في ولائهم ما نصنع في ولاء المسلمين، وإن تحاكموا بعد النكاح؛ فإن كان يجوز ابتداء نكاح المرأة حين تحاكمهم إلينا بحال أجزناه؛ لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل تحاكمهم إلينا، وإن كان لا يجوز بحال فسخناه، وإن كان المهر محرماً، وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره، وإن لم يدفعه جعلنا لها مهرٌ مثلها لازماً له قال: ولو طلبت أن تنكح غير كفو وأبى ذلك ولائها منعت نكاحه، وإن نكحته قبل التحاكم إلينا لم نردّه إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً لمضي العقد.

قال الشافعي: وإذا تحاكموا إلينا، وقد طلقها ثلاثاً أو واحدة أو آلى منها أو تظاهر أو قذفها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنده المسلمة والزمناء ما نلزم المسلم، ولا يجزيه في كفارة الظهار إلا ربة مؤمنة، وإن أطعم لم يجزه إلا إطعام المؤمنين، ولا يجزيه الصوم بحال؛ لأن الصوم لا يكتب له، ولا ينفع غيره ولا حدّ على من قذفت مشركه، وإن لم يلتن ويعزّر، ولو تحاكموا إلينا، وقد طلقها ثلاثاً، ثم أمسكها فأصابها؛ فإن كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا لها مهرٌ مثلها بالإصابة، وإن كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا لها مهرٌ مثلها بالإصابة، وإن كان عندهم زناً، ولم يستكرها لم نجعل لها مهرٌ مثلها وفرقنا بينهما في جميع الأحوال.

٥٦- كتاب الصداق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي الملقب قال: قال الله عز وجل ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، وقال عز وجل ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيْنَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾، وقال: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَيْسَ تَعْفِيفُ الذَّيْنِ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

قال الشافعي: فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهنَّ وصداقاتهنَّ والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا أن يكون مأمورا بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل؛ لأنه حق الزمة المرأة نفسها، فلا يكون له حبس شيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فِضْصًا مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ويحتمل أن يكون يجب بالعقد، وإن لم يسم مهرا، ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً إلا بأن يلزم المرأة نفسه ويدخل بالمرأة، وإن لم يسم مهرا، فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاه يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْقُدْرَةِ الَّتِي فِي يَدِكُمْ﴾ أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق، وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من عقد نكاحه، وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت فهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تتعد إلا بضمن معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر استدللنا على أن العقد يصح بالكلام به، وأن الصداق لا يفسد عقده أبداً، فإذا كان هكذا، فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام فثبت العقد بالكلام، وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت، وعلى أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرا، ولم يدخل، وذلك أنه يجب بالعقد والميسر، وإن لم يسم مهرا بالآية لقرول الله عز وجل ﴿وَأَمْرًاؤُهُ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريد - والله تعالى أعلم - النكاح والميسر بغير مهر ودل قول الله عز وجل

﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل لتركة النبي عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر أقل ما يتمول الناس، وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة، وما يتبايعه الناس بينهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قول رسول الله ﷺ: أدوا العلائق قبل: وما العلائق يا رسول الله؟ قال: ما تراضى به الأهلون.

قال الشافعي: ولا يقع اسم علق إلا على شيء مما يتمول، وإن قل، ولا يقع اسم مال ولا علق إلا على ما له قيمة يتبايع بها، ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها، وإن قلت: وما لا يطرحة الناس من أموالهم مثل الفليس، وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت، وحل ثمنها، مثل كراء الدار، وما في معناها مما حل أجرته.

قال الشافعي: والقصد في الصداق أحب إلينا واستحب أن لا يزداد في المهر على ما صدق رسول الله ﷺ نساءه وبناته، وذلك خمسمائة درهم طلباً للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله ﷺ.

١٦٠٨ - أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، عن أبي سلمة قال: سألت عائشة كم كان صداق النبي ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش؟ قلت: لا قالت نصف أوقية. [أخرجه

مسلم (١٤٢٦)، أبو داود (٢١٠٥)، النسائي (١١٦/٦)، ابن ماجه (١٨٨٦)]

١٦٠٩ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة أسهم الناس المتنازل قنطار سهم عبد الرحمن بن عوف على سجد بن الربيع، فقال له: سجدت تعال حتى أقامك مالي وأنزل لك عن أي امرأتين شئت وأخفيك العمل، فقال له: عبد الرحمن بركة الله لك في أهلك ومالك دلووني على السوق فخرج إليه فأصاب شيتاً فخطب امرأة فتزوجها، فقال له: رسول الله ﷺ على كم تزوجتها يا عبد الرحمن؟ قال على نواة من ذهب، فقال أولس، ولو بشاة. [أخرجه البخاري (٢٠٤٩)،

مسلم (١٤٢٧)، أبو داود (٢١٠٩)، الترمذي (١٠٩٤)، النسائي (١٣٧/٦)]

لها داراً أو يخدمها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قرأتاً مسمى أو يعلم لها عبداً، وما أشبه هذا.

١٦١١ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل، فقال: يا رسول الله زوجيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: هل عندك من شيء تصدقها إياه، فقال: ما عندي إلا إزارِي هذا قال: فقال النبي ﷺ: إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فالتمس لها شيئاً، فقال: ما أجد شيئاً، فقال التمس، ولَو خاتماً من حديد فالتمس، فلم يجد شيئاً، فقال: ما أجد شيئاً، فقال له: رسول الله ﷺ هل معك من القرآن شيء. قال: نعم سورة كذا وسورة كذا يسور سماءها، فقال رسول الله ﷺ: قد زوجتكها بما معك من القرآن. [أخرجه مالك (٥٢٦/٢)، البخاري (٥١٣٥)، مسلم (١٤٢٥)، أبو داود (٢١١١)، الرمذي (١١١٤)، النسائي (١٢٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)]

قال الشافعي: وخاتم الحديد لا يسوى قريباً من الدراهم، ولكن له ثمن يتابع به.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: أدوا العلاتق، فقالوا، وما العلاتق؟

قال: ما تراضى به الأهلون وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: من استحل بذرهم، فقد استحل.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ أجاز يكاحاً على نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر.

١٦١٢ - أخبرنا سُفيان، عن أيوب بن موسى، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجارية، فقال رجل هبها لي فذكر ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: لم تجل الموهوبة لأحد بعد النبي ﷺ، ولَو أصدقها سوطاً فما فوقه جور. [أخرجه الهيثمي (٢٤١/٧)]

١٦١٣ - أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: سألت ربيعة عما يجوز في النكاح، فقال درهم فقلت فأقل؟ قال: قال ونصف.

قلت: فأقل؟ قال: نعم وحب حنطة أو قبضة حنطة.

١٦١٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي ﷺ وبه أثر صفره فسأله رسول الله ﷺ فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له: رسول الله ﷺ كم سقت إليها؟ قال زنة نواة من ذهب، فقال له: رسول الله ﷺ أولم، ولَو بشاة. [أخرجه مالك (٥٤٥/٢)، البخاري (٥١٥٣)، النسائي (١١٩/٦)]

قال الشافعي: فكان بينا في كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقاً لما ذكرت، ففرض الله في الإماء أن ينكحن بإذن أهلهن ويؤتين أجورهن والأجر الصداق ويقولون «فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن»، وقال عز وجل «وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﷺ الآية.

قال الشافعي: خالصة بهية ولا مهر فاعلم أنها للنبي ﷺ دون المؤمنين قال فأي نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض لها مهر مثلها.

وكذلك إن دخل بها الزوج، ولم يفرض لها فلها مهر مثلها، ولا يخرج الزوج من أن ينكحها بلا مهر، ثم يطلق قبل الدخول، فيكون لها المتعة، وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة حرة مسلمة أو ذمية وأمة مسلمة ومدبرة ومكاتبة، وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» فجعل الله تعالى الفرض في ذلك إلى الأزواج، فدل على أنه برضا الزوجة، لأن الفرض على الزوج للمراة، ولا يلزم الزوج والمرأة إلا باجماعهما، ولم يحدد فيه شيء، فدل كتاب الله عز وجل على أن الصداق ما تراضى به المتناكحان كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان.

وكذلك دلت سنة رسول الله ﷺ، فلم يجز في كل صداق مسمى إلا أن يكون ثمناً من الأثمان.

قال الشافعي: وكل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً بمن جاز أن يكون صداقاً، وما لم يجز فيهما لم يجز في الصداق، فلا يجوز الصداق إلا معلوماً ومن عين محل بيعها نقداً أو إلى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن ينكح الرجل المرأة على الدرهم، وعلى أقل من الدرهم، وعلى الشيء يراه بأقل من قيمة الدرهم وأقل ما له ثمن إذا رضيت المرأة المنكوحة وكانت ممن يجوز أمرها في مالها.

قال الشافعي: يجوز أن تنكحه على أن يخط لها نوباً أو بيني

١- في الصَّدَاقِ بَعِينِهِ يَتَلَفُ قَبْلَ دَفْعِهِ

مثلاً؛ لأنَّ بضعها الثَّمَنُ، وإن انتقصت الإجارة بهلاكه كان لها نصفُ الَّذِي كَانَ ثَمَنًا للإجارة كما يكونُ في البيعِ قال: وإذا أوفاهما ما أصدقها فأعطاهما ذلكَ دنانيرَ أو دراهمَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِهِ، وإنْ هَلَكَ نَصْفُ مِثْلِهِ. وكذلكَ الطَّعَامُ المَكِيلُ والموزون؛ فإن لم يوجد له مِثْلٌ فمِثْلُ نَصْفِ قِيَمَتِهِ.

٢- فِيمَنْ دَفَعَ الصَّدَاقَ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وإذا أصدق الرجلُ المرأةَ دنانيرَ أو دراهمَ فدفعها إليها، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا والدَّانِيرُ والدَّرَاهِمُ قائمةٌ بأعيانها لم تغيَّرْ وهما يتصادقان على أنَّها هي بأعيانها رَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِهَا، وهكذا إن كانت تبرا من فضةٍ أو ذهبٍ؛ فإن تغيَّرَ شيءٌ من ذلك في يدها إمَّا بأن تدفَنَ الورقَ فيبلى فينقصُ أو تدخلَ الذَّهَبَ النَّارَ فينقصُ أو تصوغَ الذَّهَبَ والورقَ فتزيدُ قيمته أو تنقصُ في النَّارِ فكلُّ هذا سواءٌ ويرجعُ عليها بمِثْلِ نَصْفِهِ يومَ دفعه إليها؛ لأنَّها ملكته بالعقدِ وضمته بالدفعِ فلها زيادته وعليها نقصانه؛ فإن قال الزَّوْجُ في النِّقَاصِ أنا أخذه ناقصاً فليس لها دفعه عنه إلا في وجه واحدٍ إن كان نقصانه في الوزنِ وزادَ في العينِ فليس له أخذه في الزَّيَادَةِ في العينِ، وإنما زيادته في مالها أو تشاءُ هي في الزَّيَادَةِ أن تدفعه إليه زائداً غيرَ متغيَّرٍ عن حاله فليس له إلا ذلك قال: ولو كان أصدقها حلياً مصوغاً أو إناءً من فضةٍ أو ذهبٍ فانكسرَ كان كما وصفت لها وعليها أن تردَّ عليه نصفَ قيمته يومَ دفعه مصوغاً، ولو كان إناءين فانكسرَ أحدهما وبقي الآخرُ صحيحاً كان فيها قولان أحدهما أنَّ له أن يرجعَ بنصفِ قيمتهما إلا أن يشاءَ أن يكونَ شريكاً لها في الإناءِ الباقي ويضمَّنهما نصفَ قيمةِ المستهلكِ والآخرُ أنَّه شريكٌ في الباقي ويضمَّنهما نصفَ قيمةِ المستهلكِ لا شيءَ له غيرَ ذلك، وهذا أصحُّ القولين.

ولو زادت هيَ فيها صناعةً أو شيئاً أدخلته كانَ عليها أن تعطيه نصفَ قيمتهما يومَ دفعهما إليها، وإن كان الإناءان من فضةٍ فانكسرا، ثُمَّ طَلَّقَهَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِ قِيَمَتِهِمَا مَصْغُوعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ، وإن كانا من ذهبٍ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِ قِيَمَتِهِمَا مَصْغُوعَيْنِ مِنْ فَضَةٍ؛ لأنَّه لا يصلحُ له أن يأخذَ ورقاً بورقٍ أكثرَ وزناً منها، ولا يفرَّقان حتى يتفاضلا قال: ولو كان الصَّدَاقُ فلوساً أو إناءً من نحاسٍ أو حديدٍ أو رصاصٍ لا يختلفُ هذا إلا في أنَّ قيمةَ هذا كله على الأغلب من نقدِ البلدِ دنانيرَ إن كانَ أو دراهمَ ويفارقُ الرَّجُلُ فيه صاحبه قبلَ أن يقبضَ قيمتهما؛ لأنَّه لا يشبه الصَّرْفَ ولا ما فيه الرِّبَا في النِّسْبَةِ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فإذا تزوجها على شيءٍ مسمًى فذلك لازمٌ له إن ماتت أو ماتت قبلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أو دخلَ بها إن كانَ نقداً فالنقدُ، وإن كانَ ديناً فالدينُ أو كيلاً موصوفاً فالكيلُ أو عرضاً موصوفاً فالعرضُ، وإن كانَ عرضاً بعينه مثلَ عبدٍ أو أمةٍ أو بعيرٍ أو بقرةٍ فهلكَ ذلك في يديه قبلَ أَنْ يدفعه، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فلها نصفُ قيمته يومَ وقعَ عليه النِّكَاحُ، وذلكَ يومَ ملكته ما لم يحدث لها منعاً؛ فإن طلبته فمنعها منه فهو غاصبٌ ولها قيمته أكثرُ ما كانت قيمته.

قال الرَّبِيعُ: وللشَّافِعِيِّ قولٌ آخرُ أنَّه إذا أصدقها شيئاً تلفَ قبلَ أن يقبضه كانَ لها صدَاقٌ مثلها كما لو اشترت منه شيئاً تلفَ قبلَ أن يقبضه رجعت بالثَّمَنِ الَّذِي أعطته، وهكذا ترجعُ ببضعها وهو ثَمَنُ الشَّيْءِ الَّذِي أصدقها إِيَّاه وهو صدَاقُ المِثْلِ. قال الرَّبِيعُ: وهذا آخرُ قولِ الشَّافِعِيِّ.

قال: فإن نكحته على خياطةٍ ثوبٍ بعينه فهلكَ فلها عليه مِثْلُ أجرِ خياطةِ ذلكِ الثَّوبِ وتقوِّمُ خياطته يومَ نكحها، فيكونُ عليه مِثْلُ أجره.

قال الرَّبِيعُ: رجَعَ الشَّافِعِيُّ عن هذا القولِ، وقالَ لها صدَاقٌ مثلها.

قال الرَّبِيعُ: قال الشَّافِعِيُّ: وإذا أصدقها شيئاً، فلم يدفعه إليها حتَّى تلفَ في يده؛ فإن دخلَ بها فلها صدَاقٌ مثلها، وإن طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فلها نصفُ صدَاقِ مثلها، وإنما ترجعُ في الشَّيْءِ الَّذِي ملكته ببضعها فترجعُ بثَمَنِ البُضْعِ كما لو اشترت شيئاً ب درهمٍ فتلَفَ الشَّيْءَ رجعت بالَّذِي أعطته؛ لأنَّه لم يعطها العوضَ من ثَمَنِ الدَّرْهِمِ فذلكَ ترجعُ بما أعطت وهو البُضْعُ.

وهو صدَاقُ المِثْلِ وهو آخرُ قولِ الشَّافِعِيِّ قال: وإن نكحته على شيءٍ لا يصلحُ عليه الجعلُ، مثلُ أَنْ تقولَ نكحتك على أن تأتيني بعبدي الآبقِ أو جملي الشَّاردِ، فلا يجوزُ الشرطُ والنِّكَاحُ ثابتٌ ولها مهرٌ مثلها؛ لأنَّ إتيانه بالضَّالَّةِ ليس بإجارةٍ تلزمه ولا شيءٌ له غايةٌ تعرفُ وتعليقها إِيَّاه بضعها فهو مثلُ أَنْ تعطيه ديناراً على أن يفعلَ أحدَ هذين، فإذا جاءها لما جعلت له عليه فله الدِّينَارُ، وإن لم يأتها به، فلا دينارَ له، ولا يملكُ الدِّينَارُ إلا بأن يأتها بما جعلت له عليه وهيَ هناكَ ملكته بضعها قبلَ أن يأتها بما جعلت له قال: وما جعلت لها فيه عليه الصَّدَاقُ إذا ماتت أو ماتت قبلَ إصابتها أو بعدَ إصابتها صدَاقٌ مثلها فطلَّقها فيه قبلَ أَنْ يدخلَ بها فلها نصفُ المسمًى الَّذِي جعلَ لها ونصفُ العينِ الَّتِي أصدقها إن كانَ قائماً، وإن فات نصفُ صدَاقِ مثلها، وذلكَ مثلُ أَنْ يتزوجها على خياطةِ ثوبٍ فيهلكَ، فيكونُ لها نصفُ صدَاقِ

ونصف مهر مثلها كالتمن يستوجه به الا ترى أنها لو تكرارت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة.

٣- صداق ما يزيد ببدنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أصدقها أمة وعبدًا صغيرين ودفعهما إليها فكبرا أو غبر عالمين ولا عاملين فعلمًا أو عملاً أو أعميين فأبصرا أو أبرصين فبرثا أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما أو صحيحين فمرضا أو شائين فكبرا أو اعورا أو نقصا في أبدانها والنقص الزيادة إنما هي ما كان قائماً في البدن لا في السوق بغير ما في البدن، ثم طلقها قبل أن يدخل بها كاتا لها، وكان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما إلا أن تشاء أن تدفعهما إليه زائدين، فلا يكون له إلا ذلك إلا أن تكون الزيادة غيرتهما بأن يكونا صغيرين فكبرا كبراً بعيداً من الصغر فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير، فيكون له نصف القيمة، وإن كانا ناقصين دفعت إليه أنصاف قيمتهما إلا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منه إياهما؛ لأنها إنما لها منه الزيادة فأما النقص عما دفع إليها فليس لها ولها إن كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه إياهما، وإن كانا ناقصين؛ لأن الصغير غير الكبير، وأنه يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر.

قال الشافعي: ولو كانا مجاهداً إلا أنهما اعورا لم يكن لها منه أن يأخذهما أعورين؛ لأن ذلك ليس بتحول من صغر ولا كبر الكبير مجاله والصحيح خير من الأعور، وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد، فإذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فمنعته فهي ضامنة لما أصاب العبد في يديها إن مات ضمنت نصف قيمته أو اعور أخذ نصفه وضمتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه.

قال الشافعي: والنخل والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبيد والإماء لا تخالفها في شيء، ولو كان الصداق أمة فدفعها إليها فولدت أو ماشية فتجت في يديها، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها كان لها التاج كله، ولولد الأمة إن كانت الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها إليها إلا أن يشاء أن يأخذ نصف الأمهات التي دفعها إليها ناقصة، فيكون ذلك له إلا أن يكون نقصها مع تغيير من صغر إلى كبر، فيكون نصفها بالعييب أو تغيير البدن، وإن كان نقصاً من وجه بلوغ سن كبر زائل فيه من وجه غيره، ولا يكون له أخذ الزيادة، وإنما زادت في مالها لها، وإن كان دفعها كباراً؛ فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك له؛ لأن الهرم نقص كله لا زيادة، ولا يجبر على أخذ الناقص إلا أن يشاء.

وكذلك لو أصدقها خشبة، فلم تغير حتى طلقها كان شريكاً لها بنصفها، ولو تغيرت ببلاء أو عفن أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة إلا أن يشاء هو أن يكون شريكاً لها بنصف جميع ما نقص من ذلك كله، فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصاً والقول في الخشبة، والخشبة معها كالقول في الإناء الذهب والأنية إذا هلك بعض بقي بعض.

وكذلك إذا زادت قيمتها بأن تعمل أبواباً أو توابيت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها، وإذا أرادت أن تدفع إليه نصفها أبواباً وتجعله شريكاً في نصفها توابيت لم يكن ذلك عليه إلا أن يتطوع، وإن كانت التوابيت والأبواب أكثر قيمة من الخشب؛ لأن الخشب يصلح لما لا تصلح له التوابيت والأبواب، وليس عليه أن يحول حقه في غيره، وإن كان أكثر ثمناً منه، ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شيء لا لا يصلح له غيرها، وهكذا لو أصدقها ثياباً فبليت رجع عليها بنصف قيمتها إلا أن يشاء أن يكون شريكاً لها بالنصف بالية، فلا يكون لها دفعه عنه؛ لأن ماله ناقص، ولو أصدقها ثياباً فقطعتها أو صبغتها فزادت في التقطيع أو الصبغ أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها، ولو أراد أن يكون شريكاً لها في الثياب المقطعة أو المصبوغة ناقصة أو أرادت أن يكون شريكاً لها في الثياب زائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك إلا أن يكون يشاء؛ لأن الثياب غير المقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراذ لا لا تصلح له المصبوغة ولا تراذ، فقد تغيرت عن حالها التي أعطها إياها وكذا لو أصدقها غزلًا فنسجت رجع عليها بمثل نصف الغزل إن كان له مثل، وإن لم يكن له مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه.

وكل ما قلت يرجع بمثل نصف قيمته، فإنما هو يوم يدفعه لا ينظر إلى نقصانه بعد ولا زيادته؛ لأنها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامنة يوم وقع القبض إن طلقها فنصفه قائماً أو قيمة نصفه مستهلكاً.

قال الشافعي: ولو أصدقها آجرًا فبنت به أو خشباً فأدخلته في بناية أو حجارة فأدخلتها في بناية وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها إليها؛ لأنها بنت ما تملك، وإنما صار له النصف بالطلاق، وقد استعملت هذا وهي تملكه، فلا يخرج من موضعه إلا أن تشاء هي، وإن خرج مجاله كان شريكاً فيه، وإن خرج ناقصاً لم يجبر على أخذه إلا أن يشاء وله نصف قيمته، وإذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم فلاناً شهراً فخدمه نصف شهر، ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها، ولو نكحته على أن يخدمها على بعير بعينه إلى بلد فخدمها إلى نصف الطريق، ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها

وهكذا الأمة إذا ولدت فنقصتها الولادة فأختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء إلا أن أولاد الأمة إن كانوا معها صغاراً رجع بنصف قيمتها لثلاث يفرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه؛ لأنني لا أجبره في يومه على أن ترضع مملوكه غيره ولا تحضنه فتشغل به عن خدمته ولا أمنع المولود الرضاع فأضرب به فلذلك لم أجعل له إلا نصف قيمتها، وإن كانوا كباراً كان له أن يرجع بنصف الأم، ولا يجبر على ذلك؛ لأنها والدأ على غير حالها قبل أن تلد، وإن زادت بعد الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها، وإذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير زائدة فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه، فإذا صار إليه نصفها فما ولدت بعد من ولدٍ بينه وبينها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت الجارية والماشية والعيث الذين أصدقها أغلوا لها غلة أو كان الصداق غللاً فائتمرها فما أصابته من ثمره كان لها كله دونه؛ لأنه في ملكها، ولو كانت الجارية حبلى أو الماشية غاضاً، ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها؛ لأنه حادث في ملكها ولا أجبره أيضاً إن أرادت المرأة على أخذ الجارية حبلى أو الماشية غاضاً من قبل الحرف على الحبل، وأن غير الماخض يصلح لما يصلح له الماخض ولا نجبرها إن أرادت على أن تعطيه جارية حبلى وماشية غاضاً وهي أزيد منها غير حبلى ولا ماخض في حال الجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى.

قال: ولو كان الصداق غللاً فدفعها إليها لا تمر فيها فائتمرت فالثمرة كلها لها كما يكون لها نتاج الماشية وغلة الرقيق، وولد الأمة، فإن طلقها قبل أن يدخل بها والنخل زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها إليها إلا أن تشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالخال التي أخذتها به في الشباب لا يكون لها إلا نصفها، وإن كانت زائدة، وقد ذبلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه؛ لأنها، وإن زادت يومها ذلك بثمرتها فهي متغيرة إلى النقص في شبابها، فلا يجبر على ذلك إلا أن يشاء، وإنما يجبر على ذلك إذا دفعها مثل حالها حين قبضتها في الشباب أو أحسن، ولم تكن ناقصة من قبل الترقيل للنقص فيه، وإن طلقها، ولم يتغير شبابها أو قد نقصت وهي مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطلعة كالجارية الحبلى والماشية الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحبل والماخض مخالفة لها في أن الإطلاع لا يكون مغيراً للنخل عن حال أبداً إلا بالزيادة ولا تصلح النخل غير المطلعة لشيء لا تصلح له مطلعة، فإن شاءت أن تدفع إليه نصفها مطلعة فليس له إلا ذلك لما وصفت من خلاف النخيل للتأج والحمل في أن ليس في الطلع إلا زائد، وليس مغيراً قال: وإن كان

النخل قد أثمر ويدا صلاحه فهكذا.

وكذلك كل شجر أصدقها إياه فائتمرها لا يختلف يكون لها وله نصف قيمته إلا أن تشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة، فلا يكون له إلا ذلك إن لم يتغير الشجر بأن يرقل ويصير فحاماً، فإذا صار فحاماً أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال.

ولو شاءت هي إذا طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة وأخذ نصف الشجر كان لها إذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر فيما يستقبل، فإن كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة إلا أن يشاء، ولو شاءت أن تترك الشجرة حتى تستجنيها وتجهها، ثم تدفع إليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه؛ لأن الشجر قد يهلك إلى ذلك، ولا يكون عليه أن يكون حقه حالاً فيؤخره إلا أن يشاء وأخذها بنصف قيمتها في هذه الأحوال كلها إذا لم يراضيا بغير ذلك، ولو شاء أن يؤخرها حتى تجذ الثمرة، ثم يأخذ نصف الشجر والنخل لم يكن ذلك عليها من وجهين.

أحدهما: أن الشجر والنخل يزيد إلى الجداد، والآخر أنه لما طلقها وفيها الزيادة، وكان محولاً دونها كانت مالكة لها دونه، وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها أن يحول إلى غير ما وقع له عند الطلاق ولا حق له فيه.

٤ - صدق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص

ينقص

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: ولو أصدقها أمة أو ماشية، فلم يدفعها إليها حتى تناجت في يديه، ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه؛ لأنه تسج في ملكها ونظر إلى الماشية؛ فإن كانت مجالها يوم أصدقها إياها وأزيد فهي لها ويرجع عليها بنصف الماشية دون النتاج، وإن كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها إياها كان لها الخيار؛ فإن شاءت أخذت منه أنصاف قيمتها يوم أصدقها إياها، وإن شاءت أخذت أنصافها ناقصة، وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيداً فأغلوا.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنها إن شاءت أخذت نصفها ناقصة، وإن شاءت رجعت بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله.

قال الشافعي: وإن كان النتاج أو ولد الجارية هلك في يديه أو نقص، وقد سألته دفعه فمنعها منه فهو ضامن لقيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه كضمان الغاصب؛ لأنه كان عليه أن يدفعه فمنعته، ولم يدفعه.

كَانَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ الثَّمَرَةَ وَتَتَرَكَ عَنْهَا الرَّبَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُهَا شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ يَنْقُصُهَا شَيْئًا نَزَعَتْ عَنْهَا الرَّبَّ وَأَخَذَتْ قِيَمَةَ مَا نَقَصَهَا بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَتْ وَأَجْرَةَ نَزْعِهَا مِنَ الرَّبِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَدِّي فِيهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ مَا أَصَابَتْ بِهِ الثَّمَرَةُ فِي يَدَيْهِ مِنْ حَرِيقٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ فَمِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ فَمِثْلُ قِيَمَتِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فَقِيَمَةُ مَا نَقَصَهُ وَهُوَ كَالْغَاصِبِ فِيمَا لَا يَضْمَنُ لَا يَخَالِفُ حَالَهُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ يَعِزُّ فِيهِ بِالشَّبْهِةِ إِنْ كَانَ تَمَّ يَجْهَلُ أَوْ تَأَوَّلَ فَأَخْطَأَ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ أَصْدَقَهَا جَارِيَةً فَاصْبَاهَا فَوَلَدَتْ لَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ، وَقَالَ: كُنْتُ أَرَاهَا لَا تَمْلِكُ إِلَّا نِصْفَهَا حَتَّى تَدْخُلَ فَاصْبَتْهَا وَأَنَا أَرَى أَنَّ لِي نِصْفَهَا قَوْمَ الْوَلَدِ عَلَيْهِ يَوْمَ يَسْقُطُ وَيُلْحَقُ بِهِ نِسْبَةً، وَكَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ الْجَارِيَةِ، وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَسْتَرْقَ الْجَارِيَةَ فِيهِمْ لَهَا، وَإِنْ شَاءَتْ أَخَذَتْ قِيَمَتَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ قِيَمَتَهَا يَوْمَ أَصْدَقَهَا أَوْ يَوْمَ أَحْبَلَهَا وَكَانَتِ الْجَارِيَةُ لَهُ وَلَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ بِذَلِكَ الْوَلَدِ وَلَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ إِلَّا بِوَطْءٍ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَتْ لَهَا الْخِيَارَ؛ لِأَنَّ الْوَلَادَةَ تَغْيِرُهَا عَنْ حَالِهَا يَوْمَ أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا قَبْلَ أَنْ تَلِدَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَصْدَقَهَا أَرْضًا فَدَفَعَهَا إِلَيْهَا فَزَرَعَتْهَا أَوْ أَزْرَعَتْهَا أَوْ وَضَعَتْ فِيهَا حَبَابًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَفِيهَا زَرْعٌ قَائِمٌ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْأَرْضِ لَا أَجْعَلُ حَقَّهُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَأَخِرًا وَهُوَ حَالٌ وَلَا أَجْعَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَظِرَ الْأَرْضَ حَتَّى تَفْرُغَ، ثُمَّ يَأْخُذُ نِصْفَهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ مَشْغُولَةً فِي مِلْكِهَا فَصَارَ حَقُّهُ فِي قِيَمَةٍ لَمْ يَتَحَوَّلْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَا عَلَى ذَلِكَ جَمِيعًا فَيَجُوزُ مَا اجْتَمَعَا عَلَيْهِ فِيهِ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ حَرْثُهَا، وَلَمْ تَزْرَعْهَا، وَلَوْ كَانَتْ غَرَسَتْهَا أَوْ بَنَتْ فِيهَا كَانَ لَهُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ دَفَعَهَا إِلَيْهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ زَرَعَتْهَا وَحَصَدَتْهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَهِيَ مُحْصَدَةٌ فَلَهُ نِصْفُ هَذِهِ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّرْعُ فِيهَا زَائِدًا لَهَا، فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا زَائِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ، فَلَا يَكُونُ لَهُ غَيْرُهَا، وَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ نَقَصَهَا فَلَهُ نِصْفُ قِيَمَتِهَا، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَهَا نَاقِصَةً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ هُوَ أَخَذَهَا، فَإِذَا شَاءَ هُوَ أَخَذَهَا وَهِيَ نَاقِصَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْهُ مِنْ نِصْفِهَا.

٥ - المهر والبيع

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ نَكَحَهَا بِالْكَفِّ عَلَى أَنْ تَعْطِيَهُ عَبْدًا يَسْوَى أَلْفًا فَدَفَعَتْ إِلَيْهِ وَدَفَعَ إِلَيْهَا أَلْفًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَبِهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَهْرَ الْمُسَمَّى كَالْبَيْعِ،

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ عَرَضَ عَلَيْهَا أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهَا أَلْفَةً فَاتَّقَرَّتْهَا فِي يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهَا مِنْهُ أَوْ لَمْ يَمْنَعْهَا دَفْعَهَا، وَلَمْ تَسْأَلْهُ إِيَّاهَا كَانَ فِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْجَارِيَةَ إِنْ نَقَصَتْ وَتَكُونُ بِالْخِيَارِ فِي أَنْ تَأْخُذَهَا نَاقِصَةً أَوْ تَدْفَعَهَا؛ فَلِإِنْ مَاتَتْ رَجَعَتْ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ كَالْغَاصِبِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ إِثْمُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ، وَلَا يَخْرُجُهُ مِنَ الضَّمَانِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى وَكِيلٍ لَهَا بِإِذْنِهَا؛ فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى وَكِيلٍ لَهَا بِإِذْنِهَا، ثُمَّ رَدَّتْهُ إِلَيْهِ بَعْدَ فَهُوَ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ لَا يَضْمَنُ شَيْئًا مِنْهُ بِحَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهَا فَتَرَدَّ إِلَيْهِ فَمَا انْتَفَقَ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ بِهِ وَمَتَى جَنَى عَلَيْهِ فِي يَدَيْهِ إِنْسَانًا فَأَخَذَ لَهُ أَرْضًا فَلَهَا الْخِيَارُ إِنْ أَحْبَبَتْ فَلَهَا الْأَرْضُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ بِمَالِهَا، وَإِنْ أَحْبَبَتْ تَرْكَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ عَمَّا مَلَكَتْهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا مِنْهُ فَاحْبَبَتْ ضَمَّتْ الزَّوْجَ مَا نَقَصَ فِي يَدَيْهِ قَالَ: وَمَا بَاعَ الزَّوْجَ مِنْهُ أَوْ مِنْ نَتَاجِ الْمَاشِيَةِ فَوَجَدَ بَعِيْنَهُ فَالْبَيْعُ مُرَدُّوهُ، وَإِنْ فَاتَتْ فَلَهَا عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّي فِيهِ، وَأَنَّ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ لَوْ وَجَدَ كَانَ الْبَيْعُ فِيهِ مُرَدُّوهُ، وَلَوْ أَرَادَتْ إِجَارَةَ الْبَيْعِ فِيهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا لَمْ يَجَزِ الْبَيْعُ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ هُوَ أَنْ يَمْلِكَهُ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ، فَلَا يَخْرُجُهُ مِنْهُ إِلَّا رَدُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ أَوْ أَنْ يَهْبَهُ لَهُ صَاحِبُهُ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا لَقِيَ صَاحِبَهُ، وَقَدْ فَاتَتْ السَّلْعَةُ فِي يَدَيْهِ فَالْمُشْتَرِي ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهَا بِقَاضِيَةٍ بِهَا مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي تَبَايَعَا بِهِ، وَيَتَرَادَّدَانِ الْفَضْلَ عِنْدَ آيِهِمَا كَانَ كَانَ ثَمَنُهَا مِائَةً دِينَارٍ وَقِيَمَتِهَا ثَمَانُونَ فَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِعِشْرِينَ.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ثَمَنُهَا ثَمَانِينَ وَقِيَمَتِهَا مِائَةً رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي الَّذِي هَلَكَتْ فِي يَدَيْهِ بِعِشْرِينَ قَالَ: وَإِنَّمَا فَرَّقَتْ بَيْنَ ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ مَالِهَا وَبَيْنَ أَرْضٍ مَا أَخَذَ فِيمَا جَنَى عَلَى مَالِهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا هِيَ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيمَا جَنَى عَلَى مَالِهَا إِلَّا الْأَرْضُ أَوْ تَرْكُهَا وَلَهَا فِيمَا يَبِيعُ مِنْ مَالِهَا أَنْ تَرَدَّهُ بَعِيْنَهُ، وَإِنْ فَاتَتْ فَلَهَا عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا أَنْ تَمْلِكُ ثَمَنَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِجَارَةُ بَيْعِهِ، وَالْفَضْلُ عَنْ ثَمَنِهِ لِمَتَاعِهِ الْبَيْعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ بِالْقِيَمَةِ قَالَ: وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَخْلًا أَوْ شَجَرًا، فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهَا حَتَّى أَثْمَرَ فِي يَدَيْهِ فَجَعَلَ الثَّمَرُ فِي قَوَارِيرَ جَعَلَ عَلَيْهِ صَقْرًا مِنْ صَقَرٍ نَخْلًا أَوْ جَعَلَهُ فِي قَرْبٍ كَانَ لَهَا أَخَذَ الثَّمَرُ بِالصَّقَرِ وَأَخَذَهُ مَحْشُورًا وَلَوْ نَزَعَهُ مِنَ الْقَوَارِيرِ وَالْقَرْبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَزَعَهُ لَا يَضُرُّ بِالثَّمَرِ؛ فَإِنْ كَانَ إِذَا نَزَعَ مِنَ الْقَرْبِ فَسَدَ، وَلَمْ يَكُنْ سَقِيًّا بِشَيْءٍ عَمِلَ بِهِ كَانَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَهُ وَتَتَرَكَ عَنْهُ قَرْبَهُ وَتَأْخُذَ مِنْهُ مَا نَقَصَ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ إِلَّا أَنْ يَطْوِقَ بِتَرْكِهَا، وَهَكَذَا كُلُّ ثَمَرَةٍ رَبَّيْهَا أَوْ حَشَاهَا عَلَى مَا وَصَفَتْ، وَإِنْ كَانَ رَبَّ الثَّمَرَةَ بَرَبٌ مِنْ عِنْدِهِ

والمائة الدينار مبيعةً بالفِ وصداقها خمسمائة؛ لأن ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الألف يملك بكل شيء فما أعطته من عقدتها والعبد والمائة الدينار بقدر قيمته من العبد والألف؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة والعبد ورجع عليها بمائتين وخمسين في كل ما أعطاه من العبد بحصته، ومن الألف بحصتها، فيكون له من الألف التي أعطاه مائة وخمسة وعشرين، ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين، وذلك ثمنه، وإن كانا لم يتقابضا قبل أن يتفرقا فسد الصداق؛ لأن فيه صرفاً مستأخراً، وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى يتقابضا ولها صداق مثلها.

قال: ولو أصدقها ألفاً على أن ردت إليه ألفاً أو خمسمائة كان النكاح ثابتاً والصداق باطلاً ولها مهرٌ مثلها لا تجوز الدرهم بالدرهم إلا معلومة ومثلاً بمثل، وأقل ما في هذا أن الخمسمائة وقعت من الألف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسمائة بثلاث الألف، ويكون مائة فتكون الخمسمائة بتسعمائة، ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز من قبل أن الصفقة وقعت، ولا يدرى كم حصّة الدرهم التي أعطته من الدرهم التي أعطاه، ولا يصلح فيهما حتى يفرق فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدرهم بدرهم مثلها وزناً بوزن، ويكون الصداق معلوماً غيرها.

قال: وإذا كانت الدنانير بدرهم؛ فكانت نقداً يتقابضان قبل أن يتفرقا، فلا بأس بذلك؛ لأنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدأ بيل.

قال: ولو تزوجها على ثياب تسوى ألفاً على أن زادته ألفاً، وكان صداق مثلها ألفاً، فكان نصف الثياب بيعاً لها بالألف ونصفها صداقها؛ فإن طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة أرباع الثياب نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر.

قال الربيع: هذا كله متروك؛ لأن الشافعي رجّع عنه إلى قول آخر.

قال: ولو طلقها قبل الدخول، ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلك في يده وردها عليها الألف التي قبض منها إن كان قبضها، وإن لم يكن قبضها لم يدفع إلى منها شيء؛ لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل قبضه، فلا يلزمها ثمنه وأعطاه نصف مهر مثلها من قيمة الثياب، وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون درهماً فعلى هذا الباب كله وقايه.

قال: ولو تزوجها على أبيها وأبوها يسوى ألفاً أو على ابنا وأبنا يسوى ألفاً على أن زادته ألفاً ومهر مثلها ألفاً فدفع إليها أباه أو لم يدفعه فسواء والنكاح ثابت والمهر جائز وأبوها ساعة ملكته حرّاً؛ لأن ملكها إياه ساعة ملك عقد نكاحها.

فلا يختلف في هذا الموضع، ومن قال: هذا قال: لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويسرد فيه ما يرد في البيع فهذا أجزا أن يكون مع النكاح مبيع غير، ولم نرده؛ لأنه يملك كله؛ فإن انتقض الملك في الصداق بالطلاق، فقد انتقض في البيع بالشفعة، ثم لا تمنع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال: وهذا جائز لا يفسخ صداقها ولا نرده إلى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع الصداق بيع، وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح، وكان لها صداق مثلها ورد البيع إن كان قائماً.

وإذا كان مستهلكاً بقيمته وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها مع تمليكها إياه عقد نكاحها؛ فإن كان قيمة العبد ألفاً وصداق مثلها ألفاً فاقسم المهر وهو ألف على قيمة العبد، وعلى صداق مثلها، فيكون العبد مبيعاً بخمسمائة، ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعاً بخمسمائة؛ فإن قبض العبد ودفع إليها الألف، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجّع عليها من الصداق بمائتين وخمسين، وذلك نصف ما أصدقها، ولو مات العبد في يدها قبل يقبضه انتقض فيه البيع ورجّع عليها بقيمة خمسمائة، وكان الباقي صداقها؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجّع عليها من الصداق بمائتين وخمسين، وإن لم يكن دفع الصداق دفع إليها مائتين وخمسين، ولو لم يمت العبد، ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه معيماً بجميع الثمن أو نقض البيع فيه.

قال: ولو كان أصدقها عبداً بعينه على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجّع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما منعي أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاه مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما ترد البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فأكون قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو تزوجها بعبد بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبداً بعينه ومائة دينار وتقابضا قبل أن يتفرقا كان النكاح جائزاً وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف؛ فإن كان ألفاً فالصداق ألفان فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الدينار؛ فإن كان صداق مثلها ألفاً وقيمة العبد الذي أعطته ألفاً وقيمة المائة الدينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيعاً بخمسمائة

ولصاحبة الألفين ثلثاً الألف، ولو أصدقها أباه عتق ساعة عقد عليها عقد النكاح، ولم يحتج إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتمّ تملكها الصّدق بالعقد، وإن كان به عيب ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها، ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها يوم قبضته منه.

وكذا لو مات أبوها رجعت بنصف قيمته يوم قبضته منه، ولا يردّ عتقه.

وكذلك لو أفلست أو أصدقها أباه وهي مفلسة، ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا للفرع منه شيء؛ لأنه يعتق ساعة يتمّ ملكه بالعقد، ولو أصدقها أباه وهي محجورة كان النكاح ثابتاً وصدق أبيها باطلاً؛ لأنه لا يثبت لها عليه ملك، وكان لها عليه مهر مثلها.

وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره؛ لأنه ليس لأبيها ولا لولي غيره أن يعتق عنها، ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولر ولا والي، قال: ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه وقيمتها ألف أو ألفان، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة نصف الألف، ولو أصدقها أباه وهو يسوى ألفاً على أن تعطيه أباه وهو يسوى ألفاً وصدق مثلها ألف فأبوه يبيع له بصدق مثلها وبأبيها ونصف أبيها لها بالصدق ونصفه بأبيه فيعتق أبوها معاً، وإن طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بربع قيمة أبيها، وذلك مائة وخمسون وهو نصف حصّة صداق مثلها، قال: ولو أصدقها عبداً يسوى ألفاً وصدق مثلها ألفاً على أن زاده عبداً يسوى ألفاً فوجد بالعبد الذي أعطته عيباً كان فيها قولان.

أحدهما: يردّه بنصف عبده الذي أعطاه؛ لأنه مبيع بنصفه، وكان لها نصف العبد الذي أعطاه؛ فإن طلقها رجعت عليها بربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صداقه ليّاه، وكان لها ربه؛ لأنه نصف صداقها.

والقول الثاني: أنه إذا جاز أن يكون بيعاً أو نكاحاً أو بيعاً أو إجارة لم يجوز لو انتقص الملك في العبد الذي أصدقها بعيب يردّ به أو بأن يستحق أو بأن يطلقها، فيكون له بعضه إلا أن تنتقص الصفة كلها فتردّ عليه ما أخذت منه ويردّ عليها ما أخذت منها، ويكون لها مهر مثلها، كما لو اشترى رجل عبدين فاستحق أحدهما انتقص البيع في الثاني إذا لم يرد أن يجسّ العبد على العيب.

والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصدق على أن تعطيه المرأة شيئاً قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا إجارة

وكذلك ابنها إن كان هو الصّدق ويلزمها أن تعطيه الألف التي زاده؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بمائتين وخمسين، وذلك نصف صداقها؛ لأن أباه كان يبيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صداقها خمسمائة فرجعت عليها بنصفها وهو مائة وخمسون.

فإن قال قائل: فأراك أنزلت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصّدق ما لم يتفرقا، قيل: لا.

فإن قال قائل: فما فرق بينهما؟

قيل: إنّا لمّا جعلنا - ولم يخالفنا أحد علمناه - النكاح كالبيوع المستهلكة، فقلنا إذا كان الصّدق مجهولاً فللمرأة مهر مثلها، ولا يردّ النكاح كما قلنا في البيع بالشيء المجهول يهلك في يدي المشتري، وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه فيه قيمته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يردّ عقده أنه كبيع قد استهلك في يد مشتريه، ألا ترى لو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن؛ لأنه ليس ثم عين تردّ والنكاح ليس بعين، ولا يكون للمتناكحين خيار لما وصفت.

قال: ولو تزوّج الرجل المرأة فأصدقها ألفاً وردت عليه خمسمائة درهم فالنكاح ثابت والصّدق باطل ولها مهر مثلها تقابضاً قبل أن يتفرقا أو لم تقابضاً؛ لأن حصّة الخمسمائة درهم من الألف مجهولة؛ لأنها مقسومة على ألف وصدق مثلها.

وهكذا لو تزوّجها بألف على أن ردّت عليه ألفاً كان الصّدق باطلاً وهي مثل المسألة قبلها وزيادة أنها لو كانت ألفاً بألف وزيادة كان الرّبا في الزيادة أو النكاح بلا حصّة من المهر، فيكون لها صداق مثلها ويبطل البيع في الألف.

وهكذا لو نكحها بمائة إردب حنطة على أن ردّت عليه مائة إردب حنطة أو أقل أو أكثر.

وهكذا كل شيء أصدقها ليّاه وردت عليه شيئاً منه بما في الفضل في بعضه على بعض الرّبا لم يجوز، فلا يجوز من هذا شيء حتى يسمّى حصّة مهرها ثم أصدقها وحصّة ما أخذ منها، فإذا أصدقها ألفاً على أن حصّة مهرها خمسمائة وردت عليه خمسمائة بخمسمائة، وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرّبا، ففيها قولان أحدهما: أن هذا جائز.

ومن قال هذا القول قال: لو أصدق امرأتين ألفاً كان النكاح ثابتاً وقسمت الألف بينهما على مهر مثلهما؛ فكان لكل واحد منهما فيها بقدر مهر مثلها كان مهر مثل إحداهما ألفاً ومهر الأخرى الفين، فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف

٦- التَّفْوِضُ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: التَّفْوِضُ الَّذِي إِذَا عَقَدَ الزَّوْجُ النِّكَاحَ بِهِ عَرَفَ أَنَّهُ تَفْوِضٌ فِي النِّكَاحِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْيَتِيمَ الْمَالِكَةَ لِأَمْرٍ بِرِضَاهَا، وَلَا يُسَمَّى مَهْرًا أَوْ يَقُولُ لَهَا أَتَزَوَّجُكَ عَلَى غَيْرِ مَهْرٍ فَالنِّكَاحُ فِي هَذَا ثَابِتٌ؛ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَإِنْ لَمْ يَصِبْهَا حَتَّى طَلَّقَهَا، فَلَا مَتْعَةَ وَلَا نَصْفَ مَهْرٍ لَهَا.

وكذلك أن يقول أَتَزَوَّجُكَ وَلَكَ عَلَيَّ مِائَةُ دِينَارٍ مَهْرًا، فَيَكُونُ هَذَا تَفْوِضًا وَأَكْثَرُ مِنَ التَّفْوِضِ، وَلَا يُلْزِمُهُ الْمِائَةُ؛ فَإِنْ أَخَذَتْهَا مِنْهُ كَانَ عَلَيْهَا رَدُّهَا بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى لَهَا مَهْرًا أَوْ مَاتَتْ فَسَوَاءٌ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ وَتَكَحَّتْ بِغَيْرِ مَهْرٍ فَمَاتَ زَوْجُهَا فَقَضَى لَهَا بِمَهْرٍ نِسَائِهَا، وَقَضَى لَهَا بِالْمِيرَاثِ؛ فَإِنْ كَانَ ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهِيَ أَوْلَى الْأُمُورِ بِنَا وَلَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كُتِرُوا وَلَا فِي قِيَاسٍ، فَلَا شَيْءَ فِي قَوْلِهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَثْبُتَ عَنْهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ، وَلَمْ أَحْفَظْ بَعْدَ مِنْ وَجْهِ يَثْبُتُ مِثْلُهُ وَهُوَ مَرَّةً يَقَالُ: عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَمَرَّةً عَنْ مَعْقِلِ بْنِ سَنَانٍ وَمَرَّةً عَنْ بَعْضِ أَشْجَعٍ لَا يُسَمَّى، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ، فَإِذَا مَاتَ أَوْ مَاتَتْ، فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَهُ مِنْهَا الْمِيرَاثُ إِنْ مَاتَتْ وَلَهَا مِنْهُ الْمِيرَاثُ إِنْ مَاتَ وَلَا مَتْعَةَ لَهَا فِي الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُطْلَقَةٍ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْمَتْعَةَ لِلْمُطْلَقَةِ.

قال: وإن كان عقد عليها عقدة النكاح بمهر مسمى أو غير مهر فسمي لها مهرًا أو فرضيته أو رفعته إلى السلطان، ففرض لها مهرًا فهو لها والميراث.

١٦١٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ عَنْ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ فَرَضَ صَدَاقُهَا قَالَ لَهَا الصَّدَاقُ وَالْمِيرَاثُ. [أخرجه البيهقي (٢٤٧/٧)]

١٦١٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَةَ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأُمُّهَا ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ لَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقٌ فَابْتِغَتْ أُمُّهَا صَدَاقَهَا، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عُمَرَ لَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَوْ كَانَ لَهَا صَدَاقٌ لَمْ نَمْنَعْكُمْوهُ، وَلَمْ نَنْظِمْهَا فَأَبَتْ أَنْ تَقْبَلَ ذَلِكَ فَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَقَضَى أَنَّ لَا صَدَاقَ لَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ. [أخرجه مالك (٥٢٧/٢)]

ولا براءة من شيء كان لها عليه من قبل أنه إذا أصدقها الثمين ومهر مثلها ألف فأعطته عبداً يسوى ألفاً، ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصته مهر مثلها وثبت نصفها؛ فإن جعلت البيع منها نقضت نصفه، ولم أجد شيئاً جمعت صفقة ينتقض إلا معاً، ولا يجوز إلا معاً؛ فإن جعلته ينتقض كله، فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض لنصف حصته عقدة النكاح فدخله ما وصفت أولى من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض.

وإن لم أجعله ينتقض بحال، فقد أجزت بيعاً معه بغير ملك قد انتقض بعضه، ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معلومة؛ لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه ويعتبر بغيرها.

فإن قال قائل: قد تجمع الصفقة بيع عبيدين معاً؟

قيل: نعم: يرقان فيسترقان معاً وتنتقض الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع، وليس هكذا النكاح.

قال الربيع: وبهذا يأخذ الشافعي وبه أخذنا.

قال: ومن قال: هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأتين بألف، ولا يبين كم لكل واحدة منهما من الألف، وثبت النكاح في كل ما وصفت واجعل لكل منكوحه على هذا صداق مثلها إن مات أو دخل بها ونصف صداق مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها.

وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح، ولا ينكحها بالألف على أن تعمل له عملاً، ولا ينكحها بالألف على أن يعمل لها عملاً؛ لأن هذا نكاح وإجارة لا تعرف حصته النكاح من حصته الإجارة ونكاح وبراءة لا تعرف حصته النكاح من حصته البراءة.

فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه.

قال الربيع: وبه يقول الشافعي.

قال الشافعي: وإذا أصدق المرأة العبد أو الأمة فكاتبتهما أو أعتقتهما أو وهبتهما أو باعتهما أو دبرتهما أو خرجا من ملكها، ثم طلقت قبل أن يدخل بها لم ترد من ذلك شيئاً إذا طلقها الزوج قبل أن يدخل بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه إليها، ولو دبرت العبد أو الأمة فرجعت في التدبير، ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه.

وإن طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يرجع على أخذها، وإن نقض التدبير؛ لأن نصف المهر صار له والعبد أو الجارية محول دونه بالتدبير لا يجبر مالكة على نقض التدبير، فلما لم يكن يجبر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته، فلا يتحول إلى عبء قد كان في ثمن بمشيتها إذا لم تكن مشيته في أن يأخذ العبد أو الأمة ويقال له انتقض التدبير.

١٦١٦ - أَخْبَرَنَا سُمَيَّانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ:
سَأَلْتُ عَبْدَ خَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ فَوُضَّ إِلَيْهِ قَمَاتٌ، وَلَمْ يَقْرَضْ،
فَقَالَ: لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْمِيرَاثُ وَلَا نَشْكُ أَنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ. [أخرجه
البيهقي في المعرفة (٣٨٧/٥)]

قال الشافعي: قال سفيان لا أدري لا نشك أنه من قول
علي أم من قول عطاء أم من قول عبد خير.

قال الشافعي: وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم
التفويض، وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للبَابِ
قوله، وذلك أن تقول المرأة للرجل أتزوجك على أن تفرض لي ما
شئت أو ما شئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما
شاء فلان أو ما رضي أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع
بشرط صداق، ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد، مثل
الثمرة التي لم يبد صلاحها على أن ترك إلى أن تبلغ.

ومثل الميتة والخمر، وما أشبهه مما لا يحل ملكه، ولا يحل
بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهرٌ مثلها، وإن
طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في
قول من ذهب إلى أن لا متعة للتي فرض لها إذا طلقت قبل أن
تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلق.

قال الشافعي: وإذا كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز إلى
أجل أو غير أجل، أو يذكر فيه شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهرٌ
مثلها ونصفه إن طلقت قبل الدخول، ولو أصدقها بيتاً أو خادماً
لم يصفه، ولم تعرفه بعينه كان لها صداقٌ مثلها لا يكون الصداق
لزاماً إلا بما تلمز به اليسوع ألا ترى لو أن رجلاً باع بيتاً غير
موصوفٍ أو خادماً غير موصوفٍ.

ولا يرى واحداً منهما، ولا يعرفه بعينه لم يجز، وهكذا لو
قال أصدقتك خادماً بأربعين ديناراً لم يجز؛ لأن الخادم بأربعين
ديناراً قد يكون صبيّاً وكبيراً وأسوداً وأحمر، فلا يجوز في الصداق
إلا ما جاز في البيوع.

ولو قال أصدقتك خادماً خماسياً من جنس كذا أو صفة
كذا جاز كما يجوز في البيوع قال: ولو أصدقها داراً لا يملكها أو
عبداً لا يملكه أو حرّاً فقال: هذا عبيدي أصدقتك ففكحتك على
هذا، ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه يوم عقد عليها
فعقدت النكاح جائزاً ولها مهرٌ مثلها، ولا يكون لها قيمة العبد ولا
الدار، ولو ملكها بعد فاعطاها إياهما لم يكونا لها إلا بتجديد بيع
فيهما؛ لأن العقد انعقدت وهو لا يملكهما كما لو انعقدت
عليهما عقد بيع لم يجز البيع، ولو ملكهما بعد البيع أو سلّمهما
مالكهما للبايع بذلك الثمن لم يجز حتى يحدث فيهما بيعاً، وإنما

جعلت لها مهرٌ مثلها؛ لأن النكاح لا يرذ كما لا ترد البيوع الفاتية
النكاح كالبيوع الفاتية قال وسيد الأمة في تزويج الرجل بغير مهر
مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهرأ أو
زوجها على أن لا مهر لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة،
وليس لها نصف المهر؛ فإن مسها فلها مهرٌ مثلها، وإذا زوج الأمة
سيدها وأذنت الحرة في نفسها بلا مهر، ثم أرادت الحرة وأراد
سيد الأمة أن يفرض الزوج لها مهرأ فرض لها المهر.

وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبتها فطلقها قبل أن
يفرض لها أو يحكم عليه الحاكم بمهر مثلها فليس لها إلا المتاع لا
يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها
بعد علمها صداق مثلها فترضى كما وقع عليه العقد فيلزمهما
جميعاً.

قال الشافعي: وإن نكحها بغير مهر، ففرض لها مهرأ، فلم
ترضه حتى فارقتها كانت لها المتعة، ولم يكن لها ثمة فرض لها شيء
حتى يجتمع على الرضا، فإذا اجتمعا على الرضا به لزم كل
واحد منهما، ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كما لا يكون
لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العقدة من المهر إلا باجماعهما
على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينقض نصف المهر، ولا
يلزمها ما فرض لها بحال حتى يعلم ما كم مهر مثلها؛ لأن لها مهرٌ
مثلها بالعقد ما لم يتنقض بطلاق، فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر
مثلها كان هو كالشترى وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما.

قال الشافعي: وليس أبو الجارية الصغيرة ولا الكبيرة البكر
كسيد الأمة في أن يضع من مهرها، ولا يزوجه بغير مهر.

فإن قيل: فما فرق بينهما فهو يزوجهما معاً بلا رضاها؟

قيل: ما يملك من الجارية من المهر فلنفسه يملكه لا لها فأمره
يجوز في ملك نفسه، وما ملك لابنته من مهرها فلها يملكه لا
لنفسه ومهرها مالٌ من مالها فكما لا يجوز له أن يهب مالها
فكذلك لا يجوز له أن يهب صداقها، ولا يزوجه بغير صداق
كما لا يجوز له إتلاف ما سواه من مالها.

وإذا زوجها أبوها، ولم يسم لها مهرأ أو قال لزوجهها
أزوجكها على أن لا مهر عليك فالنكاح ثابت لها ولها على الزوج
مهرٌ مثلها لا يرجع به على الأب؛ فإن ضمن له الأب البراءة من
مهرها وسماء فللزوجة على الزوج صداقها في ماله عاش أو مات
أو عاشت أو ماتت، وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها، ولا
يرجع به الزوج على الأب؛ لأنه لم يضمن له في ماله شيئاً فيلزمه
ضمانه إنما ضمن له أن يطل عن حقاً لغیره.

فإن قال قائل: وكيف جعلت عليه مهرٌ مثل الصبيبة إنما
زوجه إياها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر؟

٧- المهر الفاسد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في عقد النكاح شيان أحدهما العقد والآخر المهر الذي يجب بالعقد، فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منهياً عنه، وليس المهر من إفساد العقد ولا إصلاحه بسبيل إلا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح، فإذا كان العقد منهياً عنه لم يصح أن يكون عقد بغير صحيح أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح، ولا يفسد بأن لم يكن مهر، ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها.

قال الشافعي: وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع؛ لأن البيع إذا وقع بغير ثمن لم يجب، وذلك أن يقول قد بعثك بحكمك، فلا يكون بيعاً، وهذا في النكاح صحيح.

فإن قال قائل: من أين أجزت هذا في النكاح ورددته في البيع وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيع؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ إلى ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصُفَ مَا فَرَضْتُمْ﴾ فاعلم الله تعالى في المفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع إلا على زوجة والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت قال: ولم أعلم مخالفاً مضى ولا أدرته في أن النكاح يثبت، وإن لم يسم مهر، وأن لها إن طلقت، وقد نكحت، ولم يسم مهر المتعة، وإن أصيبت فلها مهر مثلها، فلما كان هذا كما وصفت لم يميز أبداً أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبداً، فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها أو حرام بكل حال قال فلذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلها مهر مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها؛ لأنها سمت مهر، وإن لم يميز بأنه معلوم حلال، ولم يحل؛ لأنها لم ترد نكاحه بلا مهر.

وذلك مثل أن يتكج بشرة لم يبد صلاحها على أن يدعها إلى أن تبلغ، فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها؛ لأن بيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط، ولو نكحت بها على أن تقطعها حيثن كان النكاح جائزاً؛ فإن تركها حتى يسد صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها فيها قال: ولو نكحها بغير أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها.

وكذلك إن نكحته بحكمها أو حكمه فلها مهر مثلها، وإن حكمت حكماً أو حكمه فرضياً به فلها ما تراضيا عليه، وإنما يكون لهما ما تراضيا عليه بعدما يعرفان مهر مثلها، ولا يجوز ما

قيل له: أرايت إن كانت المرأة التيب المالك لأمرها التي لو وهبت مالها جاز تنكح الرجل على أن لا مهر لها، ثم تسأل المهر فافرض لها مهر مثلها ولا أبطل النكاح كما أبطل البيع ولا اجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق، وقد نكحت بلا صداق وكيف ينبغي أن أقول في الصبيّة؟

فإن قال هكذا؛ لأنهما منكوحتان وأكثر ما في الصبيّة أن يجوز أمر أبيها عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها، فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرص أن ينكحها إلا بلا مهر ونكحته على ذلك فلزمه المهر، ولم ينسخ النكاح، ولم نجعل له الخيار، ولو أصابها كان لها المهر كله فهكذا الصبيّة.

فإن قال: نعم، ولكن لم جعلت على زوج الصبيّة يطلّقها نصف مهر مثلها وأنت لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نكحها بلا مهر فطلّقها قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة؟

قيل له: إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر إلا على من أجاز أمره من النساء في ماله فيرضى أن لا يكون له فهو مطلق قبل أن يفرض لها مهر؛ فكان لمن المتعة؛ لأنهن عفون عن المهر حتى يطلّقن كما لو عفون عنه، وقد فرض جاز عفوهن لقول الله عز وجل ﴿إِلَّا أَنْ يَقْفُونَ﴾ والصغيرة لم تعف عن مهر، ولو عفت لم يميز عفوها، وإنما عفا عنها أبوها الذي لا عفوة في مالها فالزمن الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرقنا بينهما لانقراق حالهما في مالهما، ولأن الزوج لم يرص بصداق إلا أن يبرأ منه؛ فكان كمن سمى صداقاً فاسداً، ولو كان سمى لها صداقاً فعفا الأب كان لها الصداق الذي سمى وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل، وهكذا المحجورة إذا زوجت بلا مهر لا تخالف الصبيّة في شيء.

١٦١٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ

مَيْرِينَ أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لَزَوْجِهَا أَلْفًا فَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا وَأَبُوهَا ثَلَاثَتُهُمْ يَخْتَصِمُونَ إِلَى شُرَيْحٍ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: تَجُوزُ صَدَقَتُكَ وَمَعْرُوفُكَ وَهِيَ أَحَقُّ بِثَمَنِ رَقَبَتَيْهَا. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٨٨/٥)]

قال الشافعي: وسواء في هذا البكر واليبي؛ لأن ذلك ملك للبنات دون الأب ولا حق للأب فيه وقول شريح تجوز صدقتك ومعروفك قد أحسنت وإحسانك حسن، ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمن رقبته يعني صداقها.

٨ - الاختلاف في المهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل الدخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده، فقال نكحتك على ألف، وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتك على عبد، وقالت بل نكحتني على دار بعينها ولا بينة بينهما تحالفا.

وأبدأ بالرجل في اليمين؛ فإن حلف حلفت المرأة؛ فإن حلفت جعلت لها مهر مثلها؛ فإن دخل بها فلها مهر مثلها كاملاً، وإن كان طلقها، ولم يدخل بها فلها نصف مهر مثلها، وهكذا إذا اختلف الزوج وأبو الصبيّة البكر أو سيّد الأمة، وهكذا إن اختلف ورثة المرأة، وورثة الزوج بعد موتها أو ورثة أحدهما والآخر بعد موته قال: ولو اختلف في دفعه، فقال: قد دفعت إليك صدّاقك، وقالت: ما دفعت لي شيئاً أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيّد الأمة، فقال الزوج قد دفعت إليك صدّاق ابنتك قال الأب لم تدفعه فاقول قول المرأة وقول أبي البكر وسيّد الأمة مع إيمانهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو الرجل أو كانا حيّين لورثتهما في ذلك ما لهما في حياتهما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف إن عرف فلها الصداق الذي يتصادقان عليه أو تقوم به بينة؛ فإن لم يعرف، ولم يتصادقا ولا بينة تقوم تحالفاً إن كانا حيّين، وورثتهما على العلم إن كانا ميّتين، وكان لهما ميّتين، وكان لها صدّاق مثلها؛ لأن الصداق حق من الحقوق، فلا يزول إلا بإقرار الذي له الحق أو الذي إليه الحق من وليّ البكر الصبيّة وسيّد الأمة بما يبرئ الزوج منه.

قال: ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنّه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنّه أصدقها ألفاً لم تكن واحدة من البيّتين أولى من الأخرى؛ لأن بينة المرأة تشهد بالفين وبينة الرجل تشهد له بالف قد ملك بها العقد، فلا يجوز - والله تعالى أعلم - عندي فيها إلا أن يتحالفا ويكون لها مهر مثلها، فيكون هذا كتصادقهما على المبيع المالك واختلافهما في الثمن أو القرعة فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق وأخذ بيمينه.

قال الشافعي: بعض الشهادّة متضادّة ولها صدّاق مثلها كان أكثر من الفين أو أقل من ألف وبه يأخذ الشافعي قال: ولو تصادقا على الصداق أنّه ألف، فقال دفعت إليها خمسمائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بها بينة، وقالت أعطيتنيها هديّة، وقال: بل صدّاق فاقول قوله مع يميني، وهكذا لو دفع إليها عبداً، فقال: قد أخذتني مني بعباً بصدّاقك، وقالت بل أخذت منك هبة فاقول قوله مع يمينه ويحلف على البيع وتردّ العبد إن كان حياً أو قيمته إن كان ميتاً، ولو تصادقا أنّ الصداق ألف فدفع إليها ألفين، فقال ألف صدّاق وألف وديعة، وقالت ألف صدّاق

تراضيا عليه أبداً إلا بعدما يعرفان مهر مثلها.

ولو فرض لها فتراضيا على غيره أو لم يفرض لها فتراضيا فكما يكون ذلك لهما لو ابتدأ بالفرض لها ولا أقول لها أبداً احكمي، ولكن أقول لها مهر مثلها إلا أن نشأ أن تراضيا، فلا أعرض لكما فيما تراضيت عليه.

١٦١٨ - أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين أنّ الأشعث بن قيس صحب رجلاً قرأ امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبت أن تزوجه إلا على حكمها فتزوجها على حكمها، ثم طلقها قبل أن تحكم، فقال احكمي، فقالت أحكم فلاناً وفلاناً رقيقين كانوا لأبيه من بلادي، فقال احكمي غير هؤلاء فأتى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرّات، فقال: ما هن؟ قال غنيقت امرأة قال: هذا ما لا تملك قال: ثم تزوجتها على حكمها، ثم طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأة من المسلمين؟ [أخرجه البيهقي (٢٤٧/٧)]

قال الشافعي: يعني عمر لها مهر امرأة من المسلمين ويعني من نساها، والله تعالى أعلم.

وما قلت أنّ لها مهر امرأة من نساها ما لا أعلم فيه اختلافاً ويشبه أن يكون الذي أراد عمر، والله تعالى أعلم، ومتى قلت لها مهر نساها، فإنما أعني أخواتها وعمّاتها ونسائت أعمامها نساء عصبته، وليس أمها من نساها وأعني مهر نساء بلدها؛ لأن مهر البلدان تختلف وأعني مهر من هو في مثل شباها وعقلها وأديها؛ لأن المهور تختلف بالشباب والهيبة والعقل وأعني مهر من هو في مثل يسرها؛ لأن المهور تختلف باليسر وأعني مهر من هو في جاهها؛ لأن المهور تختلف بالجمال وأعني مهر من هو في صراحتها؛ لأن المهور تختلف بالصراحة والهجّة ويكرأ كانت أو ثيباً؛ لأن المهور تختلف في الأبكار والثيب قال: وإن كان من نساها من تنكح بتقوى أو دين أو بعرض أو بقدر وعرض جعلت صداقها نقداً كله؛ لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدلين؛ لأنّه لا يعرف قدر التقوى من الدين، وإن الدين إنما يكون برضاً من يكون له الدين؛ فإن كانت لا نساء لها فمهر أقرب النساء منها شبيهاً بها فيما وصفت بالنسب، فإن المهور تختلف بالنسب، ولو كان نساؤها ينكحن إذا نكحن في عشائهنّ خفنّ المهر، وإذا نكحن في الغريباء كانت مهورهنّ أكثر فرضت عليه المهر إن كان من عشيرتها كمهور نساها في عشيرتها، وإن كان غريباً كمهور الغريباء.

تلي ما لها كان هكذا إلا أنه إن كان نقص التي لا تلي ما لها شيئاً من مهر مثلها بلغ بها مهر مثلها، ولو حايى أبو التي لا تلي ما لها في مهرها أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها، ولا يرجع به على الأب، وكان وضع الأب من مهرها باطلاً كما يكون هبته ما لها سوى المهر باطلاً، وهكذا سائر الأولياء.

وهكذا لو كانت تلي ما لها؛ فكان ما صنع بغير أمرها، ولو نكح بكراً أو ثيباً بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزله، وعلى أن لا تخرج من بلدها، وعلى أن لا ينكح عليها، ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطته عليه مما كان له إذا انعقد النكاح أن يفعله ويمنعها منه فالنكاح جائز والشرط باطل، وإن كان انتقصها بالشرط شيئاً من مهر مثلها فلها مهر مثلها، وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط، ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها، ولم يزد عليها مهر مثلها لفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عبداً بمائة دينار وزق خمر فرضي رب العبد أن يأخذ المائة ويطلق الزق الخمر لم يكن ذلك له؛ لأن الثمن انعقد على ما يجوز، وعلى ما لا يجوز، فبطل ما لا يجوز وما يجوز، وكان له قيمة العبد إن مات في يدي المشتري، ولو أصدقها ألفاً على أن لا ينفق عليها أو على أن لا يقسم لها أو على أنه في حل مما صنع بها كان الشرط باطلاً، وكان له إن كان صداق مثلها أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها؛ لأنها شرطت له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصّة الزيادة من مهرها وردّتها إلى مهر مثلها.

فإن قال قائل: فلم لا تجز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له؟

قيل: رددت شرطهما إذا بطلا به ما جعل الله لكل واحد، ثم ما جعل النبي ﷺ، وبأن رسول الله ﷺ قال: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ولو كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرطه أوثق، فإنما الولاء لمن اعتمد فباطل رسول الله ﷺ كل شرط ليس في كتاب الله جلّ ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ خلافه.

فإن قال قائل: ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل مما يطله بالشرط خلاف لكتاب الله أو السنة أو أمر اجتماع الناس عليه؟

قيل له: إن شاء الله تعالى أحلّ الله عز وجل للرجل أن ينكح أربعاً، وما ملكت يمينه، فإذا شرطت عليه أن لا ينكح، ولا يتسرى حظرت عليه ما وسع الله تعالى عليه، وقال رسول الله

والف هديّة فالقول قوله مع يمينه وله عندها ألف وديعة، وإذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً، فقد أقرت بماله له وأدعت ملكه بغير ما قال فالقول قوله في ماله قال.

وإذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلي أبوهما بضعهما وما لهما فدفن إلى أبيهما صداقهما فهو براءة له من الصداق، وهكذا الثيب التي يلي أبوها ما لها، وهكذا إذا دفع صداقها إلى من يلي ما لها من غير الأباء فهو براءة له من الصداق، وإذا دفع ذلك إلى الأب لابته الثيب التي تلي نفسها أو البكر الرشيدة البالغ التي تلي ما لها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلي المال، فلا براءة له من صداقها والصداق لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق بما دفع إليه، وإذا وكلت المرأة التي تلي ما لها رجلاً من كان يدفع صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو بريء منه.

٩- الشرط في النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عقد الرجل النكاح على البكر أو الثيب التي تلي ماله نفسها أو لا تليه فإنها في النكاح غير إذنها في الصداق، فلو نكحها بالف على أن لأبيها ألفاً.

فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد، ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة، فيكون صداقاً لها، فإذا أعطاه الأب، فإنما أعطاه بحق غيره، فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره، وليس بهبة، ولو كان هبة لم تجز إلا مقبوضة.

وليس للمرأة إلا مهر مثلها، ولو كانت البنت ثيباً أو بكراً بالغاً فرضيت قبل النكاح أن ينكحها بالفين على أن يعطي أباه أو أخاهما ألفاً كان النكاح جائزاً، وكان هذا توكيلاً منها لأبيها بالألف التي أمرت بدفعها إليه وكانت الألفان لها ولها الخيار في أن تعطيها أباه وأخاه هبة لها أو منعها لهما؛ لأنها هبة لم تقبض أو وكالة بقبض ألف، فيكون لها الرجعة في الوكالة، وإنما فرقت بين البكر والثيب إذا كانتا يريان أموالهما أو لا يريانها أن التي تلي ما لها منهما يجوز لها ما صنعت في ما لها من توكيل وهبة إلا ترى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بألف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزاً وكانت الخمسمائة إحالة منه للآخر بها أو وكالة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي ما لها لا يجوز لها في ما لها ما صنعت قال: ولو انعقدت عقد النكاح بأمر التي تلي أمرها بمهر رضيتها، ثم شرط لها بعد عقد النكاح شيئاً كان له الرجوع فيه.

وكان الوفاء به أحسن لو رضيت، ولو كان هذا في التي لا

أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى طَلَّقَهَا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بِالصَّدَاقِ تَامًا فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْعَفْوِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٩٥/٥)]

١٦٢٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٩٧/٥)]

١٦٢١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةَ النِّكَاحِ الزَّوْجُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٩٧/٥)]

١٦٢٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بَلَّغَهُ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: "هُوَ الزَّوْجُ". [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٩٧/٥)]

قال الشافعي: والمخاطبون بأن يعفوا، فيجوز عفوهم، والله تعالى أعلم، الأحرار، وذلك أن العبد لا يملك شيئاً، فلو كانت أمة عند حرٍ فغفرت له عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها، وذلك أنها لا تملك شيئاً إنما يملك مولاهما ما ملك بسببها، ولو عفا المولى جاز.

وكذلك العبد إن عفا المهر كله وله أن يرجع بنصفه لم يجز عفو.

وإذا عفا مولا جاز عفو؛ لأن مولا المالك للمال.

قال الشافعي: فأما أبو البكر يعفو عن نصف المهر، فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك، وما يملكه تملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذلك إذا وهب الصداق لم تجز هبته؛ لأنه مال من مالها.

وكذلك أبو الزوج لو كان الزوج محجوراً عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفو أبيه؛ لأنه مال من ماله يهبه، وليس له هبة ماله قال: ولا يجوز العفو إلا لبالغ حرٍ رشيد يلي ماله نفسه؛ فإن كان الزوج بالغاً حراً محجوراً عليه فدفعت الصداق، ثم طلقها قبل المسيس فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفو باطلاً كما تكون هبة ماله سوى الصداق.

وكذلك لو كانت المرأة بكراً لا يجوز لها هبة مالها ولا لأوليائها هبة أموالها، ولو كانت بكراً بالغاً رشيدة غير محجور عليها فغفرت عفوها إنما ينظر في هذا إلى من يجوز أمره في ماله واجيز عفو وأرد عفو من لا يجوز أمره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو إبراء، فإذا لم تقبض المرأة شيئاً من صداقها

فلا يحل للمرأة أن تصوم يوماً تطوعاً وزوجها شاهد إلا بإذنه.

فجعل له منعها ما يقربها إلى الله إذا لم يكن فرضاً عليها لعظيم حقها عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها، ولم يختلف أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج، فإذا شرطت عليه أن لا يمنعه من الخروج، ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾، فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته دلت عليه السنة، فإذا شرط عليها أن لا يتفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف، ولم يبح له ضربها إلا بحال، فإذا شرط عليها أن له أن يعاشرها كيف شاء، وأن لا شيء عليه فيما نال منها، فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له فبهذا أبطلنا هذه الشروط، وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها.

فإن قال قائل: فقد يروى عن النبي ﷺ أنه قال: إن أحق ما وقَّعت به من الشروط ما استحللتم به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله ﷺ إنه إنما يوفى من الشروط ما يبين أنه جائز، ولم تدل سنة رسول الله ﷺ على أنه غير جائز، وقد يروى عنه عليه الصلاة والسلام المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً أَحْلَ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً ومفسر حديثه يدل على جملته.

١٠- ما جاء في عفو المهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقدة النكاح أن يعفو، وذلك أن يتم لها الصداق فبدفعه إن لم يكن دفعه كاملاً، ولا يرجع بنصفه إن كان دفعه وبين عندي في الآية أن الذي يبدو عقدة النكاح الزوج، وذلك إنه إنما يعفو من له ما يعفو، فلما ذكر الله جل وعز عفوها مما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون ذكر عفو لما له من جنس نصف المهر، والله تعالى أعلم، وحض الله تعالى على العفو والفضل، فقال عز وجل ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلْقَوِيِّ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ يَنْتَكُمُ﴾، وبلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال "الذي يبدو عقدة النكاح الزوج".

١٦١٩- قال الشافعي: وأخبرنا ابن أبي فذيل أخبرنا سعيد بن سالم، عن عبد الله بن جعفر بن المستور، عن وأصل بن أبي سعيد، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه

فَعَفَتْهُ جَارٌ عَفْوَهَا؛ لِأَنَّهُ قَابِضٌ لَهَا عَلَيْهِ فَبِرَّاً مِنْهُ، وَلَوْ قَبِضَتْ

الصَّدَاقُ أَوْ نَصْفُهُ، فَقَالَتْ: قَدْ عَفَوْتُ لَكَ عَمَّا أَصْدَقْتَنِي؛ فَإِنْ رَدَّتْهُ إِلَيْهِ جَارٌ الْعَفْوُ، وَإِنْ لَمْ تَرْدْهُ حَتَّى تَرْجِعَ فِيهِ كَانَ لَهَا الرَّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِضٍ مَا وَهَبَتْ لَهُ وَلَا مَعْنَى لِبَرَاءَتِهَا إِيَّاهُ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى التَّمَامِ عَلَى عَفْوِهِ فَهَلْكَ فِي يَدِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا غَرَمُهُ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ، وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَرَثَتِهَا أَنْ يَعْطَوْهُ إِيَّاهُ، وَكَانَ مَالاً مِنْ مَالِهَا يَرِثُونَهُ قَالَ: وَمَا كَانَ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَعَفَا الَّذِي هُوَ لَهُ كَانَ عَفْوُهُ جَائِزاً، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي يَدِهِ فَعَفَا لَهُ الَّذِي هُوَ لَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي إِقَامِهِ وَالرَّجْعَةِ فِيهِ وَحَبْسِهِ وَإِقَامِهِ وَدَفْعِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَبْسِهِ، وَكُلُّ عَطِيَّةٍ لَا تَحِبُّ عَلَى أَحَدٍ فَهِيَ بِفَضْلِ وَكَأَنَّهَا مَحْمُودَةٌ مَرْغُوبَةٌ فِيهِ وَالْفَضْلُ فِي الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ حُضُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِصَدَاقٍ فَوَهَبَتْ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ وَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ.

وإن كانت الهبة قبل الطلاق، ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق، فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون العفو إبراءً له مما لها عليها، فلا يرجع عليها بشيء قد ملكه عليها، ومن قال: هذا قال: لم يجب عليها شيء إلا من قبل ما كان لها عليه بإبرائه منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه والثاني أن له أن يرجع عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه، وذلك أنه قد ملكه عليها بغير الوجه الذي وجب لها عليه.

وإذا نكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته من الصداق قبل أن تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه، ولو سمي لها مهر جائزاً فرضيته، ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أنها أبرأته مما عرفت، ولو سمي لها مهر فاسداً فقبضته أو لم تقبضه فأبرأته منه أو ردت عليه إن كانت قبضته كانت البراءة باطلة وتردّه بكل حال ولها صداق مثلها، فإذا علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل قد صار لك في يدي مال من وجهي، فقال أنت منه بريء لم يبرأ حتى يعلم المالك المال؛ لأنه قد يرثه منه على أنه درهم، ولا يرثه لو كان أكثر قال: ولو كان المهر صحيحاً معلوماً، ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة، ولم يكن لها أن ترجع بشيء بعد البراءة، ولو كانت لم تقبضه، ولكنها أحالت عليه، ثم أبرأته كانت البراءة باطلة؛ لأنها أبرأته مما ليس لها، وما ملكه لغيرها، ولو كانت أحالت عليه بأقل من نصف المهر، ثم أبرأته من نصف المهر جازت البراءة مما بقي عليه، ولم تجز مما أحالت به عليه؛ لأنه قد خرج منها إلى غيرها فأبرأته مما

١١ - صدائق الشيء بعينه فيوجد معيياً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أصدق الرجل المرأة عبداً بعينه فوجدت به عبياً صغيراً أو كبيراً يرث من مثله كاليبيع كان لها رده بذلك العيب.

وكذلك كل ما أصدقها إياه فوجدت به عبياً أو حدث به في يد الزوج قبل قبضها إياه عيب كان لها رده بالعيب وأخذته معيياً إن شئت؛ فإن أخذته معيياً، فلا شيء لها في العيب، وإن ردت رجعت عليه بمهر مثلها؛ لأنها إنما باعتها بضعها بعين، فلما انتقض البيع فيه باختيارها الرد كان لها مهر مثلها كما يكون لها لو اشترته منه بثمان الرجوع بالثمان الذي قبض منها، وهكذا لو أصدقها إياه، ولم تره فاختلفت عند رؤيته رده كان الجواب فيها هكذا لا يختلفان قال: وإن أصدقها عبداً لا يملكه أو مكاتباً أو حراً على أنه عبد له أو داراً، ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال: وكذلك المكاتب لا يباع والحرة لا تمن له، فلم يملك واحداً من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقع النكاح ولا سبيل له عليه، ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كما لو باعها عبداً أو داراً لا يملكها، ثم سلمها مالكة لم يجز البيع، ولو أصدقها عبداً بصفة جاز الصداق وجبرتها إذا جاءها بأقل مما تقع عليه الصفة على قبضه منه قال: وهكذا لو أصدقها حنطة أو زبيباً أو خللاً بصفة أو إلى أجل كان جائزاً، وكان عليها إذا جاءها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله.

ولو قال أصدقتك ملة هذه الجرّة خللاً والخل غير حاضر لم يجز، وكان لها مهر مثلها كما لو اشترى ملة هذه الجرّة خللاً والخل غائب لم يجز من قبل أن الجرّة قد تنكسر، فلا يدري كم قدر الخلل، وإنما يجوز بيع العين ترى أو الغائب المكمل أو الموزون بكيل أو ميزان يدرك علمه فيجبر عليه المتبايعان قال: ولو أصدقها جزاراً، فقال هذه مملوءة خللاً فنكحته على الجزار بما فيها أو على ما في الجرّة، فإذا فيها خلل كان لها الخيار إذا رأتها وأفيأ أو ناقصاً؛ لأنها لم تره؛ فإن اختارته فهو لها إن ثبت حديث خيار الرؤية، وإن اختارت رده فلها عليه مهر مثلها، ولو وجدته خراً رجعت عليه بمهر مثلها؛ لأنه لا يكون لها أن تملك الخمر، وهذا بيع عين لا تحل كما لو أصدقها خراً كان لها مهر مثلها قال: ولو أصدقها داراً لم ترها على أنها بالخيار فيما أصدقها إن شئت أخذته، وإن شئت ردت أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزاً؛ لأن الخيار

إنّما هو في الصّدّاق لا في النّكاح، وكان لها مهرٌ مثلها، ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدّار.

ولو اصطلحا بعد على العبد والدّار لم يميز الصّلح حتّى يعلم كم مهرٌ مثلها فتأخذه به أو ترضى أن يفرض لها مهرًا فتأخذ بالفرض لا قيمة مهرٍ مثلها الذي لا تعرفه؛ لأنّه لا يجوز البيع إلا بشمن يعرفه البائع والمشتري معاً لا أحدهما دون الآخر، ولا يشبه هذا أن تنكحه بعبدٍ نكاحاً صحيحاً فيهلك العبد؛ لأنّ العقد وقع، وليس لها مهرٌ مثلها، فيكون العبد مبيعاً به مجهولاً، وإنّما وقع بالعبد، وليس لها غيره إذا صحّ ملكه قال: ولو أصدقها عبداً فقبضته فوجدت به عيباً وحدث به عندها عيبٌ لم يكن لها ردّه إلا أن يشاء الزّوج أن يأخذه بالعيب الذي حدث به عندها، ولا يكون له في العيب الحادث عندها شيءٌ ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب.

وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب.

عنه والنكاح ثابت والمهر فاسدٌ ولكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها إذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهرٍ مثلها إن طلقت قبل أن يدخل بها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فإن عطاءً وغيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها فلم لم تقله وأنت تقول يثبت النكاح بغير مهرٍ ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهرٌ مثلها؟ فأكثر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسداً أو يكون بغير مهرٍ؟

قيل له: إبان الله عز وجل أن النساء محرّمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملكٍ يمين؛ فكان رسول الله ﷺ الميّن عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فمن عقد نكاحاً كما أمره الله تعالى، ثم رسوله ﷺ أو عقد نكاحاً لم يحرمه الله سبحانه وتعالى، ولم ينه عنه رسوله ﷺ فالنكاح ثابت، ومن نكح كما نهى رسول الله ﷺ عنه فهو عاصٍ بالنكاح إلا أنه غير مؤاخٍ إن شاء الله تعالى بالمعصية إن أتاه على جهالة، فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح والشغار محرمٌ بنهي رسول الله ﷺ عنه، وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله ﷺ من نكاحٍ لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في المتعة ونكاح المحرم، وما نهى عنه من نكاحٍ ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فرج الأمة، فإذا نهى النبي ﷺ عن النكاح في حال فعقد على نهيه كان مفسوخاً؛ لأن العقد لهما كان بالنهي، ولا يحل العقد المنهي عنه محرماً.

قال الشافعي: ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية، فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت؛ لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاحٍ ثابتٍ فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما يملك بالنكاح من المهر، فلما جاز النكاح بلا ملكٍ مهرٍ فخالف البيوع، وكان فيه مهرٌ مثل المرأة إذا دخل بها، وكان كالبيوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسداً لا يفسد النكاح، ولم يكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله ﷺ فنحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل، وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله ﷺ منه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله ﷺ، وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد أن يعقل عن الله جلّ وعلا شيئاً علمنا غيره.

١٦٢٦- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين أن رجلاً

٥٧- كتاب أنكحة باطلة

١- كتاب الشغار

١٦٢٣- أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، والشغار أن يزوجه الرجل ابنة الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته، وليس بينهما صداق. [أخرجه مالك (٥٣٥/٢)، البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥)، أبو داود (٢٠٧٤)، الترمذي (١١٢٤)، النسائي (١١٠/٦)، ابن ماجه (١٨٨٣)]

قال الشافعي: لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك، وهكذا كما قال الشغار فكل من زوج رجلاً امرأة يلي أمرها بولاية نفس الأب البكر أو الأب وغيره من الأولياء لامراً على أن صداق كل واحدٍ منهما بضعة الأخرى فهو الشغار.

١٦٢٤- أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: إن النبي ﷺ نهى عن الشغار. [أخرجه مسلم (١٤١٧)]

١٦٢٥- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن النبي ﷺ قال: لا شغار في الإسلام. [أخرجه مسلم (١٤١٦)، النسائي (١١٢/٦)، ابن ماجه (١٨٨٤)، من حديث أبي هريرة]

قال الشافعي: فإذا نكح الرجل ابنة أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن ينكح ابنته أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن صداق كل واحدٍ منهما بضعة الأخرى، ولم يسم لواحدةٍ منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ، فلا يحل النكاح وهو مفسوخ، وإن أصاب كل واحدٍ منهما فكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها وعليها العدة وهو كالتكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان.

قال الشافعي: وإذا زوج الرجل ابنة الرجل أو المرأة يلي أمرها على أن يزوجه الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها على أن صداق إحداهما كذا لشيء يسميه وصداق الأخرى كذا لشيء يسميه أقل أو أكثر أو على أن يسمي لإحداهما صداقاً، ولم يسم للأخرى صداقاً أو قال: لا صداق لها فليس هذا بالشغار المنهي

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٤/٥)]

١٦٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفٍ الْمُزَنِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفاً تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَرَزَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يَكَاَحَهُ. [أخرجه

مالك (٣٤٩/١)]

١٦٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ. [أخرجه

مالك (٣٤٩/١)]

قال الشافعي: لا يلي محرم عقدة نكاح لنفسه ولا لغيره؛ فإن تزوج المحرم في إحرامه، وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلالاً بامرء فسواء؛ لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ. وهكذا المحرمة لا يزوجه حرام ولا حلال؛ لأنها هي المتزوجة.

وكذلك لو تزوج المحرم امرأة حلالاً أو وليها حلالاً فوكل وليها حراماً فزوجها كان النكاح مفسوخاً؛ لأن المحرم عقد النكاح قال: ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح؛ لأن الشاهد ليس بتاكي ولا منكح، ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلي ولا أعلمه يضيق عليه خطبتها في إحرامها؛ لأنها ليست بمعتدة ولا في معناها ومتى خرجت من إحرامها جاز لها أن تنكح، وقد تكون معتمرة، فيكون لها الخروج من إحرامها بأن تعجل الطواف وحاجة، فيكون لها ذلك بأن تعجل الزيارة يوم النحر فتطوف.

والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدتها ساعة.

قال الشافعي: فأي نكاح عقده محرم لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ، فإذا دخل بها فاصابها فلها مهر مثلها إلا ما سمى لها ويفرق بينهما وله أن يخطبها إذا حلت من إحرامها في عدتها منه، ولو توفى كان ذلك أحب إلي؛ لأنها، وإن كانت تعتد من مائه، فإنها تعتد من ماء فاسد.

قال: وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدتها منه؛ فإن نكحها هو فهي عنده على ثلاث تطليقات؛ لأن الفسخ ليس بطلاق، وإن خطب المحرم على رجل، وولي عقدة نكاحه حلالاً فالنكاح جائز إنما أجزنا النكاح بالعقد، وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه ولا تفسد معصيته بالخطبة إنكاح الحلال وإنكاحه طاعة؛ فإن كانت معتمرة أو كان

نكح امرأة على حكمها، ثم طلقها فاحتكمت رقيقاً من يلاوه فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال امرأة من المسلمين.

قال الشافعي: أحسبه قال يعني مهر امرأة من المسلمين.

٢- نكاح المحرم

١٦٢٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نَبِيِّ بْنِ وَهَبٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يَزُوجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ لِيَحْضُرَ ذَلِكَ وَهَذَا مُحْرِمَانِ فَأَذْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ﷺ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ. [أخرجه مالك (٣٤٨/١)، مسلم (١٤٠٩)، أبو داود (١٨٤١)، الزمذمي (٨٤٠)، السائي (١٩٢/٥)، ابن ماجه (١٩٦٦)]

١٦٢٨- وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى،

عَنْ نَبِيِّ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

١٦٢٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرُجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ. [أخرجه مالك (٣٤٨/١)، الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٧٠/٢)]

١٦٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. [أخرجه مسلم (١٤١١)، أبو داود (١٨٤٣)، الزمذمي (٨٤٥)، ابن ماجه (١٩٦٤)]

١٦٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: قَالَ وَهَمَ الَّذِي رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَا نَكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ..

لمن لا يدعي شيئاً.

وإن قالت المرأة أنكحتُ وأنا محرمة فصدقتها أو أقامت بيئةً فالتكاح مفسوخ، وإن لم يصدّقها فالقول قوله والتكاح ثابتٌ وعليه البيئ، وإن نكح أمة، فقال سيدها أنكحتها وهي محرمة، وقالت ذلك الأمة أو لم تقله؛ فإن صدقه الزوج، فلا مهر لها، وإن كذبه وكذبها فالتكاح ثابت إذا حلف الزوج.

٣- نكاح المحلل ونكاح المتعة

١٦٣٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاعَهُمَا، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرٍ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. [أخرجه مالك (٥٤٢/٢)، البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)، الترمذي (١١٢١)، السائي (١٢٥/٦-١٢٦)، ابن ماجه (١٩٦١)].

١٦٣٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ. [أخرجه مسلم (١٤٠٦)، أبو داود (٢٠٧٢-٢٠٧٣)، السائي (١٢٦/٦-١٢٧)، ابن ماجه (١٩٦٢)].

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَجَاءَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ الْمُنْهَى عَنْهُ كُلُّ نِكَاحٍ كَانَ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْأَجَالِ قَرِيبٌ أَوْ بَعْدَ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ نَكَحْتُكَ يَوْمًا أَوْ عَشْرًا أَوْ شَهْرًا أَوْ نَكَحْتُكَ حَتَّى أَخْرَجَ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ أَوْ نَكَحْتُكَ حَتَّى أَصْبِيكَ فَتَحْلِينَ لِرِجُلٍ فَارْقَكَ ثَلَاثًا أَوْ مَا أَشَبَّ هَذَا بَمَا لَا يَكُونُ فِيهِ النِّكَاحُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ عَلَى الْأَبْدِ أَوْ يَحْدُثُ لَهَا فَرْقٌ، وَنِكَاحُ الْمُحْلَلِ الَّذِي يَرَوِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَعَنَهُ عُنْدَنَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، - ضَرْبٌ مِنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَنْكَحَهَا حَتَّى تَكُونَ الْإِصَابَةُ، فَقَدْ يَسْتَأْخِرُ ذَلِكَ أَوْ يَتَقَدَّمُ، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَيْهَا النِّكَاحُ إِلَى أَنْ يَصْبِيَهَا، فَإِذَا أَصَابَهَا، فَلَا نِكَاحَ لَهُ عَلَيْهَا، مِثْلُ أَنْكَحْتُكَ عَشْرًا، فَفِي عَقْدِ أَنْكَحْتُكَ عَشْرًا أَنْ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ عَشْرِ كَمَا فِي عَقْدِ أَنْكَحْتُكَ لِأَحْلُلَكَ أَنِّي إِذَا أَصْبَيْتُكَ، فَلَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ أَنْ أَصْبَيْتُكَ كَمَا يَقَالُ أَنْكَارِي مِنْكَ هَذَا الْمَنْزَلُ عَشْرًا أَوْ اسْتَأْجِرْ هَذَا الْعَبْدَ شَهْرًا، وَفِي عَقْدِ شَهْرٍ أَنَّهُ إِذَا مَضَى، فَلَا كِرَاءَ وَلَا إِجَارَةَ لِي

مُعْتَمِرًا لَمْ يَنْكَحْ وَاحِدَهُمَا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ؛ فَإِنْ نَكَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَنِكَاحُهُ مَفْسُوخٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَوْ كَانَا حَاجِبَيْنِ لَمْ يَنْكَحْ وَاحِدَهُمَا حَتَّى يَرْمِيَ وَيَحْلِقَ وَيَطُوفَ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْدَهُ فَأَيُّهُمَا نَكَحَ قَبْلَ هَذَا فَنِكَاحُهُ مَفْسُوخٌ، وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَالْجَمَاعِ فَمَتَى لَمْ يَحْلُ لِلْمَحْرَمِ الْجَمَاعُ مِنَ الْإِحْرَامِ لَمْ يَحْلُ لَهُ عَقْدُ النِّكَاحِ، وَإِذَا كَانَ النِّكَاحُ فِي إِحْرَامٍ فَاسْدُ لَمْ يَجِزْ لَهُ النِّكَاحُ فِيهِ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ مُحْصَرًا بَعْدَ، وَلَمْ يَنْكَحْ حَتَّى يَحْلُ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْلِقَ وَيَنْحَرُ؛ فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرْصُ لَمْ يَنْكَحْ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَصْلُ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَقْدِ النِّكَاحِ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حُلَّ لِلْمَحْرَمِ مِنْهُمَا الْجَمَاعُ فَأَجِيزُهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَمَاعُ لَمْ يَحْلُ لِلْمَحْرَمِ مِنْهُمَا حُرْمَةُ الْإِحْرَامِ فَابْطَلَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيراجع المحرم امرأته وتراجع المحرمة زوجها؛ لِأَنَّ الرِّجْعَةَ لَيْسَتْ بِابْتِدَاءِ نِكَاحٍ إِنَّمَا هِيَ إِصْلَاحُ شَيْءٍ أَفْسَدَ مِنْ نِكَاحٍ كَانَ صَحِيحًا إِلَى الزَّوْجِ إِصْلَاحَهُ دُونَ الْمَرْأَةِ وَالْوَلَاةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَهْرٌ وَلَا عَوْضٌ، وَلَا يَقَالُ لِلْمَرَّاجِعِ نَاكِحًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَشْتَرِي الْمَحْرَمُ الْجَارِيَةَ لِلْجَمَاعِ وَالْخَدَمَةَ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ لَيْسَ كَالنِّكَاحِ الْمُنْهَى عَنْهُ كَمَا يَشْتَرِي الْمَرْأَةَ، وَلَوْلَاهَا وَأَهْمَا وَأَخْوَاتُهَا، وَلَا يَنْكَحُ هَؤُلَاءِ مَعًا؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ مِلْكٌ؛ فَإِنْ كَانَ يَحْلُ بِهِ الْجَمَاعُ بِحَالٍ فَلَيْسَ حَكْمُهُ حَكْمُ النِّكَاحِ فَتَنَاهَا عَنْ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النِّكَاحِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلٌ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ رَجُلًا أَنْ يَزَوِّجَهُ امْرَأَةً، ثُمَّ أَحْرَمَ فَرُوجَهُ وَهُوَ بِلَدِهِ أَوْ غَائِبٌ عَنْهُ يَعْلَمُ بِإِحْرَامِهِ أَوْ لَا يَعْلَمُ فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ إِذَا عَقَدَهُ وَالْمَعْقُودُ لَهُ مُحْرَمٌ، قَالَ: وَلَوْ عَقَدَ وَهُوَ غَائِبٌ فِي وَقْتِهِ، فَقَالَ: لَمْ أَكُنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُحْرَمًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَيْنِهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِإِحْرَامِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَفْسَخَ النِّكَاحُ، وَلَوْ زَوَّجَهُ فِي وَقْتِهِ، فَقَالَ الزَّوْجُ لَا أَدْرِي كُنْتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا أَوْ لَمْ أَعْلَمْ مَتَى كَانَ النِّكَاحُ كَانَ الْوَرُوعُ أَنْ يَدْعَ النِّكَاحَ وَيُعْطِيَ نَصْفَ الصَّدَاقِ إِنْ كَانَ سَمَى وَالْمُتْعَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى وَيَفْرُقَ فِي ذَلِكَ بِتَطْلِيقَةٍ، وَيَقُولُ إِنْ لَمْ أَكُنْ كُنْتُ مُحْرَمًا، فَقَدْ أَوْقَعْتُ عَلَيْهَا تَطْلِيقَةً، وَلَا يُلْزَمُ فِي الْحَكْمِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى إِحْلَالِ النِّكَاحِ حَتَّى يَعْلَمَ فُسْخَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ بِمَا يَقُولُ فِي أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ وَهُوَ مُحْرَمٌ؛ فَإِنْ كَذَّبَتْهُ لَزِمَتْهُ لَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ كَانَ مُحْرَمًا حِينَ تَزَوَّجَ وَفُسْخَتِ النِّكَاحُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ نِكَاحَهُ كَانَ فَاسِدًا.

وإن قالت: لا أعرفُ أصدق أم كذب قلنا نحنُ نفسخُ النِّكَاحَ بِإِقْرَارِهِ، وإن قلتُ كذبُ أخذنا لك نصفَ المهر؛ لأنك لا تدري، ثم تدري، وإن لم تقولي هذا لم نأخذ لك شيئاً ولا نأخذُ

عليك، وكما يقال أنكاري هذا المنزل مقامي في البلدي، وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد، فلا كراهة له، وهذا يفسد في الكراه، فإذا عقد النكاح على واحدٍ مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة.

وكذلك كل نكاح إلى وقتٍ معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين، وليس بين الزوجين شيء من أحكام الأزواج طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ولا لعان إلا بولي، وإن كان لم يصيبها، فلا مهر لها، وإن كان أصابها فلها مهرٌ مثلها لا ما سمي لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة، وإن كانت حاملاً، وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث.

قال الشافعي: وإن قدم رجلٌ بليداً وأحب أن ينكح امرأةً وبنته وبنتها أن لا يسكنها إلا بمقامه بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا بنته دون بنتها أو بنتها دون بنتها معاً وبنته الولي غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا يفسد البتة من النكاح شيئاً؛ لأن البتة حديث نفس، وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم، وقد ينوي الشيء، ولا يفعله وينويه ويفعله، فيكون الفعل حادثاً غير البتة.

وكذلك لو نكحها وبنته وبنتها أو بنته أحدهما دون الآخر أن لا يسكنها إلا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينوه ولا غيره والوالي والولي في هذا لا معنى له أن يفسد شيئاً ما لم يقع النكاح بشرط يفسده.

قال الشافعي: ولو كانت بينهما مروضة فوعدها إن نكحها أن لا يسكنها إلا أياماً أو إلا مقامه بالبلد أو إلا قدر ما يصيبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء، وأكره له المروضة على هذا ونظرت إلى العقد؛ فإن كان العقد مطلقاً لا شرط فيه فهو ثابت؛ لأنه انعقد لكل واحدٍ منهما على صاحبه ما للزوجين، وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد، وكان كنكاح المتعة، وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الإصابة أحصنت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلّت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجبت المهر كله وأقل ما يكون من الإصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه.

قال الشافعي: وأي نكاح كان فاسداً لم يحصن الرجل ولا المرأة، ولم يحللها لزوجها؛ فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل فيما ذكرت من أن الرجل ينكح ينوي التحليل مروضة أو غير مروضة، فإذا لم يتعقد النكاح على شرط كان النكاح ثابتاً خبر عن أحدٍ من

أصحاب رسول الله ﷺ أو من دونهم؟

قيل: فيما ذكرنا من النهي عن المتعة، وأن المتعة هي النكاح إلى أجلٍ كفاية.

١٦٣٦- وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَيِّفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ امْرَأَةً لَهُ فَبَيْتَهَا فَمَرَّ بِشَيْخٍ وَابْنٍ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ فِي السُّوقِ قَدِيمًا يَبْجَارُهُ لَهْمًا، فَقَالَ لِفَتَى هَلْ فِيكَ مِنْ خَيْرٍ؟ ثُمَّ مَضَى عَنْهُ، ثُمَّ كَرَّ عَلَيْهِ فَكَوَيْلُهَا، ثُمَّ مَضَى عَنْهُ، ثُمَّ كَرَّ عَلَيْهِ فَكَوَيْلُهَا.

قال: نعم: قال فارني يدك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها فنكحها فبات معها، فلما أصبح استأذن فاذن له، فإذا هو قد ولاها الدبر، فقالت: واللّه لئن طلقني لا أنكحك أبداً فذكر ذلك لعمرٍ فدعاه، فقال: لو نكحها لفعلت بك كذا وكذا وتوعده ودعا زوجها، فقال الزمها.

[أخرجه البيهقي (٢٠٩/٧)]

١٦٣٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُمَرَ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٤٧/٥)]

١٦٣٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرْتُ، عَنْ ابْنِ مَيْرِينَ أَنَّ امْرَأَةً طَلَّقَتْ زَوْجَهَا ثَلَاثًا، وَكَانَ مَسْكِينٌ أَعْرَابِيٌّ يَقْعُدُ بَابَ الْمَسْجِدِ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ لَهُ هَلْ لَكَ فِي امْرَأَةٍ تَنْكِحُهَا فَتَبِيتَ مَعَهَا اللَّيْلَةَ فَتَصْبِحَ فَتَفَارِقُهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَكَانَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ إِنَّكَ إِذَا أَصْبَحْتَ، فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ لَكَ فَارِقُهَا، فَلَا تَفْعَلْ، فَلِإِنِّي مَقِيمَةٌ لَكَ مَا تَرَى وَادْعَبْ إِلَى عُمَرَ، فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَتَوْهُ وَأَتَوْهَا، فَقَالَتْ: كَلِّمُوهُ فَأَنْتُمْ جِئْتُمْ بِهِ فَكَلِّمُوهُ فَأَبَى وَأَنْطَلَقَ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: الزَّمِ امْرَأَتَكَ، فَإِنَّ رَابُوكَ بَرِّيبٌ فَاتَتِي وَأَرْسِلْ إِلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي مَشَتْ بِذَلِكَ فَتَكَلَّ بِهَا، ثُمَّ كَانَ يَغْدُو إِلَى عُمَرَ. ويروح في حلقة، فيقول الحمد لله الذي كساك يا ذا الرقتين حلّة تغدو فيها وتروح. [أخرجه البيهقي (٢٠٩/٧)]

قال الشافعي: وقد سمعت هذا الحديث مستنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمرٍ يمثل هذا المعنى.

٤- بابُ الخيارِ في النكاح

وإذا نكحَ الرَّجُلُ المرأةَ على أنه بالخيارِ في نكاحها يوماً أو أقلَّ أو أكثرَ أو على أنه بالخيارِ، ولم يذكر مدَّةً ينتهي إليها إن شاء أجازَ النكاحَ، وإن شاء رَدَّه أو قال على أني بالخيار يعني من كان له الخيارُ أنه إن شاء أجازَ النكاحَ، وإن شاء رَدَّه فالنكاحُ فاسدٌ.

وكذلك إن كان الخيارُ للمرأةَ دونهُ أو لهما معاً أو شرطاه أو أحدهما لغيرهما فالنكاحُ باطلٌ في هذا كله؛ فإن لم يدخل بها فهو مفسوخٌ، وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها بما أصاب منها ولا نكاحَ بينهما ويخطبها مع الخطأب وهي تعتدُّ من مائه، ولو تركها حتى تستبرئ كان أحبَّ إليَّ.

قال الشافعي: وإنما بطلته بأن النبي ﷺ نهى عن نكاحِ المتعة، فلما كان نكاحُ المتعة مفسوخاً لم يكن للنهي عنه معنى أكثر من أن النكاحَ إنما يجوزُ على إحلالِ المنكحة مطلقاً لا إلى غايةٍ، وذلك أنها إذا كانت إلى غايةٍ، فقد أباحت نفسها بحالٍ ومنعتها في أخرى، فلم يجوز أن يكون النكاحُ إلا مطلقاً من قبلها كان الشرطُ أن تكون منكحةً إلى غايةٍ أو قبله أو قبلهما معاً، ولما كان النكاحُ بالخيارِ في أكثر من المعنى الذي له فيما نرى فسدت المتعةُ في أنه لم يتعقد والجماعُ حلالٌ فيه على ما وصفت من الأبدي ولا بحالٍ حتى يحدث له اختياراً حادثاً فتكون العقدةُ انعقدت على النكاحِ والجماع لا يجلُ فيها بكلِّ حالٍ فالنكاحُ في العقدة غير ثابت لم يثبت النكاحُ بشيء حدث بعدها ليس هو هي، فيكون متقدِّمُ النكاحِ غير ثابتٍ في حالٍ وثابتٍ في أخرى، وهذا أقبحُ من نكاحِ المتعة؛ لأنَّ نكاحَ المتعة وقعَ على ثابتٍ أولاً إلى مدَّةٍ وغير ثابتٍ إذا انتقضت المدَّة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في جملة أن النكاحَ لا يجوزُ على الخيارِ كما تجوزُ البيوعُ، فإذا كان الخيارُ فيه لا يجوزُ لزَمَ من أعطى هذه الجملة - والله تعالى أعلم - أن لا يميزَ النكاحَ إذا كان بشرطِ الخيارِ.

٥- ما يدخلُ في نكاحِ الخيارِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المرأةُ الحرةَ مالكةً لأمهرها فزوجها ولَّيها رجلاً بغير علمها فأجازت النكاحَ أو رَدَّته فهو غير جائز، ولا يجوزُ نكاحُ المرأةَ بحالٍ أبداً حتى تاذنَ في أن تنكحَ قبل أن تنكحَ، فإذا أذنت في ذلك في رجلٍ بعينه فزوجها وليَّ جاز.

قال الشافعي: وكذلك إذا أذنت للولي أن يزوجه من رأى فزوجها كفناً فالنكاحُ جائزٌ، وهكذا الزوجُ يزوجه الرجلُ بغير إذنه فالنكاحُ باطلٌ أجازهُ الرجلُ أو رَدَّه وأصلُ معرفة هذا أن ينظرَ إلى

كلَّ عقدٍ نكاحٍ كان الجماعُ فيه والنظرُ إلى المرأةِ مجردةً محرماً إلى مدَّةٍ تأتي بعده فالنكاحُ فيه مفسوخٌ وهو في معنى ما وصفت قبل من نكاحِ الخيارِ ونكاحِ المتعة، ولا يجوزُ إنكاحُ الصبي ولا الصبيَّة ولا البكرَ غير الصبيَّة إلا بعد تقدُّم رضاهَا أو البكرَ البالغ لولي غير الآباءِ خاصَّةً بما وصفنا قبله من دلالة السنَّة في إنكاحِ الأب، ولو أن امرأةً حرةً أذنت لوليها أن يزوجه رجلاً فزوجها رجلاً غير ولَّيها ذلك الرجلُ وأجازَ الولي نكاحها لم يجر؛ لأنها كان لها وللولي أن يرُدَّ نكاحه لعلَّه أن الزوجَ غير المأذون له بالتزويج، فلم يجوز النكاحَ، وهكذا المرأةُ تنكحُ بغير إذن ولَّيها فيجوزُ ولَّيها النكاحُ أو العبدُ ينكحُ بغير إذن سيده فيجوزُ سيده النكاحُ أو الأمةُ تنكحُ بغير إذن سيدها فيجوزُ سيدها النكاحُ فهذا كله نكاحٌ مفسوخٌ لا يجوزُ بإجازةٍ من أجازهُ؛ لأنه انعقدَ منهياً عنه، وهكذا الحرُّ البالغُ المحجورُ عليه ينكحُ بغير إذن ولَّيهِ، ولَّيهِ وليُّ ماله لا ولايةً على البالغِ في النكاحِ في النسبِ إنما الوليُّ عليه وليُّ ماله كما يقعُ عليه في الشراء والبيع، ولا يشبه المرأةَ التي ولَّيها وليُّ نسبها للعار عليها والرجلُ لا عارَ عليه في النكاحِ، فإذا أذن ولَّيهِ بعد النكاحِ فالنكاحُ مفسوخٌ، وكلُّ نكاحٍ مفسوخٌ قبل الجماعِ فهو مفسوخٌ بعد الجماعِ.

قال الشافعي: وإذا زوجَ الولي رجلاً غائباً بخطبةٍ غيره، وقال الخطأبُ لم يرسلني، ولم يوكلني فالنكاحُ باطلٌ، وإذا قال الرجلُ قد أرسلني فلانَ فزوجه الولي أو كتب الخطأبُ كتاباً فزوجه الولي وجاءه بعلمِ التزويج؛ فإن مات الزوجُ قبل أن يقرَّ بالرسالة أو الكتاب لم ترثه المرأة، وإن لم يمِت، فقال: لم أرسل، ولم أكتب فالقولُ قوله مع يمينه؛ فإن قامت عليه بيَّةٌ برسالةٍ بخطبتها أو كتابٍ بخطبتها ثبتَ عليه النكاحُ، وهكذا لو مات، ولم يقرَّ بالنكاحِ أو جحدَه فقامت عليه بيَّةٌ ثبتَ عليه النكاحُ، وكان لها عليه المهرُ الذي سَمَّى لها ولها منه الميراث؛ فإن قال الرجلُ قد وكَّلتني فلانَ أزوجه فزوجته فانكروا الزوجَ فالقولُ قوله مع يمينه إن لم يكن عليه بيَّةٌ ولا صداقٌ ولا نصفٌ على الزوجِ المدعي الوكالة إلا أن يضمنَ الصداقَ، فيكونُ عليه نصفه بالضمان، فإن الزوجَ لم يمسس، وليس هذا كالرجلِ يشتري للرجلِ الشيءَ فينكرُ المشتري له الوكالةَ، فيكونُ الشراءُ للمشتري وعليه الثمنُ هذا لا يكونُ له النكاحُ، وإن ولَّى عقدَه لغيره والله تعالى الموفق.

٦- بابُ ما يكونُ خياراً قبلَ الصداقِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكَّلَ الرجلُ أن يزوجه امرأةً بصادقٍ فزادها عليه أو أصدقَ عنه غير الذي يأمره أو أمرت المرأةُ الولي أن يزوجه بصادقٍ فنقصَ من صداقها أو زوجها بعرض، فلا خيارَ في واحدٍ من هذين للمرأة ولا للرجل، ولا يرُدُّ النكاحُ من قبل تعدي الوكيل في الصداقِ للمرأة على الزوجِ في

حرّاً فنكحته، وقد أذن له سيّده، ثم علمت أنّه عبدٌ أو انتسب لها إلى نسبٍ فوجدته من غير ذلك النسب، ومن نسبٍ دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان.

أحدهما أنّ لها الخيار؛ لأنّه منكوحٌ بعينه وغازٍ بشيءٍ وجدّ دونه، والثاني أنّ النكاح مفسوخٌ كما ينفسخ لو أذنت في رجلٍ بعينه فزوّجت غيره كأنّها أذنت في عبد الله بن محمّد الفلاني فزوّجت عبد الله بن محمّد من غير بني فلان؛ فكان الذي زوّجته غير من أذنت بتزويجه.

فإن قال قائل: فلم تجعل لها الخيار في الرجل يغرها بنسبٍ، وقد نكحته بعينه، ولم تجعلها لها من جهة الصداق؟

قيل: الصداق مالٌ من مالها هي أملك به لا عارَ عليها ولا على من هي فيه منه في نقصه ولا ولايةً لأوليائها في مالها، وهذا كان لأوليائها على الابتداء إذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب، ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كفتا تركه له من صداقها.

فإن قال قائل: فكيف لم تجعل نكاح الذي غرها مفسوخاً بكل حال؟

قيل له: لأنّه قد كان لأوليائها على الابتداء أن يزوجهوا إيّاه.

وليس معنى النكاح إذا أراد الولاة منعه بأن النكاح غير كفاء بأن النكاح محرّم وللأولياء أن يزوجهوا غير كفاء إذا رضيت ورضوا، وإنما ردّدناه بالنقص على المراجعة كما يجعل الخيار في ردّ البيع بالعيب، وليس بمحرّم أن يتم إن شاء الذي جعل له الخيار؛ فإن قال: فقد جعلت خياراً في الكفاءة.

قيل من جهة أنّ الله عز وجل جعل للأولياء في بضع المرأة أمراً وجعل رسول الله ﷺ نكاح المرأة بغير إذن وليها مردوداً؛ فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها إلا بولي وكأنت إذا فعلت ذلك مفوتة في شيء لها فيه شريك، ومن يفوت في شيء له فيه شريك لم يميز ذلك على شركته، فإذا كان الشريك في بضع لم يتم إلا باجتماع الشريكين؛ لأنّه لا يتبعض، ولم يكن للولاة معها معنى إلا بما وصفنا، والله تعالى أعلم، إلا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبها، ولم يجعل الله للولاة أمراً في مالها، ولو أنّ المرأة غرت الرجل بأنّها حرّة، فإذا هي أمة وأذن لها سيّدها كان له فسخ النكاح إن شاء، ولو غرت به بنسبٍ فوجدتها دونه، ففيها قولان أحدهما أنّ له عليها في الغرور بالنسب ما لها عليه من ردّ النكاح، وإذا ردّ النكاح قبل أن يصيبها، فلا مهر ولا متعة، وإذا رده بعد الإصابة فلها مهرٌ مثلها لا ما سمى لها ولا نفقة في العدة حاملاً كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما إذا فسخ، والثاني لا خيار

كل حال من هذه الأحوال مهرٌ مثلها، وإن كان وكيل الرجل ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها، وإن كان ضمن الصداق كلّها أخذت المرأة الوكيل بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصداق مثلها، ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق مثلها؛ لأنّه متطوّل بالزيادة على صداق مثلها، وإن كان ما سمى مثل صداق مثلها رجع به عليه، ولو كان الوكيل لم يضمن لها شيئاً لم يضمن الوكيل شيئاً، وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد في ثمنه، فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء.

قال الشافعي: إلا أن يشاء أن يحدث شراءً من المشتري؛ لأنّ العقد كان صحيحاً.

قال الشافعي: ويلزم المشتري؛ لأنّه ولي صفقة البيع، وأنّه يجوز أن يملك ما اشترى بذلك العقد، وإن سمّاه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره، ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبل أنّه لا يجوز أن يكون في النكاح خيار من هذا الوجه وثبت النكاح، فيكون لها صداق مثلها.

فإن قال قائل: فكيف يجعل لها صداق مثلها، ولم يرض الزوج أن يزوجه إلا بصداقٍ مسمى هو أقل من صداقٍ مثلها؟

قيل له: إن شاء الله تعالى أرايت إذا لم يرض الزوج أن يتزوج إلا بلا مهر، فلم أره النكاح، ولم أجعل فيه خياراً للزوجين ولا لواحدٍ منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهرٌ مثلها من قبل أن عقدة النكاح لا تفسخ بصداق، وأنّه كالبيع الفاسد المستهلكة التي فيها قيمتها فأعطاه الزوج صداقها، وولي عقدة النكاح غيره فزادها عليه فأبلغها صداق مثلها فما أخذت منه من إبلاغها صداق مثلها، وإن لم يبلغه أقل من أخذي منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبذل، ولم ينكح عليه، وهكذا لو وكلّ رجل رجلاً يزوجه امرأة بعينها، ولم يسم لها صداقاً فأصدقها أكثر من صداق مثلها، ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه إذا لم يسمه ولا تنقص المرأة منه.

ولو وكلّه بأن يزوجه إيّاها بمائة فزوجه إيّاها بخمسين كان النكاح جائزاً وكانت لها الخمسون؛ لأنها رضيت بها، ولو وكلّ أن يزوجه إيّاها بمائة فزوجه إيّاها بعبد أو دrahم أو طعام أو غيره كان لها صداق مثلها إلا أن يصدقه الزوج أنّه أمره أن يعمل برأيه أن يزوجه بما زوجه به، وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجهها فتعدّي في صداقها.

٧- الخيار من قبل النسب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أنّ عبداً انتسب لامرأة

وقد ظلم من شرط هذا نفسه.

وسواء في ذلك الحرّة والأمة إذا كانتا متزوجتين، وليس النكاح كالبيع، فلا خيار في النكاح من عيب ينخص المرأة في بدنّها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع أن يكون حلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جماعها بحال، وهذا مانع للجماع الذي له عامّة ما نكحها.

فإن كانت رتقاء؛ فكان يقدر على جماعها بحال، فلا خيار له لو عاجلت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها، فلا خيار للزوج، وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال.

وإن سأل أن يشقّها هو بمحليدة أو ما شابهها ويجبرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار، وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن أخيرها لم أجعل له خياراً، ولا يلزمها الخيار إلا عند حاكم إلا أن يراضيا هما بشيء يجوز فأجيز تراضيهما، ولو تزوجها فوجدتها مفضة لم أجعل له خياراً؛ لأنّه يقدر على الجماع.

وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خياراً، ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالزنتى أو تكون جذمة أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بيناً فأما الزعر في الحجاب، أو علامات ترى أنّها تكون جذمة ولا تكون، فلا خيار فيه بينهما؛ لأنّه قد لا يكون وله الخيار في البرص؛ لأنّه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره؛ فإن كان يواضعاً، فقالت: ليس هذا برصاً، وقال هو برصاً أريه أهل العلم به؛ فإن قالوا هو برص فله الخيار، وإن قالوا هو مراراً لا برص، فلا خيار له؛ فإن شاء أمسك، وإن شاء طلق.

قال الشافعي: والجنون ضربان خنق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معاً، وهذا أكثر من الذي يخنق ويفيق.

قال الشافعي: فأما الغلبة على العقل بالمرض، فلا خيار لها فيه ما كان مريضاً، فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فلها الخيار.

فإن قال قائل: ما الحجّة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب؟ فالحجّة عن غير واحد في الرتقاء ما قلت؛ وإنه إذا يوصل إلى الجماع بحال فالمرأة في غير معاني النساء.

فإن قال: فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن.

١٦٣٩ - فقد أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء قال: أربع لا يجزئ في بيع ولا نكاح

له إذا كانت حرّة؛ لأنّ بيده الطلاق، ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال إن كانت أمة.

وقال الربيع: وإن كانت أمة غر بها كان له الخيار إن كان يخاف العنت، وكان لا يجذ طولاً لحرّة، وإن كان يجذ طولاً لحرّة أو كان لا يخاف العنت فالتكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي.

قال الشافعي: ولو غرّها بنسب فوجدتونه وهو بالنسب الذون كفة لها، ففيها قولان: أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها، وإنما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التصدير عن الكفاءة، فإذا لم يكن تقصير، فلا خيار، وهذا أشبه القولين وبه أقول، والآخر أن النكاح مفسوخ؛ لأنها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غيره.

ومن قال هذا القول الآخر قاله في المرأة تغر بنسب فتوجد على غيره قال: ولو غرت بنسب أو غر به فوجدت خيراً منه.

وإنما منعي من هذا أن الغرور لم يكن فيه بدنه ولا فيها بيدنها وهما المزوجان، وإنما كان الغرور فيمن فوقه، فلم تكن أذنت في غيره ولا أذن في غيرها، ولكنه كان ثم غرور نسب فيه حتى للعقد، وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء.

قال الشافعي: فإن قال: فهل تجد دلالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء إنما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خياراً والخيار إنما يكون إلى المخير إثباته وفسخه؟

قيل: نعم عتقت بريرة فخيرها النبي ﷺ، ففارت زوجها، وقد كان لها الثبوت عنده؛ لأنّه لا يخيّرهما إلا ولها أن تثبت إن شاءت وتنفق إن شاءت.

وقد كان العقد على بريرة صحيحاً، وكان الجماع فيه حلالاً، وكان لها فسخ العقد، فلم يكن لفسخها معنى - والله تعالى أعلم - إلا أنها صارت حرّة فصار العبد لها غير كفاء والتي كانت كفيّة في حال، ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفاء للعبد لتقصيره عنها أدنى حالاً من التي لم تكن قط كفيّة لمن غرّها فنكحته على الكفاءة فوجدت على غيرها.

٨- في العيب بالنكحة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تزوج الرجل امرأة على أنّها جميلة شابة موسرة تامّة بكر فوجدتها عجوزاً قبيحة معدمة قطعاً ثيباً أو عمية أو بها ضر ما كان الضر غير الأربع التي سمينا فيها الخيار، فلا خيار له.

بحقه فيه وحق الولد.

قال: وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به؛ فإن اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يمسه، ولم يكن من المهر شيء ولا متعة، وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرتق أن يكون مجبوراً فاختارها مكانها؛ فإن كانت بخصلة واحدة مما لها فيه الخيار، فلم تختار فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلها منه الخيار.

وكذلك إن علمت بائنين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار، وهكذا هو فيما كان بها، وإن علمت به فتركته وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها، وإن علم شيئاً بها فاصابها فلها الصداق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق، وإن شاء أمسك.

فإن قال قائل: فهل فيه من علة جعلت لها الخيار غير الأثر؟

قيل: نعم الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثيراً وهو داء مانع للجماع لا تكاذ نفس أحد أن تطيب بأن يجمع من هو به ولا نفس امرأة أن يجماعها من هو به فأما الولد فين، والله تعالى أعلم، أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذمة أو برصاء قلما يسلم، وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخلل فتطرح الحدود عن المجنون والمخبول منهما، ولا يكون منه تأدية حق لزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل، وقد يقتل أيهما كان به زوجته، وولده، ويتعطل الحكم عليه في كثير ما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها، فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعه، فلا يجوز خلعه وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولاة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفاءة، وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوراً أو له بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتيها فيؤجل، فإن لم يأتيها خيرت.

قال الشافعي: فإن قال: فهل من حكم الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ يقع فيه الخيار أو الفرقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين؟

قيل: نعم جعل الله للمولي تريض أربعة أشهر أوجب عليه بمضيها أن يفي أو يطلق، وذلك أنه امتنع من الجماع يمين لو كانت على غير مأم كانت طاعة الله أن لا يحنث، فلما كانت على معصية أرخص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولي؛ فكانت عليه الكفارة بالحنث؛ فإن لم يحنث أوجب

إلا أن يسمى؛ فإن سمي جاز الجنون والجذام والبرص والقرن. [أخرجه عبد الرزاق (١٠٦٧٥)، البيهقي (٢١٥/٧)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فنقول بهذا؟

قيل: إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول، وإن كان غير مانع للجماع، فإنما هو عيب ينقصها، فلا أجعل له خياراً.

١٦٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَسَتَّاهَا فَلَهَا صَدَاقُهَا، وَذَلِكَ لِزَوَّجِهَا غَرَمٌ عَلَى وَلِيِّهَا. [أخرجه مالك (٥٢٦/٢)، البيهقي (٢١٤/٧)]

قال الشافعي: فإذا علم قبل المسيس فله الخيار؛ فإن اختار فراقها، فلا مهر لها ولا نصف ولا متعة، وإن اختار حبسها بعد علمه أو نكحها وهو يعلمه، فلا خيار له، وإن اختار الحبس بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم خيبرته؛ فإن اختار فراقها فلها مهر مثلها بالمسيس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى إلا أن يشاء، ولا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها.

فإن قال قائل: فقد قيل يرجع بالمهر على وليها.

قال الشافعي: إنما تركت أن أردّه بالمهر أن النبي ﷺ قال: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَإِنْ أَصْلَبَتْهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا فإذا جعل رسول الله ﷺ الصداق للمرأة بالمسيس في النكاح الفاسد بكل حال، ولم يردّه به عليها وهي التي غرت لا غيرها؛ لأن غيرها لو زوجه إياها لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر للاب، فإذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها، وقد جعله النبي ﷺ لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة؛ فإذا كان للمرأة لم يجر أن تكون هي الآخذة له ويغرّمه وليها؛ لأن أكثر أمره أن يكون غرم بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها، ولو رجع به عليها لم تعطه أولاً.

قال الشافعي: وقضى عمر بن الخطاب في التي نكحت في عدتها إن أصيبت فلها المهر، فإذا جعل لها المهر فهو لو ردّه به عليها لم يقض لها به، ولم يردّه على وليها بمهره إنما فسد النكاح من قبل العقد؛ لأنه لو كان بغير ولي أفسده، وإن لم يكن في عدّة قال: وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عقدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث بها عقدة النكاح؛ لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم أجعل له الخيار بأن النكاح فاسد، ولكني جعلت له

وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها، وإن ضربَ إنسانٌ بطنها فألقت جنيناً فلائيه فيه ما في جنينِ الحرّةِ جنيناً ميتاً.

عليه الطلاق والعلمُ يحيطُ أن الضررَ بمعاشرة الأجنبي والأبرص والمجنون والمخبول أكثر منه بمعاشرة المولي ما لم يحنث، وإن كان قد يفرقان في غير هذا المعنى فكلُّ موضع من النكاح لم أفسخه بحال فعقده غير محرّم، وإنما جعلنا الخيارَ فيه بالعلّة التي فيه فالجماع فيه مباحٌ وأيُّ الزوجين كان له الخيارُ فمات أو مات الآخرُ قبل الخيار توارثا ويقع الطلاق ما لم يحنث له، الخيارُ فسخُ العقد، فإذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا ظهار ولا لعان ولا ميراث.

٩- الأمة تغرُّ بنفسها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجلُ لأمتِه في نكاح رجل، ووكلَ رجلاً بتزويجها فخطبها الرجلُ إلى نفسها فذكرت أنها حرّة، ولم يذكر ذلك الذي زوجها أو ذكرَ الذي زوجها، ولم تذكره أو ذكره معاً فتزوجها على أنها حرّة فعلم بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أنها أمة فله الخيارُ في المقام معها أو فراقها إن كان ممن يحلُّ له نكاحها بأن لا يبدّد طولاً لحرةً ويخاف العنت؛ فإن اختارَ فراقها قبل الدخول، فلا نصف مهر ولا متعة، وإن لم يعلم حتى أصابها فلها مهرٌ مثلها كان أقلّ مما سُمّي لها أو أكثر إن اختارَ فراقها والفراقُ فسخٌ بغير طلاق ألا ترى أن لو جعله تطليقةً لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي فرضَ لها قبل الدخول وكله بعد الدخول؛ لأن الله عزَّ وجلَّ أوجب للمطلقة قبل الدخول نصف المهر، ولا يرجعُ بمهرها عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال؛ لأن الإصابةَ توجب المهرَ إذا درى فيها الحدُّ وهذه إصابة الحدِّ فيها ساقطٌ وإصابة نكاح لا زناً.

قال الشافعي: فإن أحبَّ المقامَ معها كان ذلكَ له، وإن اختارَ فراقها، وقد ولدت أولاداً فهم أحرارٌ وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم، وذلك أوّل ما كان حكمهم حكم أنفسهم لسيد الأمة ويرجعُ بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غره إن كان غره الذي زوجته رجع به عليه، وإن كانت غرته هي رجع به عليها إذا عتقت، ولا يرجعُ عليها إذا كانت مملوكة، وهكذا إذا كانت مدبرة أو أم ولدٍ أو معتقة إلى أجلٍ لم يرجع عليها في حال رِقها ويرجعُ عليها إذا عتقت إذا كانت هي التي غرته.

قال الشافعي: وإن كانت مكاتبه فمثلُ هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبه بقيمة أولادها؛ لأن الجناية والذين في الكتابة يلزمها؛ فإن أدته فذلك، وإن لم تؤدّه وعجزت فردت رقيقاً لم يلزمها في حال رِقها حتى تعتق فيلزمها إذا عتقت، وإن كان ممن يبدّد طولاً لحرةً فالنكاحُ مفسوخٌ بكلِّ حال لا خيارَ فيه في إثباته؛ فإن لم يصبها، فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة،

بإمراته قال ولا تجب النفقة لامرأة حتى تدخل على زوجها أو تخلي بينه وبين الدخول عليها، فيكون الزوج يترك ذلك، فإذا كانت هي المتعنة من الدخول عليه، فلا نفقة لها؛ لأنها مانعة له نفسها.

وكذلك إن هربت منه أو منعت الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت متعنة منه.

قال الشافعي: وإذا نكحها، ثم خلت بينه وبين الدخول عليها، فلم يدخل فعليه نفقتها؛ لأن الحيس من قبله.

قال الشافعي: وإذا نكحها، ثم غاب عنها فسألت النفقة؛ فإن كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب، ولم يدخل عليها فعليه النفقة، وإن لم تكن قد خلت بينه وبين نفسها ولا منعت فهي غير مخليّة حتى تخلي ولا نفقة عليه وتكتب إليه ويؤجل، فإن قدم وإلا أنفق إذا أتى عليه قدر ما ياتيه الكتاب ويقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢- باب قدر النفقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى﴾ الآية.

قال الشافعي: ففي هذا دلالة على أن على المرأة أن يعول امرأتها ويمثل هذا جاءت السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المוסر ونفقة المقتر عليه رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ الآية قال وأقل ما يلزم المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما.

قال: فإن كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا خادمة عاها وخادماً لها واحداً لا يزيد عليه وأقل ما يعولها به وخادماً ما لا يقوم بدو أحد على أقل منه، وذلك مد بمدة النبي ﷺ في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعيراً أو ذرة أو أرزاً أو سلتاً ولخادماً مثله ومكيلة من آدم بلادها زيتاً كان أو سمناً بقدر ما يكفي ما وصفت من ثلاثين مداً في الشهر ولخادماً شبيه به ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها، ولا يكون ذلك لخادماً؛ لأنه ليس بالمعروف لها.

قال الشافعي: وإن كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافاً من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد، وقد قيل لها في الشهر أربعة أراطال لحم في كل جمعة رطل، وذلك المعروف لها، وفرض لها من الكسوة ما يكسي مثلها ببلدها عند المقتر، وذلك من القطن الكوفي والبصري، وما أشبههما ولخادماً كرباس وتبان، وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما

تخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها، وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد، فإذا لم يكن لها خادم، فلا أعلمه يجبر على أن يعطيها خادماً، ولكن يجبر على أن يصنع لها من طعامها ما لا تصنع هي ويدخل عليها ما لا تخرج لإدخاله من الماء، ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك.

قال الشافعي: وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم، ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوع إلا أن يكونوا زمنى فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى، وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال، فإذا كانت لهم أموال فنفتهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده، وولد ولده، وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم قال: وإذا زمن الأب والأم، ولم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما الولد؛ لأنهما قد جمعا الحاجة والزمانة التي لا ينحرفان معها والتي في مثل حال الصغر أو أكثر، ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت والأجداد، وإن بعدوا آباء إذا لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولد الولد.

قال الشافعي: وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بأنهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع منهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة مجبها على نفسه للاستمتاع بها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول عليها، ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له مريضة وصحيحة وغائبا عنها وحاضراً لها، وإن طلقها، وكان يملك الرجعة فعليه نفقتها في العدة؛ لأنه لا يمنعه من أن يصير حلالاً له يستمتع بها إلا نفسه إذا أشهد شاهدين أنه راجعها فهي زوجته، وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها، ولا ينفق عليها إذا لم يكن يملك الرجعة؛ لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له إلا بنكاح جديد.

قال: وإذا نكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير، فقد قيل ليس عليه نفقتها؛ لأنه لا يستمتع بها وأكثر ما ينكح له الاستمتاع بها، وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها؛ لأن الحيس من قبلها.

ولو قال قائل ينفق عليها؛ لأنها ممنوعة به من غيره كان مذهباً قال: وإذا كانت هي البالغة، وهو الصغير، فقد قيل عليه النفقة؛ لأن الحيس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته، فلا نفقة لها؛ لأن معلوماً أن مثله لا يستمتع

ماله وأنفقَ عليها ما وصفت من نفقةٍ موسعٍ أو مقترٍ أي الحالين كانت حاله.

قال: فإن قدم فأقامَ عليها يئنةً أو أقرت بأن قد قبضت منه أو من أحدٍ عنه نفقةً وأخذت غيرها رجعَ عليها بمثل الذي قبضت.

قال: وإن غابَ عنها زماناً فتركت طلبَ النفقةِ بغير إبراءٍ له منها، ثم طلبتها فرضَ لها من يوم غابَ عنها قال: وكذلك إن كانَ حاضراً، فلم ينفقَ عليها فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها.

قال: وإن اختلفا، فقال: قد دفعت إليها نفقتها، وقالت: لم يدفع إلي شيئاً فالقول قولها مع يمينها وعليه اليئنة بدفعه إليها أو إقرارها به والنفقة كالحقوق لا يبرئ منها إلا إقرارها أو يئنة تقسومُ عليها بقبضها.

قال: وإن دفعَ إليها نفقةً سنةً، ثم طلقها ثلاثاً رجعَ عليها بما بقي من نفقةِ السنة من يوم وقع الطلاق قال: وإن طلقَ واحدةً أو اثنتين يملك الرجعةَ فيهما رجعَ عليها بما بقي من نفقةِ السنة بعد انقضاء العدة، وإن كانت حاملاً فطلقها ثلاثاً أو واحدة رجعَ عليها بما بقي من نفقةِ السنة بعد وضع الحمل قال: وإن تركها سنة لا ينفقَ عليها وأبرائه من نفقةِ تلك السنة وسنةً مستقبليةً بريء من نفقةِ السنة الماضية؛ لأنها قد وجبت لها، ولم يبرأ من نفقةِ السنة المستقبلية؛ لأنها أبرائه قبل أن تجب لها، وكان لها أن تأخذه بها، وما أوجبت عليه من نفقتها فماتت فهو لورثتها، وإذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق الناس عليه، والله تعالى أعلم.

٣ - باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجلُ عقدَ المرأةِ يجماعٍ مثلها، وإن لم تكن بالغاً فخلت بينه وبين الدخولِ عليها أو خلَى أهلها فيما بينه وبين ذلك إن كانت بكراً، ولم تمتنع هي من الدخولِ عليه وجبَ عليه نفقتها كما تجبُ عليه إذا دخلَ بها؛ لأنَّ الحيس من قبله قال: وكذلك إن كان صغيراً تزوجَ بالغاً فعليه نفقتها؛ لأنَّ الحيس من قبله.

قال الشافعي: ولو كان الزوجان بالغين فامتنت المرأة من الدخولِ أو أهلها لعلّةٍ أو إصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخولِ إلا منه.

قال الشافعي: ولو امتنعت من الدخولِ عليه فغابَ عنها لم يكن عليه نفقتها حتى يحضر، فلا تمنع من الدخولِ عليه، وإن طال غيبته إلا أن يبعثَ إليه أهلها أن أقدم فادخل فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه أو تسير هي إليه، ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته، وما أشبه ذلك؛ فإن تأخر بعد ذلك وجبَ

يكفي في البرد من جبّةٍ عشوّةٍ وقطيفةٍ أو لحافٍ وسراويلٍ وقميصٍ وخمارٍ أو مقنعةٍ ولخادמה جبّةٌ صوفٍ وكساءٌ تلتحفه يدفئ مثلها وقميصٌ ومقنعةٌ وخفٌّ، وما لا غنى بها عنه وفرض لها للصيف قميصاً وملحفةً ومقنعةً قال وتكفيها القطيفةُ ستينَ والجبّةُ المحسوّةُ كما يكفي مثلها الستينَ ونحو ذلك.

قال الشافعي: وإن كانت رغبةً لا يجزيها هذا أو زهيدةً يكفيها أقلُّ من هذا دفعت هذه المكيلةَ إليها وتزيدت إن كانت رغبةً من ثمن آدمٍ أو لحمٍ أو عسلٍ، وما شاءت في الحب، وإن كانت زهيدةً تزيّدت فيما لا يقوتها منه من الطعام، ومن فضل المكيلة قال: وإن كان زوجها موسعاً عليه فرضَ لها مدينَ مَدِّ النبي ﷺ وفرضَ لها من الأدمِ واللحمِ ضعفُ ما وصفته لمرأةٍ المقتر. وكذلك في الدهنِ والعسلِ وفرضَ لها من الكسوةِ وسطَ البغداديّ والهرويّ ولينَ البصرة، وما أشبهه.

وكذلك يحسّ لها للشّاء إن كانت يبلادٍ يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطى قطيفةً وسطاً لا تزد، وإن كانت رغبةً فعلى ما وصفت وتقصّ إن كانت زهيدةً حتى تعطى مَدّاً مَدِّ النبي ﷺ في اليوم؛ لأنَّ لها سعةً في الأدمِ والفرض تزيّدُ بها ما أحبّت.

قال الشافعي: وأفرضُ عليه في هذا كلّهُ مكيلةً طعامٍ لا دراهم؛ فإن شاءت هي أن تبيعه فتصرفه فيما شاءت صرفته وأفرضَ لها نفقةَ خادمٍ واحدٍ لا يزيدُ عليه وأجعله مَدّاً وثلاثاً مَدِّ النبي ﷺ؛ لأنَّ ذلك سعةٌ لملها وأفرضَ لها عليه في الكسوةِ الكرباسَ وغليطَ البصريّ والواسطيّ، وما أشبهه لا أجاوزهُ بموسعٍ من كان، ومن كانت امرأته وأجعلَ عليه لامرأته فراشاً، ووسادةً من غليطٍ متاعِ البصرة، وما أشبهه وللخادمةِ الفروّة، ووسادةً، وما أشبهه من عبادةٍ أو كساءٍ غليطٍ؛ فإن بليّ أخلفه، وإنما جعلت أقلَّ الفرض مَدّاً بالدلالة عن رسول الله ﷺ في دفعه إلى الذي أصاب أهلَه في شهر رمضان يبرق فيه خمسة عشرَ أو عشرونَ صاعاً لستينَ مسكيناً؛ فكان ذلك مَدّاً لكلِّ مسكينٍ والعرقُ خمسة عشرَ صاعاً على ذلك يعملُ ليكونَ أربعة أعراقٍ وسقاً، ولكن الذي حدّثه أدخل الشكَّ في الحديث خمسة عشرَ أو عشرينَ صاعاً قال: وإنما جعلت أكثرَ ما فرضت مدينَ مدينَينَ؛ لأنَّ أكثرَ ما جعلَ النبي ﷺ في فدية الكفارة للأنبياء مدينَينَ لكلِّ مسكينٍ وبينهما وسط، فلم أقصر عن هذا، ولم أجاوز هذا؛ لأنَّ معلوماً أنَّ الأغلبَ أنَّ أقلَّ القوتِ مَدٌّ، وأنَّ أوسعهُ مَدان، قال والفرضُ على الوسط الذي ليسَ بالموسع ولا بالمقتر ما بينهما مَدٌّ ونصفٌ للمرأة ومَدٌّ للخادم.

قال الشافعي: وإذا دخلَ الرجلُ بامرأته، ثم غابَ عنها أي غيبةً كانت فطلبت أن ينفقَ عليها أحلفت ما دفعَ إليها نفقةً وفرضَ لها في ماله نفقتها، وإن لم يكن له نقدٌ يبيعُ لها من عرضٍ

٤- باب نفقة العبد على امرأته

عليه نفقتها؛ لأن الحبس جاء من قبله.

قال: ولو دخلت عليه فمرضت مرضاً لا يقدر على إتيانها معه كانت عليه نفقتها.

وكذلك إن كان يقدر على إتيانها إذا لم تمتنع من أن يأتيها إن شاء.

وكذلك لو كانت لم تدخل عليه وخلفت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها، وهذا مخالف للصغر هذا إنما يكون الامتناع فيه من الإتيان منه؛ لأنه يعافها بلا امتناع منها؛ لأنها تحتمل أن تؤتى قال: ولو أصابها في الفرج شيء يضر به الجماع ضرراً شديداً منع من جماعها إن شاءت وأخذت بنفقتها إلا أن يشاء أن يطلقها.

وكذلك لو أرتقت، فلم يقدر على أن يأتيها أبداً بعد ما أصابها أخذت بنفقتها من قبل أن هذا عارض لها لا منع منها لنفسها، وقد جومت وكانت ممن يجامع مثلها.

قال: ولو أذن لها فأحرمت أو اعتكفت أو لزمها صوم بنذر أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها.

قال: وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهرت أو امتنعت أو كانت أمة فمنعها أهلها، فلا نفقة لها حتى تخلي بينه وبين نفسها.

قال الشافعي: ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثاً وأنكر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه.

قال: ولو أقر أنه طلق إحدى نساته ثلاثاً، ولم يبين أخذت بنفقتها كلهن حتى يبين؛ لأنهن محبوسات به والامتناع كان منه لا منهن.

قال الشافعي: وكل زوجة حر مسلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدمة على قدر سعة ماله وضيقة.

وكذلك إن كانت امرأته أمة فخلي بينه وبينها إلا أنه ليس عليه إن كان موسعاً أن ينفق للامة على خادم؛ لأن المعروف للامة أنها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت.

قال الشافعي: ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكرت من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه؛ فإن كانوا ممالك فليس عليه نفقتهم، وإذا عتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده، وولده ولده وآبائه كما وصفت، ولا ينفق على أحد أقربائه غيرهم لا أخ ولا عم ولا خالة ولا على عم ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال: وكل زوج حر مسلم وذمي، ووثنى عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج العبد بإذن سيده حرة أو كاتبة أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتر لا بخالفة، ولا يفرض عليه أكثر منها؛ لأنه ليس عبداً إلا وهو مقتر؛ لأن ما يبيده، وإن اتسع ملك لسيده قال: وليس على العبد أن ينفق على ولده أحراراً كانوا أو ممالك قال والمكاتب والمدبر، وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك، وإن كانت للمكاتب أم ولد وطنها في المكاتب بالملك فولدت له أنفق على ولده؛ فإن عجز فليس عليه نفقتهم؛ لأنهم ممالك لسيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقاً يملك الرجعة في العدة، وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون حاملاً فنفق عليها؛ لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرفها إلا لمكان الولد، فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو يراها حاملاً، ثم بان أن ليس بها حمل رجع عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها إن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بأمر قاض أو غير أمر قاض؛ لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حامل، وإذا بان بأنها ليست بحامل رجع عليها به.

والله تعالى الموفق.

٥- باب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: دل كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسوله ﷺ على أن على الرجل أن يعول امرأته.

قال الشافعي: فلما كان من حقها عليه أن يعولها، ومن حقها أن يستمتع منها ويكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللمرأة على الزوج احتمال أن لا يكون للرجل أن يمسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغي به ويمنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجد ما يعولها فاحتمل إذا لم يجد ما ينفق عليها أن تخير المرأة بين القام معه وفراقه؛ فإن اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق؛ لأنها ليست شيئاً أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد إيقاعه.

١٦٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أَمْرَأَةِ الْأَجْدَادِ فِي رَجَالٍ غَابُوا عَنْ بَنَائِهِمْ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوهُمْ أَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يَطْلُقُوا؛ فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا. [أخرجه البيهقي (٤٦٩/٧)]

قال الشافعي: وهذا يشبه ما وصفت قبله وإليه ذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر - والله تعالى أعلم - لم يجد محضرته لهم

يكون له إلا ذمة غريمه.

قال وسواء في العسرة بالصدّاق والتّفقة كل زوج وزوجة، الحرّ تحت الأمة والعبد تحت الحرّة والأمة كلّهم سواء والخيار للأمة تحت الحرّ في العسرة بالتّفقة؛ فإن شاء سيّدها أن يتطوّر عن الزوج بالتّفقة، فلا خيار للأمة؛ لأنّه واجد للتّفقة، وإذا امتنع فالحيار للأمة لا لسيّدها قال: وكذلك الخيار للحرّة لا لوليتها؛ فإن كانت الأمة أو الحرّة مغلوّبة على عقلها أو صيّبة لم تبلغ لم يكن لوليّ واحدة منها أن يفرّق بينها وبين زوجها بعسره بصدّاق ولا نفقة.

وإذا أعسر زوج الأمة بالصدّاق فالصدّاق لسيّد الأمة والخيار لسيّد الأمة لا للأمة؛ فإن اختارت الأمة فراقه واختار السيّد أن لا تفارقه لم يكن عليه أن يفرّق بينهما؛ لأنّ ذلك لسيّدها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحت الكتابيّة والكتابيّة تحت الكتابيّة إذا طلبت المرأة حقّها قبله في نفقة وصدّاق كما وصفت من مثله للأزواج الحرائر.

قال الشافعي: وقد قيل: لا خيار للمرأة في عسرة الزوج بالتّفقة وتخلّى تطلب على نفسها ولا خيار في عسره بالصدّاق ولها الامتناع منه ما لم تدخل عليه، فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال: وعلى السيّد نفقات أمهات أولاده ومدبّره ورقيقه كلّهم ذكرهم وأنثاهم مسلمهم وكافرهم، وليس عليه نفقة مكاتبه حتى يعجزوا، فإذا عجزوا فعليه نفقتهم.

٦ - باب أي الوالدين أحق بالولد

١٦٤٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ. [أخرجه أبو داود (٢٢٧٧)،

الترمذي (١٣٥٧)، النسائي (١٨٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٥١)]

١٦٤٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزَمِيِّ، عَنْ عُمَارَةَ الْجَزَمِيِّ قَالَ: خَيَّرَنِي عَلِيٌّ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، ثُمَّ قَالَ لِأَخِي لِي أَصْغَرَ مِنِّي: وَهَذَا أَيْضاً لَوْ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغُ هَذَا خَيْرٌ لِي. [أخرجه البيهقي (٤/٨)]

١٦٤٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِبرَاهِيمَ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَارَةَ قَالَ: خَيَّرَنِي عَلِيٌّ ﷺ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، وَقَالَ لِأَخِي لِي أَصْغَرَ

أموالاً يأخذ منها نفقة نسائهم فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالتّفقة إن وجدوها والطلاق إن لم يجدوها، وإن طلقوا فوجد لهم أموال أخذوهم بالبعث بنفقة ما حبسوا.

قال: وإذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم لم يفرّق بينهما، وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث، ولا يمنح المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل؛ فإن لم يجد نفقتها خيّرت كما وصفت في هذا القول؛ فإن كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوماً ويعوز يوماً خيّرت إذا مضت ثلاث، فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت للتّفقة على المقتّر خيّرت في هذا القول، فإذا بلغ هذا، ووجد نفقتها، ولم يجد نفقة خادمها لم تخير؛ لأنها تمسك بنفقتها وكانت نفقة خادمها ديناً عليه متى أيسر أخذته به قال: وإذا فرّق بينهما، ثم أيسر لم تردّ عليه، ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاء هي بنكاح جديد قال: ومن قال: هذا فيمن لا يجد ما ينفق على امرأته، فلم يجد صداقها لزمه عندي إذا لم يجد صداقها أن يخيرها، وإن وجد نفقتها بعد ثلاث ليال، وما أشبهها؛ لأنّ صداقها شبيه بنفقتها.

قال الشافعي: وإن نكحته وهي تعرف عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة حكم المرأة تنكح الرجل موسراً فيعسر؛ لأنّه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر، وقد تعلمه معسراً وهي ترى له حرفة تغنيها أو لا تغنيه وتغنيها أو من يتطوّر فيعطيه ما يغنيها.

قال الشافعي: وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثاً، ثم خيّرت فاختارت المقام معه فمضى شامت أجل أيضاً، ثم كان لها فراقه؛ لأنّ اختيارها المقام معه عفو عمّا مضى فعفوها فيه جائز وعفوها غير جائز عمّا استقبل، فلا يجوز عفوها عمّا لم يجب لها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسراً؛ لأنها قد تعفو ذلك، ثم يوسر بعد عسرتة فينقّ عليها.

قال: وإذا أعسر بالصدّاق، ولم يعسر بالتّفقة فخيّرت فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه؛ لأنّه لا ضرر على بلدها ما أنفق عليها في استئجار صداقها، وقد عفت فرقته كما يخير صاحب المقلّس في عين ماله وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه، فلا يكون له أن يأخذ بعد عين ماله، وصادقها دين عليه إلا أن يعفو.

قال الشافعي: وإذا نكحها فأعسر بالصدّاق فلها أن لا تدخل عليه حتى يعطيها الصدّاق ولها التّفقة إن قالت: إذا جئت بالصدّاق خلّيت بيني وبينك.

قال الشافعي: وإن دخلت فأعسر بالصدّاق لم يكن لها أن تخير؛ لأنها قد رضيت بالدخول بلا صدّاق، ولا يمتنع منه ما كان ينفق عليه ودخلها عليه بلا صدّاق رضا بذمته كما يكون رضا الرجل من عين ماله يجده بذمة غريمه أو تفوت عند غريمه، فلا

الصبي من النساء أولى.

قال ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمهاتها فأمّا أخواته وغيرهن، فإنما يكون حقهنّ بالأب، فلا يكون لهنّ حقّ معه وهنّ يدلّين به والجدّ أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائباً أو غير رشيد قال: وكذلك أبو أب الأب قال: وكذلك العم وابن العم وابن عم الأب والعصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها.

قال: وإذا أراد الرجل أن يتقلّد عن البلد الذي نكح به المرأة كانت بلده وبلدها أو بلد أحدهما دون الآخر أو لم تكن فسواء والأب أحقّ بالولد مرضعاً كان أو كبيراً أو كيف ما كان. وكذلك قرابة الأب، وإن بعدت والعصبة إذا افرقت الدار أولى؛ فإن صارت الأم أو الجدات معهم في الدار التي يتحوّل بهم إليها أو رجع هو بهم إلى بلدها كانت على حقّها فيهم.

قال الشافعي: وكلّ ما وصفت إذا كانت الزوجة حرة أو من يئزغ في الولد بقرابته حراً فأمّا إذا كانت الزوجة أو من يئزغ بقرابته مملوك، فلا حقّ للمملوك في الولد الحرّ، والأب الحرّ أحقّ بهم إذا كانوا أحراراً قال: وكذلك إن نكحت أمهم وهي حرة أو لم تنكح وهي غير ثقة ولها أم مملوكة، فلا حقّ للمملوكة بقرابة أم قال: وكذلك كلّ من لم تكمل فيه الحرية قال ومتى عتقت كانت على حقّها في الولد قال: وإذا كان ولد الحرّ مملوك فمالكهم أحقّ بهم منه قال: وإذا كان الولد من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحقّ بهم، ولا يخيرون في وقت الخيار قال: وليس على الأب إذا لم تكمل فيه الحرية نفقة ولده من زوجة له إن كانوا مملوك فنفتقهم على سيدهم.

وكذلك لو كان أبوهم حراً وهم مملوك، فإذا عتقوا فنفتقهم على أبيهم الحرّ ولا نفقة على الأب الذي لم تكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحراراً من الأصل بأن أمهم حرة؛ لأنّه غير وارث لهم ولا ذو مال ينفق عليهم منه، ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من أمهم إذا كانت زوجة ولا حقّ له في كينونة الولد عنده.

قال: وإذا كان من يئزغ في الولد أم أو قرابة غير ثقة، فلا حقّ له في الولد وهي كمن لم يكن في هذه الحال وأقرب الناس به أحقّ بالمنازعة كأن أمه كانت غير ثقة وأمها ثقة فالحقّ لأمتها ما كانت البنت غير ثقة، ولو صلح حال البنت رجعت على حقّها في الولد كما تنكح، فلا يكون لها فيهم حقّ وتقيم فترجع على حقّها فيهم، وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه يقوم مقامه وأخوه وذو قرابته، فإذا صلحت حاله رجع إلى حقّه في الولد فعلى هذا الباب كلّه وقياسه.

مئي: وَهَذَا لَوْ بَلَغَ كَبُلُغَ هَذَا خَيْرٌ لَهُ قَالَ [إِبْرَاهِيمُ، وَفِي الْحَلِيشِ وَكَتَبَتْ ابْنُ سَمِيْعٍ أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ]. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤/٨)]

قال الشافعي: فإذا افرقت الأبوان وهما في قرية واحدة فالأمّ أحقّ بولدها ما لم تزوج، وما كانوا صغاراً، فإذا بلغ أحدهم سبعاً أو ثمان سنين وهو يعقل خيّر بين أبيه وأمه، وكان عند أبيهما اختار، فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته، ولا يمنع من تاديبه، قال وسواء في ذلك الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها ويأوي عند أمه، وعلى أبيه نفقته، وإن اختار أباه لم يكن لأبيه منه من أن يأتي أمه وتأتيه في الأيام، وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ولا أعلم على أبيها إخراجها إليها إلا من مرض فيؤمر بإخراجها عائدة، قال: وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من أن تليها حتى تدفن ولا تمنع في مرضها من أن تلي تمريضها في منزل أبيها قال: وإن كان الولد خبولاً فهو كالصغير.

وكذلك إن كان غير خبول، ثم خبل فهو كالصغير الأمّ أحقّ به، ولا يخيّر أبداً قال: وإنما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كانا معاً ثقة للولد؛ فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أو لاهما به بغير تخيير.

قال: وإذا خيّر الولد فاختر أن يكون عند أحد الأبوين، ثم عاد فاختر الآخر حرّك إلى الذي اختار بعد اختياره الأول قال: وإذا نكحت المرأة، فلا حقّ لها في كينونة ولدها عندها صغيراً كان أو كبيراً، ولو اختارها ما كانت ناكحاً، فإذا طلقت طلاقاً يملك فيه الزوج الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقّها فيهم، فإذا راجعها أو نكحته أو غيره دخل بها أو لم يدخل بها أو غاب عن بلدها أو حضر، فلا حقّ لها فيهم حتى تطلق، وكلّما طلقت عادت على حقّها فيهم؛ لأنها تمنعه بوجبه، فإذا ذهب فهي كما كانت قبل أن تكون، وأن في ذلك حقاً للولد.

قال الشافعي: وإذا تزوجت المرأة ولها أم لا زوج لها فالأمّ تقرم مقام ابنتها في الولد لا تخالفها في شيء، وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حقّ إلا أن يكون زوجها جدّ الولد، فلا تمنع حقاً فيهم عند والد قال: وإذا آمت الأم من الزوج كانت أحقّ بهم من الجدة.

قال الشافعي: وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازعن الولد فالأمّ أولى، ثم أمها، ثم أم أمها، ثم أمهات أمها، وإن بعدن، ثم الجدة أم الأب، ثم أمها، ثم أمهاتها، ثم الجدة أم الجد أبي الأب، ثم أمها، ثم أمهاتها، ثم الأخت للأب والأم، ثم الأخت للأب، ثم الأخت للأم، ثم الخالة، ثم العمة.

قال: ولا ولاية للأم أبي الأم؛ لأن قرابته بأبى لا بأُمّ فقرابة

٧ - باب إتيان النساء حيضاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال فرعم بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ حتى يرين الطهر ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ بالماء ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أن تجتنبوهن قال: وما أشبه ما قال: والله تعالى أعلم، بما قال ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل إتيان النساء في الحيض لأذى الحيض وإباحته إتيانهن إذا طهرن وطمهروا بالماء من الحيض على أن الإتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على أن إتيان النساء في أدبارهن محرّم قال وفيه دلالة على أنه إنما حرّم إتيان النساء في دم الحيض الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والصوم، ولم يحرم في دم الاستحاضة؛ لأنها قد جعلت في دم الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الغسل من دم الحيض ودم الاستحاضة قائم والصلاة والصيام عليها، فإذا كانت المرأة حائضاً لم يحل لزوجها أن يصيبها ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء، ثم يحل له أن يصيبها قال: وإن كانت على سفر، ولم تجد ماءً، فإذا تيممت حل له أن يصيبها، ولا يحل له إصابتها في الحض بالتيتم إلا أن يكون بها قرح يمنعها الغسل فتغسل فرجها، وما لا قرح فيه من جسدها بالماء، ثم تيمم، ثم يحل له إصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها في دم الاستحاضة إن شاء وحكمه حكم الطهارة قال وبين في الآية إنما نهى عن إتيان النساء في الحيض ومعروف أن الإتيان في الفرج؛ لأن التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس إتياناً ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن للزوج مباشرة الحائض إذا شئت عليها إزارها والتلذذ بما فوق الإزار مفضياً إليها بجسده وفرجه فذلك لزوج الحائض، وليس له التلذذ بما تحت الإزار منها.

٨ - باب إتيان النساء في أدبارهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَسَأَلَكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وبين أن موضع الحرث موضع الولد، وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا في وقت الحيض و «أنتي شيتم» من أين شتم.

قال الشافعي: وإباحة الإتيان في موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم إتيان في غيره فالإتيان في الذكر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل محرّم بدلالة الكتاب، ثم السنة.

١٦٤٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن عمرو بن أحيحة أو ابن فلان بن أحيحة بن فلان الأنصاري قال: قال محمد بن علي، وكان ثقة، عن خزيم بن ثابت أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، فقال رسول الله ﷺ: حلال، ثم دعاه أو أمر به فدعي، فقال: كيف قلت في أي الخريتين أو في أي الخريتين أو في دبرها، فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن. [أخرجه النسائي في عشرة النساء (١٠٦-١٠٧-١٠٨)، البيهقي (١٩٦/٧)]

قال الشافعي: فأمّا التلذذ بغير إيلاف الفرج بين الألتين وجميع الجسد، فلا بأس به إن شاء الله تعالى قال وسواء هو من الأم أو الحرّة، فإذا أصابها فيما هناك لم يحل لها لزوج إن طلقها ثلاثاً، ولم يحصنها، ولا ينبغي لها تركه، وإن ذهبت إلى الإمام نهاه؛ فإن أقر بالعودة له أدبه دون الحد ولا غرم عليه فيه لها؛ لأنها زوجة، ولو كان في زنا حد فيه - إن فعله - حد الزنا وأغرم - إن كان غاصباً لها - مهر مثلها قال: ومن فعله وجب عليه الغسل وأفسد حجّه.

٩ - باب الاستمناء

قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ قرأ إلى «الْعَادُونَ».

قال الشافعي: فكان بيناً في ذكر حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ما سوى الأزواج، وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج ملك اليمين من آدميات دون البهائم، ثم أكدها، فقال عز وجل ﴿فَمَنْ ابْتَغَى زَوَاةَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾، فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين، ولا يحل الاستمناء، والله تعالى أعلم، وقال في قول الله تعالى ﴿وَلْيَسْتَعِفِّ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ معناها، والله أعلم ليصبروا حتى يغنيهم الله تعالى وهو كفوله في مال اليتيم «ومن كان غنياً فليستغفف» كيف عن أكله بسلفه أو غيره قال: وكان في قول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ بيان أن المخاطبين بها الرجال لا النساء، فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متسرية بما ملكت يمينها؛ لأنها متسرة أو منكوحة لا ناكحة إلا بمعنى أنها منكوحة ودلالة على تحريم إتيان البهائم؛

مثلها لا يجامع.

لأن المخاطبة بإحلال الفرج في الأدميّات المفروض عليهنّ العدة ولهنّ الميراث منهم وغير ذلك من فرائض الزوجين.

١١ - اختلاف الزوجين في متاع البيت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى:

إذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكنان، وقد افترقا أو لم يفترقا أو ماتا أو مات أحدهما، فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع إذا كانا ساكنين البيت في أيديهما معاً فالظاهر أنه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما أو في يدي رجلين فيحلف كل واحد منهما لصاحبه على دعواه؛ فإن حلفا جميعاً فالتأنيق بينهما نصفان؛ لأن الرجل قد يملك متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك والمرأة قد تملك متاع الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك، فلمّا كان هذا ممكناً، وكان المتاع في أيديهما لم يميز أن يحكم فيه إلا بهذا لكنونية الشيء في أيديهما، وقد استحلّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام فاطمة ببدن من حديث.

وهذا من متاع الرجال، وقد كانت فاطمة في تلك الحال مالكة للبدن دون عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وقد رأيت امرأة بنيت وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها بمال عظيم ودرع ومصحف؛ فكان لها دون إختوتها ورأيت من ورث أمه وأخته فاستحيا من بيع متاعهما فصار مالكا لمتاع النساء، فإذا كان هذا موجوداً، فلا يجوز فيه غير ما وصفت، ولو أنا كنّا إنّما نقضي بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعاً في يدي رجلين يتداعيان؛ فكان في المتاع ياقوت ولؤلؤ وعليّة من عليه المتاع وأحد الرجلين تم يملك مثل ذلك المتاع والآخر ليس الأغلب من مثله أنه يملك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع للموسر الذي هو أولاهما في الظاهر بملك مثله وجعلنا سفلة المتاع إن كان في يدي موسر ومعر للمعر دون الموسر فخالقنا ما اجتمع عليه الناس في غير هذا من أن الدار إذا كانت في يدي رجلين فتداعياها جعلت بينهما نصفين، ولم ينظر إلى أشبههما أن يكون له ملك تلك الدار فتعطي إيّاها، وهذا العدل إن شاء الله تعالى والإجماع، وهكذا ينبغي أن يكون متاع البيت وغيره ممّا يكون في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف بالقياس الأصل إلا أن يفرّق بين ذلك سنة أو إجماع ويقال لمن يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال أرايت دباغاً وعطّاراً كانا في حانوت فيه عطّر ودباغ كل واحد منهما يدعي العطّر والدباغ أن يلزمك أن تعطي العطّار العطّر والدباغ الدباغ؟

فإن قلت إنّي أقسمه بينهما قبل لك فلم لا تقسم المتاع الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطّار؟

١٠ - الاختلاف في الدخول

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ملك الرجل عقدة المرأة فأراد الدخول بها؛ فإن كان مهرها حالاً أو بعضه لم تجبر على الدخول عليه حتّى يدفع الحال منه إليها، وإن كان ديناً كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم لتصلح أمرها ونحوه لا يجاوز بها ثلاثاً إذا كانت بالغاً ويجامع مثلها وسواء في هذا المملوكة والحرّة، وليس لوليّ الحرّة ولا لسيّد الأمّة منعه إيّاها إذا دفع صداقها إن كان حالاً أو ما كان حالاً منه قال: ولا يؤجّل الرجل في الصداق إلا ما يؤجّل في دين الناس وبياع عليه في ماله كما يباع عليه في الدين ويحسب فيه كما يحسب في الدين لا افتراق في ذلك قال: وهذا كله إذا كانت الزوجة بالغاً أو مقاربة البلوغ أو جسيمة تحتل مثلها أن يجامع، فإذا كانت لا تحتل أن تجامع فلاهلها منها الدخول حتّى تحتل الجماع، وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها حتّى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويخلّي بينه وبينها قال ومتى كانت بالغاً، فقال: لا أدفع الصداق حتّى تدخلوها، وقالوا لا ندفعها حتّى تدفع الصداق فأيّهما تطوّع أجبرت الآخر على ما عليه؛ فإن تطوّع الزوج بدفع الصداق أجبرت أهلها على إدخالها، وإن تطوّع أهلها بإدخالها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال: وإن امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها؛ فإن دخلت دفعته إليها وجعلت لها النفقة إذا قالوا ندفعها إليه إذا دفع الصداق إلينا.

قال الشافعي: وإن كانت بالغاً مضنوا أجبرت على الدخول، وكل امرأة تحتل أن تجامع.

قال: فإن كانت مع هذا مضنة من مرض لا يجامع مثلها أمهلت حتّى تصير إلى الحال التي يجامع مثلها، ثم تجبر على الدخول ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال: وإذا دخلت عليه فأصابها فافضأها، ثم لم يلتزم ذلك فعليه ديّتها كاملة وهي امرأته بحالها ولها المهر تاماً ولها أن تمتنع من أن يصيبها في الفرج حتّى تبرأ البرء الذي إذا عاد لإصابتها لم ينكأها، ولم يزد في جرحها، ثم عليها إن برئت أن تخلّي بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلّة قائمة؛ فإن تطاول ذلك؛ فكان النساء يدركن علمه؛ فإن قلن إنّها قد برئت، وإن الإصابة لا تضرّها أجبرت على التخلية بينه وبين إصابتها قال: وإن صارت إلى حال لا يجامع من صار إليها أخذت صداقها وديّتها وقيل هي امرأتك؛ فإن شئت فطلق، وإن شئت فأمسك واجتنبها إذا كان

١٢ - الاستبراء

اللَّهُ تعالى فرضَ العدةَ ثلاثَ حيضَ وثلاثةَ أشهرَ وأربعةَ أشهرٍ وعشراً، وقالَ تبارك وتعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فدلَّت السُّنةُ على أنَّ وضعَ الحملِ غايةُ الاستبراء، وأنه مسقطٌ لجميعِ العدو، ولم أعلم أحداً خالفَ في أنَّ المطلقةَ لو حاضت ثلاثَ حيضَ، وذكرت أنها حاملٌ لم تحلَّ بها ولا تحلَّ إلا بوضعِ الحملِ أو البراءةِ أن يكونَ ذلكَ حملاً وهكذا، والله تعالى أعلمُ، المرتابةُ في الاستبراء؛ لأنها في مثلِ هذا المعنى.

ولو حاضت حيضةً وهي غيرُ مرتابةٍ، ثم حدثت لها ربيبةٌ ثانيةً بعد طهرها وقبلَ مسيسِ سيدها أمسكَ عن إصابتها حتى تستبرئَ نفسها من تلكَ الربيبةِ، ثم أصابها إذا برئت منها، وإذا ملكت الأمةَ مبرأتهِ أو هبةً أو صدقةً أو بيعاً أو أيَّ وجهٍ ما كان من وجوه الملكِ لم توطأ حتى تستبرأَ لما وصفت، وإذا كانت تستبرأُ لم يميز للمالكِها أن يتلذذَ منها بمباشرةٍ ولا قبلةٍ ولا جسدٍ ولا تجريدٍ ولا بنظرٍ شهوةٍ من قبلِ أنه قد يظهرُ بها حملٌ من بائعها، فيكونُ قد نظرَ متلذذاً أو تلذذَ بأكثرَ من النظرِ من أم ولدٍ غيره، وذلكَ محظورٌ عليه.

ومتى اشتراها فقبضها، ثم وضعت حملها برئت، وحلَّ له وطؤها، ولا يحلُّ له الوطءُ إلا بوضعِ جميعِ حملها إذا كان حملها من غيرِ سيدها وغيرِ زوجٍ إلا زوجاً قد طلقَ أو مات. وكذلك لو قبضها فأقامت ساعةً، ثم حاضت وطهرت حلَّ له الوطء.

ولو اشتراها، فلم يقبضها، ولم يفرقها حتى وضعت في يدي البائع، ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهرَ من نفاسها، ثم تحيضَ في يديه حيضةً مستقبليةً من قبلِ أنَّ البيعَ إنما تمَّ له حينَ لم يكن للبائعِ فيه خيارٌ بأن يفرقها عن مقامهما الذي تابعا فيه.

ولو اشتراها وشرطَ عليه البائعُ أنه بالخيارِ عليه ثلاثاً وقبضها المشتري فحاضت قبلَ أن يسلمَ البائعُ البيعَ ويبطلَ شرطه في الخيارِ أو تمضي ثلاثَ الخيارِ لم يطأها بهذه الحيضة حتى تطهرَ منها، ثم تحيضَ حيضةً أخرى.

ولو اشتراها وقبضها وشرطَ لنفسه الخيارَ ثلاثاً، ثم حاضت قبلَ الثلاثِ، ثم اختارَ البيعَ كانت تلكَ الحيضةُ استبراءً؛ لأنه تأمَّ الملكُ فيها قابضٌ لها لو اعتقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلكَ جائزاً، ولو أرادَ البائعُ ذلكَ فيها لم يكن له؛ لأنَّ البيعَ فيها تامٌّ.

ولو بيعَ جاريةً معينةً دلَّسَ له فيها بيعيٍّ وظهرَ على العيبِ بعدَ الاستبراء فاختارَ أن يسكسها أجزاءَ ذلكَ الاستبراء من قبلِ أنَّ الملكَ له تامٌّ إلا أنَّ له الخيارَ بالعيبِ إن شاء ردَّ، وإن شاء أمسك، وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه.

ولللرجل إذا اشترى الجاريةَ أيَّ جاريةٍ ما كانت أن لا يدفعَ

أخبرنا الربيعُ: قال قال الشافعيُّ: أصلُ الاستبراء أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عامَ سبَيِ أوطاسَ أن توطأ حَاطِلٌ حتى تَضَعَ أو توطأ حَاطِلٌ حتى تحيضَ وفي هذا دلالاتٌ منها أن من ملكَ أمةً لم يطأها إلا باستبراء كانت عندَ ثقةٍ أو غيرَ ثقةٍ أو توطأ أو لا توطأ من قبلِ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يستثنِ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً وَلَا نَشْكُ أنَ فِيهِنَّ أَكْبَاراً وَحَرَائِرَ كُنَّ قَبْلَ أنَ يَسْتَأْمِنَ وَإِمَاءَ وَضِعَافَ وَشَرِيفَاتٍ، وَكَانَ الْأَمْرُ فِيهِنَّ كُلَّهُنَّ وَالنَّهْيُ وَاحِدٌ، وَفِي مِثْلِ مَعْنَى هَذَا أنَ كُلُّ مِلْكٍ اسْتَحْذَرَهُ الْمَالِكُ لَمْ يَجْزُ فِيهِ الْوَطْءُ إِلَّا بَعْدَ الاسْتِبْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْفَرْجَ كَانَ مَمْنُوعاً قَبْلَ الْمِلْكِ، فَإِذَا صَارَ مُبَاحاً بِالْمِلْكِ كَانَ عَلَى الْمَالِكِ فِيهِ أنَ يَسْتَبْرَأَ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى عَلَى كُلِّ مِلْكٍ تَحْوِيلٌ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ الثَّانِيَّ مِثْلَ الْمَالِكِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ كَانَ الْفَرْجُ مَمْنُوعاً مِنْهُ بَأنَّهُ كَانَ مُبَاحاً لِغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ لَهُ، وَكَانَ حَلَالاً لَهُ بَعْدَ مَا مَلَكَهُ، فَلَوْ ابْتِاعَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةً وَقَبِضَهَا مِنْهُ وَتَفَرَّقَا بَعْدَ الْبَيْعِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنْهُ الْبَائِعُ أَوْ اسْتَقَالَه مِنْهَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا أَوْ كَانَتْ مُشْتَرِيَتَهَا امْرَأَةً ثَقَّةً أَمْ لَهُ أَوْ بِنْتُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ مِنْ قَبْلِ أنَ الْفَرْجُ قَدْ كَانَ حَرَمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَلَّ لَهُ بَعْدَ الْمِلْكِ الثَّانِي وَمَتَى حَلَّ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا قَدْ تَبَيَّنَ يَدِي الْوَطْءِ اسْتِبْرَاءً لَا بُدَّ.

وكذلك لو كانت بكرًا أو عندَ امرأةٍ محصنةٍ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ تدلُّ على أنَّ الاستبراءَ إنما هو من حينِ يحلُّ الْفَرْجُ بِالْمِلْكِ والاستبراءُ أن تمكثَ عندَ المشتري طاهرًا ما كان المكثُ قُلٌّ أو كَثْرٌ، ثم تحيضَ فتستكمل، فإذا طهرت منها فهو استبراءُها، ويكونُ الاستبراءُ إذا حاضت الحيضةُ الذي تعرفه؛ فإن حاضت على خلافٍ ما تعرف في الزيادةِ في الحيضِ فهو استبراءٌ؛ لأنها قد جاءت بما تعرف وزادت عليه، وإن حاضت أقلَّ من أيامِ حيضها أو بدمٍ أرقٍّ أو أقلَّ من دمها أو وجدت شيئاً تنكره في بطنٍ أو دلالةً ما يستدلُّ به على الحملِ أمسكت وأمسك عن إصابتها حتى يستدلَّ على أنَّ تلكَ الربيبةِ لم تكن حملاً إنما بذهابِ ذلكَ الذي تحيدُ وحيضةً بعده مثلُ الحيضِ الذي كانت تعرف، وإما بزمانٍ يمرُّ عليها يعرفُ أهلُ العلمِ من النساءِ أنها لو كانت حاملاً كانت تلدُ في مثلِ ذلكَ الزَّمانِ، فإذا أتى ذلكَ عليها استدلَّ على أنَّ تلكَ الربيبةِ من مرضٍ لا من حملٍ، وحلَّ وطؤها.

فإن قال قائلٌ: قد قال النبيُّ ﷺ: فِي الْحَائِلِ حَتَّى تَحِيضَ وهذه الحائِلُ قد حاضت؟

فيل: فمعقولٌ عن النبيِّ ﷺ أنه أرادَ الاستبراءَ بالحيضِ والاستبراءَ بوضعِ الحملِ أو الحيضِ إنما يكونُ استبراءً ما لم يكن معه ربيبةٌ، فإذا كانت معه ربيبةً فجعلَ فاستبراءَ بوضعِ الحملِ؛ لِأَنَّ

وإذا قبضها فماتت قبل أن تستبرأ؛ فإن ماتت عنده بعد ما ظهر بها حملٌ وتصادقا على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملاً وغير حامل.

ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يتواضعاها على يدي من يستبرئها فماتت أو عميت عند المستبرئ؛ فإن كان المشتري قبضها، ثم رضي بعد قبضها بمواضعها فهي من ماله، وإنما هي جارية قد قبضها، ثم أودعها غيره فموتها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كموتها في يديه.

ولو كان اشتراها، فلم يقبضها حتى تواضعاها برضا منهما على يدي من يستبرئها فماتت أو عميت ماتت من مال البائع؛ لأن كل من باع شيئاً بعينه فهو مضمونٌ عليه حتى يقبضه منه مشترى، وإذا عميت قبل للمشتري أنت بالخيار إن شئت فخذها معيبة بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شيءٌ كما لو عميت في يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها، وإن شئت فاتركها بالعيب، وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم، فيكون إلى أجله، وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع، فلم يشترط المشتري الثمن إلى أجل، وقال البائع لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلي الثمن، وقال المشتري لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلي السلعة، فإن بعض المشرقيين قال يجرى القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن، ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالي بآيهما بدأ إذا كان ذلك حاضراً، وقال غيره منهم لا أجبر واحداً منهما على إحضار شيء، ولكن أقول إيكما شاء أن أقضي له بحقه على صاحبه فليدفع إلي ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحدٍ منكما دفع ما عليه إلا قبض ماله، وقال آخرون أنصب لهما عدلاً فأجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل، فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى المشتري.

قال الشافعي: ولا يجوز فيها إلا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بمحضرت، ثم ينظر؛ فإن كان له مال أجبره على دفعه من ساعته، وإن غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري؛ فإن وجد له مالا دفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع، وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عند مفلس فهو أحق به إن شاء أخذه، وإنما أشهدنا على الوقف؛ لأنه إن أحدث بعد

عنها، وأن يقبضه إياها بائعها، وليس لبائعها منعه إياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه إياها على يدي أحدٍ ليستبرئها بحال ولا للمشتري أن يجس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره، ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ساعته أو مقيماً أو معدماً أو ملبساً أو صالحاً أو رجلاً سوء، وليس للمشتري أن يأخذه بمجمل بعهد ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه، وإنما التحفظ قبل الشراء، فإذا جاز الشراء الزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبداً أو أمة أو شيئاً وهو غريب أو أهل، فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبدین حرّاً كان ينبغي للحاكم أن يجبره على أن يدفع إليه الثمن؛ لأنه ماله حيث وضعه.

ولو أعطينا أن يأخذ له كفيلاً أو يجس له البائع عن سفره أعطينا ذلك في خوف أن يكون مسروقاً أو معيباً عيباً خافياً من سرقة أو إياق، ثم لم نجعل لهذا غاية أبداً؛ لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويوع المسلمين الجائزة بينهم، وفي سنة رسول الله ﷺ ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضاً لثمنها، وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار، ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوساً عن مالكتها، ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعدو أن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث، فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره، ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله ﷺ، ثم المسلمين بعده نهوا أن تكون الأثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم، وهذا إلى أجل غير معلوم؛ لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس، وفي شهر وأكثر وأقل، وكان فاسداً مع فساده من الثمن من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشترة إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ولا مشترة بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى يستبرئها، وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين بعينه يقبض وخارج من بيع المسلمين، فلو أن رجلين تابعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً.

ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت، ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جائزاً، وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء.

هبة أو ميراث أو أي ملك ما كان لم يكن له أن يطاها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ أمة أن لا يرسلها، وأن يحصنها، وإن فعل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما يحل له منها مثل المحصنة، ألا ترى أن عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطنون ولائهم، ثم يرسلونهم فيخبر أنه تلحق الأولاد بهم، وإن أرسلوهم، ولا يحرم عليهم الوطء مع الإرسال.

ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها، ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها بشاهد فوقف المشتري عنها، ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه وقفها؛ لأنها كانت على الملك الأول لم تستحق، ولو استحقها، ثم اشتراها الأول وهي في بيته لم تخرج منه لم يطاها حتى يستبرئها؛ لأنه قد ملكها عليه غيره.

ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما وكانت في بيته لم يطاها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة إلا بأن يملكها طاهراً، ثم تحيض بعد أن تكون طاهراً في ملكه، ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما يكون هذا في العدة في قول من قال الأقراء عين الحيض.

ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم يعتد بتلك الحيضة، ولا يعتد بحيضة إلا حيضة تقدمها طهر.

فإن قال قائل: لم زعمت أن الاستبراء طهر، ثم حيضة، وزعمت في العدة أن الأقراء الأطهار؟

قلنا له بتفريق الكتاب، ثم السنة بينهما، فلما قال الله عز وجل ﴿يَرْبِضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الأقراء الأطهار لقوله في ابن عمر رضي الله عنهما يطلقها طاهراً من غير جماع فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرنا أن تأتي بثلاثة أطهار؛ فكان الحيض فيها فاصلاً بينهما حتى يسمى كل طهر منها غير الطهر الآخر؛ لأنه لو لم يكن بينهما حيض كان طهراً واحداً وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإمام أن يستبرئ بحيضة؛ فكانت الحيضة الأولى أمامها طهر كما لا يعتد بالطهر إلا وإمامه حيض، وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم: يستبرئ بحيضة يقصد قصد الحيض بالبراءة فأمرنا أن تأتي بحيض كما أمرنا إذا قصد الأطهار أن تأتي بطهر كامل.

١٣ - النفقة على الأقارب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ

إشهادنا على وقف ماله في ماله شيئاً لم يجز، وإنما منعنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره أو هذا القول وأخذنا بهذا القول دونه؛ لأنه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه يبيع إلى مالك، ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها، وقد اعلنا أن ملكها لغيره، ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على نفسه ثمناً وماله حاضر ولا نأخذ منه، ولا يجوز لرب الجارية أن يطاها، ولا يبيعها، ولا يعتقها، وقد باعها من غيره، ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون وهو يقدر على أخذها منهم.

وإذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فانقضت عدتها فأراد سيدها إصابتها بانقضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحيضة بعد ما حل فرجها له؛ لأن الفرج كان حلالاً لغيره ممنوعاً منه والاستبراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلاً لو أراد بيع أمته فاستبرأها عند أم رجل أو بنته بحيضة أو حيض، ثم باعها من رجل لم يكن له أن يصيبها حتى يستبرئها بعدما أبيع له فرجها، ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فعجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها؛ لأنها كانت ممنوعة الفرج منه، وإنما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجماع في هذا المعنى كالتزوجة وتفارقتها في أن فرجها لم يكن مباحاً لغيره والاحتياط تركها.

ولو كانت له أمة فحاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجت واجباً عليها؛ فكانت ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الإحرام والحيض، ثم خرجت من الإحرام والصوم والحيض لم يكن عليه أن يستبرئها، وذلك أنه إنما حل بينه وبين فرجها بعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والإحرام لا أنه حل بينه وبين الفرج كما حل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه؛ فكان لا يحل له أن يلمسها، ولا يقبلها، ولا ينظر إليها بشهوة فحالها هذه مخالفة لحالها الأولى وتجتمع المستبراء والمعتدة وتختلفان فأما ما تجتمعان فيه، فإن في الاستبراء والعدة معنى وتعبداً فأما المعنى، فإن المرأة إذا وضعت حملها كانت براءة في الحرية والأمة وانقضاء العدة، وأما التبعيد، فقد تعلم براءتها بأن تكون صبية لم يدخل بها، ومدخول بها فتحيض حيضة فتعتد عدة الوفاة كما تعتد البالغة المدخول بها ولا تبرئها حيضة واحدة، فلو لم تكن العدة إلا للبراءة كانت الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة.

وكذلك الأمة البالغ وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها، ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع، فلا يكون لمن اشتراها أن يطاها حتى يستبرئها.

ولو كان رجل مودع أمة يستبرئها بحيضة عنده قد حاضت في يدي نسائه حيضاً كثيراً، ثم ملكها، ولم تفارق تحصينه بشراء أو

التي لا يغني نفسه فيها؛ فكان ذلك عندنا؛ لأنه منه لا يجوز أن يضيع شيئاً منه.

وكذلك إن كبر الولد زمناً لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد.

وكذلك ولد الولد؛ لأنهم ولد ويؤخذ بذلك الأجداد؛ لأنهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد إذا صار الوالد في الحال التي لا يقدر على أن يغني فيها نفسه أوجب؛ لأن الولد من الوالد وحق الوالد على الولد اعظم.

وكذلك الجد وأبو الجد وأبوه فوقه، وإن بعدوا؛ لأنهم آباء قال: وإذا كانت هند زوجة لأبي سفيان وكانت القيم على ولدها لصغيرهم بأمر زوجها فاذن لها رسول الله ﷺ أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها، ولولدها بالمعروف فمثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأبي وجه ما كان فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجده سراً وعلانية.

وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيم بماله ممن توكله أو كفله قال: وإن وجد الذي له الحق ماله بعينه كان له أخذه، وإن لم يجده كان له أخذ مثله إن كان له مثل إن كان طعاماً طعاماً مثله، وإن كان دراهم فدراهم مثله، وإن كان لا مثله له كانت له قيمة مثله دنائير أو دراهم كأن غصبه عبداً فلم يجده فله قيمته دنائير أو دراهم؛ فإن لم يجد للذي غصبه دنائير ولا دراهم، ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذي وجد فيستوفي قيمة حقه ويرد إليه فضله إن كان فيما باع له، وإن كان يبلد الأغلب به الدنانير باعه بدنانير، وإن كان الأغلب به الدرهم باعه بالدرهم قال: وإن غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص ثمنه، أو عبداً فاستخدمه حتى كسر، أو أعور عنده أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفا.

١٤ - نفقة المالك

١٦٥١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان

بن عيينة عن محمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله، عن عجلان أبي محمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق. [أخرجه مسلم (١٦٦٢)]

قال الشافعي: على مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف، وذلك نفقة رقيق بلدهما الشئ لأوساط الناس الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان حنطة أو شعيراً أو ذرة أو تمرأ

لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراداً فصلاً عن تراض بينهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أزدتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله وأعلموا أن الله بما تعملون بصير، وقال تبارك وتعالى ﴿فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾ إلى قوله ﴿بعد عسر يسراً﴾.

١٦٤٩ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن هنداً قالت لرسول الله ﷺ يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس لي إلا ما أذخل علي، فقال رسول الله ﷺ: خذي ما يكفيك، وذلك بالمعروف. [قدم]

١٦٥٠ - قال الشافعي: أخبرنا أنس بن عياض، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها حدثت أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ، فقالت: إن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه لا يغطي، ولدي إلا ما أخذت منه سراً وهو لا يعلم، فهل علي في ذلك من شيء؟، فقال رسول الله ﷺ: خذي ما يكفيك، وذلك بالمعروف. [قدم]

قال الشافعي: في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله ﷺ بيان أن الإجارة جائزة على ما يعرف الناس إذ قال الله عز وجل ﴿فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن﴾ والرضاع يختلف، فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف لبنها فيقل ويكثر فتجوز الإجارة على هذا؛ لأنه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الإجازات على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا.

قال الشافعي: وبيان أن على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة، وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث، وذلك أن الأم وارثة وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها.

قال الشافعي: قال ابن عباس في قول الله عز وجل ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ من أن لا تضار والدته بولدها لا أن عليها الرضاع.

قال الشافعي: وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال

أكثر منها.

قال الشافعي: وهذا يدلّك على ما وصفنا من تباين طعام المملوك وطعام سيّده إذا أراد سيّده طيّب الطعام لا أدنى ما يكفيه، فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك الذي يلي طعامه أن يكون أقلّ ما يصنع به أن يتأوله لقمة يأكلها بما يقرب إليه، فإن المعروف لا يكون يرى طعاماً قد ولي الغناء فيه، ثم لا يتألف منه شيئاً يردّ به شهوته وأقلّ ما تردّ به شهوته لقمة.

فإن قال قائل: كيف يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره؟

قيل: لاختلاف حالهما؛ لأن هذا ولي الطعام ورآه وغيره من المالك لم يله، ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالك دون غيره.

قال الشافعي: وفي كتاب الله عز وجل ما يدلّ على ما يوافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ الآية فامر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين الحاضرون القسمة، ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتيم والمسكنة ممن لم يحضر ولهذا أشبه وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك، ولو كان محتاجاً إلا أن تطوّر، وقال لي بعض أصحابنا قسمة الميراث، وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع وأحبّ إليّ أن يعطوا ما طاب به نفس المعطي، ولا يوقّت، ولا يحرمون.

قال الشافعي: ومعنى لا يكلف من العمل إلا ما يطيق يعني به، والله تعالى أعلم، إلا ما يطيق الدوام عليه ليس ما يطيقه يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك، ثم يعجز فيما بقي عليه، وذلك أن العبد الجلّد والأمة الجلدة قد يقويان على أن يمشيا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم، ثم يعجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوماً وليلة، ولا يتأمان فيهما، ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي يلزم المملوك لسيّده ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه إن كان مسافراً فيمشي العقبه وركوب الأخرى والنوم إن قدر راكباً نام أكثر من ذلك، وإن كان لا يقدر على النوم راكباً نام أكثر من ذلك في المنزل، وإن كان عمله بالليل تركناه بالنهار للرأحة، وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للرأحة، وإن كان في الشتاء عمل في السحر، ومن أوّل الليل، وإن كان في صيف يعمل ترك في القائلة.

وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنّه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الأغلب بذلك البلد، وكان لا يسمّى ضيقاً بموضعه.

قال الشافعي: والجواري إذا كانت لمن فراهة وجمال فال معروف أنّهن يكنين أحسن من كسوة اللاتي دونهن.

١٦٥٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن إبراهيم بن أبي خديش، عن عتبة بن أبي لهب أنّه سمع ابن عباس يقول في المملوكين: أطعموهم بما تأكلون واكسوهم بما تلبسون.

• [أخرجه البيهقي (٨/٨)]

قال الشافعي: هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب فسال السائل عن مملكه وهو إنما يأكل قرأ أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس، فقال: أطعموهم بما تأكلون واكسوهم بما تلبسون، وكان أكثر حال الناس فيما مضى ضيقاً، وكان كثير ممن اتسعت حاله مقصداً فهذا يستقيم قال والسائلون عرب ولبوس عاصمتهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا، وخالف معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس جيد الثياب، فلو أسمى رقيقه كان أكرم وأحسن؛ فإن لم يفعل فله ما قال رسول الله ﷺ: نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عندنا المعروف لمثله في بلده الذي به يكون، ولو أن رجلاً كان لبسه الرشي والحزب والمروي والقصب وطعمته النقي والوان لحم الدجاج والظير لم يكن عليه أن يطعم مملكه ويكسوه مثل ذلك، فإن هذا ليس بالمعروف للمالك.

١٦٥٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلسه معه؛ فإن أبي فليروغ له لقمة فليأوله لئلا يؤعطيه لئلا يؤعطيه أو كلمة هذا معناه. [أخرجه مسلم (١٦٦٣)، أبو داود (٣٨٤٦)، الترمذي (١٨٥٣)]

قال الشافعي: فلما قال رسول الله ﷺ: فليروغ له لقمة كان هذا عندنا، والله تعالى أعلم، على وجهين: أحدهما وهو أولاهما بمعناها - والله تعالى أعلم، - أن إجلالته معه أفضل، وإن لم يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذ قال رسول الله ﷺ: وإلا فليروغ له لقمة؛ لأن إجلاله لو كان واجباً عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يتأوله أو يجلسه، وقد يحتمل أن يكون أمر اختيار غير الختم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله ﷺ، فلا يجب له

ووجه هذا كله في المملوك والمملوك ما لا يضر بأبدانها والضرر البين، وما يعرف الناس أنهما يطيقان المداومة عليه.

قال الشافعي: ومتى مرض واحد منهما فعليه نفقته في المرض ليس له استعماله إن كان لا يطيق العمل، وإن عمي أو زمن أنفق عليه مولاه أيضاً إلا أن يشاء يعتقه، فإذا اعتقه، فلا نفقة له عليه.

قال الشافعي: وأم الولد مملوك يلزمه نفقتها وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله والمديرة والمملوكه تعمل له في منزله أو خارجاً عنه كما وصفنا من المملوكه غير المدبرة وينفق عليهن كلهن بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي مملوك صار إلى أن لا يطيق العمل لم يكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتبه مخالفان لمن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره؛ فإن مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهما قيل لهما لكما شرطاً كما في الكتابة فأنفقا على أنفسكما؛ فإن زعمتما أنكما عاجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابتكما ورددناكما رقيقاً كما نبطلها إذا عجزتما عن تأدية أرض جانيكما قال: وإذا كان لهما إذا عجزا أن يقولوا لا نجد فيردان رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت إن شاء الله تعالى؛ لأن هذا دلالة على أن فسخ الكتابة إليهما دون من كاتبهما قال: ولو كانا اثنين فعجز أحدهما أو مرض، فقال: قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه، وكان الذي لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصّة العاجز من الكتابة.

قال الشافعي: وينفق الرجل على ماله الصغار، وإن لم ينفعه يجبر على ذلك قال: ولو زوج رجل أم ولده فولدت أولاداً أنفق عليهم كما ينفق على رقيقه حتى يتقوا بعثي أمهم، قال: وإذا ضرب السيد على عبده خراجاً، فقال العبد لا أطيقه.

قيل له أجره بمن شئت واجعل له نفقته وكسوته، ولا يكلف خراجاً، وإن كانت أمة فكذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ منها خراجاً إلا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعه الإمام من أخذ الخراج من الأمة إذا لم تكن في عمل وأحب كذلك بمنعه الخراج من العبد إن لم يكن يطيق الكسب صغيراً كان أو كبيراً.

١٦٥٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمه أبي سُهَيْل بن مالك، عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله عنه يقول في خطبته: "ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب، فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بقرجها." [أخرجه

مالك (٩٨١/٢)]

قال الشافعي: وإن كانت لرجل دابة في مصر أو شاة أو بعير علفه ما يقيم؛ فإن امتنع من ذلك أخذه السلطان بelfه أو يبيعه؛ فإن كانت بيادية فاتخذت الغنم أو الإبل أو البقر على المرعى فخلها والرعي، ولم يجبسها فأجذبت الأرض فأحب إلى لو علفها أو ذبحها أو باعها، ولا يجبسها فتموت هزلاً إن لم يكن في الأرض متعلق ويجبر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها؛ فإن كان في الأرض متعلق لم يجبر عندي على بيعها ولا ذبحها ولا علفها؛ لأنها على ما في الأرض تتخذ، وليست كالذواب التي لا ترعى والأرض مخصصة إلا رعيًا ضعيفاً ولا تقوم للجذب قيام الرعاعي.

قال الشافعي: ولا تحلب أمهات النسل إلا فضلاً عما يقيم أولادهن، ولا يحلبها ويتركهن يمتن هزلاً.

قال: وليس له أن يسترضع أمة فيمنع ولدها إلا يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذي بالطعام فيقيم بدنه، فلا بأس أن يؤثر ولده بالذين إن اختاره على الطعام قال: وفي كسب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم.

١٥ - الحجة على من خالفنا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال بعض الناس قولنا فيمن كان له على رجل حق، فلم يعطه إياه، فإن له أن يأخذ منه حقه سرّاً ومكابرة إن غصبه ذنانير أو دراهم أو ما يكال أو يوزن فوجد مثله أخذه؛ فإن لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئاً فيستوفي حقه، وذلك أن صاحب السلعة الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله، فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه.

قال الشافعي: أرايت لو عارضك معارض بمثل حجّتك، فقال هو إذا غصبه دراهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ دراهم غيرها، وإنما جعلت هذه الدراهم بدلاً من تلك القيمة؛ لأنه لو غصبه سوداً لم تأمره أن يأخذ وضحاً؛ لأنّ الوضع أكثر قيمة من السرد، فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع؛ فإن قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا، وما مثل؟

قال: لا يجوز الفضل في بعضها على بعض.

قلنا: فإن كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السرد وضحاً وهي لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال: لا؛ لأنها، وإن لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة من الذنانير قلنا فحجّتك؛ لأنّ الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ؛ لأنه إنما صرت إلى أن تعطيه دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم، وهذا بيع فكيف لم تجز أن يأخذ ذنانير بقيمة

مال رجل والرجل يعلم أن لا حق له على المبيع عليه إيجل له أن يأخذ ما باع له السلطان؟
قال: لا.

قلنا فنراك إنما تجعل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان، وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالقني يتجر بالحق لبعض الناس على بعض ويجبر من امتنع من الحق على تأديته، وما يحل للسلطان شيئاً، ولا يجرمه ما الحلال، وما الحرام إلا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جعت بين الرجل يكون له الحق فيأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجعلته أمين نفسه فيه وفترت بينه وبين السلطان في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبراً أم قياساً؟

قال: قال أصحابنا يقيح أن يبيع مال غيره.

قلت: ليس في هذا شيء لو قبح إلا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله، وذلك قيمته والقيمة بيع وتخالف معنى السنة في هذا الموضع وتجامعها في موضع غيره قال هكذا أصحابنا.

قلت: فترضى من غيرك بمثل هذا، فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا؟

قال: ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أيضاً فيه حجة، فقال: إنه يقال: إن النبي ﷺ قال: أَدِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَسْتَمَنَّكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ فما معنى هذا؟

قلنا ليس هذا بثابت عند أهل الحديث منكم، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة علينا، ولو كانت كانت عليك معنا قال وكيف؟
قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ فتأدية الأمانة فرض والحيانة محرمة، وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراه إذا غصب دنائير فباع ثياباً بدنائير، فقد خان؛ لأن الثياب غير الدنائير؟

قلت: إن الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ؛ فإن لم يكن فمثله؛ فإن لم يكن يبيع على الغاصب فأخذ منه مثل ما غصب بقيمته، ولو كان إذا خان دنائير فبيعت عليه جارية بدنائير فدفعت إلى المغصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز، ولا يكائر على ما يعلم أنه لا يحل له، وكان على السلطان إن وجد له دنائره بعينها أعطاه إياها وإلا لم يعطه دنائير غيرها؛ لأنها ليست بالذي غصب، ولا يبيع له جارية فيعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرأيت لو كان ثابتاً ما معناها؟

قلنا إذا دلت السنة واجتماع كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سراً من الذي هو عليه، فقد دل ذلك أن

الدراهم، وإنما إلى القيمة ذهبت وكيف لم تجز له أن يبيع من عرضه فيأخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدراهم وفيه تغاير فما حجتك على أحد إن عارضك بمثل هذا القول؟

فقال: لا يجوز له أن يأخذ إلا ما أخذ منه؛ لأنك تعلم أنه إذا أخذ غير ما أخذ منه، فإنما يأخذ بدلاً والبدل بقيمة، ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم لا يكون أمين نفسه.

قال الشافعي: فقال فما تقول أنت؟

قلت: أقول: إن سنة رسول الله ﷺ، ثم إجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد منعه إياه فله أخذه منه، وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله ﷺ في أخذه ما يكفيها، ولولها بالمعروف منه ذهباً وفضة لا طعاماً ويحتمل لو كان طعاماً أن يكون أرفع مما يفرض لها ويمن أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضاً لها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون إنما أخذته بدلاً مما يفرض لها مثله؛ لأنه قد كان لأبي سفيان حبس ذلك الطعام عنها وإعطائها غيره؛ لأن حقها ليس في طعام بعينه إنما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كادم الناس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الآدم ولا في شرهما وهي إذا أخذت من هذا، فإنما تأخذ بدلاً مما يجب لها ولولها والبدل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي إذا أخذت لنفسها، ولولها، فقد جعلها أمين نفسها، ولولها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سراً من أبي سفيان وهو مالك المال.

قال الشافعي: فقلت له أما في هذا ما ذلك على أن للمرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على السلطان إذا ثبت الحق عنده أن يأخذه به قال وأين؟

قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للمغتصب سلعته بعينها اليس يقضي على الغاصب بأن يعطيه قيمتها؟

قال: بلى.

قلت إن لم يعطه سلعته بعينها باع السلطان عليه في ماله حتى يعطي المغصوب قيمة سلعته؟

قال: بلى، فقليل له إذا كانت السنة تبيح لمن له الحق أن يأخذ حقه دون السلطان كما كان للسلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون للمرء إذا لم يجد حقه أن يبيع في مال من له عليه الحق حتى يأخذ حقه؟

قال للسلطان أن يبيع، وليس لهذا أن يبيع قلنا، ومن قال: ليس له أن يبيع؟ أرايت إذا قيل لك ولا له أن يأخذ مال غيره إلا بإذن السلطان ما حجتك؟ أو أرايت السلطان لو باع لرجل من

قال لأخيه قلنا: أرايت يتيماً له خالٌ وابنٌ عمٌ غنيانٍ لو ماتَ اليتيمُ لمن ميراثه؟

قال لابنِ عمه.

فقلت فقبلَ أن يموتَ على من نفقته؟

قال على خاله.

فقلت لبعضهم أرايت يتيماً له أخٌ لأبيه وأمه وهو فقيرٌ وله ابنٌ أخٌ غنيٌ لمن ميراثه؟

قال للأخ.

فقلت فعلى من نفقته؟

قال على ابنِ أخيه.

قلت: فقد جعلت النفقة على غير وارثٍ، وكلُّ ما لزم أحداً لم يتحول عنه لفقرٍ ولا غيره؛ فإن كانت الآية على ما وصفت، فقد خالفتها فأبارت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال: إنما جعلتها على ذي الرِّحم المحرم إن كان وارثاً قلنا، وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فتخالف الآية فيه خلافاً بيناً أو تجدد في الآية أنه إنما عني بها الرِّحم المحرم أو تجدد أحداً من السلف فسرّها كذلك؟

قال هي هكذا عندنا.

قلت: أرايت إن عارضك أحدٌ بمثل حجّتك، فقال: إذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعضٍ.

قلت: أجبره على نفقة ذي الرِّحم غير المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحلُّ له نكاحها، فيكون يوماً فيها له منفعة وسرورٌ، وعلى نفقة الغلام وهو يحلُّ له أن ينكحَ إليه أو ينكحَ المرأة التي ينفقُ عليها، فيكون له في ذلك منفعة وسرورٌ أجورٌ من أن أجبره على نفقة من يجرّم عليه نكاحه؛ لأنه لا يستمتع أحدهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من الرجال ما حجّتك عليه؟ ما أعلم أحداً لو قال: هذا إلا أحسن قولاً منك قال: لأن الذي يجرّم نكاحه أقرب.

قلنا: قد يجرّم نكاحٌ من لا قرابة له قال وأين؟

قلنا أم امرأتك وامرأة أبيك وامرأة تلاعنها وامراتك تبت طلاقها، وكلٌّ من بينك وبينه رضاعٌ قال: ليس هؤلاء وارثاً قلنا أو ليس قد فرضت النفقة على غير الوارث؟

فإن قال قائل: فإنما قد روينا من حديثكم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجبر عصبه غلاماً على رضاعه الرجال دون النساء قلنا افتأخذ بهذا؟

قال: نعم.

قلت افتخص العصبه وهم الأعمام وبنو الأعمام والقراية

ليس بخيانة، الخيانة أخذٌ ما لا يحلُّ أخذه، فلو خاني درهماً.

قلت: قد استحلّ خياني لم يكن لي أن آخذ منه عشرة دراهم مكافأة بخيائه لي، وكان لي أن آخذ درهماً ولا آكون بهذا خائناً ولا ظالماً كما كنت خائناً ظالماً بأخذ تسعة مع درهم؛ لأنه لم يخنها.

قال الشافعي: ولا تعدو الخيانة الحرمة أن تكون كما وصفنا من أن يأخذ من مال الرجلٍ بغير حقٍّ وهي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليلٌ عليها أو تكون لو كان له حقٌّ لم يكن له أن يأخذ بغير أمره، وهذا خلاف السنة؛ فإن كان هذا هكذا، فقد أمروا رجلاً أن يأخذ حقه والبذل من حقه بغير أمرٍ من أخذ منه سراً ومكابرةً.

قال الشافعي: وخالفنا أيضاً في النفقة، فقال: إذا مات الأب أنفق على الصغير كلَّ ذي رِحمٍ يجرّم عليه نكاحه من رجلٍ أو امرأة.

قلت له: فما حجّتك في هذا؟

قال قولُ الله تبارك وتعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْسَبَ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

قال الشافعي:

قلت له: أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك وتعالى على الأب، والوارث يقوم في ذلك مقام الأب؟

قال: نعم.

فقلت أوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود وأمه وارث لا شيء عليها من ذلك؟

قال: نعم.

قلت أنيكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا أرضعته، وعلى الصبي؟

قال: لا، ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما تأوكت تركت.

قال: فإن أقول على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال: لا يكون له وارث وأبوه حيٌّ قلنا بلَى أمه، وقد يكون زماناً مولوداً فيرثه ولده لو مات، ويكون على أبيه عندك نفقته، فقد خرجت مما تأوكت.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت يتيماً له أخٌ فقيرٌ وجدٌ أبو أمٍ غنيٌ على من نفقته؟

قال على جدّه قلنا ولمن ميراثه؟

من قبل الأب؟

منها في مواضعه، والله نسأل الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وترك ميل ظاهر، فإنه يقول جل وعز ﴿فَلَا تَحِلُّوا كُلَّ الْمُتَبَلِّغَاتِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعْلَقَةِ﴾ وجماع المعروف إثبات ذلك بما يحسن لك ثوابه وكف المكروه.

١٧ - النفقة على النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى ﴿تَعُولُوا﴾ وقول الله ﴿ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ يدل - والله أعلم - أن على الرجل نفقة امرأته، وقوله ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ أن لا يكثر من تعولون إذا اقتصر المرء على واحد، وإن أباح له أكثر منها، وقال الله عز وجل ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

١٦٥٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُبَيْدَةَ أَنْتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي مِنْهُ إِلَّا مَا يُدْخِلُ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذْ مَا يَكْفِيكَ، وَكَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ. [هـ]

١٦٥٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ. [هـ]

قال سعيد، ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق علي إلى من تكلني؟ وتقول زوجتك أنفق علي أو طلقتي، ويقول خادمك أنفق علي أو بعني. [هـ]

قال الشافعي: فهذا نأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته، وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها ببلدها الذي هي فيه برأ كان أو شعيراً أو ذرة لا يكلف غير الطعام العام ببلده الذي يقتاته مثلها، ومن الكسوة والأدم بقدر ذلك لقول الله عز وجل ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾، فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفت في القرآن وأبان النبي ﷺ ذلك؛ فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فعجزوا عنها لم يجبرن على المقام معهم مع العجز عما لا غنى بهن عنه من النفقة والكسوة قال وبلاستدلال قلنا إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته

قال: لا إلا أن يكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالحجة عليك في هذا كالحجة عليك فيما احتججت به من القرآن، وقد خالفت هذا قد يكون له بنو عم، فيكونون له عصبه، وورثة ولا تجعل عليهم النفقة وهم العصبه الورثة، وإن لم تجد له ذا رحم تركه ضائعاً.

قال الشافعي: فقال لي قائل قد خالفتكم هذا أيضاً قلنا أما الأثر عن عمر فنحن أعلم به منك ليس تعرفه، ولو كان ثابتاً لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما؛ فكان يقول: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ على الوارث أن ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا﴾ وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل من الآية محتملة على ما قال ابن عباس، وذلك أن في فرضها على الوارث والأُم حية دلالة على أن النفقة ليست على الميراث؛ لأنها لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثها وسقط عنه ثلثها؛ لأنه حظ الأم، ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع، وعلى الأم ثلثه، وإن كانت الأم خرجت من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غيرها؛ فكان ينبغي لو مات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته، فلا يكون على الأم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى، وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي، وكل امرئ مالک لماله، وإنما لزمه فيه ما لزمه في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر مجمع عليه فاما أن نلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا، فلا يجوز لنا؛ فإن كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفاً، وإن كان كما وصفت، فقد خالفته خلافاً بيناً.

١٦ - جماع عشرة النساء

أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقرائي عليه قال: أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال الله تعالى ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية، وقال عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَسْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال جل وعلا ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فجعل الله للزوج على المرأة وللمرأة على الزوج حقاً بينهما في كتابه، وعلى لسان نبيه مفسرة ومجمله، ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم، وقد وضعنا بعض ما حضرنا

قلت:

١٦٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ. قَالَ: يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: قُلْتُ: سَنَةً؟ قَالَ سَعِيدٌ: سَنَةً. وَالَّذِي يَشَبْهُ قَوْلَ سَعِيدٍ سَنَةً أَنْ يَكُونَ سَنَةً رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٦٩/٧)]

١٦٥٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُنَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالِ غَابُوا، عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يَطْلُقُوا فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا.

قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنصُوبًا التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا هَلْ يَبْنُو بَيْنَهُمَا مَا مَنَعَهَا مِنْ حُقُوقِهَا الَّتِي لَا تَفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِذَا مَنَعَهَا فَرَقَ مِثْلُ نُشُورِ الرَّجُلِ وَمِثْلُ تَرْكِهِ الْقَسَمَ لَهَا مِنْ غَيْرِ إِيلَاءٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ نَعَمْ لَيْسَ فِي فَقْدِ الْجَمَاعِ أَكْثَرُ مِنْ فَقْدِ لَذَّةٍ، وَلَوْلَا، وَذَلِكَ لَا يُتْلَفُ نَفْسُهَا وَتَرْكُ النِّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ بَيِّنَانِ عَلَى اتِّلَافِ نَفْسِهَا، وَقَدْ وَجَدْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبَاحَ فِي الضَّرُورَةِ مِنَ الْمَأْكُولِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِّ وَغَيْرِهِمَا مَنَعًا لِلنَّفْسِ مِنَ التَّلَفِ، وَوَضَعَ الْكُفْرَ عَنِ الْمُسْتَكْرَى لِلضَّرُورَةِ الَّتِي تَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا أَجْدَهُ أَبَاحٌ لِلْمَرْأَةِ وَلَا لِلرَّجُلِ فِي الشَّهْوَةِ لِلْجَمَاعِ شَيْئًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِصَابَةِ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يُصِيبُ غَيْرَهَا أَجَلَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ قَالَ: هَذَا رِوَايَةٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

قلت: فإن كانت الحجّة فيه الرواية عن عمر، فإن قضاء عمر بأن يفرق بين الزوج وامراته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضايا عمر في التفريق بينهما، ولم يخالفه فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله ﷺ وقبلت قضاءه في العين وانت تزعّم أن علياً ﷺ يخالفه؟

فَقَالَ قَبْلَهُ: لِأَنَّ الْجَمَاعَ مِنْ حَقِّ الْعَقْدَةِ.

قلت له: أفكما يجامع الناس أو جماع مرّة واحدة؟

قال: كما يجامع الناس.

قلت: فأنّت إذا جامع مرّة واحدة لم تفرّق بينهما قال: من أجل أنه ليس بعينين.

قلت: فكيف يجامع غيرها، ولا يكون عتيباً وتوجّله سنة؟

قال: إن أداء الحق إلى غيرها غير مخرج له من حقها.

فَرَقَ بَيْنَهُمَا وَقُلْنَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ إِذَا مَلَكَ عَقْدَةَ نِكَاحِهَا وَخَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فَأَخَّرَ ذَلِكَ هُوَ وَنَفَقَتُهَا مَطْلَقَةً طَلَاً يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، وَإِنْ كَانَ مِثْلُهَا لَا يَجِدُ نَفْسَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمٍ لَهَا، وَإِذَا دَخَلَ بِهَا فغَابَ عَنْهَا قَضَى لَهَا بِنَفَقَتِهَا فِي مَالِهِ؛ فَإِنْ لَمْ تَرْفَعْ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ حَتَّى يَقْدَمَ وَتَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْفَقْ عَلَيْهَا فِي غَيْبِهِ حَكَمَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهَا فِي الشُّهُورِ الَّتِي مَضَتْ.

وكذلك إن كانت زوجته حرّة ذمّية، وإن كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها؛ لأنّه حقّ لها.

١٨- الخلاف في نفقة المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال بعض الناس ليس على الرجل نفقة امرأته حتى يدخل بها، وإذا غاب عنها وجب على السلطان إن طلبت نفقتها أن يعطيها من ماله، وإن لم يجد له مالا فرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه، وإن لم تطلب ذلك حتى يمضي لها زمان، ثم طلبته فرض لها من يوم طلبته، ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم تطلب فيها النفقة، وإن عجز عن نفقتها لم يفرق بينهما وعليه نفقتها إذا طلقها ملك رجعتها أو لم يملكها.

قال الشافعي: وقال لي كيف.

قلت: في الرجل يعجز عن نفقة امرأته يفرق بينهما؟

قلت: لما كان من فرض الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله ﷺ والآثار والاستدلال بالسنة لم يكن له، والله أعلم بحسبها على نفسه يستمتع بها ومنعها عن غيره تستغني به وهو مانع لها فرضاً عليه عاجزاً عن تأديته، وكان حبس النفقة والكسوة يأتي على نفسها فتموت جوعاً وعطشاً وعرياً قال فإين الدلالة على التفريق بينهما؟

قلت: قال أبو هريرة: إن النبي ﷺ أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة تقول امرأتك أنفق علي أو طلقني، ويقول خادمك أنفق علي أو بعني.

قال الشافعي: قال فهذا بيان أن عليه طلاقها.

قلت: أمّا بنص، فلا، وأمّا بالاستدلال فهو يشبهه، والله أعلم، وقلت له تقول في خادم له لا عمل فيها بزمانة عجز عن نفقتها؟

قال نبيعها عليه.

قلت: فإذا صنعت هذا في ملكه كيف لا تصنعه في امرأته التي ليست بملك له؟

قال: فهل من شيء أبين من هذا؟

قلت: فإذا كنت تفرق بينهما بأن حقاً عليه جماعها ورضيت منه في عمره أن يجامع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والآثار في نفقتها واجب.

قال: نعم.

قلت فلم أقررتها معه بفقد حقين في النفقة والكسوة وفقدتهما يأتي على إتلافها؛ لأن الجوع والعطش في أيام سيرة يقتلنها والعري يقتلها في الحر والبرد وأنت تقول لو أنفق عليها دهره، ثم ترك يوماً أخذته بنفقتها؛ لأنه يجب لها في كل يوم نفقة وفرقت بينهما بفقد الجماع الذي تخرجه منه في عمرها بجماع مرة واحدة، فقد فرقت بينهما بأصغر الضررين وأقررتها معه على أعظم الضررين، ثم زعمت أنها متى طلبت نفقتها من ماله غائباً كان أو حاضراً فرضتها عليه وجعلتها ديناً في ذمته كحقوق الناس، وإن كفت عن طلب نفقتها أو هرب، فلم تجده ولا مال له، ثم جاء من تأخذه بنفقتها فيما مضى، هل رأيت مالاً قط يلزم الوالي أخذه لصاحبه حاضراً أو غائباً فيترك من هو له طلبه أو يطلبه فيهرب صاحبه فيبطل عنه؟

قال: فيفحش عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجاً فأحرمه عليه بلا إحداث طلاق منه.

قلت له: أفرأيت أحد الزوجين يرتد أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما؟ أرايت الأمة تعتق أهو قول الزوج أنت طالق؟ فانت تفرق بينهما إن شاءت الأمة أو رأيت المولى أهو طلق؟ أرايت الرجل يعجز عن إصابة امرأته أهو طلق فانت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب، وأما ما سواه بالسنة والآثر عن عمر.

قلت: فحجتك بأنه يقبح أن يفرق بغير طلاق يحدته الزوج لا حجة لك عليه وغير حجة على غيرك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول، وإن خلت بينه وبين نفسها؟

قال: لأنه لم يستمتع منها بجماع.

قلت: أفرأيت إذا غاب أو مرض أيسمتع منها بجماع؟

قال: لا، ولكنها محبوسة عليه.

قلت: افتجلا مملكة محبوسة عليه؟

قال: نعم.

قلت ويجب بينهما الميراث؟

قال: نعم.

قلت: وإن كانت النفقة للحبس فهي محبوسة، وإن كانت

للجماع فالمرئض والغائب لا يجامعان في حالهما تلك فأسقط لذلك النفقة.

قال: إذا كان مثلها بجماع وخلت بينه وبين نفسها وجبت لها النفقة.

قلت له: لم أوجب لها النفقة في العدة، وقد طلقت ثلاثاً وهي غير حامل فخالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة؟

قال وابن الدلالة بالكتاب؟

فقلت له قال الله عز وجل في المطلقات ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فاستدلنا على أن لا فرض في الكتاب المطلقة مالكة لأمرها غير حامل قال: فإنه قد ذكر المطلقات مراسلات لم يخص واحدة دون الأخرى، وإن كان كما تقول، ففيه دلالة على أن لا نفقة لمطلقة، وإن كان زوجها يملك الرجعة، وما مبتدأ السورة إلا على المطلقة للعدة.

قلت له: قد يطلق للعدة ثلاثاً قال: فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بمنع النفقة المبتوتة دون التي له رجعة عليها.

قلت: سنة رسول الله ﷺ ثبت أن المنوعة من النفقة المبتوتة بجميع الطلاق دون التي لزوجها عليها الرجعة، ولو لم تدل السنة عن رسول الله ﷺ على ذلك؛ فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل، وقد ذكر المطلقات فيها دللت على أن النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها، فلم يجوز أن ينق على مطلقة إلا أن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل إلى غيرها من المطلقات فينفق عليها بالإجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبتوتة قياساً عليها؟

قلت: أرايت التي يملك زوجها رجعتها في عدتها اليس يملك عليها أمرها إن شاء ويقع عليها إيلاؤه وظهاره ولعانه، ويتوارثان قال: بلى.

قلت أفهذه في معاني الأزواج في أكثر أمورها؟

قال: نعم.

قلت افتجد كذلك المبتوتة بجميع طلاقها؟

قال: لا.

قلت فكيف تقيس مطلقة بالتي تخالفها؟ وقلت له.

١٦٥٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى

الْأَسَدِ بْنِ سُقْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَنْصَلٍ طَلَّقَهَا أَلْبَنَةً وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ وَاللَّهِ

أَنْ تَكُونَ الْفَاجِشَةُ خُرُوجَهَا، وَأَنْ تَكُونَ الْفَاجِشَةُ أَنْ تَخْرُجَ لِلْحَدِّ
قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِذَا احْتَمَلْتَ الْآيَةَ مَا وَصَفْتَ فَأَيُّ الْمَعَالِي أَوْلَى
بِهَا؟ قَالَ مَعْنَى مَا وَاقَفْتَهُ السُّنَّةُ.

فقلت: فقد ذكرت لك السُّنَّةَ في فاطمة فأوجدتكم ما قال لها
رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم.

١٩- القسم للنساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال
تبارك وتعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ
فَلَا تَعْدِلُوا﴾ الآية، فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا
أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب، فإن الله عز وجل وعلا
تجاوز للعباد عما في القلوب، فلا تملوا تبعوا أهواءكم كل الميل
بالفعل مع الهوى، وهذا يشبه ما قال: والله أعلم ودلت سنة
رسول الله ﷺ، وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على
الرجل أن يقسم لنسائه بعدد الأيام والليالي، وأن عليه أن يعدل في
ذلك لا أنه مرخص له أن يجوز فيه، فدل ذلك على أنه إنما أريد
بما في القلوب بما قد تجاوز الله للعباد عنه فما هو أعظم من
الميل على النساء، والله أعلم والخرائر المسلمات والذميات إذا
اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل يبيت عند
كل واحدة منهن ليلتها ونحو لو أوى عندها نهاره؛ فإن كانت
عنده أمة مع حرة قسم للحررة ليلتين وللأمة ليلة قال: وإن هربت
منه حرة أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقها من
القسم حتى تعود الحررة إلى طاعة الله في الرجوع عن الهرب
والأمة؛ لأن امتناعها مما يجب عليها في هذه الحال قطع حق
انفسهما وبيت عند المريضة التي لا جماع فيها والحائض والنفساء؛
لأن مبيتة سكن الفؤاد، وإن لم يكن جماع أو أمر تحب المرأة وترى
الغضاضة عليها في تركه.

١٦٦١- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ
عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ لِنَفْسَانِ. [أخرجه

البخاري (٥٠٦٧)، مسلم (١٤٦٥)]

قال الشافعي رحمه الله: التاسعة التي لم يكن يقسم لها
سودة وهبت يومها لعائشة.

١٦٦٢- أَخْبَرَنَا مُتَّفِقَانِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَوْدَةَ

وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ. [أخرجه البخاري (٥٢١٢)، مسلم (١٤٦٣)]

مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ
لَهُ، فَقَالَ لَهَا لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ
شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ يَتْلُكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي فَأَعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ
أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَغْمَى تَضَعِينَ يَيْتَابَكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ
فَأَذِّنِي قَالَتْ، فَلَمَّا حَلَلْتَ ذَكَرْتَ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ
خَطَبَانِي، فَقَالَ أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَا
مُعَاوِيَةُ فَصُنْطُكَ لَا مَالَ لَهُ أَنْ يَكْجِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قَالَتْ
فَكَرِهْتَهُ، ثُمَّ قَالَ أَنْ يَكْجِي أَسَامَةَ فَكَفَّخْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا
فَاعْتَبَطَ بِهِ.

قال: فإنكم تركتم من حديث فاطمة شيئاً قالت: فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: لَا سَكُنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ فَقُلْتُ لَهُ مَا تَرَكْنَا مِنْ
حَدِيثِ فَاطِمَةَ خَرَفًا قَالَ: إِنَّمَا حَدَّثْنَا عَنْهَا أَنَّهُ قَالَتْ قَالَ لِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سَكُنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ.

فقلت لكنا لم نحدث هذا عنها، ولو كان ما حدثتم عنها كما
حدثتم كان على ما قلنا، وعلى خلاف ما قلتم قال وكيف؟

قلت: أما حديثنا فصحيح على وجهه أن النبي ﷺ قال:
لَا نَفَقَةٌ لَكُمْ عَلَيْهِمْ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، ولو
كان في حديثها إحلاله لها أن تعتد حيث شئت لم يحظر عليها أن
تعتد حيث شئت قال: كَيْفَ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا وَأَمَرَهَا أَنْ
تَعْتَدَ فِي غَيْرِهِ؟

قلت: لعل لم تذكرها فاطمة في الحديث كأنها استجبت من
ذكرها، وقد ذكرها غيرها قال: وما هي؟

قلت: كان في لسانها ذرب فاستطالت على أحمائها استطالة
تفاحت فامرأها النبي ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، فقال:
هل من دليل على ما قلت قلت: نعم من الكتاب والخبر عن
رسول الله ﷺ وغيره من أهل العلم بها.

قال فاذكرها.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَخْرُجُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾
الآية.

١٦٦٠- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاجِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ قَالَ
أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا، فَإِنْ بَدَلَتْ، فَقَدْ حَلَّ إِخْرَاجُهَا.

[أخرجه الطبري في تفسيره (١٢٦/١٢٦)]

قال: هذا تأويل قد يحتل ما قال ابن عباس ويحتل غيره

٢٠ - الحال التي يختلف فيها حال النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نكح الرجل امرأة فبني بها فحالمها غير حال من عنده؛ فإن كانت بكرًا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام، وإن كانت ثيبًا كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام ولياليهن، ثم يبتدئ القسمة لسنائه فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها عليهن.

١٦٦٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتَ عِنْدَكَ وَذَرْتَ قَالَتْ ثَلَّثْتُ. [أخرجه مالك (٥٢٩/٢)، مسلم (١٤٦٠)، أبو داود (٢١٢٢)، ابن ماجه (١٩١٧)]

١٦٦٤ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي الرُّوَادِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَهَا فَسَاقَ نِكَاحَهَا وَبَنَاءَهُ بِهَا وَقَوْلَهُ لَهَا إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ.

١٦٦٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال: لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ. [أخرجه البخاري (٢٥١٣)، مسلم (١٤٦١)، أبو داود (٢١٢٢)، الترمذي (١١٣٩)، ابن ماجه (١٩١٦)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ، وإن قسم أياماً لكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فجاوز إذا أوفى كل واحدة منهن عدد الأيام التي أقام عند غيرها.

٢١ - الخلاف في القسم للبكر والثيب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفا بعض الناس في القسم للبكر والثيب، وقال يقسم لهما إذا دخلا كما يقسم لغيرهما لا يقام عند واحدة منهما شيء إلا أقيم عند الأخرى مثله.

فقلت له قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ افتجد السبيل إلى علم ما فرض الله جملة أنها أثبت وأقوم في الحجّة من سنة رسول الله ﷺ؟

قال: لا فذكرت له حديث أم سلمة قال فهي يسي وبينك

اليس قال رسول الله ﷺ: إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتَ عِنْدَكَ وَذَرْتَ؟

قلت نعم قال: فلم يعطها في السبع شيئاً إلا أعلمها أنه يعطي غيرها مثله.

فقلت له: إنها كانت ثيباً، فلم يكن لها إلا ثلاث، فقال لها إن أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشرفه عندهن بعفوك حقك إذا لم تكوني بكرًا، فيكون لك سبع فعلت، وإن لم تريدي عفوه وأردت حقك فهو ثلاث قال: فهل له وجه غيره؟ قلت: لا إنما يجزى من له حق يشركه فيه غيره من أن يتزك من حقه.

فقلت له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا: لأنك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي ﷺ ما لم يخالفه مثله ولا نعلم مخالفاً له والسنة الزم لك من قوله فتركها وقوله.

٢٢ - قسم النساء إذا حضر السفّر

١٦٦٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا. [أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)]

وبهذا أقول إذا حضر سفر المرأة وله نسوة فأراد إخراج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها فحقهن في الخروج معه سواء فيقرع بينهن فأيتهن خرج سهمها للخروج خرج بها، فإذا حضر قسم بينها وبينهن، ولم يحسب عليها الأيام التي غاب بها.

قال الشافعي رحمه الله: وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين؛ فكان ذكرها موافقاً ما جاء عن النبي ﷺ قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ يُنْسَ لِمَنِ الْمُسْلِمِينَ﴾ إلى ﴿الْمُذْخَرِينَ﴾، وقال ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا مَهْمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْثَمَ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله: وقف الفلك بالذين ركب معهم يونس، فقالوا إنما وقف لراكب فيه لا نعرفه فيقرع فأيكم خرج سهمه ألقى فخرج سهم يونس فلقى فالتقمه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى، ثم تداركه بعفوه جل وعز فأما مريم، فلا يعدو الملقون لأقلامهم يقرعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها؛ لأنه إنما يقارع من يبدل بحق فيما يقارع، ولا يعدون إذا كان أرفق بها وأجمل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة مدة،

قلت: فإن قال لك قائلٌ فلعنَ الذي روي عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المشرق في السفرِ قاله في سفرٍ إذا استقبل فيه المشرق؛ فكانت قبلته قال: لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق إلا وهو خلاف القبلة.

قلت: فهو إذا أقرع لم يقسم بعدو الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها.

٢٤ - نشوز الرجل على امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ إلى قوله ﴿سَبِيلًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ يحتمل إذا رأى الدلالات في إيغال المرأة وإقبالها على النشوز؛ فكان للخوف موضع أن يعطها؛ فإن أبدت نشوزاً هجرها؛ فإن أقامت عليه ضربها، وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه إذا رثبت أسبابه، وأن لا مؤنة فيها عليها تضربها، وأن العظة غير محرمة من المرة لأخيها فكيف لامراته؟ والهجرة لا تكون إلا بما يجلي به الهجرة؛ لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فالأية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة، فإذا اختلفت، فلا يشبه معناها إلا ما وصفت.

قال الشافعي: رحمه الله عليه، وقد يحتمل قوله ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ إذا نشزن فختمت لحاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة والضرب.

قال: وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجهما هجرتها ولا ضربها؛ لأنه إنما أباح له بالنشوز، فإذا زابت، فقد زابت المعنى الذي أباح له به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما قلنا لا يقسم للمرأة الممتعة من زوجها المتغية عنه بإذن الله لزوجهما بهجرتها في المضجع وهجرتها فيه اجتنبها بها لم تحرم، والله أعلم.

١٦٦٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ قَاتَنَاءُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَّرَ النَّسَاءُ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَأَذِنَ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأَطَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه معناها عندنا، والله أعلم فاقترعوا إليهم يتولى كفالتها دون صاحبه أو تكون يدافعوها لئلا يلزم كفالتها واحداً دون أصحابه وإليهما كان، فقد اقترعوا لينفرد بكفالتها ويخلو منها من بقي.

قال الشافعي رحمه الله: فلما كان المعروف لنساء الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فهن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن، فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها دونهن، وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة يونس حين استوت الحقوق أقرع لتنفرد واحدة دون الجميع.

٢٣ - الخلاف في القسم في السفر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في السفر، وقال: هو والحضر سواء، وإذا أقرع فخرج واحدة، ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام بمثل ما غاب بالتي خرج بها.

فقلت له أليكون للمرء أن يخرج بامرأة بلا قرعة ويفعل ذلك في الحضر فيقيم معها أياماً، ثم يقسم للسنة سواها بعدد تلك الأيام؟

قال: نعم.

قلت له فما معنى القرعة إذا أوفى كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها، وكان له إخراجها بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سمعك بخلافه، فلم يخف خلافاً علينا ولا أراه يخفى على عالم؟

قال فرق بين السفر والحضر.

قلت: فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر، ووضع الصوم فيه إلى أن يقضي وفرق رسول الله ﷺ في التطوع في السفر فصلى حيث توجهت به راحلته راكباً وجمع فيه بين الصلاة ورخص الله فيه في التيمم بدلاً من الماء أفرايت لو عارضك معارض في القبلة، فقال: قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والفرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافراً كان صاحبها أو مقيماً فكيف قلت للراكب صل إن شئت إلى غير القبلة؟

قال أقول صلى رسول الله ﷺ إلى غير القبلة.

قلت: فنقول لك، فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله ﷺ قال: لا.

قلت ولا فرق بينه وبين مثله قال: لا، وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر؟ قال: إني قلت لعله قسم؟

والسلام نساء كثير كلهن يشكن أزواجهن، فقال النبي ﷺ: لقد أطاف الليلة بال محمد نساء كثير أو قال سبعمائة امرأة كلهن يشكن أزواجهن، فلا تجدون أولئك خياركم. [إخرجه

أبو داود (٢١٤٦)، ابن ماجه (١٩٨٥)]

قال الشافعي رحمه الله: فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن لله عليها حد على الرأى أخذها وأجاز العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت حظها وعصت ربها.

قال الشافعي رحمه الله: وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ هما بما وصف الله، وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من حل مؤنتها، وما أشبه ذلك.

٢٥- ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ذكره ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى قوله ﴿مِثْقَا غُلَيْظٍ﴾، ففرض الله عشرتها بالمعروف، وقال عز وجل ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، فدل على أنه أباح حبسها مكروهة واكفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لا أنه أباح أن يعاشرها مكروهة بغير المعروف، ثم قال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ الآية فاعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها، ولم تطب نفساً بترك حقها في القسم لها وماله فليس له منعها حقها ولا حبسها إلا بمعروف وأول المعروف تأدية الحق، وليس له أخذ مالها بلا طيب نفسها؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركته طيبة النفس به وأذن بأخذ مالها محبوسة ومفارقة بطيب نفسها، فقال: ﴿وَأَسْرُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ يَحْضَرْنَ﴾ إلى قوله ﴿مَرِيئاً﴾، وقال: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً﴾ الآية، وهذا إذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ حَظَرٌ لَأَخْذِهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْإِفْضَاءِ وَهُوَ الدَّخُولُ فَيَأْخُذُ نَصْفَهُ بِمَا جَعَلَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرْجَبْ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعْ إِلَّا نَصْفَ الْمَهْرِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَلَيْسَ بِحَظَرٍ مِنْهُ إِنْ دَخَلَ أَنْ يَأْخُذَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا حَظَرُ أَخْذِهِ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِهَا وَهِيَ طَيِّبَةُ النَّفْسِ بِهِ، فَقَدْ أَذِنَ بِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ والحال التي أذن به فيها بخالفة الحال التي حرّم فيها؛ فإن أخذ منها شيئاً على طلاقها فأقر أنه أخذ بالإضرار بها مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها، وكان له عليها الرجعة إلا أن

يكون طلقها ثلاثاً.

٢٦- الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته

أمراته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ إلى قوله ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ قال الشافعي: رحمه الله: فنهى الله تعالى الزوج كما نهاه في الآية قبل هذه الآية أن يأخذ مما أتى المرأة شيئاً ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَافَ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وأباح لهما إذا انتقلت عن حد اللاتي حرّم أموالهن على أزواجهن لخوف أن لا يقيما حدود الله أن يأخذ منها ما افتدت به لم يحّد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاه ولا غيره، وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يحل ما تراضى به المتبايعان لأحد في ذلك بل في كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كثر منه وقل لقوله ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

١٦٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ أُنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ عَلَى بَابِهِ فِي الْغُلَسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتِ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُزْجِهَا، فَلَمَّا جَاءَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتِ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ، فَقَالَتْ حَبِيبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ مِنْهَا فَاخْذْ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا. [إخرجه مالك (٥٦٤/٢)، أبو داود (٢٢٢٧)، النسائي (١٦٩/٦)]

١٦٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ حَبِيبَةَ أَنَّهَا جَاءَتْ تَشْكُو شَيْئاً يَبْدِيهَا فِي الْغُلَسِ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ وَقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا يُخْرِجُهَا إِلَى خَوْفٍ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ مِنَ الْمَرَأَةِ بِالْإِفْتِنَاحِ مِنْ تَأْوِيلِهِ حَقُّ الزَّوْجِ وَالْكَرَاهِيَّةُ لَهُ أَوْ عَارِضٌ مِنْهَا فِي حُبِّ

١٦٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَهْمَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ، عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ هِيَ تَطْلِقُكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَعِيَتْ شَيْئًا فَهُوَ مَا سَعَيْتَ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

قال الشافعي: ولا أعرِفُ جهمان ولا أم بكرة بشيء يثبت به خبرهما، ولا يرده، ويقول عثمان نأخذ وهي تطليقة، وذلك أني رجعت الطلاق من قبل الزوج، ومن ذهب مذهب ابن عباس كان شبيهاً أن يقول قول الله تبارك وتعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ يدل على أن الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد، وكل أمر نسب فيه الفرقة إلى انفساخ العقد لم يكن طلاقاً وإنما الطلاق ما أحدث والعقد قائمة بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا أن الخلع يكون فسخاً إن لم يسم طلاقاً، وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو ينفارق الطلاق بأنه ماذون به لغير العدو، وفي غير شيء.

قال الشافعي: ومن ذهب المذهب الذي روي عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحاً، فلا يجوز فسخه، وإنما يجوز إحداث طلاق فيه، فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقاً وحسبت أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر منها، وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضاً والعوض هو ثمن، فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة، ومن ملك ثمناً لشيء خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره، ومن قال: هذا معارض بقول ابن عباس قال أو لست أجد العقد الصحيح يتفسخ في رد أحد الزوجين.

وفي الأمة تعتق، وفي امرأة العنين تختار فراقه وعند بعض المدنيين في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك، فيكونان بالخيار في المقام أو الفرقة، وإنما الفرقة فسخ لا إحداث طلاق، فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن بها رسول الله ﷺ كانت فاسخة.

قال الشافعي: إن أعطته ألفاً على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما طلق ولا رجعة له في واحدة ولا اثنتين للثمن الذي أخذه منها.

قال الشافعي: وإذا اختلعت منه، ثم طلقها في العدة لم يلزمها طلاق، وذلك أنها غير زوجة.

قال الشافعي: فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب نفسها، ولا يؤخذ من أمة خلع بإذن سيدها؛

الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج، فلما وجدنا حكم الله بتحريم أن يأخذ الزوج من المرأة شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج استدلنا أن الحال التي أباح بها للزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة الحال التي حرم بها الأخذ، تلك الحال هي أن تكون المرأة المبتدئة المأينة لأكثر ما يجب عليها من حق الزوج، ولم يكن له الأخذ أيضاً منها حتى يجمع أن تطلب الفدية منه لقوله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وافترداً منه شيء تعطيه من نفسها؛ لأن الله عز وجل يقول ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الآية؛ فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر والحال التي يتداعيان فيها الإساءة لا تغير المرأة أنها منها.

قال الشافعي: وقول الله تبارك وتعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ كما وصفت من أن يكون لهما فعل تبدأ به المرأة يخاف عليهما فيه أن لا يقيما حدود الله لا أن خوفاً منهما بلا سبب فعل.

قال الشافعي: وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى، ثم نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية، وذلك أن حبيبة جاءت تشكو شيئاً يبدنها نالها به ثابت، ثم أمرها رسول الله ﷺ أن تفتدي وأذن لثابت في الأخذ منها، وذلك أن الكراهة من حبيبة كانت لثابت وأنها تطوعت بالفداء.

قال الشافعي: وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقة. وكذلك كل نكاح كان يعد فسخاً أو طلاقاً صحيحاً كان أو فاسداً فالعدة.

١٦٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بَعْدَ، فَقَالَ يَتَزَوَّجُهَا إِنْ شَاءَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» إِلَى قَوْلِهِ «أَنْ يَتَرَاجَعَا». [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٤٣/٥)]

١٦٧١- أَخْبَرَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ أَجَازُهُ الْمَالُ فَلَيْسَ بِطَلَقٍ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

لأنها ليست تملك شيئاً، ولا يؤخذ من محجور عليها من الحرائر إنما يؤخذ مال امرأة جائرة الأمر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية. تنسب نفسك إلى النظر قال: وما هذا القول؟

٢٧ - الخلاف في طلاق المختلعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في المختلعة، فقال: إذا طلقت في العدة لحقها الطلاق فسلته هل يروي في قوله خبراً؟ فذكر حديثاً لا تقوم بمثله حجة عندنا ولا عنده.

فقلت هذا عندنا وعندك غير ثابت قال: فقد قال بعض التابعين عندك لا يقوم به حجة لو لم يخالفهم غيرهم قال فما حجتك في أن الطلاق لا يلزمها؟

قلت: حجتني فيه من القرآن والأثر والإجماع على ما يدل على أن الطلاق لا يلزمها قال وأين الحجة من القرآن؟

قلت: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ إلى آخر الآيتين، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية، وقال: ﴿وَلَكُمْ يَنْصَفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ أفرايت لو قذفها إيلاعنها؟ أو آلى منها أيلزمت الإيلاء؟ أو تظاهرها منها أيلزمت الظهار أو ماتت أيرثها أو مات أثرته؟

قال: لا.

قلت إلا إن أحكام الله تبارك وتعالى هذه الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة؟

قال: نعم.

قلت وحكم الله أنه إنما تطلق الزوجة؛ لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾.

قال: نعم.

فقلت له كتاب الله إذا كان كما زعمنا، وزعمت يدل على أنها ليست بزوجة وهي خلاف قولكم.

١٦٧٣ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس وابن الزبير أنهم قالوا في المختلعة يطلقها زوجها قالوا: لا يلزمها طلاق؛ لأنه طلق ما لا يملك.

[أخرجه البيهقي (٣١٧/٧)]

وَأَنْتَ نَزَعْتَ أَنَّكَ لَا تَخَالِفُ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلٍ مِثْلِهِ فَخَالَفْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ مَعَ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَذْرِي لَعْلَ أَحَدًا كَوْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِكَ هَذَا لَقُلْتُ

٢٨ - الشقاق بين الزوجين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الآية قال الله أعلم معنى ما أراد من خوف الشقاق الذي إذا بلغه امرأه أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها والذي يشبه ظاهر الآية فما عم الزوجين معاً حتى يشبهه فيه حالهما الآية، وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج أن يصطلحا وسن رسول الله ﷺ ذلك وأذن في نشوز المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن لا يقيما حدود الله بالخلع ودلت السنة أن ذلك برضا من المرأة وحظر أن يأخذ لرجل مما أعطى شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج، فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينه بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج غيرهما، وكان يعرفهما بإبانة الأزواج أن يشبهه حالهما في الشقاق، فلا يفعل الرجل الصّفح ولا الفرقة ولا المرأة تادية الحق ولا الفدية أو تكون الفدية لا تجوز من قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتباين حالهما في الشقاق والتباين هو ما يصيران فيه من القول والفعل إلى ما لا يحل لهما، ولا يحسن ويتنعان كل واحد منهما من الرجعة، وتماديان فيما ليس لهما، ولا يعطيان حقاً، ولا يتطوعان ولا واحد منهما بامر يصيران به في معنى الأزواج غيرهما، فإذا كان هذا بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، ولا يبعث الحكمان إلا مأمورين وبرضا الزوجين، ويوكّلهما الزوجان بأن يجعما أو يفرقا إذا رآيا ذلك.

١٦٧٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله

قال: أخبرنا الثقيفي، عن أيوب، عن محمد بن سريّة، عن عبيدة، عن عليّ في هذه الآية ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾، ثم قال لِلْحَكَمَيْنِ هَلْ تَدْرِيانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا أَنْ تَجْمَعَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا أَنْ تَفْرَقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ رَضِيتُ

وهذا يشبه ما روي عن علي عليه السلام ألا ترى أن الحكمين ذهبا وابن عباس يقولون أفرق بينهما ومعاوية يقول لا أفرق بينهما، فلما وجداهما قد اصطلحا رجعا، وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهما لو جاءهما فسحا وكالتهما فرجعا، ولم تعد المرأة ولا الرجل إلى الشقاق علمناه.

قال الشافعي: رحمه الله عليه، ولو عاد الشقاق عادا للحكمين، ولم تكن الأولى أولى من الثانية، فإن شأنهما بعد مرة ومرتين وأكثر واحد في الحكمين.

وإذا كان الخبر يدل على أن معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكمين في الفرقة والاجتماع بالتفويض إليهما دل ذلك على جواز الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا، والله أعلم.

ودل ذلك على أن للإمام أن يولي الحكم دونه من ليس يليه إلا بتوليته إياه، وأن يوليوا الحكم في بعض الأمور دون بعض؛ لأن هذا حكم خاص.

قال: ولو فوضنا مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد إن رابا الجمع في الأخذ لأحدهما من صاحبه فيما يربانه صلاحا لهما إذا كان الأغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما ومذاهبهما أن ذلك أصلح لأمرهما والأخذ من مال أحدهما لصاحبه، وكان تفويض ذلك إليهما مثل الفرقة أو أولى من الفرقة بينهما، فإذا جازت توليتهما لهما الفرقة جاز الأخذ بتوليتهما، وعلى السلطان إن لم يرضى بحكمين عندي أن لا يميزهما على حكمين، وأن يحكم عليهما فيأخذ لكل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويحبر المرأة على ما عليها، وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى إن امتنع بقدر ما يستوجب.

ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهبا.

٢٩- حبس المرأة لميراثها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَغْضُلُوهُنَّ لِيَنْهَبُوا بَعْضُ مَا أَتَيْنَهُنَّ﴾ إلى «كثيرا».

قال الشافعي رحمه الله: يقال: والله أعلم نزلت في الرجل يكره المرأة فيمنعها كراهية لها حق الله في عسرتها بالمعروف ويجسها مانعا لحقها ليرثها من غير طيب نفس منها بإسكاه إياها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضلوا النساء لينهبوا بعض ما أوتين واستثنى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، وإذا أتين بفاحشة مبينة وهي الزنا فأعطين

بكتاب الله بما علي فيه ولي، وقال الرجل أما الفرقة فلا، فقال علي رضي الله عنه: كذبت والله حتى تقر ببطل الذي أقرت به. [أخرجه البيهقي (٣٠٥/٧)]

قال فقول علي عليه السلام يدل على ما وصفت من أن ليس للحاكم أن يبعث حكمين دون رضا المرأة والرجل يحكميهما، وعلى أن الحكمين إنما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قلنا لو كان الحكم إلى علي عليه السلام دون الرجل والمرأة بعث هو حكمين، ولم يقل ابعثوا حكمين.

فإن قال قائل: فقد يحتل أن يقول ابعثوا حكمين فيجوز حكمهما بتسمية الله إليهما حكمين، كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الإمام فمن ساء الله تبارك وتعالى حاكما أكثر معنى أو يكونا كالشاهدين إذا رفعنا شيئا إلى الإمام أنفذه عليهما أو يقول ابعثوا حكمين أي دلوني منكم على حكمين صالحين كما تدلوني على تعديل اليهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذي يمنعنا من أن نحيله عنه مع ظهوره أن قول علي عليه السلام للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به يدل على أنه ليس للحكمين أن يحكما إلا بأن يفوض الزوجان ذلك إليهما، وذلك أن المرأة فوضت وامتنع الزوج من تفويض الطلاق، فقال علي عليه السلام كذبت حتى تقر بمثل الذي أقرت به يذهب إلى أنه إن لم يقر لم يلزمه الطلاق، وإن راياء، ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له: لا أبالي أقررت أم سكت وأمر الحكمين أن يحكما بما راياء.

١٦٧٥- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن

ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول تزوج عقيلا بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، فقالت أصبر لي وأتفق عليك؛ فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة أين شية بن ربيعة؟ فيسكت حتى دخل عليها يوما وهو برم، فقالت أين عتبة بن ربيعة أين شية بن ربيعة، فقال على يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت له ذلك كله فأرسل ابن عباس ومعاوية، فقال ابن عباس لأفرق بينهما، وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما. [أخرجه البيهقي (٣٠٦/٧)]

تَسْرِحُ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّمَا أَمْرُ الْإِمْسَاكِ مِنْ لَهٗ أَنْ يَمْسَكَ وَبِالتَّسْرِحِ مِنْ لَهٗ أَنْ يَسْرِحَ قَالَ: فَمَا التَّسْرِحُ هَا هُنَا.

قلت: ترك الحبس بالرجعة في العدة تسريحٌ بمقدّم الطلاق، وقلت له: إن هذا في غير هاتين الآيتين أيضاً كهو في هاتين الآيتين قال فاذكره؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إلى قوله ﴿لِتَعْتَدُوا﴾ قال فما معنى قوله ﴿فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ قلت يعني، والله أعلم قارين بلوغ أجلهن، قال: وما الدليل على ذلك؟

قلت: الآية دليل عليه لقول الله عز وجل ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾، فلا يؤمر بالإمساك والسراح إلا من هذا إليه، ثم شرط عليهم في الإمساك أن يكون بمعروف وهذه كالأية قبلها في قوله ﴿فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ قال وتقول هذا العرب؟

قلت: نعم تقول للرجل إذا قارب البلد يريد أو الأمر يريد قد بلغته وت قوله إذا بلغه.

وقلت له قال الله تبارك وتعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ قال فلم قلت: إنها تكون للأزواج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة؟

فقلت له لما بين الله عز وجل في كتابه ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ إلى ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ قال فلم قلت في قول الله تعالى في المطلقات ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إذا قارين بلوغ أجلهن؟ قلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ هذا إذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ يحتمل قارين البلوغ وبلغن فرغن مما عليهن؛ فكان سباق الكلام في الآيتين دليلاً على فرق بينهما لقول الله تبارك وتعالى في الطلاق ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾، فلا يؤمر بالإمساك إلا من يجوز له الإمساك في العدة فيمن ليس له أن يفعل في أنفسهن ما شئن في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي هذا من أئبنه وأقله خفاء؛ لأن الآيتين تدلان على افتراقهما بسياق الكلام فيهما.

ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ حتى تنقضي عدتها فيحل نكاحها.

ببعض ما أوتين ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى، ولم تكن معصيتهن الزوج فيما يجب له بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في اللاتي يكرههن أزواجهن، ولم يأتين بفاحشة أن يعاشرن بالمعروف، وذلك بتأدية الحق وإجمال العشرة.

وقال ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأباح عشرتهن على الكراهية بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكره خيراً كثيراً والخير الكثير الأجر في الصبر وتأدية الحق إلى سن يكره أو التطول عليه، وقد يغتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفائها وبذلها وميراث إن كان لها وتصرف حالاته إلى الكراهية لها بعد الغبطة بها.

٣٠ - الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين وجوه يجمعها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فمنها الطلاق، والطلاق ما ابتدأه الزوج فأوقعه على امرأته بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريده به الطلاق.

وكذلك ما جعل إلى امرأته من أمرها فطلقت نفسها أو إلى غيرها فطلقتها فهو كطلاقه؛ لأنه بأمره وقع، وهذا كله إذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله إليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج ملك في رجعة المطلقة ما كانت في عده منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك إن آلى من امرأته فطلق أو قال لامراته أنت طالق البتة فحلف ما أراد إلا واحدة أو أنت خلية أو بائن أو برية فحلف ما أراد إلا واحدة فهي واحدة ملك الرجعة لا يكون من هذا شيء بائن أبداً إن كانت الزوجة مدخولاً بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي بعض الناس ما الحجة فيما قلت؟

قلت: الكتاب والسنة والأثار والقياس قال: فواجهني ما ذكرته.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية، وقال تعالى ذكره ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله ﴿إِصْلَاحًا﴾، وقلت أما يتبين لك في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة، ولم يخصص مطلقاً دون مطلق ولا مطلقاً دون مطلق.

وإن الله تبارك وتعالى إذا قال: ﴿فَأَمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: وما السنة فيه؟

١٦٧٦- قلت: أخبرني عمي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد أن ركامة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ ابْنَةَ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ ابْنَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِرُكَاةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَاةٌ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَلَقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عَثْمَانَ. [أخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨)، الرمزى (١١٧٧)، ابن ماجه (٢٠٥١)]

قال: فما الأثر فيه؟

قلت: أو يحتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله ﷺ إلى غيرهما؟

فقال: إن كان عندك أثر، فلا عليك أن تذكره قلت:

١٦٧٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ خَطَّابٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ابْنَةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ فَقَرَأَ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيهًُا﴾ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قلت: قد فعلته قال أمسك عليك امرأتك، فإن الواحدة لا تبت. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٧)]

١٦٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلتَّوَمَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ لِلْمُطَّلِبِ. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٧)]

١٦٧٩- أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ بُكَيْرٍ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي رُزَيْنٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ابْنَةَ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: اخْلُفْ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقَعُ فِي الْحَرَامِ وَالنِّسَاءِ كَثِيرٌ؟ فَقَالَ لَهُ: اخْلُفْ فَخَلَفَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن"

والأثر (٥/٧٢٧)]

١٦٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْقَدَاحِ، عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ ابْنَةِ، فَقَالَ يَدِينُ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَيَبِي ثَلَاثَ، وَإِنْ أَرَادَ وَاحِدَةً فَيَبِي وَاحِدَةً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والأثر" (٥/٤٧٣)]

١٦٨١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ شَرِيحًا دَعَا بَعْضَ امْرَأَتِهِمْ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ابْنَةُ فَاسْتَعْفَا شَرِيحٌ فَأَبَى أَنْ يُعْفِيَهُ، فَقَالَ أَمَا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ، وَأَمَا ابْنَةُ فَبِدْعَةٌ، فَأَمَّا السُّنَّةُ فَالطَّلَاقُ فَاْمُضُوها، وَأَمَا الْبِدْعَةُ فَالْبَيْتَةُ فَقَلَّدُوهُ إِيَّاهَا وَدَيُّوهُ فِيهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والأثر" (٥/٤٧٣-٤٧٤)]

١٦٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِي أَنْتِ خَلِيتُ أَوْ خَلَوْتُ مِنِّي وَقَوْلُهُ: أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ بَرِثْتُ مِنِّي أَوْ يَقُولُ أَنْتِ بَائِنَةٌ أَوْ بَنَتْ مِنِّي قَالَ سَوَاءٌ قَالَ عَطَاءٌ أَمَا قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فَسُنَّةٌ لَا يَدِينُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الطَّلَاقُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ أَمَا قَوْلُهُ أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ؟ فَذَلِكَ مَا أَخَذْتُمَا قِيَدَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ وَإِلَّا فَلَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والأثر" (٥/٤٧٤)]

١٦٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ أَنْتِ بَائِنَةٌ أَوْ خَلِيتُ أَوْ بَرِثْتُ مِنِّي أَوْ بَنَتْ مِنِّي قَالَ يَدِينُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والأثر" (٥/٤٧٤)]

١٦٨٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ كَقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والأثر" (٥/٤٧٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال فما الوجه الذي ذكرت الذي تكون بها الفرقة بين الزوجين؟

فقلت له كل ما حكم فيه بالفرقة، وإن لم ينطق بها الزوج، ولم يردّها، وما لو أراد الزوج أن لا توقع عليه الفرقة أوقعت فهذه فرقة لا تسمى طلاقاً؛ لأن الطلاق ليس من الزوج وهو لم يقله، ولم يرضه بل يريد رده، ولا يردّ قال: ومثل ماذا؟

قلت: مثل الأمة تعتق عند العبد فتختار فراقه ومثل المرأة

تكون عند العتبن فيؤجل سنة، فلا يمس فتختار فراقه فهاتان الفرقتان، وإن كانتا صيرتا للمرائين بعلّة العبودية في الزوج والعجز فيه، وليس أن الزوج طلق، ومثل ذلك أن تزوج المرأة الرجل فيتسب حرّاً فيوجد عبداً فتخير تفارقه، وتزوجها الرجل فتجده أجزماً أو مجنوناً أو أبرص فتختار فراقه قال: افتعد شيئاً من هذا طلاقاً؟

قلت: لا هذا فسخ عقد النكاح لا إحداه طلاق فيها. ومثل الزوجين يسلم أحدهما، ولا يسلم الآخر حتى تنقضي العدة.

قال الشافعي رحمه الله: قال: وما يشبه هذا؟

قلت: العبد يتاعه فيظهر منه على عيب، فيكون له رده بالعيب ورده فسخ العقد الأول، وليس استئناف بيع فيه، ولا يجوز أن يستأنف بيعاً بغير رضا المردود عليه، وهذا كله فرقة من المرأة وفرقة المرأة بغير تملك الزوج إياها لا تكون إلا فسخ عقدة النكاح، لأن الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثاً لا تحل النساء بعده إلا بزوج وهو إلى الرجال لا إلى النساء قال: فهل من شيء فرقة غير هذا؟

قلت: نعم كل ما عقد فاسداً من نكاح، مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير إذن سيده ونكاح الأمة بغير إذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس بتمام محل فيه الجماع بالعقد ويقع الميراث بين الزوجين، ولا يكون لأحد فسخه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق العقدة، ولم تعد الفرقة طلاقاً، ولكنه فسخ العقد، قال: فهل من تفرقة غير هذا؟

قلت: نعم ردة أحد الزوجين أو إسلام أحدهما والآخر مقيم على الكفر، وقد حرّم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنات، وعلى المؤمنين غشيان الكوافر سوى أهل الكتاب، وليس واحد منهما فراقاً من الزوج هذا فسخ كله قال: فهل من وجه من الفرقة غير هذا؟

قلت: نعم الخلع قال فما الخلع عندك؟ فذكرت له الاختلاف فيه.

قال: فإن أعطته الفأ على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أفيملك الرجعة؟

قلت: لا قال ولم والطلاق منه لو أراد لم يوقعه؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له يقول الله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ والفدية ثمن ملك عليه أمره لا تكون إلا بإزالة الملك عنه وغير جائز أن ياذن الله تعالى لها بالفدية وله أن يأخذها، ثم يملك عليها أمرها بغير رضا منها إلا ترى أن كل من أخذ شيئاً على شيء يخرج منه يديه لم يكن له

سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض، وقد أذن رسول الله ﷺ لثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءته، ولم يقل له لا تأخذ منها إلا في قبل عدتها كما أمر المطلق غيرها، ولم يسم له طلاقاً يطلقها إياه ورأى رضاه بالأخذ منها فرقة، والخلع اسم مفارق للطلاق، وليس المختلج بمبتدى طلاقاً إلا يجعل والمطلقون غيره لم يستعجلوا، وقلت له الذي ذهب إليه من قول الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية إنما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل ﴿طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿جَمِيلًا﴾ أفرأيت إن عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل أن يدخل بها؟

فقال: إن الله قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وهذا مطلقة واحدة فيمسكها ما الحجة عليه؟

قال قول الله تعالى ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ وقوله في العدة ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، فلما لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى إنما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتدات، وكان المفسر من القرآن يدل على معنى الجملة ويفترق بافتراق حال المطلقات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له فما منعك من هذه الحجة في المختلعة، وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفتدية، وبأن هذا طلاق بال يؤخذ، وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة، وإن قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذه لم يملك الرجعة؟

قال: هذا هكذا؛ لأنه إذا تكلم بكلمة واحدة، فلا يجوز أن اجعل ما أخذ عليه مالا كمن لم يأخذ المال.

والحجة فيه ما ذكرت من أن من ملك شيئاً بشيء يخرج منه لم يكن له على ما أخرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرجه إليه ماله ماله الذي أخرجه إليه سبيل.

قال الشافعي رحمه الله: قال فأوجدني اللفظ الذي يكون فراقاً في الحكم لا تدنيه فيه.

قلت له: هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحك أو قد فارقك، قال فمن أين قد فرقك بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت تدنيه فيما بينه وبين الله فيهن كما تدنيه في غيرهن؟

قلت: هؤلاء الكلمات التي سمى الله تبارك وتعالى بهن الطلاق، فقال: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارَقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال عز وجل ﴿فَمَتَعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ﴾ الآية فهؤلاء الأصول، وما اشبههن مما لم يسم طلاقاً في كتاب ولا سنة ولا أثر إلا بنيته، فإن نوى صاحبه طلاقاً مع

قول يشبه الطلاق كان طلاقاً، وإن لم ينوهُ لم يكن طلاقاً.

واحدة يملك الرجعة وأنت تجعلها بائناً؟

فقال: قال شريح نفعه عند بدعته.

٣١- الخلاف في الطلاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: إننا نوافقك في معنى ونخالفك في معنى.

فقلت فاذكر المواضع التي تخالفنا فيها، قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو يملك الرجعة إلا أن يأخذ رجلاً على قوله أنت طالق.

قلت هذا قولنا وقول العامة، قال وتقول إن قال لامرأته أنت خلية أو برة أو بائنة أو كلمة غير تصريح الطلاق، فلم يرد بها طلاقاً فليس بطلاق.

قلت: وهذا قولي، قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي ليس بصريح الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة بائنة. وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة إذا شدد الطلاق بشيء.

فقلت له: أفتلت هذا خبراً أو قياساً؟

فقال: قلت بعضه خبراً وقست ما بقي منه على الخبر بها.

قال الشافعي رحمه الله: قلت ما الذي قلته خبراً وقست ما

بقي منه على الخبر؟

قال: روي عن علي رضي الله عنه أنه قال في الرجل يخيّر امرأته أو يملكها إن اختارته فتطبيق يملك فيها الرجعة، وإن اختارت نفسها فتطبيق بائنة.

قلت: أرويت عن علي رضي الله عنه جعل البتة ثلاثاً؟

قال: نعم.

قلت: أنت تخالف ما رويت عن علي قال وأين؟

قلت: أنت تقول إذا اختارت المرأة المملكة أو التي جعل

أمرها بيدما زوجها، فلا شيء.

قال: نعم.

فقلت: قد رويت عنه حكماً واحداً خالف بعضه، ورويت عنه أيضاً أنه فرق بين البتة والتخيير والتملك.

فقلت في البتة يتب، فإن أراد واحدة فواحدة بائنة وهو يجعلها ثلاثاً، فكيف زعمت أنك جعلت البتة قياساً على التخيير والتملك، وهما عندك طلاق لم يغلظ والبتة طلاق قد غلظ؟ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلي رضي الله عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلك زعمت اعتمدت؟

قال فإني إنما قلت في البتة بحديث ركانة.

فقلت له اليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة في حديث ركانة

فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته، فلما أراد واحدة جعلناها تملك الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت رويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة واحدة وملك الرجعة أو ثلاثاً فخرجت من قولهم معاً بتوهم في قول شريح وشريح رجل من التابعين ليس لك عند نفسك ولا لغيرك أن يقلده ولا له عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن قال في البتة ثلاثاً، فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق، ثم قال البتة، فإنما أراد الإبتات والذي ليست بعده رجعة وهو ثلاث، ومن قال البتة واحدة إذا لم يرد أكثر منها ذهب فيما نرى، والله تعالى أعلم، إلى أن البتة كلمة تحتل أكثر الطلاق، وأن يقول البتة يقيناً كما تقول لا أتيتك البتة وأذهب البتة وتحتل صفة الطلاق، فلما احتملت معاني لم نستعمل عليه معنى يحتل غيره، ولم نفرق بينه وبين أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني يقابله وقولك كله خارج من هذا مفارق له قال: فإننا قد روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه لا يكون طلاق بائناً إلا خلع أو إيلاء.

فقلنا: قد خالفته فجعلت كثيراً من الطلاق بائناً سوى الخلع والإيلاء، وقلت له: أرايت لو أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولك في البتة، وروينا عن النبي عليه الصلاة والسلام ما يخالفه في رجل أو رجل من أصحابه حجة معه؟ قال: لا.

قلنا: فقد خالفت ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة، وخالفت أصحابه، فلم تقل بقول واحد منهم فيها، وقلت له أو يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة وخليّة وبرية وبائنة، وما شدد به الطلاق أو كنى عنه وهو يريد الطلاق؟ فقال: لا كل هذا واحد.

قلت: فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحداً، فقد خالفت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما في معناه، ثم قلت فيه قولاً متناقضاً قال وأين؟

قلت: زعمت أنه إن قال لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائناً، وإن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة وكلتا الكلمتين صفة التطبيق وتشدّد لها فكيف كان يملك في إحداها الرجعة، ولا يملكها في الأخرى؟ أرايت لو قال لك قائل إذا قال طويلة فهي بائنة؛ لأن الطويلة ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بما فرق إلى الصواب منك؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له لقد خالفت في هذا القول معاني الآثار مع فراقك معنى القرآن والسنة والآثار والقياس قال فمن أصحابك من يقول لا أتق به في الطلاق.

قلت: أولئك خالفونا وإياك.

فإن قلت بقولهم حاجتنا، وإن خالفهم، فلا تحتج بقول من لا تقول بقوله.

٣٢- انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا

عتقت

١٦٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سَنٍ، وَكَانَ فِي إِحْدَى السَّنِ أَنَّهَا أُعْتِقَتْ فَخَبِرْتُ فِي زَوْجِهَا. [هـ]

١٦٨٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأُمَةِ نَكُورُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعْتِقُ أَنْ لَهَا الْخِيَارَ مَا لَمْ يَمْسُهَا، فَإِذَا مَسَّهَا، فَلَا خِيَارَ لَهَا. [أخرجه البيهقي (٢٢٥/٧)]

١٦٨٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ مَوْلَاً لِبَنِي عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ يُقَالُ لَهَا زَيْرَاءُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهِيَ أُمَةٌ يَوْمَئِذٍ فَتَعْتِقَتْ قَالَتْ فَأَرْسَلْتُ إِلَيَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَنْتِي، فَقَالَتْ: إِنِّي مُخْبِرَتُكَ خَبِراً، وَلَا أَحِبُّ أَنْ تَضْعِي شَيْئاً إِذْ أَمَرَكَ بِدِيكَ مَا لَمْ يَمْسَكَ زَوْجُكَ قَالَتْ: فَفَارَقْتُهُ ثَلَاثًا. [أخرجه البيهقي (٢٢٥/٧)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ في تخيير رسول الله ﷺ ببريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلالة منها أن الأمة إذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه، وإذا جعل رسول الله ﷺ الخيار للأمة دون زوجها، فإنما جعل لها الخيار في فسخ العقدة التي عقدت عليها، وإذا كانت العقدة تنفسخ فليس يفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المدة على الرجال ما طلقهم فأما ما فسخ عليهم فذلك لا يحتسب عليهم، والله تعالى أعلم، لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان.

قال: وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الأمة الزوجية وعقد النكاح ثابت عليها إلا أن نفسخه حرمة أو اختيار في العبد خاصة، وهذا يراد على من قال يبيع الأمة طلاقاً؛ لأنه إذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إياه بالعتق يخرجها

من نكاح الزوج كأن خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إلى رق كرقه أولى أن لا يخرجها، ولا يكون لها خيار إذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة، ومن ملك عائشة إلى العتي فجمعت الخرجين من الرق إلى الرق، ومن الرق إلى العتي، ثم خيرها رسول الله ﷺ بعدهما قال: ولا يكون لها الخيار إلا بأن تكون عند عبد فأما عند حر، فلا.

٣٣- الخلاف في خيار الأمة

قال الشافعي: فخالفتنا بعض الناس في خيار الأمة، فقال تخير تحت العبد، وقالوا رويانا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حراً قال: فقلت له رواه عروة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبداً وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال: فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبداً؟

فقلت هي المعتبرة وهي أعلم به من غيرها، وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما.

قال: فاذكرهما.

قلت:

١٦٨٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ زَوْجَ بَرِيرَةَ، فَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ مُبِيتُ عَبْدُ بَنِي فَلَانٍ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتْبَعُهَا فِي الطَّرِيقِ وَهُوَ يَتَكِي. [أخرجه البخاري (٥٢٨٠-٥٢٨٣)]

١٦٨٩- أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا. [أخرجه البيهقي (٢٢٢/٧)]

قال: فقال: فَلَمْ تُخَيَّرْ تَحْتَ الْعَبْدِ وَلَا تُخَيَّرْ تَحْتَ الْحُرِّ؟ فَقُلْتُ لَهُ لِاخْتِلَافِ حَالَةِ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ قَالَ: وَمَا اخْتِلَافُهُمَا؟

قلت له الاختلاف الذي لم أر أحداً يسأل عنه قال: وما ذلك؟

قلت: إذا صارت حرة لم يكن العبد لها كفواً لنقصه عنها ألا ترى أنه لا يكون ولياً لبيته يزوجهما ألا ترى أنه يُوجِبُ بالنكاح على النكاح شيئاً لا يقدر العبد على كمالها، ويتطوّر الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها؟ ومنها أن المرأة ترث زوجها وترثها والعبد لا يرث، ولا يسورت ومنها أن نفقة وليد الحر عليه من الحرّة ومنها أن عليه أن يغذي لأمهاته

وَسَيِّدُ الْعَبْدِ قَدْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدْلِ عَلَيْهَا وَمِنْهَا أَشْيَاءُ يَتَطَوَّعُ لَهَا بِهَا مِنَ الْمَقَامِ مَعَهَا جُلُّ نَهَارِهِ وَلَسَيِّدُ الْعَبْدِ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ أَشْبَاهِ لِهَذَا كَثِيرَةٌ يَخَالِفُ فِيهَا الْحَرُّ الْعَبْدَ.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال إنا إنما ذهبنا في هذا إلى أن خيار الأمة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لأمرها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها.

فقلت له أرايت الصبيّة يزوّجها أبوها فتبلغ قبل الدخول أو بعده أكون لها الخيار إذا بلغت؟

قال: لا.

قلت: فإذا زعمت أنك إنما خیرتها؛ لأنّ العقد كانت وهي لا خيار لها، فإذا صار الخيار لها اختارت لزمتك هذا في الصبيّة يزوّجها أبوها.

قال: فإن افرق بينها وبين الصبيّة؟

قلت: أو يفرقان؟

قال: نعم.

قلت فكيف تقيسها عليها والصبيّة وارثة موروثه وهذه غير وارثة ولا موروثه بالنكاح، ثم تقيسها عليها في الخيار التي فارقتها فيه؟

قال: إنهما، وإن افرقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعضه.

قلت: وأين؟

قال الصبيّة لم تكن يوم تزوّجت من لها خيار للحدّاث.

قلت: وكذلك الأمة للرقّ قال: فلو كانت حرة كان لها الخيار؟

قلت: وكذلك لو كانت الصبيّة بالغّة قال فهي لا تشبهها.

قلت: فكيف تشبّها بها وأنت تقول إذا بلغت الصبيّة لم يزوّجها أبوها إلا برضاها وهو يزوّج أمته بغير رضاها؟

قال فأشبهها بالمرأة تزوّج وهي لا تعلم أن لها الخيار إذا علمت.

قلت: هذا خطأ في المرأة هذه لا نكاح لها، ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قستها على ما يخالفها قال وأين مخالفها؟

قلت: أرايت المرأة تنكح ولا تعلم، ثم يموت قبل أن تعلم أيرثها زوجها أو يموت أثرته؟

قال: لا.

قلت: ولا يحلّ له جماعها قبل أن تعلم؟

قال: لا.

قلت افتجد الأمة يزوّجها سيدها هل يحلّ سيدها جماعها؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك بعد ما تعتق ما لم تختّر فسخ النكاح.

قال: نعم.

قلت: ولو عتقت فماتت ورثها زوجها؟

قال: نعم.

قلت: ولو مات ورثته؟

قال: نعم.

قلت أفرها تشبه واحدة من الاثنين اللتين شبّهتهما بها؟ قال فما حجّتك في الفرق بين العبد والحرّ؟

قلت: ما وصفت لك، فإن أصل النكاح كان حلالاً جائزاً، فلم يحرم النكاح بتحول حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الأول إلا بخبر لا يسع خلافة، فلمّا جاءت السنّة بتخيير بريرة وهي عند عبد قلنا به اتباعاً لأمر رسول الله ﷺ الذي ألزمتنا الله اتباعه حيث قال وقلنا الحرّ خلاف العبد لما وصفنا، وأنّ الأمة إذا خرجت إلى الحرّية لم تكن أحسن حالاً منه، أكثر ما فيها أن تساويه وهو إذا كان مملوكاً فعنت خرجت من مساواته قال وكيف لم تجعلوا الحرّ قياساً على العبد؟

فقلت وكيف تقيس بالشبيّ خلافة؟

قال: إنهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان.

قلت: ويفترقان في أن حالهما مختلفة قال فلم لا تجمع بينهما حيث يجتمعان؟

قال: قلت افتراقهما أكثر من اجتماعهما والذي هو أولى بي إذا كان الأكثر من أمرهما الافتراق أن يفرق بينهما ونحو نسالك.

قال: سل.

قلت: ما تقول في الأمة إذا اعتقت تخير؟

قال: نعم.

قلت: فإن بيعت تخير؟

قال: لا.

قلت ولمّ وقد زال رقب الذي زوّجها فصارت في حاله هذه لو ابتدأ نكاحها لم يميز كما لو أنكحها حرة بغير إذنهما لم يميز؟

قال هما، وإن اجتمعا في أن ملك المنكح زائل عن المنكحة فحال الأمة المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من رق إلى رق وهي في العتاقة انتقلت من رق إلى حرّية.

قلت: ففرقت بينهما إذا افرقا في معنى، وإن اجتمعا في

آخر؟

قال: نعم.

قلت فتفريقي بين الخيار في عبء وحر أكثر مما وصفت وأصل الحجّة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالاً، وما كان حلالاً لم يميز تحريمه ولا فسخه إلا بسنة ثابتة أو أمر أجمع الناس عليه، فلما كانت السنة في تخيير الأمة إذا عمت عند عبء لم نعد ما رويناه من السنة، ولم يجرم النكاح إلا في مثل ذلك المعنى، وإنما جعل للأمة الخيار في التفريق والمقام، والمقام لا يكون إلا والنكاح حلالاً إلا أن الخيار إنما يكون عندنا - والله تعالى أعلم - لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب ونحب أمراته.

٣٤ - اللعان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾ الآية، وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ إلى ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فلما حكم الله في الزوج القاذف بأن يلتعن دل ذلك على أن الله إنما أراد بقوله ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية القذف غير الأزواج، وكان القاذف الحر الذمي والعبد المسلم والذمي إذا قذفوا الحرة المسلمة جلدوا الحد معاً فجلدوا الحر حد الحر والعبد حد العبد، وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجرى عليه الحكم من أن يحد حده إن لم يخرج منه بما أخرجه الله تعالى به من الشهود على المذنوبة؛ لأن الآية عامة على المذنوبة كانت الآية في اللعان كذلك، والله تعالى أعلم، عامة على الأزواج القذفة؛ فكان كل زوج قاذف يلاعن أو يحد إن كانت المذنوبة ممن لها حد أو لم تكن؛ لأن على من قذفها - إذا لم يكن لها حد - تعزيراً وعليها حد إذا لم تلتن بكل حال؛ لأنه لا افتراق بين عموم الآيتين معاً، وكما جعل الله الطلاق إلى الأزواج قال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾؛ فكان هذا عامّاً للأزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرج منه زوج ولا زوجة

وقال: فيما حكى عن رسول الله ﷺ إذ لاعن بين أخوي بني العجلان، ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي ﷺ في اللعان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا للمراة قولي كذا إنما تكلفوا حكاية جملة اللعان دليل على أن الله عز وجل إنما نصب اللعان حكاية في كتابه، فإنما لاعن رسول الله ﷺ بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل في القرآن، وقد حكى من حضر اللعان في

اللعان ما احتجج إليه مما ليس في القرآن منه.

قال: فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين، وقال للزوج قل أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع مرات، فإذا فرغ من الرابعة وقفه، وذكره، وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله، فإن قولك إن لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا موجبة يوجب عليك اللعنة إن كنت كاذباً؛ فإن وقف كان لها عليه الحد إن قامت به، وإن حلف لها، فقد أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا حتى تقولها أربعاً، فإذا أكملت أربعاً وقفها، وذكرها، وقال اتقي الله واحذري أن تبوءي بغضب الله، فإن قولك: علي غضب الله إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا يوجب عليك غضب الله إن كنت كاذبة؛ فإن مضت، فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنهما، وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما فيما غاب عما قالا.

فإن لاعنها بإنكار ولد أو حبل قال أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، وإن ولدها هذا أو حبلها هذا إن كان حبل لمن زنا ما هو مني، ثم يقولها في كل شهادة، وفي قوله وعلي لعنة الله حتى تدخل مع حلفه على صدقه على الزنا؛ لأنه قد رامها بشيئين بزنا وحمل أو ولد يفييه، فلما ذكر الله عز وجل الشهادات أربعاً، ثم فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المراة دل ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعنة والغضب واللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجب عليه؛ لأنه متجزي على النفي، وعلى الشهادة بالله تعالى باطلاً، ثم يزيد فيجترئ على أن يلتعن، وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالي إذا عرف من ذلك ما جهلا أن يفقههما نظراً لهما استدلالاً بالكتاب والسنة.

١٦٩٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ فِي الْخَامِسَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. [أخرجه أبو داود (٢٢٥٥)، السامي (١٧٥/٦)]

١٦٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ مَعْدٍ السَّاعِدِي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْرًا الْعَجَلَانِي جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِي الْأَنْصَارِي، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنَهُ فَمَقْتَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

البخاري (٥٣٠٩)، أبو داود (٢٢٤٨)، ابن ماجه (٢٠٦٦).

قال الشافعي رحمه الله: الوحرة دابة تشبه الوزغ.

١٦٩٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَشْقَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِرُؤُوسِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَذْيَعُجٌ فَهُوَ لِلَّذِي يَتِمُّهُ. فجاءت به اديعج.

١٦٩٤- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُتْلَعَيْنِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ وَإِبْرَاهِيمَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى فِرَاقِهَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ، فَفَارَقَهَا، وَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهَا فَمَضَتْ سَنَةُ الْمُتْلَعَيْنِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْظِرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحْرَةٌ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَغْنَيْنِ ذَا أَلْبَتَيْنِ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا. فجاءت به على الأمر المكره.

١٦٩٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَقَعْلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَأْنِهِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتْلَعَيْنِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ قُضِيَ فِيكَ، وَفِي امْرَأَتِكَ. فتلاعنا وأنا شاهد، ثم فارقها عند رسول الله ﷺ؛ فكانت السنة بعد فيهما أن يفرق بين المتلاعنين قال: فكانت حاملاً فأنكره؛ فكان ابنها يدعى إلى أمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في حديث ابن أبي ذنب دليل على أن سهل بن سعد قال: فكانت سنة المتلاعنين، وفي حديث مالك وإبراهيم كأنه قول ابن شهاب، وقد يكون هذا غير مختلف بقوله مرة ابن شهاب، ولا يذكر سهلاً، ويقول غير ويذكر سهلاً، ووافق ابن أبي ذنب إبراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك.

١٦٩٦- وَقَدْ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتْلَعَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يُنْقِئْهُ إِنْقَانٌ هَؤُلَاءِ.

١٦٩٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ

فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُثَيْرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُثَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُثَيْرٌ وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا فَجَاءَ عُثَيْرٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَقَعْلُ؟

فقال رسول الله ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَأَذْعَبَ فَأَيَّتَ بِهَا، فَقَالَ سَهْلٌ فَتْلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاغِيهِمَا قَالَ عُثَيْرٌ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا فَطَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ؛ فَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةُ الْمُتْلَعَيْنِ. [أخرجه مالك (٥٦٦/٢-٥٦٧)، البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (١٤٩٢)، أبو داود (٢٢٤٥)، النسائي (١٧٠/٦-١٧١)]

١٦٩٢- قال الشافعي رحمه الله: سمعت إبراهيم بن سعد بن إبراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال: جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدي الأنصاري، فقال: يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله ﷺ عن رجلٍ وجد مع امرأته رجلاً أيقله فيقتل به أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك فعاب رسول الله ﷺ المسائل فلقبه عويمر، فقال: ما صنعت؟

قال صنعت أنك لم تأتني بخير سألت رسول الله ﷺ فعاب المسائل، فقال عويمر والله لأتين رسول الله ﷺ ولأسأله فأنابه فوجده قد أنزل الله عليه فيهما فدعاهما فلاعن بينهما، فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها، ففارقتها قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب فصارت سنة في المتلاعنين، ثم قال رسول الله ﷺ: أَبْصِرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَذْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْبَتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَرُ كَأَنَّهُ وَحْرَةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا قَالَ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ. [أخرجه

١٧٠١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ قَالَ هَكَذَا بِأَصْبَعِهِ الْمُسَبَّحَةِ وَالْوُسْطَى فَقَرَنَهُمَا الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا يَغْنِي الْمُسَبَّحَةَ قَالَ اللَّهُ يَغْلُمُ أَنْ أَحَدُكُمَا كَذَبَ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ. [اخرجه البخاري (٥٣١١)، مسلم (١٤٩٢)، أبو داود (٢٢٥٨)، النسائي (١٧٧/٦)]

١٧٠٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. [اخرجه مالك (٥٦٧/٢)، البخاري (٥٣١٥)، مسلم (١٤٩٤)]

قال الشافعي: ففي حكم اللعان في كتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ دلائل واضحة ينبغي لأهل العلم أن يتدبوا بمعرفته، ثم يتحروا أحكام رسول الله ﷺ في غيره على أمثاله فهو دون الفرض وتتفي عنهم شبه التي عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن وغبي عن موضع الحجّة منها أن عوثمراً سأل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فكره رسول الله ﷺ المسائل.

وذلك أن عوثمراً لم يخبره أن هذه المسألة كانت.

١٧٠٣ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ أَقْطَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُزْأً مِنْ سَأَلٍ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فَحْرَمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ. [اخرجه البخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)، أبو داود (٤٦١٠)]

١٧٠٤ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الله عز وجل ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ إلى قوله ﴿بِهَا كَافِرِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كانت المسائل فيها فيما لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بمكروه لما ذكرت من قول الله تبارك وتعالى، ثم قول رسول الله ﷺ وغيره فيما في معناه، وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يحرم؛ فإن حرمه الله في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ حرم أبداً إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان رسوله ﷺ سنة لسنة.

وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله ﷺ حرام بإذن

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي عَهْدٌ بِأَهْلِي مِنْدُ عِفَارِ النَّخْلِ وَعِفَارِهَا أَنْهَا إِذَا كَانَتْ تَوُيِّرُ تَغْفَرُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَا تُسْقَى إِلَّا بَعْدَ الْإِبَارِ قَالَ فَوَجَدَتْ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا مُصْفَرًّا حَمَشَ السَّائِكِينَ سَبَطَ الشَّعْرَ وَالَّذِي رُمِيت بِهِ خَذَلًا إِلَى السَّوَادِ جَعْدًا قَطِطًا مُسْتَهًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ بَيْنَ، ثُمَّ لَاعَنَ بَيْنَهُمَا فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُشَبِّهُ الَّذِي رُمِيت بِهِ.

١٦٩٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ قَالَ: فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ أَهَمِّي الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيْنَةٍ رَجَعْتَهَا؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا، يَلِكُ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَغْلَنْت. [اخرجه البخاري (٥٣١٠)، مسلم (١٤٩٧)، النسائي (١٧٣/٦)، ابن ماجه (٢٥٦٠)]

١٦٩٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ قَالَ الْمُقْبِرِيُّ وَحَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَاعَيْنِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَكِنْ يُذْخِلُهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اخْتَجِبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ بِهِ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. [اخرجه ابو داود (٢٢٦٣)، النسائي (١٧٩/٦)، ابن ماجه (١٨٠)]

١٧٠٠ - وَسَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْمُتْلَاعَيْنِ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي لَكَ إِنْ كُنْتُ صَدَقْتُ عَلَيْهَا فَهَوَّ بِمَا اسْتَخْلَلْتُ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتُ كَذَبْتُ عَلَيْهَا فَذَلِكُكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ. [اخرجه البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣)، أبو داود (٢٢٥٧)، النسائي (١٧٧/٦)]

وَأَمَرَ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِمَا أَتَاهُمْ مِنْ حِكْمَتِهِ وَخَصَّ بِهِ مِنْ بُرُؤِهِ وَفَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ.

قال: وليس تعدو السنن كلها واحداً من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأنها كان، فقد ألزم الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسول الله ﷺ في انتظار رسول الله ﷺ الوحي في المتلعبين حتى جاءه فلاعن، ثم سنَّ الفرقة وسنَّ نفي الولد، ولم يرِدْ الصَّدَاقُ على الزوج، وقد طلبه دلالة على أن سته لا تعدو واحداً من الوجوه التي ذهب إليها أهل العلم بأنها تبيّن عن كتاب الله إما برسالة من الله أو إلهام له، وإما بأمر جعله الله إليه لموضعه الذي وضعه من دينه وبيان الأمور منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر، ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به؛ لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة، ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه دلالة على كذبه، ولا يعطي أحداً بدلالة على صدقه حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص، فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله ﷺ كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة، ولا يقضي إلا بظاهر أبداً.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قلنا قال رسول الله ﷺ: فِي الْمُتَلَاعِبِينَ إِنْ أَحَدُكُمَا كَذَبَ فَحَكَمَ عَلَى الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ حَكْماً وَاحِداً أَنْ أُخْرِجَهُمَا مِنَ الْحَدِّ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُخْتِمَرُ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَذْغَجُ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ لَبَّيْنُ لَوْلَا مَا حَكَمَ اللَّهُ فَاخْبِرْ أَنْ صَدَقَ الزَّوْجُ عَلَى الْمُتَعَنِّ بِدَلَالَةٍ عَلَى صَدَقِهِ وَكَذَبِهِ بِصَفَتَيْنِ فَجَاءَتْ دَلَالَةٌ عَلَى صَدَقِهِ، فَلَمْ يَسْتَعْمَلْ عَلَيْهَا الدَّلَالَةَ وَانْفَذَ عَلَيْهَا ظَاهِرَ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَقْدَارِ الْحَدِّ وَإِعْطَانِهَا الصَّدَاقَ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ لَبَّيْنُ لَوْلَا مَا حَكَمَ اللَّهُ وَفِي مِثْلِ مَعْنَى هَذَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أُخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَأَخْبِرْ أَنَّهُ يَقْضِي عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِ الْخَصْمَيْنِ، وَإِنَّمَا يَحِلُّ لهُمَا وَيُجْرَمُ عَلَيْهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَلَى مَا يَعْلَمَانِ، وَمَنْ مِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ» إِلَى قَوْلِهِ «الْكَافِرُونَ» فَحَقَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُمْ بِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَقْرَبَهُمْ عَلَى الْمُنَاحَةِ وَالْمُؤَارَاةِ، وَكَانَ اللَّهُ أَعْلَمَ بِدِينِهِمُ بِالْإِسْرَارِ فَأَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ فِي النَّارِ، فَقَالَ: «إِنْ الْمُتَأَفِّقِينَ فِي السُّرِّكَ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَهَذَا يُوجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ مَا وَصَفَتْ مِنْ تَرْكِ الدَّلَالَةِ الْبَاطِنَةِ وَالْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ مِنْ

اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِمَا وَصَفَتْ وَغَيْرُهُ مِنْ افْتِرَاضِ اللَّهِ تَعَالَى طَاعَتَهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ نَحْوَ مَا قَدْ وَصَفْتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ وَرَدَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَكَانَتْ حَكْماً وَقَفَّ عَنْ جَوَابِهَا حَتَّى أَتَاهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْحُكْمُ فِيهَا فَقَالَ لِعُوَيْمِرَ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَلَاعَنَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّعَانِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالرَّأْيِ وَنَفَاهُ عَنِ الْأَبِّ، وَقَالَ لَهُ: لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَرِدْ الصَّدَاقُ عَلَى الزَّوْجِ؛ فَكَانَتْ هَذِهِ أَحْكَاماً وَجِبَتْ بِاللَّعَانِ لَيْسَتْ بِاللَّعَانِ بَعِيْنَةً فَالْقَوْلُ فِيهَا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنِّي سَمِعْتُ مَنْ ارْضَى دِينَهُ وَعَقْلَهُ وَعِلْمَهُ يَقُولُ إِنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: فَأَمَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَحْيٌ يَنْزِلُ فَيُتْلَى عَلَى النَّاسِ وَالثَّانِي رِسَالَةٌ تَأْتِيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ أَفْعَلَ كَذَا فِيفَعْلُهُ، وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ» فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ مَا يُتْلَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ عَنْ اللَّهِ مِمَّا يُبَيِّنُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «وَجَلَّ لِأَزْوَاجِهِ ﷺ» وَادَّكُرْنَا مَا يُتْلَى فِي يَوْمِئِذٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّتِهِ أَنْ يَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي الرَّزَّازِيِّ بِأَمْرَةِ الرَّجُلِ الَّذِي صَالَحَهُ عَلَى الْغَنَمِ وَالْخَادِمِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَذَكَرَهُ أَمَّا إِنْ الْغَنَمِ وَالْخَادِمِ رَدَّ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَمْرَاتُهُ تَرْجَمَ إِذَا اعْتَرَفَتْ وَجَلَدَ ابْنُ الرَّجُلِ مِائَةَ وَغَرَبَهُ عَاماً، وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انتظرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ فِيهَا أَنْتَظَرُهُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَتْ قَضِيَّةٌ أَنْزَلَ عَلَيْهِ كَمَا أَنْزَلَ فِي حَدِّ الرَّازِيِّ وَقَضَاهَا عَلَى مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَإِذَا مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ جَمْلَةً فِي تَبْيِينِ عَنِ اللَّهِ يَمْضِي مَعْنَى مَا أَرَادَ بِمَعْرِفَةِ الْوَحْيِ الْمَلُوءِ وَالرِّسَالَةِ إِلَيْهِ الَّتِي تَكُونُ بِهَا سُنَّتُهُ لِمَا يَجِدُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى بَعِيْنَةً.

وقال غيره: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَا تَبَيَّنَ نَحْوَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِمَحَلِّهِ خَاصّاً وَعَامّاً، وَالْآخَرُ مَا أَلْهِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْإِلْهَامِ الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا يُحْكِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ «إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَتَّبِعُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ»، فَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ رَوَيْنَا الْأَنْبِيَاءَ وَحْيٌ يَقُولُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَ بِذَبْحِهِ «يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ» وَمَعْرِفَتُهُ أَنَّ رُؤْيَاهُ أَمْرٌ أَمَرَ بِهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ «وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ» إِلَى قَوْلِهِ «فِي الْقُرْآنِ».

وقال غيرهم: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْيٌ وَتَبَيَّنَ عَنْ وَحْيٍ

وكذلك جميع حدود الزنا يشهدها طائفة من المؤمنين أقلهم أربعة؛ لأنه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم، وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانين ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين.

وقال ابن شهاب في حديث مالك وإبراهيم بن سعد؛ فكانت سنة المتلاعنين فاحتل معنيين أحدهما أنه إن كان طلقها قبل الحكم؛ فكان ذلك إليه لم يكن اللعان فرقة حتى يجدها الزوج، ولم يجبر الزوج عليها، وقد روي عن سعيد بن المسيب مثل معنى هذا القول، ولو كان هذا هكذا كان رسول الله ﷺ يعيب على المطلق ثلاثاً أن يطلقها؛ لأنه لو لم يكن له أن يطلقها إلا واحدة قال: لا تفعل مثل هذا، والله أعلم فسال وإذ منه النبي ﷺ عن الطلاق ثلاثاً بين يديه، فلو كان طلاقه إياها كصمته عند النبي ﷺ، وكان اللعان فرقة فجهله المطلق ثلاثاً أشبه، والله أعلم أنه يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثاً في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق ويحتمل طلاقه ثلاثاً أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجراعتها على اليمين طلقها ثلاثاً جاهلاً بأن اللعان فرقة؛ فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكمن شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه شرط أو لم يشرط.

فإن قال قائل: ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به؟
قيل: قال سهل بن سعد وابن شهاب، ففارقتها حاملاً؛ فكانت تلك سنة المتلاعنين فمعنى قولهما الفرقة لا أن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة إلا بطلاقه، ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ أنه فرق بين المتلاعنين وتفرق النبي ﷺ غير فرقة الزوج إنما هو تفرق حكم.

فإن قال قائل: هذان حديثان مختلفان فليسا عندي مختلفين، وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين اللذين شهدهما سهل وأخبر عما شهد وأخبر سهل عما شهد، فيكون اللعان إذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر شهد المتلاعنين اللذين شهد سهل فسمع النبي ﷺ حكم أن اللعان فرقة فحكى أنه فرق بين المتلاعنين سمع الزوج طلق أو لم يسمعه وذهب على سهل حفظه أو لم يذكره في حديثه، وليس هذا اختلافاً هذا حكاية لمعنى بلطفين مختلفين أو مجتمعي المعنى مختلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين حساباً على الله أخذكم كأذنب دل على ما وصفت في أول المسألة من أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي

القول أو البيّنة أو الاعتراف أو الحجة ودل أن عليهم أن يتنوها إلى ما انتهى بهم إليه كما انتهى رسول الله ﷺ في المتلاعنين إلى ما انتهى به إليه، ولم يحدث رسول الله ﷺ في حكم الله وأمضاه على الملاعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد أن يجدها حد الزانية فمن بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء لله فيه حكم ولا لرسوله ﷺ غير ما حكما به بعينه أو ما كان في معناه، وواجب على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجب لزوم من كتاب الله أو سنة أو إجماع؛ فإن لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه، ولا يكون لهم، والله أعلم أن يجنثوا حكماً ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج يرمي المرأة باللعان، ولم يستثن إن سمى من يرميها به أو لم يسمه ورمى العجلاني امرأته برجل بعينه فالتعن، ولم يحضر رسول الله ﷺ المرمي بالبراءة والتعن العجلاني استدللنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل الذي رماه بامراته عليه حد، ولو كان أخذه له رسول الله ﷺ وبعث إلى المرمي فسأله؛ فإن أقر حد، وإن أنكر حد له الزوج.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا للإمام إذا رمى رجلاً رجلاً بزناً أو حداً أن يبعث إليه ويسأله عن ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾.

قال: وإن شبه على أحد أن النبي ﷺ بعث أنيساً إلى امرأة رجل، فقال: إن اعترفت فأرجعها فتلك امرأة ذكر أبو الزاني بها أنها زنت؛ فكان يلزمه أن يسأل؛ فإن أقرت حدث وسقط الحد عمن قذفها، وإن أنكرت حد قاذفها.

وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحد إن لم تقر وسقط عنه إن أقرت ولزمها، فلا يجوز، والله أعلم أن يحذر رجل لامرأة، ولعلها تقر بما قال: ولا يترك الإمام الحد لها، وقد سمع قذفها حتى تكون تركه، فلما كان القاذف لامراته إذا التعن لو جاء المقدوف بعينه يطلب حده لم يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن لمسألة المقدوف معنى إلا أن يسأل ليحد، ولم يسأله رسول الله ﷺ، وإنما سأل المقدوفة، والله أعلم للحد الذي يقع لها إن لم تقر بالزنا، ولم يلتن الزوج.

ولو أقرت بالزنا لم تحذر زوجها، ولم يلتن وجلدت أو رجعت، وإن رجعت لم تحذر؛ لأن لها فيما أقرت به من حد الله عز وجل الرجوع، ولم يحذر زوجها؛ لأنها مقرة بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع حديثه وحكاية ابن عمر استدللنا على أن اللعان لا يكون إلا بحضور طائفة من المؤمنين؛ لأنه لا يحضر امرأ يريد رسول الله ﷺ ستره، ولا يحضره إلا وغيره حاضر له.

وما غاب عنه ولما قال رسول الله ﷺ: لا سبيل لك عليها استدللنا على أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً إذ لم يقل رسول الله ﷺ إلا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ واستدللنا بأن رسول الله ﷺ نفى الولد، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»، ولا يجوز أن ينفي الولد والفرش ثابت.

قال: وسواء قال: رأيت فلاناً يزني بها أو لم يسمه، فإذا قذفها بالزنا وادعى الرؤية للزنا أو لم يدعها أو قبل استبرائها قبل أن تحمل حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقله يلاعنها في هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد إذا أنكره فيها كلها إلا في خصلة واحدة، وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت من الأوقات لم يرها تزني قبله ببلى لأقل من سنة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه، وأنه لم يدع زناً يمكن أن يكون هذا الحمل منه إنما ينفي عنه إذا ادعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه.

١٧٠٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: الرَّجُلُ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ يَقِرُّ بِأَنَّهُ قَدْ أَصَابَهَا فِي الطَّهَرِ الَّذِي رَأَى عَلَيْهَا فِيهِ مَا رَأَى أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرَى عَلَيْهَا مَا رَأَى أَيْ قَالَ: يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا.

قال ابن جريج: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ إِنْ نَفَاهُ بَعْدَ أَنْ تَضَعَهُ؟ قَالَ يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة إلا أن يقر بحملها، فلا يكون له نفيه بعد الإقرار به.

١٧٠٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الرَّجُلُ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ تُهْدَى إِلَيْهِ قَالَ يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤/٦)]

قال:

١٧٠٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا إِذَا قَذَفَهَا قَبْلَ أَنْ تُهْدَى إِلَيْهِ.

١٧٠٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِي يَا زَانِيَةً وَهُوَ يَقُولُ لَمْ أَرِ ذَلِكَ عَلَيْهَا قَالَ يُلَاعِنُهَا وَبِهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤/٦)]

فإن قال قائل: فيزول الفرائض عند النفي ويرجع إذا أقر به قيل له: لما سَأَلَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ الصَّدَاقَ الَّذِي أَعْطَاهَا قَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ كُنْتُ صَدَقْتُ عَلَيْهَا فَهِيَ بِمَا اسْتَحْلَلْتُ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتُ كَذَبْتُ عَلَيْهَا فَذَلِكَ بَعْدَ لَكَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِالصَّدَاقِ الَّذِي قَدْ لَزِمَهُ بِالْعَقْدِ وَالْمِسْكِ مَعَ الْعَقْدِ وَكَانَتِ الْفَرْقَةُ مِنْ قَبْلِهِ جَاءَتْ.

فإن قال قائل: على أن الفرقة جاءت من قبله، وقد رماها بالزنا قيل له: قد كان يحل له المقام معها، وإن زنت، وقد يمكن أن يكون كذب عليها فالفرقة به كانت، لأنه لم يحكم عليه بها إلا بقذفه والتعاضد، وإن كانت هي لها سبباً كما يكون سبباً للخلع، فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بمغرور من نكاح فاسد ولا مجرم، وما أشبهه يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي ﷺ بين المتلاعنين أنها كانت حاملاً فأنكر حملها؛ فكان ولدها ينسب إلى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على بعض من ينسب إلى العلم فيها أنه رماها بالزنا ورميه إياها بالزنا يوجب عليه الحد أو اللعان ومنها أنه أنكر حملها فلاعن رسول الله ﷺ بينهما بالرمي بالزنا وجعل الحمل إن كان منفيًا عنه إذ زعم أنه من الزنا، وقال: إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه فجاءت به على ذلك التعت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو أن رجلاً قال لامرأته وهي ترى أنها حبلية ما هذا الحمل مني قيل له: أردت أنها زنت؟ فإن قال: لا، وليست بزانية، ولكني لم أصبها قيل له: فقد يحتمل أن يخطئ هذا الحبل فتكون صادقاً وتكون غير زانية، فلا حد ولا لعان حتى تضع، فإذا استيقنا أنه حبل قلنا ما أردت؟ فإن قال كما قال أول مرة.

قلنا: قد يحتمل أن تأخذ نطفتك فتدخلها فتحبلى منك فتكون أنت صادقاً في الظاهر بأنك لم تصبها وهي صادقة بأنه ولدك؛ فإن قذفت لاعنت ونفيت الولد أو حددت، ولا يلاعن بحمل لا قذف معه؛ لأنه قد يكون حملاً، وقد ذهب بعض من نظر في العلم إلى أن النبي ﷺ لم يلاعن بالحمل، وإنما لاعن بالقذف

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ مَنْ يَنْسُبُ إِلَى الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ يَنْفِي الْوَلَدَ إِذَا قَالَ: قَدْ اسْتَبْرَأْتُهَا فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ عَنِ الْعَجَلَانِي إِذْ قَالَ: لَمْ أَقْرَبْهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَا وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا نَحْنُ نَفْيِ الْوَلَدِ عَنْهُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا أَنْكَرَهُ فِيمَا يُعْتَكِرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: أَخَذْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى مَا جَاءَ

قِيلَ لَهُ: فَالْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْعَجَلَانِي سَمَى الَّذِي رَأَى بَعِيته يَزْنِي بِهَا، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَصِبْ هُوَ أَمْرَاتِهِ مِنْذُ أَشْهُرٍ كَثِيرَةٍ، وَذَكَرَ ﷺ الْعَلَامَةَ الَّتِي تَبَيَّنَتْ صِدْقُ الزَّوْجِ فِي الْوَلَدِ أَفْرَأَيْتَ إِنْ قَذَفَ الرَّجُلُ أَمْرَاتِهِ، وَلَمْ يَسْمُ مِنْ أَصَابِهَا، وَلَمْ يَدَّعِ رُؤْيَاهُ؟ فَإِنْ قَالَ يَلَاعِنَهَا قِيلَ لَهُ: أَفْرَأَيْتَ إِنْ أَنْكَرَ الْحَمْلَ، وَلَمْ يَرِ الْحَاكِمُ فِيهِ عِلَامَةٌ بِصِدْقِ الزَّوْجِ أَيْنِفِيهِ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: فَقَدْ لَاعَنْتَ قَبْلَ ادَّعَاءِ رُؤْيَا، وَإِنَّمَا لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِادَّعَاءِ رُؤْيَا وَنَفَيْتَ بَغَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى صِدْقِ الزَّوْجِ، وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ صِدْقَ الزَّوْجِ فِي شِبْهِ الْوَلَدِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا حَجَّتْنَا وَحَجَّتَكَ فِي هَذَا؟

قُلْتُ: مِثْلُ حَجَّتْنَا إِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ أَمْرَاتِهِ قُلْنَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ سَنَةُ التَّلَاعِنِ الْفُرْقَةِ، وَلَمْ يَقُلْ حِينَ فُرِّقَ إِنَّمَا ثَلَاثُ.

فَإِنْ قَالَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنْ يَنْفِي الْوَلَدَ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الزَّوْجُ اسْتِبْرَاءً، وَيَلَاعِنُ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الزَّوْجُ الرُّؤْيَا؟ قِيلَ: مِثْلُ الدَّلِيلِ عَلَى كَيْفَ لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ لَمْ يَحْكُ عَنْهُ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَأَوْجَدْنَا مَا وَصَفْتُ.

قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾؛ فَكَانَتْ الْآيَةُ عَامَّةً عَلَى رَامِيِ الْمُحْصَنَةِ؛ فَكَانَ سِوَاهُ قَالَ الرَّامِي لَهَا رَأَيْتَهَا تَزْنِي أَوْ رَمَاهَا، وَلَمْ يَقُلْ رَأَيْتَهَا تَزْنِي، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ اسْمُ الرَّامِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ إِلَى «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ» الْآيَةُ؛ فَكَانَ الزَّوْجُ رَامِيًّا قَالَ: رَأَيْتَ أَوْ عَلِمْتُ بَغَيْرِ رُؤْيَا فَلَمَّا قَبْلَ مِنْهُ مَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ عَنْ الْقَذْفِ رَأَيْتَ يَلَاعِنُ بِهِ بَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جَمْلَةِ الْقَذْفِ غَيْرِ خَارِجٍ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ إِنَّمَا قَبْلَ فِي هَذَا قَوْلُهُ وَهُوَ غَيْرُ شَاهِدٍ لِنَفْسِهِ قَبْلَ قَوْلِهِ إِنَّ هَذَا الْحَمْلَ لَيْسَ مِنِّي، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْتِبْرَاءً قَبْلَ الْقَذْفِ لِاخْتِلَافِ بَيْنَ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ اسْتِبْرَاءُهَا، وَقَدْ عُلِقَتْ مِنَ الْوُطْءِ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِهَا لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَقَالَتْ: قَدْ اسْتَبْرَأْتُ سَعَةَ أَشْهُرٍ حَضَّتْ فِيهَا تَسْعَ حَيْضٍ، ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَ بَوْلٍ لَزِمَهُ، وَإِنَّ الْوَلَدَ

يَلْزِمُهُ بِالْفَرَّاشِ، وَأَنَّ اسْتِبْرَاءً لَا مَعْنَى لَهُ مَا كَانَ الْفَرَّاشُ قَائِمًا، فَلَمَّا أَمَكَ أَنْ يَكُونَ اسْتِبْرَاءً قَدْ كَانَ وَحْدَهُ قَدْ تَقَدَّمَ فَمَأْمُورٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَهَا وَالْحَمْلُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَمَكَ أَنْ يَكُونَ كاذِبًا فِي جَمِيعِ دَعْوَاهُ لِلزَّانَا وَنَفْيِ الْوَلَدِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الْحَدِّ بِاللَّعَانِ وَنَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ الْوَلَدَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِنَّمَا هُوَ بِقَوْلِهِ وَلَمَّا كُنَّا إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَدْنَاهُ وَالْحَقُّ بِهِ الْوَلَدَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْوَلَدِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ كَانَ نَفْيَ الْوَلَدِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالِاسْتِبْرَاءِ فَمَضَى الْحُكْمُ بِنَفْيِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْحَقَهُ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِقَوْلِهِ فَقَطْ دُونَ اسْتِبْرَاءٍ وَالِاسْتِبْرَاءُ غَيْرُ قَوْلِهِ، فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَعْدَ مَا وَصَفَ مِنْ لَعَانِ الزَّوْجِ «وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ» الْآيَةُ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْجَبَ عَلَيْهَا الْعَذَابَ وَالْعَذَابُ الْحَدُّ لَا تَحْتَمِلُ الْآيَةُ مَعْنَى غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَقُلْنَا لَهُ: حَالُهُ قَبْلَ التَّعَانَةِ مِثْلُ حَالِهِ بَعْدَ التَّعَانَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُحْدُودًا بِقَذْفِهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بِاللَّعَانِ فَكَذَلِكَ أَنْتَ مُحْدُودٌ بِقَذْفِهِ وَالتَّعَانَةُ بِحُكْمِ اللَّهِ أَنَّكَ تَدْرُسُ الْحَدَّ بِهِ؛ فَإِنْ لَمْ تَلْتَعِنْ حَدَدْتُ حَدَّكَ كَانَ حَدُّكَ رَجْمًا أَوْ جَلْدًا لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ.

قَالَ: وَلَا يَلَاعِنُ، وَلَا يَحْدُ إِلَّا بِقَذْفٍ مُصَرَّحٍ، وَلَوْ قَالَ: لَمْ أَجِدْكَ عِنْدَآ مِنْ جَمَاعٍ وَكَانَتْ الْعِنْدَةُ تَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَمِنْ جَمَاعٍ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا وَقَفْتُ؛ فَإِنْ أَرَادَ الزَّانَا حَدًّا أَوْ لَاعَنَ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ حَلْفٌ وَلَا حَدٌّ وَلَا لَعَانَ.

١٧٠٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَأَمْرَأَتِي لَمْ أَجِدْكَ عِنْدَآ وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ مِنْ زَنَا، فَلَا يَحْدُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنْ قَذَفَهَا، وَلَمْ يَكْمَلِ اللَّعَانَ حَتَّى رَجَعَ حَدٌّ وَهِيَ أَمْرَاتِهِ.

١٧١٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الرَّجُلِ الَّذِي يَقْذِفُ أَمْرَاتَهُ، ثُمَّ يَنْزِعُ عَنِ الَّذِي قَالَ قَبْلَ أَنْ يَلَاعِنَهَا؟ قَالَ هِيَ أَمْرَاتُهُ وَيَحْدُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَرْقَةِ (١٣/٦)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِنْ طَلَّقَ أَمْرَاتِهِ طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ أَوْ خَالَعَهَا، ثُمَّ قَذَفَهَا بِغَيْرِ وَلَدٍ حَدٌّ وَلَا لَعَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُرُ زَوْجَةً وَهِيَ اجْنَبِيَّةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ يَنْفِي عَنْهُ.

١٧١١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ أَمْرَاتَهُ، ثُمَّ قَذَفَهَا حَدٌّ، وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ لَاعِنَهَا يَنْفِي الْوَلَدَ مِنْ قَبْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَفَى الزَّوْجَ بَعْدَ الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَهَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٣/٦)]

فإن قذفها فمات قبل أن يلاعنها ورثته؛ لأنهما على النكاح حتى يلتعن هو، وإن قذفها بعد طلاق يملك الرجعة في العدة لاعتنا، وإن انقضت العدة فهي مثل المبتوتة التي لا رجعة له عليها، ومن أقر بولده امرأته لم يكن له نفية، وإن قذفها بعد ما يقر أنه منه جلد الحد وهو ولده، وإن قال: هذا الحمل مني، وقد زنت قبله أو بعده فهو منه ويلاعنها؛ لأنها قد تزني قبل الحمل منه ويعدده، وليس له نفية ولده بعد إقراره به مرة فأكثر بأن لا يراه يشبهه وغير ذلك من الدلالات إذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له إنكاره بحال أبداً إلا أن ينكره قبل إقراره.

١٧١٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَا أَلَوْنَاهَا؟

قال حمز: قال: هل فيها من أورو؟

قال: نعم: قال أنى ترى ذلك؟

قال عرقاً نزعهُ، فقال له: النَّبِيُّ ﷺ، ولعل هذا عرق نزعهُ. [أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، مسلم (١٥٠٠)، أبو داود (٢٢٦٠) - ٢٢٦١، (٢٢٦٢-٢٢٦١)، الرمزي (٢١٢٨)، النسائي (١٧٨/٦-١٧٩)، ابن ماجه (٢٠٠٢)]

١٧١٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ أَغْرَابِيًّا مِنْ بَنِي قُرَازَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا أَلَوْنَاهَا؟

قال حمز: قال: هل فيها أورو؟

قال: إن فيها لورقاً قال فأنى أتاها ذلك؟

قال لعلهُ نزعهُ عرق قال النَّبِيُّ ﷺ: وَهَذَا لَعْلُهُ نَزَعَهُ عِرْقًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، وفي الحديث دلالة ظاهرة على أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاماً أسود وهو لا يذكره إلا منكراً له وجواب النبي ﷺ له وضربه له المشل بالإبل يدل على ما وصفت من إنكاره وتهمة المرأة، فلمّا كان قول

الفزاري تهمة الأغلب منها عند من سمعها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسمعته النبي ﷺ، فلم يره قذفاً يحكم عليه فيه باللعان أو الحد إذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون أراد به القذف من التعجب والمسالمة عن ذلك لا قذف امرأته استدللنا على أنه لا حد في التعريض، وإن غلب على السامع أن المعرض أراد القذف إن كان له وجه يحتمله ولا حد إلا في القذف الصريح، وقد قال الله تبارك وتعالى في العنتة ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ إلى ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ فأحل التعريض بالخطبة، وفي إحلاله إيها تحريم، وقد قال الله تبارك وتعالى في الآية ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ والسّر الجماع واجتماعهما على العدة بتصريح العدة بعد انقضاء العدة وهو تصريح باسم نهى عنه، وهذا قول الأكثر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض وأهل المدينة فيه مختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حد في التعريض، وهذه الدلالة في حديث النبي ﷺ في الفزاري موضوع بالأنصار فيها والحجج في كتاب الحدود وهو أملك بها من هذا الموضع، وإن كان الفزاري أقر بحمل امرأته عند النبي ﷺ وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن يفنيه بعد إقراره

وقال: السّر الجماع قال امرؤ القيس:

ألا زعمت بسباسة القوم أنيسي

كبرت، وأن لا يحسبن السّر أمثالي

كذبت لقد أصبى على المرأة عرسه

وأمنع عرسبي أن يُزَنَ بها الخالي

وقال جرير يرفي امرأته:

كانت إذا هجر الخليل فراشها

حزن الحديث وعفت الأسرار

٣٥ - الخلاف في اللعان

قال الشافعي رحمه الله: خالفنا بعض الناس في جملة اللعان، وفي بعض فروع فحكيت ما في جملة؛ لأنه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروع؛ لأن فروع في كتاب اللعان وهو موضوع فيه، وإنما كتبنا في كتابنا ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ كما قلنا في قول الله عز وجل، وأن حكم الكتاب والسنة فيه، فقال بعض من خالفنا لا يلاعن بين الزوجين أبداً حتى يكونا حرين مسلمين ليسا بمحدودين في قذف ولا واحد منهما.

فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص

واحداً منهم دون غيره، وما كان عاماً في كتاب الله تبارك وتعالى، فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ فرعنا نحن وأنتم أنها على الأزواج عامة كانوا مملوك أو أحراراً عندهم مملوكة أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض؟

قالوا روينا في ذلك حديثاً فاتبعناه، قلنا: وما الحديث؟ قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: أربع لا لعان بينهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والأمة عند الحر والنصرانية عند النصراني. [أخرجه ابن ماجه (٢٠٧)]

قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط، وعمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو منقطع، واللذان روياه يقول أحدهما عن النبي ﷺ والآخر يلقه على عبد الله بن عمرو موقوفاً بمجهول فهو لا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو، ولا يبلغ به النبي ﷺ إلا رجل غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي ﷺ أحكاماً توافق أقاويلنا وتحالف أقاويلكم يروياها عنه الثقات فسندها إلى النبي ﷺ فرددناها علينا ورددتم روايته ونسبتموه إلى الغلط فأنتم محجوجون إن كان ثبوت حديثه بأحاديثه التي بها وافقنا، وخالفتموها في نحو من ثلاثين حكماً عن النبي ﷺ خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ثبوت حديثه لم يثبت؛ لأنّه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو، وقلت لهم لو كان كما أردتم كنتم محجوجين به قال وكيف؟

قلت: ليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزوجات في اللعان عاماً؟

قال: بلى.

قلت: ثم زعمت أن حديثاً جاء أخرج من الجملة العامة أزواجاً وزوجاتٍ مسمين؟

قال: نعم.

قلت أو كان ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً أو زوجةً بالحديث إلا من أخرج الحديث خاصةً كما ذكر الله عز وجل الوضوء فمسح النبي ﷺ على الخفين، فلم يخرج من الوضوء إلا الخفين خاصةً، ولم يجعل غيرهما من القفازين والبرقع والعمامة قياساً عليهما؟

قال هكذا هو.

قلت: فكيف.

قلت: في حديثك ليس اليهودية والنصرانية عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرة تحت العبد والأمة تحت الحر لا يلاعنون؟

قال هو هكذا.

قلت: فكان ينبغي أن تقول لا لعان بين هؤلاء، وما كان من زوج سواهن لاعتن.

قال: وما بقي بعدهن؟

قلت: الحرة تحت الحر المحدودين أو أحدهما في القذف والأمة تحت الحر ليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنا؟

قال: فإني قد أخذت طرح اللعان عمن طرحه عنه من معين أحدهما الكتاب والآخر السنة.

قلت: أوعندك في السنة شيء غير ما ذكرت، وذكرنا من الحديث الذي رويت عن عمرو بن شعيب؟

قال: لا.

قلت: فقد طرح اللعان عمن نطق القرآن به وحديث عمرو إن كان ثابتاً أنه لا يلاعن؛ لأنه إذا كان رسول الله ﷺ قال: ما قلت: ففي قوله أربع لا لعان بينهن ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج يلاعنون لا يخص زوجاً دون زوج قال فمن أخرجت من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب، فإتما أخرجه استدلالاً بالقرآن.

قلت: وأين ما استدلت به من القرآن؟

قال: قال الله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْيِهِمْ﴾، فلم يجوز أن يلاعن من لا شهادة له؛ لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول.

وكذلك لم يجوز المسلمون في الشهادة إلا العدول.

فقلت له قولك هذا خطأ عند أهل العلم، وعلى لسانك وجهل بلسان العرب قال فما دل على ما قلت؟

قلت: الشهادة ها هنا بمن قال: وما دل على ذلك؟

قلت: أرايت العدل أيشهد لنفسه؟

قال: لا.

قلت: ولو شهد ليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أرباعاً؟

قال: بلى.

قلت: ولو شهد لم يكن عليه أن يلتعن؟

قال: بلى.

قلت: ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم مقام شاهد لم يكف الأربعة دون الخامسة وتعد امراته؟

قال: بلى.

قلت: ولو كان شهادة أجنبي المسلمون في الحدود شهادة النساء؟

قال: لا.

قلت: ولو أجازوا شهادتهن انبغى أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلتعن مرتين؟

قال: بلى.

قلت أفترأها في معاني الشهادات؟

قال: لا، ولكن الله عز وجل لما سماها شهادة رأيتها شهادة.

قلت: هي شهادة يمين يدفع بها كل واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول، ولا يجوز في الحدود منها النساء، ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهداً لنفسه قال: ما هي من الشهادة التي يؤخذ بها لبعض الناس من بعض؛ فإن تمسكت بأنها اسم شهادة، ولا يجوز فيها إلا العدول قال: قلت يدخل عليك ما وصفت وأكثر منه، ثم يدخل عليك تناقض قولك قال: فأوجدي تناقضه.

قلت: كله متناقض قال فأوجدي.

قلت: إن سلكت بمن يلاع من تجور شهادته دون من لا تجور شهادته، فقد لا عنت بين من لا تجور شهادته وأبطلت اللعان بين من تجور شهادته قال وأين؟

قلت: لا عنت بين الأعميين النخعين غير العدلين وفيهما علل مجموعة منها أنهما لا يريان الزنا، فإنهما غير عدلين، ولو كانا عدلين كانا ممن لا تجور شهادته عندك أبداً وبين الفساق والمجان والسراق والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محددين في قذف قال: إنما منعت المحدود في القذف من اللعان؛ لأن شهادته لا تجور أبداً.

قلت: وقولك لا تجور أبداً خطأ، ولو كانت كما قلت وكنت لا تلاعن بين من لا تجور شهادته أبداً لكنك قد تركت قولك؛ لأن الأعميين النخعين لا تجور شهادتهما عندك أبداً، وقد لا عنت بينهما، فقال: من حضره أما هذا فيلزمه وإلا ترك أصل قوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجور شهادتهم فهم إذا تابوا قبلت شهادتهم.

قلت: رأيت الحال الذي لا عنت بينهم فيها أهم ممن تجور

شهادتهم في تلك الحال؟

قال: لا، ولكنهما إن تابا قبلت شهادتهما.

قلت: والعبد إن عتق قبلت شهادته من يومه إذا كان معروفاً بالعدل والفاستق لا تقبل إلا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو أبعد من أن تقبل شهادته إذا انتقلت حاله وامتنعت من أن تلاعن من هو أقرب من أن تجور شهادته إذا انتقلت حاله؟

قال: فإن قلت إن حال العبد تنتقل بغيره وحال الفاسق تنتقل بنفسه؟

قلت له أولست تسوي بينهما إذا صار إلى الحرية والعدل؟

قال: بلى.

قلت فكيف تفرق بينهما في أمر تساوي بينهما فيه؟ وقلت له ويدخل عليك ما أدخلت على نفسك في النصراني يسلم؛ لأنه تنتقل حاله بنقل نفسه فينبغي أن تميز شهادته؛ لأنه إذا أسلم قبلت قال: ما أفعل.

وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي إن أدى عتق أفرأيت إن قذف قبل الأداء؟

قال: لا يلاعن.

قلت: وأنت لو كنت إنما تلاعن بين من تجور شهادته لا عنت بين الذميين؛ لأنهما ممن تجور شهادتهما عندك قال: وإنما تركت اللعان بينهما للحديث.

قلت: فلو كان الحديث ثابتاً أما يدلك على أنك أخطأت إذا قبلت شهادة النصارى إذ.

قلت: لا يلاعن إلا بين من تجور شهادته؟

فقال بعض من حضره فانا أكلمك على معنى غير هذا.

قلت: فقل قال: فإنني إنما الاعن بين الزوجين إذا كانت الزوجة المقدوفة ممن يحذ لها حين قذفها من قبل أبي وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحد ودرأ عن الزوج بالتعان، فإذا كانت المقدوفة ممن لا حد لها التعن الزوج وخرج من الحد وإلا فلا.

قلت: فما تقول في عبد تحت حرة مسلمة قذفها؟

قال يحذ.

قلت: فإن كان الزوج حرأ قذفها؟

قال يلاعن.

قلت له: فقد تركت أصل قولك قال بعض من حضره أما

في هذا فنعم، ولكنه لا يقول به.

قلت: فلم يزعم أنه يقول به.

قلت لبعض من حكيت قوله: لا أراك لاعنت بين الزوجين على الحرية؛ لأنك لو لاعنت على الحرية لاعنت بين الذميين ولا على الحرية والإسلام؛ لأنك لو فعلت لاعنت بين المحدودين الحريين المسلمين ولا أراك لاعنت بينهما على العدل؛ لأنك لو لاعنت بينهما على العدل لم تلعن بين الفاسقين ولا أراك لاعنت بينهما على ما وصف صاحبك من أن المذوفة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلعن بينها وبين زوجها الحر المحدود في القذف ولا زوجها العبد؛ وما لاعنت بينهما بعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفرداً ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل ما ادّعت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب؟

قال: ليس ذلك له، وكل شيء إلا وهو يحتمل.

قلت: وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره إذا شهد، وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره إذا لم يشهد؟ قال: نعم.

قلت وتعلم أن شهادة الزوج، وإن لم يذكر في القرآن أنها تسقط الحد لا تكون إلا لمعنى أن يخرج بها من الحد.

وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء؟

قال: نعم.

قلت فتنجد الشهادة للزوج إذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت؟

قال: نعم.

قلت فشهادة المرأة أخرجتها من الحد، قال هي تخرجها من الحد.

قلت ولا معنى لها في الشهادة إلا الخروج من الحد؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كانت تخرجها من الحد كيف لم تكن محدودة إن لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في الزوج إذا لم يشهد حد وكيف اختلفت حالهما عندك فيها.

فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود إن لم يشهد، وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد، وليس في التنزيل أن الزوج يدرأ بالشهادة حدًا.

وفي التنزيل أن المرأة تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك.

فليس في شهادة المرأة معنى غير درء الحد؛ لأن الحد عليها في الكتاب والمقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالإقرار منها بما قال الزوج فما علمتكم إلا فرقته بين حد المرأة والرجل فاسقطت حد المرأة وهو آيينهما في الكتاب وأثبت حد الرجل، وقلت له: أرايت لو قالت لك المرأة المذوفة إن كانت شهادته علي بالزنا شهادة تلزمني فحدني، وإن كانت لا تلزمني، فلا تحلفني وحده لي.

وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا علي وكانوا عدولاً حددتني، وإن لم يشتر الشهادة حددتهم أو عبيداً أو مشركين

قلت لبعض من حكيت قوله: لا أراك لاعنت بين الزوجين على الحرية؛ لأنك لو لاعنت على الحرية لاعنت بين الذميين ولا على الحرية والإسلام؛ لأنك لو فعلت لاعنت بين المحدودين الحريين المسلمين ولا أراك لاعنت بينهما على العدل؛ لأنك لو لاعنت بينهما على العدل لم تلعن بين الفاسقين ولا أراك لاعنت بينهما على ما وصف صاحبك من أن المذوفة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلعن بينها وبين زوجها الحر المحدود في القذف ولا زوجها العبد؛ وما لاعنت بينهما بعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفرداً ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل ما ادّعت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب؟

قلت له لا نعرفه عن عمرو إنما رواه عنه رجل لا يثبت حديثه، ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث المنقطع عن من حفظ من عمرو إذا كان منقطعاً قلنا بظاهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة إذ ذكرها الله عز وجل عامة، فقال لي كيف؟

قلت: إذا التعن، الزوج فأبت المرأة أن تلعن حدت حدتها رجماً كان أو جلدًا.

فقلت له يحكم الله عز وجل، قال فاذكره.

قلت قول الله تبارك وتعالى، من بعد ذكره التعان الزوج ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ الآية؛ فكان بيناً غير مشكل، والله أعلم في الآية أنها تدرأ عن نفسها بما لزمها إن لم تلعن بالالتعان قال: فهل توضح هذا بغيره؟

قلت: ما فيه إشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن ينتهي معه غيره.

قال: فإن كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله.

قلت: أرايت الزوج إذا قذف امرأته ما عليه؟

قال عليه الحد إلا أن يخرج منها بالالتعان.

قلت: أوليس قد يحكم في القذفة بالحد إلا أن يأتوا بأربعة شهداء؟

قال: بلى.

قلت: وقال في الزوج ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية.

قال: نعم.

قلت فتنجد في التنزيل سقوط الحد عنه؟

قال أما نصاً، فلا، وأما استدلالاً فنعم؛ لأنه إذا ذكر غير الزوج يخرج من الحد بأربعة شهداء؟ ثم قال في الزوج يشهد أربعاً

من الجراح دون النفس إن حلف برئ، وإن نكل اقتصر منه.
قال: نعم.

قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيما دون النفس إن حلف برئ، وإن نكل قام النكول في الحكم مقام الإقرار فأعطيت به القود والمال؟
قال: نعم.

قلت ولم لم يكن هذا في النفس هكذا؟
قال لي استعظماً للنفس.

قلت: فانت تقطع اليدين والرجلين وتنفق العينين وتشق الرأس قصاصاً، وهذا يكون منه التلف بالنكول وتزعم أنه يقوم مقام الإقرار، فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس فيلزمنا أن نأخذ به النفس، وقد تفرق فيه صاحبائي، فقال أحدهما أحسبه كما قلت: وقال الآخر لا أحسبه وأخذ منه دية وحسبه ظلم.

قلت: وأخذ الدية منه في أصل قول صاحبك ظلم؛ لأن الدية عنده لا تؤخذ في العمد إلا بصلح، وهذا لم يصلح؛ فإن كان صاحبك أخطأ في دعوى القتل فأقررت عليهما معاً بترك القياس فتيسر على أصل خطأ، ثم تقيس عليه ما لا يشبهه ما قد حكم الله عز وجل فيه نصاً بدرأ به العذاب والدرء لا يكون إلا لما قد وجب.

وإن قلت العذاب السجن فذاك خطأ لك أما السجن حد هو؟ فإن كان حداً فكيف تحبسها؟ أمانة يوم أو إلى أن تموت إن كانت شيئاً؟

قال: ما السجن بحد، وما السجن إلا لتبين الحد.

قلت: وقد قال الله تبارك وتعالى في الزانيين ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أفترأه عنى بعذابهما الحد أو الحبس؟

قال: بل الحد، وليس السجن بحد والعذاب في الزنا الحدود، ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب.

قلت: والسفر اسم عذاب والدعوى والتعليق وغيره مما يعذب به الناس عذاباً؛ فإن قال لك قائل أعذبها إن لم تحلف ببعض هذا؟

قال: ليس له، وإنما العذاب الحد.

قلت أجل وأجلك تروحت إلى ما لا حجة فيه، ولو كانت لك بهذه حجة كانت عليك لغيرك بمثلها وأبين فيها.

٣٦- الخلاف في الطلاق الثلاث

١٧١٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ

حَدَّثَهُمْ قَالَ أَقُولُ حُكْمَكَ وَحُكْمَ الزَّوْجِ خَارِجٌ مِنْ حُكْمِ الشُّهُودِ عَلَيْكَ غَيْرَ الزَّوْجِ.

قلت: فقالت لك؛ فإن كانت شهادة لا توجب عليّ حداً فامتنعت من أن أشهد لم حستني وأنت لا تحبس إلا بحق؟

قال أقول حبستك لتحلفي قالت وليميني معنى؟

قال: نعم تخرجين بها من الحد؟

قالت: فإن لم أفعل فالحبس هو الحد؟

قال: ليس به.

قلت: فقالت فلم تحبسي لغير المعنى الذي يجب عليّ من الحد؟

قال للحد حبستك قالت فتقيمه عليّ فأقمه قال: لا.

قلت: فإن قالت فالحبس ظلم لا أنت أخذت مني حداً ولا منعت عني حبساً فمن أين وجدت عليّ الحبس اتجده في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه أهل العلم أو قياس؟

قال أما كتاب أو سنة أو إجماع، فلا، وأما قياس فنعم.

قلت أوجدنا القياس قال: إني أقول في الرجل يدعى عليه الدم يحلف ويبرأ؛ فإن لم يفعل لم أقتله وحبسته.

قال الشافعي: رحمه الله.

فقلت له أوقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر أجمع عليه ولا أثر؟
قال: لا.

قلت فمن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقتل؟
قال استحسنته.

قلت له أفعلى الناس أن يقبلوا منك ما استحسنت إن خالفت القياس؟ فإن كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك؛ لأن أجهل الناس لو اعترض فقال عن شيء فخرص فيه، فقال: لم يعد قوله أن يكون خيراً لازماً من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على واحد من هذا أو خارجاً منه، فيكون استحسنته كما استحسنته أنت قال: ما ذلك لأحد.

قلت: فقد قلته في هذا الموضع وغيره، وخالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وأين خالفت قياسي قولي؟

قلت: ما تقول فيمن ادعى على رجل درهماً فأكثر إلى أي غاية شاء من الدعوى أو غصب دار أو عبد أو غيره؟

قال يحلف؛ فإن حلف برئ، وإن نكل لزمه ما نكل عنه.

وكذلك لو ادعى عليه جرحاً في موضحة عمداً فصاعداً

مُلاَعَتَيْهِمَا قَالَ عُمَيْرٌ كَذَبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال مالك: قال ابنُ شهاب؛ فكانت تلك سنة المتلاعنين. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله: فقد طَلَّقَ عُمَيْرٌ ثَلَاثًا بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، ولو كان ذلك محرماً لنهاه عنه.

وقال: إن الطلاق، وإن لزمك فانت عاصٍ بأن تجمع ثلاثاً فافعل كذا أمر النبي ﷺ عمر أن يأمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته حائضاً أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء طلق، وإن شاء أمسك، فلا يقر النبي ﷺ بطلاق لا يفعله أحد بين يديه إلا نهاه عنه؛ لأنه العلم بين الحق والباطل لا باطل بين يديه إلا غيره.

١٧١٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ خَنْطَلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ، فَقَالَ: وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّبًا. مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ امسك عليك امرأتك، فإن الواحدة تبِت. [هـم]

١٧١٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ لِلْمُطَّلِبِ: [هـم]

١٧١٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رَجَلٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَالَ عُمَرُ ﷺ مَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ قَالَ أَتُرَانِي أُقِيمُ عَلَى حَرَامٍ وَالنِّسَاءُ كَثِيرٌ فَأَحْلَفُهُ فَحَلَفَ. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله: أَرَاهُ قَالَ فَرَعَا عَلَيْهِ قَالَ: وَهَذَا الْحَبْرُ فِي الْحَدِيثِ فِي؟ الرَّوْفِيُّ يَذَلُّ عَلَى أَنْ قَوْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ لِلْمُطَّلِبِ مَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ يُرِيدُ أَوْ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ زِيَادَةً فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ قَالَ: بِلَا نِيَّةٍ زِيَادَةَ الزَّمَنَةِ وَاحِدَةً وَهِيَ أَقَلُّ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عُمَرَ بْنَ حَفْصَةَ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ قَبِعَتْ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ. [أخرجه مسلم (١٤٨٠)، أبو داود (٢٢٨٨)، الترمذي (١١١٩)، النسائي (٢١٠/٦)، ابن ماجه (٢٠٣٥-٢٠٣٦)]

قال الشافعي رحمه الله: وابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته البتة وعلم ذلك النبي ﷺ فاسقط نفقتها؛ لأنه لا رجعة له عليها والبتة التي لا رجعة له عليها ثلاث، ولم يعب النبي ﷺ طلاق الثلاث وحكم فيما سواها من الطلاق بالنفقة والسكنى.

فإن قال قائل: ما دل على أن البتة ثلاث؟ فهي لو لم يكن سمى ابن عمر رضي الله عنهما ثلاثاً البتة أو نوى بالبتة ثلاثاً كانت واحدة بملك الرجعة وعليه نفقتها، ومن زعم أن البتة ثلاث بلا نية المطلق ولا تسمية ثلاث قال: إن النبي ﷺ إذ لم يعب الطلاق الذي هو ثلاث دليل على أن الطلاق بيد الزوج ما أبقي منه أبقي لنفسه، وما أخرج منه من يده لزمه غير محرم عليه كما لا يجرم عليه أن يعتق رقبة، ولا يخرج من ماله صدقة، وقد يقال له لو أبقيت ما تستغي به عن الناس كان خيراً لك.

فإن قال قائل: ما دل على أن أبا عمرو لا يعود أن يكون سمى ثلاثاً أو نوى بالبتة ثلاثاً؟ قلنا الدليل عن رسول الله ﷺ.

١٧١٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَمْسِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهِيمَةَ الْمُرَيْتِيَّةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهِيمَةَ الْبَتَّةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرُكَانَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما.

١٧١٦ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَلَاعَنَ عُمَيْرُ وَامْرَأَتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَعَ النَّاسِ، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ

لو طَلَّقَ، فلم يذكر البتَّةَ إذ كانت كلمةً محدثةً ليست في أصل الطلاق فتحتلُّ صفة الطلاق وزيادةً في عدده ومعنى غير ذلك فهناك عن المشكل من القول، ولم ينه عن الطلاق، ولم يعبه، ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكروهاً عليك وهو لا يحلِّفه على ما أراد إلا ولو أراد أكثر من واحدة الزمه ذلك.

١٧٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، وَكَانَ أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرِّثَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. [أخرجه مالك (٥٧١/٢)]

١٧٢١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ،

عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ امْرَأَةً عَبْدَ الرَّحْمَنِ نَشَدَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: إِذَا حِضَّتْ، ثُمَّ طَهَّرْتَ فَأَذِينِي فَطَهَّرْتَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَأَذِنْتَهُ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا. [أخرجه مالك (٥٧٢/٢)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٠٢/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً لما وصفنا من أن يقول طالق البتة ينوي ثلاثاً، وقد بينه ابن سيرين قطع موضع الشك فيه.

١٧٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِيَّاسٍ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا أَنْ يَنْكِحَهَا فَجَاءَ يَسْتَفْتِي فَذَهَبَ مَعَهُ أَسْأَلُ لَهُ فَسَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا لَا نَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَكَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي لِنَاسِهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ. [أخرجه مالك (٥٧٠/٢)، البيهقي (٣٦٢/٧)]

قال الشافعي: رحمه الله، وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً، ولو كان ذلك معيباً لقال له لزمك الطلاق وبشما صنعت، ثم سمي حين راجعه فما زاده ابن عباس على الذي هو عليه أن قال له: إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل، ولم يقل وبشما صنعت ولا خرجت في إرساله.

١٧٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا قَالَ عَطَاءٌ فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَاقُ الْبُكَرِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِنَّمَا أَنْتَ قَاصِدُ الْوَاحِدَةِ تُبَيِّنُهَا وَثَلَاثُ تَحْرِمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بِشَمَا صَنَعْتَ حِينَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا. [أخرجه مالك (٥٧٠/٢)]

١٧٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ بُكَيْراً أَخْبَرَهُ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ إِيَّاسٍ بْنِ الْبُكَيرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَمَاذَا تَرَيَانِ؟ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ مَا لَنَا فِيهِ قَوْلٌ أَذْهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنِّي تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ فَسَأَلَهُمَا، ثُمَّ أَتَيْتَا فَأَخْبَرَنَا فَذَهَبَ فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَفَتِي يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَكَ مُعْضِلَةٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا وَالثَّلَاثُ تَحْرِمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَبْعِيَا عَلَيْهِ الثَّلَاثَ وَلَا عَائِشَةَ. [أخرجه مالك (٥٧١/٢)]

١٧٢٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ مَوْلَاةً لِبَنِي عَدِيٍّ يُقَالُ لَهَا زَيْرَاءُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهِيَ يَوْمِيذُ أُمَةٍ فَعَتَقَتْ، فَقَالَتْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى حَفْصَةَ فَذَعَنْتَنِي يَوْمِيذُ، فَقَالَتْ: إِنِّي مُخْبِرُكَ خَبِراً، وَلَا أَجِبُ أَنْ تَصْنَعِي شَيْئاً إِنْ أَمَرَكَ يَدُوكَ مَا لَمْ يَمْسَكَ زَوْجُكَ قَالَتْ: فَقَارَفْتُهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ تَقُلْ لَهَا حَفْصَةُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُطْلِقِي ثَلَاثًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعِيباً عَلَى الرَّجُلِ إِذَا لَكَ أَنْ تَطْلُقِي عَلَيْهَا إِذَا كَانَ يَدِيهَا فِيهِ مَا يَبْدُو. [أخرجه مالك (٥٦٣/٢)]

١٧٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَهْمَانَ، عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ، ثُمَّ أَتَيْتَا

جَبَّيْرُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي
مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدَعُ سَبْعًا وَتَسْعِينَ.
[أخرجه البيهقي (٣٣٧/٧)]

١٧٢٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
أَنَّ عَطَاءَ وَمُجَاهِدًا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ:
طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدَعُ سَبْعًا
وَتَسْعِينَ. [أخرجه البيهقي (٣٣٧/١٠)، بعهود]

١٧٣٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَخَدَّه،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ عُدُونَا اتَّخَذَتْ بِهَا
آيَاتُ اللَّهِ هُزُوءًا فَعَابَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ كُلَّ مَا زَادَ عَلَى عَدْوِ
الطَّلَاقِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَعْصِ عَلَيْهِ مَا جَعَلَ
اللَّهُ إِلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ عِنْدَهُ
أَنْ يُطَلِّقَ ثَلَاثًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ.

٣٧ - ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه

قال الشافعي رحمه الله: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّْا خَصَّ بِهِ رَسُولَهُ
مِنْ وَحْيِهِ وَأَبَانَ مِنْ فَضْلِهِ مِنَ الْمَبَايِنَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ بِالْفَرَضِ عَلَى
خَلْقِهِ بِطَاعَتِهِ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ، فَقَدْ
أَطَاعَ اللَّهَ وَقَالَ: فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ
أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَقَالَ: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ
كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا وَقَالَ: إِذَا تَأَجَّسَتِ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ
نَجْوَاكُمْ صَدَقَ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ.

قال الشافعي رحمه الله: افترض الله عز وجل على رسوله
ﷺ أشياء خففها عن خلقه ليزيده بها إن شاء الله قربة إليه
وكرامة وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادته في كرامته وتبنيها
لفضيلته مع ما لا يحصى من كرامته له وهي موضوعة في
مواضعها.

قال الشافعي رحمه الله: فمن ذلك من ملك زوجة سوى
رسول الله ﷺ لم يكن عليه أن يجبرها في المقام معه أو فراقها له
وله حبسها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها، وإن كرهته وأمر الله
عز وجل رسوله ﷺ أن يجبر نساءه، فقال: قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِنْ
كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا لِي قَوْلُهُ «أَجْرًا عَظِيمًا» فَخَبَّرَهُنَّ
رسول الله ﷺ فاخترته، فلم يكن الخيار إذا اخترته طلاقاً، ولم
يجب عليه أن يحدث لها طلاقاً إذا اخترته.

عُثْمَانُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمَّيْتَ شَيْئًا
فَهُوَ مَا سَمَّيْتَ فَعُثْمَانُ ﷺ يُخْبِرُهُ أَنَّهُ إِنْ سَمَى أَكْثَرَ مِنْ
وَاحِدَةٍ كَانَ مَا سَمَى، وَلَا يَقُولُ لَهُ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُسَمِّيَ
أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ بَلْ فِي هَذَا الْقَوْلِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لَهُ أَنْ
يُسَمِّيَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

١٧٢٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ قَالَ: أَلْبَنَتْ مَا
يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَانُ بْنُ
عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ أَلْفًا مَا
أَبَقَتْ أَلْبَنَةٌ مِنْهُ شَيْئًا مَنْ قَالَ أَلْبَنَتْ، فَقَدْ رَمَى الْغَايَةَ الْقُصْوَى.
[أخرجه مالك (٥٥٠/٢)، (٥٥١)]

قال الشافعي: ولم يحك عن واحدة منهم على اختلافهم في
أَلْبَنَتْ أَنَّهُ عَابَ أَلْبَنَةً وَلَا عَابَ ثَلَاثًا.

قال الشافعي: قال مالك في المخيرة إن خيرها زوجها
فاختارت نفسها، فقد طلقت ثلاثاً، وإن قال زوجها لم أخيرك إلا
في واحدة فليس له في ذلك قول، وهذا أحسن ما سمعت.

قال الشافعي: فإذا كَانَ مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ مَضَى مِنْ
سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ خَيَّرُوا وَخَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخِيَارُ إِذَا
اخْتَارَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا يَكُونُ ثَلَاثًا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ الْخِيَارَ لَا
يَحِلُّ، لِأَنَّهَا إِذَا اخْتَارَتِ كَانَ ثَلَاثًا، وَإِذَا زَعَمَ أَنَّ الْخِيَارَ يَحِلُّ وَهِيَ
إِذَا اخْتَارَتِ نَفْسَهَا طَلَقَتْ ثَلَاثًا، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَجَازَ
طَلَاقَ ثَلَاثٍ وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: فَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَلْبَنَةً يَنْبَغِي ثَلَاثًا فَهِيَ
ثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَنْبَغِي بِهَا
ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ.

قال الشافعي: أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسَسْ فِيهِ.
قال الشافعي: أَحَبُّ أَنْ لَا يَمْلِكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَلَا يَرَهَا،
وَلَا يَخَالِعَهَا، وَلَا يَجْعَلُ إِلَيْهَا طَلَاقًا يَخْلَعُ وَلَا غَيْرَهُ، وَلَا يَوْقَعُ عَلَيْهَا
طَلَاقًا إِلَّا طَاهِرًا قَبْلَ جَمَاعٍ قِيَاسًا عَلَى الْمَطْلُوعَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ
أَنْ تَطْلُقَ طَاهِرًا، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «فَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»، فَإِذَا
كَانَ هَذَا طَلَاقًا يَوْقَعُهُ الرَّجُلُ أَوْ تَوْقَعُهُ الْمَرْأَةُ بِأَمْرِ الرَّجُلِ فَهِيَ
كِلِقَاعِهِ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِلَّا وَهِيَ طَاهِرَةٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ.

١٧٢٨ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ
سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ

قال الشافعي: وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ - إلى قوله: ﴿وَإِلَاصَّةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه اللاتي أتى أجورهن، وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي قال: فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحل له، وذلك أنه لم يكن عنده ﷺ من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة، وكان عنده عدد نسوة، وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره، ومن لم يأت به غير مهر ما حظره على غيره.

قال الشافعي: رحمه الله، ثم جعل له في اللاتي يهبن أنفسهن له أن يأنهب ويرتك، فقال: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ إلى عليك.

قال الشافعي: فمن أتتهب سهن فمهي زوجة لا تحل لأحد بعده، ومن لم يأت به فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحل له ولغيره.

١٧٣٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ فقامت قياماً طويلاً، فقال رجل: يا رسول الله زوجيها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجته إياها. [أخرجه مالك (٥٢٦/٢)، البخاري (٢٣١٠)، مسلم (١٤٢٥)، أبو داود (٢١١١)، الرمزي (١١١٤)، النسائي (١١٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)]

قال الشافعي: رحمه الله، وكان مما خص الله عز وجل به نبيه ﷺ قوله «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم»، وقال «وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً» فحرم نكاح نسائه من بعده على العالين ليس هكذا نساء أحد غيره، وقال عز وجل ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسَنُنَّ كَاذِبَاتٍ إِنْ أَتَيْتِمْ مِنْ نِسَاءٍ كَاذِبَاتٍ لَكُمْ مِنْ نِسَاءٍ الْعَالِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: وقوله «وأزواجه أمهاتهم» مثل ما وصفت من اتسع لسان العرب، وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجه وسن شرائع واختلافها على لسان نبيه، وفي فعله فقله «أمهاتهم» يعني في معنى دون معنى، وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال، ولا يحرم عليهم نكاح بنات لو كن هن كما يحرم

قال الشافعي: رحمه الله، وكان تخيير رسول الله ﷺ إن شاء الله كما أمره الله عز وجل إن أردن الحياة الدنيا وزيتها، ولم يخترن واحدة من طلاق لا ليحلل الطلاق إليهن لقول الله عز وجل ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا وزيتها متاعاً وسراحاً، فلما اخترن لم يوجب ذلك عليه أن يحدث من طلاقاً ولا متاعاً فأما قول عائشة رضي الله عنها قد خيرنا رسول الله ﷺ فأخترناه فكان ذلك طلاقاً؟ فنعني، والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي ﷺ أن يحدث لنا طلاقاً.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا فرض الله عز وجل على النبي ﷺ أن اخترن الحياة الدنيا أن يمتعن فأخترن الله ورسوله، فلم يطلق واحدة منهن فكل من خير امرأته، فلم تختر الطلاق، فلا طلاق عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وكذلك كل من خير فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق المخيرة نفسها.

١٧٣١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة، عن إسماعيل بن أبي خاليد، عن الشعبي، عن مسروق أن عائشة قالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ فكان ذلك طلاقاً. [أخرجه البخاري (٥٢٦٢-٥٢٦٣)، مسلم (١٤٧٧)، أبو داود (٢٢٠٣)، الرمزي (١١٨٩)، النسائي (١٦١/٦)، ابن ماجه (٢٠٥٢)]

١٧٣٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بجعل معنى هذا الحديث.

قال الشافعي: فانزل الله تبارك وتعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾.

قال الشافعي: قال بعض أهل العلم أنزلت عليه ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ﴾ بعد تخيره أزواجه.

١٧٣٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن عائشة أنها قالت: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء. [أخرجه الرمزي (٣٢١٦)، النسائي (٥٦/٦)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾.

وما في مثل معناه من الحكم بين الأزواج فيما يحلُ منهن ويحرم بالحادث، ولا يعلم حال الناس يخالف حال النبي ﷺ في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم لسنائه، فإذا أراد سفراً أقرع بينهن فأيهن خرج سهمها خرج بها معه، وهذا لكل من له أزواج من الناس.

١٧٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا. [أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)]

قال الشافعي: رحمه الله، ومن ذلك أنه أراد فراق سودة، فقالت: لا تفارقني ودعني حتى يحشرني الله في أزواجك وأنا أحب لئلي ويؤمي لأختي عائشة.

قال: وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة شيبها بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر.

١٧٣٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي ذَلِكَ «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً» إِلَى «صَلْحاً».

قال الشافعي: وهذا موضوع في موضعه بحججه.

١٧٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَفْعَلْ مَاذَا؟.

قالت تنكحها قال أختك قالت: نَعَمْ قال أَوْتَحِجِّينَ ذَلِكَ؟

قالت: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّجَةٍ وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي قَالَ: فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي.

فقلت والله لقد أخبرت أنك تخطب ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة؟

قالت: نَعَمْ قال قَوْلَ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَإِنَّمَا تَوْبَتِي، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ. [أخرجه البخاري (٥١٠١)].

عليهم نكاح بنات أمهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعنهم.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟ فالدليل عليه أن رسول الله ﷺ زَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَهُ وَهُوَ أَبُو الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ بِنْتُ خَلِيجَةٍ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ زَوْجَهَا عَلِيًّا ﷺ وَزَوَّجَ رُقَيْةً وَأُمَّ كَلثُومَ عُمَانَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ وَأَنْ زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ، وَأَنْ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ تَزَوَّجَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنْ طَلْحَةَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الْأُخْرَى وَهِيَ أُمُّ أَخِي أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ تَزَوَّجَ ابْنَةَ جَحْشٍ أُخْتِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ، وَلَا يَرِثُهُنَّ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَا يَرِثُهُمْ كَمَا يَرِثُونَ أُمَّهَاتِهِمْ وَيَرِثُهُمْ وَيُشَبَّهْنَ أَنْ يَكُنَّ أُمَّهَاتُ لِعَظَمِ الْحَقِّ عَلَيْهِمْ مَعَ تحريم نكاحهن.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعامة في الظاهر وهي يراد بها الخاص والمعنى دون ما سواه.

قال الشافعي رحمه الله: والعرب تقول للمرأة ترب أمهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك للرجل يتولى أن يقرتهم أم العيال بمعنى أنه وضع نفسه موضع الأم التي ترب أمر العيال، وقال تابط شراً وهو يذكر غزاة غزاها ورجل من أصحابه ولي قوتهم: وأم عيال قد شهدت قوتهم إذا اطعمتهم اخترت وأقلت تخاف علينا الجوع إن هي أكثرت ونحن جباغ أي أول نالت وما إن بها صن بما في وعائها ولكنها من خشية الجوع أتقت

قلت: الرجل يسمى أمًا، وقد تقول العرب للناقة والبقرة والشاة والأرض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت عيالنا.

قال الشافعي: قال الله عز وجل «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَذَنَّهُمْ» يعني أن اللاتي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بأنفسهن والمحرم بهن غيرهن اللاتي لم يكن قط إلا أمهات ليس اللاتي يحدثن رضاعاً للمولود فيكن به أمهات، وقد كن قبل إرضاعهن غير أمهات له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من جرمة أحدثنها أو يحدثها الرجل أو أمهات المؤمنين اللاتي حرمن بأنهن أزواج النبي ﷺ فكل هؤلاء يحرمن بشيء يحدثه رجل يحرمهن أو يحدثه أو حرمة النبي ﷺ والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيحرم بها غيرها فأراد بها الأم في جميع معانيها لا في بعض دون بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الأم غيرها، والله أعلم.

قال الشافعي رحمه الله: في هذا دلالة على أشباه له من القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوى ما وصفنا من أن للنبي ﷺ من عدد النساء أكثر مما للناس، ومن أتعب بغير مهر، ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحللن لأحد بعده،

مسلم (١٤٤٩)، أبو داود (٢٠٥٦)، النسائي (٩٤/٦)، ابن ماجه (١٩٣٩)

قال الشافعي: رحمه الله، وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي ﷺ وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله أو قول رسول الله ﷺ وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه.

٣٨- ما جاء في أمر النكاح

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ﴾ إلى قوله ﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: والأمر في الكتاب والسنة، وكلام الناس يهتمل معاني أحدها أن يكون الله عز وجل حرم شيئاً، ثم أباحه؛ فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وكقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية.

قال الشافعي: رحمه الله، وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن البيع عند النداء، ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ إلى مريئاً وقوله ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾.

قال الشافعي: وأشباه هذا كثير في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا، ولا يتشربوا لطلب التجارة إذا صلوا، ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفساً، ولا يأكل من بدنته إذا غمها.

قال: ويهتمل أن يكون دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل ﴿إِنْ يَكُونُوا قَرَّاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ يدل على ما فيه سبب الغنى والعفاف كقول النبي ﷺ: سافروا تصحوا وترزقوا فإنما هذا دالة لا حتم أن يسافر لطلب صحة ورزق.

قال الشافعي: ويهتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً، وفي كل الحتم من الرشد فيجتمع الحتم والرشد، وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجد الدلالة من الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم، فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، فدل على أنها حتم وكقوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وقوله ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأفرد الحج في الفرض، فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم، وإن كنا نحب أن لا يدعها مسلم وأشباه هذا في كتاب الله عز وجل كثير.

قال الشافعي: وما نهى الله عنه فهو حرم حتى توجد الدلالة عليه بأن النهي عنه على غير التحريم، وأنه إنما أريد به الإرشاد أو تنزهاً أو أجباً للمنهى عنه، وما نهى عنه رسول الله ﷺ كذلك أيضاً.

قال الشافعي: رحمه الله، ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دالة على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي، وما وصفنا في مبتدأ كتاب الله القرآن والسنة وأشباه لذلك سكتنا عنه اكتفاء بما ذكرنا عما لم نذكر.

١٧٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ذُرُونِي مَا تَرَكَتُمْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَمَا أَمَرْتَكُمْ بِهِ مِنْ أَمْرِ فَاتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا. [أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧)،

الرمذي (٢٦٧٩)، النسائي (١١٠/٥-١١١)، ابن ماجه (٢٠١)]

١٧٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد يهتمل أن يكون الأمر في معنى النهي، فيكونان لازمين إلا بدلالة أنهما غير لازمين، ويكون قول النبي ﷺ فاتوا منه ما استطعتم أن يقول عليهم إتيان الأمر فيما استطعتم؛ لأن الناس إنما كلفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعة شيء؛ لأنه شيء متكلف، وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع؛ لأنه ليس بتكلف شيء يحدث إنما هو شيء يكف عنه.

قال الشافعي: رحمه الله، وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب ومعركة السنة طلب الدلائل ليفرقوا بين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهي معاً.

قال: فحتم لازم لأولياء الأيامي والحرائر البوالغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضا من الأزواج أن يزوجهن لقول الله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي: رحمه الله؛ فإن شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الأزواج، ففي الآية دالة على أنه إنما نهى عن العضل الأولياء؛ لأن الزوج إذا طلق فبلغت المرأة الأجل فهو بعد الناس

منها فكيف يعضلها من لا سبيل ولا شرك له في أن يعضلها في بعضها؟

فإن قال قائل: قد تحتمل إذا قاربن بلوغ أجلهن؛ لأن الله عز وجل يقول للزواج ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى وأنها لا تحتمله؛ لأنها إذا قاربت بلوغ أجلهما أو لم تبلغه، فقد حظر الله تعالى عليها أن تنكح لقول الله عز وجل ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَهْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَتْلِيَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ فلا يأمر بأن لا يمنع من النكاح من قد منعها منه إنما يأمر بأن لا يمنع مما أباح لها من هو بسبب من منعها.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار، وذلك أنه زوج أخته رجلاً فطلقها وانقضت عدها، ثم طلب نكاحها وطلبته، فقال زوجته دون غيرك אחי، ثم طلقها لا إنكحك أبداً فنزلت ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ﴾ إلى أزواجهن قال: وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم برضا الولي مع الزوج والزوجة، وهذا موضوع في ذكر الأولياء والسنة تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحر أن ينكحها.

١٧٤٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا**.

وقال: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل؛ فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له [هـم]

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كانت أحمق بنفسها، وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي ﷺ فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لها ولي يمنع من إنكاحها إذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمحضه بالعضل وهذا الحديثان مثبتان في كتاب الأولياء.

قال الشافعي رحمه الله: والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الأيامي الذين على الأولياء أن ينكحوهن إذا كان مولى بالغاً يحتاج إلى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه إنكاحه، فلو كانت الآية والسنة في المرأة خاصة لزم ذلك عند الرجل؛ لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف الفتنة، وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: إذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحييت لكل واحد منهما النكاح إذا كان ممن تتوق نفسه إليه؛ لأن الله عز وجل أمر به ورضيه وندب إليه وجعل فيه أسباب منافع قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِسَكَنٍ لِيَهَا﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنٌ وَخَلَّةً﴾ وقيل إن الخلعة الأصهار، وقال عز وجل ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ فبلغنا أن النبي ﷺ قال: **تَنَاقَحُوا تَكَثُرُوا، فَإِنِّي أَبْهِي بِكُمْ الْأَمَمَ حَتَّى يُلْقِطَ وَبَلِّغُنَا أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي فَلَيْسَتْ بَسِيَّتِي، وَمَنْ سَتَيْتِ النِّكَاحَ وَبَلِّغُنَا أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ وَيَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لِكِرْبَعٍ بَدَعًا وَلَدِي مِنْ بَعْدِي**.

قال: وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما رايت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

١٧٤١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح، فقالت له حفصة: تزوج؛ فإن ولدك لك ولد فعاش من بعدك دعوا لك. [أخرجه البيهقي (٧/٧٧)]

قال الشافعي: رحمه الله، ومن لم تسق نفسه، ولم يحتج إلى النكاح من الرجال والنساء بان لم تخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق، فإن الله عز وجل يقول: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره، فلا أرى بأساً أن يدع النكاح بل أحب ذلك، وإن يتخلى لعبادة الله، وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء، فلم ينهاهن عن القعود، ولم يندبهن إلى نكاح، فقال: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ الآية، وذكر عبداً أكرمه قال: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ والحصور الذي لا يأتي النساء، ولم يندبه إلى نكاح، فدل ذلك، والله أعلم على أن المندوب إليه من محتاج إليه ممن يكون حصناً له عن المحارم والمعاني التي في النكاح، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: والرجل لا يأتي النساء إذا نكح، فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه إذا جاءت سنة أجلها من يوم يضرب له السلطان.

قال الشافعي: أحب النكاح للعييد والإماء اللاتسي لا يطوهن ساداتهن احتياطاً للعفاف وطلب فضل وغنى؛ فإن كان إنكاحهن واجباً كان قد أذى فرضاً، وإن لم يكن واجباً كان

مأجوراً إذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع.
قال الشافعي: ولا أوجبه إيجاب نكاح الأحرار؛ لأنني وجدت الدلالة في نكاح الأحرار ولا أجدها في نكاح المماليك.

٣٩- ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والإماء، وما تحل به الفروج

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، وقال عز وجل ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فاطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان، فلم يحد فيه حداً ينتهي إليه فللرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحدٍ في هذا وانتهى ما أحل الله بالنكاح إلى أربع ودلت سنة رسول الله ﷺ الميئنة عن الله عز وجل على أن انتهاءه إلى أربع تحريماً منه لأن يجمع أحد غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع لا أنه يحرم أن ينكح في عمره أكثر من أربع إذا كن متفرقات ما لم يجمع بين أكثر منهن ولأنه أباح الأربع وحرّم الجمع بين أكثر منهن، فقال لغيلان بن سلمة ونوفل بن معاوية وغيرهما واسلموا وعندهم أكثر من أربع أمسيك أربعاً وفارق سائرهن وقال عز وجل ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وذلك مفرق في مواضعه في القسم بينهما والنفقة والمواثيق وغير ذلك.

وقوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ دليل على أمرين:

أحدهما أنه أحل النكاح، وما ملكت اليمين.

والثاني يشبه أن يكون إنما أباح الفعل للتلذذ وغيره بالفرج في زوجة أو ما ملكت يمين من الأدميين، ومن الدلالة على ذلك قول الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون، وإن لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراماً من قبل أنه ليس من الوجهين اللذين أبيحا للفرج.

قال الشافعي: فإن ذهب ذهاب إلى أن يحله لقول الله تعالى ﴿وَلَيْسَتَغْفِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فيشبه أن يكونوا إنما أمروا بالاستعفاف عن أن يتناول المرأة بالفرج ما لم يبع له به فيصبر إلى أن يغنيه الله من فضله فيجد السبيل إلى ما أحل الله، والله أعلم، وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا﴾

فَلْيَسْتَغْفِرْ، وإنما أراد بالاستعفاف أن لا ياكل منه شيئاً.
فإن ذهب ذهاب إلى أن للمرأة ملك يمين، فقال فلم لا تسرى بعدها كما تسرى الرجل أمته؟
قلنا إن الرجل هو الناكح التسري والمرأة المنكوحه المتسرة، فلا يجوز أن يقاس بالشئ بخلافه.
فإن قيل: كيف يخالفه؟

قلنا إذا كان الرجل يطلق المرأة فتحرّم عليه، وليس لها أن تطلقه، ويطلقها واحدة، فيكون له أن يراجعها في العدة، وإن كرهت دل على أن منعها له، وأنه القيم عليها وأنها لا تكون قيمة عليه ومخالفة له، فلم يجوز أن يقال لها أن تسرى عبداً؛ لأنها المتسرة والمنكوحه لا المتسرة ولا الناكحة.

قال الشافعي: ولما أباح الله عز وجل لمن لا زوجة له أن يجمع بين أربع زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة له طلاقاً لا يملك رجعة أو يملك الرجعة فليس واحدة منهن في عدتها منه حلّ له أن ينكح مكانهن أربعاً؛ لأنه لا زوجة له ولا عدة عليه.

وكذلك ينكح أخت إحداهن.

قال الشافعي: ولما قال الله عز وجل ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كان في هذه الآية دليل، والله أعلم على أنه إنما خاطب بها الأحرار دون المماليك؛ لأنهم الناكحون بأنفسهم لا المنكحهم غيرهم والمالكون لا الذين يملك عليهم غيرهم، وهذا ظاهر معنى الآية، وإن احتملت أن تكون على كل ناكح، وإن كان مملوكاً أو مالكا وهذا، وإن كان مملوكاً فهو موضوع في نكاح العبد وتسريه.

٤٠- الخلاف في هذا الباب

قال الشافعي: فقال بعض الناس إذا طلق الرجل أربع نسوة له ثلاثاً أو طلاقاً يملك الرجعة أو لا رجعة له على واحدة منهن، فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن، ولا يجمع ما به في أكثر من أربع، ولو طلق واحدة ثلاثاً لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها.
قال الشافعي: قلت لبعض من يقول هذا القول هل لمطلق نسائه ثلاثة زوجة؟

قال: لا.

قلت: فقد أباح الله عز وجل لمن لا زوجة له أن ينكح أربعاً وحرّم الجمع بين الأختين، ولم يختلف الناس في إباحة كل واحدة منهما إذا لم يجمع بينهما على الأفراد، فهل جمع بينهما إذا طلق إحداهما ثلاثاً، وقد حكم الله بين الزوجين أحكاماً، فقال

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ أَلْبَسَهُ أَنَّهُ يَسْتَزَوِّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَمْضِيَ عِدَّتُهَا. [أخرجه مالك (٥٤٨/٢)]

قال الشافعي: فقال: فَإِنِّي إِنَّمَا قُلْتُ هَذَا لِثَلَاثَةِ يَجْتَمِعُ مَاؤُهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ وَلَثَلَا يَجْتَمِعُ فِي اخْتَيْنِ.

قال الشافعي: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا كَانَ لِلْعَالَيْنِ ذَوِي الْعُقُولِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ أَوْ قِيَاسٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُمَا عِدَّتَنَا وَعِنْدَكَ.

ولو كَانَ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُمَا كَانَ لغيرهم أَنْ يَقُولُوا معهم؟ قال أجل.

قلت: افقت قولك هذا بخبر لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله، وليس لك خلاف واحد منهم في أصل ما تقول. قال: يتفاحش أن يجتمع ماؤه في أكثر من أربع أو في اختين.

قلت: المتفاحش أن تحرم عليه ما أحل الله تعالى له وإحدى الاختين فما أحل الله عز وجل له، وقلت له: لو كان في قولك لا يجتمع ماؤه في أكثر من أربع حجة فكنت إنما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الأربع للماء كنت محجوجاً بقولك قال: وأين؟

قلت: أرايت إذا نكح أربعاً فأغلق عليهن، أو أرخى الأستار، ولم يسر واحدةً منهن أعليهن العدة؟ قال: نعم.

قلت أفينكح أربعاً سواهن قبل أن تنقضي عدتهن؟ قال: لا.

قلت أفرأيت لو دخل بهن فأصابهن، ثم غاب عنهن سنين، ثم طلقهن ولا عهد له بواحدةٍ منهن قبل الطلاق بثلاثين سنة أينكح في عدتهن؟ قال: لا.

قلت أفرأيت لو كان يعزل عنهن، ثم طلقهن أينكح في عدتهن؟ قال: لا.

قلت له أرايت لو كان قولك إنما حرمت عليه أن ينكح في عدتهن للماء كما وصفت أتبيح له أن ينكح في عدة من سميت، وفي عدة المرأة تلد فيطلقها ساعة تضع قبل أن يمسه، وفي المرأة

للذين يولون من نسائهم تربص وقال: «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ»، وقال: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ»، وقال: «وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكُوا أَزْوَاجَكُمْ»، وقال: «وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ» أفرأيت المطلق ثلاثاً إن آلى منها في العدة أيلزمه إيلاء؟

قال: لا.

قلت: فإن تظاهر أيلزمه الظهار؟

قال: لا.

قلت: فإن قذف أيلزمه اللعان أو مات أثره أو ماتت

أيرئها؟

قال: لا.

قلت فهذه الأحكام التي حكم الله عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثاً ليست بزوجة، وإن كانت تعتد؟

قال: نعم.

قلت له فهذه سبعة أحكام لله خالفنها وحرمت عليه أن ينكح أربعاً، وقد أباحهن الله تعالى له، وأن ينكح أخت امرأته وهو إذا نكحها لم يجمع بينهما وهي في عدد من أباح الله له، فأنت تريد زعمت إبطال اليمين مع الشاهد بأن تقول تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله ﷺ، ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن لا تدعي فيها خبراً عن رسول الله ﷺ ولا خبراً صحيحاً عن أحد من أصحابه قال: قد قاله بعض التابعين.

قلت: فإن من سميت من التابعين وأكثر منهم إذا قالوا شيئاً ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم؛ لأن القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه ﷺ أو حديث صحيح عن أحد من أصحابه أو إجماع فمن كان عندك هكذا يترك قوله لا يخالف به غيره أتعمله حجة على كتاب الله عز وجل؟ ومن قال قولك في أن لا ينكح ما دام الأربع في العدة وجعلها في معاني الأزواج لزمه أن يقول يلحقها الإيلاء والظهار واللعان، ويتوارثان قال فما أقوله؟

قلت: فلم لا تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني، فقال أقال قولك غيرك؟

قلت: نعم: القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكثر أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل ما يحتاج فيه إلى أن يحكي قول أحد لثبوت الحجّة فيها بأحكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج إلى تفسيرها؛ لأنه لا يحتمل غير ظاهرها.

١٧٤٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ

عدة ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يخللن له من ساعته فحرمت عليه أبعد النساء من أن تكون زوجاً له إلا بما يحلُّ له، وزعمت أنَّ الرجل يعتدُّ، وقد خالفت الله بين حكم الرجل والمرأة فجعلَ إليه أن يطلق، وأن ينفق، وزعمت أن ليس له ما جعلَ الله تعالى إليه ولا عليه ما فرضت السنة عليه من النفقة، وأنَّ عليه كلُّ ما جعلَ له وعليه، ثمَّ جعلَ الله عليها أن تعتدَّ فأدخلته معها فيما جعلَ عليها دونه فخالفت أيضاً حكمَ الله فالزمتها الرجل، وإنَّما جعلها الله على المرأة؛ فكانت هي المعتدة والزَّوج المطلق أو الميت فتلزمها العدة بقوله أو موته، ثمَّ قلت في عدته قولاً متناقضاً قال: وما قلت؟

قلت: إذا جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيدُ كما تحُدُّ ويحْتَبُّ من الطَّيِّب كما تحْتَبُّ من الصَّيغ والحلي مثلها؟ قال: لا.

قلت ويعتدُّ من وفاتها كما تعتدُّ من وفاته، فلا ينكحُ أختها ولا أربعا سواها حتى تأتي عليه أربعة أشهرٍ وعشر؟ قال: لا.

قلت وله أن ينكحَ قبلَ دفنها أختها إن شاء وأربعا سواها؟ قال: نعم.

قلت له هذا في قولك يعتدُّ مرةً ويسقطُ عنه في عدته اجتناب ما تحْتَبُّ المعتدة، ولا يعتدُّ أخرى أقبِل من أحدٍ من النَّاسِ مثل هذا القول المتناقض؟ وما حجَّتكَ على جاهلٍ لو قال: لا تعتدُّ من طلاق، ولكن تحْتَبُّ الطَّيِّب وتعتدُّ من الوفاة هل هو إلا أن يكونَ عليه ما عليها من العدة، فيكونَ مثلها في كلِّ حالٍ أم لا يكونُ، فلا يعتدُّ بحالٍ؟

٤١- ما جاء في نكاح المحدثين

قال الله تبارك وتعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الشافعي: فاختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافاً متبايناً والذي يشبهه عندنا، والله أعلم ما قال ابن المسيب.

١٧٤٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: هِيَ مُشْرُوخَةٌ نَسَخَتْهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنَ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾

فَهِيَ مِنْ آيَامَى الْمُسْلِمِينَ فَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ وَعَلَيْهِ دَلَالٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. [اخرجه البيهقي (١٥٤/٧)]

يطلقها حائضاً أتبيح له أن ينكحَ بما لزمتك في هذه المواضع، وقلت أعزلَ عمَّن نكحت ولا تصب ماءك حتى تنقضيَ عدة نساءك اللاتي طلقت؟

قال أفانقه عن إصابة امرأته؟

فقلت يلزمك ذلك في قولك قال: ومن أين يلزمني افتجديني أقول مثله؟

قلت: نعم أنت تزعم أنه لو نكحَ امرأةً فاخطأها إلى غيرها فاصابها فرق بينهما وكانت امرأةً الأول واعتزلها زوجها حتى تنقضيَ عدتها وتزعم أن له أن ينكحَ المحرمة والحائض، ولا يصيبُ واحدةً منهما وتقول له أن ينكحَ الحلي من زنا، ولا يصيبها.

فقلت له: وما الماء من النكاح؟ أرايت لو أصابهن وفيهن ماءؤه، ثمَّ أراد العود لإصابتهم أما ذلك ممَّا يحلُّ له؟

قال: بلى.

قلت كما يباح له لو لم يصيبهن قبل ذلك؟

قال: نعم.

فقلت: فإذا طلقهن وفيهن ماءؤه ثلاثاً أيكُونُ له أن يعيدَ فيهن ماءً آخر، وإنَّما أقرَّ فيهن ماءه قبلَ ذلك بساعةٍ قال: لا، وقد انتقل حكمه.

قلت: فالماء ههنا وغير الماء سواءً فيما يحلُّ له ويحرمُ عليه؟

قال: نعم.

قلت: فكيف لا يكونُ هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتابُ الله عزَّ وجلَّ، وقلت: أرايت المرأة إذا أصيبت ليلاً في شهر رمضان، ثمَّ أصبحَ الزَّوجانِ جنينَ أبسَد صومهما أو صوم المرأة كينونة الماء فيها؟

قال: لا.

قلت له فكذلك لو أصابها، ثمَّ أحرما جنينَ وفيها الماء، ثمَّ حجَّ بها وفيها الماء؟

قال: نعم.

قلت: وليس له أن يصيبها نهاراً ولا محرماً حين تحولت حاله، ولا يصنع الماء في أن يخلها له، ولا يفسدُ عليه حجاً ولا صوماً إذا كان مباحاً، ثمَّ انتقلت حالهما إلى حالةٍ حظرت إصابتها فيه شيئاً؟

قال: نعم.

فقلت له: فالماء كانَ فيهنَّ وهنَّ أزواجٌ يحلُّ ذلك فيهنَّ، ثمَّ طلقهنَّ ثلاثاً فانتقلَ حكمه وحكمهنَّ إلى أن كانَ غيرَ ذي زوجةٍ وكنَّ أبعدَ النَّاسِ منه غيرَ ذواتِ المحارم، ولا يخللن له إلا بانقضاء

وَجَلَدَ امْرَأَةً، فَلَا نَعْلَمُهُ قَالَ يَلْزُوجُ: هَلْ لَكَ زَوْجَةٌ فَتَحْرُمُ عَلَيْكَ إِذَا زَنَيْتَ، وَلَا يُزَوِّجُ هَذَا الزَّانِي وَلَا الزَّانِيَةُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ زَانِيًا بَلْ يُزَوِّى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ رَجُلًا شَكََا مِنْ امْرَأَتِهِ فُجُورًا، فَقَالَ طَلَّقْهَا، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، فَقَالَ اسْتَمْنِعْ بِهَا وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكَحَ امْرَأَةً أَحْدَثَتْ وَتَذَكَّرَ حَدِيثَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: انْكَحْهَا نِكَاحَ الْعِفَّةِ الْمُسْلِمَةِ.

٤٢ - ما جاء فيما يحرم من نكاح القرباة

والرضاع وغيره

قال الشافعي رحمه الله: قال الله جل وعز ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ إلى قوله ﴿وَالْأُمَّهَاتُ﴾ قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا.

قال الشافعي: فالأمهات أم الرجل وأمها وأمهات آبائه، وإن بعدت الجدات، لأنه يلزمهن اسم الأمهات، والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته، وإن سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والأخوات من ولد أبوه لصلبه أو أمه بعينها، وعماته من ولد جدّه وجدته، ومن فوقهما من أجداده وجداته وخالاته من ولدته جدته أم أمه، ومن فوقها من جداته من قبلها وبنات الأخ كل من ولد الأخ لأبيه أو لأمه أو لهما، ومن ولد ولده وأولاده بني أخيه، وإن سفلوا، وهكذا بنات الأخت وحرم الله الأم والأخت من الرضاغة فتحريمهما يحتمل معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريمهما، ولم يذكر في الرضاغة تحريم غيرهما؛ لأن الرضاغة أضعف سبباً من النسب، فإذا كان النسب الذي هو أقوى سبباً قد يحرم به ذوات نسب ذكور ويحل ذوات نسب غيرهن إن سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاغة هكذا، ولا يحرم به إلا الأم والأخت، وقد تحرم على الرجل أم امرأته، وإن لم يدخل بامرأته ولا تحرم عليه ابنتها إذا لم يدخل بواحدة منهما.

والمعنى الثاني إذا حرم الله الأم والأخت من الرضاغة كما حرم الله الوالدة والأخت التي ولدها أحد الوالدين أو هما، ولم يحرمهما بقرباة غيرهما ولا بجمرة غيرهما كما حرم ابنة امرأته بجمرة امرأته وامرأة الابن بجمرة الابن وامرأة الأب بجمرة الأب فاجتمعت الأم من الرضاغة إذ حرمت بجمرة نفسها والأخت من الرضاغة إذ حرمت نصاً وكانت ابنة الأم أن تكون من سواها من قربانها تحرم كما تحرم بقرباة الأم الوالدة والأخت للأب أو الأم أو لهما، فلما احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي ﷺ على أن هذا المعنى أولاهما، فقلنا يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب.

١٧٤٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ بَغْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِنَّهَا حَكَمٌ بَيْنَهُمَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٣/٥)]

١٧٤٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي بَغَايَا مِنْ بَغَايَا الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ عَلَى مَنَازِلِهِمْ رَأْيَاتٍ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٢٧٣/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة أنه قال: لا يزني الزاني إلا بزانية أو مشركة والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب إلى قوله ينكح أي يصيب، فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فحرم على الناس إلا من كان منهم زانياً أو مشركاً؛ فإن كن على الشرك فهن محرّمات على زناة المشركين وغير زناتهم، وإن كن أسلمن فهن بالإسلام محرّمات على جميع المشركين لقول الله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَهُنَّ وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: والاختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عتافت كن أو زواني على من آمن زانياً كان أو عفيفاً ولا في أن المسلمة الزانية محرمة على المشرك بكل حال.

قال الشافعي: وليس فيما روي عن عكرمة لا يزني الزاني إلا بزانية أو مشركة تبيين شيء إذا زنى فطاوعته مسلماً كان أو مشركاً أو مسلمة كانت أو مشركة فهما زانيان والزنا محرّم على المؤمن فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا إليه فنحتج عليه.

قال الشافعي: ومن قال: هَذَا حَكَمٌ بَيْنَهُمَا فَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ بِمَا وَصَفْنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي اجْتَمَعَ عَلَى كِبُوتٍ مَعْنَاهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَاجْتَمَاعُهُمْ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَهُنَّ وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، فَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ فِي مُشْرِكَاتِ أَهْلِ الْأَوْتَانِ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْمُشْرِكَاتِ عَامَّةً، ثُمَّ رَخَّصَ بَعْضُهُنَّ فِي حَرَائِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ النَّاسُ فِيْمَا عَلِمْنَا فِي أَنَّ الزَّانِيَةَ الْمُسْلِمَةَ لَا تَحِلُّ لِمُشْرِكٍ وَنَحْنُ لَا كِتَابِي، وَأَنَّ الْمُشْرَكَةَ الزَّانِيَةَ لَا تَحِلُّ لِمُسْلِمٍ زَانٍ وَلَا غَيْرِهِ فَاجْتَمَاعُهُمْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ اللَّهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ هُوَ حَكَمٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِهِ إِنَّ الزَّانِيَةَ الْمُسْلِمَةَ يَنْكِحُهَا الزَّانِي أَوْ الْمُشْرِكُ، وَقَدْ اعْتَرَفَ مَا عَرَفَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكُفْرٍ فِي الزَّانَا فَجَلَدَهُ

١٧٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [تهدم]

قال الشافعي: إذا حرم من الرضاع ما حرم من الولادة حرم لبن الفحل.

قال الشافعي: لو تزوج الرجل المرأة فماتت أو طلقها، ولم يدخل بها، فلا أرى له أن ينكح أمها؛ لأن الله عز وجل:

قال: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، ولم يشترط فيهن كما شرط في الرِّبَابِ وهو قول الأكثر ممن لقيت من المفتين.

وكذلك جداتها، وإن بعدن؛ لأنهن أمهات امرأتها، وإذا تزوج الرجل، فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فابانها فكل بنت لها، وإن سفلت حلال لقول الله عز وجل ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾؛ فإن دخل بالأم لم تحل له الابنة ولا ولدها، وإن تسفل كل من ولدته قال الله عز وجل ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ فأي امرأة نكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن لأب أن ينكحها أبداً، ومثل الأب في ذلك أباؤه كلهم من قبل أبيه وأمه فكذا كل من نكح ولده ولده الذكور والإناث، وإن سفلوا؛ لأنهم بنوه قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قال الشافعي: وكذلك امرأة ابنه الذي أرضع تحرم هذه بالكتاب وهذه بأن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ وليس هو خلافاً للكتاب؛ لأنه إذا حرم حلائل الأبناء من الأصلاب، فلم يقل غير أبنائهم من أصلابهم.

وكذلك الرضاع في هذا الموضع يقوم مقام النسب فأي امرأة ينكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولده ولده الذكور والإناث، وإن سفلوا أن ينكحها أبداً؛ لأنها امرأة أبي؛ لأن الأجداد آباء في الحكم، وفي أمهات النساء؛ لأنه لم يستثن فيهما ولا في أمهات النساء. وكذلك أبو المرضع له. والله تعالى أعلم.

٤٣- ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله

عز وجل ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.

قال الشافعي: ولا يجمع بين أختين أبداً بنكاح ولا وطء

ملك، وكل ما حرم من الحرائر بالنسب والرضاع حرم من الإماء مثله إلا العدد والعدد ليس من النسب والرضاع سبيل، فإذا نكح امرأة، ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الأولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ويفرق بينه وبين الآخرة، وإذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت إلا بأن يحرم عليه فرج التي كان يطأ بأن يبيعها أو يزوجه أو يكاتبها أو يعتقها.

١٧٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجْمَعُ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. [تهدم]

قال الشافعي: فأيتهما نكح أولاً، ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة، ولو نكحهما في عقدة كانت العقدة مفسوخة وينكح أيتهما شاء بعد، وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل؛ لأن الله ذكر من حرم بكل حال من النساء، ومن يحرم بكل حال إذا فعل في غيره شيء مثل الرِّبَةِ إذا دخل بأمها حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فهما عن ذلك، وليس في نهي عن إباحة ما سوى جمعاً بين غير الأختين؛ لأنه قد يذكر الشيء في الكتاب فيحرمه ويحرم على لسان نبيه غيره كما ذكر المرأة المطلقة ثلاثاً، فقال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ فيسكن على لسان نبيه ﷺ أن يصيبها وإلا لم تحل له مع كبر بينه الله على لسان نبيه ﷺ.

قال: وكذلك ليس في قوله ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ إباحة غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه ﷺ إلا ترى أنه يقول: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ وقال رسول الله ﷺ لِرَجُلٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ أَمْسِكْ أَرْبَعاً وَفَارَقْ سَائِرَهُنَّ فَبَيَّنَتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ اتَّهَمَ اللَّهُ إِلَى أَرْبَعِ حَظَرٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْهُنَّ، فَلَوْ نَكَحَ رَجُلٌ خَامِسَةً عَلَى أَرْبَعٍ كَانَ نِكَاحُهَا مَفْسُوحاً وَيَحْرُمُ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ الْجَمْعُ كَمَا حَرَّمَ نِسَاءً، مِنْهُنَّ الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا وَمِنْهُنَّ الْمَلَاعِنَةُ وَيَحْرُمُ إِصَابَةُ الْمَرْأَةِ بِالْخِيصِ وَالْإِحْرَامُ فَكُلُّ هَذَا مُتَّفَقٌ فِي مَوَاضِعِهِ.

وما حرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأصبحت من غير ذلك بالزنا لم تحرم؛ لأن حكم النكاح يخالف حكم الزنا.

وقال الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ والمحصنات اسم جامع فجماعه أن الإحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالإسلام ويقع على العفاف

قال: نقولُ في المرأةِ يسيها المسلمون قبلَ زوجها تستبرأ بحیضة، وتصاب ذاتُ زوجٍ كانت أو غيرَ ذاتِ زوجٍ قال: ولكن إن سببت وزوجها معها، فهما على النكاح.

قال الشافعي: فقلت له سبى رسولُ الله ﷺ نساءً بني المصطلق، ونساءً هوازنَ بختين، وأوطاسَ وغيره؛ فكانت سته فيهم، أن لا توطأ حاملٌ حتى تضع، ولا حائلٌ حتى تحيض، وأمر أن يستبرئان بحیضة حیضة، وقد أسرَ رجالاً من بني المصطلق وهوازنَ فما علمناه سألَ عن ذاتِ زوجٍ ولا غيرها، فاستدللنا على أن السبأ قطعٌ للعصمة، والمسببةُ إن لم يكن السبأ يقطعُ عصمتها من زوجها إذا سبى معها لم يقطعُ عصمتها لو لم يسب معها، ولا يجوزُ لعالمٍ ولا ينبغي أن يشكُلَ عليه بدلالةُ السنةِ إذ لم يسأل رسولُ الله ﷺ عن ذاتِ زوجٍ ولا غيرها، وقد علم أن فيهن ذواتُ أزواجٍ بالحملِ وأذن بوطئهن بعدَ وضعِ الحملِ، وقد أسرَ من أزواجهن معهن أن السبأ قطعٌ للعصمة.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال: إنني لم أقل هذا بخبرٍ، ولكني قلته قياساً.

فقلت فعلى ماذا قسته؟

قال قسته على المرأةِ تأتي مسلمةً مع زوجها، فيكونان على النكاح، ولو أسلمت قبله وخرجت من دارِ الحربِ انفسخَ النكاح.

فقلت له والذي قست عليه أيضاً خلافُ السنةِ فتخطى خلافها وتخطى القياسَ قال وأين أخطأت القياس؟

قلت: أجعلت إسلامَ المرأةِ مثلَ سببها؟

قال: نعم.

قلت أفتجدها إذا أسلمت ثبتت على الحرية فازدادت خيراً بالإسلام؟

قال: نعم.

قلت أفتجدها إذا سببت رقت، وقد كانت حرة؟

قال: نعم.

قلت أفتجدُ حالها واحدة؟

قال أمّا في الرّق، فلا، ولكن في الفرج.

فقلت لا، فلا يستويان في قولك في الفرجِ قال وأين يختلفان؟

قلت: أرايت إذا سببت الحرة في دار الحربِ فاستؤمنت وهرب زوجها وحاضت حيضةً واحدةً أوطأ؟

قال أكره ذلك؛ فإن فعل، فلا بأس.

قلت: وهي لا توطأ إلا والعصمة منقطعةٌ بينها وبين

بالعفافِ ويقعُ على ذواتِ الأزواجِ بمنعِ الأزواجِ فاستدللنا بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن تركَ تحصينِ الأمةِ والحرّةِ بالحبس لا يجرّم إصابةً واحدةً منهما بنكاحٍ ولا ملكٍ ولأنني لم أعلمهم اختلفوا في أن العفافَ وغيرَ العفافِ فيما يحملُ منهنّ بالنكاحِ والوطء بالملكِ سواءً على أن هاتين ليستا بالمقصودِ قصدهما بالآية، والآية تدلُّ على أنه لم يرد بالإحصان ههنا الحرائرُ أنه إنما قصدُ بالآيةِ قصدُ ذواتِ الأزواجِ، ثم دلّ الكتابُ وإجماعُ أهل العلم أن ذواتِ الأزواجِ من الحرائرِ والإماءِ محرّماتٌ على غيرِ أزواجهنّ حتى يفارقهنّ أزواجهنّ بموتٍ أو فرقةٍ طلاقٍ أو فسخٍ نكاحٍ إلا السبایا، فإنهنّ مفارقاتُ لهنّ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ؛ لأن المالكِ غيرُ السبایا لما وصفنا من هذا، ومن أن السنةَ دلت أن المملوكةَ غيرَ السبيّةِ إذا بيعت أو اعتقت لأن النبي ﷺ خيرٌ بريرةً حين أعيتت في المقامِ مع زوجها أو فراقه ولو كان زوالُ الملكِ الذي فيه العقدُ يزولُ عقدَ النكاحِ كان الملكُ إذا زال بعتى أولى أن يزولَ العقدُ منه إذا زال بيع، ولو زال بالعتق لم يخرِ بريرةً، وقد زال ملكُ بريرةً بأن بيعت فاعتقت؛ فكان زواله بمعنين، ولم يكن ذلك فرقةً؛ لأنها لو كانت فرقةً لم يقل لك الخیارُ فيما لا عقدَ له عليك أن تقيمي معه أو تفارقيه.

١٧٤٨- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها أن بريرةً أعيتت فخيرها رسولُ الله ﷺ. [قدم]

قال: فإذا لم يحملُ فرجُ ذاتِ الزوجِ بزوالِ الملكِ في العتق والبيع فهي إذا لم تبع لم تحل بملكٍ يمين حتى يطلقها زوجها وتخالفُ السبيّةُ في معنى آخر، وذلك أنها إن بيعت أو وهبت، فلم يغيرَ حالها من الرّق، وإن عتقت تغيرَ بأحسن من حالها الأولِ والسبيّةُ تكونُ حرةً الأصل، فإذا سببت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملكِ فليس انتقالها من الحرية بسببائها بأولى من فسخِ نكاحِ زوجها عنها، وما صارت به في الرّق بعد أكثر من فرقةٍ زوجها.

٤٤- الخلاف في السبایا

أخبرنا الربيعُ قال قال الشافعي: ذكرت لبعض الناس ما ذهب إليه في قول الله عز وجل ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فقال: هذا كما قلت: ولم يزل يقول به، ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نخالفك منه في شيء.

قلت: وما هو؟

زوجها؟

قال: نعم.

قلت وحیضة استبراء كما لو لم يكن لها زوج قال وتريد

ماذا؟

قلت: أريد أن قلت تعدت من زوج اعتدت عندك حیضتين إن ألزمتها العدة بأنها أمة، وإن ألزمتها بالحرية فحيض قال: ليست بعدة.

قلت اقتبى لك أن حالها في النساء إذا صارت سبياً بعد الحرية فيما يجل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج؟

قال: إنها الآن تشبه ما قلت.

قلت له: فالحرّة تسلم قبل زوجها بدار الحرب؟

قال: فهما على النكاح الأول حتى تحيض ثلاث حيض؛ فإن أسلم قبل أن تحيض ثلاث حيض كانا على النكاح الأول.

قلت فلم خالفت بينهما في الأصل والفرع؟

قال: ما وجدت من ذلك بدءاً.

قلت له: فلرسول الله ﷺ سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسيبن فيسترقن والأخرى في الإمام لا يسيبن فكيف جاز أن تصرف سنة إلى سنة وهما عند أهل العلم ستان مختلفتان باختلاف حالات النساء فيهما؟ وقلت له فالحرّة تسلم قبل زوجها أو زوجها قبلها أيهما أسلم قبل الآخر، ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة فالنكاح الأول ثابت؛ فإن انقضت العدة قبل إسلام الآخر منهما، فقد انقطعت العصمة بينهما وسواء في ذلك كان إسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة إذا افترقت دارهما أو لم تفرق ولا تصنع الدار فيما يحرم من الزوجين بالإسلام شيئاً سواء خرج المسلم منهما إلى دار الإسلام أو صارت داره دار الإسلام أو كان مقيماً بدار الكفر لا تغير الدار من الحكم بينهما شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل له: أسلم أبو سفيان بن حرب بمصر الظهران وهي دار خراعة وخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام فرجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام فأخذت بلحيتي، وقالت اقتلوا الشيخ الضال، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الإسلام يومئذ وزوجها مسلم في دار الإسلام وهي في دار الحرب، ثم صارت مكة دار الإسلام وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة، ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقرت على النكاح؛ لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت، وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه، وأسلمت امرأة

صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الإسلام وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب، ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار إسلام وشهد حيناً وهو كافر، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ورجع عكرمة وأسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول، وذلك أن عدتهما لم تنقض.

فقلت له ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما، وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي، فهل ترى ما احتججت به من أن الدار لا تغير من الحكم شيئاً إذا دلت السنة على خلاف ما قلت: وقد حفظ أهل المغازي أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقرا على النكاح وتحن وأنت تقول إذا كانا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يجل الجماع.

وكذلك لو كانا في دار الإسلام.

وإنما يمنع أحدهما من الآخر في الوطء بالذين؛ لأنهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء، فقال: إن من أصحابك من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته.

فقلت له القيام بقول تدين به الزم لك؛ فإن كنت عجزت عنه فلعلك لا تقوى على غيره قال فانا أقوم به فاحتج بأن الله عز وجل قال: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾.

فقلت له: أيعدو قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ أن يكون إذا أسلم وزوجته كافرة كان الإسلام قطعاً للعصمة بينهما حين يسلم؛ لأن الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال إذا كانت وثنية أو يكون قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ إذا جاءت عليهن مدة لم يسلمن فيها أو قبلها؟

قال: ما يعدو هذا.

قلت: فالمدّة هل يجوز أن تكون هكذا أبداً إلا بخبر في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع؟ قال: لا.

قلت: وذلك أن رجلاً لو قال مدتها ساعة، وقال الآخر يوم، وقال آخر سنة، وقال آخر مائة سنة لم يكن هنأ دالة على الحق من ذلك إلا بخبر؟

قال: نعم.

قلت والرجل يسلم قبل امرأته.

فقلت بأيهما شئت، وليس قولك من حكيت قوله داخلاً في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون إذا أسلم قبلها

٤٥- الخلاف فيما يؤتى بالزنا

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: قلنا إذا نكح رجل امرأة حرمت على ابنه وأبيه وحرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل.

قال: فإن زنى بامرأة أبيه أو ابنه أو أم امرأته، فقد عصى الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته، ولا على أبيه، ولا على ابنه امرأته لو زنى بواحدة منهما؛ لأن الله عز وجل إنما حرّم بجمرة الحلال تعزيراً لحلاله وزيادة في نعمته بما أباح منه بأن أثبت به الحرّم التي لم تكن قبله، وأوجب بها الحقوق، والحرام خلاف الحلال، وقال بعض الناس إذا زنى الرجل بامرأة حرمت عليه أمها، وابنتها، وإن زنى بامرأة أبيه أو ابنه حرمت عليهما امرأتاهما.

وكذلك إن قبل واحدة منهما، أو لمسها بشهوة فهو مثل الزنا والزنا يجرّم ما يجرّم الحلال، فقال لي لم قلت إن الحرام لا يجرّم ما يجرّم الحلال؟

فقلت له استدلالاً بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول، والأكثر من قول أهل دار السنّة والمجربة وحرّم الله قال فأوجدني ما وصفت.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقال تعالى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾، وقال: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ أفلمست تجد التنزيل إنما حرّم من سمى بالنكاح أو النكاح والدخول؟

قال: بلى.

قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى باسمه حرّم بالحلال شيئاً فاحرمه بالحرام، والحرام ضد الحلال؟ فقال لي فما فرق بينهما؟

قلت: فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين؟

قلت: وجدت الله عز وجل ندب إلى النكاح وأمر به وجعله سبب النسب والصهر والألفة والسكن وأثبت به الحرّم والحق لبعض على بعض بالموارث والتفقة، والمهر وحق الزوج بالطاعة وإباحة ما كان محرماً قبل النكاح.

قال: نعم.

قلت: ووجدت الله تعالى حرّم الزنا، فقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، فقال أجد جماعاً وجماعاً فاقيس أحد الجماعين بالآخر.

قلت: فقد وجدت جماعاً حلالاً حدث به، ووجدت جماعاً

وتقارب ما بين إسلامهما.

قلت: اليس قد أسلم، وصار من ساعته لا يحل له إصابتها، ثم أسلمت ففرت معه على النكاح الأول في قولهم؟ قال: بلى.

قلت فلم تقطع بالإسلام بينهما وقطعتها بمدة بعد الإسلام؟

قال: نعم، ولكنه يقول كان بين إسلام أبي سفيان وهند شيء يسير.

قلت: أفتحدّه؟

قال: لا، ولكنه شيء يسير.

قلت: لو كان أكثر منه انقطعت عصمتها منه؟

قال: وما علمته يذكر ذلك.

قلت: فإسلام صفوان بعد إسلام امرأته بشهر أو أقل منه وإسلام عكرمة بعد إسلام امرأته بأيام؛ فإن قلنا إذا مضى الأكثر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين؛ لأننا لا نعلم أحداً ترك أكثر مما ترك صفوان أيجوز ذلك؟

قال: لا.

قلت هم يقولون إن الزهري حل حديث صفوان وعكرمة، وقال في الحديث غير هذا.

قلت: فقال الزهري إلا أن يقدم زوجها وهي في العدة فجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين إذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا إذا أسلم الزوج؟ والزهري لم يرو في حديث مالك أمر أبي سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والإجماع واحد؟

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاتَّخِذُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته.

قلت: فحرّم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يبع واحدة منهنّ بمال، ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرّم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر إلا حرائر الكسابين منهم فزعم أن إحلال الكوافر اللاتي رخصن في بعضهن للمسلمين أشد من إحلال الكفار الذين لم يرخص لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم إذا أسلمت المرأة لم ينسخ النكاح إلا لانقضاء العدة وزوجها كافر، وإذا أسلم الزوج انسخ نكاح المرأة قبل العدة، ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شدّوا فيه أولى أن يرخّصوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشدّوا فيه والله الموفق.

حراماً رجعت به صاحبه أفرأيتك قسته به؟

فقلت: وما يشبهه؟ فهل توضّحه بأكثر من هذا؟

قلت: في أقل من هذا كفايةً وسأذكر لك بعض ما يحضرني منه قال: ما ذاك؟

قلت: جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمةً، فقال: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾.

قال: نعم.

قلت وجعلك محرماً لأُم امرأتك وابنتها، وابنتها تسافرُ بها؟

قال: نعم.

قلت وجعل الزنا نعمةً في الدنيا بالحد. وفي الآخرة بالنار إن لم يعف.

قال: نعم.

قلت افتجعل الحلال الذي هو نعمةً قياساً على الحرام الذي هو نعمة، أو الحرام قياساً عليه، ثم تخطئ القياس وتجعل الزنا لو زنى بامرأة محرماً لأُمها وابنتها؟

قال: هذا أبين ما احتججت به منه.

قلت: فإن الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وجاءت السنة بأن يصيبها الزوج الذي نكح؛ فكانت حلاله له قبل الثلاث ومحرمةً عليه بعد الثلاث حتى تنكح، ثم وجدناها تنكح زوجاً ولا تحل له حتى يصيبها الزوج، ووجدنا المعنى الذي يحملها الإصابة أفرأيت إن احتج بهذا عليك رجلٌ يغيب غباءك عن معنى الكتاب، فقال الذي يحملها للزوج بعد التحريم هو الجماع؛ لأنني قد وجدتها موزوجةً فيطلقها الزوج أو يموت عنها، فلا تحل لمن طلقها ثلاثاً إذا لم يصيبها الزوج الآخر وتحل إن جامعها، فإنما معنى الزوج في هذا الجماع وجماعٌ بجماع، وانت تقول جماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال؛ فإن جاء معها رجلٌ بزناً حلت له قال: إذا يخطئ.

قلت ولم؟ اليس؛ لأن الله أحلها بزواج والسنة دللت على إصابة الزوج، فلا تحل حتى يجتمع الأمران فتكون الإصابة من زوج؟

قال: نعم.

قلت: فإن كان الله إنما حرم بنت المرأة وأمها وامرأة الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها بالزنا؟ وقلت له قال الله تعالى ﴿وَإِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فملك الرجال الطلاق وجعل على النساء العدد.

قال: نعم.

قلت أفرأيت المرأة إذا أرادت تطلق زوجها أها ذلك؟

قال: لا.

قلت: فقد جعلت لها ذلك قال وأين؟

قلت: زعمت أنها إذا كرهت زوجها قبلت ابنه بشهوة فحرمت على زوجها بتقبيلها ابنه فجعلت إليها ما لم يعمل الله إليها فخالفت حكم الله ههنا، وفي الآي قبله، فقال: قد تزعم أنت أنها إن ارتدت عن الإسلام حرمت على زوجها؟

قلت: وإن رجعت وهي في العدة فهما على النكاح افتزعُم أنت هذا في التي تقبل ابن زوجها؟

قال: لا.

قلت: فإن مضت العدة، ثم رجعت إلى الإسلام كان لزوجها أن ينكحها بعد؟ افتزعُم في التي تقبل ابن زوجها أن لزوجها أن ينكحها بعد بحال؟

قال: لا.

قلت فانا أقول إذا ثبتت على الردة حرمتها على المسلمين كلهم؛ لأن الله حرّم مثلها عليهم افتحرم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم؟

قال: لا.

قلت وأنا أقول المرتدة وأجعل ما لها فيشأ أفقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل ما لها فيشأ؟

قال: لا.

قلت فيأي شيء شبهتها بها؟

قال: إنها لفارقة لها.

قلت: نعم في كل أمرها؟ وقلت له: أ رأيت لو طلق امرأته ثلاثاً أتحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره؟

قال: نعم.

قلت: فإن زنى بها، ثم طلقها ثلاثاً أتحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره؟

قال: لا.

قلت فأسمعت قد حرمت بالطلاق إذا طلقت زوجة حلال ما لم تحرم بالزنا لو طلق مع الزنا.

قال: لا يشتهان.

قلت: أجل وتشبهك إحداهما بالأخرى الذي أنكرنا عليك قال أفيكون شيء يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام؟

قلت: نعم قال: وما هو؟

قلت: ما وصفناه وغيره أ رأيت الرجل إذا نكح امرأة أيجل له أن ينكح اختها أو عمته عليها؟

قال: لا.

قلت: فإذا نكح أربعاً أجل له أن ينكح عليهنّ خامسة؟

قال: لا.

قلت أفرايت لو زنى بامرأة له أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زنى بأربع في ساعة إيكون له أن ينكح أربعاً سواهنّ؟

قال: نعم ليس يمنعه الحرام مما يمنعه الحلال.

وقلت له قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾، ثم حذّر الزاني الثيب على لسان نبيه محمد ﷺ، وفي فعله اعظم حذراً حدة الرجم، وذلك أن القتل بغير رجم أخف منه وهتك بالزنا حرمة الدم فجعل حقاً أن يقتل بعد تحریم دمه، ولم يجعل فيه شيئاً من الأحكام التي أثبتتها بإحلال، فلم يثبت رسول الله ﷺ ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسباً ولا ميراثاً ولا حرماً أثبتها بالنكاح، وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة فدخل بها كان محرماً لا يثبتها يدخل عليها ويخلو بها ويسافر.

وكذلك أمها وأمها.

وكذلك يكون بنوه من غيرها محرماً لها يسافرون بها ويخلون، وليس يكون من زنى بامرأة محرماً لأمها ولا ابنتها ولا بنوه محرماً لها بل حمدوا بالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم الحلال، وإنما حرّم الله أم المرأة وامرأة الأب والابن بجرمة أثبتها الله عز وجل لكل على كل، وإنما ثبتت الحرمة بطاعة الله فأما معصية الله بالزنا، فلم يثبت بها حرمة بل هتكت بها حرمة الزانية والزاني، فقال: ما يدفع ما وصفت؟

فقلت فكيف أمرتي أن أجمع بين الزنا والحلال، وقد فرق الله تعالى، ثم رسوله، ثم المسلمون بين أحكامهما؟

قال: فهل فيه حجة مع هذا؟

قلت: بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة، وإن كانت فيه حجج سوى هذا قال: وما هي.

قلت: أرايت المرأة ينكحها، ولا يراها حتى تموت أو يطلقها انحرم عليه أمها وأمها، وإن بعدن والنكاح كلام؟

قال: نعم.

قلت: ويكون بالعقدة محرماً لأمها يسافر ويخلو بها؟

قال: نعم.

قلت أفرايت المرأة يواعدها الرجل بالزنا تأخذ عليه الجعل، ولا ينال منها شيئاً انحرم عليه أمها بالكلام بالزنا وإلا تعاد به

وباليمين لتفني له به؟

قال: لا ولا تحرم إلا بالزنا واللمس والقبلة بالشهوة.

قلت: أرايت المرأة إذا نكحها رجل، ولم يدخل بها ويقع عليها وقذفها أو نفى ولدها أو يحد لها ويلاعن أو آكل منها أيلزمه إيلاءً أو ظاهر أيلزمه ظهاراً أو مات أثره أو ماتت أيرثها؟

قال: نعم.

قلت: فإن طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه؟

قال: نعم.

قلت أفرايت إن زنى بها، ثم طلقها ثلاثاً انحرم عليه كما حرّم الله عز وجل المنكوحه بعد ثلاث أو قذفها إيلاعنها أو آكل منها أو تظاهر أو مات أثره أو ماتت أيرثها؟

قال: لا.

قلت ولم؟ ألا أنها ليست له بزوجة، وإنما أثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين؟

قال: نعم.

قلت له: ولو نكح امرأة حرمت عليه أمها وأمها، وإن لم يدخل بالبيت؟

قال: نعم.

قلت له: ولو نكح الأم، فلم يدخل بها حتى تموت أو يفارقها حلت له البنت؟

قال: نعم.

فقلت: قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أموراً منها لو ماتت؛ لأنها زوجته وتثبت بينك وبينها ما يثبت بين الزوجين من الظهار والإيلاء واللعان، فلما افرقتما قبل الدخول حرمت عليك أمها، ولم تحرم عليك بنتها فلم فرقت بينهما وحرمت مرة بالعقدة والجماع وأخرى بالعقدة دون الجماع؟

قال: لما أحل الله تعالى الربيبة إن لم يدخل بالأم، وذكر الأم مبهمة فرقت بينهما.

قلت: فلم لم تجعل الأم قياساً على الربيبة، وقد أحلها غير واحد؟

قال: لما أبهم الله الأم إبهامها فحرّمها بغير الدخول، ووضعت الشرط في الربيبة وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه، ولم يكن اجتماعهما في أن كل واحدٍ منهما زوجة حكمها حكم الأزواج بأن كل واحدٍ منهما تحرّم صاحبته بعد الدخول بوجوب علي أن أجمع بينهما في غيره إذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم.

قلت له: فالحلال أشد مبانة للحرام أم الأم للابنة؟

قال: بل الزنا للحلال أشد فراقاً.

قلت: وهكذا.

قلت: فلم فرقت بين الأم والابنة، وقد اجتمعنا في خصال وافترقنا في واحدة وجمعت بين الزنا والحلال وهو مفارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره؟ فقال: فإن صاحبنا قال يوجدكم الحرام يحرم الحلال.

قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء؟

قال: لا، ولكن في غيره من الصلاة والمأكول والمشروب والنساء قياس عليه.

قلت له: أفتجيز لغيرك أن يجعل الصلاة قياساً على النساء والمأكول والمشروب؟

قال: أما في كل شيء، فلا.

فقلت له: الفرق لا يصلح إلا بخير أو قياس على خير لازم.

قلت: فإن قال قائل: فأنما أقيس الصلاة بالنساء والنساء بالمأكول والمشروب حيث تفرق وافرق بينهما حيث تقيس فما الحجة عليه؟

قال: ليس له أن يفرق إلا بخير لازم.

قلت ولا لك قال أجل.

قلت له: وصاحبك قد أخطأ القياس إن قاس شريعة بغيرها وأخطأ لو جاز له في ذلك القياس قال وأين أخطأ؟

قلت: صف قياسه قال: قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام، فإذا تكلم فيها فسدت صلاته، فقد أفسد الحلال بالحرام. فقلت له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تكلم فيها؟ الصلاة لا تكون فاسدة، ولكن الفاسد فعله لا هي، ولكني.

قلت: لا تجزئ عنك الصلاة ما لم تأت بها كما أمرت، فلو زعمت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف؟

قلت: أنا أقول له عد لصلاتك الآن فأت بها كما أمرت ولا أزعم أن حراماً عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يمنعه من العودة إليها ولا تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها، ولا يفسدها إفساده إياها على غيره ولا نفسه قال وأنا أقول ذلك.

قلت: وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وابنتها أبداً قال أجل.

قلت: وتحل له هي؟

قال: نعم.

قلت وتحرم على أبيه وابنه؟

قال: نعم.

قلت: في الصلاة؟

قال: لا.

قلت افتراهما يشتهان؟

قال أما الآن فلا، وقد قال صاحبنا الماء حلال والخمر حرام، فإذا صب الماء في الخمر حرم الماء والخمر.

فقلت له أرايت إذا صببت الماء في الخمر أما يكون الماء الحلال مستهلكاً في الحرام؟

قال: بلى.

قلت أفتجد المرأة التي قبلها للشهوة وابنتها كالخمر والماء؟

قال وتريد ماذا؟

قلت: أفتجد المرأة محرمة على كل أحد كما تجد الخمر محرمة على كل أحد؟

قال: لا.

قلت أوتجد المرأة وابنتها تحتلطان اختلاط الماء والخمر حتى لا تعرف واحدة منهما من صاحبتها كما لا يعرف الخمر من الماء؟

قال: لا.

قلت أفتجد القليل من الخمر إذا صب في كثير الماء نجس الماء؟

قال: لا.

قلت أفتجد قليل الزنا والقبله للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها؟

قال: لا، ولا يشبه أمر النساء الخمر والماء.

قلت: فكيف قاسه بالمرأة؟ ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابنتها كما حرم الخمر والماء قال: ما يفعل ذلك، وما هذا بقياس.

قلت: فكيف قبلت هذا منه؟

قال: ما وجدنا أحداً قط بين هذا لنا كما بينته، ولو كلم صاحبنا بهذا لظننت أنه لا يقيم على قوله، ولكنه عقل وضعف من كلمة.

قلت: أفيجوز لأحد أن يقول في رجل يعصي الله في امرأة فيزني بها، فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصي الله فيها إذا أتاه بالوجه الذي أحله الله له وتحرم عليه ابنتها وهو لم يعصي الله في ابنتها؟ فهل رأيت قط عورة أبين من عورة هذا القول؟

قال الشافعي قال قولنا.

قلت: فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أوجدناك من القياس والمقول أكان قول الشافعي عندك حجة؟

قال: لا، وقد روى عن عمران بن الحصين.

قلت: من وجه لا يثبت، قال نقل، وروى عن ابن عباس قولنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع عن قولهم، وقال الحق عندك والعدل في قولكم، ولم يصنع أصحابنا شيئاً والحجة علينا بما وصفت وأقام أكثرهم على خلاف قولنا والحجة عليهم بما وصفت.

قال: فقال لي فاجع في هذا قولاً.

قلت: إذا حرم الشيء بوجه استدلال على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يحل بالذي يخالفه والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج بالنكاح، ولا يحل لك بالزنا الذي يخالفه؟

فقال لي منهم قائل، فإننا رويناه عن وهب بن منبه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها.

قال: قلت له: ولا يدفع هذا وأصغر ذنباً من الزاني بالمرأة وابتتها، والمرأة بلا ابنة ملعون، قد لعنت الواصلة والموصولة والمختفي.

قال الربيع: المختفي النباش والمختفية، فالزنا أعظم من هذا كله، ولعله أن يكون ملعوناً بالزنا بأحدهما، وإن لم ينظر إلى فرج أم ولا ابتها؛ لأن الله تبارك وتعالى قد أوعد على الزنا، ولو كنت إنما حرمتها من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها لم يجر أن تحرم على الرجل امرأته إن زنى بها أبوه، فإنه لم ينظر مع فرج امرأته إلى فرج أمها ولا ابتها، ولو كنت حرمتها لقوله ملعون لزمك مكان هذا في أكل الزنا وموكله وأنت لا تمنع من أرى إذا اشترى بأجل أن يحل له غير السلعة التي أرى ولا إذا اختفى قبراً من القبور أن يحل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالبلد.

قال أجل.

قلت: فكيف لم تقل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت في الذي أرى واختفى؟

٤٦ - ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل

الكتاب وإمائهم

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا

جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ الآية فهي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين كما نهى عن إنكاح رجالهم.

قال: وهاتان الآيتان تحتملان معنيين أن يكون أريد بهما مشركو أهل الأوثان خاصة، فيكون الحكم فيهما بحاله لم ينسخ ولا شيء منه؛ لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كما لا ينكح رجل منهم مسلمة.

قال: وقد قيل هذا فيها وفيما هو مثله عندنا، والله أعلم به.

قال: وتحتملان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعدها في حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في ذبائح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى ﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ الآية، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: فهذا كله نقول لا نحل مشركة من غير أهل الكتاب بنكاح، ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب إلا حرة ولا من الإماء إلا مسلمة ولا تحل الأمة المسلمة حتى يجتمع الشرطان معاً، فيكون ناكحها لا يجد طَوْلاً لحرة ويكون يخاف العنت إن لم ينكحها، وهذا أشبه بظاهر الكتاب وأحب إلي لو ترك نكاح الكتابية، وإن نكحها، فلا بأس وهي كالحرة المسلمة في القسم لها والنقمة والطلاق والإيلاء والطهار والعدة وكل أمر غير أنها لا يتوارثان وتعتد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق وتحجب في عدتها ما تحجب المعتدة.

وكذلك الصبية ويجبرها على الغسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة المسلمة، فإن نكحها وهو يجد طَوْلاً لحرة فسخ النكاح، ولكنه إن لم يجد طَوْلاً، ثم نكحها، ثم أيسر لم يفسخ النكاح؛ لأن العقد انعقدت صحيحة، فلا يفلسها ما بعدها، ولو عقد نكاح حرة وأمة، فقد قيل ثبتت عدة الحرة وعدة الأمة مفسوخة، وقد قيل: هي مفسوخة معاً.

١٧٤٩ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء قال: لا يصلح نكاح الإمام اليوم؛ لأنه يجد طَوْلاً إلى حرة. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

قال الشافعي: فقال بعض الناس لم.

قلت: لا يحل نكاح إمام أهل الكتاب؟

فقلت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وإين ما

استدللت منه؟

فقلت قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾، وقال: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ الآية، فقلنا نحن وأنتم لا يحل لمن لزمه اسم كافر نكاح مسلمة حرة ولا أمة بحال أبداً، ولا يختلف في هذا أهل الكتاب وغيرهم من المشركين؛ لأن الأيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين، ووجدنا الله عز وجل قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، فلم يختلف نحن وأنتم أنهم الحرائر من أهل الكتاب خاصة إذا خصص وتكون الإمامة منهن من جملة المشركات المحرمات، فقال إنا نقول قد يحل الله الشيء ويسكت عن غيره غير محرم لما سكت عنه، وإذا أحل حرائرهم دل ذلك على إحلال إمامهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين المشركين غيرهم من أهل الأوثان.

فقلت: أرايت إن عارضك معارض بمثل حجتك التي قلت: فقال وجدت في أهل الكتاب حكماً مخالفاً حكم أهل الأوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حرائر أهل الكتاب، وإنما تقاس إمامهم بحرائرهم فكذلك أنا أقيس رجالهم بنسائهم فأجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات إذا كانوا خارجين من الآيتين قال: ليس ذلك له والإرخاص في حرائر نسائهم ليس الإرخاض في أن ينكح رجالهم المسلمات؟

قلت: فإن قال لك، ولكنه في مثل معناه قياساً عليه قال: ولا يكون عليه قياساً، وإنما قصد بالتحليل عين من جملة محرمة.

قلت: فهذه الحجة عليك؛ لأن إمامهم غير حرائرهم كما رجالهم غير نسائهم، وإنما حرائرهم مستثنون من جملة محرمة.

قال: قد اجتمع الناس على أن لا يحل لرجل منهم أن ينكح مسلمة.

قلت: فإجماعهم على ذلك حجة عليك؛ لأنهم إنما حرّموا ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحرائر بكتاب الله قال: قد اختلفوا في الإمام من أهل الكتاب.

قلت: فإذا اختلفوا فالحجة عنده وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل، ومن حرّمهم، فقد وافق معنى كتاب الله؛ لأنهم من جملة المشركات وبرئوا من أن يكونوا من الحرائر المخصوصات بالتحليل.

قال: وقلنا لا يحل نكاح أمة مسلمة إلا بأن لا يجد ناكحها طوياً لحرة ولا تحل، وإن لم يجد طوياً لحرة حتى يخاف العنت

فيجتمع فيه المعنيان اللذان هما أبيض له نكاح الأمة، وخالفنا، فقال: يحل نكاح الأمة بكل حال كما يحل نكاح الحرة، فقال لنا ما الحجة فيه؟

فقلت كتاب الله الحجة فيه.

والدليل على أن لا يحل نكاح إمام أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه؟

فقلت له: قد حرم الله الميتة، فقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالذَّمُّ﴾ واستثنى إحلاله للمضطر فيجوز لأحد أن يقول لما حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته؟ قال: لا.

قلت: وقد أمر الله تبارك وتعالى بالطهور وأرخص في السفر والمرض أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر وللمريض مثل المحذور في السفر والحضر بغير إغواز فيجوز لأحد أن يقول أجزى له التيمم في السفر على غير إغواز كما يجوز للمريض؟

قال: لا يجوز أبداً إلا لمعوز مسافر، وإذا أحل شيء بشرط لم يحل إلا بالشرط الذي أحله الله تعالى به واحداً كان أو اثنين.

قلت: وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار، ثم قال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ﴾ لم يكن له أن يصوم وهو يجد عتق رقبة؟

قال: نعم: فقلت له قد أصبت: فإن كانت لك بهذا حجة على أحد لو خالفك فكذلك هي عليك في إحلالك نكاح إمام أهل الكتاب.

وإنما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح إمام المؤمنين بكل حال، وإنما أذن الله فيهن لمن لم يجد طوياً ولم يخاف العنت، وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا وفيما وصفت كفاية إن شاء الله تعالى.

قال: فمن أصحابك من قال يجوز نكاح الإمام المسلمات بكل حال.

قلت: فالحجة على من أجاز نكاح إمام المؤمنين بغير ضرورة الحجة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن إلا بمعنى الضرورة إلا أن لا يجد الناكح طوياً لحرة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان معه الحق.

٤٧ - باب التعريض في خطبة النكاح

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية.

١٧٥٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ أَنَّهُ يَقُولُ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَقَاةٍ زَوْجِهَا إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٌ وَأَنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، فَإِنَّ اللَّهَ لَسَاقٍ إِلَيْكَ خَيْرًا وَرِزْقًا وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ. [أخرجه مالك (٥٢٤/٢)]

قال الشافعي: كتاب الله يدل على أن التعريض في العدة جائز لما وقع عليه اسم التعريض إلا ما نهى الله عز وجل عنه من السر، وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة مما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير تصريح والسر الذي نهى الله عنه - والله أعلم - يجمع بين أمرين أنه تصريح والتصريح خلاف التعريض وتصريح بجماع، وهذا كافح التصريح.

فإن قال قائل: ما دل على أن السر الجماع؟

قيل: فالقرآن كالدليل عليه إذا أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرًا وعلانية، فإذا كان هذا، فلا يجوز أن يتوهم أن السر سر التعريض ولا بد من معنى غيره، وذلك المعنى الجماع، وقال امرؤ القيس:

كبرت، وأن لا ينجس السر أفضالي
كذبت لقد أضى على المرأة عرسه

وأمنع عرسني أن يزن بها الخالي

وقال جرير يري امرأته:

كانت إذا هجر الخليل فراشها

خزن الحديث وعفت الأسرار

قال الشافعي: فإذا علم أن حديثها خزن فخرن الحديث أن لا يباح به سرًا ولا علانية، فإذا وصفها، فلا معنى للعفاف غير الإسرار والإسرار الجماع.

٤٨ - ما جاء في الصداق

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَتَوْا النِّسَاءَ

صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، وقال عز وجل ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال: ﴿أَنْ يَتَّبِعُوا بِأَمْرِ الْكُفْمِ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَغْلُواهُنَّ لِتَنفَعُوا بِنَفْسٍ مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ الْآيَةَ﴾، وقال: ﴿الرُّجُلُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَتَّفَقُوا مِنْ أَمْرِ إِلَيْهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَيْسَتْغَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، فأمر الله الأزواج أن يؤتوا النساء أجورهن وصداقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدة أسماء فيحتمل هذا أن يكون مأموراً بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل؛ لأنه حتى الزمة نفسه، ولا يكون له حبس لشيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله له وهو أن يطلق قبل التحول قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْتُمْ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَقْفُوهُنَّ أَوْ يَقْفُوهُنَّ الَّذِي يَبْدُوهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة، وإن لم يسم مهرًا، ولم يدخل، ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم إلا بأن يلزم المرأة نفسه أو يدخل للمرأة، وإن لم يسم لها مهرًا، فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاهما أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صداق.

وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه، وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت بهذا دليل على أن الخلاف بين النكاح والبيوع، البيوع لا تتعقد إلا بشئ معلوم والنكاح يتعقد بغير مهر، وإذا جاز أن يتعقد بغير مهر فيثبت استدلالنا على أن العقدة تصح بالكلام، وأن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبدًا، وإذا كان هكذا، فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبتت العقدة بالكلام، وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت على أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرًا، ولم يدخل، وذلك أنه يجب بالعقدة والميسر، وإن لم يسم مهرًا بالآية ويقول الله عز وجل ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريد - والله تعالى أعلم - بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لأحد غير رسول الله ﷺ أن ينكح فيمس إلا لزومه مهر مع دلالة الآية قبله.

ودل قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل لتركه النهي عن القنطار وهو كثير وتركه حدًا للليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع

٤٩- باب الخلاف في الصداق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما ذكر الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله ﷺ فارتفع وانخفض وأجاز رسول الله ﷺ منه ما وصفنا من خاتم الحديد، وقال: ما تراضى به الأهلون، ورأينا المسلمين قالوا في ألتي لا يفرض لها إذا أصيبت لها مهر مثلها استدلتنا على أن الصداق ثمن من الأثمان والثمن ما تراضى به من يجب له، ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثرت فتراضى به الزوجان كان صداقاً، وخالفنا بعض الناس في هذا، فقال: لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وسألنا عن حجتنا بما قلنا فذكرنا له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا؟

قال: روينا عن بعض أصحاب النبي ﷺ لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم، وذلك ما تقطع فيه اليد.

قلت: قد حدثناك عن رسول الله ﷺ حديثاً ثابتاً، وليس في أحد مع رسول الله ﷺ حجة وحديثك عمن حدثت عنه لو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة مع رسول الله ﷺ فكيف، وليس بثابت؟

قال: فيقبض أن نبيح فرجاً بشيء تافه؟

قلنا: أرايت رجلاً لو اشترى جارية بدرهم إجله له فرجها؟ قال: نعم.

قلت: فقد أحللت الفرج بشيء تافه وزدت مع الفرج رقة.

وكذلك تبيح عشر جوار بدرهم في البيع، وقلت له: أرايت شريفاً ينجح امرأة ذبيلة سيئة الحال بدرهم أدرهم أكثر لها على قدرها، وقدره أو عشرة دراهم لأمراة شريفة جميلة فاضلة من رجلٍ دنيء صغير القدر؟

قال: بل عشرة لهذه لقدرها أقل.

قلت: فلم تحجز لها التافه في قدرها؟ وأنت لو فرضت لها مهرأ فرضته الأقل، ولو فرضت لأخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم؛ لأن ذلك كثير لها، ولا يجاوز به مهر مثلها.

قال: رضيت به.

قلت: فلو كان أقل من مهر مثلها مائة مرة أجزته لها وعليها؟

قال: نعم.

قلت اليس؛ لأنها رضيت به؟

قال: بلى.

فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتمول الناس بما لو استهلكه رجل لرجلٍ كانت له قيمة، وما يتبايعه الناس بينهم.

فإن قال قائل: وما دل على ذلك؟

قيل: قال رسول الله ﷺ: أدوا العلائق قيل: وما العلائق؟ يا رسول الله؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولا يقع اسم علق إلا على ما يتمول، وإن قل، ولا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها وتكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها، وإن قلت: وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفليس، وما أشبه ذلك الذي يطرحونه.

قال الشافعي: والقصد في المهر أحب إلينا وأستحب أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ نساءه وبناته، وذلك خمسمائة درهم؛ طلب البركة في كل أمر فعله رسول الله ﷺ.

١٧٥١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد العزيز بن محمّد، عن يزيد بن الهادي، عن محمّد بن إبراهيم، عن أبي سلمة قال: سألت عائشة رضي الله عنها: كم كان صداق النبي ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أنذري ما النش؟ قلت: لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فذاك صداق رسول الله ﷺ لأزواجه. [هـ]

١٧٥٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة، فقالت: إني وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: هل عندك شيء تصدقها إياه؟ فقال: ما عندي إلا إزارى هذا، فقال النبي ﷺ: إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك قال فالتمس شيئاً قال: ما أجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: التمس، ولو خاتماً من حديد. [هـ]

قال الشافعي: فالخاتم من الحديد لا يسوى درهماً ولا قريباً منه، ولكن له ثمن قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا.

١٧٥٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن حميد، عن

أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة. [هـ]

٥٠ - باب ما جاء في النكاح على الإجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الصداق ثمن من الأثمان فكل ما يصلح أن يكون ثمنًا صالح أن يكون صداقًا، وذلك مثل أن تنكح المرأة إلى الرجل على أن يخط لها الثوب ويبيها البيت ويذهب بها البلد ويعمل لها العمل.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: إذا كان المهر ثمنًا كان في معنى هذا، وقد أجازته الله عز وجل في الإجارة في كتابه وأجازته المسلمون، وقال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ لَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليهما وسلم في النكاح، فقال: «قَالَتْ يَا أَيَّتُهَا امْرَأَتُ إِدْرِى أَيْ خَيْرٍ مِّنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِيْنَ قَالَ إِيَّيْ أَرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ» الآية، وقال: «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا» قال ولا أحفظ من أحد خلافًا في أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهرًا فمن نكح بأن يعمل عملاً فعمله كله، ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف قيمة العمل، ومن لم يعمل، ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه؛ فإن فات المعلوم بأن يكون ثوبًا فهلك كان للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب أو عمله ما كان.

قال الربيع: رجع الشافعي رحمه الله، فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخير، فإنه لا أجر على تعليم الخير، ولو نكح رجل امرأة على أن يعلمها خيرًا كان لها مهر مثلها؛ لأنه لا يصلح أن يستأجر رجل رجلًا على أن يعلمه خيرًا قرآنًا ولا غيره، ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخياطة الثوب يجوز النكاح عليه، ويكون القول فيه كالقول في خياطة الثوب إذا علمها الخير وطلقها رجع عليها بنصف أجر تعليم ذلك الخير، وإن طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير؛ لأنه ليس له أن يخلو بها ويعلمها، وهذا قول صحيح على السنة والقياس معًا لو تابعنا في تجويز الأجر على تعليم الخير.

رجع الشافعي، فقال: لها مهر مثلها.

قال الربيع: للشافعي قول آخر: إذا تزوجها على أن يخط لها ثوبًا بعينه أو يعطيها شيئًا بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها فهلك الثوب قبل أن يخطه أو هلك الشيء الذي بعينه رجعت عليه بنصف صداق مثلها.

واحتج بأن من اشترى شيئًا بدينار فهلك الشيء قبل أن يقبضه رجع بديناره فأخذته فهذه المرأة إنما ملكت خياطة الثوب ببضعها، فلما هلك الثوب قبل أن تقبضه، فلم يقدر على خياطته

قلت: قد رضية الدتية بدرهم وهو لها بقدرها أكثر فزدتها عليه تسعة دراهم.

قلت: أرايت لو قال لك قائل: لو أن امرأة كان مهر مثلها ألفًا فرضيت بمائة الحقها بمهر مثلها، ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفًا فاصدقها رجل عشرة آلاف رددتها إلى ألف حتى يكون الصداق مؤقتًا على ألف قدر مهر مثلها؟ قال: ليس ذلك له.

قلت: وتجعله ههنا كالبيع تحيز فيه الثغابن؛ لأن النكاح رضي بالزيادة والمنكوحة رضية بالنقصان وأجزت على كل ما رضي به؟ قال: نعم.

قلت: فكذلك لو نكحت بغير مهر فاصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفًا؟ قال: نعم.

قلت: فاسمعك تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتحيز فيه ما تراضيا عليه، ثم تروه إلى مهر مثلها إذا لم يكن بصداق وتفرق بينه وبين البيع في أقل من عشرة دراهم، فتقول: إذا رضية بأقل من عشرة دراهم رددتها حتى أبلغ بها عشرة والبيع عندك إذا رضي فيه بأقل من درهم أجزته.

قلت: أرايت لو قال لك قائل: لا أراك قمت من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فارجع بك في الصداق إلى أن الله عز وجل قال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾، وذكر الصداق في غير موضع من القرآن سواء، فلم يجد فيه حدًا فتجعل الصداق قنطارًا لا تنقص منه ولا تزيد عليه.

قال: ليس ذلك له؛ لأن الله عز وجل لم يفرضه على الناس، وإن النبي ﷺ أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه.

فقلنا: قد أوجدناك رسول الله ﷺ أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركته، وقلت بخلافه، وقلت ما تقطع فيه اليد، وما لليد والمهر، وقلت: أرايت لو قال قائل أحد الصداق ولا أجيز أن يكون أقل من مهر النبي ﷺ خمسمائة درهم أو قال هو ثمن للمرأة لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجنانية، ففيه أرش جافزة أو قال: لا يكون أقل مما تحب فيه الزكاة وهو مائة درهم أو عشرون دينارًا ما الحجة عليه؟

قال: ليس المهر من هذا بسبيل.

قلت: أجل، ولا مما تقطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما تقطع فيه اليد إن كان هذا منه بعيدًا.

رجعت عليه بما ملكت به الحياطة وهو بضعها وهو الثمن الذي اشترت به الحياطة.

قال الربيع: وهذا أصح القولين وهو آخرُ قولِي الشافعي رحمه الله تعالى.

٥١- بابُ النهي أن يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه

أخيه

١٧٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [تقدم]

١٧٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [تقدم]

قال الشافعي: وهذان الحديثان يمتثلان أن يكون الرجلُ منهما إذا خطب غيره امرأةً أن لا يخاطبها حتى تاذن أو يترك رضى المرأة الخاطبة أو سخطته ويمتثل أن يكون النهي عنه إنما هو عند رضا المخطوبة، وذلك أنه إذا كان الخاطب الآخر أرجح عندها من الخاطبة الأول الذي رضىته تركت ما رضىته به الأول؛ فكان هذا فساداً عليه، وفي الفساد ما يشبه الإضرار به، والله تعالى أعلم، فلما احتمل المعينين وغيرهما كان أولاهما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقه فوجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ على أن أنهى أن يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية.

قال: ورضاهما إن كانت ثيباً أن تاذن بالنكاح بنعم، وإن كانت بكرًا أن تسكت، فيكون ذلك إذنها، وقال لي قائل أنت تقول: الحديث على عموميه وظهوره، وإن احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاصٌ دون عامٍ وباطنٌ دون ظاهرٍ.

قلت: فكذلك أقولُ قال فما منعك أن تقول في هذا الحديث لا يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه وإن لم تظهر المرأة رضا أنه لا يخاطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه إلى ما لا يحتمله الحديث باطناً خاصاً دون ظاهر عام؟

قلت: بالدلالة قال: وما الدلالة؟

قلت:

١٧٥٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سُوَيْانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: إِذَا خَلَلْتَ فَأَذِنِّي قَالَتْ، فَلَمَّا خَلَلْتُ أَخْبَرْتَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ أَمَا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ أَنْكِحِي أَسَامَةَ فَكَرِهَتْهُ، فَقَالَ أَنْكِحِي أَسَامَةَ فَتَكَحْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ لِي فِيهِ خَبِيراً وَاعْتَبَلْتُ بِهِ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسبهما يخاطبانا إلا وقد تقدمت خطبة أحدهما خطبة الآخر؛ لأنه قل ما يخاطب اثنان معاً في وقت، فلم تعلمه قال لها ما كان ينبغي لك أن يخاطبك واحد حتى يدع الآخر خطبتك ولا قال ذلك لها وخطبها هو ﷺ على غيرهما، ولم يكن في حديثها أنها رضىت واحداً منهما ولا سخطته وحديثها يدل على أنها مرتادة ولا راضية بهما ولا بواحدٍ منهما ومتظرة غيرهما أو عيلة بينهما، فلما خطبها رسول الله ﷺ على أسامة وتكحته دل على ما وصفت من أن الخطبة واسعة للخاطبتين ما لم ترض المرأة.

قال الشافعي: وقال: أَرَأَيْتَ إِنْ قُلْتَ هَذَا مُخَالَفٌ حَدِيثَ لَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَهُوَ نَاسِخٌ لَهُ؟ فقلت له أويكون ناسخٌ أبداً إلا ما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال الحديثين معاً؟ قال: لا.

قلت أفيمكن استعمال الحديثين معاً على ما وصفت من أن الحال التي يخاطب المرء على خطبة أخيه بعد الرضا مكروهة وقبل الرضا غير مكروهة لاختلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده؟ قال: نعم.

قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث، وقد يمكن أن لا يخالفه، ولا يدري أيهما الناسخ أرايت إن قال قائل: حديث فاطمة الناسخ، ولا بأس أن يخاطب الرجل المرأة بكل حال ما حجتك عليه إلا مثل حجتك على من خالفك، فقال أنت ونحن نقول إذا احتمل الحديثان أن يستعمل لم يطرح أحدهما بالآخر فأين لي ذلك.

قلت له: نهى رسول الله ﷺ حكيم بن حزام عن بيع ما ليس عنده وأزحص في أن يُسلف في الكيل المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ما ليس عند البائع.

قلت النهي عن بيع ما ليس عندك بعينه غير مضمون عليك فأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معاً قال هكذا نقول.

قلت: هذه حجة عليك قال: فإن صاحبنا قال: لا يخطب رضيت أو لم ترض حتى يترك الخطاب.

قلت: فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يكف عن خطبتها حتى يتركها من لعلها يضارها، ولا يترك خطبتها أبداً قال: هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه، ولكن قد قال غيرك لا يخطبها إذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بأن تشترط لنفسها فكيف زعمت بأن الخطاب لا يدع الخطبة في هذه الحال، ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا وتسكت البكر؟

قلت له لما وجدت رسول الله ﷺ لا يرد خطبة أبي جهيم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبتهما لم يكن للحديث مخرج إلا ما وصفت من أنها لم تذكر رضا، ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة مباحة لحالها الأولى عند الخطبة.

فإن قلت الركون والاشتراط؟

قلت له أويجوز للولي أن يزوجه عند الركون والاشتراط؟ قال: لا حتى تنطق بالرضا إن كانت ثيباً وتسكت إن كانت بكراً.

قلت له أرى حالها عند الركون وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجه الولي في واحدة منهما قال أجل، ولكنها راكنة مخالفة حالها غير راكنة.

قلت: أرايت إذا خطبها فستمت، وقالت لست لذلك بأهل وحلفت لا تنكحه، ثم عاود الخطبة، فلم تقل: لا ولا نعم أحال الأخرى مخالفة لحالها الأولى؟

قال: نعم.

قلت أفتحرّم خطبتها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف حالها؟

قال: لا؛ لأن الحكم لا يتغير في جواز تزويجها إنما تستين في قولك إذا كشف ما يدل على أن الحالة التي تكف فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال: هذا أظهر معانيها.

قلت فآظفها أولاها بنا وبك.

٥٢ - ما جاء في نكاح المشرك

قال الشافعي: قال الله جل وعز ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ فانتهى عدد ما رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم أن يجمع بين أكثر من أربع إلا ما خص الله به رسوله ﷺ دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهم، ومن النكاح بغير مهر، فقال عز وعلا ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

١٧٥٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ أَحْسِبُهُ إِسْمَاعِيلَ

بْنِ إِزْرَاهِيمَ شَكَّ الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ. [قدم]

١٧٥٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي

الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الدِّيلَمِيِّ: قَالَ أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ خَمْسَ نِسْوَةٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ فَارِقْ وَاجِدَةً وَأَمْسِكْ أَرْبَعًا فَعَمَدْتُ إِلَى أَقْدَمِيهِمْ عِنْدِي عَجُوزًا عَاقِرًا مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً، فَفَارَقْتُهَا.

١٧٥٩ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي يَحْيَى،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي خَرَّاشٍ، عَنِ الدِّيلَمِيِّ أَوْ ابْنِ الدِّيلَمِيِّ قَالَ: أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ أُخْتَانِ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسِكُ إِلَيْهِمَا شَيْئًا وَفَارِقَ الْأُخْرَى. [أخرجه أبو داود (٢٢٤٣)، ابن ماجه (١٩٥١)]

قال الشافعي: فهذا نقول إذا أسلم المشرك وعنده أكثر من أربع نسوة أمسك منهن أربعاً أيتهن شاء وفارق سائرهن؛ لأنه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل، وما جاء عن النبي ﷺ أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الإسلام.

قال الشافعي: ولا أبالي كن في عقدية واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهن فارق الأولى ممن نكح أم الأخرى إذا كان من أمسك منهن غير ذات محرم يحرم عليه في الإسلام أن يبتدئ نكاحها بكل وجه، وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان، فلا بد أن يفارق أيتهما شاء؛ لأن محرماً بكل وجه أن يجمع بينهما في الإسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابتها فإصابتها فيحرم أن يبتدئ نكاح واحدة منهما في الإسلام، وقد أصابهما بالنكاح الذي قد يجوز مثله.

ولو نكح أختين معاً، ولم يدخل بواحدة منهما.

قلت له: فارق أيتهما شئت وأمسك الأخرى ولا أنظر في ذلك إلى أيتهما نكح أولاً، وهذا القول كله موافق لمعنى السنة، والله أعلم، ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كانا على

النكاح؛ لأنه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم، ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له إصابتها إلا أن تسلم قبل أن تنقضي العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بالملك، وليس له وطء وثنية ولا مجوسية بملك إذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها، وذلك للذين فيها ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ وطئ سبية عربية حتى أسلمت وإذ حرم النبي ﷺ على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة ذلك على أن لا توطأ من كانت على دينها حتى تسلم من حرّة أو أمية.

٥٣- باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر

من أربع نسوة

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: قال لي بعض الناس ما حجتك أن يفارق ما زاد على أربع، وإن فارق اللاتي نكح أولاً، ولم تقل بمسك الأربع الأوائل ويفارق سائرهن؟

فقلت له بحديث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرأيت لو لم يكن ثابتاً أو كانا غير ثابتين أيكون لك في حديث ابن عمر حجة؟

قلت: نعم، وما علي فيما ثبت عن النبي ﷺ أن يقال: هل فيه حجة غيره بل علي وعليك التسليم، وذلك طاعة الله عز وجل قال: هذا كله كما قلت وعلينا أن نقول به إن كان ثابتاً.

قلت: إن كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك حجة فيه فاردد ما كان مثله قال فاجب أن تعلمني هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غيره؟

قلت: نعم قال وابن هي؟

قلت: لما أعلم النبي ﷺ غيلاً أنه لا يحل له أن يمسك أكثر من أربع، ولم يقل له: الأربع الأوائل استدللنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره علمه إياه؛ لأنه مبتدئ للإسلام لا علم له قبل إسلامه فيعلم بعضاً ويسكت له عما يعلم في غيره قال أوليس قد تعلمه الشيتان فيؤذي أحدهما دون الآخر؟

قلت: بلى قال فلم جعلت هذا حجة، وقد يمكن فيه ما قلت؟

قلت له في حديث النبي ﷺ شيثان أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقد النكاح، ومن يقع عليه النكاح من العدي، فلما لم يسأل عما وقع عليه العقد أولاً، ولم يسأل عن أصل عقده نكاحهن.

وكان أهل الأوثان لا يعقدون نكاحاً إلا نكاحاً لا يصلح

ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخيير رسول الله ﷺ إياه وترك مسألته عن الأوائل والآخر كما ترك مسألة من أسلم من أهل الشرك عن نكاحه ليعلم أفسد أم صحيح وهو معفو يجوز كله والآخر أنه حظر عليه في الإسلام ما لا يجوز أن يجاوز بعده أربعاً، ومن الجمع بين الأختين فحكم في العقد بقواته في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فحكم رسول الله ﷺ بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الربا؛ لأنه فات ورد ما لم يقبض منه؛ لأن الإسلام أدركه غير فائت فكنذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية إن لم يرد رسول الله ﷺ؛ لأنه فات إنما هو شيء واحد لا يتبعض فيجاء بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدركه الإسلام من النساء عقدة حكم الإسلام، فلم يميز أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة، ولا أن يجمع بين الأختين؛ لأن هذا غير فائت أدركهن الإسلام معه كما أدرك ما لم يفت من الربا يقبض.

قال افتوجدني سوى هذا ما يدل على أن العقدة في النكاح تكون كالعقدة في البيوع، والفوت مع العقدة؟

فقلت فيما أوجدتك كفاية قال: فاذكر غيره إن علمته.

قلت: أرايت امرأة نكحتنا بغير مهر فأصبته أو بمهر فاسد؟

قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا ينفسخ.

قلت له: ولو عقدت البيع بغير ثمن مسمى أو ثمن محرم رد البيع إن وجد؛ فإن هلك في يدك كان عليك قيمته؟

قال: نعم.

قلت: افتجد عقد النكاح هنا أخذ كعقد البيع يربونه؟

قال: نعم.

قلت: فما منعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كفائت ما اقتسموا عليه وقبضوا القسم، وما أربوا فمضى قبضه

قلت: وما منعك أن تقول: ليس بأن السنة دلت على أن العقد معفو لهم؟
قال: بلى.

قلت: وإذا كانت معفوة لم ينظر إلى فسادها كما لا ينظر إلى فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعاً.

قال والعقد خالفة لهذا.

قال: قلت: فكيف جمعت بين المختلف ونظرت إلى فسادها مرة، ولم تنظر إليه أخرى؟ فرجع بعضهم إلى قولنا قال يسك أربعاً أيهن شاء ويفارق سائرهن وعاب قول أصحابه، وقال نحن نفرق بين ما لا يفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي ﷺ فكيف إذا جاء قول النبي ﷺ وهو الذي الزمناه الله تبارك وتعالى، ولكن حدث لي فيه حديثاً.

قلت في نكاح الشريك شيئا عقدة، وما يحرم مما تقع عليه العقد بكل وجه ومجاوزة أربع، فلما رد النبي ﷺ ما جاوز أربعاً دل على أنه يرذ ذوات المحارم على النكاح، وذلك في كتاب الله عز وجل ولما لم يسأل عن العقد علمت أنه عفا عن العقد فعفوا عما عفا عنه وانتهينا عن إفساد عقدها إذا كانت العقود عليها تمن تحل بحال ولولا ذلك رددنا نكاح أهل الأوثان كله وقلنا ابتدئوه في الإسلام حتى يعقد بما يحل في الإسلام.

٥٤ - باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿الرَّجُلُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، وقال في الإساءة ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، وقال عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْنُغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: فهذه الآية آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرية أن تتكح نفسها.

فإن قال قائل: ترى ابتداء الآية مخاطبة الأزواج؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْنُغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، فدل على أنه إنما أراد غير الأزواج من قبل أن الزوج إذا انقضت عدة المرأة ببلوغ أجلها لا سبيل له عليها.

فإن قال قائل: فقد يحتمل قوله ﴿فَلْنُغْنِ أَجَلَهُنَّ﴾ إذا شارفن بلوغ أجلهن؛ لأن القول للأزواج ﴿فَلْنُغْنِ أَجَلَهُنَّ﴾ فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف، نهيا أن يرجعها ضارراً ليعضلها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى؛ لأنها لا

ولا أردته، وقلت: أرايت قولك انظر إلى العقدة؛ فإن كانت لو ابتدئت في الإسلام جازت أجزتها، وإن كانت لو ابتدئت في الإسلام ردت ردها أما ذلك فيما جاء عن النبي ﷺ في حديث ابن الدلمي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال: فإنما كلمتك على حديث الزهري؛ لأن جلته قد يحتمل أن يكون عاماً على ما وصفت، وإن لم يكن عاماً في الحديث.

فقلت له: هذا لو كان كأن أشد عليك، ولو لم يكن فيه إلا حديث ابن عمر، ولم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت مجموعاً على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا، والله أعلم قال: فأوجدني ما يدل على خلاف قولي لو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بيّنة.

قلت: أرايت رجلاً ابتدأ في الإسلام نكاحاً بشهادة أهل الأوثان أميز؟

قال: لا ولا بشهادة أهل الذمة؛ لأنهم لا يكونون شهداء على المسلمين.

قلت: أرايت غيلان بن سلمة أمن أهل الأوثان كان قبل الإسلام؟

قال: نعم.

قلت أرايت أحسن ما كان عنده اليس أن ينكح بشهادة أهل الأوثان؟

قال: بلى.

قلت: فإذا زعمت أن يقر مع أربع وأحسن حاله فيهن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الأوثان أما خالفت أصل قولك؟
قال: إن هذا يلزمي.

قلت: فلو لم يكن عليك حجة غيره كنت مجموعاً مع أنا لا ندري لعلهم كانوا ينكحون بغير ولي وبغير شهود، وفي العدة: قال: إن هذا ليحكم فيهم ويروى عنهم أنهم كانوا ينكحون بغير شهود، وفي العدة قال أجل، ولكن لم أسمع أن النبي ﷺ كيف سالمهم أصل نكاحهم.

قلت: أرايت إن قال لك قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سالمهم، ولم يؤد إليك في الخبر قال: إذا يكون ذلك له علي.

قلت له: افتجد بدأ من أن يكون لما لم يؤد في الخبر أنه سالمهم عن أصل العقد كان ذلك عفواً عن العقد؛ لأنها لا تكون لأهل الأوثان إلا على ما يصلح أن يبتدئها في الإسلام مسلم أو تكون تقول في العقد قولك في عدد النساء أنه يفرق بينه وبين من تحرم بكل وجه عليه، فتقول يبتدئون معاً للنكاح في الإسلام قال: لا أقوله.

وَلَيْهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا. [تقدم]

قال الشافعي: ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمرين أحدهما ما يكون فيه إذنها وهو أن إذن البكر الصمت، فإذا كان إذنها الصمت فإذن التي تخالفها الكلام؛ لأنه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لأنفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب، والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث خنساء بنت خذام حين زوجها أبوها ثيباً وهي كارهة فرد النبي ﷺ نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي ﷺ، فإذا خالفها كان الأب أحق بأمرها من نفسها.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما إذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن، ولو كانتا معاً سواء كان اللفظ هما أحق بأنفسهما وإذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام.

فإن قال قائل: فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون للأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استطابة نفسها، وأن تطلع من نفسها على أمر لو أطلعته لأب كان شبيهاً أن ينزهاها بأن لا يزوجه.

فإن قال قائل: فلم قلت يجوز نكاحها، وإن لم يستأمرها قيل له: بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله ﷺ بين البكر والثيب إذ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال: والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندي إلا أن يفرق حالهما في أنفسهما، ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلت من أن للأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدللنا إذ قال في البكر وإذنها صماتها، ولم يقل في الثيب إذنها الكلام على أن إذن الثيب خلاف البكر، ولا يكون خلاف الصمت إلا النطق بالإذن قال: فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم.

١٧٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَبْعٍ وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ سَبْعٍ سِنِينَ. [تقدم]

قال الشافعي: زوجه إياها أبوها، فدل ذلك على أن إبا البكر أحق بإنكاحها من نفسها؛ لأن ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها، وليس لأحد غير الآباء أن يزوجوا بكراً حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها.

فإن قال قائل: فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوج البكر، وإن لم تأذن وجعلتها فيمن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب؟

تحملة؛ لأن المرأة المشاركة بلوغ أجلها، ولم تبلغه لا يجعل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بأحر العدة كما كانت ممنوعة منه بأولها، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾، فلا يؤمر بأن يجعل إنكاح الزوج إلا من قد حل له الزوج، وقال بعض أهل العلم إن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها أو أرادت أن يتنكحا فمنعه معقل بن يسار أخوها، وقال زوجتك اختي وأترتك على غيرك، ثم طلقها، فلا أزوجهك أبداً فنزلت ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والنكاح، وعلى أن على الولي أن لا يعضل، فإذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان التزويج إذا عضل؛ لأن من منع حقاً فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه وإعطاؤه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن، وما وصفنا من الأولياء والسلطان.

١٧٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَيْمًا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَنْكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا؛ فَإِنْ اسْتَحْجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ. [تقدم]

قال الشافعي: رحمه الله، ففي سنة رسول الله ﷺ دلالات منها أن للولي شركاً في بضع المرأة، ولا يتم النكاح إلا به ما لم يعضلها، ثم لا تجب لشركه في بضعها معنى غلظه وهو معنى فضل نظر بحياطة الموضع أن ينال المرأة من لا يساويها، وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب إلى الأكفاء، والله أعلم ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة إلى أن تصير إلى ما لا يجوز من النكاح، فيكون الولي أبرأ لها من ذلك فيها، وفي قول النبي ﷺ البيان أن العقد إذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله ﷺ فتكاحها باطل وباطل لا يكون حقاً إلا بتجديد نكاح غيره، ولا يجوز لو أجازها الولي أبداً؛ لأنه إذا انعقد النكاح باطلاً لم يكن حقاً إلا بأن يعقد عقداً جديداً غير باطل، وفي السنة دلالة على أن الإصابة إذا كانت بالشبهة، ففيها المهر ودرء الحد؛ لأنه لم يذكر حداً وفيها أن على الولي أن يزوج إذا رضى المرأة، وكان البعل راضاً، فإذا منع ما عليه زوج السلطان كما يعطي السلطان ويأخذ ما منع مما عليه.

١٧٦١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْايمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ

قلت: فإن الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والددة، وإنما تصير الولاية بعد الأب لغيره بمعنى فقدته أو إخراجها عنه نفسه من الولاية بالعضل كما تصير الأم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الأم؛ لأنها إذا قيل أم كانت الأم التي تعرف والددة ألا ترى أن لا ولاية لأحد مع أب، ومن كان ولياً بعده، فقد يشركه في الولاية غير الإخوة، ويؤثر العم مع المولى يكونون شركاء في الولاية، ولا يشرك الأب أحداً في الولاية بانفاده بالولاية بما وجب له من اسم الأبوة مطلقاً له دون غيره كما أوجب للأم والددة اسم الأم مطلقاً لها دون غيرها.

فإن قال قائل: فإنما يؤمر بالاستمرار من له أمر في نفسه يرد عنه إن خولف أمره وسأل عن الدلالة على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من لا يحل عمل أن يرد عنه خلاف ما أمر به والدلالة عليه أن الله عز وجل يقول لنبية ﷺ: فَأَغْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّا اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ طَاعَتَهُ فَمَا أَحْبَبُوا وَكَرَهُوا، وإنما أمر بمشاورتهم، والله أعلم بجمع الألف، وإن يستن بالاستشارة بعده من ليس له من الأمر ما له، وعلى أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لأحد من الأدميين مع رسول الله ﷺ أن يرد عنه إذا عزم رسول الله ﷺ على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقال عز وجل ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ وقوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾.

١٧٦٣ - قال الشافعي: أخبرنا سُلَيْمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ نَعِيمًا أَنْ يُؤَامِرَ أُمَّ ابْنَتِهِ فِيهَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٤٢/٥)]

ولا يختلف الناس أن ليس لأمتها فيها أمر، ولكن على معنى استطابة النفس، وما وصفت أولاً ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت؛ لأن ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله ﷺ بمسالتها؛ فإن أذنت جاز عليها، وإن لم تأذن رد عنها كما رد عن خنساء بنت خدام، ولو كان نعيم استأذن ابنته، وكان شيئاً لا يخالف أمتها، ولو خالفها أو تفرقت عليها؛ فكان نكاحها بإذنها كانت أمتها شيئاً أن لا تعارض نعيماً في كراهية إنكاحها من رضى ولا أحسب أمتها تكلمت إلا وقد سخطت ابنتها أو لم تعلمها رضى.

١٧٦٤ - أخبرنا الرئيس قال: أخبرنا الشافعي قال:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ حَارِثَةَ، عَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاها زَوَّجَهَا وَهِيَ تَيْبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ بِكَأَحْهَا. [قدم]

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا موافق قول النبي ﷺ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَلِيِّهَا وَالذَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنْ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْكِحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا وَلَا لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزَوِّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا يَتِمُّ نِكَاحٌ إِلَّا بِرِضَاهُمَا مَعَ رِضَا الزَّوْجِ.

١٧٦٥ - قال الشافعي: وَزَوْجِي، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّهَا وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ.

وهذا، وإن كان منقطعاً دون النبي ﷺ، فإن أكثر أهل العلم يقول به، ويقول الفرق بين النكاح والسفاح الشهود.

قال الشافعي: وهو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ فالنكاح يثبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوح ورضا النكح وشاهدي عدل إلا ما وصفنا من البكر يزوجه الأب والأمة يزوجه السيد بغير رضاهما، فإنهما خالفان ما سواههما، وقد تأول فيها بعض أهل العلم قول الله عز وجل ﴿أَوْ يَعْقُوبُ الَّذِي يَدُوهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وقال الأب في ابنته البكر والسيد في أمته، وقد خالفه غيره فيما تأول، وقال هو الزوج يعقوب فيدع ماله من أخذ نصف المهر، وفي الآية كالدلالة على أن الذي يديه عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم، وهذا مكتوب في كتاب الطلاق، فإذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأبي هذه الأربعة نقص لم يجز معه النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر، وإن لم يفعل كان النكاح جائزاً فيما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور.

٥٥ - الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح

قال الشافعي رحمه الله: فخالقنا بعض الناس في الأولياء، فقال: إذا نكحت المرأة كفتها بمهر مثلها فالنكاح جائز، وإن لم يزوجه ولي، وإنما أريد بهذا أن يكون ما يفعل أن يأخذ به حظها، فإذا أخذته كما يأخذ الولي فالنكاح جائز، وذكرت له لبعض ما وصفت من الحجّة في الأولياء، وقلت له: أرايت لو عارضك معارض بمثل حجبتك؟

فقال: إنما أريد من الإشهاد أن لا يتجاعد الزوجان، فإذا نكحها بغير بينة فالنكاح ثابت فهو كالبيع ثبت، وإن عادت

بغير بيّنة قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم؟

قال: لأن سنة النكاح البيّنة.

فقلت له: الحديث في البيّنة في النكاح عن النبي ﷺ منقطع وأنت لا تثبت المنقطع، ولو أثبتته دخل عليك الولي.

قال: فإنه عن ابن عباس وغيره متصل.

قلت: وهكذا أيضاً الولي عنهم والحديث عن النبي ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا فَيَكَاحَهَا بَاطِلٌ وَعَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَدَّ النِّكَاحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ، وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ أَفْسَدْتَ النِّكَاحَ بِتَرْكِ الشَّهَادَةِ فِيهِ وَاثْبَتَهُ بِتَرْكِ الْوَلِيِّ وَهُوَ أَثْبَتُ فِي الْإِخْبَارِ مِنَ الشَّهَادَةِ؟ وَلَمْ تَقُلْ إِنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا جَعَلُوا لِاخْتِلَافِ الْخُصَمَاءِ فَيَجُوزُ إِذَا تَصَادَقَ الزَّوْجَانِ، وَقُلْتَ: لَا يَجُوزُ لَعَلَّاهُ فِي شَيْءٍ جَاءَتْ بِهِ سُنَّةٌ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ سُنَّةٌ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُقَاسَ عَلَى سُنَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي لَعَلَّاهُ أَمْرٌ بِهِ لَعَلَّاهُ أَمْ لَغَيْرِهَا، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَنَا أَبْطَلْنَا عَامَّةَ السُّنَنِ وَقُلْنَا إِذَا نَكَحْتَ بِغَيْرِ صِدَاقٍ وَرَضِيَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا صِدَاقٌ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَأْخُذُ الصَّدَاقَ لَهَا وَأَنَّهَا إِذَا عَفَتْ الصَّدَاقَ جَازَ فَنَجِيزُ النِّكَاحَ وَالذَّخُولَ بِلا مَهْرٍ فَكَيْفَ لَمْ تَقُلْ فِي الْأَوْلِيَاءِ هَكَذَا؟

قال: فقد خالفت صاحبي في قوله في الأولياء وعلمت أنه خلاف الحديث، فلا يكون النكاح إلا بولي.

قال الشافعي: رحمه الله: فقلت له: وإنما فارقت قول صاحبك ورأيت محجوجاً بأنه يخالف الحديث، وإنما القياس الجائز أن يشبه ما لم يأت فيه حديثٌ بحديثٍ لازم فأنما أن تعمّد إلى حديثٍ والحديث عامٌ فتحمله على أن يقاس فما للقياس ولهذا الموضوع إن كان الحديث يقاس؟ فأين المنتهى إذا كان الحديث قياساً؟

قلت: من قال هذا فهو منه جهلٌ، وإنما العلمُ اتباعُ الحديث كما جاء.

قال: نعم.

قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين؟

قلت: زعمت أن المرأة إذا نكحت بغير إذن وليها فالنكاح موقوف حتى يميزه السلطان إذا رآه احتياطاً أو يرده.

قال: نعم.

قلت: فقد خالفت الحديث يقول النبي ﷺ نكاحها باطلٌ وعمرُ ﷺ يرده فخالفتها معاً، فكيف يميز السلطان عقدة إذا

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبْطَلَهَا؟

قال وكيف تقول؟

قلت: يستأنفها بأمرٍ يحدّثه، فإذا فعل ذلك فليس ذلك بإجازة العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاحٌ جديدٌ يرضيان به. قلت: أرايت رجلاً نكح امرأة على أنه بالخيار أو هي يجوزُ الخيار؟

قال: لا.

قلت: ولم لا يجوزُ كما يجوزُ في البيوع؟

قال: ليس كالبيوع.

قلت: والفرق بينهما أن الجماع كان محرماً قبل العقدة، فلما انعقدت حلَّ الجماع، ولا يجوزُ أن تكون العقدة التي بها يكونُ الجماعُ بالنكاح تاماً أبداً إلا والجماعُ مباحٌ، وإن كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة؛ لأن الجماع ليس بملكٍ مالٌ يجوزُ للمشتري هبته للبايع، وللبايع هبته للمشتري إنما هي إباحة شيءٍ كان محرماً محلٌّ بها لا شيءٌ يملكه ملكُ الأموال.

قال: ما فيه فرقٌ أحسنُ من هذا، وإنما دونَ هذا الفرق.

قلت له تركت في المرأة تنكح بغير إذن ولي الحديث والقياس، وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح؛ فإن أجازها الولي جازت، وقد كان العقد فيها غير تام، ثم زعمت هذا أيضاً في المرأة يزوجه الولي بغير إذنها.

فقلت إن أجازت النكاح جاز، وإن رده فهو مردودٌ، وفي الرجل يزوجه المرأة بغير علمه إن أجاز النكاح جاز، وإن رده فهو مردودٌ وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت؟

قلت: كلُّ عِدَةٍ انعقدت غير تامّة يكونُ الجماعُ بها مباحاً فهي مفسوخة لا يميزها بإجازة رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بدَّ فيها من استئنافٍ بالسنة والقياس عليها، وكلُّ ما زعمت أنت من هذا أنه موقوفٌ على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخٌ عندي، وقلت له قال صاحبك في الصبيّة يزوجه غير الأب النكاح ثابتٌ ولها الخيارُ إذا بلغت فجعلها وارثةً موروثه محلٌّ جماعها وتختارُ إذا بلغت فأجازَ الخيارَ بعدَ إباحة جماعها إذا احتملت الجماع قبلَ تبلغ قال: فقد خالفناه في هذا، فقلنا لا خيارَ لها والنكاحُ ثابتٌ.

فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة لغير الأب فجعلتها يملكُ عليها أمرها غير أبيها ولا خيارَ لها، وقد زعمت أن الأمة إنما جعل لها الخيارُ إذا عتقت؛ لأنها كانت لا تملك نفسها بأن تأذن فيجوزُ عليها ولا تردُّ فرددُ عنها، فلم يصلح عندك أن

تتم عليها عقدة انعقدت قبل أن يكون لها الأمر، ثم يكون لها أمر، فلا تملك النكاح ولا رد إجازته؟

قال: فتقول ماذا؟

قلت: لا يثبت على صغيرة ولا صغير إنكاح أحد غير أيها وأبيها، ولا يتوارثان؟

قال: فإنما إنما أجزناه عليها على وجه النظر لها.

قلت: فيجوز أن ينظر لها نظراً يقطع به حقها الذي أثبتته لها الكتاب والسنة وإجماع المسلمين من أنه ليس لغير الأب أن يزوج حرة بالغة إلا برضاها، وذلك أن تزويجها إثبات حق عليها لا يخرج منه.

فإن زوجها صغيرة، ثم صارت بالغة لا أمر لها في رد النكاح، فقد قطعت حقها المجهول لها، وإن جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عبت من أن تكون واردة موروثاً ولها بعد خيار.

قال الشافعي: فقال لي، فقد يدخل عليك في الأمة مثل ما دخل علي.

قلت: لا، الأمة أنا أخيرها عند العبد بالاتباع ولا أخيرها عند الحر لاختلاف حال العبد والحر، وأن العبد لو انتسب حراً فتزوجها على ذلك خيرتها؛ لأنه لا يصل من أداء الحق لها والتوصل إليها إلى ما يصل إليه الحر والأمة مخالفة لها والأمة التيب البالغ يزوجه سيدها كارهة، ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الأب كارهة.

قال فما ترى لو كانت فقيرة فزوجت نظيراً لها أن النكاح جائز؟

قلت: يجوز أن أنظر إليها بأن أقطع الحق الذي جعل لها في نفسها؟ هل رأيت فقيراً يقطع حقه في نفسه، ولا يقطع حق الغني؟

قال: فقد بيع عليها في مالها.

قلت: فيما لا بد لها منه.

وكذلك أبيع على الغنية، وفي النظر لهما أبيع وحقهما في أمولهما خالف حقهما في أنفسهما.

قال: فما فرق بينهما؟

قلت: أفرايت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليهما إلى بيع شيء من أمولهما إمساكه خير لهما بلا ضرورة في مطعم ولا غيره أتبيعه؟

قال: لا.

قلت: ولو وجب على أحدهما أو احتيج إلى بيع بعض

ماله في ضرورة نزلت به أو حق يلزمه أتبيعه وهو كاره؟ قال: نعم.

قلت: فلو دعت البالغ إلى منكح كفه أتمنعها؟

قال: لا.

قلت: ولو خطبها فمنعته أتنكحها؟

قال: لا.

قلت: أفترى حقها في نفسها بخالف حقها في مالها؟

قال: نعم، وقد يكون النكاح للفقيرة الصغيرة والكبيرة سواء.

قلت له: وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع فعقدت عليها النكاح، ولم تأخذ لها مهرأ ولا نفقة ومنعتها بذلك من غير من زوجها إياها، ولعل غيره خير لها أو أحب إليها أو أوفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك؟ فليست أرى عقدك عليها إلا خلاف النظر لها؛ لأنها لو كانت بالغا كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في كفاة أو عند ذي دين أو عند ذي خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعف به عن التطلع إلى غيره، وكان أحد لا يقوم في النظر لها في الهوى والمعرفة والموافقة لها مقام نفسها؛ لأنه لا يعرف ذات نفسها من الناس إلا هي فإنكاحها، وإن كانت فقيرة قد يكون نظراً عليها وخلاف النظر لها، قال أما في موضع الهوى في الزوج فنعم.

قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها إلى خير الناس ودعت إلى دونه إذا كان كفتا كان الحق عندك أن زوجها من دعت إليه وكانت أعلم بمن يوافقها وحرماً عندك أن تمنعها إياه، ولعلها تفتن به ليس تزوجه؟

قال: نعم.

قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها.

قلت أفترى الصغيرة الغنية؟

قال: نعم.

قلت: قد يكون تزويجها نظراً عليها عورت فريثها الذي زوجها إياه وتعيش عمراً غير محتاجة إلى مال الزوج ومحتاجة إلى موافقته وتكون أدخلتها فيما لا توافقها.

وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة، قال فيقبح أن نقول تزوج الفقيرة ولا تزوج الغنية.

قلت: كلاهما قبيح.

قال: فقد تزوج بعض التابعين.

قلت: قد يخالف نحن بعض التابعين بما حجتنا فيه أضعف

على العقد والعقد ما لم يعقد، فإذا وقع العقد بلا شهود لم تجزه الإشادة والإشادة غير شهادة.

قلت له: فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتججت به وبالسنة عليه؟

قال غيره من أصحابه؛ فإن احتججت بالذي قال بالإشادة. فقلت إنما أريد بالإشادة أن يكون يذهب التهمة، ويكون امرهما عند غير الزوجين أنهما زوجان.

قلت: فإن قال لك قائل هذا في المتنازعين في البيع فجاء المدعي بمن يذكر أنه سمع في الإشادة أن فلاناً اشترى دار فلان فجعل هذه بيعاً؟

قال: لا.

قلت: فإن كانوا ألفاً؟

قال: فإني لا أقبل إلا البينة القاطعة.

قلت: فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى؛ لأن أصل النكاح لا يجل إلا بالبينة، وأصل البيع يجل بغير بينة؛ وقلت: أرايت لو أشيد بنكاح امرأة، وأنكرت المرأة النكاح أكنا نلزمها النكاح بلا بينة؟

٥٦- باب طهر الحائض

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: وإذا انقطع عن الحائض الدم لم يقربها زوجها حتى تطهر للصلاة؛ فإن كانت واجدة للماء فحتى تغتسل، وإن كانت مسافرة غير واجدة للماء فحتى تيمم لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ أي حتى ينقطع الدم ويرين الطهر ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني - والله تعالى أعلم - الطهارة التي تحمل بها الصلاة لها، ولو أتى رجل امرأته حائضاً أو بعد تولية الدم، ولم تغتسل فليستغفر الله، ولا يعد حتى تطهر وتحمل لها الصلاة، وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به، ولكنه لا يثبت مثله.

٥٧- باب في إتيان الحائض

قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعِزُّوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع، فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لأمر الله بالاعتزال، ثم قال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ فاشبه أن يكون امرأ يتيئ وبهذا نقول؛ لأنه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن يعتزلهن الاعتزال في الجماع.

من هذه الحجّة وأنت لا ترى قول أحده من التابعين يلزم فكيف تحتج به؟

قلت له أرايت إذا جامعنا في أن لا نكاح إلا بشاهدين واكتفينا إذا قلت بشاهدين أنني إنما أردت الشاهدين الذين تجوز شهادتهما فأما من لا تجوز شهادته، فلا يجوز النكاح به كما يكون من شهد بحق فمن لا تجوز شهادته غير مأخوذ بشهادته حق.

فقلت أنت تجيز النكاح بغير من تجوز شهادته إذا وقع عليها اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هنا، ولم تقل هناك؟

قال: لما جاء الحديث، فلم يذكر عدلاً.

قلت: هذا معفو عن العدل فيه.

فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهود الزنا والقذف والبيع في القرآن، ولم يذكر عدلاً وشرط العدل في موضع غير هذا الموضع أرايت إن قال لك رجل يمثل حجتك إذا سكنت عن ذكر العدل وسمى الشهود اكتفيت بتسمية الشهود دون العدل؟

قال: ليس ذلك له إذا ذكر الله الشهود وشرط فيهم العدالة في موضع، ثم سكنت عن ذكر العدالة فيهم في غيره استدلت على أنه لم يرد بالشهود إلا أن يكونوا عدولاً.

قلت: وكذلك إذا قلت لرجل في حق أنت بشاهدين لم تقبل إلا عدولاً؟

قال: نعم.

قلت أفيعدو النكاح أن يكون كعوض هذا، فلا يقبل فيه إلا العدل والبيع لا يستغنى فيه عن الشهادة إذا تشارج الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فينتهي إليه؟

قال: ما فيه خبر، وما هو بقياس، ولكننا استحساناً، ووجدنا بعض أصحابك يقول قريباً منه.

فقلت له إذا لم يكن خبراً ولا قياساً، وجاز لك أن تستحسن خلاف الخبر، فلم يبق عندك من الخطأ شيء إلا قد أجزته، قال: فقد قال بعض أصحابك إذا أشيد بالنكاح، ولم يعقد بالشهود جاز، وإن عقد بشهود، ولم يشد به لم يجز.

قال الربيع أشيد يعني إذا تحدث الناس بعضهم في بعض فلان تزوج وفلانة خدر.

فقلت له أفترى ما احتججت به من هذا فتشبه به على أحد؟

قال: لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس؛ لأنه لا يعدو أن يكون كالبيع فالبيع يستغنى فيها عن الشهود وعن الإشادة، ولا ينقضها الكتمان أو تكون سنته الشهود والشهود إنما يشهدون

فأسفل، ولا يعتزل ما فوق الإزار إلى أعلاها، فقلنا بما وصفنا لتشد الحائض إزاراً على أسفلها، ثم يباشرها الرجل من إتيانها من فوق الإزار ما شاء.

فإن أتاه حائضاً فليستغفر الله، ولا يعد.

١٧٦٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَسْأَلُهَا هَلْ يَبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ لِيَتَشَدَّ إِزَارَهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ. [أخرجه مالك (٥٨/١)]

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشد إزارها على أسفلها، ثم يباشرها من فوق الإزار منها مفضياً إليه، ويتلذذ به كيف شاء منها، ولا يتلذذ بما تحت الإزار منها، ولا يباشرها مفضياً إليها والسرة ما فوق الإزار.

٦٠- الخلاف في مباشرة الحائض

قال الشافعي رحمه الله: فخالطنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته وإتيانه إيّاها وهي حائض، فقال ولم؟ قلت: لا ينال منها بفرج، ولا يباشرها فيما تحت الإزار وينال فيما فوق الإزار.

فقلت له بالذي ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره، وذكرت فيه السنة، فقال: قد رويناه خلاف ما روينا أن يغلف موضع الدم، ثم ينال ما شاء فذكر حديثاً لا يثبت أهل العلم بالحديث، فقال: فهل تجد لما بين تحت الإزار، وما فوقه فرقاً مع الحديث؟

فقلت له: نعم، وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذ به منها سوى الفرج مما تحت الإزار الأليتان والفخذان فأجدهما يفارقان ما فوق الإزار في معنيين: أحدهما الدم إذا سال من الفرج جرى فيهما وعليهما، والثاني أن الفرج عورة والأليتين عورة فهما فرج واحد من بطن الفخذين متصلين بالفرج نفسه، وإذا كشف عنهما الإزار كاذ أن ينكشف عنه والإزار يكشف عن الفرج، ويكون عليه، وليس على ما فوقه.

٦١- باب إتيان النساء في أدبارهن

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُكُمْ خَزَنَتُ لَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وإنما قلنا بمعنى الجماع مع أنه ظهر الآية بالاستدلال بالسنة.

٥٨- الخلاف في اعتزال الحائض

قال الشافعي رحمه الله: قال بعض الناس إذا اجتنب الرجل موضع الدم من امرأته وجاربه حل له ما سوى الفرج الذي فيه الأذى، قال الله عز وجل ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ فاستدلنا على أنه إنما أمر باعتزال الدم.

قلت: فلما كان ظاهر الآية أن يعتزلن لقول الله تبارك وتعالى ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، فإذا طهرن كانت الآية محتملة اعتزالها اعتزالاً غير اعتزال الجماع، فلما نهى أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال: إنها محتمل ذلك، ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الإزار دون سائر بدنهما؟

قلت له احتمل اعتزالهن اعتزلوا جميع أبدانهن واحتمل بعض أبدانهن دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراد الله من اعتزالهن.

فقلت به كما بينه رسول الله ﷺ.

٥٩- باب ما ينال من الحائض

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾.

قال الشافعي: فالبين في كتاب الله أن يعتزل إتيان المرأة في فرجها للأذى فيه.

وقوله ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ يعني يرين الطهر بعد انقطاع الدم ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ إذا اغتسلن ﴿فَاتَّوْبَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عاذ الفرج إذا طهرن فتطهرن بحاله قبل تحيض حلالاً قال جل ثناؤه ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ يمتثل فاعتزلوا فروجهن بما وصفت من الأذى، ويمتثل اعتزال فروجهن وجميع أبدانهن وفروجهن وبعض أبدانهن دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبدانهن كلها لقول الله عز وجل ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، فلما احتمل هذه المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله ﷺ فوجدناها تدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج؟ وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الإتيان والمباشرة ما حول الإزار

عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا» الآية فزعم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سمأه له إماء يكرههن على الزنا لياتيتهن بالأولاد فيتخولهن، وقد قيل نزلت قبل حد الزنا، والله أعلم؛ فإن كانت نزلت قبل حد الزنا، ثم جاء حد الزنا فما قبل الحدود منسوخ بالحدود، وهذا موضوع في كتاب الحدود، وإن كانت نزلت بعد حد الزنا، فقد قيل إن قول الله عز وجل ﴿فَإِنْ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ نزلت في الإماء المكرهات أنه مغفور لهن بما أكرهن عليه، وقيل غفور أي هو أغفر وأرحم من أن يؤاخذهن بما أكرهن عليه، وفي هذا كالدلالة على إبطال الحد عنهن إذا أكرهن على الزنا، وقد أبطل الله تعالى عمن أكره على الكفر، وقال رسول الله ﷺ: فيما وضع الله عن أمته ﴿وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾.

٦٣- باب نكاح الشغار

١٧٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يَزَوِّجَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزَوِّجَهُ الرَّجُلُ الْآخَرَ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. [تقدم]

١٧٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يَزَوِّجَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزَوِّجَهُ الرَّجُلُ الْآخَرَ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا تقول والشغار أن يزوجه الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه ابنته صدقاً كل واحدة منهما بضع الأخرى، فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ؛ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء ويفرق بينهما.

١٧٧١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ الرَّهْزَرِيُّ، وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاهُمَا، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ تَحْرِيمَ الْمُتَعَةِ. [تقدم]

قال الشافعي: والمتعة أن ينكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم، فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها أو لم يدخل؛ فإن أصابها فلها المهر بالميسر.

٦٤- الخلاف في نكاح الشغار

قال الشافعي رحمه الله: فقال بعض الناس أما الشغار

قال الشافعي: احتملت الآية معنيين أحدهما أن تزنى المرأة من حيث شاء زوجها؛ لأن ﴿أَنْتَى شَيْتَمٌ﴾ يبين أين شتم لا محذور منها كما لا محذور من الحرث، واحتملت أن الحرث إنما يراه به النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرج دون ما سواه لا سبيل لطلب الولد غيره، فاختلف أصحابنا في إتيان النساء في أدبارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحريمه، وأحسب كلا الفريقين تأولوا ما وصفت من احتمال الآية على موافقة كل واحد منهما.

قال الشافعي: فظلمنا الدلالة عن رسول الله ﷺ فوجدنا حديثين مختلفين أحدهما ثابت

١٧٦٧- وهو حديث ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قلبها من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله عز وجل ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتَى شَيْتَمٌ﴾. [أخرجه البخاري (٤٥٢٨)، مسلم (١٤٣٥)، أبو داود (٢١٦٣)، الترمذي (٢٩٧٨)، ابن ماجه (١٩٢٥)]

١٧٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ أَوْ عَمْرِو بْنِ فَلَانِ بْنِ أَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ أَنَا شَكَّكَتُ (يَعْنِي الشَّافِعِي)، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ أَوْ إِيْتَانِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ حَلَالٍ، فَلَمَّا وَلَّى الرَّجُلُ دَعَا أَوْ أَمَرَ بِهِ فَدَعَا، فَقَالَ: كَيْفَ؟ قُلْتُ: فِي أَيِّ الْخَرْبَتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرْبَتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَصَفَتَيْنِ أَمِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا فَتَعَمَّ أَمْ مِنْ دُبُرِهَا فِي دُبُرِهَا فَلَا، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ. [تقدم]

قال فما تقول؟

قلت: عمي ثقة وعبد الله بن علي ثقة، وقد أخبرني محمد عن الأنصاري الحديث بها أنه أتى عليه خيراً وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته فلست أرخص فيه بل أنهى عنه.

٦٢- باب ما يستحب من تحصين الإمام عن الزنا

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِيَابَتَكُمْ

فالنكاح فيه ثابتٌ ولكل واحدٍ من المتكوتين مهرٌ مثلها، وأما المتعة.

فإن قلت فهو فاسدٌ فما يدخل علي؟

قلت: ما لا يشبه فيه خطوك قال: وما هو؟

قلت: ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن الشغار، ولم يختلف الرواية عنه ﷺ فأجزت الشغار الذي لا مخالف عن النبي ﷺ في النهي عنه ورددت نكاح المتعة، وقد اختلف عن النبي ﷺ فيها.

قال: فإن قلت: فإن أبطل الشرط في المتعة جاز النكاح، وإن لم يبطله فالتنكاح مفسوخ.

قلت له: إذا تخطى خطأً بيناً قال: فكيف؟

قلت: روي عن النبي ﷺ النهي عنها، وما نهى عنه حرامٌ ما لم يكن فيه رخصةٌ بطلان، وروي عنه أنه أحله، فلم تحلله وأحدثت بين الخديثين شيئاً خارجاً منهما خارجاً من مذاهب الفقه متناقضاً قال: وما ذاك؟

قلت: أنت تزعم أنه لو نكح رجل امرأة على أن كل واحدٍ منهما بالخيار كان النكاح باطلاً؛ لأن الخيار لا يجوز في النكاح؛ لأن ما شرط في عقده الخيار لم يكن العقد فيه تاماً وهذا، وإن جاز في الشرع لم يجوز في النكاح عندنا وعندك.

فإن قلت: فإن أبطل المتناكحان نكاح المتعة الشرط، فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحمل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجزه بعد وقوعه غير جائز، فقد أجزت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد، ثم أحلته بشيء آخر عقدة لم يشترط فيها خيار، ثم أحدثت لهما شيئاً من قبلك أن جعلت لهما خياراً، ولو قسمته بالبيع كنت قد أخطأت فيه القياس قال: ومن أين؟

قلت: الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بأن يشتري ما لم ير عينه، فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجد عيباً، فيكون بالخيار إن شاء رده، وإن شاء حبس، والنكاح بريء من هذين الوجهين عندك؟

قال: نعم.

قلت: والوجه الثاني الذي تميز فيه الخيار في البيع أن يتشارط المتبايعان أو أحدهما الخيار، وإن وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحدٍ منهما خيار إلا بما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه أو دلس له بعيبه.

قال: نعم.

قلت: فالتناكحان نكاح المتعة إنما نكحاً نكاحاً يعرفانه إلى

مدّة لم يشترطاً خياراً فكيف يكون زوجها اليوم وغداً غير زوجها بغير طلاق يحدّه والعقد إذا عقد ثبت إلا أن يحدث فرقة عندك؟ أو كيف تكون زوجة، ولا يتوارثان؟ أم كيف يتوارثان يوماً، ولا يتوارثان في غده؟

قال: فإن قلت فالتنكاح جائز والشرط في المدّة في النكاح باطل.

قلت: فأنت تحدث للمرأة والرجل نكاحاً بغير رضاهما، ولم يعقدها على أنفسهما، وإنما قسمته بالبيع والبيع لو عقد، فقال البائع والمشتري اشتري منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخاً؛ لأنه لا يجوز أن أملكه إياه عشرة دون الأبدي، ولا يجوز أن أملكه إياه عشرة، وقد شرط أن لا يملكها إلا عشرة؛ فكان يلزمك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبرٌ يحرمه أن تفسده إذا جعلته قياساً على البيع فافسدت البيع.

قال: فقال: فإن جعلته قياساً على الرجل يشترط للمرأة دارها أن يكون النكاح ثابتاً والشرط باطلاً؟

قلت له: فإن جعلته قياساً على هذا أخطأت من وجوه قال: وما هي؟

قلت: من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وبينها وبينه، وما بين الزوجين من الميراث وغيره؛ فإن قسمته على هذا القول لزمك أن تقول ذلك في المتناكح نكاح متعة.

قال: لا أقسمه على هذا القول، ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده؟

فقلت: فإن قسمته على من قال: إن النكاح ثابت وشرطها دارها باطل، فقد أحدثت لهما تزويجاً بغير شرطهما أن ليسا بزوجين ما لم يرضه أحدٌ منهما فكنت رجلاً زوج اثنين بلا رضاهما ولزمك إن أخطأت القياس من وجه آخر، قال وأين؟

قلت: النكحة المشترطة دارها نكحت على الأبدي فليس في عقدها النكاح على الأبدي شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بها من دارها نكحت على الأبدي والشرط فهي، وإن كان لها شرطها أو أبطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا تفسد العقد والنكحة متعة لم ينكحها على الأبدي إنما نكحته يوماً أو عشرة فنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرّم بعده، لأنها بعده غير زوجة لا يجوز أن يكون فرجٌ يوطأ بنكاح محل في هذه ويجزّم في أخرى قال: ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا إحداث فرقة.

قال الشافعي: رحمه الله: فقلت له أرايت لو استقامت قياساً على واحدٍ مما أردت أن تقيسها عليه يجوز في العلم عندنا

في النهي ما قلت ويأتي نهى آخر، فيقولون فيه خلافة، ويوجهونه على أنه لم يرد به الحرام.

فقلت له إن كان ذلك بدلالة عن النبي ﷺ أنه لم يرد بالنهي الحرام فكذلك ينبغي لهم، وإن لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ دلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النهي مرة محرّم وأخرى غير محرّم، فلا فرق بينهما عن النبي ﷺ قال فدلني في غير هذا على مثله؟

فقلت: أرايت لو قال لك قائل: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها فعلمت أنه لم ينه عن الجمع بين ابني العم ولهما قرابة ولا بين القرابات غيرهما؛ فكانت العمّة والخالة وابنة الأخ والأخت حلالاً أن يتنكح بنكاح كل واحدة منهن على الانفراد أنهن أحللت وخرجن عن معنى الأم والبنت، وما حرّم على الأبدي بجمرة نفسه أو بجمرة غيره فاستدللت على أن النهي عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما بينهما وعمّة والخالة والدتان ليستا كباقي العمّ اللتين لا شيء لواحدة منهما على الأخرى إلا للأخرى مثله؛ فإن كانتا راضيتين بذلك مأمورتين بإذنهما وأخلاقهما على أن لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال: ليس ذلك له.

قلت: وكذلك الجمع بين الأختين.

قال: نعم.

قلت: فإن نكح امرأة على عمتها، فلما انعقدت العقد قيل يمكن الجمع بينهما ماتت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقد الأخرى فاسدة.

قلت: فإن قال: قد ذهب الجمع، وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة، فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها الآن جاز فأقرّر نكاحها الأول؟

قال: ليس ذلك له إن انعقدت العقد بأمر نهى عنه رسول الله ﷺ لم تصح بحال يحدث بعدها.

فقلت له فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بأمر نهى رسول الله ﷺ عنه لا نعلمه في غيره، وما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح بما نهى عنه بغيره؛ فإن افسد القول في النهي كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الأخت على أختها إذا ماتت الأولى منهما قبل أن تجتمع هي والأخرى أولى أن يجوز؛ لأنه إنما نهى عنه لعل الجمع، وقد زال الجمع.

قال: فإن زال الجمع، فإن العقد كان وهو ثابت على الأولى، فلا يثبت على الأخرى وهو منهى عنه.

قلت له: فالذي أجزته في الشغار والمتعة هكذا أو أولى أن لا يجوز من هذا؟

وعندك أن يعمد إلى المتعة، وقد جاء فيها خبر عن النبي ﷺ بتحريم وخبر بتحليل؟ فزعمنا نحن وأنت أن التحليل منسوخ فتجعله قياساً على شيء غيره، ولم يأت فيه عن النبي ﷺ خبر؟ فإن جاز هذا لك جاز عليك أن يقول لك قائل حرّم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرّم الجماع في الإحرام فأحرّم الطعام فيه أو أحرّم الكلام في الصوم كما حرّم في الصلاة قال: لا يجوز هذا في شيء من العلم قمضي كل شريعة على ما شرعت عليه، وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء.

قلت: فقد عمدت في نكاح المتعة وفيه خبر فجعلته قياساً في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياساً على البيوع وهو شريعة غيره، ثم تركت جميع ما قست عليه وتناقض قولك، فقال: فإنه كان من قول أصحابنا إفساده.

فقلت فلم لم تفسده كما أفسده من زعم أن العقد فيه فاسدة، ولم تجزه كما أجازته من زعم أنه حلال على ما تشارطا، ولم يقم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول؟ قال فلاي شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة؟

قلت: بالذي أوجب الله عز وجل علي من طاعة رسوله ﷺ، وما أجد في كتاب الله من ذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ قال: فكيف يخرج نهى النبي ﷺ عندك؟

قلت: ما نهى عنه مما كان محرماً حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله ﷺ فنهى من ذلك عن شيء فالتنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ماذا؟

قلت: مثل النكاح كل النساء محرّمات الجماع إلا بما أحل الله وسن رسول الله ﷺ من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فمتى انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله ﷺ من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فمتى انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله ﷺ لم يحل ما كان منه محرماً.

وكذلك البيوع، ثم أموال الناس محرمة على غيرهم إلا بما أحل الله من بيع وغيره؛ فإن انعقد البيع بما نهى عنه رسول الله ﷺ لم يحل بعقده منهى عنه، فلما نهى النبي ﷺ عن الشغار والمتعة.

قلت: المنكوحات بالوجهين كانتا غير مباحتين إلا بنكاح صحيح، ولا يكون ما نهى عنه رسول الله ﷺ من النكاح ولا البيع صحيحاً.

قال: هذا عندي كما زعمت، ولكن قد يقول بعض الفقهاء

على الأبد حتى يحدث فرقة لم يجوز أن يحل يومين ويحرم أكثر منهما، ولم يجوز أن يحل في أيام لم ينكحها؛ فكان النكاح فاسداً.

٦٥ - نكاح المحرم

١٧٧٢ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب أخيه بني عتب الدار أخبره أن عمر بن عتب الله أرسل إلى أبا بن عثمان وأبا بن يزيد أمير الحاج ومعا مخرمان: إني قد أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير وأردت أن تخضر فأنكر ذلك أبا، وقال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح المحرم، ولا ينكح. [قدم]

١٧٧٣ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نبيه بن وهب، عن أبا بن عثمان أظنه، عن عمر، عن رسول الله ﷺ مثل معناه.

١٧٧٤ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يزيد بن الأصم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال. [قدم]

١٧٧٥ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ بعث أبا رافع مولاة وزجلاً من الأنصار فزوجاه ميمونة ابنة الحارث ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج. [قدم]

١٧٧٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية، عن ابن المسيب قال: ما نكح رسول الله ﷺ ميمونة إلا وهو حلال. [قدم]

١٧٧٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طريف المري أخبره أن أبا طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر نكاحه. [قدم]

١٧٧٨ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يقول: لا ينكح

قلت له: أرايت لو قال قائل: إنه أمر بالشهود في النكاح أن لا يتجاحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا؟

قال: لا يجوز النكاح بغير شهود.

قلت: وإن تصادقا على أن النكاح كان جائزاً أو أشهدا على إقرارهما بذلك؟

قال: لا يجوز.

قلت ولم؟ الآن المرأة كانت غير حلال إلا بما أحلها الله، ثم رسوله ﷺ به، فلما انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم إلا من حيث أحل؟

قال: نعم.

قلت فالأمر بالشهود لا يثبت عن النبي ﷺ خبراً بشي من النهي عن الشغار والمتعة، ولو ثبت كنت به محجوجاً؛ لأنك إذا قلت في النكاح بغير سنة لا يجوز؛ لأن عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به، وإن انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة قلنا لك فليهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به أو العقد التي انعقدت بما نهي عنه والعقد التي تعقد بما نهي عنه تجمع النهي وخلاف الأمر؟

قال: كل سواء.

قلت: وإن كانا سواء لم يكن لك أن تحيز واحدة وترد مثلها أو أوكده، وإن من الناس لمن يزعم أن النكاح بغير سنة جائز غير مكروه كالبيع، وما من الناس أحد إلا يكره الشغار وينهي عنه وأكثرهم يكره المتعة وينهي عنها ومنهم من يقول يرجم فيها من ينكحها، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يقبض أرايت لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض، ثم تقابضا فذهب الغرر أيجوز؟

قال: لا؛ لأن العقد انعقدت فاسدة منهياً عنها.

قلت: وكذلك إذا نهي عن بيع وسلف وتبايعا أيتم البيع ويرد السلف لو رفعا إليك؟

قال: لا يجوز؛ لأن العقد انعقدت فاسدة.

قيل: وما فسادها، وقد ذهب المكروه منها؟

قال انعقدت بأمر منهى عنه.

قلنا: وهكذا أفعلي في كل أمر ينهي عنه، ولو لم يكن في إفساد نكاح المتعة إلا القياس أنبغى أن يفسد من قبل أنها إذا زوجت نفسها يومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وأجت له ما لم يبع لنفسه قال: فكيف تفسده؟

قلت: لما كان المسلمون لا يجيزون أن يكون النكاح إلا

المكان منها، وإن كان أفضل منهما فهما ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويزيدونك معهما ثالثاً ابن المسيب وتنفر عليك رواية عثمان التي هي أثبت من هذا كله.

قلت له: أو ما أعطيتنا أن الخبرين لو تكافأ نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله ﷺ بعده فتبّع أيهما كان فعلهما أشبه، وأولى الخبرين أن يكون محفوظاً فنقبله ونترك الذي خالفه؟ قال: بلى.

قلت فعمرو يزيد بن ثابت يردان نكاح المحرم، ويقول ابن عمر لا ينكح، ولا ينكح ولا أعلم من أصحاب رسول الله ﷺ لهما مخالفاً قال: فإن المكين يقولون ينكح.

قلت مثل ما ذهبت إليه والحجة تلزمهم مثل ما لزمك، ولعلمهم خفي عليهم ما خالف ما رواوا من نكاح النبي ﷺ محرماً قال: فإن من أصحابك من قال: إنما قلنا لا ينكح؛ لأن العقدة تحمل الجماع وهو محرّم عليه.

قلت له: الحجة فيما حكينا لك عن رسول الله ﷺ وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا إليه من هذا، وإن كنت أنت قد تذهب أحياناً إلى أضعف منه، وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر أو علة بينة فيه قال فأنتم قلتم للمحرم أن يراجع امرأته إذا كانت في عدوّ منه، وأن يشتري الجارية للإصابة.

قلت: إن الرجعة ليست بعقد نكاح إنما هي شيء جعله الله للمطلق في عقدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقدة النكاح كأن وهو حلال، فلا يطلّ العقدة حق الإحرام، ولا يقال للمراجع نكح بحال فأما الجارية تشتري، فإن البيع مخالف عندنا وعندك للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعته، ولا يحلّ له إصابتها وشترتي الجارية وأمها، ولولها لا يحلّ له أن يجمع بين هؤلاء فأجيز الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع، ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحلّ له جماعها، وقد يصلح أن يشتري من لا يحلّ له جماعها.

٦٧- باب في إنكاح الوليين

١٧٨٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا إسماعيل ابن علقمة عن سفيان بن أبي عروب، عن قتادة، عن الحسن، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: "إذا أنكح الوليان فالأول أحق، وإذا باع المجيزان فالأول أحق." [أخرجه أبو داود (٢٠٨٨)، الترمذي (١١١٠)، النسائي (٣١٤/٧)، ابن ماجه (٢١٩٠)، من حديث سمرة]

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فهذا نقول، وهذا في

المُحْرَم، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ. [تقدم]

١٧٧٩- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن قدامة بن موسى، عن شاذب أن زيد بن ثابت رَدَّ نِكَاحَ مُحْرِمٍ. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٧)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ، فإذا نكح المحرم أو أنكح غيره فنكاحه مفسوخٌ وللمحرم أن يراجع امرأته؛ لأن الرجعة قد ثبتت بابتداء النكاح، وليست بالنكاح إنما هي شيء له في نكاح كان وهو غير محرم.

وكذلك له أن يشتري الأمة للوطء وغيره وبهذا نقول؛ فإن نكح المحرم فنكاحه مفسوخ.

٦٦- باب الخلاف في نكاح المحرم

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله: فخالفنا بعض الناس في نكاح المحرم، فقال: لا بأس أن ينكح المحرم ما لم يصب، وقال: رويتنا خلاف ما رويت فذهبنا إلى ما رويتنا وذهبتم إلى ما رويت رويتنا أن رسول الله ﷺ نكح وهو مُحْرِمٌ.

فقلت له أرايت إذا اختلفت الرواية عن رسول الله ﷺ بأيها تأخذ؟

قال بالتأثير عنه.

قلت: أفترى حديث عثمان عن النبي ﷺ ثابتاً؟

قال: نعم.

قلت وعثمان غير غائب عن نكاح ميمونة؛ لأنه مع النبي ﷺ بالمدينة، وفي سفره الذي بنى ميمونة فيه في عمرة القضية وهو السفر الذي زعمت أنت بأنه نكحها فيه، وإنما نكحها قبله وبنى بها فيه.

قال: نعم، ولكن الذي رويتنا عنه روى أن النبي ﷺ نكحها وهو مُحْرِمٌ فهو، وإن لم يكن يوم نكحها بالغاً ولا له يومئذٍ صبية، فإنه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قرابته بها، ولا يقبله هو، وإن لم يشهده إلا عن ثقة.

فقلت له يزيد بن الأصم ابن أختها يقول نكحها حلالاً ومعه سليمان بن يسار عتيقها أو ابن عتيقها، فقال نكحها حلالاً فيمكن عليك ما أمكنك، فقال هذان ثقة ومكانهما منها المكان الذي لا يخفى عليهما الوقت الذي نكحها فيه لحطها وحط من هو منها نكاح رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يقبل ذلك، وإن لم يشهده إلا بخبر ثقة فيه تكافؤ خبر هذين وخبر من رويت عنه في

٧٠ - كيف إباحة الطلاق

قال الشافعي رحمه الله: اختار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطباً في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليها اثنان من الطلاق، ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً؛ لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق، وما أباح فليس بمحظور على أهله، وإن النبي ﷺ علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق، ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه إن شاء الله تعالى إياه؛ لأن من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان فيه مكروه أشبه أن يخفي عليه وطلق عويمر العجلاني امرأته بين يدي النبي ﷺ ثلاثاً قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شيئاً محظوراً عليه نهاه النبي ﷺ ليعلمه وجماعة من حضرة وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني، والله أعلم ثلاثاً، فلم يبلغنا أن النبي ﷺ نهى عن ذلك وطلق زكاته امرأته أئمة وهي تحمّل واحدة وتحمّل ثلاثاً فسأله النبي ﷺ عن نيته وأخلفه عليها، ولم نعلمه نهى أن يطلق أئمة يريد بها ثلاثاً وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً.

٧١ - جماع وجه الطلاق

قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وقرئت لقبل عدتهن وهما لا يختلفان في المعنى.

١٧٨٢ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي ﷺ وهي حائض قال عمر فسألت النبي ﷺ عن ذلك، فقال مرة فليراجعها، ثم ليُمسِكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر؛ فإن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها قبل أن يمس قبلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء. [أخرجه مالك (٥٧٦/٢)، البخاري (٥٢٥١)، مسلم (١٤٧١)، أبو داود (٢١٧٩)، النسائي (١٣٨/٦)]

١٧٨٣ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسألان فقال: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً، فقال النبي ﷺ: مرة فليراجعها، فإذا طهرت فليطلق أو ليُمسِك.

المرأة توكل رجلين فيزوجانها فيزوجها أحدهما، ولا يعلم الآخر حين زوجها فنكاح الأول ثابت؛ لأنه ولي موكل، ومن نكحها بعده، فقد بطل نكاحه، وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافاً ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا؟

١٧٨١ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعيتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين.

٦٨ - باب في إتيان النساء قبل إحداهن غسل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان للرجل إمأة، فلا بأس أن ياتيهن معاً قبل أن يغتسل، ولو أحدث وضوءاً كلما أراد إتيان واحدة كان أحب إلي لعينين أحدهما أنه قد روي فيه حديث، وإن كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه انظف، وليس عندي بواجب عليه وأحب إلي لو غسل فرجه قبل إتيان التي يريد ابتداء إتيانها وإتيانها معاً واحدة بعد واحدة كإتيان الواحدة مرة بعد مرة، وإن كن حرائر فحللنه فكذلك، وإن لم يحللنه لم أر أن ياتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها.

فإن قيل: فهل في هذا حديث؟

قيل: إنه يستغنى فيه عن الحديث بما قد يعرف الناس، وقد روي فيه شيء.

قال الشافعي: من أصاب امرأة حرة أو أمه، ثم أراد أن ينام، فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة بالنسبة.

٦٩ - إباحة الطلاق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ الآية، وقال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ، وَقَالَ: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَمِاسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله ﷺ من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض، ومن كانت زوجته لا تحرم من محسنة ولا مسيئة في حال إلا أنه ينهي عنه لغير العدة وإمساك كل زوج محسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعروف وجماع المعروف أعفاهها بتأدية الحق.

عليها حين يتكلم به.

قال: ولو تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت تمن لا تحيض من صغر أو كبر، فقال لها أنت طالق للسنة فهي مثل المراتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به؛ لأنه ليس في طلاق واحدة ممن سميت سنة إلا أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدو؛ لأنهن خوارج من أن يكن مدخولاً بهن ومن ليست عددهن الحيض، وإن نوى أن يقعن في وقت لم يدن في الحكم ودن فيما بينه وبين الله عز وجل.

٧٣- تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي

تحيض إذا كان الزوج غائباً

قال الشافعي رحمه الله: إذا كان الرجل غائباً عن امرأته فأراد أن يطلقها للسنة كتب إليها: إذا أتاك كتابي هذا، وقد حضت بعد خروجي من عندك؛ فإن كنت طاهراً فانت طالق، وإن كان علم أنها قد حاضت قبل أن يخرج، ولم يمسها بعد الطهر أو علم أنها قد حاضت وطهرت وهو غائب كتب إليها: إذا أتاك كتابي؛ فإن كنت طاهراً فانت طالق، وإن كنت حائضاً، فإذا طهرت فانت طالق.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض، وقد دخل بها أنت طالق للسنة سألته؛ فإن قال أردت أن يقع الطلاق عليها للسنة أو لم يكن له نية؛ فإن كانت طاهراً، ولم يجامعها في طهرها ذلك وقع الطلاق عليها في حالها تلك، وإن كانت طاهراً قد جامعها في ذلك الطهر أو حائضاً أو نفساء وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس أو الحيض، ووقع على الطاهرة الجامعة حيث تطهر من أول حصة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين ترى الطهر وقبل الغسل، وإن قال أردت أن يقع حين تكلمت وقعت حائضاً كانت أو طاهراً بإرادته، وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعن جميعاً معاً في وقت طلاق السنة إذا كانت طاهراً من غير جامع وقعن حين قاله، وإن كانت نفساء أو حائضاً أو طاهراً، فإذا طهرت قبل تجامع، ولو نوى أن يقعن عند كل طهر واحدة وقعن معاً كما وصفت في الحكم، فأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نواه ويسعه رجعتها وإصابتها بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها.

قال الشافعي: وتنقض عدة المرأة بأن تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكحه وتمتنع منه، وإذا قال أنت طالق ثلاثاً عند كل قرء لك واحدة؛ فإن كانت طاهراً بجامعة أو غير جامعة وقعت الأولى؛ لأن ذلك قرء، ولو طلقت فيه اعتدت به، وإن كانت حائضاً أو نفساء وقعت الأولى

قال ابن عمر، قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ﴾ أي في قبل عدتهن أو لقبل عدتهن شك الشافعي.

١٧٨٤- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَمَعِيذُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا كَذَلِكَ.

١٧٨٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ. [أخرجه مالك (٥٨٧/٢)]

قال الشافعي: فين، والله أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي ﷺ أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها التي تحيض دون من سواها من المطلقات أن تطلق لقبل عدتها، وذلك أن حكم الله تعالى أن العدة على المدخول بها، وأن النبي ﷺ إنما يأمر بطلاق طاهر من حيضها التي يكون لها طهر وحيض، وبين أن الطلاق يقع على الحائض؛ لأنه إنما يؤمر بالراجعة من لزومه الطلاق فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل الطلاق.

وقد أمر الله تعالى بالإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان ونهى عن الضرر وطلاق الحائض ضرر عليها؛ لأنها لا زوجة ولا في أيام تعتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي إذا طلقت وهي تحيض بعد جامع لم تدبر ولا زوجها عدتها الحمل أو الحيض؟ ويشبه أن يكون أراد أن يعلم مع العدة ليرغب الزوج وتقص المرأة عن الطلاق إن طلبته، وإذا أمر النبي ﷺ عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق، فلم يسم له من الطلاق عدداً فهو يشبه أن لا يكون في عدد ما يطلق سنة إلا أنه أباح له الطلاق واحدة واثنين وثلاثاً مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس.

٧٢- تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها

والتي لا تحيض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تزوج الرجل المرأة، فلم يدخل بها وكانت تمن تحيض أو لا تحيض، فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فطلقها متى شاء؛ فإن قال لها أنت طالق للسنة، أو أنت طالق للبدعة، أو أنت طالق؛ لا للسنة ولا للبدعة، طلقت مكانها.

قال: ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وحملت، فقال لها أنت طالق للسنة أو للبدعة أو بلا سنة ولا بدعة كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا تختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق

إذا طهرت من نفاس، ووقعت الأخرى إذا طهرت من الحيضة الثانية والثالثة إذا طهرت من الحيضة الثالثة وبقى عليها من عدتها قرء، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة، فقد انقضت عدتها من الطلاق كله.

قال: ولو قال لها هذا القول وهي طاهرة أو وهي حبلى وقعت الأولى، ولم تقع الثتان كانت تحيض على الحبلى أو لا تحيض حتى تلد، ثم تطهر فيقع عليها إن ارتجع، فإن لم يحدث لها رجعة، فقد انقضت عدتها ولا تقع الثتان؛ لأنها قد بانث منه وحلت لغيره، ولا يقع عليها طلاقه، وليست بزوجه له.

قال: وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً يقعن معاً؛ لأنه ليس في عدد الطلاق سنة إلا أنني أحببته أن لا يطلاق إلا واحدة.

وكذلك إن قال أردت طلاقاً للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها إذا طلقت فهي طالق مكانه.

ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو وهو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به.

ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة؛ فإن كانت طاهراً قد جومعت أو حائضاً أو نفساء وقعت تطلقه البدعة.

فإذا طهرت وقعت تطلقه السنة وسواء قال لها أنت طالق تطلقه سنة وأخرى بدعية أو تطلقه السنة وأخرى للبدعة.

قال: ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وثلاثاً للبدعة وقعت عليها ثلاثاً حين تكلم به؛ لأنها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعية فيقعن في أي الحالين كانت.

قال الشافعي: وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً وبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله؛ فإن أراد اثنتين للسنة، وواحدة للبدعة أوقعتا اثنتين للسنة في موضعهما.

وواحدة للبدعة في موضعها، وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وللبدعة؛ فإن قال أردت ثلاثاً للسنة والبدعة أن يقعن معاً وقعن في أي حال كانت المرأة، وهكذا إن قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء.

ولو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ولا نية له؛ فإن كانت طاهراً من غير جماع وقعت ثتان للسنة حين يتكلم بالطلاق، وواحدة للبدعة حين تحيض.

وإن كانت مجامعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة، وإذا طهرت واحدة للسنة.

قال: ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما

أشبه هذا من تفصيل الكلام سألته عن نيته.

فإن قال: لم أنو شيئاً وقع الطلاق للسنة.

وكذلك لو قال: ما نويت إيقاعه في وقت أعرفه.

وكذلك لو قال: ما أعرف حسن الطلاق ولا قبيحه بصفة

غير أنني نويت أن يكون أحسن الطلاق، وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمت به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه فيقع حينئذ حين يتكلم به أو يقول أردت بأحسنه أنني طلقت من الغضب أو غيره فيقع حين يتكلم به إذا جاء بدلالة.

قال: ولو قال لها أنت طالق أقبح أو أسمج أو أقذر أو أشر أو أنتن أو ألم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يقبح به الطلاق سألته عن نيته؛ فإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال

أردت إن كان فيه شيء يقبح الأقبح وقع طلاق بدعية إن كانت طاهراً مجامعة أو حائضاً أو نفساء، حين تكلم به وقع مكانه، وإن كانت طاهراً من غير جماع وقع إذا حاضت أو نفست أو جومعت، وإن قال: لم أنو شيئاً أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة؛ فإن سئل، فقال نويت أقبح الطلاق لها إذا طلقتها لريبة رأيته منها أو سوء عشرة أو بغضة مني لها أو لبغضا من غير ريبة، فيكون ذلك يقبح بها وقع الطلاق حين تكلم به؛ لأنه لم يصفه في أن يقع في وقت فيوقعه فيه.

قال: ولو قال لها أنت طالق واحدة حسنة قبيحة أو جميلة فاحشة أو ما أشبه هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق؛ لأن ما أوقع في ذلك وقع بإحدى الصفتين، وإن قال نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم يقبل منه؛ لأن الحكم في ظاهر قوله ثتان أن الطلاق يقع حين تكلم به وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق إلا على نيته.

ولو قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الساعة أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للسنة؛ فإن كانت طاهراً من غير جماع وقع عليها الطلاق، وإن كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضاً أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق.

ولو قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للبدعة؛ فإن كانت مجامعة أو حائضاً أو نفساء طلقت، وإن كانت طاهراً من غير جماع لم تطلق.

ولو كانت المسألة الأولى في هذا كله غير مدخول بها أو مدخولاً بها لا تحيض من صغر أو كبر أو حبلى وقع هذا كله حين تكلم به، وإن أراد بقوله في المدخول بها التي تحيض في جميع

ثلاثاً، فقد حرّمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

١٧٨٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لِبَاسٍ، بِنِ الْبَكْبَكِيِّ قَالَ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا فَجَاءَ يَسْتَفْتِي فَسَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَا لَا تَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ زَوْجاً غَيْرَكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي إِثَامًا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ. [قدم]

١٧٨٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عُبَّاسٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو وَابْنَ الْعَاصِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا قَالَ عَطَاءٌ فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَاكَ الْبَكْرُ وَاحِدَةً، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِنَّمَا أَنْتَ قَاضٍ الْوَاحِدَةَ تَبَيَّنَهَا وَالثَّلَاثُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ. [قدم]

قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وقال: ﴿وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ الآية فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين إنما هي على المعتدة؛ لأن الله عز وجل إنما جعل الرجعة في العدة، وكان الزوج لا يملك الرجعة إذا انقضت العدة؛ لأنه يحل للمراة في تلك الحال أن تنكح زوجاً غير المطلق فمن طلق امرأته، ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين، فلا رجعة له عليها ولا عدة ولها أن تنكح من شاءت ممن يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والثيب.

قال: ولو قال للمرأة غير المدخول بها أنت طالق ثلاثاً للسنّة أو ثلاثاً للبدعة أو ثلاثاً بعضهن للسنّة وبعضهن للبدعة وقعن معاً حين تكلم به؛ لأنه ليس فيها سنة ولا بدعة، وهكذا لو كانت مدخولاً بها لا تحيض من صغر أو كبر أو حبلى، وإذا أرادت المدخول بها ثلاثاً أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثاً يقعن معاً ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك ويصيها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يسعها هي أن تصدقه ولا تتركه ونفسها؛ لأن ظاهره أنهن وقعن معاً وهي لا تعلم ذلك كما قال: وقد يكذب على قلبه.

ولو قال لتي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثاً للسنّة وقعن

المسائل أردت طلاقاً ثلاثاً، أو أراد بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله: أنت طالق أقمح الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً. وكذلك إن أراد اثنتين، وإن لم يرد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله واحدة.

ولو قال أنت طالق اكمل الطلاق فهكذا.

ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عدداً أو قال أكثر الطلاق، ولم يزد على ذلك فهن ثلاث ويدن فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأن ظاهر هذا ثلاث.

قال: وطلاق المدخول بها حرة مسلمة أو ذميمة أو أمة مسلمة سواء في وقت إيقاعه، وإن نوى شيئاً وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق إلا في الوقت الذي نوى.

ولو قال أنت طالق ملء مكة فهي واحدة إلا أن يريد أكثر منها.

وكذلك إن قال ملء الدنيا أو قال ملء شيء من الدنيا؛ لأنها لا تملأ شيئاً إلا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما يملأ بالكلام.

قال: ولو وقت، فقال أنت طالق غداً أو إلى سنة أو إذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله.

ولو قال للمدخول بها التي تحيض إذا قدم فلان أو عتق فلان أو إذا فعل فلان كذا وكذا أو إذا فعلت كذا فانت طالق لم يقع ذلك إلا في الوقت الذي يكون فيه ما أوقع به الطلاق حائضاً كانت أو طاهراً.

ولو قال أنت طالق في وقت كذا للسنّة؛ فإن كان ذلك الوقت وهي طاهر من غير جماع وقع الطلاق، وإن كان وهي حائض أو نفساء أو مجامعة لم يقع إلا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع.

ولو قال لها أنت طالق لا للسنّة ولا للبدعة أو للسنّة والبدعة كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق.

٧٤- طلاق التي لم يدخل بها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِاسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾.

قال الشافعي: والقرآن يدل، والله أعلم على أن من طلق زوجة له دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، فإذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق

وكذلك هو في الحنث إلا أن تقوم عليه بينة في الحنث بخلاف ما قال أو بينه بإقراره بإصابة توجب عليه شيئاً فيؤخذ لها. قال: ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو إلى شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالقاً ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر، ولو روي هلال ذلك الشهر بعشي لم تطلق إلا بمغيب الشمس؛ لأنه لا يعدُّ الهلال إلا من ليلته لا من نهار يرى فيه لم ير قبل ذلك في ليلته.

ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو إذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق.

ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو بمضي شهر كذا أو نفاذ شهر كذا، فإذا نفذ ذلك الشهر فرئي الهلال أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق.

٧٦- الطلاق بالوقت الذي قد مضى

قال الشافعي: وإذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أول أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية، ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتد من ساعتها، وقوله طالق في وقت قد مضى يريد إيقاعه الآن محال.

قال الزبيدي: وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس، فلا يقع به الطلاق؛ لأن أمس قد مضى، فلا يقع في وقت غير موجود.

قال الشافعي رحمه الله: ولو سنل، فقال قلته بلا نية شيء أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت.

ولو قال قلته مقراً أنني قد طلقته في هذا الوقت، ثم أصبتها فلها عليه مهرٌ مثلها وتعتد من يوم أصابها، وإن لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله، وإن قالت: لا أدري اعتدت من حين استيقنت وكانت كامراً طلقت، ولم تعلم.

قال: ولو كانت المسألة مجالها، فقال: قد كنت طلقته في هذا الوقت فعنيت أنك كنت طالقاً فيه بطلاقي إياك أو طلقها زوج في هذا الوقت. فقلت أنت طالق أي مطلقاً في هذا الوقت؛ فإن علم أنها كانت مطلقاً في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو بإقرار منها أحلف ما أراد به إحداث طلاق، وكان القول قوله، وإن نكل حلف وطلقت، وهكذا لو قال لها أنت مطلقاً في

حين تكلم به؛ فإن نوى أن يقع في رأس كل شهر، فلا يسعها أن تصدقه؛ لأنه لا عدة عليها فتقع الثتان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة ولا تقع اثنتان؛ لأنهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة.

ولو قال لامرأة تحيض، ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم فلان واحدة للسنة أو ثلاثاً للسنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان وهي طاهر من غير جماع، وإن قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلبت قبل يجامع وأسأله هل أراد إيقاع الطلاق بقدم فلان فقط؟

فإن قال: نعم أو قال أردت إيقاع الطلاق بقدم فلان للسنة في غير المدخول بها لا سنة التي دخل بها أوقعته عليه كيفما كانت امرأته؛ لأنها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى السنة في التي لم يدخل بها وبني وإني أوقع الطلاق بينته مع كلامه.

وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت عليها الأولى، ولم تقع عليها الثتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة عليها، ولا يقع الطلاق على غير زوجة.

١٧٨٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي قُسَيْطٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِي، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يُطَلِّقُ امْرَأَةً عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ؟ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ مِنْ حِينَ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي (٣٥٥/٧)]

٧٥- ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان

قال الشافعي رحمه الله: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غداً، فإذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق.

وكذلك إن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا، فإذا رأى غرة شهر كذا فتلک غرته؛ فإن أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روي، ثم علم أن الفجر طلع قبل إصابته إياها أو الهلال روي قبل إصابته إياها إلا أنه يعلم أن إصابته كانت بعد المغرب، ثم روي الهلال، فقد وقع الطلاق قبل إصابته إياها ولها عليه مهرٌ مثلها بإصابته إياها بعد وقوع طلاقه عليها ثلاثاً إن كان طلقها ثلاثاً أو تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق إلا هي، وإن طلقها واحدة فلها عليه مهرٌ مثلها، ولا تكون إصابته إياها رجعة، والقول في الإصابة قول الزوج مع يمينه.

بعض هذه الأوقات، وهكذا إن قال: كنت مطلقةً أو يا مطلقةً في بعض هذه الأوقات.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته، وقد أصابها أنت طالق إذا طلقك أو حين طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها، فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التغطية بابتدائه الطلاق، وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها إليه كقوله أنت طالق إذا قدم فلان، وإذا دخلت الدار، وما أشبه هذا فتطلق الثانية بالغاية، ولم يقع عليها بعده طلاق.

ولو قال لها أنت طالق كلما وقع عليك طلاقي أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه، فإذا أوقع عليها تغطية يملك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى بإيقاعه للطلاق والثانية بوقوع التغطية الأولى التي هي غاية لها. والثالثة بأثر الثانية غاية لها، وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار، وكلما كلمت فلاناً فانت طالق فكلما أحدثت شيئاً مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلقت.

ولو قال: إنما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاقي لم يدين في القضاء؛ لأن ظاهر قوله غير ما قال: وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يجسها، ولا يسعها هي أن تقيم معه؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه؛ وهكذا إن طلقها بصريح الطلاق أو كلام يشبه الطلاق يثبت فيه الطلاق، وهكذا إن خيرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة؛ لأن كل هذا بطلاقه وقع عليها.

وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإيلاء وغيره مما يملك فيه الرجعة.

قال: وإن وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها إلا الطلاق الذي أوقع يملك فيه الرجعة؛ لأن الطلاق الثاني والثالث لا يقع إلا بغاية الأولى بعد وقوعها، فلا يقع طلاقه على امرأة لا يملك رجعتها، وذلك مثل قوله إذا وقع عليك طلاقي فانت طالق فخالعها فوقعت عليها تغطية الخلع، ولا يقع عليها غيرها؛ لأن الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعده غير زوجة، ولا يملك رجعتها.

قال الربيع: إذا قال لها أنت طالق إذا طلقك فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها فهي واحدة.

٧٧- الفسخ

قال الشافعي رحمه الله: وكل فسخ كان بين الزوجين، فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها، وذلك أن يكون عبد تحت أمة فتعتق فتختار فراقه أو يكون عتيقاً فتختار فراقه أو ينكحها محرماً فيفسخ نكاحه أو نكاح متعة، ولا يقع بهذا نفسه

طلاق ولا بعده، لأن هذا فسخ بلا طلاق.

ولو قال رجل لامرأته أنت طالق أين كنت فطلقها تطلقاً لم يقع عليها إلا هي؛ لأنها إذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت، وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأنى كنت، ومن أين كنت.

ولو قال لها أنت طالق طالقاً كانت طالقاً واحدة ويسأل عن قوله طالقاً؛ فإن قال أردت أنت طالق إذا كنت طالقاً وقع اثنتان الأولى بإيقاعه الطلاق، والثانية بالحنث الأولى لها غاية.

فإن قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معاً، وإن قال أردت إتمام الأولى بالثانية أحلف، وكانت واحدة.

قال: ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان بلد كذا وكذا فقدم فلان ذلك البلد طلقت، وإن لم يقدم ذلك البلد، وقدم بلسداً غيره لم تطلق.

ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطلقاً، ثم كلما غاب من المصر، وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق؟

ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم بفلان ميتاً لم تطلق؛ لأنه لم يقدم.

ولو قال لها أنت طالق إذا قدم فلان فقدم بفلان مكرهاً لم تطلق؛ لأن حكم ما فعل به مكرهاً كما لم يكن.

ولو قال أنت طالق متى رأيت فلاناً بهذا البلد فرائته، وقد قدم به مكرهاً طلقت؛ لأنه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان، وليس في رؤيتها فلاناً إكراه لها يطل به عنها الطلاق.

قال الربيع: إذا كان كل قدومه وهي في العدة فأما إذا خرجت من العدة فغاب، ثم قدم لم يقع عليها طلاق؛ لأنها ليست بزوجة وهي كاجنبية.

قال الشافعي: ولو قال لها أنت طالق إن كلمت فلاناً فكلمت فلاناً وهو حي طلقت، وإن كلمته حيث يسمع كلامها طلقت، وإن لم يسمعه، وإن كلمته ميتاً أو نائماً أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمه بمثل كلامها لم تطلق.

ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق؛ لأنه ليس بالكلام الذي يعرف الناس، ولا يلزمها به حكم بحال.

وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق.

وإذا قال لامرأته، وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى ويسأل عما نوى في اللتين بعدها؛ فإن كان أراد تبين الأولى فهي واحدة، وإن كان أراد إحداث طلاق بعد الأولى فهو ما أراد.

ما كان منها طالق فهي طالق.

ولو قال لها بعضك طالق أو جزء منك طالق أو سمي جزءاً من ألف جزء طالقاً كانت طالقاً والطلاق لا يتبعض، وإذا قال لها أنت طالق نصف أو ثلث أو ربع تطليقة أو جزءاً من ألف جزء كانت طالقاً والطلاق لا يتبعض.

ولو قال لها أنت طالق نصف تطليقة كانت طالقاً واحدة إلا أن يريد اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصف بحكمه ما كان ونصف مستأنف بحكمه ما كان فتطلق اثنتين.

وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثة أو ثلاث تطليقة أو أربعة أرباع تطليقة كان كل واحد من هؤلاء تطليقة واحدة؛ لأن كل تطليقة تجمع نصفين أو ثلاثة أو ثلاث أو أربعة أرباع إلا أن ينوي به أكثر فيقع بالنية مع اللفظ، وهكذا لو قال لها أنت طالق نصف وثلث وسدس تطليقة أو نصف وربع وسدس تطليقة.

ولو نظر رجل إلى امرأة له وامرأة معها ليست له بامرأة، فقال إحداكما طالق كان القول قوله؛ فإن أراد امرأته فهي طالق، وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته، وإن قال أردت الأجنبية أحلف وكانت امرأته مجالها لم يقع عليها طلاق.

ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة في ثنتين كانت طالقاً واحدة وسئل عن قوله في اثنتين.

فإن قال: ما نويت شيئاً لم تكن طالقاً إلا واحدة؛ لأن الواحدة لا تكون داخلة في اثنتين بالحساب فهو ما أراد فهي طالق اثنتين، وإن قال أردت واحدة في اثنتين مقرونة بثنيتين كانت طالقاً ثلاثاً في الحكم.

قال: ولو قال أنت طالق واحدة، وواحدة كانت طالقاً اثنتين.

ولو قال واحدة واثنتين باقية لي عليك كانت طالقاً واحدة. وكذلك لو قال واحدة، وواحدة باقية لي عليك، وواحدة لا أوقعها عليك إلا واحدة.

ولو قال أنت طالق واحدة لا يقع عليك إلا واحدة تقع عليك وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق.

وإذا كان لرجل أربع نسوة، فقال: قد أوقعت بينكن تطليقة كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة.

وكذلك لو قال اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً إلا أن يكون نوى أن كل واحدة من الطلاق تقسم بينهما فتكون كل واحدة منهن طالقاً ما سمي من جماعتهن واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً.

فإن قال: قد أوقعت بينكن خمس تطليقات فكل واحدة منهن طالق اثنتين.

وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان، وإن أراد بها طلاقاً ثالثاً فهي ثالثة، وإن مات قبل أن يسأل فهي ثلاث؛ لأن ظاهر قوله أنها ثلاث.

ولو قال لها أنت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الأولى والثانية التي كانت بالوإو؛ لأنها استئناف كلام في الظاهر ودين في الثالثة؛ فإن أراد بها طلاقاً فهي طالق.

وإن لم يرد بها طلاقاً وأراد إفهام الأول أو تكريره فليس بطلاق.

ولو قال أردت بالثانية إفهام الكلام الأول والثالثة إحداث طلاق كانت طالقاً ثالثاً في الحكم؛ لأن ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا إفهام، ودين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة؛ لأنه أراد بها ابتداء طلاق لا إفهاماً، وإن احتملته.

وهكذا إن قال لها أنت طالق، ثم أنت طالق، ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت.

ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق، ثم أنت طالق وقعت ثلاث؛ لأن الأولى ابتداء طلاق والثانية استئناف.

وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر إلا استئنافاً؛ لأنها ليست على سياق الكلام الأول.

ولو قال لها أنت طالق بل طالق كانت طالقاً اثنتين.

ولو قال أردت إفهاماً أو تكرير الأولى عليها لم يدين في الحكم؛ لأن بل: إيقاع طلاق حادث لا إفهام ماضٍ غيره.

ولو قال لها أنت طالق طلاقاً كانت واحدة إلا أن يريد بقوله طلاقاً ثانية؛ لأن طالق طلاقاً ابتداء صفة طلاق كقوله طلاقاً حسناً أو طلاقاً قبيحاً.

٧٨ - الطلاق بالحساب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو واحدة بعدها واحدة كانت طالقاً اثنتين.

فإن قال أردت واحدة، ولم أرد بالتي قبلها أو بعدها طلاقاً لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى: ولو طلقها واحدة، ثم راجعها، ثم قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة، فقال أردت أنني كنت قد طلقها قبلها واحدة أحلف ودين في الحكم.

ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة، ثم سكت، ثم قال أردت بعدها واحدة أوقعها عليك بعد وقت أو لا أوقعها عليك إلا بعده لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى.

وإذا قال الرجل لامرأته بدنك أو رأسك أو فرجك أو رجلك أو يدك أو سمي عضواً من جسدها أو إصبعها أو طرفاً

نفسه.

وإن قال لها أنت طالق واحدة غليظة أو واحدة أغلظ أو أشد أو أفظع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها، ويكون الزوج في كلها يملك الرجعة لما وصفت.

وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً تقع في كل يوم واحدة كان كما قال: ولو وقعت عليها واحدة في أول يوم؛ فإن ألقت حملاً فبانت منه، ثم جاء الغد ولا عدة عليها منه لم تقع الثانية ولا الثالثة؛ فإن قال أنت طالق في كل شهر فوَقعت الأولى في أول شهر، ووقعت الآخرتان واحدة في كل شهر قبل مضي العدة وقعت الثلاث، ولو مضت العدة فوقع منها شيء بعد مضي العدة لم يلزمها؛ لأنه وقع وهي غير زوجة.

ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً كل سنة واحدة فوَقعت الأولى، فلم تنقض عدتها منها حتى راجعها فجاءت السنة الثانية وهي زوجة وقعت الثانية؛ فإن راجعها في العدة وجاءت السنة الثالثة وقعت الثالثة.

وكذلك لو لم يراجعها في العدة، ولكن نكحها بعد مضي العدة فجاءت السنة وهي عنده وقع الطلاق، ولو وقعت الأولى، ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة ولا في عدة منه لم تقع الثانية، ولو نكحها بعده وجاءت السنة الثانية وهي عنده وقعت الثانية، وإن نكحها بعده وجاءت السنة الثالثة وهي عنده وقعت الثالثة؛ لأنها زوجة، ولو خالها؛ فكانت في عدة منه وجاءت سنة وهي في عدة إلا أنه لا يملك رجعتها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يملك رجعتها فيها.

ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فخالها، ثم مضت السنة الأولى، وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق؛ لأن وقت الطلاق وقع، وليست له بزوجة؛ فإن نكحها نكاحاً جديداً فكلمها مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطلق حتى يقضي طلاق الملك كله.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر: أنه إذا خالها، ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمجيء السنة؛ لأن هذا غير النكاح الأول.

قال الشافعي: ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضي كل شهر واحدة، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يقع منها شيء أو بعد ما وقع بعضهن ونكحت زوجاً غيره فاصابها، ثم نكحها فمرت تلك الشهور لم يلزمها من الطلاق شيء؛ لأن طلاق ذلك الملك مضى عليه كله وحرمت عليه، فلا تحل إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج، ولو كان طلقها واحدة أو

وكذلك ما زاد إلى أن يبلغ ثمان تطلقات؛ فإن زاد على الثمان شيئاً من الطلاق كن طوالت ثلاثاً ثلاثاً؛ فإن قال أردت أن يكون ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً لواحدة منهن كانت التي أراد طالقاً ثلاثاً، ولم يدين في الآخر معها في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى، وكان من بقي طالقاً اثنتين اثنتين، ولو كان قال بينكن خمس تطلقات لبعضكن فيها أكثر مما لبعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة في الحكم، ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل، ولا يكون له أن يحدث إيقاعاً لم يكن إرادته في أصل الطلاق؛ فإن لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التولية الفضل بينهما أربعاً فكن جميعاً تطلقتين، ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له.

وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فهي طالق واحدة، وإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة فهي طالق اثنتين، وإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً كانت طالقاً ثلاثاً إنما يكون الاستثناء جائزاً إذا بقي مما سمى شيء يقع به شيء مما أوقع، فاما إذا لم يبق مما سمى شيئاً مما استثنى، فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حيثن محال.

ولو قال لها أنت طالق، ثم طلق وطلق إلا واحدة كانت طالقاً ثلاثاً؛ لأنه قد أوقع كل تطلق وحدها، ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كما لو قال لغلامين له مبارك حر وسالم حر إلا سالم لم يجز الاستثناء، ووقع العتق عليهما معاً كما لا يجوز أن يقول سالم حر إلا سالم لا يجوز الاستثناء إذا فرق الكلام ويجوز إذا جمعه، ثم بقي شيء يقع به بعض ما أوقع، وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق واحدة؛ لأن ما بقي من الطلاق يكون تولية تامة لو ابتداء، وإذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق والاستثناء في الطلاق والعناق والتذير كهو في الأيمان لا يخالفها.

ولو قال: أنت طالق إن شاء فلان لم تطلق حتى يشاء فلان، وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خرس أو غاب فهي امرأته بحالها؛ فإن قالت: قد شاء فلان، وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع يمينه، ولو شاء فلان وهو معتوه أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقاً، ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً؛ لأن كلامه سكران كلام يقع به الحكم.

وإذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بانثا فهي طالق واحدة يملك الرجعة، ولا يكون البائن بانثا مما ابتداء من الطلاق إلا ما أخذ عليه جعلاً كما لو قال لعبد أنت حر ولا ولاء لي عليك كان حراً وله ولاؤه؛ لأن قضاء النبي ﷺ أن الولاء لمن أعنت وقضاء الله تبارك وتعالى أن المطلق واحدة واثنتين يملك الرجعة في العدة، فلا يبطل ما جعل الله عز وجل ورسوله ﷺ لامرئ بقول

اثنتين بقيت من طلاق ذلك الملك شيء، ثم مرت لها مدة أوقع عليها فيها الطلاق وهو يملكها وقع، وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدو من الطلاق يملك فيه الرجعة فهي طالق، وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدو من فرقة لا يملك الرجعة فهي غير طالق، فإذا طلقها ثلاثاً فحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ثم نكحت زوجاً غيره فاصابها، ثم نكحها، ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجاً أحل استئناف النكاح، وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه ممن لم تنكحه قط هدم الميمن التي يقع بها الطلاق؛ لأنها أضعف من الطلاق.

١٧٩١ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن

عروة، عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة. [قدم]

١٧٩٢ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج،

عن عطاء، عن ابن عباس أن النبي ﷺ توفي عن تسع نسوة، وكان يقسم لثمان.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ والقرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بأن يئنا فيه إذا خافت المرأة نشوز بعلمها أن لا بأس عليها أن يصلحها ونشوز البعل عنها بكرهه لها فأباح الله تعالى له حبسها على الكره لها فلها وله أن يصلحها، وفي ذلك دليل على أن صلحها إياه بترك بعض حقها له.

وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلى هذا الباب كله وقياسه.

ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثاً فطلقت ثلاثاً في أول سنة، ثم تزوجت زوجاً أصابها، ثم نكحها نكاحاً جديداً لم يقع عليها فيما يمضي من السنين بعد شيء؛ لأن طلاق الملك الذي عقد فيه الطلاق بوقت قد مضى.

ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطلقه فوقعت عليها واحدة أو اثنتان، ثم تزوجها زوج غيره، ثم دخل بها، ثم طلقها أو مات عنها فنكحها الأول، ثم مضت سنة وقعت عليها تطلقه حتى تعد ثلاث تطلقات؛ لأن الزوج يهدم الثلاث، ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين.

٧٩ - الخلع والنشوز

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾.

١٧٨٩ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فكَرِهَ مِنْهَا امراً إما كبيراً أو غيره فآراد طلاقها، فقالت: لا تطلقني وأميكني وأقسم لي ما بدا لك فأنزل الله تعالى ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الآية. [أخرجه البيهقي (٧/٢٩٦، ٧٥)]

١٧٩٠ - قال الشافعي: وقد روي أن رسول الله ﷺ هم بطلاق بعض نساؤه، فقالت: لا تطلقني ودعني يحشرني

قال: وإذا وهبت له ذلك فأقام عند امرأة له إياماً، ثم رجعت استأنف العدل عليها، وحل له ما مضى قبل رجوعها.

قال: فإن رجعت، ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حللته منه، ثم علم أن قد رجعت استأنف العدل من يوم علم، ولا بأس عليه فيما مضى، وإن قال: لا أفارقها ولا أعدل لها أجبر على القسم لها، ولا يجبر على فراقها.

قال: ولا يجبر على أن يقسم لها الإصابة وينبغي له أن يتحرى لها العدل فيها.

قال: وهكذا لو كانت منفردة به أو مع أمه له يطؤها أمر بتقوى الله تعالى، وأن لا يضربها في الجماع، ولم يفرض عليه منه شيء بعينه إنما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة، وأن يأوي إليها فأما الجماع فموضع تلذذ، ولا يجبر أحد عليه.

قال: ولو أعطاه ما لا على أن تحلله من يومها وليتها فقبلته فالعطية مردودة عليه غير جائزة لها، وكان عليه أن يعدل لها فبوقها ما ترك من القسم لها؛ لأن ما أعطاهما عليه لا عين مملوكة ولا منفعة.

قال: ولا يكون له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها؛ لأن الليل هو القسم، ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا لبأوي، فإذا أراد أن يأوي إلى منزله أوى إلى منزل التي يقسم لها، ولا يجامع امرأة في غير يومها؛ فإن فعل، فلا كفارة عليه.

قال: وإن مرضت إحدى نساءه عادها في النهار، ولم يعدها في الليل، وإن ماتت، فلا بأس أن يقيم عندها حتى يواربها، ثم يرجع إلى التي لها القسم، وإن تقلت: فلا بأس أن يقيم عندها حتى تحف أو تموت، ثم يوفي من بقي من نساءه مثل ما أقام عندها.

قال: وإن أراد أن يقسم ليلتين ليلتين وثلاثاً ثلاثاً كان ذلك له، وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه، وذلك أنه قد يموت قبل أن يعدل للثانية ويمرض، وإن كان هذا قد يكون فيما دون الثلاث.

قال: وإذا قسم لامرأة، ثم غاب، ثم قدم ابتدأ القسم للتي تليها في القسم، وهكذا إن كان حاضراً فشغل عن المبيت عندها ابتدأ القسم كما يبتدئ القادم من الغيبة فيبدأ بالقسم للتي كانت ليلتها.

قال: وإن كان عندها بعض الليل، ثم غاب، ثم قدم ابتدأ فأوفاهما قدر ما بقي من الليل، ثم كان عند التي تليها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم.

قال: وإن كان عندها مريضاً أو متداوياً أو هي مريضة أو حائضاً أو نساءً فذلك قسم يحسبه عليها.

وكذلك لو كان عندها صحيحاً فترك جماعها حسب ذلك من القسم عليها إنما القسم على المبيت كيف كان المبيت.

قال: ولو كان محبوباً في موضع يصل إليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجاً.

قال: والمرضى والصحيح في القسم سواء، وإن أحب أن يلزم منزلاً لنفسه، ثم يعث إلى كل واحدٍ منهن يوماً وليلتها فتأتيه كان ذلك له وعليهن فأتين امتنع من إتيانه كانت تاركة لحقها عاصية، ولم يكن عليه القسم لها ما كانت ممتنعة.

قال: وهكذا لو كانت في منزل أو في منزله يسكنه فعلقته دونه وامتنعت منه إذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقاً كاذبة حل له تركها والقسم لغيرها وترك أن ينفق عليها حتى تعود إلى أن لا تمتنع منه وهذه ناشز، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِى الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾، فإذا أذن في هجرتها في المضجع لخوف نشوزها كان مباحاً له أن يأتي غيرها من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها.

قال: ولو حللته فوهب لها شيئاً على غير شرط كانت الهبة لها جائزة، ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها، وإن رجعت هي في تحليله فيما مضى لم يكن لها، وإن رجعت في تحليله فيما لم يمض كان لها وعليه أن يعدل؛ لأنها لم تملك ما لم يمض فيجوز تحليلها له فيما ملكت.

٨٠- جماع القسم للنساء

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُتَعَلِّقَةِ﴾.

قال الشافعي: سمعت بعض أهل العلم يقول قولاً معناه ما أصف ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ إنما ذلك في القلوب ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ لا تبعوا أهواءكم أفعالكم فيصير الميل الذي ليس لكم فتدروها، وما أشبه ما قالوا عندي بما قالوا؛ لأن الله عز وجل تجاوز عما في القلوب وكسب على الناس الأفعال والأقوال، فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله عز وجل ﴿فَدَعَلِمْنَا مَا قَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال في النساء ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي: وسن رسول الله ﷺ القسم بين النساء فيما وصفت من قسمه لأزواجه في الحضر وإحلال سودة له يومها وليلتها.

قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً في أن على المرء أن يقسم لنساءه فيعدل بينهما، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يقسم فيعدل، ثم يقول اللهم هذا قسبي فيما أمليك وأنت أعلم بما لا أمليك يعني، والله أعلم قلبه، وقد بلغنا أنه كان يطاف به محمولاً في مرضه على نساءه حتى ملته.

٨١- تفرع القسم والعدل بينهما

قال الشافعي: (عماد القسم الليل؛ لأنه سكن قال الله تبارك وتعالى ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾).

قال الشافعي: فإذا كان عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كتابيات، أو مسلمات وكتابيات.

فهو في القسم سواء وعليه أن يبيت عند كل واحدةٍ منهن ليلة.

قال الشافعي: وإذا كان فيهن أمة قسم للحررة ليلتين وللأمة ليلة.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا الأمة إذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه، فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود إليه. وكذلك إذا سافر بها أهلها بإذنه أو غير إذنه، فلا نفقة ولا قسم.

قال: وإذا سافرت الحرّة بإذنه أو بغير إذنه، فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو الذي أشخصها، فلا يسقط عنه نفقتها ولا قسمها وهي إذا أشخصها مخالفة لها إذا شخص هو وهي مقيمة؛ لأن إشخاصه إيّاها كنفلها إلى منزل فليس له تركها فيه بلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص بنفسه وهو الذي عليه القسم لا له.

قال: وإذا جنت امرأة من نسائه أو خبلت فغلبت على عقلها؛ فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم؛ فإن لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم.

وكذلك لو خرس أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلّقها.

وإنما قلنا يقسم للزّماء، وإن لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للحنافض، ولا يحلّ له جماعها؛ لأن القسم على السّكن لا على الجماع ألا ترى أننا لا نجبره في القسم على الجماع، وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع.

قال: وإذا كان الزّوج عتيباً أو خصياً أو مجبوراً أو من لا يقدر على النساء بحال أو لا يقدر عليهنّ إلا بضعف أو إعياء فهو والصّحيح القوي في القسم سواء؛ لأن القسم على ما وصفت من السّكن.

وكذلك هو في النّفقة على النساء، وما يلزم هنّ.

قال: وإذا تزوّج المخيول أو الصّحيح فغلب على عقله وعنده نسوة انبغى لولّيه القائم بأمره أن يطوف به عليهنّ أو يأتيه بهنّ حتى يكنّ عنده ويكون عندهنّ كما يكون الصّحيح العقل عند نسائه ويكنّ عنده، وإن أغفل ذلك فبشّ ما صنع، وإن عمّد أن يجور به أثم هو ولا مائم على مغلوب على عقله.

قال: ولو كان رجل يميناً ويمين وعنده نسوة فعزّز في يوم جنونه عن نسائه جعل يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما، وإن لم يفعل؛ فكان في يوم جنونه عند واحدةٍ منهنّ حسب كما إذا كان مريضاً أقسم لها وقسم للأخرى يومها وهو صحيح.

قال: ولو قسم لها صحيحاً فجنت في بعض اللّيل، وكان عندها كانت قد استوفت، وإن خرج من عندها أوفى لها ما بقي من اللّيل.

قال: وإن جنت هي أو خرجت في بعض اللّيل كان له أن يكون عند غيرها، ولا يوفى شيئاً من قسمها ما كانت تمتنع منه

ويقسم لنسائه البواقي قسم النساء لا امرأةً معهنّ غيرهنّ. قال: ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائعاً من عند امرأةٍ في اللّيل عاذ فأوفاهما ما بقي من اللّيل.

قال: وإن كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهباً إلى غيرها من نسائه ولا أكسره في النهار شيئاً إلا أثره غيرها من أزواجه فيه بمقام أو جماع، فإذا أقام عند غيرها في نهارها أوفاهما ذلك من يوم التي أقام عندها.

قال: ولو كان له مع نسائه إماء يطوّهنّ لم يكن للإماء قسم مع الأزواج ويأتيهنّ كيف شاء أكثر مما يأتي النساء في الأيام واللّيل والجماع وأقلّ كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء، فإذا صار إلى النساء عدل بينهما.

وكذلك يكون له ترك الجوّاري والمقام مع النساء غير أني أحبّ في الأحوال كلّها أن لا يؤثر على النساء، وأن لا يعطل الجوّاري.

قال: وهكذا إذا كان له جوار لا امرأةً معهنّ كان عند أيّتهنّ شاء ما شاء وكيفما شاء وأحبّ له أن يتحرّى استطابة أنفسهنّ بمقارنته، وأن يجعل لكلّ واحدةٍ منهنّ حظاً منه.

قال: وإذا تزوّج الرجل المرأة وخلّى بينه وبينها فعليه نفقتها والقسم لها من يوم يخلون بينه وبينها.

قال: وإذا كان لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدةً عامداً أو ناسياً قضاها الأيام التي ترك القسم لها فيها متتابعات لا فرق بينهما واستحلّها إن كان ترك القسم لها أربعين ليلةً فلها منها عشرٌ فيقضيها العشر متتابعات، ولو كان نساؤه الحواضر ثلاثاً فترك القسم لهنّ ثلاثين ليلةً، وقدمت امرأةً له كانت غائبة بدأ فقسم للتي ترك القسم لها يومها ويوم المراتين اللّتين قسم لهما وتركها، وذلك ثلاث، ثم قسم للغائبة يوماً، ثم قسم للتي ترك القسم لها ثلاثاً حتى يوفيها جميع ما ترك لها من القسم، ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثاً لكلّ امرأةٍ، ثم طلق امرأةً لم يقسم لها أو ترك القسم لها لم يكن عليه إلا أن يستحلّ التي ترك القسم لها، ولو راجعها أو نكحها نكاحاً جديداً أوفاهما ما كان لها من القسم.

قال: ولو كان لرجل زوجةً مملوكةً وحرّةً فقسم للحرّة يومين، ثم دار إلى المملوكة فعتقت؛ فإن كانت عتقت، وقد أوفاهما يومها وليلتها دار إلى الحرّة فقسم لها يوماً وللأمة التي أعتقت يوماً، وإن لم يكن أوفاهما ليلتها حتى عتقت يبيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحرّة؛ لأنها قد صارت كهي قبل أن تستكمل حظها من القسم.

قال: ويقسم للمرأة قد آلى منها والمرأة قد تظاهر منها،

ولا يقرب ألتي تظاهرها منها.

وكذلك إذا أحرمت بأمره قسم لها، ولم يقربها.

وكذلك القسم لو كان هو محرماً، ولا يقرب واحدة ممن معه في إحرامه.

٨٢- القسم للمرأة المدخول بها

١٧٩٣- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلِكَ هوًا إن شئت سبغت عنديك وسبغت عندهن، وإن شئت ثلثت عنديك وذرت. [تقدم]

١٧٩٤- قال الشافعي: أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يحدث، عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن المغيرة فكذبوا، وقالوا: ما أكذب الغرائب حتى أنشأ أناس منهم الحج، فقالوا: اتكئين إلى أهلك؟ فكتبت معهم فرجعوا إلى المدينة قالت فصدفوني وازددت عليهم كرامة، فلما حللت جاءني رسول الله ﷺ فخطبني فقلت له: ما مثلي نكح، أما أنا فلا ولد في وأنا غير ذات عيال، فقال: أنا أكبر منك، وأما الغيرة فيذهبها الله تعالى، وأما العيال فإلى الله ورسوله فتزوجها رسول الله ﷺ فجعل يأتيها، ويقول: أين زنا؟ حتى جاء عمار بن ياسر، فاختلفها، فقال هذه تمنع رسول الله ﷺ وكانت ترضعها فجاء رسول الله ﷺ، فقال: أين زنا؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية، وواقفها عندما أخذها عمار بن ياسر، فقال رسول الله ﷺ: إني آتيكم الليلة قالت فقممت فوضعت ثيابي وأخرجت حبات من شعير كانت في جرو وأخرجت شحماً فصعدته له أو صعدته شك الربيع قالت فبات رسول الله ﷺ وأصبح، فقال حين أصبح إن لك

على أهلك كرامة فإن شئت سبغت لك، وإن أسبغت أسبغت لئنساني. [أخرجه البيهقي (٣٠١/٧)]

١٧٩٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن حميد، عن

أنس أنه قال: للبكر سبع وللثيب ثلاث. [تقدم]

قال الشافعي: وحديث ابن جريج ثابت عن النبي ﷺ وفيه دلالة على أن الرجل إذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا، ولا يحسب عليه لنسائه اللاتي كن عنده قبلها فيبدأ من السبع، ومن الثلاث. قال: وليس له في البكر ولا الثيب إلا إذا وافاهما هذا العدد إلا أن يجله منه.

قال: وإن لم يفعل وقسم لنسائه عادة فأوفاهما هذا العدد كما يعود فيما ترك من حقهما في القسم فيوفيهما.

قال: ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو ثياني أو بكر وثيب كرهت له ذلك، وإن دخلتا معا عليه أقرع بينهما فأيتهما خرج سهمها بدأ فأوفاهما أيامها ولياليها، وإن لم يقرع فبدأ بإحداهما رجوت أن يسعه؛ لأنه لا يصل إلى أن يوفيهما حقهما إلا بأن يبدأ بإحداهما، ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة؛ لأن حق كل واحدة منهما مولاة أيامها.

قال: فإن فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدد التي أوفاهما أيامها، وإن دخلت عليه إحداها بعد الأخرى بدأ فأوفى التي دخلت عليه أولاً أيامها.

قال: وإذا بدأ بالتي دخلت عليه آخرأ أحببت له أن يقطع، ويوفي الأولى قبلها؛ فإن لم يفعل، ثم أوفى الأولى لم يكن لها زيادة على أيامها، ولا يزاؤ أحد في العدد بتأخير حقها.

قال: وإذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما.

قال: فإن كانت عنده امرأتان، ثم نكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة، فإذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده.

قال: ولا يضيق عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه.

قال: ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بركان يعمل قبل العرس ولا شهود جنازة، ولا يجوز له أن يتخلف عن إجابة دعوة.

٨٣ - سفر الرجل بالمرأة

١٧٩٦ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا. [هم]

قال الشافعي: فإذا كَانَ لِلرَّجُلِ نِسْوَةٌ فَارَادَ سَفَرًا فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَخْرُجَ بِهِنَّ وَلَا بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِهِنَّ أَوْ بَعْضَهُنَّ فَذَلِكَ لَهُ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِوَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِغَيْرِهَا وَلَهُ أَنْ يَتْرَكَهَا إِنْ شَاءَ، وَهَكَذَا إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِاثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَخْرُجْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا بِقِرْعَةٍ؛ فَإِنْ خَرَجَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِغَيْرِ قِرْعَةٍ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لِمَنْ بَقِيَ بِقِدْرِ مَغْيِبِهِ مَعَ الْتِي خَرَجَ بِهَا.

قال: فإذا خَرَجَ بِامْرَأَةٍ بِالْقِرْعَةِ كَانَ لَهَا السَّفَرُ خَالِصًا دُونَ نِسَائِهِ لَا يَحْتَسِبُ عَلَيْهَا وَلَا لَهَا مِنْ مَغْيِبِهَا مَعَهُ فِي السَّفَرِ مَنفَرْدَةٌ شَيْءٌ وَسِوَاهُ قَصَرَ سَفَرِهِ أَوْ طَالَ.

قال: ولو أَرَادَ السَّفَرُ لِنَقْلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَقَلَّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا أَوْفَى الْبَوَاقِي مِثْلَ مَقَامِهِ مَعَهَا.

قال: ولو خَرَجَ مُسَافِرًا بِقِرْعَةٍ، ثُمَّ أَزْمَعَ الْمَقَامَ لِنَقْلِهِ كَانَ لِلَّتِي سَافَرَ بِهَا بِالْقِرْعَةِ مَا مَضَى قَبْلَ إِزْمَاعِهِ الْمَقَامَ عَلَى الثَّقَلَةِ وَحَسَبَ عَلَيْهَا مَقَامَهُ مَعَهَا بَعْدَ الثَّقَلَةِ فَأَوْفَى الْبَوَاقِي حَقُوقَهُنَّ فِيهَا.

قال: ولو أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ عَلَى سَفَرٍ فَخَرَجَ سَهْمُ وَاحِدَةٍ فَخَرَجَ بِهَا، ثُمَّ أَرَادَ سَفَرًا قَبْلَ رَجُوعِهِ مِنْ ذَلِكَ السَّفَرِ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَالسَّفَرِ الْوَاحِدِ مَا لَمْ يَرْجِعْ، فَإِذَا رَجَعَ فَارَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ.

قال: ولو سَافَرَ بِوَاحِدَةٍ نَكَحَ فِي سَفَرِهِ أُخْرَى كَانَ لِلَّتِي نَكَحَ مَا لِلْمُنْكَوْحَةِ مِنَ الْأَيَّامِ دُونَ الَّتِي سَافَرَ بِهَا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْقِسْمَ بَيْنَهُمَا بِالْعَدَدِ، وَلَا يَحْسَبُ لِنِسَائِهِ اللَّاتِي خَلْفَ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي نَكَحَ فِي سَفَرِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَيْثُ يُمْكِنُ الْقِسْمُ لَهُنَّ.

٨٤ - نشوز المرأة على الرجل

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُنَّ عَلَى بَعْضٍ» إِلَى قَوْلِهِ «سَبِيلًا».

١٧٩٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ

فَأَتَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَرِ النِّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَإِذْنٌ فِي ضَرْبِهِنَّ فَاطَّافَ بِأَكْلِ مُحْمَدٍ نِسَاءً كَثِيرًا كُلُّهُنَّ يَشْكِيْنَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةَ بِأَكْلِ مُحْمَدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْكِيْنَ أَرْوَاجَهُنَّ وَلَا تَجِدُون أُولَئِكَ خِيَارَكُمْ. [أخرجه أبو داود (٢١٤٦)، ابن ماجه (١٩٨٥)]

قال الشافعي: في نهي النبي ﷺ عَنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ، ثُمَّ إِذْنُهُ فِي ضَرْبِهِنَّ وَقَوْلُهُ «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارَكُمْ» يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ﷺ نَهَى عَنْهُ عَلَى اخْتِيَارِ النَّهْيِ وَأَذْنٌ فِيهِ بِأَنْ مَبَاحًا لَهُمُ الضَّرْبُ فِي الْحَقِّ وَاخْتَارَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضْرِبُوا لِقَوْلِهِ «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارَكُمْ».

قال: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ بِضَرْبِهِنَّ، ثُمَّ أَذْنٌ لَهُمْ بَعْدَ نَزُولِهَا بِضَرْبِهِنَّ.

قال الشافعي: وفي قَوْلِهِ «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارَكُمْ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ ضَرْبَهُنَّ مَبَاحٌ لَا فَرْصَ أَنْ يَضْرِبَنَّ وَخِطَارٌ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا اخْتَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَبَّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَضْرِبَ امْرَأَتَهُ فِي انْبِسَاطٍ لِسَانِهَا عَلَيْهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قال الشافعي: وَأَشْبَهَ مَا سَمِعْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي قَوْلِهِ «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ» أَنْ لَخُوفِ النُّشُوزِ دَلَالَةً، فَإِذَا كَانَتْ «فَيَعْظُمُوهُنَّ»؛ لِأَنَّ الْعِظَةَ مَبَاحَةٌ؛ فَإِنْ لَجَجْنَ فَظَاهَرْنَ نُشُوزًا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ «وَأَعْجُزُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ»؛ فَإِنْ أَقْمَنَ بِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ، وَذَلِكَ بَيْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَجْرَةٌ فِي الْمَضْجِعِ وَهُوَ مَنِيٌّ عَنْهُ وَلَا ضَرْبٌ إِلَّا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ هَمًا.

قال: وَيَحْتَمِلُ فِي «تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ» إِذَا نَشَزْنَ فَبِأَنَّ النُّشُوزَ فَكُنَّ عَاصِيَاتٍ بِهِ أَنْ تَجْمَعُوا عَلَيْهِنَّ الْعِظَةَ وَالْهَجْرَةَ وَالضَّرْبَ.

قال: وَلَا يَلِغُ فِي الضَّرْبِ حَدٌّ، وَلَا يَكُونُ مَبْرَحًا وَلَا مَدْمِيًا، وَيَتَوَقَّى فِيهِ الْوَجْهَ.

قال: وَيَهْجُرُهَا فِي الْمَضْجِعِ حَتَّى تَرْجِعَ عَنِ النُّشُوزِ، وَلَا يَجَاوِزُ بِهَا فِي هَجْرَةِ الْكَلَامِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَبَاحَ الْهَجْرَةَ فِي الْمَضْجِعِ.

والهَجْرَةُ فِي الْمَضْجِعِ تَكُونُ بِغَيْرِ هَجْرَةِ كَلَامٍ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَاوِزَ بِالْهَجْرَةِ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثًا.

قال: وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَضْرِبَ، وَلَا يَهْجِرَ مُضْجِعًا بِغَيْرِ بَيَانٍ نَشُوزِهَا.

قال: وَأَصْلُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنْ لَا قِسْمَ لِلْمُتَنَعَةِ مِنْ زَوْجِهَا وَلَا نَفَقَةَ مَا كَانَتْ مُتَنَعَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَبَاحَ هَجْرَةَ مُضْجِعِهَا وَضَرْبِهَا فِي النُّشُوزِ وَالِامْتِنَاعِ نُشُوزًا.

فصارا اليه، وإن رجع الزوجان أو أحدهما بعدما يوكلاهما عن الوكالة أو بعضها أمرهما بما أمرهما به أولاً من الإصلاح، ولم يجعلهما وكيلهما إلا فيما وكلا فيه.

قال: ولا يجبر الزوجان على توكليهما إن لم يوكلا، وإذا وكلاهما معاً كما وصفت لم يميز أمر واحد منهما دون صاحبه؛ فإن فرق أحدهما، ولم يفرق الآخر لم تجز الفقرة.

وكذلك إن أعطى أحدهما على الآخر شيئاً.

قال: وإن غاب أحد الحكمين أو غلب على عقله بعث حكماً غير الغائب أو المغلوب المصلح من قبل الحاكم وبالوكالة إن وكله بها الزوجان.

قال: وإن غلب أحد الزوجين على عقله لم يحض الحكمان بينهما شيئاً حتى يعود إليه عقله، ثم يجدد وكالة.

قال: وإن غاب أحد الزوجين، ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمان رايهما، ولم تقطع غيبة واحد منهما الوكالة.

١٧٩٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقفى، عن أيوب بن أبي تميم، عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني أنه قال: في هذه الآية ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُوا عَنْهَا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ وحكماً من أهلها قال: جاء رجل وامرأة إلى علي عليه السلام ومع كل واحد منهما فتاة من الناس فأمروهم علي فبعثوا حكماً من أهلها وحكماً من أهلها، ثم قال للحكمتين: تدرين ما عليكما، عليكما إن رأيتما أن تجعما أن تجعما، وإن رأيتما أن تفرضا أن تفرضا قالت المرأة رضيت بكتاب الله بما علي فيو ولي، وقال الرجل أما الفقرة، فلا. فقال علي عليه السلام كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به. [أخرجه

البيهقي (٣٠٥/٧-٣٠٦)]

١٧٩٩- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة سبعة يقول: تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة، فقالت له: اصبر لي وأتفق عليك، فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة؟ أين شيبه بن ربيعة؟ فيسكت عنها حتى دخل عليها يوماً وهو برم، فقالت أين عتبة بن ربيعة؟ أين شيبه بن ربيعة؟ فقال علي يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية، فقال ابن عباس لأفرقن بينهما، وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من

قال: ومتى تركت النشور لم تحل هجرتها ولا ضربها، وصارت على حقها كما كانت قبل النشور.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في قوله عز وجل ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ وقوله ﴿وَعَاثِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهو ما ذكرنا مما لها عليه في بعض الأمور من مؤنتها وله عليها مما ليس لها عليه ولكل واحد منهما على صاحبه.

٨٥- الحكمين

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية.

قال الشافعي: والله أعلم بمعنى ما أراد فأما ظاهر الآية، فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعي كل واحد منهما على صاحبه منع الحق، ولا يطيب واحد منهما لصاحبه بإعطاء ما يرضى به، ولا يقطع ما بينهما بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق، وذلك أن الله عز وجل أذن في نشور المرأة بالعظة والمهجرة والضرب ولنشور الرجل بالصلح، فإذا خاف أن لا يقيما حدود الله، فلا جناح عليهما فيما افتدت به ونهى إذا أراد الزوج استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مما آتاها شيئاً.

قال الشافعي: فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى الحاكم فحق عليه أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها من أهل القناعة والعقل ليكشفهما أمرهما ويصلحا بينهما إن قدرا.

قال: وليس له أن يأمرهما بفرقان إن رآيا إلا بأمر الزوج، ولا يعطيا من مال المرأة إلا بإذنها.

قال: فإن اصطالح الزوجان وإلا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه من حق في نفس ومال وأدب.

قال: وذلك أن الله عز وجل إنما ذكر أنهما ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، ولم يذكر تفريقاً.

قال: واختار للإمام أن يسأل الزوجين أن يتراضيا بالحكمين، ويوكلاهما معاً فيوكلاهما الزوج إن رآيا أن يفرقا بينهما فرقاً على ما رآيا من أخذ شيء أو غير أخذه إن اختبرا توليا من المرأة عنه.

قال: وإن جعل إليهما إن رضيت بكذا وكذا فأعطياها ذلك عني واسألاها أن تكف عني كذا وللرأة أن توكلهما إن شامت بأن يعطيا عنها في الفقرة شيئاً تسميه إن رآيا أنه لا يصلح الزوج غيره، وإن رآيا أن يعطياها أن يفعلوا أو له كذا ويترك لها كذا؛ فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يجتهدا؛ فإن رآيا الجمع خيراً لم يصيرا إلى الفراق، وإن رآيا الفراق خيراً أمرهما

معاني الخديعة لها.

قال: ولا يبين لي رد ذلك عليها لو وهبته بلا ضرورة، ثم طلقها؛ لأن ظاهرها أنها طابت به نفسها.

قال: ولو علمته يريد الاستبدال بها، ولم يمنعها حقها فنشزت ومنعته بعض الحق وأعطته مالا جاز له أخذه، وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود الله وخرجت من أن يكون يراد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا منع الحق في حال متقدمة لإرادته ولا متأخرة.

٨٧- حبس المرأة على الرجل يكرهها ليرثها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا﴾ الآية.

قال الشافعي: يقال: والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حق الله تعالى عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويحبسها ليموت فيرثها أو يذهب ببعض ما آتاها استثنى إلا أن يأتين بفاحشة ميّنة.

وقيل: لا بأس بأن يحبسها كارهًا لها إذا أدت حق الله تعالى فيها لقول الله عز وجل ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قرأ إلى ﴿كثيراً﴾.

قال: وقيل في هذه الآية دلالة على أنه إنما حرم عليه حبسها مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها.

قال: وإذا منعها الحق وحبسها وذهب ببعض ما آتاها فطلبتة فهو مردود عليها إذا أقر بذلك أو قامت به بيّنة.

قال الشافعي: وقد قيل: فإن أتت عنده بفاحشة وهي الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لا أن ضربها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها حل له أخذه وكانت معصيتها الله بالزنا، ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي إذا عصته، فلم تقم حدود الله لم يكن عليه جناح فيما اقتدت به.

قال: فإن حبسها مانعًا لها الحق، ولم تأت بفاحشة ليرثها فماتت عنده لم يحل له أن يرثها، ولا يأخذ منها شيئًا في حياتها؛ فإن أخذه رد عليها، وكان أملك برجعته.

وقيل: إن هذه الآية منسوخة، وفي معنى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إلى ﴿سَبِيلًا﴾ فنسخت بآية الحدود ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فقال النبي ﷺ: خذوا عني خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واليبس باليبس الرجم فلم يكن على امرأة حبس يمنع به حق الزوج على الزوج، وكان عليها الحد.

بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما. [اخرجه البيهقي (٣٠٦/٧)]

قال الشافعي: حديث علي ثابت عندنا وهو إن شاء الله كما قلنا لا يخالفه؛ لأن عليًا إذ قال لهم ابعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهلها والزوجان حاضران، فإنما خاطب به الزوجين أو من أعرب عنهما بمحضرتهما بوكالة الزوجين أو رضاهما بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقرت به أن لا يقضي الحكماء إن رأيا الفرقة إذا رجعت عن توكيلهما حتى تعود إلى الرضا بأن يكونا بوكالتك ناظرين بما يصلح أمركما، ولو كان للحاكم أن يبعث حكمين بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج علي ﷺ إلى أن يقول لهما ابعثوا وليبعث هو ولقال للزوج إن رأيا الفراق أمضيا ذلك عليك، وإن لم تأذن به، ولم يخلف لا يمضي الحكماء حتى يقر، ولو كان للحاكم جبر الزوجين على أن يوكتلا كان له أن يمضيه بلا أمرهما.

قال: وليس في الحديث الذي روي عن عثمان دلالة كالدلائل في حديث علي ﷺ وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي.

فإن قال قائل: فقد يجتمل خلافه قيل نعم: وموافقة فلست بأولى بأحد الزوجين من غيرك بل هو إلى موافقة حديث علي كرم الله وجهه أقرب من أن يكون قوله خلافه.

٨٦- ما يجوز به أخذ مال المرأة منها

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان في هذه الآية إباحة أكله إذا طابت نفسها ودليل على أنها إذا لم تطب به نفسها لم يحل أكله.

قال: وقد قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ إلى مينا.

قال: وهذه الآية في معنى الآية التي كتبنا قبلها، وإذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه، ولم ترد هي فرقة لم يكن له أن يأخذ من مالها شيئًا بأن يستكرهها عليه، ولا أن يطلقها لتعطيه فدية منه؛ فإن فعل وأقر بذلك أو قامت عليه بيّنة رد ما أخذ منها عليها، وإن كان طلقها عليه لزمه ما سمي من عدد الطلاق، وكان يملك فيه الرجعة إن لم يأت على جميع طلاقها.

قال: ويشبه، والله تعالى أعلم، أن لا يكون له إذا أزمع على فراقها أن يأتها من مالها شيئًا، ثم يطلقها، وذلك أن إعطاها يكون على استطابة نفسه بحبسها لا على فراقها ويشبه

جناح.

قال: وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل: لأن الله عز وجل حرّم على الرجل إذا أراد استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مما آتاهها شيئاً.

قال: وقيل أن تمتنع المرأة من أداء الحق فتخاف على الزوج أن لا يؤدي الحق إذا منعه حقاً فتحلّ الفدية.

قال: وجماع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب عليها له المتنتية محرّجاً من أن لا تؤدي حقّه أو كراهية له، فإذا كان هكذا حلّت الفدية للزوج، ولو خرج في بعض ما تمتعه من الحق إلى إيذائها بالضرب أجزت ذلك له؛ لأن النبي ﷺ قد أذن لثابت بأخذ الفدية من حبيبة، وقد نالها بالضرب.

قال: وكذلك لو لم تمتعه بعض الحق وكرهت صحبته حتى خافت تمتعه كراهية صحبته بعض الحق فأعطته الفدية طائفة حلّت له، وإذا حلّ له أن يأكل ما طابت به نفساً على غير فراق حلّ له أن يأكل ما طابت له نفساً ويأخذ عوضاً بالفراق.

قال: ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما أعطاهما أو أقل؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وتجاوز الفدية عند السلطان ودونه كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه.

٨٩- الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع

قال الشافعي رحمه الله: الخلع طلاق، فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق، فإذا قال لها إن أعطيتي كذا وكذا فانت طالق أو قد فارتكت أو سرتكت وقع الطلاق، ثم لم احتج إلى النية.

قال: وإن قال: لم أنو طلاقاً دين فيما بينه وبين الله عز وجل والزم في القضاء، وإذا قال لها إن أعطيتي كذا فانت بائن أو خلية أو بريئة سئل: فإن أراد الطلاق فهي طالق، وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرد شيئاً إن أخذه منها.

قال: وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقاً إلا بإرادته الطلاق؛ لأنه ليس بصريح الطلاق.

قال: وسواء كان هذا عند غضب أو رضا، وذكر طلاق أو غير ذكره إنما انظر إلى عقد الكلام الذي يلزم لا سببه، وإذا قالت المرأة لزوجها اخلعني أو بني أو ابني أو بارقي أو أبرأ مني ولك علي ألف أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فله ما ضمنت له، وما أعطته.

قال: وكذلك لو قالت له اخلعني على ألف، ففعل كانت له الألف ما لم يتنكراً؛ فإن قالت: إنما قلت علي ألف ضمنها لك غيري أو علي ألف لي عليك لا أعطيك أو علي ألف فلس وانكّر

قال: وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل: والله أعلم؛ لأن الله أحكاماً بين الزوجين بأن جعل له عليها أن يطلقها حسنة ومسيئة ويجبها حسنة ومسيئة وكارها لها وغير كارها، ولم يجعل له منعها حقها في حال.

٨٨- ما تحل به الفدية

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحَ بِإِحْسَانٍ﴾ إلى ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

١٨٠٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها، فقالت رسول الله ﷺ: من هذه؟ قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لا أنا ولا ثابت لزوجها، فلما جاء ثابت قال له: رسول الله ﷺ هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر، فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عيني، فقال رسول الله ﷺ: خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها. [هـم]

١٨٠١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي ﷺ في الفليس وهي تشكو شيئاً يبدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس، فقالت: فقال رسول الله ﷺ: يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست. [هـم]

قال الشافعي: فقيل: والله أعلم في قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا تقيم حدود الله بأداء ما يجب عليها له أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكثره، فإذا كان هذا حلّت الفدية للزوج، وإذا لم يقم أحدهما حدود الله فليس معاً مقيمين حدود الله.

وقيل: وهكذا قول الله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ إذا حلّ ذلك للزوج فليس بحرام على المرأة والمرأة في كل حال لا يحرم عليها ما أعطت من مالها، وإذا حلّ له، ولم يحرم عليها، فلا جناح عليهما معاً، وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمعا معاً في أن لا جناح عليهما، وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر.

فلا يجوز أن يقال: فلا جناح عليهما، وعلى أحدهما

تحالفاً، وكان له عليها مهرٌ مثلها، وإذا قالت المرأة للرجل طَلَّقَنِي ولك عليّ ألفٌ درهمٍ، فقال أنتِ طالقٌ على ألفٍ إن شئتِ فلها المشيئةُ وقتَ الخيار؛ فإن لم تشأِ حتى مضى وقتُ الخيار لم يكن لها مشيئةٌ، وإن شاءت بعد ذلك كانت مشيئتها باطلةً وهي امرأته بجاهها.

قال: وهكذا؛ فإن قال لها أنتِ طالقٌ إن أعطيتني ألفاً. فقالت خذها مما لي عليك. أو قالت أنا أضمنها لك وأعطيك بها رهناً لم يكن هذا طلاقاً؛ لأنها لم تعطه ألفاً في واحدٍ من هذه الأحوال.

قال: ولو أعطته ألفاً في وقتِ الخيار لزمه الطلاق؛ فإن لم تعطه الألفَ حتى يمضي وقتُ الخيار، ثم أعطته ليأها لم يلزمه الطلاقُ وسواء هرب الزوجُ أو غابَ حتى مضى وقتُ الخيار أو أبطأت هي بإعطائه الألفَ حتى مضى وقتُ الخيار.

قال: وإذا كان للرجل امرأتان فسألاه أن يطلقهما بألفٍ فطلقهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاقُ، وفي المال قولان أحدهما أن الألفَ عليهما على قدر مهورٍ مثلهما والآخر أن على كل واحدةٍ منهما مهرٌ مثلها؛ لأن الخلعَ وقعَ على كل واحدةٍ منهما بشيءٍ مجهول.

قال الربيع: وهذا أصحُّ القولين عندي.

قال: وإن قالت له امرأتان له لك ألفٌ فطلقنا معاً فطلق إحدىاهما في وقتِ الخيار، ولم يطلق الأخرى لزم المطلقه مهرٌ مثلها، ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت لزمه الطلاقُ، وكان يملكُ فيه الرجعة، ولم يلزمها من المال شيءٌ إنما يلزمها المالُ إذا طلقها في وقتِ الخيار.

قال: ولو قالتا طلقنا بألفٍ، فقال: إن شئتما فأتتما طالقاً لم تطلقا حتى يشاء معاً في وقتِ الخيار؛ فإن شاءت إحداهما، ولم تشأِ الأخرى حتى مضى وقتُ الخيار لم تطلقا.

قال: فإن شاءتا معاً فله على كل واحدةٍ منهما مهرٌ مثلها.

قال: وإذا قال رجلٌ لامرأته: إن أعطيتني ألفاً فأنْتِ طالقٌ فأعطته ألفاً في وقتِ الخيار وقع الطلاقُ، وليس له أن يمتنع إذا دفعتهما إليه في ذلك الوقت ولا لها أن ترجعَ فيها.

قال: وهكذا إن قال أعطيتني أو إن أعطيتني، وما أشبه هذا، فإنما ذلك على وقتِ الخيار، فإذا مضى لم يقع في شيءٍ.

قال: وإن قال متى أعطيتني أو أي وقتٍ أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفاً فأنْتِ طالقٌ فلها أن تعطيه ألفاً متى شاءت، وليس له أن يمتنع من أخذها ولا لها إذا أعطته ألفاً أن ترجعَ فيها؛ لأن هذا كله غاية كقولها متى دخلت الدار فأنْتِ طالقٌ أو متى قدم فلان فأنْتِ طالقٌ فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت

وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق.

هذين غير زوجين لم يميز أن يقع عليها طلاقه.

فإن قال قائل: فهل فيه من أثر؟ فأخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير. [تقدم]
قال الشافعي: ولو خالعهما، ثم أخذ منها شيئاً على أن
طلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق، وكان الخلع عليها مردوداً؛
لأنه أخذه على ما لا يلزمها لها.

قال: وإذا جاز ما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه
واقع، فلا يملك الزوج فيه الرجعة؛ لأن الله عز وجل يقول:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ ولا تكون مفتدية وله عليها
الرجعة، ولا يملك المال وهو يملك الرجعة؛ لأن من ملك شيئاً
بعوض أعطاه لم يميز أن يكون يملك ما خرج منه وأخذ المال عليه.
قال: ولو خالعت المرأة زوجها بالف ودفعتها إليه، ثم
أقامت بينة أو أقر أن نكاحها كان فاسداً أو أنه قد كان طلقها
ثلاثاً قبل الخلع أو تطلقه لم يبق له عليها غيرها أو خالعهما، ولم
يجدد لها نكاحاً رجعت عليه في كل هذا بما أخذ منها.
قال: وهكذا لو خالعت، ثم وجد نكاحها فاسداً كان الخلع
باطلاً وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما.

٢- ما يجوز خلعه، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جماع معرفة ما يجوز خلعه ما
النساء أن ينظر إلى كل من جاز أمره في ماله فنجيز خلعه، ومن لم
يميز أمره في ماله فندرج خلعه؛ فإن كانت المرأة صبيّة لم تبلغ أو بالغا
ليست برشيده أو محجوراً عليها أو مغلوبة على عقلها، فاختلعت
من زوجها بشيء قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها، وما
طلقها على ما أخذ منها واقع عليها، وهذا يملك الرجعة، فإذا
بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به إلا أن يكون
طلقها ثلاثاً أو تطلقه لم يكن بقي له عليها غيرها.

قال: وهكذا إن خالغ عنها ولها بأمرها من مالها كان أو
غيره فالأمر مردود، وليس للسُّلطان أن يخالغ عنها من مالها؛ فإن
فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها، ولو خالغ عنها وهي
صبيّة بأن أبرأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئاً
من مالها كان الطلاق الذي وقع بالمال واقعاً عليها، وكان مالها
الذي دفعته إليه مردوداً عليها وحققاً ثابت عليه من الصداق
وغيره، ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبراه منه الأب والولي غير
الأب.

قال: ولو كان أبو الصغيرة، وولي المحجور عليها خالغ عنها
بأن أبراه من صداقها وهو يعرفه على أنه ضامن لما أدركه فيه كان
صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه

٥٩- كتاب الخلع

١- ما يقع الخلع من الطلاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خالغ الرجل امرأته
فنوى الطلاق، ولم ينو عدداً منه بعينه فالخلع تغطية لا يملك فيها
الرجعة؛ لأنها بيع من البيع، ولا يجوز أن يملك عليها مالها
ويكون أملك بها.

وإنما جعلناها تغطية؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الطَّلَاقُ
مَرَّتَانٍ﴾ فمقلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بإيقاع الزوج
وعلمنا أن الخلع لم يقع إلا بإيقاع الزوج.

قال: وإذا خالغ الرجل امرأته فسمى طلاقاً على خلع أو
فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى.

وكذلك إن سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنية الطلاق
قال: وجماع هذا أن ينظر إلى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع
فوقعه به في الخلع، وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الابتداء
يوقع به خلع، فلا توقع به خلعاً حتى ينوي به الطلاق، وإذا لم
يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردوداً عليها.

قال: فإن نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثاً فهو ما نوى.

قال: وكذلك إن سمي عدداً من الطلاق فهو ما سمي،
وقد روي نحو من هذا عن عثمان رضي الله عنه.

١٨٠٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ طَهْمَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ. [تقدم]
قال الشافعي: وهذا كما روي عن عثمان رضي الله عنه إن لم يسم
بالخلع تغطية؛ لأنه من قبل الزوج، ولو سمي أكثر من تغطية
فهو ما سمي.

قال: والمختلعة مطلقة فعدتها ولها السكنى ولا نفقة
لها؛ لأن زوجها لا يملك الرجعة.

قال: وإذا خالعهما، ثم طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق؛
لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج بحال بأن يكون له
عليها رجعة ولا تحل له إلا بنكاح جديد كما كانت قبل أن
ينكحها.

وكذلك لو آل منها أو تظاهر أو قذفها لم يقع عليه إيلاء
ولا ظهار ولا لعان إن لم يكن ولده، ولو ماتت أو مات لم يتوارثا.

قال: وإنما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل؛ لأن الله
تعالى حكم بهذه الأحكام الخمسة من الإيلاء والظهار واللعان
والطلاق والميراث بين الزوجين، فلمّا عقلنا عن الله تعالى أن

طلاق، فلا يكون لأحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيّد ولا ولي ولا سلطان إنما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما لزمه من نفسه إذا امتنع هو أن يطلق، وكان لمن له طلاق، وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل.

٣- الخلع في المرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أيهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معاً ويلزمه فيه ما سمى الزوج من الطلاق.

قال: فإن كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فالخلع جائز، وإن مات من المرض؛ لأنه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزاً.

قال: وإن كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء، وإن خالعه بمهر مثلها أو أقل فالخلع جائز، وإن خالعه بأكثر من مهر مثلها، ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جاز لها مهر مثلها من الخلع، وكان الفضل على مهر مثلها وصيةً يحاص أهل الوصاية بها ولا ترث المختلعة في المرض ولا في الصحة زوجها، ولا يرثها، ولو مات أحدهما وهي في العدة.

قال: ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها بقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خمسون، ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد أو الدار أو يرجع بمهر مثلها نقداً كما لو اشتراه فاستحق نصفه كان له إن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن، وإن شاء نقض البيع ورجع بالثمن.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه إن اشترى عبداً فاستحق بعضه أن الصقة باطلة من قبل أنها جمعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال، فبطلت كلها، وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه؛ لأن الخلع بيع من اليسوع وله مهر مثلها والعبد مردود.

قال الشافعي: وسواء كان للمرأة ميراث أو كان الزوج بماله أصاب منه أقل أو أكثر أو مثل صداق مثلها أو الصداق الذي أعطاهما أو لم يكن إنما الخلع كالبيع، ألا ترى أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كما يرجع في البيوع الفاتية الفاسدة بقيمة السلعة ومال الميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع.

٤- ما يجوز أن يكون به الخلع، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله: جاع ما يجوز به الخلع، ولا يجوز

أيما كان أو ولياً أو اجنبياً، ولا يرجع به الضامن على المرأة؛ لأنه ضمن عنها متطوعاً في غير نظر لها.

قال الشافعي: ولو كان دفع إلى الزوج عبداً من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد؛ لأنه إنما ضمن له العبد لا غيره، ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة، وقد قيل له: صداق مثلها، وإن أفلس الضامن فالزوج غريم له، ولا يرجع على المرأة بحال.

قال: ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال إلا بأن يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطي الزوج شيئاً على أن يفارقها فيجوز للزوج.

قال: والذممة المحجور عليها في هذا كالمسلمة المحجور عليها. قال: والأمة هكذا، وفي أكثر من هذا؛ لأنها لا تملك شيئاً بحال وسواء كانت رشيدة بالغاً أو سفیهة محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال إلا أن يخالع عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج.

قال: وإن أذن لها سيدها بشيء تخلعه فالخلع جائز.

وكذلك المدبرة وأُم الولد.

قال: ولا يجوز ما جعلت المكتابة على الخلع، ولو أذن لها الذي كاتبها؛ لأنه ليس بمال له فيجوز إذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها.

قال: ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه، وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله، فإذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيداً أو ذمياً أو مملوكاً من قبل أن طلاقه جائز، فإذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أولى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد، فلو كان مهر امرأته ألفاً وخالعه بدرهم جاز عليه ولولي المحجور أن يلي عليه ما أخذ بالخلع؛ لأنه مال من ماله، وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيد.

قال: فإن استهلك ما أخذ قبل إذن ولي المحجور وسيّد العبد له رجوع ولي المحجور وسيّد العبد به على المختلعة من قبل أنه حق لزمها له كما لو كان عليها دين أو أرض جناية فدفعته إليه رجع به وليه وسيّد العبد عليها.

قال الشافعي: وإن خلع أبو الصبي أو المعتوه أو وليه عنه امرأته أو أبا امرأته فالخلع باطل والنكاح ثابت، وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي امرأته بمالها.

وكذلك إن كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امرأته بمالها.

وكذلك سيّد العبد إن خالع عن عبده بغير إذنه؛ لأن الخلع

حي؛ لأن إيداله مثلها بمن يسكن سكنه ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن ولا الدابة بينهما، وأن المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود نديها، ولا يقبله غيره ويستمره منها ولا يستمره من غيرها ولا ترى أمه ولا تطيب نفسها له، وليس هذا في دار ولا دابة يركبها راكب، ولا يسكنها ساكن.

قال: ولو اختلعت منه بأن عليها ما يصلح المولود من نفقة وشيء إن نابه وقتاً معلوماً لم يميز؛ لأن ما يتوبه مجهول لما يعرض له من مرض وغيره.

وكذلك نفقته إلا أن تسمى مكيلة معلومة ودرهم معلومة تختلعت منه بها ويأمرها بنفقتها عليه ويصدقها بها أو يدفعها إلى غيره أو يوكل غيرها بها فيقبضها في أوقات معلومة؛ فإن وكل غيرها بأن يقبضها إذا احتاج لم يميز؛ لأن حاجته قد تقدم وتؤخر وتكثر وتقل، وإذا لم يميز رجع عليها بمهر مثلها، وإن قبض منها مع الشرط الفاسد شيئاً لا يجوز رده عليها أو مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل.

قال: وهكذا لو خالعا على نفقة معلومة في وقت معلوم، وأن تكفنه وتدفعه إن مات أو نفقته وجعل طبيب إن مرض؛ لأن هذا يكون، ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب، فإذا أنفقت عليه رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط، وكان عليها مهر مثلها.

قال: ولو خالعا بسكنى دار لها سنة معلومة أو خدمة عبد سنة معلومة جاز الخلع؛ فإن انهدمت الدار أو مات العبد رجع عليها بمهر مثلها.

قال: ولو اختلعت منه بما في بيتها من متاع؛ فإن تصادقا على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا بيت لها غيره أو سميا البيت بعينه جاز، وإن كانا أو أحدهما لا يعرف أو كان لها بيت غيره، فلم يسميا البيت، وإن عرفا ما فيه فالخلع جائز وله مهر مثلها.

قال: وإن اختلعت منه بالحساب الذي كان بينهما؛ فإن كانت تعرفه ويعرفه جاز، وإن كانا يجعلانه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها، وإن عرفه أحدهما وأدعى الآخر جهالته تحالفا وله مهر مثلها، وإن عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شيء فأخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شيء فأدخله تحالفا وله عليها مهر مثلها.

٥- المهر الذي مع الخلع

قال الشافعي: وإذا خالغ الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق أو لم تقبضه فالخلع جائز؛ فإن

أن ينظر إلى كل ما وقع عليه الخلع؛ فإن كان يصلح أن يكون مبيعاً فالخلع به جائز، وإن كان لا يصلح أن يكون مبيعاً فهو مردود.

وكذلك إن صلح أن يكون مستأجراً فهو كالبيع.

قال: وذلك مثل أن يخالغ الرجل امرأته بخمر أو خنزير أو بجنين في بطن أمه أو عبد أبق أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو بما في يده أو بما في يدها، ولا يعرف الذي هو في يده أو بثمره لم يبد صلاحها على أن يترك أو يعبد بغير عينه ولا صفة أو بمائة دينار إلى ميسرة أو إلى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو ما في معنى هذا أو يخالعا بحكمه أو بما شاء فلان أو بما كلفه وهو لا يعرفه أو بما في بيتها وهو لا يعرفه.

قال: وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها أبداً بمهر مثلها.

وكذلك إن خالعا على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يميز؛ لأن البيع كان لا يجوز فيهما حين عقد، وهكذا إن خالعا على عبد فاستحق أو وجد حراً أو مكاناً رجع عليها بصداق مثلها لا قيمة ما خالعا عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشتري الشيء شراءً فاسداً فيهلك في يدي المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفاتت لا بقيمة ما اشتراه به والطلاق لا يرجع فهو كالمستهلك فيرجع بما فات منه وقيمة ما فات منه صداق مثلها كقيمة السلعة الفاتت.

قال: ولو اختلعت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو يرد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها كحكمه لو اشتراه فاستحق نصفه.

قال الربيع: وقول الشافعي الذي نأخذ به إن استحق بعضه بطل كله ورجع بصداق مثلها.

قال: وكذلك لو خالعا على أنه بريء من سكنها كان الطلاق واقعاً، وكان ما اختلعت به غير جائز؛ لأن إخراجها من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها، ولو خالعا على أن عليها رضاع ابنها وقتاً معلوماً كان جائزاً؛ لأن الإجارة تصح على الرضاع بوقت معلوم، فلو مات المولود، وقد مضى نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها، ولو لم ترضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها.

وإنما قلت إذا مات المولود رجع عليها بمهر مثلها، ولم أقل يأتيها بمولود مثله ترضعه كما يتكاري منها المنزل فيسكنه غيره والدابة فتحمل عليها ورثته غيره إذا مات ويفعل ذلك هو وهو

قال: ولو اختلعت منه بعبدٍ معيبٍ فردّه بالعيب رجّع عليها بمهر مثلها، ولو خالعت على ثوبٍ وشرطت أنّه هروي، فإذا هو غير هروي فردّه بأنّه ليس كما شرطت رجّع عليها بالمهر والخلع في كلّ ما وصفت كالبيع لا يختلف.

٧- خلع المراتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت للمرأة امرأتان، فقلنا له طلقنا معاً باللفظ لك علينا فطلقهما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يملك فيه الرجعة والقول في الألف واحد من قولين فمن أجاز أن ينكح امرأتين معاً بمهر مسمى، فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أجاز هذا وجعل على كلّ واحدة منهما من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل مثل إحداها مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها.

قال: ومن قال هذا.

قال: فإن طلق إحداها دون الأخرى في وقت الخيار وقّع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف، ثم إن طلق الأخرى قبل مضي وقت الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف، وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له من الألف، ولو طلق إحداها في وقت الخيار، ولم يطلق الأخرى حتى يمضي وقت الخيار لزم التي طلق في وقت الخيار حصتها من الألف، وكان طلاقاً بائناً، ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء، وكان يملك في طلاقها الرجعة.

قال: وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد، وإن أردتا الرجوع فيما جعلتا له في وقت الخيار لم يكن لهما.

وكذلك لو قال هو لهما إن أعطيتاني ألفاً فانتما طالقان، ثم أَرَادَ أن يرجع لم يكن ذلك له في وقت الخيار، فإذا مضى فأعطياه ألفاً لم يكن عليه أن يطلقهما إلا أن يشاء أن يتبدئ لهما طلاقاً.

قال: وإن قالتا طلقنا باللفظ فطلقهما، ثم أردتتا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما.

قال: ولو قالتا هذا لهُ، ثم أردتتا فطلقهما بعد الردّ وقف الطلاق؛ فإن رجعتا إلى الإسلام في العدة لزمتهما وكانتا طالقين بائنتين لا يملك رجعتهما وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لا من يوم أردتتا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام، وإن لم ترجعا إلى الإسلام حتى تمضي العدة أو تقتلا أو غوتا لم يقع الطلاق، ولم يكن له من الألف شيء.

كانت خالعت على دار أو دابة أو عبدٍ بعينه أو شيء أو دنائير مسمّاة أو شيء يجوز عليه الخلع، ولم يذكر واحد منهما المهر فالخلع جائز، ولا يدخل المهر في شيء منه؛ فإن كان دفع إليها المهر، وقد دخل بها فهو لها لا يأخذ منه شيئاً، وإن لم يكن دفع إليها فالمهر لها عليه، وإن كان لم يدخل بها، وقد دفع المهر إليها رجّع عليها بنصف المهر، وإن كان لم يدفع منه شيئاً إليها أخذت منه نصف المهر، وإن كان المهر فاسداً أخذت منه نصف مهر مثلها.

قال: والخلع والمباراة والفدية سواء كلّ في هذا إذا أريد به الفراق، ولا يختلف.

وكذلك الطلاق على شيء موصوفٍ.

قال: وإن تخالعا، وقد سمى لها صداقاً، ولم يذكرها فهو كما وصفت، لها الصداق إن دخل ونصفه إن لم يدخل، فإن كان الصداق فاسداً فلها مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها إن لم يدخل، وإن لم يكن سمى صداقاً فلها التمتع والخلع جائز.

قال: فإن قالت أبرئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أخالعتك، وإن قالت أبرئك على مائة دينار على أن لا تباعة لواحد منا على صاحبه فصداقاً على البراءة من الصداق جاز، وإن لم يتصداقاً وأراد البراءة من الصداق، وقالت: لم أبرئك منه تخالفاً، وكان لها مهر مثلها، وليس هذا كالمسألة قبلها المبارة ههنا مطلقة على المبارة من عقد النكاح والمبارة ههنا على أن لا تباعة لواحد منهما على صاحبه تحتمل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مباراة مجهولة ورددناها إلى مهر مثلها فيها إذا تراكرا في الصداق.

٦- الخلع على الشيء بعينه فيتلف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعبدٍ بعينه، فلم تدفعه إليه حتى مات العبد رجّع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراه منها فمات قبل أن يقبضه رجّع عليها بشيء الذي قبضت منه ويتقضى فيه البيع، ولو قبضه منها، ثم غصبته ليّاه أو قتلته كان له عليها قيمته، وكان كعبدٍ له لم تملكه قط جنت عليه أو غصبته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو اختلعت منه على دابة أو ثوبٍ أو عرضٍ فمات أو تلف رجّع عليها بمهر مثلها، ولو اختلعت منه على دار فاحترق قبل أن يقبضها كان له الخيار في أن يرجع بمهر مثلها أو تكون له العرصة بمحضتها من الثمن؛ فإن كانت حصتها من الثمن النصف كانت له به ورجّع عليها بنصف مهر مثلها.

صاحبي ولا تطلقني أبداً فأخذها رجعت بها عليه، وكان له أن يطلقها، ولو قالت لك علي ألف درهم على أن تطلقني صاحبي ولا تطلقني أبداً فطلق صاحبتها كان له عليها مثل مهر صاحبتها كان أقل من ألف أو أكثر، ولم تكن له الألف لفساد الشرط، وكان له أن يطلقها متى شاء.

قال: ولو قالت له لك علي ألف درهم على أن تطلقني وصاحبي فطلقهما لزمتهما الألف، وإن طلق إحداهما كان له من الألف بقدر حصّة مهر مثل المطلقة منهما.

قال: والقول الثاني: أن رجلاً لو كانت له امرأتان فأعطته ألفاً على أن يطلقهما فطلقهما كان له عليهما مهرور أمثالهما، ولم يكن له من الألف شيء.

وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها ويعطيها عبداً لم يكن لها العبد، وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها أو شيء تأخذه مع طلاقها كان الشرط باطلاً، والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع شيء تأخذه مع طلاقها في هذه الوجوه كلها.

قال: وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها أن يطلقها فسواء إذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له، وجاز الطلاق، وإذا كان مما لا يجوز أن يملك رجع عليها إن كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لزمها من ذلك في نفسها لزمها في غيرها، وما لزمها في نفسها لزم الأجنبي فيها إذا أعطاه عنها لا يفرق ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع.

قال: وإذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثاً ولك علي ألف درهم فطلقها ثلاثاً فله الألف، وإن طلقها اثنتين فله ثلث الألف، وإن طلقها واحدة فله ثلث الألف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين.

قال: ولو لم يبق له عليها من الطلاق إلا واحدة، فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف؛ لأن الواحدة تقوم مقام الثلاث في أن تحرّمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

قال: ولو كانت بقيت له عليها اثنتان، فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف؛ لأنها تحرّم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجاً غيره، ولو طلقها واحدة كان له ثلث الألف؛ لأنها تبقى معه بواحدة ولا تحرّم عليه حتى يطلقها إياها، فلا تأخذ أكثر من حصتها من الألف.

قال: ولو قالت لك علي ألف درهم على أن تطلقني

قال: ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان، فقلتا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم وهو يملك فيه الرجعة إذا لم يكن جاء على طلاقهما كله ولا شيء له عليهما من الألف.

قال: وإن كانت إحداهما محجوراً عليها والأخرى غير محجور عليها لزمهما الطلاق وطلاق غير المحجور عليها جائز بائن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجور عليها يملك فيه الرجعة إذا أبطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق يملك الرجعة، وإن كان أراد هو أن لا يملك الرجعة إلا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة يملك الرجعة.

قال: ولو كانت امرأته أمة فخالعها كانت التطليقة بائناً ولا شيء عليها ما كانت مملوكة إذا لم ياذن لها السيد ويتبعها بالخلع إذا عتقت، وإنما أبطلت عنها في الرق؛ لأنها لا تملك شيئاً كما أبطلت عن المفسد حتى يوسر، فلو خلع رجل امرأة له مفسدة كان الخلع في ذمتها إذا أيسرت؛ لأنني لم أبطله من جهة الحجر فيبطل بكل حال.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا العبد فمن أجاز نكاحاً ويبيعاً معاً أجاز هذا الخلع وجعل العبد مبيعاً ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمسائيه، فإذا وجدت به عيباً فمن قال: إذا جمعت الصنفه شيئين لم يرد إلا معاً فردت العبد رجع عليها بمهر مثلها، وكان لها الألف بإحصائها بها، ومن قال: إذا جمعت الصنفه شيئين مختلفين رد أحدهما بعيه بحصته من الثمن رده بخمسائيه.

قال: وقد يفرق هذا والبيع؛ لأن أصل ما عقد هذا عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجوز لمن قال: لا يرد البيع إلا معاً أن يرد العبد بخمسائيه من الثمن ويفرق بينه وبين البيع.

قال: وإذا كانت للرجل امرأتان، فقالت إحداهما طلقني وفلانة على أن لك علي ألف درهم أو علي ألف درهم، ففعل فالألف للتي خاطبه لازمة يتبعها بها، وهكذا لو قال ذلك له أجنبي؛ فإن طلق التي لم تخاطبه وأمسك التي خاطبه لزمته المخاطبة حصّة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق على مهرٍ مثلها فيلزمها حصّة مهرٍ مثل مطلق.

قال: وهكذا لو قال: هذا له أجنبي.

قال: وإذا كان لرجل امرأتان، فقالت له إحداهما لك علي إن طلقني ألف وحسبت صاحبي، فلم تطلقها أبداً فطلقها كان له عليها مهرٌ مثلها لفساد الشرط في حبس صاحبتها أبداً وهو مباح له أن يطلقها.

قال: ولو قالت لك علي ألف درهم على أن تطلقني

الألف، وكان مطوعاً بالتَّينِ اللَّتَيْنِ زادهما.

قال: ولو قالت له إن طَلَّقْتَنِي واحدةً فلكَ ألفٌ أو ألفان فطلقها واحدةً كانَ له مهرٌ مثلها؛ لأنَّ الطَّلَاقَ لم ينعقد على شيءٍ معلومٍ.

وكذلك لو قالت لي الخيارُ أن أعطيك ألفاً لا انقصك منها أو ألفين أو لك الخيارُ أو لي ولك الخيار.

قال: ولو كانت بقيت عليها واحدةً من الطَّلَاقِ، فقالت طَلَّقْتَنِي ثلاثاً واحدةً أحرمَ بها والتَّينِ إن نكحتني بعدَ اليومِ كانَ له مهرٌ مثلها إذا طلقها كما قالت.

قال: ولو قالت له إن طَلَّقْتَنِي فعلي أن أزوجه امرأةً تغنيك وأعطيك صداقها أو أي امرأةٍ شئت وأعطيك صداقها وسمت صداقها أو لم تسمه فالطلاقُ واقعٌ وله مهرٌ مثلها، وإنما معني أن أجيزه إذا سمَّت المهرَ أنها ضمنت له تزويجَ امرأةٍ قد لا تزوجه، ففسد الشرطُ، فإذا فسد، فإنما له مهرٌ مثلها.

قال: وهكذا لو قالت له إن طَلَّقْتَنِي واحدةً فلكَ ألفٌ ولك إن خطبتني أن أنكحك بمائةٍ فطلقها فله مهرٌ مثلها، ولا يكونُ له عليها أن تنكحه إن طلقها، قال: وهكذا لو قالت له طَلَّقْتَنِي ولك ألفٌ ولك أن لا أنكحَ بعدك أبداً فطلقها فله مهرٌ مثلها ولها أن تنكحَ من شاءت.

قال: وإذا وكلَّ الزوجُ في الخلعِ فالوكالةُ جائزةٌ والخلعُ جائزٌ فمن جاز أن يكونَ وكيلًا بمالٍ أو خصومةٍ جاز أن يكونَ وكيلًا بالخلعِ للرجلِ والمرأةِ معاً وسواءَ كانَ الوكيلُ حرّاً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كلٌّ هؤلاء تجوزُ وكالته.

قال: ولا يجوزُ أن يركَّلَ غيرُ بالغٍ ولا معتوهاً.

فإن فعلَ فالوكالةُ باطلةٌ إذا كانَ هذان لا حكمَ لكليهما على أنفسهما فيما لله عزٌّ وجلٌّ وللأدَمِيَّينَ، فلا يلزمهما لم يميز أن يكونا وكيلين يلزمُ غيرهما بهما قولٌ.

قال: وأحبُّ إليَّ أن يسمَّى الموكلانَ ما يبلغُ الوكيلُ لكلِّ واحدٍ منهما الرجلُ بأن يقولَ وكلته بكذا لا يقبلُ أقلُّ منه، والمرأةُ بأن يعطيَ عنها وكيلها كذا لا يعطي أكثرَ منه.

قال: وإن لم يفعلا جازت وكالتهما، وجزاءُهما ما يجوزُ للوكيلِ وردُّ من فعلهما ما يردُّ من فعلِ الوكيلِ، فإن أخذَ وكيلُ الرجلِ من المرأةِ أو وكيلها أقلُّ من مهرٍ مثلها فشاءَ الموكلُ أن يقبله ويجوزُ عليه الخلعُ، فيكونُ الطلاقُ فيه بائناً فعلياً، وإن شاء أن يردّه فعل، فإذا ردّه فالطلاقُ فيه جائزٌ يملكُ الرجعةَ وهو في هذه الحالِ في حكمٍ من اختلَعَ من محجورٍ عليها لا أنه قياسٌ عليه.

قال: وكذلك إن خالعا بعرضٍ أو بدين فشاءَ أن يكونَ له الدَّينُ ما كانَ كانَ له، وإن شاء أن لا يكونَ له ويلزمه الطلاقُ، ثمَّ

يملكُ فيه الرجعةَ كان.

قال: وإن أخذَ وكيلُ الرجلِ من المرأةِ نفسها أكثرَ من مهرٍ مثلها جازَ الخلعُ، وكانَ قد ازدادَ للذي وكله.

قال: وإن أعطى وكيلُ المرأةِ عنها الزوجَ نفسه مهرَ مثلها أو أقلُّ نقداً أو ديناً جازَ عليها، وإن أعطى عليها ديناً أكثرَ من مهرٍ مثلها فشاءت لزماً وتمَّ الخلعُ، وإن شاءت ردُّ عليها كلّه ولزماً مهرٌ مثلها.

وكانَ حكمها حكمَ امرأةٍ اختلعت بما لا يجوزُ أو بشيءٍ بعينه فتلقت فيلزمها مهرٌ مثلها نقداً يجوزُ في الخلعِ ما يجوزُ في البيعِ، ولا يلزمُ الزوجُ أن يؤخذَ له عرضٌ ولا دينٌ إلا أن يشاءَ ولا المرأةُ أن يعطيَ عليها عرضٌ ويعطيَ عليها دينٌ مثلُ أو أقلُّ من مهرٍ مثلها نقداً.

وإنما لزماً أنها إن شاءت أدته نقداً، وإن شاءت حسبته فاستفضلت تأخيرهُ، ولم تزد عليها في عدده، فلا يكونُ الخلعُ لوكيلٍ إلا بدنانيرَ أو دراهمَ كما لا يكونُ البيعُ لوكيلٍ إلا بدنانيرَ أو دراهمَ.

قال: ولا يغرمُ وكيلُ المرأةِ ولا الرجلُ شيئاً، وإن تعدّيا إلا أن يعطيَ وكيلُ المرأةِ أكثرَ من مهرٍ مثلها فيتلفُ ما أعطى فيضمنُ الفضلُ من مهرٍ مثلها فأمّا إذا كانَ قائماً بعينه في يد الزوجِ فيستزجُ منه لا يغرمُ الوكيلُ، ولا يشبه هذا اليسوعُ، وذلكَ أنه إن وكلّه بسلعةٍ فاشتراها بأكثرَ من ثمنٍ مثلها لزمته السلعةُ بيعاً لنفسه وأخذَ منه الموكلُ الثمنَ الَّذي أعطاه إن لم يختَرِ أخذَ السلعةَ والوكيلُ لا يملكُ المرأةَ، ولا يردُّ الطلاقُ بحالٍ وطلاقها كشيءٍ اشتراه لها فاستهلكته، فإذا كانَ الثمنُ مجهولاً أو فاسداً ضمنت قيمتهُ، ولم يضمنها الوكيلُ.

قال: ولو وكلّه رجلٌ بأن يأخذَ من امرأته مائةً، ويخالعها فآخذَ منها خمسينَ لم يميز الخلعُ وكانت امرأته بحالها كما لو قال لها إن أعطيتني مائةً فأنّت طالقُ فاعطته خمسينَ لم تكن طالقاً، ولو وكلّت هي رجلاً على أن يعطيَ عنها مائةً على أن يطلقها زوجها فاعطى عنها مائتينَ فطلقها زوجها بالمائتينِ؛ فإن قال الوكيلُ لك مائتا دينارٍ على أن تطلقها فطلقها فالمائتان لازمةٌ للوكيلِ تؤخذُ منها المائةُ التي وكلته بها ومائةٌ بضمانه إياها، وإن كانَ قال له: لك مائتا دينارٍ من مالِ فلانةٍ لا أضمنها لك أو قاله وسكت، ففعلَ فطلقها لزمها الأكثرُ من المائةِ التي وكلّت بها الوكيلُ أو مهرٍ مثلها، ولم يلزمها ما زادَ على ذلكَ من المائتينِ ولا الوكيلُ؛ لأنّه لم يضمنَ له شيئاً، ولو كانَ الوكيلُ قال له: طلقها على أن أسلمَ لك مائتي دينارٍ من مالها فالوكيلُ ضامنٌ إن لم تسلّمَ ذلكَ له المرأةُ أخذَ الزوجُ من مالِ المرأةِ الأكثرَ من مائةٍ دينارٍ ومهرٍ مثلها ورجعَ على

قال الشافعي: ولو قال لها أنت طالق إذا دفعت إلي ألفاً دفعت إليه شيئاً رهناً قيمته أكثر من ألف لم تطلق ولا تطلق إلا بأن تدفع إليه ألف.

قال: ولو قال لها إن أعطيتي ألف درهم طلقك فأعطته ألف درهم لم يلزمه أن يطلقها ويلزمه أن يرده ألفاً عليها، وهذا موعود لا يجاب طلاق.

وكذلك إن قال: إذا أعطيتي ألف درهم طلقك.

وهكذا إن قالت له إن أعطيتك ألف درهم تطلقني أو طلقتي؟

قال: نعم، ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول إذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق أو أنت طالق إذا أعطيتي ألف درهم فتعطي ألف درهم في وقت الخيار.

ولو قال لها إذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق فأعطته ألف درهم طرية لم تطلق إلا بأن تعطيها وزن سبعة، ولو أعطته ألفاً بغليّة طلقت؛ لأنها ألف درهم وزيادة، وكان كمن قال: إن أعطيتي ألفاً فأنت طالق فأعطته ألفاً وزيادة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أعطته ألفاً رديئة مردودة؛ فإن كانت فضة يقع عليها اسم الدرهم طلقت، وكان له عليها أن تبذله ليأها، وإن كانت لا يقع عليها اسم الدرهم أو على بعضها اسم فضة؛ لأنها ليست فضة لم تطلق.

ولو قال: إن أعطيتي عبداً فأنت طالق فأعطته عبداً أي عبداً ما كان أعور أو معيباً فهي طالق، ولا يملك العبد وله عليها صداق مثلها.

وكذلك لو قال لها إن أعطيتي شاة ميتة أو خنزيراً أو زقاً خر فأنت طالق فأعطته بعض هذا كانت طالقاً، لأن هذا كقولها لها إن دخلت الدار فأنت طالق، ولا يملك شيئاً من هذا ويرجع عليها بمهر مثلها في كل مسألة من هذا.

وإن قال لها إن أعطيتي شيئاً يعرفانه جميعاً بعينه فأنت طالق فأعطته ياءه كانت طالقاً؛ فإن وجد به عيباً كان له رده ويرجع عليها بمهر مثلها، وإن أعطته عبداً فوجده مذبراً لها لم يكن له رده؛ لأن لها بيعه، وإن وجده مكاتباً لم يكن له، ولو عجز بعدما يطلقها لم يكن له؛ لأن العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه، وإن وجده حراً أو لغيرها فيه شرك لم يكن له، ولو سلمه صاحبه، وكان له في هذا كله مهر مثلها.

٩- اختلاف الرجل والمرأة في الخلع

قال الشافعي: وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين؛ فإن قالت طلقني واحدة أو أكثر

الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار، ولو أفلست المرأة كانت المائتا دينار له على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين، ولو كان مكان الوكيل أب أو أم أو ولي أو أجنبي لم توكله ولا واحداً منهم، فقال للزوج اخلعها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار، ففعل الزوج، ثم رجع كان له عليه مائتا دينار، ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليها بشيء؛ لأنها لم توكله بأن يخالع بينها وبين زوجها.

٨- مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا يلزمها

يلزمها

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قالت المرأة للرجل إن طلقني ثلاثاً فلك عليّ مائة فسواء هو كقول الرجل يعني ثوبك هذا بمائة لك عليّ أو يعني ثوبك هذا بمائة.

قال: فإن طلقها ثلاثاً فله عليها مائة دينار.

قال: ولو قالت له طلقني بألف، فقال أنت طالق بألف، فقالت أردت فلساً، وقال هو أردت دراهم أو قالت أردت دراهم، وقال هو أردت دنائير تحالفاً، وكان له مهر مثلها.

قال: ولو قالت له طلقني على ألف، فقال أنت طالق على ألف، فقالت أردت طلقني على ألف على أبي أو أخي أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لها؛ لأن الطلاق لا يرد.

وظاهر هذا أنه كقولها طلقني على ألف عليّ.

قال: ولو قالت: إن طلقني فلك ألف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها ألف درهم والطلاق بائن، وإن طلقها بعد مضي وقت الخيار لزمه الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له عليها.

قال: وكذلك لو قال لها أنت طالق إن ضمننت لي ألف درهم أو امرك بيدك تطلقين نفسك إن ضمننت لي ألف درهم أو قد جعلت طلاقك إليك إن ضمننت لي ألف درهم فضمنتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقاً وكانت عليها ألف، وإن ضمننتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقاً، ولم يكن عليها شيء.

قال: وجماع هذا إذا كان الشيء يتم بها وبه لم يجوز إلى مدّة، ولم يجوز إلا في وقت الخيار كما لا يجوز ما جعل إليها من أمرها إلا في وقت الخيار؛ لأنه قد تمّ بها وبه.

قال: ولو قال لها إن أعطيتي ألفاً فأنت طالق، فقالت: قد ضمننت لك ألفاً أو أعطته عرضاً بألف أو نقداً أقل من ألف لم يكن طلاقاً إلا بأن تعطيها ألفاً في وقت الخيار؛ فإن مضي وقت الخيار لم تطلق، وإن أعطته ألفاً إلا بأن يحدث لها طلاقاً بعد.

قال: ولو قالت له طَلَّقْتِي على الفِ وأقامت شاهداً حلفَ وكانت امرأته، ولو كانت المسألة مجالها، فقال طَلَّقْتُكَ على الفين، فلم تقبلي وحدثت كأن القول قولها في المال، ولم يلزمه الطلاق؛ لأنه لم يقر بالطلاق إذ زعم أنه لم يقع.

قال: ولو ادعت أنه خالعهما وحدثت فأقامت شاهداً بأنه خالعهما على مائة وشاهداً أنه خالعهما على الفِ أو عرض بالشهادة لاختلافهما باطلة كلها ويجلف.

قال: وهكذا لو كان هو المذمي أنه خالعهما على الفِ وأقام بها شاهداً وشاهداً آخر بالفين أو بعرض بالشهادة باطلة وهي تحجده لزمها الطلاق بإقراره، ولم يلزمها المال وحلفت عليه، ولا يملك الرجعة؛ لأنه يقر أن طلاقه طلاق خلع لا يملك فيه الرجعة.

قال: ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بالفِ، فلم تطلقني إلا واحدة، وقال: بل طَلَّقْتُكَ ثلاثاً؛ فإن كان ذلك في وقت الخيار فهي طالق ثلاثاً وله الألف.

وإن كان اختلافهما، وقد مضى وقت الخيار تخالفاً.

وكان له مهرٌ مثلها.

قال الشافعي: وإذا اختلف الزوج والمرأة، فقال الزوج طَلَّقْتُكَ على الفِ، وقالت المرأة طَلَّقْتُكَ على غير شيء فالقول قول المرأة، وعلى الزوج البينة والطلاق واقع، ولا يملك فيه الزوج الرجعة؛ لأنه مقر أن لا رجعة له على المرأة فيه، وأن عليها له مالا، فلا يصدق فيما يدعي عليها ويصدق على نفسه.

قال: ولو قالت المرأة سألتك أن تطلقني بالفِ فمضى وقت الخيار، ولم تطلقني، ثم طَلَّقْتُكَ بعد على غير شيء، وقال هو بل طَلَّقْتُكَ قبل أن يمضي وقت الخيار كأن القول قول المرأة في الألف، وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له، ولا يملك الرجعة.

قال: ولو قالت طَلَّقْتُكَ أمس على غير شيء، فقال: بل طَلَّقْتُكَ اليوم بالفِ فهي طالق اليوم بإقراره، ولا يملك الرجعة ولا شيء له عليها من المال؛ لأنها لم تقر به.

١٠- باب ما يفتردي به الزوج من الخلع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً على أن تعطيني ألفاً، فلم تعطه ألفاً فليست طالقاً.

وهو كقوله أنت طالق إن أعطيتني ألفاً وأنت طالق إن دخلت الدار.

وهكذا إن قال لها أنت طالق على أن عليك ألفاً؛ فإن أقرت بالفِ كانت طالقاً، وإن لم تضمنها لم تكن طالقاً.

قال: وهذا مثل قوله لها أنت طالق إن ضمنت لي ألفاً.

على ألف درهم، وقال: بل على الفين تخالفاً وله صدقٌ مثلها كأن أقل من ألفٍ أو أكثر من الفين، وهكذا لو قالت له خالعتني على ألفٍ إلى سنة، وقال: بل خالعتكِ على ألفٍ نقداً أو قالت له خالعتني على إيراك من مهري، فقال: بل خالعتكِ على ألفٍ آخذها منك لا على مهرك أو على ألفٍ مع مهرك تخالفاً، وكان مهرها بماله ويرجع عليها بصدقٍ مثلها.

قال: وهكذا لو قالت له ضمنت لك ألفاً أو أعطيتك ألفاً على أن تطلقني وفلانة أو تطلقني وتعق عبدك فطلقتي، ولم تطلقها أو طَلَّقْتُكَ، ولم تعق عبدك، وقال: بل طَلَّقْتُكَ بالفِ وحدك تخالفاً ورجع عليها بمهرٍ مثلها.

وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً، فلم تطلقني إلا واحدة، وقال: بل أخذت منك الألف على الخلع وبينونة طلاق، فإنما هي واحدة أو على اثنين فطلقتهما تخالفاً ورجع بمهرٍ مثلها، ولم يلزمه من الطلاق إلا ما أقر به، وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً وتطلقني كلما نكحتني ثلاثاً، فقال: ما أخذت الألف إلا على الطلاق الأول تخالفاً ورجع عليها بمهرٍ مثلها.

وكذلك لو أقر لها بما قالت رجع عليها بمهرٍ مثلها؛ لأنه لا يجوز أن يأخذ الجعل على أن يطلقها قبل أن ينكحها، ألا ترى أنه لو أخذ من أجنبية مالا على أنها طالق متى نكحها كأن المال مردود؛ لأنه لا يملك من طلاقها شيئاً، وقد لا ينكحها أبداً.

قال: ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بمائة، وقال: بل سألتني أن أطلقك واحدة بالفِ تخالفاً وله مهرٌ مثلها.

فإن أقامت المرأة البينة على دعواها وأقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك بوقت واحد وأقر به الزوجان تخالفاً وله صدقٌ مثلها وسقطت البينة كما تسقط في البيع إذا اختلفا والسَّلعة قائمة بعينها ويرد البيع، وإن كان مستهلكاً بقيمة المبيع.

قال: والطلاق لا يرد بقيمة مثل البضع مهرٌ مثلها.

قال: وهكذا لو اختلفا فأقاما البينة، ولم ترق بينهما وقتاً يدل على الخلع الأول؛ فإن وقتت بينهما وقتاً يدل على الخلع الأول فالخلع الأول هو الخلع الجائز، والثاني باطل إذا تصادقا إن لم يكن ثم نكاح، ثم خلع، فيكونان خلعين.

ألا ترى أن رجلاً لو خالعه امرأته بمائة، ثم خالعهما بعد، ولم يحدث نكاحاً بالفِ كانت الألف باطلاً، ولم يقع بها طلاق؛ لأنه طلق ما لا يملك والأول جائز؛ لأنه طلق ما يملك.

قال: ولو قالت طَلَّقْتُكَ ثلاثاً بالفِ، فقال: بل طَلَّقْتُكَ واحدةً بالفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادقا أن لم يكن طلاق إلا واحدة تخالفاً، وكان له مهرٌ مثلها.

إلى الآجال، وإذا اختلعت بثياب موصوفة إلى أجلٍ مسمى فالخلعُ جائزٌ والثَّيَابُ لها لازمةٌ.

وكذلك رقيقٌ وماشيةٌ وطعامٌ يجوزُ فيه ما يجوزُ في السلفِ ويردُّ فيه ما يردُّ في السلفِ.

قال: ولو تركت أن تسميَ حيثُ يقبضُ منه الطَّعامُ أو تركت أن تسميَ بعضَ صفةِ الطَّعامِ جازَ الطَّلَاقُ ورجعَ عليها بمهرٍ مثلهَا.

قال: ولو قالت المرأةُ سألتك أن تطلقني بالقبضِ فمضى وقتُ الخيارِ، ولم تطلقني، ثم طَلَّقْتَنِي بعدُ على غيرِ شيءٍ، وقالَ هو بَل طَلَّقْتِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُضِيَ وَقْتُ الْخِيَارِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ فِي الْأَلْفِ، وعلى الزَّوْجِ الْبَيْتَةُ وَالطَّلَاقُ لَازِمٌ لَهُ، ولا يملكُ الرَّجْعَةُ.

قال: ولو قال لها أنت طالقٌ وعليك ألفٌ كانت طالقاً واحدةً يملكُ الرَّجْعَةُ، وليسَ عليها ألفٌ، وهذا مثلُ قوله أنت طالقٌ وعليك حجٌّ وأنت طالقٌ وحسنَةٌ وطالقٌ وقيحةٌ.

قال: وإن ضمنت له الألفَ على الطَّلَاقِ لم يلزمها وهو يملكُ الرَّجْعَةَ كما لو ابتداءً الآن طلاقها فطلقها واحدةً، ثم قالت له اجعل الواحدةَ التي طَلَّقْتَنِي بائناً بالقبضِ لم تكن بائناً. وإن أخذَ منها عليها ألفاً فعليه ردُّها عليها.

قال: ولو تصادقا على أنها سألته الطَّلَاقَ بالقبضِ، فقال أنت طالقٌ وعليك ألفٌ كانت عليها، وكان الطَّلَاقُ بائناً.

قال: ولو قال لامرأته أنت طالقٌ إن أعطيتني عبدك فأعطته إِيَّاهُ، فإذا هو حرٌّ طَلَّقْتَ ورجعَ عليها بمهرٍ مثلهَا.

ولو قالت له اخلعني على ما في هذه الخِرةِ من الخُلِّ وهي مملوءةٌ فخالعها فوجده خراً وقَعَ الطَّلَاقُ، وكانَ عليها له مهرٌ مثلهَا.

١١- خلعُ المشرِكين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأةُ الذميمةُ من زوجها بخمرٍ بعينه أو بصفةٍ فدفعتهَا إليه، ثم جاءوا بعدُ إلينا أجزنا الخلعَ، ولم نردِّه عليها بشيءٍ، ولو لم تدفعها إليه، ثم ترفعوا إلينا أجزنا الخلعَ وأبطلنا الخمرَ وجعلنا له عليها مهرٌ مثلهَا.

قال: وهكذا أهلُ الحربِ إن رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميينَ في شيءٍ إلا أننا لا نحكمُ على الخريينَ حتَّى يجتمعا على الرضا ونحكمُ على الذميينَ إذا جاء أحدُهما.

قال: ولو أسلمَ أحدُ الزَّوجينَ، وقد تقابضا فهكذا، وإن لم يتقابضا بطلَ الخمرُ بينهما، وكانَ له عليها مهرٌ مثلهَا لا يجوزُ إن كانَ هو المسلمُ لمسلمٍ أن يأخذَ خراً ولا إن كانت هي المسلمةُ أن تعطيَ خراً، ولو قبضها منها بعدُ ما يسلمُ عزَّزَ، وكانَ له عليها مهرٌ مثلهَا إن طلبه.

وكذلك لو كانت هي المسلمةُ فدفعتهَا إليه عزَّزَ، وكانَ له عليها مهرٌ مثلهَا إن طلبه، وهكذا كلُّ ما حرَّم، وإن استحلَّوه مالاً مثلَ الخنزيرِ وغيره فهما في جميعِ الأحكامِ كالمسلمينَ لا يختلفُ الحكمُ عليهم، وعلى المسلمينَ إلا فيما وصفتُ ممَّا مضى في الشرِّك، ولا يردُّ في الإسلام.

١٢- الخلعُ إلى أجلٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأةُ من زوجها بشيءٍ مسمى إلى أجلٍ فالخلعُ جائزٌ، وما سمياً من المالِ إلى ذلك الأجلِ كما تكونُ البيوعُ ويجوزُ فيه ما يجوزُ في البيعِ والسلفِ

١٨٠٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن، فقالت صدق عروة، وقد جادلها في ذلك ناس، فقالوا إن الله تبارك اسمه يقول ثلاثة قروء، فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل تدرُونَ ما الأقراء الأقراء الأطهار. [أخرجه مالك (٥٧٦/٢) - (٥٧٧)]

١٨٠٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: مَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ قَهَّائِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ هَذَا يُرِيدُ الَّذِي قَالَتْ عَائِشَةُ. [أخرجه مالك (٥٧٧/٢)]

١٨٠٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا طَعَنْتِ الْمُطْلَقَةَ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ. [أخرجه البيهقي (٤١٥/٧)]

١٨٠٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الْأَخْوَصَ بْنَ حَكِيمٍ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا فَكَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا وَلَا تَرْتُهُ، وَلَا يَرْتُهَا. [أخرجه مالك (٥٧٧/٢)]

١٨١٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا طَعَنْتِ الْمُطْلَقَةَ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا وَلَا تَرْتُهُ، وَلَا يَرْتُهَا. [أخرجه البيهقي (٤١٥/٧)]

١٨١١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا وَلَا تَرْتُهُ، وَلَا يَرْتُهَا. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

١٨١٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْفَضْلِيِّ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى الْمُهَرِّبِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَمَسْلَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

٦٠ - كتاب العدد

١ - عِدَّةُ المدخولِ بها أَلْتِي تحيض

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ قال والأقراء عندنا، والله تعالى أعلم، الأطهار.

فإن قال قائل: ما دل على أنها الأطهار، وقد قال غيركم الحيض قيل له: دلالتان أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآخر اللسان.

فإن قال: وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

١٨٠٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرَّهٌ فَلْيَرَا جَفْعَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضْ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْ قَبْلَ أَنْ يَمْسُ قِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ. [هدم]

١٨٠٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَذْكُرُ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ حَائِضًا، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لِيُمْسِكْ وَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِقِبْلِ عِدَّتِهِنَّ أَوْ فِي قِبْلِ عِدَّتِهِنَّ. [هدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أنا شككت.

قال الشافعي: فأخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض قرأ فطلقوهن لقبيل عدتهن إن طلق طاهراً؛ لأنها حيثن تسقبل عدتها، ولو طلق حائضاً لم تكن مستقبل عدتها إلا بعد الحيض، فإن قال فما اللسان قبل القرء اسم وضع لمعنى، فلما كان الحيض دماً يرخيه الرحم فيخرج والطهر دم يجتبس، فلا يخرج كان معروفاً من لسان العرب أن القرء الحبس لقول العرب هو يقري الماء في حوضه، وفي سقائه، وتقول العرب هو يقري الطعام في شدة يعني يجبس الطعام في شدة.

عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَتْ فَذَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَالَا قَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَحَلَّتْ. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

١٨١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَسْلَمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُسْلِمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا دَخَلَتْ الْمُطَلَّقةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَلَا مِيرَاثَ. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

قال الشافعي: وَالْأَقْرَأُ الْأَطْهَارُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، فَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَاهِرًا قَبْلَ جَمَاعٍ أَوْ بَعْدَهُ اعْتَدَتْ بِالطَّهْرِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فِيهِ الطَّلَاقُ، وَلَوْ كَانَ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَتَعَدَّتْ بِطَهْرَيْنِ تَامَيْنِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، وَلَا يُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْقُرْءِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يُوقِعَ الطَّلَاقَ وَبَيْنَ أَوَّلِ حَيْضٍ، وَلَوْ طَلَّقَهَا حَائِضًا لَمْ تَعُدَّ بِتِلْكَ الْخِيْضَةِ، فَإِذَا طَهَّرَتْ اسْتَقْبَلَتْ الْقُرْءَ.

قال: ولو طَلَّقَهَا، فَلَمَّا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ حَاضَتْ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرًا حِينَ تَمَّ الطَّلَاقُ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ تَمَامِهِ بِطَرَفٍ عَيْنٍ فَذَلِكَ قُرْءٌ، وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ الْحَيْضَ وَتَمَامَ الطَّلَاقِ كَانَا مَعًا اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ فِي طَهْرَهَا مِنْ الْحَيْضِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ حَائِضٌ، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ بَلْ وَقَعَ وَأَنَا طَاهِرٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بَيِّمْنِي.

١٨١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: أَذْهِبَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى فَرْجِهَا. [أخرجه البيهقي (٤١٨/٧)]

قال الشافعي: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَهَوَّ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ تَرَ الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ حَلَّتْ مِنْهُ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ لَا يَكُونُ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، وَلَا يَنْكِحُهَا إِلَّا كَمَا يَنْكِحُهَا مَبْتَدَأٌ بُولِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ وَرِضَاهَا، وَإِذَا رَأَتْ الدَّمِ فِي وَقْتِ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ يَوْمًا، ثُمَّ انْقَطَعَ، ثُمَّ عَاوَدَهَا بَعْدَ أَوْ لَمْ يَعَاوَدَهَا أَيَّامًا كَثُرَتْ أَوْ قَلَّتْ فَذَلِكَ حَيْضٌ تَحِلُّ بِهِ.

قال: وَتَصَدَّقُ عَلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ فِي أَقَلِّ مَا حَاضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ قَطُّ، وَأَقَلُّ مَا عَلِمْنَا مِنَ الْحَيْضِ يَوْمٌ، وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ طَهَرَ امْرَأَةٌ أَقَلُّ مِنْ خَمْسٍ عَشْرَةٍ صَدَقْنَا الْمُطَلَّقةَ عَلَى أَقَلِّ مَا عَلِمْنَا مِنْ طَهْرِ امْرَأَةٍ وَجَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلُهَا.

وكذلك إِنْ كَانَ يَعْلَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَذْكُرُ حَيْضَهَا وَطَهْرَهَا وَهِيَ غَيْرُ مُطَلَّقةٍ عَلَى شَيْءٍ فَادَّعَتْ مِثْلَهُ قَبْلَهَا قَوْلًا مَعَ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ

ادَّعَتْ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَوْجِدْ فِي امْرَأَةٍ لَمْ تَصَدَّقْ إِنَّمَا يَصَدَّقُ مَنْ ادَّعَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَهُ، فَأَمَّا مَنْ ادَّعَى مَا لَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَهُ، فَلَا يَصَدَّقُ، وَإِذَا لَمْ أَصْدَقْهَا فُجَاءَتْ مَدَّةُ تَصَدَّقُ فِي مِثْلِهَا وَأَقَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا قَدْ حَضَتْ ثَلَاثًا أَحْلَفْتُهَا وَخَلَيْتُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّكَاحِ حِينَ أَنْ يُمْكِنَ أَنْ تَكُونَ صَدَقَتْ، وَمَتَى شَاءَ زَوْجُهَا أَنْ أَحْلَفَهَا مَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَعَلَتْ؟

ولو رَأَتْ الدَّمِ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ سَاعَةً أَوْ دَفْعَةً، ثُمَّ ارْتَفَعَ عَنْهَا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ السَّاعَةُ الَّتِي رَأَتْ فِيهَا الدَّمِ أَوْ الدَّفْعَةُ الَّتِي رَأَتْ فِيهَا الدَّمِ أَوْ كَدْرَةً، وَلَمْ تَرَ طَهْرًا حَتَّى تَكْمَلَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَهِيَ حَيْضٌ تَحِلُّ عِدَّتُهَا بِهَا مِنَ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَكَذَلِكَ إِذَا امْكُنَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رُؤْيَيْهَا الدَّمِ وَالْحَيْضِ قَبْلَهُ قَدْرٌ طَهْرٍ؛ فَإِنْ كَانَ أَنَّى عَلَيْهَا مِنَ الطَّهْرِ الَّذِي يَلِي هَذَا الدَّمِ أَقَلُّ مَا يَكُونُ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ مِنَ الطَّهْرِ كَانَ حَيْضًا تَنْقُضِي فِيهِ عِدَّتَهَا وَتَقْطَعُ بِهِ نَفَقَتَهَا إِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَتَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَصَلَّتْ إِذَا طَهَّرَتْ وَتَرَكْتَ الصَّلَاةَ إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمِ.

وإن كَانَتْ رَأَتْ الدَّمِ بَعْدَ الطَّهْرِ الْأَوَّلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ تَمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا لَمْ تَحُلْ بِهِ مِنْ زَوْجِهَا، وَلَمْ تَقْطَعْ نَفَقَتَهَا وَنَظَرْنَا أَوَّلَ حَيْضٍ تَحِيضُهُ فَجَعَلْنَا عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِهِ، وَإِنْ رَأَتْ الدَّمِ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ، ثُمَّ رَأَتْ الطَّهْرَ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

والكدرة والصفرة في الحَيْضِ حَيْضٌ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ نَحْلًا فَطَهَّرَتْ مِنْ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَتْ دَمًا فَطَبَّقَ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ كَانَ دَمُهَا يَنْفَصِلُ، فَيَكُونُ فِي أَيَّامٍ أَحْمَرَ قَانًا مُحْتَمًا، وَفِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَهُ رَقِيقًا قَلِيلًا فَحَيْضُهَا أَيَّامُ الدَّمِ مُحْتَمٌ الْكَثِيرِ وَطَهْرُهَا أَيَّامُ الدَّمِ الرَّقِيقِ الْقَلِيلِ.

وإن كَانَ دَمُهَا مُشْتَبِهًا كُلَّهُ كَانَ حَيْضُهَا بِقَدْرِ عَدَدِ أَيَّامِ حَيْضِهَا فِيمَا مَضَى قَبْلَ الاسْتِحَاضَةِ، وَإِذَا رَأَتْ الدَّمِ فِي أَوَّلِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَجْعَلَهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا فِي الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ مِنْ زَوْجِهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جَعَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِدَّةَ مَنْ تَحِيضُ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَعِدَّةَ مَنْ لَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْتَحَاضَةَ أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا إِذَا كَانَ دَمُهَا يَنْفَصِلُ، وَفِي قَدْرِ عَدَدِ أَيَّامِ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا مَا أَصَابَهَا.

وذلك فِيمَا نَرَى إِذَا كَانَ دَمُهَا لَا يَنْفَصِلُ نَحْلًا حَائِضًا تَارِكًا لِلصَّلَاةِ فِي بَعْضِ دَمِهَا وَطَاهِرًا تَصَلِّي فِي بَعْضِ دَمِهَا؛ فَكَانَ الْكِتَابُ، ثُمَّ السُّنَّةُ بَدَلَانِ عَلَى أَنَّ لِلْمُسْتَحَاضَةِ طَهْرًا وَحَيْضًا، فَلَمْ يَجِزْ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنْ تَعُدَّ الْمُسْتَحَاضَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ

تحيضُ في كلِّ سنةٍ أو سنتينِ فعِدَّتُها الحيضُ، وهكذا إن كانت مستحاضةً؛ فكانت لها أيامٌ تحيضُها كما تكونُ تطهرُ في أقلِّ من شهرٍ فتخلو بدخولِ الحيضةِ الثالثةِ فكَذلك لا تخلو إلا بدخولِ الحيضةِ الثالثةِ، وإن تباعدت.

وكذلك لو أُرْضِعَتْ؛ فكانَ حيضُها يرتفعُ للرَّضَاعِ اعتدَّتْ بالحيضِ.

قال: وإذا كانت تحيضُ في كلِّ شهرٍ أو شهرينِ فطلقت فرعتها حيضتها سنةً أو حاضت حيضةً، ثم رفعتها حيضتها سنةً أنها لا تخلُ للأزواجِ إلا بدخولها في الدَّمِ مِنَ الحيضةِ الثالثةِ، وإن تباعدَ ذلكَ وطالَ وهي من أهلِ الحيضِ حتى تبلغَ أن تياسَ من الحيضِ وهي لا تياسُ من الحيضِ حتى تبلغَ السنَّ التي من بلغتِها من نساءِها لم تحضْ بعدها، فإذا بلغت ذلكَ خرجت من أهلِ الحيضِ وكانت من المؤسَّاتِ من الحيضِ اللاتي جعلَ اللهُ عزَّ وجلَّ عددهنَّ ثلاثةَ أشهرٍ واستقبلت ثلاثةَ أشهرٍ من يومٍ بلغت سنَّ المؤسَّاتِ من الحيضِ لا تخلو إلا بكمالِ الثلاثةِ الأشهرِ، وهذا شبههُ، والله تعالى أعلمُ، ظاهرُ القرآن؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى جعلَ على الحيضِ الأقراء، وعلى المؤسَّاتِ وغيرِ البواغِ الشهورَ، فقال: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾، فإذا كانت تحيضُ، فإنها تصبرُ إلى الإياسِ من الحيضِ بالسنِّ التي من بلغتِها من نساءِها أو أكثرهنَّ لم تحضْ فيقطعُ عنها الحيضُ في تلكَ المدَّةِ، وقد قيل إنَّ مدَّتها أكثرُ الحملِ وهو أربعُ سنينَ، ولم تحضْ كانت مؤسَّسةً من الحيضِ فاعتدَّتْ ثلاثةَ أشهرٍ وقيلَ تَريصُ تسعةَ أشهرٍ، والله تعالى أعلمُ، ثمَّ تعتدُّ ثلاثةَ أشهرٍ.

قال: والحيضُ يتباعدُ فعِدَّةُ المرأةِ تقضي بأقلِّ من شهرينِ إذا حاضت ثلاثَ حيضٍ ولا تقضي إلا بثلاثِ سنينَ وأكثرَ إن كانَ حيضُها يتباعدُ؛ لأنَّهُ إنما جعلَ عليهنَّ الحيضَ فيعتددنَّ به، وإن تباعد، وإن كانت البراءةُ من الحملِ تعرفُ بأقلِّ من هذا، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ حكمَ بالحيضِ، فلا أحيله إلى غيره.

فهذا قلنا عدَّتُها الحيضُ حتى تؤسَّسَ من الحيضِ بما وصفت من أن تصيرَ إلى السنِّ التي من بلغها من أكثرِ نساءِها لم تحض.

وقد يروى عن ابنِ مسعودٍ وغيره مثلُ هذا القول.

١٨١٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَدِّهِ هَاشِمِيَّةً وَأَنْصَارِيَّةً فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ تُرْضِعُ فَمَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ هَلَكَ، وَلَمْ تَحِيضْ، فَقَالَتْ أَنَا أَرَيْتُهُ لَمْ أَحِيضْ فَأَخْتَصِمُوا إِلَى عُثْمَانَ فَقَضَى لِلْأَنْصَارِيَّةِ بِالْمِيرَاثِ

قال: فإذا أرادَ زوجُ المستحاضةِ طلاقَها للسَّنَةِ طَلَّقَها طاهرًا من غيرِ جماعٍ في الأيامِ التي نامَها فيها بالفِصلِ من دمِ الحيضِ والصَّلَاةِ.

فإذا طلقت المستحاضةُ أو استحيضت بعدما طلقت؛ فإن كانَ دمُها منفصلاً، فيكونُ منه شيءٌ أحمرٌ قاني وشيءٌ رقيقٌ إلى الصَّفْرةِ فأَيَّامُ حيضِها أَيَّامُ الأحمرِ القاني وأَيَّامُ طهرِها هي أَيَّامُ الصَّفْرةِ فعِدَّتُها ثلاثُ حيضٍ إذا رأت الدَّمَ الأحمرَ القاني من الحيضةِ الثالثةِ انقضت عدَّتُها.

قال: وإن كانَ دمُها مشتبهاً غيرَ منفصلٍ كما وصفنا؛ فإن كانَ لها أَيَّامُ حيضٍ معروفةٌ فأَيَّامُ حيضِها في الاستحاضةِ عددُ أَيَّامِ حيضِها المعروفِ، ووقتها وقتها إن كانَ حيضُها في أوَّلِ الشَّهرِ أو وسطه أو آخره فتلكَ أَيَّامُ حيضِها، فإذا كانَ أوَّلُ يومٍ مِنَ الحيضةِ الثالثةِ، فقد انقضت عدَّتُها.

وإن كانَ حيضُها يختلفُ، فيكونُ مرَّةً ثلاثاً ومرَّةً خمساً ومرَّةً سبعةً، ثمَّ استحيضت أمرتها أن تدعَ الصَّلَاةَ أقلَّ أَيَّامِ حيضِها ثلاثاً وتغتسلَ وتصلِّيَ وتصومَ؛ لأنَّها أن تصلِّيَ وتصومَ - وليسَ ذلكَ عليها إذا لم تستيقظْ أنها حائضٌ - خيرٌ من أن تدعَ الصَّلَاةَ وهي عليها واجبٌ وأحبُّ إليَّ لو أعادت صومَ أربعةِ أَيَّامٍ، وليسَ ذلكَ بلازمَ لها، وتخلو من زوجها بدخولِ أوَّلِ يومٍ من أَيَّامِ حيضِها الثالثةِ، وليسَ في عددِ الحيضتينِ الأوَّليتينِ شيءٌ يحتاجُ إليه إذا أتت على ثلاثٍ وسبعِ وأَيَّامٍ طهرٍ، فلا حاجةَ بنا إلى علمِها.

قال: وإن كانت امرأةٌ ليسَ لها أَيَّامُ حيضٍ ابتدئت مستحاضةً أو كانت فنسيها تركت الصَّلَاةَ أقلَّ ما حاضت امرأةٌ قط، وذلكَ يومٌ وليلةٌ وهو أقلُّ ما علمنا امرأةٌ حاضت؛ فإن كانت قد عرفت وقتَ حيضِها فبدأَ تركها الصَّلَاةَ في مبتدأِ حيضِها، وإن كانت لم تعرفه استقبلنا بها الحيضُ من أوَّلِ هلالٍ يأتي عليها بعدَ وقوعِ الطَّلَاقِ، فإذا استهلَّ الهلالُ الثالثُ انقضت عدَّتُها منه.

ولو طلقت امرأةٌ فاستحيضت أو مستحاضةً؛ فكانت تحيضُ يوماً وتطهرُ يوماً، أو يومينِ وتطهرُ يومينِ أو ما أشبه هذا جعلت عدَّتُها تقضي بثلاثةِ أشهرٍ، وذلكَ المعروفُ من أمرِ النساءِ أنهنَّ يحضنَّ في كلِّ شهرٍ حيضةً فانظر أيَّ وقتٍ طَلَّقَها فيه فاحسبها شهراً، ثمَّ هكذا حتى إذا دخلت في الشَّهرِ الثالثِ حلَّت من زوجها، وذلكَ أنَّ هذه مخالفةٌ للمستحاضةِ التي لها أَيَّامُ حيضٍ كحيضِ النساءِ، فلا أجِدُ معنىً أوَّلِ بتوقيتِ حيضِها من الشَّهورِ؛ لأنَّ حيضَها ليسَ بيبينَ، ولو كانت تحيضُ خمسةَ عشرَ متتابعةً أو بينها فصلٌ وتطهرُ خمسةَ عشرَ متتابعةً لا فصلَ بينها جعلت عدَّتُها بالطَّهرِ ثلاثةَ قروءٍ.

قال: وعِدَّةُ التي تحيضُ الحيضُ، وإن تباعدَ كأنَّها كانت

فَلَامَتِ الْهَاشِمِيَّةُ عُثْمَانَ، فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمِّكَ هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهِذَا يَعْني عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه مالك (٥٧٢/٢)]

١٨١٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ حِيَانُ بْنُ مُنْقِذٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ وَهِيَ تَرْضِعُ ابْنَتَهُ فَمَكَثَتْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا لَا تَحِيضُ يَمْنَعُهَا الرِّضَاعُ أَنْ تَحِيضَ، ثُمَّ مَرَضَ حِيَانُ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا بِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةٍ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ امْرَأَتَكَ تُرِيدُ أَنْ تَمُوتَ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ احْمِلُونِي إِلَى عُثْمَانَ فَحَمَلُونَهُ إِلَيْهِ فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ امْرَأَتِهِ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ قَابَسٍ، فَقَالَ لَهُمَا عُثْمَانُ مَا تَرَيَانِ؟

فَقَالَا نَرَى أَنَّهَا تَرْتَدُّ إِنْ مَاتَ، يَرْتَدُّ إِنْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَدْ يَسْنُ مِنَ الْحَيْضِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَبْكَارِ اللَّاتِي لَمْ يَلْغُزِ الْحَيْضُ، ثُمَّ هِيَ عَلَى عِدَّةٍ حَيْضُهَا مَا كَانَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ فَرَجَعَ حَبَانُ إِلَى أَهْلِهِ فَاحْذَرْتُ ابْنَتَهُ، فَلَمَّا فَقَدْتُ الرِّضَاعَ حَاضَتْ حَيْضَةً، ثُمَّ حَاضَتْ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَوَفَّيَ حَبَانُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَحِيضَ الثَّلَاثَةَ فَاعْتَدْتُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَوَرَّثَهُ. [أخرجه البيهقي (٤١٩/٧)]

١٨١٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي امْرَأَةٍ حِيَانُ وَمِثْلُ خَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٦/٦-٣٤)]

١٨١٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الْمَرْأَةِ تَطْلُقُ وَهُمْ يَحْسُبُونَ أَنَّ يَكُونُ الْمَحِيضُ قَدْ أَدْبَرَ عَنْهَا، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ قَالَ: كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا يَسْتِ اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، قُلْتُ: مَا يَنْتَظَرُ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا يَسْتِ اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٦)]

١٨١٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ: أَعْتَدْتُ أَقْرَأَهَا مَا كَانَتْ إِنْ تَقَارَبَتْ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٣٤/٦)]

١٨٢٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ الْمُثَنَّى، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتُهَا، فَقَالَ: أَمَا أَبُو الشُّغْنَاءِ؟ فَكَانَ يَقُولُ: أَقْرَأَهَا حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ يَسْتِ مِنَ الْمَحِيضِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٦)]

١٨٢١- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ عِدَّةَ الْمُطَلَّقةِ الْأَقْرَاءِ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

قال الشافعي: وإن طلقت فارفع محيضها أو حاضت حيضاً أو حيضتين لم تحل إلا بحيضة ثالثة، وإن بعد ذلك، فإذا بلغت تلك السن استأنفت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها.

١٨٢٢- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ وَإِلَّا اعْتَدْتُ بَعْدَ التَّسْعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَلَّتْ. [أخرجه مالك (٥٨٢/٢)]

قال الشافعي: قد يحتمل قول عمر أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساها يسن من الحيض، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود، وذلك وجهه عنده.

ولو أن امرأة يست من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور، ثم حاضت قبل أن تكمل بالشهور فسقطت عدة الشهور واستقبلت الحيض؛ فإن حاضت ثلاث حيض، فقد قضت عدتها، وإن لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحيضة الأولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور، وإن جاءت عليها ثلاثة أشهر قبل أن تحيض، فقد أكملت عدتها؛ لأنها من اللاتي يسن من الحيض؛ فإن حاضت قبل أن تكمل الثلاثة الأشهر، فقد حاضت حيضتين فتستقبل تسعة أشهر؛ فإن حاضت فيها أو بعدها في الثلاثة الأشهر، فقد أكملت، وإن لم تحض فيها اعتدت، فإذا مرت بها تسعة أشهر، ثم ثلاثة بعدها حلت، ولو حاضت بعد ذلك لم تعتد بعد بالشهور.

قال: والذي يروى عن عمر عندي يحتمل أن يكون إنما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يؤس مثلها من الحيض، فأقول بقول عمر على هذا المعنى وهو قول ابن مسعود على معناه في اللاتي لم يؤسن من الحيض، ولا يكونان مختلفين عندي، والله

تعالى أعلم.

الحبل والحيض لعله يرغب فيراجع ولا تدعيهما لعله يراجع، وليست له حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحمل والحيض فتنه والغرور لا يجوز.

١٨٢٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ إِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا فَأَرَادَ ارْتِجَاعَهَا، فَقَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَهِيَ كَأَدِيَّةٍ، فَلَمْ تَزَلْ تَقُولُهُ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا؟ قَالَ: لَا، وَقَدْ خَرَجْتُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٧/٦)]

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي آتمة إلا أن يرتجعها، فإن ارتجعها، وقد قالت: قد انقضت عدتي، ثم أكدت نفسها فرجعه عليها ثابتة ألا ترى أنه إن ارتجعها، فقالت: قد انقضت عدتي فأحلفت فنكلت فحلفت كانت له عليها الرجعة، ولو أقرت أن لم تنقض عدتها كانت له عليها الرجعة؛ لأنه حق له جحدته، ثم أقرت به.

٢ - عِدَّةُ الْتِي يَنْسِتُ مِنَ الْحَيْضِ وَالَّتِي لَمْ تَحِضْ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سمعت من أرضى من أهل العلم يقول: إِنْ أَوَّلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْعِدَّةِ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فلم يعلموا ما عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا أَقْرَأَ لَهَا وَهِيَ الَّتِي لَا تَحِضُّ وَلَا الْحَامِلُ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّائِي يَنْسِينَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾ فجعل عِدَّةَ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَقَوْلُهُ ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، فلم تدروا ما تعتد غير ذات الأقراء.

وقال: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قال: وهذا، والله تعالى أعلم، يشبه ما قالوا.

وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة فطلقها آية ساعة شاء ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض.

وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة، وإذا طلق الرجل امرأته وهي كمن لا تحيض من صغر أو كبر فوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالأهلة، وإن كان الهلالان معاً تسعاً وعشرين وشهراً ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها، وذلك أنا نجعل عدتها من ساعة وقع الطلاق عليها؛ فإن طلقها قبل الهلال يوم عدنا لها ذلك اليوم، فإذا أهل الهلال عدنا لها هلالين بالأهلة، ثم عدنا لها تسعاً وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوماً وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين.

وكذلك لو كان قبل الهلال باكراً من يوم وعشر أكملنا ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل أو نهار

قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقراء ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان بيننا في الآية بالتزويج أنه لا يحل للمطلقة أن تكتم ما في رحمها من الحيض، وذلك أن يحدث للزوج عند خوفه انقضاء عدتها رأي في ارتجاعها أو يكون طلاقه إياها أدباً لها لا إرادة أن تبين منه فلتعلمه ذلك لئلا تنقض عدتها، فلا يكون له سبيل إلى رجعتها، وكان ذلك محتمل الحمل مع الحيض؛ لأن الحمل مما خلق الله تعالى في أرحامهن، وإذا سأل الرجل امرأته المطلقة أحامل هي أو هل حاضت؟ فيبين عندي أن لا يحل لها أن تكتم واحداً منهما ولا أحداً رأت أنه يعلمه إياه، وإن لم يسألها ولا أحد يعلمه إياه فأحب إلي لو أخبرته به، وإن لم يسألها لأنه قد يقع اسم الكتمان على من ظن أنه يخبر الزوج لما له في إخباره من رجعة أو ترك كما يقع الكتمان على من كتم شهادة لرجل عنده، ولو كتمته بعد المسألة الحمل والأقراء حتى خلت عدتها كانت عندي آتمة بالكتمان إذ سئلت وكتمت وخفت عليها الإثم إذا كتمته، وإن لم تسأل، ولم يكن له عليها رجعة؛ لأن الله عز وجل إنما جعلها له حتى تنقض عدتها، فإذا انقضت عدتها، فلا رجعة له عليها.

١٨٢٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا قَوْلُهُ ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ قَالَ الْوَلَدُ لَا تَكْتُمْنَ لِرِغَبٍ فِيهَا، وَمَا أَذْرِي لَعَلَّ الْحَيْضَةَ مَعَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٧/٦)]

١٨٢٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ أَيْجَى عَلَيْهَا أَنْ تُخْبِرَهُ بِحَمْلِهَا، وَإِنْ لَمْ يُرْمِلْ إِلَيْهَا يَسْأَلُهَا عَنْهُ لِرِغَبٍ فِيهَا؟ قَالَ: تَظْهَرُ وَتُخْبِرُ بِهِ أَهْلُهَا فَسَوْفَ يَبْلُغُهُ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٧/٦)]

١٨٢٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ الْمَرْأَةُ الْمُطَلَّقة لَا يَجِلُّ لَهَا أَنْ تَقُولَ أَنَا حَبْلِي، وَلَيْسَتْ بِحَبْلِي وَلَا لَسْتُ بِحَبْلِي وَهِيَ حَبْلِي وَلَا أَنَا حَائِضٌ، وَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ وَلَا لَسْتُ بِحَائِضٍ وَهِيَ حَائِضٌ.

[أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٢٠/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا - إن شاء الله تعالى - كما قال مجاهد لمعان منها أن لا يحل الكذب والآخر أن لا تكتمه

انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوماً بعد الشهرين بذلك اليوم فتكون قد أكملت ثلاثين يوماً عدداً وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بيبائن حتى تمضي جميع عدتها.

ولو طلقها، ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملتها، ثم حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت، ولو بقي من إكمالها طرفة عين فاكتر خرجت من اللاتي لم يحضن؛ لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى صارت تمن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها، فلا تنقضي عدتها إلا بثلاثة قروء.

١٨٢٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الْمَرْأَةِ تَطَلُّقٌ، وَلَمْ تَحِضْ فَتَعْتَدُ بِالشَّهْرِ فَتَحِضُ بَعْدَ مَا يَمْضِي شَهْرَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ.

١٨٢٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَخْلُو بِهَا، وَلَا يَمَسُّهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا أقول وهو ظاهر كتاب الله عز ذكره.

قال الشافعي: فإن ولدت المرأة التي قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لستة أشهر فاكتر من يوم عقد عقده إنكاحها لزم الزوج الولد إلا بأن يلتعن؛ فإن لم يلتعن حتى مات أو عرض عليه اللعان، وقد أقر به أو نفاه أو لم يقر به، ولم ينفه لحق نسبه بأبيه وعليه المهر تاماً إذا الزمناه الولد حكماًنا عليه بأنه مصيب لها.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتعن الحقنا به الولد، ولم نغرمه إلا نصف الصداق؛ لأنها قد تستدخل نطفة فتجبل، فيكون ولده من غير ميسب بعد أن يحلف بالله ما أصابها.

قال الشافعي: فإن التحن نفينا عنه الولد وأحلفناه ما أصابها، وكان عليه نصف المهر، ولو أقر بالخلوة بها، فقال: لم أصبها، وقالت أصابي ولا ولد فالقول قوله مع يمينه إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا نصف الصداق إلا أن يصيب وهي مدعية بالإصابة عليه نصف الصداق لا يجب إلا بالإصابة فالقول قوله فيما يدعى عليه مع يمينه وعليها البيئة؛ فإن جاءت ببينة بأنه أقر بإصابتها أخذته بالصداق كله.

وكذلك إن جاءت بشاهد أحلفتها مع شاهدها وأعطيتها الصداق؛ فإن جاءت بشاهد وامرأتين قضيت لها بلا يمين، وإن جاءت بامرأتين لم أحلفها أو بأربع لم أعطاها بهن لا أجيز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة، وولادهن أو مع رجل، وقد قال غيرنا إذا خلا بها فأغلق باباً وأرخى ستراً، وليس بحرم ولا هي صائمة جعلت لها المهر

انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوماً بعد الشهرين بذلك اليوم فتكون قد أكملت ثلاثين يوماً عدداً وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بيبائن حتى تمضي جميع عدتها.

ولو طلقها، ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملتها، ثم حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت، ولو بقي من إكمالها طرفة عين فاكتر خرجت من اللاتي لم يحضن؛ لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى صارت تمن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها، فلا تنقضي عدتها إلا بثلاثة قروء.

١٨٢٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الْمَرْأَةِ تَطَلُّقٌ، وَلَمْ تَحِضْ فَتَعْتَدُ بِالشَّهْرِ فَتَحِضُ بَعْدَ مَا يَمْضِي شَهْرَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ.

قال: لتعتد حيثن بالحيض، ولا يعتد بالشهر الذي قد مضى.

قال الشافعي: ولو ارتفع عنها الحيض بعد أن حاضت كانت في القول الأول لا تنقضي عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من الحيض إلا أن تكون بلغت السن التي يؤيس مثلها فيها من الحيض فتتريص تسعة أشهر، ثم تعتد بعد التسعة ثلاثة أشهر.

قال: واعجل من سمعت به من النساء حضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين، فلو رأت امرأة الحيض قبل تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض؛ فإن ارتفع عنها الحيض، وقد رآته في هذه السنين؛ فإن رآته كما ترى الحيضة ودم الحيضة بلا علة إلا كملل الحيضة ودم الحيضة، ثم ارتفع لم تعتد إلا بالحيض حتى تؤيس من الحيض؛ فإن رأت دماً يشبه دم الحيضة لعل في هذه السن اكتفت بثلاثة أشهر إذا لم يتتابع عليها في هذه السن، ولم تعرف أنه حيض لم يكن حيضاً إلا أن ترتب فتستري نفسها من الريبة، ومتى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيض إلا أن تراه من شيء أصابها في فرجها من جرح أو قرحة أو داء، فلا يكون حيضاً وتعتد بالشهور، ولو أن امرأة بالغاً بنت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت بالشهور فأكملتها، ثم حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتى لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر، ثم تحيض، فلا يكون عليها عدة مستقبلة، وقد أكملت بالشهور، ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور.

٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ

تَامًا وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ تَامَةً، وَلَوْ صَدَّقَتْهُ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَهَا، لِأَنَّ الْعَجْزَ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ تَامًا إِلَّا بِالْإِصَابَةِ أَوْ بَأَن يَسْتَمْتَعَ مِنْهَا حَتَّى يَخْلُقَ ثِيَابَهَا وَنَحْوَ هَذَا.

٤ - عِدَّةُ الْحَرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ وَالْكُتَّابِيِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَرَّةُ وَالْكُتَّابِيَّةُ يُطَلَّقُهَا الْمُسْلِمُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا مِثْلُ الْحَرَّةِ الْمُسْلِمَةِ فِي الْعِدَّةِ وَالتَّقْفَةِ وَالسَّكْنَى لَا يَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِدَّةِ وَالتَّقْفَةِ وَالسَّكْنَى، وَجَمِيعٌ مَا لَزِمَ الْمُسْلِمَةَ لِأَنَّهُ لَهَا مِنَ الْإِحْدَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ قَبْلَ أَنْ تَكْمُلَهَا لَمْ تَسْتَأْنِفْ وَبَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا، وَهَكَذَا إِنْ طَلَّقَهَا الْكُتَّابِيُّ أَوْ مَاتَ عَنْهَا، وَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ فِي الْعِدَّةِ كَانَ لِلزَّوْجِ حَيًّا، وَوَرِثَهُ مَيِّتًا مِنْ مَنَعِهَا الْخُرُوجَ مَا لَمْ يَمْنَحِ الْمُسْلِمَةَ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَرِثُ الْمُسْلِمَةُ، وَلَا يَرِثُهَا.

٥ - الْعِدَّةُ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجِ غَائِبٍ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْكُمْ وَيَدْعُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وَقَالَ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَا الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قَالَ: فَكَانَ بَيْنَا فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ الْعِدَّةَ مِنْ يَوْمِ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَتَكُونُ الْوَفَاةُ.

قَالَ: وَإِذَا عَلِمْتَ الْمَرْأَةَ يَقِينٌ وَفَاةَ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقَهُ بَيِّنَةً تَقُومُ لَهَا عَلَى مَوْتِهِ أَوْ طَلَاقِهِ أَوْ أَيْ عِلْمٍ صَادِقٍ ثَبَتَ عَنْدهَا اعْتَدَتْ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ الطَّلَاقُ وَتَكُونُ الْوَفَاةُ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ حَتَّى تَمُتَ عِدَّةُ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَمُرُّ عَلَيْهَا، فَإِذَا مَرَّتْ عَلَيْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا مَقَامُ مِثْلِهَا.

قَالَ: وَإِذَا خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَقَدْ اسْتَيْقِنَتْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ اعْتَدَتْ مِنْ يَوْمٍ اسْتَيْقِنَتْ أَنَّهَا اعْتَدَتْ مِنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ الطَّلَاقُ أَوْ الْوَفَاةُ.

١٨٢٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا وَهُوَ بِوَصْرٍ وَهِيَ بِوَصْرٍ آخَرَ مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُ؟ قَالَ: مِنْ يَوْمٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا تَعْتَدُ.

[أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٢/٦)]

١٨٣٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ فَوَيْنَ يَوْمَ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٢/٦)]

١٨٣١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٢/٦)]

١٨٣٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ وَالْمُطَلَّقةُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٢/٦)]

٦ - عِدَّةُ الْأُمَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعِدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَمِنَ الْوَفَاةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ لِلرَّجَالِ بَانَتَيْنِ وَثَلَاثَةً فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْأَحْرَارِ وَالْحُرَّاتِ وَالْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَكَانَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ فَرَّقَ فِي حَدِّ الزَّانِي بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْأَحْرَارِ، فَقَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾، وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَلِإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، وَقَالَ فِي الشَّهَادَاتِ ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوْرِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْ لَقِيتَ أَنَّهَا عَلَى الْأَحْرَارِ دُونَ الْعَبِيدِ، وَذَكَرَ الْمَوَارِيثَ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ لَقِيتَ فِي أَنَّ الْمَوَارِيثَ لِلأَحْرَارِ دُونَ الْعَبِيدِ، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّيِّبَ الْحُرَّ الزَّانِيَّ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْ لَقِيتَ أَنْ لَا رَجْمَ عَلَى عَبْدٍ ثَيِّبٍ.

قَالَ وَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَفِي الْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَبْرَأَ الْأُمَةُ بِحِيضَةٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَ اسْتِبْرَاءِ الْأُمَةِ وَالْحَرَّةِ وَكَانَتِ الْعِدَّةُ فِي الْخُرَّاتِ اسْتِبْرَاءً وَتَعَبُّدًا.

وَكَذَلِكَ الْحِيضَةُ فِي الْأُمَةِ اسْتِبْرَاءً وَتَعَبُّدًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ أَعْلَمْ خَالَفًا تَمَنَّ حَفِظَتْ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحَرَّةِ فِيمَا كَانَ لَهُ نِصْفُ مَعْدُودٍ مَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَلَمْ يَجِزْ إِذْ وَجَدْنَا مَا وَصَفَتْ مِنَ الدَّلَالِ عَلَى الْفَرْقِ فِيمَا ذَكَرْنَا وَغَيْرِهِ بَيْنَ عِدَّةِ الْأُمَةِ وَالْحَرَّةِ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفَ عِدَّةِ الْحَرَّةِ فِيمَا لَهُ نِصْفُ، وَذَلِكَ الشَّهْورُ.

فَأَمَّا الْحِيضُ، فَلَا يَعْرِفُ لَهُ نِصْفٌ فَتَكُونُ عِدَّتُهَا فِيهِ أَقْرَبُ

العدّة كالحرّة إلا ما وصفت من أن يخرجها سيدها.

١٨٣٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ وَيُطَلِّقُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ حَيْضَتَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ فَشَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرًا وَنِصْفًا: قَالَ سُفْيَانُ، وَكَانَ يُقَعِّدُ. [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

١٨٣٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُضَيْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ لَوْ اسْتَطَعْتُ لَجَعَلْتُهَا حَيْضَةً وَنِصْفًا، فَقَالَ رَجُلٌ فَاجْعَلُهَا شَهْرًا وَنِصْفًا فَسَكَتَ عُمَرُ. [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

قال: وإذا طلق الحرُّ أو العبدُ الأمة طلاقاً يملك فيه الرجعة فعِدَّتُها عدّةُ أمية، وإذا مضت عدَّتُها، ثم عتقت لم تعد لعدّة، ولم ترد على عدَّتِها الأولى، وإن اعتقت قبل مضيّ العدّة بساعة أو أقلّ أكملت عدّة حرّة؛ لأنّ العتق وقع وهي في معاني الأزواج في عامّة أمرها.

فإن مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة قبل العتق لم ترثه. وكذلك لو مات لم يرثها.

وإن مات أو ماتت، وقد عتقت قبل مضيّ عدَّتِها عدّة الأمة وقبل مضيّ عدّة الحرّة توارثا ويقع عليها إيلأوه وطلاقه وظهاره، وما يقع بين الزوجين.

قال: وإذا كان طلاقه وإيلأوه وظهاره يقع عليها إذا طلقت طلاقاً يملك فيه الرجعة إلى أن تنقضي عدَّتُها فعتقت قبل أن تنقضي عدَّتُها لم يجز، والله تعالى أعلم، إلا أن تعتدّ عدّة حرّة، وتوارثان قبل انقضاء عدَّتِها التي لزمها بالحرّة، ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة، فلم تنقض عدَّتُها حتى عتقت فاخترت فراقه كان ذلك لها، وكان اختيارها فراقه فسحاً بغير طلاق وتكمل منه عدّة حرّة من الطلاق الأول؛ لأنها صارت حرّة قبل أن تنقضي عدَّتُها من طلاق يملك فيه الرجعة ولا تستأنف عدّة؛ لأنّه لو كان أحدث لها رجعة، ثم طلقها، ولم يصبها بنت على العدّة الأولى؛ لأنها مطلقة لم تمس، فإنما عليها من العدّة الأولى إكمال عدّة حرّة.

ولو كان طلاق الأمة طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، ثم عتقت في العدّة، ففيها قولان:

أحدهما أن تبني على العدّة الأولى، وأن لا خيار لها؛ لأنها غير زوجة ولا تستأنف عدّة؛ لأنها ليست بزوجة ولا في معاني

الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف شيء، وذلك حيضتان، ولو جعلناها حيضة أسقطنا نصف حيضة، ولا يجوز أن يسقط عنها من العدّة شيء فأمّا الحمل، فلا نصف له.

قد يكون يوماً من يوم وقع عليها الطلاق سنة وأكثر كما لم يكن للقطع نصف فيقطع الحرّ والعبد والأمة والحرّة، وكان للزنا حدان أحدهما الجلد؛ فكان له نصف فجعل عليها النصف، ولم يكن للزنا نصف، فلم يجعل عليها، ولم يبطل عنها حدّ الزنا وحدت بأحد حدّيه على الأحرار.

وبهذا مضت الآثار عمّن رويّا عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي: فإذا تزوجت الأمة الحرّ أو العبد فطلقها أو مات عنها فسواء والعدّة بها، تعتدّ إذا كانت ممن تحيض حيضتين إذا دخلت في الدّم من الحيضة الثانية حلّت، وتعتدّ في الشهور خمساً وأربعين إذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر، وتعتدّ في الوفاة شهرين وخمس ليالٍ، وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها أو كانت مطلقة.

قال ولزوجها في الطلاق إذا كانت يملك الرجعة عليها ما على الحرّة في عدَّتِها.

وكذلك عليه من نفقتها في العدّة ما عليه من نفقة الحرّة. ولا يسقط ذلك عنه إلا أن يخرجها سيدها فيمنعها العدّة في منزله فتسقط النفقة عنه كما تسقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه إلى بلد غير بلده.

وكذلك إن كانت مطلقة طلاقاً لا يملك الرجعة كانت عليه نفقتها حاملاً ما لم يخرجها سيدها من منزله؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول في المطلقات «وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، ولم نجد أثراً لازماً ولا إجماعاً بأن لا ينقضي على الأمة الحامل، ولو ذهبنا إلى أن نزع أن النفقة على الحامل إنما هي للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمية، وكما يكون لو كان مولوداً لم تبلغ نفقته بعض نفقة أمية، ولكنه حكم الله تعالى علينا اتباعاً تعبدًا، وقد ذهب بعض الناس إلى أن جعل للمطلة زوجها رجعتها النفقة قياساً على الحامل، فقال الحامل محبوسة بسببه.

وكذلك المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الأزواج، فذهبنا إلى أنه غلط، وإنما أنفقنا على الحامل بحكم الله عزّ وجلّ لا بأنها محبوسة بسببه، وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها، واستدللنا بالسنة على أن لا نفقة للتي لا يملك زوجها رجعتها إذا لم تكن حاملاً.

قال والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في

يموت سيدها لم تستبرئ من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح، ولو مات زوجها أو طلقها فانقضت عدتها منه، ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحضة.

قال: ولو مات زوجها وسيدها وعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس ليالٍ أو أكثر، ولا يعلم أيهما مات قبل.

اعتدت من حين مات الآخر منهما أربعة أشهر وعشرًا تأتي فيها بحضة.

وإنما قلنا تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنهما لا يلزمانها معًا، وإنما يلزمها إحداهما، فإذا جاءت بهما معًا على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها إن كان سيدها مات قبل زوجها، فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشر، وإن كان زوجها مات قبل سيدها، ولم تستكمل شهرين وخمس ليالٍ، فلا استبراء عليها من سيدها.

وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليالٍ فعليها أن تستبرئ من سيدها بحضة ولا ترث زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها، ولو كان زوج هذه طلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم مات سيدها، ثم مات زوجها وهي في العدة، وكان الزوج حرًا اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشرًا، وورثت زوجها، ولم تبال أن لا تأتي بحضة؛ لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة من زوجها.

ولو كان زوجها عبدًا فطلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم مات سيدها وهي في عدتها من الطلاق أو اعتقها، فلم تختل فراق الزوج حتى مات الزوج حرًا.

كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشرًا من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سيدها، ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسخًا بغير طلاق، ولم يكن عليها عدة وفاة، ولم ترثه وأكملت عدة الطلاق، ولم يكن له عليها رجعة بعد اختيارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسيدها.

قال: وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولد لأكثر ما تلد له النساء من آخر ساعات حياته فالولد لاحق به، وهكذا في الحياة لو اعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها، ولو جاءت به لأكثر مما تلد له النساء من يوم مات أو اعتق لم يلزمه.

قال: وعدة أم الولد إذا كانت حاملًا أن تضع حملها، وإن لم تكن حاملًا فحضة.

قال: وإذا مات الرجل عن مدبرة له كان يطؤها أو أمه كان يطؤها استبرأت بحضة؛ فإن نكحت هي أو أم الولد قبلها فسح النكاح، وإن كانت امرأة لا يطؤها، فلا استبراء عليها وأحب لي

الأزواج لا يقع عليها طلاقه ولا إيلائه ولا ظهاره، ولا يتوارثان لو كانا في تلك الحال حرين.

والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرّة ولا تكون حرّة تكمل عدة أمّة، ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقيسه على العدة في الطلاق الذي يملك فيه الرجعة.

وقال المرأة تعتد بالشهور، ثم تحيض تستقبل الحيض، ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من حيض وهي تعتد بالشهور، فيقول، وهكذا لا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرّة وهي تعتد عدة أمّة، وقال في المسافر يصلي ركعة، ثم ينوي القيام يتم أربعًا، ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقيمًا يصلي صلاة مسافر، وهذا أشبه القولين - والله تعالى أعلم - بالقياس.

قال والأمة من الأزواج، فإذا اجتمعت عليها عدتان قضت كما قضيهما الحرّة وهي في النكاح الفاسد والإحداق كالحرة يثبت عليها ما يثبت على الحرّة ويرد عنها ما يرد عنها.

٧ - استبراء أم الولد

١٨٣٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: فِي أُمِّ الْوَلَدِ يُتَوَقَّى عَنْهَا سَيِّدَهَا قَالَ تَعْتَدُ بِحُضَّةٍ. [أخرجه البيهقي (٤٤٧/٧)]

قال الشافعي: وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأت بحضة ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر، فإذا رآته حلت، وإن لم تغتسل.

وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم يعتد بتلك الحيضة، وإن اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت، وإن لم تستيقن استبرأت نفسها بحضة من ساعة يقينها، ثم حلت.

قال: وإن كانت حاملًا فاجلها أن تضع حملها.

وإن استبرأت لم تنكح حتى تستبرأ وهي كالحرة في الاستبراء من العدة سواء.

وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت له أن لا يزوجه، وإن استبرأها، ثم زوجها فالنكاح ثابت عليها رضى أو لم ترض.

فإن مات سيدها، ولم يطلقها زوجها، ولم يمِت، فلا استبراء عليها من سيدها، وإن طلقها زوجها طلاقًا يملك فيه الرجعة أو طلاقًا بائنًا، فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بشيء أباحه لغيره بنكاح وعدة من نكاح.

وكذلك لو مات عنها زوجها، فلم تنقض عدتها منه حتى

لو لم تنكح حتى تستبرئ نفسها.

وإذا مات الصبي الذي لا يجامع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات فعدها أربعة أشهر وعشر؛ لأن الحمل ليس منه، ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته، وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشر أكملت أربعة أشهر وعشرًا، وإن مضت الأربعة الأشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتحد في الأربعة الأشهر والعشر ولا تحد بعدها.

وإذا نكح الحصي غير المحبوب والخصي المحبوب وعلمت زوجتهما قبل النكاح فرضيتا أو بعد النكاح فاخترتا المقام فالنكاح جائز، وإذا أصاب الحصي غير المحبوب فهو كالرجل غير الحصي يجب المهر بإصابته، وإذا كان أبقي للخصي شيء يغيب في الفرج فهو كالخصي غير المحبوب، وإن لم يبق شيء، وكان والخصي يتزنان لحقهما الولد كما يلحق الفحل واعتدت زوجتهما منهما كما تعتد زوجة الفحل من الطلاق والوفاء وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفحل البالغ.

ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتلم قبلها، ولا طلاق المعتوه، ولا طلاق المجنون الذي يمين ويفيق إذا طلق في حال جنونه، وإن طلق في حال صحته جاز.

قال: ويجوز طلاق السكران.

ومن لم يجز طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه، وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصحيح، ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان؛ لأنه ليس بمن يعقل لعاناً ولا تبين منه امرأته.

٨- عدة الحامل

قال الله عز وجل في المطلقات: «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ».

قال الشافعي رحمه الله: فأي مطلق طلق حاملاً فأجلها أن تضع حملها.

قال: ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها، ولم تنقض عدتها بالحيض؛ لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها.

قال: فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتابت أحصت الحيض ونظرت في الحمل؛ فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، وقد بان لها أن ليس بها حمل؛ فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض؛ فإن ارتجעה زوجها في حال ارتبابها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة؛ فإن بان حمل فالرجعة ثابتة، وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة، وإن عجل

وإذا كانت للعبد امرأة، ثم كاتب فاشتراها للتجارة فالشراء جائز كما يجوز شراؤه لغيرها والنكاح فاسد إذا جعلته مملكتها لم أجعل له نكاحها وتعتد من النكاح بحيضتين؛ فإن لم تكن تحيض فشهراً ونصف، وليس له أن يطأها بالملك؛ لأنه لا يملك ملكاً تاماً، وإن عتق قبل مضي عدتها كان له أن يطأها وهي تعتد من مائة إنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكره له وطأها في هذه الحال إنما أكره له ذلك في الماء الفاسد ولا أكرهه عليه ولا أفسد النكاح، ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد، ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد ترك وفاء أو لم يتركه أو ولدأ كانوا معه في الكتابة أو أحراراً، ولم يدعهم، ولو رضي السيد أن يزوجه إياها فزوجه إياها لم يجز؛ لأنها ملك للمكاتب كما يملك ماله، ولو رضي أن يتسراها لم يكن ذلك له، ولو تسراها المكاتب فولدت ألحق به الولد ومنعته الوطء وفيها قولان: أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يخف؛ لأنني قد حكمت لولدها بحكم الحرية إن عتق أبوه والثاني: أن له بيعها إن خاف العجز، ولا يجوز له أن يبيعها إن لم يخف، وإن مات استبرأت بحيضة كما تستبرئ الأمة.

وكذلك إذا منعته وطأها أو أراد بيعها استبرأت بحيضة لا تزيد عليها.

وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة، ثم ورثه فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة، وإن مات حين تمكته حراً أو مملوكاً فسواء النكاح يفسخ وعدتها عدة مطلقة لا عدة متوفى عنها زوجها ولا ترث منه إن كان حراً؛ لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك، وهذا لو كانت بنت سيده زوجة إياها بإذنها فالنكاح ثابت ومتى ورثت منه شيئاً كان كما وصفت.

وإذا مات الرجل وجاءت امرأته بولد لأكثر ما تلد له النساء ألزمت الميت الولد أقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها ما لم تنكح زوجاً يمكن أن يكون منه، ولو جاءت بولد فانكر الوثة أن تكون ولدته فجاءت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولدته لزمت الميت، وهكذا كل زوج جحد ولاذ امرأته، ولم يقذفها، فقال: لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقر به أو بالحمل به أو تأتي المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولدها فيلزمه إلا أن ينفيه بلعان.

وإذا نكح الرجل المرأة، فلم يقر بالدخول بها ولا ورثه وجاءت بولد لستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر لزمه.

وكذلك لو طلقها لزمه لأكثر ما تلد له النساء إلا أن ينفيه بلعان.

حملها، وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرها مما لا يبين له خلق آدمي حملاً.

قال: ولو ارتجعها، وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تخلو منه حتى يفارقها كله خارجاً منها، فإذا فارقها كله، فقد انقضت عدتها.

وإن لم يقع في طست ولا غيره.

قال وأقل ما تخلو به المعتدة من الطلاق والوفاة من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء عيين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو بدن أو ما إذا رني علم من رآه أنه لا يكون إلا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا يبين خلقه.

فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة.

قال: وإذا ألت شيئاً مجتمعاً شك فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تخلو إلا بما لا يشككن فيه.

وإن اختلفت هي وزوجها، فقالت: قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه، وقال زوجها لم تضعي.

فالقول قولها مع يمينها، وإن لم تحلف ردت اليمين على زوجها.

فإن حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة، وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال: ولو قالت وضعت شيئاً أشك فيه أو شيئاً لا أعقله، وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حرائر عدول مسلمات لا يقبل أقل منهن، ولا يقبل فيهن والدة ولا ولد وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوي قرابته والأجنبيات، ومن أرضعها من النساء.

ولو طلق رجل امرأته، وولدت، فلم تدبر هي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده؟ وقال هو وقع بعد ما ولدت فلي عليك الرجعة وكذبت بالقول قوله وهو أحق بها؛ لأن الرجعة حق له.

والخلو من العدة حق لها، فإذا لم تدع حقها فتكون أملك بنفسها؛ لأنه فيها دونه لم يزل حقها إنما يزول بأن تزعم هي أنه زال.

قال: ولو لم يدبر هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولاد أو بعده بأن كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة؛ لأن العدة تحب على المطلقة، فلا تزليها عنها إلا بيقين أن تأتي بها، وكان الورع أن لا يرجعها؛ لأنني لا أدري لعلها قد حلت منه، ولو ارتجعها لم أمنعه؛ لأنه لا يجوز لي منعه رجعتها إلا بيقين أن قد حلت منه.

فأصابها فلها المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب، وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتب من الحمل فتمر بها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التي ارتابت من الحمل وهي تحيض فحاضت ثلاث حيض إن برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال ريبه مرت بها أو غير ريبه، وإن لم تبرأ من الحمل وبأن بها الحمل فأجلها أن تضع حملها، وإن راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملاً أو لم تكن، فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة؛ فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة، وإن كان الطلاق يملك الرجعة انفق عليها في الحيض أو الشهور، وإن انفق عليها وهو يراه حملاً بطلت الثقة من يوم أكملت الحيض والشهور ويرجع عليها بما انفق بعد مضي العدة بالشهور والحيض ويرجع بما انفق حين كان يراها حاملاً، فإن كانت حاملاً فالرجعة ثابتة ولها الثقة؛ فإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر واستأنفت العدة من يوم أصابها، وكان خاطباً؛ فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر، ثم انفش ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة.

قال الربيع: انفش ذهب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تنكح المرتابة من المطلقات ولا المتوفى عنها زوجها من الحمل، وإن أوفين عددهن؛ لأنهن لا يدرين ما عددهن؟ الحمل أو ما اعتد به؟ وإن نكحن لم ينسخ النكاح، ووقفناه؛ فإن برئن من الحمل فالتكاح ثابت، وقد أسان حين نكحن وهن مرتابات، وإن كان الحمل منعناهن الدخول حتى يتبين أن ليس حمل؛ فإن وضعن أبطلنا النكاح، وإن بان أن لا حمل خلبنا بينهن وبين الدخول.

قال: ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله، فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها، ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفة عين.

وإن كانت حاملاً باثنتين أو ثلاثة فوضعت الأول فلزوجها عليها الرجعة حتى تضع الثاني.

فإن راجعها بعد وضع الأول وهي تحب حركة وليد أوقفنا الرجعة؛ فإن ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطاً تبين له من خلق الأدميين شيء فرجعته ثابتة، وإن لم تضع شيئاً إلا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد أو ما لا يتبين فيه شيء من خلق الأدميين فالرجعة باطلة.

وكذلك هذا لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء تجده تراه ثالثاً.

أو ثلاثة وبقي رابع لا تخلوا أبداً من زوجها إلا بوضع آخر

بوضع الحمل.

وإن لم يلزمه الولد كان من غيره.

قال: ولو أقر به الزوج كان ابنه؛ لأنه قد يرجع وينكح نكاحاً جديداً ويصيب بشبهة في العدة ليكون ولده.

ولو لم يقر به الزوج، ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة أو نكحها إذا كان الطلاق بائناً وأصابها وهي ترى أن له عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات، ولم يقر لم يلزمه الولد في شيء من هذا وعليه اليمين على دعواها إن كان حياً، وعلى ورثته على علمهم إن كان ميتاً وسألت أئمتناهم.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولداً لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالولد أبداً لاحقاً بالأب لأكثر ما يكون له حمل النساء من يوم طلقها كان الأب حياً أو ميتاً لا ينفي الولد عن الأب إلا بان تأتي به لأكثر مما تحمل النساء من يوم طلقها أو يلتعن فيفيه بلعان أو تزوجت زوجاً غيره فتكون فراشاً، وإذا تزوجت زوجاً غيره، وقد أقرت بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها أو لم يقر حتى جاءت بولد لستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولد له إلا أن ينفيه بلعان.

وكذلك لو قالت كذبت في قولي انقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول، ولو ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر وتمام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الأول كان للأول.

ولو وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم فارقتها الأول كان للأول.

ولو وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر وأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهما؛ لأنها وضعت من طلاق الأول لما لا تحمل له النساء، ومن نكاح الآخر لما لا تلد له النساء.

وإذا قال الرجل لامرأته كلما ولدت فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالولد الأول وانقضت عدتها بالولد الآخر، ولم يقع به طلاق؛ لأن الطلاق وقع ولا عدة عليها، ولو ولدت ثلاثة في بطن وقعت تطليقتان بالولدين الأولين؛ لأن الطلاق وقع وهو يملك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث، ولا يقع به طلاق، ولو كانت المسألة مجاهلاً، وولدت أربعة في بطن وقع الثلاث بالثلاث الأوائل وانقضت العدة بالولد الرابع.

ولو قال رجل لامرأته كلما ولدت ولداً فأنت طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالأول

قال: والحرّة الكنايية تكون تحت المسلم أو الكنايية في عدد الطلاق أو الوفاة، وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والإحداذ وغير ذلك ويلزم لها بكل وجه سواء لا يختلفان في ذلك والحرّة المسلمة الصغيرة كذلك.

وكذلك الأمة المسلمة إلا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرّة، وأن لسيد الأمة أن يخرجها، وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق يملك الرجعة ولا حمل.

قال وتجتمع العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتفرق في غيره.

وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكحة نكاحاً فاسداً بالفرقة فعدهما سواء لا يختلفان في موضع الحمل والأقراء والشهور غير أن لا نفقة لمنكحة نكاحاً فاسداً في الحمل ولا سكنى إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليحصنها، فيكون ذلك لها بتطوعه وله بتحسينها.

وإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فمات عنها، ثم علم فساد النكاح بعد موته أو قبله، فلم يفرق بينهما حتى مات فعليها أن تعتد هذه عدة مطلقة ولا تعتد عدة متوفى عنها ولا تحدد في شيء من عدته ولا ميراث بينهما؛ لأنها لم تكن زوجة، وإنما تستبرأ بعدة مطلقة؛ لأن ذلك أقل ما تعتد به حرّة فتعتد إلا أن تكون حاملاً فتضع حملها فتحل للأزواج بوضع الحمل.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها، فلم يحدث لها الزوج رجعة ولا نكاحاً حتى ولدت لأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد، ولم يقر بالحمل فالولد منفي عنه بلا لعان؛ لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلد له النساء.

وإن كان الطلاق لا يملك في الرجعة ردت نفقة الحمل إن كانت أخذتها.

وإن كان يملك الرجعة، فلم تقرأ بثلاث حيض مضت أو تكون ممن تعتد بالشهور فتقر بمضي ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما كانت تحيض له ثلاث حيض، وذلك أني أجعلها طاهراً حين طلقها، ثم تحيض من يومها، ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة إلى أن تدخل في الدّم من الحيضة الثالثة ابتداءً ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها وأقل ما تحيض وتطهر، وإن كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا أقل ما كانت تحيض؛ لأن ذلك اليقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة مقضية بالحمل؛ لأنها مفسدة للحيضة، وواضحة للحمل، فلو كانت عدتها الشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها وورثت من العدة

معاني قولهم، وإن كنت قد أوضحت بعضه بأكثر مما أوضحوه به، وكان بعضهم يذهب إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين، وأن وصية المرأة بمتاع سنة، وذلك نفقتها وكسوتها وسكنها، وإن قد حظرت على أهل زوجها إخراجها، ولم يحظر عليها أن تخرج، ولم تخرج، ولم يخرج زوجها ولا وارثه بخروجها إذا كان غير إخراج منهم لها ولا هي؛ لأنها إنما هي تاركة الحق لها، وكان منزههم أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع إن لم يكن لزوجها ولد والثمن إن كان له ولد.

وبين أن الله عز وجل أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشرًا ليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله إلا أن تكون حاملاً، فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أو قرب، ويسقط بوضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر. قال: وما وصفت من نسخ الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالمراسم لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم.

وكذلك لا اختلاف علمته في أن إليها عدة الأربعة أشهر وعشر وقول الأكثر من أهل العلم مع السنة أن أجلها إذا كانت حاملاً وكل ذات عدة أن تضع حملها.

قال: وكذلك قول الأكثر بأن عليها أن تعتد في بيت زوجها، وليس لها الخيار في أن تخرج مع الاستدلال بالسنة.

قال: وكان قول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل، واحتمل أن يكون على الحرائر دون الإماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل، ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج، وأن الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء، وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن.

ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحرة تحمل بوضع حملها.

١٨٣٦ - أخبرنا مالك، عن عبد ربه بن سعيد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل؟ فقال ابن عباس أخير الأجلين. وقال أبو هريرة إذا ولدت، فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي ﷺ فسأله عن ذلك، فقالت: ولدت سبعة أسلمية بعد وفاة زوجها ينصف شهر فخطبها رجلان أخذها شاب

وحلت للأزواج بالآخر، وإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة، فلا نفقة فيه، وإن كان يملك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدّم من الحيضة الثالثة.

قال: وإنما فرقت بين هذا والمسائل قبله؛ لأن الزوج ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بسلام تقدم قبل وضع حملها وقع بوضع حملها منه، ثم لم يحدث نكاحاً ولا رجعة فيلزمه بواحد منهما، ولم يقر به فيلزمه إقراره، وكان الولد منقياً عنه بلا لعان وغير ممكن أن يكون ابداً في الظاهر منه.

فإن قال قائل: فكيف لم ينف الولد إذا أقرت أمه بانقضاء العدة، ثم ولدت لأكثر من سنة أشهر بعد إقرارها؟

قيل: لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فنقض بانقضاء العدة على الظاهر والحمل قائم لم تقطع حق الولد بإقرارها بانقضاء العدة والزمان الأب ما أمكن أن يكون حملاً منه، وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها، وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء.

ولما كان هذا هكذا كانت إذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لأكثر ما تلد له النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد ولده في واحد منهما.

فإن قال: فإن أتى يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة، ففي بعض الأمر دون بعض.

ألا ترى أنها محل بالعدة لغيره، وليس هكذا، وقيل له أجل إصابتها بعد الطلاق بغير رجعة؟ فإن قال: لا، ولكنه لو أصابها جعلتها رجعة؟

قيل: فكيف يكون عاصياً بالإصابة مراجعاً بالمعصية؟ ويقال له أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بان فجات بولد فادعى الشبهة؟ فإن قال يلزمه قيل: فقد ألزمته الولد بالإصابة في العدة من طلاق بان الزامه الولد في العدة من طلاق يملك فيه الرجعة فكيف نفى عنه في أحدهما وأثبت عليه في الآخر وحكمهما في إلحاق الولد عندك سواء؟

٩ - عدة الوفاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ الآية.

قال الشافعي: حفظت عن غير واحد من أهل العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزول أي الموارث وأنها منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على بعض فيما يذكر مما أحكي من

١٨٤١- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ حَتَّى يَمُوتَ. [أخرجه البيهقي (٤٣٠/٧)]

قال الشافعي: وكذلك لو كانت مشركة أو ملوكة لا تترث لم يكن لها النفقة؛ لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت، وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للأزواج مكانها، ولم تنتظر أن تطهر، وكان لها أن تنكح، ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر، وهكذا هي إن كانت مطلقة، وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح، ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر، فإذا ولدت ولداً وكانت تحب حركة تخاف أن يكون ولداً ثانياً أو وضعت ثانياً وخافت أن تكون الحركة ولداً ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولاً، وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحب حركة فالنكاح موقوف؛ فإن ولدت فالنكاح مفسوخ، وإن علم أنه ليس ولداً فالنكاح ثابت؛ فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعها زوجها وهي تحب حركة وقفت الرجعة؛ فإن ولدت آخر أو أسقطته قد تبين بعض خلقه فالرجعة ثابتة، وإن لم تضعه فالرجعة باطلة.

قال وسواء ولدته سقطاً أو تماماً أو ضربه إنسان أو هي فآلقتها ميتاً أو حياً تخلو عدتها بذلك كله؛ لأنها قد وضعت حملها وهي، ومن ضربه أتمان بضربه، وهذا هكذا في الطلاق وكل عدو على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء، وفي كل عدو من نكاح فاسد محل بوضع الحمل ولا محل به حتى يتبين له خلق من خلف بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين، فاما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي، فلا محل به وعدتها فيه ما فرض عليها من العدو غير عدو أولات الأحمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدو بالوفاة والطلاق والنكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأي وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وتعد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان حراً أو عبداً أو ذمياً لحرة ذمية عدو واحدة إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشراً ينظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعد منها بالأيام، فإذا رأت الهلال اعتدت بالأهلة.

قال: كأنه مات نصف النهار، وقد بقي من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت خمساً، ثم رثي الهلال فتحصي الخمس التي قبل الهلال، ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة، وإن اختلفت؛ فكان ثلاث منها تسعاً وعشرين، وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين إنما الوقت فيها الأهلة، فإذا أوفت

وَالْآخَرُ كَهَلٍ فَحُطِّبَتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ الْكَهْلُ لَمْ تَحْلِلْ، وَكَانَ أَهْلُهَا غَيًّا وَرَجًّا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْزِرُوهُ بِهَا فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ حَلَلْتُ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ. [أخرجه مالك (٥٨٩/٢)]

١٨٣٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تَنَفَّسَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ إِذَا نَفَسَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ قَالَ فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَحْيَى يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ فَبَعَثُوا كُرَيْباً مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، عَنْ ذَلِكَ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ: وَلَدْتُ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا قَدْ حَلَلْتُ فَأَنْكِحِي. [أخرجه مالك (٥٩٠/٢)، البخاري (٤٩٠٩)، مسلم (١٤٨٥)، الرمذي (١٢٠٨)، النسائي (١٩١/٦-١٩٢)]

١٨٣٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْيَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي أَنْ تَنْكِحَ فَأُذِنَ لَهَا. [أخرجه مالك (٥٩٠/٢)، البخاري (٥٣٢٠)]

١٨٣٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَبِيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَيَّامٍ فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْلَكٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ، فَقَالَ: قَدْ تَصَنَّعْتَ لِلْأَزْوَاجِ إِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ إِنَّكَ قَدْ حَلَلْتَ فَتَزَوَّجِي.

١٨٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا، فَقَدْ حَلَّتْ فَأَخْبِرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: لَوْ وَلَدَتْ وَزَوْجُهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يَذْفَنْ لَحَلَّتْ. [أخرجه مالك (٥٨٩/٢-٥٩٠)]

قال الشافعي: وليس للمتوفى عنها نفقة حاملاً كانت أو غير حامِلٍ.

الميتوة طلقها مريضاً أو صحيحاً.

قال الربيع: من قبل أنه لو آلى منها لم يكن مولياً، ولو تظاهر منها لم يكن مظاهراً، ولو قذفها كان عليه الحد، ولو ماتت لم يرثها، فلما كانت خارجة من معاني الأزواج، وإنما ورث الله تعالى الزوجة، فقال: «وَلَهُنَّ الرِّبْعُ»، وإنما خاطب الله عز ذكره الزوجة؛ فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث، وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف طلقها على أنها لا ترث إن شاء الله عنده.

قال الشافعي: واختلف أصحابنا فيها إن نكحت فالذي اختار إن ورثت بعد مضي العدة أن ترث ما لم تتزوج، فإذا تزوجت، فلا ترثه فترث زوجين وتكون كالناركة لحقها بالتزويج، وقد قال بعض أصحابنا ترثه، وإن تزوجت عدداً وترث أزواجاً، وقال غيرهم ترث في العدة لا ترث بعدها.

١٨٤٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا الرَّجُلُ فَيُنْكِحُهَا، ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ طَلَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ تَمَازِيرَ بِنْتُ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةِ فَبَنِكَهَا، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ فَأَمَّا أَنَا، فَلَا أَرَى أَنَّ تَرِثَ مَيِّتَوْتَهُ.

وقال غيرهم إن كانت ميتة لم ترثه في عدة ولا غيرها، وهذا قول يصح لمن قال به، وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار والنظر، فقال: وكيف ترث امرأة لا يرثها، ولا يحل له، وإنما ورث الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على الأزواج العدة؟

فإن قلتم لا تعتد؛ لأنها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته؟

فإن قلتم تعتد فكيف تعتد منه غير زوجة له؟ وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته افتعت امرأة أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض، وإن كانت إذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فنكحت جازاً لها النكاح افتعت منه إن توفي وهي تحل لغيره؟ ومن ورثها في العدة أو بعد مضيها ينبغي أن يقول أورثها بالاتباع ولا أجعل عليها عدة؛ لأنها ليست من الأزواج، وإنما جعل الله تعالى العدة على الأزواج، وإذا مات عنها، فلم تعلم وقت موته اعتدت من يوم تستيقن موته أربعة أشهر وعشراً.

قال: وإن لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشراً، ثم قامت بينة بموته، فقد مضت عدتها ولا تعود لعدة ولا إحداها. قال الشافعي: وكذا المطلقة في هذا كله، ولو ارتدت زوج

الأهله الأربعة اعتدت أربعة أيام لباليهن واليوم الخامس إلى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوى الأربعة الأشهر، وإن مات، وقد مضى من الهلال عشر ليال أحصت ما بقي من الهلال؛ فإن كان عشرين أو تسعة عشر يوماً حفظتها، ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهله، ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدة أيامه، فإذا كمل لها ثلاثون يوماً لباليها، فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشراً لباليها، فإذا أوفت لها عشراً إلى الساعة التي مات فيها، فقد مضت عدتها، ولو كانت محبوسة أو عمية لا ترى الهلال ولا تحبر عنه أو أطبق عليها الغيم اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوماً والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوماً، ولم تحل في شيء من ذلك من زوجها حتى توفي هذه العدة أو يثبت لها أن قد خلت عدتها قبله بالأهله والعشر كما وصفت، وليس عليها أن تأتي في الأربعة الأشهر والعشر بحضة؛ لأن الله عز وجل جعل للحيض موضعاً فكان يفرض الله العدة لا الشهور فكذا إذا جعل الشهور والأيام عدة، فلا موضع للحضه فيها، ومن قال تأتي فيها بحضه جعل عليها ما لم يجعل الله عليها.

أرأيت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو سنتين إلا مرة أما يكون من جعلها تعتد سنة أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها؟ ولكن لو ارتابت من نفسها استبرت نفسها من الزبية كما يكون ذلك في جميع العدد.

وكذلك لو جاءت في الأربعة الأشهر والعشر بحضه وحيض، ثم ارتابت استبرت من الزبية.

قال: ولو طلقها ثلاثاً أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون لا يملك رجعتها وهو صحيح، ثم مات لم ترثه واعتدت عدة الطلاق، ولو طلقها مريضاً، ثم صح من مرضه، ثم مات وهي في العدة لم ترثه واعتدت عدة الطلاق؛ لأنه قد صح في حال لو ابتداء طلقها فيها، ثم مات لم ترثه؛ فكان في الصحة مطلقاً، ولم يحدث رجعة، ولو طلقها مريضاً، ثم مات من مرضه وهي في العدة؛ فإن كان الطلاق يملك فيه الرجعة ورثته، وورثها لو مات؛ لأنها في معاني الأزواج، وهكذا لو كان هذا الطلاق في الصحة.

قال: ولو طلقها لا يملك فيه رجعتها وهو مريض، ثم مات في العدة لم يرثها، وإن مات وهي في العدة فقول كثير من أهل الفتيا أنها ترثه في العدة وقول بعض أصحابنا إنها ترثه، وإن مضت العدة وقول بعضهم لا ترث ميتة.

هذا مما استخير الله عز وجل فيه.

وقال الربيع: وقد استخار الله تعالى فيه، فقال: لا ترث

أَتَهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خَدْرَةَ، فَإِنْ زَوَّجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَهْبِهِ لَهُ أَبْقُوا حَتَّى إِذَا كَانَ فِي طَرْفِ الْقُدُومِ لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ زَوَّجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِي يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ فَأَنْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدُعِيتُ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَتْ فَردَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي. فَقَالَ امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَتَبَعَهُ، وَقَضَى بِو. [اخرجه

مالك (٥٩١/٢)، أبو داود (٢٣٠٠)، الزمعي (١٢٠٤)، النسائي (١٩٩/٦) -

(٢٠٠)، ابن ماجه (٢٠٣١)]

قال: وبهذا نأخذ.

قال: وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَهَا سَكْنَاهَا فِي مَنْزِلٍ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّتَهَا مَا كَانَتْ الْعِدَّةُ حَمَلًا أَوْ شَهْرًا كَانَ الطَّلَاقُ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ أَوْ لَا يَمْلِكُهَا.

قال: وإن كَانَ الْمَنْزِلُ بِكَرَاهٍ فَالْكَرَاهُ عَلَى السَّوْجِ الْمَطْلُوقِ أَوْ فِي مَالِ الزَّوْجِ الْمَيْتِ، وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ إِخْرَاجُ الْمَرْأَةِ مِنْ مَسْكَنِهَا الَّذِي كَانَتْ تَسْكُنُ مَعَهُ كَانَ لَهُ الْمَسْكَنُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلِزَّوْجِهَا إِذَا تَرَكَهَا فِيمَا يَسَعُهَا مِنَ الْمَسْكَنِ وَسَتَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَنْ يَسْكُنَ فِيمَا سِوَى مَا يَسَعُهَا.

قال: وإن كَانَ عَلَى زَوْجِهَا دَيْنٌ لَمْ يَبِعْ مَسْكَنَهَا فِيمَا يَبِيعُ مِنْ مَالِهِ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّتَهَا.

قال: وهذا إِذَا كَانَ قَدْ أَسْكَنَهَا مَسْكَنًا لَهُ أَوْ مَنْزِلًا قَدْ أُعْطِيَ كِرَاهًا.

قال: وذلك أَنَّهُ قَدْ مَلَكَتْ عَلَيْهِ سَكْنَاهَا فِيمَا يَكْفِيهَا طَلَاقًا كَمَا يَمْلِكُ مَنْ أَكْثَرَى مِنْ رَجُلٍ مَسْكَنَهُ سَكْنَى مَسْكَنَهُ دُونَ مَالِكِ الدَّارِ حَتَّى يَقْضِيَ كِرَاهًا.

قال فَمَاذَا إِنْ كَانَ أَنْزَلَهَا مَنْزِلًا عَارِيَةً أَوْ فِي كِرَاهٍ فَانْقَضَى أَوْ بِكَرَاهٍ لَمْ يَدْفَعْهُ وَأَفْلَسَ.

فلأهل هذا كُلُّهُ أَنْ يَخْرِجُوهَا مِنْهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْكُنَهَا غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يَفْلَسَ؛ فَإِنْ أَفْلَسَ ضَرَبَتْ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِأَقْلٍ قِيَمَةَ سَكْنَى مَا يَكْفِيهَا بِالْأَمَّا بَلْغًا وَاتَّبَعَتْهُ بِفَضْلِهِ مَتَى أَسِيرَ.

قال: وهكذا تَضْرِبُ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِنَفَقَتِهَا حَامِلًا، وَفِي الْعِدَّةِ

الْمَرْأَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ أَمْرَانَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ؛ فَإِنْ قَضَيْتَهَا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَقْضِهَا حَتَّى تَابَ الزَّوْجُ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ مَضِيِّ آخِرِ عَدَّتِهَا أَوْ بَعْدَهُ فَسَوَاءٌ وَتَرْتُهُ فِي هَذَا كُلِّهِ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ بِمَالِهَا، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ، وَوَرِثَةُ الزَّوْجِ، فَقَالُوا قَدْ مَضَتْ عَدَّتُكَ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، وَقَالَتْ: لَمْ تَمْضِ حَتَّى تَابَ وَهُمْ يَتَصَادَقُونَ عَلَى تَوْبَةِ الزَّوْجِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ مَعَ يَمِينِهَا، وَلَوْ أَقَرَّتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، فَلَا شَيْءَ لَهَا فِي مَالِهِ وَكَانَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَالْإِحْدَادِ تَأْتِي فِيهَا بِشَلَاثٍ حَيْضٍ؛ لِأَنَّهَا مَقْرُوءَةٌ بِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّتَيْنِ فِي إِقْرَارَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَمِتْ، وَلَكِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ مَا تَابَ وَقَبْلَ أَنْ يَمُوتَ لَمْ تَقْضِ عِدَّتِي كَانَتْ أَمْرَانَا بِمَالِهَا وَأَصْدَقَهَا أَنْ عَدَّتَهَا لَمْ تَقْضِ.

وهكذا كُلُّ مَطْلُوقَةٍ لِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي، ثُمَّ قَالَتْ: لَمْ تَقْضِ فَلِزَّوْجِهَا الرَّجْعَةُ، وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي فَكَذَبُهَا الزَّوْجُ أَحْلَفَ؛ فَإِنْ حَلَفَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا، وَإِنْ لَمْ تَحْلَفْ حَلَفَ هُوَ عَلَى الْبَيْتِ مَا انْقَضَتْ عَدَّتُهَا؛ فَإِنْ نَكَلَ لَمْ تَرُدَّ عَلَيْهَا.

وإذا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَهُ امْرَأَتَانِ قَدْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ وَلَا تَعْرِفُ بَعِيْنَهَا اَعْتَدْنَا اَرْبَعَةَ اَشْهُرٍ وَعَشْرًا تَكْمَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

١٠- مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾.

قال: فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتملت أن تكون في فرض السكنى للمطلقات ومنع إخراجهن تدل على أن في مثل معناه في السكنى ومنع الإخراج المتوفى عنهن؛ لأنهن في معناه في العدة.

قال ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن على المتوفى عنها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن، فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها؛ لأنه مالك ماله، ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها؛ لأن ماله مملوك لغيره، وإنما كانت السكنى بالموت إذ لا مال له، والله تعالى أعلم.

١٨٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ، عَنْ عَمِّهِ زَيْنَبِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ الْفَرِيقَةَ بَنَتْ مَالِكُ بْنُ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا

من طلاقه.

قال: ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحداً من قولين.

أحدهما: ما وصفت في الطلاق لا يخالفه.

ومن قال هذا قال: وفي قول النبي ﷺ للفريضة أمكسي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن للمتوفى عنها السكنى.

قال ويجعل لها السكنى في مال الميت بعد كفنه من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تقضي عدتها، ويتكاري لها إن أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء.

والقول الثاني: أن الاختيار لورثته أن يسكنوها، وإن لم يفعلوا هذا، فقد ملكوا المال دونه، ولم يكن لها السكنى حين كان ميتاً لا يملك شيئاً ولا سكنى لها كما لا نفقه لها، ومن قال: هذا قال: إن قول النبي ﷺ أمكسي في بيتك يحتمل ما لم يخرجني منه إن كان لغيرك؛ لأنها قد وصفت أن المنزل ليس لزوجها.

فإن كان لها المنزل أو للقوم، فلم يخرجوها منه لم يجز أن تخرج منه حتى تقضي عدتها.

قال: وإذا أسكنها ورثته فلمن أن يسكنوها حيث شاءوا لا حيث شاءت إذا كان موضعها حريزاً، ولم يكن لها أن تمتنع من ذلك، وإن لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المصر.

قال: ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يسعها من المسكن فقط.

قال: ولو كان نقلها إلى منزل غير منزلها الذي كانت معه فيه، ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها إليه اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها إليه وأذن لها أن تنتقل إليه، ولو كان أذن لها في النقلة إلى منزل بعينه أو أمرها تنتقل حيث شاءت فقلت متاعها وخدمها، ولم تنتقل بيدها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولا تكون متقلة إلا ببيدها.

فإذا انتقلت بيدها، وإن لم تنتقل بمتاعها، ثم طلقها أو مات عنها اعتدت في الموضع الذي انتقلت إليه بإذنه.

قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت أو انتقلت بغير إذنه فأذن لها بعد في المقام في ذلك المنزل، كل هذا في أن تعتد فيه سواء.

قال: ولو انتقلت بغير إذنه، ثم يحدث لها أذن حتى طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه.

وهكذا السفر يأذن لها به؛ فإن لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها، ولم تخرج منه حتى تقضي عدتها، وإن أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج بها مسافراً إلى حج أو بلد من البلدان فمات عنها أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فسواء ولها الخيار في أن تمضي في سفرها ذاهبة أو جائية، وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن يقضي سفرها، فلا تقيم في المصر الذي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه، فيكون ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر.

وإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها، ثم رجعت؛ فإن بقي من عدتها شيء أكملته في بيتها، وإن لم يبق منها شيء، فقد انقضت عدتها.

قال وسواء كانت قريباً من مصرها الذي خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعيداً وإذنه لها بالسفر وخروجها فيه كإذنه بالنقلة وانتقالها؛ لأن نقله المسافر هكذا، وإن رجعت قبل أن يقضي سفرها اعتدت ببقية عدتها في منزلها ولها الرجوع؛ لأنه لم يأذن لها بالسفر إذن مقام فيه إلا مقام مسافر، وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت، ثم مات أو بقي حياً، فإذا بلغت ذلك المصر.

فله - إن كان حياً ولوليه إن كان حاضراً أو وكيل له - أن ينزلها حيث يرضى من المصر حتى تقضي عدتها، وعليه سكنها حتى تقضي عدتها في ذلك المصر، وإن لم يكن حاضراً ولا وكيل له ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث ترضى لنلا يلحق بالميت أو بالمطلقة ولذا ليس منه.

وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقيمي في أهلك أو في منزل، فلم تخرج حتى طلقها طلاقاً لا رجعة له عليها فيه أو مات اعتدت في منزله. وإن خرجت إلى ذلك الموضع فبلغته أو لم تبلغه، ثم طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحين زابت منزلها بإذنه إلى حيث أمرها أن تنتقل أو تقيم فمَنْزلها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركه أو منعها متاعها أو تركها وإيَّاه.

وهكذا إن قال لها: أقيمي فيه حتى يأتيك أمري وقوله هذا وسكوته سواء؛ لأن المقام ليس بموضع زيارة، وليس عليها - لو نقلها، ثم أمرها - أن تعود إلى منزلها أن تعود إليه وسواء قال: إنما قلت هذا لها لتزور أهلها أو لم يقله إذا طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقلي إليه أقيمي فيه حتى يراجعها فينقلها إن شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان أذن لها في زيارة

أهلها أو غيرهم أو الزهية إلى موضع في المصر أو خارجاً منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه، ثم مات عنها أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة. فعليها أن ترجع إلى منزله فتعتد فيه؛ لأن الزيارة ليست مقاماً.

فإن قال في هذا كله قبل الطلاق أو الموت إنما نقلتها إليه، ولم تعلم هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل؛ لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع، ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة أو يملكها قبل أن يرجعها أو قال لها في مرضه إذا مات فانتقلي حيث شئت فمات لم يكن لها أن تعتد في غيره.

قال: ولو كان أذن لها فيما وصفت فنوت هي النقلة، وقالت أنا انتقل، ولم ينو هو النقلة.

وقال هو إنما أرسلتك زائرة، ثم مات أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته؛ لأن النقلة ليست لها إلا بإذنه.

قال وإذنه لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى أين شاءت سواء إن أذن لها في النقلة، ثم طلقها لم يكن عليها أن ترجع إلى منزله حتى تنقضي عدتها إلا أن يراجعها، فيكون أحق بها.

وإن أذن لها في الزيارة أو الزهية، ثم طلقها فعليها أن ترجع إلى منزله؛ لأن الزيارة والزهية ليست بنقلة، ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له، وكان عليها أن ترجع فتعتد في بيته.

قال: ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج، فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها.

لم يكن لها أن تخرج، ولو خرجت من منزله، ففارقت المصر أو لم تفارقه إلا أنها قد فارقت منزله بإذنه للخروج إلى الحج، ثم مات عنها أو طلقها كان لها أن تمضي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزيد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدتها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم بمكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالنقلة وتقيم في ذلك البلد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تخرج إلى الحج بعد مضي العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الإسلام وتكون مع نساء ثقات، فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم، ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم ولبلة غير حجة الإسلام لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذي محرم؛ فإن خرجت من منزله، ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعتد في منزله.

ولو بلغت ذلك الموضع، وقد سمى لها وقتاً تقيمه في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فنوت هي النقلة أو لم تنوها أو

خرجت إليه، فلا أنظر إلى بيتها هي في النقلة؛ لأن ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقلة، فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعتد في غيره، وإن لم يقل هو شيئاً حتى مات، فقالت هي قد أذن لي فلقول قولها وتعتد حيث أذن لها من ذلك المصر إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها، وليس لورثته أن يمنعوها منه ولا إكذابها، وإن أكذبوها كان القول قولها.

قال: ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه، ولم يقل لها حجي ولا أقيمي ولا ترجعي منه ولا لا ترجعي إلا أن تشائي ولا تزوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزهي إليه.

كانت هذه نقلة وعليها أن تعتد في ذلك الموضع من طلاق، ووفاته إلا أن تقر هي أن ذلك الإذن إنما كان لزيارة أو لمدّة تقيمها، فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتد في بيته، وفي مقامها قولان: أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدّة التي أمرها أن تقيم إليها؛ لأنه نقلها إلى مدّة؛ فإن كانت المدّة حتى تنقضي عدتها، فقد أكملت عدتها إن شاءت رجعت، وإن شاءت لم ترجع، وإن كانت المدّة ما لا تنقضي فيها عدتها رجعت إذا انقضت المدّة.

والثاني أن هذه زيارة لا نقلة إلى مدّة فعليها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها؛ لأن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة.

قال: ولو قال لها في المصر اسكني هذا البيت شهراً أو هذه الدار شهراً أو سنة.

كان هذا مثل قوله في السفر أقيمي في بلد كذا شهراً أو سنة، وهذا كله في كل مطلق ومتوفى عنها سواء، غير أن لزوج المطلقة التي يملك رجعتها أن يرجعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء، ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك له عندي كما لا يكون له في التي لا يملك رجعتها.

قال: وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقاً باتناً بدوئة لم تخرج من منزل زوجها حتى يتوي أهلها؛ فإن اتوى أهلها انتوت، وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة، فإذا كان الاتواء غبطة انتروا.

١٨٤٤- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انتوي حيث يتوي أهلها. [أخرجه مالك (٥٩٢/٢)]

١٨٤٥- أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبيد

النِّقْلَةُ وهذه زيارة لا نقلة.

اللَّهُ بْنُ عُبَيْةٍ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة

السنن والآثار (٥٧/٦)]

١١ - الإحداد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية إذا بلغت المنة حلت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت، ولم يذكر إحداثاً، فلما أمر رسول الله ﷺ المتوفى عنها أن تحب ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه على لسان نبيه ﷺ من عدد الصلوات والهبة؛ فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب الله تعالى: وللمطلقة سكن بالكتاب وللمتوفى عنها بالسنة كما وصفت، وعلى المتوفى عنها إحداث بنص السنة.

وكانت المطلقة إذا كان لها السكنى، وكان للمتوفى عنها بالسنة، وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى؛ لأنهما معاً في عدة غير ذواتي زوجين يشبه أن يكون على المنة من طلاق لا يملك زوجها عليه فيه الرجعة إحداث كهر على المتوفى عنها.

واحب إلي للمطلقة طلاقاً لا يملك زوجها فيه عليها الرجعة تحد إحداث المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها من الطلاق لما وصفت، وقد قاله بعض التابعين، ولا ييسر لي أن أوجبه عليها؛ لأنهما قد يختلفان في حال، وإن اجتمعا في غيره.

١٨٤٦ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حميد بن نافع، عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذو الأحاديث الثلاثة.

قال: قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدعنت منه جارية، ثم مسست بعارضتها، ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تجد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً.

[أخرجه مالك (٥٩٦/٢-٥٩٧)، البخاري (٥٣٣٤)، مسلم (١٤٨٦)، أبو

داود (٢٢٩٩)، الرمز (١١٩٥)، النسائي (٢٠١/٦)، ابن ماجه (٢٠٨٤)]

وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب فمسست منه، ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما كان لها أن تتوي؛ لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة وظعن غبطة، وأن الظعن إذا أجذب موضعها أو خف أهلها عذر بأنها تبقى بموضع مخوف أو غير ستر بنفسها ولا معها من يسترها فيه.

قال: فإذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها، فإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر، وذلك أن يتهدم المسكن الذي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو الكثرة أو في مصرها أو تخاف سلطاناً أو لوصفاً فلها في هذا كله أن تنتقل عن المصر إن كان عاماً في المصر وعن الناحية التي هي فيها إلى ناحية آمن منها ولزوجها أن يحصنها حيث شاء إذا كان موضعاً آمناً.

ويجوز زوجها على الكراه لها إذا تهدم المنزل الذي كانت تسكنه أو غصب عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وللحاكم أن يخرج المرأة في العدة في كل ما لزمها من حد أو قصاص أو خصومة.

قال: وإذا أخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حد أو غيره من المصر فانقضى ما أخرجت له رجعت إلى منزلها حيث كان؛ فإن كان الحاكم الذي يخرجها إليه بالمصر فمضى انصرف من عنده انصرف إلى بيتها.

قال: وكل ما جعلت على الزوج المطل في السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله إن غاب، وكل ما جعلت للزوج تصيير المرأة إليه من المنازل إذا كان العذر الذي تنتقل به المرأة جعلت لمن أسكنها اجنبياً متطوعاً كان الذي أسكنها أو السلطان، ولم أقض على الزوج بكراه سكنها وقضيت عليه بنفقتها إن كانت عليه نفقة.

قال: وإذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها، ووارثه يقوم في ذلك مقامه.

فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فكالمرأة المسافرة لا تخالفها في شيء إن شاءت مضت إلى الموضع الذي خرجا في السفر إليه ورجعت فأكملت عدتها في منزله، وإن شاءت رجعت إلى منزله فاعتدت فيه.

وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة.

قال: ولو كان الزوج خرج بامرأته إلى بادية زائراً أو متنزهاً، ثم طلقها أو مات عنها رجعت إلى منزلها فاعتدت فيه، وليس هذا كالنقلة ولا كالسفر ياذن لها به إلى غاية، وذلك مثل

غير شيء بزينة أو طيب معها عليها يظهر بها فيدعو إلى شهرتها فأما اللبس نفسه، فلا بد منه.

قال فزينة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس، فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرهما، وذلك أن كل الأدهان تقوم مقاماً واحداً في ترجيل الشعر، وإذهاب الشعر كرهاً، وذلك هو الزينة، وإن كان بعضها أطيب من بعض، وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وإذهاب الشعث.

قال فأما بدنها، فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس للمحرم، وإن كانت الحادئ تخالف المحرم في بعض أمرها؛ لأنه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب تظهر ريحه فيدعو إلى شهرتها، فأما الدهن الطيب والبخور، فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهرتها وينبه بمكانها، وإنما الحادئ من الطيب شيء أذنت فيه الحادئ والحادئ إذا مسّت الطيب لم يجب عليها فدية، ولم يتنقض إحداها، وقد أساءت.

قال: وكل كحل كان زينة، فلا خير فيه لها مثل الإثمد وغيره مما يحسن موقعه في عينها، فأما الكحل الفارسي، وما أشبهه إذا احتاجت إليه، فلا بأس؛ لأنه ليس فيه زينة بل هو يزيد العين مرهاً وقبحها، وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل اكتحلته به الليل ومسحته بالنهار.

وكذلك الدمام، وما أرادت به الدواء.

١٨٤٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي ﷺ دخل على أم سلمة وهي حادئ على أبي سلمة، فقال: ما هذا يا أم سلمة، فقالت: يا رسول الله إنما هو صبري، فقال رسول الله ﷺ: اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار. [أخرجه مالك (١٠٨)، أبو داود (٢٣٠٥)، النسائي (٢٠٤/٦)]

قال الشافعي: الصبر يصفر، فيكون زينة، وليس يطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وتمسحه بالنهار.

قال الشافعي: ولو كان في بدنها شيء لا يرى فجعلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس.

الا ترى أنه أذن لها فيه بالليل حيث لا يرى وأمرها بمسحه بالنهار.

قال: وفي الثياب زيتان.

إحداها جمال الثياب على اللابس التي تجمع الجمال وتستر العورة قال الله تعالى ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾

يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ لَا يَجِلْ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَجِدَ عَلَى مِثِّهِ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. [أخرجه البخاري (٥٣٣٤)، مسلم (١٤٨٧)]

قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفَنُكْحِلُهَا؟ فقال رسول الله ﷺ: لَا مَرْتِنَ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ قَالَ حَمِيدٌ قُلْتُ لَزَيْنَبٍ، وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ قَالَتْ زَيْنَبُ كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ حَفْشًا وَلَبِستُ شُرْثِيَابَهَا، وَلَمْ تَمْسُ طَيِّبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تَوْتِي بِدَابَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَقْبِضُ بِهِ فَقَلَمًا تَقْبِضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتَعْطِي بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تَرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

[أخرجه مالك (٥٩٧/٢)، البخاري (٥٣٣٦-٥٣٣٧)، مسلم (١٤٨٨)، أبو داود (٢٢٩٩)، الزمذني (١٩٩٧)، النسائي (٢٠٥/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبض أن تأخذ من الدابة موضعاً بأطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها.

قال الشافعي: وترمي بالبعرة من ورائها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية زمام الزوج بطول ما حدث عليه كما تركت البعرة وراء ظهرها.

١٨٤٧ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة وحفصة أو حفصة أن رسول الله ﷺ قال: لَا يَجِلْ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَجِدَ عَلَى مِثِّهِ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. [أخرجه مالك (٥٩٨/٢)، مسلم (١٤٩٠)،

النسائي (١٨٩/٦)، ابن ماجه (٢٠٨٦)]

قال الشافعي: كان الإحدا على المتوفى عنهن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الإحدا على المتوفى عنهن في عددهن وأسقط عنهن في غير عددهن، ولم يكن الإحدا في سكنى البيوت فتسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جدير أو رديء، وذلك أن الإحدا إنما هو في البدن وترك لزينة البدن وهو أن يدخل على البدن من

عَدَّتْهَا أَكْمَلَتْ مَا بَقِيَ مِنْ عَدَّتِهَا حَادَّةً، وَلَمْ تَعُدْ مَا مَضَى مِنْهَا.
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ بَلَغَهَا يَقِينُ وَفَاتَهُ أَوْ طَلَّقَهَا، وَلَمْ تَعْرِفِ
 الْيَوْمَ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَلَا مَاتَ عَنْهَا اعْتَدَتْ مِنْ يَوْمِ اسْتَيْقِنَتْ
 بِطَلَّاقِهِ، وَوَفَاتَهُ حَتَّى تَكْمَلَ عَدَّتُهَا، وَلَمْ تَعُدْ بِمَا تَشْكُ فِيهِ كَأَنَّهُ
 شَهِدَ عِنْدَهَا أَنَّهُ مَاتَ فِي رَجَبٍ، وَقَالُوا لَا نَدْرِي فِي أَيِّ رَجَبٍ
 مَاتَ فَتَعُدُّ فِي آخِرِ سَاعَاتِ النَّهَارِ مِنْ رَجَبٍ فَاسْتَقْبَلَتْ بِالْعِدَّةِ
 شَعْبَانَ، وَإِذَا كَانَ الْيَوْمَ الْعَاشِرُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ فِي آخِرِ سَاعَاتِ نَهَارِهِ
 حَلَّتْ؛ فَكَانَتْ قَدْ اسْتَكْمَلَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

١٢ - اجتماع العديين

١٨٤٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ أَنَّ طَلِيحَةَ كَانَتْ
 تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا ابْنَةُ فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا فَضَرَبَتْهَا
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْمِخْفَقَةِ ضَرْبَاتٍ
 وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ
 فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ الَّذِي تَزَوَّجَ بِهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَّقَ
 بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَكَانَ خَاطِبًا
 مِنَ الْخَطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ
 عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ، ثُمَّ لَمْ
 يَنْكِحْهَا أَبَدًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ سَعِيدٌ وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحْلَ مِنْهَا.
 [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٥٣٦)]

١٨٥٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ
 جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَلِيٍّ
رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي الْيَمَنِ تَزَوُّجَ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا
 الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا وَتُكْمَلُ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ عِدَّةِ
 الْأَوَّلِ وَتَعُدُّ مِنَ الْآخِرِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧/٤٤١)]

١٨٥١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ
 جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاعْتَدَتْ مِنْهُ
 حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ عِدَّتِهَا نَكَحَهَا رَجُلٌ فِي آخِرِ عِدَّتِهَا
 جَهْلًا ذَلِكَ وَبَنَى بِهَا فَأَبَى عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ،
 فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَمَرَهَا أَنْ تَعُدَّ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا الْأُولَى، ثُمَّ
 تَعُدُّ مِنْ هَذَا عِدَّةَ مُسْتَقْبَلَةٍ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَهِيَ بِالْخِيَارِ

فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ الثَّيَابُ فَالْيَابُ زِينَةٌ لِمَنْ لِبْسُهَا، وَإِذَا
 أَفْرَدَتْ الْعَرَبُ التَّزْيِينَ عَلَى بَعْضِ اللَّابِسِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّمَا
 تَقُولُ تَزْيِينَ مِنْ زَيْنِ الثَّيَابِ الَّتِي هِيَ الزَّيْنَةُ بَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ
 مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الصَّبْغِ خَاصَّةً، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْحَادَّةَ كُلَّ ثَوْبٍ،
 وَإِنْ جَاءَ مِنَ الْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ الْبَيَاضَ لَيْسَ بِمَزْيِينٍ.

وكَذَلِكَ الصَّوْفُ وَالْوَبْرُ، وَكُلُّ مَا نَسَجَ عَلَى وَجْهِهِ.
 وَكَذَلِكَ كُلُّ ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ صَبْغٌ
 مِنْ خَزْ أَوْ مَرُويٍّ أَوْ يَرِيسٍ أَوْ حَشِيشٍ أَوْ صَوْفٍ أَوْ وَبْرٍ أَوْ شَعْرِ أَوْ
 غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ صَبْغٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَزْيِينُ الثَّوْبِ مِثْلُ السَّوَادِ، وَمَا
 أَشْبَهَهُ، فَإِنْ مِنْ صَبْغٍ بِالسَّوَادِ إِنَّمَا صَبِغَهُ لَتَقِيحِهِ لِلْحَزَنِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا صَبِغَ لِغَيْرِ تَزْيِينِهِ إِنَّمَا لَتَقِيحِهِ، وَإِنَّمَا لِنَفْسِي
 الْوَسْخِ عَنْهُ مِثْلُ الصَّبَاغِ بِالسَّوَادِ وَصَبَاغِ الْغَزْلِ بِالْحَضْرَةِ تَقَارِبُ
 السَّوَادِ لَا الْحَضْرَةَ الصَّبَاغِيَّةَ، وَمَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ فَأَمَّا كُلُّ صَبَاغٍ كَانَ
 زِينَةً أَوْ وَشِيٍّ فِي الثَّوْبِ بِصَبْغٍ كَانَ زِينَةً أَوْ تَلْمِيعَ كَانَ زِينَةً مِثْلُ
 الْعَصْبِ وَالْحَبْرَةِ وَالْوَشِيِّ وَغَيْرِهِ، فَلَا تَلْبَسُهُ الْحَادَّةُ غَلِيظًا كَانَ أَوْ
 رَقِيًّا.

قَالَ وَالْحَرَّةُ الْكَبِيرَةُ الْمُسْلِمَةُ وَالصَّغِيرَةُ وَالذَّمِيَّةُ وَالْأَمَةُ
 الْمُسْلِمَةُ فِي الْإِحْدَادِ كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ مِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَجِبَ
 عَلَيْهِ الْإِحْدَادُ لَا يَخْتَلِفُنَّ.

وَدَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَنَّ عَلَى الْمُعْتَدَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ
 تَكُونُ بِإِحْدَادٍ أَنْ لَا تَعُدَّ امْرَأَةً بِغَيْرِ إِحْدَادٍ؛ لِأَنَّهُنَّ إِنْ دَخَلْنَ فِي
 الْمَخَاطِبِ بِالْعِدَّةِ دَخَلْنَ فِي الْمَخَاطِبَاتِ بِالإِحْدَادِ، وَلَوْ تَرَكْتَ امْرَأَةً
 الْإِحْدَادَ فِي عَدَّتِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ أَوْ فِي بَعْضِهَا كَانَتْ مُسَيِّئَةً، وَلَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ إِحْدَادًا؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْإِحْدَادِ فِي الْعِدَّةِ، فَإِذَا
 مَضَتْ أَوْ مَضَى بَعْضُهَا لَمْ تَعُدْ لَهَا مَضَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ كَانَ التَّرَوُّى عَنْهَا أَوْ
 الْمَطْلَقَةُ مَغْمًى عَلَيْهَا أَوْ مَجْنُونَةٌ فَمَضَتْ عَدَّتُهَا وَهِيَ بِتِلْكَ الْحَالِ لَا
 تَعْقُلُ حَلَّتْ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا اسْتِنَافُ عِدَّةٍ وَلَا إِحْدَادٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 الْعِدَّةُ إِنَّمَا هِيَ وَقْتُ يَمُرُّ عَلَيْهَا تَكُونُ فِيهِ مَحْبُوسَةٌ عَنِ الْأَزْوَاجِ كَمَا
 تَكُونُ الزَّكَاةُ فِي وَقْتٍ إِذَا مَرَّ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةً وَسَوَاءٌ كَانَ
 مَعْتَوْهَا أَوْ كَانَ يَعْقِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهُ فِي وَقْتِ يَمُرُّ عَلَيْهِ، وَإِذَا
 سَقَطَ عَنِ الْمَعْتَوَةِ الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ سَقَطَ عَنِ الْمُعْتَدَّةِ الْعَمَلُ فِي
 الْإِحْدَادِ، وَيَنْبَغِي لِأَهْلِهَا أَنْ يَجْتَنِبُوهَا فِي عَدَّتِهَا مَا يَجْتَنِبُ الْحَادَّةُ،
 وَعِدَّةُ التَّرَوُّى عَنْهَا وَالْمَطْلُوقَةِ مِنْ يَوْمِ مَوْتِ عَنْهَا زَوْجِهَا أَوْ بَطْلَقَهَا؛
 فَإِنْ لَمْ يَأْتِهَا طَلَاقٌ وَلَا وَفَاةٌ حَتَّى تَنْقُضِيَ عَدَّتِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا
 عِدَّةٌ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَأْتِهَا طَلَاقٌ وَلَا وَفَاةٌ حَتَّى يَمُضِيَ بَعْضُ

إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ، فَلَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٦٤/٦٥-٦٦]

قال: وَيَقُولُ عَمْرٌ وَعَلِيٌّ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَنْكِحُ فِي عِدَّتِهَا تَأْتِي بَعْدَتَيْنِ مَعًا وَيَقُولُ عَلِيٌّ يَقُولُ إِنَّهُ يَكُونُ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ، وَلَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ.

وذلك أنا إذا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن المنكوحه نكاحاً فاسداً إذا أصيبت عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فاصيبت، فقد لزمها عدة الزوج الصحيح، ثم لزمها عدة من النكاح الفاسد؛ فكان عليها حقان بسبب زوجين، ولا يؤذيها عنها إلا بأن تأتي بهما معاً.

وكذلك كل حقين لزمهما من وجهين لا يؤذيها عن أحدهما لزمها أحدهما دون الآخر.

ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في عدتها، ثم علم ذلك فسُخِّ نكاحها؛ فإن كان الزوج الآخر لم يصيبها أكملت عدتها من الأول، ولا يبطل عنها من عدتها شيء في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد؛ لأنها في عدتها، ولم تصب؛ فإن كان أصابها أحصت ما مضى من عدتها قبل إصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد إصابته حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت البنيان على عدتها التي كانت قبل إصابته من يوم فرق بينه وبينها حتى تكمل عدتها من الأول، ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر، فإذا أكملت حلت منها، والآخر خاطب من الخطابين إذا مضت عدتها من الأول وبعد لا تحرّم عليه؛ لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد، فيكون خاطباً إذا لم يدخل بها، فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زناه بها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة.

قال: فإذا انقضت عدتها من الأول فلا يخبر أن يخطبها في عدتها منه وأحب إلى لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائه الفاسد، ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تحيض فاعتدت من الأول شهرين، ثم نكحها الآخر فاصابها، ثم فرقنا بينهما، فقلنا لها استأنفي شهراً من يوم فارقت تكملين به الشهرين الأولين اللذين اعتدت فيهن من النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من الأول عدتها ثلاث حيض إذا طعن في الدم من الحيضة الثالثة، فقد حلت من الأول، ثم كانت في حيضتها الثالثة خلية من الأول وغير معتدة من الآخر وللآخر أن يخطبها في حيضتها الثالثة، فإذا طهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار، وإذا طعن في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضاً لجميع الخطاب.

قال الشافعي: ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين، ثم أصابها الزوج الآخر فحملت وفرق بينهما اعتدت بالحمل، فإذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو للأول، وإن كانت وضعته لستة أشهر من يوم نكحها الآخر فأكثر إلى أقل من أربع سنين من يوم فارقتها الأول دعا له القافة، وإن كانت وضعته لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقتها الأول؛ فكان طلاقه لا يملك الرجعة فهو للآخر، وإن كان طلاقه يملك الرجعة وتدايعاه أو لم يتدايعاه، ولم ينكراه، ولا واحد منهما يقتسك القافة فبأيهاما الحق به الحق، وإن الحق به بالأول، فقد انقضت عدتها من الأول، وحل للآخر خطبتها وتبتدى عدة من الآخر، فإذا قضتها حلت خطبتها للأول وغيره؛ فإن الحق به بالآخر، فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدى فتكمل على ما مضى من عدة الأول، وللأول عليها الرجعة في عدتها منه إن كان طلاقه يملك الرجعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن لم يلحقه بواحد منهما أو الحق بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن تراه القافة أو ألقته ميتاً، فلم تره القافة، فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال.

ولو كان أوصى له بشيء فولد فملكه، ثم مات وقف عنهما معاً حتى يصطلحا فيه، وإن كان مات بعد ولادة وقبل موت قريب له يرثه المولود وقف له ميراثه حتى يتبين أمره؛ فإن لم يتبين أمره لم يعط شيئاً من ميراثه من لا يعرف وارث له أو ليس بوراث.

قال الزبيعي: فإن لم يلحقه بأحدٍ منهما رجعا عليه بما أنفقا عليها، ولم تحل من عدتها به.

قال الشافعي: ونفقة أمه حليى في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح الفاسد عليهما معاً؛ فإن لم يلحق بواحدٍ منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء من نفقتها، وإن الحق بأحدهما رجع الذي نفى عنه على الذي لحق به بما سقط من نفقتها والقول في رضاعه - حتى يتبين أمره - كالقول في نفقة أمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأما أنا، فلا أرى على النكاح نكاحاً فاسداً نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح، فلا أخذه بنفقتها حتى تلد؛ فإن الحق به الولد أعطيها نفقة الحمل من يوم طلقها هو، وإن أشكل أمره لم أخذه بنفقة حتى يتسبب إليه الولد فأعطيها النفقة، وإن الحق بصاحبه، فلا نفقة عليه؛ لأنها حليى من غيره، وإذا كان أمر الولد مشكلاً كما وصفت، فقد انقضت إحدى العتدين بوضع الحمل وتستأنف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة للأول عليها في العدة الأخرى بعد الحمل.

وإنما قلت تستأنف العدة؛ لأنني لا أدري العدة بالحمل من الأول هي تستأنف العدة من الآخر أو من الآخر فتبني، فلما أشكلت جعلناها تستأنف وتلغي ما مضى من عدتها قبل الحمل، ولا يكون الآخر خاطباً حتى ينقضي آخر عدتها.

قال الربيع: وهذا إذا أنكره جميعاً فأما إذا ادّعيه فكل واحدٍ منهما مقرٌّ بأن الثقة تلزمه.

قال الشافعي: ولو ادّعه أحدهما وأنكره الآخر أريته القافة وأحقته بمن أحقره به ولا حد على الذي أنكره من قبل أن يعزیه إلى أبي قبل أن يتبين له أب غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة فمضت عدتها من الأول، ومن كل من أصابها ممن بعده ولا عدة عليها ممن لم يصبها منهم.

قال الشافعي رحمه الله: ولو كان النكاحان جميعاً فاسلدين الأول والآخر كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاقد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو دمية أو أمة مسلمة إلا أن عدة الأمة نصف عدة الحرة في الشهور وحيضتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الأمة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت فجاءت بولدٍ لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقت فهو للاول، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول فليس للاول ولا للآخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ الآية، وقال عز ذكره في المطلقات ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِيُضَفِّيَا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَلَلٌ فَاْتَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص منهن مطلقاً دون مطلق فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدتهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعليهن أن لا يخرجن إلا بفاحشة مبينة فيحل إخراجهن؛ فكان من خوطب بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج امرأته المطلقه من بيتها منعها السكنى؛ لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه، فإنما قيل منه مسكنه، وكما كان كذلك إخراجها إياها.

وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره؛ فكان هذا الخروج الحرم على الزوج والزوجة رضيًا

بالخروج معاً أو سخطاه معاً أو رضي به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز ذكره من أن تأتي بفاحشة مبينة، وفي العذر؛ فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعبداً لهما، وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحسين فرج المرأة في العدة، وللد إن كان بها، والله تعالى أعلم.

قال ويحتمل أمر الله عز وجل بإسكانهن، وأن لا يخرجن، ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال ليلاً ولا نهاراً ولا لمعنى إلا معنى عذر، وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب، فقال: لا يخرجن ليلاً ولا نهاراً بحال إلا من عذر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو فعلت هذا كان أحب إلي، وكان احتياطاً لا يبقى في القلب معه شيء، وإنما منعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال: ما وصفنا من احتمال الآيات قبل لما وصفنا.

١٨٥٢ - وَأَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلًا لَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَنْتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: بَلَى، فَجِدِّي نَحْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَعْلِي مَعْرُوفًا. [أخرجه مسلم (١٤٨٣)، أبو داود (٢٢٩٧)، النسائي (٢٠٩/٦)، ابن ماجه (٢٠٣)]

قال الشافعي: نخل الأنصار قريب من منازلهم والجداد إنما تكون نهاراً.

١٨٥٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اسْتَشْهَدَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ قَامَ نِسَاؤُهُمْ وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارٍ فَجَنَّتِ النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا نَسْتَوْجِسُ بِاللَّيْلِ أَقْبِيَّتَ عِنْدَ أَحَدِنَا، فَإِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدَّدْنَا إِلَى بُيُوتِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ، فَإِذَا أَرَدْتُنَّ الشُّومَ فَلْتُؤَبِّ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَى بَيْتِهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣٦/٧)]

١٨٥٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا يَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبْتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ وَقَاةٍ أَوْ طَلَاةٍ إِلَّا فِي بَيْتِهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣٦/٧)]

١٣- العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾.

١٨٥٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْفَاحِشَةُ الْمُبِينَةُ أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِ رَوْجِهَا، فَإِذَا بَذَتْ، فَقَدْ حَلَّ إِخْرَاجُهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣١/٧)]

١٨٥٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ اتَّقِي اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ، فَقَدْ عَلِمْتَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (٥٣٢٣، ٥٣٢٤)، مسلم (١٤٨١)]

١٨٥٧- قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا أَلْبَنَةً وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمْرُهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ يَلِكُ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي فَأَعْتَدِيْ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ نِيَابَتَكَ. [هـ]

١٨٥٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ يَهْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْتُ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِهَا فَدُفِنْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُبْتَوَةِ؟ فَقَالَ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ رَوْجِهَا. فقلت: فأين حديث فاطمة بنت قيس؟ فقال هاه، ووصف أنه تغيط، وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسانها ذرابة فاستطالت على أحمائها فامرأها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والاختلاف" (٥٢/٦)]

١٨٥٩- قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن

العاصم طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة، فقالت: أتتني الله يا مروان وأرادت المرأة إلى بيتها، فقال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس؟ فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكر شأن فاطمة، فقال: إن كان إنما بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر. [أخرجه مالك (٥٧٩/٢)، البخاري (٥٣٢١-٥٣٢٢)]

١٨٦٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَةَ إِسْعِيدِ بْنِ زَيْدٍ كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَّقَهَا أَلْبَنَةً فَخَرَجَتْ فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ابْنُ عَمْرٍو. [أخرجه مالك (٥٧٩/٢)]

قال الشافعي: فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي ﷺ أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر ويؤيد ابن المسيب يتيين استطالتها على أحمائها ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتمت في حديثها السبب الذي أمرها النبي ﷺ أن تعتد في غير بيت زوجها خوفاً أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للمبتوتة أن تعتد حيث شاءت.

قال الشافعي: وسنة رسول الله ﷺ في حديث فاطمة بنت قيس إذ بذت على أهل زوجها فامرأها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معنى أحدهما أن ما تأول ابن عباس في قول الله عز وجل ﴿لَا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ هو البذاء على أهل زوجها كما تأول إن شاء الله تعالى قال: ويبين إنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها، فلم يقل لها النبي ﷺ اعتدي حيث شئت، ولكنه حصنها حيث رضي إذ كان زوجها غائبا، ولم يكن له وكيل بتحصيلها.

فإذا بذت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذائها ما يخاف تسارع بذاءة إلى تسارع الشر فلزوجها إن كان حاضراً إخراج أهله عنها، فإن لم يخرجهم أخرجها إلى منزل غير منزله فحصنها فيه، وكان عليه كراهه إذا كان له منها أن تعتد حيث شاءت كان عليه كراهه المنزل، وإن كان غائبا كان لوكيله من ذلك ماله.

وإن لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلاً فيحصنها فيه، فإن تطوع السلطان به أو أهل المنزل فذلك ساقط عن الزوج، ولم نعلم مضى أحداً بالمدينة أكرى أحداً منزلاً إنما كانوا يطوعون بإنزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم،

وإن لم يتطوّر به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراء المنزل الذي تصير إليه.

ولا يتكاري لها السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج، وإن كان بذأوها حتى يخاف أن يتساع ذلك بينها وبين أهل زوجها عذراً في الخروج من بيت زوجها كأن كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حد عليها فتخرج ليقام عليها أو حتى فتخرج لحاكم فيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكراء أو عارية ليس لزوجها أو يهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فللزوج في هذه الحالات أن يحصنها حيث صيرها وإسكانها وكراء منزلها.

قال: وإن أمرها أن تكاري منزلاً بعينه فتكارته فكراؤه عليه متى قامت به عليه، وإن لم يأمرها فتكارت منزلاً، فلم ينهها، ولم يقل لها أقيمي فيه؛ فإن طلبت الكراء وهي في العدة استقبل كراء منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة، وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها تركه وعصت بتركها أن يسكنها، فلا يكون لها وهي عاصية سكنى، وقد مضت العدة، وإن أنزلها منزلاً له بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة؛ فكان عليها أن تعود إلى منزل له قبل أن يفلس، ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه، ومن غرمائه كما تكون أحق به لو أكرها وأخذ كراءه منها من غرمائه أو أقر لها بأنها تملك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماؤه عليه، وإن كان في المنزل الذي أنزلها فيه فضل عن سكنائها كانت أحق بما يكفيها ويسترها من منزله، وكان الغرماء أحق بما بقي منه؛ لأنه شيء أعطاها إياه لم يستحق أصله عليه، ولم يهبه لها فتكون أحق به إنما هو عارية، وما أعاره فلم يملكه من أعيره فغرماؤه أحق به ممن أعيره، ولو كان طلاقه إياها بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء، كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائه ويحصنها حيث يكاري لها؛ فإن كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزلها غيره؛ فإن تكارى لها منزلاً فهو أحق بأن ينزلها حيث أراءه، وإن لم يتكار لها منزلاً، ولم يجده لم يكن عليها أن تعتد حيث أراد زوجها بلا منزل يعطيها إياه حيث قدرت إذا كان قرب ثقة ومنزلاً مستيراً منفرداً أو مع من لا يخاف؛ فإن دعت إلى حيث يخاف منعه، ولو أعطاها السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب إلي وحصنها فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كما وصفت في الحرية إلا أن لأهل الذمية أن يخرجوها في العدة ومتى أخرجوها، فلا نفقة لها إن كانت حاملاً ولا سكنى كان طلاق زوجها يملك الرجعة أو لا يملكها.

وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أذن له سيده في

النكاح فعليه من سكنى امرأته ونفقتها إذا كانت حرة أو أمة متروكة معه ما على الحر، وليس نفقتها وهي زوجة له بأوجب من سكنائها في الفراق ونفقتها عليه.

قال الشافعي: وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة فهكذا القول في السكنى فأما طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فحال المرأة في السكنى والنفقة حال امرأته التي لم تطلق؛ لأنه يرثها وترثه في العدة ويقع عليها إيلائه، وليس له أن ينقلها من منزله إلى غيره إلا أن تبدؤا ويراجعها فيحولها حيث شاء. وله أن يخرجها قبل مراجعتها إن بذت عليه كما تخرج التي لا يملك رجعتها. والله سبحانه وتعالى الموفق.

١٤ - نفقة المرأة التي لا يملك زوجها

رجعتها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات ﴿أَسْكِنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ الآية إلى ﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ قال: فكان بيننا، والله تعالى أعلم، في هذه الآية أنها في المطلق التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز وجل لما أمر بالسكنى عاماً، ثم قال في النفقة ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلْنَ فَلْيُفَقِّرُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ دل على أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الأحمال منهم صنف دل الكتاب على أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال منهم؛ لأنه إذا أوجب لمطلق بصفة نفقة، ففي ذلك دليل على أنه لا تحب نفقة لمن كان في غير صنفها من المطلقات.

قال الشافعي: فلما لم أعلم مخالفاً من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنائها، وأن طلاقه وإيلائه وظهاره ولعانه يقع عليها، وأنه يرثها وترثه كانت الآية على غيرها من المطلقات، ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها إلا مطلقة لا يملك الزوج رجعتها.

قال الشافعي: والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ.

١٨٦١ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ابنة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال مالك علينا نفقة فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليهم

نَفَقَةٌ. [تقدم]

١٨٦٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَسَّارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: نَفَقَةُ الْمُطَلَّقةِ مَا لَمْ تَحْرَمْ، فَإِذَا حُرِّمَتْ فَمَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ. [أخرجه البيهقي (٤٧٥/٧)]

١٨٦٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ لَيْسَتْ الْمَبْتُوتَةُ الْحَبْلَى مِنْهُ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنَّهُ يَنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ الْحَبْلِ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَبْلَى، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا. [أخرجه البيهقي (٤٧٥/٧)]

قال الشافعي: فكلُّ مطلقَةٍ كان زوجها يملك رجعتها فلها النِّفَقَةُ ما كانت في عدتها منه، وكلُّ مطلقَةٍ كان زوجها لا يملك رجعتها، فلا نفقة لها في عدتها منه إلا أن تكون حاملاً، فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملاً. وسواء في ذلك كلُّ زوجٍ حرٍّ وعبدٍ وذميٍّ، وكلُّ زوجةٍ أمةٍ وحرّةٍ وذميّةٍ.

قال: وكلُّ ما وصفنا من متعةٍ لمطلقَةٍ أو سكنى لها أو نفقةٍ فليست إلا في نكاحٍ صحيحٍ ثابتٍ. فأما كلُّ نكاحٍ كان منسوخاً فليست فيه نفقةٌ ولا متعةٌ ولا سكنى، وإن كان فيه مهرٌ بالميسرِ حاملاً كانت أو غيرَ حاملٍ. قال: وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فادعت حبلًا وانكره الزوجُ أو لم ينكره، ولم يقرَّ به، ففيها قولان. أحدهما: أن تحصى من يوم طلقها وكم نفقةً مثلها في كلِّ شهرٍ من تلك الشهور، فإذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه؛ لأنَّ الحملَ لا يعلمُ بيقينٍ حتَّى تلده.

قال: ومن قال: هذا قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ يحتملُ فعليكم نفقتهنَّ حتَّى يضعن حملهنَّ ليست بساقطةٍ سقوطاً من لا نفقةَ له غيرَ الحوامل.

وقال: قد قال الله تعالى ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، فلو مات رجلٌ وله حبلٌ لم يوقف للحبل ميراث رجلٍ ولا ميراث ابنةٍ؛ لأنَّه قد يكون عدداً، ووقفنا الميراث حتَّى يتبين، فإذا بان أعطيناها.

وهكذا لو أوصى لحبلٍ أو كان الوارثُ أو الموصى له غائباً، ولا يعطى إلا بيقين، وقال: أرأيت لو أريها النساءَ فقلن بها حملٌ فأنفقنا عليها، ثم انقضَّ فعلمنا أن ليس بها حملٌ ليس قد علمنا أنا

أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه؟ وإن قضينا برده فنحنُ لا نقضي بشيءٍ مثله، ثم نردّه؟ والقول الثاني: أن تحصى من يوم طلقها الزوجُ ويرأها النساءُ، فإن قلن بها حملٌ انفق عليها حتَّى تضع حملها، وإن قلن لا يبينُ أحصى عليها وتركت حتَّى يقلن قد بان، فإذا قلن قد بان انفق عليها لما مضى من يوم طلقها إلى أن تضع حملها، ثم لا نفقةَ عليه بعد وضعها حملها إلا أن ترضع فيعطيه أجرٌ مثلها في الرضاعةِ أجرًا لا نفقةً، ولو طلقها، ثم ظهر بها حبلٌ فذكر له فضاء وقذفها لاعنها ولا نفقةَ عليه إن كان لاعنها فأبرأناه من النِّفَقَةِ، ثم أكذب نفسه حدٌّ ولحق به الحملُ إن تمَّ وأخذت منه النفقةَ التي أبطلت عنه.

وكذلك إن كان إقراره بالكذب بعد رضاع الولد ألزمته رضاعةً ونفقته، وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقةَ الحملِ والرضاعِ والولد، وإذا قال القوابلُ بالمطلقةِ التي لا يملك رجعتها حبلٌ فأنفق عليها الزوجُ بغيرِ أمرٍ سلطانٍ أو جبره الحاكمُ على النِّفَقَةِ عليها، ثم علم أن لم يكن بها حبلٌ رجع عليها في الحالين معاً؛ لأنَّه إنما أعطاهما إياه على أنه واجبٌ عليه، فلمَّا علم أنه لم يجب عليه رجع عليها بمثل ما أخذت منه إن كان له مثل، أو قيمته يوم دفعه إليها إن لم يكن له مثل، وكلُّ زوجةٍ صحيحةِ النِّكاحِ فرقت بينهما بحالٍ كما ذكرناه في المختلعةِ والمخيرةِ والمملوكَةِ والمبتدأ طلاقها والأمةُ تخيرُ فتختارُ الفراقَ والرجلُ يغرُ المرأةَ بنسبٍ فيوجدُ دونه فتختارُ فراقه والمرأةُ تغرُ بأنها حرّةٌ فتوجدُ أمةٌ أو تجده أجذمٌ أو أبرصٌ أو مجنوناً فتختارُ فراقه أو يجدها كذلك فيفارقها فتكونُ حاملاً في هذه الحالات فعلى الزوج نفقتها حتَّى تضع حملها.

قال: وكلُّ نكاحٍ كان فاسداً بكلِّ حالٍ مثلُ النِّكاحِ بغيرِ وليٍّ أو بغيرِ شهودٍ أو نكاحِ المرأةِ، ولم ترضَ أو كارهةً فحملت فلها الصِّدَاقُ بالميسرِ ولا نفقةٌ لها في العدةِ ولا الحملِ.

قال أبو محمد: وفيها قول: أن لها النِّفَقَةَ بالحملِ، وإن كان نكاحاً فاسداً؛ لأنَّه يلحق به الولدُ، فلمَّا كان إذا طلقها غيرَ حاملٍ لم تكن زوجةً فبرئت منه لم يكن لها نفقةٌ علمنا أنه جعلت النِّفَقَةَ لو أقرَّ بالحملِ.

قال الشافعي: وكلُّ مطلقَةٍ يملك زوجها الرجعة كانت عدتها الشهورُ فحاضت بعد مضي شهرين استقبلت الحيض، ثم عليه النِّفَقَةُ ما كانت في العدة، ولو حاضت ثلاث حيضٍ استبرأت نفسها من الرِّبَّةِ وكانت لها النِّفَقَةُ حتَّى تطعن في الدَّمِ من الحيضةِ الثالثة؛ فإن ارتابت أمسكت عن النِّكاحِ، ووقف عن نفقتها؛ فإن بان بها حبلٌ كان القولُ فيها كالقولِ فيمن بان بها حبلٌ بالنِّفَقَةِ حتَّى يبين أو الوقفُ حتَّى تضع؛ فإن انقضَّ ما ظنَّ من حملها ردت من النِّفَقَةِ ما أخذت بعد دخولها في الدَّمِ من الحيضةِ الثالثة.

ولا يستطيعون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته، ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته وترثه، ولا تعتد امرأة من وفاة ومثلها يرث إلا ورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته، ولو طلقها وهو خفي الغيبة بعد أي هذه الأحوال كانت أو آلى منها أو تظاهراً أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله، وإذا كان هذا هكذا لم يجر أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لا من طلاق ولا وفاة كما لو ظنت أنه طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق إلا بيقين، وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمر حاكم واعتدت وتزوجت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق.

وكذلك إن آلى منها أو تظاهراً أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج.

وهكذا لو تربصت بأمر حاكم أربع سنين، ثم اعتدت فأكملت أربعة أشهر وعشراً ونكحت ودخل بها أو نكحت، ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق؛ لأنه زوج، وهكذا لو تظاهراً منها أو قذفها أو آلى منها لزمه ما يلزم المولى غير أنه ممنوع من فرجها بشبهة بنكاح غيره، فلا يقال له فيء حتى تعتد من الآخر إذا كانت دخلت عليه، فإذا أكملت عدتها أجل من يوم تكمل عدتها أربعة أشهر، وذلك حين حل له فرجها، وإن أصابها، فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفر، وإن لم يصبها قيل له: أصباها أو طلق.

قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته.

قال: وإن أجلها حاكم أربع سنين أنفق عليها فيها.

وكذلك في الأربعة الأشهر والعشر من مال زوجها، فإذا نكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود؛ لأنها مانعة له نفسها.

وكذلك لا ينفق عليها وهي في عدو منه لو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك، ولم أمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولا أن عليها منه عدو ولا أن بينهما ميراثاً ولا أنه يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين إلا لحوق الولد به إن أصابها، وإنما منعتها النفقة من الأول؛ لأنها مخرجة نفسها من يديه، ومن الوقوف عليه كما تقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فمنعها نفقتها في الحال التي كانت فيها مانعة نفسها بالنكاح والعدو وهي لو كانت في المصر مع زوج فمنعته نفسها منعها نفقتها بعصيانها ومنعتها نفقتها بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وإباحتها نفسها لغيره على معنى أنها خارجة من الأول، ولو أنفق عليها في غيبته، ثم ثبتت البينة على موته في وقت.

قال: وهكذا إن كانت عدتها الشهور فارتابت سواء لا يختلفان، ولو كانت عدتها الشهور فارتابت أمسكت عن الرية؛ فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة لها بعد الثلاثة ولا عدو عليها؛ فإن ارتابت بمحمل أمسكت، ولم ينفق عليها حتى يبين، ثم يكون القول فيه كالقول في الحمل إذا بان سواء من رأى أن لا ينفق عليها حتى تضع أمسك حتى تضع، ثم أعطاه نفقة من يوم قطع النفقة عنها إلى أن وضعت، ومن رأى أن لا ينفق عليها إذا بان الحمل أعطاه النفقة منذ أمسك عنها إلى أن بان بها الحمل، ومن حين بان الحمل إلى أن تضع؛ فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر وينفق عليها حتى تضع آخر حملها، وإن كان بين وضع ولدها أيام.

قال: وإن كان بها حمل، ولا يملك زوجها رجعتها فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين، فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها؛ لأنها لا نلحق به الحمل ولا نفقة لها في العدو إلا أن تكون حاملاً منه.

١٥ - امرأة المفقود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ قال وجعل رسول الله ﷺ على الزوج نفقة امرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين أحكاماً منها اللعان والظهار والإيلاء، ووقوع الطلاق.

قال الشافعي: فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر.

ولم يختلفوا في أن لا عدو على زوجة إلا من وفاة أو طلاق.

وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ الآية، وقال تعالى ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ إلى قوله ﴿فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾.

قال: فلم أعلم مخالفاً في أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما براً أو مجراً علم مغيبهما أو لم يعلم فماتا أو أحدهما، فلم يسمع بهما بخبر أو أسرهما العدو فصيروهما إلى حيث لا خبر عنهما لم نورث واحداً منهما من صاحبه إلا بيقين وفاته قبل صاحبه.

فكذلك عندي امرأة الغائب أي غيبة كانت تما وصفت أو لم أصف بإسار عدو أو مخروج الزوج، ثم خفي مسلكه أو بهيام من ذهاب عقل أو خروج، فلم يسمع له ذكر أو مرسب في بحر، فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا كان يرون أنه قد كان فيه،

رَدَّتْ كُلُّ مَا أَخَذَتْ مِنَ النَّفَقَةِ مِنْ حِينَ مَاتَ؛ فَكَانَ لَهَا المِيرَاثُ، وَلَوْ حَكَمَ لَهَا حَاكِمٌ بَأَن تَزَوَّجَ فَتَزَوَّجَتْ فَسُخِّ نِكَاحُهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَأَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا لَا مَا سَمِيَ لَهَا وَفُسِّخَ النِّكَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَفْسُخْ حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَتْ، فَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ وَلَا لَهُ مِنْهَا، وَإِنْ حَكَمَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالمِيرَاثِ مِنْ صَاحِبِهِ رَدُّ المِيرَاثِ؛ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ الْمَيِّتَ رَدُّ مِيرَاثِهِ عَلَى وَرَثَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةَ وَقَفَّ مِيرَاثُ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَعْلَمَ أَحَدٌ هُوَ فِيرِثُهَا أَوْ مَيِّتٌ فِيرِثُهَا عَلَى وَرَثَتِهَا غَيْرِ زَوْجِهَا الْآخَرِ، وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ وَرَثَتُهُ وَأَخْرَجَتَاهَا مِنْ بَيْدِي الْآخَرِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَوْ تَرَبَّصَتْ أَرْبَعَ سَنِينَ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ نَكَحَتْ فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا، ثُمَّ جَاءَ الْأَوَّلُ كَانَ الْوَلَدُ وَلَدَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّاشٌ بِالشَّبْهَةِ وَرَدَّتْ عَلَى الزَّوْجِ وَمَنْعَ إِصَابَتِهَا حَتَّى تَعْتَدَّ ثَلَاثَ حَيْضٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْنُ لَا تَحْضِي لِإِبَاسٍ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ صَغِيرَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَلْبِي، فَانْ تَضَعْ حَمْلَهَا، وَإِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا فَلَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ مِنْهَا مِنْ رَضَاعٍ وَلَدَهَا إِلَّا اللَّبَاءَ، وَمَا إِنْ تَرَكَتْ لَمْ يَغْنَهُ مَرْضَعٌ غَيْرُهَا، ثُمَّ يَمْنَعُهَا مَا سِوَى ذَلِكَ، وَلَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا فِي أَيَّامِ عِدَّتِهَا وَلَا رَضَاعِهَا وَلَدٌ غَيْرُهُ شَيْئًا، وَلَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْأَوَّلُ وَالْآخَرُ الْوَلَدَ، وَقَدْ وَلِدَتْ وَهِيَ مَعَ الْآخَرِ أَرَبَتَهُ الْقَافَةَ.

قَالَ وَمَتَى طَلَّقَهَا الْأَوَّلُ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَّاقُهُ، وَلَوْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ عِنْدَ الزَّوْجِ الْآخَرِ كَانَتْ عِنْدَ غَيْرِ زَوْجٍ؛ فَكَانَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ وَلَهَا المِيرَاثُ فِي الْوَفَاةِ وَالسَّكْنَى فِي الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَفِي مَن رَأَى لَهَا بِالْوَفَاةِ؛ وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ لَمْ تَرْتَهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَرِثُهَا لَوْ مَاتَتْ، وَلَوْ مَاتَتْ امْرَأَةُ الْمُفْقُودِ وَالْمُقْقُودِ، وَلَا يَعْلَمُ إِلَيْهَا مَاتَ أَوَّلًا لَمْ يَتَوَارَثَا كَمَا لَمْ يَتَوَارَثَا مِنْ خَفِيِّ مَوْتِهِ مِنْ أَهْلِ المِيرَاثِ مِنَ الْقَتْلَى وَالْغُرَقَى وَغَيْرِهِمْ إِلَّا يَبْقَيْنِ أَنْ أَحَدَهُمَا مَاتَ قَبْلَ الْأَوَّلِ فِيرِثُ الْآخَرِ الْأَوَّلُ.

وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ وَالزَّوْجُ الْآخَرُ، وَلَا يَعْلَمُ إِلَيْهَا مَاتَ أَوَّلًا بَدَأَتْ فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؛ لِأَنَّهُ النِّكَاحُ الصَّحِيحُ وَالْعِدَّةُ الْأُولَى بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَعْدَ ثَلَاثِ حَيْضٍ تَدْخُلُ إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا وَجِبَتْ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ، فَلَا يَجِزُ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ بِإِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ مَاتَ أَوَّلًا فَاعْتَدَّتْ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ فَوَضَعَتْ حَمْلَهَا حَلَّتْ مِنَ الَّذِي حَمَلَتْ مِنْهُ وَهُوَ الزَّوْجُ الْآخَرُ فَاعْتَدَّتْ مِنَ الْأَوَّلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْتَطِيعُ تَقْدِيمَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهَا عِدَّةُ حَمْلِ مِنَ الْآخَرِ.

قَالَ: وَلَكِنْ لَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلَ فَاعْتَدَّتْ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ رَأَتْ أَنَّ بِهَا حَمْلًا قَبْلَ لَهَا تَرَبَّصِي؛ فَإِنْ تَرَبَّصَتْ وَهِيَ تَرَاهَا حَامِلًا،

وَهَكَذَا لَوْ مَاتَا مَعًا، وَلَمْ تَعْلَمْ حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَثَلَاثَ حَيْضٍ بَعْدَ يَقِينٍ مَوْتُهُمَا مَعًا لَمْ تَعُدْ لِعِدَّةٍ، وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ اعْتَدَّتْ مِنْهُ ثَلَاثَ حَيْضٍ؛ فَإِنْ أَكْمَلَتَهَا، ثُمَّ مَاتَ الْأَوَّلُ اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، وَإِنْ لَمْ تَكْمَلْهَا اسْتَقْبَلَتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ مِنْ يَوْمِ مَاتَ الْآخَرُ؛ لِأَنَّهُمَا عِدَّةٌ صَحِيحَةٌ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ حَيْضَتَيْنِ تَكْمِلُهُ الحَيْضُ الَّتِي قَبْلَهَا مِنْ نِكَاحِ الْآخَرِ.

وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً الْمُفْقُودِ مَاتَتْ عِنْدَ الزَّوْجِ الْآخَرِ، ثُمَّ قَدِمَ الْأَوَّلُ أَخَذَ مِيرَاثَهَا، وَإِنْ لَمْ تَدْعُ شَيْئًا لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمَهْرِ شَيْئًا إِذَا لَمْ يَجِدْ امْرَأَتَهُ بَعِينَهَا، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي مَهَرِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ قَالَ غَيْرُكَ هَذَا؟

قِيلَ: نَعَمْ، وَرَوِي فِيهِ شَيْءٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَقَدْ رَوِيَ عَنِ الَّذِي رَوِيَ عَنْهُ هَذَا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ؛ فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ تَحْفَظُ عَمَّنْ مَضَى مِثْلَ قَوْلِكَ فِي أَنْ لَا تَنْكَحَ امْرَأَةً الْمُفْقُودِ حَتَّى تَسْتَقِنَ مَوْتَهُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

١٨٦٤- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي امْرَأَةِ الْمُفْقُودِ: إِنَّهَا لَا تَزَوُّجُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٨٦٥- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي امْرَأَةِ الْمُفْقُودِ إِذَا قَدِمَ، وَقَدْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَتَهُ هِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَلَا تُخَيَّرُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٨٦٦- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَدَّزَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا لَمْ تَزَوِّجْ حَتَّى تَعْلَمَ امْرَأَتُهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٦- عِدَّةُ الْمَطْلُوقَةِ يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَهَا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَهَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةُ الْوَفَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَوَرِثَتْ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ قَبْلَ أَنْ

قال الشافعي: وأكره للمرأة يملك زوجها رجعتها من التعريض للخلوة معه ما أكره للتي لا يملك رجعتها خوفاً من أن يصيبها قبل أن يرجعها، فإذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم راجعها، ثم طلقها قبل أن يمسه، ففيها قولان: أحدهما أنها تعتد من الطلاق الأخير عدة مستقبلة.

والقول الثاني أن العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها.

١٨٧٢ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه سمع أبا الشعثاء يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الكريم وطاوس وحسن بن مسلم يقولون تعتد من يوم طلقها.

وإن لم يكن مسها قال سعيّد: يقولون طلاقه الآخر قال سعيّد: وكان ذلك رأي ابن جريج. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٦٧/٦)]

١٨٧٣ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار قال: أرى أن تعتد من يوم طلقها. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٦٧/٦)]

قال الشافعي: وقد قال: هذا بعض المشرقيين.

وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير، إن قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُتَيْنَ أَجَلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إنما نزلت في ذلك كان الرجل يطلق امرأته ما شاء بلا وقت فيمهل المرأة حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها، ثم طلقها، فإذا شارفت انقضاء عدتها راجعها فنزل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾.

١٨٧٤ - أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه، قال: كان الرجل إذا طلق امرأته، ثم ارتجعها قبل أن تقضي عدتها كان ذلك له، وإن طلقها ألف مرة فعمد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها، ثم طلقها. قال: والله لا أويك إلي ولا تجلين أبداً فأنزل الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ فاستقبل الناس الطلاق جديداً من كان منهم طلق، ومن لم يطلق. [أخرجه مالك (٥٨٨/٢)، الزمعي (١١٩٢)]

قال: ومن قال: هذا انبغي أن يقول إن رجعت إياها في العدة خالف لنكاحه إياها نكاحاً جديداً مستقبلاً، ثم يطلقها قبل أن يمسه، وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض

يموت ما كانت في عدتها إذا كان يملك رجعتها، فإذا مات، فلا نفقة لها: وليس عليها أن تجتنب طيباً ولا لها أن تخرج من منزله، ولو أذن لها، وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها.

١٨٦٧ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار الثبوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها. [أخرجه مالك (٥٨٠/٢)]

١٨٦٨ - قال الشافعي: أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه قال: ليطأ ما يجل للرجل من المرأة يطلقها؟ قال: لا يجل له منها شيء ما لم يراجعها. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٥١٢/٥)]

١٨٦٩ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٥١١/٥)]

١٨٧٠ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قالا: لا يراها فضلاً. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٥١١/٥)]

١٨٧١ - قال الشافعي: أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه قال ليطأ: أريت إن كان في نفسه ارتجاعها ما يجل له منها قبل أن يراجعها، وفي نفسه ارتجاعها؟ قال سواة في الحل إذا كان يريد ارتجاعها، وإن لم يرده ما لم يراجعها. [أخرجه البيهقي في المعرفة* (٥١٢/٥)]

قال الشافعي: وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى؛ وإن أصابها في العدة، فقال أردت ارتجاعها وأقر أنه لم يشهد، فقد أخطأ ولها عليه مهر مثلها بما أصاب منها وتعدت من مائه الآخر وتحصي العدة من الطلاق الأول، فإذا أكملت العدة من الطلاق لم يكن له عليها رجعة.

وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصابة الآخرة ولا تحل لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصابة الآخرة وله هو أن يخطبها في عدتها من مائه الآخر، ولو ترك ذلك كان أحب إلي.

أمرها.

وإنما تستأنف العدة؛ لأنه قد كان من قبل الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلزم فحكمه حكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأي امرأة طلقت بعد الدخول اعتدت.

ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك، وإن لم يحدث لها رجعة، فيقول إذا طلقها بعد الدخول واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الآخرة، وإن تركها حتى تحيض حيضة أو حيضتين، ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الآخرة، ولم يبال أن لا يحدث بين ذلك رجعة ولا ميسراً، ومن قال: هذا أشبه أن يحتاج بأن الرجل يطلق امرأته فتحيض حيضة أو حيضتين قبل أن يموت، فإن كان طلاقاً يملك فيه الرجعة اعتدت عدة وفاء، وورثت كما تعتد التي لم تطلق وترث، ولو كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاء، ولم ترث إن طلقها صحيحاً.

ولو طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فورثته لم تعتد عدة الوفاة؛ لأنها غير زوجة، وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك فيها الرجعة أو تطليقتين، ثم يرتجعها، ثم يطلقها أو يطلقها، ولم يرتجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر؛ لأنه، وإن ارتجعها، فقد كانت حرمته عليه إلا بأن يرتجعها كما حرمته عليه في الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة إلا بنكاح، ولو نكحها، ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فذلك لا تعتد من طلاق أحدثه لها. وإن لزمها في العدة لم يحدث رجعة.

ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان إذا ارتجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل في العدة له من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ لمن راجع ضراراً في العدة لا يريد حبس المرأة رغبة، ولكن عضلاً عن أن تحمل لغيره.

وقد قال الله تعالى ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَغْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ فهي عن إمساكنهن للعضل، ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهى عن رجعتهن للعضل لا للرغبة، وهذا معنى يحتمل الآية، ولا يجوز إلا واحد من القولين، والله تعالى أعلم بالصواب.

١٧- عدة المشركات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والإحداق مثل المسلمة لا خلاف بينهما وله

عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة.

قال: وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن من الرجعة ما لزوج المسلمة وعليهن من العدد والإحداق ما على المسلمة؛ لأن حكم الله تعالى على العباد واحد، فلا يحل لمسلم إذا تحاكم إليه مشرك أن يحكم له ولا عليه إلا بحكم الإسلام لقول الله عز وجل لنبيي ﷺ في المشركين ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ الآية.

قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه.

وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ قال: وأهواءهم، يحتمل سيلهم فأمره ﷺ أن لا يحكم إلا بما أنزل الله إليه، ولا يحل لمسلم أن يحكم إلا بحكم الله المنزل على نبيي ﷺ.

قال: وإذا طلق المسلم النصرانية ثلاثاً فانقضت عدتها فنكحت نصرانياً فأصابها أحلها ذلك لزوجها المسلم وبحصنها؛ لأنه زوج يحل له نكاحه ألا ترى أن رسول الله ﷺ رجم يهوديين، ومن سئته أن لا يرجم إلا حصناً، فلو كانت إصابة الذمي لا تحصن المرأة لم يرجم النبي ﷺ، وإذا احصنها أحلها مع إحلالها؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وأنه زوج نكحها.

١٨- أحكام الرجعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَخُو بَرِّدَهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله: في قول الله عز وجل ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، فقال إصلاح الطلاق: الرجعة، والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له؛ لأن الله تبارك وتعالى جعلها له.

قال الشافعي رحمه الله: فأيما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل، ثم سئ رسول الله ﷺ، فإن ركناً طلق امرأته البتة، ولم يرد إلا واحدة فرداها إليه رسول الله ﷺ، وذلك عندنا في العدة، والله تعالى أعلم.

قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمية.

رددتك إلى الرجعة لم تكن رجعة ينوي به الرجعة.

قال الشافعي: فإن طلقها واحدة فاعتدت حيضتين، ثم أصابها ينوي الرجعة فحكمتا أن لا رجعة إلا بكلام؛ فإن تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة، وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة، فلا رجعة له عليها ولها عليه مهرٌ مثلها ولا تنكح حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتد من رجلين فتبدأ عذتها من الأول فتكملها، ثم تستقبل للأخر عدة؛ لأن تينك العدين لحق جعل لرجلين، وفي ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر، وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد، ولو طلقها فحاضت حيضة، ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة، ثم لم يكن له عليها رجعة، ولم تحل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من إصابته إليها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة شيء وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فمتنح من الرجعة فتلزمها؛ لأن الله تعالى جعلها له عليها فعلمها وجهالتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا.

قال: وإن راجعها حاضرا وكنم الرجعة أو غائبا فكنمها أو لم يكنمها، فلم تبلغها الرجعة حتى مضت عذتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينها وبين الزوج الآخر ولها مهرٌ مثلها إن أصابها لا ما سمي لها ولا مهر ولا متعة إن لم يصبها؛ لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة، ولا يطل ما جعل الله عز وجل له منها بباطل من نكاح غيره ولا بدخول لم يكن يحل على الابتداء لو عرفناه كانا عليه محدودين، وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله ﷺ إذا أنكح الوليان فالأول أحق لا استثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله ﷺ دخل زوج آخر أو لم يدخل، ومن جعله الله عز ذكره، ثم رسوله أحق بامرٍ فهو أحق به.

١٨٧٥ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم بن مالك الجذري، عن سعيد بن جبير، عن علي بن أبي طالب عليه السلام في الرجل يطلق امرأته، ثم يشهد على رجعتها، ولم تغلم بذلك فتكحت قال: هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل. [هضم]

قال وطلاق العبد اثنان. فإذا طلق واحدة فهو كالحُر يطلق الحرية واحدة أو اثنتين ويملك من رجعتها بعد واحدة ما يملك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذمي وغير الذمي في الطلاق والرجعة كالحُر المسلم، فإذا انقضت العدة، فلا سبيل لزواج على امرأته إلا بنكاح جديد؛ لأن الله عز وجل إذ جعل الرجعة له عليها في العدة فيبين أن لا رجعة عليها بعدها مع قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

١٩ - كيف تثبت الرجعة

قال الشافعي رحمه الله: لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بينها أن ليس لها متعة الرجعة ولا لها عوض في الرجعة مجال؛ لأنها له عليها لا لها عليه ولا أمر لها فيما له دونها، فلما قال الله عز وجل ﴿وَيُعَوِّثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ كان بينها أن الرد إنما هو بالكلام دون الفعل من جماع وغيره؛ لأن ذلك رد بلا كلام، فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما، فإذا تكلم بها في العدة تثبت له الرجعة، والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو قد ارتجعتها أو قد رددتها إلي أو قد ارتجعتها إلي، فإذا تكلم بهذا فهي زوجة، ولو مات أو خرس أو ذهب عقله كانت امرأته، وإن لم يصبه من هذا شيء، فقال: لم أرد به رجعة فهي رجعة في الحكم إلا أن يحدث طلاقا.

قال: ولو طلقها فخرجت من بيته فردّها إليه ينوي الرجعة أو جامعها ينوي الرجعة أو لا ينويها، ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها.

قال: وإذا جامعها بعد الطلاق ينوي الرجعة أو لا ينويها فالجماع جماع شبهة لا حدٌ عليهما فيه، ويعزّر الزوج والمرأة إن كانت عاتمة، ولها عليه صداقٌ مثلها، والولد لاحقٌ وعليها العدة.

قال الربيع: وفيها قول آخر إذا قال: قد رددتها إلي أنها لا تكون رجعة حتى ينوي بها رجعتها، فإذا قال: قد راجعتها أو ارتجعتها هذا تصريح الرجعة كما لا يكون النكاح إلا بتصريح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا تصريح النكاح، ولا يكون نكاحاً بأن يقول قد قبلتها حتى يصريح بما وصفت؛ لأن النكاح تحليل بعد تحريم.

وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل بالتحليل شبهه فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض، ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال: قد وهبتك أو اذهبي أو لا حاجة لي فيك أنه لا يكون طلاقاً حتى ينوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد

٢٠- وجه الرجعة

الرجعة، وإذا مرض الرجل فقبل لسانه فهو كالآخرس في الرجعة والطلاق، وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتاباً لزمها الطلاق والزم له الرجعة، ولو لم يخل، ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة حتى يعقل، فيقول لم تكن رجعة فتبرأ منه بالطلاق الأول، وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعته كما يجوز طلاقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا يجوز طلاقه، ولو أن رجلاً صحيحاً طلق امرأته، ثم خيل عقله بجنون أو خيل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر، ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعته ولا تجوز رجعته إلا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه، وإن كان يمين ويفيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعته، وإن راجع في حال إفاقته جازت رجعته، ولو اختلفا بعد مضي العدة، فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل، ثم لم تحدث في رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي، وقال: بل راجعتك ومعني عقلي فالقول قوله؛ لأن الرجعة إليه دونها وهي في العدة تدعي إبطالها لا يكون لها إبطالها إلا ببينه.

٢٢- دعوى المرأة انقضاء العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلقت المرأة فمتى ادعت انقضاء العدة في مدّة يمكن في مثلها أن تنقضي العدة فالقول قولها، ومتى ادعت انقضاء العدة في مدّة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق إلا في مدّة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال، ولو طلق رجل امرأته، فقالت: من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل.

فإن قالت: قد أسقطت سقطاً بأن بعض خلقه أو ولدت ولداً ومات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها؛ فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو عجوزاً لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال، ولو قالت: قد انقضت عدتي في يوم أو غيره سئلت؛ فإن قالت: حضت ثلاث حيض لم تصدق؛ لأنه لا يحيض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدّة.

وإن قالت: قد حضت في أربعين ليلة ثلاث حيض، وما أشبه هذا نظر.

فإن كانت المدعية لانقضاء عدتها في مثل هذه المدّة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدق في الحكم.

وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت، وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق، ومتى

قال الشافعي رحمه الله: ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة لنسلا يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل أن تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها، فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة، ولشلا يتجاحداً أو يصيبها فتتزل منه إصابة غير زوجة، ولو تصادقا أنه راجعها، ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها؛ لأن الرجعة إليه دونها.

وكذلك لو ثبت عليها ما كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال: قد راجعتها، فإذا مضت العدة، فقال: قد راجعتها وأنكرت فالقول قولها وعليه البيّنة أنه قال: قد راجعتها في العدة. والله تعالى الموفق.

٢١- ما يكون رجعة، وما لا يكون

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غداً، فقد راجعتك، وإذا كان يوم كذا وكذا، فقد راجعتك، وإذا قدم فلان، فقد راجعتك، وإذا فعلت كذا، فقد راجعتك؛ فكان كل ما قال: لم يكن رجعة.

ولو قال لها إن شئت، فقد راجعتك، فقالت: قد شئت. لم تكن رجعة حتى يحدث بعدها رجعة. وهذا مخالف قوله إن شئت فانت طالق.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته إذا كان أمس، فقد راجعتك لم تكن رجعة بحال، ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين، فقد راجعتك لم يكن رجعة، وليس بأكثر من قوله لها إذا كان غداً، فقد راجعتك، فلا يكون رجعة.

ولو قال كلما طلقتك، فقد راجعتك. لم يكن رجعة.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال لها في العدة قد راجعتك أمس أو يوم كذا ليوم ماض بعد الطلاق. كانت رجعة.

وهكذا لو قال: قد كنت راجعتك بعد الطلاق.

ولو قال لها في العدة قد راجعتك كانت رجعة.

فإن وصل الكلام، فقال: فقد راجعتك بالحبة أو راجعتك بالأذى وراجعتك بالكرامة أو راجعتك بالهوان سئل، فإذا أراد الرجعة، وقال عتيت راجعتك بالحبة مني لك أو راجعتك بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا كانت رجعة، وإن قال أردت قد رجعت إلى عتكتك بعد بغضك أو إلى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة، وإذا طلق الآخرس امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزمه الطلاق.

وكذلك إذا راجعها بكتاب له أو إشارة تعقل لزمها

كاتبائه الفعل الآن.

ولو قال بعد مضي العدة قد راجعتك في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البيّنة أنه قد راجعها وهي في العدة، وإذا مضت العدة، فقال: قد كنت راجعتك في العدة وصدّقته فالرجعة ثابتة.

فإن كذّبه بعد التصديق أو كذّبه قبل التصديق، ثم صدّقه كانت الرجعة ثابتة، وهكذا لو كانت زوجته أمة فصّدّقته كانت كالحرة في جميع أمرها، ولو كذّبه مولاها لم أقبل قوله؛ لأن التحليل بالرجعة والتحريم بالطلاق فيها، ولو كانت المرأة صبيّة لم تحض أو معترة مغلوّبة على عقلها، فقال زوجها بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة لم يصدّق إلا بيّنة تقوم له، ولو صدّقته؛ لأنها تمن لا فرض له عليها.

وكذلك لو صدّقه وليّها - أباهها كان أو غيره - لم أقبل ذلك، ولو كانت صحيحة ففرض لها مرض أذهب عقلها، ثم قال بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها في العدة لم تكن زوجته، فإذا أفادت فصّدّقته كانت زوجته بالإقرار وكانت الرجعة عليها ثابتة، وإذا دخل الرجل بالمراقة، فقال: قد أصبتها وطلقتها، وقالت: لم يصيني فالقول قولها ولا رجعة له عليها.

ولو قالت: قد أصابني، وقال: لم أصبها فعليها العدة بإقرارها أنها عليها لا تحل للأزواج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها بإقراره أن لا عدة له عليها، ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يراجعها إن علم أنه كذب ويسعها فيما بينها وبين الله تعالى إن علمت أنها كذبت بأدعائها بالإصابة أن تنكح قبل أن تعتد؛ لأنه لا عدة عليها، فأما الحكم فكما وصفت، وسواء في هذا أغلق عليها باباً أو أرحى ستر أو لم يغلقه أو طال مقامه معها أو لم يطل لا تجب عليها العدة، ولا يكمل لها المهر إذا طلقت إلا بالوطء نفسه، وإذا اختلصا في الوطء فالقول قول الزوج؛ لأنه يؤخذ منه فضل الصداق، وإذا طلق الرجل امرأته، فقال بعد انقضاء عدتها قد راجعتك في العدة وأنكرت فحلقت، ثم تزوّجت ودخل بها أو لم يدخل، ثم أقام شاهدين أنه كان قد راجعها في العدة فسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر إن كان أصابها؛ فإن لم يكن أصابها لم يمسك عنها، وإن ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر توارثا، ولو كانت المسألة مجالها وكذّبه ونكحت زوجاً غيره، ثم صدّقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على إفساد نكاح الزوج الآخر، ولم يفسخ نكاحها إلا بيّنة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة.

قال أبو يعقوب البيهقي والربيع: وله عليها صداق مثلها بإقرارها أنها أنثفت نفسها عليه.

صدّقها في الحكم فلزوجها عليها الميمى بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما ذكرت من حيضٍ وطهرٍ أو سقطٍ أو ولدٍ.

فإن حلقت برئت منه، وإن نكلت أحلته ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة، وإذا صدّقها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدّقها به قبل إرجاعه إياها وصدّقها إذا قال: قد راجعتك اليوم، فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقتٍ من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد مراجعتها إياها بأن لم تنقض عدتها، ثم تدعي انقضاء العدة، فلا أصدّقها؛ لأن الرجعة قد ثبتت بإقرارها، وإن شئت أن أحلف لها ما علم عدتها انقضت فعلت؛ فإن حلف لزمها الرجعة، وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها؛ فإن حلقت، فلا رجعة له عليها، وإن نكلت فله عليها الرجعة.

ولو قال لها راجعتك، فقالت: قد انقضت عدتي أو قالت: قد انقضت عدتي قبل أن تقول قد راجعتك في مدةٍ يمكن فيها انقضاء عدتها، ثم راجعها، فقالت: قد كنت كذبت فيما ادّعت من انقضاء عدتي أو قالته قبل أن يراجعها فراجعها ثبتت عليها الرجعة، ولو رجعت عن الإقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن جحد حقاً عليه، ثم أقر به، ولو قالت: قد انقضت عدتي، ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو همت، ثم قالت: قد انقضت عدتي قبل أن يراجعها، ثم أراجعها لم يكن له عليها رجعة إلا بأن تكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي، وإذا قالت: قد انقضت عدتي في مدةٍ لا تنقضي عدة امرأةٍ في مثلها فأبطلت قولها، ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدها منقضية؛ لأنها مدّعة لانقضاء العدة في الحالين معاً.

ولو طلق الرجل امرأته، ثم قال أعلمتني بأن عدتها قد انقضت، ثم راجعها لم يكن هذا إقراراً بأن عدتها قد انقضت؛ لأنها قد تكذّبه فيما أعلمته وثبتت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي، وإن قال: قد انقضت عدتها، وقالت هي قد انقضت عدتي، ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة؛ لأنه أقر بانقضاء عدتها.

وكذلك لو صدّقها بانقضاء العدة، ثم كذّبه لم يكن له عليها رجعة.

٢٣ - الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله

قال الشافعي: وإذا قال الرجل وامراته في العدة قد راجعتها اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها في العدة فأخبر أن قد فعل بالأمس كان

يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ مَا تَجْهَرُ بِهِ هَذِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا تَزَوَّجْتَ الْمَطْلُقَةَ ثَلَاثًا زَوْجًا صَحِيحَ
 النِّكَاحِ فَاصْبَاهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا حُلٌّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ
 ابْتِدَاءً نِكَاحِهَا لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ
 بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
 يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 لَامْرَأَةٍ رِفَاعَةَ لَا تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ
 عُسَيْلَتَكَ يَعْنِي: يَجَامَعُكَ.

قَالَ: وَإِذَا جَامَعَهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا.
 حَلَّتْ لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا كَمَا تَحِلُّ لَهُ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ
 فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ بِافْتِرَاقِهِمَا بَعْدَ الْجَمَاعِ أَوْ أَكْثَرٍ، وَهَكَذَا لَوْ نَكَحَهَا
 زَوْجٌ فَاصْبَاهَا، ثُمَّ بَانَتْ مِنْهُ بِلْعَانٍ أَوْ رَدِّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفِرْقَةِ،
 وَهَكَذَا كُلُّ زَوْجٍ نَكَحَهَا عَبْدًا أَوْ حُرًّا إِذَا كَانَ نِكَاحُهُ صَحِيحًا
 وَاصْبَاهَا، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ
 اللَّهِ﴾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، بِمَا أَرَادَ.

أَمَّا الْآيَةُ فَتَحْتَمِلُ أَنْ أَقَامَا الرَّجْعَةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ
 تَعَالَى، وَهَذَا يَشْبَهُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَيُعَوِّلُتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي
 ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ أَيْ إِصْلَاحَ مَا أَفْسَدُوا بِالطَّلَاقِ بِالرَّجْعَةِ
 فَالرَّجْعَةُ ثَابِتَةٌ لِكُلِّ زَوْجٍ غَيْرِ مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ إِذَا أَقَامَ الرَّجْعَةَ
 وَإِقَامَتُهَا أَنْ يَتَرَاجَعَا فِي الْعِدَّةِ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ لَهُ عَلَيْهَا فِيهَا
 الرَّجْعَةُ.

قَالَ وَاحِبُهَا لَهَا أَنْ يَنْوِيَا إِقَامَةَ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا بَيْنَهُمَا
 وَغَيْرِهِ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ
 النِّسَاءَ قَبْلُغْنِ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ
 بِمَعْرُوفٍ﴾ إِذَا شَارَفْنَ بِلَوْغِ أَجَلِهِنَّ فَرَاغَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ
 دَعَوْهُنَّ تَنْقِضِي عِدَّتَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ.
 وَنَهَاهُمْ أَنْ يَمْسِكُوهُنَّ ضَرَرًا لِيَعْتَدُوا، وَلَا يَحِلُّ إِمْسَاكُهُنَّ
 ضَرَرًا.

٢٤- نكاح المطلق ثلاثاً

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَيُّ امْرَأَةٍ حُلَّ ابْتِدَاءً نِكَاحُهَا فَنِكَاحُهَا حَلًّا
 مَتَى شَاءَ مِنْ كَانَتْ تَحِلُّ لَهُ وَشَاءَتْ إِلَّا امْرَأَتَانِ الْمَلَاعِنَةُ، فَإِنْ
 الزَّوْجُ إِذَا التَّعَنَّى لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا بِحَالٍ وَالحِجَّةُ فِي الْمَلَاعِنَةِ مَكْتُوبَةٌ فِي
 كِتَابِ اللَّعَانِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمَرَّةُ يَطْلُقُهَا الْحُرُّ ثَلَاثًا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَجَامِعَهَا
 زَوْجٌ غَيْرُهُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
 تَحِلُّ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ قَالَ: فَاحْتَمَلْتُ الْآيَةَ حَتَّى
 يَجَامِعَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ وَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ السَّنَّةُ؛ فَكَانَ أَوَّلُ الْمَعَانِي
 بِكِتَابِ اللَّهِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٨٧٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ
 رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ
 رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 ثَلَاثًا فَتَنَكَّحَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَاعْتَرَضَ عَنْهَا، فَلَمْ
 يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسُهَا، فَفَارَقَهَا فَأَرَادَ رِفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ
 زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَهَاهُ أَنْ
 يَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ: لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ. [أَعْرَجَهُ
 مَالِكٌ (٥٣١/٢) وَصَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ، الْبُخَارِيُّ (٢٦٣٩)، مُسْلِمٌ (١٤٣٣)،

الترمذي (٢٦٣٩)، النسائي (١٤٨/٦)، ابن ماجه (١٩٣٢)]

١٨٧٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَهَا
 تَقُولُ جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي
 كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ فَطَلَّقَنِي فَبِتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ
 الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْيَةِ الثَّوْبِ فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ
 ﷺ، وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَذُوقِي
 عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ
 وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى

٦١- كتاب الطلاق الواقع

ومن لا يقع منه طلاق

١- الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها

قال الشافعي: إذا جامع المطلقة ثلاثاً زوجاً بالغاً فبلغ إن تغيب الحشفة في فرجها، فقد ذاق عسلها وذقت عسلته ولا تكون العسيلة إلا في القبل والذكر، وذلك يحلها لزوجها الأول إذا فارقتها هذا، ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قسوي الجماع أو ضعيفه لا يدخله إلا بيده إذا بلغ هذا منها.

وكذلك لو استدخلته هي بيدها، وإن كان غير مراهق لم يحلها جماعه؛ لأنه لا يقع موقع جماع الكبير، ولا يجوز أن يقال غير هذا، ولو جاز جاز أن يقال: لا يحلها إلا من تشتهي جماعه، ويكون مبالغاً فيه قوياً، وإن كان الزوج صيباً؛ فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مراهقاً يغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها.

وكذلك إن كان خصياً غير محبوب أو مجبوراً بقي له ما يغنيه فيها بقدر ما تغيب حشفة غير الخصي أحلها ذلك إن كانت ثيباً فأمّا إن كانت بكرًا، فلا يحلها إلا ذهاب العذرة، وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهبت العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل زوجة حرة وعملوك وذمية بالغ وغير بالغ إذا كان يجامع مثلها، ولو أصابها في دبرها فبلغ ما شاء منها لم تحلها تلك الإصابة؛ لأنها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله ﷺ على أنها تحلها، ولو أفضاها زوجها حلت بالإفضاء؛ لأن الإفضاء لا يكون إلا ببلوغ ما يحلها ومجاورتها، وهكذا الذميمة تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثاً فينكحها الذمي فبلغ هذا منها.

وكذلك لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها أو الزوج مغلوباً على عقله أو هما معاً فجامعها أحلها ذلك الزوج، ولو نكحها الذمي نكاحاً صحيحاً فأصابها كان يحلها من جماعه للمسلم ما يحلها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها؛ لأنه زوج، وأن رسول الله ﷺ رجس يهوديين زنياً، وإنما يرجس المحصنين، ولا يحلها إلا زوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه لا يفسخ بفساد عقده، وإن انفسخ بعد لمعنى فأصابها فهو يحلها، وإن كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد، فلا تحلها إصابته؛ لأنه غير زوج، فإذا نكحها

مملوك فعتقت فاختارت فراقه، وقد أصابها أحلها؛ لأن عقده كان ثابتاً.

وكذلك الأمة ينكحها الحر، ثم يملكها، والحرّة ينكحها العبد فتملكه فيفسخ النكاح في الحالين وتحلها إصابته قبل الفسخ. وكذلك الأجدم والأبرص والمجنون ينكح المرأة فيصيبها تحلها إصابته، ولو اختارت فسخه إذا كانت الإصابة قبل الفسخ، ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها لفسخ نكاحه أحلها الإصابة؛ لأنها كانت وهي زوجة.

وكذلك الزوجان يصيبها الزوج، ثم يرتد أحدهما بعد الإصابة تحلها تلك الإصابة؛ لأنه كان زوجها، ولو كانت الإصابة بعد ردّه أحدهما أو ردتها معاً لم تحلها، ولو رجع المرتد منهما إلى الإسلام بعد؛ لأن الإصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه، ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائمة أو حائض أو هو محرّم أو صائم كان مسيئاً وأحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثاً؛ لأن لا محرّم عليه من المرأة في هذه الحال إلا الجماع للعلقة التي فيه أو فيها ويقع ظهوره وإيلائه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحل له أن يراها حاسراً، وليس هكذا الزوجان يرتد أحدهما، وإذا نكح الحرّ الأمة وهو لا يجذ طولاً لحرّة ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك، ولو نكحها وهو يجذ طولاً أو لا يجذ طولاً، ولا يخاف العنت لم تحلها إصابته، وإذا نكح الرجل نكاحاً فاسداً بأي وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها، وذلك أن ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عقده لم يحلها الجماع فيه؛ لأنه ليس بزواج، ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحرّ إلا أن العبد إذا طلق اثنتين، فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحرّ وسواء طلق الحرّ ثلاثاً في مقام أو متفرقة؛ لأنه قد جاء على جميع طلاقه.

وكذلك العبد في الاثنتين وطلاق الحرّ لزوجته أمة وحرّة وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجته اثنتان، الطلاق للرجال والعدة على النساء، ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة، ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها إلا الأولى، وإن نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق.

٢- ما يهدمه الزوج من الطلاق وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى في المطلقة الثالثة: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها ثلاثاً إلا بأن يصيبها زوج غير مطلقها، فإذا طلقت المرأة ثلاثاً فأصابها زوج

الأمر أن المحرم إنما يحل للمرأة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه، فلما حلت المطلقة ثلاثاً بزواج غيره بعد مفارقتها نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يميز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى، وكان في المعنى أنه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة وانتين، ولا يحرم شيئاً؛ لأن المرأة لم تحرم فتحل به، وكان هو غير الزوج، ولا يحل له شيء بفعل غيره، ولا يكون لغيره حكم في حكمه إلا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله تعالى مخالفاً لهذا، فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه.

فإن قال: فهل قال: هذا أحد غيرك؟

قيل: نعم.

١٨٧٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَسَلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ غَيْرُهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلُ؟ قَالَ هِيَ عَنْدهُ عَلَى مَا بَقِيَ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٠٥/٥)]

قال الشافعي: وإذا طلقت المرأة ثلاثاً فنكحت زوجاً فاذت أنه أصابها وانكر الزوج أحلها ذلك الزوج لزوجها المطلقة ثلاثاً، ولم تأخذ من الذي أنكر إصابتها إلا نصفاً تصدق على ما تحل به ولا تصدق على ما تأخذ من مال زوجها، وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثاً أنها نكحت فذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصبحت حلت له إذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عذبتها منه، ومن الزوج الذي ذكرت أنه أصابها، ولو كذبها في هذا كله، ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها، ولو أن رجلاً شك في طلاق امرأته، فلم يدر أطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فنكحت زوجاً غيره فاصابها، ثم طلقها فنكحها الزوج الأول، ثم طلقها واحدة أو اثنتين، فقالت: قد أتى على جميع طلقاتي؛ لأنه لم يطلقني إلا واحدة أو اثنتين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتي بعد فراقك أو قاله بعض أهلها، ولم نقله وأقر الزوج بأنه لم يدر أطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً قيل له: هي عندك على ما بقي من الطلاق؛ فإن استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة فطلقها في هذا الملك واحدة أو اثنتين بنى على الطلاق الأول، فإذا استكمل ثلاثاً بالطلاق الذي قبل الزوج والطلاق الذي بعده، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وأجعلها تعتد في الطلاق

غير مطلقها سقط حكم الطلاق الأول، وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً إذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها، فإذا نكحها كان طلاقه إياها مبتدأ كهو حين ابتدأ نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً، فإذا فعل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره، ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره، ثم حلت له بعد إصابة زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً، وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فذلك إن كان آلى منها في ملكه، ثم طلقها ثلاثاً سقط الإيلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً إذا تنكحها، وإذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملكه نكاح بعد زوج كفر كفارة يمين، وإن لم يصيبها لم يوقف وقف الإيلاء.

٣- ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا

يهدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن طلقها الزوج واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره وأصابها، ثم بان منه فنكحها الزوج الأول بعده.

كانت عنده على ما بقي من طلاقها كهي قبل أن يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبها بعده الثلاث، ولا يهدم الواحدة والاثنتين.

فإن قال قائل: فقد قال غيرك إذا هدم الثلاث هدم الواحدة والاثنتين فكيف لم تقل به؟

قيل: إن شاء الله تعالى استدلالاً بوجوداً في حكم الله عز وجل، فإن قال وابن؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثاً، وذلك أنه أبان أن المرأة يحل لمطلقها رجعتها من واحدة واثنتين، فإذا طلقت ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، فلما لم يكن لزوجه غيره حكم بحلها لمطلقها واحدة واثنتين إلا؛ لأنها حلال إذا طلقت واحدة أو اثنتين قبل الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثاً حراماً على مطلقها الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره؛ فكانت إنما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنها محرمة حتى ينكحها هذا الزوج الآخر، فلم يميز أن يقاس ما له حكم بما لا حكم له، وكان أصل

الأول ما يستيقن وتطرح ما يشك فيه.

ولو قال بعد ما قال اشك في ثلاث أنا استيقن أنني طلقته قبل الزوج ثلاثاً أحلف على ذلك، وكان القول قوله.

٤- من يقع عليه الطلاق من النساء

قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ نُسَمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وقال عز وجل ﴿لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وقال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ بَعْضُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ مع ما ذكر به الأزواج، ولم أعلم مخالفاً في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والظهار والإيلاء لا تقع إلا على زوجة ثابتة النكاح يحل للزوج جماعها، وما يحل للزوج من امراته إلا أنه حرّم الجماع في الإحرام والمحض، وما أشبه ذلك حتى ينقضي، ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما لا ينظر إليه غيره، ولم أعلم مخالفاً في أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا في نكاح صحيح، وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حرين فكل نكاح كان ثابتاً وقع فيه الطلاق، وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والإيلاء وكيفما كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما حرّاً والآخر عبد أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين كل حرين من الأزواج مجتمعي الدين فكل اسم نكاح كان فاسداً لم يقع فيه شيء من هذا لا طلاق ولا غيره، لأن هذين ليسا من الأزواج وجميع ما قلنا أن نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان أو أن ينكحها بغير رضاها رضيت بعد أو لم ترض فالعقد فاسد لا نكاح بينهما.

وكذلك لو كان هو الزوج، ولم ترض لم يكن زوجاً بذلك النكاح، وإن رضي.

وكذلك المرأة لم تبلغ يزوجه غير أبيها والصبي لم يبلغ يزوجه غير أبيه.

وكذلك نكاح المتعة، وما كان في معناه ونكاح الحرم.

وكذلك الرجل ينكح أخت امراته وأختها عنده أو خامسة، والعبد لم تكمل فيه الحرية ينكح ثالثة والحر يجزئ الطول فينكح أمة والحر والعبد ينكحان أمة كناية، وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه، وما كان أصل نكاحه ثابتاً فهو يفرق بمعنيين.

أحدهما: هكذا لا يخالفه، وذلك الرجل الحر لا يجزئ طولاً فينكح أمة، ثم يملكها، فإذا تم له ملكها فسد النكاح، ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره، وذلك أن

الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُنَّ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، فلم يحل الجماع إلا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك، وفرق بين إحلالهما وتحريمهما، فلم يجوز أن يوطأ الفرج إلا بأحدهما دون الآخر، فلما ملك امرأته فحالت عن النكاح إلى الملك انفسخ النكاح.

قال الربيع: يريد بأحدهما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها أو بعضها حتى يكون ملك وحده بكماله أو التزويج وحده بكماله.

قال الشافعي رحمه الله: وكذلك إذا ملك منها شقصاً، وإن قل؛ لأنها خرجت من أن تكون زوجته لو قذفها، ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها، وهكذا المرأة تملك زوجها، ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجه ما كان الملك ميراثاً أو هبة أو صدقة أو غير ذلك، وهكذا البيع إذا تم كله، وتأم الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله؛ لأنه ليس له ردّه، وتأم الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها، وتأم الوصية أن يقبلها الموصى له، وإن لم يقبضها وتأم البيع أن لا يكون فيه شرط حتى ينفردا عن مقامهما الذي تابعا فيه، وما لم يتم البيع والصدقة والهبة، فلو أن رجلاً وهب له امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه، فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه، ولم يفارق البيعان مقامهما الذي تابعا فيه، ولم يغير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يطأ امرأته بالنكاح؛ لأن له فيها شبهة بملك حتى يرد الملك فتكون زوجته مجالها أو يتم الملك فيفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك، وإذا طلقها في حال الوقف أو تظاهروا آلى منها وقف ذلك؛ فإن رد الملك وقع عليها الطلاق والإيلاء، وما يقع بين الزوجين، وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة أو الهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه؛ لأننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين أوقع ذلك عليها، فإذا عتقت الأمة عند العبد فلها الخيار؛ فإن أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف؛ فإن ثبتت عنده وقع، وإن فسخت النكاح سقط.

والوجه الثاني: أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة، فيكون النكاح موقوفاً على العدة؛ فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما كان النكاح ثابتاً، وإن لم يسلم حتى تمضي العدة كان النكاح مفسوخاً، وما أوقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف؛ فإن ثبت النكاح بإسلام المتخلف منهما وقع، وإن انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الإسلام منهما سقط، وكل نكاح أبداً يفسد

عقله؛ لأنه إنما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾، ويقول الله تبارك وتعالى ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ولأن رسول الله ﷺ أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورثة ابن أربع عشرة، ومن غلب على عقله بفطرة خلقه أو حادث علق لم يكن سبباً لاجتلابها على نفسه بمعصية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة ولا الحدود، وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمرسوم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوباً على عقله.

فإذا ثبت إليه عقله فطلق في حاله تلك أو اتى حداً أقيم عليه ولزمته الفرائض.

وكذلك المجنون يمين ويفيق. فإذا طلق في حال جنونه لم يلزمه، وإذا طلق في حال إفاقته لزمه، وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته، فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي؛ فإن قامت له بيعة على مرضي غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو يعقل، وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوباً على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق فأثبتا أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق؛ لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويفيق، وفي الساعة ويفيق، وإن لم يثبت شاهداً الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أن قد كان في ذلك اليوم مغلوباً على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله، وإن شهدا عليه بالطلاق، ولم يثبتا يعقل أم لا؟ وقال هو كنت مغلوباً على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بيعة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله؛ لأن له سبباً يدل على صدقه.

٧- طلاق السكران

قال الشافعي رحمه الله: ومن شرب خراً أو نبيذاً فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من التبيذ عنه فرضاً ولا طلاقاً. فإن قال قائل: فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله؟

قيل: المريض ماجور ومكفر عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله، وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب والصلاة مرفوعة عن من غلب على عقله ولا ترفع عن السكران.

من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق.

٥- الخلاف فيما يحرم بالزنا

قال الشافعي رحمه الله: أما الرجل يزني بامرأة أبيه أو امرأة ابنته، فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بمعصية الآخر فيها، ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله تعالى؛ لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق إلى الأزواج فجعل هذا إلى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو إلى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها.

وكذلك الزوج يزني بأم امرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته، ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقها فإنها فزني زوجها بأمها، فلم يكن الزنا طلاقاً لها ولا فعلاً يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله ﷺ تحريماً لها، وكان فعلاً كما وصفت وقع على غيرها فحرمت به، فقال قولاً مخالفاً للكتاب محالاً بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمت به امرأته عليه، وذكر الله عز وجل ما من به على العباد، فقال: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَباً وَصِهْرًا﴾ فحرم بالنسب الأمهات والأخوات والعَمَّات والخالات، ومن سمي، وحرم بالصهر ما نكح الآباء والأمهات النساء وبنات المدخول بهن منهن؛ فكان تحريمه بأنه جعله للمحرمات على من حرم عليه حقاً ليس لغيرهن عليهن، وكان ذلك مناً منه بما رضي من حلاله، وكان من حرم عليه هن محرماً يخلو بهن ويسافر ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم، وإنما كان التحريم لهن رحمة لهن ولمن حرمن عليه ومنأ عليهن وعليهم لا عقوبة لواحد منهما، ولا تكون العقوبة فيما رضي، ومن حرم بالزنا الذي وعد الله عليه النار وحداً عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحال العقوبة إلى أن جعلها موضع رحمة.

فمن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت، وفي أن الله تعالى حين حكم الأحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والإبلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعنده على النكاح الصحيح، فإذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح، وحل فكيف جاز له أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة.

٦- من لا يقع طلاقه من الأزواج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقع طلاق من لزمه فرض الصلاة والحدود، وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على

هو منها، ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتي بطرفة عين أو بيوم ثلاثاً لم ترث في هذا القول مجال.

١٨٧٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَوَاوٍ وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ، ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ طَلَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ تَمَاضِيرَ بِنْتُ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةِ فَيَمُوتُ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَمَّا أَنَا، فَلَا أَرَى أَنْ تَرِثَ مَيِّتُوتَهُ. [تقدم]

١٨٨٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: وَكَانَ أَغْلَمُهُمْ بِذَلِكَ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله: فذهب بعض أصحابنا إلى أن يورث المرأة، وإن لم يكن للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض، وإذا انقضت عدتها قبل موته، وقال بعضهم، وإن نكحت زوجاً غيره، وقال غيرهم ترثه ما امتنعت من الأزواج. وقال بعضهم ترثه ما كانت في العدة، فإذا انقضت العدة لم ترثه.

وهذا مما استخير الله عز وجل فيه. قال الربيع: وقد استخار الله تعالى فيه، فقال: لا ترث المبتوتة.

قال الشافعي رحمه الله: غير أنني أياها قلت: فإني أقول لا ترث المرأة زوجها إذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدتها ونكحت؛ لأن حديث ابن الزبير متصل وهو يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيهما قلت: فإن صح بعد الطلاق ساعة، ثم مات لم ترثه، وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيهاما قلت فلها نصف ما سمي لها إن كان سمي لها شيئاً ولها المنة إن لم يكن سمي لها شيئاً ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة. ولا ترثه؛ لأنها لا عدة عليها وأيهما.

قلت: فلو طلقها، وقد أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، ثم أسلمت هذه وعققت هذه، ثم مات مكانه لم ترثاه؛ لأنه طلقها ولا معنى لفراده من ميراثها. ولو مات في حاله تلك لم ترثاه، ولو كان طلاقه يملك فيه

وكذلك الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك، ومن شرب بنجاً أو حريفاً أو مرقداً ليتعالج به من مرض فذهب عقله فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن نضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع، فإذا كان هكذا كان جائزاً أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا لإذهاب العقل.

فإن جاء منه قتل نفس أو إذهاب عقل كان كالمرضى يمرض من طعام وغيره وأجدر أن لا يائمه صاحبه بأنه لم يرد واحداً منهما كما يكون جائزاً له بطء الجرح وقطع العرق والحجامة وقطع العضو رجاء المنفعة، وقد يكون من بعض ذلك سبب التلف، ولكن الأغلب السلامة، وإن ليس يراؤ ذلك لنهاب العقل ولا للتلذذ بالمعصية.

٨ - طلاق المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مَلَكَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَزْوَاجَ الطَّلَاقِ.

فمن طلق من الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه؛ لأنه تحريم لامرأته بعد أن كانت حلالاً له فسواء كان صحيحاً حين يطلق أو مريضاً فالطلاق واقع؛ فإن طلق رجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها أو لاعنها وهو مريض فحكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح.

وكذلك إن طلقها واحدة، ولم يدخل بها. وكذلك كل فقرة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فيها رجعة بعد الطلاق؛ فإن لم يصح الزوج حتى مات، فقد اختلفت في ذلك أصحابنا منهم من قال: لا ترثه وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا كان في الصحة والمريض سواء، فإن الطلاق يقع على الزوجة، وإن الزوج لا يرث المرأة لو ماتت فكذا لا ترثه؛ لأن الله تعالى ذكره إنما ورث الزوجة من الزوج والزوجة من الزوج ما كانا زوجين وهذا ليسا بزوجين، ولا يملك رجعتها فتكون في معاني الأزواج فترث وتورث، وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة أربعة أشهر وعشراً وهذه لا تعتد من الوفاة وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة إن مات زوجها كانت مورثة إن مات قبله وهذه لا يرثها الزوج، وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج ويغسلها وهذه لا تغسله، ولا يغسلها وإلى أن ينكح أختها وأربعاً سواها، وكل هذا يبين أن ليست زوجة، ومن قال: هذا فليست عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح، ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها رجعة ولا

الرَّجْعَةَ، ثُمَّ عَقَّتْ هَذِهِ وَأَسْلَمَتْ هَذِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَهُمَا فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتَاهُ.

وإن مضت العدة لم ترثها؛ لأنَّ الطَّلَاقَ كَانَ وَهُمَا غَيْرَ وَارِثِينَ لَوْ مَاتَ وَهُمَا فِي حَالِهِمَا تِلْكَ، وَإِنْ كَانَتَا مِنَ الْأَزْوَاجِ، وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ طَلَّاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَمْ تَرِثْ فِي قَوْلٍ مِنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الزَّيْبَرِ؛ لِأَنَّ مِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ نَظَرٌ إِلَيْهِ حِينَ يَمُوتُ؛ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَزْوَاجِ أَوْ فِي مَعَانِي الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ اللَّاتِي عَلَيْهِنَّ الرَّجْعَةَ وَهُنَّ فِي عِدَّتِهِنَّ وَرَثَتَهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ وَرَثَتَهُ الزَّوْجُ.

وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها؛ لأنها خارجة من الأزواج ومعانيهن، وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عِدَّتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَّاقًا صَحِيحًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ مَرَضَ فَمَاتَ لَمْ تَرِثْهُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ، فَلَوْ ابْتَدَأَ طَلَّاقُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تَرِثْهُ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتَهُ.

والمريض الَّذِي يَمْنَعُ صَاحِبِهِ فِيهِ مِنَ الْهَبَةِ وَإِتْلَافِ مَالِهِ إِلَّا فِي الثَّلَثِ إِنْ مَاتَ، وَيُورِثُ مِنْهُ مَنْ يُوْرِثُ إِذَا طَلَّقَ مَرِيضًا كُلَّ مَرَضٍ خَوْفٍ مِثْلَ الْحَمَى الصَّالِبِ وَالْبَطْنِ وَذَاتِ الْجَنْبِ وَالْخَاصِرَةِ، وَمَا أَشْبَهَهُ نَحْوَ يَضْمَنِ عَلَى الْفَرَّاشِ، وَلَا يَطْوُلُ، فَمَا مَا أَضْمَنَهُ مِثْلَهُ وَتَطْوُلُ مِثْلُ السَّلَى وَالْفَالَجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ غَيْرُهُمَا أَوْ يَكُونُ بِالْمَقْلُوجِ مِنْهُ سُورَةُ ابْتِدَائِهِ فِي الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ خَوْفًا فِيهَا، فَإِذَا تَطْوُلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَكُونُ خَوْفًا، فَمَا إِذَا كَانَتْ حَتَّى الرَّبْعِ بِرَجُلٍ فَالْأَغْلَبُ مِنْهَا أَنَّهَا غَيْرُ خَوْفَةٍ وَأَنَّهَا إِلَى السَّلَامَةِ، فَإِذَا لَمْ تَضْمَنْهُ حَتَّى يَلْزَمَ الْفَرَّاشَ مِنْ ضَمْنٍ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ، وَإِذَا أَضْمَنَتْهُ كَانَ كَالْمَرِيضِ، وَإِذَا آلَى رَجُلٌ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَغَضَّتِ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَوْقِفَ فِيهِ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ وَقَفَ، فَفَاءَ بِلِسَانِهِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ فِيهِ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ طَلَّقَ وَالطَّلَاقُ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ؛ فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتُهُ، وَإِنْ مَاتَتْ وَرَثَتَهُ.

وإن مات، وقد انقضت العدة لم يرثها ولا ترثه، ولو قذفها وهو مريض أو صحيح، فلم يلاعنها حتى مرض، ثم مات كانت زوجته.

وكذلك لو التعن، فلم يكمل اللعان حتى مات كانت زوجته ترثه، ولو أكمل اللعان وقعت الفرقة، ولم ترثه، وإن كان مريضاً حين وقعت الفرقة في واحد من القولين، وذلك أنَّ اللعان حكمٌ حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بِحُدَّةِ السُّلْطَانِ إِنْ لَمْ يَلْتَعِنْ، وَإِنْ الْفِرْقَةُ لَزِمَتْهُ بِالسِّنَةِ أَحَبُّ أَوْ كَرَهُ، وَأَتَمُّهَا لَا يَجْتَمِعَانِ بِحَالٍ أَبَدًا فَحَالُهُمَا إِذَا وَقَعَ اللَّعَانُ غَيْرَ حَالِ الْأَزْوَاجِ، فَلَا تَرِثُهُ، وَلَا يَرِثُهَا إِذَا التَعَنَ هُوَ، وَلَوْ تَظَاهَرَ مِنْهَا صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا فَسَوَاءٌ هِيَ زَوْجَتُهُ لَيْسَ

الظَّهَارُ بِطَلَاقٍ إِنَّمَا هِيَ كَالْيَمِينِ يَكْفَرُهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكْفَرُهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَتْ تَوَارَتْ.

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ إِنْ دَخَلَتْ دَارَ فُلَانٍ أَوْ خَرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِي أَوْ فَعَلْتَ كَذَا لَأَمْرٍ نَهَاها عَنْهُ أَنْ تَفْعَلَهُ وَلَا تَأْتِمُ بِتَرْكِه فَإِنَّهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ طَالِقٌ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ إِلَّا وَاحِدَةٌ، فَفَعَلْتَ ذَلِكَ طَلَّقْتَ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَرِثْهُ فِي الْعِدَّةِ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ كَانَ فِعْلُهُمَا وَقَعَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَشَاءَتْ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا كَانَ يَتِمُّ بِهَا وَهِيَ تَحْذَرُ مِنْهُ بَدْءًا فَطَلَّقَتْ مِنْهُ طَلَّاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ لَمْ تَرِثْهُ، وَلَمْ يَرِثْهَا عِنْدِي فِي قِيَاسِ جَمِيعِ الْأَقَاوِيلِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَأَلَتْهُ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَرِثْهُ، وَلَوْ سَأَلَتْهُ أَنْ يَطْلُقَهَا وَاحِدَةً فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَرَثَتْهُ فِي الْعِدَّةِ فِي قَوْلِ مَنْ يُوْرِثُ امْرَأَةَ الْمَرِيضِ إِذَا طَلَّقَهَا، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ صَلَّيْتَ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ تَطَهَّرْتَ لِلصَّلَاةِ أَوْ صُمْتَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ كَلَّمْتَ أَبَاكَ أَوْ أُمَّكَ أَوْ قَدْتَ أَوْ قَمْتَ وَمِثْلُ هَذَا تَمَّا تَكُونُ عَاصِيَةً بِتَرْكِه أَوْ يَكُونُ لَا بَدْءَ لَهَا مِنْ فَعْلِهِ، فَفَعَلَتْهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، ثُمَّ مَاتَ وَرَثَتْهُ فِي الْعِدَّةِ فِي قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَوْرِيثِهَا إِذَا طَلَّقَهَا مَرِيضًا، وَهَكَذَا لَوْ حَلَفَ صَحِيحًا عَلَى شَيْءٍ لَا يَفْعَلُهُ هُوَ، فَفَعَلَهُ مَرِيضًا وَرَثَتْ فِي هَذَا الْقَوْلِ، فَمَا قَوْلُ ابْنِ الزَّيْبَرِ يَقْطَعُ هَذَا كُلَّهُ وَأَصْلُهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى حَالِهَا يَوْمَ يَمُوتُ؛ فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَةً أَوْ فِي مَعْنَاهَا مِنْ طَلَاقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ وَكَانَتْ لَوْ مَاتَتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَرَثَتَهُ وَرَثَتِهَا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَرِثُهَا لَوْ مَاتَتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً وَلَا فِي طَلَاقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، وَلَمْ تُوْرِثْهَا فِي أَيِّ حَالَةٍ كَانَ الْقَوْلُ وَالطَّلَاقُ مَرِيضًا كَانَ أَوْ صَحِيحًا.

وَلَوْ قَالَ لَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ صُمْتَ الْيَوْمَ تَطَوَّعًا أَوْ خَرَجْتَ إِلَى مَنْزِلِ أَيْكَ فَصَامْتَ تَطَوَّعًا أَوْ خَرَجْتَ إِلَى مَنْزِلِ أَبِيهَا.

لَمْ تَرِثْهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهَا مِنْ هَذَا بَدْءٌ وَكَانَتْ غَيْرَ آثِمَةٍ بِتَرْكِهَا مَنْزِلَ أَبِيهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَكُلُّ مَا قَبِلَ تَمَّا وَصَفْتُ أَنَّهَا تَرِثْهُ فِي الْعِدَّةِ فِي قَوْلِ مَنْ يُوْرِثُهَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرَضِ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْمَرَضِ، فَقَالَ فِي الْمَرَضِ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ وَقَعَ لَمْ تَرِثْهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَكُلُّ مَا قَالَ فِي الصَّحَّةِ تَمَّا يَقَعُ فِي الْمَرَضِ فَوْقَ الطَّلَاقِ بِهِ فِي الْمَرَضِ، وَكَانَ طَلَّاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ لَمْ تَرِثْهُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ إِذَا جَاءَ هَلَالُ كَذَا أَوْ إِذَا جَاءَتْ سَنَةٌ كَذَا أَوْ إِذَا قَدِمَ فُلَانٌ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا فَوْقَ بِهِ الطَّلَاقُ الْبَاطِلُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَمْ تَرِثْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ فِي الصَّحَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ قَالَ لَهَا إِذَا مَرَضْتَ فَإِنَّهُ

طالق ثلاثاً فمرض فمات قبل أن يصح.

ورثت في قول من يورثها إذا كان الطلاق في المرض؛ لأنه عمد أن أوقع الطلاق في المرض.

وإذا مرض الرجل فافتر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثاً وقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من ذلك اليوم ولا ترثه عندي بحال.

وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً إذا صححت فصيح، ثم مرض فمات لم ترثه؛ لأنه أوقع الطلاق في وقت لو ابتدأ فيه لم ترثه.

وإذا قال الرجل لامرأته صحيحاً أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحمى أو سمي مرضاً من الأمراض فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق، وورثته.

وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر؛ لأن الطلاق لم يقع، ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران، ولها الميراث في الأقاويل، وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة، ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق، ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق، فيكون لقوله موضع.

فأما إذا كان موته مع الشهر سواء، فلا موضع لقوله وترث، ولم يقع عليها طلاق، وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر، ثم عاش أقل مما سمي، ثم مات، فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث، وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت، وذلك قبل موته بما سمي ولا ترث إذا كان ذلك القول وهو صحيح.

ولو طلقها ثلاثاً وهو مريض، ثم ارتدت عن الإسلام، ثم عادت إليه، ثم مات، ولم يصح لم ترثه؛ لأنها أخرجت نفسها من الميراث، ولو كان هو المرتد، ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضه.

لم ترثه عندي وترثه في قول غيري؛ لأنه فار من الميراث.

ولو كانت زوجته أمة، فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثاً إذا عتقت فعتقت وهو مريض، ثم مات وهي في العدة لم ترثه، وإن كان قاله لها وهو مريض لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثاً غداً وهو مريض، وقال لها سيدها أنت حره اليوم بعد قوله. لم ترثه؛ لأنه قاله وهي غير وارث. وكذلك إن كانت مشركة وهو

مسلم.

ولو قال لها سيدها والزوج مريض أنت حره غداً، وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غد، ولم يعلم عتق السيّد لم ترثه، وإن مات من مرضه.

وإن كان يعلم عتق السيّد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر؛ لأنه فار من الميراث.

قال: وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فمات والمملوكة حرّة والكافرة مسلمة، فقالت هذه عتقت قبل أن يموت، وقال ذلك الذي أعتقها، وقالت هذه أسلمت قبل أن يموت، وقال الورثة مات وأنت مملوكة وللأخرى مات وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البيّنة.

قال أبو محمد: فيه قول آخر إن القول قول التي قالت: لم أكن مملوكة؛ لأن أصل الناس الحرّة، وعلى التي قالت: لم أكن نصرانيّة البيّنة، وإذا قال الورثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات، ثم أسلمت أو مملوكة حين مات، ثم عتقت، ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة، وقالت: لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها، وعلى الورثة البيّنة.

٩ - طلاق المولى عليه والعبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز طلاق المولى عليه البالغ، ولا يجوز عتقه لأم ولده ولا غيرها.

فإن قال قائل: فكيف يجوز طلاقه؟

قيل: لأن الصلاة والحدود عليه واجبة، فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حذ على إتيان المحرم من الزنا والقذف والقتل، وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضاً وحراماً وحلالاً فالطلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره.

فإن قيل: فقد يتلف به مالاً؟

قيل: ليس له من مال امرأته شيء فيتلفه بطلاقها إنما هو أن يجرم عليه منها شيء كان مباحاً له.

فإن قيل: فقد يرثها، قيل: لا يرثها حتى تموت، ولم تمت حين طلقها.

فإن قيل: فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل: فذلك ليس بإتلاف شيء إنما هو شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قيل فلم لا يجوز عتقه أم ولديه، وإنما هي له مباحة بإباحة فرج؟

قيل: ما له فيها أكثر من الفرج.

قال الربيع: يريد أن له فيها أكثر من الفرج: ألا ترى أنه

[أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عِدًّا كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَطَلَقَهَا اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ أَخَذًا يَبِيدُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُمَا فَأَبْتَدَرَاهُ جَمِيعًا، فَقَالَا حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَرَمْتَ عَلَيْكَ. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٥ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ فَاسْتَفْتَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ لَهُ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حَرَمْتَ عَلَيْكَ. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ لَكُمْ حَجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ طَلَاُقُ السَّكَرَانِ؟

قِيلَ: نَعَمْ مَا وَصَفْنَا مِنْ أَنْ عَلَيْهِ الْفَرَائِضُ وَعَلَيْهِ حَرَامٌ؛ فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَرَامٌ فِي حَالِهِ تِلْكَ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ وَلَا صَلَاةَ وَلَا قُوَّةَ فِي قَتْلِ وَلَا جِرَاحٍ وَلَا غَيْرِهِ كَمَا يَكُونُ الْمَغْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ بِغَيْرِ السَّكَرِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَلَامِ أَنْ لَا يَكُونَ دَاخِلًا فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ الطَّلَاقَ يَحْرِمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِدَلَالَةِ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَيْسَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ هَذَا، وَكَثُرَ مِنْ لَقِيتُ مِنَ الْمُتَنِينَ عَلَى أَنْ طَلَّاقَهُ يَجُوزُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَفَعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَالسَّكَرَانَ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَا فِي مَعْنَاهُ وَالْمَرْضَى الذَّاهِبِ الْعُقُولِ فِي مَعْنَى الْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ آتَمِينَ بِالْمَرْضَى وَالسَّكَرَانَ أَتَمُّ بِالسَّكَرِ.

١٠ - من يلزمه الطلاق من الأزواج

قال الشافعي رحمه الله: وكلُّ امرأة طَلَّقَهَا زَوْجٌ بِالْغِ صَبِيَّةٌ أَوْ مَعْتُوَّةٌ أَوْ حُرَّةٌ بِالْغَا أَوْ أَمَةٌ أَوْ مُشْرَكَةٌ لَزِمَهُنَّ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَحْرِيمٌ مِنَ الْأَزْوَاجِ عَلَى أَنْفُسِهِنَّ، فَإِذَا عَقَّتِ الْأُمَةُ، وَقَدْ زَوَّجَتْ عَبْدًا وَهِيَ صَبِيَّةٌ فَاخْتَارَتْ وَهِيَ صَبِيَّةٌ الْفِرَاقَ. أَوْ مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَبِيَّةٌ نَفْسَهَا أَوْ خَيْرَهَا فَاخْتَارَتْ الْفِرَاقَ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا أَمْرَ لَهَا فِي نَفْسِهَا. وَكَذَلِكَ الْمَعْتُوَّةُ، فَإِذَا أَفَاقَتْ الْمَعْتُوَّةُ أَوْ بَلَغَتِ الصَّبِيَّةُ فَلَهَا

يَقُولُ إِذَا قَتَلَتْ أَخَذَتْ قِيمَتَهَا، وَإِذَا جَنَى عَلَيْهَا أَخَذَتْ الْأَرْضَ فَيَأْخُذُ قِيمَتَهَا وَيَجْنِي عَلَيْهَا فَيَأْخُذُ أَرْضَ الْجَنَازَةِ عَلَيْهَا وَتَكْسِبُ الْمَالَ، فَيَكُونُ لَهُ، وَيُوْهَبُ لَهَا وَتَجِدُ الْكَنْزَ، فَيَكُونُ لَهُ، وَيَكُونُ لَهُ خِدْمَتُهَا وَالْمَنَافِعُ فِيهَا كُلُّهَا وَكَثُرَ مَا يَمْنَعُ مِنْهَا يَبِيعُهَا فَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَهِيَ لَهُ أَمَةٌ يَزُوجُهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ وَيَحْتَدِمُهَا.

قال ويجوز طلاق السَّكَرَانِ مِنَ الشَّرَابِ الْمُسْكِرِ وَعَقْتُهُ وَيَلْزِمُهُ مَا صَنَعَ، وَلَا يَجُوزُ طَلَاُقُ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ مِنْ غَيْرِ السَّكَرِ وَيَجُوزُ طَلَاُقُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَالْحَجَّةُ فِيهِ كَالْحَجَّةِ فِي الْحَجَّورِ وَكَثُرَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ خَالَفَكُمْ فِي هَذَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ؟ قِيلَ: نَعَمْ قَدْ قَالَ بَعْضُ مَنْ مَضَى مِنْهُمْ لَا يَجُوزُ طَلَاُقُ السَّكَرَانِ وَكَانَهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ مَضَى إِنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ طَلَاُقٌ وَالطَّلَاُقُ بِيَدِ السَّيِّدِ؛ فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ مِنْ حَجَّةٍ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ طَلَاُقُ الْعَبْدِ؟

قِيلَ: مَا وَصَفْنَا مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمَطْلُوقَاتِ ثَلَاثًا ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وَقَالَ فِي الْمَطْلُوقَاتِ وَاحِدَةً ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، فَكَانَ الْعَبْدُ تَمَنُّ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَلَهُ حَلَالٌ فَحَرَامُهُ بِالطَّلَاقِ، وَلَمْ يَكُنِ السَّيِّدُ تَمَنُّ حَلَّتْ لَهُ امْرَأَةٌ، فَيَكُونُ لَهُ تَحْرِيمُهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ غَيْرُ هَذَا؟

قِيلَ: هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ اعْتَمَدْنَا وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ تَمَنُّ لِقِينَا؛ فَإِنْ قَالَ فَرَفَعَهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ؟ قِيلَ: نَعَمْ.

١٨٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ اثْنَتَيْنِ، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةٌ وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ حَيَضٍ وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيَضَتَانِ. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٢ - قال مالكٌ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ أَنْ يَنْكِحَ فَالطَّلَاُقُ بِيَدِ الْعَبْدِ لَيْسَ بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْ طَلَّاقِهِ شَيْءٌ. [أخرجه مالك (٥٧٥/٢)]

١٨٨٣ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبُّ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ اسْتَفْتَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي حُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ، فَقَالَ زَيْدٌ حَرَمْتَ عَلَيْكَ.

الخيار في المقام معه أو فراقه.

قال: وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعدما بلغت، فلم تختَر، فلا خيار لها.

وإذا اختارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق.

وكذلك امرأة العتق وامرأة الأجدم والأبرص تختار فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق؛ لأن الطلاق يملك فيه الرجعة.

١١ - الطَّلَاق الَّذِي تَمَلَّكَ فِيهِ الرَّجْعَةُ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ الآية كلها.

قال الشافعي: فكان بينا في كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقة فيه عدد طلاق إلا الثلاث فصاحبه يملك فيه الرجعة.

وكان ذلك بينا في حديث ركانة عن رسول الله ﷺ.

وإلا الطلاق الذي يؤخذ عليه المال؛ لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية، فقال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾؛ فكان بينا في كتاب الله تعالى إذ أحل له أخذ المال أنه إذا ملك مالا عوضا من شيء لم يجوز أن يكون له على ما ملك به المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة، فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك مالها، ولم تملك نفسها دونه.

قال: واسم الفدية أن تفدي نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها، ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعا عليها اسم فدية بل كان مالها مأخوذا وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال.

قال: وبهذا قلنا طلاق الإيلاء وطلاق الخيار والتعليق كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا قلنا إن كل عقد فسخا شاء الزوج فسحه أو أبى لم يكن طلاقا، وكان فسخا بلا طلاق.

وذلك أنا لو جعلناه طلاقا جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة وأنما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجال، فقال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾.

قال: وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج.

فأما الفسخ فليس من قبل الزوج، وذلك مثل أن ينكح

نكاحا فاسدا، فلا يكون زوجا فيطلق ومثل إسلام أحد الزوجين أو رد أحدهما، فلا يحل لكم أن يكون تحتة وثنية ولا لمسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق، فيكون الخيار إليها بلا مشيئة زوجها.

ومثل الخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عتقا أو خصيا مجبوا، وما خيرناها فيه مما يلزمه فيه الفرقة، وإن كره، فإنما ذلك كله فسخ للعقد لا إيقاع طلاق بعدها.

ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح.

قال الشافعي: ومثل الرجل يغر بالمراة، فيكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق، ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسه؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

١٢ - ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع

يقع

قال الشافعي رحمه الله: ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء: الطلاق والفراق والسراح، فقال عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وقال جل ثناؤه ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال تبارك اسمه لنبيه ﷺ في أزواجه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيضَتُهَا قَعَالَيْنِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسما من هذه الأسماء، فقال أنت طالق أو قد طلقك أو فارتك أو قد سرحك لزمه الطلاق، ولم ينو في الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى، ويسعه إن لم يرد بشيء منه طلاقا أن يمسخها، ولا يسعها أن تقيم معه؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق، ولا يلزم تكلم به الزوج عند غضب أو مسالة طلاق أو رضا وغير مسالة طلاق، ولا تصنع الأسباب شيئا إنما تصنع الألفاظ؛ لأن السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب، ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئا لم يصنع بما بعده، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ما له حكم إذا قيل.

ولو وصل كلامه، فقال: قد فارتك إلى المسجد أو إلى السوق أو إلى حاجة أو قد سرحك إلى أهلك أو إلى المسجد أو قد طلقك من عقالك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق، ولو مات لم يكن طلاقا.

وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً، ولا يكون طلاقاً بائنً طلاقاً إلا بأن يقول أردت طلاقاً، وإن سألت امرأته أن يسأل سنل، وإن سألت أن يحلف أحلف؛ فإن حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً.

وإن نكل قيل إن حلفت طلقت وإلا فليس بطلاق قال: وما تكلم به عما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كأن خرج كلامي به على أنني نويت به طلاقاً، وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو اذهبي أو اعزبي أو تقنعي أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك أو شأنك بمنزل أهلك أو الزمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو اعتدي أو ما أشبه هذا مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بمخرج الكلام مني الطلاق، فيكون طلاقاً بإرادة الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق.

١٣- الحجّة في البتّة، وما أشبهها

١٨٨٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن نافع بن عجب بن عبد يزيد أن زكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، ثم أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني طلق امرأتي سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، وقال الله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله ﷺ لِرُكَّانَةَ وَاللَّهِ ما أردت إلا واحدة، فقال زكّانة واللّه ما أردت إلا واحدة فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَطَلَقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [تقدم]

١٨٨٧- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن المطلب بن خنّس أنه طلق امرأته البتّة، ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال له: عمر ما حملك على ذلك؟ فقال: قد قتلته قتلاً عُمَرُ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِوَلَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَمْنًا تَنْبِيئًا﴾ ما حملك على ذلك؟ قال: قد قتلته، فقال عمر رضي الله عنه أمسيك عليك امرأتك، فإن الواحدة ثبت. [تقدم]

١٨٨٨- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة، عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قال: للثلاثة مثل الذي قال للمطلب. [تقدم]

١٨٨٩- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لِعَطَاءِ الْبَتَّةِ؟ فقال يدين؛ فإن كان أراد ثلاثاً فثلاث، وإن كان أراد واحدة فواحدة. [تقدم]

١٨٩٠- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أن شريحاً دعاه بعض أمرائهم فسأله عن رجل قال لامرأته: أنت طالق البتّة فاستغفأ شريح فأبى

وإن نكل قيل إن حلفت طلقت وإلا فليس بطلاق قال: وما تكلم به عما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كأن خرج كلامي به على أنني نويت به طلاقاً، وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو اذهبي أو اعزبي أو تقنعي أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك أو شأنك بمنزل أهلك أو الزمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو اعتدي أو ما أشبه هذا مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بمخرج الكلام مني الطلاق، فيكون طلاقاً بإرادة الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا.

وقال قلته ولا أنوي طلاقاً، ثم أنا الآن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبينه ونيت الطلاق فيقع حينئذ به الطلاق.

قال: ولو قال لها أنت طالق واحدة بائة كانت واحدة تملك الرجعة؛ لأن الله عز وجل حكم في الواحدة والاثنتين بأن الزوج يملك الرجعة بعدهما في العدة.

ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق وقرن به اسماً من هذه الأسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشيء معه وقع الطلاق بإظهار أحد أسمائه، ووقف في الزيادة معه على نيته؛ فإن أراد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد.

وإن لم يرد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة كما لم تكن على الابتداء إذا لم يرد بها طلاقاً، وإن أراد بها حينئذ تشديد طلاق لم يكن تشديداً، وكان كالطلاق وحده بلا تشديد، وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتّة أو أنت طالق وبنة أو أنت طالق وخليّة أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدي أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك أو أنت طالق والزمي أهلك أو أنت طالق وتقنعي فيسأل عن نيته في الزيادة؛ فإن أراد بها زيادة في عدد طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق، وإن لم يرد بها زيادة لم تكن زيادة.

وإن قال: لم أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يبدن في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه، وإن قال أنت طالق واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما

أَنْ يُعْفِيَهُ، فَقَالَ: أَمَا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ. وَأَمَا الْبَتَّةُ فَبِدْعَةٌ فَأَمَّا السُّنَّةُ وَالطَّلَاقُ فَاِمَضُوه وَأَمَا الْبِدْعَةُ وَالْبَتَّةُ فَقَلَّدُوهُ إِيَّاهُ وَدِينُوهُ فِيهَا. [تقدم]

١٨٩١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ خَلَوْتُ مِنِّي أَوْ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ بَرِئْتُ مِنِّي أَوْ يَقُولُ أَنْتَ بَائِنَةٌ أَوْ قَدْ بَنَتْ مِنِّي؟ قَالَ سَوَاءٌ. قَالَ عَطَاءٌ: وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَسُنَّةٌ لَا يُدَيِّنُ فِي ذَلِكَ هُوَ الطَّلَاقُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ: أَمَا قَوْلُهُ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ، فَذَلِكَ مَا أَخَذْتُمَا، سَيْلٌ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ وَإِلَّا فَلَا. [تقدم]

١٨٩٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ أَنْتَ بَائِنَةٌ أَوْ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِئْتُ مِنِّي أَوْ بَنَتْ مِنِّي قَالَ يُدَيِّنُ. [تقدم]

١٨٩٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ كَقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ. [تقدم]

١٨٩٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؟ قَالَ: إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ وَإِلَّا فَهُوَ يَمِينٌ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٦٩٩)]

قال الشافعي رحمه الله: والبتة تشديد الطلاق ومحملة لأن تكون زيادة في عدد الطلاق، وقد جعلها رسول الله ﷺ إذ لم يرد ركعة إلا واحدة واحدة يملك فيها الرجعة، ففيه دلائل.

منها: أن تشديد الطلاق لا يجعله بائناً، وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقاً إلا بإرادة المتكلم به، وأنه إذا أَرَادَ الطَّلَاقَ كَانَ طَلَاقًا، ولو كان إذا أَرَادَ به زيادة في عدد الطلاق، ولم يكن طلاقاً لم يحلفه رسول الله ﷺ ما أَرَادَ إلا واحدة، وإذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بإرادته.

فإن أَرَادَ فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة، وإن أَرَادَ اثنتين فاثنتين، وإن أَرَادَ ثلاثاً فثلاثاً، فإذا وقعت ثلاث بإرادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتين، واحدة كان إذا تكلم باسم

الطلاق الذي يقع به طلاق بتيه طلاق أو غير تيه أولى أن يقع. فإن قال أنت طالق ينوي اثنتين أو ثلاثاً فهو ما نوى مع الواحدية من الزيادة ولا أعلم شيئاً مما سوى ما سمى الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بأن يكون طلاقاً ثلاثاً من البتة.

فإذا كان إذا تكلم بها مع الطلاق لم يكن طلاقاً إلا بإرادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقاً إلا بإرادته الطلاق.

ولو قال رجل لامرأته اختاري أو أمرك بيدك أو قال ملكتك أمرك أو أمرك إليك فطلقت نفسها، فقال: ما أردت بشيء من هذا طلاقاً لم يكن طلاقاً.

وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقاً إلا بأن يقر أنه أَرَادَ بتملكها وتخييرها طلاقاً قال: وهكذا لو قالت له خالعتي، فقال: قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقاً إلا بإرادته الطلاق، ولم يأخذ مما أعطته شيئاً إلا أن يريد به طلاقاً، وذلك أن طلاق البتة يحتمل الإنبات الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقاً واحدة؛ لأنه يقع عليها أنها منبئة حتى يرجعها، والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعنني وبرية مما يعنني وبائن من النساء ومنهن بالمودة، واختاري شيئاً غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام علي حسن أو قبيح، وأمرك بيدك أنك تملكين أمرك في مالك غيره. وكذلك أمرك إليك. وكذلك ملكتك أمرك.

ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقه بائناً كان كل هذا تطلقاً تملك الرجعة، وإذا طلق الرجل امرأته في نفسه، ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقاً، وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم، وهكذا إن طلق ثلاثاً بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث، ولم يكن له استثناء؛ لأن الاستثناء حديث نفس لا حكم له في الدنيا.

وإن كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق، وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقاً، وإنما تعمل البتة مع ما يشبه ما نويته به، وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا، ولكنه لو قال لها افلحي أو اذهبي أو اغربي أو أشربي يريد به طلاقاً كان طلاقاً، وكل هذا يقال للخارج والمفارق يقال له افلح كما يقال له اذهب ويقال له اغرب اذهب بعداً، ويقال للرجل يكلم ما يكره أو يضرب اشرب.

وكذلك ذق أو اطعم قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيرُ الْكَرِيمُ﴾.

ولو قال لها اذهبي وتزوجي أو تزوجي من شئت لم يكن طلاقاً حتى يقول أردت به الطلاق، وهكذا إن قال اذهبي

فَاعْتَدَى.

بأن يسمع من نفسه صوتاً أو يجذ ريحاً، وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح ويشك في تحريم الطلاق، ولا يخالفه، وإن سألت يمينه أحلف ما طلقها؛ فإن حلف فهي امرأته، وإن نكل وحلفت طلقت عليه، وإن نكلت فهي امرأته مجاهله، وإن ماتت فسأل ذلك ورثها ليمنعوه ميراثها فذلك لهم ويقومون في ذلك مقامها.

قال الشافعي: وإن كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك، وإن سألوا يمينها، وقالوا إنه طلقها ثلاثاً وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك؛ فإن حلفت ورثت، وإن نكلت حلفوا لقد طلقها ثلاثاً، ولم ترث، ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لزمته واحدة باليقين، وكان فيما شك فيه من الزيادة كهو فيما شك أولاً من تطليقة أو ثلاث.

قال: ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها وماتت وأخذ ميراثها، ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالإصابة ورث جميع ما أخذ من ميراثها، ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثاً ومات، وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثها، ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثاً ردت الميراث، ولم تصدق على أن لها مهراً بالإصابة، ولو ادعت الجهالة بأن الإصابة كانت تحرم عليها أو ادعت غصبه إياها عليه أو لم تدع من ذلك شيئاً تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها، ولو أقر لها الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثها.

ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون إلا بيقينه بعقدهم، وإن أرادوا أحلفناه لهم؛ فإن حلف فهم رقيقه، وإن نكل فحلفوا عتقوا، وإن حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف، وإن كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقاً مجاهله ولا يخلفه إلا لمن أراد يمينه منهم، ولو استيقن أنه حنث في صحته بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقفناه عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيهم أراد وخلفه للذي زعم أنه لم يرد باليمين، وإن مات قبل أن يحلف أقر يمينهم؛ فإن وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال، وإن وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة، ولم نعتق الرقيق، وورثه النساء؛ لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بانهن طلقهن، ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه، وإن كان ذلك وهو مريض فسواء كله؛ لأن الرقيق يعتقون من الثلث.

قال: وإذا قال لامرأتين له إحداكما طالق ثلاثاً ونسوة له إحداكن طالق أو اثنتان منكس طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين. فإن أراد البواقي أن يحلف هن أحلف بدعواهن عليه، وإن

ولو قال الرجل لامرأته أنت علي حرام لم يقع به طلاق حتى يريد الطلاق، فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق، وإن أراد طلاقاً، ولم يرد عدداً من الطلاق فهي واحدة يملك الرجعة، وإن قال أردت تحريمها بلا طلاق لم تكن حراماً وكانت عليه كفارة يمين ويصيبها إن شاء قبل أن يكفر.

وإنما قلنا عليه كفارة يمين إذا أراد تحريمها، ولم يرد طلاقاً أن النبي ﷺ حرم جاريته فأمر بكفارة يمين، والله تعالى أعلم.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانَكُمْ﴾ الآية، فلمّا لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقاً كان أوقع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتحريمه فلزمته كفارة فيه كما لزم من حرّم أمته كفارة فيها، ولم تحرم عليه بتحريمه؛ لأنهما معاً تحريم لفرجين لم يقع بواحد منهما طلاق، ولو قال: كل ما املك علي حرام يعني امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجواري كفارة كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة.

ولو قال مالي علي حرام لا يريد امرأته ولا جواريه لم يكن عليه كفارة، ولم يحرم عليه ماله.

١٤ - بَابُ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ فِي الطَّلَاقِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت امرأتي أم لا.

قيل له: الورع أن تطلقها؛ فإن كنت تعلم أنك إن كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة.

قلنا: قد طلقت واحدة فاعتدت منك بإقرارك بالطلاق، وإن أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك بائنتين، وإذا طلقها بائنتين، وقد أوقعت أولاً الثالثة حرمت عليك حتى يحلها لك زوج فتكون معك هكذا، وإن كنت تشك في الطلاق، فلم تدر اثلاثاً طلقت أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقته ثلاثاً والاحتياط لك أن توقعها؛ فإن كانت وقعت لم تضرك الثلاث، وإن لم تكن وقعت أوقعته ثلاثاً لتحل لك بعد زوج يصيبها، ولا يلزمك في الحكم من هذا شيء؛ لأنها كانت حلالاً لك، فلا تحرم عليك إلا بيقين تحريم؛ فإن تشك في تحريم، فلا تحرم عليك، وقد قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفَخُ بَيْنَ أَلْبَنِيهِ، فَلَا تَنْصَرَفْ حَتَّى تَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً.**

قال الشافعي رحمه الله: هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتفاضه فأمره رسول الله ﷺ أن يثبت على يقين الوضوء، ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء

الميتة، وهذا إذا كان الورثة كباراً رشداً يكون أمرهم في أموالهم جائزاً، وإن كان فيهم صغير جازاً في حق الكبار الرشد إقرارهم، ووقف للزوج الميت حصّة الصغار، ومن كان كبيراً غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والحيض، ووقف للزوجة الحية بعد حصتها من ميراث امرأة حتى يبلغوا، ولو كان الورثة كباراً، فقالوا التي طلق ثلاثاً هي المرأة الحية بعده، ففيها قولان.

أحدهما: أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق ثلاثاً، ولا يكون لها ميراث منه ويأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون أن حقه لحي ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت؛ لأنهم قد علموا ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره، وإن كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيأخذوه أو ينكلوا فيبطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفنا من يمين وشاهد، ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقروا لها فيأخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيأخذوا حقهم من الأخرى ويبطل حقها الذي وقف.

والقول الثاني: أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللميتة بعده ميراث امرأة منه حتى تقوم بينة أو يصطلح ورثته، ورثتها.

قال الشافعي رحمه الله: ولو رأى امرأة من نسائه مطّعة، فقال أنت طالق ثلاثاً، وقد أثبت أنها من نسائه، ولا يدري أيهن هي؟ فقالت: كل واحدة منهن أنا هي أو جحدت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وجحدت البواقي فسواء، ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه، فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق، ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحلف، ومن لم تسأل لم يحلف؛ لأنه أوقع الطلاق على واحدة، ولم تعلمه طلق اثنتين، ولو أقر لواحدة، ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق للأولى التي أقر لها، وهكذا لو صنع هذا فيهن كلهن لزمه الطلاق لهن كلهن.

ولو قال هي هذه أو هذه أو هذه بل هذه طلاق التي قال: بل هذه وطلاق إحدى الاثنتين اللتين قال هي هذه أو هذه. ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الأولى، ووقع على الثانية التي قال: بل هذه.

ولو قال إحداكن طالق، ثم قال في واحدة هي هذه، ثم قال والله ما أدري أهسي هي أو غيرها طلقت الأولى بالإقرار، ووقف عن البواقي، ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري

لم يردنه لم أحلفه لهن؛ لأنه قد أبان أن طلاقه لم يقع عليهن، وأنه وقع على غيرهن، ولو كانتا اثنتين، فقال لإحدهما لم أعن هذه بالطلاق كان ذلك إقراراً منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقرأً بطلاق إحدهما؛ فإن كان منكراً لم يلزمه طلاق إحدهما بعينها إلا بإقرار يحدثه بطلاقها، ولو قال: ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقع الطلاق عليها أو لم نوقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أنني لردّها بالطلاق التي أردتها به طلقنا معاً بإقراره به، وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء، وإذا قال الرجل لامرأتين له إحداكما طالق، وقال والله ما أدري أيتهما عنيت وقف عنهما واختير له أن يطلقهما، ولم تجبره على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق.

فإن قال قائل: أولى أن أوقع الطلاق على إحدهما؟

قيل له: إن فعلت الزمناك ما أوقعت الآن، ولم تخرجك من الطلاق الأول فانا على يقين من أنه أوقع على إحدهما ولا تخرجك منه إلا بأن تزعم أن تخرجه على واحدة بعينها دون الأخرى، وإن قلته فأردت الأخرى أحلفناك لها؛ فإن لم يقل أردت واحدة بعينها، ولم يحلف حتى ماتت إحدهما وقفنا له ميراثها منها؛ فإن زعم أن التي طلق الحية ورثنا من الميتة، وإن أراد ورثتها أحلفناهم ما طلقها وجعلنا له ميراثها منها إذا كنا لا نعرف أيتهما طلق إلا بقوله فسواء ماتت إحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معاً أو لم يموتا، وهكذا لو ماتت إحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعاً معاً أو لم يعرف أيتهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج، فإذا قال لإحدهما هي التي طلقت ثلاثاً ردنا على أهلها ما وقفنا لزوجها وأحلفنا لورثة الأخرى إن شاءوا فجعلنا له ميراثها منها، وإن كان في ورثتها صغار، ولم يرد الكبار يمينه لم نعطه ميراثها إلا بيمين، وهكذا إن كان فيهم غائب.

ولو كان الطلاق في هذا كله يملك الرجعة فماتت في العدة ورثتها أو مات ورثته؛ لأنهما معاً في معاني الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما، ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثاً وقفنا لهما ميراث امرأة حتى يصطلحا؛ لأننا لو قسمناه بينهما أيقناً أن قد معنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوج، وإذا وقفناه؛ فإن عرفناه لإحدهما، فلمّا لم يبين لأيهما هو وقفناه حتى نجده على الزوج بينة نأخذ بها أو تصادقا منهما فيلزمهما أن يصطلحا فتكون إحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها، فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمانهما كارهين ولا إحدهما، ولو ماتت إحدهما قبله، ثم مات قبل أن يبين، ثم ماتت الأخرى بعده سئل الورثة؛ فإن قالوا إن طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا يمين على واحدٍ منهما؛ لأنهم يقرّون أن في ماله حقاً للحية ولا حقاً له في ميراث

أطلقَتْ أو لا هذا مطلقٌ بيقينٍ، ثُمَّ أقرُّ لواحدةٍ فالزمننا له الإقرار، ثُمَّ:

١٨٩٥- أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَذَرِي أَصْدَقَ فِي إِقْرَارِهِ فَحَلُّ لَه مِنْهُنَّ غَيْرُهَا أَوْ لَمْ يَصْدُقْ فَتَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي الْبَوَاقِي كَهَوِّ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَا كَانَ مُقِيمًا عَلَى الشَّكِّ، فَإِذَا قَالَ: قَدَرْتُ اسْتَيْقَنْتُ أَنَّ الَّذِي قُلْتُ أَوَّلًا هِيَ الَّتِي طَلَّقْتُ كَمَا قُلْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَأَيُّهُنَّ أَرَادَتْ أَنْ أُحْلِفَ لَهَا أَحْلَفْتُهُ. وَلَوْ قَالَ هِيَ هَذِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا أَذَرِي أَهِيَ هِيَ أَمْ لَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّنَ لَمْ تَرِثْهُ الَّتِي قَالَ هِيَ هَذِهِ إِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا، وَوَرِثَةُ الثَّلَاثِ مَعًا، وَلَا يَمْنَعُنَّ مِيرَاثَهُ بِالشَّكِّ فِي طَلَاقِهِنَّ وَلَا طَلَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ.

ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدةً منهن أم لا؟ ثُمَّ مَاتَ وَرِثَتُهُ مَعًا، وَلَا يَمْنَعُنَّ مِيرَاثَهُ بِالشَّكِّ فِي طَلَاقِهِنَّ.

السنن والآثار: (٥١٨/٥)

٦٢ - كتاب الإيلاء

١ - الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

١٨٩٦ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: أذرت بضعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول بوقف المولي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٧ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن عمرو بن سلمة قال: شهدت علياً ﷺ أوقف المولي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٨ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن مروان بن الحكم أن علياً ﷺ أوقف المولي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٩ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن مسعر بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس أن عثمان بن عفان ﷺ كان يوقف المولي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٩٠٠ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد قال: كانت عائشة رضي الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يخلف أن لا يأتني أمراته فبذعتها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف وتقول كيف قال الله عز وجل؟ ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ يُخْتَارُ﴾. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٩٠١ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: إذا ألى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق، وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فإذا أن يطلق، وإما أن يفي. [أخرجه مالك (٥٥٦/٢)، البيهقي في معرفة

١٩٠٢ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن علياً ﷺ كان يوقف المولي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

٢ - اليمين التي يكون بها الرجل مولياً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اليمين التي فرض الله تعالى كفارتها باله عز وجل، ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي ﷺ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ.

قال الشافعي: فمن حلف بالله عز وجل فعلية الكفارة إذا حنث، ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث والمولي من حلف بيمين يلزمه بها كفارة، ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولي؛ لأنه لا يعدو أن يكون ممنوعاً من الجماع إلا بشيء يلزمه به، وما ألزم نفسه بما لم يك يلزمه قبل إيجابه أو كفارة بيمين.

قال: ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب ولا بدل منه فليس بمول وهو خارج من الإيلاء، ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعلية الكفارة كما لو حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة، وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك يعني الجماع أو تالله أو بالله لا أقربك فهو مول في هذا كله، وإن قال الله لا أقربك؛ فإن أراد اليمين فهو مول، وإن لم يرد اليمين فليس بمول؛ لأنها ليست بظاهر اليمين، وإذا قال هاتم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو ربّي أو رب كل شيء أو خالقي أو خالقي كل شيء أو ومالكي ومالك كل شيء لا أقربك فهو في هذا كله مول، وكذا إن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أولي بالله لا أقربك فهو مول، وإن قال أقسمت بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقربك سئل؛ فإن قال عنت بهذا إيقاع اليمين كان مولياً، وإن قال عنت أنني أليت منها مرة؛ فإن عرف ذلك اعتراف منها أو بيّنة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كما قال: وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الإيلاء.

وإن لم تقم بيّنة، ولم تعرف المرأة فهو مول في الحكم، وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل.

وكذلك إن قال أردت الكذب، وإن قال أنا مول منك أو عليّ يمين إن قربتك أو عليّ كفارة يمين إن قربتك فهو مول في الحكم؛ فإن قال أردت بقولي أحلف بالله أنني ساحلف به فليس

أو ما أشبه هذا فليس بمول.

قال الشافعي رحمه الله: وإن قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول؛ لأن الجماع في الدبر لا يجوز.

وكذلك إن قال والله أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون مولياً إلا بالخلف على الفرج أو الخلف مبهماً، فيكون ظاهره الجماع على الفرج، وإن قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشيء أو والله لأسؤنك أو لأغيطانك أو لا أدخل عليك أو لا تدخلني علي أو ليطولن غيبتي عنك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون مولياً إلا بأن يريد الجماع، وإن قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك؛ فإن عنى أكثر من أربع أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول، وإن عنى أربعة أشهر أو أقل لم يكن مولياً، وإن قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك، وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى الغسل إلا على من أنزل ولا الجنابة دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى، وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل منها حتى أصيب غيرها فأغتسل منه دين أيضاً، وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل، وإن وجب الغسل لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك، ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقربك وفلانة لامرأة له أخرى طلق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه حر إن قربتك فهو مول يوقف وقفاً واحداً، وإذا أصاب حنث بجميع ما حلف.

قال: وكذلك لو قال لها والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال في يمين أخرى لا أقربك ستة أشهر وقف وقفاً واحداً وحنث إذا أصاب بجميع الأيمان، وإن قال والله لا أقربك أربعة أشهر أو أقل، ثم قال والله لا أقربك خمسة أشهر كان مولياً يمينه لا يقربها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر.

قال الشافعي: ولو كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وتركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الإيلاء شيء؛ لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين.

قال: ولو قال لها والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال غلامي حر إن قربتك إذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها خرج من حكم الإيلاء فيها. فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تمضي الخمسة الأشهر من الإيلاء الذي أوقعه، ثم أربعة أشهر بعده، ثم يوقف.

بمول، وإذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو عليّ مشي إلى بيت الله أو عليّ صوم كذا أو حر كذا من الإبل إن قربتك فهو مول؛ لأن هذا إما لزمه، وإما لزمته به كفارة يمين.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال: إن قربتك فغلامي فلان حر أو امرأتي فلانة طالق فهو مول والفرق بين العتق والطلاق، وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لأدمين بأعيانهما يقعان بإيقاع صاحبهما ويلزمان تبرراً أو غير تبرر، وما سوى هذا إنما يلزم بالتبرر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال والكعبة أو عرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو الحرم أو الواقف أو الخنس أو والفجر أو الليل أو النهار أو شيء مما يشبه هذا لا أقربك لم يكن مولياً؛ لأن كل هذا خارج من اليمين، وليس بتبرر ولا حق لأدمي يلزم حتى يلزمه القاتل له نفسه.

قال الشافعي: وكذلك إن قال: إن قربتك فانا أحر ابنتي أو ابني أو بعير فلان أو أمشي إلى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا إيلاء؛ لأنه ليس بيمين، ولا يلزمه المشي إليه، ولا كفارة بتركه، وإن قال: إن قربتك فانا أمشي إلى مسجد مكة كان مولياً؛ لأن المشي إليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة يمين.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة، وذلك والله لا أطوك أو والله لا أغيب ذكرني في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول إن كانت عذراء والله لا أفتضك أو ما في هذا المعنى.

فإن قال: هذا فهو مول في الحكم.

وإن قال: لم أرد الجماع نفسه كان مديناً فيما بينه وبين الله عز وجل، ولم يدين في الحكم.

قال الشافعي: وإن قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا الأمسك أو لا المسك أو لا أرشفك أو ما أشبه هذا؛ فإن أراد الجماع نفسه فهو مول، وإن لم يردده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله.

ومنى قلت: القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه.

قال: ولو قال والله لا أجامعك إلا بجماع سوء؛ فإن قال عنيت لا أجامعك إلا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر.

ولو قال عنيت لا أجامعك إلا بأن لا أغيب فيك الحشفة فهو مول؛ لأن الجماع الذي له الحكم إنما يكون بتغيب الحشفة، وإن قال عنيت لا أجامعك إلا جماعاً قليلاً أو ضعيفاً أو متقطعاً

وطلاقاً، وإن أريد بهما الطلاق؛ لأنه حكم فيهما بكفارة.
قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا قال لامرأته إن قربتك فأنبت عليّ حرام، ولا يريد طلاقاً ولا إيلاء فهو مولى يعني قوله أنت عليّ حرام.

قال الشافعي: وإن قال لامرأته إن قربتك فعبدي فلان حرّ عن ظهاري؛ فإن كان متظاهراً فهو مولى ما لم يمت العبد أو يبعه أو يخرج من ملكه، وإن كان غير متظاهر فهو مولى في الحكم؛ لأن ذلك إقرار منه بأنه متظاهر، وإن وصل الكلام، فقال: إن قربتك فعبدي فلان حرّ عن ظهاري إن تظاهرت لم يكن مولى حتى يتظاهر، فإذا تظاهر والعبد في ملكه كان مولى؛ لأنه حالف حيث لا يتقوه، ولم يكن أولاً حالفاً.

فإن قال: إن قربتك فله عليّ أن اعتق فلاناً عن ظهاري وهو متظاهر كان مولى، وليس عليه أن يعتق فلاناً عن ظهاره وعليه فيه كفارة يمين؛ لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأي رقبة اعتقها غيره أجزأت عنه، ولو كان عليه صوم يوم، فقال لله عليّ أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي عليّ لم يكن عليه صومه؛ لأنه لم ينذر فيه بشيء يلزمه، وأن صوم يوم لازم له فأي يوم صامه أجزأ عنه، ولو صامه بعينه أجزأ عنه من الصوم الواجب لا من النذر، وهكذا لو اعتق فلاناً عن ظهاره أجزأ عنه وسقطت عنه الكفارة.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته إن قربتك فله عليّ أن لا أقربك لم يكن مولى؛ لأنه لو كان قال لها ابتداء لله عليّ أن لا أقربك لم يكن مولى؛ لأنه لا حالف ولا عليه نذر في معاني الأيمان يلزمه به كفارة يمين، وهذا نذر في معصية.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى الرجل من امرأته، ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركت معها في الإيلاء لم تشرکہا؛ لأن اليمين لزمته للأولى واليمين لا يشترط فيها.

قال: وإذا حلف لا يقرب امرأته وامرأة ليست له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة؛ فإن قرب تلك المرأة كان مولى حيثنذر، وإن قرب امرأته حنث باليمين.

قال: وإن قال: إن قربتك فأنبت زانية فليس بمولى إذا قربها، وإذا قربها فليس بقاذب يحد حتى يحدث لها قذفاً صريحاً يحد به أو يلاعن، وهكذا إن قال: إن قربتك، فقلانة لامرأة له أخرى زانية.

٣ - الإيلاء في الغضب

قال الشافعي: والإيلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون اليمين في الغضب والرضا سواء، وإنما أوجبنا عليه الإيلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين، وقد أنزل الله تعالى الإيلاء

وكذلك لو قال على الابتداء إذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله لا أقربك لم يكن مولى حتى يمضي خمسة أشهر أو ستة أشهر، ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الإيلاء؛ لأنه إنما ابتداء من يوم أوقعه.

ولو قال والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال: إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة فوقت في الإيلاء الأول فطلق، ثم راجع، فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعه وبعد الخمسة الأشهر وقف؛ فإن كانت رجعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف؛ لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الإيلاء، فإذا جعلته هكذا، فلا وقف عليه.

قال الشافعي: وإن قال والله لا أقربك إن شئت فليس بمولى إلا أن تشاء؛ فإن شئت فهو مولى، وإن قال والله لا أقربك كلما شئت؛ فإن أراد بها كلما شاءت أن لا يقربها لم يقربها فشامت أن لا يقربها كان مولى، ولا يكون مولى حتى تشاء، وإن قال أردت أني لا أقربك في كل حين شئت فيه أن أقربك لا أنسي حلفت لا أقربك بمثل المعنى قبل هذا، ولكني أقربك كلما أشاء لا كلما تشائين فليس بمولى، وإن قال: إن قربتك فعليّ يمين أو كفارة يمين فهو مولى في الحكم، وإن قال: لم أرد إيلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل، وإن قال عليّ حجة إن قربتك فهو مولى، وإن قال: إن قربتك فعليّ حجة بعدما أقربك فهو مولى، وإن قال قربتك فعليّ صوم هذا الشهر كله لم يكن مولى كما لا يكون مولى لو قال: إن قربتك فعليّ صوم أمس، وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذره بالتبرر، فإذا لم يلزمه بالتبرر لم يلزمه بالإيلاء، ولكنه لو أصابها، وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة يمين أو صوم ما بقي منه، وإذا قال الرجل لامرأته إن قربتك فأنبت طلق ثلاثاً وقف؛ فإن فاء، فإذا غابت الحشفة طلقت ثلاثاً؛ فإن أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهبر مثلها؛ فإن أبى أن يفى طلق عليه واحدة؛ فإن راجع كانت له أربعة أشهر، وإذا مضت وقفت، ثم هكذا حتى تنقضي طلاق هذا الملك وتحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ثم إن نكحها بعد زوج، فلا إيلاء ولا طلاق، وإن أصابها كفر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو كان آلى منها سنة فتركه حتى مضت سقط الإيلاء، ولو لم تدعه فوقت لها، ثم طلق، ثم راجع كان كالساقية الأولى، فإذا مضت له أربعة أشهر بعد الرجعة وقف إلى أن تنقضي السنة قبل ذلك.

ولو قال رجل لامرأته أنت عليّ حرام يريد تحريمها بلا طلاق أو اليمين بتحريمها فليس بمولى؛ لأن التحريم شيء حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والإيلاء

مطلقاً لم يذكر فيه غضباً ولا رضاءً.

الا ترى أن رجلاً لو ترك امرأته عمره لا يصيبها ضرراً لم يكن مولياً.

ولو كان الإيلاء إنما يجب بالضرار وجب على هذا، ولكنه يجب بما أوجبه الله عز وجل، وقد أوجبه مطلقاً.

٤ - المخرج من الإيلاء

قال الشافعي: ومن أصل معرفة الإيلاء أن ينظر كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بأن يحنث الحالف فهو مول، وكل يمين كان يحذ السبيل إلى الجماع بحال لا يحنث فيها، وإن حنث في غيرها فليس بمول.

قال الشافعي رحمه الله: وكل حالف مول، وإنما معنى قولي ليس بمول ليس يلزمه حكم الإيلاء من فية أو طلاق، وهكذا ما أوجب مما وصفته في مثل معنى اليمين.

١٩٠٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: تَزَوَّجَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَوْ الزُّبَيْرُ - شَكَ الرِّبِيعُ - امْرَأَةً فَاسْتَزَادَهُ أَهْلُهَا فِي الْمَهْرِ فَأَبَى؛ فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ شَرٌّ فَحَلَفَ أَنْ لَا يُدْخِلَهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ أَهْلُهَا الَّذِينَ يَسْأَلُونَهُ ذَلِكَ فَلَبِثُوا سِنِينَ، ثُمَّ طَلَبُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَالُوا أَفَبِضِّ إِلَيْكَ أَهْلُكَ، وَلَمْ يُعَدِّ ذَلِكَ إِيْلَاءً وَأَدْخَلَهَا عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٣/٥)]

قال الشافعي: لأن أهلها الذين طلبوا إدخالها عليه.

قال الشافعي: ويسقط الإيلاء من وجه بان يأتيتها، ولا يدخلها عليه، ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بيمينه.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك إن شاء الله تعالى، فلا إيلاء، وإن قال والله لا أقربك إن شاء فلان فليس بإيلاء حتى يشاء فلان؛ فإن شاء فلان فهو مول، وإذا قال والله أقربك حتى يشاء فلان فليس بمول؛ لأن فلاناً قد يشاء.

فإن خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول؛ لأنه قد يفق فيشاء؛ فإن مات فلان الذي جعل إليه المشيئة فهو مول؛ لأنه لا يشاء إذا مات.

وكذلك إن قال: لا أقربك حتى يشاء أبوك أو أمك أو أحد من أهلك.

وكذلك إن قال حتى تشائي أو حتى أشاء أو حتى يبدو لي أو حتى أرى رأيي.

قال الشافعي: وكذلك إن قال والله لا أقربك بمكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو المدينة أو لا أقربك إلا ببلد كذا أو لا أقربك إلا في البحر أو لا أقربك على فراشي أو لا أقربك على سرير أو ما أشبه هذا؛ لأنه لا يقدر على أن يقربها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقربها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقربها فيه ويقربها في حال غير الحال التي حلف لا يقربها فيها، ولا يقال له أخرجها من هذا البلد الذي حلفت لا تقربها فيه قبل أربعة أشهر إذا جعلته ليس بمول لم أحكم عليه حكم الإيلاء.

وكذلك لو قال والله لا أقربك حتى أريد أو حتى أشتهي لم يكن مولياً أقول به أرد أو أشته، وإن قال والله لا أقربك حتى تقطعي ولدي لم يكن مولياً؛ لأنها قد تقطعه قبل أربعة أشهر إلا أن يريد لا أقربك أكثر من أربعة أشهر.

وإن قال والله لا أقربك حتى أفعل أو تفعلني أمراً لا يقدر واحد منهما على فعله بحال كان مولياً، وذلك مثل أن يقول والله لا أقربك حتى أحمل الجبل كما هو أو الأسطوانة كما هي أو تحمله أنت أو تطيري أو أطيّر أو ما لا يقدر واحد منهما على فعله بحال أو تحبلي وتلدي في يومي هذا.

ولو قال لامرأته والله لا أقربك إلا ببلد كذا وكذا لا يقدر على أن يقربها بتلك البلدة بحال إلا بعد أربعة أشهر كان مولياً يوقف بعد الأربعة الأشهر.

ولو قال والله لا أقربك حتى تحبلي وهي تمن يحل مثلها بحال لم يكن مولياً؛ لأنها قد تحبل.

ولو قال والله لا أقربك إلا في سفينة في البحر لم يكن مولياً؛ لأنه يقدر على أن يقربها في سفينة في البحر.

٥ - الإيلاء من نسوة، ومن واحدة بالأيام

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لأربع نسوة له والله لا أقربكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن، فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً خرج من حكم الإيلاء فيهن، وعليه للباقيات أن يوقف حتى يفي أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع اللاتي حلف عليهن كلهن، فإذا فعل فعليه كفارة يمين، ويطأ منهن ثلاثاً، ولا يحنث فيهن ولا إيلاء عليه فيهن؛ ويكون حنث في الرابعة مولياً؛ لأنه يحنث بوطنها؛ ولو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء؛ لأنه يجامع البواقي، ولا يحنث، ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي؛ لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث.

قال: ولو آلى رجل من امرأته، ثم طلقها، ثم جامعها بعد

الطلاق حنث. له أخرى فماتت التي حلف بطلاقها أو طلقها ثلاثاً خرج من

حكم الإيلاء؛ لأنه لا يحنث بطلاقها في هذه اليمين أبداً، ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة، وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد البيونة من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو الخلع فهو مول.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لأربع نسوة له والله لا أقرب واحدة منك وهو يريدهن كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الإيلاء في البواقي، ولو لم يقرب واحدة منهن كان مولياً منهن يوقف لمن فأي واحدة أصاب منهن خرج من حكم الإيلاء في البواقي؛ لأنه قد حنث بإصابة واحدة، فإذا حنث مرة لم يعد الحنث عليه.

ولو قال والله لا أقرب واحدة منك يعني واحدة دون غيرها فهو مول من التي حلف لا يقربها وغير مول من غيرها.

٦- التوقيف في الإيلاء

قال الشافعي: وإذا آل الرجل من امراته لا يقربها فذلك على الأبدي، وإذا مضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف لها وقف فإما أن يفيء، وإما أن يطلق، وإن لم تطلب لم أعرض لها ولا له، وإن قالت: قد تركت الطلب، ثم طلبت أو عفوت ذلك أو لا أقول فيه شيئاً، ثم طلبت كان لها ذلك؛ لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترتك، وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها، وإن كانت مغلوبة على عقلها أو أمة فطلبه ولي المغلوبة على عقلها أو سيد الأمة فليس ذلك لواحد منهما، ولا يكون الطلب إلا للمرأة نفسها، ولو عفاه سيد الأمة فطلبت كان ذلك لها دونه.

قال الشافعي: وكل من حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا يحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز فيها أربعة أشهر فإما من حلف على أربعة أشهر أو أقل، فلا يلزمه حكم الإيلاء؛ لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين.

وإنما قولنا ليس بمول في الموضع الذي لزمته فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء.

قال الشافعي: ومن حلف بعتي رقيقه أن لا يقرب امراته على الأبدي فمات رقيقه أو اعتقه خرج من حكم الإيلاء؛ لأنه لم يبق عليه شيء يحنث به، ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء ما كانوا خارجين من ملكه، فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول؛ لأنه يحنث لو جامعها.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه، ثم اشتراه كان هذا ملكاً حادثاً، ولا يحنث فيهم وهو أحب إلي.

قال الشافعي: ولو حلف بطلاق امراته أن لا يقرب امرأة

قال الربيع: وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق بواحدة أو اثنتين أو خالعهام فملكته نفسها، ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حنث ولا إيلاء عليه.

قال الشافعي: ومن حلف أن لا يقرب امراته أكثر من أربعة أشهر فتركت امراته، فلم تطلبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه، فقد خرج من حكم الإيلاء؛ لأن اليمين ساقطة عنه.

قال: ولو قال لامرأة إذا تزوجتك فوالله لا أقربك لم يكن مولياً، فإذا قربها كفر.

ولو قال لامراته إذا كان غداً فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلان فوالله لا أقربك فهو مول من غداً، ومن يوم يقدم فلان.

وإن قال: إن أصبتك فوالله لا أصيبك لم يكن مولياً حين حلف؛ لأن له أن يصيبها مرة بلا حنث، فإذا أصابها مرة، وكان مولياً، وإذا قال والله لا أصيبك سنة إلا مرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيبها مرة بلا حنث.

فإذا أصابها مرة كان مولياً.

قال الربيع: إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول، وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه.

قال الشافعي: وإذا قال والله لا أصيبك إلا إصابة سوء وإصابة رديئة؛ فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول.

وإن أراد قليلة أو ضعيفة لم يكن مولياً.

وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول.

لأن الإصابة الحلال للطاهر في الفرج.

ولا يجوز في الدبر.

ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً، وكان مطيعاً بتركه إصابتها في دبرها.

ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى ابن مريم؛ فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فإما أن

يفيء، وإما أن يطلق.

قوله مع يمينه.

وإذا كان لا يعرف له جنون، فقالت أليته مني، فقال أليته منك وأنا جنون فالقول قولها وعليه البيّنة إذا لم يعلم ذهاب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً فيه في وقت دعواها، ولو اختلفا، فقالت: قد أليته مني، وقال: لم أول أو قالت: قد أليته ومضت أربعة أشهر، وقال: قد أليته، وما مضى إلا يوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع يمينه وعليها البيّنة، وإذا قامت البيّنة فهو مول من يوم وقتت بيّنتها.

ولو قامت له بيّنة بإيلاء وقتوا فيه غير وقتها كان مولياً بيّنتها ويبيّنته، وليس هذا اختلافاً إنما هذا مول لإيلاءين.

قال الشافعي: ولا يلزم الإيلاء إلا زوجاً صحيح النكاح فأما فاسد النكاح، فلا يلزمه إيلاء.

ولا يلزم الإيلاء إلا زوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له وعليها رجعة في العدة، فإنها في حكم الأزواج فأما مطلقة لا رجعة له عليها في العدة، فلا يلزمه إيلاء منها، وإن آلى في العدة.

وكذلك لا يلزمه إيلاء من مطلقة يملك رجعتها إذا كان إيلاؤه منها بعد مضي العدة؛ لأنها ليست في معاني الأزواج إذا مضت عدتها.

قال الشافعي رحمه الله: والإيلاء من كل زوجة مسلمة أو ذميمة أو أمية سواء لا يختلف في شيء.

٨- الوقف

قال الشافعي: وإذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر وقف، وقيل له إن فتت وإلا فطلق والفتنة الجماع إلا من عذر.

ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلاء وكفر عن يمينه؛ فإن قال أجلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم؛ فإن جامع، فقد خرج من حكم الإيلاء وعليه الحنث في يمينه؛ فإن كان لها كفارة كفر، وإن قال أنا آفي فأجلني أكثر من يوم لم أؤجله، ولا يتبين لي أن أؤجله ثلاثاً.

ولو قاله قائل كان مذهباً؛ فإن فاء وإلا.

قلت له: طلق؛ فإن طلق لزمه الطلاق، وإن لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة.

وكذلك إن قال أنا أقدر على الجماع ولا آفي طلق عليه السلطان واحدة.

فإن طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلاً.

وإنما جعلت له أن يطلق عليه واحدة؛ لأنه كان على المولى

قال الربيع: وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو تموتي كان مولياً من ساعتها، وكان كقوله: والله لا أقربك أبداً؛ لأنه إذا مات قبل أن يقربها أو ماتت لم يقدر أن يقربها.

١٩٠٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: الإيلاء أن يخلف بالله على الجماع نفسه، وذلك أن يخلف لا يمسها فأما أن يقول لا أمسك، ولا يخلف أو يقول قولاً غليظاً، ثم يهجرها فليس ذلك بإيلاء. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥/٥٢٣)]

١٩٠٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه في الإيلاء أن يخلف لا يمسها أبداً أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الأربعة الأشهر. [أخرجه البيهقي (٧/٣٨١)]

٧- من يلزمه الإيلاء من الأزواج

قال الشافعي: ويلزم الإيلاء كل من إذا طلق لزمه الطلاق ممن تحب عليه الفرائض، وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد، ومن لم تكمل فيه الحرية والذمي والمشرک غير الذمي رضياً بحكمنا.

وإنما سويت بين العبد والحر فيه أن الإيلاء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً دلّ جلّ ثناؤه على أن على الزوج إذا مضى الوقت أن يفيء أو يطلق؛ فكان العبد والحر في اليمين سواء.

وكذلك يكونان في وقت اليمين، وإنما جعلتها على الذمي والمشرک إذا تحاكما إلينا أن ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الإسلام، وأن الإيلاء يمين يقع بها طلاق أو فينة في وقت فالزمناهموها.

قال الشافعي: وكفارة العبد في الحنث الصوم، ولا يجزئه غيره، وإذا كان الزوج ممن لا فرض عليه، وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة إلا السكران، فلا إيلاء عليه ولا حنث؛ لأن الفرائض عنه ساقطة، وإذا آلى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الإيلاء؛ لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر، وإن كان المغلوب على عقله يمين ويفيق فآلى في حال إفاقته لزمه الإيلاء، وإن آلى في حال جنونه لم يلزمه.

وإن قالت المرأة أليته مني صحيحاً، وقال الزوج ما أليته منك، وإن كنت فعلت، فإنما أليته مغلوباً على عقلي فالقول

أن يفيء أو يطلق، فإذا كان الحاكم لا يقدر على الفئدة إلا به، فإذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما نأخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد وقصاص ومال ويبيع وغيره إذا امتنع من أن يعطيه، وكما يشهد على طلاقه فيطلق عليه وهو تمتع من الطلاق جاحد له.

قال: وإن قال أنا أصبتها، ثم جب قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه. وإن قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنع الإصابة قلنا في بلسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وقتناك؛ فإن أصبتها وإلا فرقنا بينك وبينها.

ولو كان المرض عارضاً لها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة، فإذا قدر على جماع مثلها وقتناه حتى يفيء أو يطلق.

قال: ولو وقتناه فحاضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر، فإذا طهرت قيل له: أصب أو طلق.

قال: ولو أنها سألت الوقف فوقت فهرت منه أو أقرت بالامتناع منه لم يكن عليه الإيلاء حتى تحضر وتخلي بينه وبين نفسها، فإذا فعلت، فإذا فاء وإلا طلق أو طلق عليه، ولو أنها طلبت الوقف فوقت لها فأحرمت مكانها بإذنه أو بغير إذنه، فلم يأمرها بإحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحل، ثم يوقف فيما أن يفيء، وإما أن يطلق، وهكذا لو ارتدت عن الإسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع إلى الإسلام في العدة، فإذا رجعت قيل له: فئ أو طلق، وإن لم ترجع حتى تنقضي العدة بانت منه بالردة ومضي العدة.

قال: وإذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة أشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها، ثم يوقف مكانه؛ لأن الأربعة الأشهر قد مضت، وإذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشيء تحده غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها، ثم أبيع الجماع من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة، فإذا لم تكمل له حتى يمضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولاً.

قال: ولو كان آل منها، ثم ارتدت عن الإسلام في الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالها، ثم راجعها أو رجع المرتد منهما إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالمراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منهما إلى الإسلام، ولا يشبه هذا الباب الأول؛ لأنها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجس والجماع،

وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده. فأما الشعر والنظر والجس، فلم يحرم منها، وهكذا لو ارتدأ معاً.

قال الشافعي رحمه الله: ولو آل من امرأتها، ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر، ولم يدبر أيهن طلق فمضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف، فقال هي التي طلقت حلف للبواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فمضت أربعة أشهر وقتها أبداً حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت، ولو مضت الأربعة الأشهر، ثم طلبت أن يوقف، فقال: لا أدري أهى التي طلقت أم غيرها.

قيل له: إن قلت هي التي طلقت فهي طالق، وإن قلت ليست هي حلفت لها إن ادعت الطلاق، ثم فت أو طلقت، وإن قلت: لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك؛ فإن طلقتها فهي طالق، وإن لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي، ففي أو طلق، وإن أبيت ذلك كله طلق عليك بالإيلاء؛ لأنها زوجة مولى منها عليك أن تفيء إليها أو تطلقها.

فإن قلت: لا أدري لعلها حرمت عليك، فلم تحرم بذلك عليك تحريماً يبينها عليك وأنت مانع الفئدة والطلاق فتطلق عليك. فإن قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الإيلاء سقط طلاق الإيلاء.

وإن لم تقم بينة لزمك طلاق الإيلاء وطلاق الإقرار معاً، ثم هكذا البواقي.

قال: وإذا آل وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالفيء بلسانه والمسير إليها كما يمكنه وقيل: فإن فعلت وإلا فطلق.

قال: وأقل ما يصير به فائياً أن يجامعها حتى تغيب الحشفة. وإن جامعها محرمة أو حائضاً أو هو محرّم أو صائم خرج من الإيلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال.

ولو آل منها، ثم جن فأصابها في حال جنونه أو جننت فأصابها في حال جنونها خرج من الإيلاء.

وكفر إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة، ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون؛ لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال.

ولو أصابها وهي نائمة أو مغنى عليها خرج من الإيلاء وكفر.

قال: وكذلك إذا أصابها أحلها لزوجها وأحسنها، وإنما كان فعله فعلاً بها؛ لأنه يوجب لها المهر بالإصابة، وإن كانت هي لا تغفل الإصابة فلزمها بهذا الحكم، وأنه حق لها أذاه إليها في الإيلاء كما يكون لو أدى إليها حقاً في مال أو غيره برئ منه.

٩- طلاق المولي قبل الوقف وبعده

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أوقف المولي فطلق واحدة أو امتنع من الفيه بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطليقة تطليقة يملك فيها الزوج الرجعة في العدة، وإن راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والإيلاء قائم بحال ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها، وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريره؛ فإن مضت أربعة أشهر وقف لها، فإن طلقها أو امتنع من الفيه من غير عذر فطلق عليه فالطلاق يملك الرجعة.

وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه؛ فإن مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقف؛ فإن طلق أو لم يقض فطلق عليه، فقد مضى الطلاق ثلاثاً وسقط حكم الإيلاء؛ فإن نكحت زوجاً آخر وعادت إليه بنكاح بعد زوج لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر.

قال الشافعي: وهذا معنى القرآن لا يخالفه؛ لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع يمين أجل أربعة أشهر، فلمّا طلق الأولى وراجع كانت اليمين قائمة كما كانت أولاً، فلم يجوز أن يجعل له أجلاً إلا ما جعل الله عز وجل له، ثم هكذا في الثانية والثالثة.

وهكذا لو آلى منها، ثم طلقها واحدة أو اثنتين، ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصر أولى بنفسها منه.

قال: وإذا طلقها فكانت أملاك بنفسها منه بأن تنقضي عتقها أو يخالفها أو يولي منها قبل أن يدخل بها، ثم يطلقها.

فإذا فعل هذا، ثم نكحها نكاحاً جديداً بعد العدة أو قبلها سقط حكم الإيلاء عنه، وإنما سقط حكم الإيلاء عنه بأنها قد صارت لو طلقها لم يقع عليها طلاقه، ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو أوقع الطلاق لم يقع.

وكذلك يكون بعد لو طلقها ثلاثاً بهذه العلة، ولو جاز أن تبين امرأة المولي منه حتى تصير أملاك بنفسها منه، ثم ينكحها فيعود عليه حكم الإيلاء إذا نكحها جازاً هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره؛ لأن اليمين قائمة بعينها يكفر إذا أصابها وكانت قائمة قبل الزوج.

وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان.

قال الربيع: والقول الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء.

قال الشافعي: وإذا بانّت امرأة المتظهر منه، ولم يجسها بعد الظهار ساعة، ثم نكحها نكاحاً جديداً لم يعد عليه التظهر؛ لأنه لم يلزمه في الملك الذي تظهر منها كفارة، ولو جسها بعد التظهر

ساعة، ثم بانّت منه لزمه التظهر؛ لأنه قد عاد لما قال.

وكذلك لو ماتت في الوجهين معاً.

قال الشافعي: وإنما جعلت عليه الكفارة؛ لأنها يمين لزمته.

الا ترى أنه لو حلف لا يصيب غير امرأته فأصابها كانت عليه كفارة مع المائم بالزنا.

١٠- إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته

وأهل الذمة والمشرّكين

قال الشافعي: وإيلاء الحر من امرأته الأمة والحرّة سواء؛ فإن آلى من امرأته وهي أمة، ثم اشتراها سقط الإيلاء بانفساخ النكاح؛ فإن خرجت من ملكه، ثم نكحها أمة أو حرّة لم يعد الإيلاء؛ لأن ملكه هذا غير الملك الذي آلى فيه، وهكذا العبد يولي من امرأته حرّة أو أمة فملكه سقط بانفساخ النكاح؛ فإن عتق فنكحها أو خرج من ملكها فنكحها لم يعد الإيلاء، ولو أن الحر المشتري لامرأته الأمة بعد الإيلاء منها أصابها بالملك كقر إذا كانت يمينه والله لا أقربك، وإن لم يصيبها لم يكن عليه وقف إذا كانت إصابته بالملك كما لو آلى من أمة لم يكن مولى؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما جعل الإيلاء من الأزواج؛ فإن خرجت من ملكه، ثم نكحها لم يعد عليه الإيلاء؛ لأنه قد حنت به مرة، ولو كان قد قال لها والله لا أقربك وأنت زوجة لي، ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحنت ومتى نكحها نكاحاً جديداً غير النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الإيلاء، وهكذا العبد يولي من امرأته، ثم تملكه، ثم ينكحها، وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت فانسخ النكاح، ثم نكحته بعد لا يعود الإيلاء إذا حرم عليه نكاحها؛ لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه.

قال: وإذا حلف العبد بالله أو بما لزمه فيه يمين من تبرّر كان مولى، وإن حلف بكل شيء له في سبيل الله أو بعق ممالكه أو صدقة شيء من ماله لم يكن مولى؛ لأنه لا يملك شيئاً.

وكذلك المدبر والمكاتب، ولو حلف المعتق بعضه بصدقة شيء من ماله لزمه الإيلاء؛ لأن له ما كسب في يومه.

قال الشافعي: والذمي كالمسلم فيما يلزمه من الإيلاء إذا حاكم إلينا؛ لأن الإيلاء يمين يلزمه وطلاقه كطلاق المسلم.

وكذلك يلزمه من اليمين ما يلزم المسلمين.

الا ترى أنه لو اعتق عبده أو أصاب امرأته الزمناه الإيلاء؛ لأن العتق حق لغيره، وإن لم يؤجر فيه، وإن اعتق عبده تبرراً الزمناه، وإن لم يؤجر فيه في حاله تلك كذلك ما سواه وفرض الله عز وجل على العباد واحداً.

فإن قيل هو إن تصدق على المساكين لم يكفر عنه؟

قيل: وهكذا إن حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للمسلمين كفارة للذنوب ونحن نحده إذا زنى وإتانا راضياً بحكمنا، وحكم الله عز وجل على العباد واحد، وإنما حددناه؛ لأن رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنيا بما أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله.

١١ - الإيلاء بالأسنة

قال الشافعي: إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فآلى بلسانه فهو مول، وإذا تكلم بلسانه بكلمة تحتمل الإيلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتحتمل معنيين ليس ظاهرهما الإيلاء فيقال: فإن قال أردت الإيلاء فهو مول، وإن قال: لم أرد الإيلاء فالقول قوله مع يمينه إن طلبته امرأته، وإن كان عربياً يتكلم بالأسنة العجم أو بعضها فآلى فأي لسان منها آلى به فهو مول.

وإن قال: لم أرد الإيلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في الحكم.

وإن كان عربياً لا يتكلم بأعجمية فتكلم بإيلاء ببعض الأسنة العجم، فقال: ما عرفت ما قلت: وما أردت إيلاء فالقول قوله مع يمينه.

وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من الأسنة العجم ويعقله.

وهكذا الأعجمي يولي بالعربية إذا كان يعرف الإيلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد إيلاء، ولكن سبقي لساني لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى.

١٢ - إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى الخصي غير المحبوب مع امرأته فهو كغير الخصي، وهكذا لو كان محبوباً قد بقي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصي في جميع أحكامه.

وإذا آلى الخصي المحبوب من امرأته قيل له: فو بلسانك لا شيء عليه غيره؛ لأنه ممن لا يجامع مثله، وإنما القيء الجماع وهو ممن لا جماع عليه.

قال: ولو تزوج رجل امرأة، ثم آلى منها، ثم خصي، ولم يجب كان كالفحل، ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه؛ فإن اختارت المقام معه قيل له: إذا طلبت الوقت، ففء بلسانك؛ لأنه ممن لا يجامع.

قال الربيع: إن اختارت فراقه فآلذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما، وإن اختارت المقام معه فآلذي أعرف للشافعي أن امرأة العنن إذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمحبوب عندي مثله.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى العنن من امرأته أجل سنة، ثم خيرت إلا أن يطلقها عند الأربعة الأشهر؛ فإن طلقها، ثم راجعها في العدة عاد الإيلاء عليه وخيرت عند السنة في المقام معه أو فراقه.

١٣ - إيلاء الرجل مراراً

قال الشافعي: وإذا آلى الرجل من امرأته، فلما مضى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة الأشهر الأولى فإذا أن يقى، وأما أن يطلق؛ فإن فاء حنث في اليمين الأولى واليمين الثانية، ولم يعد عليه الإيلاء؛ لأنه قد حنث في اليمينين معاً، وإن أراد باليمين الثانية الأولى فكفارة واحدة، وإن أراد يميناً عليه غيرها فاحبب إلي أن لو يكفر كفارتين، وقد قيل كفارة واحدة تجزئه؛ لأنهما يمينان في شيء واحد.

وهكذا لو آلى منها، فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل يوقف أو يطلق، ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقاً يملك الرجعة، ثم آلى في العدة، ثم رجع أو فاء، ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقبل.

قال: وإذا آلى الرجل من امرأته فحيل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل أن يكمل أربعة أشهر، ثم قدر عليها استؤنف له أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة، فإذا لم يتكمل له حتى يمضي حكمها استؤنف له متتابعة كما جعلت له أولاً. وذلك مثل أن تحبس، فلا يقدر عليها. ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضنة من مرض لا يقدر على جماعها بحال، وإذا صارتا في حد من يجامع مثله وقف لهما بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعهما؛ فإن فاء وإلا طلق، وإن أبى طلق عليه قال:، وإن كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجامع مثلها فهي كالصبيحة البالغ، وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فينة في البكر إلا بذهاب العدة ولا في الثيب إلا بمغيب الحشفة، وإذا كان الحيس عن الجماع في الأربعة الأشهر لا بسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية إلا بحال يحدنها فالإيلاء له لازم، ولا يزاؤ على أربعة أشهر شيئاً، فإذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يقى في جماع أو في معذور، وذلك مثل أن يولي فيمرض هو أربعة أشهر، فإذا مضت وقف؛ فإن كان يقدر على الجماع بحال، فلا فية له إلا فية

الجماع، وإن كان لا يقدرُ عليه فاءً بلسانه ومثلُ أن يؤثي فيحبس أو يؤثي وهو محبوس، فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدرُ على الجماع بحالٍ فاءً أو طلق، وإن لم يقدر على الجماع بحالٍ للحبس فاءً بلسانه.

قال الشافعي رحمه الله: ومن.

قلت له: في بلسانك، فإذا قدر على الجماع بحالٍ وقفته مكانه؛ فإن فاءً وإلا طلق أو طلق عليه ولا تؤجله إلى أجلٍ الصحيح إذا وقفته بعد أربعة أشهر.

قال: وإذا آلى فغلب على عقله، فإذا مضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع إليه عقله؛ فإن عقل بعد الأربعة الأشهر وقف مكانه فإنما أن يفيء، وإما أن يطلق، وإذا آلى الرجل من امرأته، ثم أحرم قيل له: إذا مضت أربعة أشهر؛ فإن فتت فسد إحرامك وخرجت من حكم الإيلاء، وإن لم تنق طلق عليك؛ لأنك أحدثت منع الجماع، وإن آلى، ثم تظاهر وهو يجذ الكفارة، فإذا مضت أربعة أشهر وقف فقبل له أنت أدخلت منع الجماع على نفسك؛ فإن فتت فانت عاص بالإصابة وأنت متظاهر، وليس لك أن تطأ قبل الكفارة، وإن نفى فطلق أو يطلق عليك، وهكذا لو تظاهر، ثم آلى؛ لأن ذلك كله جاء منه لا منها، ولم تحرم عليه بالتظاهر حرمة الأجنبية.

١٤ - اختلاف الزوجين في الإصابة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا وقفنا المولي، فقال: قد أصبتها، وقالت: لم يصبي؛ فإن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه؛ لأنها تدعي ما تكون به الفرقة التي هي إليه، وإن كانت بكرأ أريها النساء؛ فإن قلن هي بكرأ فالقول قولها مع يمينها، وإذا قالت: قد أصابني، وإنما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك فيء إن صدقها.

قال الربيع: وإن غلبته على نفسه حتى أدخلته بيدها، فقد فاء وسقط عنه الإيلاء ولا كفارة عليه؛ لأنه مكره.

قال الشافعي: وإن وقف؛ لأنها سألت وقفه فادعى إصابتها في الأربعة الأشهر وأكرت فالقول فيها كالقول إذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق إن كانت ثيباً وتصدق هي إن كانت بكرأ.

بالضّرار كما يأتى لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضراراً، ولا يحكم عليه الإيلاء بالضّرار ويأتى لو تركها الدهر بلا عين يريد ضراراً، ولا يحكم عليه حكم الإيلاء، ولا يحال حكم عما أنزل الله تبارك وتعالى فيه.

٢- الظهار

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾.

قال الشافعي: سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاثة الظهار والإيلاء والطلاق فأقر الله تعالى الطلاق طلاقاً وحكم في الإيلاء بأن أمهل الموالي أربعة أشهر، ثم جعل عليه أن يفى أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة، فإذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد تحريمها بلا طلاق، فلا يقع به طلاق محال وهو متظاهر.

وكذلك إن تكلم بالظهار، ولا ينوي شيئاً فهو متظاهر؛ لأنه متكلم بالظهار ويلزم الظهار من لزمه الطلاق ويسقط عمن سقط عنه، وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر، وإذا طلقها؛ فكان لا يملك رجعتها في العدة، ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار، وإذا طلق امرأته؛ فكان يملك رجعة إحداهما، ولا يملك رجعة الأخرى فتظاهر منهما في كلمة واحدة لزمه الظهار من التي يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها.

قال الشافعي: وإذا تظاهر من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وليست من نسائه، ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق فيما لا يلزمه الظهار.

وكذلك قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، فلو آلى من أمته لم يلزمه الإيلاء.

وكذلك قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾، وليست من الأزواج، فلو رماها لم يلتمن؛ لأننا عقننا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائه، وإنما نساؤنا أزواجنا، ولو جاز أن يلزم واحداً من هذه الأحكام لزمها كلها؛ لأن ذكر الله عز وجل لها واحداً.

٣- ما يكون ظهاراً، وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: والظهار أن يقول الرجل لامرأته

٦٣- كتاب الظهار

١- من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب

عليه

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمِهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾.

قال الشافعي: فكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حراً أو عبداً أو من لم تكمل فيه الحرية أو ذمياً من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتظاهر بتحريمه للظهار حتى يكفر، وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتحريمه إذا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم.

قال: وظهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها أو لم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة محل جماعها ويقدر عليه أو لا محل، ولا يقدر عليه بأن تكون حائضاً أو محرمة أو رتقاء أو صغيرة لا يجامع مثلها أو خارجة من هذا كله.

قال: ولو تظاهر من امرأته وهي أمة، ثم اشتراها فسد النكاح والظهار محال لا يقربها حتى يكفر من قبل أن الظهار لزمه وهي زوجة؛ وإذا تظاهر السكران لزمه الظهار.

فأما المغلوب على عقله بغير سكر، فلا يلزمه، وإذا تظاهر الآخرس وهو يعقل الإشارة أو الكتابة لزمه الظهار، وإذا تظاهر من امرأته، ثم قال لامرأة له أخرى قد اشركت معها أو قال أنتي مثلها أو ما أشبه هذا يريد به الظهار، فإن عليه فيها مثل ما عليه في التي تظاهر منها وهو ظهار؛ فإن لم يرد به ظهاراً ولا تحريماً فليس بظهار ولا شيء عليه، وإذا قال لامرأة له أنتي فليس أمي إن شاء الله فليس بظهار، ولو قال: إن شاء الله فلان فليس بظهار حتى يعلم أن فلاناً قد شاء، وإذا تظاهر الرجل من امرأته، ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا إيلاء عليه يوقف له؛ لأن الله تعالى قد حكم في الظهار غير حكمه في الإيلاء، فلا يكون المتظاهر مولياً ولا المولي متظاهراً بأحد القولين، ولا يكون عليه بأحدهما إلا أيهما جعل على نفسه؛ لأنه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاصي لو جامع قبل أن يكفر وعاصي بالإيلاء، وسواء كان مضاراً بالظهار أو غير مضار إلا أنه يأتى

وإن قال أنت علي كظهر أبي أو ابني لم يكن ظهاراً قبل أن ما يقع على النساء من تحريم وتحليل لا يقع على الرجال. قال: وإن قالت امرأة رجل له أنت علي كظهر أبي أو أمي لم يكن ظهاراً ولا عليها كفارة من قبل أنه ليس لها أن توقع التحريم على رجل إنما للرجل أن يوقعه عليها. قال الشافعي: ويلزم الظهار من الأزواج من لزمه الطلاق ويلزم بما يلزم به الطلاق من الحنث؛ لأن فيه تحريماً للمرأة حتى يكفر، فإذا قال لامرأته إن دخلت الدار فانت علي كظهر أمي فدخلت الدار كان مظاهراً حين دخلت.

وكذلك إن قال: إن قدم فلان أو نكحت فلانة. ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت علي كظهر أمي فنكحها لم يكن مظاهراً؛ لأنه لو قال في تلك الحال أنت علي كظهر أمي لم يكن مظاهراً؛ لأنه إنما يقع التحريم من النساء على من حل، ثم حرم قائماً من لم يحل، فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم؛ لأنه محرّم، فلا معنى للتحريم في التحريم؛ لأنه في الحالين قبل التحريم وبعده محرّم بتحريم.

قال الشافعي: ويروى مثل معنى ما قلت عن النبي ﷺ، ثم عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس.

وإذا قال أنت علي كظهر أمي يريد طلاقاً واحداً أو ثلاثاً أو طلاقاً بلا نية عدد لم يكن طلاقاً لما وصفت من حكم الله عز وجل في الظهار، وإن بينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما ينشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا لرسول الله ﷺ، وما كان خارجاً من هذا مما يشبه الطلاق، فإنما يكون قياساً على الطلاق إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق ولا ظهار عليه؛ لأنه صرح بالطلاق، ولم يكن لكظهر أمي معنى إلا أنك حرام بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار، وهكذا إن قال أنت علي حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق، وإن لم يرد الطلاق فهو مظاهراً.

وإن قال لامرأته أنت علي حرام كظهر أمي، ثم قال لأخري من نسائه قد أشركتك معها أو أنت كهي أو أنت شريكها أو ما أشبه هذا لا يريد به ظهاراً لم يلزمه ظهار؛ لأنها تكون شريكها ومعها ومثلها في أنها زوجة له كهي وعاصية له كهي ومطيعه له كهي، وما أشبه هذا مما ليس بظهار.

قال: وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحدة منهن كفارة؛ لأن التظاهر تحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما

أنت علي كظهر أمي، فإذا قال لها أنت مني كظهر أمي أو أنت معي أو ما أشبه هذا كظهر أمي فهو ظهار.

وكذلك لو قال لها فرجك أو راسك أو بدنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك علي كظهر أمي كان هذا ظهاراً.

وكذلك لو قال أنت أو بدنك علي كظهر أمي أو كبदन أمي أو كراس أمي أو كيدما أو كرجلها كان هذا ظهاراً؛ لأن التلذذ بكل أمه محرّم عليه كتلذذ بظهرها.

قال: وإذا قال لامرأته أنت علي كظهر אחتي أو كظهر امرأة محرمة عليه من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم.

أما الرحم، فإن ما يحرم عليه من أمه يحرم عليه منها، وأما الرضاع، فإن النبي ﷺ قال: يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسب فأقام النبي ﷺ الرضاع مقام النسب، فلم يجوز أن يفرق بينهما.

قال الربيع: معنى قول الشافعي إن الله عز وجل نسب الظهار إلى الأم، فقال عز وجل: «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَابِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» فكل ما كان محرماً على المرأة كما تحرم الأم فظاهر من امرأتها فنسبه إلى من تحرم عليه كحرمة الأم لزمه الظهار، ولك مثل أن يقول أنت علي كظهر אחتي، ولم تزل אחته محرمة عليه لم تحل له قط، فكان بذلك مظاهراً.

قال الربيع: فإن قال أنت علي كظهر أجنبية لم يكن مظاهراً من قبل أن الأجنبية، وإن كانت في هذا الوقت محرمة فهي تحل له لو تزوجها والأم لم تكن حلالاً قط له ولا تكون حلالاً أبداً.

فإن قال أنت علي كظهر אחتي من الرضاعة؛ فإن كانت قد ولدت قبل أن ترضع أمها، فقد كانت قبل أن يكون الرضاع حلالاً له، ولا يكون مظاهراً بها، وليست مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالاً قط له وهذه قد كانت حلالاً له قبل أن ترضع أمها؛ فإن كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهذه لم تكن قط حلالاً له في حين؛ لأنها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاعة.

قال الربيع: وكذلك امرأة أبيه، فإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر امرأة أبي.

فإن كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهراً من قبل أنها لم تكن له حلالاً قط، ولم يولد إلا وهي حرام عليه، وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه، فقد كانت في حين حلالاً له، فلا يكون بها مظاهراً.

قال الشافعي رحمه الله: وإن قال أنت علي كظهر امرأة أبي أو امرأة ابني أو امرأة رجل سمّاه أو امرأة لأعنها أو امرأة طلقها ثلاثاً لم يكن ظهاراً من قبل أن هؤلاء قد كنّ وهنّ يحللن له.

يطلقهنّ معاً في كلمة واحدة أو بكلام متفرّق فسواءً وعليه في كل واحدةٍ منهنّ كفارة؛ لأنّ التّظهار تحريمٌ لكلّ واحدةٍ منهنّ لا تحلّ له بعدُ حتى يكفّر كما يطلقهنّ معاً في كلمة واحدة أو كلام متفرّق فتكون كل واحدةٍ منهنّ طالقاً.

وإذا تظاهر الرجلُ من امرأته مرتين أو ثلاثاً أو أكثر يريد بكلّ واحدةٍ منهنّ ظهاراً غير صاحبه قبل أن يكفّر فعليه في كلّ تظاهر كفارة كما يكون عليه في كلّ تطليقة تطليقة؛ لأنّ التّظهار طلاقٌ جعل المخرج منه كفارة.

ولو قالها متتابعة، فقال أردت ظهاراً واحداً كان واحداً كما يكون لو أراد طلاقاً واحداً وإبانة بكلمة واحدة.

وإذا تظاهر من امرأته، ثمّ كفّر، ثمّ تظاهر منها مرةً أخرى كفّر مرةً أخرى.

ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة له أخرى فانت عليّ كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاهراً.

ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة أجنبية فانت عليّ كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار؛ لأنّ ذلك ليس بظهار.

وكذلك لو قال لها إذا طلقتها فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقاً؛ لأنّه طلق غير زوجته.

قال: وإذا قال الرجلُ لامرأته انت عليّ أو عندي كأمي أو انت مثل أمي أو انت عدل أمي وأراد في الكرامة، فلا ظهار، وإنّ أراد ظهاراً فهو ظهار، وإن قال: لا نية لي فليس بظهار.

٤ - متى نوجب على المظاهر الكفارة

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ «فتحرير ربة» الآية.

قال الشافعي: الذي علقت مما سمعت في «يعودون» لما قالوا: أنّ المتظاهر حرّم عليه من امرأته بالظهار، فإذا انت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به، وقد وجب عليه كفارة الظهار كأنهم يذهبون إلى أنّه إذا أمسك ما حرّم على نفسه أنّه حلال، فقد عاذ ما قال فخالفه فأحلّ ما حرّم.

ولا أعلم له معنى أولى به من هذا، ولم أعلم مخالفاً في أنّ عليه كفارة الظهار، وإن لم يعد بظهار آخر، فلم يجوز أن يقال: لا لم أعلم مخالفاً في أنّه ليس بمعنى الآية.

وإذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها، ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة.

ولو طلقها بعد ذلك أو لاعنها فحرمت عليه على الأبد لزمت كفارة الظهار.

وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الرّدة.

ومعنى قول الله تعالى ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَسَّكَ﴾ وقت لأن يؤدّي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل الماسّة، فإذا كانت الماسّة قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة، ولم يزد عليه فيها كما يقال له أنّ الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فيذهب الوقت فيؤدّيها؛ لأنّها فرض عليه، فإذا لم يؤدّها في الوقت أذاها قضاء بعده، ولا يقال له زد فيها لذهاب الوقت قبل أن تؤدّيها.

قال: وهكذا لو كانت امرأته معه فاصابها قبل أن يكفّر واحدة من الكفارات أو كفّر بالصوم فاصاب في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة.

ولو تظاهر منها، ثمّ مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار، ولو تظاهر منها فاتبع التّظهار طلاقاً تحلّ له بعده قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة؛ لأنّه اتبعها الطلاق مكانه؛ فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها، ولو طلقها ساعة نكحها؛ لأنّ مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها.

ولو تظاهر منها، ثمّ اتبعها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، ثمّ نكحها لم تكن عليه كفارة؛ لأنّ هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار.

الا ترى أنّه لو تظاهر منها بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهراً.

ولو طلقها ثلاثاً أو طلاقاً لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره سقط عنه الظهار، ولو نكحها بعد زوج لم يكن متظاهراً لما وصفت، وبأن طلاق ذلك الملك قد مضى وحرمت، ثمّ نكحها؛ فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإبلاء، ولو تظاهر منها، ثمّ لاعنها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار، ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه اللعان، فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لاعتن أو لم لا يلاعن، وإذا تظاهر المسلم من امرأته، ثمّ ارتد أو ارتدت مع الظهار، فإن عاذ المرتدّ منهما إلى الإسلام في العدة فحبسها قدر ما يمكنه الطلاق لزمت الكفارة، وإن طلقها مع عودة المرتدّ منهما إلى الإسلام أو لم يعد المرتدّ منهما إلى الإسلام، فلا ظهار عليه إلا أن يتناكحها قبل أن تبين منه بثلاث

من الشهادات إن شاء الله تعالى على مثل معنى ما شرط، وإنما رد الله عز ذكره أموال المسلمين على المسلمين لا على المشركين فمن أعتق في ظهار غير مؤمنة، فلا يجزئه وعليه أن يعود فيعتق مؤمنة قال وأحب إلي أن لا يعتق إلا بالغة مؤمنة؛ فإن كانت أعجمية فوصفت الإسلام أجزائه.

١٩٠٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ: آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةَ لِي كَانَتْ تَرْغِي غَنَمًا لِي فَجَنَّتْهَا وَفَقَدْتُ شاةً مِنَ الْغَنَمِ فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ أَكَلَهَا الذِّبُّ فَأَمِغْتُ عَلَيْهَا وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَيْ رَقَبَةٍ فَأَقَاعْتُهَا؟

فقال لها رسول الله ﷺ أين الله؟

فقلت في السماء، فقال: من أنا؟

فقلت أنت رسول الله قال فاعتقها، فقال عمر بن الحكم أشياء يا رسول الله كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان، فقال النبي ﷺ: لا تأتوا الكهان، فقال عمر، وكنا نتطير، فقال: إنما ذلك شية يجده أحدكم في نفسه، فلا يصدنكم. [أخرجه من حديث معاوية بن الحكم، مسلم (٥٣٧)، أبو داود (٩٣٠)، النسائي (١٥١٤/٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اسم الرجل معاوية بن الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كثير.

قال الشافعي: وإذا أعتق صبية أحد أبويها مؤمنة أجزأت عنه إن شاء الله تعالى؛ لأننا نصلي عليها ونورثها ونحكم لها حكم الإيمان، وإن أعتق مرتدة عن الإسلام لم تجزئ، ولو رجعت بعد عتقها إلى الإسلام؛ لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة، وإن ولدت خرساء على الإيمان وكانت تشير به وتصلي أجزأت عنه إن شاء الله تعالى، وإن جاءتنا من بلاد الشرك مملوكة خرساء فأشارت بالإيمان وصلت وكانت إشارتها تعقل فاعتقها أجزأت إن شاء الله تعالى وأحب إلي أن لا يعتقها إلا أن لا تتكلم بالإيمان، وإن سبيت صبية مع أبويها كافرين فعقلت: ووصفت الإسلام إلا أنها لم تبلغ فاعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ، فإذا فعلت فاعتقها أجزأت عنه، وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فاعتقها مكانه أجزأت عنه، ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وتبرأ مما خالف الإسلام من دين، فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلي لو امتحنها

فيعود عليه الظهار، وإذا تظاهر الرجل من امرأته وهي أمة، ثم عتقت فاختارت فراقه فالظهار لازم له؛ لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق، ولو تظاهر منها وهي أمة، فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له؛ لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق، ولو تظاهر منها وهي أمة، فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر؛ لأن كفارة الظهار لزمته وهي أمة زوجة، وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي إن شاء الله لم يكن ظهاراً، وإن قال: إن شاء فلان لم يكن ظهاراً حتى يشاء فلان.

وكذلك إن شئت، فلم تشأ فليس بظهار، وإن شاءت فظهار، وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي والله لا أقربك أو قال والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول متظاهر يؤمر بأن يكفر للظهار من ساعته ويقال له: إن قدمت الفينة قبل الأربعة الأشهر فهو خير لك، وإن فئت كنت خارجاً بها من حكم الإيلاء وعاصياً إن قدمت قبل كفارة الظهار؛ فإن أخرتها إلى أن تمضي أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف للإيلاء وقفت؛ فإن فئت خرجت من الإيلاء، وإن لم تنع قيل لك طلق وإلا طلقنا عليك، ثم هكذا كلما راجعت في العدة فمضت أربعة أشهر توقف كما يوقف من لا ظهار عليه من قبل أن الحيس عن الجماع جاء من قبلك بأمر أدخلته على نفسك قدمت الإيلاء قبل الظهار أو الظهار أكثر مما يمكنك ذلك؛ فإن كنت مريضا، ففيناك باللسان، وإن قلت أصوم قلنا ذلك شهران، وإنما أمرت بعد الأشهر بأن تقي أو تطلق، ولا يجوز أن نجعل لك سنة؛ فإن قال أمهلي بالعتق والإطعام، قيل ما أمهلك به إلا ما أمهلك إذا لم يكن عليك ظهار والفينة في اليوم، وما أشبهه.

٥- باب عتق المؤمنة في الظهار

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل وهو واحد لرقبة أو ثمنها لم يجزئ فيها إلا تحرير رقة ولا تجزئ رقة على غير دين الإسلام؛ لأن الله عز وجل يقول في القتل ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

وكان شرط الله تعالى في رقة القتل إذا كانت كفارة كالذليل، والله تعالى أعلم، على أن لا يجزئ رقة في الكفارة إلا مؤمنة كما شرط الله عز وجل العدل في الشهادة في موضعين وأطلق الشهود في ثلاثة مواضع، فلما كانت شهادة كلها اكتفينا بشرط الله عز وجل فيما شرط فيه واستدللنا على أن ما أطلق

بالإقرار بالبعث بعد الموت، وما أشبهه.

٦ - من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا

يجزئ

قال الشافعي رحمه الله: لا يجزئ في ظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق؛ لأن ذلك يضع من ثمنها، ولا يجزئ فيها مكاتب أذى من نخومه شيئاً أو لم يؤد؛ لأنه ممنوع من بيعه، فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختاره العجز أجزاه ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعها وتجزئ في قول من يرى للسيّد بيعها ويجزئ المدبر؛ لأنه يباع.

وكذلك يجزئ المعتق إلى أجل، وإن اعتق عبداً له مرهوناً أو جانباً جنابة فآذى الرهن أو الجنابة أجزأ عنه، وإن اعتق ما في بطن أمته عن ظهاره أو رقبة لزمته، ثم ولدته تاماً لم يجره؛ لأنه اعتقه، ولا يدري أيكون أو لا يكون، ولا يجزئ من العتق إلا عتق من صار إلى الذنبا، وإن اعتق عبداً له غائباً فأنبت أنه كان حياً يوم وقع العتق أجزأ عنه، وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه؛ لأنه على غير يقين من أنه اعتق؛ لأن العتق لا يكون إلا لحياً، وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه، وكان عتقه وصمته سواء ساعة يملكه يعتق عليه، ولا يجره عتقه وبأي وجه ملك عبداً له يثبت له عليه الرق فاعتقه بعد الملك أجزأ عنه، ولو كان عبداً بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو موسر ينوي أن يكون حراً عن ظهاره أجزأه من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق رقبة تامّة عن ظهاره، ولو كان قال لعبيد له أولكم يدخل هذه الدار فهو حر، ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجره إذا دخل الدار فعتق عليه؛ لأنه يعتق بالحنث بكل حال ويمنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث.

ولو قال له: رجل لك علي عشرة ذنانير على أن تعتق عبدك فاعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجره؛ لأنه أخذ عليه جعلاً، ولو أخذ الجعل وأعتقه، ثم رده لم يجره، ولو أبى الجعل أولاً، ثم أعتقه عن ظهاره أجزاه.

قال الشافعي: ولا يجره أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجب عليه إلا بنية يقدّمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه، وجماع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واجب لا أن يرسل بلا نية إرادة واجب ولا تطوع، ولو كان على رجل ظهار فاعتق عند رجل عبداً للمعتق بغير أمره لم يجره، وكان ولاؤه لسيده الذي اعتقه، ولو كان الذي عليه الظهار أعطاه شيئاً على أن يعتق عنه عبداً له بعينه أو لم يعطه فسأله أن يعتق عنه عبداً له بعينه فاعتقه أجزاه والولاء للذي عليه الظهار الذي اعتق عنه، وهذا منه كشراه

مقبوض أو هبة مقبوضة، وكما لو اشترى رجل من رجل عبداً، فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه، وكان ضمانته منه والعتق غيره عن الآخر؛ لأنه قصد به قصد واجب، ولو اعتق آخر عنهما أجزأ بهذا المعنى؛ لأنه قد استكمل عتق عبيدين ظهارين نصفاً بعد نصف قال: وإذا اعتق عبيدين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاً جعل كل واحد منهما عن آيهما شاء، وإن لم يجعله أجزأ معاً؛ لأنه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأه بما وصفت أن كل واحد من الكفارتين قد اعتق فيها عبداً تاماً نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة، ثم أخرى نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة فأكمل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لا عن امرأته، فإذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزأته، ولو اعتق عبيدين عن ظهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي اعتق عنه والآخر عن ظهار عليه غيره لم يكن له ذلك؛ لأن عتقهما قد مضى لا ينوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى، ولا يجره ما لم ينو قال: ولو وجبت عليه رقبة فشك أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فاعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزأه؛ لأنه قصد بها قصد الواجب، ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق، وإن اعتقها لا ينوي واحداً من الذي عليه لم يجره، وإن اعتقها عن قتل، ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار، ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئ عنه؛ لأنه اعتقها على نية شيء بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فاعتق عنه، ولا يجزئ عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرجه من نيته في العتق، ولو اعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزأت عنه، وما في بطنها حر، ولو اعتقها عن ظهار على أن تعطيه شيئاً لم يجره، ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجره؛ لأنه اعتقها على جعل، وإن تركه، ولو كان قال لها اعتقك على كذا، فسالته نعم، ثم أبطل ذلك فاعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن ظهاره أجزأته.

٧ - ما يجزئ من الرقاب الواجبة، وما لا

يجزئ

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية أن كل رقبة مجزئة عمياء وقطعاء ومعيبة ما كان العيب إذا كانت فيه الحياة؛ لأنها رقبة وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب دون بعض قال: ولم أر أحداً ممن مضى من أهل العلم ولا حكي لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ، فدل

وكذلك لو كان له ثمن مملوك كان عليه أن يشتري مملوكاً فيعتقه.

قال: فإن ترك أن يشتري به وهو واجد فأعسر كان له أن يصوم.

ولو وجبت عليه كفارة الظهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر، ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق، ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر.

قال الشافعي: وحكمه وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو تيمم أو مريض أو صحيح.

قال الربيع: وقد قال مرة حكمه يوم يحنث في الكفارة.

قال الشافعي: ولو كان عند الكفارة غير واجد فعرض عليه رجل أن يهب له عبداً أو أوصى له أو تصدق عليه به أو ملكه بأي وجه ما كان الملك لم يكن عليه قبوله، وكان له رده والاختيار له قبوله وعقته غير الميراث، فإذا ورثه لزمه، وكان عليه عتقه أو عتق غيره.

قال الشافعي: ولو اشتراه على يثية أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره.

ولا يجب عليه عتق عبداً اشتراه أبداً حتى يعتقه أو يوجب عتقه تبرراً.

قال الشافعي: فإذا كان له الصيام، فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق.

وإن دخل فيه قبل أن يوسر، ثم أيسر كان له أن يمضي في الصيام.

والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما يتيمم فتحل له الصلاة؛ فإن لم يدخل فيها حتى يجذ الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ، وإن دخل فيها، ثم وجد الماء كان له أن يمضي في صلاته.

وإن قال لعبد له أنت حر الساعة عن الظهار إن تظهر به كان حرّاً الساعة، ولم يجزه عن ظهار أن تظهره؛ لأنه اعتقه، ولم يجب عليه الظهار، ولم يكن لسبب منه.

وكذلك لو أطعم مساكين، فقال: هذا عن يمين إن حشيت بها، ولم يحلف، ولم يجب عليه الظهار، ولم يكن لسبب منه.

وكذلك لو أطعم مساكين، فقال: هذا عن يمين إن حشيت بها، ولم يحلف لم يجزه؛ لأنه لم يكن بسبب من اليمين، والسبب أن يحلف، ثم يكفر قبل أن يحنث فيجزئه ذلك كما يكون له المال فيؤدي زكاته قبل أن يحول الحول فيجزئه؛ لأن بيده سبب ما تكون به الزكاة، ولو لم يكن بيده مال فيه زكاة فتصدق بدراهم لم

ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال: ولم أعلم مخالفاً ممن مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ، فدل ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال: ولم أعلم مخالفاً ممن مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ، فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ، قال: ولم أر شيئاً أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول، والله تعالى أعلم، وجماعة أن الأغلب فيما يتخذ له الرقيق العمل، ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يدا المملوك باطشتين ورجلاه ماشيتين، ويكون له بصر، وإن كان عيناً واحدة، ويكون يعقل، فإذا كان هكذا أجزأه، وإن كان أبكم أو أصم أو أحمق أو يمين ويقيم أو ضعيف البطش أو المشي أو أعور أو معيماً عيباً لا يضر بالعمل ضرراً يئناً وأنظر كل نقص كان في اليدين والرجلين؛ فإن كان يضر بالعمل ضرراً يئناً لم يجز عنه، وإن كان لا يضر به ضرراً يئناً أجزأه والذي يضر به ضرراً يئناً قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإبهام أو قطعها، وذلك في المسبحة والوسطى معاً، وكل واحدة منهما على الانفراد يئنة الضرر بالعمل والذي لا يضر ضرراً يئناً شلل الخنصر أو قطعها؛ فإن قطعت التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل، فلم يجز، وإن قطعت إحدهما من يده والأخرى من يده أخرى لم يضر بالعمل ضرراً يئناً، ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر؛ فإن كان ذهب إحدى العينين ضعيف الأخرى ضعفاً يضر بالعمل ضرراً يئناً لم يجز، وإن لم يكن يضر بالعمل ضرراً يئناً أجزأه، وسواء هذا في الذكر والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرققاء والذكر المحبوب والخصي، وليس هذا من العمل بسبيل وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضرراً يئناً والذي يقيم ويمين يجزئ، وإذا كان الجنون مطبقاً لم يجز ويجزئ المريض؛ لأنه قد يرجى أن يصح والصغير؛ لأنه قد يكبر، وإن لم يكبر، ولم يصح وسواء أي مريض ما كان ما لم يكن معضوباً عضباً لا يعمل معه عملاً تاماً أو قريباً من التمام كما وصفت.

٨- من له الكفارة بالصيام في الظهار

قال الله عز وجل ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ مِنْهُ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

قال الشافعي: فإذا لم يجد المظاهر رقبة يعتقها، وكان يطيق الصوم فعليه الصوم.

ومن كان له مسكن وخادم، وليس له مملوك غيره ولا ما يشتري به مملوكاً غيره كان له الصوم، ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق.

يُجزئه؛ لأنّه لم يكن بسبب من زكاة.

أو قال: عن مال إن أفدته فوجبت عليّ فيه الزكاة، ثم أفاد مالاّ فيه زكاة لم يُجزئه؛ لأنّه لم يكن بسبب من زكاة.

٩- الكفارة بالصيام

قال الشافعي رحمه الله: ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يُجزئه إلا أن يكونا متتابعين كما قال الله عزّ ذكره ومتى أفطر من غير أو غير عذر فعليّه أن يستأنف، ولا يعتدّ بما مضى من صومه.

وكذلك إن صام في الشهرين يوماً من الأيام التي نهى النبي ﷺ عنها وهيّ خمسُ يومٍ الفطر ويوم الأضحى وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصّوم بعد مضيهنّ، ولم يعتدّ بهنّ ولا بما كان قبلهنّ واعتدّ بما بعدهنّ ومتى دخل عليه شيء يفطره في يوم من صومه استأنف الصّوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فيهما فطر.

وإذا صام بالأهلة صام هلالين، وإن كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوماً.

وإذا صام بعد مضي يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأوّل وبالهلال الشهر الثاني، ثم أكمل على العدد الأوّل بتمام ثلاثين يوماً.

قال: ولو صام شهرين متتابعين بلا نيّة للظهار لم يُجزئه حتى يقدّم النيّة قبل الدخول في الصّوم، ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياماً، ثم نوى أن يجمل الصّوم بعد الأيام تطوعاً فصام أياماً أو يوماً ينوي به التطوع، ثم وصل صومه ينوي به صوم الشهرين بالشهرين الواجبين عليه لم يعتدّ بما مضى من صومه قبل الأيام التي تطوع بها ولا بصوم الأيام التي تطوع فيها واعتدّ بصومه من يوم نوى، فلم يفصل بينه بتطوع ولا فطر، ولو نوى صوم يوم فأغمي عليه فيه، ثم أفاق قبل الليل أو بعده، ولم يطعم أجزاءه إذا دخل فيه قبل الفجر وهو يعقله، ولو أغمي عليه قبل الفجر لم يُجزئه؛ لأنّه لم يدخل في الصّوم وهو يعقله، ولو أغمي عليه فيه، وفي يوم بعده أو في أكثر، ولم يطعم استأنف الصّوم؛ لأنّ حكمه في اليوم الذي أغمي عليه قبل أن يفيق أنّه غير صائم عن ظهار؛ لأنّه لا يعقله.

قال: ولو صام مسافراً أو مقيماً أو مريضاً عن ظهار شهرين أحدهما شهر رمضان لم يُجزئه واستأنف الصّوم لا يُجزئ رمضان من غيره؛ لأنّه إذا رخص له في فطره بالمرض والسفر، فإنما يخفف عنه، فإذا لم يخففه عن نفسه، فلا يكون تطوعاً ولا صوماً عن غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقضي شهر رمضان؛

لأنّه صامه بغير نيّة شهر رمضان.

قال: ولا يُجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدّم بنيتّه قبل الفجر؛ فإن لم يتقدّم بنيتّه قبل الفجر لم يُجزئه ذلك اليوم، ولا يُجزئه إلا أن ينوي كلّ يوم منه على حدته قبل الفجر؛ لأنّ كلّ يوم منه غير صحيح، وإن دخل في يوم منه بنيتّه تجزئه، ثم عزبت عنه النيّة في آخر يومه أجزاء؛ لأنّ النيّة بالدخول لا في كلّ طرفه عين منه، فإذا أحال النيّة فيه إلى أن يجعله تطوعاً أو واجباً غير الذي دخل به فيه لم يُجزئه واستأنف الصّوم بعده، ولو كان عليه ظهران فصام شهرين عن أحدهما، ولا ينوي عن أيّهما هو كان له أن يجعله عن أيّهما شاء ويُجزئه.

وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما، وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فاعتق مملوكاً له ليس له غيره وصام شهرين، ثم مرض فاعطى ستين مسكيناً ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار أجزاء، وإن لم ينو واحدة منهنّ بعينها كان مجزئاً عنه؛ لأنّ نيّته على كلّ واحدة منهنّ أداؤها عن كفارة يمين لزمته وسواء كفر أي كفارات الظهار شاء بما يجوز كانت امرأته عنده أو ميتة أو عند زوج غيره أو مرتدة أو بأي حال كانت.

قال الشافعي رحمه الله: ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فاعتق عبداً عن ظهاره في ردّته وقف؛ فلن رجع إلى الإسلام أجزاء عنه؛ لأنّه قد أدّى ما عليه كما لو كان عليه دين فآذاه برئ منه، وهكذا لو كان ممن عليه إطعام مساكين فاطعمهم في ردّته، ثم أسلم لم يكن عليه أن يعوّد، وهكذا لو كان قصاصاً أو حدّاً فآخذ منه في ردّته لم يعد عليه؛ لأنّ هذا إخراج شيء من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجبت له.

فإن قيل فهذا لا يكتب له أجره، ولا يكفر به عنه.

قيل: والحدود نزلت كفارات للذنوب وحدّ رسول الله ﷺ يهوديين بالرجم ونحن نعلم أنّها ليست كفارة لهما بخلافهما في دين الإسلام، ولكنها كانت عقوبة عليهما فأخذت، وإن لم تكتب لهما، ولو كان عليه صوم فصامه في ردّته لم يُجزئه؛ لأنّ الصّوم عمل على البدن والعمل على البدن لا يُجزئ عنه، ولا يُجزئ إلا لمن يكتب له.

١٠- الكفارة بالإطعام

قال الله تعالى ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذِكْرُكُمْ تُوعِظُونَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾.

قال الشافعي رحمه الله: فمن تظاهر، ولم يجد رقبة، ولم

يَسْتَطِيعُ حِينَ يَرِيدُ الْكَفَّارَةَ عَنِ الظَّهَارِ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ بِمَرْضٍ
 أَوْ عِلَّةٍ مَا كَانَتْ أَجْزَاءُ أَنْ يَطْعَمَ قَالَ: وَلَا يَجِزُّهُ أَنْ يَطْعَمَ أَقْلٌ مِنْ
 سِتِّينَ مَسْكِينًا كُلُّ مَسْكِينٍ مَدًّا مِنْ طَعَامٍ بِلَدِهِ الَّذِي يَقْتَاتُهُ حَنْطَةً أَوْ
 شَعِيرًا أَوْ ارْزَأَ أَوْ ثَمَرًا أَوْ سَلْتًا أَوْ زَبِييًا أَوْ أَقْطًا، وَلَوْ أَطْعَمَ ثَلَاثِينَ
 مَسْكِينًا مَدِّينَ مَدِّينَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ لَمْ يَجِزَّهُ إِلَّا عَنْ
 ثَلَاثِينَ، وَكَانَ مُتَطَوِّعًا بِمَا زَادَ كُلُّ مَسْكِينٍ عَلَى مَدٍّ؛ لِأَنَّ مَعْقُولًا
 عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَوْجِبَ طَعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمْ غَيْرُ الْآخِرِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مَعْقُولًا عَنْهُ فِي عَدَدِ الشُّهُودِ
 وَغَيْرِهِمَا مِمَّا أَوْجِبَ، وَلَا يَجِزُّهُ أَنْ يَعْطِيَهُمْ ثَمَنَ الطَّعَامِ أَضْعَافًا،
 وَلَا يَعْطِيَهُمْ إِلَّا مَكِيلَةً طَعَامٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَجِزُّهُ أَنْ يَنْدِيَهُمْ،
 وَإِنْ أَطْعَمَهُمْ سِتِّينَ مَدًّا أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ اخْتِذَهُمُ الطَّعَامَ يَخْتَلِفُ، فَلَا
 أُدْرِي لَعَلَّ أَحَدَهُمْ يَأْخُذُ أَقْلًا مِنْ مَدٍّ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ إِنَّمَا سَنَّ مَكِيلَةَ الطَّعَامِ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ كَفَّارَةٍ، وَلَا يَجِزُّهُ
 أَنْ يَعْطِيَهُمْ دَقِيقًا وَلَا سَوِيقًا وَلَا خَبِزًا حَتَّى يَعْطِيَهُمْ حَبًّا، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَكْسُوهُمْ مَكَانَ الطَّعَامِ، وَكُلُّ مَسْكِينٍ أَعْطَاهُ مَدًّا أَجْزَأَ عَنْهُ مَا
 خَلَا أَنْ يَكُونَ مَسْكِينًا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِزُّهُ أَنْ يَعْطِيَ
 مَسْكِينًا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، وَلَا يَجِزُّهُ إِلَّا مَسْكِينٌ مُسْلِمٌ وَسَوَاءٌ
 الصَّغِيرُ مِنْهُمْ وَالْكَبِيرُ، وَلَا يَجِزُّهُ أَنْ يَطْعَمَ عَبْدًا وَلَا مَكْتَابًا وَلَا
 أَحَدًا عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ أَعْطَى رَجُلًا وَهُوَ يَرَاهُ مَسْكِينًا
 فَعَلِمَ بَعْدَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ وَهُوَ غَنِيٌّ أَعَادَ الْكَفَّارَةَ لِمَسْكِينٍ غَيْرِهِ، وَلَوْ شَكَّ
 فِي غِنَاهُ بَعْدَ أَنْ يَعْطِيَهُ عَلَى أَنَّهُ مَسْكِينٌ فَلَيْسَتْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَمَنْ
 قَالَ لَهُ: إِنِّي مَسْكِينٌ، وَلَا يَعْلَمُ غِنَاهُ أَعْطَاهُ، وَسَوَاءُ السَّائِلُ مِنَ
 الْمَسَاكِينِ وَالْمُتَعَفِّفِ فِي أَنَّهُ يَجِزُّ.
 قَالَ: وَيَكْفَرُ فِي الطَّعَامِ قَبْلَ الْمَسِيحِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْكَفَّارَةِ
 قَبْلُهَا.

١١- تبعض الكفارة

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَبْعُضَ الْكَفَّارَةَ، وَلَا يَكْفُرَ
 إِلَّا كَفَّارَةً كَامِلَةً مِنْ أَيِّ الْكَفَّارَاتِ كَفَّرَ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ نِصْفَ
 رَقَبَةٍ، ثُمَّ لَا يَجِزُّ غَيْرَهَا فَيَصُومُ شَهْرًا، وَلَا يَصُومُ شَهْرًا، ثُمَّ يَرْضُ
 فَيَطْعَمُ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا، وَلَا يَطْعَمُ مَعَ نِصْفِ رَقَبَةٍ حَتَّى يَكْفُرَ أَيُّ
 الْكَفَّارَاتِ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِكَمَالِهَا.

قَالَ: وَإِنْ فَرَّقَ الطَّعَامَ فِي أَيَّامٍ مُخْتَلِفَةٍ أَجْزَاءُ إِذَا أَتَى عَلَى
 سِتِّينَ مَسْكِينًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَكُلُّ كَفَّارَةٍ وَجِبَتْ عَلَى
 أَحَدٍ بِمَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَخْتَلِفُ الْكَفَّارَاتُ وَكَيْفَ تَخْتَلِفُ
 وَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَنْزِيلًا عَلَى رَسُولِهِ وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِمَدَّةٍ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَدٍّ مَنْ لَمْ يُولَدِ فِي عَهْدِهِ

١ - من يلاعن من الأزواج، ومن لا يلاعن

قال الشافعي رحمه الله: ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً كان اللعان على كل زوج جازاً طلاقه ولزمه الفرض.

وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حريين مسلمين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة ذميمة أو كانا ذميين تحاكماً إلينا؛ لأن كلا زوج وزوجة، يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه، وفي نفسه لصاحبه ولعانهما كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد وتختلف الحدود لمن وقعت له وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف والأعميان، وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيتني تزني أو قال زنت أو قال: يا زانية كما يكون ذلك سواء إذا قذفت أجنبية، وإذا قذفت الزوج الذي لا حد عليه امرأته وهي ممن عليه الحد أو ممن لا حد عليه فسواء ولا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها، ولا ينفي الولد إن نفاه عنه ولا طلاق له لو طلقها.

وكذلك المعتوه، وكل مغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة على العقل غير السكر؛ لأن القول والفعل يلزم السكران، ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على عقله بغير سكر. وكذلك الصبي لم يستكمل خمس عشرة أو يحتلم قبلها، وإن كان عاقلاً، فلا يلزمه حد ولا لعان.

قال: ومن عذب عقله من مرض في حال فافاق في أخرى فما صنع في حال عزوب عقله سقط عنه، وما صنع في الحال التي يثوب فيها عقله لزمه طلاق ولعان وقذف وغيره.

وإن اختلف الزوجان، فقالت المرأة قذفتني في حال إفاقتك، وقال: ما قذفتك في حال إفاقتي ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا وأنا مغلوب على عقلي فالقول قوله وعليها البينة إذا كانت المرأة تقرأ، أو كان يعلم أنه يذهب عقله، ولو قذفها، فقال قذفتك وعقلي ذاهب من مرض، وقالت: ما كنت ذاهب العقل؛ فإن لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقيله ومعها في مرض قد يذهب عقله فيه، فلا يصدق وهو قاذف يلعن أو يحد، وإن علم ذلك صدق وحلف.

قال: وإذا كان الزوج أحرس يعقل الإشارة والجواب أو يكتب فيعقل قذف لاعتن بالإشارة أو حد؛ فإن لم يعقل، فلا حد ولا لعان، وإن استطلق لسانه، فقال: قد قذفت، ولم يلعن حد إلا أن يلعن، وإن قال: لم أقذف، ولم التعن لم يحد ولا ترد إليه امرأته بقوله لم التعن، وقد ألزمناه الفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يمسكها.

٦٤ - كتاب اللعان

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المذفوفة الحرة، ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد، وهكذا كل ما أوجبه الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه له إن طلبه أخذه له بكل حال.

فإن قال قائل: فما الحجة في ذلك؟

قيل: قول الله تعالى اسمه ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِئْيسِهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فيمن أن السلطان للولي، ثم بين، فقال في القصاص ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فجعل العفو إلى الولي، وقال: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْنَهَا فَرِضَتُهُنَّ لَا يُؤْتَيْنَهَا الْإِثْمَ﴾ فإبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها، وقال في القتل ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾.

قال: فإبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجب له ولا أن حتماً أن يأخذه الحاكم لمن وجب له، ولكن حتماً أن يأخذه الحاكم لمن وجب له إذا طلبه.

قال: وإذا قذف الرجل زوجته، فلم تطلب الحد حتى فارقتها أو لم يفارقها، ولم تعفو، ثم طلبته التعن أو حد إن أبى أن يلعن.

وكذلك لو ماتت كان لوليها أن يقوم به فيلعن الزوج أو يحد، وقال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من الزنا، وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة المذفوفة حدها، وكما ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها.

قال: وكانت في اللعان أحكام سنة رسول الله ﷺ منها الفرقة بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها.

والتعان على صبيّة؛ لأنّه لا حدّ عليها ولا أجبر النّصرانيّة على الالتعان إلا أن ترغب في أن تحكّم عليها فلتتعلن؛ فإن لم تفعل حددناها إن ثبتت على الرّضا بحكمتنا، وإن رجعت عنه تركناها.

فإن كانت زوجته خرساء أو مغلوبة على عقلها فقفدها قيل له: إن التعتن فرّقنا بينك وبينها، وإن انتفيت من حمل أو ولدها فلاعتن نفيناك عنك مع الفرقة، وإن لم تلتعن فهي امرأتك ولا نجبرك على الالتعان؛ لأنّه لا حدّ عليك ولا تعزير إذا لم تطلبه وهي لا يطلب مثلها ونحن لا ندري لعلها لو عقلت اعترفت فسقط ذلك كلّه عنك.

قال: وإن التعتن، فلا حدّ على الخرساء ولا المغلوبة على العقل، ولو طلب أولياؤها أن يلتعن الزوج أو يحدّ لم يكن ذلك لهم.

وكذلك لو قذف امرأته وهي أمة بالغة، فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلتعن أو يعزّر أو قذف صغيرة فطلب ذلك وليها لم يكن ذلك لواحد منهم، وإنما الحق في ذلك لها؛ فإن لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبها ما كانت حيّة، ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قذفها زوجها، ولم تغف الكيرة، ولم تعترف حتى ماتت أو فورقت فطلبه وليها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلتعن أو يحدّ للكيرة الحرة المسلمة ويعزّر لغيرها.

قال: ولو أن رجلاً طلق امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة، ثم قذفها في العدة فطلب القذف لاعتن؛ فإن لم يفعل حدّ، وإن التعتن فعليها الالتعان؛ فإن لم تلتعن حدثت؛ لأنها في معاني الأزواج، وهكذا لو مضت العدة، وقد قذفها في العدة.

قال: وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فقفدها في العدة أو كان يملك فيه الرجعة فقفدها بعد مضيّ العدة بزنا نسبه إلى أنّه كان وهي زوجته أو لم ينسبه إلى ذلك فطلبت حدّها، حدّ ولا لعان إن لم يكن ينفي به ولداً ولدت أو حملاً يلزمه.

قال: وإنما حدّته إذا قذفها وهي بائن منه أنها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب النكاح ولذ يلزم نسبه ولا حكم من حكم الأزواج؛ فكانت محصنة مقدوفة.

فإن قال قائل: أفرأيت إن ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبه به فانتفى منه بأن قذفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لاعتن بينهما؟

قيل له: إن شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به، وإن كانت بائناً منه بأنّها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنّها كانت زوجة فكذلك لاعتن بينهما بالولد؛ لأنها كانت زوجة إلا ترى أنها في لحوق الولد بعد بينوتها منه كهي لو كانت معه.

وكذلك لو طلق فالزمنه الطلاق، ثم أفاق، فقال: ما طلقت لم نردّها إليه، ووسع فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها، ولو أصابه هذا من مرض تربصوا به حتى يفيق أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل أو يكتب كتاباً يعقل فيصير كالآخرس الذي ولد آخرس.

قال: وإذا كانت هي الخرساء لم تكلفها لعانه إلا أن تكون تعقل؛ لأنّه لا معنى لها في الفرقة ولا نفي الولد ولأنّها غير قاذفة لأحد يسأل أن نأخذ له حقّه.

فإن قيل فعليها حق الله تعالى؟

قيل: لا يجب إلا بينة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف. وإن كانت تعقل كما تعقل الإشارة أو الكتابة التعتن، وإن لم تلتعن حدثت إن كانت لا يشك في عقلها؛ فإن شك في عقلها لم تحدّ إن أبت الالتعان.

ولو قالت له قذفتني فأنكر وأنت بشاهدين أنّه قذفها لاعتن، وإن لم يلاعن حدّ.

وليس إنكاره إكذاباً لنفسه بقذفها إنّما هو جحد أن يكون قذفها.

قال: ولو قذفها قبل بلوغه بساعة، ثم بلغ فطلبت الالتعان أو الحد لم يكن لها إلا أن يحدّها لها قذفاً بعد البلوغ.

وكذلك لو قذفها مغلوباً على عقله، ثم أفاق بعد ذلك بساعة.

قال: ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة؛ فإن قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان، وإن ماتت فترك ذلك ورثتها لم يكن عليه لعان، وإن اعترفت بالزنا الذي قذفها به لم يكن عليه لعان، وإن شاء هو أن يلتعن ليجب عليها الحد ويقع الفرقة وينفي ولداً إن كان، كان ذلك له، ولو كانت محدودة في زنا، ثم قذفها بذلك الزنا أو زناً كان في غير ملكه عزّر إن طلبت ذلك إن لم يلتعن، وإن أردنا حدّه لامرأته أو تعزيره لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه والحق به ولدها فأرادت امرأته العفو عنه أو تركته، فلم تطلبه لم تحده ولا تحده إلا بأن تكون طالبةً بحدها غير عافية عنه، ولو كانت زوجته ذمّية فقفدها أو مملوكة أو جارية يماص مثلها، ولم تبلغ فقفدها بالزنا وطلبت أن يعزّر قيل له: إن التعتن خرجت من أن تعزّر، ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك، وإن لم تلتعن عزّرت وهي زوجتك بحالها، وإن التعتن وأبت أن تلتعن؛ فكانت كتابيّة أو صبيّة لم تبلغ لم تلتعن، ولم تحدّ الكتابيّة البالغ إلا أن تأتيها طالبة لحكمتنا، وإن كانت مملوكة بالغة فعليها خسون جلدته ونفي نصف سنّة، وإن قلن نحن نلتعن التعتن المملوكة ليسقط الحدّ ولا

مسجده.

وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد قال
ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن، ثم يقيم المرأة
قائمة فتلتعن إلا أن يكون بأحدهما علة لا يقدر على القيام معها
فيلتعن جالساً أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس، وإن كانت
المرأة حائضاً التعن الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد،
وإن كان الزوج مسلماً والزوجة مشركة التعن الزوج في المسجد
والزوجة في الكنيسة وحيث تعظم، وإن شئت الزوجة المشركة أن
تحضر الزوج في المساجد كلها حضرته إلا أنها لا تدخل المسجد
الحرام لقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، وإن أخطأ الإمام بمكة أو المدينة
أو غيرها فلاعن بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان
عليهما؛ لأنه قد قضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى بينهما.
وكذلك إن لاعن، ولم يحضر أحدهما الآخر.

قال: وإذا كان الزوجان مشركين لاعن بينهما معاً في
الكنيسة وحيث يعظمان، وإذا كانا مشركين لا دين لهما تحاكما
إلينا لاعن بينهما في مجلس الحكم.

٣- أي الزوجين يبدأ باللعان؟

قال الشافعي رحمه الله: ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله،
فإذا أكمله خساً التعت المرأة، وإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل
الزوج فالتعت أو بدأ بالرجل، فلم يكمل اللعان حتى أمر المرأة
أن تلتعن فالتعت، فإذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعت،
ولو لم يبق من لعان الرجل إلا حرف واحد من قبل أن الله عز
وجل بدأ بالرجل في اللعان، فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان؛ لأنه لا معنى لها في اللعان إلا رفع الحد عن نفسها
والحد لا يجب حتى يلتعن الرجل، ثم يجب؛ لأنها تدفع الحد عن
نفسها بالالتعان وإلا حدث، وإذا بدأ الرجل فالتعت قبل أن يأتي
الحاكم أو بعدما أتاه قبل أن يأمر بالالتعان أو المرأة أو هما أعاد
أيهما بدأ قبل أمر الحاكم إياه بالالتعان؛ لأن ركناً أتى رسول الله
ﷺ فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فاعاد النبي ﷺ البمين
على ركانة، ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله ﷺ، ولم
يرد امرأته إليه قبل حلفه بأمرة.

١٩٠٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ
السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوثِمَ بْنَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ

وَكذلك يلتعن وينفيه، وإذا نفى رسول الله ﷺ الولد
وهي زوجة فأزال الفرائض كان الولد بعدما تبين أولى أن ينفى أو
في مثل حاله قبل أن تبين.

ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد، وليس بابني
قيل له: ما أردت؟ فإن قال زنت به لاعن أو حد إذا طلبت ذلك،
وإذا لاعن نفى عنه، وإن سكنت لم ينفع عنه، ولم يلاعن؛ فإن
طلبت الحد حلف ما أراد قذفها؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حد
أو لاعن، وذلك أنه يقال: قد تستدخل المرأة ماء الرجل فتحيض
فلذلك لم يجعله قذفاً ولا الاعن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيحد
أو يلتعن؛ لأنه الموضع الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا
غير، ولو قال: قد حبسك رجل أو قتلته أو نال منك ما دون
الجماع لم يلاعنها؛ لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزرها إن طلبت
ذلك قال: ولو قال لها أصابك رجل في دبرك فطلبت ذلك حد أو
لاعن؛ لأن هذا جماع يجب عليها به الحد، ولا يحد لها إلا في
القذف بجماع يجب عليها فيه حد لو فعلته وحد على مجامعتها إذا
كان حراماً.

ولو قال لها عبثت بك امرأة فأفحش لم يحد، ولم يلاعن
ويعزرها إن طلبت ذلك.

ولو قال لها ركبت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك
منك كان قذفاً يلاعن به أو يحد؛ لأن عليهما معاً الحد.

ولو قال لها وهي زوجة زנית قبل أن أنكحك، فلا لعان
ويحد إن طلبت ذلك.

ولو قال لها بعدما تبين منه زנית وأنت امرأتي ولا ولد
ولا حبل ينفيه حد، ولم يلاعن؛ لأنه قاذف غير زوجته.

ولو قال لامرأته يا زانية بنت الزانية وأما حرّة مسلمة غير
حاضرة فطلبت امرأته حد أمها لم يكن لها، وإذا طلبته أمها أو
وكيلها حد لها إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال: قال ومتى
طلبت امرأته حدّها كان عليه أن يلتعن أو يحد، ولو طلبناه جميعاً
حدّ للأمر مكانه، وقيل له التعن لامرأتك؛ فإن لم يلتعن حبس حتى
يرأ جلدّه، فإذا برأ حدّ إلا أن يلتعن ومتى أتى اللعان فجلدته، ثم
رجع فقال أنا التعن قبلت رجوعه، وإن لم يبق إلا سوط واحد
ولا شيء له فيما مضى من الضرب.

٢- أين يكون اللعان

قال الشافعي رحمه الله: روي أن النبي ﷺ لاعن بين
الزوجين على المنبر فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعن
بينهما بين المقام والبيت، فإذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن بينهما
على المنبر، وإذا لاعن بينهما ببيت المقدس لاعن بينهما في

أَفْتَقْتُلُونَهُ؟ سَلَّ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَكَرِهَ الْمَسَائِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَابَهَا فَرَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى عُثَيْرٍ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، فَقَالَ عُثَيْرٌ وَاللَّهِ لَأَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ، وَقَدْ نَزَلَ الْقُرْآنُ خِلَافَ عَاصِمٍ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيكُمْ الْقُرْآنَ فَتَقَدَّمَا قِتْلَاعًا.

ثُمَّ قَالَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا، ففارقها، وما امره النبي ﷺ فمضت سنة المتلاعنين، وقال رسول الله ﷺ: انظروها؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ لَهُ أَسْحَمُ أَعْيَنَ ذَا أَلْتَيْنِ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا فجاءت به على النعت المكره. [هـم]

١٩١٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَشَقِيرُ سَبِيطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْيَعَجُ فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ. قَالَ فَجَاءَتْ بِهِ أَدْيَعَجُ. [هـم]

١٩١١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتَلَهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَأْنِهِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتْلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ قُضِيَ فِيكَ، وَفِي امْرَأَتِكَ قَالَ قِتْلَاعًا وَأَنَا شَاهِدٌ، ثُمَّ فارقها عند النبي ﷺ؛ فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملاً فأنكره؛ فكان ابنها يدعى إلى أمه. [هـم]

١٩١٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ الْمُتْلَاعِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ شَدَّادٍ أَهْيَا أَلْتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحْسَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَعْلَنْتِ. [هـم]

عَدِيٍّ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتَلَهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلَّ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُثَيْرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمُ لِعُثَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُثَيْرٌ وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ فَأَقْبَلَ عُثَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتَلَهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْهَبْ فَأَتِ بِهَا، فَقَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قِتْلَاعًا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عُثَيْرٌ لَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ؛ فَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةٌ فِي الْمُتْلَاعِنِينَ. [هـم]

١٩٠٨- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَقَتَلَهُ أَيْقَتَلُ بِهِ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَسَأَلَ عَاصِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَابَ النَّبِيَّ ﷺ الْمَسَائِلَ فَلَقِيَهُ عُثَيْرٌ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَابَ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ عُثَيْرٌ وَاللَّهِ لَأَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَأَسْأَلُهُ فَأَتَاهُ فَوَجَدَهُ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا فَدَعَا بِهِمَا فَلَا عَنَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ عُثَيْرٌ لَيْسَ انْطَلَقْتُ بِهَا لَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَفَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انظروها؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَدْعَجَ عَظِيمَ الْأَلْتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا فجاءت به على النعت المكره، قال ابن شِهَابٍ فصارت سنة المتلاعنين. [هـم]

١٩٠٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ عُثَيْرًا جَاءَ إِلَى عَاصِمٍ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَقَتَلَهُ

الله، وقال 'إني أخاف إن لم تكن صدقت أن تبوء بلعنة الله؛ فإن رآه يريد أن يمضي أمر من يضع يده على فيه، ويقول 'إن قولك' وعلي' لعنة الله إن كنت من الكاذبين' موجبة إن كنت كاذباً؛ فإن أبى تركه، وقال قل 'علي' لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما رميت به فلاة من الزنا'.

قال الشافعي: فإن قذفها باحدٍ يسميه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة 'أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا بفلان وفلان وفلان'، وقال عند الالتعان 'علي' لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا بفلان أو فلان وفلان، وإن كان معها ولدٌ ففناه أو بها جملٌ فاتفق منه قال مع كل شهادة 'أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، وأن هذا الولد ولد زنا ما هو مني'، وإن كان حملاً قال، وأن هذا الحمل إن كان بها حملٌ حمل من الزنا ما هو مني، وقال في الالتعان 'علي' لعنة الله إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا، وأن هذا الولد ولد زنا ما هو مني، فإذا قال: هذا، فقد فرغ من الالتعان.

قال الشافعي: وإذا أخطأ الإمام، ولم يذكر نفي الولد أو الحمل في الالتعان قال للزوج إن أردت نفيه أعدت عليك اللعان ولا تعيد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان إن كانت فرغت منه بعد التعان الزوج الذي أغفل الإمام فيه نفي الولد والحمل، وإن أخطأ، وقد قذفها برجل، ولم يلتنع بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان وإلا حد له إن لم يلتنع وأبى الزوجين كان أعجمياً التعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلي لو كانوا أربعة ويجزئ عدلان يعرفان بلسانه؛ فإن كان أخرس فهم إشارته التعن بالإشارة؛ فإن انطلق لسانه بعد الخرس لم يعد قال: ثم تقام المرأة فتقول 'أشهد بالله أن زوجي فلاناً وتشير إليه إن كان حاضراً لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات، فإذا فرغت من الرابعة وقفها الإمام، وذكرها الله تبارك وتعالى، وقال لها 'احذري أن تبوين بغضب من الله عز وجل إن لم تكوني صادقة في إيمانك؛ فإن رآها تمضي وحضرها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها، وإن لم تحضرها فأمرها تمضي قال لها قولي 'علي' غضب الله إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا، فإذا قالت ذلك، فقد فرغت من اللعان، وإنما أمرت بوقفهما وتذكيرهما:

١٩١٧ - أن سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ لَا عَيْنَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِبِينَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ.

١٩١٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ الْقُرْطُبِيَّ قَالَ الْمُقْبِرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُلَاعَنَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدَخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ تَعَالَى جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اخْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَفَضَحَهُ بِوَعْدِ رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. [هـدم]

١٩١٤ - سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ وَبَّارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْمُتَلَاعِبِينَ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَدُكُمَا كَذَبَ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي فَقَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ. [هـدم]

١٩١٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعُجْلَانِ، وَقَالَ هَكَذَا بِإِصْبَعَيْهِ الْمُسَبَّحَةِ وَالْوُسْطَى فَقَرَنَهَا وَالتَّيْسِي تَلِيَهَا يَغْنِي الْمُسَبَّحَةُ، وَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَذَبَ، فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ.

١٩١٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَا عَيْنَ امْرَأَتِهِ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّفَقَ مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. [أخرجه مالك (٥٦٧/٢)، البخاري (٥٣١٥)، مسلم (١٤٩٤)، أبو داود (٢٢٥٩)، الترمذي (١٢٠٣)، النسائي (١٧٨)، ابن ماجه (٢٠٦٩)]

٤ - كيف اللعان؟

قال الشافعي رحمه الله: اللعان أن يقول الإمام للزوج قل 'أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلاة بنت فلان ويشير إليها إن كانت حاضرة من الزنا، ثم يعود، فيقولها حتى يكمل ذلك أربع مرات، فإذا أكمل أربعاً وقفه الإمام، وذكره

صاحبه والولد غير منفي حتى يكمل اللعان، قال وسواء إذا لم يتم اللعان كله في أن لا فرقة ولا نفي ولدي لو جن أو عته أو غاب أو أكذب نفسه، قال: وإن حلف اثنين أو ثلاثاً، ثم هرب فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه فيلتعن.

وكذلك لو عته أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالتكاح بحاله فمتى قدر عليه أو ثاب إليه عقله التعن؛ فإن قال هو لا التعن وطلب أن يحذ لها حد وهو زوجها والولد ولده، وإن لم تطلب أن يحذ لها فطلب ذلك رجل قذفها بزناه بها كان ذلك له وحده، وإن ماتت وطلب ذلك ورثها، ولم تكن عفت حدّها كان ذلك لهم.

وكذلك لو مات المقدوف بها وطلب ذلك ورثه كان ذلك لهم؛ فإن طلبته أو ورثها فحدّها، ثم طلبة الذي قذفها به لم يحذ له؛ لأنه قذف واحد، ولو قالت المرأة قبل أن يتم الزوج اللعان أنا التعن لم يكن ذلك عليها، ولو أخطأ الإمام فأمرها فتلتعت لم يكن ذلك شيء يدبر به عن نفسها حد، ولا يجب به حكم ومتى التعن الزوج فعليها أن تلتعن؛ فإن أبت حدثت، وإن كانت حين التعن الزوج حائضاً فسأل الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد؛ فإن كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها، قال: وإن امتنعت من اليمين وهي مريضة؛ فكانت ثيباً رحمت.

وكذلك إن كان في يوم بارد أو ساعة صائفة؛ لأن القتل يأتي عليها، وإن كانت بكرًا لم تحذ حتى تصح ويتقص البرد والحرق، ثم تحذ.

وإنما قلت تحذ إذا التعن الزوج لقول الله تعالى ﴿وَيَذَرُهَا عَنِ الْعَذَابِ﴾ الآية.

قال الشافعي: والعذاب الحد؛ فكان عليها أن تحذ إذا التعن الزوج، ولم تدرأ عن نفسها بالالتعان، قال: ولو غابت أو عتت أو غلبت على عقلها، فإذا حضرت وثاب إليها عقلها التعتت؛ فإن لم تفعل حدثت، وإن لم يثب إليها عقلها، فلا حد ولا التعان؛ لأنها ليست بمن عليها الحدود.

ولو قال الزوج لا التعن وأمر بأن يقام عليه الحد فضرب بالسباط، فلم يتمه حتى قال أنا التعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما ناله من الحد، ولو أتى على نفسه كما يقذف المرأة فيقال اثبت بيته، فيقول لا أتى بها فضرب بعض الحد، ثم يقول أنا أتى بهم، فيكون ذلك له، ولو قيل للمرأة التعني فابت فامر بها يقام عليها الحد فأصابها بعضه، ثم قالت أنا التعن تركت حتى تلتعن بهذا المعنى، ولو قذف الرجل امراته ونفى ولدها، ثم خرس أو ذهب عقله فمات الولد قبل أن يفيق فأخذ له ميراثه منه، ثم أفاق

قال الشافعي: وسواء في إيمانها والتعانها لاعتها بنفسه ولدي أو حمل أو بلا واحد منهما؛ لأنه لا معنى لها في الولد والولد ولدها بكل حال، وإنما ينفي عنه هو أو يثبت قال وسواء كل زوج وزوجة بالعين ليسا بمغلوبين على عقولهما في الموضع الذي يلتعن فيه والقول الذي يلتعن به حرين أو مملوكين أو حر ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر في القول الذي يلتعن به ويختلفان في الموضع الذي يلتعن فيه قال: وإن لم يلاعن بينهما الإمام قاتمين ولا على المنبر أو لم يحضرهما أربع أو لم يحضر أحدهما وحضر الآخر لم يرد عليهما اللعان.

٥- ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة

ونفي الولد وحد المرأة

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان، فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبداً بحال، وإن أكذب نفسه لم تعد إليه التعتت أو لم تلتعن حدثت أو لم تحذ قال: وإنما قلت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ قال: الولد للفراش وكانت فراشاً، فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش، فلا يكون فراش أبداً.

١٩١٨- وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِئِينَ وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.

قال الشافعي رحمه الله: عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرق بين المتلاعئين وألحق الولد بالمرأة.

قال الشافعي: رحمه الله، وكان معقولاً في حكم رسول الله ﷺ إذا ألحق الولد بأمه أنه نفاه عن أبيه، وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا أكذب نفسه الحق به الولد وجلس الحد؛ لأن لا معنى للمرأة في نفيه، وأن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه وكيف يكون لها معنى في يمين الزوج ونفي الولد وإلحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها إنما عنه ينفي وإليها ينسب إذا نسب.

قال الشافعي: فإذا أكمل الزوج اللعان، فقد بان منه امرأته؛ لأنه لا يزول النسب إلا بزوال الفراش، ولو مات أو ماتت امرأته بعد كمال التعانه لم يتوارثا؛ لأن الفرقة وقعت بالذي وقع به نفي الولد قال: ولو قالت: لا التعن أو أقذف بالزنا أو خرس أو ماتت فسواء الولد منفي والفرقة واقعة قال: ولو حلف الأيمان كلها وبقي اللعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو اللعان شيئاً كانا مجالهما إيهاماً مات ورثه

أن يحذوه.

٦ - الوقت في نفي الولد

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أقر الرجل بحبل امرأته، فولدت ولداً في ذلك الحبل أو أكثر، ثم نفى الولد أو الولدين من الحمل لم يكن منفيّاً عنه بلعان ولا غيره، وإن قذفها مع نفيه فطلبت الحدّ حدّها، وإن لم تطلبه لم يحذ لها، وإن لم يقذفها، وقال: لم تلدي هذا الولد الذي أقررت به ولا من الحمل الذي أقررت به فالولد لاحق ولا حدّ لها ولا لعان؛ فإن قال أقررت أنّ الحمل مني وأنا كاذب ولا أقذفك أحلف ما أراد قذفها إذا طلبت ذلك؛ فإن حلفت لم يحذ، وإن لم يحلف فحلفت لقد أراد قذفها حدّ، قال والإقرار باللسان دون الصمت، فلو أنّ رجلاً رأى امرأته حبلى، فلم يقل في حبلها شيئاً، ثم ولدت فنفاه فیسأل هل أقررت بحبلها؟ فإن قال: لا أو قال: كنت لا أدري لعله ليس بحبل لاعتن ونفاه إن شاء، وإن قال: بلى، أقررت بحملها، وقلت لعله يموت فاستر عليها، وعلى نفسي لزمه، ولم يكن له نفيه، ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فنفاه حين علم به، وقال: لم أعلم به في غيبي كان له نفيه بلعان، ولو قالت: قد علم به وأقر، فقال: قبل لي، ولم أصدق، وما أقررت به حلف ما أقر به، وكان له نفيه، ولو كان حاضراً أو غائباً فهتج به فردّ على الذي هتأ به خيراً، ولم يقرر به لم يكن هذا إقراراً؛ لأنه يكافئ الدّعاء بالدّعاء، ولا يكون إقراراً كما لو قال له: رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك فدعا له، ولم يتزوج، ولم يولد له لم يكن هذا إقراراً بتزويج ولا ولد.

٧ - ما يكون قذفاً، وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: ولا لعان حتى يقذف الرجل امرأته بالرّنا صريحاً لقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ قال: فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته وله نفي ولده وحله إذا قال هو من الرّنا الذي رميها به، ولو ولدت ولداً، فقال: ليس بابني أو رأى حملاً، فقال: ليس مني، ثم طلبت الحدّ، فلا حدّ ولا لعان حتى يبقه في الولد، فيقول لم قلت هذا؟ فإن قال: لم أقذفها، ولكنها لم تلده أو ولدت من زوج غيري قبلي، وقد عرفت نكاحها، فلا يلحقه نسبة إلا أن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولدت وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد منه عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره؛ فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت بمينة ما ولدت وهي زوجته أو ما ولدت في الوقت الذي إذا ولدت فيه لحقه نسبة

الزوج فالتعن ونفى الولد عنه رد الميراث، ولو قذف امرأته بولد فصدّقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها، ولا ينفي الولد، وإن صدّقته حتى يلعن الزوج فينفي عنه بالتعنه.

قال الشافعي: الولد للفراش والأصل أنّ ولد الزوجة للزوج بغير اعترافه مات الزوج أو عاش ما لم ينه أو يلعن ولا زم للمعتوه ولا احتياج إلى دعوة ولي الزوجة، قال: ولا ينفي الولد عن الزوج إلا في مثل الحال التي نفى فيها رسول الله ﷺ وذلك أنّ العجلاني قذف امرأته وأنكر حملها فأتى رسول الله ﷺ فلاعن بينهما ونفى الولد عنه قال وظهر العجلاني قذفها عند استبانة حملها، وإذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحاكم فأتى الحاكم فنفاه لاعتن بينهما، وإن علم وأمكنه الحاكم فترك ذلك، وقد أمكنه إمكاناً بيناً، ثم نفاه لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشقص صحيحاً، فيكون للشفيع أخذه إذا أمكنه؛ فإن ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفعة، وهكذا كل من له شيء في مدة دون غيرها فمضت لم يكن له، ولو جحد بأن يكون يعلم بالولد، فيكون له نفيه حتى يقر به جاز بعد أن يكون الولد شيخاً وهو يختلف معه اختلاف ولده.

قال وإمكان الانتقاء من الولد أن يعلم به ويمكنه أن يلقي الحاكم ويكون قادراً على لقائه أو له من يلقاه له، فإذا كان هذا هكذا، فلم ينه لم يكن له نفيه ولا وقت في هذا إلا ما وصفت. ولو قال قائل، فإذا كان حاضراً فكأن هذا فالمدّة التي ينقطع فيها أن يكون له نفيه فيها ثلاثة أيام كان مذهباً محتملاً؛ فإن لم يصل إلى الحاكم أو مرض أو شغل أو حبس فأشهد فيها على نفيه، ثم طلب بعدها كان مذهباً لما وصفت في غير هذا الموضع من أنّ الله تعالى منع من قضى بعدائه ثلاثاً وأنّ رسول الله ﷺ أذن للمهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثاً بمكة قال وأبي مدّة.

قلت له: نفيه فأشهد على نفيه وهو مشغول بأمر يخاف فوته أو يمرض لم ينقطع نفيه، وإن كان غائباً فبلغه فأقام وهو يمكن المسير لم يكن له نفيه إلا بأن يشهد أنه على نفيه، ثم يقدم، قال: وإن قال: قد سمعت بأنها ولدت، ولم أصدق فأقمت فالقول قوله أو قال: لم أعلم فالقول قوله، ولو كان حاضراً بيلدها، فقال: لم أعلم أنها ولدت فالقول قوله وعليها البيّنة، قال: وإن كان مريضاً لا يقدر على الخروج أو محبوساً أو خائفاً فكل هذا عذر فأبي هذه الحال كان فله أن ينفيه حتى تأتي المدّة التي لا يكون له بعدها نفيه.

وهكذا إن كان غائباً، ولو نفى رجل ولداً امرأته قبل موتها، ثم مات قبل أن يلعنها أو مات قبل أن يتنفي من ولدها، ثم انتفى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حيّة، وإذا قذفها، ثم مات أو قذفها بعد الموت وانتفى من ولدها، فلم يلعن فلورثتها

ولو قال رجلٌ لامرأته زנית وأنت صغيرة أو قال لامرأته، وقد كانت نصرانية أو أمة زנית وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زנית مستكرهة أو أصابك رجلٌ نائمة أو زنى بك صبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حدٌ في شيء من هذا، وإن كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعانٌ وعزْرٌ للأذى، وإن كان أوقع هذا عليها وهي امرأته، ولم ينسبها إلى حين لم تكن له فيه امرأة، فلا حدٌ عليه، وإن التعن، فلا يعزّر وتقع الفرقة، وإن لم يلتعن عزّر للأذى.

ولو قال لامرأة إن تزوّجتك فأنت زانية أو إذا تزوّجتك فأنت زانية أو قال لامرأته إذا قدم فلانٌ فأنت زانية أو خيرها، فقال: إن اخترت نفسك فأنت زانية، فلا حدٌ ولا لعانٌ ويؤدّب إن طلبت ذلك على إظهار الفاحشة قبل أن ينكحها وقبل أن تختار وبعد النكاح والاختيار.

ولو قال رجلٌ لامرأته يا زانية، فقالت زנית بك وطلباً معاً ملهما سألناها؛ فإن قالت عنيت أنه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيء عليها؛ لأن إصابته إيّاها ليست بزناً وعليه أن يلتعن أو يحذّ، وإن قالت زנית به قبل أن ينكحني فهي قاذفة له وعليها الحد ولا حدٌ عليه؛ لأنها مقرّة بالزنا ولا لعان.

ولو قال لها يا زانية، فقالت أنت أزنى مني فعليه الحد أو اللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزنى مني؛ لأنه ليس بقذف بالزنا إذا لم ترد به القذف.

ولو قال لها أنت أزنى من فلانة لم يكن هذا قذفاً ولا لعان ولا حدٌ ويؤدّب في الأذى؛ فإن أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان.

ولو قال لها أنت أزنى الناس لم يكن قاذفاً إلا بأن يريد القذف ويعزّر وهذا؛ لأن هذا أكبر من قوله أنت أزنى من فلانة.

ولو قال لامرأته يا زان كان عليه الحد أو اللعان، وهذا ترخيم كما يقول الرجلٌ لملكٍ يا مالٍ ولخارثٍ يا حار.

ولو قال لها زنات في الجبل أحلفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد؛ لأن زنات في الجبل رقيت في الجبل، ولو قالت له هي يا زانية فعليه الحد؛ لأنها قد أكملت القذف وزادته حرفاً أو اثنين، وإذا قال الرجلٌ لامرأته زנית قبل أن أتزوجك حدٌ ولا لعان؛ لأنه أوقع القذف وهي غير زوجة، ولو جعلته يلاعن؛ لأنه إنما تكلم بالقذف الآن جعلته يلاعن أو يحذّ إذا قال الرجلٌ لامرأة له بالغ زנית وأنت صغيرة، ولكنني أنظر إلى يوم تكلم به؛ لأن القذف يوم يوقعه، ولو قذف رجلٌ امرأة بالزنا قبل أن ينكحها فطلبته بالحد حدٌ ولا لعان؛ لأن القذف كان وهي غير زوجة، ولو قذفها بالزنا، ولم يطلبه بالحد حتى نكحها، ثم قذفها

أحلفناه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل أحلفناها؛ فإن حلفت لزمه، وإن لم تحلف لم يلزمه.

قال الربيع: رحمه الله وفيه قول آخر أنها، وإن لم تحلف لزمه الولد؛ لأن للولد حقاً في نفسه وتركها اليمين لا يبطل حقه في نفسه، فلمّا لم تحلف فتبرأ لزمه الولد.

قال الشافعي: ولو جاءت ب أربع نسوة يشهدن أنها ولدته وهي زوجته أو في وقت من الأوقات يدل على أنها ولدته بعد تزويجه إيّاها بما يمكن أن يكون منه ومحدّد حدّاً علمنا أن ذلك بعدما تزوّجها بستة أشهر فأكثّر ألحقت الولد به، قال: وإنما قلت إذا نفى الرجل حمل امرأته، ولم يقذفها بزناً لم الاعن بينهما؛ لأنه قد يكون صادقاً، فلا يكون هذا حملاً، وإن نفى ولداً ولدته، ولم يقذفها، وقال: لا الاعنها ولا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولد، وإن قذفها لاعتنها؛ لأنه إذا لاعتها بغير قذف، فإنما يدعي أنها لم تلده، وقد حكمت أنها قد ولدته، وإنما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف، ولا يجب بغيره.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا لاعن الرجل امرأته بولد ففاه عنه، ثم جاءت بولدٍ لستة أشهر أو أكثر، وما يلزم به نسب ولد الميت فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان؛ فإن نفاه بلعان فذلك له، وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين في بطنٍ فاقتر بالأول ونفى الآخر أو اقتر بالآخر ونفى الأول فهو سواء وهما ابناه، ولا يكون حمل واحد بولدين إلا من واحد، فإذا اقتر بأحدهما لم يكن له نفى الآخر الذي ولد معه في بطنٍ كما لا يكون له نفى الولد الذي اقتر به، وإن كان نفى أيهما نفى بقذفٍ لأمته فطلبت حثماً فعليه الحد، وإذا ولدت ولداً ففاه فمات الولد قبل يلتعن الأب؛ فإن التعن الأب نفى عنه المولود، ولو كان رجلٌ جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتة أو جنى عليه جنيئاً فأخذ الأب ديتة ردّها الأب إذا نفى عنه فهو غير أبيه، وهكذا لو ولد له ولدان فمات أحدهما، ثم نفاهما فالتعن نفى عنه الميت والحى، ولو ولدت له ولداً ففاه بلعان، ثم ولدت آخر بعده بيومٍ فاقتر به لزماه جميعاً؛ لأنه حبل واحدٌ وحدها إن كان قذفها وطلبت ذلك.

قال: ولو لم ينفيه، ولم يقر به وقف؛ فإن نفاه، وقال اللعان الأول يكفي؛ لأنه حبل واحدٌ لم يكن ذلك له حتى يلتعن من الآخر، ولو ولدا معاً لم يلتعن إلا بنفيهما معاً.

وكذلك لو التعن من الأول، ثم الثاني، ثم نفى الثالث التعن به أيضاً لا ينفي ولدٌ حادثٌ إلا بلعان به بعينه، ولو قذف رجلٌ امرأته وبها حملٌ أو معها ولدٌ واقتر بالحمل والولد أو لم ينفيه كان لازماً له؛ لأنها قد تزني وهي حبلٌ منه والولد منه ويلتعن للقذف أو يحذّ إن طلبت ذلك.

دليل على صدقه بزنيته وردتها لا تدل على أنها زانية، وإذا كانت تحت المسلم ذميمة قذفها، ثم أسلمت فطلبت حدها لاعتن أو عزز ولا حد؛ لأن القذف كان وهي كافرة.

وكذلك لو كانت مملوكة فعتقت أو صبيبة فبلغت، وإذا ملك الرجل امرأته أمرها فاختارت نفسها، ثم قذفها؛ فإن كان الطلاق يملك فيه الرجعة لاعتن أو حد، وإن كان لا يملك الرجعة حد، ولا يلاعن؛ فإن قذفها، ثم طلقها لاعتن؛ لأن القذف كان وهي زوجة، وإذا طلق الملاحن امرأته لم يقع عليها الطلاق وللملاحنة السكنى ولا نفقة لها، وإذا لاعتن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها، ثم أقر به واكذب نفسه حد إن طلبت الحد والحق به الولد، وهكذا لو أقر به الأب وهو مريض فطلبت حدها، فلم يحد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه، وإن لم يحد لأمه، ولو كانت المسألة بمجالها، وكان الابن هو الميت والأب هو الحي فادعاه بعد الموت وللابن مال أو لا مال له أو له ولد أو لا ولد له ثبت نسبه منه، وورثه الأب، ولو كان قتل فانتسب إليه أخذ حصته من دينه، ولو كان الولد المنفي عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه في حياته؛ لأنه كان منفياً عن ميراثه الذي منعه؛ لأن أصل أمره أن نسبه ثابت، فإنه إنما هو منفي ما كان أبوه ملاحناً مقيماً على نفيه باللعان، وإذا التعن الزوجان بولد أو غير ولد، ثم قذف الزوج امرأته التي لاعتن، فلا حد عليه كما لو حد لها بقذف قذفها لم يحد ثانية ونهي عن قذفها؛ فإن انتهت وإلا عزز، وإذا قذفها غير الزوج الذي لاعنها فعليه الحد، وإذا قال رجل لابن ملاحنة لست ابن فلان أحلف ما أراذ قذف أمه ولا حد عليه؛ لأننا قد حكمنا أنه ليس ابنه، ولو أراذ قذف أمه حدناه.

ولو قال بعدما يقر الذي نفاه أنه ابنه أو يكذب نفسه لست ابن فلان كان قاذفاً لأمه؛ فإن طلبت الحد حد لها إن كانت حرة مسلمة، وإن كانت كافرة أو أمه عزز، وإذا قذف الرجل المرأة فقال أنت أمه أو كافرة فعليها البينة أنها حرة مسلمة والقول قوله مع يمينه إن لم تكن بيينة؛ لأنه يؤخذ منه الحد، ولو ادعى الأب الولد فطلبت المرأة حدها حد لها ولزمه، وإن لم تطلبه لزمه الولد، ولا يحد ومتى طلبته حد لها، ولو قذفها قبل الحد، ثم طلبت منه الحد حد لها حد واحداً؛ لأن اللعان بطل، وصار مفترياً عليها مرتين فاما الأجنبية فيحد لها قبل اعتراف الأب بالولد وبعدده، ولو قامت بيينة على الأب أنه أكذب نفسه في اللعان أو أقر بالولد لزمه، وإن جحد وحد إن طلبت الحد، ولو أقامت بيينة أنه قذفها واكذب نفسه حد، ولم يلتعن إذا طلبت، وإن جحد ذلك كله.

ولو قال رجل لامرأته يا زانية، ثم قال عانيت زناً في الجبل حد أو لاعتن؛ لأن هذا ظاهر التزنية، ولو وصل الكلام، فقال: يا زانية في الجبل أحلف ما أراذ إلا الرمي في الجبل ولا حد؛

ولا عنها وطلبت بحد القذف قبل النكاح حد لها، ولو لم يلاعنها حتى حد لها الإمام في القذف الأول، ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لاعتن أو حد، ولو طلبته بهما معاً حد بالقذف الأول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر؛ فلإن أبى حد أيضاً؛ لأن حكمه قاذفاً غير زوجة الحد، وحكمه قاذفاً زوجة حد أو لعان، فإذا التعن فالفرقة واقعة بينهما، وإن لم أحده والاعتن بينهما لم يكن حد في القذف بأوجب علي من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر، وكان لغيري أن لا يحد، ولا يلاعن، وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحد أو طرح الحد باللعان جاز طرحهما معاً.

وكذلك لو قذفها وامراً معها أجنبية في كلمة واحدة حد للأجنبية ولاعتن امرأته أو حد لها.

ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كلمات فممنعاً معاً أو متفرقات لاعتن كل واحدة منهن أو حد لها وأبتهن لاعتن سقط حدها وأبتهن نكل عن أن يلتعن حد لها إذا طلبت حدها ولتعلن هن واحدة واحدة، وإذا تشاحن أبتهن تداً؟ أقرع بينهن فابتهن بدأ الإمام بها بغير قرعة رجوت للإمام أن لا يائم؛ لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحداً واحداً إذا طلبته واحدة واحدة، ولو قذف رجل امرأته بزني في ملكه التعن مرة أو حد مرة؛ لأن حكمهما واحداً.

وكذلك لو قذف امرأة أجنبية مرتين كان حد واحد، ولو قذف رجل نكراً بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حد.

ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق إلا هي أو طالق، ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لا رجعة له عليها بعده وأبغ الطلاق مكانه يا زانية حد ولا لعان إلا أن يكون ينفي به ولداً أو حملاً فيلاعن للولد، ويوقف الحمل، فإذا ولدت التعن؛ فإن لم تلد حد، ولو بدأ، فقال: يا زانية أنت طالق ثلاثاً التعن؛ لأن القذف وقع وهي امرأته.

ولو قال أنت طالق ثلاثاً يا زانية حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً فيلاعن به ويسقط الحد، ولو قذف رجل امرأته فصدته، ثم رجعت، فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً، فلا ينفي إلا بلعان، ولو قذف رجل امرأته، ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطناً حراماً، فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً أو يريد أن يلتعن فيثبت عليها الحد إن لم تلتعن.

وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدها لاعتن أو حد؛ لأن القذف كان وهي زوجة مسلمة، ولو كان هو المرتد كان هكذا، ولا يشبه هذا أن يقذفها، ثم تزني؛ لأن زناها

تجوزُ شهادةُ النساءِ في غيرِ الأموال، وما لا يراه الرجالُ، ولو شهدَ لامرأةٍ ابنانِ لها على زوجٍ لها غيرَ أبيهما أنه قذفها أو على أجنبيٍّ أنه قذفها لم تجزِ شهادتهما لأُمهما، ولو شهدَ شاهدٌ على رجلٍ أنه قذف امرأته بالزنا يومَ الخميسِ وشهدَ آخرُ أنَّ الزوجَ أقرَّ أنه قذفها بالزنا يومَ الخميسِ وهو يحدُّ لم يكن عليه حدٌّ ولا لعانٌ؛ لأنَّ الإقرارَ بالقذفِ غيرُ قولِ القذفِ، ولو شهدَ رجلٌ أنه قذفها بالزنا يومَ الخميسِ وشهدَ آخرُ أنه قذفها بالزنا يومَ الجمعةِ لم تجزِ شهادتهما، ولو شهدَ شاهدٌ أنه قذفَ امرأته بالزنا والآخرُ أنه قال لابنها منه يا ولدَ الزنا لم تجزِ الشهادةُ، فإذا لم تجزِ، فلا حدٌّ ولا لعانٌ، وإن طلبت أن يحلفَ لها أحلفَ بالله ما قذفها؛ فإن حلفت برئى، وإن نكلت حلفت لقد قذفها، ثم قيلَ له: إن التعتنت وإلا حددت.

وكذلك لو أذعت عليه القذفَ، ولم تقم عليه شاهدًا حلفت، ولو شهدَ شاهدٌ أنه قذفها بالفارسيةِ وآخرُ أنه قذفها بالعربيةِ في مقامٍ واحدٍ أو مقامين فسواءٌ لا تجوزُ الشهادةُ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذا كلامٌ غيرُ الكلامِ الآخرِ.

ولو شهدَ عليه شاهدٌ أنه قال لها زنى بك فلانٌ وآخرُ أنه قال لها زنى بك فلانٌ رجلٌ آخرُ لم تجزِ الشهادةُ؛ لأنَّ هذينِ قذفانِ مفترقانِ بسميةِ رجلينِ مفترقين، ولو قذفها برجلٍ بعينه فجاءت تطلبُ الحدَّ وجاءَ الرجلُ يطلبُ الحدَّ قيلَ له: إن التعتنت، فلا حدٌّ للرجلِ، وإن لم تلتعن حددت لهما حدًّا واحدًا؛ لأنَّه قذفٌ واحدٌ، وإن جاءَ الرجلُ يطلبُ الحدَّ قبلَ المرأةِ والمرأةُ ميتةٌ أو حيَّةٌ التعتنَ وبطلَ عنه الحدُّ؛ فإن لم يلتعن حدٌّ.

وكذلك إن كانت المرأةُ حيَّةً، ولم تطلب الحدَّ أو ميتةً، ولم تطلب ذلكَ ورثتها قيلَ له: إن شئت التعتنت فدرأت حدَّ المرأةِ والرجلِ، وإن شئت لم تلتعن فحددت لأُمهما طلب؛ فإن جاءَ الآخرُ فطلبَ حدَّه لم يكن له؛ لأنَّ حكمه حكمُ الواحدِ إذا كان لعانٌ واحدٌ، وإذا شهدَ عليه شاهدانِ أنه قذفَ أمهما وامرأته في كلمتينِ متفرقتينِ جازت شهادتهما لغيرِ أمهما وبطلت لأُمهما وسواءٌ كانت المقدوفةُ معَ أمهما امرأةً القاذِفَ وأمهما امرأته أو لم يكونا أو كانت إحداهما، ولم تكن الأخرى، وإذا شهدَ شاهدانِ على زوجٍ بقذفٍ جسِّ حتى يعدلا فيحدُّ أو يلتعن، وإن شهدَ شاهدٌ فشاءت أن يحلفَ أحلفَ، وإن لم تشأ لم يجبس بشاهِدٍ واحدٍ، ولا يقبلُ في رجلٍ في حدٍّ ولا لعانٍ، وإذا شهدَ ابنا الرجلِ على أبيهما وأمهما امرأةً أبيهما أنه قذفَ امرأةً له غيرَ أمهما جازت شهادتهما؛ لأنَّهما شاهدانِ عليه بحدٍّ وللاب أن يلتعن، وليسَ ذلكَ عليه فالتعانه إحداثُ طلاقٍ، ولم يشهدا عليه بطلاقٍ، ولو شهدا أنه طلقَ امرأةً له غيرَ أمهما، فقد قيلَ تردُّ شهادتهما؛ لأنَّ أمهما تنفردُ بأبيهما، وما هذا عندي بيِّنٌ؛ لأنَّ لأبيهما أن

فإن لم يحلفَ حدُّها إذا حلفت لقد أرادَ القذفَ.

ولو قال لها يا فاجرةً أو يا خبيثةً أو يا جريئةً أو يا غلمةً أو يا رديَّةً أو يا فاسقةً، وقال: لم أردَ الزنا أحلفه ما أرادَ تزنيها وعزَّزَ في أذاها.

ولو قال لها يا غلمةً أو يا شُبَّةً أو ما أشبه هذا لم يكن في شيءٍ من هذا قذفٌ.

وكذلك لو قال لها أنتِ تحيِّينُ الجماعَ أو تحيِّينُ الظلمةَ أو تحيِّينُ الخلوَاطِ فعليه في هذا كله إن طلبت اليمينَ يمينه.

٨- الشهادة في اللعان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جاءَ الزوجُ وثلاثةٌ يشهدونَ على امرأته معاً بالزنا لعنَ الرجلُ؛ فإن لم يلتعن حدٌّ؛ لأنَّ حكمَ الزوجِ غيرُ حكمِ الشهودِ والشهودُ لا يلاعنونُ بحالٍ، ويكونونَ عندَ أكثرِ المفتينِ قذفةً يحدُّونَ إذا لم يتمَّوا أربعةً، والزوجُ منفرداً يلاعنُ، ولا يحدُّ قال: وإذا زعمَ الزوجُ أنه رآها تزني فبيِّنَ أنها قد وترته في نفسه بأعظمٍ من أن تأخذَ أكثرَ ماله أو تستتمَّ عرضه أو تناله بشديدٍ ضربٍ من أجلٍ ما يبقى عليه من العاري في نفسه بزناها عنده على ولدٍ، فلا عداوةَ تصيرُ إليهما فيما بينهما وبينه أكثرُ من هذا تكاذُ تبلغُ هذا ونحن لا نغيِّرُ شهادةَ عدوٍّ على عدوه والأجنبيُّ يشهدُ عليها ليسَ بما وصفت بسبيلٍ وسواءٌ قذفَ الزوجُ امرأته أو جاءَ شاهدٌ عليها بالزنا هو بكلِّ حالٍ قاذِفٌ؛ فإن جاءَ بأربعةٍ يشهدونَ على المرأةِ بالزنا حدَّت، ولم يلاعنَ إلا أن ينفيَ ولداً لها بذلكَ الزنا فيحدُّ أو يلتعنُ فينفيَ الولدَ، وإن قذفها وانتفى من حملها وجاءَ بأربعةٍ يشهدونَ عليها بالزنا لم يلاعنَ حتَّى تلدَ فيلتعنَ إن أرادَ نفيَ الولدِ؛ فإن لم يلتعن لم تنفسه عنه، ولم تحدُّ حتَّى تلدَ وتحْدُ بعدَ الولادةِ، ولو جاءَ بشاهدينِ يشهدانِ على إقرارها بالزنا وهي تجحدُ، فلا حدَّ عليها ولا عليه ولا لعانٌ، ولو كانَ الشاهدانِ ابنيه منها أو من غيرها لم تجزِ شهادتهما، ولا تجوزُ شهادةُ الولدِ لوالديه، ولو كانَ الشاهدانِ ابنيها من غيره جازت شهادتهما عليها؛ لأنَّهما ييطانِ عنه حدَّها.

ولا يثبتُ عليها بالاعترافِ شيءٌ من الحدِّ إلا أن تشاءَ هي أن يثبتَ عليها فتحْدُ.

وإذا قذفَ الرجلُ امرأته، ثمَّ جاءَ بأربعةٍ شهداءَ متفرقينِ يشهدونَ عليها بالزنا سقطَ عنه الحدُّ وحدَّت، وإن كانَ نفى معَ ذلكَ ولداً لم ينفَ عنه حتَّى يلتعنَ هو، ولو شهدَ ابنا المرأةِ على أبيهما أنه قذفَ أمهما والأبُّ يحدُّ والأمُّ تدعيُ فالشهادةُ باطلةٌ؛ لأنَّهما يشهدانِ لأُمهما.

وكذلك لو شهدَ أبوها وابنها أو شهدَ رجلٌ وامرأتانِ لا

ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جرّ متفعّلة إلى أمّهما بشهادتهما، وكلّ من قلت تجوزُ شهادته، فلا تجوزُ حتّى يكون عدلاً، ولو أنّ شاهدين شهدا على رجلٍ بقذف امرأته أو غيرها، ثمّ ماتا مضى عليه الحدّ أو اللعان.

وكذلك لو عميا، ولو تغيّرت حالهما حتّى يصيرا ممّن لا تجوزُ شهادتهما بفسق، فلا حدّ ولا لعان حتّى يكونا يومَ يكونُ الحكم بالحدّ واللعان غيرَ مجروحين في انفسهما.

قال: وتقبل الوكالة في تثبيت البيّنة على الحدود، فإذا أراد القاضي يقيم الحدّ أو يأخذ اللعان أحضر المأخوذ لها الحدّ واللعان إن كانت حيّة حاضرة، وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران أو عبدان أو كافران فأبطلنا شهادتهما، ثمّ بلغ الصّغيران وعقّ العبدان وأسلم الكافران فأقامت المرأة البيّنة بالقذف اجزأ شهادتهما؛ لأنّا ليس إنّما رددناها بأن لم يكونوا شهداء عدولاً في تلك الحال وسواء كانوا عدولاً أو لم يكونوا عدولاً، ولو كان شهد على ذلك حرّان مسلمان مجروحان في انفسهما فأبطلت شهادتهما، ثمّ عدلا وطلبت المرأة حدّها لم يكن لها من قبل أنّا حكمنا على هذين بأنّ شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد يكون شاهداً لو كان عدلاً غيرَ عدو.

ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع يثبت حقّاً لأحدٍ أو عليه في تلك الحال التي لا يجوزُ فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوزُ فيها شهادتهم اجزأتها.

وكذلك أن يكون عدوان لرجلٍ أو فاسقان سمعا رجلاً يقذف امرأة، فلم تطلب ذلك المرأة أو طلبته، فلم يشهدا حتّى ذهبت عداوتهما للرجل أو عدلا جازت شهادتهما؛ لأنّه لم يحكم برّد شهادتهما حتّى يشهدا.

وكذلك العبيد يسمعون والصبيان والكفار، ثمّ لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبيد ويسلم الكفار، فإذا قذف الرجل امرأته فاقتر أو أقامت عليه بيّنة فجاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا، فلا حدّ عليه ولا لعان ولا عليها، ولا يقام عليها حدّ بأحدٍ يشهد عليها بإقرار، وإن كانوا أربعة حتّى تقرّ هي وتثبت على الإقرار حتّى يقام عليها الحدّ، ولو جاء بشاهدين وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا، فلا حدّ عليها، ولا يدرأ عنه الحدّ؛ لأنّ شهادة النساء لا تجوزُ في هذا ويحدّ أو يلاعن.

وكذلك لو شهد عليها ابنها منه بالإقرار بالزنا كانت شهادتهما لأبيهما باطلاً وحدّ أو لاعن، ولو غفّت امرأته عن القذف أو أجنيّة، ثمّ أرادت القيام به عليه بعد الغفّة لم يكن لها، ولو أقرّت بالزنا، فلا حدّ ولا لعان على الزوج، ولو شهد شاهدان على رجلٍ قد ادّعى عليه أنّه قذفهما، ثمّ شهدا أنّه قذف

امراته أو قذف امرأته، ثمّ قذفهما لم اجز شهادتهما للمرأة؛ لأنّ دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة، ولو عفوا القذف لم اجز شهادتهما عليه لامراته إلا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيزُ شهادتهما لامراته؛ لأنّي قد اخترت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي كان عداوة، وليس له بمخصمين، ولا يجرحان بعداوة ولا خصومة، وإذا أقرّت المرأة بالزنا مرّة، فلا حدّ على قذفها.

وإذا شهد شاهدان على رجلٍ أنّه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنّها كانت أمة أو ذميّة يوم وقع القذف، فلا حدّ ولا لعان ويعزّز إلا أن يلتعن، ولو كان شاهدا المرأة شهدا أنّها كانت يوم قذفها حرة مسلمة؛ لأنّ كلّ واحدٍ من من البيّتين تكذب الأخرى في أنّ لها الحدّ، فلا يحدّ ويعزّز إلا أن يلتعن، ولو لم يقم بيّنة وشهد شاهداها على القذف، ولم يقلوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة، فقال الزوج كانت يوم قذفتها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحدّ عنه حتّى تقيم البيّنة أنّها كانت حرة مسلمة؛ فإن كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحدّ أو اللعان إلا أن يقيم البيّنة على أنّها كانت مرتدة يوم قذفها.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بيّنة على أنّها زانية أو مقرّة بالزنا وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين؛ فإن لم يأت بيّنة حدّ أو لاعن، وإذا قذف الرجل امرأته فرافعته وهي بالغة، فقال قذفتك وأنّ صغيرة فالقول قوله وعليها البيّنة أنّه قذفها كبيرة، ولو أقام البيّنة أنّه قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البيّنة أنّه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافاً من البيّنة، وكان هذان قذفين قذفاً من الصّغر وقذفاً في الكبر وعليه الحدّ إلا أن يلاعن، ولو اتّفق الشهود على يوم واحد، فقال شهود المرأة كانت حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت صبيّة أو غير مسلمة، فلا حدّ ولا لعان؛ لأنّ كلّ واحدٍ من البيّتين تكذب الأخرى، ولو أقامت المرأة بيّنة أنّ الزوج أقرّ بولدها لم يكن له أن ينفي؛ فإن فعل وقذفها فمتى أقامت المرأة البيّنة أنّ زوجها قذفها بعد أو أقرّ أخذ لها بحدّها إلا أن يلاعن فارقها أو لم يفارقها، ولو فارقها وكانت عند زوجٍ غيره فطلبت حدّها حدّ لها إلا أن يلتعن.

١٩١٩ - أخبرنا الربيع قال الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنّه قال: لِعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها أو عن غير حمل قال يلاعنها. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٤/٦)]

قال الشافعي: من حلف بالله أو باسم من أسماء الله

تعالى فعليه الكفارة إذا حنث، ومن حلف بشيء غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا حنث، والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة.

ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى؛ لأنه لم يعد إن كان ممنوعاً من الجماع إلا بشيء يلزمه ما ألزم نفسه مما لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عمن، ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب ولا بدل منه فليس بمولى وهو خارج من الإيلاء.

النسائي (٨٩/٧ - ٩٠)

٦٥ - كتاب القصاص

(ذكر باسم جراح العمد)

١ - أصل تحريم القتل من القرآن

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ﴾ الآية، وقال الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ الآية، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقال: أنه ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، وقال الله عز وجل ﴿وَأَسْلَمَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ إلى ﴿فَأَصْحَبُ مِنَ السَّادِمِينَ﴾، وقال عز وجل ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية.

٢ - قتل الولدان

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنَا ذُنُوبٌ كَثِيرَةٌ وَلَسْتُ مَذْهَبًا مِّنَ الْمُتَكِبِينَ﴾ الآية، وقال: لا تقتلوا أولادكم من إسماعيل نَحْنُ نَرُزُّكُمْ وَيَأْتِيهِمْ مِنَ الْغُفْرِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنُ الآية، وقال: جل ثناؤه ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُ لِكَيْبِرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾.

قال الشافعي: كان بعض العرب يقتل الإناس من ولدها صغاراً خوف العيلة عليهم، والجار بهم، فلما نهى الله عز ذكره عن ذلك من أولاد المشركين دل على تبيين النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب.

وكذلك دل عليه السنة مع ما دل عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية.

١٩٢٠ - قال الشافعي: وأخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي معاوية عمرو النخعي قال: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: سمعت ابن مسعود يقول سألت النبي ﷺ أي الكبائر أكبر؟ فقال أن تجعل لله نداً وهو خلقك. قلت: ثم أي؟ قال أن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك. [خرجه البخاري (٤٤٧٧)، مسلم (٨٦)، أبو داود (٢٣١٠)، الترمذي (٣١٨٢)،

٣ - تحريم القتل من السنة

١٩٢١ - أخبرنا الثقة، عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل ثلاث: كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد إحصانه أو قتل نفس عمداً بغير حق، وهذا موضوع في مواضعه.

١٩٢٢ - قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وجساؤهم على الله. [هـ]

١٩٢٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبد الله بن عدي بن الحيار، عن المغيرة أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضررت إحدى يدي بالسيف فقطعتها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال أسلمت لله أفاقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله فقلت يا رسول الله إنه قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفاقتله؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله، فإن قتله، فإنه بمنزلة من قتل أن تقتله وإنك بمنزلة من يقول كلمته التي قال. [هـ]

قال الربيع: معنى قول النبي ﷺ، فإنك إن قتله، فإنه بمنزلة من قتل أن تقتله وإنك بمنزلة من قتل الدم قبل أن يقول كلمته التي قال إذ كان مباح الدم قبل أن يقولها لا أن يكون كافراً مثله.

١٩٢٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا عَذَّبَ بِوَيْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [أخرجه البخاري (١٣٦٣)، مسلم (١١٠)، أبو داود (٣٢٥٧)، النسائي (١٩٧)].

١٩٢٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ بِإِسْنَادٍ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَتِيلٍ، فَقَالَ: مَنْ بِهِ، فَلَسَمَ يُذَكِّرُ لَهُ أَحَدًا فَخَضِبَ، ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهِ أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ لَأَكْبَهُمُ اللَّهَ فِي النَّارِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٦-١٣٧)، الرمذي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة (١٣٩٨)].

١٩٢٦- وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ لَا أَخْفِظُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَتَلَ الْمُؤْمِنُ يَغْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ زَوَالَ الدُّنْيَا. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٧/٦)، الرمذي (١٣٩٥)، النسائي (٨٢/٧) من حديث عبد الله]

١٩٢٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٧/٦)، ابن ماجه من أبي هريرة مرفوعاً (٢٦٢٠)] مع التشديد في القتل.

٤- جماع إيجاب القصاص في العمد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله جل وعز ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ لا يقتل غير قاتله، وهذا يشبه ما قيل: والله أعلم قال الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ فالقصاص إنما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعله فاحكم الله - عز ذكره - فرض القصاص في كتابه وأبانت السنة لمن هو، وعلى من هو.

١٩٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: وَجِدَ فِي قَائِمِ مَتَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابٌ إِنَّ أَعْدَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ الْقَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَقَدْ

كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٢٦/٨)]
١٩٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ؑ مَا كَانَ فِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي قِرَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ فِيهَا لَعْنُ اللَّهِ الْقَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ وَلِيِّهِ يَغْمِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٢٦/٨)]

١٩٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ أَوْ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا بِقَتْلِ فَهْوٍ قَوْدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ فَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٩/٦)]

١٩٣١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبَجَرٍ، عَنْ إِدَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي بَطَّهَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعْنِي أَعَالِجْ هَذَا الَّذِي بَطَّهَرَكَ، فَإِنِّي طَبِيبٌ، فَقَالَ: أَنْتَ رَفِيقٌ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا مَعَكَ، فَقَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ. [أخرجه أبو داود (٤٤٩٥)، النسائي (٥٣/٨)]

٥- من عليه القصاص في القتل، وما دونه

قال الشافعي: لا قصاص على من لم يجب عليه الحدود، وذلك من لم يجتلم من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة، وكل مغلوب على عقله بأي وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكر، فإن القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح، وكل من قلنا عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره.

قال الشافعي: وإذا أقر الرجل البالغ وهو غير محجور عليه بالغ بيجور إقراره أنه جنى جناية عمدًا، ووصف الجناية فائتبتها، ثم جن أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرشد الخطأ في ماله، ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق منه.

الرَّجُلُ فَيَصِيْبُهُ بِالسَّلَاحِ الَّذِي يَتَّخِذُ لِيَنْهَرُ الدَّمَ وَيَذْهَبَ فِي اللَّحْمِ، وَذَلِكَ الَّذِي يَعْقُلُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّهُ السَّلَاحُ الْمَتَّخَذُ لِلْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ وَهُوَ الْحَدِيدُ الْمَحْدَدُ كَالسَّيْفِ وَالسَّكِّينِ وَالْخَنْجَرِ وَسَنَانِ الرَّمْحِ وَالْمُخِيطِ، وَمَا أَشْبَهَهُ تَمَّا يَشُقُّ بِحَدِّهِ إِذَا ضُرِبَ أَوْ رُمِيَ بِهِ الْجِلْدُ وَاللَّحْمُ دُونَ ثَقْلِهِ فَيَجْرَحُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهُوَ السَّلَاحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَكذلك كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ لَهُ صَلَابَةٌ فَحَدَّدَ حَتَّى صَارَ إِذَا وَجَّعَ بِهِ أَوْ رُمِيَ بِهِ يَخْرُقُ حَدَّهُ قَبْلَ ثَقْلِهِ مِثْلَ الْعُودِ بِحَدِّهِ وَالتَّحَاسِ وَالْفَضَّةِ وَالذَّهَبِ وَغَيْرِهِ فَكُلُّ مَنْ أَصَابَ أَحَدًا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا جَرَحَهُ فَمَاتَ مِنَ الْجُرْحِ، فَفِيهِ الْقَصَاصُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ ضَرَبَهُ بِعَرَضِ سَيْفٍ أَوْ عَرَضِ خَنْجَرٍ أَوْ مُخِيطٍ، فَلَمْ يَجْرَحْهُ فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ الْحَدِيدُ جَارِحًا أَوْ شَادِخًا مِثْلَ الْحَجَرِ الثَّقِيلِ يَفْضُخُ بِهِ رَأْسَهُ وَعُمُودُ الْحَدِيدِ، وَمَا أَشْبَهَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَذلك لَوْ ضَرَبَهُ بِعُمُودٍ حَدِيدٍ خَفِيفٍ لَا يَشْدُخُ مِثْلَهُ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيدِ لَا يَشْدُخُ، وَمَا كَانَ لَا يَجْرَحُ أَوْ كَانَ خَفِيفًا لَا يَشْدُخُ.

وَكذلك لَوْ ضَرَبَهُ بِحَدِّ السَّيْفِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَمْ يَجْرَحْهُ وَمَاتَ، فَفِيهِ الْعَقْلُ وَلَا قَوْدَ فِيهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيدِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى عَصَا خَفِيفَةٍ شَبِيهَةٍ بِالتَّصْيِبِ فَضْرَبَ بِهِ الضَّرْبَةَ الْوَاحِدَةَ فَمِيتَ مِنْهُ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَّخِذُ لِيَنْهَرُ دَمًا، وَلَا يَتَّخِذُ بِمَآثُ بِهِ، وَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا بِالثَّقَلِ لَا بِالْحَدِّ.

قَالَ: وَكَذلك الْمَرَاغُ يُرْمَى بِهِ، فَلَا يَجْرَحُ وَيَصِيبُ بِعَرَضِهِ فَيَمُوتُ أَوْ يَصِيبُ بِنَصْلِهِ، فَلَا يَجْرَحُ فَيَمُوتُ.

قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ ضَرَبَهُ بِحَجَرٍ لَا حَدَّ لَهُ خَفِيفٍ فَرَضَخَهُ فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ، وَلَوْ شَجَّهَ.

وَكذلك لَوْ ضَرَبَهُ بِسَوْطٍ فَيَضَعُ فِيهِ أَوْ ضَرَبَهُ أَسْوَاطًا يَرَى أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَمُوتُ مِنْ مِثْلِهَا، فَلَا قَوْدَ، وَلَوْ كَانَ نَضْوًا فَضَرَبَهُ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ وَمِثْلَهُ يَمُوتُ فَيَمُوتُ بِمَا يَرَى مِنْ مِثْلِهَا فَمَاتَ، فَفِيهِ الْقَوْدُ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَضَرَبَهُ مِائَةً وَالْأَغْلَبُ أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَمُوتُ مِنْ مِثْلِهَا فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ، وَكُلُّ حَدِيدٍ لَهُ حَدٌّ يَجْرَحُ فَجَرَحَ بِهِ جَرَحًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا فَمَاتَ مِنْهُ، فَفِيهِ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرَحُ بِحَدِّهِ وَالْحَجَرُ يَجْرَحُ بِثَقْلِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَرَوْ أَوْ مِنَ الْحِجَارَةِ شَيْءٌ يَحْدُدُ حَتَّى يَمُوتَ مَوْرَ الْحَدِيدِ فَجَرَحَ بِهِ، فَفِيهِ الْقَوْدُ إِنْ مَاتَ الْمَجْرُوحُ، وَإِنْ مَا جَاوَزَ هَذَا؛ فَكَانَ الْأَغْلَبُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ ضَرَبَ بِهِ أَوْ الْقَيِّ فِيهِ أَوْ الْقَيِّ عَلَيْهِ لَمْ يَعْشُ، فَضْرَبَ بِهِ رَجُلٌ رَجُلًا أَوْ الْقَاهُ فِيهِ، وَكَانَ لَا يَسْتَطِيعُ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقْرَبَ بِحَقِّ اللَّهِ مِنْ زَنًا أَوْ ارْتَدَّ، ثُمَّ ذَهَبَ عَقْلُهُ لَمْ أَقِمَّ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّانِ، وَلَمْ أَقْتُلْهُ بِالرَّدَّةِ؛ لِأَنِّي أَحْتَاجُ إِلَى ثَبُوتِهِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالزَّانِ وَهُوَ يَعْقِلُ.

وَكَذلك أَحْتَاجُ إِلَى أَنْ أَقُولَ لَهُ وَهُوَ يَعْقِلُ: إِنْ لَمْ تَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ قَتَلْتُكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقْرَبَ وَهُوَ بَالِغٌ أَنَّهُ جَنَى عَلَى رَجُلٍ جَنَايَةً عَمْدًا، وَقَالَ: كُنْتُ يَوْمَ جَنَيْتُ عَلَيْهِ صَغِيرًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَنْ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَرْشُهَا فِي مَالِهِ خَطَأً، فَإِنْ أَقْرَبَ بِهَا خَطَأً لَمْ يَضْمَنْ الْعَاقِلَةُ مَا أَقْرَبَ بِهِ وَضَمَنَهُ هُوَ فِي مَالِهِ، وَلَوْ قَالَ: كُنْتُ يَوْمَ جَنَيْتُهَا عَلَيْهِ ذَاهِبَ الْعَقْلِ بِالْغَا؛ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ذَهَبَ عَقْلُهُ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَقْبَدَ الْجَنِيَّ عَلَيْهِ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَيْثُ قَبِلْتُ مِنْهُ فَعَلِيهِ الْيَمِينُ إِنْ طَلَبَهَا الْمُدَّعِي.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ جَنَى عَلَى رَجُلٍ جَنَايَةً عَمْدًا سَأَلْتَهُمْ أَكَانَ بِالْغَا أَوْ صَغِيرًا؟

فَإِنْ لَمْ يَشْتَوْهُ بِالْغَا وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ يَنْكُرُ الْجَنَايَةَ أَوْ يَقُولُ: كَانَتْ وَأَنَا صَغِيرٌ جَعَلْتُهَا جَنَايَةً صَغِيرًا وَجَعَلْتُ أَرْشَهَا فِي مَالِهِ، وَلَمْ أَقْدَمْ مِنْهُ.

قَالَ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا يَمِينُ وَيَقِينُ جَنَى عَلَى رَجُلٍ، فَقَالَ جَنَيْتُ عَلَيْهِ فِي حَالِ جُنُونِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، وَلَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ بِالْجَنَانِيَّةِ، وَلَمْ يَشْتَوْهُ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ جُنُونِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ كَانَ هَكَذَا، وَإِنْ أَثْبَتُوا أَنَّهُ كَانَ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ فَعَلِيهِ الْقَصَاصُ، وَهَكَذَا مِنْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ بِمَرَضٍ أَوْ مَرَضٍ كَانَ أَوْ وَجْهٍ مِنَ الْوَجْهِ مَا كَانَ غَيْرَ السَّكْرِ، وَلَوْ أَثْبَتُوا أَنَّ جُنُونًا جَنَى وَهُوَ سَكْرَانٌ، وَقَالُوا: لَا نَدْرِي ذَهَابَ عَقْلُهُ مِنَ السَّكْرِ أَوْ مِنَ الْعَارِضِ الَّذِي بِهِ؟ جَعَلْتُ الْقَوْلَ قَوْلَهُ، وَلَوْ أَثْبَتُوا أَنَّهُ كَانَ مُفِيقًا مِنَ الْجُنُونِ، وَأَنَّ السَّكْرَ كَانَ أَذْهَبَ عَقْلَهُ جَعَلْتُ عَلَيْهِ الْقَوْدَ، وَلَوْ شَهِدَ شُهُودٌ عَلَى أَنَّهُ جَنَى مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ، وَآخَرُونَ أَنَّهُ جَنَى هَذِهِ الْجَنَايَةَ غَيْرَ مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ الْغَيْثُ الْبَيْتَيْنِ لَتَكَافَتْهُمَا وَجَعَلْتُ الْقَوْلَ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَوْ كَانَ يَمِينٌ وَيَقِينُ فَشَهِدَ لَهُ شُهُودٌ بِأَنَّهُ جَنَى مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ، وَقَالَ هُوَ بَلْ جَنَيْتُ وَأَنَا أَعْقَلُ قَبْلْتُ قَوْلَهُ وَجَعَلْتُ عَلَيْهِ الْقَوْدَ.

٦- باب العمد الذي يكون فيه القصاص

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: جَمَاعُ الْقَتْلِ ثَلَاثَةٌ وَجُودُهُ: عَمْدٌ فِيهِ قَصَاصٌ فَلَوْلِي الْجَنِيَّ عَلَيْهِ عَمْدُ الْقَصَاصِ إِنْ شَاءَ وَعَمْدٌ بِمَا لَيْسَ فِيهِ قَصَاصٌ وَخَطَأٌ فَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الرُّوْجَيْنِ قَصَاصٌ.

قَالَ: فَالْعَمْدُ فِي النَّفْسِ بِمَا فِيهِ الْقَصَاصُ أَنْ يَعْمَدَ الرَّجُلُ

وكذلك إن غمته شوب أو غيره فتابع عليه الغم حتى يموت، ففيه القود، وإن تركه حياً، ثم مات بعد، فلا قود إلا أن يكون الخنق أو الغم قد أورثه ما لا يجري معه نفسه فيموت من ذلك، ففيه القود.

وقال الربيع: وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل؛ لأنه لم يم من اليد.

قال الشافعي: وجماع هذا أن ينظر إلى من قتل بشيء مما وصفت غير السلاح الحدد؛ فإن كان الأغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنه وصحته وقوته أو حاله إن كانت مخالفة لذلك قتلاً وحياً تقتل السلاح أو وحى، ففيه القود. وإن كان الأغلب أن من نيل منه بمثل ما نيل منه يسلم، ولا يأتي ذلك على نفسه، فلا قود فيه.

قال الشافعي: وضرب القليل على الخاصرة يقتل في الأغلب، ولا يقتل مثله لو كان في ظهر أو البتين أو فخذين أو رجلين والضرب القليل يقتل النضر الخلق الضعيفة في الأغلب والأغلب أن لا يقتل قوته، ويقتل في الأغلب في البرد الشديد والحر الشديد، ولا يقتل في الأغلب في غيرها.

قال الشافعي: فمن نال من امرئ شيئاً فانظر إليه في الوقت الذي ناله فيه؛ فإن كان الأغلب أن ما ناله به يقتله، ففيه القود، وإن كان الأغلب أن ما ناله به لا يقتله، فلا قود فيه.

قال الشافعي: وإن طين رجل على رجل يتيماً، ولم يدعه يصل إليه طعام ولا شراب أياماً حتى مات أو جسه في موضع، وإن لم يطين عليه ومنعه الطعام أو الشراب مدة الأغلب من مثله أنه يقتله فمات قتل به، وإن مات في مدة الأغلب أنه يعيش من مثله، ففيها العقل ولا قود فيه.

قال الشافعي: فإن جسه فجاء بطعام أو شراب ومنعه الطعام، فلم يشربه حتى مات، ولم تأت عليه مدة يموت أحد منع الطعام في مثله، فلا عقل ولا قود؛ لأنه ترك أن يشرب فأعان على نفسه، ولم يمنعه الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد منعها الطعام، ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد من مثله قتل به، وإن كان الأغلب أنه لا يمات من مثله ضمن العقل.

قال الشافعي: وإذا أقدته بما صنع به حسن ومنع كما حسبه ومنعه، فإن مات في تلك المدة وإلا قتل بالسيف.

٧- بابُ العمدِ فيما دونَ النفسِ

قال الشافعي رحمه الله: وما دون النفس مخالف للنفس في بعض أمره في العمد، فلو عمد رجل عين رجل بأصبعه، ففقاها

الخروج منه أو ألقاه عليه فمات الرجل، ففيه القصاص، وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره فيشدخه أو خاصرته فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيتابع عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعاش من مثله.

وكذلك السياط، وما في هذا المعنى، وذلك أن يضربه على خاصرته أو في بطنه أو على ثدييه ضرباً متتابعاً أو على ظهره المائتين أو الثلعمائة أو على آتيه، فإذا فعل هذا، فلم يقلع عنه إلا ميتاً أو مغمى عليه، ثم مات، ففيه القود، وإن يستر الخفرة حتى إذا انجحمت ألقاه فيها أو يستر النار على وجه الأرض، ثم يلقيه فيها مربوطاً أو يربطه ليغرقه في الماء، فإن فعل هذا فمات في مكانه أو مات بعد من ألم ما أصابه، ففيه القود.

قال الشافعي: فإذا ستر النار على وجه الأرض فآلقاه فيها وهو زمن أو صغير فكذلك، وإن ألقاه فيها صحيحاً فكان يحيط العلم أنه يستطيع أن يتخلص منها فترك التخلص فمات، فلا قود، وإن عالج التخلص فغلبه كثرتها أو تهابها، ففيه القود.

وكذلك إن ألقى فيها، فلم يزل يتحرك يعالج الخروج، فلم يخرج حتى مات أو أخرج وبه منها حرق، الأغلب أنه لا يعاش منه فمات منه، ففيه القود، وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض لا نار عليها، فإنما يكفيه أن يتقلب فيصير عليها أو يقول أقمت وأنا على التخلص قادر أو ما أشبه هذا مما عليه الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود، وقد قيل: يكون فيه العقل.

وإن ألقاه في ماء قريب من ساحل وهو يحسن العوم، ولم تغلبه جرية الماء فمات، فلا قود، وإن كان لا يحسن العوم وألقاه قريباً من نجوة أرض أو جبل أو سفينة مقيمة وهو يحسن العوم فترك التخلص، فلا قود، وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في الأغلب منه فمات فعليه القود، ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فأخذه حوت، فلا قود وعليه العقل.

قال أبو محمد: وقد قيل: يتخلص أو لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل.

قال الربيع: وأصح القولين أن لا عقل في النفس ولا قود؛ لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص، وعلى الطارح أرض ما أحرقت النار منه أول ما طرح قبل أن يمكنه التخلص.

قال الشافعي: وإن خنقه فتابع عليه الخنق حتى يقتله، ففيه القود.

الأغلب فيه أنه يعاش من مثله، ولم التّق أحدًا من أهل الفقه والنظر بخالف في أن هذا معناه، فاما أن يشدخ الرجل رأس الرجل بالحجر أو يتابع عليه ضرب العصا أو السياط متابعة الأغلب أن مثله لا يعيش من مثله فهذا أكبر من القتل بالضربة بالسكين والحديدة الخفيفة في الرأس واليد والرجل وأعجل قتلاً وأحرى أن لا يعيش أحد منه في الظاهر.

٨- الحكم في قتل العمد

قال الشافعي رحمه الله: من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد لقيته فحدثني وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله ﷺ تباين في الفضل، ويكون بينها ما يكون بين الخبران من قتل العمد والخطأ؛ فكان بعضها يعرف لبعض الفضل في الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعاف دية الرجل دونه، فأخذ بذلك بعض من بين أظهرها بأقصد مما كانت تأخذ به؛ فكانت دية النضيري ضعف دية القرظي، وكان الشريف من العرب إذا قتل مجاور قاتله إلى من لم يقتله من أشراف القبيلة التي قتله أحدها وربما لم يرضوا إلا بعدد يقتلونهم فقتل بعض غني شاس بن زهير فجمع عليهم أبوه زهير بن جذيمة، فقالوا له أو بعض من ندب عنهم: سل في قتل شاس، فقال: إحدى ثلاث لا يغنيني غيرها، قالوا: وما هي؟

قال: تحيون لي شاساً أو تملتون درائي من نجوم السماء أو تدفعون لي غنيّاً بأسرها فاقتلها، ثم لا أرى أنني أخذت منه عوضاً.

وقتل كليب وائل فاقتلوا دهرًا طويلاً واعتزلهم بعضهم فاصابوا ابنًا له يقال له بجير فاتاهم، فقال: قد عرفتم عزلي فبجير بكليب وكفوا عن الحرب، فقالوا: بجير بشسع نعل كليب فقاتلهم، وكان معتزلاً.

قال الشافعي: وقال: إنه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في الجاهلية هذا الحكم الذي أحكيه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده الشريف منهم والوضيع ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُومُ يُوقِنُونَ﴾، فقال: إن الإسلام نزل وبعض العرب يطلب بعضاً بدماء وجراح فتزل فيهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ الآية والآية التي بعدها.

١٩٣٤- أخبرنا الرئيس قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا معاذ بن موسى، عن بكير بن مغروف، عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفرٍ حفظ

كان فيها القصاص؛ لأن الأصبع تأتي فيها على ما يأتي عليه السلاح في النفس، وربما جاءت على أكثر، وهكذا لو أدخل الرجل أصبعه في عينه فاعتلت، فلم تبرأ حتى ذهب بصرها أو انتجفت كان فيها القصاص.

قال الشافعي: ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت، ثم اتسعت حتى أوضحت لم يكن فيها قصاص؛ لأن الأغلب من اللطمة أنها قلما يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطأ.

قال الشافعي: ولو ضرب رأسه بجبر محدّد أو حجر له نقل غير محدّد فأوضحه أو أدماه، ثم صارت موضحة كان فيها القود؛ لأن الأغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا، ولو كانت حصة فرواه بها فورمت، ثم أوضحت لم يكن فيها قصاص، وكان فيها عقلها تاماً؛ لأن الأغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا ما دون النفس مما فيه القصاص كله ينظر إذا أصابه بالشئ؛ فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشيء من الحديد في النفس فأصابه فيه، ففيه القود، وإن كان الأغلب أنه لا يصنع ذلك إلا قليلاً إن كان، فلا قود فيه وفيه العقل، وهذا على مثال ما يصنع في النفس في إثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه.

قال الشافعي: وجماع معرفة قتل العمد من الخطأ أن يعمد الرجل إلى الرجل بالعصا الخفيفة، أو قال عصاً في البيت أو بالسياط في ظهره - الضرب الذي الأغلب أنه لا يمات من مثله أو ما دون ذلك من اللطم والوجه والصك والضربة بالشرائك، وما أشبهها، وكل هذا من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل.

١٩٣٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن علي بن زيد بن جذعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ألا إن في قبيل النعمان الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خليفة في بطونها أولادها. [ياحي]

١٩٣٣- أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة بن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ. [ياحي]

قال الشافعي: فالدية في هذا على العاقلة من قبل أنه خطأ في القتل، وإن كان عمداً في الفعل يستطاع فيه القصاص، ولا يكون فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين.

قال الشافعي: وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

يؤديه بإحسان. وقال: وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن.

١٩٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّيْصُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَنْعِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَجُزُّ لِمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَغْضَبَ بِهَا شَجَرًا؛ فَإِنْ ارْتَحَصَ أَحَدٌ، فَقَالَ: أَجَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَخْلَاهَا لِي، وَلَمْ يَجْلُهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ كَحَرَمَتِهَا بِالْأَنْسِ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَا خُرَاعَةُ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِهِ بِلَا وَأَنَا وَاللَّهُ عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَعْلَهُ تِسْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَخْبَرَا قَتَلُوا، وَإِنْ أَخْبَرَا أَخَذُوا الْعُقْلَ. [أخرجه البخاري (١٠٤)، مسلم (١٣٥٤)، أبو داود (٤٥٠٤)، الترمذي (٨٠٩)، النسائي (٢٥٠/٥)- (٢٠٦)]

قال الشافعي: وأنزل الله جل ثناؤه ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فيقال - والله أعلم - في قوله ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ لا يقتل غير قاتله.

قال الشافعي: في قوله تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إنها خاصة في الحين اللذين وصف مقاتل بن حيان وغيره ممن حكيت قوله في غير هذا الموضع، ثم ادبها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والأنثى بالأنثى إذا قتلتها، ولا يقتل غير قاتلها إبطالاً لأن يجاور القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما وصف ليس أنه لا يقتل ذكر بالأنثى إذا كانا حريين مسلمين ولا أنه لا يقتل حر بعبد من هذه الجهة إنما يترك قتله من جهة غيرها، وإذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان بواحد إذا كانا قاتلين.

قال الشافعي: وهي عامة في أن الله عز ذكره أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان، وإنما يتكافأ بالحرية والإسلام، وعلى كل ما وصف من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع.

قال الشافعي: فأما رجل قتل قتيلاً فولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل، وإن شاء أخذ منه الدية، وإن شاء عفا عنه بلا دية.

قال الشافعي: وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك

مُعَاذَ مِنْهُمْ مُجَاهِدًا وَالْحَسَنَ وَالضُّحَّاكَ بْنُ مُزَاجِمٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ الآية.

قال: كان كتب على أهل التوراة أنه من قتل نفساً فغير نفس حتى له أن يقاد بها، ولا يعفى عنه ولا يقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعفى عنه، ولا يقتل ورخص لأمية عمدة ﷺ إن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا فذلك قوله عز وجل ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ يقول: الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية، ولا يقتل، ثم قال: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يقول: من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب اليم.

وقال في قوله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ يقول: لكم في القصاص حياة ينتهي بعضكم عن بعض أن يصيب مخافة أن يقتل. [أخرجه البيهقي (٥١/٨)]

١٩٣٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ قال العفو أن تقبل الدية في العمد ﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتب على من كان قبلكم ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. [أخرجه البخاري (٤٤٩٨)، النسائي (٣٦/٨)- (٣٧)]

قال الشافعي: وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم.

وكذلك ما قال مقاتل: لأن الله عز وجل إذ ذكر القصاص، ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ لم يميز - والله أعلم - أن يقال: إن عفي بأن صولح على أخذ الدية؛ لأن العفو ترك حق بلا عوض.

فلم يميز إلا أن يكون إن عفي عن القتل، فإذا عفا لم يكن إليه سبيل، وصار للعافي القتل مالاً في مال القاتل وهو دية قتيله فينبه بمعروف ويؤدى إليه القاتل بإحسان، فلو كان إذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء

يقتل في قول من قتل أكثر من واحد بواحد - أيهم أراد ويأخذ
تمن أراد منهم الذية بقدر ما يلزمه منها كأنهم كانوا ثلاثة فعفا عن
واحد فيأخذ من الاثنين ثلثي الذية أو يقتلها إن شاء.

قال الشافعي: وإذا كانوا نفراً فضره معاً فمات من
ضربهم، وأحدهم ضاربٌ بمديدة والآخرُ بعضاً خفيفةً والآخرُ
بمحجر أو سوط فمات من ذلك كله وكلهم عامدٌ للضرب، فلا
قصاص فيه من قبل أبي لا أعلم بأي الضرب كان الموت، وفي
بعض الضرب ما لا قود فيه مجال، وعلى العامد بالحديد حصته
من الذية في ماله، وعلى الآخرين حصتهما على عاقلتهما.

قال الشافعي: وكذلك لو كان فيهم واحد رمى شيئاً فأخطأ
به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالحديد - الذية في
حصصهم في أموالهم حالة، وعلى عاقلة المخطئ بالحديدة حصته
من الذية كما تكون دية الخطأ.

قال الشافعي: ولو عفا المقتول عن هؤلاء كلهم كان القول
فيم لا يميز للقاتل وصية أو من يميزها كما وصفت، وقال في
الذي يشركهم بخطئ قولين: أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل
فجميع ما أصاب العاقلة من حصص أصحابهم من الذية وصية لهم
جائزة من الثلث والآخر أن لا تجوز له وصية؛ لأنها لا تسقط عن
العاقلة إلا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل.

قال الربيع: القول الثاني أصح عندي.

قال الشافعي: والقول في الرجل يجرح الرجل جرحاً يكون
في مثله قصاصٌ فيبرأ المجرؤ منه أن للمجرؤ في جرحه مثل ما
كان لأوليائه في قتله من الخيار؛ فإن شاء استقاذ من جرحه، وإن
شاء أخذ عقل الجرح من مال الجارح حالاً يكون غريباً من
الغرماء يخاص أهل الذين.

قال الشافعي: وما أصابه من جرح عمداً لا قصاص فيه
فعقله في مال الجارح حالاً.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على رجل جنائيات كان له
أن يستقيذ مما أراد ويأخذ العقل مما أراد منها.

وكذلك لو جنى عليه نفر كان له أن يستقيذ من بعضهم
ويأخذ من بعض العقل.

قال الشافعي: ولو كان القاتل أو الجارح عبداً أو ذميّاً أو
حرّاً مسلماً كان لولي المقتول وللمجرؤ في نفسه على الجاني
القصاص أو اختيار العقل من العبد والذمي؛ فإن اختاروه أو
اختاره فاقصروا أو اقتصوا، فلا شيء لهم غير القصاص؛ فإن
اختاروا أو اختار العقل فذلك في مال الذمي حال يكونون في ماله
غرماء له، وفي عتق العبد كاملاً يباغ فيه؛ فإن بلغ العقل كاملاً
فذلك لولي الدم أو المجرؤ، وإن لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء،

القصاص كره ذلك القاتل أو أحبه؛ لأن الله عز وجل إنما جعل
السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجة أو
غيرها سواء، وليس لأحد من الأولياء أن يقتل حتى يجتمع جميع
الورثة على القتل ويتنظر غائبهم حتى يحضر أو يوكل وصغيرهم
حتى يبلغ ويمس القاتل إلى اجتماع غائبهم ويلوغ صغيرهم: فإن
مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم قبل اجتماعهم على القتل
فلوارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان للميت من أن
يعفو أو يقتل.

قال الشافعي: فإذا أخذ حقه من الذية فذلك له ولا سبيل
له إلى الدم إذا أخذ الذية أو عفا بلا دية.

قال الشافعي: ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا
لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا العوض في القتل إن أراد الورثة؛
فإن عفا الورثة وأخذوا الذية أو عفا أحدهم كانت الذية حيثن
مالاً من ماله يكون أهل الدين أحق بها وأهل الوصايا حقهم
منها.

قال الشافعي: ولو لم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات
القاتل كانت لهم الذية في ماله يحاصون بها غرماء كدين من دينه.

قال الشافعي: ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل أن يقتل
كانت لهم الذية في ماله؛ لأن المال إنما يطل عنهم بأن يختاروا
القتل ويقتلون، فيكونون مستوفين لحقهم من أحد الوجهين.

وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقتضي
عليه بالقصاص قبل أن يقتل كانت لهم الذية في ماله.

قال الشافعي: ولو لم يمت القاتل، ولكن رجل قتل خطأ
فأخذت له دية كانت الذية مالاً من ماله لا يكون أهل القتل
الأول أحق بها من غرمائه كما لا يكونون أحق بما سواها من ماله
ولهم الذية في ماله يكونون بها أسوة الغرماء.

قال الشافعي: ولو جرحه رجل عمداً، ثم عفا المجرؤ عن
الجرح، وما حدث منه، ثم مات من ذلك الجرح لم يكن إلى قتل
الجارح سبيل بأن المجرؤ قد عفا القتل؛ فإن كان عفا عنه ليأخذ
عقل الجرح أخذت منه الذية تامة؛ لأن الجرح قد صار نفساً، وإن
كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح، ثم مات من الجرح فمن
لم يجز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الذية تامة للورثة؛ لأن
هذه وصية للقاتل، ومن أجاز الوصية للقاتل جعل عفو عن
الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا، وقال
فيما زاد من الذية على عقل الجرح قولين أحدهما له مثل عقل
الجرح؛ لأنه مال من ماله ملك عنه والآخر لا يجوز؛ لأنه لا يملك
إلا بعد موته عنه.

قال الشافعي: ولو قتل نفر رجلاً عمداً كان لولي القتل أن

أيهما شاءوا إلا أن حَقَّهم في واحدٍ دونَ واحدٍ، فإذا فاتَ واحدٌ فحقَّهم ثابتٌ في الَّذي كانَ حَقَّهم فيه إن شاءوا وهو حيٌّ.

قال الشافعي: وكذلك للرجل إذا جرحه الرجلُ الخيارُ في القصاصِ في الجرح؛ فإن مات الجارحُ فله عقلُ الجرحِ إن شاءَ حالاً كما وصفتُ في مالِ الجارحِ.

قال الشافعي: وسواءُ أيِّ ميتةٍ ماتَ القاتلُ والجارحُ بقتلٍ أو غيره فديةُ المقتولِ الأول، وجرحه في ماله.

فإن جرحَ رجلٌ جراحاتٍ في كلِّها قصاصٌ فللمجروحِ الخيارُ في كلِّ جرحٍ منها كما يكونُ في جرحٍ واحدٍ لو جرحه إيشاءُ، وإن شاءَ اقتصرَ من بعضها وأخذَ الديةَ من بعضها، وإن شاءَ ذلكَ في كلِّها فهو له.

قال الشافعي: كأنه قطعَ يديه ورجليه وأوضحه؛ فإن شاءَ قطعَ له يداً ورجلاً وأخذَ عقلَ يده ورجل، وإن شاءَ أوضعه، وإن شاءَ أخذَ أَرشَ الموضحةِ إذا كانَ له الخيارُ في كلِّ كانَ له الخيارُ في بعضٍ.

قال الشافعي: وكذلك ورثةُ المقتولِ والمجروحِ بعدَ موته إن أحبوا اقتصوا للميتِ من النفسِ أو الجرحِ إن لم يكنْ نفسه، وإن أحبوا أخذوا العقلَ، وإن أحبوا إذا كانت جراحٌ، ولم يكنْ نفسٌ أن يأخذوا أَرشَ بعضِ الجراحِ ويقتصوا من بعضِ كانَ لهم.

قال الشافعي: ومن قتلَ اثنين بواحدٍ أو أكثرَ بواحدٍ فقتلَ عشرةً رجلاً عمداً فلاولياءَ المقتولِ أن يقتلوا من شاءوا منهم، وأن يأخذوا الديةَ تَمَنَ شاءوا، فإذا أخذوا الديةَ لم يكنْ لهم أن يأخذوا من واحدٍ إلا عشرَ الديةِ، وإذا كانت الديةُ، فإنما يغرمها الرجلُ على قدرِ من شركه فيها وهي خلافتُ القصاصِ.

قال الشافعي: وإن قطعَ رجلٌ يدي رجلٍ ورجليه، ثم ماتَ المقطوعةُ يده ورجلاه من تلكِ الجراحِ فأرادَ ورثتهُ القصاصَ كانَ لهم أن يصنعوا ما صنعَ بصاحبه، وإن أرادوا أن يقتلوه ويأخذوا أَرشاً فيما صنعَ به لم يكنْ لهم، وإذا كانت النفسُ، فلا أَرشَ للجراحِ لدخولِ الجراحِ في النفسِ وهم أن يأخذوا ديةَ النفسِ كلِّها ويدعوا القصاصَ.

قال الشافعي: ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو يديه دونَ رجليه أو بعضَ أطرافه التي قطعَ منه ويدعوا قتله كانَ ذلكَ لهم إذا قضيتَ لهم بأن يفعلوا ذلكَ ويقتلوه قضيتَ لهم بأن يفعلوا ذلكَ به ويدعوا قتله، فإن قالوا نقطعُ يديه، ثم نأخذُ منه ديةً أو بعضها لم يكنْ ذلكَ لهم وقيلَ إذا قطعتم يديه، فقد أخذتم منه ما فيه الديةُ، فلا يكونُ لكم عليه زيادةٌ إلا القطعُ أو القتلُ فأما مالٌ، فلا، ولو قطعوا له يداً أو رجلاً، ثم قالوا نأخذُ نصفَ الديةِ كانَ لهم ذلكَ؛ لأنَّه لو قطعَ يديه فأرادوا أخذَ القودِ من يده والأرضِ

وإن زادَ ثمنُ العبدِ على العقلِ ردُّ إلى سيِّدِ العبدِ، وإن شاءَ سيِّدُ العبدِ قبلَ هذا كله أن يؤدِّيَ عقلَ النفسِ أو الجرحَ متطوعاً غيرَ مجبورٍ عليه لم يبعَ عليه عبده، وقد أدَّى جميعَ ما في عقله.

قال الشافعي: ولو كانَ الجاني عبداً على عبدٍ كانَ لسيِّدِ العبدِ الخيارُ في القصاصِ أو العقلِ، وليسَ للعبدِ في ذلكَ خيارٌ إن كانت الجنايةُ جرحاً بريئاً منه، وسواءُ كانَ العبدُ مرهوناً أو غيرَ مرهونٍ إلا أنَّه إذا أخذَ له عقلاً وهو مرهونٌ خيرٌ بينَ أن يدفعَ ما أخذَ له من العقلِ رهناً إلى المرتهنِ أو يجعله قصاصاً من دينه، ولا يمنعُ القصاصُ قولَ المرتهنِ إنَّما جعلتُ عليه إذا أخذَ العقلَ أن يجعله رهناً أو قصاصاً؛ لأنَّه يقومُ مقامَ بدنِ العبدِ إن ماتَ أو نقصَ بدنه لنقصِ الجراحِ له، وإن لم يمتِ وسواءُ هذا في المدبِّرِ وأُمِّ الولدِ لملكِ المملوكِ في هذا كله فأما المكاتبُ فذلكَ إليه دونَ سيِّده يقتصرُ إن شاءَ أو يأخذُ الديةَ؛ فإن أخذَ الديةَ خلى بينه وبينها كما يخلَّى بينه وبينَ ماله.

قال أبو محمدِ الرِّبيعُ: وفي المكاتبِ يحسنُ عليه جنايةُ فيها قصاصٌ أنَّه ليسَ له أن يقتصرَ من قبلِ أنَّه قد يعجزُ فيصيرُ رقيقاً، فيكونُ قد أثلفَ على سيِّده المالَ الَّذي هو بدلٌ من القصاصِ وله أن يأخذَ العقلَ ويكونُ أولى به من السيِّدِ يستعينُ به في كتابته.

قال الشافعي: وإذا اختارَ العقلَ في قتلِ العمدِ الَّذي فيه القصاصُ فهو حالٌ في النفسِ، وما دونها، وكلُّ عمدٍ، وإن كانَ دياتٍ في مالِ الجاني موسراً كانَ أو معسراً لا تحملُ العاقلةُ من قتلِ العمدِ شيئاً.

قال الشافعي: وإن أحبَّ الولاةُ أو المجروحُ العفوَ في القتلِ بلا مالٍ ولا قودٍ فذلكَ لهم.

فإن قال قائلٌ: فمن أين أخذتَ العفوَ في القتلِ بلا مالٍ ولا قودٍ؟

قيلَ: من قولِ الله جلَّ ثناؤه ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾، ومن الروايةِ عن رسولِ الله ﷺ في أنَّ في العفوِ عن القصاصِ كفارةٌ أو قال شيئاً يرغبُ به في العفوِ عنه.

فإن قال قائلٌ: فإنَّما قال رسولُ الله ﷺ: من قتلَ له قتيلاً فأهله بينَ خيرتينِ إن أحبَّوا فالقودُ، وإن أحبَّوا فالعقلَ.

قيلَ له: نعم هو فيما يأخذونَ من القاتلِ من القتلِ، والعفوُ بالديةِ والعفوُ بلا واحدٍ منهما ليسَ بأخذٍ من القاتلِ إنَّما هو تركٌ له كما قال: ومن وجدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مُعَذِّمٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لَيْسَ أَنْ لَيْسَ له تركه ولا تركُ شيءٍ يوجبُ له إنَّما يقالُ هو له، وكلُّ ما قيلَ له: أخذه فله تركه.

قال الشافعي: وإذا قتلَ الرجلُ الرجلَ عمداً، ثم ماتَ القاتلُ فالديةُ في مالِ القاتلِ؛ لأنَّه يكونُ لأولياءِ المقتولِ أن يأخذوا

من أخرى كان لهم ذلك، ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة بجأها فجرحه جافة مع قطع يديه ورجليه فمات، فقال ورثته: نجرحه جافة ونقتله لم يمنعوا ذلك، وإن أرادوا تركه بعدها تركوه، ولو قالوا على الابتداء: نجرحه جافة ولا نقتله لم يتركوا، وذلك أنهم إنما يتركون إذا قالوا نقتله بما يقاد منه في الجنابة، وأما ما لا يقاد منه، فلا يتركون وإياه.

٩- ولاية القصاص

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾.

قال الشافعي: فكان معلوماً عند أهل العلم بمن خوطب بهذه الآية أن ولي المقتول من جعل الله تعالى له ميراثاً منه، وقال رسول الله ﷺ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ يَتَنَّ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبُوا فَأَلْقَوْهُ، وَإِنْ أَحْبَبُوا فَالْعَقْلُ ولم يختلف المسلمون فيما علمته في أن العقل موروث كما يورث المال، وإذا كان هكذا فكل وارث ولي الدَّم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة أو أم أو ولداً أو والد لا يخرج أحد منهم من ولاية الدَّم إذا كان لهم أن يكونوا بالدَّم مالا كما لا يخرجون من سواه من ماله.

قال الشافعي: فإذا قتل رجل رجلاً، فلا سبيل إلى القصاص إلا بأن يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص، فإذا فعلوا فلهم القصاص، وإذا كان على الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل، وإن كره أهل الدين والوصايا؛ لأنهم ليسوا من أوليائه، وأن الورثة إن شاموا ملكوا المال بسببه، وإن شاموا ملكوا القود.

وكذلك إن شاموا عفواً على غير مال ولا قود؛ لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة الورثة أو بمشيئة المجني عليه إن كان حياً، وإذا كان في ورثة المقتول صغار أو غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار، فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم، وإذا كان في الورثة معتوه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وأي الورثة كان بالغاً فعفاً بمال أو بلا مال سقط القصاص، وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية، وإذا سقط القصاص صارت لهم الدية.

قال الشافعي: وإذا كان للدَّم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما: قد عفوت القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت القصاص منه أو قال القاتل: اعف عني، فقال: قد عفوت عنك، فقد بطل القصاص عنه وهو على حقه من

الدية، وإن أحب أن يأخذه به أخذه؛ لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن المال إنما هو عفو أحد الأمرين دون الآخر قال الله تعالى ﴿فَمَنْ عَفَى عَنْ شَيْءٍ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ يعني من عفى له عن القصاص.

قال الشافعي: ولو قال: قد عفوت عنك القصاص والدية لم يكن له قصاص، ولم يكن له نصيب من الدية، ولو قال: قد عفوت ما لزمك لي لم يكن هذا عفواً للدية، وكان عفواً للقصاص، وإنما كان عفواً للقصاص دون المال، ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولا لهما؛ لأن الله عز وجل حكم بالقصاص، ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَى عَنْ شَيْءٍ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فاعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص؛ لأنه أعظم الأمرين وحكم بأن يتبع بالمعروف يؤدي إلى المعفو له بإحسان وقوله ما يلزمك لي على القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بأن يؤدي إليه الدية حتى يعفوها صاحبها، ولو قال: قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفواً له عن القصاص؛ لأنه ما كان مقيماً على القصاص فالقصاص له دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية.

وكذلك لو قال: قد عفوت عن الدية، ثم مات القاتل، فإن له أخذ الدية؛ لأنه عفا عنها، وليست له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص، وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه دين جاز عفوه، ولو عفاها في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً، وكان عفوه حصته من الدية وصية.

قال الشافعي: ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية، وإن كان محجوراً فعفاها فعفوه باطل، وليس لوليّه إلا أخذاً من القاتل، ولو عفاها وليّه كان عفوه باطلاً.

وكذلك لو صالح وليّه منها على شيء ليس بنظر له لم يجوز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه على وجه النظر.

قال الشافعي: وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية؛ لأن في عفوه عن القصاص زيادة في ماله وعفو المالك نقص، فلا يجوز عفوه المال.

قال الشافعي: ومن جاز له عفوه ماله سوى الدية جاز ذلك له في الدية، ومن لم يجوز عفوه ماله سوى الدية لم يجوز له عفوه الدية.

قال الشافعي: ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن القاتل أو قد عفوت حقني عن القاتل، ثم مات قبل أن يبين كان لورثته أخذ حقه من الدية، ولم يكن لهم القصاص؛ فإن ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البيّنة، وإن أراد إحلاف الورثة ما

يعلمونه عفاهما أحلفوهما وأخذوا بحقهم من الذِّية.

قال الشَّافِعِيُّ: ولو كان العافي حيًّا فادَّعى عليه القاتلُ أنَّه قد عفا عنه الدَّم والمالَ أحلفَ له كما يحلفُ في دعواه عليه فيما سوى ذلك.

قال الشَّافِعِيُّ: وكلُّ جنابةٍ على أحدٍ فيها القصاصُ دونَ النفسِ كالنفسِ، للمجنبيِّ عليه القصاصُ إذا أرادَ أو أخذَ المالَ أو العفوَ بلا مالٍ؛ فإن ماتَ من غيرِ الجراحِ قبلَ أن يقتصَّ أو يعفوَ فولَّيه يقومُ في الاقتصاصِ والعفوِّ مقامه والقولُ فيه كالقولِ في النفسِ لا يختلفان.

١٠- بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْعَفْوِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: إذا ماتَ المجنيُّ عليه في النفسِ أو غيرها فشهدَ أحدُ ورثته أن أحدهم عفا القصاصَ أو عفا المالَ والقصاصَ، فلا سبيلَ إلى القصاصِ كانَ الشاهدُ ممن تجوزُ شهادته أو لا تجوزُ شهادته إذا كانَ بالغاً وارثاً للمقتول؛ لأنَّ في شهادته إقراراً أنَّ دَمَ القاتلِ ممنوعٌ، وإن لم تكن تجوزُ شهادته أحلفَ الشَّهودَ عليه ما عفا المالَ وكانت له حصته من الذِّية، ولا يحلفُ ما عفا القصاصَ؛ لأنَّه لا سبيلَ إلى القصاصِ ولا أحلفه على ما إذا حلفَ عليه لم أطرح عنه يمينه ما شهدَ به عليه.

قال الشَّافِعِيُّ: ولو كانَ ممن تجوزُ شهادته حلفَ القاتلُ معَ شهادته له أنَّه عفا عنه المشهودُ عليه القصاصَ بالمالِ وبرئَ من حصَّةِ المشهودِ عليه من الذِّية وأخذَ من بقيَ من الورثةِ منهم حصصهم من الذِّية.

ولو شهدَ شاهدانِ على الوارثِ أنَّه قال: قد عفوتُ عن دمِ أبي أو عفوتُ عن فلانِ دَمَ أبي أو عفوتُ عن فلانِ تباعني في دمِ أبي أو عفوتُ عن فلانِ ما يلزِمه لأبي أو ما يلزِمه لي من قبلِ أبي كانَ هذا كله عفواً للدمِّ، ولم يكن عفواً لخصته من الذِّية حتى يبينَ، فيقول: قد عفوتُ عنه الدَّم والذِّية أو الدَّم، وما يلزِمه من المالِ، ولو شهدوا أنَّه وصلَّ كلامه، فقال: قد عفوتُ عن القصاصِ والعقوبةِ في الذِّمة لم يكن هذا عفواً للمالِ حتى يقول: قد عفوتُ عنه الدَّم والمالَ الذي يلزِمه لأبي.

وكذلك لو قال: قد عفوتُ عنه دماً، وما يلزِمه؛ لأنَّه قد يرى العقوبةَ تلزِمه، وليسَ هذا عفواً للمالِ حتى يسميه.

قال الشَّافِعِيُّ: ولو وصلَّ، فقال: قد عفوتُ عنه الَّذي يلزِمه في دمِ أبي من قصاصٍ وعقوبةٍ في مالٍ لم يكن عفواً عن الذِّية حتى يقول: ما يلزِمه لي من المالِ أو ما يلزِمه من المالِ؛ لأنَّه قد يجهلُ فيرى أنَّ عليه أن يحرقَ له مالاً أو يقطعَ أو يعاقبَ فيه فالذِّية ليست عقوبةً وعليه في هذا كله اليمينُ ما عفا الذِّية، ولو

شهدَ اثنانِ من الورثةِ على الاثنيْنِ وشهدَ الاثنانِ المشهودُ عليهما على الشَّاهدينِ عليهما أنَّهم عفوا الذِّية والقصاصَ كانت شهادتهم جائزةً، وليسَ في شيءٍ من شهادتهم ما يجزؤونَ به إلى أنفسهم، ولا يدفعونَ به عنها؛ لأنَّه قد كانَ لكلِّ واحدٍ منهم عفوُ الدَّم، وإن لم يرضه صاحبه، وليستَ تصيرُ حصَّةُ واحدٍ منهم عفواً لى صاحبه، فيكونُ جازراً بها إلى نفسه شيئاً.

قال الشَّافِعِيُّ: وإذا كانَ للدمِّ وليانِ: أحدهما غائبٌ أو صغيرٌ أو حاضرٌ لم يأمره بالقتلِ، ولم يخيِّره فعدا أحدُ الوليَّينِ فقتلَ قاتلَ أبيه، ففيها قولان: أحدهما لا قصاصَ مجال.

قال الشَّافِعِيُّ: وإنَّما يسقطُ من قال هذا - القودُ عنه إذا لم يجمع ورثةَ المقتولِ عليه للثبته، وإن قولَ الله عزَّ وجلَّ ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ يحتملُ أيَّ وليٍّ قتلَ كانَ أحقَّ بالقتلِ، وقد كانَ يذهبُ إلى هذا أكثرُ مفتي أهلِ المدينة، فيقولونَ لو قتلَ رجلٌ له مائةٌ وليٌّ فعفا تسعةً وتسعونَ كانَ للباقي الَّذي لم يعفِ القودَ ويتزَلَّ منزلةَ أحدٍ يكونُ للرجلِ فيموتُ فيعفو أحدُ بنيِّه أنْ للأخِرِ القيامُ به فهذا أسقطُ من قال هذا القصاصَ عن القاتلِ والتعزيرُ إن كانَ ممن يجهلُ، وإن كانَ ممن لا يجهلُ عزَّزَ بالتعديِّ بالقتلِ دونَ غيره من ولاؤِ الدَّم، ثم قيلَ لولاؤِ الدَّمِ معه لكم حصَّةٌ من الذِّية؛ فإن عفوتوها تركتم حقكم، وإن أردتم أخذها فهي لكم والقولُ ممن يأخذونها واحدٌ من قولين: أحدهما أنَّها لهم في مالِ القاتلِ ويرجعُ بها ورثةُ القاتلِ في مالِ قاتلِهِ، ومن قال: هذا قال: إن عفوا عن القاتلِ الذِّية رجعَ ورثةُ قاتلِ المقتولِ على قاتلِ صاحبهم بحصَّةِ الورثةِ معه من الذِّية.

قال الشَّافِعِيُّ: القولُ الثَّاني أنَّها للورثةِ في مالِ أخيه؛ لأنَّه قاتلُ أبيهم؛ لأنَّ الذِّيةَ إمَّا كانت تلزِمه لو كانَ لم يقتله وليٌّ، فإذا قتله وليٌّ يدركُ عنه القصاصُ، فلا يجتمعُ عليه القتلُ، ويوجبُ الذِّيةَ في ماله.

قال الشَّافِعِيُّ: والقولُ الثَّاني أنَّه على من قتلَ من الأولياءِ قاتلَ أبيه القصاصَ حتى يجتمعوا على القتلِ، وإذا قتلَ الرَّجلُ الرَّجلَ، فقال: قتلَ ابني أو رجلاً أنا وليُّه طلبُ باليَّة؛ فإن أقامها بأنَّه قتله عمداً عزَّزَ، ولم يكن عليه عقلٌ ولا قودٌ ولا كفارة، وإن لم يقمها اقتصرَ منه.

ولو قتلَ رجلٌ له وليَّانِ قاتلَ أبيه وأدعى أنَّ الوليَّ معه أدنُّ له أحلفَ الوليَّ المدَّعى عليه؛ فإن حلفَ كانَ له نصيبه من الذِّية على ما وصفت، وإن نكلَ حلفَ المدَّعى عليه وبرئَ من نصيبه من الذِّية.

ولو أنَّ رجلاً له وليَّانِ أو أولياءَ فعفا أحدُ أوليائه القصاصَ، ثمَّ عدا عليه أحدُ الأولياءِ فقتله، وقال: لم أعلم عفواً

قال أبو محمد: والقول الثاني أنه قاتل مع غيره، فلا تجوز له وصية إلا أن يكون الجارح الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين، فيكون هو القاتل وتجوز الوصية للأول؛ لأن الثاني هو القاتل.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة بجالها، فقال: قد عفوت عنه الجنابة، وما يحدث فيها، وما يلزمه منها من عقل وقود، ثم مات من الجنابة، فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى أرض الجنابة نفسها؛ فكان فيها قولان.

أحدهما: أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العافي عنه كان كأن شجّه موضحة فعفا عقلها وقودها فيرفع عنه من الذية نصف عشرها؛ لأنه وجب للمجني عليه في الجنابة ويأخذ الباقي؛ لأنه عفا عما لم يجب له، فلا يجوز عفو فيه.

والقول الثاني: أن يؤخذ بجميع الجنابة؛ لأنها صارت نفساً، وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال.

قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي.

قال الشافعي: ولو كانت الجنابة يدين ورجلين، ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثلث؛ لأن الذية وجبت له أكثر إلا أن ذلك نقص بالموت، ولم يجز له في القول الثاني؛ لأنها صارت نفساً، وهذا قاتل.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل للرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جنبت عليّ فجنى عليه بعد القول لم يكن هذا عفواً، وكان له العقل والقود؛ لأنه عفا عنه ما لم يجب له.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل على أبي الرجل جرحاً، فقال ابنه وهو وارثه: قد عفوت عن جنابتك على أبي في العقل والقود معاً لم يكن هذا عفواً؛ لأن الجنابة لأبيه، ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود؛ لأنه لم يعف بعد ما وجب له، ولو عفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عفاهما معاً.

١٢ - جنابة العبد على الحر فيبتاعه الحر

والعفو عنه

قال الشافعي: وإذا جنى عبد على حر جنابة فيها قصاص فعليه القصاص أو الأرض والجنابة والذية كلها في رقة العبد؛ فإن عفا القصاص والأرض جاز العفو إن صح منها من رأس المال، وإن مات منها أو من غيرها قبل أن يصح جاز العفو؛ لأنه من الثلث يضرب به سيّد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالأقل من الذية والأرض ما كان أو قيمة رقة عبده ليس عليه غيره، وإنما أجزأها هنا أنها وصية لسيّد العبد وسيده ليس بقاتل،

من معي، فيها قولان: أحدهما أن عليه القصاص، فإذا اقتصر منه فتصبيه من الذية في مال القاتل المقتول الذي اقتصر منه والآخر أن يحلف ما علم عفو، ثم عوقب، ولم يقتصر منه وأغرّم دية حالة في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه، وإن لم يحلف حلف أولياء المقتول الآخر لقد علم، ثم في القصاص منه قولان: أحدهما أن يقتصر منه والآخر لا قصاص منه، ومن قال يقتصر منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القاتل نصيبهم من الذية وللذي قتل به حصته من الذية كما أخذ منه القصاص.

قال الشافعي: فإذا عفا أحد الورثة القصاص فحكم الحاكم لهم بالذية فأيهم قتل القاتل قتل به إلا أن يدع ذلك ورثته.

١١ - باب عفو المجني عليه الجنابة

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا جنى الرجل على الرجل الجنابة فيها قصاص، فقال المجني عليه قد عفوت عن الجنابة جنابته عليّ وبرأ المجني عليه من الجنابة سقط القصاص عن الجنابة وسأل المجني عليه.

فإن قال: قد عفوت له القصاص والمال جاز عفو للمال إن كان يلي ماله، وإن كان لا يلي ماله جاز عفو للقصاص وأخذ له المال؛ لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئاً، وهكذا إن مات من جنابة الجنابة وهو يلي ماله مسئل ورثته؛ فإن قالوا: لا نعلمه عفا المال، أحلفوا: ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال الجنابة إلا أن يأتي الجنابة بينة على عفو المال والقصاص معاً فيجوز له العفو، ولو جاء الجنابة بينة أنه قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته عليّ لم يكن هذا عفو المال حتى يبين، فيقول من قصاص وأرض فيجوز عفو المال، ولو مات المجني عليه من جنابة الجنابة بعد قوله قد عفوت عن الجنابة جنابته عليّ سقط القصاص، وكان عليه في ماله دية النفس.

وكذلك لو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته عليّ من عقل وقود، وما يحدث منها كان هكذا.

ولو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته عليّ من عقل وقود، فلم يمت من الجنابة وصح قبل أن يموت ومات من غيرها جاز العفو فيما لزمه بالجنابة نفسها، ولم يجز فيما لزمه بزيادتها؛ لأن الزيادة لم تكن وجبت له يوم عفا، ولم تكن وصية بحال وكانت كهية وهيباً مريضاً، ثم صح فتجوز جواز هبة الصحيح، ولو كانت المسألة بجالها، فلم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلاً كان أرض الجرح كله وصية جائزة يضرب بها مع أهل الوصايا؛ لأنه ليس بقاتل.

الجنابة؛ فإن كانت الجنابة خطأً أو عمداً فمات منها؛ فكان الصداق جائزاً وزادها فيه على صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل؛ لأنها تصير وصية لوارث، فلا تجوز، ولو جنت على عبد له جنابة فنكحها عليها جاز كتنكاحه إياها على جنابة نفسه في المسائل كلها إلا في أن الصداق إذا كان جائزاً، وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جائزاً؛ لأنها لم تجن على السيد، فيكون قابلاً، ولم يكن صداقها في معنى الوصايا بحال، فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها.

١٤- الشهادة في الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقبل في القتل والحدود سوى الزنا شاهدان.

وإذا كان الجرح والقتل عمداً لم يقبل فيه إلا شاهدان، ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين، ولا يمين وشاهد إلا أن يكون الجرح عمداً مما لا قصاص فيه بحال، مثل الجائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من معتوه أو صبي أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه، فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين ويمين وشاهد؛ لأنه مال بكل حال؛ فإن كان الجرح هاشمة أو مامومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين؛ لأن الذي شج هاشمة أو مامومة إن أراد أن أخذ له القصاص من موضحة فعلت؛ لأنها موضحة وزيدة، فإذا كانت الجنابة الأدنى إن أراد أن أخذ له فيها قوداً أخذتها لم أقبل فيها شهادة شاهد ويمين ولا شاهد وامرأتين، وإذا كانت لا قصاص في أدنى شيء منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهداً وامرأتين وشاهداً ويميناً.

وإذا ادعى رجل على رجل قتل عمه، وقال: قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتان أو يمين وشاهد لم يكن ذلك له؛ لأنه لا يجب له مال حتى يجب له قود.

وإذا ادعى رجل على رجل جرحاً عمداً أو خطأً لم أقبل له شهادة وارث له بحال؛ لأنه قد يكون نفساً فيستوجب بشهادته الدية، ولو أن رجلاً له ابن وابن عم فادعى جرحاً فشهد له ابن عمه قبلت شهادته؛ لأنه ليس بوارث له؛ فإن لم يحكم بها حتى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه؛ لأنه قد صار وارثاً للمشهود له؛ لأنه لو مات ورثه، وإن حكم بها، ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد؛ لأن الحكم قد مضى بها في حين لا يجوز إلى نفسه بها شيئاً.

ولو كانت جنابة العبد على الحر موضحة، فقال: قد عفوت عنه القصاص والعقل، وما يحدث في الجنابة جاز له العفو عن الموضحة، ولم يميز له ما بقي؛ لأنه عفا عما لم يجب له، ولم يوص إن وجب له أن يعفو عنه، ولو أنه قال: إن مت من الموضحة أو ازدادت فزيادتها بالموت وغيره وصية له جاز العفو من الثلث، ألا ترى أن رجلاً لو كان له في يدي رجل مال، فقال: ما ربح فيه فلان فهو هبة لفلان لم يميز.

ولو قال وصية لفلان جاز.

قال الشافعي: ولو كان العبد جنى على الحر جنابة أقر بها العبد، ولم تقم بها يمينه، فقال الحر: قد عفوت الجنابة وعقلها أو ما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو، وكان العقل إنما يجب على العبد إذا عتق؛ فكان عفو عنه العقل كعفو عن الحد يجوز للعبد منه إذا عتق ما يجوز للجناني الحر العفو عنه ويرد عنه ما يرد عن الحر.

ولو جنى عبد على حر موضحة عمداً فابتاع الحر العبد من سيده بالموضحة كان هذا عفواً للقصاص فيها، ولم يميز البيع إلا أن يعلم ما أُرش الموضحة فابتاع المجني عليه العبد، فيكون البيع جائزاً، وهكذا لو كانت أكثر من موضحة أو أقل؛ لأن الأثمان لا تجوز إلا معلومة عند البائع والمشتري.

قال الشافعي: ولو وجد المشتري بالعبد عيباً كان له رده، وكان له في عتقه أرش الجنابة بالغاً ما بلغ، ولو أخذه بشراء فأسد فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته يحاص بها من أرش الجنابة التي وجبت له في عتقه.

ولو أن عبداً جنى على حر عمداً فاعتق سيده العبد العبد وهو يعلم بالجنابة أو لا يعلم فسواء وللحر القود إلا أن يشاء العقل؛ فإن شاء فعلى السيد المعتق الأقل من أرش العقل أو قيمة رقبة العبد وجنابة العبد على الحر عمداً وخطأً سواء.

١٣- جنابة المرأة على الرجل فينكحها

بالجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنت المرأة على الرجل موضحة عمداً أو خطأً فنكحها على الموضحة فالنكاح عليها عفو للجنابة ولا سبيل إلى القود، والنكاح ثابت، وإن كانا قد علما أرش الجنابة كان مهرها أرش الجنابة في العمد خاصة؛ فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بتصف أرش الموضحة، وإن نكحها على أرش موضحة خطأً كان النكاح جائزاً، وكان لها مهر مثلها وله على عاقلتها أرش موضحة؛ لأنه إنما نكحها بدين له على غيرها، ولا يجوز صداق دين على غير المصدق، وهذا كله إذا عاش من

١٥ - الشهادة في الأفضية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجلُ على الرجلِ شاهدين يقتل عمداً وهو ممن يستقأه منه للمقتول فأتى المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح الشاهدين اللذين شهدا عليه قبلت شهادتهما؛ لأنهما لا يعقلان عنه في العمد فيدفعان عن أنفسهما بشهادتهما عقلاً، ولو ادعى عليه قتل خطأ وأقام به عليه شاهدين فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان الشاهدين لم تجز شهادتهما؛ لأنهما يدفعان عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل.

وكذلك لو كانا من عاقلته فقيرين لا يلزمهما لذلك عقل لم تقبل شهادتهما؛ لأنه قد يكون لهما مالٌ في وقت العقل فيؤخذ منهما العقل، فيكونا دافعين بشهادتهما عن أنفسهما، ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود عليه برجال من عصبة يجرحونهما ابنين للحاكم أن ينظر؛ فإن كان اللذين جرحوهما ممن يلزمه أن يعقل عن الشهود عليه حين شهدوا إن حكم بشهادتهما لم تقبل شهادتهما، وذلك أن لا يكون من هو أقرب إليه نسباً منهما يحمل العقل عنه، وإن كان من هو أقرب إليه نسباً منهما يحمل العقل عنه حتى لا يخلص إلى أن يعقل الشاهدان عنه إلا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقلة أو حاجتهم قبلت شهادتهما؛ لأنهما حين شهدا من غير عاقلته.

١٦ - ما تقبل عليه الشهادة في الجناية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أقبل في الشهادة على الجناية إلا ما أقبل في الشهادة على الحقوق إلا في القسامة، فلو أن رجلاً جاء بشاهدين يشهدان أن رجلاً ضربه بسيفٍ وقتلها؛ فإن قال: أنهر دمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما، وإن قال: ما ندرى أنهر دمه أو لم ينهر.

لم أجعله بها جارحاً، ولو قال: ضربه في رأسه فرأينا دماً سائلاً لم أجعله جارحاً إلا بأن يقولوا سال من ضربته، ثم لم أجعلها دامية حتى يقولوا وأوضحها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا؛ فإن برأ منها فأراد القصاص لم أقضه إلا بأن يقولوا هي هذه بعينها أو يصفها طولها وعرضها؛ فإن قالوا أوضحه ولا ندرى كم طول الموضحة لم أقضه منه، وإن قالوا أوضحه في رأسه ولا نثبت أين موضع الموضحة لم أقضه؛ لأنني لا أدري أين أخذ منه القصاص من رأسه وجعلت عليه الذية؛ لأنهما قد أثبتا على أنه أوضحه في رأسه، ولو قالوا ضربه فقطع إحدى يديه، والمقطوع إحدى يديه مقطوع اليد الأخرى، قصاص إذا لم يثبت اليد التي قطع، وعلى الجاني الأرض في ماله؛ لأنهما

أثبتا قطع يده، ولو قالوا قطع إحدى يديه، ولم يثبتا أي اليدين هي أيده المقتوعة هي أم يده الأخرى قبل أنتم ضعفاء ليست له إلا يذان بينوا؛ فإن فعلوا قبلت، وإن لم يفعلوا قبلت وقضي عليه، وكان هؤلاء ضعفاء.

قال الشافعي: وهكذا في رجله وأذنيه وكل ما ليس فيه منه إلا اثنان فقطع أحدهما، ولو شهدا أن هذا قطع يده هذا، وقال: هذا يوم الخميس، وقال: هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما إن كان عمداً لاختلافهما، فإن كل واحد منهما يبرئ الجاني أن يكون فعل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه.

وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه قتل بمكة يوم كذا وشهد آخران أنه قتل بمصر ذلك اليوم أو أنه قتل إنساناً بمصر في ذلك اليوم أو جرحه أو أصاب حداً سقط كل هذا عنه؛ لأن كل واحد من الشاهدين تبرئه مما شهدت به عليه الأخرى، وهذا في العمد والخطأ سواء إذا لم يكن إلا أن يكون أحدهما قد كان والآخر لم يكن وطلتا معاً عنه؛ لأن الحكم عليه بإحداهما ليس بأوجب عليه من الحكم عليه بالأخرى وأحلف كما يحلف المدعى عليه بلا بينة، وليس كالذي يظهر عليه من الأخبار التي تقر في نفس الحاكم أنه كما قالوا لا يبرأ من تلك الشهادة، وإن لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم، فيكون في هذا القسامة، ولا يكون ذلك في المسألة الأولى، ولا يكون ذلك إلا بدلالة، ولو شهد شاهد أنه قتل يوم الخميس وآخر أنه قتل يوم الجمعة كان باطلاً؛ لأن كل واحد يكذب الآخر، ولا يكون قاتلاً له يوم الخميس ويوم الجمعة، وهكذا لو شهد رجل أنه قتل بكرة والآخر أنه عشيّة والآخر أنه خنقه حتى مات والآخر أنه ضربه بسيف حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تلزمه.

ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قتل رجلاً وشهد الشهود عليهما أن الشاهدين قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد؛ فإن صدقتهما أولياء الدّم معاً فالشهادة باطلة.

وكذلك إن كذّبوهما، وإن ادعوا شهادتهما فشهدا قبل أن يشهد الآخر إن قبلت شهادتهما وجعلت المشهود عليهما اللذين شهدا بعد ما شهد عليهما بالقتل دافعين عن أنفسهما بشهادتهما وأبطلت شهادتهما، وإن ادعوا شهادة اللذين شهدا آخراً أبطلت الشهادة؛ لأن الأولين قد شهدا عليهما فدفعوا عن أنفسهما ما شهد به عليهما قبل أن يشهدا، وإن لم يدعوا شيئاً تركتهم حتى يدعوا كما وصفت لك.

قال الشافعي: رحمه الله؛ فإن جاءوا جميعاً معاً لم أقبل شهادتهم؛ لأنه ليس في شهادة أحد منهم شيء إلا في شهادة الآخر مثلها فليس واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر.

فقال هدمته بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى ثبتت البينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملقوف بالتوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم على الحياة حتى يعلم أو تقوم بينة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم.

قال الشافعي: وهكذا لو أقر، فقال ضررته فقطعته وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأسنته ساقطة كان القول قوله مع يمينه حتى تقوم بينة بخلاف ما قال: وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناها، فلم يبرأ جرحها حتى مات المضروب، فلا قصاص عليه إلا بأن يقر بأنه مات أو يثبت الشهود أنه مات منها أو من غيرهم فمن رأى الضربة، وإن لم يره حين ضربه أو يثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على أصل الضربة أنه لم يزل لازماً للفراس منها حتى مات، فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود، وإذا لم يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أرض الجرح؛ فإن نكل حلفوا، وكان لهم الذية أو القصاص فيه إن كان ممن يقتص منه.

١٧- تشاخ الأولياء على القصاص

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً بسيفٍ وله ولاء، رجالاً ونساءً تشاخ الأولياء على القصاص فطلب كلهم تولي قتلته قيل: لا يقتله إلا واحد؛ فإن سلمتموه لرجل منكم ولي قتلته، وإن اجتمعتم على أجني يقتله خلتي وقتله، وإن تشاحتم أقرعنا بينكم فليكم خرجت قرعته خليته وقتله، ولا يقرع لأمراء، ولا يدعوا وقتله؛ لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله إلا بتعذبه.

وكذلك لو كان فيهم أشل البمنى أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذبه أقرع بين من يقدر على قتله، ولا يدع يعذبه بالقتل.

قال الشافعي: وإذا لم يكن إلا ولي واحد مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذبه قيل له: وكل من يقتله، ولا يترك وقتله يعذبه.

وكذلك إن كان ولاته نساء لم تقتله امرأة بقرعة. قال وينظر إلى السيف الذي يقتله به؛ فإن كان صارماً وإلا أعطي صارماً.

قال الشافعي: وإذا كان الولي صحيحاً فخرجت قرعته، وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غيره حتى يقتله قتلاً وحياً.

قال: فإن لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي ضارباً بضرب

ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه قتل رجلاً خطأ في يوم غير اليوم الذي شهد به صاحبه كان قول العامة إن هذا جائز؛ لأنه شهادة على قول، وهكذا إقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس بعد مجلس وهو مخالف للفعل، ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمداً وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله، ولم يقل عمداً ولا خطأ جعلته قاتلاً وجعلت القول قول القاتل؛ فإن قال عمداً، ففيه القصاص، وإن قال خطأ حلف ما قتله عمداً وكانت الذية في ماله في مضي ثلاث سنين، ولو شهد أحدهما: أنه أقر أنه قتله عمداً والآخر أنه أقر أنه قتله خطأ سألته وجعلت القول قوله؛ فإن قال خطأ أحلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين؛ لأن كليهما يشهد بالإقرار بالقتل أحدهما عمداً والآخر خطأ، وقد يكونان صادقين؛ لأنهما يشهدان على قول بلا فعل.

قال الشافعي: ولو كانا شهدا على قتل، فقال أحدهما قتله مجديداً، وقال الآخر بعضاً كانت شهادتهما باطلة؛ لأنهما متضادان، ولا يكون قاتله مجديداً حتى يأتي على نفسه وبعضاً حتى يأتي عليها، ولو شهد أحدهما على أنه قتله وشهد الآخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما، ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضاً، ولكني لم أجزها؛ لأنها ليست بمجمعة على شيء، وإن كان القتل المشهود عليه أو المقر به خطأ أحلف أولياء الدم مع شاهدهم واستحقوا الذية بما تستحق به الحقوق، وإن كان عمداً أحلفوا أيضاً قسامة؛ لأن مثل هذا يوجب القسامة في الدم واستحقوا الذية بالقسامة.

ولو شهد شاهدان أن هذا قتل فلاناً أو هذا قد أثبتا أحدهما بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا قسامة على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتله بعضهم، ولو شهدا أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهما قتل لم تكن هذه شهادة ولا في هذا قسامة؛ لأن أولياء كل واحد منهما إذا طلبوا لم يكونوا بأحق من غيرهم.

قال الشافعي: ولا أقبل الشهادة حتى يشتموها؛ فإن قالوا نشهد أنه ضربه في رأسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصاً فرأيناه مشجوجاً هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشجه بها هذه الشجة.

قال الشافعي: وهكذا لو قالوا نشهد أنه ضربه وهو ملفف فقطعه باثنين أو جرحه هذا الجرح، ولم يبينوا أنه كان حياً حين ضربه لم أجعله قاتلاً ولا جارحاً حتى يقولوا ضربه وهو حي أو ثبتت بينة أنه حين ضربه كان حياً أو كانت فيه الحياة بعد ضربه إياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع يمينه إذا لم تقم بينة بأن هذه الشجة لم تكن من فعله، وأنه ضربه ميتاً، وهكذا لو شهدوا أن قوماً دخلوا بيتاً فغابوا، ثم هدمه هذا عليهم،

عقده.

قال الشافعي: وإن ضرب القاتل ضربة، فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى يموت بأصرم سيف وأشد ضرب قدر عليه، وإذا كان للقتيل ولادة فاجتمعوا على القتل، فلم يقتل القاتل حتى يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل، ولو لم يمت، ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم ياذن؛ لأنه قد ياذن، ثم يكون له أن يعفو بعد الإذن؛ فإن تقوت أحد من الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوهما فيموت أحدهما بالقتل وغرم نصيب الميت والمعنة من الذية، والولي المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو الدم على المال سواء، وإن عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لا سبيل معه إلى القود وله نصيبه من الذية؛ لأنه لا يجوز له إتلاف المال ويجوز له ترك القود.

قال الشافعي: فإذا اقترع الولاة فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على الباقيين، وهكذا تعاد أبداً حتى تخرج على من يقوى على قتله.

١٨ - تعدي الوكيل والولي في القتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها فخلّي الولي وقلته فقطع يده أو رجله أو ضرب وسطه أو مثل به لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع عقوبة بالعدوان في المثلة.

قال الشافعي: ولو جاء يضرب عقده فضرِبَ رأسه مما يلي العنق أو كفيه، وقال أخطأت أحلف ما عمد ما صنع، ولم يعاقب وقيل: اضرب عقده، ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة، الأغلب أنه لا يخطئ بمثلها من أراد ضرب العنق عوقب، ولم يحلف إنما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف عليه ويقال: اضرب عقده، وإن قال: لا أحسن إلا هذا قبل منه، ووكل من يحسن؛ فإن لم يجد من يتوكل له ووكل الإمام له من يقتله، ولا يقتله حتى يستامر الولي؛ فإن أذن له أن يقتله قتله.

فلو أن الولي أذن لرجل أو امرأة يقتل رجل قضي له عليه بالقصاص فذهب ليقتله، ثم قال الولي قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم العفو عنه، ففيها قولان: أحدهما أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه ولا على الذي قال: قد عفوت عنه.

قال الشافعي: والقول الثاني أنه يغرم الذية ويكفر إن حلف وأقل حالاته أن يكون قد أخطأ بقتله، ومن قال: هذا قال:

ولو وُكِّل الولاة رجلاً يقتل رجل لهم عليه قود فتحتى به وكيلهم ليقتله فعفا كلهم أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذي عليه القود لم يصل العفو إلى الوكيل حتى قتل الذي عليه القود لم يكن على الوكيل الذي قتل قصاص؛ لأنه قتله على أنه مباح له خاصة وعليه الذية والكفارة، ولا يرجع بها على الولي الذي أمره؛ لأنه متطوع له بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو؛ فإن حلف لم يقتل، ووداه وإلا حلف الولي لقد علمه وقلته.

قال الشافعي: هذا القول أحسنهما؛ لأن المقتول صار ممنوعاً بعفو الولي عنه القتل، وهذا أشبه بمعنى العبد يعتق، ولا يعلم الرجل بعقده فيقتله فيغرم دية حر والكافر يسلم، ولا يعلم الرجل بإسلامه فيقتله فتكون دية مسلم قال فهو مخالف لهما في قتل العمد.

قال الربيع: يريد به قتل العبد وهو يعرفه حرّاً مسلماً.

١٩ - الوكالة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز الوكالة بثبوت البيّنة على القتل عمداً أو خطأ، فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضره ولي القاتل أو يوكله بقتله.

قال: وإن وُكِّل بقتله كان له قتله.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل من لا ولي له عمداً فللسلطان أن يقتل به قاتله وله أن يأخذ له الذية ويدفعها إلى جماعة المسلمين ويدع القاتل من القتل، وليس له عفو القاتل والذية؛ لأنه لا يملكها دون المسلمين فيعفو ما يملك.

قال الشافعي: ولو قتل رجل له أولياء صغار فقرأ لم يكن للوالي عفو دمه على الذية، وكان عليه حبسه حتى يبلغ الولاة فيختاروا القتل أو الذية أو يختار الذية بالغ منهم؛ فإن اختارها لم يكن إلى النفس سبيل، وكان على أولياء الصغار أن يأخذوا لهم الذية؛ لأن النفس قد صارت ممنوعة وللمولى عليه عفو الدم، وليس له عفو المال؛ لأنه يتلف بعفو المال ماله، ولا يتلف بعفو الدم ملكاً له.

٢٠ - قتل الرجل بالمرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم ممن لقيت مخالفاً من أهل العلم في أن الدمين متكافئان بالحرية والإسلام، فإذا قتل الرجل المرأة عمداً قتل بها، وإذا قتلته قتلته به، ولا يؤخذ من المرأة ولا من أوليائها شيء للرجل إذا قتل به ولا إذا قتل بها وهي كالرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها إذا اقتصر لها أو اقتصر منها.

وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل.

قال الشافعي: وكذلك جراحه التي فيها القصاص كلها بجراحها إذا أقدتها في النفس أقدتها في الجراح التي هي أقل من النفس، ولا يختلفان في شيء إلا في الدية، فإذا أراد أولياؤها الدية فديتها نصف دية الرجل، وإن أراد أولياء الرجل دية من ماله فديته مائة من الإبل لا تنقص لقتل المرأة له وحكم القصاص بخالف حكم العقل.

قال الشافعي: وولاء المراق، وورثتها كولاة الرجل، وورثته لا يختلفان في شيء إلا في الدية.

وإذا قتلت المرأة حاملاً يتحرك ولدها أو لا يتحرك، ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزايها، فإذا زايها ميتاً قبل موتها أو معه أو بعده فسواء وفيه غرة، قيمتها خمس من الإبل.

قال الشافعي: وإن زايها حياً قبل موتها أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إن مات وفيه دية إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل وسواء قتلها رجل أو امرأة.

قال الشافعي: وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت حملاً حبست حتى تضع حملها، ثم أقيد منها حين تضع حملها، وإن لم يكن لولدها موضع.

فأحب إلي لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد له موضع؛ فإن لم يفعل قتلت له، وإن ولدت، ثم وجدت تحركاً انتظرت حتى تضع المتحرك أو يعلم أن ليس بها حمل.

وكذلك إذا لم يعلم بها حمل فادعته.

انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها، ولو عجل الإمام فاقص منها حاملاً، فلا شيء عليه إلا المائتم حتى تلقى جنيناً؛ فإن لقتله ضمنه الإمام دون المقتص له.

وكان على عاقلته لا بيت المال.

وكذلك لو قضى بأن يقتص منها، ثم رجع، فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتص منها ضمن الإمام جنينها.

٢١- قتل الرجل النفر

قال الشافعي رحمه الله: إذا قتل رجل نقرأ فأتى أولياؤهم جميعاً يطلبون القود وتصادقوا على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بذلك بينة اقتص للذي قتله أولاً وكانت الدية في ماله لمن بقي من قتل آخر.

قال الشافعي: ولو جاءوا متفرقين أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه، فإن طلب القود قتله

من قتل أولاً، وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو أوسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه فيه؛ لأن لكلهم عليه القود، وأبهم جاء فأنبت عليه البينة بقتل ولي له فدفعه إليه، فلم يقتله حتى جاء آخر فأنبت عليه البينة بقتل ولي له قتله دفعه إلى ولي المقتول أولاً.

قال الشافعي: ولو أثبتوا عليه معاً البينة أيهم قتل أولاً؛ فالقول قول القاتل؛ فإن لم يقر بشيء أحببت للإمام أن يقرع بينهم أيهم قتل وليه أولاً فأيهم خرج سهمه قتله له وأعطى الباقين الديات من ماله.

وكذلك لو قتلهم معاً أحببت له أن يقرع بينهم.

قال الشافعي: وإذا قتل رجل عمداً، وورثته كباراً وفيهم صغير أو غائب وقتل آخر عمداً، وورثته بالغون فسألوا القود لم يعطوه وحبس على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر فلعن الصغير والغائب يدعان القود فيطلب القود ويعطون دية في ماله.

قال الشافعي: ولو دفعه الإمام إلى ولي الذي قتل آخراً وترك الذي قتله أولاً فقتله كان عندي مسيئاً ولا شيء عليهم؛ لأن كلهم استوجب دمه على الكمال.

قال الشافعي: ولو كان قطع يد رجل ورجل آخر وقتل آخر، ثم جاءوا يطلبون القصاص معاً اقتص منه اليد والرجل، ثم قتل بعده.

قال الشافعي: ولو قطع أصبع رجل اليمنى وكف آخر اليمنى، ثم جاءوا معاً يطلبون القود أقصصت من الأصبع وخيرت صاحب الكف بين أن أقصه وأخذ له أرش الأصبع أو أخذ له أرش الكف.

قال الشافعي: ولو بدأ فأقصه من الكف أعطي صاحب الأصبع أرشها، ولو قطع كفي رجلين اليمنى كان كقتله النفسين يقتص لأيهما جاء أولاً، وإن جاء معاً اقتص للمقطوع بدياً.

وإن اقتص للآخر أخذ الأول دية يده.

وهكذا كل ما أصاب مما عليه فيه القصاص فمات منه بقود أو مرض أو غيره فعليه أرشه في ماله.

٢٢- الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح

١٩٣٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نقرأ خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل خيلته وقال عمر لو عملاً عليه أهل صنعة لقتلهم جميعاً.

[أخرجه مالك (٨٧١/٢)، البخاري (٦٨٩٦)، عبد الرزاق (١٨٠٧٣)]

قال الشافعي: وقد سمعت عدداً من المفتين وبلغني عنهم أنهم يقولون إذا قتل الرجلان أو الثلاثة أو أكثر الرجل عمداً فلوليه قتلهم معاً.

قال الشافعي: وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي - عندي - لمن قال: يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول: فإذا قطع الاثنان يذ رجل معاً قطعت أيديهما معاً.

وكذلك أكثر من الاثنين، وما جاز في الاثنين جاز في المائة وأكثر، وإنما تقطع أيديهما معاً إذا حملا شيئاً فضرياه معاً ضربة واحدة أو حزاه معاً حزاً واحداً فأمّا إن قطع هذا يده من أعلاها إلى نصفها، وهذا يده من أسفلها حتى أباتها، فلا تقطع أيديهما ويحز من هذا بقدر ما حز من يده، ومن هذا بقدر ما حز من يده إن كان هذا يستطاع.

قال الشافعي: وهذا هكذا في الجرح والشجة التي يستطاع فيها القصاص وغيرها لا يختلف.

ولا يخالف النفس إلا في أنه يكون الجرح يتعض والنفس لا تتعض، فإذا لم يتعض بأن يكونا جانبيين عليه معاً جرحاً كما وصفت لا يفرد أحدهما بشيء منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس، وإذا تبعض خالف النفس.

وإذا ضرب رجلان أو أكثر رجلاً بما يكون في مثله القود، فلم يبرح مكانه حتى مات.

وذلك أن يجرحوه معاً بسيف أو زجاج رماح أو نصال نبل أو شيء صلب محدد يخرق مثله، فلم يزل ضمنا من الجراح حتى مات فلأولياء الدم إن شاءوا أن يقتلوه معاً قتلوه، وإن شاءوا أن يأخذوا منهم الذية فليس عليهم معاً إلا ذية واحدة على كل واحد منهم حصته إن كانوا اثنين فعلى كل واحد منهما نصفها، وإن كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث.

وهكذا إن كانوا أكثر، وإن أرادوا قتل بعضهم وأخذ الذية من بعض كان ذلك لهم.

وإن أرادوا أخذ الذية أخذوا منه بحساب من قتل معه كأن قتله ثلاثة فقتلوا اثنين وأرادوا أخذ الذية من واحد فلهم أن يأخذوا منه ثلثها؛ لأن ثلثه بثلثه، وإن كانوا عشرة أخذوا منه عشرة، وإن كانوا مائة أخذوا منه جزءاً من مائة جزء من دية، ولو قتله ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول.

ولو قتل رجل رجلاً عمداً وقتله معه صبي أو رجل معتوه كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتوه أيهما كان القاتل نصف الذية.

قال الشافعي: وهكذا لو أن حرّاً وعبدًا قتلوا عبدًا عمداً كان على الحر نصف قيمة العبد المقتول، وعلى العبد القتل.

وهكذا لو قتل مسلمٌ ونصراني نصرانيّاً كان على المسلم نصف دية النصراني، وعلى النصراني القود، وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة، وعلى الأجنبي القصاص إذا كان الضرب في هذه الحالات كلها عمداً.

قال الشافعي: وإذا جنى اثنان على رجل عمداً وآخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطأ من أن يضربه بعصاً خفيفة أو بحجر خفيف فمات، فلا قود فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الذية على صاحب الخطأ في مال عاقلته، وعلى صاحب العمد في أموالهما.

ولو شهد شهود أن رجلين ضربا رجلاً فراغا عنه وتركاه مضطجعا من ضربتهما، ثم مر به آخر فقطعه باثنين؛ فإن أثبتوا أنه قطعه باثنين وفيه الحياة، ولم يدرك لعل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزح حسوته لم يكن على واحدٍ منهما قصاص.

وكان لأوليائه أن يقسموا على أيهما شاءوا ويلزمه دية ويعزران معاً.

قال الشافعي: وإن لم يثبتوا أنه كانت فيه حياة.

وقالوا: لا ندري لعله كان حياً لم يكن فيه شيء، ولا يغرمهما حتى يقسم أولياؤه فيأخذون دية من الذين أقسموا عليه؛ فإن قال أولياؤه تقسم عليهما معاً قيل إن أقسمتم على جراح الأولين وقطع الآخر فذلك لكم، وإن أقسمتم على أنه مات من الضربتين معاً لم يكن لكم إذا قطعه الآخر باثنين أو ذمه الآخر.

قال الشافعي: وإنما أبطلت القصاص أولاً أن الضارين الأولين إذا كانوا بلغوا منه ما لا حياة معه إلا بقية حياة الذكي لم يكن على الآخر عقل ولا قود.

وإن كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر، وعلى الأولين الجراح فجعلتها قسامة بدية؛ لأن كلاً يجب ذلك عليه ولا أجعل فيها قصاصاً لهذا المعنى.

ولو شهد شهود على رجل أنه ضربه بعصاً في طرفها حديدة محددة، ولم يثبتوا بالحديدة قتله أم بالعصا قتله، فلا قود إذا كانت العصا لو انفردت بما لا قود فيه وفيه الذية بكل حال.

وإن حلف أولياؤه أنه مات بالحديدة فهي حالة في ماله، وإن لم يحلفوا فهي في ماله في ثلاث سنين؛ لأنهم أثبتوا القتل فأقله الخطأ ولا تغرمه العاقلة، ولم تقم البيّنة على أنه خطأ.

وإذا قطع الرجل الرجل أصبع الرجل، ثم جاء آخر فقطع كفّه أو قطع الرجل يذ الرجل من مفصل الكوع، ثم قطعها آخر من

بالعبد إذا كان قاتلاً له ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ إذا كانت قاتلة لها لا أن يقتل بأحد ممن لم يقتله لفضل المقتول على القاتل، وقد جاء عن النبي ﷺ: أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ.

قال الشافعي: وما وصفت من أنسى لم أعلم مخالفاً في أن يقتل الرجل بالمرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال: من وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر بأنثى، ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لا نعلم لهم مخالفاً لهذا معناها، ولم يقتل الذكر بالأنثى.

٢٣- قتل الحر بالعبد

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل في أهل التوراة ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية.

قال: ولا يجوز، والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة إن كان حكماً بيناً إلا ما جاز في قوله ﴿ومن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِائِهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾، ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل فعلى من قتلها القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد والمستامن والصبي والمرأة من أهل الحرب، والرجل بعبد وعبد غيره مسلماً كان أو كافراً والرجل بولده إذا قتله.

قال الشافعي: أو يكون قول الله تبارك وتعالى ﴿ومن قُتِلَ مَظْلُوماً﴾ ممن دمه مكافئ دم من قتله، وكل نفس كانت تقاض بنفس بدلالة كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ إذا كانت قاتلة خاصة لا أن ذكراً لا يقتل بأنثى.

قال الشافعي: وهذا أولى معانيه به، والله أعلم؛ لأن عليه دلائل: منها قول رسول الله ﷺ: لا يقتل مؤمن بكافر والإجماع على أن لا يقتل المرأة بانه إذا قتله والإجماع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا بمستامن من أهل دار الحرب ولا بامرأة من أهل دار الحرب ولا صبي.

قال الشافعي: وكذلك لا يقتل الرجل الحر بالعبد بحال، ولو قتل حر ذمي عبداً مؤمناً لم يقتل به.

قال الشافعي: وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملاً بالغة ما بلغت، وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمة متاع له لو استهلكه وبغير له لو قتله وعليه في العبد إذا قتله عبداً ما وصفت في ماله؛ وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلته، وعليه مع قيمتهما معاً عتق رقبة.

وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة.

المرفق، ثم مات فعليهما معاً القود يقطع أصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق، ثم يقتلان، وسواء قطعاً من يد واحدة أو قطعاً من يدين مفترقتين سواء وسواء كان ذلك بحضرة قطع الأول أو بعده بساعة أو أكثر ما لم تذهب الجنابة الأولى بالبرء؛ لأن باقي لها واصل إلى الجسد كله، ولو جاز أن يقال: ذهبت الجنابة الأولى حين كانت الجنابة الأخيرة قاطعة باقي المفصل الذي يتصل به وأعظم منها جاز إذا قطع رجل يدي رجل ورجليه وشبهه آخر موضحة فمات أن يقال: لا يقاد من صاحب الموضحة بالنفس؛ لأن ألم الجراح الكثيرة قد عم البدن قبل الموضحة أو بعدها، ومن أجاز أن يقتل إنسان بواحد لكان الألم يأتي على بعض البدن دون بعض حتى يكون رجلان لو قطع كل واحد منهما يد رجل معاً فمات لم يقد منهما في النفس؛ لأن ألم كل واحد منهما في شق يده الذي قطع، ولكن الألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله، فيكون من قتل اثنين بواحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفرداً، فإذا أخذ العقل حكم على كل من جنى عليه جنابة صغيرة أو كبيرة على العدد من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فمات فعلى كل واحد منهم عشر الدية.

فإن قال قائل: أرايت قول الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة؟

قيل له: لم نعلم مخالفاً في أن الرجل يقتل بالمرأة، فإذا لم يختلف أحد في هذا، ففيه دلالة على أن الآية خاصة.

فإن قال قائل: فيم نزلت؟

قيل:

١٩٣٨- أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُوسَى، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حِثَّانٍ قَالَ: قَالَ مُقَاتِلٌ أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنْ نَفَرٍ حَفِظَ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ وَالْحَسَنُ قَالُوا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الْآيَةُ. قَالَ: كَانَ بَدْءُ ذَلِكَ فِي حَيَّيْنٍ مِنَ الْعَرَبِ اقْتَتَلُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِقَلِيلٍ، وَكَانَ لِأَحَدِ الْحَيَّيْنِ فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ فَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ لَيَقْتُلَنَّ بِالْأُنْثَى الذَّكَرَ وَيَالْعَبْدَ مِنْهُمْ الْحُرَّ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ رَضُوا وَسَلَّمُوا. [خرجه البيهقي (٢٦/٨)]

قال الشافعي: وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا؛ لأن الله عز وجل إنما ألزم كل مذنب ذنبه، ولم يجعل جرم أحد على غيره، فقال: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ إذا كان، والله أعلم قاتلاً له ﴿وَالْعَبْدُ

٢٤- قتل الخنثى

على مالك العبد القاتل، وإذا لم يكن به فضل لم يكن ثم شيء يرد عليه؛ فإن نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول فحق ذهب لسيد العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل.

قال الشافعي: وإن اختار ولي العبد المقتول قتل بعض العبيد وأخذ قيمة عبده من الباقيين لم يكن له على واحد من الباقيين من قيمة عبده إلا بقدر عددهم إن كانوا عشرة فله في رقية كل واحد منهم عشر قيمة عبده.

قال: وإن قتل عبيد عشرة عبداً عمداً خيّر سيد المقتول بين قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم؛ فإن اختار قتلهم فذلك له، وإن اختار أخذ ثمن عبده فله في رقية كل واحد منهم عشر قيمة عبده؛ فإن كانوا ثلاثة فله في رقية كل واحد منهم ثلث قيمة عبده، وأي العبيد مات قبل أن يقتص منه أو يباع له، فلا سبيل له على سيده وله في الباقيين القتل أو أخذ الأرض منهم بقدر عددهم كما وصفت.

قال الشافعي: وإن قتل حرّاً وعبد عبداً فعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد والسيد في العبد القصاص أو إتباعه بنصف قيمة عبده في عقه كما وصفت.

وإذا قتل العبد الحر قتل به ويقاد منه في الجراح إن شاء الحر، وإن شاء ورثته في القتل وهو في الجراح يجرحها عمداً كهو في القتل في أن ذلك في عتق العبد كما وصفت.

وإذا كان العبد بين اثنين قتلته عبداً، فلا قود حتى يجتمع مالكا معاً على القود وأيهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للآخر مثله ولا قود له إذا لم يجتمع معه شريكه على القود.

قال الشافعي: ولو كان عبد بين رجلين فقتل فاعتقه أو أحدهما بعد القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه؛ لأن العتق لا يقع على ميت.

قال الشافعي: ولو اعتقه معاً في كلمة واحدة أو وكلاً من اعتقه وفيه حياة فهو حر، ولأولاه دمه موابه إن كان موابه هم ورثته، وإن كان له ورثة أحرار كانوا أولى بميراثه من موابه.

قال الشافعي: وإذا كان العبد مرهوناً فقتله عبداً عمداً فلسيده أخذ القود، وليس المرتهن بسبيل من دمه لو عفا أو أخذه، وذلك أن سيده إن أراد القود فهو له، وإن أراد أخذ ثمنه أخذه وثنه رهن مكانه، وإن أراد أن يترك القود وثنه لم يكن له ذلك، ولا أن يدع من ثمنه شيئاً إن كان رهنماً إلا بأن يقضي المرتهن حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهنماً مكانه أو يرضى ذلك المرتهن.

وإذا قتل العبد المرهون أو قتل فسيد له دمه وله أن يقتص له إذا كان مقتولاً، وإن كره ذلك المرتهن، ولا يأخذ بان

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عمداً فلا ولياء الخنثى القصاص؛ لأنه لا يعدو أن يكون رجلاً أو امرأة، فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى، ولو سألوا الذية قضى لهم بديته على ذية امرأة؛ لأنه اليقين، ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على ذية امرأة؛ لأنه شك.

قال الشافعي: ولو كان الخنثى بيناً أنه ذكر قضى لهم بدية رجل.

قال الشافعي: للخنثى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما دون النفس، وإذا طلب الذية فله ذية امرأة؛ فإن بان بعد أنه رجل الحقت بدية رجل.

قال الشافعي: ولو كان أولاً يول من حيث يول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل، ثم أشكل فحاض أو جاء منه ما يشكل غرمته الفضل من ذية امرأة.

قال الربيع: الخنثى المشكل الذي له فرج، وذكر إذا بال منهما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطعاً معاً، وإذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق، وإن كانا يستبقان معاً؛ فكان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم للذي يبقى.

٢٥- العبد يقتل بالعبد

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾.

قال الشافعي: فحكم الله عز وجل بين العبيد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص، ولم أعلم في ذلك مخالفاً من أهل العلم في النفس.

قال الشافعي: وإذا قتل العبد العبد أو الأمة الأمة أو العبد الأمة أو الأمة العبد عمداً فهم كالأحرار تقتل الحرّة بالحرّة والحرّة بالحرّة والعبد عمداً فعليهم القصاص معاً.

قال الشافعي: وتقتل الأعداء بالعبيد يقتلونهم عمداً. وكذلك الإمام بالعبد يقتلته عمداً والقول فيهم كالقول في الأحرار، وأولياء العبيد مالكوهم فيخير مالك العبد المقتول أو الأمة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبيد أو أخذ قيمة عبده المقتول بالغة ما بلغت من رقية من قتل عبده فأيهما اختار فهو له، وإذا قتل العبد عمداً خيّر سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو ولي دمه دون قرابة لو كانت لعبده؛ لأنه مالكة؛ فإن شاء القصاص فهو له، وإن شاء قيمة عبده يبيع العبد القاتل فأعطي المقتول عبده قيمة عبده ورد فضل إن كان فيها

يعطيه رهناً مكانه. وكذلك إن جنى العبدُ الموهونَ فسَيَدُ الخَصْمُ ويَباعُ منه في الجَنائَةِ بِقَدْرِ أَرْشِها إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ سَيِّدُهُ مَتَطَوَّعاً؛ فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ عَلَى الرِّهْنِ.

وإن فداه المرتهنُ فهو متطوِّعٌ لا يرجعُ بما فداه به على سيِّده إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ أَنْ يَفْدِيَهُ.

قال الشافعيُّ: وإذا قَتَلَ العبدُ الموهونَ عمداً فليسَيِّدُهُ القَتْلُ والعفوُّ بلا مالٍ؛ لأنَّهُ لا يملكُ المالَ بِقَتْلِ العَمْدِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وَلَوْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ قَتَلَ مَنْ يُلْزَمُهُ لَهُ قِصاصٌ لم يكنْ لَهُ أَنْ يعفوَ ثَمَنَهُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يعطيَ المرتهنَ حَقَّهُ أو مثْلَ ثَمَنِهِ رَهْناً مكانه.

قال الربيعُ: وللشافعيُّ قولٌ آخرٌ إذا كانَ العبدُ موهوناً فقتَلَ عمداً فليسَيِّدُهُ القِصاصُ إن عفا القِصاصُ وجبَ لَهُ مالٌ فليسَ لَهُ أَنْ يعفوهُ؛ لأنَّ قيمته ثَمَنٌ لبدنِهِ، وليسَ لَهُ أَنْ يتلفَ على المرتهنِ ما كانَ ثَمناً لبدنِ الموهونِ.

قال الشافعيُّ: فأَمَّا المَدْبَرُ والأَمَةُ قَدْ وَلِدَتْ مِنْ سَيِّدِها فَمَماليكُ حَالِهم في جَنائِهم والجَنائَةُ عليهم حَالٌ مَماليكُ.

قال الشافعيُّ: وإذا جنى على المَكاتِبِ فأتى على نفسِهِ، فَقَدْ ماتَ رَقِيقاً وَهُوَ كعَبْدِ الرِّجْلِ غَيْرَ مَكاتِبٍ جَنَى عَلَيْهِ، وإذا جَنَى عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ عمداً فَلَهُ القِصاصُ إِنْ جَنَى عَلَيْهِ عَبْدٌ، وَإِنْ أَرَادَ تَرْكُ القِصاصِ وأَخَذَ المالَ كانَ لَهُ، وَإِنْ أَرَادَ تَرْكُ المالِ لم يكنْ لَهُ؛ لأنَّهُ ليسَ بِمَسْلُوطٍ على مالِهِ تَسْلِيطُ الحُرِّ عَلَيْهِ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: عَفْوُ المالِ فِي العَمْدِ؛ لأنَّهُ لا يملكُهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وإذا لم يملكِ بالجَنائَةِ قِصاصاً مثلاً أَنْ يَجِيَّ عَلَيْهِ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مَغْلُوبٌ على عَقْلِهِ أَوْ صَغِيرٌ فَلَيْسَ لَهُ عَفْوُ الجَنائَةِ بِحَالٍ؛ لأنَّهُ مالٌ يملكُهُ، وليسَ لَهُ إِتْلَافُ مالِهِ.

قال الربيعُ: ولو جَنَى على العَبْدِ المَكاتِبِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، فلا قِصاصَ.

٢٦ - الحرُّ يقتل العبد

قال الشافعيُّ: رحمه اللهُ، وإذا جنى الحرُّ على العَبْدِ عمداً، فلا قِصاصَ بينهما؛ فَإِنَّ أثَمَ الجَنائَةِ على نفسِهِ، ففِيهِ قيمته في السَّاعَةِ الَّتِي جَنَى فِيها عَلَيْهِ مَعَ وَقُوعِ الجَنائَةِ بِالْعَمَةِ ما بَلَغَتْ، وَإِنْ كانت دِياتِ أحرارٍ وقيمتُهُ في مالِ الجاني دُونَ عاقِلَتِهِ، وَإِنْ جَنَى عليه خَطَأً فقيمتُهُ على عاقِلَةِ الجاني، وإذا كانت الجَنائَةُ على أَمَةٍ أَوْ عَبْدٍ فَكَذَلِكَ، والقولُ في قيمَتِهِم قولُ الجاني؛ لأنَّهُ يَغْرُمُ ثَمَنَهُ، وعلى السَّيِّدِ البَيِّنَةُ بِفَضْلِ إِنْ أَدْعَاهُ، وإذا كانت خَطَأً فَالقولُ في قِيَمَةِ العَبْدِ قولُ عاقِلَةِ الجاني؛ لأنَّهُمْ يَضْمِنُونَ قِيَمَتَهُ؛ فَإِنْ قالُوا قِيَمَتُهُ أَلْفٌ، وقالَ القاتِلُ: قِيَمَتُهُ أَلْفانٍ ضَمِنَتِ العاقِلَةُ أَلْفاً والقاتِلُ

في مالِهِ أَلْفاً لا يَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانٌ ما أَقْرَ أَنَّهُ جَنائَتُهُ، ولا يُلْزَمُهُم إقرارُهُ إذا أَكْذَبُوهُ.

ولو جنى عبدٌ على عبدٍ عمداً أَوْ خَطَأً كانَ القِصاصُ بَيْنَ العَبْدَيْنِ فِي العَمْدِ ولا أنظرُ إلى فَضْلِ قِيَمَةِ أَحَدِهما على الآخرِ وَيُخَيَّرُ سَيِّدُ العَبْدِ المُجَنِّيُّ عَلَيْهِ بَيْنَ القِصاصِ فِي النَّفْسِ، وما دونها وَبَيْنَ الأَرْضِ؛ فَإِنْ اختارَ الأَرْضَ فَهُوَ لَهُ في عِنقِ العَبْدِ الجانيِ وقيمتُهُ لِسَيِّدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ بِالْعَمَةِ ما بَلَغَتْ والقولُ في قِيَمَةِ العَبْدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ قولُ سَيِّدِ العَبْدِ الجانيِ ولا أنظرُ إلى قولِ العَبْدِ الجانيِ؛ لأنَّ ذَلِكَ ماخُوذٌ مِنْ رِقْبَتِهِ ورِقْبَتُهُ مالٌ مِنْ مالِ سَيِّدِهِ.

وكذلك لو كانت الجَنائَةُ خَطَأً كانَ القولُ قولَ سَيِّدِ الجانيِ، وإذا أَقْرَ العَبْدُ بأنَّ قِيَمَتَهُ الأَكْثَرُ لم يُلْزَمُهُ الأَكْثَرُ في عِبْودِيَّتِهِ، وَإِنْ عَتَقَ لَزِمَهُ الفَضْلُ عَمَّا أَقْرَ بِهِ سَيِّدُهُ تَمَّ أَقْرَ بِهِ العَبْدُ، وهكذا لو كانَ الجانيِ على العَبْدِ مَدْبَرًا أَوْ أَمٍّ وَلَدٍ لا يَخْتَلِفانِ هُما، والعَبْدُ، وَإِنْ كانَ الجانيِ على العَبْدِ مَكاتِباً فبَيْنَهُ وَبَيْنَ العَبْدِ القودُ؛ فَإِنْ اختارَ سَيِّدُ العَبْدِ تَرْكُ القودِ للمالِ أَوْ كانتِ الجَنائَةُ خَطَأً فسواءٌ؛ فَإِنْ أَقْرَ المَكاتِبُ بأنَّ قِيَمَةَ العَبْدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ أَلْفانٍ وقيَمَةُ المَكاتِبِ أَلْفانٍ أَوْ أَكْثَرُ، وقالَ سَيِّدُهُ أَلْفٌ، ففِيها قولان: أَحَدُهما أَنْ إقرارَهُ موقوفٌ؛ فَإِنْ أَدَّى المَكاتِبُ ما أَقْرَ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْجَرَ لم يكنْ لِسَيِّدِ إِبْطالُ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنْ عَجَرَ المَكاتِبُ قَبْلَ يَوْفِيهِ فَالقولُ قولُ السَّيِّدِ في قِيَمَةِ العَبْدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ كانَ المَكاتِبُ أَدَّى مِنَ الجَنائَةِ ما أَقْرَ السَّيِّدُ أَنَّهُ قِيَمَةُ العَبْدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ لم يتبعِ العَبْدُ في شَيْءٍ مِنْ جَنائَتِهِ، وإذا أَعْتَقَ اتَّبَعَ بالفَضْلِ، وَإِنْ أَدَّى فَضْلاً عَمَّا أَقْرَ بِهِ السَّيِّدُ لم يكنْ لِسَيِّدِ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ على سَيِّدِ العَبْدِ المُجَنِّيِّ عَلَيْهِ.

قال الشافعيُّ: ولو أَدَّى أَقْلٌ تَمَّ أَقْرَ بِهِ السَّيِّدُ خَيَّرَ السَّيِّدُ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِالْفَضْلِ مَتَطَوَّعاً أَوْ يَباعَ مِنَ العَبْدِ بِقَدْرِ ما بَقِيَ تَمَّ أَقْرَ بِهِ السَّيِّدُ.

وقالَ الربيعُ: وإذا أَدَّى المَكاتِبُ أَكْثَرَ تَمَّ أَقْرَ بِهِ السَّيِّدُ، ثُمَّ عَجَرَ المَكاتِبُ رَجَعَ السَّيِّدُ على الَّذِي دَفَعْتَ إِلَيْهِ الزَّيادَةَ على ما أَقْرَ بِهِ فَيأخُذُهُ مِنْهُ وَيَدْفَعُهُ إلى المَكاتِبِ، فَيَكُونُ في يَدِهِ كَسائِرُ مالِهِ، فإذا عَتَقَ رَجَعَ عَلَيْهِ فائِزاً مِنْهُ ما أَقْرَ بِهِ، وَإِنْ عَجَرَ كانَ المالُ كُلُّهُ لِسَيِّدِهِ.

قال الشافعيُّ: والقولُ الثَّانِي أَنْ ذَلِكَ لا زَمَ للمَكاتِبِ؛ لأنَّهُ أَقْرَ بِهِ وَهُوَ يَجُوزُ لَهُ ما أَقْرَ بِهِ في مالِهِ وَيُلْزَمُهُ لِسَيِّدِهِ، وَإِنْ عَجَرَ المَكاتِبُ بَيَعَ المَكاتِبُ فِيهِ إِنْ لم يَتَطَوَّعْ بأَدائِهِ عَنْهُ.

قال الشافعيُّ: وإذا قَتَلَ المَكاتِبُ عبيداً عمداً واحداً بعدَ واحدٍ فاشتَجروا فسيِّدُ العَبْدِ الَّذِي قَتَلَ أَوَّلاً أُولَى بالقِصاصِ، ولو دَفَعَهُ إلى وَلِيِّ الَّذِي قَتَلَ أَوَّلاً نَفَعًا عَنْهُ على مالٍ أَوْ غَيْرِ مالٍ كانَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إلى وَلِيِّ الَّذِي قَتَلَ عَبْدَهُ بَعْدَهُ؛ فَإِنْ عفا عَنْهُ دَفَعَهُ إلى

بشيء يحدّ فيعمل عمل الحديد، فلم يبرأ شيء من جراحته حتّى مات فكلّهم قاتل، وعلى كلّهم القود.

وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وآخر جرحاً واحداً كان عليهما معاً القود، وكان لأولياء القتل أن يجرحوا كلّ واحد منهما عدّة ما جرحه؛ فإن مات وإلا ضربوا عنقه.

قال الشافعي: وإن كان أحدهما جرحه جرحاً جافّة غير نافذة أو جافّة نافذة كان فيها قولان: أحدهما أن لولي القتل أن يجرحه جافّة غير نافذة أو جافّة نافذة.

وإذا كان القصاص بالقتل لم أمنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شيء من هذا ولي القتل أن يليه بنفسه إنما أمر به من يصير كيف جرحه فاقول: أجرحه كما جرحه، فإذا بقي ضرب العنق خليت بينه وبين ولي القتل.

وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم أمنعه من ذلك؛ لأنّه يقتل مكانه، وإنما أمنعه إذا كان جرحاً لا يقتل به، ولا يكون فيه قصاص.

والثاني أن له أن يصنع به كلّ ما كان لو جرحه اقتصر به منه فيما دون النفس، ولا يصنع به ما لو كان جرحه به دون النفس لم يقتصر منه؛ لأنّه لعله يدع قتله، فيكون قد عبّته، وأنّه لا يقدر على أن يأتي بمثل ما صنع به في المواضع التي لا يقتصر منها ويقال له القتل يأتي على ذلك.

وإذا جرح الثلاثة رجلاً جراح عمليّ بسلّاح، وكان ضمناً حتّى مات، وقد برأت جراح أحدهم، ولم تبرا جراح الباقيين فعلى الباقيين القصاص ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح إن كان ممّا يقتصر منه أو العقل، وإن كان ممّا لا يقتصر منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغا ما بلغ قلّ ذلك أو كثر.

وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر؛ لأنّه جاني جراح لم يكن فيها نفس.

وإن ادّعى أحدهم أنّه جرحه مرّات وصدّقه ورثته المقتول فهكذا، ولو كذب القتل معه لم يقبل تكذيبهم؛ لأنّه لو كان قاتلاً معهم لم يدرأ عنهم القتل، فلا معنى لتكذيبهمه إذا أراد أولياؤه قتلهم.

قال الشافعي رحمه الله: ولو صدّقه أولياء القتل وكذّبه القتل معه، وقال أولياء القتل: نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحت معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرّوا أن جراحه قد برأت أو تقوم بيّنة؛ لأنّه إنمّا يلزمهما ثلثا الدية إذا كان معهما ثالث، فإذا برأت جراحه لزمهما دية كاملة، ولا يلزمهما إلا بإقرارهما الدية تامّة؛ لأنهما قاتلان دونه أو بيّنة تقوم على ذلك

ولي المقتول بعده، وهكذا حتّى لا يبقى منهم أحد إلا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع إليهم.

قال الشافعي: ولا يكون قضاؤه به للذي قتل أولاً وعفوه عنه - مزيلاً للقود عنه من قتل بعده؛ لأنّ كلّهم يستوجب عليه قتله بمن قتل من أوليائه كما يكون للقود على رجل حدود فيعفو بعضهم، فيكون للباقيين أخذ حدودهم ولكل واحد منهم أخذ حده؛ لأنّ حقه غير حقّ صاحبه، وهكذا لو قطع إيمان رجال أو ما لهم فيه القصاص في موضع واحد.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل النفر عمداً أو الواحد، ثمّ مات فديات من قتل حالة في ماله بكما لها، وإذا قتل الرجل النفر عمداً، ثمّ ارتدّ عن الإسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت في موته، وإذا قتل الرجل النفر عمداً فعدا رجل أجني على القاتل فقتله عمداً فلا وليّاه القود، إلا أن يشاءوا أن يعفوا القود على مال، وإن عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون سائر ماله وهم فيه أسوة.

قال الشافعي: وإن عفا أولياؤه الدّم والمال نظراً؛ فإن كان للقاتل مال يخرج ديات من قتل منهم فعفوهم جائز وإلا لم يجز عفوه؛ لأنّهم حين عفوا الدّم صار له بالقتل مال، ولا يكون لهم عفواً ماله حتّى يؤدّوا دينه كلّ، وإذا قتل الرجل النفر، ثمّ ارتدّ عن الإسلام فجاء أولياء المقتولين يطلبون القود استتيب؛ فإن تاب قتل لهم، وإن لم يتب قبل لهم إن شتم أخذتم الديات وتركهم الدّم وقتلناه بالرّدة وغنما ما بقي من ماله؛ فإن فعلوا فذلك لهم، وإن تاب بعد ما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألوا القود لم يكن ذلك لهم إذا تركوه مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه.

قال الشافعي: وإذا سألوا القود وامتنعوا من العفو أعطيناهم القود بالذي قتل أولاً وجعلنا للباقيين الدية، وما فضل من ماله غنم عليه عنه، وذلك أن واجباً علينا إعطاء الأدميين القود والقود يأتي على قتله بالقود والرّدة، ولو مات مرتدّاً قاتلاً أو قاتلاً غير مرتد أعطينا من ماله الدية وبذلك قدّمنا في هذا حقّ الله تبارك وتعالى في قتل الأدميين على القتل في الرّدة.

قال الشافعي: وهكذا لو زنى وهو محصن وقتل قبل الرّزا أو بعده بدناً بالقتل؛ فإن ترك أولياؤه رجم.

٢٧- جراح النفر الرجل الواحد فيموت

قال الشافعي: إذا قطع الرجل يذ الرجل وقطع آخر رجله وشجّه الآخر موضحةً وأصابه الآخر بجافّة، وكلّ ذلك مجديد أو

فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما.

ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنان أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقر له به وصدقهم أولياء القتل، وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم يزعمون أن ليس عليهما إلا ثلثا الدية فبرؤهما عما سواه إذا سأل ذلك القاتلان.

ولو قتل ثلاثة أحدهم عبد وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقية العبد وثلثاها على الحرين، وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما أتبعوه، ولم يكن على عاقلة الأحرار وسيد العبد من دية العمد - شيء بحال.

وقد قيل: هكذا لو كانت القتلة عمداً وفيهم مجنون أو صيأن أو فيهم صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلتهم منها شيء.

وقد قيل: تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عمده كما يحملون خطاه - والله تعالى أعلم - وإذا جرح الرجل الرجل جراحاً كثيرة والآخر جرحاً واحداً فأراد أولياؤه القود فهو لهم، وإن أرادوا العقل فعلى كل واحد منهما نصف الدية إذا كانت نفساً فسواء في الغرامة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر لا تحمل العاقلة عمد الصبي وهو في ماله إن كان له مال وإلا فدين عليه.

٢٨- ما يسقط فيه القصاص من العمد

١٩٣٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج قال الربيع: أظنه، عن عطاء، عن صفوان بن يحيى بن أمية، عن يحيى بن أمية قال غزوة مع النبي ﷺ غزوة قال: وكان يغلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق عمل في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يغلى كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحداهما يد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يعني إحدى نيتيه فأتى النبي ﷺ فأهذر نيتيه قال عطاء وحسب أنه قال: قال النبي ﷺ: أيدع يده في فيك فتعضهما كأنها في في فحل يقضهما؟ [أخرجه البخاري (٢٩٧٣)، مسلم (١٦٧٤)، أبو

داود (٤٥٨٤-٤٥٨٥)، النسائي (٣١/٨)، ابن ماجه (٢٦٥٦)]

١٩٤٠- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج أن

ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن إنساناً جاء إلى أبي بكر الصديق وعرضه إنساناً فانتزع يده منه فذهبت نيتيه، فقال أبو بكر بعدت نيتيه. [أخرجه أبو داود (٤٥٨٤)، البيهقي (٣٣٦/٦)]

قال الشافعي: وبهذا كله نقول، فإذا عض الرجل الرجل فانتزع المعضوض العضو الذي عض منه يداً أو رجلاً أو رأساً من في العاض فذهبت ثانيا العاض ومات منها أو لم يموت، فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المنتزع؛ لأنه لم يكن له العض بحال، ولو كان العاض يداً في جماعة الناس فضرب وظلم أو بدئ فضرب وظلم كان سواء؛ لأن نفس العض ليس له، وإن للمعضوض منع العض، فإذا كان له منعه، فلا قود عليه فيما أحدث ما يمنع إذا لم يكن في المنع عدوان.

قال الشافعي: ولا عدوان في إخراج العض من في العاض، ولو رام إخراج العض من في العاض فامتنع عليه وغلبه إخراجها كان له فك لحية بيده الأخرى إن كان عض إحدى يديه وببيده معاً إن كان عض رجله، فإن كان عض قفاه، فلم تنله يده كان له نزاع رأسه من فيه؛ فإن لم يقدر على إخراجها فله التحامل عليه برأسه إلى وراء مصعداً أو منحدرأ، وإن قدر بيديه فغلبه ضبطاً بفيه كان له ضرب في يديه أو بدنه أبدأ حتى يرسله؛ فإن ترك شيئاً مما وصفنا له وبعج بطنه بسكين أو فقا عينه بيديه أو ضربه في بعض جسده ضمن في هذا كله الجناية؛ لأن هذا ليس له، ولا يضمن فيما له أن يفعله، وإن أتى ذلك على هدم فيه كله وكانت منه ميتة.

قال الشافعي: وما أصاب به العاض المعضوض من جرح فصار نفساً أو صار جرحاً عظيماً ضمنه كله؛ لأنه متعد.

٢٩- الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله أو

يدخل عليه بيته فيقتله

١٩٤١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن سعداً قال: يا رسول الله: أرايت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أُنْمِلُهُ حتى آتني بأربعة شهداء، فقال رسول الله ﷺ: نعم. [ياحي]

١٩٤٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن

والعقل والقود في القتل إلا بأن يفعل ما يحلُّ دمه.

ولا يحلُّ دمه، وأن يعمد قتله إلا بكفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس.

ولو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يحلُّ به الزاني فقتلها والرجلُ ثيب والمرأة غيرُ ثيب، فلا شيء في الرجلِ وعليه القود في المرأة، ولو كان الرجلُ غيرُ ثيب والمرأة ثيباً كان عليه في الرجلِ القود ولا شيء عليه في المرأة.

٣٠ - الرجلُ يحبسُ للرجلِ حتى يقتله

قال الشافعي رحمه الله: وإذا حبس الرجلُ للرجلِ رجلاً أي حبس ما كان بكتاف أو ربط البدن أو إمساكهما أو إضجاعه له ورفع حبلته عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل ويعزَّر ويجبس؛ لأن هذا لم يقتل، وإنما يحكم بالقتل على القاتلين، وهذا غير قاتل.

٣١ - منع الرجلِ نفسه وحرمة

١٩٤٣ - أخبرنا الرئيسُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. [نقدم]

١٩٤٤ - أخبرنا الرئيسُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن بعض أهلِهِ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاء بعث إلى الوهظ ليقيضه فليس عبد الله بن عمرو السلاح وجمع من أطاعه وجلس على بابهِ فقيل له: أتقاتل؟ فقال: وما يمنعني أن أقاتل، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ؟ [أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، مسلم (١٤١)].

قال الشافعي: فمن أريد ماله في مصرفه غوث أو صحراء لا غوث فيها أو أريد وحرمة في واحدٍ منهما فالاختيار له أن يكلم من يريده ويستغيث؛ فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله، وإن أبى أن يمتنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حرمة أو قتل الحامية حتى يدخل الحرم أو يأخذ من المال أو يريده الإرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه؛ فإن لم يندفع عنه، ولم يقدر على الامتناع منه إلا بضربه يسيراً أو عصاً أو

رجلاً من أهل الشام يقال له ابنُ خبيريَّ وجَدَ مع امرأته رجلاً فقتله، أو قتلتهما فأشكَلَ على معاوية القضاء فيه فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعريَّ يسألُ له علي بن أبي طالبٍ عن ذلك فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالبٍ كرم الله وجهه، فقال له: عليُّ إن هذا الشيء ما هو بأرضنا عزمت عليك لتخبرني، فقال له: أبو موسى: كتب إلي في ذلك معاوية، فقال عليُّ أنا أبو حسنٍ إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برؤمي. [أخرجه مالك (٧٣٧/٢)، (٧٣٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نقول، فإذا وجد الرجلُ مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معا فقتلها أو أحدهما لم يصدق، وكان عليه القود أيهما قتل إلا أن يشاء أولياؤه أخذ الدية أو العفو.

قال الشافعي: ولو ادعى على أولياء المقتول منهما أنهم علموه قد نال منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل أو نيل من المرأة إن كانت المرأة المقتولة كان على أيهما ادعى ذلك عليه أن يحلف ما علم؛ فإن حلف فله القود، وإن لم يحلف حلف القاتل وبرئ من القود والعقل.

قال الشافعي: ولو كان للرجل وليان فادعى عليهما العلم فحلف أحدهما ما علم ونكل الآخر عن اليمين وحلف القاتل أنه زنى بامرأته، ووصف الزنا الذي يوجب الحد؛ فكان بينا، فلا قود عليه، وعليه نصف الدية حالة في ماله للذي حلف ما علم.

قال الشافعي: ولو كان له وليان صغير وكبير فحلف الكبير ما علم لم يقتل حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه إن شاء الكبير أخذ نصف الدية؛ فإن أخذها أخذ للصغير نصف الدية، ثم ينظر به أن يحلف، فإذا كبر حلف؛ فإن لم يحلف وحلف القاتل رد ما أخذ له، ولو أقر أولياء المقتول منها أنه كان معها في الشوب وتحرك تحرك الجامع وأنزل، ولم يقرأ بما يوجب الحد لم يسقط عنه القود.

قال الشافعي: ولو أقر ما يوجب الحد، وكان المقتول بكرة بدعوى أوليائه إخوانته أو ابنه فادعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أوليائه، وعلى القاتل القود؛ لأنه ليس على البكر قتل في الزنا؛ فإن جاء بينة أنه كان ثيباً سقط عنه العقل والقود.

قال الشافعي رحمه الله: ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته إذا كانا ثيبين وعلم أنه قد نال منها ما يوجب القتل، ولا يصدق بقوله فيما يسقط عنه القود، وهكذا لو وجدته يتلوط بابنه أو يزني بجاريته لا يختلف، ولا يسقط عنه القود

ضربه، ثُمَّ وَلَّى أَوْ جَرَحَ فَسَقَطَ، ثُمَّ عَادَ فَضْرِبَهُ أُخْرَى فَمَاتَ مِنْهُمَا ضَمْنُ نَصْفِ الذِّبْيَةِ فِي مَالِهِ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ ضَرْبِ مَبَاحٍ وَضَرْبِ مَنُوعٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ ضْرِبَهُ مَقْبَلًا فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ ضْرِبَهُ مَوْلِيًا فَقَطَعَ يَدَهُ الْبُسْرَى، ثُمَّ بَرَأَ مِنْهُمَا فَلَهُ الْقَوْدُ فِي الْبُسْرَى وَالْيُمْنَى هَدْرٌ، وَلَوْ مَاتَ مِنْهُمَا فَأَرَادَ وَرَثَتُهُ الذِّبْيَةَ فَلَهُمْ نَصْفُ الذِّبْيَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقْبَلَ بَعْدَ التَّوَلُّيَةِ فَقَطَعَ رِجْلَهُ، ثُمَّ مَاتَ ضَمْنَ ثُلُثِ الذِّبْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جِرَاحَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مَبَاحٍ.

وِثَانِيَةٌ غَيْرُ مَبَاحٍ وَثَالِثَةٌ مَبَاحٍ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ حَكْمُ جَنَائِثِهِ فَرَّقَتْ بَيْنَهُ وَجَعَلَتْهُ كَجَنَائِثِ ثَلَاثَةٍ، وَلَوْ جَرَحَهُ أَوَّلًا وَهُوَ مَبَاحٌ جِرَاحَاتٍ، ثُمَّ وَلَّى فَجَرَحَهُ جِرَاحَاتٍ كَانَتْ جَنَائِثَيْنِ مَاتَ مِنْهُمَا فَسَوَاءٌ قَلِيلُ الْجِرَاحِ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ وَكَثِيرُهَا فَعَلِيهِ نَصْفُ الذِّبْيَةِ.

فَإِنْ عَادَ فَأَقْبَلَ فَجَرَحَهُ جِرَاحَةٌ قَلِيلَةٌ أَوْ كَثِيرَةٌ فَمَاتَ فَعَلِيهِ ثُلُثُ الذِّبْيَةِ كَمَا قُلْتُ أَوَّلًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَا أَصَابَ الْمُرِيدَ لِنَفْسِ الرَّجُلِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرَمِهِ مِنَ الرَّجُلِ فِي إِقْبَالِهِ أَوْ نَالِهِ بِهِ فِي تَوَلُّيَتِهِ عَنْهُ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ لِذَلِكَ كُلِّهِ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ فِيمَا فِيهِ الْقَوْدُ وَالْعَقْلُ فِيمَا فِيهِ الْعَقْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمُرِيدُ مَعْتَوًى أَوْ مَنًّا لَا قَوْدَ عَلَيْهِ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَفِيمَا أَصَابَ الْعَقْلَ، وَإِنْ كَانَ الْمُرِيدُ بَهِيمَةً فِي نَهَارٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَى مَالِكِهَا كَانَتْ تَمَّا يَصُولُ وَيَعْقُرُ أَوْ تَمَّا لَا يَصُولُ، وَلَا يَعْقُرُ بِحَالٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا قَائِدٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ رَاكِبٌ.

٣٢- التَّعَدِّي فِي الْأَطْلَاعِ وَدُخُولِ الْمَنْزِلِ

١٩٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطْلَعَتْ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَقَتْهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَّاتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ.

[أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٠٢)، مُسْلِمٌ (٢١٥٨)، النَّسَائِيُّ (٦١/٨)]

١٩٤٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ:

سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ مَعْدٍ يَقُولُ: أَطْلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرَةٍ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَذْرَى يَحْكُ بِوِ رَأْسِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ بِوِ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ. [أَخْرَجَهُ

سَلْحَ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُ ضَرْبُهُ، وَلَيْسَ لَهُ عَمْدٌ قَتْلُهُ، وَإِذَا كَانَ لَهُ ضَرْبُهُ؛ فَإِنْ أَتَى الضَّرْبُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا عَقْلَ فِيهِ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ ضْرِبَهُ ضَرْبَةً أَوْ لَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى رَجَعَ عَنْهُ تَارِكًا لِقِتَالِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ بِضَرْبٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ قَاتَلَهُ وَهُوَ مَوْلٌ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ يَرْمِيهِ أَوْ يَطْعَنُهُ أَوْ يُوَهِّقُهُ كَانَ لَهُ عَمْدٌ تَوْهِيْقُهُ إِيَّاهُ أَوْ انْخِرَافُهُ لَرَمِيهِ ضَرْبَهُ وَرَمِيَّهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ تَرْكِهِ ذَلِكَ ضَرْبُهُ وَلَا رَمِيهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ أَرَادَهُ وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ وَبَيْنَهُمَا نَهْرٌ أَوْ خَنْدَقٌ أَوْ جِدَارٌ أَوْ مَا لَا يَصِلُ مَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ ضَرْبُهُ حَتَّى يَكُونَ بَارِزًا لَهُ مَرِيدًا لَهُ.

فَإِذَا كَانَ بَارِزًا لَهُ مَرِيدًا لَهُ كَانَ لَهُ ضَرْبُهُ حَيْثُ كَانَ إِذَا لَمْ يَرِ أَنَّهُ يَدْفَعُهُ عَنْهُ إِلَّا بِالضَّرْبِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ لَهُ مَرِيدٌ فَأَنْكَسَرَتْ يَدُ الْمُرِيدِ أَوْ رِجْلُهُ حَتَّى يَصِيرَ مَنًّا لَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَحُلُّ ضَرْبَهُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ يَطِيقُ الضَّرْبَ فَمَا إِذَا صَارَ إِلَى حَالٍ لَا يَقْوَى عَلَى ضَرْبِ الْمُرَادِ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُرَادِ ضَرْبُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ فِي جَبَلٍ أَوْ حِصْنٍ أَوْ خَنْدَقٍ فَأَرَادَهُ رَجُلٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ؛ فَإِنْ رَمَاهُ الرَّجُلُ.

وَمِثْلُ الرَّمْيِ يَصِلُ إِلَيْهِ لِقَرْبِهِ مِنْهُ كَانَ لَهُ رَمِيهِ وَضَرْبُهُ، وَإِنْ بَرَزَ الرَّجُلُ مِنَ الْحِصْنِ حَتَّى يَصِيرَ الرَّجُلُ يَقْدُرُ عَلَى ضَرْبِهِ بِحَالٍ فَأَرَادَهُ فَلَهُ ضَرْبُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَوَاءٌ فِيمَا يَحِلُّ بِالْإِرَادَةِ، وَأَنْ يَكُونَ يَبْلُغُ الضَّرْبُ وَالرَّمْيُ مَعَهَا وَيَحْرُمُ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَالْمَعْتَوَةِ وَالْمَرَاةِ وَالصَّبِيِّ وَالْجَمَلِ الصَّبَوِلُ وَالذَّابَّةِ الصَّبَوِلُ وَغَيْرُهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ ضَرْبُهُ لِأَنْ يَقْتُلَ الْمُرَادُ أَوْ يَجْرَحَهُ فَكُلُّ هَؤُلَاءِ سَوَاءٌ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ بِالْإِرَادَةِ إِذَا كَانَ الْمُرِيدُ يَقْدُرُ عَلَى الْقَتْلِ وَلِلْمُرَادِ أَنْ يَبْدُرَ الْمُرِيدُ بِالضَّرْبِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَقْبَلَ الرَّجُلُ بِالسَّيْفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ السَّلَاحِ إِلَى الرَّجُلِ، فَإِنَّمَا لَهُ ضَرْبُهُ عَلَى مَا يَقَعُ فِي نَفْسِهِ؛ فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْدَأْ الْمُقْبِلُ إِلَيْهِ بِالضَّرْبِ فَلْيَضْرِبْهُ.

وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ، وَكَانَ لَهُ الْقَوْدُ فِيمَا نَالَ مِنْهُ بِالضَّرْبِ أَوْ الْأَرَشِ؛ وَإِذَا امْتَحَ لِلرَّجُلِ دَمَ رَجُلٍ أَوْ ضَرْبَهُ فَمَاتَ تَمَّا امْتَحَ لَهُ، فَلَا عَقْلَ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَإِذَا قُلْتُ لَيْسَ لَهُ رَمِيهِ وَلَا ضَرْبُهُ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ وَالْعَقْلُ وَالْكَفَّارَةُ فِيمَا نَالَ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ عَرَضَ لَهُ فَضْرِبَهُ وَلَهُ الضَّرْبُ

البخاري (٦٩٠١)، مسلم (٢١٥٦)، الرمذي (٢٧٠٩)، النسائي (٦٠/٨) [

١٩٤٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُثَيْبِ

الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِهِ رَأَى رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْهِ فَأَهْوَى إِلَيْهِ بِعِشْقٍ كَانَ فِي يَدِهِ كَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ لَمْ يَبَالِ أَنْ يَطْعَنَهُ. [أخرجه البخاري (٦٩٠٠)، أبو داود (٥١٧١)]

قال الشافعي رحمه الله: فلو أن رجلاً عمد أن يأتي نقباً أو كوة أو جوبة في منزل رجل يطلع على حرمة من النساء كان ذلك المطلع من منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طريق أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعمد الاطّلاع.

ولو أن الرجل المطلع عليه خذفه بمحصة أو وخزه بعود صغير أو مدرى أو ما يعمل عمله في أن لا يكون له جرح يضاف قتله، وإن كان قد يذهب البصر لم يكن عليه عقل ولا قود فيما ينال من هذا، وما أشبهه، ولو مات المطلع من ذلك لم يكن عليه كفارة ولا إثم - إن شاء الله تعالى - ما كان المطلع مقيماً على الاطّلاع غير متمتع من الزرع، فإذا نزع عن الاطّلاع لم يكن له أن يناله بشيء، وما ناله به فعليه فيه قود أو عقل إذا كان فيه عقل، ولو طعنه عند أول اطلاعه بمحديدة تجرح الجرح الذي يقتل أو رماء بحجر يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود؛ لأنه إنما أذن له الذي يناله بالشيء الخفيف الذي يردع بصره لا يقتل نفسه.

قال الشافعي: ولو ثبت مطلقاً لا يتمتع من الرجوع بعد مسألته أن يرجع أو بعد رميه بالشيء الخفيف استغاث عليه؛ فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده؛ فإن لم يتمتع في موضع الغوث وغيره من الزرع عن الاطّلاع فله أن يضربه بالسلاح، وإن يناله بما يردعه.

فإن جاء ذلك على نفسه أو جرحه، فلا عقل ولا قود، ولا يجاوز بما يرميه به ما أمرته به أولاً حتى يتمتع، فإذا لم يتمتع ناله بالحديد وغيره؛ لأن هذا مكان يرى ما لا يحل له.

قال الشافعي: ولو لم ينل هذا منه كان للسُّلطان أن يعاقبه، ولو أنه أخطأ في الاطّلاع لم يكن للرجل أن يناله بشيء إذا اطلع فنزع من الاطّلاع أو رآه مطلقاً، فقال: ما عمدت ولا رأيت، وإن ناله قبل أن ينزع بشيء، فقال: ما عمدت ولا رأيت لم يكن عليه شيء؛ لأن الاطّلاع ظاهر، ولا يعلم ما في قلبه، ولو كان أعمى فناله بشيء ضمنه؛ لأن الأعمى لا يبصر بالاطّلاع شيئاً، ولو كان المطلع ذا حرمة من نساء المطلع عليه لم يكن له أن يناله بشيء بحال، ولم يكن له أن يطلع؛ لأنه لا يدري لعله يرى منهم عورة ليست له رؤيتها.

وإن ناله بشيء في الاطّلاع ضمنه عقلاً وقوداً إلا أن يطلع على امرأة منهم متجردة فيقال له، فلا ينزع، فيكون له حيثنؤه فيه ما يكون له في الأجنبية إذا اطلّعا.

قال الشافعي: رحمه الله، وإنما فرقت بين المطلع أول ما يطلع وبين المريد مال الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله ﷺ، وإن البصر قد يتمتع منه بالتواري عنه بالستر، وليس كذلك الرجل يصحر للرجل فيخاف قتله وأجمت ردع البصر بالحصاة، وما أشبهها بما حكيت من الخبر، وبأن المبصر للعمورة متعد عليه الرجوع من الصّدي إلا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراء على أن يهرب على قدميه من المريد فأجعل له أن يبيت، ولا يهرب، وأن يدفع إرادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره، وإن أتى ذلك على نفس المدفوع.

قال الشافعي: وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلاً أو نهاراً سلاح فأمره بالخروج، فلم يخرج فله أن يضربه، وإن أتى الضرب على نفسه، فإذا ولى راجعاً لم يكن له ضربه.

قال الشافعي: وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفيه حرمة أو لا حرمة له فيه أو خزانته، وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه يريد ماله أو نفسه أو فسق، وهكذا إن أراد دخول منزله أو كابرته عليه.

قال الشافعي: وسواء كان الدّاخل يعرف بسرقة أو فسق أو لا يعرف به.

قال: ولا يصدق على ذلك القاتل إن قتل ولا الجارح إن جرح إلا يثبت بقيمهما؛ فإن لم يقيم بينة أعطي منه القود، ولو جاء بينة فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا سلاح شاهرة، ولم يزيدوا على ذلك فضربه هذا فقتله أهدرته، ولو أنهم رأوه داخلاً داره، ولم يذكروا معه سلاحاً أو ذكروا سلاحاً غير شاهرة فقتله أقدت منه لا أطرح القود إلا بمكابرته على دخول الدّار، وأن يشهر عليه سلاح وتقوم بذلك بينة.

قال الشافعي: ولو شهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا في صحراء لا سلاح معه فقتله الرجل أقدته به؛ لأنه قد يقبل الإقبال غير المخوف مريداً له ولا دالة على أنه أقبل إليه الإقبال المخوف فأبى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا أو هق أو قوس أو سيف أو غيره، ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرة أهدرته.

قال الشافعي: ولو شهدوا أنه أقبل إليه في صحراء بسلاح فضربه فقطع يدي الذي أريد، ثم ولى عنه فادركه فذبحه أقدته منه وضمت المقتول دية يدي القاتل، ولو ضربه ضربة في إقباله وضربة أخرى في إيداره فمات لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية؛ لأنني جعلته ميتاً من الضربة التي كانت مباحة

فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ. [أخرجه مالك (٢/٦٦٠)، ابن ماجه (٢٦٤٦)]

قال الشافعي: وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول.

قال الشافعي: وإذا قالوا هكذا فكذلك الجدُّ أبو الأب والجدُّ أبعُد منه؛ لأنَّ كلَّهم والده.

قال الشافعي: وكذلك الجدُّ أبو الأم والذي أبعُد منه؛ لأنَّ كلَّهم والده.

قال: وكذلك لا نقصَ منهم في جرح نالوه به، وهكذا إذا قتل الولد الوالدَ قتل به.

وكذلك إذا قتل أمه.

وكذلك إذا قتل أيَّ أجداده أو جدَّاته كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياءُ المقتول منهم أن يعفوا، وإذا كان الابن قاتلاً خرج من الولاية ولورثة أبيه - غيره - أن يقتلوه.

وكذلك لا أقيد الولد من الوالد في جراح دون النفس.

قال الشافعي: وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية مغلطة في ماله والعقوبة وديته مائة من الإبل ثلاثون حقةً وثلاثون جذعةً وأربعون ما بين ثنيةٍ إلى بازلٍ عامها كلها خلفه إن جاء ثنياتها كلها أو بزلٍ أو ما بين ذلك قبل منه، ولا يقبل منه دون ثنيةٍ ولا فوقَ خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول، ولا يقبل منه فيها بازلٌ أكثر من سنة.

قال الشافعي: ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيئاً قتله عمداً أو خطأ.

قال الشافعي: وإذا كان الأب عبداً والابن حرّاً قتلته الأب لم يقتل به وكانت دية في عتقه.

وكذلك لو كان الابن عبداً.

قال الشافعي: وإذا قتل الولد الوالدَ أقيد منه.

وكذلك إذا جرحه أقيد منه إذا كان دماهما متكافين.

فإن كان الولدُ القاتلُ حرّاً والأب عبداً فديته في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الأجنبي.

قال ويقاد الرجلُ من عمِّه وخاله؛ لأنَّهما ليسا في معنى الوالدين، فإنَّما يقال لهما والدان بمعنى قربائهما من الوالدين.

قال الشافعي: ويقاد الرجلُ من ابنه من الرضاعة، وليسَ كإبنة من النسب.

قال: وإذا تداعى الرجلان ولداً فقتله أحدهما قبل يبلغ فيتسبب إلى أحدهما أو يراه القافة درأت عنه القود للشبهة

والضربة التي كانت ممنوعة، فلا قودَ عليه وعليه نصفُ الدية.

قال الشافعي: وإذا لقي القومُ القومَ ليأخذوا أموالهم أو غشوه في حرِّهم فتصافوا فقتلَ المظلومونَ فمن قتلوا هدر، ومن قتلَ الظالمونَ لزمهم فيه القود والعقل، وما ذهبوا به لهم لا يسقطُ عن الظالمينَ شيءٌ نالوه حتَّى يحكمَ عليهم فيه حكمه.

قال الشافعي: ولو كان معَ الظالمينَ قومٌ مستكروهون أو أسرى فاقتلوا فقتلَ المستكروهون بضربٍ أو رمي لم يعمدوا به أو عمدوا وهم لا يعرفون مكرهين، فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين نالوهم وعليهم فيهم الكفارة؛ لأنَّهم في معنى المسلمين ببلاد العدو يتألون.

قال الشافعي: ومن عمدهم وهو يعرف أنَّهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود إن نالَ منهم ما فيه القود والعقل إن نالَ منهم ما فيه العقل لا يبطلُ ذلك عنه إلا بأن يجهلَ حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يعمدهم به خاصةً أو يعمدُ الجمعَ الذين هم فيه أو يشهرَ عليه سلاحاً فيضربه فيقتله.

قال الشافعي: وإذا كان الزحفان ظالمين، مثل أن يقتلوا على نهبٍ أو عصبيةٍ ويغشى بعضهم بعضاً في حرِّهم، فلا يسقطُ عن واحدٍ من الفريقين فيما أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقفَ رجلٌ فيعمده رجلٌ بضربٍ فيدفعه عن نفسه، فإنَّ له دفعه عنها، وما قلت إنَّ للرجل فيهِ أن يضربَ المريدَ على ما يقع في نفسه إذا كان المريدُ مقبلاً إليه فالقول قولُ المراء معَ يمينه كان المراء شجاعاً أو جبناً أو المريدُ مأموناً أو مخوفاً.

قال الشافعي: وإذا غشي القومُ القومَ في حرِّهم أو غيرِ حرِّهم ليقاتلوهم فدفعَ الغشيونَ عن أنفسهم فما أصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر، وما أصابَ منهم الغاشونَ لزمهم حكمه عقلاً وقوداً.

٣٣- ما جاء في الرجل يقتل ابنه

١٩٤٨- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من بني مُذَلِّجٍ يُقالُ لَهُ قَتَادَةُ حَدَّثَ ابْنَهُ بِسَيْفِهِ فَأَصَابَ سَاقَهُ فَتَرَى فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ فَقَدِمَ بِهِ سُرَاقَةُ بْنُ جَعْتَشٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ اعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قُدْبَيْ عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدِمَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا قَدِمَ عُمَرُ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً، ثُمَّ قَالَ أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟ فَقَالَ هَا أَنَا ذَا قَالَ خُذْهَا،

وجعلت الذية في ماله. و كذلك لو قتلاه جميعاً.

قال: وإذا أكلبا أنفسهما إذا كانا قاتلين بالدعوة لم اقلهما؛ لأنني الزمه أحدهما، وإن أكلب أحدهما نفسه بالدعوة قتلته به؛ لأن ثم أباً أنسبه إليه إذا كان قبل يختاره أو يلحقه القافة بأحدهما، وإذا قتل الرجل امرأة له منها ولد لم يقتل بها، وليس لابنه أن يقتله قوداً ولا لأحد مع ابنه ذلك فيه، فإذا لم يقتل بابنه قوداً لم يقتل بقود يقع لابنه بعضه.

وكذلك لو كان ابنه حياً يوم قتلها، ثم مات، ثم طلب ورثه ابنها القود لم يقد منه لشرك ابنه كان في الدم، ولو قتل رجل عمه أو مولاه وهو وارثه كان عليه القود.

٣٤ - قتل المسلم ببلاد الحرب

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير ربة مؤمنة الآية.

قال الشافعي: قوله «مِنْ قَوْمٍ» يعني في قوم عدو لكم.

١٩٤٩ - قال الشافعي: وأخبرنا مروان بن معاوية الفزاري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: لجأ قوم إلى خثعم، فلما غشيتهم المسلمون استعصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال أعطوهم نصف العقول لصلايتهم، ثم قال عند ذلك ألا إني بريء من كل مسلم مع مشرك قالوا: يا رسول الله ليم؟ قال: لا تترأى ناراهاً. [أخرجه النسائي (٣٦/٨)، البيهقي (١٣٠/٨)]

قال الشافعي: إن كان هذا ثبت فاحسب النبي ﷺ أعطى من أعطى منهم مطوعاً وأعلمهم أنه بريء من كل مسلم مع مشرك، والله أعلم في دار الشرك يعلمهم أن لا ديات لهم ولا قود، وقد يكون هذا قبل نزول الآية فنزلت الآية بعد، ويكون إنما قال: إني بريء من كل مسلم مع مشرك بنزول الآية.

قال الشافعي: وفي التنزيل كفاية عن التأويل؛ لأن الله عز وجل إذ حكم في الآية الأولى في المؤمن يقتل خطأ بالذية والكفارة وحكم بمثل ذلك في الآية بعدها في الذي بيننا وبينه مشاق، وقال بين هذين الحكمين «فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير ربة مؤمنة»، ولم يذكر دية، ولم تحتمل الآية معنى إلا أن يكون قوله «مِنْ قَوْمٍ» يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة، فلما كانت مباحة، وكان من سنة رسول الله ﷺ أن إذا

بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غارين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الغارة على دار وفيها من له إن قتل عقل أو قود؛ فكان هذا حكم الله - عز ذكره -.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو لكم إلا في قوم عدو لنا؛ وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عامة أهل مكة وقريش عدو لنا. وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقبائلهم أعداء للمسلمين.

قال الشافعي: وإذا دخل مسلم في دار حرب، ثم قتله مسلم فعليه تحرير ربة مؤمنة ولا عقل له إذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مسلماً.

وكذلك أن يغير فيقتل من لقي أو يلقى منفرداً بهيئة المشركين في دارهم فيقتله.

وكذلك إن قتله في سرية منهم أو طريق من طرقهم التي يلقون بها فكل هذا عمد خطأ يلزمه اسم الخطأ؛ لأنه خطأ بأنه لم يعمد قتله وهو مسلم، وإن كان عمداً بالقتل.

قال الشافعي: وهكذا لو قتله أسيراً أو محبوساً أو نائماً أو بهيئة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الإسلام؛ لأن المشرك قد يتهيأ بهيئة المسلم والمسلم بهيئة المشرك ببلاد الشرك، وكان القول فيه قوله؛ فإن كان للمسلم المقتول لاة فادعوا أنه قتله وهو يعلمه مسلماً أحلف؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حلفوا خمسين مينا لقد قتله وهو يعلمه مسلماً، وكان لهم القود إن كان قتله عمداً لقتله، وإن كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلته الذية وعليه الكفارة.

قال الشافعي: وهكذا كل من قتله وهو يعلمه مسلماً منهم أو أسيراً فيهم أو مستائماً عندهم لتجارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود، وفي الخطأ الكفارة، وعلى عاقلته الذية.

وكذلك في الأسرى يقتل بعضهم بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً يقتل بعضهم لبعض ويقتص لبعضهم من بعض من الجراح.

وكذلك تقام الحدود عليهم فيما أتوا إذا كانوا أسلموا وهم يعرفون ما عليهم وهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين يؤخذ لبعضهم من بعض الحقوق في الأموال إذا أسلموا، وإن لم يعلموا ما عليهم وهم.

قال الشافعي: وإذا أسلم القوم ببلاد الحرب فأصابوا حد الله تبارك وتعالى فادعوا الجهالة لم يقم عليهم، وإذا علموا فادعوا أقم عليهم، وإذا وصف الحربي الإيمان، ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فليقه بعد إيمانه مسلم فقتله وهو يعلم صفته

بْنِ الرَّبِيعِ. قَالَ: كَانَ الْيَمَانُ أَبُو حُذَيْفَةَ بَنَ الْيَمَانِ شَيْخًا كَبِيرًا فَوَقَعَ فِي الْأَطَامِ مَعَ النِّسَاءِ يَوْمَ أُحُدٍ فَخَرَجَ يَتَعَرَّضُ الشَّهَادَةَ فَجَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُشْرِكِينَ فَأَبْتَدَرَهُ الْمُسْلِمُونَ فَتَوَشَّقُوهُ بِأَسْيَافِهِمْ وَحُذَيْفَةُ يَقُولُ: أَيُّيَ أَبِي، فَلَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ شُغْلِ الْحَرْبِ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِلَيْتِهِ. [أخرجه البيهقي (١٣٢/٨)]

٣٥- ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين

فأصابوا من أموالهم

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله: وما نال أهل دار الحرب من المشركين من قتل مسلم أو معاهد أو مستأمن أو جرح أو مال لم يضمنوا منه شيئاً إلا أن يوجد ماله لمسلم أو مستأمن في أيديهم فيؤخذ منهم أسلموا عليه أو لم يسلموا. وكذلك إن قتلوا وحداناً أو جماعة أو دخل رجل منهم داخل بلاد الإسلام مستتراً أو مكابراً لم يتبع إذا أسلم بما أصاب، ولم يكن لولي القتل عليه قصاص ولا أرش، ولا يتبع أهل دار الحرب من المشركين بغرم مال ولا غيره إلا ما وصفت من أن يوجد عند أحد منهم مال رجل بعينه فيؤخذ منه.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّبِعُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وما قد سلف تقضي وذهب ودلت السنة عن رسول الله ﷺ على أنه يطرح عنهم ما بينهم وبين الله عز ذكره والعبادة، وقال رسول الله ﷺ: الإیمان یجب ما كان قبله وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾، ولم يأمرهم برد ما مضى منه وقتل وحشي حزة فأسلم، فلم يقد منه، ولم يتبع له بعقل، ولم يؤمر له بكفارة لطرح الإسلام ما فات في الشرك.

وكذلك إن أصابه بجرح؛ لأن الله عز وجل قد أمر بقتال المشركين الذين كفروا من أهل الأوثان ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾، وقال عز وجل: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، وقال رسول الله ﷺ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحْفَهَا وَحِسَابَهُمْ عَلَى اللَّهِ يعني بما أحدثوا بعد الإسلام؛ لأنهم يلزمهم لو كفروا بعد الإسلام القتل والحدود، ولا يلزمهم ما مضى قبله.

قال الشافعي: وهكذا كل ما أصاب لهم مسلم أو معاهد من دم أو مال قبل الإسلام والعهد فهو هدر، ولو وجدوا مالاً

للإيمان لم يقد منه؛ لأنه لا يكون بهذا ممن له كمال الإيمان وحكم الإيمان حتى يصفه بالغاً غير مغلوب على عقله.

قال الشافعي: وإذا أسلم الحربي وله ولد صغار وأمه كافرة أو أسلمت أمهم وهو كافر فللولد حكم الإيمان بأي الأبوين أسلم فيقاد قاتله، ويكون له دية مسلم، ولا يعذر أحد إن قال: لم أعلمه يكون له حكم الإسلام إلا بإسلام أبويه معاً.

قال الشافعي: ولو أغار المسلمون على المشركين أو لقوهم بلا غارة أو أغار عليهم المشركون، فاختلطوا في القتال فقتل بعض المسلمين بعضاً أو جرحه فادعى القاتل أنه لم يعرف المقتول أو المجرع فالقول قوله مع يمينه، فلا قود عليه وعليه الكفارة ويدفع إلى أولياء المقتول دينه.

قال الشافعي: ولو كان المسلمون صفّاً والمشركون صفّاً لم يتحاملوا فقتل مسلم مسلماً في صف المسلمين، فقال ظنته مشركاً لم يقبل منه إنما يقبل منه إذا كان الأغلب أن ما ادعى كما ادعى.

قال الشافعي: ولو قتل مسلم قد حمل المشركون علينا أو حمل منهم واحد أو راوا واحداً قد حمل فقتل مسلماً في صف المسلمين، وقال ظنته الذي حمل أو بعض من حمل قبل قوله مع يمينه وكانت عليه الدية.

قال الشافعي: ولو قتله في صف المشركين، فقال: قد علمت أنه مؤمن فعمدته قتل به.

قال: ولو حمل مسلم على مشرك فاستتر منه بالمسلم فعمد المسلم قتل المسلم كان عليه القود.

ولو قال عمدت قتل المشرك فاخطأت بالمسلم كانت عليه الدية.

قال: ولو قال: لم أعرفه مسلماً لم يكن عليه عقل ولا قود وكانت عليه الكفارة.

قال الشافعي: ولو كان الكافر الحامل على مسلم أو كان المسلم ملتجئاً فضربه وهو مترس بمسلم، وقال عمدت الكافر كان هكذا.

ولو قال عمدت المؤمن كان عليه القود؛ لأنه ليس له عمد المؤمن في حال.

قال الشافعي: ولو كان لا يمكنه ضرب الكافر إلا بضربه المسلم مجال فضرب المسلم فقتله وهو يعرفه، وقال أردت الكافر أقيد بالمسلم، ولم يقبل قوله أردت الكافر إذا لم يمكنه الإرادة إلا بأن يقع الضرب بالمسلم.

١٩٥٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مطرف، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن عروة

ثم قتل رجل لم يكن لهم أخذه، ولو تخول رجل منهم أحداً قبل الإسلام لم يكن له الخروج من يديه؛ لأنّ دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام أو العهد لهم وهم مخالفون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد إسلامهم؛ لأنّ ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم؛ لأنّ الله عزّ وجلّ قضى في ردّ الرّبا بردّ ما بقي منه، ولم يقض بردّ ما قبض فهلكت في الشرك.

قال الشافعي: ولو كان كافراً فأسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة.

قال الشافعي: ولو عمّد رجل قتلته في غير غارة، وقد أظهر الإسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به، وإن لم يعلمه داه؛ لأنّه عمده وهو مؤمن بالقتل، وإنما يسقط عنه العقل والقود إذا قتله غير عامد لقتله بعينه كأنه قتلته في غارة لقول الله عزّ وجلّ ﴿فَلْيَنْ كَانٌ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرَ رَبِّهِ مُؤْمِنَةٌ﴾.

قال الشافعي: يعني - والله أعلم - في قوم عدو لكم.

٣٦ - ما أصاب المسلمون في يد أهل الردّة

من متاع المسلمين

٣٧ - من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية - والله أعلم - أن القصاص إنما كتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص؛ لأنهم المخاطبون بالفرائض إذا قتلوا المؤمنين بابتداء الآية. وقوله ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ لأنّه جعل الأخوة بين المؤمنين، فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين.

ودلت سنة رسول الله ﷺ على مثل ظاهر الآية.

قال الشافعي: وسمعت عدداً من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله ﷺ يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه روى ذلك عن رسول الله ﷺ.

١٩٥١ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن أبي حنسين، عن مجاهد وعطاء وأحبيب طائراً وألحسن إن رسول الله ﷺ قال: في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر. [أخرجه البيهقي (٢٩/٨)]

١٩٥٢ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: سألت علياً رضي الله عنه هل عندكم من النبي ﷺ شيء موى القرآن؟ فقال: لا والذي فلن الحبة وبرأ السمعة، إلا أن يؤتي الله عبداً فهماً في القرآن، وما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة؟ فقال: العقل

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أسلم القوم، ثم ارتدوا عن الإسلام في دار الإسلام وهم مهجرون أو قاهرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه وادعوا نبوة رجل تبعوه عليها أو رجعوا إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله، وعلى المسلمين أن يبدعوا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط، فإذا ظفروا بهم استابوهم فمن تاب حقنوا دمه بالتوبة وإظهار الرجوع إلى الإسلام، ومن لم يتب قتلوه بالردّة وسواء ذلك في الرجل والمرأة.

قال الشافعي: وما أصاب أهل الردّة للمسلمين في حال الردّة أو بعد إظهار التوبة في قتال وهم متمتعون أو غير قتال أو على نائرة أو غيرها فسواء والحكم عليهم كالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمان ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما قهروا قتلوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: فإن قيل: فما صنع أبو بكر في أهل الردّة؟ قيل: قال لقوم جاموه تائبين تدون قتلانا ولا ندي قتلاكم، فقال عمر لا نأخذ قتلانا دية.

قال الشافعي: فإن قيل: فما قوله تدون قتلانا؟ قيل: إذا أصابوا غير متعمدين ودوا، وإذا ضمنوا الدية في قتل غير متعمدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعمدين، وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر.

فإن قيل: فما نعلم أحداً منهم قتل بأحد؟ قيل: ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة، ولو ثبت لم نعلم حاكماً أبطل لولي دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردّة لا تدفع عنهم عقلاً ولا قوداً ولا تزيدهم خيراً إن لم تزدتهم شرّاً. قال الشافعي: فإذا قامت لمرتدّة بينة أنه أظهر القول بالإيمان،

وَفَكَكَ الْأَسِيرَ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. [أخرجه البخاري (١١١)،

الترمذي (١٤١٢)، النسائي (٢٣/٨)، ابن ماجه (٢٦٥٨)]

قال الشافعي: ولا يقتل مؤمن عبد ولا حر ولا امرأة بكافر في حال أبدأ، وكل من وصف الإيمان من أعجمي وأبكم يعقل ويشير بالإيمان، ويصلي فقتل كافراً، فلا قود عليه وعليه دينه في ماله حالة وسواء أكثر القتل في الكفار أو لم يكثر، وسواء قتل كافراً على مال يأخذه منه أو على غير مال، لا يجل - والله أعلم - قتل مؤمن بكافر محال في قطع طريق ولا غيره.

قال الشافعي: وإذا قتل المؤمن الكافر عزز وحبس، ولا يبلغ تعزيره في قتل ولا غيره حد، ولا يبلغ مجبسه سنة، ولكن حبس يتبلى به وهو ضرب من التعزير.

قال الشافعي: وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذمياً كان القاتل أو حربياً أو مستأئماً.

وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن يقتل المؤمن كان دم الكافر يقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روي عن رسول الله ﷺ دلالة على ما ذكرت.

قوله من اعتبط مسلماً يقتل فهو به قود فهذه جامعة لكل من قتل.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل الرجل، فقال القاتل: المقتول كافراً أو عبداً فعلى أولياء المقتول البيعة بأنه مسلم حر والقول قول القاتل؛ لأنه المأخوذ منه الحق.

قال الشافعي: وإنما الإيمان فعل يحدثه المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ، فيكون مؤمناً بإيمان أحد أبويه.

قال الشافعي: وإذا كان أبوا المولود مسلمين، وكان صغيراً لم يبلغ الإسلام، ولم يصفه فقتله رجل قتل به؛ لأن له حكم الإسلام يرث به ويحجب مع ما سوى هذا مما له من حكم الإيمان.

وكذلك لو كان أبوا المولود كافرين فأسلم أحدهما والمولود صغيراً كان حكم المولود حكم مسلم بإسلام أحد أبويه، ومن قتله بعد إسلام أحد أبويه كان عليه قود.

ومن قتله قبل إسلام واحد منهما من مسلم، فلا قود عليه؛ لأن حكمه حكم الكفار.

قال الشافعي: وإذا ولد المولود على الشرك فأسلم أبواه، ولم يصف الإيمان فقتله قبل البلوغ قتل به، وإن قتله بعد البلوغ مؤمن لم يقتل به؛ لأنه إنما يكون حكمه حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ما لم يكن عليه الفرض، فإذا لزمه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤمناً وأبواه كافران، فلا يضرب كفرهما أو كافراً وأبواه

مؤمنان، فلا ينفعه إيمانهما، وإن ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الإيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع يمينه وعليهما البيعة أنه وصف الإسلام.

قال الشافعي: ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بأنه قتله مرتدّاً عن الإسلام، وقال ورثته: بل قتله وهو على دين الإسلام؛ فإن كان صغيراً قتل به، وإن كان بالغاً فحلف أبوه أنه ما علمه ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغ أو جاء على ذلك بيينة يشهدون أنه كان مسلماً قبلت ذلك منهم، وكان على قاتله القود.

قال الشافعي: والفرق بين هذه المسألة والمسألة الأولى أن القاتل حين قال في هذه: ارتد كان قد أقر بإسلامه بعد البلوغ وادعى الردة، وفي المسألة التي فوقها لم يقر له بالإيمان بعد البلوغ ولا صفة الإيمان بعد البلوغ، ولا يكون له حكم الإيمان بإيمان أبويه إذا لم يعلم صفة الإيمان بعد البلوغ.

قال الشافعي: ولو أن مسلماً قتل نصرانياً، ثم ارتد المسلم فسأل ورثة النصراني أن يقادوا منه، وقالوا هذا كافراً لم يقتل به؛ لأنه قتله وهو مؤمن، فلا قود عليه، وعليه الدية في ماله والتعزير؛ فإن تاب قبل منه وإلا قتل على الردة.

وهكذا لو ضرب مسلم نصرانياً فجرحه، ثم ارتد المسلم، ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يقد منه؛ لأن الموت كان بالضربة، والضربة كانت وهو مسلم.

ولو أن مسلماً ارتد عن الإسلام فقتل ذمياً فسأل أهله القود قبل أن يرجع إلى الإسلام أو رجع إلى الإسلام فسواء، وفيها قولان: أحدهما أن عليه القود، وهذا أولاهما، والله أعلم؛ لأنه قتل، وليس بمسلم، والثاني لا قود عليه من قبل أنه لا يقر على دينه حتى يرجع أو يقتل.

ولو أن رجلاً أرسل سهماً على نصراني، فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على عبد، فلم يقع عليه به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص؛ لأن غلبة السهم كانت بالإرسال الذي لا قود فيه بينهما، ولو كان وقوعه به وهو محال حين أرسل السهم، ثم أسلم لم يقص منه وعليه دية مسلم حر في الحالتين والكفارة، ولا يكون هذا في أقل من حال من أرسل سهماً على غرض فاصاب إنساناً؛ لأنه إنما يضمن ما جنت رميته وكلا هذين ممنوع من أن يقصد قصده برمي.

قال: ولو أرسل سهمه على مرتد، فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على حربي، فلم يقع به السهم حتى أسلم كان خلافاً للمسائل قبلها؛ لأنه أرسل عليهما وهما مباحا الدم، وليس عليه قود محال لما أصابهما من رميته وعليه الكفارة ودية حربيين مسلمين بتحويل حالهما قبل وقوع الرمية.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل المسلم، ثم ارتد المضروب عن الإسلام، ثم مات من الضربة ضمن الضارب الأقل من أرض الضربة أو الدية.

قال الربيع: أظنه قال دية مسلم.

قال الشافعي: من قبل أن الضربة كانت وفيها قود أو عقل، فإذا مات مرتدًا سقط القود؛ لأنها لم تبرا وجعلت فيها العقل في ماله؛ لأنها كانت غير مباحة، ولو برأت وسأل أولياؤه القصاص من الجرح كان لهم أن يقتصوا منه؛ لأنه كان وهو مسلم.

قال الشافعي: ولو ضربه وهو مسلم، ثم ارتد عن الإسلام، ثم عاد إليه، ثم مات مسلماً ضمن القاتل الدية كلها في ماله؛ لأن الضرب كان وهو ممنوع والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدث بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الحادثة بينهما وعليه الكفارة.

٣٨- شرك من لا قصاص عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً قتل رجلاً وقتله معه صبي أو مجنون أو حربي أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهما معاً فإن كان ضربهما معاً بما يكون فيه القود قتل البالغ، وكان على الصبي نصف الدية في ماله. وكذلك المجنون.

قال: ولو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي، ولم يقتل الأب وأخذت نصف الدية من ماله حالة، ولو قتل حر وعبد أقتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت، وإن كانت ديات، ولو قتل مسلم وكافر كافراً قتل الكافر وكانت على المسلم نصف ديتي، ولو ضرب رجلان رجلاً أحدهما بعصاً خفيفة والآخر بسيف فمات لم يكن على واحد منهما قصاص؛ لأن إحدى الجنائين كانت مما لا قصاص فيه، وإنما يكون القود إذا كانت الجناية كلها بشيء يقتص منه إذا ميت منه، ولو ضرب رجل رجلاً بسيف ونهشته حية فمات، فلا قصاص، وعلى الضارب نصف دية حالة في ماله.

قال الشافعي: ولو ضربه رجل بسيف وضربه أسد أو غمر أو خنزير أو سبع ما كان ضربة؛ فإن كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في أن يشق جرحها، فيكون الأغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود إلا أن يشاء ورثته الدية، فيكون لهم نصفها، وإن كانت ضربة لا تلهذ ولا تقتل ثقلًا كما يقتل الشدخ أو الحشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل؛ فلا يجرح، فلا قود عليه؛ لأن إنساناً إن ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليهما قود، وإنما يجعله

فإذا التقى الرجلان فأضربا بأي سلاح اضطربا فيه، فيكون

فيمن أصيب به القود شهيد الشهداء أنهم رأوا كل واحد منهما مسرعاً إلى صاحبه، ولم يثبتوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما

مات من الجنائين، فلما كانت إحدى الضربتين إنما تقتل لا تضر ولا جرحاً، وكان الأغلب أن مثلها لا يقتل مفرداً سقط القود، فلما لم يمض بما يقتل مثله، فلا قود.

قال الشافعي: وهكذا لو جرح جرحاً خفيفاً كالخدش والأغلب أن القتل منها لا يقتل باللهي ولا الثقل لم يكن فيهما قصاص.

قال الشافعي: ولو أن السبع قطع حلقومه، وودجه أو قصف عنقه أو شق بطنه فالتقى حشوته كان هو القاتل، وعلى الأول القصاص في الجراح إن كان فيها القصاص إلا أن نشاء ورثته العقل، والعقل إن كانت جراحه مما لا قصاص فيها.

٣٩- الزحفان يلتقيان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقى زحفان أحدهما ظالم، فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل أولياؤه العقل، أو القود قيل: ادعوه على من شتم؛ فإن ادعوه على واحد منهم أو نفر بأعيانهم كلّفوا البيّنة؛ فإن جاءوا بها فلهم القود إن كان فيه قود أو العقل إن لم يكن فيه قود، وإن لم يأتوا بيّنة قيل: إن شتم فأقسموا خمسين يميناً على رجل أو نفر بأعيانهم ولكم الدية ولا قود إن كان القتل عمداً، وإن أقسم الذين ادعيتهم عليهم خمسين يميناً برئوا من الدية والقود إذا حلفوا إن امتنعتم من الإيمان، وإن تخلفوهم، فلا عقل ولا قود، وإن قلتم قتلوه جميعاً؛ فكان يمكن لثلمهم أن يشتركوا فيه أقسمتم، وإن لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها، فقد قيل: إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شرك فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم. وإلا لم ندعكم تقسموا على ما نعلمكم فيه كاذبين، وإذا جاءوا بيّنة على أن رجلاً قتله لا يثبتون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل: أقسموا على واحد إن شتم، ثم عليه الدية؛ فإن أقسموا على واحد فأنبت البيّنة أنه ليس به سقطت القسامة، فلم يعطوا بها ولا بالبيّنة، وإن سألوا بعد أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم قد أبرءوا غيره بالدعوى عليه دونه، وبأن كذبوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بحال أبداً، ولو قالوا بعد ذلك: نقسم على كلهم لم أقبل ذلك منهم؛ لأنني إن أغرمت كلهم، فقد علمت أنني أغرمت منهم قوماً برأ، وإن أردت أن أغرم بعضهم لم أعرف من أغرم، فلا تكون القسامة إلا على معروف بعينه ومعروفين بأعيانهم كما لا تكون الحقوق إلا على معروف بعينه.

[وصله البخاري (٤٠٦٥)]

قال الشافعي: ولو أن رجلاً من المشركين أقبل إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامداً، فقال ورثة المشرك إنه كان أسلم؛ فإن أقاموا على ذلك بينة وإلا لم يقبل قولهم، وإن أقاموا البيّنة فلهم العقل ولا قود إذا قال المسلم قتلته وأنا أظنه على الشرك إذا جعلت له هذا في المسلم يعرف إسلامه جعلته له فيمن لم يشهر إسلامه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً من المشركين أقبل كما وصفت فقتله مسلم لم يؤد حتى يقيم ورثته البيّنة على أنه أسلم قبل أن يقتل.

ولو أن رجلاً ضرب حريباً فأسلم الحربي فمات لم يكن فيه عقل ولا قود، ولو ضرب فأسلم، ثم ضرب فمات، ففيه نصف الذية.

ولو أن رجلاً من المشركين ضرب مسلماً فجرحه، ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد إسلامه وعلمه به قتل به، وإن قتله بعد إسلامه.

وقال: لم أعلم بإسلامه فعليه دينه والكفارة.

٤ - قتل الإمام

قال الشافعي رحمه الله: وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قتل على اليمين فأتاه رجل أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمين ظلمه، فقال: إن كان ظلمك لأفيدنك منه.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ إن قتل الإمام هكذا.

قال: وإذا أمر الإمام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الإمام القود إلا أن يشاء ورثة المقتول أن يأخذوا الذية، وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب إلي أن يكفر؛ لأنه ولي القتل، وإنما أزلت عنه القود أن الوالي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل.

قال الشافعي: ولو أن المأمور بالقتل كان يعلم أنه أمره بقتله ظلماً كان عليه، وعلى الإمام القود وكانا كفتالين معاً، وإنما أزيل القود عنه إذا ادعى أنه أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق، ولو علم أنه أمره بقتله ظلماً، ولكن الوالي أكرهه عليه لم يزل عن الإمام القود بكل حال، وفي المأمور المكره قولان: أحدهما أن عليه القود؛ لأنه ليس له أن يقتل أحداً ظلماً وإنما يظل الكره عنه فيما لا يضر غيره والآخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الذية والكفارة.

قال الشافعي: والوالي المتغلب والمستعمل إذا قهر في

أصاب به صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود، ولو ادعى كل واحد منهما أن صاحبه بداه، وأنه إنما ضربه ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله، وعلى كل واحد منهما اليمين لصاحبه ما بدأ، فإذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه؛ فإن كان فيه عقل نقاصاً وأخذ أحدهما من الآخر الفضل، وإن كان فيه قصاص اقتصر لكل واحد منهما من صاحبه بما فيه القصاص، وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمداً فكل واحد منهما بصاحبه قصاص ولا تباعة لواحد منهما على الآخر ولا قود؛ لأنه لم يبق شيء يقاد منه.

قال الشافعي: ولو مات أحدهما وبقي الآخر وبه جراحات كانت جراحاته في مال الميت؛ فإن كانت دية قبل لأهل الميت إن أردتم القود فلكم القود، وعلى صاحبكم دية جراح المجروح، وإن أردتم الذية فلكم الذية وللمجروح دية فإحداهما قصاص بالأخرى إن كان ضربهما عمداً كله، وإن كانت أكثر من دية رجع المجروح بالفضل عن الذية في مال الميت، وإن أردتم القود فللمقاد منه ما لزم الميت من جراحه الحي ولكم القود.

قال الشافعي: وإذا كان القوم في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلاً من المسلمين مقبلاً من ناحية المشركين فقتله.

فإن قال: قد عرفته مسلماً قتل به، وإن قال ظننته كافراً أحلف ما قتله وهو يعلمه مؤمناً، ثم فيه الذية والكفارة ولا قود فيه.

قال الشافعي: ولو لقيه في مصر من الأمصار بغير حرب، فقال ظننته كافراً لم يعذر وقتل به، وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كما قال.

قال الشافعي: ولو كان المسلمون في صف والمشركون بلائهم لم يلتقوا، ولم تحاملوا فقتل رجل رجلاً في صف المسلمين، فقال ظننته كافراً والمقتول مؤمن أفيده، وإن تحاملوا، وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع يمينه.

١٩٥٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مطرف بن مازن، عن معمر، عن الزهري، عن عروة أن اليمان أبا حذيفة جاء يوم أحد من أطم من الأطام من ناحية المشركين فظنه المسلمون مشركاً فالتفوا عليه بأسيا فهم حتى قتلوه وحذيفة يقول: أبي أبي، ولا يسمعون له لشغل الحرب فقتل النبي ﷺ فيه بديّة.

وقال فيما أحسب عفاها حذيفة، وقال فيما أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، فزاده عند المسلمين خيراً.

٤٢ - الرّجلُ يسقي الرّجلَ السّمَّ أو يضطرّه

إلى سبع

قال الشافعي: وإذا استكره الرّجلُ الرّجلَ فسقاه سمّاً، ووصف السّاقى السّمَّ سنل السّاقى؛ فإن قال سقيته إيّاه وأنا أعلم أنّ الأغلب منه أنه يقتله، وأنّه قلّ ما يسلم منه أن يقتله أو يضرّه ضرراً شديداً، وإن لم يبلغ القتل والأغلب أنّه يقتلُ فمات المسقي فعلى السّاقى القودُ يسقى مثل ذلك؛ فإن مات في مثل هذه الميّنة فذلك وإلا ضربت عقبه؛ فإن قال سقيته والأغلب أنّه لا يموت، وقد يمات من مثله قليلاً قيل: لورثة الميّت إن كانت لكم بينة عادلة بأن مثل ذلك السّمَّ إذا سقي فالأغلب أنّه يقتلُ أقيده منه، وإن جهلوا ذلك فالقول قول السّاقى مع يمينه، وعلى السّاقى الدّية والكفّارة ولا قودَ عليه وديته دية خطأ العمد.

وكذلك إن قال أهل العلم به الأغلب أنّه لا يقتلُ، وقد يقتلُ مثله وسواء علم السّمَّ السّاقى في هذه الأحوال أو لم يعلمه كلّما يسأل أهل العلم به عنه وتقبل شهادة شاهدين بمن يعلمه على رؤيته، وإن كانا رياه يسقيه السّمَّ بدواء معه، ولم يعرفه، فإنّه يقادُ منه إذا كان الأغلب أنّه لا يعاشُ من مثله ويترك القودُ ويضمن الدّية إذا كان الأغلب أنّه يعاشُ منه، وإن قال أهل العلم به إنّ الأغلب أنّ مثل هذا المسقي لضعب بدنه أو خلقه أو سقمه لا يعيشُ من مثل هذا السّمَّ والأغلب أنّ القويّ يعيشُ من مثله لم يقد في القويّ الذي الأغلب أنّه يعيشُ من مثله وأقيده في الضّعيف الذي الأغلب أنّه لا يعيشُ من مثله كما لو ضرب رجلاً نضو الخلق أو سقيماً أو ضعيفاً ضرباً ليس بالكثير بالسّوط أو عصاً خفيفةً فقيل: إنّ الأغلب أنّ هذا لا يعيشُ من مثل هذا أقيده منه، ولو ضرب مثلن رجلاً الأغلب أنّه يعيشُ من مثلن لم يقد منه.

قال: ولو كان السّاقى للسّمَّ الذي أقيده من ساقيه لم يكره المسقي، ولكنه جعله له في طعام أو خاص له عسلاً أو شرباً غيره فاطعمه إيّاه أو سقاه إيّاه غير مكره عليه، ففيها قولان أحدهما: أنّ عليه القود إذا لم يعلم أنّه فيه سمّاً.

وكذلك لو قال: هذا دواء فاشربه، وهذا أشبهما والثاني أن لا قودَ عليه وهو آثم؛ لأنّ الآخر شربه، وإنما فرق من فرق بين السّمَّ يعطيه الرّجلُ الرّجلُ فيأكله في الثمرة والحريرة يصنعها له فيموت، فلا أقيده منه؛ لأنّه قد يصير السّمَّ في الحريرة يبصرها غيره له فيتوقّاه، وقد يعرف السّمَّ أنّه مخلوط بغيره، ولا يعرف غير مخلوط بغيره، وأنّه الذي ولي شربه بنفسه غير مكره عليه.

قال الشافعي: ولو كان قال له: في هذا سمّ، وقد بين له، ولا يلتفت صاحبه قلماً يحظنه أن يتلف به فشرّب الرّجلُ فمات لم

الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره له أو قصر.

وإذا كان الرّجلُ المتخلّب على اللّصوصيّة أو العصيّة فأمّر رجلاً بقتل الرّجل فعلى المأمور القود، وعلى الأمر إذا كان قاهراً للمأمور لا يستطع الامتناع منه بحال.

قال الشافعي: ولو أنّ رجلاً في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلّهم فأمّر رجلاً بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الأمر، وعلى الأمر العقوبة إذا كان المأمور يقدّر على الامتناع بمجماعة يمنعونه منه أو بنفسه أو أن يهرب فعليه القود في هذا دون الأمر، وإذا لم يقدّر على الامتناع منه بحال فعليهما القود معاً.

٤١ - أمر السيّد عبده

قال الشافعي: وإذا أمر السيّد عبده أن يقتل رجلاً والعبد أعجمي أو صبي فقتله فعلى السيّد القود دون الأعجمي الذي لا يعقل والصبي، وإذا أمر بذلك عبداً له رجلاً بالغاً يعقل فعلى عبده القود، وعلى السيّد العقوبة.

قال الشافعي: ولو أمر عبد غيره أو صبي غيره بقتل رجل فقتله؛ فإن كان العبد أو الصبي يميّزان بينه وبين سيّده وأبيه ويريان لسيّده وأبيه طاعة، ولا يريانهما لهذا عوقب الأمر، وكان الصّغير والعبد قاتلين دون الأمر، وإن كانا لا يميّزان ذلك فالقاتل الأمر وعليه القود إن كان القتل عمداً.

قال الشافعي: وإذا أمر الرّجلُ ابنه الصّغير أو عبد غيره الأعجمي أن يقتله فقتله فدمه هدر؛ لأنّي لا أجعل جنايتهما بأمره كجنايته، ولو أمرهما أن يفعلا بأنفسهما فعلاً لا يعقلان، ففعلاه فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معاً كما يضمنهما لو فعله بهما فقتلهما كان أمرهما أن يقطعاً عرقاً أو يفجراً قرحةً على مقتل أو ما أشبهه، ولو أمرهما أن يذبحا أنفسهما؛ فإن كان الصّبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله، ففعلوا ضمنهما كما يضمنهما لو ذبحهما، وإن كان العبد يعقل أنّ ذلك يقتله، ففعل فمات فهو مسيء آثم وعليه العقوبة، ولا يكون كالقاتل.

وإذا أمر الرّجلُ ابنه البالغ أو عبده الذي يعقل أن يقتل رجلاً فقتله عوقب السيّد الأمر، وعلى العبد والابن القاتلين القود دون.

وإذا أمر سيّد العشيرة رجلاً من العشيرة أن يقتل رجلاً، وليس يبلد له فيها سلطاناً فالقتل على القاتل دون الأمر.

والذئب والنمر والوعادي كلها بأسرها من يضغطها فتضرب أو تعقر فتقتل يكره عليه فيما صنعه بما الأغلب منه أنه لا يعاش من مثله، ففيه القود، وإن ناله بما الأغلب أنه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الذية.

قال الشافعي: وإذا أرسل الكلب والحية والأسد والنمر والذئب على رجل فاخذ منها شيء فقتله فهو آثم ولا عقل ولا قود عليه.

قال: وذلك أنه قد يهرب فيعجز ويهرب عنه بعضها أو يقوم معه، فلا يناله بشيء.

قال الشافعي: ولو حبس بعض القوائل في مجلس، ثم ألقى عليه رجلاً والأغلب ممن يلقي عليكم هذا أنه إذا ألقى عليه قتله: مثل الأسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقلع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش من مثله قتل به فأما الحية فليست هكذا؛ فإن أصابته الحية لم يضمن، وإن كان من السباع ما يكون الأغلب أنه لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقل، وإن كان الأغلب أنه يفرس كان عليه القود إذا حبس السبع، ثم ألقاه أو حبسه، ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع، ولو قيده أو أوثقه، ثم ألقاه عليه في صحراء كان مسيئاً، ولم يكن عليه عقل ولا قود إن أصابه؛ لأن السبع غير مضطر بمحبسه إلى أن يقتله، وإذا أصابه السبع بالشيء الخفيف الذي لو أصابه إنسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فمات فعلى ملقيه الذية والعقوبة ولا قود.

٤٣- المرأة تقتل حلي وتقتل

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا قتلت المرأة حاملاً يتحرك ولدها أو لا يتحرك، ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها، فإذا زایلها قبل موتها أو معه أو بعده فسواء فيه غرة قيمتها خمس من الإبل، فإذا زایلها حياً قبل موتها أو معه أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إذا مات وفيه دية إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل قتلها رجل أو امرأة.

وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت حملاً أو ربية من حمل حبست حتى تضع حملها، ثم أقيد منها حين تضعه، وإن لم يكن لولدها مريض فاحب إلى أن لو تركت بطبيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد له مريض؛ فإن لم يفعل قتلت له، وإن ولدت وجدت تحركاً انتظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل.

وكذلك إذا لم يعلم أن بها حملاً فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها، ولو عجل الإمام فاقص منها

يكن على الذي خلطه له ولا الذي أعطاه إيّاه له عقل ولا قود، ولو سقاه معتوها أو أعجمياً لا يعقل عنه أو صيباً فيين له أو لم يبين له فسواء.

وكذلك لو أكرمه عليه أو أعطاه إيّاه فشربه؛ لأن كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدت منه في الأغلب من السم القاتل.

قال الشافعي: ولو خلطه فوضعه، ولم يقل للرجل كله فأكله الرجل أو شربه، فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام لنفسه أو شرابه أو لرجل فأكله إلا أنه يائمه وأرى أن يكفر إذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه به وفيها قول آخر: أنه إذا خلطه بطعام فأكله الرجل فمات ضمن كما يضمن لو أطعمه إيّاه.

قال الشافعي: ولو سقاه سمًا، وقال: لم أعلمه سمًا فشهد بعد على أنه سم ضمن الذية؛ لأنه مات بفعله، ولا يبين لي أن أجعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاه إيّاه وعليه اليمين ما علمه.

قال الشافعي: وإنما درأت عنه القود؛ لأنه قد يجهل السم، فيكون سمًا قاتلاً ولا قاتلاً وفيه قول آخر: أن عليه القود، ولا يقبل قوله لم أعلمه سمًا.

قال الشافعي: ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهشه إيّاه أو عقرباً فمات، ففيها قولان: أحدهما أن الذي أنهشه إن كان الأغلب منه أنه يقتله باليد الذي أنهشه به لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة أو حيات الأصحر بناحية الطائف والأفاعي بمكة ودونها والقرّة فعليه القود، وإن كان الأغلب أنها لا تقتل مثل الثعالب بالحجاز والعقرب الصغيرة، فقد قيل: لا قود وعليه العقل به مثل خطأ شبه العمى، ثم يصنع هذا بكل بلاد؛ فإن الدغ به نصيين عقرباً أو أنهشه بمصر ثعباناً فعليه القود؛ لأن الأغلب أن هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثاني أنه إذا الدغ حية أو عقرباً فمات أن عليه القود وسواء قيل: هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل؛ لأن الأغلب أن هذا كله يقتل.

قال الشافعي: ولو أرسل عليه عقرباً أو حية فنهشته الحية أو ضربته العقرب لكان آثماً عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لو قتله؛ لأنه لا فعل له في فعل الحية والعقرب، وأثما يحدثان فعلاً بعد الإرسال ليس هو الإرسال ولا هو كاخذه إيّاهما وإدناهما حتى يمكنهما وبهشاً فهذا فعل نفسه؛ لأنهما نهشاً بضغطه إيّاهما. وكذلك بأسخذه، وإن لم يضغطها؛ لأن معقولا أن من طباعهما أنهما يعبتان إذا أخذتا فتنهش هذه وتضرب هذه فتكونان كالضطرين إلى أن تضرب هذه وتنهش هذه وكذا الأسد

أَنَّ الجَنَايَةَ والمَوْتَ كانا معاً وله القودُ، ولا ينظرُ إلى ما بينَ الحالينِ من تركه الأمانَ، والقولُ الثَّاني أَنَّ له الدِّيَةَ في النَّفسِ ولا قودَ؛ لأنَّه قد صارَ في حالٍ لو ماتَ فيها أو قُتلَ لم تكن له ديةٌ ولا قودُ. قال الشَّافعيُّ: وله الدِّيَةُ تامَّةٌ في الحالينِ لا ينقصُ منها شيئاً.

ولو جرحَ ذمِّيٌّ حربياً مستأمناً فتركَ الأمانَ ولحقَ بدارِ الحربِ فاغارَ المسلمونَ عليه فسيروه، ثُمَّ ماتَ بعدَ ما صارَ في أيديِ المسلمينَ سبيّاً، فلا قودَ فيه؛ لأنَّه ماتَ مملوكاً، فلا يقتلُ حرّاً مملوكاً، وعلى الذَّمِّيِّ الأقلُّ من قيمتهِ عبداً أو قيمةِ الجراحِ حرّاً كأنَّه قطعَ يده؛ فكانت فيه إن كانَ نصرانياً سِتَّةَ عَشَرَ من الإبلِ وثلاثاً وبِعرٍ وهي نصفُ ديتِه أو كانَ مجوسياً أو وثنيّاً، ففني يده نصفُ ديتِه، ثُمَّ ماتَ وقيمتُه مثلُ نصفِ ديتِه فسقطَ الموتُ؛ لأنَّه لم يحدثَ به زيادةٌ، وجميعُ الأرضِ لورثةِ المستأمنِ؛ لأنَّه استوجبه بالجرحِ وهو حرٌّ، فكانَ ما لا له أماناً أو كأنَّه قطعَ يده وديتِه ثلاثٌ وثلاثونٌ وثلاثٌ، ثُمَّ ماتَ مملوكاً وقيمتُه خمسٌ من الإبلِ فعلى جراحه خمسٌ من الإبلِ؛ لأنَّ اليدَ صارتَ تبعاً للنفسِ كما يجرحُ المسلمُ، فيكونُ فيه دياتٌ لو عاشَ، ولو ماتَ كانت ديتُه واحدةٌ ويجرحُ موضحةً فيموتُ، فيكونُ فيها ديةٌ كما تكونُ الزيادةُ على الجراحِ بزيادةِ النفسِ، فكذلكَ يكونُ النقصُ بذهابها.

قال الشَّافعيُّ: وإذا لم تكن بالنفسِ زيادةٌ فجميعُ الأرضِ لورثةِ المستأمنِ؛ لما وصفت أنه استوجبه وهو حرٌّ لما له أمانٌ يعطاه ورثته في دارِ الحربِ، وهكذا لو قطعَ يده ورجلاه وفقنت عيناه، ثُمَّ لحقَ بدارِ الحربِ، ثُمَّ ماتَ وقيمتُه أقلُّ ممَّا وجبَ له بالجراحِ لو عاشَ كانَ على جراحه الأقلُّ من الجراحِ والنفسِ، وكانَ ذلكَ لورثته ببلادِ الحربِ.

قال الشَّافعيُّ: ولو جرحَ ذمِّيٌّ مستأمناً فأوضحه، ثُمَّ لحقَ الجروحُ بدارِ الحربِ، ثُمَّ سبيَ فصارَ رقيقاً، ثُمَّ ماتَ وقيمتُه عشرونٌ من الإبلِ، وإنَّما وجبَ له بالموضحةِ التي أوضحَ منها ثلثُ موضحةٍ مسلمٌ كانَ أرضُ موضحةٍ لورثته، وأمَّا الزيادةُ من قيمتهِ، ففيه قولان: أحدهما أنه يسقطُ عن الجاني بلحقِ المجني عليه ببلادِ الحربِ، والآخرُ أنَّ الزيادةَ لملكه؛ لأنَّ الجَنَايَةَ والمَوْتَ كانا وهو ممنوعٌ؛ لأنَّه ملكه بالموتِ، وذلكَ ملكٌ للسَّيدِ.

قال الشَّافعيُّ: ولو كانت المسألةُ مجالها فأسلمَ في يدي سيِّده، ثُمَّ ماتَ كانت هكذا؛ لأنَّ الإسلامَ يزيدُ في قيمته فتحسبُ الزيادةُ في قولٍ من الزمِه لِيَاها وتسقطُ في قولٍ من أسقطها بلحقه ببلادِ الحربِ.

قال الشَّافعيُّ: ولو أعتقه سيِّده، ثُمَّ ماتَ حرّاً كانَ على جراحه الأقلُّ من أرضِ الجَنَايَةِ وديتِه؛ لأنَّه جَنَى عليه حرّاً وماتَ

حاملاً، فقد أثمَّ ولا عقلَ عليه حتَّى تلقى جنيئها؛ فإن ألقته ضمنه الإمامُ دونَ المقتص، وكانَ على عاقلته لا بيتَ المالِ.

وكذلكَ لو قضى بأن ينقصَ منها، ثُمَّ رجعَ، فلم يبلغِ المأمورَ حتَّى اقتصَ منها ضمنَ الإمامِ جنيئها وأحبُّ إليَّ للإمامِ أن يكفِّرَ.

٤٤- تحول حال المشرك يجرح حتى إذا

جَنَى عليه وحال الجاني

قال الشَّافعيُّ: رحمه الله، ولو أنَّ نصرانياً جرحَ نصرانياً، ثُمَّ أسلمَ الجارحُ وماتَ المجروحُ من جراحه بعدَ إسلامِ الجارحِ كانَ لورثةِ النصرانيِّ عليه القودُ، وليسَ هذا قتلٌ مؤمنٌ بكافرٍ منهاهياً عنه إنما هذا قتلٌ كافرٍ بكافرٍ إلا أنَّ الموتَ استأخَّرَ حتَّى تحوَّلت حالُ القتالِ، وإنَّما يحكمُ للمجنيِّ عليه على الجاني، وإن تحوَّلت حالُ المجنيِّ عليه، ولا ينظرُ إلى تحولِ حالِ الجاني بحالٍ، وهكذا لو أسلمَ المجروحُ دونَ الجارحِ أو المجروحُ والجارحُ معاً كانَ عليه القودُ في الأحوالِ كُلِّها.

ولو أنَّ نصرانياً جرحَ حربياً مستأمناً، ثُمَّ تحولَ الحربِيُّ إلى دارِ الحربِ وتركَ الأمانَ فماتَ فجاءَ ورثته يطلبونَ الحكمَ خيروا بينَ القصاصِ من الجراحِ أو أرشه إذا كانَ الجرحُ أقلَّ من الدِّيَةِ، ولم يكنَ لهم القتلُ؛ لأنَّه ماتَ من جرحٍ في حالٍ لو ابتدئَ فيها قتله لم يكنَ على عاقلته فيها قودٌ فابطلنا زيادةَ الموتِ لتحولِ حالِ المجنيِّ عليه إلى أن يكونَ مباحَ الدِّمِّ وهو خلافُ للمسألةِ قبلها؛ لأنَّ المجنيِّ عليه تحوَّلت حاله دونَ الجاني، ولو كانت المسألةُ مجالها والجراحُ أكثرُ من النفسِ كانَ فقاً عينه وقطعَ يديه ورجليه، ثُمَّ لحقَ بدارِ الحربِ فسألوا القصاصَ من الجاني فذلكَ لهم؛ لأنَّ ذلكَ كانَ للمجنيِّ عليه يومَ الجَنَايَةِ أو ذلكَ وزيادةَ الموتِ، فلا أبطلَ القصاصَ بسقوطِ زيادةِ الموتِ على الجاني، وإن سألوا الأرضَ جعلتَ لهم على الجاني في كلِّ حالٍ من هذه الأحوالِ الأقلُّ من ديةِ جراحه أو ديةِ النفسِ؛ لأنَّ ديةَ جراحه قد نقصتَ بذهابِ النفسِ لو ماتَ منها في دارِ الإسلامِ على أمانه، فإذا أرادوا الدِّيَةَ لم أردهم على ديةِ النفسِ، فلا يكونُ تركه عهدَه زائداً له في أرشه، ولو لحقَ بدارِ الحربِ في أمانه كما هو حتَّى يقدمَ وتأتي له مدَّةٌ فماتَ بها كانَ كموته في دارِ الإسلامِ؛ لأنَّ جراحه عمداً، ولم يكنَ كمن ماتَ تاركاً للعهد؛ لأنَّ رجلاً لو قتله عامداً ببلادِ الحربِ وله أمانٌ يعرفه ضمنه.

قال الشَّافعيُّ: ولو جرحه ذمِّيٌّ في بلادِ الإسلامِ، ثُمَّ لحقَ بدارِ الحربِ، ثُمَّ رجعَ إلينا بأمانٍ فماتَ من الجراحِ، ففيها قولان: أحدهما أنَّ على الذَّمِّيِّ القودَ إن شاء ورثته أو الدِّيَةُ تامَّةٌ من قبلِ

يحكم عليهم فيه بشيء، ولو طلبت ورثته؛ لأن دمه مباح.
قال الشافعي: وهكذا لو كان القتال حريياً مستأمناً إلا أننا إذا لم نود عاقلة الحربي عنه أرش الخطأ كما حكمنا به في ماله.

قال الشافعي: ولو لحق الحربي الجاني بعد الجناية بدار الحرب، ثم رجع مستأمناً حكمنا عليه؛ لأن الحكم لزمه أولاً، ولا يسقط عنه بلحوقه بدار الحرب.

قال الشافعي: ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو حي مال له أمان أخذنا من ماله أرش الجناية لوليها؛ لأنه وجب في ماله فميت أمكننا إعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله، ولو أمنا له ماله على أن لا نأخذ منه ما لزمه لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ما لزمه.

قال الشافعي: وكذلك لو جنى وهو عندنا جنائيات، ثم لحق بدار الحرب، ثم أمناه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه، وكان ما أعطيناه من الأمان على ما وصفنا باطلاً لا يجزئ، وهكذا لو سبي وأخذ ماله، وقد كان له عندنا في الأمان دين؛ لأن ماله لم يغنم إلا وللمجنى عليه فيه حق كالدين وسواء إن أخذ ماله قبل أن يسبي أو مع السبي أو بعده، إلا ترى أنه لو كان عليه دين، ثم لحق بدار الحرب فغنم ماله وسبي أو لم يسب أخذنا الدين من ماله، ولم يكن هذا بأكثر من الرجل يداؤ الدين، ثم يموت فنأخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنيمة لاله بأكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذمي عليه دين؛ لأن الله عز وجل جعل للورثة ملك الموتى بعد الدين.

وكذلك الغنائم؛ لأنهم خولوها بأن أهلها أهل دار حرب. وكذلك لو جنى وهو مستأمن، ثم لحق ببلاد الحرب ناقضاً للأمان، ثم أسلم بدار الحرب فأحرز ماله ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذي لزمه في دار الإسلام.

قال الشافعي: وكل هذا لا يخالف الأمان بملك وهو رقيق؛ لأن الرقيق لا يملك إلا لسيده، وهو في هذه الأحوال كلها مالك لنفسه، ويخالف لأن يجنى عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنابته كلها في هذه الأحوال هدر.

قال الشافعي: ولو جنى مسلم جنابة فلزمته في ماله، ثم ارتد ولحق بدار الحرب؛ فكان حياً أو ميتاً أو قتل على الردة كانت الجناية في ماله، ولم يغنم من ماله شيء حتى تؤدى جنابته، وما لزمه في ماله.

قال الشافعي: وإذا جنى الذمي على نصراني فتمجس النصراني بعد ما يجنى عليه، ثم مات مجوساً، فقد قيل: فعلى الجاني الأقل من أرش جراح النصراني، ومن دية المجوسي وقيل: عليه دية مجوسي أو القود من الذمي الذي جنى عليه؛ لأنه كافر،

حرراً في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحوق المجني عليه ببلاد الحرب ويلزمه الزيادة إن كان في الموت في قول من يطل الزيادة بلحوقه بدار الحرب.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فأسلم واعتقه سيده فمات مسلماً حرراً ضمن قاتله الأقل من أرش الجناية ودية حرراً؛ لأن أصل الجناية كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحوقه بدار الحرب، وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه بلحوقه بدار الحرب.

ومن قال هذا قال في نصراني جرح، ثم أسلم فمات، ففيه دية مسلم.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها، وكان القتال مسلماً كان مثل هذا في الجواب إلا أنه لا يقاد مشترك من مسلم.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل رجلاً فقطع يده، ثم برأ، ثم ارتد فمات فلوليه القصاص في اليد؛ لأن الجراحة قد وجبت للضرب والبرء وهو مسلم.

٤٥ - الحكم بين أهل الذمة في القتل

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قتل الذمي الذمي أو الذمي أو المستأمن أو المستمنة أو جرح بعضهم بعضاً فذلك كله سواء، فإذا طلب الجروح أو ورثه المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فنجعل القود بينهم كما نجعله بين المسلمين في النفس، وما دونها ونجعل ما كان عمداً لا قود فيه في مال الجاني، وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة؛ فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله، ولم يعقل عنه أهل دينه؛ لأنهم لا يرثونه ولا المسلمون؛ لأنه ليس بمسلم، وإنما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فينا.

قال الشافعي: يقتصر الوثني والمجوسي والصابني والسامري من اليهود والنصارى.

وكذلك يقتصر نسأهم منهم ونجعل الكفر كله ملة.

وكذلك نورث بعضهم من بعض للقرابة ويقتصر المستأمن من هؤلاء من المعاهدين؛ لأن لكل ذمة ولا تفاوت بين المشركين فنمنع به بعضهم من بعض بالقصاص فنورث المسلمين لهم.

قال الشافعي: وهكذا يحكم على الحربي المستأمن إذا جنى يقتصر منه ويحكم في ماله بأرش العميد الذي لا يقتصر منه، وإن لم يكن له عاقلة إلا عاقلة حربية لا ينفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما نجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة، وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلماً بقتل أو جرح لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: وإن أصاب أهل الذمة حرياً لا أمان له لم

وإن تمجّس فهو ممنوع الدّم بالعقد المتقدم، وليس كالمسلم يرتد؛ لأنّ رجلاً لو قتل المسلم مرتدّاً لم يكن عليه شيء، وهذا لو قتل مرتدّاً عن كفر إلى كفر كان على قاتله الدية إن كان مسلماً والقود إن كان كافراً.

قال الشافعي: وهكذا إن جنى نصراني فتزندق أو دان ديناً لا تؤكل ذبيحة أهله، وقد قيل على الجاني عليه إذا غرم الدية: الأقل من أرش ما أصابه نصرانيّ ودية مجوسي وقيل عليه دية مجوسي.

قال الشافعي: ولو جنى عليه نصرانيّ تنهّد أو يهودياً فتمجّس، فقد قيل: عليه الأقل من قيمة جرحه نصرانيّاً أو دية مجوسياً وقيل: عليه دية مجوسي، وكان كرجوعه إلى المجوسية؛ لأنّه يرتد عن دينه الذي كان يقرّ عليه إلى دين لا يقرّ عليه.

قال الشافعي: وإذا جنى النصراني على النصراني أو المشرك المنوع الدّم خطأ فعلى عاقلته أرش جنايته، وإن ارتد النصراني الجاني عن النصرانية إلى مجوسية أو غيرها فمات المجني عليه غرمت عاقلة الجاني الأقل من أرش الجناية وهو نصراني أو دية مجوسي؛ لأنهم كانوا ضمنوا أرش الجرح وهو على دينهم؛ فإن كان الجرح موضحة فمات منها المجني عليه بعد أن يرتد الجاني إلى غير النصرانية ضمنّت عاقلته أرش موضحة وضمن في ماله زيادة النفس على أرش الموضحة؛ فإن لم تزد النفس على الموضحة بشيء حتى تحوّل حال المجني عليه إلى غير دينه ضمنّت العاقلة كما هي أرش الموضحة للزومها لها يوم جنى صاحبها.

قال الشافعي: ولو جنى نصراني على مسلم أو ذميّ موضحة، ثم أسلم الجاني ومات المجني عليه ضمنّت عاقلته من النصارى أرش الموضحة وضمن الجاني في ماله الزيادة على أرش الموضحة لا يعقل عاقلة النصراني ما زادت جنايته وهو مسلم لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتقرّم ما لزمها من جراحه وهو على دينها، ولا يعقل المسلمون عنه زيادة جنايته؛ لأنّ الجناية كانت وهو مشرك والموت بالجناية كان وهو مسلماً، وهكذا لو أسلم هو وعاقلته لم يعقلوا إلا ما لزمهم وهو على دينهم.

قال الشافعي: ولو جنى نصراني على رجل خطأ، ثم أسلم النصراني الجاني، فلم يطلب الرجل جنايته إلا والجاني مسلم؛ فإن قالت له عاقلته من النصارى جنى عليك مسلماً، وقال المسلمون: جنى عليك مشركاً كان القول قولهم معاً في أن لا يضمنوا عنه مع إمكانهم وكانت الدية في مال الجاني إلا أن تقوم بينة بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلته من النصارى إن كان نصرانيّاً ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقي في ماله أو بينة بأنّه جنى مسلماً فيعقل عنه المسلمون إن كان له فيهم عاقلة.

وإذا رمى النصراني إنساناً، فلم تقع رميته حتى أسلم فمات الرمي لم تعقل عنه عاقلته من النصارى؛ لأنّه لم يجن جناية لها أرش حتى أسلم ولا المسلمون؛ لأنّ الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجناية في ماله.

قال الشافعي: ولو أن نصرانيّاً تهوّد أو تمجّس، ثم جنى لم تعقل عنه عاقلته من النصارى؛ لأنّه على دين لا يقرّ عليه ولا اليهود ولا المجوس؛ لأنّه لا يقرّ على اليهودية ولا المجوسية معهم، وكان العقل في ماله، وهكذا لو رجع إلى دين غير دين النصرانية من مجوسية أو غيرها ولا تعقل عنه إذا بدلّ دينه عاقلة واحد من النصفين إلا أن يسلم ثانية، ثم يجني فيعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل مجوسياً فقتل، ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات المجني عليه ضمنّ عنه المجوس الجناية؛ لأنها عاقلته من المجوس كانت وهو مجوسي إذا كانت الجناية خطأ؛ فإن كانت الجناية عمداً فهي في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسي ولا مسلم إلا ما جنى خطأ تقوم به بينة.

قال الربيع: وفيها قول آخر: أنّه إذا قتل وهو نصراني فقتل نصرانيّاً، ثم أسلم أن عليه القود؛ لأنّ النفس المقتولة كانت مكانة بنفس القاتل حين قتل، وليس إسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم.

قال الشافعي: والقود بين كلّ كافرين لهما عهد سواء كانا تمّن يؤدّي الجزية أو أحدهما مستأمن أو كلاهما؛ لأنّ كلا له عهد ويقاد المجوسي من النصراني واليهودي.

وكذلك كل واحد من المشركين ممنوع الدّم يقاد من غيره، وإن كان أكثر دية منه كما يقاد الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أكثر دية منها والعبد من العبد وهو أكثر ثمناً منه.

٤٦- ردة المسلم قبل يجني وبعد ما يجني

وردة المجني عليه بعد ما يجني عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى المسلم على رجل مسلم عمداً فقطع يده، ثم ارتد الجاني ومات المجني عليه أو قتله، ثم ارتد القاتل بعد قتله لم تسقط الردة عنه شيئاً ويقال لأولياء القاتل: أنتم تخيرون بين القصاص أو الدية؛ فإن اختاروا الدية أخذت من ماله حالة، وإن اختاروا القصاص استتيب المرتد؛ فإن تاب قتل بالقصاص، وإن لم يتب قيل لورثة المقتول: إن اخترتم الدية فهي لكم وهو يقتل بالردة، وإن أبوا إلا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله؛ لأنّه لم يتب قبل موته.

قال الشافعي: ولو كان قتل الرجل قبل ارتد الجاني خطأ كان على عاقلته من المسلمين؛ فإن جرحه مسلماً، ثم ارتد الجاني فمات المجني عليه بعد ردة الجاني ضمن العاقلة نصف الدية، ولم تضمن الزيادة التي كانت بالموت بعد ردة الجاني؛ فكان ما بقي من الدية في ماله.

وكذلك لو كانت جنايته موضحة ضمن العاقلة نصف عشر الدية وضمن المرتد ما بقي من الدية في ماله.

وكذلك لو كانت جنايته الدية فأكثر، ثم ارتد فمات المجني عليه ضمن العاقلة الدية كلها؛ لأنها كانت ضمنها والجاني مسلماً، ولم يزد الموت بعد ردة صاحبها عليها شيئاً إنما يغرم بالموت ما كان يغرم بالحياة أو أقل.

قال الشافعي: ولو جنى وهو مسلماً فقطع يداً، ثم ارتد، ثم أسلم، ثم مات ومات المجني عليه ضمن العاقلة نصف الدية، ولم يضمنوا الموت؛ لأن الجاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كما لو كان مرتداً فجنى لم يعقلوا عنه ما جنى.

فأما ما تولد من جنايته وهو مرتد، ففي ماله.

قال الشافعي: وفيها قول آخر: أن يعقلوا عنه؛ لأن الجناية والموت كان وهو مسلماً.

قال الربيع: والقول الثاني أصحهما عندي.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل الذي قد عرف إسلامه جناية فادعت عاقلته أنه جنى مرتداً فعليهم البيّنة؛ فإن أقاموها سقط عنهم العقل، وكان في ماله، وإن لم يقيموها لزمهم العقل.

قال الشافعي: ولو كان حين رفع الجناية إلى الحاكم مرتداً فمات، فقالت العاقلة: جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع إيمانهم حتى تقوم البيّنة بأن الجناية كانت وهو مسلماً، ولو جنى جناية، ثم قام بيّنة أنه ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، ولم يوقت وقتاً كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بيّنة أنه جنى وهو مسلماً.

وإذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم رمى بسهم فأصاب به رجلاً خطأ، ولم يقع به السهم حتى رجع المرتد إلى الإسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجناية عليه في ماله؛ لأن خروج الرمية كان وهو ممن لا يعقل عنه، وإنما يقضى بالجناية على العاقلة إذا كان خرجها وموقعها والرجل يعقل.

٤٧- ردة المجني عليه وتحول حاله

قال الشافعي: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فرماه رجلاً، ولم تقع الرمية به حتى أسلم فمات منها أو جرحه بالرمية، فلا قصاص على الرامي؛ لأن الرمية كانت وهو ممن لا عقل ولا قود وعليه الدية في ماله حالة إن مات وأرسل الجرح إن لم يموت حالاً؛

لأنه عمد ولا تسقط الدية؛ لأن خروج الرمية كانت وهو مرتد كما لو أن رجلاً رمى رجلاً، ثم أحرمت فأصاب الرمية بعد الإحرام صيداً ضمنه، ولم يكن في أقل من معنى أن يرمي غرضاً فيصيب رجلاً، وهكذا لو رمى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم الرمي قبل أن تقع الرمية لم يقد لخروج الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم إن مات من الرمية أو أرسل مسلم إن جرح، ولم يموت منها.

قال الشافعي: ولو رماه مرتداً أو ضربه، ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو الضربة، ثم مات مسلماً لم يكن فيه عقل ولا قود من قبل أن وقوع الجناية كانت وهي مباحة، ولم يحدث الجاني عليه شيئاً بعد الجناية غير الممنوعة فيضمن.

وكذلك أن يأمر الرجل الرجل فيختنه أو يشق جرحه أو يقطع عضواً له لدواء فيموت، فلا يضمن شيئاً، وكما يقام الحد على الرجل فيموت، فلا يضمن الحاكم شيئاً.

قال الشافعي: ولو قطع يد مرتد فأسلم المرتد، ثم عدا عليه فجرحه جرحاً فمات من الجرحين لم يكن فيه قود إلا أن تشاء ورثته إبطال حقهم من الدية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد إسلامه، فيكون لهم، وكان عليه إن أرادوا الأرض نصف الدية في ماله إذا كان الجرح عمداً وأبطلنا النصف؛ لأنه كان وهو مرتد فجعلنا الموت من جناية غير ممنوعة وجناية ممنوعة فضمننا النصف.

قال الشافعي: وهكذا لو كان الجاني عليه بعد الإسلام غير الجاني عليه قبله ضمنه نصف دية.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على نصراني فقطع يده عمداً، ثم أسلم النصراني، ثم مات بعد إسلامه لم يكن عليه قود؛ لأن الجناية كانت وهو ممن لا قود له وكانت عليه دية مسلم تامة حالة في ماله، وإن كانت جنايته خطأ كانت على عاقلته في ثلاث سنين دية مسلم تامة.

قال الشافعي: فإن قيل: فلم فرقت بين هذا وبين المرتد يحنى عليه مرتداً، ثم أسلم، ثم يموت؟

فقلت: الموت كان من الجناية الأولى لم يحدث الجاني بعدها شيئاً فيغرم به، ولم تقل في هذا الموت من الجناية الأولى فتغرمه دية نصراني قيل له: إن جنايته على المرتد كانت غير ممنوعة بحال؛ فكانت كما وصفت من حد لزم فأقيم عليه فمات أو رجل أمر طبيباً فداواه بمجديف فمات، فلا شيء عليه؛ لأنه كان غير ممنوع بكل حال من أن يحنى عليه فخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني حرممة ممنوعة بالذمة ودار الإسلام وحكم بالقود من مثله وترك القود من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجوز في

حرّاً أو أقلّ إذا كانت جنائيتين.

قال الشافعي: ولو جنى عليه واحد قبل الحرّية فقطع يده وثان بعد الحرّية فقطع رجله وثالث بعد الحرّية فقطع رجله كان على الجاني الأوّل ثلث دية حرّاً؛ لأنّي أضمت دية حرّاً، ولو كان من جنّي عليه عبداً، ثمّ اعتق فمات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما لسيّده من الدية قولان: أحدهما أنّ له عليه الأقلّ من نصف قيمته عبداً أو ثلث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبداً، ولو كانت لا تبلغ بعيراً من قبل أنّه لم يكن في ملكه جنابة غيرها ولا أجاوز به ثلث دية حرّاً لو كانت نصف قيمته عبداً تبلغ مائة بعير من أجل أنّها قد تنقص بالموت، وأنّ حظّ الجاني عليه عبداً من دية ثلثها، والقول الثاني أنّ لسيّده الأقلّ من ثلث قيمته عبداً أو ثلث دية حرّاً؛ لأنّه مات من جنابة ثلاثة.

وإنما قلت ثلث دية حرّاً على قاطع يده؛ لأنّ الدية صارت دية حرّاً، وكان الجانوان ثلاثة على كلّ واحد ثلث ديتي، ولا يختلف، ولو كان مات مملوكاً كان الجواب فيها مخالفاً.

قال الشافعي: وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عبداً إذا مات حرّاً حصّته من دية حرّاً ولسيّده الأقلّ ممّا لزّم الجاني عليه عبداً من الدية أو أرض جرحه عبداً إذا مات كان جرحه جرحاً فيه حكومة بعير وهو عبداً ولزّمه عشر من الإبل أو أكثر بالحرّية والموت من الجرح، ومن جرح غيره، فلا يأخذ سيّده إلا البعير الذي لزّم بالجرح وهو عبده.

قال: ولو جرحه اثنان أو أكثر عبداً، ومن بقي حرّاً كان هكذا.

قال الشافعي: ولو قطع رجل يد عبداً، ثمّ اعتقه سيّده، ثمّ ارتدّ العبد المقوط عن الإسلام، ثمّ مات ضمنّ الجاني عليه نصف قيمته عبداً إلا أن يجاوز نصف قيمته عبداً دية حرّاً مسلماً فيردّ إلى دية حرّاً مسلماً ويعطى ذلك كلّ سيّده.

قال الشافعي: وإنّما أعطيت ذلك سيّده؛ لأنّ أرض الجنابة كانت لسيّده تامّة وهو مملوك مسلم ممنوع بالإسلام، فلمّا عتق كانت زيادة لو كانت على الأرض لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له إلا دية حرّاً، فكانت دية حرّاً تنقص من أرض اليد مملوكاً نقص سيّده، فلمّا مات مرتدّاً أبطل حقه في الموت بالرّدّة، فلم يجز إلا أن نبطّل الجنابة الثانية بالرّدّة ولا نجاوز بها دية حرّاً وهو لو مات مسلماً لم يكن له أكثر منه.

٤٩ - جماغ القصاص فيما دون النفس

قال الشافعي رحمه الله: ذكر الله ما فرض على أهل التّروا، فقال عزّ وجلّ ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾

الجاني إلا أن يضمّن الجنابة، وما تسبّب منها وكانت في أكثر من معنى الرّجل يعزّر في غير حدّ فيموت فيضمن الحاكم دية ويموت بأن يضرب في الخمر ثمانين فيغرّم الحاكم دية في بيت المال أو على عاقلته.

٤٨ - تحوّل حال المجنيّ عليه بالعقّ والجاني

يعتق بعد رق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرّجل على العبد جنابة عبداً، ثمّ اعتق العبد بعد الجنابة، ثمّ مات، فلا قود على الجاني إذا كان حرّاً مسلماً أو ذميّاً أو مستامناً، وعلى القاتل دية حرّاً حاله في ماله دون عاقلته.

قال الشافعي: فإن كانت الجنابة قطع يد فمات منها غرم القاطع دية العبد تامّاً؛ فكان لسيّده العبد منها نصف قيمة العبد يوم جني عليه بالغة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الأحرار؛ لأنّ العبد اعتق قبل الموت.

قال الشافعي: وهكذا لو كانت موضحة أو غيرها جعلت له ما ملك بالجنابة وهو مملوك، ولم أجعل له ما ملك بالجنابة بالموت وهو خارج من ملكه.

قال الشافعي: ولو كانت الجنابة فقة عيني العبد أو إحداها وكانت قيمة العبد مائتين من الإبل أو ألفي دينار تسوي مائتين من الإبل لم يكن فيه إلا دية حرّاً؛ لأنّ الجنابة تمّ بموته منها إذا مات حرّاً لا مملوكاً وكانت الدية كلّها لسيّده دون ورثته؛ لأنّ السيّد ملك الدية كلّها أو أكثر منها بالجنابة دون الموت إلا أنّ الأكثر سقط بموت العبد المجنيّ عليه حرّاً.

قال الشافعي: وإنّما ضمّنت الجاني دية حرّاً؛ لأنّ العبد كان ممنوعاً بكلّ حال من أن يجني عليه فضمّنته ما حدث في الجنابة الممنوعة كما وصفت في الباب قبله.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائة من الإبل، ثمّ عتق فجنى عليه وهو حرّاً أو غيره فقطع رجله، ثمّ مات من الجنائيتين ضمنا معاً إن كانا اثنين دية حرّاً.

وكذلك إن كان الجاني واحداً ضمنّ دية حرّاً ونصف قيمة العبد منها لسيّده الذي اعتقه، وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكاً ما بينه وبين نصف دية حرّاً أو أقلّ؛ فإن زادت على نصف دية لم يجز - والله أعلم - إلا أن يردّ إلى نصف دية حرّاً من قبل أنّا لو أعطيناه أكثر من نصف دية حرّاً أبطلنا الجنابة الثانية على العبد بعد أن صار حرّاً أو بعضها وهو إنّما مات منهما معاً، فلا يجوز أن يكون للسيّد منها إلا نصف دية

إلى قوله ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾.

وروي في حديث عن عمر أنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَبَا بَكْرٍ يُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَنَا أُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِي.

قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص في هذه الأمة كما حكم الله عز وجل أنه حكم به بين أهل التوراة، ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص بين الحرين المسلمين في النفس، وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بلا تلف يخاف على المستقام منه من موضع القود.

قال: والقصاص مما دون النفس شيان: جرح يشق بمجرع وطرف يقطع بطرف.

قال الشافعي: فإذا شق رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج - أوسع ما بين قرنين من الشاج؛ فكانت أخذت ما بين أذني الشاج، فيكون بقياس طولها أخذ للمشجوج ما بين منابت شعر الرأس إلى منتهي الأذنين والرأس عضو كله، ولا يخرج عن منابت الشعر شيئاً؛ لأنه عضو واحد لا يخرج القود إلى غيره.

قال الشافعي: وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السير فيه، ولا يخرج إلى غيره.

قال: وإن كان الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج، وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خير المشجوج بين أن يوضع له السكين من قبل أي قرنيه شاء، ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي إلى قدر طولها بالغاً ذلك ما بين قرنيه ما بلغ نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يزداد على طول شجته.

قال الشافعي: وإن شق رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين منتهي منابت رأس المشجوج من قبل وجهه إلى منتهي منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من الشاج أخذ له نصف رأسه وخير المشجوج فبدئ له إن شاء من قبل وجهه، وإن شاء فمن قبل قفاه، وإن كان الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذ له ما بين وجهه إلى قفاه وأخذ له بفضل أرض الشجوة، وكان كرجل شق اثنين فأخذ أحدهما القصاص والآخر الأرض حين لم يجد موضعاً للقصاص، وإن سأل المشجوج أن يعاد له الشق في رأسه حتى يستوظف له طول شجته لم يكن له؛ لأننا قد استوظفنا له طول العضو الذي شق منه وجهة واحدة، فلا يفرقها على الشاج في موضعين، ولا يزيلها عن موضع نظرها، وهذا هكذا في الوجه، ولا يدخل الرأس مع الوجه، ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوظف الذراع حتى يستوفي للمجروح قدر جرحه منها؛ فإن فضل له فضل أخذ له أرض الجنائية، وهكذا الساق لا

يدخل معها قدم ولا فخذ؛ لأن كل عضو منه غير الآخر.

قال الشافعي: وإن برأ جرح المجني عليه أولاً غير حسن البرء أو غير ملتئم الجلد وبرأ المستفاد منه حسناً ملتئماً، فلا شيء للمجني عليه إذا أخذ له القصاص غير القصاص.

قال: وإن شجّه شجة متشعبة شق مثلها كما لو شجّه شجة مستوية شق مثلها.

قال الشافعي: ولكل قصاص غاية بما وصفت، وإن شق رجل رجلاً موضحة بقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم؛ فإن هشمتم العظم أو كسرت حتى يتنقل أو أدمته فسأل المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقلة ولا مأمومة؛ لأنه لا يقدر على أن يؤتى بالقطع منه بكسر العظم ولا هشمة كما يؤتى بالشق في جلد ولحم.

قال الشافعي: وكذلك لا يقاد من كسر أصبع، ولا يبدل ولا رجل لما دونه من جلد ولحم، وأنه لا يقدر على أن يؤتى بالكسر كالكسر بحال، وأن المستفاد منه ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده.

وكذلك لا قصاص ممن تنف شعراً من لحية ولا رأس ولا حاجب، وإن لم ينبت، وإن قطع من هذا شيئاً بجلده قيل لأهل العلم بالقصاص: إن كنتم تقدرّون على أن تقطعوا له مثله بجلدته فاقطعوه وإلا، فلا قصاص فيه وفيه الأرش.

قال الشافعي: وإذا شق رجل رجلاً موضحة وهاشمة أو مأمومة فسأل المشجوج القصاص من الموضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمة إن كان شجهاً أو المنقلة أو المأمومة إن كان شجهاً فذلك له؛ لأنه شجّة موضحة أو أكثر.

قال الشافعي: وإذا شق رجل رجلاً ما دون موضحة، فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمحدودة لو أخذ بها بعمق شجة المشجوج وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلظ اللحم والجلد أو رقتهما من الشاج والمشجوج مرة مثل نصف عمق الرأس من الشاج أقل أو أكثر، وقد أخذت من الآخر قريباً من موضحة وعليه في ذلك الأرش، وإذا أصاب الرجل الرجل بمجرع دون النفس فيه قود أو قطع له طرفاً فسواء بأي شيء أصابه من حديد أو حجر وقطع بيده وغيره، ولو لوى أذنه حتى يقطعها أو يجدها بيده حتى يقطعها أو لطم عينه، ففقاها أو خرزه فيها بعود، ففقاها أو ضربه بمجرع خفيف أو عصاً خفيفة فأوضحه فعليه في هذا كله القصاص، ولا يشبه هذا النفس.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الجاني؛ فإن ذهب بصرها وإلا دعي له أهل العلم بما يذهب البصر فعاجزوه بأخف ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب

إن المقتووع ذلك منه الصقة بدمه أو خاط الأنف أو الأذن أو ربط السن يذهب أو غيره ثبتت وسأل القود فله ذلك؛ لأنه وجب له القصاص بآبائته.

قال الشافعي: وإن لم يشته المجني عليه، أو أراد إثباته، فلم يثبت وأقص من الجاني عليه فأثبتته ثبتت لم يكن على الجاني أكثر من أن يبايئ منه مرة، وإن سأل المجني عليه الوالي أن يقطعه من الجاني ثانية لم يقطعه الوالي للقود؛ لأنه قد أتى بالقود مرة إلا أن يقطعه؛ لأنه الصق به ميتة.

قال الشافعي: وإن شق شيئاً من هذا فالصقة بدمه لم أكره ذلك له ويشق من الشاق، وإن قدر على أن يأتي بمثله ويقول: بلصقه؛ فإن لصق من الشاج، ولم يلصق من المشجوج أو من المشجوج، ولم يلصق من الشاج، فلا تباعة لواحد منهما على صاحبه.

قال الشافعي: والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق، فإذا كان الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا باستيطان طرفه.

فإن قطع رجل من رجل طرفاً فيه شيء ميت بشلل أو غيره أو شيء مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلاً، وإن لم تقطع يد الجاني بها وفيها أصبعان شلاً، ولو رضي ذلك القاطع، وإن سأل المقتص له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكومة الكف والأصبعين الباقيتين كان ذلك له.

قال الشافعي: ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقتووع تام اليد خير المقتص له بين أن يقطع يده بيده ولا شيء له غير ذلك أو تقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرش أصبعين، وإنما لم يجعل له إذا قطع كف غير ذلك؛ لأنه قد كان بقي جبال الأصبعين الشلايين وسدتهما موضعهما.

قال الشافعي: ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفّه وأخذت للمقتووع يده أرش أصبعين تامين.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أقطع أصابع اليد إلا إصبعاً واحدة قطع إصبع رجل أقيّد منه، ولو قطع كف رجل كان له القود في الكف وأرش أربعة أصابع.

ولو كان المجني عليه أقطع أصابع الكف إلا إصبعاً فقطع يده رجل صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطي حكومة في الكف، ولو كان أقطع أصبع واحدة فقطعت كفّه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفّه.

قال الشافعي: ولا يبلغ بحكومة كفّه دية أصبع؛ لأنها تبع في الأصابع كلها وكلها مستوية، فلا يكون أرشها كإرش واحدة منها.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع

قال: ولو لطم رجل عين رجل فأذهب بصرها أو ابضت أو ذهب بصرها وندرت حتى كانت أخرج من عينه قيل لأهل العلم: إن استطعتم أن تذهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتصير خارجة كعين هذا فافعلوا وإلا فابذلوا ذهب البصر، وما استطعتم من هذا، ولا يجعل عليه للشين شيء؛ لأنه قد استوفى بذهب البصر كل ما في العين مما يستطيع.

قال الشافعي: وهكذا لو قطع يده أو أصبعاً فشان موضع القطع أو قبح بعد البرء أقيّد منه، ولم يكن له فيما قبح شيء، وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها.

قال الشافعي: ولو ضرب رجل رجلاً ضربة واحدة فأخذت فترا من رأسه فأوضح طرفها، ولم يوضح ما بينهما، ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضح وسطها، ولم يوضح طرفها أقيّد مما أوضح بقدره وجعلت له الحكومة فيما لم يوضح، والله أعلم.

٥٠ - تفریع القصاص فيما دون النفس من

الأطراف

قال الشافعي رحمه الله: القصاص وجهان: طرف يقطع وجرح يبط ولا قصاص في طرف من الأطراف يقطع من مفصل؛ لأنه لا يقدر على القطع من غير المفصل حتى يكون قطع كقطع بلا تلف يفضي به القاطع إلى غير موضعه.

قال الشافعي: وكل نفس قتلها بنفس، لو كانت قاتلتها أقصصت بينهما ما دون النفس.

قال الشافعي: وأقص للرجل من المرأة وللرجل من الرجل بلا فضل مال بينهما، والعبد بعضهم من بعض، وإن تفاوتت ائمانهم، ولو أن عبداً أو حرّاً أو كافراً جرح مسلماً أقصصت الجروح منه إن شاء؛ لأنّي أقتله لو قتله، ولو كان الحر المسلم قتل كافراً أو جرحه أو عبداً أو جرحه لم أقصه منه.

قال الشافعي: والقصاص من الأطراف باسم لا بقياس من الأطراف فتقطع اليد باليد والرجل بالرجل والأذن بالأذن والأنف بالأنف وتقاً العين بالعين وتقلع السن بالسن؛ لأنها أطراف، وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل طرفاً من المقتووع أو المقتووع أفضل طرفاً من القاطع؛ لأنها إفاته شيء كإفاته النفس التي تساوي النفس بالحياة والاسم وهذه تستوي بالأسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا بفضل لبعضها على بعض.

وإذا قطع الرجل أنف رجل أو أذنه أو قلع سنّه فأبانه، ثم

مفصل الكعب أو مفصل الركبة.

فإن قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدرون على أن يأتوا بقطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جائفة؟ فإن قالوا نعم أقصصت منه، وهكذا إن نزع يده بكتفه أقدته منه إن قدروا على نزع الكتف بلا أن يجفه؛ فإن قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسأل المقتطوعة يده القود قيل له: إن سألت من الموضع الذي قطعت منه، فلا قود؛ لأنه ليس من مفصل، وذلك أن ذلك لا يقطع إلا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده.

وإذا فعل ذلك لم يكن على إحاطة من أن يقع موقع ضربته لك، ولو قلت ينخفض حتى يرجع إلي في أقل من حقي قيل قد لا تقطع الضربة في مرة ولا مراراً؛ لأن العظم ينكسر فيصير إلى أكثر مما نالك به أو يحز أو الحز إنما يكون في جلد اللحم.

ولو حز في العظم كان عذاباً غير مقارب لما أصابك به وزيادة انكسار العظم كما وصفت، ويقال له إن سألت أن تقطع يده لك من المفصل أو رجله وتعطى حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا.

فإن قيل: فانت تضع له السكين في غير موضعه الذي وضعها به.

قلت: نعم هي أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له، وفي غير موضع تلف، ولم أتلف بها إلا ما أتلف الجاني عليه بمثله وأكثر منه.

وهكذا في الرجل والأصبع إذا قطعها من فوق الأظفار؛ فإن قطع أصبعاً من دون الأظفار، فلا قود مجال وفيها حساب ما ذهب من الأظفار، وإن قطع يداً من نصف الكف أو رجلاً، كذلك قطع معها الأصابع؛ فإن سألت القصاص من الأصابع أقصصت به، وإن سألها من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا.

قال الشافعي: وإن شق الكف حتى ينتهي إلى المفصل فسأل القصاص سألنا أهل العلم؛ فإن قالوا نقدر على شقها، كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره.

وكذلك إن شقها حتى المفصل، ثم قطعها من المفصل بقي بعضها وقطع بعضها شق قوداً إن قدر وقطع من حيث قطع.

وإن قطع له أصبعاً فاتكلت الكف حتى سقطت كلها فسأل القصاص قيل إن القصاص أن يقطع من حيث قطع أو أقل منه فأمّا أكثر، فلا -؛ فإن شئت أقدناك من الأصبع وأعطيناك أرسن الكف يرفع منها عشر من الإبل وهي حصّة الأصبع وإلا فلك دية الكف.

تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقتطوعة يده القود، لم يكن ذلك له لزيادة أصبع القاطع على أصبع المقتطوع.

قال الشافعي: ولو كان الذي له ست أصابع هو المقتطوع، والذي له الخمس هو القاطع أقصص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة لا يبلغ بها دية أصبع؛ لأنها زيادة في الخلق.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً له خمس أصابع أربعة منها إبهام ومسيحة، ووسطى والتي تليها وكانت خنصره عدماً وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر قطع رجل تام اليد يده فسأل القود لم يقد منه؛ لأن عدد أصابعهما، وإن كان واحداً، فإن للمقتطوعة يده أصبعاً زائدة وهو عدم أصبعاً من نفس كمال الخلق هو القاطع وسأل المقتطوعة يده القود كان له القود؛ لأن الذي يؤخذ له أقل من الذي أخذ منه، وإن سأل الأرض مع القود لم يكن له؛ لأنه قد أخذ له عدد، وإن كان فيه أقل مما أخذ منه.

ولو أن رجلاً مقطوع أظفاره أصابع وأنامل قطع يده رجل تام الأصابع فسأل المقتطوعة يده القود مع الأرض أو الأرض كان ذلك له ونقص الأظفار والأنامل كنقص الأصبع والأصابع، وإن كان المقتطوع الأظفار والأنامل هو المقتطوعة يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع، ولو لم يكن واحد منهما مقطوعاً أظفاره ولا الأنامل، ولكن كان أسوداً أظفار الأصابع ومستحشفها أو كان بيده قرح جذام أو قرح أكلة أو غيره إلا أنه لم يذهب من الأطراف شيء، ولم يشلل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل شيئاً فأمّا العيب سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة، فلا يمنع القصاص، ولا ينقص العقل.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا الفتح في الأصابع وضعف خلقتها أو أصولها وتكرشها وقصرها وطولها واضطرابها، وكل عيب منها مما ليس بموت بها ولا قطع، فلا فضل في بعضها على بعض في الدية والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس.

فإذا ضرب الحر المسلم يده الحر المسلم فقطعها من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقصص منه حتى تبرأ جراحة؛ لأنها لعلها أن تكون نفساً.

فإن سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك، ولم أقصص منه بضربة ودعوت له من يحدق القطع فأمرته أن يقطعها له بإيسر ما يكون به القطع، ثم تحسم يده المقتطوع إن شاء، وهكذا إن قطعها من المرفق أو المنكب لا يختلف، وهكذا إن قطع له أصبعاً أو أظفاره أصبع لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: ولا أقيد بمنى من يسرى ولا خنصر من غير خنصر يدها أو رجلها، وهكذا في هذا أن يقطع رجله من

ذلك إن قدر عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وأقيد من ذكر الذي ينتشر بذكر الذي لا ينتشر ما لم يكن بذكر المقتطوع ذكره نقص من شلل يوسه، ولا يكون يقبض، ولا ينسط أو يكون الذكر مكسوراً إن كان كسر الذكر يمنعه من الانتشار، فإذا كان ذلك لم يقدر به ذكر صحيح.

وإذا قطع الرجلُ أنفَ الرجلِ من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنفُ القاطع أكبر أو أصغر من أنفِ المقتطوع؛ لأنه طرف، وإن قطعه من دون المارن قدر ما ذهب من أنفِ المقتطوع، ثم أخذ له من أنفِ القاطع بقدره من الكل إن كان قدر مارن المقتطوع قطع قدر نصف مارن، ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الأطراف الذكر وغيره، وإن قطع من أحد شقي الأنف قطع من إحدى شقيه كما وصفت، وإن قطع رجلُ أنفَ رجلٍ من العظم، فلا قود في العظم، وإن أراد قطعنا له المارن وأعطيناه زيادة حكومة فيما قطع من العظم.

قال الشافعي: ويقطع أنفُ الصحيح بأنفِ الأجذم، وإن ظهر بأنفه قرح الجذام ما لم يسقط أنفه أو شيء منه. وكذلك يده يده، وإن ظهر فيها قرح الجذام ما لم تسقط أصابعها أو بعضها.

وتقطعُ الأذنُ بالأذن وأذنُ الصحيح بأذنِ الأصم لا فضل بينهما على الآخر؛ لأنهما طرفان ليس فيهما سمع، وإن قطع بعضُ الأذن قطعته منه بعضُ أذنه كما وصفت إن قطع نصفاً أو ثلثاً قطع منه نصفاً أو ثلثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من أذنِ المقتطوعة أذنه؛ لأنها طرف وتقطعُ الأذنُ الصحيحة التي لا تقب فيها بالأذن المثقوبة ثقباً لقرط وشنف وخربة ما لم تكن الخربة قد خرمتها؛ فإن كانت الخربة قد خرمتها لم تقطع بها الأذن. وقيل للأجزم إن شئت قطعنا لك أذنه إلى موضع خربتك من قدر أذنه وأعطيناك فيما بقي العقل، وإن شئت فلك العقل، وإن كان إنما قطعها وهي خربة؛ لأن ذلك زين عندهم كالثقب لا عيب فيه ولا جناية.

وإذا قلع رجلُ سنَّ رجلٍ قد نغسرت سَنَّهُ؛ فإن كان المقلوعة سنَّه لم ينغر، فلا قود حتى ينغر فيتام طرح أسنانه ونباتها، فإذا تآمت، ولم تنبت سنَّه سئل أهل العلم عن الأجل الذي إذا بلغه، ولم تنبت سنَّه لم تنبت فبلغه، فإذا بلغناه، ولم تنبت أقدناه منه، فإذا بلغناه، وقد نبت بعضها أو لم ينبت، فلا قود، وله من العقل بقدر ما قصر نباتها يقدر إن كانت نبتةً بالثنية التي تليها؛ فإن كانت بلغت نصفها أخذ له بعيران ونصف، وإن بلغت ثلثها أخذ له ثلث عقل سن، وإن قلع رجلُ لرجلٍ سنّاً زائدةً أو قطع له

قال الشافعي: ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسأل القود منها، وقد ذهب كفه أو لم تذهب وسأل القود من ساعته أقدته؛ فإن ذهب كفُ الجني عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس ديتها؛ لأنني رفعت الخمس للأصبع التي أقصصتها بها؛ فإن ذهب كفُ المستفاد منه ونفسه لم أرفع عنه من أرض الجني عليه شيئاً؛ لأن الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستفاد منه غير مضمون له ما حدث من القود؛ لأنه تلف بسبب الحق في القصاص.

قال الشافعي: وإن قطع رجلُ نصف كف رجلٍ من المفصل فانتكلت حتى سقطت الكف كلها فسأل القود قيل لأهل العلم بالقود هل تقدرؤن على قطع نصف كف من مفصل كفه لا تزيدون عليه؟ فإن قالوا نعم.

قلنا: اقطعوها من الشق الذي قطعها منه، ثم دعوها وأخذنا للمجني عليه خمسة وعشرين بعيراً نصف أرض الكف مع قطع نصفها، وهكذا إن قطعها حتى تبقى معلقةً بجلدة أقيده منه وتركت له معلقةً بجلدة؛ فإن قال المستفاد منه اقطعوها لم يمنع المتطبب قطعها على النظر له.

وإذا قطع رجلُ يد رجلٍ فأقدناه منه، ثم مات المستفاد منه قيل أن يرا من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقدناه بالنفس؛ لأنه قاتل قاطع، ألا ترى أنه لو قطع يديه ورجليه فمات مكانه أو دمه خليناً بين الورثة وبين أن يأتوا بمن يقطع يديه ورجليه وخليانهم ودمه؛ لأن الذبح إلتاف حي.

قال: وإن قطع رجلُ ذكر رجلٍ من أصله فسأل القود قطع له ذكره من أصله.

قال الشافعي: ويقاد من ذكر الرجل إذا قطع ذكر الصبي أو الشيخ الكبير الذي لا يأتي النساء أو ذكر الخصي ويقطع أنثى الفحل إذا قطع أنثى الخصي الذي لا عيب له؛ لأن كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الأغلف بذكر المختن، وذكر المختن بذكر الأغلف.

فإن قطع رجلُ إحدى أنثيه وبقيت الأخرى وسأل القود سالنا أهل العلم؛ فإن قدروا على قطعها بلا ذهاب الأخرى أقيده منه، فإن قطعها بجلدها قطعت بجلدها، وإن سلها سلَّت منه.

وإن قطع رجلُ نصف ذكر رجلٍ، ولذلك فشير ذكر القاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقتطوع أو ضعف ذكر المقتطوع فسواء وأقطع له نصف ذكره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر إن كان يستطيع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك، وهذا طرف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد؛ لأنها لا تقطع طرفاً، وإن قطع رجلُ أحد شقي ذكر رجلٍ قطع منه مثل

موضوعةً في رأسه في موضع القود فذهبت الحديدية موضعاً آخر فهو هدر؛ لأنَّ المقتصَّ له لم يتعدَّ موضع القصاص، وإنَّ ذهابها في غير موضعه بفعل المقتصَّ منه بنفسه.

قال الشافعي: ويعاد للمقتصَّ فيشقُّ في موضع القود أو يقطع في موضعه إن كانَّ القود قطعاً حتَّى يأتي على موضع القصاص، فإذا كانَّ القصاصُ جراحاً أقصَّ منه في مجلس واحد جرح بعد جرح.

قال الشافعي: ولو كانَّ جرحها هو متفرقة أو جرحها من نفر بأعيانهم.

وكذلك لو كانَّ القصاصُ قطعاً أو جراحاً وقطعاً ليس فيه نفس إلا أن يكونَ في القصاص منه شيء إذا نيلَ منه كثيرٌ خيفَ عليه التَّلَفُ فيؤخذُ منه ما لا يخافُ عليه ويجسُّ حتَّى يبرأ، ثمَّ يؤخذُ منه الباقي؛ فإن مات قبل أن يؤخذَ فعقلُ الباقي في ماله.

قال الشافعي: وإن أصابَ جراحاً ونفساً من رجل أقيذَ منه في الجراح، الأوَّلُ فالأوَّلُ في مقام ما كانت، وإن كانت ثمةً يتخوَّفُ به التَّلَفُ أخذت، ثمَّ أقيذ؛ فإن مات قبلَ القود، فقد أتى على نفسه ولا حقَّ لورثة المستقَدِّ له في ماله؛ لأنَّه أتى على نفسه، ولو كانت الجراحُ لرجلٍ والنفسُ لآخرٍ بدئَ بالجراح فأقصَّ منها كما وصفت من الجراح إذا كانت لا نفسَ معها يؤخذُ في مقام واحدٍ ما ليس فيه تلفٌ حاضرٌ ويجسُّ حتَّى يبرأ، ثمَّ يؤخذُ الباقي إذا كان الباقي ليس فيه تلفٌ؛ فإن مات، فقد قيلَ يضمنُ أرشَ ما بقي من الجراح والنفس.

قال الشافعي: وإن لم يكن في الجراح تلفٌ أخذت كلها، ثمَّ دفعَ إلى أولياء المقتول فقتلوه إن شاءوا.

قال: ولو دفعَ إلى أولياء المقتول فقتلوه ضمنَ الجراح في ماله، ولا يطلُّ عنه القتلُ جراحٌ من يقتلُ له.

قال الشافعي: ولو كانَّ جراحاً لا نفسَ فيها لرجلٍ فاقصَّ من جرح منها فمات ضمنَ الجراح الميتَ ما بقي من أرش الجراح التي لم يقتصَّ منه فيها، وإن اجتمعت على رجلٍ حدودٌ: حدٌ بكرٍ في الزنا وحدٌ في القذف وحدٌ في سرقةٍ يقطعُ فيها، وقطعُ طريقٍ يقطعُ فيه أو يقتلُ وقتلَ رجلٍ: بدئَ بحقَّ الأدميين فيما ليس فيه قتل، ثمَّ حقَّ الله تبارك وتعالى فيما لا نفسَ فيه، ثمَّ كانَّ القتلُ من ورثائه محدَّ أولاً في القذف، ثمَّ حبسٌ، فإذا برئَ حدٌ في الزنا، ثمَّ حبسٌ حتَّى يبرأ، ثمَّ قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلافٍ وكانت يده اليمنى للسرقة وقطعُ الطريقِ معاً، ورجله لقطع الطريقِ مع يده، ثمَّ قتلٌ قوداً أو بردةً؛ فإن مات في الحدِّ الأوَّل أو الذي بعده أو قتلَ محدَّ سقطت عنه الحدودُ التي لله عزَّ وجلَّ كلها.

أصبغاً زائدةً أو كانت له زعمةٌ تحت أذنه زائدةً فقطعها رجلٌ فسألَ القودَ، فلا قودَ وفيها حكومةٌ، وإن كانَّ للقاطع في موضع من هذا مثله، ففيه القودُ سنّاً كان أو غيرَ سنٍّ أو أصبغ أو زعمةٌ، وهكذا لو خلقت له أصبغٌ لها طرفان فقطعَ أحدَ الطرفين، فلا قودَ وفيها حكومةٌ إلا أن يكونَ له أصبغٌ مثلها فيقادَ منه؛ وإن قطعَ رجلٌ أصبغَ رجلٍ ولها طرفان أو أتملةٌ ولها طرفان، ولم يخلُقْ للقاطع تلكَ الحلقة فسألَ المقتوِّ القودَ فهو له وزيادة حكومةٌ إلا أن يكونَ طرفاها أشلاها فأذهباً منفعتها، فلا قودَ.

وإن كانَّ للقاطع مثلها، وليست شلاءً أقيذَ ولا حكومةٌ، ولو كانت لأصبغٍ القاطعِ طرفان، وليسَ ذلكَ لأصبغٍ المقتوِّ، فلا قودَ؛ لأنَّ أصبغَ القاطعِ كانت أكبرُ من أصبغِ المقتوِّ أ.هـ.

٥١- أمرُ الحاكم بالقود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للحاكم أن يعرفَ موضعَ رجلٍ مأمونٍ على القود، وإذا أمره به أحضرَ عدلين عاقلين فأمرهما أن يتعاهدا حديدَهُ، ولا يستقيذُ إلا وحديدَهُ حديدٌ مسقى لثلاً يعذبُ المستقَدَّ منه وينبغي للحاكم أن يأمرَ المستقيذَ أن يحتَمَّ على حديدِهِ لثلاً يَحْتالُ فيسُمُّ فيقتلُ المستقَدَّ منه أو يزمنه.

وكذلك لا ينبغي أن يكونَ بحديدِهِ علةٌ من ثلم ولا وهنٍ فيبطي في رأس ولا وجه حتَّى يكونَ عليه عذاباً، وينبغي له أن يأمرَ العدلين إذا أقادَ تحتَ شعرٍ في وجه أو رأس أن يأمرَ بحلاقِ الرأسِ أو موضعِ القود منه، ثمَّ يأخذُ قياسَ شجّةِ المستقَدِّ له ويقدرُ رأسه، ثمَّ يضعُ مقياسها في موضعه من رأس الشَّاجِ، ثمَّ يعلمه بسوادٍ أو غيره، ثمَّ يأخذُ المستقيذُ بشقٍّ ما شرطَ في العلامتين حتَّى يستوظفَ الشجّةَ ويأخذانه بذلك في عرضها وعمقها وينظر؛ فإن كانَّ شقاً واحداً أيسرَ عليه فعلٌ، وإن كانَّ شقّه شيئاً بعد شيءٍ أيسرَ عليه فعلٌ، وإن قيلَ شقّه واحدةً أيسرَ عليه أجرى يده مرةً واحدةً، فإذا خيفت زيادته أمرَ أن يحرقها من الطرف الذي يأخذُ منه إلى موضعٍ لا يخافُ فعله، فإذا قاربَ متهاها أبطأ بيده لثلاً يزيده شيئاً.

فإن أقادَ، وعلى المستقَدِّ منه شعراً، فقد أساءَ ولا شيءَ عليه، وإنما أعني بذلكَ شعرَ الرأسِ واللحية فأمّا إن كانَّ القودُ في جسدٍ، وكانَ شعرُ الجسدِ خفيفاً لا يحولُ دونَ النظرِ فأحبُّ إليَّ أن يحلقه، وإن لم يفعل، فلا بأسَ إن شاء الله تعالى، وإن كانَ كثيراً حلقة.

قال الشافعي: ويؤمرُ بالمقتصَّ منه فيضبطُ لثلاً يضطربُ فتذهبُ الحديديةٌ حيث لا يريدُ المقتصَّ؛ فإن أغفلَ ضبطه أو ضبطه من لا يقوى منه على الاضطرابِ في يديه فاضطربَ والحديديةُ

بحال، وإن قالوا ليس فيها من التلف إلا ما في يد الصحيح قطعتهما، ولم التفت إلى مشقة القطع على المستقاد منه ولا المستقاد له إذا كان يقدر على أن يؤتى بالقطع لا يزاؤ عليه.

قال الشافعي: ولو رضى الأشل أن يقطع لم التفت إلى رضاه، وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء، وهذا هكذا في الأصابع والرجل وغيرهما مما يشل، وإذا قطع الأشل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرشد فضل ما بين اليدين قبل إن شئت أقتصم لك، وإذا اخترت القصاص، فلا أرشد، وإن شئت فلك الأرض ولا قصاص.

وإنما يكون له أرشد وقصاص إذا كان القطع على أطراف تعدد قطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجد له أصبعين، ولا يجزئ له ثلاثة فنقطع أصبعين ونجعل في الثالثة الأرض، وإن كانت الثلاثة شلا فسأل أن يقطع ويأخذ له فضل ما بينهما لم يكن ذلك له وقطعت له إن شاء أو أخذ له الأرض.

قال الشافعي: ولا يصلب المقتصم منه في القتل ولا المقتول في الزنا ولا الردة بحال لا يصلب أحد أحدا إلا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل، فإنه يقتل، ثم يصلب ثلاثا، ثم ينزل ويصلى عليهم كلهم إلا المرتد، فإنه لا يصلى على كافر، وإن وجب على رجل قصاص في نفس اقتصم منه مريضا، وفي الحر الشديد والبرد الشديد.

وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه، وإذا كان الذي يجب عليه جراحا لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضا ولا في حر شديد وبرد شديد وجس حتى تذهب تلك الحال، ثم يؤخذ منه.

ولا يؤخذ من الحبل حتى تضع حملها في حال.

وإذا وجب عليه رجم بينة أخذ في الحر والبرد وأخذ وهو مريض، وإذا وجب عليه باعتراؤه لم يؤخذ مريضا ولا في حر ولا برد، لأنه متى رجع قبل الرجم وبعده تركه.

٥٢- زيادة الجناية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شج الرجل الرجل موضحة عمدا فتأكلت الموضحة حتى صارت منقلة أو قطع أصبعه فتأكلت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قبل إن شئت أقدناك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقلة والموضحة من أرشد.

فأما المنقلة، فلا قود فيها بحال.

وقيل: إن شئت أقدناك من الأصبع وأعطيناك أربعة أخماس اليد، وإن شئت فلك أرشد اليد ولا قود لك في شيء؛ لأن

وإن كان قاتلا لرجل فمات قبل يقتل قودا كان عليه دية النفس.

وكذلك إن كان جرحا لم يسقط أرشد الجرح؛ لأنه يملك بالجرح والنفس مال، ولا يملك مجذ القذف ولا حد السرقة مال بحال.

قال الشافعي: وإن قتل الإمام لولي الدم أو ردة، فقد أساء وتبطل عنه الحدود التي لله عز وجل؛ لأنه ميت ولا مال فيها.

قال الشافعي: وإنما حددته بالحدود كلها؛ لأنه ليس منها واحد إلا واجب عليه مأمور بأخذه، فلا يجوز - والله أعلم - أن أعطل مأمورا به للمأمور به أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبيل إلى أخذه كما تكون عليه الحقوق للادميين، فلا يجوز إلا أن تؤخذ منه كلها إذا قدر على أخذها.

وإذا كان المستقاد منه مريضا ولا نفس عليه لم يقتصم منه فيما دون النفس حتى يبرأ، فإذا برئ اقتصم منه.

وكذلك كل حد وجب عليه لله عز وجل أو أوجبه الله للادميين؛ فإن كانت على المريض نفس قتل مريضا أو صحيحا.

وإن كان جرح فمات الجروح من الجرح أقيده منه من الجرح والنفس معا في مقام واحد؛ لأنني إنما أؤخره فيما دون النفس لثلاث يتلف بالقود مع المرض، وإذا كنت أقيده بالقتل لم أؤخره بالمرض، وهكذا إذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة أو بلاد حارة وساعة حارة، فإذا كان ما دون النفس آخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتصم منه في الحال التي ليست بحال تلف ولا شديدة البينة لما سواها من الأحوال، وكان حكم الحر والبرد حكم مرضه يقتصم منه في النفس، ولا يقتصم منه فيما دونها.

والمرأة والرجل في هذا سواء إلا أن تكون المرأة حاملا، فلا يقتصم منها ولا تحد حتى تضع حملها.

قال الشافعي: وإن كان القصاص في رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها، فقال أقطعوا يدي ورضي بذلك القصاص له قيل: لا يقطع إلا من حيث قطع ولا أقبل في هذا اجتماعهما عليه؛ لأنه عدوان، وإذا قطع الرجل يد الرجل الشلاء، ويد القاطع صحيحة فراضيا بأن يقتصم من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة برضاه ورضا صاحبه وجعلت عليه حكومة.

وإذا كانت يد المقتور الأول صحيحة ويد القاطع هي الشلاء، ففي يد المقتور الأرض لنقص يد القاطع عنها؛ فإن رضي المقتصم له بأن يقطع، ولم يرض ذلك القاطع سألت أهل العلم بالقطع؛ فإن قالوا: إن اليد الشلاء إذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد الصحيح لو قطعت لم أقطعها

جعلت على الجراح نصف دية، ولم أجعل له في النفس قوداً، وإن كانت عمداً وجعلته شيئاً من جنابة الجاني وجناية المجني على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمنت الجاني جنايته عليه، وهكذا لو كان في طرف؛ فإن كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في ماله إن كانت عمداً، وإن قطع المجني عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني عما قطع المجني عليه شيئاً إلا أن تقوم البيّنة بأن المقتوع كان ميتاً فضمن أرشها؛ فإن لم تثبت البيّنة أنه كان ميتاً أو قالت: كان حياً، وكان خيراً له أن يقطع قطعه لم يضمنه الجاني.

وكذلك لو أصاب المجني عليه منه أكلة، وكان خيراً له أن يقطع الكف لئلا تمشي الأكلة في جسده فقطعها، والأطراف حية لم يضمن الجاني شيئاً من قطع المجني عليه؛ فإن مات جعلت على الجاني نصف دية؛ لأن ظاهره أنه مات من جنابة الجاني وجناية المجني عليه على نفسه، وإذا داوى المجني عليه جراحه بسم فمات فعلى الجاني نصف أرش المجني عليه؛ لأنه مات من السم والجناية؛ فإن كان السم يوحى مكانه كما يوحى الذبح فالسم قاتل، وعلى الجاني أرش الجرح فقط، وإن كان السم مما يقتل، ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية، وإن كان داوى جرحه بشيء لا يعرف فالقول قول المجني عليه أنه شيء لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما حدث في الجناية.

ولو أن رجلاً جرح رجلاً جرحاً فخطأ المجرع عليه الجرح ليلتم؛ فإن كانت الخياطة في جلد حي فالجراح ضامن للجرح، وإن مات المجرع بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة المجرع؛ لأن الخياطة ثقب في جلد حي، وإن كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح، ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم إلا بإقرار الجاني أو بيّنة تقوم للمجني عليه من أهل العلم؛ لأن الظاهر أن ذلك حي حتى يعلم موته، ولو لم يزد المجرع على أن ربط الجرح ربطاً بلا خياطة ولاحم بينه بدمه أو بدواء لا يأكل اللحم الحي، وليس بسم فمات المجني عليه كان الجاني ضامناً لجميع النفس؛ لأن المجني عليه لم يحدث فيها جناية إنما أحدث فيها منفعة وغير ضرر.

قال الشافعي: ولو أن المجني عليه كوى الجرح كان كية إياه تكميماً بصوف أو ما أشبهه مما يقول أهل العلم: إن هذا ينفع، ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجناية، وما زاد فيها، وإن كان بلغ كية أن أحرق معها صحيحاً أو قيل: قد كواها كياً ينفع مرة ويضر أخرى أو يدخل بداخله حال فهو جان على نفسه كما وصفت في الباب قبله يسقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها إن صارت الجناية نفساً.

الضارب لم يحن بقطع الكف، وإن كانت ذهبت بجنايته، وإنما يقطع له أو يشق له ما شق وقطع، وأرش هذا كله في مال الجاني حالاً دون عاقلته؛ لأنه كان بسبب جنايته، وإذا أنكر الشاق وقاطع الأصبع والكف أن يكون تأكلها من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجني عليه بمن يشهد أن الشجة والكف لم تزل مريضة من جنابة الجاني لم تبرأ حتى ذهبت، فإذا جاء بها قبلت بيّته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم تبرأ الجناية.

ولو أن البيّنة قالت برأت الجراحة وأجلبت، ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة، فقال الجاني: انتقضت أن المجني عليه نكأها أو أن غيره أحدث عليها جناية كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة إلا أن تثبت البيّنة أنها انتقضت من غير أن ينكأها المجني عليه أو يحدث عليها غيره جناية من قبل أن البيّنة شهدت أن الجناية قد ذهبت، وإن قالوا انتقضت، وقد يكون منها، ومن غيرها يحدث عليها.

قال الربيع: قلت أنا وأبو يعقوب، وإذا قطعت البيّنة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبيّنة أن ذلك الانتقاض من غير جنايته.

٥٣- دواء الجرح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفاً انبغى للوالي أن يقيس الجرح نفسه وللمجروح أن يداويه بما يرى أنه ينفعه بإذن الله تعالى، فإذا داواه بما يزعم أهل العلم بالدواء الذي يداوى به أنه لا يأكل اللحم الحي فتسأل الجرح فالجراح ضامن لأرش تأكله؛ لأنه بسبب جنايته.

ولو قال الجراح: داواه بما يأكل اللحم الحي وأنكر المجرع ذلك كان القول قول المجرع، وعلى الجراح البيّنة بما ادّعاها، ولو داواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني إلا أرش الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة مما داواه.

٥٤- جنابة المجرع على نفسه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قطع من لحمه شيئاً؛ فإن كان قطع لحم ميتاً فذلك دواء والجراح ضامن لما زادت الجراح، وإن كان قطع ميتاً وحياً لم يضمن الجراح إلا الجرح نفسه.

وإذا قلت: الجراح ضامن للزيادة في الجراح؛ فإن مات منها المجرع فعلى الجراح القود عمداً إلا أن تشاء ورثته الدية فتكون في ماله، وعلى عاقلته الدية إن كانت خطأ.

وإذا قلت ليس الجراح بضمن للزيادة فمات المجرع

٥٥- من يلي القصاص

قال الشافعي: وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يخلى بينه وبين أن يقتص لنفسه لم يخل وذلك.

وكذلك لا يخلى، وذلك ولي له ولا عدو للمقتص منه، ولا يقتص إلا عالم بالقصاص عدل فيه ويكفي فيه الواحد؛ لأنه لا يقتص الاثنان ويأمر الواحد من عينه، ولا يستعين بظنين على المقتص منه مجال.

وعلى السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرها من سهم النبي ﷺ من الخمس كما يرزق الحكام، ولا يكلف ذلك الناس؛ فإن لم يفعل الحاكم فأجر المقتص على المقتص منه؛ لأن عليه أن يعطي كل حق وجب عليه، ولا يكمل إعطاؤه إياه إلا بأن يسقط المؤنة عن أخذه كما يكون عليه أن يعطي أجر الكيال للحنطة والوزان للذنانير، وهكذا كل قصاص دون النفس يليه غير المقتص له، ووليّه.

وإذا قتل رجل رجلاً فسأل أولياؤه أن يكرن من القتال يضرب عنقه أمكن منه وينبغي للإمام أن يتحفظ فيأمر من ينظر إلى سيفه؛ فإن كان صارماً وإلا أمره أن يأخذ سيفاً صارماً لئلا يعذبه، ثم يدعه وضربه؛ فإن ضربه ضربة فقتله، فقد أتى على القود، وإن ضربه على كتفيه أو في رأسه منعه العودة وأحلفه ما عمد ذلك؛ فإن لم يحلف على ذلك عاقبه، وإن حلف تركه ولا أرش فيها وأمر هو بضرب عنقه بأمر الولي وجبر الولي على ذلك إلا أن يعفو، وإن كان القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتى يبلغ عدد الضربات؛ فإن مات وإلا يأمر غيره بقتله، وإذا أمر الإمام الرجل غير الظنين على الاستقاد منه أن يقتله فضربه ضربات، فلم يقتله أعاد الضرب حتى يأتي على نفسه.

وينبغي أن يأمر بسيف أصرم من سيفه ويأمر رجلاً أضرب منه ليوحيه؛ فإن كان القاتل قطع يدي المقتول أو رجله أو شجّه أو أجافه، ثم قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به ولينا من يحسن تلك الجراح كلها كما تولى الجراح دون النفس؛ فإن مات وإلا ولينا الولي ضرب عنقه لا يلي الولي إلا قلة وحية من ضرب عتق أو ذبح إن كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية.

فإذا بلغ من خنقه بقدر ما مات الأول، ولم يمت منعناه الخنق وأمرناه بضرب عنقه، ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة فأبانه خلياً بين وليه وبين أن يضربه حيث ضربه؛ فإن أبانه وإلا أمرناه أن يضرب عنقه، ولو كان لم يينه إلا بضربات خلياً بينه وبين عدد ضربات؛ فإن لم يينه قتلناه بأيسر القتلين ضربة تبين ما بقي منه أو ضربة عني.

٥٦- خطأ المقتص

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أمر المقتص أن يقتص فوضع الحديد في موضع القصاص، ثم جرحاً جرحاً فزاد على قدر القصاص سئل أهل العلم؛ فإن قالوا: قد يخطأ بمثل هذا سئل؛ فإن قال أخطأت أحلف ولا قصاص عليه وعقل ذلك عنه عاقبته، وإن قالوا لا يخطأ بمثل هذا فللمستقاد منه القصاص بقدر الزيادة إلا أن يشاء منه الأرض فيأخذه من ماله.

وكذلك إن قالوا: قد يخطأ بمثله وقيل للمقتص أحلف لقد أخطأت به؛ فإن أقر أقص منه أو أخذ من ماله الأرض، وإن لم يقر ونكل قيل: للمجني عليه أحلف لقد عمد؛ فإن حلف فله القود، وإن نكل، فلا شيء له حتى يحلف فيستقيد أو يأخذ المال.

وهكذا إذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ، وما لم يمكن، وإذا وضع الحديد في غير موضعها أعدته حتى يضعها في موضعها حتى يستقيد للمجني عليه الأول، ولا يتخذ إلا أميناً لحظته وعمده؛ فإذا كان القصاص على يمين فأخطأ المقتص فقطع يساراً أو كان على أصبع فأخطأ فقطع غيرها؛ فإن كان يخطأ بمثل هذا درى عنه الحد، وكان العقل على عاقبته.

قال الربيع: وفيه قول آخر: أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة؛ لأنه عمد أن يقطع يده، ولكننا درأنا عنه القود لظنه أنها اليد التي وجب فيها القصاص فأما قطعه إياها فعمد.

قال الشافعي: وإذا كان لا يخطأ به اقتص منه، وإذا برأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الأول.

ولو قال المقتص للمقتص منه: أخرج يسارك فقطعها وأقر أنه عمد إخراج يساره، وقد علم أن القصاص على يمينه، وأن المقتص أمر بإخراج يمينه، فلا عقل ولا قود على المقتص، وإذا برى اقتص منه لليمنى، وإن قال: أخرجتها له، ولم أعلم أنه قال: أخرج يمينك ولا أن القصاص على اليمنى.

أو رأيت أي إذا أخرجتها فاقصص منها سقط القصاص عني أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه، وإنما يسقط العقل والقود إذا أقر المقتص منه أنه دلسها وهو يعلم أن القود على غيرها، ولو كان المقتص منه في هذه الأحوال كلها مغلوباً على عقله فأخطأ المقتص؛ فإن كان مما يخطأ بمثله فعلى عاقبته، وإن كان مما لا يخطأ بمثله فعليه القود إلا إذا أفاق الذي نال ذلك منه وسواء إذا كان المقتص منه مغلوباً على عقله أذن له أو دلس له أو لم يدلس؛ لأنه لا أمر له في نفسه، وإذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الحتان بختنهما، ففعل فماتا، فلا عقل ولا قود ولا كفارة على الحتان، وإن ختنهما بغير

فيه منفعة فعليه الكفارة، وعلى عاقلته الدية، وإن كان الابن الكبير يعقل الامتناع، فلا عقل ولا قود ولا كفارة إلا أن يفعل به ما لا يجوز للابن أن يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة.

قال الشافعي: وإن جاءه بدابة، فقال له: شق ودجها أو شق بطنها أو عاجلها، ففعل فتلفت ضمن قيمتها إن لم تكن للأمر، ولا يضمن إن كانت للأمر شيئاً.

قال الشافعي: وإذا أمر الحاكم ولي الدم أن يقتص من رجل في قتل فقطع يده أو يديه ورجليه وفقاً عينه وجرحه، ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقل ولا قود ولا كفارة؛ لأن النفس كلها كانت مباحة له، ولا ينبغي للإمام أن يمكنه من القصاص إلا وبحضرة عدلان أو أكثر يمنعانه من أن يتعدى في القصاص، وإذا أمكنه أن يقتص فيما دون النفس، فقد أخطأ الحاكم، وإن اقتص، فقد مضى القصاص ولا شيء على المقتص، وإن أمكنه أن يقتص من يسرى يديه فقطع يدها أو أمكنه من أن يشجه في رأسه موضحة فشجه منقلة أو شجه في غير الموضع الذي شجه فيه فادعى الخطأ فما كان من ذلك مما يخطأ بمثله أحلف عليه وغرم أرشه، وإن مات منه ضمن دية، وإن برى منه غرم أرش ما نال منه، وكان عليه القصاص فيما نال من الجاني عليه، ولم يطل قصاص الجاني عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني، وإن كان ذلك لا يخطأ بمثله أو أقر فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيها ما ليس له اقتص منه مما فيه القصاص إلا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن يأخذ منه العقل.

وإذا عدا الرجل على الرجل فقتله، ثم أقام عليه البينة أنه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارث له غيره أو قطع يده اليمنى فأقام عليه البينة أنه قطع يده اليمنى، فلا عقل ولا قود عليه ويعزر بأخذه حقه لنفسه.

٥٧- ما يكون به القصاص

قال الشافعي رحمه الله: وما قلت إني اقتص به من القاتل إذا صنعه بالمقتول فلولا المقتول أن يفعلوا بالقاتل مثله، وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصير له القاتل حتى يضربه بها عدداً ما ضربه القاتل إن كانت ضربة، فلا يزيد عليها، وإن كانت اثنتين فاثنتين.

وكذلك إن كان أكثر، فإذا بلغ ولي المقتول عدداً الضرب الذي ناله القاتل من المقتول، فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف، ولم يترك وضربه بمثل ما ضربه به إن لم يكن له سيف، وذلك أن القصاص بغير السيف إنما يكون بمثل العدو، فإذا جاوز العدو كان تعدياً من جهة أنه ليس من سنة القتل، وإنما

أمر أبي الصبي أو أمر الحاكم ولا سيّد المملوك وماتا فعليه الكفارة، وعلى عاقلته دية الصبي وقيمة العبد، ولو كان حين أمره أن يجتنبهما أخطأ فقطع طرف الحشفة، وذلك مما يخطئ مثله بمثله، فلا قصاص وعليه من دية الصبي وقيمة العبد بحساب ما بقي ويضمن ذلك العاقلة.

ولو قطع الذكر من أصله، وذلك لا يخطأ بمثله حبس حتى يبلغ الصبي، فيكون له القود أو أخذ الدية أو يموت، فيكون لوارثه القصاص أو الدية تامة، ولو كانت بواحدٍ منهما أكلت في طرف من أطرافه فأمره أبو الصبي وسيّد العبد بقطع الطرف، وليس مثلها بتلف فتلفت، فلا عقل ولا قود ولا كفارة، وإن أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو وسط الصبي فقطعه أو بقطع حلقومه فقطعه عوقب الأب على ذلك، وعلى القاطع القود إذا مات منه الصبي، وإذا أمره بذلك في مملوكه، ففعله فمات المملوك فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه.

قال الربيع: ليس على قاطع مملوك قيمة؛ لأن سيده الذي أمره، وإذا أمره بذلك في دابة له، ففعله، فلا قيمة عليه؛ لأنه أنلفها بأمر مالكها.

قال الربيع: والعبد عندي في هذا مثل الدابة هو مال. قال الشافعي: ولو جاء رجل بصبي ليس بأبنة ولا مملوكه، وليس له بولي إلى ختان أو طيب، فقال: اختن هذا أو بط هذا الجرح له أو اقطع هذا الطرف له من قرحة به فتلف كان على عاقلته الطيب والختان دية وعليه رقبة، ولا يرجع عاقلته على الأمر بشيء وهو كمن أمر رجلاً بقتل.

قال الشافعي: وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب على عقله فليس لأبي واحدٍ منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عفوه ويحبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو يفيق المعتوه فيقتص أو يدعا أو يموتا فتقوم ورثتهما مقامهما.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: ولو أمر رجل رجلاً أن يفعل برجل حر بالغ مغلوب على عقله فعلاً - الأغلب منه أنه لا يتلف به، ففعله فتلفت ضمننت عاقلة الفاعل دون الأمر، ولا يرجع عليه بشيء؛ لأنه كان له أن يمتنع منه.

قال الشافعي: ولو كان قال له: هذا ابني أو غلامي فافعل به كذا وكذا، ففعل به فتلفت ضمننت عاقلة الفاعل دية الحر وقيمة العبد وعليه كفارة في ماله.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: وإن كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في غلامه شيء إلا الكفارة إذا فعل به ما لا يجوز للسيّد فعله به، وأما ابنه؛ فإن كان صغيراً أو كبيراً معتوهاً، ففعل به بأمر أبيه ما فيه منفعة لهما، فلا شيء عليه، وإن كان فعل بهما ما ليس

ورجله وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلاولياته الخيار بين القصاص أو الذية؛ فإن اختاروا الذية وسألوا أن يعطوا أرض الجراحات كلها والنفس أو أرض الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم ذية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها.

وهكذا لو جنى عليه رجلان أو ثلاثة، فلم تلتئم الجراحة حتى مات فاخاروا الذية كانت لهم ذية واحدة، ولو برئ في المسالتين معاً أو كان غير ضمن من الجراح، ثم مات قبل أن تلتئم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرشها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرشها كلها، وإن كانت ديات كثيرة؛ لأنها لم تصر نفساً، وإنما هي جراح، ولو اختلف الجاني، وورثة الجاني عليه، فقال: الجاني مات منها، وقال ورثة الجاني عليه: لم يمّ منها كان القول قول ورثة الجاني عليه مع إيمانهم، وعلى الجاني البيّنة بأنه لم يزل منها ضمناً حتى مات أو ما أشبه ذلك مما يثبت موته منها، ولو قطع رجل يده وآخر رجله وجرحه آخر، ثم مات، فقال ورثته: برئ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر؛ فإن صدقهم الجانون فالحق ما قالوا، وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الأرض، وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو ذية الجراح، وإن صدقهم الذي قال: إن جراحه برأت وكذبهم الذي قال: إن جراحه لم تبرأ، فقال: بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت وبرأت جراحي فالحق قوله مع يمينه، ولا يلزمه القتل أبداً ولا النفس حتى يشهد الشهود أن الجروح لم يزل مريضاً من جراح الجراح حتى مات.

ولو قال مات من جراحنا معاً فمّن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل؛ فإن أرادوا أن يأخذوا منه الذية لم يجعل عليه إلا نصفها؛ لأنه يقول إنه مات من جراحنا معاً.

٥٨- العلل في القود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كسر الرجل سن الرجل من نصفها سألت أهل العلم؛ فإن قالوا تقدر على كسرها من نصفها بلا إلتاف لبقيتها ولا صدع أقدمته، وإن قالوا: لا تقدر على ذلك لم نقده لفتتها، وإذا قلع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لأهل العلم: تقدر على قلع ظفرك بلا تلف على غيره؟ فإن قالوا نعم أقيد، وإن قالوا لا، ففي الظفر حكومة، وإن قطع الرجل أتملة رجل ولا ظفر للمقطوعة أتملته فسأل القصاص لم يكن له.

وكذلك إن كان ظفرها مقطوعاً قطعاً لا يثبت لا قليلاً ولا

أمكنه من قتله بالسيف؛ لأنه كانت له إفاته نفسه مع ما ناله به من ضرب، فإذا لم تفت نفسه بعدو الضرب أفتها بالسيف الذي هو أوحى القتل.

وهكذا إذا كان قتله بخشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه، وما أشبه هذا من الدامغ أو الشادخ أمكنت منه ولي القتل؛ فإن كان الضرب بعضاً خفيفاً أو سياط ردها حتى تأتي على نفسه لم أمكن منه ولي القتل؛ لأن الضربة بالخفيف تكون أشد من الضربة بالثقل؛ وليس هذه ميتة وحية في الظاهر، وقلت لولي القتل: إن شئت أن تأمر من يرفق به فيقال له نعم مثل ضربه حتى تعلم أن قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد؛ فإن مات وإلا خليت وضرب عنقه بالسيف، وإن كان ربطه، ثم ألقاه في نار أحميت له نار كذلك النار لا أكثر منها وخلي ولي القتل بين ربطه بذلك الرباط وإلقائه في النار قدر المدّة التي مات فيها الملقى؛ فإن مات وإلا أخرج منها وخلي ولي القتل فضرب عنقه، وهكذا إذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط برجله فغرقه خلي بين ولي القتل وبينه فآلقاه في ماء قدر ذلك الوقت؛ فإن مات وإلا أخرج فضربت عنقه.

وإن ألقاه في مهوأة خلي بينه وبين ولي القتل فآلقاه في المهوأة بعينها أو في مثلها في البعد وشدة الأرض لا في أرض أشد منها؛ فإن مات وإلا ضربت عنقه.

قال الشافعي: فإن كان خنقه مجمل حتى قتله خلي بين ولي القتل وخنقه بمثل ذلك الحبل حتى يقتله إذا كان ما صنع به من القتل الموحى خليت بين ولي القتل وبينه، وإذا كان مما يتناول به التلف لم أخل بينه وبينه وقتلته بأوحى الميتة عليه، وإذا كان قطع يديه ورجليه من الفصل أو جرحه جافة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم يقتض من ولي القتل؛ لأن هذا مما لا يكون تلفاً وحيّاً وخلي بين من يقطع الأيدي والأرجل إن أراد ذلك ولي القتل فقطع يديه ورجليه.

ومن يقتص من الجراح فاقتص منه في الجراح؛ فإن مات مكانه وإلا خلي بين ولي القتل وضرب عنقه، وإن كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فابانه باثنين خلي بين ولي المقتول وبين أن يضربه ضربة بسيف؛ فإن كان القاتل بدأها من قبل البطن خلي ولي القتل فبدأها من قبل البطن؛ فإن أبانه وإلا أمر بضرب عنقه.

قال الشافعي: وما خلي بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرب في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره بمن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عنقه أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عنقه فضرب كفيه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه؛ فإذا قطع الرجل يدي الرجل

طال شيء كان له القصاص.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: لا تقطع أصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أتملة وله حكومة في الشلاء وارش المقطوعة الأتملة.

٥٩ - ذهاب البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على عين الرجل، ففقاها فالجناية عليه، وإن سأل أن يمتحن فيعلم أنه لا يبصر بها فليس في هذا مثله، وفي هذه القود إن كان عمداً إلا أن يشاء المجني عليه العقل، فإذا شاء العقل، ففيها خمسون من الإبل حالة في مال الجاني دون عاقلته.

وإن كانت الجناية خطأ، ففيها خمسون من الإبل على عاقلته ثلثا الخمسين في مضي سنة، وثلث الخمسين في مضي السنة الثانية: فإن جرح عي رجل أو ضربت وابتضت، فقال المجني عليه: قد ذهب بصرها ستل أهل العلم بها؛ فإن قالوا قد تحيط بذهاب البصر علماً لم يقبل منهم على ذهاب البصر إذا كانت الجناية عمداً، ففيها القود إلا شاهدان حران مسلمان عدلان.

وقبل إن كانت خطأ لا قود فيها شاهد وامرأتان وشاهد وعين المجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر؛ فإن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد، وقالوا: نحن نعلم ذهابه ومكانه قضى للمجني عليه بالقصاص في العمدي إلا أن يشاء الأرض أو الأرض في الخطأ.

قال الشافعي: وإذا اختلف أهل البصر، فقالوا ما يكون علمنا بذهاب البصر علماً حتى يأتي على المجني عليه مدة، ثم ننظر إلى بصره؛ فإن كان بعد انقضاء المدة على ما نراه، فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدة ما لم يحدث عليه حادث.

وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر، وخالفهم غيرهم لم أقض له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت، ولم يبصر، فقد ذهب البصر، وإن لم يختلف أهل البصر في أنها لا تعود ليبصر بها أحلفت المجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهاب بصره، فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجمعون لا يعود بصره فمات قبلها أو أصاب عينه شيء يحققها فذهابها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهاب بصرها من وجع أو جناية، وليس على الجاني الآخر إلا حكومة: وكان على الجاني الأول القود إن كان عمداً والعقل إن كانت الجناية خطأ.

وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجني عليه ما عاذ بصره منذ جنيت عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه.

كثيراً لنقصها عن أتملة المقتصر منه، وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر، وإن كان يعيبه، وكان لا يفسد السن يقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثر قرحة خفيفاً كان له القصاص، وإن كان رجل مقطوع أتملة فقطع رجل أتملة الوسطى، والقاطع وافر تلك الأصبع فسأل المقطوعة أتملة الوسطى القصاص لم يكن له، ولا يجوز أن يقطع له الأتملة التي من طرف بوسطى ولا الوسطى فقطع بأتملة التي قطع من طرف، ولم يقطعها.

قال الشافعي: ولو قطع أتملة خنصر من طرف من رجل وأتملة خنصر الوسطى من آخر من أصبع واحدة؛ فإن جاء معاً اقتصر منه لأتملة الطرف، ثم اقتصر منه أتملة الخنصر الوسطى، وإن جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قيل: لا قصاص لك وقضي له بالدية، وإن جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسأل المقتضي له بالدية ردها إن كان أخذها أو إبطاها إن كان لم يأخذها، ويقطع له أتملة الوسطى قصاصاً لم يجب إلى ذلك؛ لأنه قد أبطل القصاص وجعل أرباشاً.

وكذلك لو قطع وسط أتملة رجل الوسطى فقضي له بالأرض، ثم انقطع طرف أتملته، فسأل القصاص لم يقص له به، ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أتملته أو قطع بقصاص كان له القصاص.

وإذا قطع الرجل يد الرجل والمقطوعة يده نضرو الخلق ضعيف الأصابع قصيرها أو قبيحها أو معيب بعضها عيباً ليس بشلل والقاطع تأم اليد والأصابع حسنها قطعت بها.

وكذلك لو كان المقطوع هو التأم اليد والقاطع هو الناقصها كانت له لا فضل بينهما في القصاص.

قال الشافعي: وإذا قطع الرجل يد الرجل وفيها أصبع شلاء أو مقطوعة أتملة والقاطع تأم الأصابع لم يقد منه للمقطوع لنقص يده عن يده، ولو قال: أقطعوا لي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حق في الكف قطع له ذلك؛ لأنه أهون من قطع الكف كلها.

وإذا كانت في الرجل الحياة، وإن كان أعمى أصم فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يد أو رجل إذا كان النقص عدماً أو شلاً أو في موضع شجرة وغيرها.

فلو أن رجلاً شج رجلاً في قرنه والشاج أسلخ القرن فللمشجوج الخيار في القصاص أو أخذ الأرض.

ولو كان المشجوج أسلخ القرن لم يكن للمشجوج القصاص؛ لأنه أنقص الشعر عن الشاج.

ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع قليل يكتسي بالشعر إن

وكذلك إن قال أحلفوا ورثه أحلفناهم على علمهم.

وكذلك إن قال: لم يكن بصره ذهب، أحلفوا لقد ذهب بصره، ولو لم يحلف المجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جاء قوم، فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو رأياه يبصر بعينه أبطلنا جناية الأول وجعلنا الجناية على الآخر، وإن لم نجد من يعلم ذلك، ولم يقله إلا بعد جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه بإقراره، ولم يصدق على الآخر؛ لأنه جنى على بصره وهو ذاهب، ولا يعلم ذكره رجوع بصره قبل الجناية.

أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه، وما يبصر من جناية الأول عليه وغير جانيته.

وهكذا ورثه لو قالوا قوله، وإنما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجني عليه ما قالوا.

فإن قال هو: أنا أبصر أو قد عاد إلي بصري أو قال ذلك ورثته، فإن الجناية ساقطة عن الجاني، وإن قال أهل البصر بالعيون قد يذهب البصر لعلّة فيه، ثم يعالج فيعود أو يعود بلا علاج، ولا يؤيس من عودته أبداً إلا بأن تبخ العيون أو تقلع، وقالوا قد ذهب بصر هذا والطمع به الساعة وبعد مائة سنة والياس منه سراً، فإني أقضي له مكانه بالأرض إن كانت الجناية خطأ والقود إن كانت عمداً.

وكذلك أقضي للرجل الذي قد ثغر بقلع سنه، وإن قيل: قد يعود، ولا يعود، وإن قال أهل البصر بالعيون: ما عندنا من هذا علم صحيح بحال إذا كانت العيون قائمة أحلفت المجني عليه لقد ذهب بصره، ثم قضيت له بالقود في العمدة إلا أن يشاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في الخطأ، فإذا قضيت له بقود أو عقل، ثم عاد بصر المستقاد له؛ فإن شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستقاد منه شيئاً، ولم أردّه بشيء أخذه منه.

وكذلك لو عاد بصر المستقاد منه لم أعد عليه ببقية بصره ولا سمله ولا بعقل.

وإن قال أهل البصر: لا يكون أن يذهب البصر بحال، ثم يعود بعلاج ولا غيره، ولكن قد تعرض له العلة تمنعه البصر، ثم تذهب العلة فيعود البصر فاستقيد من رجل، ثم عاد بصر المستقاد له لم يرجع على المستقاد له بعود البصر ولا على الروالي بشيء وأعطى المستقاد منه أرض عنه من عاقلة الحاكم، وقد قيل: يعطاه فما يريزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي ﷺ من الخمس، ولكن لو كان المجني عليه أخذ من الجاني أو عاقلته أرض العقل، ثم عاد بصره رجع الجاني أو عاقلته عليه بما أخذه منهم، ولا يترك له منه شيء، ولو لم يعد بصر المستقاد له وعاد

بصر المستقاد منه عيّد له في هذا القول بما يذهب بصره، ثم كَلَّمَا عاد بصره عيّد له فذهب قوداً أو أخذ منه العقل إن شاء ذلك المجني عليه.

وإذا كان المصابة عينه مغلوباً أو صيباً لا يعقل، فإذا قبلت قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الأرض في الخطأ.

وكذلك أجعله عليه في العمدة إن لم يكن على الجاني قود.

ولم انتظر به شيئاً في الوقت الذي أقضي به فيه للذي يعقل ويدعي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بنهايه، وإذا لم أقبل قول أهل البصر لم أقض لواحد منهما في عينه القائمة بشيء بحال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يموت فيقضى بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره، وإذا كان ما لا شك فيه من محق البصر أو إخراج العين في الخطأ قضى للمعتوه والصبي وغيرهما مكانهم بالعقل، وللبالغ بالقود في العمدة إذا طلبه.

ويجس الجاني في العمدة على المعتوه والصبي أبداً حتى يفيق هذا ويبلغ هذا فيلبي ذلك لنفسه أو يموت فتقوم ورثته فيه مقامه ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود أو الغفر، ولم أحبس الجاني أكثر من بلوغه أو إفاقته.

وكذلك أجبر وارثه إن مات إن كان بالغاً، وإذا ابتلي بصر المجني عليه وقبلت قول أهل البصر، فقالوا لم يذهب الآن ونحن نتظر به إلى وقت كذا وكذا؛ فإن ذهب وإلا، فقد سلم انتظر به وقبل قومه، وإن أنكر ذلك الجاني.

وإذا قبلت قومه، فقالوا: إذ لم يذهب الآن إلى هذا الوقت، فلا يذهب إلا من حادث بعده أبطلت الجناية، وإذا لم أقبل قومه، وقال المجني عليه أنا أجد في بصري ظلمة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو أجد فيه ثقلًا وألمًا، ثم جاءت عليه مدة، فقال ذهب، ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجد فيه حتى ذهب أحلفته لقد ذهب من الجناية وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص إلا أن يشاء العقل، ولم أقبل قول الجاني إذا علمت الجناية كما أصنع فيه إذا جرحه، فلم يزل ضمناً حتى مات.

ولو قال: قد ذهب جميع ما كنت أجد فيه وصح، ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهباً بغير جناية لا شيء فيه وسواء عين الأعور وعين الصحيح في القود والعقل لا يختلفان؛ وإذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهب، ففيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود كما يكون ضعيف اليد فتكون يده كيد القوي.

وإن كان بعينه بياض، وكان على الناظر، وكان بصره بها أقل من بصره بالصحة؛ فإن علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بأرض ما علم أنه بصره لم يزد عليه، ولم يقد من صحيح

عليه، فإذا ذهب كله؛ فإن كان يحق عين المجني عليه بمقتض عينه، وإذا كان قلعهما قلعته عينه، وإن كان ضربها حتى ذهب بعض بصرها أو أشخصها عن موضعها، ولم يندرها من موضعها قيل: للمجني عليه لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا؛ فإن قال أهل البصر بالعيون: إن البصر كلما أبعده كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة إحاطة قبلت منهم، وإن لم يعرفوه معرفة إحاطة واختلفوا جعلته بالذرع؛ لأنه الظاهر، ولم أزد المجني عليه على حصّة ما نقص بصره بالذرع، وإن ذهب بصرها كله وأشخصها عن موضعها قيل له: إن شئت أذهبنا لك بصره ولا شيء لك غير ذلك، وإن شئت فالعقل.

قال الشافعي: وإن ضربها فأندرها، ولم تثبت أندرت عينه بها، وإن قال ضربها فأندرها فردت وذهب بصرها أندرت عينه، وقيل له إن شئت فردها، وإن شئت فدرع، ولم تعط عقلاً بما صنع بك إذا أقدت؛ فإن كانت لا تعود، ثم تثبت، فلم تثبت إلا وقد بقي لها عرق فردت فثبتت لم تندر عينه بها؛ لأنه لا يقدر على أن تندر، ثم تعود ويبقى لها عرق، وقيل للمجني عليه: إن شئت أذهبنا لك بصره، وإن شئت فالعقل.

قال الشافعي: وإن ضرب عينه فأدماها، ولم يذهب بصرها، فلا قصاص ولا أرض معلوم وفيها حكومة وعقاب الضارب.

٦١- اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على بصر الرجل، فقال جنيت عليه وبصره ذاهب فعلى المجني عليه البيّنة أنه كان يبصر بها قبل أن يجني عليه ويسع البيّنة الشهادة على ذلك إذا راوه يتصرف تصرف البصير، ويتقي ما يتقي، وهكذا إذا جنى على بصر صبي أو معتوه، فقال جنيت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع يمينه، وعلى أوليائهما البيّنة أنهما كانا يبصران قبل أن يجني عليهما ويسع البيّنة الشهادة إن كانا يريانها يتقيان به اتقاء البصير، ويتصرفان تصرفه، وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء، فقال جنيت عليه وهو غير صحيح كان قطع أذنه، فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها، فإن البيّنة على المقطوعة أذنه بأنه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها.

وكذلك لو جاء رجل إلى رجل مسحى بشوب فقطعه بائنين، فقال قطعتة وهو ميت أو جاء قوماً في بيت فهدمه عليهم، فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني مع يمينه، وعلى أوليائهم البيّنة أن الحياة كانت فيهم قبل الجناية، فإذا أقاموها لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيّنة أنه قد حدث لهم موت قبل الجناية.

البصر، وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الأصابع دون بعض، ولا يشبه هذا نقص البصر من نفس الخلقة أو العارض ولا علته دون البصر، وإن كان البياض على غير الناظر فهي كعين الصحيح.

وكذلك كل عيب فيها لا ينقص بصرها بتغطية له أو لبعضه، وإن كان البياض على الناظر، وكان رقيقاً يبصر من تحته بصرًا دون بصره لو لم يكن عليه البياض، ففيه حكومة إلا أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض وبصره بالعين التي لا بياض فيها فيجعل له قدره كان كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحيحة فأطفت عينه، ففيها نصف عقل البصر ولا قوة بحال عمداً كانت الجناية عليها أو خطأ.

٦٠- النقص في البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل عين الرجل قبلت قول أهل البصر بالعيون أن بصرها نقص، ولم يحدوا نقصه ولا أحسبهم يحذونه أو قبلت قول المجني عليه أنه نقص اختبرته بأن أعصب على عينه المجني عليها، ثم انصب له شخصاً على ربوة أو مستوى، فإذا أثبت بعدته حتى يتهي بصره، فلا يثبت، ثم أعصب عينه بالصحيحة وأطلق عينه المجني عليها فأنصب له شخصاً، فإذا أثبت بعدته حتى يتهي بصرها، ثم أدرع منتهى بصر المجني عليها والعين بالصحيحة؛ فإن كان يبصر بها نصف بصر عينه بالصحيحة جعلت له نصف أرض العين ولا قود؛ لأنه لا يقدر على قود من نصف بصر، وإن قال أهل البصر بالعيون: إن البصر كلما أبعده كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة إحاطة قبلت منهم، وإن لم يعرفوا معرفة إحاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع؛ لأنه الظاهر، ولم أزد المجني عليه على حصّة ما نقص بصره بالذرع، وإن قال الجاني أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم أنه لا يثبت أحلفته له، ولم أقص له حتى يحلف، وإنما.

قلت: لا أسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أو لا أتبي سمعت بعض من ينسب إلى الصدق والبصر يقول: لا يحد أبداً نقص العين إذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كثر إلا بما وصفت من نصيب الشخص له.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل على بصر الرجل عمداً فنقص بصر المجني عليه، فلا قود له؛ لأنه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه، فلا يجاوزه. وكذلك لو كان في عين المجني عليه بياض فأذهبها الجاني، فلا قصاص، ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجني

وإن أخطأ أن سمع إحدى الأذنين يذهب ويبقى سمع الأذن الأخرى، ففيه نصف الذية؛ لأنه نصف السمع.

قال الشافعي: وإن نقص سمعه كله؛ فكان يحد نقصه بحد مثل أن يعرف آخر حد يدعى منه فيجيب كأن له بقدر ما نقص منه، وإن كان يحد، ففيه حكومة ولا أحسبه يحد بحال، وإن ذكر أنه لا يسمع بإحدى أذنيه وكانت الأذن الصحيحة إذا سدت بشيء عرف فذهب سمع الأذن الأخرى أم لا سدت، وإن كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى أن سمعه ذهب مع يمينه وقضى له بنصف الذية والأذنان غير السمع، فإذا قطعنا، ففيهما القود، وفي السمع إذا ذهب الذية، وكل واحد منهما غير صاحبه.

٦٤- الرجل يعمد الرجلين بالضربة أو

الرمية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تعمدهما بها بسيف أو بما يعمل به عمله فقتلها فعليه في كل واحد منهما القود، ولو قال: لم أعمد إلا أحدهما فسبق السيف إلى الآخر لم يصدق؛ لأن السيف إنما يقع بهما وقوعاً واحداً، ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل إلى أحدهما إلا بعد خروجه من الآخر أو ضربهما بسيف، وأحدهما فوق الآخر، فقال عمدتهما معاً وقتلتهما معاً كان عليه في كل واحد منهما القود.

قال الشافعي: ولو قال حين رمى أو طعن أو ضرب الرجلين اللذين لا يصل ما صنع بأحدهما إلى الذي معه إلا بعد وصوله إلى الأول عمدت الأول الذي طعته أو رميته أو ضربته، ولم أعمد الآخر كان عليه القود في الأول وكانت على عاقلته الذية في الآخر؛ لأن صدقه بما ادعى يمكن عليه.

ولو قال عمدت الذي نفذت إليه الرمية أو الطعنة آخر، ولم أعمد الأول وهو يشهد عليه أنه رماه أو طعنه أو ضربه وهو يراه كان عليه القود فيهما في الأول بالعلم، وأنه ادعى ما لا يصدق بمثله وعليه القود في الآخر بقوله عمدته.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع فقتله بعد قطع جته أقيد منه، وإن قال: لم أرد إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبده.

٦٥- النقص في الجاني المقتص منه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل رجلاً

قال الربيع: والقول الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدمه.

٦٢- الجناية على العين القائمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً لقية أنه ليس في اليد الشلاء ولا المنسطة غير الشلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم، وإنما يتم عقلها إذا جنى عليها صحيحة تنقبض وتنبسط فأما إذا بلغت هذا؛ فكانت لا تنقبض ولا تنبسط، وإنما فيها حكومة، فإذا كان هذا هكذا فهكذا ينبغي أن يقولوا في العين القائمة، ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذا وبه أقول، ويكون فيها حكومة.

وكل ما قلت فيه حكومة فأحسب - والله أعلم - أنه لا يجوز أن تباين حكومة إلا بأن يقال انظروا كأنها جارية فقتل عيّن لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة ببياض أو ظفر أو غير ذلك؛ فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا خسو ديناراً، قيل فكم قيمتها الآن حين بخرت عينا فصار إلى هذا وبرأت؟ فإن قالوا أربعون ديناراً جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينة، وإن قالوا خمسة وثلاثون ديناراً جعلت في عين المجني عليه خسا ونصف خسر وهو خمس وعشر دينة.

قال الشافعي: وهكذا كل ما سوى هذا؛ فإن قالوا بل نقصها هذا البخق نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين، فلا أحسب هذا إلا خطأ ولا أحسبهم يقولونه.

قال الشافعي: وينقص من النصف شيء؛ لأن النبي ﷺ إذا جعل في العين الصحيحة نصف الذية لم يجوز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة، وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار، ولعله قضى به على هذا المعنى.

٦٣- في السمع

قال الشافعي: ولا قود في ذهاب السمع؛ لأنه لا يوصل إلى القود فيه، فإذا ذهب السمع كله؛ ففيه الذية كاملة، وإذا ضرب الرجل الرجل، فقال: قد صممت سنن أهل العلم بالصمم؛ فإن قالوا له مدة إن بلغها، ولم يسمع ثم صممه لم أقض له بشيء حتى يبلغ تلك المدة؛ فإن قالوا ماله غاية تغفل وصيح به؛ فإن أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه؛ فإن لم يجب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه، فإذا حلف فله الذية كاملة،

والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع اليدين أو الرجلين أو أعمى أو به ضرب من جذام أو برص، فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل إذا كان حياً فاردتم القصاص فالتفتوا بالنفس والجوارح تبع للنفس لا نبالي بمجمعها وسلامتها كما لو قتل صاحبكم وهو سالم وصاحبكم في هذه الحال أو أكثر منها أقدمناكم؛ لأنه نفس بنفس، ولا ينظر فيها إلى أطراف ذاهبة ولا قائمة؛ فإن قال وفاة الدم قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه، ثم قتل، ولا يذ ولا رجل له فاعطنا عوضاً من اليدين والرجلين إذ لم يكونا قيل: إنكم إذا قتلتم، فقد أثبتتم على إفاضة كله وهذه الأطراف تبع لنفسه ولا عوض لكم مما فات من أطرافه كما لا نقص عليكم لو كان صاحبكم المقتول، والقاتل صحيحاً قتل به وقتله إتلاف لجميع أطرافه.

ولو قتل رجل رجلًا فعدا أجني على القاتل فقطع يديه أو رجله عمداً كان له القصاص أو أخذ المال إن شاء، وإذا أخذ المال، فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يتغير بين القصاصين من القتل أو الذية.

٦٦- الحال التي إذا قتل بها الرجل أقيده منه

منه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من جنى على رجل يسوق يرى من حضره أنه في السباق، وأنه يقبض مكانه فضربه بمديدة فمات مكانه فقتله، ففيه القود؛ لأنه قد يعيش بعدما يرى أنه يموت، وإذا رأى من حضره أنه قد مات فشهدوا على ذلك، ثم ذبحه أو ضربه عوقب ولا عقل ولا قود، وإن أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات كثر أو قلت يرى أنه يعيش من مثلها أو لا يرى ذلك إلا أنها ليست بمجزة عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين أو شدخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تاماً إن شاء الورثة، وعلى من جرحه قبله القصاص في الجراح أو الأرش وهو بريء من القتل إلا أن يكون قد قطع حلقومه ومريته، فإن من قطع حلقومه ومريته لم يعيش، وإن رأى أن فيه بقية روح فهو كما يبقى من بقايا الروح في الذبيحة.

وكذلك إن ضرب عنقه فقطع الحلقوم والمريء.

وكذلك إن قطعه باثنين حتى يتعلق بجلدة أو قطع حشوته فأبانهوا أو أخرجهما من جوفه فقطعها عوقب في هذه الأحوال ولا عقل ولا قود والقاتل الذي ناله بالجراح قبله لا يمنعه ما صنع هذا به من القود إن كان قوداً أو العقل، وإذا أتى عليه قد قطع حلقومه دون مريته أو مريته دون حلقومه سئل أهل العلم به؛ فإن قالوا: قد يعيش مثل هذا بدواء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه أو أكثر فهذا قاتل وبرئ الأول الجراح من القتل، وإن قالوا ليس يعيش مثل هذا إنما فيه بقية روح إلا ساعة أو أقل من ساعة حتى يطغى فالقاتل الأول، وهذا بريء من القتل، وهكذا إذا

وكذلك لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال، وقيل له: إن شئت فاقتل، وإن شئت فاختر أخذ الذية؛ فإن اختار أخذ الذية أخذها من أي ماله وجد ديات أو غيرها، ولو أن رجلاً قتل رجلاً، ثم عدا أجني على القاتل فجرحه جراحة ما كانت خير ولي المقتول الأول بين قتله بحاله تلك، وإن كان مريضاً يموت أو أخذ الذية؛ فإن اختار قتله فله قتله، ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت؛ لأن القتل حيي ومنع من القصاص والحدود غير القتل بالمرض إذا لم يكن معها قتل بالمرض حتى يبرأ منه، وإذا قتله مريضاً فلاولياء المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح إن شاءوا القود، وإن شاءوا العقل، وإن اختار ولي الدم قتله، فلم يقتله حتى مات من الجراح التي أصابه بها الأجني فلاولياء القاتل الأول الذية في مال الذي قتله ولاولياء الذي قتل القاتل الأول وقتله الأجني آخراً على قاتله القصاص أو أخذ الذية؛ فإن اقتصوا منه فدية الأول في مال قاتله المقتول، وإن لم يكن لقاتله المقتول مال فسأل ورثة المقتول الأول ورثة المقتول الآخر الذي قتل صاحبهم أخذ دية ليأخذوها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم؛ لأن قاتله متعد عليه القصاص، فلا يطل حكم الله عز وجل عليه بالقصاص منه بأن يفسد لأهل القاتل الأول بدية قتلهم.

وهذا هكذا في الجراح لو قطع رجل يمين رجل فقطع آخر يمين القاطع ولا مال للقاطع المقطوعة يمينه، فقال المقطوعة يمينه الأول قد كانت يمين هذا لي أقصص منها ولا مال له أخذه بيمينني وله إن شاء مال على قاطعه فاقصوا له به على قاطعه لأخذه منه

بفعلٍ غيره فعليه جراحه كاملة بالغة ما بلغت.
وكذلك لو كان جرحه رجلاً، ثم ذبحه ثالثاً فالثالث القتال، وعلى الأولين ما في الجراح من عقل وقود، فلو جرحه رجل جراحة فبرئت وقته بعد برئها كان عليه في القتل ما على القتال من جميع العقل أو القصاص، وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص إذا برأت الجراح فهي جناية غير جناية القتل كان قطع يديه فبرأ، ثم قتل فعليه القتل إن شاء الورثة وأرشد اليدين، وإن شاءوا القصاص في اليدين، ثم دية النفس، وإن شاءوا القصاص في اليدين وقتل النفس، ولو كانت اليدين لم تبرأ حتى قتلته كانت دية واحدة إن أرادوا الدية أو قصاص في النفس واليدين يقطعون اليدين، ثم يقتلونه، وإن قتلوه، ولم يقطعوا يديه، فلا شيء لهم في اليدين إذا لم تبرأ الجراح فالجراح تبع للنفس تبطل إذا قتل الورثة القتال، وإذا أخذوا دية النفس تامة، ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس إنما لهم قطع يديه إذا كانوا يمتنون مكانهم بالقتل قصاصاً.

ولو قال الجاني: قطعت يدي، فلم تبرأ حتى قتلته، وقال أولياء المقتول: بل برأت يده، ثم قتلته كان القول قول القتال؛ لأنه يؤخذ منه حيث يدان إن شاء أولياء المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة إلا بإقراره أو بيته تقوم عليه، ولو قامت عليه بيته بأن يديه قد برأت لم يقبل هذا منه حتى يصفوا البرء، فإذا أثبتوه بما يعلم أهل العلم أنه برء قبل ذلك منهم؛ فإن قالوا: قد سكبت مذهبهما أو ما أشبه هذا لم يقبل، وإذا قبلت البيته على البرء، فقال الجاني قد انتقضتا بعد البرء واكذبه الورثة فالقول قولهم، وعلى الجاني البيته أنهما انتقضتا من جنايته؛ لأن الحق أنه شهد لهم بالبرء، فلا يدفع عنه بقوله.

٦٨- الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجني

فيقتله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً فعدا عليه غير وارث المقتول فقتله قيل: يثبت عليه بيته أو يقر وبعدما أقر أو ثبت عليه بيته وقيل: يدفع إلى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفو أو بعد ما دفع إليهم ليقتلوه فكل ذلك سواء، وعلى قاتله الأجنبي القصاص إلا أن تشاء ورثة المقتول أخذ الدية أو العفو، ولو ادعى الجهالة، وقال: كنت أرى دمه مبأحاً لم يدرا بها عنه القود، ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فاقرب بذلك ولي المقتول لم يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب؛ لأنه معين لولي المقتول، ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره بقتله وكذبه ولي المقتول أحلف

أجافه فخرق أمعاءه؛ لأنه قد يعيش بعد خرق المعى ما لم يقطع المعى فيخرجه من جوفه قد خرق معى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من موضعين وعاش ثلاثاً، ولو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلاً ويرى الذي جرحه من القتل في الحكم ومتى جعلت الآخر قاتلاً فالجراح الأول بريء من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عمداً فالخطأ على عاقلته والعمد في ماله إلا أن يشاءوا أن يقتصوا منه إن كانت مما فيه القصاص ومتى جعلت الأول القتال، فلا شيء على الآخر إلا العقوبة والنفس على الأول.

وسواء في هذا عمد الآخر وخطؤه إن كان عمداً وجعلته قاتلاً فعليه القصاص، وإن كان خطأ وجعلته قاتلاً فعلى عاقلته الدية، وإذا جرح رجلان رجلاً جراحة لم يعد بها في القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة، وما في معناه فضربه رجل ضرباً فقتله؛ فإن كانت ليست بإجهاز عليه فمات منها مكانه قبل يرفعها فهو قاتله دون الجارحين الأولين، وإن عاش بعد هذا مدة قصيرة أو طويلة فهو شريك في قتله للذين جرحاه أولاً، ولا يكون منفرداً بالقتل إلا أن يكون ما ناله به إجهاز عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه، ولا يعيش طرفه بعدها.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها، ثم جرحه آخر بعدها فمات، فقال أولياء القتل مات مكانه من جراح الآخر دون جراح الأولين وانكر القتال فالقول قوله مع يمينه، وعلى ولاه الدم الأول البيته؛ فإن لم يأتوا بها فهو شريك في النفس لم قتله بالشرك فيها، وليس لهم قتل اللذين جرحاه قبل بإبرائهم أن يكون مات إلا من جناية الآخر مكانه دون جنايتهم ولهم عليه القود في الجراح أو أرشها إن شاءوا، وإذا صدقهم الضاربون الأولون أنه مات من جناية الآخر دون جنايتهم.

٦٧- الجراح بعد الجراح

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع الرجل يدي الرجل أو رجله أو بلغ منه أكثر من هذا، ثم قتل أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه، فلم يبرأ من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه أو ضربه فقتله؛ فإن أراد ولاته الدية، فإنما لهم دية واحدة؛ لأنها لما صارت نفساً كانت الجراح كلها تبعاً لها، وإن أرادوا القود فلهم القود إن كان عمداً كما وصفت، وفعل الجراح إذا كان واحداً في هذا مخالف لفعله لو كانا اثنين، ولو كان اللذان جرحاه الجراح الأولى اثنين، ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلاً عليه القتل أو العقل تامة، وكان على الأول نصف أرض الجراح إن شاء ورثته إن كانا جرحاه جميعاً، وإن انفرد أحدهما بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو أرشها تامة؛ لأن النفس صارت متلفة

وغيرها، وليسوا بأحقّ بديته من أهل الديون غيرهم؛ لأنّ دية غير دية وهو مال من ماله ليسوا بأحقّ به من غيرهم.

٦٩- الجناية على اليمين والرجلين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطعت اليد من مفصل الكف، ففيها نصف الدية، وإن قطعت من الساعد أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق، ففيها نصف الدية والزيادة على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما يزداد على الكف، ولا يبلغ بالزيادة، وإن أتت على المنكب دية كف تامّة وسواء اليد اليمنى واليسرى ويد الأيسر ويد غيره، وهكذا الرجلان إذا قطعت إحداهما من مفصل الكعب، ففيها نصف الدية؛ فإن قطعت من الساق أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ، ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في اليمين ويزاد فيها بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة، وإن جاءت على السورك دية رجل تامّة.

وإن قطعت اليد بالمنكب أو إحدى الرجلين بالورلك، فلم يكن من واحد من القطعين جافّة فهو كما وصفت، وإن كانت من واحد منهما جافّة، ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جافّة، وسواء رجل الأعرج إذا كانت القدم سالمة فقطعت ويد الأيسر إذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأيسر، فإن كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأيسر، وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة؛ فإن كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأيسر، وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة؛ فإن كانت أصابعها أربعة، ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بها دية أصبع.

وإن كانت أصابعها خمساً إحداها شلاء، ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع، وإن كانت أصابعها ستاً، ففيها ديتها وهي نصف الدية وحكومة في الأصبع الزائدة.

وكذلك إن كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر زيادة الأصابع الزوائد ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح إلا في أن يجني على رجليهما فيزيد عرج العرجاء وتعرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر فأما إذا قطعنا أو شلّنا، فلا تختلفان، وإذا كانت اليد الشلاء فقطعت، ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فتيسر الأصابع أو في الأصابع، وإن لم تيسر الكف، فإذا كانت الأصابع متقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط إن مدّت؛ فإن أرسلت رجعت إلى الانقباض بغير أن تقبض أو منبسطاً لا تقبض بحال أو لا تنقبض إلا أن تقبض؛

ولي المقتول ما أمره؛ فإن حلف فعلى القاتل القصاص ولو لي المقتول الدية في مال قاتل صاحبه المقتول، وإن نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حقّ لولي المقتول في ماله ولا مال قاتل صاحبه المقتول، ولو كان للمقتول وليان فأمره أحدهما بقتله، ولم يأمر به الآخر لم يقتل به، وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذوا نصف دية من الأجنبي الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللوراث أخذها من مال المقتول إلا أن يعفوها، ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء؛ لأنّه قد كان له أن لا يقتل إلا بأمره.

ولو كان له وارث واحد قضى له بالقصاص فقتله أجنبي بغير أمره فأولياء المقتول القاتل على قاتل صاحبه القود أو الدية ولو لي القاتل الأول الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل قاتل صاحبه، ولو أن إماماً أقرّ عنده رجل بقتل رجل بلا قطع طريق عليه فمعتل فقتله كان على الإمام القصاص إلا أن تشاء ورثته الدية؛ لأن الله عز وجل لم يجعل للإمام قتله، وإنما جعل ذلك لوليّه لقول الله عز وجل ﴿ومن قتل ظلوماً فقد جفنا لوليّه سلطاناً فلا يسرف في القتل﴾ الآية.

قال الشافعي: الإسراف في القتل أن يقتل غير قاتله - والله أعلم -.

وكذلك لو قضى عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول، وقالوا: نحن نقتله فقتله الإمام فعليه القود؛ لأنّه قد كان لهم تركه من القود وآتهم شاء تركه، فلا يكون إلى قتله سبيل والإمام في هذا مخالف أحد ولاؤه الميت بقتله؛ لأن لكلهم حقاً في دمه ولا حقّ للإمام ولا غيره في دمه، وهذا مخالف الرجل يقضي عليه الإمام بالرجم في الزنا فقتله الإمام أو أجنبي هذا لا شيء على قاتله؛ لأنّه لا يحلّ حقن دم هذا أبداً حتى يرجع عن الإقرار بكلام إن كان قضى عليه بإقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة إن كان قضى عليه بشهادة شهود.

وكذلك يخالف المرتد عن الإسلام بقتله الإمام أو الأجنبي؛ لأنّ دم هؤلاء مباح لحقّ الله عز وجل ولا حقّ لأدمي فيه مجذ عليهم كحقّ أولياء القاتل في أخذ الدية من قاتل وليهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولاؤه القاتل إلى العفو عن قاتل صاحبه.

ولو قتل رجل رجلاً عمداً فعدا عليه أجنبي فقتله الأجنبي فمن لا يقتل بالمقتول إمّا بأنه مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ، وإمّا بأنه مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل إذا كان هكذا دية المقتول ولأولياء المقتول الأول أخذ الدية من قاتل قاتله؛ فإن كان فيها وفاة من دية صاحبهم فهي لهم، وإن كان فيها فضل عن دية صاحبهم ردّ على ورثته المقتول؛ فإن كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله، وإن كانت على القاتل المقتول الذي أخذت دية ديون من جنائيات وغيرها فأولياء المقتول الأول شركاؤهم في دية

فإن أرسلت رجعت إلى الانسباط بغير أن تنبسط فهي شلاء.

الزيادة في ألمه وشينه، ولو كان له كفان في ذراع إحداهما ناقصة الأصابع والأخرى تامة أو إحداهما زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصتها كانت الكف منهما العاملة دون التي لا تعمل؛ فإن كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملاً؛ فإن استوتا في العمل فالكف منهما المستقيمة المخرج على الذراع، وإن كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة، وإن كانت إحداهما زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء، وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى.

وكذلك إن كانتا زائدتين معاً، ولو خلقت لرجل كفان في ذراع إحداهما فوق الأخرى منفصلة منها؛ فكان يبطش بالسفلى التي تلي العمل بطشاً ضعيفاً أو قوياً وكانت سالمة، ولا يبطش بالعليا كانت السفلى هي الكف التي فيها القود والعقل تامة والعليا الزائدة؛ فإن كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالشلاء ولا تكون سالمة الأصابع إلا وهو يتناول بها، وإن ضعف تناوله، وإن كان يبطش بالعليا منهما كانت الكف.

وإن كان لا يقدر على البطش بها وهي فيما ترى سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا دية كف تامة.

ولا تكون أبداً باطشة بالرؤية دون أن يشهد لها على بطش أو ما في معنى البطش، من قبض وبسط وتناول شيء.

٧٠- الرجلين

قال الشافعي رحمه الله: ولو خلقت لرجل قدمان في ساق؛ فكان يطا بهما معاً وكانت أصابعهما معاً سالمة لم تكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى، وإيتيها قطعت على الانفراد، فلا قود فيها، وفيها حكومة يجاوز بها نصف أرض القدم، وإن قطعتا معاً فعلى قاطعهما القود وحكومة، ولو قطعت الأولى كانت فيها حكومة؛ فإن قطع قاطع الأولى الثانية وهي سالمة يعيش عليها حين انفردت كان عليه القصاص مع حكومة الأولى، وإن قطعها غيره، فلا قصاص على واحد منهما، وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف أرض الرجل.

قال الشافعي: ولو قال الذي قطعت إحدى رجليه اللتين هما هكذا أقدني من بعض أصابعي لم أقده؛ لأن أصابعه ليست كأصابعه، ولو كانت القدمان في ساق؛ فكانت إحداهما مستقيمة الخلق على مخرج الساق، وفي الأخرى جنف أو عوج للمخرج عن عظم الساق؛ فكان يطا بهما معاً فالقدم المستقيمة على مخرج الساق وفيها القصاص، والأخرى الزائدة لا قصاص فيها، وفيها حكومة، ولو كانت المستقيمة على مخرج الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق، وكان يطا على الزائلة كلها وطناً مستقيماً

وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع، وإن كان الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المنكب، ففي شلل الكف الدية، وفي استرخاء ما فوقها حكومة، وإذا أصيبت الأصابع؛ فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبط، ففيها حكومة، وإن جنى عليها بعدما أصيبت، ففيها دية تامة، وهكذا إن رضخت الأصابع فجبرت تنقبض وتنبط غير أن أثر الرضخ فيها كالخضر، ففيها حكومة ويزاد فيها بقدر الشين والألم، وإن جنى عليها بعد فاصيبت، ففيها ديتها تامة وسواء يذ الرجل التامة الباطشة القوية ويذ الرجل الضعيفة القبيحة المكروهة الأطراف إذا كانت الأصابع سالمة من الشلل وسواء الكف المتعجرة من خلقتها أو المتعجرة من مصيبة بها والأصابع إذا سلمت من اليبس لم ينقص أرشها الشين.

والقول في الرجل كالقول في اليد سواء، وسواء إذا قطعت رجل من لا رجل له إلا واحدة أو يد من لا يد له إلا واحدة أو من له يدان، ففي الرجل نصف الدية، وفي اليد نصف الدية، ولو أن رجلاً خلقت له في يمينه كفان أو يدان منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في يمينه ويسراه معاً حتى تكون له أربعة أيدٍ نظر إليهما؛ فإن كانت العضد والذراع واحدة والكفان مفترقتان في مفصل قطع التي لا يبطش بها، ففيها الدية والقصاص إن كان قطعها عمداً، ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت فيها حكومة وجعلتها كالأصبع الزائدة مع الأصابع من تمام الحلقة.

وإن كان يبطش بهما جميعاً جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشاً إن كان موضعها من مفصل الذراع، مستقيماً على مفصل أو زائلاً عنه وجعلت الأخرى الزائدة إن كان موضعها من مفصل الذراع مستقيماً عليه أو زائلاً عنه، وإن كان بطشهما سواء وكانت إحداهما مستقيمة على مفصل الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الأرض وجعلت الأخرى الزائدة، وإن كان موضعهما من مفصل الذراع واحداً ليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى، ولا يبطش بإحداهما إلا كبطشه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيتيها قطعت على الانفراد، فلا يبلغ بها دية كف تامة ويجعل فيها حكومة يجاوز بها نصف دية كف، وإن قطعتا معاً، ففيهما دية كف ويجاوز فيها دية كف على ما وصفت من أن تزداد كل واحدة منهما على نصف دية كف، وهكذا إذا قطعت أصبع من أصابعهما أو شلت الكف أو أصبع من أصابعها، وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما إذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف إلا بزيادة الحكومة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين مع الكفين فيزاد في حكومة ذلك بقدر

يدرك علم ذلك أنه إذا وجىء كان ذلك كالشَّلَل في الأليتين، ففيهما الذِّبَّة كما تكون على الجاني دية يدرى لو ضربت يدرى رجل فسلَّت، وإن كان لا يدرك علمه في المجني عليه إلا بقول المجني عليه فالقول قوله مع يمينه، وعلى الجاني الذِّبَّة إن كان أدرك علم ذلك في غيره قط، وإذا سلَّت البيضتان وبقيت الجلدة ثم عقلهما والقصاصُ فيهما، وإن قطعهما بالجلدة لم يزد عليه شيء للجلدة وفيهما القصاصُ والذِّبَّة تامَّة، وإذا سلَّت البيضتان، ثم قطعت الجلدة، ففي البيضتين الذِّبَّة، وفي الجلدة الحكومة، وإذا اختلفت الجاني والمجني عليه، فقال الجاني: جنيت عليه وهو موقوف، وقال المجني عليه بل صحيح فالقول قول المجني عليه مع يمينه؛ لأن هذا مما يغيب عن أبصار الناس، ولا يجوز كشفه لهم.

٧٣- الجناية على ركب المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قطعت إسكتا المرأة وهما سفراها؛ فإن قطعه رجل، فلا قصاص؛ لأنه ليس له مثله؛ فإن قطعه امرأة فعليها القصاص إن كان يقدر على القصاص منه إلا أن تشاء العقل؛ فإن شاءته فلها الذِّبَّة تامَّة، وفي أحد شفرها إذا أوعب نصف الذِّبَّة، وفي الشفرين الذِّبَّة؛ فإن قطع الشفران وأعلى الركيب، ففيهما الذِّبَّة، وفي الأعلى حكومة، وإن قطع الأعلى؛ فكان الشفران مجالهما، ففي الأعلى حكومة، وإن انقطع الشفران معهما أو ماتا حتى يصير ذلك فيهما كالشَّلَل في اليد، ففيهما الذِّبَّة، وفي الأعلى حكومة وسواء في ذلك المخفوضة وغير المخفوضة؛ فإن كانت امرأة مقطوعة الشفرين قد التحم فقطع إنسان ما التحم منهما فعليه حكومة وسواء في هذا شفر الصَّغيرة والمعجوز والشابة لا يختلف وسواء شفر الرِّقَاء التي لا تؤتى والبكر والثيب تؤتى.

وكذلك أركابهن كلهن سواء لا تختلف.

٧٤- عقل الأصابع

١٩٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. [تقدم]

١٩٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُكَيْمٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ

فقطعت لم أعجل بالقود فيها حتى أنظر؛ فإن وطئ على الأخرى المستقيمة وطئاً مستقيماً كانت هي القدم وكانت الأخرى هي المانعة لها بطولها، فلما ذهب وطئ على هذه، ففي الأولى حكومة ولا قود، وفي هذه إن قطعت بعد قود والذِّبَّة تامَّة.

قال الشافعي: وإن لم يطأ على هذه بحال كانت الأولى القدم، وكان فيها القود إن أصيبت ودية القدم تامَّة، وفي هذه إن أصيبت بعد حكومة.

قال الشافعي: ولو لم تقطع، ولكن جنى عليها فأسلَّت فصار لا يطأ عليها جعلت فيها دية القدم تامَّة؛ فإن قطعت فقضيت فيها بدية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها الذِّبَّة نقضت الحكم في الأولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والذِّبَّة فأخذت منهم حكومة ورددت عليه ما بقي وعلمت حيثن أن هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامَّة.

قال الشافعي: والقول فيها إذا قطعت من الساق والفخذ كالقول في اليد إذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف.

٧١- الأليتين

قال الشافعي: وإذا قطعت أليتا الرجل أو المرأة، ففيهما الذِّبَّة، وفي كل واحدة منهما نصف الذِّبَّة.

وكذلك البنا الصبي فأيهم قطعت أليته عظيم الأليتين أو صغيرهما فسواء والأليتان كل ما أشرف على الظاهر من الماكمتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين، وما قطع منهما فيحساب، وإذا كان يقدر على القصاص منهما، ففيهما القصاص إن كان قطعهما عمداً، وما قطع من الأليتين، ففيه بحساب الأليتين، وما شقَّ منهما، ففيه حكومة، وما قطع من الأليتين فبان، ثم نبث واستخلف أو لم يثبت فسواء وفيما قطع فأيمن منهما بحساب الأليتين، ولو قطع، فلم يبن، ثم أعيد فالتحم كانت فيه حكومة، وهذا كالشق فيه يلتئم ومخالف لما بان، ثم نبث غيره، وما بان، ثم أعيد بنفسه فثبت فالتام.

٧٢- الأثنتين

قال الشافعي: وإذا قطعت اثنتي الرجل أو الصبي أو الحصى، ففيهما القود إن كان القطع عمداً إلا أن يشاء المجني عليه أن يأخذ الأرض، فيكون له فيهما الذِّبَّة، وإذا قطعت إحداهما، ففيها نصف الذِّبَّة وسواء اليسرى أو اليمنى، ولو قطع رجل إحدى الأثنتين فسقطت الأخرى عمداً كان عليه القصاص إن كان استطاع القصاص من إحداهما وثبت الأخرى وعقل التي سقطت، ولو أن رجلاً وجأ رجلاً كما توجأ البهائم؛ فإن كان

وقال في الأصبع الزائدة حكومة.

ولو خلقت لرجل أصبع أثلثتها التي فيها الظفر أثلثتان مفترقتان في كليهما ظفر، وليست واحدة منهما أشد استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركة من الأخرى فقطع إنسان إحداهما لم يكن عليه قصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أرض أثلثة، وإن قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة الأولى.

وكذلك إن قطعتهما معاً فعليه دية أصبع وحكومة في الزيادة، فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان القول فيها كالقول فيه لو خلقت له كفان الأصابع المستقيمة على الأكثر من خلقه آدميين أصابعه إذا كانت سالمة كلها.

وكذلك لو خلقت له أصبعان؛ فكانت إحداهما باطشة والأخرى غير باطشة كانت الباطشة أولى باسم الأصبع.

ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا إذا كان يطاءً عليها كلها؛ فإن كان يطاءً على بعضها، ولا يطاءً على بعض، فإن الأصابع التي فيها عشر عشر هي التي يطاءً عليها، والتي لا يطاءً عليها زوائد إذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة، ولو خلقت لرجل أصبع زائدة ولآخر مثلها في مثل موضعها فجنس أحدهما على الآخر عمداً فقطع أصبعه الزائدة قطعت بها أصبعه الزائدة إن شاء إذا كانت في مثل موضعها، وإن لم تكن في مثل موضعها لم تقطع، ولو اختلفت الزائدتان؛ فكانت من القاطع أو المقطوع أتم كانت إحداهما بالأخرى إذا كانت مفاصلهما واحدة؛ فإن كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفاصل والزائدة من المقطوع بمفصل واحد أو مثل الثولول، وما أشبهه لم يقد وكانت له حكومة، وإن كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من المقطوع مثلها من المقطوع فللمقطوع الخيار بين القود أو حكومة وبين الأرض لنقص أصبع المقطوع عن أصبعه والحكومة أقل من حكومتها لو لم يستند.

٧٥- أرض الموضحة

١٩٥٦- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ. [تقدم]

١٩٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الْأَصْبَاعِ عَشْرٌ عَشْرٌ. [أخرجه أبو داود (٤٥٥٦، ٤٥٥٧)، السنن (٥٦/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول، ففي كل أصبع قطعت من رجل عشر من الإبل، وسواء في ذلك الخنصر والإبهام والوسطى إنما العقل على الأسماء.

قال الشافعي: وأصابع اليدين والرجلين سواء وأصابع الصغير والكبير الفاني والشاب سواء، والإبهام من أصابع القدم مفصلان، فإذا قطع منهما مفصل، ففيه خمس من الإبل ولما سواها من الأصابع ثلاثة مفاصل، فإذا قطع منها مفصل، ففيه ثلاث من الإبل وثلاث، وإن خلق لأحد مفاصل أصابعه، سواء لكل أصبع مفصلان وكانت أصابعه سالمة يقبضها ويسطها ويبطش بها، ففي كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الإبل، وإن كان ذلك يشلها، ففي أصبعه إذا قطعت حكومة، وإذا كان لأصبع هذا مفصلان وكانت سالمة فقطعها إنسان عمداً فعليه القصاص؛ فإن قطع إحدى أثلثتها فله إن شاء القصاص من أثلثة أصبع القاطع؛ فإن كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص سدس عقل الأصبع، ولو خلق إنسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أثلثة ربع دية الأصبع بعيران ونصف إن كانت أصابعه سالمة، وإذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أثلثة عمداً وله في كل أصبع ثلاث أنامل، فلا قصاص عليه؛ لأن أثلثته أزيد من أثلثة المقتصر له، ولو كان القاطع هو الذي له أربع أنامل والمقطوع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أثلثة وثلاثها، ولو كانت لرجل أصبع فيها أربع أنامل أو فيها أثلثتان؛ فكانت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سالمة، ففيها عقلها تاماً، وليست كالسن تسقط فيستخلف أقصر من الأسنان؛ لأن الأصابع هكذا تخلق ولا تسقط وتستخلف والأسنان تسقط وتستخلف.

وإذا بقيت في الكف أصبع أو أصبعان أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تاماً وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع، وسواء كانت الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومتها أرض أصبع إذا كانت مع أصابع، ولا يسقط أن يكون فيها حكومة إلا بأن يؤخذ أرض اليد تاماً فتدخل الكف مع الأصابع؛ لأنها حيثن يد تامة، وإذا قطعت الأصابع وأخذ أرضها أو عفا أو اقتصر منها، ثم قطعت الكف، ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات، وسواء قطع الكف والأصابع أو غيره، ولو جنى رجل على الأصابع عمداً فقطعها، ثم قطع الكف اقتصر منه كما صنع فقطعت أصابعه، ثم كفّه، وإن شاء المجني عليه فقطع أصابعه وأخذ منه أرض كفّه،

فالقول قول الجاني أنها لم توضح مع يمينه، وعلى المجني عليه البيّنة.

٧٦- الهاشمة

قال الشافعي رحمه الله: وقد حفظت عن عددٍ لقيتهم، وذكر لي عنهم أنهم قالوا في الهاشمة عشرٌ من الإبل وبهذا أقول.

قال: والهاشمة التي توضح، ثم تهشم العظم، ولا يلزم الجاني هاشمة إلا بإقراره أو بما وصفت من البيّنة على أن العظم انهمش، فإذا قامت بذلك بيّنة لزمته هاشمة، ولو كانت الشجة كبيرة فهشمت موضعاً أو مواضع بينهما شيء من العظم لم ينهمش كانت هاشمة واحدة؛ لأنها جناية واحدة، ولو كان بينهما شيء من الرأس لم تشققه، والضربة واحدة فهشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجروحاً بتلك الضربة هاشمة، وهذا هكذا في المنقلة والمأمومة.

٧٧- المنقلة

قال الشافعي: لست أعلم خلافاً في أن في المنقلة خمس عشرة من الإبل وبهذا أقول، وهذا قول من حفظت عنه ممن لقيت لا أعلم فيها بينهم اختلافاً، والمنقلة التي تكسر عظم الرأس حتى يشظى فتستخرج عظامه من الرأس ليلتئم.

وإنما قيل لها المنقلة؛ لأن عظامها تنقل، وقد يقال لها المنقولة، وإذا نقل من عظامها شيء قل أو كثر، فقد تمّ عقلها خمس عشرة من الإبل، وذلك عشر ونصف عشر دية، ولا يجاوز الهاشمة حتى ينقل بعض عظامها كما وصفت.

٧٨- المأمومة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الذبّة.

وبهذا نقول في المأمومة ثلث النفس، وذلك ثلاث وثلاثون من الإبل وثلاث.

والآمة التي تحرق عظم الرأس حتى تصل إلى الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثيرة كما وصفت في الموضحة، ولا تثبت مأمومة إلا بشهود يشهدون عليها كما وصفت بأنها قد خرق العظم، فإذا أثبتوا أنها قد خرق العظم حتى لم يبق دونه الدماغ حائل إلا أن تكون جلدة دماغ فهي آمة، وإن لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ.

قال الشافعي: وبهذا نقول، وفي الموضحة خمس من الإبل، وذلك نصف عشر دية الرجل.

قال الشافعي: والموضحة في الرأس والوجه.

كله سواء، وسواء مقدّم الرأس ومؤخره فيها وأعلى الوجه وأسفله واللحى الأسفل باطنه، وظاهره، وما تحسّ شعر اللحية منها، وما برز من الوجه، كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة، وما يخرج مما بين الأذن ومنابت شعر الرأس.

قال الشافعي: ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الإبل إلا في موضحة الرأس والوجه؛ لأنهما اللذان يبدوان من الرجل فأما موضحة في ذراع أو عنق أو عضد أو ضلع أو صدر أو غيره، فلا يكون فيها إلا حكومة.

والموضحة على الاسم فما أوضح من صغير أو كبير عن العظم، ففيه خمس من الإبل لا يزداد في كبير منها، ولو أخذت قطري الرأس، ولا ينقص منها، ولو لم يكن إلا قدر محيط؛ لأنه يقع على كل اسم موضحة، وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الأسماء، ولو ضرب رجل رجلاً بشيء فشجّه شجة متصلة فأوضح بعضها، ولم يوضح بعض كان فيها أرش موضحة فقط.

وكذلك لو لم تزد على أن خرق الجلد من موضع وبضع من آخر وأوضح من آخر، ففيها أرش موضحة؛ لأن هذه الشجة متصلة.

قال الشافعي: ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم ينخرق، وإن ورم فاخضر وأوضح من موضعين والجلد الذي لم ينخرق حاجز بينهما كان موضعين.

وكذلك لو كانت مواضع بينهما فصول لم تنخرق.

قال الشافعي: ولو شجّه فأوضحه موضعين وبينهما من الجلد شيء لم ينخرق، ثم تأكل فاخرق كانت موضحة واحدة؛ لأن الشجة اتصلت من الجناية، ولو اختلفت الجاني والمجني عليه، فقال المجني عليه: أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعتان، وقال الجاني: بل تأكل من جنابتي فانشق فalcول قول المجني عليه مع يمينه؛ لأنه قد وجبت له موضعتان، فلا يبطلهما إلا إقراره أو بيّنة تقوم عليه، ولا يقص بموضحة إلا بإقرار الجاني أو بشاهدين يشهدان أن العظم قد برز حتى قرعه المروء، وإن لم ير العظم؛ لأن الدّم قد يحول دونه أو شاهد امرأتين بذلك؛ لأن الدّم يحول بينه وبين أن يرى، أو شاهد يشهد على هذا ويمين المدعي إذا كانت الجناية خطأ؛ فإن كانت عمداً لم يقبل فيها شاهد ويمين ولا شاهد وامرأتان؛ لأن المال لا يجب إلا بوجوب القصاص، وإذا اختلفت الجاني والمجني عليه في الموضحة

٧٩- ما دون الموضحة من الشجاج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم رسول الله ﷺ قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشيء وأكثر قول من لقيت أنه ليس فيما دون الموضحة أرش معلوم، وأن في جميع ما دونها حكومة قال.

وبهذا نقول.

٨٠- الشجاج في الوجه

قال الشافعي: والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يزاو إذا شانت الوجه، وهكذا كل ما فيه العقل مسمى.

قال الشافعي: والماشمة والمنقلة في الرأس والوجه سواء، وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه.

وكذلك هي في اللحين وحيث يصل إلى الدماغ سواء، ولو كانت في الاحسة فخرقت إلى الفم أو كانت في اللحي فخرقت حتى تنفذ العظم واللحم والجلد، ففيها قولان: أحدهما أن فيه ثلث النفس؛ لأنها قد خرقت خرق الآمة وأنها كانت في موضع كالرأس والآخر أنه ليس فيها ذلك، وفيها أكثر مما في الماشمة؛ لأنها لم تخرق إلى الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة أو الجائفة.

وإذا شانت الشجاج التي فيها أرش معلوم بالوجه لم يزد في شين الوجه شيء.

وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها مجال قدر موضحة، وإن كان الشين أكثر من قدر موضحة؛ لأن النبي ﷺ إذا وقت في الموضحة خساً من الإبل لم يجوز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها، وكل جرح عدا الوجه والرأس، فإنما فيه حكومة إلا الجائفة فقط.

٨١- الجائفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعلم خلافاً في أن النبي ﷺ قال: وفي الجائفة ثلث الدية وبهذا نقول، وفي الجائفة الثلث وسواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهر أو بطن، ففيها ثلث دية النفس ثلاث وثلاثون من الإبل وثلث.

ولو طعن في وركه فجافته كانت فيها جائفة.

ولو طعن في ثغره غره فجافته كانت فيها جائفة.

ولو طعن في فخذ فمضت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزيادة الطعنة في الفخذ؛ لأن هذه جناية جمعت بين شيئين مختلفين كما لو شجّه موضحة في رأسه فمضت في رقبته كانت فيها موضحة وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين.

ولو طعن رجل رجلًا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت فيها جائفة؛ لأن كل واحد منهما يصل إلى الجوف.

وكذلك لو طعنه في الشرج فخرقه؛ لأن ذلك يصل إلى الجوف.

٨٢- ما لا يكون جائفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن امرأة عدت على امرأة عذراء فافتضتها؛ فإن كانت أمة فعليها ما نقصها ذهاب العذرة.

وإن كانت حرة فعليها حكومة بهذا المعنى: فيقال: أرايت لو كانت أمة تسوى خمسين من الإبل كم ينقصها ذهاب العذرة في القيمة؟ فإن قيل: العشر؛ كانت عليها خمس من الإبل، وإن قيل أكثر أو أقل، كان ذلك عليها.

وكذلك لو افتضها رجل بأصبعه أو بشيء غير فرجه؛ فإن افتضها بفرجه فعليه مهر مثلها بالإصابة وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهر مثلها؛ لأنه لو أصابها ثيباً كان عليه مهر مثلها عوضاً من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية إذا كانت مع الجماع، ولو افتضها فأنصاها أو أفضاها وهي ثيب كانت عليه ديتها؛ لأنها جناية واحدة وعليه مهر مثلها، ولو افتضتها امرأة أو رجل يعوذ بلا جماع كانت عليها ديتها، وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل، ولو أن امرأة أدخلت في فرج امرأة ثيب أو دبرها عوداً أو عصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شيء من هذا في معاني الجائفة وتعزّر ولا شيء عليها.

وكذلك لو صنع هذا رجل بامرأة أو رجل، وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة شيئاً حتى يصل إلى جوفه عزّر، ولم يكن في هذا ما في الجائفة، ولو كانت برجل جائفة فأدخل رجل فيها أصبعه أو عصا أو جريداً حتى وصلت إلى الجوف؛ فإن لم يكن زاد في الجائفة شيئاً لم يكن عليه أرش، وإن كان زاد فيها ضمن ما زاد، وإن أدخل السكين جافته التي لم تكن من جنائيه، ثم شق في بطنه شقاً إلى الجوف فعليه دية جائفة، وإن شق ما لا يبلغ إلى الجوف، ففيه حكومة، وإن نكأ في الجوف شيئاً، ففيه حكومة، وإن خرق بالسكين الأمعاء ضمن النفس كلها إن مات

معيباً فعليه حُكُومَةٌ بِقَدَرِ شَيْنِهِ وَضَرَرِهِ وَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ إِذَا جَبُرَ صَحِيحاً لَا عَتَمَ فِيهِ.

٨٤- العوجُ والعرجُ في كسرِ العظام

قال الشافعي: وإذا كسر الرجلُ أصبع الرجلِ فشلت، فقد تمَّ عقلها، ولو لم تشلل وبرأت معوجةً أو ناقصةً أو معيبةً، ففيها حُكُومَةٌ لَا يَبْلُغُ بِهَا دِيَّةُ الْأَصْبَعِ، وهذا هكذا في الكفِّ إن برأت معوجةً، ففيها حُكُومَةٌ، وإن شلَّ شيءٌ من الأصابع، ففيما شلَّ من الأصابع عقله تاماً، وفي الكفِّ إن عيبت بعرجٍ أو غيره حُكُومَةٌ.

قال الشافعي: وإن كان هذا في الذراعِ فبرأت متعوجةً، فقال الجاني: خلوا بيني وبين كسرها لتجبر مستقيمةً لم يكره على ذلك المكسورة ذراعه وجعلت على الجاني أو عاقلته حُكُومَةٌ في جنايته.

قال الشافعي: ولو كسرها بعدما برئت متعوجةً فبرأت مستقيمةً كانت له الحُكُومَةُ بِمَجَالِهَا الْأُولَى متعوجةً؛ لأنَّ ذهابَ العرجِ من شيءٍ أحدثه بعدُ، وهذا هكذا في كسرِ العظامِ كلها.

قال الشافعي: وإن كسرَ يداً فعصبت غير أنَّ اليدَ تبطشُ ناقصةً البطشِ أو تامةً، ففيها حُكُومَةٌ يَزَادُ فِيهَا بِقَدَرِ الشَّيْنِ ونقصِ البطشِ إلا أن يموتَ من الأصابع شيءٌ أو يشلَّ، فيكونُ فيه عقله تاماً.

وكذلك العوجُ، وكلُّ عيبٍ كانَ معَ هذا.

وإن كسرَ ساقه أو فخذَه فبرأت عوجاءً أو ناقصةً يبينُ العوجُ فيها، ففيها حُكُومَةٌ بِقَدَرِ مَا نَقَصَ العوجُ.

وكذلك إن كسرَ القدمَ أو شلتْ أصابعُ القدم، فقد تمَّ عقلها وفيها خمسونَ من الإبلِ، وإذا سلمت الأصابعُ وعيبت القدمُ، ففيها حُكُومَةٌ بِقَدَرِ الْعَيْبِ ونقصِ المنفعةِ منه، وإن كسرَ القدمَ أو ما فوقها إلى الفخذِ أو السورِكِ وبرأت يداً عليها وطناً ضعيفاً، ففيها حُكُومَةٌ فِزَادُ فِيهَا بِقَدَرِ زِيَادَةِ الْأَلَمِ والنقصِ والعيبِ، وهكذا إن قصرت وأصابها الرجلُ سالمةً حتى لا يَطَأَ بِهَا الْأَرْضَ إلا معتمداً على شقٍّ معلقاً الرجلَ الأخرى، ففيها حُكُومَةٌ بِقَدَرِ مَا نَالَهُ، ولو أصابها من هذا شيءٌ لَا يَقْدَرُ مَعَهُ عَلَى أَنْ يَشِيَّ رِجْلَهُ وَيَسْطُهَا؛ فكانت منقبضةً لَا تَنْبَسِطُ أو منبسطةً لَا تَنْقَبِضُ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى الْوَطْءِ عليها معتمداً على عصاً وَلَا عَلَى شَيْءٍ بِحَالٍ، ثمَّ عقلها، وكانَ فيها خمسونَ من الإبلِ وسواءٌ كانَ هذا من رِجْلِهِ أَوْ سَاقٍ أَوْ قَدَمٍ أَوْ فَخْذٍ إِلَّا مَا يَقْدَرُ عَلَى الْوَطْءِ بِحَالٍ، ثمَّ عقلها، ولو جنى عليها بعدَ تَمَامِ عقلها جَانِ قَطْعِهَا كانت عليه حُكُومَةٌ،

وَلَا أَحْسَبُهُ يَعِيشُ إِذَا خَرَقَ أَمْعَاءَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعِيشُ بِمُخْرَقِ الْأَمْعَاءِ كَالذَّبْحِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُقْهُ وَنَكَأَ فَمَاتَ الْجَنِيُّ عَلَيْهِ ضَمَنَ نِصْفِ دِيَّةِ النَّفْسِ وجعلت الموتُ من الجنابة الأولى وجنابته الثانية.

قال الشافعي: ولو أدخل يده أو عوداً في حلقة أو موضعاً منه، فلا يكونُ فيه ما في الجائفة، وإذا لم يزل مريضاً ضمناً تمَّ صنع به فهو قاتلٌ يضمنُ دِيَّةَ النَّفْسِ، وإذا طعنه جائفةً فأنفذها حتى خرجت من الشقِّ الآخرِ أو ردَّ الرَّمْحَ فيها فجافه إلى جنبها وبينهما شيءٌ لم يخرقه فهي جائفتان، وهكذا لو طعنه برمحٍ فيه ستان مفترقٍ فخرقه فخرقَ بينهما شيءٌ، ولم يخرق ما بينَ الجائفتين.

قال الشافعي: ولو أصيبَ بطنُ رجلٍ فخيطة، فلم يلتئم حتى طعنه رجلٌ، ففتقَ الحياطةَ وجافه فعليه حُكُومَةٌ، وإن التأمَ فطعنه في الموضع الذي طعنَ فيه فالتأمَ فعليه جائفةٌ.

وهذا هكذا في كلِّ الجراحِ، فلو شقَّ رجلٌ رجلاً موضحةً، فلم تلتئم حتى شجَّه رجلٌ عليها موضحةً كانت عليه حُكُومَةٌ، ولو برأت والتأمت فشجَّه موضحةً فعليه أرشٌ موضحةً تامٌ والقودُ إن كانت الشجَّةَ عمداً والالتئامُ يلتصقُ اللحمُ ويعلوه الجلدُ، وإن ذهبَ شعرُ الجلدِ أو كانَ الجلدُ في البطنِ أو الرأسِ متغيِّراً اللونَ عما كانَ عليه قبلَ الجنابةِ وعماً عليه سائرُ الجسدِ إذا كانَ جلداً ملتئماً.

قال الشافعي: وإذا أصابه بجائفةٍ، فقال أهلُ العلمِ: قد نكأَ ما في بطنه من معى أو غيره فعليه جائفةٌ وحُكُومَةٌ.

قال الشافعي: وسواءٌ ما ناله به فصَّارٌ جائفةً من حديدٍ أو شيءٍ محدِّدٍ يشبه الحديدَ فأنفذه مكانه أو قرحَ والم حتى يصيرَ جائفةً فعليه في هذا كله أرشٌ جائفةً، ولو كانَ لم يزدِ على أكرهٍ أو ما أشبهها إذا أثرت، ثمَّ ألم من موضعِ الأثر حتى تصيرَ جائفةً.

٨٣- كسرُ العظام

١٩٥٨- قال الشافعي: روي، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ:

فِي التَّرَفُّوفِ جَمَلٌ، وَفِي الضَّلْعِ جَمَلٌ وَيُشَبُّهُ - وَاللَّهِ أَغْلَمُ - أَنْ يَكُونَ مَا حَكِيَّ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه فِيمَا وَصَفَتْ حُكُومَةُ لَا تَوَقَّيْتُ عَقْلِي، فَنَفِي كُلِّ عَظْمٍ كَسِرَ مِنْ إِنْسَانٍ غَيْرِ السِّنِّ حُكُومَةً، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَرْضٌ مَغْلُومٌ، وَمَا يُؤْخَذُ فِي الْحُكُومَاتِ كُلِّهَا بِسَبَبِ الدِّيَّاتِ فِي الْمُسْلِمِينَ الْأَخْرَارِ وَالْعَبِيدِ وَأَهْلِ الذَّمِّ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ سَبَبِ الْجَنَابَاتِ وَالْدِّيَّاتِ، وَإِذَا جَبُرَ الْعَظْمُ مُسْتَقِيمًا لَا عَيْبَ فِيهِ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ، وَإِذَا جَبُرَ

ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قود إن كانت جنايته عليها عمداً، ولو جنى جان على رجل أعرج، ورجله سالمة الأصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القود إن كانت جنايته عمداً؛ فإن كانت خطأ، ففيها نصف الدية إن شاء في العمدي في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني.

وهكذا الأعسر يعني على يده سالمة الأصابع والبطش، ولو جنى رجل على رجل فضرَب بين ركيه أو ظهره أو رجله فمنعه المشي ورجلاه تنقبضان وتنسطان فعليه الدية تامة ومتى أعطيته الدية في شيء من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيته الدية، ثم عاد إلى حاله رددت بها ما أخذت ممن أخذت منه الدية عليه، ولو لم يمنعه المشي، ولكنه منعه المشي إلا معتمداً أعرج أو يجر رجله فعلى الجاني حكومة لا دية، فإذا قطعت رجل هذا، ففيها القود والدية تامة لسلامة الأصابع والرجل، وإن كان فيها معتمداً أو كان ضعيفاً كما تكون الدية تامة في العين يصر بها، وإن كان فيها ضعف.

٨٥- كسر الصلب والعنق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنايته حتى يقلب وجهه فيصير كالملتفت أو أصاب ذلك رقبته، وإن لم يعوج وجهه أو يست رقبته فصار لا يلتفت أو يلتفت التفتاً ضعيفاً وهو يسبح الماء والطعام والريق، ويتكلم، ففيها حكومة يزاد فيها بقدر الألم والشين ومبلغ نقص المتفعة؛ فإن نقص ذلك كلامه وشق عليه معه إساعة الماء زيد في الحكومة؛ فإن منعه ذلك إساعة الطعام إلا أن يوجره أو المضغ إلا نغباً نغباً زيد في الحكومة، ولا يبلغ بها مجال دية تامة، ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحساب ما نقص من كلامه وحكومة لما أصابه سواء؛ لأن ما أصابه غير الكلام.

قال الشافعي: ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة فيما صار إلى عنقه من الجناية.

قال الشافعي: ولو صار لا يسبح طعاماً ولا شرباً كان هذا لا يعيش فيما أرى فيترى به؛ فإن مات، ففيه الدية، وإن عاش وأساغ الماء والطعام، ففيه حكومة.

٨٦- كسر الصلب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كسر الرجل صلب الرجل فمنعه أن يمشي مجال فعليه الدية؛ فإن مشى معتمداً فعليه حكومة، وإن لم تنقص مشيته وبراً مستقيماً فعليه حكومة، وإن برأ

معوّجاً فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج، وإن ادعى أن قد أذهب الكسر جماعه؛ فإن كانت لذلك علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع يمينه، وعلى الجاني الدية تامة لا حكومة معها؛ لأن ذهاب الجماع إنما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشيء قائم كالكلام باللسان مع الرقية، ولكن لو أشل ذكره بالكسر أو قطعه به كانت عليه دية وحكومة؛ لأنها حيشة جنابة على صلب فولدت على شيء قائم غير الصلب.

قال الشافعي: وإن لم يكن لذلك علامة تدل عليه، وقال أهل العلم به: إن معلوماً أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب، وكان إن تريض وقتاً من الأوقات، فلم تنتشر آتته قال أهل العلم به لا تنتشر ترك إلى ذلك الوقت.

فإن قال: لم تنتشر حلف وأخذ الدية، وإن لم يكن له وقت وقيل: هذا قد يذهب ويأتي حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع، وإنما يكون له الدية في ذهاب الجماع إذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب، فإذا لم يكن معلوماً عند أهل العلم فله حكومة لازمة، ولو كسر الصلب قبل الذكر حتى يصير لا يجامع مجال فعليه دية في الذكر وحكومة في الصلب إن لم يمنعه المشي مجال.

٨٧- النوافذ في العظام

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل فأنفذ لحمه وعظمه حتى بلغت ضربته المخ أو خرقت العظم حتى خرجت من الشق الآخر، ففيها حكومة لا ثلث عقل العضو ولا ثلثا كانت الحكومة أقل من ذلك أو أكثر. وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل غده أو اشتطاه حتى يخرج غده وينكسر فينبت مكانه عظم غيره كانت فيه حكومة.

٨٨- ذهاب العقل من الجناية

قال الشافعي رحمه الله: وإن كسر رجل عظام رجل أو جنى جنابة عليه ما كانت الجناية فأذهب عقله كانت عليه الدية، ولم يكن عليه بالجناية التي كانت سبب ذهاب العقل أرش إلا أن يكون أرشها أكثر من الدية، فيكون فيها الأكثر من الدية وأرشها، وذلك مثل أن يقطع يديه ويشجّه مأمومة أو ينال بجائفة، فيكون عليه دية وثلث، ولو جنى عليه جنابة فنقصت عقله، ولم تنزه أو أضعفت لسانه أو أورتته فزاعاً كان فيها حكومة يزاد فيها بقدر ما ناله، ولو جنى عليه جنابة في غير يده فاشلت يده كان فيها نصف الدية وأرش الجناية كأنها كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث، وفي إشلال اليد النصف، وإن شلت رجله مع يده كانت

الأم، ولو أفرغ رجلٌ على رأس رجلٍ أو لحيته حمياً أو تنفهما، ولم تنبتا كانت عليه حكومة يزادُ فيها بقدر الشين، ولو نبتا أرقُ مما كانا أو أقلُّ أو نبتا وافرٍ كانت عليه حكومة يتقصُّ منها إذا كانت أقلُّ شيئاً ويزادُ فيها إذا كانت أكثرَ شيئاً، ولو حلقة حلاقٍ فنبت شعره كما كان أو أجودَ لم يكن عليه شيءٌ والحلاقُ ليس بجناية؛ لأنَّ فيه نسكاً في الرأس، وليس فيه كثيرٌ ألمٌ وهو، وإن كان في اللحية لا يجوزُ فليس فيه كثيرٌ ألمٌ ولا ذهابٌ شعر؛ لأنَّه يستخلف، ولو استخلف الشعرُ ناقصاً أو لم يستخلف كانت فيه حكومة، ولو أن رجلاً حلقَ غيرَ شعر الوجه والرأس، فلم ينبت أيَّ موضع كان الشعرُ أو من امرأة كانت فيه حكومة بقدر قلَّةِ شينه وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطنٍ إلا أنه أتمَّ إن كان أفضى إلى أن ترى عورته.

وكذلك هو من امرأة إلا أنه لا يحلُّ للرجل أن يمَسَّ ذلك من امرأة، ولا يراه إلا أن تكون زوجته.

وكذلك ما حلق من رقابهما من دون منابت شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل، وإن كانت لحية رجلٍ متشرة في حلقة فحلَّقها رجلٌ، فلم تنبت كانت عليه فيها حكومة، وما قلت من هذا فيه حكومة فليست فيه حكومة أكثر من الحكومة في خلافه.

وإنما قلت إن في شعر البدن إذا لم ينبت حكومة دون الحكومات في الرأس واللحية إذا ذهب الشعر؛ لأنَّ أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في البدن؛ لأنَّ نبات الشعر أصحُّ وأتمُّ له، وإذا ضرب رجلٌ رجلاً ضرباً لم يذهب له شعراً أو لم يغيِّر له بشراً غيرَ أنه ألمه، فلا حكومة عليه فيه ويعزَّر الضارب.

قال الشافعي: وإن غيِّر جلده أو أثر به فعلية حكومة؛ لأنَّ الجناية قائمة.

ولو خلقت لامرأة لحية وشاربان أو أحدهما دون الآخر فحلَّقهما رجلٌ آذَبَ وكانت عليه حكومة أقلُّ منها في لحية الرجل؛ لأنَّ اللحية من تمام خلقه الرجل وهي في المرأة عيبٌ إلا أني جعلت فيها حكومة للتعدي واللم.

قال أبو يعقوب: هذا إذا لم ينبت أو نبت ناقصاً فأما إذا نبت، ولم يكن قطع من جلدهما شيءٌ فليس عليه إلا التعزير.

قال الربيع: وأنا أقولُ به.

٩٠- قَطْعُ الْأُظْفَارِ

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع الرجلُ ظفرَ رجلٍ عمداً؛ فإن كان يستطاع فيه القصاصُ اقتصر منه، وإن لم يستطع منه القصاص، ففيه حكومة؛ فإن نبت صحيحاً غيرَ مشين، ففيه

في اليد والرجل الدية، وفي المامومة ثلث النفس؛ لأنَّها جناية لها حكمٌ معلومٌ أهلكت عضوين لها حكمٌ معلومٌ، ولو أصابه مامومة فأورثته جنباً أو فزعاً أو غشياً إذا فزع من رعدٍ أو غيره كانت فيها مع المامومة حكومة لا دية، وإذا جنى عليه فذهب عقله، ففي ذهاب عقله الدية، وإن كان مع ذهاب عقله جنى عليه جناية لها أرشٌ معلومٌ فعليه أرشُ تلك الجناية مع الدية في ذهاب العقل، ولو صاح عليه أو ذعره بشيء فذهب عقله لم يبن لي أن عليه شيئاً إذا كان المصيحُّ عليه بالغاً يعقل شيئاً.

وكذلك لو صاح عليه وهو راكبٌ دابةً أو جداراً فسقط فمات أو أصابه شيءٌ لم يبن لي أن على الصائح شيئاً، ولكن لو صاح على صبيٍّ أو معتوه لا يعقل أو فزعه فسقط من صيحته ضمن ما أصابه.

وكذلك لو ذهب عقلُ الصبيِّ ضمنَ ديته والصباحُ في الصبيِّ والمعتره إذا كانت منه جناية ضمنها الصائح؛ لأنَّهما لا يفرقان بين الصباح وغيره، ولو عدا رجلٌ على بالغٍ يعقلٌ بسيفٍ، فلم يضربه به وذعره ذعراً أذهب عقله لم يبن لي أن عليه دية من قبل أن هذا لم تقع به جناية، وإن الأغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل، ولو أن رجلاً عدا على رجلٍ بسيفٍ، ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من ظهر يبت يراه فمات لم يبن لي أن ضمنَ هذا ديته؛ لأنَّه التقى نفسه.

وكذلك لو التقى نفسه في ماء فغرق أو نار فاحترق أو بثر فمات، وإن كان أعمى أو بصيراً فوقع فيما يخفى عليه مثل حفرة خفية أو شيء خفيٍّ أو من ظهر يبت فالتخسُّف به فمات ضمن عاقلة الطالب ديته؛ لأنَّه اضطرَّه إلى هذا، ولم يحدث الميت على نفسه ما تسقط به الجناية عن الجاني عليه.

وكذلك لو عرض له بدبٌ يطلبه لئاه أو أسدٌ فأكله أو فحلَّ فقتله أو لصٌ فقتله لم يضمن الطالب شيئاً؛ لأنَّ الجاني عليه غيره.

٨٩- سَلْخُ الْجِلْدِ

قال الشافعي رحمه الله: ولو أن رجلاً سلخَ شيئاً من جلده بدن رجلٍ، فلم يبلغ أن يكون جائفةً وعاد الجلدُ فالتأم أو سقط الجلدُ فنبتَ جلدٌ غيره فعليه حكومة؛ فإن كان عمداً فاستطيع الاقتصاص منه اقتصر منه وإلا فديته في ماله، وإذا برأ الجلدُ معيباً زيد في الحكومة بقدر عيب الجلدِ مع ما ناله من الألم، ولو كان هذا في رأسه أو الجسد أو فيهما معاً أو في بعضهما فنبت الشعرُ كانت فيه حكومة إن كان خطأ لا يبلغ بها دية، وإن لم ينبت الشعرُ غيرَ أنه إذا لم ينبت الشعرُ زيد في الحكومة بقدر الشين مع

على أرض موضحة، إذا كان الشئ مع ما هو أقل من موضحة لم يجر أن يبلغ الشئ مع الجرح دون موضحة أرض موضحة، وإن كان الضرب لم يجرح وبقي منه شئ فهكذا أولاً يؤخذ للشين شيء إلا أن يكون شيئاً لا يذهب بحال أو ينال اللحم بما يحشفه أو يفجر منه شيئاً أو يجرحه؛ فإن جرحه في الرأس أو الوجه جرحاً دون الموضحة قيل لأهل البصر بذلك قدروا لذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا.

فإن قلتم لا نشك في أنها نصف موضحة، وقد نشك في أن تكون ثلثين؛ لأنها تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه، ولا يعطى منه بالشك شيء، وإذا كان هكذا أخذ له أرض، وإن سؤد اللون أو خضره سواداً يبقى أو خضرة كذلك فشان الوجه سئل أهل العلم؛ فإن قالوا: صار إلى هذا بموت من اللحم أخذ للشين فيه أرض، وإن قالوا هذا مشكلاً، وإن بلغ مدة كذا، ولم يذهب أبداً ترك إلى تلك المدة؛ فإن لم يذهب أخذ له أرض ومتى أخذ له شيء مما وصفت غير أثر الجرح الذي يعلم أنه لا يذهب أرضاً، ثم ذهب رد الأرض الذي أخذ له، وما قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحرّة والملوك والمملوك والذمي والذميّة يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في ثمن المملوك ويحد في دية كل واحد من الأحرار بقدرها، فيحد في دية المجوسي بقدر الموضحة، وفي دية المرأة بقدر موضحتها.

وكذلك النصراني واليهودي.

وكذلك الحر، فيكون في موضحته، وما دون موضحته بقدر دية كان دية ثمناً له كما تكون قيمة المملوك ثمناً له، وإذا كان الجرح في غير الرأس والوجه في عضو فيه أرض معلوم فليس في جرحه إذا التأم إلا قدر الشين الباقي بعد التئامه من قبل أنه ليس في جراح الجسد قدر معلوم إلا الجائفة لخوف تلفها، وإذا بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره، وذلك مثل أن يجرح في أذن أو أطراف أصابع يديه أو رجله أو ينزع له ظفراً، فيكون أرض الشين فيها أكثر من دية الأذن، فلا يبلغ به دية أذن؛ لأنه لو قطعت أذنه وشانته لم يزد على قدرها، فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها، ولو كان الجرح في وسط الأذن أو أسافلها، وكان قدر شينه أكثر من أرض أذن، فلا يبلغ به أرض أذن كما وصفت، وإن كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر من أرض الكف أو القدم لم يبلغ به أرض كف ولا قدم؛ لأنهما لو قطعتا فشاناً لم يزد على أرضهما بالشين شيئاً، فلا يبلغ بما دون قطعتهما من الجناية عليهما أرض قطعتهما ولا شللهما، وهكذا إن كان في الذراع أو العضد أو الساق أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل

حكومة، وإن نبت مشيناً، ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبت غير ناقص ولا مشين، وإن لم ينبت، ففيه حكومة أكثر من الحكومة قبله، ولا يبلغ بالحكومة دية أذن ولا دية قدر ما تحت الظفر من الأذن؛ لأن الظفر لا يستوظف الأذن، فلا يبلغ بحكومته أرضه لو قطع ما تحته ما تحته من الأذن.

٩١- غم الرجل وخفته

قال الشافعي رحمه الله: ولو خنق رجل رجلاً أو غمته، ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه فيه غرم وعزر، ولو حبسه فقطع به في ضيقته، ولم ينله في يديه بشيء، ولم يمنعه طعاماً ولا شراباً، فقد أثم ويعزر ولا غرم عليه، وكل ما ناله من خدش أو أثر في يديه يبقى، ففيه حكومة، وإن كان أثراً يذهب، مثل الخضرة من اللطمة، فلا حكومة.

٩٢- الحكومة

قال الشافعي رحمه الله: الجنائيات التي فيها الحكومة كل جناية كان لها أثر باق: جرح أو خدش أو كسر عظم أو ورم باق أو لون باق فاما كل ضرب ورم أو لم يورم، فلم يبق له أثر، فلا حكومة فيه.

وكل ما قلت فيه حكومة فالحكومة فيه من وجوه منها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحاً دون الموضحة فيبرأ كلم الجروح فأقدره من الموضحة، ثم انظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة؛ فإن قال أهل العلم به: جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة؛ فإن قالوا: أكثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا إنه موقعه من الموضحة في الألم ويطء البرء، وما أشبهه.

قال الشافعي: وإن قالوا لا ندري لمغييب العظم، وأنه قد يكون دونه لحم كثير وقليل كم قدرها من الموضحة قيل: احتاطوا.

فإن قلتم لا شك في أنها نصف موضحة، وقد نشك في أن تكون ثلثين؛ لأنها تشبه ذلك قيل: فهي النصف الذي لا تشكون فيه، ولا يعطى منه بالشك شيء.

قال الشافعي: وإذا شان الوجه أو الرأس جرحاً نظراً في الجرح كما وصفت ونظر في الشين مع الجرح؛ فإن كان الشين أكثر أرضاً من الجرح أخذ بالشين، وإن كان الجرح أكثر أرضاً من الشين أخذ بالجرح، ولم يزد للشين شيء، وإن قيل: الشين أرض موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيئاً ما كان الشين، وإنما معني أن يبلغ به موضحة أن الموضحة لو كانت فشاناً لم يزد

على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دينه من الذين رموا بالمنجنيق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دينه وسواء كان أحد الركابين على فيلٍ والآخر على كبشٍ أو كانا على دابتين سواء ومتفاوتين، وإن ماتت دابتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابة صاحبه، ولو اصطدم الفارس والرجل كانا كالفارسين يصطدمان.

وكذلك الرجلان يصطدمان وسواء كانا أعميين أو صحيحين أو أحدهما أعمى والآخر صحيح يضمن الأعمى من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلبتهما دابتهما أو غلبت إحدهما أو لم تغلبهما ولا واحداً منهما.

وكذلك لو تهاقرت بهما دابتهما فرجعت كل واحدة منهما على عقيها فاصطدما فماتا، أو فعلت هذا دابة أحدهما، وكان الآخر مقيلاً على دابته، ولو كان أحدهما عبداً والآخر حراً ضمنت عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت، وكان نصف دية الحر في عتق العبد؛ فإن كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حر دفع إلى سيّد العبد؛ فإن كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيده، وإن كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيّد العبد.

قال الشافعي: إذا كانا حيين فأما إذا مات العبد، فإن الجناية في رقبته ولا شيء على سيده، وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر إن كان مثل نصف دينه أو أقل؛ لأن قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حياً فيتبع بالجناية فأما إذا كان زائداً على نصف قيمة الحر فهو رد على سيده ومتى أخذ من نصف قيمة العبد رجع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قتيلهم؛ فإن عجزت قيمة العبد، فلا شيء لهم.

قال الشافعي: وإذا كان المصطدمان عبيدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانبين جميعاً قد ماتا، ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمتوهان والأعميان والبصيران، وأن يكون أحدهما معتوهاً والآخر عاقلاً أو أحدهما صيباً والآخر بالغا إذا كانا راكبي الدابتين بأنفسهما أو حملهما عليهما أبوهما أو وليهما في النسب إن لم يكن لهما أب؛ فإن كان حملهما أجنبيان، ومثلها لا يضبط الدابة فدية من أصابا على عاقلة الذي حملهما؛ لأن حملهما عدوان عليهما فيضمن ما أصابا في حمله.

قال الشافعي: واصطدام الرجلين عمداً وخطأ سواء إلا في المائم ولا قود في الصدمة وهي خطأ عمد تحملها العاقلة، والذبة فيها إذا كانا مقبلين مغلظة، وإذا كانا مدبرين وحرنت بهما

تامة، ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان فيه ما شأن الجروح لا يبلغ به دية الجروح للشين إن كان حراً لا قيمته إن كان عبداً؛ لأن في قطع اليدين الذبة.

فإن قال قائل: فكيف حددت في الشين الذي تواريه الثياب.

فقلت يبلغ به ما دون الذبة فجعلته في الوجه الذي يبدو الشين فيه أقبح محدوداً بموضحة وهي نصف عشر الذبة؟

قلت: لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لا جرح فيه أرض جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بموضحة ما أبلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها فحددت لو كان في موضعها أقل منها بأن لا أبلغ به قدرها؛ لأنه لا يجوز أن يبلغ بها ما لم يبلغها من الشين.

وكذلك قلت في كل جرح وشين بعضه له قدر، ولم أحد الديات على شين موضحة ولا ألم، ألا ترى أن في الأذن نصف الذبة، وفي اليد نصف الذبة، وليست منفعة الأذن والشين ذهابها قريباً من منفعة اليد والشين ذهابها، ألا ترى أن في الأذنة ثلاثاً من الإبل وثلاثاً، وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر وذهاب الأذنة اثنين وأضر من موضحة وهاشمة ومواضع وهواشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبداً ما نقص الشين كما يكون ذلك في متاع جنى عليه فنقص به بعبء دخله.

قال الشافعي: وإذا كسر عظم من العظام، ثم جبر على غير عتم، ففيه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف إن كان فيه، وإن جبر على عتم أو شين غير العتم، ففيه حكومة على ما وصفت لا يبلغ بها دية العظم لو قطع، كان بكسر أظلمة أو بكسر ذراع، ولا يبلغ بحكومة شين الأظلمة أرض أظلمة ولا بحكومة للذراع أرض يد، وهذا هكذا في الفخذ والساق والقدم والأنف والفخذ، فأما الضلع إذا كسر وجبر، فلا يبلغ به دية جاففة؛ لأن أكثر ما فيه أن يصير منه الجاففة.

٩٣- التقاء الفارسين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا اصطدم الركبان على أي دابة كان كل واحد منهما فماتا معاً فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل أن كل واحد منهما جان على نفسه، وعلى غيره، وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فتبطل جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره كما لو جرح نفسه وجرحه غيره كان على الجارح نصف الذبة؛ لأنه مات من جنايته وجناية غيره، وهكذا القوم يرمون بالمنجنيق معاً فيرجع الحجر عليهم فيقتل منهم رجلاً؛ فإن كانوا عشرة، فقد مات من جنايته

لم يضمن شيئاً مما في سفينته بحال؛ لأنَّ الذين فيها دخلوا غير متعدّي عليهم ولا على أموالهم، وإذا عرض لراكبي السفينة ما يخافون به التلّف عليها، وعلى من فيها، وما فيها أو بعض ذلك فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجاء أن تحفّ فتسلم؛ فإن كان ما ألقى لنفسه فماله أنلّف، فلا يعودُ بشيء منه على غيره، وإن كان بعض ما ألقى لغيره ضمن ما ألقى لغيره دون أهل السفينة؛ فإن قال بعض أهل السفينة لرجل منهم: ألقي متاعك فآلقاه لم يضمن له شيئاً؛ لأنّه هو الفاعل، وإن قال آلقه على أن أضمنه فأذن له فآلقاه ضمنه.

وإن قال: آلقه على أن أضمنه وركّاب السفينة فأذن له بذلك فآلقاه ضمنه له دون ركّاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضمانه معه؛ فإن خرق رجل من السفينة شيئاً أو ضربه فآلخرق أو انشق ففرق أهل السفينة، وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديّات ركبانه عاقلته وسواء كان الفاعل هذا بها مالاً للسفينة أو القائم بأمرها أو راكباً لها أو أجنبياً مر بها.

٩٦- جناية السلطان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام السلطان حداً من قطع أو حدّ قذف أو حدّ زنا ليس برجم على رجل أو امرأة عبد أو حرّ فمات من ذلك فالحقّ قتله؛ لأنّه فعل به ما لزمه.

وكذلك إن اقتض من في جرح يقتض منه من مثله، وإذا ضرب في خر أو سكر من شرابٍ بئعين أو طرفي ثوبٍ أو يدي أو أنبشه ضرباً يحيط به العلم أنّه لا يبلغ أربعين أو يبلغها، ولا يجاوزها فمات من ذلك فالحقّ قتله، وما قلت الحقّ قتله، فلا عقل فيه ولا قوّة ولا كفارة على الإمام ولا على الذي يلي ذلك من المضرّوب، ولو ضربه بما وصفت أربعين أو نحوه لم يزد عليه شيئاً فكذلك، وذلك أن أبا بكر سأل من حضر ضرب النبي ﷺ فذكروا له؛ فكان فيما ذكروا عنده أربعين أو نحوها؛ فإن ضربه أربعين أو أقلّ منها بسوط أو ضربه أكثر من أربعين بالنعال أو غير ذلك فمات فديته على عاقلة الإمام دون بيت المال.

١٩٥٩- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: مَا أَحَدٌ يَمُوتُ فِي حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ فَأَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا الَّذِي يَمُوتُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ شَيْءٌ أَخَذْتَنَاهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَمَنْ مَاتَ مِنْهُ فَدَيْتُهُ إِمَّا قَالَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِمَّا عَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ الشُّكُّ مِنَ الشَّافِعِيِّ. [أخرجه البخاري (٢٧٧٨)،

مسلم (١٧٠٧)، أبو داود (٤٤٨٦)، ابن ماجه (٢٥٦٩)]

دأبتاهما فاصطدما مدبرين غير مقبلين عامدي الصدمة فنصف دية مغلطة، وإن كان أحدهما مقبلاً فنصف دية الذي أقبل مغلطة ونصف دية إذا مات من صدمته، وصدمة مدبر غير مغلطة.

٩٤- صدمة الرجل الآخر

قال الشافعي: وإذا كان الفارس أو الرجل واقفاً في ملكه أو غير ملكه أو مضطجعا أو راقداً فصدمه رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن ينحرف أو لا يبصر، ولا يقدر على أن ينحرف أو أعمى لا يبصر فسواء دية المصدوم مغلطة على عاقلة الصادم.

قال الشافعي: ولو مات الصادم كانت دية هدرأ؛ لأنّه جنى على نفسه، ولو أن الواقف انحرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمه فماتا مصطدمين فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه؛ لأنّ له فعلاً في التحرف، ولو كان تحرفه مولياً عنه؛ فكان الفارس أو الرجل الصادم له كان كهو لو كان واقفاً فتضمن عاقلة الصادم دية، ولو مات الصادم كان دمه هدرأ؛ لأنّه جنى على نفسه، وإذا ماتت الدأبتان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحدة منهما على الصادم؛ لأنّ العاقلة لا تضمن ثمن دابة.

٩٥- اصطدام السفينتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصطدمت السفينتان فكسرت إحداهما الأخرى ومات من فيهما وتلفت حولتهما أو ما تلف منهما أو نما فيهما أو من إحداهما، فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إمّا أن يضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره أو لا يضمن بحال إلا أن يكون يقدر أن يصرفها بنفسه، ومن يطيعه، فلا يصرفها، فأما إذا غلبته، فلا يضمن، ومن قال: هذا القول قال: القول قول الذي يصرفها في أنها غلبته، ولم يقدر أن يصرفها أو غلبتها ريح أو موج، وإذا ضمن ضمن غير النفس في ماله وضمنت النفوس عاقلته إلا أن يكون عبداً، فيكون ذلك في عتقه، وسواء كان الذي يلي تصرفها مالكا لها أو موكلاً فيها أو متعدياً في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعدياً فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت.

وهكذا إن صدمت، ولم تصدم أو صدمت وصدمت فاصابت وأصابت فسواء من ضمن راكبها بكل حال ضمنها، وإن غلب أو غلبا، ومن لم يضمن إلا من قدر على تصرفها فتركها ضمن الذي لم يغلب على تصرفها وجعله كعامد الصدم، ولم يضمن المغلوب.

قال الشافعي: وإذا صدمت سفينة بغير أن يعمد بها الصدم

أَنْ ذَلِكَ رَأْيِي بَعْضَ الْفُقَهَاءِ ضَمَنَ الْجَالِدُ، وَلَيْسَ لِلضَّارِبِ أَنْ يَضْرِبَ إِلَّا أَنْ يَرَى أَنْ مَا أَمَرَهُ بِهِ الْإِمَامُ حَقٌّ أَوْ مَغْيِبٌ عَنْهُ سَبَبٌ ضَرِبَهُ أَوْ يَأْمُرُهُ بِضَرْبِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ إِلَّا بِمَا لَزِمَ الْمَضْرُوبَ، وَإِذَا ضَرَبَ الْإِمَامُ فِيمَا دُونَ الْحَدِّ تَعْزِيرًا فَمَاتَ الْمَضْرُوبُ ضَمِنَتْ عَاقِلَةُ الْإِمَامِ دِيَّتَهُ، وَهَكَذَا إِنْ خَافَ الرَّجُلُ نَشُورَ أَمْرَاتِهِ فَضَرَبَهَا فَمَاتَتْ أَوْ فَقَأَ عَيْنَهَا خَطَأً ضَمِنَتْ عَاقِلَتُهُ نَفْسَهَا وَعَيْنَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ؟

قُلْتُ لَهُ: أَنْ يَعْزَرَ وَلَمْ زَعَمْتَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ تَمَّا جَعَلْتَ لَهُ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الدِّيَّةُ؟

قُلْتُ: إِنِّي.

قُلْتُ لَهُ: أَنْ يَفْعَلَ إِبَاحَةً مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَكَانَ لَهُ فِي بَعْضِ التَّعْزِيرِ أَنْ يَتْرَكَ وَعَلَيْهِ فِي الْحَدِّ أَنْ يَقِيمَهُ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْكُهُ بِجَاهٍ، وَإِذَا بَعَثَ السُّلْطَانُ إِلَى امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ عِنْدَ امْرَأَةٍ، فَفَزَعَتْ الْمَرْأَةُ لِدُخُولِ الرَّسْلِ أَوْ غَلَبَتِهِمْ أَوْ اتِّهَانِهِمْ أَوْ الذَّعْرِ مِنَ السُّلْطَانِ فَاجْهَضَتْ فَعَلَى عَاقِلَةِ السُّلْطَانِ دِيَّةُ جَنِينِهَا إِذَا كَانَ مَا أَحْدَثَهُ الرَّسْلُ بِأَمْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الرَّسْلُ أَحْدَثُوا شَيْئًا بِغَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ فَذَلِكَ عَلَى عَوَاقِلِهِمْ دُونَ عَاقِلَةِ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ مَعْرُوفًا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْقُطُ مِنَ الْفَرْعِ، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا بَعَثَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ فَمَاتَ فَرْعًا لَمْ تَضْمَنْ عَاقِلَةُ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَمُوتُ مِنْ فَرْعِ رَسُولِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ سَجَنَ السُّلْطَانُ رَجُلًا فَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ أَوْ أَحْدَثَهُمَا فَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَقْرُرَ السُّلْطَانُ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَقْدِهِ مَا مَنَعَهُ.

وَإِنْ حَبَسَهُ مَدَّةً يُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فِيهَا مِنْ حَبْسِهَا عَطَشًا أَوْ جُوعًا فَمَاتَ ضَمِنَهُ إِذَا ادَّعَى وَرَثَتُهُ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَقْدِهِ مَا مَنَعَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَذَهُ فَذَكَرَ جُوعًا أَوْ عَطَشًا فَحَبَسَهُ مَدَّةً يُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ مِنْ أَتَتْ عَلَيْهِ فِيهَا مِنْ ذَكَرَ مِثْلَ جُوعِهِ أَوْ عَطَشِهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَبَسَهُ فَجَرَدَهُ وَمَنَعَهُ الْأَدِيَّةَ فِي بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ؛ فَإِنْ كَانَ الْبَرْدُ وَالْحَرُّ تَمَّا يَقْتُلُ مِثْلَهُ فَمَاتَ ضَمِنَهُ، وَإِنْ كَانَ تَمَّا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ لَمْ يَضْمَنْ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَمُوتُ فَجَاءَهُ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ يَعْرِفُ، وَلَا يَضْمَنْ حَتَّى يَكُونَ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ مَاتَ بِمَنَعِهِ إِيَّاهُ مَدَّةً يَمُوتُ مِنْ مَنَعٍ مِثْلَ مَا مَنَعَهُ فِيهَا.

فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سَلْعَةٌ فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِقَطْعِهَا أَوْ أَكَلَةٍ فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِقَطْعِ عَضْوَةِ الَّذِي هِيَ فِيهِ، وَالَّذِي هِيَ بِهِ لَا يَعْقِلُ إِلَّا مَا صَبِيٍّ، وَإِمَّا مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ أَوْ عَاقِلٌ فَأَكْرَهَهُ عَلَى ذَلِكَ فَمَاتَ فَعَلَى السُّلْطَانِ الْقَوْدُ فِي الْمَكْرَهِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ وَرَثَتُهُ أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ، وَقَدْ قِيلَ: عَلَيْهِ الْقَوْدُ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ، وَقِيلَ: لَا قَوْدَ عَلَى السُّلْطَانِ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ عَمَرَ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ، فَفَزَعَتْ فَاجْهَضَتْ ذَا بَطْنِهَا فَاسْتَشَارَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِدِيَّةٍ وَأَمَرَ عَمَرَ عَلِيًّا، فَقَالَ عَزَمْتَ عَلَيْكَ لَتَقْسِمَنَّاهُ فِي قَوْمِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الرَّجُلِ حَدٌّ فَضَرِبَهُ الْإِمَامُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ أَوْ حَرٍّ شَدِيدٍ كَرِهَتْ ذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ، فَلَا عَقْلَ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَحْدُودَةُ امْرَأَةً كَانَتْ هَكَذَا إِلَّا أَنَّهَُا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَدُّهَا لَمَّا فِي بَطْنِهَا؛ فَإِنْ حَدَّهَا فَاجْهَضَتْ ضَمِنَ مَا فِي بَطْنِهَا، وَإِنْ مَاتَتْ فَاجْهَضَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا وَضَمِنَ مَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ عَلَيْهَا.

وَإِنَّمَا قُلْتُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْدَّهَا لِلَّذِي فِي بَطْنِهَا فَضَمَّتْهُ الْجَنِينُ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ فَعْلِهِ، وَلَمْ أَضْمَنْهُ إِيَّاهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَتْلُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا حَدَّ الْإِمَامُ رَجُلًا بِشَهَادَةِ عَبْدَيْنِ أَوْ عَبْدٍ وَحَرٍّ أَوْ ذِمِّيٍّ وَمُسْلِمٍ أَوْ شَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا أَوْ غَيْرِ عَدْلَيْنِ عَلَى الشُّهُودِ عَلَيْهِ حِينَ شَهِدَا فَمَاتَ ضَمِنَتْهُ عَاقِلَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ خَطَأٌ فِي الْحُكْمِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَأَ عِنْدَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَعْتُوهُ بِحَدِّهِ ضَمِنَتْهُمَا إِنْ مَاتَا، وَمَنْ قُلْتُ يَضْمَنُهُ إِنْ مَاتَ ضَمِنَ الْحُكُومَةُ فِي جِلْدِهِ أَوْ أَثَرٍ إِنْ بَقِيَ بِهِ وَعَاشَ.

وَكَذَلِكَ يَضْمَنُ دِيَّةَ يَدِهِ إِنْ قَطَعَهُ.

وَكُلُّ مَا قُلْتُ يَضْمَنُهُ مِنْ خَطْئِهِ فَالَّذِي فِيهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِذَا أَمَرَ الْجَالِدُ بِجُلْدِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَوْقَتْ لَهُ ضَرْبًا فَضَرِبَهُ الْجَالِدُ أَكْثَرَ مِنْ الْحَدِّ فَمَاتَ ضَمِنَ الْإِمَامُ دُونَ الْجَالِدِ؛ فَإِنْ كَانَ حَدَّهُ ثَمَانِينَ فَزَادَ سَوَاطًا فَمَاتَ، فَلَا يَمُوتُ فِيهَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ.

أَحْدَهُمَا: أَنْ يَضْمَنَ الْإِمَامُ نِصْفَ دِيَّتِهِ كَمَا لَوْ جَنَى رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ أَحَدُهُمَا ضَرْبَةً وَالْآخَرُ ثَمَانِينَ ضَرْبَةً أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ ضَمِنَا الدِّيَّةَ نِصْفَيْنِ، أَوْ يَضْمَنُ سَهْمًا مِنْ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ سَهْمًا مِنْ دِيَّتِهِ، وَيَكُونُ كَوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ قَتْلُوهُ فَيَغْرُمُ حَصَّتَهُ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: أَضْرِبْهُ ثَمَانِينَ فَخَطَأَ الْجَالِدُ فَزَادَهُ وَاحِدَةً ضَمِنَ الْجَالِدُ دُونَ الْإِمَامِ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: أَجْلِدْهُ مَا شِئْتَ أَوْ مَا رَأَيْتَ أَوْ مَا أَحْبَبْتَ أَوْ مَا لَزِمَهُ عِنْدَكَ فَتَعَدَّى عَلَيْهِ ضَمِنَ الْجَالِدُ الْعُدْوَانَ، وَلَيْسَ كَالَّذِي يَأْمُرُهُ بِأَنْ يَضْرِبَهُ أَمَامَهُ، وَلَا يَسْمِيَّ لَهُ عَدَدًا وَهُوَ يَحْصِي عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ لِلْمَضْرُوبِ ظُلْمًا ضَمِنَ مَا أَصَابَهُ مِنَ الضَّرْبِ بِأَمْرِهِ، وَلَمْ يَضْمَنْ الْجَالِدُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْجَالِدُ أَنَّ الْإِمَامَ ظَالِمٌ بِأَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ: أَنَا أَضْرِبُ هَذَا ظُلْمًا أَوْ يَقُولَ الْجَالِدُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ ظُلْمًا بِلَا شَبْهَةٍ فَيَضْمَنُ الْجَالِدُ وَالْإِمَامُ مَعًا.

وَلَوْ قَالَ الْجَالِدُ: ضَرَبْتُهُ وَأَنَا أَرَى الْإِمَامَ مَخْطِئًا عَلَيْهِ وَعَلِمْتُ

قال أبو يعقوب: والصبي مثل المعتوه.

وبهذا نأخذ فنورث الذية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من مال الميت، وإذا مات المجني عليه، وقد وجبت دية فمات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلاً جنى عليه في صدر النهار فمات ومات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فميراث الابن الذي عاش بعده ساعة قائم في دية كما ثبت في دين لو كان لأبيه.

وكذلك امرأته وغيرها ممن يرثه إذا مات، ولو مات وله ابن كافراً فأسلم بعد وفاته بقليل لم يرث منه شيئاً؛ لأن أباه مات وهو غير وارث له.

وكذلك لو كان عبداً فعتق أو كانت امرأته كذلك، ولو نكح بعد الجناية، ثم مات ورثته امرأته.

٩٨- عفو المجني عليه في العمد والخطأ

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: إذا جنى الرجل جناية خطأ فعفا المجني عليه أرض الجناية؛ فإن لم يموت من الجناية فالعفو جائز، وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي وصية لغیر قاتل؛ لأنها على عاقلته، ولو كان الجاني مسلماً ممن لا عاقلة له كان العفو جائزاً؛ لأنها على المسلمين، ولو كان الجاني نصرانياً أو يهودياً من أهل الجزية كان العفو جائزاً من قبل أنها على عاقلته؛ فإن كان الجاني ذمياً لا يجري على عاقلته الحكم أو مسلماً أقر بجناية خطأ فالذية في أموالهما معاً والعفو باطل؛ لأنها وصية لقاتل وللورثة أخلعها بهما، ولو كان الجاني عبداً فعفا عنه المجني عليه، ثم مات جاز العفو من الثلث؛ لأنها ليست بوصية للعبد إنما هي وصية لمولاه.

ولو كان المجني عليه خطأ، فقال: قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفواً عن المال حتى يتبين أنه أراد بعفوه الجناية العفو عن المال؛ لأنه قد يرى أن له قصاصاً.

وكذلك لو قال: قد عفوت عنه الجناية، وما يحدث منها وعليه الميم إن كان حياً ما عفا المال الذي يلزم بالجناية، وعلى ورثته إن كان ميتاً الميم هكذا على علمهم، ولو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه من الأرض والجناية كان عفواً عن الكافر؛ لأنه ليست له عاقلة يجري عليها الحكم وعمن أقر بالجناية خطأ، ولم يكن عفواً عن العاقلة إلا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من أرض قد عفوت ذلك عن عاقلته.

ألا ترى أنه لا يلزمه من أرض الجناية شيء، فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفواً، ولا يكون عفواً في هذا خاصة إلا بما وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزم لي على عاقلته في أرض جنائي أو ما يلزم من أرض جنائي إن كان ممن لا تعقله العاقلة، ولو كانت

قال الشافعي: فأما غير السلطان يفعل هذا فيقاد منه إلا أن يكون ذلك أبا صبي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الذية ويدبر عنه القود بالشبهة، ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفض فأمر السلطان بهما فعذرا فمات لم يضمن السلطان؛ لأنه قد كان عليهما أن يفعلا إلا أن يعذرها في حر شديد أو برد شديد يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذر في مثله فيضمن عاقلته ديتهما، ولو أكره السلطان رجلاً على أن يرقى نخلة أو يتزك في بئر فرقى أو نزك فسقط فمات ضمنه السلطان وعقلته عاقلته.

وكذلك لو كلفه أن يفعل شيئاً قد يتلف من فعل مثله، ولو كان كلفه أن يمشي قليلاً في أمر يستعين السلطان في مثله فمضى فمات لم يضمن؛ لأن الأغلب أن هذا لا يمات من مثله إلا أن يقر السلطان بأنه مات منه فيضمنه في ماله أو يكون معلوماً أنه إذا فعل مثل ما كلفه كان الأغلب أن ذلك يتلفه.

وإذا كان هذا هكذا ضمنه السلطان، وقد قيل: يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبداً محجوراً فأما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره السلطان عليه رجلاً فمات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لديه من مات فيه.

٩٧- ميراث الذية

١٩٦٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: الذية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشتيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر. [أخرجه أبو داود (٢٩٢٧)،

الرمذي (١٤١٥)، النسائي (٧٨-٧٩)، ابن ماجه (٢٦٤٢)]

١٩٦١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحاك بن سفيان أن يورث امرأة أشتيم الضبابي من دية قال ابن شهاب، وكان أشتيم قتل خطأ. [أخرجه مالك (٨٦٦/٢)-

(٨٦٧)]

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد في أن يرث الذية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من مال الميت؛ لأنها تملك عن الميت.

الجنابة جرحاً ففعا أرشه عفواً صحيحاً، ثم مات من الجراح، ففيها قولان:

أحدهما: أنه يجوزُ العفوُ في أرضِ الجنابة، ولا يجوزُ فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرض الجرح كأن الجرح كان يداً ففعا أرشها، ثم مات فيجوزُ العفوُ في نصفِ الذية من الثلث ويؤخذ نصفها.

والثاني: أنه لا يجوزُ إذا كان العقلُ يلزمُ القاتل؛ لأنَّ الهبة البتات في معاني الوصايا، فلا تجوزُ لقاتل؛ فإن كانت الجراحُ خطأً تبلغُ ذية نفس أو أكثر ففعا أرشها، ثم مات جازَ العفوُ من الثلث؛ لأنه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه.

قال: وإذا جرح المحجورُ عليه بالغاً أو معتوهاً أو صبيّاً ففعا أرضَ الجرح في الخطأ لم يميز عفوه.

وكذلك في العمد الذي لا يكونُ فيه القودُ، وإن عفا القودُ جازَ عفوه فيه؛ فإن عفا دية في الخطأ عن عاقلة قاتله فهي وصيةٌ لغير قاتل فمن أجازَ وصيته أجازَ هذا العفوُ في وصيته، ومن لم يميزها لم يميز هذا العفوُ بحال.

٩٩ - القسامة

١٩٦٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلَانِ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمَا فَتَفَرَّقَا فِي حَوَاجِجِهِمَا فَأَتَى مُحَيِّصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي فَقِيرٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ أَتَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ.

فقالوا: واللَّهِ ما قتلناه فاقبلَ حتى قدمَ على قومه فذكرَ ذلكَ لهم فاقبلَ هوَ وأخوه حويصةً وهوَ أكبرُ منه وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ أَخُو الْمَقْتُولِ فَذَهَبَ حَيِّصَةُ يَتَكَلَّمُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَيِّصَةَ كَبُرَ بِرِيذِ السَّنَنِ فَتَكَلَّمْ حَوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ حَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَكُم، وَإِمَّا أَنْ يُوْذَنُوا بِحَرْبٍ فَكُتِبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَكُتِبُوا إِلَيْهِ إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَوَيْصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ اتَّخَفُوسٌ وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا قَالَ فَتَحَلَّفَ يَهُودٌ قَالُوا لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ

فوداه رسولُ اللَّهِ ﷺ من عنده فبعثَ إليهم بمائةِ ناقةٍ حتى أدخلت عليهم الدَّارَ قال سهلٌ لقد ركضتني منها ناقةٌ حمراءُ.

[أخرجه مالك (٨٧٧/٢-٨٧٨)، البخاري (٦٨٩٨)، مسلم (١٦٦٩)، أبو داود (٤٥٢٠)، الرمزي (١٤٢٢)، النسائي (٧٠٥/٨)، ابن ماجه (٢٦٧٧)]

١٩٦٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ لَا يُثَبِّتُ أَقْدَمَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَنْصَارِيِّينَ فِي الْإِيمَانِ أَمْ يَهُودٌ؟ فَيَقَالُ فِي الْحَدِيثِ إِنَّهُ قَدَّمَ الْأَنْصَارِيِّينَ فَتَقُولُ فَهُوَ ذَلِكَ أَوْ مَا أَثْبَتَهُ هَذَا.

قال الشَّافِعِيُّ: وبهذا نقول، فإذا كان مثلُ هذا السَّبَبِ الَّذِي حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ بِالْقَسَامَةِ حَكَمْنَا بِهَا وَجَعَلْنَا فِيهَا الذِّيَّةَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، فإذا لم يكن مثلُ ذلكِ السَّبَبِ لم نحكم بها. فإن قال قائلٌ: وما مثلُ السَّبَبِ الَّذِي حَكَمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

قيل: كانت خيبرُ دارَ يهودٍ أَلِي قُتِلَ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ مُحَصَّةً لَا يَخْلُطُهُمْ غَيْرُهُمْ وَكَانَتِ الْعِدَاوَةُ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَالْيَهُودِ ظَاهِرَةً وَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَوَجَدَ قَتِيلًا قَبْلَ اللَّيْلِ فَكَادَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى مَنْ عَلِمَ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا بَعْضُ يَهُودَ، وَإِذَا كَانَتْ دَارُ قَوْمٍ مَجْتَمِعَةً لَا يَخْلُطُهُمْ غَيْرُهُمْ وَكَانُوا أَعْدَاءَ لِلْمَقْتُولِ أَوْ قَتِيلَتِهِ، وَوَجَدَ الْقَتِيلَ فِيهِمْ فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ قَتْلَهُ فِيهِمْ فَلَهُمُ الْقَسَامَةُ.

وكذلك إذا كان مثلُ هذا المعنى مما يغلبُ على الحاكِمِ أَنَّهُ كَمَا يَدَّعِي الْمُدَّعِي عَلَى جَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ. وذلك مثلُ أَنْ يَدْخُلَ نَفَرٌ بَيْتًا، فَلَا يَخْرُجُونَ مِنْهُ إِلَّا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ.

وكذلك إِنْ كَانُوا فِي دَارٍ وَحْدَهُمْ أَوْ فِي صَحْرَاءٍ وَحْدَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ أَوْ بَعْضُهُمْ.

وكذلك أَنْ يُوْجَدَ قَتِيلٌ بِصَحْرَاءٍ أَوْ نَاحِيَةٍ لَيْسَ إِلَى جَنْبِهِ عَيْنٌ وَلَا أَثَرٌ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ مُخْتَضِبٌ بَدْمَهُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ أَوْ يُوْجَدُ قَتِيلٌ فَتَأْتِي بَيْنَهُ مَتَفَرِّقَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ نَوَاحٍ لَمْ يَجْتَمِعُوا فِيهِ ثَبَتُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْإِنْفِرَادِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَهُ فَتَطَوَّأَ شَهَادَتَهُمْ، وَلَمْ يَسْمَعْ بَعْضُهُمْ شَهَادَةَ بَعْضٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَعْدِلُ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ يَشْهَدُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ سَبَبٍ مِنْ هَذَا يَغْلِبُ عَلَى عَقْلِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ كَمَا ادَّعَى وَلِيُّ الدَّمِ أَوْ شَهِدَ مِنْ وَصْفَتِ وَادَّعَى وَلِيُّ الدَّمِ، وَلَهُمْ إِذَا كَانَ مَا يُوْجِبُ

العبد لها لم تقسم وأقسم ورثته، وكان لها ثمن العبد، وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا إيمان المدعى عليهم، ولو وجبت القسامة لرجل في عبد له، فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة؛ فإن تاب أقسم، وإن مات أو قتل على الردة بطلت القسامة؛ لأنه لا وارث له إنما يؤخذ ماله فيثأ.

ولو أمره مرتداً فأقسم استحق الدية؛ فإن أسلم كانت له، وإن مات قبل الإسلام قبضت فيثأ عنه؛ ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه، ثم ارتد قبل أن يقسم كان الجواب فيها كالجواب في العبد للحاكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية؛ فإن تاب دفعها إليه، وإن مات على الردة قبضها فيثأ عنه، ولو كان ابنه جرح، فلم يمض حتى ارتد أبوه، ثم مات الابن بعد رد الأب لم يكن الأب له وارثاً، ولم يكن له أن يقسم وأقسم ورثة الابن سوى الأب، ولو رجع الأب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء، ولو جرح رجل، ثم ارتد فمات مرتداً، ووجبت فيه القسامة بطلت القسامة؛ لأنه وارث له، ولو جرح، ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يموت، ثم مات كانت فيه القسامة؛ لأنه موروث.

قال الشافعي: ولو جرح عبد فاعتق، ثم مات حراً وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار وسيده المعتق بقدر ما يملك سيده المعتق مما وجب في جراحه، وقدر ما يملك الورثة سهمانهم من ميراثه كأن سيده ملك بجراحه ثلث دية حر فيحلف ثلث الأيمان والورثة ثلثها بقدر موارثهم فيها ولا تجب القسامة فيما دون النفس، وإذا أصيب رجل بموضع تجب فيه القسامة فمات مكانه، فقيه القسامة، وإن أصيب في ذلك الموضع بجرح، ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات، ففيه القسامة، وإن كانت تقبل وتدبر، وإن لم يلتمس الجرح لم يكن فيه قسامة، وإن مات، وقال ورثته لم يزل صاحب فراش حتى مات، وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر فالقول قول ورثته ولهم القسامة إلا أن يأتي الجاني يبيّن أنه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فتسقط القسامة، وإنما جعلت القول قول الورثة في أنه كان صاحب فراش، وذلك؛ لأنه ليس بد من القسامة على النفس إن فلاناً قتلها إذا كان لها سبب يوجب القسامة.

ولو قال ورثة الميت لم يزل مريضاً من الجرح حتى مات، فقال المدعى عليه إنه مات من غير الجرح أو قالوا ذلك في رجل قامت له بيّنة أو اعتراف رجل بأنه جرحه جرحاً عمداً أو خطأ وقامت لهم بيّنة في هذا بأنه لم يزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الأيمان في الأول والآخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية، وفي الجنابة العمدا التي قامت بها

القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن يحلفوا على واحد منهم أو أكثر.

فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جملة القتلة جاز أن يقسم عليه وحده، وعلى غيره ممن أمكن أن يكون في جملتهم معه دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة.

وكذلك لا تجب القسامة في أن يوجد قتل في قرية يختلط بهم غيرهم أو يمر بهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من يمر ويلقية؛ وإذا وجبت القسامة فلاهل القتل أن يقسموا، وإن كانوا غيباً عن موضع القتل؛ لأنه قد يمكن أن يعلموا ذلك باعترافي القاتل أو بيّنة تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم، ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون شهادة بقطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستبانت.

ويقبل أيمانهم متى حلفوا.

١٠٠ - من يقسم ويقسم فيه وعليه

قال الشافعي رحمه الله: يحلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على عقله من كان منهم مسلماً أو كافراً عدلاً أو غير عدل ومجوراً عليه.

والقسامة في المسلمين على المشركين والمشركون على المسلمين والمشركون فما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف؛ لأن كلاً ولي دمه، ووارث دية المقتول وماله إلا أننا لا نقبل شهادة مشرك على مسلم ولا نستدل بقوله بحال؛ لأن حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق بشهادة المشركين.

قال الشافعي: وليسيد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار أو عبيدهم غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم، والديات في رقاب العبيد ودية العبد ثمنه ما كان، وإذا وجبت القسامة في عبد مأذون له في التجارة أو غير مأذون له فيها سواء، والقسامة لسيّد العبد، وليس للعبد قسامة؛ لأنه ليس بمالك.

وكذلك المذبر والمذبرة وأم الولد؛ لأن كل هؤلاء لا يملك؛ والقسامة لساداتهم دونهم.

وإن كان للمكاتب عبد فوجبت له قسامة أقسم؛ لأنه مالك؛ فإن لم يقسم حتى يعجز لم يكن له أن يقسم وهو مملوك، وكان لسيده أن يقسم وعجزه كموت، ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيده بالميراث فحاله كحال رجل في هذا وجبت له في عبد له أو ابن أو غيره قسامة، فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية؛ لأنهم يقومون مقامه ويملكون ما ملك، ومن قتل عبداً لأم ولده، فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى بشمن

العشر من ميراث القتل، وعشرُ العشرِ واحدٌ، وهكذا هذا في غيره من الورثة يقسمون على قدرِ موارثهم.

فإن قال قائل: ففي حديث ابن أبي ليلى ذكرُ أخي المقتول ورجلين معه أنَّ النبي ﷺ قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف إلا وارث؟

قلت: قد يمكن أن يكونَ قال ذلك لوارثِ المقتول هوَ وغيره ويمكن أن يكونَ قال ذلك لوارثه وحده تحلفون لواحدٍ أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة إن كان مع أخيه الذي حكى أنه حضرَ النبي ﷺ وارثٌ غيره أو كان أخوه غير وارث له وهو يعني بذلك الورثة.

فإن قال قائل: ما الدلالة على هذا؟ فإنَّ جميعَ حكمِ الله وسنن رسول الله ﷺ فيما سوى القسامة أن يمينَ المراء لا تكون إلا فيما يدفعُ بها الرجلُ عن نفسه كما يدفعُ قاذفُ أمرأته الحدَّ عن نفسه وينفي بها الولدَ، وكما يدفعُ بها الحقُّ عن نفسه والحدُّ وغيره وفيما يأخذُ بها الرجلُ معَ شاهدٍ ويدعي المالَ فينكُلُ المدعى عليه وتردُّ عليه اليمينُ فيأخذُ بيمينه ونكولُ صاحبه ما ادعى عليه لا أن الرجلَ يحلفُ فيبرأ غيره، ولا يحلفُ فيملكُ غيره بيمينه شيئاً، فلما لم يكن في الحديث بيانُ أنَّ النبي ﷺ قضى بها لغير وارث ويستحقُّ بها الوارثُ لم يجرِ بها - والله أعلم - إلا أن تكونَ في معاني ما حكمَ الله عزَّ وجلَّ به من الإيمان، ثمَّ رسوله ﷺ، ثمَّ المسلمون من أنه لا يملكُ أحدٌ بيمينٍ غيره شيئاً.

١٠٢ - بيان ما يحلفُ عليه القسامة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للحاكم أن يسألَ من وجبت له القسامة من صاحبها؟ فإذا قال: فلا.

قال: فلا؟ وحده؟

فإن قال: نعم.

قال: عمداً أو خطأ؟ فإن قال عمداً سأله ما العمد؟ فإن وصف ما يجبُ بمثله قصاصٌ لو قامت يئنة أحلفه على ذلك، وإن وصف من العمل ما لا يجبُ فيه قصاصٌ، وإنما يكونُ فيه العقلُ أحلفه على ذلك بعد إثباته، وإن قال: قتله فلا؟ ونفرت معه لم يحلفه حتى يسميَ النفسَ.

فإن قال: لا أعرفهم وأنا أحلفُ على هذا أنه فمين قتله لم يحلفه حتى يسميَ عدَّةَ النفسِ معه، فإن كانوا ثلاثة أحلفه على الذي أثبتهُ، وكان له عليه ثلثُ الدية أو على عاقلته، وإن كانوا أربعة فربعها، وإن لم يثبت عددهم لم يحلف؛ لأنه لا يدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقلته من الدية لو حلفَ عليه، ولو عجلَ الحاكمُ فأحلفه قبل أن يسأله عن هذا كان عليه أن يعيدَ

اليئنة أو أقرُّها الجاني القود إذا أقسموا لمانتها، ومن أوجبت له دية نفس يمين أو أوجبت له أن يبرأ من نفس يمين لم يستحق هذا، ولم يبرأ من هذا بأقل من خمسين يميناً والأيمان في الدماء خلاف الإيمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق يمينٌ، وفي الدماء خمسون يميناً بما سنَّ رسول الله ﷺ في القسامة، فلم تجز في يمين دم يبرأ بها الحلف، ولا يأخذُ بها المدعي أقل من خمسين يميناً، والله أعلم.

١٠١ - الورثة يقسمون

قال الشافعي: وإذا قتل الرجلُ فوجبت فيه القسامة لم يكن لأحدٍ أن يقسمَ عليه إلا أن يكونَ وارثاً كان قتله عمداً أو خطأ، وذلك أنه لا تملكُ النفسُ بالقسامة إلا دية المقتول، ولا يملكُ دية المقتول إلا وارث، فلا يجوزُ أن يقسمَ على ما لا يستحقُّه إلا من له المالُ بنفسه أو من جعلَ الله تعالى له المالَ من الورثة.

قال الشافعي: ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دينٌ وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فسألَ أهلُ الدين أو الموصى لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم، وذلك أنهم ليسوا المجني عليه الذي وجبَ له على الجانيين المالُ ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقامَ الميت في ماله بقدر ما فرضَ له منه.

قال الشافعي: ولو تركَ القاتلُ وارثين فأقسمَ أحدهما فاستحقَّ به نصفَ الدية أخذها الغرماءُ من يده، فإن فضلَ منها فضلٌ أخذَ أهلُ الوصايا ثلثها من يده، ولم يكن لهم أن يقسموا ويأخذوا النصفَ الآخر؛ فإن أقسمَ الوارث الآخر أخذَ الغرماءُ من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم، وإن استوفوها أخذَ أهلُ الوصايا الثلثَ مما في يده، وإن كان للغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصفِ الدية الذي وجبَ للذي أقسمَ أولاً، ثمَّ أقسمَ الآخر رجعَ الأولُ على الآخر بخمسين ديناراً، ولا يرجعُ عليه في الوصايا؛ لأنَّ أهلَ الوصايا إنما يأخذون ثلثَ ما في يده لا كله كما يأخذُه الغرماءُ، ولا يقسمُ ذو قرابةٍ ليس بوارث ولا يتيَّم من ولد الميت حتى يبلغَ التيمم؛ فإن مات التيمم قامَ ورثته في ذلك مقامه، وإن طلبَ ذو قرابةٍ وهو غير وارث القاتل أن يقسمَ جميعَ القسامة لم يكن ذلك له؛ فإن مات ابنُ القاتل أو زوجة له أو أم أو جدة فورثه ذو القرابة كان له أن يقسم؛ لأنه صارَ وارثاً، ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو غيبول أو صبي، فلم يحضر الغائب أو حضر، فلم يقسم، ولم يبلغَ الصبي، ولم يفتق المعتوه أو بلغَ هذا وأفاق هذا، فلم يقسموا، ولم يبطلوا حقوقهم في القسامة حتى ماتوا قامَ ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر موارثهم منهم، وذلك أن يرث ابنُ عشرٍ مالَ أبيه، ثمَّ يموت فيرثه عشرة، فيكون على كلِّ واحدٍ من العشرة يمينٌ واحدة من قبل أن له عشر

عليه اليمين إذا أثبت كم عدد من قتل معه، ولو عجل الحاكم فاحلفه لقتل فلان فلانا، ولم يقل عمداً ولا خطأ أعاد عليه عدد ما يلزمه من الأيمان؛ لأن حكم الدية في العمد أنها في ماله، وفي الخطأ أنها على عاقلته، ولو عجل فاحلفه لقتله مع غيره عمداً، ولم يقل قتله وحده أعاد عليه اليمين لقتله وحده، ولو عجل فاحلفه لقتله مع غيره، ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان إذا عرف العدد، ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم قضى عليه بربع الدية أو على عاقلته؛ فإن جاء بواحد من الثلاثة، فقال: قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدد ما يلزمه من الأيمان؛ فإن كان هذا الوارث وحده أحلفه خمسين يمينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة؛ فإن كان يرث النصف فنصف الأيمان، ولم تعد عليه الأيمان الأولى، ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان كما يتدعى استخلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة، وإن كان له وارثان فأغفل الحاكم بعض ما وصفت أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مغفلاً خمسين يمينا، ثم جاء الوارث الآخر فحلف خمسا وعشرين يمينا أعاد على الأول خمسا وعشرين يمينا؛ لأنه هي التي تلزمه مع الوارث معه، وإنما أحلفه أولاً خمسين يمينا؛ لأنه لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها إذا لم تسم أيمان الوارث معه خمسين يمينا.

١٠٤ - نكولُ الورثة واختلافهم في

القسامة، ومن يدعى عليهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان للقتيل وارثان فامتنع أحدهما من القسامة لم يمنع ذلك الآخر من أن يقسم خمسين يمينا ويستحق نصيبه من الميراث. وكذلك إن كان الورثة عدداً كثيراً فنكلوا إلا واحداً.

وكذلك إن كان المقسم عليه عدلاً والمقسم غير عدل قبلت قسامته؛ لأنه حق يأخذه يمينه فالعدل وغير العدل سواء كما يكون للرجلين شاهد وللرجال شاهد فيمتنع أحدهم أو أكثرهم من اليمين ويحلف غيره منهم، فيكون للحالف أخذ حقه، كما يدعى على الرجال حق فيقر به بعضهم وينكر بعض فيحلف المنكر ويبرأ ويؤخذ من المقر ما أقر به، فإذا كانت على الرجل في القسامة أيماناً، فلم يكملها حتى مات كان على الورثة أن يتدنوا الأيمان التي كانت على أبيهم، ولا يجاسبون بأيمانها؛ لأن أيمانها غير أيمانهم وهو لم يكن يأخذ بأيمانها شيئاً حتى يكمل ما عليه فيه، ولو كان لم يمت، ولكنه لم يكمل أيمانها حتى غلب على عقله، فإذا أفارق احتسب بما بقي من أيمانها، ولم يسقط من أيمانها الماضية شيء من قبل أن عليه عدد شيء، فإذا أتى به مجموعاً أو مفرقاً عند حاكم، فقد أدّى ما عليه، ولو جاء به عند حاكمين ويجب على الحاكم أن يثبت له عدد ما حلف عنده قبل يغلب على عقله، وما حلف

١٠٣ - عددُ الأيمان على كلِّ حالفٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة خمسين يمينا وسواء كثرت الورثة أو قلوا، وإذا مات الميت وترك وارثاً واحداً أقسم خمسين يمينا واستحق الدية، وإن ترك وارثين أو أكثر؛ فكان أحدهما صغيراً أو غائباً أو مغلوباً على عقله أو حاضراً بالغاً، فلم يحلف فأراد أحدهما اليمين لم يجس على غائب ولا صغير، ولم يبطل حقه من ميراثه من دمه بامتناع غيره من اليمين ولا إكذابه دعوى أخيه ولا صغره وقيل للذي يريد اليمين: أنت لا تستوجب شيئاً من الدية على المدعى عليهم ولا على عاقلهم إلا بخمسين يمينا؛ فإن شئت أن تعجل فتحلف خمسين يمينا وتأخذ نصيبك من الميراث لا يزاؤ عليه قبلت منك، وإن امتنعت فذع هذا حتى يحضر معك وارث تقبل يمينه فتحلفان خمسين يمينا أو ورثته فتكمل أيمانكم خمسين يمينا كل رجل منكم بقدر ما يجب عليه من الأيمان أو أكثر، ولا يجوز أن يزاؤ على وارث في الأيمان على قدر حصته من الميراث إلا في موضعين: أحدهما ما وصفت من أن يغيب وارث أو يصغر أو ينكل فريد أحد الورثة اليمين، فلا يأخذ حقه إلا بكمال خمسين يمينا فيزاؤ عليه في الأيمان في هذا الموضع، ولا يجبر على الأيمان أو يدع الميت ثلاث بنين فنكول حصّة كل واحد منهم سبعة عشر

فكاذب أحدهما بيّته، فبطلَ حقّه وصدق الآخرُ بيّته فاختدَّ حقّه؛ لأنَّ هذا الحقُّ أخذَ بغير قول المدّعي وحده وأخذه بشهادة أمرٍ المسلمين مقبولٌ مثلها والقسامة حقٌّ أخذَ بدلالة، وإيمانها بها؛ لأنّهما وارثان له، ولا يأخذانه، وكلٌّ واحدٍ منهما يكذبُ صاحبه، ومن قال: هذا قال: لو أنّ وارثين وجبت لهما القسامة ادّعى كلٌّ واحدٍ منهما على رجلٍ أنّه قتلَ أباه وحده لم يكن لواحدٍ منهما أن يقسمَ على واحدٍ من الذي ادّعى عليه ولا على غيره؛ لأنّه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده، وأنّه لا يمكنُ فيهما أن يكونا صادقين بحال، ولا يكونُ أحدهما قتله وحده والآخرُ قتله وحده.

وكذلك لو كانَ له معهما وارثٌ ثالثٌ فادّعى على الذي ادّعى عليه وحده أو معه غيره لم يكن ذلك له، ولو وجبت لهما فادّعى أحدهما على واحدٍ بعينه، وقال الآخرُ: لا أعرفه وامتنع من القسامة كانَ للذي أثبت القسامة عليه أن يقسمَ خمسين ميمناً ويأخذَ حصّته من الدّية؛ لأنّ امتناع أخيه من اليمين ليس بكذابٍ له، فإذا لم يكن إكذاباً له فله أن يحلفَ بكلِّ حال.

وكذلك لو ادّعى وارثان أنّه قتلَ أباهما، فقال أحدهما: قتله وحده، وقال الآخرُ: قتله وآخَرُ معه كانَ للذي أقرّ الدّعوى عليه وحده أن يحلفَ ويأخذَ منه ربعَ الدّية والآخرُ يحلفُ ويأخذَ ربعَ الدّية؛ لأنّهما اجتماعاً على أنّ عليه نصفَ الدّية وأقرّ أحدهما بأنّها عليه كلّها، ولا يؤخذُ في هذا القول إلا بما اجتماعاً عليه، ولا يكونُ للذي ادّعى على الباقي أن يحلفَ؛ لأنّ أخاه يكذبُه أن يكونَ قاتلاً فعلى هذا، هذا البابُ كلّهُ.

١٠٦ - الخطأ والعمد في القسامة

أخبرنا الربيعُ قال: قال الشافعي: إذا وجبت القسامة لم أحلفَ الورثة حتّى أسألهم أعمداً قتلَ صاحبهم أو خطأ؟ فإن قالوا أعمداً أحلفتهم على العمد وجعلت لهم الدّية في مال القاتل حالةً مغلظةً كدية العمد، وإن قالوا خطأً أحلفتهم لقتله خطأً، ثم جعلت الدّية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ، وهكذا إذا كانت لمسلمين على مشركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مشركين أحرار لا تختلف، فإذا كانت القسامة على عبدٍ أو قومٍ فيهم عبدٌ كانت الدّية في الخطأ والعمد في عنق العبد دون مال سيّده وعاقلته ولا تكونُ القسامة إلا عندَ حاكم، وإذا أقسموا بغير أمر الحاكم؟ أعادَ عليهم الحاكم الأيمان، ولم يحسب لهم من إيمانهم قبل استحلافه لهم شيئاً.

١٠٧ - القسامة بالبيّنة وغيرها

قال الشافعي: وإذا حلفَ ولأه الدّم على رجلٍ أنّه قتلَ لهم

عندَ غيره، ولو حلفَ على بعض الأيمان، ثم سألَ الحاكم أن ينظرَ أنظره، فإذا جاءَ ليستكمل الأيمانَ حسبَ له ما مضى منها عنده، وإذا كانَ للقتيل تجبُ فيه القسامة وارتان فادّعى أحدهما على رجلٍ من أهل الحلة أنّه قتله وحده وأبرأ صاحبه بأن قال: ما قتله كانَ فيها قولان: أحدهما أنّ لوليّ الدّم المدّعي الذي لم يبرئ أن يحلفَ خمسين ميمناً ويستحقّ على المدّعي عليه نصفَ الدّية إن كانَ عمداً في ماله، وعلى العاقلة إن كانَ خطأً، ومن قال: هذا القولُ قال: لو كانَ عدلاً فشهدَ له أنّه كانَ في الوقت الذي قتلَ فيه وهم يتصادقون على الوقت غائباً ببلدٍ لا يمكنُ أن يصلَ منه في ذلك الوقت ولا في يومٍ إلى موضع القتل لم يبرأ؛ لأنّه واحدٌ لا تحوزُ شهادته ولو كانَ الوارثان اثنتين عدلين فشهدا له بهذا أو شهدا على آخرٍ أنّه قتله أجزأنا شهادتهما، ولم نجعل فيه قسامة والقول الثاني أنّه ليس للورثة أن يقسموا على رجلٍ يبرئه أحدهم إذا كانَ الذي يبرئه يعقل؛ فإن أبرأه منهم مغلوبٌ على عقله أو صبيٌّ لم يبلغَ كانَ للباقيين منهم أن يحلفوا.

١٠٥ - ما يسقط حقوق أهل القسامة من

الاختلاف، وما لا يسقطها

قال الشافعي: وإذا اختلفَ الوارثان فبمن تجبُ عليه القسامة؛ فكانت دعواهما معاً ممّا يمكنُ أن يصدقا فيه بحال لم يسقط حقّهما في القسامة، وذلك مثلُ أن يقول: هذا قتلَ أبي عبد الله بن خالدٍ ورجلٍ لا أعرفه، ويقول الآخرُ: قتلَ أبي زيد بن عامرٍ ورجلٍ لا أعرفه؛ لأنّه قد يجوزُ أن يكونَ زيدٌ بنَ عامرٍ هو الرجلُ الذي عرفه الذي جهلَ عبدُ الله بنَ خالدٍ، وأن يكونَ عبدُ الله بنَ خالدٍ هو الرجلُ الذي جهلَ الذي عرفَ زيدٌ بنَ عامرٍ.

ولو قال الذي ادّعى على عبد الله قد عرفت زيدا، وليس بالذي قتلَ مع عبد الله، وقال الذي عرفَ زيدا قد عرفت عبد الله، وليس بالذي قتلَ مع زيد، ففيها قولان: أحدهما أن يكونَ لكلٍّ واحدٍ منهما أن يقسمَ على الذي ادّعى عليه ويأخذَ منه ربعَ الدّية، ومن قال: هذا قال حقٌّ كلٌّ واحدٍ منهما غيرُ حقٍّ صاحبه كرجلين لهما حقٌّ على رجلٍ فأبرأه أحدهما بكذابٍ البيّنة؛ لأنّه قد يمكنُ في كلّ المدّعي عليهما القتل، وفي كلّ واحدٍ من الوارثين، وعلى كلّ واحدٍ منهما الوهم أو يثبتُ كلّ واحدٍ منهما أنّ مع الذي ادّعى عليه قاتلاً غيره، وإن ادّعى كلّ واحدٍ منهما على غير الذي أبرأه أنّه قاتلٌ مع الذي ثبتَ عليه كانَ لكلٍّ واحدٍ منهما أن يقسمَ ويأخذَ منه حصّته من الدّية، والقول الثاني أن ليس لواحدٍ منهما أن يقسمَ حتّى تجتمعَ دعواهما على واحدٍ فيقسمان عليه، ومن قال: هذا قال: هذان ليسا كرجلين لهما حقٌّ على رجلٍ

سَمِتَمُوهُ ظُلماً، وإن لم يحلفوا على هذا حلف المدعى عليه ما قتل صاحبهم وردوا الذية؛ فإن قالوا: أردنا بقولنا أخذنا الذية بظلم بأننا كذبنا عليه ردوا الذية وعزروا، ولو أقسم الورثة على رجل أنه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره أنه قتل أباهم فادعى الورثة على القاتل المشهود عليه دم أبيهم وسألوا القود به أو الذية لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم قد زعموا أن قاتل أبيهم رجل واحد فأبرءوا منه غيره وردوا ما أخذوا من الذية بالقسامة؛ لأنه قد شهد لمن أخذوا منه الذية بالبراءة وأبرءوه بدعواهم على غيره، ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الأول وكذبوا البينة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً؛ لأنهم أبرءوه وردوا ما أخذوا من الأول؛ لأن الشاهدين قد شهدا له بالبراءة، ولو أن شاهدين شهدا لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت، ثم أقر المشهود له أنه قتله عمداً أو خطأ لزمه الدَّم كما أقر به.

وإذا أقر به خطأ لزمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقلته، ولو أن ولادة الدَّم أقرَّوا أن رجلاً لم يقتل أباهم وأدعوه على غيره وأقر الذي أبرءوه أنه قتل أباهم منفرداً، فقد قيل: يؤخذ بإقراره، ويكون أصدق عليه من إبرائهم له كشهادة من شهد له بالبراءة وقيل: لا يؤخذ بإقراره من قبل أن ولادة الدَّم قد أبرءوه من دمه وسواء أدعوا الوهم في إبرائه، ثم قالوا أثبتنا أنك قتلته أو لم يدعوه.

١٠٨ - اختلاف المدعى والمدعى عليه في

الدَّم

قال الشافعي: ولو أن رجلاً ادعى أن رجلاً قتل أباه عمداً بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتله خطأ فالقتل خطأ والذية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله إلا خطأ؛ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمداً، وكان له القود، وهكذا إن أقر أنه قتله عمداً بالشيء الذي إذا قتله به لم يقد منه، ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتله هو وغيره معه كان القول قول المقر مع يمينه، ولم يغرر إلا نصف الذية، ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه.

ولو قال: قتله وحدي عمداً وأنا مغلوب على عقلي بمرض؛ فإن علم أنه كان مريضاً مغلوباً على عقله قبل قوله مع يمينه، وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولي الدَّم لقتله غير مغلوب على عقله، وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتله، فقال: قتله وأنا مغلوب على عقلي.

قال الشافعي: وإذا وجد القاتل في حلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجد أو سوق أو موضع مسير إلى دار

قتلاً وحده وأخذوا منه الذية أو من عاقلته، ثم جاء شاهدان بما فيه البراءة للذي أقسموا عليه من قتل قتيلهم رد ولادة القاتل ما أخذوا من الذية على من أخذوها منه، وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا، وذلك القاتل بمكة والقتيل بالمدينة أو كان ببلد لا يمكن أن يبلغ موضع القاتل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلاناً الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس إلى زوال الشمس، وإنما قتل القاتل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا مما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه بريء من قتل صاحبهم؛ فلن شهدوا أن فلاناً رجلاً آخر قتل صاحبهم لم تخرج الذية حتى ينظر؛ فلن جازت شهادتهم على فلان أخرجت الذية التي أخذت بالقسامة فردت إلى من أخذت منه، وإن ردت عن فلان لم تخرج التي أخذت بالقسامة بشهادة من لم تحز شهادته على رجل بعداوة ولا بأن يعدلهم من يجز إلى نفسه أو يدفع عنها، ولا يقبل شاهدان من عاقلته المدعى عليه إذا ادعى القاتل خطأ أن يثبتوها بما يبرئ المدعى عليه في الخطأ؛ لأن في ذلك براءة لهم مما يلزمهم من الذية.

وقد قيل: إن كان القاتل عمداً لم يقبل ذلك للمدعى عليه؛ لأن ذلك إبراء له من اسم القاتل ولا إن كان الشاهدان يكونان إذا شهدا أبراً أنفسهما من شيء من الذية أو جراً إلى أنفسهما.

قال الشافعي: وإن لم يقطعوا الشهادة بما يبين براءته لم يكن بريئاً، وذلك مثل أن يكون القاتل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يدرى أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود أن هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار أو في بعض النهار دون بعض أو في حبس وحيد أو مريضاً؛ لأنه قد يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه وينقل من السجن والحديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض.

قال الشافعي: ولو شهدوا على الورثة أنهم أقرَّوا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم أو أنه كان غير حاضر قتل أبيهم أو أنه في اليوم الذي قتل فيه أبوهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبوهم أو أنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الذية منهم وللإمام تعزيرهم بإقرارهم وأخذ المال بالباطل، ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كنا لعيناً عن قتله قبل القسامة وبعدها لم يردوا شيئاً؛ لأنني أحلفتهم وأنا أعلمهم غيباً.

وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا؛ لأنهم قد يصدقون الشهود بما لا يستيقنون، وإنما اليقين العيان لا الشهادة، ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الذية أو من عاقلته الذية بظلم سئلوا، فإن قالوا: قلناه؛ لأن القسامة لا توجب لنا دية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا، وقيل لهم: ليس هذا بظلم، وإن

قال الشافعي: وإذا ادّعوا على جماعة فيهم معتوه فهو كالصبي لا يحلف، وذلك أنه لا يؤخذ بإقراره على نفسه؛ فإن أفاق من العتة أحلف، وتسعه اليمين بعد مسأله عما ادّعوا عليه، وإن نكل حلف ولأه الدّم واستحقوا عليه حصته من الدية، وإن ادّعوا على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق، ثم يحلف؛ فإن نكل حلف أولياء الدّم واستحقوا عليه حصته من الدية.

قال الشافعي: وإذا وجد القتل في دار رجل وحده، فقد قيل: لا يبرأ إلا بيمينين إذا ادّعى عليه القتل.

١١٠ - قتل الرجل في الجماعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدحموا فمات رجل منهم في الزحام قيل لوليّه: ادّع على من شئت منهم؛ فإن ادّعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون قاتله بزحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقلهم الدية في ثلاث سنين.

وإن ادّعاه على من لا يمكن أن يكون زحمه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فيذعيه عليهم، فلا تقبل دعواه؛ لأنه لا يمكن أن يكون كلهم زحمه؛ فإن لم يدّع على أحد بعينه يمكن أن يكون زحمه لم يعرض لهم فيه، ولم نجعل فيه عقلاً ولا قوداً.

قال الشافعي: وهكذا إن قتل بين صفتين لا يدري من قتله، وهكذا قتل الجماعات في هذا كله.

قال الشافعي: وإذا ادّعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم وليّ الدّم عليه حتى تقوم بينة بأنه كان في ذلك الموضع، فإذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فلولي القاتل أن يقسم عليه.

قال الشافعي: وسواء فيما تجب فيه القسامة كان باليت أثر سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن؛ لأنه قد يقتل بما لا أثر له.

فإن قال المدعى عليه القتل: إنما مات ميتك من مرض كان به أو مات فجأة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت كان لولي القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له، ولو دفعت القسامة بهذا دفعته بأن يقول: جاءنا جريحاً فمات من جراحه عندنا.

مشتركة أو غيرها، فلا قسامة فيه؛ فإن ادّعى أولياؤه على أهل الحلة لم يحلف لهم منهم إلا من أثبتوا بعينه، فقالوا نحن ندّعي أنه قتله؛ فإن أثبتهم كلهم وادّعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم يميناً؛ لأنهم يزيدون على خمسين، وإن كانوا أقل من خمسين ردّت الأيمان عليهم؛ فإن كانوا خمسة وعشرين حلفوا يمينين يمينين، وإن كانوا ثلاثين حلفوا يمينين يمينين؛ لأن على كل واحد منهم يميناً وكسر يمين، ومن كانت عليه كسر يمين حلف يميناً تامّة، وليس الأحرار المسلمون بأحق بالإيمان من العبيد ولا العبيد من الأحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالي فيها سواء.

وإن كان فيهم صبيّ ادّعوا عليه لم يحلف، وإذا بلغ حلف؛ فإن مات قبل البلوغ، فلا شيء عليه، ولا يحلف واحد منهم إلا واحداً ادّعوا عليه بنفسه، فإذا حلفوا برئوا، وإذا نكلوا عن الأيمان حلف ولأه الدّم خمسين يميناً واستحقوا الدية إن كانت عمداً، ففي أموالهم ورقاب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها، وإن كانت خطأ فعلى عواقلهم، وإن كان ولي القاتل ادّعى على اثنين منهم فحلف أحدهما وامتنع الآخر من اليمين بريء الذي حلف وحلف ولأه الدّم على الذي نكل، ثم لزمه نصف الدية في ماله إن كان عمداً، وعلى عاقله إن كان خطأ؛ لأنهم إنما ادّعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن اليمين المحجور عليه وغير المحجور عليه إذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه.

وكذلك سواء في الإقرار إذا أقر المحجور عليه وغير المحجور عليه بالجناية لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجناية خلاف البيع والشراء، وقد قيل: لا يلزمه إلا بجناية العمدي في الإقرار والنكول.

١٠٩ - باب الإقرار والنكول والدعوى في الدّم

الدّم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك العبد سواء في الإقرار بالجناية والنكول عن اليمين فيها إلا في خصلته بأن العبد إذا أقر بجناية لا قصاص فيها لم يتبع فيها وأشهد الحاكم بإقراره بها فمتى عتق ألزمه إياها؛ لأنه حين أقر أقر بما لا غيره، فلا يجوز إقراره في مال غيره، وإذا صار له مال كان إقراره فيه، وإذا ادّعوا على عشرة فيهم صبيّ رفعت حصّة الصبي عنهم من الدية إن استحققت، وإن نكلوا حلف ولأه الدّم وأخذوا منهم تسعة أعشار الدية، فإذا بلغ الصبي حلف فريء أو نكل فحلف الولي وأخذ منه العشر إذا كان القاتل عمداً.

١١١ - نكول المدعى عليهم بالدم عن

الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم أجعل لولاة الدم الأيمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمداً أحلف المدعى عليه خمسين يمينا ما قتله، فإذا حلف بريء من دمه ولا عقل ولا قود عليه، وإن كان أقر بقتله قتل به إلا أن يشاء الوارث العقل ويأخذه من ماله أو العقود عن العقل والقود، وإن لم يقر ونكل عن اليمين قيل للوارث احلف خمسين يمينا لقتله ولك القود كهو بإقراره، وإن كان المدعى عليه القتل معتوها أو صيباً لم يحلف واحد منهما؛ لأنه لو أقر في حاله تلك لم الزمه إقراره؛ فإن أفاق المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم؛ فإن حلف بريء، وإن أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة إن كان القتل عمداً، وإن كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلة بإقراره، وإن نكل المدعى عليه الدم عن اليمين وامتنع الوارث من اليمين، فلا شيء على المدعى عليه، وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العمد والخطأ لا تختلف، ولو كانت الدعوى على رجلين أنهما قتلاه خطأ حلف كل واحد منهما خمساً وعشرين يمينا؛ فإن حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين حلف الولي خمسين يمينا على التآكل واستحق نصف الدية عليه، ولا يستحق إلا بخمسين يمينا ويرد الأيمان على الذي حلف خمساً وعشرين يمينا حتى يتم عليه خمسون يمينا؛ لأنه لم يحلف معه تمام خمسين يمينا، وقد قيل: لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معاً إلا بخمسين يمينا، ولا يحسب له يمين غيره.

قال الشافعي: وإذا ادعى على رجل أنه قتله، فلم ينكل، ولم يحلف أو حلف، فلم يتم الأيمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم، ولو نكل في حياته عن اليمين كان لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم.

١١٢ - باب دعوى الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلاً وحده أو قتله هو وغيره عمداً، فقد قيل: لا يبرأ إلا بخمسين يمينا. وقيل: يبرأ بمحضته من الأيمان وهي خمسة وعشرون يمينا إذا حلف مع المدعى عليه.

وإذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس، فقد قيل يلزمه من الأيمان على قدر الدية، فلو ادعت عليه يد حلف خمساً وعشرين يمينا، ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة أيمان.

١١٣ - باب كيف اليمين على الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلاً عمداً حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خاتئة الأعين، وما تخفي الصدور ما قتل فلاناً ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إليه شيء من بدنه ولا من فعله، وإنما زدت هذا في اليمين عليه احتياطاً؛ لأنه قد يرمي، ولا يريد به فتصية الرمية أو يرمي الشيء فيصيب رمية شيئاً فيطير الذي أصابته رميته عليه فيقتله، وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله.

وكذلك يضربه بالشيء، فلا يجرحه، ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لينكل فيلزمه ما أقر به أو يمضي عليه اليمين فيبرئه.

قال الشافعي: وإذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئاً عطب به فلان، وإنما أدخلت هذا في يمينه أنه يحدث البتر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطب بها الرجل.

وإنما منعي عن اليمينين معاً أن أحلفه ما كان سبباً لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في القتل الشيء فيأتف هو المحدث فيقتله، فيكون سبباً لقتله وعليه العقل ولا قود عليه.

١١٤ - يمين المدعى على القتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خاتئة الأعين، وما تخفي الصدور لقد قتل فلاناً فلاناً منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره.

وإن ادعى على غيره معه حلف لقتل فلاناً وفلاناً فلاناً منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما، وإن لم يعرف الخالف الذي قتله معه حلف لقتل فلاناً فلاناً وآخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما، فإذا أثبت الآخر أعاد عليه اليمين، ولم تجزئه اليمين الأولى.

وإن كان الخالف على القسامة يحلف على رجل جرح، ثم عاش مدة بعد الجرح، ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلاناً فلاناً منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره، وإن ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه إيها حلف ما برأ منها حتى توفي منها.

١١٥ - يمين المدعى عليه من إقراره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل أنه قتل رجلاً هو وآخر معه خطأ حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم

١١٨ - عتق أمهات الأولاد والجنائى عليهم

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: إذا وطئ الرجل أمته بالملك فولدت له فهي مملوكة بما لها لا ترث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنائها والجنائى عليها جنائى مملوك.

وكذلك حدودها ولا حج عليها؛ فإن حجّت، ثم عتقت فعليها حجة الإسلام ولا تخالف المملوك في شيء إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها، وإذا لم يميز له بيعها لم يحلّ له إخراجها من ملكه بشيء غير العتق، وأنها حرة إذا مات من رأس المال، وكما لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والولد الذي تكون به أم ولده كل ما بأن له خلق من سقط من خلق آدميين عين أو ظفر أو أصبع أو غير ذلك؛ فإن أسقطت شيئاً مجتمعاً لا يبين أن يكون له خلق سألنا عدولاً من النساء؛ فإن زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدميين كانت به أم ولده، وإن شككن لم تكن به أم ولده ولا تكون أم ولده بهذا الحكم بأن ينكحها وهي في ملك غيره فتلد، ثم يملكها، وولدها، ولا يجبل وهي مملوكة لغيره، ثم تلد في ملكه؛ لأن الرق قد جرى على ولدها لغيره، وقد قال بعض الناس إذا نكحها مملوكة فولدت له فمتى ملكها فلها هذا الحكم؛ لأنها مملوكة، وقد ولدت منه، ولو ملك ابنها عتق بالنسب؛ فإن كان إنما اعتقها بأن ابنها يعتق عليه متى ملكه، فقد عتق عليه ابنها وهي مملوكة لغيره، وقد جرى عليها الرق لغيره، ولا يجوز إلا ما قلنا فيها، وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن المولود لم يحرر عليه رق، وهذا القول الذي حكيناه هو مخالف للأثر والقياس فأما أن يقول قائل: قولنا إذا ولدت منه في ملك غيره، ثم اشتراها، ثم يقول: لو جبلت منه في ملك غيره، ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين.

فهذا لا على اسم أنها قد ولدت له وملكها كما قال: من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذي تكون به أم ولدها به هذا الحكم كان حمله في ملك سيدها الراطع لها ويزوجها من شاء ويؤاخرها غرماؤه إن كانت لها صنعة.

فأما إن لم تكن لها صنعة، فلا، وليس للمكاتب أن يتسرى. ولو فعل منع؛ لأنه ليس بتأم الملك، ولو ولدت له لم تكن أم ولده بهذا الولد حتى يعتق، ثم يتحدث لها وطناً تلد منه بعد الملك.

قال الشافعي: وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن ينزع أم ولده مدبره وعبد؛ لأنه ليس لهما أن يتسريا، وليس للمملوك مال إنما المال للسيد وللسيد أن يأخذه من كل مملوك له أم ولده أو مدبر أو غيرهما ما خلا المكاتب، فإنه محول دون رقبته وماله.

الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتلت فلاناً وحدي، ولقد ضربه معي فلان؛ فكان موته بعد ضربنا معاً، وإنما منعي من أن أحلفه مات من ضربكما معاً أنه قد يموت من ضرب أحدكما دون الآخر والحكم أنهما إذا ضربه فمات فمن ضربهما مات، وإذا ادعى ولي القتل أن فلاناً ضربه، وهذا دمه أو فعل به فعلاً لا يعيش بعده إلا كحياة الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القتل.

١١٦ - يمين مدعي الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه؛ فإن قال أحلفه ما زال أبوه ضماناً من ضرب فلان لازماً للفراش حتى مات من ضربه أحلفته، وإنما أحلفته مات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفراش حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يتحدث عليه آخر أو جنائى يحدثها على نفسه.

قال الشافعي: وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه.

قال الشافعي: ولو حلف مات من ضربه، ثم قال: قد كان بعد ضربه برأ من أقضي له بعقل ولا قود؛ لأن الظاهر أن هذا يحدث عليه موت من غير ضربه إذا أقبل أو أدبر.

ولو لم يزد السَلطان على أن لا يخلف إلا بالله أجزاه ذلك؛ لأن كل ما وصفت من صفه الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية، وإنما جعل الله على المتلاعنين الأيمان بالله عز وجل في اللعان.

١١٧ - التحفظ في اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولتتحفظ الذي يحلف، فيقول للحالف: "والله لقد كان كذا وكذا أو ما كان كذا؛ فإن قال الحالف بالله كان كقوله والله؛ لأن ظاهرهما معاً يمين.

ولو لحن الحالف، فقال: والله بالرفع والنصب أحببت أن يعيد القول حتى يرضع، ولو مضى على اليمين بغير إضجاع لم يكن عليه إعادة.

وإن قال بالله بالياء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل الواء أو الباء أو التاء.

وإذا نسق اليمين، ثم وقف لغير عي ولا نفس قبل أن يكملها ابتدأها الحاكم عليه، وإن وقف لنفس أو لعي لم يعد عليه ما مضى منها؛ فإن حلف فادخل الاستثناء في شيء من يمينه، ثم نسق اليمين بعد الاستثناء أعاد عليه اليمين من أولها حتى ينسقها كلها بلا استثناء.

كَانَ أَوْلَادُهَا فِي يَدِ سَيِّدِهَا، فَإِذَا مَاتَ عَتَقُوا بِمَوْتِهِ كَمَا كَانَتْ أُمَّهُمْ تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ.

وَإِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ حَيْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَأَخَذَ بِالتَّفَقُّعِ عَلَيْهَا، وَأَنْ تَعْمَلَ لَهُ مَا يَعْمَلُ مِثْلُهَا لِمَلَّةٍ فَمَتَى أَسْلَمَ خَلِيٌّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ فَهِيَ حُرَّةٌ بِمَوْتِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ فِي حُرَّةٍ وَعَلَيْهَا أَنْ تَسْعَى فِي قِيَمَتِهَا، وَرَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ تَسْعَى فِي نَصْفِ قِيَمَتِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُمَا هِيَ حُرَّةٌ وَلَا تَسْعَى فِي شَيْءٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَصْبِيهَا فَحَرَمَتْ عَلَيْهِ الْإِصَابَةُ بِإِسْلَامِهَا فَهُوَ يَجْعَلُ لِلرَّجُلِ مِنْ أُمِّ وَلَدِهِ أَنْ يَأْخُذَ مَا لَهَا بَائٍ وَجْهَ مَلَكَتِهِ وَهَبَ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ وَجَدَتْ كِتْرًا أَوْ اكْتَسَبَتْهُ وَيَجْعَلُ لَهُ خِدْمَتَهَا وَيَعْضُ هَذَا أَكْثَرَ مِنْ رَقَبَتِهَا فَكَيْفَ أَخْرَجَهَا مِنْ مَلَكَتِهِ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ وَهُوَ لَا يَبِيعُ أُمَّ الْوَلَدِ، وَإِذَا لَمْ يَبِيعْ مَدْبُورَ النَّصْرَانِيِّ يَسْلَمُ فَكَيْفَ بَاعَ أُمَّ وَلَدِهِ؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْمُسْلِمُ يَرْتَدُّ.

قَالَ الرَّبِيعُ: لَا تَبَاعُ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ كَمَا لَا تَبَاعُ أُمُّ وَلَدِ الْمُسْلِمِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ لِلنَّصْرَانِيِّ أَنْ يَبِيعَ أُمَّ وَلَدِهِ النَّصْرَانِيَّةَ إِذَا حَكَمْنَا أَنَّهُ مُحَرَّرٌ دُونَهَا لَمْ يَحِلَّ وَيَبِيعُهَا كَمَا لَا يَحِلُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ ابْنِهِ وَلَا بَيْنَ بَيْعِ مَكَاتِبِهِ، وَإِذَا تَوَفَّى الرَّجُلُ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ أَوْ اعْتَقَهَا، فَلَا عُدَّةَ عَلَيْهَا وَتَسْتَبْرَأُ بِحِيْضَةٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيْضُ مِنْ صَغَرٍ أَوْ كَبَرٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا قِيَامًا؛ لِأَنَّ الْحِيْضَةَ إِذَا كَانَتْ بَرَاءَةً فِي الظَّاهِرِ فَالْحَمْلُ بَيِّنٌ فِي اللَّيِّ لَا تَحِيْضُ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ عَلَيْهَا شَهْرًا بَدَلًا مِنَ الْحِيْضَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَقَامَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مَقَامَ ثَلَاثِ حِيْضٍ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَإِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ أُمُّ وَلَدٍ فَخَصِيٌّ أَوْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْجَمَاعُ فَلَيْسَ لَهَا خِيَارٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالرَّوْجَةِ فِي حَالٍ.

١٢٠- مَسْأَلَةُ الْجَنِينِ

١٩٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ إِسْلَاءً

قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَفِّيَتْ فَقَضَى

وَمَا كَانَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَغَرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوهُ وَيَأْخُذَهُ السَّيِّدُ مَرِيضًا وَصَحِيحًا، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهُ كَانَ مَالًا مِنْ مَالِهِ مَرُورًا عَنْهُ، إِذَا عَقَلْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَمْوَالَهُمْ أَحْيَاءَ، فَقَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا كَانَ مَالَكًا، وَمَا كَانَ مَالَكًا فَهُوَ مَرُورٌ عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوَصِيَّةُ الرَّجُلِ لَأُمِّ وَلَدِهِ جَائِزَةٌ أَنَهَا إِنَّمَا تَمْلِكُهَا بَعْدَمَا تَعْتَقُ.

وَكَذَلِكَ وَصِيَّتُهُ لِمَدْبُورِهِ إِنْ خَرَجَ الْمَدْبُورُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَدْبُورُ كُلُّهُ مِنَ الثَّلَاثِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَوْرَثَتِهِ.

١١٩- الجناية على أم الولد

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا جَنَى عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ فَالْجَنَايَةُ عَلَيْهَا جَنَايَةٌ عَلَى أُمَّةٍ تَقَرُّ أُمَّةً مَمْلُوكَةً، ثُمَّ يَكُونُ سَيِّدُهَا وَلِيُّ الْجَنَايَةِ عَلَيْهَا دُونَهَا يَعْفُوهَا إِنْ شَاءَ أَوْ يَسْتَقِيدُ إِنْ كَانَ فِيهَا قَوْدٌ أَوْ يَأْخُذُ الْأَرْضَ، وَإِذَا كَانَتْ هِيَ الْجَنَايَةُ ضَمَّنَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوِ الْجَنَايَةَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ عَادَتْ فَجَنَّتْ أُخْرَى، وَقَدْ أَخْرَجَ قِيَمَتَهَا كُلَّهَا، فَبِهَا قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: إِسْلَامُهَا بِدَنُهَا فَيَرْجِعُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ الثَّانِي بِأَرْشِ جَنَايَتِهِ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْأَوَّلِ فَيَشْرِكُ فِيهَا بِقَدْرِ جَنَايَتَيْهَا، ثُمَّ هَكَذَا إِنْ جَنَّتْ جَنَايَةً أُخْرَى رَجَعَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ الثَّالِثُ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ فَكَانُوا شُرَكَاءَ فِي قِيَمَتِهَا بِقَدْرِ الْجَنَايَةِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا قَوْلٌ يَتَوَجَّهُ وَيَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَسْلَمَ بِدَنُهَا إِلَى الْأَوَّلِ أَخْرَجَهَا مِنْ يَدَيِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، وَلَمْ يَجْعَلْهُمَا شُرَكَاءَ، فَإِذَا قَامَ قِيَمَتُهَا مَقَامَ بِدَنُهَا؛ فَكَانَ يُلْزَمُ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعُ قِيَمَتِهَا إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الثَّانِي إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَرْضُ جَنَايَتِهَا، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ بِهَا كُلَّمَا جَنَّتْ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنْ يَدْفَعَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوِ الْجَنَايَةِ، فَإِذَا عَادَتْ فَجَنَّتْ، وَقَدْ دَفَعَ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا لَمْ يَرْجِعِ الْآخَرُ عَلَى الْأَوَّلِ بِشَيْءٍ وَرَجَعَ الْآخَرُ عَلَى سَيِّدِهَا فَأَخَذَ مِنْهُ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْجَنَايَةِ.

وَهَكَذَا كُلُّمَا جَنَّتْ، وَهَذَا قَوْلٌ يَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى الْعَبْدِ يَجْنِي فَيَعْتَقُهُ سَيِّدُهُ أَنْ يَضْمَنَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوِ الْجَنَايَةِ فَهَذِهِ لَمْ يَعْتَقْهَا سَيِّدُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عَادَ عَقَلَتْ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ، وَلَمْ يَعْقِلْ هُوَ عَنْهُ وَهُوَ يَجْعَلُهُ يَعْقِلُ عَنْ هَذِهِ.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَحَبُّ إِلَيْنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا جَنَى عَلَيْهَا جَنَايَةً، فَلَمْ يَحْكَمْ بِهَا الْحَاكِمُ حَتَّى مَاتَ سَيِّدُهَا فَهِيَ لَوْرَثَتِ سَيِّدِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ سَيِّدُهَا قَدْ مَلَكَهَا بِالْجَنَايَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ يَمْزِلُهَا بِمَزْلَتِهَا يَعْتَقُونَ بِعَتَقِهَا إِذَا عَتَقَتْ كَانَ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، وَلَوْ مَاتَتْ أُمُّ الْوَلَدِ قَبْلَ سَيِّدِهَا

يقضي عليها بغيره.

فَأَمَّا أَنَّهُ تَعَقَّلَ الثَّلَاثَ فِصَاعِدًا، فَلَمْ نَعْلَمْ عِنْدَ مَنْ قَالَهُ فِيهِ خَبْرًا يَثْبُتُ إِلَّا رَأْيَ الرَّجَالِ الَّذِينَ لَا يَكُونُ رَأْيُهُمْ حُجَّةً فِيمَا لَا خَبَرَ فِيهِ أَوْ خَبَرَ لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ عِنْدَنَا وَلَا عِنْدَهُمْ فِيمَا لَا يَرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا بِهِ وَالسَّنَةُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ قَضَى بِنِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَقْضَى بِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ فَلْيَنْظُرْ مِنْ خَالَفٍ.

فَإِنْ قَالَ: فَقَدْ اثْبَتَ الْمُنْقَطِعُ كَمَا قَدْ اثْبَتَ الثَّابِتُ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا ضَجَكَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ الرُّضْوَةَ وَالصَّلَاةَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٦/١)] وَهُوَ يَعْرِفُ فَضْلَ الزُّهْرِيِّ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَنْ رَوَى هَذَا عَنْهُ.

١٩٦٦ - وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنَّ لَأَبِي مَالًا وَعِيَالًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢٢٩١)]

وَهُوَ يَخَالِفُ هَذَيْنِ الْخَدِيثَيْنِ مِمَّا لَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ لَكَانَ كَثِيرًا مِنَ الْمُنْقَطِعِ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدٌ أَخْطَأَ بِتَرْكِ تَشْيِيتِ الْمُنْقَطِعِ، فَقَدْ شَرَكَهُ فِي الْحِفْظِ وَفَرَّدَ دُونَهُ بَرْدُ الْمُتَصِلِ إِنَّهُ لَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَّصِلًا كَثِيرًا عَنِ الثَّقَاتِ، ثُمَّ يَدْعُو كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَصِلُ مُرَدودًا، وَيَكُونُ الْمُنْقَطِعُ مُرَدودًا حَيْثُ أَرَادَ ثَابِتًا حَيْثُ أَرَادَ الْعِلْمَ أَذَى فِي هَذَا إِلَى الَّذِي يَزْعُمُ هَذَا إِلَّا فِي الْحَدِيثِ.

١٢١ - الجنابة على العبد

١٩٦٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عَقَّلَ الْعَبْدُ فِي تَمَنُّهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٤/٨)]

١٩٦٨ - وَأَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عَقَّلَ الْعَبْدُ فِي تَمَنُّهِ كَجِرَاحِ الْحُرِّ فِي دَيْتِهِ، وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَيَّوًّا يَقُولُونَ يَقْرُؤُ سِلْعَةً. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٤/٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَخَالَفَ قَوْلَ الزُّهْرِيِّ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ قَالُوا هُوَ سِلْعَةٌ، وَخَالَفَ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزُّهْرِيِّ لَمْ يَحْكُ فِيهِ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا قَطُّ قَالَ غَيْرَ هَذَيْنِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِنِسَبِهَا وَزَوْجِهَا وَالْعَقْلُ عَلَى عَصَبَتِهَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٥٥/٢)، الْبُخَارِيُّ (٦٩١٠)، مُسْلِمٌ (١٦٨١)، أَبُو دَاوُدَ (٤٥٧٦)، النَّسَائِيُّ (٤٨/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٩٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَبِينَ فِي قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَضَى عَلَى امْرَأَةٍ أَصَابَتْ جَنِينًا بِغُرَّةٍ وَقَضَى عَلَى عَصَبَتِهَا بِأَنَّ عَلَيْهِمْ مَا أَصَابَتْ، وَأَنَّ مِيرَاثَهَا لَوْلَدِهَا وَزَوْجِهَا أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَوْ، وَأَنَّ الْمِيرَاثَ لِمَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ وَيَبِينَ إِذَا قَضَى عَلَى عَصَبَتِهَا بِعَقْلِ الْجَنِينِ، وَإِنَّمَا فِيهِ غُرَّةٌ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ أَنَّ قِيمَتَهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي قَوْلِ غَيْرِنَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ سِتَّمِائَةُ دِرْهَمٍ أَنَّ الْعَاقِلَةَ فِي سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ تَعَقَّلَ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ خَسَا مِنَ الْإِبِلِ نِصْفَ عَشْرِ دِيَةِ الرَّجُلِ.

١٩٦٥ - وَقَدْ رَوَى هَذَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَقَضَى بِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِيَةِ النَّبِيِّ أَصَابَتْهُ. [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٨٢)، أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٨) وَ (٤٥٦٩)، التِّرْمِذِيُّ (١٤١١)، النَّسَائِيُّ (٤٩/٨ - ٥٠)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعَقَّلُ نِصْفَ الْعَشْرِ فِصَاعِدًا وَلَا تَعَقَّلُ مَا دُونَهُ. وَقَوْلُ غَيْرِهِمْ تَعَقَّلُ الْعَاقِلَةُ كُلُّ مَا كَانَ لَهُ أَرْضٌ، وَإِذَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعَقَّلُ خَطَا الْحُرِّ فِي الْأَكْثَرِ قَضَيْنَا بِهِ فِي الْأَقْلَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَإِنَّمَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنْ يَقْضَى بِهِ فِيمَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً، وَلَا يَجْعَلُ شَيْئًا قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَهَذَا يُلْزِمُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ تَعَقَّلُ الْعَاقِلَةُ الثَّلَاثَ فِصَاعِدًا وَلَا تَعَقَّلُ مَا دُونَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا إِلَّا مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ جَنَابَةَ الْحُرِّ إِذَا كَانَتْ خَطَا فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّفْسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَجَعَلَهَا فِي الْجَنِينِ وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ النَّفْسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفَرَّقَ بَيْنَ حُكْمِهَا وَحُكْمِ الْعَمْدِ وَفَرَّقَ الْمُسْلِمُونَ فَجَعَلُوا عَمْدَ الْحُرِّ فِي النَّفْسِ، وَمَا دُونَهَا وَفِيمَا اسْتَهْلَكَ مِنْ مَالٍ فِي مَالِ نَفْسِهِ دُونَ عَاقِلَتِهِ وَحُكْمُ مَا أَصَابَ مِنْ حُرٍّ خَطَاً فِي نَفْسٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا أَصَابَ مِنْ حُرٍّ مِنْ شَيْءٍ لَهُ أَرْضٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَمَا حَمَلَتْ الْأَكْثَرُ حَمَلَتْ الْأَقْلَى إِذَا كَانَ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يَقْضَى عَلَى الْعَاقِلَةِ بِمَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا

سيرين والنحوي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عمن عرف، وما لقيت ولا علمت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، والله أعلم.

القولين قبله فزعم في موضحة العبد ومنقلته ومأمومته وجانفته أنها في ثمنه مثل جراح الحر في ديتيه، وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقصه، فلا بقول سعيد ولا بقول الناس الذين حكى عنهم الزهري.

قال الشافعي: وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سائر رسول الله ﷺ، ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي ﷺ حجة على رأي نفسه مع ما لو جمع من الحديث موصولاً كان كثيراً، فإذا جاز أن يكون هذا مردوداً بأن الوهم قد يمكن على عدد كثير يروون أحاديث كلهم يجعلها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي ﷺ فكيف جاز لأحد أن يعيب من رد الحديث المنقطع؛ لأنه لا يدرى عمن رواه صاحبه، وقد خبر كثير منهم أنهم قد يقبلون الأحاديث ممن أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة، ولا يدرون عمن قبلها من قبلها عنه، وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يشئون، فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها ويحلون بها ويحرمون بها إلا عمن آمنوا، وإن محدثوا بها هكذا ذكروا أنهم لم يسمعوها من ثبت.

كان عطاء بن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عمن قبله، ويقول سمعته، وما سمعته من ثبت.

١٩٦٩- قال الشافعي: أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج عنه هذا في غير قول، وكان طاووس إذا حدثه رجل حديثاً قال: إن كان الذي حدثك ملياً وإلا فدهمه يعني حافظاً ثقة.

١٩٧٠- قال الشافعي: أخبرنا عمي محمد بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: إنني لأسمع الحديث استحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به أسمعته من الرجل لا أئنه به قد حدثه عمن أئنه به وأسمعته من الرجل أئنه به حدثه عمن لا أئنه به، وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات.

١٩٧١- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد قال: سألت ابناً لعبد الله بن عمر عن مسألة، فلم يقل فيها شيئاً فقل له إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم؟ فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة، وكان ابن

٦٦- كِتَابُ الدِّيَاتِ

١- دِيَاتُ الْخَطَايَا دِيَاتُ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ

الْمُسْلِمِينَ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ فَاحْكُمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي تَنْزِيلِ كِتَابِهِ أَنْ عَلَى قَاتِلِ الْمُؤْمِنِ دِيَّةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَأَبَانَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ كَمْ الدِّيَّةُ؛ فَكَانَ نَقْلُ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ عَدَدٍ لَا تَنَازُعَ بَيْنَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِدِيَةِ الْمُسْلِمِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَكَانَ هَذَا أَقْوَى مِنْ نَقْلِ الْخَاصَّةِ، وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ وَبِهِ نَأْخُذُ، فَمِنَ الْمُسْلِمِ يَقْتُلُ خَطَاً مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ.

١٩٧٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا إِنَّ فِي قِتْلِ الْعَمْدِ الْخَطَاَ بِالسُّوْطِ أَوْ الْعَصَا مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ مُغْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا. [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٩)، النَّسَائِيُّ (٤٢/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٢٨)]

١٩٧٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّاءِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ أَلَا إِنَّ فِي قِتْلِ الْخَطَاِ شِبْهَ الْعَمْدِ قِتْلُ السُّوْطِ أَوْ الْعَصَا الدِّيَّةُ مُغْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

١٩٧٤- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي النَّفْسِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ. [تَقْدِم]

١٩٧٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الدِّيَاتِ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي النَّفْسِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِنِّي شَكُّ أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا. [تَقْدِم]

١٩٧٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَعَنْ مَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ قَالُوا: أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَوْ أَنَّ دِيَّةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةُ مِنَ الْإِبِلِ فَقَوِّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ تِلْكَ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ فِدْيَتُهُ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَا يُكَلِّفُ الْأَعْرَابِيَّ الذَّهَبَ وَلَا الْوَرِقَ، وَدِيَّةُ الْأَعْرَابِيِّ إِذَا أَصَابَهُ أَعْرَابِيٌّ مِائَةُ مِنَ الْإِبِلِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٦/٨)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَدِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ مِنَ الْإِبِلِ لَا دِيَّةَ غَيْرِهَا كَمَا فَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قال: فَإِنْ أَعْوَزَتِ الْإِبِلُ فَقِيَمَتُهَا، وَقَدْ وَضَعَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

٢- دِيَّةُ الْمَعَاهِدِ

قال الشَّافِعِيُّ: وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَعَاهِدِ يَقْتُلُ خَطَاً بِدِيَةِ مُسَلِّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا يَقْتُلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ مَعَ مَا فَارَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ، فَلَمْ يَجَزْ أَنْ يُحْكَمْ عَلَى قَاتِلِ الْكَافِرِ إِلَّا بِدِيَّةٍ، وَلَا أَنْ يَنْقُصَ مِنْهَا إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَقَضَى عُمَرُ فِي دِيَةِ الْمَجُوسِيِّ بِمَاغَاثَةِ دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ يَقَوِّمُ الدِّيَّةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا قَالَ فِي دِيَاتِهِمْ أَقَلَّ مِنْ هَذَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ دِيَاتَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا فَالزَّمْنَا قَاتِلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَقْلَى مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَمَنْ قَتَلَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا خَطَاً، وَلِلْمَقْتُولِ ذِمَّةٌ بِأَمَانٍ إِلَى مَدَّةٍ أَوْ ذِمَّةٌ بِإِعْطَاءِ جَزِيَةٍ أَوْ أَمَانٍ سَاعَةً فَقَتَلَهُ فِي وَقْتِ أَمَانِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَعَلِيهِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَذَلِكَ ثَلَاثَ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَثَلَاثَ، وَمَنْ قَتَلَ مَجُوسِيًّا أَوْ وَثْنِيًّا لَهُ أَمَانٌ فَعَلِيهِ ثَلَاثَ عَشْرِ دِيَةِ مُسْلِمٍ، وَذَلِكَ سِتُّ فَرَاثِصَ وَثَلَاثَ فَرِيضَةٍ مُسْلِمٍ وَأَسْنَانُ الْإِبِلِ فِيهِمْ كَهَيِّ فِي دِيَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ قَتْلُهُمْ عَمْدًا أَوْ عَمْدَ خَطَاٍ فَخَمْسَا دِيَةِ الْمَقْتُولِ خَلْفَتَانِ وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ نَصْفَيْنِ: نَصْفٌ حَقَاقٌ وَنَصْفٌ جَذَاعٌ، إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً عَصَاً فَالدِّيَّةُ أَخْمَاسٌ: خَمْسُ بَنَاتٍ خَاضَ وَخَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخَمْسُ بَنُو لَبُونٍ ذُكُورٍ وَخَمْسُ حَقَاقٍ وَخَمْسُ جَذَاعٍ، وَدِيَاتُ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْصَافِ دِيَاتِ رِجَالِهِمْ كَمَا تَكُونُ دِيَاتُ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْصَافِ دِيَاتِ رِجَالِهِمْ، وَإِذَا قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا قَضَى عَلَيْهِمْ بِمَا

أَنْ رَجُلًا أَوْ طَأَّ امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه بِمَمْنَانِيَّةٍ أَلْفٍ وَرَهْمٍ وَثَلَاثٍ. [أخرجه البيهقي (٩٥/٨)]
قال الشافعي: ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم.

٤ - دية الخنثى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا بان الخنثى ذكراً حكم له بذلك أو لم يحكم فديته دية الرجل، وإذا بان أنثى فديته دية امرأة، وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة؛ فإن جنى عليه وهو مشكّل، فلم يمت حتى بان ذكراً فديته دية رجل.

وكذلك لو جنى عليه جرحاً فبرأ منه فأعطي أرشه وهو مشكّل على أنه أنثى، ثم بان ذكراً أم لم يرش جرح رجل، وإذا اختلفت ورثة الخنثى والجاني، فقال الجاني: هو امرأة أو مشكّل فالقول قوله مع يمينه، وعلى الخنثى أو ورثته البيّنة بما يدلّ على أنه ذكر، ولو مات الخنثى، فاختلفت ورثته والجاني فأقام ورثته البيّنة بما يدلّ على أنه ذكر والجاني البيّنة بما يبين أنه أنثى طرحت البيّتان معاً في قول من طرح البيّتين إذا تكافأتا، وكان القول قول الجاني، ولو كان هذا والخنثى حيّاً، ثم عاينه الحاكم فراه ذكراً قضى له بأرش ذكر، ولو كانت بيّنة متظاهرة أنه ذكر أو أنثى قبلت البيّنة كما تقبل على الاستئناف، وليس ما أدرك الحاكم عاينه وأدركه الشهود، وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاكم حتى يكون يمكن الحاكم أن يتدبّر أن يريه الشهود فيشهدون منه على عيان، ثم آخرين بعد فتواطأ شهادتهم عليه ويدرك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا، ولا يشهد منها إلا على أمر منقضى لا يستأنف الشهود علمه ولا غيرهم.

٥ - دية الجنين

١٩٧٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرتني مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمّت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة. [هـ]

١٩٨٠ - أخبرتني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة، فقال الذي قضى عليه كيف

وصفت يقضى به بين المسلمين، وعلى عواقل من جرى عليه الحكم، وقد وصفت هذا في الحكم بينهم في قتل العمى، وإذا قتل لهم عبد على دينهم فديته ثمنه بالغاً ما بلغ، وإن بلغ ديات مسلم. قال: وإذا كان واحد منهم قاتلاً لمسلم قتل لا قصاص فيه قضى عليه بدية مسلم كاملة على عاقلته إن كان قتله خطأ أو شبه عمد كما يقضى على عاقلته المسلم، وإن لم يكن له عاقلة يجري عليهم الحكم، ففي ماله، وإن قتله عمداً فاختار ورثته العقل، ففي مال الجاني كما قلنا في المسلمين الإبل أو قيمتها إن لم توجد في الجنابة والدية والإبل لا غيرها ما كانت الإبل موجودة حيث كانت عاقلة الجاني والمحكوم لهم.

قال الشافعي: يعقل عواقل الذميين إذا كانوا ممن يجري عليهم الحكم العقل عن جناباتهم الخطأ كما تعقل عواقل المسلمين.

٣ - دية المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم مخالفاً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً في أن دية المرأة نصف دية الرجل، وذلك خمسون من الإبل، فإذا قضى في المرأة بدية فهي خمسون من الإبل، وإذا قتلت عمداً فاختار أهلها فديتها خمسون من الإبل أسنانها أسنان دية عمد وسواء قتلها رجل أو نفر أو امرأة لا يزداد في ديتها على خمسين من الإبل وجراح المرأة في ديتها كجراح الرجل في ديته لا تختلف، ففي موضعها نصف ما في موضحة الرجل، وفي جميع جراحها بهذا الحساب.

فإن قال قائل: فهل في دية المرأة سوى ما وصفت من الإجماع أمر متقدّم؟ نعم.

١٩٧٧ - أخبرني مسلم بن خالد، عن عبد الله بن عمر، عن أيوب بن موسى، عن ابن شهاب، وعن مكحول وعطاء قالوا أدركتنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل.

فقوم عمر بن الخطاب تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ودية الحر المسلم إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم، فإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل. [هـ]

١٩٧٨ - وأخبرتني سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن أبيو

الجنانية إلا بإقراره أو بيئته تقوم عليه رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة بأنها ألقت هذا أو ألقت جنيناً؛ فإن شهدوا أنها ألقت شيئاً، ولم يثبتوا الشيء وجاءت بجنين، فقالت: هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألقت فالقول قول الجناني عليها مع يمينه.

وكذلك لو ألقتة فدفتته، ولم تثبتة الشهود جنيناً بأن يبين فيه خلق آدمي، ولم تختلف رواية من روى عن النبي ﷺ أنه لم يسأل عن الجنين ذكر هو أو أنثى، فإذا ألقت المرأة ميتاً فسواء ذكر أو الأنثى وإناتهم في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمه، وفي أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه، وإذا ألقت المرأة جنيناً ميتاً وعاشت أمه فدية الجنين موروثه كما يورث لو ألقتة حياً، ثم مات يرثه أبواه معاً أو أمه إن لم يكن له أب يرثه مع من ورثه معها، وإن لم يخرج إلا من الضرب الذي سقط به الجنين، فلا شيء لها في الضرب؛ لأن الألف وإن وقع عليها فالتلف وقع على جنينها في جوفها.

وإن جرحها جرحاً له أرش أو فيه حكومة فلها أرش الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين؛ لأنها جنانية عليها، ودية الجنين موروثه لها ولأبيه أو ورثته إن لم يكن أبوه حياً معها.

قال: وبهذا قلنا إذا ألقت المرأة أجنة موتى قبل موتها وبعده فذلك كله سواء، وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مما ألقتة وهي حية، وما ألقتة بعد الموت لم ترثه؛ لأنه لم يخرج وهي ترثه، ولم يرثها؛ لأنه لم يخرج حياً فيرثها، وإنما يرث الأحياء، وإذا ألقت جنينين يجمعهما شيء من خلقة الإنسان لم يلزم عاقلته إلا دية جنين واحد، وذلك أن تلقيه بدينين مفترقين في رأس واحد أو في رقتين مفترقي الصدرين واليدين ويجمعهما رجلان أو أربعة أرجل إلا أنهم لا يفرقان بأن خلقا في الجلدة العليا أو فيها أو في أكثر منها؛ فإن خرجا في جلدة بطن فشقت عنهما وبقيتا بيدتين مفترقين فهما جنينان فهما غرتان، ولو كانا ناقصين أو أحدهما إذا بان في كل واحد منهما من خلقة الإنسان شيء فهما جنينان إذا خلقا مفترقين.

وإذا ألقت الجنين حياً، ثم مات مكانه، ففيه دية حر كاملة إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل ولا تعرف حياة الجنين إلا برضاع أو استهلال أو نفس أو حركة لا تكون إلا حركة حي، وإذا ألقتة فادعت حياته فالقول قول الجناني في أنها ألقتة ميتاً، وعلى وارث الجنين البيئته؛ فإن أقر الجناني على الجنين أنه خرج حياً وأنكرت عاقلته خروجه حياً وأقرت بخروجه ميتاً أو قامت بيئته بخروجه، ولم تثبت له موتاً ولا حياة ضمنت العاقلة دية الجنين ميتاً وضمن الجناني تمام دية نفس حية إن كان ذكراً ضمن تسعة أعشار ونصف عشر دية رجل، وذلك

أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهلال ومثل ذلك يُطل؛ فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان.

[أخرجه مالك وقد تقدم من حديث أبي هريرة (٨٥٥/٢)]

١٩٨١- أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمه، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبيئتها وزوجها والعقل على عصبتها.

١٩٨٢- أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأة سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين جارينين لي فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً فقضى رسول الله ﷺ فيه بغرة، فقال عمر: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا بآرائنا.

[أخرجه أبو داود (٤٥٧٣)، السانني (٢١/٨)، ابن ماجه (٢٦٤١) البيهقي

(١١٤/٨)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ في الجنين والمرأة التي قضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة حرّة مسلمة، فإذا كان الجنين حرّاً مسلماً بإسلام أحد أبويه أو هما، ففيه غرة كاملة؛ فإن كان جنين حرّة مسلمة من مشرك حر أو عبد من نكاح أو زنا أو جنين حرّة مسلمة لقيط من زوج عبد أو حر أو زنا، ففيه غرة كاملة؛ لإسلامه وحرّيته بإسلام أمه وحرّيتها.

وكذلك جنين الأمة يطؤها سيدها بملك صحيح أو ملك فاسد أو بملك شقصاً منها.

وكذلك جنين الأمة ينكحها وبغراً بأنها حرّة؛ لأن من سميت لا يرق بمال، وما.

قلت: لا يرق بمال، ففيه غرة كاملة، وأي جنين جعلته مسلماً بكل حال بإسلام أحد أبويه جعلته جنين مسلم.

وأقل ما يكون به السقط جنيناً فيه غرة أن يبين من خلقه شيء يفارق المضغة أو العلقه أصبع أو ظفر أو عين أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كله، ففيه غرة كاملة، وإن جنى جان على امرأة فجاءت مكانها أو بعد بجنين، فقالت هذا الذي ألقت وأنكر الجناني لم يقبل قولها، وكان القول قوله بيمينه ولا تلزمه

ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله عمداً أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حيّة إذا عرف حياة الجنين خرج لتام أو أجهض قبل التمام.

قال: والمرأة التي قضى النبي ﷺ بدية الجنين على عاقلتها عمدت ضرب المرأة بعمود بيتها، فإذا جنى الرجل أو المرأة على حامل فأجهضت جنيناً ميتاً أو حياً فماتت وكانت جنايته بسيف أو بما يكون بمثله القود، فلا قود في الجنين، وإن خلص ألم الجناية إلى الجنين فأجهضته فجنايته في غير حكم العمد المقصود به قصد من يقاد لا حائل دونه، وإذا ماتت المرأة فلها القود.

وإن أراد ورثتها الدية، ففي مال الجناني إذا كان ضربها بما يقاد من مثله، وإن كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجناني الدية؛ لأن هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي ﷺ وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجناني على أم الجنين ليجهض الجنين حياً، ثم يموت الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولها أو أرادها عمداً؛ لأن وقع الجناية بالأم دون الجنين.

٦- جنين المرأة الحرة

قال الشافعي: وإذا جنى رجل على امرأة عمداً أو خطأ فالقت جنيناً ميتاً فعلى عاقلته غرة عبد أو أمة يؤدون أيهما شاعوا من أي جنس شاعوا، وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرذ منه لو بيع ولا خصياً؛ لأنه ناقص عن غرة، وإن زاد ثمنه بالخصاء ولأن النبي ﷺ حكم بالغرة من عبد أو أمة ولا خصيان نعلمهم ببلاد.

ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان، ولا يؤدونها في سن دون هذا السن؛ لأنها لا تستغني بنفسها دون هذه السن، ولا يخيّر المولود بين الأبوين إلا في هذه السن، ولا يفرق بين الأمة، ولدها في البيع؛ لأنها صغيرة إلا بهذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم، وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة خمس من الإبل خمسها وهو بعيران قيمة خلفتين أقل الخلفات وثلاثة أخماسها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقاق نصفين من إبل عاقلة الجناني؛ فإن لم تكن لهم إبل فمن إبل بلده أو أقرب البلدان منه.

وإذا كانت جناية الرجل على جنين المرأة ورمى غير أمه فاصاب أمه فدية الجنين على عاقلته غرة، تؤدّي عاقلته أي غرة شاعوا غير ما وصفت أن ليس لهم أداؤه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ.

قال: وهذا هكذا في جنين الأمة المسلمة أو الكتائية من سيدها يجني عليها الحربي الذي له أمان وجنين الذمّي يجني عليها

خمس وتسعون من الإبل، فإذا كان أنثى فتسعة أعشار دية أنثى، وذلك خمس وأربعون من الإبل.

قال: وإن قامت بينة أنه خرج حياً وبينته أنه سقط ميتاً فالقول قول البينة التي شهدت على الحياة؛ لأن الحياة قد تكون، فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتاً بأنهم رأوه خارجاً لم يعلموا حياته، ولو كانت البينة قامت على الجناني بإقراره بأنه خرج حياً وقامت أخرى بأنه قال خرج ميتاً، وليس هذا ولا الباب قبله تضاداً في الشهادة يسقط به كلها.

قال: وإذا ألفت جنينين أحدهما قبل الآخر أو معاً فشهد الشهود على أنهم سمعوا لأحد الجنين صوتاً أو رآوا له حركة حياة، ولم يثبتوا أيهما كان الحيّ قبلت شهادتهم ولزم عاقلة الجناني دية جنين حيّ ودية جنين ميت؛ فإن كانا ذكرين لزمت العاقلة في الحيّ دية نفس رجل، وإن كانتا أنثيين لزمت العاقلة دية أنثى، وإن كانا ذكراً وأنثى لزمت العاقلة دية أنثى؛ لأنها اليقين، ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالشك.

قال: وإن أقر الجناني أن الذي خرج حياً ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجناني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل خمسين من الإبل ويلزم العاقلة دية جنين غرة مع دية الحي، ولو ضرب رجل بطن امرأة فالقت جنيناً ميتاً، ثم ماتت وألفت بعد الموت جنيناً حياً، ثم مات ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها، ورثتها الجنين الذي خرج حياً بعد موتها، ورثته بعد موته ورثته غيرها؛ لأنها لم ترثه.

ولو ألفت جنيناً حياً، ثم ماتت وماتت، فاختلف ورثتها، وورثه الجنين، فقال ورثته الجنين: ماتت قبل موت الجنين فورثها، وقال: ورثتها ماتت بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منهما صاحبه وكانوا كالقوم يموتون لا يدرى أيهم مات أولاً ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد يمين كل واحد من الفريقين على دعوى صاحبه.

قال: وإذا ألفت المرأة جنيناً حياً، ثم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود، وليس على الجناني عليه حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الألم عليها في الإجهاض الذي هو شبه بالجرح.

قال: ولو قتله الجناني عليه عمداً أو جرح أمه جرحاً لا أرش له كان عليه القود، وفي ماله حكومة لأمه، ولو قتله خطأ كانت دية النفس على عاقلته.

وكذلك أمه إن كانت هي القائلة خطأ فديته على عاقلتها، وإن كانت قتله عمداً فديته في مالها.

وكذلك أبوه وآبؤه وأمهاته؛ لأنه لا يقاد ولد من والد،

من المسلم الحر، وفي رقبة العبد إذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد.

قال فيودى في الخطأ على أم الجنين غرة، قيمتها قيمة خمس من الإبل أحماس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة، وليس لهم أن يؤدوا غرة هرمة ولا ضعيفة عن العمل؛ لأن أكثر ما يراى له الرقيق العمل، وإنما يحكم للناس بما يتفقون به لا بما لا ينفهم ضعيفة، وإذا منعت من أن تؤدى غرة معينة عيباً يضر بالعمل فالعيب بالكبر أكبر من كثير من العيوب التي ترد بها.

وإذا جنى الرجل على جنين فخرج حياً، ثم مات، فقال مات من حادث كان بعد الجنابة من غيري، وقال ورثته: مات من الجنابة؛ فإن كان مات مكانه موتاً يعلم في الظاهر أنه لا يكون إلا من الجنابة، ففيه دية نفس حية على عاقلته، وإن قيل قد عاش مدة، وإن قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجنابة فالقول قول الجناني وعاقلته.

وعلى ورثة الجنين البيئة أنه مات من الجنابة، وأقبل على موته ما أقبل على أنه ولد فأقبل أربع نسوة ورجلاً وامرأتين إذا كانوا عدولاً ولا أقبل فيهم وارثاً له.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إني لا أقبل عليه إلا شاهدين عدلين؛ لأنه في موضع يحسور للرجال النظر إليه إذا أمكنهم أن يخرجوه حياً بعد ما يولد فأما إذا لم يمكنهم أن يخرجوه لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة.

قال الشافعي: وإذا أجهض الجنين حياً حياة لم تسم لجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لأقل من ستة أشهر، ثم مات، ففيه دية حر تامة.

وإن أجهض في حال يتم فيه لأحد من الأجنه حياة بحال فهو كالمسألة قبلها.

وإذا خرج حياً لستة أشهر فصاعداً فقتله رجل عمداً فعليه القود كيف خرج إذا عرفت حياته، وإن كان ضعيفاً مفرطاً، وإن خرج لأقل من ستة أشهر فقتله إنسان عمداً فأراد ورثته القود؛ فإن كان مثله يعيش اليومين والثلاثة أو اليوم، ففيه القود.

وإذا شهد رجال أنه جنى على امرأة فآلقت جنيناً، ولم يشبوا أحياً أم ميتاً، فقال الجناني: ألقته ميتاً وغيبته فالقول قوله مع يمينه، ولو أقر هو بأنه خرج ميتاً أو حياً فمات لزمه في ماله دون عاقلته؛ لأن هذا اعتراف إذا لم تصدقه عاقلته، ولم تكن بيئة.

ولو جنى جان على امرأة، فقالت: ألقيت جنيناً، وقال الجناني: لم تلق شيئاً فالقول قوله.

وكذلك لو جاءت بجنين مكانها ميتاً كان القول قوله؛ لأنه

قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها.

ولو خرج الجنين حياً فقتله غير الجناني على أمه عمداً قتل به، ولم يكن على الجناني على أمه شيء، ولو قتله الجناني على أمه عمداً فعليه القصاص أو الدية في ماله إن شاء الورثة وحكومة في ماله بجرح إن أصاب أمه لا أرش له معلوم لأنه دون ورثة الجنين.

وإذا جنى على المرأة فآلقت مكانها جنيناً ميتاً فعلى عاقلته الجناني دية، ولا يصدق، ولا يصدقون أن إجهاضها بغير جنانية؛ لأن الظاهر أن هذا من جنابته.

ولو كانت تطلق فجنى عليها فآلقت جنيناً ميتاً، فقال ألقته من غير جنابتي لزم عاقلته دية الجنين كما لو كان مريضاً في السباق فقتله رجل لزمه عمداً كان أو خطأ؛ لأنه قد يعيش، وإن ظن أنه يموت.

وكذلك المرأة تطلق، ثم يذهب الطلق عنها فتقيم أياماً لا تلد.

ولو كانت تطلق فجنى عليها فآلقت جنيناً حياً، ثم مات مكانه، فقال: لم تلقه من جنابتي، وقالت: أسقطته من جنابتيك فالقول قولها وضمت عاقلته دية الجنين حياً ذكر أو أنثى.

وإذا جنى الرجل على المرأة والقوباء عندها أو لسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والحبل بها ظاهراً فماتت وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الأم، ولم يضمن الجنين من قبل أي على غير إحاطة به أنه جنين مات بجنابته.

ولو خرج منها شيء بين فيه خلق إنسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره، ثم مات أم الجنين، ولم تخرج بقية الجنين ضمن الأم والجنين؛ لأنني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخروج بعضه ولا فرق بين خروج بعضه وكله في علمي بأنه جنى على جنين، إلا ترى أنها لو ألقته كالمضغة بين فيها شيء من خلق الإنسان ضمته جنابته على جنين كامل ويضمن متى خرج منها شيء بين به أنه جنى على جنين قبل موته أو بعده.

ولو خرج من فرج امرأة رأسا جنينين أو أربعة أيدى لجنينين، ولم يخرج ما بقي أغرمته جنابة على جنين واحد؛ لأنني لا أدري لعله يجمع الرأسين شيء من خلقة الإنسان، فيكونان فيما يلزمه منهما كجنين واحد؛ لأن ذلك يمكن فيهما، وإذا قضيت بديّة في جنين خرج حياً، ثم مات أو خرج ميتاً فعلى الجناني عليه عتق رقبة مؤمنة.

قال: وإذا جنى على امرأة فخرج منها بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقة آدمي فاللزم له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعق اثنين.

فجنى رجلٌ على ما في بطنها فالقت جنيناً ميتاً جعلتُ على القاتلِ جنينَ ذميمةً من ذمي؛ فإن الحقَّ الجنينُ بمسلمٍ أتممتُ عليه جنينَ حرّةً مسلمةً، وإن هو أشكل، فلم بين لأيهما هو لم أجعل عليه إلا الأقلَّ حتى أعرف الأكثر.

٨ - جنين الأمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأمة المكاتب والمذبذبة والمعتقة إلى أجل وغير المعتقة سواء أجنّهن أجنّة إماء إذا لم تكن أجنّهن أحراراً بما وصفت من أن يطأ واحدةً منهن مالهك لها حرٌّ أو زوجٌ حرٌّ غرته بأنّها حرّة، ففي جنين كلٍّ واحدةٍ منهن إذا خرج ميتاً عشر قيمة أمة يوم جنى عليها.

قال: وإنما قلت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ لما كان في قضائه دلالة على أن لا يفرق بين الذكر والأنثى من الأجنّة لم يجر أن يفرق بين الجناية على الجنين الذكر والأنثى من المماليك، ولا يجوز أن يتفق الحكمُ فيهما بحال إلا بأن يكون في كلٍّ واحدٍ منهما عشر قيمة أمة، ومن قال في جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً، وإذا كان أنثى عشر قيمتها لو كانت حية، فقد فرق بين ما جمع بينه رسول الله ﷺ.

قال: وإذا جنى على الأمة فالقت جنيناً حياً، ثم مات من الإجهاض، ففيه قيمته ذكراً كان أو أنثى كما يقتل، فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت.

٩ - جنين الأمة تعتق والذميمة تسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجلُ على الأمة الحامل جنينة، فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على الذميمة جنينة، فلم تلق جنينها حتى أسلمت، ففي جنينها ما في جنين حرّة مسلمة؛ لأن الجناية عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الأكثرُ بما في جنابته عليها.

وإذا ضرب الرجلُ المرأةَ فأقامت يوماً أو يومين، ثم ألفت جنيناً، فقالت: ألقته من الضربة، وقال: لم تلقه منها فاقول قوله مع يمينه وعليها البيّنة أنها لم تزل ضمنية من الضربة أو لم تزل تحبذ الألم من الضربة حتى ألفت الجنين، فإذا جاءت بهذا ألزمت عاقلته عقل الجنين، وإذا ضربها فأقامت على ذلك لا تحبذ شيئاً، ثم ألفت جنيناً لم يضمنه؛ لأنها قد تلقته بلا جنابة، وإنما يكون جناباً عليه إذا لم ينفصل عنها ألم الجنابة حتى تلقته، ولو أقامت بذلك أياماً.

وإذا كانت الأمة بين اثنين فجنى عليها أحدهما، ثم أعتقها، ثم ألفت من الجنابة جنيناً، فإن كان موسراً لأداء قيمتها ضمن

وكذلك لو خرج رأسان من فرج امرأة، ثم ماتت، ولم يتأّم خروجهما فيعرفان لم أقض فيهما إلا بديّة جنين واحدٍ ولزم الجاني عتق رقبة، وكان أن يعتق رقتين في هذا المعنى أوكد عليه؛ لأن الأغلب أن الرأسين من بدنين مفترقين ما لم يعلم اجتماعهما بمعايته.

ولو اضطرب شيء في بطن أمة فماتت أحببت للجاني أن لا يدع أن يعتق ويحناط فيعتق رقتين أو ثلاثاً، ولا يبين أن يلزمه شيء؛ لأنه لم يعلمه ولدًا، وإذا ماتت الأم وجنيتها أعتق بموت الأم رقبةً وموت جنينها أخرى.

٧ - جنين الذميمة

قال الشافعي: - رحمه الله تعالى - وإذا كان الذمميّان الزوجان الحرّان على دين واحد فجنى على جنين امرأةٍ منهم زوجها على دينها فخرج ميتاً فديته عشر دية أمة، وإن كانا مختلفي الدين فحكمه لأكثرهما ديةً أجعل ديته أبداً لخبر أبيه وأجعل ديته بحكم المسلم من أبويه إن كان منهما مسلم، مثل أن تكون ذميمةً عند مسلم فتكون دية جنين مسلم، ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة، ومثل أن تكون أمة توطأ بملك سيدها فتكون دية جنينها نصف عشر دية أبيه؛ لأن الجنين حرٌّ بحرية أبيه، ولا يكون ملكاً لأبيه.

ولو كان أبوه مملوكاً أو مكاتباً وطى أمة له فجنى على جنينه من أمة له قبل عتق أبيه كان فيه عشر قيمة أمة؛ لأنه مملوك لا فضل في الحكم في الذمة لأبيه على أمة بالحرية.

وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني؛ لما وصفت وسواء جنى على جنين الذميمة مسلم أو ذمي أو حربي يحكم على عاقلته بديته إن كانت عاقلته ممن يجري عليه الحكم وإلا حكم بديته في مال الجاني.

قال: وهكذا جنين الأمة الكافرة يطوها سيدها بملك أو ينكحها مسلم، ولا يعلم أنها مملوكة وتقول إنها حرّة، ففيه دية جنين حرّة مسلمة.

ولو أن ذميمةً حملت فجنى عليها جان فالقت جنيناً ميتاً، فقالت: هو من زنا بمسلم كانت فيه دية جنين نصرانية عشر دية أمة؛ لأنه لا يلحق بالزنا نسبه.

ولو جنى رجلٌ على نصرانية فالقت جنيناً ميتاً، فقالت: كان أبوه مسلماً، وقال الجاني: بل كان ذمياً أو لا نعرف له أباً لزمه جنين نصرانية ويحلف ما كان أبوه مسلماً.

قال: ولو اشترك مسلم وذمي في ظهر حرّة بنكاح شبهة

١١- أسنان الإبل في العمد وشبه العمد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الإبل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها والخلفة هي الحامل من الإبل ولما تحمل الأثنية فصاعداً فأى ناقية من إبل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزي في الدية ما لم تكن معيبة. قال: ولا يجزي في الأربعين إلا الخلفة، وإذا رآها أهل العلم، فقالوا هذه خلفه ثنية أجزاء في الدية وجبر من له الدية على قبولها، فإن أزلقت قبل تقبض لم تجز؛ لأنها لم تدفع خلفه؛ فإن أجهضت بعدما تقبض، فقد أجزأت، وإن دفعت وأهل العلم يقولون: هي خلفه، ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القتل ردها واخذهم بخلفة غيرها، وإن غاب أهل القتل عليها، فقالوا: لم تكن خلفه فالقول قولهم مع إيمانهم؛ لأنه لم يعلم أنها خلفه إلا بالظاهر.

قال الربيع: وهذا عندي إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم. قال الشافعي: وإذا قالوا في البدن: ليست خلفه، فقال أهل العلم: هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والسنة التي مع الأربعين الخلفة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، وقد روي هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ وهو قول عدد ممن لقيت من أهل العلم المفتين.

١٩٨٣- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من الأصناف كلها من كل صنف ثلثة. [أخرجه البيهقي (٧٠/٦)]

قال الشافعي: والتغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلث خلفه وعشر جذع وعشر حقاك ويجبر على أن يعطيه ثلث ناقية يكون شريكاً له بها لا يجبر على قيمة إن كان يجذ الإبل.

ومثل هذا أسنان دية العمد إذا زال فيه القصاص بأن لا يكون على القاتل قصاص، وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله بغير سكر أو صبي، وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذو الرحم، ومن غلظت فيه الدية لا يراؤ على هذا في عدد الإبل إنما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كلها في مال القاتل.

١٢- سنن الإبل في الخطأ

قال الشافعي رحمه الله، وإذا قال رسول الله ﷺ: في قتل العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بعضها أولادها، ففي

جنين حرّ وكانت مولاته، وكان لشريكه فيها نصف قيمة الأم ولا شيء له في الجنين؛ لأنه ليس له ولاؤه، وورثت أمه ثلث دية وقراية مولاة الذي جنى عليه الثلثين إن لم يكن له نسب يرثه، ولا يرث منه المولى شيئاً؛ لأنه قاتل.

وكذلك الرجل يجني على جنين امرأته تضمن عاقلته دية وترث أمه الثلث وإخوته ما بقي؛ فإن لم يكن له إخوة فقراية أبيه، ولا يرثه أبوه؛ لأنه قاتل، وإذا ألت الجنين وهو معسر فلشريكه نصف عشر قيمة أمه؛ لأنه جنين أمه.

وإذا جنى الرجل على أمه فآلت جنيناً، ثم عتقت فالقت جنيناً ثانياً، ففي الأول عشر قيمة أمه لسيدها، وفي الآخر ما في جنين حرّ يرثه ورثته معها.

١٠- حلول الدية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالقتل ثلاثة وجوه: عمد، وعمد خطأ، وخطأ محض، فأما الخطأ، فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله ﷺ قضى فيه بالدية في ثلاث سنين.

قال: وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل، فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية، ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني، ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث، ولا ينظر في ذلك إلى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء يبين إن لم تبت زماناً، ولو لم يبت إلا بعد سنتين من يوم القتل أخذوا مكانهم بثلثي الدية؛ لأنها قد حلت عليهم.

قال: والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هكذا، وذلك أنهم معاً من الخطأ الذي لا قصاص فيه مجال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعفي عن القتل فالدية كلها حالة في مال القاتل.

وكذلك العمد الذي لا قود فيه، مثل أن يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمداً، وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن قتادة المدلجي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الجاني، وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت، وما لزم العاقلة من دية جرح، وكان الثلث فما دونه فعليه أن تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجروح؛ فإن كان أكثر من الثلث فعليه أن تؤدي الثلث في مضي سنة، وما زاد على الثلث مما قل أو كثر أدته في مضي السنة الثانية إلى الثلثين فما جاوز الثلثين فهو في مضي السنة الثالثة، وهذا معنى السنة، وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية.

العلم أنهم قالوا: لا يكلف أحد غير إبله، ولا يقبل منه دونها كان مذهبهم أن إبله إن كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها، وإن كانت مهريّة لم يؤخذ منه ما هو شر منها، ثم هكذا ما كان بين الحجازية والمهريّة من مرتفع الإبل ومنخفضها وبهذا أقول.

وهكذا إن كانت إبله عوادي أو أوراك أو خميص، وإذا كان بلبه ولا إبل له كلف إبل أهل ذلك البلد؛ فإن لم يكن لأهل ذلك البلد إبل كلف إبل أقرب البلدان به مما يليه ويجبر على أن يؤدّي الإبل بكل حال؛ لأن رسول الله ﷺ قضى عليه بها، فإذا كانت موجودة بحال كلفها كما يكلف ما سواها من الحقوق التي تلزمه إذا وجدت، وإذا سأل الذي له الذية غير الإبل أو سألها الذي عليه الذية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الإبل إلا أن يجتمعا على الرضا بغير الإبل فيجوز لهما صرفها إلى ما تراضيا به كما يجوز صرف الحقوق إلى ما يتراضيان عليه.

فإن كانت إبل الجاني وإبل عاقلته هي مباينة لإبل غيرهم؛ فإن أتت عليها السنة فبقى عجافاً أو مرضى أو جرباً، فإذا كان هكذا قبل للجاني إن أدبت إليه إبلاً صحاحاً شروى إيلك أو خيراً منها جبر على قبرها منك وأنت متطوع بالفضل عن إيلك وإبل عاقلتك، وإن أردت أن تؤدّي شراً من إيلك وإبل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا إلا شرواها ما كانت موجودة؛ فإن لم توجد قبل أذ قيم صحاح غير معيبة مثل إيلك، وإذا حكمنا عليه بالقيمة حكمنا بها على الأغلب من نقد البلد الذي به الجاني إن كان دراهم قدرهم، وإن كان دنانير فدنانير، ولم يحكم بقيمة نجم منها إلا بعدما يحل على صاحبه، فإذا قوامه أخذناه به مكانه؛ فإن أعسر به أو مطلق حتى يجد إبلاً دفع الإبل وأبطلت القيمة، فإذا حل نجم آخر قومت الإبل قيمة يومها.

١٥- إعواز الإبل

قال الشافعي رحمه الله: وعام في أهل العلم أن رسول الله ﷺ قرّض الذية مائة من الإبل ثم قومتها عمره ﷺ على أهل الذهب والورق فالعلم بحيط إن شاء الله تعالى أن عمر لا يقومتها إلا قيمة يومها، ولعله قومت الذية الحالة كلها في العمد، وإذا قومتها عمر قيمة يومها فاتباعه أن تقوم كلها وجبت على إنسان قيمة يومها كما لو قومت إبل رجل أتلغها رجل شيئاً، ثم أتلغ آخر بعدها مثلها قومت بسوق يومها، ولو قومت سرقة ليقطع صاحبها شيئاً، ثم سرق بعدها آخر مثلها قومت كل واحد منهما قيمة يومها، ولعل عمر أن لا يكون قومتها إلا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت، ولا يكون قومتها إلا برضا من الجاني، وولي الجانية كما يقوم ما أعوز من الحقوق اللازمة غيرها، وما تراضى به من له الحق وعليه.

ذلك دليل على أن ذية الخطأ الذي لا يخلطه عمد مخالفة هذه الذية، وقد اختلف الناس فيها فالزم القاتل عدد مائة من الإبل بالسنة، ثم ما لم يخلطوا فيه ولا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه؛ لأنه اسم الإبل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ خمس - عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة.

١٩٨٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَزَيْبَةَ وَبَلْعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يسَارٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ ذِيَّةُ الْخَطَا عِشْرُونَ بِنْتٌ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتٌ لَبُونٍ وَعِشْرُونَ ابْنٌ لَبُونٍ ذَكَرٍ وَعِشْرُونَ حِقَّةٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةٌ. [أخرجه مالك (٨٥٢/٢)]

١٣- في تغليظ الذية

قال الشافعي رحمه الله: وتغليظ الذية في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وقتل ذي الرحم كما تقدّم في العمد غير الخطأ لا تختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء.

وإذا أصاب ذا رحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل التغليظ وكثيره في الذية سواء، فإذا قومت الذية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها.

قال: وتغلظ في الجراح دون النفس صغرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس، فلو شج رجل رجلًا موضحة عمداً فأراد المشجوج الذية أخذ من الشاج خلفين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة.

فإن قيل: كيف يكون نصف حقة؟

قلت: يكون شريكاً فيها على نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما، وهذا هكذا فيما دون الموضحة مما له أرش باجتهاد لا يختلف، فلو شجّه هاشمة كانت له فيها عشر من الإبل أربع خلفات وثلاث حقائق وثلاث جذاع، ولو شجّه منقلة كانت له فيها خمس عشرة ست خلفات وأربع جذاع ونصف وأربع حقائق ونصف، ولو فقأ عينه كانت له خمسون من الإبل عشرون خلفاً وخمس عشرة جذعة وخمس عشر حقة، وإذا وجبت له الذية خطأ؛ فكان أرش شجّة موضحة أخذت منه على حساب أصل الذية كما وصفت في العمد فتؤخذ في الموضحة خمس من الإبل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة.

١٤- أي الإبل على العاقلة؟

قال الشافعي رحمه الله: قد حفظت عن عدد من أهل

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فتؤخذ الإبل ما وجدت وتقوم عند الإعواز على ما وصفت؛ لأن من لزمه شيء لم يقوم عليه وهو يوجد مثله، ألا ترى أن من لزمه صنف من العروض لم يؤخذ منه إلا هو؛ فإن أعوز ما لزمه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه.

وقد يحتمل تقويم الإبل أن يكون أعوز من عليه الذببة فقومت عليه أو كانت موجودة عند غيره ببلده فقومت والأول أشبه - والله أعلم -.

وما روي مما وصفت من تقويم من قوم الذببة - والله أعلم - على ما ذهبت إليه.

قال: والذببة لا تقوم إلا بالذنانير والدرهم كما لا يقوم غيرها إلا بهما.

ولو جاز أن تقوما بغيرها جعلنا على أهل البقر البقر، وعلى أهل الشاة الشاة، فقد روي هذا عن عمر كما رويت عنه قيمة الذنانير والدرهم.

وجعلنا على أهل الطعام الطعام، وعلى الخيل الخيل، وعلى أهل الحلال الحلال بقيمة الإبل، ولكن الأصل كما وصفت الإبل، فإذا أعوز فالقيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه، وليس ذلك إلا من الذنانير والدرهم.

قال: وإن وجدت العاقلة بعض الإبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم تجد إذا لم تجد الوفاء منه بحال.

وإنما تقوم إبل من وجبت عليه الذببة إن كانت الجناية مما تعقلها العاقلة قومت إبلها، وإن كانت مما يعقلها الجاني قومت إبله إن اختلفت إبله وإبل العاقلة.

١٦- العيب في الإبل

قال الشافعي رحمه الله: ولا يكون للذي عليه الذببة أن يعطي فيها بعيراً معيأ عيأ يرث من مثل ذلك العيب في البيع؛ لأنه إذا قضى عليه بشيء بصفة فينبى أن ليس له أن يؤذي فيه معيأ كما يقضي عليه بدينار، فلا يكون له أن يؤذيه معيأ.

وكذلك الطعام يقضي به عليه وغيره لا يكون له أن يؤذيه معيأ.

قال الشافعي: لم أعلم خلافاً أن رسول الله ﷺ قضى بالذببة على العاقلة، وهذا أكثر من حديث الخاصة، ولم أعلم خلافاً في أن العاقلة العصبية وهم القرابة من قبل الأب، وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما بأن يعقل عن موالي صفية بنت عبد المطلب، وقضى للزبير بمراثمهم؛ لأنه ابنها.

١٩٨٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَمَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ قَالُوا: أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى أَنَّ دِبَّةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْحَرُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَقَوْمَ عُمَرَ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ قَدِيتُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لَا يَكْلَفُ الْأَعْرَابِيُّ الذَّهَبَ وَلَا الْوَرَقَ. [تقدم]

قال: وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الذببة على من يجد الإبل، ولم يقومها إلا عند الإعواز، ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهباً ولا ورقاً لوجود الإبل وأخذ الذهب والورق من القروي لإعواز الإبل فيما أرى - والله أعلم - أن الحق لا يختلف في الذببة.

١٩٨٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعِمِائَةَ دِينَارٍ وَعَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ وَيَقْسِمُهَا عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ، فَإِذَا غَلَّتْ رَفَعَ فِي قِيَمَتِهَا، وَإِذَا هَانَتْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى وَالثَّمَنُ مَا كَانَ. [أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، النسائي (٤٣٠٨)، ابن ماجه (٢٦٣٠) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده]

١٩٨٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: قَضَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى جِيعَ كَثُرِ الْمَالِ وَغَلَّتِ الْإِبِلُ فَأَقَامَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ بِسِتْمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٩٨٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ أَهْلُ الْقُرَى وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ وَالْقُرَوِيِّ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٩٨٩- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: الذببة النماشية أو الذهب؟ قال: كانت الإبل حتى كان عمر بن الخطاب ﷺ فقوم الإبل بعشرين ومائة كل بعير؛ فإن شاء القروي أعطى مائة ناقة، ولم يُعط ذهباً كذلك الأمر الأول. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٨ - عقل الموالى

قال الشافعي رحمه الله: ولا تعقل الموالى من أعلى وهم المعتقون عن رجل من الموالى وللمعتقين قرابة تحتمل العقل. وإن كانت له قرابة تحتمل بعض العقل عقلت القرابة، وإذا نفذ عقل الموالى المعتقون؛ فإن عجزوا هم وعواقلهم عقل ما بقي جماعة المسلمين.

وكذلك لا تعقل الموالى المعتقون عن المولى المعتق وللمولى المعتق قرابة تحتمل العقل؛ فإن كانت له قرابة تحتمل بعض العقل بدئ بهم؛ فإن عجزوا عقل عنه مولاة الذي اعتقه، ثم أقرب الناس إليه كما يعقلون عن مولاة الذي اعتقه لو جنى.

وهكذا إذا لم يكن لواحد من الجانبين قرابة عقل عنه الموالى من أعلى وأسفل على ما وصفت، وإن كان للمولى المعتق موال من فوق وموال من أسفل لم يعقل عنه مواليه من أسفل وعقل عنه مواليه من فوق؛ فإن عجزوا، ولم تكن لهم عاقلة عقل عنه مواليه من أسفل، وإنما جعلت مواليه من فوق يعقلون عنه، ومن فوقهم من مواليه؛ لأنهم عصبة وأهل ميراثه من دون مواليه من أسفل، ولم أجعل على الموالى من أسفل عقلاً بحال حتى لا يوجد نسب ولا موال من فوق بحال، ثم يحملونه، فإنه يعقل عنهم لا؛ لأنهم ورثة؛ ولكنهم يعقلون عنه كما يعقل عنهم.

قال: والسائبة معتق كالمعتق غير السائبة.

١٩ - عقل الحلفاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يعقل الحليف بالحلف، ولا يعقل عنه بحال إلا أن يكون مضى بذلك خبر لازم ولا أعلمه.

ولا يعقل العديد، ولا يعقل عنه، ولا يرث، ولا يورث، وإنما يعقل بالنسب والولاء الذي هو نسب وميراث الحليف والعقل عنه منسوخ، وإنما ثبت من الحلف أن تكون الدعوة واليد واحدة لا غير ذلك.

٢٠ - عقل من لا يعرف نسبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل أعجمياً، وكان نوبياً فجنى، فلا عقل على أحد من النوبة حتى يكونوا يشنون أنسابهم إثبات أهل الإسلام، ومن ثبت نسبه قضيت عليه بالعقل بالنسب، فأما إن أثبتوا قراهم وكانوا يقولون إنما يكون في القرية أهل النسب لم أقض عليهم بالعقل بحال إلا بإثبات النسب. وكذلك كل قبيلة أعجمية أو غيرها لم تثبت أنسابهم، وكل

قال وعلم العاقلة أن ينظر إلى القاتل والجاني ما دون القتل مما تحمله العاقلة من الخطأ؛ فإن كان له إخوة لأبيه حمل عليهم جنايتهم على ما تحتمل العاقلة؛ فإن احتملوا لم ترفع إلى بني جدته وهم عمومته؛ فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جدته؛ فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جد أبيه، ثم هكذا ترفع إذا عجز عنها أقاربه إلى أقرب الناس به ولا ترفع إلى بني أب ودونهم أقرب منهم حتى يعجز عنها من هو أقرب منهم كأن رجلاً من بني عبد مناف جنى فحملت جنايته بنو عبد مناف، فلم تحمّلها بنو عبد مناف فرفع إلى بني قصي؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كلاب؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مرة؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كعب؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني لؤي؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني غالب؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مالك؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني النضر؛ فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كنانة كلها، ثم هكذا حتى تنفذ قرابته أو تحتمل الذية.

قال: ومن في الديوان، ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله ﷺ على العاقلة ولا ديوان حتى كان الديوان حين كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

١٧ - ما تحمل العاقلة من الذية، ومن

يحملها منهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في أن المرأة والصبي إذا كانا موسرين لا يحملان من العقل شيئاً.

وكذلك المعتوه عندي - والله أعلم - ولا يحمل العقل إلا حرّاً بالغ، ولا يحملها من البالغين فقير، فإذا قضى بها ورجل فقير، فلم يحل نجم منها حتى أيسر أخذ بها، وإن قضى بها وهو غني، ثم حلت وهو فقير طرحت عنه إنما ينظر إلى حاله يوم يحل.

وإنما ينبغي للحاكم أن يكتب إذا حكم أنها على من احتمل من عاقلته يوم يحل كل نجم منها.

فإن عقل رجل نجماً، ثم أفلس في الثاني ترك من أن يعقل، ثم إن أيسر في الثالث أخذ بذلك النجم، وإن حل النجم وهو ممن يعقل، ثم مات أخذ من ماله؛ لأنه قد كان وجب عليه بالحلول واليسر والحياة.

ولم أعلم مخالفاً في أن لا يحمل أحد من الذية إلا قليلاً وأرى على مذهبه أن يحمل من كثر ماله وشهر من العاقلة إذا قومت الذية نصف دينار، ومن كان دونه ربع دينار، ولا يزد على هذا، ولا ينقص عن هذا يحملون إذا عقلوا الإبل على قدر هذا حتى يشترك النفر في بيع فيقبل منهم إلا أن يتطوع أحد بأكثر فيؤخذ منه.

يشبه مذاهب كثيرة لأهل العلم - والله تعالى أعلم - ومن قال: هذا القول قال: لو غيب بعض العاقلة، ولم يوجد له مال حاضر، ثم أخذ العقل ثمن بقي، ثم حضر الغائب لم يؤخذ منه شيء وقيل ذلك فيه لو كان حاضراً وامتنع من أن يؤذي العقل، وإذا كانت إبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من إبله ويجبرون على أن يشترك النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل، وإذا جنى الحر على الحر خطأ فما لزمه من دية أو أرض جناية، وإن قلت جعلتها على العاقلة.

وإذا جنى الحر على العبد خطأ، ففيها قولان:

أحدهما: أن تحمله العاقلة عنه؛ لأنها جناية حر على نفس عرمة.

والثاني: لا تحمله العاقلة؛ لأنه قيمة لا دية، وإذا جنى الحر جناية عمد لا قصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذمياً أو وثيقاً أو مستأماً فالدية في ماله لا تضمن العاقلة منها.

وكذلك إذا جنى رجل على رجل جائرة أو ما لا قصاص فيه فهو في ماله دون عاقلته، وإذا جنى الصبي والمعتوه جناية خطأ ضمنها العاقلة، وإن جنيا عمداً، فقد قيل تعقلها العاقلة كالخطأ في ثلاث سنين وقيل: لا تعقلها العاقلة؛ لأن النبي ﷺ إنما قضى أن تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا أنا إن قضينا به عمداً إلى ثلاث سنين، فإنما يقضي بدية العمد حالة، وإن قضينا بها حالة، فلم يقض على العاقلة بدية إلا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جناية عمد بحال.

٢٢- جاع الديات فيما دون النفس

١٩٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم، وفي الأنف إذا أوعى جذعاً مائة من الإبل، وفي الماشومة ثلث النفس، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مائة من الإبل، وفي السن خمسون، وفي الموضحة خمسون. [تهتم]

٢٣- باب دية الأنف

قال الشافعي رحمه الله: وفيما قطع من المارن، ففيه من الدية بحساب المارن إن قطع نصفه، ففيه النصف أو ثلثه، ففيه

من لم يثبت نسبه من أعجمي أو لقيط أو غيره لم يكن له ولاية فعلى المسلمين أن يعقلوا عنه لما يجمع بينه وبينهم من ولاية الذين وإنهم يأخذون ماله إذا مات، ومن انتسب إلى نسب فهو منه إلا أن ثبت بينه قاطعة بما تقطع بينة على الحقوق بخلاف ذلك ولا تقبل بينة على دفع نسب بالسماع، وإذا حكمنا على أهل العهد والمستأمنين في العقل حكمنا عليهم حكمنا على المسلمين يلزم ذلك عواقبهم الذين يجري حكمنا عليهم، فإذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها ألزمت الجاني ذلك، وما عجزت عنه عاقلة إن كانت له الزمناه في ماله دون غير عاقلته منهم ولا نقضي به على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه له؛ لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركون، وأنهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فيثا.

٢١- أين تكون العاقلة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والعاقلة النسب، فإذا جنى الرجل بمكة وعاقلته بالشام؛ فإن لم يكن مضي خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة إلى حاكم الشام فيأخذ عاقلته بالعقل، ولا يحمله أقرب الناس إلى عاقلته بمكة بحال وله عاقلة بأبعد منها، وإن امتنعت عاقلته من أن يجري عليهم الحكم جاهدوا حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كل حق لزمهم؛ فإن لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم، وكان كحق عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم.

قال: وقد قيل: يحمله عاقلة الرجل ببلده، ثم أقرب العواقل بهم، ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل ببلد يؤخذ منه بكتاب - والله أعلم -.

وإن كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه، وإذا كانت العاقلة كثيراً يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت أن الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضوراً بالبلد وأموالهم، فقد قيل يأخذ الوالي من بعضهم دون بعض؛ لأن العقل لزم الكل وأحب إلي أن يفرض ذلك عليهم حتى يستووا فيه، وإن قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم، وإن كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد، فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسألة التي قبلها، ومن ذهب إلى هذا قال الجناية من غير من تؤخذ منه وكل يلزمه اسم عاقلة رأيهم أخذ منه فهو مفض عليه مما أخذ منه، ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره.

قال: ولا أرد الذي أخذت منه على من لم آخذ منه، وهذا

الثلث.

أوضح شيء مما قطع من جلده ولحمه كانت فيه موضحة أو هشمت كانت فيه هاشمة.

وكذلك منقلة، ولو قطع ذلك قطعاً كانت فيه حكومة أكثر من هذا كله؛ لأنه أزيد من المنقلة، ولا يبين أن يكون فيه مأمومة؛ لأنه لا يصل إلى دماغ والوصول إلى الدماغ يقتل كما يكون وصول الجائفة إلى الجوف يقتل.

٢٥ - كسر الأنف وذهاب الشم

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كسر الأنف، ثم جبر، ففيه حكومة، ولو جبر أعوج كانت فيه الحكومة بقدر عيب العوج، ولو ضرب الأنف، فلم يكسر لم يكن فيه حكومة؛ لأنه ليس بجرح ولا كسر عظم، ولو كسر الأنف أو لم يكسر فانقطع عن الجنب عليه أن يشم ريح شيء بحال، فقد قيل في الذية، ومن قال: هذا قاله لو جدد وذهب عنه الشم فجعل في الذية، وفي الجدد دية.

قال: وإن كان ذهب الشم عنه في وقت الألم، ثم يعود إليه بعد انتظرتة حتى يأتي ذلك الوقت؛ فإن مات قبله أعطي ورثته الذية، وإن جاء، وقال: لا أشم شيئاً أعطي الذية بعد أن يجلف ما يجد رائحة شيء بحال، وإن قال أجدر ريح ما اشتدت رائحته وحذت ولا أجدر ريح ما لانت رائحته، وقد كنت أجدها؛ فكان يعلم لذلك قدر جعل فيه بقدره.

وإن كان لا يعلم له قدر ولا أحسبه يعلم، ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويجلف فيه كله، وإن قضى له بالذية، ثم أقر أنه يجد رائحة قضى عليه برد الذية، وإن مر بريح مكروهة فوضع يده على أنفه فقبل: وقد وجد الرائحة، ولم يقر بأنه وجدها لم يرد الذية من قبل أنه قد يضع يده على أنفه، ولم يجد شيئاً من الريح يضعها حاكاً له ويمتخطا وعبثاً ومحدثاً نفسه، ومن غبار أو غيره.

٢٦ - الذية في اللسان

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع اللسان قطعاً لا قود فيه خطأ، ففيه الذية وهو في معنى الأنف ومعنى ما قضى النبي ﷺ فيه بديهة من تمام خلقه المرء، وأنه ليس في المرء منه إلا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حفظت عنه بمن لقيته في أن في اللسان إذا قطع الذية واللسان خالف للأنف في معان منها أنه المعبر عما في القلب، وإن أكثر منفعة ذلك، وإن كانت فيه المنفعة بمعونته على إمرار الطعام والشراب، وإذا جني على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع، ففيه الذية تامة ولا أحفظ عن أحد لقيته من أهل العلم في هذا خلافاً.

وإذا قطع من اللسان شيء لا يذهب الكلام قيس، ثم كان

قال: ويحسب بقياس مارن الأنف نفسه، ولا يفضل واحدة من صفحتيه على واحدة ولا روثه على شيء لو قطع من مؤخره ولا الحاجز من منخرينه منه على ما سواه، وإن كان أوعيت الروث إلا الحاجز كان فيما أوعيت سوى الحاجز من الذية بحساب ما ذهب منه، وإذا شق في الأنف شق، ثم التأم، ففيه حكومة، فإذا شق، فلم يلتئم فتبين انفراجه أعطي من دية المارن بقدر ما ذهب منه وحكومة إن لم يذهب منه شيء.

قال: قد روي عن ابن طاوس عن أبيه قال عند أبي كتاب عن النبي ﷺ فيه وفي الأنف إذا قطع المارن مائة من الإبل.

قال الشافعي: حديث ابن طاوس في الأنف أبين من حديث آل حزم ومعلوم أن الأنف هو المارن؛ لأنه غضروف يقدر على قطعه بلا قطع لغريه، وأما العظم، فلا يقدر على قطعه إلا بمؤنة وضرر على غيره من قطع أو كسر أو ألم شديد.

قال الشافعي: ففي المارن الذية ومنه ذهب من لقيت أن في المارن الذية، وإذا قطع بعض المارن فالبين فاعاده الجنب عليه أو غيره فالتأم، ففيه عقل تام كما يكون لو لم يعد، ولو لم يلتئم، ولو قطعت منه قطعة، فلم تروعب وتدلت فاعيدت فالتامت كان فيها حكومة؛ لأنها لم تجدد وإنما الجدد القطع، وإذا ضرب الأنف فاستحشف حتى لا يتحرك غضروفه ولا الحاجز بين منخرينه، ولا يلتقي منخرانه، ففيه حكومة لا أرض تام، ولو كانت الجناية عليه في هذا عمداً لم يكن فيه قود، ولو خلق هكذا أو جني عليه فصار هكذا، ثم قطع كانت فيه حكومة أكثر من حكومته إذا استحشف، وما أصابه من هذا الاستحشاف وبقي بعضه دون بعض، ففيه حكومة بقدر ما أصاب من الاستحشاف، وإنما منعتني أن أجعل استحشافه كشلل اليد أن في اليد منفعة تعمل، وليس في الأنف أكثر من الجمال أو سد موضعه، وأنه مجرى لما يخرج من الرأس ويدخل فيه فكل ذلك قائم فيه، وإن كان قد نقص الانضمام أن يكون عوناً على ما يدخل الرأس من السعوط، ولم يجر أن يجعل فيه إذا استحشف، ثم قطع الذية كاملة، وقد جعلت في استحشافه حكومة وهو ناقص بما وصفت.

٢٤ - الذية على المارن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قطع من العظم المتصل بالمارن شيء من المارن كانت فيه حكومة مع دية المارن. وكذلك لو قطع دون المارن فصار جائفاً، وصار المارن منقطعاً منه، وإنما فيه حكومة، وهكذا لو قطع معه من محاجر العينين والحاجبين والجهة شيء لا يوضح كانت فيه حكومة، ولو

طرفان قطع رجل أحذ طرفيه؛ فإن أذهب الكلام، ففيه الدّية، وإن ذهب بعضه، ففيه من الدّية بحسب ما ذهب منه، وإن أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدّية، ثم نطق بعدها رد ما أخذ له من الدّية، وإن نطق ببعض الكلام الذي ذهب، ولم ينطق ببعض رد من الدّية بقدر ما نطق به من الكلام.

قال: وإن قطع أحد الطرفين، ولم يذهب من الكلام شيء؛ فإن كان الطرفان مستويي المخرج من حيث افترقا كان فيه من الدّية بقياس اللسان ربعا كان أو أقل أو أكثر؛ فإن كان المقطوع زائلا عن حد مخرج اللسان، ولم يذهب من الكلام شيء، ففيه حكومة، وإن كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومته قدر قياس اللسان، وإن قطع الطرفان جميعا وذهب الكلام، ففيه الدّية، وإن كان أحد الطرفين في حكم الزائد من اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الألم، وإذا قطع الرجل من باطن اللسان شيئا فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدّية بقدر ما منع من الكلام؛ فإن لم يمنع كلاما، ففيه من الدّية بحسب اللسان.

وإذا قطع الرجل من اللسان شيئا لم يمنع الكلام أو يمنع بعض الكلام، ولا يمنع بعضه كان فيه الأكثر مما منع من الكلام أو قياس اللسان.

٢٧ - اللّٰهية

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع الرجل لسانه لسان الرجل عمدا؛ فإن كان يقدر على القصاص منها، ففيها القصاص، وإن كان لا يقدر على القصاص منها أو أقطعها خطأ، ففيها حكومة.

٢٨ - دية الذكر

قال الشافعي: وإذا قطع الذكر فاعوب، ففيه الدّية تامة؛ لأنه في معنى الأنف؛ لأنه من تمام خلقه المرء، وأنه ليس في المرء منه إلا واحد، ولم أعلم خلافا في أن في الذكر إذا قطع الدّية تامة، وقد يخالف الأنف في بعض أمره، وإذا قطعت حشفته فاعوبت، ففيها الدّية تامة.

ولم أعلم في هذا بين أحد لقيته خلافا وسواء في هذا ذكر الشيخ الفاني الذي لا يأتي النساء إذا كان ينقبض وينبسط، وذكر الحفي الذي لم يأت امرأة قط، وذكر الصبي؛ لأنه عضو أين من المرء سالم، ولم تسقط فيه الدّية بضعف في شيء منه، وإنما يسقط أن يكون فيه دية تامة بأن يكون به كالشليل، فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينبسط فأما بغير ذلك من قرح فيه أو غيره من عيوبه جذام أو برص أو عوج رأس، فلا تسقط الدّية فيه بواحد من هذا والقول في أن الذكر ينقبض وينبسط قول المجني

فيما قطع منه بقدره من اللسان؛ فإن قطع حذية من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام، ففيه ربع الدّية، وإن ذهب أقل من ربع الكلام، ففيه ربع الدّية، وإن ذهب نصف كلامه، ففيه نصف الدّية أجعل عليه الأكثر من قياس ما أذهب من كلامه أو لسانه، وإذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه بأصول الحروف من التهجّي؛ فإن نطق بنصف التهجّي، ولم ينطق بنصفه فله نصف الدّية.

وكذلك ما نطق به مما زاد أو نقص على النصف، ففيه بحسابه، وسواء كل حرف أذهب منه خف على اللسان وقل هجاؤه أو ثقل على اللسان وكثر هجاؤه كالشين والصاد والألف والتاء والراء سواء لكل واحد منها حصته من الدّية من العدد، ولا يفضل بعضها على بعض في ثقل وخفة وأي حرف منها لم يفصح به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن ينجي عليه، وإن خف لسانه لأن ينطق بغيره يريد فهو كما لم يخف لسانه بأن ينطق به له أرشه من العقل تاما مثل أن يريد أن ينطق بالراء فيجعلها باء أو لا، وما في هذا المعنى.

قال: وإن نطق بالحرف مينا له غير أن لسانه ثقل عما كان عليه قبل ينجي عليه، ففيه حكومة، وإن جنى على رجل كان أرث أو لا يفصح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن إفصاحه به أو زاد في رتته أو لثغه على ما كان في الحرف، ففيه حكومة لا أرش الحرف تامة، وإذا جنى على لسان المبرسم التّقبل وهو يفصح بالكلام، ففيه ما في لسان الفصيح الخفيف.

وكذلك إذا جنى على لسان الصبي، وقد حركه بكاء أو بشيء يعبره اللسان فبلغ أن لا ينطق، ففيه الدّية؛ لأن العام الأغلب أن الألسنة ناطقة حتى يعلم أنها لا تنطق، وإن بلغ أن ينطق ببعض الحروف، ولا ينطق ببعضها كان له من الدّية بقدر ما لا ينطق به، وإذا جنى على لسان رجل كان ينطق به، ثم أصابه مرض فذهب منطقه أو على لسان الأخرس، ففيهما حكومة، وإذا جنى الرجل على لسان الرجل، فقال جيت عليه وهو أبكم أو يفصح ببعض الكلام، ولا يفصح ببعض فالقول قوله حتى يأتي المجني عليه بأنه كان ينطق، فإذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني إلا ببينة.

ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك، وهكذا لو قال جيت عليه وهو أعمى؛ فإن قامت بيّنة أنه كان يبصر لم يقبل قول الجاني أنه حدث على بصره ذهاب إلا ببينة، ولو عرف المجني عليه بكم أو عمى، ثم ادعى أولياؤه أن بصره صح، وأن لسانه فصح كان القول قول الجاني وكلفوا هم والمجني عليه البيّنة أنه عاد إليه بصره وأفصح بعد البكم؛ فإن خلق للسان

عليه مع يمينه؛ لأنه عورة، فلا أكلفه أن يأتي بيّنة أنه كان يتقبض وينبسط، وعلى الجاني البيّنة إن ادعى بخلاف ما قال الجاني عليه، وإذا جنى الرجلُ على ذكر الرجل فجاءه فالتأم، ففيه حكومة.

وكذلك إذا جرحه أي جرح كان، فلم يشله، ففيه حكومة؛ فإن أشله، ففيه الدية تامة.

قال الشافعي: وإذا جنى على ذكر الأشل، ففيه حكومة، وإذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى يبينها؛ فإن كانت من نفس الذكر دون الحشفة، ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء فيها بقدر حسابها من الذكر ويقاس الذكر في الطول والعرض معاً في طولهِ وعرضه فيه الحشفة، وإن كانت الجنابة في الحشفة، ففيها قولان: أحدهما إن الحساب في الجنابة بالقياس من الحشفة؛ لأن الدية تسم في الحشفة لو قطعت وحدها؛ لأن الذي يلي الجماع هي، فإذا ذهب فسد الجماع والثاني أن فيها بحساب الذكر كله، ولو قطع من الذكر حذية أو جافها، فكان الماء والبول ينصب منها كان فيها الأكثر مما ذهب من الذكر بالقياس أو الحكومة في نقص ذلك وعيه في الذكر، وفي ذكر العبد ثمة كما في ذكر الحر دية، ولو زاد قطع الذكر ثمن العبد أضعافاً، ولو جنى رجلٌ على ذكر رجلٍ فقطع حشفته، ثم جنى عليه آخر فقطع ما بقي منه كان في حشفته الدية وفيما بقي حكومة، وفي ذكر الخصي الدية تامة؛ لأنه ذكر بكماله والأثنيان غير الذكر.

وإذا جنى الرجلُ على ذكر الرجل، فلم يشلل وانقبض وانبسط وذهب جماعه لم تسم فيه الدية؛ لأن الذكر ما كان مسلماً فالجماع غير متتم إلا من حادث في غير الذكر، ولكنه لو انقبض، فلم ينبسط أو انبسط، فلم يتقبض كان هذا شللاً وكانت فيه الدية تامة.

٢٩ - ذكرُ الخشي

قال الشافعي: وإذا قطع ذكر الخشي وقف؛ فإن كان رجلاً؛ فكان قطع ذكره عمداً، ففيه القود إلا أن يشاء الدية، وإن كان خطأ، ففيه الدية تامة، وإن كان أنثى، ففي ذكره حكومة، وإن مات مشكلاً فالقول قول الجاني أنه أنثى مع يمينه وفيه حكومة، وإن أبى أن يجلّف ردّت اليمين على ورثة الخشي يجلّفون أنه بان ذكراً قبل أن يموت وفيه الدية تامة، ولا يقبل قول ورثته بأنه بان ذكراً ولا الجاني بأنه بان أنثى إلا بان يصف الخالف منهم ما إذا كان يصف قضي به على ما يقول؛ وإن قالوا معاً بان، ولم يصفوا أو وصفوا فأخطوا وقف حتى يعلم؛ فإن لم يعلم، ففيه حكومة.

وإن عدا رجلٌ على خشي مشكل فقطع ذكره وأثنيه وشفره عمداً فسأل الخشي القود قيل إن شئت وقنناك؛ فإن بنت

ذكراً أقنناك بالذكر والأثنيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين، وإن بنت أنثى، فلا قود لك عليه وجعلنا لك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكر والأثنيين، وإن مات قبل أن تبين فلك دية امرأة تامة وحكومة؛ لأننا على إحاطة من أشك ذكر أو أنثى فأعطيناك دية أنثى بالشفرين وحكومة بالذكر والأثنيين، ولو كنت ذكراً أعطيناك دية رجل بالذكر والأثنيين وحكومة بالشفرين؛ فكان ذلك أكثر مما أعطيناك أولاً فيدفع إليك ما لا يشك أنه لك، وإن كان لك أكثر منه، ولا يدفع إليك ما لا يدري لعل لك أقل منه، وهكذا لو كان الجاني على هذا الخشي المشكل امرأة لا يختلف، ولو أراد القود لم يقد حتى يبين أنثى فيقاد في الشفرين.

وتكون له حكومة في الذكر والأثنيين أو يبين ذكراً، فيكون له ديتان في الذكر والأثنيين وحكومة في الشفرين، ولا يكون له قود بأنها ليست بذكر وهي، وإن كانت قطعت له شفرين، فإنما قطعت شفرين زائدين في خلقته إن كان ذكراً لا شفرين كشفرها اللذين هما من تمام خلقتها، ولو جنى عليه خشي مشكل مثله كان هكذا لا يقاد حتى يبين الجاني والجني عليه معاً، فإذا كانا ذكراً، ففيهما القود، وإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فلا قود، وإذا جنى الرجلُ على الخشي المشكل فقطع له ذكراً وأثنيين وشفرين فسأل عقل أقل ماله أعطيته إياه، ثم إن بان له زيادة زيدت، وذلك إن أعطيته دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأثنيين فتبين ذكراً فزيده دية رجل ونصف دية حتى أتم له بالأثنيين دية وبالذكر دية وانظر في حكومة الذكر التي أخذت له أولاً والأثنيين، فإذا كانت أكثر من حكومة الشفرين رددت على الجاني ما زادت حكومة الذكر والأثنيين على دية الشفرين، ثم جعلتها قصاصاً من الدية والنصف الذي زده إياها.

قال: ولو جنى رجلٌ وامرأة على خشي مشكل فقطعا الذكر والأثنيين والشفرين فسأل الخشي القود كان كجنابة كل واحدٍ منهما على الأثني، ولا يقاد حتى يبين ذكراً فيقاد من الذكر، ويحكم له على المرأة بالأرض أرض امرأة أو يبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على الرجل بالأرض، أرض امرأة، ولو خلق لرجل ذكراً أحدهما يبول منه والآخر لا يبول منه فأيهما بال منه فهو الذكر الذي يقضي به وتكون فيه الدية، وفي الذي لا يبول منه حكومة، وإن بال منهما جميعاً فأيهما كان خرج أشد استقامة على مخرج الذكر فهو الذكر، وإن كانا مستويين معاً فأباهما الذكر؛ فإن أشكلاً، فلا قود له، وفي كل واحدٍ منهما حكومة أكثر من نصف دية ذكر.

٣٠- دية العينين

١٩٩١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَعْمَرُوا بَنِي حَزْمٍ، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ. [تقدم]

قال الشافعي: وفي الحديث ما بين أنه ﷺ يعني خمسين من الإبل.

قال: وهذا دليل على أن كل ما كان من تمام خلقية الإنسان، وكان يالم بقطعه منه؛ فكان في الإنسان منه اثنان، ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك العين العمشاء القبيحة الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشيخ الكبير والشاب إن ذهب بصر العين، ففيها نصف الدية أو مجتقت أو صارت قائمة من الجنائزية، ففيها نصف الدية، وإذا ذهب بصرها وكانت قائمة فبخقت، ففيها حكومة، ولو كان على سواد العين بياض متنع عن الناظر، ثم فقتت العين كانت ديتها كاملة، ولو كان البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحساب ما صبح من الناظر والغني ما يغطي من الناظر، ولو كان البياض رقيقاً يبصر من ورائه، ولا يمنع شيئاً من البصر، ولكنه يكله كان كالعلة من غيره، وكان فيها الدية تامة، وإذا نقص البياض البصر، ولم يذهب كان فيه من الدية بحساب نقصانه، وعلل البصر وقياس نقصه مكتوب في كتاب العمود وسواء العين اليمنى واليسرى وعين الأعور وعين الصحيح، ولا يجوز أن يقال في عين الأعور الدية تامة، وإنما قضى رسول الله ﷺ في العين بمخمسين وهي نصف الدية وعين الأعور لا تعدو أن تكون عيناً، وإذا فق الرجل عين الرجل، فقال فقائها وهي قائمة، وقال المفقوء عنه إن كان حياً أو أولياؤه إن كان ميتاً فقأها صحيحة فالقول قول الفاقئ إلا أن يأتي المفقوء عنه أو أولياؤه بالبينة أنه أبصر بها في حال، فإذا جاءوا بها بأنه كان يبصر بها في حال فهي صحيحة، وإن لم يشهدوا أنه كان يبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي الفاقئ بالبينة أنه فقأها قائمة، وهكذا إذا فقأ عين الصبي، فقال فقائها، ولا يبصر، وقال أولياؤه فقأها، وقد أبصر فعليهم البينة أنه أبصر بها بعد أن ولد وسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها، وإن لم يتكلم إذا رآه يتبع الشيء يبصره وتطرف عيناه، ويتوقاه، وهكذا إن أصاب اليد، فقال أصبتها شلاء، وقال المصاب يد صحيحة فعلى المصاب يد أن يأتي بالبينة أنها كانت في حال تقبض وتبسط، فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني بالبينة أنها شلت بعد الانقباض

٣١- دية أشفار العينين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلها، ففيها الدية كاملة في كل جفن ربع الدية؛ لأنها أربعة في الإنسان وهي من تمام خلقته وتما يالم بقطعه قياساً على أن النبي ﷺ جعل في بعض ما في الإنسان منه واحد الدية، وفي بعض ما في الإنسان منه اثنان نصف الدية، ولو فقأ العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية، وفي الجفون الدية؛ لأن العينين غير الجفون، ولو تنفأ أهدأهما، فلم تنبت كان فيها حكومة، وليس في شعر الشفر أرش معلوم؛ لأن الشعر بنفسه ينقطع، فلا يالم به صاحبه وينبت ويقل ويكثر، ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيالم الجني عليه بما ناله مما يؤلم، وما أصيب من جفون العينين، ففيه من الدية بحسابه.

٣٢- دية الحاجبين واللحية والرأس

قال الشافعي رحمه الله، وإذا تنفأ حاجبا الرجل عمداً، فلا قود فيهما؛ فإن قطع جلدتهما حتى يذهب الحاجبان؛ فكان يقدر على قطع الجلد كما قطع، ففيها القود إلا أن يشاء الجاني عليه العقل؛ فإن شاء فهو في مال الجاني.

وكذلك إن كان قطعهما عمداً والقصاص لا يستطاع فيهما، ففيهما حكومة في مال الجاني وفيهما حكومة إذا قطعهما خطأ إلا أن يكون حين قطع جلدتهما أوضح عن العظم، فيكون فيهما الأكثر من موضحتين أو حكومة، وهكذا اللحية والشاربان والرأس ينتفأ قود لا قود في التفاف، وقد قيل فيه حكومة إذا نبت، وإن لم ينبت، ففيه حكومة أكثر منها، وإن قطع من هذا شيء بمجلدته كما وصفت في الحاجبين، ففيه الأكثر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع إن أوضح موضحة أو مواضع بينهن صحة من الرأس أو اللحية لم توضح.

١٩٩٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ الْحَاجِبِ يَشِينُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِشْيءٍ. [أخرجه

البيهقي (٩٨/٩)]

قال الشافعي رحمه الله: فيه حكومة بقدر الشين والألم.

فَالَّذِي فِيهِ عَلَى الْعَدُوِّ لَا يُفْضَلُ إِنْ مِنْهُ عَلَى أَيْسَرٍ وَلَا أَعْلَى مِنْهُ عَلَى أَسْفَلٍ وَلَا أَسْفَلُ عَلَى أَعْلَى، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَنْفَعِهِ وَلَا إِلَى جَمَالِهِ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى عَدُوِّهِ، وَمَا قَطَعَ مِنَ الشَّقَتَيْنِ فَبِحَسَابِهِ.

وكَذَلِكَ إِنْ قَطَعَ مِنَ الشَّقَتَيْنِ شَيْءٌ، ثُمَّ قَطَعَ بَعْدَهُ شَيْءٌ كَانَ عَلَيْهِ فِيمَا قَطَعَ بِحَسَابِ مَا قَطَعَ.

وَفِي الشَّقَتَيْنِ الْقَوْدُ إِذَا قَطَعْنَا عَمْدًا.

وَسَوَاءُ الشَّقَتَانِ الْغُلِظَتَانِ وَالرَّقِيقَتَانِ وَالنَّامَتَانِ وَالْقَصِيرَتَانِ إِذَا كَانَ قَصْرُهُمَا مِنْ خَلْقَتُهُمَا، وَإِنْ أَصَابَ إِنْسَانٌ شَفَتَيْنِ فَيَسْتَأْخِرُ تَصِيرًا مَقْلَصَتَيْنِ لَا تَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ أَوْ اسْتَرْخَتَا حَتَّى تَصِيرَ لَا تَقْلَصَانِ عَنِ الْأَسْنَانِ إِذَا كَثُرَ أَوْ ضَحِكَ أَوْ عَمَدَ تَقْلِصُهُمَا، فِيهِمَا الدِّيَةُ تَامَةً؛ فَإِنْ أَصَابَهُمَا جَانٌ، فَكَانَتَا مَقْلَصَتَيْنِ عَنِ الْأَسْنَانِ بَعْضُ التَّقْلِصِ لَا تَنْطَبِقَانِ عَلَيْهَا كُلُّهُمَا وَتَرْتَفِعَانِ إِلَى فَوْقِ أَوْ كَانَتَا مَسْتَرْخَتَيْنِ تَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ وَلَا تَقْلَصَانِ إِلَى فَوْقِ كَمَا تَقْلَصُ الصَّحِيحَتَانِ كَانَ فِيهِمَا مِنَ الدِّيَةِ بِحَسَابِ مَا قَصَرْتَا عَنْ بُلُوغِهِمَا يَمَّا يَبْلُغُهُ الشَّقَتَانِ السَّالَتَانِ يَرَى ذَلِكَ أَهْلُ الْبَصَرِ بِهِ، ثُمَّ يَحْكُمُونَ فِيهِ إِنْ كَانَ نَصْفًا أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ.

وَإِنْ شَقَّ فِيهِمَا شَقًّا، ثُمَّ التَّامَ أَوْ لَمْ يَلْتَمِمْ، وَلَمْ يَقْلَصْ عَنِ الْأَسْنَانِ، فِيهِ حُكُومَةٌ، وَإِنْ قَلَصَ عَنِ الْأَسْنَانِ شَيْئًا حَتَّى يَكُونَ كَمَا قَطَعَ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ كَانَ إِذَا مَدَّ التَّامَ، وَإِذَا أَرْسَلَ عَادَ فَهَذَا انْتِبَاضٌ لَافْتِرَاقِ الشَّقَّةِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ قَطَعَهُ فَأَبَانَهُ مِنْهَا فَلَيْسَ فِيهِ عَقْلٌ مَعْلُومٌ وَفِيهِ حُكُومَةٌ بِقَدْرِ الشَّيْنِ وَالْأَلَمِ، وَلَوْ قَطَعَ مِنَ الشَّقَّةِ شَيْءٌ كَانَ فِيهَا بِحَسَابِ مَا قَطَعَ وَالشَّقَّةُ كُلُّ مَا زَايَلَ جِلْدَ الذَّقَنِ وَالْحَذَيْنِ مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلٍ مُسْتَدِيرًا بِالْفَمِ كُلَّهُ تَمَّا ارْتَفَعَ عَنِ الْأَسْنَانِ وَاللِّحْيَةِ، فَإِذَا قَطَعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ طَوْلًا حَسَبَ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ وَطَوْرُ الشَّقَّةِ الَّتِي قَطَعَ مِنْهَا الْعُلْيَا كَانَتْ أَوْ السَّفْلَى، ثُمَّ كَانَ فِيهِ بِحَسَابِ الشَّقَّةِ الَّتِي قَطَعَ مِنْهَا.

٣٥ - دية اللّحين

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا ثَابِتَةٌ فِي عَظْمِ الرَّأْسِ وَالْأَسْنَانُ السَّفْلَى ثَابِتَةٌ فِي عَظْمِ اللَّحْيَيْنِ مُلْتَصِقَتَيْنِ، فَإِذَا قَلَعَ اللَّحْيَانِ مِنْ أَسْفَلٍ مَعًا، فِيهِمَا الدِّيَةُ تَامَةً، وَإِنْ قَلَعَ أَحَدَهُمَا وَثَبَتَ الْآخَرُ، فَفِي الْمَقْلُوعِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبِتْ وَسَقَطَ الْآخَرُ مَعَهُ، فِيهِمَا الدِّيَةُ مَعًا، وَفِي الْأَسْنَانِ الَّتِي فِيهِمَا فِي كُلِّ سَنٍّ مَعَ الدِّيَةِ فِي اللَّحْيَيْنِ، وَلَيْسَتْ تَشْبِهُ الْأَسْنَانَ الْيَدُ فِيهَا الْأَصَابِعُ فِي الْكَفِّ؛ لِأَنَّ مُنْفَعَةَ الْكَفِّ وَالْيَدِ بِالْأَصَابِعِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا كَبِيرُ مُنْفَعَةٍ وَاللَّحْيَانِ إِذَا ذَهَبَا ذَهَبَتِ الْأَسْنَانُ وَهِيَ وَقَايَةُ اللِّسَانِ وَمَنْعًا لِمَا يَدْخُلُ الْجُوفَ وَرَدُّ الطَّعَامِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْجُوفِ، فِيهِمَا الدِّيَةُ دُونَ الْأَسْنَانِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا سَنٌّ فَذَهَبَا كَانَتْ فِيهِمَا

١٩٩٣ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِقَطَاءٍ: خَلَقَ الرَّأْسَ لَهُ قَدْرًا؟ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا قَدْرَ فِي الشَّعْرِ مَعْلُومٌ وَفِيهِ إِذَا لَمْ يَنْبَسِ أَوْ نَبَسَ مَعْيَا حُكُومَةٌ بِقَدْرِ الْأَلَمِ أَوْ الْأَلَمِ وَالشَّيْنِ.

٣٣ - دية الأذن

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الْأَذْنِ إِذَا اصْطَلَمَتْ، فِيهِمَا الدِّيَةُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِالَّذِي مِنَ الْاِثْنَيْنِ فِي الْإِنْسَانِ.

١٩٩٤ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ قَطَاءٌ: فِي الْأَذْنِ إِذَا اسْتَوْجِبَتْ نِصْفُ الدِّيَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اصْطَلَمَتْ الْأَذْنَانِ، فِيهِمَا الدِّيَةُ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ، وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُمَا، وَلَمْ يَصْطَلَمَا، فَفِي السَّمْعِ الدِّيَةُ، وَإِنْ ضَرَبْتَا فَاصْطَلَمْتَا وَذَهَبَ السَّمْعُ، فَفِي الْأَذْنَيْنِ الدِّيَةُ وَالسَّمْعِ الدِّيَةُ وَالْأَذْنَانِ غَيْرُ السَّمْعِ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَتِ الْأَذْنَانِ مُسْتَحْشِفَتَيْنِ بَعْدَ مَا مِنَ الْاسْتِحْشَافِ بِالْيَدِ مِنَ الشَّلَلِ، وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ إِذَا حَرَكْتَا لَمْ تَحْرَكَا لَيْسَ أَوْ غَمَزْتَا بِمَا يُؤْلَمُ لَمْ تَأْلَمَا فَقَطَعْتُهُمَا، فِيهِمَا حُكُومَةٌ لَا دِيَةَ تَامَةً، وَإِنْ ضَرَبَهُمَا إِنْسَانٌ صَحِيحَتَيْنِ فَصَبَّرَهُمَا إِلَى هَذِهِ الْحَالِ، فِيهِمَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ دِيَتُهُمَا تَامَةٌ كَمَا تَمُّ دِيَةُ الْيَدِ إِذَا شَلَّتْ.

وَالثَّانِي أَنْ فِيهِمَا حُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُنْفَعَةَ فِيهِمَا فِي حَرَكَاتِهِمَا كَالْمُنْفَعَةِ فِي حَرَكَةِ الْيَدِ إِنَّمَا هُمَا جَمَالٌ فَالْجَمَالُ بَاقٍ، وَإِذَا قَطَعَ مِنَ الْأَذْنِ شَيْءٌ، فِيهِ بِحَسَابِهِ مِنْ أَعْلَاهَا كَانَ أَوْ أَسْفَلَهَا بِحَسَابِهِ مِنَ الْقِيَاسِ فِي الطَّوْلِ وَالْعَرْضِ لَا فِي إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى، وَإِنْ كَانَ قَطَعَ بَعْضُهُ أَشْيَيْنِ مِنْ بَعْضٍ لَمْ أَزِدْ فِيهِ لِلشَّيْنِ وَلَا أَزِيدُ لِلشَّيْنِ فِيمَا جَعَلْتُ فِيهِ أَرْضًا مَعْلُومًا شَيْئًا فِي مَمْلُوكٍ وَلَا حُرٍّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الْمَوْضِعِ خَمْسٌ، فَلَوْ لَمْ يَشْنِ بِالْمَوْضِعِ حُرٌّ، وَلَمْ يَنْقُصْ ثَمَنُ مَمْلُوكٍ فَأَعْطِيتَ الْحُرَّ خَمْسًا وَالْمَمْلُوكَ نِصْفَ عَشْرِ قِيَمَتِهِ بَلَا شَيْءٍ كُنْتُ أَعْطِيتُ الْحُرَّ مَا وَقَّتَ لَهُ مِنْ اسْمِ الْمَوْضِعِ فِيمَا أَصِيبَ بِهِ وَالْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، فَإِذَا أُعْطِيَتْهُمَا بِجَمَالٍ لَا يَشْنُ، وَلَا يَنْقُصُ الثَّمَنُ؛ فَإِنْ شَاءَ وَنَقَصَ الثَّمَنُ لَمْ يَجِزْ أَنْ أَزِيدَهُمَا شَيْئًا فَكَوْنُ قَدْ أُعْطِيَتْهُمَا مَرَّةً عَلَى مَا وَقَّتَ لهُمَا مِنَ الْجِرَاحِ وَمَرَّةً عَلَى الشَّيْنِ، فَيَكُونُ هَذَا حُكْمًا مُخْتَلَفًا.

٣٤ - دية الشفتين

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي الشَّقَتَيْنِ الدِّيَةُ وَسَوَاءُ الْعُلْيَا مِنْهُمَا وَالسَّفْلَى.

وكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَعَلْتُ فِيهِ الدِّيَةَ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلَ

والدِّية لما وصفت، وإن ضربا فييسا حتى لا يفتحا، ولا ينطبقا كانت فيهما الدِّية.

وكذلك لو افتحا، فلم ينطبقا أو انطبقا، فلم يفتحا كانت فيهما الدِّية ولا شيء في الأسنان؛ لأنه لم يجز على الأسنان شيء إنما جنى على اللّحين، وإن كانت منفعة الأسنان قد ذهبت إذا لم يتحرك اللّحيان، وإن ضرب اللّحيان فسانهما وهما ينطبقان ويفتخان، ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ بها دية.

٣٦- دية الأسنان

١٩٩٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في السن خمس. [تقدم]

١٩٩٦- أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه.

قال الشافعي: ولم أر بين أهل العلم خلافا في أن رسول الله ﷺ قضى في السن بخمس، وهذا أكثر من خبر الخاصة وبه أقول فالثنايا والرابعيات والأنياب والأضراس كلها ضرس الحليم وغيره أسنان، وفي كل واحد منها إذا قلع خمس من الإبل لا يفضل منها سن على سن.

١٩٩٧- أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المروزي أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأل ماذا في الضرس؟ فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الإبل.

قال فردني إليه مروان، فقال أتعلم مقدّم الفم مثل الأضراس؟

فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء. [أخرجه مالك (٨٦٢/٢)]

قال الشافعي: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى. قال: والدِّية المؤقتة على العدو لا على النافع.

قال: وفي سن من قد ثغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان اللّين، ففيها عقلها خمس من الإبل؛ فإن نبت بعد ذلك رد ما أخذ من العقل، وقد قيل: لا يرد شيئا إلا أن يكون من أسنان اللّين؛ فإن استخلف لم يكن له شيء.

وإذا ثغر الرجل واستخلفت أسنانه فكبيرها ومتراصفها

وتقاس العليا بالعليا والسفلى بالسفلى على معنى ما وصفت.

ولو كانت لرجل ثنيتان؛ فكانت إحدهما مخلوقة خلقه ثنايا الناس نفوت الرّباعية في الطول بأكثر مما تطول به الثنية الرّباعية والثنية الأخرى نفوتها فورا دون ذلك فنزعت التي هي أطول كان فيها أرشها تاما، وفوتها للأخرى النامة كالعيب فيها أو غير الزيادة.

وسواء ضربت الزائدة أو أصابت صاحبها علة فزادت طولاً أو نبتت هكذا، فإذا أصيبت هذه الطائفة أو التي تليها الأخرى، ففي كل واحدٍ منهما خمس من الإبل، وإذا أصيب من واحدٍ من هاتين شيء، ففيها بقياسها ويقاس السن عما ظهر من اللثة منها.

فإذا أصاب اللثة مرض فأنكشت عن بعض الأسنان بأكثر مما انكشت به عن غيرها فأصيبت سنٌ مما انكشت عنها اللثة فيست السن بموضع اللثة قبل انكشافها؛ فإن جهل ذلك كان القول قول الجاني فيما بينه وبين ما يمكن مثله، وإذا قال: ما لا يمكن مثله لم يكن القول قوله وأعطى المجني عليه على قدر ما بقي من لثته لم ينكشف عما بقي من أسنانه، وإن انكشت اللثة عن جميع الأسنان فهكذا أيضاً إذا علم أن باللثة مرضاً ينكشف مثلهما بمثله؛ فإن جهل ذلك، فاختلف الجاني والمجني عليه، فقال المجني عليه هكذا خلقت، وقال الجاني بل هذا عارض من مرض فالقول قول المجني عليه مع يمينه إن كان ذلك يكون في خلق آدميين.

وإن كان لا يكون في خلق آدميين فالقول قول الجاني حتى يدعي المجني عليه ما يمكن أن يكون في خلق آدميين، ولو خلقت لرجل أسنان فصار كلها من أعلى والسفلى طوالاً أو

رجل فاضطربت، ثم ضربها آخر فقلعها، وإذا ضربها رجل فنقضت انتظر بها قدر ما يقول أهل العلم بها أنها إذا تركت، فلم تسقط لم تسقط إلا من حادث بعده؛ فإن سقطت فعليه أرشها تاماً، وإن لم تسقط فعليه حكومة، ولا يتم فيها عقلها حتى تسقط، ولو أن رجلاً نغضت سنّه، ثم أنبتها فثبتت حتى لا ينكر شدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء، ولو نزعته بعد كان فيها أرشها تاماً.

فإن قال: ليست في الشدة كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل: أرشها تاماً، ولو ندرت سن رجل حتى يخرج سنخها، فلا تعلق بشيء، ثم أعادها فثبتت، ثم قلعها رجل لم يكن على الجاني الآخر أرش ولا حكومة، ولم يكن للذي أعادها إعادتها؛ لأنها ميتة، وهكذا لو وضع سن شاة أو بهيمة مما يذكى أو سن غيره مكان سن له انتقلت فقلعها رجل لم يبن أن يكون عليه حكومة، وقد قيل في هذا حكومة، وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان، وإذا قلعته سن رجل بعدما يغر، ففيها أرشها تاماً؛ فإن ثبت بعد أخذه الأرض لم يرد عليه شيئاً، ولو جنى عليها جان آخر فقلعها، وقد ثبتت صحيحة لا ينكر منها قوة ولا لونها كان فيها أرشها تاماً، وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذ له أرشاً، ثم ثبت لم يرد شيئاً من الأرض؛ فإن ثبت صحيحاً كما كان قبل القطع فجنى عليه جان، ففيه الأرض أيضاً تاماً، وإن ثبت السن واللسان متغيرين عما كانا عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونها، ثم قلعته، ففيها حكومة.

٣٨- العيب في ألوان الأسنان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ثبت أسنان الرجل سوداً كلها أو غثرت سوداً أو ما دون السواد من حمرة أو خضرة أو ما قاربها وكانت ثابتة لا تنغض، وكان بعض بمقدمها وبعض مؤخرها بلا ألم يصيبه فيما عرض أو مضغ عليه منها فجنى إنساناً على سن منها، ففيها أرشها تاماً، وإن ثبت بيضاً، ثم غثرت فثبتت سوداً أو حمراً أو خضراً سئل أهل العلم بها؛ فإن قالوا لا يكون هذا إلا من حادث مرض في أصولها فجنى جان على سن منها، ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن؛ فإن أشكل عليهم أو قالوا تسود من غير مرض فجنى إنساناً على سن منها، ففيها أرشها تاماً، وهكذا إذا ثبت بيضاً فاسودت من غير جنابة، وإذا ثبت بيضاً فجنى عليها جان فاسودت، ولم تنقص قوتها فعليه حكومة.

وكذلك إن اخضرت أو احمرت وتنقص كل حكومة فيها عن السواد؛ لأن السواد أشبه، وإن اصفرت من الجنابة جعل فيها

قصار من أسفل والعليا طوال أو قصار فسواء ولا تعتبر أعالي الأسنان بأسفلها في كل سن قلعته منها خمس من الإبل.

وكذلك لو كان مقدّم الفم من أعلى طويلاً والأضراس قصاراً أو مقدّم الفم قصيراً والأضراس طوالاً كانت في كل سن أصيبت له خمس من الإبل ويعتبر بمقدّم الفم على مقدمه، فلو نقصت ثانياً رجل عن رباعيته نقصاناً متفاوتاً كما وصفت نقص من دية الناقص منها بقدره أو كانت ثبته تنقص عن رباعيته نقصاناً ثانياً فأصيبت إحداهما، ففيها بقدر ما نقص منها أو كانت رباعيته تنقص عن ثبته نقصاناً لا تنقصه الرباعيات فيصنع فيها هكذا.

وكذلك يصنع في الأضراس ينقص بعضها عن بعض.

وإنما قلت هذا في الأسنان إن اختلفت، ولم أقله لو خلقت كلها قصاراً؛ لأن الاختلاف هكذا لا يكون في الظاهر إلا من مرض حادث عند استخلاص الذي يغر أو جنابة على الأسنان تنقصها.

وإذا كانت الأسنان مستوية الخلق ومقاربة فالأغلب أن هذا في الظاهر من نفس الخلقة بلا مرض كما تكون نفس الخلقة بالقصر.

قال: ولو خلقت الأسنان طوالاً فجنى عليها جان فكسرها من أطرافها فانتقص منها حتى يبقى ما لو ثبت لرجل كان من الأسنان تاماً فجنى عليها إنسان بعد هذا جنابة كان عليه في كل سن منها بحساب ما بقي منها ويطرح عنه بحساب ما ذهب، وإن اختلف الجاني والمجني عليه فيما ذهب منها قبل الجنابة فالقول قول المجني عليه مع يمينه ما أمكن أن يصدق.

٣٧- ما يحدث من النقص في الأسنان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ذهب حد السن أو الأسنان بكلال لا تكسر، ثم جنى عليها، ففيها أرشها تاماً، وذهب أطرافها كلال لا ينقص، فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها، ولو أن رجلاً سحل سن رجل أو ضربها فأذهب حدّها أو شيئاً منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها، وإذا أخذ لشيء من حدّها أرشاً، ثم جنى عليها جان بعد أخذه الأرض نقص عن الجاني من أرشها بحساب ما نقص منها.

وكذلك إن جنى عليها رجل فعفا له عن الأرض، وإذا وهي فم الرجل من مرض أو كبير فاضطربت أسنانه أو بعضها فربطها بذهب أو لم يربطها به فقلع رجل المضطربة منها، فقد قيل فيها عقلها تاماً وقيل فيها حكومة أكثر من الحكومة فيها لو ضربها

شيء في هذا اللوحض، وإن نبت سنه ونبت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء، وإن مات المزوعة سنه، ولم يستخلف من فيه شيء، ففيها قولان: أحدهما أن في سنه حكومة؛ لأن الأغلب أن لو عاش نبت، والثاني: إن فيها حساً في الإبل، ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخلف، وإن استخلف من فيه ما إلى جنب سنه المزوعة، ثم مات نظراً؛ فإن كان ما إلى جنبها استخلف وعاش المزوعة سنه مدة لا تبطئ السن المزوعة إلى مثلها، ففيها عقلاً تاماً في القولين، وإن مات في وقت تبطئ السن المزوعة إلى مثلها أو كانت إحدهما تقدمت الأخرى بأن نعت قبلها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي إذا مات قبل تمام نبات سنه حكومة ودية في القول الآخر، وإذا نعت سن قطعت، فلم يلتزم طلوعها حتى تستوي بنظيرتها حتى قلعها رجل آخر انتظر بها؛ فإن نبت، ففيها حكومة أكثر من حكومتها لو قلع قبل تنعش، وإن لم تنبت، ففيها عقلاً تاماً، وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها.

قال الشافعي: وإذا نعت سن الصبي فاستخلف فوه، ولم تستخلف فأخذ لها أرشها، ثم نبت رد الأرض، وإذا قلع سن الصبي فطلع بعضها، ثم مات الصبي قبل يلتزم طلوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه ديتها إذا مات قبل طلوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك إلا حكومة.

٤٠- السن الزائدة

قال الشافعي: وإذا قلع السن الزائدة، ففيها حكومة، وإذا اسودت، ففيها أقل من الحكومة التي في قلعها.

٤١- قلع السن وكسرها

قال الشافعي: إذا كسرت السن من مخرجها، فقد تم عقلاً وكذا لو قلعها من سنخها في كل واحدة منها خمس من الإبل، وإن كسرت فتم عقلاً، ثم نزع إنسان سنخها، ففيما نزع منها حكومة، وإن كسر إنسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر، ثم نزع آخر السن من سنخها، ففيها بحساب ما بقي ظاهراً من السن وحكومة السنخ، وإنما تسقط الحكومة في السنخ إذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فنزعت بها السن من السنخ، وإذا ضرب رجل السن فصدعها، ففيها حكومة بقدر الشين والنقص لها، وإذا كسر الرجل من سن الرجل شيئاً من ظاهرها أو باطنها أو منهما جميعاً، ففي ذلك بقدر ما نقص من السن كأنه أشطها من ظاهر أو باطن، ولم يقصم الموضع الذي أشطها منه بها قيس طولاً ما أشطى منها وعرضه؛ فكان ربع السن في الطول والعرض، ثم

أقل من كل ما جعل في غيرها، وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها، ولو أن إنساناً نبت أسنانه بيضاً، ثم أكل شيئاً يحمرها أو يسودها أو يخضرها، ثم جنى عليها جان فقلع منها سنّاً، ففيها أرشها تاماً؛ لأن بيناً أن هذا من غير مرض، وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة.

وكذلك إن ألهما، ثم اسودت بعد أو دميت، ثم اسودت بعد، وإن أقامت مدة لم تسود، ثم اسودت بعد سنل أهل العلم؛ فإن قالوا: هذا لا يكون إلا من جنابة الجاني فعليه حكومة إذا ادعى ذلك الجاني عليه وحلف، وإن قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه.

وقال: في الأسنان والأضراس منفعة بالمضغ وحبس الطعام والريق واللسان وجمال، فلا يجوز أن يجني الرجل على الرجل فتسود سنه وتبقى لم يذهب منها شيء إلا حسن اللون فأجعل فيها الأرض تاماً؛ لأن المنفعة بها أكثر من الجمال، وقد بقي من جمالها أيضاً سد موضعها، وليست كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها، ألا ترى أن اليد إذا شلت، ثم قطعت أو العين إذا طفئت، ففقت لم يكن في واحدة منهما إلا حكومة، وإنما زعمت أن السواد إذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلاً أنى جعلت ذلك كالزرق والشهولة والعمش والعيب في العين لا ينقص عقلاً؛ لأن المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال أكثر من الجمال، وإذا جنى الرجل على السن السوداء التي سوادها من مرض معلوم نقص عنه من عقلاً بقدر ذلك على ما وصفت.

٣٩- أسنان الصبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نعت سن الصبي لم يشغ انتظر به؛ فإن أنغر فوه كله، ولم تنبت السن التي نعت، ففيها خمس من الإبل، وإذا نبت بطول التي نظيرتها أو مقاربة، ففيها حكومة، وإن نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها نقصاً متفاوتاً كما وصفت أخذ له من أرشها بقدر نقصها، وإن نبت غير مستوية النبتة بعوج كان إلى داخل الفم أو خارجه أو في شق كانت فيها حكومة، وإن نبت سوداء أو حمراء أو صفراء، ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة شين السواد على الحمرة والحمرة على الصفرة، وإن نبت قصيرة عن التي عليها بما تفوت به سن مما يليها، ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض، وإن نبت مفروقة الطرفين، ففيها بحساب ما نقص مما بين الطرفين.

وكذلك إن كانت ناقصة أحد الطرفين، وليس في شينها

عاقلتها أرشها في الخطأ، ولا يجوزُ المهرُ من جنابةٍ خطيئةٍ ولا عمدٍ من قبل أن جنابة الخطيئة تلزمُ العاقلة وتقبلُ إيلهم منها، وإن اختلفت إيلهم ويؤخذُ منهم أسنانٌ معلومةٌ، فإذا أدوا أعلى منها في السن، وما يصلحُ لما يصلحُ له ما عليهم قبل منهم، وهذا كله لا يجوزُ في البيع، والمهرُ لا يصلحُ إلا بما يجوزُ في البيع.

وكذلك إن كانت الجنابة عمداً فنكحها عليها جازَ النكاحُ وبطلَ المهر؛ لأنها إنما يلزمها بالجنابة إيلٌ فأيُّ إيلٍ أدتها من إيلِ البلدِ بسنٍّ معلومةٍ قبلت، وهذا لا يجوزُ في البيع، فإذا نكحت على الجنابة في الخطيئة والعمدِ فالنكاحُ ثابتٌ ولها مهرٌ مثلها طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها، وإذا نكحها على جنابةٍ عمدٍ بطلَ القود؛ لأنه عفوٌ عن القود، فلا سبيلَ إلى قتلها، وإن صارت الجنابة نفساً ولا إلى القود منها في شيء من الجراحة وتؤخذُ منها الذية في العمدة حالةً، ومن عاقلتها في الخطيئة ولها في ماله مهرٌ مثلها.

٤٢- حلمي الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكلُّ ما قلت الذية أو نصفها أو ربعها إذا أصيب من رجل فأصيب من امرأة، ففيه من دية المرأة بحسابه من دية الرجل لا تزداد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة إذا كانا سواءً في الرجل والمرأة ولا يختلف شيء من المرأة ولا الرجل إلا للدين، فإذا أصيبت حملتا نديي الرجل أو قطع ندياه، ففيهما حكومة، وإذا أصيبت حملتا نديي المرأة أو اصطلم ندياه، ففيهما الذية تامة؛ لأن في ندييها منفعة الرضاع، وليس ذلك في نديي الرجل وندييها جمالٌ ولولدها فيها منفعة وعليها بهما شيء لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جماله ولا شيء عليه كهي، وإذا ضرب نديي امرأة قبل أن تكون مرضعاً فولدت، فلم يأت لها لبنٌ في ندييها المضروب وحدث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبنٌ في ندييها معاً لم يلزم الضارب بأن لم يحدث اللبن في ندييها إلا أن يقول أهل العلم به هذا لا يكون إلا من جنابته فيجعل فيه حكومة، وإذا ضرب ندييها وفيها لبنٌ فذهب اللبن، فلم يحدث بعد الضرب، ففيهما حكومة أكثر من الحكومة في المسألة قبلها لادية تامة.

فإن ضرب ندييها فعباباً، ولم يسقطا، ففيهما حكومة، ولو ضربا فماتتا، ولا يعرف موتهما إلا بأن لا يالما إذا أصابهما ما يؤلم الجسد، ففيهما ديتهم تامة، وفي أحدهما - إذا أصابه ذلك - نصف ديتهم، وإذا استرخيا فكانا إذا رد طرفاهما على آخرهما لم يتقبض كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما سواه؛ لأنه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما إذا أصابهما ما يؤلم كان موتاً وعيباً، ولو قطع نديي المرأة فجافها كانت فيه نصف ديتها ودية جائفته، ولو قطعت ندييها فجافها كانت فيها ديتهم ودية جائفتهما، ولو فعل هذا برجل كانت في ندييه حكومة، وفي جائفته جائفته، وقد قيل في نديي الرجل الذية.

٤٣- النكاح على أرش الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شجّت المرأة الرجل موضحة أو جنت عليه جنابة غير موضحة عمداً أو خطأ فتزوجها على الجنابة كان النكاح ثابتاً والمهرُ باطلاً ولها مهرٌ مثلها، وعلى

٦٧- كِتَابُ الْحُدُودِ وَصِفَةُ النَّفِيِّ

(في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي،

والردة، ومسائل مختلفة)

بْنِ خَزَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ أَثَرُجَةَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ فُقُوتَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرْفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ قَالَ مَالِكٌ وَهِيَ الْأَثَرُجَةُ الَّتِي يَأْكُلُهَا النَّاسُ. [أخرجه مالك (٨٣٢/٢)]

٢٠٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ الْقَطْعِ، فَقَالَ أَنَسٌ حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عليه السلام قَطَعَ سَارِقًا فِي شَيْءٍ مَا يَسَوِي ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. [أخرجه البيهقي (٢٥٩/٨)]

قال الشافعي: قُتِلَتْ لِبَعْضِ النَّاسِ: هَذِهِ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُحَدُّ أَنْ الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا فَكَيْفَ. قلت: لا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا؟ قلت له: وما حُجَّتُكَ فِي ذَلِكَ؟ قال: رَوَيْنَا عَنْ شَرِيكِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ إِيْمَنَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْهًا يَقُولُنَا.

قلنا: أَوْتَعَرَفَ إِيْمَنٌ أَمَا إِيْمَنُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ فَرَجْلٍ حَدَّثَ لَعَلَّهُ أَصْغَرُ مِنْ عَطَاءِ رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ حَدِيثًا عَنْ رِبِيعِ ابْنِ أُمِّ كَعْبٍ عَنْ كَعْبٍ فَهَذَا مَنْقُطَعٌ وَالْحَدِيثُ الْمَنْقُطَعُ لَا يَكُونُ حُجَّةً.

قال: فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ إِيْمَنَ بْنِ أُمِّ إِيْمَنٍ أَخِي أَسَامَةَ لَأَمَّهُ.

قلت: لَا عِلْمَ لَكَ بِأَصْحَابِنَا، إِيْمَنُ أَخُو أَسَامَةَ قُتِلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حَنْينَ قَبْلَ مَوْلِدِ مُجَاهِدٍ، وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَحْدِثُ عَنْهُ.

قال الشافعي: قُتِلَتْ هَذِهِ رَأْيٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ.

وفي رواية عمرو بن شعيب عن الجحاف قديمًا وحديثًا سَلَعُ يَكُونُ ثَمَنُ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ وَدَرَاهِمِينَ، فَإِذَا قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ قَطَعَ فِي أَكْثَرِ عَنْهُ وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عَمْرًا بْنُ شُعَيْبٍ لَيْسَ تَمَنُّ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ وَتَتْرَكُ عَلَيْنَا أَشْيَاءَ رَوَاهَا تَوَافُقُ أَقَاوِيلُنَا وَتَقُولُ غُلَطٌ فَكَيْفَ تَرُدُّ رَوَايَتَهُ مَرَّةً وَتَحْتَجُّ بِهَ عَلَى أَهْلِ الْحِفْظِ وَالصَّدَقِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا شَيْئًا يَخَالِفُ قَوْلُنَا؟

قال: فَقَدْ رَوَيْنَا قَوْلَنَا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قلنا: وَرَوَاهُ الزَّعَافِرِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢٠٠٢- وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَصْحَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: "الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾.

قال الشافعي: وَقَالَ قَائِلُونَ كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرَقَةٍ قَطَعَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْأَحَادِيثِ.

قال الشافعي: قُتِلَتْ لِبَعْضِ النَّاسِ قَدْ احْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِمَا يَرَى مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ فَمَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟

قال: إِذَا وَجِدْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً كَانَتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْنَا: هَذَا كَمَا وَصَفَتْ وَالسَّنَةُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْقَطْعَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

١٩٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، مسلم (١٦٨٤)، أبو داود (٤٣٨٤-٤٣٨٣)، الرملي (١٤٤٥)، النسائي (٨٧/٨)، ابن ماجه (٢٥٨٥)]

١٩٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. [أخرجه مالك (٨٣١/٢)، البخاري (٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦)، أبو داود (٤٣٨٥)، الرملي (١٤٤٦)، النسائي (٧٦/٨)، ابن ماجه (٢٥٨٤)]

قال الشافعي: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ مُتَّفَقَانِ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ رُبْعَ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ فَرَضَ عَمْرُ الدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ.

وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ.

٢٠٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو

قال الشافعي: فقال قائل: لا تقطع يد هذا وكيف تقطع يد هذا، ولم يبق عليه الحد حتى ملك ما تقطع فيه يده؟ فقيل لبعض من يقول قوله لا نرضى بترك السنة حتى نخطئ مع تركها القياس.

قال: وما القياس؟

قلنا متى يجب الحد على من سرق؟ أحيان سرق أم حين يقام عليه الحد؟

قال: بل حين سرق.

قلنا وبذلك قلت وقلنا: لو أن سارقاً سرق شيئاً لم يكن الذي سرق يسرى ما تقطع فيه اليد فحبسه الإمام ليستثبت سرقته، فلم تقم عليه البيّنة حتى صارت السرقة تسوى ما تقطع فيه اليد وأكثر قال: لا تقطع؛ لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل.

قلنا: وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبدٌ من سيده فحبسه الإمام فاعتقه السيّد لم يقطع، ولو كان مكاتباً سرق فأذى فعتق لم يقطع؛ لأنه حين سرق لم يكن عليه قطع، ولو قذف عبدٌ حرّاً فاعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع إلى الإمام وهو حرٌ حدّ حدّ عبد؛ لأن الحد إنما وجب يوم قذف.

وكذلك لو كان المذنوب عبداً فاعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له إذا ارتفع إلى الإمام حد؛ لأنه مملوك.

وكذلك إن زنى عبدٌ فاعتقه سيده مكانه، ثم رفع إلى الإمام حدّ حدّ عبد؛ لأن الحد إنما وجب عليه يوم زنى.

قال: نعم: قيل فسارقٌ صفوانٌ سرق وصفوانٌ مالكٌ، ووجب الحدّ عليه وحكم به رسول الله ﷺ وصفوانٌ مالكٌ.

فكيف درأت عينه؟

قال: إن صفوانٌ إنما وهب له الحدّ.

قيل صفوانٌ وهب له رداء نفسه في الخبر عنه.

قال: فإني أخالف صاحبي، فأقول إذا قضى الحاكم عليه، ثم وهب له قطع، وإن وهب له قبل يقضي الحاكم لا يقطع؛ لأن خروج حكم الحاكم قبل مضي الحد كمضي الحدّ. قيل: وهذا خطأ أيضاً.

قال: ومن أين؟

قلنا: أرايت لو اعترف السارق أو الزاني أو الشارب فحكم الإمام على المعترفين كلّهم بحدودهم فذهب بهم من عنده لتقام عليهم حدودهم فرجعوا؟

قال: لا يحدّون.

قلنا: أو ليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كمضي

فصاعداً وحديث جعفر عن عليّ عليه السلام أولى أن يثبت من حديث الزعافري عن الشعبي: [أخرجه البيهقي (٢٦٠/٨-٢٦١)]

قال: فقد رويّا عن ابن مسعود أنه قال: "لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم" قلنا: فقد روى الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في خمسة دراهم، وهذا أقرب من أن يكون صحيحاً عن عبد الله من حديث ابن مسعود عن القاسم عن عبد الله. [أخرجه البيهقي (٢٦١/٨)]

قال: فكيف لم تأخذوا بهذا؟ قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاث دراهم قطع في خمسة وأكثر.

قال: فقد رويّا عن عمر أنه لم يقطع في ثمانية.

قال الشافعي: قلت: رواه عن عمر مجديث غير صحيح.

٢٠٠٣- وقد رواه معمر، عن عطاء الخراساني، عن عمر قال: القطع في ربع دينار فصاعداً، فلم ير أن يجتزأ به؛ لأنه ليس بثابت. [أخرجه البيهقي (٢٦١/٨)]

قال الشافعي: وليس في أحد حجة مع رسول الله ﷺ، وعلى المسلمين اتباعه، فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن.

١- السَّارِقُ تَوْهَبَ لَهُ السَّرَقَةُ

٢٠٠٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له: إن من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فقام في المسجد وتوسّد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأيه فجاء به صفوان إلى النبي ﷺ فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده، فقال صفوان إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ: فهلاً قبل أن تأتيني به؟ [أخرجه مالك (٨٣٤/٢)، أبو داود (٤٣٩٤)،

النسائي (٦٩/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٥)]

٢٠٠٥- قال الشافعي: أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس مثل معنى حديث ابن شهاب عن النبي ﷺ في أمر صفوان.

الحديث؟

قال: ما هو مثله. فلم شبهته به؟

٢- ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق

٢٠٠٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ يُسْرَى، وَقَدْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ

[أخرجه مالك (٢/٨٣٥)]

وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي

عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي (٦/٤١٧)]

قال الشافعي: فقال قائل: إذا قطعت يده ورجله، ثم سرق

حبس وعزر، ولم يقطع، فلا يقدر على أن يمشي قيل قد رويتنا هذا
عن رسول الله ﷺ وأبي بكر في دار الهجرة وعمر يراه ويشير به
على أبي بكر، وقد روي عنه أنه قطع أيضاً فكيف خالفتموه؟قيل: قاله علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قلنا، فقد رويت عن
علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القطع أشياء مستنكرة وتركتموها عليه
منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف
القدم.

وكل ما رويت عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القطع غير ثابت عندنا
فكيف تركتموها عليه لا تخالف له فيها واحتججتم به على سنة
رسول الله ﷺ التي لا حجة في أحد معها، وعلى أبي بكر وعمر
في دار الهجرة، وعلى ما يعرفه أهل العلم؟ أريت حين قال الله
عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾،
ولم يذكر اليد والرجل إلا في الحارب، فلو قال قائل: يعتل بعنكم
أقطع يده ولا أزيد عليها؛ لأنه إذا قطعت يده ورجله ذهب بطشه
ومشيه؛ فكان مستهلكاً أنكون الحجة عليه إلا ما مضى من السنة
والأثر، وإن اليد والرجل هي مواضع الحد، وإن تلفت أريت
حين حد الله عز وجل الزاني والقاذف لو حد مرة، ثم عاد أليس
يعاد له أبداً ما عاد؟ أريت إن قال قائل: قد ضرب مرة، فلا يعاد
له ما الحجة عليه إلا أن يقال للضرب موضع فمتى كان الموضع
قائماً حد عليه.

وكذلك الأيدي والأرجل ما كان للقطع موضع أتى عليها
وهو أقطع اليد والرجل مستهلك فكيف لم يمتنعوا من استهلاكه
واعتلوا في ترك قطع اليسرى بالاستهلاك؟ وكيف حدوا من
وجب عليه القتل بالقتل، وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرءوا
الحدود ما هنا لعل الاستهلاك مع خلاف السنة والأثر وكيف

يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين؟
أريت لو قال قائل: إنه إذا قطع من كل رجل عضواً منه بقي له
ثلاثة، وإذا أتيت على أعضائه الأربعة كان مستهلكاً، فلا أقطعه
إلا الواحد أو اثنين.

فإن قال قائل: قال الله عز وجل ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾
قال فأتاؤك ما كانت حال مقتصر منه مثل حال المقتصر له وأقول:
أنت لا تقص من جرح واحد إذا أشبه الاستهلاك وتجعله دية
والإتيان على قوائمه عين الاستهلاك ما الحجة عليه إلا أن
للقصاص موضعاً فذلك للقطع موضع والله سبحانه وتعالى
أعلم.

٣- باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده

٢٠٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ
عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ
فَرُذِنِي وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ
فَأَجَازَنِي.

قال الشافعي: وبهذا قلنا: تقام الحدود على من استكمل
خمس عشرة، وإن لم يحتلم؛ لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية،
وذلك أنه إنما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض، ومن
وجب عليه الفرائض وجبت عليه الحدود، ولم أعلم في هذا
مخالفاً، وقد أجاز رسول الله ﷺ في القتال ابن خمس عشرة، فقال
قائل: لا تقام الحدود على الغلام إذا لم يحتلم حتى يستكمل تسع
عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة، فلا أدري ما
أراد بهذه السنين ولا إلى أي شيء ذهب؟ أريت لو قال قائل: لا
أقيم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة؛ لأنها السن التي ذكرها الله
تبارك وتعالى ما حجتة عليه؟ أريت إذا فرق بين الجارية والغلام
وهي إذا بلغت الحيض والغلام إذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت
وجوب الحد عليهما ما الحجة فيما قال: من الفرق بينهما؟
وخالفه أصحابه في هذا، وقالوا قولنا فيه، فقالوا: يقام الحد على
من استكمل خمس عشرة سنة ذكر كان أو أنثى واحتجوا بحديث
ابن عمر فيه.

٤- في الثمر الرطب يسرق

٢٠٠٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ رَافِعٍ

بْنِ خَلِيجٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ. [أخرجه مالك (٨٣٩/٢)، أبو داود (٤٣٨٨)، الرمز (١٤٤٩)، السنائي (٨٧/٨-٨٦/٨)]

٢٠٠٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِيَّانٍ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حِيَّانٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ.

قال الشافعي:

وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق ولا غير محرز ولا في جمار؛ لأنه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب قال (الشافعي:) احتج بهذا الحديث بعض الناس، وقال: هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في ثمر معلق، فمن هنا قلنا لا يقطع في الثمر الرطب.

قال الشافعي: قلت له إذا ذهب هذا المذهب فيه، فالثمر اسم جامع للرطب واليابس من الثمر والزبيب وغيره اقتسقط القطع عن سرق ثمرًا في بيت؟

قال: لا، قلنا: فكذلك الثمر الرطب المحرز؛ لأن اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا.

قلت: أرايت الذميين إذا زنيا اتحكم بينهما بحكم الإسلام أم يحكمهم؟

قال: فإن قلت يحكمهم؟

قلنا فيلزمك أن تحجز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الإسلام ويلزمك إن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبدًا للمسروق أن تجعل له عبدًا قال: لا أجعله عبدًا، ولكن أقطع قلنا: فأنك تحكم بينهم مرة بحكم الإسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول إنك تحجز بينهم ثمن الخمر والخنزير فكيف حكمت مرة بحكم الإسلام وحكمت مرة بخلافه؟ وخالفه صاحبه، فقال: قولنا في اليهوديين يربحان وتحصن اليهودية المسلم، ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم ثمن الخمر والخنزير، وهذا في كتاب إلى الطول ما هو.

٥- بَابُ النَّفْيِ وَالاعْتِرَافِ فِي الزَّنا

٢٠١٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

عنه أنهما أَخْبَرَاهُ أَنَّ زَجْلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا - أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأُذِّنْ لِي فِي أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ تَكَلَّمْ قَالَ: قال: إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزْنِي بِأَمْرَائِهِ فَأُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأُخْبِرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرُّجْمُ عَلَى أَمْرَائِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدَّ عَلَيْكَ وَجُلْدُ ابْنِهِ مِائَةٍ وَغَرَبَهُ عَامًا وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةِ الْآخَرِ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا. [أخرجه مالك (٨٢٢/٢)، البخاري (٦٨٥٩-٦٨٦٠)، مسلم (١٦٩٧-١٦٩٨)، أبو داود (٤٤٤٥)، الرمز (١٤٣٣)، السنائي (٢٤٠/٨-٢٤١)، ابن ماجه (٢٥٤٩)]

قال الشافعي: وبهذا قلنا وفيه الحجة في أن يرجم من اعترف مرة إذا ثبت عليها.

وقد روى ابن عيينة بهذا الإسناد عن النبي ﷺ.

وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: فخالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك، فقال: لا يرجم باعترا ف مرة، ولا يرجم حتى يعترف أربعا.

وقد أمر النبي ﷺ أنيسا إن اعترف أن يرجمها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي، وخالفه أيضا، فقال: إذا اعترف الزاني فالحق على الإمام أن يبدأ بفرجهم، ثم الناس، وإذا قامت البينة رجهم الشهود، ثم الإمام، ثم الناس.

قال الشافعي: أمر رسول الله ﷺ برجم ماعز، ولم يحضره وأمر أنيسا بأن يأتي امرأته فإن اعترفت رجما، ولم يقل أعلمني لأحضرها، ولم أعلمه أمر برجمهم فحضره، ولو كان حضور الإمام حقا حضره رسول الله ﷺ.

وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي يأتي امرأته؛ فإن اعترفت رجما.

ولم يقل: أعلمني أحضرها، وما علمت إماما حضر رجما مرجوم، ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأة، وما حضرها.

قال الشافعي: ويرجم الزاني الثيب، ولا يجلد والجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ

مِنْ نِسَائِكُمْ إِلَى «سَبِيلًا»، وَهَذَا قَبْلَ نَزْلِ الْحُدُودِ.

ثُمَّ رَوَى الْحَسَنُ عَنْ حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عِبَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ هَذَا أَوَّلُ مَا نَزَلَ الْجِلْدُ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى الْمَنِيرِ الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا كَانَ قَدْ أَحْصَنَ، وَلَمْ يَذْكُرْ جِلْدًا وَرَجْمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاعِزًا، وَلَمْ يَجْلِدْهُ وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْسَأَ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةً فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجْمًا، وَكُلُّ هَذَا بِدَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ الْجِلْدَ مَنسُوخٌ عَنِ الثَّيْبِ، وَكُلُّ الْأَمَّةِ عِنْدَنَا رَجْمٌ بِلَا جِلْدٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا أَنْفِي أَحَدًا قَبْلَ لِبَعْضٍ مِنْ يَقُولُ قَوْلُهُ: وَلَمْ رَدَّدْتَ النَّفْيَ فِي الزَّنا وَهُوَ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالنَّاسُ عِنْدَنَا إِلَى الْيَوْمِ؟ قَالَ رَدَّدْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ.

فَقُلْتُ لَهُ سَفَرُ الْمَرْأَةِ شَيْءٌ حِيطَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ فِيمَا لَا يَلْزِمُهَا مِنَ الْأَسْفَارِ.

وَقَدْ نَهَيْتُ أَنْ تَخْلُوَ فِي الْمَصْرِ بِرَجُلٍ وَأَمَرْتُ بِالْقِرَارِ فِي بَيْتِهَا. وَقِيلَ لَهَا صَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ أَفْضَلُ لثَلَا تَعْرُضِي أَنْ تَفْتَنِي، وَلَا يَفْتَنُ بَكَ أَحَدٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَلْزِمُهَا بِسَبِيلٍ.

أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ يَسْتَخَفُّ بِمُخَالَفَةِ السَّنَةِ لَا أَجْلِدُهَا بِمَجْنُوعِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ إِلَّا تَرَكَ الْحُجَّةَ بِالْكِتَابِ وَالْخَبَرِ.

أَوْ رَأَيْتَ إِذَا اعْتَلَّتْ فِي النَّفْيِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مَا هُوَ مِنْ حَدِّ الزَّنا قَالَ: إِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنَى أَنَّ فِي النَّفْيِ سَفَرًا قُلْنَا: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْحَدِيثَانِ مِنَ الصَّغِيرَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَايِ أَرَأَيْتَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ النَّفْيُ مِنْ أَثْبَتِ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمَّةِ بَعْدَهُ وَالنَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ كَمَا قُلْتَ: لَمَّا اجْتَمَعَا فِي أَنَّ فِيهِ سَفَرًا أَجْعَلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسَافِرَ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مَعَ غَيْرِ

ذِي مَحْرَمٍ.

قَالَ: لَا.

قُلْنَا فَلَمْ كَانَ لَكَ أَنْ تَزِيلَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ

لَنَا عَلَيْكَ؟ وَقُلْتَ: أَرَأَيْتَ إِذَا اعْتَلَّتْ بِأَنَّكَ تَرَكَتِ النَّفْيَ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَفَرًا مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ إِنْ زَنَتْ بَكْرٍ بِيَعْدَادٍ فَجَلَدْتُهَا فَجَاءَ أَبُوهَا وَإِخْوَتُهَا وَعَدَدٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ مُحْرَمٌ لَهَا، فَقَالُوا قَدْ فَسَدَتْ بِيَعْدَادٍ وَأَهْلُهَا بِالْمَدَائِنِ وَأَنْتَ تَبِيحُ السَّفَرِ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ إِلَى مَا يَبْعُدُ وَتَبِيحُهُ

أَقْلُ مِنْ ثَلَاثٍ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ.

قُلْنَا: فَلَمْ يَكُنْ لَكَ أَنْ تَزِيلَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ

لَنَا عَلَيْكَ؟ وَقُلْتَ: أَرَأَيْتَ إِذَا اعْتَلَّتْ بِأَنَّكَ تَرَكَتِ النَّفْيَ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَفَرًا مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ إِنْ زَنَتْ بَكْرٍ بِيَعْدَادٍ فَجَلَدْتُهَا فَجَاءَ أَبُوهَا وَإِخْوَتُهَا وَعَدَدٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ مُحْرَمٌ لَهَا، فَقَالُوا قَدْ فَسَدَتْ بِيَعْدَادٍ وَأَهْلُهَا بِالْمَدَائِنِ وَأَنْتَ تَبِيحُ السَّفَرِ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ إِلَى مَا يَبْعُدُ وَتَبِيحُهُ

أَقْلُ مِنْ ثَلَاثٍ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ.

قُلْنَا: فَلَمْ يَكُنْ لَكَ أَنْ تَزِيلَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ

لَنَا عَلَيْكَ؟ وَقُلْتَ: أَرَأَيْتَ إِذَا اعْتَلَّتْ بِأَنَّكَ تَرَكَتِ النَّفْيَ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَفَرًا مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ إِنْ زَنَتْ بَكْرٍ بِيَعْدَادٍ فَجَلَدْتُهَا فَجَاءَ أَبُوهَا وَإِخْوَتُهَا وَعَدَدٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ مُحْرَمٌ لَهَا، فَقَالُوا قَدْ فَسَدَتْ بِيَعْدَادٍ وَأَهْلُهَا بِالْمَدَائِنِ وَأَنْتَ تَبِيحُ السَّفَرِ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ إِلَى مَا يَبْعُدُ وَتَبِيحُهُ

قلت: فإذا أباحه الله عز وجل فيما ليس بحد فهو في الحد الذي بعده أولى ان يباح؛ لأنَّ العدد لا يتعدى والعقوبة لا حد لها فكيف أجزته في شيء وأبطلته في غيره.

قال: رويانا عن ابن عباس ما يشبه قولنا.

قلت: أو في أحد مع رسول الله ﷺ حجة؟

قال: لا.

قلنا: فلم تحتج به، وليس عن ابن عباس بمعروف؟

فقال لي بعض من يقول لا يحد الرجل أُمته إذا زنت إذا تركت الناس يحدون إساءهم اليس في الناس الجاهل أفيولى الجاهل حداً؟

قال الشافعي:

قلت له: لما أمر رسول الله ﷺ من زنت أُمته أن يحدّها كان ذلك لكل من كانت له أمة والحد مؤقت معروف قال فلعله أمر بهذا أهل العلم.

قلت: ما يجهل ضرب خمسين أحد يعقل ونحن نسالك عن مثل هذا قال: وما هو؟

قلت: أرايت رجلاً خاف نشوز امرأته أو رأى منها بعض ما يكره في نفسه أله ضربها؟

قال: نعم.

قلت له: ولم؟

قال رخص الله عز وجل في ضرب النساء وأذن رسول الله ﷺ أن يؤدب الرجل أهله قلنا: فإن اعتل عليك رجل في ضرب المرأة في النشوز والأدب يمثل علك في الحد وأكثر، وقال: الحد مؤقت والأدب غير مؤقت. فإن أذنت لغير العالم في الضرب خفت مجاوزته العدد.

قال: يقال له أذّب ولا تجاوز العدد قلنا: فقال: وما العدد؟

قال: ما يعرف الناس.

قلت: وما يعرفون؟

قال: الضرب غير المبرح ودون الحد.

قلنا: قد يكون دون الحد ضربة وتسعة وثلاثين وتسعة وسبعين فأى هذا يضرها؟

قال: ما يعرف الناس.

قلنا: فإن قيل لك لعله لم يؤذن إلا للعالم.

قال: حق العالم والجاهل على أهلها واحد.

قلنا: فلم عبت علينا بأمر النبي ﷺ من زنت أُمته أن يحدّها، ثم زعمت أن ليس للعالم أن يحد أُمته؟ فإن اعتلت بجهالة

الخمر بالزنا، وقد نفى عمر في الزنا فلم لم تحتج بنفي عمر في الزنا؟ وقد تبيّنّا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله ﷺ حجة؟

قال الشافعي: وقال قائل لا أرجم إلا بالاعتراف أربع مرات؛ لأنهم يقيم مقام أربع شهادات قلنا، وإن كن يقيم مقام أربع شهادات؛ فإن اعترف أربع مرات، ثم رجع؟

قال: لا يحد قيل فهذا يدلّك على فرق بين الاعتراف والشهادة أو رايت إن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى يعترف مرتين إن اعترف بحق لرجل مرة الزمه أبداً فجعلت مرة الاعتراف أقوى من البينة. ومرة أضعف؟

قال: ليس الاعتراف من البينة بسبيل، ولكن الزهري روى أنه اعترف عند النبي ﷺ أربع مرات قلنا: وقد روى ابن المسيب أنه اعترف مراراً فردّه، ولم يذكر عددها، وإنما كان ذلك في أول الإسلام لجهالة الناس بما عليهم، ألا ترى أن رسول الله ﷺ يقول في المعترف يشتكي أم به جنة لا يرى أن أحداً ستر الله عز وجل عليه أتى يقر بذنبه إلا وهو يجهل حده؟ أو لا ترى أن النبي ﷺ قال: اغد يا أنيس على امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها ولم يذكر عدد الاعتراف وأمر عمر رضي الله عنه أبا وقاد اللبني بمثل ذلك، ولم يأمره بعدد اعتراف.

٦- ما جاء في حدِّ الرَّجُلِ أُمْتَهُ إِذَا زَنَتْ

٢٠١١- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ حدّت جارية لها زنت. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٢)، البيهقي (٢٤٥/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وكان الأنصار، ومن بعدهم يحدون إماءهم وابن مسعود يأمر به وأبو برزة حد وليدته.

فإن قال قائل: لا يحد الرجل أُمته، وإنما ذلك إلى الإمام واعتلوا فيه بأن قالوا إن كان صاحب الأمة لا يعقل الحد؟ قلنا: إنما يقيم الحد من يعقله.

وقلنا لبعض من يقول هذا القول: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾.

قال الشافعي: فقد أباح الله عز وجل أن يضرب الرجل امرأته وهي حرة غير ملكة يمين. قال: ليس هذا بحد.

فإن قيل قد تَلَفُ الصَّحِيحُ الْمُحْتَمَلُ فيما يرى ويسلم غيرُ
المُحْتَمَلِ قِيلَ إِنَّمَا يَعْمَلُ مِنْ هَذَا عَلَى الظَّاهِرِ وَالْأَجَالِ يَدُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ.

قال الشافعي: فَأَمَّا الْهَلْبَى والمريضُ فَيُؤَخَّرُ حَذُّهُمَا حَتَّى
تَضَعَ الْهَلْبَى وَيَرَأَى الْمَرِيضُ، وَلَيْسَ كَالْمَضْنُوءِ مِنْ خَلْقَتِهِ فَخَالَفْنَا
بَعْضُ النَّاسِ.

فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ الْحَدَّ إِلَّا وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ مَضْنُوءًا مِنْ
خَلْقَتِهِ.

قلت: أترى الحدَّ أَكْثَرَ أَمْ الصَّلَاةُ؟

قال: كُلُّ فَرْضٍ.

قلنا: قد يُؤْمَرُ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ فِي الصَّلَاةِ بِالْجُلُوسِ،
وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْجُلُوسَ بِالْإِمَاءِ، وَقَدْ يُزِيلُ الْحَدَّ عَمَّنْ لَا يَجِدُ إِلَيْهِ
سَبِيلًا.

قال الرَّبِيعُ: يَرِيدُ كَأَنَّ سَارِقًا سَرَقَ، وَلَا يَدِينُ لَهُ وَلَا
رَجُلَيْنِ، فَلَمْ يَجِدِ الْحَاكِمَ إِلَى أَخْذِهِ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَطْعِ سَبِيلًا
قال: هَذَا اتَّبَعَ وَمَوَاضِعُ ضُرُورَاتٍ.

قلنا وَجِلْدُ الْمَضْنُوءِ بَائِكَالِ النَّخْلِ اتَّبَاعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْبَغِي خِلَافُهُ وَمَوْضِعُ ضُرُورَةٍ.

٨- الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في القذفِ
﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ
عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، فلا يجوزُ فِي الزَّنا الشَّهَادَةُ أَقْلُ مَنْ
أَرْبَعَةٌ بِحَكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ بِحَكْمِ رَسُولِهِ ﷺ، فَلِذَا لَمْ يَكْمُلُوا
أَرْبَعَةً فَهَمْ قَذْفَةٌ.

وكذلك حَكَمَ عَلَيْهِمْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَجَلَدَهُمْ جَلْدَ
القَذْفَةِ، وَلَمْ أَعْلَمْ بَيْنَ أَحَدٍ لِقِيَّتِهِ بِلِدْنَانَا اخْتِلَافًا فِيمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ
لَا يَقْبَلُ فِي الزَّنا أَقْلُ مَنْ أَرْبَعَةٌ، وَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَكْمُلُوا أَرْبَعَةً حُدُّوا
حَدَّ الْقَذْفِ، وَلَيْسَ هَكَذَا شَيْءٌ مِنَ الشَّهَادَاتِ غَيْرَ شَهَادَةِ الزَّنا.

٢٠١٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَتَاهُ حَتَّى آتَيْتُ بِأَرْبَعَةِ
شَهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٣٢/٢)،

الْجَاهِلُ فَاجَزَ لِلْعَالَمِ أَنْ يَحْدُهَا وَأَنْتَ لَا تَحْجِزُهُ، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ شَبِيهَةً
بِالْجَاهِلِ وَاحِدًا يَقْبَلُ لَا يَجْهَلُ خَمْسِينَ ضَرْبَةً غَيْرَ مَبْرَحَةٍ، ثُمَّ صُرْتُ
إِلَى أَنْ أَجُزْتَ لِلْجَاهِلِينَ أَنْ يَضْرِبُوا نِسَاءَهُمْ بِغَيْرِ أَنْ تَوْقَتْ ضَرْبًا.
فَإِنْ اتَّبَعْتَ فِي ذَلِكَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَحْجِزْ
لِأَحَدٍ أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ جَمْلَةٌ فَهِيَ عَامٌ لِلْعَالَمِ وَلِغَيْرِهِ.
قال: نعم.

قلنا فَلَمْ لَمْ تَتَّبِعِ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي أَنْ يَحْدُ الرَّجُلُ أَمَتَهُ فَاتَّبَعْتُ أَضْعَفَ الْخَبَرَيْنِ وَجَعَلْتُ الْعَالَمَ
وَالْجَاهِلَ فِيهِمَا سَوَاءً بِالْخَبَرِ، ثُمَّ مَنَعْتُ الْعَالَمَ وَالْجَاهِلَ أَنْ يَحْدُ أَمَتَهُ؟
مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَيِّنَ خَطَأَ قَوْلِ بَاطِلٍ مِنْ هَذَا؟

قال الشافعي: مَا إِلَى الْعَلَّةِ بِالْجَهَالَةِ ذَهَبَ مِنْ رَدِّ هَذَا، وَلَوْ
كَانَتْ الْعَلَّةُ بِالْجَهَالَةِ تَمْنُ يَحْدُ إِذَا لَاجَزَهُ لِلْعَالَمِ دُونَ الْجَاهِلِ فَهِيَ لَا
يَجِيزُهُ لِعَالَمٍ وَلَا لِجَاهِلٍ، وَقَدْ رَدَّ أَقْسَى الْخَبَرَيْنِ وَاحِدًا بِأَضْعَفِهِمَا
وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ نَاخِذٌ بِهِ نَحْنُ وَنَسَأَلُ اللَّهَ سَبْحَانَهُ التَّوْفِيقَ.

٧- باب ما جاء في الضَّير من خلقته لا من مرض

مرض يصيب الحدَّ

٢٠١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: قال الشافعي رحمه الله:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَأَبِي الزَّناوَنَ كِلَاهُمَا، عَنْ
أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ أَحَدُهُمَا أَحَبُّنِ،
وَقَالَ الْآخَرُ مَقْعَدٌ كَانَ عِنْدَ جَوَارِ سَعْدٍ فَأَصَابَ امْرَأَةً حَبْلٌ
فَرَمَتْهُ بِهِ فَسُئِلَ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ قَالَ أَحَدُهُمَا جَلْدٌ
بَائِكَالِ النَّخْلِ، وَقَالَ الْآخَرُ بِأَنْكُولِ النَّخْلِ. [أَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ (٧٣٠٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٧٤)، الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٠/٨)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي
أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ]

قال الشافعي: وبهذا نَاخِذٌ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَضْنُوءَ الْخُلُقِ
قَلِيلُ الْإِحْتِمَالِ يَرَى أَنَّ ضَرْبَهُ بِالسَّوْطِ فِي الْحَدِّ تَلَفٌ فِي الظَّاهِرِ
ضَرْبٌ بِبَائِكَالِ النَّخْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ حَدَّ حَدُّوهُمَا مِنْهَا
حُدُودَ تَأْتِي عَلَى النَّفْسِ: الرَّجْمُ وَالْقَتْلُ غَيْرَ الرَّجْمِ بِالْقَصَاصِ
فَبَيْنَهُمَا، وَحَدٌّ بِالْجَلْدِ فَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الْجَلْدِ، وَكَانَ يَنْبَأُ
فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الضَّرْبَ لَمْ
يَرِدْ بِهِ التَّلَفُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرِيدَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - النِّكَالُ لِلنَّاسِ عَنِ
الْحَارِمِ، وَلَعَلَّهُ طَهَّرَ أَيْضًا.

فَإِذَا كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ مَنْ يَحْدُ أَنَّ حَدَّهُ لِلضَّرِيرِ تَلَفٌ لَمْ
يَضْرِبِ الْمَحْدُودَ بِمَا تَلَفَهُ وَضَرْبُهُ بِمَا ضَرْبُهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

مسلم (١٤٩٨)، أَبُو دَاوُدَ (٤٥٣٣)، النَّسَائِيُّ (٧٣٣٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٠٥)]

قال الشافعي: رحمه الله، ففي هذا ما يَبَيِّنُ أَنَّ شَهَادَةَ الزَّنا

أربعة، وإن ليس لأحد دون الإمام أن يقتل، ولا يعاقب بما رأى.

٢٠١٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِأَنْ يَسْأَلَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا عليه السلام فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ مَا هُوَ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ عَزَمْتُ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِي" فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: أَنَا أَكْبَرُ الْحَسَنِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمْتِهِ. [إخرجه البيهقي (٢٣٠/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ ولا نحفظ عن أحد قبلنا من أهل العلم فيه مخالفاً.

قال الشافعي: فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي دَارِهِ فَقَامَ عَلَيْهِ أَوْلِيَاءُ الْقَتْلِ، فَقَالَ وَجَدْتَهُ فِي دَارِي يَرِيدُ السَّرْقَةَ فَقَتَلْتَهُ نَظَرْنَا؛ فَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ يَعْرِفُ بِالسَّرْقَةِ دَرَأْنَا عَنْ الْقَاتِلِ الْقَتْلَ وَضَمَّانَهُ الذِّبَةَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالسَّرْقَةِ أَقْدَنَّا وَلِيَّ الْقَتْلِ مِنْهُ.

قال الشافعي: فَقُلْتُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْذَنْ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي رَجُلٍ لَوْ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَاءَ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَقُولُ "إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمْتِهِ" فَكَيْفَ خَالَفَتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه؟

قال: رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عليه السلام أَنَّهُ أَهْدَرَهُ.

فَقُلْتُ لَهُ قَدْ رَوَى عَمْرٌ أَنَّهُ أَهْدَرَهُ، فَقَالَ: هَذَا قَتِيلُ اللَّهِ وَاللَّهِ لَا يَرُدِّي أَبَدًا، وَهَذَا عَدْنَا مِنْ عَمْرِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ قَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى الْمَقْتُولِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ أَقْرَأَ عِنْدَهُ بِمَا وَجِبَ بِهِ أَنْ يَقْتَلَ الْمَقْتُولُ قَالَ: هَلْ رَوَيْتُمْ هَذَا فِي الْخَبَرِ؟

قلنا قال فالخبرُ على ظاهره.

قلنا: فَأَنْتَ تَخَالَفُ ظَاهِرَهُ قَالَ وَأَيْنَ؟

قلنا عَمْرٌ لَمْ يَسْأَلْ أَيْعَرَفُ الْمَقْتُولُ بِالزَّنَا أَمْ لَا وَأَنْتَ لَا تَحْجِيزُ فِيمَنْ عَرَفَ بِالزَّنَا أَنْ يَعْقَلَ وَيَقْتَلَ بِهِ مَنْ قَتَلَهُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَعَمْرٌ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ دِيَّةً وَأَنْتَ تَجْعَلُ فِيهِ دِيَّةً قَالَ: فَأَنَا إِنَّمَا قَسَمْتُ عَلَى حَكَمٍ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

قلت: وَمَا ذَلِكَ الْحُكْمُ قَالَ: رَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمَرَ كَتَبَ فِي رَجُلٍ مِنْ بَنِي شَيْبَانَ قَتَلَ نَصْرَانِيًّا مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مَعْرُوفًا بِالْقَتْلِ فَاقْتُلُوهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْقَتْلِ فَذَرُوهُ وَلَا تَقْتُلُوهُ.

فقلت: وَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْ عَمَرَ رضي الله عنه، وَإِنْ كَانَ

ثَابِتًا عِنْدَكَ، فَتَقُولُ بِهِ؟

فقال: لَا بَلْ يَقْتُلُ الْقَاتِلُ لِلنَّصْرَانِيِّ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِهِ.

فقلت له أَيْجُوزُ لأحدٍ ينسبُ إلى شيءٍ من العلم أن يزعم أن قصة رواها عن رجلٍ ليست كما قضى به، ويخالفها، ثم يقيس عليها إذا تركها فيما قضى بها فيه لم يكن له أن يشبه عليه غيرها.

قال الشافعي: وَقُلْتُ لَهُ أَيْضًا تَخْطِئُ الْقِيَاسَ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ عَمْرِ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَنْظَرَ فِي حَالِ الْقَاتِلِ أَمْعُرُوفٌ بِالْقَتْلِ فَيَقْضَى أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِهِ فَيَرْفَعُ عَنْهُ الْقَوْدُ وَأَنْتَ لَمْ تَنْظُرْ فِي السَّارِقِ وَلَا إِلَى الْقَاتِلِ إِنَّمَا نَظَرْتَ إِلَى الْمَقْتُولِ قَالَ فَمَا تَقُولُ؟

قلت: أَقُولُ بِالسَّنَةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخَبَرِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَالْأَمْرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ قَالَ: وَمَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ؟

قلت: أَمَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِلَدٍ غَرِيبًا لَا يَعْرِفُ بِالسَّرْقَةِ فَيَقْتُلُهُ رَجُلٌ فَيَسْأَلُ عَنْهُ بِذَلِكَ الْبَلَدِ، فَلَا يَعْرِفُ بِالسَّرْقَةِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِلَدٍ غَيْرِهِ بِالسَّرْقَةِ؟

قال: بلى.

قلت أَمَا يَعْرِفُ بِالسَّرْقَةِ، ثُمَّ يَتُوبُ؟

قال: بلى.

قلت: أَمَا يَكُونُ أَنْ يَدْعُوهُ رَجُلٌ لَضَعْنُ مِنْهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ أَعْمَلْ لِي عَمَلًا كَذَا، ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَيَقُولُ دَخَلَ عَلَيَّ؟

قال: بلى.

قلت: وَمَا يَكُونُ غَيْرَ سَارِقٍ فَيَبْتَدِئُ السَّرْقَةَ فَيَقْتُلُهُ رَجُلٌ وَأَنْتَ تَبِيحُ لَهُ قَتْلَهُ بِهِ؟

قال: بلى.

قلت: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَالَاتُ وَأَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ مُمَكَّنَةٌ عِنْدَكَ فَكَيْفَ جَازَ أَنْ قُلْتَ مَا قُلْتَ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سَنَةٍ وَلَا أَثَرٍ وَلَا قِيَاسٍ عَلَى أَثَرٍ؟ قَالَ: فَتَقُولُ مَاذَا قُلْتَ أَقُولُ: إِنْ جَاءَ عَلَيْهِ بِشَهَادٍ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا يَحِلُّ دَمَهُ أَهْدَرْتَهُ، فَلَمْ أَجْعَلْ فِيهِ عَقْلًا وَلَا قَوْدًا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِشَهَادٍ أَقْصَصْتُ وَلِيَّهُ مِنْهُ، وَلَمْ أَقْبَلْ فِيهِ قَوْلَهُ وَتَبِعْتُ فِيهِ السَّنَةَ، ثُمَّ الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَلَمْ أَجْعَلْ لِلنَّاسِ الذَّرِيعَةَ إِلَى قَتْلِ مَنْ فِي أَنْفُسِهِمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَرْمُونَهُ بِسَرْقَةٍ كَاذِبِينَ.

٩- بَابُ أَنَّ الْخُذُودَ كَفَّارَاتٌ

٢٠١٥- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ

قال الشافعي: وحكم رسول الله ﷺ في يهوديين زنيا رجهما، وهذا معنى قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ ومعنى قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله، فإنما يحكم بينهم بحكم المسلمين فما حكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الإسلام وحكم به عليهم ولهم.

قال الشافعي: فأمر الله عز وجل نبيه ﷺ بالحكم بينهم بما أنزل الله بالقسط، ثم حكم رسول الله ﷺ بينهم بالرجم وتلك سنة على النبي المسلم إذا زنى ودلالة على أن ليس لمسلم حكم بينهم أبداً أن يحكم بينهم إلا بحكم الإسلام.

قال الشافعي: قال لي قائل: إن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ ناسخ لقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾.

فقلت له: النسخ إنما يؤخذ بخبر عن النبي ﷺ أو عن بعض أصحابه لا يخالفه أو أمر أجمعت عليه عوام الفقهاء، فهل معك من هذا واحد؟

قال: لا، فهل معك ما يبين أن الخيار غير منسوخ؟
قلت: قد يحتمل قول الله عز وجل: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ أن حكمت.

قال الشافعي: فإذا كان هذا ثابتاً عندك فهو بذلك على أن الإمام مخير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم، ولو كان الحكم لازماً للإمام في حال لزمه أن يحكم بينه في حد واحد حد في المسلم، ولم تحدد الذميمة قال وكيف لم تحدد الذميمة من قبل أنها لم ترض حكمه، وأنه مخير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم؟

قال فما الحال التي يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم؟
قلت: إذا كانت بينهم وبين مسلم أو مستأمن تباعة، فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه إلا مسلم، ولا يجوز أن يكون عقد بالمستأمن أماناً على ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه إلا مسلم قال فهذا زنا واحد قد رد فيه عليّ ﷺ الذميمة على أهل دينها.

قلنا: إنه لم يكن لها بالزنا على المسلم شيء تأخذه منه ولا للمسلم عليها شيء فيحكم لها وعليها، وإنما كان حد فأخذه إن كان حديثكم ثابتاً عنه من المسلم ورد الذميمة إلى أهل دينها لما وصفنا من أنها لم ترض حكمه، وأنه مخير في الحكم لها وعليها.

قال الشافعي: فقال: وقد روى بجالة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب "فرقوا بين كل ذي محرم من الجوس وانتهوهم عن الزمزمة" فكيف لم تأخذوا به؟

فقلت له بجالة رجل مجهول ليس بالشهور، ولا يعرف أن

الصائم قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال: يا يعقوب علي أن لا تشركو بالله شيئاً وقرأ عليهم الآية فمن وثق منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فهو إلى الله عز وجل إن شاء عفر له، وإن شاء عذبته.

[أخرجه البخاري (١٨)، مسلم (١٧٠٩)، الرومي (١٤٣٩)، النسائي (١٤١٧-١٤٢٧)]

قال الشافعي: ولم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: وَمَا يُدْرِيكَ؟ لَعَلَّ الْخُدُودَ نَزَلَتْ كَفَّارَةً لِلذَّنُوبِ وهو يشبه هذا وهو أبلغ منه، وقد روي عن رسول الله ﷺ حديث معروف عندنا وهو غير متصل الإسناد فيما أعرف وهو أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَسِدْ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قال: وروي أن أبا بكر أمر رجلاً في زمان النبي ﷺ أصاب حداً بالاستتار، وأن عمر أمره به، وهذا حديث صحيح عنهما.

قال الشافعي: ونحن نحب لمن أصاب الحد أن يستتر، وأن يتقي الله عز وجل، ولا يعود لمعصية الله، فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده.

١٠ - بَابُ حَدِّ الذَّمِّينِ إِذَا زَنَوْا

قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ في أهل الكتاب: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ قرأ إلى ﴿بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، ففي هذه الآية بيان - والله أعلم - أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه ﷺ الخيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه إن حكم أن يحكم بينهم بالقسط، والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الأخبار عهداً بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

قال الشافعي: وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه.

قال: وسمعت من أروى من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾: إن حكمت لا عزماً أن تحكم.

جزء معاوية كان لعمر بن الخطاب عليه السلام عاملاً ونحن نسالك.

فإن قلت ما قلنا فلم تحتج بأمير قد علمت أنه لا حجة فيه؟ وإن قلت: بل نصير إلى حديث بجالة فحديث بجالة موافق لنا؛ لأن عمر إنما حملهم إن كان على ما كان حاملاً عليه المسلمين؛ لأن المحارم لا يخلل للمسلمين، ولا ينبغي للمسلم الرزمة، وهذا يدل إن كان ثابتاً على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال: لا.

قلت: فقد خالفت ما رويت عن عمر.

قال: فإن قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر؟

قلت: ولم تبعهم أنت فيه إلا أنه يجرم عليهم؟

قال: نعم.

قلت: فكذلك تتبعهم في كل ما علمت أنهم مقيمون عليه مما يجرم عليهم.

قال: فإن قلت أتبعهم في هذا الذي رويت أن عمر تبعهم فيه خاصة.

قال: قلت فيلزمك أن تتبعهم في غيره إذا علمتهم مقيمون عليه، وإن تستدل بأن عمر إنما يتبعهم في شيء بلغه أنهم مقيمون عليه مما يجرم عليهم أن يتبعهم في مثله وأعظم منه مما يجرم عليهم فيلزمك أن تعلم أن عمر صيرهم أن حكم عليهم إلى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط، ثم حكم بينهم رسول الله عليه السلام بالرجم وهي سته التي سن بين المسلمين، وقال عليه السلام فيها لأقضي فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرم عليهم ما يجرم على المسلمين، ثم زعمت عن علي عليه السلام أنه دفع نصراية إلى أهل دينها فكل ما زعمنا، وزعمت حجة لنا، وكل ما زعمت تعرفه ولا نعرفه نحن حجة لنا، ولا يخالف قولنا وأنت تخالف ما تحتج به، قال منهم قائل: وكيف لا تحكم بينهم إذا جاءوك مجتمعين أو متفرقين؟

قلت: أما متفرقين، فإن الله عز وجل يقول ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، فدل قول الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾ على أنهم مجتمعون ليس إن جاءك بعضهم دون بعض ودل على أنه له الخيار إذا جاءوه في الحكم أو الإعراض عنهم، وعلى أنه إن حكم، فإنما يحكم بينهم حكمه بين المسلمين.

قال الشافعي: ولم اسمع أحداً من أهل العلم يبلدنا يخالف في أن اليهوديين اللذين رجم رسول الله عليه السلام في الزنا كانا مواعين لا ذميين.

قال الشافعي: وقال لي بعض من يقول القول الذي أحكي

خلافه: إنه ليس للإمام أن يحكم على مواعين، وإن رضى حكمه، وهذا خلاف السنة ونحن نقول: إذا رضى حكم الإمام فاختار الإمام الحكم حكم عليهما.

قال الشافعي: وقد كان أهل الكتاب مع رسول الله عليه السلام بناحية المدينة مواعين زماناً، وكان أهل الصلح والذمة معه بخير وفدك، وادي القرى ومكة ونجران واليمن يجري عليهم حكمه عليه السلام، ثم مع أبي بكر حياته، ثم مع عمر صدراً من خلافته حتى أجلاهم عمر بما بلغه عن رسول الله عليه السلام، ثم في ولايته وحيث تجري أحكامه بالشام والعراق ومصر واليمن، ثم مع عثمان بن عفان، ثم مع علي بن أبي طالب عليه السلام لم نعلم أحداً ممن سمينا حكم بينهم في شيء، ولو حكموا بينهم لحفظ بعض ذلك إن لم يحفظ كله.

قال الشافعي: وأهل الذمة بشر لا يشك بأنهم يتظالمون فيما بينهم ويختلفون، ويتظالمون بالحقوق، وأنهم يعقلون أو بعضهم ما لهم، وما عليهم، وما نشك أن الطالب حريص على من يأخذ له حقه، وأن المطلوب حريص على من يدفع عنه ما يطلب به، وأن كلاً قد يحب أن يحكم له من يأخذ له ويحكم عليه من يدفع عنه، وأن قد يرجو كل في حكم المسلمين، والعلم يحكمهم أو الجهالة به ما لا يرجو في حاكم، وأن لو كان على حكم المسلمين الحكم بينهم إذا جاءهم بعض دون بعض، وإذا جاءهم مستجمعين لجاءهم في بعض الحالات مستجمعين.

قال الشافعي: ولا نعلم أحداً من أهل العلم روى عن رسول الله عليه السلام الحكم بينهم إلا في الموادعين اللذين رجم ولا عن أحد من أصحابه بعده إلا ما روى بجالة مما يوافق حكم الإسلام وسماك بن حرب عن علي عليه السلام مما يوافق قولنا في أنه ليس على الإمام أن يحكم إلا أن يشاء.

قال الشافعي: وهاتان الروايتان - وإن لم نخالفنا - غير معروفتين عندنا ونحن نرجو أن لا نكون ممن تدعوه الحجة على من خالفه إلى قبول خبر من لا يثبت خبره معرفته عنده.

قال الشافعي: فقال لي بعض الناس: فإنك إذا أبيت الحكم بينهم رجعوا إلى حكمهم فحكموا بينهم بغير الحق عندك.

قال الشافعي: فقلت له: وأنا إذا أبيت الحكم فحكم حكمهم بينهم بغير الحق، ولم أكن أنا حاكماً فما أنا من حكم حكمهم أترى تركي أن أحكم بينهم في درهم لو تظالموا فيه، وقد أعلمت ما جعل الله لنبيه عليه السلام من الخيار في الحكم بينهم أو الترك لهم، وما أوجدتك من الدلائل على أن الخيار ثابت بأن لم يحكم رسول الله عليه السلام ولا من جاء بعده من أئمة الهدى أو ترى تركي الحكم بينهم أعظم أم تركهم على الشرك بالله تبارك

وتعالى؟

قلت فكيف جعلت على الذَّفع عنهم وحالهم مخالفةً حال المسلمين، هم، وإن استروا في أن لهم المقام بدار المسلمين مختلفون فيما يلزم لهم المسلمين؟

قال الشافعي: وإن جاز لنا القتال عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرِّ واستفادهم لو أسروا فردَّهم إلى حكامهم، وإن حكموا بما لا نرى أخفُّ وأولى أن يكون لنا - والله أعلم -.

قال الشافعي: فقال لي بعضُ الناس: أرايت إن أجزت الحكمَ بينهم كيف تحكم؟

قلت: إذا اجتمعوا على الرضا بي فأحبُّ إليَّ أن لا أحكم لما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلاً حكَمَ به من كان قبلي؛ فإن رضيت بأنه مباحٌ لي لم أحكم حتى أعلمهم أنني إنما أجزيت بينهم ما يجوزُ بين المسلمين وأردُّ بينهم ما يردُّ بين المسلمين وأعلمهم أنني لا أجزيت بينهم إلا شهادة الأحرار المسلمين العدول؛ فإن رضوا بهذا فرايت أن أحكمَ بينهم حكمت، وإن لم يرضوا معاً لم أحكم، وإن حكمت فهذا أحكمُ قال: وما حبَّجَّك في أن لا تحيزَ شهادتهم بينهم؟

قلت: قولُ الله تبارك وتعالى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وقولُ الله عزَّ وجلَّ ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، ففي هاتين الآيتين - والله أعلم - دلالة على أن الله عزَّ وجلَّ إنما عني المسلمين دون غيرهم، ولم أر المسلمين اختلفوا في أنها على الأحرار العدول من المسلمين خاصةً دون المماليك العدول، والأحرار غير العدول، وإذا زعم المسلمون أنها على الأحرار المسلمين العدول دون المماليك، فالمماليك العدول والمسلمون الأحرار، وإن لم يكونوا عدولاً فهم خيرٌ من المشركين كيفما كان المشركون في دياتهم فكيف أجزيت شهادة الذي هو شرُّ وأردُّ شهادة الذي هو خيرٌ بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوالمُ الفقهاء؟

قال الشافعي: ومن أجاز شهادة أهل الذمة فأعدهم عنده أعظمهم بالله شركاً أسجدهم للصليب والزَّمهم للكنيسة، فقال قائل: فإن الله عزَّ وجلَّ يقول حين الوصية ﴿أَنْتَ إِذْ عَدَلَ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قال الشافعي: - والله أعلم - بمعنى ما أراد من هذا، وإنما يفسر ما احتمل الوجوه ما دلَّت عليه سنة أو أثر عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ لا يخالف له أو أمر اجتمعت عليه عوالمُ الفقهاء، فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتك من المسلمين ويحتج فيها بقول الله عزَّ وجلَّ ﴿نَخْبِئُونَهُمَا مِنْ بَغْرِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ﴾ إلى ﴿الْآيَمِينَ﴾، فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأثمون من كتمان الشهادة لله فأما

فإن قلت: فقد أذن الله عزَّ وجلَّ بأخذ الجزية منهم، وقد علم أنهم مقيمون على الشرِّ به معونة لأهل دينه فأقرارهم على ما هو أقلُّ من الشرِّ أخرى أن لا يعرض في نفسك منه شيء إذا أقررناهم على أعظم الأمور فأصغرها أقلُّ من أعظمها.

قال الشافعي: فقال لي قائل: فإن امتنعوا أن يأتوا حكامهم. قلت: أخيرهم بين أن يرجعوا إليهم أو يفسخوا الذمة، قال: فإذا خيَّرتهم فرجعوا وأنت تعلم أنهم يحكمون بينهم بالباطل عندك فأراك قد شركتهم في حكمهم.

قال الشافعي: فقلت له لست شريكهم في حكمهم، وإنما وقَّيت لهم بذمتهم، وذمتهم أن يأمروا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم، ولم يزالوا يتحاكمون إلى حكامهم برضاهم، فإذا امتنعوا من حكامهم.

قلت: لهم لم تطوا الأمان على الامتناع والظلم فاختراروا أن تفسخوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يزل يعلم أنه كان يحكم بينكم منذ كنتم؛ فإن اختاروا فسخ الذمة فسخناها، وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكامهم فكذاك لم يزالوا لا يمنعهم منه إمام قبلنا ورجوعهم إليهم شيء رضا به لم نشركتهم نحن فيه.

قال الشافعي: ولو رددناهم إلى حكامهم لم يكن ردناهم مما يشركهم، ولكنه منع لهم من الامتناع.

قال: وقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت لو أغار عليهم العدو فسيبوه فمنعوهم من الشرِّ وشرب الخمر وأكل الخنزير أكان عليَّ أن أستقبلهم إن قويت لذمتهم؟ قال: نعم.

قلت: فإن قال قائل: إذا استقبلتهم ورجعوا آميناً أشركوا وشربوا الخمر وأكلوا الخنزير، فلا تستقبلهم فتشركهم في ذلك ما الحجة؟

قال الحجة أن نقول استقبلهم لذمتهم.

قلت: فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستقبلهم؟ هل تجهد بذلك خيراً؟

قال: لا، ولكن معقول إذا تركهم آميناً في بلاد المسلمين أن عليك الذَّفع عنهم في بلاد المسلمين.

قلت: فإن قلت أدفعُ عما في بلاد المسلمين للمسلمين فأما لغيرهم، فلا قال: إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الذَّفع عنهم.

قلت: وحالهم حال المسلمين؟

قال: لا.

قلت: فإن قالوا فاطلب الرِّفْقَ بنا بإجازة شهادة بعضنا لبعض؟

قال: لا أطلب الرِّفْقَ لكم بخلاف حكم الله عز وجل؛ فإن قالوا لك، وما حكم الله؟ تعالى قال الأحرارُ العدولُ المسلمون.

قلت: فالعبيدُ العدولُ الذين يعتقُ أحدهم الساعة فتجيزُ شهادته أقربُ من العدولِ في كتاب الله أم الذَّمِّيُّ الذي يسلم فتجيزُ إسلامه قبل إجازة شهادته؟

قال: بل العبدُ العدل.

قلت: فلم رددت الأقرب من شرط الله جل ذكره وأجزت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزاً جاز العبد، ولم يجز الذَّمِّيُّ أو الحرُّ غيرُ العدل، ولم يجز الذَّمِّيُّ، وما من المسلمين أحدٌ إلا خيرٌ من أهل الذَّمِّ وكيف يجوزُ أن تردَّ شهادة مسلم بأن تعرفه يكذبُ على بعض الأذميين وتجيزُ شهادة ذميٍّ وهو يكذبُ على الله تبارك وتعالى؟

قال الشافعيُّ: فقال قائل، فإن شريحاً أجازَ شهادتهم فيما بينهم.

فقلت له إرايت شريحاً لو قال قولاً لا يخالفُ له فيه مثله ولا كتاب فيه أيكونُ قوله حجةً؟

قال: لا.

قلت: فكيف تحتجُّ به على الكتاب، وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة؟

قال الشافعيُّ: فإن احتجَّ من يجيزُ شهادتهم بقول الله عز وجل ﴿أَوْ أَخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، فقال: من غير أهل دينكم فكيف لم تحجزها فيما ذكرت فيه من الرصية على المسلمين في السقر كيف لم تحجزها من جميع المشركين وهم غير أهل إسلام؟ إرايت لو قال قائل إذا كان غير أهل الإسلام هم المشركون فجاز لك أن تجيزَ شهادة بعضهم دون بعض بلا خير يلزمُ فأننا أجيزُ شهادة أهل الأوثان؛ لأنهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوه إنما ضلُّوا بأنهم وجدوا آباءهم على شيء فلزموه وأردُّ شهادة أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما الحجَّة عليهم؟ فإن قال في أهل الكتاب من يصدق ويؤدِّي الأمانة، ففي أهل الأوثان من يصدق ويؤدِّي الأمانة ويعف.

قال الشافعيُّ: ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب إلا ترك فيه التنزيل والسنة لما روى فيه من الأثر والقياس عليه، وما يعرفه أهل العلم، ثم لم يمتنع أن جهل وخطأ من علم.

قال الشافعيُّ: وقال لي منهم قائل، فإذا حكمت بينهم أبطلت النكاح بلا ولي ولا شهود وهو جائز بينهم؟

قلت: نعم قال: وتبطل بينهم ثمن الخمر والخنزير؟

المشركون، فلا صلاة لهم قائمة، ولا يتأثمون من كتمان الشهادة للمسلمين ولا عليهم.

قال الشافعيُّ: وسمعت من يذكر أنها منسوخة بقوله تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ - والله أعلم - ورأيت مفتي أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تجوزَ شهادة غير المسلمين العدول.

قال الشافعيُّ: وذلك قولي.

قال الشافعيُّ: وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجيزُ شهادة أهل الذَّمِّ ما حجتك في إجازتها؟ فاحتجَّ بقول الله عز وجل ﴿أَوْ أَخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قلت له: إنما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السقر فتجيزها في وصية مسلم بالسقر قال: لا.

قلت: أو تحلفهم إذا شهدوا؟

قال: لا.

قلت: ولم، وقد تأولت أنها في وصية مسلم؟

قال: لأنها منسوخة.

قلت: فإن نسخت فيما أنزلت فيه فلم تثبت فيها فيما لم تنزل فيه؟

فقال لي بعض الناس: فإنما أجزنا شهادتهم للرِّفْقِ بهم ولئلا تبطل حقوقهم.

قال الشافعيُّ: وقلت له: كيف يجوزُ أن تطلب الرِّفْقَ بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن الشهود الذين أمروا أن يقبلوا هم المسلمون؟

قال الشافعيُّ: وقلت له: المذهب الذي ذهب إليه خطأ من وجوه: منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأنا لم نجد أحداً من أئمة المسلمين يلزمُ قوله أجازَ شهادتهم، ثم خطأ في قولك طلب الرِّفْقِ بهم.

قال وكيف قلت؟ إرايت عبيداً عدولاً مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بشيء؟

قال: لا تجوزُ شهادتهم.

قلت: إنهم في موضع لا يخلطهم فيه غيرهم قال: وإن قلت: فإن كانوا في سجن قال: وإن قلت فأهل السجن والبدو الصيادون إن كانوا أحراراً غير معدلين، ولا يخلطهم غيرهم شهد بعضهم لبعض؟

قال: لا تجوزُ شهادتهم.

قلت: فإن قالوا لك: لا يخلطنا غرناء، وإن أبطلت شهادتنا ذهب دماؤنا وأموالنا قال: وإن ذهب فأننا لم أذهبها.

قلت: نعم قال: وإن قتله بعضهم لبعضٍ أو غيرهم لهم لم تقضٍ عليه بضمنه؟

قلت: نعم قال فهي أموالهم أنت تقرهم يتمولونها.

قال: فقلت له إن إقرارهم يتمولونها لا يوجبُ عليَّ أن أحكمَ لهم بها.

قال: وكيف لا يجبُ عليك أن تحكمَ لهم بما تقرهم عليه.

قلت له: أما أقرهم على الشركِ وأقرُّ عليه أبناءهم ورقيقهم؟

قال: بلى.

قلت: فلو أسلمَ بعضُ رقيقهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألسنت أحده على الإسلامِ وأجبرُ السيّدَ على بيعه ولا أدعه يسترقه ولا أعيده إلى الشرك؟

قال: بلى.

قلت: أفلسنت أقرته على شيءٍ، ثم لم أحكم له بما أقرته عليه، وقد كان في حالٍ مقرراً عليه؟

قال: بلى.

قلت: أو ما أقره على حكمٍ حكّاه وأنا أعلمُ أنهم يحكمونَ بغيرِ الحقِّ؟

قال: بلى.

قلت: ومن حكمٍ بعضهم أن من سرق شيئاً لرجلٍ كان السارقُ عبداً للمسروقِ فأقرهم على ذلك إذا رضوه أفأريت لو ترفعوا إليَّ الحكمَ بأنَّ السارقَ عبدٌ للمسروقِ قال: لا.

قلت: ومن حكمٍ بعضهم أن ليسَ لرجلٍ أن ينكحَ إلا امرأةً واحدةً لا يطلقها.

ومن حكمٍ بعضهم أن ليسَ للمرأةِ أن تنكحَ إلا رجلاً واحداً أفأريت لو ترفعوا إليَّ ألزمتهم ذلك؟

قال: لا.

قلت فأراك تقرهم على أشياء من أحكامهم إذا صاروا إليك لم تحكمَ لهم بها وحكمت عليهم حكمَ الإسلامِ.

قال الشافعيُّ: وقلت لبعضهم: أرايت إذا تحاكموا إليك، وقد أربى بعضهم على بعضٍ، وذلك جائزٌ عندهم؟

قال أردُّ الرِّبَا.

قلت: فإن تحاكموا إليك، وقد نكحَ الرجلُ محرمه في كتابِ الله.

قال: أردُّ النِّكَاحِ.

قلت: فإن تحاكمَ إليك مجوسيان، وقد أحرق أحدهما

لصاحبه غنماً قد اشتراها بينَ يديكَ بمائةِ ألفٍ وأربحَ فيها مائةَ ألفٍ على أن يقذهما لهم فوقدها كلّها وتلكَ عنده ذكاتها فأحرقها أحدهم أو مسلمٌ، فقال: قد أحرقَ هذا مالي الَّذي ابتعته بينَ يديكَ وأربحت فيه بمحضركَ بمثل ما ابتعته به وهو مائةُ ألفٍ؟

قال: لا يغرُمُ شيئاً قال ولم؟ هذا مالي تقرني عليه مذ كنت وتجارتني أحرقتها؟

قال: هذا حرامٌ.

قلت: فإن قال لك أرايت الخمرَ والخنزيرَ أحلالٌ هما؟

قال: لا.

قلت: فإن قال فلمَ أجزتَ بيعهما عندك وحكمت على من استهلكهما بضمنهما إن كانا يتمولان وتقرهم على ثمنيهما وهما حرامٌ، ولم تحكم لي بضمن الميتة وهي تموتُ، وقد كانت حلالاً قبلَ قتلها عندك وجلدها حلالٌ إذا دبغته؟ وإن كانت الميتة والخنزيرُ لم تكن حلالاً قطُ عندك، ولا يكونُ الخنزيرُ حلالاً بحالٍ أبداً.

قال الشافعيُّ: فقال لي بعضهم قولنا هذا مدخولٌ غيرُ مستقيمٍ فما حجتُك في قولك؟ فوصفت له كتابَ الله تبارك وتعالى أن تحكمَ بينهم بحكمه الَّذي أنزلَ على نبيِّه عليه الصلاة والسلام، ثم حكمَ رسولُ الله ﷺ الَّذي حكمَ به بينَ المسلمين في الرِّجْمِ.

قال الشافعيُّ: وقلت له:

٢٠١٦- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكَمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَخَذْتُ الْأَخْبَارَ تَفَرُّؤُهُ مَحْضاً لَمْ يَشِبْ أَلَمْ يُخْبِرْكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُمْ حَرَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ وَبَدَّلُوا وَكُتِبُوا الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، وَقَالُوا «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوُزِّلَ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» أَلَا يَنْهَاكُمْ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَكُمْ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ. [أخرجه البخاري (٧٥٢٣)]

وَقُلْتُ لَهُ: أَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ وَكُتِبُوا الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالُوا «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوُزِّلَ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ».

قال الشافعيُّ: وقلت له ترك أصحابك ما وصفنا من حكم

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ حَكَمَ رَسُولُهُ ﷺ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ بَعْضُ النَّاسِ الْخَمْرُ حَرَامٌ وَالسَّكْرُ مِنْ كُلِّ الشَّرَابِ، وَلَا يَجْرُمُ الْمُسْكِرُ حَتَّى يَسْكُرَ مِنْهُ، وَلَا يَحْدُ مِنْ شَرَبِ نَيْبِذٍ مُسْكِرًا حَتَّى يَسْكُرَهُ.

فَقِيلَ لِبَعْضٍ مِنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ: كَيْفَ خَالَفْتَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَبَتَ عَنْ عُمَرَ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافَهُ؟

قَالَ: رَوَيْنَا فِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ شَرِبَ فَضَلَّ شُرَابُ رَجُلٍ حَذَهُ.

قُلْنَا رَوَيْتُمُوهُ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ عِنْدَكُمْ لَا تَكُونُ رِوَايَتُهُ حُجَّةً قَالَ: وَكَيْفَ يَعْرِفُ الْمُسْكِرُ؟

قُلْنَا لَا نَحْذُ أَحَدًا أَبَدًا لَمْ يَسْكُرْ حَتَّى يَقُولَ شَرِبْتُ الْخَمْرَ أَوْ يَشْهَدَ بِهِ عَلَيْهِ أَوْ يَقُولَ شَرِبْتُ مَا يَسْكُرُ أَوْ يَشْرَبُ مِنْ إِنَاءٍ هُوَ وَنَفَرٍ فَيَسْكُرُ بَعْضُهُمْ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّرَابَ مُسْكِرٌ فَأَمَّا إِذَا غَابَ مَعْنَاهُ، فَلَا يَضْرِبُ فِيهِ حَدًّا وَلَا تَعْزِيرًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْحَدُّ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَبَاحًا، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَغْيِبُ الْمَعْنَى وَمَغْيِبُ الْمَعْنَى لَا يَحْدُ فِيهِ أَحَدٌ، وَلَا يَعْقَبُ إِنَّمَا يَعْقَبُ النَّاسُ عَلَى الْيَقِينِ وَفِيهِ كِتَابٌ كَبِيرٌ وَسَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ مَا أَسْكَرَ كَثِيرَهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يُقَالُ: لَمْ قَالَ: إِذَا شَرِبَ تِسْعَةً، فَلَمْ يَسْكُرْ، ثُمَّ شَرِبَ الْعَاشِرَ فَسَكِرَ فَالْعَاشِرُ هُوَ حَرَامٌ فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ شَرِبَ عَشْرَةً، فَلَمْ يَسْكُرْ؟ فإِنْ قَالَ حَلَالٌ قِيلَ لَهُ؛ فَإِنْ خَرَجَ فَاصَابَتْهُ الرِّيحُ فَسَكِرَ.

فإِنْ قَالَ: حَرَامٌ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ شَيْئًا يَشْرِبُهُ رَجُلٌ حَلَالًا، ثُمَّ صَارَ فِي بَطْنِهِ حَلَالًا، فَلَمَّا أَصَابَتْهُ الرِّيحُ قَلْبُهُ فَصَيَّرَتْهُ حَرَامًا.

١٢- بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ

٢٠٢٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَأَتَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَوْرُ النِّسَاءِ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَأَذْنُ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأَطَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ نِسَاءً كَثِيرًا كُلُّهُنَّ يَشْكُونُ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سِتُّونَ امْرَأَةً يَشْكُونُ أَرْوَاجَهُنَّ وَلَا تَجِدُون أُولَئِكَ خِيَارَكُمْ. [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ أَذْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ النِّسَاءِ إِذَا ذَرَنَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ وَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَوْنَ بِضَرْبِهِنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَقَالَ اتَّقُوا الْوَجْهَ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَمْ أَقْمَتِ الْحُدُودَ عَلَى الْمَعَاهِدِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا يَرُونَهَا فِي دِينِهِمْ وَأَبْطَلْتُمُ الْحُدُودَ فِي قَدْفِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَإِنْ كَانُوا يَرُونَهَا بَيْنَهُمْ؟ قَالُوا بَلَى حَكَمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ وَاحِدًا وَبِذَلِكَ أَبْطَلْنَا الزَّيْنَةَ بَيْنَهُمْ وَنَكَاحَ الرَّجُلِ حَرَمَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا بَيْنَهُمْ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ فَحَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَدُلُّ عَلَى أَنْ تَحْكَمَ بَيْنَهُمْ حَكْمَنَا فِي الْإِسْلَامِ قَالُوا: نَعَمْ.

فَإِذَا قِيلَ فَلَمْ أَجْزَمْ بَيْنَهُمْ ثَمَنَ الْخَزِيرِ وَغَرَمْتُمْ ثَمَنَهُ، وَلَيْسَ مِنْ حَكَمِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَجُوزَ ثَمَنُ الْحَرَامِ؟ قَالُوا هِيَ أَمْوَالُهُمْ، وَقَدْ أَبْطَلُوا أَمْوَالَهُمْ بَيْنَهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَوْلِنَا، وَقَالَ: هَذَا قَوْلٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سَوَّيْتُ لِلَّهِ ﷻ لَا يَخْتَلِفُ وَأَقَامَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ مَعَ مَا وَصَفْتَ لَكَ مِنْ تَنَاقُضِهِ وَسَكَتُ عَنْ بَعْضٍ لِلَاكْتِفَاءِ بِمَا وَصَفْتَ لَكَ تَمَامًا لَمْ أَصِفْ.

١١- حَدُّ الْخَمْرِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَتْلُ مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا تَمَامٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلْمَتِهِ.

٢٠١٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبُشْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شُرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [أخرجه مالك (٨٤٥/٢)، البخاري (٥٥٨٥)، مسلم (٢٠٠١)، أبو داود (٣٦٨٢)، الترمذي (١٨٦٣)، النسائي (٢٩٧/٨)، ابن ماجه (٣٣٨٦)]

٢٠١٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شُرَابِ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؛ فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ تَمَامًا. [أخرجه مالك (٨٤٦/٢)، البخاري في كتاب الأشرية: باب

[الباقي]

٢٠١٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: لَا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا نَيْبِذًا أَوْ مُسْكِرًا إِلَّا حَدَدْتُهُ.

قال الشافعي: وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيفن شوزهن، فقال: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ شَوْزَهُنَّ﴾ إلى ﴿سَبِيلًا﴾.

قال: ولو ترك الضرب كان أحب إلي لقول النبي ﷺ: لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ وَإِذَا أذن الله عز وجل، ثم رسول الله ﷺ في ضرب الحرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيد الأمة على أمته حد الزنا، وقد جاءت به السنة وفعله أصحاب رسول الله ﷺ بعده.

١٣- السَّوْطُ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ

٢٠٢١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ فَأَتَى بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ قَالَ فَوْقَ هَذَا فَأَتَى بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تَقْطَعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ بَيْنَ هَذَيْنِ فَأَتَى بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَا نَ فَاَمَرَهُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ فَمَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْفَاقِذِرَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدُ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ. [تقدم]

قال الشافعي: هذا حديث منقطع ليس مما يثبت به هو نفسه حجة، وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه، ويقول به فنحن نقول به.

قال الشافعي: ولم يبلغ في جلد الحد أن ينهر الدَّم في شيء من الحدود ولا العقوبات، وذلك أن إنبار الدَّم في الضرب من أسباب التلف، وليس يراؤ بالحد التلف إنما يراؤ به النكال أو الكفارة.

١٤- باب الوقت في العقوبة والعفو عنها

٢٠٢٢- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَجَافَوْا لِذَوِي الْهَيْئَاتِ عَنْ عَثَرَاتِهِمْ. [تقدم]

قال الشافعي: سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث، ويقول: يُجَافَى الرَّجُلُ ذِي الْهَيْئَةِ عَنْ عَثَرَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ

حَدًّا.

قال: وذوو الهيئات الذين يقولون عثراتهم الذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الرثة.

٢٠٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ اللَّهُ الْمُخْتَفِي وَالْمُخْتَفِيَةَ. [أخرجه مالك (٣٨/١)، البيهقي (٢٧٠/٨)]

قال الربيع: يعني النَّبَاشَ وَالنَّبَاشَةَ.

قال الشافعي: وقد رويت أحاديث مرسلة عن النبي ﷺ في العقوبات وتوقيتها تركناها لانقطاعها.

١٥- صفة النفي

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: النفي ثلاثة وجوه: منها نفي نصًّا بكتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في الحاربيين ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾، وذلك النفي أن يطلبوا فيمتنعوا فمضى قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى إلا أن يتوبوا قبل أن يقدر عليهم فيسقط عنهم حق الله وثبت عليهم حقوق الأدميين والنفي في السنن وجهان:

أحدهما ثابت عن رسول الله ﷺ وهو نفي البكر الزاني بجلد مائة ونفي سنة، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَضَى بِالنَّفْيِ وَالْجَلْدِ عَلَى الْبَكْرِ وَالنَّفْيِ الثَّانِي أَنَّهُ يَرُودُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا أَنَّهُ نَفَى مَخْتَبَيْنِ كَانَا بِالْمَدِينَةِ بِقَالَ أَحَدُهُمَا هَيْتَ وَالْآخَرُ مَاتَعَ وَيَحْفَظُ فِي أَحَدُهُمَا أَنَّهُ نَفَاهُ إِلَى الْحِمَى، وَأَنَّهُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلَ حَيَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَحَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ وَحَيَاةَ عُمَرَ، وَأَنَّهُ شَكَا الضَّبَقَ فَأَذَنَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْمَةِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ فِي الْجُمُعَةِ يَوْمًا يَسْتَوْقُ، ثُمَّ يَنْصَرَفُ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يَعْرِفُونَ هَذَا، وَيَقُولُونَ بِهِ حَتَّى لَا أَحْفَظَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ كَثِيرُ نَفْيِ الزَّنا.

قال الشافعي: في الرجل إذا طلق امرأته وله منها ولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين، فإذا بلغ خير أيهما شاء، وعلى الأب نفقة ما أقام عند أمه؛ فإن نكحت المرأة فالجدة مكان الأم، وإن كان للجد زوج فهي بمنزلة الأم إذا تزوجت لا يقضى لها بالولد.

قال الربيع: إن كان زوج الجدة جد الغلام كان أحق بالغلام، وإن كان غير جدته لم يكن أحق به.

قال: وحديث مالك أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمه غرت من نفسها.

قال الشافعي: وإذا غرت المرأة رجلاً بنفسها، ثم استحققت

كانت للمالكها، وكان على الزوج المهر بالإصابة ملكاً للمالك، وكان أولاده أحراراً وعليه قيمتهم يوم ولدوا لا يوم يؤخذون؛ لأنهم لم يقع عليهم الرق.

٢٠٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتَ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي أَمْهَلُهُ حَتَّى آتِي عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. [تهدم]

قال الشافعي: فمن قتل من لم تقم بينة بما يوجب قتله فعليه القرد، ولو صدق الناس بهذا ادخل الرجل الرجل منزله فقتله، ثم قال وجدته يزني بامرأتي.

قال: وروى عن النبي ﷺ أنه قال: لا يجل دَمُ مُسْلِمٍ إِلَّا مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ وَلَا يَعْدُو الْكَافِرُ بَعْدَ إِيمَانِ الْمُبْدَلِ دِينَهِ بِالْكَفْرِ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ الْكَفْرِ وَالتَّبْدِيلُ تَوَجُّبٌ عَلَيْهِ الْقَتْلَ، وَإِنْ تَابَ كَمَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ مِنَ الزَّوْنِ، وَإِنْ تَابَ أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مِنْ بَدَلِ دِينِهِ أَوْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ فَأَقَامَ عَلَى الْكَفْرِ وَالتَّبْدِيلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاطْهَرَ دِينًا مَعْرُوفًا أَوْ دِينًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ.

فإن قال قائل: هو إذا رجع عن النصرانية؛ فإن تاب قبلت توبته ترك الصليب والكنيسة؛ فقد يقدر على المقام على النصرانية مستخفياً، ولا يعلم صحته رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى دين يظهره أو دين لا يظهره، وقد كان المنافقون مقيمين على إظهار الإيمان والاستمرار بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله ﷺ ذلك عنهم فتولى حسابهم على سرائرهم، ولم يجعل الله عز وجل إلى العباد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي ﷺ على المناكحة والمواريث وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضروا الحرب.

١٦- حُدُ السَّرْقَةِ وَالْقَاطِعِ فِيهَا وَحُدُّ قَاطِعِ

الطَّرِيقِ وَحُدُّ الزَّانِي حُدُ السَّرْقَةِ

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

٢٠٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَالْعُمَرِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [تهدم]

٢٠٢٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

قال الشافعي: فدلَّت سنة رسول الله ﷺ على من أراد الله قطعه من السارق البالغين غير المغلوبين، وهذا مكتوب في باب غير هذا ودلَّت على من أراد قطعه؛ فكان من بلغت سرقة ربع دينار فصاعداً وحديث ابن عمر موافق لحديث عائشة؛ لأنَّ ثلاثة دراهم في عهد النبي ﷺ، ومن بعده ربع دينار.

٢٠٢٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ اثْرَجَةً فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ فَقَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَطَعَ يَدَهُ قَالَ مَالِكٌ هِيَ الْاِثْرَجَةُ الَّتِي يَأْكُلُهَا النَّاسُ. [تهدم]

قال الشافعي: فحديث عثمان يدلُّ على ما وصفت من أنَّ الدَّراهم كانت اثنا عشر بدینار.

وكذلك أقام عمر الدية اثني عشر ألف درهم ويدلُّ حديث عثمان على أنَّ القطع في الثمر الرطب صلح بيبس أو لم يصلح؛ لأنَّ الأثرج لا يبس فكلُّ ما له ثمن هكذا يقطع فيه إذا بلغ قيمته ربع دينار مصحفاً كان أو سيفا أو غيره مما يجل ثمنه؛ فإن سرق خراً أو خنزيراً لم يقطع؛ لأنَّ هذا حرام الثمن، ولا يقطع في ثمن الطنبور ولا المزمار.

٢٠٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ أَنَسٌ حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَطَعَ سَارِقًا فِي شَيْءٍ مَا يَسُرُّنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. [تهدم]

٢٠٢٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [تهدم]

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ، فإذا أخذ سارق قومت سرقة في اليوم الذي سرقها فيه؛ فإن بلغت قيمتها ربع دينار قطع، وإن نقصت عن ربع دينار لم يقطع، ولو حبس لثبت البينة عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار، فلم تصح البينة حتى صارت تسوى ربعاً لم يقطع، ولو قومت يوم سرقها بربع دينار فحبس لتصح عليه البينة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار قطع؛ لأنَّ القيمة يوم سرق، ولا يلتفت إلى ما بعد سرقة

قِيلَ لَهُ: مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ هَلَكَ فَقَدِمَ صَفْوَانُ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ فَجَاءَ سَارِقٌ وَأَخَذَ رِدَاءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا هُوَ عَلَيَّ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ [قدم]

٢٠٣٢- وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [قدم]

٢٠٣٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ جِبَانَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ. [قدم]

٢٠٣٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جِبَانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ جِبَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [قدم]

٢٠٣٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي

حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعْتَلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ، فَفِيهِ الْقَطْعُ. [أخرجه أبو داود (٤٣٩٠)، النسائي (٨٦٨/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٦)، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده]

قال الشَّافِعِيُّ: فانظر ابتداءً إلى الحال التي يسرق فيها السَّارِقُ، فإذا سرق السرقة، ففرق بينها وبين حرزها، فقد وجب الحدُّ عليه حينئذٍ؛ فإن وهبت السرقة للسَّارِقَ قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع؛ لأنِّي إنما أنظرُ إلى الحال التي سرق فيها، والحال التي سرق فيها هو غير مالكٍ للسلعة وأنظرُ إلى المسروق؛ فإن كان في الموضع الذي سرق فيه تنسبه العامةُ إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرَّزٌ فاقطع فيه، وإن كانت العامةُ لا تنسبه إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرَّزٌ، فلا يقطع فيه.

قال الشَّافِعِيُّ: فرداء صفوان كان محرَّزاً باضطجاعه عليه فمثله كلُّ من كان في موضع مباح فاضطجع على ثوبه فاضطجاعه حرَّزٌ له كان في صحراء أو حمام أو غيره؛ لأنَّه هكذا يحرَّزُ في ذلك الموضع وانظر إلى متاع السوق، فإذا ضمَّ بعضه إلى بعض في موضع بيعاته وربط بمجلٍ أو جعل الطعام في خيش وخط عليه فسرق أي هذا أحرَّز به فاقطع فيه؛ لأنَّ الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحرزون ويأمنون إلى الرجل كانت تسير

من غلاء السلعة ورخصها، وما سرق من طعام رطب أو يابس أو خشبٍ أو غيره مما يجوزُه النَّاسُ في ملكهم يسوى ربع دينارٍ قطع والأصل ربع دينار، فلو غلت الدراهم حتى يكون درهماً بدينار قطع في ربع دينار، وإن كان ذلك نصف درهم، ولو رخصت حتى يصير الدينار مائة درهم قطع في ربع دينار، وذلك خمسة وعشرون درهماً، وإنما الدراهم سلعة كالتياب والنعم وغيرها، فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياه كان يقطع في الربع وقيمته عشر شياه.

وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار، وذلك ربع شاة كان إنما يقطع في ربع الدينار، وإذا كان الأصل الدينار فالدرهم عرض من العروض لا ينظرُ إلى رخصها ولا إلى غلاتها والدينار الذي يقطع في رבעه المثلقال: فلو كان يجوزُ ببلدٍ انقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالاً؛ لأنَّه الوزن الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، ولا يقطع حتى يكون سرق من حرزٍ ويكون بالغاً يعقل.

١٧- بَابُ السَّنِّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ

أُقيمت عليهما الحدود

٢٠٣٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ عَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامٌ أَحَدُ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَرَدَّيْنِي وَعَرَضَتْ عَلَيْهِ عَامُ الْخُدُقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي.

قال الشَّافِعِيُّ: فيكتاب الله عز وجل، ثم بهذا القول نأخذ قال الله عز وجل ﴿وَابْتَغُوا الْبِتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ الآية فمن بلغ النكاح من الرجال، وذلك الاحتلام والحيض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحدود كلها، ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود كلها، السرقة وغيرها.

١٨- بَابُ مَا يَكُونُ حَرْزًا، وَلَا يَكُونُ وَالرَّجُلُ

تَوَهَّبَ لَهُ السَّرْقَةُ بَعْدَمَا يَسْرِقُهَا أَوْ يَمْلِكُهَا بَوَاجِهٍ

من الوجوه

٢٠٣١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ

وَهُوَ يَقْرُدُهَا فَطَرَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَسَرَقَ مِنْهَا أَوْ تَمَّا عَلَيْهَا شَيْئًا قَطَعَ فِيهِ.
وَكَذَلِكَ إِنْ جَمَعَهَا فِي صَحْرَاءٍ أَوْ أُنَاخَهَا وَكَانَتْ يَحِثُّ يَنْظُرُ إِلَيْهَا قَطَعَ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ الْغَنَمُ إِذَا آوَاهَا إِلَى الْمَرَاكِحِ فَضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَاضْطَجَعَ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَسَرَقَ مِنْهَا شَيْءٌ قَطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا إِحْرَازُهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ نَزَلَ فِي صَحْرَاءٍ فَضَرَبَ فِسطاطًا وَأَوَى فِيهِ مَتَاعَهُ وَاضْطَجَعَ فِيهِ؛ فَإِنْ سَرَقَ الْفِسطاطُ وَالْمَتَاعُ مِنْ جَوْفِ الْفِسطاطِ فَأَقْطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ اضْطَجَاعُهُ فِيهِ حَرْزٌ لِلْمَتَاعِ وَالْفِسطاطِ إِلَّا أَنْ الْأَحْرَافَ تَخْتَلِفُ فَيَحْرُزُ بِكُلِّ مَا يَكُونُ الْعَامَّةُ تَحْرُزُ بِمِثْلِهِ وَالْحَوَائِظُ لَيْسَتْ بِحَرْزٍ لِلنَّخْلِ وَلَا لِلشَّجَرَةِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا مَبَاحٌ يَدْخُلُ مِنْ جَوَانِبِهِ فَمَنْ سَرَقَ مِنْ حَائِظٍ شَيْئًا مِنْ ثَمَرٍ مَعْلَقٍ لَمْ يَقْطَعْ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ قَطَعَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْجَرِينَ حَرْزٌ، وَأَنَّ الْحَائِظَ غَيْرُ حَرْزٍ، فَلَوْ اضْطَجَعَ مُضْطَجِعٌ فِي صَحْرَاءٍ وَضَعُ ثَوْبَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ تَرَكَ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَتَاعَهُمْ فِي مَقَاعِدَ لَيْسَ عَلَيْهَا حَرْزٌ، وَلَمْ يَضْمُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَمْ تَرْتَبْ أَوْ أَلْقَى أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَا يَجْعَلُ مِثْلَهَا فِي السُّوقِ بِسَبَبِ كَالْحَبَّاسِ الْكِبَارِ، وَلَمْ يَضْمَوْهَا، وَلَمْ يَحْرُزْهَا أَوْ أَرْسَلَ رَجُلٌ إِلَيْهِ تَرَعَى أَوْ تَمْضِي عَلَى الطَّرِيقِ لَيْسَتْ مَقْطُورَةً أَوْ أُنَاخَهَا بِصَحْرَاءٍ، وَلَمْ يَضْطَجِعْ عِنْدَهَا أَوْ ضَرَبَ فِسطاطًا لَمْ يَضْطَجِعْ فِيهِ فَسَرَقَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا تَرَى هَذَا حَرْزًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَرَقَ سَارِقٌ ثَوْبًا فَشَقَّهُ أَوْ حَلَّيَا فَكَسَرَهُ أَوْ شَاءَ فَذَجَّهَا فِي حَرْزِهَا، ثُمَّ أَخْرَجَ مَا سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ قَوْمٌ مَا أَخْرَجَ مَا أَخْرَجَهُ الثَّوْبُ مَشْقُوقٌ وَالْحَلِيَّ مَكْسُورٌ وَالشَّاةُ مَذْبُوحَةٌ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ رِبْعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى قِيَمَتِهِ فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قِيَمَتِهِ فِي الْحَالِ الَّتِي أَخْرَجَهُ بِهِ فِيهَا مِنَ الْحَرْزِ؛ فَإِنْ كَانَ يَسُورَى رِبْعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَإِنْ لَمْ يَسُورَى رِبْعَ دِينَارٍ فِي الْحَالِ الَّتِي أَخْرَجَهُ بِهَا لَمْ يَقْطَعْ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يَشَقَّهُ إِنْ كَانَ أَتْلَفَهُ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ رَدُّهُ وَرَدُّ مَا نَقَصَهُ الْحَرْزُ، وَلَوْ دَخَلَ جَمَاعَةُ الْبَيْتِ وَنَقَبُوهُ مَعًا، ثُمَّ أَخْرَجَ بَعْضُهُم السَّرَقَةَ، وَلَمْ يَخْرِجْهَا دُونَ الَّذِي لَمْ يَخْرِجْهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانُوا جَمَاعَةً فَوَقَفَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْبَابِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يَحْمِيهِمْ فَمَنْ أَخَذَ الْمَتَاعَ مِنْهُمْ قَطَعَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنْ جَوْفِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَقْطَعْ مَنْ لَمْ يَخْرِجْهُ مِنْ جَوْفِ الْبَيْتِ فَعَلَى هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ.

وَمَنْ سَرَقَ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ أَعْجَمِيًّا مِنْ حَرْزٍ قَطَعَ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْ يَعْقُلٍ أَوْ يَمْتَنِعُ لَمْ يَقْطَعْ وَهَذِهِ خَدِيعَةٌ، وَإِنْ سَرَقَ الصَّغِيرُ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ لَمْ يَقْطَعْ وَيَقْطَعُ وَيَقْطَعُ النَّبَاشُ إِذَا أَخْرَجَ الْكَفْنَ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا حَرْزٌ مِثْلُهُ.

وَإِنْ أَخَذَ قَبْلَ أَنْ يَخْرِجَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ لَمْ يَقْطَعْ مَا دَامَ لَمْ يَفَارِقْ جَمِيعَ حَرْزِهِ.

١٩- قَطْعُ الْمَمْلُوكِ بِإِقْرَارِهِ وَقِطْعُهُ وَهُوَ آتِي

٢٠٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ عَائِشَةَ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَغُلَامٌ لِبَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَبَعَثَتْ مَعَ الْمَوْلَاتَيْنِ بَبْرُوَ مَرَّاجِلَ قَدْ خِيطَ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ خَضْرَاءُ قَالَتْ فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبُرْدَ،

وَهُوَ يَقْرُدُهَا فَطَرَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَسَرَقَ مِنْهَا أَوْ تَمَّا عَلَيْهَا شَيْئًا قَطَعَ فِيهِ.
وَكَذَلِكَ إِنْ جَمَعَهَا فِي صَحْرَاءٍ أَوْ أُنَاخَهَا وَكَانَتْ يَحِثُّ يَنْظُرُ إِلَيْهَا قَطَعَ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ الْغَنَمُ إِذَا آوَاهَا إِلَى الْمَرَاكِحِ فَضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَاضْطَجَعَ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَسَرَقَ مِنْهَا شَيْءٌ قَطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا إِحْرَازُهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ نَزَلَ فِي صَحْرَاءٍ فَضَرَبَ فِسطاطًا وَأَوَى فِيهِ مَتَاعَهُ وَاضْطَجَعَ فِيهِ؛ فَإِنْ سَرَقَ الْفِسطاطُ وَالْمَتَاعُ مِنْ جَوْفِ الْفِسطاطِ فَأَقْطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ اضْطَجَاعُهُ فِيهِ حَرْزٌ لِلْمَتَاعِ وَالْفِسطاطِ إِلَّا أَنْ الْأَحْرَافَ تَخْتَلِفُ فَيَحْرُزُ بِكُلِّ مَا يَكُونُ الْعَامَّةُ تَحْرُزُ بِمِثْلِهِ وَالْحَوَائِظُ لَيْسَتْ بِحَرْزٍ لِلنَّخْلِ وَلَا لِلشَّجَرَةِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا مَبَاحٌ يَدْخُلُ مِنْ جَوَانِبِهِ فَمَنْ سَرَقَ مِنْ حَائِظٍ شَيْئًا مِنْ ثَمَرٍ مَعْلَقٍ لَمْ يَقْطَعْ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ قَطَعَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْجَرِينَ حَرْزٌ، وَأَنَّ الْحَائِظَ غَيْرُ حَرْزٍ، فَلَوْ اضْطَجَعَ مُضْطَجِعٌ فِي صَحْرَاءٍ وَضَعُ ثَوْبَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ تَرَكَ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَتَاعَهُمْ فِي مَقَاعِدَ لَيْسَ عَلَيْهَا حَرْزٌ، وَلَمْ يَضْمُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَمْ تَرْتَبْ أَوْ أَلْقَى أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَا يَجْعَلُ مِثْلَهَا فِي السُّوقِ بِسَبَبِ كَالْحَبَّاسِ الْكِبَارِ، وَلَمْ يَضْمَوْهَا، وَلَمْ يَحْرُزْهَا أَوْ أَرْسَلَ رَجُلٌ إِلَيْهِ تَرَعَى أَوْ تَمْضِي عَلَى الطَّرِيقِ لَيْسَتْ مَقْطُورَةً أَوْ أُنَاخَهَا بِصَحْرَاءٍ، وَلَمْ يَضْطَجِعْ عِنْدَهَا أَوْ ضَرَبَ فِسطاطًا لَمْ يَضْطَجِعْ فِيهِ فَسَرَقَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا تَرَى هَذَا حَرْزًا.

وَالْبُيُوتُ الْمَغْلُقَةُ حَرْزٌ لَهَا فِيهَا؛ فَإِنْ سَرَقَ سَارِقٌ مِنْ بَيْتٍ مَغْلَقٍ فَتَحَ الْغُلَقُ أَوْ نَقَبَ الْبَيْتَ أَوْ قَلَعَ الْبَابَ فَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنْ حَرْزِهِ قَطَعَ، وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ مَفْتُوحًا فَدَخَلَ فَسَرَقَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى الْبَابِ الْمَفْتُوحِ حَجَرَةٌ مَغْلُقَةٌ أَوْ دَارٌ مَغْلُقَةٌ فَسَرَقَ مِنْهَا قَطَعَ، وَقَدْ قِيلَ إِنْ كَانَتْ دُونُهُ حَجَرَةٌ أَوْ دَارٌ فَهَذَا حَرْزٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَغْلَقًا.

وَكَذَلِكَ بُيُوتُ السُّوقِ مَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَدَخَلَهَا دَاخِلٌ فَسَرَقَ مِنْهَا لَمْ يَقْطَعْ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا وَهَذِهِ خِيَانَةٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْبُيُوتِ لَا يَحْرُزُهَا قَعُودُ عَنْهَا.

قَالَ الرَّبِيعُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَصْرُهُ يَحِيطُ بِهَا كُلِّهَا أَوْ يَكُونَ يَحْرُسُهَا فَأَغْلَقَ فَأَخَذَ مِنْهَا مَا يَسُورَى رِبْعَ دِينَارٍ قَطَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ بَيْتٌ عَلَيْهِ حَجَرَةٌ، ثُمَّ دَارٌ فَأَخْرَجَ السَّرَقَةَ مِنَ الْبَيْتِ وَالْحَجَرَةَ إِلَى الدَّارِ وَالدَّارُ لِلْمَسْرُوقِ وَحْدَهُ لَمْ يَقْطَعْ حَتَّى يَخْرِجَهُ مِنْ جَمِيعِ الدَّارِ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ حَرْزٌ لَهَا فِيهَا، فَلَا يَقْطَعُ حَتَّى يَخْرِجَ السَّرَقَةَ مِنْ جَمِيعِ الْحَرْزِ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَتْ الدَّارُ مَشْرُوكَةً وَأَخْرَجَ السَّرَقَةَ مِنَ الْبَيْتِ وَالْحَجَرَةَ إِلَى الدَّارِ قَطَعَ؛

بَنَتْ عَمَّيسَ امْرَأَةً أَبِي بَكْرٍ فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَطُوفُ مَعَهُمْ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَنْ يَنْتَ أَهْلَ هَذَا النَّيْتِ الصَّالِحِ فَوَجَدُوا الْحُلِيَّ عِنْدَ صَائِفٍ زَعَمَ أَنَّ الْأَقْطَعَ جَاءَ بِهِ فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَقْطَعَ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَطَّعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لَدَعَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَشَدُّ عِنْدِي مِنْ سَرَقَتِهِ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله: فيهذا نأخذ، فإذا سرق السارق أولاً قطعت يده اليمنى من مفصل الكف، ثم حُسمت بالنار، فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل، ثم حُسمت بالنار، ثم إذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف، ثم حُسمت بالنار، فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل، ثم حُسمت بالنار، فإذا سرق الخامسة حُسم وعُزِّرَ وعُزِّرَ كلُّ من سرق إذا كان سارقاً، من جنى يدرأ فيه القطع، فإذا درئ عنه القطع عُزِّرَ.

قال الشافعي: ويقطع ما يقطع به من خفة المؤنة عليه وأقر به من السلامة، وكان الذي أعرف من ذلك أن يجلس ويضبط، ثم تمُدُّ يده بخيط حتى يبين مفصلها، ثم يقطع بمجدبة حديدية، ثم يحسم، وإن وجد أرفق وأمكن من هذا قطع به؛ لأنه إنما يراؤ به إقامة الحد لا التلف.

٢١- من يجب عليه القطع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقطع السارق، ولا يقام حدُّ دُونِ الْقَتْلِ عَلَى امْرَأَةٍ حَبْلَى وَلَا مَرِيضٍ دَنَفٍ وَلَا يَبِينُ الْمَرَضَ وَلَا فِي يَوْمٍ مَسْرُطٍ الْبَرْدِ وَلَا الْحَرِّ وَلَا فِي أَسْبَابِ التَّلْفِ، وَمِنْ أَسْبَابِ التَّلْفِ الَّتِي يَبْرُكُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِيهَا إِلَى الْبَرِّ أَنْ تَقْطَعَ يَدُ السَّارِقِ، فَلَا يَبْرَأُ حَتَّى يَسْرِقَ فَيُؤَخَّرَ حَتَّى تَبْرَأَ يَدُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِدَ الرَّجُلُ، فَلَا يَبْرَأُ جُلْدُهُ حَتَّى يَصِيبَ حَدًّا فَيَتْرَكَ حَتَّى يَبْرَأَ جُلْدُهُ؛ وَكَذَلِكَ كُلُّ قَرْحٍ أَوْ مَرَضٍ أَصَابَهُ.

٢٢- ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة

٢٠٤٠- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَالْحَضْرَمِيَّ جَاءَ بَغْلَامٌ لَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أَقْطَعَ يَدَ هَذَا، فَإِنَّهُ سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ مَاذَا سَرَقَ قَالَ: سَرَقَ مِرْآةً لَا مَرَاتِي لَمْ تَنْهَا سَيِّئُونَ دِرْهَمًا، فَقَالَ عُمَرُ

فَقَتَعَ عَنْهُ فَاسْتَخْرَجَهُ وَجَعَلَ مَكَانَهُ لَيْدًا أَوْ قُرُوزَةً وَخَاطَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَوْلَاتَانِ الْمَدِينَةَ دَفَعَتَا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ، فَلَمَّا فَتَقُوا عَنْهُ وَجَدُوا فِيهِ اللَّيْثَ، وَلَمْ يَجِدُوا فِيهِ الْبُرْدَ فَكَلَّمُوا الْمَوْلَاتَيْنِ فَكَلَّمَتَا عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ كَتَبَتَا إِلَيْهَا وَاتَّهَمَتَا الْعَبْدَ فَسُئِلَ الْعَبْدُ عَنْ ذَلِكَ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطَّعَتْ يَدَهُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [تقدم]

قال الشافعي: وهذا عندنا كان محرراً مع المولاتين فسرق من حرزه وبهذا فآخذ بإقرار العبد على نفسه فيما يضره في بدنه، وإن نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد؛ لأنه سرق، وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطه، وإن كان أبقاً ولا تزيد معصية الله بالإبقاء خيراً.

٢٠٣٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدًا سَرَقَ لَابِنَ عُمَرَ وَهُوَ آبَنٌ، فَأَرْسَلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ لِيَقْطَعَ يَدَهُ فَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ، وَقَالَ: لَا تَقْطَعْ يَدَ الْآبَنِ إِذَا سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ فَقَطَّعَتْ يَدُهُ. [أخرجه مالك (٢/٨٣٣)، البيهقي (٨/٢٦٨)]

٢٠٣٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّهُ أَخَذَ عَبْدًا أَبَقًا قَدْ سَرَقَ فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ إِذَا سَرَقَ لَمْ يَقْطَعْ فَكَتَبَ عُمَرُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فَإِنْ بَلَغَتْ سَرَقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرَ فَاقْطَعُهُ. [أخرجه مالك (٢/٨٣٤)، البيهقي (٨/٢٦٨)]

٢٠- قطع الأطراف كلها

٢٠٣٩- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ قَدِيمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ أَنَّ عَامِلَ الْيَمَنِ ظَلَمَهُ؛ فَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبِيكَ مَا لَيْلُكَ بِلَيْلِ سَارِقٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ انْتَفَدَوْا حُلِيًّا لِأَسْمَاءَ

أَرْسِلْهُ فَلْيَسِرْ عَلَيْهِ قَطْعٌ، خَادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ. [أخرجه

مالك (٨٣٩/٢ - ٨٤٠)، البيهقي (٢٨١/٨ - ٢٨٢)]

قال الشافعي: فهذا كله نقول والعبد إذا سرق من متاع سيده مما أؤتمن عليه أو لم يؤتمن أحق أن لا يقطع من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضاً.

قال الشافعي: وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امراته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما، وإن سرق غلامه من امراته أو غلامها منه وهو يخدمهما لم يقطع؛ لأن هذه خيانة، فإذا سرق من امراته أو هي منه من بيت حرز فيه لا يسكنانه معاً أو سرق عبداً منه أو عبده منها، وليس بالذي يلي خدمتهما قطع أي هؤلاء سرق.

قال الشافعي: وهذا منهج وأراه يقول إن قول عمر خادمكم ومتاعكم أي الذي يلي خدمتكم، ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عبدكم فأرى - والله تعالى أعلم - على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبد واحد منهما سرق من متاع الآخر شيئاً للأثر والشبهة فيه.

قال: وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولد ولده لا يقطع واحد منهم، وإذا كان في بيت واحد ذور رحم أو غير ذوي رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع؛ لأنها خيانة.

وكذلك أجراءهم معهم في منازلهم، ومن يخدمهم بلا أجر؛ لأن هذا كله من جهة الخيانة.

وكذلك من استعار متاعاً فجحدته أو كانت عنده وديعة فجدحها لم يكن عليه فيها قطع، وإنما القطع على من أخرج متاعاً من حرز بغير شبهة، وهذا وجه قطع السرقة.

قال الشافعي: والخلسة ليست كالسرقة، فلا قطع فيها؛ لأنها لم تؤخذ من حرز، وليست بقطع للطريق.

٢٠٤١ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك، فقال زيد ليس في الخلسة قطع. [أخرجه مالك (٨٤٠/٢)، البيهقي (٢٨٠/٨)]

قال الشافعي: ولو أسكن رجل رجلاً في بيت أو أكراه إياه؛ فكان يغلقه دونه، ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغريب يسرق منه.

٢٣ - غَرْمُ السَّارِقِ

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا وجدت السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها وقطع، وإن كان أحدث في السرقة شيئاً ينقصها ردت إليه، وما نقصها ضامن عليه يتبع به، وإن أثلث السلعة قطع أيضاً وكانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فاتت.

وكذلك قاطع الطريق، وكل من أثلث لإنسان شيئاً مما يقطع فيه أو لا يقطع، فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أثلفه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أثلف للناس.

٢٤ - حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآية.

٢٠٤٢ - قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم، عن صالح مولى التوام، عن ابن عباس في قطع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال، قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا، ولم يأخذوا المال، قتلوا، ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال، ولم يقتلوا، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الخدود، وإذا أخافوا السبيل، ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض. [أخرجه البيهقي (٢٨٣/٨)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى، وذلك أن الحدود إنما نزلت فيمن أسلم فأما أهل الشرك، فلا حدود فيهم إلا القتل أو السبأ والجزية واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما إن شاء الله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ فمن تاب قبل أن يقدر عليه سقط حق الله عنه وأخذ بحق بي آدم.

ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قيمة ربع دينار فصاعداً قياساً على السنة في السارق.

قال الشافعي رحمه الله: والحاربون الذين هذه حدودهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم بمجاهرة في الصحاري والطرق.

قال: وأرى ذلك في ديار أهل البادية، وفي القرى سواء إن لم يكن من كان في المصر أعظم ذنباً فحدودهم واحدة، فإذا عرض

٢٥- الشهادات والإقرار في السرقة وقطع

الطريق وغير ذلك

قال الشافعي رحمه الله: ولا يقام على سارق ولا محارب حد إلا بواحدٍ من وجهين: إمّا شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد، وإمّا باعترافٍ يثبتُ عليه حتى يقامَ عليه الحد، وعلى الإمام أن يقفَ الشاهدين في السرقة حتى يقولوا سرق فلانٌ ويثبتاه بعينه، وإن لم يثبتاه باسمه ونسبه متاعاً لهذا يسوى ربع دينار وحضر المسروق منه يدعي ما قال الشاهدان؛ فإن كذب الشاهدين لم يقطع السارق، وإن لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعي أو يكذب الشاهدين.

وإذا ادعى مرةً كفاه ما لم يرجع بعدها.

فإذا لم يعرفا القيمة شهدا على المتاع بعينه أو صفةً يثبتانها أنها أكثرُ ثمنًا من ربع دينار ويقولان سرق من حرز ويصفان الحرز لا يقبلُ منهما غيرُ صفتِهِ؛ لأنّه قد يكونُ عندهما حرزاً. وليس عند العلماء بحرز، فإذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد.

وكذلك يشهد الشاهدان على قطع الطريق بأعيانهم، وإن لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلاح لهؤلاء أو لهذا بعينه وأخافوه بالسلاح ونالوه به، ثم فعلوا ما فيه حد.

فإن شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهدُ شهودُ السارق على متاع بعينه أو بقيمته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق، ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول، وإن شهد شاهدان من أهل رفته أن هؤلاء عرضوا لنا فناولنا وأخذوا منا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما؛ لأنهما خصمان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء، ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر، وليس على الإمام عندي أن يقفهم فيسألهم هل كنتم فيهم؛ لأن أكثر الشهادة عليهم هكذا؛ فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا، ففعل بعضهم لا يثبتُ أيهم فعل من أيهم لم يفعل لم يحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه. وكذلك السرقة.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز في الحدود شهادة النساء، ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين، ولا يقبل فيه شاهدٌ وبيِّن.

وكذلك حتى يبينوا الجراح والقاتل وأخذ المتاع بأعيانهم.

فإن لم يوجد شاهدان فجاء رب السرقة بشاهدٍ حلف مع شاهدته وأخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سُرقت إن فاتت؛ لأن هذا مالٌ يستحقه، ولم يقطع السارق، وإن جاء بشاهدٍ وامرأتين أخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سُرقتها، فإن هذا مالٌ وتجوزُ شهادة النساء فيه، ولا يثْلَفُ، وهكذا يفعل من طلب قطعاً

للصوص لجماعة أو واحدٍ مكابرةً بسلاح، فاختلَفَ أفعالُ العارضين؛ فكان منهم من قتل وأخذ المالَ ومنهم من قتل، ولم يأخذ مالاً ومنهم من أخذ مالاً، ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيبَ ومنهم من كان ردءاً للصوص يتقوون بمكانه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت.

وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالاً فيقتله ويصلبه وأحب إليّ أن يبدأ بقتله قبل صلبه؛ لأن في صلبه وقتله على الخشبة تعذيباً له يشبه المثلثة، وقد قال غري: يصلب، ثم يطعن فيقتل.

وإذا قتل، ولم يأخذ مالاً قتل ودفع إلى أوليائه فيدفعوه أو يدفعه غيرهم، ومن أخذ مالاً، ولم يقتل قطعت يده اليمنى، ثم حسمت، ثم رجله اليسرى، ثم حسمت في مكان واحدٍ وخلي، ومن حضر وكثر وهيب أو كان ردءاً يدفع عنهم عزز وحسب وسواء افرقت أفعالهم كما وصفت في مقام واحدٍ أو كانت جماعة كابرت، ففعلت فعلاً واحداً مثلاً: قتل وحده أو قتل وأخذ مالاً أو أخذ مال بلا قتل حد كل واحدٍ منهم حد مثله بقدر فعله، ولو هبوا، ولم يبلغوا قتلاً ولا أخذ مال عزروا، ولو هبوا وجرحوا أقص منهم بما فيه القصاص وعزروا وحسبوا، ولو كان القاتل قتل منهم رجلاً وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه، ثم قتل.

وكذلك لو كان أخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح، ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأدميين في الجراح وغيرها، ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ ديناً من ماله.

وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفو ذلك لهم. وإن أراد أولياء المقتولين عفو دماء من قتلوا لم يكن ذلك يحق دماء من عفو عنه، وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جناتهم القتل.

قال الشافعي رحمه الله: وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال: يقتلون، وإن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه، وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة.

قال: ولقوله هذا وجه؛ لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعى في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون إذا نيل هذا من عبد أو ذمي من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص.

وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره؛ لأن دم القاتل فيه لا يحق بعفو الولي عنه، ولا يصلحه.

لو صالح فيه كان الصلح مردوداً وفعل المصالح؛ لأنه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر يلزم فيتع ولا إجماع أتبعه ولا قياس بتفرق فيصح، وإنما استخير الله فيه.

كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حَدٍّ يَسْقُطُ، فَلَا يَقْطَعُ، وَكُلُّ مَا كَانَ لِلْأَدَمِيِّينَ لَمْ يَبْطُلْ بِمُحْرِجٍ بِالْجَرْحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَرْشُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قِصَاصٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ قِيمَةٌ مَا أَخَذَ، وَإِنْ قَتَلَ دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا عَفَا، وَلَا يَصْلُبُ.

وإن عفا جاز العفو؛ لأنه إنما يصير قصاصاً لا حداً.

وبهذا أقول.

وقال بعضهم: يسقط عنه ما لله عز وجل وللناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه إليه.

قال الشافعي: - والله أعلم - السارق مثله قياساً عليه فيسقط عنه القطع ويؤخذ بغرم ما سرق، وإن فات ما سرق.

٢٦- حَدُّ الثَّيِّبِ الزَّانِي

٢٠٤٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أُخْصِنَ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْزَافُ. [أخرجه مالك (٨٢٣/٢)،

البخاري (٦٨٣٠)، مسلم (١٦٩١)، أبو داود (٤٤١٨)، الترمذي (١٤٣٢)،

ابن ماجه (٢٥٥٣)]

٢٠٤٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً زَنِيًّا. [أقدم]

٢٠٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَبَعَثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ فَاتَّاهَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ حَوْلَهَا فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ رَوَّجَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ وَجَعَلَ يُلْقِنُهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِتَنْزِعَ فَأَبَتْ أَنْ تَنْزِعَ وَتَبَيَّنَتْ

الطَّرِيقُ بِكُلِّ مَالٍ أَخَذُوهُ، وَإِنْ طَلَبَ جَرْحاً يَقْتَصُّ مِنْهُ وَجَاءَ بِشَاهِدٍ لَمْ يَقْسَمْ فِي الْجَرْحِ وَأَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبِرٍّ، وَإِنْ طَلَبَ جَرْحاً لَا قِصَاصَ فِيهِ وَجَاءَ بِشَاهِدٍ أَحْلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَأَخَذَ الْأَرْضَ، وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى سِرْقَةٍ مِنْ حَرْزٍ أَوْ غَيْرِ حَرْزٍ أَحْلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَأَخَذَ السَّرْقَةَ أَوْ قِيمَتَهَا إِنْ لَمْ تَوْجَدْ.

ولا يقطع أحدٌ بشاهدٍ وعينٍ، ولا يقتصُّ منه من جرحٍ ولا بشاهدٍ وامرأتين، وإن أقرَّ السَّارِقُ بالسَّرْقَةِ، ووصفها وقِيمَتَهَا وكانت مما يقطع به قطعٌ.

قال الربيعُ: يقطع إلا أن يرجع، فلا يقطع، وتؤخذ منه قِيمَةُ السَّلْعَةِ الَّتِي اتَّلَفَ عَلَى مَا أَقْرَبَ بِهِ أَوْلَا.

قال الشافعي رحمه الله: وقاطع الطريق كذلك، ولو أقرَّ بقتل فلان وجرح فلان وأخذ مال فلان أو بعض ذلك فيكفي كل واحدٍ منهما الإقرار مرةً ويلزم كل واحدٍ منهما ما أقر به على ما أقر به فيحذان معاً حدَّهما ويقتصُّ ممن عليه القصاصُ منهما ويغرم كل واحدٍ منهما ما يلزمه كما يفعل به لو قامت به عليه بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ.

فإن أقرَّ بما وصفت، ثم رجعا قبل أن يقام عليهما الحدُّ لم يقم عليهما حدُّ القطع ولا القتل ولا الصلْبُ يقطع الطريق ولزمهما حقوق الناس، وأغرم السَّارِقُ قِيمَةَ مَا سَرَقَ وَأَغْرَمَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ قِيمَةَ مَا أَقْرَبَ أَنَّهُ أَخَذَ لِأَصْحَابِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ أَنَّهُ قَتَلَ فَلَانًا دَفَعَ إِلَى وَلِيِّهِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ مِنَ الدِّيَةِ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْحَدِّ يُقْتَلُ إِنَّمَا يُقْتَلُ بِاعْتِرَافِهِ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ، وَلَوْ ثَبَتَ عَلَى الْإِعْزَافِ قَتْلٌ، وَلَمْ يَحْقُقْ دَمَهُ عَفْوُ الْوَلِيِّ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ بِمُحْرِجٍ، وَكَانَ يَقْتَصُّ مِنْهُ اقْتَصَصَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتَصُّ مِنْهُ أَخَذَ أَرْشَهُ مِنْ مَالِهِ.

ولو قال أصبته بذلك الجرح خطأ أخذ من ماله لا تعقل منه عاقلته عنه اعترافاً، ولو قطعت بعض يد السَّارِقِ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ رَجَعَ كَفَّ عَنْ قِطْعٍ مَا بَقِيَ مِنْ يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ هُوَ بِهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلَحُهُ إِلَّا ذَلِكَ؛ فَإِنْ شَاءَ مِنْ أَمْرِهِ قِطْعُهُ، وَإِنْ شَاءَ، فَلَا، هُوَ حَبْسُهُ يقطع على العيب.

ولو قطعت يدُ المعترف يقطع الطريق، ثم رجع لم يقطع رجله إذا كان لا يقام عليه إلا باعترافه إلا أن ثبت بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ فَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ رَجُوعُهُ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ وَجَدَ الْمَأْ لِلْحَدِّ خَوْفاً مِنْهُ أَوْ لَمْ يَجِدْهُ وَتَوَخَّضَ مِنْهُمَا حَقُوقُ النَّاسِ كَمَا وَصَفْتُ قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قال الشافعي: ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدَّ اسْتِتَابَةِ الْحَارِبِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ فَمَنْ أَخَافَ فِي الْحَارِبَةِ الطَّرِيقَ وَفَعَلَ فِيهَا مَا وَصَفْتُ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ وَأَخْذِ مَالٍ أَوْ بَعْضِهِ، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، فَقَالَ: بَعْضُهُمْ كُلُّ مَا

قال الشافعي: فقال: من أحفظ عنه من أهل العلم إحصانها إسلامها، فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت خمسين؛ لأن العذاب في الجلد يتبعض، ولا يتبعض في الرجم.

وكذلك العبد، وذلك أن حدود الرجال والنساء لا تختلف في كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه ﷺ ولا عامة المسلمين وهما مثل الحرين في أن لا يقام عليهما الحد إلا بأربعة كما وصفت في الحرين أو باعتراف يثبتان عليه لا بخالفان في هذا الحرين واختلف أصحابنا في نفيهما فممنهم من قال: لا ينفيان كما لا يرحمان، ولو نفيا نفيا نصف سنة، وهذا مما استخبر الله عز وجل فيه.

قال الزبيد: قول الشافعي أنه ينفي العبد والأمة نصف سنة.

قال الشافعي: ولسيد العبد والأمة أن يقيما عليهما حد الزنا، فإذا فعلا لم يكن للسلطان أن يثني عليهما الحد ولا تحكّم بين أهل الكتاب في الحدود إلا أن يأتونا راغبين؛ فإن فعلوا فلنا الخيار أن نحكم أو ندع؛ فإن حكمنا حكمنا بحكم الإسلام فرجنا الحرين المحصنين في الزنا وجلدنا البكرين والحرين مائة ونفيانها سنة وجلدنا العبد والأمة في الزنا خمسين خمسين مثل حكم الإسلام.

٢٨- ما يدرأ فيه الحد في الزنا، وما لا يدرأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا استكره الرجل المرأة أقيم الحد، ولم يقم عليها؛ لأنها مستكرهة ولها مهر مثلها حرة كانت أو أمة، فإذا كانت الأمة نقصت الإصابة من ثمنها شيئا قضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها.

وكذلك إن كانت حرة فجرحها جرحاً له أرش قضى عليه بأرش الجرح مع المهر، المهر بالوطء والأرش بالجناية.

وكذلك لو ماتت من وطنه كانت عليه دية الحرية وقيمة الأمة والمهر، ولو أن رجلاً أخذ مع امرأة فجاء ببينة أنه نكحها، وقال نكحتها وأنا أعلم أن لها زوجاً أو أنها في عدوة من زوج أو أنها ذات محرم وأنا أعلم أنها محرمة في هذه الحال أقيم عليه حد الزاني.

وكذلك إن قالت هي ذلك؛ فإن ادعى الجهالة بأن لها زوجاً أو أنها في عدوة أحلف ودرى عنه الحد، وإن قالت: قد علمت أنني ذات زوج، ولا يحل لي النكاح أقيم عليها الحد، ولكن إن قالت بلغني موث زوجي واعتددت، ثم نكحت درى عنها الحد، وفي كل ما درأنا فيه الحد ألزمه المهر بالوطء.

على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب فرجمت. [أخرجه مالك (٨٢٣/٢)، البيهقي (٢١٥/٨)]

قال الشافعي: فيكتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ، ثم فعل عمر نأخذ في هذا كله، وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولاً فتزوج أمة، ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن، وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية زوجاً حراً أو عبداً فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيهما زنى أقيم عليه حد المحصن بمحصنة أو بكر أو أمة أو مستكرهة وسواء زنت المحصنة بعبد أو حر أو معتوه يقام على كل واحد منهما حده.

وحد المحصن والمحصنة أن يرحما بالحجارة حتى يموتا، ثم يغسلا ويصلى عليهما ويدفنا.

ولا يحضر الإمام المرجومين ولا الشهود؛ لأن رسول الله ﷺ قد رجم رجلاً وامرأة، ولم يحضرهما، ولم يحضر عمر ولا عثمان أحداً رجما علماً، ولا يحضر ذلك الشهود على الزاني.

أقول ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٢٧- وشهود الزنا أربعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن زنى بكر بامرأة ثيب رجمت المرأة وجلدت البكر مائة ونفي سنة، ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معاً إذا زنيا، ولا يقام الحد على الزاني إلا بأن يشهد عليه أربعة شهداء عدول، ثم يفهم الحاكم حتى يشتر أنهم رأوا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروي في المكحلة، فإذا أثبتوا ذلك حد الزاني والزانية حداهما أو باعتراف من الزاني والزانية، فإذا اعترف مرة وثبت عليها حد حده.

وكذلك هي، وإن اعترف هو وجحدت هي أو اعترفت هي وجحد هو أقيم الحد على المعترف منهما، ولم يقم على الآخر.

ولو قال رجل قد زعمت أنها زنت بي أو المرأة قد زعمت أنني زنيت به فالجلده لي لم يجلد؛ لأن كل واحد منهما أقر بما جحد على غيره نفسه يؤخذ به، وإن كان فيه قذف لغيره.

قال الشافعي: فمتى رجع المعترف منهما عن الإقرار بالزنا قبل منه، ولم يرحم، ولم يجلد.

وإن رجع بعدما أخذته الحجارة أو السياط كف عن الرجم والجلد ذكر علة أو لم يذكرها، وقال الله عز وجل في الإمام فيمن أحصن فعليه نصف ما على المخصنات من العذاب.

٢٩- بَابُ الْمُرْتَدِّ الْكَبِيرِ

٣٠- بَابُ مَا يَحْرُمُ بِهِ الدَّمُ مِنَ الْإِسْلَامِ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ إِلَىٰ يَفْقَهُونَ.

قال الشافعي: فَبَيَّنَ أَنَّ إِظْهَارَ الْإِيمَانِ مِمَّنْ لَمْ يَزَلْ مُشْرِكاً حَتَّىٰ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَمِمَّنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، ثُمَّ أَشْرَكَ بَعْدَ إِظْهَارِهِ، ثُمَّ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ مَانِعٌ لَدِمٍ مِنْ أَظْهَرِهِ فِي أَيِّ هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ كَانَ وَإِلَىٰ أَيِّ كُفْرٍ صَارَ كُفْرٌ يَسْرُهُ أَوْ كُفْرٌ يَظْهَرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْمُنَافِقِينَ دِينٌ يَظْهَرُ كظهور الدين الذي لَهُ أَعْيَادٌ وَإِتْيَانٌ كَنَائِسٍ، إِنَّمَا كَانَ كُفْرٌ جَعْدٌ وَتَعْطِيلٌ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا إِيْمَانَهُمْ جَنَّةً بَعِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنَ الْقَتْلِ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِالرَّوْحَةِ الَّذِي اتَّخَذُوا بِهِ إِيْمَانَهُمْ جَنَّةً، فَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ فَأَخْبَرَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا، ثُمَّ كَفَرُوا بَعْدَ الْإِيمَانِ كُفْرًا إِذَا سَتَلُوا عَنْهُ أَنْكَرُوهُ وَأَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَأَقْرَبُوا بِهِ وَأَظْهَرُوا التَّوْبَةَ مِنْهُ وَهُمْ مُقِيمُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَلَى الْكُفْرِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ فَأَخْبَرَ بِكُفْرِهِمْ وَجَعْدِهِم بِالْكَفْرِ وَكَذَبَ سِرَائِهِمْ بِجَعْدِهِمْ، وَذَكَرَ كُفْرَهُمْ فِي غَيْرِ آيَةٍ وَسَمَّاهُمْ بِالنَّفَاقِ إِذَا أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَكَانُوا عَلَىٰ غَيْرِهِ قَالَ جَلَّ وَجْهُهُ ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ فَأَخْبَرَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ الْمُنَافِقِينَ بِالْكَفْرِ وَحَكَمَ فِيهِمْ بِعِلْمِهِ مِنْ أَسْرَارِ خَلْقِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَأَنَّهُمْ كَاذِبُونَ بِإِيْمَانِهِمْ وَحَكَمَ فِيهِمْ جَلَّ ثَنَاهُ فِي الدُّنْيَا بِأَنَّهُمْ أَظْهَرُوا مِنَ الْإِيمَانِ، وَإِنْ كَانُوا بِهِ كَاذِبِينَ لَهُمْ جَنَّةٌ مِنَ الْقَتْلِ وَهُمْ الْمَسْرُورُونَ الْكَافِرُونَ الْمَظْهُورُونَ الْإِيمَانَ وَبَيَّنَّ عَلَى لِسَانِهِ ﷺ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَنَّ إِظْهَارَ الْقَوْلِ بِالْإِيمَانِ جَنَّةٌ مِنَ الْقَتْلِ أَقْرَبُ مِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْكُفْرِ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ إِذَا أَظْهَرَ الْإِيمَانَ فَأَظْهَرَهُ مَانِعٌ مِنَ الْقَتْلِ وَبَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَقَّقَ اللَّهُ تَعَالَى دِمَاءَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ بَعْدَ الْكُفْرِ أَنَّ لَهُمْ حَكَمَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَوَارِثَةِ وَالْمَنَاحِكَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ.

فَكَانَ بَيِّنًا فِي حَكَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ حَكَمَ رَسُولُهُ ﷺ أَنَّ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى أَحَدٍ بِخِلَافِ مَا أَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا جَعَلَ لِلْعِبَادِ الْحَكَمَ عَلَى مَا أَظْهَرَ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَا يَعْلَمُ مَا غَابَ إِلَّا مَا عَلِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَوَجِبَ عَلَى مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ الظَّنَّ كُلَّهَا فِي الْأَحْكَامِ مَعْطَلَةً، فَلَا يَحْكُمُ عَلَى أَحَدٍ بِظَنٍّ.

وهكذا دلالة سنن رسول الله ﷺ حيث كانت لا تختلف.

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِي فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الْآيَةَ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ أَرْجَا إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

٢٠٤٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: كَفَرٌ بَعْدَ إِيْمَانٍ وَزِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ وَقَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ. [تقدم]

قال الشافعي: فلم يجوز في قول النبي ﷺ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: إِحْدَاهُنَّ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ تَحُلُّ الدَّمَ كَمَا يَحِلُّه الزَّانَا بَعْدَ الْإِحْصَانِ أَوْ تَكُونَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ تَحُلُّ الدَّمَ إِلَّا أَنْ يَتَوَبَّ صَاحِبُهُ، فَدَلَّ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَفَرٌ بَعْدَ إِيْمَانٍ إِذَا لَمْ يَتَبَّ مِنَ الْكُفْرِ، وَقَدْ وَضَعَتْ هَذِهِ الدَّلَائِلُ مَوَاضِعَهَا وَحَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَتْلِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَمَا أَبَاحَ جَلَّ ثَنَاهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، ثُمَّ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَتْلِ بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ شِبْهَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، - أَنْ يَكُونَ إِذَا حَقَّقَ الدَّمَ بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ أَبَاحَهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ حَكَمُهُ حَكَمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ كَافِرًا مُحَارَبًا وَأكْبَرُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الَّذِي حَقَّقَ بِهِ دَمَهُ وَرَجَعَ إِلَى الَّذِي أَيْبَحَ الدَّمَ فِيهِ وَالْمَالُ وَالْمُرْتَدُّ بِهِ أَكْبَرُ حَكَمًا مِنَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ مُشْرِكًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحْبَطَ بِالشَّرْكِ بَعْدَ الْإِيمَانِ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ قَدَّمَ قَبْلَ شُرْكَهِ، وَأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاهُ - كَفَرَ عَمَّنْ لَمْ يَزَلْ مُشْرِكًا مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَانَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَزَلْ مُشْرِكًا، ثُمَّ أَسْلَمَ كَفَرَ عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْكِ وَقَالَ لِرَجُلٍ كَانَ يُقَدِّمُ خَيْرًا فِي الشَّرْكِ أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَبَقَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ وَأَنَّ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ رِجَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُ قَتَلَ بَعْضَهُمْ، وَمِنْ عَلَى بَعْضِهِمْ وَفَادَى بَعْضُ وَآخِذَ الْفَدْيَةَ مِنْ بَعْضٍ، فَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَنْ يَفَادَى بِمُرْتَدٍّ بَعْدَ إِيْمَانِهِ، وَلَا يَمُنُّ عَلَيْهِ وَلَا تُوَخَّذُ مِنْهُ فَدْيَةٌ، وَلَا يَتْرَكَ بِجَالٍ حَتَّى يَسْلَمْ أَوْ يَقْتَلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دمه بما أظهر من الإيمان.

قال الشافعي رحمه الله: وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مراراً أو قل في حقن الدّم وإيجاب حكم الإيمان له في الظاهر إلا أنني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعزّر وسواء كان مولوداً على الإسلام، ثم ارتد بعد الإسلام أو كان مشركاً فأسلم، ثم ارتد بعد الإسلام وسواء ارتد إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو جحد وتعطيل ودين لا يظهره فمتى أظهر الإسلام في أي هذه الأحوال كان وإلى أي هذه الأديان صار حقن دمه وحكم له حكم الإسلام ومتى أقام على الكفر في أي هذه الأحوال كان وإلى هذه الأديان صار استتيب؛ فإن أظهر التوبة حكم له حكم الإسلام، وإن امتنع منها وأقام على الكفر قتل مكانه ساعة يابى إظهار الإيمان.

ولو ترك قتله إذا استتيب فامتنع ثلاثة أيام أو سنة أو أكثر، ثم أظهر الإيمان حقن ذلك دمه وحكم له حكم الإسلام. ولفيقتوب مفيقاً.

وكذلك لا يقتل لو أبى الإسلام سكران حتى يفيق فيمتنع من التوبة مفيقاً فيقتل، وإذا أفاق عرض عليه الإيمان، فإذا امتنع من التوبة مفيقاً قتل، ولو ارتد مغلوباً على عقله بغير السكر لم يجسه الوالي، ولو مات بتلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه؛ لأن رذته كانت في حال لا يجري فيها عليه القلم وهو مخالف للسكران في هذا الموضع والسكران لو ارتد سكران، ثم مات قبل أن يتوب كان ماله فينا، ولو تاب سكران، ثم مات ورثته ورثته من المسلمين، ولو تاب سكران لم أعجل بتخليته حتى يفيق فيتوب مفيقاً وأجعل توبته توبة أحكم له بها حكم الإسلام حتى يفيق؛ فإن ثبت عليها فهو الذي أطلب منه، وإن رجع بعد الإفاقة إلى الكفر، ولم يتب قتل.

قال الشافعي: ولو ارتد مفيقاً، ثم أغمي عليه أو برسم أو خبل بعد الرد لم يقتل حتى يفيق فيستتاب؛ فإن امتنع من التوبة وهو يعقل قتل، ولو مات مغلوباً على عقله، ولم يتب كان ماله فيناً.

قال: وسواء في الرد والقتل عليها الرجل والمرأة والعبد والأمة، وكل بالغ ممن أقر بالإيمان ولد على الإيمان أو الكفر، ثم أقر بالإيمان.

قال الشافعي: والإقرار بالإيمان وجهان: فمن كان من أهل الأوثان، ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب، فإذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فقد أقر بالإيمان ومتى رجع عنه قتل.

قال الشافعي رحمه الله: فأخبر رسول الله ﷺ أن الله حرم دم هذا بإظهاره الإيمان في حال خوفه على دمه، ولم يبحه بالأغلب أنه لم يسلم إلا متعوذاً من القتل بالإسلام.

قال الشافعي: فأخبر رسول الله ﷺ المستاذن في قتل المنافق إذا أظهر الإسلام أن الله نهاه عن قتله، وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الإيمان جنّة وموافق سنة رسول الله ﷺ وحكم أهل الدنيا. وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار.

٢٠٤٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله: وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وبين أنه إنما يحكم على ما ظهر، وأن الله تعالى ولي ما غاب؛ لأنه عالم بقوله وحسابهم على الله.

وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا، وفي غيره، فقال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال عمر رضي الله عنه لرجل كان يعرفه بما شاء الله في دينه: «أمومن أنت؟».

قال: نعم قال: «إني لأحسبك متعوذاً» قال أما في الإيمان ما أعاذني؟

فقال عمر بلى وقال رسول الله ﷺ: فِي رَجُلٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَخَرَجَ أَحَدُهُمْ مَعَهُ حَتَّى أَتَخَنَ الَّذِي قَالَ: مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَادَّتْهُ الْجَرَاحُ فَقَتَلَ نَفْسَهُ.

ولم يمنع رسول الله ﷺ ما استقرّ عنده من نفاقه وعلم إن كان علمه من الله فيه من أن حقن دمه بإظهار الإيمان.

٣١- تفريع المرتدة

قال الشافعي رحمه الله: فأي رجل غم لم يزل مشركاً، ثم أظهر الإيمان في أي حال كان لا يمتنع فيها بقر من لقيه فغلبه له أو إيسار أو حبس أو غيره حقن الإيمان دمه وأوجب له حكم الإيمان، ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن إلا مضطراً خائفاً، وفي مثل حاله من أنه يحقن دمه، ويوجب له حكم الإيمان في الدنيا من آمن، ثم كفر، ثم أظهر الإيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد وأقر بالإيمان أو شهد شهادة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر، ثم أظهر الإيمان فمتى أظهر الإيمان لم يحلف على ما تقدّم منه من القول بالكفر شهد عليه أو لم يشهد وحقن

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ وَقَالَ فِيمَا يَحِلُّ الدِّمَ كَفَرُ بَعْدَ إِيمَانٍ كَانَتْ الْغَايَةُ الَّتِي دَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَقْتَلَ فِيهَا الْمُرْتَدُّ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَكُنْ إِذَا تَوَنَّى بِهِ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ إِلَّا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّوْبَةِ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَيَتَوَبُّ مَكَانَهُ قَبْلَ مَا يُوْخَذُ وَبَعْدَهَا يُوْخَذُ، وَمَنْ كَانَ إِسْلَامُهُ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا فَابَى الْإِسْلَامَ هَكَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْلَمْ قَتْلٌ، وَلَوْ تَوَنَّى بِهِ سَاعَةً وَيَوْمًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَتَأَنَّى بِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّ بَعْدَ إِيمَانٍ نَفْسِهِ.

٣٢- الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُرْتَدِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ رَجُلًا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ امْرَأَةً سَتَلًا؛ فَإِنْ أَكْذَبَا الشَّاهِدَيْنِ قِيلَ لهُمَا أَشْهَدَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتَبَرَّأْنَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنَ الْأَدْيَانِ؛ فَإِنْ أَقْرَأَا بِهِذَا لَمْ يَكْشِفَا عَنْ أَكْثَرِ مِنْهُ، وَكَانَ هَذَا تَوْبَةً مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقْرَأَا وَتَابَا قَبْلَ مِنْهُمَا.

٣٣- مَا لُ الْمُرْتَدُّ وَزَوْجَتُهُ الْمُرْتَدَّةُ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا ارْتَدَّ الرَّجُلُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَهُ زَوْجَةٌ، أَوْ امْرَأَةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَهَا زَوْجٌ فَغَفَلَ عَنْهُ أَوْ حَبَسَ، فَلَمْ يَقْتُلْ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ بَعْدَ الرَّدَّةِ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ هَرَبَ عَنِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَسَوَاءٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ لَا تَقَعُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُغْضَى عَدَّةُ الزَّوْجَةِ قَبْلَ يَتَوَبُّ وَيَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا انْقَضَتْ عَدَّتُهَا قَبْلَ يَتَوَبُّ، فَقَدْ بَاتَتْ مِنْهُ وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَبَيْنَوْنَهَا مِنْهُ فَسُخِّ بِلا طُلَاقٍ وَمَتَى ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعَدَّةِ فِي حَالٍ يُمْكِنُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ صَادِقَةً بِحَالٍ فَهِيَ مُصَدِّقَةٌ وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ قَدْ اسْقَطْتُ وَلَدًا قَدْ بَانَ خَلْقُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ وَرَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَجَحَدَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا مَعَ بَيْنَتِهَا.

قَالَ الرَّبِيعُ فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهَا إِذَا قَالَتْ اسْقَطْتُ سَقَطَ بَانَ خَلْقُهُ أَوْ بَعْضُ خَلْقِهِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهَا إِلَّا بِأَنْ تَأْتِيَ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَشْهَدْنَ عَلَى مَا قَالَتْ: لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ يُمْكِنُ أَنْ تَرَاهُ النِّسَاءُ فَيَشْهَدْنَ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عَدَّتِي بِأَنْ حَضَتْ ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي مَدَّةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا، وَإِذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ بَعْدَ مَدَّةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا مَعَ بَيْنَتِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ مَاتَتْ، وَلَمْ تَدَّعِ انْقِضَاءَ الْعَدَّةِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَا يَرِثُهَا؛ لِأَنَّهَا مَاتَتْ

قَالَ: وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَهَؤُلَاءِ يَدْعُونَ دِينَ مُوسَى وَعِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ بَدَّلُوا مِنْهُ، وَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِمَا الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَفَرُوا بِتَرْكِ الْإِيمَانِ بِهِ وَاتَّبَاعِ دِينِهِ مَعَ مَا كَفَرُوا بِهِ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى اللَّهِ قَبْلَهُ، فَقَدْ قِيلَ لِي إِنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مُقِيمٌ عَلَى دِينِهِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقُولُ لَمْ يَبْعَثْ إِلَيْنَا؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَحَدٌ هَكَذَا، فَقَالَ أَحَدُ مِنْهُمْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُسْتَكْمَلًا الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ حَتَّى يَقُولَ: وَإِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ حَقٌّ أَوْ فَرَضٌ وَأَبْرَأُ نَمَّا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ دِينَ الْإِسْلَامِ، فَمَاذَا قَالَ: هَذَا، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ، فَإِذَا رَجَعَ عَنْهُ اسْتَيْبَ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ تَعْرِفُ بَانَ لَا تَقْرَأُ بِنَبْوَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا عِنْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ تَزْعُمُ أَنْ مِنْ أَقْرَبِ نَبَوْتِهِ لَزِمَهُ الْإِسْلَامُ فَشَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَدْ اسْتَكْمَلُوا الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ؛ فَإِنْ رَجَعُوا عَنْهُ اسْتَيْبُوا؛ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قَتَلُوا.

قَالَ: وَإِنَّمَا يَقْتُلُ مَنْ أَقْرَأَ بِالْإِيمَانِ إِذَا أَقْرَأَ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ.

قَالَ: فَمَنْ أَقْرَأَ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا، ثُمَّ ارْتَدَّ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَوْ بَعْدَهُ، ثُمَّ لَمْ يَتَبَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَلَا يَقْتُلُ؛ لِأَنَّ إِيْمَانَهُ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ بَالِغٌ وَيَوْمُ بِالْإِيمَانِ وَيُجْهَدُ عَلَيْهِ بِلا قَتْلِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَإِنْ أَقْرَأَ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ بَالِغٌ سَكَرًا مِنْ خَمْرٍ، ثُمَّ رَجَعَ اسْتَيْبَ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ، وَلَوْ كَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ بِسُورِ السُّكْرِ لَمْ يَسْتَيْبَ، وَلَمْ يَقْتُلْ إِنْ أَبَى التَّوْبَةَ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا وَامْرَأَةً أَقْرَأَا بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ ارْتَدَّا، فَلَمْ يَعْرِفْ مِنْ رَدَّتِهِمَا إِقْرَارَهُمَا كَانَ بِالْإِيمَانِ أَوْ عَرَفَ وَتَرَكَ عَلَى الشَّرْكِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ بِلَادِ الشَّرْكِ، ثُمَّ وَلَدَ لهُمَا وَلَدٌ قَبْلَ الْإِقْرَارِ بِالْإِيمَانِ أَوْ بَعْدَ الرَّدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا رَجَعَا عَنْ الرَّدَّةِ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ إِذَا شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِهِمَا بِالْإِيمَانِ بَدِئًا شَاهِدَانِ؛ فَإِنْ نَشَأَ أَوْلَادُهُمَا الَّذِينَ لَمْ يَلْغُوا قَبْلَ إِسْلَامِهِمَا عَلَى الشَّرْكِ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَ الْعَقْلِ أَمَرُوا بِالْإِيمَانِ وَجَبَرُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتُلُونَ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْهُ، فَإِذَا بَلَّغُوا أَعْلَمُوا أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُوْمِنُوا قَتَلُوا؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ، فَإِذَا لَمْ يُوْمِنُوا قَتَلُوا، وَهَكَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَسَوَاءٌ أَيْ أَبَوَيْهِمْ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ أَوْ وَلَدَ بَعْدَ إِقْرَارِ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ بِالْإِسْلَامِ وَالْمُقَرَّرُ بِالْإِسْلَامِ مِنْهُمَا عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ أَوْ مُرْتَدُّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَهَكَذَا إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ بُلُوغِ الْوَلَدِ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ أَوْ هُمَا.

قَالَ: وَيَقْتُلُ الْمَرِيضُ الْمُرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْعَبْدُ وَالْأَمَةُ وَالْمَكْتَابُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالشَّيْخُ الْفَنَانِي إِذَا كَانُوا يَعْقِلُونَ، وَلَمْ يَتَوَبَّوْا وَلَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَقْتُلُ إِنْ لَمْ تَتَبَّ، فَإِذَا أَبَى الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ الْمُرْتَدَّانِ الرَّجُوعَ إِلَى الْإِيمَانِ قَتْلٌ مَكَانَهُ؛

في ذلك شيء قبل رجوعه، فلما رجع قلت مكانها قد انقضت عدتي كان القول قولها مع يمينها.

٣٤- مال المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ارتدت الرجل، وكان حاضراً بالبلد وله أمهات أولاد ومدبرات ومدبرون ومكاتبات ومكاتبون وعماليك وحيوان ومال سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع إصابة أم ولده وجارية له غيرها، والوقف أن يوضع ماله سوى إناث الرقيق على يدي عدل ورقيقه من النساء على يدي عدل من النساء ويؤمر من بلغ من ذكور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه وتؤمر ذوات الصنعة من جواريه وأمهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤاجر من لا صنعة له منهم من امرأة ثقة ومن مرض من رجالهم ونسائهم، ومن لم يبلغ كسباً أنفق عليه من ماله حتى يفيق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب، ثم يؤمر بالكسب كما وصفنا، وإن كان المرتد هارباً إلى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيياً لا يدري أين هو؟ فسواء ذلك كله، ويوقف ماله ويباع عليه الحيوان كله إلا ما لا يوجد السبيل إلى بيعه من أمهات أولاده أو مكاتبه أو مرضع لولده أو خادم يخدم زوجة له وينفق على زوجته وصغار ولده وزمنهم، ومن كان هو مجبوراً على نفقتهم من خدمة وأمهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابة مكاتبه ويعتقون إذا أدوا وله ولاؤهم ومتى رجع إلى الإسلام رد ماله عليه، ولم يرد ما بيع من ماله؛ لأنه بيع والبيع نظر لمن يصير إليه المال، وفي حال لا سبيل له فيها على المال، وإذا انقضت عدة امرأته قطعت عنها النفقة، ولم يكن له عليها سبيل إذا رجع بعد انقضاء عدتها، ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة ترص به يومين أو ثلاثة؛ فإن أفاق وإلا بيع عليه كما يباع على الغائب الهارب، وما كسب في ردته فهو كما ملك قبل الردة إذا قدر عليه، فإذا رجع إلى الإسلام دفع إليه ماله كله، وإن مات أو قتل قبل أن يرجع إلى الإسلام خمس ماله؛ فكان الخمس لأهل الخمس والأربعة الأخماس لجماعة المسلمين.

وهكذا نصراني مات لا وارث له يحمس ماله، فيكون الخمس لأهله وأربعة أخماسه لجماعة المسلمين.

ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل أن يموت كفوا البينة، فإذا جاءوا بها دفع إليهم ماله على مورثتهم، وإن لم يأتوا بها فهو على الردة حتى تعلم توبته، وإن كانت البينة ممن يرثه لم تقبل.

وكذلك لو كان أوصى بوصية، فقال متى مت فلفلان

وهو مشرك، ولو رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كانا على النكاح، ولا يترك قبل أن يرجع إلى الإسلام يصيها حتى يسلم.

ولو مات بعد رجوعه إلى الإسلام، ولم تذكر انقضاء العدة ورثها، ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما نحل به وتحرم عليه وتبين منه وتثبت معه كالقول لو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا يختلف في شيء إلا أنها إذا ارتدت عن الإيمان، فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها؛ لأنها هي التي حرمت فرجها عليه.

وكذلك لو ارتدت إلى نصرانية أو يهودية لم تحلل له؛ لأنها لا تترك عليها، وإن ارتد هو أنفق عليها في عدتها؛ لأنها لم تبين منه إلا بمضي عدتها، وأنه متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته، وإذا كان يلزمه في التي يملك رجعتها بعد طلاق نفقتها؛ لأنه متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر، وإذا ارتد أحد الزوجين، ولم يدخل بالمرأة، فقد بانت منه والبيونة فسخ بلا طلاق؛ لأنه لا عدة عليها، وإن كان هو المرتد فعليه نصف مهر؛ لأن الفسخ جاء من قبله، وإن كانت هي المرتدة، فلا شيء لها؛ لأن الفسخ جاء من قبلها.

ولو ارتد وامرأته يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه ها كالمسلمة، ولو كانت المسألة مجالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع إلى دينها الذي حلت به من اليهودية أو النصرانية، ولم تبين منه إلا بانقضاء عدتها، ولم تقتل هي؛ لأنها خرجت من كفر إلى كفر وسواء في هذا الحر المسلم أو العبد والحرمة المسلمة أو الأمة لا يختلفون فيه.

ولو ارتد الزوج فطلقها في حال ردته أو آلى منها أو تظاهرا أو قذفها في عدتها أو كانت هي المرتدة، ففعل ذلك وقف على ما فعل منه؛ فإن رجع إلى الإسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها، وكان بينهما اللعان، وإن لم يرجع حتى تمضي عدتها أو تموت لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدراً الحد، وهكذا إذا كانت هي المرتدة وهو المسلم إلا أنه لا حد على من قذف مرتدة.

ولو طلقها مسلمة، ثم ارتد أو ارتدت، ثم راجعها في عدتها لم يثبت عليها رجعة؛ لأن الرجعة إحداث تحليل له، فإذا أحدث في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها، ولو أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم يثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة إن شاء ثبتت عليها، ولو اختلفا بعد انقضاء العدة، فقال رجعت إلى الإسلام أمس، وإنما انقضت عدتك اليوم، وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع يمينها وعليه البينة أنه رجع أمس، ولو تصادقا أنه رجع أمس، وقالت انقضت قبل أمس كان القول قولها مع يمينها، ولو رجع إلى الإسلام، فقالت: لم تنقض عدتي إلا بعد رجوعه، ثم قالت بعدها قد كانت انقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد إقرارها أنها لم تخرج من ملكه، ولو لم يسمع منها

وفلان كذا، ثُمَّ مات فشَهِدَ الموصى لهما بأنه رَجَعَ إلى الإسلام لم يقبلا؛ لأنهما يَجْرَانِ إلى أنفسهما جَوَازَ الوصِيَّةِ التي قد أبطلت برَدَتِه.

ولو كَانَ تَابَ، ثُمَّ ماتَ فَقِيلَ ارتدَّ، ثُمَّ ماتَ مرتدًّا فهوَ على التَّوْبَةِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ ارتدَّ بَعْدَ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّهُ من عَرَفَ بِشَيْءٍ فهوَ عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ.

ولو قَسَمَ الحَاكِمُ ماله في الحَالِينَ حِينَ ماتَ، وَقَد عَرَفَتْ رَدَّتُهُ فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى تَوْبَتِهِ رَجَعَ بِهَا الحَاكِمُ عَلَى من دَفَعَهَا إِلَيْهِ حَيْثُ كَانُوا حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَى وَرَثَتِهِ.

وكذلك لو قَسَمَهَا في مَوْتِهِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ، ثُمَّ قَامَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى رَدَّتِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَمَوْتِهِ مُرْتَدًّا رَجَعَ الحَاكِمُ عَلَى وَرَثَتِهِ حَيْثُ كَانُوا وَأَهْلٍ وَصَايَاهُ وَأَخَذَ مِنْهُمْ مَا أَعْطَاهُمْ من ماله حَتَّى يَصِيرَ لِأَهْلِ الْخَمْسِ وَالْمُسْلِمِينَ.

٣٥- المَكْرَةُ عَلَى الرَّدَّةِ

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَسْرَهُ الْعَدُوَّ فَكْرَهُهُ عَلَى الْكُفْرِ لَمْ تَنْ مِنْ أَمْرَانِهِ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ، قَدْ أَكْرَهَ بَعْضُ مَنْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْكُفْرِ، فَقَالَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ مَا عَذَّبَ بِهِ فَنَزَلَ فِيهِ هَذَا، وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِاجْتِنَابِ زَوْجَتِهِ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا عَلَى الْمُرْتَدِّ، وَلَوْ مَاتَ الْمَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ، وَلَمْ تَظْهَرْ لَهُ تَوْبَةٌ بِلَاذِ الْحَرْبِ وَرَثَتِهِ وَرَثَةُ الْمُسْلِمُونَ، وَلَوْ انْفَلَتَ فَرَجَعَ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ قِيلَ لَهُ: أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ؛ فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا كَانَ مُرْتَدًّا بِامْتِنَاعِهِ مِنْ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ يَحْكُمُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ عَلَى الْمُرْتَدِّ، وَإِذَا أَسَرَ الرَّجُلُ أَوْ كَانَ مُسْتَأْمِنًا بِلَاذِ الْعَدُوِّ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الْخَتَزِيرَ وَيَشْرِبُ الْخَمْرَ، وَلَمْ يَشْهَدَا عَلَى نَفْسِ الرَّدَّةِ وَلَا عَلَى كَلَامِ كُفْرٍ بَيْنَ، ثُمَّ مَاتَ وَرَثَ مَالَهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنْ يَقْرُوا أَنَّهُ مُرْتَدٌّ، فَيَكُونُ مَالُهُ فَيْئًا؛ فَإِنْ أَقْرَ بَعْضُهُمْ بِرَدَّتِهِ، وَلَمْ يَقْرَ بِهَا بَعْضُهُمْ وَرَثَ الَّذِينَ لَمْ يَقْرُوا نَصِيحَهُمْ مِنْ مِيرَاثِهِ، وَيُوقَفُ نَصِيْبُ الَّذِينَ أَقْرُوا بِرَدَّتِهِ حَتَّى تَسْتَبِينَ رَدَّتُهُ وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ يَغْنَمُ؛ لِأَنَّهُمْ يَصُدَّقُونَ عَلَى مَا يَمْلِكُونَ، وَلَا يُوقَفُ، وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ أَنَّهُمَا سَمِعَاهُ يَرْتَدُّ، وَقَالَا ارتدَّ مكرهاً أو ارتدَّ محدوداً أو ارتدَّ محبوساً لم يغنم ماله، وورثه ورثته من المسلمين، ولو قالوا كان علياً آمناً حين ارتدَّ كانت تلك ردةً وغنم ماله، ولو ادعى ورثته أنه رجع إلى الإسلام لم يقبل منهم إلا ببيِّنَةٍ، ولو أقاموا بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُمْ

أَرَاهُ فِي مَلَاةٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِالرَّدَّةِ يَصَلِّي صَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَوَرَثَتُهُمْ مَالُهُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَالْمُرْتَدُّ لَيْسَ فِي حَالِ ضَرُورَةٍ لَمْ أَقْبَلْ هَذَا مِنْهُمْ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ بِالتَّوْبَةِ بَعْدَ الرَّدَّةِ، وَلَمْ أَقْبَلْ مِنْ وَرَثَتِهِ أَنَّهُ ارْتَدَّ مُسْجُونًا وَلَا مُحْدُودًا إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ سَجَنٌ وَحْدَ لِيَرْتَدَّ.

٣٦- مَا أَحْدَثَ الْمُرْتَدُّ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فِي مَالِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا ارْتَدَّ الرَّجُلُ عَنْ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يُوقَفْ مَالُهُ فَمَا صَنَعَ فِيهِ فهوَ جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ لَهُ فِي مَالِهِ مَا صَنَعَ قَبْلَ الرَّدَّةِ، فَإِذَا وَقَفَ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى إِتْلَافِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ بِعَوَضٍ وَلَا غَيْرِهِ مَا كَانَ مُوقُوفًا؛ فَإِنْ أَعْتَقَ أَوْ كَاتَبَ أَوْ دَبَّرَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ بَاغَ فَذَلِكَ كُلُّهُ مُوقُوفٌ لَا يَنْفَذُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي حَالِ رَدَّتِهِ؛ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا الْبَيْعُ، فَإِذَا فَسَخَ بَيْعَهُ، فَقَدْ انْفَسَخَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحْوَلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ فِي الْحَالِ الَّذِي أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ حَوْلَ الْحَجَرِ إِنَّمَا كَانَ مُوقُوفًا عَنْهُ لِيَقْتُلَ فَيَعْلَمَ أَنَّ مَلِكَهُ كَانَ زَانِلًا عَنْهُ بِالرَّدَّةِ إِنْ لَمْ يَتَبَّ حَتَّى يَمُوتَ فَيَصِيرَ فَيْئًا أَوْ يَسْلَمَ، فَيَكُونُ عَلَى مَا كَانَ فِي مَلِكِهِ أَوَّلًا، فَلَمَّا أَسْلَمَ عَلِمْنَا أَنَّ فِعْلَهُ فِيمَا يَمْلِكُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ فِي رَدَّتِهِ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ يَدْعِي أَنَّهُ مَلِكٌ لَهُ، ثُمَّ أَقْرَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ بَعِيْنَهُ لَغَيْرِهِ كَانَ لَغَيْرِهِ أَخْذَهُ مِنْهُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ.

وكذلك يلزمه ما أقر به من الذَّيْنِ لِأَجْنَبِيٍّ.

وكذلك يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ مَا لَزِمَ الرَّجُلَ غَيْرَ الْمُرْتَدِّ فِي مَالِهِ.

وَلَوْ قَالَ فِي عِبْدٍ مِنْ عِيْدِهِ فِي حَالِ رَدَّتِهِ هَذَا عَبْدٌ اشْتَرَيْتَهُ أَوْ وَهَبْتُ لِي وَهُوَ حُرٌّ كَانَ حُرًّا، وَلَمْ يَنْتَظِرْ إِسْلَامًا بِمَا أَقْرَ بِهِ لَغَيْرِهِ إِنَّمَا أَرَدُ مَا أَحْدَثَ إِتْلَافَهُ بِلَا سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ يَقْرِيهِ احتياطاً عَلَيْهِ لَا حَجَرَ عَنْهُ

وفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ فهوَ كَالْمُحْجَرِ فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَيَفْكَ عَنْهُ الْحَجَرُ.

٣٧- جُنَايَةُ الْمُرْتَدِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا جَنَى الْمُرْتَدُّ فِي حَالِ رَدَّتِهِ عَلَى أَدَمِيٍّ جُنَايَةً عَمْدًا فِي مِثْلِهَا قِصَاصٌ فَالْجُنْيُ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ فِي أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ يَأْخُذَ قَدْرَ الْجُنَايَةِ مِنْ مَالِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ الرَّدَّةِ، وَمَا اكْتَسَبَ بَعْدَهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ.

وكذلك إِنْ كَانَتْ عَمْدًا لَا قِصَاصَ فِيهَا.

وكذلك مَا أَحْرَقَ وَأَفْسَدَ لِأَدَمِيٍّ كَانَ فِي مَالِهِ لَا تَسْقُطُهُ عَنْهُ

الرَّدَّةُ.

ممنوعة.

٣٩ - الدِّينُ عَلَى الْمُرْتَدِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على المرتد دينٌ بينيَّة قبل الردِّ، ثم ارتدَّ قضِيَ عنه دينه إن كان حالاً، وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله إلا أن يموت فيحلَّ بموته.

وكذلك كلُّ ما أقرَّ به قبل الردِّ لأحد.

قال: وإن لم يعرف الدِّينُ بينيَّة تقوم ولا بإقرار منه متقدِّم للردِّ، ولم يعرف إلا بإقرار منه في الردِّ فأقراره جائزٌ عليه، وما دان في الردِّ قبل وقف ماله لزمه، وما دان بعد وقف ماله؛ فإن كان من بيع ردِّ البيع، وإن كان من سلف وقف؛ فإن مات على الردِّ بطل، وإن رجع إلى الإسلام لزمه؛ لأننا نعلمُ برجوعه إلى الإسلام أنَّ ماله لم يكن خرج من يده.

قال الرَّبِيعُ: وللشافعي قولٌ آخرُّ أنه إذا ضربه مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات أنه يدرأ عنه القود بالشبهة وبغرم الدِّية وله أيضاً قولٌ آخرُّ أنه لا شيء عليه؛ لأنَّ الحقَّ قتله كما أنه لو قطع يدي رجل فقطعنا يده قصاصاً، ثم مات من القصاص لم يكن على آخذٍ القصاص شيء والحقُّ قتله.

وكذلك المرتدُّ إذا جرحه مرتدّاً، ثم أسلم فمات، فلا شيء على من جرحه؛ لأنَّ الجرح منه كان مباحاً في وقته ذلك فالحقُّ قتله، فلا شيء على من جرح.

٤٠ - الدِّينُ لِلْمُرْتَدِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للمرتدِّ دينٌ حالٌ أخذَ مَنْ هو عليه، ويوقف في ماله، وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله، فإذا حلَّ وقف إلا أن يموت المرتدُّ قبل ذلك أو يقتل على رَدِّه، فيكون الدِّينُ إلى أجله، فإذا قبضَ كان فينا.

قال الرَّبِيعُ: في رجل جرحَ مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات، ففيها قولان أحدهما أن يكون عليه الدِّية؛ لأنَّه مات مسلماً والقول الثاني أنه لا شيء على من جرحه، وإن أسلم فمات من قبل أن الضربة كانت وهو مرتدٌّ فيها فالحقُّ الذي قتله ولا شيء على من جرحه.

٤١ - ذِبْحَةُ الْمُرْتَدِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تؤكل ذبحة المرتدِّ إلى أي دين ما ارتدَّ؛ لأنَّه إنما رخصَ في ذبائح أهل الكتاب الذين يقرؤون على أديانهم.

قال: وإن كانت الجنائية خطأ فهي في ماله كما تكون على عاقلته إلى أجلها، فإذا مات فهي حالة ولا تعقل العاقلة عنه شيئاً جناه في حال رَدِّه؛ فإن كانت الجنائية نفساً فهي في ماله في ثلاث سنين؛ فإن قتل أو مات على الردِّ فهي حالة.

ولو كانت الجنائية وهو مسلم، ثم ارتدَّ؛ فإن كانت عمداً فهي كجنايته وهو مرتدٌّ، وإن كانت خطأ فهي على عاقلته؛ لأنَّ الجنائية لزمته إذ جنى وهو مسلم.

ولو ارتدَّ وقتل فأراد وليُّ القتل القتل كان ذلك له، وإذا قتله وهو على الردِّ فماله لمن وصفته من المسلمين.

وكذلك لو قطع أو جرح أخصصنا منه، ثم قتلناه على الردِّ؛ فإن عجلَّ الإسماء فقتله على الردِّ أو مات عليها قبل القصاص فلوليِّ الدَّم والجرح عمداً عقل النفس والجراح في مال الجاني المرتدِّ، ولو كان الجاني المرتدَّ عبداً أو أمة فجنى على من بينه وبينه القود كان لوليِّ الجاني عليه الخيار في القود أو أخذ العقل؛ فإن أراد القود فهو له، وإن أراد العقل فهو له في رقبته الجاني إلا أن يفديه سيده؛ فإن فداه قتل على الردِّ، وإن لم يفده قتل على الردِّ إلا أن يتوب فيباع ويعطى وليُّ الجاني عليه قيمة جنايته ويردُّ الفضل إن كان فيه فضل عن الجنائية على سيده، ولو جنى وهو مرتدَّ عبداً، ثم عته فاخترَّ وليُّ الدَّم العقل، ولم يتطوَّع مولاه بأن يفديه بيع مرتدّاً معتوها فأعطي وليُّ الجنائية قيمة جنايته وردَّ فضل إن كان في ثمنه على سيده، فإذا أفاق، ولم يتب قتل على الردِّ، ولا يباع إلا بالبراء من الردِّ والعته، وما أحدث العبد من الجنائية في الردِّ مخالفة ما أحدث من الدِّين من قبل أن الجنائية لا تسقط عن صبي ولا محجور عليه ولا عبداً؛ لأنها بغير إذن الجاني عليه والدِّين يسقط عن المحجور عليه وعن العبيد ما كانوا في الرق؛ لأنَّه بإذن ربِّ الدِّين.

٣٨ - الجنائية على المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتدَّ الرجلُ عن الإسلام فجنى عليه رجلٌ جنائية؛ فإن كانت قتلاً، فلا عقل ولا قود ويعزر؛ لأنَّ الحاكم الوالي للحكم عليه، وليس للحاكم قتله حتى يستتاب، وإن كانت دون النفس فكذلك.

ولو جنى عليه مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات من الجنائية فالجنائية هدر؛ لأنها كانت غير ممنوعة بأن يحكم فيها بعقل أو قود، ولو جنى عليه مرتدّاً قطع يده، ثم تاب، ثم قطع رجله كان له القود في الرجل إن شاء؛ لأنَّه جنى عليه مسلماً، ولو مات كانت لهم نصف الدِّية؛ لأنَّه مات من جنائيتين جنائية ممنوعة وجنائية غير

٤٤- تَكْلَفُ الْحُجَّةِ

على قاتل القول الأول، وعلى من قال أقبل
إظهار التوبة إذا كان رجوع إلى دين يظهره
ولا أقبل ذلك إذا رجع إلى دين لا يظهره

قال: فلو عدا على شاة رجل فذبحها بغير إذنه ضمن قيمتها حيّة، وهكذا كل ما استهلك، ولو أمره أن يذبحها له وهو يعلمه مرتدّاً أو لا يعلمه لم يضمن شيئاً؛ لأنّه لم يتعدّ، ولا ياكلها صاحب الشاة.

قال: ولو ذبح لنفسه أو استهلك متاعاً لنفسه أو قتل عبداً لنفسه لم يضمن؛ لأنّه إن قتل أو مات على رذته فكل مال وجدناه له فهو فيّه، وإن رجع إلى الإسلام علمنا برجوعه أنّه إنّما جنى على ماله، ولا يضمن لنفسه مال نفسه.

٤٢- نكاح المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز للمرتدة أن ينكح قبل الحجر ولا بعده مسلمة؛ لأنّه مشرك ولا وثنية؛ لأنّه لا يحل له إلا ما يحل للمسلمين ولا كتابية؛ لأنّه لا يقرّ على دينه؛ فإن نكح فاصاب واحدة منهنّ فلها مهر مثلها والنكاح مفسوخ، ولا يكون للمرتدة أن يزوّج ابنته ولا أمته ولا امرأة هو ولّيتها مسلمة أو مشركة ولا مسلماً ولا مشركاً، وإذا أنكح فإنكاحه باطل والله الموفق.

٤٣- الخلاف في المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا في المرتدة بوجهين.

أحدهما: أنّ قاتلاً منهم قال: من ولد على الإسلام فارتدت قتلته إلى أي دين ارتدت وقتلته، وإن تاب.

وقال آخر منهم: من رجع إلى دين يظهره كاليهودية والنصرانية استبته؛ فإن تاب قبلت منه، وإن لم يتب قتلته، وإن رجع إلى دين يستخفي به كالزندقة، وما يستخفي به قتلته، وإن أظهر التوبة لم أقبلها وأحسبه سوى بين من ولد على الإسلام، ومن لم يولد عليه.

قال الشافعي: فوافقنا بعض أصحابنا من المدنيين والمكبيين والمشركين وغيرهم من أهل العلم في أن لا يقتل من أظهر التوبة، وفي أن يسوّي بين من ولد على الإسلام، ومن لم يولد عليه ودان ديناً يظهره أو ديناً يستخفي به؛ لأنّ كل ذلك كفر.

قال الشافعي: والحجة على من فرق بين من ولد على الإسلام، ومن لم يولد عليه أنّ الله أنزل حدوده، فلم نعلم كتاباً نزل ولا سنة مضت ولا أحداً من المسلمين خالف في الحدود بين أحد من المسلمين ولد على الكفر فأحدث إسلاماً أو ولد على الإسلام والقتل على الردّة حدّ ليس للإمام أن يعطّله، ولا يجوز لأحد إلا من فرضت طاعته أن يفرق بين الحدود، والله أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من نوى الأجر في تبينهم أن يوجر ما تكلفت؛ لأنّه إنّما يكفي في هذين القولين بأن يحكيما فيعلم أن ليس فيهما مذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال، وإنّ كتاب الله تعالى، ثم سنة نبيه ﷺ، ثم العقول والقياس يدلّ على غير ما قال: من قال: هذا، والله أعلم.

ومن أوجر ما بين به أنّ الأمر على غير ما قيل أن يقال: قد روي أنّ رسول الله ﷺ قال: من بدل دينه فاضربوا عنقه فهل يعدّ، وهذا القول أبداً واحداً من معنيين؟ أن يكون من بدل دينه وأقام على تبديله ضربت عنقه كما تضرب عناق أهل الحرب.

أو تكون كلمة التبديل توجب القتل، وإن تاب كما يوجه الزنا بعد الإحصان وقتل النفس بغير النفس فليس قولك واحداً منهما، وإن يقال له: لم قبلت إظهار التوبة من الذي رجع إلى النصرانية واليهودية ودين أظهره؟ أنّك على ثقة من أنّه إذا أظهر التوبة، فقد صحت توبته أو قد يكون يظهرها وهو مشتمل على الكفر ودين النصرانية أو متقلّب عنه إلى دين يخفيه؟ ولم آيت قبول من أظهر التوبة، وقد كان مستخفياً بالشرك؟ أعلى علم أنت من أنّ هذا لا يتوب توبة صحيحة أم قد يتوب توبة صحيحة؟ فلا يجوز لأحد أن يدعي علم هذا؛ لأنّه لا يعلم حقيقة علم هذا أحد من الآدميين غير المؤمن نفسه، وإنّما تولى الله عزّ ذكره علم الغيب، أو رأيت لو قال رجل من استسرّ بالكفر قبلت توبته لضعفه في استساروه، ومن أعلنه لم تقبل توبته لما انكشف به من الكفر بالله، وإنّ المكشّف بالمعصية أولى أن تنفر القلوب منه ويكاد أن يؤس من صحّة توبته؛ لأنّا رأينا من انكشف بالمعاصي سوى الشرك كان أخرى أن لا يتوب ما الحجة عليه؟ هل هي إلا أنّ هذا بما لا يعلمه إلا الله عزّ وجلّ، وأنّ حكم الله تعالى في الدنيا قبول ظاهر الآدميين، وأنّه تولى سرائرهم، ولم يجعل لنبي مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم إلا على الظاهر وتولى دونهم السرائر لانفراد بعلمها، وهكذا الحجة على من قال هذا القول.

واخبر الله عزّ وجلّ عن قوم من الأعراب، فقال: «قالت

هُوَ وَأُمِّي مُخَالَفَةُ صَلَاةٍ غَيْرِهِ وَأَزْجُو أَنْ يَكُونَ قَضَى إِذْ أَمَرَهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا غَيْرَ لَهُ، وَقَضَى أَنْ لَا يَغْفِرَ لِلْمُقِيمِ عَلَى شَرْفَتِهَا عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ لَا يَغْفِرُ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دُلَّ عَلَى هَذَا؟

قِيلَ: لَمْ يَمْنَعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مُسْلِمًا، وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ بَعْدَ هَذَا أَحَدًا وَتَرَكَ الصَّلَاةَ مُبَاحًا عَلَى مَنْ قَامَتْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا كَانَ جَائِزًا أَنْ يَتْرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا قَامَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ مَعْنَى يَغْيِرُ ظَاهَرَ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا.

وقد عاشرهم حذيفة فعرّفهم بأعيانهم، ثم عاشرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يصلون عليهم، وكان عمر رضي الله عنه إذا وضعت جنازة فرأى حذيفة؛ فإن أشار إليه أن اجلس جالس، وإن قام معه صلى عليها عمر، ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شيئا من أحكام الإسلام ويدعها من تركها بمعنى ما وصفت من أنها إذا أيسح تركها من مسلم لا يعرف إلا بالإسلام كان أجوز تركها من المنافقين.

فَإِنْ قَالَ فَعَلْتُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً.

قِيلَ فَلَمْ يَقْتُلْ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَلَمْ يَمْنَعْهُمُ الْإِسْلَامُ، وَقَدْ أَعْلَمْتَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَوَفَّى اشْرَابَ النَّفَاقَ بِالْمَدِينَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَقَالُ لِأَحَدٍ إِنْ قَالَ: هَذَا مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَعْوِهِ لِلَّهِ حَدًّا بَلْ كَانَ أَقْوَمَ النَّاسِ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ حُدُودِهِ ﷺ حَتَّى قَالَ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فَشَتَّعَ لَهَا إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الْوَضِيعُ قَطَعُوهُ وَقَدْ آمَنَ بَعْضُ النَّاسِ، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، فَلَمْ يَقْتُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَتْلَ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ مَنْ لَمْ يَظْهَرِ الْإِيمَانَ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا غَضَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَائِبُهُمْ عَلَى اللَّهِ فَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي الظَّاهِرِ أَنْ تَمْنَحَ دِمَاؤَهُمْ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَحَسَابِهِمْ فِي الْغَيْبِ عَلَى اللَّهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَوَلَّى مِنْكُمُ السَّرَائِرَ وَدَرَأَ عَنْكُمُ الْبَلِيَّاتِ فَتَوَبُوا إِلَى اللَّهِ وَاسْتَبْرَأُوا بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَإِن كُنْتُمْ تَخْشَوْنَ مِنِّي فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ

الْأَعْرَابَ أَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَظْهَرُوهُ وَحَقَّنَ بِهِ دِمَاءَهُمْ قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ أَسْلَمْنَا، قَالَ أَسْلَمْنَا خَافَةَ الْقَتْلَ وَالسَّيَاءَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَخْبَرَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ، عَنِ الْمُتَأَفِّقِينَ فِي عَدْوِ آيٍ مِنْ كِتَابِهِ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْتِسْرَارِ بِالشَّرْكِ، وَأَخْبَرَنَا بِأَنَّ قَدْ جَزَّاهُمْ بِعِلْمِهِ عَنْهُمْ بِالدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُتَأَفِّقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَكِنْ تَجَدَّ لَهُمْ نَصِيرًا» فَأَعْلَمْ أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ النَّارُ بِعِلْمِهِ أَسْرَارُهُمْ، وَأَنَّ حُكْمَهُ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا إِنْ أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ جَنَّةُ لَهُمْ، وَأَخْبَرَ، عَنْ طَائِفَةٍ غَيْرِهِمْ، فَقَالَ: «وَإِذَا يَقُولُ الْمُتَأَفِّقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا» وَهَذِهِ حِكَايَةُ عَنْهُمْ وَعَنِ الطَّائِفَةِ مَعَهُمْ مَا حَكَى مِنْ كُفْرِ الْمُتَأَفِّقِينَ مُتَفَرِّدًا وَحَكَى مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَ مَنْ حَكَى مِنَ الْأَعْرَابِ، وَكُلُّ مَنْ حَقَّنَ دَمَهُ فِي الدُّنْيَا بِمَا أَظْهَرَ مِمَّا يَغْلَمُ جَلَّ ثَنَاهُ خِلَافَهُ مِنْ شِرْكِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَوَلِّ الْحُكْمَ عَلَى السَّرَائِرِ غَيْرَهُ، وَأَنَّ قَدْ وُلِّيَ نَبِيُّهُ الْحُكْمَ عَلَى الظَّاهِرِ وَعَاشَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَلَمْ يَحْسِبْهُ، وَلَمْ يُعَاقِبْهُ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ سَهْمَهُ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا خَضَرَ الْقِتَالَ وَلَا مُنَاقَحَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوَارِثَهُمْ وَالصَّلَاةَ عَلَى مَوْتَاهُمْ وَجَمِيعَ حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمُتَأَفِّقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْأَعْرَابُ لَا يَلَيِّسُونَ دِينًا يَظْهَرُ بَلْ يَظْهَرُونَ الْإِسْلَامَ وَيَسْتَحْفُونَ بِالشَّرْكِ وَالتَّغْطِيلِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَعَلْتُ مِنْ سَمِيَتْ لَمْ يَظْهَرِ شَرَكًا سَمِعَهُ مِنْهُ أَدَمِي، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ اللَّهُ أَسْرَارَهُمْ، فَقَدْ سَمِعَ مِنْ عَدِيدٍ مِنْهُمْ الشَّرْكَ وَشَهِدَ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَنْهُمْ مَنْ جَحَدَهُ وَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَظْهَرَ، وَلَمْ يَقْفِهِ عَلَى أَنْ يَقُولَ أَقْرُ وَمِنْهُمْ مَنْ أَقْرَ بِمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَ تَبَّتْ إِلَى اللَّهِ وَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَظْهَرَ. وَمِنْهُمْ مَنْ عَرَفَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ.

٢٠٤٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَقَالَ: شَهِدْتُ مِنْ نِفَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا تَبَدَّى وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ «وَهُمْ كَافِرُونَ» قِيلَ فَهَذَا بَيِّنٌ مَا قُلْنَا وَخِلَافَ مَا قَالَ: مَنْ خَالَفْنَا، فَأَمَّا أَمْرُهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ صَلَّاهُ بِأَبِي

قلت أفرأيت شيخاً، فانياً وأجيراً ارتدّا أقتلتهما أم تدعهما
لعلتك بالقياس على أهل دار الحرب؟
فقال: بل أقتلهما.

قلت: فرجلٌ ارتدّ فترهب.

قال: فاقتله.

قلت: وأنت لا تقتلُ الرّهبان من أهل دار الحرب.

قال: لا.

قلت وتغنم مالَ الشيخ والأجير والراهب ولا تغنم مالَ
المرتد؟

قال: نعم.

قلت لم؟ لأن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال: ما
يشبهه.

قلت: أجل ولئن كنت علمت أنه لا يشبهه فأردت أن
تشبه على أهل الجهالة ليشرع قولك، فإذا لم أقتل النساء من أهل
دار الحرب لم أقتلهن ممن ثبت له حرمة الإسلام يسرع هذا إلى
قلوبهم بجهلهم والغباء الذي فيهم وأنت تعلم أن ليس في هذا
القول أكثر من تعقلهم أن هذه المنزلة قريبة من المائمه إلا أن يعفو
الله عز وجل ولئن كان هذا اجتهداً أن من نسبك إلى العلم
بالقياس لجاهل بالقياس أرايت إذا كان حكيم المرتدة عندك أن لا
تقتل كيف حسبتها وأنت لا تحبس الحرية إنما تسبها وتأخذ مالها
وأنت لا تستأمن هذه ولا تأخذ مالها.

أرايت لو كان الحبس حقاً عليها كيف عطّلت الحبس عن
الأمّة المرتدة إذا احتاج إليها أهلها؟ أو أرايت أهل الأمّة إذا
احتاجوا إليها، وقد سرقت أقطعها إذا سرقت وتقتلها إذا قتلت
ولا تدفعها إليهم لحاجتهم إليها؟

قال: نعم.

قلت: لأن الحق لا يعطل عن الأمّة كما لا يعطل عن
الحرّة؟

قال: نعم.

قلت فكيف عطّلت عنها الحبس إن كان حقاً في هذا
الموضع؟ أو حبست الحرّة إن لم يكن الحبس حقاً؟

قال: وقلت له هل تعدو الحرّة أن تكون في معنى ما قال
رسول الله ﷺ: مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ فتكون مبدلةً دينها فتقتل؟
أو يكون هذا على الرجل دونها فمن أمرك بحبسها؟ وهل أرايت
حبساً قط هكذا؟ إنما الحبس لبيّن لك الحد، فقد بان لك كفرها؛
فإن كان عليها قتلٌ قتلها، وإن لم يكن فالحبس لها ظلمٌ قال: فتقول
ماذا؟

لَه بَشِيءٌ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ
فَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَهُ كُلَّهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ
وَحُكْمُ اللَّهِ عَلَى الْبَاطِنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَوَلَّى الْبَاطِنَ، وَقَالَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَجُلٍ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ كَانَ يَعْرِفُ مِنْهُ خِلَافَهُ إِنِّي
لَأَحْسِبُكَ مَتَعَوِّذًا، فَقَالَ أَمَا فِي الْإِسْلَامِ مَا أَعَاذَنِي؟

فَقَالَ أَجَلُ إِنْ فِي الْإِسْلَامِ مَا أَعَاذَ مِنْ اسْتِعَاذَ بِهِ قَالَ: وَلَوْ لَمْ
يَعْلَمْ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ شَيْئًا مِمَّا وَصَفْنَا إِلَّا أَنَّهُ وَاقْنَا عَلَى قَتْلِ
الْمُرْتَدِّ، وَأَنْ يَجْعَلَ مَالَهُ فَيْئًا؛ فَكَانَ حُكْمُهُ عِنْدَهُ حُكْمَ الْحَارِبِ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ أَصْلُ قَوْلِهِ فِي الْحَارِبِ أَنَّهُ إِذَا أَظْهَرَ الْإِيمَانَ فِي أَيِّ
حَالٍ مَا كَانَ إِسَارٍ أَوْ تَحْتَ سَيْفٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ عَلَى أَيِّ دِينٍ كَانَ
حَقٌّ دَمُهُ كَانَ يُبْنِي أَنْ يَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ بِأَيِّ
حَالٍ كَانَ وَإِلَى أَيِّ دِينٍ كَانَ رَجَعَ.

قَالَ الرَّبِيعُ: إِذَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ فَهَمُ الْمُشْرِكُونَ، وَإِذَا قَالِ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَوْ بَعْضُ أَهْلِ بِلَدِنَا فَهَوَ مَالِكٌ.

٤٥- خلاف بعض الناس في المرتدة والمرتدة

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَخَالَفْنَا بَعْضَ النَّاسِ فِي غَيْرِ
مَا خَالَفْنَا فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ، فَقَالَ: إِذَا ارْتَدَّتْ
الْمَرْأَةُ الْحَرَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ حَبَسَتْ، وَلَمْ تَقْتُلْ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ الْأُمَّةُ تَخْدُمُ
الْقَوْمَ دَفَعَتْ إِلَيْهِمْ وَأَمَرُوا بِأَنْ يَجْبُرُوهَا عَلَى الْإِسْلَامِ قَالَ وَكَانَتْ
حُجَّتُهُ فِي أَنْ لَا تَقْتُلَ الْمَرْأَةَ عَلَى الرَّدِّ شَيْئًا رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ
أَبِي رَزِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي الْمَرْأَةِ تَرْتَدُّ عَنْ
الْإِسْلَامِ تَحْبُسُ وَلَا تَقْتُلُ وَكَلَّمْنِي بَعْضُ مَنْ يَنْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ
وَبَحْضَرْتَنَا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فَسَأَلْنَاهُمْ عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ فَمَا عَلِمْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ سَكَتَ عَنْ أَنْ قَالَ: هَذَا خَطَأٌ
وَالَّذِي رَوَى هَذَا لَيْسَ تَمُنْ يَثْبُتُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ.

فَقُلْتُ لَهُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِي
عِلْمِهِمْ بِحَدِيثِكَ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَتَلَ نِسْوَ
ارْتَدَدْنَ عَنِ الْإِسْلَامِ فَكَيْفَ لَمْ تَصِرْ إِلَيْهِ؟

قَالَ: إِنِّي إِنَّمَا ذَعَبْتُ فِي تَرْكِ قَتْلِ النِّسَاءِ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى
السَّنَةِ لِمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ كَانَ
النِّسَاءُ تَمُنْ ثَبِتَ لَهُ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ أَوَّلَى - عِنْدِي - أَنْ لَا يَقْتُلْنَ.

وَقُلْتُ لَهُ أَوْ جَعَلْتَهُنَّ قِيَاسًا عَلَى أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ
الشَّرْكَ جَمْعُهُنَّ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتُ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا زَعَمْتَ عَنْ قَتْلِ الشَّيْخِ
الْفَانِي وَالْأَجِيرِ مَعَ نَهْيِهِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ.

فَإِنْ قُلْتُ نَعَمْ.

يَرْتُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ. قَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَ﴾.

قال: نعم.

قلت فكيف زعمت أن المرتدة يورث كما يورث الميت ويجل دينه المؤجل وتعتق أمهات أولاده ومدبريه في حقوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أيشكل عليك أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي، وإنما ورث الله الموتى، والموتى خلاف الأحياء، وفي تورثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عبت علي من سجل أنك تتبع حكمه؟

قال: ومن هو؟

قلت: عمر وعثمان قضيا في امرأة المفقود تترى أربع سنين، ثم تعتد عدة المتوفى، ثم تنكح والمفقود من لا يسمع له بذكر، وقد يكون الأغلب من هذا أنه مات، وقد يفرق بين المرأة وزوجها بأشياء من عجز عن جماعها وغير ذلك نفياً للضرر، وفي ذهابه مفقوداً ضرراً قد يغلب على الظن موته.

قلت: لا يجوز أن يؤذن لها تنكح بعد مدّة، وإن طالحت حتى تكون على يقين من موته؛ لأن الله عز وجل إنما جعل عليها العدة بعد موته، ثم قلت براك لا متقدّم لك فيه وقضيت قولك وحدك تورث من الحي في ساعة من نهار، وإنما ورث الله عز وجل من الموتى، فلو لم ترد علي هذا كنت لم تعب من قول الإمامين شيئاً إلا دخلت في أعظم منه وأولى بالعيب، وقلت له أنت تزعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز إلا خبراً لازماً أو قياساً فقولك في المرأة لا تقتل خبراً؟

قال: لا إلا أنه إذا لحق بدار الحرب لم أقدر على قتله ولا استأبته.

قلت أفرايت إذا هرب في بلاد الإسلام أتقدر في حال هربه على قتله أو استأبته؟

قال: لا.

قلت: وكذلك لو عته بعد الردّة أو غلب على عقله بمعنى لم تكن قادراً على قتله ولا استأبته؟

قال: نعم.

قلت فإلعلّ ألّي اعتللت بها من أنك لا تقدر على قتله ولا استأبته في هذين المعنيين ولا نراك قسمت ميراثه فيهما وحكمت عليه حكم الموتى، فلا أسمع قولك مع خلافه الكتاب إلا يتناقص، وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه.

قال: وقلت له: أرايت لو كانت ردته ولحقه بدار الحرب توجب عليه حكم الموتى أما كان يلزمك لو رجع بعد لحوقه بدار

قلت أقول إن قتلها نص في سنة رسول الله ﷺ لقوله مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زناً بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحلّ دمها كما إذا كانت رائية بعد إحصان أو قابلة نفس بغير نفس قُتِلَتْ، ولا يجوز أن يُقام عليها حدٌ ويُعطَل الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل، وذلك أن الله تعالى لم يفرق بينها وبين الرجل في حدّ قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿الرَّائِيَّةُ وَالرَّائِيَّةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، فقال المسلمون في اللاتي يرمين المحصنات بجلدن ثمانين جلدة، ولم يفرقوا بينها وبين الرجل يرمي إذ رمت فكيف فرقت بينها وبين الرجل في الحد؟

قال الشافعي: عفا الله عنه، فقلنا له النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه، فقال أما إن أبا يوسف قد قال قولكم فرزع أن المرتدة تقتل.

فقلت أرجو أن يكون ذلك خيراً له.

قال الشافعي: ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا، وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفتم في المرتدة أيضاً الكتاب والسنة في موضع آخر.

قلت: اليس الأحياء مالكي أموالهم؟

قال: بلى.

قلت: وإنما نقل الله ملك الأحياء إلى ورثتهم بعد موتهم؛ لأن الميت لا يملك؟

قال: بلى.

قلت فالحي خلاف الميت.

قال: نعم.

قلت أفرايت المرتدة معنا في دار الإسلام أسيراً أو هارباً أو معتوها بعد الردّة اليس على ملك ماله لا يورث؛ لأنه حي، ولا يحل دينه المؤجل؟

قال: بلى.

قلت أفرايت إذا ارتد بطرسس ولحق بدار الحرب نراه فترهب أو كان يقاتل ونحن نراه أيشك أنه حي؟

قال: لا.

قلت: وإنما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتى قال: ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ

الحرب تائباً أن غمضي عليه حكم الموتى؟

قال: لا أمضي ذلك عليه، وقد رجع.

قلت: فردته إذا عته ولحقه لا يوجبان حكم الموتى عليه.

قال الشافعي: وقلت لبعضهم أرايت إذا حكمت عليه

وهو بدار الحرب حكم الموتى فاعتقت أمهات أولاده ومدبريه

وأحللت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته، ثم رجعت

تائباً، وذلك كله قائم في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدبرون

حضور هل يجوز في حكم مضى إلا أن ترد أو تنفذ؟

قال: لا.

قلت فقل في هذا أيهما شئت إن شئت فهو نافذ، وإن

شئت فهو مردود قال: بل نافذ في مدبريه وأمهات أولاده، ولا

يرجعون رقيقاً، وفي دينه، فلا يرجع إلى أجله، وإن وجدته قائماً

بعينه؛ لأن الحكم نفذ فيه، وما وجدت في أيدي ورثته رددته؛ لأنه

ماله وهو حي.

فقلت له إنما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت

فكيف أنفذت بعضاً ورددت بعضاً؟ أرايت لو قال قائل بل أنفذ

لورثته؛ لأنهم يعودون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغرمائه

ولا مدبريه ولا أمهات أولاده إلا يكون أقرب إلى أن يكون أعقل

بشيء منك، وإن كان هذا مما لا يجوز لأحد أن يفني به؟

قال: وقلت له أيعدو المرتد أن يكون كافراً أو مؤمناً؟

قال: بل كافراً.

قلت: فقد.

٢٠٥٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ

حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ

الْمُسْلِمَ. [هـ]

فكيف ورثت المسلم من الكافر؟ قال: قَدْ كَانَتْ تُبَيِّنُ لَهُ

حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ.

قلت: أرايت لو مات بعض ولده وهو مرتد أتورثته منه؟

قال: لا؛ لأنه كافراً.

قلت: ما أبعدك والله يصلحنا وإياك من أن تقف على

تصحيح قول نفسك أو تتبع السنة إن زعمت أن إن ثبت له

حرمة الإسلام حال المسلمين في أن يورث بعد ذلك فكذلك

ينبغي له أن يرث، وإن زعمت أن انتقاله عن الإسلام منه ذلك،

ثم حوّل حكمه حتى صرت تقتله وتجعله في أسوأ من حال

المشركين والمخاريق؛ لأن لك أن تدعهم من القتل، وليس لك

تركه منه فكيف ورثت منه مسلماً وهو كافراً؟.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال أو قال بعض من حضره

مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِ أَوْ هُمَا إِنَّمَا أَخَذْنَا بِهَذَا أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَتَلَ مُرْتَدًّا

وَأَعْطَى وَرَثَتَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِيرَاثَهُ.

فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم

أَنَّ الْحِفَاطَ لَمْ يَحْفَظُوا عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ مِنَ

الْمُسْلِمِينَ وَخَافَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي زَادَ هَذَا غُلْطًا، وَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ

أَصْلَ مَنْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَيْتِ إِذَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ لَمْ

يَكُنْ فِي أَحَدٍ مَعَهُ حِجَّةٌ؟

قال: بلى.

قلت: فقد ثبت عن النبي ﷺ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا

الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ فَكَيْفَ خَالَفْتَهُ؟

قال الشافعي: رحمه الله، فقال فلعله أراد الكافر الذي لم

يكن أسلم.

فقلت له أفترى في الحديث دلالة على ذلك؟

قال: قد يحتمل.

قلت: فإن جاز هذا لك لم يميز إلا بأن يكون المرتد يرث

ولده وزوجته لو ماتوا مسلمين وهو في ردتيه، ويكون حكمه

حكم المسلمين في الميراث قال: ما أقول بهذا.

قلت: أجل، ولا أن تحوّل الحديث عن ظاهره بغير دلالة

فيه ولا في غيره عن الحديث عنه.

ولو جاز جاز أن يقال: هذا في أهل الأوثان من المشركين

خاصة.

فأما أهل الكتاب فيرثهم المسلمون كما ينكحون نساءهم

قال: فإنما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه، ولعل

علياً قد علم قول النبي ﷺ.

قلت أفعلمت علياً رضي الله عنه روى ذلك عن النبي ﷺ فنقول

قد رواه، ولم تقل ذلك إلا بعلم.

قال: ما علمت.

قلت: فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه؟

قال: نعم وهو يشبه أن لا يكون ذهب عليه.

قال الشافعي رحمه الله: فقليل له ليس بشابت عن علي

رضي الله عنه، وقد كلمتمونا على أنه ثابت، فلم يكن لك فيه

حجة ويعاد عليك بأكثر من حجتك؛ فإن كانت فيها حجة لزمك

ما زعمت أنه يلزمك وغيرك، وإن لم يكن فيها حجة استدلت

على أنك لم تتحج بشيء تجوز الحجة به قال: وما هو؟

قلت: روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه ورث مسلماً من

المنظرة فكيف صرت إلى الحجّة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تصف؟

قال أفعلت أن النبي ﷺ غنم ماله ابن خطلي.

قلت: ولا علمته ورث ورثته المسلمين ولا علمت له ماله، أفرايت إن جاز لك أن توهم أن النبي ﷺ لم يغمه؛ لأنّه لم يرو عنه أنّه غنمه أيجوز لأحد أن يتوهم أن النبي ﷺ غنمه.

قال: نعم، ولا يجوز لواحد منهما، ثمّ يجوز لثالث أن يقول لم يكن له ماله، ثمّ لو أجزت التوهم جاز أن يقال: كان له مال غنم بعضه قال: لا يجوز هذا.

قال: فقد زعم بعض أصحابك أن رجلاً ارتدّ في عهد عمر رضي الله عنه ولحق بدار الحرب، فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده.

قلنا: لا نعرف هذا ثابت عن عمر ولا عن عثمان، ولو كان خلاف قولك وبما قلنا أشبه.

قال: فكيف؟

قلت: أنت تزعم أنّه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنّهما لم يقسماه وتقول لم يتعرض لهُ، وقد يكون بيدي من وثق به أو يكون ضمنه من هو في يده، ولم يبلغه موته فيأخذه فيثا؟

قال الشافعي: فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتدّ أحد الزوجين لم يفسخ النكاح إلا بمضي العدة؟

قلت: قلته أنّه في معنى حكم رسول الله ﷺ قال وابن؟

قلت: إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم أحدهما فحرم على الآخر قال فجعل النبي ﷺ منتهى بينونة المرأة من الزوج أن تمضي عدتها قبل أن يسلم الآخر منهما إسلاماً بدلالة عنه ثمن روى الحديث كأن هكذا المسلمان متناكحين، ثمّ أحدث أحدهما ما حرم به على الآخر؛ فإن رجع قبل مضي عدّة الزوجة كانا على أصل النكاح كما كان الحريّان قال: فهل خالف هذا من أصحابك أحد؟

فقلت إنّ أحدًا يكون قوله حجّة، فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فما مسألتك عن قول من لا تعتدّ بقوله وافك أو خالفك.

٤٦ - اصطدام السفيتين والفارسين

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون صامدا فماتا معاً وفرسهما فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر مات من جناية نفسه وجناية

كافر أحسبه ذميّاً، وروي عن معاوية أنّه ورث المسلم من الكافر، ولم يورث الكافر من المسلم؛ لأنّه بلغه أن رجلاً منعهم من الإسلام أن يجرموا موارث آبائهم وأعجب مسروق بن الأجدع، وقاله غيره، فقال ترثهم، ولا يرثونا كما يحل لنا نسأؤهم، ولا يحل لهم نسأؤنا، وروي عن محمد بن علي يرث المسلم الكافر وعن سعيد بن المسيّب.

وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال: لم يذهب عليه قول النبي ﷺ وفيه معه من سمينا وغيرهم وحديث النبي ﷺ يحتمل ما زعمت أنّه يحتمل من أن يكون الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحل لنا نسأؤهم.

قال: لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي ﷺ إلا أن يؤخذ بجمليته، ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروي الحديث عنه، وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه.

قال الشافعي رحمه الله: فقيل له لقلما رأيتك ترى أن لك الحجّة في شيء إلا لزمك مثله أو أكثر منه، ثمّ زعمت أنّه ليس بحجّة، ثمّ لا يمنعك ذلك من العود لملته؛ فإن كان هذا غباءً، فلو أمسكت عن أن تحتج، وإن كان هذا عمداً أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ لحالك فيما بينك وبين الله عز وجل، ولعله لا يسمعك ذلك.

وقد أدخلت عالماً كثيراً من أهل الغفلة والاستعجال بأن يكونوا مفتين في خلاف كثير من الكتاب والسنة، فقال منهم قائل: فهل رويت في ميراث المرتد شيئاً عن أحد من أصحاب النبي ﷺ؟

فقلت إذ أبان رسول الله ﷺ أن الكافر لا يرث المسلم، وكان كافراً، ففي السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا وارث له، فإنما هو في، وقد روي أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنهما يسألهما عن ميراث المرتد، فقالا لبيت المال.

قال الشافعي: يعينان أنّه فيء.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال: فكيف خمسة؟

قلت: المال ثلاثة أصناف صدقة وغميمة وقول عليها، وليس بواحد من هذين وفيه قسمته في سورة الحشر بأن كان لرسول الله ﷺ خمسة والأربعة الأخماس لجماعة أهل الفيء قال: فقال بعضهم، فإن من أصحابكم من زعم أن ابن خطلي ارتدّ فقتله النبي ﷺ، ولم تسمع أنّه غنم ماله.

فقلت له أنتم تسبون أنفسكم إلى الصبر على المنظرة والنصف وتسبون أصحابنا إلى الغفلة، وأنهم لا يسلكون طريق

٤٧- مسألة الحَجَامِ والْحَاتِنِ والْبِيطَارِ

أخبرنا الرِّبِيعُ: قال قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا أمرَ الرَّجُلُ أن يجمعه أو يخنَّ غلامه أو يبيطِرَ دَابَّتَهُ فتلفوا من فعله؛ فإن كانَ فعلٌ ما يفعلُ مثله ممَّا فيه الصَّلَاحُ للمفعول به عندَ أهلِ العلمِ بتلك الصَّنَاعَةِ، فلا ضَمَانُ عليه، وإن كانَ فعلٌ ما لا يفعلُ مثله من أرادَ الصَّلَاحَ، وكانَ عالماً به فهو ضامنٌ وله أجرٌ ما عملَ في الحالين في السَّلَامَةِ والعطبِ قال أبو حمَدٍ: وفيه قولٌ آخرٌ: إذا فعلَ ما لا يفعلُ فيه مثله فليسَ له من الأجرِ شيءٌ؛ لأنَّه متعدِّ والعمَلُ الَّذي عمله لم يؤمر به فهو ضامنٌ ولا أجرَ له، وهذا أصحُّ القولين وهو معنى قولِ الشَّافِعِيِّ.

قال الشَّافِعِيُّ: ولا أعلمُ أحداً ممَّن ضَمَّنَ الصَّنَاعَ يَضْمَنُ هؤلاء، وإن في تركهم تضمينَ هؤلاء لما وجَّه به من لا يضمَّنُ الصَّنَاعَ الحجةَ عليهم؛ لأنَّهم إذا ألغوا الضَمَانَ عَمَّن لم يبعد من هؤلاء لزهمهم إلغاؤه عَمَّن لم يبعد من الصَّنَاعِ، وما علمت أني سألت أحداً منهم، ففرَّقَ بينهما بأكثر من أن قال: هذا أذن للصَّانِعِ قلماً.

وكذلك ذاك أذن للصَّانِعِ، وما وجدت بينهما فرقاً إلا فرقاً خطراً بيالي، فقد يفرِّقُ النَّاسُ بما هو أبعدُ منه وأغمضُ، وما هو بالفرقِ البين.

وذلك أنَّ ما كانَ فيه رُوحٌ قد يموتُ بقدرِ الله عزَّ وجلَّ لا من شيء عرفه الأدميُّون، فلمَّا عالج هؤلاء فيه شيئاً فمات لم يكن الظَّاهرُ أنَّه مات من علاجهم؛ لأنَّه يمكنُ أن يموتَ من غيره، فلم يضمن من قبل أنَّه ما ذُو له فيما فعلَ وغيرُ ذُو الأرواحِ ممَّا صنعَ إنما جعلَ إيتلافه بشيءٍ يحدِّثه فيه الأدميُّون أو يحدثُ يرى.

ومن فرق بهذا الفرقَ دخلَ عليه أن يقالَ فانت لو كانَ هؤلاء متعدِّين جعلتهم ماتوا بهذا الفعلِ، وإن كانَ يمكنُ غيره فكذلك كانَ ينبغي أن تقولَ في الصَّنَاعِ كلِّهم.

قال: وإذا استأجرَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ أن يخبزَ له خبزاً معلوماً في تنوُّرٍ أو فرنٍ فاحترقَ الخبزُ سئلَ أهلُ العلمِ به؛ فإن كانَ خبزه في حالٍ لا يخبزُ في مثلها باستيقادِ التنوُّرِ أو شدَّةِ جمرته أو تركه تركاً لا يتركُ مثله فهذا كلُّه تعدُّ يضمنُ فيه بكلِّ حالٍ عندَ من يضمنُ الأجيرَ، ومن لم يضمنه، وإن قالوا الحالُ التي خبزَ فيها والتي تركه فيها والعمَلُ الَّذي عملَ فيه إصلاحٌ لا إفسادٌ لم يضمن عندَ من لا يضمنُ الأجيرَ ضمنَ عندَ من يضمنُ الأجيرَ.

قال: وإذا استودعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ إناءً من قواريرٍ فأخذه المستودعُ في يده ليحرزه في منزله فأصابه شيءٌ من غيرِ فعله فانكسرَ لم يضمن، وإن أصابه بفعله خطأً أو عامداً قبل أن يصيرَ إلى البيتِ أو بعدَ ما صارَ إليه فهو له ضامنٌ.

غيره فترفعَ عنه جنايةُ نفسه ويؤخذُ له بجنايةِ غيره، وهكذا فرسهما إلا أن نصفَ قيمةِ فرسٍ كلُّ واحدٍ منهما في مالٍ صادمه دونَ عاقلته، وهكذا لو أن عشرةَ يرمونَ بالمنجنيقِ أو عرَّادَةً فوقَ الحجرِ عليهم معاً فقتلَ كلُّ واحدٍ ضمنَ عواقلُ التسعةِ تسعةَ أعشارِ ديةِ الميتِ من قبلِ أنَّه ماتَ من فعلهم وفعلوه، فلا يعقلونَ فعله ويعقلونَ فعلَ أنفسهم قال: وهكذا لو كانَ اثنانِ فرميا بمنجنيقٍ فرجعَ الحجرُ عليهما فماتَ أحدهما ضمنت عاقلةُ الباقي منهما نصفَ ديةِ الميتِ كالمسألةِ فيه قبلها، قال: ولو ماتا معاً ضمنت عاقلةُ كلِّ واحدٍ منهما نصفَ ديةِ الآخرِ، وهكذا هذا البابُ كلُّه وقياسه.

قال: وإذا اشتركَ في الجنايةِ من عليه عقلٌ، ومن لا عقلَ عليه ضمنَ من عليه العقلُ وطرحَ حصَّةَ من لا عقلَ عليه كما وصفنا في الإنسانِ يجني على نفسه هوَ وغيره فترفعُ حصَّته ويقضى على غيره ومثلُ الإنسانِ والسَّبعِ يجنيان على الإنسانِ فيموتُ والجنايةُ خطأً من الجاني فنصفُ عقلِ المجنيِّ عليه على عاقلةِ الجاني وحصَّةُ السَّبعِ منها هدرٌ.

قال الشَّافِعِيُّ: فإن كانت سفتيتان اصطدمتا فانكسرتا؛ فكان لا يمكنُ كلُّ واحدٍ من أهلِ السَّفَتِيَّتَيْنِ المصطدمتين صرفها عن صدمِ الأخرى بوجه من الوجوه ولا حالٍ من الأحوالِ لا بإضرارِ بها وبركبتها أو بلا إضرارِ بها ولا بركبتها فالقولُ فيها كالقولِ في الفارسينِ يصطدمان؛ فإن كانَ لا يمكنُهم ذلكَ مجالٍ من الأحوالِ أبداً فما صنعا هدرٌ.

قال: وإذا كانَ في السَّفِينَةِ إجراءٌ يعملونَ فيها عملاً غرقت بسببه؛ فإن كانَ ربُّ السَّفِينَةِ معهم فأمرهم بذلكَ العملِ ولا شيءَ فيها إلا لربِّ السَّفِينَةِ، فلا شيءَ على الذينَ مدَّوها ولا على ربِّ السَّفِينَةِ؛ فإن كانَ فيها شيءٌ لغيره؛ فإن كانَ ما أمرهم به عندَ أهلِ العلمِ بالبحرِ من صلاحِ السَّفِينَةِ ونجاتها لم يضمن، ولم يضمنوا، وإن كانَ من غيرِ صلاحها ضمنَ في قولٍ من يضمنُ الأجيرَ، ومن ضمنَ الأجيرَ ضمنَ صاحبُ السَّفِينَةِ إذا كانَ أخذَ عليها أجراً، ولم يضمن الأجيرُ لصاحبِ السَّفِينَةِ ما هلكَ له من قبلِ أنَّهم بأمره فعلوا.

ولو كانَ ربُّ الطَّعامِ معَ الطَّعامِ فأمرهم بذلكَ الفعلِ لم يضمنوا؛ لأنَّهم فعلوه بأمره في واحدٍ من القولينِ قال: وإن كانَ في السَّفِينَةِ إجراءٌ، وليسَ فيها ربُّها، ففعلوا هذا الفَعْلَ فمن ضمنَ الأجيرَ ضمنهم، ومن لم يضمن الأجيرَ لم يضمنهم إلا فيما فعلوا ممَّا ليسَ فيه صلاحٌ لها، فيكونُ ذلكَ جنايةً يضمنونها.

٤٨ - مسألة الرجل يكره الذابة فيضربها

فتموت

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أكره الرجل من الرجل الذابة فضررها أو كبجها بلبجام أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب؛ فإن كان فعل من ذلك ما يفعل العامة، فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكبح والضرب مثل ما يفعل بمنزلها عندما فعله، فلا أعد ذلك خرقاً ولا شيء عليه، وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع يكون مثله تلفاً أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد.

والمستعير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمته؛ فإن أراد صاحبه أن يضمته العارية فهو ضامن تعدى أو لم يتعد.

فأما الرائض، فإن من شأن الرؤاض الذي يعرف به إصلاحهم الدواب الضرب على حملها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم، فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرياضة إصلاحاً وتاديباً للذابة بلا إعتات يبين لم يضمن إن عيب، وإن فعل خلاف هذا كان متعدياً وضمن والمستعير الذابة هكذا كالمكتري في ركوبها إذا تعدى ضمن، وإذا لم يتعد لم يضمن.

قال الربيع: قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي ﷺ: العرية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله.

قال الشافعي: والراعي إذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لا صلاح للماشية إلا به ومما يفعله أهل الماشية بمواشي أنفسهم على استصلاحها، وما إذا راوا من يفعله بمواشيهم ممن يلي رعيها كان عندهم صلاحاً لا تلفاً ولا خرقاً يفعله الراعي لم يضمن، وإن تلف، وإن فعل ما يكون عندهم خرقاً فتلف منه شيء ضمنه عند من لا يضمن الأجير، ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال.

٤٩ - جناية معلم الكتاب

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعلم الكتاب والأدمين كلهم مخالف لراعي البهائم وصناعات الأعمال، فإذا ضرب أحد من هؤلاء في استصلاح المضرروب أو غير استصلاحه فتلف المضرروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه، ولا يرفع عن أحد أصاب الأدمين العقل والقود في دار الإسلام إلا الإمام يقيم الحد، فإن هذا أمر لازم، ولا يحل له تعطيله، ولو عزز فتلف على يديه كانت فيه الدية والكفارة، وإن كان يرى أن

التعزير جائز له، وذلك أن التعزير أدب لا حد من حدود الله تعالى.

وقد كان يجوز تركه، ولا يائمه من تركه فيه.

ألا ترى أن أموراً قد فعلت على عهد رسول الله ﷺ كانت غير حدود، فلم يضرب فيها، منها الغلول في سبيل الله وغير ذلك، ولم يؤت بحد قط فعناه.

والموضع الثاني: الذي يبطل فيه العقل والقود رجل يعطي الختان فيختنه والطبيب يفتح عروقه أو يقطع العرق من عروقه خوف أكلة أو داء فيموت في ذلك، فلا تجعل فيه عقلاً ولا قوداً من قبل أنه فعله بصاحبه بإذنه، ففعله كفعله بنفسه إذا كان الذي فعل به ذلك بالغاً حراً أو مملوكاً بإذن سيده، فإن كان مملوكاً بغير إذن سيده ضمن قيمته.

فإن قال قائل: كيف يسقط عن الإمام أن يقتصر في الجرح ويقطع في السرقة ويحلف في الحد، فلا يكون فيه عقل ولا قود ويكون الإمام إذا أدب وله أن يؤدب ضامناً تلف المؤدب.

قيل: الحد والقصاص فرض من الله عز وجل على السوالي أن يقيمه، فلا يحل له ترك إقامته والتعزير كما وصفت إنما هو شيء، وإن رأى بعض الولاء أن يفعله على التأديب لا يائمه بتركه.

وقد قيل بعث عمر إلى امرأة في شيء بلغه عنها فأسقطت فاستشار، فقال له: قاتل أنت مؤدب، فقال له: علي ﷺ إن كان اجتهد، فقد أخطأ، وإن كان لم يجتهد، فقد غش، عليك الدية.

فقال عزمت عليك لا تجلس حتى تضربها على قومك وبهذا ذهبنا إلى هذا وإلى أن خطأ الإمام على عاقلته دون بيت المال، وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً؛ لأن الحق قتله إلا من مات في حد الحمر، فإنه شيء رأيناه بعد النبي ﷺ فمن مات فيه فديته إما قال على بيت المال، وإما قال على الإمام، وكان معلم الكتاب والعبيد وأجراء الصناعات في أضعف وأقل عذراً بالضرب من الإمام يؤدب الناس على المعاصي التي ليست فيها حدود وكانوا أولى أن يضمنوا ما تلف من الإمام.

فأما البهائم، فإنما هي أموال حكمها غير حكم الأنفس. ألا ترى أن الرجل يرمي الشيء فيصيب آدمياً، فيكون عليه فيه تحرير رقبة لم يقصد قصد معصية والمأمم مرفوع عنه في الخطأ، ويكون عليه دية، وأن الله عز وجل وعد قاتل العمد النار، وليس البهائم في شيء من هذا المعنى والأدمين يؤدبون على الصناعات بالكلام فيعقلون، وليس هكذا مؤدب البهائم، فإذا خلى رب البهيمة بينها وبين الرجل بما يجوز له، ففعله، فإنما يفعله عن أمره

أو بأمر الحاكم فيه أنه كأمه إذا كان ذلك غير تعدٍّ وهو لو أمره في البهيمة بعدوان فأمره بقتلها فقتلها لم يضمن له شيئاً من قبل أنه إنما فعله عن أمره، فلا يضمن له ماله عن أمره، ولو كان أتماً، ولو أمره بقتل أبيه فقتله لم يسقط عنه ذلك كما يسقط عنه في البهيمة.

٥٠- مسألة الأجراء

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: الأجراء كلهم سواء، فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جناسيتهم، فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكرامة على شيء كان له ضماناً حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه، ومن قال: هذا القول فينبغي أن يكون من حجتة أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضياً بأمانته لا معطى أجراً على ما دفعته إليه وإعطائي هذا الأجر تفريق بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضماناً على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه إما مسلط على إتلافه كما يأخذ سلفاً، فيكون مالا من ماله، فيكون إن شاء ينفقه ويرد مثله، وإما مستعير سلط على الانتفاع بما أعير فيضمن؛ لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذان معاً نقص على المسلف والمعير أو غير زيادة له والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى، فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده، وليس بهذا سنة علمتها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد روي فيه شيء عن عمر وعلي رضي الله عنهما ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما، ولو ثبت عنهما لزم من يثبته أن يضمن الأجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل وحده والأجير المشترك والأجير على الحفظ والرعية وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنعه؛ لأن عمر رضي الله عنهما إن كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجراً على ما ضمنوا فكل من أخذ أجراً فهو في معناهم، وإن كان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ضمن القصار والصانع فذلك كل صانع، وكل من أخذ أجراً، وقد يقال للراعي صناعته الرعية وللحمال صناعته الحمل للناس، ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولاً من التضمن أو ترك التضمن، ومن ضمن الأجير بكل حال، فكان مع الأجير ما قلت مثل أن استحملة الشيء على ظهره أو استعمله لشيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر ماله أو وكيل له بحفظه فلف ماله بأي وجه ما تلف به إذا لم يجز عليه جان، فلا ضمان على الصانع ولا الأجير.

وكذلك إن جنى عليه غيره، فلا ضمان عليه والضمان على الجاني، ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضماناً له من أي وجه ما تلف، وإن كان حاضراً معه فعمل فيه عملاً فلف بذلك العمل، وقال الأجير هكذا يعمل هذا، فلم أتعذ بالعمل، وقال المستأجر ليس هكذا يعمل، وقد تعدت، وبينهما بينة أو لا بينة بينهما، فإذا كانت البينة سئل عدلان من أهل تلك الصناعة؛ فإن قالوا هكذا يعمل هذا، فلا يضمن، وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو كثر، وإذا لم يكن بينة كان القول قول الصانع مع يمينه، ثم لا ضمان عليه، وإذا سمعتي أقول القول قول أحد فليست أقوله إلا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله، وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله، ومن ضمن الصانع فيما ينبغي عليه فجنى جان على ما في يديه فأنلفه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع؛ لأنه كان عليه أن يؤديه إليه على السلامة؛ فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو تضمين الجاني؛ فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع، وإذا ضمنه الصانع فافلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني، وكان الجاني في هذا الموضع كالحميل.

وكذلك لو ضمنه الجاني فافلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبراً كل واحد منهما عند تضمين الآخر، فلا يرجع به وللصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع، وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال.

قال: وإذا تكارى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال ولي الوزن والكيل.

قلنا: في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فيما لم تدخله آفة؛ فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص.

قلنا: في النقصان لرب المال قد يمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة، فلما كان النقص يكون، ولا يكون.

قلنا: إن شاء أحلفنا لك الحمال ما خانك ولا تعدى بشيء أفسد متاعك، ثم لا ضمان عليه وقلنا للحمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان إن كانت الزيادة قد تكون لأمر حادث ولا زيادة، ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة؛ فإن لم تدعها فهي لرب المال ولا كرامة لك فيها، وإن ادعيتها أوفينا رب المال ماله تاماً، ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه، وإن كانت زيادة لا يزيد مثلها أوفينا رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها رب المال؛ فإن كانت لك فخذها، وإن لم تكن لك جعلناها

كمال في يدك لا مدعى له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك؛ فإن ادَّعاهها ربُّ المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراء مثلها، وإن كنت أنت الكيَّال للطعام يأمر ربُّ الطعام ولا أمين له معك قلنا لربِّ الطعام هو مقرُّ بأن هذه الزيادة لك؛ فإن ادَّعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراء وعليك اليمين ما رضيت أن يحمل لك الزيادة، ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قمحك ببلدك الذي حمله منه؛ لأنه متعد إلا أن ترضى بأن تأخذه في موضعك، فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعدوان.

وإن قلت رضيت بأن يحمل لي مكيلة بكراء معلوم، وما زاد فيحسابه فالكراء في المكيلة جائز، وفي الزيادة فاسد الطعام لك وله كراء مثله في كله؛ فإن كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسألة الأولى فمن رأى تضمين الحمال ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئاً، ومن لم ير تضمينه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان، والله أعلم.

٥١- بابُ خطِ الطَّيِّبِ والإمامِ يُوَدَّبُ

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قلت للشافعي رحمه الله فيما تقول في الرجل يضرب أمراته الناشزة فتؤتى على يديه فتموت والإمام يضرب الرجل في الأدب أو في حد فيموت أو الخائن يؤتى على يديه فيموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شيئاً من جسده فيموت أحد من هؤلاء في شيء من ذلك أو المعلم يُوَدَّبُ الصَّبيُّ والرجل يُوَدَّبُ يتيمة فيموت، وما أشبه ذلك؟

قال الشافعي: أصل هذه الأشياء من وجهين يكون عليه في أحدهما العقل، ولا يكون عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحل للإمام إلا أخذه ثم عاقبه به؛ فإن تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه مأجور فيه، وذلك مثل أن يزني وهو بكر فيجلده أو يسرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يجرح جرحاً فيقتص منه أو يقدف فيجلد حد القذف فكل ما كان في هذا المعنى من حد أنزله الله تعالى في كتابه أو سنَّه رسول الله ﷺ، فإن مات فيه فالحق قتله، فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يأمر الرجل به الداء الطَّيِّب أن يبط جرحه أو الأكلة أن يقطع عضواً يخاف مشيها إليه أو يفجر له عرقاً، أو الحجام أن يحجمه أو الكاري أن يكويه أو يأمر أبو الصَّبي أو سيّد المملوك الحجام أن يخنثه فيموت من شيء من هذا، ولم يتعد المأمور ما أمر به، فلا عقل ولا مأخوذة إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى، وذلك أن الطَّيِّب والحجام إنما فعلاه للصَّلاح بأمر المفعول به أو والد الصَّبي أو سيّد المملوك الذي يجوز عليهما أمره في كل نظير

لهما كما يجوز عليهما أمر أنفسهما لو كانا بالغين فأما ما عاقب به السلطان في غير حد وجب لله وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة، ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان فأما الذي اختار والذي سمعت من أرضي من علمائنا أن العقل على عاقله السلطان، وقد قال غيرنا من المشركين العقل على بيت المال؛ لأن السلطان إنما يُوَدَّبُ لجماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم، وهكذا الرجل يُوَدَّبُ امرأته فتؤتى على يديه فتتلف العقل على عاقلته، وهكذا كل أمر لا يلزم السلطان أن يقوم به لله تعالى من حد أو قتل، ولم يحه المرء من نفسه على معنى المنفعة له فناله منه سلطان أو غيره، فلا يبطل العقل به.

فإن قال قائل: لم زعمت أن للسلطان أن يُوَدَّبَ، وأن يحدد، ثم أبطلت ما تلف بالحد والزمت ما تلف بالأدب؟

قلنا، فإن الحد فرض على السلطان أن يقوم به، وإن تركه كان عاصياً لله بتركه والأدب أمر لم يبح له إلا بالرأي وحلال له تركه إلا ترى أن رسول الله ﷺ قد ظهر على قوم أنهم قد غلوا في سبيل الله، فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحد ما تركهم كما قال الله ﷻ وقطع امرأة لها شرف فكلّم فيها، فقال: لو سرقته فلانة لامرأة شريفة لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمناً ودية مسلمة إلى أهله والذي يعرف أن الخطأ أن يرمي الشيء فيصيب غيره، وقد يحتمل معنى غيره.

قال الشافعي: ولم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن للرجل أن يرمي الصَّيد، وأن يرمي الغرض، وأنه لو رمى واحداً منهما، ولا يرى إنساناً ولا شاة لإنسان فأصاب الرمية إنساناً أو شاة لإنسان ضمن دية المصاب إذا مات وضمن الشاة إذا ماتت فوجدت حكمهم له بإباحة الرمية إذا تعقب فمعناه معنى أن يرمي على أن لا يتلف مسلماً ولا حق مسلماً، ووجدته يحل له أن يترك الرمي كما وجدته يحل للإمام أن يترك العقوبة، وكان الشيء الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية يرميها الرجل مباحة له وله تركها فيتلف شيئاً فيضمنه الرامي أشبه به منه بالحد الذي فرض الله عز وجل أن يأخذه بل العقوبة أولى أن تكون مضمونة إن جاء فيها تلف من الرمية؛ لأنه لا يختلف أحد في أن الرمية مباحة، وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة، ويقول بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا، ويقول بعضهم لا يزداد فيها على كذا، وفي مثل معنى الرامي الرجل يُوَدَّبُ امرأته؛ لأنه كان له أن يدعها، وكان الترتك خيراً له؛ لأن النبي ﷺ قال بعد الإذن بضربهن لئن ضربت خياركم وكان الضارب إذا كان الترتك خيراً له أولى أن يضمن إن كان تلف على المضروب؛ لأنه عامد

ضربه بالسَّيْفِ لَأَمْنَعُ حَرَمِيَّيَ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ انْتِهَاكُهَا؛ فَإِنْ أَتَى الضَّرْبُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا عَقْلَ عَلَيَّ وَلَا قُوَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنِّي فَعَلْتُ فِعْلاً مَبَاحاً لِي، فَلَمَّا كَانَ هَذَا فِي الْمُسْلِمِ هَكَذَا كَانَ الْبَعِيرُ أَقْلُ حَرَمَةً وَأَصْغَرُ قَدْرًا وَأَوَّلَى أَنْ يَجُوزَ هَذَا فِيهِ قَالَ: إِنَّ الْبَعِيرَ لَا يَقْتُلُ إِنْ قَتَلَ وَالْمُسْلِمُ إِنْ قَتَلَ قَتَلَ.

قلت: ما خالفتك في هذا فأين زعمت أنهما يجتمعان فيه؟ وإنما جمعت بينهما حيث اجتمعا وفرقت بينهما حيث افترقا.

وإنما قلت المسلم في الحال التي وصفت أرادَ فيها الجنائية، فقال: ما قتله إلا جنائياً ولولا الجنائية ما حلَّ لك دمه.

قلت: فهل تكون الإرادة جنائية؟

قال: نعم.

قلت: فما تقول فيما لو أرادني فحال بيبي وبينه نهرٌ أو خندقٌ أو انكسرت رجله أو يده أو حبسه حابسٌ وهو يريدني إلا أنه لم يبلني حيث هو بيدٍ ولا بسلاحٍ أكان يحلُّ لي قتله؟

قال: لا.

قلت: ولو كان بحيث يئالي فظفرت بسلاحه حتى صار غير قادرٍ عليَّ إحليلٍ لي قتله؟

قال: لا.

قلت: ولو جرحته جرحاً يمنعه من قتلي وهو يريدني أكان يحلُّ لي قتله قال: لا.

قلت: ولو أرادني، ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحلُّ لي قتله؟

قال: لا.

قلت وأسمعك مزيداً إلى حالات تزعم أن دمه فيها كلها محرّمٌ، فلو كنت إنما أجت دمه بالإرادة فقط انبغى أن تبيح دمه في هذه الحالات كلها.

قال فبأي شيء أجت دمه؟

قلت: يمنع الله تعالى ما حرّم الله تعالى أن يتهك مني، فلما لم أجد مانعاً لدمي إلا ضربه ضربه، فإذا صار إلى الحال التي لا يقدرُ فيها على قتلي فدمه محرّمٌ؛ لأنّه لم يفعل فِعْلاً يحلُّ دمه إنما فعل فِعْلاً يحلُّ دمه لا دمه؛ فإن كان في منعه حشفه فهو أحله بنفسه، وإن لم يكن فيه حشفه لم يحلَّ لي قتله بعد أمانني من أن يقتلني.

وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه، فلو صار إلى حالٍ امتنع فيها منه بغير ضربه لم يحلَّ لي ضربه.

وكذلك الجملُ إذا لم أقدر على دفعه إلا بما دفعت به

للضرب الذي به التلّف في الحكم من الرامي الذي لم يعد قط أن يصيب المرمي.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل من شيء يعينه سوى هذا؟ فهذا مكتفى به، وقد قال عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه ما من أحدٍ يموت في حدٍّ فأجذ في نفسه منه شيئاً؛ لأنَّ الحقَّ قتله إلا الحدود في الخمر، فإنه شيءٌ أحدثناه بعد النبي ﷺ؛ فإن مات منه فديته لا أدري قال في بيت المال أو على الذي حدّه، شك الشافعي.

قال الشافعي: وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأة في شيء بلغه عنها فذعرها، فزعت فأسقطت فاستشار عمر في سقطها، فقال له: عليّ رضي الله عنهما كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الذبّة فأمر عمر عليّاً رضي الله عنهما أن يضربها على قوموه، وقد كان لعمر أن يبعث للإمام أن يحذ في الخمر عند العامة، فلما كان في البعثة تلف على المبعوث إليها أو على ذي بطنها، فقال عليّ، وقال عمر إن عليه مع ذلك الذبّة كان الذي نراهم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرمي على أن لا يتلف أحدٌ برميّ فذهبوا - والله أعلم - إلى أنه، وإن كانت له الرسالة فعليه أن لا يتلف بها أحداً؛ فإن تلف ضمن، وكان المائمه مرفوعاً.

٥٢- الجملُ الصَّوْلُ

٢٠٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَكَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا صَلَّاهُ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ بِصِيَالِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ ضَرْبُهُ عِنْدَ صِيَالِهِ فَقَتْلُهُ أَوْ عَقْرُهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ إِلَّا قَوْلُهُ ضَمَنْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَضْمَنْ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَنَايَةَ لِيَهِيمَةٍ تَحِلُّ دَمَهَا وَلَا جُرْحَهَا.

وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جمعت وحكيت ما حضرني فيه وكلّه قالاه أو أحدهما وقتله لهما، فقال: ما تقول فيما اختلف فيه؟

قلت: أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوه قال فما حجبتك فيه؟

قلت: إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها، وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمت أو من علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أرادني في الموضع الذي لا يمنعني منه بابٌ أغلقه ولا قوة لي بمنعه ولا مهربٌ امتنع به منه وكانت معني منه التي أرفع عني إرادته لي إنما بضربه بسلاحٍ فحضرني سيفٌ أو غيره كان لي

ولدها، وولدها أحراراً وانتقص القسم بينهما، وصارت الجارية باقيةً بينهما، وإذا ابتاع الرجلُ جاريةً فماتت في يديه فالموتُ فوتٌ، ثم استحقها رجلٌ كان له أن يرجع بالقيمة على الذي ماتت في يديه وللذي ماتت في يديه أن يرجع على البائع بالثمن الذي أخذ منه، وإن كانت ولدت له أولاداً فهم أحرارٌ وعليه قيمتهم يوم سقطوا، ولو كانت المسألة مجاهلاً، ولم تمت غيرُ أنها زادت في يديه أو نقصت بجنابةٍ أصابها منه أو من غيره أو بشيء من السماء ردّها بعينها، ولا يقال لهذا فوتٌ إنما يقال لهذا زيادةٌ أو نقصٌ فبردّها زائدةٌ ولا شيء له في الزيادة ونقصه وعليه ما نقصها إلا أن يكون أخذها أرشاً أكثر مما نقصها فعليه ردّه ويردُّ النقص الذي من غيره جنابته؛ لأنّه كان ضامناً لها؛ لأنها ملكٌ لغيره فأمّا زيادة الأسواق ونقصانها فليست من الأبدان بسبيل؛ لأنّه قد يغصبها ثمن مائة بالغلاء، ثم تزيد في بدنها وتنقص أسواقها فتكون ثمة خمسين أفقالاً لهذا الذي زادت في يده الذي يشهد ربُّ الجارية وأهل العلم أنها اليوم خيرٌ منها يوم أخذها بالضغف في بدنها أغرم نصف قيمتها من قبل أنها رخصت ليس هذا بشيء إنما يغرم نقص بدنها؛ لأنّه نقص عين سلعة المغصوب فأمّا نقص الأسواق فليس من جنابته ولا بسببها.

وإذا باع الرجلُ الرجلَ الأرضَ فبني فيها أو غرس، ثم استحقَّ رجلٌ نصفها واختار المشتري أن يكون له النصفُ بنصف الثمن قسمت الأرضُ فما وقع للمستحقِّ فعلى المشتري قلعُ البناء والغراس منه، وكذا حمله ويرجع بما نقص الغراس والبناء على البائع وينصف الثمن. وكذلك الأرض بين الرجلين فيقسمانها.

قال الربيع: آخر قول الشافعي أنه إذا استحقَّ بعض ما اشتري، فإن البيع كلُّ باطلٍ من قبل أن الصفقة جمعت حلالاً وحراماً، فبطلت كلها.

قال الربيع: ويأخذ ربُّ الأرض أرضه ويقلعُ بناءه منها وغراسه ويرجع ربُّ البناء والغراس على البائع بما غرم؛ لأنّه غره فيأخذ منه ما أخذ منه.

٥٤ - الأشربة

٢٠٥٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [هـم]

٢٠٥٣ - وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ

المسلم من الضربِ ضربته، وإن أتت الضربةُ على نفسه، وإن صارَ إلى الحال التي آمنه فيها على نفسه لم يحلَّ في ضربه، ولو ضربته فقتلته غرمت ثمنه، فلم أجمها بجنابةٍ إنما الجنابةُ الفعل لا الإرادة، ولكن أجمتها لمنح حرمتي.

وكذلك المجنون.

وكذلك الصبي، والله أعلم.

٥٣ - الاستحقاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اعترف الرجلُ دابةً في يدي رجلٍ والمعرفة في يديه ينكرُ أو لا ينكرُ، ولا يعترفُ كلَّفُ المعرفةُ البيّنة؛ فإن جاء بالبيّنة أنها دابته لا يعلمون أنه باعٌ ولا وهبٌ أو قالوا لم يبع، ولم يهب فليس ذلك مما تردُّ به شهادتهم، وإنما ذلك على العلم أحلف صاحب الدابة بالله إن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه، ثم دفعت إليه، وإذا أسلف الرجلُ عبداً في طعام أو ثوباً أو عرضاً أو دنائير أو دراهم أو ما كان فاستحق ما سلف من ذلك بطل البيع؛ لأن الثمن العين الذي أسلفه ولا تختلف في ذلك الدنانير والدراهم باعها وهو لا يملكها، وهذا في يبيع الأعيان فمن باع عبداً أو اشترى بعين وشراؤه للعين يبيع للعين فاستحقَّت تلك العين انتقص البيع، وإذا باع صفة من الصفات مضمونة قبضها المشتري فاستحقَّت لم ينتقص البيع.

وذلك أن البيع لم يقع على تلك العين، وإنما وقع على شيء مضمون بصفة في ذمة البائع كالدين عليه، ولا يبرأ منه هو أبداً إلا بأن يسلم لصاحبه فكلماً استحق شيء بصفة رجع عليه حتى يستوفي تلك الصفة، وإذا صرف دنائير بأعيانها بدراهم بأعيانها فاستحقَّت الدراهم أو الدنانير لا فرق بين الدنانير والدراهم وغيرها بطل البيع فيها.

قال الربيع: من اشترى شيئاً بعينه بشيء بعينه فاستحقَّ أخذ الشئين بطل البيع كله؛ لأن الصفقة جمعت حلالاً وحراماً، فبطلت كلها وهو قول الشافعي.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجلُ جاريةً فأولدها من سوق من أسواق المسلمين أو غير أسواق المسلمين أو نكحته على أنها حرة فولدت له، ثم استحقها سيدها فعليه مهرٌ مثلها لسيدها وعليه قيمة أولادها منه يوم سقطوا؛ لأن ذلك أول ما كان لهم حكم الدنيا ويأخذها سيدها مملوكة، وإنما اعتق الولد بالغور، ولو كانت أقوت بالرق فنكح على ذلك، فإن ولده ممالك، ولو كان أمتان بين رجلين فاقسماهما، وصارت إحداهما لأحدهما فولدت منه، ثم استحقها رجلٌ آخر أخذها ومهرٌ مثلها وقيمة

اللَّهُ ﷺ عَنْ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [تقدم]

— أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حَرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ. [تقدم]

٢٠٥٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَأَبَا عَيْنَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ شَرَابًا مِنْ فُضِيخٍ وَتَمْرٍ فَجَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا، فَقَالَ أَنَسُ فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ. [أخرجه مالك (٨٤٦/٢-٨٤٧)، البخاري (٥٥٨٢)، مسلم (١٩٠٨)]

٢٠٥٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَثْمِ، وَقَدْ كَانَتْ صَلَّتِ الْفَيْلَتَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ، وَقَالَ اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَذَرٍ. [أخرجه البيهقي (٣٠٧/٨)، الحميدي (٣٥٦)]

٢٠٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ وَالْأَبْيَضِ وَالْأَخْمَرِ. [أخرجه البخاري (٥٥٩٦)، النسائي (٣٠٤/٨)]

٢٠٥٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَوْجِيعِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً فَاذْنُ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَزْفُتِ. [أخرجه البخاري (٥٥٩٣)، مسلم (٢٠٠٠)]

— أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَزْفُتِ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ. [تقدم]

٢٠٦٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا نَعِيمٍ الْجَيْشَانِيَّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. [أخرجه البيهقي (٢٩٢/٨)]

٢٠٦١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُتَبَذُّ لَهُ فِي سِقَاءٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَتَوَزَّ مِنْ حِجَارَةٍ. [أخرجه مسلم (١٩٩٨-١٩٩٩)، أبو داود (٣٧٠٢)، النسائي (٣١٠/٨)، ابن ماجه (٣٤٠٠)]

٢٠٦٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَتْبَلَتْ نَحْوَهُ فَأَنْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أُبْلَغَهُ فَسَأَلَتْ مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَزْفُتِ. [أخرجه مالك (٨٤٣/٢)، مسلم (١٩٩٦)]

٢٠٦٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَزْفُتِ. [أخرجه مالك (٨٤٣/٢-٨٤٤)]

٢٠٦٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ التَّمْرُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا وَالتَّمْرُ وَالزُّهُوُّ جَمِيعًا. [أخرجه مالك (٨٤٤/٢)]

— أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهِ فَلَانَا بَاعَ الْخَمْرَ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ الْيَهُودُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا وَبَاعُوهَا؟. [أخرجه البخاري (٢٢٢٣)، مسلم (١٨٥٢)، ابن ماجه (٣٣٨٣)]

٢٠٦٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الْجُوَيْرِيَّةِ الْجَرَمِيِّ قَالَ: أَلَا إِنِّي لَأَوَّلُ الْعَرَبِ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْبَذَاقِ، فَقَالَ سَبَقَ مُحَمَّدٌ ﷺ الْبَذَاقُ، وَمَا أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [أخرجه البخاري (٥٥٩٨)، النسائي (٣٠٠/٨)]

٢٠٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالُوا لَهُ: إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ تَمْرِ النُّخِيلِ وَالْعِنَبِ فَتَعَصِّرُوهَا خَمْرًا فَنَبِيعُهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتَهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِّي لَا أَمُرُكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا وَلَا تَبْتَاعُوهَا وَلَا تَعَصِّرُوهَا وَلَا تَسْقُوهَا، فَإِنَّهَا

الخمير.

رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢) - (٨٤٨)]

٢٠٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. [أخرجه مسلم (٢٠٠٣)، أبو داود (٣٦٧٩)، الترمذي (١٨٦١)، النسائي (٢٩٦٨/٨، ٢٩٧٠)، ابن ماجه (٣٣٨٧)، عبد الرزاق (١٧٠٠٤)]

٢٠٦٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ وَاكِلِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَوْفٍ بْنِ سَلَامَةَ أَخْبَرَاهُ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَا إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَتَقَلَّحُوا، وَقَالُوا لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ اشْرَبُوا الْعَسَلُ، فَقَالُوا لَا يُصْلِحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يُسْكِرُ، فَقَالَ: نَعَمْ فَطَبَّخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانِ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَذْخَلَ فِيهِ عُمَرُ أَصْبَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبَّعَهَا يَتَمَطَّطُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ هَذَا مِثْلُ طِلَاءِ الْإِبِلِ فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ: عِبَادَةُ ابْنِ الصَّامِتِ أَخْلَلَتْهَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُ لَهُمْ شَيْئًا حَرَمْتُهُ عَلَيْهِمْ وَلَا أَحْرَمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَخْلَلْتُهُ لَهُمْ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢)]

٢٠٧٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ الطَّلَاءَ وَإِنِّي سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؛ فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ فَجَلَدَتْهُ عُمَرُ الْحَدَّ تَامًا. [أقدم]

٢٠٧١ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَجَلَّدُ فِي رِيحِ الشَّرَابِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ إِنَّ الرِّيحَ لَتَكُونُ مِنَ الشَّرَابِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ نَاسٌ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا جَمِيعًا عَلَى شَرَابٍ وَاجِدٍ فَسَكِرَ أَحَدُهُمْ جَلَدُوا جَمِيعًا الْحَدَّ تَامًا. [أخرجه البيهقي (٣١٥/٨)]

قال الشافعي: وقول عطاء مثل قول عمر لا يخالفه لا يعرف الإسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر، ثم يجلد الحد على شربه، وإن لم يسكر صاحبه قياساً على

٢٠٧٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ فَسَمِعَهُ السَّائِبُ يَقُولُ إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ عَيْنِدِ اللَّهِ وَأَصْحَابِهِ رِيحَ شَرَابٍ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرَبُوا؛ فَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا حَدَدْتُهُمْ قَالَ سُفْيَانُ فَأَخْبَرَنِي مَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَضَرَهُ يَحْدُّهُمْ. [أقدم]

٢٠٧٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوئِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ.

- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَامَ حُتَيْنٍ سَأَلَ عَنْ رَحْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَجَرَّتْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَسْأَلَ عَنْ رَحْلِ خَالِدٍ حَتَّى أَتَاهُ جَرِيحًا وَأَبَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَسَلَّم بِشَارِبٍ، فَقَالَ اضْرِبُوهُ فَضْرَبُوهُ بِالْأَيْدِي وَالْعُلَا وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَخَوَّا عَلَيْهِ التُّرَابَ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: بَكَتُوهُ فَبَكَتُوهُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ.

- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرَبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ مَسْكِرًا، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى أَوْ كَمَا قَالَ: قَالَ فَجَلَّدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ فِي الْخَمْرِ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا عن الحسين بن أبي الحسن أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ليس أحد نقيم عليه حداً فيموت فاجد في نفسي منه شيئاً، فإن الحق قتله إلا حد الخمير، فإنه شيء رأيته بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات فيه، ففيه دية إما قال في بيت المال، وإما قال على الإمام.

٢٠٧٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا وَلَا نَبِيذًا مُسْكِرًا إِلَّا جَلَدْتُهُ الْحَدَّ. [أقدم]

٢٠٧٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَلَّدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ. [أخرجه البيهقي (٣٢١/٨)]

[أخرجه البيهقي (٢٦٣/٧)]

٢٠٨١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدَ يَقُولُ: دَعَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَأَتَاهُ فَجَلَسَ، وَوَضَعَ الطَّعَامَ فَمَدَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَدَهُ، وَقَالَ: خُذُوا بِسْمِ اللَّهِ وَقَبْضَ عَبْدَ اللَّهِ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قدر الرجل على إتيان الوليمة مجال لم يكن له عذر في تركها اشتد الزحام أو قل لا أعلم الزحام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد صاحب الوليمة قصده بالدعوة فاما من قال له: رسول صاحب الوليمة قد امرني أن أودن من رايت فكتت عن رايت أن أودنك فليس عليه أن يأتي الوليمة؛ لأن صاحب الوليمة لم يقصد قصده وأحب إلي أن لا يأتي.

ومن لم يدع، ثم جاء فاكل لم يحمل له ما اكل إلا بأن يحمل له صاحب الوليمة.

وإذا دعي الرجل إلى الوليمة وفيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم؛ فإن نحو ذلك عنه وإلا لم أحب له أن يجلس؛ فإن علم قبل أن ذلك عندهم، فلا أحب له أن يجيب، ولا يدخل مع المعصية، وإن رأى صوراً في الموضع الذي يدعى فيه ذوات أرواح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه إن كانت تلك منصوبة لا توطأ؛ فإن كانت توطأ، فلا بأس أن يدخله، وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر، فلا بأس إنما المنهي عنه أن يصور ذوات الأرواح التي هي خلق الله، وإن كانت المنازل مستورة، فلا بأس أن يدخلها، وليس في السر شيء أكرهه أكثر من السرف وأحب للرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن النبي ﷺ قال: لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى ذِرَاعٍ لَقَبِلْتُهَا، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كِرَاعٍ لَأَجَبْتُ.

٢٠٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى أَبَا طَلْحَةَ وَجَمَاعَةً مَعَهُ فَأَكَلُوا عِنْدَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ وَلِيمَةٍ. [أخرجه البخاري (٤٢٢)، مسلم (٢٠٤٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَدَعَتْ امْرَأَةً سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ النَّبِيُّ ﷺ وَتَفَرَّقَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ دَعَتْ فَأَكَلُوا عِنْدَهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٠٩/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِنِّي لَأَحْفَظُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

٢٠٧٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: إِنْ يُجْلَدَ قَدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يُتْرَكَ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ قَدَامَةً بَدْرِيًّا.

سمعت الشافعي وهو يحتج في ذكر المسكر، فقال كلاماً قد تقدم لا أحفظه، فقال: أرايت إن شرب عشرة، ولم يسكر؟ فإن قال حلال قيل أرايت إن خرج فاصابته الريح فسكر؟ فإن قال حرام قيل له: أرايت شيئاً قط شربه رجل، وصار في جوفه حالاً، ثم صيرته الريح حراماً؟ وقول الشافعي إن ما أسكر كثيره فقليله حرام؟

٢٠٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَقَةِ. [هـ]

٥٥- الوليمة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إملاء قال إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة كانت على إملاك أو نفاس أو ختان أو حادث سرور دعي إليها رجل فاسم الوليمة يقع عليها ولا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يبن إلى أنه عاص في تركها كما بين في وليمة العرس. فإن قال قائل: وهل يفرقان وكلاهما يكلف عند حادث سرور، ومن حق المسلم على المسلم أن يسره؟

قيل قد يجتمعان في هذا ويجمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فيدعو عليه، فلا أحب أن يتخلف عنه ويفترقان في أني لم أعلم أن النبي ﷺ ترك الوليمة على عرس، ولم أعلمه أولم على غيره.

وإن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن عوف أن يؤلم، ولو بشاة ولم أعلمه أمر بذلك أظنه قال أحداً غيره حتى أولم النبي ﷺ على صفية؛ لأنه كان في سفر بسوق وتمير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان المدعو صائماً أجاب الدعوة وبارك وانصرف، ولم تحم عليه أن ياكل وأحب إلي أن لو فعل وأفطر إن كان صومه غير واجب إلا أن ياذن قبل وبعد له رب الوليمة.

٢٠٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ أَبَاهُ دَعَا تَفَرَّقَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ فِيهِمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ وَأَخِيْبُهُ قَالَ فَبَارَكَ وَأَنْصَرَفَ.

قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة.

٥٦ - صدقة الشافعي رضي الله عنه

هذين المسكينين، فإذا اقترض أبو الحسن فهذان المسكينان لولد أبي الحسن بن محمد، وولده الذكور والإناث الذين عمود نسب آبائهم إليه ما تناسلوا ووجدتهم أم أبي الحسن بن محمد معهم لها كحظ واحد منهم حتى تموت، فإذا اقترض أبو الحسن، وولد ولده فهذان المسكينان لأم أبي الحسن حتى تنقرض، فإذا انقرضت فهذان المسكينان لفاطمة وزينب ابنتي محمد بن إدريس، وولده إن ولد لمحمد بن إدريس بعد هذا الكتاب شرعاً فيه سواء ما تناسلوا، ولا يكون هذان المسكينان لأحد من ولد محمد بن إدريس ولا ولده ولا ولد أبي الحسن بن محمد ولا ولد ولده من الإناث إلا بتأ عمود نسب أبيهما إلى محمد بن إدريس أو إلى أبي الحسن محمد بن إدريس، فإذا انقرضوا فهذان المنزّلان صدقة على آل شافع بن السائب، فإذا انقرضوا فعلى من حضر مكة من بني المطلب بن عبد مناف، فإذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين وابن السبيل والحاج والمعتمر، وقد دفع محمد بن إدريس هذين المسكينين إلى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى فهما بيده لأبي الحسن بن محمد، ثم لمن سمي معه وبعده وأخرجهما محمد بن إدريس من ملكه وجعلهما على ما شرط في هذا الكتاب لأبي الحسن بن محمد، ومن سمي معه وبعده شهد على إقرار محمد بن إدريس بما في هذا الكتاب، وعلى أن أبا الحسن بن محمد المولود بمصر متصدق عليه بما في هذا الكتاب على ما شرط فيه صغير يلي محمد بن إدريس أبوه القبض له والإعطاء منه، وما يلي الأب من ولده الصغار.

٥٧ - البحيرة والوصيلة والسائبة والحام

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، فلم يحتمل إلا ما جعل الله ذلك نافذاً على ما جعلتموه، وهذا إبطال ما جعلوا منه على غير طاعة الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كانوا يبحرون البحيرة ويسبون السائبة، ويوصلون الوصيلة ويمحون الحام على غير معان سمعت كثيراً من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكايتهم على أن ما حكوا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه، ولا يمكن في مثله الغلط؛ لأن فيما ذكروا أنهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم؛ فكان مما حكوا مجتمعين على حكايتهم أن قالوا البحيرة الناقة تتج بطونا فيشق مالكةا أذننها ويحلي سليلها ويحلب لبنها في البطحاء، ولا يستجيزون الانتفاع بلبنها، ثم زاد بعضهم على بعض، فقال بعضهم تتج بطون فتبحر، وقال بعضهم، وذلك إذا كانت تلك البطون كلها إناثاً، والسائبة العبد يعتقه الرجل عند الحادث

هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره، وذلك في صفر سنة ثلاث ومائتين أن الله عز وجل رزق أبا الحسن بن محمد بن إدريس مالاً فأخذ محمد بن إدريس من مال ابنه أبي الحسن بن محمد أربعمائة دينار جيداً صحاحاً مثاقيل وضمنها محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بثلاثة أعبد منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح، ووصيف نوبي خباز يقال له بلال وعبد فراني قصار يدعى سالماً وبأمة شقراء تدعى فلانة وقبضهم محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن من نفسه وصاروا من مال ابنه أبي الحسن وخرجوا من ملك محمد بن إدريس وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بجميع حليته وهو مسكين ودملجان وخلخالان وقلادة كل ذلك من الذهب وبمثل هذا حلي من الورق وقبضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه، وصار كل ما تصدق به محمد بن إدريس على أبي الحسن بن محمد مالاً من مال أبي الحسن بن محمد وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق بمسكنه الذي يمهبط ثنية كنى من مكة قبالة دار منيرة على يسار الخارج من مكة في شعب محمد بن إدريس وهما المسكينان اللذان أحدهما المسكن الذي بفناء دار محمد بن إدريس العظمى أحد هذين المسكينين المسكن الذي بناه محمد بن إدريس إلى جنب المنزل الذي يعرف بجابر بن محمد.

وذلك المنزل أحد حدوده كنى وحده الثاني الرحبة التي بفناء دار محمد بن إدريس العظمى والحد الثالث طريق شعب محمد بن إدريس والحد الرابع طريق الشعب العظمى إلى ذي طوى والمسكن الثاني سقائف حجارة فحيرتها وحجرتها على رأس الجبل الذي فيه الخزانة الصغيرة، وهذا المنزل الذي يعرف بفلان بن عبد الجبار المنزل الذي يعرف بعمرو المؤذن تصدق محمد بن إدريس بهذين المسكينين بجميع حقوقهما وأرضهما وبنائهما وعامرهما وطرقهما وكل حق هو لهما داخل فيهما وخارج منهما على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس صدقة محرمة لا تباع ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين يملك أبو الحسن من منافعهما ما يملك من منافع الصدقات المحرمات ما عاش أبو الحسن بن محمد بن إدريس لا حق فيها لأحد معه حتى تمت أم أبي الحسن بن محمد، فإذا عمت أم أبي الحسن بن محمد بن إدريس كانت أسوته في

مثل البرء من المرض أو غيره من وجوه الشكر أو أن يبتدئ عتقه، فيقول قد اعتقتك سائبة يعني سيئتك، فلا تعود إلي ولا لي الانتفاع بولائك كما لا يعود إلي الانتفاع بملكك وزاد بعضهم، فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضاً يكون من وجه آخر وهو البعير ينبجج عليه صاحبه الحاجة أو يبتدئ الحاجة أن يسييه، فلا يكون عليه سبيل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت مذاهبهم في هذا كله فيما صنعوا أنه كالعتق.

قال والوصيلة الشاة تنتج الأبطن، فإذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقتوا لها قيل وصلت أخاها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخ له معه وزاد بعضهم، فقال: قد يوصلونها في ثلاثة أبطن، ويوصلونها في خمسة، وفي سبعة.

قال: والحام الفحل يضرب في إبل الرجل عشر سنين فيخلو ويقال: قد حمى هذا ظهره، فلا يتفقون من ظهره بشيء وزاد بعضهم، فقال يكون لهم من صلبه، وما أنتج مما خرج من صلبه عشر من الإبل فيقال: قد حمى هذا ظهره.

قال: وأهل العلم من العرب أعلم بهذا ممن لقيت من أهل التفسير، وقد سمعت من أهل التفسير من يحكي معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت حكايتهم نصاً ودلالة من أخبارهم أنهم كانوا يبحرون البحيرة ويسبيون السائبة، ويوصلون الوصيلة ويحمون الحام على وجوه جماعها أن يكونوا مؤدبين بما يصنعون من ذلك حقاً عليهم من نذر نذرهم فوقوا به أو فعلوه بلا نذرهم أو بحق وجب عليهم عندهم فادؤه، وكان عندهم إذا فعلوه خارجاً من أموالهم بما فعلوا فيه مثل خروج ما أخرجوا إلى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون بأدائه البركة في أموالهم وينالون به عندهم مكرمة مع التبرر بما صنعوا فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان فعلهم يجمع أموراً منها أمر واحد بر في الأخلاق وطاعة لله عز وجل في منفعة، ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطاً ليس من البر فانفذ البر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول أنت حر سائبة فكما أخرجتك من ملكي وملكك نفسك فصار ملكك لا يرجع إلي بحال أبداً، فلا يرجع إلي ولاؤك كما لا يرجع إلي ملكك، فكان العتق جائزاً في كتاب الله عز وجل بدأ فيه، ثم في سنة رسول الله ﷺ، ثم عند عوام المسلمين، وكان الشرط بأن العتق سائبة لا يثبت ولاؤه لمعتقه شرطاً مبطلاً في كتاب الله تبارك وتعالى بقوله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ تَجِيرَةٍ وَلَا مَسَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، والله تعالى أعلم، لأننا بينا أن قول الله عز وجل وعلا ﴿وَلَا مَسَائِيَةٍ﴾ لا

يحتمل إلا معنيين أحدهما أن العبد إذا اعتق سائبة لم يكن برأ كما لم تكن البحيرة والوصيلة والحام على ما جعل مالكها من تبيحها وتوصلها وحماية ظهورها، فلما أبطل الله جل ذكره شرط مالكها فيها كانت على أصل ملك مالكها قبل أن يقول مالكها ما قال.

قال الشافعي: فإن قال قائل: افتوجدني في كتاب الله عز وجل في غير هذا بياناً؛ لأن الشرط إذا بطل في شيء أخرجه إنسان من ماله بغير عتق بني آدم رجع إلى أصل ملكه؟

قيل نعم قال الله عز ذكره ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا﴾، وقال عز وجل ﴿وَأَنْ تَبْشُرُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَغْلِبُكُمْ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وفي الإجماع أن ما باع يباع فاسداً فالبايع على أصل ملكه لا يخرج من ملكه إلا والبيع فيه صحيح والمرأة تنكح نكاحاً فاسداً هي على ما كانت عليه لا زوج لها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحتمل لقائل لو قال بظاهر الآية إذا لم يكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة كما أبطله في البحيرة والوصيلة والحام وكلها على أصل ملكها لملكها لم تخرج منه ولا عتق للسائبة؛ لأن سياق الآية فيها واحد.

قال: وهذا قول، وإن احتملته الآية لا يقوم ولا أعلم قائل يقول به والآية محتملة المعنى الأول قبله الذي ذكرت أنه أحد المعنيين وهو أن قوله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ تَجِيرَةٍ وَلَا مَسَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، يعني، والله أعلم على ما جعلتم فأبطل في البحيرة والوصيلة والحام؛ لأن العتق لا يقع على البهائم ولا تكون إلا مملوكة للآدميين ولا تخرج من ملك مالكها منهم إلا إلى مالك منهم وأكثر السائبة إذا كان من الإبل والبهائم قبل التسيب وبعدة سواء لا تملك نفسها كهي، وإذا كان من الناس من يخرج من ملك مالكه للآدمي إلى أن يصير مثله في الحرية، وأن يكون مالكاً كما يكون معتقه مالكا، وكان الذي أبطل الله تعالى، والله أعلم من السائبة أن يكون كما قال خارجاً من ولائه بشرطه ذلك في عتقه وأقر ولاؤه لمعتقه كما أقر ملك البحيرة والسائبة والوصيلة للملكه.

قال الشافعي: فإن قال قائل: هل على ما وصفت دلالة من كتاب الله عز وجل تبين ما قلت من خلاف بني آدم للبهائم وغير بني آدم من الأموال أو سنة أو إجماع؟

قيل: نعم.

فإن قال قائل: فأين هي؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ إلى قوله ﴿ذَا مَرَّتْ﴾ ودل على أن تحرير الرقبة والإطعام ندب الله إليه حين ذكر تحرير الرقبة، وقال الله عز وجل في المظاهرة ﴿تَتَحَرَّرُ رَقَبَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾، وقال تبارك اسمه في القتال خطأ ﴿فَدَيْتَ﴾

٢٠٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَايَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ. [هـم]

٢٠٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَصُوبَ لَهُمْ ثَمَنَكَ صَبَةً وَاحِدَةً وَأَعْتِقَكَ فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى فَرَعَمَتْ عُمَرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَاشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقَهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ. [أخرجه مالك (٧٨١/٢)]

٢٠٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْتِهِ. [أخرجه مالك (٧٨٢/٢)، البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)، أبو داود (٢٩١٩)، الترمذي (١٢٣٦)، النسائي (٣٠٦/٧)، ابن ماجه (٢٧٤٧)]

٢٠٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِحَمَةٍ كُلِّحَمَةٍ النَّسَبِ لَا يَسَاعُ، وَلَا يُوهَبُ. [الحاكم (٣٤١/٤)، البيهقي (٢٩٣/١٠)]

قال الشافعي: رحمه الله؛ فكان في حديث عائشة عن النبي ﷺ في بريرة في إبطال شرط ماليتها الذين باعوها على عائشة على أن الولاء لهم وإثباته لبريرة العتق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ﴿وَلَا سَائِبَةٌ﴾، فإن الله جل وعلا أبطل التسبيب إذا شرط مالكة أن لا يكون له ولأه العتق المسبب وأبطل رسول الله ﷺ شرط مالك بريرة الذي باعها أن له الولاء دون معتقها وثبت الولاء لمن أعتق؛ فكان في قوله إنما الولاء لمن أعتق معنيين أن لا يكون معتق أبدا يزول عنه الولاء بإزالته إياه عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا بحال من الحالات اختلاف دينين ولا غيره؛ ولو زال عن أحد زال عن عائشة إذا لم تملك بريرة إلا

مُسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، وقال في الحالف ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ سَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الآدميين من الآدميين أنهم يخرجونهم من ملكهم بمعنيين أحدهما فكاه الملك عنهم بالعتق طاعة لله عز وجل برأ جائزاً، ولا يملكهم آدمي بعده والآخر أن يخرجهم مالكمهم إلى آدمي مثله ويثبت له الملك عليهم كما يثبت للمالك الأول بأي وجوه صيرهم إليه قال: فكان حكم الله - والله تعالى أعلم - في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا تزايل ملك صاحبها ما كان حياً إلا إلى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتها من ملكي، وكان هكذا كل ما سوى بني آدم مما يملك بنو آدم نصاً في كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكرت فيما سوى الآدميين من بهيمة ومتاع ومال ولا أعلم مخالفاً في أن امرأ لو قال لمالكيه من الآدميين أنتم أحرار عتقوا.

ولو قال للملكه من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي.

٥٨- بيان معنى البحيرة السائبة الوصيلة والحام

٢٠٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً فَأُعِينَنِي، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَغْدَا لَهُمْ عَذَّتْهَا، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَلَنَبَتْ بَرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسٍ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهَا؟ فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَعَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهَرُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. [أخرجه مالك (٧٨٠/٢)، البخاري (٢١٦٨)، مسلم (١٥٠٤)، أبو داود (٣٩٢٩)، الترمذي (٢١٢٤)، النسائي (٢٥٢١)]

للمسلمين، وإذا أسلم سيده الذي اعتقه لم يرجع إليه ولاؤه، ولو اعتق رجلٌ كافرٌ عبداً كافراً، ثم أسلم العبدُ المعتقُ قبلَ المولى المعتقِ كان ولاؤه للمسلمين إذا مات ورثوه؛ فإن أسلم السيدُ المعتقُ قبلَ أن يموت رجعَ إليه ولاؤه؛ لأنه قد كان ثبت له الولاء، ولو أسلم العبدُ المعتقُ قبلَ المولى المعتقِ وللمولى المعتقِ بنونٌ مسلمونَ كان ولاؤه لبنيه المسلمين.

قال الشافعي رحمه الله: وقد وصفت موضعَ الحجّةِ على هذا القول من الكتابِ والسنة، ووصفت بعدَ هذا الحجّةِ عليه، وهذا قولٌ ينقضُ بعضه بعضاً.

أريت إن زعمَ أن الكافرَ يعتقُ الكافرَ، فيكونُ الولاءُ ثابتاً للكافرِ على الكافرِ، ثم أسلمَ العبدُ المعتقُ والمولى كافرٌ يخرجُ الولاءُ زعمٌ من يديه بإسلامه أريت إذا زعمَ أيضاً أن الكافرَ إذا اعتقَ عبداً مسلماً لم يكن له ولاؤه، وإن أسلم، وإن كان للكافرِ ولدٌ مسلمونَ كانَ لهم ولاؤه فكيف يرثه ولدُ المولى المعتقِ بأن كانَ ولدُ المولى المعتقِ مسلمينَ إذا لم يكن الولاءُ لأبيهم فكيف يرثونه بولاءِ أبيهم إنما ينبغي أن يكونوا في قوله كاسوةَ المسلمين في ولاته.

وكيف إذا ورثوه بالولاء، ثم أسلمَ المولى المعتقُ إذا كانَ كافراً والذي اعتقَ كافراً رجعَ إليه الولاءُ، وقد أحرزه بنوه دونهُ؛ فإن كانوا أحرزوه دونهُ لم يرجع إليه. وإن كانوا أحرزوه بسببه فالولاءُ له، ولكنّه لا يرثُ لاختلافِ الملتين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وصفت يدخلُ على من قال: من أهلِ ناحيتنا ما حكيت وأكثر منه.

ومن مختصر ما يدخلُ عليه في قول الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾ أنه لا بدَّ بحكمِ الله تبارك وتعالى أن يبطلَ أمرُ السائبةِ كلّهُ أو بعضُ أمرِهِ دونَ بعضٍ؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى قد ذكرهُ مبطلاً مع ما أبطلَ قبلهُ وبعدهُ من البحيرةِ والوصيلةِ والحام.

فإن قال يبطلُ أمرُ السائبةِ كلّهُ، فلا يجعلُ عتقه عتقاً كما لا تجعلُ البحيرةَ والوصيلةَ والحامَ خارجةً عن ملكِ مالِكها فهذا قولٌ قد يحتمله سياقُ الآية، ولكنَّ الله عز وجل قد فرقَ بينَ إخراجِ الأدميينَ من ملكِ مالِكهم وإخراجِ البهائمِ فاجزنا العتقَ في السائبةِ بما أجازَ الله تبارك وتعالى من العتقِ وأمرَ به منه ولما أجزنا العتقَ في السائبةِ كنا مضطرينَّ إلى أن نعلمَ أن الذي أبطلَ الله عز وجل من السائبةِ التسيبَ وهو إخراجُ المعتقِ للسائبةِ ولأنَّ السائبةَ من يديه، فلمَّا أبطله الله تبارك وتعالى كانَ ولاؤه للمعتقِ مع دلائلِ الآي في كتابِ الله عز وجل فيما ينسبُ فيه أصلُ الولاءِ إلى من اعتقَهُم.

بشرطِ اعتقها، ولاؤها للذي ملكها إياها، فقال رسولُ الله ﷺ: إنما الولاءُ لمنْ أعتقَ وكانَ معتقُ السائبةِ معتقاً، وإنما شرطُ أن لا يكونَ له ولَاءٌ، وكانَ ولاؤه ثبت بحكمِ الله عز وجل، ثم حكمَ رسولُ الله ﷺ لا يتقلُّ عنه.

والمعنى الثاني أن لا يكونَ الولاءُ إلا للمعتقِ فمنْ أعتقَ من خلقِ الله عز وجلْ مَنْ يَقَعُ العتقُ عليه كانَ الولاءُ للمعتقِ، ولا يجوزُ غيرُ هذا أبداً بدلالةِ الكتابِ والسنة.

٥٩- بَابُ تَفْرِيعِ الْعَتَقِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عتقَ الرجلُ عبده سائبةً فهو حرٌّ وله ولاؤه، وإذا عتقَ الكافرَ عبداً له مؤمنةٌ فهو حرٌّ وله ولاؤه.

وكذلك لو أعتقَ مؤمناً كافراً ولا عذرَ لأحدٍ من أهلِ العلمِ في الشكِّ في هذا، والله تعالى أعلم.

لأنَّ الذي أعتقَ عبده سائبةً والكافرَ يسلمُ عبده فيعتقه والمؤمنُ يعتقُ عبده الكافرَ لا يعدونَ أبداً أن يكونوا مالكينَ يجوزُ عتقُهُم، ففي كتابِ الله عز وجل دالةٌ في إبطالِ التسيبِ أن الولاءَ لمنْ أعتقَ، وفي قوله ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ فنسبهم لشثنينِ إلى الأبياءِ وإلى الولاءِ كما نسبهم إلى الأبياءِ نسبهم إلى الولاءِ.

وفي قول الله عز وجل ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ولو غربَ على أحدٍ علمُ هذا من كتابِ الله عز وجل كانَ في قول رسولِ الله ﷺ: إنما الولاءُ لمنْ أعتقَ دليلٌ على أن السبيَّ والمؤمنَ يعتقُ الكافرَ والكافرَ يعتقُ المؤمنَ لا يعدونَ أن يكونوا معتقين، فيكونُ في سنةِ رسولِ الله ﷺ: أن الولاءَ لمنْ أعتقَ أو يكونوا غيرَ مالكينَ، فلا يختلفُ المسلمونَ في أن منْ أعتقَ ما لا يملكُ لم يكن حرّاً، ولا يكونُ هؤلاءِ معتقين.

٦٠- الْخِلَافُ فِي السَّائِبَةِ وَالْكَافِرِ يَعْتَقُ الْمُؤْمِنَ

قال الشافعي رحمه الله: ولا أحفظُ عن أحدٍ لقيته من فقهاء المكيينَ والمشرقيينَ خلافاً فيما قلت من أن ولَاءَ السائبةِ والمؤمنِ يعتقه الكافرُ لمنْ اعتقَهُما.

وقد حفظت عن بعضِ المذنبينَ من أهلِ الحديثِ هذا، وخالفنا بعضَ أصحابنا في ميراثِ السائبةِ: فقال أحدهم: يوالي من شاء.

وقال آخرُ: لا يوالي من شاء، ولاؤه للمسلمينَ، وقال قائلٌ: هذا، وإذا عتقَ الكافرُ عبده والعبدُ مسلماً فولأؤه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قيل لبعض من يقول هذا القول إلى أي شيء ذهبتم فيه؟

فقال ذهبنا إلى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن عقيم الداري أن رجلاً أسلم على يدي رجل، فقال له: النبي ﷺ أنت أحقُّ الناس بحياته وموته فقيل له إن كان هذا الحديث ثابتاً كنت قد خالفته، فقال وأين؟ قلت: زعمت أن النبي ﷺ قال: أنت أحقُّ الناس بحياته ومماته، قال: نعم، قلت: فما زعمت لا يدلُّ على أن إسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للمعتق أفيكون له إذا أعتق أن ينتقل بولائه؟ قال: لا، قلت: فقد خالفت الحديث فزعمت أنه إنما يثبت له الولاء ما رضي به، ولم ينتقل، وإذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه. [أخرجه الترمذي (٢١١٢)، ابن ماجه (٢٧٥٢)]

أو رأيت إذا والى؛ فكان لو مات ورث المولى الولاء كيف كان له أن ينتقل بولائه، وقد ثبت الولاء عليه وثبت له على عاقلة الذي والاه أن يعقلوا عنه أو يجوز أن يكون في إسلام المرء على يدي غيره أو موالاته إياه إلا واحد من قولين أحدهما أن يثبت بالإسلام والموالة ما يثبت بالعتق، وما يثبت من ولاء عندنا وعندك لم يتحول كما لا يتحول النسب أو يكون الإسلام والموالة لم يثبتا شيئاً؛ لأتاهما ليسا من معاني النسب ولا الولاء.

فأما ما ذهب إليه فليس واحداً من القولين، وزعمت أنه ثابت وللمولى أن ينتقل حتى يعقل عنه أو رأيت إن قالت العاقلة لا نتقل عن هذا شيئاً؛ لأن هذا لا ذو نسب ولا مولى وله الخيار في أن ينتقل عنه فاجعل لنا ولصاحبنا الذي والاه الخيار في أن ندفع ولاءه فالمولى من أعلى أولى أن يكون هذا له من المولى من أسفل ما تقول له؟ وإن جاز هذا لك جاز لغيرك أن يجعل الخيار للأعلى، ولا يجعله للأسفل، وهذا لا يجوز لواحد منكما.

أرأيت ولداً إن كانوا للمسلم على يدي الرجل وكانوا لا ولاء لهم أيجر ولاؤهم كما يجره المعتق للأب إذا أعتق؟ قال: فإن قلت نعم.

قلت فقله قال: فإذا يتفاحش على فأزعم أنه إذا أسلم جرّ الولاء، وإذا انتقل به انتقل ولاؤه، ويتفاحش في أن أقول قد كان لهم في أنفسهم مثل الذي له.

فإن قلت: يجزى الأب ولاءهم قطعت حقوقهم في أنفسهم، وإن قلت: بل لهم في أنفسهم مثل ما له زعمت أنه لا يجزى ولاءهم، ولذلك أقول لا يجزى ولاءهم.

قلت: ويدخل عليك فيه أفحش من هذا قال: قد أرى ما يدخل فيه أثابت الحديث؟

قلت: لا وأنت تعلم أنه ليس بثابت، وإن ابن موهب رجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويلزم قائل هذا القول أن يسأل عن السببية أعتقها مالك؟

فإن قال: نعم: قيل له، فقد قضى رسول الله ﷺ أن الولاء لمن أعتق وإن قال: لا.

قيل له: فلم تعتق السببية؟ ولو لم يعتقها مالكمها لم تعتق ويلزمه في الشبه هذا في النصراني مالك يعتق المسلم؛ فإن قال النصراني مالك معتق قيل: فقد قضى رسول الله ﷺ أن الولاء لمن أعتق وإن قال: لا يكون مالكم لمسلم فليس المسلم المعتق يجوز عتقه؛ لأنه أعتقه غير مالك؛ فإن قال: ألا ترى أن المولى لا يرثه؟

قيل له: وما للميراث والولاء والنسب؟ فإن قال فساين أنه إذا منع ميراثه ثبت له الولاء؟

قيل: نعم: أرأيت لو قتله مولاة أيرثه؟ فإن قال: لا.

قيل له أفيزول ولاؤه عنه؟ فإن قال: لا.

قيل فما أزال الميراث لا يزيل الولاء؛ فإن قال أمّا ها هنا، فلا.

قيل: فكيف.

قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء؟ وقيل له: أنه رأيت إذ نسب الله عز وجل إبراهيم خليله عليه الصلاة والسلام إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح وهو كافر إلى أبيه نوح عليه السلام أرايته قطع الأبوة باختلاف الملتين؟ فإن قال: لا.

قيل أفيرث الأب ابنه والابن أباه؟ فإن قال: لا.

قيل فتقطع الأبوة بانقطاع الميراث؟ فإن قال: لا.

قيل: فكيف قطعت الولاء، ولم تقطع النسب وهما معاً سبب؟ إنما منع الميراث باختلاف الدينين.

وقد يمنع بأن يكون دونه من يحجه، وذلك لا يقطع ولاء ولا نسباً والحجة تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا، وفي أقل من هذا كفاية إن شاء الله تعالى.

٦١ - الخلاف في الموالى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووافقنا بعض الناس في السببية والمشرِك يعتق المسلم، فقال: هذا القول نصُّ الكتاب والسنة، وخالفنا هؤلاء من المشرِقيين، فقالوا إذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولاؤه وللمسلم على يديه أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه، وهكذا اللقيط، وكل من لا ولاء له يوالى من شاء وينتقل بولائه ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه.

ليس بالمعروف بالحدِيث، ولم يلقَ تَمِيماً الدَّارِي وهو غيرُ ثابتٍ من وجهين.

وقد قلت في اللَّقِيطِ بأنَّ عمرَ قال لمن التقطه هو حرٌّ ولك ولاؤه.

قلت: أنت تقول في اللَّقِيطِ أَنَّهُ يُوَالِي من شاء؟

قال: نعم إن لم يُوَالِ عنه السُّلْطَانُ، وإذا وَاَلَى عنه السُّلْطَانُ فهذا حكمٌ عليه.

قلت: أثبتتُ عليه مَوَالَاةَ السُّلْطَانِ، فلا يكونُ له إذا بلغَ أن يتقلَّ بولائه أو يكونُ له الانتقالُ بولائه إذا بلغ.

قال: فإن قلت: بل له الانتقالُ بولائه كما يكونُ له أن يُوَالِي، ثم يتقلَّ بولائه ما لم يعقل عنه؟

قلت له فمَوَالَاةُ السُّلْطَانِ إذا عنه غيرُ حكمٍ عليه.

قال: نعم وكيف يجوزُ أن تكونَ حكماً عليه؟

قلت: المسألةُ عليك؛ لأنك بها تقولُ قال: ما يصلحُ الحكمُ إلا على المتقدمِ من الخصومةِ، وما ها هنا متقدِّمٌ من خصومه.

قلت: فقل ما شئت قال: فإذا قلت فهو حكمٌ.

قلت: فقد رجعت إلى أن قلت بما أنكرت أن يكونَ يصلحُ الحكمُ إلا على المتقدمِ من خصومةِ، وما هنا متقدِّمٌ من خصومةِ.

قال: فلا أقوله وأقول له أن يتقلَّ بولائه.

قلت: فقد خالفت ما رويت عن عمرَ ولا أسمعك تصيرُ إلى شيء إلا خالفته قال فيمَ تركت الحديثين.

قلت: بالدلالةِ في السَّابِغَةِ أن حكمَ الله عزَّ وجلَّ أن يبطلَ التَّسْبِيبَ ويثبتَ العتقَ ويكونَ الولاءُ لمن أعتقَ، وما جامعتهما عليه؟ في النَّصْرَانِيَّيْنِ معنى كتابَ الله عزَّ وجلَّ ونصَّ سنَّةَ رسولِ الله ﷺ ولما يلزمك فيما جامعتهما عليه في النَّصْرَانِيَّيْنِ يعتقُ المسلمُ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وهذا معتقٌ فلزمتُ فيهما معنى الكتابِ والسُّنَّةِ، ثم اضطربَ قولك فزايلت معنهما قال ذهب إلى حديثٍ ثبت.

قلت: أمَّا الَّذِي رويت عن النَّبِيِّ ﷺ لا يثبتُ عندنا.

وأما الَّذِي رويت عن عمرَ، فلو ثبت لم يكن في أحدٍ حجةٌ مع رسولِ الله ﷺ مع أَنَّهُ ليس بينَ أن يثبتَ، وفي قولِ رسولِ الله ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ معنيين يَبَيِّنُ أنَّ الولاءَ لا يزولُ عمن أعتقَ، ولا يثبتُ إلا لمعتقٍ؛ لأنَّ قولَهُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ نفى أن يكونَ الولاءُ لغيرِ معتقٍ.

وذلك أنَّ من قال: إِنَّمَا أردت كذا، فقد بيَّن ما أراد ونفى أن يكونَ أرادَ غيره.

وكذلك إِنَّمَا وقعت بهذا المعنى فأخذت بأحدٍ معنيي

الحديث وتركْتَ الثاني، وهذا ليس لك ولا لأحدٍ مع إِنَّا وَإِلَّاكَ لَا نَخْتَلِفُ في أنَّ الولاءَ نسبٌ من الأنسابِ لا يزول.

قال: أجل.

قلت: أفرأيت رجلاً لا أبَ له ولا ولاءَ آله أن يتنسبَ إلى رجلٍ بتراضٍ منهما قال: لا يجوزُ النَّسَبُ إلا بفراشٍ أو في معنى فراشٍ من الشَّبهِ، فإذا لم يكن فراشٌ ولا معنى فراشٍ، وذكرَا أَنَّهُمَا يتراضِيَانِ بالنَّسَبِ، فلا نسب.

قلت: وكذلك لو أرادَ رجلٌ أن ينفيَ من ولدٍ فراشه ورضيَ بذلك المنفيُّ قال: لا يكونُ ذلكَ لهما.

قلت: وذلك أن إثباتَ النَّسَبِ من الفراشِ ونفيه من الفراشِ للنَّسَبِ وللنَّفْيِ وغيرهما سَيَانٌ، فيكونُ للولدِ المنفيِّ ولعشيرته فيه حقٌّ؛ لأنَّهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقلُ عنهم، ولو جازَ إقراره على نفسه لم يميزَ على غيره ثَمَنَ له حقٌّ في ميراثه وعقله.

قال: نعم.

قلت أفكذلك تجبُ المولى المعتقُ؟

قال سواءً.

قلت: فكيف لم تقل هذا في المولى الموالى، فلا تثبته إلا بما يثبتُ له به الحقُّ وعشيرته ثَمَنٌ والاه أن يعقلوا عنه، وكما لم يزل عنهم ولأه المعتقِ أو يثبتَ لهم عليه ميراثٌ، فلا تعطيهما ولا تمنعُ منهم إلا بأمرٍ ثابتٍ؛ لأنَّ في ذلك حكماً عليهم، وعلى غيرهم ثَمَنٌ كان، ولم يكن وهم ولغيرهم ثَمَنٌ كان، ولم يكن.

قال: وذكرت له غيرَ هذا ممَّا في هذا كُفَايَةِ عنه قال: فإنَّ من أصحابك من وافقك في الَّذِي خالفناك فيه من اللَّقِيطِ والموالي، وقالَ فيه قولك، وخالفك في الَّذِي وافقناك فيه من السَّابِغَةِ والذِّمِّيِّ يعتقُ المسلم.

قلت: أجل وحجَّتنا عليه كهيَّ عليك أو أوضح؛ لأنَّك قد ذهبت إلى شبهةٍ لا يعذرُك بها أهلُ العلمِ ويعذرُك بها الجاهلُ وهم لم يذهبوا إلى شبهةٍ يعذرُ بها جاهلٌ ولا عالمٌ وموافقك حيث وافقتنا حجةٌ عليك وموافقتهم حيث وافقونا حجةٌ عليهم، وليس لأحدٍ أن يخرجَ من معنى كتابِ الله عزَّ وجلَّ، ثم سنَّةَ رسولِ الله ﷺ ولا من واحدٍ منهما في أصلٍ ولا فرعٍ، وإنَّما فرقنا بينَ العالِمِ والجاهلِ بأنَّ العالِمَ علماً الأصولُ، فكانَ عليهم أن يتبعوها الفروعَ، فإذا زلزلوا بينَ الفروعِ والأصولِ فأخرجوا الفروعَ من معاني الأصولِ كانوا كمن قال بلا علمٍ أو أقلَّ عذراً منه؛ لأنَّهم تركوا ما يلزمهم بعدَ علمٍ به والله يغفرُ لنا ولكم معاً.

فإن قال: قد يغبونُ فعلهم.

قلت: ومن غيبي عنه مثلُ هذا الواضحِ كانَ حقُّه عليه أن لا

يعالج الفتيا؛ لأن هذا مما لا يجوز أن يخطئ فيه أحد لوضوحه.

٦٢- تفریع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما قال الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾؛ فكان في قول الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم، وكان دليلاً على أن قضاء الله جل وعز أن لا ينفذ ما جعلتم وكانت البحيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق، وكان مالها أخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئاً إنما يملك الأدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئاً إلى غير مالك من الأدميين بعينه أو غير عينه كمن لم يخرج من ملكه شيئاً، وكان ثابتاً عليه كما كان قبل إخراجها، وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئاً من بهيمة أو متاع أو غيره غير الأدميين، فقال: قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به، ولم يسم من وهبه له ولا باعه إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلاً، وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال: ولم يخرج من ملكه ما كان حياً بحال إلا أن يخرج إلى آدمي بعينه أو يصفه حين أخرجه من ملكه، ولا يكون خارجاً من ملكه إلا ومالك له مكانه لا بعد ذلك بطرفة عين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسائبة إذا كانت من الإبل كالبحيرة، وهكذا الرقيق إذا أخرجهم مالهم من ملكه إلى غير ملك كالبهائم والمتاع إلا أن يخرجهم بعتق أو كتابة، فإنها من أسباب العتق، وما كان من سبب عتق كان مخالفاً.

قال الشافعي: وإذا كانت البحيرة والوصيلة والسائبة والحام نذراً فأبطلها الله عز وجل، ففي هذا لغيره دلالة أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لم يبر نذره، ولم يكفره؛ لأن الله تبارك وتعالى أبطله، ولم يذكر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله ﷺ قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى.

٢٠٨٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يُعْصِهِ. [تقدم]

٢٠٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ

حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيْمَا

لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ. [تقدم]

وكان الثَّقَفِيُّ ساق هذا الحديث، فقال: نَذَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ انْقَلَبَتْ عَلَى نَاقَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ تَحْرَهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيْمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يأمر الله تعالى، ثم لم يأمر رسول الله ﷺ في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن تحر المرأة ناقة غيرها، وذلك أنها مما لا تملك، فلو أن امرأ نذر أن يعتق عبد رجل لم يكن عليه عتقه. وكذلك أن يهدي شيئاً من ماله.

وكذلك كل ما نذر أن يفعله مما لا طاعة في فعله لم يكن عليه أن يفعله ولا عليه كفارة بتركه.

٢٠٩٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِأَبِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا لَهُ؟ فَقَالُوا نَذَرَ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَكَلِّمْ أَحَدًا وَيَصُومُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَظِلَّ وَيَقْعُدَ وَيَكَلِّمَ النَّاسَ وَيَتِمَّ صَوْمَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَارَةٍ. [أخرجه البخاري (٦٧٠٤)، أبو داود (٣٣٠٠)، ابن ماجه (٢١٣٦)]

٦٣- الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل

وجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشاً، وقال: آخر ينحر مائة من الإبل واحتجاً فيه معاً بشيء يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ فيقال لقائل هذا وكيف يكون في مثل هذا كفارة؟

فقال: الله عز وجل يقول في المظاهر ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ زَوْدًا﴾ وأمر فيه بما رأيت من الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل لبعض من يقول هذا رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من البحيرة، ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي ﷺ تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة، وكان في قوله لا نذر دلالة على أن النذر لا شيء إذا كان في معصية، وإذا كان لا شيء كان كما لم يكن.

وليس في أحد من بني آدم قال قولاً يوجد عن النبي ﷺ خلاف ذلك القول حجة.

قال: فقلت له كأن من طلاق أهل الجاهلية الظهار والإيلاء فحكم الله عز وجل في الإيلاء بترخيص أربعة أشهر، ثم يفيتوا أو يطلقوا وحكم في الظهار بكفارة وجعلها مؤقته، ولم يحكم بكفارة إلا وقتها، ووقت من يعطاها أو دل عليها، ثم جعل الكفارات كما شاء فجعل في الظهار والقتل مكان عتي الرقية صوم شهرين وزاد في الظهار إطعام ستين مسكيناً وجعل ذلك رسول الله ﷺ في الذي يصيب أهله في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، وقال عز وجل: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾، فبين رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن الصوم ثلاث والإطعام ستين مساكين فراقاً من طعام والنسك شاة؛ فكانت الكفارات تعبدًا، وخالف الله عز وجل بينها كما شاء لا معقب لحكمه أفتجد ما ذهب إليه من الرجل ينذر أن ينحر نفسه في شيء من معنى باب الله عز وجل أو سنة نبيه ﷺ، فيكون مؤقته في كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ أو تجد بأن مائة بدنة أو كبشاً كفارة لشيء إلا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلاً.

وكذلك البعير والجدي والبقرة من الصيد يصيبه المحرم أفتجد الكبش ثمناً لإنسان أو كفارة إلا وهو مثل ما أصيب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: لما رأيت الظهار منكراً من القول وجعل فيه كفارات قست المنكر والزور من كل شيء فجعلت فيه كفارة قيل له: إن شاء الله تعالى فما تقول فيمن شهد بزور أيكفر؟ وما تقول فيمن أربى في البيع أو باع حراماً أيكفر؟ وما تقول فيمن ظلم مسلماً أيكفر؟

فإن قال: نعم فهذا خلاف ما لقينا من أهل العلم، وإن قال: لا.

قيل قد تركت أصل منبهك وقولك، فإذا جعلته قياساً فيلزمك أن تقيسه على شيء من الكفارة، ثم تجعل فيه من الكفارة كما تجعل في الذي قسته وأنت لم تجعله أصلاً ولا قياساً.

فإن قال قائل: فاجعله أصلاً القول الذي قاله قيل له: إن شاء الله تعالى، فقد اختلف قوله فيه فأبها الأصل والسنة موجودة بإبطاله كما وصفنا ولا حجة مع السنة.

٦٤- إقرارٌ بنكاح مفسوخ

قال الربيع: من ها هنا أملى علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهد شهود هذا الكتاب أن فلان ابن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أبلدانهما وعقولهما وجواز من أمورهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا

٦٥- وضع كتاب عتي عبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجواز من أمره، وذلك في شهر كذا من سنة كذا لمملوكه المولى الذي يدعى فلان ابن فلان أنني أعتقتك رجاء رضا الله تبارك وتعالى وطلب ثوابه فانت حر لا سليل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولعقي ولاؤك، ولأه عقبك بعدك شهد، وإن كان أعجمياً وصفه بصفته وصناعته، وإن كان خصياً كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجواز أمره، وذلك في شهر كذا من سنة كذا لمملوكه الخصي الذي يدعى فلاناً ويصفه بجنسه وهيته إني أعتقتك وأخرجتك من مالي، ومن ملكي رجاء ثواب الله تعالى ومرضاته فانت حر لا سليل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولاؤك ولعقي من بعدي شهد، وذلك أنه لا يكون له عقب، وإن كانت جارية كتبت لها كما كتبت للخصي، وإن كان ولأه عقبها يكون له من المملوك، فلا يجوز أن يكتب ولي ولاؤك، ولأه عقبك من بعدك، وقد لا يكون له ولأه عقبها إنما يجوز أن يكتب هذا في الرجل الذي له ولأه عقبه بكل حال، ولو لم يكتب هذا في الرجل كان له.

وكذلك يكون له في الجارية من المملوك؛ فإن شح على هذا فأحب أن يكتب كتاباً يجوز منه في قول كل أحد كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجواز من أمره، وذلك في شهر كذا من سنة كذا لمملوكه فلانة بنت فلان ويصفها إني أعتقتك طلب ثواب الله تبارك وتعالى فانت حرة ولا سليل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولعقي من بعدي ولاؤك، ولأه عقبك كان لك من مملوك قال: وقد اختلف الناس، فقال بعضهم إذا ولدت من مملوك، ثم عتق جر الولاء وبهذا نقول، وقال غيرنا الولاء ثابت لأهل الأم، ولا يضره أن لا

يزيد في الكتاب على الأم على ما وصفت، والله أعلم.

٦٦- كراء الدور

قال الشافعي رحمه الله تعالى: "هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني: إني أجرتك الدار التي بالفسطاط من مصر في موضع كذا من قبلة كذا أحد حدود هذه الدار التي أجرتك ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع أجرتك جميع هذه الدار بارضها وبنائها ومرافقها اثني عشر شهراً أول هذه الشهور الحرم من سنة كذا وآخرها ذو الحجة من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً صحاحاً مثاقيل خلقان جيداً وازنة أفراداً ودفعت إلى هذه الدنانير كلها وافية وبرئت إلي منها ودفعت إليك هذه الدار الموصوفة في هذا الكتاب في هلال الحرم من سنة كذا بعدما عرفت أنا وأنت جميع ما فيها ولها من بناء ومرافق، وقفنا عليه فهي يبدك بهذا الكراء إلى أن تنقضي هذه المدة تسكنها بنفسك وأهلك وغيرهم وتسكنها من شئت، وليس لك أن تسكنها ربحاً دابة ولا عمل حداً ولا قصار ولا سكنى تضرب بالبناء ولا بضر بين ولك المعروف من سكن الناس واستأجرتك أن تخرج جميع ما في ثلاثة أبار مغتسلات في هذه الدار وهي البئر التي في موضع كذا من الدار والبئر التي في موضع كذا والبئر التي في موضع كذا بعدما رأيت أنا وأنت تلك الأبار وعرفنا أن طول البئر التي في موضع كذا ذاهبة في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ممدودة، وأن في تلك البئر محل يجتمع أبار مغتسلات من خلاء وماء وشيء إن خالطه عبرة ثمان أذرع، وأن في البئر التي في موضع كذا وكذا وتصنف كما وصفت هذا، وفي البئر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الأبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتحتي عن داري حتى توفيها أرضاً لا شيء فيها مما في أبار المغتسلات بكذا وكذا ديناراً وازنة وجياداً ودفعتهما إليك وبرئت إليك منها وضمنت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفيها كما ضمننت لي في انصلاح ذي الحجة من سنة كذا وكذا شهراً، وإن خفت أن ينتقض الكراء، فإن العراقيين ينقضونه بالعدي، فإذا أجرته سنة كتبت أجرته سنة أولها شهر كذا وآخرها شهر كذا بخمسين ديناراً منها شهر كذا أول الشهور باريين ديناراً واحد عشر شهراً وتسميها بعشرة دنانير والله سبحانه وتعالى الموفق.

٦٧- باب إذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان صحيحاً الأبدان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائزاً الأمر في أموالهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا

اشترى منه غلاماً مربوعاً أبيض حسن الجسم جداً أعين أفرق الشيا أزعج حلواً يسمى فلاناً بكذا وكذا ديناراً خلقان وازنة أفراداً بعدما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورأياه معاً وقبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وافيا بعدما تباعا وتفرقا بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذي تباعا فيه بعد التراضي منهما جميعاً بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد بيع الإسلام وعهده لا داء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلاناً في هذا العبد أو في شيء منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه له كما باع إياه أو يرده إليه ثمنه الذي قبض منه وأفياً وهو كذا وكذا ديناراً جيداً مثاقيل أفراداً مخلقان.

شهد على إقرار فلان وفلان، ومعرفتهما بأعيانهما وأنسابهما فلان وفلان.

٦٨- شراء عبد آخر

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشترى منه غلاماً أمد بربرياً مربوعاً حسن الجسم جداً أفرق الشيا أعين أزعج حلواً يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً مثاقيل أفراداً خلقان جيداً ودفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب إلى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان إلى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرئ إليه منه وتفرقا بعد تباعيهما وتقابضهما ومعرفة كل واحد منهما بما باع واشترى شهد على إقرار فلان وفلان ومعرفتهما بأسمائهما وأنسابهما، وأنهما صحيحا العقل والأبدان جائزاً الأمر يوم تباعا هذا العبد وأشهداهما في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهد على ذلك فلان وفلان.

قال الشافعي: هذا أقل ما أعرفه بيناً من كتب العهدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن اشترى فله عهدة الإسلام، وليس له شين ولا عيب ولا داء ولا شيء ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرده عليه الثمن وأفياً وسواء شرط هذا أو لم يشترطه إنما الشرط احتياطاً لجهالة الحكام، ولو ترك أيضاً إظهارهما بصحةهما في أبدانهما وعقولهما وإجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها، وليس مما يجب تركه، ولو ترك وتفرقا بعد البيع والقبض عن تراض منهما جميعاً ما ضره؛ لأنهما إذا جاء بعد البيع يوم أو أكثر، فقد تفرقا بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء، ولو ترك وبرئ إليه من الثمن ما ضره إذا كتب دفع، ولو ترك التاريخ في البيع ما ضره غير أني لا أحب في كتاب العهدة شيئاً

وَالْيَابُ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ الْأَرْضَيْنِ، وَمَا لَهُ أَرْضٌ مِنْ غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ خَارِجًا مِنَ السَّنَةِ فِي الشَّعْطَةِ مَرْدُودًا عَلَى الْأَصْلِ أَنْ مِنْ مَلِكٍ شَيْئًا عَنْ غَيْرِهِ تَمَّ لَهُ مَلِكُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْهُ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

٦٩- بيع الرأفة

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْبَيْعِ بِالرَّأْفَةِ أَنْ مِنْ بَاعَ حَيَوَانًا بِالرَّأْفَةِ بَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا عَيْبًا كَتَمَهُ الْبَائِعُ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ عَلِمَهُ كَمَا قَضَى عُمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنْ عَلِمَ الْبَائِعُ عَيْبًا فَكَتَمَهُ فَالْبَيْعُ مَرْدُودٌ بِالْعَيْبِ.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْ، وَقَدْ بَاعَ بِالرَّأْفَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ مَا عَلِمَ عَيْبًا فَكَتَمَهُ، وَقَدْ خَالَفْنَا فِي هَذَا غَيْرٌ وَاحِدٌ فَمَنْ أَرَادَ الْأَخَذَ بِقَوْلِنَا كَتَبَ أَوْ يَكْتَبُ وَدَفَعَ فَلَانٌ بَنُ فَلَانٍ إِلَى فَلَانٍ بَنِ فَلَانٍ الْعَبْدُ الْمَوْصُوفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَقَبَضَهُ فَلَانٌ بَعْدَمَا تَبَرَّأَ إِلَيْهِ فَلَانٌ بَنُ فَلَانٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ فِيهِ وَالْإِحْتِيَاطُ أَنْ لَا يَسْتَأْنِفَ كِتَابَ وَثِيقَةٍ إِلَّا عَلَى مَا يُمَيِّزُهُ جَمِيعُ الْحُكَّامِ إِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْحُكَّامِ مَنْ يُمَيِّزُ أَنْ يَقُولَ وَبَرَى إِلَيْهِ فَلَانٌ مِنْ مَائَةِ عَيْبٍ بِهَذَا الْعَبْدِ الْمُشْتَرَى وَبَرَأْتُهُ مِنْ مَائَةِ عَيْبٍ؛ فَإِنْ زَادَتْ رَدَّهُ، وَإِنْ نَقَصَتْ، فَقَدْ أَبْرَاهُ مِنْ أَكْثَرِ تَمَّا وَجَدَ فِيهِ فَلَيسَ لَهُ رَدُّهُ بِعَيْبٍ دُونَ الْمَائَةِ.

وَمِنَ الْحُكَّامِ مَنْ لَا يُمَيِّزُ التَّبَرُّؤَ مِنْ عَيْبٍ كَتَمَ وَلَا عَلِمَ، وَلَوْ سَمَّى لَهُ عَدَدًا فَوَجَدَ بِهِ ذَلِكَ الْعَدَدَ أَوْ أَقَلَّ أَبَدًا إِلَّا بِعَيْبٍ يَرِيهِ إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ الْمُشْتَرِي قَدْ رَأَاهُ وَعَرَفَهُ، وَمَنْ أَوْثَقَ هَذَا أَنْ يَكْتَبَ وَبَرَى فَلَانٌ إِلَى فَلَانٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَيُصِفُهُ إِمَّا كَيْ، وَإِمَّا أَثَرُ جَرَحٍ، وَإِمَّا نَقْصٌ مِنْ خَلْقٍ، وَإِمَّا زِيَادَةٌ فِيهِ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْعُيُوبِ فَيُصِفُهُ بَعِيْنَهُ وَمَوْضِعَهُ، ثُمَّ يَكْتَبُ، وَمَنْ كَذَبَ وَكَذَبَ عَيْبًا وَقَفَهُ عَلَيْهَا قَدْ رَأَاهَا فَلَانٌ وَبَرَاهُ مِنْهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا.

٧٠- الاختلاف في العيب

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ رَجُلًا عَبْدًا، وَلَمْ يَتَبَرَّأَ مِنْ عَيْبٍ فَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَقَالَ الْمُبْتَاعُ لِلْبَائِعِ كَانَ هَذَا الْعَيْبُ عِنْدَكَ.

وَقَالَ الْبَائِعُ بَلْ حَدَّثَ عِنْدَكَ؛ فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ تَمَّا لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ مِثْلَ الْأَصْبَعِ الرَّائِدَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَخْلُقُ مَعَ الْإِنْسَانِ أَوْ الْأَثَرِ لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَلَّةِ الَّتِي تَبَاعِيَا فِيهَا فَالْعَبْدُ مَرْدُودٌ عَلَى الْبَائِعِ بَلَا يَمِينٍ إِذَا قَالَ رَجُلَانِ عِدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ الَّتِي فِيهَا الْعَيْبُ هَذَا عَيْبٌ لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْدُثُ مِثْلُ ذَلِكَ الْعَيْبِ فَالشِّرَاءُ تَامٌ وَالْمُشْتَرِي يَرِيدُ نَقْضَهُ.

تَرَكَهُ احْتِيَاطًا لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي مَعًا وَأَقْلُ مَا يُمَيِّزُ فِي كِتَابِ الْعَهْدَةِ ذِكْرُ صِفَةِ الْمُشْتَرِي، وَذِكْرُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُمَا، ثُمَّ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ كُلُّ شَرْطٍ سَمِنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ.

وَهَكَذَا يَكْتَبُ شِرَاءُ الْأَمَةِ وَسَوَاءٌ صَغِيرُ الْعَبِيدِ وَإِمَائِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ وَسَبِيهِمْ وَمَوْلَدُهُمْ يَوْصَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِجَنَسِهِ وَحَلِيَّتِهِ وَيُقَالُ مَوْلَدٌ إِنْ كَانَ مَوْلَدًا، وَهَكَذَا فِي شِرَاءِ الْحَيَوَانِ كُلِّهِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ عَرَابِهَا وَهَجْنَهَا وَبِرَازِيْنَهَا وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَيُصَفُّ الْفَرَسُ بِشَيْئِهِ وَيُقَالُ اشْتَرَى مِنْهُ فَرَسًا كَمَيْتًا أَحْمَرَ أَغْرَ سَائِلَ الْغَرَّةِ مَحْجَلًا إِلَى الرُّكْبِ مَرْبُوعًا وَثِيقٌ الْخَلْقِ نَهْدُ الْمَشَاشِ حَدِيدُ الْأَسَاطِينِ مُسْتَدِيرُ الْكَفْلِ مُشْرِقُ الْهَادِي عَسُومُ الْأُذُنِ رِبَاعٌ جَانِبُ وَقَارِخِ جَانِبِهِ الْآخَرِ مِنَ الْخَيْلِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ مِنْ تَنَاجٍ بِلَدِهِ كَذَا، ثُمَّ يَسُوقُ الْكِتَابَ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ وَقَبْضِ الْفَرَسِ وَالتَّفَرُّقِ بَعْدَ الْبَيْعِ عَنْ تَرَضٍ كَمَا وَصَفْتُ فِي شِرَاءِ الْعَبِيدِ وَالْعَهْدَةِ كَمَا وَصَفْتُ فِي شِرَاءِ الْعَبِيدِ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَى مِنْهُ بَعِيرًا كَتَبَ اشْتَرَى مِنْهُ بَعِيرًا مِنَ النَّعَمِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ أَصْهَبَ جَسِيمًا بَازِلًا عَلَيْهِ عَلِمَ بَنِي فَلَانٍ مَوْضِعَ كَذَا وَثِيقٌ الْخَلْقِ أَهْدَلُ الْمُشْفَرِّ دَقِيقُ الْخَطِّمْ ضَخَمُ الْهَامَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ صِفَةٌ غَيْرُ هَذَا يَنْتِ صِفَتُهُ، ثُمَّ تَسُوقُ الْكِتَابَ كَمَا سَقَتُهُ فِي الْعَبْدِ وَالْفَرَسِ.

وَأَمَّا قُلْتُ مِنَ النَّعَمِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ، وَلَمْ أَقُلْ مِنَ نَعَمِ بَنِي فَلَانٍ احْتِرَاسًا مِنْ تَبَاعَةِ بَنِي فَلَانٍ وَاحْتِيَاطًا عَلَى الْحَاكِمِ وَكِتَابُ كُلِّ مَا يَبِيعُ مِنَ الْحَيَوَانِ كِتَابُ الْعَبْدِ وَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنْهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَالْمُشْتَرِي يَقُومُ مَقَامَ الْبَائِعِ فِي النُّصَبِ الَّذِي إِنْبَاعَ مِنْهُ، وَلَوْ طَلَبَ الَّذِي لَهُ نَصَبُ الْعَبْدِ الشَّعْطَةَ فِي الْعَبْدِ لَمْ أَرْ لَهُ فِيهِ شَفْعَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ لَا تَجْعَلُ الشَّعْطَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ قِيَاسًا عَلَى الشَّعْطَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ قِيلَ لَهُ: لَمَّا وَجَدْنَا الْمُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِي أَنْ أَكُونَ مَالِكًا مَعَكَ، وَلَا يَكُونُ لَكَ إِخْرَاجِي مِنْ مَلِكِي بِقِيَمَةِ مَلِكِي وَلَا بِأَكْثَرٍ وَلَا بِأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَلَا فِي ذَلِكَ عَلَيْكَ وَتَمُوتُ فِيرْتِكَ وَلَدُكَ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَلَا يَكُونُ لِي إِخْرَاجُهُمْ مِنْ حَقُوقِهِمُ الَّتِي مَلَكَوْهَا عَنْكَ بِشَيْءٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ إِخْرَاجِي بِشَيْءٍ وَتَهَبُ نَصِيْبِكَ، فَلَا يَكُونُ لِي إِخْرَاجُ مَنْ وَهَبْتَ لَهُ مِنْ نَصِيْبِكَ الَّذِي مَلَكَ عَنْكَ بِشَيْءٍ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَقَالُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مَلِكٍ مَلَكَهُ رَجُلٌ عَنْ آخَرَ بِغَيْرِ الشِّرَاءِ فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُ لَمْ يَسْتَشْنُوا أَرْضًا وَلَا غَيْرَهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّعْطَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ، فَلَا شَفْعَةَ دَلَّتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَلَالَةً يَبَيِّنُ عَلَى أَنْ لَا شَفْعَةَ فِيمَا لَا يُقَسِّمُ، وَلَا يُقَسِّمُ شَيْءٌ بِذَرْعٍ وَقِيَمَةٍ وَيَحْدُدُّ الْأَصُولَ وَالْبِنَاءَ عَلَى الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ عَلَيْهَا فَاقْتَصَرْنَا بِالشَّعْطَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَمَا لَهُ أَرْضٌ خَاصَّةٌ فَكَانَ الْعَبْدُ

هذا العبد الذي تبايعا نصفه ورأياه وتبايعا فيه وتفرقا عن موضعهما الذي تبايعا فيه حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان إلى فلان نصف هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب وقبضه فلان كما يقبض مثله، وذلك أنهما أحضرا هذا العبد المبيع نصفه وسلم له النصف يقرم فيه مقام فلان البائع لا حائل له دون نصفه ودفع إليه فلان الثمن وافيًا وبرئ إليه منه ولفلان بن فلان على فلان بن فلان بيع الإسلام وعهده لا داء ولا غائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن في العبد الذي ابتاع نصفه فما أدرك فلان بن فلان من درك في نصف هذا العبد الذي اشترى من فلان أو في شيء منه فعلى فلان خلاصه أو يرد إليه الثمن الذي قبض منه وافيًا وهو كذا وكذا دينارًا مثاقيل جيادًا أفرادًا خلقان وازنة شهد على إقرار فلان وفلان ومعرفتهما بأسمائهما وأنسابهما، وأنهما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائزًا الأمر في أموالهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا، وهكذا شراء ثلث عبد كفوًا وثلث أمة أطوعهم ودابة وغيرها، فإذا ظهر على عيب في العبد رده، وإن لم يكن اشترى إلا عشره؛ لأن للعشر نصيبًا من العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختلفان ويختلفان في الاستحقاق.

فلو أن رجلاً اشترى عبدًا فاستحق منه شيء قل أو كثير كان للمشتري الخيار في أخذ ما يلقى من العبد بما يصيبه من الثمن أو رده والرجوع بالثمن؛ لأنه لم يسلم له العبد كما بيع.

قال الربيع رجع الشافعي بعد، وقال: إذا اشترى عبدًا أو شيئًا فاستحق بعضه فالبيع باطل؛ لأن الصفقة جمعت شيئين حلالًا وحرامًا؛ فكان البيع منفسخًا، ولا يثبت.

قال: ولو اشترى نصف عبد من رجل فاستحق على الذي لم يبيع نصفه فيه محاله، ففي هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه، وإذا اشترى عبيدين في صفقة فأراد أن يكتب شراءهما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عبيدين أسودين أحدهما نوبي أسود وصيف خماسي حلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم مترافض الأسنان مسنون الوجه والآخر قراني غليظ مربوع حالك السواد بعيد ما بين المنكبين معتدل جعد قطط حسن الجسم أفلج الثنايا من أعلى فيه محتلم اشترى فلان بن فلان هذين العبيدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا دينارًا جيادًا مثاقيل أفرادًا خلقان وازنة وتبايع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبيدين رؤيتهما ومعابتهما وقبض فلان بن فلان هذين العبيدين الموصوفين في هذا الكتاب وقبض فلان بن فلان هذا الثمن وافيًا وتفرقا حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراضي

فالقول قول البائع مع يمينه إلا بأن يأتي المشتري بينة عليه بأنه كان عنده إما بإقرار من البائع، وإما بأن رآه الشاهدان في العبد فبرء بلا يمين، ولو تصادقا أن العيب كان بالعبد وادعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه، ولا يصدق البائع على أنه تبرأ إليه ويكلف البينة؛ فإن هو جاء بها وإلا حلف المشتري ورد عليه وأصل معرفة العيب أن يدعي له رجلان من أهل العلم به، فإذا قالا هذا عيب ينقص من ثمن العبد والأمة والمشتري ما كان حيوانًا أو غيره شيئًا قل أو كثير فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد به أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازة البيع ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده، وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وحسن المبيع بعده كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه، وإن اشترى رجل عبدًا قد دلس فيه بعيب، فلم يعلم به حتى حدث عنه به عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد صحيحًا ومعيبًا، ثم رد عليه قيمة ما بين الصحة والعيب مثل أن يكون اشترى العبد بخمسين دينارًا وقيمته صحيحًا مائة ومعيبًا تسعين فيرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وهو خمسة دنانير، ولا يكون له أن يرجع بعشرة دنانير؛ لأنه لم يبعه إياه بالقيمة.

وكذلك لو اشترى بمائة وهو ثمنه خمسين فقوم فوجد العيب نقصه العشر، وذلك خمسة دنانير من قيمته فيرجع عليه بعشرة دنانير؛ لأنها أصل الثمن ولست التفت إلى قيمته فيما يتراجعان فيه إنما انظر إلى قيمته لأعرف كم قدر العيب منها اعشرا أو أقل أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لا من القيمة.

وإن رضي البائع أن يأخذ العبد معيبًا لا يرجع على المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنه فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال: إن شئت فطويع بأخذ العبد معيبًا؛ لأن الشراء لك صحيح إلا أن لك فيما دلس لك أن ترد إن شئت، وإن شئت فأمسك العبد ولا ترجع في العيب بشيء، ولو دلس له بعيب في أمة فأصابها، ولم يعلم؛ فإن كانت ثيبًا ردها بالعيب إن شاء، وليس وطوها بأكثر من الخدمة والخراج، وإن كانت بكرًا لم يكن له ردها؛ لأنه قد نقصها ذهب العذرة ويرجع بما نقصها العيب، وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسالة قبلها، ولو كان اعتقها في هذا كله أو أحبلها فهذا فوت فله أن يرجع بقيمة العيب.

وكذلك لو ماتت عنده، فإذا اشترى نصف عبد فأراد أن يكتب شراء كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان اشترى منه نصف عبد قراني محتلم ضخم الهامة عبل العظام مربوع القامة حسن الجسم حالك السواد يدعى فلانًا بكذا وكذا دينارًا جيادًا مثاقيل أفرادًا خلقان، وذلك بعدما عرف فلان بن فلان وفلان

منهما جميعاً بالبيع وتقابضهما ولفلان على فلان بيع الإسلام وعهدته لا داء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فما أدرك فلان بن فلان في هذين العبدین أو في أحدهما أو في شيء منهما أو من واحد منهما من درك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له كما باعه أو يرده إليه الثمن الذي قبض منه وأياً وهو كذا وكذا ديناراً.

٧١- وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لا علة به من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله لمملوكه فلان الفلاني الذي صفته كذا وكذا إنك سألني إن أكتبك على كذا وكذا ديناراً مثاقيل جيداً تؤذيها إلي منجمة في مضي عشر سنين كلما مضت سنة أذيت إلي كذا وكذا ديناراً وأول نجومك التي تحل لي عليك انسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنة حتى يكون أداؤك آخرها انسلاخ سنة كذا، فإذا أذيت جميع ما كاتبك عليه وهو كذا وكذا فانت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لي ولا لأحدٍ عليك ولي ولأوك، ولواء عقبك من بعدك.

فإن عجزت عن نجم من هذه النجوم فلي فسخ كتابتك. شهد على إقرار السيد فلان الفلاني المملوك بما في هذا الكتاب.

٧٢- وثيقة في المدبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتاب كتبه فلان ابن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لا علة به من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله لمملوكه فلان الفلاني صفته كذا وكذا إني دبرتك فمتى ما مت فانت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لأحدٍ عليك ولي ولأوك، ولواء عقبك من بعدك.

شهد على إقرار فلان ابن فلان السيد وفلان ابن فلان الفلاني المملوك بما في هذا الكتاب.

وهكذا إذا اشترى عبداً وأمة أو ثلاثة أعبد أو أكثر موصوف كل واحد من المشتري بصفه كما وصفت ويصف الثمن كما وصفت، وهكذا إذا اشترى عبداً وداراً، وما جمعت الصفقة يكتب عهده ويكتب كل شيء منه بصفته؛ فإن اشترى عبيدين وأمة فأراد أن يكتب عهدهم ويجعل لكل واحد منهم ثمناً معلوماً كتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمة من صفتها كذا كذا اشترى منه هذين العبدین والأمة الموصوفين في هذا الكتاب بمائة دينار وثمان العبد الفارسي من هذه المائة دينار ثلاثون ديناراً وثمان العبد النوبي من هذه المائة عشرون ديناراً وثمان الأمة من هذه المائة خسون ديناراً بتبايع فلان وفلان هؤلاء الرقيق الثلاثة بعد رؤيتهم ومعرفتهم وتفرقا بعد البيع وقبض فلان جميع ثمنهم وأياً وتفرقا بعد هذا كله عن تراضٍ منهما جميعاً به فما أدرك فلان فيما اشترى من فلان أو في واحدٍ منهم فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرده إليه الثمن وأياً وهو مائة دينار ولفلان على فلان فيما اشترى من فلان بيع الإسلام وعهدته لا شين ولا عيب ولا داء ظاهر ولا باطن شهد على إقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب بعد معرفتهما معاً به، وعلى أنهما يوم أقر به صحيحان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر شهد فلان وفلان وكتبوا.

قال: وإذا أردت أن تكتب عهدة هؤلاء الرقيق بمعنى أبين من هذا فكتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً نوبياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وعبداً فارسياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وأمة مؤلفة من صفتها كذا بستين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحدٍ منهم بما سمى له من الثمن بعد معرفة فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع ويعد قبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتبايعا على ذلك وتفرقا بعد البيع عن تراضٍ منهما جميعاً ولفلان فيما اشترى من فلان بيع الإسلام وعهدته لا داء ظاهر ولا باطن فما أدرك فلان في هؤلاء الرقيق أو في واحدٍ منهم من درك من أحدٍ من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد ثمن من أدركه فيه الدرك وأياً بما وقع فيه ثمنه وجميع أثمانهم مائة دينار مفرقة على ما في هذا الكتاب شهد على إقرار فلان وفلان

قال: وإذا أردت أن تكتب عهدة هؤلاء الرقيق بمعنى أبين من هذا فكتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً نوبياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وعبداً فارسياً من صفته كذا بعشرين ديناراً وأمة مؤلفة من صفتها كذا بستين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحدٍ منهم بما سمى له من الثمن بعد معرفة فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع ويعد قبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتبايعا على ذلك وتفرقا بعد البيع عن تراضٍ منهما جميعاً ولفلان فيما اشترى من فلان بيع الإسلام وعهدته لا داء ظاهر ولا باطن فما أدرك فلان في هؤلاء الرقيق أو في واحدٍ منهم من درك من أحدٍ من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد ثمن من أدركه فيه الدرك وأياً بما وقع فيه ثمنه وجميع أثمانهم مائة دينار مفرقة على ما في هذا الكتاب شهد على إقرار فلان وفلان

٦٨- كتاب الأقضية

(في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،
والقسامة، والدعوى، والأيمان والنذور، والمشاورة)

الحقته القافة بهما معاً لم يكن ابنهما ولا ابن واحد منهما حتى يبلغ أن يختار فيختار أيهما شاء فيتسبب إليه، فإذا اختاره فليس له أن ينفيه بلعان ولا للولد أن يتفني عنه، ويكون الحكم في الأمة، وفي مهرها ما وصفنا من أن يكون على الحكومة له بأنها أم ولد له نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط؛ فإن مات المولود قبل أن يبلغ فيتسبب إلى واحد فميراثه موقوف حتى يصطلحاً فيه، وإن مات أو واحد منهما قبل أن يتسبب المولود إلى أحدهما وقف له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام، وإذا انتسب إلى أحدهما أخذ الميراث ورد ما وقف من ميراث الآخر على ورثته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال بعض الناس، ولو ترك ثلثمائة دينار فقسمها ابنان له فيأخذ كل واحد منهما خمسين ومائة، ثم يقر أحدهما برجل، فيقول هذا أخي وينكره الآخر فالذي أحفظ من قول المدعي المتقدم أن نسبه لا يلحق به، وأنه لا يأخذ من المال قليلاً ولا كثيراً، وذلك أن الأخ لم يقر له بدين ولا وصية إنما زعم أن له حق ميراث، وإذا كان له حق بأن يكون وارثاً ورث كما يرث وعقل في الجنابة، فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له، ولا يثبت له ميراث إلا بأن يثبت له نسب، وهذا أصح ما فيه عندنا، والله تعالى أعلم.

قال أبو محمد الربيع لا يثبت نسبه، ولا يأخذ من الميراث شيئاً؛ لأن المال فرع النسب، وإذا لم يثبت النسب وهو الأصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للأصل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب ويأخذ خمسين ديناراً من الذي أقر له وذهب إلى أنه أقر بنسبه على نفسه، وعلى غيره، فلم يأخذ منه إلا ما أقر به على نفسه وأسقط إقراره على غيره.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يثبت نسبه ويقاسم الذي أقر به ما في يديه نصفين؛ لأنه أقر أنه وإياه في مال أبيه سواء، وهذا أبعد عندنا من الصواب، والله أعلم.

وكلاً إذا سمعها السامع رأى له مذهباً.

قال الشافعي رحمه الله: لا يقسم صنف من المال مع غيره - لا يقسم عنب مع خله ولا أصل مع أصل غيره، وإذا كان شيء من هذه الأصول يجا بغير ما يجا به غيره لم يقسم معه؛ لأنها مختلفة الأثمان متباينة، فلا يقسم نضح مضموماً إلى عثري ولا عثري مضموماً إلى بعل ولا بعل مضموماً إلى نخل يشرب بهن مأمون الانقطاع؛ لأن أثمانها متباينة. والبعل الذي أصوله قد بلغت الماء. فاستغنى عن أن يسقى والنضح ما يسقى بالبشر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تضعف الغرامة على أحد

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: قال تولى الله السرائر وعاقب عليها، ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم إلا على العلانية، فإذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل إليه لم يتعاطى الباطن الذي تولى الله دونه، وإذا حكم والمحكوم لم يعلم أن ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطل في علمه دون الحاكم لم يكن له أن يأخذه وأخذه حرام عليه، ولا يحل حاكم شيئاً، ولا يجزئه إنما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الأقضية وهو كتاب الشاهد واليمين.

قال الشافعي: الولد للفراس بالوطء بملك اليمين والنكاح.

٢٠٩١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه قال: أرسل عمر إلى رجل من بني زهرة كان ساكناً معنا فذهبنا معه فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية: فقال أما الفرار فليفلان، وأما النطفة فليفلان، فقال ﷺ صدقت، ولكن رسول الله ﷺ قضى بالفرار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا اعترف الرجل بوطء وليدته لحق به ولدها إلا أن يدعي أنه قد استبرأها بعد الوطء، ثم لم يقربها وتفسيره في كتاب الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا توفي الرجل عن المرأة أو طلقها فانقضت عدتها في الوفاة أو الطلاق، ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر لأقل من ستة أشهر من يوم ملك عقد نكاحها بأسعة فالولد للأول؛ فإن كان ميتاً لحق به، وإن حياً لحق به إلا أن ينفيه بلعان، ولو ادعاه الآخر لم يكن ابنه؛ لأنه لا يمكن أن يكون منه إلا من زنا، وولد الزنا لا يلحق وأقل ما يكون له الحمل ستة أشهر تامّة فاكثر.

فقال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا نقول إذا اشتراك الرجلان في طهر جارية لهما فجاءت بولد فادعياه فأريه القافة فأيتها أحقاه به لحق، وكان لشريكه عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولد له بذلك الولد، وإن لم يكن قافة أو

أرد من حكمه إلا ما كنت راداً من حكمه في أفرغ حالاته، وذلك إذا حكم بخلاف الكتاب والسنة، وما وصفت بما يرد به الحكم.

قال: وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فبان له من أحد الخصمين اللدّ نهائاً؛ فإن عاد زجره.

ولا يبلغ أن يجسه، ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه.

في شيء إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال، وإنما تركنا تضعيف الغرامة من قبل أن رسول الله ﷺ قضى فيما أفسدت ناقة البراء بن عازب أن على أهل الأموال حفظها بالهار.

وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فإنما يضمنونه بقيمة لا بقيمتين، ولا يقبل قول المدعي؛ لأن النبي ﷺ قال: البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه.

١ - أدب القاضي، وما يستحب للقاضي

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال أحب أن يقضي القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب، وأن يكون متوسطاً للمصير، وأن يكون في غير المسجد لكثرة من يغشاه لغير ما بنيت له المساجد، ويكون ذلك في أوفى الأماكن به وأحراها أن لا يسرع ملاته فيه.

قال: وإذا كرهت له أن يقضي في المسجد فلأن يقيم الحد في المسجد أو يعزّر أكره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقضي القاضي وهو غضبان.

٢٠٩٢ - أخبرنا سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا يقضي القاضي أو لا يحاكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان. [أخرجه البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧)، أبو داود (٣٥٨٩)، الترمذي (١٣٣٤)، النسائي (٢٣٧/٨)، ابن ماجه (٢٣١٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حديث رسول الله ﷺ يدل على أن لا يقضي الرجل وهو غضبان، وكان معقولاً في الغضب تغير العقل والفهم فأي حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها؛ فإن كان إذا اشتكى أو جاع أو اهتم أو حزن أو بطر فرحاً تغير لذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضي، وإن كان ذلك لا يغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما الناس فيغمر القلب شيئاً بغمر الغشي، فلا يقضي ناعساً ولا مغموراً القلب من هم أو وجع يغمر قلبه.

قال: وأكره للقاضي الشراء والبيع والنظر في التفقة على أهله، وفي ضيعته؛ لأن هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجماع ما شغل فكره يكره له وهو في مجلس الحكم أكره له.

ولو اشترى أو باع لم أنقض البيع ولا الشراء؛ لأنه ليس بمحرّم، وإنما كره لثلاث يشتغل فهمه.

وكذلك لو قضى في الحال التي كرهت له أن يقضي فيها لم

٢ - الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر

٢٠٩٣ - أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زئنب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض فأنظري له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنما كلّفوا القضاء على الظاهر لقول رسول الله ﷺ فمن قضيت له شيء من حق أخيه فأخبر ﷺ أن قد يكون هذا في الباطن محرماً على من قضى له به وأباح القضاء على الظاهر ودلالة على أن قضاء الإمام لا يجلّ حراماً، ولا يجرّم حلالاً لقوله فمن قضيت له شيء من حق أخيه، فلا يأخذه ودلالة على أن كل حق وجب لي بيّنة أو قضاء قاض فأقررت بخلافه أن قولي أولى لقوله فمن قضيت له شيء في الظاهر، فلا يأخذه إذا كان في الباطن ليس له، وأن الباطن إذا تبين بإقراره فيما يمكن أن يكون مجال حكم عليه به وهو أن لا يأخذ، وإذا لم يأخذه فهو غير آخذ فأبطل إقراره بأن لا حق له فيما قضى له به من الحق ودلالة على أن الحكم على الناس بحجج على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به، وإن كان قد يمكن أن يكون نياتهم أو غيهم غير ذلك لقوله فمن قضيت له، فلا يأخذ إذ القضاء عليهم إنما هو بما لفظوا به لا بما غاب عنه.

وقد وكلهم فيما غاب عنه منهم بيّنة أو قول إلى أنفسهم ودلالة على أنه لا يجلّ لحاكم أن يحكم على أحد إلا بما لفظ، وأن لا يقضي عليه شيء مما غيب الله تعالى عنه من أمره من نية أو سبب أو ظن أو تهمة لقول النبي ﷺ: على نحو ما أسمع منه وإخبار النبي ﷺ أن من قضيت له، فلا يأخذ أن القضاء على ما يسمع منهما وإنه قد يكون في الباطن عليهما غير ما قضى

قال فبسن رسول الله ﷺ.

قال: فإن لم يكن قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يحب رسول الله فآخبر النبي ﷺ أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله.

ولقول الله عز وجل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وما لم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم، ثم ذلك موجود في قوله إذا اجتهد؛ لأن الاجتهاد ليس بعين قائمة، وإنما هو شيء يحدث من قبل نفسه، فإذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والإجماع أولى من رأي نفسه، ومن قال الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه، ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت بالمعينة لم يجر له غير معانيها، ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده.

فإن قيل: فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا اجتهد الحاكم، وقال معاذ اجتهد رأيي ورضي بذلك رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي، ولم يقل رسول الله ﷺ إذا اجتهد على الكتاب والسنة؟

قيل: لقول الله عز وجل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فجعل الناس تبعاً لهما، ثم لم يهملهم ولقول الله عز وجل ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ولقوله ﴿مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، ففرض علينا اتباع رسول الله ﷺ، فإذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وهما عينان، ثم قال إذا اجتهد فلا اجتهد ليس بعين قائمة إنما هو شيء يحدث من نفسه، ولم يؤمر باتباع نفسه إنما أمر باتباع غيره فإحداثه على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من إحداثه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأي نفسه، ولم يؤمر باتباعه، فإذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدث من عند نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة، ومن قال هذين القولين قال قولاً عظيماً؛ لأنه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع رأيه كما اتبعها.

وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه، وهذا خلاف كتاب الله عز وجل؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأياً آخر على حياله بغير حجة له في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه ولا أثر، فإذا كانا موجودين فهما الأصلان، وإذا لم يكونا موجودين فالقياس عليهما لا على غيرهما.

فإن قال قائل: فإن هذا قيل مثل الكعبة من رآها صلى

عليهما بما لفظا به قضى بما سمع، ووكّلهم فيما غاب إلى أنفسهم فمن قضى بتوهم منه على سائله أو بشيء يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين فخلافت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ قضى؛ لأن الله عز وجل استأثر بعلم الغيب وأدعى هذا علمه ولأن رسول الله ﷺ قضى بما سمع وآخبر أن قد يكون غيبهم غير ظاهرهم لقوله فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ، فلا يأخذه ورسول الله ﷺ أولى الناس بعلم هذا موضعه الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اختصه الله تعالى بها من النبوة ونزول الوحي عليه فوكّلهم في غيبهم إلى أنفسهم وأدعى هذا علمه ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمة بالوليد وقوله لسودة احتجّبي منه عندما رأى شبهاً بينا فقضى بالظاهر وهو فراش زمة.

ودلالة على أنه من أخذ من مال مسلم شيئاً، فإنما يقطع لنفسه قطعة من النار والقيء مال المسلمين قتيلاً على هذا أن من أعطى أحداً منه شيئاً لم يكن مستأهلاً له، ولم يكن حقاً له فهو أخذ من مال المسلمين وكلهم أكثر حرمة من واحد، فإنما أخذ قطعة من النار ومتى ظفر بماله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلاً له، ولم يكن حقاً له فوضع في بيت مال المسلمين.

٢٠٩٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الدراوردي، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن بشر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر. [أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (١٥١٦/١٥)، أبو داود (٣٥٧٤)، ابن ماجه (٢٣١٤)]

قال يزيد فحدث بهذا الحديث أبا بكر بن حزم، فقال: هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد أن لا يكون فيما يرد القضاء في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأمّا وشيء من ذلك موجود، فلا.

فإن قيل فمن أين قلت هذا وحديث النبي ﷺ ظاهره الاجتهاد؟

قيل له: أقرب ذلك قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل كيف تقضي؟

قال بكتاب الله عز وجل.

قال: فإن لم يكن؟

إليها، ومن غاب عنها توجه إليها بالدلائل عليها؛ لأنها الأصل؛ فإن صلى غاباً عنها برأي نفسه بغير اجتهاد بالدلائل عليها كان مخطئاً وكانت عليه الإعادة.

وكذلك الاجتهاد فمن اجتهد على الكتاب والسنة فذلك.

ومن اجتهد على غير الكتاب والسنة كان مخطئاً.

ومثل قول الله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ والمثل للمقتول، وقد يكون غائباً، فإنما يجتهد على أصل الصيد المقتول فينظر إلى أقرب الأشياء به شبهاً فيهديه.

وفي هذا دليل على أن الله عز وجل لم يبيح الاجتهاد إلا على الأصول؛ لأنه عز وجل إنما أمر بمثل ما قتل فأمر بالمثل على الأصل ليس على غير أصل.

ومثل إذا ابن أم مكتوم في عهد رسول الله ﷺ، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت، فلو جاز الاجتهاد على غير أصل لجاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بغير إخبار غيره له أن الفجر قد طلع.

ولكن لما لم يكن فيه آلة الاجتهاد على الأصل لم يجز اجتهاده حتى يخبره من قد اجتهد على الأصل، وفي إخباره على غير اجتهاد على الأصل أن الفجر قد طلع تحريم الأكل الذي هو حلال لي وتحليل الصلاة التي هي حرام علي أن أصلها إلا في وقتها، وفي إخبار الحاكم على غير أصل لرجل له أربع نسوة أن واحدة قد حرمت عليه تحريم امرأة كانت له وتحليل الخامسة له، فيكون كل واحد من هؤلاء، وقد أحل وحرّم برأي نفسه ولجاز أن يجتهد الأعمى، فيصلّي برأيه ولا رأي له ولجاز أن يصلّي الأعمى، ولا يدري قد أحل وحرّم برأي نفسه ولجاز أن يجتهد الأعمى، فيصلّي برأيه ولا رأي له ولجاز أن يصلّي الأعمى، ولا يدري أزال الشمس أم لا؟ برأي نفسه ولجاز أن يصوم رمضان برأي نفسه أن الهلال قد طلع ولجاز إذا كانت دلائل القبلة أن يدع الرجل النظر إليها والاجتهاد عليها ويعمل في ذلك برأي نفسه على غير أصل كما إذا كان الكتاب والسنة موجودين فأمره بترك الدلائل وأمره بجتهاد برأيه، وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لقوله تبارك وتعالى ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ولقوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْاَيْضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ولقول رسول الله ﷺ: صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَلِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَكِنْ إِذَا يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ عِلْمُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُمَا أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ بِرَأْيِهِ بِغَيْرِ قِيَاسٍ عَلَيْهِمَا؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ عَلَى غَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، فَلَا يَعدُو أَنْ يَصِيبَ أَوْ يَخْطِئَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى الْأَصُولِ الَّتِي أَمَرَ بِاتِّبَاعِهَا، فَيَكُونُ إِذَا اجْتَهِدَ

عليها مؤدياً لقضيه، فقد أباح لكل من لم يعلم الكتاب والسنة وجهلها أن يكون رأي نفسه، وإن كان أجهل الناس كلهم فيما ليس فيه كتاب ولا سنة مثل رأي من علم الكتاب والسنة؛ لأنه إذا كان أصله أن من علمهما واجتهد على غيرهما جاز له فما معنى من علمهما، ومن لم يعلمهما في موضع الاجتهاد إذا كان على غيرهما إلا سواء؟ غير أن الذي علمهما يفضل الذي لم يعلمهما بما نصاً فقط فأما موضع الاجتهاد، فقد سوى بينهما؛ فكان قد جعل العالمين والجاهلين في درك علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء؛ فكان للجاهلين إذا نزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدرك قياساً أن يكون هو فيه والعالم سواء، وأن يقتدي برأي نفسه؛ لأنه إذا كان العالم عنده إنما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستترى في هذا المعنى ولكان كل من رأى رأياً فاستحسنه جاهلاً كان أو عالماً جاز له إذا لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة، وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصاً، وكان قد جعل رأي كل أحد من الأدمين الجاهل والعالم منهم أصلاً يتبع كما تتبع السنة؛ لأنه إذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه ورأه حقاً له وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله ﷺ وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضع مقاماً عظيماً بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله ﷺ.

فإن قيل: فقد أمر النبي ﷺ سغداً أن يحكم في بني قريظة فتحكم برأيه، فقال رسول الله ﷺ: وافقت حكم الله عز وجل فيهم ففي هذا دليل على أنه إنما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي ﷺ: وأن قولاً من أصحاب النبي ﷺ خرج لهم حوت من البحر ميت فأكلوه، ثم سألوا عنه النبي ﷺ، فقال: هل بقي معكم من لحمه شيء؟ ففي هذا دليل على أنهم إنما أكلوه يومئذ برأي أنفسهم، وأن النبي ﷺ كان يبعث عماله وسراياه ويأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله، وقد فعل بعضهم شيئاً في بعض مغازيهم فكره ذلك رسول الله ﷺ وهو الرجل الذي لا بأس بالشجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل أن يلقي نفسه في النار والذي جاء بالهدية، وكل هذا فعلوه برأيهم فكره ذلك رسول الله ﷺ والرجل الذي قال أسلمت لله فقتل فكره ذلك رسول الله ﷺ؟

قيل له: فما احتججت من هذا يشبه أنه لنا دونك.

أما أولاً، فأمر رسول الله ﷺ لسراياه وأمراته بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمره من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه ما أطاعوا الله، فإذا عصوا الله عز وجل، فلا طاعة لهم عليهم، ففي نفس ما احتججت به أنه إنما أمر الناس بطاعة الله

يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله ﷺ فيجوز لأحد أن يقول براه؛ لأنه لا ميبين لرايه أصواب هو أم خطأ، وإنما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، وإذا غيى علمهما على أحد فالذلائل عليهما؛ لأنهما اللذان رضي الله عز وجل ورسوله ﷺ لعباده وأمروا باتباعه ﷺ.

فإن قيل: فقد أكلوا الخوت بغير حضور النبي ﷺ بلا أصل عندهم؟

قيل: لموضع الضرورة والحاجة إلى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله.

الآن ترى أنهم سألوا عن ذلك أو لا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده إذ لم يكن بهم ضرورة إلى أكله أمسكوا إذ لم يكن عندهم أصل حتى سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك؟

٣- مشاورة القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب للقاضي أن يشاور، ولا يشاور في أمره إلا عالماً بكتاب وسنة وآثار وأقوال الناس وعاقلاً يعرف القياس، ولا يحرف الكلام، ووجهه، ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالماً بلسان العرب، ولا يشاوره إذا كان هذا مجتمعاً فيه حتى يكون مأموناً في دينه لا يقصد إلا قصد الحق عنده، ولا يقبل ممن كان هكذا عنده شيئاً أشار به عليه على حال حتى يخبره أنه أشار به من خبر يلزم، وذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو من قياس على أحدهما، ولا يقبل منه، وإن قال: هذا له حتى يعقل منه ما يعقل فيفقه عليه فيعرف منه معرفته، ولا يقبله منه، وإن عرفه هكذا حتى يسأل هل له وجه يحتمل غير الذي قال؟ فإن لم يكن له وجه يحتمل غير الذي قال أو كانت سنة، فلم يختلف في روايتها قبله، وإن كان للقرآن وجهان أو كانت سنة رويت مختلفة أو سنة ظاهرها يحتمل وجهين لم يعمل بساخذ الوجهين حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على أن الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه، وهكذا يعمل في القياس لا يعمل بالقياس أبداً حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصح في المصدر من الذي ترك ويحرم عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسنت؛ لأنه إذا أجاز لنفسه استحسنت أجاز لنفسه أن يشترع في الدين وغير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره، وإن كان أبين فضلاً في العقل والعلم منه، ولا يقضي أبداً إلا بما يعرف، وإنما أمرته بالمشورة؛ لأن المشير ينهيه لما يغفل عنه ويدله من

وطاعة أمرائهم إذا كانوا مطيعين لله، فإذا عصوا، فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأي أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما عملوه مطيعين فيه لله ولرسوله، فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل إلا ما احتججت به أن النبي ﷺ كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأي أنفسهم لكان لنا فيه كفاية، وإن قيل: فقد أجاز رأيي سعيد في بني قريظة ورأي الذين أكلوا الخوت على غير أصل.

قيل أجازوه لصوابه كما يميز رأي كل من رأى ممن يعلم أو لا يعلم إذا كان يحضرتو من يعلم خطاه وصوابه فيجيزه من يعلم ذلك منه إذا أصاب الحق بمعنى إجازته له أنه الحق لا بمعنى رأي نفسه منفرداً دون علمك؛ لأن رأي ذي الرأي على غير أصل قد يصيب، وقد يخطئ، ولم يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأه منه، فقال تعالى ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فأنما من كان رأيه خطأ أو صواباً، فلا يؤمر أحد باتباعه، ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل، فقد أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله ﷺ الذي فرض الله اتباعه؛ فإن كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم به فتكلم به بعد معرفة هذا فأرى للإمام أن منعه، وإن كان غيباً علم هذا حتى يرجع.

فإن قيل فما معنى قوله له أحكم قيل مثل قوله عز وجل ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ على معنى استطابة أنفس المستشارين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك، ووضع الحرب بذلك السبب لا أن برسول الله ﷺ حاجة إلى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والطور على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة إلى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله ﷺ له أحكم على هذا المعنى، وأن يكون قد علم من رسول الله ﷺ سنة في مثل هذا فحكم على مثلها أو يحكم فيوقفه الله تعالى ذكره لأمر رسوله فيعرف رسول الله ﷺ صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله ﷺ في ذلك بطاعة الله عز وجل.

فإن قيل: فيحكم رسول الله ﷺ من قد يخطئ؟

قيل: نعم، ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ إلا الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كما ولي أمراء، ففعل بعضهم بعض ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فودهم في ذلك إلى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عملوا من طاعة الله؛ لأنه ﷺ إنما كان يجوز هذا من سنته؛ لأن الله عز وجل اختصه بوحيه وانتخبه لرسالته فما كان من أمر من أحد أمرائه أقرهم عليه فبطاعة الله عز وجل أقرهم، وما كره لهم بأن كانوا فعلوه طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم، وليس

الأخبار على ما لعله أن يجمله.

فأما أن يقلّد مشيراً، فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ، وإذا اجتمع له علماء من أهل زمانه أو افترقوا فسواء ذلك كله لا يقبله إلا تقليداً لغيرهم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يدلّونه عليه حتى يعقله كما عقلوه؛ فإن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله، وإذا سمع الاختلاف ميزه، فلا ينبغي له أن يقضي، ولا ينبغي لأحد أن يستقصيه وينبغي له أن يتحرى أن يجمع المختلفين؛ لأنه أشدّ لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض، يعيب بعضهم قول بعض حتى يتبين له أصحّ القولين على التقليد أو القياس.

٤ - حكم القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حكم القاضي بحكم، ثم رأى الحق في غيره؛ فإن رأى الحق في الحادث بأنه كان خالف في الأول كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أصحّ المعنيين فيما احتمل الكتاب أو السنة نقض قضاء الأول على نفسه، وكلّ ما نقض على نفسه نقضه على من قضى به إذا رفع إليه، ولم يقبله ممن كتب به إليه، وإن كان إنما رأى قياساً محتملاً أحسنّ عنده من شيء قضى به من قبل والذي قضى به قبل يحتمل القياس ليس الآخر بآيّن حتى يكون الأول خطأ في القياس يستأنف الحكم في القضاء الآخر بالذي رأى آخراً، ولم ينقض الأول، وما لم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكم به قبله، ولا أحبّ له أن يكون منفذاً له، وإن كتب به إليه قاضٍ غيره؛ لأنه حيثنوّ مبتدئ الحكم فيه، ولا يبتدئ الحكم بما يرى غيره أصوب منه، وليس على القاضي أن يتعقب حكم من كان قبله؛ فإن تظلم محكوم عليه قبله نظر فيما تظلم فيه؛ فإن وجده قضى عليه بما وصفت في المسألة الأولى من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فهذا خطأ يردّه عليه لا يسعه غيره، وإن لم يكن خلاف واحد من هؤلاء أو كان يراه باطلاً بأن قياساً عنده أرجح منه وهو يحتمل القياس لم يردّه؛ لأنه إذا احتمل المعنيين معاً فليس يردّه من خطأ يبين إلى صواب يبين كما يردّه في خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع من خطأ يبين إلى صواب يبين.

قال: وإذا تناقذ الخصمان بينهما وحجتهما عند القاضي، ثم مات أو عزل أو ولى غيره لم يحكم حتى يعيدا عليه حجتهما ويثبتهما، ثم يحكم وينبغي أن يخفف في المسألة عن يثبتهما إن كانوا ممن يسأل عنه، وهكذا شهوده يعيد تعديلهم ويخفف في المسألة، ويوزجها لئلا تطول.

ويحب للقاضي والوالي أن يولّي الشراء له والبيع رجلاً

مأموناً غير مشهور بأنه يبيع له، ولا يشتري خوف الحاباة بالزيادة له فيما اشترى منه أو النقض فيما اشترى له، فإن هذا من مآكل كثير من الحكام، وإن لم يفعل لم أفسد له شراء ولا يبع إلا أن يستكره أحداً على ذلك إلا بما أفسد به شراء السوق.

قال: ولا أحبّ لحاكم أن يتخلف عن الوليمة إذا دعِيَ لها، ولا أحبّ له أن يجيب وليمة بعض ويترك بعضاً إنما أن يجيب كلاً أو يترك كلاً ويعتذر ويسألهم أن يحلّوه ويعذروه ويعود المرضي ويشهد الجنائز ويأتي الغائب عند قدومه ومخرجه.

قال: وإذا تحاكم إلى القاضي أعجمي لا يعرف لسانه لم يقبل الترجمة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك اللسان لا يشكان فيه؛ فإن شكاً لم يقبل ذلك عنهما وأقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه ما يقبل في الشهادة ويردّ فيه ما يردّ فيها.

٥ - مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة

الشهود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشهود عند القاضي؛ فإن كانوا مجهولين كتب حلية كل واحد منهم ورفع في نسبه إن كان له نسب أو ولاته إن كان يعرف له ولاته. وسأله عن صناعته إن كان له صناعة وعن كنيته إن كان يعرف بكنية وعن مسكنه وموضع بيعاته ومصلاه.

وأحبّ له إن كان الشهود ليسوا ممن يعرف بالحال الحسنة البرزة والعقل معها أن يفرقهم، ثم يسأل كل واحد منهم على حديثه عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه، ومن حضره وهل جرى ثم كلام، ثم يثبت ذلك كله، وهكذا أحبّ إن كان ثم حال حسنة، ولم يكن سيد العقل أن يفعل به هذا ويسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله عن مثل ما يسأل ليستدل على عورة إن كانت في شهادته أو اختلاف إن كان في شهادته وشهادة غيره فيطرح من ذلك ما لزمه طرحه ويلزم ما لزمه إثباته، وإن جمع الحال الحسنة والعقل لم يفقه، ولم يفرقهم، وأحبّ للقاضي أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والأنفس وافري العقول برآء من الشحنة بينهم وبين الناس أو الحيف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصية والماطلة للناس، وأن يكونوا جامعين للأمانة في أديانهم، وأن يكونوا أهل عقول لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسناً ويقول قبيحاً، فيكون ذلك جرحاً عندهم أو يسألوه عن صديقه فيخفي قبيحاً ويقول حسناً، فيكون ذلك تعديلاً عنهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجزئ الحاكم على أن لا

يعرف له صاحب مسألة فيحتاج له.

لخفائه ولما وصفت من الاختلاف إلا بتصریح الجارح، ولا يقبل التعديل إلا بأن يوقفه المعدل عليه، فيقول عدل عليّ ولي، ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به؛ فإن كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه، وإن كانت معرفته به ظاهرة حادثة لم يقبل ذلك منه.

٦- ما تجوز به شهادة أهل الأهواء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك منهم متقادماً منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم، فلم تعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم ردّ شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلّله ورآه استحلّ فيه ما حرّم عليه ولا ردّ شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدّم والمال أو المفريط من القول، وذلك أنا وجدنا الدّماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك، وجدنا متأولين يستحلونها بوجوه، وقد رغب لهم نظراؤهم عنها، وخالقوهم فيها، ولم يردوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم فكلّ مستحلّ بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا تردّ من خطإ في تأويله، وذلك أنه قد يستحلّ من خالفه الخطأ إلا أن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل؛ لأنه يراه حلال الدّم أو حلال المال فتردّ شهادته بالزور أو يكون منهم من يستحلّ أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فيحلف له على حقّه ويشهد له بالبت، ولم يحضره، ولم يسمعه فتردّ شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يباين الرجل المخالف له مبينة العداوة له فتردّ شهادته من جهة العداوة فأي هذا كان فيهم أو في غيرهم عن لا ينسب إلى هوى رددت شهادته وآيهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركاً بالله أو معصية له يوجب عليها النار أولى أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها.

وكذلك إذا كانوا تمّا يشتم قوماً على وجه تأويل في شتمهم لا على وجه العداوة، وذلك أنا إذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدّماء كانت شهادتهم بشتم الرجال أولى أن لا تردّ؛ لأنه متأولّ في الوجهين والشتم أخفّ من القتل فأمّا من يشتم على العصية أو العداوة لنفسه أو على ادّعائه أن يكون مشتماً مكافئاً بالشتم فهذه العداوة لنفسه، وكلّ هؤلاء تردّ شهادته عن شتمه على العداوة.

وأما الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث، فيقول كفوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه؛ لأنه يغلط أو

قال وأرى أن يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسماء من شهدوا له، ومن شهدوا عليه، وقدر ما شهدوا فيه، ثم لا يسألون أحداً عنهم حتى يخبره بمن شهدوا له، وشهدوا عليه، وقدر ما شهدوا فيه، فإن المسئول عن الرجل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدواً للمشهود عليه أو حقاً عليه أو شريكاً فيما شهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في اليسر ويقف في الكثير، ولا يقبل تعديله إلا من اثنين ولا المسألة عنه إلا من اثنين ويخفي على كلّ واحد منهما أسماء من دفع إلى الآخر لتتفق مسائلهما أو تختلف؛ فإن اتفقت بالتعديل قبلها، وإن اختلفت أعادها مع غيرهما؛ فإن عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح إلا من شاهدين، وكان الجرح أولى من التعديل؛ لأنّ التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن.

قال: ولا يقبل الجرح من أحد من خلق الله فقيه عاقل دين ولا غيره إلا بأن يقفه على ما يجرحه به، فإذا كان ذلك تمّا يكون جرحاً عند الحاكم قبله منه، وإذا لم يكن جرحاً عنده لم يقبله، فإن الناس يختلفون، ويتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر، فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل، وإن كان صالحاً أن يقول لرجل ليس بعدل ولا رضا ولعمري إن كان عنده كافراً لغير عدل.

وكذلك يسمى بعضهم بعضاً على الاختلاف بالفسق والضلّال فيجرحونهم فيذهب من يذهب إلى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى، وليس هذا بموضع جرح لأحد.

وكذلك من يجرّح من يستحلّ بعض ما يحرم هو من نكاح المتعة، ومن إتيان النساء في أدبارهنّ وأشباه ذلك تمّا لا يكون جرحاً عند أهل العلم، فلا يقبل الجرح إلا بالشهادة من الجارح على المجروح وبالسّماع أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لزمه من الحقّ وأكثر من نسب إلى أن تجوز شهادته بغياً حتى يعتدّ اليسر الذي لا يكون جرحاً لقد حضرت رجلاً صالحاً يجرّح رجلاً مستهلاً يجرّحه فالحق عليه بأي شيء تجرحه؟

فقال: ما يخفى على ما تكون الشهادة به مجروحة، فلمّا قال له: الذي يسأله عن الشهادة لست أقبل هذا منك إلا أن تبيّن قال: رأيته يولّد قائماً قال: وما بأس بأن يولّد قائماً؟

قال ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه، ثمّ يصلي قبل أن يتيه قال أفرأيت فعل فصلّى قبل أن يتيه، وقد نضح عليه؟

قال: لا، ولكنّي أراه سيفعل.

وهذا الضرب كثير في العالمين والجرح خفي، فلا يقبل

وإظهاره السفة، وأما إذا لم يكن ذلك معها لم ترد شهادته من قبل الاستحلال.

٨ - شهادة أهل العصبية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أظهر العصبية بالكلام فدعا إليها وتآلف عليها، وإن لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة؛ لأنه أتى محرماً لا اختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالحجة أطوعهم له وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من إمام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامتهم وخاصتهم، وذلك أن طاعة هؤلاء طاعة عامة كثيرة فكثير الطاعة خير من قليلها، وقد جمع الله تعالى الناس بالإسلام ونسبهم إليه فهو أشرف أنسابهم.

قال: فإن أحب امرؤ فليحب عليه، وإن خص امرؤ قومه بالحجة ما لم يحمل على غيرهم ما ليس يحل له فهذا صلة ليست بعصبية وقل امرؤ إلا وفيه محبوب ومكره فالمكره في حجة الرجل من هو منه أن يحمل على غيره ما حرم الله تعالى عليه من البغي والطعن في النسب والعصبية والبغضة على النسب لا على معصية الله ولا على جنابة من المبغض على المبغض، ولكن بقوله أبغضه؛ لأنه من بني فلان فهذه العصبية المحضة التي ترد بها الشهادة.

فإن قال قائل: ما الحجة في هذا؟

قيل له: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقال رسول الله ﷺ: وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا فَإِذَا صَارَ رَجُلٌ إِلَى خِلافِ أَمْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اسْمُهُ وَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبَبٌ يَعْزُرُ بِهِ يُخْرَجُ بِهِ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ كَانَ مَقِيمًا عَلَى مَعْصِيَةٍ لَا تَأْوِيلَ فِيهَا وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا، وَمَنْ أَقَامَ عَلَى مِثْلِ هَذَا كَانَ حَقِيقًا أَنْ يَكُونَ مُرَدُّوهُ الشَّهَادَةَ.

٩ - شهادة الشعراء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الشعر كلام حسن كحسن الكلام وقبيح كقبيح الكلام غير أنه كلام باقٍ سائرٌ فذلك فضله على الكلام فمن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذاهم والإكثار من ذلك، ولا بان مدح فيكثر الكذب لم ترد شهادته.

ومن أكثر الوقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهراً كثيراً مستعلاً، وإذا رضي مدح الناس بما ليس فيهم حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً مستعلاً كذباً محضاً ردت

بجذته بما لم يسمع، وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجروحاً عنه لو شهد بهذا عليه إلا أن يعرف بعداوة له فترد بالعداوة لا بهذا القول.

وكذلك إن قال: إنه لا يبصر الفتيا، ولا يعرفها فليس هذا بعداوة ولا غيبة إذا كان يقوله لمن يخاف أن يتبعه فيخطئ باتباعه، وهذا من معاني الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة إنما الغيبة أن يؤذي بالامر لا بشهادته لأحد يأخذ به منه حقاً في حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلاً بعبوبه فينصحه في أن لا يغتر به في دينه إذا أخذ عنه من دينه من لا يبصر فهذا كله معاني الشهادات التي لا تعد غيبة.

قال: والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها ممن لا ترد شهادته.

وكذلك لو كان موسراً فنكح أمة مستحلاً لنكاحها مسلمة أو مشركة؛ لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا، وهكذا المستحل الديان بالدينارين والدرهم بالدرهمين يدا بيد والعامل به؛ لأننا نجد من أعلام الناس من يفتي به ويعمل به ويرويه.

وكذلك المستحل لإتيان النساء في أدبارهن فهذا كله عندنا مكروه محرّم، وإن خالفنا الناس فيه فرغنا عن قولهم، ولم يدعنا هذا إلى أن نخرجهم ونقول لهم إنكم حللتم ما حرم الله وأخطأتم؛ لأنهم يدعون علينا الخطأ كما ندعيهم عليهم وينسبون من قال قولنا إلى أنه حرم ما أحل الله عز وجل.

٧ - شهادة أهل الأشرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من شرب من الخمر شيئاً وهو يعرفها خمرًا، والخمر: العنب الذي لا يخالطه ماء، ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة؛ لأن تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أو لم يسكر، ومن شرب ما سواها من الأشرية من المنصف والخلطين أو تما سوى ذلك تما زال أن يكون خمرًا، وإن كان يسكر كثيره فهو عندنا عظمي بشره أتم به ولا أريد به شهادته، وليس بكثير تما أجزنا عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا والمال المحرم عندنا والفرج المحرم عندنا ما لم يكن يسكر منه، فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرّم عند جميع أهل الإسلام إلا أنه قد حكى لي عن فرقة أنها لا تحرمه، وليست من أهل العلم، فإذا كان الرجل المستحل للأنبذة يحضرها مع أهل السفة الظاهر ويترك لها الحضور للصلوات وغيرها وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروءة

شهادته بالوجهين، وبأحدهما لو انقرد به، وإن كان إنما يمدح فيصدق، ويمسح الصدق أو يفرط فيه بالأمر الذي لا يحض أن يكون كذباً لم ترد شهادته، ومن شيب بامرأة بعينها ليست ممن يحل له وطؤها حين شيب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشيب، وإن لم يكن زنى ردت شهادته، ومن شيب، فلم يسم أحداً لم ترد شهادته؛ لأنه يمكن أن يشيب بامراته، وجاريتيه، وإن كان يسأل بالشعر أو لا يسأل به فسواء.

وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس، وسألهم أموالهم، فإذا لم يعطوه إياها شتمهم. فأما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكروه على الناس فيكره ذلك لهم، ولا ترد شهادتهم؛ لأن أحداً قلما يسلم من هذا إذا كان من أهل الرواية؛ فإن كانت تلك الأحاديث عضّة بحر أو نفي نسب ردت بذلك شهادتهم إذا أكثروا روايتها أو عمدوا أن يرووها فيحدثوا بها، وإن لم يكثرها.

وأما من روى الأحاديث التي ليست بمحض الصدق ولا بيان الكذب، وإن كان الأغلب منها أنها كذب، فلا ترد الشهادة بها.

وكذلك رواية أهل زمانك من الإرجاف، وما أشبهه. وكذلك المزاح لا ترد به الشهادة ما لم يخرج في المزاح إلى عضّة النسب أو عضّة بحر أو فاحشة، فإذا خرج إلى هذا، وأظهره كان مردود الشهادة.

وكذلك رواية أهل زمانك من الإرجاف، وما أشبهه. وكذلك المزاح لا ترد به الشهادة ما لم يخرج في المزاح إلى عضّة النسب أو عضّة بحر أو فاحشة، فإذا خرج إلى هذا، وأظهره كان مردود الشهادة.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال الربيع: سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجره، ولكن خذه على أنه من الفيء.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

المفروضة من غير مسألة كان قابلاً ما لا يحل له؛ فإن كان ذلك ينجي عليه أنه محرّم عليه لم تردّ شهادته، وإن كان لا ينجي عليه أنه محرّم عليه ردّت شهادته.

فأما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غني فقبلها، فلا يجرّم عليه، ولا تردّ بها شهادته.

١٣ - شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من قذف مسلماً حدناه أو لم نحدّه لم تقبل شهادته حتى يتوب، فإذا تاب قبلنا شهادته؛ فإن كان القذف إنما هو بشهادة لم تتم في الزنا حدناه، ثم نظرنا إلى حال الحدود؛ فإن كان من أهل العدل عند قذفه بشهادته قلنا له تب، ولا توبة إلا إكذابه نفسه، فإذا أكذب نفسه، فقد تاب حد أو لم يحد، وإن أبى أن يتوب، وقد قذف، وسقط الحد عنه بعفو أو غيره مما لا يلزم المذوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبداً حتى يكذب نفسه.

وهكذا قال عمر للذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدّهم فتاب اثنان قبل شهادتهما، وأقام الآخر على القذف، فلم يقبل شهادته، ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال لا تجوز شهادته بأنه غير عدل حد أو لم يحد فسواء، ولا تقبل شهادته حتى تحدث له حال يصير بها عدلاً، ويتوب من القيل بما وصفت من إكذابه نفسه، وتجوز شهادة الحدود في القذف إذا تاب على رجل في قذف.

وتجوز شهادة ولد الزنا على رجل في الزنا، وشهادة الحدود في الزنا إذا تاب على الحد في الزنا، وهكذا المقطوع في السرقة، والمقتص منه في الجراح إذا تابوا ليس هنا إلا أن يكونوا عدولاً في كل شيء أو مجروحين في كل شيء إلا ما يشركهم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فشهدوا، فيكونون خصماء أو أظناء أو جازين إلى أنفسهم أو دافعين عنها أو ما تردّ به شهادة العدول.

وهكذا تجوز شهادة البدوي على القروي، والقروي على البدوي، والغريب على الأهل، والأهل على الغريب ليس من هذا شيء تردّ به الشهادة إذا كانوا كلهم عدولاً، وإذا كان معروفاً أن الرجلين قد يتابعان، فلا يحضرهما أحد، ويتشامخان، ولا يحضرهما أحد، ويقتل أحدهما الآخر، ولا يحضرهما أحد فحضور البدوي القروي، والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى، واستشهد عليه جائز، وقد لا يشهد؛ لأنه حاضر يشهد غيره، ثم يتقلّ المشهد أو يموت أو يطمئن إلى صاحبه، فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدوين.

وكذلك قد يكون له شهود غيره يغيثون أو يموتون، فلا

يمنع ذلك البدوي أن تجوز شهادته إذا كان عدلاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعته يؤتى عليه ويأتي له، ويكون منسوباً إليه مشهوراً به معروفاً، والمرأة، لا تجوز شهادة واحد منهما؛ وذلك أنه من اللّهو المكروه الذي يشبه الباطل، وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقطة المروءة، ومن رضي بهذا لنفسه كان مستخفاً، وإن لم يكن محرماً بين التحريم، ولو كان لا ينسب نفسه إليه، وكان إنما يعرف بأنه يطرب في الحال فيترنم فيها، ولا يأتي لذلك، ولا يؤتى عليه، ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته.

وكذلك المرأة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنين، وكان يجمع عليهما، ويغني لذلك فهذا سفه تردّ به شهادته، وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفهاً وديانة، وإن كان لا يجمع عليهما، ولا يغني لهما كرهت ذلك له، ولم يكن فيه ما تردّ به شهادته.

قال: وهكذا الرجل يغني بيوت الغناء، ويغشاها المغنون إن كان لذلك مدمناً، وكان لذلك مستعلناً عليه مشهوداً عليه فهي بمنزلة سفه تردّ بها شهادته.

وإن كان ذلك يقل منه لم تردّ به شهادته لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بين.

فأما استماع الحداء ونشيد الأعراب، فلا بأس به قل أو كثر.

وكذلك استماع الشعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسمع رسول الله ﷺ الحداء، والرجز، وأمر ابن رواحة في سفره، فقال حرك القوم فاندفع يرتجز وأذرك رسول الله ﷺ رجلاً من بني نعيم معهم حاد فأمرهم أن يخذوا، وقال: إن حادينا ونبي من آخر الليل قالوا: يا رسول الله نحن أول العرب جداء بالإبل قال وكيف ذلك؟ قالوا كانت العرب يغير بعضها على بعض فأغار رجل منا فاستاق إبلاً فتبددت فغضب على غلامه فضربه بالعصا فأصاب يده، فقال الغلام: وآذاه، وآذاه قال فجعلت الإبل تجزع قال: فقال هكذا فافعل قال والنبي ﷺ يضحك، فقال ممن أنتم؟ قالوا نحن من مضر، فقال النبي ﷺ: ونحن من مضر فانتسب تلك الليلة حتى بلغ في النسبة إلى مضر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالحداء مثل الكلام، والحديث الحسن باللفظ، وإذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوباً، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: ما أذن الله لشيء أذنه ليني حسن الترتيم

بِالْقُرْآنِ وَأَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ يَقْرَأُ، فَقَالَ: لَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ وَتَحْسِينِ الصَّوْتِ بِهَا بَأْيَ وَجْهِ مَا كَانَ، وَاحِبٌ مَا يَقْرَأُ إِلَى حَدَرٍ وَتَحْزِينٍ.

١٦ - الكتاب يتخذهُ القاضي في ديوانه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا شَهِدَ الشَّهَدُ عِنْدَ الْقَاضِي فَيُنْغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ نَسْخَةٌ بِشَهَادَتِهِمْ عِنْدَهُ، وَأَنْ يَتَوَلَّى خَتَمَهَا وَرَفَعَهَا، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَغِيبُ عَنْهُ، وَيُلِيهِ بِيَدَيْهِ أَوْ يُوَلِّيه أَحَدًا بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَأَنْ لَا يَفْتَحَ الْمَوْضِعَ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ الشَّهَادَةُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرِهِ إِلَى خَاتَمِهِ أَوْ عَلَامَتِهِ لَهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَبْعِدَ مِنْهُ، وَأَنْ يَتَرَكَّ فِي يَدَيِ الْمَشْهُودِ لَهُ نَسْخَةٌ تِلْكَ الشَّهَادَةُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَخْتَمُ الشَّهَادَةَ، وَيُدْفَعُهَا إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ، وَلَيْسَ فِي يَدَيْهِ نَسْخَتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْعَلُ عَلَى الْخَاتَمِ، وَيَعْرِفُ الْكِتَابَ، وَإِنْ أَغْفَلَ، وَلَمْ يَمْعَلْ نَسْخَتَهَا عِنْدَهُ، وَخَتَمَ الشَّهَادَةَ، وَدَفَعَهَا إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ، ثُمَّ أَحْضَرَهَا، وَعَلَيْهَا خَاتَمُهُ لَمْ يَقْبَلْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَحْفَظُهَا أَوْ يَحْفَظُ مَعْنَاهَا؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُهَا، وَلَا مَعْنَاهَا، فَلَا يَقْبَلُهَا بِالْخَاتَمِ، فَقَدْ يَغْيِرُ الْكِتَابَ، وَيَغْيِرُ الْخَاتَمَ، وَآكِرُهُ قَبُولُهُ أَيْضًا تَوْقِيعَهُ بِيَدِهِ لِلشَّهَادَةِ، وَلِإِقَاعِ الْكِتَابِ بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَمْعَلُ فِي إِقَاعِهِ وَلِإِقَاعِ كَاتِبِهِ شَهِدَ فَلَانَ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ كَذَا وَكَذَا دِينَارٌ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَوْ هِيَ دَارٌ كَذَا شَهِدَ بِهَا فُلَانٌ لِفُلَانٍ حَتَّى لَا يَدْعُ فِي الشَّهَادَةِ مَوْضِعًا فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَوْقَعَهُ بِيَدَيْهِ، فَإِذَا عَرَفَ كِتَابَهُ، وَذَكَرَ الشَّهَادَةَ أَوْ عَرَفَ كِتَابَ كَاتِبِهِ، وَذَكَرَ الشَّهَادَةَ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ، وَخَيْرٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ النَّسْخُ كُلُّهَا عِنْدَهُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ الْحُكْمَ أَخْرَجَهَا مِنْ دِيَوَانِهِ، ثُمَّ قَطَعَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ؛ فَإِنْ ضَاعَتْ مِنْ دِيَوَانِهِ، وَمَنْ يَدِي صَاحِبِهَا الَّذِي أَوْقَعَ لَهُ، فَلَا يَقْبَلُهَا إِلَّا بِشَهَادَةِ قَوْمٍ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ الْقَوْمِ كِتَابَهُ كَانُوا أَوْ غَيْرَ كِتَابِهِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ قَوْمٌ عَلَى أَنَّهُ حَكَمَ لِرَجُلٍ، وَلَا يَذْكُرُ هُوَ حُكْمَهُ لَهُ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ حُكْمًا جَدِيدًا بِمَا شَهِدُوا بِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ، وَهُوَ يَدْفَعُهُ، وَلَكِنَّهُ يَدْعُهُ، فَلَا يَبْطُلُ، وَلَا يَحْفَقُ، وَإِذَا رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَجَازَهُ كَمَا يَجِيزُ الشَّهَادَةَ عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَلِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ مَا يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا جَاءَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ، وَهُوَ حَاكِمٌ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ حَكَمَ بِمَا شَهِدَ بِهِ هَؤُلَاءِ عَلَيْهِ، وَدَفَعَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْفِذَهُ إِنَّمَا يَنْفِذُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ.

١٧ - كتاب القاضي إلى القاضي

قَالَ: وَيَقْبَلُ الْقَاضِي كِتَابَ كُلِّ قَاضٍ عَدْلٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ تَأَكَّدَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْشَى الدَّعْوَةَ بِغَيْرِ دَعَاءٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَسْتَحِلُّ صَاحِبُ الطَّعَامِ فَتَابِعَ ذَلِكَ مِنْهُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَأْكُلُ مَحْرَمًا إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ لِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ طَعَامُ سُلْطَانٍ أَوْ رَجُلٍ يَتَشَبَّهُ بِالسُّلْطَانِ فَيَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ فَهَذَا طَعَامٌ عَامٌّ مَبَاحٌ، وَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَمَنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ تَمَّا وَصَفْنَا أَنَّ الشَّهَادَةَ تَرُدُّ بِهِ، فَإِنَّمَا تَرُدُّ شَهَادَتَهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِذَا تَابَ وَنَزَعَ قَبْلَ شَهَادَتِهِ.

قَالَ: وَإِذَا نَثَرَ عَلَى النَّاسِ فِي الْفَرْحِ فَأَخَذَهُ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ لَمْ يَكُنْ هَذَا تَمَّا يَجْرِجُ بِهِ شَهَادَةٌ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا مَبَاحٌ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ مَالَكِهِ إِنَّمَا طَرَحَهُ لِمَنْ يَأْخُذُهُ.

فَأَمَّا أَنَا فَافْكِرْهُ لِمَنْ أَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنْ أَخْذِهِ، وَلَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِغَلْبَةٍ لِمَنْ حَضَرَهُ إِمَّا بِفَضْلِ قُوَّةٍ، وَإِمَّا بِفَضْلِ قَلْبَةٍ حَيَاءٍ، وَالْمَالِكُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَصْدَهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ قَصْدَ الْجَمَاعَةِ فَافْكِرْهُ لَأَخْذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حَظَّهُ مِنْ حَظٍّ مِنْ قَصْدٍ بِهِ بِلَا أَذْيَةٍ، وَأَنَّهُ خَلْسَةٌ وَسَخْفٌ.

١٤ - كتاب القاضي

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا يَنْبَغِي عِنْدِي لِقَاضٍ، وَلَا لَوَالٍ مِنَ وَلَاؤِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا ذَمِيًّا، وَلَا يَضْعَ الذَّمِّيَّ فِي مَوْضِعٍ يَفْضَلُ بِهِ مُسْلِمًا.

وَيَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِمْ، وَالْقَاضِي أَقْلُ الْخَلْقِ بِهَذَا عَدْرًا، وَلَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَجْمَعَ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا جَائِزًا الشَّهَادَةَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا لَا يَخْذُلُ، وَيَحْرُصُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا لَا يُوْتَى مِنْ جِهَالَةٍ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ نَزْهًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ؛ فَإِنْ كَتَبَ لَهُ عِنْدَهُ فِي حَاجَةٍ نَفْسَهُ وَضِيعَتَهُ دُونَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بَأْسَ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَتَبَ لَهُ رَجُلٌ غَيْرُ عَدْلٍ.

١٥ - القسم

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْقَسَامُ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا وَصَفْتُ مِنَ الْكُتَابِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاسِمُ إِلَّا عَدْلًا مُقْبُولًا

ولم ينفذه، وخلق بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى، ولا يشركه بأن يكون مبتدئاً للحكم به، وهو يراه باطلاً، ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها، ولا يقبلها حتى تثبت إثباتاً بيناً والقول في الحدود اللاتية لله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي، والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده، فإذا قبلها لم يقبلها إلا قاطعة.

قال: وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فأتى ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسيه أو لم يرفع أو نسيه إلى صناعته أو لم ينسبه إليها أخذ به، وإن أنكر لم يؤخذ به حتى تقوم بينة أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب، فإذا رفع في نسيه أو نسيه إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرف به فأنكره فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق، وإن كان في ذلك البلد أو غيره رجلاً يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه، وقال: قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم، وقد يكون به من غير أهله ممن يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشيء حتى يبين بشيء لا يوافق غيرهم أو يقرأ أو تقطع بينة على أنه المكتوب عليه؛ فإن لم يكن هذا لم يؤخذ به.

قال: وإذا كان بلد به قاضيان كبغداد فكتب أحدهما إلى الآخر بما ثبتت عنده من البينة لم ينفع له أن يقبلها حتى تعاد عليه إنما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها إثباته، وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا بينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي.

١٨ - أجر القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي أن يعطى أجر القسم من بيت المال، ولا يأخذون من الناس شيئاً؛ لأن القسم حكام؛ فإن لم يعطوه خلتي بين القسم وبين من يطلب القسم، واستأجروهم بما شاءوا قل أو كثر، وإن كان في المقسوم لهم أو المقسوم عليهم صغير فأمز بذلك وليه، فإذا جعلوا له معاً جعلاً على قسم أرض فذلك صحيح؛ فإن سموا على الكل فهو على قدر شيئاً معلوماً أو على كل نصيب شيئاً معلوماً، وهم بالغون يملكون أموالهم فجائز، وإن لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الأنصبة لا على العدد، ولو جعلته على العدد أوشكت أن أخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له، فإذا أنا أدخلت عليه بالقسم إخراجاً من ماله، ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل، والكثير بقدر الكثير، وإن في نفسي من الجعل على

بشاهدين عدلين، ولا يقبله بشاهدين عدلين حتى يفتحته، ويقراه عليهما، ويشهدا على ما فيه، وإن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأه بمحضرتيهما أو قرأ عليهما، وقال أشهدا أن هذا كتابي إلى فلان، فإذا شهدا على هذا قبله، وإذا لم يشهدا على هذا، ولم يزيدا على أن يقولوا هذا خاتمته، وهذا كتابه دفعه إلينا لم يقبله.

وقد حضرت قاضياً جاءه كتاب قاض مخطوم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان بن فلان إليك دفعه إلينا، وقال أشهدا عليه، ففتحته، وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه فض كتاباً آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه، ووقف عن إنفاذه، وأخبرني هو أو من أئق تخبره أنه رد إليه الكتاب يحكي له كتاباً فأنكر كتابه الآخر، وبلغه أو ثبت عنده أنه كتب الكتاب، وختمه فاحتل له فوضع كتاباً مثله مكانه، ونحى ذلك الكتاب، وأشهد على ذلك الكتاب، وهو يرى أنه كتابه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما كان هذا موجوداً لم يجوز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب، ويقضوه قبل أن يغيب عنهم، وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم، ويوقعوا شهادتهم فيه، فلو أنكسر خاتمته أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله، وليس في الخاتم معنى إنما المعنى فيما قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في إذكاء الحقوق، وكتب التسليم بين الناس.

قال: وإذا كتب القاضي إلى القاضي بما ثبتت عنده، ثم مات القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل كتابه إلى القاضي المكتوب إليه، ثم وصل قبله، ولم تمتع من قوله بموته، ولا عزله؛ لأنه يقبل بينته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم، ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه.

قال: ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكتيته فسواء، وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله ألا ترى أنني إنما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب، ولا أنظر إلى الرسالة، ولا الكلام غير الحكم، ولا الاسم، فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كتاب القاضي كتابان أحدهما كتاب يثبت فهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم، والآخر كتاب حكم منه، فإذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا؛ فإن كان حكم بحق أنفذه له، وإن كان حكم عنده بباطل لا يشك فيه لم ينفذه له، ولم يثبت له الكتاب، وإن كان حكم له بشيء يراه باطلاً، وهو مما اختلف الناس فيه؛ فإن كان يراه باطلاً من أنه يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يردّه، وإن كان مما يمتلئ القياس، ويحتمل غيره، وقلماً يكون هذا أثبت له،

وَالسَّهْمُ الَّذِي يَلِيهِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ النَّصْفِ فَهُوَ لَهُ، وَالسَّهْمَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِهِ، ثُمَّ يُقَالُ ادْخُلْ يَدَكَ فَاخْرُجْ بِنَدَقَةٍ عَلَى السَّهْمِ الْفَارِغِ الَّذِي يَلِي مَا خَرَجَ، فَإِذَا خَرَجَ فِيهَا اسْمُ رَجُلٍ فَهُوَ كَمَا وَصَفَتْ حَتَّى تَنْفَذَ السَّهْمَانِ، وَإِذَا قَسَمَ أَرْضًا فِيهَا أَصْلٌ أَوْ بِنَاءٌ أَوْ لَا أَصْلَ فِيهَا وَلَا بِنَاءً، فَإِنَّمَا يَقْسِمُهَا عَلَى الْقِيَمَةِ لَا عَلَى الذَّرْعِ فَيَقْوَمُهَا قِيَمًا، ثُمَّ يَقْسِمُهَا كَمَا وَصَفَتْ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ عَلَيْهِمْ بِالْغَيْنِ فَاخْتَارُوا أَنْ يَقْسِمَهَا عَلَى الذَّرْعِ، ثُمَّ نَعَيْدَ عَلَيْهَا الْقِيَمَةَ، ثُمَّ يَضْرِبُ عَلَيْهَا بِالسَّهْمَانِ فَالْيَهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ عَلَى مَوْضِعِ اخْتِذِهِ، وَإِذَا فَضَلَ رَدُّ فِيهِ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ فَضْلًا إِنْ كَانَ فِيهِ لَمْ يُجْزِ الْقِسْمَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَلْزِمَ عَلَى هَذَا إِلَّا بَعْدَمَا يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَوْضِعَ سَهْمِهِ، وَمَا يَلْزِمُهُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ، فَإِذَا عَلِمَهُ كَمَا يَعْلَمُ الْبَيُوعُ، ثُمَّ رَضِيَ بِهِ أَجَزَتْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا كُنْتَ الزَّهْمُ الْقِرْعَةَ الْأَوَّلَى، وَلَهُمْ أَنْ يَقْضَوْهُ مَتَى شَاءُوا، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ أَوْ مَوْلَى عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِ هَذَا الْقِسْمَ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْقِسْمُ حَتَّى يَجِيرَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كَمَا وَصَفَتْ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ يُخْرَجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا شَيْءَ لَهُ، وَلَا عَلَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ خَرَجَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ.

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمَ الرَّجُلُ الدَّارَ بَيْنَ الْقَوْمِ فَيَجْعَلَ لِبَعْضِهِمْ سَفَلًا، وَلِبَعْضِهِمْ عُلُوًّا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُكْمِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ السَّفَلَ مَلَكَ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْهَوَاءِ، فَإِذَا أُعْطِيَ هَذَا سَفَلًا لَا هَوَاءَ لَهُ، وَأُعْطِيَ هَذَا عُلُوًّا لَا سَفَلَ لَهُ، فَقَدْ أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ أَصْلِ مَا يَمْلِكُ النَّاسُ، وَلَكِنَّهُ يَقْسِمُ ذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ، وَلَا يُعْطِي أَحَدًا بَقْعَةً إِلَّا مَا مَلَكَه مَا تَحْتَهَا، وَهَوَاءَهَا، وَإِنْ كَانَ فِي النَّاسِ قِسَامٌ عَدُولٌ أَمْرُ الْقَاضِي مِنْ يَطْلُبُ الْقِسْمَ أَنْ يُخْتَارُوا لَأَنْتَهُمْ قِسَامًا عَدُولًا إِنْ شَاءُوا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ رَضُوا بِوَاحِدٍ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْرَكَ بَيْنَ قِسَامِهِ فِي الْجَعْلِ فَيَتَحَكَّمُوا عَلَى النَّاسِ، وَلَكِنْ يَدْعُ النَّاسُ حَتَّى يَسْتَأْجِرُوا لَأَنْتَهُمْ مِنْ شَاءُوا.

٢٠ - مَا يَرُدُّ مِنَ الْقِسْمِ بِادِّعَاءِ بَعْضِ الْمَقْسُومِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَسَمَ الْقِسَامَ بَيْنَهُمْ فَادَّعَى بَعْضُ الْمَقْسُومِ بَيْنَهُمْ غُلَطًا كَلَّفَ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا يَقُولُ مِنْ الْغُلَطِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا رَدُّ الْقِسْمِ عَنْهُ.

قَالَ: وَإِذَا قَسَمَتِ الدَّارَ بَيْنَ نَفَرٍ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَوْ لِحَقِ الْمَيِّتِ دَيْنٌ فَبِيعَ بَعْضُهَا انْتَقَضَ الْقِسْمُ، وَيُقَالُ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ إِنْ تَطَوَّعْتَ أَنْ تَعْطُوا أَهْلَ الدِّينِ، وَالْوَصِيَّةُ أَنْفَذْنَا الْقِسْمَ بَيْنَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَطَوَّعُوا، وَلَمْ نَجِدْ لِلْمَيِّتِ مَالًا إِلَّا هَذِهِ الدَّارَ بَعْنَا مِنْهَا وَنَقَضْنَا الْقِسْمَ.

قَالَ: فَإِذَا جَاءَ الْقَوْمُ فَتَصَادَقُوا عَلَى مَلِكٍ دَارٍ بَيْنَهُمْ،

الصَّغِيرِ، وَإِنْ قُلْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يَسْتَدْرِكُ لَهُ بِالْقِسْمِ أَغْبَطَ لَهُ تَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الْجَعْلِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ أَجْعَلَ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَهُوَ يَمْنُ لَا رَضًا لَهُ شَيْءٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا شَهِدَ الْقِسَامُ عَلَى مَا قَسَمُوا قِسْمًا ذَلِكَ بِأَمْرِ الْقَاضِي أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يُجْزِ شَهَادَتُهُمُ لَشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَقْسُومَ عَلَيْهِمْ لَوْ أَنْكَرُوا إِنَّهُمْ لَمْ يَقْسِمُوا عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَعْلٌ، وَلَا بَدْلٌ لِلْقِسَامِ مِنْ أَنْ يَأْتُوا بِشَهَادَةٍ غَيْرِ أَنْفُسِهِمْ عَلَى فِعْلِهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا تَرَاضَى الْقَوْمُ بِالْقَاسِمِ يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ كَانَ بَصِيرًا بِالْقِسْمِ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَصِيرًا بِهِ فَقَسَمَ، فَلَا أَنْفَذَ قِسْمَهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ أَمْرِ الْحَاكِمِ حَتَّى يَتَرَاضُوا بَعْدَمَا يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا صَارَ لَهُ، فَإِذَا رَضُوا أَنْفَذَتْ بَيْنَهُمْ كَمَا أَنْفَذَ بَيْنَهُمْ لَوْ قَسَمُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ أَوْ غَائِبٌ أَوْ مَوْلَى عَلَيْهِ لَمْ أَنْفَذْ مِنَ الْقِسْمِ شَيْئًا إِلَّا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا كَانَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ نَفَذَ، وَإِذَا تَدَاعَى الْقَوْمُ إِلَى الْقِسْمِ، وَأَبَى عَلَيْهِمْ شُرَكَائِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ مَا تَدَاعَوْا إِلَيْهِ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَ حَتَّى يَتَفَقَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مَقْسُومًا أَجْرَتَهُمْ عَلَى الْقِسْمِ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَقَّ الْبَقِيَّةُ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِمْ إِذَا بَعْضُ بَيْنَهُمْ، وَأَقُولُ لَنْ كَرِهَ الْقِسْمَةَ إِنْ شِئْتُمْ جَعَلْتُ لَكُمْ حَقَّكُمْ؛ فَكَانَتْ مَشَاعَةً تَتَفَقَّعُونَ بِهَا، وَأَخْرَجْتُ لَطَالِبِ الْقِسْمِ حَقَّهُ كَمَا طَلَبَهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ قَسَمْتُ بَيْنَكُمْ نَفْعَكُمْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَنْفَعَكُمْ، وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمُ الْقِسْمَ، وَهُوَ لَا يَتَفَقَّعُ بِحَقِّهِ، وَلَا غَيْرِهِ لَمْ أَقْسِمَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ هَذَا مِثْلَ السَّيْفِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَوْ الْعَبْدِ، وَمَا أَشْبَهُهُ، فَإِذَا طَلَبُوا مِنِّي أَنْ أُبَيِّعَ لَهُمْ فَاقْسِمَ بَيْنَهُمُ الثَّمَنُ لَمْ أُبَيِّعْ لَهُمْ شَيْئًا، وَقُلْتُ لَهُمْ تَرَاضُوا فِي حَقِّكُمْ فِيهِ بِمَا شِئْتُمْ كَأَنَّهُ كَانَ مَا بَيْنَهُمْ سَيْفٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ غَيْرُهُ.

١٩ - السَّهْمَانِ فِي الْقِسْمِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ إِذَا أَرَادَ الْقِسْمَ أَنْ يَحْصِيَ أَهْلَ الْقِسْمِ، وَيَعْلَمُ مَبْلَغَ حَقِّقِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ لَهُ سَدَسٌ وَثَلَاثُ وَنِصْفٌ قَسَمَهُ عَلَى أَقْلِ السَّهْمَانِ، وَهُوَ السَّدَسُ فَجَعَلَ لِصَاحِبِ السَّدَسِ سَهْمًا، وَلِصَاحِبِ الثَّلَاثِ سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِ النَّصْفِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، ثُمَّ قَسَمَ الدَّارَ سِتَّةَ أَجْزَاءَ، وَكُتِبَ أَسْمَاءُ أَهْلِ السَّهْمَانِ فِي رَقَاعٍ مِنْ قَرَاتِيصٍ صَخَارٍ، ثُمَّ أَدْرَجَهَا فِي بَنْدُقٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ دَوَّرَ الْبَنْدُقَ، فَإِذَا اسْتَوَى دَرَجُهُ، ثُمَّ الْقَاهِ فِي حَجَرٍ رَجُلٌ لَمْ يُحْضِرْ الْبَنْدُقَةَ وَلَا الْكِتَابَ أَوْ حَجَرٍ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ، ثُمَّ جَعَلَ السَّهْمَانِ قِسْمًا أَوَّلًا وَثَانِيًا وَثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ ادْخُلْ يَدَكَ وَأَخْرَجَ عَلَى الْأَوَّلِ بَنْدُقَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا أَخْرَجَهَا فَضَّهَا، فَإِذَا خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِهَا جَعَلَ لَهُ السَّهْمَ الْأَوَّلَ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ السَّدَسِ فَهُوَ لَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الثَّلَاثِ فَهُوَ لَهُ،

قياس؛ فإن لم يبن ذلك له لم يقطع حكماً حتى يتبين له، ويستظهر برأي أهل الرأي.

قال: وإذا أشاروا عليه بشيء ليس بخبر، فلم يبن له من ذلك أنه الحق عنده لم ينبغ له أن يقضي، ولو كانوا فوقه في العلم؛ لأن العلم لا يكون إلا موجوداً إما خبر لازم، وإما قياس بينه له المرء فيقبله، فإذا بينه له، فلم يقبله، فلا يعدو أن يكون واحداً من رجلين إما رجل صحيح العقل غلط عليه من أشار عليه، فقال له: أنت تجد ما لا تجد، فلا ينبغي أن يقبل من خطي عنده، وإما رجل لا يقبل إذا عقل فهذا لا يحل له أن يقضي، ولا لأحد أن ينفذ حكمه، وإذا كنا نرد شهادة المرء على ما لا يقبل مما يشبهه عليه فحكم الحاكم فيما لا يقبل أولى بالرد إلا أن يجده من رفع إليه صواباً فينفذ الصواب حيث كان.

قال: ولا يلقن القاضي الشاهد ويدعه يشهد بما عنده، ولكنه يوقفه، والتوقيف غير التلقين.

قال: ولا ينبغي للقاضي أن يتهر الشاهد، ولا يتعته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته، ويكتب بين يديه أو ناحية، ثم يعرض عليه، والشاهد يسمع، ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث يراه، ولا ينبغي له أن يخلي الكاتب يغيب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة إلا أن يعيده عليه فيعرضه، والشاهد حاضر، ثم يحتم عليها بخاتمها، ويرفعها في قمره.

قال: فإن أراد المشهود أن يأخذ نسختها أخذها، وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين، وحجتهما في موضع واحد، ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما، والشهر الذي كانت فيه ليكون أعراف لها إذا طلبها، فإذا مضت السنة عزلها، وكتب خصومة سنة كذا، وكذا حتى تكون كل سنة معروفة، وكل شهر معروفاً.

قال الشافعي: ﷺ ويسأل عمن جهل عدله سرّاً، فإذا عدل سأل تعديله علانية ليعلم أن المعدل سرّاً هو هذا بعينه؛ لأنه يوافق اسمه اسمه، ونسبه نسبه.

قال: وإذا وجد القاضي في ديوانه شهادة، ولا يذكر منها شيئاً لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم؛ فإن خاف النسيان، والإضرار بالناس تقدّم إذا شهد عنده شهود إليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كتابه، ويوقع على شهادتهم كما وصفت، وإذا ذكر شهادتهم حكم بها، وإلا شهد عليها من تقبل شهادته فيقبله؛ لأنه قد يحتال لكتاب يطرّح في ديوانه الخط فيشبه الخط الخط، والخاتم الخاتم، وهكذا لو كان شاهد يكتب شهادته في منزله، ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها.

وسألو القاضي أن يقسمها بينهم لم أحب أن يقسمها، ويقول إن شئت أن تقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون فافعلوا، وإن أردت قسمي فاثبتوا البيّنة على أصول حقوقكم فيها، وذلك أني إن قسمت بلا بينة فجتهم بشهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غيري كأن شبيهاً أن يجعلها حكماً مني لكم بها، ولعلها لقوم آخرين ليس لكم فيها شيء، فلا تقسم إلا بينة، وقد قيل يقسم، ويشهد أنه إنما قسم على إقرارهم، ولا يعجبني هذا القول لما وصفت، فإذا ترك الميث دوراً متفرقة أو دوراً ورقياً أو دوراً، وأرضين فاصطلح الورثة، وهم بالقون من ذلك على شيء يصير لبعضهم دور بعض لم أردده، وإن تشاحوا فسأل بعضهم أن يقسم له داراً كما هي، ويعطي غيره بقيمتها داراً غيرها بقيمتها لم يكن ذلك له، ويقسم كل دار بينهم فيأخذ كل رجل منهم حقه.

وكذلك الأرضين، والثياب، والطعام، وكل ما احتمل أن يقسم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: العدل يجب على القاضي في الحكم، وفي النظر في الحكم فينبغي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه، والاستماع منهما، والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حجته، وحسن الإقبال عليهما، ولا يخص واحد منهما بإقبال دون الآخر، ولا يدخل عليه دون الآخر، ولا بزيارة له دون الآخر، ولا ينهره، ولا ينهر الآخر وينبغي أن يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه، وأن يغير على من نال من عرض صاحبه بقدر ما يستوجب بقوله لصاحبه، ولا ينبغي له أن يلقن واحداً منهما حجة، ولا بأس إذا جلسا أن يقول تكلما أو يسكت حتى يتبدئ أحدهما، وينبغي أن يبدأ الطالب، فإذا أنفذ حجته تكلم المطلوب، ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه، ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية، وإن كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ خصومته.

قال الشافعي: رحمه الله، ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون؛ فإن كان المسافرون قليلاً، فلا بأس أن يبدأ بهم، وإن جعل لهم يوماً بقدر ما لا يضرب بأهل البلد، ويفرق بالمسافرين، فلا بأس، وإن كثروا حتى يساوا أهل البلد أسأ بهم؛ لأن لكلهم حقاً.

وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز، ويقدم الناس الأول فالأول لا يقدم رجلاً جاء قبله غيره، وإذا قدم الذي جاء أولاً وخصمه، وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا معه لم ينبغ له أن يسمع إلا منه، ومن خصم واحد، فإذا فرغ أقامه، ودعا الذي جاء بعده إلا أن يكون عنده كثير آخر، ويكون آخر من يدعو، ولا يقضي القاضي إلا بعدما يتبين له الحق بخبر متبع لازم أو

قال: وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهور عليه لم يقبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئاً لقرايطسه وصحفه، فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحيفة، وإن لم يفعل قال القاضي للطالب إن شئت جئت بصحيفة بشهادة شاهديك، وكتاب خصومتك، وإلا لم أكرهك، ولم أقبل منك أن يشهد عندي شاهد الساعة بلا كتاب، وأنسى شهادته.

قال: وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم المشهود عليه، فإن قبلها بغير محضر منه، فلا بأس، وينبغي إذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجته فيها.

وكذلك يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجته في شهاداتهم، وحجته إن كانت عنده ما يجرهم به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأما علمه بمحدود الله التي لا شيء فيها للأدمين، فقد يحتمل أن تكون كحقوق الناس، وقد يحتمل أن يفرق بينهما؛ لأن من أقر بشيء للناس، ثم رجع لم يقبل رجوعه، ومن أقر بشيء لله، ثم رجع قبل رجوعه، والقاضي مصدق عند من أجاز له القضاء بعلمه، وغير مقبول منه عند من لم يجزه له فأما إذا ذكر بينة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر منها، وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو مال أو غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أنفذ ذلك، وهو حاكم لم يكن للمحكوم عليه أن يتبعه بشيء منه إلا أن تقوم بينة بإقرار القاضي بالجور أو ما يدل على الجور، فيكون متبعاً في ذلك كله.

قال: وإذا اشترى القاضي عبداً لنفسه فهو كشرائه غيره لا يكون له أن يحكم لنفسه، ولو حكم رد حكمه.

وكذلك لو حكم لولده أو، والديه، ومن لا تجوز له شهادته، ويجوز قضاؤه لكل من جازت له شهادته من أخ، وعم، وابن عم، ومولى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عزل القاضي عن القضاء، وقال: قد كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي المضي له بشاهدين على أنه حكم له قبل أن يعزل.

قال: وأحب للقاضي إذا أراد القضاء على رجل أن يجلسه، ويبين له، ويقول له احتججت عندي بكذا، وجاءت البينة عليك بكذا، واحتج خصمك بكذا فأريت الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطيب لنفس المحكوم عليه، وأبعد من التهمة، وأحرى إن كان القاضي غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه؛ فإن رأى فيها شيئاً يبين له أن يرجع أو يشكل عليه أن يقف حتى يبين له؛ فإن لم ير فيها شيئاً أخبره أنه لا شيء له فيها، وأخبره

قال: وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهور عليه لم يقبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئاً لقرايطسه وصحفه، فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحيفة، وإن لم يفعل قال القاضي للطالب إن شئت جئت بصحيفة بشهادة شاهديك، وكتاب خصومتك، وإلا لم أكرهك، ولم أقبل منك أن يشهد عندي شاهد الساعة بلا كتاب، وأنسى شهادته.

قال: وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم المشهود عليه، فإن قبلها بغير محضر منه، فلا بأس، وينبغي إذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجته فيها.

وكذلك يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجته في شهاداتهم، وحجته إن كانت عنده ما يجرهم به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قبل القاضي شهادة على غائب، وكتب بها إلى قاض، ثم قدم الغائب قبل أن يمضي الكتاب لم يكلف الشهود أن يعودوا، وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم، ونسخة أسمائهم، وأنسابهم، ويوسع عليه في طلب جرحهم أو المخرج مما شهدوا به عليه؛ فإن لم يأت بذلك حكم عليه.

قال: ولو مضى الكتاب إلى القاضي الآخر لم ينبغ له أن يقضي عليه حتى يحضره إن كان حاضراً، ويقرأ عليه الكتاب، ونسخة أسماء الشهود، ويوسع عليه في طلب المخرج من شهاداتهم؛ فإن جاء بذلك، وإلا قضى عليه.

قال: وإذا أقام الرجل البينة على عبد موصوف أو دابة موصوفة له ببلد آخر حلفه القاضي أن هذا العبد الذي شهد لك به الشهود لعبدك أو دابتك لفي ملكك ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها، وكتب بذلك كتاباً من بلده إلى كل بلد من البلدان، وأحضر عبداً بتلك الصفة أو دابة بتلك الصفة، وقد قال بعض الحكام يحتم في ربة كل واحد منهما، ويبحث به إلى ذلك البلد، ويأخذ من هذا كفيلاً بقيمتها؛ فإن قطع عليه الشهود بعدما رآيا سلم إليه، وإن لم يقطعوا رد، وهذا استحسان، وقد قال غيره إذا وافق الصفة حكمت له، والقياس أن لا يحكم له حتى يأتي الشهود الموضع الذي فيه تلك الدابة فيشهدوا عليها.

وكذلك العبد، ولا يخرج من يدي صاحبه الذي هو في يديه بهذا إذا كان يدعيه أو يقضي له بالصفة كما يقضي على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه، وهكذا كل مال يملك من حيوان، وغيره.

قال: وما باع القاضي على حي أو ميت، فلا عهدة عليه،

بالوجه الذي رأى أنه لا شيء له فيها، وإن لم يفعل جازَ حكمه غير أن قد ترك موضع الأعدار إلى القاضي عليه عند القضاء.

قال: وأحب للإمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه، والشيء من أموره الرجل فيجوز حكمه، وإن لم يجعل ذلك له فمن رأى أنه لا يجوز إلا بأمر وال قال: لم ينبغ للقاضي أن ينفذ حكم ذلك القاضي الذي استقصاه، ولم يجعل إليه، وإن أنفذه كان إنفاذه إياه باطلاً إلا أن يكون إنفاذه إياه على استئناف حكم بين الخصمين، فإذا كان إنما هو لإنفاذ الحكم فليس بجائز، وإذا كان الأمر بينا عند القاضي فيما يختصم فيه الخصمان فأحب إلي أن يأمرهما بالصلح، وأن يتحللها من أن يؤخر الحكم بينهما يوماً أو يومين؛ فإن لم يجتمعا على تحليله لم يكن له ترديدهما، وأنفذ الحكم بينهما متى بان له، وإن أشكل الحكم عليه لم يحكم بينهما طال ذلك أو قصر عليه الأناة إلى بيان الحكم، والحكم قبل البيان ظلم، والحبس بالحكم بعد البيان ظلم، والله أعلم.

٢١ - الإقرار والمواهب

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا قال الرجل لفلان علي شيء، ثم جحد قيل له: أقر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء عمرة أو فلس أو ما أحببت، ثم أحلف ما هو إلا هذا، وما له عليك شيء غير هذا، وقد برئت، فإن أبى أن يحلف ردت اليمين على المدعي المقر له فقيل له سم ما شئت، فإذا سئى قيل للمقر إن حلفت على هذا برئت، وإلا رددنا عليه اليمين فحلف فاعطيناه، ولا نحسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا إذا قال له: على مال قيل له: أقر بما شئت؛ لأن كل شيء يقع عليه اسم مال، وهكذا إذا قال له: علي مال كثير أو مال عظيم.

فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟

قيل: قد ذكر الله عز وجل العمل، فقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾، فإذا كوفى على ميثاق ذرة في الخير والشر كانت عظيماً، ولا شيء من المال أقل من ميثاق ذرة فاما من ذهب إلى أنه يقضي عليه بما تجب فيه الزكاة، فلا أعلمه ذهب إليه خيراً، ولا قياساً ولا معقولاً أرأيت مسكيناً يرى الدرهم عظيماً، فقال لرجل علي مال عظيم ومعروف منه أنه يرى الدرهم؟ عظيماً أجبه على أن يعطيه مائتي درهم، وأرأيت خليفة أو نظيراً للخليفة يرى ألف ألف قليلاً أقر لرجل، فقال له: علي مال عظيم كم ينبغي أن أعطيه من هذا؟

فإن قلت مائتي درهم فالعامة تعرف أن قول هذا عظيم مما

يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطى منه التافه فتظلم في معنى قولك المقر له إذا لم يك عندك فيه حمل إلا كلام الناس، وتظلم المسكين المقر الذي يرى الدرهم عظيماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: علي دراهم، فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فسواء، وأجبره على أن يعطيه ثلاثة دراهم إلا أن يدعي المقر له أكثر من ذلك فأحلف المقر؛ فإن حلف لم أزد على ثلاثة، وإن نكل.

قلت: للمدعي إن شئت فخذ ثلاثة بلا يمين، وإن شئت فأحلف على أكثر من ثلاثة، وخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: علي ألف ودرهم، ولم يسم الألف قيل له: أقر بأي ألف إن شئت فلوساً، وإن شئت غمراً، وإن شئت خبزاً، وأعطه درهماً معها، وأحلف أن الألف التي أقرت له بها هي هذه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال: هذا الخاتم لفلان، وفصه لي أو لفلان فهو مثل قوله هذا الخاتم إلا فصه لفلان أو لفلان فالخاتم لفلان، والفص له أو لفلان، ولو أوصى، فقال خاتي هذا لفلان، وفصه لفلان كان لفلان الخاتم، ولفلان الموصى له الفص، وذلك أن الفص يتميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لا فص فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز إقرار رجل، ولا امرأة حتى يكونا بالعين رشيدين غير محجور عليهما، ومن لم يجز بيعه لم يجز إقراره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء كان له أب أو لم يكن، وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له، وهو مخالف للعبد البالغ يؤذن له في التجارة العبد إنما لا تجوز تجارته؛ لأن المال لغیره، وإذا أذن له رب المال جاز شراؤه، وبيعه، وإقراره في البيع، والشراء، وغير البالغ من الرجال، والنساء إذا كان مالكا مال، وكان في حكم الله عز وجل أن لا يتجلى بينه وبين ماله، وأن يولي عليه حتى يبلغ حلاً ورشداً لم يكن للأدعيين أن يطلقوا ذلك عنه، ولا يجوز عليه بلإذهم ما لا يجوز عليه لنفسه، وهو حر مالک.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم يجز إقرار غير البالغ بجنابة عمداً، ولا خطأ، وإقراره في التجارة غير جائز، والعبد يجوز إقراره على نفسه في القتل، والحذف، والقطع فهو مفارق له بخلافه له، ولزوم حدوده له، ولا حد على غير بالغ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر العبد بجنابة خطأ لم يلزم مولاه من إقراره شيء؛ لأنه إنما أقر به عليه، ويلزمه ذلك إذا عتق.

استعير فتلف أنه مضمون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو اختلف رجلان في دابة، فقال رب الدابة أكرمتها إلى موضع كذا وكذا فركبتها بكذا وكذا، وقال الركاب ركبتها عارية منك كان القول قول الركاب مع يمينه، ولا كراهة عليه.

قال أبو محمد: وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوب دابتي مدع علي أنني أبحث ذلك له فعليه البينة، وإلا حلفت، وأخذت كراهة المثل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت المسألة بحالها فماتت الدابة كان الكراء ساقطاً، وكان عليه ضمان الدابة في العارية؛ لأن أصل ما نذهب إليه تضمين العارية، وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب أو لا يكرىها؛ لأن الذي يكرىها قد يعبرها، والذي يعبرها قد يكرىها.

قال الربيع: للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع يمينه، وعلى الركاب كراهة مثلها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومتى قلت القول قول رب الدابة ألزمته الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت.

قال الربيع: وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة، ولم يعبرها فتلفت الدابة، فلا ضمان على من جعلناه مكترياً إلا أن يتعدى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو قال أكرمتها، وقال رب الدابة بل غصبتها كان القول قول المستعير، ولا يضمن؛ فإن ماتت الدابة في يديه ضمن؛ لأن العارية مضمونة ركبتها أو لم يركبها، وإذا ردّها إليه سالمة، فلا شيء عليه ركبتها أو لم يركبها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء قال أخذتها منك عارية أو قال دفعتها لي عارية، وإنما أضاف الفعل في كليهما إلى صاحب الدابة. وكذلك كلام العرب.

قال الربيع: رجح الشافعي، فقال القول قول رب الدابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال تكرمتها منك بكذا، وقال رب الدابة أكرمتها بكذا لأكثر من ذلك؛ فإن لم يركب تحالفا وتراداً، وإن ركب تحالفا وردّ عليه كراهة مثلها كان أكثر مما ادعى رب الدابة أو أقلّ مما أقرّ به، لأنّي إذا أبطلت أصل الكراء، ورددتها إلى كراء مثلها لم أجعل ما أبطلت عبدة بحال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف؛ فإن خالف، فلا يخرج من الضمان أبداً إلا بدفع الوديعة إلى ربّها، ولو ردّها إلى المكان الذي كانت فيه؛ لأن ابتداء لها كان أميناً فخرج من حدّ الأمانة، فلم يجدد له رب المال أمانة، ولا يبرأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والعارية كلّها مضمونة الدواب، والرقيق، والدور، والثياب لا فرق بين شيء منها فمن استعار شيئاً فتلف في يده بفعله أو بغير فعله فهو ضامن له، والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضموناً مثل الغصب، وما أشبهه فسواء ما ظهر هلاكه أو خفي فهو مضمون على الغاصب، والمستسلم جنيا فيه أو لم يجنيا أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاكه، وما خفي، والقول فيها قول المستودع مع يمينه، ولا يضمن منها شيئاً إلا ما فرط فيه أو تعدى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في العارية، فقال: لا يضمن منها شيئاً إلا ما تعدى فيه فستل من أين قاله؟ فزعم أن شريحاً قاله فقيل له قد تخالف شريحاً حيث لا يخالف له قال فما حجبتكم في تضمينها؟

قلنا استعار رسول الله ﷺ من صفوان، فقال له: النبي ﷺ عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت لو.

قلنا: فإن شرط المستعير الضمان ضمن، وإن لم يشرطه لم يضمن؟

قلنا فانت إذا ترك قولك قال واين؟

قلنا اليس قولك إنها غير مضمونة إلا أن يشترط؟

قال: بلى.

قلنا: فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن؟

قال: لا يكون ضامناً في واحد منهما.

قلنا: فما تقول في المستسلم إذا شرط أنه غير ضامن قال: لا شرط له، ويكون ضامناً قلنا، وترد الأمانة إلى أصلها، والمضمون إلى أصله، وبطل الشرط فيهما جميعاً؟

قال: نعم.

قلنا: وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية، وبذلك شرط النبي ﷺ أنها مضمونة، ولا يشترط أنها مضمونة إلا لما يلزم قال فلم شرط؟

قلنا لجهالة المشروط له كان مشكراً لا يعرف الحكم، ولو عرفه ما ضر الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة، وخلاص عبدك في البيع، ولو لم يشترط كان عليك العهدة، والخلاص أو الرد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: وهل قال: هذا أحد؟

قلنا في هذا كفاية، وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم إن العارية مضمونة، وكان قول أبي هريرة في بعير

حتى يدفعها إليه، وهكذا الرهن إذا قضى المرتهن ما فيه، ثم تعدى فيه، ثم رده إلى بيته فهلك في يديه فهو ضامن له حتى يرده إلى صاحبه، وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنانير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان.

قال: ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو لميراثه أو للملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء، وهو إقرار لفلان به إلا أن يبين لفظاً غير هذا، فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر، فيكون ملكه للذي أقر له بالملك، ولا يكون لهذا على الآخر فيه رهن إلا أن يقر الآخر.

ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا إقراراً منه به لفلان؛ لأن ظاهره إنما هو قبضته على يدي فلان بمعونة فلان أو بسببه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لفلان علي ألف دينار أو مائة درهم، ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق.

ولو قال هي من سكة كذا، وكذا صدق مع يمينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جائزة في غير ذلك البلد أو غير جائزة كما لو قال له: علي ثوب أعطيناه أي ثوب أقر به، وإن كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد، ولا مثل الرجل المقر له.

ولو قال له: علي ألف درهم من ثمن هذا العبد فتداعيا فيه، فقال البائع، وضح، وقال المشتري غلة تحالفا، وتراذا، وهذا مثل نقص الثمن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لأهل البلد وزن معلوم ينقص ما شاء أو ينقص عن وزن العامة في دنانير أو دراهم فاشتري رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد إلا أن يشترط شرطاً، فيكون له شرطه إذا كان المشتري والبائع علمين بنقد البلد؛ فإن كان أحدهما جاهلاً فادعى البائع الوازنة قبل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تحالفا، فإذا قال له: علي دراهم سود فوصل الكلام فهي سود؛ فلان وصل الكلام، فقال ناقص فهو ناقص؛ فإن قطع الكلام، ثم قال ناقص فهو وازن؛ فإن قال له: علي درهم كبير قيل له: عليك الوازن إلا أن تكون أردت ما هو أكبر منه، فإذا قال له: علي درهم فهو وازن، وإن قال درهم صغير قيل له: إن كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع يمينك ما أقرت بدرهم واف. وكذلك ما أقر به من غصبي أو وديعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل لميت بمائة

درهم، وقال: هذا ابنه، وهذه امرأته حامل؛ فإن ولدت ولداً حياً، ورثت المرأة والولد الذي ولدت، والابن حقوقهم من هذه المائة، وإذا ولدت ولداً لم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته، ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرك يداً أو رجلاً تحريك الحياة، وأي شيء عرف به الحياة فهي حياة، وإذا أوصى الرجل للرجل، فقال لرجل هذه المرأة من فلان كذا، والأب حي؛ فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى به فالوصية له، وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر بطلت وصيته؛ لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها رجل، ثم يجلبها من بعد ذلك، ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة؛ لأننا نحكم أن ثم يومئذ حلاً، وإن جاءت بولد ميت، فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها، وإذا قال له: علي مائة درهم عدداً فهي وازنة.

ولو قال له: علي مائة كل عشرة منها وزنها خمسة كان كما قال: إذا وصل الكلام، وإذا قال له: علي درهم ينقص كذا وكذا كان كما قال: إذا وصل الكلام، ولكنه لو أقر بدرهم، ثم قطع الكلام، ثم قال بعد هو ناقص لم يقبل قوله، ولو كان يبلد دراهمهم كلها نقص، ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد.

ولو قال له: علي دراهم أو دراهمات أو دنانير أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو سيرة لزمه الثلاثة من أي صنف كان أقر به من دنانير أو دراهم، وحلف على ما هو أكثر منها.

قال الشافعي: وإذا قال وهبت له هذه الدار، وقبضها أو وهبت له هذه الدار، وحازها، ثم قال: لم يكن قبضها ولا حازها، وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له، ولو مات الموهوب له كان القول قول ورثته.

وكذلك لو قال صارت في يدي، وسواء كانت حين يقر في يدي الواهب أو الموهوب له، ولكن لو قال وهبتها له أو خرجت إليه منها نظرت؛ فإن كانت في يدي الموهوب له فذلك قبض بعد الإقرار وهي له، وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سألت ما قوله خرجت إليه منها؟ فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع يمينه، وله منعه إياها؛ لأنها لا تملك إلا بقبض، وهو لم يقر بقبض، والخروج قد يكون بالكلام، فلا ألزمه إلا اليقين.

وكذلك لو قال وهبتها له وتملكها؛ لأن الملك قد يكون عنده بالكلام.

أجل إنما عنى أسلمت إليك في كذا بعثك كذا بكذا إلى أجل كما تقول أسلمت إليك عشرة دراهم بصاع تمر موصوف إلى أجل كذا أو بعثك صاع تمر بعشرة دراهم إلى أجل كذا.

قال: ولو جاء المقر بثوب، فقال هو هذا فصّقه المدعي المقر له أو كآبه فسواء إذا رضي الثوب بخمسة دراهم فالخمس عليه إلى أجل، ولو لم يسم أجلاً؛ فكان السلم فاسداً، فاختلفا في الثوب، فإن القول قول المقر مع يمينه، ويرد الثوب على صاحب الثوب، وإن سأل المقر له يمين المقر أعطيته إياها، وكل من سأل اليمين في شيء له وجه أعطيته إياه.

ولو أقر رجل لرجل بثوب، ثم جاء بثوب، فقال هو هذا، وقال المقر له ليس هذا فالقول قول المقر مع يمينه.

وكذلك لو قال له: علي عبد فأي عبد جاء به فالقول قوله مع يمينه، ولا أنظر إلى دعواه.

وكذلك لو قال: هذا عبدك كما أودعتني، وهو الذي أقرت لك به، وقال المقر له بل هذا عبد كنت أودعته، ولي عندك عبد غصب فالقول قول المقر، وعلى المدعي البيّنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقر له، فقال لك عندي ألف درهم، ثم جاءه بألف درهم، فقال هي هذه الألف التي كنت أقرت لك بها كانت عندي وديعة، فقال المقر له هذه الألف كانت عندك وديعة لي ولي عندك ألف أخرى كان القول قول المقر مع يمينه؛ لأن من أودع شيئاً فجائز أن يقول لفلان عندي، ولفلان علي؛ لأنه عليه ما لم يهلك.

وكذلك هو عنده، وقد يودع فيتعدى فتكون ديناً عليه فلست ألزمه شيئاً إلا باليقين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لفلان علي درهم ودرهم فعليه درهمان، وإذا قال له: علي درهم فدرهم، قيل له: إن أردت درهماً ودرهماً فدرهمان، وإن أردت فدرهم لازم لي أو درهم جيد فليس عليك إلا درهم، وإن قال له: علي درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان إلا أن يقول علي درهم فوق درهم في الجودة، وتحت درهم في الرداءة أو يقول له علي درهم بعينه هو الآن فوق درهم لي.

ولو قال له: علي درهم مع درهم كان هكذا.

قال الربيع: الذي أعرف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم؛ لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لي.

قال: وكذلك لو قال له: علي درهم على درهم، ثم قال عنيت درهماً واحداً.

ولو قال له: علي درهم قبله درهم أو بعده درهم أو قبله

قال الشافعي: ولو قال وهبتها له أمس أو عام أوّل، ولم يقبضها، وقال الموهبة له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع يمينه، وعلى الآخر البيّنة بالقبض.

ولو وهب رجل لرجل هبة، والهبة في يدي الموهبة له فقبلها تمت؛ لأنه قابض لها بعد الهبة.

ولو لم تكن الهبة في يدي الموهبة له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له، وذلك أن الهبة لا تملك إلا بقول وقبض، وإذا كان القول لا يكون إلا من الواهب فكذلك لا يكون القبض إلا بإذن الواهب؛ لأنه المالك، ولا يملك عنه إلا بما أتم ملكه، ويكون للواهب الخيار أبداً حتى يسلم ما وهب إلى الموهوب له.

وكذلك إن مات كان الخيار لورثته إن شاءوا، سلموا، وإن شاءوا لم يمضوا الهبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وهب رجل لرجل هبة، وأقر بأنه عنه قبضها، ثم قال الواهب له إنما أقررت له قبضها، ولم يقبضها فأحلفه أحلفته لقد قبضها؛ فإن حلف جعلتها له، وإن نكل عن اليمين رددت اليمين على الواهب فأحلفته، ثم جعلتها غير خارجة عن ملكه.

ولو قال رجل لرجل وهبت لي هذا العبد وقبضته، والعبد في يدي الواهب أو الموهوب له، فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا إقراراً، وكان العبد له، ولو كان أعجمياً فأقر له بالأعجمية كان مثل إقراره بالعربية، وإذا قال له: علي درهم في عشرة سألته، فإن أراد الحساب جعلت عليه ما أراد، وإن لم يرد الحساب فعليه درهم، وعليه اليمين، وهكذا إن قال درهم في ثوب سألته أراد أن يقر له بدرهم أو بثوب فيه درهم.

فإن قال: لا فعليه الدرهم، وإن قال له: علي درهم في دينار سألته: أراد درهماً مع دينار.

فإن قال: نعم جعلتهما عليه، وإن قال: لا فعليه درهم.

ولو قال له: علي درهم في ثوب مروى فهكذا؛ لأنه قد يقول له علي درهم في ثوب لي أنا مروى.

ولو قال له: علي درهم في ثوب مروى اشتريته منه إلى أجل سألنا المقر له؛ فإن أقر بذلك فالبيع فاسد؛ لأنه دين في دين، ولم يقر له بهذا الدرهم إلا بالثوب، فإذا لم يميز له إعطاء الثوب؛ لأنه دين بدين لم يعطه الدرهم كما لو قال بعثك هذا العبد بهذه الدار لم أجعل له العبد إلا أن يقر الآخر بالدار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال له: علي ثوب مروى في خمسة دراهم، ثم قال أسلم إلي الثوب على خمسة دراهم إلى أجل كذا وصّقه صاحب الثوب كان هذا بيعاً جائزاً، وكانت له عليه الخمسة الدراهم إلى

أولاً؛ لأنه وصل الكلام.

وكذلك لو قال له: قبلي ألف درهم فوصل الكلام أو قطعه كأن القول فيها مثل القول في المسألة الأولى إذا وصل أو قطع.

ولو قال له: عندي ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة ديناً كانت ديناً عليه أمانة كانت أو وديعة أو قراضاً إن ادعى ذلك الطالب؛ لأنها قد تكون في موضع الأمانة، ثم يتعدى فتصير مضمونة عليه وتنض فيستلحقها فتصير مضمونة عليه، ولكنه لو قال دفع إلي ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة على أنني لها ضامن لم يكن ضامناً بشرط الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئاً يخرج به من الأمانة إما تعدياً، وإما استسلافاً.

ولو قال له: في مالي ألف درهم كانت ديناً إلا أن يصل الكلام، فيقول وديعة فتكون وديعة.

ولو قال له: في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله؛ فإن قال نقد فيه ألفاً قيل فكم لك منها قال: إنه منه اشتراه به فهو كما قال مع يمينه؛ فإن زعم أنها اشترياه قيل فكم لك فيه؟ فإن قال ألفان فللمقر له الثلث، وإن قال ألف فللمقر له النصف، ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت؛ لأنهما قد يغتبان أو يغتبان.

وكذلك لو قال له: فيه شركة ألف كان القول فيها مثل القول في المسألة قبلها.

ولو قال له: من مالي ألف درهم سئل.

فإن قال: من هبة قيل له: إن شئت أعطه إياها، وإن شئت فدد، وإن قال: من دين فهي من دين، وإن مات قبل أن يبين شيئاً فهي هبة لا تلزمه إلا أن يقر ورثته بغير ذلك، وإن قال له: من مالي ألف درهم بحق عرفته أو بحق لزمني أو بحق ثابت أو بحق استحقه فهذا كله دين.

ولو قال له: من هذا المال، ولم يصف المال إلى نفسه ألف درهم فله ألف درهم؛ فإن لم يكن المال إلا ألفاً فهي له، وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف، وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل، وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئاً استحل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: من هذه الدار النصف فله النصف؛ لأنه أقر له بشيء لم يصف ملكه إلى نفسه؛ فإن ادعى النصف الباقي، وهو في يده فهو له، ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه، فقال له: من داري هذه نصفها كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين، وإن لم يميت سألناه أي شيء أراد؟ فإن كان أراد إقراراً الزمناه إياه، والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وغير إضافة.

دينار أو بعده دينار فالتان كلاهما عليه، ولكنه لو قال له: علي درهم، ثم دينار أو بعده درهم أو دينار أو درهم قبله دينار فهما عليه معاً.

ولو قال له: علي درهم فدينار كان عليه درهم إلا أن يكون أراد ودينار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال له: علي دينار قبله قفيز حنطة كان عليه دينار، ولم يكن عليه القفيز، وهكذا لو قال له: علي دينار قفيز حنطة لم يكن عليه إلا الدينار؛ لأن قوله قفيز حنطة محال قد يجوز أن يقول قفيز من حنطة خير منه، وإذا قال له: علي درهم، ثم قفيز حنطة فهما عليه.

ولو قال درهم لا بل قفيز حنطة كان مقرراً بهما ثابتاً على القفيز راجعاً عن الدرهم، فلا يقبل رجوعه إن ادعاهما الطالب معاً.

ولو قال له: علي درهم لا بل درهمان أو قفيز حنطة لا بل قفيزان لم يكن عليه إلا درهمان أو قفيزان؛ لأنه أقر بالأولى، ثم كان قوله لا بل زيادة من الشيء الذي أقر به، وقوله، ثم لا بل استئناف شيء غير الذي أقر به.

ولو قال له: علي درهم ودرهمان فهي ثلاثة دراهم أو درهم بعده درهمان أو درهم قبله درهمان فسواء وهي ثلاثة في هذا كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر لفلان بدرهم يوم السبت، وآخران أنه أقر لذلك الرجل بعينه يوم الأحد فهو درهم إلا أن يقولوا درهم من ثمن كذا وكذا، ويقول الآخران درهم من ثمن شيء غيره أو من وجه غيره من وديعة أو غصب أو غيره فبدلان على ما يفرق بين سبي الدرهمين، وعليه اليمين أن هذا الدرهم الذي أقر به يوم الأحد هو الدرهم الذي أقر به يوم السبت؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حلف الآخر أنهما درهمان، وأخذهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو شهدا عليه في أيام متفرقة أو واحد بعد واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو أقر عند القاضي بدرهم، وجاء عليه بشاهدين يشهدان بدرهم، فقال الدرهم الذي أقرت به هو الذي يشهد به هذان الشاهدان كان القول قوله.

وإذا قال له: علي ألف درهم وديعة فهي وديعة، وإن قال له: علي ألف درهم، ثم سكت، ثم قال بعد هي وديعة أو قال هلكت لم يقبل ذلك منه؛ لأنه قد ضمن ألف درهم بإقراره، ثم ادعى ما يخرج به من الضمان، فلا يصدق عليه، وإنما صدقناه

لازماً، ولكل واحدٍ منهما الخيار ما لم يتفرقا؛ لأن هذا بيع لا إقرار.

ولو قال لعبدك أنت حرّ بالف درهم إن شئت، فقال: قد شئت فهو حرّ، وعليه ألف درهم.

وهكذا لو قال لامرأته أنت طالق بالف إن شئت فشاءت فهي طالق، وعليها ألف درهم، ولو لم تشأ هي، ولا العبد لم يكن العبد حرّاً، ولا هي طالقاً،

ولو قال: هذا الثوب لك بالف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعاً، ومعتاًنه إن شاء.

وكذلك كلّ مشترٍ إنّما يلزمه ما شاء.

ولو قال لامرأته أنت طالق بالف ولعبدك أنت حرّ بالف فاختار ذلك لزمه الطلاق والعق.

قال الربيع: أنا أشك في سماعي من ها هنا إلى آخر الإقرار، ولكنّي أعرفه من قول الشافعي، وقراه الربيع علينا.

فإذا قال له: علي ألف درهم، ولم يسم الألف قيل له: أقرّ بأي ألف شئت إن شئت فلوساً، وإن شئت غراً، وإن شئت خبزاً، وأعطه درهماً معها، وأحلف له أن الألف التي أقرت له بها هذه الألف التي بيّتها، فإنّه ليس في قولك، ودرهم ما يدلّ على أن ما مضى دراهم، ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار، ولكن لما كان قولك محتماً لما هو أعلى من الدراهم وأدنى لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى، ولا الأدنى دون الأعلى، وهكذا لو قال ألف وكرّ حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ها هنا إلا ما وصفنا بأن الألف ما شاء، وما سمّي، ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلاً على الأوّل لكان إذا أقرّ له بالف وعبد جعلنا عليه ألف عبد وعبد.

وهكذا لو أقرّ له بالف وكرّ حنطة جعلنا عليه ألف كرّ وكرّ حنطة، ولا يجوز إلا هذا، وما قلت من أن يكون ألف ما شاء مع يمينه، ويكون ما سمّي كما سمّي، ولو أنّه قال ألف وكرّ كان الكرّ ما شاء إن شاء ففورة، وإن شاء فقصة، وإن شاء فمدرّ يبي به بعد أن يحلف.

ولو قال له: علي ألف إلا درهماً قيل له: أقرّ بأي ألف شئت إذا كان الدرهم يستثنى منها، ثمّ يبقى شيء قل أو كثر كأنك أقررت له بالف فلس، وكانت تسوى دراهم فيعطاه منك إلا درهماً منها، وذلك قدر درهم من الفلوس، وهكذا إذا قلت ألف إلا كرّ حنطة، وألف إلا عبداً أجبرت على أن تبقى بعد الاستثناء شيئاً قل أو كثر.

ولو قال له: علي ثوب في منديل قيل له: قد يصلح أن تكون أقررت بثوب ومنديل ويصلح أن تكون أقررت له بثوب

ولو قال له: من داري هذه نصفها بحق عرفته له كان له نصفها.

ولو قال له: من ميراث أبي ألف درهم كان هذا إقراراً على أبيه بدين.

ولو قال له: في ميراثي من أبي كانت هذه هبة إلا أن يريد بها إقراراً؛ لأنّه لما أقرّ في ميراث أبيه أقرّ بأن ذلك على الأب، ولم يصف الملك إلى نفسه، وزعم أن ما أقرّ له به خارج من ملكه.

ولو قال له: من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له كان هذا كله إقراراً على أبيه.

ولو قال له: علي ألف عارية أو عندي فهي دين، ولو كان هذا في عرض، فقال له: عندي عبد عارية أو عرض من العروض فهي عارية، وهي مضمونة حتى يؤديها؛ لأن أصل ما نذهب إليه أن العارية مضمونة حتى يؤديها.

ولو قال له: في داري هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء، ويقرّ له منها بما شاء، ويحلف إن ادعى الآخر أكثر منه. وكذلك إن مات أقرّ له الورثة بما شاءوا، ويحلفون ما يعلمون أكثر منه.

ولو قال له: فيها سكنى أقرّ به بما شاء من السكنى، وإلى أيّ مدّة إن شاء يوماً، وإن شاء أقل، وإن شاء أكثر.

ولو قال هذه الدار لك هبة عارية أو هبة سكنى كانت عارية وسكنى، وله منعه ذلك أو يقبضه لئلاها؛ فإن أقبضه فله أن يخرجها منها متى شاء؛ لأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة، ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنّه إنّما معنى قوله عارية أو هبة السكن.

ولو قال لك سكنى إجارة بدينار في شهر؛ فإن قبل ذلك المؤاجر فهي له، وإلا، فلا شيء له، ولو لم يسم شيئاً قلنا له سم كم مدّة الإجارة؟ وبكم هي؟ فإذا سمّى قليلاً أو كثيراً فله الخيار في قبوله ذلك ورده.

ولو قال لك علي ألف درهم إن شئت أو هويت أو شاء فلان أو هوي فلان؛ فإن شاء فلان أو هوي أو شاء هو أو هوي لم يكن عليه فيها شيء؛ لأنّه لم يقرّ له بشيء إلا أنّه جعله له إن شاء أن يكون له، وهو إذا شاء لم يكن له ذلك إلا بأن يشاء هو.

ولو قال لك علي ألف درهم إن شهد بها علي فلان أو فلان، وفلان فشهدوا لم يلزمه من جهة الإقرار، وهذه مخاطرة، ويلزمه من جهة الشهادة إن كان ممن تجوز شهادتهما أو أحدهما، وحلف الآخر مع شاهده، وهذا مثل قوله لك علي ألف درهم إن قدم فلان أو خرج فلان أو كلمت فلاناً أو كلمك فلان فهذا كله من جهة القمار، ولا شيء عليه.

ولو قال: هذا لك بالف درهم إن شئت فشاء كان هذا بيعاً

فجعلته في منديل لنفسك فتقول له: علي ثوب في منديل لي فعليك ثوب، وتحلف ما أقررت له بمنديل.

وأصل ما أقول من هذا أنني ألزم الناس أبداً اليقين، وأطرح عنهم الشك، ولا استعمل عليهم الأغلب.

وهكذا إذا قال عمر في جراب أو ثمر في قارورة أو حنطة في مكيال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء، وإذا قال له: علي كذا كذا أقر بما شاء واحداً، وإن قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين، وإن قال كذا وكذا درهماً أعطاه درهمين؛ لأن كذا يقع على درهم؛ فإن قال كذا وكذا درهماً قيل له: أعطه درهماً، أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم؛ فإن كنت عانيت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهماً فليس عليك أكثر منه، والله تعالى الموفق للصواب.

٢٢ - باب الشركة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا شركة مفاوضة، وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشيء إسكاف أقر لرجل بحف أو غسل أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه، وإذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفاوضة وأي الشريكين أقر، فإنما يقر على نفسه دون صاحبه وإقرار الشريك، ومن لا شريك له سواء، وإذا أقر رجل في مرضه بدين لأجنبي، وقد أقر في صحته أو قامت بينة بدين فسواء إقراره في صحته ومرضه، والبين في الصحة، والمرضى والإقرار سواء يتحاصون معاً لا يقدم واحد منهم على الآخر، فإذا أقر لوارث، فلم يست حتى حدث وارث يجب المقر له فإقراره لازم، وإن لم يحدث فمن أجاز الإقرار للوارث، وخالف بينه وبين الوصية أجاز له، ومن رده رده له، ولو أقر لغير وارث، ثم مات وارثه فصار المقر له وارثاً أبطل إقراره.

وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال، وإذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو اعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك، وإذا أقر الرجل للمحمل بدين كان إقراره باطلاً حتى يقول كان لأبي هذا الحمل أو لجده علي مال، فيكون ذلك إقراراً للذي أقر له به، وإن كان هذا الحمل وارثه أخذه، وإن كان له وارث معه أخذ معه حصته؛ لأن الإقرار للميت، وإنما لهذا منه حصته، وإذا أوصى للمحمل بوصية فالوصية جائزة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان ثم حمل، ولو وهب لحمل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبوه أو ردها إنما تجوز الهبات، والبيوع، والنكاح على ما زایل أمه

حتى يكون له حكم بنفسه، وهذا خلاف الوصية في العتق، ولو اعتق حمل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم اعتقه كان حراً؛ لأننا علمنا أنه قد كان ثم حمل، ولو ولد لستة أشهر فأسكر لم يقع عليه، ثم عتق؛ لأنه قد يمكن أن يكون هذا حادثاً بعد الكلام بالعتق، فلا يكون المقصود قصده بالعتق، ولو أقر بحمل لرجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبة أمه.

وكذلك لو وهبه له، فإذا لم تجز فيه الهبة لم يجز فيه الإقرار. ولو قال مع إقراره: هذا الحمل لفلان أوصى لي رجل برقبة أمه، وله بحملها جاز الإقرار إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية، وكل إقرار من صلح، وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل، وذلك أن يقول أقر لك بكذا على أنني بالخيار يوماً أو أكثر أو أصلحك على كذا على أنني أقر لك بكذا على أنني بالخيار يوماً أو أكثر أو أصلحك على كذا، على أنني أقر لك بكذا، على أنني بالخيار، فلا يجوز حتى يقطع الإقرار، ولا يدخل فيه الاستثناء من المقر، وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء، وذلك أن يقول لك علي ألف أو لك عندي إن شاء الله أو إن شاء فلان، فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعاً لا مشروطاً فيه.

قال: ولو أقر لرجل أنه تكفل له بمال على أنه بالخيار، وأنكر المكفول له الخيار، ولا بينة بينهما فمن جعل الإقرار واحداً أحلفه ما كفل له إلا على أنه بالخيار وأبرأه، والكفالة لا تجوز بخيار، ومن زعم أنه يعرض عليه إقراره فيلزمه ما يضره، ويسقط عنه ما ادعى المخرج به ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه، والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز، وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به، ولا تلزم الكفالة بمقد، ولا قصاص، ولا عقوبة، ولا تلزم الكفالة إلا بالأموال.

قال: ولو كفل له بما لزم رجلاً في جرح، وقد عرف الجرح، والجرح عمد، فقال أنا كافل لك بما لزمه فيه من دية أو قصاص؛ فإن أراد المخرج القصاص فالكفالة باطلة لا يجوز أن يقتصر من المتكفل، وإن أراد أرض الجراح فهو له، والكفالة لازمة؛ لأنها كفالة بمال.

وهكذا إذا اشترى رجل داراً من رجل فضمن له رجل عهدها وخلصها فاستحقت الدار رجع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء؛ لأنه ضمن له خلاصها أو مالا، والخلص مال يسلم له.

وإذا أقر رجل لرجل بشيء مشاع أو مقسوم فالإقرار جائز، وسواء قال لفلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو لفلان نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر.

هذا: قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف عليه السلام أنه لم يلق مدنيا قط إلا، وهو يقول هذا حتى كان حديثا، فقالوا خلافة فوجدنا عليهم حجة، وما كنا نجده عليهم في القول الأول حجة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولسنا نقول بحديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب؛ لأنه لا يثبت، وإنما تركناه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ليس لعرق ظالم حق والعروق أربعة عرقان ظاهران وعرقان باطنان فأما العرقان الباطنان فالبتر والعين، وأما العرقان الظاهران فالغراس والبناء فمَنْ غرس أرض رجل بغير إذن، فلا غرس له؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم

وقال: لا يقسم نضح مع بعل، ولا بعل مع عين، ويقسم كل واحد من هذا على حدته

وقال: لا تضاعف الغرامة على أحد، وذلك أن رسول الله ﷺ قضى أن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها، والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين
وقال: لا يدخل المختون على النساء وينفون
وقال: الجد أحق بالولد.

قال: وإذا أبى المرتد التوبة قتل؛ لأن رسول الله ﷺ قال: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ وهذا مبدل لدينه، وأن لنا أن نقتل من بلغته الدعوة، وامتنع من الإجابة من المشركين بلا تسأل، وهذا لا يشبه أهل الحديث عن عمر، ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس، يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خير، وقال عمر لك ولاؤه في اللقيط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنه لا ولاء له؛ لأن رسول الله ﷺ قال: فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَى وَهَذَا غَيْرُ مَعْتَقٍ، وأما قوله: فهو حر، فهو كما قال: وأما إنفاقه عليه من بيت المال فذلك تقول، والله أعلم.

٢٤ - إقرار الوارث ودعوى الأعاجم

٢٠٩٥ - أخبرنا الربيع قال: حَدَّثَنَا الشافعي إسماعيل، قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال في الرجل يهلك، ويترك ابنتين، ويترك ستيعة دينار، فيأخذ كل واحد منهما ثلثيها دينار، ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقر بأن فلانا ابنة أنه لا يصدق على هذا النسب، ولا يلحق به، ولكنه يصدق على ما ورث فيأخذ منه نصف

وكذلك لو قال له: هذه الدار إلا نصفها كان له النصف.
ولو قال له: هذه الدار إلا ثلثها كان له الثلث شريكا معه، وإذا قال له: هذه الدار إلا هذا البيت كانت له الدار إلا ذلك البيت.

وكذلك لو قال له: هذا الرقيق إلا واحدا كان له الرقيق إلا واحدا فله أن يعزل أيهم شاء.

وكذلك لو قال هذه الدار لفلان، وهذا البيت لي كان مثل قوله إلا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلا؛ لأن هذا كلام صحيح ليس بمحال.

ولو قال هذه الدار لفلان بل هي لفلان كانت للأول، ولا شيء للثاني.

ولو قال غصبها من فلان، وملكها لفلان غيره فهي للذي أقر أنه غصبها منه، وهو شاهد للثاني، ولا تجوز شهادته؛ لأنه غاصب.

ولو قال غصبها من فلان لا بل من فلان جاز إقراره للأول، ولم يغرم للثاني شيئا، وكان الثاني خصما للأول، وإذا أقر بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا إذا كان الآخر لا يدعي عليه إلا هذه الدار فليس في إقراره لغيره، وإن حكم له بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا إذا كان الآخر لا يدعي عليه إلا هذه الدار فليس في إقراره لغيره، وإن حكم له بشيء يكون حائلا دونه يضمنه، وإنما يضمن ما كان حائلا دونه، ولا يجزئ السبيل إليه، ومثل هذا لو قال أودعنيها فلان لا بل فلان.

٢٣ - إقرار أحد الابنين بالأخ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا هلك الرجل فترك ابنين، وأقر أحدهما بأخ، وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه، ولم يكن له من الميراث شيء؛ لأن إقراره جمع أمرين أحدهما له، والآخر عليه، فلما بطل الذي له بطل الذي عليه، ولم يكن إقراره له بدين، ولا وصية إنما أقر له بمال، ونسب، فإذا زعما أن إقراره فيه يبطل لم يأخذ به مالا كما لو مات ذلك المقر له لم يرثه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار، فقال بعثني بها دارك هذو، وهي لك علي فأكثر الرجل البيع أو قال باعنيها أبوك، وأنت وارثه فهي لك علي، ولي الدار كان إقراره باطلا؛ لأنه إنما يثبت على نفسه بما يؤخذ بها عوضا، فلما بطل عنه العوض بطل عنه الإقرار، وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الأول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحد قط من أهل المدينة إلا، وهو يقول

مَا فِي يَدَيْهِ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا نَعْطِيهِ
ثُلُثَ مَا فِي يَدَيْهِ

٢٦ - الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَات

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى قَالَ: مَا كَانَ بِيَدِ مَالِكٍ مِنْ كَانَ الْمَالِكُ مِنْ شَيْءٍ يَمْلِكُ مَا كَانَ
الْمَمْلُوكُ فَادَّعَاهُ مِنْ يَمْلِكُ بِحَالِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَدْعَى؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا
أَخَذَ مَا ادَّعَى، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَعَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ
الْيَمِينُ بِإِبْطَالِ دَعْوَاهُ؛ فَإِنْ حَلَفَ بِرِيءٍ، وَإِنْ نَكَلَ قَبِلَ لِلْمَدْعَى لَا
نَعْطِيكَ بِتَكْوَلِهِ شَيْئاً دُونَ أَنْ تَحْلِفَ عَلَى دَعْوَاكَ مَعَ تَكْوَلِهِ؛ فَإِنْ
حَلَفْتَ أَعْطَيْنَاكَ دَعْوَاكَ، وَإِنْ أَبَيْتَ لَمْ نَعْطِكَ دَعْوَاكَ، وَسَوَاءٌ
ادَّعَاكَ الْمَدْعَى مِنْ قَبْلِ الَّذِي هِيَ فِي يَدَيْهِ أَنَّهُا خَرَجَتْ إِلَيْهِ مِنْهُ
بُوجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ أَوْ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ أَوْ بِاسْتِحْقَاقِ أَصْلِهِ أَوْ مِنْ أَيِّ
وَجْهِهِ مَا كَانَ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ بَيْنَهُمَا غَخَالَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَصْلُ مَعْرِفَةِ الْمَدْعَى وَالْمَدْعَى
عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الَّذِي الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ يَدْعِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ فَيَجْعَلُ
الْمَدْعَى الَّذِي نَكَلَفَهُ الْبَيِّنَةَ، وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ الَّذِي الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، وَلَا
يُحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ بِدَعْوَاهُ إِلَّا قَوْلُهُ، وَهَكَذَا إِنْ
ادَّعَى عَلَيْهِ دِيناً أَوْ أَيَّ شَيْءٍ مَا كَانَ كَلَّفَ فِيهِ الْبَيِّنَةَ وَدَعْوَاهُ فِي دَمْعِهِ
غَيْرُهُ مِثْلُ دَعْوَاهُ شَيْئاً قَائِماً بَعِينَهُ فِي يَدَيْهِ غَيْرُهُ قَالَ: وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَتْ الدَّارُ أَوْ أَيُّ شَيْءٍ
مَا كَانَ لِرَجُلٍ فَادَّعَى أَنَّهُ بَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ، وَأَنْكَرَ الرَّجُلُ فَعَلَى
الْمَدْعَى الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّهُ مَدَّعٍ فِي دَمْعِ الرَّجُلِ وَمَالَهُ شَيْئاً هُوَ لَهُ دُونَهُ،
وَالرَّجُلُ يَنْكُرُهُ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ يَدْعِي شُرَاءَ الدَّارِ،
وَمَالِكُ الدَّارِ يَحْجِدُهُ كَانَ مِثْلُ هَذَا، وَعَلَى مَدْعَى الشُّرَاءِ الْبَيِّنَةُ؛
لأنَّهُ يَدْعِي شَيْئاً هُوَ فِي مِلْكٍ صَاحِبِهِ دُونَهُ، وَلَا يَأْخُذُ بِدَعْوَاهُ دُونَ
أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةً، وَعَلَى الَّذِي يَنْكُرُ الْبَيْعَ الْيَمِينُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَهَكَذَا لَوْ ادَّعَى رَجُلٌ دِيناً
أَوْ غَصْباً أَوْ شَيْئاً عَلَى رَجُلٍ فَأَنْكَرَ الرَّجُلُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ إِلَّا
بَيِّنَةً، وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ، وَلَوْ أَقْرَأَ لَهُ بِدَعْوَاهُ، وَادَّعَى أَنَّهُ قَضَاهُ
إِبَاءً، فِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّعْوَى لَازِمَةٌ لَهُ، وَدَعْوَاهُ الْبَرَاءَةُ
غَيْرُ مَقْبُولَةٍ مِنْهُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَمَنْ قَالَ: هَذَا فَسَوَاءٌ عِنْدَهُ كَانَ دَعْوَاهُ
الْبَرَاءَةُ مُوصُلاً بِإِقْرَارِهِ أَوْ مُقْطوعاً مِنْهُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ
لَا يَعْلَمُ حَقَّهُ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ فَوْصِلَ بِإِقْرَارِهِ دَعْوَاهُ الْمَخْرَجُ كَانَ مَقْبُولاً
مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ صَادِقاً كَاذِباً فِي قَوْلٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ قَطَعَ دَعْوَاهُ
الْمَخْرَجُ مِنَ الْإِقْرَارِ، فَلَمْ يَصِلْهَا بِهِ كَانَ مَدْعِياً عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، وَكَانَ
الْإِقْرَارُ لَهُ لَازِماً، وَمَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ الْآخِرُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
أَنَّ ابْنَ الْمَاجِشُونَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَجَمَاعَةً مِنْ
الْمَدَنِيِّينَ كَانُوا عِنْدَهُمْ بِالْعِرَاقِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا
يَكُونُ لِلْيَدِيِّ أَقْرَأَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمِيرَاثِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِنَّهُ لَقَوْلٌ يَصُحُّ، وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا زَعَمَ أَنَّ لَهُ حَقّاً فِي يَدَيْهِ، وَيَدِي أَخِيهِ مِيرَاثُهُ مِنْ
أَبِيهِمَا، وَزَعَمَ أَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ كَمَا يَرِثُ أَبَاهُم، فَإِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ أَصْلَ
هَذَا الْإِقْرَارِ لَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبٌ، وَإِنَّمَا زَعَمْنَا أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالنَّسَبِ لَا
بِذِيٍّ وَلَا وَصِيَّةٍ، وَلَا شَيْءٍ اسْتَحَقَّهُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ غَيْرِ النَّسَبِ
زَعَمْنَا أَنْ لَا يَأْخُذَ شَيْئاً.

قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ كَأَنَّكَ ذَهَبْتَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ قَالَ بَعَثَكَ
هَذَا الْعَبْدُ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَهِيَ لِي عَلَيْكَ أَوْ هَذِهِ الدَّارُ، وَلَكِ هَذِهِ الْعَبْدُ
أَوْ الدَّارُ فَأَنْكَرْتَ، وَحَلَفْتَ لَمْ يَكُنْ لَكَ الْعَبْدُ، وَلَا الدَّارُ، فَإِنِّي إِنَّمَا
أَقْرَرْتُ لَكَ بِعَبْدٍ أَوْ دَارٍ، وَفِي إِقْرَارِي شَيْءٌ يَثْبُتُ عَلَيْكَ كَمَا يَثْبُتُ
لَكَ، فَلَمَّا لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْكَ مَا ادَّعَيْتَ لَمْ يَثْبُتْ لَكَ مَا أَقْرَرْتُ بِهِ قَالَ:
إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَقِيسُ النَّاسُ بِمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ، وَإِنَّهُ لَيَدْخُلُ.

قُلْتُ: وَكَيْفَ لَمْ تَقُلْ بِهِ؟

قَالَ اخْتَرْنَا مَا قُلْتَ لَمَّا سَمِعْتَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَثْبُتُ نَسَبٌ أَحَدٍ بِنَسَبِ
رَجُلٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخَ إِنَّمَا يَقْرَأُ عَلَى أَبِيهِ، فَإِذَا كَانَ مَعَهُ
مِنْ حَقِّهِ مِنْ أَبِيهِ كَحَقِّهِ فَدَفَعَ النَّسَبَ لَمْ يَثْبُتْ، وَلَا يَثْبُتُ النَّسَبُ
حَتَّى تَجْتَمِعَ الْوَرُثَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ مَعاً أَوْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَى
الْمَيِّتِ الَّذِي إِنَّمَا يَلْحَقُ بِنَفْسِهِ فَيَكْفِي بِقَوْلِهِ، وَيَثْبُتُ لَهُ النَّسَبُ،
وَاحْتِجَ بِمُجْدِيهِ ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ، وَقَوْلُ سَعْدِ بْنِ أَخِي عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ
ابْنُهُ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلَيَّ فَرَأَيْتُهُ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا ابْنَ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفَرَأَشِ.

٢٥ - دعوى الأعاجم

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ:
وَإِذَا ادَّعَى الْأَعَاجِمُ بِوِلَادَةِ الشُّرْكِ أَخُوَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ فَإِنْ
كَانُوا جَاءُوا مُسْلِمِينَ لَا وِلَاةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِمْ بَعَثَتْ قِبَلَنَا دَعْوَاهُمْ
كَمَا قِبَلْنَا دَعْوَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا؛ فَإِنْ كَانُوا
مُسَيِّئِينَ عَلَيْهِمْ، وَرَقُوا أَوْ عَتَقُوا فَيَثْبُتُ عَلَيْهِمْ وِلَاةٌ لَمْ تَقْبَلْ دَعْوَاهُمْ
إِلَّا بَيِّنَةً تَثْبُتُ عَلَى وِلَاةٍ وَدَعْوَى مَعْرُوفَةٍ كَانَتْ قَبْلَ السَّيِّئِ،
وَهَكَذَا مِنْ قُلٍّ مِنْهُمْ أَوْ كَثُرَ.

ورضاها، فإذا قال: هَذَا، وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَحْلَفْنَاها؛ فَإِنْ حَلَفَتْ لَمْ أَقْضَ لَهُ بِهَا، وَإِنْ نَكَتْ لَمْ أَقْضَ لَهُ بِهَا بِالنَّكُولِ حَتَّى يَحْلِفَ، فَإِذَا حَلَفَ قَضَيْتُ لَهُ بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، وَأَحْلَفَ فِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَكُلِّ دَعْوَى، وَذَلِكَ أَنِّي وَجَدْتُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ سَنَةَ نَبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى أَنْ يَحْلِفَ الزَّوْجُ الْقَاضِفُ، وَتَحْلِفَ الزَّوْجَةُ الْمُقْدُوفَةُ، ثُمَّ ذَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنْ الْخَدَّ يَسْقُطُ عَنِ الزَّوْجِ، وَقَدْ لَزِمَهُ لَوْلَا الْيَمِينُ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ الْخَدَّ يَسْقُطُ عَنِ الْمَرْأَةِ بِالْيَمِينِ، وَالسُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا، وَعَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ فَالْخَدُّ قَتْلٌ، وَنَفْيِ الْوَلَدِ نَسَبٌ فَالْخَدُّ عَلَى الرَّجُلِ يَمِينٌ فَوَجَدْتُ هَذَا الْحُكْمَ جَامِعاً لِأَنْ تَكُونَ الْإِيمَانُ مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا لَهَا فِيهِ حُكْمٌ، وَوَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْأَنْصَارَ أَنْ يَحْلِفُوا، وَتَسْتَجِيقُوا دَمَ صَاحِبِهِمْ فَأَبَوْا الْإِيمَانَ فَعَرَضَ عَلَيْهِمْ أَيْمَانُ يَهُودٍ، فَلَا أَعْرِفُ حُكْماً فِي الدُّنْيَا أَكْثَمَ مِنْ حُكْمِ الْقَتْلِ، وَالْخَدِّ، وَالطَّلَاقِ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ فِي الْأَمْوَالِ، وَوَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَدْعَى عَلَيْهِ دُونَ مَدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِلِ الْأَخْبَارِ اللَّازِمَةِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو ادّعت عليه المرأة النِّكَاحَ وَجَحَدَتْ كَلَفَتْ المرأةُ البيّنة؛ فإن لم تأتِ بها أحلف؛ فإن حلفَ بريء، وإن نكلَ رددت البيّنة على المرأة؛ وقلت لها احلفي؛ فإن حلفت ألزمت النِّكَاحَ، وهكذا كلُّ شيءٍ ادّعاه أحدٌ على أحدٍ من طلاقٍ، وقذفٍ، ومالٍ، وقصاصٍ، وغير ذلك من الدَّعَوَى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى رجلٌ أن امرأته خالعتة بعبءٍ أو دارٍ أو غير ذلك، وأنكرت المرأةُ كَلَفَ الزَّوْجُ البيّنة؛ فإن جاء بها ألزمت الخلعَ، وألزمته ما اختلعت به، وإن لم يأتِ بها أحلفتها؛ فإن حلفت برئت من أن يأخذَ منها ما ادّعى، ولزمت الطلاقَ، وكان لا يملكُ فيه الرجعةَ من قبل أنه يقرُّ بطلاقٍ لا يملكُ فيه رجعةً، ويدّعي مظلمةً في المال؛ فإن نكلت عن البيّنة رددت البيّنة على الزوج؛ فإن حلفَ أخذَ ما ادّعى أنها خالعتة عليه، وإن نكلَ لم أعطه بدعواه شيئاً، ولا ينكولها حتى يجتمع مع نكولها يمينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى العبدُ على مالِكه أنه اعتقه أو كاتبه، وأنكر ذلك مالِكه فعلى العبدِ البيّنة؛ فإن جاء بها انفذتُ له ما شهد له به من عتقٍ أو كاتبه، وإن لم يأتِ بها أحلفت له مولاه؛ فإن حلفَ أبطلت دعوى العبدِ، وإن نكلَ المولى عن البيّنة لم أثبت دعوى العبدِ إلا بأن يحلفَ العبدُ؛ فإن حلفَ أثبت دعواه؛ فإن ادّعى العبدُ التدبيرَ فهو في قول من لا يبيع المدبرَ هكذا، وفي قول من يبيع المدبرَ هكذا إلا أنه يقالُ لسَيِّدِ الْعَبْدِ لَا

حَجَّتَهُ أَنْ يَقُولَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ طَبْرَةً أَوْ لَكَ عِنْدِي عَبْدٌ زَنْجِيٌّ، وَادَّعَى الرَّجُلُ عَلَيْهِ أَلْفًا وَازِنَةً أَوْ أَلْفًا مِثْقَالًا أَوْ عَبْدًا بَرَبْرِيًّا أَلَيْسَ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؟ وَسَوَاءٌ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنْ يَقْرَأَ لَهُ بِيَدَيْنِ، وَيزعمُ إلى أجلٍ في القولِ الأوَّلِ الدَّيْنُ حَالٌ، وَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنْ الْقَوْلَ قَوْلُهُ إِذَا وَصَلَ دَعَوَاهُ بِإِقْرَارِهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان الشيءُ في يَدِ اثْنَيْنِ عَبْدًا كَانَ أَوْ دَارًا أَوْ غَيْرَهُ فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلَّهُ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ، وَيَكْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا فِي يَدِي صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَحْلَفْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى صَاحِبِهِ فَاتَّبَعْنَا حَلْفَ بَرِيءٍ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ رَدَدْنَا الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى؛ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدٌ، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَدَعَوَاهُ النَّصْفَ الَّذِي فِي يَدِ صَاحِبِهِ كَدَعَوَاهُ الْكُلَّ لَيْسَ فِي يَدَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مَا فِي يَدِ غَيْرِهِ خَارِجٌ مِنْ يَدَيْهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا فِي يَدِي صَاحِبِهِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِهِ فَاتَّبَعْنَا حَلْفَ بَرِيءٍ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ حَسَنٍ حَتَّى يَحْلِفَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ قَضَيْنَا عَلَيْهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تداعى الرَّجُلَانِ الْبَيْعَ فَتَصَادَقَا عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ، فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بِالْأَلْفَيْنِ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُ مِنْكَ بِالْأَلْفِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا بَيِّنَةُ بَيْنَهُمَا تَخْلَفَا مَعًا؛ فَإِنْ حَلَفَا مَعًا فَالسَّلْعَةُ مَرْدُودَةٌ عَلَى الْبَائِعِ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ رَدَدَتِ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ نَكَلَ الْمُشْتَرِي حَلَفَ الْبَائِعُ لَقَدْ بَاعَهُ بِالَّذِي قَالَ؛ ثُمَّ لَزِمَتْهُ الْأَلْفَانِ؛ فَإِنْ حَلَفَ الْبَائِعُ، ثُمَّ نَكَلَ الْمُشْتَرِي عَنِ الْيَمِينِ أَخَذَ الْبَائِعُ الْأَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ نَكُولُ الْمُشْتَرِي، وَبَيِّنُ الْبَائِعِ عَلَى دَعَوَاهُ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ النَّكَالُ هُوَ الْبَائِعُ، وَالْخَالِفُ هُوَ الْمُشْتَرِي كَانَتْ يَبِيعُ لَهُ بِأَلْفَيْنِ، وَلَوْ هَلَكَتِ السَّلْعَةُ تَرَادَا قِيمَتَهَا إِذَا حَلَفَا مَعًا، وَإِذَا كَانَتْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا يَتَصَادَقَانِ فِي أَنَّ السَّلْعَةَ مَبِيعَةٌ، وَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ، إِذَا حَلَفَا تَرَادَا، وَهُمَا يَتَصَادَقَانِ أَنَّ أَصْلَ الْبَيْعِ كَانَ حَلَالًا، فَلَا يَخْتَلِفُ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا عَلِمَتْ أَنَّ مَا كَانَ مَرْدُودًا لَوْ وَجَدَ بَعِيْنُهُ فِي يَدِي مِنْ هُوَ فِي يَدِيهِ، فَفَاتَ أَنْ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ إِذَا كَانَ أَصْلُهُ مَضْمُونًا، وَلَوْ جَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلَ الْمُشْتَرِي إِذَا فَاتَتْ السَّلْعَةُ كَتَأْ قَدْ فَارَقْنَا السُّنَّةَ، وَمَعْنَى السُّنَّةِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِرَاقُهُمَا، وَقَدْ صَارَ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ إِلَى أَنْ رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ بَو، وَخَالَفَ صَاحِبَهُ فِيهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى دَعَوَاهُ أَعْطَيْنَاهُ بَيِّنَتَهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى رجلٌ أَنَّهُ نَكَحَ امْرَأَةً لَمْ أَقْبَلْ دَعَوَاهُ حَتَّى يَقُولَ نَكَحْتُهَا بَوْلِيَّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ،

مثل هذا في المرأة يلتعن زوجها وتنكل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعلمه إلا خالف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله ﷺ، فلم تحقه، ولم نطلبه كأن ينبغي إذا فرق بين النفس، وما دونها من الجراح أن يقول لا أحبسها إذا نكل عن اليمين، ولا أجعل عليه شيئاً إذا كان لا يرى النكول حكماً، وهو على الابتداء لا يحبس المدعى عليه إلا بينة؛ فإن كان للنكول عنده حكم، فقد خالفه؛ لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه، وإن لم يكن للنكول حكم في النفس، فقد ظلمه بحبسه في قوله؛ لأن أحداً لا يحبس أبداً بدعوى صاحبه، وخالفه صاحبه، وفر من قوله فأحدث قولاً ثانياً محالاً كقول صاحبه، فقال: ما عليه حبس، وما ينبغي أن يرسل، واستعظم الدم، ولكن أجعل عليه الذية فجعل عليه ذية في العمد، وهو لا يجعل في العمد ذية أبداً، وخالف سنة رسول الله ﷺ في أنه يجزئ ولي الدم في القصاص أو الذية، ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحاً فآخذ لولي الدم ما لا يدعي، وأخذ من المدعى عليه ما لا يقر به، وأحدث لهما من نفسه حكماً محالاً لا خبراً، ولا قياساً، وإذا كان يأخذ دماء الناس في موضع شاهدين حتى يقتل النفس، وأكثر ما نأخذ به موضحة من شاهدين أو إقرار بما فرق بين الدم والموضحة، وما هو أصغر منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فجحد الآخر، فإن على المدعي الكفالة البيّنة؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى المنكر اليمين؛ فإن حلف بريء، وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي؛ فإن حلف لزمه ما ادعى عليه، وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة، وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة البيّنة؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى المنكر اليمين؛ فإن حلف بريء، وإن نكل لزمته الكفالة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى على رجل أنه أكره بيتاً من دار شهراً بعشرة، وادعى المكثري أنه أكره الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدّع على صاحبه، وعلى كل واحد منهما البيّنة؛ فإن لم تكن بيّنة فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه؛ فإن أقام كل واحد منهما البيّنة على دعواه فالشهادة باطلة، ويتحالفان، ويتراذان، وإن كان سكن الدار أو بيتاً منها فعليه كراهة مثلها بقدر ما سكن، وهكذا لو أنه ادعى أنه أكره منه دابةً إلى مكة بعشرة، وادعى رب الدابة أنه أكره ليانها إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها، ولو أقام أحدهما بيّنة، ولم يقم الآخر أجزت بيّنة الذي أقام البيّنة، وقاله أبو حنيفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي لي في يدي، وأقاما معاً على ذلك بيّنة

يصنع اليمين شيئاً، وقل قد رجعت في التدبير، ويكون التدبير مردوداً، ولو أن مالك العبد قال: قد اعتقتك على ألف درهم فأنكر العبد المال، وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المالك المدعي؛ فإن أقام السيّد البيّنة أخذ العبد بالمال، وإن لم يقمها أحلف له العبد؛ فإن حلف بريء من المال، وكان حرّاً في الوجهين؛ لأن المولى يقرّ بعته فيهما؛ فإن نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاه؛ فإن حلف ثبت المال على العبد، وإن نكل السيّد عن اليمين، فلا مال على العبد، والعتق ماض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تعلّق رجل برجل، فقال أنت عبد لي، وقال المدعى عليه بل أنا حرّ الأصل فالقول قوله فاصل الناس الحرّة حتى تقوم بيّنة أو يقرّ برق، وكلف المدعي البيّنة؛ فإن جاء بها كان العبد رقيقاً، وإن أقرّ العبد له بالرق كان رقيقاً له، وإن لم يأت بالبيّنة أحلف له العبد؛ فإن حلف كان حرّاً، وإن نكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعي على رقه، فيكون رقيقاً له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا الأمة مثل العبد سواء، وهكذا كل ما يملك إلا في معنى واحد، فإن رجلاً أو امرأة لو كانا معروفين بالحرية فأقرا بالرق لم يثبت عليهما الرق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل دماً أو جراحاً دون الدم عمداً أو خطأ فسواء، وعليه البيّنة؛ فإن جاء بها قضى له؛ فإن لم يأت بها، ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف بريء، وإن نكل عن اليمين لم يلزمه بالنكول شيئاً حتى يحلف المدعي؛ فإن حلف ألزمت المدعى عليه جميع ما ادعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإيمان الدماء مخالفة جميع الإيمان الدم لا يبرأ منه إلا بخمسين مينة، وما سواه يستحق، ويبرأ منه يمين واحدة إلا اللعان، فإنه بأربعة إيمان، والخامسة التعان، وسواء النفس والجرح في هذا يقبله بالذي نقصه به من نكوله عن اليمين، ويمين صاحبه المدعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا بعض الناس رحمه الله عليه في هذا فزعم أن كل من ادعى جرحاً أو قساً عينين أو قطع يدين، وما دون النفس أحلف المدعى عليه؛ فإن نكل اقتصر منه، وفقاً عينيه، وقطع يديه، واقتصر منه فيما دون النفس، وهكذا كل دعوى عنده سواء، وزعم أن في قول النبي ﷺ: واليمين على المدعى عليه دليل على أنه إذا حلف بريء؛ فإن نكل لزمته الدعوى، ثم عاذ لما احتج به من قول النبي ﷺ فنقضه في النفس، فقال: إن ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله، وحبسته حتى يقرّ فأقتله أو يحلف فأبرئه قال

جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا إن قبلنا البيّنة قبلنا بيّنة كل واحد منهما على ما في يده، والغيناها عما في يدي صاحبه فأسقطناها، وجعلناها كدثار في يدي رجلين ادّعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما بنصفها، ونخلقه إذا الغينا البيّنة على دعوى صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في القضاء على الغائب إلا واحد من قولين إما لا يقضى على غائبين، ولا غيره، وإما يقضى عليه في الدّين وغيره، ونحن نرى القضاء عليه بعد الأعدار، وقد كتبنا الأعدار في موضع غير هذا، وسواء كان إقرار الذي الدّار في يديه قبل شهادة الشهود أو بعدها، وسواء هذا في جميع الأحوال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار في يدي رجل فادّعى رجل أنها له أجراها إياه، وادّعى آخر أنها له، وأنه أودعها إياه فكل واحد منهما مدّعي، وعلى كل واحد منهما البيّنة؛ فإن أقاما بيّنة، فإنه يقضى بها نصفين، وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه.

قال الرّبيع: حفظي عن الشافعي أن الشهادتين باطلتان، وهو أصح القولين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار أو العبد في يدي رجل فادّعى رجل أنه غصبه إياه في وقت وأقام بيّنة على ذلك، وادّعى آخر أنه أقر أنه ودّعه له في وقت بعد الغصب، وأقام على ذلك بيّنة، فإنه يقضى به لصاحب الغصب، ولا يقضى لصاحب الإقرار بشيء، ولا يجوز إقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدّعي، وعليه البيّنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى رجل أنه اشترى من رجل عبدا، وأمة بالف درهم، ونقده الثمن، وهما في يدي البائع، فقال البائع إنما بعثك العبد وحده بالف درهم، فإنهما يتحالفان، ويتفاسخان، والله أعلم.

٢٧- بابُ الدَّعوى في المِراث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت دار في يدي رجل فادّعاها رجلان كل واحد منهما يقيم البيّنة على أنها له من وقت كذا إلى وقت كذا، وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن إحدى البيّنتين كاذبة بغير عينا فهذا مثل الشهادة على التّاج فمن زعم في التّاج أنه يطل البيّتين؛ لأن إحداهما كاذبة بالإحاطة، ولا نعرفها، ويجعل التّاج للذي هي في يديه لإبطال البيّنة أبطل هاتين البيّتين، وأقر الدّار في يدي صاحبه، ومن زعم أنه يحق البيّنة التي معها السبب الأقوى فيجعل كينونة التّاج في يدي صاحبه بسبب أقوى، ففي هذا قولان أحدهما أن تكون

جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا إن قبلنا البيّنة قبلنا بيّنة كل واحد منهما على ما في يده، والغيناها عما في يدي صاحبه فأسقطناها، وجعلناها كدثار في يدي رجلين ادّعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما بنصفها، ونخلقه إذا الغينا البيّنة على دعوى صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد في يدي رجل فادّعه آخر، وأقام البيّنة أنه كان في يديه أمس، فإنه لا تقبل منه البيّنة على هذا؛ لأنه قد يكون في يديه ما ليس له، ولو أقام البيّنة أن هذا العبد أخذه هذا منه أو انتزع منه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد، وأخذه منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أبقي من هذا فأخذه هذا، فإن هذه الشهادة جائزة، ويقضى له بالعبد؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى الذي في يديه العبد اليمين؛ فإن حلف بريء، وإن نكل عن اليمين ردّت اليمين على المدّعي؛ فإن حلف أخذ ما ادّعى، وإن نكل سقط دعواه، وإنما أحلفه على ما ادّعى صاحبه.

قال أبو يعقوب رحمه الله تعالى: تقبل بيّنته، وترك في يديه كما كان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار، وغيرها من المال في يدي رجل فادّعه رجل أو بعضه، فقال الذي هو في يديه ليس هذا ملك لي، وهو ملك لفلان، ولم يقم بيّنة على ذلك؛ فإن كان فلان حاضرا صير له، وكان خصما عن نفسه، وإن كان فلان غائبا كتب إقراره له، وقيل لهذا المدّعي أقام البيّنة على دعواك، وللذي هو في يديه ادفع عنه؛ فإن أقام المدّعي البيّنة عليه قضى له به على الذي هو في يديه، وكتب في القضاء إني إنما قبلت بيّنة فلان المدّعي بعد إقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدّار لفلان، ولم يكن فلان المقر له، ولا وكيل له حاضرا، فقالت البيّنة لفلان المدّعي هذه الدّار على ما حكيت في كتابي، ويحكي شهادة الشهود، وقضيت له بها على فلان الذي هي في يديه، وجعلت فلانا المقر له بها على حجته يستأنفها، فإذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم بينه وبين المضي له، وإن أقام الذي هي في يديه البيّنة أنها لفلان الغائب أودعه إياها أو أكرها إياها فمن قضى على الغائب سمع بيّنته، وقضى له، وأحلفه لغيبه صاحبه أن ما شهد به شهوده حق، وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه، وكتب له في كتاب القضاء إني سمعت بيّنته، ويمينه، وفلان الذي ذكر أن له الدّار غائب لم يحضر، ولا وكيل له، فإذا حضر جعله خصما، وسمع بيّنته إن كانت، وأعلمه البيّنة التي شهدت عليه؛ فإن جاء بحق أحق من حق المضي له قضى له به، وإن لم يأت به أنفذ عليه الحكم الأوّل، وإن سال المحكوم له الأوّل القاضي أن يجدد له كتابا بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل

٢٨ - باب الشهادة على الشهادة

بينهما نصفين، والآخر أن يقرع بينهما فأيهما خرجت القرعة له كانت له كلها، ولو كانت البيّنة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما أو تكون الدّار بينهما نصفين؛ لأنّه قد يمكن في هذا أن تكون البيّتان صادقتين، وكلّ ما أمكن أن تكون البيّتان صادقتين فيه ممّا ليس في يدي المدّعين هكذا، وكلّ ما لم يمكن إلا أن تكون إحدى البيّتين كاذبة فكالمسألة الأولى، وسواء هذا في كلّ شيء ادّعى، وبأي ملك ادّعى الميراث، وغيره في ذلك سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أمة في يدي رجل فأدعاهما رجل أنها كانت لأبيه وأقام بيّنة أن أباه مات، وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام آخر بيّنة أنه اشتراها من أبي هذا، ونقده الثمن، فإنه يقضي بها للمشتري، وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث، وهكذا لو شهدوا على صدقة مقبوضة من الميت في صحته أو هبة أو غل أو عطية أو عمرى من قبل أن شهّد الميراث قد يكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا، ولا يعلمونها خرجت من يديه فيسعمهم على هذا الشهادة، ولو توقّروا فشهدوا أنها ملك له، وأنهم لا يعلمونها خرجت من يديه حتى مات كان أحب إليّ، وإن كانت الشهادة فيه على البت فهي على العلم، وليس هؤلاء يخالفون شهود الشراء، ولا الصدقة، وشهود الشراء، والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجه في حياته إلى هذا فليس بينهم اختلاف إلا أنه خفي على هؤلاء ما علم هؤلاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدي رجل، وادّعى رجل أنها له، وأقام بيّنة أنها لأبيه، ولم يشهدوا أنه مات، وتركها ميراثاً، فإنه لا يقضي له، ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن يشهدوا أنها لم تزل لأبيه حتى مات، وإن لم يذكروا أنه تركها ميراثاً. وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار في يدي رجل فأقام رجل شاهدين أن أباه مات، وتركها ميراثاً فأقام آخر شاهدين أن أب هذا المدّعي تزوّج عليها أم هذا، وأن أمه فلانة ماتت، وتركها ميراثاً، فإنه يقضي بها لابن المرأة؛ لأن الرجل قد خرج منها حيث تزوّج عليها، وهذا مثل خروجه منها بالبيع، وشهادة النساء في ملك الأموال كلها مع شهادة الرجال جائزة، ولا تجوز على أن فلاناً مات، وترك فلاناً وفلاناً لا وارث له غيرهما من قبل أن هذا يثبت نسباً، وشهادتهن لا تجوز إلا في الأموال محضة، وما لا يراه الرجال من أمر النساء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين، فقد رأيت كثيراً من الحكام والمفتين يميزه فمن أجازة فينبغي أن يكون من حجّته أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما، وإنما يشهدان على شهادة رجلين فهما رجلان كلّ واحد منهما على رجل ورجل، وأدلّ من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز أن يقول رجل ألا ترى أنهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المملوك لهذا الرجل بعينه، وشهدا على شهادة رجلين آخرين أن هذا المملوك بعينه لآخر غيره لم يكونا شاهدي زور، وإنما أدّيا قول غيرهما، ولو كانا شاهدين على الأصل كانا شاهدي زور، وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل إلا شهادة رجلين، وعلى آخر شهادة آخرين غيرهما، ومن قال: هذا ينبغي أن يكون من حجّته أن يقول أنا أقيمهما مقام الشاهد نفسي، فلم يكن لهما أكثر من حكمه فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن إلا مرة فكذلك إذا شهدا هما على الآخر لم يكن إلا مرة، فلا تجوز شهادتهما، وينبغي أن يقول من قال هذا أنهما إنما كانا غير مجروحين في شهادتهما على أربع مختلفين؛ لأنهما لم يشهدا على العيان، وهما لا يقومان إلا مقام من شهدا على شهادته، فلا يجوز أن يقوم اثنان إلا مقام واحد إذ لم يجوز أن يجوز على الواحد إلا اثنان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز على شهادة المرأة إلا رجلان، ولا يجوز عليها رجل وامرأتان؛ لأن هذا ليس بمال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت دار في يدي رجل فأقام رجل عليها بيّنة أن أباه مات وتركها ميراثاً، ولم يشهدوا على الورثة، ولا يعرفونهم، فإن القاضي يكلف الورثة البيّنة أنهم أولاد فلان بأعيانهم، وأنهم لا يعلمون له وارثاً غيرهم؛ فإن أقاموا البيّنة على ذلك دفع الدّار إليهم، وإن لم يقيموا البيّنة على ذلك، وقف الدّار أبداً حتى يأتوا بيّنة أنهم ورثته، ولا وارث له غيرهم، ولا يؤخذ من الوارث كفيلاً بشيء ممّا يدفع إليه بعد أن يستحقه، ولو أخذته منه أخذته ممن قضيت له على آخر بدار أو عبد، وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين، وممن حكمت له بحكم ما كان، وقاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار في يدي رجل، وأدعاهما آخر، وأقام بيّنة أن أباه مات، وتركها ميراثاً منذ سنة لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام الذي هي في يديه البيّنة أن أباه مات، وتركها ميراثاً منذ سنة، فإنها للذي هي في يديه، وقال أبو حنيفة رحمه الله أقضي بها للمدّعي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن الذي في يديه الدّار

ميتاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضي في هذه بنصيب كل واحدٍ منهما لورثته الأحياء، ولا تتركُ الأصواتُ من ذلك شيئاً فأقضي بنصفِ الدَّارِ لابنِ الأخ، وبنصفِ الدَّارِ للعم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وترك أخاً لأبيه وأمه فعرفه القاضي أو شهد له بذلك شهوده، ولا يعلمُ الشهود ولا القاضي أن له وارثاً غيره ليس أكثر من علم النسب، فإن القاضي لا يدفع إليه شيئاً؛ لأنه قد يكون أخاً، ولا يكون وارثاً، ولو كان مكان الأخ ابنٌ فشهد الشهود أن هذا ابنه، ولم يشهدوا على عدد الورثة، ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضي ماله وتلوم به، وسأل عن البلدان التي وطئها هل له فيها ولد، فإذا بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه، وأدعى الابن أن لا وارث له غيره دفع إليه المال كله، ولا يدفعه إلا بأن يأخذ به ضمناً بعدد المال، وحكاية أنه لم يقض له إلا بأنه لم يجد له وارثاً غيره، فإذا جاء وارث أخذ الضمناً بإدخال الوارث عليه بقدر حقّه، وإن كان مكان الابن أو معه زوجة أعطاهما ربع الثمن، ولا يعطيهما إياه حتى يشهد الشهود أن زوجها مات، وهي له زوجة، ولا يعلمونه فارقتها، وإنما فرقَ بينها وبين الابن أن ميراثها محدودُ الأكثر محدودُ الأقل فالأقل ربع الثمن، والأكثر الربع، وميراث الابن غير محدود الأقل محدودُ الأكثر فالأكثر الكل، والأقل لا يوقف عليه أبداً إلا بعدد الورثة، وقد يكتنون ويقلون.

٢٩- بابُ شهادةِ أهلِ الذِّمَّةِ في الموارِيث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوزُ شهادةُ أحدٍ خالفَ الأحرارَ البالغين المسلمين على شيء من الدنيا؛ لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمَنْ تَرَضَّسَوْا مِنَ الشَّهَادَةِ﴾، ولا رضاً في أحدٍ خالف الإسلام، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ومنا المسلمون، وليس منا من خالف الإسلام، ولو كان رجلٌ يعرفُ بالنصرانية فمات وترك ابنين أحدهما مسلم، والآخر نصراني فادعى النصراني أن أباه مات نصرانيّاً، وأدعى المسلم أن أباه أسلم قبل أن يموت وقامت البيّنة أن لا وارث للميت غيرهما، ولم تشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول فهو على الأصل، وميراثه للنصراني حتى يعلم له إسلام، ولو أقاما جميعاً البيّنة، وأقام النصراني شاهدين مسلمين أنه أباه مات نصرانيّاً، والمسلم شاهدين نصرانيّين أن أباه أسلم قبل أن يموت فالميراث للنصراني الذي شهد له المسلمان، ولا شهادة للنصرانيّين، ولو كان الشهود جميعاً مسلمين صلى عليه، ومن أبطل البيّنة إذا كانت لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً جعل الميراث للنصراني، وأقرّه على الأصل، ومن رأى أن يقرعَ بينهما أقرع، ورجع الميراث للذي خرجت قرعته، ومن رأى أن يقسم

أقر أن الدار كانت لأبي المدعي، وأن أباه اشتراها منه، ونقده الثمن، وأقام على ذلك بيّنة قبل منه ذلك؛ لأن الدار في يديه، وهو أقوى سبباً، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله إلا أنه يجعله المدعي في هذه المنزلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجل فاقام رجل عليها البيّنة أن أباه مات، وتركها ميراثاً له، ولأخويه فلان وفلان لا يعلمون له وارثاً غيرهم، وإخوانه كلهم غيبٌ غيره، فإن الدار تخرج من يدي الذي هي في يديه، وتصيرُ ميراثاً، ويدفع إلى الحاضر من الورثة حصته؛ فإن كان للغائب من الورثة وكلاء دفع إليهم حق من هم وكلاؤه، وإلا وقفت أنصباؤهم من الدار، وأكرت لهم حتى يحضروا، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع إلى الحاضر حقّه، وتترك بقية الدار في يدي الذي كانت الدار في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ورثة، وواحدٌ منهم غائب فادعى رجل أنه اشتري نصيب ذلك الغائب فمن قال: لا يقضى على الغائب، فإنه لا يقبل منه، وخصمه غائب، وليس أحد من هؤلاء الورثة بخصمه، وإن كانوا كلهم مقرّين بنصيب الغائب أنه له، ومن قضى للغائب قضى للمشتري بيّنته، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى على غائب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أكانت الدار في يدي رجل، وابن أخيه فادعى العم أن أباه مات، وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره، وأدعى ابن الأخ أن أباه مات، وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره؛ فإن لم يكن لواحدٍ منهما بيّنة، فإنه يقضي بها بينهما نصفين.

قال: وإذا كانت الدار في يدي رجل، وابن أخيه، فقال العم هي بين، والدي، وأخي نصفان، وأقر ابن الأخ بذلك، وأقام العم البيّنة أن أباه مات قبل أبيه فورثه أبوه، وابنه لا وارث له غيرهما، ثم مات أبوه فورثه هو لا وارث له غيره، وأقام ابن الأخ البيّنة أن الجد مات قبل أخيه، وأنه ورثه ابنه أحدهما أبو ابن الأخ، والآخر العم الباقي، ولا وارث له غيرهما، ثم مات أبوه فورثه هو لا وارث له غيره فمن ذهب إلى أن تلغى البيّنة إذا كانت لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً ألغى هذه البيّنة، وجعل هذه الدار على ما أقرّا بها للميتين، وورث ورثتهما الأحياء والأموات؛ لأنه يجعل أصل الملك لمن أقرّا له به، ومن ذهب إلى أن يقرعَ بينهما أقرعَ بينهما فأيهما خرج سهمه قضى له بما شهد له شهوده، وألغى شهود صاحبه، ومن ذهب إلى أن يقبل من كل واحدٍ منهما البيّنة عمّا في يده، ويلغيا عمّا في يدي صاحبه قبلها، ثم أثبت النصفين على أصل ما أقرّا به، وأثبت لكل واحدٍ منهما النصف، وورث كل واحدٍ منهما من ورثه كان حياً يومه هذا أو

بالكفر كان الميراث موقوفاً حتى يعترف إسلامه من كفره بيئته تقوم عليه.

قال الشافعي: وإذا مات المسلم، وله امرأة، فقالت: كنت أمة فاعتقت قبل أن يموت أو ذميمة فأسلمت قبل أن يموت أو قامت عليها بيعة بأنها كانت أمة أو ذميمة، وأدعت العتق والإسلام قبل أن يموت الزوج فأنكر ذلك الورثة، وقالوا إنما كان العتق والإسلام بعد موته فالقول قول الورثة، وعلى المرأة البيعة إذا عرفت مجال فهي من أهلها حتى تقوم البيعة على خلافها، ولو كانت المسألة مجالها، فقال الورثة كنت ذميمة أو أمة أسلمت أو اعتقت بعد موته، فقالت: لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها؛ لأنها الآن حرة مسلمة، فلا يقضى عليها بخلاف ذلك إلا بيعة تقوم أو إقرار منها، وهكذا الأصل في العلم كله لا يختلف فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلاقاً واحدة في صحته، وانقضت عدتها، ثم قالت راجعي قبل أن يموت، وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة؛ لأنها قد أقرت أنها خارجة، وأدعت الذخول في ملكه، فلا تدخل في ملكه إلا ببيعة تقوم، ولو كانت المسألة مجالها، وقالت: لم تنقض عدتي، وقال الورثة قد انقضت كان القول قولها.

٣٠ - بابٌ للدعويين إحداهما في وقتٍ قبل وقت صاحبه

صاحبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد في يدي رجل فأقام الرجل البيعة أنه له منذ سنتين، وأقام الذي هو في يديه البيعة أنه له منذ سنة فهو للذي هو في يديه، والوقت الأول، والوقت الآخر سواء.

وكذلك لو كان في أيديهما فأقاما جميعاً البيعة على الملك إنما أنظر إلى الحال التي يتنازعان فيها، فإذا شهدا جميعاً في تلك الحال أنهما مالكان لم أنظر إلى قديم الملك وحديثه، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي في يديه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي للمدعي، ولا أقبل من الذي هي في يديه البيعة.

وقال الشافعي: وإذا كانت أمة في يدي رجل، وأدعى رجل أنها له منذ سنة، وأقام على ذلك بيعة، وأدعى الذي هي في يديه أنها في يديه منذ سنتين، وأقام البيعة أنها في يديه منذ سنتين، ولم يشهدوا أنها له، فإني أقضي بها للمدعي، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام رجل البيعة أنها له منذ عشر سنين فنظر الحاكم في سن الدابة، فإذا هي ثلاث سنين، فإنه لا يقبل بيعة الذي أقام أنها له

الشيء إذا تكافت عليه البيعة دخلت عليه في هذا شناعة وقسمة بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما نصلي عليه بالإشكال على نية أنه مسلم كما نصلي عليه لو اختلط بالمسلمين موتى، ولم يعرف على نية أنه مسلم.

قال الربيع، وفيه قول آخر أن اليهود إن كانوا جميعاً مسلمين فشهد اثنان أنه مات مسلماً، وشهد اثنان أنه مات نصرانياً، ولم نعلم أي شيء كان أصل دينه، فإن الميراث موقوف عليهما حتى يصطلحا فيه؛ لأنهما يقرآن أن المال كان لأيهما وأحدهما مسلم، والآخر كافر فمتى قسمناه بينهما كنا قد ورثنا كافرًا من مسلم أو مسلماً من كافر، فلما أحاط العلم أن هذا المال لا يكون إلا لواحد، ولا يعرف الواحد وقفناه أبداً حتى يصطلحا فيه، وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع آخر.

قال الربيع: قال مالك يقسم المال بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجلين مسلمين فأقرّا جميعاً أن أباهما مات وتركها ميراثاً، وقال أحدهما كنت مسلماً، وكان أبي مسلماً، وقال الآخر كنت أنا أيضاً مسلماً، وكذب الآخر، وقال: كنت أنت كافرًا، وأسلمت أنت بعد موت أبي، وقال هو بل أسلمت قبل موت أبي، وأقر أن أخاه كان مسلماً قبل موت أبيه، فإن الميراث للمسلم الذي يجمع عليه، ويكون على الآخر البيعة أنه أسلم قبل موت أبيه.

وكذلك لو كانا عبيدين، فقال أحدهما لأخيه اعتقت بعد موت أبيك، وقال الآخر بل اعتقت قبل موت أبي أنا وأنت جميعاً، فقال الآخر أما أنا، فقد اعتقت قبل موت أبي، وأما أنت فاعتقت بعد موت أبيك فاليراث للذي يجمع على عتقه، وعلى الآخر البيعة، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعى مسلم أن أباه مات، وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام على ذلك بيعة من أهل الذمة، وأدعى فيها ذمي مثل ذلك، وأقام بيعة من أهل الذمة، فإن الدار للذي هي في يديه، ولا يقضى بها لمن ادعاهما بشهادة أهل الذمة، ويحلف الذي الدار في يديه للذي ادعاهما، ومن كانت بيعة من المسلمين قضيت له بالدار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ورثة، فقالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم مات، وهو مسلم، وقال ولده، وهم كبار كفار بل مات أبونا كافرًا، وجاء أخو الزوج مسلمًا، وقال: بل مات أخي مسلمًا، وأدعى الميراث، والمرأة مقررة بأنه أخوه، وأنه مسلم؛ فإن كان الميت معروفًا بالإسلام فهو مسلم، وميراثه ميراث مسلم، وإن كان الميت معروفًا بالكفر كان كافرًا، وإن كان غير معروف بالإسلام، ولا

من ملك هذا أو أحدث أو معه أو لم يقمها إنما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يد رجلين فأقام أحدهما البيعة أنها كلها له منذ سنة، والآخر البيعة أن له كلها منذ سنتين فهي بينهما نصفان أقبل بيعة كل واحد منهما على ما في يده، وأطرحها عما في يد غيره إذا شهد شهود له بخلافها.

قال أبو يعقوب: يقضى بها لأقدمهما ملكاً كلها.

قال الربيع: هي بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو أقام أحدهما البيعة على أن له نصفها أو ثلثها، وأقام الآخر البيعة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصف له، وما بقي من الدار للآخر، وهكذا الأمة، وما سواها.

٣١- بابُ الدَّعوى في الشَّراءِ والهبةِ والصَّدقةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل أنه اشتراها بمائة درهم، ونقده الثمن، وادعى الآخر أنه اشتراها منه بمائتي درهم، ونقده الثمن، ولم توثق واحدة من البيعتين وقتاً، فإن كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمى شهوده، ويرجع على البائع بنصفه، فإذا اختار البيع فهو جائز لهما؛ فإن اختار أحدهما البيع، واختار الآخر الرد فللذي اختار نصفها بنصف الثمن، ولا يكون له كلها إذا وقع الخيار من الحاكم.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن البيع كله مفسوخ بعد الأيمان إذا لم يعرف أيهما أول، ويرجع إلى صاحبها الأول فمن أقر له المالك بأنه باعه أولاً فهو للذي باعه أولاً، وهو قياس قول الشافعي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يد رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة أو الأمة أو الثوب فأقام رجل البيعة أنه اشتراه من فلان وهو يملكه بثمان مسمي، ونقده الثمن فادعى آخر أنه اشتراه من رجل، وهو يملكه بثمان مسمي، ونقده الثمن، وأقام على ذلك بيعة، فإنه يقضى بالتوب للذي هو في يده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الثوب في يد رجل فأقام البيعة أنها له، وأقام رجل أجني بيعة أنها له فهي للذي هي في يديه، وسواء أقام الذي هي في يديه بيعة على أنها له بميراث أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقمها أو أقام البيعة على وقت أو لم يقمها، وسواء أقام الأجني البيعة على ملك أقدم

منذ عشر سنين، وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كانت الدار في يدي رجل، وادعاه رجل فأقام البيعة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيعة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين، وهو يومئذ يملكها، فإني أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أني أجعلها ملكاً له فأخرجها من يدي الذي هي في يديه، فإذا جعلته ملكاً أجزت عليه بيع ما يملك، وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهدوا أنه باعها بثمان مسمي، وقبض المشتري الدار، ولم يشهدوا أنه يملكها، فإني أقضي بها لصاحب الشراء، وإن لم يشهدا على قبض الدار أجزت شهادتهم، وجعلت له الشراء، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجيز له شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار، وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أرض في يدي رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقال له عبد الملك البيعة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمان مسمي، ونقده الثمن، فإنه لا تقبل بيعة على هذا حتى يشهدوا أن عبد الرحمن باعها، وهو يومئذ يملكها؛ فإن شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بثمان مسمي، ونقده الثمن كان هذا جائزاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدوا أنه باعها، وهو يومئذ يملكها أو شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وكذا، ونقده الثمن كان هذا جائزاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهدوا أنه اشترى شيئاً من رجل، ولم يقولوا أن البالغ كان يملكه حين باعه لم أجز شهادتهم، ولو لم يشهدوا أنها للمشتري، وشهدوا أنها للبائع باعها من هذا، وهو يملكها بثمان مسمي، وقبض الثمن، ولم يذكروا أنه يملكها، وقبضها منه أجزت ذلك، وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها، وهو يملكها، ولم يشهدوا أنها للمشتري، ولم يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك، وما قبلت به شهادتهم، وقضيت به للمسلمين قدّم البائع فأنكر جعلته على حجته فيه، وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه، وأطردته جرحهم كما أصنع به في الابتداء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البيعة أنها له، وأقام رجل أجني بيعة أنها له فهي للذي هي في يديه، وسواء أقام الذي هي في يديه بيعة على أنها له بميراث أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقمها أو أقام البيعة على وقت أو لم يقمها، وسواء أقام الأجني البيعة على ملك أقدم

وفيما يكون مرتين، فقال: إذا أقامنا عليه بيّنة كان للدعي ليس هو في يدي، وزعم أن المحجة له أن النبي ﷺ قال: البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعياً في كل حالة، والآخر مدعى عليه في كل حالة، يزعم أن المدعي الذي تقبل منه البيّنة لا يكون إلا من لا شيء في يديه فأما من في يديه ما يدعي فذلك مدعى عليه لا مدع، ولا تقبل البيّنة من المدعى عليه فقبل له أرايت ما ذكرنا، وذكرنا من أن رسول الله ﷺ قبل البيّنة من صاحب الدابة الذي هي في يديه، وقضى له بها، وأبطل بيّنة الذي ليس هي في يديه لو لم يكن عليك حجة إلا هو أما كنت عجوجاً على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بيّنة الذي هي في يديه؟ فإن قال: إنه إنما قضى بها للدعي في يديه؛ لأنه أبطل البيّتين معاً؛ لأنهما تكافأتا.

قلنا: فإن قلته دخل عليك أن تكون البيّنة حين استوت باطلاً.

قال: ولو أقام على دابة رجل في يديه بيّنة أنها لكل واحد منهما أبطلته، ولو أقام بيّنة على شيء في يد أحدهما من غير نتائج أبطلتها؛ لأنها قد تكافأت، ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة؛ لأنه مدعى عليه كمن لم يقم بيّنة، ولم تقم عليه.

قال: ولا أقول هذا، وذكر أن إحدى البيّتين لا تكون أبداً إلا كاذبة من قبل أن الدابة لا تتج مرتين.

قلنا: فإن زعمت أن إحداهما كاذبة بغير عينها فكيف أبطلت إحداهما، وأحققت الأخرى فانت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة، والتي أحققت هي الكاذبة فقل ما أحببت.

قال: فإن قلت هذا لزمني ما قلت؛ ولكني أسألك.

قلت بعد قطع الجواب.

قال: أسألك.

قلت: فسل قال أفيخالف الحديث الذي رويتموه في التّساج الحديث عن النبي ﷺ في قوله البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه؟ قلنا: لا قال فمن المدعي، ومن المدعى عليه؟

قلت: المدعى عليه كل من زعم أن شيئاً له كان بيديه أو بيدي غيره؛ لأن الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا لي، والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حقاً في يديه أو ماله أو قوله لا ما ذهب إليه.

قال فما يدل على ما قلت؟

قلنا ما لا أحسب أحداً يجمله من اللسان.

يستحق نصفه، ولو شهد لكل واحد على إقرار المشتري أنه اشترى منه قضى عليه بالثمن لكل واحد، وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها من فلان بمائة درهم، وهو يملكها، ونقده الثمن، وادعى آخر أن فلاناً آخر وهبها له، وقبضها منه وهو يورثها يملكها، وكان معهم من يدعي ميراثاً عن أبيه، وهو يملكها، وأقام على ذلك بيّنة، وادعى آخر صدقة من آخر، وهو يملكها، وأقام على ذلك بيّنة قال فمن قضى بالبيّتين المتضادتين قضى بها بينهما أرباعاً، ومن قال أقرع بينهما قضى بها لمن خرجت له القرعة، ومن قال ألغيا كلها إذا تضادتا ألغاهما كلها.

قال الربيع: ألغيا كلها إذا تضادتا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان الكراء بدا فاسداً فعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تنازع الرجلان المال فانظر أيهما كان أقوى سبباً فيما يتنازعان فيه فأجعل له، فإذا استوى سببهما فليس واحد منهما باحق به من الآخر، وهما فيه سواء، فإذا تنازعا المال فهما مستويان في الدعوى؛ فإن كان ما يتنازعان فيه في يد أحدهما فللذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه فهو له مع يمينه إذا لم تقم لواحد منهما بيّنة؛ فإن أقام الذي ليس في يديه بيّنة بدعواه قيل للذي هو في يديه البيّنة العادلة التي لا تجر إلى نفسها بشهادتها، ولا تدفع عنها إذا كانت للمدعي أقوى من كينونة الشيء في يدك من قبل أن كينونته في يدك قد تكون، وانت غير مالك فهو للذي أقام البيّنة بفضل قوة سببه على سببك؛ فإن أقام مع البيّنة عليه قيل قد استوتيتما في الدعوى، واستوتيتما في البيّنة، وللذي هو في يديه سبب بكينونته في يده هو أقوى من سببك فهو له بفضل قوة سببه، وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة، وفيه سنة بمثل ما قلنا.

٢٠٩٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن أبي يحيى، عن إسحاق بن أبي فروة، عن عمر بن الحَكَم، عن جابر بن عبد الله أن رجُلين تَدَاخِيَا دَابَّةً فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا ذَابَتْهُ تَجَحَّاهُ فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدَيْهِ. [أخرجه الدارقطني (٢٠٩/٤)].

اليهقي (٢٥٦/١٠)

وهذا قول كل من حفظت عنه من لقبت في التّساج، وفيما لا يكون إلا مرة، وخالفنا بعض المشرقين فيما سوى التّساج،

تباغ على أهلها، ولا تنفى من بلدها، ولا تعقر، ولا يعدى بها ما قضى به النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل للرجل بشيء ما كان من ذهب أو فضة أو عرض من العروض فوصل إقراره بشيء من الكلام من معنى الإقرار بصفة لما أقر به أو أجل فيما أقر به فالقول قوله في أول الكلام وآخره، وذلك مثل أن يقول له علي ألف درهم سوداء أو طبرية أو يزيدية أو له علي عبد من صفته أو طعام من صفته أو ألف درهم تحل في سنة أو ستين فالقول قوله في هذا كله؛ لأنني إذا لم أثبت عليه من هذا شيئاً إلا بقوله لم يجر أن أجعل قولاً واحداً أبداً إلا حكماً واحداً لا حكمين.

ومن قال أقبِلْ قوله في الدراهم، وأجعل ذكره الأجل دعوى منه لا أقبلها إلا ببيّنة لزمه أن يقول إذا أقر بألف درهم كانت نقد البلد الذي أقر به؛ فإن أقر به؛ فإن وصل إقراره بأن يقول طبرية جعلته مدعيّاً؛ لأنه قد نقص من وزن ألف درهم، ومن أعينها، وإن أقر بطعام فزعم أنه طعام حولي جعلت عليه طعاماً جديداً، ولزمه أن يقول لو قال له: علي ألف درهم إلا عشرة يلزمه ألف، ويبطل الثبأ، ولزمه لو قال امرأته طالق ثلاثاً إلا واحدة أن يقع الثلاث، ويبطل الثبأ في الواحد، ولزمه لو قال رقبتي أحراراً إلا واحداً أن يكونوا أحراراً، ويبطل الثبأ، ولكنه لو قال علي ألف درهم، ثم سكّت وقطع الكلام، ثم قال: إنما عنت ألف درهم إلا عشرة الزمناه إقراره الأول، ولم نجعل له الثبأ إذا خرج من الكلام، ولو جعلناه له بعد خروجه من الكلام وقطعه إياه جعلناه له بعد أيام، وبعد زمان، وإن قال لك علي ألف درهم من ثمن متاع بعثتي أو وديعة أو سلف، وقال لي أجل فساء، وهي إلى الأجل إلا في السلف، فإن السلف حال، والوديعة حالة، فلو أن رجلاً أسلف رجلاً ألف درهم إلى سنة كانت حالة له متى شاء أن يأخذ السلف؛ لأن السلف عارية لم يأخذ بها السلف عوضاً، فلا يكون له أخذها قبل ما شرط السلف فيها، وهكذا الوديعة، وجميع العارية من المتاع، وغيره فلصاحبه أخذها متى شاء، وسواء غر الماعز أو السلف من شيء أو لم يغرّه إلا أن الذي يحسن في هذا مكارم الأخلاق، وأن بقي له فاماً الحكم فيأخذها متى شاء، وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الأجل قريب أو بعيد فأراد الذي عليه الدين السفر، وسأل الذي له الدين أن يحبس عن سفره، وقال سفره بعيد، والأجل قريب أو يؤخذ له كفيل أو رهن لم يكن ذلك له، وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فقضى لك فيه من يرى القضاء على الغائب، ومالك حيث وضعته، وكما وضعت لا يحيله عما تراضيتما به خوف ما لا يدري يكون أو لا أنت ترضى أن

قال: فما قوله البيّنة على المدعي قلنا السنة في التّساج، وإجماع الناس أن ما ادعى مما في يديه له حتى تقوم عليه بيّنة بخلافه يدلان على أن قوله البيّنة على المدعي يعني الذي لا سبب له يدل على صدقه إلا دعواه، واليمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه إلا قوله.

قال فإين هذا؟

قلنا من قال لرجل لي في يديك مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته، فقال مالك قبلي، ولا علي حق ليس القول قوله مع يمينه؟

قال: بلى.

قلنا: فهذا يدلّك على أن المدعي للبراءة بما ادعى عليه، والمال في يديه هو الذي لا يكلف بيّنة، وإن كان مدعيّاً أو يكلف الذي لا سبب له بدعواه البيّنة أرايت لمر كان هذا حين ادعى البراءة بما ادعى عليه، وادعى الشيء الذي في يديه، وله سبب يدل على صدقه يكلف بيّنة أما كان الحق لازماً له إلا بيّنة يقيمها؟

قال: فإن قلت هو المدعى عليه ليس هو المدعي؟

قلنا، فإذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بيّنة؟

قال: نعم.

قلنا: فإن أقام بيّنة براءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدّفع أتقبلها؟

قال: نعم، وأجعله حيثن مدعيّاً.

قلنا: فهو إذا قد يكون في الشيء الواحد مدعيّاً مدعى

عليه، وليس هو هكذا زعمت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى الرجلان الشيء، وهو في يد أحدهما دون الآخر فأقاما معاً عليه بيّنة فالبيّنة بيّنة الذي هو في يديه إذا كانت البيّنة بما يقضى بمثله مثل شاهد وامرأتين أو شاهدين فأقام الآخر عشرة وأكثر فسواء؛ لأننا نقطع بهؤلاء كما نقطع بهؤلاء، وسواء كان بعضهم أرجح من بعض؛ لأننا نقطع بالأدنيين إذا كانوا عدولاً مثل ما يقطع بالأعاليين ألا ترى أننا لا ننقص صاحب الأدنيين لو أقامهما على الانفرد عما يعطى صاحب الأعاليين لو أقامهما على الانفرد؟ فإذا كان الحكم بهم واحداً فسيبهما من جهة البيّتين مستو، وقال في الإبل، والبقر، وجميع الدواب الضواري المفسدة للزرع أنه لا حد، ولا نفي على بهيمة، وقد قضى رسول الله ﷺ فيما أفست المواشي أنه ضامن على أهلها، وقضى على أهل الأموال بحفظها بالنهار، وقضاؤه عليهم بالحفظ لأموالهم بالنهار إبطالاً لما أصابت في النهار، وتغريم لما أصابت في الليل، وفي هذا دلالة على أنها لا

تكون أعطيته إياه لا سبيل لك عليه فيه إلى الأجل، ثم نحمل لك عليه السبيل قبل الأجل، ولسنا نعطي بالخوف ما لم يكن لما أعطيته، ولا ترضى ذمته، ونأخذ لك مع ذمته رهناً، وحبلاً به.

وكذلك لو بعته متاعاً إلى أجل، فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير مليء جبرناك على دفعه إليه، ولم نفسخ بينكما البيع حتى يحل الأجل، فيكون مفلساً؛ لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها بولي وشهود ورضاها أحلفت؛ فإن حلفت لم أثبت عليها النكاح، وإن نكلت رددنا عليه اليمين؛ فإن حلفت ثبت النكاح، وإن لم يحلف لم يثبت.

وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحاً برضاها، وشاهدي عدل، وولي؛ فإن زعمت أن العقد نقص من ذا لم أحلفها، وذلك أنهما لو عقدا هذا ناقصاً فسخت النكاح، فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته. وكذلك هو في جميع هذا.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا أقر الرجل أنه اعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر سئل؛ فإن قال جعلته حرّاً إن أدّى إلي ألفاً قيل للعبد إن شئت فأدّ إليه ألفاً، وأنت حرٌّ، وإن شئت لا تؤدّي لم يكن لك حرّية؛ فإن ادعى العبد أنه اعتقه عقداً بتاتاً على غير شيء أحلفنا السيّد؛ فإن حلف بريء، وإن نكل ردّت اليمين على العبد؛ فإن حلف عتق، وإن قال السيّد أعتقته عتق بتات، وضمن لي بالعتق مائة دينار أثبتنا عليه العتق، وجعلناه مدّعياً في المائة إنما نحمل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق، وأنه جعله لشيء أراد؛ لأنه لم يقرّ فيه بحرية مقدّمة، وإنما أقرّ بحرية تقع؛ فإن قبلها العبد وقعت، وإن لم يصدقه لم تقع كما زعمنا في المسألة الأولى.

ولو قال بعته نفسه بألف درهم؛ فإن صدّقه العبد فهو حرٌّ، وعليه ألف درهم، وإن ادعى العتق، وأنكر الألف فهو حرٌّ، والسيّد مدّع، وعلى العبد اليمين.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن يبيع العبد من نفسه باطلاً؛ فإن أعطاه المائة عتق بالصّفة إذا كان قال له: إن أعطيتني مائة فانت حرٌّ، ولم يعتق بسبب البيع؛ لأنه غير مبيع.

قال الشافعي: رحمه الله: وكذلك لو قال كاتبته على ألف، وادّعى العبد أنه اعتقه.

فإن قال قائل: كيف تصيّره رقيقاً، وهو يقدر على أن يعتق بشيء يفعله، وهو لو اعتقه سيّده، فقال: لا أقبل العتق كان حرّاً، ولم نحمل له الخيار في أن يكون رقيقاً؟

قيل له: إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيّد أنه قد وقع

به عتق ماضٍ لم يردّ العتق الماضي كقوله بعتك من رجل وأعتقك، فيكون حرّاً، ولا يكون على الرجل ثمنه إلا أن يقرّ به، وما زعم أن العتق يقع فيه مستأنفاً بشيء يؤدّي العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حرٌّ إن أعطيتني درهماً أو إن دخلت الدار أو إن مسست الأرض أو إن أكلت هذا الطعام؛ فإن فعل من هذا شيئاً كان حرّاً، وإن لم يفعله كان رقيقاً، وكانت المشيئة فيه إلى العبد، وللسيّد أن يرجع فيبيعه، ويطلق ما جعله له؛ لأن العتق إنما يثبت له إذا فعل شيئاً فكلماً لم يفعله فهو خارج من العتق، وعلى أصل الملك، وكل هذا مخالف للكتابة؛ لأنه في الكتابة يملك ماله الذي يكون به حرّاً إلى وقته فالمالك زائل في هذا الموضع عن حكم العبد، وإن كان قال له: شيئاً من هذا فوقت وقتاً، فقال: إن فعلته قبل الليل أو قبل أن نفرّق من المجلس، ففعله العبد قبل أن يحدث السيّد فيه بيعاً أو شيئاً يقطع اليمين فهو حرٌّ، وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرّاً، وإن لم يوقت فعتق فعله العبد كان حرّاً، وإن قال: لا أفعل، ثم فعله كان حرّاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستاجر من يطرحها بجلدها بالإجارة فاسدة؛ فإن تراجعها قبل طرحها فسختها، وإن طرحها جعلنا له أجر مثله، ورددنا الجلد إن كان أخذه على مالك الدابة الميتة.

فإن قال قائل: ومن أين تفسد؟

قيل: من وجهين:

أحدهما أن جلد الميتة لا يحلّ بيعه ما لم يدبغ بالإجارة لا تحلّ إلا بما يحلّ بيعه، ومن قبل أنه لو كان جلد ذكي لم يحلّ بيعه، وهو غير مسلوخ من قبل أنه قد يتلف، ويعاب في السليخ، ويخرج على غير ما يعرف صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعت الأمة على سيّدها أنها أم ولده أحلف السيّد لها؛ فإن حلفت كانت رقيقاً، وإن نكل أحلفت؛ فإن حلفت كانت أم ولده، وإن لم تحلف كانت رقيقاً له.

وكذلك الرجل يدّعي على الرجل الحرّ أنه عبده أحلف له أيضاً مثل أم الولد سواء.

وكذلك كل ما ورد عليك من هذه الأشياء فهو هكذا.

قلت: أرأيت يبيع العذرة التي يزيل بها الزرع قال: لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم، ولا شيئاً من الأنجاس، وليس شيء من الحيوان بنجس ما كان حياً إلا الكلب والخنزير فهذان لما لزمتهما النجاسة في الحياة لم تحل أثمانهما.

أَجْزَا الشَّهَادَةَ عَلَى الْبَيْتِ، وَقَدْ يُمْكِنُ خِلَافُهُ بِمَعْنَى أَنَّ الْبَيْتَ فِيهَا هُوَ الْعِلْمُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ هَذَا شَاهِدٌ أَبَدًا، وَلَا يَنْبَغِي فِي هَذَا غَيْرُ هَذَا، وَإِلَّا تَعَطَّلَتِ الشَّهَادَاتُ إِلَّا تَرَى أَنِّي قَبْلْتُ قَوْلَ الشَّاهِدِ إِنَّ هَذِهِ الدَّارُ دَارُهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ دَارِهِ بِكُلِّ وَجْهٍ بَانَ بِخُرُوجِهَا هُوَ مِنْ مَلِكِهِ أَوْ يَكُونَ مَلِكُهَا عَنْ غَيْرِ مَالِكٍ أَوْ غَضَبِهَا إِلَّا تَرَى أَنِّي أَجِيزُ الْإِيمَانَ عَلَى الْأَمْرِ قَدْ يُمْكِنُ غَيْرُهُ فِي الْقِسَامَةِ الَّتِي لَمْ يَحْضُرْهَا الْمَقْسُمُ، وَفِي الْحَقِّ يَكُونُ لِعَبْدِ الرَّجُلِ وَابْنِهِ، وَيُجِيزُهَا مِنْ خِلَافِنَا عَلَى الْبَيْتِ فَيَحْلِفُ الرَّجُلُ لَقَدْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ بَرِيئًا مِنَ الْإِبَاقِ، وَبَرِيئًا مِنَ الْعِيُوبِ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَبَقَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ هَذَا الْعَبْدُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وَأَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الْبَيْتِ وَالْعِلْمِ مَعًا، وَمَعْنَى الْبَيْتِ مَعْنَى الْعِلْمِ إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُ فِي الْبَيْتِ إِلَّا الْعِلْمُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَكْرِىَ دَارَهُ، وَيُؤَاجِرَ عِبْدَهُ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسَلِّطًا عَلَى أَنْ يُخْرِجَ رَقَبَةً دَارَهُ، وَرَقَبَةً عِبْدَهُ إِلَى غَيْرِهِ بَعُوضٍ، وَغَيْرِ عَوْضٍ لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا أَنْ يُخْرِجَ إِلَيْهِ مُنْفَعَتَهُمَا وَمُنْفَعَتَهُمَا أَقْلُ مِنْ رِقَابِهِمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَلِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ لِقَوْمٍ أَنْ أَبَاهُمْ كَانَ أَسْلَفُهُ مَالًا، وَأَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ وَالدَّهْمُ أَوْ الرَّجُلُ يَقْرُ بِاللَّذِينَ لِلرَّجُلِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَوْمِ عَلَى وَجْهِ الشُّكْرِ لِلَّذِي أَسْلَفَهُ يَحْمَدُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَقْرَضَهُ، وَقَضَاهُ.

قَالَ الرَّبِيعُ لَمْ يَجِئْ بِالْجَوَابِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الدَّارَ عَشْرِينَ دِينَارًا عَلَى أَنَّ الدَّارَ إِنْ احتاجتْ إِلَى مَرْمَةٍ رَمَاهَا الْكَتَرِي مِنَ الْعَشْرِينَ الدَّيْنَارَ قَالَ أَكْرَهُ هَذَا الْكَرَاءَةَ مِنْ قَبْلِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْكَتَرِي أَمِينٌ نَفْسُهُ إِنْ أَرَادَ الْكَتَرِي أَنْ يَرْمَهَا، وَيَمْنَعُ الْكَتَرِي أَنْ يَرْمَهَا كَانَ لَمْ يَفِ لَهُ بِشَرْطِهِ، وَإِنْ جَبَرَتْ الْكَتَرِي عَلَى أَنْ يَرْمَهَا الْكَتَرِي كَانَ قَدْ يَرْمَهَا بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَلَمْ يَعْقِدْ لَهُ وَكَالَةً عَلَى شَيْءٍ يَعْرِفُهُ بَعْدَ مَا كَانَ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ أَنَّهَا قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى مَرْمَةٍ لَا يَضُرُّ بِالسَّكَنِ تَرْكُهَا، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ رَبُّ الدَّارِ مَرْمَةً مَا يَضُرُّ بِالسَّكَنِ تَرْكُهَا؛ فَإِنْ وَقَعَ الْكَرَاءُ عَلَى هَذَا فَسَخَّاهُ قَبْلَ السَّكَنِ وَبَعْدَهُ، وَقَبْلَ التَّفَقُّعِ وَبَعْدَهَا؛ فَإِنْ انْفَقَ فِيهَا أَقْلٌ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ فَإِنْ بَلَغَ الْعَشْرِينَ أَوْ زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ مُتَعَدٍّ؛ فَإِنْ كَانَ أَدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا قِيلَ لَهُ: انْقَضَتْ فَأَخْرَجَ إِنْ شُئْتُ، وَإِنْ شُئْتُ فَدَعُهُ، وَعَلَيْهِ كَرَاءُ مِثْلِ الدَّارِ إِذَا سَكَنَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا ادَّعَى الرَّجُلُ دَارًا فِي يَدِي رَجُلٍ فَأَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهَا دَارُ أَبِيهِ كَانَ أَصَحُّ لِلْبَيِّنَةِ أَنْ تَشْهَدَ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرْكُهَا مِيرَاثًا؛ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا بِهَا، وَشْهَدُوا أَنَّهَا دَارُ أَبِيهِ كَانَ

٢٠٩٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي يُكْرِيه أَرْضَهُ أَنْ لَا يُعِيرُهَا، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدَعَ عَبْدَ اللَّهِ الْكَرَاءَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا تَبَاغُ عِظَامُ الْمَيِّتَةِ.

وَلَوْ أَوْقَدْتَهَا تَحْتَ قَدَرٍ أَوْ غَيْرِهَا لَا أَعْلَمُ تَحْرِيمًا لِأَنْ يُوَكَّلَ مَا فِي الْقَدَرِ، وَلَا يَسْتَمْتَعُ مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ إِلَّا الْجِلْدُ إِذَا دَبِغَ، وَلَسَوْلا الْخَبْرُ فِي الْجِلْدِ مَا جَازَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُولًا فِي الْجِلْدِ أَنْ الدَّبَاغُ يَقْلِبُهُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ بِهَا إِلَى حَالٍ غَيْرِهَا فَيَصِيرُ يَصْبُ فِيهِ الْمَاءُ، فَلَا يَفْسُدُ الْمَاءُ، وَتَذْهَبُ عَنْهُ الرَّائِحَةُ، وَيَنْشَفُ الدَّبَاغُ فَضُولُهُ وَالْعِظَمُ وَالشَّعْرُ بِمَا لَهَا لَا دَبَاغُ لَهَا يَغْيِرُهُمَا، وَيَقْلِبُهُمَا كَمَا يَقْلِبُ الْجِلْدُ وَالصُّوْفُ مِثْلَ الشَّعْرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ وَجِبَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ قِصَاصٌ فِي قَطْعِ يَدٍ أَوْ جَرْحٍ غَيْرِهِ أَوْ نَفْسٍ هُوَ وَلِيَّهَا، فَقَالَ الَّذِي لَهُ الْقِصَاصُ قَدْ صَالَحْتُكَ تَمَّا لِي عَلَيْكَ مِنَ الْقِصَاصِ عَلَى أَرْضِهِ، وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مَا صَالَحْتُكَ وَالْقِصَاصُ لَكَ؛ فَإِنْ شُئْتُ فَخَذُّهُ، وَإِنْ شُئْتُ فَدَعُهُ.

قُلْنَا: لِلْمَدْعَى الصَّلَاحُ أَنْتَ فِي أَصْلٍ مَا كَانَ لَكَ كُنْتَ غَنِيًّا عَنِ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَا وَجِبَ لَكَ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تَقْضَى وَبَيْنَ أَنْ تَأْخُذَ الْأَرْضَ مَكَانَكَ حَالًا فِي مَالِ الْجَانِي، وَتَدَعَ الْقِصَاصَ، فَلَا يَبْطُلُ ذَلِكَ لَكَ بِقَوْلِكَ صَالَحْتُكَ، وَلَكِنْ مِنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ الْقِصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْقِصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا لَا أَبْطُلُ الْقِصَاصُ عَنِ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ بِأَنَّ الْمَدْعَى زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ حَقَّهُ فِيهِ إِذْ قَالَ: قَدْ عَفَوْتُ عَلَى مَالٍ، وَأَنْكَرَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقِصَاصُ الْمَالَ فَعَلِيهِ الْيَمِينُ، وَإِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الشَّيْءِ فِي يَدِي الرَّجُلِ فَسَالَ الْمَقَامُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْحَاكِمُ أَنْ يَحْلِفَ لَهُ مَعَ بَيِّنَتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِحْلَافُهُ مَعَ الْبَيِّنَةِ إِذَا كَانَ اثْنَانِ فَصَاعِدًا.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ عَلِمَ غَيْرُ مَا شَهِدْتُ بِهِ بَيِّنَتُهُ مِنْ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ إِلَى مِنْ مَلِكِهِ بُوْجَهُ مِنَ الْوَجْهِ أَوْ قَدْ أَخْرَجَهُ إِلَى مَنْ أَخْرَجَهُ إِلَى فَعَلِيهِ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ دَعْوَى غَيْرُ مَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً بَأَنَّهُ لَهُ بُوْجَهُ مِنَ الْوَجْهِ، وَيُخْرِجُهُ هُوَ بِمَا عَلِمَ الْبَيِّنَةُ فَتَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا مِنْ غَيْرِ جَهَةٍ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، فَلِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ لِرَجُلٍ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ دَارُهُ مَاتَ، وَتَرْكُهَا مِيرَاثًا، وَوَرِثَهُ فَلَانٌ وَفَلَانٌ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُمَا فَالشَّهَادَةُ جَائِزَةٌ، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَقَّأَ، فَيَقُولَانِ لَا نَعْلَمُهَا خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ.

وَلَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِمَا، وَيَدْعِي وَارِثًا بِغَيْرِ عِلْمِهِمَا غَيْرَ مِنْ سَمِيًّا، فَإِنَّمَا

قال: غلامي حرٌّ إن ضربني أو إن أطاعني أو إن عصاني، ففعل من هذا شيئاً كان حرّاً،

ولو قال: من ضربني فهو ابنٌ كذا فضره رجلٌ لم يكن عليه حدٌّ، ولا يجوزُ فيه، والله تعالى أعلم، إلا ما قلت من أنه إنما يكونُ الحدُّ على من قصدَ قصدَ أحدٍ بالفرية أو يكونُ الحدُّ على من وقعت فريته بحال كما تقع الأيمان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوزُ شهادةُ النساءِ مع الرجال ولا منفرداتٍ إلا في موضعين أن يشهدنَ على ماله لا غيره مع رجلٍ أو يشهدنَ على ما غيبٌ من أمر النساءِ منفرداتٍ؛ فإن شهدت امرأتان مع رجلٍ أنهما سمعتا فلاناً يقرأ بأن هذا ابنه لم تجزِ شهادتهن؛ لأن هذا لا يثبت به مالٌ إلا وقد تقدّم ثبوت نسب، وليس تجوزُ شهادتهن على الأنساب، ولا في موضعٍ إلا حيث ذكرت، وإذا لم يثبت له النسب لم نعطه المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجلُ البيّنة أن هذه الدارُ التي في يدي هذا الرجلُ دارُ أبيه مات حرّاً مسلماً، وتركها ميراثاً غيرَ أنا لا نعرفُ كم عددُ ورثته، ونشهدُ أن هذا أحدهم قضينا بها للميت على الذي هي في يديه؛ لأننا نقضي للميت بمحضِ الوارث الواحد، ونقفُ حق الغيب حتى يأتوا أو يوكلوا أو يموتوا فتقوم ورثتهم مقامهم، ونقفُ هذه الدارُ ونستغلها، ولا نقضي لهذا الحاضر منها بشيء؛ لأننا لا ندري أحصته منها الكلُّ أو النصفُ أو جزءٌ من مائةٍ جزءٍ أو أقل، ولا يجوزُ أن يكونَ نعطيه شيئاً، ونحن لا ندري لعله ليس له، وإن قامت بيّنة أعطياه بما شهدت به البيّنة، وسلمنا له حصته من الغلّة والدار؛ فإن لم تقم بيّنة كان ذلك موقوفاً، وسواء طال الزمانُ في ذلك أو قصر.

فإن قال قائل: أفرأيت الرجل يموت وعليه الدينُ فتحضرُ غرامؤه فيثبتون على ديونهم، ويخلصون، وتصح في دينه كيف تقضي لهؤلاء، وانت لا تدري لعل له غرامءٌ لهم أكثرُ ممّا لهؤلاء، فلا يصيبُ هؤلاء مثل ما تقضي لهم؛ فإن جاء غيرهم من غرامئه أدخلتهم عليهم؟

قيل: لا تفرق الدين والميراث.

فإن قال قائل: فأين افتراقهما؟

قيل: الدينُ في دَمَةٍ من عليه الدينُ حيّاً كان أو ميتاً يجبُ في الحياة مثل الذي يجبُ في الوفاة، ولا يخرجُ ذو الدينُ حيّاً كان أو ميتاً فيما بينه وبين الله عز وجل، ولا في الحكم إلا أن يؤدّي دينه، ولو كان حيّاً فدفَع إلى أحدٍ غرامئه دون غيره من غرامئه كان ذلك جائزاً للمدفع إليه؛ لأن أصل الدين في دَمَتِهِ، وأهل الدين أحقُّ بمال ذي الدينِ حيّاً كان أو ميتاً منه، ومن ورثته بعده،

يلكها لا يزيدون على ذلك قضينا لأبيه، ولا ندفعُ إليه ميراثه، وإن كان أبوه حيّاً تركنا الدارَ في سدي الذي هي في يديه حتى يوكل أو يحضرَ فينظر ما يقول: فإن مات أبوه أو كان يومَ شهدت البيّنة ميتاً كلّفنا ابنه البيّنة على عددِ ورثته، ثم قضينا بها لهم على قدر موارثهم؛ فإن جاء بالبيّنة أن أباه مات، ولم يأت بالبيّنة على عددِ ورثته وقفناها، وعرفنا غلّتها حتى تعرف ورثته؛ فإن ادّعوها دفعناها إليهم وغلّتها؛ فإن ادّعاهم بعضهم، وكذب بعضهم الشهودَ ردنا حصّةً من أكذب الشهودَ من الدارِ والغلّة، وأنفذنا حصّةً من ادّعى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجلٌ من دخل المسجد فهو ابنُ الفاعلة فيسن ما قال: ولا حدٌّ عليه، ولو كان المسجدُ جامعاً يصلي فيه انبغى أن يعزّر، وإنما منعنا من حدّه أنه لم يقصد قصدَ أحدٍ بعينه بفرية، وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد من له حدٌّ فرية، وهكذا لو قال: من رماني بمجرٍ أو شتمني أو أعطاني درهماً أو أعاني فهو ابنٌ كذا وكذا لم يكن في هذا حدٌّ.

وإنما قلت هذا من قبل أن قال: من فعل بي من قبل أن يفعل بي، وهذا قياسٌ على العتق قبل الملك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أصيب رجلٌ برمية فشجّه موضحةً، فقال: من رماني فهو ابنٌ كذا لفرية، فقال رجلٌ أنا رميتك صدق على نفسه، وكان عليه أرضُ الشجرة أو القصاصُ فيها إن كان عمداً أو الأرضُ إن كان خطأ، ولا يصدق على الذي افترى عليه إن قال المفترى المشجوج ما قصدت قصدَ هذا بفرية، ولا علمته رماني، وإذا أقر لي بأنه شجّني فأنا أخذ منه أرضُ شجّتي، وإن قال: قد علمت حين رماني أنه رماني فافترت عليه بعد العلم لم أخذ منه حقه في الشجّة، ولا حدٌ له.

فإن قال قائل: لم لا تحدّه، وقد كان الكلامُ بعدما كان الفعل؟

قيل: إن الكلامَ كان غيرَ مقصودٍ به القذف، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾؛ فكان بينا أن المأمورَ بجلده ثمانين هو من قصدَ قصدَ محصنةٍ بقذفٍ لا من وقع قذفه على محصنةٍ بحال، ألا ترى أنه لو كان يحذ من كان لم يقصد قصدَ القذف إذا وقع القذف بمثل ما تقع به الأيمان، فقال قائل إن كان خرج رجلٌ من الكوفة، ثم قدم عليها الساعة فهو ابنٌ كذا فقدم تلك الساعة رجلٌ حرٌّ مسلمٌ كان عليه الحدُّ من قبل أن القذف كان بعد خروجه من الكوفة، وكان القدوم بعده، والقدوم لا يكون إلا والخروج متقدّم له قبل الكلام بالالقذف، وهذا لا حدٌ عليه من قبل أنه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة، وأنه لم يقصد قصده بقذف، ولو كان الحدُّ يقع بما تقع به الأيمان كان الرجلُ لو

على القابض له ردّه حيّاً، وردّ قيمته ميتاً، وكان يريد أن أصل البيع والثمن كان حلالاً كيف يطلّ ثمن الحلال، وبُيِّنَ ثمن الحرام؟، وهكذا لو كان البائع بالخيار أو كان الخيار لهما معاً من قبل أن البائع لم يسلم قطّ عبده إلا على أن يرجع إليه أو ثمنه، وإنما منعنا أن نجعل له الثمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئاً، فلمّا كان له فسخ البيع لم يكن الثمن لازماً بكلّ حال، فلمّا لم يكن لازماً بكلّ حال، ففات ردّناه إلى القيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل زوجة، وابن منها، وكان لزوجته أخ فترافعوا إلى القاضي فتصادقوا على أن الزوجة والابن قد ماتا، وتدعيا، فقال الأخ مات الابن، ثم ماتت الأم، فلا ميراث لها مع زوجها، وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرز ابني معي ميراثها، ثم مات ابني، فلا حقّ لك في ميراثي، ولا بينة بينهما فالقول قول الأخ مع يمينه؛ لأنه الآن قائم، وأخته ميتة فهو وارث، وعلى الذي يدعي أنه محجوب البينة، ولا أدفع اليقين إلا يبين، فإن كان ابنها ترك مالا، فقال الأخ أخذ حصتي من مال أختي من ميراثها من ابنها كان الأخ في ذلك الموضع هو المدعي من قبل أنه يريد أخذ شيء قد يمكن أن لا يكون كما قال فكما لم أدفع أنه وارث؛ لأنه يقين بظنّ أن الابن حجه فكذلك لم أورثه من الابن؛ لأن الأب يقين، وهو ظنّ، وعلى الأب اليمين، وعلى الأخ البينة إذا حضر أخوان مسلم ونصراني فتصادقا أن أباهما مات، وترك هذه الدار ميراثاً، وقال المسلم مات مسلماً، وقال النصراني مات نصرانياً ستلا؛ فإن تصادقا على أنه كان نصرانياً، ثم قال المسلم أسلم بعد.

قيل المال للنصراني؛ لأن الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بينة بأنه انتقل عما كان عليه؛ فإن ثبت بينة بأنه أسلم، ومات مسلماً كان الميراث للمسلم، وإن قال: لم يزل مسلماً، وقال النصراني لم يزل نصرانياً وقفنا المال أبداً حتى يعلم أو يصطلحا، فإذا أقام النصراني بينة من المسلمين أنه كان نصرانياً، ومات نصرانياً كان الميراث له دون المسلم.

وإن أقام كل واحد منهما بينة على دعواه، ففيها قولان أحدهما قول أهل المدينة الأول وسعيد بن المسيّب يرويه عن النبي ﷺ، ويقول به، وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير، وهو يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه، وجعل له الميراث، ومن قال: هذا القول فمن حجّته ما وصفت، ومن حجّته أنه قياس على أن أمرهما في الدعوى والبيّنة والاستحقاق واحد، فلمّا كنت لا أشك أن إحدى البيّتين كاذبة بغير عنينا أقرعت خبراً، وقياساً على أن رجلاً اعتق مملوكين له فاقرع النبي ﷺ بينهما، وحجّتهم واحدة، وعلى أن النبي ﷺ قسم خير، ثم أقرع، وعلى أن النبي ﷺ أقرع بين

والدين مطلق كلّ لا بعضه في ذمّته، والورثة ليسوا يستحقّون، وذو المال على شيء، وإنما نقل الله عزّ وجلّ إليهم ما كان الميت مالكاً الفضل عن الدين، وأدخل عليهم أهل الوصايا؛ فإن وجدوا فضلاً ملكوا ما وجدوا بما فرض الله عزّ وجلّ لهم لا بشيء كان في ذمّة الميت، وإن لم يجدوا لم يكن في ذمّة الميت لهم شيء، ولم يكن أثماً بأن لم يجدوا شيئاً، ولا متبوعاً كما يكون متبوعاً بالدين، فلمّا لم يكن لهم في ذمّة الميت شيء يتبع به بكلّ حال، وكان إنما فرض لهم شيء لا يزدادون عليه، ولا ينقصون منه، إنما هو جزء مما وجدوا قل أو كثر، فلم يكن ثم أصل حقّ يعطون به إلا على ما وصفت لم يميز لهم أن يكون الملك منقولاً إلى واحد منهم إلا وملكه معروف، وإن ورد هذا على الحاكم كشفه، وكتب إلى البلدي الذي اتوى به الميت، وطلب له وارثاً؛ فإن لم يجده، فإنما ماله موقوف فندعوا الطالب لميراثه بقية كمن يرضى هو أن يقف الأموال على يديه، فإذا ضمن عنه ما دفع إليه دفعه إليه، ولم يكن هذا ظلماً لغائب إن جاء، ولا حيساً عن حاضر، وإذا كان المال مضموناً على ثقة كان خيراً للغائب من أن يكون أمانة عند ثقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل البينة أن أباه مات وترك هذه الدار، وأنه لا وارث لآبيه غيره قضى له بالدار، ولم يؤخذ منه بذلك كفيلاً، والله تعالى الموفق.

٣٢- بابُ الدَّعوى في البيوع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل من الرجل عبداً أو شيئاً ما كان بيعاً حراماً، وقبض المبتاع ما اشترى فهلكت في يديه كان عليه ردّ قيمته، وذلك أن البائع لم يدفعه إليه إلا على عوض يأخذه منه، فلمّا كان العوض غير جائز كان على المبتاع ردّ ما أخذ؛ لأنه لم يسلم للبائع العوض، ولم يكن أصله أمانة، ولو باعه عبداً على أن المبتاع بالخيار فقبضه المبتاع فمات في يديه قبل أن يختار البيع أو يمضي أجل الخيار كان عليه أن يرّد القيمة.

فإن قال قائل: هل تمّ البيع بينهما، وفيه خيار؟

قيل: كان أصل البيع حلالاً لو اعتقه المشتري جازّ عتقه أو كانت أمة حلّ له وطؤها، ولو أراد بيعها كان له، وكان مالكاً صحيح المالك إلا أن له إن شاء ردّ الملك بالشرط، ولم يكن أخذه أمانة، ولا أخذه إلا على أن يوفي البائع ثمنه أو يرّد إليه عبده، ولم يكن أخذه على محرّم من البيوع، فلمّا لزم الأخذ للعبد على الحرّم أن يرّد القيمة؛ لأنه لم يعط العبد أمانة ولا هبة، ولم يعطه إلا بعوض، فلمّا لم يستحقّ العوض كان على المبتاع ردّه إن كان حيّاً، وقيّمته إن كان ميتاً كان المشتري على الخيار في هذا المعنى في أنه لم يدفع أمانة، ولا هبة إلا بعوض يسلم للبائع، فلمّا لم يسلم له كان

نسائه فوجدته يقرع حيث تستوي الحجج، ثم يجعل الحق لبعض،
ويزيل حق بعض.

والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفين؛ لأنه لا
حجة لواحد منهما، ولا بينة إلا حجة صاحبه، وبينة، فلما استويا
فيما يتدعيان سوى بينهما، وجعله قسماً بينهما، ومن حجة هذا
أن يحتج بعول الفائض، فيقول قد أجد في الفريضة نصفاً ونصفاً
وثلاثاً فأضرب لكل واحد منهم بقدر ما قسم له فأكوّن قد أوفيته
على أصل ما جعل له، وإن دخل النقص عليه بغيره فكذلك
دخل على غيره به، ومن أراد أن يحتج على من احتج بهذا احتج
عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى إليهم الملك فكل صادق
ليس منهم كاذب بحال.

والمشهود له بخلاف ما شهد به لصاحبه يحيط العلم بأن
إحدى الشهادتين كاذبة، والعلم يحيط أن أحسن أحوال المستحق
بالشهادة أن يكون أحد المستحقين بها حقاً، والآخر مبطلاً، فإذا
خرج النصف إلى أحدهما أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفاً من لا
شيء له، ومنع نصفاً من كان له الكل فدخل عليه أن عمداً أن
أعطى أحدهما ما ليس له، ونقص أحدهما بما له.

فإن قال: قد يدخل عليك في القرعة أن تعطي أحدهما
الكل، ولعله ليس له؟

قيل: فأنما لم أقصد قصد أن أعطي أحدهما بعينه إنما
قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطي الحق من هو له وأمنعه من
ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من السراي فأعطي
أحد الخصمين الحق كله، وأمنعه الآخر على غير إحاطة من
الصواب، ويكون الخطأ عني مرفوعاً في الاجتهاد، ولا أكون مخطئاً
بالاجتهاد، ولا يجوز لي عمداً الباطل بكل حال إذا كنت أتبع، وأنا
أعرفه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مما استخير الله تعالى
فيه، وأنا فيه واقف، ثم قال: لا نعطي واحداً منهما شيئاً يوقف
حتى يصطلحا.

قال الربيع: هو آخر قول الشافعي، وهو أصوبهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصدق الرجل على
الرجل بدار أو وهبها له أو لحله إياها، فلم يقبضها المتصدق بها
عليه، ولا ألوهية له، ولا المنحول فهذا كله واحداً لا يختلف،
والمالك الدار المتصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى
قبل أن يقبض المعطى، ولا يتم شيء من هذا إلا بقول الناحل
وقبض المنحول بأمر الناحل، وإن مات المنحول قبل القبض قيل
للناحل أنت أحق بمالك حتى يخرج منك، فإذا مات المنحول فانت
على ملكك، وإن شئت أن تستأنف فيه عطاءً جديداً فافعل، وإن

شئت أن تحبسه فاحبس، وهكذا كل ما أعطى آدمياً على
غير عوض إلا ما إذا أعطاه المالك لم يحل للمالك بما يخرج من فيه
من الكلام أن يحبسه قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يردّه.

فإن قال قائل: وما هذا؟

قيل: إذا اعتق الرجل عبده، فقد أخرجه من ملكه، ولا
يحل له أن يملكه، ولو رد ذلك العبد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حبس الرجل على
الرجل الشيء وجعله محرماً لا يباع، ولا يوهب، فقد أخرجه من
ملكه خروجاً لا يحل أن يعود فيه ألا ترى أنه لو رده عليه المحبس
عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه، فلما كان لا يملكه برد المحبس
عليه ولا شراء، ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك
ملكه قطع الأبد؟ فلا يحتاج أن يكون مقبوضاً، وسواء قبض أو لم
يقبض فهو للمحبس عليه، والمحبس يتم بالكلام دون القبض، وقد
كتبنا هذا في كتاب الحبس وبينه.

وإذا ابتاع الرجل من الرجل الجارية فقبضها، وولدت له
ولداً، ثم عدا عليه رجل فقتله فقتضى عليه بعقل أو قصاص أو لم
يقبض، ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها حين
سقط، ولا يطل القصاص إن كان لم يقتض منه، وإذا كانت دية
كانت لأبيه قبضها أو لم يقبضها.

فإن قال قائل: ولما صارت لأبيه، والولد من الجارية، وهو
للمستحق؟

قيل له: إن الولد لما دخل في الغرور زایل حكم الجارية
بأنها سترق، ولا يسترق، فلما لم يجر أن يجري عليه الرق لم يكن
حكمه إلا حكم حر، وإنما يرث الحر وارثه، وكان سبيل رب
الجارية بأن العتق كان حكم ولدها أن يأخذ قيمته من أول ما كان
له حكم كما كان يأخذ قيمة الفائت من كل شيء ملكه.

فإن قال قائل: فهذا قد يكون غير فائت، وأنت لا ترقه
قيل لما كان الأثر بما وصفنا، وقول أكثر أهل العلم والقياس أن لا
يجري عليه الملك قبل حكمهم فيه حكمهم في الفائت، وإن كان
غير فائت، وإن اقتصر الأب من قاتل الابن قبل أن تستحق الأمة
ضمن القيمة لمستحق الأمة.

وكذلك إن جاء مستحق الأمة قبل القصاص فللاب أن
يقبض، ويرد القيمة، ولا سبيل لسيّد الأمة إلا على قيمة الابن،
ولأبي الابن السبيل في ولد الأمة كما له السبيل في ولد الحرّة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل بطن
الأمة التي غر بها الحر فألقت جنيناً ميتاً فمن قال جنين الرجل من
أم ولده كجنين الحرّة فلا يبه فيه غرة تقوّم بخمسين ديناراً، وإذا
جاء السيّد قيل له: لك قيمة ولد أمك لو كان معروفاً، فلما لم

هي في يديه غير موقوفة، ولم يمنعه مما صنع فيها، وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئاً، فإن أحدثه لم يمنعه منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل؛ فإن زعم رب الأرض أن الزرع زرعه فالقول قوله مع يمينه، وإن زعم رب الأرض أن الزرع ليس له، وقال: قد أذنت لهما أن يزرعا معاً، ولا أعرف أيهما زرع، وليس في يدي واحد منهما؛ فإن أقاما معاً البيّنة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتدعيان ما ليس في أيديهما فيقيمان عليه بيّنة، وإن لم يقيم أحدهما بيّنة، وأقام الآخر فهو للذي أقام البيّنة، وإن ذكرنا معاً أنه في أيديهما تحالفاً، وقضى به بينهما نصفين إن كان رب الأرض يزعم أنه ليس له، وأنه قد أذن لهما بالزرع، وليس لهما فيه خصم، وهو في أيديهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل البيّنة على الأمة أنها أمته، والآخر بذلك، وأنها ولدت منه فمن قال بالقرعة أقرع بينهما؛ فإن صارت للذي ولدته منه فهي له، ولا شيء عليه، وإن صارت للذي لم تلد منه فهي له، ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد، وعقرها، وإن كانت المسألة مجالها غير أن الأمة هي التي أقامت البيّنة أنها لفلان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه، ووضعت على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي، فيكون خصماً أو يكذب البيّنة، فلا يكون خصماً، وتكون للذي هي في يديه؛ لأن البيّنة إنما شهدت له، ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين، ورد الذي ليست بيديه بنصف عقرها، ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا، ونصف قيمتها، وجعلها أم ولد للآخر.

فإن قال قائل: من أين جعلت لها العقر، والواطئ لم يطأها على أنه وقع عليها اسم نكاح؟

قيل: لو كنت لا أجعل العقر إلا على واطئ نكح نكاحاً صحيحاً أو نكاحاً فاسداً فلزمه قبل الوطء أنه نكح للتي واطئ زعمت أن رجلين لو نكحا أختين فأخطى بأمرأة كل واحد منهما إلى صاحبه فأصابها لم يكن لواحدة منهما عقر، وذلك أن كل واحد من المصين غير نكح للتي أصاب نكاحاً صحيحاً، ولا نكاحاً فاسداً، فلما كان لكل واحدة من هاتين المهر بالآخر استدلتنا بالآخر، وما في معناه على أن المهر إنما يكون للمرأة حيث يكون الحد عنها ساقطاً بأن لا تكون زانية، ومما في هذا المعنى الرجل يغضب المرأة فيصيبها، فيكون عليه لها المهر، وما قلت هذا أن فيه أثراً عن أحد يلزم قوله، ولا إجماعاً، ولكني وجدت المهر إنما هو للمرأة، فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة؛ لأنها غير زانية، وإن كان الرجل زانياً جعلت لها المهر، وإن كانت أضعف حالاً من الأولى؛ لأن الأولى والواطئ غير زانيتين، وواطئ المغصوبة

يكن معروفاً قيل له: تقوم أمك، ثم تعطيك عشر قيمتها كما يكون ذلك في جنبها ضامناً على أبيه.

فإن قال قائل: أفرأيت إن كانت قيمة جنب الأمة إذا قومت بأمة أكثر من الغرة؟

قيل له: وكذلك يغرم الأب قيمته إن شاء رب الأمة إلا ترى أن الأمة لو حملت من غيره فضرب إنسان بطنها فالقت جنباً كان لربها عليه عشر قيمة أمه قل ذلك أو أكثر.

وكذلك ذلك على المغرور؛ لأنه كان في يديه.

وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشاء رب الأمة أن يضمه قيمتها؛ لأنها كانت في يديه إلا أن للمغرور الرجوع على الغار بما لزمه من الغرم بسببه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا الرجل يتزوج الأمة على أنها حرة مثل الرجل يتناخ الأمة فتستحق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبداً أو صار في يديه من غيره بشراء فاسد أو غير ذلك من الملك، والعبد غائب قبل القاضي البيّنة على الصفة والأسم والجنس، ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعيد البيّنة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضي به.

وإنما قلت تقبل البيّنة؛ لأن في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن المشهود له، ولأن العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يديه أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلان الشيء ليس في أيديهما، وأقام كل واحد منهما البيّنة على أنه له، ففيها قولان أحدهما أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق، ثم يقضي له بها، ويقطع حق صاحبه منها.

والآخر أنه يقضي به بينهما نصفين؛ لأن حجة كل واحد منهما فيه سواء، وكان سعيد بن المسيّب يقول بالقرعة، ويرويه عن النبي ﷺ والكوفيون يروونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وقضى بها مروان، وقضى بها الأوقص.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن الشيء إذا تداعاه رجلان لم يكن في يده واحد منهما أنه موقوف حتى يصطلحا فيه، ولو كان في أيديهما قسمه بينهما نصفين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل بيّنة على رجل بأرض في يديه أنها له، وعدلت البيّنة، وكان القاضي ينظر في الحكم وقفها، ومنع الذي هي في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأحدهما فيقضي له بها، ويجعل الغلة تبعاً لمن يوم شهد الشهود أنها له، وإن لم تعدل البيّنة، ولا واحد منها أو كانت البيّنة لم تقطع بما يحق الحكم للمشهود له لو عدلت تركها في يدي الذي

وَجُوهُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَحَكَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لِإِعَانِشَةِ مَسْرُورًا بِهِ فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا حُكْمٌ، فَقُلْنَا إِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ، فَإِنَّ فِيهِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضِيَهُ، وَرَأَاهُ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُكْمًا مَا سَرَهُ مَا سَمِعَ مِنْهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَتَنَاهَا أَنْ يَعُودَ لَهُ، فَقَالَ إِنَّكَ، وَإِنْ أَصَبْتَ فِي هَذَا، فَقَدْ تَخَطَيْتَ فِي غَيْرِهِ قَالَ: فَهَلْ فِي هَذَا غَيْرُهُ؟ قُلْنَا نَعَمْ.

٢٠٩٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ

شَكَكَ فِي ابْنِ لَهْ فَدَعَا الْقَافَةَ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/١٠)]

٢٠٩٩ - أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا وَلَدَا فَدَعَا لَهُ عُمَرُ الْقَافَةَ، فَقَالُوا: قَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالِ أَيُّهُمَا شِئْتُ.

٢١٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ

سُلَيْمَانَ عَنْ عُمَرَ مِثْلَ مَعْنَاهُ. [أخرجه مالك (٧٤٠/٢)، البيهقي (٢٦٣/١٠)]

٢١٠١ - أَخْبَرَنَا مَطَرُ بْنُ مَازِنٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ

الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/١٠)]

قال: فإنا لا نقول بهذا، ونزعم أن عمر قال هو ابنكما تراثنا، ويريثكما، وهو للباقي منكما قلت: فقد رويت عن عمر أنه دعا القافة فرزعت أنك لا تدعو القافة، فلو لم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفتنا إلا أنك رويت عن عمر شيئاً فخالفته فيه كانت عليك قال: قد رويت عنه أنه ابنيهما، وهذا خلاف ما رويتم قلنا، وأنت تخالف أيضاً هذا قال: فكيف لم تصيروا إلى القول به؟

قلنا هو لا يثبت عن عمر؛ لأن إسناده حديث هشام متصل، والمتصل أثبت عندنا، وعندك من المنقطع.

وإنما هذا حديث منقطع، وسليمان بن يسار، وعروة أحسن مراسلاً عن عمر ممن رويت عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين.

قلت: فإنك زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذ كان في أيديهما قضاء الأموال.

قال: كذلك قلت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت: فقد زعمت أن الحر

زان، فلما حكمت في المخطئ بها والمغصوبة هذا الحكم، وفي النكاح الفاسد كانت الأمة والحره مستويتين حيثما وجب لواحد منهما مهر وجب للآخرى؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخُلَّةٍ﴾ لم تحل أمة ولا حره لأحد بعد النبي ﷺ إلا بصدق، فإذا كانتا مجتمعتين في النكاح الصحيح والنكاح الفاسد، ثم جعلنا الخطأ في الحره، والاعتصاب بصدق كما جعلناه في الصحيح فكذلك الأمة في كل واحد منهما فمن فرق بينهما، فقد فرق بين ما جمع الله عز وجل بينه وبين ما هو قياس على ما جمع الله تبارك وتعالى بينه في المهر.

٣٣ - باب دعوى الولد

قال الشافعي رحمه الله: وإذا تداعى الحر والعبد المسلمان، والدعي الحر، والعبد مولوداً وجد لقطياً، فلا فرق بين أحد منهم كما لا يكون بينهم فرق فيما تداعوا فيه مما يملكون فتراه القافة؛ فإن الحق هو بأحدهم فهو ابنه ليس له أن ينفيه، ولا للمولود أن ينفي منه مجال أبداً، وإن أحقه القافة باثنين فأكبر أو لم تكن قافة أو كانت، فلم تعرف لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب إلى أيهم شاء، فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين، ولم يكن للذي انتسب إليه أن ينفيه، وهو حر في كل حالاته بأبيهم لحق؛ لأن اللقطى حر، وإنما جعلناه حرّاً إذا غاب عنا معناه؛ لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار، ولو أن أحدهم قال هو ابني من أمة نكحتها لم يكن بهذا رقيقاً لأمة حتى يعلم أن الأمة ولدت، ولا يجعل إقرار غيره لازماً له، ويكفي القائف الواحد؛ لأن هذا موضع حكم يعلم لا موضع شهادة، ولو كان إنما حكمه حكم الشهادات ما أجزنا غير اثنين، ولا أجزنا شهادة اثنين يشهدان على ما لم يحضرا، ولم يريا، ولكنه كاجتهاد الحاكم العالم ينفذه كما ينفذ هذا، ولا يحتاج معه إلى ثان، ولا يقبل القائف الواحد حتى يكون أميناً، ولا أكثر منه حتى يكونوا أمناء أو بعضهم، فإذا أحضرنا القائف والمتداعيين للولد أو ذوي أرحامهم إن كان المدعون له موتى أو كان بعض المدعين له ميتاً فأحضرنا ذوي رحمه أحضرنا احتياطاً أقرب الناس نسباً، وشبهاً في الخلق، والسن، والبلد بالمدعين له، ثم فرقنا بين المتداعيين منهم، ثم أمرنا القائف يلحقه بأبيه أو أقرب الناس بأبيه إن لم يكن له أب، وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القريب منها كما وصفت، ثم بدانا فأمرنا القائف أن يلحقه بأمه؛ لأن للقائف في الأم معنى، ولكي يستدل به على صوابه في الأب إن أصاب فيها.

ويستدل على غيره إن أخطأ فيها فخالفتنا بعض الناس في القافة، فقال القافة باطل فذكرنا له أن النبي ﷺ سمع مجزراً المذليجي، ونظر إلى أقدام أسامة، وأبيه زيد، وقد غطيا

لم تره بنات الميت، ولم يكن لهن أخاً، ولم يرته بنو الميت بأنهم أخواته فكيف جعلته أبا إلى مدّة، ومنقطع الأبوة بعد مدّة؟ هل رأيت هكذا مخلوقاً قط؟

قال اتبعت فيه عمر أنّه قال هو للباقي منكما.

قلنا ليس هو عن عمر بثابت كما وصفت.

ولو كان ثابتاً كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن عمر أو لاها بالقياس والمقول.

والقياس والمقول عندنا، وعندك على كتاب الله عز وجل، وقول رسول الله ﷺ وأمر المسلمين أنّه لا يكون ابن اثنين، ولا يرث اثنين بالأبوة وعمر،

ولو قال: ما قلت هو للباقي منكما فقطع أبوة الميت لم يورث الابن منه؛ لأن الميراث إنما يجب بالموت.

فلمّا كان الموت يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة، ولا ميراث، ولو ورثه لم يورثه إلا كما كان موروثاً الأب من الابن.

جزءاً من أجزاء لا كاملاً، وقلت له: وهكذا كلّما مات من المائة واحد حتى يبقى أب واحد.

قال: نعم أفرأيت لو قال: هذا من لم ينظر في علم قط فزعم أنّ مولوداً مرة ابن مائة ومرة ابن واحد، وفرق ما بين المائة والواحد أما تقول له ما يحمل لك أن تكلم في العلم؛ لأنك لا تدري أي شيء تقول قال: ما خفي علينا أنّ القياس ما قلتم، وأنّه أحسن من قولنا، ولكنّا تبعنا فيه الأثر، وليس في الأثر إلا الانقياد. قلنا فالأثر كما قلنا: لأنك لا تخالفنا في أنّ الموصول أثبت من المنقطع، وأثرنا فيه موصول.

ولو كانا منقطعين معاً كان أصل قولك، وقولنا إنّ الحديشين إذا اختلفا ذهبنا إلى أشبههما بالقياس.

وقد خالفت عمر في حديث نفسك من حيث وصفنا مع أنّك تخالف عمر لقول نفسك فيما هو الزم لك أن تتبعه من هذا، ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها قول عمر لغير قول أحد من أصحاب النبي ﷺ قال: فإن لي عليك مسألة فيها.

قلت: قد فرغنا من الذي علينا فأثبتنا لك عن عمر قولنا، وزعمت أنّه القياس قال: فهل لك حجة غيره؟ قلنا ما ذكرنا فيه كفاية.

قال: فقد قيل إنّ من أصحابك من يتأول فيه شيئاً من القرآن.

قلت: نعم زعم بعض أهل التفسير أنّ قول الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفِهِ﴾ ما جعل الله لرجل من ابوين في الإسلام، واستدلّ بسياق الآية قول الله عز وجل

المسلم، والعبد المسلم، والذميّ إذا تداعوا ولداً جعلته للحرّ المسلم للإسلام، ثم زعمت أنّ العبد المسلم والذميّ إذا تداعيا ولداً كان للذميّ للحرية فزعمت أنّك تجعله مرة للذميّ بالإسلام، والآخر يقضي به على الإسلام، وتجعله على الحرية دون الإسلام، وأنست تزعم أنّ هؤلاء لو تداعوا مالاً جعلته سواء بينهم؛ فإن زعمت أنّ حكمه حكم الأموال، وأن ذلك موجود في حكم عمر، فقد خالفت بما وصفنا.

قال: فإنما قلنا هذا على النظر للمولود. قلنا، وتقول قولاً لا قياساً، ولا خبراً، ثم تقول متناقضاً أرايت لو أجازوا لك أن تقول على أن تنظر للمولود فيحيث كان خيراً له الحقته فتداعاه خليفة أو أشرف الناس نسباً، وأكثرهم مالاً، وخيرهم ديناً وفعلاً، وشر من رأيت بعينك نفساً ونسباً، وعقلاً، وديناً، ومالاً.

قال: إذا أجمعهم فيه سواء؟ قلنا، فلا نسمع قولك قضيت به على النظر له معنى؛ لأنك لو كنت تثبت على النظر له الحقته بخيرهما له. قال: فقد يصلح هذا، ويكثر ماله، ويفسد هذا، ويقل ماله قلنا.

وكذلك يعتق العبد، ويسلم الذميّ حتى يكونا خيراً من الذي قضيت له به.

قال: فأين خالفته فيه في سوى هذا الموضع؟ قلت: زعمت أنّ أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: أقضي به للثنتين بالأثر، وثلاثة؛ لأن ثلاثة في معنى اثنين، فإذا كانوا أربعة فصاعداً لم أقض به لواحد منهم. قال: فهذا خطأ كلّ، وقد تركته.

قلنا فقل ما شئت: قال فازعم أنّ الاثنين والثلاثة سواء فأقضي لهم به سواء قلنا كما يقضى بالمال؟ قال: نعم.

قلنا فما تقول إنّ مات المولود مائة قيام؟ قال يرثه كل واحد منهم سهماً من مائة سهم من ميراث أبي؛ لأن كذلك أبوتهم فيه.

قلنا فما تقول إنّ مات واحد من الآباء؟ قال فيرثه ميراث ابن كامل.

قلت: وكيف يكمل له ميراث ابن، وإنما له جزء من مائة جزء من أبوته فتورثه بغير الذي يورث منه، وإنما ورث المسلمون الأبناء من الآباء كما ورثوا الآباء. وكيف زعمت أنّه إذا مات كان ابن تسعة وتسعين اباً، ثم

﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ قال فتحتمل هذه الآية معنى غير هذا؟

قلنا نعم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلكل به حجة تثبت.

قلنا: أما حتى نستطيع أن نقول هو هكذا غير شك، فلا؛ لأنه محتمل غيره، ولم يقل هذا أحد يلزم قوله.

ولكنه إذا كان محتمل، وكان معنى الإجماع أن الابن إذا ورث ميراث ابن كامل فذلك يرثه الأب ميراث أبي كامل لم يستقم فيه إلا هذا القول.

فإن قال قائل: أرايت إذا دعوت القافة لولدي الأمة يطوها رجلاً بشبهة؟ فإن كانت حرة فوطئت بشبهة أئدعو لها القافة؟ قلت: نعم.

فإن قال: ومن أين؟

قلنا الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولدي امرأة ليس فيه حرة، وقد تكون في إبل أهلها، وهي حرة؛ لأن الحرائر يربعن على أهلهن، وتكون في إبل أهلها، وهي أمة، ولو كان إنما حكم بالقافة في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرة.

فإن قال: وما يدل على ذلك؟

قلنا إذا ميزنا بين النسب والأموال فجعلنا القائف شاهداً أو حاكماً أو في معناهما معاً جاز أن يشهد على ابن الحرة كما يشهد على ابن الأمة، وأن يكون الحكم في ابن الحرة كهو في ابن الأمة؛ لأنهما لا يختلفان، وكل واحد منهما ابن بوطء الحلال، ووطء الشبهة، ومنفي بوطء الزنا.

أفرايت لو لم ندع القافة لابن الحرة فوطئها رجلان بنكاح فاسد لم يعرف أيهما وطنها أولاً أو ليس إن جعلناه إبهما أو نفينا عنهما ليس يدخل علينا ما عساه على غيرنا في القولين معاً؟ ولو علمنا أيهما كان، وطنها أولاً فجعلناه له أو لآخر من الواطئين دخل علينا أنا نقوله غير قياس، ولا خبر، وإذا كانت حجتهم في شيء واحد، فلم نجعله لأحدهما دون الآخر، ولكننا لم نحكم فيه حكم الأموال، ولا حكم الأنساب، وافتعلنا فيها قضاء متناقضاً؛ لأننا إنما فرقنا بين حكم الأموال، وحكم الأنساب بالقافة، وإذا أبطلنا القافة في موضع كنا قد خرجنا من أصل مذهبنا في القافة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقط مسلم لقيطاً فهو حر مسلم ما لم يعلم لأبويه دين غير دين الإسلام، فإذا أقر به نصراني أخفاه به، وجعلناه مسلماً؛ لأن إقراره به ليس بعلم منا أنه كما قال: فلا نغير الإسلام إذا لم نعلم الكفر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام النصراني بينة من

المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه الخفاه به، وجعلنا دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه؛ لأن هذا علم منا بأنه مولود على فراشه، وأن التقاط من التقطه إنما هو كالضالة التي يجدها الرجل؛ فإن أقام البينة أبوه عليه بعد عقله الإسلام، ووصفه إياه جعلناه ابنه، ومنعاه من أن ينصره حتى يبلغ فيتم على الإسلام فنلحقه بالمسلمين، ونقطع عنه حكم أهل الذمة؛ فإن بلغ فامتنع من الإسلام لم يكن من المرتدين الذين تقتلهم؛ لأنه لم يصف الإسلام بعد البلوغ، وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس، ولله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد قبل البلوغ لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة، ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده، وإنما تجب عليه الحدود والإقرار للناس إذا أقر بعد البلوغ، ولكنني أحبسه وأخيفه رجاء رجوعه إلى الإسلام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقط المنيو، ومعه مال فينبغي له أن يرفعه إلى القاضي، وينبغي للقاضي إن كان الذي التقطه ثقة ماله أن يوليئه إياه، ويأمره ينفق عليه بالمعروف، وإن كان غير ثقة ماله فليدفع ماله لغيره، ويأمر ذلك الذي دفع إليه ماله بالتفقه عليه بالمعروف.

وإن لم يكن له مال فينبغي لوالى المسلمين أن ينفق عليه؛ فإن لم يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالتفقه عليه، وأن تكون النفقة ديناً على المنيو إذا بلغ وثاب له مال فعل، وإن لم يفعل الذي التقطه، ولا مال له، وأنفق عليه فهو متطوع بالتفقه، ولا يرجع بشيء منها عليه بعد بلوغ، ويسر، ولا قبله، وسواء وجد المال مع اللقيط أو أفاده بعد التقاطه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال إلا أربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى بأقلها إلى شاهدين أو شاهد وامرأتين فأقام الشئ من النساء مقام رجل حيث أجازهما، فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز، والله أعلم أن يجوزها إلا على أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجعلون كل امرأتين يقومان مقام رجل، وإذا فعلوا لم يجوز إلا أربع.

وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره، وما أجمع المسلمون عليه.

٢١٠٢ - أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٧/٣٧٠)]

وقد قال غيرنا تجوز فيه واحدة؛ لأنه من موضع الأخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لا أنه من موضع الشهادة، ولو كان

شراء حلالاً، ويشترط خيار يوم أو ساعة فيتلّف أولى أن يكون مضموناً؛ لأن هذا لو مرت عليه ساعة أو اختار المشتري إنفاذه نفذ؛ لأن أصله حلال، والبيع الفاسد لو مرت عليه الأبد أو اختار المشتري والبائع إنفاذه لم يميز.

فإن قال: إن البائع يبعاً فاسداً لم يرض أن يسلم سلعته إلى المشتري ودبعة فتكون أمانة، وما رضي إلا بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار ما رضي أن يكون أمانة، وما رضي إلا بأن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضماناً للقيمة إذ لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة، ولا يكون ضماناً في البيع الحلال، ولم يرض أن يكون أمانة، وقد روى المشركيون عن عمر بن الخطاب أنه سأم بفرس، وأخذها بامرٍ صاحبها فشار إليه لينظر إلى مشيها فكسرت فحكّم فيها عمرٌ صاحبها إلى رجل فحكّم عليه أنها ضامنة عليه حتى يردها كما أخذها سالمة فأعجب ذلك عمرٌ منه، وأنفذ قضاءه، ووافقه عليه، واستقضاءه، فإذا كان هذا على مساومة، ولا تسمية ثمن إلا أنه من أسباب البيع فرأى عمرٌ، والقاضي عليه أنه ضامنٌ له، فما سمّي له ثمن، وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضموناً من هذا، وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراءً فاسداً نقص عند المشتري رده، وما نقص، وإذا كان الابن فقيراً بالغاً لا يجد طولاً لحرة، ويخاف العنت فجانز له أن ينكح أمة أبيه كما ينكح أمة غيره إلا أن ولده من أمة أبيه أحرار، فلا يكون لأبيه أن يسترقهم؛ لأنهم بنو ولده، وإن كان الأب فقيراً فخاف العنت فاراد أن ينكح أمة ابنه لم يميز ذلك له وجبر ابنه إذا كان واجداً على أن يعفه إنكاح أو ملك يمين؛ لأن للابن إذا بلغ أن يكون فقيراً غير مغنٍ لنفسه زمناً أن يتفق عليه الابن، وإذا تزوج الرجل المرأة، ودخل بها، ثم ملك ابنتها فأصابها حرمت عليه أمها، وحرمت البنت؛ لأن هذه بنت امرأة قد دخل بها، وتلك قد صارت أم امرأة أصابها، وإن ولدت له هذه الجارية كانت أم ولد تعتق بموتها، ولا يحل له إصابتها، ويحل له خدمتها، وتكون مملوكة له كملك أم الولد يأخذ أرض الجناية عليها، وما أفادت من مال كما يأخذ مال مملوكه، وإن كانت الأمة لأبيه، والمسألة بجاهلها، ولم تلد فالأمة لأبيه كما هي، وعليه عقربا لأبيه.

فإن قال قائل: في الأمة التي وطئها الرجل، وولدت، وحرّم فرجها عليه بأنه قد وطئ أمها بنكاح اعتقها عليه من قبل أنها لا ترق بعده بجال، ولا يكون له بيعها، وإتسا هي أم ولد له فيها المتعة بالجماع، فلمّا حرّم الجماع اعتقها عليه قيل له: - إن شاء الله تعالى - فما تقول في أم ولد الرجل قبل أن يحرّم عليه فرجها أه شيء منها غير الجماع؟

فإن قال: نعم، قيل فيأخذ ثمنها، ويعني عليها فيأخذ أرض الجناية عليها، وتفيد مالاً من أي وجه ما كان فيأخذ المال،

من موضع الشهادات ما جاز عذد من النساء - وإن كثرن - على شيء فقيل ليعض من قال: هذا فبأي شيء احتجّت إلى خبر واحدة أبشهادة أو غير شهادة؟ قال بشهادة على معنى الأخبار فقيل له.

وكذلك شاهدان، وأكثرهما شاهدان على معنى الأخبار قال: ولا تجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قيل نعم، ولا رجل وامرأتين إلا في خاص، ولا تجوز على الحدود، ولا على القتل؛ فإن كنت انكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل، وامرأتين أنهما غير تأمين.

وكذلك يلزمك في رجلين؛ لأنهما غير تأمين في الشهادة على الزنا.

وكذلك يلزمك في شهادة أهل الذمة بخبرها أنها غير تأمة على مسلم، فإذا كانت الشهادة كلها خاصة ما لم تسم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصرّفها إلى قياس على حكم الله وإجماع المسلمين، ولا يقبل فيها من العدد إلا أربعاً تكون كل اثنين مكان شاهدين؟

قال: فإنا رويناه عن علي عليه السلام أنه أجاز شهادة القابلة، وحدها.

قلت: لو ثبت عن علي عليه السلام صرنا إليه إن شاء الله تعالى، ولكنه لا يثبت عندكم، ولا عندنا عنه، وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله، ولا من جهة قبول خبر المرأة، ولا أعرف له معنى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ابتاع الرجل من الرجل يبعاً ما كان على أن له الخيار أو للبائع أو لهما معاً أو شرط المبتاع أو البائع خياراً لغيره، وقبض المبتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها، وأنه كان عليه إذا لم يتم البيع ردها، وكل من كان عليه رد شيء مضموناً عليه فتلّف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفائت مقام البدل، وهذا قول الأكثر ممن لقيت من أهل العلم والقياس والأثر، وقد قال قائل من ابتاع يبعاً، وقبضه على أنه بالخيار فتلّف في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه، وإلى أن الثمن لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الأمانة، وأخرجه من موضع الضمان، وقد روي عنه في الرجل يبتاع البيع الفاسد، ويقبضه، ثم يتلف في يديه أنه يضمّنه القيمة، وقد سلط البائع المشتري على القبض بامر لا يوجب له الثمن، ومن حكمه، وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبداً، فإذا زعم أن ما لا يكون ثمناً أبداً يتحول فيصير قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشتره الرجل

وتخدمه.

قلت له: اسمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم أبطلتها، واعتقتها عليه، وهو لم يعتق، وإنما القضاء أن يعتق على من اعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد، وهو لم يموت، فإذا كان عمر إنما اعتقهن بعد موت ساداتهن فعجلتهن العتق، فقد خالفته، وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من اعتق السيد فاعتقتها، فقد خالفته، فإن قال أكره أن يخلو بامرأة لا يخل له فرجها قيل: وإن كانت ملكه؟

فإن قال: نعم، قيل له: ما تقول فيه إن ملك أمه وبنته وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أجل له أن يخلو بهن؟

فإن قال: نعم، قيل: فقد خلّيت بينه وبين الخلوة بأربع كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرّمته بواحدة؟ فإن قال: إنما خلّيت بينه وبين الخلوة برضاعه، لأنه حرّم لمن قيل فمحرّم هو لجاريته التي لها زوج؟ فإن قال: لا.

قيل: فقد خلّيت بينه وبين فرج ممنوع منه، وليس لها محرّم؟ فإن قال فلم منعت الابن فرج جاريته إذا أصابها أبوه، ولم تجعل عليه إلا العقر، ولم تقوّمها على أبيه، وقد فعل فيها فعلاً يمنع به الابن من فرجها؟

قيل له: إن منع الفرج لا ثمن له، والجناية جناية لها ثمن، وأخرى لا ثمن لها، فلما كان الحد إذا درى كأن ثمة في الموطوءة عقر أغرمناه الأب، ولم نسقط عنه شيئاً فعله له ثمن، ولما كان تحريم الفرج غير معتق للأمية، ولا خرج لها من ملك الابن لم يكن استهلك شيئاً فيغرمه؛ فإن قال فما يشبه هذا؟

قيل: ما هو في أكثر من معناه، وهي المرأة ترضع بلبن الرجل جاريته لتحرمها عليه فتحرم الجارية، ولولدها، وتكون مسينة أئمة بما صنعت، ولا يكون لما صنعت ثمن نغرمها إياه، وهي لو شجبتها أغرمناها أرض شجبتها، فإذا كان التحريم يكون من المرأة عامدة، ولا تغرم؛ لأنه غير إتلاف، ولا إخراج للمحرمة من الملك، ولا جناية لها أرض فكذاك هي في الأب بل هي في الأب أولى أن يكون قد أخذ منها بدلاً؛ لأنه قد أخذ منه عقر، وهذه لم يؤخذ منها قليل ولا كثير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل أخته من الرضاع فأصابها جاهلاً فحبلت، وولدت فهي أم ولد له تعتق بذلك الولد إذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي، وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولد، ولا تعتق بموته؛ لأنه لم يطأها حلالاً، وإنما هو وطء بشبهة، وإن كان عالماً بأنها محرمة عليه فولدت فكذاك أيضاً، وفيها قولان أحدهما أنه إذا أتى ما يعلم أنه محرّم عليه أقيم عليه حد الزنا، والثاني لا يقام عليه حد الزنا، وإن أتاه،

وهو يعلمه في شيء له فيه علق ملك بحال، ولكنه يوجع عقوبة منكلة، ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهى عن وطئها، ولا عقر في واحدة من الحالين عليه؛ لأن العقر الذي يجب بالوطء له، ولا يغرم لنفسه إلا ترى أنه لو قتلها لم يغرم؛ لأنه إنما يضمن لنفسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك النصراني المسلمة، ووطئها، وهو جاهل أعلم، ونهي أن يعود أن يملك مسلمة، وبيعت عليه؛ فإن ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبينها بأن تعزل عنه، ويؤخذ بنفقتها، وإن أراد أن تعمل له معتزلة عنه ما يعمل مثلها كان ذلك له، وإذا مات فهي حرة، وهكذا أم ولد النصراني تسلم، وإن كان ووطئها، وهو يعلمها محرمة عليه فالحقول فيها مثل القول في الذي وطئ رضيعته، وهو يعلمها محرمة عليه في أحد القولين حد، وفي الآخر عقوبة، وإن أراد إجارتها من امرأة في عمل تطبيقه فذلك له، وله أخذ ما أفادته، وأخذ أرض جناية إن جني عليها، وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم، فقال هي حرة حين أسلمت، وقال علي في إعتاقها عتسان أحدهما أن فرجها قد حرّم عليه، والأخرى أن لا أثبت لمشرِك على مسلم ملكاً فليل له أما الأولى فما أقرب تركها منك، فقال وكيف؟

قلت: أرايت أم ولد لرجل ووطئها ابنه قال تحرم عليه قلت أعتقتها عليه، وقد حرّم فرجها بكل حال؟ قال: لا.

قلنا: وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأنها حرّم عليه فرجها بكل حال عندك، ولم تعتقها عليه؟ قال: نعم.

قلنا: وكذلك لو ظهر أنها أخته من الرضاع؟

قال: نعم.

قلنا: فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه قال وكيف؟

قلنا: هؤلاء لا تحل فزوجهن عندك بحال، وأم ولد النصراني قد يخل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت: والثاني سندع قال وكيف؟

قلت: أرايت مدبر النصراني أو مدبرته، ومكاتبته أعتقهم إذا أسلموا أو تبيعهم؟

قال: لا نعتق المدبرين إلا بالموت، ولا المكاتب إلا بالأداء.

قلنا: فهؤلاء قبل أن يعتقوا لمن ملكهم؟

قال النصراني: ولكنه معلق بموته.

قلنا: فكذاك أم الولد ملكها للنصراني معلق بموته، فإذا

قلت: فحرّة من قبل نفسها فللمملوك أن يعتق نفسه قال
فحرّة من قبل الإسلام قلنا، فقد أسلم العبد، فلم تعتقه، وما
درت من أين اعتقتها، ولا أنت إلا تخوّصت عليها، وأنت تعيب
الحكم بالتخوّص.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استعار رجل من رجل
جارية فوطئها، فقال هذه ومساءلة الغاصب الذي وطئ في كتاب
الحدود في مسألة درء الحدود بالشبهات فخذوا جوابها من هنالك،
فإن الحجة فيها ثم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً زوّج رجلاً
امراً، وزعم أنها حرّة فدخل عليها الرجل، ثم استحقّ رقبته
رجل، وقد ولدت أولاداً فأولادها أحرار، وللمستحقّ قيمتهم
وجاريتهم والمهر يأخذ من الزوج إن شاء، ويرجع به الزوج كلّ
على الغار؛ لأنّه لزّم من قبله، وأصل ما ردنا به المغرور على
الغار على أشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أيما رجل
نكح امرأة بها جنون أو جذام أو برص فأصابها فلها المهر بما
استحل من فرجها، وذلك لزوجه غرم على وليها فردّ الزوج
على ما استحقّت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغار،
وكان موجوداً في قوله إنه إنما ردّه عليه؛ لأن الغرم في المهر لزمه
بغروره.

وكذلك كل غار لزم المغرور بسببه غرم رجح به عليه،
وسواء كان الولي يعرف من المرأة الجنون أم لم يعرفه؛ لأنّ كلاً
غار.

فإن قال قائل: قد يخفى ذلك على العبد؟

قيل: نعم، وعلى أبيها أرايت لو كان تحت ثيابها نكّة
برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها، والغار علم أو لم
يعلم يضمن للمغرور، ثم بين الغار وبين المرأة حكم، وهو
مكتوب في كتاب النكاح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل لعبده في
التجارة فاشتري ابن سيده أو أباه أو من يعتق على سيده إذا
ملكه، ففيها قولان.

أحدهما: أنه لا يعتق عليه، وذلك أنه إنما أذن له فيما
يجوز للمالك أن يملكه لا ما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل
يدفع إلى الرجل مالاً فيضاربه فيشتري ابنه، فلا يلزمه أن يعتق
عليه ويكون المضارب ضامناً للثمن الذي دفعه في ابنه؛ لأنّه
اشترى بماله ما لا يجوز له ملكه، وهذا مذهب حنبل لمن قاله.

والقول الثاني: أنه يعتق عليه من قبل أن الشراء كان
حلالاً، وأن ما ملك العبد، فإنما يملكه لسيده، وإذا ملك السيد
ابنه عتق عليه.

مات عتقت، ولا تباع في دين، ولا تسعى فيه، وأنت تستسعي
المدير في دين النصراني.

قال: فإن قلت فهو حرّ، ويسعى في قيمته؟

قلت: يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب، فلا
أقوله.

قلت: أرايت عبداً نصرانياً أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو
ذمي أو اعتقه أو تصدّق به؟
قال: يجوز ذلك كلّ.

قلنا: فيجوز إلا وهو مالك له ثابت الملك عليه؟
قال: لا.

قلت أو رأيت لو أسلم بموضع لا سوق به أتمهله حتّى
يأتي السوق فيبيعه؟
قال: نعم.

قلنا، فلو جنى عليه جان فقتله أو جرحه كان الأرض
لنصراني، وكان له أن يعفو كما كان يكون للمالك المسلم؟
قال: نعم.

قلنا، فقد زعمت أنه مالك له في حالات.

قال: نعم، ولكنني إذا قدرت على إخراجه من ملكه
أخرجته.

قلت: بأن تدفع إليه ثمنه مكانه أو بغير شيء؟

قال ادفع إليه ثمنه مكانه.

قلنا: فتصنع ذا بأم الولد؟

قال: لا أجد السبيل إلى بيعها فأدفع إليه ثمنها.

قلت: فلمّا لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير
حكمه؟

قال: نعم.

قلنا فمن قال لك اعتقتها بلا عوض يأخذ مكانه؟

قال: لا، ولكن عوض عليها.

قلنا: فهي معدّمة به أفكنت بائعاً عبده من معدم؟

قال: لا.

قلنا فكيف بعثها من نفسها، وهي معدّمة؟

قال للحرية.

قلنا: من قبله كانت أو من قبلها؟

فإن قلت من قبله قلنا فهي حرّة بلا سعاية قال: ما اعتقتها
فتكون حرّة بلا سعاية، ولا اعتق شيئاً منها.

فإن قال قائل: فما الفرق بين العبد الماذون له والمضارب؟
قيل له: إن في الشراء حقوقاً.

منها حق للبائع على المشتري الذي لا يجوز إبطاله إذا كان بيعاً حلالاً، فلما كان هذا بيعاً حلالاً يلزم العبد لم يجز أن يلزم العبد أبداً إلا والسيد مالك فيعتق، والمضارب يلزمه البيع، فلا يظلم المشتري، ويكون المضارب مالكا لهذا العبد، وليس ملك المضارب لنفسه مثل ملك صاحب المال، وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال، وهذا أصح القولين، وبه نأخذ، والله تعالى أعلم.

وسواء كان للعبد دين أذن له في مدينته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرما لا يملكون على العبد ماله إلا بالقيام عليه، وبعد ملك العبد له، فلما كان تمام ملك العبد واقعاً على ابن سيده، والعتق معه لم يجز أن يرق بحال؛ لأنه إذا تم فيه ملكه تمت حرته، ولا يغرم الأب شيئاً قل ولا كثر؛ لأن الغرما إن دخل عليهم نقص من عتقه فالذي دخل على الأب أكثر منه، ولا يكون مصاباً بماله، وغارماً مثله، وما أثلف شيئاً، فيكون عليه ما أثلف، ولا أمر بشرائه من مال العبد، فيكون متزعراً من العبد شيئاً يكون عليه رده إنما أخطأ فيه العبد أو تعدى، فلا يرجع به على السيد أرايت لو استهلك العبد جميع ما في يديه بهية أو بدرك أو حرقه أو غرقه أيرجع على السيد بشيء؟ ولم يكن للسيد في هذا فعل، ولا أمر إنما يغرم الناس بفعلهم، وأمرهم فاما بغير فعلهم، ولا أمرهم، فلا يغرمون إلا في موضع خاص من الذنات، وما جاء فيه خبر، وإن كان العبد غير ماذون له فاشترى ابن مولاه فليس ثم شراء، ولا يملكه فيعتق بالملك، وهو على ملك سيده الأول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الأعاجم بولاد الشريك أخوة بعضهم لبعض؛ فإن كانوا جاءونا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا، وإن كانوا مسيئين أو عليهم رق اعتقوا فثبت عليهم ولاء لم تقبل دعواهم إلا بينة على ولاء أو دعوى معروفة كانت قبل السبي، وهكذا من قل منهم أو كثر أهل حصن كانوا أو غيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجلان أخوين فمات أبوهما فأقر أحدهما بوارث معه، وقال: هذا أخي ابن أبي، ودفعه الآخر، فإن محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدعي الذي لم نزل نعرفه، ويلقوهم به أنه لا يثبت له نسب، ولا يأخذ من يديه شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أن

الأخ المقر له لم يقر لهذا الأخ بدين على أبيه، ولا وصية، ولا بحق له في يديه، ولا مال أبيه إلا بأن يثبت نسبه، فيكون له عليه أن يرثه، وأن يعقل عنه وجميع حق الإخوة، فلما كان أصل الإقرار به باطلاً لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئاً كما لم يجعلوا عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه: وكان هذا قولاً صحيحاً، ثم أحدثوا أن لا يلحقوا، وأن يأخذ ثلث ما في يدي أخيه المقر له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقر بأن له شيئاً في يديه، وشيئاً في يدي أخيه فأجازوا إقراره على نفسه، وأبطوا إقراره على أخيه، وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما، فإن محمد بن الحسن وأبا حنيفة قالوا يقاسم الأخ الذي أقر له بما في يديه نصفين، ولا سبيل له على الآخر، ولا يثبت النسب، وكانت حجته أن قال: قد أقر أنه، وهو سواء في مال أبيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المسألة مجاهلاً، ولا ميراث لم يثبت النسب، ولا يثبت نسب أحد نسبه رجل إلى غيره، وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه، فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفعت النسب لم يثبت، ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً أو تقوم بينة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكتفى بقوله، ويثبت له النسب.

فإن قال قائل: كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالأخ فتلحقه بالأب، وإنما أقر على غيره؟

قيل له: إنما أقر بأمر لا يدخل ضرره على ميت إنما يدخل الضرر عليه فيما يتقص من شركته في ميراث الأب، ووجدته إذا كان مفرداً بوراثه أبيه القائم بكل حق لأبيه.

الا ترى أنه يعفو دمه فيجوز عفو كما لو عفا أبوه جرح نفسه جاز عفو؟ الا ترى أنه يقوم بالحد على من قذف أباه كما كان أبوه قائماً بالحد على من قذفه؟ الا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل يحد أو مال أو قصاص أخذ له بها، وأخذ للابن بها بعد موته، ولو أكلها الابن بعد موت الأب، والأب مدع لها أبطلناها؛ لأنه لو مات قام مقامه؟

فإن قال قائل: فهل في هذا خبر يدل عليه؟ قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراش.

فإن قال: ما هو؟

قيل: اختصم عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي ﷺ في ابن أمه زمة، فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلي أنه

٢١٠٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أُمِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلٌ لَهُ عَلَى الْكُوفَةِ أَنْ أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه مالك (٧٢٢/٢)]

٢١١٠- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أُمِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلُهُ عَلَى الْكُوفَةِ أَنْ أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، فَإِنَّهَا السُّنَّةُ قَالَ أَبُو الزُّنَادِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ كُتُبَائِهِمْ، فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ شَرِئْتُهَا قَضَى بِهَا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧٣/١٠)- (١٧٤)]

٢١١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كُرَيْبَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧١/١٠)]

٢١١٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَيْمُونٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ خَاصَمْتُ إِلَى الشَّعْبِيِّ فِي مَوْضِعَةٍ فَشَهِدَ الْقَائِسُ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ، فَقَالَ الشَّاعِبِيُّ لِلشَّعْبِيِّ أَتَقْبَلُ عَلَيَّ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ الشَّعْبِيُّ قَدْ شَهِدَ الْقَائِسُ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ، وَتَحْلِفُ الْمَشْجُوعُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ قَالَ فَقَضَى الشَّعْبِيُّ فِيهَا، وَذَكَرَ هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِنْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقْضُونَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/١٠)]

٢١١٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَيِّلاً أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَا نَعَمْ. [أخرجه مالك (٧٢٢/٢)]

٣٥- ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد في الأموال، وكان في ذلك تحويلٌ لملكٍ مالكٍ إلى مالكٍ غيره حتى يصيرَ المَقْضَى له يملكُ المالَ الذي كان في يدي المَقْضَى عليه بوجه من الوجوه التي تملكُ بها الأموالُ فكلُّ ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله ﷺ

أَبْنُهُ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَقِضَهُ إِلَيْ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زُمَعَةَ أَخِي، وَأَبْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلَى فَرَاتِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زُمَعَةَ الْوَلَدُ لِلْفَرَاتِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَالْحَقُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَعْوَةِ الْأَخِ، وَأَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ لَمَّا رَأَى مِنْ شَبَّهٍ بِعُتْبَةَ، فَكَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ، وَأَنَّهَا قَدْ أَدْعَتْ مِنْهُ مَا أَدْعَى أَخُوها فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه.

٣٤- اليمين مع الشاهد

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ سَمَاءَ، وَلَا يَخْضَرُنِي ذَكَرَ اسْمُهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢١٠٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ شَرْحِبِيلِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبَّادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ وَجَدْنَا فِي كُتُبِ سَعْدِ بْنِ عَبَّادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه الرملي (١٣٤٣)]

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢١٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه مالك (٧٢١/٢)]

- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الشَّهَادَةِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ أَخْلَفَ مَعَ شَاهِدِيهِ. [أخرجه البيهقي (١٧٣/١٠)]

وذلك أن يأتي رجلٌ بشاهدٍ أن الدارَ التي في يدي فلان داره غصبها إياه الذي هي في يديه أو باعه إياها، وأخذَ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده، وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فتحوّل إلى ملك المشهود الخالف له فيملكها كما كان الذي هي في يديه مالكا لها. وكذلك غيرها مما يملك.

وكذلك لو أتى بشاهدٍ على عبدٍ أو عرضٍ أو عينٍ بعينه أو بغير عينه أحلف مع شاهده، وقضى له بحقه. وكذلك لو أقام شاهداً أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده، وأخذَ منه ألفاً فيملكها عليه كما كان المشهود عليه لها مالكا قبل الشهادة واليمين.

قال: وكذلك لو أقام البيّنة عليه أنه حرق له متاعاً قيمته كذا وكذا أو قتل عبداً قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحةً خطراً حلف في هذا كله مع شاهده، وقضى له بضمن المتاع وقيمة العبد وأرض الجناية.

قلت: أو كثرت على الجاني في ماله أو على عاقلته؛ لأنّه يملك كل واحدٍ من قضي عليه ما كان هو مالكا له إمّا في الظاهر والباطن، وإمّا في الظاهر.

وكذلك لو أقام شاهداً أنه أسلفه مائة دينار في طعامٍ موصوفٍ أو برٍّ موصوفٍ أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد، ولزمت المشهود عليه بما شهد به شاهده، وجعلت ذلك مضموناً عليه إلى أجله الذي سمى.

وكذلك لو أقام شاهداً على رجلٍ أنه اشترى منه جاريةً أو عبداً بمائة دينار حلف مع شاهده، ولزمت المشهود عليه العبد أو الجارية بيعاً بمائة دينار.

وكذلك لو أقام شاهداً أنه باعه هذه الجارية بجاريةٍ أخرى أو بدار حلف مع شاهده ولزمت كل واحدٍ منهما البيع، وهذا كله تحويلٌ ملكٍ إلى ملك.

وكذلك لو أقام على رجلٍ البيّنة أنه سرق منه شيئاً من غير حرز يسوى مالا أو سرق منه شيئاً من حرز لا يسوى ربح دينار حلف مع شاهده، وغرم السارق قيمة السرقة إن كانت مستهلكة، ولم يقطع السارق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لرجل حق من دين أو ثمن بيع أو أرض جنائية أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذي عليه الحق شاهداً أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبراه منه أو صالحه منه على شيء قبضه حلف مع شاهده، وبريء من ذلك كله، وهذا تحويلٌ ما كان من المشهود عليه بالبراءة ملكاً عليه إلى ملك المشهود له بالبراءة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قضى على عاقلة رجلٍ بأرضٍ جنائية فأقام شاهداً أن المجني عليه أبراه من أرض الجنائية وقفنا الشاهد.

فإن قال أبراه من أرض الجنائية، وأبرأ أصحابه المقضي عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم؛ فإن حلف بعضهم، ولم يحلف بعض بريء من حلف، ولم يبرأ من لم يحلف، وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجلٍ على رجلين فأقاما شاهداً فشهد لهما بالبراءة فيها فحلف أحدهما، ولم يحلف الآخر فيبرأ الذي حلف، ولا يبرأ الذي لم يحلف: وتحلف عاقلته، ولا يحلف معها؛ لأن جنائته على عاقلته، ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئاً. ولو قال الشاهد أبراه من الجنائية وقفته أيضاً.

فقلت: قد يحتمل قولك أبراه من الجنائية من أرضها؛ فإن كنت هذا تريد فهو بريء منها، وإن ثبتت الشهادة على إبراء العاقلة حلّقا وبرئوا، وإن لم تثبت عليهم لزمهم العقل؛ لأنّه لم يشهد لهم بالبراءة.

ولو باعه عبداً معيياً فأقام شاهداً أنه تبرأ إليه من العيب أو شاهداً أنه أبراه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبريء.

ولا احتاج مع هذا إلى وقفه كما احتاج إلى وقفه في الجنائية من قبل أنه أبراه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له. وإن أبراه مما يلزم في العيب من الرد بالعيب أو أخذه ما نقص العيب بريء، وهذا لا يلزم إلا المشهود له خاصة فيحلف فيه وبرأ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام رجلٌ على رجلٍ بيّنة بحق فأتى المشهود عليه بشاهدٍ يشهد بأن المشهود له أقر بأن ما شهد به شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده، وأبرئ مما شهد به عليه.

وهذا مثل أن يقيم عليه بيّنة بمال فيأتي المشهود عليه بشاهدٍ فيشهد أنه أبراه منه فيحلف مع شاهده، وبرأ مما شهد به عليه. قال: ولو أن رجلاً أقام شاهداً في حياته أن له حقاً على فلان بوجه من الوجوه، ثم مات قبل أن يحلف. أو مات قبل أن يقيم شاهداً فأقام ورثته بعده شاهداً بأن له على فلان حقاً فورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه.

وذلك أن الله عز وجل نقل ملك الموتى بالمواريث إلى الأحياء فجعلهم يملكون ما كان للأحياء يملكون ما ملكهم بقدر ما فرض لهم فهم يقومون مقام من ورثوه بقدر ما ورثوا.

قال: فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول كيف يحلف الوارث، وهو لا يدري أشهد شاهده بحق فيحلف على علمه، وذلك أن

غيره النصف الآخر كما لو كان لرجلين على رجل ألف درهم فاقام أحدهما شاهداً بها، وحلف أحدهما لم يستحق الألف، وهي التي تملك، ولا يحلف على ما يملك غيره، ولو حلف لم يستحق غيره بيمينه شيئاً؛ لأن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كله لا من ملك بعضه، وبقي البعض مملوكاً لغيره، ولو كان للورثة، وصي فاقام شاهداً

بحق لليميت لم يحلف الوصي؛ لأنه ليس بالملك، وتوقف حقوقهم فكلما بلغ منهم واحد حلف، وأخذ حقه بقدر ميراثه، ولو مات رجل، وقد أقام في حياته شاهداً له بحق على رجل أو أقامه، وصيه بعد وفاته أو أحد ورثته، وله غرماء فقيل لورثته أحلفوا، واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقتهم، ولم يكن للغرماء أن يحلفوا؛ لأن رسول الله ﷺ إذ قضى لمن أقام شاهداً بحق له على الآخر بيمينه، وأخذ حقه، فإنما أعطى باليمين من شهد له بأصل الحق، وإنما اليمين مع الشاهد أن يقال: لقد شهد الشاهد بحق، وإن هذا الحق لي على فلان، وما بريء منه، وإنما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث فجعله يقوم مقامه فيه، ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالكا ما كان الميت مالكا أحب أو كره، ولو ورث عبداً زمناً التزمته ملكه، وإن لم يرد ملكه حتى يخرجوه من ملكه قال: وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث بسبيل لا هم الذين لهم أصل الحق، فيكونون المقضي لهم باليمين مع الشاهد، ولا الذين حكم الله تعالى لهم باليراث، فيكونون في معنى صاحب الحق، والغرماء، والموصى لهم، وإن استحقوا مال صاحب الذين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه، ولا يلزم فيهم ما يلزم الوارث من نفقة عييده الزمنى قال: ولو مات صاحب الحق فجاء وارثه بشاهد، وقال أنا أحلف، وقال غريم الميت المال لي دون الوارث، وأنا أحلف حلف الوارث، وأخذ الغريم المال دونه كما كان أخذ له دون أبيه، ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه الوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه، والذي يحق به وله من الذية وغيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ففيما وصفت إن شاء الله تعالى بيان فرق ما بين الغريم والموصى له والوارث وصاحب أصل الحق قال وما يشبه إن شاء الله تعالى أن الغريم إنما حقه في مال الميت جملة لا في ماله الذي يحلف عليه، وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه، ولو لم يكن له مال إلا ما حلف عليه الغريم فجاء غريم غيره فامتنع أحدهما من اليمين؛ فإن حلف الآخر، وأخذ جميع الدين، فقد أعطى بيمينه الحق، وإنما كان له النصف، وليس هكذا الرجلان يكون الحق

العلم قد يكون بالعيان والسمع والرؤية، فإذا سمع تمن يصدق أن لأبيه حقاً على فلان أو علمه بأي وجه من وجه العلم كان ذلك حلف مع شاهد، وكان كأيبه لو شهد له شاهد على حق كان عنه غائباً أو على رجل أنه قتل له دابة غائباً أو عبداً حلف مع شاهد، وأخذ حقه، ولو لم يحلف إلا على ما عاين أو سمع من الذي عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه.

قال: ولم يزل أهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الخالف علم أن حقه حق بوجه من وجوه العلم الرؤية أو السمع أو الخبر.

قال: وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد له بحق بأن فلاناً أقر له أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهد، ولو ضاق عليه أن يحلف إلا على ما عاين ضاق عليه أن يأخذ الحق بشاهد إلا فيما عاين حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهد له أنه ورثه شيئاً بعينه ضاق عليه أن يأخذه؛ لأنه لم يعاين أباه، وما ترك ولا عدّد ورثته، ولا هل عليه دين أو له وصايا.

وكذلك لو كان بالغاً، ومات أبوه غائباً فشهد له على تركه له غائباً؛ لأنه لم ير أباه يملكها، ولا يدري لعله لم يتركها؛ فإن مات ميت، وترك ابناً بالغاً، وابناً صغيراً، وزوجة يحلف البالغ، ويأخذ نصيبه من الميراث، وذلك نصف المال بعد ثمن المرأة، وإن حلفت المرأة أخذت الثمن، ووقفت للصبي حقه من المال، وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو يمتنع من اليمين فيبطل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويستحقون.

قال: وكذلك لو كان الورثة بالغين فيهم غيب أخذ الحاضر الخالف حقه، ووقفت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا، ويستحقوا أو أبوا فتبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان في الورثة أحرس، وكان يفقه الإشارة باليمين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف، ثم يعطى حقه، وإن كان لا يفهم الإشارة، ولا يفهم عنه أو كان معتوهاً أو ذاهب العقل وقف له حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون، ويستحقون، ولا يجوز عندي أن يترك وارثين فيحلف أحدهما فيستحق الآخر حقه بيمين أخيه؛ لأن كلا إنما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه، والحق، وإن كان عن الميت ورث، فلم يحق إلا للأحياء بسبب الميت على قدر موارثهم.

ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء، فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق بيمين

لأحدهما إذا نكل بطل حقه، وأخذ الخالف حقه.

قال: ولو أقام ورثته رجل شاهداً على حق له، وله غرماء، ووصايا قبل للورثة: احلفوا، واستحقوا، فإذا فعلوا فالغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا يشكونهم في ماله بالثلث، وإن أبوا أن يحلفوا أبطلنا حصّة أهل الوصايا.

٣٦- الامتناع من اليمين وكيف اليمين؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كانت له اليمين على حق مع شاهد قيل له: إن حلفت استحققت، وإن امتنعت من اليمين سالتك لم تمتع؟

فإن قلت لأتني بشاهد آخر تركناك حتى تأتي به فتأخذ حقك بلا يمين أو لا تأتي به فنقول احلف، وخذ حقك، وإن امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تنظر في كتاب لك أو لاستبانت أبطلنا حقك في اليمين، وإن طلبت اليمين بعدها لم نعطكها؛ لأن الحكم قد مضى بإبطالها، وإن جئت بشاهد آخر أعطيناك به؛ لأننا إنما أبطلنا حقك في اليمين لا في الشاهد الآخر، ولا الأول.

قال: فإن قال بيني وبين الرجل معاملة أو قد حضرني وإياه من أئتم به فأسأله أمهنته حتى يسأله، ولم أقض له بشيء على المشهود عليه؛ فإن حلف أخذ حقه، وإن أبى أبطلت حقه في اليمين فمتى طلب اليمين بعد لم أعطها إياه؛ لأنني قد أبطلتها، ومتى جاء بشاهد آخر أعطيته بهما؛ لأنني لم أبطل الشاهد إنما أبطلت الحق في اليمين.

قال: وإذا كان الحق عشرين ديناراً أو قيمتها أو دماً أو جراحة عمداً فيها قود ما كانت أو حداً أو طلاقاً حلف الخالف بمكة بين البيت والمقام؛ فإن كان بالمدينة فعلى منبر رسول الله ﷺ، وإن كان في بيت المقدس، ففي مسجدها أو ببلد، ففي مسجده، وأحب لو حلف بعد العصر.

وقد كان من حكام الأفاق من يستحلف على المصحف، وذلك عندي حسن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان الحق أقل من عشرين ديناراً أو قيمتها أو كانت جراحة خطأ أرشها أقل من عشرين أحلف في المسجد أو في مجلس الحكام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتوقيت عشرين ديناراً قول فقهاء الكثيرين وحكامهم.

فإذا حلف الرجل على حق نفسه حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية أن ما شهد به شاهداً فلان بن فلان عليك، وهو كذا وكذا، ويصفه لحق كما شهد به، وإن ذلك ثابت لي

عليك ما قبضته منك، ولا شيئاً منه، ولا اقتضاه لي مقتض بأمر، ولا شيئاً منه، ولا بغير أمر، فوصل إلي ولا أبرأك منه، ولا من شيء منه، ولا احتلني به، ولا بشيء منه على أحد، ولا أحلت به عليه، ولا برئت منه بوجه من الوجوه، ولا صرت إلى ما يبرئك منه، ولا من شيء منه بوجه من الوجوه إلى يوم حلفت بيمين هذه؛ فإن كان اقتضى منه شيئاً أو أبرأه من شيء حلف بما وصفت، فإذا انتهى إلى قوله ما اقتضيته، ولا شيئاً منه، ولا اقتضاه بأمر، ولا شيئاً منه، ولا إلى غيري بأمر، ولا كان مني فيه، ولا في شيء منه ما يكون لك به البراءة منه، ثم تنسق اليمين، وإن حلف على دار له في يديه أو عبداً أو غيره حلف كما وصفت.

وقال: إن الدار التي كذا، ويحدها لداري ما بتكها، ولا شيئاً منها، ولا وهبتها لك، ولا شيئاً منها، ولا تصدقت بها عليك، ولا بشيء منها، ولا على غيرك ممن صيرها إليك مني، ولا بشيء منها بوجه من الوجوه، وإنها لفي ملكي ما خرجت مني، ولا شيء منها إلى أحد من الناس أخرجها، ولا شيئاً منها إليك، وإنما أحلفت على غيره بسبب الحلف له؛ لأنه قد يخرجها إلى غيره فيخرج ذلك إلى الذي هي في يديه، وإن كان المستحلف ذمياً أحلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى، وبغير ذلك مما يعظم اليمين به مما يعرف أنه حق، وليس بباطل، ولا يحلف بما يعظم إذا جهلناه، ويحضره من أهل دينه من يتوقى هو محضره إن كان حائثاً ليكون أشد لتحفظه إن شاء الله تعالى.

قال: وإن كان الحق لميت فورثه الخالف حلف كما وصفت على أن هذا الحق ثابت لفلان عليك ما اقتضيته منك، ثم ينسق اليمين كما وصفت، ولا علمت فلاناً الميت اقتضاه، ولا شيئاً منه منك، ولا أبرأك منه، ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، ولقد مات، وأنه لثابت عليك إلى يوم حلفت بيمين هذه.

قال: ولو كانت اليمين لرجل يأخذ بها أو على رجل يبرأ بها فبدأ فحلف قبل أن يحلفه الحاكم أعاد الحاكم عليه اليمين حتى تكون يمينه بعد خروج الحكم بها.

٣٧- باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد، وما يقضى

وما يقضى

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل المال، فأتى بامرائين تشهدان له على حقه لم يحلف مع الامرائين.

فإن قال قائل: ما الحجّة فيه؟ فالحجّة فيه أن النساء إذا كن

عندي، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلاً أشهده أن له على فلان حقاً لم يقبل إلا بشاهد آخر؛ فإن قال أحلف لقد شهد لي لم يحلف؛ لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يحلف على مال يأخذه إنما يحلف على أن يثبت شهادة شاهده، وليس اليمين على هذا باليمين على المال بملك. ولو أقام رجل شاهداً أن فلاناً، أوصى إليه، أو أن فلاناً وكله لم يحلف مع شاهده.

وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئاً ومثل ذلك لو أقام يثمة أن فلاناً، أودعه داره، أو أرضه لم يحلف مع شاهده، ولو أقام شاهداً أن فلاناً قذفه بالزنا لم يحلف مع شاهده، وذلك أنه لا يملك بالحد شيئاً إنما الحد ألم على المحدود لا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه، ولو أقام يثمة على أنه جرحه جراحة عمداً في مثلها قود، أو قتل ابناً له لم يحلف مع شاهده، وذلك أن الشهادة ليست بمال بعينه، وأنه لا يجب بها المال دون التخير في المال، أو القصاص، فإذا كان القصاص هو الذي يثبت بها القصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد.

فإن قال قائل: فالمال يملكه؟

قيل: أجل، ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لا أن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال، فلما كان إنما لا يثبت له أحدهما بعينه، وكان المال لا يملك دون القصاص لم يميز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك، ولو أقام عليه شاهداً أنه سرق له متاعاً من حرز يسوى أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفاً لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فيحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به، ولا يقطع.

فإن قيل: ما فرق بين هذا، والقصاص؟

قيل له: في السرقة شيان.

أحدهما: شيء يجب لله عز وجل وهو القطع، والآخر شيء يجب للادميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: قد يسقط القطع عنه، ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم، ولا يسقط القطع.

فإن قال وابن؟

قيل: يسرق من غير حرز، فلا يقطع ويغرم ويختلس ويتهب، فيكون بهذا سارقاً، فلا يقطع ويغرم، ويكون له شبهة في السرقة، فلا يقطع ويغرم، ويسرق الرجل من امرأته، والمرأة من

لا يميز عند الحاكم إلا مع الرجال إلا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد.

فإن قال قائل: معهما رجل يحلف فالحالف غير شاهد.

فإن قال: فقد يعطى يمينه.

قيل: يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه، ولو شهد لنفسه لم يحلف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال امرأتان تقومان مقام الرجل؟

قيل: إذا كانتا مع رجل ولزمه عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما يأخذه بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا أحسب أحداً يقول بهذا القول.

قال: ولو أن امرأة رجل أقامت شاهداً أنه طلقها لم تحلف مع شاهدها وقيل: اثنتي بشاهد آخر وإلا أحلفناه ما طلقك، ولو أقام رجل شاهداً على أنه نكح امرأة بولي ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده، وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع وغيره من وجوه الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرماً عليه قبله؛ ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره، أو في بعضه والزوج نفسه لم يكن يملكها ملك المال فهما خارجان من معنى من حكمه له رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد عندي، والله تعالى أعلم.

لأن رسول الله ﷺ إنما حكم بها لمن يملك ما حكم له به ملكاً يكون له فيه بيعه وهبته، أو سلطان رق، أو ملك بوجه من الوجوه مما قد ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره، وليس هكذا الزوج، والمرأة إنما سلطانه عليها سلطان إباحة شيء كان محرماً قبل النكاح، ولو أقام عبد شاهداً على أن سيده اعتقه، أو كاتبه لم يحلف مع شاهده، وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله؛ لأن سيده كان له بيعه وهبته، وليس ذلك للعبد في نفسه، ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه إنما يثبت الملك لإنسان على غيره، فأما على نفسه فلا، فإذا كان الحق للمشهود له في نفسه مثل العبد يعتق، والمرأة تطلق، والحد يثبت، أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه يمين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الحالف مع شاهده شيئاً كان بيده غيره مما قد يملك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله ﷺ من ذلك مال، والمال غير المقضي له وغير المقضي عليه، بل هو ملك أحدهما ينتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان إنما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره؛ فكان هذا خارجاً من معنى ما حكم به رسول الله ﷺ

زوجها من منزلها الذي يسكنانه، فلا يقطع واحد منهما ويغرم؛ فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع؟

قيل: يسرق السرقة فيهبها له المسروق، أو يرته من ضمانها، فلا يكون عليه غرم ويقطع، فلا يسقط القطع عنه إن سقط عنه غرم ما سرق، وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع، وأن على السارق حكمين قد يزول أحدهما ويثبت الآخر، وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها إبداء مال إلا ومعه قصاص، أو تخيير بين القود، والعقل، فإيهما اختار سقط الآخر، وإن اختار القود، ثم عفا لم يكن له عقل، وإن اختار العقل، ثم أبرأ منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما بدل من صاحبه، فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما بدلاً من صاحبه، ولا يبطل أحدهما إن بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق إن كنت غصبت فلاناً هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده ويأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حنث حتى يكون معه آخر، وذلك أن الشاهد مع اليمين إنما جاز على الغصبي دون الطلاق والطلاق ليس بالغصبي إنما هي يمين يحلف بها وحكم الأيمان غير حكم الأموال.

وكذلك حكم الطلاق غير حكم الأموال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت الجراحة عمداً لا قود فيها مجال مثل أن يقتل الحر المسلم عبداً مسلماً، أو يقتل ذميّاً أو مستأثماً، أو يقتل ابن نفسه، أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة، والمأمومة، وما لا قصاص فيه فهذا كله لا قود فيه قبلت فيه يمين المدعي مع شاهده فقصي له به كله ما كان عمداً منه، ففي مال الجاني، وما كان خطأ فعلى العاقلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد شاهد أن رجلاً رمى رجلاً بسهم، فأصاب بعض جسده، ثم خرج منه، فأصاب آخر فقتله، أو جرحه فالرماية الأولى عمد، والمصاب الثاني خطأ؛ فإن كانت الرمية الأولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالأرض الأولى في مال الرامي والثانية على عاقلته، وإن كانت الرمية الأولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم القسامة ويستحقون الدية، ثم القول في الرمية الثانية قولان.

أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا، وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء إلا ببوته لصاحب العمد، فلما كانت هذه الجنابة واحدة فيها عمد فيه قصاص لم يميز في القصاص إلا شاهدان؛ لأنه لم يملك فيه شيئاً.

والقول الثاني: أن الشاهد يبطل لصاحب العمد إلا أن يقسم معه، وأولاهه ويثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده، وهذا أصح القولين عندي - والله تعالى أعلم - وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسألة من اليمين بالطلاق على الغصبي والشهادة عليها، وعلى الغصب.

ولو أقام رجل على جارية وابنها شاهداً أنهما له حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها، ولو أقام البيّنة على أنها له وابنها له ولد منه حلف أيضاً وقضي له بالجارية، وكانت وابنها له، وكانت أم ولد له بإقراره وشهادة شاهده ويمينه.

قال: ولو أقام شاهد بأن أباه تصدّق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده، وكانت الدار صدقة عليه كما شهد شاهده، ولو أقام البيّنة على أن أباه تصدّق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة، وعلى آخرين له موقوفة، فإذا انقضوا فعلى أولادهم، أو على المساكين حلفوا وثبتت حقوقهم، فمن حلف ثبت حقه له؟

فإن قال قائل: ما بال الرجل إذا أقام شاهداً أن أباه وقف عليه داراً، وعلى آخرين له، ثم على أولادهم بعدهم أحلفتهم وأثبت حقه من الصدقة المحرمة؛ فإن حلف أخواه ثبت حقهما، وإن لم يحلفا لم يثبت حقهما بثبوت حقه قيل له؛ لأننا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له، فإذا شهد الشاهد لثلاثة لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئاً؛ لأن حقه غير حق صاحبه، وإن كان من شيء وأحد فحق كل واحد منهم غير حق صاحبه، فإذا حلفوا معاً فأخرجت الدار من ملك صاحبه إلى ملك صاحبه من حلف؛ فكانت بكماها لمن حلف حياته، فقد مضى الحكم فيها لهم، ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه إذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها، ألا ترى أن رجلاً لو أقام شاهداً على رجل بدار فحلف قضي له بها؛ فإن مات كانت لوارثه بعده، ولا يمين على الوارث؛ لأن الحكم قد مضى فيها يمين الذي أقام الشاهد له، وإنما هي مورثة عن الذي حلف مع شاهده، وإن حلف أخوه فهي عليهما معه، ثم على من بعدهم، وإن أبى أخواه أن يحلفا فنصيبه منها وهو الثلث صدقة كما شهد شاهده، ثم نصيبه بعد منها على من تصدّق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه.

فإن قال الذين تصدّق عليهم بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبى أن يحلف عليه الاثنان فلمن أن يحلفوا من قبل أنهم مالكون حين كانوا إذا حلفوا بعد موت أبيهم الذي جعل لهم ملكه إذا مات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما قلنا يملك المتصدّق عليهم باليمين؛ لأن السنة، والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح

يوم ولد إذا مات أبوه، أو من جعلت له الصدقة بعده؛ فإن ولد قبل أن يموت أبوه، أو من جعلت له الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما؛ لأنه إنما يكون له الحق بموتهما، فأما ما كان من غلة قبل، أو يولد، أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء؛ لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن شاهداً شهد أن فلاناً تصدق على فلان، وولده، وولده ما تناسلوا هم فيها سواء فحلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه، وذلك أن يكون معه فيها عشرة، فيكون له عشرة فكُلما حدث ولد يدخل معه في الصدقة نقص من حقه، ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق، أو يدع اليمين فيبطل حقه ويرد كراه ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين حدثا سددس الدار وأكرى مائة درهم إلى أن يبلغا، فلم يحلفا، فأبطلنا حقوقهما وردنا المائة على العشرة لكل واحدٍ منهم عشرة؛ فإن مات من العشرة واحداً قبل بلوغ الموقوف عليهما الصدقة في نصف عمر اللذين وقف لهما؛ فإن بلغا، فأبى اليمين فرد نصيبهما على من معهما رد عليه، فأعطى ورثته ما استحق فما رد عليه، وذلك خمسة وترد الخمسة على التسعة الباقين، وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبيين اللذين بطل ما وقف لهما.

فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه، وعلى بني أبي معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له حصّة بقدر عددهم قولاً، أو كثراً، وإن شهد أنه تصدق بها عليه، وعلى بني أبي لا يحصون أبداً، أو على مساكين وفقراء، فقد قيل: في الوصية يوصى بها لفلان لقرم يحصون هو كأحدهم وقيل: فإن أوصى بها له ولبني أبي لا يحصون، أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا أمر تخف فيه المونة ويسهل فيه الجواب في مسائلنا هذه، ولو كان يصح قياساً، أو خبراً أعطينا النصف وجعلنا النصف على من تصدق به عليه معه من لا يحصى، ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه، وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة إلا أن يقال له: إن شئت فحلف فكن أسوة الفقراء؛ فإن حلف أعطينا ذلك وأحلف من معه في الصدقة، ثم حاص من قسمنا عليه، فإذا زاد الفقراء بعد ذلك، أو نقصوا حاصهم كواحدٍ منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قيل: إذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه إن كان المتصدق قال يسكن كل واحدٍ منهم بلا أن يدخل عليه من يضيّق عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأصح من هذا القول، والله

إذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة على أقوام بعينهم، ثم على من بعدهم فملك المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول إلى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل ملك مال إلى مالك يتفع به انتفاع المال ببيع ما صار في أيديهم من غلته، ويوهب، ويورث، وإن كان مسكناً أسكنوا فيه من أحبوا، أو أكرهوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد شاهد أن فلاناً تصدق بهذه الدار على فلان وفلان بينهم وبين من حدث للمتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة، فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى الآخران قلنا، فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة، ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يديك، ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يديك، ولا يوقف للحادث قبله؛ فإن حدث آخر نقصناك، وكلما حدث ولد بعد الولدين اللذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقتك وانتقص كل من كان معك من حقوقهم؛ لأنه كذلك تصدق عليك، فمن حلف من الكبار كان على حقه، ومن بلغ فحلف كان على حقه، ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم، أو يأبوا فرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم، وإن تصدق على ثلاثة، ثم على من بعدهم فحلف واحد كان له الثلث ويبطل الثلثان فصارا ميراثاً للورثة.

فإن قيل: كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة بعضها ميراث وبعضها موقوف، فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحدٍ منهم العشر، فمن حلف أخذ حقه، ومن أبى لم يكن له فيها حق، وما لم يكن لأحد وفقاً كان ميراثاً على الأصل.

فإن قيل: ما يشبه ذلك؟

قيل: عشرة شهد شاهد أن ميتاً أوصى لهم بدار فحلف واحد فله عشرةا؛ فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تصدق بها على ثلاثة فحلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهما ميراثاً، وكان الثلث صدقة على واحد؛ فإن قال هي صدقة على الثلاثة، ثم على إبنائهم من بعدهم فحلف واحد جعلنا ثلثها له وأبى الاثنان فجعلنا نصيبهما منها ميراثاً وهو الثلثان، ثم حدث لهما ولدان وماتا وقف لهما نصيبهما حتى يبلغا فيحلفا، أو يموتا فيحلف وارثهما؛ فإن أبى وارثهما رد ما بقي ميراثاً للورثة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما يوقف للمولود من

تعالى أعلم، وبه أقول، أن السكني مثل الغلّة، فإذا ضاقت السكّن اصطلاحوا، أو أكروا، ولم يؤثر واحد منهم بالسكّن على صاحبه وكلّهم فيه شرع.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: فقالَ منهم قائلٌ فكيفَ قلتم يقضى بها في الأموالِ دونَ غيرها فجعلتموها تامّةً في شيءٍ ناقصةٍ في غيره؟

فقلت له لما قال عمرو بن دينار وهو حملها قضى بها رسول الله ﷺ في الأموالِ كان هذا موصولاً في خبره عن النبي ﷺ.

وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال، وقاله من لقيت من حملتها، والحكام بها.

قلنا: إذا قيلَ بها في الأموالِ دلّ ذلك، والله تعالى أعلم، على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى بها فيه؛ لأنّ الشاهدين أصلٌ في الحقوق فمعاً ثابتان، واليمين مع الشاهد أصلٌ فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه؛ فإن كان شيء يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد؟

قلت له: فإذا أقام رجلٌ شاهداً على عبدٍ أنه له حلف مع شاهده واستحقّ العبد.

قال: فإن أقام شاهداً أن سيده اعتقه؟

قلت: فلا يعتق.

قال فما الفرق بين العبد يقيم رجلٌ عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده اعتقه؟

قلت: الفرق بين، قال: وما هو؟

قلت: أرايت إن قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد في الأموالِ أما في هذا بيان أن المال المقضي به للمقيم شاهداً الخالف هو ما ليس بالمقضي له ولا بالمقضي عليه، وإنما هو مالٌ أخرج من يدي المقضي عليه إلى يدي المقضي له به فملكه إياه كما كان المقضي عليه له مالاً؟

قال: بلى.

قلت: وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرج من يدي مالكة المقضي عليه إلى مالك مقضي له.

قال: نعم: قلت أفليس تجد معنى العبد إذا أقام شاهداً أن سيده اعتقه غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له، والمشهود عليه؛ لأنه إنما يتنازع في نفسه؟

قال: إنه ليخالفه في هذا الموضع.

قلت: ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالكة إلى ملك نفسه، فيكون يملك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضي عليه يملك المال، ثم أخرج من يده فملكه المقضي له.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته؛ فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوي قرابة المتصدق؛ فإن لم يجد فجيران الصدقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته؛ فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوي قرابة المتصدق؛ فإن لم يجد فجيران الصدقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام رجلٌ شاهداً على رجلٍ وحلف أنه غصبه أم ولدٍ، وولدها فيخرجان من يده فتكون أم ولدٍ للمشهود له الخالف، ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو أقام رجلٌ شاهداً على رجلٍ في يديه عبدٌ يسترقه أنه كان عبداً له، فاعتقه، ثم غصبه إياه بعد العتق حلف، وكان هذا موثقاً له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعلى هذا الباب كله وقياسه، وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه اعتقه؛ لأن العبد هو الذي فيه الخصومة كما وصفت في الباب الأول، واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له، والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب، والولاء شيان يصير لصاحبهما بهما منفعة في غير نفسه، وإن كانت لا تملك فهي منفعة للخصم في غير نفسه، والمملوك لا يتفع بشيء غير نفسه.

٣٨ - الخلاف في اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله ﷺ بعض الناس خلافاً أسرف فيه على نفسه، فقال: لو حكمتم بما لا نراه حقاً من رأيكم لم نردّه، وإن حكمتم باليمين مع الشاهد رددناها.

فقلت لبعضهم رددت الذي يلزمك أن تقول به، ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه؛ لأنه سنة رسول الله ﷺ وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف عليك في المأثم.

قال: إنها خلاف كتاب الله ونحن نردّها بأشياء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد جهدت أن اتقصي ما كلموني به في ردّ اليمين مع الشاهد؛ فكان مما كلمني به بعض من ردّها أن قال: لم تروها إلا من حديث مرسل قلنا: لم نثبتها بحديث مرسل، وإنما أثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله

قال: أجل.

قلت: فكيف أقضي باليمين مع الشاهد في شيءٍ معناه غير معنى ما قضى به رسول الله ﷺ؟

قال: فإنك تعتقه بالشاهدين؟

قلت: أجل وأقتل بالشاهدين؛ لأنهما حكمٌ مطلق، واليمين مع الشاهد حكمٌ خاص.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض الأشياء دون بعض أفرأيت الشاهدين أليسا تامين في كل شيءٍ ناقصين في الزنا؟

قال: بلى.

قلت أفرأيت الشاهد والامرائين أليسا تامين في الأموال ناقصين في الحدود وغيرها؟

قال: بلى.

قلت: أرايت شهادة النساء في الاستهلال والرضاع وعبور النساء ليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الأموال، وأن يكون لمن شهدت له امرأة عندك أن فلانة ولدت، والمشهود عليه ينكر أن يلحق به نسبه فيعفو دمه ويرى بناته ويرث ماله؟

قال: بلى.

قلت أريت أهل الذمة أليست تسم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيءٍ.

ولو شهدوا على مسلم بفلس لم يجوز؟

قال: بلى.

قلت: ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجوز؟

قال: بلى.

قلت: فأسمعك فيما عدا شهود الزنا من المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيءٍ ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا.

وإنما قلنا بسنة رسول الله ﷺ فوضعناها حيث وضعها رسول الله ﷺ، ووضعنا حكم الله عز وجل حيث وضعه.

قال: فقال: فإذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلاً لو كان غائباً عن بلد فشهد له رجلٌ بحقٍ له على رجل من وصية، أو على بها ميت، أو شهد لابنه بحقٍ وهو يومٌ شهد الشاهد صغيراً وغائباً، أو شهد له بحقٍ وليه عبدٌ له، أو وكيلٌ حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحقٍ أم لا وهو إن حلف حلف على ما لا يعلمه.

قال الشافعي: رحمه الله: فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم، ولكن العلم يكون من وجوه.

قال: وما هي؟

قلت: أن يرى الرجل بعينه، أو يسمع بأذنه من الذي عليه الحق، أو يبلغه فيما غاب عنه الخبرُ يصدقُه فيسعه اليمينُ على كل واحدٍ من هذا.

قال أما الرؤية، وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه. وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق، فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علماً أحلفه عليه؟

قال: فقلت له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه، أو يراها، أو اليمين قال: كل لا ينبغي إلا هكذا، وإن الشهادة لأولاهما أن لا يشهد منها إلا على ما رأى، أو سمع.

قلت: لأن الله عز وجل حكى عن قوم أنهم قالوا ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

قال: نعم.

قلت له أفشهد الرجل على أن فلاناً ابن فلانٍ وهو غريب لم ير أباه قط؟

قال: نعم.

قلت: فإنما سمعه يتسبب هذا النسب، ولم يسمع من يدفعه عنه ولا من شهد له بأن ما قال كما قال.

قال: نعم.

قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان، وأن هذا الثوب ثوبه، وقد يمكن أن يكون غصب هذه الدار، أو أعيرها ويمكن ذلك في الثوب.

قال: وإن أمكن، إذا لم ير مدافعاً له في الدار والثوب، وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة، وإن أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به، ولكن يشهد على الأغلب.

قلت: أرايت لو اشترى رجل من رجل عبداً ولد بالشرق، أو بالمغرب، والمشتري ابن مائة سنة، أو أكثر، والمشتري ابن خمس عشرة سنة، ثم باعه، فأبى عند المشتري فكيف تحلف البائع؟

قال أحلفه لقد باع العبد بريئاً من الإباق قال: فقلت يحلف البائع، فقال لك هذا مغربي، أو مشرق، وقد يمكن أن يكون أبى قبل أن يولد جدي، قال: وإن؛ يسأل؟

قلت: وكيف تمكن المسألة؟

قال كما أمكتك.

قلت: وكيف يجوز هذا؟

قال: لأن الإيمان يدخلها هذا قال أرايت لو كان العبد ولد عنه أما كان يمكن فيه أن يأتى، ولا يدري به؟

قلت: بلى: قال فهذا لا تختلف الناس في أنهم يحلفون على البت لقد باع بريئاً من الإباق، ولكن يسعه أن يحلف على البت، وإنما ذلك على علمه.

قلت: فهل طعنت في الخالف على الحق يصير له بوجه من الوجوه وصية، أو ميراث، أو شيء يليه عبده، أو وكيله غائباً عنه بشيء إلا لزمك أكثر منه في الشهادات، والإيمان؟

قال: ما يجيد التأم من هذا بدأ، وما زال الناس يميزون ما وصفت لك.

قلت: فإذا أجازوا الشيء فلم لم يميزوا مثله وأولى أن يكون علماً يسمع عليه الشهادة، واليمين منه؟

قال: هذا يلزمننا قال: فإن مما ردنا به اليمين مع الشاهد أن الزهري أنكرها.

قلت: لقد قضى بها الزهري حين ولي، فلو كان أنكرها، ثم عرفها وكنت إنما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد إنكارها وتعلم أنه إنما أنكرها غير عارف بها، وقضى بها مستفيداً علمها. ولو أقام على إنكارها ما كان في هذا ما يشبه على عالم.

قال: وكيف؟

قلت: أرويت أن علي بن أبي طالب عليه السلام أنكر على معقل بن يسار حديث بروغ بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر، والميراث ورد حديثه، وقال بخلافه؟

قال: نعم.

قلت: وقال بخلاف حديث بروغ بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر؟

قال: نعم.

قلت: ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتاولا قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا﴾.

قال: نعم.

قلت: ورويت، وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة، وليس معه من الناس إلا بلال وأسامة وعثمان، فأغلقها عليه وكلهم سمع بصير خريص على حفظ فغلبه والافتداء به فخرج أسامة،

فقال أَرَادَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ فِيهَا فَجَعَلَ كُلُّمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهَا نَاحِيَةً اسْتَدْبَرَ الْآخَرَى وَكَرِهَ أَنْ يَسْتَدْبِرَ مِنَ الْبَيْتِ شَيْئاً فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهَا وَخَرَجَ، وَلَمْ يُصَلِّ؛ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقِي أَنْ لَا يُصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا بِحَدِيثِ أُسَامَةَ.

وقال بلال صلى فما تقول أنت؟

قال يصلى في البيت، وقول من قال: كان أحق من قول من قال: لم يكن؛ لأن الذي قال: كان شاهد والذي قال: لم يكن ليس بشاهد.

قلت: وجعلت حديث بروغ بنت واشق سنة، ولم تبطلها برد علي رضي الله تعالى عنه، وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروغ؟

قال: نعم.

قلت: وجعلت تيمم الجنب سنة، ولم تبطلها برد عمر وخلاف ابن مسعود في التيمم وتاولهما قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا﴾ والطهور بالماء وقول الله عز ذكره ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال: نعم.

قلت له.

وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه، أو قاض فخرجت.

فقلت حدثنا كذا، وقضى بكذا، وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشيء كان القول قولي؛ لأنني شاهد وأنت مضيع، أو غافل؟

قال: نعم.

قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه، فلو أقام على إنكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه إذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري إذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الضحاك بن سفيان وحمل بن مالك مع قلة صحبتهم وبعد دارهما وعمر يطلبها من الأنصار، والمهاجرين، فلا يجدها؛ فإن كان الحكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد؟

فقال لي: لقد علمت ما في هذا حجة.

قلت: فلم احتججت به؟

قال احتج به أصحابنا، وأن عطاه أنكرها.

قلت:

٢١١٤- وَالزُّنَجِيُّ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا رَجْعَةَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عُذْرٌ قِيَّاسِي بِشَاهِدٍ وَيُخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ. [أخرجه البيهقي (١٧٥/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعطاء يفني باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا، ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهي في الزهري وأضعف منها فيمن أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: لا.

قلت لو ثبت أن النبي ﷺ قضى بها أكان لأحد خلافها وردّها بالتأويل؟

قال: لا فذكرت له بعض ما رويناه فيها، وقلت له أثبت مثل هذا؟

قال: نعم، ولكني لم أكن سمعته.

قلت: أفذهب عليك من العلم شيء؟

قال: نعم.

قلت فلعل هذا مما قد ذهب عليك وإذا قد سمعته فصر إليه فكذلك يجب عليك.

قال: فإنه قد بلغنا أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فسألته من أخبره، فإذا هو يأتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عندنا ولا عنده.

فقلت له أرايت لو كان خبرك هذا قوياً، وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق، فأحلفه النبي ﷺ ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت؟

قال وأين خالفت؟

قلت: أبعده خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال: لا، ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين.

قلت: فإن جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما؟

قال: لا، ولكن أعطيه حقه بغير يمين.

قلت له: فهذه إذا سنة لرسول الله ﷺ أخرى خالفتها؛ لأنه إن كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين، فقد أحلف مع شاهدين، وإن كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيما رويناه عنه، فقد قضى قضيتين خالفتهما معاً.

قال فلعل النبي ﷺ إنما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق.

فقلت له: أفيجوز في جميع ما روي عن النبي ﷺ أنه قضى

فيه بقضية إما بإقرار من المدعى عليه، أو بيينة المدعى أن يقال لعله إنما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر، أو ما قامت به البينة حق، فلا يجوز لأحد بعده أن يقضي بيينة ولا بإقرار؛ لأن أحداً بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر؛ لأن هذا لا يعلم إلا من جهة الوحي، والوحي قد انقطع بعد النبي ﷺ قال: لا.

قلت: وما قضى به على ما قضى به، ولا يطل بلعل؟

قال: نعم.

قلت: فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بلعل؟ وقلت له: وأكلمك على لعل أفرأيت لو جاءك رجل يدعي على رجل ألفاً فعلمت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضي بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه شاهداً، ولا يميناً، أو ممن لا يأخذ بعلمه، فلا تعطيه إياها إلا بشاهدين سواك؟

قال: ما أعدو هذا.

قلت له: فلو كان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعي حق كنت خالفت؟

قال فلعل المطلوب رضي يمين الطالب.

قلت: وقد عدت إلى لعل، وقلت: أرايت لو جاءك خصمان فرضي المطلوب يمين الطالب أكنت تكلفه شاهداً وتحلفه؟

قال: لا.

قلت: ولو حلف مع شاهده، والمطلوب يرضى يمينه لم تعطه شيئاً قال: لا أعطيه يمينه مع شاهده شيئاً، ولكن إن أقر بحقه أعطيته.

قلت: أنت تعطيه إذا أقر ولا تحلف الطالب؟

قال: نعم.

قلت: فهذه سنة أخرى إن كانت كما قلت خالفتها.

قال فما تقول أنت في أحكام رسول الله ﷺ؟

قلت: على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم.

وكذلك ألزمهم الله.

قال فلعل النبي ﷺ كان يحكم من جهة الوحي.

قلت: فما حكم به من جهة الوحي، فقد بينه، وذلك مثل ما أحل للناس وحرم، وما حكم به بين الناس بالبينة فعلى الظاهر حكم به؟

قال فما يدل على ذلك؟

قلت:

٢١١٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

قلنا: فهكذا قلنا في اليمين، وإن أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فليست كالشاهد في كل أمرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو قال لك قائل قال النبي ﷺ: اليمين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل وإسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل، قال: ليس ذلك له، وإذا قال النبي ﷺ: شيئاً فهو عام، قلنا:

وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى بها رسول الله ﷺ لطالب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها، والعبد، والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان، فيكون خير الناس لو كان يعرف إذا ادعى عليه يحلف فيبرأ، والكافر أيضاً كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان، وقلت له: أرايت أهل حلة وجد بين أظهرهم قتيل، فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ؟

قال فالدية عليهم.

قلت: فلو لم يقم شاهدين تحلفهم وتعطيهم الدية؟

قال: نعم كما تعطيهما إذا أتى شاهدين.

قلت: فأيمانهم بالبراءة من دمه إذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم بقتله، فقال: لا.

فقلت له ولم، وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين؟

قال: إنما أعطيت بالأثر.

قلت: ولا يلزمك ها هنا حجة؟

قال: لا.

قلنا: فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف زعمت أن الحجة لزمنا؟

قلت له: فأيمان أهل الحلة وهم مشركون كإيمانهم لو كانوا مسلمين؟

قال: نعم.

قلت: ولو ادعى رجل على رجل حقاً فنكّل عن اليمين أتعطي المدعى حقّه؟

قال: نعم.

قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه؟

قال: لا.

قلت: فقد أعطيته بنكوله كما تعطي منه بشاهدين؟

قال: فإن النبي ﷺ قال: التينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

قلنا: هذا روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ ورواه عمرو

عن رزين بن أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: إنما أنا بشر تختصمون إليّ قلّل بغضكم أن يكون الحزن يحجبني من بغض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذنه، فإنما أقطع له قطعة من النار. [نعم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: فقد أعلم رسول الله ﷺ الناس أنه إنما يقضي بينهم بما يظهر له، وأن الله ولي ما غاب عنه، وليست به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم؛ لأن أحداً بعده من ولاة المسلمين لا يعرف صدق الشاهد أبداً إنما يحكم على الظاهر، وقد يمكن في الشهود الكذب، والغلط، ولو كان القضاء لا يكون إلا من جهة الرحي لم يكن أحد يقضي بعد النبي ﷺ؛ لأن أحداً لا يعرف الباطن بعد رسول الله ﷺ، فقال: إذا حلفت مع شاهد فكيف أحلفت مع المملوك، والكافر الذي لا شهادة له؟

قلت: أرايت الحر العدل إذا شهد لنفسه اتجوز شهادته؟

قال: لا.

قلت: ولو جازت شهادته أحلف على شهادته؟

قال: لا.

قلت: فكيف توهمت أنا جعلناه شاهداً لنفسه؟

قال: لأنكم أعطيتموه يمينه فقامت مقام شاهد.

فقلت له: أعطيناه بما قضى به رسول الله ﷺ وهي، وإن أعطي بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة، قال وهل تجد على ما تقول دالة؟

قلت: نعم إن شاء الله تعالى.

قلت له: أرايت إن ادعى عليه حقاً فجاء بشاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيرأ؟

قال: نعم.

قلت: فإن حلف ولا بينة عليه أيرأ؟

قال: نعم.

قلت: أفتقرم يمينه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين؟

قال: نعم في هذا الموضع.

قلت: أفيمينه شاهدان؟

قال: لا وهما إن اجتماعاً في معنى، فقد يفرقان في غيره؛ لأنه لو حلف، فأبرأته، ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت يمينه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته.

تعالى أعلم.

٣٩- المدعى والمدعى عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال فما تقول في البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه أهي عامة؟

قلت: لا، ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال: فإني أقول إنها عامة.

قلت: حتى يطل بها جميع ما خالفنا عليه.

قال: فإن قلت ذلك؟

قلت: إذا ترك عامة ما في يدك.

قال وأين؟

قلت: فما البيّنة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها؟

قال بشاهدين، أو شاهد وامرأتين.

قلت: فما تقول في مولى لي وجدته قتيلاً في محلة، فلم أقم بيّنة على أحدهم بعينه أنه قتله؟

قال لحلف منهم خمسين رجلاً حسنين يميناً، ثم نقضي بالذية عليهم، وعلى عواقلهم في ثلاث سنين.

قلت: فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين، وزعمت أن سنة رسول الله ﷺ تحرم أن يعطى مدح إلا بالبيّنة وهي شاهدان عدلان، أو شاهد وامرأتان، وزعمت أن سنة رسول الله ﷺ تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأحلفتنا، ولم تبرئنا فخالفت في جملة قولك الكتاب والسنة؟

قال: لم أخالفهما، وهذا عن عمر بن الخطاب.

قلت: أرايت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة، وما قال عمر من أن البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه؟

قال: لا؛ لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال.

قلت: أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواك أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين، وأن السنة تحرم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين، أو يحلف فيه أحد، ثم لا يبرأ ليس بعلم على جميع الأشياء كما قلت؟

قال: نعم ليس بعلم، ولكني إنما أخرجت هذا من جملة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر.

قلت: أفرايتنا قلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا، أو بالخبر عن رسول الله ﷺ، وذلك الزم لنا ولك من الخبر عن غير رسول الله ﷺ، وقلت: أرايت إن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي

بن شبيب عن النبي ﷺ وثبتته وثبتناه برواية ابن عباس خاصة، وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شبيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ، وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيّب وعمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ فرددته وهو أكثر وأثبت وثبتنا وثبت معنا الذي هو دونه، وقلت له: أرايت إذ حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة، وقال الله عز وجل ﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ أما صار أهل العلم إلى إجازة أربعة في الزنا واثنتين في غير الزنا، ولم يقولوا أن واحداً منهما نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهما على ما جاء فيه؟

قال: بلى.

قلت: فإذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضى فيه ولا سنة أيجوز أن يقال إذ حد الله الشهادات فجعل أقلها شاهداً وامرأتين، فلا تجوز شهادة النساء لا رجل معهن، ومن أجازها خالف القرآن والسنة إذا كان أقل ما روي عن النبي ﷺ شاهد وعين.

قال: لا يجوز إذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصاً، ولم تحظر ذلك السنة، والمسلمون أعلم بمعنى القرآن والسنة.

قلت: والسنة عن النبي ﷺ الزم، أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؟

قال: بل السنة.

قلت فلم رددت السنة في اليمين مع الشاهد وتأولت القرآن، ولم ترد أثراً بأقل من شاهد وعين فتأولت عليه القرآن؟ قال: وإذا ثبتت السنة لم أردّها، وكانت السنة دليلاً على القرآن.

قلت: فإن عارضك أحد بمثل ما عارضت به، فقال: لا يثبت عن علي عليه السلام أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة؟

قال: إذا رواه الثقات فليس له هذا.

قلت: فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله ﷺ أو ثبوته وأعرف ممن روى عن عمر وعلي ما رويت أفترد القوي وتأخذ بأضعف منه؟ وقلت له لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محرماً أن يجوز أقل منه فانت تميزه، أو لا يكون محرماً ذلك، فانت غطيت بقولك إنه محرّم أن يجوز أقل منه، وقد بينا بعض ذلك في مواضعه وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما بينا اكفاء بما بينا عملاً لم نبين، وإن الحجّة لتقوم بأقل مما بينا، والله

عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي فَلَمْ لَا تَكَلَّفْ هَذَا بَيِّنَةً، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَالَ ذَلِكَ عُمَرُ أَمَدَعَى عَلَيْنَا قَالَ؟ كَأَنَّهُمْ قُلْنَا وَكَأَنَّهُمْ ظَنُّ، أَوْ يَقِينُ هَذَا وَلِي الْقَتِيل لَا يَزْعُمُ أَنَّا قَتَلْنَاهُ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَنَا قَتَلَهُ وَطَرَحَهُ عَلَيْنَا فَكَيْفَ أَحْلَفْنَا وَلَسْنَا مَدَّعَى عَلَيْنَا قَالَ فَاجْعَلْكُمْ كَالْمَدَّعَى عَلَيْهِمْ قُلْنَا، فَقَالُوا وَلَمْ تَجْعَلْنَا، وَلِي الدِّمَ لَا يَدْعِي عَلَيْنَا، وَإِذَا جَعَلْنَا أَفْبَعْضًا مَدَّعَى عَلَيْهِ، أَوْ كَلْنَا؟

فَقَالَ: بَلْ كَلَّمْ قُلْنَا، فَقَالُوا فَاحْلَفْنَا كَلْنَا فَلَعَلَّ فِينَا مِنْ يَقْرُ فَنَسْقُطُ الْغَرَامَةَ عَنَّا وَتَلْزَمُهُ قَالَ: فَلَا أَحْلَفْكُمْ كَلَّمْ إِذَا جَاوَزْتُمْ خَسِينَ قُلْنَا، فَقَالُوا لَوْ ادَّعَى عَلَيْنَا دَرَهْمًا أَتَحْلَفْنَا كَلْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا، فَقَالُوا فَانْتَ تَظَلُّمُ وَلِي الْقَتِيل إِذَا لَمْ تَحْلَفْنَا كَلْنَا وَكَلْنَا مَدَّعَى عَلَيْنَا وَتَظَلُّمْنَا إِذَا أَحْلَفْنَا وَلَسْنَا مَدَّعَى عَلَيْنَا وَتَحْصِي بِالظَلَمِ خِيَارَنَا وَلَا تَقْتَصِرْ عَلَى يَمِينٍ وَاحِدَةٍ عَلَى إِنْسَانٍ لَوْ كُنَّا اثْنَيْنِ أَحْلَفْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مَنَّا خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ يَمِينًا، أَوْ وَاحِدًا أَحْلَفْتَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَإِنَّمَا الْأَيْمَانُ عَلَى كُلِّ مَنْ حَلَفَ مِنْ كَانَ فِيمَا سَوَى هَذَا عِنْدَكَ، وَإِنْ عَظَمَ يَمِينٌ وَاحِدَةً وَتَغَرَّمْنَا فَكَيْفَ جَاوَزَ هَذَا لَكَ؟

قَالَ رَوَيْتُ هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. قُلْتُ: فَقَالُوا لَكَ، فَإِذَا رَوَيْتَ أَنَّكَ الشَّيْءَ عَنْ عُمَرَ أَلَا تَنَهَمُ الْمُبْخِرِينَ عَنْهُ وَتَتْرَكُهُ، لِأَنَّ ظَاهَرَ الْكِتَابِ يَخَالِفُهُ وَالسَّنَّةُ، وَمَا جَاءَ عَنْهُ؟

قَالَ: لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَزْعِمَ أَنَّ الْكِتَابَ وَلَا السَّنَةَ وَلَا قَوْلَهُ يَخَالِفُهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ الْكِتَابَ عَلَى خَاصٍّ وَالسَّنَةَ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ.

قُلْتُ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ غَلَطَ مِنْ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَا يَخَالِفُ ظَاهَرَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةَ وَقَوْلُهُ هُوَ نَفْسُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْبَيْهَقِيُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَالَ: لَا يَجُوزُ أَنْ أَتَهَمَ مِنْ أَثَرٍ بِهِ، وَلَكِنِّي أَقُولُ إِنَّ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ.

وَقَوْلُ عُمَرَ عَلَى خَاصٍّ، وَهَذَا كَمَا جَاءَ فِيمَا جَاءَ فِيهِ وَأُسْتَعْمِلَ الْأَخْبَارُ إِذَا وَجِدْتَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا سَبِيلًا وَلَا أَبْطُلُ بَعْضُهَا بِيَعْضٍ.

قُلْتُ: فَلَمْ إِذَا قُلْنَا بِالْبَيْهَقِيِّ مَعَ الشَّاهِدِ زَعَمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ عَامٌّ، ثُمَّ قُلْتَ الْآنَ خَاصٌّ، وَلَمْ تَحْزِلْ لَنَا مَا أَجَزْتَ لِنَفْسِكَ؟ وَقُلْتَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَكَ أَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْ عُمَرَ؟

قَالَ: نَعَمْ هُوَ ثَابِتٌ.

فَقُلْتُ: فَقَالَ لَكَ.

فَقُلْتُ بِهِ عَلَى مَا قَضَى بِهِ عُمَرُ، وَلَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى شَيْءٍ إِنْ خَالَفَهُ فِي أَصْلِ الْجُمْلَةِ وَقُلَّدْتَ عُمَرَ فِيهِ؟

قَالَ: نَعَمْ هُوَ ثَابِتٌ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَقَالَ لَكَ خَالَفْتَ الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ فِيهِ قَالَ وَابْنَ؟

قُلْتُ:

٢١١٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ بَيْنَ خَيْرَانَ، وَوَدَاعَةً أَنْ يُقَاسَ مَا بَيْنَ الْقَرَتَيْنِ فَإِلَى أَيِّهِمَا كَانَ أَقْرَبَ أَخْرِجَ إِلَيْهِ مِنْهَا خَمْسُونَ رَجُلًا حَتَّى يُوَافِقُوهُ بِمَكَّةَ، فَأَذْخَلَهُمُ الْحَجَرُ فَأَحْلَفَهُمْ، ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِمْ بِالذِّبَةِ، فَقَالُوا مَا وَفَّقْنَا أَيْمَانَنَا وَلَا أَيْمَانَنَا أَمْوَالَنَا، فَقَالَ عُمَرُ كَذَلِكَ الْأَمْرُ.

٢١١٧- وَقَالَ غَيْرُ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ حَقَّقْتُمْ بِأَيْمَانِكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَلَا يَبْطُلُ دَمٌ مُسْلِمٍ.

قَالَ: وَهَكَذَا الْحَدِيثُ.

قُلْنَا: أَفَلِلْحَاكِمِ الْيَوْمَ أَنْ يَرْفَعَ قَوْمًا مِنْ مَسِيرَةِ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَعِنْدَهُمْ حَاكِمٌ يَجُوزُ حُكْمُهُ؟

قَالَ: لَا وَلَا مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثٍ قُلْنَا، فَقَدْ رَفَعَهُمْ عُمَرُ مِنْ مَسِيرَةِ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَعِنْدَهُمْ حَكَّامٌ تَجُوزُ أَحْكَامُهُمْ هُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ مَكَّةَ.

قُلْنَا: أَفَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْحَاكِمِ يَخْرِجُ خَمْسِينَ رَجُلًا، أَوْ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِ يَخْتَارُ مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا؟

قَالَ: بَلْ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِ.

قُلْنَا: فَعُمَرُ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَى الْحَاكِمِ بِرَفْعِ خَمْسِينَ فَرَفَعَهُمْ زَعَمْتَ، وَلَمْ يَجْعَلْ رَفَعَهُمْ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِتَخْيِيرِهِمْ فِيرَفَعَهُمُ الْحَاكِمُ بِاخْتِيَارِ الْوَلِيِّ قُلْنَا، أَوِ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْلِفَهُمْ فِي الْحَجَرِ؟

قَالَ: لَا وَيَحْلِفُهُمْ حَيْثُ يَحْكُمُ.

قُلْنَا: فَعُمَرُ لَا يَحْكُمُ فِي الْحَجَرِ، وَقَدْ أَحْلَفَهُمْ فِيهِ قُلْنَا، أَوِ لِلْحَاكِمِ لَوْ لَمْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقْتُلَهُمْ؟

قَالَ: لَا.

قُلْنَا فَعُمَرُ يَخْبِرُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا حَقَّنُوا دِمَاءَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقْتُلُهُمْ لَوْ لَمْ يَحْلِفُوا فَهَذِهِ أَحْكَامٌ أَرْبَعَةٌ تَخَالَفُ فِيهَا عُمَرُ لَا يَخَالَفُ لِعُمَرَ فِيهَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ عَلِمْتَهُ خَالَفَهُ فِيهَا وَتَقَبَّلَ عَنْهُ حَكَمًا يَخَالَفُ بَعْضَ حُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِسَامَةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى يَهُودٍ ذِيَّةً، وَقَدْ وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ

ما لا يخل لهم نظره أم إلى ما يجرم عليهم قال: بل إلى ما يجرم عليهم.

قلت فكيف أجزت شهادتهم؟

قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.

قلت: فإن كان عمر بن الخطاب يميز شهادة من نظر إلى ما يجرم عليه؛ لأنه إنما نظر ليشهد لا ليفسق فكيف زعمت أنك ترد شهادة من نظر إلى ما يجرم عليه ليشهد وفسقته قال: ما أردتها.

قلت: قد زعمت ذلك أولاً فانظر؛ فإن كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق، فقالت هو ينكر ولدي فيقلدني، ولدي عاراً وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يميزان أقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين، أو شاهدًا وامرأتين من خلف الباب والنساء معي، فإذا خرج رأس ولدي كشفني ليروا خروجه مني فيلحق بأبيه فهذا نظر لتثبت به شهادة لي وللملود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس، وليس هذا بنظر يتلذذ به الشاهدان، بل هو نظر يقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما إلى ولادتي وأعم لعامة البدن، وأنه نظر لندوة يحرك الشهوة ويدعو إليها، فأجز هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وأردت شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يجوز لقولك إن من نظر إلى ما يجرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته إذا كان حدًا لله عز وجل وأنت تدرأ حد الله بالشبهات وتأمّر بالسّتر على المسلمين.

قال: لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكلفك هذا.

قلت: فقد خالفت ما قلت أولاً من أن الله عز وجل حرّم أن يجوز أقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين وما ادّعت في السنة، وما احتججت به من أن هذا محرّم على الناس أن يشهدوا فيه، وقلت: أرايت استهلال الملود، لم تقبل عليه شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولاً.

قلت: أفلا تدع ذلك بما ادّعت في الكتاب والسنة؟

قال: لا يخالف الكتاب.

قلت فالكتاب والسنة بهذا والقتيل يوجد في المحلة خاص؟

قال: نعم.

قلت: لا تحتج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص، وقلت له: أرايت الرجل، والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن تجعله للذي له البيت، أو للمرأة؛ لأنها الزم للبيت وتجعل الزوج مدعيًا، أو المرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيًا البيعة، أو تجعله في أيديهما فتقسم بينهما.

وبهذا نقول نحن فنقسم بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بيعة ولا معنى لكيثونة الشيء في أيديهما فتجعل متاع

بن سهل بينهم افتأخذ ببعض ما رويت عن عمر وله عن النبي ﷺ خالف وتترك ما رويت عنه مما لا يخالف له عن النبي ﷺ ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام.

فأي جهل أبين من قولك هذا؟

قال أثابت هو عندك؟

قلت: لا إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور، والحارث الأعور مجهول ونحن نروي عن رسول الله ﷺ بالإسناد الثابت أنه بدأ المدعين، فلما لم يخلفوا قال أفتبرئكم يهود مخمسين يمينًا، فإذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الأنصاريون أيمانهم وداه النبي ﷺ، ولم يجعل على اليهود، والقتيل بين أظهرهم شيئًا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم، ثم ردوا الأيمان على المدعين وهذان جميعًا يخالفان ما رويت عنه، وقلت له إذ زعمت أن الكتاب يدل على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين، وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد إلا بينة فما تقول في رجل قال لامرأته ما ولدت هذا الولد مني، وإنما استعترته ليلحق بي نسبه؟

قال: إن جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدته لحقته به إلا أن يلاعنها.

قلت: وكذلك عيوب النساء، والولاد تحيز فيه شهادة امرأة واحدة؟

قال: نعم.

قلت فمعن رويت هذا القول؟

قال: عن علي عليه السلام بعضه.

قلت: أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادّعت؟

قال: نعم، وقد أعطيتك هذا قبل هذا في القسامية، ولكن في هذا علة أخرى.

قلت: وما هي؟

قال: إن الله عز وجل إنما وضع حدوده على ما يخل، فلو أن شاهدين عمدا أن ينظرا إلى فرج امرأة تلد ليشهدا لها بذلك كانا بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما.

قلت: فهل في القرآن استثناء إلا ما لا يراه الرجال قال: لا.

قلت: فقد خالفت في أصل قولك القرآن.

قلت أرايت شهود الزنا إذا كانوا يديمون النظر ويرصدون المرأة والرجل يزنيان حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المروء في المحلة فيرون الفرج والدبر، والفخذين وغير ذلك من بدنهما إلى

أمرت به، فيقول ما نذري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه.
[أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)، الرمذي (٢٦٦٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتاً كنت قد تركته فيما وصفنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنه منه إن شاء الله تعالى.

وقال لي بعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد قال الله عز وجل ﴿وَدَرَىٰ عَدَلُ مِنكُمُ﴾، وقال: «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمُ» فكيف أجزم أقل من هذا؟

فقلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين، وكان التنزيل محتماً أن يكون الشاهدان تامين في غير الزنا ويؤخذ بهما الحق لطالبه، ولا يمين عليه، ثم وجدت رسول الله ﷺ يميز اليمين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه، ووجدت المسلمين يميزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بها دلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل، «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمُ» ليس محرماً أن يجوز أقل منه، والله تعالى أعلم، ونحن نسألك.

فإن قلت بمثل قولنا لزمك أن ترجع إلى اليمين مع الشاهد، وإن خالفته لزمك أن تترك عامة قولك، وإن تبين لك أن ما قلت من هذا ونجسنا على غير ما قلت وأنت أولى بما نجسنا من الخط في القرآن منا قال فسل.

فقلت حد لي كل حكم في «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمُ» قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير يمين من الطالب.

قلت: وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه؟

قلت: وما الشاهدان من رجالنا؟

قال حران مسلمان عدلان.

قلت له: فالاثنتان ذوي عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت، ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب؟

قال: نعم.

قلت فلم أجز أهل الذمة فيما بينهم.

والآيتين يثبتان أنهما في المؤمنين.

وإنما قلت في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا نجيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع بعضهم إلى قولنا، فقال: لا تجوز شهادة أهل الذمة.

وقال: القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها.

فقلت له: لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيت في الآيتين إلا

الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء، وما يصلح لهما معاً بينهما، وقد يملك الرجل متاع النساء، والمرأة متاع الرجال، أو أورايت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعله بينهما؟

وكذلك تقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدة القسط وأنصاف الذين؟ فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدة القسط وأنصاف الذين مالك للجدار، وقد بيني الرجل الجدار بناء مختلفاً، وقد يكونان اقتسما المنزل، فلم يعتدل القسم إلا بأن يجعلها هذا الجدار لمن ليس إليه معاقدة القسط وأنصاف الذين؟ ويكون أحدهما اشتراه هكذا، أو رأيت الرجل يتكاري من رجل بيتاً فيختلفان في رفاة البيت والرفاق بناء فلم لم تجعل البناء لصاحب البيت؟

وكذلك تقول زعمت أنت أن الرفاق إن كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت، وإن كانت ملتصقة فهي للسكان، وقد بيني صاحب البيت رفاقاً ملتصقة وبني السكان رفاقاً فيحضر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيته في هذا كله بلا يمين واستعملت فيه أضعف الدلالة، ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس، ثم لم تنسب نفسك إلى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس، وإن كان قول الله عز وجل فيه «وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» محرماً أن يعطي أحد بأقل من هذا، فقد أعطيته بأقل من هذا، وخالفته بلا عذر، وخالفته ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطي أحد إلا بيمينه فيه، وفي غيره مما هذا كافر منه ومبين عليك تركك قولك فيه قال: فإنه بلغني أن رسول الله ﷺ قال: ما جاءكم عني فاعرضوه على القرآن؛ فإن وافقه، فإنا قلته، وإن خالفه، فلم أقله.

فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله ﷺ والمعروف عن رسول الله ﷺ عندنا خلاف هذا، وليس يعرف ما أراد خاصاً وعماماً وفرضاً وأدباً وناسخاً ومنسوخاً إلا بسنته ﷺ فيما أمره الله عز وجل به، فيكون الكتاب بحكم الفرض والسنة تبينه قال: وما دل على ذلك؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، فقد بين الله عز وجل أن الرسول قد يسئ وفرض الله على الناس طاعته.

٢١١٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا شفيان

بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لا آلفين أحدكم منكراً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه، أو

قلت: فما الحجّة في إجازة شهادة أهل الذمّة قال: إن شريعاً أجازها.

فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، أو ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ يعني المؤمنين، ثم تخالف هذا.

قال: فإن شريعاً أعلم مني.

قلت: فلا تقل هي منسوخة إذا قال: فهل يخالف شريعاً غيره؟

قلت: نعم سعيد بن المسيّب وابن حزم وغيرهما، وفي كتاب الله الحجّة التي هي أقوى من هذا، وقلت له تخالف أنت شريعاً فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه مخالف مثله قال: إني لأفعل.

قلت له: وكيف تحتجّ به على الكتاب، وعلى ما له فيه مخالف وأنت تدعّ قوله لرأي نفسك؟

فقال: أجزت شهادتهم للرفق بهم لثلاث بطلان حقوقهم إن لم نجز شهادتهم بينهم.

فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكّام لم يزالوا يتراضون بهم لا ندخل في أمرهم؛ فإن أرادوا دخولنا في أحكامهم لم ندخل إلا بما أمرنا الله تعالى به من إجازة شهادة من أمرنا من المسلمين، وقلت له: أرايت إذا اعتلت بالرفق بهم لثلاث بطلان حقوقهم فالرفق بالمسلمين يلتعن، أو الرفق بهم؟ قال: بل الرفق بالمسلمين.

قلت له: ما تقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بموضع في صناعة، أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم، أو مال؟ قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: فما تقول في أهل البحر، والأعراب الأحرار المسلمين لا يخالطهم غيرهم إذا لم نجد من عدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم، أو مال؟

قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: فإذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم.

قال: وإن بطلت، فانا لم أبطلها، وإنما أمرت بأخذ الحق بالعدل الأحرار، فإذا كانوا عدولاً غير أحرار، فقد نقصوا أحد الشرطين، أو كانوا أحراراً لا يعرف عدلهم، فقد نقصوا أحد الشرطين.

قلت: والشرط الثالث مؤمنين؟

قال: نعم.

قلت: فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الإيمان

إجازة شهادة أهل الذمّة كنتم محجوجين ليس لكم أن تأولوا على أحد ما قلتم؛ لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم.

قال: فإنما أجزنا شهادة أهل الذمّة بآية أخرى، قلنا، وما هي؟

قال قول الله عز وجل ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

فقلت له: أناسخة هذه الآية عندك لـ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، أو منسوخة بها؟

قال: ليست بناسخة ولا منسوخة، ولكن كل فيما نزل فيه.

قلت: فقولك إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت: قال فأنت تقول بهذا؟

قلت: لست أقول به، بل سمعت من أرضي يقول فيه غير ما قلت: قال: فإننا نقول هي في المشركين.

فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم؛ لأن كلهم مشرك وأجز شهادة بعضهم لبعض. قال: لا.

قلت: فمن قال هي في أهل الكتاب خاصة.

أرايت إن قال قائل أجيز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتاباً وإنما وجدوا آباءهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدّلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم، وقالوا هذا من عند الله.

فلما بان لنا أن أهل الكتاب عمّدوا الكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة، فآخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة وإذا كنا نبطل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى، فإذا تقول له ما أعلمه إلا أحسن مذهباً وأقوى حجّة منك.

قلت له أفتجيز شهادة أهل الذمّة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنها في القرآن؟

قال: لا.

قلت ولم قال هي منسوخة.

قلت: بماذا قال بقوله ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

قلت: وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخه.

قال: نعم.

قلت: فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن إذ زعمت أن الله شرط أن لا يجوز إلا مسلم وأجزت كافراً، وإذا نسخت فيما زعمت أنها نزلت فيه أفتثبت في غير ما نزلت فيه؟

قال: لا.

وَالزَّوْجَةُ وَالزَّوْجُ.

فقلت له: فلم قلت إذا كان الأب كافراً، أو مملوكاً، أو قاتلاً عمداً، أو خطأ لم يرث واحد من هؤلاء قال: جاء عن النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.

قلت: فهل روي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر، وقال بعضهم كما تحل لنا نساؤهم، ولا يرث الكافر المسلم كما لا تحل لهم نساؤنا فلم لم تقل به؟

قال: ليس في أحد مع النبي ﷺ حجة وحديث النبي ﷺ يقطع هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا، وإن قال لك قائل: هؤلاء أعلم بحديث رسول الله ﷺ، ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال خرج القول من النبي ﷺ عام فهو على العموم ولا نزع أن وجهاً لتفسير قول النبي ﷺ قول غيره، ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر، وقد يكون لم يسمعه.

قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين؟

قال بقول علي عليه السلام قلنا، فقد قلنا لك إن احتج عليك بقول معاذ وغيره.

فقلت ليس فيه حجة؛ فإن لم تكن فليست في حديثك بقول علي عليه السلام حجة، وإن كانت فيه حجة، فقد خالفها مع أن هذا غير ثابت عن علي عليه السلام عند أهل العلم منكم، وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله ﷺ من حديث لا يرث المسلم الكافر فثبتته ورددت قضاء النبي ﷺ باليمين وهو أصح منه.

وقلت له في الحديث عن النبي ﷺ: لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب مرسلاً وعمرو بن شعيب يروي مسنداً عن النبي ﷺ أنه قال: يرث قاتل الخطيئة من المال، ولا يرث من الذبقة، ولا يرث قاتل العمد من مال ولا ذبقة وترد حديثه وتضعفه، ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به، وقلت له قد قال الله عز ذكره ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِهِ السُّدُسُ﴾، وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة إخوة، وهذا الظاهر وحجبها بأخوين، وخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن.

قال: قاله عثمان رضي الله تعالى عنه، وقال توارث عليه الناس.

قلنا: فإن قيل: لك فاترك ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن.

قال: فقال عثمان أعلم بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضاً

وأجزت شهادتهم ونقص العيذ، والأحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم إذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعيذ العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبر إسلامهم بعد مدة تطول، والمسلمون أولى بأن ترفق بهم وتغتاظ لهم في أن لا تبطل حقوقهم من المشركين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا.

وقلت: أرايت قول الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين، أو مسحهما؟ قال: بلى.

قلت: لم مسحت على الحفين، ومن أصحاب رسول الله ﷺ والناس إلى اليوم من ترك المسح على الحفين ويعنف من مسح؟

قال: ليس في رد من رده حجة، وإذا ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يضره من خالفه.

وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقاً عليه ولا نعرضه على القرآن؟

قال: لا، بل سنة رسول الله ﷺ تدل على معنى ما أراد الله عز وجل.

قلنا: فلم لا تقول بهذا في اليمين مع الشاهد وغيره مما تخالف فيه الحديث وتريد إبطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن، وقلت له: قال الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقال الله عز وجل ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك في اليمين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة، أو كثرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا مملوكاً كان، أو حراً محصناً، أو غير محصن، وزعمت أن علي بن أبي طالب عليه السلام جلد الزاني ورجمه فلم رغبت عن هذا؟

قال: جاء عن النبي ﷺ ما يدل على أن لا يقطع إلا من سرق من حرز، ومن بلغت سرقة شيئاً موقفاً دون غيره ورجم ما عازاً، ولم يجلد رسول الله ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله عز ذكره.

قلت له: وهل جاء هذا عن النبي ﷺ إلا بحديث كحديث اليمين مع الشاهد فما استطاع دفع ذلك، وذكرت له أمر الموارث كلها، وما ورث الله الولد، والوالد، والإخوة، والأخوات

قال: إني إنما قلته؛ لأن النبي ﷺ قضى في عبد أعقبت أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته.

قلنا: هذا حديث غير ثابت، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة، قال: ومن أين؟

قلت: أرايت المعتق ستة ليس معتق ماله وماله غيره، فأنفذ ماله ورد ماله غيره قال: بلى.

قلت: فكانت الستة يتجزؤون، والحق فيما يتجزأ إذا اشترك فيه قسم فاعطي كل من له حق نصيبه؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف.

قال: نعم.

قلت: فالعبد يتجزؤون فجزأهم رسول الله ﷺ افترده الخبر عن رسول الله ﷺ إلى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما كما جاء؟

قال: بل أمضي كل واحد منهما كما جاء.

قلت: فلم لم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على ما يخالفه؛ لأن ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ، ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما للآخر طرح الضعيف للقوي وحديث الاستسعاء ضعيف، ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً، أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الاختصار بالصواب على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث قال: وما قالوا؟

قلنا: قالوا قال الله عز وجل: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، وقال في جميع الموارث مثل هذا المعنى، فإنما ملك الله الأحياء ما كان يملك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم، فإما ما كان ملك المال حياً فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً، أو صحيحاً؛ لأنه لا يخلو مال من أن يكون له مالك، وهذا مالك لا غيره، فإذا اعتق جميع ما يملك، أو وهب جميع ما يملك عتق بتات، أو هبة بتات جاز العتق، والهبة، وإن مات؛ لأنه في الحال التي اعتق فيها، وهب مالك قال: ليس له من ذلك إلا الثلث، قلنا، فقال لك ما ذلك على هذا؟

قال حديث النبي ﷺ في رجل أعنت ستة مملوكين لا مال له غيرهم، فأقرع النبي ﷺ بينهم، فأعنت اثنين وأرق أربعة.

قلنا: فإن قال لك إن كان الحديث معارضاً بخلافه، فلا يجوز أن يكون حكم الحديث عندك إلا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له، وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك؛ لأن الشاهد إذا ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها، وكان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ ذِينَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصُونَ بِهَا أَوْ ذِينَ﴾.

فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد إنما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والذين، فلم تختلف الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضي جميع الذين، وإن أتى ذلك على المال كله أفاريت إن قال لنا ولك قائل الوصية مذكورة مع الذين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت بها على الثلث هل الحجة عليه إلا أن يقال الوصية، وإن كانت مذكورة بغير توقيت، فإن اسم الوصية يقع على القليل، والكثير، فلما احتملت الآية أن يكون يراؤ بها خاص، وإن كان خرجها عاماً استدللنا على ما أريد بالوصية بالخبر عن رسول الله ﷺ الميتين عن الله عز وجل معنى ما أراذ الله عز وجل قال: ما له جواب إلا هذا.

قلت: فإن قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا؟

قال: قول رسول الله ﷺ لِسَعْدِ الثَّلَثِ وَالثَّلَثِ كَثِيرٌ.

قلنا: فإن قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث، وقد قال غير واحد الخمس أحب إلي في الوصية من غير أن يقول لا تعدو الخمس ما الحجة عليه؟

قال حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعنت ستة مملوكين عند الموت، فأقرع رسول الله ﷺ بينهم، فأعنت اثنين وأرق أربعة قلنا، فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية، وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث.

قال: نعم أيرن الدلالة قلنا، فقال لك أثابت هذا عن النبي ﷺ حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص؟

قال: نعم قلنا، فقال لك نوهي بأن خرج الوصية كمخرج الدين، وقد قلت في الدين عام.

قال: لا والستة تدل على معنى الكتاب.

قلت فأي حجة على أحد أيرن من أن تكون تزعم أن ستة رسول الله ﷺ الدالة على معنى كتاب الله أن أقرع بين ممالك عمران بن حصين اعنتهم ستة، فأعنت اثنين وأرق أربعة، ثم خالفت ما زعمت أن ستة رسول الله ﷺ مبينة فرق بها بين الوصية والدين وخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعتقون ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته.

منهما محلٌ على الانفراد ولا أجدُ في الكتاب تحريمَ الجمع بينهما قال: ليس ذلك له، والجمع بينهما حرامٌ؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عنه.

قلنا: فإن قال لك أثبتتَ نهْيَ النبي ﷺ بخبرِ أبي هريرة رضي الله عنه وحده عن الجمع بينهما، وفي ظاهر الكتاب عندك إباحتهُ ولا توهنه بظاهر الكتاب قال: فإنَّ الناسَ قد أجمعوا عليه قلنا، فإذا كانَ الناسُ أجمعوا على خبر الواحد بتصديق المخبر عنه، ولا يحتجُّونَ عليه بمثل ما تحتجُّونَ به، ويتبعونَ فيه أمرَ رسول الله ﷺ، ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه ثم وصفنا بالخبر عن النبي ﷺ مرةً وتعيب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه، وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فإن قال لك قائل تجوز الوصية لوارث قال روي عن النبي ﷺ.

قلنا: فالحديث لا تجوز الوصية لوارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال: بل حديث اليمين مع الشاهد، ولكنَّ الناسَ لا يختلفون في أنَّ الوصية لوارث منسوخة.

قلنا: أليس بخبر قال: بلى.

قلت: فإذا كانَ الناسُ يجمعون على قبول الخبر، ثم جاء خبر عن النبي ﷺ أقوى منه لم جاز لأحدٍ خلافه قلنا: أرايت إن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا لذي قرابة، فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي ﷺ في حديث عمرانٍ للمماليك ولا قرابة لهم.

قلنا: افتحجَّ بحديث عمران مرةً وتتركه أخرى، وقلت له نصيرُ بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله ﷺ حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتخالف فيه ظاهر الكتاب عندك.

قال وأين.

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وقال الله عز وجل ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ فلم زعمت أنه إذا أغلق باباً، أو أرخى ستراً وهما يصادقان أنه لم يمسا فلها الصداق كاملاً وعليها العدة.

٢١١٩ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلَيْمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. [أخرجه

البيهقي (٢٥٥/٧)]

وَشَرِيحٌ يَقُولُ ذَلِكَ.

معناه معنى من لم يشهدوا الحديث عندك في ذلك المعنى، أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كما لم يكن قال: ما هو بضعيف ولا منسوخ.

قلنا: فإن قال لك فكيف جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه، ولا يجوز لك تركه كله؟

قال: ما تركه كله، قلنا، فقال هو لفظ واحد وحكم واحد وتركك بعضه تركك كله مع أنك تركت جميع ظاهر معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة، أو رأيت لو جاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشيء وتترك شيئاً، وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرذ ما صنع المريض في ماله إلى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب إلى شبهة من القرآن، والقياس منك قال: وأين القياس.

قلت: أنت تقول ما أقر به لأجنبي في ماله، ولو أحاط بماله جاز، وما أثلث من ماله بعق، أو غيره، ثم صح لم يرذ؛ لأنه أثلثه وهو مالك، ولو أثلثه وهو غير مالك لم يجوز له به، وقلت له: أرايت حين نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف إلى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك؟ قال: بلى.

قلت: فإن قال قائل: فهذان مختلفان عندك؟

قال: فإذا اختلفا في الجملة، ووجدت لكل واحد منهما مخرجاً ثبتهما جميعاً، وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر، فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت وشبه السلفي طرح.

فقلت نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها ويبيع العين بلا ضمان.

قال: نعم.

قلت والسلف، وإن كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك، فأنفذت كل واحد منهما، ولم تطرحه بالآخر.

قال: نعم.

قلت: فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين، أو لا يكون مثل هذا حجة لك.

قلت: أرايت إن قال قائل: قال الله تبارك وتعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ثم قال: ﴿كَبَّابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فقال: قد سمى الله من حرّم، ثم أحل ما وراءه، فلا أزعم أن ما سوى هؤلاء حرام، فلا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها؛ لأن كل واحدة

بشاهدي وعين، وليس هذا بخلاف لظاهر القرآن، وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلعن الزوج، ثم تلعن المرأة.

قلت: ليس في القرآن غير ذلك.

قال: نعم.

قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة.

قلت: فلم.

قلت: لا يتكاحن ما كانا على اللعان قال بالأثر.

قلت: فلم جلده إذا كذب نفسه والحقت به الولد قال بقول بعض التابعين.

قلت: فلم.

قلت: إذا أبت أن تلعن حبست قال بقول بعض الفقهاء.

قلت: فنسمعك في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن.

وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَةَ الْآيَةِ، وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام، وليس هو مما سمى الله منصوفاً محرمًا قال قاله رسول الله ﷺ.

فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه، ويقول لم اسمعه حتى جئت الشام قال: وإن كان لم يسمعه حتى جاء الشام، فقد أحاله على ثقة من أهل الشام.

قلنا: ولا توهمه بوهين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به ورسول الله ﷺ وعبيد بن عمير مع سنه وعلمه يبيحون كل ذي ناب من السباع قال: ليس في إباحتهم كل ذي ناب مع السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة إذ كان رسول الله ﷺ يحرمه، وقد تخفى عليهم السنة يعلمها من هو أبعد داراً وأقل للنبي ﷺ صحة وبه علماً منهم، ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي ﷺ خلافه.

قلنا: وتراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام.

قال: نعم قد خفي على عمر، والمهاجرين، والأنصار ما حفظ الضحاك بن سفيان وهو من أهل البادية وحمل بن مالك وهو من أهل البادية.

قلنا: فتحريم كل ذي ناب من السباع مختلف فيه قال: وإن اختلف فيه إذا ثبت عن النبي ﷺ من طريق صحيح ف رسول الله

وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما.

قلنا: وخالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا: وابن عباس وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتججت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام، وقد يخالفهما غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله ﷺ وتركت الحجة برسول الله ﷺ وهو الذي أئزمتنا الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال: ومن أين؟

قلنا قال الله عز وجل: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ» «وَأَشْهِدُوا ذَوْي عَدْلٍ مِنْكُمْ»؛ فكان هذا محتملاً أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة، حتى لا يكون على المذعي يمين لا تحريماً أن يجوز أقل منه، ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه، وإذا وجدنا المسلمين قد يجوزون أقل منه، فلا يكون أن يحرم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا نكر أن تكون السنة تبيح معنى القرآن.

قلنا: فلم عبت علينا السنة في اليمين مع الشاهد، وقلت بما هو أضعف منها؟

قال: والأثر أيضاً يفسر القرآن، قلنا، والأثر أيضاً أضعف من السنة.

قال: نعم.

قلت: وكل هذا حجة عليك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي منهم قائل إذا نصب الله حكماً في كتابه، فلا يجوز أن يكون سكت عنه، وقد بقي فيه شيء، ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال: فقلت: قد نصب الله عز وجل الوضوء، فأحدث فيه المسح على الخفين، وليس في القرآن ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن.

فقلت: لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسمى المواريث.

فقلت فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر، وإن كانوا ولداً، ووالداً وحجبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله للمطلق قبل أن تمس نصف المهر، ولم يجعل عليها عدة، ثم قلت إن خلا بها، وإن لم يمس فلها المهر وعليها العدة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن، واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً؛ لأننا نحكم بشاهدين، ولا يمين، فإذا كان شاهد حكماً

مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكم حاكمهم في النعمة ببذنة والنعمة لا تسوى ببذنة، وفي حمار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة، وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشاً، وفي الغزال بعنبر، وقد يكون أكثر ثمناً منها أضعافاً ومثلها ودونها، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة وهما لا يسويان عناقاً ولا جفرة أبداً فهذا يدل على أنهم إنما نظروا إلى أقرب ما يقتل من الصيد شيئاً بالبدن لا بالقيمة، ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان، والبلدان، ثم قلت في القيمة قولاً مختلفاً.

قلت بجزء الأسد، ولا يعدى به شاة، فلم تنظر إلى بدنه، لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته إن كانت قيمته أكثر من شاة، وهذا مكتوب في الحجج بحججه قال لي أراك تنكر عليّ قولي في اليمين مع الشاهد هي خلاف القرآن.

قلت: نعم ليست بخلافه القرآن عربي، فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فلما كان اسم السرقة يلزم سراً لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز، ومن سرق أقل من ربع دينار.

وكانت الثيب تزني فترجم ولا تجلد، والعبد يزني فيجلد وخمين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما أريد بهذا بعض الزناة دون بعض وبعض السراق دون بعض، وليس هذا خلافاً لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلتنا بها، وكل سنة موافقة للقرآن لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل، قال: فإننا نزعنا أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها مخالف للقرآن.

قلت: قد أخطأت من موضعين قال: وما هما؟

قلت: لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن تثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا لم تكن سنة، وكان القرآن محتملاً فوجدنا قول أصحاب النبي ﷺ وإجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض.

قلنا: هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله، وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي ﷺ ولا إجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون

ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله، وليس في أحد مع رسول الله ﷺ حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن حديث رسول الله ﷺ.

قلنا، واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله ﷺ من تحريم كل ذي ناب من السباع، وليس خلاف ظاهر الكتاب، وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فكيف ثبت الذي هو أضعف إسناده وأقوى مخالفه وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب، ولا يخالف أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقلت له أسمعك استدلت بقول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في النبي بغلق عليها الباب ويرخي الستر وقول عثمان أن حجبت الأم عن الثلث بالآخرين، وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت إن أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله، ثم تركت قولهم قال وابن؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ الآية فلم قلتهم يجزيه من قتله خطأ، وظاهر القرآن يدل على أنه إنما يجزيه من قتله عمداً قال مجديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين، أوطنا ظيماً.

قلت: قد يوطئانه عامدين، فإذا كان هذا عنك هكذا، فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزء واحد، وقال الله عز وجل ﴿يُثَلِّدُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيداً جزؤه عشرة أمثال قال شبهته بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم ربة قلنا، ومن قال لك يكون على كل واحد منهم ربة، ولو قيل: لك ذلك افتدع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس، ثم تحظى أيضاً القياس أرايت الكفارات أموقنات.

قال: نعم.

قلت فجزاء الصيد موقت قال: لا إلا بقيمته.

قلنا: أفجزاء الصيد إذا كان قيمته بدية المقتول أشبه أم بالكفارات فمائة عندك لو قتلوا رجلاً لم يكن عليهم إلا دية واحدة، فلو لم يكن فيه إلا القياس كان بالدية أشبه.

وقيل له: حكم عمر له في اليربوع بجفرة، وفي الأرنب بعناق فلم زعمت والله تعالى يقول في جزاء الصيد ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَبْشَةِ﴾ أن هذا لا يكون هدياً، وقلت: لا يجوز ضحية وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون ببذنة والضحية عندك شاة، وقيل له: قال الله عز وجل ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان

واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة، وروينا مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعنا ظاهر القرآن فكيف تركته؟ وقلت له: قال الله عز وجل ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. قلنا: فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين.

أحدهما: أن له أربعة أشهر، ومن كانت له أربعة أشهر أجلاً له، فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كما لو أجلتني أربعة أشهر لم يكن لك أخذ حقك مني حتى تنقضي الأربعة الأشهر، فدل على أن عليه - إذا مضت الأربعة الأشهر - واحداً من الحكمين إما أن يفيء، وإما أن يطلق، قلنا بهذا وقلنا لا يلزمه طلاق بضي أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقاً فزعمتم أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه بائنة فلم قلت هذا، وزعمتم أنه لا فيئة له إلا في الأربعة الأشهر فما نقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفية ولم زعمتم أن الفية له فيما بين أن يولي إلى أن تنقضي الأربعة الأشهر، وليس عليه عزمة الطلاق إلا في الأربعة الأشهر، وقد ذكرهما الله عز وجل معاً لا فصل بينهما ولم زعمتم أن الفية لا تكون إلا بشيء يحدث من جماع، أو في بلسان إن لم يقدر على الجماع، وأن عزمة الطلاق هي مضي الأربعة الأشهر لا شيء يحدث هو بلسان ولا فعل أريت الإيلاء طلاق هو؟

قال: لا.

قلت أرايت كلاماً قط ليس بطلاق جاءت عليه مدة فجعلته طلاقاً قال فلم قلت أنت يكون طلاقاً؟

قلت: ما قلت يكون طلاقاً إنما قلت إن كتاب الله عز وجل يدل أنه إذا آلى فمضت الأربعة الأشهر على أن عليه إما أن يفيء، وإما أن يطلق وكلاهما شيء يحدثه بعد مضي الأربعة أشهر.

قال: فلم قلت إن فاء في الأربعة الأشهر فهو فائي؟

قلت: أرايت لو كان علي دين إلى أجل فجعلته قبل عله ألم أكن محسناً، ويكون قاضياً عني؟

قال: بلى.

قلت: فكذلك الرجل يفيء في الأربعة الأشهر فهو معجل ماله فيه مهل قال فلسنا نحتاج في هذا، ولكننا أتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود.

قلنا أما ابن عباس، فإنك تحالفه في الإيلاء قال: ومن أين؟

قلت.

٢١٢٠- أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن

شيء.

وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل، وقولك فيما فيه ستة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تحالف قولك فيه.

قال واين.

قلنا: فيما بيننا وفيما سبين إن شاء الله تعالى.

قلت قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله «إصلاحاً».

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على امراته ما لم تنقض العدة؛ لأن الآيتين في كل مطلقة عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض.

وكذلك قلنا كل طلاق ابتداء الزوج فهو يملك فيه الرجعة في العدة؛ فإن قال لامراته أنت طالق ملك الرجعة في العدة، وإن قال لها أنت خلية، أو برية، أو بانن. ولم يرد طلاقاً فليس بطلاق، وإن أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق فيه الرجعة.

وكذلك إن قال أنت طالق البتة لم ينو إلا واحدة فهي واحدة ويملك الرجعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت لبعض من يخالفنا ليس هكذا تقول في الرجل يقول لامراته أنت طالق؟

قال: بلى، وتقول في الخلية، والبرية، والبتة، والبائنة ليست بالطلاق إلا أن يريد طلاقاً؟

قال: نعم.

قلت: وإذا قال طالق لزمه الطلاق، وإن لم يرد به طلاقاً؟

قال: نعم.

قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية، أو برية؛ لأن هذا قد يكون غير طلاق عندك، ولا يكون طلاقاً إلا بإرادته الطلاق، فإذا أراد الطلاق كان طالقاً.

قال: نعم.

قلت فلم زعمت أنه إن أراد بهذا طلاقاً لم يكن يملك الرجعة، وهذا أضعف عندك من الطلاق؛ لأنه قياس على طلاق فالطلاق القوي يملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة.

قال: فقد روينا بعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياساً عليه.

قلت: فنحن قد روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل البتة

أبي يحيى الأعرج، عن ابن عباس أنه قال: المولى الذي يخلف أن لا يقرب امرأته أبداً وأنت تقول المولى من خلف على أربعة أشهر فصاعداً.

فأما ما رويت منه عن ابن مسعود فمرسل وحديث علي بن بزينة لا يسنده غيره، ولما كان هذا ثابتاً عنه فكنت إنما بقوله اعتلت مكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد، أو اثنين قال فمن أين لكم بضعة عشر؟ قلنا:

٢١٢١ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: أذكرت بضعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يوقف المولى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الأنصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى؛ فإن كنت ذهبت إلى الكثرة، فمن قال يوقف أكثر، وظاهر القرآن معهم، وقد قال عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ إلى قوله ﴿سِتْنِ مَسْكِينًا﴾ وقلنا لا يجزيه إلا ربة مؤمنة، ولا يجزيه إلا أن يطعم ستين مسكيناً، والإطعام قبل أن يتامساً، فقال يجزيه ربة غير مؤمنة.

فقلت له أذهبت في هذا القول إلى خير من أحد أصحاب النبي ﷺ قال: لا، ولكن إذا سكنت الله عن ذكر المؤمنة في العتق، فقال ربة، ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمنة ذكرها.

قلت له: أو ما يكفي إذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع، فقال: ﴿رَبَّةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾، ثم ذكر كفارة مثلها، فقال ربة بأن تعلم أن الكفارة لا تكون إلا مؤمنة، فقال: هل تجد شيئاً يدل على هذا؟

قلت: نعم: قال وابن هو؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فشرط العدل في هاتين الآيتين، وقال: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، وقال في القاذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِمْ بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾، وقال: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ لم يذكر ها هنا عدلاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: أرايت لو قال لك قاتل أجير في البيع، والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق؛ لأنني لم أجد في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الأحكام قال: ليس ذلك له قد يكفي بقول الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فإذا ذكر الشهود، فلا يقبلون إلا ذوي عدل، وإن سكنت عن ذكر العدل فاجتماعهما في أنهما شهادة يدل على أن لا يقبل فيها إلا العدل.

قلت: هذا كما قلت فلم تقل بهذا؟ فتقول.

إذا ذكر الله ربة في الكفارة، فقال مؤمنة، ثم ذكر ربة أخرى في الكفارة فهي مؤمنة؛ لأنهما مجتمعان في أنهما كفارتان؛ فإن لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحد لو خالفه، فقال الشهود في البيع، والقذف والزنا يقبلون غير عدول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما رأينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعاً إلى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضاً عليه فيعتق به ذمياً وقلنا له زعمت أن رجلاً لو كفر بإطعام، فاطعم ستين مسكيناً وعشرة مائة مد في أقل من ستين يوماً لم يجزه، وإن أطعمه إياه في ستين يوماً أجزأه أما بذلك فرض الله عز ذكره بإطعام ستين مسكيناً على كل واحد منهم غير الآخر، وإنما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكيناً يفرقه عليه في ستين يوماً، ولم يجز له أن يطعم تسعة وخسين في يوم طعام ستين أرايت رجلاً وجبت عليه ستون درهماً لستين رجلاً أجزئيه أن يؤدي الستين إلى واحد، أو إلى تسعة وخسين قال: لا، والفرض عليه أن يؤدي إلى كل واحد منهم حقه قلنا، فقد، أوجب الله عز وجل لستين مسكيناً طعاماً فزعمت أنه إن أعطاه واحداً منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك قاتل قد قال الله عز وجل ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ أتقول إنه أراد أن يشهد للطالب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة، أو إنما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان.

قلت: ولو شهد له بحقه واحد اليوم، ثم شهد له غداً أجزئيه من شاهدين؟

قال: لا؛ لأن هذا واحد وهذه شهادة واحدة.

قلنا: فالمسكين إذا رددت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحداً لا ستين قلنا، فقد سمى ستين مسكيناً فجعلت طعامهم لواحد، وقلت إذا جاء بالطعام أجزأه وسمى شاهدين فجاء شاهد منهما مرتين.

فقلت: لا يجزئ فما الفرق بينهما؟ فرجع بعضهم إلى ما قلنا في هذا، وفي أن لا تجزئ الكفارة إلا مؤمنة قال الله عز وجل

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ إلى قولہ ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فَيَبَيِّنُ - والله أعلم - في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته، لأن الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحداً من الأزواج دون غيره، ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن التعن الزوج، ولم تلتعن المرأة حدث إذا ثبت أن تلتعن لقول الله عز وجل ﴿وَيَسْذُرْ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ﴾، فقد أخبر، والله أعلم أن العذاب كان عليها إلا أن تدرأه باللعان، وهذا ظاهر حكم الله عز وجل.

قال: فخالفتنا في هذا بعض الناس، فقال: لا يلاعن إلا حران مسلمان ليس منهما محدود في قذف.

فقلت له: وكيف خالفت ظاهر القرآن؟

قال: روينا عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال: أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ.

فقلت له: إن كانت رواية عمرو بن شعيب مما يثبت، فقد روي لنا عن رسول الله ﷺ اليمين مع الشاهد، والقسامة وعدد أحكام غير قليلة، فقلنا بها، وخالفت، وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتج مرة بروايته على ظاهر القرآن وتدعها لضغفه مرة؟ إما أن يكون ضعيفاً كما قلت: فلا ينبغي أن تحتج به في شيء.

وإما أن يكون قوياً فاتبع ما رواه مما قلنا به، وخالفته.

وقلت له أنت أيضاً قد خالفت ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وأين؟

قلت: إن كان ظاهر القرآن عاماً على الأزواج، ثم ذكر عمرو أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ؛ فكان يلزمك أن تخرج الأربعة من اللعان، ثم تقول يلاعن غير الأربعة؛ لأن قوله أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ يدل على أن اللعان بين غير الأربعة فليس في حديث عمرو لا يلاعن المحدود في القذف.

قال أجل، ولكننا قلنا به من قبل أن اللعان شهادة؛ لأن الله عز وجل سمّاه شهادة.

فقلت له إنما معناها معنى اليمين، ولكن لسان العرب واسع.

قال: وما يدل على ذلك؟

قلت: أرايت لو كانت شهادة تجوز شهادة المرء لنفسه؟

قال: لا.

قلت: أفنكون شهادته أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة؟

قال: لا.

قلت: أفیحلف الشاهد؟

قال: لا.

قلت فهذا كله في اللعان.

قلت أرايت لو قامت مقام الشهادة ألا تحذر المرأة؟

قال: بلى.

قلت: أرايت لو كانت شهادة تجوز شهادة النساء في حد؟

قال: لا.

قلت: ولو جازت كانت شهادتها نصف شهادة؟

قال: نعم.

قلت فالتعنت ثمان مرات.

قال: نعم.

قلت فثبت لك أنها ليست بشهادة قال: ما هي بشهادة.

قلت: ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى، فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لاعنت بين الفاسقين اللذين لا شهادة؟ هما قال: لأنهما إذا تابا قبلت شهادتهما.

فقلت له: ولو قالوا قد تابا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال: لا.

قلت: أرايت العبدین المسلمین العدلين الأمينين إذا أبيت اللعان بينهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما لو عتقا من ساعتها تجوز شهادتهما.

قال: نعم.

قلت أهما أقرب إلى جواز الشهادة؛ لأنك لا تختبرهما يكفيك أنهما الخبرة هما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجيز شهادتهما؟ حتى تختبرهما؟

قال: بل هما.

قلت: فلم أبيت اللعان بينهما وهما أقرب من العدل إذا تحولت حالهما ولاعت بين الفاسقين اللذين هما أبعد من العدل ولم أبيت اللعان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج؟ وقلت له: أرايت أعميين بحقين خلقا كذلك يقذف المرأة، وفي الأعميين علتان إحداهما لا يربان الزنا، والأخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبداً، ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادة واحد منهما أبداً كيف لاعنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبداً وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته؟

قال فظاهر القرآن أنهما زوجان.

أبدأ ﴿ أم بالجلد؟

قال بالجلد قال بالجلد عندي.

قلت: وكيف كان ذلك عندك، والجلد إنما وجب بالقذف.

وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل حجتك، فقال: إن الله عز وجل قال في القاتل خطأ ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ فتحرير الرقبة لله والدية لأهل المقتول، ولا يجب الذي للأدميين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما.

قلت: لا يجب أن ترد الشهادة وردها عن الأدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له؟

قال أقول ليس هذا كما قلت: وإذا، أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين؛ فكان أحدهما للأدميين أخذ منه، وكان الآخر لله عز وجل فينبغي أن يؤخذ منه، أو يؤديه؛ فإن لم يؤخذ منه، ولم يؤده لم يسقط ذلك عنه حتى الأدميين الذي، أوجب الله عز وجل عليه.

قلت له: فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه، فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة، وقد، أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة؟ فما علمته رد حرفاً إلا أن قال هكذا قال أصحابنا.

فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه، وإن سبقوه إلى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين.

فقلت: لا تقبل إلا ما جاء فيه كتاب، أو سنة، أو أثر، أو أمر أجمع عليه الناس، ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب، وقلت له إذ قال الله عز وجل ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فكيف جاز لك، أو لأحد إن تكلف من العلم شيئاً أن يقول لا أقبل شهادة القاذف، وإن تاب، ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبداً ولا أعطيك درهماً ولا آتي منزلاً فلان ولا أعتق عبدي فلاناً ولا أطلق امرأتي فلانة إن شاء الله إن الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره.

فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط؟

فقال قاله شريح، قلنا فعمرو أولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله وبلسان العرب؛ لأنه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكرة استشهدوا غيري، فإن المسلمين فسقوني.

فقلت له قلما رأيتك تحتج بشيء إلا وهو عليك قال: وما ذاك؟

قلت: احتججت بقول أبي بكرة استشهدوا غيري، فإن

قلنا: فهذه الحجة عليك والذي أبيت قبوله منا أن اللعان بين كل زوجين، وقال الله عز وجل في قذف المحصنات ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾.

وقلنا إذا تاب القاذف قبل شهادته، وذلك بين في كتاب الله عز وجل.

٢١٢٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز.

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سفيان أخبرني الزهري، فلما قمت سألت، فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشكتك حين أخبرك أنه سعيد؟ قال: لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك. [تقدم]

٢١٢٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكرة أن يرجع فرد شهادته. [تقدم]

٢١٢٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا إسماعيل ابن علقمة، عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب تقبل شهادته.

وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المخدود في القذف أبداً قلت: أفرايت القاذف إذا لم يحد حداً تاماً أتجوز شهادته إذا تاب؟

قال: نعم.

قلت له ولا أعلمك إلا دخل عليك خلاف القرآن من موضعين:

أحدهما: أن الله عز وجل أمر بجلده، وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه إن لم يجلد قبلت شهادته قال: فإنه عندي إنما ترد شهادته إذا جلد.

قلت: افتجد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت؟

قال أما في خبر، فلا، وأما في ظاهر القرآن، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

قلت: أفبالقذف قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً

قلت لبعض من يقول هذا القول: قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله، وظاهره، فهل قال: ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أو أجمع لك عليه المسلمون فتقلدهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا إن احتملته الآيات؟

قال: لا.

قلنا فلم خالفت فيه ظاهر الكتاب؟

قال: إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الإمام.

قلنا: ولم لا تحرم الإمام منهم بجملة تحريم المشركات، وبأنه خص الإمام المؤمنات لمن لم يجد طولاً ويخاف العنت؟

قال: لما حرم الله المشركات جملة، ثم ذكرَ منهنَّ محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم.

قلت له أرايت لو عارضك جاهلٌ بمثل ما قلت.

فقال: قال الله عز وجل ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُتَيْبَةُ وَالْذَّمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ قرأ الربيع إلى قوله ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾، وقال في الآية الأخرى ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، فلما أباح في حال الضرورة ما حرم جملة أيسر لي إباحة ذلك في غير حال الضرورة، فيكون التحريم فيه منسوخاً، والإباحة قائمة؟

قال: لا.

قلنا وتقول له التحريم بحال، والإباحة على الشرط فمتى لم يكن الشرط، فلا تحل؟

قال: نعم.

قلنا فهذا مثل الذي قلنا في إماء أهل الكتاب، وقلت له قال الله عز وجل فيمن حرم ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أفرأيت لو قال قائل إنما حرم الله بنت المرأة بالدخول.

وكذلك الأم، وقد قاله غير واحد قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم؟ لأن الله حرم الأم مبهمه والشرط في الربيبة فاحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أباح وحده محلاً لغيره.

قال: نعم.

قلنا فهكذا قلنا في إماء أهل الكتاب، والإمام المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله ﷺ المسح على الخفين أيسر لنا إذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن تمسح على البرقع، والقفازين، والعمامة؟

المسلمين فسقوني؛ فإن زعمت أن أبا بكره تاب، فقد ذكر أن المسلمين لم يزيلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه إذا تاب اسم الفسقي ولا تحيزُ شهادته وقول أبي بكره إن كان قاله أنهم لم يزيلوا عنه الاسم يدل على أنهم ألزموا الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا.

قلت: افتقبل عمن هو أشدُّ تقدماً في الدرك والسنة، والفضل من صاحبك أن تحتج بما إذا كشف كان عليك وبما ظاهر القرآن خلافه؟

قال: لا.

قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه، وقلت له اتقبل شهادة من تاب من كفر، ومن تاب من قتل، ومن تاب من خمر، ومن زنا؟

قال: نعم.

قلت: والقاذف شرُّ أم هؤلاء؟

قال: بل أكثر هؤلاء أعظم ذنباً منه.

قلت: فلم قبلت من التائب من الأعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه؟

قلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب بحال، وقال جماعة منا، ولا يحل نكاح أمة مسلمة لمن يجد طولاً لحره ولا إن لم يجد طولاً لحره حتى يخاف العنت فتحل حينئذ، فقال بعض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأمة المسلمة لمن لم يجد طولاً لحره، وإن لم يخف العنت في الأمة.

قلت له قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فحرم المشركات جملة، وقال الله عز وجل ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَنِعُوهُنَّ اللَّهُ أَغْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، ثم قال ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فأحل صنفاً واحداً من المشركات بشرطين:

أحدهما أن تكون المنكوحة من أهل الكتاب.

والثاني: أن تكون حرة؛ لأنه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ هن الحرائر، وقال الله عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قرأ الربيع إلى قوله ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، فدل قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ أنه إنما أباح نكاح الإمام من المؤمنتين على معنيين.

أحدهما أن لا يجد طولاً، والآخر أن يخاف العنت، وفي هذا ما دل على أنه لم يبح نكاح أمة غير مؤمنة.

قال: لا.

قلنا ولم؟ أنعم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة؟

قال: نعم.

قلنا فهذا كله حجة عليك وقلنا: أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة، ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب. فقلت يحل نكاح الإمامة منهن؛ لأنه ناسخ للتحريم جملة وإباحته حرائرهن تدل على إباحة إمامتهن؟ فإن قال لك قائل نعم وحرائر وإماء المشركات غير أهل الكتاب؟

قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم؟

قال: لأن المستثنيات بشرط أنهن من أهل الكتاب قلنا، ولا يكن من غيرهن؟ قال: نعم.

قلنا وهو يشترط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن إماء، والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشرقة؟ التي ليست بكتابية، وهذا كله حجة عليه أيضاً في إماء المؤمنين يلزمه فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل، فإن الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يحد طولاً ويخاف العنت، والله تعالى أعلم.

وقال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقال الله عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، فقلنا بهذا الآيات إن التحريم في غير النسب والرضاع، وما خصته سنة بهذا الآيات إنما هو بالنكاح، ولا يحرم الحلال الحرام.

وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فلو أن رجلاً نكح أم امرأته عاصياً لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته، وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته، أو نظر إلى فرجها شهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه؛ لأنها أم امرأته، ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة حرمت على زوجها، فقلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح، فهل عندك سنة بأن الحرام يحرم الحلال؟

قال: لا.

قلت فانت تذكر شيئاً ضعيفاً لا يقوم بمثله حجة لو قاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن، وقال: هذا موجود، فإن ما حرمه الحلال فالحرام له أشد تحريماً قلنا: أرايت لو عارضك

معارض بمثل حجتك، فقال: إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها ثالثة من الطلاق ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾؛ فإن نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها؟

قال: ليس ذلك له؛ لأن السنة تدل على أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا، فقال لك، فإن النكاح يكون وهي لا تحل، وظاهر القرآن يحلها؛ فإن كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها لزوجها الذي فارقها فالمعنى إنما هو في أن يجامعها غير زوجها الذي فارقها، فإذا جامعها رجل بزنا حلت. وكذلك إن جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت قال: لا، وليس واحد من هذين زوجاً.

قلنا: فإن قال لك قائل: أوليس قد كان التزويج موجوداً وهي لا تحل؟ فإنما حلت بالجماع، فلا يضررك من أين كان الجماع قال: لا حتى يجتمع الشرطان معاً، فيكون جماع نكاح صحيح قلنا، ولا يحل الجماع الحرام قياساً على الجماع الحلال؟ قال: لا.

قلت: وإن كانت أمة فطلقها زوجها، فأصابها سيدها؟

قال: لا.

قلنا فهذا جماع حلال قال: وإن كان حلالاً فليس بزواج لا تحل لزوجها الأول حتى يجتمع أن يكون زوجاً ويجامعها الزوج قلنا، فإنما حرم الله بالحلال، فقال: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبوت ذلك في المراء فافرقها زوجها، والأمة يفارقها زوجها فيصيبها سيدها؟ وقلت له قد قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾؛ فإن قال لك قائل: فلما كان حكم الزوجة إذا طلقت ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، فلو أن رجلاً نكح بالطلاق من امرأة يصيبها بفجور فتكون حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره؛ لأن الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد تحريماً؟

قال: ليس ذلك له قلنا، وليس حكم الحلال حكم الحرام؟

قال: لا.

قلنا: فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت؟

قال: فإن صاحبنا قال أقول ذلك قياساً.

قلنا: فإين القياس؟

قال الكلام محرم في الصلاة، فإذا تكلم حرمت الصلاة قلنا، وهذا أيضاً، فإذا تكلم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن

يعودُ فيها، أو حرّمت صلاةُ غيرها بكلامه فيها؟

قال: لا، ولكنّه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا، فلو قاسَ هذا القياسَ غيرَ صاحبك أي شيء كنت تقولُ له؟ لعلّك كنت تقولُ له ما يحلُّ لك تكلمَ في الفقه هذا رجلٌ قيلَ له: استأنف الصلاة؛ لأنّها لا تجزي عنك إذا تكلمت فيها.

وذلك رجلٌ جامعٌ امرأة.

فقلت له حرّمت عليك أخرى غيرها أبداً؛ فكانَ يلزمك أن تزعمَ أن صلاةَ غيرها حرامٌ عليه أن يصلّيها أبداً، وهذا لا يقولُ به أحدٌ من المسلمين، وإن قلته فأيّهما تحرّم عليه؟ أو تزعمُ أنّها حرامٌ عليه أن يصلّيها أبداً كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرجِ أمّها حرّمت عليه أبداً؟

قال: لا أقولُ هذا ولا تشبه الصلاةَ المرأتانِ تحرمانِ لو شبّهتهما بالصلاة.

قلت له: يعودُ في كلِّ واحدةٍ من الامراتين فينكحها بنكاحٍ حلال، وقلت له لا تعد في واحدةٍ من الصلاتين قلنا، فلو زعمت فسبّه به وهو أبعدُ الأمورِ منه قال شيءٌ كان قاسه صاحبنا.

قلنا: أفحمدت قياسه؟

قال: لا ما صنعَ شيئاً، وقال: فإنّ صاحبنا قال فالماءُ حلال، فإذا خالطه الحرامُ نجسه قلنا، وهذا أيضاً مثلُ الذي زعمت أنّك لما تبيّن لك علمت أنّ صاحبك لم يصنع فيه شيئاً قال: فكيف؟

قلت: اتّجه الحرامُ في الماءِ مختلطاً فالحلالُ منه لا يتميّزُ أبداً؟ قال: نعم.

قلت افتجدُ بدنَ التي زنى بها مختلطاً ببدنِ ابنتها لا يتميّزُ منه؟

قال: لا.

قلت ونجدُ الماءَ لا يحلُّ أبداً إذا خالطه الحرامُ لأحدٍ من الناس.

قال: نعم.

قلت فتجدُ الرجلَ إذا زنى بامرأةٍ حرمَ عليه أن ينكحها، أو هي حلالٌ له وحرامٌ عليه أمّها وابنتها؟

قال: بل هي حلالٌ له.

قلت فهما حلالٌ لغيره.

قال: نعم.

قلت افتراه قياساً على الماءِ؟

قال: لا.

قلت أفما تبيّن لك أنّ خطأك في هذا ليسَ يسيراً إذا كان

يعصي الله عزّ وجلّ في امرأةٍ فزنى بها، فإذا نكحها حلّت له بالنكاح، وإن أرادَ نكاحَ ابنتها لم تحلّ له فتحلّ له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها، ولو طلقها ثلاثاً لم يكن ذلك طلاقاً؛ لأنّ الطلاقَ لا يقعُ إلا على الأزواجِ وتحرمُ عليه ابنتها التي لم يعصِ الله تعالى في أمرها، وإنما حرّمت عليه بنتُ امرأته وهذه عندك ليست بامرأته قال: فإنّه يقالُ ملعونٌ من نظرَ إلى فرجِ امرأةٍ وابنتها.

قلت: وما أدري لعلّ من زنى بامرأةٍ، ولم يرَ فرجَ ابنتها ملعونٌ، وقد أوعدَ الله عزّ وجلّ على الزنا النارَ، ولعلّه ملعونٌ من أتى شيئاً ممّا يحرمُ عليه ففعلَ له: ملعونٌ من نظرَ إلى فرجِ اختينِ قال: لا.

قلت فكيف زعمت أنّه إن زنى بأختِ امرأته حرّمت عليه امرأته فرجعَ بعضهم إلى قولنا وعابَ قولَ أصحابه في هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجعلَ الله عزّ وجلّ الرجالَ قوامينَ على النساءِ والطلاقَ إليهم فزعموا هم أنّ المرأةَ إذا شاءت كان الطلاقُ إليها، فإذا كرهت المرأةُ زوجها قبلت ابنه، وقالت قبلته بشهوةٍ فحرّمت عليه فجعلوا الأمرَ إليها وقلنا نحنُ وهم وجميعُ الناسِ لا يختلفون في ذلك علمته من طلقَ غيرَ امرأته، أو آلى منها، أو تظاهرَ منها لم يلزمها من ذلك شيءٌ، ولم يلزمهظهارٌ ولا إيلاءٌ قال: قلنا إذا اختلعت المرأةُ من زوجها، ثمّ طلقها في عدّتها لم يلزمها الطلاقُ؛ لأنّها ليست له بامرأةٍ، وهذا يدلُّ على أصلٍ ما ذهبنا إليه لا يخالفه، فقال بعضُ الناسِ إذا اختلعت منه، فلا رجعةَ له عليها، وإن طلقها بعدَ الخلعِ في العدّةِ لزمها الطلاقُ، وإن طلقها بعدَ انقضاء العدّةِ لم يلزمها الطلاقُ.

فقلت له قد قال الله عزّ وجلّ ﴿لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى آخر الآيتين، وقال الله عزّ وجلّ ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

وقلنا قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكْ أَزْوَاجَكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ وفرضَ الله عزّ وجلّ العدّةَ على الزوجةِ في الوفاة، فقال: ﴿يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فما تقولُ في المختلعةِ إن آلى منها في العدّةِ بعدَ الخلعِ، أو تظاهرَ هل يلزمه الإيلاءُ، أو الظهارُ؟

قال: لا.

قلت: فإن ماتَ هل ترثه، أو ماتت هل يرثها في العدّةِ؟

قال: لا.

قلت ولم وهي تعتدُّ منه؟

قال: لا، وإن اعتدّت فهي غيرُ زوجةٍ، وإنما يلزم هذا في

بها أصحابنا.

فقلت له اتجعل قول الرجل من أصحاب النبي ﷺ مرة حجة، وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا أرخى سترًا وجب المهر، وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسه فلها نصف المهر وإغلاق الباب وإرخاء الستر ليس بالميسر، ثم ترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما خمس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست بزوجة ومعهما القياس، والمعقول عند أهل العلم وترك قول عمر في الصيد أنه قضى في الضبع بكيش، وفي الغزال بعز، وفي اليربوع بجفيرة، وفي الأرنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين، أو طنا طيبًا بشاة، والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل ﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا قُتِلَ مِنْ النُّعْمِ﴾ فزعمت أنه يجزي بدراهم ويقولان في الطيبي بشاة واحدة والله يقول: ﴿مِثْلُ﴾ وأنت تقول جزاءه، وقال الله عز وجل ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، وقال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ فقرأ إلى ﴿الْمُحْصِنِينَ﴾، فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها قط، ولم يفرض لها مهر فطلقت وللمطلقة المدخول بها المفروض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون الأخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر.

٢١٢٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ إِلَّا الَّتِي فُرِضَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَمْ يُدْخَلْ بِهَا فَحَسَنُهَا يَصِفُ الْمَهْرَ.

[أخرجه مالك (٥٧٣/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحسب ابن عمر استدلل بالآية التي تتبع للتي لم يدخل بها، ولم يفرض لها؛ لأن الله تعالى يقول بعدها ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات، ولعله رأى أنه إنما يريد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً، فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها، وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة، ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفاً حكم المطلقات بالقرآن، وخالف حالها حالهن فذكرت ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا له أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ على معنى الكتاب إذا احتمله، والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل

الأزواج، وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية، وإذا رمى المختلعة في العدة أيلاعها قال: لا.

قلت: أقبال القرآن تبين أنها ليست بزوجة.

قال: نعم.

قلت فكيف زعمت أن الطلاق لا يلزم إلا زوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة، ثم زعمت أن الطلاق يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة؟

قال: رويانا قولنا هذا بحديث شامي.

قلنا: أف يكون مثله مما ثبت؟

قال: لا.

قلنا، فلا نتج به قال: فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر الشعبي.

قلنا: فهما إذا قالا، وإن لم يخالفهما غيرهما حجة؟

قال: لا.

قلنا، فهل ينجح بهما على قولنا وهو يوافق ظاهر القرآن، ولعلمهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزماته الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث؟

قال: فهل قال أحد بقولك؟

قلنا الكتاب كافٍ من ذلك.

٢١٢٦ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يَلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةُ الطَّلَاقُ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ طُلِّقَ مَا لَا يَمْلِكُ. [هـم]

قلت له: لو لم يكن في هذا إلا قول ابن عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ خلافه قال: لا.

قلت فالقرآن مع قولهما، وقد خالفتهما، وخالف في قولك عدد أي من كتاب الله عز وجل قال فافين؟

قلت: إن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان، وأن يكون هن الميراث ومنهن الميراث، وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها الطلاق والطلاق لا يلزم إلا زوجة أنك خالفت حكم الله في إزامها الطلاق، أو في تركك إزامها الإيلاء والظهار واللعان، والميراث لها، والميراث منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فما رد شيئاً إلا أن قال: قال

فإننا نقول هي على غير أهل دينكم.
قلت له: فانت تترك ما تأولت.
قال: وأين؟

قلت: افتجيز شهادة غير أهل ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال: لا.

قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية، أو في خبر يلزم مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة، أو رأيت لو قال لك قائل أراك قد خصصت بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب؛ لأنهم ضلوا بما وجدوا عليه آباءهم، ولم يبدلوا كتاباً كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة؛ لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم بدلوا كتابه قال: ليس ذلك له وفيهم قوم لا يكذبون قلنا، وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالتناس مجتمعون على أن لا يميزوا شهادة أهل الأوثان.

قلنا: الذين تحتج بإجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل «ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ»، والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة؛ فإن كانوا أصابوا أخطئوا، فلا تحتج بإجماع المخطئين معك، وإن كانوا أصابوا فاتبعهم، فقد اتبعوا القرآن، فلم يميزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال: فإن شريحاً أجاز شهادة أهل الذمة.

فقلت له: وخالف شريحاً غيره من أهل دار السنة، والهجرة والنصرة، فأبوا إجازة شهادتهم ابن المسيب وأبو بكر بن حزم وغيرهما وأنت تخالف شريحاً فيما ليس فيه كتاب برايك قال: إني لأفعل.

قلت: ولم؟

قال: لأنه لا يلزمي قوله.

قلت: فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن لا يلزمك قال: فإذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم.

قلت: أنت لم تضرب بهم لهم حكماً، ولم يزالوا يسألون ذلك منهم ولا نمنعهم من حكاهم، وإذا حكمنا لا نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين.

وقلت له رأيت عبيداً أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: لا يخلطهم غيرهم في أرض رجل، أو ضيعته فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماؤهم وحقوقهم قال فأننا لم أبطلها، وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين.

على قوله فكيف خالفته، ثم لم تزعم بالآية أن المطلقات سواء في المتعة، وقال الله عز وجل «وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ» لم يخص مطلقاً دون مطلق قال استدللنا بقول الله عز وجل «حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ» أنها غير واجبة، وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم، ولا يخص به المتقون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا، فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج، ولم يدخل بها فطلقها، وإنما قال الله عز وجل فيها «حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ» فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حق على غيرهم في هذه الآية وكل واحد من الآيتين خاصة؟ فكيف زعمت أن إحداهما عامة، والأخرى خاصة؟ فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم؟ هل معك بهذا دلالة كتاب، أو سنة، أو أثر، أو إجماع؟ فما علمته رد أكثر مما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قال الله عز وجل لنبيي ﷺ في المشركين «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» الآية، وقال الله عز وجل «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ» وأهواءهم يحتمل سيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهرون وأيهما كان، فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيي ﷺ، قلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين، وأنه لا يميز بينهم إلا شهادة المسلمين لقول الله تعالى «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» وقوله «وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ»، فقال بعض الناس تجوز شهادتهم بينهم، قلنا ولم والله عز وجل يقول: «شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» وذوي عدل منكم وأنت لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجزت غير من أمر الله تعالى به؟

قال بقول الله عز وجل «إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ».

فقلت له: فقد قيل: من غير قبيلتكم والتزليل، والله تعالى أعلم، يدل على ذلك لقول الله عز وجل «تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ» والصلاة المؤقتة للمسلمين ويقول الله تبارك وتعالى «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتَ لَمْ نَنشُرْ بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى»، وإنما القرابة بين المسلمين الذين كانوا مع النبي ﷺ من العرب، أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك وتعالى «وَلَا تَكُنْ شَهِادَةَ اللَّهِ إِنْ إِيَّاكَ لَغَوِيٍّ أَلَيْمِينَ»، فإنما يتأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لا أهل الذمة قال:

قلت: وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف عدلهم، وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم، ولا يخلط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أبطل الدماء، والأموال التي بينهم وهم أحراراً مسلمون لا يخالطهم غيرهم؟

قال: نعم؛ لأنهم ليسوا بمن شرط الله.

قلنا: ولا أهل الذمة ممن شرط الله؟ بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا جازت شهادتهم من غيب، ولو أسلم ذمي لم تجز شهادته حتى تختبر إسلامه، وقلت له إذا احتجبت بـ «اثنان ذوا عدل ينكم أو آخران من غيركم» افتجيزها على وصية المسلم حيث ذكرها الله عز وجل؟ قال: لا؛ لأنها منسوخة.

قلنا: افتسخ فيما نزل فيه وثبت في غيره؟ لو قال: هذا غيرك كنت شبيهاً أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال: ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقق بهم.

قلنا: الرقق بالعبيد المسلمين العدول، والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك والزم لك من الرقق بأهل الذمة، فلم ترفق بهم؛ لأن شرط الله في اليهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرفق بهم، ولم تجاوزه في المسلمين للرفق بهم، وقلت أيضاً على هذا المعنى إذا تحاكموا إلينا، وقد زنى منه ثيب رجناه.

٢١٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع بعضهم إلى هذا القول، وقال أرجهما إذا زنيا؛ لأن ذلك حكم الإسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجهما إذا زنيا، وقالوا جميعاً في الجملة نحكم عليهم بحكم الإسلام.

قلت لبعضهم أريت إذا أربوا فيما بينهم والرأيا عندهم حلال؟

قال أرد الرأيا؛ لأنه حرام عندنا.

قلت: ولا تلتفت إلى ما عندهم من إحلاله؟

قال: لا.

قلت: أريت إن اشترى مجوسي منهم بين يديك غنماً بالف، ثم وقدها كلها لبيعها فباع بعضها موقوذاً وبربح وبقى بعضها فحرقها عليه مسلم، أو مجوسي، فقال: هذا مالي وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني، وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه بربح، والباقي كنت بائعه بربح، ثم حرقه هذا؟

قال فليس لك عليه شيء.

قلت: فإن قال لك: ولم؟

قال: لأنه حرام.

قلت: فإن قال لك: حرام عندك أو عندي؟

قال: أقول له: عندي.

قلت: فقال: هو حلال عندي.

قال: وإن كان حلالاً عندك فهو حرام عندي علي، وما كان حراماً علي فهو حرام عليك.

قلت: فإن قال فانت تقرتي على أن آكله، أو أبيعها وأنا في دار الإسلام وتأخذ مني عليه الجزية.

قال: فإن أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصير لك شريكاً بأن أحكم لك به.

قلت: فما تقول إن قتل له خنزيراً، أو أهرق له خيراً؟

قال يضمن ثمنه.

قلت: ولم قال: لأنه مال له.

قلت أحرأ عليك أم غير حرام؟

قال: بل حرام.

قلت: افتضي له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الرأيا وضمن الميتة للميتة كانت أولى أن يقضى له بثمنها؛ لأن فيها أهياً قد يسلمها فيدبغها فتحل له، وليس في الخنزير عندك ما يحل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: ما تقول في مسلم، أو ذمي سلخ جلود ميتة ليدبغها فحرق تلك الجلود عليه قبل الدبأ مسلم، أو ذمي؟

قال: لا ضمان عليه.

قلت: ولم، وقد تدبغ فتصير تسوى مالاً كثيراً ويحل بيعها قال: لأنها حرق في وقت، فلما أثلقت في الوقت الذي ليست فيه حلالاً لم أضمنها.

قلت: والخنزير شر، أو هذه؟

قال: بل الخنزير.

قلت: فظلم المسلم، والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده؟

قال: بل ظلم المسلم، والمعاهد معاً.

قلت: فلا فما أسمعك إلا ظلمت المسلم، والمعاهد، أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثمان الأهيب، وقد تصير حلالاً وهي الساعة له مال لو غصبه إياها إنسان لم تحل له، وكان عليك ردّها إليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبة وثمان ميتة، أو ظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من الخمر، والخنزير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان عليه يمين لا يحلف بين المقام، والبيت، فقال بعض أصحابنا إذا كان هذا هكذا حلف في الحجر؛ فإن كانت عليه يمين في الحجر أحلف عن يمين المقام، ويكون أقرب إلى البيت من المقام، وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين ديناراً أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، وهكذا إذا كان يحلف عليه من أرض جنائز، أو غيرها من الأموال كلها.

ولو قال قائل: يجزئ على اليمين بين البيت، والمقام، وإن حنث كما يجزئ على اليمين لو لزمته وعليه يمين أن لا يحلف كان مذهباً، ومن كان ببلد غير مكة، والمدينة أحلف على عشرين ديناراً، أو على العظيم من الدَّم، والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد ويتلى عليه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحلف على الطلاق، والحدود كلها وجراح العمى صغرت أم كبرت بين المقام، والبيت، وعلى جراح الخطأ التي هي أموال إذا بلغ أرشها عشرين ديناراً؛ فإن لم تبلغ لم يحلف بين المقام، والبيت.

وكذلك العبد يدعي العتق إن بلغت قيمته عشرين ديناراً حلف سيده وإلا لم يحلف قال: وهذا قول حكام المكيين ومفتيهم، ومن حجتهم فيه إجماعهم:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً، وقال مالك يحلف على المنبر على ريع دينار. [أخرجه مالك (٢/٧٢٨)]

٢١٢٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جارتين ضرت إحداهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلي أن أحبسهما بعد العصر، ثم أقرأ عليهما ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، ففعلت فاعتزفت. [أخرجه البيهقي (١٠/١٧٨)]

٢١٣٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مطرف بن مازن بإسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت مطرفاً بصنعاء يحلف على المصحف قال ويحلف اليمينون في بيعتهم وحيث يعظمون، وعلى التوراة، والإنجيل، وما عظموا من كتبهم.

قال: ومن أحلف على حد، أو جراح عمداً قل أرشها، أو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بياناً مما لم نكتب إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ قرأ الربيع الآية، فقلنا بما قال الله عز وجل إذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب، والغارم وابن السبيل أعطوا منها كلهم، ولم يكن للإمام أن يعطي صنفاً منهم ويحررها صنفاً يبيدهم؛ لأن حق كل واحد منهم ثابت في كتاب الله عز وجل، فقال بعض الناس إن كانوا موجودين فله أن يعطيها صنفاً واحداً ويمنع من بقي معه قليل له: عن أخذت هذا؟ فذكر بعض من ينسب إلى العلم لا أحفظه قال: فقال: إن وضعها في صنف واحد وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا، فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه لم يقل؛ فإن وضعها، والأصناف موجودون أجزاء، وإنما قال الناس إذا لم يوجد صنف منها رد حصته على من معه؛ لأنه ما من مال الله عز وجل لا نأخذ أحداً أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه، فأما والأصناف موجودة فمنع بعضهم ماله لا يجوز، ولو جاز هذا جاز أن يأخذ كله فيصرفه إلى غيرهم مع أننا لا نعلم أحداً قال: هذا القول قط يلزم قوله، ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنه ولا أمر مجتمع عليه ولا أمر بين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد تركنا من الحجة على من خالف اليمين مع الشاهد أكثر مما كتبنا اكتفاء ببعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق، والعصمة، وقد بينا إن شاء الله تعالى أنهم لم يحتجوا في إبطال الحديث عن النبي ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد بشيء زعموا أنه يخالف ظاهر القرآن إلا، وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي ﷺ، فيكونوا قالوا بقول رسول الله ﷺ، وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا، ولم يجعل لأحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي ﷺ بظاهر القرآن في غير موضع أيضاً، فأي جهل أين من أن يكون قوم يحتجون بشيء يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم؟ والله تعالى الموفق.

٤٠ - بابُ اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من ادعى مالا، فأقام عليه شاهداً، أو ادعى عليه مال؛ فكانت عليه يمين نظراً في قيمة المال؛ فإن كان عشرين ديناراً فصاعداً، وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام، والبيت على ما يدعي ويدعى عليه، وإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله ﷺ.

على فلان ابن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به، ثم ينسق اليمين كما وصفت لك، ويتحفظ الذي يحلفه، فيقول له قل والله الذي لا إله إلا هو، وإن وجبت اليمين لرجل يأخذ بها، أو على أحد يبرأ بها فسواء في الموضع الذي يحلف فيه، وإن بدأ الذي له اليمين، أو الذي هي عليه فحلف عند الحاكم، أو في موضع اليمين على ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل بيمينه، ولكن إذا خرج له الحكم باليمين، أو عليه أحلفه.

فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟ فالجئة فيه:

٢١٣١ - أن مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنَ شَافِعٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُجَيْرٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَّانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَنَةَ ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي أَلْبَنَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَّانَةُ: اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ. [قدم]

قال: فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم، فلم يدع النبي ﷺ أن أحلفه بمثل ما حلف به؛ فكان في ذلك دلالة على أن اليمين إنما تكون بعد خروج الحكم، فإذا كانت بعد خروج الحكم لم تعد ثانية على صاحبها، وإذا حلف رسول الله ﷺ ركانة في الطلاق فهذا يدل أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره. وإذا كانت اليمين على الإرث، أو له أحلف.

وكذلك إن كانت على من بلسانه خيل وفيهم بعض كلامه، ولا يفهم بعض؛ فإن كانت على أخرس؛ فكان يفهم بالإشارة وفيهم عنه بها أشير إليه وأحلف له وعليه؛ فإن كان لا يفهم، ولا يفهم عنه، أو كان معتوها، أو مخبولا؛ فكانت اليمين له وقفت له حقه حتى يفيق فيحلف، أو يموت فيحلف وارثه، وإن كانت عليه قيل: للمدعيها انتظر حتى يفيق ويحلف.

فإن قال: بل أحلف وأخذ حفي قيل له: ليس ذلك لك إنما يكون ذلك لك إذا رد اليمين وهو لم يردّها، وإن أحلف الوالي رجلاً، فلما فرغ من يمينه استثنى، فقال: إن شاء الله أعاد عليه اليمين أبداً حتى لا يستثنى.

قال: والحجة فيما وصفت من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام، وعلى منبر رسول الله ﷺ وبعد العصر قول الله عز وجل ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل ﴿فِي التَّلَاعِينِ﴾ فَشَهَادَةُ أَخِيهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ فاستدلنا بكتاب الله عز وجل على تأكيد اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه

كثر، أو زوج لاعتن بهذا أعظم من عشرين ديناراً فيحلف عليه كما وصفنا بين المقام، والبيت، وعلى المنبر، وفي المساجد وبعد العصر وما تؤكد به الأيمان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه يمين بين المقام، والبيت، فأحلفه، ولم يحلفه بين المقام، والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين.

أحدهما أنه إذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده حاكم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله، وفي حرم رسول الله ﷺ أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين، والآخر أنه إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام، والبيت، أو على المنبر والناس لليمين بين البيت، والمقام، وعلى المنبر أحب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجلب أحد من بلده به حاكم يجوز حكمه في العظيم من الأمور إلى مكة وإلى المدينة وإلى موضع الخليفة ويحكم عليه حاكم بلده باليمين ببلده؛ فإن كان المحكوم عليه يقهر حاكم بلده بجند، أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه إليه رايت رفعه إن لم يكن حاكم يقوى عليه غيره؛ فإن كان يقوى عليه حاكم غيره وهو أقرب إليه من الخليفة رايت أن يرفع إلى الذي هو أقرب إليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والمسلمون البالغون رجالهم ونسأولهم ومماليكهم وأحرارهم سواء في الأيمان يلغفون كما وصفنا، والمشركون من أهل النعمة، والمستامنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون بما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون، وإن كانوا يعظمون شيئاً يجهله المسلمون إما يجهلون لسانهم فيه، وإما يشكون في معناه لم يحلفهم به، ولا يحلفونهم أبداً إلا بما يعرفون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على البت، وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله أن هذا الحق ويسمي له ثابت عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه ولا شيئاً منه له مقتض بأمره ولا أحال به ولا بشيء منه على أحد ولا أبراً فلأن المشهود عليه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، وأنه عليه ثابت إلى يوم حلفت هذه اليمين؛ فإن كان الحق لأبيه عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت، وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شيئاً منه ولا أبراه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، ثم أخذه؛ فإن كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين إن ما شهد له به فلان بن فلان

ولا المدينة أميلُ إليهما أم يحلفُ على غيرِ منبرٍ ولا قربِ بيتِ الله؟

قال: فقلت لبعض من يقولُ هذا القولُ كيف أحلفت الملائعَ أربعةَ أيمانٍ وخامسةً وهو قاذفٌ لامراته وأحلفت القاذفَ لغيرِ امراته ميمناً واحدةً وكيف أحلفت في الدِّمِ خمسينَ وأحلفت في الحقوقِ غيرهَ وغيرِ اللِّعَانِ ميمناً واحدةً؟ وكيف أحلفت الرَّجُلَ على فعله، ولم تحلفه على غيرِ فعله، ثم أحلفته في القسامةِ على فعله، وما علمَ فعلَ غيره؟

قال أتبعنا في بعضِ هذا كتاباً، وفي بعضه أثراً، وفي بعضه قولُ الفقهاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له ونحن أتبعنا الكتابَ وسنةَ رسولِ الله ﷺ والآثارَ عن أصحابه واجتماعِ أهلِ العلمِ ببلدنا فكيف عبت علينا اتباعُ ما هو الزُّمُ من إحلالك في القسامةِ ما قتلت ولا علمت؟

قال: فإن صاحبنا قال: إنما أخذ أهلُ المدينةَ اليمينَ على المنبرِ عن مروان، وخالفوا زياداً فذكرت له ما كتبت في كتابي من قولِ الله عز وجل وسنةَ رسولِ الله ﷺ، وما روي عن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي الله تعالى عنهم، فقال: لم يذكر صاحبنا هذا، وقال: إن زياداً أنكرَ اليمينَ على المنبرِ.

فقلت له فصاحبك إن كانَ علمَ سنةً فسكتَ عنها، فلم ينصف، وإن كانَ لم يعلمها، فقد عجلَ قبلَ أن يعلم.

فقلت له زيدٌ من أكرمِ أهلِ المدينةَ على مروانٍ وأحرامهم أن يقولَ له ما أرادَ ويرجعُ مروانٌ إلى قوله.

٢١٣٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالكُ أن زياداً دخلَ على مروانَ، فقال: أيجلُ بينَ الربأ؟ فقال مروانُ: أعودُ بالله قال فالناسُ يتبايعون الصُّكوكَ قبلَ أن يقبضونها فبعتَ مروانُ حرساً يردونها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو لم يعرف زيدٌ أن اليمينَ عليه لقانَ لمروانَ ما هذا عليّ وكيف تشهرُ عيني على المنبرِ ولكانَ عندَ مروانَ لزيدٍ أن لا يمضي عليه ما ليسَ عليه لو عزمَ على أن يمضيه لقانَ زيدٌ ليسَ هذا عليّ قال فلم حلفَ زيدٌ أن حقه الحق؟

قلنا، أو ما يحلفُ الرَّجُلُ من غيرِ أن يستحلفَ، فإذا شهرتَ يمينه كرهَ أن تصبرَ يمينه وتشهرَ قال: بلى، قلنا، ولو لم يكن على صاحبك حجةً إلا ما احتجَّ به من حديثِ زيدٍ كانت عليه حجةٌ فكيف وهي بالسَّنةِ، والخبرُ عن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي الله تعالى عنهم أثبت؟

قال: فكيف يحلفُ من بالأمصارِ على العظيمِ من الأمرِ.

اليمينُ بعدَ الصَّلَاةِ، وعلى الخالفِ في اللِّعَانِ بتكريرِ اليمينِ وقوله ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ وسنةَ رسولِ الله ﷺ في الدِّمِ بخمسينَ ميمناً لعظمِ وسنةَ رسولِ الله ﷺ باليمينِ على المنبرِ وفعلِ أصحابِهِ وأهلِ العلمِ ببلدنا.

٢١٣٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالكُ، عن هاشمِ بنِ عتبةَ بنِ أبي وقاصٍ، عن عبدِ الله بنِ نسطاسٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله أن النبي ﷺ قال: مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنَبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آيَمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. [أخرجه مالك (٧٢٧/٢)، أبو داود (٣٢٤٦)، ابن ماجه (٢٣٢٥)]

٢١٣٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا، عن الضُّحَّاكِ بنِ عُثْمَانَ الجُزْأَمِيِّ، عن ثوفلِ بنِ مساحقِ العَامِرِيِّ، عن المُهَاجِرِ بنِ أَبِي أُمَيَّةٍ قال: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَنْ ابْعَثْ إِلَى نَفِيسِ بْنِ مَكْشُوحٍ فِي وَثَاقٍ، فَأَخْلِفْهُ خَمْسِينَ يَمِيناً عِنْدَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَتَلَ ذَاوِي. [أخرجه البيهقي (١٧٦/١٠)]

٢١٣٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالكُ، عن داودَ بنِ الحُصَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غُطَّافَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ قَالَ اخْتَصَمَ زَيْدٌ بِنِ ثَابِتٍ وَابْنِ مُطِيعٍ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فِي دَارٍ فَقَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ عَلَى الْوَنْبَرِ، فَقَالَ زَيْدٌ أَخْلِفْ لهُ مَكَانِي، فَقَالَ مَرْوَانُ لَا وَاللَّهِ إِلَّا عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ فَجَعَلَ زَيْدٌ يَخْلِفُ أَنْ حَقَّهُ لِحَقٍّ وَيَأْبَى أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْوَنْبَرِ فَجَعَلَ مَرْوَانُ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ مَالِكُ كَرِهَ زَيْدٌ صَبَرَ الْيَمِينِ. [أخرجه مالك (٧٢٨/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغني أن عمرَ بنَ الخطابِ ﷺ حلفَ على المنبرِ في خصوصيةٍ كانتَ بينه وبينَ رجلٍ، وأن عثمانَ رَدَّتْ عليه اليمينُ على المنبرِ فاتقاهَا وافتدىَ منها، وقال أخافُ أن يوافقَ قدرَ بلاءٍ فيقالَ يمينه. [أخرجه البيهقي (١٧٧/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واليمينُ على المنبرِ مما لا اختلافَ فيه عندنا في قديمٍ ولا حديثٍ علمته.

٤١ - الخلاف في اليمين على المنبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعابَ علينا اليمينَ على المنبرِ بعضُ الناسِ، فقال وكيف تختلفُ الأيمانُ فيحلفُ من بالمدينةِ على المنبرِ، ومن بمكةَ بينَ البيتِ، والمقام؟ فكيف يصنعُ من ليسَ بمكةَ

قلنا: بعد العصر كما قال الله عز وجل ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾.

وكما أمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يخبس الجارية بعد العصر، ثم يقرأ عليها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، ففعل فاعتزفت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

٤٢ - باب ردّ اليمين

٢١٣٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رِجَالٌ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِحَوْصَصَةَ وَمُحَبِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ تَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا قَالَ فَتَخَلَّفَ يَهُودُ. [هـ]

٢١٣٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ

الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ الْأَنْصَارِيِّينَ، فَلَمَّا لَمْ يَخْلِفُوا رَدَّ الْأَيْمَانَ عَلَى يَهُودُ. [هـ]

٢١٣٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [هـ]

٢١٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كَيْسِ بْنِ سَعْدٍ أَجَزَى فَرَسًا قَوَاطِيصَ أَصْبَغَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ فَتَزَى فِيهَا فَمَاتَ، فَقَالَ عُمَرُ لِلَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا وَتَحَرَّجُوا مِنَ الْأَيْمَانِ، فَقَالَ لِلْآخَرِينَ اخْلِفُوا أَنْتُمْ فَأَبَوْا. [أخرجه مالك (٨٥١/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقد رأى رسول الله ﷺ اليمين على الأنصاريين يستحقون بها، فلما لم يخلفوا حولها على اليهود يرمون بها ورأى عمر على الليثيين يرمون بها، فلما أبوا حولها على الجهنين يستحقون بها فكل هذا تحويل يمين من موضع قد رثيت فيه إلى الموضع الذي يخالفه فبهذا، وما أدركنا عليه أهل العلم قبلنا قلنا في ردّ اليمين.

وقد قال الله عز وجل ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، وقال الله عز وجل ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَى أَنْهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، فهذا، وما أدركنا عليه أهل العلم ببلدنا يحكونه عن مفتيهم وحكامهم قديما وحديثا قلنا برّد اليمين، فإذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها أن يبدأ المدعون إذا كان ما تجب به القسامة، وهذا مكتوب في كتاب العقول؛ فإن حلفوا استحقوا، وإن أبوا الأيمان قيل يخلف لكم المدعى عليهم؛ فإن حلفوا برئوا، ولا يخلفون ويغرمون، والقسامة في العمد والخطأ سواء يبدأ فيها المدعون، وإن كانت الدعوى غير دم وكانت الدعوى مال أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين قيل للمدعي ليس النكول بإقرار فتأخذ منه حقا كما تأخذ بالإقرار ولا بينة فتأخذ بها حقا بغير يمين فاحلف وخذ حقا؛ فإن أبيت أن تحلف سألناك عن إياك؛ فإن ذكرت أنك تأتي بينة، أو تذكر معاملة بينك وبينه تركاك فمتى جئت بشيء تستحق به أعطيناك، وإن لم تأت به حلفت.

فإن قلت: لا أؤخر ذلك لشيء غير أني لا أحلف أبطلت يمينك؛ فإن طلبتها بعد لم نعطك بها شيئا، وإن حلف المدعى عليه فبرئ، أو لم يخلف فنكل المدعى فأبطلنا يمينه، ثم جاء بشاهدين أخذنا له بحقه، والبينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة، وقد قيل: إن بعض أصحابنا لا يأخذ له بالشهود إذا حلف المدعى عليه، ويقول قد مضى الحكم بإبطال الحق عنه، فلا أخذه بعد أن بطل، ولو أبى المدعى اليمين، فأبطلت أن أعطيه يمينه، ثم جاء بشاهدين فقال أحلف معه لم أر أن يخلف؛ لأنني قد حكمت أن لا يخلف في هذا الحق، ولو ادعى عليه حقا.

فقلت للمدعى عليه احلف، فأبى ورّد اليمين على المدعى. فقلت للمدعى احلف، فقال المدعى عليه، بل أنا أحلف لم أجعل ذلك له؛ لأنني قد أبطلت أن يخلف وحولت اليمين على المدعى؛ فإن حلف استحق، وإن لم يخلف أبطلت حقه بلا يمين من المدعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تداعى رجلان شيئا في أيديهما، وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلفت كل واحد منهما لصاحبه؛ فإن حلفا معا فالشيء بينهما نصفان كما كان في أيديهما؛ فإن حلف أحدهما وأبى الآخر أن يخلف قيل: للحالف إنما أحلفناك على النصف الذي في يدك، فلما حلفت جعلناه لك وقطنا دعوى المدعى عليك وأنت تدعي نصفاً في يدك، فأبى أن يخلف فاحلف أنه لك كما ادّعت؛ فإن حلف فهو له، وإن أبى فهو للذي في يديه، ولو كانت دار في يدي رجل فادّعى آخر أنها داره فملكها بوجه من وجوه الملك وسأل يمين الذي الدار في يديه،

قلنا، ولا يختلفان عندك؟

قال: لا.

قلنا ويدلّك خصومه حكماً يخرج من جملة قوله أن جملة قوله ليست على كل شيء؟

قال: نعم، وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله ﷺ وعن عمر في نقل الأيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي ﷺ من قوله الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَالَّذِي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنّة التي تخالفه، ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت علي أن قلت بسنّة رسول الله ﷺ في ردّ اليمين واستدللت بها على أن قول النبي ﷺ: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ خاص، فامضيت سنّته بردّ اليمين على ما جاءت فيه وسنّته في اليّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه، ولم يكن في قول رسول الله ﷺ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بيان أن النكول كالإقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدّقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهو يخالف اليّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليّنات وأكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب، وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الإقرار؛ فإن ادّعت حقاً على رجل كثيراً، وقلت فقاً عين غلامي، أو قطع يده، أو رجله، فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كلها؛ فإن ادّعت أنه قتله.

قلت: القياس إذا لم يحلف أن يقتل، ولكن استحسن، فأحبسه حتى يقر فيقتل، أو يحلف فيبرأ، وقال صاحبك، بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتما جميعاً في العمد وهو عندكما لا دية فيه، فقال أحكما هو حكم الخطأ، وقال الآخر أحبسه، وخالفتما أصل قولكما أن النكول يقوم مقام الإقرار فكيف زعمتم أنكم إن لاعتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة تلتعن حبستموها، ولم تحذوها، والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فين، والله تعالى أعلم، أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج إلا أن تشهد ونحن نقول تحذ إن لم تلتعن، وخالفتم أصل مذهبكم فيه، فقال: فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للمدعي على المدعى عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه؟

فقلت له حكم الله فيمن رمى امرأة بزنا أن يأتي بأربعة شهداء، أو يحذف جعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن

أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها، وما وهبت لي؛ فإن أبي ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف ما لهذا المدعي يسميه باسمه في هذه الدار حتى يملك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد يشترها، ثم تخرج من يديه، ويتصدق بها عليه فتخرج أيضاً من يديه وتوهب له، ولا يقبضها، فإذا أحلفناه كما وصفت، فقد احتطنا له وعليه في اليمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا في ردّ اليمين بعض الناس، وقال: من أين أخذتموها؟ فحكيت له ما كتبت من السنّة، والأثر عن عمر وغيره مما كتبت، وقلت له كيف لم تصر إلى القول بها مع ثبوت الحجج عليك فيها؟

قال: فإني إنما رددتها؛ لأن النبي ﷺ قال: الْيَمِينُ عَلَى مَنْ ادّعى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وقاله عمر.

فقلت له: وهذا على ما قال رسول الله ﷺ، وروي عن عمر وهو على خاص فيما يبيّنه في كتاب الدعوى واليّنات؛ فإن كانت يمينه أعطى بها المدعي، وإذا لم تكن أحلف المدعى عليه، وليس فيما قال رسول الله ﷺ في اليمين على المدعى عليه أنه إن لم يحلف أخذ منه الحق قال: فإني أقول هذا عام ولا أعطي مدعي إلا بيّنة ولا أبرئ مدعى عليه من يمين، فإذا لم يحلف لزمه ما ادّعى عليه، وإذا حلف برئ.

فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلاً في محلة فحضرتك أنا وأهل المحلة، فقالوا لك ايدعي هذا بيّنة؟ فقلت: لا بيّنة لي.

فقلت فاحلفوا واغرموا، فقالوا لك قال النبي ﷺ: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وهذا لا يدعي علينا. قال: كأنكم مدعى عليكم.

قلنا: وقالوا: فإذا حكمت بكأن، وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كلنا، أو على بعضنا؟ قال: بل على كلكم.

قلت: فقالوا، فأحلف كلنا وإلا، فأنت تظلمه إذا اقتصرت بالأيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادّعى درهماً على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذ أحلفتنا، فلم تبرئنا، واليمين عندك موضع براءة، وإذا أعطيت بلا بيّنة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي ﷺ وعن عمر رضي الله عنه هذا عن النبي ﷺ وعن عمر خاصة.

قلت: فإن كان عن عمر خاصة، فلا بطله بالخبر عن رسول الله ﷺ وعن عمر ومغضي الخبر عن النبي ﷺ وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر؟

قال: نعم.

يلتعن الزوج، ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا بأن تحلف؛ فإن حلفت برئت، وإن نكلت لزمها ما نكلت عنه، وليس بنكوها فقط لزمها، ولكن بنكوها مع يمينه، فلما اجتمع النكول ويمين الزوج لزمها الحد، ووجدنا السنة والخبر يرد اليمين، فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليمين ردناها على الذي يخالفه؛ فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه، وإن لم يحلف لم يأخذ حقه؛ لأن النكول ليس بإقرار، ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط إقراراً، ووجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكلت وحلفت الزوج لا إذا نكلت فقط اتباعاً وقياساً، بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا بينة تقوم، أو اعتراف، وإن لو عرضت عليها اليمين، فلم تلتعن لم تحد بترك اليمين، وإذا حلف الزوج قبلها، ثم لم تحلف فاجتمعت بين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الأجنبية ونكوها عما ألزمها التعان وهو يمينه حدث بالدلالة لقول الله عز وجل ﴿وَيَذَرُهَا الْغَدَابُ﴾.

٤٣ - في حكم الحاكم

٢١٤٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ النَّارِ. [مقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فبهذا نقول، وفي هذا البيان الذي لا إشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالخلال، والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى، والحكم على ظاهر الأمر وافق ذلك السرائر، أو خالفها، فلو أن رجلاً زوّج بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار فقصى بها القاضي لم يحل للمقضي له أن يأخذها إذا علمها باطلاً، ولا يحل حكم القاضي علم المقضي له، والمقضي عليه، ولا يجعل الحلال على واحدٍ منهما حراماً ولا الحرام لواحدٍ منهما حلالاً، فلو كان حكم أبداً يزيل علم المقضي له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرماً عليه، فأباح له القاضي، أو علمه حلالاً فحرمه عليه القاضي بالظاهر عنده حلالاً بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله ﷺ أولى الأحكام أن يكون هكذا، فقد أعلمهم رسول الله ﷺ أنه يحكم بينهم بالظاهر، وأن

لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه، وإن أتى الضرب على نفسه، ولو شهد شاهد زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبداً إذا علمت أن ما شهد به باطل، ولم يحل له أن ينكح اختها ولا أربعاً سواها، وكان له أن يصيبها حيث قدر عليها إلا أن نكح له أن يفعل خوفاً أن يعد زانياً فيحد، ولم يكن لها أن تمتنع منه، وكان لكل واحدٍ منهما إن مات صاحبه قبله أن يرثه، ولم يكن لورثه أن يدفعه عن حقه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون، وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه، والبيع بمجامعة ما وصفنا من الطلاق في الأصل، وقد تختلف هي وهي في التصريف فيحتمل أن يكون معناه لا يفرقان للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفرقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته.

ولو باع رجل من رجل جارية فجده البيع فحلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد اليمين إن كنت اشتريت منه، فأشهد أنك قد فسخت البيع، ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل للبائع فرجها بانفساخ البيع؛ فإن لم يفعل، ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع؛ لأنها في ملك المشتري، وهذا قياس الطلاق، ولو ذهب ذاهب إلى أن جده البيع وحلفه يحلها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري، وأن يقول هذا رد بيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً، ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً، وقال وجدت السنة إذا أفلس بتمنها كان البائع أحق بها من الغرماء، فلما كانت البيوع تملك بأخذ العوض، فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً، والله تعالى أعلم، وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي إن أحلف المدعى عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان بينك وبينه بيع، فقد فسخته، ويقول للبائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بماله الأول، وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحود للشراء فسخ البيع وقول من لم يره.

وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وغاوب، أو ماتوا فوجد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نكحتها فهي طالق إن كان لم يدخل بها، وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة، ولا يملك رجعتها.

بأنه مزاح لم يحل له أخذه.

وإن كذبه، وكان صادقاً بالإقرار الأول عنده وسعه وأخذ ما أقر له به، وإن شك أحببت له الوقوف فيه.

٤٤ - الخلاف في قضاء القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في قضاء القاضي، فقال قضاؤه يحل الأمور عما هي عليه، فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها شهدة بزور، ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان بزور أن فلاناً قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل، أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقول أن يقتله، ولو شهد له على امرأة أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها، ولو ولدت له جاريته فجرحها، فأحلفه القاضي، وقضى بابتها جارية له جاز له أن يصيبها، ولو شهد له على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ماله ويقتله، وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكثر، فقال فيه بما ذكرنا أنه يلزمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فجرحها وحلف، وقضى القاضي بأن تقر عنده لم يسعها أن يصيبها، وكان لها إذا أرادت إصابتها قتله، وهذا القول بعيد عن القول الأول. والقول الأول خلاف سنة رسول الله ﷺ، وما يعرفه أهل العلم من المسلمين.

قال: فخالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها، ففرق الحاكم بينهما، فقال: لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها، ولا يحل القضاء ما حرم الله.

قال: ثم عاده، فقال: ولا يحل للزوج أن يصيبها ف قيل: أتركه له ذلك لئلا يقام عليه الحد فنحن نكرهه أم لغير ذلك؟ قال لذلك ولغيره.

قلنا: أي غير؟

قال: قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها، وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو إصابتها ف قيل له: أو لبعض من يقول قوله رأيت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فرأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يجرم هذا عليه على الظاهر ويجرم عليه إن علم بمثل ما علم الزوج.

وكذلك لا يجرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها،

وإن ترك ذلك القاضي، ولم يقبل ذلك المدعى عليه النكاح، والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق، فلا تحل لغيره، ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أنا نكره له إصابتها خوفاً من أن يعد زانياً يقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركه إعطاءها الصداق والثقة؛ فإن سلم ذلك إليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوفاً الحبل، وأن تعد زانية كان لها إن شاء الله تعالى؛ لأن حالها في ذلك مخالفة هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيها لم يخف وهي تخاف الحمل أن تعد بإصابتها، أو بإصابتها غيره زانية تحم وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق، وقد شهد عليه بزور، والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للوالي أن يقول له افسخ البيع وللبائع اقبل الفسخ؛ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ؛ فإن لم يفعل، ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالمفلس فله إجارة الدار حتى يستوفي ثمنها، ثم عليه تسليمها إليه، أو إلى وارثه.

وكذلك يصنع بالبعير، وإن وجد ثمن الدار، أو البعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح، والبيع وغير ذلك.

ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، وكان الرجل يعلم أنها كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبها إذا قدر، وإن كانت تعلم أنها كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستتر بجهدا لئلا تعد زانية، وإن كانت تشك ولا تدري أصدقا أم كذبا لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيبها وأحببت لها الوقوف عن النكاح، وإن صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما، ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما؛ فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه، وإن كان ممن يشك ذلك عليه أحببت أن يقف حتى يسأل؛ فإن رآه أصاب أخذه، وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف؛ لأن تركه وهو له خير من أخذه، وليس له، والمقضي عليه بما للمقضي له إن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه، وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه، ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه، وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلاناً تورق وأوصى له بالقب ويحجد الوارث؛ فإن صدقتهما وسعه أخذهما، وإن كذبهما لم يسعه أخذهما، وإن شك أحببت له الوقوف، وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلاناً قذفه؛ فإن صدقتهما وسعه أن يجده، وإن كذبهما لم يسعه أن يجده، وإن شك أحببت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد له به هكذا، ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه، ثم قال مزحت؛ فإن صدقه

يَبْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ» فتلک مفسرةً وهذه جملة، وفي قوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ دلالة على أنهم إن تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم، ولو كان قوله ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ إلزاماً منه للحكم بينهم الزمهم الحكم متولين؛ لأنهم إنما تولوا بعد الإتيان، فأما ما لم يأتوا، فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون إذا لم يأتوا يتحاكمون لم يحكم بينهم إلا أنه يتفق من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم، وإن كان أهل الذمة دخلوا بقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ في معنى المسلمين انبغى للوالي أن يتفق منهم ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم، وإن تولى عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرد زوجين من المسلمين لو توليا عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله ﷺ أقام بالمدينة وبها يهود ومجبر وفدك، ووادي القرى وبالمين كانوا.

وكذلك في زمان أبي بكر وصداً من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام، والعراق، واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، ولم يسمع لرسول الله ﷺ فيهم بحكم إلا رحمه يهوديين مواعدين تراصيا بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي وهم بشر يتظالمون، ويتدارون ويختلفون ويحدثون، فلو لزم الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفق من المسلمين، ولو لزم الحكم إذا جاء الطالب لكان الطالب إذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكماء لجأ ولجأ المطلوب إذا رجا الفرج عند المسلمين ولجوا في بعض الحالات مجتمعين إن شاء الله تعالى، ولو حكم فيهم رسول الله ﷺ أو واحد من أئمة الهدى بعده لحفظ بعض ذلك إن لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة إن شاء الله تعالى.

وقلت له لو كان الأمر كما تقول؛ فكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى، ولم تكن دلالة من خير ولا في الآية جاز أن يكون قول الله عز وجل ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ ناسخاً لقوله ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾، وكانت عليها دلالة بما وصفنا في التنزيل قال فما حجتك في أن لا تحجز بينهم إلا شهادة المسلمين.

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ بالقيس، والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ والذي أنزل الله حكم الإسلام فحكم الإسلام لا يجوز إلا بشهادة العدول المسلمين، وقد قال الله ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

وقال تعالى ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فلم

وقد قالت له ليست علي عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحفظ عنه في هذا جواباً باكثر مما وصفت.

٤٥ - الحكم بين أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنهم لا ينظرون فيما بين أهل الكتاب، ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم، وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتداروا هم والمسلمون؛ فإن فعلوا، فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه إلا مسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه، فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه مجال.

وكذلك لو تداروا هم ومستامن لا يرضى حكمهم، أو أهل ملّة وملة أخرى لا ترضى حكمهم، وإن تداعوا إلى حكمان فجاء المتنازعون معاً متراضين فالحكم بالخيار إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم وأحب إلينا أن لا يحكم؛ فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن ينظر فيه إني إنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجزى بينكم إلا شهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الإسلام من الربا وثمن الخمر، والخنزير.

وإذا حكمت في الجنابات حكمت بها على عواقلكم، وإذا كانت جنابة تكون على العاقلة لم يحكم بها إلا برضا العاقلة؛ فإن رضوا بهذا حكم به إن شاء، وإن لم يرضوا لم يحكم؛ فإن رضي بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل ما الحجّة في أن لا يحكم بينهم الحكم حتى يجتمعوا على الرضا، ثم يكون بالخيار إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم؟

قلت له قول الله عز وجل لنبيه ﴿فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جاءوك وجاءوك كأنها على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار، فقال: ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ قال: فإننا نزع أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

قلت له: فافق الآية ﴿وَلَا تَبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فسمعت من أراضى علمه يقول: وإن احكم بينهم إن حكمت على معنى قوله ﴿فَأَحْكَمْ

الزنا قد يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا، فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المكحلة، فائتبه حتى تغيب الخشفة، فقد وجب الحد ما كان الحد رجماً، أو جلدًا، وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها، ولم يثبت أنه دخل فيه، فلا حد ويعزر؛ فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها، فقد وجب الحد كوجوبه في القبل؛ فإن شهدوا على امرأة، فأنكرت، وقالت أنا عذراء، أو رتقاء أريها النساء؛ فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء، أو رتقاء، فلا حد عليها؛ لأنها لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا، وإن قلنا شهادة النساء فيما يرين على ما يجوز عليه، فإننا لا نحدنهم بشهادة النساء، وقد يكون الزنا فيما دون هذا؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إذا أرخيت الستور، فقد وجب الصداق، فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا، وقال: ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالميسر، وإن لم يكن أرخى سترًا ويجب بإرخاء الستر، وإن لم يكن ميسرًا وذهب إلى أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها، فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالتبضع في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أغلق عليها بابًا وأرخى سترًا وأقام معها حتى تبلى ثيابها وتلبث سنة، ولم يقر بالإصابة، ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد، والحد ليس من الصداق بسبل الصداق يجب بالعقد، فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح، ثم مات، أو ماتت كان لها الصداق كاملاً، وإن لم يرها، وليس معنى الصداق من معنى الحدود بسبل.

قال: وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذميمة حد المسلم ودفعت الذميمة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا، فأما من قال نحكم عليهم رضوا، أو لم يرضوا فيحدها حدًا إن كانت بكرًا فمائة ونفي عام، وإن كانت ثيبًا فالرجم.

قال: وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة، فقال هي امرأتي، وقالت ذلك، أو قال هي جاريتي فالقول قولهما، ولا يكشفاً في ذلك، ولا يخلفاً فيه إلا أن يحضرها من يعلم غير ما قالا وثبت عليه الشهادة، أو يقرآن بعد خلاف ما ادعيا، فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة ببلاد غريبة وينتقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويموتون ويشتري الجارية بغير بينة وبينة فيغيبون فتكون الناس أمانة على هذا لا يحدون وهم يزعمون أنهم اتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين، ولا يجوز أن نقول محد كل من وجدناه يجمع إلا أن يقيم بينة على نكاح، أو شراء، وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتي وهذه جاريتي؛ فإن كنت أدرأ عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأينا يدعي أنها زوجته وتقر بذلك،

يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين الأحرار العدول إذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة، وكان فيما تداعوا الدماء، والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك إلا بمن شرط الله من البينة وشرط الله المسلمين، أو بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من المسلمين، ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحد من أصحابه، ولم يجمع المسلمون على إجازة شهادتهم بينهم، وقلت له: أرايت الكذاب من المسلمين أتجيز شهادته عليهم؟

قال: لا ولا أجيز عليهم من المسلمين إلا شهادة العدول التي تجوز على المسلمين.

فقلت له: فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم بذلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم، وقالوا ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبْتُ أَيَدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ قال فالكذاب من المسلمين على الأدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقد الكذب على الله بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خير من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه؟ والله أعلم.

٤٦ - الشهادات

أخبر الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى: قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾، وقال: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

٢١٤١ - أخبرنا مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة أن سعداً قال: يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلته حتى آتي بأربعة شهداء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة، والكتاب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل.

قال: والإجماع يدل على أنه لا تجوز إلا شهادة عدل حر بالغ عاقل لما يشهد عليه.

قال: وسواء أي زنا ما كان زنا حرين، أو عبيدين، أو مشركين؛ لأن كله زنا، ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا، أو على رجل، أو عليهما معاً لم ينبغ للحاكم أن يقبل الشهادة؛ لأن اسم

قلت: فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق، فأبي شيء استثنى له بالتوبة؟

قال: فإن قلنا لم يتب.

قلت: فنحن لا نخالفك في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فما توبته إذا كان حسن الحال.

قلت: إكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال: فهل في هذا خبر؟

قلت: ما نحتاج مع القرآن إلى خبر ولا مع القياس إذا كنت تقبل شهادة الزاني، والقاتل، والمحدود في الخمر إذا تاب وشهادة الزنديق إذا تاب، والمشارك إذا أسلم وقاطع الطريق، والمقطوع اليد والرجل إذا تاب لا تقبل شهادة شاهد بالزنا، فلم تتم به الشهادة فجعل قاذفاً قال: فهل عندك أثر؟

قلت: نعم.

٢١٤٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ زَعَمَ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ شَهَادَةَ الْقَاذِفِ لَا تَجُوزُ وَأَشْهَدُ لِأَخْبَرِي، ثُمَّ سَمَى الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ نُبْ تَقْبَلُ شَهَادَتَكَ، أَوْ إِنْ ثُبْتُ قَبِلْتُ شَهَادَتَكَ قَالَ سُفْيَانُ فَذَهَبَ عَلَى جَفْظِي الَّذِي سَمَّاهُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُ مَنْ حَضَرَنِي، فَقَالَ لِي عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ سَيِّدُ بَنِي الْمُسَيَّبِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغني عن ابن عباس أنه كان يميز شهادة القاذف إذا تاب. [أخرجه البيهقي (١٥٢/١٠-١٥٣)]
وسئل الشعبي عن القاذف، فقال: أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته؟

٢١٤٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ فِي الْقَاذِفِ إِذَا تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ، وَقَالَ: كُلُّنَا يَقُولُهُ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ. [أخرجه البيهقي (١٥٣/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقاذف قبل أن يحذ مثله حين يحذ لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت، بل هو قبل أن يحذ شر حالاً منه حين يحذ؛ لأن الحدود كفارات للذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه، فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله، وإنما رددتها بإعلانه ما لا يحل له، فلا أقبلها حتى يتقل عنها، وهذا القاذف، فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم، فلا يحذه الحاكم لحاباة، أو شبهة، فإذا كان عدلاً يسوم شهد، ثم أكذب نفسه قبلت شهادته مكانه؛ لأنه ليس في معاني القذفة.

ولا يعلمون أصل نكاح درات عن الصالح الفاضل يقول هذه جارية؛ لأنه قد يشترها بغير بينة، ويقول هذه امرأتي على أحد هذه الوجوه، ثم كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحذ إذا ادعى ما وصفت والناس لا يحذون إلا بإقرارهم، أو بينة تشهد عليهم بالفعل، وإن الفعل محرم، فأما بغير ذلك، فلا نحذ.

قال: وهكذا لو وجدت حاملاً فادعت تزويجاً، أو إكراهاً لم تحذ؛ فإن ذهب ذاهب في الحامل خاصة إلى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنا إذا قامت البينة، أو كان الحمل، أو الاعتراف، فإن منعب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه يرمم بالحبل إذا كان مع الحمل إقرار بالزنا، أو غير ادعاء نكاح، أو شبهة يدرأ بها الحد.

٤٧ - باب إجازة شهادة المحدود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتقبل شهادة المحدودين في القذف، وفي جميع المعاصي إذا تابوا، فأما من أتى محرماً حدث فيه، فلا تقبل شهادته إلا بمدة أشهر يختبر فيها بالانتقال: من الحال السئية إلى الحال الحسنة، والعفاف عن الذنب الذي أتى، وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات، فلا تقبل شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال إلى أحسن الحال، والكف عن القذف، وأما من حذ في أنه شهد على رجل بالزنا، فلم تتم الشهادة؛ فإن كان عدلاً يوم شهد فساعة يقول قد تبت وكذب نفسه تقبل شهادته مكانه؛ لأننا، وإن حددناه حذ القاذف، فلم يكن في معاني القذفة، ألا ترى أنهم إذا كانوا أربعة لم تحذهم، ولو كانوا أربعة شافعين حدناهم، والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل شهادته وسماه فاسقاً، ثم استثنى له إلا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وآخره في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه إلا أن يفرق بين ذلك خبر، وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته، وإن الشيا له إنما هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح.

وهم يخالفون شريحاً لرأي أنفسهم، وقد كلمني بعضهم؛ فكان من حجته أن قال: إن أبا بكره قال لرجل أراد أن يستشهد استشهد غيري، فإن المسلمين فسقوني.

فقلت له لو لم تكن عليك حجة إلا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف؟

قلت: أرايت أبا بكره هل تاب من تلك الشهادة التي حذ بها.

قال: فإن قلت: نعم؟

٤٨ - بابُ شهادة الأعمى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا رأى الرجلُ فائتت وهو بصيرٌ، ثم شهدَ وهو أعمى قبلت شهادته؛ لأنَّ الشَّهادةَ إنَّما وقعت وهو بصيرٌ إلا أنَّه يَبَيِّنُ وهو أعمى عن شيءٍ وهو بصيرٌ ولا علةٌ في ردِّ شهادته، فإذا شهدَ وهو أعمى على شيءٍ قال أثبتته كما أثبت كلَّ شيءٍ بالصَّوتِ، أو الحسِّ، فلا تجوزُ شهادته؛ لأنَّ الصَّوتَ يشبه الصَّوتَ، والحسَّ يشبه الحسَّ.

لولده ولا لبني بنيه ولا لبني بناته، وإن تسفلوا ولا لأبائهم، وإن بعدوا؛ لأنَّه من أبائهم، وإنَّما شهدَ لشيءٍ هو منه، وإن بنيه منه فكانه شهدَ لبعضهم، وهذا ممَّا لا أعرفُ فيه خلافاً ويجوزُ بعد شهادته لكلِّ من ليس منه من أخٍ وذو رحمٍ وزوجةٍ؛ لأنَّي لا أجدُ في الزَّوجةِ ولا في الأخِ علةً أرُدُّ بها شهادته خبراً ولا قياساً ولا معقولاً وإنِّي لو رددت شهادته لزوجته؛ لأنَّه قد يرثها وترثه في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل إذا لم يكن له ولدٌ؛ لأنَّه قد يرثه في حال رددت شهادته لعصبته، وإن كانَ بينه وبينهم مائة أبٍ ولست أجدُه يملكُ مالَ امرأته ولا تملكُ ماله، فيكونُ يجرُ إلى نفسه بشهادته، ولا يدفعُ عنها، وهكذا أجدُه في أخيه، ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابةِ رددتها لابنِ عمِّه؛ لأنَّه ابنُ جدِّه الأدنى ورددتها لابنَ جدِّه الذي يليه ورددتها لأبني الجدِّ الذي فوق ذلك حتَّى أردها على مائة أبٍ، أو أكثرٍ قال: ولو شهدَ اخوانٌ لأخٍ بحقٍّ، أو شهدَ عليه أحدٌ بحقٍّ فجرَّحاه قبلتُ شهادتهما، ولو رددتها في إحدى الحالين لرددتها في الأخرى.

قال: وكذلك لو شهدوا له وهو مملوكٌ أنه اعتق. وكذلك لو جرَّحوا شاهدين شهدا عليه بمحدٍّ قبلتُ شهادتهما؛ لأنَّ أصلَ الشَّهادةِ أن تكونَ مقبولةً، أو مردودةً، فإذا كانت مقبولةً للأخ قبلت في كلِّ شيءٍ.

فإن قال قائلٌ: فقد يجزُّون إلى أنفسهم الميراثَ إذا صارَ حراً قيلَ له: أفرايتَ إن كانَ له ولدٌ أحرارٌ، أو رأيتَ إن كانَ ابنُ عمٍّ بعيدُ النسبِ قد يرثونه إن ماتَ ولا ولدَ له أو رأيتَ إن كانَ رجلٌ من أهلِ العشيرةِ متراحيَ النسبِ أثردُ شهادتهم له في الحدِّ يدفعونه بجرِّح من شهدوا على جرِّحه ثمنَ شهدٍ عليه، أو بعقه.

فإن قال: نعم، قيلَ: أفرايتَ إن كانوا حلفاءَ فكانوا يغيرونَ بما أصابَ حليفهم، أو كانوا أصهاراً فكانوا يغيرونَ بما أصابَ صهرهم، وإن بعدَ صهره، وكانَ من عشيرةِ صهرهم الأدنى، أو رأيتَ إن كانوا أهلُ صناعةٍ واحدٍ يعابونَ معاً ويمدحونَ معاً من علمٍ، أو غيره؛ فإن ردَّ شهادتهم لم يخلُ النَّاسُ من أن يكونَ هذا فيهم، وإن أجازها في هذا، فقد أجازها وفيها العلةُ الَّتِي أبطلها بها.

قال: ولا تجوزُ شهادةُ أحدٍ غيرِ الأحرارِ المسلمينَ البالغينَ العدولِ.

٥٠ - شهادة الغلام والعبد والكافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ الغلامُ قبلَ أن يبلغَ، والعبدُ قبلَ أن يعتقَ، والكافرُ قبلَ أن يسلمَ لرجلٍ بشهادةٍ فليسَ للقاضي أن يبيحَها ولا عليه أن يسمعَها وسماعها منه

٤٩ - شهادة الوالد للولد والولد للوالد

قال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا تجوزُ شهادةُ الوالدِ

تكلّف، فإذا بلغ الصبي وعقّ العبدُ وأسلم الكافرُ وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم؛ لأنّا لم نردّها في العبد والصبي بعلّة سخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا بحال سيّئة في أنفسهما لو انتقلا عنها وهما مجالهما قبلناهما إنّما رددناهما؛ لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم، ألا ترى أنّ شهادتهما وسكاتهما في مالهما تلك سواء وأنّا لا نسأل عن عدلها، ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أنّ هذا لم يبلغ، وأنّ هذا مملوك، وفي الكافر، وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنّه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله، فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال، فأما الحرّ المسلم البالغ تردّ شهادته في الشيء، ثمّ تحسن حاله فيشهد بها، فلا نقبلها؛ لأنّا قد حكمنا بإبطالها؛ لأنّه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتّى اخترنا أنّه مجروح فيها بعمل شيء، أو كذب فاختبر فردنا شهادته، فلا نجيزها، وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً، أو غير عدول، ففيهم علة أنّهم ليسوا من الشرط، وهذا من الشرط إلا بأن يجتبر عمله، أو قوله، والله تعالى الموفق.

٥٢ - شهادة القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان القاضي عدلاً فأتى رجلٌ بين يديه بشيء كان الإقرارُ عنده أثبت من أن يشهد عنده كلٌّ من يشهد؛ لأنّه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور، والإقرار عنده ليس فيه شك.

وأما القضاة اليوم، فلا أحبُّ أن اتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوروا على الناس، والله تعالى الموفق.

٥٣ - رؤية الهلال

قال الشافعي: قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يلزم الإمام الناس أن يصوموا إلا بشهادة عدلين فأكثروا.

وكذلك لا يفطرون وأحبُّ إليّ لو صاموا بشهادة العدل؛ لأنّهم لا مؤنة عليهم في الصيام إن كان من رمضان أدوّه، وإن لم يكن رجوت أن يؤجروا به، ولا أحبُّ لهم هذا في الفطر؛ لأنّ الصومَ عملٌ برّ، والفطر تركٌ عمل.

٢١٤٥ - أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ شَاهِدًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَ أَحْسِبُهُ قَالَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ، وَقَالَ: أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ.

أحسبه شك الشافعي.

قال الربيع رجع الشافعي بعد، فقال: لا يصام إلا بشاهدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان عليّ رحمه الله تعالى: أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الإلزام، والله تعالى أعلم.

٥٤ - شهادة الصبيان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال؛ لأنهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء، وإنما

تكلّف، فإذا بلغ الصبي وعقّ العبدُ وأسلم الكافرُ وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم؛ لأنّا لم نردّها في العبد والصبي بعلّة سخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا بحال سيّئة في أنفسهما لو انتقلا عنها وهما مجالهما قبلناهما إنّما رددناهما؛ لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم، ألا ترى أنّ شهادتهما وسكاتهما في مالهما تلك سواء وأنّا لا نسأل عن عدلها، ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أنّ هذا لم يبلغ، وأنّ هذا مملوك، وفي الكافر، وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنّه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله، فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال، فأما الحرّ المسلم البالغ تردّ شهادته في الشيء، ثمّ تحسن حاله فيشهد بها، فلا نقبلها؛ لأنّا قد حكمنا بإبطالها؛ لأنّه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتّى اخترنا أنّه مجروح فيها بعمل شيء، أو كذب فاختبر فردنا شهادته، فلا نجيزها، وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً، أو غير عدول، ففيهم علة أنّهم ليسوا من الشرط، وهذا من الشرط إلا بأن يجتبر عمله، أو قوله، والله تعالى الموفق.

٥١ - شهادة النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل، فلا يجوز من شهادته شيء، وإن كثرن إلا ومعهن رجلٌ شاهد، ولا يجوز منهنّ أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا نجيز اثنتين ويحلف معهما؛ لأن شرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما لغيره قال الله عز وجل ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، فأما رجلٌ يحلف لنفسه فيأخذ، فلا يجوز، وهذا مكتوب في كتاب اليمين مع الشاهد، والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء، فإنّه يجوز فيه منفردات، ولا يجوز منهنّ أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن؛ لأنّه جعل اثنتين تقومان مع رجلٍ مقام رجلٍ وجعل الشهادة شاهدين، أو شاهداً وامرأتين؛ فإن انفردن بمقام شاهدين أربع، وهكذا كان عطاء يقول.

٢١٤٤ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال، وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من شاهدين، ولا يجوز في العتق، والولاء ويحلف المدعى عليه في

قائل في الجراح أن فيها قسامة مثل النفس، فإذا أبى من يقول هذا أن يقبل شاهدا وامرأتين، ثم يقتص كأن ينبغي أن يكون لأن يقبل مينا وشاهداً أشد إباء.

٥٧ - شهادة الوارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه، أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين يشهدان له أن أباه، أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بانهما له ويقيم الآخر شاهداً أنها له لا اختلاف بينهما، فمن رأى أن يسوى بين شاهدين وبين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين، ومن لم ير ذلك؛ لأن الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنياً عن أن يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث إذا كان وحده، ولو كان معه وارث آخر تجوز شهادته، أو أجني كان الثلث بينهما نصفين في القولين معاً قال: ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن وصيته للمشهود له وصيره إلى هذا الآخر حلف مع شاهده، وكان الثلث له، وهذا يخالف المسألة الأولى؛ لأنهما في المسألة الأولى مختلفان، وهذا يثبت ما ثبتا ويثبت أن أباه رجع فيه قال: ولو مات رجل وترك بنين عدداً فاقسموا، أو لم يقسموا، ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه، أوصى له بالثلث، فإن كان عدلاً حلف مع شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعاً، وإن كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه، ولم يأخذ من الآخرين شيئاً وأحلفوا له، وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة، أو عشرة من الورثة لا رجل معهن أخذ ثلث ما في أيديهن، ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر، ولم يحلف للمشهود له مع شهادتهن قال: ولو كان الميت ترك ألفاً نقداً وألفاً ديناً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه، أوصى له بالثلث؛ فإن كان عدلاً أعطاه ثلث الألف التي عليه؛ لأنها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذ إذا حلف، وإن كان مفلساً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الوارث بدين على أبيه، ثم أقر عليه بدين بعده فسواء الإقرار الأول، والإقرار الآخر؛ لأن الوارث لا يعدو أن يكون إقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغداً لآخر لزمه ذلك كله، ويتحصان في ماله، أو يكون إقراره ساقطاً؛ لأنه لم يقر على نفسه، فلا يلزمه واحد منهما، وهذا مما لا يقوله أحد علمته، بل هما لازمان معاً، ولو كان معه وارث، وكان عدلاً حلفا مع شاهدهما، ولو لم يكن عدلاً كانت المسألة الأولى ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال: وإذا مات رجل وترك وارثاً، أو ورثة، فأقر أحد

أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى، ومن قبلنا شهادته قبلناها حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده، وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه إذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا، فمن أجاز لنا أن نقبل شهادة من لا يدري ما لله - تبارك وتعالى اسمه - عليه في الشهادة، وليس عليه فرض؛ فإن قال قائل: فإن ابن الزبير قبلها قيل: فابن عباس ردّها، والقرآن يدل على أنهم ليسوا ممن يرضى.

٢١٤٦ - أخبرنا سفيان عن عمار، وعن ابن أبي مليكة

عن ابن عباس.

٥٥ - الشهادة على الشهادة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: تجوز الشهادة على الشهادة، ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز إلا رجلان، ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل، وإن كان ذلك في مال؛ لأنهن لا يشهدن على أصل المال إنما يشهدن على تثبيت شهادة رجل، أو امرأة، وإذا كان أصل مذهبنا أننا لا نجيز شهادة النساء إلا في مال، أو فيما لا يراه الرجال لم يجز لنا أن نجيز شهادتين على شهادة رجل ولا امرأة.

٥٦ - الشهادة على الجراح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ، أو عمداً مما لا قصاص فيه حاله حلف مع شاهده مينا واحدة، وكان له الأرض، وإن كان عمداً فيه قصاص بحال لم يحلف، ولم يقبل فيه إلا شاهدان، ولو أجزأ اليمين مع الشاهد في القصاص أجزأها في القتل وأجزأها في الحدود، ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في غير قتله حر، أو نصراني قتله حر مسلماً، أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عمداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل، ولا يجزئ إذا انفردن، ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن؛ فإن ذهب ذهب إلى أن يقول: إن القسامة تجب بشاهدين في النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول، أو الفتور من البيعة، ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقضي فيه بالقسامة ويجعلها خمسين مينا، ولا يفرق بينه وبين القسامة في النفس بحال، أو يزعم أن القسامة لا تكون إلا في النفس، فاصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان، أو شاهد وامرأتان في المال وأصل حكم رسول الله ﷺ عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال، والقصاص ليس بمال قال: فلا ينبغي إلا أن لا يجاز على القصاص إلا شاهدان إلا أن يقول

ونقضنا القسم بينكم، ولم نبع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية، ألا ترى أنه لو ترك داراً وأرضاً ورقيقاً وثياباً ودرهم وترك ديناً أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة، ولم نجسه على غائب يباع، ولم نبع له مال الميت كله وبنا له من مال الميت بقدر دينه، أو وصيته.

٥٨ - الشهادة على الشاهد وكتاب القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز الشهادة على الشاهدة وكتاب القاضي في كل حق للأدبيين من مال، أو حدة، أو قصاص، وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان: أحدهما: أنها تجوز، والآخر لا تجوز من قبل دره الحدود بالشبهات، فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا وأربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زناً واحداً، وفي وقت واحد وثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغييب الفرج في الفرج وثبت الشهود على الشاهدين مثل ذلك، ثم يقام عليه الحد.

قال: وهكذا كل شهادة زناً لا يقبلها الحاكم فيحد بها حتى يشهدوا بها على زناً واحداً؛ فإن شهدوا، فأبهموا، ولم يصفوا أنها رؤية واحدة، ثم مات أحدهم، أو ماتوا، أو غاب أحدهم، أو غابوا لم يحدده، ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد.

قال: وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد.

قال: وإذا سمع الرجلان الرجل يقول: أشهد أن لفلان على فلان ألف درهم، ولم يقل لهما أشهدا فليس عليهما أن يقوموا بهذه الشهادة؛ فإن قاما بها فليس للقاضي أن يحكم بها؛ لأنه لم يسترعهما الشهادة، فيكون إنما شهد بحق ثابت عنده، وقد يجوز أن يقول أشهد أن لفلان ألف درهم وعده إياها، أو من وجه لا يجب؛ لأنه غير مأخوذ بها، فإذا كان مؤديها إلى القاضي، أو يسترعي من يؤديها إلى القاضي لم يكن ليغفل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه، وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه؛ فإن قال بإقرار منه، أو يبيع حضرته، أو سلف أجازة.

فإن قال: هذا، ولم يسأله القاضي كان موضع سغياً ورأيت جائزاً من قبل أنه إنما شهد بها على الصحة.

قال: وإن أشهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤديها، وليس للقاضي أن يقبلها حتى يكون معه غيره.

قال: وإذا سمع الرجل الرجل يقر لرجل بمال وصف ذلك من غصب، أو بيع، أو لم يصف، ولم يشهد المقر فلازم له أن

الورثة في عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه، ثم عاد بعد، فقال: بل هو لهذا الآخر فهو للأول، وليس للآخر فيه شيء ولا غرم على الوارث قال: وكذلك لو وصل الكلام، فقال هو لهذا، بل هو لهذا كان للأول منهما، وذلك أنه حيثن كالمقر في مال غيره، فلا يصدق على إبطال إقرار قد قطعه لآخر بأن يخرج به إلى آخر، وليس في معنى الشاهد الذي شهد بما لا يملك لرجل، ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لآخر قال: وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد أحدهما لرجل بدين؛ فإن كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال بما في يدي الوارثين جميعاً إذا حلف المشهود له، وإن كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه لو جازت شهادته؛ لأن موجوداً في شهادته أنه إنما له في يدي المقر حق، وفي يدي الجاحد حق، فأعطيه من المقر، ولم اعطه من الجاحد شيئاً، وليس هذا كما هلك من مال الميت ذاك كما لم يترك، ألا ترى أنه لو ترك ألفين فهلكت إحداهما وثبت عليه دين ألف أخذت الألف.

وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذ ثلث الألف، وكانت الهالكة كما لم يترك، ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم، ولو أفلسوا، فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يفسد رجوع به على من أفلس، وهذا الشاهد لا يرجع أبداً على أخيه بشيء إنما هو أقر به قال: ولو ترك الميت رجلاً وارثاً واحداً، فأقر لرجل أن له هذا العبد بعينه، ثم أقر به بعد لهذا فهو للأول، ولا يضمن للآخر شيئاً وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول، أو لم يدفعه لا فرق بينهما، ولو زعمت أنه إذا دفعه إلى الأول، ثم أقر به للآخر ضمن للآخر قيمة العبد؛ لأنه قد استهلكه بدفعه إلى الأول.

قلت: كذلك لو لم يدفعه من قبل أني إذا أجزت إقراره الأول، ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر بإقرار كنت أقررت في مال غيره، فلا أكون ضامناً لذلك وسواء كان الوارث إذا كان منفرداً بالميراث ممن تجوز شهادته، أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شيء قد أقر به لرجل وأخرج من ملكه إليه قال: وهكذا لو أقر أن أباه، أو صلي لرجل بثلاث ماله، ثم قال: بل، أو صلي به لهذا لم أقبل قوله من قبل أني قد ألزمت أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه إليه، فإذا أراد إخراجه إلى غيره جعلته خصماً للذي استحقه أولاً بإقراره، فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصم له، قال: ولو اقتصم الورثة، ثم لحق الميت دين، أو وصية بشهادة وارث، أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة إن تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك، وإن أبيتم بعنا لهذا في أحضر ما ترك الميت

يؤدّيها، وعلى القاضي أن يقبله، وذلك أن إقراره على نفسه
أصدق الأمور عليه.

قال: وإذا سمع الرجلُ الرجلَ يقولُ أشهدُ أن فلاناً على
فلان حقاً لم يلزم فلاناً؛ لأنّه لم يقرّ به وإقرار غيره عليه لا يلزمه،
ولا يلزمه شيءٌ من ذلك إلا أن يكون شاهداً عليه والشهادة عليه
أن يقوم بها عند الحاكم، أو يسترعيها شاهداً، فأما أن ينطقَ بها
وهي عنده كالزواج فيسمع منه، ولا يسترعيها فهذا بين أن ما أقرّ
به على غيره، ولا يلزم غيره إقراره، ولم يكن شاهداً به فيلزم غيره
شهادته.

قال: وإذا شهدَ الشاهدان على رجل أنه قد سرقَ مالاَ
لرجل فوصفاً للمال، ولم يوصفاً من حيث سرقة، أو وصفاً من حيث
سرقة، ولم يوصفاً للمال، فلا قطع عليه؛ لأنّه قد يكون سارقاً لا قطع
عليه، وذلك أن يختلس، أو يسرق من غير حرز، أو يسرق أقلّ
من ربع دينار؛ فإن مات الشاهدان، أو غابا لم يقطع، وإذا ماتا
خلّي بعد أن يحلف، فإذا غابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى
قاضي البلد الذي هما فيه فيقظهما، ثم يقبل ذلك من قبل كتاب
القاضي في السرقة، ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم
يكتب، وإن كانا وصفاً السرقة، ولم يوصفاً الحرز أغرمها السارق،
ولم يقطع.

قال: وإذا شهدَ شهودُ الزنا على الزنا لم يقيم الحدّ حتى
يصفوا الزنا كما وصفت؛ فإن فعلوا أقیم الحدّ، وإن لم يفعلوا حتى
غابوا، أو ماتوا، أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه؛ فإن مات
أحدهم خلّي سبيله، ولا يقيم الحدّ عليه أبداً حتى يجتمع أربعة
يصفون زناً واحداً فيجب بمثله الحدّ، أو يحلفه ويخلّيه، ويكون فيما
يسأل الإمامُ الشهود عليه أنزى بامرأته؛ لأنهم قد يعدّون الزنا وقع
على بهيمة، ولعلهم أن يعدّوا الاستمنا زناً، فلا تحده أبداً حتى
يثبتوا الشهادة ويثبتوها له فيما يجب في مثله الزنا.

قال: وإذا شهدَ ثلاثة على رجل بالزنا، فاثبتوه، فقال الرابع
رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها؟ فمذهب
أكثر المفتين أن يحذ الثلاثة، ولا يحذ الرابع، ولو كان الرابع قال
أشهد أنه زان، ثم قال: هذا القول انبغى أن يحذ في قولهم؛ لأنّه
قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحدّ، ولم يحذوا، وهكذا لو شهد
أربعة، فقالوا رأيت على هذه المرأة، فلم يثبتوا لم يحذوا، ولم يحذوا،
ولو قالوا زنى بهذه المرأة، ثم لم يثبتوا حدّوا بالذف؛ لأنهم قذف
لم يخرجوا بالشهادة.

قال: وإذا شهدَ الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام
أن يلغته الحجة، وذلك أنه لو جحد قطع، ولكن لو ادّعت عليه
السرقة، ولم تقم عليه بينة؛ فكان من أهل الجهالة بالحدّ إما بأن
يكون مسلماً محضرة سرقته جاء من بلاد حرب، وإما أن يكون

جافياً ببادية أهل جفاء لم أر بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعله لم
يسرق، فأما أن يقول له اجد فلا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ الشاهدان على
سرقة، فاختلغا في الشهادة، فقال أحدهما سرق من هذه الدار
كيشاً لفلان، وقال الآخر، بل سرقه من هذه الدار، أو شهدا
بالرؤية معاً، وقالاً معاً سرقه من هذا البيت، وقال أحدهما بكرة،
وقال الآخر عشية، أو قال أحدهما سرق الكيش وهو أبيض،
وقال الآخر سرقه وهو أسود، أو قال أحدهما كان الذي سرق
أقرن، وقال الآخر أجم غير أقرن، أو قال أحدهما كان كيشاً،
وقال الآخر كان نعة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على
شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد
من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت واحلف مع
شاهدك؛ فإن قال أحدهما سرق كيشاً، ووصفه بكرة، وقال الآخر
سرق كيشاً، ووصفه عشية، فلم يدع المسروق إلا كيشاً حلف
على أي الكيشين شاء وأخذ، أو ثمة إن فات، وإن ادعى كيشين
حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كيشين إذا لم يكونا وصفاً
أن السرقة واحدة واختلغا في صفتها فهذه سرقتان يحلف مع كل
واحد منهما ويأخذ.

قال: وكذلك لو شهدَ عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم
وشاهد آخر أنه شرب خمر أمس لم يحذ من قبل أن أمس غير
اليوم.

وكذلك لو شهدَ عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا
وشهد آخران أنه زنى بها في بيت غيره، فلا حدّ على المشهود
عليه، ومن حدّ الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم، وإذا شهدَ شاهد
على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس،
فلا يحذ من قبل أنه ليس ثمّ انسان يشهدان على قذف واحد،
وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق، فقال أحدهما قال لامرأته أمس
أنت طالق، وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق، فلا طلاق من
قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول
الذي يقع به الآن الحدّ، أو الطلاق، أو العتق كشهادتهما على
الفعل، وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرّ بشيء مضى منه.

قال: ويحلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة
استحلفته، ولم يكن عليه شيء.

قال: وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق إن
دخلت الدار فدخلها، وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت
طالق إن ركب الدابة فركبتها لم تطلق امرأته؛ لأن كل واحد
منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر.

قال: وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد

إلا أن يكون قليلاً يحض الطاعة، والمروءة حتى لا يخلطهما بشيء من معصية ولا ترك مروءة، ولا يحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يخلطه بشيء من الطاعة والمروءة.

فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة، والمروءة قبلت شهادته، وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته، وكل من كان مقيماً على معصية فيها حد وأخذ، فلا تحيز شهادته، وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستتر به لم تحز شهادته.

وكذلك كل من جرب بشهادة زور، وإن كان غير كذاب في الشهادات، ومن كان إنما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب، وكل من تأول، فأتى شيئاً مستحلاً كان فيه حد، أو لم يكن لم ترد شهادته بذلك إلا ترى أن ممن حل عنه الدين ونصب علماً في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بأن ينكح الرجل المرأة أياماً بدارهم مسمأة، وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم، وأن منهم من يستحل الدينار بعشرة دنائير يبدأ بيده، وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم، وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك الدماء ولا تعلم شيئاً أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه وغيره بحرمه.

ومنهم من أحل إتيان النساء في أدبارهن وغيره بحرمه، ومنهم من أحل بيعاً محرمة عند غيره، فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت، وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم، وقد ترك عليهم ما تأولوا، فأخطئوا فيه، ولم يجرحوا بعظيم الخطيئة إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة، فإذا كانوا هكذا فالأعجب بالشرطي، وإن كرهناها له وبالحمام، وإن كرهناها له أخف حالاً من هؤلاء بما لا يحصى، ولا يقدّر، فأمّا إن قام رجل بالحمام، أو بالشرطي ردنا بذلك شهادته.

وكذلك لو قام بغيره فقامر على أن يعادي إنساناً، أو يساقه، أو يباذله، وذلك أنا لا نعلم أحداً من الناس استحل القمار ولا تأول، ولكنه لو جعل فيها سبقاً متاولاً كالسبق في الرمي، وفي الخيل قيل له: قد أخطأت خطأ فاحشاً ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه بعدما بين له، وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد، وإن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود الشهادة؛ لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم، فأمّا من عصر عبداً فباعه عسيراً فهو في الحال التي باع فيها حلالاً كالعنب يشتريه كما يأكل العنب وأحب إليّ أنه أن يحسن التوقي، فلا يبيعه ممن يراه يتخذ خيراً؛ فإن فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باع حلالاً وثبة صاحبه في إحداث المحرم فيه لا

إثبات أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخران أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا؛ فكانت إحدى الشهادات يجب فيها القطع، والأخرى لا يجب بها القطع، فلا قطع عليه من قبل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرك به الحد ونأخذ بالأقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة، وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف، والآخر بالفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجه والفان من وجه، وهذا لا يكون له إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه، وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلف مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين.

قال: ومن شهد على رجل بغير الزنا، فلم تتم الشهادة، فلا حد على الشاهد، ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عيبتهم، أو جهلهم بما يشهدون عليه، ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه، وعلى الساعة التي يشهدون فيها، وعلى الفعل، والقول كيف كان، وعلى من حضر ذلك معهم، وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم.

قال: وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل، أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له، أو الجنف له؛ فإن صححوا الشهادة قبلها، وإن اختلفوا فيها اختلافاً يفسد الشهادة الغاها.

قال: وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حد ما كان، ثم غابوا، أو ماتوا قبل أن يعدلوا، ثم عدلوا أقيم عليه الحد، وهكذا لو كانوا عدولاً، ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم، وهكذا لو خرسوا، أو عموا.

قال: وإذا كان الشهود عدولاً، أو عدلوا عند الحاكم أطرد المشهود عليه جرحتهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك؛ لأننا نرد شهادة أفضل الناس بالعداوة، والجرح إلى نفسه والدفع عنها، ولا تقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارح المجرور، فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف، والأهواء ويكفر بعضهم بعضاً ويضلل بعضهم بعضاً ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الجارح فقيهاً، أو غير فقيه؛ لما وصفت من التأويل.

قال: وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان، أو حق ما كان، فقال المشهود عليه هم عبيد، أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بجرمة منه بهم، أو يثبت تقوم عنده أنهم أحرار بالغرم مسلمون عدول، فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه، ثم أطرده جرحتهم؛ فإن جاء بها قبلها منه، وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس من الناس أحد نعلمه

أخطأنا.

قال: وإذا شهد الشهود لرجل بحق في قصاص، أو قذف، أو مال، أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد إكذابهم مرة أن يأخذ بشيء من ذلك الذي شهدوا له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يطل الحكم به إذا أكذب الشهود، وإنما له شهدوا وهو على نفسه أصدق، ولو لم يكذب الشهود، ولكنهم رجعوا، وقد شهدوا له بقذف، أو غيره لم يقض له شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الرجوع عن الشهادات ضربان، فإذا شهد الشاهدان، أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه، أو ينال مثل قطع، أو جلد، أو قصاص في قتل، أو جرح وفعل ذلك به، ثم رجعوا، فقالوا عمدنا أن ينال ذلك منه بشهادتنا فهي كالجنابة عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص، أو يأخذ العقل، وما لم يكن فيه من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد، ولو قالوا عمدنا الباطل، ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل، وكان هذا عمدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه، وما لا يقتص منه، ولو قالوا أخطأنا، أو شككنا لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص، وكان عليهم فيه الأرض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهدوا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرق بينهما الحكم، ثم رجعوا أغرمهم الحكم صداق مثلها إن كان دخل بها، وإن لم يكن دخل بها غرمهم نصف صداق مثلها، لأنهم حرّموها عليه، ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا التفت إلى ما أعطاهما قل، أو كثر إنما التفت إلى ما ألتفوا عليه فأجعل له قيمته.

قال: وإذا كانوا إنما شهدوا على الرجل بمال يملك، فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عمد شهادة الزور، ولم أعاقبهم على الخطأ، ولم أغرمهم من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قائمة أخرجت فرددتها إليه لم يجز أن أغرمهم شيئاً قائماً بعينه قد أخرجته من ملك مالكة.

وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فترد الدار إلى الذي أخرجها من يديه أولاً، وإنما منعنا من هذا أننا إن جعلناه عدلاً بالأول فامضينا به الحكم، ولم يرجع قبل مضيه أننا إن نقضناه جعلنا للآخر في غير موضع عدالة فنجز شهادة على الرجوع، ولم يكن ألتف شيئاً لا يوجد إنما أخرج من يدي رجل شيئاً، فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر، فلم يرجع كان كمتدئ شهادة لا تجوز شهادته وهو لم يأخذ شيئاً لنفسه فانتزعه من يديه، ولم يفت شيئاً لا يتنفع به من أفاته، وإنما شهد بشيء انتفع به غيره، فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره.

تحرّم الحلال ولا ترد شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد رباً، ويتخذ خلاً، فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالاً محل فيها بيعه، وكان قد يتخذ حلالاً وحراماً فليس الحرام بأولى به من الحلال، بل الحلال أولى به من الحرام ويكل مسلم.

قال: وإذا شهد الشهود بشيء، فلم يحكم به الحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه، ولا يحكم عليه حتى يكونوا عدولاً يوم يحكم عليه، ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول، ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم؛ لأنه إنما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم.

قال: وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل في جرحهم بالمصر الذي هو به، وما يقاربه؛ فإن جاء بها وإلا أنفذ عليه الحكم، ثم إن جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم، وإن جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلاً يوسع عليه فيه حتى يجرحهم، أو يعوزه ذلك فيحكم عليه.

قال: وإذا شهد الرجل بشهادة، ثم رجع إلى الحاكم فشكل فيها، أو قال: قد بان لي أنني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها، ولا يناله بعقوبة؛ لأن الخطأ موضوع عن بني آدم فيما هو أعظم من هذا، وقال له: لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها.

فإن قال: قد غلطت على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر طرحتها عن الأول، ولم أجزها على الآخر؛ لأنه قد أطلعني على أنه قد شهد فغلط، ولكن لو لم يرجع حتى يمضي الحكم بها، ثم يرجع بعد مضي الحكم لم أرد الحكم، وقد مضى وأغرمها إن كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حالاً؛ لأنها قد أخطأ عليه، وإن قال عمدنا أن نشهد عليه ليقطع، وقد علمنا أنه سيقطع إذا شهدنا عليه جعلنا للمقتوع الخيار إن شاء أن يقطع يديهما قصاصاً، وإن شاء أن يأخذ منهما دية يده.

٢١٤٧ - أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشافعي عن

علي رضي الله تعالى عنه.

قال: وإذا كان الرجوع شاهداً واحداً بعد مضي الحكم فالقول فيه كالقول في الأول يضمن نصف دية يده، وإن عمد قطعت يده هو، فأما إذا أقر بأحد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص، فإني أعاقبهما دون الحد ولا تجوز شهادتهما على شيء بعد حتى يتخبرا ويجعل هذا حادثاً منهما يحتاج إلى اختبارهما بعده إذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا عليه، فأما لو شهدا، ثم قال لا تنفذ شهادتنا، فإننا قد شككنا فيها لم ينفذها، وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها؛ لأن قولهما قد شككنا ليس هو قولهما

قال: وإذا شهد الرجل، أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده، أو أن هذا العبد حرّ الأصل فرددت شهادتهما، ثم ملكاه، أو أحدهما عتق عليهما، أو على المالك له منهما؛ لأنه أقرّ بأنه حرّ لا يحل لأحد ملكه، ولا أقبل منه أن يقول شهدت أولاً بباطل.

قال: وهكذا لو قال لعبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية وهو يخرج من الثلث، ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً؛ لأنه قد أقرّ له بالحرية.

قال: وإذا شهد الرجلان على رجل بشهادة فأجازها القاضي، ثم علم بعد أنهما عبدان، أو مشركان، أو أحدهما فعليه ردّ الحكم، ثم يقضي يمين وشاهدان كان أحدهما عدلاً، وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانهما، أو في أديانها لا أحد بينهما وبين العبد فرقاً في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال، فإذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق، أو عبودية، أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقصى بها كان القضاء نفسه خطأ بيناً عند كل أحد ينبغي أن يردّه القاضي على نفسه ويردّه على غيره، بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ من القاضي بشهادة العبد، وذلك أن الله عز وجل قال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وليس الفاسق واحداً من هذين، فمن قضى بشهادته، فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه ردّ قضائه وردّ شهادة العبد إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم، ولو كانا شهدا على رجل بقصاص، أو قطع فأنفذه القاضي، ثم بان له لم يكن عليهما شيء؛ لأنهما صادقان في الظاهر، وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من القاضي تحمله عاقلة، فيكون للمقضي عليه بالقصاص، أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ؛ فإن أقرّ أنه جاء ذلك عمداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود.

قال: وإذا مات الرجل وترك ابناً وارثاً لا وارث له غيره فاقترأ أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه، أو أكثر دفعنا إليه.

٥٩ - باب الحدود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحد حدان حد لله تبارك وتعالى لما أراد من تكليف من غشيه عنه، وما أراد من تطهيره به، أو غير ذلك مما هو أعلم به، وليس للآدميين في هذا حق وحد،

أوجب الله تعالى على من أئاه من الآدميين فذلك إليهم ولهما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل، فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقولوه عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إلى قوله ﴿رَحِيمٌ﴾ فآخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد إلا أن يتوبوا من قبل أن يقدر عليهم، ثم ذكر حد الزنا والسرقه، ولم يذكره فيما استثنى فاحتمل ذلك أن لا يكون الاستثناء إلا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي ﷺ: في حد الزنا في ماعز ألا تركتموه أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق إذا اعترف بالسرقه والشارب إذا اعترف بالشرب، ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه، ومن قال: هذا قال: هذا في كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحقوق الآدميين واحتج بالمرئذ يرتد عن الإسلام، ثم يرجع إلى الإسلام فيسقط عنه القتل فينقطع القطع عن السارق ويلزمه المال؛ لأنه قد اعترف بشيئين أحدهما لله عز وجل، والآخر للآدميين فأخذناه بما للآدميين وأسقطنا عنه ما لله عز وجل، ومن ذهب إلى أن الاستثناء في المحارب ليس إلا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه، وإن تقدم، فاما حدود الآدميين من القذف وغيره فتقام أبداً لا تسقط.

قال الربيع قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي اظن أنه يذهب إليه.

قال الربيع، والحجة عندي في أن الاستثناء لا يكون إلا في المحارب خاصة حديث ماعز حين أتى النبي ﷺ فاقر الزنا، فأمر النبي ﷺ برجه ولا نكح أن ماعز لم يأت النبي ﷺ فيخبره إلا تابا إلى الله عز وجل قبل أن يأتيه، فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على السرقه وشهدا أن هذا سرق لهذا كذا، وكذا قطع السارق إذا ادعى المسروق المتاع؛ لأنه قد قام عليه شاهدان بأنه سرق متاع غيره، ولو لم يزيده على أن قال هذا سرق من بيت هذا كان مثل هذا سواء إذا ادعى أنه له قطعت السارق؛ لأنني أجعل له ما في يديه، وما في بيته مما في يديه.

قال: ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه غلبه عليه هذا، أو باعه إياه، أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطعه؛ لأنني أجعله خصماً له، ألا ترى أنه لو نكل عن اليمين أحلفت المشهود عليه بالسرقه ودفعته إليه، ولو أقام عليه بيته دفعته إليه، ولو أقام عليه بيته في المسألة الأولى، فاقام المسروق بيته أنه متاعه جعلت المتاع للذي المتاع في يديه وأبطلت الحد عن السارق؛ لأنه قد جاء

عدل، وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه، ثم مات، أو عزل انبغى للمكتوب إليه أن يقبله.

قال: وكذلك لو مات القاضي المكتوب إليه انبغى للقاضي الوالي بعده أن يقبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما نذهب إليه أنا لا نغيّر شهادة خصم على خصمه؛ لأن الخصومة موضع عداوة سيما إذا كان الخصم يطلبه بشت.

قال: ولو أن رجلاً قذف رجلاً، أو جماعة فشهدوا عليه بزنا، أو بحد غيره لم أجز شهادة المذنوب؛ لأنه خصم له في طلب البغض، وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه، ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف، ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها؛ لأنها كانت قبل أن يكونوا له خصماء، ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة؛ لأنها كانت بعد أن كانوا له خصماء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قذف رجل رجلاً، وكان المذنب عبداً، فأقام شاهدين أن سيده اعتقه قبل قذف هذا بساعة، أو أكثر حد قاذفه.

وكذلك لو جنى عليه، أو جنى هو كانت جنايته، والجناية عليه جناية حر.

قال: وكذلك لو أصاب هو حداً كان حده حد حر وطلاق طلاق حر؛ لأنني إنما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إليه يوم يقع به الحكم، ولو جحد سيده العتق سنة، أعتقه يوم أعتقه السيد وحكمت له بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخدمه.

وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة والطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم.

وهكذا نقول في القرعة، وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق.

وهكذا نقول فيمن عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق؛ لأنه يومئذ وقع العتق ولا التفت إلى وقوع الحكم، فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه إنما ينظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم، ومرة إلى يوم يقع الحكم، فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة، أو كان العتق لم يكن عليه حجة، ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة.

قال: وإذا أقام شاهداً على رجل أنه غصبه جارية وشاهداً أنه أقر أنه غصبه إياها فهذه شهادة مختلفة ويحلف مع أحد شاهديه ويأخذها.

قال: وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر

ببينته أنه له، فلا أقطعه فيما قد أقام البينة أنه له، وإن لم أقض به له وأنا أدرأ الحد بأقل من هذا، ولو أقر المسروق منه بعدما قامت البينة على السارق أنه تقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن يتقب بيته ويأخذها، وأنه متاع له لم أقطعه.

وكذلك لو شهد له شهود فأكذب الشهود إذا سقط أن أضمنه المتاع بإقرار رب المتاع له لم أقطعه في شيء أنا أقضي به له ولا أخرجه من يديه والشهادة على اللواط وإتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم؛ لأن كلاً جامع.

قال الشافعي: (رحمه الله تعالى: ومن شهد على رجل بحد، أو قصاص، أو غيره، فلم تجز شهادته بمعنى من المعاني إماماً بأن لم يكن معه غيره، وإماماً بأن لم يكن عدلاً، فلا حد عليه ولا عقوبة إلا شهود الزنا الذين يقذفون بالزنا، فإذا لم يتموا فالأثر عن عمر وقول أكثر المفتين أن يحدوا، والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاقفة التي يعزّز فيها من ادعى الشهادة، أو يحد أن يكون الشاهد إنما يتكلم بها عند الإمام الذي يقيم الحدود، أو عند شهود يشهدهم على شهادته، أو عند مفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لا على معنى الشتم، ولكن على معنى الإشهاد عليها، فأما إذا قالها على معنى الشتم، ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحد إن كان حداً، أو التعزير إن كان تعزيراً.

قال: ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعدما يقرؤه القاضي عليهما ويعرفانه وكتابه إليه كالصكوك للناس على الناس لا أقبلها مختومة، وإن شهد الشهود أن ما فيها حق.

وكذلك إن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه إلينا، وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقر به، ثم لا أبالي كان عليه خاتم، أو لم يكن فأقبله.

قال: وقد حضرت قاضياً أناه كتاب من قاضي وشهود عدد، فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه إلينا، وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتح فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب معه يخالف فوقفت القاضي عنه وكتب إليه بنسختهما فكتب إليه بغيره أن أحدهما صحيح، وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه ليأه، وذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابي، أو أعوانه، فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقبل إلا كتاب قاض

أنه غصبه إياها.

قال: وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلاً جارية، وقد وطنها، وولدت له أولاداً فله الجارية، وما نقص ثمنها ومهرها وأولاده رقيق؛ فإن أقر أنه غصبها، ووطنها حد، ولا يلحق به الولد، وإن زعم أنها له، وإن الشهود شهدوا عليه بباطل، فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون، وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها مسلمة في الحد عليه؛ لأنهم لم يشهدوا عليه بزناً إنما شهدوا عليه بغصب، وإذا شهد الشهود على رجل أنه غصب جارية لا يعرفون قيمتها، وقد هلكت الجارية لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يثبتوا على قيمتها ويقال لهم اشهدوا إن أثبت على أن قيمتها دينار، أو أكثر، فلا تائموا إذا شهدتم بما أحطتم به علماً، ووقفتم عما لا تحيطون به علماً؛ فإن ماتوا، ولم يثبتوا قيل للغاصب قل ما شئت في قيمتها عما يجهل أن يكون ثمن شر ما يكون من الجوارى وأقله ثمناً واحلف عليه، وليس عليك أكثر منه.

فإن قال: لا.

قيل للمغضوب ادع واحلف؛ فإن فعل فهو له، وإن لم يفعل، فلا شيء له.

قال: ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية، ولم يقولوا هي له قضينا عليه برداً إليه.

وكذلك كل ما أخذ من يديه قضى عليه برده عليه؛ لأنه أولى بما في يديه من غيره.

قال: ولو شهد شاهدان على رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حياً وميتاً فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للمغضوب له ما كان عبداً، أو ثوباً، أو دنائير، أو دراهم.

قال: وإذا أقام رجل شاهدتين على دابة أنها له زادوا، ولا يعلمونه باع ولا وهب أولاً قضيت له بها؛ لأنهم لم يشهدوا أنها له إلا وهو لم يبع، ولم يهب، ولم تخرج من ملكه، ولكنه إن دفعه المشهود عليه عنها أحلفت له أنها لفي ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجه.

قال: وإذا أقام رجل شاهدتين أن هذا الميت مولى له اعتقه ولا وارث له غيره قضى له بميراثه، وليس على أحد قضى له بينة تقوم له أن يؤخذ منه كفيلاً إنما الكفيل في شيء ذهب إليه بعض الحكام يسأله المقتضى له فيتطوع به احتياطاً لشيء إن كان، وإن لم يأت بكفيل قضى له به.

قال: ولو أقام رجل بعد هذا بينة على أنه مولاها اعتقه هو، وكانت البينة شاهدتين وأكثر فسواء إذا كانا شاهدين تجوز شهادتهما هما، ومن هو أكثر منهما وأعدل؛ لأنني أحكم بشهادة

هذين كما أحكم بشهادة الجماعة التي هي أعدل وأكثر، وهذا مكتوب في غير هذا الموضع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أن رجلاً اعتق عبداً له في مرضه الذي مات فيه عتق بتات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان الشاهدان وارثين، أو غير وارثين إذا كانا عدلين.

قال: ولو جاء أجنبيان فشهدا لآخر أنه اعتقه عتق بتات سئلا عن الوقت الذي اعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي اعتق العبد فيه، فأى العتقين كان أولاً قدم وأبطل الآخر، وإن كانا سواء، أو كانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولاً أقرع بينهما، وإن كان أحدهما عتق بتات، والآخر عتق وصية كان البتات أولى؛ فإن كانا جميعاً عتق وصية، أو عتق تدبير فكله سواء يقرع بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه اعتقه وهو الثلث في الوصية وشهد شاهدان وارثان لعبد غيره أنه اعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان، والوارثان؛ لأن الوارثين إذا شهدا على ما يستوظف الثلث فليس ها هنا في الثلث موضع في أن يوقرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهم نصفه.

قال الربيع: قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدین إذا استويا في الذعوى والشهادة، ولم يدبر أيهما عتق أولاً فاستوظف به الثلث أنه يقرع بينهما، فأيهما خرج سهمه اعتقناه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث، وإنما أرد شهادتهما فيما جراً إلى أنفسهما التوفير، فأما إذا لم يجرأ إلى أنفسهما فلا.

قال: ولو شهد أجنبيان لرجل أنه، أوصى له بالثلث، أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بها لغيره وهو غير وارث، أو اعتق هذا العبد أجزت شهادتهما؛ لأنهما خرجان الثلث من أيديهما، فإذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه ما يملكان ملك الأموال لم أرد شهادتهما، فأما الولاء، فلا يملك ملك الأموال، وقد لا يصير في أيديهما من الولاء شيء، ولو كنا نبتلها بأنهما قد يرثان المولى يوماً إن مات ولا وارث له غيرهما أبطلناها لذوي أرحامهما وعصبتهما، ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة الأجنبيين؛ فإن شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان بينهما سواء.

أوصى له بالثلث وشهد أجنبيان لآخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير بين والشاهد أنه لا يأخذ إلا بيمين، وكنا حكمين مختلفين، والقياس يحتمل أن يعطي صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى سبباً من صاحب الشاهد، واليمين، وذلك أنه يعطي بلا يمين، وقد يحتمل أن يقال: إذا أعطيت بشاهد ويمين كما تعطي بشاهدين فاجعل الشاهد، واليمين يقرم مقام الشاهدين فيما يعطي بشاهد ويمين، فأما أربعة شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أنا نعطي بها عطاء واحداً بلا يمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتاً أوصى له بالثلث وشهد والريان لآخر أنه رجع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث للآخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجران إلى أنفسهما، ولا يدفعا به عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارئان أنه انتزعه منه وأوصى به للآخر وشهد أجنبيان أنه انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لآخر غيرهما جعلت الأول المنتزعه منه لا شيء له بشهادة الوارثين أنه رجع في الوصية للأول، ثم انتزعه أيضاً من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لآخر، ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعطاه آخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لرجل أن ميتاً أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لآخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما، ولا يلدي من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان قال: وإذا شهد شاهدان أن فلاناً قال: إن قتلته فغلامي فلاناً حرّ وشهد رجلان على قتله وآخر أن عليّ أنه قد مات موتاً بغير قتل، ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل، وهذا قياس يقول به أكثر المفتين، ومن قال: لا أجعل الذين أثبتوا له القتل أولى من الذين طروحا القتل عن القاتل ولا أخذ القاتل بقتله؛ لأنّ ها هنا من يبرئه من قتله وأجعل البيتين تهازراً لا يعتق العبد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل إن مت في سفري هذا، أو في مرضي هذا، أو سني هذه، أو بلي كذا، وكذا فحضرني الموت في وقت من الأوقات، أو في بلي من البلدان فغلامي فلاناً حرّ، فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق، فلا يعتق هذا العبد؛ لأنه أعتقه على شرط، فلم يكن الشرط، فلا يعتق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارئان لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنبيان بأن الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارئان أنه أوصى بذلك العبد بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة، والوصية لمن شهد له.

وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيره قيمته مثل قيمته جازت شهادتهما، ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجران إلى أنفسهما فضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به، فلا أرد من شهادتهما إلا ما ردّ عليهما الفضل، ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تستغرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فليسا يردان على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئاً؛ لأن ذلك الشيء لغيرهما من الوصي لهم به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنبيان لعبد أن مولاه أعتقه من الثلث في وصيته وشهد وارئان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له واعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول؛ لأنهما يجران إلى أنفسهما فضل قيمة ما بينهما واعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا الآخر؛ لأنهما يشهدان له أنه حرّ من الثلث، ولو لم يزيدا على أن يقولوا نشهد على أنه أعتق هذا أجزت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوظف الثلث، وإذا شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتاً أوصى له بثلث ماله وشهد وارئان أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بنات في مرضه عتق البنات يبدأ على الوصية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز شهادة الوارثين، وليس في هذا شيء تردّ به شهادة واحد منهم إذا كانوا عدولاً، ولو كان العتق عتق وصية، فمن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد، ثم إن فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث، وإن لم يفضل منه شيء، فلا شيء له، ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصى له الثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولاً سواء ما لم يجرؤا إلى أنفسهم بشهادتهم، أو يدفعا عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لآخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويقسمان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد وارئ لواحد أنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال: إن مت في رمضان، ففلاً حراً، وإن مت في شوال، ففلاً غيره حرّ فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال فيبغي في قياس من زعم أنه ثبتت الشهادة للأول وتبطل للأخر؛ لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً، وفي قول من قال اجعلها تهاتراً فنبطل الشهادتين معاً، ولا يثبت الحق لواحد منهما معاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى عبدان، فقال أحدهما قال مالكي إن مت من مرضي هذا فانت حرّ، وقال الآخر قال: إن برئت من مرضي هذا فانت حرّ فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء إن كانوا عدولاً؛ فإن شهدوا لواحد بدعواه عتق ورق الآخر قال: وإن شهد الورثة لواحد وشهد الأجنبيون لواحد فالقياس على ما وصفت أولاً إلا أن الذي شهد له الوارث، يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم على كل حال؛ لأنه يقر أن لا رق له عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لعبداً أن سيده قال: إن مت من مرضي هذا فانت حرّ، فقال العبد مات من مرضه ذلك، وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع يمينه إلا أن يأتي العبد بيمينه أنه مات من ذلك المرض.

٦٠ - الأيمان والنذور، والكفارات في الأيمان

أخبرنا الربيع: قال سئل الشافعي فقيل إننا نقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن كذا، وكذا فتكون خيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً فعله، وفي أن تكفر وتدعه، وإن كان مما لا يجوز فعله، فإنه يؤمر بالكفارة وينهي عن البر، وإن فعل ما يجوز له من ذلك برّ، ولم تكن عليه كفارة والثاني قولك والله لا أفعل كذا، وكذا فتكون خيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك فعله وخيراً في الإقامة على ترك ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن يمينه ونقول أن قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله، أو قال وعزّه الله، أو وقدره الله أو وكبرياء الله أن عليه في ذلك كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه إن قال أشهد، ولم يقل بالله أو أقسم، ولم يقل بالله، أو أعزم، ولم يقل بالله، أو قال الله إنه إن لم يكن أراد به يميناً في ذلك كله أنه لا حنث عليه، وإن أراد به يميناً فمثّل قوله: والله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف بالله، أو باسم

من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة، ومن حلف بشيء غير الله جلّ وعزّ مثل أن يقول الرجل، والكعبة وأبي، وكذا، وكذا ما كان فحنث، فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لعمرى لا كفارة عليه، وكلّ يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، ومن كان خالفاً فليخلف بالله أو ليسكت.

٢١٤٨ - أخبرنا ابن عيينة قال: حدثنا الزهري قال:

حدثنا سالم، عن أبيه قال: سمع النبي ﷺ عمر يحلف بأبيه، فقال: ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم قال عمر ﷺ: والله ما حلفت بها بعد ذلك ذاكراً ولا أنثراً. أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، مسلم (١٦٤٦)، الرمزي (١٥٣٣)، السامي (٤/٧).

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل من حلف بغير الله كرهت له وخشيت أن تكون يمينه معصية، وأكره الأيمان بالله على كل حال إلا فيما كان لله طاعة مثل البيعة على الجهاد، وما أشبه ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف على يمين فرأى خيراً منها فوسع له واختار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن يمينه لقول النبي ﷺ: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف عامداً للكذب، فقال والله لقد كان كذا، وكذا، ولم يكن، أو والله ما كان كذا، وقد كان كفر، وقد أثم وأساء حيث عمد الحلف بالله باطلاً.

فإن قال: وما الحجة في أن يكفر، وقد عمد الباطل؟ قيل: أقر بها قول النبي ﷺ: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلاً، فأمره الله عز وجل أن ينفعه وقول الله عز وجل ﴿وَإِنْهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾، ثم جعل فيه الكفارة، ومن حلف وهو يرى أنه صادق، ثم وجدته كاذباً فعليه الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقول الرجل أقسم فليس يمين؛ فإن قال أقسمت بالله؛ فإن كان يعني حلفت قديماً يميناً بالله فليست بيمين حادثة، وإنما هو خير عن يمين ماضية، وإن أراد بها يميناً فهي يمين، وإن قال أقسم بالله؛ فإن أراد بها إيقاع يمين فهي يمين، وإن أراد بها موعداً أنه سيقسم بالله فليست بيمين، وإنما ذلك كقوله ساحلف، أو سوف أحلف، وإن قال لعمر الله؛ فإن أراد اليمين فهي يمين، وإن لم يرد اليمين فليست

بيمين ما كانت بطلاق، أو عتاق، أو غيره، أو أوجب على نفسه شيئاً، ثم قال: إن شاء الله موصولاً بكلامه، فقد استثنى، ولم يقع عليه شيء من اليمين، وإن حنث، والوصل أن يكون كلامه نسقاً، وإن كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام للذكر، أو العي، أو النفس أو انقطاع الصوت، ثم وصل الاستثناء فهو موصول، وإنما القطع أن يحلف، ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر، أو نهى، أو غيره، أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً، فإذا قطع، ثم استثنى لم يكن له الاستثناء؛ فإن حلف، فقال والله لأفعلن كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان؛ فإن مات، أو خرس، أو غاب لم يفعل، وإن قال: لا أفعل كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان؛ فإن مات فلان، أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلاناً شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن حلف، فقال والله لأفعلن كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحنث إن شاء فلان، وإن مات فلان، أو خرس أو غاب عنا معنى فلان حتى يمضي وقت يمينه حنث؛ لأنه إنما يخرج من الحنث مشيئة فلان، ولو كانت المسألة مجاهلاً، فقال والله لا أفعل كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان، وإن غاب عنا معنى فلان، فلم نعرف شاء، أو لم يشأ لم يفعل؛ فإن فعله لم احتثه من قبل أنه يمكن أن يكون فلاناً شاء.

٦٢- لغو اليمين

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإنما تقول إن اليمين التي لا كفارة فيها، وإن حنث فيها صاحبها إنها يمين واحدة إلا أن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها إثم؛ لأنه لم يعقد فيها على إثم ولا كذب وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان، ولم يكن، فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله تعالى فيه المونة عن العباد، وقال: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، والوجه الثاني أنه إن حلف عامداً للكذب استخفافاً باليمين بالله كاذباً فهذا الوجه الثاني الذي ليس فيه كفارة؛ لأن الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وإنه يقال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير.

٢١٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ

وَأَبْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: ذَهَبَتْ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ إِلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مُتَكِنَةٌ فِي بَيْتٍ فَسَأَلْنَاهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ هُوَ: لَا وَاللَّهِ

بِئْسَ مَا كَانَتْ تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْيَمِينِ؛ لِأَن قَوْلَهُ لِعَمْرٍو إِنَّمَا هُوَ لَحَقِي؛ فَإِنْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ وَعَظَمَهُ اللَّهُ وَجَلَّالَ اللَّهُ، وَقَدَرَهُ اللَّهُ يَرِيدُ بِهِذَا كُلَّهُ الْيَمِينِ، أَوْ لَا نَبْهَ لَهُ فَهِيَ يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهَا الْيَمِينُ فَلَيْسَتْ بِيَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَحَقَّ اللَّهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَقَدَرَهُ اللَّهُ مَاضِيَةً عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ يَمِيناً بَأَن لَا يَنْوِي شَيْئاً، أَوْ بَأَن يَنْوِي يَمِيناً، وَإِذَا قَالَ بِاللَّهِ، أَوْ تَالَهُ فِي يَمِينٍ فَهُوَ كَمَا وَصَفْتَ إِنْ نَوَى يَمِيناً، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةً، وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا، وَكَذَا لَمْ يَكُنْ يَمِيناً إِلَّا بَأَن يَنْوِي يَمِيناً؛ لِأَن هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ لَا يَمِينٌ إِلَّا بَأَن يَنْوِيهِ، وَإِذَا قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ؛ فَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ فَهِيَ يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يَمِيناً فَلَيْسَتْ بِيَمِينٍ؛ لِأَن قَوْلَهُ أَشْهَدُ بِاللَّهِ يَحْتَمِلُ أَشْهَدُ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَإِذَا قَالَ أَشْهَدُ لَمْ يَكُنْ يَمِيناً، وَإِنْ نَوَى يَمِيناً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بيمين؛ لأن قوله أعزم بالله إنما هي أعزم بقدرة الله، أو أعزم بعمد الله على كذا، وكذا واستخلافه لصاحبه لا يمينه هو مثل قولك للرجل أسألك بالله، أو أقسم عليك بالله، أو أعزم عليك بالله؛ فإن أراد المستحلف بهذا يميناً فهو يمين، وإن لم يرد به يميناً فلا شيء عليه؛ فإن أراد بقوله أعزم بالله، أو أقسم بالله أو أسألك بالله يميناً فهي يمين.

وكذلك إن تكلم بها، وإن لم ينو، فلا شيء عليه، وإذا قال علي عهد الله وميثاقه وكفالتك، ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوي بها يميناً.

وكذلك ليست بيمين لو تكلم بها لا ينوي يميناً فليس بيمين بشيء من قبل أن الله عليه عهد أن يؤدي فرائضه.

وكذلك لله عليه ميثاق بذلك وأمانة بذلك.

وكذلك الذمة، والكفالة.

٦١- الاستثناء في اليمين

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإنما تقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا، وكذا إن شاء الله إنه إن كان أراد بذلك الشيء، فلا يمين عليه ولا كفارة إن فعل، وإن لم يرد بذلك الشيء، وإنما قال ذلك لقول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا هِيَ إِلَّا إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ أو قال ذلك سهواً، أو استهتاراً، فإنه لا ثنيا وعليه الكفارة إن حنث وهو قول مالك رحمه الله تعالى وإنه إن حلف، فلما فرغ من يمينه نسق الثنيا بها، أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء يمينه، ولم يصل الاستثناء باليمين، فإنه إن كان نسقاً بها تبعاً فذلك له استثناء، وإن كان بين ذلك صمات، فلا استثناء له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من قال والله، أو حلف

وَيَلَى وَاللَّهِ. [أخرجه البخاري (٤٦١٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها، والله تعالى أعلم، قول الرجل لا والله وبلى والله ذلك إذا كان على اللجاج، والغضب، والعجلة لا يعتقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يثبتها على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء ففعله، أو ليفعله، فلا يفعله، أو لقد كان، وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عهد المائمه، فقال تعالى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وقال: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ إلى ﴿بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾ ومثل قوله في الظهار ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾، ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي ﷺ أنه قال: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ.

٦٣ - الكفارة قبل الحنث وبعده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن حلف على شيء فأراد أن يحنث، فأحب إلى لو لم يكفر حتى يحنث، وإن كفر قبل الحنث بإطعام رجوت أن يميز عنه، وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يميز عنه، وذلك أنا نزع أن لله تبارك وتعالى حقاً على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل حله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عام قيل أن يدخل وإن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق التي في الأموال قياساً على هذا، فأما الأعمال التي على الأبدان، فلا تجزي إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزي إلا بعد الوقت والصوم لا يميز إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت الحج الذي لا يميز العبد ولا الصغير من حجة الإسلام؛ لأنهما حجاً قبل أن يجب عليهما.

٦٤ - من حلف بطلاق امرأته إن تزوج عليها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة ملك الرجعة، ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً إن لم أتزوج عليك فسمي وقتاً؛ فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته، ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثاً، ولو أنه طلقها واحدة، أو اثنتين، ثم جاء ذلك الوقت وهي في عدتها وقعت عليها التطليقة الثالثة، وإن لم يوقت، وكانت المسألة مجاهلاً، فقال أنت طالق ثلاثاً إن لم أتزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت، أو تموت قبل أن يتزوج عليها، وما تزوج عليها من

امراً تشبهها، أو لا تشبهها خرج بها من الحنث دخل بها، أو لم يدخل، ولا يخرجها من الحنث إلا تزويج صحيح يثبت، فأما تزويج فاسد فليس بنكاح يخرجها من الحنث، وإن ماتت لم يرثها، وإن مات هو ورثته، ولم ترثه في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير.

قال الربيع: صار الشافعي إلى قول ابن الزبير، وذلك أنهم اجمعوا أن الله عز وجل إنما ورث الزوجات من الأزواج، وأنه إن آلى من المبتوتة، فلا يكون عليه إسلأ، وإن ظاهر، فلا ظهار عليه، وإن قذفها لم يكن له أن يلاعن، ولم يبرأ من الحد، وإن ماتت لم يرثها، فلما زعموا أنها خارجة في هذه الأشياء من معاني الأزواج، وإنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق.

٦٥ - الإطعام في الكفارات في البلدان كلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويميز في كفارة اليمين مد بمد النبي ﷺ من حنطة، ولا يميز أن يكون دقيقاً ولا سويقاً، وإن كان أهل بلد يقتاتون الذرة، أو الأرز، أو التمر أو الزبيب أجزاً من كل جنس واحد من هذا مد بمد النبي ﷺ.

وإنما قلنا يميز هذا أن النبي ﷺ أتى بقرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكيناً والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعاً، وذلك ستون مداً لكل مسكين مد.

فإن قال قائل: فقد قال سعيد بن المسيب أتى النبي ﷺ بقرق فيه خمسة عشر صاعاً، أو عشرون صاعاً قيل فأكثر ما قال ابن المسيب مد وربع، أو ثلث، وإنما هذا شك أدخله ابن المسيب، والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعاً، والكفارات بالمدينة وبنجد ومصر، والقيروان، والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط، ولا يميز في ذلك إلا مكيلة الطعام، وما أرى أن يميز دراهم، وإن كان أكثر من قيمة الطعام، وما يقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويميز أهل البادية مد أقط، وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أدوا مداً مما يقتات أقرب البلدان إليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطي الكفارات والزكاة كل من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الوالد، والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بها من غيرهم، وإن كان ينفق عليهم متطوعاً أعطاهم.

وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً عليه أن يعيد، وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم، ثم علم غناه كان عليه أن يعيد، وهكذا لو أطعم من تلزمه نفقته، ثم علم أعاد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطي من كفارة اليمين والصدقة والزكاة، ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط.

٦٧- ما يجزي من الكسوة في الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل، أو إزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل، والمرأة؛ لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة، ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المساكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفي في الشتاء، أو في الصيف، أو في السفر من الكسوة، ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا، وإذا أطلقه الله فهو مطلق، ولا بأس أن يكسو رجلاً ونساء.

وكذلك يكسو الصبيان، وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رايت عليه أن يعيد الكسوة.

٦٨- العتق في الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أعتق في كفارة اليمين، أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزه إلا رقية مؤمنة ويعتق فيها الأسود، والأحر والسوداء، والحمر وأقل ما يقع به اسم الإيمان على العجمي أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته، ثم يكون به مؤمناً ويجزي فيه الصغير إذا كان أبواً، أو أحدهما مؤمناً؛ لأن حكمهم حكم الإيمان ويجزي في الكفارات ولد الزنا.

وكذلك كل ذي نقص بعيب لا يضر بالعمل ضرراً يئناً مثل العرج الخفيف، والعور وشلل الخنصر، والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً يئناً ويجزي فيه العرج الخفيف، ولا يجزي المقعد ولا الأعمى ولا أشل الرجل يابسها ولا اليدين يابسهما ويجزي الأصم، والخصي المجبوب وغير المجبوب ويجزي المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل، وما أشبهه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الجارية حاملاً من زوجها، ثم اشتراها زوجها، فأعتقها في كفارة أجزأت عنه، وإنما لا تجزي في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه إياها، ووضعها لستة أشهر فصاعداً؛ لأنها تكون بذلك أم ولد، فأما ما كان قبل ذلك، فلا تكون به أم ولد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس له إذا كفر بإطعام أن يطعم أقل من عشرة، وإن أطعم تسعة وكسا واحداً كان عليه أن يطعم عاشراً، أو يكسو تسعة؛ لأنه إنما جعل له أن يطعم عشرة، أو يكسوهم وهو لا يجزئه أن يكسو تسعة ويطعم واحداً؛ لأنه حيث لا أطعم عشرة ولا كساهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة إيمان مختلفة فحنث فيها فاعتق وأطعم وكسا ينوي الكفارة، ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الإطعام ولا عن أيها الكسوة أجزأه بنية الكفارة وأيها شاء أن يكون عتقاً، أو إطعاماً، أو كسوة كان، وما لم يشأ فالبنية الأولى تجزيه؛ فإن أعتق وكسا وأطعم، ولم يستكمل الإطعام أكمله ونواه عن أي الكفارات شاء، ولو كانت المسألة مجالها فكسا وأعتق وأطعم، ولم ينو الكفارة، ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئه حتى يقدم البنية قبل الكفارة، أو تكون معها، وأما ما كان عمله قبل البنية فهو تطوع لا يجزيه من الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور، أو استأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة؛ لأن دفعه إياها إلى المساكين بأمره قبض وكيله لهبه وهب له.

وكذلك إن قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه كقبضه ما وهب له، ولولا له للمعتق عنه؛ لأنه قد ملكه قبل العتق، وكان العتق مثل القبض كما لو اشتراه، فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض، ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل بإطعام، أو كسوة، أو عتق، ولم يقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجز عنه، وكان العتق عن نفسه؛ لأنه هو المعتق لما يملك ما لم يهب لغيره فيقبله.

وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولا شيء من أموالهما، ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم عنه، وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان؛ لأن الأبدان تعبدت بعمل، فلا يجزي عنها أن يعمل غيرها ليس الحج، والعمره بالخير الذي جاء عن النبي ﷺ، وبأن فيهما نفقة، وأن الله فرضهما على من وجد إليهما السبيل والسبيل بالمال.

٦٦- من لا يطعم من الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجزئ أن يطعم في كفارات الإيمان إلا حراً مسلماً محتاجاً؛ فإن أطعم منها ذمياً محتاجاً، أو حراً مسلماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك،

ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا أرى الصوم يجزي عنه وامرته احتياطاً أن يصوم، فإذا أيسر كفّر، وإنما انظر في هذا إلى الوقت الذي يحنث فيه، ولو أنه حنث معسراً، ثم لم يصم حتى أيسر أحببت له أن يكفر، ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر، وإن صام، ولم يكفر أجراً عنه؛ لأن حكمه حين حنث الصيام.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه إنما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر، فإذا كان معسراً كان له أن يصوم، وإن كان موسراً كان عليه أن يعتق.

قال: ولا يصام في كفارة اليمين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان، ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً مثل يوم الفطر، والأضحى وأيام التشريق وصيام ما سواها من الأيام.

٧٢- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويفسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك، فمن أكل فيها، أو شرب ناسياً، فلا قضاء عليه، ومن أكل، أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً، أو واجبا، فإذا كان الصوم متابعاً فافطر فيه الصائم من عذر وغير عذر والصائمة استأنفا الصيام إلا الحائض، فإنها لا تستأنف.

٧٣- الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة، ومن

تصدق بكفارة، ثم اشتراها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن لزمه حق للمساكين في زكاة مال، أو لزمه حج أو لزمته كفارة يمين فذلك كله من رأس المال يحاض به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكفي في مثله، فإن أوصى بعتق في كفارة، ولم يكن في رأس المال إلا الطعام؛ فإن حمل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث، وإن لم يحمله أطعم عنه من رأس المال، وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كفر الرجل بالطعام، أو بالكسوة، ثم اشترى ذلك فدفعه إلى أهله، ثم اشتراه منهم فابيع جائز، ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلي.

قال: ومن كانت عليه رقة واجبة فأراد أن يشتري رقة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق، فلا تجزي عنه، وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجراً عنه، ولا يعتق عليه إلا الأبناء، وإن بعدوا، والبنون، وإن سفلاً والدون كلهم، أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات، والبنين؛ لأن كلهم ولد، ووالد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن اشترى رقة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقة واجبة عليه.

قال: ويجزي المديبر في الرقاب الواجبة، ولا يجزي عنه المكاتب حتى يعجز فيعود رقيقاً فيعتقه بعد العجز ويجزي المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المديبر، ومن اشترى عبداً فاعتقه وهو ممن لا يجزي في الرقاب الواجبة فالتعتق ماض ويعود لرقبة تامة؛ فإن كان الذي باعه دلس له ببيع عاذ عليه فأخذ منه قيمة ما بينه صحيحاً ومعيباً من الثمن، وإن كان معيباً عيباً يجزي مثله في الرقاب الواجبة أجراً عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة، ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع وهو مال من ماله.

٦٩- الصيام في كفّارات الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل من وجب عليه صوم ليس بمشروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متابعاً أجراً أن يكون متفرقاً قياساً على قول الله عز وجل في قضاء رمضان ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، والعدة أن يأتي بعدد صوم لا ولاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الصوم متابعاً فافطر فيه الصائم والصائمة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام إلا الحائض، فإنها لا تستأنف.

٧٠- من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي يجب عليه من الكفارة الإطعام، أو الكسوة، أو العتق من كان غنياً فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئاً، فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم، وليس عليه أن يتصدق، ولا يعتق؛ فإن فعل أجراً عنه، وإن كان غنياً، وكان ماله غائباً عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله، أو ينهب المال إلا بإطعام، أو كسوة، أو عتق.

٧١- من حنث معسراً، ثم أيسر، أو حنث

موسراً، ثم أعسر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث الرجل موسراً،

٧٤- كَفَّارَةُ يَمِينِ الْعَبْدِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث العبد، فلا يجزيه إلا الصوم؛ لأنه لا يملك شيئاً، وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً، وكان في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام، وكان عليه أن يكفر بما في يديه من المال بما يصيبه؛ فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث العبد، ثم عتق وكفر كفارة حرّ أجزأت عنه؛ لأنه حينئذ مالك، ولو صام أجزأ عنه؛ لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام.

٧٥- من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن نذر تبرراً أن يمشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي إن قدر على المشي، وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً؛ لأنه لم يأت بما نذر كما نذر، والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كمن لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه، ويصلي قاعداً، ولا يطيق القعود، فيصلّي مضطجعا، وإنما فرقنا بين الحج، والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والتسليم، ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً، أو معتمراً لا بد له منه.

قال الربيع: وللشافعي رحمه الله تعالى: قول آخر إنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام فنحن فكفارة يمين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين.

قال الربيع: وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً، فقال: هذا قولك يا أبا عبد الله؟ فقال: هذا هو قول من هو خير مني قال: ومن هو؟ قال عطاء بن أبي رباح. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف بالمشي إلى بيت الله، ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء إن كل من حلف بشيء من التسكع صوم، أو حج، أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنث، ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومنهجه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه، أو تبرراً يريد الله به.

فأما على غلق الأيمان، فلا يكون تبرراً، وإنما يعمل التبرر لغير الغلق، وقد قال غير عطاء: عليه المشي كما يكون عليه إذا نذره متبرراً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتبرر أن يقول لله عليّ إن شفى الله فلاناً، أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً، أو

كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر، فأما إذا قال: إن لم أتفضل حقك فعليّ المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة، وذلك أن يقول لله عليّ إن شفاني، أو شفى فلاناً أن أحرز ابني، أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله، فمن قال: هذا فلا شيء عليه فيه، وفي السائبة، وإنما أبطل الله عز وجل النذر في البحيرة والسائبة؛ لأنها معصية، ولم يذكر في ذلك كفارة.

وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفى ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة.

٢١٥٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه. [هـ]

٢١٥١- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: كانت بنو عقيل خلفاء لقيص في الجاهلية، وكانت قبيص قد أسرت رجلين من المسلمين، ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له، وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا، وكذا مرة، وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كل ترعة فيه، ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي ﷺ، فقال: يا محمد فيم أخذتني وأخذت سبقة الحاج؟ فقال النبي ﷺ: بجريرة خلفائك قبيص. [هـ]

قال وحيس حيث يمر به النبي ﷺ فمر به النبي ﷺ بعد ذلك، فقال: يا محمد إني مسلم، فقال النبي ﷺ: لو قتلها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال: ثم مر به النبي ﷺ مرة أخرى، فقال: يا محمد إني جانيق، فأطعمني وظمآن فاستقني، فقال النبي ﷺ: تلك حاجتك، ثم إن النبي ﷺ بدا له، ففادى به الرجلين اللذين أسرت قبيص وأمسك الناقة، ثم إنه أغار على المدينة عذو فأخذوا سرح

النبي ﷺ فَوَجَدُوا النَّاقَةَ فِيهَا.

- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَانِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فَاخَذَ النَّبِيُّ ﷺ نَاقَتَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَنْحَرْ مِثْلَهَا، أَوْ تَنْحَرَهَا وَلَا تَكْفُرَ.

قال: وكذلك نقول إن من نذر تبرراً أن ينحر ماله غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به محال سقط النذر عنه؛ لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كما لا يملك مما سواه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر الرجل أن يحج ماشياً حتى يحل له النساء، ثم ركب بعد، وذلك كمال حج هذا، وإذا نذر أن يعتمر ماشياً حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق، أو يقصر، وذلك كمال عمره هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر أن يحج ماشياً فمضى، ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشياً حلّ وعليه حج قابل ماشياً كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج، ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعاً بالحج، أو نافراً له أو كانت عليه حجة الإسلام، أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمره، فإذا كان حكمه أن يسقط، ولا يجزئ من حج ولا عمره فكيف لا يسقط المشي الذي إنما هو هيئة في الحج، والعمره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر الرجل أن يحج، أو نذر أن يعتمر، ولم يحج، ولم يعتمر؛ فإن كان نذر ذلك ماشياً، فلا يمسي؛ لأنهما جميعاً حجة الإسلام وعمرته؛ فإن مشى، فإنما مشى حجة الإسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشياً من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر ويحج، فإنما هو حجة الإسلام، وإن لم ينو حجة الإسلام ونوى به لنزراً، أو حجاً عن غيره أو تطوعاً فهو كله حجة الإسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشياً، أو غير ماشٍ.

قال الربيع: هذا إذا كان المشي لا يضر بمن يمسي، فإذا كان مضراً به فركب ولا شيء عليه على مثل ما أمر النبي ﷺ أبا إسرائيل أن يتم صومه، ويتنحى عن الشمس، فأمره بالذي فيه البر، ولا يضر به ونهاه عن تعذيب نفسه؛ لأنه لا حاجة لله في تعذيبه.

وكذلك الذي يمسي إذا كان المشي تعذيباً له يضر به تركه ولا شيء عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً قال: إن شفى

الله فلاناً فلله علي أن أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شيئاً يكون مثله برأ؛ فإن لم ينو شيئاً، فلا شيء عليه؛ لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع البر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو نذر، فقال علي المشي إلى إفريقية، أو العراق، أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شيء؛ لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان، وإنما يكون المشي إلى الموضع الذي يرتجى فيه البر، وذلك المسجد الحرام وأحب إلي لو نذر أن يمسي إلى مسجد المدينة أن يمسي إلى مسجد بيت المقدس أن يمسي؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي ﷺ ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام، وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض، والبر باتيان هذين نافله، وإذا نذر أن يمسي إلى بيت الله ولا نية له فلا اختيار أن يمسي إلى بيت الله الحرام، ولا يجب ذلك عليه إلا بأن ينويه؛ لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمسي إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمسي إليه، ولو نذر برأ أمرناه بالوفاء به، ولم يجبر عليه، وليس هذا كما يؤخذ للآدميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا بإيجابه على نفسه بعينه، وإذا نذر الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه إلا أن ينحر بمكة، وذلك أن النحر بمكة بر، وإن نذر أن ينحر بغيرها ليتصدق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدق، وإنما أوجبه، وليس في النحر في غيرها بر؛ لأنه نذر أن يتصدق على مساكين ذلك البلد، فإذا نذر أن يتصدق على مساكين بلده فعليه أن يتصدق عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل غلامي حرراً إلا أن يبدل لي في ساعتي هذه، أو في يومي هذا، أو أشاء، أو يشاء فلان أن لا يكون حرّاً، أو امرأته طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالقاً في يومي هذا أو يشاء فلان فشاء، أو شاء الذي استثنى مشيئة لم يكن العبد حرّاً ولا المرأة طالقاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل أنا اهدي هذه الشاة نذراً، أو أمشي نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يمسي إلا أن يكون أراد أني سأحدث نذراً، أو أني سأهديها، فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب، فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً من الحرم ماشياً أو ركباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً أو معتمراً، ولو نذر أن يأتي عرفة، أو مرأ، أو موضعاً قريباً من الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء؛ لأن هذا نذر في غير طاعة، وإذا نذر الرجل حجاً، ولم يسم وقتاً فعليه حج مجرم به في أشهر الحج متى شاء، وإن قال علي نذر حج إن شاء فلان فليس عليه شيء، ولو

مرض، أو خطأ عدو، أو نسيان أو توان قضاء إذا زعمت أنه يهل بالحج فيحصر بعدو، فلا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاً بعينه مثله، وما زعمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره فأحصر، وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمرض قضاها إلا الآيام التي ليس له أن يصومها.

فإن قال قائل: فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدي ولا تأمر به هذا؟

قلت: أمره به للخروج من الإحرام، وهذا لم يحرم فأمره بالهدي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أكل الصائم، أو شرب في رمضان، أو نذر أو صوم كفارة، أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسياً فصومه تام ولا قضاء عليه، وإذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم، أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله، فإن كان صومه متتابعاً فعليه أن يستأنفه، وإذا قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم؛ لأنه قدم في الليل، ولم يقدم في النهار وأحب إلي لو صامه، ولو قدم الرجل نهاراً، وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك اليوم، وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعاً، أو لم يأكل فعليه أن يقضيه؛ لأنه نذر والنذر لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر، وهذا احتياط، وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائماً عن نذره.

وإنما قلنا بالاحتياط إن جازاً أن يصام، وليس هو كيوم الفطر، وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان، قلنا عليه قضاؤه، وهذا أصح في القياس من الأول، ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا، أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصومه كنذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان، ولو أن فلاناً قدم يوم الفطر، أو يوم النحر، أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه؛ لأنه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة، ولا يقضي ما لا طاعة فيه.

ولو قال لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يبدأ قدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلا يصوم الاثنين كلما استقبله؛ فإن تركه فيما يستقبل قضاء إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى، أو أيام التشريق، فلا يصومه، ولا يقضيه.

وكذلك إن كان في رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كما لو أن رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالقرض، ولم يصمه بالنذر، ولم يقضه.

وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر، أو الأضحى أو أيام

شاة فلا إن شاء الله عز وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير النافر، وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه، وإذا نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه، أو يتصدق به على مساكين الحرم؛ فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه سترأ على البيت، أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى، ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى ثمنه ويلي الذي نذر الصدقة بذلك تعليقاً على البيت وتطيينه به، أو يوكل به ثقة يلي ذلك له، وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا ثني من الإبل، أو ثنية وسواء في ذلك الذكر، والأنثى، والخصي وأكثرها ثمن أحب إلي، وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعداً، وإذا لم يجد بقرة أهدى سبعا من الغنم ثنياً فصاعداً إن كن معزى، أو جذعاً فصاعداً إن كن ضأناً، وإن كانت نيته على بدنة من الإبل دون البقر، فلا يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم إلا بقيمتها، وإذا نذر الرجل هدياً، ولم يسم الهدى، ولم ينو شيئاً، فأحب إلي أن يهدي شاة، وما أهدى من مد حنطة، أو ما فوقه أجزاء؛ لأن كل هذا هدي، وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى به بهيمة جدياً رضيعاً أهداه إنما معنى الهدى هدية، وكل هذا يقع عليه اسم هدي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء، أو عمياء أو عرجاء، أو ما لا يجوز أضحية أهداه، ولو أهدى تاماً كان أحب إلي؛ لأن كل هذا هدي، ألا ترى إلى قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجِزَاءُ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا﴾، فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى، وإنما يجزيه بمثله، ألا ترى أنه يقتل الجراد، والعصفور وهما من الصيد فيجزى الجرادة بتمرة، والعصفور بقيمتيه، ولعله قبضه، وقد سمى الله تعالى هذا كله هدياً، وإذا قال الرجل شاتي هذه هدي إلى الحرم، أو بقعة من الحرم أهدى، وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه إلا بمكة، فإذا سمى موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزأته، وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقاً، وإن شاء متتابعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر صيام أشهر فما صام منها بالأهلية صامه عدداً ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين؛ فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوماً، وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها إلا رمضان، فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كما لو قصد فنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء؛ فإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة، وإذا قال لله علي أن أحج عامي هذا فحال بينه وبينه عدو، أو سلطان حابس، فلا قضاء عليه، وإن حال بينه وبينه

له مقصورة، أو له مقصورة، أو كان في مقصورة دون البيت، والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت، أو في المقصورة يوماً وليلة كان حائثاً، وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه حث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسألة قبلها يخرج منها مكانه، أو يخرج الرجل مكانه؛ فإن أقام جميعاً ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه حث، وإن كانا في بيتين فجعل بينهما حاجزاً، أو لكل واحد من الحجرتين باب فليست هذه مساكنة، وإن كانا في دار واحدة، والمساكنة أن يكونا في بيت، أو بيتين حجرتهم ومدخلهما واحد، فأما إذا افترقا البيتان، والحجرتان فليست مساكنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف لا نية له إنما خرجت اليمين منه بلا نية، فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قال: فإنما نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه، فإنما نستحب له أن يتنقل بجميع متاعه، وأن لا يتخلف شيئاً من متاعه، وإن خلف شيئاً منه، أو خلفه كله، فلا حث عليه؛ فإن خلف أهله، وولده فهو حائث؛ لأنه ساكن بعد، والمساكنة التي حلف عليها هي المساكنة منه، ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والنقلة، والمساكنة على البدن دون الأهل، والمال، والولد، والمتاع، فإذا حلف رجل ليتنقل فانتقل بيده وترك أهله، وولده وماله، فقد بر، وإن قال قائل ما الحجة؟

قيل: أرايت إذا سافر بيده أبقصر الصلاة، ويكون من أهل السفر، أو رأيت إذا انقطع إلى مكة بيده أكون من حاضري المسجد الحرام الذين إن تمتعوا لم يكن عليهم دم؟ فإذا.

قال: نعم، قيل: فإنما النقلة، والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال: فإنما نقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فتركه عليه بعد اليمين أننا نراه حائثاً؛ لأنه قد لبسه بعد يمينه.

وكذلك نقول فيه إن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها؛ فإن نزل مكانه وإلا كان حائثاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يسه فمثل المسالكين الأولين إن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه حث.

وكذلك إن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها؛ فإن نزل مكانه وإلا حث، وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل: فإنما

التشريق، ولو كانت المسألة بمجالها، وقدم فلان يوم الاثنين، وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما، وقضى كل اثنين فيهما، ولا يشبه هذا شهر رمضان؛ لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعدما، أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجبه الله تعالى لا شيء أدخله على نفسه، ولو كانت المسألة بمجالها، وكان الناذر امرأة فكالرجل وتقضي كل ما مر عليها من حيضتها، وإذا قالت المرأة لله علي أن أصوم كلما حضت، أو أيام حيضي فليس عليها صوم ولا قضاء؛ لأنها لا تكون صائمة وهي حائض، وإذا نذر الرجل صوماً، أو صلاة، ولم ينو عدداً، فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان، ومن الصوم يوم؛ لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم إلا الوتر.

قال الربيع: وفيه قول آخر يميزه ركعة واحدة، وذلك أنه يروى عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله ﷺ أوتر بركعة بعد عشر ركعات وأن عثمان أوتر بركعة.

قال الربيع: فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة، ولم ينو عدداً فصلى ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لله علي عتق رقبة، فأي رقبة اعتق أجزأه.

٧٦- فيمن حلف على سكنى دار لا يسكنها

سئل الشافعي رحمه الله تعالى فقيل له: فإنما نقول فيمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا نرى عليه حثاً في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة، فإنه حائث إذا أقام يوماً وليلة، أو يقول: نويت أن لا أعجل حتى أجد منزلاً، فيكون ذلك له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه؛ فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حث، ولكنه يخرج منها بيده متحولاً، ولا يضرة أن يتردد على حمل متاعه منها وإخراج أهله؛ لأن ذلك ليس بسكنى قال: فإنما نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لها مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لها مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها، وكان الخائف مع المحلوف عليه في بيت منها، أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحب المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء، وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين، وإن كان معه في البيت، وليس

٧٧- فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار، وهذا

البيت فغير عن حالة

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فلنا نقول لو أن رجلاً حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقاً، أو خربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجائين إنه إن كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته، وما أراد في يمينه حمل على ما استدل به، وإن لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته، فلنا لا نرى عليه حثاً في دخوله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانهدمت حتى صارت طريقاً، ثم دخلها لم يحنث؛ لأنها ليست بدار قال: فلنا نقول فيمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فحول بابها فدخل من بابها هذا المحدث إنه حانث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار ولا نية له فحول بابها إلى موضع آخر فدخل منه لم يحنث، وإن كانت له نية فنوى من باب هذه الدار في هذا الموضع لم يحنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث.

قال: فلنا نقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو قميص فقطعه قباء، أو سراويل، أو جبة إنا نراه حانثاً إلا أن تكون له نية يستدل بها على أنه لا حنث عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوباً وهو رداء فقطعه قميصاً، أو تزريراً، أو ارتدى به، أو قطعه قلائس، أو تبايين، أو حلف أن لا يلبس سراويل فاتزر بها، أو قميصاً فارتدى به فهذا كله لبس وهو يحنث في هذا كله إذا لم تكن له نية؛ فإن كانت له نية لم يحنث إلا على نيته إن حلف أن لا يلبس القميص كما تلبس القمص فارتدى به لم يحنث.

وكذلك إن حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية فلبسه قميصاً لم يحنث، وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوب امرأته، وقد كانت منت بالثوب عليه، أو ثوب رجل من عليه، فاصل ما أبي عليه أن لا أنظر إلى سبب يمينه أبداً، وإنما أنظر إلى مخرج اليمين، ثم أحنث صاحبها، أو أبه على مخرجها، وذلك أن الأسباب متقدمة، والأيمان محدثة بعدها، فقد يحدث على مثالها، وعلى خلاف مثالها، فلما كان هكذا لم أحثه على سبب يمينه وأحثه على مخرج يمينه.

أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل قد نخلت دارك، أو قد

نقول فيمن حلف أن لا يسكن بيتاً ولا نية له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتاً من بيوت الشعر، فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سمع بقوم انهدم عليهم بيت فعمهم ترابه، فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر، وإن لم يكن له نية حين حلف، وإن كان إنما وجه يمينه أنه قيل له: إن الشمس محتجة، وإن السكنى في السطوح، والخروج من البيوت مصححة ويسرة فحلف أن لا يسكن بيتاً، فلنا نراه حانثاً إن سكن بيت شعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتاً وهو من أهل البادية، أو أهل القرية ولا نية له، فأي بيت شعر، أو آدم، أو خيمة، أو ما وقع عليه اسم بيت، أو حجارة، أو مدر سكن حنث قال: فلنا نقول فيمن حلف أن لا يسكن دار فلان فسكن داراً بينه وبين رجل آخر أنه يحنث. وكذلك إن كانت الدار كلها له فسكن منها بيتاً حنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يسكن داراً لفلان، ولم ينو داراً بعينها فسكن داراً له فيها شرك أكثرها كان له، أو أقلها لم يحنث، ولا يحنث حتى تكون الدار كلها له خاصة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وآخر معه طعاماً ولا نية له لم يحنث ولا أقول بقولكم إنكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان، فاكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه إنكم تحشونه إن أكل منه قبل أن يقتسماه، وزعمنا، وزعمتم أنهما إن اقتسماه فاكل الخالف مما صار للذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث، والقول فيها على ما أجبك في صدر المسألة قال: فلنا نقول من حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان إنه إن كان عقد يمينه على الدار؛ لأنها داره لا يحنث إن سكنها وهي لغیره، وإن كان إنما عقد يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزوقة فذهب تزويقها، فأراه حانثاً إن سكنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها وباعها فلان؛ فإن كانت نيته على الدار حنث بأي وجه سكنها، وإن ملكها هو، وإن كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث إذا خرجت من ملكه، وإن لم يكن له نية حنث إذا قال دار فلان هذه.

عليه حتّى إذا كان المحلوف عليه هو الدّاخل عليه بعد دخوله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرّجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه الآخر بيته، فأقام معه لم يحنث؛ لأنّه لم يدخل عليه.

قال: فإنّا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل على جاره له بيته، فإذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره إنّه يحنث؛ لأنّه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره، وأنّه إن دخل عليه مسجداً لم يحنث إلا أن يكون نرى المسجد في عينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرّجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل على رجل غير بيتاً فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنّه ليس على ذلك دخل.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر إنّه يحنث إذا دخل عليه؛ لأنّه قد دخل عليه بيتاً كما حلف، وإن كان قد قصد بالدخول على غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن علم أنّه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النّيّة، ولا يرفع الخطأ، فأما إذا حلف أن لا يدخل عليه بيتاً فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال.

٧٨- من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا

يفعلهما، ففعل أحدهما

قال: فإنّا نقول فيمن حلف أن لا يكسو امرأته هذين الثّوبين فكساها أحدهما أنّه حانث إلا أن يكون نرى في يمينه أن لا يكسوها إياهما جميعاً لحاجته إلى أحدهما، أو؛ لأنّها لا حاجة لها فيهما جميعاً، فقال أنت طالق إن فعلت فتكون له نيّة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرّجل أن لا يكسو امرأته هذين الثّوبين، أو هذه الأثواب الثلاثة فكساها أحد الثّوبين، أو أحد الثلاثة، أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحداً لم يحنث.

وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين، فأكلهما إلا قليلاً لم يحنث إلا أن يأتي على الشّئين اللّذين حلف عليهما إلا أن يكون ينوي أن لا يكسوها من هذه الأثواب شيئاً، أو لا يأكل من هذا الطّعام شيئاً فيحنث، وإذا قال والله لا أشرب ماء هذه الإداوة ولا ماء هذا النّهر ولا ماء هذا البحر كلّ فكلّ هذا سواء، ولا يحنث إلا أن يشرب ماء الإداوة كلّ ولا سبيل إلى أن يشرب ماء النّهر كلّ ولا ماء البحر كلّ، ولكنّه لو قال: لا أشرب من ماء هذه الإداوة ولا من ماء هذا النّهر ولا من ماء هذا البحر فشرب

وهبتك مالي فحلف ليضرّته أما يحنث إن لم يضرّه، وليس حلفه ليضرّته يشبه سبب ما قال له، فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثّوب لئوب امرأته فوهيته له، أو باعتها فاشتري بشفته ثوباً، أو انتفع به لم يحنث، ولا يحنث أبداً إلا بلبسه.

قال: فإنّا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر بيته أنّه يحنث؛ لأنّه دخلها من ظهرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرّجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها، فلم يدخلها، وإنما دخوله أن يدخل بيتاً منها أو عرصتها.

قال: فإنّا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه، وإنما فلان ساكن في ذلك البيت بكراهم إنّه يحنث؛ لأنّه بيته ما دام ساكناً فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرّجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكراهم لم يحنث؛ لأنّه ليس بيت فلان إلا أن يكون أراد مسكناً فلان، ولو حلف أن لا يدخل مسكناً فلان فدخل عليه مسكناً بكراهم حنث إلا أن يكون نوى مسكناً له يملكه.

قال: فإنّا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله إنسان، فأدخله قهراً، فإنّه إن كان غلبه على ذلك، ولم يتراخ، فلا حنث عليه إن كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته، فأما إن أقام، ولو شاء أن يخرج خرج، فإنّ هذا حانث.

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى: قال: إذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخلها لم يحنث إلا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي، أو لم يتراخ.

قال: فإنّا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان، فقال: إنّما حلفت أن لا ادخلها ونويت شهراً إنّما نرى عليه أنّه إن كانت عليه في يمينه نيّة، فإنّه لا يصدق بيّنه، وإن دخلها حنث، وإن كان لا يبيّن عليه في يمينه قبل ذلك منه مع يمينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرّجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان، فقال نويت شهراً أو يوماً فهو كذلك فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ وعليه اليمين، فأما في الحكم فمتى دخلها فهي طالق.

قال: فإنّا نقول فيمن قال والله لا ادخل على فلان بيتاً فدخل عليه فلان ذلك بيتاً إنّما نراه حانثاً إن أقام معه في البيت حين دخل عليه، وذلك أنّه ليس يراؤ باليمين في مثل هذا الدّخول، ولكن يراؤ به المجالسة إلا أن تكون نيّة يوم حلف أن لا يدخل عليه، وأنّه كان هو في البيت أولاً، ثم دخل عليه الآخر، فلا حنث عليه، وإذا كان هذا هكذا نيّة يوم حلف، فإنّا لا نرى

لا يفارق غريماً له حتى يستوفي حقه، ففر منه، أو أفلس إنه حانت إلا أن تكون له نية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يفارق غريمه حتى يأخذ حقه منه، ففر منه غريمه لم يحنث؛ لأنه لم يفارقه هو، ولو كان قال: لا افترق أنا وهو حنث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس، ولا يحنث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس، فأما إن حلف لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحنث في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس، والخطأ، ولا يحنث في قول من طرح الخطأ، والغلبة عنهم.

قال: فإذا نقول فيمن حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأحاله على غريم له آخر إنه إن كان فارقه بعد الحماله، فإنه حانت؛ لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي، ففارقه، ولم يستوف لما أحاله، ثم استوفاه بعد.

قال الربيع: الذي يأخذ به الشافعي أنه إن لم يفرط فيه حتى فر منه فهو مكروه، فلا شيء عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي منه حقه، فأحاله بعد على رجل غيره، فأبرأه، ثم فارقه حنث، وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحنث؛ لأنه، وإن لم يستوف أولاً بالحماله، فقد برئ بالحواله.

قال: فإذا نقول فيمن حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه فاستوفاه، فلما افتراق أصاب بعضها نحاساً، أو رصاصاً، أو نقصاً بينا نقصانه إنه حانت؛ لأنه فارقه، ولم يستوف وإنه إن أخذ بحقه عرضاً، فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه باعه، ولم يحنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه، فأخذ منه حقه فيما يرى، ثم وجد دنائره زجاجاً، أو نحاساً حنث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الإيمان، ولا يحنث في قول من يطرح عن الناس ما لم يعمدوا عليه في الإيمان؛ لأن هذا لم يعمد أن يأخذ إلا وفاء حقه وهو قول عطاء إنه يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورواه عطاء، فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه، فأخذ بحقه عرضاً، فإن كان العرض الذي أخذ قيمة ما له عليه من الدنانير لم يحنث، وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لغريمه والله لا أفارقك حتى آخذ حقي، فإن كانت نيته حتى لا يبقى عليك من حقي شيء، فأخذ منه عرضاً يسوى، أو لا يسوى برئ، ولم يحنث؛ لأنه قد أخذ شيئاً ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه.

وكذلك إن كانت نيته حتى أستوفي ما أرضى به من جميع

منه شيئاً حنث إلا أن تكون له نية فيحنث على قدر نيته، وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً، فأكل خبزاً ولحماً لم يحنث.

وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت، وكل شيء أكل به الزيت سوى الخبز، فإنه ليس بحنث.

وكذلك لو قال: لا أكل زيتاً ولحماً فكذلك كل ما أكل مع اللحم سوى الزيت.

قال: فإذا نقول لمن قال لأمتي، أو امرأتي أنت طالق، أو أنت حرة إن دخلت هاتين الدارين فدخلت إحدهما، ولم تدخل الأخرى إنه حانت، وإن قال: إن لم تدخليهما فانت طالق، أو أنت حرة، فإذا لا يخرج من يمينه إلا بدخولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لامرأتي أنت طالق إن دخلت هاتين الدارين أو لأمتي أنت حرة إن دخلت هاتين الدارين لم يحنث في واحدة منهما إلا بأن تدخلهما معاً.

وكذلك كل يمين حلف عليها من هذا الوجه.

قال: فإذا نقول فيمن قال لعبدین له أنتما حران إن شئتما؛ فإن شاء جميعاً الحرية فهما حران، وإن شاء جميعاً الرق فهما رقيقان، وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما حر ولا حرية بمشيئة هذا للذي لم يشأ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبدین له أنتما حران إن شئتما لم يعتقا إلا بأن يشاء معاً، ولم يعتقا بأن يشاء أحدهما دون الآخر.

وكذلك إن قال أنتما حران إن شاء فلان وفلان لم يعتقا إلا أن يشاء فلان وفلان، ولم يعتقا بأن يشاء أحدهما دون الآخر، ولو كان قال لهما أيكما شاء العتق فهو حر، فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر، أو لم يشأ.

قال: فإذا نقول في رجل قال والله لئن قضيتي حقي في يوم كذا، وكذا لأفعلن بك كذا، وكذا فقضاه بعض حقه إنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله؛ لأنه أراد به الاستقصاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لرجل على رجل حق فحلف لئن قضيتي حقي في يوم كذا، وكذا لأهين لك عبداً من يومك فقضاه حقه كله إلا درهماً، أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحنث، ولا يحنث إلا بأن يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه، ولا يهيب له عبداً.

٧٩- من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى

يستوفي حقه

أخبرنا الربيع: قال: قيل للشافعي، فإذا نقول؛ فإن حلف أن

حَنَّتْ من قبل أن قضاء غير قضاءه اليوم كما يقول: واللّه لأكلمنك غداً فكلمه اليوم لم يبرأ وإن كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غداً حتى أقضيك حقه فقضاه اليوم برأ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال واللّه لأكلن هذا الرغيف اليوم، فأكل بعضه اليوم وبعضه غداً إنه حانت؛ لأنّه لم يأكله كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والبساط محال، وإنما يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فباع الغزل واشترت طعاماً، فأكله فهو عندهم حانت؛ لأن بساط اليمين عندهم أن لا يتفصح بشيء من غزلها، فإذا أكل منه، فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال.

قال الربيع: قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار.

قال الشافعي: (رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل، فقال واللّه لأكلن هذا الطعام غداً أو لألبسن هذه الثياب غداً، أو لأركبن هذه الدواب غداً فماتت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد، فمن ذهب إلى طرح الإكراه عن الناس طرح هذا قياساً على الإكراه.

فإن قيل: فما يشبهه من الإكراه؟

قيل: لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفر به أنهم إذا أكرهوا عليه فجعل قولهم الكفر مغفوراً لهم مرفوعاً عنهم في الدنيا والآخرة، وذلك قول الله عز وجل ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ الآية، وكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقل في الحكم وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه، فإذا تلف ما حلف ليفعلن فيه شيئاً، فقد غلب بغير فعل منه، وهذا في أكثر من معنى الإكراه، ومن الزم المكره بيمينه، ولم يرفعها عنه كان حائثاً في هذا كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو حلف ليعطينه حقه غداً فمات من الغد بعلمه، أو بغير علمه لم يحث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك الأيمان بالطلاق، والعناق، والأيمان كلها مثل اليمين بالله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما أذهب إليه أن يمين المكره غير ثابتة عليه لما احتججت به من الكتاب والسنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف ليقضين رجلاً حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فمات صاحب الحق إنه لا حث عليه، ولا يمين عليه لورثة الميت من قبل أن الحث لم يكن حتى مات المحلوف ليقضينه.

وكذلك لو حلف ليقضينه حقه إلى أجل سماه إلا أن يشاء فلا فمات الذي جعل المشيئة إليه، قال: فإنما نقول فيمن حلف

وكذلك إن قال رجل لرجل واللّه لأقضيتك حقه فوهب صاحب الحق حقه للحالف، أو تصدق به عليه، أو دفع به إليه سلعة لم يحث إن كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقه؛ لأنه دفع إليه شيئاً رضى به، فقد استوفى؛ فإن لم تكن له نية، فلا يبرأ أبداً إلا بأن يأخذ حقه ما كان، إن كانت دنائير فدنائير، أو دراهم فدراهم؛ لأن ذلك حقه، ولو أخذ فيه أضعاف ثمنه لم يبرأ؛ لأن ذلك غير حقه، وحدّ الفراق أن يتفرقا من مقامهما الذي كانا فيه ومجلسهما.

٨٠ - من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس

رجل

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإنما نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل إنه إن استثنى في حالته أن لا مال عليه، فلا حث عليه، وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحث؛ لأن النفس غير المال قال: فإنما نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل، ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه، فإنه إذا لم يكن علم بذلك، ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه، ولم يعلم أنه من سببه، فلا حث عليه، وإن كان ممن علم ذلك منه، فإنه حانت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليه فيها سبيل لنفسه؛ فإن نوى هذا فتكفل لو كفل له في مال للمحلوف حث، وإن كان كفل في غير مال المحلوف لم يحث.

وكذلك إن كفل لوالده، أو زوجته، أو ابنه لم يحث.

٨١ - من حلف في أمر أن لا يفعله غداً،

ففعله اليوم

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإنما نقول في رجل قال لرجل واللّه لأقضيتك حقه غداً فقضاه اليوم إنه لا حث عليه؛ لأنّه لم يرد بيمينه الغد إنما أراد وجه القضاء، فإذا خرج الغد عنه، وليس عليه، فقد برأ وهو قول مالك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لرجل واللّه لأقضيتك حقه غداً فجعل له حقه اليوم؛ فإن لم تكن له نية

يكون بينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما أراد أن لا يشتريه هو؛ لأنه قد غنّ غير مرسوّ في اشتراؤه، فإذا كان كذلك فليس بمحاث، وإذا كان إنما كره شراء العبد أصلاً، فأراه حاثاً، وإن أمر غيره.

وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة، فامرّ غيره فباعها إنه يحنث إلا أن تكون له نية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف أن لا يشتري عبداً، فامرّ غيره فاشترى له عبداً لم يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه، ولا يشتري له؛ لأنه لم يكن ولي عقد شرائه والذي ولي عقد شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقد شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتغابن الناس فيه، أو برئ من عيبه لزمه البيع، وكان للأمر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شراره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيدها فطلقت نفسها لم يحنث إلا أن يكون جعل إليها طلاقها.

وكذلك لو جعل أمرها إلى غيرها فطلقها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف ليضربن عبده، فامرّ غيره فضربه لم ير إلا أن يكون نوى ليضربن بأمرة، وهكذا لو حلف أن لا يضربه، فامرّ غيره فضربه لم يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يامرّ غيره بضربه.

قال الربيع: للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر، فإذا حلف ليضربن عبده؛ فإن كان مما يلي الأشياء بيده، فلا ير حتى يضربه بيده؛ فإن كان مثل الوالي، أو ممن لا يلي الأشياء بيده فالأغلب أنه إنما يامر؛ فإذا أمر فضرب، فقد بر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً فدفعت المحلوف عليه سلعة إلى رجل فدفعت ذلك الرجل السلعة إلى الحالف فباعها لم يحنث؛ لأنه لم يبيعها للذي حلف أن لا يبيعها له إلا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلا يحنث، فلو حلف أن لا يبيع له رجل سلعة فدفعتها إلى غيره لبيعها فدفعت ذلك الغير إلى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الحالف من قبل أن يبيع الثالث غير جائز؛ لأنه إذا وكل رجلاً يبيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره، ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفعتها إليه فباعها؛ فإن كان نوى أن لا يبيع لي بأمري لم يحنث، وإن كان نوى أن لا يبيعها بحال يحنث؛ لأنه قد باعها.

ليقضين فلاناً ماله رأس الشهر، أو عند رأس الشهر، أو إذا استهل الشهر، أو إلى استهلاك الهلال إن له ليلة يهلّ الهلال ويومها حتى تغرب الشمس.

وكذلك الذي يقول: إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه.

وكذلك إذا قال إلى رمضان، أو إلى هلال شهر كذا، وكذا فله حتى يهلّ هلال ذلك الشهر؛ فإن قال له: إلى أن يهلّ الهلال فله ليلة الهلال ويومه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف ليقضينه حقّه إلى رأس الشهر، أو عند رأس الشهر، أو إلى استهلاك الهلال، أو عند استهلاك الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهلّ الهلال؛ فإن حلف ليقضينه ليلة يهلّ الهلال فخرجت الليلة التي يهلّ فيها الهلال حنث كما يحنث لو حلف ليقضينه حقّه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حنث، وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال والله لأقضينك حقك إلى رمضان، فلم يقضه حقّه حتى يهلّ هلال رمضان حنث، وذلك أنه حدّ بالهلال كما تقول في ذكر حقّ فلان على فلان كذا، وكذا إلى هلال كذا، وكذا، فإذا هلّ الهلال، فقد حلّ الحق قال: فإننا نقول فيمن قال والله لأقضينك حقك إلى حين، أو إلى زمان، أو إلى دهر إن ذلك كله سواء، وإن ذلك سنة سنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال والله لأقضينك حقك إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يرّ به، ولا يحنث، وذلك أن الحين يكون مدّة الدنيا كلها، وما هو أقلّ منها إلى القيامة الفتيا لمن قال هذا أن يقال له: إنما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فصيرك إلى علمنا، والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم؛ لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحنث أبداً؛ لأنه ليس للحين غاية.

وكذلك الزمان.

وكذلك الدهر، وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها.

وكذلك الأحقاب.

٨٢- من حلف على شيء أن لا يفعله فامرّ

غيره، ففعله

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يشتري عبداً، فامرّ غيره فاشترى له عبداً إنه حاث؛ لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية، أو

٨٣ - من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا

بإذني

إلا بإذني كان هذا على كل خرجة، فأي خرجة خرجتها بغير إذنه فهو حائث.

ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان إلا أن يأذن له فمات الذي حلف على إذنه فدخلها حائث، ولو لم يموت، والمسألة بجاهلها، فأذن له، ثم رجع عن الإذن فدخل بعد رجوعه لم يموت؛ لأنه قد أذن له مرة.

قال: فإننا نقول فيمن حلف بعق غلامه ليضربنه إنسه يحال بينه وبين بيعه؛ لأنه على حائث حتى يضربه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يبيعه إن شاء، ولا يحال بينه وبين بيعه؛ لأنه على بر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من حث بعق وله مكاتبون وأمّهات أولاد ومديرون وأشخاص من عبيد يموت فيهم كلهم إلا في المكاتب، فلا يموت فيه إلا بأن بنويه في مملكته؛ لأن الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين أخذ ماله واستخدامه وأرض الجنابة عليه، فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب، ولا يكون عليه زكاة القطر فيه، وليس هكذا أم ولده ولا مديروه كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرض الجنابة عليهم وتكون عليه الزكاة في أموالهم؛ لأنه ماله؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم، فإنما يعني عبداً في حال دون حال؛ لأنه لو كان عبداً بكل حال كان مسلطاً على بيعه وأخذ ماله، وما وصفت من أنه يحال بينه وبينه منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضربنه غداً فباعه اليوم، فلما مضى غداً اشتراه، فلا يموت؛ لأن الحث إذا وقع مرة لم يعد ثانية، وهذا قد وقع حثه مرة فهو لا يعتق عليه، ولا يعود عليه الحث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرءوس وأكل رؤوس الحيتان، أو رؤوس الجراد، أو رؤوس الطير، أو رؤوس شيء يخالف رؤوس البقر، أو الغنم، أو الإبل لم يموت من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرؤوس أنها الرؤوس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق كما يكون للحم سوق؛ فإن كانت بلادها صيداً ويكثر كما يكثر لحم الأنعام ويميز لحمها من رؤوسها فتعمل كما تعمل رؤوس الأنعام، فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حث بها، وهكذا إن كان ذلك يصنع بالحيتان، والجواب في هذا إذا لم يكن للحالف نيّة، فإذا كان له نيّة حث وبر على نيّته،

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني، ثم قال لها قبل أن تسأله الإذن، أو بعد ما سألته إياه قد أذنت لك فخرجت لم يموت، ولو كانت المسألة بجاهلها، فأذن لها، ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يموت؛ لأنه قد خرجت بإذنه؛ فإن لم تعلم، فأحب إليّ في الورع أن لو حثت نفسه من قبل أنها عاصية عند نفسها حين خرجت بغير إذنه، وإن كان قد أذن لها.

فإن قال قائل: كيف لم تحثه وهي عاصية ولا تجعله باراً إلا أن يكون خروجها يعلمها بإذنه؟

قيل: أرايت رجلاً غصب رجلاً حقاً، أو كان له عليه دين فحلله الرجل، والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرايت أنه لو مات وعليه دين فحلله الرجل بعد الموت أما يبرأ؟

قال: فإننا نقول فيمن قال لامرأته إن خرجت إلى موضع إلا بإذني فانت طالق، ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت، ولم يعلم، فإنه سواء قال لها في يمينه إن خرجت إلى موضع إلا بإذني، أو لم يقل لها إلى موضع فهو سواء ولا حث عليه؛ لأنه إذا قال: إن خرجت، ولم يقل إلى موضع، فإنما هو إلى موضع، وإن لم يقله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثل ذلك كله أقول لا حث عليه قال: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج إلا في عيادة مريض، فأذن لها في عيادة مريض، ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها، فإنه إذا أذن لها إلى عيادة مريض فخرجت إلى غير ذلك لم يموت؛ لأنها ذهبت إلى غير المريض بغير إذنه، فلا حث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثل ذلك أقول إنه لا حث عليه قال: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج إلا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها إلى حمام، أو غير ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني، أو إن خرجت إلى مكان، أو إلى موضع إلا بإذني فاليمين على مرة؛ فإن أذن لها مرة فخرجت، ثم عادت فخرجت لم يموت؛ لأنه قد بر مرة، فلا يموت ثانية.

وكذلك إن قال لها أنت طالق إن خرجت إلا أن أذن لك، فأذن لها فخرجت، ثم عادت فخرجت لم يموت، ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت إلا بإذني، أو طالق في كل وقت خرجت

فسلم على قوم وهو فيهم لم يحث إلا بأن ينويه فيمن سلم عليهم.

قال الربيع وله قول آخر فيما أعلم إنه يحث إلا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مر عليه فسلم عليه وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه، ففيها قولان، فأما قول عطاء، فلا يحثه، فإنه يذهب إلى أن الله جل وعز وضع عن الأمة الخطأ والسيئات، وفي قول غيره يحث، فإذا حلف أن لا يكلم رجلاً، فأرسل إليه رسولاً، أو كتب إليه كتاباً فالورع أن يحث، ولا يبين لي أن يحث؛ لأن الرسول والكتاب غير الكلام، وإن كان يكون كلاماً في حال، ومن حثه ذهب إلى أن الله عز وجل قال ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ الآية، وقال: إن الله عز وجل يقول في المنافقين ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أخباركم﴾، وإنما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي ﷺ ويغيرهم النبي ﷺ بوحى الله، ومن قال: لا يحث قال: إن كلام الأدميين لا يشبه كلام الله تعالى كلام الأدميين بالمواجهة، ألا ترى لو هجر رجل رجلاً كانت الهجرة محرمة عليه فوق ثلاث فكتب إليه، أو أرسل إليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج هذا من هجرته التي يائمه بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا، وكذا إلا رفعه إليه فمات ذلك القاضي فرأى ذلك الشيء بعد موته لم يحث؛ لأنه ليس ثم أحد يرفعه إليه، ولو رآه قبل موته، فلم يرفعه إليه حتى مات حث، ولو أن قاضياً بعده ولّي فرفعه إليه لم يبر؛ لأنه لم يرفعه إلى القاضي الذي أحلفه ليرفعه إليه.

وكذلك إذا عزل ذلك القاضي لم يكن عليه أن يرفعه إلى القاضي الذي خلف بعده؛ لأنه غير المحلوف عليه، ولو عزل ذلك القاضي؛ فإن كانت نيته ليرفعه إليه إن كان قاضياً فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه إليه، ولو لم تكن له نية خشيت أن يحث إن لم يرفعه إليه، وإن رآه فعجل ليرفعه ساعة أمكنه رفعه فمات لم يحث، ولا يحث إلا بأن يمكنه رفعه فيفطر حتى يموت، وإن علمه جميعاً فعليه أن يخبره، وإن كان ذلك مجلساً واحداً، وإذا حلف الرجل ما له مال وله عرض، أو دين، أو هما حث؛ لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئاً، فلا يحث إلا على نيته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة سوط فجمعها فضربه بها؛ فإن كان يحيط العلم أنه إذا ضربه بها ماسته كلها، فقد برء، وإن كان يحيط العلم أنها لا تماسه

والورع أن يحث بأي رأس ما كان، والبيض كما وصفت هو بيض الذجاج، والإور والنعام، فأما بيض الحيتان، فلا يحث به إلا بنية؛ لأن البيض الذي يعرف هو الذي يزيل بافضه، فيكون مأكولاً وبائضه حياً، فأما بيض الحيتان، فلا يكون هكذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يأكل لحماً حث بلحم الإبل، والبقر، والغنم، والوحوش والطير كله؛ لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم، ولا يحث في الحكم بلحم الحيتان؛ لأن اسمه غير اسمه فالأغلب عليه الحوت، وإن كان يدخل في اللحم ويحث في الورع به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر حلف أن لا يشرب سويقاً، فأكله، أو لا يأكل خبزاً فمات فشربه لم يحث؛ لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله والذئ مثله.

وكذلك إن حلف أن لا يأكل فشربه، أو لا يشربه، فأكله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يأكل سمناً، فأكل السمّن بالخبز، أو بالعصيدة، أو بالسويق حث؛ لأن السمّن هكذا لا يؤكل إنما يؤكل بغيره، ولا يكون مأكولاً إلا بغيره إلا أن يكون جامداً فيقدر على أن يأكله جامداً منفرداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقت في التمر، فأكل التمر كله حث؛ لأنه قد أكلها، وإن بقي من التمر كله واحدة، أو هلك من التمر كله واحدة لم يحث إلا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل، وهذا في الحكم، والورع أن لا يأكل منه شيئاً إلا حث نفسه إن أكله، وإن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق ولا هذه الخنطة، فأكله خنطة، أو دقيقاً حث، وإذا خبز الدقيق، أو عصده، فأكله، أو طحن الخنطة، أو خبزها أو قلاها فجعها سويقاً لم يحث؛ لأن هذا لم يأكل دقيقاً ولا خنطة إنما أكل شيئاً قد حال عنهما بصنعة حتى لا يقع عليه اسم واحد منهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يأكل لحماً، فأكل شحماً، أو لا يأكل شحماً، فأكل لحماً لم يحث في واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما غير صاحبه.

وكذلك إن حلف أن لا يأكل رطباً، فأكل تمرأ، أو لا يأكل بسرأ، فأكل رطباً، أو لا يأكل بلحاً، فأكل بسرأ، أو لا يأكل طلعاً، فأكل بلحاً؛ لأن كل واحد من هذا غير صاحبه، وإن كان أصله واحداً، وهكذا إن قال: لا أكل زبداً، فأكل لبناً، أو قال: لا أكل خلاً، فأكل مرقاً فيه خل، فلا حث عليه؛ لأن الخل مستهلك فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يشرب شيئاً فذاقه ودخل بطنه لم يحث بالذوق؛ لأن الذوق غير الشرب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يكلم فلاناً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يحنث الناس في الحكم على الظاهر من أيمانهم.

وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر.

وكذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا، فأما السرائر، فلا يعلمها إلا الله فهو يدين بها ويميزي، ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل، ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم، فقال عز وجل ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ وحكم لهم رسول الله ﷺ بأحكام الإسلام بما أظهروا منه، فلم يسفك لهم دماً، ولم يأخذ لهم مالاً، ولم يمنعهم أن يهاكوا المسلمين ويكحواهم ورسول الله ﷺ يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة، والوحي يأتيه بأنهم كاذبون بالتوبة، ومثل ذلك قال رسول الله ﷺ: في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله.

وكذلك قال رسول الله ﷺ: في الحدود، فأقام على رجل حداً، ثم قام خطيباً، فقال: أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن محارم الله، فمن أصاب منكم من هذه الفاذورات شيئاً فليستبر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال: تولى الله بينكم السرائر وذرا عنكم بالبينات وحفظ عنه ﷺ أنه قال: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله ﷺ بين العجلاني وأمرأته وقد ذهبا برجل بعينه، فقال رسول الله ﷺ: أبصروها؛ فإن جاءت به كذا فهو للذي يئمه، وإن جاءت به كذا، فلا آراه إلا قد كذب عليها فجاءت به على الثغ المكروه وقد روي عنه ﷺ أنه قال: إن أمره ليتين لولا ما حكم الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد إلا لرسول الله ﷺ بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما لم يعمل في غيره من التوفيق، فإذا كان رسول الله ﷺ لم يتول أن يقضي إلا على الظاهر، والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله إياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم إلا على الظاهر، وإنما جازنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف الرجل لا نية له، فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب، فإننا نقول فهو قول مالك؟

كلها لم يبر، وإن كان العلم معيماً قد تماسه ولا تماسه فضره بها ضربة لم يحنث في الحكم ويحنث في الودع.

فإن قال قائل: فما الحجة في هذا؟

قيل: معقول أنه إذا ماسته أنه ضاربه بها مجموعة، أو غير مجموعة، وقد قال الله عز وجل ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ﴾ وضرب رسول الله ﷺ رجلاً نضوا في الزنا بالكمال النخل، وهذا شيء مجموع غير أنه إذا ضربه بها ماسته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة، ولم يقل ضرباً شديداً، فأبى ضرب ضربه إياه خفيفاً أو شديداً لم يحنث؛ لأنه ضاربه في هذا كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل لئن فعل عبده كذا ليضربه، ففعل ذلك العبد وضربه السيد، ثم عاد، ففعله لم يحنث، ولا يكون الحنث إلا مرة واحدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لا يهب رجلاً هبة فنصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حانث. وكذلك لو نخله فالتحل هبة.

وكذلك إن امره؛ لأنها هبة، فأما إن أسكنه، فلا يحنث إنما السكنى عارية لم يملكه إياها وله متى شاء أن يرجع فيها. وكذلك إن حبس عليه لم يحنث؛ لأنه لم يملكه ما حبس عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث، وإن حلف أن لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث؛ لأنها ليست للعبد، ألا ترى أنه إنما اسمها مضاف إليه كما يضاف اسمها إلى سائرها، وإن كان حراً، أو يضاف الغلمان إلى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدار إلى القيم عليها، وإن كانت لغیره.

قال الربيع: قلت أنا ويضاف للجأج إلى الدابة والسرير إلى الدابة فيقال لجأج الحمار وسرير الحمار، وليس يملك الدابة للجأج ولا السرير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف العبد بالله فحنث، أو أذن له سيده فحنث، فأصاب شيئاً مما عليه فيه فدية، أو تظاهر، أو آلى فحنث، فلا يميزه في هذا كله أن يصدق، ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مالكا للمال، وأن المالكه أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر يوهب له الشيء فيصدق به؛ لأن الحر يملكه قبل أن يصدق به وعليه الصيام في هذا كله؛ فإن كان هذا شيء منه بإذن مولاه فليس له أن يمنعه منه، وإن كان منه غير إذن مولاه؛ فإن كان الصوم يضرب بعمل المولى كان له أن يمنعه؛ فإن صام غير إذن مولاه في الحال التي له أن يمنعه فيها أجزاءه.

قال: نعم، والله أعلم.

٨٤- بابُ الإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْيَتَامَى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالإشهاد وهو في مثل معنى الآية قبله، والله تعالى أعلم، من أن يكون الأمر بالإشهاد دلالة لا حتمًا، وفي قول الله عز وجل ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ كالدليل على الإرخاص في ترك الإشهاد؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ أي إن لم تشهدوا، والله تعالى أعلم، والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع إليه ماله، والإشهاد به عليه يبرأ بالإشهاد عليه إن جحدته اليتيم، ولا يبرأ بغيره، أو يكون مأمورًا بالإشهاد عليه على الدلالة، وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدقه اليتيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والآية محتملة المعنيين معاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فيهما، وفي غيرهما وتدل معهما السنة، ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه.

وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن للشهادات حكماً وحكمها، والله تعالى أعلم، أن يقطع بها بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى، ثم سنة رسول الله ﷺ، ثم إجماع سنذكره في موضعه، قال الله عز وجل ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَمَا تُشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا﴾ الآية فسَمِيَ الله في الشهادة في الفاحشة، والفاحشة هنا - والله تعالى أعلم - الزنا، وفي الزنا أربعة شهود ولا تسم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأة فيهم؛ لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء، وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون.

فإن قال قائل: الفاحشة تحتل الزنا وغيره فما دل على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره؟

قيل: كتاب الله، ثم سنة نبيه ﷺ، ثم ما لا أعلم عالماً خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يحسن حتى يجعل الله هن سبيلاً، ثم نزلت ﴿الرَّائِيَّةُ

وَالرَّائِيَّةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾، فقال رسول الله ﷺ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ وَدَلَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَنَّ هَذَا الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الزَّانَةِ دُونَ غَيْرِهَا لَمْ أَعْلَمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فإن قال قائل: ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء؟

قيل له: الآيات من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك، قال الله عز وجل في القذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ يقول: لولا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتزليل السنة، ثم الأثر، ثم الإجماع.

٢١٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمْنَهُهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. [هـدم]

٢١٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُغَطَّ بِرُمِيهِ. [هـدم]

وَشَهِدَ ثَلَاثَةً عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ غَمَرِ الزَّانِ، وَلَمْ يَثْبُتِ الرَّابِعُ فَحُدَّ الثَّلَاثَةُ، وَلَمْ أَعْلَمْ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَنْ لَا يُقَامَ الْحَدُّ فِي الزَّانِ بِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ. [هـدم]

٨٥- بابُ ما جاء في قولِ الله عز وجل

﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ حَتَّى مَا

يَفْعَلُ بِهِنَّ مِنَ الْحَبْسِ، وَالْأَذَى.

قال الله جل ثناؤه ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَمَا تُشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَمَا يُسَكَّرُ فِيهِنَّ الثَّبُوتُ﴾ فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سمأهن من

عبادة بن الصّامت، وقد حدّثه غير واحد من أهل العلم عن الثقة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصّامت عن النبي ﷺ مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا حديث يقطع الشك ويبيّن أن حدّ الزّانين كان الحبس، أو الحبس، والأذى؛ فكان الأذى بعد الحبس، أو قبله، وأن أول ما حدّ الله به الزّانين من العقوبة في أبدانهم بعد هذا عند قول النبي ﷺ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالْجُلْدُ عَلَى الزّانين الثّيبين منسوخ بأن رسول الله ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، وَلَمْ يَجْلِدْهُ وَرَجَمَ الْمَرْأَةَ الَّتِي بَعَثَ إِلَيْهَا أَيْسَاءُ، وَلَمْ يَجْلِدْهَا، وَكَانَا يُكَيِّنِينَ.

فإن قال قائل: ما دلّ على أن هذا منسوخ؟

قيل له: أرايت إذا كان أول ما حدّ الله به الزّانين الحبس، أو الحبس، والأذى، ثم قال رسول الله ﷺ: خَلَوْا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَالتَّغْرِيبُ وَالتَّيْبُ بِالْثَّيْبِ الْجُلْدُ وَالرَّجْمُ الْبَسَ فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا حَدَّهَا اللَّهُ بِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ فِي أَبْدَانِهِمَا الْحَبْسُ، وَالْأَذَى؟ فإِن قال: بلى، قيل: فإذا كان هذا أولاً، فلا نجد ثانياً أبداً إلا بعد الأول، فإذا حدّ ثان بعد الأول فخنفت من حدّ الأول شيء فذلك دلالة على ما خفت الأول منسوخ عن الزّاني.

٨٦ - باب الشهادة في الطلاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمّر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسمّى فيها عدد الشهادة فأنتهى إلى شاهدين، فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدين؛ لأن ما كان دون الكمال ممّا يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به، ولا يجوز أن يؤخذ بغير ما أمرنا بالأخذ به.

وكذلك يدل على ما دلّ عليه ما قبله من نفي أن يجوز فيه إلا ذلك رجالاً لا نساء معهم؛ لأنّ شاهدين لا يتملّ بحال أن يكونا إلا رجلين فاحتمل أمر الله عز وجل بالإشهاد في الطلاق والرجعة ما احتمل أمره بالإشهاد في البيرع ودلّ ما وصفت من أنّي لم ألق مخالفاً حفظت عنه من أهل العلم أن حراماً أن يطلق بغير بيّنة على أنه، والله تعالى أعلم، دلالة اختيار لا فرض يعصي

نساء المؤمنين؛ لأنّ المؤمنين المخاطبون بالفرائض يجمع هذا إن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهم في الزّنا، وفي هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه ﴿الزّاني لا يَنْكِحُ إِلَّا زَافَةً أَوْ مُشْرَكَةً وَالزّافَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ كما قال ابن المسيّب إن شاء الله تعالى منسوخة.

٢١٥٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قال: أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قال: قال ابن المسيّب نَسَخَهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ فَهَنْ مِنْ أَيَامَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ يُشْبِهُ عِنْدِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَنْ يَكُونَ إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْعَصْمَةَ بِالزّنا فَالْمَوَارِثَةُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ثَابِتَةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ زَنَتْ وَتَذَلُّ إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْعَصْمَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا بِالزّنا لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً، وَإِنْ زَنَتْ أَنْ ذَلِكَ لَوْ كَانَ يُحَرِّمُ نِكَاحَهَا قُطِعَتْ الْعَصْمَةُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا وَبَيْنَهُ. [هـم]

وَأَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي اللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنَ النِّسَاءِ بِأَنْ يُحْبَسْنَ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا مَنسُوخٌ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الزّانِيَةُ وَالزّانِي﴾ فِي كِتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

فإن قال قائل: فإن ما وصفت من ذلك؟

قيل: إن شاء الله تعالى أرايت إذا أمر الله في اللاتي يأتين الفاحشة أن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت، أو يجعل الله لهن سبيلاً ليس بيننا أن هذا أول ما أمر به في الزّانية؟ فإن قال: هذا، وإن كان هكذا عندي، فقد يحتمل أن يكون عندي حدّ الزّنا في القرآن قبل هذا، ثم خفت وجعل هذا مكانه إلا أن يدلّ عليه غير هذا قيل له: إن شاء الله تعالى.

٢١٥٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قال: أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ الصّامِتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ قال: كَانُوا يُمَسِّكُوهُنَّ حَتَّى تَزَلَّتْ آيَةُ الْحُدُودِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبُ سَنَةٍ وَالتَّيْبُ بِالْثَّيْبِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقاشي أم لا؟ فإن الحسن حدّثه عن حطان الرقاشي عن

به من تركه، ويكون عليه أدائه إن فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما احتمل الطلاق وشبهه أن تكون في مثل معناه؛ لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة ثبتت الرجعة، وإن أنكرت المرأة فالقول قولها كما إذا تصادقا على الطلاق يثبت، وإن أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا، وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الإشهاد.

٨٧- بابُ الشهادة في الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ الآية والتي بعدها، وقال في سياقها ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا، وذكر شهود الطلاق والرجعة.

وذكر شهود الوصية، فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما، وذكر شهود الوصية ولا مال للمشهود له أنه وصى، ثم لم أعلم أحداً من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا إلا الرجال وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة إذا تناكر الزوجان، وقالوا ذلك في الوصية، وكان ما حكيت من أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة إذا تناكر الزوجان، وقالوا ذلك في الوصية، وكان ما حكيت من أقوالهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل، وكان أولى الأمور أن يصار إليه ويقاس عليه، وذكر الله شهود الذين فذكر فيهم النساء، وكان الذين أخذ مال من المشهود عليه، والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن ينظر كل ما شهد به على أحد؛ فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال، وكان إنما يلزم بها حق غير مال، أو شهد به لرجل، وكان لا يستحق به مالا لنفسه إنما يستحق به غير مال مثل الوصية، والوكالة، والقصاص، والحد، وما أشبهه، فلا يجوز فيه إلا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة وينظر كل ما شهد به مما أخذ به المشهود له من المشهود عليه مالا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال؛ لأنه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه، فيجوز قياساً لا يختلف هذا القول، فلا يجوز غيره، والله تعالى أعلم، ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن، ولا أعلم لأحد خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم، وفي قول الله عز وجل ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ دلالة على

٨٨- بابُ الخلاف في هذا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن خالفنا أحد، فقال: إن شهدت امرأتان لرجل حلف معهما، فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم، وهذا أجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يميز أربعة أربعا فيعطي بهن حقاً على مذهبه، فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب.

فإن قال: إني إنما أجزت شهادتهما أنهما مع يمين رجل فينبغي أن لا يحلف امرأة إن أقامت شاهداً والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما، وهكذا ينبغي أن لا يحلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب، والله تعالى أعلم، وهذا قول لا يجوز لأحد أن يغلط إليه.

فإن قال: إني أعطي باليمين كما أعطي بشاهد فذلك بالخبر عن النبي ﷺ الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لا أنه من جهة الشهادات، ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه، ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل. فإن قال قائل: فما هي؟

قيل: يمين أعطى بها رسول الله ﷺ فأعطينا بها كما كانت يميناً في المتاعين وللنبي ﷺ سنة في المدعى عليه، فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل، والحر العدل وغير العدل، والعبد، والكافر لا أنها من الشهادات بسبيل.

٨٩- بابُ اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات، وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات، وكانت على ذلك دلالة السنة، ثم الآثار، وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفاً قال: وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة، وذكر في الطلاق والرجعة، والوصية اثنين، ثم كان القتل، والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا، وأن تقاس على شهود الطلاق، وما سمينا معه، فلما احتمل المعين معاً، ثم لم أعلم مخالفاً لقيته من أهل العلم إلا واحداً في

٢١٥٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عَتِيْبَةَ يَسْأَلُ أَبِي أَقْضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَضَى بِهَا عَلَيَّ ﷺ يَتَسَنَّى أَظْهَرَكُمْ قَالَ مُسْلِمٌ، وَقَالَ جَعْفَرٌ فِي حَدِيثِهِ فِي الدِّينِ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها، وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزنا فيه شهادة النساء مع الرجال، وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نجز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهن قبل هذا.

٩١ - باب الخلاف في اليمين مع الشاهد

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه، فقال أرد حكم من حكم بها؛ لأنها خلاف القرآن. فقلت لأعلى من لقيت ممن خالفنا فيها علماً: أمر الله بشاهدين أو شاهدٍ وامرأتين؟ فقال: نعم.

فقلت: ففيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين، أو شاهدٍ وامرأتين، فقال: فإن قلته؟ قلت له: فقله، فقال: فقد قلته. فقلت: ونجد من الشاهدين اللذان أمر الله عز وجل بهما، فقال حران مسلمان بالغان عدلان. قلت: ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله؟ قال: نعم. قلت له إن كان كما زعمت، فقد خالفت حكم الله عز وجل قال وأين؟

قلت: إذ أجزت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجزت شهادة القابله وحدها على الولادة وهذا وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة، ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال: فتقول ماذا؟

قلت: أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل، بل يحكم الله حكمته باليمين مع الشاهد، ففرض الله طاعة رسوله فاتبعت رسوله فعن الله قبلت كما قبلت عن رسول الله ﷺ على المعنى الذي وصفت من أن أتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقلنا

أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان؛ فكان الذي عليه أكثر من لقيت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له مقدماً إذا احتمل القياس خلاف قوله، وإن احتمل القياس قوله.

وكذلك شهادة الشهود على الحمر وغير ذلك.

وكذلك الشهادة على القذف.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول في القذفة ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ﴾ الآية، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ قيل له: هذا كما قال الله عز وجل؛ لأن الله حكم في الزنا بأربعة، فإذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان، ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة، وما لم يتموا أربعة فهو قاذف محد، وإنما أريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا؛ لأنهم شهادات على الزنا لا على القذف، فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً حد؛ لأنه لم يذكر عدد شهود القذف؛ فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت، ولا يخرج من أن يحد له إلا بأربعة شهود يشتون الزنا على المقذوف فيحد، ويكون هذا صادقاً في الظاهر والله تعالى الموفق.

٩٠ - اليمين مع الشاهد

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة، وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان؛ فكان تفرق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل إذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين، أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تسم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين إذا أتى بكمال الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لا أن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين، أو شاهدٍ وامرأتين؛ لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصاً في كتاب الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول؛ لأن عليه دلالة السنية، ثم الآثار وبعض الإجماع، والقياس، فقلنا يقضى باليمين مع الشاهد فسلنا سائل ما رويت منها؟ فقلنا:

٢١٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمَاءُ لَا أَحْفَظُ اسْمَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

وأكثرنا.

قال: أفتوجدني لها نظيراً في القرآن؟

قلت: نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين، أو مسحهما فمسحنا ومسحت على الحفين بالسنة.

وقول الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ فحرّمنا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة.

وقول الله عز وجل ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فحرّمنا نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة.

قال الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وقال: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ودلت السنة على أنه إنما يقطع بعض السارق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض، فقلنا نحن وأنت به، وكان رسول الله ﷺ عن الله عز وجل معنى ما أراد خاصاً وعمماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا؛ فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد، وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الحفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق، فقد خالفك في هذا كله بعض أهل العلم، ووافقنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا.

ومنه من خالف أحاديث عن النبي ﷺ هي أثبت من اليمين مع الشاهد، وإن كانت اليمين ثابتة لعلو أضعف من كل علو اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد؛ فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث.

٩٢- بابُ شهادةِ النساءِ لا رجلٍ معهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم مخالفاً لقيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لا رجلٍ معهن، وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين، أو شاهد واحد وامرأتين؛ لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً، ولا يجهلوه، فقيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين، أو شاهد وامرأتين حكماً لا يمين على من جاء به مع الشاهد، والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا يخالف للشاهدين؛ لأنه غيرهما، ثم اختلفوا في شهادة النساء.

٢١٥٩- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: لا

يجوز في شهادة النساء لا رجلٍ معهن في أمر النساء أقل من

أربع عدول. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٨٠/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ.

فإن قال قائل: فكيف أخذت به؟

قلت: لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجلٍ في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه، وكان أقل ما انتهى إليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي ثبت بها الحقوق، ولا يخلف معها المشهود له شاهدين، أو شاهداً وامرأتين لم يميز، والله تعالى أعلم، إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن إلا أربع عدول؛ لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل.

٩٣- الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال بعض الناس يجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل، وليس من قبل الشهادات أجزتها، وإن كان من قبل الشهادات أجزتها لم أجز إلا ما ذكرت من أربع، أو شاهد وامرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة؟

قال وأين يفرقان؟

قلت: تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان فقبل هذا في الشهادات؟

فقال: لا.

قلت: والخبر هو ما استرى فيه المخبر، والمخبر، والعامة من حلال وحرام؟

قال: نعم.

قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خليئاً، والعامة، وإنما تلزم المشهود عليه.

قال: نعم.

قلت أفترى هذا يشبه هذا؟

قال أمّا في هذا، فلا.

قلت: أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلاناً عن فلان، فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد؟

قال ولا أقبل هذا حتى أقف التي شهدت، أو يشهد عليها من يجوز شهادته بأمر قاطع.

قلت: وأنزله منزلة الخبر؟

قال أما في هذا، فلا.

قلت: ففي أي شيء أنزلته منزلة الخير؟ هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخير، ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت؟ فاسمعك إذا نزع الأصول لنفسك قال فمن أصحابك من قال: لا يجوز أقل من شهادة امرأتين.

قلت له: هل رأيته أذكر لك قولاً لا تقول به؟

قال: لا.

قلت فكيف ذكرت لي ما لا أقول به؟

قال فإلى أي شيء ذهب من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خير لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله، وما أعرّف له متقدماً يلزم قوله.

فقلت له أن تتقل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تتقل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم تكلفه نحن ولا أنت، ولولا عرضك بترقيق قولك وتخطئة من خالفك كنا شيئاً أن ندع حكاية قولك.

قال: فإن شهد على شيء من ذلك رجلان، أو رجل وامرأتان.

قلت: أجيز الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء لا رجل معهن قال وكيف لم تعدنهم بالشهادة فساقاً ولا تحجز شهادتهم؟

قلت: الشهادة غير الفسق قال فادللي على ما وصفت.

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ ليسع حين قال له: أمهلته حتى آتني بأربعة شهداء. قال: نعم.

والشهود على الزنا نظروا من المرأة إلى محرم، ومن الرجل إلى محرم، فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً، فلما كان لإقامة شهادة لم يجوز أن يامر الله عز وجل، ثم رسول الله ﷺ إلا بمباح لا بمحرم فكل من نظر لبست شهادته لله، أو للناس فليس بمحرم، ومن نظر للتلذذ وغير شهادة عامداً كان جرحاً إلا أن يعفو الله عنه.

٩٤ - باب شرط الذين تقبل شهادتهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿أَتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان الذي يعرف من

خوطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضييون المسلمون من قبل أن رجالنا، ومن نرضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالذين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا لا ماليكنا الذين يغلبهم من يملكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا، وأن الرضا إنما يقع على العدل منا، ولا يقع إلا على البالغين؛ لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ، فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجوز أن يتوهم أحد أنه يقطع بمن لم يبلغ أكثر الفرائض البالغون دون من لم يبلغ، فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجوز أن يتوهم أحد أنه يقطع بالفرائض، فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فرضاً بشهادته، ولم أعلم مخالفاً لقنيتي في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من أصحابنا من ذهب إلى أن يحجز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا، فإذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده.

وقول الله تبارك وتعالى ﴿مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان - والله أعلم - في شيء.

فإن قال قائل: أجازها ابن الزبير قيل: فإن ابن عباس ردّها.

٢١٦٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان،

عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، لأن الله عز وجل قال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾. [تقدم]

قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس، والله تعالى أعلم، فإن قال أزدت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا؟ إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال، فأثبت ما وصفت أن يكون دليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو من وصفت بمن يشبه أن تكون الآية ذلك على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء، وإن قل ولا شهادة غير عدل.

٩٥ - باب شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمر الله عز وجل أن

٢١٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَازِفِ إِذَا تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَقَالَ كُنَّا نَقُولُهُ فَقُلْتُ مَنْ؟ قَالَ عطاء وطاوس ومجاهد.

٩٦- باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في القاذف، فقال: إذا ضرب الحد، ثم تاب لم تجز شهادته أبداً، وإن لم يضرب الحد، أو ضربه، ولم يوفه جازت شهادته فذكرت له ما ذكرت من معنى القرآن، والآثار، فقال: فإننا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، فقلنا نطرح عنهم اسم الفاسق ولا تقبل لهم شهادة. فقلت لقائل هذا أوتجد الأحكام عندك فما يستثنى على ما وصفت، فيكون مذهباً ذهبتم في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت؟ فقال: أوضح هذا لي.

قلت: أرايت رجلاً لو قال والله لا أكلمك أبداً ولا أدخل لك بيتاً ولا أكل لك طعاماً ولا أخرج معك سفراً وإنك لغير حميد عندي ولا أكسوك ثوباً إن شاء الله تعالى أياكون الاستثناء واقعاً على ما بعد قوله "أبداً"، أو على ما بعد غير حميد عندي، أو على الكلام كله؟

قال: بل على الكلام كله.

قلت: فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعها في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله.

٢١٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ لِرَجُلٍ أَرَادَ امْتِنَ شَهَادَةً اسْتَشْهَدْ غَيْرِي، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ فَسَقُونِي.

قلت: فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه، وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف، ولو لم يكن لنا في هذا إلا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف؟

قلت: إن كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه، فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه إذا تاب سقط عنه اسم الفاسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفاسق إلا وشهادته غير جائزة.

قلت: ولا يجوزون شهادته إلا وقد أسقطوا عنه اسم

يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماء فاسقاً إلا أن يتوب، فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين، وأن لا تقبل له شهادة، وأن يكون عندنا في حال من سمى بالفاسق إلا أن يتوب، فإذا تاب قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمى بالفاسق قال وتوبته إكذابه نفسه.

فإن قال قائل: فكيف تكون التوبة الإكذاب؟

قيل له: إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف، وترك الذنب هو أن يقول القذف باطلاً وتكون التوبة بذلك.

وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالإيمان الذي ترك.

فإن قال قائل: فهل من دليل على هذا؟ ف فيما وصفت كفاية، وفي ذلك دليل عن عمر سنذكره في موضعه؛ فإن كان القاذف يوم قذف ممن تجوز شهادته فحد قيل له: مكانه إن تبت قبلت شهادتك، فإذا أكذب نفسه قبلت شهادته، وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل؛ لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف، فإذا أكذب نفسه، فقد تاب، وإن قذف وهو ممن لا تجوز شهادته، ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف، والآخر القذف، فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر، ولكن يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف، فإذا أكذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله، فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته، وهكذا لو حد مملوك حسن الحال، ثم عتق لم تقبل شهادته إلا بإكذابه نفسه في القذف، وهكذا لو حد ذمي حسن الحال، فأسلم لم تقبل شهادته إلا بإكذابه نفسه في القذف، فقال لي قائل: أفنذكر في هذا حديثاً.

فقلت إن الآية لمكتفي بها من الحديث، وإن فيه لحديثاً.

٢١٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: زَعَمَ أَهْلُ الْبَرَاءِ أَنَّ شَهَادَةَ الْقَازِفِ لَا تَجُوزُ، فَأَشْهَدُ لِأَخِي بَكْرَةَ تَبِ الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ تَبِ تَقْبَلْ شَهَادَتَكَ، أَوْ إِنْ تَبْتُ قَبِلْتُ شَهَادَتَكَ قَالَ سُفْيَانُ شَكَّكَتَ بَعْدَمَا سَمِعْتَ الزُّهْرِيَّ يُسَمِّي الرَّجُلَ فَسَأَلْتُ، فَقَالَ لِي عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَقِيلَ لِسُفْيَانَ شَكَّكَتَ فِي خَبَرِهِ، فَقَالَ: لَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [تهتم]

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى.

يفسق، لأنهم لا يفرقون بين إسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة وإجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه، وإذا كنت تقبل شهادة القتال والزاني، والمستأب من الردة إذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنباً من غيره؟

قال تأولت فيه القرآن.

قلت: تأولك خطأ على لسانك قال قاله شريح.

قلت: أفتجعل شريحاً حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس، ومن سميت وغيرهم، والأكثر من أهل المدينة ومكة؟ وكيف زعمت إن لم يطهر بالحد قبلت شهادته، وإذا طهر بالحد لم تقبل شهادته إذا كان تابياً في الحالين، والله تعالى أعلم.

٩٧- باب التحفظ في الشهادة

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾، وقال الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وحكي أن إخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَيْبُكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾.

قال: ولا يسع شهاداً أن يشهد إلا بما علم، والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعاينة، ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه، ومنها ما تظاهرت به الأخبار مما لا يمكن في أكثره العيان وثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجوه، وما شهد به رجل على رجل أنه فعله، أو أقر به لم يميز إلا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يشته بمعاينة، والآخر أن يكون يشته سمعاً مع إثبات بصر حين يكون الفعل وبهذا.

قلت: لا تجوز شهادة الأعمى إلا أن يكون أثبت شيئاً معاينة، أو معاينة وسمعاً، ثم عمي فتجوز شهادته؛ لأن الشهادة إنما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت سمعاً وهو يعرف وجه صاحبه، فإذا كان ذلك قبل عمي، ثم شهد عليه حافظاً له بعد العمى جاز، وإذا كان القول، والفعل وهو أعمى لم يميز من قبل أن الصوت يشبه الصوت، وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أحرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاهر الأخبار بأنه مالك الدار، وعلى أن لا يرى منازعاً له في الدار والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسغ الشهادة عليه، وعلى التمسك إذا سمعه

وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذ به مع شاهد، وفي رد اليمين وغير ذلك.

والله تعالى الموفق.

٩٨- باب الخلاف في شهادة الأعمى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في شهادة الأعمى، فقال: لا تجوز حتى يكون بصيراً يوم شهد ويوم رأى وسمع أو رأى، وإن لم يسمع إذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب، أو سنة، أو أثر يلزم، فلم يذكروا من ذلك شيئاً لنا، وكانت حجبتهم فيه أن قالوا إنما احتجنا إلى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا إلى أن يكون يرى يوم عاين الفعل، أو سمع القول من المشهود عليه، ولم تكن واحدة من الحالين أولى به من الأخرى.

فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول، أو الفعل، وإن يقيم بها بعد ذلك بدهر؟

قال: بلى.

قلت: فإذا كان القول، والفعل وهو بصير سمع مثبت، ثم شهد به بعد عاقلاً أعمى لم تجز شهادته قال: فأقول بغير الأول لا يجوز إلا بأمرين.

قلت: أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حي، ثم يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه؟

قال: نعم.

قلت: فما علمتك تثبت لنفسك حجة إلا خالفتهما، ولو كنت لا تحجزها إذا أثبتنا بصيراً وشهد بها أعمى؛ لأنه لا يعاين المشهود عليه؛ لأن ذلك حق عندك لزمك أن لا تحجزها بصيراً على ميت ولا غائب؛ لأنه لا يعاين واحداً منهما أما الميت، فلا يعاينه في الدنيا، وأما الغائب ببلد فأنث تحجزها وهو لا يراه.

قال: فإن رجعت في الغائب.

فقلت: لا أجيزها عليه.

فقلت أفرجع في الميت وهو أشد عليك من الغائب؟

قال: لا قال: فإن من أصحابك من يجيز شهادة الأعمى

بكل حال إذا أثبت كما يثبت أهله.

فقلت إن كان هذا صواباً فهو أبعد لك من الصواب قال فلم لم تقل به؟

قلت ليس فيه أثر يلزم، فأتبعه ومعنا القرآن، والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون إلا بعيان، أو عيان وإثبات سمع، ولا يجوز أن تجوز شهادة من لا يثبت بعيان؛ لأن الصوت يشبه الصوت قال: ويخالفونك في الكتاب.

قلت: وذلك أبعد من أن تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناقض ويزعمون أنه لا يحمل لي لو عرفت كتابي، ولم أذكر الشهادة أن أشهد إلا وأنا ذاك وزعمون أنني إن عرفت كتاب ميث حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيري، ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري، ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل.

قال: فإننا نحتج عليك في أنك تعطي بالقسامة وتحلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون.

قلت: يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفت لك.

قلت: فإن قال: لا يكون إلا من المعاينة والسمع.

فقلت له اترك هذا القول إذا سئلت قال فاذكر ذلك.

قلت: أرايت الشهادة على النسب، والمالك أتقبلهما من الوجوه التي قبلناها منها؟ قال: نعم.

قلت: وقد يمكن أن يتسبب الرجل إلى غير نسبه لم ير أباه يقرأ به ويمكن أن تكون الدار في يدي الرجل وهو لا يملكها قد غصبها، أو أعاره إياها غائب ويمكن ذلك في الثوب، والعبد قال: فقد أجمع الناس على إجازة هذا قلنا، وإن كانوا أجمعوا، ففيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أورايت عبداً ابن خمس مائة سنة ابتاعه ابن خمس عشرة سنة، ثم باعه وأبق عند المشتري فخاصمه فيه، فقال: أحلفه لقد باعه إياه برياً من الإباق.

فقلت: وقال لك هذا ولد بالشرق وأنا بالمغرب ولا تمكيني المسألة عنه؛ لأنه ليس ها هنا أحد من أهل بلده أئثق به قال: يحلف على البت، وإنما يرجع في ذلك إلى علمه.

قلت: ويسعك ذلك ويسع القاضي؟

قال: نعم.

قلت: أرايت قوماً قتل أبوه فأمكنهم أن يعترفوا القاتل،

أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه ممن مات، أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي اليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يحلف؟ والله تعالى أعلم.

٩٩- باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاكُومُ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ﴾ إلى آخر الآية، وقال: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد، وقد لزمته الشهادة، وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والديه، وولديه، والقريب، والبعيد، واللبغيض، والقريب، والبعيد، ولا يكتم عن أحد، ولا يحايي بها، ولا يمنعها أحداً قال: ثم تفسر الشهادات فيجتمعون ويحلفون فيما يلزم منها، وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا.

١٠٠- باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل

أن يسأها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا تَدَانَتْكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْبُوهْ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كِتَابٌ بِالْعَدْلِ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في قول الله عز وجل ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كنه لا بد ويحتمل أن يكون عليه، وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفايتها والشهادة عليها، فيكون فرضاً لازماً على الكفاية، فإذا قام بها من يكفي أخرج من يتخلف من المائمه، والفضل للكافي على المتخلف، فإذا لم يبق به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورد السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فيمن يقوم بذلك كفاية، فلما احتمل هذين المعنيين معاً، وكان في سياق الآية ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا

عنه أن يصلي حيث أحب، ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت.
وهذا موضوع بكماله في كتاب جماع علم الكتاب، ثم
السنة.

١٠٣ - باب في اجتهاد الحاكم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى
﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمَمٌ
الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا
وَعِلْمًا﴾ قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن
الحكام قد هلكوا، ولكن الله حمد هذا لصوابه وأثنى على هذا
باجتهاده.

٢١٦٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بِشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ
الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا
حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن حزم، فقال
هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة، ومن أمر أن يجتهد على
مغيب، فإنما كلف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف، فيكون فرضاً
على المجتهد أن يجتهد برأي نفسه لا برأي غيره، وبين أنه ليس
لأحد أن يقلد أحداً من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم
بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره إن رأى أنها
في غير ذلك الموضع، وإذا كلفوا الاجتهاد فينبى أن الاستحسان
بغير قياس لا يجوز كلف لأحد. [تقدم]

قال: والقياس قياسان: أحدهما: يكون في مثل معنى
الأصل فذلك الذي لا يحمل لأحد خلافه، ثم قياس أن يشبه
الشيء بالشيء من الأصل، والشيء من الأصل غيره، فيشبه هذا
بهذا الأصل، ويشبه غيره بالأصل غيره.

قال الشافعي: وموضع الصواب فيه عندنا - والله تعالى
أعلم، - أن ينظر، فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه إن أشبه
أحدهما في خصلتين، والآخر في خصلة الحق به بالذي هو أشبه في
خصلتين، ومن اجتهد من الحكماء، ثم رأى أن اجتهاده خطأ، أو
قد خالف كتاباً أو سنة، أو إجماعاً، أو شيئاً في مثل معنى هذا رده،
ولا يسعه غير ذلك، وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل
غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن
الخطأ كان عليه الرجوع، ولو صلى على جبل من جبال مكة ليلاً

دُعوا، كان فيها كالدليل على أنه نهي الشهداء المدعوون كلهم أن
يأبوا قال ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، فاشبه أن يكون يخرج
من ترك ذلك ضارراً، وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية،
وهذا يشبه، والله تعالى أعلم، ما وصفت من الجهاد، والجناز ورد
السلام، وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريباً من هذا المعنى،
ولم أحفظ خلافاً عن أحد أذكره منهم.

١٠١ - الدعوى والبيّنات

٢١٦٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعِي.

١٠٢ - باب في الأقضية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَبَا
دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا
تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، وقال لنبى ﷺ
في أهل الكتاب ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ إلى
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾،
وقال: ﴿وَأَنْ احْكُم بَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ
يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾، وقال: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاعلم الله نبى ﷺ أن
فرضاً عليه، وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا
بالعدل، والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبى ﷺ
حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ﴾، ووضع الله نبى ﷺ من دينه وأهل دينه موضع الإبانة
عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته، فقال:
﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وقال: ﴿فَلَا وَرَّكَ لَا
يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحْكَمُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية.

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الآية.

فعلم أن الحق كتاب الله، ثم سنة نبى ﷺ فليس لمفت
ولا لحاكم أن يفتي، ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما، ولا أن
يخالفهما ولا واحداً منهما مجال، فإذا خالفهما فهو عاص لله عز
وجل وحكمه مردود، فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن
يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت، وليس لأحد أن
يقول مستحسناً على غير الاجتهاد كما ليس لأحد إذا غاب البيت

١٠٥ - باب المشاورة

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

٢١٦٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي: قال الحسن إن كان النبي ﷺ لغنيًا عن مشاورتهم، ولكنه أراد أن يستئذ بذلك الحكماء بعده إذا نزل بالحكم الأمر يحتمل وجوهاً، أو مشكل انبغى له أن يشاور، ولا ينبغي له أن يشاور جاهلاً؛ لأنه لا معنى لمشاورته ولا علماً غير أمين، فإنه ربما أضل من يشاوره، ولكنه يشاور من جمع العلم، والأمانة، وفي المشاورة رضا الخصم، والحجة عليه.

١٠٦ - باب أخذ الولي بالولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾.

٢١٦٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي جَرٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ لُقَيْطٍ، عَنْ أَبِي رَمْثَةَ: قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ هَذَا؟ قَالَ ابْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَمَا إِنَّهُ لَا يَخْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَخْنِي عَلَيْهِ. [تقدم]

٢١٦٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ: قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾. [أخرجه البيهقي (٣٤٥/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: والذي سمعت، والله أعلم في قول الله تعالى ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾ أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وذلك في بدو دونه ماله، وإن قتل، أو كان حدًا لم يقتل به غيره، ولم يؤخذ، ولم يجد بذنبه فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأن الله جل وعز إنما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها.

وكذلك أموالهم لا ينجي أحد على أحد في ماله إلا حيث

فتأخى البيت، ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد، وإن كان موضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب، وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد، ولا يحمل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب، أو سنة، أو شيء في مثل معناه حتى يكون حكمهم واحدًا إنما يفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد، وإن يكون له وجه.

١٠٤ - باب التَّيْبِتِ فِي الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية، وقال: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمر الله من يضي أمره على أحد من عباده أن يكون مستبينًا قبل أن يضيئه، ثم أمر رسول الله ﷺ في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان؛ لأن الغضبان خوف على أمرين.

أحدهما قلّة التَّيْبِتِ، والآخر أن الغضب قد يتغير معه العقل، ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب.

٢١٦٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ، أَوْ لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعقول في قول النبي ﷺ هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله، والحاكم أعلم بنفسه فأي حال أتت عليه تغير خلقه، أو عقله انبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأي حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها، فيكون حاكمًا عندها، وقد روي عن الشعبي، وكان قاضيًا أنه رثي أنه يأكل خبزًا يجبن فقيل له: فقال أخذ حكمي كأنه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة، وأن الجوع يحرك حرها وتتوق النفس إلى المأكّل فيشتغل عن الحكم، وإذا كان مريضًا شقيحًا، أو تعبًا شقيحًا فكل هذا في حال الغضب في بعض أموره، أو أشد يتوقى الحكم، ويتوقاه على الملاة، فإن العقل يكل مع الملاة وجماعه ما وصفت.

خص رسول الله ﷺ بأن جنابة الخطأ من الحر على الأديمين على عاقلته فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنابة غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك، وليس من وجه الجنابة.

١٠٧ - باب ما يجب فيه اليمين

قال الشافعي: كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي؛ فإن حلف استحق، وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى، ولا يقوم النكول مقام إقرار في شيء حتى يكون مع النكول يمين المدعي.

فإن قال قائل: فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب، والأموال وجعلت الأيمان كلها تحب على المدعى عليه وتجعلها كلها ترد على المدعي؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه؛ فإن قال وأين الدلالة من الكتاب؟

قيل له: إن شاء الله قال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فحد الرامي بالزنا ثمانين، وقال في الزوج ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد، ولم يجعل له مخرجاً منه إلا بأن يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمها إن لم تخرج أربعة أيمان، والتعانها وسن رسول الله ﷺ أن ينفي الولد، والتعانها وسن بينهما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعان، وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره، وذلك أن اليمين فيه قد جمعت درة الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولده؛ فكان الحد والطلاق والنفي معاً داخلاً فيها، ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا بيمين الزوج وتنكُل عن اليمين، إلا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه، ولم يكن على المرأة حد، ولم تلتعن، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصَارِيِّينَ تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا رَدَّ الْأَيْمَانَ عَلَى الْيَهُودِ لِيَبْرَهُوا بِهَا، فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِهَا الْأَنْصَارِيُّونَ تَرَكُوا حَقَّهُمْ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بدأ بالأيمان على المدعى عليهم، فلما لم يحلفوا ردّها على المدعي، والله أعلم.

حال، والقول الآخر أن لا يكون مضموناً، فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال، وقد يروى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله.

ويروى عن عمر تضمين بعض الصانع من وجه أضعف من هذا، ولم نعلم واحداً منهما يثبت. [تقدم]

وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحداً من الأجراء من وجه لا يثبت مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جنت أيدي الأجراء والصناع، فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جنت يده، والجناية لا تبطل عن أحد.

وكذلك لو تعدوا ضماناً. [أخرجه البيهقي (١٢٢/٦)]

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيته أنه لا ضمان على الصانع إلا ما جنت أيديهم، ولم يكن يسوِّح بذلك خوفاً من الصانع.

١ - بابُ الغصب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اغتصب الرجل الجارية فباعها واعتقها المشتري، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول البيع، والعق فيهما باطل لا يجوز؛ لأنه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول عقه جائز، وعلى الغاصب القيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اغتصب الرجل الجارية فاعتقها، أو باعها ثم أعتقها، أو اشتراها شراءً فأسداً فاعتقها، أو باعها ثم أعتقها فالباع باطل، وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع؛ لأنه غير مالك وهي مملوكة للمالك الأول البائع بيعاً فاسداً، ولو تناسخها ثلاثون مشترياً فأكثروا وأعتقها أيهم شاء إذا لم يعتقها البائع الأول فالباع باطل، ويتأدون؛ لأنه إذا كان يبيع المالك الأول الصحيح المالك فأسداً فباعها الذي لا يملكها، فلا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالملك عنه، والبيع إذا كان فاسداً لم يملك به، ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه.

وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها، ثم أطلع المشتري على عيب كان بها دلّسه البائع له، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ليس له أن يردها بعد الوطء.

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحو، والعيب من الثمن وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويرد معها مهر مثلها، والمهر فيه قوله يأخذ العشر من قيمتها ونصف

٦٩ - كتابُ ما اختلفَ فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى

قال: إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوباً فخطاه قباء، فقال رب الثوب أمرتك بقميص، وقال الخياط أمرتني بقباء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ يعني أبا يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك، ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط، ولم يختلف رب الثوب، والخياط في عمله، فإن أبا حنيفة قال: لا ضمان عليه ولا على القصّار والصباغ، وما أشبه ذلك من العمال إلا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: لا ضمان عليهم، وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم، وإن لم تجن أيديهم فيه.

قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ضاع الثوب عند الخياط، أو الغسال، أو الصباغ، أو أجبر أمر ببيع، أو حمّل استوجز على تبليغه وصاحبه معه، أو تبليغه، وليس صاحبه معه من غرق، أو حرق، أو سرق، ولم يجن فيه واحد من الأجراء شيئاً، أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجراً على شيء ضمنه.

ومن قال: هذا قاسمه على العارية تضمن، وقال: إنما ضمنت العارية لمنفعة فيها للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف.

وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له: إن العارية ما دون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف، وهذا كله غير ما دون لك في الانتفاع به، وإنما منفعتك في شيء تعمله فيه، فلا يشبه هذا العارية، وقد وجدتكَ تعطي الدابة بكراء فتستفع منها بعوض يؤخذ منك، فلا تضمن إن عطبت في يديك.

وقد ذهب إلى تضمين القصّار شريح فضمن قصّاراً احترق بيته، فقال: تضمنني، وقد احترق بيتي؟

فقال شريح: أرايت لو احترق بيتك كنت تركت له أجرتك؟

٢١٧٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عنه ابن

عبيدة بهذا. [أخرجه البيهقي (١٢٢/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز إذا ضمن الصانع إلا هذا، وأن يضمن كل من أخذ على شيء أجراً ولا يخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضموناً، والمضمون ضامن بكل

العشر فيجعل المهر نصف ذلك.

للمرأة عليه مهر؛ لأنها قد تكون غارة له، فلا يجب لها ما يرجع به عليها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية قد دلس له فيها بيع بعينه علمه البائع، أو لم يعلمه فسواء في الحكم، والبائع أئمه في التدليس إن كان عالماً؛ فإن حدث بها عند المشتري عيب، ثم أطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردّها، وإن كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق، وإذا كان مشترياً؛ فكان له أن يردها بأقل العيوب؛ لأن البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه للبائع مثل ما كان له على البائع، ولا يكون له أن يردها على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه، وهذا معنى سنة رسول الله ﷺ في أنه قضى أن يُردّ العبد بالعيب وللمشتري إذا خذّ العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة، ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع؛ لأنه يومئذ تم البيع، ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنما ما كان قل، أو كثر؛ فإن اشتراها بمائتين رجع بعشرين، وإن كان اشتراها بمئتين رجع بمئتين إلا أن يشاء البائع أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذ من المشتري فيقال للمشتري سلمها إن شئت، وإن شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء.

وإذا اشترى الرجلان جارية فوجدا بها عيباً فرضي أحدهما بالعيب، ولم يرض الآخر، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرده حتى يجتمعا على الردّ جميعاً، وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما أن يرده حصته، وإن رضي الآخر بالعيب وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجدا بها عيباً فأراد أحدهما الردّ، والآخر التمسك فللذي أراد الردّ الردّ وللذي أراد التمسك التمسك؛ لأن موجوداً في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل لو باعه كما لو باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها، ثم وجدا بها عيباً كان لكل واحد منها ردّ النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه، وكان لكل واحد منهما أن يمسك، وإن ردّ صاحبه.

وإذا اشترى الرجل أرضاً فيها غل وفيه ثمر، ولم يشترط شيئاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري.

وكذلك بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول: من اشترى نخلاً له ثمر مؤثّر فثمره للبائع إلا أن يشترط ذلك

ولو أن المشتري لم يطا الجارية، ولكنه حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردها في قول أبي حنيفة، ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبه، وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويردّ ما نقصها العيب الذي حدث عنده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية ثيباً فاصابها، ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها؛ لأن الوطء لا ينقصها شيئاً، وإنما ردّها بمثل الحال التي أخذها بها، وإذا قضى رسول الله ﷺ بالخراج بالضمّان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضرراً عليها من خدمة، أو خراج لو أدته بالضمّان، وإن كانت بكرأ فاصابها فيما دون الفرج، ولم ينقصها فكذلك، وإن اقتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بنهاب العنرة، فلا يجوز له أن يردها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة، فيكون ذلك له إلا أن يشاء المشتري أن يجلسها معيبة، ولا يرجع بشيء من العيب ولا نعلم ثبت عن عمر ولا علي ولا خلافتهم أنه قال خلاف هذا القول.

وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل قضى له بها القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه، ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع على البائع بالثمن، والمهر؛ لأنه قد غره منها فأدخل عليه بعضهم، فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ؟ أريت لو باعه ثوباً فخرقه، أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة اليس إنما يرجع على البائع بالثمن، وإن كانت القيمة أكثر منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها، ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بثمن الجارية الذي قبض منه، ولا يرجع بالمهر الذي أخذه ربّ الجارية منه؛ لأنه كشيء استهلكه هو.

فإن قال قائل: من أين قلت هذا؟

قيل له: لما قضى رسول الله ﷺ في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن نكاحها باطل، وإن لها إن أصيبت المهر كانت الإصابة بشبهة تزوج المهر، ولا يكون للمصيب الرجوع على من غره؛ لأنه هو الأخذ للإصابة، ولو كان يرجع به على من غره لم يكن

بها دمٌ صاحبهم فنكلوا وردَّ الأيمانُ على يهودَ يبرعونَ بها، ثم رأى عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه الأيمانَ على المدعى عليهم الدَّم يبرعونَ بها فنكلوا فردَّها على المدعين، ولم يعطهم بالنكول شيئاً حتى ردَّ الأيمانَ وسنةَ رسولِ الله ﷺ النصُّ المفسرة تدلُّ على مسته الجملة.

وكذلك قولُ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه وقولُ النبي ﷺ: **الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ** ثم قولُ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه ذلك جملةٌ دلُّ عليها نصٌّ حكم كلِّ واحدةٍ منهما والذي قال: لا يعدو باليمين المدعى عليهم يخالفُ هذا فيكثرُ ويحملُ الحديثَ ما ليس فيه، وقد وضعنا هذا في كتابِ الأقضية، واليمينَ بينَ المتبايعين على البتِّ فيما تابعا فيه.

وإذا باعَ الرجلُ يبعاً فبرئ من كلِّ عيبٍ، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ البراءةَ من كلِّ ذلك جائزةً، ولا يستطيعُ المشتري أن يردَّه بعيبٍ كائنًا ما كان، ألا ترى أنه لو أبراه من الشجاج برئ من كلِّ شجَّةٍ، ولو أبراه من القروح برئ من كلِّ قرحةٍ وبهذا يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لا يبرأ من ذلك حتى يسمي العيوبَ كلَّها بأسمائها، ولم يذكر أن يضع يده عليها.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا باعَ الرجلُ العبدَ، أو شيئاً من الحيوانِ بالبراءة من العيوبِ فالذي نذهبُ إليه - والله تعالى أعلم - قضاءُ عثمانَ بنِ عفانَ رضي الله عنه أنه برئ من كلِّ عيبٍ لم يعلمه، ولم يرا من عيبٍ علمه، ولم يسمه البائعُ ويقفه عليه، وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً، وأن فيه معنى من المعاني يفارقُ فيه الحيوانُ ما سواه، وذلك أنَّ ما كانت فيه الحياة؛ فكان يتغذى بالصَّحَّةِ والسَّقَمِ وتحولُ طباعته قلماً يبرأ من عيبٍ يخفى، أو يظهر، فإذا خفى على البائعِ أبرئه برئته منه، فإذا لم يخفِ عليه، فقد وقعَ اسمُ العيوبِ على ما نقصه يقلُّ ويكثرُ ويصغرُ ويكبرُ وتقعُ التسمية على ذلك، فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه، وإن أصحَّ في القياسِ لولا التقليدُ، وما وصفنا من تفريقِ الحيوانِ غيره لأنَّ لا يبرأ من عيبٍ كان به لم يره صاحبه، ولكنَّ التقليدَ، وما وصفنا أولى بما وصفناه.

وإذا اشترى الرجلُ دابةً، أو خادماً، أو داراً، أو ثوباً، أو غيرَ ذلك فادَّعى فيه رجلٌ دعوى، ولم يكن للمدعي على دعواه بَيَّةٌ فأراد أن يستحلفَ المشتري الذي في يديه ذلك المتاع على دعواه، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقولُ اليمينُ عليه البَيَّةُ بالله ما لهذا فيه حقٌّ وبهذا يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ عليه البَيَّةُ أن يحلفَ بالله ما يعلم أنَّ لهذا فيه حقاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اليمينُ عليه بالبتِّ ما لهذا فيه حقٌّ ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلمُ لهذا فيه حقاً، وهكذا عامةُ الأيمانِ والشهادات.

المُشتري، ومن اشترى عبداً وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي بِهِ يَأْخُذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ الثمرةُ للمشتري، وإن لم يشترط؛ لأنَّ ثمرةَ النخلِ من النخلِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجلُ من الرجلِ النخلَ قد أبرتَ ثمرتها للبائعِ إلا أن يشترطَ ذلك المبتاعُ، وإن كانت من تؤبرَ ثمرتها للمشتري؛ لأنَّ ثمرها غيرُ منكشفٍ إلا في وقتِ الإبراء، والإبراء حينَ يبدو الانكشافُ، وما لم يبدو الانكشافُ في الثمر فهو كالجنينِ في بطنِ أمه يملكه من ملكِ أمه، وإذا بدا منه الانكشافُ كان كالجنينِ قد زایلَ أمه، وهذا كله في معنى السنة؛ فإن اشترى عبداً، أو ثياباً، أو ثمراتٍ أي ثمر ما كان بعدما طلعَ صغيراً كان، أو كبيراً فالثمرَةُ للبائعِ، وذلك أنها منكشفةٌ لا حائلَ دونها في مثل معنى النخلِ المؤبرِ، وهكذا إذا باعَ عبداً له مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إلا أن يشترطَ المبتاعُ، وهذا كله مثلُ السنة نصّاً، أو شبيهةٍ بمعناها لا يخالفه.

٢- بابُ الاختلافِ في العيب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجلُ من الرجلِ الجاريةَ، أو الدابةَ، أو الثوبَ، أو غيرَ ذلك فوجدَ المشتري به عيباً، وقالَ بعتي، وهذا العيبُ به فأنكرَ ذلك البائعُ فعلى المشتري البَيَّةُ؛ فإن لم تكن له بَيَّةٌ فعلى البائعِ اليمينُ بالله لقد باعه، وما هذا العيبُ به؛ فإن قال البائعُ أنا اردُّ اليمينَ عليه، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ لا اردُّ اليمينَ عليه، ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسولُ الله ﷺ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي ردَّ اليمينَ عليه فيقال احلف ورددْها؛ فإن أبى أن يحلفَ لم يقبل منه، وقضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجلُ الدابةَ، أو الثوبَ، أو أيُّ بيعٍ ما كان فوجدَ المشتري به عيباً، فاختلفَ المشتري، والبائعُ، فقالَ البائعُ حدثَ عندك، وقالَ المشتري، بل عندك؛ فإن كان عيباً يحدث مثله مجال فالقول قولُ البائعِ مع يمينه على البتِّ بالله لقد باعه، وما هذا العيبُ به إلا أن يأتي المشتري على دعواه ببَيَّةٍ، فتكونُ البَيَّةُ أولى من اليمينِ، وإن نكلَ البائعُ رددنا اليمينَ على المشتري اتهمناه، أو لم تنهه؛ فإن حلفَ رددنا على السلعةِ بالعيبِ، وإن نكلَ عن اليمينِ لم نرددها عليه، ولم نعطه بنكولٍ صاحبه فقط إنما نعطيه بالنكولِ إذا كان مع النكولِ يمينه.

فإن قال قائل: ما دلُّ على ما ذكرت؟

قيل: قضى رسولُ الله ﷺ للأَنْصَارِيِّينَ بِالْأَيْمَانِ يستحقونَ

ضامن بالقيمة؛ لأنه أخذ على بيع وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك لا شيء عليه فيه، ولو أن الخيار كان للمشتري فهلك عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً، أو أقل وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن لقيمته، وإنما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع يأخذ من المشتري به عوضاً، فلا نجعل البيع إلا مضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً فيما لا يملك، ولا يتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة، وإنما يسكه لمنفعة ربه لا لمنفعة نفسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء في ذلك كان الخيار للبائع، أو المشتري؛ لأن البيع لم يتم فيه حتى مات.

وإذا اشترى الرجل الجارية فباع نصفها، ولم يبع النصف الآخر، ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلّسه له، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها، ولا يرجع بما نقصها العيب، ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها وإلا، فلا حق لك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها.

وكذلك قولها في الثياب، وفي كل بيع.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية، أو الثوب، أو السلعة فباع نصفها من رجل، ثم ظهر منها على عيب دلّسه البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع، ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردّها كما هي، أو أحبس، وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية، أو اعتقت فصارت لا تردّ بحال، أو حدث بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها، أو باع بعضها، فقد يمكن أن يردّها، وإذا أمكن أن يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص العيب.

قال: وإذا اشترى الرجل عبداً واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان، أو يبيعه لفلان، أو على أن يعتقه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب عليه السلام نحو من ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان، أو على أن لا يستخدمه، أو على أن ينفق عليه كذا، أو على أن يخارجه فاليبيع فيه كله فاسد؛ لأن هذا

وإذا اشترى المشتري بيعاً على أن البائع بالخيار شهراً، أو على أن المشتري بالخيار شهراً، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: البيع فاسد، ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء ردّها وزدّها صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير فجعل الخيار كله على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان، أو سنة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل العبد، أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار، أو المشتري، أو هما معاً إلى مدة يصفانها؛ فإن كانت المدة ثلاثاً، أو أقل فالبيع جائز، وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فاكتر فالبيع متقص.

فإن قال قائل: وكيف جاز الخيار ثلاثاً، ولم يجر أكثر من ثلاث؟

قيل: لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لها الخيار إلى أن يفرقا، وذلك أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري، فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعته ولا للمشتري أن يتفع بمجاريته، ولو زعما أنهما أن يتفعا زعما أن عليهما إن شاء أحدهما أن يردّ، فإذا كان من أصل مذهبنا أنه لا يجوز أن أبيع الجارية على أن لا يبيعها صاحبها؛ لأنّي إذا شرطت عليه هذا، فقد نقصته من الملك شيئاً، ولا يصلح أن أملكه بعض آخذه منه إلا ما ملكه عليه تام، فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً؛ لأننا نفسد البيع بأقل منه ممّا ذكرنا، فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم: في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه جعل لجبان بن مقيز خيار ثلاث فيما ابتاع انتهينا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار، ولم نجازه إذا لم يجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك أن أمر به يشبه أن يكون كالخذ لغايته من قبل أن المصراة قد تعرفت نصريتها بعد أول حلية في يوم وليلة، وفي يومين حتى لا يشك فيها، فلو كان الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له: الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك، أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك، أو قصر، ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده بساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا؛ فكان الخبر دلّ على أن خيار ثلاث أقصى غاية الخيار، فلم يجوز لنا أن نجازه، ومن جازه كان عندنا مشروطاً بيعاً فاسداً.

قال: وإذا اشترى الرجل بيعاً على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهلك عنده، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول المشتري

ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع؛ لأنه عطية خاطرة.

وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك البيع فاسد.

وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز، والمال حال.

وكذلك قولهما في كل مبيع إلى أجل لا يعرف؛ فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة، وإن حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب، وإن كان قائماً بعينه، فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقذ لك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى، والمسمى الموقت بالأهلة التي سمى الله عز وجل، فإنه يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، والأهلة معروفة المواقيت، وما كان في معناها من الأيام المعلومات، فإنه يقول: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ والستين، فإنه يقول: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، وكل هذا الذي لا يتقدم، ولا يتأخر، والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبداً إلا يتقدم، ويتأخر، ولو اجتهد الإمام غاية جهده لدخله التقدّم والتأخر.

٢١٧١- أخبرنا الربيع: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا شُعْبَانُ بْنُ عَمِيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: لا تَبَايَعُوا إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ وَلَا إِلَى الْعَصِيرِ. [تقدم]

قال الشافعي: وهذا كله كما قال: لأن هذا يتقدم، ويتأخر، وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن هلك السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يدي المشتري رد القيمة، وإن نقصت في يدي بغير ردها، وما نقصها العيب؛ فإن قال المشتري أنا أرضى السلعة بتمن حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسداً لم يكن لأحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أرايت إذا زعمت أن البيع فاسد فمتى صلح؛ فإن قال صلح بإبطال هذا شرطه قيل له: فلهذا أن يكون بائعاً مشترياً، أو إنما هذا مشتري ورب السلعة بائع.

فإن قال: بل رب السلعة بائع قيل له: فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير الأول؟ فإن قال: لا.

قيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كما لم يصر فيه بيع بصير بيعاً من غير أن يبيعه مالكة.

كله غير تمام ملك، ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً للسنة ولفراق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبيع جائز؛ فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق، فلا يلزمي ضمان نصيب شريكي فيه، ولا يخرج نصيب شريكي من يده؛ لأن كلاً مالك لما ملك؛ فإن اعتقته وأنا موسر عتق على نصيب شريكي الذي لا أملك، ولم اعتق وضمت قيمته وخرج من يدي شريكي بغير أمره واعتق الحمل فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق، ولو بعته لم يحز البيع مع خلافه لغيره في هذا، وفي أم الولد، والمكاتب، وما سواهما.

قال: وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع فحل المال فأخره عنه إلى أجل آخر، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول تأخيره جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح منهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف، أو من بيع، أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظرة متى شاء، وذلك أنها ليست بإخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فنلزمه إياه للعوض الذي يأخذه منه، أو نفسه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاسخا في البيع، والمبيع قائم فيجعلانه بيعاً غير بنظر، أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدثاه.

ولو أن رجلاً كان له على رجل مال فتغيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه، ثم ظهر له بعد، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز.

وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع فيما حط عنه؛ لأنه تغيب عنه وبه يأخذ، ولو أن الطالب قال: إن ظهر لي فله مما عليه كذا، وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئاً في قولهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل فحط عنه وهو متغيب شيئاً وأخذ منه البقية، ثم قال: إنما حطت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه، ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نطرحها عن أكراه عليها؛ لأن الإكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله، وفي الحكم، وليس هذا إكراهاً قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب ويظن أنه غاب عنه، ولم يغب.

٣ - باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل ثمرًا قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: إذا لم يشترط ترك ذلك الثمر إلى أن يبلغ، فلن البيع جائز، ألا ترى أنه لو اشترى قصيلًا يقصله على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزًا؟

قال: ولو اشترى شيئًا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزًا، وإذا اشتراه، ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه، وإذا استأذن صاحبه في تركه فاذن له في ذلك، فلا بأس بذلك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ، ولا بأس إذا اشترى شيئًا من ذلك قد بلغ أن يشترط على البائع تركه إلى أجل، وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا خير في هذا الشرط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل أصنافًا من الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها فالباع فاسد؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها ولو اشتراه، ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدؤ صلاحه كان البيع فيه فاسدًا؛ لأنه إنما يشترى ثم يترك إلى أن يبلغ إبانته، ولا يحل بيعه منفردًا حتى يبدؤ صلاحه إلا أن يشترى منه شيئًا يراه بعينه على أن يقطع مكانه، فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعًا بالأرض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي ﷺ عنه إنما نهى النبي ﷺ عن الثمرة أن تباع حتى يبدؤ صلاحها، وقال: أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه؟ وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تنجو من العاهة وإنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون المنع دونها.

وكذلك إنما ساء العاهة على ما يترك إلى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالأرض.

وإذا اشترى الرجل أرضًا فيها غل فيها حمل، فلم يذكر النخل ولا الحمل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول النخل للمشتري تبعًا للأرض والثمرة للبائع إلا أن يشترط المشتري.

بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: من اشترى نخلًا مؤثرًا فثمرته للبائع إلا أن يستثني المشتري وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: الثمرة للمشتري.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا اشترى الرجل أرضًا فيها غل، وفي النخل ثمرة فالثمرة للبائع إذا كان قد أبر، وإن لم يؤبر فهو للمشتري، والأرض بالنخل للمشتري.

قال: وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة، أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة، فإن أبا حنيفة

رحمه الله كان يقول في ذلك كله البيع باطل، ولا يجوز؛ لأنه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الأرض وأين موضعه من الدار، والأرض. وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ، وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار إن شاء ردها، وإن شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثًا، أو ربعًا، أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالباع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى.

قال الشافعي: وهكذا لو اشترى نصف عبد، أو نصف ثوب، أو نصف خشية، ولو اشترى مائة ذراع من دار محدود، ولم يسم أذرع الدار فالباع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفًا، أو ثلثًا، أو ربعًا، أو أقل، فيكون قد اشترى شيئًا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره من الدار فنجزه، ولو سمي ذرع جميع الدار، ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزًا من قبل أن هذا منها سهم معلوم من جميعها، وهذا مثل شرائه سهمًا من أسهم منها. ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع فاسدًا.

وإن كانت الأجسام محظورة، وقد حظر فيها سمك فاشتراه رجل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ذلك.

بلغنا عن ابن مسعود رحمه الله أنه قال: لا تشتروا السمك في الماء، فإنه غرر.

وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله وإبراهيم النخعي وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا شراؤه جائز لا بأس به.

وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان السمك في بحر، أو ماجل، أو أجمه محظورة، وكان الباع، والمشتري يريانه فباعه ماله، أو شيئًا منه يراه بعينه وهو لا يؤخذ حتى يصاد فالباع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع فيدفع، وقد يمكن أن يموت فينت قبل أن يقبض، فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه، ولكنه لو كان في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جاز بيعه كما يجوز إذا أخرج فوضع على الأرض.

وإذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق، أو تصدق بصدق، أو وهب هبة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هذا كله جائز، ولا يباع شيء من ماله في الدين، وليس بعد التفليس شيء، ألا ترى أن الرجل قد يفلس اليوم

بالخيار في فسخ البيع، أو يكون للبايع الخيار، وهذا - والله تعالى أعلم - كاختلافهما في الثمن نحن نقض البيع باختلافهما في الثمن ونقضه بأداء هذا أن يكون له الخيار، وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار.

وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا.

قال: وإذا باع الرجل جاريةً تجاريةً وقبض كل واحد منهما، ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى: كان يقول يردّها ويأخذ جاريته؛ لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويأخذ قيمتها صحيحة.

وكذلك قولهما في جميع الرقيق، والحيوان، والعروض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بايع الرجل الرجل جاريةً تجاريةً وتقابضا، ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيها ردّها وأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما، وهكذا جميع الحيوان، والعروض، وهكذا إن كانت مع إحداها دراهم، أو عرض من العروض، وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عيها بالجارية الحيّة ردّها وأخذ قيمة الجارية الميتة؛ لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردّها ويأخذ الثمن الذي دفع.

وإذا اشترى الرجل يبعاً لغيره بأمره فوجد به عيها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يخاصم المشتري ولا ينال أحضر الأمر أم لا ولا تكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري مينا إن قال البائع الأمر قد رضي بالعيب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يردّ السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضي بالعيب، ولو كان غائباً بغير ذلك البلد.

وكذلك الرجل معه مالٌ مضاربةً أتى بلداً يتجر فيها بذلك المال، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عيها فله أن يردّه، ولا يستحلف على رضا الأمر بالعيب، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئاً من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضي بالعيب، وإن لم ير المتاع، وإن كان غائباً أرايت رجلاً أمر رجلاً فباع له متاعاً، أو سلعةً فوجد المشتري به عيها يخاصم البائع في ذلك، أو تكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع، ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا تكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعاً، ولم يره أكان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر؟ أرايت لو اشترى عبداً فوجده أعمى قبل أن يقبضه، فقال: لا حاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر الأمر؟ بلى له

ويصيب غداً مالاً، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقه ولا هبته ولا صدقته بعد التّقليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر، وليس من قبيل التّقليس ولا غير شيئاً سوى العتاقة من ذلك أبداً حتى يقضي دينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين، أو غير ذي دين وذا وفاء، أو غير ذي وفاء حتى يستعدى عليه في الدين، فإذا استعدى عليه فثبت عليه شيء، أو أقر منه بشيء انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضي دينه وفلسته، ثم يحصي ماله ويأمره بأن يجتهد في التسوّم ويأمر من يتسوّم به، ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأغلى ما يقدر عليه فيقضي دينه، فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدى عليه في دين غيره، وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه بيع، أو هبة، أو صدقة، أو غير ذلك فهو مردود.

وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً يبيعه، ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز، والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع، فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة، فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع، وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية، ولم يرجع البائع على رب المتاع بشيء، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة، فقال بعها، ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد، أو نسيئة فالباع على النقد، فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد؛ فإن فاتت فالبائع ضامن لقيمتها؛ فإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه؛ فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري، وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به؛ لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي أنلفها إذا كان البيع فيها لم يتم.

قال: وإذا اختلف البيعان، فقال البائع بعثك وأنا بالخيار، وقال المشتري بعثني، ولم يكن لك خيار، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول القول قول البائع مع عيبي، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تباع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع، ثم اختلفا، فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثاً، وقال المشتري بعثني، ولم تشترط خياراً تحالف، وكان المشتري

أن يردّه، ولا يحضر الأمر.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها، أو موصوفة، أو دفع إليه مالا قراضاً فاشتري به تجارة فوجد بها عيباً كان له أن يرد ذلك دون رب المال؛ لأنه المشتري، وليس عليه أن يحلف بالله ما رضي رب المال، وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى لرب المال، ألا ترى أن رب المال لو قال: لا أرضى بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع، ولو اشترى شيئاً فحايى فيه لم ينتقض البيع، وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه.

وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال؛ فإن ادعى البائع على المشتري رضا رب المال حلف على علمه لا على البت.

وإذا باع الرجل ثوباً مراجمه على شيء مسمى فباع المشتري الثوب، ثم وجد البائع قد خانه في المراجعة وزاد عليه في المراجعة.

فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول البيع جائز؛ لأنه قد باع الثوب، ولو كان عنده الثوب كان له أن يردّه ويأخذ ما نقد إن شاء، ولا يحطه شيئاً، وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة وحصتها من الربح وبه يأخذ.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً مراجمه فباعه، ثم وجد البائع الأول الذي باعه مراجمه قد خانه في الثمن، فقد قيل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به، ولو كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه، وإنما منعنا من إفساد البيع، وأن يردّه إذا كان قائماً ويجعله بالقيمة إذا كان فائتاً أن البيع لم ينقد على محرم عليهما معاً، وإنما انعقد على محرم على الخائن منهما.

فإن قال قائل: ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال، والبائع فيه غار؟

قيل: يدلس الرجل للرجل العيب، فيكون التدليس محرماً عليه، وما أخذ من ثمنه محرماً كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً، ولا يكون البيع فاسداً فيه، ولا يكون للبائع الخيار في ردّه وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمى له، أو فسخ البيع؛ لأنه لم يتعد إلا بثمن مسمى، فإذا وجد غيره، فلم يرض به المشتري فسد البيع؛ لأنه يرد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع.

وإذا اشترى الرجل للرجل سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول له: أن يردّها إن أقام البينة على العيب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: لا أقبل شهوداً على العيب حتى ينقد الثمن.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها، أو لم ينقد حتى ظهر منها عيب يقر به البائع، أو يرى، أو يشهد عليه فله الرد قبل التقيد كما له الرد بعد التقيد.

وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير داراً، أو متاعاً من غير حاجة ولا عذر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يبعه عليه جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل يلي ماله نفسه فباع أبوه عليه شيئاً من ماله بأكثر مما يسوى أضعافاً، أو بغير ما يسوى في غير حاجة، أو حاجة نزلت بأبيه فالبيع باطل وهو كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فينفق عليه بالمعروف.

وكذلك ما استهلك من ماله.

وإذا باع الرجل متاعاً لرجل والرجل حاضر ساكت، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ذلك عليه، وليس سكوته إقراراً بالبيع وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول سكوته إقراراً بالبيع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل ثوباً لرجل، أو خادماً والرجل الميسر ثوبه، أو خادمه حاضر البيع لم يוכל البائع، ولم ينه عن البيع، ولم يسلمه فله رد البيع، ولا يكون صمته رضا بالبيع إنما يكون الصمت رضا البكر، وأما الرجل فلا.

قال: وإذا باع الرجل نصيباً من داره، ولم يسم ثلثاً، أو ربعاً، أو نحو ذلك، أو كذا، وكذا سهماً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار إذا علم إن شاء أخذ، وإن شاء ترك، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدار بين اثنين، أو ثلاثة أجزت بيع النصيب، وإن لم يسم، وإن كانت أسهماً كثيرة لم يجز حتى يسمي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار بين ثلاثة، فقال أحدهم لرجل بعك نصيباً من هذه الدار، ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل أن النصيب منها قد يكون سهماً من ألف سهم وأقل، ويكون أكثر الدار، فلا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع، والمشتري.

ولو قال بعك نصيب لم يجز حتى يتصادقا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع.

وإذا ختم الرجل على شراء، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ليس ذلك بتسليم للبيع حتى يقول سلّمته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع.

صحيحة؛ فإن كانت الجارية هي التي وجد بها العيب، وقد مات العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم، وعلى قيمة الجارية، فيكون له ما أصاب المائة الدرهم ويرد ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن وجد بالعبد عيباً رده وأخذ قيمته صحيحاً.

وكذلك الدرهم التي هي في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم فتقاضا، ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيباً فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع، وإنما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها لو كانت قائمة رددناها بعينها؛ لأنها ثمن العبد هي، والمائة الدرهم.

وكذلك إن مات العبد، وجد بالجارية عيب ردها، والمائة الدرهم وأخذ قيمته؛ لأنه لو كان قائماً لأخذه، فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه، وكل من ابتاع يبعأ فأصاب عيباً رده ورجع بما أعطى في ثمنه.

وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد، ووجد بالتوب الآخر عيباً فأراد رده، فاختلفا في قيمة الهالك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول القول قول البائع مع يمينه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده، ووجد بالآخر عيباً، فاختلفا في ثمن التوب، فقال البائع قيمته عشرة، وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري، والمشتري إن أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن، أو أراد الرجوع بالعيب رجع به بأكثر الثمن، فلا نطيه بقول الزيادة.

قال الوبيعي: وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى ثوبين، أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما، ووجد بالآخر عيباً فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب؛ لأنه اشترهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها.

٤ - باب المضاربة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعطى الرجل الرجل ثوباً يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فيبينهما نصفان، أو أعطاه داراً يبنها ويؤجرها على أن أجزتها بينهما نصفان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول في ذلك كله فاسد ولذذي باع أجر مثله على رب الثوب ولباني الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ، وكان ابن

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أتى الرجل بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه، ولم يتكلم، ولم يشهد، ولم يكتب فالحتم ليس بإقرار إنما يكون الإقرار بالكلام، وإذا بيع الرقيق، والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين، أو رقيق من رقيقهم قد غلبهم عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز، وإن كان المتاع قائماً بعينه والرقيق قائماً بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعه رد على أهله في قولهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها، ثم ظهر الإمام على من هي في يديه أخرجها من يديه وفسخ البيع وردّه بالثمن على من اشترى منه.

وإذا باع الرجل المسلم الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصراني، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على النصراني، ولا يرجع على المسلم بشيء وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز شهادة أحد خالف الإسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عاقلين غير ظنينين فيما يشهدان فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد، وإذا باع الرجل يبعأ من بعض ورثته وهو مريض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه، وكان ابن أبي ليلى يقول يبيعه جائز بالقيمة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل المريض يبعأ من بعض ورثته بمثل قيمته، أو بما يتغابن الناس به، ثم مات فالبيع جائز، والبيع لا هبة ولا وصية فبرء.

وإذا استهلك الرجل مالاً لولده، وولده كبير والرجل غني، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون له دين على أبيه، وما استهلك أبوه من شيء لابنه، فلا ضمان عليه فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استهلك الرجل لابنه مالاً ما كان من غير حاجة من الأب رجع عليه الابن كما يرجع على الأجنبي، ولو اعتق له عبداً لم يجز عتقه، والعتق غير استهلاك، فلا يجوز مجال عتق غير المالك.

وإذا اشترى رجل جارية بعبد وزاد معها مائة درهم، ثم وجد بالعبد عيباً، وقد ماتت الجارية عند المشتري، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول رد العبد وبأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم فحسب الأجل فراضيا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا، وإذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه، وقد سئل عن هذا ابن عباس، فلم ير به بأسا، وقال: هذا المعروف الحسن الجميل وقول ابن عباس القياس، وخالفه فيه غيره.

قال: وإذا أسلف الرجل في اللحم، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا خير فيه؛ لأنه غير معروف وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به، ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى، وقال: إذا بين مواضع اللحم، فقال أفضأ وجنوب ونحو هذا فهو جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع، ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فأسلف جائز.

٦- باب الشفعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تزوجت امرأة على شقص من دار، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا شفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه، وقال أبو حنيفة عليه السلام كيف يكون ذلك، وليس هذا شراء يكون فيه شفعة إنما هذا نكاح أريت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وم يأخذ بالقيمة، أو بالمهر.

وكذلك إذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا.

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك التزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها، ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة كان للزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة.

وكذلك لو اختلعت بشقص من دار، ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا فيتزوجها بما قد علمت من الصداق؛ فإن تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها، ولم يكن فيه شفعة؛ لأنه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد إلى ربها، ويكون لها صداق مثلها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل دارا وبنى فيها بناء، ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار ولا بناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثمن الدار الذي اشتراها به صاحب البناء وإلا، فلا

أبي ليلى يقول هو جائز، والأجر والربح بينهما نقصان، وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للمزارعة والنخل للمعاملة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا، أو سلعة يبيعها بكذا فما زاد فهو بينهما نصفان، أو بقعة بينها على أن يكرها، والكرأ بينهما نصفان فهذا فاسد؛ فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض، وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبايع والباي أجر مثله، وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار، وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه، ولم يأمره بذلك رب المال، ولم ينهه يعني بقوله فأدانه المشتري به وباع بنسيئة، ولم يقرضه، ولو أقرضه ضمن، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: لا ضمان على المضارب، وما أدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبيئة أن رب المال أذن له في النسيئة، ولو أقرضه قرضا ضمن في قولهما جميعا؛ لأن القرض ليس من المضاربة.

٢١٧٢- أبو حنيفة، عن حميد بن عبد الله بن عبيد الأنصاري، عن أبيه، عن جده أن عمر بن الخطاب عليه السلام أعطى مالا يتيم مضاربة؛ فكان يعمل به في الجراق، ولا يذري كيف قاطعه على الربح.

٢١٧٣- أبو حنيفة رحمه الله تعالى، عن عبد الله بن علي، عن الغلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه أن عثمان بن عفان عليه السلام أعطى مالا مضاربة يعني مضاربة. [أخرجه مالك (٦٨٨/٢)]

٢١٧٤- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود عليه السلام أعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة، ولم يأمره، ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع، أو شراء، أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقر له رب المال، أو تقوم عليه بيته أنه أذن له في ذلك.

٥- باب السلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلف إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجميل وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله، فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله.

شفعة له.

فاخذ بذلك، وكان لا يقضي إلا للشريك الذي لم يقاسم، وهذا قول أهل الحجاز.

وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا بيع الشقص من الدار ولليتيم فيه شفعة، أو الغلام في حجر أبيه فلولي اليتيم والأب أن يأخذ للذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة؛ فإن لم يفعلا، فإذا بلغا أن يليأ أمولهما كأنهما الأخذ بالشفعة، فإذا علما بعد البلوغ فتركوا الترتيب الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركاه انقطعت شفعتهما، فقد انقطعت شفعتهما ولا شفعة إلا فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة.

وكذلك لو اقتصموا الدار، والأرض وتركوا بينهم طريقاً، أو تركوا بينهم مشرباً لم تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم بشريك في طريق ولا ماء، وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملتنا قولنا، فقالوا لا شفعة إلا فيما بين القوم الشركاء، فإذا بقيت بين القوم طريق مملوكة لهم، أو مشرب مملوك لهم؛ فإن كانت الدار، والأرض مقسومة، ففيها شفعة؛ لأنهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثاً عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ شبيهاً بهذا المعنى أحسبه يحتمل شبيهاً بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال: الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وإنما منعنا من القول بهذا أن أبا سلمة وأبا الزبير سمعا جابراً، وأن بعض حجازيين يروى عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في الشفعة شيئاً ليس فيه هذا وفيه خلافه، وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر، وكان الثالث يوافقهما أولى بالتثبت في الحديث إذا اختلفت عن الثالث، وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائماً في هذا المقسم ألا ترى أن الخبر عن النبي ﷺ: إن الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة ولا يجد أحد قال بهذا القول خرجاً من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود.

فإن قال: فإنما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود؛ لأنه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل في الشفعة؛ فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد أتت الخبر، وإن لم يحتمل، فلا تجعل الشفعة في غيره، وقال بعض المشرقين الشفعة للجار وللشريك إذا كان الجار ملاصقاً، أو كانت بين الدار المبيعة والدار التي فيها الشفعة رحية ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة، وإن كان فيها طريق نافذة، وإن ضاقت، فلا شفعة للجار.

قلنا لبعض من يقول هذا القول: على أي شيء اعتمدتم؟

قال على الآخر.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اشترى الرجل نصيباً من دار، ثم قاسم فيه وبني، ثم طلبه الشفع بالشفعة قيل له: إن شئت فأد الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم، وإن شئت فدع الشفعة لا يكون له إلا هذا؛ لأنه بنى غير متعد، فلا يكون عليه هدم ما بنى، وإذا اشترى الرجل أرضاً، أو داراً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم؛ فإن طلب الشفعة وإلا، فلا شفعة له وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة، وإن أخر الطلب فذكر عذراً من مرض، أو امتناع من وصول إلى السلطان، أو حبس سلطان، أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه اليمين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تركاً لحقه فيه؛ فإن كان غائباً فالقول فيه كهر في معنى الحاضر إذا أمكنه الخروج، أو التوكيل، ولم يكن له حابس؛ فإن ترك ذلك انقطعت شفيعته، وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع؛ لأن الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، فإذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه وإنما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع، ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك، ولو أبرأ الأخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ، ولو كان تبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع؛ فإن علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده.

وإذا كانت الشفعة لليتيم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة؛ فإن كان له وصي أخذها بالشفعة، وإن لم يكن له وصي كان على شفيعته إذا أدرك؛ فإن لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة إذا أدرك.

وكذلك الغلام إذا كان أبوه حياً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعد للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق، وإذا اجتمع الجيران، وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة، وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة إلا للشريك الذي لم يقاسم

٢١٧٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ [هـدم]

فقيل له فهذا لا يخالف حديثنا، ولكن هذا جملة وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم؟ قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جاراً ويسمى المقاسم ويسمى من بينك وبينه أربعون داراً، فلم يميز في هذا الحديث إلا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض، فإذا قلناه لم يميز ذلك لنا على غيرنا إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ، فلما قال رسول الله ﷺ: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة. دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسقبيه.

على بعض الجيران دون بعض، وأنه الجار الذي لم يقاسم؛ فإن قال وتسمى العرب الشريك جاراً قيل نعم كل من قارب بدنه بدن صاحبه قيل له: جار قال فادللي على هذا قيل له: قال حل بن مالك بن النابتة كنت بين جارتين لي فصرت إحداهما الأخرى بمسطح فآلفت جنيئاً ميتاً ففضى فيه رسول الله ﷺ بغرة.

وقال الأعشى لامرأته:

أجارتنا بيني، فإنك طالفة

فقيل له فانت إذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض لم تأت فيه بدلالة على النبي ﷺ، ولم تجعله على من لزمه اسم الجوار وحديث إبراهيم بن ميسرة لا يتمل إلا أحد المعنيين، وقد خالفتهما معاً، ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكثر إذا لم يكن فيها طريق نافذة، فيكون فيها الشفعة، وإن كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما، وزعمت أن من أوصى لجيرانه قسمت وصيته على من كان بين داره وداره أربعون داراً فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالفت حديثنا وحديث إبراهيم بن ميسرة الذي احتججت به؟

قال: فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي ﷺ؟

قلنا نعم، ولا يضرنا بعد إذ ثبت عن النبي ﷺ أن لا يقول به أحد قال: فمن قال به؟

قيل: عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقال بعض التابعين عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى عليه وغيره.

وإذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم

ذلك الشفع، ثم علم بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: هو على شفعتها؛ لأنه إنما سلم بأكثر من الثمن وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له؛ لأنه قد سلم ورضي.

٢١٧٦- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمَّارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُمَا قَالَا لَا شَفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكِ لَمْ يَقَامِسْ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤/٤٩٦)]

٢١٧٧- الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ. [هـدم]

٢١٧٨- أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ غَزَمَةَ، أَوْ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل النصيب من الدار، فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفع، ثم علم الشفع بعد أنه أخذه بأقل من المائة فله حيث يشاء الشفعة، وليس تسليمه بقاطع شفعتها إنما سلمه على ثمن، فلما علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة، ولو علم بعد أن الثمن أكثر من الذي سلمه به لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان الأكثر أولى أن يسلمه به.

٧- باب المزارعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعطى الرجل الرجل أرضاً مزارعةً بالنصف، أو الثلث، أو الربع، أو أعطى خلاً، أو شجراً معاملةً بالنصف، أو أقل من ذلك، أو أكثر، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: هذا كله باطل؛ لأنه استأجره بشيء مجهول يقول أرأيت لو لم يخرج من ذلك شيء أليس كان عمله ذلك بغير أجر، وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه أعطى خبيراً بالنصف؛ فكانت كذلك حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله عنه وخلافة عمر وبه يأخذ، وإنما قياس هذا عندنا مع الأثر، ألا ترى أن الرجل يعطي الرجل مالاً مضاربةً بالنصف، ولا بأش من ذلك، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وعن عبد الله بن مسعود، وعن عثمان بن عفان رضي الله عنهم أنهم أعطوا مالاً مضاربةً وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص، وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهما كانا

يعطيان أرضهما بالربيع والثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجلُ إلى الرجلِ النخلَ، أو العنبَ يعملُ فيه على أن للعامل نصف الثمرة، أو ثلثها، أو ما تشارطا عليه من جزء منها فهذه المساقاة الحلال التي عاملَ عليها رسول الله ﷺ أهل خير.

٨- بابُ الدَّعوى والصِّلح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلُ الدعوى قبلَ رجلٍ في دار، أو دين، أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعى عليه الدعوى، ثم صالحه من الدعوى وهو منكرٌ لذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقولُ في هذا جائزٌ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى لا يميز الصِّلحَ على الإنكار، وكان أبو حنيفة يقولُ كيف لا يجوزُ هذا وأجوزُ ما يكون الصِّلحُ على الإنكار، وإذا وقع الإقرار لم يقع الصِّلح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلُ على الرجلِ دعوى فأنكر المدعى عليه، ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكرٌ فالقياس أن يكون الصِّلحُ باطلاً من قبل أن لا تحيز الصِّلحُ إلا بما تجوزُ به البيوعُ من الأثمان الحلال المعروفة، فإذا كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصِّلحَ على الإنكار كان هذا عوضاً، والعوضُ كله ثمنٌ، ولا يصلحُ أن يكون العوضُ إلا بما تصادقاً عليه المعوضُ، والمعوضُ إلا أن يكون في هذا أثرٌ يلزم، فيكون الأثرُ أولى من القياس ولست أعلمُ فيه أثراً يلزم مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبه أقولُ، وإذا صالحَ الرجلُ الطالبَ عن المطلوب، والمطلوبُ متغيّبٌ، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقولُ الصِّلحُ جائزٌ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ الصِّلحُ مردودٌ؛ لأنَّ المطلوبَ متغيّبٌ عن الطالب.

وكذلك لو أخرَّ عنه ديناً عليه وهو متغيّبٌ كان قولهما جميعاً على ما وصفت لك.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا صالحَ الرجلُ عن الرجلِ، والمصالحُ عنه غائبٌ، أو أنظره صاحبُ الحق وهو غائبٌ فذلك كله جائزٌ ولا يبطلُ بالتغيّبِ شيئاً أجيزه في الحضور؛ لأنَّ هذا ليس من معاني الإكراه الذي أَرَدَهُ.

وإذا صالحَ الرجلُ الرجلَ، أو باعَ بيعاً، أو أقرَّ بدينٍ فاقامَ البيّنة أن الطالبَ أكرهه على ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقولُ ذلك كله جائزٌ ولا أقبلُ منه بيّنة أنه أكرهه وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ أقبلُ البيّنة على الإكراه وأرد ذلك عليه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان الإكراه في موضعٍ أبطلَ فيه الدّمَ قبلت البيّنة على الإكراه وتفسيرُ ذلك أن رجلاً لو شهرَ على رجلٍ سيفاً، فقال لتقرن، أو أقتلنك، فقال أقبلُ منه البيّنة على الإكراه وأبطلَ عنه ذلك الإقرار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أكره الرجلُ الرجلَ

وإذا دفع الرجلُ إلى الرجلِ أرضاً بيضاء على أن يزرعها المدفوعُ إليه فما أخرج الله منها من شيءٍ فله منه جزءٌ من الأجزاء فهذه المحاقلة، والمخابرة، والمزاوعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ فأحللنا المعاملةَ في النخلِ خبراً عن رسول الله ﷺ وحرّمنا المعاملةَ في الأرضِ البيضاء خبراً عن رسول الله ﷺ، ولم يكن تحريمٌ ما حرّمنا بأوجبَ علينا من إحلال ما أحللنا، ولم يكن لنا أن نطرح بإحدى سنتيه الأخرى ولا نحرمَ بما حرّم ما أحلَّ كما لا نحلُّ بما أحلَّ ما حرّم، ولم أرَ بعضَ الناسَ سلمَ من خلافِ النبي ﷺ من واحدٍ من الأمرين لا الذي أحلّهما جميعاً ولا الذي حرّمهما جميعاً فأما ما روي عن سعدٍ وابنِ مسعودٍ أنهما دفعا أرضهما مزارعةً فما لا يثبت هو مثله ولا أهل الحديث، ولو ثبت ما كان في أحدٍ مع النبي ﷺ حجةً، وأما قياسه، وما أجاز من النخلِ، والأرضِ على المضاربة فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عمّن دون النبي ﷺ على ما جاء عن النبي ﷺ، وأما أن يقاسَ سنّةُ النبي ﷺ على خبرٍ واحدٍ من الصحابة كأنه يلتمس أن يثبتها بأن توافق الخبرَ عن أصحابه فهذا جهلٌ إنما جعلَ الله عزَّ وجلَّ للمخلّ كلّهم الحاجةَ إلى النبي ﷺ وهو أيضاً يغلطُ في القياس، إنما أجزنا نحن المضاربة، وقد جاءت عن عمرَ وعثمان أنها كانت قياساً على المعاملةِ في النخلِ؛ فكانت تبعاً قياساً لا متبوعةً مقيساً عليها.

فإن قال قائلٌ: فكيف تشبه المضاربة المساقاة؟

قيل: النخلُ قائمةٌ لرَبِّ المالِ دفعها على أن يعملَ فيها المساقى عملاً يرجي به صلاحُ ثمرها على أن له بعضها، فلمّا كان المالُ المدفوعُ قائماً لرَبِّ المالِ في يدي من دفعَ إليه يعملُ فيه عملاً يرجو به الفضلُ جازٍ له أن يكونَ له بعضُ ذلك الفضلِ على ما تشارطا عليه، وكان في مثلِ المساقاة؛ فإن قال فلم لا يكونُ هذا في الأرض؟

قيل: الأرضُ ليست بالنخلِ تصلحُ فيؤخذُ منه الفضلُ إنما يصلحُ فيها شيءٌ من غيرها، وليس بشيءٍ قائمٍ ببيعٍ ويؤخذُ فضله كالمضاربة ولا شيءٌ مثمرٌ بالغٍ فيؤخذُ ثمره كالنخلِ، وإنما هو شيءٌ يحدثُ فيها، ثم بتصرفٍ لا في معنى واحدٍ من هذين، فلا يجوزُ أن يكونَ قياساً عليها وهو مفارقٌ لها في المبتدئ والمتعقب، ولو جازَ أن يكونَ قياساً ما جازَ أن يقاسَ شيءٌ نهى عنه النبي ﷺ فيحلُّ به شيءٌ حرّمه كما جعلَ رسول الله ﷺ في المفسدِ

على الآخر فارتفعنا إلى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما، فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين إما أن يكون إذا اصطلاحاً جميعاً على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي، أو خالفه، فلا يكون للقاضي أن يرد من حكمه إلا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو شيء داخل في معناه، وإما أن يكون حكمه بينهما كالفتيا، فلا يلزم واحداً منهما شيء فيبتدئ القاضي النظر بينهما كما يبتدئه بين من لم يحاكم إلى أحد.

٩ - باب الصدقة والهبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهبت المرأة لزوجها هبة، أو تصدقت، أو تركت له من مهرها، ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بيّنة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بيتها وأمضي عليها ما فعلت من ذلك، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بيتها على ذلك وأبطل ما صنعت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء، أو وضعت له من مهرها، أو من دين كان لها عليه فأقامت البيّنة أنه أكرهها على ذلك والزوج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله، وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة، أو كانت جارية صغيرة فاصلحها، أو صنعها حتى شبت وأدركت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً، ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب؟ أرأيت إن ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه، ولم يهبه له، ولم يملكه قط؟ وبهذا يأخذ.

وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع في ذلك كله، وفي الولد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل للرجل جارية، أو داراً فزادت الجارية في يديه، أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للثواب، ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً، أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديه، ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار، فإن الباني إنما بنى ما يملك، فلا يكون له أن يبطل بناءه، ولا يهدمه ويقال له إن أعطيته قيمة البناء أخذت نصف الدار، والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة بيني فيها صاحبها، ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبنتها لم

على بيع، أو إقرار، أو صدقة، ثم أقام المكره البيّنة أنه فعل ذلك كله وهو مكره أبطلت هذا كله عنه، والإكراه ممن كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من إكراهه، ولا يتمتع هو بنفسه سلطاناً كان، أو لصاً، أو خارجياً، أو رجلاً في صحراء، أو في بيت مغلق على من هو أقوى منه، وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فافترق أحدهما بحق صاحب بعدما قاما من عند القاضي وقامت عليه بذلك بيّنة وهو يجهل ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا إقرار لمن خاصم إلا عندي ولا صلح لهما إلا عندي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فافترق أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم، أو غير مجلسه، أو علم القاضي؛ فإن ثبت لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم، أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضي القاضي بعلمه؛ لأنه إنما يقضي بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهدا به كما شهدا قضى بهذا، وكان علمه أولى من شهادة شاهدين وشهود كثيرة؛ لأنه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين، ومن قال القاضي كرجل من الناس قال: إن حكم بينهما لم يكن شاهداً وكلف الخصم شاهدين غيره، وكان حكمه كحكم من لم يسمع شيئاً، ولم يعلمه، وهذا قول شريح قد جاءه رجل يعلم له حقاً فسأله أن يقضي له به، فقال اتني شاهدين إن كنت تريد أن أقضي لك قال أنت تعلم حقي قال فاذهب إلى الأمير فاشهد لك، ومن قال: هذا قال: إن الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ منهم الحقوق إذا تجاحدوا بعدد بيّنة، فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل إذا جاءوا بها، وليس الحاكم على يقين من أن ما شهدت به البيّنة كما شهدت، وقد يكون ما هو أقل منها عدداً أركى، فلا يقبل، وما تم العدد انقص من الزكاة فيقبلون إذا وقع عليهم أدنى اسم العدل، ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كما لم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره، ولا أن يكون شاهداً حاكماً في أمر واحد كما لم يكن له أن يحكم نفسه لو علم أن حقه حق.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه؛ لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه، وإنما كره إظهار ذلك لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس.

وإذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما فقضى بينهما بقضاء مخالف لرأي القاضي فارتفعنا إلى ذلك القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهما جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصططح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه فحكم لأحدهما

فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة، وإذا وهب الرجل داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالحبة جائزة، والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب له لا وكيل معه فيها، أو يسلمها رثاً ويخلف بينه وبينها حتى يكون لا حائل دونها هو ولا وكيل له، فإذا كان هذا هكذا كان قبضاً، والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الهبة، وما لم يكن قبضاً في البيع لم يكن قبضاً في الهبة.

وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوَّضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ذلك جائز، ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ، وليس هذا بمنزلة الشراء، وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل الرجل شقصاً من دار فقبضه، ثم عوَّضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب؛ فإن قال وهبتها لثواب كان فيها الشفعة، وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة، وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأنا من قال: لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وبه ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا وهب واشترط الثواب فالحبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وبه وهو معنى قول الشافعي.

وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه، فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ.

قال: ولا تكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصيته، وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة، فلم يقبضها الموهوب له حتى مات لم يكن للموهوب له شيء، وكانت للورثة.

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

يرجع بنصفها؛ لأنه مبيتاً أكثر قيمة منه غير مبيت، ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له؛ لأنه حادث في ملكه بائن منها كميابة الخراج، والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة، ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك.

وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه، وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة.

وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله؛ فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله، أو لم يكن.

وكذلك روي عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين، وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغاراً، وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل هبة وغلبة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تسم إلا بقبض المعطى.

وإذا وهب الرجل داراً لرجلين، أو متاعاً، وذلك المتاع مما يقسم فقبضها جميعاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحدٍ منهما حصته، وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ، وإذا وهب لثلاثين لواحدٍ وقبض فهو جائز، وقال أبو يوسف هما سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم، أو طعاماً، أو ثياباً، أو عبداً لا يقسم فقبضاً جميعاً الهبة جائزة كما يجوز البيع.

وكذلك لو وهب اثنتان داراً بينهما تقسم، أو لا تقسم، أو عبداً لرجل وقبض جازت الهبة، وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه، ولم يقسم له، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ، ومن حجته في ذلك أنه قال: لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاذ عشرين وسقاً من نخل له بالعالية، فلما حضره الموت قال لعائشة إنك لم تكوني قبضتي، وإنما هو مال الوارث فصارت بين الورثة؛ لأنها لم تكن قبضته، وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين

أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن؛ لأنه خالف وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أودع الرجل الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت؛ لأن المستودع رضي بأمانته لا أمانة غيره، ولم يسلطه على أن يودعها غيره، وكان متعدياً ضامناً إن تلفت.

وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء، وليس لصاحب الوديعة؛ لأن الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه، وقال أبو حنيفة؛ فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك.

٢١٧٩ - وكذلك قال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعند الوديعة وعليه دين أنهم يتحصون الغرماء وأصحاب الوديعة.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر الوديعة بعينها، أو قامت عليه بينة وعليه دين يحيط بماله كانت الوديعة لصاحبها؛ فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا إقرار من الميت وعرف لها عدد، أو قيمة كان صاحب الوديعة كغريم من الغرماء.

١١ - باب في الرهن

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ارتهن الرجل رهنًا فوضعه على يدي عدل برضا صاحبه فهلكت من عند العدل وقيمته والدين سواء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه، وقد بطل الدين وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله؛ لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعاً على يدي غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه، أو قبضه عدل رضياً به فهلكت الرهن في يديه، أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص منه شيء، وقد كتبنا في هذا كتاباً طويلاً.

وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء، والمرتحن بالخصص على قدر أموالهم، وإذا كان الرهن في يدي المرتحن فهو أحق بها من الغرماء وقولهما جميعاً فيه واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للواهب أن يرجع في الهبة إلا قبض منها عوضاً قل، أو كثر.

١٠ - باب في الوديعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استودع الرجل رجلاً وديعة، فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعتها إليه قال أبو حنيفة رحمه الله فالقول قول رب الوديعة، والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبا يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادقا عليها، ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعتها إليه وإنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة، وعلى المستودع البينة بما ادعى، وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاء آخر يدعيها معه، فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبى أن يحلف لهما، وليس لواحد منهما بينة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما؛ لأنه أئلف ما استودع بجهالته.

ألا ترى أنه لو قال: هذا استودعنيها، ثم قال أخطأت، بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر له بها أولاً ويضمن للآخر مثل ذلك؛ لأن قوله أئلفه.

وكذلك الأول إنما أئلفه هو بجهله وبهذا يأخذ.

وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء، والوديعة، والمضاربة بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاهما رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد، والبعير، والدار، فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه؟ فإن قال لا، وقال: كل واحد منهما هو لي أحلف بالله لا يدري لأيهما هو، ووقف ذلك لهما جميعاً حتى يصطلحا فيه، أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له دونة، أو يحلفا؛ فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له، وإن نكلا معاً فهو موقوف بينهما.

وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة، ثم تخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا عليه، ومن قال: هذا القول قال: هذا شيء ليس في أيديهما فاقسمه بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لا لهما.

وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره، فإن

كَانَ الْكَرَاءُ لِلرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ مَالُكَ الدَّارِ وَلَا تَخْرُجُ بِهِذَا مِنَ الرَّهْنِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَجْعَلَ الْكَرَاءَ رَهْنًا، أَوْ قِصَاصًا مِنَ الدِّينِ أَنَّ الْكَرَاءَ سَكَنٌ وَالسَّكَنُ لَيْسَ هُوَ الرَّهْنُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ دَارًا فَسَكَنَهَا، أَوْ اسْتَغْلَاهَا، ثُمَّ رَدَّهَا بِعِيْبٍ كَانَ السَّكَنُ، وَالْغَلَّةُ لِلْمَشْتَرِي، وَلَوْ أَخَذَ مِنْ أَصْلِ الدَّارِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَ مِنَ الدَّارِ مِنْ أَصْلِ الْبَيْعِ، وَالْكَرَاءِ، وَالْغَلَّةِ لَيْسَ أَصْلُ الْبَيْعِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّاهِنُ إِنَّمَا رَهْنٌ رَقَبَةُ الدَّارِ، وَكَانَتْ رَقَبَةُ الدَّارِ لِلرَّاهِنِ إِلَّا أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْمَرْتَهِنِ فِيهَا حَقًّا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ النَّمَاءُ مِنَ الْكَرَاءِ وَالسَّكَنِ إِلَّا لِلرَّاهِنِ الْمَالِكِ الرَّقَبَةَ كَمَا كَانَ الْكَرَاءُ وَالسَّكَنُ لِلْمَشْتَرِي الْمَالِكِ الرَّقَبَةَ فِي حِينِهِ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا ارْتَهَنَ الرَّجُلُ ثَلَاثَ دَارٍ، أَوْ رُبْعَهَا وَقَبِضَ الرَّهْنُ فَالرَّهْنُ جَائِزٌ.

مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا وَقَبْضًا فِي الْبَيْعِ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَهْنًا وَقَبْضًا فِي الرَّهْنِ، وَإِذَا رَهْنُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ دَارًا، أَوْ دَابَّةً فَقَبِضَهَا الْمَرْتَهُنُ فَادُّنْ لَهُ رُبُّ الدَّابَّةِ، أَوْ الدَّارِ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِالدَّارِ، أَوْ الدَّابَّةِ فَاتَنَفَّعَ بِهَا لَمْ يَكُنْ هَذَا إِخْرَاجًا لَهُ مِنَ الرَّهْنِ، وَمَا لِهَذَا وَإِخْرَاجُهُ مِنَ الرَّهْنِ، وَإِنَّمَا هَذَا مَنْفَعَةٌ لِلرَّاهِنِ لَيْسَتْ فِي أَصْلِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَمْلِكُهُ الرَّاهِنُ دُونَ الْمَرْتَهِنِ، وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلَ فِي الرَّهْنِ فَقَبِضَ الْمَرْتَهُنُ الْأَصْلَ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِمَا لَمْ يَرَهْنِ لَمْ يَنْفَسَخِ الرَّهْنُ، أَلَا تَرَى أَنَّ كَرَاءَ الدَّارِ وَخِرَاجَ الْعَبْدِ لِلرَّاهِنِ.

١٢ - باب الحوالة والكفالة في الدين

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَكْفَلَ لَهُ بِهِ عَنْ رَجُلٍ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ لِلطَّلَبِ أَنْ يَأْخُذَ إِلَيْهِمَا شَاءَ؛ فَإِنْ كَانَتْ حَوَالَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الَّذِي أَحَالَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَبْرَاهُ وَهَذَا يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ قَبِلَ مِنْهُ الْكَفِيلُ، فَقَدْ أَبْرَاهُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ قَدْ تَوَيَّ قَبْلَ الْكَفِيلِ فِيرْجِعَ بِهِ عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلًا عَنْ صَاحِبِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِلَيْهِمَا شَاءَ فِي قَوْلِهِمَا جَمِيعًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ وَكْفَلَ بِهِ آخَرَ فَلَرُبَّ الْمَالِ أَنْ يَأْخُذَهُمَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَالًا إِذَا كَانَتْ الْكِفَالَةُ مُطْلَقَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ الْكِفَالَةُ بِشَرْطٍ كَانَ لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ عَلَى مَا شَرَطَ لَهُ دُونَ مَا لَمْ يَشَرَطْ لَهُ، وَلَوْ كَانَتْ حَوَالَةً فَالْحَوَالَةُ مَعْقُولٌ فِيهَا أَنَّهَا تَحْوُلُ حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ إِلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا تَحْوَلَتْ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ مَا تَحْوَلَتْ عَنْهُ إِلَّا بِتَجْدِيدِ عَوْدَتِهِ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ الْحَالُ عَلَيْهِ دُونَ الْحَالِ بِكُلِّ حَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: وَإِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَقَدْ رَهْنُ رَهْنًا عَلَى يَدِي صَاحِبِ الدِّينِ، أَوْ يَدِي غَيْرِهِ فَسَوَاءٌ، وَالْمَرْتَهُنُ أَحَقُّ بِثَمَنِ هَذَا الرَّهْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ مِنْهُ؛ فَإِنْ فَضَّلَ فِيهِ فَضْلًا كَانَ الْغَرْمَاءُ شَرْعًا فِيهِ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ الدِّينِ حَاصُّ أَهْلِ الدِّينِ بِمَا يَبْقَى لَهُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ.

وَإِذَا رَهْنُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ دَارًا، ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْهَا شَقِصٌ، وَقَدْ قَبِضَهَا الْمَرْتَهُنُ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ الرَّهْنُ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ وَبِهَذَا يَأْخُذُ حَفْظِي عَنْهُ فِي كُلِّ رَهْنٍ فَاسِدٍ وَقَعَ فَاسِدًا فَصَاحِبُ الْمَالِ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَالَهُ بِيَاغٍ لَدِينِهِ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ مَا بَقِيَ مِنَ الدَّارِ فَهُوَ رَهْنٌ بِالْحَقِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ رَهْنُهُ نَصِيْبًا غَيْرَ مَقْسُومٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا رَهْنُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ دَارًا فَقَبِضَهَا الْمَرْتَهُنُ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنَ الدَّارِ شَيْءٌ كَانَ مَا يَبْقَى مِنَ الدَّارِ رَهْنًا بِجَمِيعِ الدِّينِ الَّذِي كَانَتْ الدَّارُ بِهِ رَهْنًا، وَلَوْ ابْتَدَأَ نَصِيْبُ شَقِصٍ مَعْلُومٍ مَشَاعٍ جَازَ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا جَازَ أَنْ يَكُونَ رَهْنًا، وَالْقَبْضُ فِي الرَّهْنِ مِثْلُ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ لَا يَخْتَلِفَانِ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ الرَّهْنِ.

وَإِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ الرَّهْنَ عَلَى يَدِي عَدْلٍ وَسَلَّطَهُ عَلَى بَيْعِهِ عِنْدَ حُلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ مَاتَ الرَّاهِنُ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ لِلْعَدْلِ أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ، وَلَوْ كَانَ مَوْتُ الرَّاهِنِ يَبْطُلُ بَيْعُهُ لِأَبْطُلَ الرَّهْنُ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ، وَقَدْ بَطُلَ الرَّهْنُ، وَصَارَ بَيْنَ الْغَرْمَاءِ وَالْمَسْلُطِ أَنْ يَبِيعَهُ فِي مَرَضِ الرَّاهِنِ وَيَكُونُ لِلْمَرْتَهِنِ خَاصَّةً فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا وَضَعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ عَلَى يَدِي عَدْلٍ وَسَلَّطَهُ عَلَى بَيْعِهِ عِنْدَ حُلِّ الْحَقِّ فَهُوَ فِيهِ وَكِيلٌ، فَإِذَا حُلَّ الْحَقُّ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَا كَانَ الرَّاهِنُ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَيْعُ إِلَّا بِأَمْرِ السَّلْطَانِ، أَوْ بِرِضَا الْوَارِثِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ، وَإِنْ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ، فَقَدْ تَحْوَلَتْ مِلْكُ الرَّهْنِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ الَّذِينَ لَمْ يَرْضُوا أَمَانَتَهُ وَالرَّهْنُ بِجَالِهِ لَا يَنْفَسَخُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَهُ الْوَرِثَةُ إِنَّمَا مَلَكَوا مِنَ الرَّهْنِ مَا كَانَ لَهُ الرَّاهِنُ مَالِكًا، فَإِذَا كَانَ الرَّاهِنُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَهُ كَانَ كَذَلِكَ الْوَارِثُ، وَالْوَكَالَةُ بِبَيْعِهِ غَيْرُ الرَّهْنِ الْوَكَالَةُ لَوْ بَطَلَتْ لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ.

وَإِذَا ارْتَهَنَ الرَّجُلُ دَارًا، ثُمَّ أَجْرَهَا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ قَدْ خَرَجَتْ مِنَ الرَّهْنِ حِينَ أَذِنَ لَهُ أَنْ يُوَجِّرَهَا، وَصَارَتْ بِمِثْلَةِ الْعَارِيَةِ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ هِيَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهَا، وَالْغَلَّةُ لِلْمَرْتَهِنِ قِضَاءً مِنْ حَقِّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: وَإِذَا رَهْنُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ دَارًا وَدَفَعَهَا إِلَى الْمَرْتَهِنِ، أَوْ عَدْلٍ وَأَذِنَ بِكَرَائِهَا فَأَكْرَيْتِ

التجارة بكفالة فالكفالة باطلة؛ لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال، وإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئاً قل، أو كثر فذلك نمنعه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل، أو كثر.

وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمره أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا أراد أن يغيب، أو مرض فأما إذا كان صحيحاً حاضراً، فلا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكيف يكون له أن يوكل غيره، ولم يرض صاحبه بمضومة غيره، وإنما رضي بمضومته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل، أو أراد الغيبة، أو لم يردّها؛ لأن الموكل له رضي بوكالته، ولم يرض بوكالة غيره؛ فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل.

وإذا وكل رجل رجلاً بمضومة وأثبت الوكالة عند القاضي، ثم أقر على صاحبه الذي وكله أن تلك المضومة حق لصاحبه الذي يخاصمه أقر به عند القاضي، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال: وإن أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فأقراره باطل ويخرج من الخصومة، وقال أبو يوسف إقراره عند القاضي وعند غيره جائز عليه، وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة، ولم يقل في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه، ولا يصالح، ولا يبرئ، ولا يهب فليس له أن يقر، ولا يبرئ، ولا يهب، ولا يصالح؛ فإن فعل فما فعل من ذلك كله باطل؛ لأنه لم يوكله به، فلا يكون وكلاً فيما لم يوكله.

وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص، أو حد، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة وبه يأخذ، وروى أبو يوسف أن أبا حنيفة قال أقبل من الوكيل البيّنة في الدعوى في الحد، والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعي، وقال أبو يوسف لا أقبل البيّنة إلا من المدعي ولا أقبل في ذلك وكلاً، وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حد، أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تثبيت البيّنة، وإذا حضر الحد، والقصاص لم أحده، ولم اقتصر حتى يحضر الحدو له، والمقتصر من قبل أنه قد يقر له فيبطل الحق ويكذب البيّنة فيبطل القصاص ويعفو.

وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل، فقال الذي هي

وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه، ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول حين أخذ الكفيل الآخر.

قال الشافعي: وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه، ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه، ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه، وإذا كفل الرجل للرجل بدين غير مسمى، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان في ذلك؛ لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء، وما كان لك عليه من حق، وما شهد لك به الشهود، وما أشبه هذا فهو مجهول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا فانا له ضامن لم يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له، ولا يقضى له ويشهد له، ولا يشهد له، فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوده، فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضماناً، وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة.

وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماءه، ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل؛ لأن الدين قد توى، وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك، وإن كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما يعرف ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً، أو لم يترك.

وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول كفالته باطلة؛ لأنها معروفة، وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته جائزة؛ لأنها من التجارة.

وإذا أفلس المحتال عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه، ولا يترك مالا، وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع إذا أفلس وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كفل العبد المأذون له في

وقضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيته على الوكالة وجعله وكيلًا حضر معه خصم، أو لم يحضر، وليس الخصم من هذا بسبيل، وإنما أثبت له الوكالة على الموكل، وقد ثبتت له الوكالة، ولا يلزم الخصم شيء، وقد يقضي للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة إنما هي شهادة للخصم تثبت له حقًا على الموكل.

وإذا وكل رجل رجلًا بكل قليل وكثير، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه، لأنه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع دارًا، أو غير ذلك كان جائزًا.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير له لم يزد على هذا فالوكالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير، ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره، ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره، فلمّا كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجوز أن يكون وكيلًا حتى يبين الوكالات من بيع، أو شراء، أو وديعة، أو خصومة، أو عمارة، أو غير ذلك.

وإذا وكلت المرأة وكيلًا بالخصومة وهي حاضرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل إلا أن يرضى الخصم، وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل ذلك ونحوه وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله: وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره، وقد كان علي بن أبي طالب عليه السلام وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه، وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله، وكان علي بن أبي طالب عليه السلام يقول إن للخصومة قحماً، وإن الشيطان يحضرها.

١٣- باب في الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على الرجل دين، وكان عنده وديعة غير معلومة بعينها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ما ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الوديعة بالخصص وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الوديعة شيء لا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة، وقال

في يديه وكلفني بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا أصدقه إلا أن يأتي على ذلك بينة وأجعله خصماً وبه يأخذ، وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهماً أيضاً لم أقبل منه بينة وجعلته خصماً إلا أن يأتي بشهود أعرفهم، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدقه ولا تجعل بينهما خصومة، وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألته البينة على الوكالة؛ فإن لم يقم البينة جعلته خصماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كانت الدار في يدي رجل فادعاهما رجل، فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة، أو هي علي بكراء، أو أنا فيها وكيل، فمن قضى على الغائب سمع من المدعي البينة وأحضر الذي هي في يديه؛ فإن أثبت وكالته قضى عليه، وإن لم يثبتها قضى بها للذي أقام عليها البينة وكتب في القضاء إنني قضيت بها، ولم يحضرني فيها خصم، وزعم فلان أنها ليست له، ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البينة على ما يقول: فإن جاء بها على أنها في يدي بكراء، أو وديعة لم يجعله خصماً؛ فإن جاء بالبينة على الوكالة جعلته خصماً.

قال الربيع: وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضي على الغائب.

قال: وإذا كان للرجل على الرجل مال فجاء رجل، فقال: قد وكلفني قبضه منك فلان، فقال الذي عليه المال صدقت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أجبره على ذلك إلا أن يقيم بينة عليه وأقول أنت أعلم؛ فإن شئت فاعطه، وإن شئت فاتركه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده فجاءه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه؛ فإن دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله، أو تقوم عليه بينة بذلك.

وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجز الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه، وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره، فلا يجوز إقراره على غيره.

وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل بيته على الوكالة ونثبتها له، وليس معه خصم، وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب، فقال: هذا وكيلي في كل حق لي يخاصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته، وإذا غيب الخصم وكل له وكيلًا،

أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلكت، الا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهب فيه.

وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان عند الرجل وديعة بعينها، وكانت عليه ديون فالوديعة لرب الوديعة لا تدخل عليه الغرماء فيها، ولو كانت بغير عينها مثل دنائير ودراهم، وما لا يعرف بعينه حاص رب الوديعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلكت الوديعة، فيكون القول قولك؛ لأنه أمين، وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه بدين وعليه دين بشهود في صحته، وليس له وفاة، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته؛ فإن فضل عنهم شيء كان للدين أقر لهم في المرض بالحصص، الا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئاً ولا يجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقر له في الصحة، والمرض سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت على الرجل ديون معروفة من بيع، أو جنایات، أو شيء استهلكه، أو شيء أقر به، وهذا كله في الصحة، ثم مرض فاقتر بحق لإنسان فذلك كله سواء ويتحاصون معاً لا يقدم واحد على الآخر، ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا، والله تعالى أعلم، أو أن يقول رجل إذا مرض فإقراره باطل كإقرار المحجور عليه فأنما أن يزعم أن إقراره يلزمه، ثم لا يخاص به غرماؤه فهذا تحكم، وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة؛ فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص، وإن لم يكن بينة لم يخاص، وإذا قرع الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينه لم تجز له وصيته، ولم يورث حتى يأخذ هذا حقه فهذا دين مرة يبدأ على الموارث، والوصايا وغير دين إذا صار لا يخاص به.

وإذا استدان المرأة زوجها غائب، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته، ثم رجع عن ذلك، فقال: لا شيء لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة، وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل.

وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا غاب الرجل عن امرأته، فلم ينق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن انفق، ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً الزمناه نفقتها وبعنا لها في ماله، ثم يغيب عنها، أو يمنعها النفقة ولا نجعل لها عليه ديناً؛ لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقاً والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضي على

غائب إلا زوجها، فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها، أوكد من حقوق الناس مرة في هذا، ثم يطرحها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبه القيام عليه ويعجب من قول أصحابنا في الحيازة، ويقول الحق جديد والترك غير خروج من الحق، ثم يجعل الحيازة في النفقة.

٢١٨٠ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب عليه السلام كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسايتهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا، أو يطلقوا؛ فإن طلقوا بغتوا بنفقة ما حسوا. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله: وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس، وقد تركوه، وقالوا فيه قولاً متناقضاً.

وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول هو قصاص وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضا به؛ فإن كان لأحدهما على صاحبه مال خالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد، وكانا حاليين معاً فهو قصاص؛ فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا براض، ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما نحل به البيوع.

وإذا أقر وارث بدين، وفي نصيبه وفاة بذلك الدين، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه؛ لأنه لا ميراث له حتى يقضي الدين وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث؛ فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف، وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر، وإن كانا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين؛ فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصبايتهما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى.

قال الشافعي رحمه الله، إذا مات الرجل وترك ابنين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين، فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقر به الآخر، وذلك النصف من دينه مما في يديه، وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فمضى أقر له الآخر رجع المأخوذ من يديه على

الوارث معه فيقاسمه حتى يكونا في الميراث سواء.

وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق، ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول أخذه به وإقراره على نفسه بالقرض صدق من دعواه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً، ثم جاء بالبينة أنها مقارضة سئل الذي له السلف؟

فإن قال: نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة، وإن لم يقر بهذا رب المال وأدعاه المشهود له أحلفناه؛ فإن حلف كانت له عليه ديناً، وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه، ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فضمن، أو يكونوا كذبو.

وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بمال في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من رباً، وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه ثمن شيء جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من رباً؛ فإن شهدت البينة على أصل يبيع رباً سئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع؛ فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباً قط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كائناً ما كان وردته إلا رأس ماله، وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له؛ فإن حلف لزم الغريم الألف وهي في مثل معنى المسألة قبلها؛ لأنه قد يمكن أن يكون أرى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها.

وإذا أقر الرجل بمال في ذكر حق من بيع، ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع وتشهد عليه بينة بقبضه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول المال له لازم ولا تنفث إلى قوله، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق، وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعت هذا؟

فإن قال: نعم.

قلت فأقم البينة على أنك قد وقفته متاعه؛ فإن قال الطالب لم أبعه شيئاً لزمه المال.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا جاء بذكر حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع، أو ما كان، فقال الذي عليه البينة إنه باعني هذا المتاع، ولم أقبضه كلت الذي له الحق بينة أنه قد قبضه، أو أقر بقبضه؛ فإن لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه، ثم أبرأته من هذه الألف؛ وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه، ولا يلزمه أن يكون دافعاً للثمن إلا بأن يدفع السلفة إليه، ولو كان الذي له الألف أتى بذكر حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه، ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف؛ فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته إليّاه وقبضه كلت البينة على أنه قبضه، وكان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها، وإن قال: قد أقر لي بالألف فخذ لي بإقراره أخذته له به وأحلفته على دعوى المشهود عليه.

وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بألفين، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا شهادة لهما؛ لأنهما قد اختلفا، وكان ابن أبي ليلى يميز من ذلك ألف درهم ويقضي بها للطالب وبه يأخذ، ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف وخمسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعاً، وإنما أجاز هذا أبو حنيفة؛ لأنه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعاً ألفاً، وقال الآخر خمسمائة فصارت هذه مفصلة من الألف.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد له أحدهما بألف، والآخر بألفين سألتهما؛ فإن زعما أنهما شهدا بها عليه بإقراره، أو زعم الذي شهد بألف أنه شك في الألفين وأثبت الألف، فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذها بلا يمين، وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهد، وإن كانا اختلفا، فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه، وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بها عليه من ثمن ثياب قبضها، فقد بينا أن أصل الحقين مختلف، فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما؛ فإن أحب حلف معهما، وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر إذا ادعى ما قال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء ألفين، أو ألفاً وخمسمائة.

وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين، أو شراء، أو بيع، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد، ولا يقبل عليه إلا شاهدان.

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد.

وكذلك بلغنا عن شريح وإبراهيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معاً.

قال الربيع: من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها الحاكم إلا بشاهد آخر، فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا إنما جازاً إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى التي ابطلها الحاكم، فلم نجز إلا شهادة شاهدين على كل شاهد.

وإذا شهد الشهود على دار أنها لفلان مات وتركها ميراثاً بين فلان وفلان، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول إن شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثاً غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلم له وارثاً غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك، فيقولوا لا وارث له غيرهم.

وإذا وارث غيرهم يثبت ادخله معهم في الميراث، ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً إلا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهم؛ فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة الباطنة به قضى لهما بالميراث، وإن جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم.

وكذلك لو جاء أهل وصية، أو دين؛ فإن كانوا من غير أهل المعرفة الباطنة بالبيت احتاط القاضي فسال أهل المعرفة فقال: هل تعلمون له وارثاً غيرهم؟ فإن قالوا نعم قد بلغنا، فإننا لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم؛ فإن تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال ودفعه إليه، ولم يجبره إن لم يأت بكفيل.

ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم، ولو قالوا ذلك على الإحاطة لم يكن هذا صواباً منهم، ولم يكن فيه ما رد شهادتهم؛ لأن الشهادة على البت تؤول إلى العلم.

وإذا شهد الشهود على زنا قديم، أو سرقة قديمة، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضي بالمال وينظر في المهر؛ لأنه قد وطئ، فإذا لم يقم الحد بالوطء، فلا بد من مهر.

وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال أيما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك، فإنما شهدوا على ضغن، فلا شهادة لهم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضي الحد فأما السكران؛ فإن أتى به وهو غير سكران، فلا حد عليه، وإن كان أخذ وهو سكران، فلم يرتفع إلى الوالي حتى ذهب

السكر عنه إلا أنه في يدي الشرط، أو عامل الوالي، فإنه يحذ.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا شهد الشهود على حد للو، أو للناس، أو حد فيه شيء للو عز وجل وللناس مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأثبتوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه الحد ذلك الحد إلا أن يحدث بعده توبة فيلزم ما للناس ويسقط عنه ما للو قياساً على قول الله عز وجل في المحاررين ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية فما كان من حد للو تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط عنه والتوبة مما كان ذنباً بالكلام مثل القذف، وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والزواج عنه والتوبة مما كان ذنباً بالفعل مثل الزنا، وما أشبهه بفترك الفعل مدّة يجتبر فيها حتى يكون ذلك معروفاً، وإنما يخرج من الشيء بترك الذي دخل به فيه.

قال الربيع: للشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد، وإن تاب؛ لأن الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآقر بالحد لم يأت إن شاء الله تعالى إلا تاباً، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمه، وليس طرح الحدود التي للو عز وجل إلا في المحاررين خاصة فأما ما كان للادميين، فلأنهم إن كانوا قتلوا فاولياء الدم مخيرون في قتلهم، أو أخذ الدية، أو أن يعفوا، وإن كانوا أخذوا المال أخذ منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزور، وقال أنا أجرحهم وأقيم البيّنة أنهم استجروا، وأنهم قوم فساق، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا أقبل الجرح على مثل هذا وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدود في قذف، أو شريك، أو عبد فهما يقبلان في هذا الجرح جميعاً وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح إذا شهد من أعره وأثقه به.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدلوا ابنه للقاضي أن يسميهم، وما شهدوا به على المشهود عليه ويمكّنه من جرحهم؛ فإن جاء بجرحهم قبلها، وإن لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل في جرحهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه، وإن كانوا عدولاً ويقبل جرحهم بما تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحهم، ولا يقبل منهم الجرح إلا بأن يثبتوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحاً، فإن من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله، فلا يقبل حتى يثبتوا ما يراه هو جرحاً كان الجرح من شاء أن يكون في فقه، أو فضل.

وإذا شهد الوصي للوارث الكبير على الميت بدين، أو صدقة في دار، أو هبة، أو شراء، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ.

الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام، فإنما هي تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيرا، ولو ردناها إذا لم يكن بصيرا؛ لأنه لا يرى المشهود عليه حين يشهد لزمن أن لا يحيز شهادة بصير على ميت ولا على غائب؛ لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يحيز شهادته بعد العمى، وقد أثبتنا بصيرا يحيز شهادة البصير على الميت، والغائب.

وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: هذا عندي بمنزلة مرة واحدة ولا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله ﷺ أن ماعز بن مالك أتاه فأقر عنده بالزنا فردّه، ثم أتاه الثانية فأقر عنده فردّه، ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فردّه، ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسأل قومه هل تنكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالزنا، ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجلس متفرقة إن كنا إنما احتجنا إلى أن يقر أربع مرات قياسا على أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة ترك أصل قوله؛ لأنه يزعم أن الشهود الأربعة لا يقبلون إلا في مقام واحد.

قال: ولو تفرقوا حدّهم؛ فكان ينبغي له أن يقول الإقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات؛ فإن قال: إنما أخذت بحديث ماعز فليس حديث ماعز كَمَا وَصَفَ، وَلَوْ كَانَ كَمَا وَصَفَ أَنْ مَاعِزًا أَقْرَ فِي أَرْبَعَةِ امْتِكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ مَا كَانَ قَبُولُ إِقْرَارِهِ فِي مَجْلِسٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ خِلَافًا لِهَذَا؛ لِأَنَّا لَمْ نَنْظُرْ إِلَى الْمَجَالِسِ إِنَّمَا نَنْظُرُ إِلَى اللَّفْظِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَا جَمِيعًا وَإِقْرَارُهُ مَرَّةً عِنْدَ الْحَاكِمِ يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ حَتَّى يُرْجَمَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: اغْدُ يَا أَيُّسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا وحديث ماعز يدل حين سأل أبه جنة أنه رده أربع مرات لإنكار عقله.

وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان لا يرى ذلك شيئا، ولا يحده وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا قامت عليه الشهود بذلك أحده.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فينبغي للقاضي أن لا يرجمه حتى يقر عنده، وذلك أنه يقر عنده ويقضي برجمه فيرجع فيقبل رجوعه، فإذا كان أصل القول في الإقرار هكذا لم ينبغ أن يرجمه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فاتركوه بعد وقوع الحجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل فأوصى إلى رجل فشهد الوصي لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد، أو أجنبي، أو وارث يليه غير الوصي فشهادته جائزة، وليس فيها شيء ترد له.

وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي، وإذا شهد الوصي على غير الميت للوارث الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولهما جميعا.

قال الشافعي: وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي.

وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهد هو وآخر على وصية ودين لرجل عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول شهادتهم جائزة؛ لأن الغريم يضرب نفسه بشهادته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته، وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز؛ لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم، وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا، والغرماء سواء لا تجوز شهادة بعضهم لبعض.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان لرجل دين بينة على ميت، ثم شهد هو وآخر معه لرجل بوصية فشهادتهما جائزة ولا شيء فيها مما ترد له إنما ترد بأن يجزا إلى أنفسهما بها وهذان لم يجزا إلى أنفسهما بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز؛ لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم. وإذا شهد الرجل لامرأته، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تجوز شهادته لها.

وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة.

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: ترد شهادة الرجل لوالديه وأجداده، وإن يعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده، وإن سفلوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال.

وإذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر، ثم عمي فذهب بصره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رحمه الله رد شهادة أعمى شهد عنده، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا شهد الرجل وهو بصير، ثم أذى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع، والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد.

فإن قال قائل: ليس فيه يوم يشهد قيل إنما احتجنا إلى

يكلّفوا الذّهاب من بلدانهم، والإتيان بالذّابة أخفّ ولربّ الذّابة في الذّابة مثل ما للشّهود في أنفسهم من أن لا يكلّف الخروج بشيء لم يستحقّ عليه، وهكذا العبد مثل الذّابة وجب الحيوان.

وإذا شهد الرّجل من أهل الكوفة شهادة بعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره بالشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشّاهد فاسق، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنّه فاسق وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول تردّ شهادته ويقبل قولهم، وقال أبو حنيفة عليه السلام لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك؛ لأنّه قد غاب عن الكوفة سنين، فلا يدري ما أحدث، ولعلّه قد تاب.

قال الشّافعي رحمه الله: رضي الله عنه: وإذا شهد الرّجلان من أهل مصر بشهادة عدلا بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما؛ فإن كان جرحهما بعداوة، أو ظنّه، أو ما تردّ به شهادة العدل قبل ذلك منه وردّها عنه، وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدّة التي قد زالا فيها مصر، وصارا بها إلى مكة؛ فإن كانت مدّة تغيير الحال في مثلها التغيّر الذي لو كانا بمصرهما مجروحين فتغيّر إليهما قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما، ولم يلتفت إلى الجرح؛ لأنّ الجرح متقدّم، وقد حدث لهما حال بعد الجرح صارا بها غير مجروحين، وإن لم تكن أنت عليهما مدّة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيّر قبل عليهما الجرح، وكان أهل بلدهما أعلم بهما ممّن عدلما غريبا، أو من أهل بلدهما؛ لأنّ الجرح أولى من التعديل.

قال الشّافعي رحمه الله: قال الله عزّ وجلّ «وأشهدوا ذوي عدل منكم»، وقال: «ممن ترضون من الشّهداء».

٢١٨١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشّافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن أبي نجيج، عن مجاهد أنّه قال: عدلان حرّان مسلمان.

ثم لم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن هذا معنى الآية، وإذا لم يخالفوا، فقد زعموا أن الشّهادة لا تتم إلا بأربع أن يكون الشّاهدان حرّين مسلمين عدلين بالغين، وأن عبدا لو كان مسلما عدلا لم تجز شهادته بأنّه ناقص الحرّيّة وهي أحد الشّروط الأربع، فإذا زعموا هذا فنقص الإسلام أوّلَى أن لا تجوز معهُ الشّهادة من نقص الحرّيّة؛ فإن زعموا أن هذه الآية التي جمعت فيه هذه الخصال الأربعيّة المتجمعة، فقد خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أحازوا شهادته كافر بحال، وإن زعموا أنّها دلالة وأنّها غير مانعة أن يجوز غير ممّن جمع هذه الشّروط

وقبلها، وما قال النبي عليه السلام: في ماعز فهلّا تركّموه إلا بعد وقوع الحجارة.

وإذا رجّع الرّجل عن شهادته بالزّنا، وقد رجّم صاحبه بها، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يضرب الحد ويغرّم ريع الذّية وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله؛ فإن رجعوا أربعتهم قتلهم ولا نغرّمهم الذّية؛ فإن رجّع ثلاثة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ضربوا الحد وغرّم كلّ واحد منهم ريع الذّية.

قال الشّافعي رحمه الله: وإذا شهد أربعة على رجل بالزّنا فرجّم فرجّع أحدهم عن شهادته ساله القاضي عن رجوعه؛ فإين قال عمدت أن أشهد بزور قال له: القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل؟

فإن قال: نعم دفعه إلى أولياء المقتول؛ فإين شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا؛ فإن قالوا تركّ القتل ونأخذ الذّية كان لهم عليه ريع الذّية وعليه الحد في هذا كلّ، وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل، أو غيره أحلف ما عمد القتل، وكان عليه ريع الذّية، والحد، وهكذا الشّهود معه كلّهم إذا رجعوا.

وإذا شهد الشّهود عند القاضي على عبد وحلوه، ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد؛ لأنّ الحلية قد توافقت الحلية وهو يتنقّ بالعبد حتّى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرّجل غير أمين أكنت أبعث بها معه؟ وكان ابن أبي ليلى يجنّم في عتي العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلا، ثم يبعث به إلى القاضي، فإذا جاءه العبد، والكتاب الثاني دعا الشّهود؛ فإن شهدوا أنّه عبده أبرأ كفيلا، وقضى بالعبد أنّه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتّى يبرئ كفيلا وبه يأخذ.

قال الشّافعي رحمه الله: وإذا شهد الشّهود لرجل على ذّابة غائبة فوصفوها وحلّوها فالتقياس أن لا يكلّف صاحب الذّابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية، وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عتقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده؛ فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه، فقد أخرجها من يديه، ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه؛ فإن لم يثبت عليه الشّهود، أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردّت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه، ولم يعط لها إجارة عوضت تلفا غير مضمون له، ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراهي في مغيبها إن ردّت كان قد ألزم ضمانها، وإنما يضمن المتعدّي، وهذا لم يتعد، وإنما ذهب ابن أبي ليلى وغيره ممّن ذهب منعه إلى أن قال: لا سبيل إلى أخذ هذه الذّابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشّهود، أو ينهب بالشّهود إليها، وليس على الشّهود أن

لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سافر المسلم فأشهد على وصيته ذميين لم يقبلهما لما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى على شاهد الزور تعزيراً غير أنه يبعث به إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى مسجد قومه إن كان من العرب، فيقول القاضي يقرنكم السلام، ويقول إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس.

٢١٨٢- وذكر ذلك أبو حنيفة عن القاسم عن شريح، وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير، ولا يبعث به ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال أبو يوسف رحمه الله أعزّره ولا أبلغ به أربعين سوطاً ويطاف به، وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين سوطاً.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزور، أو علم القاضي يقيناً أنه قد شهد بزور عزّره، ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره، فإن كان من أهل المسجد وقفه في المسجد، وإن كان من أهل القبيلة وقفه في قبيلته، وإن كان سوقياً وقفه في سوقه، وقال إنا وجدنا هذا شاهد زور فاعرفوه واحذروه، وإذا أمكن مجال أن لا يكون شاهد زور، أو شبه عليه بما يغلط به مثله قيل له: لا تقدم على شهادة إلا بعد إثبات، ولم يعزّره، وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما؛ لأنه أبطل حقه في شهادتهما، ولم يعزّرا ولا واحد منهما؛ لأننا لا ندري أيهما الكاذب فأمّا الأولان، فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما كاذب، فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعزّر واحد منهما من قبل أنا لا ندري أيهما الكاذب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعزّرا؛ لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين، وإذا اختلف الشاهدان في الوطن الذي شهدا فيه، فإن أبا حنيفة رحمه الله يقول لا نعزّرهما، ويقول: لأنني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل، فإن كانا شهدا على إقرار، فإنه كان يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعاً، وإن اختلفا في الإقرار وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما ضربهما وعاقبهما.

وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا نضربهما ونتهم المدعي عليهما، وكان ابن أبي ليلى ربما

الأربعة، فقد ظلموا من أجاز شهادة العبيد، وقد سألتهم؛ فكان أعلى من زعموا أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض.

شريح، وقد أجاز شريح شهادة العبيد، فقال له: المشهود عليه اتخير علي شهادة عبد؟

فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء؛ فإن زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير أن في الآية شرط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهي محتملة لها، وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شريحاً مرة، وخالفه أخرى، وقد كتبنا هذا في كتاب الأقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد ولا على أحد حتى يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه.

وإذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز؛ لأن الكفر كله ملّة واحدة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يبيز ذلك، ويقول: لأنهما ملتان مختلفتان، وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من اليهودي، ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض، وإن اختلفت مللهم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يورث بعضهم من بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تحاكم أهل الملل إلينا فحكمنا بينهم لم يورث مسلماً من كافر ولا كافراً من مسلم، وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي ونجعل الكفر ملّة واحدة كما جعلنا الإسلام ملّة؛ لأن الأصل إنما هو إيمان، أو كفر.

وإذا شهد الشهود عند قاضي الكوفة على عبد وحلوه، ووصفوه أنه لرجل، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا أكتب له، وقال ابن أبي ليلى أكتب شهادتهم إلى قاضي البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضي الذي العبد في بلده بين الذي جاء بالكتاب وبين الذي عنده العبد؛ فإن كان للذي عنده العبد حجة وإلا بعث بالعبد مع الرجل الذي جاء بالكتاب مختماً في عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب إلى القاضي بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضي الكوفة بين البيّنة وبين العبد حتى يشهدوا عليه بعينه، ثم يرده مع الذي جاء به إلى قاضي البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بينه وبين خصمه، ثم يضي عليه القضاء ويبرأ كفيله وبه يأخذ.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ما لم تجح تهمة، أو أمر يستريه من الغلام.

وإذا سافر الرجل المسلم فحضره الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول

عزّهما وضربهما وربّما لم يفعل.
قال الشافعي رضي الله عنه لا نزرهما إذا أمكن صدقهما، وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد، فإنّ أبا حنيفة رضي الله عنه يقول لا يسأل عن الشاهد، وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ، وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يميّز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يميّز شهادة الصبيان بعضهم على بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن فيه الخصم، أو لم يطعن ولا تحوّر شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرّقوا ولا بعد أن يتفرّقوا؛ لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله «يَمِينُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما، وخالفه ابن الزبير، وقال نجيز شهادتهم إذا لم يتفرّقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن، والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولاً على صبي، ولا يكون مقبولاً على بالغ، ويكون مقبولاً في مقامه ومردوداً بعد مقامه، والله سبحانه وتعالى الموفق.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا ورث الرجل داراً، أو غيرها فادّعى رجل فيها دعوى سألناه عن دعواه؛ فإن ادّعى شيئاً كان في يدي البتّ أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقاً، ثم أبرأناه، وإن ادّعى فيها شيئاً كان في يدي الوارث أحلفناه على البتّ تخلفه في كل ما كان في يديه على البتّ، وما كان في يدي غيره فورثه على العلم، وإذا استحلف المدّعى عليه على دعواه فحلفه القاضي على ذلك، ثم أتى بالبينّة بعد ذلك على تلك الدّعى، فإنّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقبل منه ذلك؛ لأنّه بلغنا عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وشريح أنّهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينّة العادلة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البينّة بعد اليمين وبعد فصل القضاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى الرجل على الرجل الدّعى، ولم يأت عليه بينّة وأحلفه القاضي فحلف، ثم جاء المدّعي بينّة قبلتها وقضيت له بها، ولم امنع البينّة العادلة التي حكم المسلمون بالإعطاء بها باليمين الفاجرة.

١٥- باب الوصايا

وإذا، أوصى الرجل للرجل بسكنى دار، أو بخدمة عبده، أو بغلّة بستان، أو أرض، وذلك ثلثه، أو أقل، فإنّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك، والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء.

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا، أوصى الرجل للرجل بغلّة داره، أو ثمرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز، وإذا، أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمل العبد فذلك جائز، وإن لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حلّ الثلث ورد ما لم يحمل.

وإذا، أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار، ثم ردّوا ذلك بعد موته، فإنّ أبا حنيفة

قال الشافعي رضي الله عنه لا نزرهما إذا أمكن صدقهما، وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد، فإنّ أبا حنيفة رضي الله عنه يقول لا يسأل عن الشاهد، وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ، وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يميّز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يميّز شهادة الصبيان بعضهم على بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن فيه الخصم، أو لم يطعن ولا تحوّر شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرّقوا ولا بعد أن يتفرّقوا؛ لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله «يَمِينُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما، وخالفه ابن الزبير، وقال نجيز شهادتهم إذا لم يتفرّقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن، والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولاً على صبي، ولا يكون مقبولاً على بالغ، ويكون مقبولاً في مقامه ومردوداً بعد مقامه، والله سبحانه وتعالى الموفق.

١٤- باب في الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينّة، فإنّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: لا نرى عليه يميناً مع شهوده، ومن حجه في ذلك أنّه قال بلغنا عن رسول الله ﷺ أنّه قال: اليمين على المدّعى عليه، واليمين على المدّعي فلا نجعل على المدّعي ما لم يجعل عليه رسول الله ﷺ لا تحوّل اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول على المدّعي اليمين مع شهوده، وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدّعي عليه؛ فإن قال المدّعي عليه أنا أرد اليمين عليه، فإنّه لا يرد اليمين عليه إلا أن يتهمه فردد اليمين عليه إذا كان كذلك، وهذا في الدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق، فلا يمين عليه مع شاهديه، ولو جعلنا عليه اليمين مع شاهديه لم يكن لإحلفنا مع الشاهد معنى، وكان خلافاً لقول النبي ﷺ: البينّة على المدّعي، واليمين على المدّعي عليه وإذا ادّعى رجل على رجل دعوى ولا بينّة له أحلفنا المدّعي عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل قلنا لصاحب الدّعى لسنا نعطيك بنكوله شيئاً إلا أن تحلف مع نكوله؛ فإن حلفت أعطيناك، وإن امتنعت لم نعطك ولهذا كتاب في كتاب الأقضية.

وإذا ورث الرجل ميراثاً داراً، أو أرضاً، أو غير ذلك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالملك بينهما نصفان، وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي بن عبد الله بن مسعود، وروي عن عثمان رضي الله عنهم، وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد، وقاله معه عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض، وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس، وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرخ الأخ بالجد أبعد من القياس من إثبات الأخ معه، وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب إنما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتمعون معنا عليها إنكم تحجبون به بني الأم.

وكذلك منزلة الأب ولا تنقصونه من السدس.

وكذلك منزلة الأب وأنكم تسمونه أباً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت إنما حجبنا به بني الأم خبراً لا قياساً على الأب قال وكيف ذلك؟

قلت: نحن نحجب بني الأم ببنت ابن ابن متسلسلة وهذه وإن وافقت منزلة الأب في هذا الموضع، فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوّم مقام الأب في غيره، وإذا وافقه في معنى، وإن خالفه في غيره، وأما أن لا ننقصه من السدس، فإننا لم ننقصه خيراً ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرايتنا وإياك أقمناها مقام الأب إن وافقته في معنى، وأما اسم الأبوة فنحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الأبوة.

وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث.

وكذلك لو كان كافراً، والموروث مسلماً، أو قاتلاً، والموروث مقتولاً، أو كان الموروث حرّاً، والأب مملوكاً، فلو كان إنما ورثنا باسم الأبوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمانهم كلهم، ولكننا إنما ورثناهم خبراً لا بالاسم قال فأي القولين أشبه بالقياس؟

قلت: ما فيهما قياس، والقول الذي اخترت أبعد من القياس، والعقل قال فأين ذلك؟

قلت: أرايت الجد، والأخ إذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما؟

قال: وما ذلك.

قلت: أليس إنما يقول الجد أنا أبو أبي الميت، ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت؟

قال: بلى.

قلت بقرابة أبي الميت يدلان معاً إلى الميت.

قلت: فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه

كان يقول لا تجزئ عليهم تلك الوصية ولهم أن يرثوها؛ لأنهم أجازوا وهم لا يملكون الإجازة، ولا يملكون المال.

وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وشريح وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها، ولو أجازوها بعد موته، ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم، وكانت إجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي، ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم؛ لأنهم أجازوا ما لم يملكوا، ولو مات فأجازوها بعد موته، ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما ملكوا، فإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض، أو صحيح كان لهم الرجوع؛ لأنهم في الحالين جميعاً غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا.

قال: وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لآخر فرد ذلك الورثة كله إلى الثلث، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال، وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله، ولآخر بماله كله، ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياساً على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة، وهذا بواحد.

١٦- باب الموارث

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجده، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث.

وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق، وعن عبد الله بن عباس، وعن عائشة أم المؤمنين، وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب، وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأخ النصف وللجد النصف.

وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة.

ابنه، أو أبوه؟

قال: بل ابنه؛ لأن له خمسة أسداس ولأبيه السدس.

وإذا مات الرجل وترك امرأة، وولدها، ولم يقر بجلب امراته، ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة؛ فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أوزنه بشهادة امرأة، وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأوزنه بشهادتها وحدها وبه يأخذ.

قلت: فكيف حجبت الأخ بالجد، والأخ إذا مات الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجباً أحدهما بالآخر انبغى أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل وترك ولداً وزوجة فولدت فأنكر ابنه ولدها فجاءت بأربع نسوة يشهدن بأنها ولدته كان نسبه ثابتاً، وكان وارثاً ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياساً على القرآن؛ لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهداً وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل، فلما أجزنا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يميز أن نحيزَ منهن إلا أربعاً قياساً على ما وصفت وجملة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح.

قلت: لا معنى للقياس فيهما معاً يجوز، ولو كان له معنى انبغى أن نجعل للأخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس، وقلت: أرايت الإخوة أمشي الفرض في كتاب الله؟

قال: نعم.

قلت: فهل للجد في كتاب الله فرض؟

قال: لا.

وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحدٍ منهما من أمه فافر في صحته أن أحدهما ابنه، ثم مات، ولم يبين ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحدٍ منهما ويعتق من كلٍ منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته.

قلت: وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضاً إلا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث كل الثيب، فلا أعلمك إلا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف.

وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحدٍ منهما في نصف قيمته.

وكذلك أمهاتهما.

وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم، وقد ورث معها العصبه بأخ لأب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول نعطيه نصف ما في يدها؛ لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه بما في يدها شيئاً؛ لأنها أقرت بما في يدي العصبه وهو سواء في الورثة كلهم ما قالوا جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل أمتان لا زوج لواحدةٍ منهما فولدتا ولدين فافر السيد بأن أحدهما ابنه ومات، ولا يعرف أيهما أقر به، فإن نريهما القافة؛ فإن أحقوا به أحدهما جعلناه ابنه، وورثناه منه وجعلنا أمه أم ولد تعتق بموته وأرقنا الآخر، وإن لم تكن قافة، أو كانت فاشكل عليهم لم نجعل ابنه واحداً منهما وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه اعتقناه وأمّه بأنها أم ولد وأرقنا الآخر وأمّه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق.

قال الشافعي: وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمّه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أنه لا يأخذ شيئاً، وهكذا كل من أقر به وهو وارث؛ فكان إقراره لا يثبت نسبة فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به؛ لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به، وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاً به لم يميز أن يكون وارثاً به، وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بالف فحججه المقر له بالبيع لم نعطه الدار، وإن كان بائعها قد كان أقر بأنها قد صارت ملكاً له، وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له إلا وهو مملوك عليه بها شيء، فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار له، وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيخلفان في ثمنه، وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري، فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار، فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق، وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له إلا الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاً به، وإذا لم يثبت له أن يكون موروثاً بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاً به.

وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عم له البينة أنها دار جدتهما والذي هي في يده منكر لذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركها ميراثاً لأبيه ولأبي صاحبه لا يعلمون له وارثاً غيرهما، ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منها ميراثاً لهذا لا يعلمون له وارثاً غيره، وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يدي، ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة، ولا يقولان لا نعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى، وقال أبو يوسف أسكنه، ولا يقتسمان.

متاع الرجال اليس يقضى لكل بما أقام عليه البيّنة؟ فإذا قال: بلى، قيل أفليس قد زعمت، وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف؟ فإن قال: بلى، قيل كما تثبت له البيّنة.

فإن قال: بلى، قيل فلم لم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما؟ فإن استعملت عليهما الظنون وترك الظاهر قيل لك فما تقول في عطار ودبّاع في أيديهما عطر ومتاع الدبّاع تداعياه معاً؟ فإن زعمت أنك تعطي الدبّاع متاع الدبّاعين، والعطّار متاع العطّارين قيل فما تقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا باقوتاً ولؤلؤاً؟ فإن زعمت أنك تجعله للموسر وهو بأيديهما معاً خالفت مذهب العامة، وإن زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل، والمرأة.

قال: وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل، والوالاء وعاقده، ثم مات ولا وارث له، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه له بلغنا ذلك عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئاً مطرف عن الشعبي أنه قال: لا ولاء إلا لذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت وترك مالا فهو له، وإن أبي فليست المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلاً من أهل الأرض والى ابن عم له فمات وترك مالا فسالوا ابن مسعود عن ذلك، فقال ماله له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم الرجل على يدي رجل، والوالاء، ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَن أَعْتَقَ وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق، والآخر أنه لا يتحول الولاء عمن أعتق، وهذا مكتوب في كتاب الولاء.

١٧- باب في الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله: ولو أن رجلاً، أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هذا الآخر وصي الرجلين جميعاً وبهذا يأخذ.

وكذلك بلغنا عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصي الذي أوصى إليه، ولا يكون وصياً للأول إلا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الأول، فيكون وصيهما جميعاً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البيّنة أنها دار جدّهما أبي أيهما، ولم تقل البيّنة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بها داراً لجدّهما، ولم أقسمها بينهما حتى تثبت البيّنة على من ورث جدّهما، ومن ورث أباهما؛ لأنّي لا أدري لعلّ معهما ورثة، أو أصحاب دين، أو وصايا وأقبل البيّنة إذا قالوا مات جدّهما وتركها ميراثاً لا وارث له غيرهما، ولا يكونون بهذا شهوداً على ما لا يعلمون؛ لأنّهم في هذا كلّهم إنما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا نعلم وارثاً غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من أهل الخبرة بالشهود عليه الذين يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له، وذلك أن يكونوا ذوي قرابة، أو مودة، أو خلطة، أو خبرة بجوار، أو غيره، فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم؛ لأن معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت.

وإذا توفي الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعاً، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يحدث عن حماد عن إبراهيم أنه قال: ما كان للرجل من المتاع فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما كان للرجل والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت، أو الرجل.

وكذلك الزوج إذا طلق، والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف، ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة إلا ما يجزئ به مثلها في ذلك كلّها؛ لأنّه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته، أو صانع، أو تكون رهوناً عند رجل، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا مات الرجل، أو طلق فمتاع البيت كلّ متاع الرجل إلا الدرّ، والخمار وشبهه إلا أن تقوم لأحدهما بيّنة على دعواه، ولو طلقها في دارها كان أمرها على ما وصفت في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا، أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة، أو الرجل، أو بعدما يموتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعد موتهما، أو ورثة الميت منهما، والباقي كان الباقي الزوج، أو الزوجة فسواء ذلك كلّها، فمن أقام البيّنة على شيء من ذلك فهو له، ومن لم يقم بيّنة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع في أيديهما معاً فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعاً، فيكون بينهما نصفين بعد الإيمان.

فإن قال قائل: فكيف يكون للرجل التوضو، والخلو، والدرّ، والخمر، ويكون للمرأة السيّف والرمح والدرّ؟ قيل: قد يملك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيّنة على متاع النساء، والمرأة البيّنة على

ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه، وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله إذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع، وقد كتب هذا في كتاب الزكاة.

قال: ولو أن وصي ميت ورثته كبار وصغار ولا دين على الميت، ولم يوص بشيء باع عقاراً من عقار الميت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك يبيع جائر على الصغار والكبار، وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار، والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبيع على الصغار جائز في كل شيء كان منه بدءاً، ولم يكن، ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت، أوصى بشيء يباع فيه، أو يكون عليه دين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشيد وصغاراً، ولم يوص بوصية، ولم يكن عليه دين فباع الوصي عقاراً مما ترك الميت كان يبيع على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار، فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به، أو باع عليهم نظراً لهم يبيع غبطة كان يبيع جائزاً، وإن لم يبع في واحد من الوجهين ولا أمر لزمهم كان يبيع مردوداً، وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم نخز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر.

١٨- باب في الشراكة والعق وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولأحدهما ألف درهم وللآخر أكثر من ذلك.

فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى: كان يقول ليست هذه بمفاوضة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفاوضة جائزة، والمال بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلة إلا أن يكونا شريكين يعدان المفاوضة خلط المال بالمال، والعمل فيه وانشقاق الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان، فإذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة، وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه معاً من تجارة، أو إجارة، أو كنز، أو هبة، أو غير ذلك فهو له دون صاحبه، وإن زعما بأن المفاوضة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار إلا في هذا، أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي

وصياً للأول إلا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء، أو يذكر وصية الآخر.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أوصى الرجل إلى رجل، ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى بماله، وولده، ووصية الذي، أوصى إليه إلى رجل آخر، فلا يكون الآخر بوصية الأوسط وصياً للأول، ويكون وصياً للأوسط الموصى إليه، وذلك أن الأول رضي بأمانة الأوسط، ولم يرض أمانة الذي بعده، والوصي أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل، ولو أن رجلاً وكل رجلاً بشيء لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به ليستوجب الحق، ولو كان الميت الأول، أوصى إلى الوصي أن لك أن توصي بما، أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بتركة نفسه لم يكن وصياً للأول، ولا يكون وصياً للأول حتى يقول قد أوصيت إليك بتركة فلان، فيكون حيتن وصياً له، ولو أن وصياً لأيتام خبز لهم بأموالهم، أو دفعها مضاربة.

فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم، والوصي ضامن لذلك، وقال ابن أبي ليلى أيضاً على التامى الزكاة في أموالهم، فإن أذاها الوصي عنهم فهو ضامن، وقال أبو حنيفة رحمه الله ليس على يتيم زكاة حتى يبلغ، ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا كان الرجل وصياً بتركة ميت يلي أموالهم كان أحب إلي أن يتجر لهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً، وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً إن تلفت، وقد اتجر عمر بن الخطاب رحمه الله بمال يتيم كان يليه، وكانت عائشة رضي الله عنها تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتلهم وتؤدي منها الزكاة، وعلى ولي التيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لا فرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطي من مال التيم ما لزمه من جناية لو جناها، أو نفقة له من صلاحه.

٢١٨٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن معمر بن راشد، عن أيوب بن أبي تيممة، عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال لرجل إن عندنا مالا ليتيم قد أسرعت فيه الزكاة، وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجر فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إما قال مضاربة، وإما قال بضاعة، وقال بعض الناس لا زكاة في مال التيم الناض، وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجناباته التي تلزم من

عليه، وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه إلا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم كأنما احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق؛ فإن زعم أن العبد يكون فيه الرق، والحرية قياساً على المرأة قيل له: يجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة؟ فإن قال: لا، لا تكون إلا منكوحة كلها، أو غير منكوحة قيل له: أفيجوز أن يشترى بعض عبد؟

فإن قال: نعم، قيل له: فأين العبد من المرأة؟ وقيل له: أيجوز له أن يكاتب المرأة على الطلاق ويكون ممنوعاً حتى تؤدي الكتابة، أو تعجز؟ فإن قال: لا.

قيل: أفيجوز هذا له في العبد؟

فإن قال: نعم، قيل: فلم تجمع بينهما؟ فإن قال: لا يجتمعان قيل.

وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما، ويقال له أيضاً اتكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكاً لاثنتين، ويكون لزوج المرأة أن يهبها للرجل فتكون زوجة له كما يكون العبد إذا وهبه صار عبداً لمن وهبه له؟ فإن قال: لا.

قيل فما بال المرأة تقاس على المملوك ويقال له أرايت العبد إذا عتق مرة أكون لسيده أن يسترقه كما يكون له إذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها؟ فإن قال: لا.

قيل فما نعلم شيئاً أبعد مما قاسه به منه.

قال: ولو أن عبداً بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن صاحبه ولا رضا فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيئاً، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول المكاتب باطلة ولصاحبه أن يردّها؛ لأنها منفعة تصل إليه، وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب جائز، وليس للشريك أن يردّها، ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلاً في قول ابن أبي ليلى حتى ينظر ما يصنع في المكاتب؛ فإن أذاها إلى صاحبها عتق، وكان الذي كاتب ضامناً لنصف القيمة، والولاء كله له، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب؛ فإن شاء ألقى الكتابة وعجز عنها، وإن شاء سعى فيها؛ فإن عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار إن شاء ضمن الذي أعتق إن كان موسراً، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق العبد؛ فإن ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما ضمن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه فالكاتب مفسوخة، وما

درهم فيجده أحدهما كترًا، فيكون بينهما أرايت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخالطا بمال كان يجوز.

فإن قال: لا يجوز؛ لأنه عطية ما لم يكن للمعطي ولا للمعطي، وما لم يعلمه واحد منهما أفتجزئه على مائتي درهم اشتركا بها؟ فإن عدّوه بيعاً فبيع ما لم يكن لا يجوز أرايت رجلاً وهب له هبة، أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل، أو هبة أكون الآخر فيها شريكاً؟ لقد أنكروا أقل من هذا.

قال: ولو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فإن شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، فيكون الولاء بينهما، وإن شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على العبد، ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شيء، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول، والأول ضامن لنصف القيمة، ولا يرجع بها على العبد وله الولاء، ولا يخير صاحبه في أن يعتق العبد، أو يستسعيه، ولو كان الذي أعتق العبد معسراً كان الخيار في قول أبي حنيفة للشريك الآخر إن شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها، والولاء بينهما، وإن شاء أعتقه كما أعتق صاحبه، والولاء بينهما، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان معسراً سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع بذلك العبد على الذي أعتقه، والولاء كله للذي أعتقه، وليس للآخر أن يعتق منه شيئاً، وكان يقول إذا أعتق شقياً فمملوك، فقد أعتقه كله، ولا يتعصّر العبد، فيكون بعضه رقيقاً وبعضه حراً وبه يأخذ أرايت ما أعتق منه أكون رقيقاً؟ فإن كان ما أعتق منه يكون رقيقاً، فقد عتق فكيف يجتمع في عتق واحد عتق ورق؟ ألا ترى أنه لا يجتمع في امرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة للزوج على حالها.

وكذلك الرقيق وبهذا يأخذ إلا خصلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق بعضه وبعضه رقيق، وهذا كله بمنزلة العبد ما دام منه شيء رقيق، أو يسعى في قيمته أرايت لو أن الشريك قال نصيب شريكي منه حر، وأما نصيبي، فلا، هل كان يعتق منه ما لا يملك؟ وإذا أعتق منه ما يملك، فكيف يعتق منه ما لا يملك؟ وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل؟

قال الشافعي رحمه الله، وإذا كان العبد بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه؛ فإن كان موسراً بأن يؤدي نصف قيمته فالعبد حر كله، والولاء للمعتق الأول ولا خيار لسيّد العبد الآخر، وإن كان معسراً فالنصف الأول حر والنصف الثاني مملوك ولا سعاية

يطلق العتق الآخر ويعمله مديراً كله إذا كان المديبر الأول موسراً؛ لأن تدبير الأول عتق، والعتق الأول أولى من الآخر قال: وهكذا قال أهل القياس الذين لم يبيعوا المديبر.

١٩ - باب في المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال، وإن لم يشترط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده ويدير العبد مالاً فالأمر للسيد؛ لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله، فيكون له بالشرط، وهذا معنى السنة نصاً قال رسول الله ﷺ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَاعُ، وَلَا يَغْدُو الْمُكَاتَبُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ قَرَبُ الْمُكَاتَبِ بَائِعٌ وَقَدْ جَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَالَ، أَوْ يَكُونَ غَيْرَ خَارِجٍ مِنْ مِلْكِهِ مَوْلَاهُ، فَيَكُونُ مَعَهُ كَالْمَلُوقِ فَذَلِكَ أَحْرَى أَنْ لَا يَمْلِكَ عَلَى مَوْلَاهُ مَالاً كَانَ لِمَوْلَاهُ قَبْلَ الْكَاتِبَةِ، وَالْمُشْتَرِي الَّذِي أَعْطَى مَالَهُ فِي الْعَبْدِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِمَالِ الْعَبْدِ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ مَكَانَهُ مَاتَ مِنْ مَالِهِ مِنَ الْمَكَاتِبِ الَّذِي لَوْ مَاتَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردّه مولاه في الرق، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ، وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه ردّ مكاتباً له حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاضٍ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاضٍ.

وكذلك لو أتى القاضي، فقال: قد عجزت، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يردّه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردّه حتى يجتمع عليه نحمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه، ثم قال أبو يوسف بعد لا أردّه حتى أنظر؛ فإن كان نجمه قريباً، وكان يرجو لم يجعل عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محلّ نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب يبيعه سيده ويضع به ما شاء كان ذلك عند قاضٍ، أو لم يكن.

٢١٨٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثَّقَفِيُّ

وَابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ رَدَّ مَكَاتِبًا لَهُ عَجَزَ فِي الرِّقِّ. [أخرجه

البيهقي (٣٤١/١٠)]

أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤد جميع الكتابة؛ فإن أدى جميع الكتابة عتق نصف المكاتب، وكان كمن ابتدأ العتق في عبده بينه وبين رجل إن كان موسراً عتق عليه كله، وإن معسراً عتق منه ما عتق، ولو ردت الكتابة قبل الأداء كان مملوكاً بينهما، ولو اعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الأداء كان نصفه منه حراً؛ فإن كان موسراً ضمن نصفه الباقي؛ لأن الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد؛ لأن عقد الكتابة كان فاسداً، وإن كان معسراً عتق منه ما عتق، وكانت الكتابة بينهما باطلة إلا أن يشاء مالك العبد أن يجدها.

قال: ولو أن مملوكاً بين اثنين دبره أحدهما، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ليس للأخر أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته، وإذا ورث أحد المتفاوضين ميراثاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ، قال وتتقضى المفاوضة إذا قبض ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين رجلين فدبره أحدهما فللآخر بيع نصيبه؛ لأن التدبير عندي وصية.

وكذلك للذي دبره أن يبيعه، وهذا مكتوب في كتاب المديبر، ومن زعم أنه ليس للمديبر أن يبيع المديبر لزمه أن يزعم أن على السيد المديبر نصف القيمة لشريكه إن كان موسراً، ويكون مديراً كله كما يلزمه هذا في العتق إذا جعل هذا عتقاً يكون له بكل حال؛ فإن قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فانتزع في الجارية بين الرجلين يطؤها أحدهما فتلذ أنها أم ولد وعليه نصف القيمة، وهذا عتق ليس بواقع مكانه إنما هو واقع بعد مدّة كعتق المديبر يقع بعد مدّة.

وإن كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما، ثم اعتقه الآخر البتة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الذي دبره بالخيار إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته مديراً، وإن شاء ضمن المعتق نصف قيمته مديراً إن كان موسراً ويرجع به المعتق على العبد، والولاء بينهما نصفان، وكان ابن أبي ليلى يقول التدبير باطل، والعتق جائز، والمعتق ضامن لنصف قيمته إن كان موسراً، وإن كان معسراً سعى فيه العبد، ثم يرجع على المعتق، والولاء كله للمعتق، وقال أبو يوسف إذا دبره أحدهما فهو مديبر كله وهو ضامن نصف قيمته وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه وعتق الآخر بتاتاً؛ فإن كان موسراً فالعبد حرّ كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه، وإن كان معسراً فنصيبه منه حرّ ونصيب شريكه مديبر، ومن زعم أنه لا يبيع المديبر فيلزمه أن

٢١٨٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ أَنَّهُ شَهِدَ شَرِيحًا رَدَّ مُكَاتَبًا عَجَزَ فِي الرُّقْ. [اخرجه البيهقي (٣٤١/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبد إن بعثك فانت حر فباعه يبعاً ليس ببيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع، وإنما زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي ﷺ قال: الْمُتَبَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْرُقَا.

قال الشافعي: وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تباعا فيه، فلما كان لملك العبد الخالف بعته إجازة البيع ورده كان لم ينقطع ملكه عنه الانقطاع كله، ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي باعه عتق فعتق بالخبر، ولو كان باعه بيع خيار كان هكذا عندي؛ لأنني أزعمت أن الخيار إنما هو بعد البيع، ومن زعم أن الخيار يجوز مع عقد البيع لم يعتق؛ لأن الصفة أخرجه من ملك الخالف خروجاً لا خيار له فيه فوق العتق عليه وهو خارج من ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو قال رجل لغلامه أنت حر لو كلمت فلاناً، أو دخلت الدار فباعه وفارق المشتري، ثم كلم فلاناً، أو دخل الدار لم يعتق؛ لأن الحنث وقع وهو خارج من ملكه، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن كلمت فلاناً، ثم طلقها واحدة بائة، أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها، ثم كلم فلاناً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به؛ لأنها قد خرجت من ملكه، ألا ترى أنها لو تزوجت زوجاً غيره، ثم كلم الأول فلاناً وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق؛ لأنه حلف بذلك وهي في ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال لامرأته أنت طالق إن كلمت فلاناً، ثم خالعهما، ثم كلمت فلاناً لم يقع عليها طلاق من قبل أن الطلاق وقع وهي خارجة من ملكه، وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها، ثم كلم فلاناً لم يقع عليه الطلاق؛ لأن الطلاق لا يقع إلا على زوجة وهي ليست بزوجة، ولو نكحها نكاحاً جديداً لم يحنث بهذا الطلاق، وإن كلمه كلاماً جديداً؛ لأن الحنث لا يقع إلا مرة، وقد وقع وهي خارجة من ملكه.

قال: وإذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها أبداً فهي طالق ثلاثاً، وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشتري مملوكاً وتزوج امرأة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة، ألا ترى أنه طلق بعدما ملك وأعتق بعدما ملك، وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك فهذا إنما وقع بعد الملك كله، ألا ترى أنه لو قال: إذا تزوجتها، أو ملكتها فهي طالق صارت طالقاً وبهذا يأخذ، ألا ترى أن رجلاً لو قال لأمته كل ولد تلدينه فهو حر، ثم ولدت بعد عشر سنين كان حرّاً فهذا عتق

وإذا تزوج المكاتب، أو وهب هبة، أو أعتق عبداً، أو كفل بكفالة، أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفاله باطل، وما تكفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز، وأما عتقه وهبته فهو موقوف؛ فإن عتق أمضى ذلك، وإن رجع مملوكاً فذلك كله مردود، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه أرايت رجلاً كفل لرجل عن عبده كفالة ليست باطلاً فذلك مكاتباً وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبته عبده؛ لأنه عبده، وإنما كفل له بماله، وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر، فقال: أؤديه اليوم، أو غداً، فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج المكاتب، أو وهب، أو أعتق، أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل؛ لأن في هذا إتلافاً لماله وهو غير مسلط المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بإذن سيده، ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله.

٢٠ - باب في الإيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبد إن بعثك فانت حر، ثم باعه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق؛ لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع بعدما خرج من ملكه، وصار لغيره وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري؛ لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه.

وكذلك لو قال البائع إن كلمت فلاناً فانت حر فباعه، ثم كلم فلاناً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق، ألا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف أرايت لو عتقه المشتري أيرجع إلى الخالف، وقد صار مولى للمشتري؟ أرايت لو أن المشتري ادعاه، وزعم أنه ابنه فأنبت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه، ثم كلم البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء إلى الأول، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء إلى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت النخل، والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البيئة أنها له منذ عشر سنين، وقد أصاب الذي هي في يديه ثمرها منذ عشر سنين أخرجت من يديه وضمن ثمرها، وما أصاب منها من شيء دفعه إلى صاحب البيئة؛ فإن كانت الأرض تزرع فزرعها للزارع وعليه كراء مثل الأرض، وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض.

قال: وإذا زرع الرجل الأرض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة، ويتصدق بالفضل، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء، وليس عليه ضمان.

قال: وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية، ويتصدق بالفضل ويعطي أجر السنة الأولى، وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تكارى الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراؤها الذي تشارطا عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية، ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً، وهكذا الدور، والعبيد والدواب، وكل شيء استوجر.

قال: وإذا وجد الرجل كنزاً قديماً في أرض رجل، أو داره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس، وليس للذي وجده منه شيء، وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجده وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجد الرجل كنزاً جاهلياً في دار رجل فالكنز لرب الدار وفيه الخمس، وإنما يكون الكنز لمن وجده إذا وجده في موضع لا يملكه أحد، وإذا كان الكنز إسلامياً، ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطه يعرفه سنة، ثم هو له.

٢٢- باب في الأجير والإجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الأجير، والمستأجر في الأجرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: القول قول المستأجر مع يمينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه، وإن لم يكن عمل العمل تحالفا وتراذاً في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى، وقال أبو يوسف بعد: إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته،

ما لم يملك، ألا ترى أن رجلاً لو كانت عنده امرأة، فقال لها إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً، ثم طلقها واحدة بائة، ثم تزوجها في العدة، أو بعدها أن ذلك واقع عليها، لأنه حلف وهو يملكها، ووقع الطلاق وهو يملكها أرايت لو قال لعبد له إن اشتريتك فأنت حر فباعه، ثم اشتراه أما كان يعتق، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق إلا أن يوقت وقتاً، فإن وقت وقتاً في سنتين معلومة، أو قال: ما عاش فلان، أو فلانة، أو وقت مصرراً من الأمصار، أو مدينة، أو قبيلة لا يتزوج، ولا يشتري منها مملوكاً، فإن ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق، وأما قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإنه يوقع في الوقت وغير الوقت، وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رحمه الله أنه قال: إذا وقت وقتاً، أو قبيلة، أو ما عاشت فلانة وقع.

إذا قال الرجل إن وطئت فلانة فهي حرة فاشترائها فوطئها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يعتق.

فإن قال: إن اشتريتك فوطئتك فأنت حرة فاشترائها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعاً.

قال الربيع: للشافعي رحمه الله تعالى ها هنا جواب.

٢١- باب في العارية وأكل الغلة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها، ولم يوقت وقتاً، ثم بدا له أن يخرجها بعدما بنى، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرجها ويقال للذي بنى انقص بناءك وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان، والبناء للمعير.

وكذلك بلغنا عن شريح؛ فإن وقت له وقتاً فأخرجها قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءً فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها من بنائه حتى يعطيه قيمته قائماً يوم يخرجها، ولو وقت له وقتاً، وقال أعرتكها عشر سنين وأذن لك في البناء مطلقاً كان هكذا، ولكنه لو.

قال: فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقص بناءك كان ذلك عليه؛ لأنه لم يغر إنما هو غر نفسه.

قال: وإذا أقام الرجل البيئة على أرض ونخل أنها له، وقد أصاب الذي هو في يديه من غلة النخل، والأرض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك.

هو ضامنٌ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لا ضمانَ عليه في المدَّ خاصةً.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا فعلَ من ذلك الفعل الذي يفعلُ بمثلها في ذلك الوقت الذي فعلَ لم يضمن، وإذا تعدَّى ذلك ضمنَ والله سبحانه وتعالى الموفق.

٢٣ - بابُ القسمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدَّارُ صغيرةً بينَ اثنين، أو شقصٌ قليلٌ في دارٍ لا يكونُ بيتاً، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ لهما طلبُ القسمةِ وأبى صاحبه قسمةً له، ألا ترى أنَّ صاحبَ القليلِ يتنفعُ بنصيبِ صاحبِ الكثيرِ وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لا يقسمُ شيءٌ منها.

قال الشافعي: وإذا كانت الدَّارُ، أو البيتُ بينَ شركاءٍ فسألَ أحدهمُ القسمةَ، ولم يسألَ ذلكَ من بقي؛ فإنَّ كانَ يصلُ إليه بالقسمِ شيءٌ يتنفعُ به، وإن قَلَّتْ المنفعةُ قسمَ له، وإن كرهَ أصابه، وإن كانَ لا يصلُ إليه منفعةٌ ولا إلى أحدٍ لم يقسمَ له.

٢٤ - بابُ الصَّلَاةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أتى الرَّجلُ إلى الإمامِ في أيامِ التشريقِ، وقد سبقه بركعةٍ فسَلَّمَ الإمامُ عندَ فراغِهِ، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ: يقومُ الرَّجلُ فيقضي، ولا يكبِّرُ معه؛ لأنَّ التكبيرَ ليسَ من الصَّلَاةِ إنما هوَ بعدها وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: يكبِّرُ، ثمَّ يقومُ فيقضي.

قال: وإذا صَلَّى الرَّجلُ في أيامِ التشريقِ وحده أو المرأةُ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقولُ: لا تكبِّرَ عليه ولا تكبِّرَ على من صَلَّى في جماعةٍ في غيرِ مصرٍ جامعٍ ولا تكبِّرَ على المسافرين، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ عليهم التكبيرَ.

٢١٨٦ - أبو يوسف، عن عبيدة، عن إبراهيم أنَّه قال: التكبيرُ على المسافرين، وعلى المقيمين، وعلى الذي يصلِّي وحده، وفي جماعةٍ، وعلى المرأة. وبه يأخذُ مجالدٌ عن عامرٍ مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبقَ الرَّجلُ بشيءٍ من الصَّلَاةِ في أيامِ التشريقِ فسَلَّمَ الإمامُ وكبَّرَ لم يكبِّرِ المسبوقُ بشيءٍ من الصَّلَاةِ، وقضى الذي عليه، فإذا سَلَّمَ كبَّرَ، وذلك أنَّ التكبيرَ أيامَ التشريقِ ليسَ من الصَّلَاةِ إنما هوَ ذكرٌ بعدها، وإنما يتبعُ الإمامُ فيما كانَ من الصَّلَاةِ، وهذا ليسَ من الصَّلَاةِ ويكبِّرُ في أيامِ التشريقِ المرأةُ والعبدُ والمسافرُ والمصلِّي منفرداً وغيرَ منفردٍ والرَّجلُ

وإذا تفاوتَ لم أقبلْ وأجعلُ للعاملِ أجرَ مثله إذا حلف.

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: وإذا استأجرَ الرَّجلُ أجيراً فصادقاً على الإجارةِ واختلفا كم هي؛ فإنَّ كانَ لم يعملْ تحالفاً وتراداً الإجارةُ، وإن كانَ عملٌ تحالفاً وتراداً أجرٌ مثله كانَ أكثرَ مما ادعى، أو أقلُّ مما أقرَّ به المستأجرُ إذا أبطلتِ العقدةُ، وزعمتِ أنها مفسوخةٌ لم يجرَ أن استدلَّ بالمفسوخِ على شيءٍ، ولو استدلتْ به كنتَ لم تعملِ المفسوخَ ولا الصحيحَ على شيءٍ.

قال: وإذا استأجرَ الرَّجلُ بيتاً شهراً يسكنه فسكنه شهرين، أو استأجرَ دابةً إلى مكانٍ فجاوزَ ذلك المكانَ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقولُ الأجرُ فيما سَمَى ولا أجرَ له فيما لم يسم؛ لأنَّه قد خالفَ وهو ضامنٌ حينَ خالفَ، ولا يجتمعُ عليه الضمانُ والأجرةُ وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ له الأجرُ فيما سَمَى وفيما خالفَ إن سَلَّمَ، وإن لم يسَلِّمْ ذلكَ ضمنَ ولا نجعلُ عليه أجرًا في الخلافِ إذا ضمنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تَكَارَى الرَّجلُ الدَّابَّةَ إلى موضعٍ فجاوزه إلى غيره فعليه كراءُ الموضعِ الذي تَكَارَاهَا إليه الكراءُ الذي تَكَارَاهَا به وعليه من حينِ تعدُّى إلى أن ردَّها كراءُ مثلها من ذلك الموضعِ، وإذا عطبت لزمه الكراءُ إلى الموضعِ الذي عطبت فيه وقيمتها، وهذا مكتوبٌ في كتابِ الإجازات.

قال: وإذا تَكَارَى الرَّجلُ دابةً ليحملَ عليها عشرةَ غناتٍ فحملَ عليها أكثرَ من ذلك فعطبتِ الدَّابةُ، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ هوَ ضامنٌ قيمةَ الدَّابَّةِ بحسبِ ما زادَ عليها وعليه الأجرُ تاماً إذا كانت قد بلغت المكانَ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: عليه قيمتها تامَّةٌ ولا أجرَ عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تَكَارَى الرَّجلُ الدَّابَّةَ على أن يحملَ عليها عشرةَ مكابيلٍ مسمَّاةٍ فحملَ عليها أحدَ عشرَ مكبلاً فعطبت فهوَ ضامنٌ لقيمةِ الدَّابَّةِ كُلِّها وعليه الكراءُ، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعلُ عليه الضمانَ بقدرِ الزيادةِ كأنه تَكَارَاهَا على أن يحملَ عليها عشرةَ مكابيلٍ فحملَ عليها أحدَ عشرَ فيضمُّه سهماً من أحدَ عشرَ سهماً ويجعلُ الأحدَ عشرَ كُلِّها قتلتها، ثمَّ يزعمُ أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه تَكَارَاهَا مائةَ ميلٍ فتعدَّى بها على المائةِ ميلاً، أو بعضَ ميلٍ فعطبت ضمنَ الدَّابَّةُ كُلِّها، وكان ينبغي في أصلِ قوله أن يجعلَ المائةَ والزيادةَ على المائةِ قتلتها فيضمُّه بقدرِ الزيادةِ؛ لأنَّه يزعمُ أنه ضامنٌ للدَّابَّةِ حينَ تعدَّى بها حتَّى يردَّها، ولو كان الكراءُ مقبلاً ومدبراً فماتت في المائةِ ميلٍ.

وإذا غرقت سفينةُ الملاحِ فغرقَ الذي فيها، وقد حمله باجرٍ فغرقت من مَدِّهِ، أو معالجته السَّفينةُ، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقولُ

قائماً وقاعداً ومضطجعاً، وعلى كل حال.

الركوع، وقال ليدرك من سبق بالصلاة الركعة.

٢٥- باب صلاة الخوف

قال: وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف: يقوم الإمام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الإمام ركعة وسجدتين ويسجدون معه فيفتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو، ثم تأتي الطائفة التي كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير، ثم يصلي بهم الإمام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الإمام فيفتلون هم من غير تسليم، ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحداً، ثم يسلمون، وذلك لقول الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا تَرَىٰ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾.

وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس وإبراهيم النخعي، وكان ابن أبي ليلى يقول: يقوم الإمام والطائفتان جميعاً إذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر ويكبرون ويركع ويركعون جميعاً ويسجد الإمام والصف الأول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو، فإذا رفع الإمام رفع الصف الأول رؤوسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر، فإذا فرغوا من سجودهم قاموا، ثم تقدم الصف المؤخر، وتاخر الصف الأول، فيصلي بهم الإمام الركعة الأخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا كان العدو في دبر القبلة قام الإمام و صف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعاً ويركع ويركعون جميعاً، ثم يسجد الصف الذي مع الإمام سجدتين، ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيي الأخرى فيسجدون، ويصلي بهم الإمام الركعة الثانية فيركعون جميعاً ويسجد معه الصف الذي معه، ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيي الأخرى فيسجدون ويفرغون، ثم يسلم الإمام وهم جميعاً.

قال الشافعي: وإذا صلى الإمام صلاة الخوف مسافراً جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة، ثم ثبت قائماً يقرأ وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا، ثم انصرفوا وقاموا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه، فإذا جلس في التشهد قاموا فصلوا الركعة التي بقيت عليهم، ثم جلسوا فتشهدوا، فإذا رأى الإمام أن قد قضاوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى صلى النبي ﷺ صلاة الخوف يوم ذات الرقاع، وقد روي عنه في صلاة الخوف خلاف هذا، وهذا مكتوب في كتاب الصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العدو بينه وبين

٢١٨٧- وإذا أدرك الإمام وهو راكع فكبر معه، ثم لم يركع حتى رفع الإمام رأسه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: يسجد معه، ولا يعتد بتلك الركعة أخيراً بذلك عن الحسن بن الحكم عن إبراهيم بن وهب يأخذ.

وكان ابن أبي ليلى يقول: يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته.

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله ﷺ أنه لم يقنّت إلا شهراً واحداً حارب حياً من المشركين فقتل يذغو عليهم وإن أبا بكر رحمه الله لم يقنّت حتى لحق بالله عز وجل، وإن ابن مسعود رحمه الله لم يقنّت في سفر ولا في حضر، وإن عمر بن الخطاب لم يقنّت، وإن ابن عباس رحمه الله لم يقنّت، وإن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنّت، وقال: يا أهل العراق أنبت أن إمامكم يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت، وإن علياً رحمه الله قنّت في حرب يدعو على معاوية فاخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقت معاوية بالشام يدعو على علي رحمه الله فاخذ أهل الشام عنه ذلك، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الأخيرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قنّت بهاتين السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير نشاركك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفذ نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق، وكان يحدث عن ابن عباس عن عمر رحمه الله بهذا الحديث ويحدث عن علي رحمه الله أنه قنّت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن أدرك الإمام راكعاً فكبر، ولم يركع حتى يرفع الإمام رأسه سجد مع الإمام، ولم يعتد بذلك السجود؛ لأنه لم يدرك ركوعه، ولو ركع بعد رفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة؛ لأنه لم يدركها مع الإمام، ولم يقرأ لها، فيكون صلى لنفسه قراً ولا صلى مع الإمام فيما أدرك مع الإمام ويقنّت في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية قنّت رسول الله ﷺ، ولم يترك علمناه القنوت في الصبح قط، وإنما قنّت النبي ﷺ حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشر ليلة يذغو على قوم من المشركين في الصلوات كلها، ثم ترك القنوت في الصلوات كلها قائماً في صلاة الصبح، فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنّت في الصبح قبل قتل أهل بئر معونة وبعد، وقد قنّت بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رحمه الله في بعض إمارته، ثم قدّم القنوت على

رحمه الله تعالى يكره أن يجهرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: إذا جهرت فحسناً، وإذا أخفيت فحسناً.

قال: وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجلٍ توضعاً ومسحاً على خفيه من حدث، ثم نزع الخفين قال: يصلي كما هو وحديث بذلك عن الحكم عن إبراهيم، وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصلي حتى يغسل رجليه وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلى الرجل، وقد مسح على خفيه، ثم نزعهما أحببت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء؛ لأن الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الأعضاء كلها، فإذا لم يزد على غسل رجليه أجزاء، وقد روي عن ابن عمر أنه توضعاً وخرج إلى السوق، ثم دعي لجنائز فمسح على خفيه وصلى.

وذكر عن الحكم أيضاً عن إبراهيم أنه قال: لا بأس بعد الآي في الصلاة.

قال: ولو ترك عد الآي في الصلاة كان أحب إلي، وإن كان إنما يعدها عقداً، ولا يلفظ بعدها لفظاً لم يكن عليه شيء، وإن لفظ بشيء من ذلك لفظاً، فقال: واحدة وثنان وهو ذاكرٌ لصلاته انتقضت صلاته، وكان عليه الاستئناف.

قال: وإذا توضع الرجل بعض وضوئه، ثم لم يتمه حتى جف ما قد غسل، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: يتم ما قد بقي، ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إن كان في طلب الماء أو في الوضوء، فإنه يتم ما بقي، وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت المسلمين جاءوا بالوضوء متابعاً نسقاً على مثل ما توضع به النبي ﷺ فمن جاء به كذلك، ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه، ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك، فيكون معروفاً أنه أخذ في عمل غيره فأحب إلي أن يستأنف، وإن أتم ما بقي أجزاء.

٢١٨٨ - أخبرنا ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد

بن جبيرة، عن ابن عباس أنه قال: لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ.

٢١٨٩ - أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه كان

يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأساً وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ترك المصلي مسح وجهه

القبلة لا حائل بينه وبينهم ولا سترة وحيث لا يناله النبل، وكان العدو قليلاً مأمونين وأصحابه كثيراً وكانوا بعيداً منه لا يقدرون في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا إلى الركوب والامتناع: صلى بأصحابه كلهم، فإذا ركع ركعوا كلهم، وإذا رفع رفعوا كلهم، وإذا سجد سجدوا كلهم إلا صفّاً يكونون على رأسه قياماً، فإذا رفع رأسه من السجدين فاستوى قائماً أو قاعداً في مثنى أتبعوه فسجدوا، ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده، وهكذا كان ﷺ في غزوة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة، وكان خالد في مائتي فارس متبذلاً من النبي ﷺ في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي ﷺ في ألف وأربعمائة، ولم يكن خالد فيما نرى يطمع بقتلهم، وإنما كان طليعة يأتي بخبرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جهز الإمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عمداً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: قد أساء وصلاته تامة، وكان ابن أبي ليلى يقول: يعيد بهم الصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جهز الإمام في الظهر أو العصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة، وقد أساء إن كان عمداً.

وإذا صلى الرجل أربع ركعات بالليل، ولم يسلم فيها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا بأس بذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول: أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: صلاة الليل والنهار من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين، وهكذا جاء الخبر عن النبي ﷺ في صلاة الليل، وقد يروى عنه خبر يثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار، ولو لم يثبت كان إذ أمر رسول الله ﷺ في صلاة الليل أن يسلم من كل ركعتين كان معقولاً في الخبر عنه أنه أراد، والله تعالى أعلم، الفرق بين الفريضة والنافلة ولا تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار؛ لأنها موصولة كلها.

قال: وهكذا ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتكبير على الجنائز أربع، وما علمت أحداً حفظ عن النبي ﷺ من وجه يثبت مثله أنه كبر إلا أربعاً، وكان أبو حنيفة يكبر على الجنائز أربعاً، وكان ابن أبي ليلى يكبر خمساً على الجنائز.

قال الشافعي: ويجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها، فإن جمع في ركعة سوراً جهز بـبسم الله الرحمن الرحيم قبل كل سورة، وكان أبو حنيفة

من التراب حتى يسلم كان أحب إلي؛ فإن فعل، فلا شيء عليه.

٢٦- باب الزكاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم، وفي يده ألف درهم، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزيكو، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه فيما في يديه الزكاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثلها، فلا زكاة عليه، وإن كانت المسألة مجاهلاً وله دين ألف درهم، فلو عجل الزكاة كان أحب إلي وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله؛ فإن قبضه زكى بما في يديه، وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة.

قال الربيع: آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة.

قال الربيع: من قبل أن الذي في يديه إن تلف كان منه، وإن شاء وهبها، وإن شاء تصدق بها، فلما كانت في جميع أحكامها مالاً من ماله، وقد قال الله عز وجل ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ كانت عليه فيها الزكاة.

قال: وكان ابن أبي ليلى يقول: زكاة الدين على الذي هو عليه، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن إبي طالب عليه السلام وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل دين على الناس؛ فإن كان حالاً، وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول؛ فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودية في يدي رجل عليه أن يزيكه إذا كان قادراً عليه، وإن كان لا يدري لعنه سيفلس له به أو كان متغيياً عنه فعليه إذا كان حاضراً طلبه منه بالحق ما يقدر عليه، فإذا نض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين؛ فإن تلف قبل أن يقبضه، فلا زكاة عليه فيه، وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيياً عنه.

قال: وإذا كانت أرض من أرض الخراج، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه فيها العشر مع الخراج.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر كما يكون عليه في زرع أرض لرجل تكاها منه، وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة.

قال: وإذا كانت الأرض من أرض العشر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: في كل قليل وكثير أخرجت من الخطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء، وإن كانت حزمة من بقل.

٢١٩٠- وكذلك حدثنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الجنة والشعير والتمر والزبيب، ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعداً والوسق عندنا مئتان صاعاً والصاع مخموم بالحجارجي وهو ربع بالهائيمي الكبير وهو ثمانية أظال والمد رطلان وبه يأخذ.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الخطة والشعير والحبوب، وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض العشر، فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة، وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في الخضر زكاة والزكاة فيما اقتبت وبسر وأخضر مثل الخطة والذرة والشعير والزبيب والحبوب التي في هذا المعنى التي يثبت الناس.

قال: وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا حال عليها الحول، ففيها مئنتة وربع عشر مئنتة، وما زاد فبحساب ذلك إلى أن تبلغ مئنتة بقرة وأظنه حدثه.

٢١٩١- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ مئنتة بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا شيء في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين، ففيها تبع، ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين، ففيها مئنتة، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين، ففيها تبعان، ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت سبعين، ففيها تبع ومئنتة، ثم ليس في الفضل

يضمُّ الذَّهَبَ إلى الورق وهو صنفٌ غيرها يحلُّ الفضلُ في بعضها على بعض يداً بيد كما لا يضمُّ التَّمَرُ إلى الزَّيْبِ وللتَّمَرِ بالزَّيْبِ أشبه من الفضَّةِ بالذَّهَبِ وأقربُ ثَمناً بعضه من بعض، وكما لا تضمُّ الإبلُ إلى البقرِ ولا البقرُ إلى الغنمِ.

قال: ولو أن رجلاً له مائتا درهمٍ وعشرةُ مثاقيلَ ذهباً، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله كان يقولُ: إذا حالَ عليها الحولُ يضيفُ بعضه إلى بعضٍ ويزكيه كله، وقال ابنُ أبي ليلى هذان مالان مختلفان تحبُّ الزَّكَاةَ على الدِّراهمِ ولا تحبُّ على الذَّهَبِ، وقال أبو يوسف: فيه الزَّكَاةُ كله إلا ترى أنَّ التَّاجِرَ يكونُ له المتاعُ للتَّجَارَةِ وهو مختلفٌ فيقوموهُ ويضيفُ بعضه إلى بعضٍ ويزكيه.

وكذلك الذَّهَبُ والفضَّةُ، وقد بلغنا عن عمرَ بن الخطَّابِ رضي الله عنه أنه أمرَ رجلاً تاجراً أن يقرمَ تجارته عندَ الحولِ فيزكيها.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: ولو كان له مائتا درهمٍ وتسعةُ عشرَ مثقالاً زكَّى المائتين، ولم يزكَّ عشرَ مثقالاً كما يكونُ له خمسةُ أوسقٍ تمرّاً وخمسةُ أوسقٍ زبيباً إلا صاعاً فيزكي التَّمَرَ، ولا يزكي الزَّيْبَ.

٢٧- باب الصَّيَامِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا اكتحلَ الرَّجُلُ في شهرِ رمضانٍ أو غيرِ رمضانٍ وهو صائمٌ، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ: لا بأسَ بذلكَ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يكره ذلكَ ويكره أن يدهنَ شاربه بدهنٍ يحدُّ طعمه وهو صائمٌ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: لا بأسَ أن يكتحلَ الصَّائِمُ ويدهنَ شاربه ورأسه، ووجهه، وقدميه وجنحَ يديه بأيِّ دهنٍ شاءَ غالبيةً أو غيرَ غالبيةً.

وإذا صامَ الرَّجُلُ يوماً من شهرِ رمضانٍ فشكَّ أنه من شهرِ رمضانٍ، ثمَّ علمَ بعدَ ذلكَ أنه من رمضانٍ، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى قال: يجزيه وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: لا يجزيه ذلكَ وعليه قضاءُ يومٍ مكانه.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا أصبحَ الرَّجُلُ يومَ الشَّكِّ من رمضانٍ، وقد بيَّتَ الصَّوْمَ من اللَّيْلِ على أنه من رمضانٍ فهذه نيَّةٌ كاملةٌ تؤدِّي عنه ذلكَ اليومَ إن كان من شهرِ رمضانٍ، وإن لم يكن من شهرِ رمضانٍ أفطر.

قال الرَّبِيعُ: قال الشَّافِعِيُّ: في موضحٍ آخرَ لا يجزيه؛ لأنَّه صامَ على الشَّكِّ.

وإذا أفطرت المرأةُ يوماً من رمضانٍ متعمَّدةً، ثمَّ حاضتْ من آخرِ النَّهارِ، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ: ليسَ عليها كفَّارةٌ وعليها القضاءُ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ:

على السَّبْعِينَ صدقةً حتَّى تبلغَ ثمانينَ، فإذا بلغتَ الثَّمانينَ، ففيها مستتان، ثمَّ هكذا صدقتها، وكلُّ صدقةٍ من الماشية، فلا شيءَ فيها فيما بينَ الفريضتين، وكلُّ ما كان فوقَ الفريضةِ الأسفلِ لم يبلغِ الفريضةَ الأعلى فالفضلُ فيه عفوُ صدقته صدقةُ الأسفلِ.

قال: وإذا كانَ للرجلِ عشرةُ مثاقيلَ ذهبٍ ومائةُ درهمٍ فحالَ عليها الحولُ، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ: في الزَّكَاةِ يضيفُ أقلَّ الصَّنَفَيْنِ إلى أكثرهما، ثمَّ يزكيه إن كانت الدَّنَانِيرُ أقلَّ من عشرةِ دراهمٍ بدنانيرٍ تقرمُ الدِّراهمُ دنانيرَ، ثمَّ يجمعها جميعاً فتكونُ أكثرَ من عشرينَ مثقالاً من الذَّهَبِ فيزكيها في كلِّ عشرينَ مثقالاً نصفَ مثقالٍ فما زادَ فليسَ فيه شيءٌ من الزَّكَاةِ حتَّى يبلغَ أربعةَ مثاقيلَ: فيكونُ فيها عشرُ مثقالٍ.

وإذا كانت الدَّنَانِيرُ أكثرَ من عشرةِ دراهمٍ بدنانيرٍ قرومُ الدَّنَانِيرِ دراهمَ وأضافها إلى الدِّراهمِ فتكونُ أكثرَ من مائتي درهمٍ، ففي كلِّ مائتين خمسةَ دراهمٍ ولا شيءَ فيما زادَ على المائتين حتَّى يبلغَ أربعينَ درهماً، فإذا بلغت، ففي كلِّ أربعينَ زادتَ بعدَ المائتين درهمٌ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: لا زكاةُ في شيءٍ من ذلكَ حتَّى يبلغَ الذَّهَبُ عشرينَ مثقالاً وتبلغَ الفضَّةُ مائتي درهمٍ، ولا يضيفُ بعضها إلى بعضٍ، ويقولُ: هذا مالٌ مختلفٌ بمنزلةِ رجلٍ له ثلاثونَ شاةً وعشرونَ بقرةً وأربعةَ أبعةٍ، فلا يضافُ بعضها إلى بعضٍ، وقال ابنُ أبي ليلى: ما زادَ على المائتي الدِّراهمِ والعشرينَ المثقالَ: من شيءٍ فبحسبِ ذلكَ ما كانَ من قليلٍ أو كثيرٍ وبهذا يأخذُ في الزَّيَّادَةِ.

وقال أبو حنيفةً رضي الله عنه: ليسَ فيما زادَ على المائتين شيءٌ حتَّى يبلغَ أربعينَ درهماً.

وكذلك بلغنا عن عمرَ بن الخطَّابِ رضي الله عنه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقوِّمُ الذَّهَبُ ولا الفضَّةُ إنَّما الزَّكَاةُ على وزنه جاءتَ بذلكَ السَّنَةُ إن كانَ له منها خمسةُ عشرَ مثقالاً ذهباً لم يكن عليه فيها زكاةٌ، ولو كانَ قيمتها ألفَ درهمٍ؛ لأنَّ الحديثَ إنَّما جاءَ في عشرينَ مثقالاً، ولو كانَ له معَ ذلكَ أربعونَ درهماً لم يزكه حتَّى يكونَ خمسينَ درهماً، فإذا كملَ من الأخرى أوجبت فيه الزَّكَاةَ.

وكذلك لو كانَ نصفُ من هذا ونصفُ من هذا، ففيه الزَّكَاةُ فيضيفُ بعضه إلى بعضٍ ويخرجه دراهمَ أو دنانيرَ، وإن شاءَ زكَّى الذَّهَبَ والفضَّةَ بمحصَّتهما أيَّ ذلكَ فعلَ أجزاءً، ولو كانَ له مائتا درهمٍ وعشرةُ مثاقيلَ زكَّى المائتي الدِّراهمَ بخمسةِ دراهمٍ وزكَّى العشرةَ مثاقيلَ بربعِ مثقالٍ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجلِ عشرةُ مثاقيلَ ذهبٍ ومائةُ درهمٍ فحالَ عليها الحولُ، فلا زكاةَ فيها، ولا

عليها الكفارة وعليها القضاء.

٢٨ - باب في الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول: الإشعار مثله، وكان ابن أبي ليلى يقول: الإشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتشعر البدن في أسنمتها والبقرة في أسنمتها أو مواضع الأسممة ولا تشعر الغنم والإشعار في الصفحة اليمنى.

وكذلك أشعر رسول الله ﷺ وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركنا قول من قال: لا يشعر إلا في الشق الأيسر، وقد روي أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر.

٢١٩٣ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما كَانَ لَا يُبَالِي فِي أَيِّ الشَّقَيْنِ أَشْعَرَ فِي الْأَيْمَنِ أَوِ الْإِسْرِ [هـ]

قال: وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: يجزيه أن يقضيها من التعميم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجزيه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها، فلا يجزيه أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتداء منه العمرة التي أفسدها ولا تعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فأما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل، وإنما يجزي قضاء الكل لا البعض، ومن قال له: أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفا من القياس وخلاف الآثار، وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهلة بعمره وأنها رقصت العمرة وأمرها النبي ﷺ بأن تقضيها من التعميم وهذا ليس كما روي إنما أمرها النبي ﷺ أن تدخل الحج على العمرة؛ فكانت قارئة، وإنما كانت عمرتها شيئاً استحبه فأمرها النبي ﷺ بها فاعتمرت لا أن عمرتها كانت قضاء.

وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا بأس بصيد البحر كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى عنه، ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل: «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ وَحَرْمٌ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان، ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة، فقد قيل: على الرجل عتق رقبة وقيل: لا شيء عليه فأما إذا سافر، فإن عليه عتق رقبة، وذلك أن السفر شيء يجذبه، فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشيء يجذبه.

قال: وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة إفتار من رمضان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ذاك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما إلا متتابعين، وذكر أبو حنيفة نحواً من ذلك عن النبي ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليسا متتابعين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم يجد الجامع في شهر رمضان عتقاً فصام لم يجز عنه إلا شهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار، ولا يجزي عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجز عتقاً.

قال: وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقة وهو صائم في رمضان ذاكراً لصومه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إن كان ذاكراً لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقة فعليه القضاء، وإن كان ناسياً لصومه، فلا قضاء عليه.

٢١٩٢ - وذكر أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا قضاء عليه إذا توضأ للصلاة مكتوبة، وإن كان ذاكراً لصومه، وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إذا توضأ للصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقة، فلا شيء عليه، وإن كان توضأ للصلاة تطوع فعليه القضاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا توضأ الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناسٍ لصومه، فلا شيء عليه.

ولو شرب وهو ناسٍ لم ينقض ذلك صومه، وإذا كان ذاكراً لصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلي أن يعيد الصوم احتياطاً، وأما الذي يلزمه، فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراد أو فعل فعلاً ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان إنما أراد المضمضة فسبقة شيء في حلقة بلا إحداث ازدراد تعمده به الماء إلا إدخال النفس وإخراجها، فلا يجب عليه أن يعيد الصوم، وهذا خطأ في معنى النسيان أو انخاف منه.

عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا، فقال بعض أهل العلم بالتفسير: طعامه كل ما كان فيه وهو شبه ما قال: والله تعالى أعلم.

وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رحمته عن حشيش الحرم، فقال أكره أن يرعى من حشيش الحرم شيئاً أو يجتث منه.

قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال: لا بأس أن يجتث من الحرم ويرعى منه قال وسألت الحجاج بن أرطاة ف أخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح، فقال: لا بأس أن يرعى وكره أن يجتث فيه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجره ومرعاه ولا خير في أن يجتث منه شيء؛ لأن الذي حرم رسول الله ﷺ من مكة أن يختلج خلالها إلا الإذخر والاختلاء الاحتشاش تنافاً وقطعاً وحرم أن يعصده شجرها، ولم يحرم أن يرعى.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: سألت أبا حنيفة رحمته قال: لا بأس أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيئاً. [أخرجه البيهقي (٢٠٢/٥)]

٢١٩٤ - وَحَدَّثَنَا شَيْخٌ عَنْ رَزِينَ مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ بِقِطْعَةٍ مِنَ الْمَرْوَةِ يَتَخَذُهَا مُصَلًّى يَسْجُدُ عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢١١/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيء إلى الحل؛ لأن له حرمة ثبتت باين بها ما سواها من البلدان ولا أرى، والله تعالى أعلم، أن جائزاً لأحد أن يزيله من الموضع الذي باين به البلدان إلى أن يصير كغيره.

٢١٩٥ - قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَعَ أُمِّي أَوْ قَالَ جَدِّي مَكَّةَ فَأَتَتْهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ فَأَكْرَمَتْهَا وَقَعَلَتْ بِهَا، فَقَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَذْرَى مَا أَكْفَيْتُهَا بِهِ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا بِقِطْعَةٍ مِنَ الرُّكْنِ فَخَرَجَتْ بِهَا فَزَلْنَا أَوَّلَ مَنْزِلٍ فَذَكَرَ مِنْ مَرَضِهِمْ وَعَلَيْهِمْ جَمِيعاً قَالَ: فَقَالَتْ أُمِّي أَوْ جَدِّي مَا أَرَانَا أَتَيْنَا إِلَّا أَنَا أَخْرَجْنَا هَذِهِ الْقِطْعَةَ

مِنَ الْحَرَمِ، فَقَالَتْ لِي: وَكَنتَ أُمْتَلُهُمْ أَنْطَلِقُ بِهِذِهِ الْقِطْعَةَ إِلَى صَفِيَّةَ فَرَدَّهَا وَقُلْ لَهَا إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا وَضَعَ فِي حَرَمِهِ شَيْئاً، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى، فَقَالُوا لِي: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَجِيئَا دُخُولَكَ الْحَرَمَ فَكَأَنَّمَا أَنْشِطْنَا مِنْ عَقْلٍ. [أخرجه البيهقي (٢٠٢/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال غير واحد من أهل العلم: لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره.

وإذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: عليه قيمته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول: في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة أتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع بن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد خالف أربعة في حمام مكة.

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك، فقال: لا يجوز في هدي الصيد إلا ما يجزي في هدي المتعة الجذع بن الضأن إذا كان عظيماً أو الشيء من المعز والبقر والإبل فما فوق ذلك لا يجزي ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد ﴿هَذَا بِأَلْفِ كُتَيْبَةٍ﴾ وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال يبعث به، وإن كان عناقاً أو حملاً قال أبو يوسف رحمه الله: أخذ بالآخر في العناق والجفرة، وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فداه بشاة صغيرة؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿مِثْلُ مِثْلٍ﴾ والمثل مثل الذي يفدى، فإذا كان كبيراً كان كبيراً، وإذا كان الذي يفدى صغيراً كان صغيراً ولا أعلم لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والأنصار والقياس والمقول، وإذا كان يزعم أن الصيد محرّم كله فزعم أنه تفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلّة قيمتها وتفدى بقرّة الوحش بقرّة لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدى الصغير بالصغير، وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير، وقد قال الله عز وجل ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، وإنما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة، ولا يفدى بعناق، وما للضحايا وهدى المتعة

ميراثه من زوجة أو أم أو جدّة على القتل، فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا، فإذا لم يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا، وإذا كان هذا هكذا فلا يهتم شيء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من الدية من مال الجاني بقدر ميراثه من المقتول، وإذا فعل كان لأولياء الغيب، وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا لهم حصصهم من الدية؛ لأن القتل قد حال، وصار مالاً، فلا يكون لولي الصغير أن يدعه، وقد أمكنه أخذه.

فإن قال قائل: كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل، وقد قال بعض أهل العلم: أي ولاية الدم قام به قتل، وإن عفا الآخرون فأنزله بمنزلة الحد، وقال غيره من أهل العلم: يقتل البالغون، ولا ينتظرون الصغار، وقال غيره: يقتل الولد، ولا ينتظرون الزوجة؟

قيل: ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة والقياس على الإجماع.

فإن قال: فإن السنة فيه؟

قيل: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ يَتَنَّ خَيْرَ تَنٍّ إِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْقِصَاصَ، وَإِنْ أَحْبَبُوا فَالْذِّيَّةُ فَلَمَّا كَانَ مِنْ حَكَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَوْلَاؤِ الدِّمِ أَنْ يَقتُلُوا وَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا الْمَالَ، وَكَانَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الدِّيَّةَ موروثة لم يحل لوارث أن يمنع الميراث من ورث معه حتى يكون الوارث بمنع نفسه من الميراث، وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل ﴿فَمَنْ عَفَا عَنْهُ﴾ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ، وهذا مكتوب في كتاب الذيات، ووجدنا ما خالفه من الأقاويل لا حجة فيه لما وصفت من السنة بخلافهم، ووجدت مع ذلك قولهم متناقضاً إذ زعموا أنهم امتنعوا من أن يأخذوا الدية من القاتل؛ لأنه إنما عليه دم لا مال، فلو زعموا أن واحداً من الورثة لو عفا حال الدم مالاً ما لزموا قولهم، ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحذيقوم به أي الورثة شاء، وإن عفا غيره، فقد خالفوا بينه وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العفو عن القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم لو اصطلحوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لو اصطلحوا على مال في الحد لم يجوز.

وإذا اقتل القوم فاجلوا عن قتل لم يدر أيهم أصابه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: هو على عاقلة القليلة التي وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: هو عاقلة الذين اقتلوا جميعاً إلا أن يدعي أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اقتل القوم فاجلوا عن

وجزاء الصيد هل رآه قياس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال: يكفي شاة كما يكفي المتمتع أو المضحي أو قاسه حين أصاب الحرم جرادة بأن قال: لا يجوز الحرم إلا شاة كما لا يجوز المضحي والمتمتع إلا شاة.

فإن قال: لا.

قيل: لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل، وإنما المثل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب.

فإن قال: نعم، قيل: فما أضلّك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب، وإن كنت تقلّد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لا حجة لك في شيء منها إلا تقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس والمعقول وغيره من أصحاب النبي ﷺ؟ وقد قضى عمر رضي الله عنه في الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرو، وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر، وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع بجفرو أو جفر، وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حبين بجلان من الغنم يعني حملاً.

وذكر عن خصيف الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه الحرم ثمنه.

٢١٩٦- وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عَامِرٍ مِثْلَهُ.

٢١٩٧- وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ:، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي الثَّيْصَةِ ذَرَاهِمَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَمْتَنُّهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيضاً من الصيد، ففيه قيمته قياساً على الجرادة، وعلى ما لم يكن له مثل من النعم.

٢٩- باب الذيات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً وللمقتول ورثة صغار وكبار، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: للكبار أن يقتلوا أصحابهم إن شاءوا، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس لهم أن يقتلوا حتى يكبر الأصغر ويه يأخذ.

٢١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَتَلَ ابْنَ مُلْجَمٍ بَعْلِيٍّ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَكَانَ لِعَلِيٍّ ﷺ أَوْلَادٌ صِغَارٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً وله ورثة صغار وكبار أو كبار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر الغيب ويمتنع من له سهم في

بِخَمْسِينَ يَمِينًا، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوا أَيْمَانَهُمْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى يَهُودَ شَيْئًا، وَقَدْ وَجِدَ الْقَتِيلَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، وَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مُتَطَوِّعًا.

وإذا قطع رجلٌ يدَ امرأةٍ أو امرأةٌ يدَ رجلٍ، فإنَّ أبا حنيفةً عليه السلام كان يقول: ليس في هذا القصاص ولا قصاصٌ فيما بينَ الرجال والنساء فيما دونَ النفس ولا فيما بينَ الأحرار والعبيد فيما دونَ النفس ولا قصاصٌ بينَ الصَّبيانِ في النفس ولا غيرها.

٢١٩٩ - وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيْفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: الْقِصَاصُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَفِي جَمِيعِ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي يَسْتَطَاعُ فِيهَا الْقِصَاصُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح، وفي النفس.

وكذلك العبيد بعضهم من بعض، وإذا كانوا يقولون: القصاص بينهم في النفس وهي الأكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ ذكر النفس والجراح في كتابه ذكرًا واحدًا، وأما الصَّبيان، فلا قصاصَ بينهما.

وإذا قتل الرجل رجلًا بعضًا أو بحجر فضربه ضرباتٍ حتَّى مات من ذلك، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقول: لا قصاصَ بينهما، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: بينهما القصاصُ وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل الرجلَ بحديدةٍ عمور أو بشيءٍ يمور فمَارَ فيه موران الحديد فمات من ذلك، ففيه القصاصُ، وإذا أصابه بعضًا أو بحجر أو ما لا يمور موران السلاح فاصله شيان إن كان ضربه بالحجر العظيم والخشب العظيم التي الأغلب منها أنه لا يعيش من مثلها، وذلك أن يشدَّخ بها رأسه أو يضرب بها جوفه أو خاصرته أو مقتلًا من مقاتله أو حمل عليه الضرب بشيء أخف من ذلك حتَّى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعيش من مثله قتل به، وكان هذا عمد القتل وزيادة أنه أشدَّ من القتل بالحديد؛ لأنَّ القتل بالحديد أوحى، وإن ضربه بالعصا أو السَّوْق أو الحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعيش من مثله فهذا الخطأ شبه العمْد، ففيه الدية مغلظة ولا قود فيه.

وإذا عضَّ الرجلُ يدَ الرجلِ فانتزعَ العضوضُ يده فقلعَ سنًا من أسنان العاض، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقول: لا ضَمَانٌ عَلَيْهِ في السن؛ لأنَّه قدَّ كان له أن يَنزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَتَزَعَتْ نَيْبَتُهُ فَبَطَّلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ

قَتِيلٌ فَادْعَى أَوْلِيَاءَهُ عَلَى أَحَدٍ بَعِينَهُ أَوْ عَلَى طَائِفَةٍ بَعِينَهَا أَوْ قَالُوا: قَدْ قَتَلْتَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلْتَهُ قِيلَ لَهُمْ: إِنْ جِئْتُمْ بِمَا يَوْجِبُ الْقِسَامَةَ عَلَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ بَعْضَهُمْ أَوْ وَاحِدٍ بَعِينَهُ أَوْ أَكْثَرَ قِيلَ لَكُمْ: اقْسُمُوا عَلَى وَاحِدٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا مَالَك، فَلَا عَقْلَ وَلَا قودَ، وَمَنْ شِئْتُمْ أَنْ تَحْلِفَ لَكُمْ عَلَى قَتْلِهِ أَحْلَفْنَاهُ، وَمَنْ أَحْلَفْنَاهُ أَبرَأْنَاهُ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ جَرِيحًا، ثُمَّ مَاتَ ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ أَوْ لَمْ يَدْعَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهُ فِيمَا هُوَ أَقْلُ مِنَ الدَّمِ لَمْ أَقْبَلْهَا فِي الدَّمِ، وَمَا أَعْرَفَ أَصْلًا وَلَا فِرْعًا لِقَوْلٍ مَنْ قَالَ تَجِبُ الْقِسَامَةُ بِدَعْوَى الْمَيِّتِ، وَمَا الْقِسَامَةُ الَّتِي قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَبْدٍ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ إِلَّا عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ فِيهَا دَعْوَى وَلَا لَوْثٍ مِنْ بَيِّنَةٍ.

وإذا أصيب الرجلُ وبه جراحةٌ فاحتمل، فلم يزل مريضاً حتَّى مات، فإنَّ أبا حنيفةً عليه السلام كان يقول: دية على تلك القبيلة التي أصيبَ فيهم وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: ليس عليهم شيء.

وكان أبو حنيفةً رحمه الله تعالى يقول: القصاص لكلِّ وارثٍ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يجعل لكلِّ وارثٍ قصاصاً إلا الزَّوجَ والمرأة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الزَّوجُ والمرأة الحرَّةُ والجدَّةُ وبنْتُ الابنِ، وكلُّ وارثٍ من ذكرٍ أو أنثى فله حقُّ في القصاصِ، وفي الدية.

وإذا وجدَ القَتِيلُ في قبيلةٍ، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقول: القسامة على أهل الخطَّة والعقلَ عليهم، وليس على السَّكَّان ولا على المشترين شيءٌ وبه يأخذ، ثمَّ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعدُ على المشترين والسَّكَّان وأهل الخطَّة، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: الدية على السَّكَّانِ والمُشْتَرِينَ معهم وأهل الخطَّة.

وكذلك إذا وجدَ في الدَّارِ فهو على أهل القبيلة قبيلةً تلك الدَّارِ والسَّكَّان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى، وكان أبو حنيفةً رحمه الله تعالى يقول: على عاقلة أرباب الدَّور خاصة، وإن كانوا مشترين، وأما السَّكَّان، فلا وبهذا يأخذ رجس أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقول أبي حنيفة المعروف بما بقي من أهل الخطَّة رجلٌ فليس على المشترين شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجدَ الرجلُ قَتِيلًا في دار رجلٍ أو أهل خطَّةٍ أو سَكَّانٍ أو صحراءٍ أو عسكر فكلُّهم سواءٌ لا عقلَ ولا قودَ إلا بَيِّنَةٌ تَقُومُ أو بما يوجب القسامة فيقسم الأولياء، فإذا ادَّعى الأولياء على واحدٍ والقب أحلفناه وأبرأناهم؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لِلْأَنْصَارِيِّينَ فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ

٣٠- باب السرقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعداً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: أقطعه، ويقول: إن لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت مما تقطع فيه اليد قطعاً وسواء إقراره مرة أو أكثر.

فإن قال قائل: كما لا أقطعه إلا بشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعه، ولم يلتفت إلى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة، ثم رجع لم يقطعه.

فإن قال قائل: فهكذا لو رجعت الشهود لم تقطعه، قيل: لو رجع الشهود عن الشهادة عليه، ثم عادوا فشهدوا عليه بما رجعوا عنه لم تقبل شهادتهم، ولو أقر، ثم رجع، ثم أقر: قبل منه فالإقرار مخالف للشهادات في البدء والمتعقب.

وإن كان المسروق منه غائباً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا أقطعه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: أقطعه إذا أقر مرتين، وإن كان المسروق منه غائباً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المسروق منه غائباً حبس السارق حتى يحضر المسروق منه؛ لأنه لعله أن يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع أو القسط والضمان.

وإن كانت السرقة تساوي خمسة دراهم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله ﷺ وعن علي عليه السلام، وعن ابن مسعود أنهم قالوا: لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها.

٢٢٠١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة، عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عزمة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: القَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً. [قدم] وبه نأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمّا ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي ﷺ التي تخالف هذا، فإنها ليست من وجه يثبت مثله لو انفرد، وأمّا ما روي عن علي عليه السلام وابن مسعود فليست في أحد مع النبي ﷺ حجة ولا أعلمه ثابتاً عن واحد.

أَيْعَضُ أَخَذَكُمْ أَخَاهُ عَضُ الْفَحْلِ وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى يَقُولُ: هُوَ ضَامِنٌ لِلدِّيةِ السَّنِّ وَهُمَا يَتَفَقَّانِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ تَمَّا يَجِيئُ فِي الْجَسَدِ سِوَا فِي الضَّمَانِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عض الرجل يذ الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع المعضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله، فلا شيء عليه؛ لأنه كان للمعضوض أن ينزع يده من في العاض، ولم يكن متعدياً بالاتزاع فيضمن، وقد قضى رسول الله ﷺ في مثل هذا.

٢٢٠٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَاَنْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ فِي الْعَاضِ فَسَقَطَتْ نِيَّتُهُ أَوْ نِيَّتَاهُ فَأَعْدَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ أَيْدَعُ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا كَأَنَّهُا فِي فَحْلٍ. [قدم]

وإذا نحت الذابة برجلها وهي تسير، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا ضمان على صاحبها؛ لأنه بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: الرجل جبار وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هو ضامن في هذا لما أصابت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يضمن قائد الذابة وسائقها وراكبها ما أصابت بيد أو فم أو رجل أو ذنب، ولا يجوز إلا هذا، ولا يضمن شيئاً إلا أن يحملها على أن تطأ شيئاً فيضمن؛ لأن وطأها من فعله فنكروا حيتن كاداة من أداته جنى بها فأمّا أن نقول يضمن عن يدها، ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم.

فإن قال: لا يرى رجلها فهو إذا كان سائقاً لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل، ولا يضمن عن اليد، وليس هكذا بقول فأمّا ما روي عن رسول الله ﷺ من أن الرجل جبار فهو، والله تعالى أعلم، غلط؛ لأن الحفظ لم يحفظوا هكذا.

وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في الرجل إذا قتل العبد: إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا تعقله العاقلة، ثم رجع أبو يوسف، فقال: هو مال لا تعقله العاقلة، وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته؛ لأنها إنما تعقل جناية حر في نفس محرمة قد يكون فيها القود قال: ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالأموال هو لا يجمع الأموال في معنى إلا في أن دينه قيمته فأمّا ما سوى ذلك فهو مفارق للأموال يجمع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق.

منهما.

رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان فسرق ضمن السرقة، ولا يقطع ويقال له: نبت إليك عهدك ونبأك مأمنا؛ لأن هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها إلا من يجري عليه الحكم.

قال الربيع: لا يقطع إذا كان جاهلاً؛ فإن كان عالماً قطع.

قال الشافعي رحمه الله: لا ينبغي لأحد أن يعطي أحداً أماناً على أن لا يجري عليه حكم الإسلام ما دام مقيماً في دار الإسلام.

٣١- باب القضاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أثبت القاضي في ديوانه الإقرار وشهادة الشهود، ثم رفع إليه ذلك وهو لا يذكره، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا ينبغي له أن يجيزه، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن كان يذكره، ولم يشته عنده أجازه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجيزه حتى يشته عنده، وإن ذكره.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطئه أو خط كاتبه بإقرار رجل لآخر أو بشي حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يذكر منه أو يشهد به عنده كما لا يجوز إذا عرف خطئه، ولم يذكر الشهادة أن يشهد.

وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض والقاضي لا يعرف كتابه ولا خاتمه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن يقبله حتى يشهد شاهداً عدل على خاتم القاضي، وعلى ما في الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب والخاتم أو لم يعرفه، ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت؛ لأنه حق وهو مثل شهادة على شهادة، ثم رجع أبو يوسف رحمه الله، وقال: لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأه عليهم وأعطاهم نسخة معهم يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي، وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك منهم وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتمه أو لم يعرفه فهو سواء في الحكم، ولا يقبل إلا بشاهدين عدلين يشهدان أن هذا كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظ له، وإما بنسخة معهما توافق ما فيه ولا أرى أن يقبله غتوماً وهما يقولان: لا ندرى ما فيه؛ لأن الخاتم قد يصنع على الخاتم ويبدل الكتاب.

٢٢٠٢- وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ يَسْأَلُ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ: حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه قَطَعَ سَارِقاً فِي شَيْءٍ مَا يَسْوَى ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ أَوْ قَالَ: مَا يَسْرُئِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ. [تقدم]

وَبَيَّنَتْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِداً وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ السَّرْقَةِ.

قال: وإذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة والمسروق منه غائب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت لو قال: لم يسرق مني شيئاً أكنت أقطع السارق وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: أقبل الشهادة عليه وأقطع السارق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهداً على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع إلى أن يقدم المسروق منه.

قال: وإذا اعترف الرجل بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات، ثم أنكر بعد ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ندرأ عنه الحد فيهما جميعاً ونضمنه السرقة.

٢٢٠٣- وَقَدْ بَلَّغْنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ وَأَمْرُ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ هَرَبَ حِينَ أَصَابَتْهُ الْحِجَارَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَّا خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ.

حدثنا بذلك أبو حنيفة رحمه الله يرفعه إلى النبي ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أقبل رجوعه فيهما جميعاً وأمضي عليه الحد.

قال الشافعي: وإذا أقر الرجل بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة، ثم رجع قبلت رجوعه قبل أن تأخذه السبايط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أو لم يأت به غير أو لم يعير قياساً على أن النبي ﷺ قال: في ماعز: فهلاً تركتموه وهكذا كل حد لله فأمّا ما كان للأدَمِيِّينَ فيه حق فيلزمه، ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمه السرقة؛ لأنها حق للأدَمِيِّينَ.

وإذا دخل الرجل من أهل الحرب إلينا بأمان فسرق عندنا سرقة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: يضمن السرقة، ولا يقطع؛ لأنه لم يأخذ الأمان لتجري عليه الأحكام، وكان ابن أبي ليلى يقول: تقطع يده وبه يأخذ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة

وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمضي ذلك عليه، وإن كان ذاكرًا له حتى يثبت في ديوانه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل عند الحاكم فائتت الحاكم إقراره في ديوانه أو كان ذاكرًا لإقراره، ولم يثبت في ديوانه فسواء؛ فإن كان ممن يأخذ بالإقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان إلا الذكر، وإذا كان القاضي ذاكرًا فسواء كان في الديوان أو لم يكن.

قال الربيع: وكان الشافعي يميز الإقرار عند القاضي، وإنما كره أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة.

٣٢- باب الفرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل لرجل من العرب: يا نبطي أو لست بني فلان لقبيلة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا حدٌ عليه في ذلك، وإنما قوله هذا مثل قوله يا كوفي، يا بصري، يا شامي.

٢٢٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ عَنْ حَدَّثَهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ.

وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه، وإنما هو من ولد الولد إن القذف ها هنا إنما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: فيهما جميعاً الحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل لرجل من العرب: يا نبطي وقتته.

فإن قال: عنيت نبطي الدار أو نبطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه إلى النبط؛ فإن حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى، وإن أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك، فإذا حلف سألت القائل عمن نفى، فإذا قال: ما نفيت ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعاً على أم المقول له لقد أراد نفيك، فإذا حلف سألت القائل عمن نفى، فإذا قال: ما نفيت ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعاً على أم المقول له؛ فإن كانت حرة مسلمة حدثت إن طلبت الحد؛ فإن عفت، فلا حد لها، وإن كانت ممتة فلا يلها القيام بالحد، وإن قال: عنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحدًا من أهل الإسلام وعزرتة، ولم أحده، وإن قال: لست من بني فلان لجذبه، ثم قال: إنما عنيت لست من بنيه لصلبه إنما أنت من بني بنيه ما أقبل ذلك منه وجعلته قاذفًا لأنه؛ فإن طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك إلا أن يقول: نفيت الجد الأعلى الذي هو جاهلي فأعزته ولا أحده؛

وإذا قال الخصم للقاضي: لا أقر ولا أنكر، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا أجبره على ذلك، ولكنه يدعو المدعي بشهوده بهذا يأخذ.

قال: وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقر أو ينكر، وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له: احلف مراراً؛ فإن لم يحلف قضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى، فقال المدعي عليه: لا أقر ولا أنكر قبل للمدعي: إن أردت أن تخلفه عرضنا عليه اليمين؛ فإن حلف برئ إلا أن تأتي ببينة، وإن نكل قلنا لك احلف على دعواك وخذ؛ فإن آليت لم نعطك بنكوله شيئاً دون يمينك مع نكوله.

وإذا أنكر الخصم الدعوى، ثم جاء بشهادة الشهود على المخرج منه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أقبل منه بعد الإنكار مخرجاً وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين، فيقول ماله قبلي شيء فيقيم الطالب البينة على ماله وقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إيائه، وقال أبو حنيفة: المطلوب صادق بما قال: ليس قبلي شيء، وليس قوله هذا بالكذب لشهوده على البراءة.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ادعى الرجل على الرجل ديناً فأنكر المدعي عليه فاقام عليه المدعي بينة فجاء المشهود عليه بمخرج مما شهد به عليه قبلته منه، وليس إنكاره الدين إكذاباً للبينة فهو صادق؛ لأنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالمخرج منه، ولعله أراد أولاً أن يقطع عنه المؤنة.

وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى، فقال: عندي المخرج، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ليس هذا عندي بإقرار إنما يقول: عندي البراءة، وقد تكون عند البراءة من الحق، ومن الباطل وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هذا إقرار؛ فإن جاء بمخرج وإلا ألزمه الدعوى وأبو حنيفة يقول: إن لم يأت بالمخرج لم تلزمه الدعوى إلا ببينة.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ادعى الرجل على الرجل حقاً، فقال المدعي عليه: عندي منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا إقراراً يأخذه به إلا أن يبيح منه بالمخرج فليس هذا بإقرار؛ لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقر به، ولا يوجد عليه بينة، ولا يأخذ المدعي إلا ببينة يثبتها ويقبل من المدعي عليه المخرج، وإن شهد عليه.

قال: وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء، فلم يقض به القاضي عليه، ولم يثبت في ديوانه، ثم خاصمه إليه فيه بعد ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله قال: إذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه

لأن القذف وقع على مشركة.

وإذا قال الرجل لرجل: لست ابن فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا حد على القاذف إنما وقع القذف ها هنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: في ذلك عليه الحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نفى الرجل الرجل من أبيه وأم المنفي ذميمة أو أمة، فلا حد عليه؛ لأن القذف إنما وقع على من لا حد له، ولكنه يتكفل عن أذى الناس بتعزير لا حد.

قال: وإذا قذف رجل رجلاً، فقال: يا ابن الزانية، وقد مات الأبوان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إنما عليه حد واحد؛ لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ.

قلت: إن فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه حدان ويضربه الحدين في مقام واحد، وقد فعل ذلك في المسجد.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا قال الرجل للرجل: يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميتان فعليه حدان، ولا يضربهما في موقف واحد، ولكنه يحذ، ثم يحبس حتى إذا برأ جلده حدًا ثانيًا.

وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا، فلم يطلب واحد الحد وأقر آخر بالزنا حدًا للطالب الثالث حدًا تامًا، ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب إلا ثلث حد؛ لأن حدين قد سقطا عنه أحدهما باعترافي صاحبه والآخر بترك صاحبه الطلب وعفوه، وإذا كان الحد حقًا لمسلم فكيف يبطئ بمال؟ أرايت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معًا أما كان عليه لكل واحد منهم دية إن قتلهم خطأ وعليه القود إن قتلهم عمدًا ودية لكل من لم يقد منه؛ لأنهم لا يجدون إلى القود سبيلًا.

وإذا قال الرجل للرجل: يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل: يا ابن الزانية والأبوان حيان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد إلا أن يأتيا يطلبان ذلك، ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد، وإن وجبا عليه جميعاً وبه يأخذ قال: ولا يكون في هذا أبداً إلا حد واحد، وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعاً حدين في مقام واحد ويضرب المرأة قائمة ويضربهما حدين في كلمة واحدة ويقيم الحدود في المسجد أظن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا، ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى إلا حد واحد؛ فإن أخذه بعضهم فحد له كان لجميع ما

قذف بلغنا عن رسول الله ﷺ وبه يأخذ، وقال: لا تقام الحدود في المساجد.

قال الشافعي: ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد، ولكنه يحذ أحدهما، ثم يحبس حتى يبرأ، ثم يحذ الآخر، ولا يحذ في مسجد، ومن قذف أبا رجل وأبوه حي لم يحذ له حتى يكون الأب الذي يطلب، وإذا مات كان للابن أن يقوم بالحد، وإن كان له عدد بنين فأيهم قام به حد له، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد، وإن وجبا عليه جميعاً، ولكنه يقيم عليه أحدهما، ثم يحبس حتى يخف الضرب، ثم يضرب الحد الآخر، وإنما الحدان في شرب وقذف أو زنا وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كله وشرب كله مراراً أو زنا مراراً، فإنما عليه حد واحد.

قال: ولو كان الأبوان المقدوفان حيين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى، وأما في قول أبي حنيفة، فلا حق للولد حتى يجيء الوالدان أو أحدهما يطلب قذفه، وإنما عليه حد واحد في ذلك كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتضرب الرجال في الحدود قياماً، وفي التعزير وتترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط، ولا يمدون وتضرب النساء جلوساً، وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لثلاً ينكشفن ويلين رباط ثيابهن أو تليه منهن امرأة.

وإذا قذف الرجل رجلاً ميتاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا يأخذ بحد الميت إلا الولد أو الوالد وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: يأخذ أيضاً الأخ والأخت، وأما غير هؤلاء فلا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يأخذ حد الميت ولده وعصبته من كانوا.

وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يجهل، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا رفع إلى الإمام خبره حسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها إذا جحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحذ لها وجحد شهادتهما قيل له: إن لاعنت خرجت من الحد، وإن لم تلاعن حددناك.

٣٣- باب النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها، فإن لها مهر مثلها من نساها لا وكس ولا شطط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: نساؤها أخواتها وبنات

عمها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: نساؤها أمها وخالاتها.

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساءها ونساؤها نساء عصبته الأخوات وبنات العم، وليس الأم ولا الحالات إذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليها بهن من كان مثلها من أهل بلدها، وفي سننها وجمالها ومالها وأدبها وصراحتها؛ لأن المهر يختلف باختلاف هذه الحالات.

وإذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتيم في حجره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك، ثم رجع أبو يوسف، وقال: إذا زوج الولي، فلا خيار وهو مثل الأب.

قال الشافعي: رحمه الله، ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء إلا أن يزوجهن الآباء والأجداد إذا لم يكن لهن آباء، وإذا زوجهن أحد سواهم فالنكاح مفسوخ، ولا يتوارثان فيه، وإن كبرا؛ فإن دخل عليها فاصابها فلها المهر وبفراق بينهما، ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا ظهوره ولا يلاؤه؛ لأنها لم تكن زوجة قط.

وإذا تزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة علي عليه السلام وابنته جميعاً، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجوز النكاح، وقال: كل امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً لم يحل لها نكاح صاحبتها، فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل: زوج أبو بكر رسول الله ﷺ عائشة وهي بنت سبع أو سبع وبنى بها النبي ﷺ وهي بنت تسع فالحالان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لها في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ابنته صغيرة.

فإن قال قائل: فإذا أجزت هذا للآباء، ولم تلتفت إلى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرّة صغيرة نكاح، ثم يكون لها الخيار؛ لأن أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار إلا في الإماء إذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن، ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لهن منه بد، ثم يلزمهن فكيف لم تجعل الأولياء قياساً على الآباء؟

قيل: لا فتراق الآباء والأولياء، وإن الأب يملك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغاً، ولا يرده عنها، وإن كرهت، ولا يكون ذلك للعم ولا للأخ ولا ولي غيره.

فإن قال قائل: فإن لا نحيز للأب أن يعقد على البكر بالغاً ونجعل فيها، وفي الثيب مثل غيره من الأولياء قيل: فأنت تجعل قبضه لمهر البكر قبضاً ولا تجعل ذلك لولي غيره إلا وصي بمال وتجعل عقده عليها صغيرة جائزاً لا خيار لها فيه وتجعل لها الخيار إن عقد عليها ولي غيره، ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقته بينه وبين الأولياء، وهذا مكتوب في كتاب النكاح.

وإذا نظر الرجل إلى فرج المرأة من شهوة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: تحرم على ابنه، وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن إبراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب عليه السلام أنه خلا بمجارية له فجردها، وأبناؤه استوهبا منه، فقال له: إنها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب عليه السلام أنه قال ملعون من نظر إلى فرج أمها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلمسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنته ولا تحرم عليه بالنظر دون اللمس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يستزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما؛ لأن الله عز وجل إنما حرّم الجمع بين الأختين وهاتان ليستا بأختين وحرّم الأم والبنت إحداهما بعد الأخرى وهذه ليست بأُم ولا بنت، وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي عليه السلام وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته.

وإذا نظر الرجل إلى فرج أمته من شهوة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا تحل لأبيه ولا لابنه ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى عليه السلام يقول: هي له حلال حتى يلمسها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا زنى الرجل بالمرأة، فلا تحرم عليه هي إن أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها؛ لأن الله عز وجل إنما حرّم بالحلل والحرام ضدّ الحلال، وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن.

وإذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤ لها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها إلى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما، ولا يسعه إلا ذلك، ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزاً، ولا يجوز ذلك منها

على البكر بالغة وغير بالغة والدلالة على ذلك قول رسول الله ﷺ: **الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا** ففرق رسول الله ﷺ بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد تكون على استعطابة النفس؛ لأنه روي أن النبي ﷺ قال: **وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ وَلَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾**، ولو كان الأمر فيهن واحداً لقال: **الْأَيْمُ وَالْبِكْرُ أَحَقُّ بِنَفْسَيْهِمَا**، وهذا كله مستقصى بمجبه في كتاب النكاح.

وإذا تزوج الرجل المرأة، ثم اختلفا في المهر فدخل بها، وليس بينهما بينة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها: مهر مثلها إلا أن يكون ما ادعت أقل من ذلك، فيكون لها ما ادعت، وكان ابن أبي ليلى يقول: إنما لها ما سمى لها الزوج، وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ، ثم قال أبو يوسف بعد أن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قريباً منه قبل منه وإلا لم يقبل منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بها أو لم يدخل فاختلعا في المهر تحالفاً، وكان لها مهر مثلها كان أقل مما ادعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية إلا أنا لا نرد العقد في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية؛ لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة، وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة.

وإذا اعتقت الأمة وزوجها حر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار إن شاءت اختارت نفسها، وإن شاءت أقامت مع زوجها، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا خيار لها، ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول: كان زوجها عبداً، ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول: إن الأمة لا تملك نفسها ولا يكاحها، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حراً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اعتقت الأمة؛ فإن كانت تحت عبد فلها الخيار، وإن كانت تحت حر، فلا خيار لها، وذلك أن زوج بريرة كان عبداً، وهذا مكتوب في كتاب النكاح.

وإذا تزوجت وزوجها غائب كان قد نعي إليها فولدت من زوجها الآخر، ثم جاء زوجها الأول، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: **الْوَلَدُ لِلْأَوَّلِ** وهو صاحب الفرائض، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: **الْوَلَدُ لِلْفَرِاشِ وَلِلْغَائِبِ الْحَجَرُ** وكان ابن أبي ليلى يقول: الولد للآخر؛ لأنه ليس بعاهر والعاهر الزاني؛ لأنه متزوج.

وهي قد وضعت نفسها في الكفافة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن امرأة زوجت ابنتها فجاء أولياؤها فخاصموا الزوج إلى علي رضي الله عنه فاجاز علي النكاح، وكان ابن أبي ليلى لا يميز ذلك، وقال أبو يوسف: هو موقوف، وإن رفع إلى الحاكم وهو كفء اجزئ ذلك كأن القاضي ها هنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فاجاز ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي ﷺ: **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثًا**.

وإذا تزوج الرجل المرأة فاعلن المهر، وقد كان أسراً قبل ذلك مهراً وأشهد شهوداً عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها لقوم، وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر، ثم تزوج فاعلن الذي قال: فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: السمعة هي المهر والذي أسراً باطل.

٢٢٠٥- أبو يوسف، عن مطرف، عن عامر قال: إذا أسر الرجل مهراً وأعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية.

٢٢٠٦- أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح وإبراهيم مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسر قبل ذلك مهراً أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحداً فيثبتون على أن المهر مهر السر، وأن المرأة والزوج عقداً النكاح عليه وأعلنا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن المرأة بعد العقد أقرت بأن ما شهد لها به منه سمعة لا مهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا النكوح والنكاح إلا في الأمة، فإن سيدها يزوجه والبكر، فإن أباه يزوجه، ومن لم يبلغ، فإن الآباء يزوجهونهم، وهذا مكتوب في كتاب النكاح.

قال: وإذا زوج الرجل ابنته، وقد أدركت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها؛ لأنها قد أدركت ومكنت أمرها، فلا تكرهه على ذلك، بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: **الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا** فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: النكاح جائز عليها، وإن كرهت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنكاح الأب خاصة جائز

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاعتدت، ثم نكحت فولدت أولاداً، ثم جاء زوجها المنعى حياً فسخ النكاح الآخر واعتدت منه وكانت زوجة الأول كما هي، وكان الولد للآخر؛ لأنه نكحها نكاحاً حلالاً في الظاهر حكمه حكم الفراش.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لمس الرجل الجارية: حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم على أبيه وابنه بالنظر دون اللمس.

٣٤- باب الطلاق

وإذا قال الرجل: كل حل علي حرام، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: القول قول الزوج؛ فإن لم يعن طلاقاً فليس بطلاق، وإنما هي بين يكفرها، وإن عنى الطلاق ونوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى واحدة فواحدة بآنية، وإن نوى طلاقاً، ولم ينو عدداً فهي واحدة بآنية.

وكذلك إذا قال لامرأته: هي علي حرام.

وكذلك إذا قال لامرأته: خلية أو برية أو بائن أو بنة فالقول قول الزوج وهو ما نوى إن نوى واحدة فهي واحدة بآنية، وإن نوى ثلاثاً فثلاث بلغنا ذلك عن شريح، وإن نوى اثنتين فهي واحدة بآنية، وإن لم ينو طلاقاً فليس بطلاق غير أن عليه اليمين ما نوى طلاقاً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: في جميع ما ذكرت هي ثلاث تطليقات لا ندينه في شيء منها ولا نجعل القول قوله في شيء من ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامرأته: أنت علي حرام؛ فإن نوى طلاقاً فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق والقول في ذلك قوله مع يمينه، وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق ويكفر كفارة بين قياساً على الذي يحرم أمته، فيكون عليه فيها الكفارة؛ لأن رسول الله ﷺ حرم أمته فأنزل الله عز وجل ﴿لَمْ تَحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَغْيَ مَرْضَاةِ أَزْوَاجِكَ﴾ وجعلها الله يميناً، فقال: ﴿قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجْلَةً أَيْمَانَكُمْ﴾.

وإذا قال الرجل لامرأته: أمرك في يدك، فقالت: قد طلقت نفسي ثلاثاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا كان الزوج نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن كان نوى واحدة فهي واحدة بآنية وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هي ثلاث، ولا يسأل الزوج عن شيء.

قال الشافعي: وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلعت نفسها تطليقة فهو يملك الرجعة فيها كما يملكها لو ابتداً

طلاقها، وكان أبو حنيفة يقول: في الخيار إن اختارت نفسها فواحدة بآنية، وإن اختارت زوجها، فلا شيء وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إن اختارت نفسها فواحدة يملك بها الرجعة، وإن اختارت زوجها، فلا شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامرأته، ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق بآنية بالأولى، ولم يكن عليها عدة فتلزمها الثنتان، وإنما أحدث كل واحدة منهما لها وهي بائن منه حلال لغیره، وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

وإذا قال الرجل لامرأته، ولم يدخل بها: أنت طالق أنت طالق بآنية، ولم يقع عليها التطليقتان الباقيتان، وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك؛ لأن امرأته ليست عليها عدة، فقد بانت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجال ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجاً كان نكاحها جائزاً فكيف يقع عليها الطلاق وهي ليست بامرأته وهي امرأة غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليها الثلاث التطليقات إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك.

وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة وشهد آخر أنه طلقها اثنتين، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: شهادتهما باطلة؛ لأنهما قد اختلفا، وكان ابن أبي ليلى يقول: يقع عليها من ذلك تطليقة؛ لأنهما قد اجتمعا عليها وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلاً يقول لامرأته: أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول لها: أنت طالق ثنتين فهذه شهادة مختلفة، فلا تجوز، ولو شهدا، فقالا: نشهد أنه طلق امرأته، وقال أحدهما: قد أثبت الطلاق، ولم أثبت عدده، وقال الآخر: قد أثبت الطلاق وهو ثنتان لزمته واحدة؛ لأنهما يجتمعان عليها.

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً، وقد دخل بها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها: السكنى والنفقة حتى تنقضي عدتها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لها: السكنى، وليس لها النفقة، وقال أبو حنيفة: لم؟ وقد قال الله عز وجل في كتابه ﴿فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جعل للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ولا حبل بها فلها السكنى، وليس لها نفقة، وهذا مكتوب في كتاب الطلاق.

وإذا ارتدَّ الرَّجُلُ عن الإسلام وكفر، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: بانت منه امرأته إذا ارتدَّ لا تكون مسلمة تحت كافر وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هي امرأته على حالها حتى يستاب؛ فإن تاب فهي امرأته، وإن أبى قتل، وكان لها ميراثها منه.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا ارتدَّ الرَّجُلُ عن الإسلام فنكاحُ امرأته موقوف؛ فإن رجعَ إلى الإسلام قبل أن تنقض عتبتها فهما على النكاح الأول، وإن انقضت عتبتها قبل رجوعه إلى الإسلام، فقد بانت منه والبيونة فسُخِّ بلا طلاق، وإن رجع إلى الإسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقاً، وهذا مكتوبٌ في كتاب المرتد.

قال: وإذا رجعت المرأة من أهل الإسلام إلى الشرك كان هذا والباب الأول سواءً في قولهما جميعاً غير أنَّ أبا حنيفة كان يقول: يُعْرَضُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْإِسْلَامُ؛ فَإِنْ أَسْلَمَتْ خَلَّتْ سَبِيلُهَا، وَإِنْ أَبَتْ حُسِبَتْ فِي السُّجُنِ حَتَّى تَتُوبَ وَلَا تُقْتَلُ بَلْعَنًا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: إن لم تتب قُتِلَتْ وبه يأخذ، ثم رجعَ إلى قول أبي حنيفة وكيف تُقْتَلُ، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ فِي الْحُرُوبِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ فهداه مثلهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتدَّت المرأة عن الإسلام، فلا فرق بينها وبين الرَّجُلِ تستاب؛ فإن تابت وإلا قُتِلَتْ كما يصنعُ بالرَّجُلِ فخالفتنا في هذا بعضُ النَّاسِ، فقال: يقتل الرَّجُلُ إذا ارتدَّ ولا تقتل المرأة واحتج بشيءٍ رواه عن ابنِ عَبَّاسٍ لا يثبت أهلُ الحديث مثله، وقد رويَّ شبيه بذلك الإسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتددن عن الإسلام، فلم نر أن نحتج به إذا كان إسنادُه مما لا يثبتُه أهلُ الحديث واحتجَّ من خالفنا بأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء في دار الحرب وقال: إذا نهى عن قتل المشركات اللَّاتِي لَمْ يُؤْمَنْ بِالْمُؤْمِنَةِ الَّتِي ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْلَى أَنْ لَا تُقْتَلَ قِيلَ لِبَعْضٍ مَنْ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ: قَدْ رَوَيْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن قتل الكُفَرِ الْفَاقِي وَعَنْ قَتْلِ الْأَجِيرِ وَرَوَيْتَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ نهى عن قتل الرهبان أفرأيت إن ارتدَّ شيخ، فإن أو أجيرُ أتدعُ قتلها أو ارتدَّ رجلٌ راهبٌ أتدعُ قتلها؟ قال: لا.

قيل: ولم؟ لأنَّ حكمَ القتل على الردَّة حكمُ قتل حدٍّ لا يسعُ الوالي تعطيله بخالف لحكم قتل المشركين في دار الحرب؟ قال: نعم.

قلت: فكيف احتججت بحكم دار الحرب في قتل المرأة، ولم تروه حجةً في قتل الكبير الفاني والأجير والراهب، ثم قلت لنا: أن

وإذا آلى الرَّجُلُ من امرأته فحلف لا يقربها شهراً أو شهرين أو ثلاثاً لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق؛ لأنَّ يمينه كانت على أقل من أربعة أشهر.

٢٢٠٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ عَمِيرِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ يَأْخُذُ. [أخرجه البيهقي (٣٨١/٧)] وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هو مولٌ منها إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقةٌ بائة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرَّجُلُ لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يمت عليه حكمُ الإيلاء؛ لأنَّ حكمَ الإيلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة الأشهر فيومٍ يكون حكمُ الإيلاء يكون الزوج لا يمين عليه، وإذا لم يكن عليه يمينٌ فليس عليه حكمُ الإيلاء، وهكذا مكتوبٌ في كتاب الإيلاء.

وإذا حلف الرَّجُلُ لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر، فلم يقربها فيه ولا في غيره، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أنَّ له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تحبُّ عليه الكفارة، وإنما الإيلاء كلُّ يمين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر يمينه وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: في هذا هو مولٌ إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقةٌ بائة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرَّجُلُ لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضعٍ يسميه فليس على هذا حكمُ الإيلاء إنما حكمُ الإيلاء على من كان لا يصلُ إلى أن يصيب امرأته بحال إلا لزمه الخنث فأمَّا من يقدر على إصابة امرأته بلا خنث، فلا حكمُ للإيلاء عليه.

وإذا ظاهر الرَّجُلُ من امرأته، فقال: أنت علي كظهر أمي يوماً أو وقتاً أكثر من ذلك، فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: هو مظاهرٌ منها لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار، فإذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة، وكان له أن يقربها بغير كفارة وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هو مظاهرٌ منها أبداً، وإن مضى ذلك الوقت فهو مظاهرٌ لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ظاهر الرَّجُلُ من امرأته يوماً فاراد أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار، وإن مضى ذلك اليوم، ولم يقربها فيه، فلا كفارة للظهار عليه كما قلنا في المسألة في الإيلاء إذا سقطت اليمين سقط حكمُ اليمين والظهار يمينٌ لا طلاق.

لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق، فلا طلاق حتى يوقعه بطلاق غير هذا.

وإذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة، وقد اعتق نصف العبد أحد الشريكين وهو يسعى للأخر في نصف قيمته، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: هو عبد ما بقي عليه شيء من السعاية وعليه حد العبد، وكان ابن أبي ليلى يقول: هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ.

وكذلك لو شهد شهادة أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحد العبد والأمة في كل شيء حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعاً الحرية، ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق.

قال الشافعي: وكذلك لا يحد له حتى تكمل فيه الحرية، ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية، ولو قذف رجل هذا العبد الذي يسعى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة؛ لأنه بمنزلة العبد، وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ، ولو قطع هذا العبد يد رجل متعمداً لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد، وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثير أو حد أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد ما دام عليه درهم من قيمته.

وكذلك هو في قولهما جميعاً لو اعتق جزءاً من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته إن شاء الله تعالى.

وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليها، وقضى عليها بالسعاية للأخر لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق، وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه يأخذ، ولو طلقت يومئذ كانت عدتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدة أمة وطلاق أمة وكانت عدتها وطلاقها في ابن أبي ليلى عدة حرة وطلاق حرة، ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك حتى ياذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة، وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية يوم تكمل فيها الحرية فلها الخيار؛ فإن طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عدتها عدة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة.

وإذا قال الرجل لامراته: أنت طالق إن شاء فلان وفلان غائب لا يدرى أحي هو أم ميت أو فلان ميت قد علم بذلك،

ندع أهل الحرب بعد القدرة عليهم ولا نقتلهم، وليس لنا أن ندع مرتد فكيف ذهب عليك افتراقهما في المرأة، فإن المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل؟

وإذا قال الرجل: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، فإن أبا حنيفة كان يقول: هو كما قال وأي امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يقع عليه الطلاق؛ لأنه عمم، فقال: كل امرأة أتزوجها، فإذا سمى امرأة مسماً أو مصراً بعينه أو جعل ذلك إلى أجل فقولهما فيه سواء ويقع به الطلاق.

قال الربيع: للشافعي فيه جواب.

قال: وإذا قال الرجل لامرأة إن تزوجتك فانت طالق أو قال: إذا تزوجت إلى كذا وكذا من الأجل امرأة فهي طالق أو قال: كل امرأة أتزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهما جميعاً كأنما يقولان إذا تزوج تلك فهي طالق، وإن دخل بها، فإن أبا حنيفة كان يقول لها: مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لها: نصف مهر ويفرق بينهما في قولهما جميعاً.

قال: وإذا قذف الرجل امرأته، وقد وطئت وطناً حراماً قبل ذلك، فإن أبا حنيفة كان يقول: لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه الحد.

ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان.

قال الشافعي: وإذا وطئت المرأة وطناً حراماً ثم يدرأ عنها الحد فيه، ثم قذفها زوجها سئل؛ فإن قذفها حاملاً وانتفى من ولدها لوعن بينهما؛ لأن الولد لا ينفي إلا بلعان، وإن قذفها غير حامل بالوطء الأول أو بزنا غيره، فلا حد عليه وعليه التعزير. وكذلك إن قذفها بأجنبي، فقال: عنت ذلك الوطء الذي هو محرّم، فلا حد عليه وعليه التعزير.

وإذا قال الرجل لامراته: لا حاجة لي فيك، فإن أبا حنيفة كان يقول: ليس هذا بطلاق، وإن أراد به الطلاق وبه يأخذ، وقال أبو حنيفة: وكيف يكون هذا طلاقاً وهو بمنزلة لا اشتبهك ولا أريدك ولا أموالي ولا أحبك؟ فليس في شيء من هذا طلاق.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامراته لا حاجة لي فيك.

فإن قال: لم أرد طلاقاً فليس بطلاق، وإن قال: أردت طلاقاً فهو طلاق وهي واحدة إلا أن يكون أراد أكثر منها، ولا يكون طلاقاً إلا أن يكون أراد به إيقاع طلاق؛ فإن كان إنما قال:

لم تزوج، وقد خالفنا في هذا بعضُ النَّاسِ بأقوالٍ، فقال أحدهم: لا يكون لها الميراثُ في عدَّةٍ ولا في غيرِ عدَّةٍ، وهذا قولُ ابنِ الزَّيْبِرِ، وقال غيرُه: هي ترثه ما لم تنقضِ العدَّةَ ورواه عن عمرٍ بإسنادٍ لا يثبتُ مثله عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ وهو مكتوبٌ في كتابِ الطَّلَاقِ، وقال غيرُه: ترثه، وإن تزوجت.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: لا ترثُ مبيتةٌ في عدَّةٍ كانت أو غيرِ عدَّةٍ وهو قولُ ابنِ الزَّيْبِرِ وعبدِ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امرأته إن شاء الله على أنها لا ترثُ وأجمعُ المسلمونُ أنه إذا طلقها ثلاثاً، ثم آل منها لم يكن موليّاً، وإن تظاهر لم يكن متظاهراً، وإذا قذفها لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحُدِّ، وإن ماتت لم يرثها، فلمَّا أجمعوا جميعاً أنها خارجةٌ من معاني الأرواح لم ترثه.

وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأته في صحته ثلاثاً فجددَ ذلكَ الرَّجُلُ وادَّعته عليه المرأةُ، ثم ماتَ الرَّجُلُ بعد أن استحلَّفه القاضي، فإنَّ أبا حنيفةً عليه السلام كان يقولُ: لا ميراثُ لها وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لها: الميراثُ إلا أن تقرَّ بعد موتِه أنه كان طلقها ثلاثاً.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا ادَّعت المرأةُ على زوجها أنه طلقها ثلاثاً البتَّةَ فأحلفه القاضي بعد إنكاره وردَّها عليه، ثم ماتَ لم يحلَّ لها أن ترثَ منه شيئاً إن كانت تعلمُ أنها صادقةٌ ولا في الحكمِ بحالٍ؛ لأنها تقرُّ أنها غيرُ زوجةٍ؛ فإن كانت تعلمُ أنها كاذبةٌ حلَّ لها فيما بينها وبين الله أن ترثه.

وإذا خلا الرَّجُلُ بامرأته وهي حائضٌ أو وهي مريضةٌ، ثم طلقها قبل أن يدخلَ بها.

فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ لها: نصفُ المهرِ وبه يأخذُ: وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لها: المهرُ كاملاً.

وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: إن ضمنت إليك امرأةً فانت طالقٌ واحدةٌ فطلقها فبانت منه وانقضت العدَّةُ، ثم تزوجَ امرأةً أخرى، ثم تزوجَ تلكَ المرأةَ التي حلفتَ عليها، فإنَّ أبا حنيفةً كان يقولُ: لا يقعُ عليها الطَّلَاقُ من قبل أنه لم يضمَّها إليها وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: يقعُ عليها الطَّلَاقُ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: إن ضمنت إليك امرأةً فانت طالقٌ ثلاثاً فطلقها وانقضت عدَّتُها، ثم نكحَ غيرها، ثم نكحها بعد نكاحٍ جديدٍ، فلا طلاقُ عليها وهو لم يضمَّ إليها امرأةً إمَّا ضمَّها هي إلى امرأةٍ.

وإذا قال الرَّجُلُ: إن تزوجت فلانةً فهي طالقٌ فتزوجها على مهرٍ مسمًى ودخلَ بها، فإنَّ أبا حنيفةً عليه السلام كان يقولُ: هي طالقٌ واحدةٌ بآئته وعليها العدَّةُ ولها مهرٌ ونصفٌ، نصفٌ من ذلكَ بالطلاقِ ومهرٌ بالدخولِ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لها: نصفُ مهرٍ بالطلاقِ، وليس لها بالدخولِ شيءٌ، ومن حجَّته في

فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ: لا يقعُ عليها الطَّلَاقُ وبهذا يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: يقعُ عليها الطَّلَاقُ قال أبو حنيفةً: وكيف يقعُ عليها الطَّلَاقُ، ولم يشأ فلان؟

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: أنتِ طالقٌ إن شاء فلانٌ وفلانٌ مَيِّتٌ قبلَ ذلكَ أو ماتَ فلانٌ بعدما قال ذلكَ وقبل أن يشاءَ، فلا تكونُ طالقاً أبداً بهذا الطَّلَاقِ إذ لو كان فلانٌ حاضراً حيّاً، ولم يشأ لم تطلق، وإنما يتمُّ الطَّلَاقُ بمشيئته، فإذا ماتَ قبل أن يشاءَ علمنا أنه لا يشاءُ أبداً، ولم يشأ قبلَ فنتطلقُ بمشيئته.

وإذا قذفَ الرَّجُلُ امرأته وقامت لها البينةُ وهو يحدُّ، فإنَّ أبا حنيفةً كان يقولُ: يلاعنُ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: لا يلاعنُ ويضربُ الحُدَّ.

وإذا تزوجَ العبدُ بغير إذن مولاهُ، فقال له: مولاهُ: طلقها، فإنَّ أبا حنيفةً كان يقولُ: ليسَ هذا بإقرارٍ بالنكاحِ إمَّا أمره بأن يفارقها فكيف يكونُ هذا إقراراً بالنكاحِ وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: هذا إقرارٌ بالنكاحِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وإذا تزوجَ العبدُ بغير إذن مولاهُ، فقال له: مولاهُ: طلقها فليسَ هذا بإقرارٍ بالنكاحِ من مولاهُ في قول من يقولُ: إن أجازَه مولاهُ فالنكاحُ يجوزُ، وأمَّا في قولنا، فلو أجازَه له المولى لم يجز؛ لأنَّ أصلَ ما نذهبُ إليه أنَّ كلَّ عقدٍ نكاحٍ وقعت والجماعُ لا يحلُّ أن يكونَ فيها أو لأحدٍ فسسخها فهي فاسدةٌ لا تحيزها إلا أن تجددَ، ومن أجازها بإجازةٍ أحدٍ بعدها؛ فإن لم يحيزها كانت مفسوخةً دخلَ عليه أن يحيزَ أن ينكحَ الرَّجُلُ المرأةَ على أنه بالخيارِ، وعلى أنها بالخيارِ والخيارُ لا يجوزُ عنده في النكاحِ كما يجوزُ في البيعِ.

وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأته بائنةً فإرادَ أن يتزوجَ في عدَّتِها خامسةً، فإنَّ أبا حنيفةً رحمه الله تعالى كان يقولُ: لا أجيزُ ذلكَ وأكرهه له، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ: هو جائزٌ وبه يأخذُ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا فارقَ الرَّجُلُ امرأته بخلعٍ أو فسخٍ نكاحٍ كان له أن ينكحَ أربعاً وهي في العدَّةِ، وكان له أن كان لا يجدُ طولاً لحرةً وخافَ العنتَ على نفسه أن ينكحَ أمةً مسلمةً؛ لأنَّ المفارقةَ التي لا رجعةَ له عليها غيرُ زوجةٍ.

وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأةً ثلاثاً وهو مريضٌ، فإنَّ أبا حنيفةً عليه السلام كان يقولُ: إن ماتَ بعدَ انقضاءِ العدَّةِ، فلا ميراثُ لها منه وبه يأخذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقولُ لها: الميراثُ ما لم تزوجَ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأته ثلاثاً أو تطلقهُ لم يكن بقيَ له عليها غيرها وهو مريضٌ، ثم ماتَ بعدَ انقضاءِ عدَّتِها، فإنَّ عامةَ أصحابنا يذهبونَ إلى أنَّ لها منه الميراثَ ما

وما هو؟

قلنا: حرّمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره وبين رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث إصابت الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج؛ فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالاً، فلم يكن للزوج ها هنا حكم فزعمنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به، وكان حكمه قائماً، ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالاً بغيره، وكان أصل المعقول أن أحداً لا يحل له بفعل غيره شيء، فلما أحل الله له بفعل غيره أحلنا له حيث أحل الله له، ولم يجوز أن نقيس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه، وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول بقول أبي حنيفة؛ والله أعلم.

٣٥- باب الحدود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك، وقال كفى بالنفي فتنة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: ينفي سنة إلى بلد غير البلد الذي فجر به، وروي ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما.

قال الشافعي: وينفي الزانيان البكران من موضعهما الذي زنيا به إلى بلد غيره بعد ضرب مائة، وقد نفى النبي ﷺ الزاني ونفى أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، وقد خالف هذا بعض الناس، وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه.

وإذا زنى المشركان وهما ثيبان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: ليس على واحد منهما الرجم، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليهما الرجم ويروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهودياً ويهودية وبه يأخذ.

أبو يوسف قال أبو حنيفة: لا تقام الحدود في المساجد، وروي ذلك عن رسول الله ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: تقام الحدود في المساجد، وقد فعل ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تحاكم إلينا أهل الكتاب ورضوا أن نحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا به رجنا الثيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنياً وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى، فإن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ: وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَقَالَ: «وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين؛ لأن حكم الله واحد لا

ذلك أن رجلاً آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته، ثم أتى ابن مسعود فأمره أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقاً مستقبلاً، ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطاء صداقاً، ومن حجة أبي حنيفة أنه قال: قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر، ولو لم أجعل عليه الحد، وقال أبو حنيفة: كل جامع يدرأ فيه الحد، ففيه صداق لا بد من الصداق إذا درأت الحد وجب الصداق، وإذا لم أجعل الصداق، فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد عن إبراهيم أنه قال فيه لها: مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة.

وإذا قال الرجل لامرأته: إن دخلت الدار فانت طالق إن شاء الله فدخلت الدار، فإن أبا حنيفة وابن أبي ليلى قالوا: لا يقع الطلاق،

ولو قال: أنت طالق إن شاء الله، ولم يقل إن دخلت الدار، فإن أبا حنيفة رحمه الله قال: لا يقع الطلاق، وقال: هذا والأول سواء وبه يأخذ.

٢٢٠٨- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال في ذلك: لا يقع الطلاق ولا العتاق. [أخرجه في "المعرفة" البيهقي (٥٠٠/٥)]

٢٢٠٩- وأخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا يقع الطلاق. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٠٠/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله تعالى، فلا طلاق ولا عتاق.

وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها فتزوجت زوجاً ودخل بها، ثم طلقها، ثم تزوجها الأول، فإن أبا حنيفة قال: هي على الطلاق كله وبه يأخذ، وقال ابن أبي ليلى: هي على ما بقي.

قال الشافعي: وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ونكحت زوجاً غيره، ثم أصابها، ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها فنكحت الزوج الأول فهي عنده على ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني الثلاث، ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين وقلنا هذا قول عمر بن الخطاب رحمه الله وعبد من كبار أصحاب النبي ﷺ، وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس، فقال: إذا هدم الزوج ثلاثاً هدم واحدة واثنتين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا، فقال: من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث، ولا يهدم ما هو أقل منها؟

قلنا: زعمناه بالأمر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال:

يختلف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تقام الحدود في المساجد.

وإذا وطئ الرجلُ جاريةَ أمه، فقال: ظننت أنها تحل لي، فإنَّ أبا حنيفةَ كان يقول: يدرأ عنه الحدُّ، فإذا أقرَّ بذلك في مقامٍ واحدٍ أربعَ مرَّاتٍ لم يحْدُ وبه يأخذوا عليه المهر، وقال ابنُ أبي ليلى وأنا أسمعُ أقرَّ عندي رجلٌ أنه وطئ جاريةَ أمه، فقال له: وطئتها؟

قال: نعم، فقال له: أو طئتها؟

قال: نعم، فقال له: أو طئتها؟

قال: نعم قال له: الرابعة؟ وطئتها؟

قال: نعم قال ابنُ أبي ليلى: فأمرت به فجلدَ الحدُّ وأمرت الجلوازُ فأخذه بيده فأخرجه من بابِ الجسرِ نفيًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصابَ الرجلُ جاريةَ أمه، وقال ظننتها تحل لي أحلف ما وطئها إلا وهو يراها حلالاً، ثم درى عنه الحدُّ وأغرمَ المهر.

فإن قال: قد علمت أنها حرامٌ عليَّ قبلَ الوطء، ثم وطئها حدٌ، ولا يقبلُ هذا إلا ممن أمكنَ فيه أنه يجهلُ مثلَ هذا فأما من أهلِ الفقه، فلا قال أبو حنيفة: ليس ينبغي للحاكم أن يقولَ له: أفعلت ولا نوجبُ عليه الحدَّ بإقرارِ أربعِ مرَّاتٍ في مقامٍ واحدٍ،

ولو قال: وطئت جاريةَ أمي في أربعةِ مواطنٍ لم يكن عليه حدٌ؛ لأنَّ الوطءَ قد يكونُ حلالاً وحراماً، فلم يقرَّ هذا بالزَّنا، والله أعلم.

٧٠- كتاب اختلاف عليّ وعبد الله بن

مسعود رضي الله عنهما

١- أبواب الوضوء والغسل والتيمم

٢٢١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ زَادَانَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا عليه السلام عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسِلْ كُلَّ يَوْمٍ إِنْ شِئْتَ، فَقَالَ: لَا الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ الْغُسْلُ قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَهُمْ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَاجِبًا.

٢٢١١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ هَكَذَا يَقُولُونَ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

٢- باب الوضوء

٢٢١٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي السُّوْدَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ خُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَوَضَّأَ عَلِيٌّ عليه السلام فَغَسَلَ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ لَطَنَنْتُ أَنْ بَاطِنَهُمَا أَحَقُّ.

٢٢١٣- أَبُو معاوية، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَخَلَعَ تَغْلِيْبَهُ وَصَلَّى. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٤٨/١)]

٢٢١٤- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ رَأَى عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ.

٢٢١٥- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَكْثَلِ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ.

٢٢١٦- مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَعْقِلِ الْخَثْعَمِيِّ أَنَّ عَلِيًّا فَعَلَ ذَلِكَ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ وَلَا أَحَدٌ نَعْلَمُهُ يَقُولُ بِهَذَا مِنَ الْمُقْتِنِينَ.

٢٢١٧- خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْفَارَةِ تَقَعُ فِي الْبِئْرِ فَمَتَوْتُ قَالَ: تَنْزَحُ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ. [أخرجه البيهقي (٢٦٨/١)]

قال: وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِهَذَا؛ أَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ بِمَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْجُلْ نَجَسًا. [قدم] وَأَمَّا هُمْ، فَيَقُولُونَ يَنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ دَلْوًا.

٢٢١٨- عَمْرِو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أُمَّيْ إِنْ أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ أَذْهَبَ فَوَارِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ مَاتَ مُشْرِكًا قَالَ أَذْهَبَ فَوَارِهِ فَوَارِيَتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ قَالَ: أَذْهَبَ فَاغْتَسَلَ. [أخرجه أبو داود (٣٢١٤)، النسائي (٧٩/٤)، البيهقي (٣٩٨/٣)]

وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مرَّ ميتًا مشرئًا غسل ولا وضوء.

٢٢١٩- عَمْرِو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْقِبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ، وَفِيهَا الْوُضُوءُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٤/١)]

٢٢٢٠- عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَارِقِ عَنْ طَارِقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَثَلُهُ.

وهم يخالفون هذا، فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأنَّ فِي الْقِبْلَةِ الْوُضُوءُ، وَقَالَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ وَغَيْرُهُ.

٢٢٢١- وَعَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ.....، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٦٣/١)- (٢٦٤)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: إِذَا مَرَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَسَخَ.

٢٢٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْجُنُبُ لَا يَتَيَمَّمُ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٩٦/١)]

٢٢٢٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ،

عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَخْرُجُ إِلَيْنَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ، فَيَقُولُ: الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ نَعِمَ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ. [تقدم]

٢٢٢٧- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ جِبَانَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ أَتَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام وَهُوَ مُعْسَكَرٌ بِذِي أَبِي مُوسَى فَوَجَدْتُهُ يَطْعَمُ، فَقَالَ: اذْنُ فَكُلْ فَقُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ الصُّوْمَ، فَقَالَ وَأَنَا أُرِيدُهُ فَذَنُوتُ فَآكَلْتُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: يَا ابْنَ التَّيَّاحِ أَقِمِ الصَّلَاةَ. [أخرجه البيهقي (٤٥٦/١)]

وَهَذَا خَبَرَانِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كِلَاهُمَا يُثَبِّتُ أَنَّهُ كَانَ يُغْلَسُ بِأَفْصَى غَايَةِ التَّغْلِيسِ وَهُمْ يُخَالِفُونَهُ، فَيَقُولُونَ: يُسْفِرُ بِالْفَجْرِ أَشَدَّ الْإِسْفَارِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِالتَّغْلِيسِ بِهِ وَهُوَ يُؤَافِقُنَا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي التَّغْلِيسِ.

٢٢٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ

وغيره، عَنْ ابْنِ جِبَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ: وَمَنْ جَارِ الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي. [تقدم]

وَنَحْنُ وَهُمْ نَقُولُ يُحِبُّ لِمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ أَنْ لَا يَتَخَلَّفَ عَنِ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنْ صَلَّاهُ تَجَزَّى عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ.

٢٢٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ،

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ زَادَانَ أُلِّ عَلَيْهِ عليه السلام كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَامَةِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٨٠/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا.

٢٢٣٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ

ظَبْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيٍّ عليه السلام «وَلَقَدْ أَوْجِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» الْآيَةُ، فَقَالَ

عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ» وَهُوَ رَأَيْتُ [أخرجه البيهقي (٢٤٥/٢)]

وَهُمْ يَقُولُونَ مَنْ فَعَلَ هَذَا يُرِيدُ بِهِ الْجَوَابَ فَصَلَّاهُ فَاسْمَعُوا.

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا، وَيَقُولُونَ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِهِ وَغَيْرُ نُرْوِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ أَمَرَ الْجُنُبَ أَنْ يَتِمَّ وَرَوَاهُ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَوْفٍ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جُنَابَةٌ أَنْ يَتِمَّ، وَيُصَلِّي. [تقدم]

٢٢٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْأَزْمَعِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: إِذَا غَسَلَ الْجُنُبُ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ، فَلَا يُعِيدُ لَهُ غَسْلًا. [أخرجه البيهقي (١٨٢/١)]

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا، يَقُولُونَ: لَيْسَ الْخِطْمِيُّ بِطَهُورٍ، وَإِنْ خَالَطَهُ الْمَاءُ الطَّهُورُ إِنَّمَا الطَّهُورُ الْمَاءُ مَحْضًا فَمَاذَا غَسَلَ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ بَعْدَ الْخِطْمِيِّ أَوْ قَبْلَهُ فَمَاذَا الْخِطْمِيُّ، فَلَا يَطْهَرُ وَحْدَهُ.

٣- أبواب الصلاة

٢٢٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ

سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ الْوُضُوءَ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ. [تقدم]

وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير، وقال أصحابهم يحرم بها بغير التكبير بالتسبيح ورجع أصحابنا إلى قولنا وقولنا لا تقضي الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملاً مما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم، فقد أفسدها لا فيما بين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التشهد.

٢٢٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شُعْبَةَ،

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فِي بَطْنِهِ رِزًّا أَوْ قَيْشًا أَوْ رُعَافًا فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ؛ فَإِنْ تَكَلَّمَ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ اخْتَسَبَ بِمَا صَلَّى. [أخرجه البيهقي (٢٥٦/٢)]

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: يَنْصَرِفُ مِنَ الرِّزِّ، وَإِنْ انْصَرَفَ مِنَ الرُّعَافِ فَصَلَّاهُ تَامَةً، وَيُخَالِفُونَهُ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ، وَيُؤَافِقُونَهُ فِي بَعْضِهِ، وَإِنْ كَانُوا يَشْتَوُونَ هَذِهِ الرَّوَاةَ فَيُلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا فِي الرِّزِّ مَا يَقُولُونَ فِي الرُّعَافِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخَالَفْهُ فِي الرِّزِّ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله عِلْمَتُهُ.

٢٢٣١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِذَا رَكَعْتَ فَقُلْتَ اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ خَشَعَتْ وَلَكَ أَسَلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُكَ. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٥٧١/١)]

وَهَذَا عِنْدَهُمْ كَلَامٌ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا، وَهَذَا عِنْدِي كَلَامٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم شَيْئاً بِهِ. [تقدم]

وَنَحْنُ نَأْمُرُ بِالْقَوْلِ بِهِ وَهُمْ يَكْرَهُونَهُ.

٢٢٣٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَاجْبُرْنِي. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٢٠/٢)]

وَرَأَى ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَنَسَى إِسْنَادَهُ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ.

٢٢٣٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٦٢/٢)]

٢٢٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلَهُ سَوَاءً. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٦٢/٢)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهِ وَيَزِيدُونَ فِيهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

٢٢٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْشَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَفَّتْ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَمْتِياعِهِمْ، فَقُلْنَا: آمِينَ. [أخرجه البيهقي (٢٤٥/٢)]

٢٢٣٦- هُثَيْمٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَفَّتْ بِهِمْ فَدَعَا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا بَادِيًا وَفُلَانًا حَتَّى عَدَّ نَفَرًا وَهُمْ يُفْسِدُونَ صَلَاةَ مَنْ دَعَا لِرَجُلٍ بِاسْمِهِ أَوْ دَعَا عَلَى رَجُلٍ فَسَمَاهُ بِاسْمِهِ وَنَحْنُ لَا نَفْسُدُ بِهِذَا

صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

٢٢٣٧- زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ، وَلَمْ أَقْرَأْ قَالَ: أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ. [أخرجه عبد الرزاق (٢٧٤٩)]

وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَيُزَعِّمُونَ أَنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ هُثَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: اقْرَأْ فِيمَا أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ. [أخرجه البيهقي (٢٩٨/٢)]

وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ إِنَّمَا يَقْرَأُ فِيمَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ فَأَمَّا وَهُوَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَلَا قِرَاءَةَ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَقُولُ: كُلُّ صَلَاةٍ صَلَّيْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ قِرَاءَةً لَا يَسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَ فِيهَا.

٢٢٣٨- هُثَيْمٌ وَيَزِيدٌ، عَنْ حُجَّاجٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي إِمَامٍ صَلَّى بِغَيْرِ وَضوءٍ قَالَ: يَعِيدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٤٥٧٥)]

وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ، وَمَا رَوَيْنَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

٢٢٣٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَتَارَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ، وَعَلَى جِلْدِيهِ أَثَرُ الْمَاءِ. [تقدم]

٢٢٤٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ.

٢٢٤١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ زَيَْادِ الْأَعْلَمِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ. [تقدم]

٢٢٤٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَتَسَيَّتُ. [تقدم]

٢٢٤٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ

عَلِيًّا عليه السلام قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِـ«سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، فَقَالَ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٤٣/٢)]

وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا وَتَحْنُ نَسْتَحِبُّهُ، وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ.

٢٢٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَرِهَ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم: لا بأس بالصلاة في جلود الثعالب إذا دبغت.

٢٢٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. [أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٣٨١/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا ولا أحد علمته.

٢٢٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً. [هـدم]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا بل نكره جميعاً الصلاة بعد العصر والصبح نافلة.

٢٢٥١- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ وَالصُّبْحَ وَهَذَا يَخَالِفُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ. [هـدم]

٢٢٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ: قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ فَنُطِطِطُهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٤٥٩/٢)]

وهذه الأحاديث بخلاف بعضها بغضاً إذا كان علي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا الصُّبْحَ، فَلَا

أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِذَا أَخَذْتَ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ السُّجُودِ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٦٤/٢)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول: انتضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما هم، فيقولون: كل حديث يفسد الصلاة إلا حديثاً كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد، فلا يفسد الصلاة.

٢٢٤٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ظَلَمْتَ نَفْسِي فَافْخَرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْيِرُ الذَّنْبُ إِلَّا أَنْتَ وَجْهَتِ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٥٠١/١)]

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِنَا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبِهَذَا ابْتَدَأَ يَقُولُ: وَجْهَتِ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

٢٢٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ. [هـدم]

وهم يخالفونه، ولا يقولون منه بحرف يقولون: إن سبحانك اللهم وبحمدك كلام.

٢٢٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٣٥-٣٤/٢)]

وليسوا يقولون بهذا، وقد روي عن علي عليه السلام فيه كلام كثير هم يكرهونه.

٢٢٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ أَنَّ

الْأَشْعَثُ، وَقَدْ أَمَّنَّا الْمَسْجِدَ وَأَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ فَجَعَلَ
يَتَخَطَّى حَتَّى ذَنَا، وَقَالَ: غَلَبَتْكَ عَلَيْكَ هَذِهِ الْحُمْرَاءُ، فَقَالَ
عَلِيٌّ: مَا بَالُ هَذِهِ الضَّيَاطِرَةِ يَتَخَلَّفُ أَحَدُهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا.

وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن
يتكلم أحد والإمام يحطّب، وقد تكلم الأشعث، ولم ينهه عليٌّ
ﷺ وتكلم عليٌّ وأحسبهم يقولون يبتدئ الخطبة ولنا نرى بأسًا
بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله ﷺ وعمر وعثمان
رضي الله عنهم.

٢٢٥٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ
قَيْسِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هُذَيْلٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ
بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي الْمَسْجِدِ. [أخرجه
البيهقي (٣١٠/٣)]

٢٢٥٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا
أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هُذَيْلٍ، عَنْ
عَلِيٍّ مَثَلُهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٧/٣)]

٢٢٦٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشِ بْنِ
الْمُعْتَمِرِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ
رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ لِلسَّنَةِ وَرَكَعَتَانِ لِلْخُرُوجِ. [أخرجه البيهقي
(٣١٠/٣)]

٢٢٦١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ
أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ
رَكَعَتَيْنِ.

وهذان حديثان مختلفان.

ولنا ولا إياهم نقول بواحد منهما يقولون: الصلاة مع
الإمام ولا جماعة إلا حيث هو؛ فإن صلى قَوْمَ جماعة في موضع
فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع بها
رجل في جماعة ونحن نقول: إذا صلاها أحد صلاها وقرأ وفعل
كما يفعل الإمام فيكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة
خمساً قبل القراءة.

٢٢٦٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

يُشَبُّ هَذَا أَنْ يَكُونَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَهُوَ يَرَوِي أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّيهِمَا.

٤ - باب الجمعة والعيدين

٢٢٥٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ
عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ نِصْفَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.
ولنا ولا إياهم نقول بهذا نقول: لا يحطّب إلا بعد زوال
الشمس.

وكذلك رويانا عن عمر وعن غيره.

٢٢٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّؤَاسِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
صَالِحٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى فَرَغَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١١٢/٢)]

ولنا ولا إياهم نقول بهذا نقول: يجلس الإمام بين
الخطبتين ونقول: يجلس على المنبر قبل الخطبة.

وكذلك فعل رسول الله ﷺ والأئمة بعده. [قدم]

٢٢٥٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ ذَرِيحٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ زُورٍ أَنَّ
عَلِيًّا ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ:
أَتَمُّوا.

ولنا ولا إياهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجه
هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان؛ لأنه يحطّب
وعليهم أربع؛ لأنهم لا يحطّبون؛ فإن كان هذا مذهبه فليس يقول
بهذا أحد من الناس.

٢٢٥٦ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ
مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ
عَلِيًّا ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ
بَعْدَهَا مِثْرَ رَكَعَاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٥٢٥)]

ولنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول: يصلي أربعاً.

٢٢٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مِثَالٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مَنبَرٍ مِنْ أَجَرٍ فَجَاءَ

الصَّحْبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِبْعَةَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [تقدم]

وتقول: من أوتر أولَ الليلَ صلى مثنى مثنى حتى يصبح.

٢٢٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا: ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْوُتْرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُوتِرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ، ثُمَّ إِنْ اسْتَيْقَظَ فَشَاءَ أَنْ يَشْفَعَهَا بِرُكْعَةٍ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُوتِرَ فَعَلَّ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ شَاءَ أَوْتَرَ آخِرَ اللَّيْلِ. [تقدم]

وَهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يُقْبِضَ الرَّجُلُ وَتَوَرُّهُ، وَيَقُولُونَ: إِذَا أَوْتَرَ صَلَّى مثنى مثنى.

٢٢٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ حِينَ ثَوَّبَ الْمُؤَذِّنَ، فَقَالَ: آيَنَ السَّائِلُ عَنِ الْوُتْرِ؟ يَغْمُ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ «وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَفَتَّتْ».

وهم لا يأخذون بهذا، ويقولون: ليست هذه من ساعات الوتر.

٢٢٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبَّادٌ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَخْزَلِ، عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى فِي زُلْزَلَةٍ سَبْعَ رُكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَسَجَدَتَيْنِ فِي رُكْعَةٍ وَرُكْعَةٍ وَسَجَدَتَيْنِ فِي رُكْعَةٍ. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٣)]

وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: لَا يُصَلِّي فِي شَيْءٍ مِنَ الْآيَاتِ إِلَّا فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقُلْنَا بِهِ وَهُمْ يُثْبِتُونَهُ، وَلَا يَأْخُذُونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ: يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ فِي الزَّلْزَلَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكْعَةً.

٢٢٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. [أخرجه البيهقي

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفُطْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ نَكِيرَةً، وَفِي الْأَضْحَى خَمْسَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٧٠٠)]

وليسوا يأخذون بهذا.

٥- باب الوتر والقنوت والآيات

٢٢٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَادَانَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ يقرأ في كُلِّ رُكْعَةٍ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفَصَّلِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣/٢)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: يقرأ بِ«سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَالثَّانِيَةَ بِ«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَفِي الثَّالِثَةِ يقرأ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَأَمَّا نَحْنُ فَقُولُ: يقرأ فِيهَا بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةَ بِالسَّلَامِ.

٢٢٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ. [أخرجه البيهقي (٣٩/٣)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون يقنت قبل الركوع؛ فإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدتا السهو.

٢٢٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ الرُّكُوعِ. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٢-٢٠٩)]

٢٢٦٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٢)]

وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَنُوتَ فِي الصُّبْحِ وَنَحْنُ نَرَاهُ لِلسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَنَتَ فِي الصُّبْحِ. [تقدم]

٢٢٦٧- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ فِي

[٣٢٩/٣]

٢٢٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَرْظَةَ أَنَّ عَلِيًّا
 ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَبْرِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ. [أخرجه البيهقي
 في "المعرفة" (١٧٥/٣)]

وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهِذَا، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ يَقُولُونَ: لَا يُصَلِّي
 عَلَى قَبْرِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَنَأْخُذُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ مَا رَوَيْنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ. [تقدم]

٢٢٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ. [تقدم]

٢٢٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ
 عَمِّهِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ، وَكَانَ أَكْبَرَ مِنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتِ الشَّيْبَانِيِّ،
 عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ. [تقدم]

٧- سجود القرآن

٢٢٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ
 قَالَ: عَزَائِمُ السُّجُودِ «الْمُتَزِيلُ» وَ«حَمُّ تَزْيِيلٍ» وَ«النَّجْمُ وَ
 «افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ». [أخرجه الطحاوي في "شرح معاني
 الآثار" (٣٥٥/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود
 مثل هذه.

٢٢٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَ يَسْجُدُ فِي الْحَجِّ
 مَسْجِدَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

وَبِهَذَا نَقُولُ، وَهَذَا قَوْلُ الْعَامَّةِ فَلَيْسَ يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ
 عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يُنْكِرُونَ السُّجْدَةَ الْآخِرَةَ فِي الْحَجِّ، وَهَذَا
 الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ يُخَالِفُونَهُ.

٢٢٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بالذي روينا عن
 رسول الله ﷺ أربع ركعات وأربع سجود.

٢٢٧٧- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ،
 عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ
 وَمَسْجِدَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَيْنِ. [تقدم]

٢٢٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ. [تقدم]

٢٢٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [تقدم]

وقالوا هم: يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات، ولا
 يركع في كل ركعة ركعتين فخالقوا سنة رسول الله ﷺ، وخالقوا
 ما روه عن علي رضي الله تعالى عنه.

٦- الجائز

٢٢٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: صَلَّى عَلِيٌّ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَكَثُرَ
 عَلَيْهِ سِتْرًا. [أخرجه عبد الرزاق (٦٣٩٩)، البيهقي (٣٦/٤)]

٢٢٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ خَمْسًا،
 ثُمَّ التَفَّسَتْ إِلَيْنَا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِي. [أخرجه البيهقي في
 "المعرفة" (١٦٥/٣)]

وهذا خلاف الحديث الأول.

ولسنا ولا إياهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على
 الجائز أربع، وذلك الثابت عن النبي ﷺ. [تقدم]

٢٢٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَلِيًّا
 ﷺ كَبَّرَ عَلَى ابْنِ الْمُكَنَفِ أَرْبَعًا، وَهَذَا خِلَافُ الْحَدِيثَيْنِ
 قَبْلَهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٣٩٨)، البيهقي (٣٨/٤)]

الإِبِلُ خَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٧/٣)]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ ولا أَحَدٌ علمناه نَأْخُذُ بِهَذَا وَالثَّابِتُ عِنْدَنَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَابْنٌ لِبُؤْنٍ ذَكَرُ.

٢٢٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَابْنٌ لِبُؤْنٍ ذَكَرُ وَكَانَ عَمْرُ يَأْمُرُ عَمَلَهُ بِذَلِكَ. [قدّم]

٢٢٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو كَامِلٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَعْطَانِي أَبِي كِتَابًا كَتَبَهُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَابْنٌ لِبُؤْنٍ ذَكَرُ. [قدّم]

٢٢٩٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا زَادَتْ الإِبِلُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لِبُؤْنٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٥/٣)]

٢٢٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ مِثْلَهُ.

وبهذا نقول، وهو موافق للسنة.

٢٢٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَنُوحُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ، إِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةٌ لِبُؤْنٍ. [قدّم]

٢٢٩٣- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو كَامِلٍ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي زَكْرِيَّا أَنَّهُ كَتَبَ لَهُ السُّنَّةُ فَذَكَرَ هَذَا.

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها، وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ عَلِيًّا ﷺ لَمَّا آتَى بِالْمُخَلَّجِ خَرَّ سَاجِدًا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٩٢)]

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَأْسَ بِسَجْدَةِ الشُّكْرِ وَتَسْتَجِبُهَا وَيُرَوَّى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَهُمْ يَنْكُرُونَهَا وَيَكْرَهُونَهَا وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَأْسَ بِالسَّجْدَةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الشُّكْرِ.

٨- الصَّيَام

٢٢٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَلِيًّا ﷺ نَهَى، عَنْ الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ: مَا يَرِيدُ إِلَى خُلُوفِ فَوْحِهَا. [قدّم]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ نقول بهذا نقول: لَا بَأْسَ بِقَبْلَةِ الصَّائِمِ.

٢٢٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ وَغَيْرُهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حَيْثُ يَبِينُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ. [قدّم]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ ولا أَحَدٌ علمناه يقول بهذا إنما السحور قبل طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم.

٩- أبواب الزَّكَاةِ

٢٢٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُزَكِّي أَمْوَالَهُمْ وَهُمْ أَيَّامٌ فِي حِجْرِهِ. [قدّم]

وبهذا نأخذ، وهو موافق لما روي عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال اليتامى وهم يخالفونه، فيقولون: ليس على مال اليتيم زكاة. [قدّم]

٢٢٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ

قال الربيع: وقد قال الشافعي: غير هذا قال: عليه كفارة يمين.

٢٢٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ «وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قَالَ: أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ مِنْ دُونِهَا أَهْلِيهِ [أخرجه البيهقي (٣١/٥)] وَهُمْ يَقُولُونَ: أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْيَقَاتِ.

٢٣٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَثَلَّةُ. [أخرجه الحاكم (٢٧٦/٢)]

بهذا نقول، وهو موافق للسنة.

٢٣٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الضَّبْعِ كَبْشٍ. [تقدم]

٢٣٠٢- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبَانَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مِمَالِكٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ أُلَ عَلِيًّا عليه السلام فَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ وَبِهَذَا يَقُولُ وَهُوَ يُوَافِقُ مَا ذَكَرْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَأَمَّا هُمْ، فَيَقُولُونَ: يَغْرُمُ قِيمَتَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ لَا يَجْعَلُونَ فِيهَا شَيْئًا مُوَفَّقًا. [تقدم]

١٠- أبواب الطلاق والنكاح

٢٣٠٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلِيلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرِنٍ أَنَّهُ وَجَدَ فِي كِتَابِ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيٍّ، فَلِذَا بَلَغَ الْحَقَائِقُ النَّصُّ فَالْعَصَبَةُ أَحَقُّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٦/٥-٢٣٧)] وَبِهَذَا نَقُولُ، لِأَنَّهُ يُوَافِقُ مَا رَوَيْنَا:

٢٣٠٤-، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: أَيْمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحَهَا الْوَلَاءُ فَيَنْكَأَهَا بِاطِلٍ، فَإِنْ ائْتَجَزُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ الزُّنْجِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

بِهَا خَمْسِينَ وَمِائَةً، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَهَذَا قَوْلٌ مُتَنَاقِضٌ لَا أَثَرٌ وَلَا قِيَاسٌ فَيَخَالِفُونَ مَا رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالثَّابِتُ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَهُمْ إِلَى قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ وَشَيْءٍ يَغْلُطُ بِهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٦/٣)]

٢٢٩٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عُثْمَانَ أَهْدَيْتَ لَهُ حَجَلًا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَكَلَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ. [أخرجه مالك (٣٥٤/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بجديدي أبي قتادة أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

٢٢٩٥- أَمَرَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا لَحْمَ الصَّيْدِ وَهُمْ حُرُمٌ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ. [أخرجه مالك (٣٥٠/١)، البخاري (٢٩١٤)، أبو داود (١٨٥٢)، الرمذي (٨٤٧)، النسائي (١٨٢/٥)، ابن ماجه (٣٠٩٣)]

٢٢٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

٢٢٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فَيَمْنُ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامٍ قَالَ: يَضْرِبُ بِقَدْرِهِنَّ نَوْقًا قِيلَ لَهُ: فَلِإِنْ أَرَبَعَتْ مِنْهُنَّ نَاقَةٌ؟ قَالَ: فَلِإِنْ مِنْ الْبَيْضِ مَا يَكُونُ مَارِقًا. [تقدم]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول يغرّم ثمنه.

٢٢٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ فَيَمْنُ يَجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَشْيَ؟ قَالَ: يَمْشِي؛ فَلِإِنْ عَجَزَ رَكِبَ وَأَهْدَى بَدَنَةً. [أخرجه البيهقي (٨١/١٠)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: يَمْشِي إِنْ أَحَبَّ، وَكَانَ مُطِيقًا وَإِلَّا رَكِبَ وَأَهْدَى شاةً وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْكَبَ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ بِحَالٍ، وَإِنْ عَجَزَ رَكِبَ وَأَهْدَى؛ فَإِنْ صَحَّ مَشَى الَّذِي رَكِبَ وَرَكِبَ الَّذِي الَّذِي مَشَى حَتَّى آتَى بِهِ كَمَا نَذَرُ.

كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى أَخِي زَوْجَهَا فَاصْطَبَهَا فَقَضَى عَلَيَّ ﷺ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَدَاقٌ وَجَعَلَهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الذِّي غَرَّةً. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٧)]

وَهُمْ يُخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: لَا يَرْجِعُ بِالصَّدَاقِ وَبِهِ يَقُولُ: الشَّافِعِيُّ لَا يَرْجِعُ بِالصَّدَاقِ.

٢٣١٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عِيسَى، عَنْ عَاصِمِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ زَادَانَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه البيهقي (٣٤٦، ٣٤٥/٧)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا القول أما نحن فنقول: إن اختارت زوجها، فلا شيء ويروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: خيّرنا رسول الله ﷺ فأخترناه فلم يعد ذلك طلاقاً. [تقدم]

٢٣١١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ قَالَ: فِي الْخَلِيقَةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٧)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن: فنقول إن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة، وإن أراد اثنتين فاثنتين وعلك الرجعة، وأما هم، فيقولون: إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى اثنتين، فلا يكون اثنتين.

٢٣١٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي الْحَرَامِ ثَلَاثَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٧٦/٥)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا.

٢٣١٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُسَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبَاشِ بْنِ عَبْدِ الطَّائِي قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ جَعَلَ الْبَتَّةَ ثَلَاثًا.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا.

٢٣١٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ وَمُفَيْيَازُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ،

سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها. [تقدم]

وهم يقولون: إذا كان الزوج كفراً وأخذت صداق مثلها جاز النكاح، وإن كان غير ولي.

٢٣٠٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْشٍ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَزَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَجَلَدَهُ الْخَدَّ وَأَعْطَاهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ.

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا.

٢٣٠٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ قَالَ: إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَكَ. [أخرجه البيهقي (٢١٥/٧)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: هِيَ امْرَأَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَكَ.

٢٣٠٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي الصُّنْرَانِيِّ تُسَلِّمُ امْرَأَتَهُ قَالَ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٢٦١)]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا.

٢٣٠٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُفَيْيَازُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يَقْرَضْ لَهَا صَدَاقاً أَنَّ لَهَا الْبَيْرَاتِ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا. [أخرجه عبد الرزاق (١٠٨٩٣)]

وبهذا نقول إلا أن ثبت حديث بروغ، وقد رويناه عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه، ويقولون لها: صداق نساها. [تقدم]

٢٣٠٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ بَدِيلٍ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْوَضِيِّ أَنَّ أَخَوَيْنِ تَزَوَّجَا أُخْتَيْنِ فَأَهْلِيَتِ

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى. [تقدم]

٢٣١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

٢٣١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَرْوَانَ شَهِدَ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى.

وهكذا نقول، وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم مخالفونه، ويقولون: لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر بانت منه. [تقدم]

٢٣١٧- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يَنْظُرُ بِهَا. [أخرجه البيهقي (٣٦٧/٧)]

٢٣١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: قَالَ: نَقَلَ عَلِيٌّ عليه السلام أُمَّ كُلثُومَ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ بِسِتِّ لَيَالٍ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بمحدث فُرَيْعَةَ ابْنَةَ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهَا أَنْ تَمُوتَ فِي بَيْتِهَا حَتَّى يَلْغُ الْكِتَابُ أَجْلَهُ. [تقدم]

ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي عليه السلام أنه نقل ابنته في عدتها من عمر.

٢٣١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بِنْتِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْعِدَّةُ مِنْ يَوْمِ يَمُوتُ أَوْ يُطْلَقُ. [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

وبهذا نقول، ويقولون بقولنا.

٢٣٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَمْعٍ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بِنْتِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٣٨٦)]

وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول، فيقولون ما نقول بهذا.

٢٣٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّخَى، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعُدُّ بِأَخْرِ الْأَجَلَيْنِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٥١٧، ١٥١٦)]

وليسوا يقولون بهذا.

٢٣٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ رَبِّو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: وَلَدْتُ سَبْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنَصْفِ شَهْرٍ فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابٌ وَالْآخَرُ شَيْخٌ فَخَطَبْتُ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ الْكَهْلُ لَمْ تَحْلُلِي، وَكَانَ أَهْلُهَا غُيًّا فَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْزِرُوهُ بِهَا فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: قَدْ حَلَلْتَ فَانْكحِي مَنْ شِئْتَ. [تقدم]

فهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه وينكرون ما روي عن علي رضي الله عنه، ويخالفونه.

٢٣٢٣- وعن صالح بن مسلم، عن الشعبي أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: فِي الْبَتِي تَزْوُجُ فِي عِدَّتِهَا قَالَ: تَتَمُّ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَتَسْتَأْنِفُ مِنَ الْآخِرِ عِدَّةً جَدِيدَةً.

وكذلك نقول، وهو موافق لما روينا عن عمر وهم يقولون: عليها عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ وينكرون ما روي عن علي رضي الله عنه، ويخالفونه. [تقدم]

٢٣٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شَرِيحٍ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرَتْ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ ثَبَتَتْ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: لِشَرِيحٍ: قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ صَدَقَتْ، فَقَالَ لَهُ: عَلِيٌّ: قَالُونَ، وَقَالُونَ بِالرُّوْمِيَّةِ أَصَبَتْ. [أخرجه البيهقي (٤١٨/٧-٤١٩)]

(٣٥٧/٧)

وهم يخالفون هذا، ويقولون: طلاق المكره جائز.

٢٣٢٩ - وحاذ، عن قتادة، عن خلاص أن رجلاً طلق

امراته فاشهد على طلاقها وراجعها واشهد على رجعتها واستكتم الشاهدين حتى انقضت عدتها ففرغ ذلك إلى علي رضي الله عنه، ففرق بينهما، ولم يجعل له عليها رجعة وعزّر الشاهدين. [أخرجه عبد الرزاق (١١٠٣٨)]

وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة.

٢٣٣٠ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا هشيم، عن داود، عن سيمالك، عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن أخيه، فقال: والله لا أفر بها حتى تنطمئ فسأل علياً رضي الله عنه ذلك، فقال علي: إن كنت إنما تريد الإصلاح لك ولابن أخيك، فلا إيلاء عليك، وإنما الإيلاء ما كان في الغضب؛ والله أعلم. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢٤/٥)]

١١ - المتعة

٢٣٣١ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم: قال: سمعت ابن مسعود يقول: كنا نفرؤ مع النبي ﷺ، وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن نتكح المرأة إلى أجل بالشئ. [أخرجه البخاري (٤٦١٥)، مسلم (١٤٠٤)]

وليسوا يأخذون بهذا، ويخالفون ما روي عن عبد الله.

٢٣٣٢ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفيان، عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي رضي الله عنه أنه قال: لابن عباس أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة ولحوم الحمر الأهلية زمن خيبر. [تقدم]

٢٣٣٣ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني

وهم لا يأخذون بهذا، ويخالفونه أما بعضهم، فيقول: لا تنقضي العدة في أقل من أربعة وخمسين يوماً.

قال الربيع: قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثون يوماً؛ لأن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة، وقال بعضهم: أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوماً، وأما نحن فنقول بما روي عن علي رضي الله عنه؛ لأنه موافق ما روي عن النبي ﷺ أنه لم يجعل للحيض وقتاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوماً.

٢٣٣٥ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حنيس لرسول الله ﷺ إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال النبي ﷺ: إنما ذلك عرق، وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قذرهما فاغسلي عنك الدم وصلّي.

فلم يوقت النبي ﷺ لها وقتاً في الحيضة، فيقول كذا وكذا يوماً، ولكنه قال: إذا أقبلت، وإذا أدبرت. [تقدم]

ولسنا نقول بهذا لا يرون بالعزل بأساً.

وليسوا يأخذون بهذا، ولا يرون بالعزل بأساً ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي ﷺ أنه سئل عنه، فلم يذكر عنه نهياً. [أخرجه البخاري (٢٥٤٢)، مسلم (١٤٣٨)]

٢٣٣٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: كنا نعرل والقراة ينزل. [أخرجه البخاري (٥٢٠٧)، مسلم (١٤٤٠)، الترمذي (١١٣٧)]

٢٣٣٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا يزيد بن هارون، عن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه قال: اكتموا الصبيان النكاح، فإن كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٨/٥)]

ولسنا نأخذ بهذا ونقول: لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم.

٢٣٣٨ - ويروي، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن

الحسن أن علياً رضي الله عنه قال: لا طلاق لمكروه. [أخرجه البيهقي

وهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويزعمون أنها تطلقه بانته.

وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بانته، وأما نحن فنجعل الطلاق كله يملك الرجعة إلا طلاق الخلع، وروي عن رسول الله ﷺ وعن عمر في البتة أنها واحدة يملك فيها الرجعة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" ٤٧٩/٥ - ٤٨٠]

٢٣٣٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجَّازٍ، عَنْ رُكَانَةَ أَنَّه طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَزْدَتْ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَزْدَتْ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ. [هـ]

٢٣٤٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ وَطَلَّقْتَ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ: أَمْسِكَ عَلَيْكَ امْرَأَتَكَ، فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ تَبَتْ. [هـ]

٢٣٤١ - وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي التَّمْلِيكِ وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ. [أخرجه البيهقي ٣٤٦/٧] ٢٣٤٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه البيهقي ٣٤٥/٧]

وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بانته. ٢٣٤٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي اخْتَارِي وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ سَوَاءً. [أخرجه ابن أبي شيبة ٦١/٥]

وهذا نقول وهم يخالفونه فيفترقون بينهما. ٢٣٤٤ - أَبُو معاوية ويعلى، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَزَوْجَهَا: لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي بِيَدِكَ بِيَدِي طَلَّقْتَ نَفْسِي، فَقَالَ: قَدْ جَعَلْتَ الْأَمْرَ إِلَيْكَ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَسَالَ عُمَرُ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: هِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي ٣٤٩/٧]

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ حَبِيرٍ. [هـ]

٢٣٣٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ. وهذا يقول: الشَّافِعِيُّ. [هـ]

٢٣٣٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَبِيعُ الْأُمَةُ طَلَاقًا.

وهو يشترط مرسلاً إبراهيم عن عبد الله ويسروون عنه أنه قال: إذا قلت قال عبد الله، فقد حدثني غير واحد من أصحابه. وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا، ويقولون: لا يكون بيع الأمة طلاقاً.

وهكذا نقول ونحتاج بحديث بريرة أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْهَا وَلَهَا زَوْجٌ، ثُمَّ أَغْتَنَتْهَا فَجَعَلَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ الْخِيَارَ وَلَوْ كَانَ بَيْعُهَا طَلَاقًا لَمْ يَكُنْ لِلْخِيَارِ مَعْنَى وَكَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِالشَّرَاءِ، وَرَوَيْنَا عَنْ عَثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُمَا لَمْ يَرِيا بَيْعَ الْأُمَةِ طَلَاقًا.

٢٣٣٦ - أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اشْتَرَى مِنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ جَارِيَةً فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَرَدَّهَا. [أخرجه البيهقي ٣٢٢/٥]

٢٣٣٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِامْرَأَةٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا قَالَ: لَا يَزَالُ زَانِئِينَ. [أخرجه البيهقي ١٥٦/٧]

ولسنا ولا يأتهم نقول بهذا هما آثمان حين زنيا ومصبيان الحلال حين تناكحا غير زانين، وقد قال عمر وابن عباس نحو هذا.

٢٣٣٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: اسْتَلْجِي بِأَهْلِكَ أَوْ وَهَبِي لِأَهْلِيهَا فَقَبْلُوهَا فِيهَا تَطْلِيقٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه البيهقي ٣٤٨/٧]

عَمْرُو بْنُ رَاشِدٍ الْأَشْجَعِيُّ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ نَجِيَّةً وَاشْتَرَطَ ثَنِيَّاهَا فَرَغِبَ فِيهَا فَاتَّخَصَمَا إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: اذْهَبَا إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: اذْهَبَا بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى ثَمَنِهَا فَأَعْطُوهُ حِسَابَ ثَنِيَّاهَا مِنْ ثَمَنِهَا. [أخرجه عبد الرزاق (١٩٤/٨)]

وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم بيعٌ فاسدٌ فخالفوا علياً ولا نعلم له مخالفاً في هذا من أصحاب النبي ﷺ وهم يثبتون هذه الرواية عن علي رضي الله عنه؛ فإن يثبتوها فيلزمهم أن يقولوا به؛ لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول: هذا فاسدٌ.

٢٣٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ قَضَى بِالْخَلَاصِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٧٥/٦)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: إن استحقَّ البائع الثمن الذي قبض، ولم يكن عليه أن يخلصها بثمن ولا غير ذلك، وليسوا يروون خلاف هذا عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ فيلزمهم إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به.

٢٣٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَسَبُ الْحِجَامِ مِنَ السُّخْتِ. [أخرجه البيهقي (٣٣٨/٩)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا، وَلَا يَرَوْنَ بِكَسَبِ الْحِجَامِ بَأْسًا وَنَحْنُ لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا وَنَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُعْطِيَ الْحِجَامَ أَجْرَهُ. [أخرجه البخاري (٢١٠٣)، مسلم (١٢٠٢)، أبو داود (٣٤٢٣)، ابن ماجه (٢١٦٢)]

ولو كان سحتاً لم يعطه إياه.

٢٣٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ وَحَفْصٌ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ بَاعَ عَلِيًّا ﷺ دِرْعًا مَنَسُوجَةً بِالذَّهَبِ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَزَهْمٍ إِلَى الْعَطَاءِ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٩/٨) ابن أبي شيبة (٧٢/٦)]

وليسوا يقولون بهذا هذا عندهم بيعٌ مفسوخ؛ لأنه إلى غير أجل.

٢٣٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

وبهذا نقول إذا جعل الأمر إليها، ثم قال: لم أرد إلا واحدةً فالقول قوله وهي تطليقةً يملك الرجعة. وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدةً بائنةً.

٢٣٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ وَأَبِي حَيَّانٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: مَنْ يَذْبَحُ لِلْقَوْمِ شاةً وَأَرْوَجُهُ أَوَّلَ بِنْتٍ تَوْلَدُ لِي فَذَبْحَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَأَجَّازَ عَبْدُ اللَّهِ النَّكَاحَ. [أخرجه سعيد بن منصور (٦٣٦)]

ولسنا ولا إياهم ولا أحدٌ من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله، ولا يكون هذا نكاحاً.

٢٣٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: يُكْرَهُ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا فَجَرَتْ أَوْ يَطَّأَهَا وَهِيَ مُشْرِكَةٌ. [أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٣٩)]

وهم لا يقولون بهذا، ويقولون: لا بأس أن يطأها قبل الفجور وبعده.

٢٣٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْحَائِلِ الْمَوْتَى عَنْهَا لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٣٨٤)]

ولسنا ولا أحدٌ يقول بهذا إذا مات الميت وجب الميراث لأهلوه، والله أعلم.

١٢- ما جاء في البيوع

٢٣٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَيْنِدة: قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: اسْتَشَارَنِي عُمَرُ فِي بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَرَأَيْتُ أَنَا وَهُوَ أَنَّهَا عَيْقَةٌ فَقَضَى بِهِ عُمَرُ حَيَاتَهُ وَعُمَانُ بَعْدَهُ، فَلَمَّا وُلِّيتُ رَأَيْتُ أَنَّهَا رَقِيقٌ. [أخرجه البيهقي (٣٤٨/١٠)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بقول عمر لا تباع.

٢٣٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ نُسَيْرِ بْنِ دَعْلُوقٍ، عَنْ

مَطْبُوحًا. [أخرجه أبو داود (٣٨٢٨)، الترمذي (١٨٠٩)]
 وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه، ويقولون: ما يقول بهذا
 أحدٌ ويرى عن النبي ﷺ أنه قال: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ،
 فَلَا يَقْرَيْنَ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ. [أخرجه البخاري (٨٥٤، ٨٥٥)،
 مسلم (٥٦٤)، أبو داود (٣٨٢٢)، الترمذي (١٨٠٦)، النسائي (٤٣/٢)]
 وهذا الذي نأخذ به.

١٣- باب الديات

٢٣٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ
 عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: الْخَطَأُ شِبْهُ الْعَمْدِ
 بِالْخَشْبَةِ وَالْحَجَرِ الضَّخْمِ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَثَلَاثُ جِدَاعٍ وَثَلَاثُ مَا
 بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامُهَا كُلُّهَا خِلْفَةٌ، وَفِي الْخَطَأِ خَمْسُ
 وَعِشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسُ
 وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ وَنَحْنُ نُرْوِي
 عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا
 أَوْلَادَهَا.

وروي عن عمر أنه قضى به ثلاثين حِقَّةً وثلاثين جَذَعَةً
 وأربعين خِلْفَةً. [هـدم]

وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا، ويقولون: في الحجر
 الضَّخْمِ والخَشْبَةِ هذا عمدٌ فيه القودُ ويعيرون مذهبَ صاحبهم
 بأنه يقول: هو خطأ. [هـدم]

٢٣٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا الطَّنَافِسيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ
 الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَأَنَاءَهُ ثَلَاثَةَ
 فَشَهْدُوا عَلَى اثْنَيْنِ أَنَّهُمَا غَرَقَا صَبِيًّا وَشَهِدَ الْاِثْنَانِ عَلَى
 الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ غَرَقُوهُ فَقَضَى عَلِيٌّ ﷺ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِخَمْسِي
 الدِّيَةِ، وَقَضَى عَلَى الْاِثْنَيْنِ بِثَلَاثَةِ أَخْمَاسِ الدِّيَةِ. [أخرجه ابن أبي
 شيبة (٤٠٠/٩-٤٠١)]

ولسنا ولا أحدٌ علمناه يقول بهذا يقولون: لولي الدِّم أن
 يدعي على إحدى الطائفتين.

٢٣٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي

أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عُمَرَ وَعَنْ
 عَلِيٍّ ﷺ فِيْمَنْ اشْتَرَى مَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ قَالَ: هُوَ جَائِزٌ.

وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار إن أحب أخذه
 بالثمن أخذه.

٢٣٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ
 أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالذَّرْهَمِ بِالذَّرْهَمَيْنِ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت
 عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل
 وعن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل. [هـدم]
 وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي ﷺ فنهوه، فلمَّا
 رجع قال: ما أرى به بأساً، وما أنا بفاعله. [هـدم]

٢٣٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ ابْنِ
 مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ ابْتِاعَ مُصْرَأةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدَّهَا
 وَصَاعاً مِنْ طَعَامٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٦/٤)]

وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا
 حلبها فليس له ردّها؛ لأنّه قد أخذ منها شيئاً.

٢٣٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَهَا. [أخرجه
 البيهقي (٣٤٨/١٠)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه أَعْتَقَ
 أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ إِذَا مَاتَ سَادَاتُهُنَّ. [هـدم]
 ويقولون جميعاً تعتق من رأس المال. [أخرجه البيهقي
 (١٦/٦)]

٢٣٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا ابْنُ عُكَيْمٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَ شِرَاءَ الْمَصَاحِفِ وَيَبِعَهَا.

وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأساً ببيعها وشرائها، ومن
 الناس من لا يرى بشرائها بأساً، ونحن نكره بيعها.

٢٣٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ أَكْلُ الثَّوَمِ إِلَّا

قال: العقل وفكاك الأسير، وإن لا يقتل مؤمن بكافر. [تقدم]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يقتل المؤمن بالكافر، ويخالفون ما روي عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢٣٦٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْقُعْقَاعِ قَالَ: كُنْتُ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ نَشَرَبُ الْخَمْرَ فَتَطَاعَنَا بِمُدِّيَةٍ كَانَتْ مَعَنَا فَرَفَعْنَا إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام فَسَجَنَّا فَمَاتَ مِنَّا اثْنَانِ، فَقَالَ أَوْلِيَاءُ الْمُتَوَفَّيَيْنِ: أَقْدَنَّا مِنْ الْبَاقِيَيْنِ فَسَأَلَ عَلِيٌّ عليه السلام الْقَوْمَ مَا يَقُولُونَ؟ فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تُعَذِّبَهُمَا قَالَ: فَلَعَلَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: لَا نَدْرِي قَالَ: وَأَنَا لَا أَدْرِي وَسَأَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنهما، فَقَالَ يَمُوتُ مِثْلَ مَقَالَةِ الْقَوْمِ فَاجَابَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَجَعَلَ دِيَةَ الْمُقْتُولَيْنِ عَلَى قِبَائِلِ الْأَرْبَعَةِ، ثُمَّ أَخَذَ دِيَةَ جِرَاحِ الْبَاقِيَيْنِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥١/٩)]

٢٣٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ حَسَنِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ أَنَّ نَاسًا حَقَرُوا بَنِي لَأَسَدٍ فَأَزْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَتَرَدَّى فِيهَا رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ بِرَجُلٍ وَتَعَلَّقَ الْآخَرُ بِآخَرَ فَجَرَحَهُمُ الْأَسَدُ فَاسْتُخْرِجُوا مِنْهَا فَمَاتُوا فَتَشَاجَرُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى أَخَذُوا السَّلَاحَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله تعالى عنه: لِمَ تَقْتُلُونَ بَاقِيَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَعَةٍ؟ تَعَالَوْا فَلْنَقْضَ بَيْنَكُمْ بِقَضَاءِ إِنْ رَضِيتُمْ وَإِلَّا فَارْتَفِعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِلأَوَّلِ رُبْعَ الدِّيَةِ وَلِلثَّانِي ثُلُثَ الدِّيَةِ وَلِلثَّلَاثِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَلِلرَّابِعِ الدِّيَةَ كَامِلَةً وَجَعَلَ الدِّيَةَ عَلَى قِبَائِلِ الَّذِينَ أَزْدَحَمُوا عَلَى الْبَيْتِ فَوُتِنَهُمْ مِنْ رَضِيٍّ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرْضَ فَتَرَفَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَضَوْا عَلَيْهِ الْفِصْصَةَ، وَقَالُوا إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنه. [أخرجه البيهقي (١١١/٨)]

وهم لا يأخذون بهذا.

٢٣٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي جِرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَسْتَوِي فِي السَّنِّ وَالْمُوضِحَةِ، وَمَا

الرَّجُلُ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ قَالَ: إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتَصُوا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى يُعْطُوا نِصْفَ الدِّيَةِ. [تقدم]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول، ويقولون: ما تعلم أحداً يقوله.

٢٣٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَوْ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى بِالدِّيَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا. [تقدم]

وَهُمْ يَقُولُونَ: الدِّيَةُ عَشْرَةُ أَلْفٍ.

٢٣٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى فِي الْقَائِمَةِ وَالْقَارِصَةِ وَالْوَاقِصَةِ جَارِيَةً رَكِيتَ جَارِيَةً فَقَرَصَتْهَا جَارِيَةٌ فَقَمَصَتْ فَوَقَصَتْ الْمَحْمُولَةَ فَأَنْدَقَ عُنُقَهَا فَجَعَلَهَا أَلْفًا. [أخرجه البيهقي (١١٢/٨)]

وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به، ويقولون: ما يقول هذا أحدٌ ويزعمون أن ليس على الوقوصة شيء، وأن ديتها على العاقلة.

٢٣٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ غُلَامَيْنِ كَانَا يَلْعَبَانِ بِقُلْبَةٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: حَذَارُ، وَقَالَ الْآخَرُ: حَذَارُ فَأَصَابَتْ نِيشَتُهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَلَمْ يَضْمَنْهُ وَهُمْ يَضْمَنُونَ هَذَا، وَيُخَالِفُونَ مَا رَوَوْا فِيهِ.

٢٣٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: إِذَا أَمَرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، فَإِنَّمَا هُوَ كَسَيْفِهِ أَوْ سَوْطِهِ يَقْتُلُ الْمَوْلَى وَيُحْبِسُ الْعَبْدُ فِي السَّجَنِ. [أخرجه البيهقي (٥٠/٨)]

٢٣٦٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرُ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يُؤْثِرَ اللَّهُ عَبْدًا فَهَمَّا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ.

قلت: وما في الصحيفة؟

خَلَا فَعَلَى النَّصْفِ. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]
وهم يخالفون هذا، فيقولون: على النصف من كل شيء.

٢٣٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الَّذِي يَقْتَصُّ مِنْهُ قِيمَتُ قَالَ: عَلَى الَّذِي اقْتَصَّ مِنْهُ الدِّيَّةُ وَيُرْفَعُ عَنْهُ بِقَدْرِ جِرَاحَتِهِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٠٨)]

وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم: لا شيء على المقتص؛ لأنه فعل فعلاً كان له أن يفعله.

١٤- باب الأفضية

٢٣٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَجْلَحِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ وَلَدًا فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَالُوا: فَقَالَ: أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَجَعَلَهُ لِرَاحِلٍ مِنْهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ، وَقَضَى عَلَيْهِ ثُلُثِي الدِّيَّةِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ. [أخرجه النسائي (١٨٢/٦) عن زيد بن أرقم به]

٢٣٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ: قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ أَوْ ابْنِ الْخَلِيلِ أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ اشْتَرَكُوا فِي طَهْرٍ، فَلَمْ يَذَرِ لِمَنِ الْوَلَدُ فَاخْتَصَمُوا إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقْتَرِعُوا وَأَمَرَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ أَنْ يُعْطِيَ لِلْآخَرَيْنِ ثُلُثِي الدِّيَّةِ. [أخرجه أبو داود (٢٢٦٩)، النسائي (١٨٣، ١٨٢/٦)]

٢٣٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا حَصُّ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ رَأَى الْخَلِيفَ مَعَ الْبَيْتَةِ. [أخرجه البيهقي (٢٦١/١٠)]

وهم يخالفون هذا، ولا يستحلون أحداً مع بيته وهم يروون عن شريح أنه استحل مع البيته ولا تعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلافهما.

٢٣٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أَبِي عَتِيبَةَ بْنِ الْأَبْرَصِ أَنَّ رَجُلًا

وهم يخالفون هذا، ولا يقولون به ونحن لا نقول به، ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة المسمار، ولم يجعل له شيئاً إذا لم يتم العمل؛ فإن تم العمل فله ما استأجره عليه إن كانت الإجارة صحيحة، وإن كانت الإجارة فاسدة فله أجر مثله.

٢٣٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَرِيفٍ الْأَسَدِيِّ: قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ ﷺ بَيْتَ الْمَالِ فَأَضْرَطَّ بِهِ، وَقَالَ: لَا أَمْسِي وَفِيكَ دِرْهَمٌ فَأَمَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَسَّمَهُ إِلَى اللَّيْلِ، فَقَالَ النَّاسُ: لَوْ عَوَّضْتَهُ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَحَتْ. [أخرجه البيهقي (١٣٢/١٠)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون: قال علي: سحت وهم يروون عن علي ﷺ إن شاء أعطيته وهو سحت ونحن نقول: لا يحل لأحد أن يعطي السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى علياً ﷺ يعطي شيئاً يراه سحتاً إن شاء الله تعالى.

٢٣٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ إسماعيل بن أبي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا جَوْرًا وَلَوْلَا أَنَّهُ صَلَحَ لَرَدَدْتُهُ.

وهم يخالفون هذا، ويقولون: إذا كان جوراً فهو مردود ونحن نروي عن النبي ﷺ أن من اصطَلَحَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ جَائِزٍ فَهُوَ رَدٌّ.

وليسوا يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي ﷺ عن النبي ﷺ وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما يثبت عن النبي ﷺ فليس لأحد أن يخالفه، ولو ثبت عندنا عن النبي ﷺ قلنا به ونحن نقول: ندعو القافة له؛ فإن أحقوه بأحدهم فهو ابنه، وإن أحقوه بكلهم أو لم يلحقوه بأحدهم، فلا يكون له، ويوقف حتى يبلغ فيتسب إلى إتهم شيء، ولا يكون له أبوان في الإسلام وهم يقولون هو ابنهم يرثهم ويرثونه وهو للباقي منهم.

عليه.

١٥- باب اللَّقْطَةِ

٢٣٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ وَرَّثَ نَفَرًا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٧/٥)]
وَيَقُولُونَ فِي هَذَا بِقَوْلِنَا.

٢٣٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُذَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يُشْرِكْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٧٢/٥)]

٢٣٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَشْرَكَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٧٢/٥)]
وَحْنُ نَقُولُ يَشْرِكُ وَهُمْ يَخْلُقُونَهُ، وَيَقُولُونَ: لَا نَشْرِكُ.

٢٣٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي ابْنَتَيْنِ وَبَنَاتِ ابْنِ وَتَيْنِ ابْنِ لَيْثَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَمَا بَقِيَ فَلَيْتَنِي الْإِبْنِ دُونَ الْبَنَاتِ. وَكَذَلِكَ قَالَ: فِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٥٨/٥)]

وَلَسْنَا وَلَا أَحَدٌ عَلِمْتَهُ يَقُولُ بِهَذَا إِنَّمَا يَقُولُ النَّاسُ: لِلْبَنَاتِ أَوْ الْأَخَوَاتِ الثَّلَاثَانِ، وَمَا بَقِيَ فَلَيْتَنِي الْإِبْنِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.

٢٣٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُشْرِكُ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ، فَإِذَا كَثُرُوا أَوْفَاهُ السُّدُسَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٦٤/٥)]

وَلَسْنَا وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهَذَا إِنَّمَا نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لَمْ تَنْقُصْ مِنَ الثَّلَاثِ، وَأَمَّا بَعْضُهُمْ؛ فَكَانَ يَطْرَحُ الْإِخْوَةَ وَيَجْعَلُ الْمَالَ لِلْجَدِّ وَبِذَلِكَ يَقُولُونَ.

٢٣٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ

٢٣٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ هُذَيْلًا يَقُولُ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ مَخْتُومَةٍ، فَقَالَ قَدْ عَرَفْتُهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٨٨/٦، ١٨٨/٦)]

وَهَذَا قَوْلُنَا إِذَا عَرَفَهَا سَنَةً، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِهَا، وَهَكَذَا السُّنَةُ الثَّابِتَةُ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَشْبَهَ بِالسُّنَةِ، وَقَدْ خَالَفُوا هَذَا كُلُّهُ وَرَوَوْا خَلِيفًا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ اشْتَرَى جَارِيَةً فَلَذَّهَبَ صَاحِبُهَا فَتَصَدَّقَ بِمَتْنِهَا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَنْ صَاحِبِهَا؛ فَإِنْ كَرِهَ فَلِي وَعَلَيَّ الْغُرْمُ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا نَفْعُلُ بِاللَّقْطَةِ فَخَالَفُوا السُّنَةَ فِي اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا حُجَّةَ فِيهَا، وَخَالَفُوا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي يُوَافِقُ السُّنَةَ وَهُوَ عَنْهُمْ ثَابِتٌ وَاجْتَبَوْا بِهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي عَنْ عَامِرٍ وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ بِغَيْرِهِ يَقُولُونَ: إِنْ ذَهَبَ الْبَائِعُ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَتْنِهَا، وَلَكِنَّهُ يَخْسُهُ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبَهَا مَتَى جَاءَ.

١٦- باب الْفَرَائِضِ

٢٣٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يُشْرِكُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ حَتَّى يَكُونَ سَادُسًا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٦٤/٥)]

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا أَمَّا صَاحِبُهُمْ، فَيَقُولُ: الْجَدُّ ابْنُ فَيْطَرُحِ الْإِخْوَةِ، وَأَمَّا هُمْ وَحْنُ نَقُولُ يَقُولُ زَيْدٌ يَقَاسُمُ الْإِخْوَةَ مَا كَانَتْ الْمَقَاسِمَةُ خَيْرًا لَهُ، وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الثَّلَاثِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَهُمْ يَنْكُرُونَ قَوْلَ عَلِيٍّ، وَيَقُولُونَ مَا يَقُولُ هَذَا أَحَدٌ.

٢٣٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُورَثَانِ الْأَرْحَامَ دُونَ النِّوَالِيِّ، وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٨٠/٥)]

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ فَرَائِضَ مَسَاءً وَلَا عَصَاةً وَرَثَا الْمَوَالِي وَنَقُولُ نَحْنُ لَا نَوَرِّثُ أَحَدًا غَيْرَ مِنْ سَمِيتَ لَهُ فَرِيضَةٌ أَوْ عَصَاةٌ وَهُمْ يُورَثُونَ الْأَرْحَامَ، وَلَيْسُوا بِعَصَاةٍ وَلَا مَسْمُومٍ لَمْ إِذَا لَمْ تَكُنْ أَمْوَالًا، وَقَالُوا: الْقَوْلُ قَوْلُ زَيْدٍ وَالْقِيَاسُ

١٧- باب المكاتب

اللَّهُ يَجْعَلُ الْأَكْذَرِيَّةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ لِلْأُمِّ سَهْمٍ وَلِلْجَدِّ سَهْمٍ
وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ وَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٦٥/٥)]

ولسنا ولا أحد يقول: بهذا، ولكنهم يقولون بما روي عن
زيد بن ثابت يجعلها من تسعة للأم سهمان وللجد سهم وللأخت
ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم، ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل
بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٦٥/٥)]

٢٣٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ
زُجَلٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

٢٣٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَمْعٍ الشَّعْبِيِّ يَقُولُ: فِي جَدٍّ وَأُمٍّ وَأَخْتٍ
فَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ وَلِلْجَدِّ سَهْمَانِ. [أخرجه
البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٥/٥)]

وليسوا يقولون بهذا إنما يقولون بقول زيد يجعلها من
تسعة للأم ثلاثة أسهم وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان.

٢٣٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا زُجَلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ قَالَ: أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَمْلُوكُونَ يُحْجَبُونَ، وَلَا يُورَثُونَ.
[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٧/٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون بقول زيد لا يحجبون، ولا
يرثون وهم يقولون في هذا بقولنا.

٢٣٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

٢٣٩٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا قَالَ:
يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ فَيُعْتَقَ، ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا تَرَكَ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٤٥/٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك، ولا يرث
ونحن نقول ماله في بيت المال.
وكذلك يقولون هم إن لم يوص به.

٢٣٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ
عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: فِي الْمَكَاتِبِ يُعْتَقُ مِنْهُ بِحِسَابٍ. [أخرجه البيهقي
في "معركة السن والآثار" (٥٤٤/٧)]

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ،
وَرَوَى ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ شُعْبَةَ وَبِذَلِكَ نَقُولُ، وَيَقُولُونَ بِهِ مَعَنَا.
وهم يخالفون الذي روي عن علي رضي الله تعالى عنه.

٢٣٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام يُعْتَقُ مِنَ الْمَكَاتِبِ بِقَدْرِ مَا أَدَّى
وَرِثَ بِقَدْرِ مَا أَدَّى. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٤٤/٧)]

وليسوا يقولون بهذا.

٢٣٩٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ
عليه السلام قَالَ: يُسْتَسْعَى الْمَكَاتِبُ بَعْدَ الْعَجْزِ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٥٦١/٧)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: بِهَذَا إِنَّمَا نَقُولُ إِذَا عَجَزَ
فَهُوَ رَقِيقٌ.

٢٣٩٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَا تُعْجَزُ الْمَكَاتِبُ
حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي نَجْمٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٦٢/٧)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُفْتِينَ يَقُولُ بِهَذَا نَحْنُ وَهُمْ يَقُولُ
إِذَا حَلَّتْ نُجُومُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَاجِزٌ رَقِيقٌ، وَلَا يُنْتَظَرُ
بِتَعْجِيزِهِ النُّجُومُ الْآخَرُ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ: مُفْتًو النَّاسِ لَا أَعْلَمُهُمْ
يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

٢٣٩٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَطَّاطُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ: قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا أَدَّى
الْمَكَاتِبُ قِيمَتَهُ فَهُوَ حُرٌّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٤٤-٥٤٣/٧)]

أحد من أصحاب النبي خلاف هذا؛ فإن كانوا يشتون مثل هذه الرواية عن علي عليه السلام فيلزمهم أن يقولوا بهذا.

٢٤٠١ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن مهدي، عن سفيان وإسرائيل، عن عبد الأعلى، عن أبي جميلة، عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم. [تقدم]

وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي ﷺ ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي ﷺ.

٢٤٠٢ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا بذلك مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت، فقال: إذا زنت أمة أحلكم فأجلدوها، ثم إن زنت فأجلدوها، ثم إن زنت فأجلدوها، ثم بيعوها في الرابعة، ولو بصفير حبلى.

- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه. [تقدم]

وهم يخالفون ما رواه عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ، وما روينا نحن عن النبي ﷺ.

٢٤٠٤ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن حजर بن عيسى قال: شهد رجلان على رجل عند علي عليه السلام أنه سرق، فقال السارق: لو كان رسول الله ﷺ حيًا لنزل عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا، ثم دعا الشاهدين، فلم يأتيا فدرأ الحد. [أخرجه البيهقي (٢٥١/١٠)]

وليسوا يأخذون بهذا يقولون: لا نستحب الشهود يقولون: نفى الشاهدين، فإن شهدا وكانا عذلين قطع، وإن لم يكونا عذلين لم تجز الشهادة، وما علمت أحدًا يأخذ بقولهم هذا.

٢٤٠٥ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن عاصم بن كليسي، عن أبيه قال: لم أر السارق قط أكثر منهم في زمان علي عليه السلام ولا رأيت قطعه أحدًا منهم.

ونحن نروي، عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي عليه شيء وبه نقول.

١٨ - باب الحدود

٢٣٩٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا رجل، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن الشعبي أن عليًا عليه السلام جلد شراحة يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة، وقال: أجلدوها بكتاب الله وأرجعها بسنة رسول الله ﷺ.

[أخرجه البخاري (٦٨١٢)]

وليسوا يقولون بهذا، يقولون: ترجم، ولا تجلد، والسنة الثابتة أن تجلد البكر، ولا ترجم، وترجم الثيب ولا تجلد، وقد رجم رسول الله ﷺ ماعزًا، ولم يجلد، وقال لأتيس اغد يا أتيس على امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها فغدا أتيس فاعترفت فرجمها. [تقدم]

٢٣٩٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أشياخه أن عليًا عليه السلام جلد امرأة في الزنا وعليها درع قيل لي: جديده. وكذلك يقول المفتون، ولا أعلمهم يختلفون في ذلك.

٢٣٩٨ - ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن

أشياخه أن عليًا عليه السلام نفى إلى البصرة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٢/٩)]

وليسوا يأخذون بهذا ويؤمنون أنه لا نفى على أحد، وأما نحن فنأخذ به؛ لأنه موافق لسنة رسول الله ﷺ الثابتة.

٢٣٩٩ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك وسفيان، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي ﷺ قال: للرجلين اللذين اختصما إليّ لأقصين بينكما بكتاب الله عز وجل على إتيك جلد مائة وتغريب عام. [تقدم]

٢٤٠٠ - ابن مهدي، عن سفيان، عن نسير بن

ذعلوق، عن خليد الثوري أن رجلاً أقر عند علي بحد فجهد عليه أن يخبره ما هو فآبى، فقال: اضربوه حتى ينهاكم.

[أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢/٩)]

وهم يخالفون هذا، ولا يقولون به، ولا أعلمهم يروون عن

قُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ؟

قال: كَانَ يَأْمُرُ الشُّهُودَ أَنْ يَقْطَعُوا، وَلَيْسُوا بِأَخْذُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ فَمَنْ شَاءَ الْحَاكِمُ أَنْ يَأْمُرَ بِقَطْعِهِ قَطَعَ، وَلَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ الشُّهُودَ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا، وَلَمْ نَعْلَمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْأَئِمَّةَ بَعْدَهُ أَمَرُوا شَاهِدَيْنِ بِقَطْعِ.

٢٤٠٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّقٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا عَلِيًّا ﷺ فَشَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ أَتَيَاهُ بِآخَرَ، فَقَالَا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأْنَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُجِزْ شَهِادَتُهُمَا عَلَى الْآخِرِ وَغَرَبَهُمَا دِيَّةَ يَدِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ أَعْلَمَكُمَا تَعَمَّدْتُمَا لَقَطَعْتُمَا. [أخرجه البيهقي (٤١٨/٤)]

وبهذا نقول إذا قالا أخطأنا على الأول غرمتها دية يد المقطوع، وإن قالا: عمدنا أن نشهد عليه بباطل قطع أيديهما بيده قوداً، وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يداً بيده، واليد أقل من النفس، وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل؟

وهم يخالفون علياً ﷺ في الشاهدين إذا تعمدتا، ويقولون: لا تقطع أيديهما بيده، ولا تقطع يداً بيده وهم يقولون: يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يداً بيده.

٢٤٠٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَتَاهُ بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ بِيْضَةً فَشَكَّ فِي اخْتِلَامِهِ فَأَمَرَ بِهِ فَقَطِعَتْ بَطُونُ أَنَامِلِهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٠٣/٦)]

وليسوا، وَلَا أَحَدٌ عَلِمْتَهُ يَقُولُ بِهَذَا يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى الصَّبِيِّ حَدٌّ حَتَّى يَخْتَلِمَ أَوْ يُلْغَ خَمْسَ عَشْرَةَ.

٢٤٠٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤١٣/٦)]

٢٤٠٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُ الرَّجُلَ مِنَ الْقَدَمِ، وَيَذَعُ الْعَقِبَ يَغْتَمِدُ عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤١٣/٦)]

وَلَيْسُوا، وَلَا أَحَدٌ عَلِمْتَهُ يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلَ بَلْ يَقُولُونَ: تُقْطَعُ الرَّجُلُ مِنَ الْكَعْبِ الَّذِي فِيهِ الْمِفْصَلُ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ.

٢٤١٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَتَاهُ بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى السُّوقِ فَخَفَرَ لَهُمْ حُفْرًا فَقَتَلَهُمْ، ثُمَّ رَمَى بِهِمْ فِي الْحُفْرِ فَخَرَقَهُمْ بِالنَّارِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣١٧/٦)]

وهم يخالفون هذا، فيقولون: لا يحرق بالنار أحدٌ أما نحن فروينا عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُعَذَّبَ أَحَدٌ بِعَذَابِ اللَّهِ قَتَلْنَا بِهِ، وَلَا نَحْرُقُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا. [أخرجه البخاري (١٨٧١)، أبو داود (٤٣٠١)، الرمذي (١٤٩٤)، النسائي (١٠٤/٧)، ابن ماجه (٢٥٣٥) عن ابن عباس]

٢٤١١ - ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا تَنَصَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَاهُ بِهِ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَجَعَلَ يَعْزِضُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَا أَذَرِي مَا تَقُولُ غَيْرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ قَوَّبَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ ﷺ فَوَطَّئَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَطَّوُّهُ، ثُمَّ قَالَ: كَفُّوا فَكَفُّوا عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣١٧/٦)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: لا يقتل الإمام أحدٌ بهذه القتل، ولا يقتل إلا بالسيف.

وليسوا يقولون بهذا أما نحن فنروي:

٢٤١٢ -، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَسُئِلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطِ بِرُمْيِهِ. [تقدم]

وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول، فإن لم يكن يعرف باللصوصية قتل القاتل، وإن كان يعرف باللصوصية درى عن القاتل القتل، وكانت عليه الدية، وهذا خلاف ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه.

٢٤١٣ - ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا ﷺ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اخْتَلَمَ عَلَى أُمِّ الْآخِرِ، فَقَالَ: أَقِمَّهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبْ ظِلَّهُ. [أخرجه عبد الرزاق (١١٤٢٦)]

وليسوا يقولون بهذا.

٢٤١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ أَبِي رَوْحٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ تَوَاعَدَ جَارِيَةً لَهُ مَكَانًا فِي خَلَاءٍ فَعَلِمَتْ جَارِيَةُ بِذَلِكَ فَاتَتْهُ فَحَبَّيْهَا جَارِيَتَهُ فَوَطِئَهَا، ثُمَّ عَلِمَ فَاتَى عُمَرَ، فَقَالَ: أَنْتَ عَلِيًّا فَسَأَلَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ تَضْرِبَ الْحَدَّ فِي خَلَاءٍ، وَتُغْرَقَ رَقَبَةً، وَعَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدَّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٥٧/٦)]

وليسوا يقولون بهذا، يقولون: يدرأ عنه الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة: تحد كما رووا عن علي رضي الله تعالى عنه؛ لأنها زنت وهي تعلم.

٢٤١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجْبَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي وَقَعَ عَلَى جَارِيَتِي، فَقَالَ: إِنْ تَكُونِي صَادِقَةً نَرْجِمُهُ، وَإِنْ تَكُونِي كاذِبَةً نَجْلِدُكَ وَبِهَذَا نَأْخُذُ؛ لِأَنَّ زَنَاهُ بِجَارِيَةٍ امْرَأَتُهُ كَزَنَاهُ بِغَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُعَذَّرُ بِالْجَهْلَةِ، وَيَقُولُ: كُنْتُ أَرَى أَنَّهَا لِي حَلَالٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٥٨/٦)]

وهم يخالفون هذا ويدعون عنه الحد كان جاهلاً أو عالماً. وعن عمرو بن شعيب قال: رأيت رجلاً يستقي على بئر قد قطعت يده، وتركت إبهامه.

فقلت: من قطعك؟

فقال علي.

وهم يخالفون هذا، ويقولون: تقطع من مفصل الكف ويروى ذلك عن النبي ﷺ.

٢٤١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ الْوَلِيدَ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٥٨/٦)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي ﷺ أنه جلد الوليد بالتمينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول. [تقدم]

٢٤١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

٢٤١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يَزِيدَ أَرَاهُ ابْنَ مَذْكَورٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ رَجَمَ لُوطِيًّا. [أخرجه البيهقي (٢٣٢/٨)]

وبهذا نأخذ نَرْجِمُ اللُّوطِيَّ مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: السُّنَّةُ أَنْ يُرْجَمَ اللُّوطِيَّ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنِ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ، فَقَالَ: لَا يُرْجَمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحْصَنَ وَعِكْرَمَةَ يُرْوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِهِمْ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى اللُّوطِيَّ حَدٌّ، وَلَوْ تَلَوَّطَ وَهُوَ مُحْرَمٌ لَمْ يَفْسُدْ إِخْرَاسُهُ، وَلَا غَسَلَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَمْنُ، وَقَدْ خَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اللُّوطِيَّ مِثْلُ الزَّانِي يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَنَ، وَيُجْلَدُ إِنْ لَمْ يُحْصَنِ، وَلَا يَكُونُ اللُّوطِيَّ أَشَدَّ خَلَاً مِنَ الزَّانِي، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرْقًا بَيْنَهُمَا فَأَبَاحَ جَمَاعَ النِّسَاءِ بَوَاجِهَتَيْنِ: أَخَذَهُمَا النِّكَاحُ، وَالْآخَرُ مِلْكُ الْيَمِينِ، وَحَرَّمَ هَذَا مِنْ كُلِّ الْجَوْهَةِ فَمِنْ أَيْنَ يَشْتَبِهَانِ.

٢٤١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَطَرَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَّعَ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ مَرَّتَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤١٥/٦)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون حتى يقول أربع مرات، وإنما تركنا نحن أن نقول: الاعتراف بمنزلة الشهادة؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَجِيَّ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى امْرَأَةٍ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا وَلَمْ يَقُلْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ شِبْهَ الشَّهَادَةِ كَانَ لَوْ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ بَطْلٌ عَنْهُ الْحَدُّ، وَهُمْ يَقُولُونَ: فِي الزَّانِ لَا يَحْدُ الزَّانِي حَتَّى يَقْرَأَ أَرْبَعًا قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَاتِ، وَيَخَالِفُونَ مَا رَوَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَيَقُولُونَ فِي السَّرَقَةِ: إِقْرَارُهُ مَرَّةً وَكَثْرَتُهُ سَوَاءٌ، وَيَخَالِفُونَ مَا رَوَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُونَ الْقِيَاسَ فِيهِ.

وهم يقولون أيضاً: يقام الحد على النصائية، ويخالفون هذا الحديث.

٢٤٢٠- يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي حُرْمَتِ بَاعِ أَخَذَهُمَا صَاحِبَهُ

فَقَطَعَهُمَا عَلَيَّ جَمِيعاً.

النّفْي. [هـدم]

٢٤٢٥- جريرٌ عن منصورٍ عن زيدِ بنِ وهبٍ أن عبد الله دخل المسجدَ والإمامَ رافعٌ فركعَ، ثم دبّ راکعاً. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٥/١)، البيهقي (٩٠/٢)]

وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه.
وهم يخالفون هذا، ويقولون: يضرب ويرسل.
وكذلك قول المفتين لا يختلفون في ذلك.

ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجلٍ عن مجالدٍ عن الشعبي عن عمه قيس بن عبدٍ عن عبد الله مثله.
وهكذا تقول نحن، وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم يهرون عن هذا، ويخالفونه.

- رجلٌ، عن شعبة، عن منصورٍ، عن ربعي بن خراشٍ، عن عبد الله أن رجلاً أتاه فذكر له أنه أصاب جارية امرأته، فقال: استغفر الله ولا تعد. [أخرجه البيهقي (٢٤٠/٨)]

٢٤٢٦- ابن عيينة، عن عمرو بن دينارٍ، عن أبي عبيدة قال: كان عبد الله يصلي الصبح نحواً من صلاة أمير المؤمنين يعني ابن الزبير، وكان ابن الزبير يغلس رجلٌ عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمرو والشيباني قال: كان عبد الله يصلي بنا الصبح بسوادٍ أو قال: بغلسٍ فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة، وهو قولنا، وهم يخالفونه، ويقولون: بل يسفر. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٧١/١)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يعزّز، وأما نحن فنقول: إن كان من أهل الجهالة، وقال: قد كنت أرى أنها حلالٌ لي، فإننا ندرأ عنه الحد وعزّزناه، وإن كان عالماً حدناه حد الزاني.

٢٤٢٧- ابن مهدي، عن سفيان، عن عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في قيمة خمسة دراهم. [هـدم]

ونحن نأخذ بهذا إلا أننا نقطع في ربع دينارٍ وخمس دراهم في عهد النبي ﷺ أكثر من ربع دينارٍ.
وهم يخالفون هذا، ويقولون: لا قطع في أقل من عشرة دراهم.

والذي أخذنا به:
٢٤٢٧- أن سفيان أخبرنا، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس.

٢٤٢٨- رجلٌ، عن شعبة، عن الأعمش، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجلٍ في لحافها على فراشها فصرته خمسين فذهبوا فشكلوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه، فقال: لم فعلت ذلك؟ قال: لأني أرى ذلك. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٣٩)]

٢٤٢٨- مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة مثله. [هـدم]

قال: وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا وأكثر منه إلى ما دون الثمانين بقتل الذنوب وهم يقولون: لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رَوَوْا عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما..

٢٤٢٩- ابن علية، عن عوفٍ، عن سيار بن سلمة أبي العنجال، عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله ﷺ، فقال: كان يصلي الصبح، ثم ينصرف، وما يعرف الرجل منا جلسه، وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة. [أخرجه البخاري (٥٤١)، مسلم (٦٤٧)، أبو داود (٣٩٨)،

٢٤٢٤- يزيد بن هارون، عن ابن أبي عروبة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله في أم الولد تزني بعد موت سيها تجلد وتنفى. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٣٢٢/٦)]

النسائي (٢٤٦/١)، ابن ماجه (٦٧٤)، البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٧١/١) واللفظ للبيهقي]

وهم لا يقولون بهذا يقولون: لا ينفي أحد زان ولا غيره ونحن نقول: ينفي الزاني بسنة رسول الله ﷺ، وما روي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا

٢٤٣٠- ابن إدريس، عن الحسن بن عبيد الله، عن

عبد الرحمن بن يزيد قال: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَصَلِّي الصُّبْحَ بِجَمْعٍ، وَلَوْ أَنَّ مَسْحَرًا تَسَحَّرَ لَجَازَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٥١/٢)]

قال الشافعي: ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحد الصبح غداة جمع، ولا في غيرها إلا بعد الفجر، وهم يخالفونه أيضاً في قوله: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجْمَعْ إِلَّا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

فيزعمون أَنَّ الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة. وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي ﷺ وروينا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمُوْطِنِ.

٢٤٣٦ - مالك، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي سَفَرِهِ إِلَى بُكُوفِ. [قدم]

٢٤٣٧ - أخبرنا الليث، عن عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّيهِمَا مَعًا. [أخرجه مسلم (٧٠٤)]

٢٤٣٨ - أخبرنا أبو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قال: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ فِي الْمَنْزِلِ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا فِي وَقْتِ الْعَصْرِ. [قدم]

وَهَذِهِ مَوَاطِنُ قَدْ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا غَيْرَ عَشِيَّةٍ عَرَفَةَ وَلَيْلَةَ جَمْعٍ.

٢٤٣٩ - ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٣٦/١)]

وَبِهَذَا نَقُولُ: وَلَا يَجْزِيهِ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَهَا؛ فَإِنْ نَسِيَ أَعَادَ وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ شَاءَ قَرَأَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْرَأْ، وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ.

٢٤٤٠ - مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى بِهِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: زِيدْ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٧٤/٢)]

٢٤٣١ - رَجُلٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وبهذا نأخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ في قصّة ذي الدين. وهم لا يأخذون بهذا ويزعمون أنه إن لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وذلك؛ لأنه إنما ذكر السهو بعد السلام فستل، فلما استيقن أنه قد سها سجد سجدة السهو ونحن نأخذ بهذا.

٢٤٣٢ - عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ عبيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ.

٢٤٣٣ - وابْنُ عَلِيٍّ وَهَشِيمٌ، عَنْ خَالِدِ الْحِذَاءِ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَمْرٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ عِمْرَانُ فِي ثَلَاثٍ، فَقَالَ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ أَقْصَرَتِ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: أَكْمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ فَاسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السُّهُوِ. [قدم]

وهم يخالفون هذا كله، ويقولون: لا يسجد للسهو بعد الكلام.

٢٤٣٤ - رَجُلٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثْمِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قال: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ إِلَّا يُوقِفُهَا إِلَّا بِالْمُرْدَلَفَةِ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ وَقْتِهَا. [أخرجه أبو داود (١٩٣٤)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٥١/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها، ولقال في وقتها الأول.

٢٤٣٥ - ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ

وَيَعْلَمُهُ فَأَقَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٧٧/٢-٣٧٨)]

وليسوا يقولون بهذا، ونحن معهم يكونان خلف الإمام فأما نحن فنأخذ بمحدث:

٢٤٤١- مالك، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس بن النبي ﷺ قال: قُومُوا لأَصْلِي لَكُمْ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَقْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ. [أقدم]

٢٤٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بِالنَّهْجَةِ فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ فَقُمْتُ وَرَأَاهُ فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي حِذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ تَأَخَّرْتُ فَصَفَقْنَا وَرَأَاهُ. [أخرجه مالك (١٥٤/١)]

٢٤٤٣- أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ قَالَا: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي دَارِهِ فَصَلَّى بِنَا، فَلَمَّا رَكَعَ طَبَّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ فَجَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ فَخْذَيْهِ، وَأَقَامَ أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه مسلم (٥٣٤)]

وليسوا يقولون: بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذ بمحدث رواه يحيى القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال: حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي أنه سمعه في عدوة من أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة يقول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ. [أخرجه ابوداود (٨٦٠)]

٢٤٤٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ رِفَاعَةَ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٦٣/١)]

٢٤٤٥- أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهُ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بِأَصْحَابِهِ الْجُمُعَةَ ضُحًى، وَقَالَ: خَشِيتُ الْحَرَّ عَلَيْكُمْ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٧٤/٢)]

وليسوا يقولون بهذا، ولا يقول به أحد صلى النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس.

٢٤٤٦- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤَيِّرُ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٢١/٢)]

٢٤٤٧- سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله أَنَّهُ كَانَ يَكْرِهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا وَتَرًا، وَلَكِنْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا. وليسوا يقولون بهذا يقولون: صلاة الليل مثنى مثنى إلا الوتر، فإنها ثلاث متصلات لا يصلى الوتر أكثر من ثلاث، وأما نحن فنقول بالسنة الثابتة.

٢٤٤٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكَعَةً وَاحِدَةً تَوَيَّرَ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى. [أقدم]

٢٤٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ.

٢٤٥٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ فَلْيُؤَيِّرْ بِوَاحِدَةٍ.

٢٤٥١- سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله.

٢٤٥٢- هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن عون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الجزار أظنه عن عبد الله أَنَّهُ صَلَّى، وَعَلَى بَطْنِهِ فَرْتُ وَدَمٍ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٢/١)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: إذا كان على بطنه مقدار الدرهم الكبير أعاد الصلاة، وإن كان أقل لم يعد، ولم نعلم أحداً

السنن والآثار* (١٦/٢)

وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأمّا نحن:

٢٤٥٧ - فَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخُزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْقَاعِ مِنْ نَمْرَةٍ سَاجِدًا فَرَأَيْتُ بَيَاضَ [بَطْنِهِ]. [تقدم]

٢٤٥٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخِي يُزَيْدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يُزَيْدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوْ أَرَادَتْ بِهَيْمَةَ أَنْ تَمُرَّ مِنْ تَحْتِهِ لَمَرَّتْ مِمَّا يُجَافِي. [تقدم]

٢٤٥٩ - أَبُو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: خِطَبَ عَبْدُ اللَّهِ الْحَصَا يَدُهُ خِطْبَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لِيَكْ وَسَعْدِيكَ.

٢٤٦٠ - رَجُلٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُزَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ. وهذا عندهم فيما أعلم كلاماً في الصلاة يكرهونه، وأما نحن فنقول: كل شيء من الكلام خاطب به الله عز وجل: ودعوته به، فلا بأس به، وذلك:

٢٤٦١ - لَأَنَّ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيشَانَ بْنَ أَبِي رِيعةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مَبْنًى كَيْفَى يُوسُفَ. [تقدم]

وهم يخالفون هذا كله، ويقولون: القنوت قبل الركوع.

٢٤٦٢ - ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٤٢٧/٢)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً، وغيرهم يقول: كل سفر بلغ ليلتين.

٢٤٦٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: إِذَا كَانَ الدَّمُ فِي الثَّوْبِ أَوْ عَلَى الْجَسَدِ مَقْدَارُ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَقْلُ لَمْ يَعُدْ.

٢٤٥٣ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَكَعَ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قِيلَ لَهُ: كَانَ الرَّجُلُ رَاغِبًا قَالَ: أَجَلْ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَتَّخِذَ الْمَسَاجِدَ طُرُقًا وَحَتَّى يُسَلَّمَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ لِلْمَعْرِفَةِ. [أخرجه البيهقي (٢٤٥/٢)]

وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وابن مسعود روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن الكلام في الصلاة، ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه لم يتكلم به. [تقدم]

٢٤٥٤ - أَخْبَرَنَا يُزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يُصَلِّي التَّوَمَةَ حَتَّى يَرُدَّهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١١٦/٢)]

وَنَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا وَهُوَ يُوَافِقُ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهِ، وَأَحْسِبُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا يَقْضِي الصَّلَاةَ، وَلَا يَرْوُونَ قَوْلَهُمْ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَدْعُونَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مُوَافِقُ السُّنَّةِ.

٢٤٥٥ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَأَضِيفَ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَإِذَا فَاتَكَ الرُّكُوعُ فَصَلِّ أَرْبَعًا. [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٣)]

وبهذا نقول؛ لأنه موافق معنى ما رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا بَعْضُهُمْ فَرَعَهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْخُطْبَةَ صَلَّى أَرْبَعًا. رَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ قَالَ يَتْلُو قَوْلَنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ جَالِسًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَخَالَفَ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي قَبْلَهُ.

٢٤٥٦ - أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَيْتَ عِظَامُ ابْنِ آدَمَ لِلْسُّجُودِ فَاسْجُدُوا حَتَّى بِالْمَرَّافِقِ. [أخرجه البيهقي في معرفة

الظهر والعصر. [تقدم]

وهذا عندنا لا يوجب سهواً، ولا نرى بأساً إن تعمّد الجهز بالقراءة ليُعلم من خلفه أنه يقرأ، وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهز بشيء من القراءة في الظهر والعصر، ويوجبون السهو على من فعله، ونحن نوافق هذا، وهم يخالفونه.

٢٤٦٩- ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود أن عبد الله كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر. [أخرجه الطبراني في الكبير* (٩٥٣٤)]

٢٤٧٠- ابن مهدي، عن سفيان الثوري عن غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وإيل عن عبد الله مثله.

وليسوا يقولون بهذا يقولون: يكبر من صلاة الصبح يوم عرفه إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وأما نحن فنقول بما روي عن ابن عمر وابن عباس يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول ابن عباس وابن عمر، وأما هم فيخالفون قول من سمينا، وما روي عن ابن مسعود معاً، والذي قلنا أشبه الأقاويل، والله تعالى أعلم، بما يعرف أهل العلم، وذلك أن للتلبية وقتاً تنقضي إليه، وذلك يوم النحر، وأن التكبير إنما يكون خلف الصلاة، وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وأخو صلاة تكون بمنى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق.

٢٤٧١- ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن سليم بن خنظلة قال: قرأت السجدة عند عبد الله فنظرت إليه، فقال: أنت أعلم، فإذا سجدت سجدنا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٥٩/٢)]

وبهذا نقول ليست السجدة بواجبة على من قرأ، وعلى من سمع وأحب إلينا أن يسجد، وإذا سجد القارئ أحبنا للسامع أن يسجد، وقد روينا هذا عن النبي ﷺ وعن عمر، ورووا ذلك عن ابن مسعود.

وهم يخالفون هذا ويزعمون أنها واجبة على السامع أن يسجد، وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتهما عن النبي ﷺ وعن عمر.

٢٤٧٢- ابن عيينة، عن عبدة، عن زر بن حبیش، عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص، ويقول: إنما هي

بن قيس، عن عمران بن عمير مولى ابن مسعود، عن أبيه قال: سافرت مع ابن مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالنجف.

وليسوا ولا أحد علمته من المؤمنين يقول بهذا، أما هم، فيقولون: تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصداً، ولا أعلمهم يروون هذا عن أحدٍ ممن مضى ممن قوله حجة بل يروون عن حذيفة خلاف قولهم.

٢٤٦٤- رواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: استأذنت حذيفة من المذاين، فقال: آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع. [أخرجه عبد الرزاق (٤٣٠٨)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يقصر من الكوفة إلى المدائن، وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة أربع برد.

٢٤٦٥- أخبرنا بذلك ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس قال: تقصر الصلاة إلى عسفان وإلى الطائف وجدة. [تقدم]

وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك. [تقدم]

٢٤٦٦- أخبرنا مالك، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النضيب فقصر الصلاة قال مالك: وهي أربع برد. [تقدم]

وهم يخالفون روايتهم عن حذيفة وابن مسعود وروايتهما عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

٢٤٦٧- ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: قال عبد الله: لا تغيروا بسوادكم، فإنما سوادكم من كوفتكم يعني لا تقصروا الصلاة إلى السواد. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٤٢٣/٢)]

وهم يقولون: إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة، وهذه أحاديث يروونها في صلاة السفر مختلفاً يخالفونها كلها.

٢٤٦٨- ابن مهدي، عن سفيان، عن أشعث بن سليم، عن عبد الله بن زياد قال: سمعت عبد الله يقرأ في

تَوْبَةُ نَبِيِّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٥٦/٢)]

٢٤٧٨ - هشيم، عَنْ منصور، عَنْ الحسن، عَنْ رجلٍ من هذيلٍ أَنَّ ابْنَ مسعودٍ كَانَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي الْجَنَائِزِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٧/٣)]

وهم يخالفون هذا، ولا يقرهون على الجنائز، وأما نحن فنقول: بهذا نقول: يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب.

٢٤٧٩ - أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجَّهَرُ حَتَّى أَسْمَعْنَا، فَلَمَّا فَرَغَ أَخَذَتْ يَدِيهِ فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سُنَّةٌ وَحَقٌّ.

٢٤٨٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

٢٤٨١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: التَّكْبِيرُ تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ، وَانْقِضَاؤُهَا التَّسْلِيمُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٩٢/١)]

وليسوا يقولون بهذا يزعمون أن من جلس مقدار التشهد، فقد تمت صلاته، ولا شيء عليه، وأما نحن فنقول: تحريم الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم؛ لأنه يوافق ما روينا عن النبي ﷺ.

٢٤٨٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَفْتَحُ الصَّلَاةَ الْوُضُوءَ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ. [تقدم]

وهكذا نقول: لا يخرج من الصلاة حتى يسلم؛ لأن النبي ﷺ جعل حد الخروج من التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير إلى التسليم فهو يفسدها؛ لأن من الدخول فيها إلى الخروج منها صلاة، فلا يجوز أن يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها، ولا يفسد.

٢٤٨٣ - هشيم عن حصين قال: أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول: لأن أجلس على الرضف أحب إلي من أن أترفع في الصلاة. [أخرجه عبد الرزاق (٣٠٥٢)]

وهم يقولون: قيام صلاة الجالس الترفع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من ترفع الرجل في الصلاة.

٢٤٧٣ - ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَهَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٥٣/٢-١٥٤)]

وهم يخالفون ابن مسعود، ويقولون: هي واجبة.

٢٤٧٤ - ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ لَا وَقْتُ وَلَا عَدَدٌ. [أخرجه البزار (٨١٥)]

رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّ بْنَ حَبِيشٍ يَقُولُ: صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ مَيِّتٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ حَمْسًا، وَنَحْنُ نُرَوِّي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ أَرْبَعًا. [تقدم]

٢٤٧٥ - مالك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا. [تقدم]

ولم يرو عن النبي ﷺ قط أنه كَبَّرَ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَرْبَعًا، وهم يقولون قولنا، ونقول: التكبير على الجنائز أربعا أربعا لا يزد فيها، ولا ينقص فخالقوا ابن مسعود، وقالوا في هذا بروايتنا.

٢٤٧٦ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَلِلَّهِ السَّمَوَاتُ وَلِلَّهِ الْأَرْضُ وَلِلَّهِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٥٨٢/١-٥٨٣)]

وَنَحْنُ نَسْتَجِبُ هَذَا، وَنَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا كَرَاهَةً شَدِيدَةً.

٢٤٧٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى الْعَصْرُ قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرَسَخَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٩٢/١)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: تَوَخَّرُ الْعَصْرُ قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرَسَخًا فَيَخَالِفُونَ مَا رَوَوْا مَا لَمْ يَدْخُلِ الشَّمْسُ صُفْرَةً، وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ: يُصَلِّي الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاةٍ فَيَأْتِيهِمْ، وَالشَّمْسُ بَيَاضًا نَقِيَّةً. [تقدم]

وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون الترفع في الصلاة.

٢٤٨٤- أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: صَلَّى عُثْمَانُ بِعِنْيِ أَرْبَعًا فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطَّرُقُ. قَالَ الْأَعْمَشُ فَحَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى بِهَا بَعْدَ أَرْبَعًا، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتُ عَلَى عُثْمَانَ وَتَصَلَّى أَرْبَعًا، قَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ. [تقدم]

وهم يقولون: لا يصلح للمسافر أن يصلي أربعا؛ فإن صلى أربعا، فلم يجلس في الثانية مقدار التشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته.

٢٤٨٥- أَخْبَرَنَا حَفْصٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَكْرَهُ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهُمْ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُقْرَأَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ. [أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٥٤/٩-١٥٥)]

٢٤٨٦- أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَحْكُمُ الْمُعَوَّدَتَيْنِ مِنَ الْمُصْحَفِ، وَيَقُولُ: لَا تَخْلُطَا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ. [أخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١٢٩/٥-١٣٠)]

وَهُمْ يَرَوُونَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وهما مكنوتان في المصحف الذي جمع على عهد أبي بكر، ثم كان عند عمر، ثم عند حفصة، ثم جمع عثمان عليه الناس، وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأ بهما في صلاتي.

٢٤٨٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا الْعَطَاءَ فِي زَبَلٍ صَغَارٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهَا زَكَاةً. [أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٧٠/٩)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَلَا نَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ وَنَحْنُ نَرَوِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ زَكَاةً وَعَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَنَحْنُ نَقُولُ بِذَلِكَ.

٢٤٨٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ لَيْثٍ،

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوْلِي التَّيْسُ: أَحْصِ مَا مَرَّ مِنَ السَّنِينَ، فَإِذَا دَفَعْتَ إِلَيَّ مَالَهُ.

قُلْتُ لَهُ: قَدْ آتَى عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنْ شَاءَ زَكَيْ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. [تقدم]

وَلَوْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَا يَرَى عَلَيْهِ زَكَاةً لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِحْصَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ لَا يُؤْمَرُ بِالْإِحْصَاءِ السَّنِينَ كَمَا لَا يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالْإِحْصَاءِ سِنِيهِ فِي صَغَرِهِ لِلصَّلَاةِ، وَلَكِنْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَرَى عَلَيْهِ الزَّكَاةَ، وَكَانَ لَا يَسْرَى أَنْ يُزَكِّيَهَا الْوَلِيَّ، وَكَانَ يَقُولُ: يَحْسِبُ الْوَلِيُّ السَّنِينَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ أَعْلَمَهُ ذَلِكَ، وَهُمْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ زَكَاةٌ وَنَحْنُ نَقُولُ: يُزَكَّى؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَرَوَيْنَا ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٤٨٩- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ الْعَمِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَيْلًا تَذْهَبُهَا أَوْ تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةُ. [تقدم]

١٩- باب الصيام

٢٤٩٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ، عَنْ الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ: مَا يُرِيدُ إِلَّا خُلُوفَ فِيهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣٨٤/٣)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: لا بأس بقبله الصائم.

٢٤٩١- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا جِئْتُ بَيْنَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ. [تقدم]

وَكَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ عَلِمَنَاهُ يَقُولُ بِهَذَا إِنَّمَا السُّحُورُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ.

٢٤٩٢- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَالِيَةَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَتِمِّمْ صِيَامَهُ، وَمَنْ كَانَ مُفْطِرًا، فَلَا يَأْكُلْ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٣٥/٣)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: من أصبح مفطرا، فلا يصوم.

٢٤٩٣- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ مِنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِذَلِكَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَمَّا نَحْنُ فَرَوَيْنَا أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَهُ فِي حَجَّتِهِ مِنْهُمْ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

السنن والآثار* (٤٤٧/٣)

٢٤٩٩- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَأَفْرَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ. [تقدم]

فهذا قلنا: لا بأس بالعمرة في أشهر الحج، وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا.

٢٥٠٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجَّ وَاسْتَرْطَطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا شَرَطْتَ وَلِلَّهِ عَلَيْكَ مَا اسْتَرْطَطَ. [تقدم]

وهم يخالفون هذا، ولا يرون الشرط شيئاً، وأما نحن فنقول: يشترط وله الشرط؛ لأنه موافق ما روي عن النبي ﷺ أنه أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْعِ بِالشَّرْطِ.

وما روي عن عائشة:

٢٥٠١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْعِ، فَقَالَ: أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُجِّي وَاسْتَرْطِطِي أَنَّ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتِنِي. [تقدم]

٢٥٠٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أَخِي هَلْ تَسْتَنِي إِذَا حَجَجْتَ؟ قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَتْ: قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدَتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُوَ الْحَجُّ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ. [تقدم]

٢٥٠٣- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي

وَإِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَبَّى عَلَى الصُّفَا فِي عُمْرَةٍ بَعْدَ مَا طَافَ بِالْبَيْتِ. [أخرجه البيهقي (٤٤/٥)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عَلِمْنَاهُ يَقُولُ بِهَذَا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ عِنْدَنَا مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبِهَذَا نَقُولُ.

٢٥٠٤- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ صَوْمَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهُمْ يَسْتَحِبُّونَ صَوْمَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَيَخَالِفُونَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة

٢٤٩٤- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ

هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَ الْقَبْلَةَ لِلصَّائِمِ. وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا، وَأَمَّا نَحْنُ فَتُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَبِلَ وَهُوَ صَائِمٌ.

وعن غير واحدٍ من أصحابه، ونقول: لا بأس أن يقبل الصائم.

٢٤٩٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ وَإِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَنْ

سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ الْأَخْنَفِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَ الظَّهْرِ، فَقَالَ: إِنِّي ظَلَلْتُ الْيَوْمَ لَا صَائِمٌ وَلَا مُفْطِرٌ كُنْتُ أَتَقَاضِي غَرَامِي فَمَاذَا تَسْرى؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ صُمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٣٤٧/٣)]

٢٤٩٦- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ بِشَرِّ بْنِ السَّرِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ

سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ حُلَيْمَةَ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَامَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٣٤٦/٣-٣٤٧/٣)]

وَهُمْ لَا يَزَوْنَ هَذَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ صَائِمًا حَتَّى يَتَوَيَّ الصَّوْمَ قَبْلَ الزَّوَالِ.

٢٤٩٧- أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ

عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَحَدَكُمُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ، وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ: الْمُتَطَوُّعُ بِالصَّوْمِ مَتَى شَاءَ نَوَى الصِّيَامَ فَأَمَّا مَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَوَيَّ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠- باب الحج

٢٤٩٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ،

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْحَجُّ أَشْهُرُ مَغْلُومَاتٍ لَيْسَ فِيهَا عُمْرَةٌ. [تقدم]

ابن عباس.

وبه يقولون هم أيضاً فامّا بعد الطواف بالبيت، فلا يلبي أحد.

٢٥٠٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَيْتِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتِكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ. [تقدم]

وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا فخالفوه؛ لأن تليية رسول الله ﷺ، ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التليية والملك لا شريك لك.

٢٥٠٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ تَقَلَّ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ. [تقدم]

وليسوا يقولون بهذا بل ثبت عن النبي ﷺ أنه صلاهما، ولم يصل بينهما شيئاً.

٢٥٠٧- أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى آثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. [تقدم]

وبهذا نقول: أخبرنا ابنُ عليّة عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: نُسْكَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا شُعْتُ وَسَفَرٌ وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَفْضَلُ وَبِهِ يُفْتَنُونَ مِنْ اسْتَفْتَاهُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ كَانَ يَكْرَهُ الْقُرْآنَ.

٢٥٠٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ حَكَّمَ فِي التِّرْبُوعِ جَفْرًا أَوْ جَفْرَةً. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: نَحْكُمُ فِيهِ بِقِيَمَتِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَابُ فِيهِ، وَلَوْ نَبُلُغُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَفْرَةٍ لَمْ يُهْدِ إِلَّا الشَّيْءَ فَصَاعِدًا مَا يَكُونُ أَضْحِيَّةً فَيَخَالِفُونَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَلَا يَقُولُونَ عَلِمْتُهُ فِي قَوْلِهِمْ هَذَا بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ مَا رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ وَهُوَ قَوْلُ عَوَامِ فَقَهَائِنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧١- كتاب اختلاف مالك والشافعي

رضي الله عنهما

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّيُّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ الْمُؤَدَّنُ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ بِأَيِّ شَيْءٍ تَبَيَّنَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ.

فقلت: أعد من هذا مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع، فقال الشافعي: إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت عن رسول الله ﷺ ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً إلا حديثاً وجد عن رسول الله حديث يخالفه، وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان: أحدهما أن يكون بها ناسخ ومنسوخ فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ، والآخر أن تختلف، ولا دلالة على أيها الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين؛ فإن تكافأتا ذهبت إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته، ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي ﷺ أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله ﷺ، فإذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ لا يخالف له عنه، وكان يروى عن دون رسول الله ﷺ حديث يوافقه لم يزد قوة، وحديث النبي ﷺ مستغن بنفسه، وإن كان يروى عن دون رسول الله ﷺ حديث يخالفه لم التفت إلى ما خالفه وحديث رسول الله ﷺ أولى أن يؤخذ به، ولو علم من روى خلاف سنة رسول الله ﷺ سنته اتبعها إن شاء الله.

فقلت للشافعي: أفيزهب صاحبنا هذا المذهب؟

قال: نعم في بعض العلم وتركه في بعض.

قلت: فاذكر ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي ﷺ مما لم يرو عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي شيئاً يوافقه، فقال: نعم ساذكركم من ذلك - إن شاء الله - ما يدل على ما وصفت، وأذكر أيضاً ما ذهب إليه من حديث رسول الله ﷺ وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أقوالكم فتستغنون مرة بالحديث عن النبي ﷺ دون غيره وتدعون له ما خالفه، ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ومن ذلك أنه.

٢٥٠٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ كَلَاهُمَا قَالَا: إِنَّ

الشمس خَسَفَتْ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَوَصَفَاهُمَا فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَيْنِ. [هـدم]

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فآخذنا نحن وأنتم به، وخالفنا غيركم من الناس، فقال: تصلي رَكَعَتَيْنِ كصلاة الناس، وروى حديثاً عن النبي ﷺ مثل قوله، وخالفنا غيرهم من الناس، فقال: تصلي رَكَعَتَيْنِ، في كل رَكَعَةٍ ثلاث رَكَعَاتٍ واحتج علينا بأن ابن عباس صلى في زلزلة رَكَعَتَيْنِ، في كل رَكَعَةٍ ثلاث رَكَعَاتٍ واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى رَكَعَتَيْنِ، في كل رَكَعَةٍ أربع رَكَعَاتٍ أو خمس وكانت حجتنا عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله ﷺ لم يكن في أحد بعده حجة لو جاء عنه شيء يخالفه.

٢٥١٠- قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ.

فقلنا: نحن وأنتم بهذا، وخالفنا بعض الناس فيه، فقال: هو مدرك العصر، وصلاته الصبح فاته من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله ﷺ عن الصلاة.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فكانت حجتنا عليه أن النبي ﷺ إنما نهى عما لا يلزم من الصلوات، وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معاً أفريتم لو احتج عليكم رجل، فقال: كيف تبتم حديث أبي هريرة وحده عن النبي ﷺ، ولم يروه أحد علمته عن النبي ﷺ غير أبي هريرة، ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ؟

قلت: ما كانت حجتنا عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله ﷺ استغني به عن سواه.

٢٥١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَكَبِّرُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ. [هـدم]

فآخذنا نحن وأنتم به أفريتم إن قال لنا قائل: إن الحر والبرد لم يحدثا بعد، ولم يذهب بعد، فلما لم يأت عن أبي بكر ولا

على قوله، فقالَ منهم قائلٌ: أفلا نَتهِمُ الروايةَ عن رسولِ الله إذا جاءَ عن مثلٍ من وصفت، وكانَ من مسٍّ ما هوَ أنجسُ منه لا يجبُ عليه عندكم وضوءٌ فقلت: لا يجوزُ لعالمٍ في دينه أن يجتجِ بما يرى الحجةَ في غيره قال: ولم لا تكونَ الحجةُ فيه؟ والغلطُ يمكنُ فيمن يروي.

فقلتُ له: أرايتَ إن قال لك قائلٌ: إن جميعَ ما رويتَ عمن رويته عنه فأخافُ غلطَ كلِّ محدثٍ منهم عمن حدَّثَ عنه إذا رويَ عن النبي ﷺ خلافه قال: لا يجوزُ أن يَتهِمَ حديثُ أهلِ الثقة.

قلت: فهل رواه عن أحدٍ منهم إلا واحدٌ عن واحدٍ؟

قال: نعم.

قلت: ورواه عن النبي ﷺ واحدٌ عن واحدٍ؟

قال: نعم.

قلت: فإنا علمنا أنَّ النبي ﷺ قاله بصدقِ المحدثِ عندي، وعلمنا أنَّ من سَمَّينا قاله مجدِّثُ الواحدِ عن الواحدِ؟

قال: نعم.

قلت: وعلمنا بأنَّ النبي ﷺ قاله علمنا بأنَّ من سَمَّينا قاله؟

قال: نعم.

قلت: فإذا استوى العلمانِ من خبرِ الصادقينِ أيهما كانَ أولى بنا أن نصيرَ إليه، أخبرَ عن رسولِ الله ﷺ أولى بأن نأخذَ به أو الخبرُ عمن دونه؟

قال: بل الخبرُ عن رسولِ الله ﷺ إن ثبت.

قلت: ثبوتهما واحدٌ قال: فالخبرُ عن رسولِ الله ﷺ أولى أن يصارَ إليه، وإن ادخلتم على المخبرينَ عنه أنهم يمكنُ فهمُ الغلطِ دخلَ عليكم في كلِّ حديثٍ رويَ مخالفَ الحديثِ الذي جاءَ عن رسولِ الله ﷺ.

فإن قلتم: ثبت خبرُ الصادقينِ فما ثبتَ عن النبي ﷺ أولى عندنا أن يؤخذَ به.

٢٥١٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير المَكِّي، عن أبي الطفيلِ عامرِ بنِ وإثله، عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ أنَّ النبي ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي سَفَرِهِ إِلَى ثَبُوكَ. [هـ]

فأخذنا نحن، وأنتم به، وخالفنا فيه غيرنا فرويَ عن ابنِ مسعودٍ أنَّ النبي ﷺ لَمْ يَجْمَعِ إِلَّا بِالْمُزْدَلِفَةِ.

ورويَ عن عمرَ أَنَّهُ كَتَبَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَكَانَتْ حُجَّتًا عَلَيْهِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَإِنْ قَالَ:

عمرَ ولا عثمانَ ولا عليَّ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْإِبْرَادِ، ولم ترووه عن واحدٍ منهم، وكانَ النبي ﷺ يَحْضُ على أوَّلِ الوقتِ، وذلكَ في الحرِّ والبردِ سواءَ هل الحجةُ إلا ثبوتُ هذا عن النبي ﷺ، وإنَّ حَضَّهُ على أوَّلِ الوقتِ لا يدفعُ أمره بتأخير الظُّهْرِ في شدَّةِ الحرِّ، ولو لم يروَ عن أحدٍ من أصحابِ النبي ﷺ استغنى فيه بالخبرِ عن رسولِ الله ﷺ.

٢٥١٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ عُمَيْدٍ بِنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَيْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْهَرَّةِ: إِنَّهَا لَيَسْتَبْنَجِسُ. [هـ]

قال: فأخذنا نحن وأنتم به فقلنا: لا بأسَ بالوضوءِ بفضلِ الهَرَّةِ، وخالفنا بعضَ النَّاسِ فكرهَ الوضوءَ بفضلها واحتجَّ بأنَّ ابنَ عمرَ كرهَ الوضوءَ بفضلها أفرايتُم إن قال لكم قائلٌ: حديثٌ حميدةٌ عن كبشةٍ لا يثبتُ مثله والهَرَّةُ لم تزل عند النَّاسِ بعدَ النبي ﷺ فنحنُ نوهنه بأن لم يروَ عن أبي بكرٍ ولا عمرَ ولا عثمانَ ولا عليَّ ما يوافقُ ما رويَ عن النبي ﷺ واحتجَّ أيضاً بأنَّ النبي ﷺ قال: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

والكلبُ لا يؤكلُ لحمه، ولا الهَرَّةُ، فلا أتوضأُ بفضلها، فهل الحجةُ عليه إلا أنَّ المراتينِ إن كانتا معروفتين ثبتَ حديثهما، وأنَّ الهرَّ غيرُ الكلبِ الكلبُ نجسٌ مأمورٌ بغسلِ الإناءِ منه سبعاً، ولا أتوضأُ بفضلِهِ، وفي الهَرَّةِ حديثٌ أَنَّهُا لَيَسْتَبْنَجِسُ فتوضأُ بفضلها ونكتفي بالخبرِ عن النبي ﷺ من أن يكونَ أحدٌ بعده قال به، ولا يكونُ في أحدٍ قال بخلافِ ما رويَ عن النبي ﷺ حجةً، ولا في أن لم يروَ إلا من وجهٍ واحدٍ إذا كانَ الوجهُ معروفاً.

قال الشافعي:

٢٥١٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ. [هـ]

فقلنا نحن وأنتم به، وخالفنا بعضَ النَّاسِ، فقال: لا يتوضأُ من مسِّ الذَّكَرِ واحتجَّ بمحدثٍ رواه عن النبي ﷺ يوافقُ قوله؛ فكانت حجتنا عليه أنَّ حديثه مجهولٌ لا يثبتُ مثله، وحديثنا معروفٌ، واحتجَّ علينا بأنَّ حذيفةَ وعليَّ بنَ أبي طالبٍ وابنَ مسعودٍ وابنَ عباسٍ وعمرانِ بنِ الحصينِ وعَمَّارُ بنُ ياسرٍ وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ قالوا: ليسَ في مسِّ الذَّكَرِ وضوءٌ، وقالوا: رويتم عن سعدٍ قولكم، وروينا عنه خلافه، ورويتموه عن ابنِ عمرَ، ومن رويناه عنه أكثرُ، لا توضئونَ لو مسستهم الخبيثَ منه؛ فكانت حجتنا أنَّ ما ثبتَ عن النبي ﷺ لم يكن في قولِ أحدٍ مخالفه حجةً

عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم فعلوا مثل هذا ولا قالوا من فعل مثل هذا جاز له واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله ﷺ، ولم نخرج فيه إلى أن يعمل به بعده غيره.

٢٥١٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبد الله بن بختينة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم قام، فلم يجلس وقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين، وهو جالس قبل التسليم.

فأخذنا نحن واثم بهذا، وقتلنا يسجد للسهو في النقص من الصلاة قبل التسليم فخالفنا بعض الناس، وقال: تسجدان بعد التسليم واحتج بروايتنا، فقال: من احتج عن مالك سجدتهما النبي ﷺ في الزيادة بعد السلام فسجدتاهما كذلك وسجدتهما في النقص قبل السلام فسجدتاهما كذلك، ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه، ولا يوافقاه واكتفينا بخديث النبي ﷺ.

٢٥١٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات، عن عثمان بن عيسى، عن النبي ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاء العدو فصلّى بالدين معه ركعة، ثم ثبت قائما فاتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصموا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم، ثم ثبت جالسا وآتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم.

٢٥١٨- قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا، عن عبد الله بن عمر، عن أخيه عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن صالح بن خوات، عن خوات بن جبير، عن النبي ﷺ مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير ما عرضنا عليه، وخالفنا بعض الناس، فقال فيه بخلاف قولنا، فقال: لا تصلى صلاة الخوف اليوم، فكانت حجتنا عليه ما ثبت، عن رسول الله ﷺ، وكان من حجه أن قال: قد اختلفت الأحاديث في صلاة الخوف، عن النبي ﷺ، ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت، عن علي أن واحدا منهم صلى صلاة الخوف ولا أمروا بها، والصلاة خلف النبي ﷺ في الفضل ليست كهي خلف غيره، وبأن

لم يفعل، فقال غيره: فعل فقول من قال فعل أولى أن يؤخذ به؛ لأنه شاهد، والذي قال: لم يفعل غير شاهد، وليس في قول أحد خالف ما روي عن النبي ﷺ حجة لما صفت من أنا إذا علمنا أن النبي ﷺ قال: شيئا، وغيره قال غيره، فلا يشك مسلم في أن ما جاء عن النبي ﷺ كان أولى أن يؤخذ به، وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط.

في حديث النبي ﷺ أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي ﷺ، وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي ﷺ أمكن؛ لأنه لا يروي عن النبي عليه السلام شيئا سماعا إلا أصحابه وأصحابه خير ممن بعدهم، وعامة من يروي عن دونه التابعون فكيف يتهم حديث الأفضل، ولا يتهم حديث الذي هو دونه؟ ولنا أنهم منهم واحدا، ولكننا نقبلهما معاً، والحجة فيما قاله رسول الله ﷺ دون ما قال غيره، ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل: سافر أبو بكر غازياً وحاجاً وعمر وحاجاً وعثمان غازياً وحاجاً، ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكفي بما جاء عن النبي ﷺ، فلا يوهن إن لم يحفظ أنه عمل به بعده، ولا يزيده قوة أن يكون عمل به بعده، ولو خولف بعد ما أوهنه وكانت الحجة فيما روي عنه دون ما خالفه.

٢٥١٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة قال: لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليمين، فقال: قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال النبي ﷺ: كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس.

فقلنا نحن واثم بهذا، وخالفنا غيرنا، فقال: الكلام في الصلاة عامداً يقطعها.

وكذلك يقطعها الكلام، وإن ظن المصلي أنه قد أكمل، ثم تكلم، وروي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة.

فقلنا: هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامداً فاما الكلام ساهياً، فلم ينع عنه، والدليل على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود بزمان، فلم نوهن نحن واثم هذا الحديث بشأن لم يرو

لَمْ يَرَوْهُ، عَنْ خُلَفَائِهِ حَدِيثٌ يُخْبِتُ بِصَلَاتِهَا، وَلَمْ يَزَالُوا مُحَارِبِينَ وَمُعَارِبًا فِي زَمَانِهِمْ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَةٌ؛ فَكَانَتْ حُجَّتَنَا عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِذَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَامٌّ إِلَّا بِدَلَالَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ فِعْلِهِ خَاصًّا حَتَّى تَأْتِيَنَا الدَّلَالَةُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَنَّهُ خَاصٌّ وَإِلَّا اكْتَفَيْنَا بِالْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّنْ بَعْدَهُ كَمَا قُلْنَا فِيمَا قَبْلَهُ.

١- باب ما جاء في الصدقات

٢٥١٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ.

فأخذنا نحنُ وأنتم بهذا، وخالفنا فيه بعضُ الناس، فقال: قال الله تبارك وتعالى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وقال: النَّبِيُّ ﷺ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ.

لم يخص الله عز وجل مالاً دون مال، ولم يخص رسول الله ﷺ في هذا الحديث مالاً دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله، والقياس عليه، وقال: لا يكون مالٌ فيه صدقة، وآخر لا صدقة فيه، وكل ما أخرجت الأرض من شيء، وإن حزمة بقل، فيه العشر؛ فكانت حجتنا عليه أن رسول الله ﷺ المبين عن الله معنى ما أراد إذ أبان ما يؤخذ منه من الأموال دون ما لم يرد، والحديث عن رسول الله ﷺ فيما سقت السماء جملة والمفسر يدل على الجملة.

قال الشافعي: وقد سمعت من يحتجُّ عنه، فيقول كلاماً يريد به قد قام بالأمر بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاً عاماً وزماناً طويلاً فما روي عنهم ولا عن واحدٍ منهم أنه قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال: ولِلنَّبِيِّ ﷺ عهدٌ ما هذا في واحدٍ منها، وما رواه عن النبي ﷺ إلا أبو سعيد الخدري.

قال الشافعي: فكانت حجتنا عليه أن الحديث به لما كان ثقةً اكتفي بخبره، ولم نردّه بتأويل ولا بأنه لم يروه غيره ولا بأنه لم يروه عن أحدٍ من الأئمة مثله اكتفاءً بسنة رسول الله ﷺ عما دونها، وبأنها إذا كانت منصوصةً بينه لم يدخل عليها تأويل كتاب إذ النبي ﷺ أعلم بمعنى الكتاب، ولا تأويل حديث جملةً يحتمل أن يوافق قول النبي ﷺ المنصوص، ويخالفه، وكان إذا احتمل العنيين أولى

٢٥٢٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنِ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

فقلنا نحنُ وأنتم بهذا، وقلنا: في هذا دليل على أنه من باع نخلاً لم يؤبر الثمرة للمشتري فخالفنا بعضُ الناس في هذا، فقال: إِذَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالثَّمَرَةِ إِذَا أُبْرَتْ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ عَلِمْنَاهُ إِذَا أُبْرَ، فَقَدْ زَالِ أَنْ يَكُونَ مُغْنِيًا فِي شَجَرِهِ لَمْ يَظْهَرْ كَمَا يَكُونُ الْحَمْلُ مُغْنِيًا لَمْ يَظْهَرْ. وَكَذَلِكَ إِذَا زَالَهَا، وَإِنْ لَمْ يُؤْبَرْ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَقَالَ: هَكَذَا يَقُولُونَ فِي الْأَمَةِ بُعَا حَامِلًا حَمْلَهَا لِلْمُشْتَرِي، فَإِذَا فَارَقَهَا فَوَلَدَهَا لِلْبَائِعِ وَالثَّمَرُ إِذَا خَرَجَ مِنَ النَّخْلَةِ، فَقَدْ فَارَقَهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجتنا عليهم أن قلنا: إن الثمرة قبل الإبراب وبعده اتبعنا أمر رسول الله ﷺ كما أمر به، ولم نجعل أحدهما قياساً على الآخر ونسوي بينهما إن ظهرا فيها، ولم نقسهما على ولد الأمة، ولا نقس سنة على سنة، ولكن غنضي كل سنة على وجهها وما وجدنا السبيل إلى إضائها، ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتمع هذا فيه، وإن لم يروه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقه واستغنيا بالخبر عن النبي ﷺ فيه عما سواه.

٢- باب في بيع الثمار

٢٥٢١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

٢٥٢٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهِيَ قَيْلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرُ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ.

قال: فأخذنا بهذا الحديث نحنُ وأنتم وقلنا: قول النبي ﷺ يدل على معنيين: أحدهما أن يبدو صلاحها الحمرة ومثلها الصفرة، وأن قوله: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ

غيرنا بمحدثنا، ولا بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغنيا بالخبر عن النبي ﷺ.

٢٥٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرَةٍ فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسُ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً.

فأخذنا نحن وأتمم بهذا وقلنا لا بأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد، وأن يسلف في الحيوان كله قياساً على هذا، وخالفنا بعض الناس في هذا لا يستسلف الحيوان، ولا يسلف فيه، وروي عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي ﷺ، فلم نر في واحد دون النبي ﷺ حجة مع قول رسول الله ﷺ.

قال الربيع: معنى قول الشافعي في هذا الذي نهي عنه هنا قرض الأمة خاصة؛ لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز، وقال: هذا قول الشافعي.

٣- باب في الأقضية

٢٥٢٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ،

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأخذنا نحن وأتمم به، وإنما أخذنا نحن به من قبل أنأ روينا من حديث المكيين متصلاً صحيحاً، وخالفنا فيه بعض الناس فما احتج في شيء منه قط علمته أكثر من حججه فيه، وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهدين وامرأتين، وزعم أن النبي ﷺ قال: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَقَالَ عُمَرُ؛ فَكَانَ هَذَا دَلَالَةً عَلَى أَنْ لَا تَجُوزُ يَمِينٌ إِلَّا عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَحْلَفُ مُدْعٍ، وَاحْتَجَّ بِأَبْنِ شِهَابٍ وَعَطَاءٍ وَعُرْوَةَ وَهَما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكراه غاية النكرة، واحتج بأن لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شيء يوافقه، ولا عن علي من وجه يصح عنده، ولا عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين، وبأن أحلفنا في المال، ولم تخلف في غيره، وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: إِنَّمَا أَخَذْنَا بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ أَنَا وَجَدْنَاهُ فِي كُتُبِ

أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الثَّمَرَةِ مَا يَتْرُكُ إِلَى مَذْيَ يَكُونُ فِي مِثْلِهَا التَّلَفُ.

فقلنا: كل من ابتاع ثمرة قد بدا صلاحها فله تركها حتى تجد، وخالفنا بعض الناس في هذا، فقال: مَنْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَدْ بَدَأَ صَلاَحُهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ مِلْكَ النَّخْلِ وَالْمَاءِ الَّذِي بِهِ صَلاَحُ النَّخْلِ لِلْبَّائِعِ يَسْتَبْقِي نَخْلَهُ وَمَاءَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حِصَّةَ الثَّمَرَةِ مِنَ الثَّمَنِ مِنْ حِصَّةِ الْإِجَارَةِ؛ فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْنَعُ مَا يَتْرُكُ لَا مَا يَكُونُ عَلَى مَشْتَرِيهِ أَنْ يَقْطِفَهُ مَكَانَهُ وَرَائِنَا أَنْ مَنْ خَالَفَنَا فِيهِ قَدْ تَرَكَ السَّنَةَ وَتَرَكَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السَّنَةُ لَوْ احْتِجَّ عَلَيْنَا بِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ وَلَا عُثْمَانَ وَلَا عَلِيٍّ قَوْلَ وَلَا قَضَاءً يُوَافِقُ هَذَا اسْتَغْنَا بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَّا سِوَاهُ.

٢٥٢٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْثَمْرِ.

٢٥٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ.

والمرابنة بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْغُرْبَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا.

قال: فأخذنا نحن وأتمم بالأحاديث كلها حين وجدنا لها كلها مخرجا، فقلنا المزابنة بيع الجراف كله بشيء من صفه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شيء واحد متفاضل أو مجهول، فقد حرم أن يباع إلا مستوياً، وذلك إذا كان موضوعاً بالأرض وأحللنا بيع العرايا بخرصها تمراً وهي داخلة في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معاً، وخالفنا في هذا بعض الناس، فلم يميز بيع العرايا ورخصاً بالحديثين، وقال: روي عن النبي ﷺ حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما، وكان الذي أخذنا به أشبه بسنة في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلاً بكيل فأرأينا لنا الحجة ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا للحديثين وجهاً نمضيها فيه معاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا فتنسبهما إلى الاختلاف، وقد يوجد لهما وجه مضميان فيه معاً، فلم ندعهما وصفاً من حجة

وشركنا الرق والحريّة في العبد إذا كان المعتق للعبد مفلساً، وخالفنا فيه بعض الناس، ووهنه بأن قال: رواه سالم عن ابن عمر، فلم يقل فيه وإلا، فقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر، وقال أيوب وربما قال نافع وإلا، فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقل وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه، ووهنه بأن قال: حديث رواه ابن عمر وحده، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ خلافه، وعن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ في الاستسعاء، ووهنه بأن قال: لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافقه بل روي عن عمر خلافه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجتنا عليه أن سالماً وإن لم يروه فنافع ثقة، وليس في قول أيوب ربما قاله وربما لم يقله إذا قاله عنه غيره حجة، وما روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مختلف فيه فالحفاظ يرويه لا يخالف حديثاً، وغيرهم يرويه يخالف حديثاً، ولو خالفه كان حديثاً أثبت منه، والحديث الذي ذكره يخالف حديثاً لا يثبت، ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثاً، وإذا كانت لنا الحجة بهذا على من خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا في الحديث كله، وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله ﷺ، وإن لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأدخلوا علينا فيه أن عبداً يكون نصفه حراً ونصفه عبداً، فلا يكون له بالحريّة أن يرث، ولا يرث، وتكون حقوق الحريّة كلها فيه معطلة إلا أنه يترك لنفسه يوماً، ثم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله.

قلنا: لا نترك الحديث عن رسول الله ﷺ بأن يدخله من القياس ما وصفت، ولا أكثر ولا موضع للقياس مع السنّة.

فقلت للشافعي: قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله، ووجدت فيها ما وصفت من أننا ثبتنا أحاديث كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد، وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافقه، ولا يخالفه، ووجدنا فيه ما نثبت عن النبي ﷺ وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي ﷺ وتركنا ما خالفه في القسامّة، وقد روي عن عمر في القسامّة خلاف ما روي عن النبي ﷺ، ثم صرنا إلى حديث النبي ﷺ.

وكذلك روي عن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي ﷺ دون ما روي عن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ.

قلت: للشافعي: أفتبين لي أنا روي عن النبي ﷺ شيئاً، ثم تركناه لغيره؟

فقال: كثير.

سعد، وقال: تأخذون بين شهادي بأن وجدتموهما في كتاب وتردّون الأحاديث القائمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجتي عليه أن قلت: الرواية عن رسول الله ﷺ ثابتة، وما ثبت عن رسول الله ﷺ لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره، ولم يتأول معه قرآن، ولم يدفعه أن أنكره عروة وابن شهاب وعطاء؛ لأنه ليس في الإنكار حجة إنما الحجة في الخبر لا في الإنكار، وراينا هذا لنا حجة ثابتة، فإذا كان مثل هذا يكون لنا حجة فعليكم مثله، وأحرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه.

٢٥٢٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن نسطاس، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: من خلف على ميثري هذا بين آئمة أتوا مقعده من النار.

فأخذنا نحن وأتم بهذا الحديث وقلنا: فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله ﷺ إلا مجبوراً على اليمين لا متطوعاً بها، وإنما يجبر الناس على الأيمان بالحكام، وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن قال: هاشم بن هاشم ليس بالمشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف، ولو احتججنا عليكم بمثل هذا ردعتموه، وليس فيه أن النبي ﷺ أخلف على المنبر، وقد يتطوع الرجل فيحلف على المنبر كما يتطوع فيحلف بطلاق وعتاق، ولم يستخلف لسم تحفظوا عن النبي ﷺ ولا غيره أنه أخلف أحداً على منبر في غرم ولا غيره واحتج بأن النبي ﷺ لا عن بين الزوجين فحكمي اللعان، ولم يخك أنه كان على منبر رسول الله ﷺ، وقال: أو رأيت أهل البلدان أيحبسون إلى المدينة أو يخلصون بلدانهم؟ فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفّة، فلم تر له في هذا حجة وقلنا: قول النبي ﷺ على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر إلا مجبوراً كما وصفتنا.

٤- العتق

٢٥٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من أعتق شركاً له في عبده، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطي شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا، فقد عتق منه ما عتق. [أخرجه مالك (٧٧٢/٢)، البخاري (٢٥٢٢)،

مسلم (١٥٠١)، أبو داود (٣٩٤٠)، ابن ماجه (٢٥٢٨)]

فأخذنا نحن وأتم بهذا الحديث وأبطلنا به الاستسعاء

فقلت للشافعي: فما حجة فعل هذا؟

فقال: قد جهدت أن أجد لكم شيئاً يكون عندي أو عند أحد من أهل العلم حجةً يعذر بها، فلم أجده، وذلك أن الذين رويتم عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله ﷺ وتقتمواهم، والذين رويتم عنهم ما تركتم من حديث رسول الله ﷺ، فلا يجوز لكم أن تقولوا: هم متهمون.

فإن قلتم: قد يغلطون، فقد يجوز لغيركم أن يقول لا نأخذ من أهل الغلط، وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول إنما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه.

فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي ﷺ أن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليك أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ، وحفظ حين زعمت أنه غلط، وجاز عليك، وعلى غيرك أن يقال: كله يحمل الغلط فندعه ونطلب العلم من حديث غيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق، ولا يجوز فيه إلا أن يقبل، فلا يترك شيء روي عن النبي ﷺ إلا بما روي عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله ﷺ بما ألزمهم الله من اتباع أمره.

فقلت للشافعي: فاذكر مما روي شيئاً، فقال الشافعي: لا أرب لي في ذكره، وإن سألتي عن قولي لأوضح الحجة فيما جيتك أنت نفسك في قولك، وقد أعطيتك جملة تغنيك إن شاء الله لا تدع لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله ﷺ خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت.

فقلت للشافعي: فلست أريد مسألتك ما كرهت من ذكر أحد، ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال: فسل.

٥- باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين

جالساً وصلاتهم خلفه قياماً

سألت الشافعي: هل للإمام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه يصلون قعوداً أو قياماً؟

فقال: يأمر من يقوم، فيصلّي بهم أحب إليّ، وإن أمهم جالساً، وصلّوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معاً، وكان كلّ صلى فرضه كما يصلّي الإمام إذا كان صحيحاً قائماً، ويصلّي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً، فيكون كلّ صلى فرضه، وإنما اخترت أن يوكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلّي بالناس قائماً أن مرض رسول الله ﷺ كان أياماً كثيرة

وأنما لم نعلمه صلى بالناس جالساً في مرضه إلا مرة لم يصل بهم بعدها علمته حتى لقي الله، فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز إن عنده معاً، وكان صلاتهم مع غيره بأمره أكثر منه.

فقلت للشافعي: فهل حفظت أن رسول الله ﷺ صلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اقعدوا، ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة إذا صلى الإمام قاعداً أن يصلّوا قعوداً أجمعون؟ فقال: نعم.

٢٥٣٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصرع عنه فبجش شيقه الأيمن فصلّى في بيته قاعداً وصلى خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى جالساً فصلّوا جُلوساً أجمعون.

٢٥٣١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام يعني ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك ففصلّى جالساً وصلى خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلّوا جُلوساً.

فقلت للشافعي: فقد رويت هذا فكيف لم تأخذ به؟

فقال: هذا منسوخ بفعل رسول الله ﷺ.

فقلت: وما نسخه؟

فقال: الحديث الذي ذكرت لك يدلّك على أن هذا كان في صرعة صرعها رسول الله ﷺ.

فقلت فما نسخه؟

فقال: صلى رسول الله ﷺ بالناس في مرضه الذي مات فيه جالساً، والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بجلوس، ولم يجلسوا ولولا أنه منسوخ صاروا إلى الجلوس بمقتضى أمره إياهم بالجلوس، ولو ذهب ذلك عليهم لأمرهم بالجلوس، وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائماً ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته؛ لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت: فاذا الحديث الذي رويته في هذا.

٢٥٣٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة،

عن يحيى بن سعيد، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد بن عمير

قال: أَخْبَرْتَنِي الثَّقَةُ كَأَنَّهُ يَغْنِي عَائِشَةُ، ثُمَّ ذَكَرَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَانِبِهِ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ.

٢٥٣٣- قال: وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة بمثل معنى حديث هشام وعبيد بن عمير. فقلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا يَصَلِّي أَحَدٌ بِالنَّاسِ جَالِسًا وَنُحْتِجُّ بَأَنَا رُوَيْنَا عَنْ رِبْعَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قال الشافعي: فَإِنْ كَانَ هَذَا ثَابِتًا فَلَيْسَ فِيهِ خِلَافٌ لِمَا أَخَذْنَا بِهِ وَلَا مَا تَرَكْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ قُلْتَ وَلَمْ؟

قال: قد مرض رسول الله ﷺ أياماً وليالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس إلا صلاة واحدة، وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك، وصلاة النبي ﷺ بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة. وكذلك لو صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله ﷺ أكثر عمره.

فقلت للشافعي: فقد ذهبنا إلى توهين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة قال: فَإِنَّمَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ لْجَهْلَتُمْ بِالْحَدِيثِ وَالْحَجَجِ، حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، والأسود عن عائشة عن النبي ﷺ، ووافقه عبيد بن عمير فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت؟ وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا بمعنى فيوهن حديثنا، وهذا منكم جهالة بالحديث وبالحجة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أو رأيت إذ جهلتم الحديث والحجة، فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي ﷺ بأبي بكر غير ثابت، فيكون ناسخاً لحديث أنس وعائشة عن النبي ﷺ بأمرة إذا صلى جالساً يصلي من خلفه جلوساً أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي ﷺ إلى غير حديث ثابت عنه، وهو لا يحل خلاف رسول الله ﷺ إلا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه، أو يكون أثبت منه؟ فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخاً للحديثين لزمكم أن تأمروا من صلى خلف الإمام قائماً أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي ﷺ أمره، وإن كان حديث هشام ناسخاً، فقد خالفتم الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم.

فقلت للشافعي، فهل خالفك في هذا غيرنا؟ قلت: فما كانت حجتك عليه، فقال الشافعي: قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة، وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء، ولو لم يخالفه غيره.

فقلت للشافعي: فإن قلت: لم يعمل بهذا أحد بعد النبي ﷺ؟

فقال الشافعي: قد بينا لك قبل هذا ما نرى أنا وأنتم نثبت الحديث عن النبي ﷺ، وإن لم يعمل به بعده استغناه بالخبر عن رسول الله ﷺ عما سواه، فلا حاجة لنا بإعادته.

فقلت للشافعي: فهل قال قولك هذا أحد من المشرقين؟

فقال: نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا، ويخالفه صاحبه.

فقلت للشافعي: أفرأيت حديثهم عندهم في هذا يثبت؟

فقال: لا.

فقلت: فلم يحتجوا به؟

قال الله أعلم، فأما الذي احتج به عليها فسألناه عنه، فقال: لا يثبت؛ لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه.

فقلت: فهذا سوء نصفه، فقال الشافعي رحمه الله تعالى: أجل، وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعتدوا بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما روئتم عن رسول الله ﷺ لا مخالف له عنه، والله أعلم.

٦- باب رفع اليدين في الصلاة

قال: سألت الشافعي: أين ترفع الأيدي في الصلاة؟

قال: يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات، وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله 'سمع الله لمن حمده' حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأول، وفي كل ركعة تكبير ركوع، وقول سمع الله لمن حمده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة، والحجة في هذا:

٢٥٣٤- أن مالكاً أخبرنا، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذُوْ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

٢٥٣٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ،

قلت: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

قال: نعم بعضُ المشركين، وخالفوكم، فقالوا: يرفعُ يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة.

فقلت: هل رويوا فيه شيئاً؟

قال: نعم ما لا نثبتُ نحنُ ولا أنتم ولا أهلُ الحديثِ منهم مثله، وأهلُ الحديثِ من أهلِ المشرقِ يذهبونَ مذهبنَا في رفع الأيدي ثلاثَ مرَّاتٍ في الصَّلَاةِ فتخالفهم معَ خلافتكم السَّنةَ وأمرُ العامةِ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ.

٧- بابُ الجهر بآمين

سألت الشافعيَّ عن الإمامِ إذا قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ هل يرفعُ صوته بآمين؟

قال: نعم ويرفعُ بها من خلفه أصواتهم.

فقلت: وما الحجَّةُ فيما قلتَ من هذا؟

٢٥٣٨- فَقَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

فقلت للشافعي: فإنَّ نكره للإمام أن يرفعَ صوته بآمين، فقال: هَذَا خِلَافٌ مَا رَوَى صَاحِبُنَا وَصَاحِبُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ عِلْمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ مَالِكٍ انْبَغَى أَنْ نَسْتَدِلَّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِآمِينَ، وَأَنَّهُ أَمَرَ الْإِمَامَ أَنْ يَجْهَرَ بِهَا.

فكيف، ولم يزل أهلُ العلمِ عليه؟

٢٥٣٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ

بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَئِمَّةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَنْ بَعْدَهُ يَقُولُونَ: آمِينَ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ آمِينَ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلْحُجَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَأَيْتُكَ فِي مَسْأَلَةِ إِمَامَةِ الْقَاعِدِ وَمَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَمَسْأَلَةِ قَوْلِ الْإِمَامِ آمِينَ خَرَجْتَ مِنَ السَّنَةِ وَالْأَنَارِ، وَوَأَفَقْتَ مَفْرَدًا مِنْ بَعْضِ الْمَشْرِقِيِّينَ الَّذِينَ تَرَعَّبُ فِيهَا يَظْهَرُ عَنْ أَقْوَالِهِمْ.

٨- بابُ سجودِ القرآن

سألت الشافعيَّ عن السَّجودِ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾؟

عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا انْشَقَّتِ الصَّلَاةُ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا أَرَادَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ فِي السُّجُودِ.

قال: وروى هذا عن النَّبِيِّ ﷺ بضعةَ عشرَ رجلاً.

٢٥٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ،

عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ انْشِقَاقِ الصَّلَاةِ وَحِينَ يُرِيدُ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ.

قال: ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَيْهِمْ فِي الشِّتَاءِ فَرَأَيْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الْبَرَانِسِ.

٢٥٣٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يَعُودُ لِرَفْعِهِمَا.

قال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَأَتَمُّ إِذَا تَرَكُوا مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَكَيْفَ جَازَ لَكُمْ لَوْلَمْ تَعْلَمُوا عِلْمًا إِلَّا أَنْ تَكُونُوا رَوَيْتُمْ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرَّتَيْنِ فَاتَّبَعْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِحْدَاهُمَا وَتَرَكْتُمْ اتِّبَاعَهُ فِي الْآخَرَى، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَتَّبِعَ أَحَدُ أَمْرِهِ دُونَ الْآخَرِ جَازَ لِرَجُلٍ أَنْ يَتَّبِعَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ تَرَكْتُمُوهُ وَيَتْرَكَ حَيْثُ اتَّبَعْتُمُوهُ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ عِلْمُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدِي أَنْ يَتْرَكَ إِلَّا نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا.

فقلت للشافعي: فما معنى رفع اليدين عند الركوع؟

فقال: مثلُ معنى رفعهما عند الافتتاحِ تعظيمًا لله وسنةً متبعةً يرجى فيها ثوابُ الله، ومثلُ رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما.

قال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَرَأَيْتَ إِذَا كُنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ شَيْئًا فَتَتَّخِذُونَهُ أَصْلًا يَبْنِي عَلَيْهِ فَوْجِدْتُمْ ابْنَ عُمَرَ يَفْعَلُ شَيْئًا فِي الصَّلَاةِ فَتَرَكْتُمُوهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَفَيَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ مَا وَصَفْتُمْ مِنْ اتِّخَاذِ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ مَفْرَدًا حُجَّةً، ثُمَّ تَتْرَكُونَ مَعَهُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَخْلَفُ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَجُوزُ لَكُمْ تَتَبُّعُ رَوَايَتِهِ؟ مِنْ جَهَلٍ هَذَا انْبَغَى أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهَا هُوَ أَدَقُّ مِنَ الْعِلْمِ.

فقال: فيها سجدة.

فقلت: وما الحجة أن فيها سجدة؟

٢٥٤٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قرأ لهم ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.

٢٥٤١- قال الشافعي: وأخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ ﴿والتَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ فسجد فيها، ثم قام فقرأ بسورة أخرى.

٢٥٤٢- قال الشافعي: وأخبرنا بعض أصحابنا، عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها مسجدةتان فقلت: وما الحجة في ذلك؟

٢٥٤٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج مسجدةتين، ثم قال: إن هذه السورة فضلت مسجدةتين.

فقلت للشافعي: فإننا نقول: اجتمع الناس على أن سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء، فقال الشافعي: إنه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس إلا لما إذا لقي أهل العلم قيل لهم: اجتمع الناس على ما قلتم إنهم اجتمعوا عليه قالوا: نعم، وكان أقل قولهم لك أن يقولوا: لا نعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فإذا أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون: ما اجتمع الناس على ما زعمتم إنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأمت النظر بهما لأنفسكم في التحفظ في الحديث، وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس إلى رد قولكم ولا سيما إذ كنتم إنما أنتم معترضون على علم مالك رحمه الله وإياه وكنتم تروون عن النبي ﷺ أنه سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.

وأن أبا هريرة سجد فيها، ثم تروون عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها.

قال: وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز أصلا من أصول العلم فتقولون: كان لا يحلف الرجل للمدعي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركم قول النبي ﷺ: البيعة على المدعي،

والمؤمن على المدعى عليه لقول عمر، ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ومعه سنة رسول الله ﷺ ورأي أبي هريرة فتكونه، ولم تسموا أحدا خالف هذا، وهذا عندكم العلم؛ لأن النبي ﷺ في زمانه، ثم أبو هريرة في الصحابة، ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال: كيف زعمتم أن أبا هريرة سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وأن عمر أمر بالسجود فيها، وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم، ثم زعمتم أن الناس اجتمعوا أن لا سجود في المفصل، وهذا من أصحاب رسول الله، وهذا من علماء التابعين فيقال: قولكم اجتمع الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم بين قولكم أن ليس كما قلتم، ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم، ثم لا تروون عن غيره خلافا، ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهما سجدوا في سورة الحج مسجدةتين وتقولون: ليس فيها إلا واحدة وتزعمون أن الناس اجتمعوا أن ليس فيها إلا واحدة، ثم تقولون: اجمع الناس وأنتم تروون خلافا ما تقولون.

وهذا لا يعذر أحد بأن يجهره، ولا يرضى أحد أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم: أي الناس اجمع على أن لا سجود في المفصل، وأنتم تروون عن أئمة الناس السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافاهم ليس تقولون: اجمع الناس أن في المفصل سجودا أولى بكم من أن تقولوا: اجمع الناس أن لا سجود في المفصل؟

فإن قلتم: لا يجوز إذا لم نعلمهم اجمعوا أن نقول: اجمعوا، فقد قلتم: اجمعوا، ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم، ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسم واحد منهم، وما ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة، وما جعلنا الإجماع إلا إجماعهم فأحسنوا النظر لأنفسكم واعلموا أنه لا يجوز أن تقولوا: اجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم، ولكن قولوا فيما اختلفوا فيه: اخترنا كذا، ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافا فما أعلمه يؤخذ على أحد نسب إلى علم أقبح من هذا.

قلت للشافعي: أرايت إن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة، وإن كانوا مختلفين، فقال الشافعي: أرايتم إن قال: من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت بقوله اجمع الناس أيكون صادقا؟ فإن كان صادقا، وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكما اجمع الناس على قول؛ فإن كنتم صادقين مع التأويل بالمدينة إجماع من ثلاثة وجوه مختلفة، وإن قلتم الإجماع هو ضد الخلاف، فلا يقال: إجماع إلا لما لا خلاف فيه بالمدينة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا القول غاية في الجهل إن كان كما قال: من خالفنا لا تصلّي فيه النافلة ولا تصلّي فيه المكتوبة، وإن كان كما رويتهم، فإن النافلة في الأرض لا تصلح إلا حيث تصلح المكتوبة، والمكتوبة إلا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى فيها رسول الله ﷺ النوافل حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالمحصب، ولم يصل هناك مكتوبة أجزم أن يصلّي هناك مكتوبة، وأن صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تحوز فيه.

قلت هذا الصّدق المحض، فلا تفارقه، ولا تدعوا الإجماع أبداً إلا فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف، وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه لم يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واجعل ما وصفنا على هذا الباب كافياً لك دالاً على ما سواه إذا أردت أن تقول: أجمع الناس؛ فإن كانوا لم يختلفوا فيه فقله، وإن كانوا اختلفوا فيه، فلا تقله، فإن الصّدق في غيره.

٩- باب الصلاة في الكعبة

وسألت الشافعي عن الرجل يصلّي في الكعبة المكتوبة، فقال: يصلّي فيها المكتوبة والنافلة، وإذا صلى الرجل وحده، فلا موضع يصلّي فيه أفضل من الكعبة.

فقلت: أفبصلي فوق ظهرها؟

فقال: إن كان بقي فوق ظهرها من البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة، وإن لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلّي لم يصل إلى غير شيء من البيت.

فقلت للشافعي: فما الحجة فيما ذكرت؟

فقال:

٢٥٤٤- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن

بلال أن النبي ﷺ صلى في الكعبة.

فقلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرك؟

فقال: نعم دخل أسامة وبلال وعثمان بن طلحة، فقال أسامة نظروا، فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئاً من البيت لظهوره فكره أن يدع شيئاً من البيت لظهوره فكبر في نواحي البيت، ولم يصل، فقال قوم: لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا الحديث وهذه العلة.

فقلت للشافعي: فما حجّتك عليهم؟

فقال: قال بلال صلى، وكان من قال: صلى شاهداً، ومن قال: لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلّي خارجاً من البيت إنما يستقبل منه موضع متوجه لا كل جدرانه فذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجه لا كل جدرانه، ومن كان البيت مشتملاً عليه؛ فكان يستقبل موضع متوجه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان.

فقلت للشافعي، فإذا تقول: يصلّي فيه النافلة، ولا يصلّي

فيه المكتوبة.

١٠- باب ما جاء في الوتر بركة واحدة

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء؟

قال: نعم والذي أختار أن أصلي عشر ركعات، ثم أوتر بواحدة.

فقلت للشافعي: فما الحجة في أن يجوز بواحدة، فقال: الحجة فيه السنة والآثار.

٢٥٤٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعةً توتر له ما قد صلى.

٢٥٤٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلّي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة.

٢٥٤٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركة.

٢٥٤٨- أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر بغير حاجته قال: وكان عثمان يخفي الليل بركة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة، فقال: ابن عباس: أصاب به.

فقلت للشافعي: فإذا تقول: لا تجب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر.

فقال الشافعي: لست أعرف لِمَا تقول وجهاً والله المستعان إن كنتم ذهبتم إلى أنكم تكهرون أن يصلّي ركعة مفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها، ثم سلم تأمرونها بإفراد الركعة؛ لأن من سلم

٢٥٥٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخيرنا مَالِكُ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى إِثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ بِـ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾. [أخرجه مالك (١١١/١)، مسلم (٨٧٨)، أبو داود (١١٢٣)، النسائي (١١١/٣)، ابن ماجه (١١٩٩)]

٢٥٥١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخيرنا مَالِكُ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ اللَّيْثِي مَاذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ بِـ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَ﴿اَقْرَبَتْ السَّاعَةُ﴾. [أخرجه مالك (١٨٠/١)، مسلم (٨٩١)، أبو داود (١١٥٤)، الترمذي (٥٣٢)، النسائي (١٨٣/٣) - (١٨٤)، ابن ماجه (١٢٨٢)]

فقلت للشافعي: فَإِنَّا لَا نَبَالِي بِأَيِّ سُورَةٍ قَرَأَ، فَقَالَ: وَلَمْ لَا تَبَالُونَ، وَهَذِهِ رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فقلت: لِأَنَّهُ يَجْزِيهِ، فَقَالَ: أَوْ رَأَيْتُمْ إِذْ أَمَرْنَا بِالْغَسْلِ لِلْإِهْلَالِ وَالصَّلَاةِ فِي الْمَعْرَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا نَسْتَحِبُّهُ أَوْ لَا نَبَالِي أَنْ لَا نَفْعَلُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ هَلِ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا كَهَيِّ عَلَيْكُمْ؟ أَوْ رَأَيْتُمْ إِذَا اسْتَجَبْنَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ وَالْوُتْرَ وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَأَنْ يَطِيلَ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ، وَيُخَفَّفَ فِي الْمَغْرِبِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا أَبَالِي أَنْ لَا أَفْعَلَ مِنْ هَذَا شَيْئًا هَلِ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: قَوْلُكُمْ: لَا أَبَالِي جِهَالَةٌ وَتَرْكٌ لِلْسُّنَّةِ؟ يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحْبُّوا مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكُلِّ حَالٍ.

مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ فَضَّلَهَا مِمَّا بَعْدَهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يُصَلِّيُ الثَّالِثَةَ رُكْعَاتٍ فَيَسْلُمُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ، فَيَكُونُ كُلُّ رُكْعَتَيْنِ يُسَلِّمُ مِنْهُمَا مُنْقَطِعَتَيْنِ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا، وَأَنَّ السَّلَامَ أَفْضَلُ لِلْفَصْلِ أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ فَقَضَاهُنَّ فِي مَقَامٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ كَانَتْ كُلُّ صَلَاةٍ غَيْرَ الصَّلَاةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا لَخُرُوجِهِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ بِالسَّلَامِ؛ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَرَدْتُمْ أَنْكُمْ كَرِهْتُمْ أَنْ يُصَلِّيَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى أَكْثَرَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا نَسْتَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً يُؤَيِّرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، وَإِنْ كَانَ أَرَدْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْلِي مِثْنِي. فَأَقُلْ مِثْنِي أَرْبَعُ فِصَاعِدًا، وَوَاحِدَةً غَيْرَ مِثْنِي، وَقَدْ أَمَرَ بِوَاحِدَةٍ فِي الْوُتْرِ كَمَا أَمَرَ بِمِثْنِي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

٢٥٤٩- وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَيِّرُ بِخَمْسِ رُكْعَاتٍ لَا يَجْلِسُ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ مِنْهُنَّ.

فقلت للشافعي: فما معنى هذا؟

قال: هذه نافلة يسع أن نوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وقولكم - والله يغفر لنا ولكم - لا يوافق سنة، ولا أثراً، ولا قياماً، ولا معقولا، قولكم خارج من كل شيء من هذا، وأقاول الناس إما أن يقولوا: لا يؤتّر إلا بثلاث كما قال بعض المشرقين، ولا يسلم في واحدةٍ منهم لثلاث يكون الوتر واحدة وأنتم تأمرون بالسّلام فيها، فإذا أمرتم به فهي واحدة، وإن قلتم كرهناها؛ لأن النبي ﷺ لم يؤتّر بواحدةٍ ليس قبلها شيء، فلم يؤتّر النبي ﷺ بثلاثٍ ليس قبلهن شيء، وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث.

١١- باب القراءة في العيدين والجمعة

سألت الشافعي: بأي شيء تحب أن يقرأ في العيدين، فقال: بِـ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَسَأَلْتُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ تَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَأَخْتَارَ فِي الثَّانِيَةِ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، وَلَوْ قَرَأَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ أَوْ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَهَا كُلَّهَا.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي إِثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾.

١٢- باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء

٢٥٥٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخيرنا مَالِكُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ.

قال مالك: أرى ذلك في مطر.

قال الشافعي: فزعمتم أن رسول الله ﷺ جمع بالمدينة الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ عِنْدَكُمْ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ فِي مَطَرٍ، ثُمَّ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

قَالَتْ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى وَمَخَجَنَ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ. [أخرجه مالك (١/١٣٢)، السامي (١١٢/٢)]

٢٥٥٤ - قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَذْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ، فَلَا يُعِدُّهُمَا. [أخرجه مالك (١/١٣٣)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: يُعِيدُ كُلُّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهُ إِذَا عَادَ لَهَا صَارَتْ شَفْعًا.

قال الشافعي: وقد رويت الحديث عن النبي ﷺ لم يخص فيه صلاة دون صلاة، فلم يحتمل الحديث إلا وجهين: أحدهما وهو أظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي ﷺ وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة والانفراد.

٢٥٥٥ - وروى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ، وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٍ. وَإِنَّمَا قُلْنَا بِهَذَا لِمَا وَصَفْنَا مِنْ أَنَّ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ جَمْلَةٌ، وَأَنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ أَنْ يَعُودَا لَهَا صَلَاةَ الصُّبْحِ أَوْ يَقُولَ رَجُلٌ: إِنْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ أَوْ الصُّبْحَ لَمْ يَعِدْ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا نَافِلَةَ بَعْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ، وَأَمَّا مَا قُلْتُمْ فَخِلَافُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، وَخِلَافُ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَيْسَنَ الْعَمَلِ؟ وَقَوْلُكُمْ إِذَا عَادَ الْمَغْرِبَ صَارَتْ شَفْعًا فَكَيْفَ تَصِيرُ شَفْعًا، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَامٍ أَتَرَى الْعَصْرَ حِينَ صَلَّيْتَ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ شَفْعًا أَوْ الْعَصْرَ وَتَرَأَوْا أَوْ تَرَى كَذَلِكَ الْعِشَاءَ إِذَا صَلَّيْتَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَوْ تَرَى رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ أَوْ قَبْلَ الْمَغْرِبِ تَصِيرَانِ وَتَرَأَوْا أَنَّ الْمَغْرِبَ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا أَمْ كُلُّ صَلَاةٍ فَصَلَّتْ بِسَلَامٍ مُفَارَقَةً لِلصَّلَاةِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا؟ وَلَوْ كُتِمَ قُلْتُمْ يَعُودُ لِلْمَغْرِبِ وَيُشْفَعُا بِرَكْعَةٍ، فَيَكُونُ تَطَوُّعٌ بِأَرْبَعٍ كَانَ مَذْهَبًا فَأَمَّا مَا قُلْتُمْ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ.

١٤ - باب القراءة في المغرب

٢٥٥٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

بِالْمَدِينَةِ وَكُلِّ بَلَدٍ جَامِعٍ، وَلَا تَجْمَعُونَ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَطْرِ. قال الشافعي: وَإِنَّمَا ذَهَبَ النَّاسُ فِي هَذَا مَذَاهِبَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: جَمْعُ بِالْمَدِينَةِ تَوْسِعَةً عَلَى أُمَّتِهِ لِثَلَاثٍ يَجْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِنْ جَمَعَ بِجَاهٍ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِي الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ فِيهِ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: نَوَهْنُ هَذَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَانَ هَذَا خِلَافًا لِمَا رَوَوْا مِنْ أَمْرِ الْمَوَاقِيتِ فَرَدُّوا أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ فِي الْحَضَرِ فِي مَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَامْتَنَعُوا مِنْ تَثْبِيْتِهِ، وَقَالُوا: خَالَفَهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، وَقَالُوا: لَوْ ثَبَّتَاهُ لَزَمْنَا مِثْلَ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: يَجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ مَطَرٍ وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ قَالَ: مَنْ حَمَلَ الْحَدِيثَ ارْتَادَ أَنْ لَا تَخْرُجَ أُمَّتُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فَذِهِتُمْ، وَمِنْ ذَهَبَ مِنْهُمْ مَذْهَبُكَ الْمَذْهَبَ الَّذِي وَصَفْتَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ فِي الْجَمْعِ فِي الْمَطْرِ وَرَأَى أَنَّ وَجْهَ الْحَدِيثِ هُوَ الْجَمْعُ فِي الْمَطْرِ، ثُمَّ خَالَفْتُمُوهُ فِي الْجَمْعِ فِي الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَطْرِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَالَ لَكُمْ قَائِلٌ: بَلْ نَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَطْرِ، وَلَا نَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطْرِ هَلِ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَتْ فِيهِ الْحِجَّةُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْخَذَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ؟ فَكَذَلِكَ هِيَ عَلَى مَنْ قَالَ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ، وَقُلْنَا نَحْذِلُكُمْ قَوْلًا يَصِحُّ، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ أَرَأَيْتُمْ إِذَا رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَاحْتَجَجْتُمْ عَلَى مَنْ خَالَفَكُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ هَلْ تَعْدُونَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ بِهَذَا حِجَّةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَكُمْ بِهِ حِجَّةٌ فَعَلَيْكُمْ فِيهِ حِجَّةٌ فِي تَرْكِكُمْ الْجَمْعَ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَكُمْ بِهَذَا حِجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَكُمْ، فَلَا تَجْمَعُوا بَيْنَ ظَهْرٍ وَلَا عَصْرٍ وَلَا مَغْرِبٍ وَلَا عِشَاءٍ لَا يَجُوزُ غَيْرُ هَذَا، وَأَنْتُمْ خَارِجُونَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِنْ مَعَانِي مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهَا، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ أَرَأَيْتُمْ إِذْ رَوَيْتُمْ الْجَمْعَ فِي السُّقْرِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ كَمَا قُلْتُمْ: أَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ جَاءَتْ فِيهِ وَلَا أَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي النَّهَارِ وَاللَّيْلِ أَهْوَلُ مِنَ النَّهَارِ هَلِ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ رِخْصَةٌ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ أَحَدٌ مِنْ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فَكَذَلِكَ هِيَ عَلَيْكُمْ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٣ - باب إعادة المكتوبة مع الإمام

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ يَدْرِكُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ قَالَ: يَصَلِّي مَعَهُ.

٢٥٥٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّبِيلِ يُقَالُ لَهُ بُسْرُ بْنُ مَخْجَنَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ بِالطَّوْرِ فِي الْمَغْرِبِ.

٢٥٥٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ؟. [أخرجه مالك (٧٨/١)، البخاري (٧٦٣)، مسلم (٤٦٢)، أبو داود (٨١٠)، الرمذي (٣٠٨)، الساني (١٦٨/٢)، ابن ماجه (٨٣١)]

فقلت للشافعي: فإننا نكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات، ونقول: يقرأ بأقصر منهما، فقال: وكيف تكرهون ما رويت أن رسول الله ﷺ فعله؟ الأمر رويت عن النبي ﷺ يخالفه فاخرتم إحدى الروايتين على الأخرى؟ أو رأيتم لولم استدلل على ضعف مذهبيكم في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي ﷺ شيئا، ثم تقولون تكرهه، ولم ترووا غيره فاقول: إنكم اخترتم غيره عن النبي ﷺ لا أعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلو العلم ضعفاء المذهب.

١٥- باب القراءة في الركعتين الأخيرتين

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسراً؟

فقال الشافعي: أحب ذلك، وليس بواجب عليه.

فقلت: وما الحجة فيه؟

فقال:

٢٥٥٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ

بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ نَسِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَصَلَّى وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ فَتَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا يَسَابِي لَتَكَادَ تَمَسَّ رِجْلَاهُ فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِهِذِهِ الْآيَةِ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾. [أخرجه مالك (٧٩/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نكره هذه ونقول: ليس عليه العمل لا يقرأ على إثر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء، فقال الشافعي:

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: إِنْ كُنْتُ لَعَلِّي غَيَّرَ هَذَا حَتَّى سَمِعْتُ بِهَذَا فَأَخَذْتُ بِهِ قَالَ: فَهَلْ تَرَكْتُمْ لِلْعَمَلِ عَمَلُ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ؟

٢٥٥٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى وَخَذَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: وَكَانَ يَقْرَأُ أَحْيَانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ. [أخرجه مالك (٧٩/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نخالف هذا كله ونقول: لا يُزَادُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ.

قال الشافعي: هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفیان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأوليين هو خلاف ابن عمر من روايتكم، وخلاف عمر من روايتكم؛ لأنكم اخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرها من رواية غيركم فأين العمل ما نراكم رويت في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئاً إلا خالفتموه فمن اتبعتم ما أراكم قلتم بمعنى نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فتبنون عليه أيسعكم أن تخالفوهم جميعين؟

٢٥٦٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا. [أخرجه مالك (٨٤/١)]

فقلت للشافعي: إنا نخالف هذا، نقول: يقرأ في الصبح بأقل من هذا؛ لأن هذا ثقیل على الناس.

٢٥٦١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنَ رَبِيعَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا وَرَاءَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُفَ وَسُورَةِ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَطِيئَةً فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ إِذَا يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ قَالَ: أَجَلْ. [أخرجه مالك (٨٢/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا؛ لأنه ثقیل.

٢٥٦٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَوْ الْقُرَافِصَةَ بْنِ عُمَيْرِ الْحَنْفِيِّ قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ

تَحِيضُ خَمْسًا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ تَرَكْتُ الصَّلَاةَ خَمْسًا مِنْ أَوَّلِهِ، ثُمَّ اغْتَسَلْتُ عِنْدَ مَضِيِّ أَيَّامٍ حِيضُهَا كَمَا تَغْتَسِلُ الْحَائِضُ عِنْدَ طَهَرِهَا، ثُمَّ تَوَضَّأْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَصَلَّيْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَعِيدَ الْغَسْلَ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَوْ اغْتَسَلْتُ مِنْ طَهَرٍ إِلَى طَهَرٍ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا عِنْدِي وَالْمُسْتَحَاضَةُ الثَّانِيَةُ الْمَرْأَةُ لَا تَرَى الطَّهْرَ؛ فَيَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ وَدَمُهَا أَحْمَرُ إِلَى السَّوَادِ مُحْتَدِمٌ، ثُمَّ يَصِيرُ بَعْدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ رَقِيقًا إِلَى الصَّفْرَةِ غَيْرَ مُحْتَدِمٍ فَأَيَّامُ حِيضِ هَذِهِ أَيَّامُ احْتِدَامٍ دَمُهَا وَسَوَادُهُ وَكَثْرَتُهُ، فَإِذَا مَضَتْ اغْتَسَلْتُ كَغَسَلِهَا لَوْ طَهَرَتْ مِنَ الْحِيضَةِ وَتَوَضَّأْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّتُ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَمَا الْحِجَّةُ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ هَذَا؟

٢٥٦٤ - فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحِيضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحِيضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا هَبَ قَدْرُهَا فَاعْبِلِي الدَّمَ عَنكَ وَصَلِّي.

٢٥٦٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لِيَنْتَظِرَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلَتَرَكِ الصَّلَاةَ قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَقَتْ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ، ثُمَّ لِيَسْتَشْفِرَ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لِيَتَّصِلَ.

قَالَ: فَذَلِكَ جَوَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنْ انْفِرَاقِ حَالِ الْمُسْتَحَاضَتَيْنِ، وَفِي قَوْلِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَسْتَظْهَرَ بِطَرَفَةِ عَيْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَ إِحْدَاهُمَا إِذَا ذَهَبَتْ مَدَّةُ الْحِيضِ أَنْ تَغْسِلَ عَنْهَا الدَّمَ وَتَصَلِّيَ وَأَمَرَ الْأُخْرَى أَنْ تَرْتَبِصَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتَصَلِّيَ، وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا يَنْبَغِيانِ الِاسْتِظْهَارَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: تَسْتَظْهَرُ الْحَائِضُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصَلِّيَ، وَنَقُولُ: تَوَضَّأْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَحَدِيثَاكَ اللَّذَانِ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخَالِفَانِ الِاسْتِظْهَارَ، وَالِاسْتِظْهَارُ خَارِجٌ مِنَ السَّنَةِ وَالْأَثَارِ وَالْمَعْقُولِ وَالْقِيَاسِ وَأَقْوَابِلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَقُلْتُ: وَمَنْ أَيْنَ؟

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَرَأَيْتُمْ اسْتَظْهَرَهَا مِنْ أَيَّامٍ حِيضُهَا أَمْ أَيَّامٍ

عَفَا نِإَاهَا فِي الصُّبْحِ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٢/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَقْرَأُ بِهَذَا هَذَا تَثْقِيلٌ.

٢٥٦٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ فِي السَّفَرِ بِالْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سُورَةَ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٢/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَقْرَأُ بِهَذَا فِي السَّفَرِ هَذَا تَثْقِيلٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَقَدْ خَالَفْتُمْ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ ابْنُ عُمَرَ، وَلَمْ تَرَوْا شَيْئًا يَخَالَفُ مَا خَالَفْتُمْ عَنْ أَحَدٍ عِلْمَتِهِ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّ الْعَمَلَ؟ خَالَفْتُمُوهُمْ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ التَّثْقِيلِ وَجِهَةِ التَّخْفِيفِ، وَقَدْ خَالَفْتُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَمِيعَ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ الْأَثَمَةِ بِالْمَدِينَةِ بِلَا رَوَايَةٍ وَرَوَيْتُمُوها عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذَا تَمَّا بَيَّنَّ ضَعْفَ مَذْهَبِكُمْ؛ إِذْ رَوَيْتُمْ هَذَا، ثُمَّ خَالَفْتُمُوهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، فَقَدْ خَالَفْتُمْ الْأَثَمَةَ وَالْعَمَلَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكُمْ لَمْ تَجِدُوا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ خَلْقًا قَطُّ يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي أَمْرِ وَاحِدٍ شَيْئًا، ثُمَّ يَخَالَفُهُ غَيْرُكُمْ، وَأَنَّهُ لَا خَلْقَ أَشَدَّ خِلَافًا لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْكُمْ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَمَا رَوَيْتُمْ عَنِ الْأَثَمَةِ الَّذِينَ لَا تَجِدُونَ مِثْلَهُمْ، فَلَوْ قَالَ لَكُمْ قَاتِلٌ: أَنْتُمْ أَشَدُّ النَّاسِ مَعَانِدَةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَكُمْ عَلَى لِسَانِكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ عَنْكُمْ، ثُمَّ الْحِجَّةُ عَلَيْكُمْ فِي خِلَافِكُمْ أَعْظَمُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ أَدْعَيْتُمْ الْقِيَامَ بِعِلْمِهِمْ وَاتَّبَاعَهُمْ دُونَ غَيْرِكُمْ، ثُمَّ مِنْ خَالَفْتُمُوهُمْ بِأَكْثَرِ تَمَّا خَالَفَهُمْ بِهِ مَنْ لَمْ يَدَّعِ مِنْ اتَّبَاعِهِمْ مَا أَدْعَيْتُمْ فَلْتَنْ كَانَ هَذَا خُفِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ فِيكُمْ لَغَفْلَةً مَا يَجُورُ لَكُمْ مَعَهَا أَنْ تَفْتَرُوا خَلْقًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَأَرَاكُمْ قَدْ تَكَلَّمْتُمْ الْفِتْيَا وَتَطَاوَلْتُمْ عَلَى غَيْرِكُمْ تَمَنِّ هُوَ أَقْصَدُ وَأَحْسَنُ مَذْهَبًا مِنْكُمْ.

١٦ - بابُ المستحاضة

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ يَطْبُقُ عَلَيْهَا الدَّمُ دَمُهَا، فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَسْتَحَاضَ الْمَرْأَةُ، فَيَكُونُ دَمُهَا مُشْتَبِهًا لَا يَنْفَصِلُ إِمَّا تَخِيْنُ كُلَّهُ، وَإِمَّا رَقِيقَ كُلِّهِ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا نَظَرْتُ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَتَرَكْتُ الصَّلَاةَ فِيْهِنَّ إِنْ كَانَتْ

طهرها؟

أدعيت قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه.

فقلت وأين؟

قال: قال عروة: تغتسل غسلًا واحدًا يعني كما تغتسل المتطهرة وتوضأ لكل صلاة يعني توضؤاً من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقي عنها الغسل بعد الغسل الأول، والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الوضوء، ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفتهم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبيكم عن النبي ﷺ وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة، وقد خالفتم ما روى صاحبنا عنهم كله إنه ليس في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة لجميع أقاويلهم منكم مع ما تبين في غيره، ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلدي غيرهم، فإذا انسلختم من قولهم وأهل البلدان وتما رويتم، وروى غيركم، والقياس والمعقول فأي موضع تكونون به علماء وأنتم تحطنون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس.

١٧- باب الكلب يلغ في الإناء أو غيره

سالت الشافعي عن الكلب يلغ في الإناء في الماء لا يكون فيه قتان أو اللبن أو المرق قال: يهراق الماء واللبن والرق، ولا يتفعون به ويغسل الإناء سبع مرات، وما من ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله؛ لأنه نجس.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٥٦٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

قال الشافعي: فكان بيننا في سنة رسول الله ﷺ إذا كان الكلب يشرب الماء في الإناء فينجس الإناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بمماسه الماء إياه؛ فكان الماء أولى بالنجاسة من الإناء الذي إنما نجس بمماسه، وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بما نجس الماء.

فقلت للشافعي: فإننا نزع أن الكلب إذا شرب في الإناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الإناء سبعاً؛ لأن الكلاب لم تزل بالبادية.

فقال الشافعي: هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون ينجس ما يشرب منه، ولا يحل شرب النجس ولا أكله أو لا ينجسه، فلا يغسل الإناء منه، ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة إلا وبالقرية مثله، وهذا خلاف السنة والقياس والمعقول.

فقلت: هي من أيام حيضها، فقال: فاسمعكم عمداً إلى امرأة كانت أيام حيضها خساً فطبق عليها الدم. فقلتم نجعلها ثمانياً، ورسول الله ﷺ أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلّي وجعلتم لها وقتاً غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرعوها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله ﷺ أن تصلّي فيها قال: أفرأيتم إن قال لكم قائل لا يعرف السنة: تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد إلا بخبر عن رسول الله أو إجماع من المسلمين؟ ولقد وقتموه بخلاف ما رويتم عن رسول الله وأكثر أقاويل المسلمين، ثم قلتم فيه قولاً متناقضاً فزعمتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثاً استظهرت بمثل أيام حيضها، وذلك ثلاث، وإن كان أيام حيضها اثني عشر استظهرت بمثل ربع أيام حيضها، وذلك ثلاث، وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشيء، وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم، وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثاً ومرة يومين ومرة يوماً ومرة لا شيء.

فقلت للشافعي: فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئاً غير هذا؟

فقال: نعم شيئاً عن سعيد بن المسيب وشيئاً عن عروة بن الزبير.

٢٥٦٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِيَسْأَلَهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ وَتَوَضُّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَقْرَتْ. [أخرجه مالك (٦٣/١)]

٢٥٦٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ تَوَضُّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. [أخرجه مالك (٦٣/١)]

قال مالك: الأمر عندنا على حديث هisham بن عروة فقلت للشافعي: فإننا نقول بقول عروة وتدع قول ابن المسيب؟

فقال الشافعي: أما قول ابن المسيب فتركتموه كله، ثم

١٨- باب ما جاء في الجنائز

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب، وعلى القبر، فقال: أستحبها.

فقلت له: وما الحجة فيها؟ قال:

٢٥٦٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

٢٥٧٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَسْكِينَةٍ تَوَقَّيْتُ مِنَ اللَّيْلِ.

قال: وقد روى عطاء أن النبي ﷺ صَلَّى عَلَى قَوْمٍ بَيْلِدٍ آخَرِ.

قلت للشافعي: نحن نكره الصلاة على ميت غائب، وعلى القبر، فقال: فقد رويتم عن النبي ﷺ الصلاة على النجاشي وهو غائب، ورويتم عن النبي ﷺ أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله ﷺ، ولقد حفظ عن رسول الله ﷺ بإسناد موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ من حديث الثقات غير مالك، وإنما الصلاة دعاء للميت وهو إذا كان ملففاً بيننا يصلّي عليه، فإنما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لا ندعو له غائباً وهو في القبر بذلك الوجه؟

١٩- باب الصلاة على الميت في المسجد

٢٥٧١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَهْلِ ابْنِ يَتْبَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

قلت للشافعي: فإننا نكره الصلاة على الميت في المسجد، فقال: أرويتم هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الأمر فيه، وقد ذكره صاحبكم أذكر حديثاً خالفه عن النبي ﷺ فاخترتم أحد الحديثين على الآخر.

فقلت: ما ذكر فيه شيئاً علمناه.

والعلّة الضعيفة وأرى قولكم: لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم، فإذا سنّ رسول الله ﷺ أن يغسل الإناء من شرب الكلب سبعاً والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده إلى اليوم، فهل زعمتم عن النبي ﷺ أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون أهل القرية؟ أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية؟ أورأيت أهل البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية إلا ليلاً، لأنها تسرح مع مواشيهم ولهم أشع على ألبانهم وأشد لها إبقاء من أن يخلوا بينها وبين الكلاب، وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس يتنجس بالكلب وهم أشد تحفظاً من غيرهم أو مثلهم أو لو قاله لكم منهم قائل يؤخذ الفقه من أهل البادية، وإن اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية؟ أفأرأيت إن اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة بأن يقول: الفأر والوزغان واللمحكأ والدواب لأهل القرية الزم من الكلاب لأهل البادية، وأهل القرية أقل امتناعاً من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب، فإذا ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل أو زيت أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه إلا أن يقال الذي ينجس في الحال التي ينجس فيها ينجس ما وقع فيه كان كثيراً بقرية أو بادية أو قليلاً فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس إن كان فيما ذكرتم حجة، وما علمت أحداً روى عنه من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين أنه قال فيه إلا بمثل قولنا إلا أن من أهل زماننا من قال: يغسل الإناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن من تكلم في العلم من يخال في فيشه والذي رأيتم تحتالونه لا شبهة فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ إنما يكفي سماع قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف يتكلف ولا بقياس يأتي به، فإن ذهبتم إلى النبي ﷺ أمر إذا ماتت فأرة في السمن الجسامد أن تطرح، وما حولها، فدل ذلك على نجاستها، فقد أخبر أن النجاسة تكون من الفأرة وهي في البيوت، وإنما قال في الفأرة قولاً عاماً، وفي الكلب قولاً عاماً؛ فإن ذهبتم إلى أن الفأرة تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية، فقد سويتم بين قوليك وزدتم في الخطأ، وإن قلتم إن ما لم يسم من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس؛ لأنه لم يذكر فإما أن تقولوا الوزغ ينجس ولا خير فيه قياساً وترعمون أن الكلب ينجس مرة، ولا ينجس أخرى، فلا يجوز هذا القول.

علي بن أبي طالب يروي هذا عن النبي ﷺ وابن المسيب والحسن عن النبي ﷺ مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وبيعة بالمدينة يفتون بأن يحج الرجل عن الرجل، وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملاً فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله ﷺ وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتون بأن يحج الرجل عن الرجل.

فقلت للشافعي: فإن من حجة بعض من قال: هذا القول أنه قال: إنه روي عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة، فقال الشافعي: وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال: أرايتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد، وقد أمر النبي ﷺ أحدا أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله ﷺ؟ وأنتم تكونون قول ابن عمر لراي أنفسكم ولراي مثلكم ولراي بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله إذا شتم؛ لأنكم لو كنتم ترون في قوله حجة لم تخالفوه لراي أنفسكم، ثم تقيمون قوله مقاماً تردون به السنة والآثار، ثم تدعون في قوله ما ليس فيه من النهي عن الحج قياساً، وما للحج والصلاة والصيام؟ هذا شريعة، وهذا شريعة.

فإن قلتم قد يشتهبان؛ لأنه عمل على البدن أفرايتم إن قال لكم قائل: أنتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم، وقد أمر النبي ﷺ امرأة أن تحج عن أبيها فانا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة؟ فكذلك الحجة عليكم أورايتم ما فرقتم بينه السنة مما هو أشد تقارباً منها فكيف فرقتم بينه؟

فإن قلتم ما هو؟

قلت: نهى النبي ﷺ عن بيع الرطب بالتمر، ونهى عن المزانية وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزانية ودأخله في بيع الرطب بالتمر لو لم يجزها، فلما أجازها فرقنا بينهما بالسنة وقلنا: تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجزاف؟ ولا يجوز ذلك إذا وضع بالأرض؛ فكان التمر والرطب في الأرض معاً فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد بعضه حلال بما أحله به رسول الله ﷺ وبعضه منهى عنه بما نهى عنه رسول الله ﷺ، وقد خالف هذا بعض المشركين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالحجة عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي ﷺ ولا تروون عن أحد من أصحابه خلافه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرايتم إذا كنتم تحيرون أن يحج أحد عن أحد إذ أوصى بذلك فخالفتهم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجزتم مثل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي ﷺ وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعمر، وهذا عندكم عمل مجتمع عليه؛ لأننا لا نرى من أصحاب النبي ﷺ أحداً حضر موت عمر فتخلف عن جنازته فتركتم هذا بغير شيء رويتموه، وكيف أجزتم أن ينأى في المسجد ويمر فيه الجنب طريقاً، ولا يجوز أن يصلي فيه على ميت.

أخبرنا الربيع: مات سعيد فخرج أبو يعقوب البويطي وخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعاً وصلينا عليه، وكان أبو يعقوب الإمام فانكر الناس ذلك علينا، وما بالينا.

٢٠- باب في فوت الحج

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد؟

قال: نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت. قلت: وما الحجة؟

٢٥٧٢- قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان روي رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم، فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه؟ قال: نعم. وذلك في حجة الوداع.

٢٥٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه إلا حج وحج به معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ، وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فأخبره الخبر، فقال: إن أبي قد كبر، ولا يستطيع أن يحج أفأحج عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم.

٢٥٧٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وذكر مالك أو غيره، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير، وإن ربطتها خفت أن تموت أفأحج عنها؟ قال: نعم.

فقلت للشافعي: فإننا نقول ليس على هذا العمل، فقال: خالفتم ما رويتم عن النبي ﷺ من روايتكم، ومن رواية غيركم

بَحَلَقِ الشَّعْرَ أَوْ فَصَلَ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةٍ اقْتَضَى فَيَنْبَغِي أَنْ
تَقُولُوا: إِذَا احْتَجَمَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يَغْتَدِيَّ وَلَا فَائْتُمْ تَخَالِفُونَ
مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقُولُونَ فِي الْحِجَامَةِ قَوْلًا مُتَنَاقِضًا.

٢٢- بابُ ما يقتلُ المحرّم من الدّوابِّ

٢٥٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ
الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحُ الْغُرَابِ،
وَالْحَدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ وهو عندنا
جوابٌ على المسألة فكلُّ ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح
للحم في الإحلال، وأن يكون مضرًا قتله المحرم؛ لأن النبي ﷺ
إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها
إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كأن ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره
أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحًا في الإحرام.

قلت: قد قال مالك: لا يقتل المحرم من الطير ما ضر إلا ما
سمي. وقال بعض أصحابه: كان قول النبي خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ
لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَاهُنَّ عَلَى
المحرّم في قتله جناح.

قال الشافعي رحمه الله: أفرأيت الحية أسميت؟

قلت: فإراها كلبًا عقورًا.

قال: أوتعرف العرب أن الحية كلبٌ عقور؟ إنما الكلبُ
عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة كخلق الكلب.

فإن قلتم: إنها قد تضُرُّ فتقتل، قيل غير مكابرة كما زعم
صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا
تعدو مكابرة، وإن ذهبتم إلى أنها تضُرُّ هكذا، فقد أمر عمر بنُ
الخطّاب أن يقتل الزنبور في الإحرام والزنبور إنما هو كالنحلة
فكيف لم تأمروا بقتل الزنبور، وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية
إذ أمر بها عمر؟ ما أسمعكم تأخذون من الأحاديث إلا ما
هو يرم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلتم: يقتل المحرم الفأرة
الصغيرة، ولا يقتل الغراب الصغير.

وإذا قلتم هذا، فقد أباحه النبي ﷺ ومنعتموه.

فإن قلتم: إنما أباح قتله على معنى أنه يضُرُّ والصغير لا
يضُرُّ في حاله تلك فالفأرة الصغيرة لا تضُرُّ في حالها تلك، فلا بد
أن تخالفوا النبي ﷺ في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة، وهذا

ما رددتم فيه السنّة أفيجوز لو أوصى أن يصلى عنه أو يصام عنه؟
فإن أجزمتموه، فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون عمل آخر
لغيره، وإن لم تجزوه، فقد فرقتم بين الصلاة والصوم والحج.
والله أعلم.

٢١- بابُ الحِجَامَةِ للمحرّم

سألت الشافعي عن الحِجَامَةِ للمحرّم، فقال: يحتجم، ولا
يلحق شعراً ويحتجم من غير ضرورة.

فقلت: وما الحجة؟

فقال:

٢٥٧٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَوْمَئِذٍ
يَلْحَقِي جَبَلٍ. [أخرجه مالك (٣٤٩/١)]

٢٥٧٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
وَيْنَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ أَخَذَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

فقلت للشافعي: فإننا نقول: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة.

٢٥٧٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا
أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. [أخرجه مالك (٣٥٠/١)]

وَقَالَ: مَالِكٌ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ الشافعي: مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي حِجَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ
ضَرُورَةً أَوْلَى بِنَا مِنَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ
كَرِهَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْرَمْهُ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ هَذَا
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ سَمِعَهُ مَا خَالَفَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَ بَرَأَيْهِ
فَكَيْفَ إِذَا سَمِعْتَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قُلْتُ: بِخِلَافِ مَا
سَمِعْتَ عَنْهُ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْتُمْ لَمْ تَثْبُتُوا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَرِهَهُ
لِلنَّاسِ قَدْ يَتَوَقَّى الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا يَكْرَهُ لِغَيْرِهِ وَأَنْتُمْ
تَتَرَكُونَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ لِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ كَرِهْتُمْ
الْحِجَامَةَ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ أَتَعْدُوا الْحِجَامَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَبَاحَةً
لَهُ كَمَا يَبَاحُ لَهُ الْإِغْتِسَالُ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، فَلَا يَبَاحِي كَيْفَ
احْتَجَمَ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ الشَّعْرَ أَوْ تَكُونَ مَحْظُورَةً عَلَيْهِ كَحَلَاقِ
الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ؟ فَالَّذِي لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَهُوَ إِذَا قَلَّ

حجة عليكم ازعمتم أن الغراب يقتل معنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب؛ لأنها أضر منه.

فإن قال: لا بل الحديث جلة لا المعنى، قيل: فلم لا يقتل الغراب الصغير؛ لأنه غراب؟

سألت الشافعي عن حلق قبل أن ينحر أو ينحر قبل أن يرمي قال: يفعل ولا فدية ولا حرج.

وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئاً قبل شيء ناسياً أو جاهلاً عمل ما يبقى عليه ولا حرج.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٥٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ

طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ لِلنَّاسِ بِوَسْئِي يَسْأَلُونَهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ فَمَا سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ افْعَلْ وَلَا حَرَجَ.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ.

٢٣- باب الشركة في البدنة

سألت الشافعي هل يشترى السبعة جزوراً فينحرونها عن هدي إحصار أو تمتع؟

قال: نعم.

قلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٥٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ

جَابِرٍ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نحروا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم محيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متمتعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأخرج

كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأي وجه ما كان ملك، ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم.

قلت للشافعي: فإننا نقول: لا تذبح البدنة إلا عن واحد ولا البقرة، وإنما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فإذا أن يخرج كل إنسان منهم حصته من ثمنها، ويكون له حصّة من لحمها، فلا، وإنما سمعنا لا يشترك في البدنة في النسك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد يجوز أو يقال: لا يشترك في النسك أن يوجب الرجل النسك، ثم يشرك فيها غيره، وليس في هذا لأحد حجة؛ لأنه كلام عربي ولا حجة مع النبي ﷺ، وهذا فعل النبي ﷺ وأصحابه وأهل الحديبية؛ فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه؛ لأنه فعل النبي ﷺ وألف وأربعمائة من أصحابه.

٢٥٨١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ لَأَرْزَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونُ قَوْلَ الْوَاحِدِ وَفَعَلَهُ حُجَّةٌ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، فِإِذَا وَجَدْتُمْ السَّنَةَ وَفَعَلَ أَلْفٌ وَأَرْبَعِمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ أَوْجَبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَجْعَلُوهُ حُجَّةً. [أخرجه البخاري (٤١٥٤)، مسلم

(١٨٥٦)]

٢٤- باب التمتع في الحج

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال: حسن غير مكروه، وقد فعل ذلك بأمر النبي ﷺ، وإنما اخترنا الأفراد؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ أفرد غير كراهية للتمتع، ولا يجوز إذا كان فعل التمتع بأمر النبي ﷺ أن يكون مكروهاً.

فقلت للشافعي: وما الحجة فيما ذكرت؟

قال: الأحاديث الثابتة من غير وجه، وقد حدثنا مالك بعضها.

٢٥٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجِّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَهُمَا يَتَذَكَّرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ،

الإحرام وبعد رمي الجمرة والحلاق قبل الإفاضة، فقال: جائز وأحبّه ولا أكرهه لثبوت السنّة فيه عن رسول الله ﷺ والأخبار عن غير واحد من أصحابه.

فقلت: وما الحجّة فيه؟

فقال:

٢٥٨٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

فقلت للشافعي: فإنما نكرو الطَّيِّبَ للمحرم ونكرو الطَّيِّبَ قبل الإحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونروي ذلك عن عمر بن الخطاب، فقال الشافعي: إني أراكم لا تدرون ما تقولون.

فقلت: ومن أين؟

فقال: أرايتم نحن واثم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله ليس إنما عرفنا بأن ابن عمر رواه عن عمر.

فقلت: بلى، فقال: وعرفنا أن النبي ﷺ تطيب بخبر عائشة؟

فقلت: بلى قال: وكلاهما صادق؟

فقلت: نعم، فإذا علمنا بأن النبي ﷺ تطيب، وأن عمر نهى عن الطَّيِّبَ علماً واحداً هو خير الصادقين عنهما معاً، فلا أحسب أحداً من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي ﷺ لغيره؛ فإن جاز أن يهتم الغلط على بعض من بيننا وبين النبي ﷺ فمن حدثنا جاز مثل ذلك على من بيننا وبين عمر فمن حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي ﷺ أكثر ممن روى عن ابن عمر نهى عن الطَّيِّبَ روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم، وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها فتعذروا بأن تكونوا ذهبت إلى مذهب بل أراكم إنما ترسلون ما جاء على الستمكم عن غير معرفة إنما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطَّيِّبَ للمحرم إنما نهى عن الطَّيِّبَ أنه حضر النبي ﷺ بالجعرانة حين سأله أغرابي أحرّم وعليه جبة وخلوق فأمره بتزيع الجبة وغسل الصّفرة.

فقلت للشافعي: أفترى لنا بهذا حجّة أو إنما هذا شبهة، وما الحجّة على من قال: هذا قال: إن كان قاله بهذا، فقد ذهب عليه أن النبي ﷺ تطيب فقال: بما حضر وتطيب النبي ﷺ في حجّة الإسلام سنة عشر وأمر الأغرابي قبل ذلك بستين في سنة

فَقَالَ سَعْدٌ: بِسْمَا قُلْتُ: يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: فَإِنْ عُمَرَ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ. [إخرجه مالك (٣٤٤/١)]

فقلت للشافعي: قد قال مالك: قول الضُّحَّاك أحب إلي من قول سعد وعمر أعلم برسول الله ﷺ من سعد.

قال الشافعي: عمر وسعد عالمان برسول الله، وما قال عمر عن رسول الله شيئاً يخالف ما قال سعد.

٢٥٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ.

٢٥٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا، وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ قَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقُلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلْ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي.

٢٥٨٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَأَنْ أَعْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمِرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ. [إخرجه مالك (٣٤٤/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذان الحديثان من حديث مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج فكيف جاز لكم واثم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه، وأن تثبتوا عن النبي ﷺ فيما وضفت وادعيت من خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعداً عن النبي ﷺ إنما اختار شيئاً غير مخالف لما جاء عن النبي ﷺ، وقد تركوا أنتم على عمر اختياره وحكمه هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي ﷺ، ثم تركونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم تركونه لقولكم، فإذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنّة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها، وما رويتم عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره.

٢٥- باب الطَّيِّبِ للمحرم

سألت الشافعي عن الطَّيِّبِ قبل الإحرام بما يبقى رجه بعد

فقال: السَّنةُ الثَّابِتَةُ من حديث النَّاسِ وحديث مالك عن النبي ﷺ قال:

٢٥٨٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقِيهِ، فَإِنَّمَا هِيَ لِلَّذِي يُعْطَاهَا.

لا ترجع إلى الذي أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث قال: وبها نأخذُ ونأخذُ عامةَ أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم، وقد روى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: فإنَّ مخالف هذا.

فقال: اتخافونه وأنتم تروونه عن رسول الله ﷺ.

فقلت: إن حجتنا فيه:

٢٥٩٠- أن مالكاً قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد، عن العمري، وما يقول النَّاسُ فيها، فقال له القاسم: ما أدركت النَّاسَ إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما أجابه القاسم عن العمري بشيء، وما أخبره إلا أنَّ النَّاسَ على شروطهم؛ فإن ذهب إلى أن يقول: العمري من المال والشرط فيها جائز، فقد شرط النَّاسُ في أموالهم شروطاً لا تجوز لهم.

فإن قال قائل: وما هي؟

قيل: الرَّجُلُ يشتري العبدَ على أن يعتقه والولاء للبايع فيعتقه فهو حرٌّ والولاء للمعتق والشرط باطل.

فإن قال: السَّنةُ تدلُّ على إبطال هذا الشرط قلنا: والسَّنةُ تدلُّ على إبطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسَّنة مرةً وتركها مرةً؟ قولُ القاسم لو كان قصده به قصد العمري، فقال: إنهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يردُّ به الحديث عن النبي ﷺ.

فإن قال قائل: ولم؟

قيل: نحن لا نعلم أنَّ القاسم قال: هذا إلا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه.

وكذلك علمنا قول النبي ﷺ في العمري:

٢٥٩١- بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ وغيره، فإذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن

ثَمَانٍ فلو كانا مختلفين كان إباحته الطَّيِّبِ ناسخاً لمعه، وليساً بمختلفين إنما نهى النبي ﷺ أن يتزَعَّرَ الرَّجُلُ.

٢٥٨٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ.

قال الشافعي: وأمر الرَّجُلُ أن يغسل الرَّعْضَ عَنْهُ، وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للإحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرَّبِّ.

٢٥٨٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مَنْ رَمَى الْجُمُرَةَ، فَقَدْ حَلَّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ، وَقَالَ: سَالِمٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيْ.

وسنة رسول الله ﷺ أحقُّ أن تتبع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا ينبغي أن يكون الصَّالِحُونَ من أهل العلم فأما ما تذهبون إليه من ترك السَّنةِ لغيرها وترك ذلك الغير لراي أنفسكم فالعلم إذا إليكم تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا تبصّر لما تقولون ولا حسن رواية فيه أرايتم إذا خالفتم السَّنةَ هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطَّيِّبَ قبل الإحرام؛ لأنَّه يبقى بعد الإحرام، وقد كان الطَّيِّبُ حلالاً، فإذا كرهتموه إذا كان يبقى بعد الإحرام، فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا وجدناه إذا كان محرماً ممنوعاً أن يتدعى طيباً، فإذا تطيب قبل أن يحرم فما يبقى كان كابتداء الطَّيِّبِ في الإحرام.

قلت: فأنتم تميزون بأن يذهن الحرام بما بقي لينه، وذهابه الشَّعْثُ ويرجل الشَّعْرَ قال: وما هو؟

قلت: ما لا طيب فيه مثل الزَّيتِ والشَّيرِقِ وغيره قال: هذا لا يصلح للمحرم أن يتدعى الأدهان به، ولو فعل وجبت عليه كفارة التطيب عندنا وعندكم، وإنما كان ينبغي أن تقولوا: لا يذهن بشيء يبقى في رأسه ليلة ساعاً أو تجيزوا الطَّيِّبَ إذا كان قبل الإحرام، ولو لم يكن في هذا سنة تتبع أنبى أن لا يقال إلا واحد من هذين القولين.

٢٦- باب في العمري

قال: سألت الشافعي عنَّ أعمار عمري له ولعقبه، فقال: هي للذي يعطها لا ترجع إلى الذي أعطها. فقلت: وما الحجَّة؟

٢٥٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ حُجْرٍ الْمَدْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ.

٢٥٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْفَقَهُ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ.

٢٥٩٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: خَضَرَتْ شَرِيحًا قَضَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: الْأَعْمَى: يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا قَضَيْتَ لِي؟ فَقَالَ لَهُ شُرَيْحٌ: لَسْتُ أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ: وَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ.

قال الشافعي: فتركون ما وصفت من العمرى مع ثبوته عن رسول الله ﷺ وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير، وهذا عندكم عمل بعد النبي ﷺ لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلق، ثم تخالفونه برأيكم، وما روى القاسم عن الناس. والله أعلم.

٢٧- باب ما جاء في العقيدة

٢٥٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الثِّمَمِيِّ قَالَ: تُسْتَحَبُّ الْعَقِيدَةُ، وَلَوْ بَعْضُفُورٍ.

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ تَسْتَحَبُّ قَالَ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ اسْتِحْبَابُهَا إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ.

٢٦٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقْضُونَ فِي الْمَجُوسِ بِشِمَانِجَاةٍ وَزَهْمٍ، وَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى إِذَا أُصِيبُوا يُقْضَى لَهُمْ بِقَدَرٍ مَا يَعْقِلُهُمْ قَوْمُهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ قُلْتُ: فَإِنَّا نَقُولُ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ نِصْفُ وَبِةِ الْمُسْلِمِ وَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِنَّ النَّاسَ.

النَّبِيِّ ﷺ أَرْجَحُ مِمَّنْ رَوَى هَذَا عَنِ الْقَاسِمِ لَا يَشْكُ عَالَمٌ أَنْ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ أَنْ يَقَالَ بِهِ مِمَّا قَالَ أَنَسٌ بَعْدَهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونُوا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا بَلَّغَهُمْ عَنْهُ شَيْءٌ، وَأَنَّهُمْ لِنَاسٍ لَا نَعْرِفُهُمْ.

فإن قال قائل: لَا يَقُولُ الْقَاسِمُ قَالَ النَّاسُ إِلَّا لَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَجْهَلُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَنَةً، وَلَا يَجْمَعُونَ أَبَدًا مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَلَا يَجْمَعُونَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّنَةِ قِيلَ لَهُ.

٢٥٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِقُ. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ. فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَتْرَكُونَ قَوْلَ الْقَاسِمِ وَالنَّاسِ إِنَّهَا تَطْلِقُ قُلْتُمْ: لَا نَذَرِي مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَزَوِي هَذَا عَنْهُمْ الْقَاسِمُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الْقَاسِمِ وَالنَّاسِ حُجَّةً عَلَيْكُمْ فِي رَأْيِ أَنْفُسِكُمْ لَهَوَ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ أَبَعَدَ وَلَئِنْ كَانَ حُجَّةٌ لَعَلَّهُ أَخْطَأْتُمْ بِخِلَافِكُمْ إِثْمًا بِرَأْيِكُمْ وَإِنَّا لَنَحْفَظُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ فِي الْعُمَرَى مِثْلَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٥٩٣- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَحُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: إِنِّي وَهَبْتُ لِابْنِي نَاقَةَ حَيَاتِهِ وَإِنَّهَا تَنَاتَجَتْ إِبِلًا، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: هِيَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ بِهَا قَالَ: ذَلِكَ أَبَعَدَ لَكَ مِنْهَا.

٢٥٩٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَضُنْتُ وَأَضْطَرَبْتُ يَعْنِي كَبُرَتْ وَأَضْطَرَبْتُ.

٢٥٩٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْمَدِينَةِ بِالْعُمَرَى عَنْ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه؛ فإن كانت لكم حجة بقول القاسم 'الناس' فهي عليكم بقول سليمان بن يسار الزم؛ لأنه لا يثبت عن النبي ﷺ في اليهودي والنصراني قول.

٢٨- باب في الحربي يسلم

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الإسلام أو خرج، فقال: ذلك كله سواء، ولا محل للزوج إصابتها ولا له أن يصيبها إذا كان واحد منهما مسلماً، ونظرتهما انقضاء العدة؛ فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما. وكذلك، ولو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك.

فقلت له: علام اعتمدت في هذا؟

فقال: على ما لا أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافاً من أن أبا سفيان أسلم قبل امرأته، وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما، ثم استقروا على النكاح، وذلك أن آخرهم إسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرنى ذكرها، وقد حضرنى منها حديث مرسل، وذلك:

٢٦٠١- أن مالكاً أخبرنا، عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام، ثم أتى النبي ﷺ وشهد خيبراً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب: فكان بين إسلام صفوان وامرأته نحو من شهر فقلت له: أرأيت إن قلت مثل إذا أسلمت قبل زوجها خرجت من الدار أو لم تخرج، ثم أسلم الزوج فهما على النكاح ما لم تنقض العدة، وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليهما الإسلام، فلم تسلم؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا تُسْكِنُوا بَعْضَ الْكَافِرِ﴾.

قال الشافعي: إذا يدخل عليكم، والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس، وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها إلا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتموها بتأويل القرآن، فإذا تأولتم قول الله ﴿وَلَا تُسْكِنُوا بَعْضَ الْكَافِرِ﴾ لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم لم تقولوا بهذا، وزعمتم أن العصمة إنما تقطع بينهما إذا عرض على

الزوجة الإسلام فأبت، وقد عرض عليها الإسلام من ساعتها ويعرض عليها بعد سنة وأكثر فليس هذا بظاهر الآية، ولم تقولوا في هذا بخبر، ولا يجوز أن يقال بخبر ظاهر الآية إلا بخبر لازم.

فقلت: فإن قلت يعرض عليها الإسلام من ساعتها.

قال الشافعي: أفليس يقيم بعد إسلامه قبل يفرق بينهما؟ أو رأيتم إن كانت غائبة عن موضع إسلامه أو بكاء لا تكلم أو مغمى عليها.

فإن قلتم: تطلق، فقد تركتم العرض، وإن قلتم: ينتظر بها، فقد أقامت في حباله وهي كافرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والآية في المتحنة مثلها قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ فسوى بينهما وكيف فرقتم بينهما؟

قال الشافعي: هذه الآية في معنى تلك لا تعدو هاتان الآيتان أن تكونا تدلان على أنه إذا اختلف دين الزوجين؛ فكان لا محل للزوج جماع زوجته لاختلاف الدينين، فقد انقطعت العصمة بينهما أو يكون لا محل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة إن جاءت عليها مدة، ولم يسلم المتخلف عن الإسلام منهما؛ فإن كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة إلا بخبر يلزم؛ لأن رجلاً لو قال: مدتاهم سنة أشهر أو يوم لم يجز هذا من قبل الرأي إنما يجوز من جهة الأخبار اللازمة، فلما سن رسول الله ﷺ في امرأة أبي سفيان، وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله، ثم أسلمت بعد أيام فاستقرا على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية من الإسلام وأسلمت زوجتهما، ثم أسلما فاستقرا على النكاح، وكان ابن شهاب حل أحد الحديثين أو هما معاً فذكر فيه توقيت العدة دل ذلك على انقطاع العصمة بين الزوجين إن انقضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الإسلام منهما لا أن انقطاع العصمة هو أن يكون أحدهما مسلماً، ويكون الفرع ممنوعاً حين يسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل لبعض من يذهب إلى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج اتجهلون امرأة أبي سفيان؟ قالوا: لا، ولكن كان الذي بين إسلامهما سيراً قيل: أما علمتم أن أبا سفيان قد أسلم، وقد أقامت هند على الكفر، ثم أسلمت فاستقر على النكاح؟

قال: بلى قيل: أو ليس بقيت عقدته عليها، وقد أسلم قبلها قال: بلى قيل: فلو كان معنى الآية ﴿وَلَا تُسْكِنُوا بَعْضَ الْكَافِرِ﴾ على أنه متى أسلم حرمت كتمت قد خالفتم الآية الكافرة؟

قلت: وما الحجة؟

قال:

٢٦٠٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

٢٦٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَزْعُمُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذَا قَالَ: فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعَيْنِهِ كَيْفَ أَجَزْتُمُوهُ؟

قال: هَذَا مِنْ ضَرْبِ قَوْلِكُمْ فِي اللَّحْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُسَاعَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بَغِيرِ وَزْنٍ بِالْبَادِيَةِ وَحَيْثُ لَيْسَ مَوَازِينُ؛ فَإِنْ كَانَ اللَّحْمُ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَدْ أَجَزْتُمُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَلَمْ تَحْرُمُوهُ فِي الْقَرْيَةِ وَتَجِيزُوهُ فِي الْبَادِيَةِ وَأَنْتُمْ لَا تَجِيزُونَ بِالْبَادِيَةِ تَمَرًا بِتَمَرٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَادِيَةِ مِثْلًا وَأَجَزْتُمْ هَذَا فِي الْخَبَرِ أَنْ يُسَاعَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بَغِيرِ وَزْنٍ إِذَا تَحَرَّى فِي الْقَرْيَةِ وَالْبَادِيَةِ، وَفِي النَّبِيِّ، وَمَا أَشَبَّهُهُ.

٣١- باب متى يجب البيع

سألت الشافعي: متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب؟

قال: إذا تفرق المتبايعان بعد عقد البيع من المقام الذي تبايعا فيه.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

قال:

٢٦٠٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَفْرُقَا إِلَّا بِتَيْحِ الْخِيَارِ.

فقلت له: فَإِنَّا نَقُولُ لَيْسَ لَذَلِكَ عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ.

قال الشافعي: الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل، ولكنني أحسبكم التمسست العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك

وقولكم: وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم، وإذا كان ﴿لَا تُمَسِّكُوا بَعْضَ الْكُوفَرِ﴾ جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها فالمدّة لا تجوز إلا بخير يلزم مثله.

قال الشافعي: وأنتم إذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الإسلام فتأبى، فإذا عرض عليها الإسلام فأبته انفسخ النكاح قيل: فإذا كانت ببلاد نائية، فإذا انقضت عدتها انفسخ النكاح، وإن لم يعرض عليها الإسلام، وهذا خارج من الوجهين والمعقول إن كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها انبغى أن يخرجها من يده قبل عرض الإسلام، وإن كان ذلك بمدّة فالمدّة التي نهى إليها نحن وأنتم العدة.

٢٩- باب في أهل دار الحرب

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدور ويملك بعضهم على بعض ذلك القسم ويسلمون، ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الإسلام، فقال: ليس ذلك له.

قلت: ما الحجة في ذلك؟ قال: الاستدلال بمعنى الإجماع والسنة.

قلت: وأين ذلك؟

قال: أرايت أهل دار الحرب إذا سبى بعضهم بعضاً وغصب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً، ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا وهم رقيق لهم والأموال؛ لأنهم ملكوها عليهم قبل الإسلام، فإذا ملكوا بقسم الجاهلية فما ذلك الملك باحق وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان جراً مع أنه.

٢٦٠٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الدَّبَلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُيِّمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبَيَّ عَلَى قَسَمِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَذْرَكَهَا الْإِسْلَامُ لَمْ تَقْسَمْ فَبَيَّ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ.

قال الشافعي: نحن نروي فيه حديثاً أثبت من هذا بمثل معناه.

٣٠- باب البيوع

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيهما الضراب بدنائير مضروبة ويزيده على وزنها، قال: هذا الربا بعينه المعجل.

٣٣- باب بيع الثمر

بن أوس حين اضطرف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار، فقال له: طلحة أنظرني حتى يأتي خازني من الغابة، فقال: لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي ﷺ قال: المُنْبَائِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَنْ الْفَرَاقَ فَرَاقُ الْأَبْدَانِ.

فإن قلتم: ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده.

٢٦٠٦- فابن عمر الذي سمعته من النبي ﷺ كان إذا ابتاع الشيء يعبئه أن يجب له فارق صاحبه فمضى قليلاً، ثم رجع. أخبرنا بذلك مقيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر.

وقد خالفتم النبي ﷺ وابن عمر جميعاً.

٣٢- باب بيع البرنامج

سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال: لا يجوز من هذا شيء إلا لمشرته الخيار إذا رآه قلت: وما الحجة في ذلك؟

٢٦٠٧- قال: أخبرنا مالك، عن محمد بن يحيى بن جيان وعن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابدة.

فقلت للشافعي: فإننا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما؛ لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرنامج يجوز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الغرر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولأنه لا يرى من الأعدال شيء، وأن الصفة تقع منها على ثياب مختلفة.

فقلت للشافعي: إنما نفرد بين ذلك؛ لأن الناس أجازوه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه.

فإن قلتم: إنما أجزأه على الصفة فيسوغ الصفقات لا تجوز إلا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال، وليس هكذا بيع البرنامج أرايت لو هلك المبيع أكون على بانه أن يأتي بصفة مثله.

فإن قلتم: لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة.

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، فقال:

٢٦٠٨- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن

النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وفيه دلائل بينة منها أن رسول الله ﷺ إذ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحمرة أو الصفرة؛ لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب بسراً وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يراهما إذا ربيت فيه الحمرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت قطعته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبداً حتى تزهي وتنضج منها ذلك وبهذا قلنا، وقد قلتم بالجملة وقلنا: لا يحل بيع القشأ ولا الخريز، وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج.

قال الشافعي: قلنا: فإذا لم يحل بيع القشأ والخريز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القشأ والخريز أحرم؛ لأنه لم يبدو صلاحه، ولم يخلق، ولا يدري لعله لا يكون.

فقلت للشافعي: فإننا نقول إذا ظهر شيء من القشأ حل أن تباع ثمرته تلك، وما خلق من القشأ ما نبت أصله.

قال الشافعي: وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد؟ ونهى رسول الله ﷺ عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمر سنين؛ فإن زعمتم أنه يجوز في النخل إذا طابت العام أن ثمرته قابلاً، فقد خالفتم ما روي عن النبي ﷺ من الوجهين، وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذاك كان ينبغي أن تقولوا في القشأ والخريز سألت الشافعي عن القشأ والخريز والفجل يشتري أكون لمشرته أن يبيعه قبل أن يقبضه، فقال: لا، ولا يباع شيء منه بشيء منه متفاضلاً يبدأ بيد.

قلت للشافعي: وما الحجة في ذلك؟

٢٦٠٩- فقال: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر.

فقلت للشافعي: فإننا نقول كما قلت: لا يباع حتى يقبض، ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يبدأ بيد ولا خير فيه نسيئة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا خلاف السنة في بعض القول.

قلت: ومن أين؟

يرث الخمر أو توهب له لا تحل إلا بأن يفسدها فيجعلها خلا، فإذا صارت خلا حلّ ثمنها، ولو استهلكها مستهلك وهي خمر أو بعد ما أفسدت وقبل أن تصير خلا لم يضمن ثمنها في تلك الحال؛ لأن أصلها محرّم، ولم تصر خلا؛ لأنهم يقولون ما يقولون: وإنما صاروا محجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمنا إذا كان حيّا وتجعلون فيه ثمنا إذا كان ميتا أو رأيتم لو قال لكم قائل: لا أجعل له ثمنا إذا قتل؛ لأنه قد ذهبت منفعتة وأجيز أن يباع حيّا ما كانت المنفعة فيه، وكان حلالا أن يتخذ هل الحجة عليه إلا أن يقال: ما كان له مالك، وكان له ثمن في حياته كان له ثمن، وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالين لم يكن له ثمن في الأخرى.

٣٥- باب الزكاة

٢٦١١- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.

قال:

وبهذا تقول وتقولون في الجملة، ثم خالفتموه في معان، وقد زعمتم، وزعمنا أن لا يضم صنف طعام إلى غيره؛ لأننا إذا ضمناها، فقد أخذنا فيما دون خمسة أوسق، فإن في حديث النبي ﷺ ما يبين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة حتى تكون من صنف واحد، ثم زعمتم أنكم تضمون الحنطة والسلت والشعير معاً؛ لأن سعداً لم يجز الحنطة بالشعير إلا مثلاً بمثل.

قال الشافعي: وقد قال النبي ﷺ: بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الحنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الحنطة وأنتم لا تضمون أحدهما إلى الآخر، وزعمتم أنكم تضمون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن حجتكم فيها أن عمر أخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والحنطة والتمر والعشور أفيضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الحنطة والزبيب نصف العشر أفيضم الزبيب إلى الحنطة؟ إن هذا لإحالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضموها وهي عندكم مختلفة؟ وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد؟ ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير إلا خلافاً للسنّة والآثار والقياس.

قال: زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض، وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة، وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة، ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد، وهذا خلاف حكم الطعام، وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام، فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صفه نسيئة أو تكون طعاماً، فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صفه يدا بيد.

٣٤- باب ما جاء في ثمن الكلب

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب للرجل، فقال: ليس عليه غرم.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٦١٠- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي ﷺ نهى عن الكلب ومهر البغسي وحلوان الكاهن.

قال مالك: وإنما أكره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي ﷺ عن ثمن الكلب.

قال الشافعي: نحن نحجز للرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نحجز له أن يبيعهما لنهي النبي ﷺ، وإذا حرّمنا ثمنها في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعاً لأمر النبي ﷺ لم يحل أن يكون لها ثمن بحال.

قلت للشافعي: فإننا نقول لو قتل رجل لرجل كلباً غرم له ثمنه، فقال الشافعي: هذا خلاف حديث رسول الله ﷺ والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تقوت فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمناً في الحال التي يحل أن يتفبع به فيها.

فإن قال قائل: فإن من المشرقين من زعم أنه إذا قتل، ففيه ثمنه ويروى فيه أثر فأولئك يميزون بيعه حيّاً ويردّون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويزعمون أن الكلب سلعة من السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل، وإن لم يؤكل لحمهما للمنفعة فيهما، ويقولون: لو زعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله، ويقولون أشياء هذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لو ماتت كان له أن يسليخ جلودها فيدبغها، فإذا دبغت حلّ بيعها، ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئاً؛ لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ، ويقولون في المسلم

٣٦- باب النكاح بولي

سألت الشافعي عن النكاح، فقال: كل نكاح بغير ولي فهو باطل.

قلت: وما الحجّة في ذلك؟

قال: أحاديث ثابتة فأما من حديث مالك:

٢٦١٢- فإن مالكا: أخبرنا، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها.

٢٦١٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيّب كان يقول: قال عمر بن الخطاب: لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان.

قال الشافعي: وبثم هذا وقلتم: لا يجوز نكاح إلا بولي ونحن نقول فيه بأحاديث من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين.

٢٦١٤- قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: أئما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا.

٢٦١٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسلم وسعيد، عن ابن جريج، عن عكرمة قال: جمع الطريقت ركباً فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً فجلّد عمر النكاح والمنكح وفرّق بينهما.

٢٦١٦- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لا نكاح إلا بولي مرشيد وشاهدي عدل.

قال الشافعي: وهذا قول العامة بالمدينة ومكة.

قلت للشافعي: نحن نقول في الدّية لا بأس بأن تنكح بغير ولي، ونفسه في الشريعة، فقال الشافعي: عديم لما سدتم من أمر الأولياء فنقضتموه قلتم لا بأس أن تنكح الدّية بغير ولي فأما الشريعة فلا.

قال الشافعي: السّنة والآثار على كل امرأة فمن أمركم أن

تخصوا الشريعة بالحياطة لها وتبائع الحديث فيها، وتخالقون الحديث عن النبي ﷺ وعمن بعده في الدّية؟ أرايتم لو قال لكم قائل: بل لا أجيز نكاح الدّية إلا بولي، لأنها أقرب من أن تدلس بالنكاح وتصير إلى المكروه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من يمنها أما كان أقرب إلى أن يكون أصاب منكم؟ فإن الخطأ في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكايته.

قال الشافعي: النساء محرّمات الفروج إلا بما أبيحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرّضا ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية، وحق الله عليهن، وفيهن كلهن واحد لا يجلّ لواحد منهن، ولا يحرم منها إلا بما حلّ للآخرى وحرم منها.

٣٧- باب ما جاء في الصّدق

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصّدق، فقال: الصّدق ثمن من الأثمان فما تراضى به الأهلون في الصّدق مما له قيمة فهو جائز كما ما تراضى به المتبايعان مما له قيمة جاز.

قلت: وما الحجّة في ذلك؟

قال: السّنة الثابتة والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك ف.

٢٦١٧- أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رجلاً سأل النبي ﷺ أن يزوجه امرأة، فقال النبي ﷺ: التمس، ولو خاتماً من حديد، فقال: لا أجّد فزوجته إياها بما معه من القرآن.

قلت للشافعي: فإننا نقول لا يكون صدق أقل من ربع دينار ونحتج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وقال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخُلَّةٍ﴾ فأي شيء يعطيها لو أصدقها درهماً؟

قلنا: نصف درهم.

وكذلك لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه.

قلت: فهذا قليل.

قال الشافعي: هذا شيء خالفتم به السّنة والعمل والآثار بالمدينة، ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول: ثلاث قبضات زبيب مهر وسعيد بن المسيّب يقول: لو أصدقها سوطاً فما فوقه جاز وربيعه بن أبي عبد الرحمن يبيّر النكاح على نصف درهم وأقل، وإنما تعلّمتم هذا فيما نرى من أبي حنيفة، ثم أخطأتم قوله؛ لأنّ أبا حنيفة قال: لا يكون الصّدق

أَقْلُ تَمَّا تَقْطَعُ فِيهِ الْيَدَ، وَذَلِكَ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ فَقِيلَ لِبَعْضِ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَوْ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِ فإِذَا قَوْلٌ مِنْ ذَهَبْتُمْ؟ فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ فِيهِ شَيْئًا لَا يَبْثُ مِثْلَهُ لَوْ لَمْ يَخَالَفْهُ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ مَهْرٌ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ فَانْتَمَ خَالَفْتُمُوهُ.

فَقُلْتُمْ: يَكُونُ الصَّدَاقُ رِبْعُ دِينَارٍ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّا اسْتَقْبَحْنَا أَنْ يَبَاحَ الْفَرْجُ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ قُلْنَا: أَفَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَى رَجُلٌ جَارِيَةً بِدَرَاهِمٍ يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَقَدْ اجْتَمَعَ فَرْجًا وَزِيَادَةً رَقَبَةٍ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ فَجَعَلْتُمُوهَا تَمْلِكُ رَقَبَتَهَا وَيَبَاحُ فَرْجُهَا بِدَرَاهِمٍ وَأَقْلُ، وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ فَرْجُهَا مَنْكُوحَةً إِلَّا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ أَوْ رَأَيْتَ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ لِسُودَاءٍ فَقِيرَةٍ يَنْكِحُهَا شَرِيفٌ أَلَيْسَتْ بِأَكْثَرَ لَقْدَرِهَا مِنْ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ لَشَرِيفَةٍ غَنِيَّةٍ نَكْحُهَا دَنِيٌّ فَقِيرٌ؟ أَوْ رَأَيْتُمْ وَحِينَ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا تَقْطَعُ فِيهِ الْيَدَ فَجَعَلْتُمْ الصَّدَاقَ قِيَاسًا عَلَيْهِ أَلَيْسَ الصَّدَاقُ بِالصَّدَاقِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالْقَطْعِ؟ فَقَالُوا: الصَّدَاقُ خَبَرٌ وَالْقَطْعُ خَبَرٌ لَا أَنْ أَحَدَهُمَا قِيَاسٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَكِنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْعَدَدِ هَذَا تَقْطَعُ فِيهِ الْيَدَ، وَهَذَا يَجُوزُ مَهْرًا، فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: لَا يَجُوزُ صَدَاقٌ أَقْلُ مِنْ خَمْسَمِائَةِ دِرَاهِمٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ وَصَدَاقُ بَنَاتِهِ أَلَا يَكُونُ أَقْرَبَ مِنْكُمْ؟ أَوْ قَالَ رَجُلٌ: لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ أَقْلُ مِنْ مِائَتِي دِرَاهِمٍ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَحِبُّ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرَاهِمٍ أَلَا يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ مِنْكُمْ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا غَيْرَ مُصِيبٍ، وَإِذَا كَانَ لَا يَنْبَغِي هَذَا، وَمَا قُلْتُمْ، فَلَا يَنْبَغِي فِيهِ إِلَّا اتِّبَاعُ السَّنَةِ وَالْقِيَاسِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَصْدُقُ الْمَرْأَةَ صَدَاقٌ مِثْلُهَا عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ أَلْفَ دِرَاهِمٍ فَيَجُوزُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ رَدٌّ.

وَيَصْدُقُ الْمَرْأَةَ عَشْرَةَ وَصَدَاقٌ مِثْلُهَا أَلْفٌ فَيَجُوزُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا رَدٌّ ذَلِكَ كَمَا تَكُونُ الْيَسُوعُ يَجُوزُ فِيهَا التَّغَابُنُ بَرَضًا الْمُتَبَايِعِينَ فَلَمْ يَكُنْ هَكَذَا فِيمَا فُورِقَ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ، وَلَا يَكُونُ هَكَذَا فِيمَا دُونَ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ.

٢٦١٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِصَتْ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكُ (٢/٥٢٨)]

٢٦١٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِصَتْ عَلَيْهِمَا السُّتُورُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكُ (٢/٥٢٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ إِرْخَاءُ السُّتُورِ بِوَجِبِ الصَّدَاقِ عِنْدِي لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ

٢٦٢٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ سَهْلَةَ ابْنَةَ سُهَيْلٍ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِهِنَّ.

٢٦٢١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرُمْنَ، ثُمَّ نَسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ قَتَوْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ مِمَّا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

٢٦٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يُرْضِعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمَّ كَلْثُومٍ فَأَرْضَعَتْهُ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ مَرِضَتْ، فَلَمْ تُرْضِعْهُ غَيْرَ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، فَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمَّ كَلْثُومٍ لَمْ تُكْمَلْ لَهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

٢٦٢٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتِ عُمَرَ تُرْضِعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ يُرْضِعُ، فَقَعَلَتْ؛ فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَوَيْتُمْ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ كِتَابًا أَنْ يَحْرُمَ مِنَ الرُّضَاعِ بَعَثَرُ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ نَسَخْنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَفَّى وَهِيَ تَمَّا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِأَنْ يُرْضَعَ سَالِمٌ خَمْسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِهِنَّ وَرَوَيْتُمْ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ مِثْلَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، وَخَالَفْتُمُوهُ، وَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ الْمَصَّةَ الْوَاحِدَةَ تَحْرِمُ فَتَرْكُمُ رَوَايَةَ عَائِشَةَ وَرَأَيْهَا وَرَأَيْ حَفْصَةَ يَقُولُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَنْتُمْ تَتْرَكُونَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَأْيَهُ بِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ مَعَ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَوَافَقَ ذَلِكَ رَأْيَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكُمْ الْعَمَلُ.

شرط عن معتق، ثم زعمتم في السَّابِية وله معتق، وفي النِّصْرَانِيَّيْنِ يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاية لهما، فلو أخذتم ما أصبتم فيه بتبصر كان السَّابِية والنِّصْرَانِيَّيْنِ أولى أن تقولوا: ولاية السَّابِية لمن اعتقه، والمسلم للنِّصْرَانِيَّيْنِ إذا اعتقه، وقد فرقت بينهما كان ما خالفتموه لما خالف حديث النبي ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ أَوَّلَى أَنْ تَبْعُوهُ؛ لَأَنَّهُ فِيهِ آثَارٌ مِمَّا لَا أَثَرَ فِيهِ.

٢٦٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَحْرُمُ الْمَمْلُوكُ وَلَا الْمَمْلُوكَانِ.

فقلت للشافعي: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟

فقال: نعم وحفظه عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع

سنين.

٤٠- باب الإفطار في شهر رمضان

٢٦٢٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ أَوْ إِطْعَامِ سِتِينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَجِدُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ، فَقَالَ لَهُ: خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَخْرَجَ مِنِّي فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: كُلَّهُ.

٢٦٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَطَاءِ

الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَنَدَنَةً؟ قَالَ: لَا قَالَ فَاجْلِسْ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قال الشافعي رحمه الله: بهذا نقول يعتق رقبة لا يميزها غيرها إذا وجدها وكفَّارته كفارة الظهار، وزعمتم أن أحب إليكم أن لا تكفروا إلا بإطعام يا سبحان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله ﷺ شيئاً تخالفونه، ولا تخالفون إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحداً قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا، وما لأحد خلاف رسول الله ﷺ.

٤١- باب في اللقطة

سألت الشافعي عن وجد لقطه، فقال: يعرفها سنة، ثم يأكلها إن شاء موسراً كان أو معسراً، فإذا جاء صاحبها ضمنها له.

فقلت له: وما الحجّة في ذلك؟

قال: السنة الثابتة، وروى هذا عن رسول الله ﷺ أبي بن كعب وأمره النبي ﷺ بأكلها، وأبي من مياسير الناس يومئذ وقبل وبعد.

٣٩- باب ما جاء في الولاية

٢٦٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

٢٦٢٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَبِيعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا أقول.

فقلت للشافعي: إنا نقول في السَّابِية ولاؤه للمسلمين، وفي النِّصْرَانِيَّيْنِ يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين.

قال الشافعي: وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولاؤه؛ لأنَّ واحداً من هؤلاء لم يعتق، والعتق يقوم مقام النسب، ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون إذا اعتق الرجل عبده سائبه لم يكن له ولاؤه، وإذا اعتق الذمي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يعدو المعتق عبده سائبه، والنِّصْرَانِيَّيْنِ يعتق عبده مسلماً أن يكونا مالكين يجوز عتقهما، فقد قال رسول الله ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَمَنْ قَالَ: لَا وَلَاؤَ لَهُذَيْنِ، فَقَدْ خَالَفَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْرَجَ الْوَلَاءَ مِنَ الْمَعْتَقِ الَّذِي جَعَلَهُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَكْمٍ مِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعِتْقُ إِذَا كَانَ لَا يَبْتَغِي لهما الْوَلَاءَ، فإِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ عبده سائبه أو النِّصْرَانِيَّيْنِ عبده مسلماً لم يكن واحد منهما حراً؛ لأنَّه لَا يَبْتَغِي لهما الْوَلَاءَ وَأَتَمَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَإِيَّاهُ لَا تَعْرِفُونَ مَا تَتَكَوَّنُونَ، وَلَا مَا تَأْخُذُونَ، فَقَدْ تَرَكْتُمْ عَلَى عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لِلَّذِي التَّقَطَّ الْمَنَبُودُ: وَلَاؤُهُ لَكَ وَتَرَكْتُمْ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَابْنَ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا وَهَبَتْهُ وَلَاؤَ سُلَيْمَانَ بْنِ يسارٍ وَتَرَكْتُمْ حَدِيثَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ عَلَى يَدَيِ الرَّجُلِ لَهُ وَلَاؤُهُ وَقَلْتُمْ: الْوَلَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَعْتَقٍ، وَلَا يَزُولُ بِهِبَةٍ وَلَا

وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَصَلَّى.

٢٦٣٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَدِمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَهُوَ أَمِيرُهَا فَرَأَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: سَعْدُ! خَلَّ أَبَاكَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ! إِذَا أَدْخَلْتَ رَجُلِيكَ فِي الْخَفَيْنِ وَهَمَّا طَاهِرَانِ فَاْمَسَحْ عَلَيْهِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْغَائِطِ.

٢٦٣٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى.

٢٦٣٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قِبَاءَ قِبَالٍ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى.

قال الشافعي: فخالفت ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب. فقلتم لا يمسح المقيم.

٢٦٣٦ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ.

٢٦٣٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: يَضَعُ الَّذِي يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ يَدَهُ مِنَ فَوْقِ الْخَفَيْنِ وَيَدَهُ مِنَ تَحْتِ الْخَفَيْنِ، ثُمَّ يَمْسَحُ. [أخرجه مالك (٣٨/١)]

فَقُلْتُ لِلشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ الْمَسْحَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ قَالَ: هَذَا خِلَافٌ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَخِلَافُ الْعَمَلِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ تَنْهَوْنَ إِلَى الْعَمَلِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا.

٢٦٣٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْيَهُودِ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُكُمْ مَا أَوْرَكُمُ اللَّهُ عَلَى أَنْ التَّمَرِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي.

٢٦٢٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَكَأَنَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا فَشَأْنُكَ بِهَا.

٢٦٣٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صِرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَارًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ عَرَفَهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادَّكَّرَهَا لِمَنْ يَقْدُمُ مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَلِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا.

قال الشافعي: فروي عن النبي ﷺ، ثُمَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَبَاحَ بَعْدَ سَنَةٍ أَكَلَ اللَّقْطَةِ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ ذَلِكَ، وَقَلْتُمْ نَكَرَهُ أَكَلَ اللَّقْطَةِ لِلْغَنِيِّ وَالْمَسْكِينِ.

٢٦٣١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ: عَرَفَهَا قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ زَيْدٌ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ تَأْخُذْهَا.

قال الشافعي: فابن عمر لم يوقت في التعريف وقتاً وأنتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد اللقطة أكلها غنياً كان أو فقيراً، وأنتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأنتم لا تكرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون: لو تركها ضاعت.

٤٢ - باب المسح على الخفين

سألت الشافعي عن المسح على الخفين، فقال: يمسح المسافر والمقيم إذا لبس على كمال الطهارة. فقلت: وما الحجة؟ قال: السنة الثابتة، وقد.

٢٦٣٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ بُسُوكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ

٤٣ - باب ما جاء في الجهاد

٢٦٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فَاسْتَنْدَزْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَضَرَبْتُهُ عَلَى خَبَلٍ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَنِي ضَمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي فَلَحَقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَالَ النَّاسِ؟

قال الشافعي:

وبهذا نقول السلب للقاتل في الإقبال، وليس للإمام أن يمنعه بحال؛ لأن إعطاء النبي ﷺ السلب حكم منه، وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين وأعطاه بيدر وأعطاه في غير موطن. فقلت للشافعي: فإننا نقول: إنما ذلك على الاجتهاد من الإمام، فقال: تدعون ما روي عن النبي ﷺ وهو يدل على أن هذا حكم من النبي ﷺ للقاتل فكيف ذهبتم إلى أنه ليس بحكم؟ أو رأيتم ما روي عن النبي ﷺ من أنه أعطى من حضر أربعة أخماس الغنيمة، فلو قال قائل: هذا من الإمام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه إلا أن يقال: إعطاء النبي ﷺ على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي ﷺ بأن قوله خاص فيتبع قول النبي ﷺ فأنما أن يتحكم متحكم فيدعي أن قول النبي ﷺ أحدهما حكم، والآخر اجتهاد بلا دلالة؛ فإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس.

فإن قلتم: لم يبلغنا أن النبي ﷺ قال: هذا إلا يوم حنين.

قال الشافعي: ولو لم يقله إلا يوم حنين أو آخر غزوة غزاها أو أولى لكان أولى ما أخذ به، والقول الواحد منه يلزم لزوم الأقاويل مع أنه قد قال وأعطاه بيدر وحنين وغيرهما، وقولكم ذلك من الإمام على الاجتهاد؛ فإن لم يكن للقاتل، وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد أخرى فيعطيه غيره؟ أي شيء يجتهد إذا ترك السنة إنما الاجتهاد قياس على السنة، فإذا لزم الاجتهاد له صار تبعاً للسنة وكانت السنة لزم له أو كان يجوز له في هذا شيء إلا ما سن رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً عليه.

فقلت: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: نعم بعض الناس.

قلت: فما احتج به.

قال الشافعي: قال: إذا قال الإمام - قبل لقاء العدو -: من قتل قتيلاً فله سلبه فهو له، وإن لم يقله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الواقعة إذا أخذ خمسة.

فقلت للشافعي: فما كانت حجتك؟

قال: الحديث الذي روي أن النبي ﷺ قاله بعد تقضي حرب حنين لا قبل الواقعة.

فقلت: قد خالف الحديث.

قال الشافعي: وأنت قد خالفتموه؛ فإن كان له عذر بخلافه فهو أقرب للعذر منكم.

فإن قلتم تأولوه فكيف جاز له أن يتأول، فيقول فلعل النبي ﷺ إنما أعطاه إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة.

فإن قلت هذا تأويل قيل: والذي قلت تأويل أبعد منه، وقلت للشافعي: ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله ﷺ أهو أصح رجالاً وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله ﷺ قبل نلناك.

قال الشافعي: عقل فيما زعمتم أنكم تتركون من حديث النبي ﷺ ما هو أثبت من الأكثر مما كنتم تأخذون به وأولى، ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يشبه أهل الحديث.

فقلت: مثل ماذا؟

فقال: مثل أحاديث أرسلها عن النبي ﷺ من حديث عمرو بن شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة.

فقلت: فكيف أخذت بها؟

قال: ما أخذت بها إلا لثبوتها من غير وجه من روايتكم ورواية أهل الصدق.

فقلت للشافعي: أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث وصرت إلى ما أمرت به، ورأيت الرشد فيما دعيته إليه وعلمت أن بالعباد - كما قلت - الحاجة إلى رسول الله ﷺ ورأيت في مذهبنا ما وصفت من تناقضها، والله أسأله التوفيق، وأنا أسألك عما روي في كتابنا الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فسل منه عما حضرك وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا نريده بما نقول ونصمت عنه إنه على ذلك قادر.

٢٦٤٠ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا.

فقلت للشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ لِلإِمَامِ أَنْ يقرأ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَفْعَلُ قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَكُمْ قَائِلٌ: أَبُو بَكْرٍ يقرأ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الصُّبْحِ فِي رَوَايَتِكُمْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مَعًا وَأَقُلُّ أَمْرُهُ أَنَّهُ قَسَمَهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَأَنَّكَ تَكْرَهُ هَذَا فَكَيْفَ رَغِبْتَ عَنْ قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَصْحَابِهِ مَتَرَفِرُونَ عليه السلام وَأَبُو بَكْرٍ مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلُهُ بِالْوَضْعِ الَّذِي هُوَ بِهِ.

٢٦٤١ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: كَرِهْتَ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ، وَزَوَّيْتَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ تَطْوِيلَ الْقِرَاءَةِ وَكَرِهْنَاهَا كُلَّهَا. [أخرجه ابن أبي شبة (٣٥٣/١)، البيهقي (٣٨٩/٢)]

٢٦٤٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ نَسِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ قَيْسًا يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ، سُورَةَ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنْ يَسَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ يَتَابُهُ فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهَذِهِ الْآيَةُ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ الْآيَةَ.

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ وَالرُّكْعَةَ الْآخِرَى بِشَيْءٍ غَيْرِ أَمِّ الْقُرْآنِ، فَهَلْ تَسْتَجِبُهُ أَنْتَ؟

فقال: نعم، وقال لي الشافعي: فكيف تكرهونه، وقد رويتموه عن أبي بكر، وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذ به.

قال الشافعي رحمه الله:

٢٦٤٣ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يقرأ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ وَيَجْمَعُ الْآحْيَانِ السُّورَ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا نَكْرَهُهُ، فَقَالَ: أَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ أُخْرَى فَكَيْفَ

كَرِهْتُمْ هَذَا، وَخَالَفْتُمُوهُمَا مَعًا؟. [أخرجه مالك (٨٢/١)]

فقلت للشافعي: اتسحب أنت هذا؟

قال: نعم وافعله.

٤٤ - باب ما جاء في الرقية

سألت الشافعي عن الرقية، فقال: لَا بَأْسَ أَنْ يَرْقِيَ الرَّجُلُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا يَعْرِفُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

قلت: أيرقي أهل الكتاب المسلمين؟

فقال: نعم إذا رَقُوا بِمَا يَعْرِفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ ذَكَرِ اللَّهَ.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

قال: غير حجة، فَمَا رَوَاةُ صَاحِبِنَا وَصَاحِبِكَ، فَإِنَّ مَالَكًا.

٢٦٤٤ - أَخْبَرَنَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ رُقِيَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: وَلِمَ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا أَعْلَمُكُمْ تَرَوُونَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عليه السلام خِلَافَهُ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ طَنَامَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَنِسَاءَهُمْ وَأَحْسِبُ الرُّقِيَةَ إِذَا رَقُوا بِكِتَابِ اللَّهِ مِثْلَ هَذَا أَوْ أَخْفَ.

٤٥ - باب في الجهاد

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب فيجربون العامر ويقطعون الشجر المثمر؟ ويجرقونه والنخل والبهاشم أو يكره ذلك كله؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَمَا كُلُّ مَا لَا رُوحَ فِيهِ مِنْ شَجَرٍ مِثْرَ وَبْنَاءٍ عَامِرٍ وَغَيْرِهِ فَيُخْرِبُونَهُ وَيُهْدِمُونَهُ وَيَقْطَعُونَهُ، وَأَمَّا ذَوَاتُ الْأَرْوَاحِ، فَلَا يَقْتُلُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا مَا كَانَ يَحِلُّ بِالذَّبْحِ لِيُؤْكَلَ.

فقلت له: وما الحجة في ذلك، وقد كره أبو بكر الصديق أن يجزب عامراً أو يقطع مثمراً أو يحرق نخلاً أو يعقر شاةً أو بعيراً إلا لما كلفه وأنت:

٢٦٤٥ - أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ أَوْصَى يَزِيدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ. [أخرجه مالك (٤٤٧/٢-٤٤٨)]

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الشَّامِ بِإِسْنَادٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا سُورَى هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَبَأَيِّ شَيْءٍ تَخَالَفَ أَنْتَ؟

فَقَالَ: بِالثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَقَ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ وَهَدَمَ لَهُمْ وَحَرَقَ وَقَطَعَ بَخِيزَ، ثُمَّ قَطَعَ بِالطَّائِفِ وَهِيَ آخِرُ غَزَاةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَاتَلَ بِهَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَكَيْفَ كَرِهْتَ عَقْرَ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَتَحْرِيقَهَا إِلَّا لِتُؤْكَلَ؟

فَقَالَ: بِالسَّنَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا حُوسِبَ بِهَا قَيْلٌ، وَمَا حَقُّهَا قَالَ: يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا فَيُلْقِيَهُ فَرَأَيْتَ إِبَاحَةَ قَتْلِ الْبَهَائِمِ الْمَاكُولَةِ غَيْرِ الْعَدُوِّ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَصَادَ فَتُؤْكَلَ أَوْ تَذْبَحَ فَتُؤْكَلَ، وَقَدْ نَهَى عَنْ تَعَذِيبِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: فَإِنَّا نَقُولُ شَيْئًا بِمَا قُلْتَ.

قُلْتُ: قَدْ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، فَقَدْ خَالَفْتُمُوهُ بِمَا وَصَفْتَ فَمَا أَعْرِفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الَّذِي اتَّبَعْتَاهُ.

فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ خَالَفَهُ لَمْا وَصَفْتَ تَمَّا رَوَيْتُمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخَالَفَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَبَدًا يَتْرُكُ مَرَّةً حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ يَقُولُ الْوَاحِدُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ يَتْرُكُ قَوْلَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ لِرَأْيِ نَفْسِهِ فَالْعَمَلُ إِذَا إِلَيْهِ يَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَهْرِنَا.

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ بِوِطَاءِ أُمِّهِ فَتَأْتِي بَوْلِدَ فَيُنْكِرُهُ، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتُ أَعَزَلْتُ عَنْهَا، وَلَمْ أَكُنْ أَحْبَسْهَا فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ إِذَا أَقْرَأَ بِالْوِطَاءِ، وَلَمْ يَذْعِ اسْتِبْرَاءً بَعْدَ الْوِطَاءِ وَلَا التَفَتَ إِلَى قَوْلِهِ كُنْتُ أَعَزَلْتُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحَبَّلَ وَهُوَ يَعَزَلُ وَلَا إِلَى تَضْيِيعِهِ لِإِيَّاهَا بَتْرُكِ التَّحْصِينِ لَهَا، وَإِنْ مِنْ أَصْحَابِنَا لِمَنْ يَرِيهِ الْقَافَةُ مَعَ قَوْلِهِ.

فَقُلْتُ: فَمَا الْحُجَّةُ فِيمَا ذَكَرْتُ؟

قَالَ:

٢٦٤٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رَجَالٍ يَطْتُونُ وَلَا يَنْدَهُمْ، ثُمَّ يَغْزِلُونَ لَا تَأْتِيْنِي وَلَيْدَةٌ يَعْتَرِفُ سَيِّدُهَا أَنَّ قَدْ أَلَمَ بِهَا إِلَّا أَلْخَفْتُ بِهِ وَلَدَهَا فَاعْزَلُوا بَعْدَ أَوْ اتْرَكُوا.

[أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٤٢/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: صَاحِبُنَا يَقُولُ: لَا نُلْحِقُ وَلَدَ الْأُمِّ، وَإِنْ أَقْرَأَ بِالْوِطَاءِ يَخَالُ حَتَّى يَذْعِيَ الْوَلَدُ.

٢٦٤٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ فِي إِرْسَالِ الْوَلَدِ يُوطَأُ بِمِثْلِ مَعْنَى خَلِيسِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٤٣/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَهَذِهِ رِوَايَةُ صَاحِبِنَا وَصَاحِبِكُمْ عَنْ عُمَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْهُ، وَلَمْ تَرَوْا أَنَّ أَحَدًا خَالَفَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا التَّابِعِينَ فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَتْرَكَ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ لَا إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ؟

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَهَلْ خَالَفَكَ فِي هَذَا غَيْرُنَا؟

قَالَ: نَعَمْ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ.

قُلْتُ: فَمَا كَانَتْ حُجَّتُهُمْ؟

قَالَ: كَانَتْ حُجَّتُهُمْ أَنْ قَالُوا: انْتَفَى عُمَرُ مِنْ وَلَدٍ جَارِيَةٍ لَهُ وَانْتَفَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ وَلَدٍ جَارِيَتِهِ وَانْتَفَى ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ وَلَدٍ جَارِيَةٍ لَهُ.

فَقُلْتُ: فَمَا حُجَّتُكَ عَلَيْهِمْ؟

فَقَالَ: أَمَّا عُمَرُ فَرَوَيْ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ حَمْلَ جَارِيَةٍ لَهُ فَاقْرَأَتْ بِالْمَكْرُوهِ، وَأَمَّا زَيْدُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، فَإِنَّمَا أَنْكَرَا إِنْ كَانَا فَعَلَا أَنَّ وَلَدَ جَارِيَتَيْنِ عَرَفَا أَنْ لَيْسَ مِنْهُمَا فَحْلَانِ لَهَا فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَهَا فِي الْأُمَةِ.

وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَزَوْجِ الْحَرَّةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا حَبِلَتْ مِنْ زَنَاءٍ أَنْ يَذْفَعَ وَلَدَهَا، وَلَا يَلْحَقُ بِنَفْسِهِ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ.

وَأِنَّمَا قُلْتُ هَذَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا تَعَلَّمَ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا قَدْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَا يَنْبَغِي لَهَا إِلَّا الْامْتِنَاعُ مِنْهُ بِجَهْدِهَا، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْلِفَ، ثُمَّ يَرُدَّهَا فَالْحُكْمُ غَيْرُ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ لَا يَلْحَقُ إِلَّا بِدَعْوَةِ حَادِثَةٍ، وَأَنَّ لِلرَّجُلِ بَعْدَمَا يَحْصِنُ الْأُمَةَ وَتَلِدُ مِنْهُ أَوْلَادًا يَقْرَأُ بِهِمْ أَنْ يَنْفِي بَعْدَهُمْ وَلَدًا أَوْ يَقْرَأُ بَآخِرَ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا جَعَلُوا لَهُ النَّفْيَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ وَلَدُ الْأُمِّ بِحَالٍ إِلَّا بِدَعْوَةِ حَادِثَةٍ، ثُمَّ قَالُوا: إِنْ أَقْرَأَ بَوْلِدَ جَارِيَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بَعْدَ أَوْلَادٍ، ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يَدْعُهُمْ، وَلَمْ يَنْفِهِمْ لِحُقُوقِهِمْ، وَكَانَ الَّذِي اعْتَدَوْا فِي هَذَا أَنْ قَالُوا: الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلْحَقُ، وَلَكِنَّا اسْتَحْسَنَّا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَرَكُوا الْقِيَاسَ فَجَازَ لَهُمْ، فَقَدْ كَانَ لِغَيْرِهِمْ تَرَكُ الْقِيَاسِ حَيْثُ قَاسُوا وَالْقِيَاسُ حَيْثُ تَرَكُوا وَتَرَكُوا الْقِيَاسَ

عندنا لا يجوز، وما يجوز في ولد الأمة إلا واحد من قولين إما قولنا، وإما لا يلحق به إلا بدعوى، فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها، ثم ولدت بعد عشرة عنده، ثم مات، ولم تقم بينة باعتراف بهم نفوا معاً عنه.

٤٦- باب فيمن أحيا أرضاً مواتاً

سألت الشافعي عن أحيا أرضاً مواتاً، فقال: إذا لم يكن للموات مالك فمن أحيا من أهل الإسلام فهو له دون غيره ولا إباي أعطاه إياه السلطان أو لم يعطه؛ لأن النبي ﷺ أعطاه وإعطاء النبي ﷺ أحق أن يتم لمن أعطاه من عطاء السلطان. فقلت: فما الحجة فيما قلت؟

قال: ما رواه مالك عن النبي ﷺ وعن بعض أصحابه.

٢٦٤٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعير ظالم حق.

٢٦٤٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له.

٢٦٥٠- قال الشافعي: وأخبرنا سفيان وغيره بإسناد غير هذا عن النبي ﷺ مثل معناه.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وعطية رسول الله ﷺ من أحيا أرضاً مواتاً أنها له أكثر له من عطية الوالي.

فقلت للشافعي: فإننا نكره أن يحيا الرجل أرضاً ميتة إلا بإذن الوالي.

قال الشافعي رحمه الله: فكيف خالفتم ما رويت عن النبي ﷺ وعمر، وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأثبتتم للوالي أن يعطي، وليس للوالي أن يعطي أحداً ما ليس له، ولا يمنعه ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله، وإذا أحيا أرضاً ميتة، فقد أخذ ماله ولا دافع عنها فيقال للرجل فيما لا دافع عنه وله أخذه: لا تأخذ إلا بإذن سلطان.

فإن قال قائل: للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره فهو لا يكشف إلا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مالك لها، فإذا أعطاه رجلاً، ثم جاءه من يستحقها دونها إلى مستحقها. وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذنه، فلا أثبتتم للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا أعطاه لم يكن لأحد

قال الشافعي: وهذا التحكم في العلم تدعون ما تروون عن النبي ﷺ وعمر لا يخالفهما أحد علمناه من أصحاب النبي ﷺ لرايكم وتضيّقون على غيركم أوسع من هذا.

فقلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: ما علمت أحداً من الناس خالف في هذا غيركم وغير من رويت هذا عنه إلا أبا حنيفة، فإنني أراكم سمعتم قوله. فقلتم به، ولقد خالفه أبو يوسف، فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما في معنى ما خالفتم فيه ما رويت فيه عن النبي ﷺ وعمر بعده لا مخالف له:

٢٦٥١- أن مالكا أخبرنا، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا ضرر ولا ضرار.

قال: ثم اتبعه في كتابه حديثاً كأنه يرى أنه تفسيره.

٢٦٥٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا ينعن أحدكم جاره أن يغزو خشبة في جداره.

قال: ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكافكم.

قال الشافعي: ثم اتبعهما حديثين لعمر كأنه يراهما من صفه.

٢٦٥٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من الغريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا بمحمد بن مسلمة وأمره أن يخلّي سبيله، فقال ابن مسلمة: لا، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع؟ تشرب به أولاً وآخراً، ولا يضرك، فقال محمد: لا، فقال: عمر والله ليمرن به، وكو على بطنك. [أخرجه مالك (٧٤٦/٢)]

٢٦٥٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمرو بن

كما تقولون، فقد حكم بين أصحاب النبي ﷺ بقوله في ناقة الزني وأنتم تقولون حكمه بالمدينة كالإجماع من عامتهم؛ فإن كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون، فقد خالفتموه في هذا وغيره، وإن لم يكن كما تقولون، فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم لا تروون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء رويتموه عن غيره ولا اسمعكم إلا وضعت أنفسكم موضعاً تردون وتقبلون ما شتمت على غير معنى ولا حجة؛ فإن كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تحبوا لغيركم ما أجزم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ في غير هذا؟

٤٨- باب في الأمة تغر بنفسها

٢٦٥٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلاً فذكرت أنها حرة فولدت أولاداً فقضى أن يفيدي ولده بمثلهم قال مالك، وذلك يرجع إلى القيمة. [أخرجه مالك (٧٤١/٢)]

قلت للشافعي: فتحن تقول بقول مالك.

قال الشافعي: فرويت هذا عن عمر أو عثمان، ثم خالفتم أيهما قاله، ولم تعلمكم رويتم عن أحد من الناس خلافه ولا تركه بعمل ولا إجماع ادعاه فلم تتركه هذا، ولم ترووا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلافه؟ أرايتم إذ اتبعتم عمر في أن في الضبع كبشاً، وفي الغزال عنزاً وقيمتها تخالف قيمة الضبع والغزال. فقلتم: البدن قريب من البدن فكيف لم تبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل في هذين الموضعين بالبدن؟

٤٩- باب القضاء في المنبذ

٢٦٥٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سيبين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فجاء به إلى عمر، فقال: ما حملك على أخذ هذا التسمية؟ قال: وجدتها ضائعة فأخذتها، فقال له: عريقه؟ يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح، فقال: أكذلك؟

قلت للشافعي: فبقول مالك نأخذ.

قال الشافعي: تركتم ما روي عن عمر في المنبذ؛ فإن كنتم

يحيى المازني، عن أبيه أنه كان في حائط جدو ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فتمتع صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر فقضى عمر أن يمر به فمر به. [أخرجه مالك (٧٤١/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرويت في هذا الكتاب عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً ثابتاً وحديثين عن عمر بن الخطاب، ثم خالفتموها كلها.

فقلتم في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس، وليس عليها العمل، ولم ترووا عن أحد من الناس علمته خلافها ولا خلاف واحد منها فعمل من تعي تخالف به سنة رسول الله ﷺ فينبغي أن يكون ذلك العمل مردوداً عندنا وتخالف عمر مع السنة؛ لأنه يضيؤ خلاف عمر وحده، فإذا كانت معه السنة كان خلافه اضيق مع أنك أحلت على العمل، وما عرفنا ما تريد بالعمل إلى يومنا هذا، وما أرانا نعرفه ما بقينا. والله أعلم.

٤٧- باب في الأقضية

٢٦٥٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزنسة فانتحروها فرقع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: إني أراك تجيبهم والله لأعزمتك غرماً يشق عليك، ثم قال للمزني: كم تمن ناقة قال: أربعمائة درهم قال عمر: أعطيه ثمانمائة. [أخرجه مالك (٧٤١/٢)]

قال مالك في كتابه: ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة، ولا يقضى بها على مولاهم وهي في رقابهم، ولا يقبل قول صاحب الناقة فقلت للشافعي بما قال مالك نقول ولا نأخذ بهذا الحديث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذا حديث ثابت عن عمر يقضي به بالمدينة بين المهاجرين والأنصار؛ فإن خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار؛ لأن حكمه عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون إلا عن مشورة من أصحاب رسول الله، فإذا حكم كان حكمه عندكم قولهم أو قول الأكثر منهم؛ فإن كان

تركتموه؛ لأن النبي ﷺ قال: الولاء لمن أعتق فزعمتم أن في ذلك دليلاً على أن لا يكون الولاء إلا لمن أعتق، ولا يزول عن معتق، فقد خالفتم عمر استدلالاً بالسنة، ثم خالفتم السنة فزعمتم أن السائب لا يكون ولاؤه للذي أعتقه وهو معتق فخالفتموهما جميعاً، وخالفتم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فزعمتم أن لا ولاء له وهو معتق، وخالفتم السنة في المنيذ إذا كان النبي ﷺ يقول: إنما الولاء لمن أعتق وهذا نفي أن يكون الولاء إلا لمعتق والمنيذ غير معتق، فلا ولاء له فمن أجمع على ترك السنة والخلاف لعمر فإيا لست شعري من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون، فإننا لا نعرفهم والله المستعان، ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه ممن لا يعرفه، ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل ممن لا يعرف؟ إن هذه لغفلة طويلة ولا أعرأ أحداً يؤخذ عنه العلم يؤخذ عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما يروى في اللقيط عن عمر للسنة ويدع السنة فيه، وفي موضع آخر في السائب والنصراني يعتق المسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في هذا؛ فكان قوله أسد ترجيحاً من قولكم قالوا: تنبأ ما جاء عن عمر في اللقيط؛ لأنه قد يمتثل أن لا يكون خلافاً للسنة، وإن تكون السنة في المعتق من لا ولاء له ويجعل ولاء الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ، وقال في السائب والنصراني يعتق المسلم قولنا فزعمنا أن عليهم حجة بأن قول النبي ﷺ فإنما الولاء لمن أعتق أن لا يكون الولاء إلا لمعتق، ولا يزول عن معتق؛ فإن كانت لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أبين؛ لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه، ووافقتموه حيث كانت لكم شبهة لو خالفتموه.

٥٠ - باب القضاء في الهبات

٢٦٦٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب،

عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب، فقال له: أقطع يد هذا، فإنه سرق، فقال له: عمر، وماذا سرق؟ قال: سرق امرأة لامرأتي فتمنأ ميتون درهماً، فقال عمر: أرسله فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم.

قال الشافعي: بهذا نأخذ؛ لأن العبد ملك لسيده أخذ من ملكه، فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته مجال بخلطة امرأته زوجها، وهذا معنى قول عمر؛ لأنه لم يسأله تأمنونه أو لا تأمنونه قال: وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالف له

٢٦٥٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف الموري، عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال: من وهب هبة لصلوة رجم أو على وجوه صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرص منها، وقال مالك: إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان، فإن على الموهوب له أن يعطي الواهب قيمتها يوم قبضها فقلت للشافعي: فإننا نقول يقول صاحبنا.

علمناه.

فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأة سيده إن كان لا يكون معهم في منزل يأمونونه.

٥١ - باب في إرخاء السُتور

٢٦٦١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ تَزَوُّجَهَا الرَّجُلُ أَنَّهَا إِذَا أَرُخِيَتْ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أخرجه مالك (٢/٥٢٨)]

٢٦٦٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ فَأَرُخِيَتْ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أخرجه مالك (٢/٥٢٨)]

٢٦٦٣ - قال الشافعي: وَرَوَى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٍ

أَنَّ لَا صَدَاقَ إِلَّا بِالْمَسِيْسِ وَاحْتِجَابٍ أَوْ أَخْلَعَهَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾.

قال بهذا ناسٌ من أهل الفقه، فقالوا: لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْإِغْلَاقِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْمَهْرُ كَامِلًا بِالْمَسِيْسِ وَالْقَوْلُ فِي الْمَسِيْسِ قَوْلُ الرَّوْحِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: يَجِبُ الْمَهْرُ بِإِغْلَاقِ الْبَابِ وَإِرْخَاءِ السُّتُورِ، وَرَوَى ذَلِكَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَا ذُبْهَنْ؟ إِنْ جَاءَ الْعُجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ فَخَالَفْتُمْ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٌ، وَمَا ذَهَبَا إِلَيْهِ مِنْ تَأْوِيلِ الْآيَتَيْنِ وَهُمَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿نَسَمٌ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾، وَخَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ وَزَيْدٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَصِفَ الْمَهْرُ يَجِبُ بِالْعَقْدِ وَنَصْفُهُ الثَّانِي بِالْدُخُولِ، وَوَجْهٌ قَوْلُهُمَا الَّذِي لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُهُ أَنَّهَا إِذَا خَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهَا وَاخْتَلَى بِهَا فَهُوَ كَالْقَبْضِ فِي الثُّبُوعِ، فَقَدْ وَجَبَ نَصْفُ الْمَهْرِ الْآخِرِ، وَلَمْ يَنْهَبَا إِلَى مَسِيْسٍ وَعُمَرُ يُدَيِّنُ، ثُمَّ يَفْضِي بِالْمَهْرِ، وَإِنْ لَمْ يَدْعُ الْمَسِيْسَ لِقَوْلِهِ مَا ذُبْهَنْ إِنْ كَانَ الْعُجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ، ثُمَّ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْعَلَقِ وَالْإِرْخَاءِ إِذَا لَمْ تَدْعُ الْمَرْأَةَ جَمَاعًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْجَمَاعُ، ثُمَّ عُدْتُمْ فَأَبْطَلْتُمُ الْجَمَاعَ وَدَعَوَى الْجَمَاعَ فقلْتُمْ إِذَا كَانَ اسْتَمْتَعَ بِهَا سَنَةً حَتَّى تَبْلَى ثِيَابَهَا وَجَبَ الْمَهْرُ، وَمَنْ حَدَّ لَكُمْ سَنَةً؟ وَمَنْ حَدَّ لَكُمْ إِلَّا الْثِيَابَ؟ وَإِنْ بَلِيَتْ الثِّيَابُ قَبْلَ السَّنَةِ فَكَيْفَ لَمْ يَجِبِ الْمَهْرُ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ إِنْسَانٌ إِذَا اسْتَمْتَعَ بِهَا يَوْمًا، وَقَالَ آخَرُ يَوْمَيْنِ، وَقَالَ آخَرُ شَهْرًا، وَقَالَ آخَرُ عَشْرَ سِنِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ سَنَةً مَا الْحُجَّةُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا تَوَقُّعٌ لَمْ يَوْقِعْهُ عُمَرُ وَلَا زَيْدٌ وَهُمَا اللَّذَانِ انْتَهَيْتَا

إِلَى قَوْلِهِمَا، وَلَا يَوْقَعُ إِلَّا بِخَبَرٍ يَلْزَمُ فَهَكَذَا أَنْتُمْ فَمَا أَعْرِفُ لِمَا تَقُولُونَ مِنْ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ جَمِيعِ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا سَبَقَكُمْ بِهِ قَالَهُ الْمُسْتَعَانُ. فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّمَا يَوْجَلُ الْعَيْنُ سَنَةً فَهَذَا لَيْسَ بِعَيْنٍ وَالْعَيْنُ عِنْدَكُمْ إِنَّمَا يَوْجَلُ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ تَرَافَعَهُ أَمْرَانِهِ إِلَى السُّلْطَانِ، وَلَوْ أَقَامَ مَعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ دَهْرًا.

٥٢ - باب في القسامة والعقل

٢٦٦٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجَزَى فَرَسًا فَوَطِئَ عَلَى أَصْبَحِ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ فَتَزَا مِنْهَا فَمَاتَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ: اتَّخِلِفُوا بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا وَتَحَرَّجُوا مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَالَ لِلْآخَرِينَ: اخْلِفُوا أَنْتُمْ فَأَبَوْا فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِشَطْرِ الدِّيَةِ عَلَى السُّعْدِيِّينَ.

قال الشافعي: فخالفتُم في هذا الحكم كله عمرُ بنُ الخطابِ.

فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه إذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطر دية ولا أقل ولا أكثر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فَإِنْ كُنْتُمْ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ الْمَدْعِينَ، فَلَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا رَدُّ الْإِيمَانِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِ الْمَدْعُونَ إِيْمَانَهُمْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فإِلى هذا ذهبنا، وهكذا يجب عليكم في كلِّ أمرٍ وجدتم لرسول الله ﷺ فيه سَنَةً أَنْ تَصِيرُوا إِلَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ دُونَ مَا خَالَفْنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَوْلَى أَنْ تَأْخُذُوا فِيهِ بِحُكْمِ عُمَرَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا أَشْهُرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ يَمْكِنُكُمْ أَنْ تَقُولُوا هَذَا دُمْ خَطِيئٌ وَالَّذِي حَكَمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُمْ عَمْدٌ فَتَنْتَبِعْ مَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا حَكَمَ فِي الْعَمْدِ، وَمَا حَكَمَ بِهِ عُمَرُ كَمَا حَكَمَ فِي الْخَطِيئِ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خِلَافَ الْآخَرِ؛ فَإِنْ صَرَّمْتُمْ إِلَى أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ إِنَّهُمَا قِسَامَةٌ فَتَصِيرُ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَجْعَلُ الْخَطَا قِيَاسًا عَلَى الْعَمْدِ فَمَا كَانَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ حَدِيثٍ يَخَالِفُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عَلَى خِلَافِهِ أَوْلَى أَنْ تَصِيرُوا فِيهِ إِلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَخْتَلِفَ أَقَاوِيلُكُمْ.

٥٣- بابُ القضاءِ في الضرسِ والترقوةِ والضلعِ

٢٦٦٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن مسلم بن جندب، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر قضى في الضرس بجمل، وفي الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل. [أخرجه مالك (٨٦١/٢)]

٢٦٦٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قضى عمر في الأضراس بغير بغير، وقضى معاوية في الأضراس بخمسة أبيرة خمسة أبيرة قال سعيد بن المسيب: فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية، فلز كنت أنا لجعلت في الأضراس بغيرين بغيرين فذلك الدية سواء. [أخرجه مالك (٨٦١/٢)]

فقلت للشافعي: فإنما تقول في الأضراس خمس خمس ونزعم أنه ليس في الترقوة، وفي الضلع حكم معروف، وإنما فيها حكومة بأبيها قال: فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كله.

فقلتم في الأضراس خمس خمس.

وهكذا نقول لما جاء عن النبي ﷺ في السن خمس كانت الضرس سنا قال: فهذا كما قلنا في المسألة قبلها، وقد يحتمل أن يكون النبي ﷺ قال: في السن خمس مما قبل من الفم مما اسمه سن، فإذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول: الضرس سن ونذهب إلى حديث النبي ﷺ فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي ﷺ، وإن توجه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي ﷺ فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله ﷺ شيئا أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي ﷺ مرة وتتركوا قول النبي ﷺ لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد إن شاء الله.

قال: وخالفتم عمر في الترقوة والضلع.

فقلتم: ليس فيهما شيء موقت.

قال الشافعي: وأنا أقول بقول عمر فيهما معاً؛ لأنه لم يخالفه واحد من أصحاب النبي ﷺ فيما علمت، فلم أر أن اذهب إلى رأيي وأخالفه.

٢٦٦٧- قال الشافعي: ورأى مالك، عن سعيد أنه رأى عن عمر في الأضراس بغير بغير وعن معاوية خمسة أبيرة، وقال: فيها بغيرين بغيرين، فإذا كان سعيد يعرف عن

عمر شيئاً، ثم يخالفه، ولم يذهب أيضاً إلى ما ذهبنا إليه من الحديث وكنتم تخالفون عمر، ثم تخالفون سعيداً فأين ما تدعون أن سعيداً إذا قال قولاً لم يقل به إلا عن علم وتحتجون بقوله في شيء، وما أنتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكائهم إذا حكوا وحكيتهم عنهم اختلافاً فكذلك حكاية غيركم في أكثر الأشياء إنما الإجماع عندهم فيما يوجد الإجماع فيه عند غيرهم، وأن أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه إجماع بالمدينة الديات؛ لأن ابن طائس قال: عن أبيه ما قضى به النبي ﷺ من عقل وصدقات، فإنما نزل به الوحي وعمر من الإسلام بموضعيه الذي هو به من الناس، فقد خالفتموه في الديات، وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموزوت كما ادعيت، وما أراكم قبلتم عن عمر هذا، وما أجدكم تقبلون العلم إلا عن أنفسكم. [أخرجه مالك (٨٦١/٢)]

٥٤- باب في النكاح

٢٦٦٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بكناح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا يكاك السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت. [أخرجه مالك (٥٣٥/٢)]

قال الشافعي: وقد خالفتم هذا وقلتم: النكاح مفسوخ ولا حد عليه فخالفتكم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجمت فيه من فعله بعد تقدمي.

٥٥- باب ما جاء في المتعة

٢٦٦٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بنت أمية استمتع بامرأة مولدو فحملت منه فخرج عمر يجز رداءه فرعاً، وقال: هذو المتعة، ولو كنت تقدمت فيها لرجمت.

الطلاق؟.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذا تقول وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم تحكم به طلاقاً حتى يسأل قائله؛ فإن كان أراد طلاقاً فهو طلاق، وإن لم يرد طلاقاً لم يكن طلاقاً، ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفت عمر في هذا فزعمت أنه طلاق، وأنه لا يسأل عما أراد.

٥٦- باب في المفقود

٢٦٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: أيما امرأة فقت زوجها، فلم تدر أين هو، فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً. [أخرجه مالك (٥٧٥/٢)]

قال: والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة، فإذا تزوجت فقدم زوجها قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها؛ فإن دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين أمرائه والمهر، ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعاً لقول عمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روي عن عمر وعثمان معاً فتزعمون أنها إذا كححت لم يكن لزوجها الأول فيها خيار هي من الآخر فقلت للشافعي، فإن صاحتنا قال: أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر، فقال الشافعي: قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها في المفقود، ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر، فهل كانت الحجة عليه إلا أن الثقات إذا حملوا ذلك عن عمر لم يهتموا فكذلك الحجة عليك وكيف جاز أن يروي الثقات عن عمر حديثاً واحداً فتأخذ ببعضه وتدع بعضاً أرأيت إن قال لك قائل: أخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجة عليه إلا أن يقال: من جعل قوله غاية ينتهي إليها أخذ بقوله كما قال: فأما قولك، فإنما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات فهكذا الحجة عليك، لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها.

قال الربيع: لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي يقين موته؛ لأن الله قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ بَيْنَكُمْ وَتَذَرُونَ أَوْزَاجاً﴾ فجعل على المتوفى عدة.

وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يبعها إلا بموت أو طلاق وهي معنى حديث النبي ﷺ إذ قال: إن الشيطان يفر عند عجز أحدكم حتى يخيل إليه أنه قد أخذت، فلا يتصرف أحدكم حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً فاعبر أنه إذا كان على يقين من

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا كانت محرمة عنده، وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فيدرأ عنهم بالاستحلال أنه لو كان تقدم فيها حتى يعلمهم أن حكمه أنها محرمة، ففعلوها رجهم وحملهم على حكمه، وإن كانوا يستحلون منها ما حرم كما قال: يستحل قوم الدينار بالدينارين بدأ يبدؤ فيفسخه عليهم من يراه حراماً فخالفت عمر في المسالتين معاً وقلتم: لا حد على من نكح بشاهد وامراً ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما.

٢٦٧٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال: عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها صداقها كاملاً، وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك: وإنما يكون ذلك لزوجها غرمًا على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها وإلا فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها وتترك لها قدر ما استحلها به إذا مسها.

فقلت للشافعي: فإنما تقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك، فقال: إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر، وأن المهر على وليها؛ لأنه غار والغار - علم أو لم يعلم - يغرّم أرأيت رجلاً باع عبداً، ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعاً لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده ألا يرجع بقيمة ما غرم على من غره علم أو لم يعلم؟.

قال: ورويت الحديث عن عمر، وخالفتهم فيه بما وصفته، فلو ذهبتم فيه إلى امر يعقل.

فقلتم: إذا كان الصداق ثمناً للميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي؛ لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض الشرقيين إلى هذا كان منهياً فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر.

٢٦٧١- قال الشافعي: أخبرنا مالك أن كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته: خبلك على غاريك فكتب عمر إلى عامليه أن مرة يؤاينني في المومنين فبينما عمر يطوف بالبيت إذ لقته الرجل فسلم عليه، فقال: من أنت؟ فقال: أنا الذي أمرت أن أجلب عليك، فقال عمر: أنشدك رب رب هذه البنية هل أردت بقولك خبلك على غاريك

الطهارة، فلا تزول الطهارة إلا بيقين الحدث.

وكذلك هذه المرأة لها زوج ييقن، فلا يزول قيد نكاحها بالشك، ولا يزول إلا بيقين، وهذا قول علي بن أبي طالب.

٥٧- باب في الزكاة

٢٦٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح: خذ منا من خيلنا، ومن رقيقنا صدقة فأبى، ثم كتب إلى عمر فأبى، ثم كلموه أيضاً فكتب إلى عمر فكتب إليه إن أحبوا فخذها منهم وازددها عليهم قال مالك: يعني ردّها إلى فقراهم. [أخرجه مالك (٢٧٧/١)]

قال الشافعي:

٢٦٧٤- وقد أخبرنا ابن عبيدة، عن الزهري، عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتان أو عشرة أو عشرون درهماً. [أخرجه عبد الرزاق (٣٥/٤)]

فقلت للشافعي: إنا نقول لا تؤخذ في الخيل صدقة؛ لأن النبي ﷺ قال: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة.

قال الشافعي: فقد رويتم، وروى غيركم عن عمر هذا؛ فإن كنتم تركتموه لشيء رويتموه عن النبي ﷺ جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئاً يخالف ما جاء عن النبي ﷺ فيه وإنكم لتخالفون ما جاء عن النبي ﷺ فيما هو أبين من هذا وتعملون فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولاً يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله، ثم يأتي موضع آخر فيختلف كلامكم، ولو شاء رجل قال: قال النبي ﷺ: ليس على مسلم في عبده وفرسه صدقة إذا كان فرسه مربوطاً له مطية فأما خيل تنتاج فتأخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب، فقد ذهب هذا المذهب بعض المفتين، ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل؛ فإن لم تقولوا وصرتم إلى اتباع ما جاء عن النبي ﷺ جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا أقوالكم إن شاء الله.

٥٨- باب في الصلاة

٢٦٧٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب صلى بالناس المغرب، فلم

يقرأ فيها، فلما انصرف قيل له: ما قرأت قال: فكيف كان الركوع والسجود؟ قالوا: حسناً قال: فلا بأس. [أخرجه البيهقي (٣٤٧/٢)]

قلت للشافعي: إنا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة إلا بقراءة قال: فقد رويتم هذا عن عمر وصلاؤه بالمهاجرين والأنصار فرعتم أنه لم يرد إذا كان الركوع والسجود حسناً بأساً ولا تجدون عنه شيئاً آخرى أن يكون اجتماعاً منه، ومن المهاجرين والأنصار عليه عادة من هذا إذا كان علم الصلاة ظاهراً فكيف خالفتموه؛ فإن كنتم إنما ذهبتم إلى أن النبي ﷺ قال: لا صلاة إلا بقراءة.

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب، فإذا جاء شيء عن النبي ﷺ لم تدعوه لشيء إن خالفه غيره كما قلتم ههنا، وهذا موضع لكم فيه شهود؛ لأنه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا: لا صلاة إلا بقراءة لمن كان ذاكراً والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة، فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة، فلم تقولوه وصرتم إلى جملة ما روي عن النبي ﷺ وتركتكم ما رويتم عن عمر، ومن خلفه من المهاجرين والأنصار لجملة حديث النبي ﷺ؟ فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله ﷺ منصوباً بيناً لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتمل هذا من التأويل بالنسيان؟

٥٩- باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في

الحج

سألت الشافعي عن قتل القرا والحلمة في الإحرام، فقال: لا بأس بقتله ولا فدية فيه، وإنما يفدي الحرم ما قتل مما يؤكل لحمه.

فقلت له: ما الحجة فيه؟

فقال:

٢٦٧٦- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقرأ بعيراً له في طين بالسقيان.

فقلت للشافعي: فإن صاحبنا يقول: لا يترع الحرام قراداً ولا حلمة ويحج بأن ابن عمر كره أن يترع المخرم قراداً أو حلمة من بعير قال: وكيف تركتم قول عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومعه عمر ابن عباس وغيره؟ فإن كنتم ذهبتم إلى التقليد فليعمر بمكانه من الإسلام وفضل علمه ومعه ابن عباس

وَمُؤَافَقَةُ السَّنَةِ أَوْلَى أَنْ تَقْلُدُوهُ.

قال: وقد تركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم ولرأي غير ابن عمر، فإذا تركتم ما روي عن النبي ﷺ من طيب المحرم لقول عمر وتركتم على عمر تقييد البعير لقول ابن عمر، وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأي أنفسكم فالعلم إليكم عند أنفسكم صار، فلا تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هويتم، وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم، فإذا زعمتم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم تروون عنهم الاختلاف وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقه.

٢٦٧٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا يصدر أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت قال مالك: وذلك فيما نرى - والله أعلم - لقول الله جل ثناؤه ﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فَمَجِلْ الشَّعَائِرَ وَانْقِضَاؤُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ.

٢٦٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من مر الظهران لم يكن ودع البيت. [أخرجه مالك (٣٧٠/١)]

قال: وقال مالك: من جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريباً فيرجع، فلا أنتم عذرتموه بالجهالة، فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أتبعتم قول عمر، وما تأول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دماً وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً وهو يقول في مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً، ثم تركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر، وما تأولتم من القرآن.

٦٠- باب ما جاء في الصيد

سالت الشافعي عن قتل من الصيد شيئاً وهو محرم، فقال: من قتل من دواب الصيد شيئاً جزاءه بمثل من النعم، لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾ والمثل لا يكون إلا لدواب الصيد فأما الطير، فلا مثل له ومثله قيمته إلا أن في حمام مكة أتباعاً للآثار شاة.

٢٦٧٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك أن

أبا الزبير حدثه، عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الصيد بكباش، وفي الغزال بعثر، وفي الأرنب بعناق، وفي الثربوع بجفرة فقلت للشافعي: فإننا نخالف ما روينا عن عمر في الأرنب والثربوع، فيقول: لا يفديان بجفرة ولا بعناق.

قال الشافعي: هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن مسعود وهم أعلم بمعاني كتاب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل؛ لأن الله جل ثناؤه إذ حكم في الصيد بمثله من النعم فليس يعدم المثل أبداً فما له مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شيئاً في البدن فدى به، وهذا إذا كان كذا فدى الكبير الكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشرقين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منهما مع خروجهما وصفنا من الآثار وتزعمون في كل ما كان فيه ثنية فصاعداً أنه مثل النعم فترفعون وتخفزون، فإذا جاء ما دون ثنية قلتم مثل من القيمة، وهذا قول لا يقبل من أحد لو لم يخالف الآثار فكيف، وقد خالفها، وكل ما فدى، فإنما القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقاولكم فيها متناقضة فكيف تجاوز الثنية التي تجوز ضحية في البقرة فتفديها، ويكون يصيد صيداً صغيراً دون الثنية، فلا تفديه بصغير دون الثنية.

قال الشافعي: فتصرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الإحرام وتركون فيه ما روى عن النبي ﷺ وتصرون إلى ترك قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن تروونها عن النبي ﷺ، ثم تخالفون عمر ولا تخالف له من أصحاب النبي ﷺ ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي ﷺ عثمان وابن مسعود، ومن التابعين عطاء وأصحابه.

قال الشافعي: وقد جهدت أن أجذ أحداً يخبرني إلى أي شيء ذهبت في ترككم ما رويت عن عمر في الثربوع والأرنب فما وجدت أحداً يزيدني على أن ابن عمر قال: الضحايا والبدن والتي فما فوقه.

قال الشافعي: وأنتم أيضاً تختلفون في هذا؛ لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يميز من الضحايا والبدن إلا الشيء فما فوقه؛ فإن كان هذا فأنتم تميزون الجذعة من الضأن ضحية، وإن كان قول ابن عمر أن الشيء فما فوقه وفاء، ولا يسع ذلك ما دونه أن يكون ضحية، فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقتكم على غيركم ما دخلتم في مثله.

قال الشافعي: وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى

مرة بالإنسان الحي يقتل منقوصاً، فيكون فيه دية تامة، وزعمت أخرى أنه إذا قُومَ الصَّيْدُ المقتول قومه منقوصاً، وهذا قول يختلف إن كان قياساً على الإنسان الحر، فلا يفرق بين قيمته منقوصاً وصغيراً وكبيراً؛ لأن الإنسان يقتل مريضاً ومنقوصاً كهيئته صحيحاً وافرأ، وإن كان قياساً على المال يتلف فيقومه بالخال التي اتلف فيها لا بغيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال: ما معنى قول الله هدياً.

قلت الهدى شيء فصلته من مالك إلى من أمرت بفصله إليه كالهدي تخرجها من مالك إلى غيرك فيقع اسم الهدى على ثمرة وبغير، وما بينهما من كل ثمرة وماكول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر؛ فإن قال أيجوز أن تذيب صغيرة من الغنم فتصدق بها.

قلت: نعم كما يجوز أن تصدق بثمرة والهدى غير الضحية والضحية غير الهدى الهدى بدل والبديل يقوم مقام ما اتلف والضحية ليست بدلاً من شيء.

قال الشافعي: وقد قال: هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما فخالفتهم إلى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته.

٢٦٨٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عبد الكريم الجري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محرمًا ألقى جوالقاً فأصاب يربوعاً فقتله ففضى فيه ابن مسعود بجفرة مجفوة. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢١٧)، البيهقي (١٨٤/٥)]

٢٦٨١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عبيدة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن ابن مسعود حكّم في التبرع بجفرة أو جفرة.

٢٦٨٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حنين بحلان من الغنم.

٢٦٨٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن مخارق، عن طارق قال: خرجنا حبيجاً فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضباً، ففتر ظهراً فقدمنا على عمر فسأله أربد، فقال عمر: احكم فيه، فقال: أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم، فقال له: عمر: إنما أمرتك أن تحكم فيه، ولم أمرك أن تزكيني، فقال أربد: أرى فيه جدياً قد جمع الماء والشجر، فقال عمر:

الضحايا والبدن بسبيل ما نجد أحداً منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لأحد أن يحكيه لضعف مذهبكم به وخروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمقول، ثم تناقضه.

فإن قال قائل: فجزاء الصيد ضحايا قلنا: معاذ الله أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدل من الصيد والبديل يكون منه ما يكون بقرة مثله فأرفع وأخفض منها ثمرة والتمرتين، وذلك أن من جزاء الصيد ما يكون بتمرة ومنه ما يكون ببذنة ومنه ما يكون بين ذلك.

فإن قال قائل: فما فرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل: أرايت الضحايا أكون على أحد فيها أكثر من شاة؟ فإن قال: لا.

قيل أرايت البدن ليست تطوعاً أو نذراً أو شيئاً وجب بإفساد حج؟ فإن قال: بلى قيل: أرايت جزاء الصيد اليس إنما هو غرم وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هدياً بالغ الكعبة للمساكين الحاضري الكعبة؟ فإن قال: بلى قيل: فكما تحكم للمالك الصيد على رجل لو قتله بالبدن منه؟ فإن قال: نعم، قيل: فإذا قتل نعمة كانت فيها بدنة أو بقرة وحش كانت فيها شاة؟

فإن قال: نعم، قيل: أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو إفساد الحج.

فإن قال: قد يفرقان قيل: اليس إذا أصيبت نعمة كانت فيها بدنة، لأنها أقرب الأشياء من المثل. وكذلك البقر والغزال؟

فإن قال: نعم، قيل: فإذا كان هذا بدلاً لشيء اتلف؛ فكان علي أن أغرم أكثر من الضحية فيه لم لا يكون لي أن أعطي دون الضحية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فتجعل في الجراد ثمرة؟

قال الشافعي: فإن قال: فإنما أجعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون ضحية قيل: فمن قال لك: إن شيئاً يكون بدلاً من شيء فتجعل على من قتله المثل ما كان ضحية فاعلى ولا تجعل الضحية تجزي فيما قتل منه مما هو أعلى منها، وإذا كان شيء دون الضحية لم تطرحه عني بل تجعله علي بمثل من الثمن؛ لأنه لا يجوز ضحية فهو في قولك ليس من معاني الضحايا.

فإن قال: أيجوز أن يكون هذا ناقصاً وضحية؟

قيل: نعم فكما يجوز أن يكون غمرة وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هدياً، ولو لم يجز كنت قد أخطأت إذ زعمت أنه إذا أصبت صيداً مريضاً أو أعوراً أو منقوصاً قومه علي في مثل تلك الحال ناقصاً، ولم تقل يقوم علي وأياً فمثلت الصيد الصغير

عوفٍ في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم إلى قول غير أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، فإذا جازَ لكم أن تحالفوهم فكيف تجعلون قول الواحدٍ منهم حجةً على السنّة ولا تجعلونه حجةً على أنفسكم؟

قال: ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس، فلو لم تكونوا خالفتم أحداً كنتم قد أخطأتم القياسَ فستم بالرجلين يقتلان النفس، فيكون على كل واحدٍ منهما كفارةٌ عتي ربة، وفي النفس شيان: أحدهما بدل والبدل كالنفس وهو الدية في الحرّ والثمن في العبد والأبدان لا يزاد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلاً حراً أو عبداً لم يغرما إلا دية أو قيمة.

فإن قال قائل: فالظني يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قبل بالقيمة والدية.

فإن قال: ومن أين؟

قيل: تفدى النعمة ببدنة والجراذة بتمرة، وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزداد فيها، ولا ينقص منها إن كان طعاماً أو كسوة أو عتقاً وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن؛ لأن الله جل ثناؤه يقول: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ﴾ فجعل في المثل فمن جعل فيه مثلين، فقد خالف قول الله، والله أعلم - ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأي أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف.

٢٦٨٧- قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء في نفر أصابوا صبيداً قال: عليهم كلهم جزاء واحد.

٢٦٨٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقف، عن حماد بن سلمة، عن عمار مولى بني هاشم قال: سئل ابن عباس، عن نفر أصابوا صبيداً قال: عليهم جزاء قيل: على كل واحدٍ منهم جزاء؟ قال: إنه لمعزّر بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد. والله أعلم.

٦١- باب الأمان لأهل دار الحرب

٢٦٨٩- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل ينكم يطلب العلق حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال له: الرجل مئرس يقول لا تخف، فإذا أدركه قتله وإني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا

فذلك فيه. [أخرجه عبد الرزاق (١٢٣١)، سعيد بن منصور (١٧٥٨)]

قال الشافعي: لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبكم رويتم عن عمر توجل امرأة المفقود، ثم تعدت عدة الوفاة وتنكح، وروى المشركيون عن علي نصبر حتى ياتيها يقين موته.

وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها، فقال المشركيون: لا يجوز أن تعدت عدة الوفاة إلا من جعل الله ذلك عليها، ولم يجعل الله ذلك إلا على التي توفي عنها زوجها يقيناً.

فقلتم: عمر أعلم بمعنى كتاب الله.

فإذا قيل لكم وعلي عالم بكتاب الله وأنتم لا تقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتكم عليه حكم الوفاة في امرأته فقط؟

قلتم: لا يقال: لما روي عن عمر لم؟ ولا كيف؟ ولا يتأول معه القرآن، ثم وجدتم عمر يقول في الصبيد معنى كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم فخالفتهم لا مخالف لهم من الناس إلا أنفسكم لقول متناقض ضعيف والله المستعان.

٢٦٨٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: من أصاب ولد ظبي صغيراً فذاه بولد شاة مثله، وإن أصاب صبيداً أعور فذاه بأعور مثله أو مقوصاً فذاه بمقوص مثله أو مريضاً فذاه بمريض وأحب إليّ لو فذاه بواف.

٢٦٨٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الملك بن قريز، عن محمد بن سيرين أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني أجزيت أنا وصاحبي فرسين نستيق إلى ثغرة ثبئة فأصبتنا ظيياً ونحن مخرمان فماذا نرى؟ فقال عمر لرجل إلى جنبه: تعالى نحكم أنا وأنت فحكمنا عليه بعنز، وذكر في الحديث أن عمر قال: هذا عبد الرحمن بن عوف.

[أخرجه مالك (٤١٤/١)]

٢٦٨٦- قال الشافعي: أخبرنا الثقف، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن شريح أنه قال: لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي.

قلت للشافعي: فإن صاحبتا يقول: إن الرجلين إذا أصابا ظيياً حكم عليهما بعنز. بهذا تقول.

قال الشافعي: وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن

وَمَا هُوَ؟

قال: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَيْتِ مَاتَ مُحَرَّمًا أَنْ يُكْشَفَ عَنْ رَأْسِهِ دُونَ وَجْهِهِ، وَلَا يَقْرَبَ طَبِيبًا وَيُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْهِ الَّذِينَ مَاتَ فِيهِمَا فَلَدَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ لِلْمَحْرَمِ تَحْمِيرَ وَجْهِهِ وَعُثْمَانُ وَزَيْدُ رَجُلَانِ وَابْنُ عُمَرَ وَاحِدٌ وَمَعَهُمَا مِروان؛ فَكَانَ يَنْبَغِي عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَشْبَهَ بِالْعَمَلِ وَبِدَلَالَةِ السَّنَةِ وَعُثْمَانُ الْخَلِيفَةُ وَزَيْدٌ، ثُمَّ مِروانُ بَعْدَهُمَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ عُثْمَانُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ يَبَاعُ، وَتَبَرَأَ صَاحِبُهُ مِنَ الْعَيْبِ فَقَضَى عُثْمَانُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ مَا كَانَ بِهِ دَاءً عِلْمُهُ، وَقَدْ رَأَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ التَّبَرُّؤَ يَبْرُئُهُ مِمَّا عَلِمَ لَمْ يَعْلَمْ فَاخْتَرَتْ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ وَسَمِعَتْ مِنْ أَصْحَابِكَ مَنْ يَقُولُ عُثْمَانُ الْخَلِيفَةُ عَنْ قِضَاءِ بَيْنِ الْمَاهِجَرِينَ وَالْأَنْصَارِ كَأَنَّهُ قَوْلُ عَامَتِهِمْ وَقَوْلُهُ بِهَذَا كُلُّهُ أَوَّلَى أَنْ يَتَّبِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ فَعُثْمَانُ إِذْ كَانَ مَعَهُ مَا وَصَفَتْ فِي تَحْمِيرِ الْحَرَمِ وَجْهِهِ مِنْ دَلَالَةِ السَّنَةِ، وَمَنْ قَوْلَ زَيْدٍ وَمِروانَ أَوَّلَى أَنْ يَصَارَ إِلَى قَوْلِهِ مَعَ أَنَّهُ قَوْلُ عَامَةِ الْمُفَتَيْنِ بِالْبِلْدَانِ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ.

قال الشَّافِعِيُّ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ شَائِكَ الصَّمْتُ حِينَ تَسْمَعُ كَلَامَ النَّاسِ حَتَّى تَعْرِفَ مِنْهُ، فَإِنِّي أَرَاكَ تَكْثُرُ أَنْ تَكْلَمْ بِغَيْرِ رُوءِيَةٍ.

فَقُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ؟

فَقَالَ: وَمَا تَعْنِي بِقَوْلِكَ، وَمَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ؟ أَتَعْنِي أَنْ حَكَمَهُ حُكْمُ الرَّأْسِ فِي الْإِحْرَامِ؟

فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: افْتَحَمَرَ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةُ مَا فَوْقَ ذَقْنِهَا، فَإِنَّ لِلْمَحْرَمَةِ أَنْ تَحْمَرَ رَأْسَهَا.

فَقُلْتُ: لَا قَالَ: أَفَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا لَبَّدَ رَأْسَهُ حَلْقَهُ أَوْ تَقْصِيرَهُ؟

فَقُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: أَفَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِ مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنْ وَجْهِهِ؟

فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ لِي الشَّافِعِيُّ: وَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ حُكْمِ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ، فَقَالَ: اغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ فَعَلَمْنَا أَنَّ الْوَجْهَ مَا دُونَ الرَّأْسِ، وَأَنَّ الذَّقْنَ مِنَ الْوَجْهِ، وَقَالَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ؛ فَكَانَ الرَّأْسُ غَيْرَ الْوَجْهِ.

فَقُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: وَقَوْلِكَ لَا كِرَاهَةَ لِتَحْمِيرِ الْوَجْهِ بِكَمَالِهِ وَلَا إِبَاحَةَ تَحْمِيرِهِ بِكَمَالِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ مَعْلَمًا أَنْ يَبْدَأَ فَيَعْرِفَ مَا يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَهُ، وَلَا يَنْطَلِقَ بِمَا لَا يَعْلَمُ وَهَذِهِ سَبِيلُ لَا أَرَاكَ تَعْرِفُهَا فَاتَّقِ اللَّهَ وَامْسِكْ عَنِ أَنْ تَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَمْ أَرْ مِنْ أَدَبٍ مِنْ ذَهَبَ مَذْهَبُكَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْقَوْلَ، ثُمَّ يَصْمُتُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: فِيمَا نَرَى يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصْنَعُ شَيْئًا بِمَنَظَرَةٍ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَا أَنْ صَمْتُ امْتُلُ بِهِ.

ضَرَبْتَ عُنُقَهُ قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ هَذَا بِالْأَمْرِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ، وَلَا يُقْتَلُ بِهِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكُ (٤٤٨/٢-٤٤٩)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: إِنَّا نَقُولُ يَقُولُ مَالِكٌ.

قال الشَّافِعِيُّ: قَدْ خَالَفتُمَا مَا رَوَيْتُمَا عَنْ عُمَرَ، وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خِلافَهُ عِلْمَانًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ لَيْسَ هَذَا بِالْأَمْرِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ فِي مِثْلِ هَذَا اجْتِمَاعٍ وَهُوَ لَا يَرُوي شَيْئًا يَخَالِفُهُ، وَلَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ فِيمَا لَا رُويَةَ فِيهِ؟ فَإِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَهَذَا كَافِرٌ لَزِمَهُ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ كُلَّ مَا خَالَفَهُ أَمَّا أَنْ يَتْرَكَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً وَيَلْزِمَهُ أُخْرَى فَبِهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ.

٦٢- باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان،

وخالفه في تحمير المحرم وجهه

سألت الشَّافِعِيَّ: أَيْخَمَرُ الْحَرَمُ وَجْهَهُ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَا يَخْمَرُ رَأْسَهُ وَسَأَلْتَهُ عَنِ الْحَرَمِ بِصِطَادٍ مِنْ أَجْلِهِ الصَّيْدُ قَالَ: لَا يَأْكُلُهُ؛ فَإِنْ أَكَلَهُ، فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

فَقُلْتُ: وَمَا الْحِجَّةُ؟

فَقَالَ:

٢٦٩٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَجْرَجِ فِي يَوْمٍ صَارَفَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَقَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقُطَيْفَةٍ أَرْجَوَانٍ، ثُمَّ أَتَيْ بِلَحْمٍ صَنْيدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، فَقَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي.

[أَخْرَجَهُ مَالِكُ (٣٥٤/١)]

فَقُلْتُ: إِنَّا نَكْرَهُ تَحْمِيرَ الْوَجْهِ لِلْمَحْرَمِ وَيَكْرَهُهُ صَاحِبُنَا وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ، فَلَا يَخْمَرُهُ الْحَرَمُ.

٢٦٩١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مُقْبِيَانُ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَمِروانَ كَانُوا يُخْمَرُونَ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ مُحْرَمُونَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٥)]

فَإِنْ كُنْتَ ذَهَبْتَ إِلَى أَنَّ عُثْمَانَ وَابْنَ عُمَرَ اخْتَلَفَا فِي تَحْمِيرِ الْوَجْهِ فَكَيْفَ أَخَذْتَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ دُونَ قَوْلِ عُثْمَانَ وَمَعَ عُثْمَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَمِروانُ، وَمَا هُوَ أَقْوَى مِنْ هَذَا كُلِّهِ؟ قُلْتُ:

قلت للشافعي: فمن أين.

٦٣- باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو

اليمين

قلت للشافعي: ما لغو اليمين؟

قال: الله أعلم أنا الذي نذهب إليه فهو ما قالت عائشة.

٢٦٩٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَغَوُ الْيَمِينِ قَوْلُ

الْإِنْسَانِ لَا وَاللَّهِ وَيَلَى وَاللَّهُ. [أخرجه مالك (٤٧٧/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَمَا الْحُجَّةُ فِيمَا قُلْتُ؟

قال: الله أعلم للغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو يكون الخطأ.

قال الشافعي: فخالفتهم، وزعمت أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه، ثم يوجد على خلافه.

قال الشافعي: وهذا ضد اللغو هذا هو الإتيان في اليمين يقصدها بحلف لا يفعله بمنعه السبب لقول الله تبارك وتعالى وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ مَا عَقَّدْتُمَا عَقْدًا بِهِ عَقَدَ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ، ولو احتمل اللسان ما ذهبتم إليه ما منع احتماله ما ذهبتم إليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم؛ لأنها أعلم باللسان منكم مع علمها بالحق.

٢٦٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: التَّشَهُدُ. [أخرجه

مالك (٩١/١-٩٢)]

قال: فخالفتهم فيها إلى قول عمر.

٦٤- باب في بيع المدبر

٢٦٩٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ دَبَّرَتْ

جَارِيَةً لَهَا فَسَحَرَتْهَا فَاعْتَرَفَتْ بِالسَّحْرِ فَأَمَرَتْ بِهَا عَائِشَةُ أَنْ

تُبَاعَ مِنَ الْأَعْرَابِ بِمِئَةِ نِيسَاءٍ مَلَكَتْهَا فَبِيعَتْ قَالَ:

فَخَالَفْتُمُوهَا فَقُلْتُمْ لَا يُبَاعُ مُدَبَّرٌ وَلَا مُدَبَّرَةٌ [أخرجه

مالك (٢٩٩/١)]

وَنَحْنُ نَقُولُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا.

قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغرم فيه؟ فقال: لأن الله جل ثناؤه إنما أوجب غرمه على من قتله، فقال عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَكُفِّرْهُ مَتَّعِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعْمِ﴾، فلما كان القتل غير محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلماً لم يكن على المقتول من أجله عقل ولا كفارة ولا قود، فإن الله قضى أن لا تنزروا وزرة وزر أخرى قال: ولما كان الصيد مقتولاً فامسك المحرم عن أكله، ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجوز أن يكون صيداً مقتولاً لا فدية فيه حين قتل وأكله بشر لا فدية عليهم، فإذا أكله واحد فداء، وإنما تقطع الفدية فيه بالقتل، فإذا كان القتل ولا فدية لم يجوز أن تكون فدية؛ لأنه لم يحدث بعدها قتلاً يوجب فدية.

قلت: إن الأكل غير جائز للمحرم، وإنما أمرته بالفدية لذلك قال: وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب خمر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا وهو آثم بالأكل والفدية في الصيد إنما تكون بالقتل.

قلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: ما علمت أحداً غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشرقين من قال له: أن يأكله؛ لأنه مال لغيره أطعمه إياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله، ولكنه خالف الحديث فخالفناه؛ فإن كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول: وإن زل عندنا ولستم والله يعافينا وإياكم تعرفون كثيراً مما تقولون أرايت لو أن رجلاً أعطى رجلاً سلاحاً ليقويه على قتل حر أو عبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود؟

قال: لا، ولكنه مسيء آثم بقوة القاتل.

قلت: وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه.

قال: نعم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أفلا ترى هذا أولى أن يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله؟ فإذا قلت إنما جعل العقل والقود بالقتل فهذا غير قاتل.

٢٦٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ

الأنصاري قال: كَانَ الرَّجُلُ يَضْحِي بِالشَّاةِ الرَّاحِجَةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ فَصَارَتْ مَبَاهَةً. [أخرجه مالك (٤٨٦/٢)]

الرمذي (١٥٠٥)، ابن ماجه (٣١٤٧)]

٦٥- باب ما جاء في لبس الخنزير

فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير؟

قال: لا بأس به إلا أن يدعه رجل لياخذ بأقصده منه فأما؛ لأن لبس الخنزير حرام فلا.

٢٦٩٦- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَسَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ مُطْرَفَ خَزٍّ كَأَنَّهُ تَلْبَسُهُ. [أخرجه مالك (٩١٢/٢)]

قال الشافعي: وروينا أن القاسم دخل عليها في غداة بادرية وعليه مطرف خنزير فالتقاء عليها، فلم تنكره.

فقلت للشافعي، فإننا نكره لبس الخنزير، فقال: أو ما رويتم هذا عن عائشة؟

فقلت: بلى، فقال: لأي شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأساً، فلم يزل القاسم يلبسه حتى يبيع في ميراثه فيما بلغنا، فإذا شتم جعلتم قول القاسم حجة، وإذا شتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم، ومن شتم والله المستعان.

٦٦- باب خلاف ابن عباس في البيوع

٢٦٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَوَّغَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَابٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَلِكُ الْوَرِقُ بِالْوَرِقِ وَكَرِهَ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ، وَلَوْ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ بِأَسْفَلِ ثَمَنِهِ، وَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا تَأْوِيلُ حَدِيثِهِ. [أخرجه مالك (٦٥٩/٢)]

٢٦٩٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مُسْقِيَانٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبِضَ.

قال: ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

قال الشافعي: ويقول ابن عباس نأخذ؛ لأنه إذا باع شيئاً اشتراه قبل أن يقبضه، فقد باع مضموناً له على غيره وأصل البيع لم يبرأ إليه منه وأكل ربح ما لم يضمن، وخالفتموه فأجزتم بيع ما

لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي أتبع به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعلم بين صاحبه الذي أتبع منه وغيره فرقاً لكن لم يكن ذلك، فهل الحجة عليه إلا أن يقال: خرج قول النبي ﷺ عام، فلا يصلح أن يكون خاصاً فكيف نهى عنه ابن عباس وأنتم لا تروون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد قباء فماتت قبل أن تقضي فأمر ابنتها أن تمشي عنها. [أخرجه مالك (٤٧٢/٢)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول: لا يمشي أحد عن أحد.

قال الشافعي: أحسب ابن عباس إنما ذهب إلى أن المشي إلى قباء نسك فأمرها أن تنسك عنها وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد أصحاب النبي ﷺ خلافه.

٦٧- باب

٢٦٩٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَهُوَ بِجَنَى قَبْلِ أَنْ يُفِيضَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَهُ. [أخرجه مالك (٣٨٤/١)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ قال مالك: عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس.

قال الشافعي: وهو سئى القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافه وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال: والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول: ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي به مرة ويروي عنه ظناً ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذباح نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة، وإنما حدث به ثور عن عكرمة، وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً فيقيس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوباً لغير معنى هل رأى أحداً قط ثم حججه يعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاه بعمره فكيف يعتمر عنده وهو في بقيته من حجه؟

فإن قلتم نعمه بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله، وقضى عنه حجة الإسلام، وقد خرج من إحرامه في الحج، ثم نقول: أحرم بعمره عن حج ما علمت أحداً من مفي الأمصار قال: هذا قبل ربيعة إلا ما روي عن عكرمة.

يسار أن زيد بن ثابت قضى في العنين الفأيمة إذا أطفئت أو قال: بخفت بماق ديار قال مالك: ليس بهذا العمل إنما فيها الاجتهاد لا شيء مؤقت. [أخرجه مالك (٨٥٧/٢)]

٢٧٠٢ - قال الشافعي: أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام، فكان يفتدي، وخالفه مالك، فقال: ليس عليه بواجب. [أخرجه مالك (٣٠٧/١)]

٢٧٠٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ربيعة، عن أبي بكر بن حزم أنه كان يصلي في قميص فقلت: إنا نكره هذا، فقال: كيف كرهتم ما استحَبَّ أبو بكر. [أخرجه مالك (١٤١/١)]

٢٧٠٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبع ثمارها وتشتي منها.

٢٧٠٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة قوم، فقال لأهلها: شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائط، فلا بأس أن يشتري منه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

قال الشافعي: أيضاً يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء، ولم يرو عنهما حد الاستثناء، ولو جاز أن يشتري منه سهماً من ألف سهم ليجوز تسعة أعشاره وأكثر ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول.

قال الشافعي: ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعاً على شيء والمستثنى خارج من البيع، وذلك أن يقول: أبيعك ثمر حائطي إلا كذا وكذا غلة، فيكون النصف خارجاً من البيع أو أبيعك ثمره إلا نصفه أو إلا ثلثه، فيكون ما استثنى خارجاً من البيع.

٢٧٠٦ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ربيعة أن رجلاً أتى القاسم، فقال: إني أفضت وأفضت معي بأهلي فعذلت إلى شيعب فذعبت لأذنو منها، فقالت امرأتي: لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسيها بأسناني،

وهذا من قول ربيعة عفا الله عنه، ومن ضرب من أظفر يوماً من رمضان قضى باثني عشر يوماً، ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام، وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال: والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من الترك على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه.

٦٨ - باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته امرها فتطلق نفسها ثلاثاً، فقال: القول قول الزوج. فإن قال: إنما ملكها امرها في واحدة لا في ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها. فقلت له ما الحجة في ذلك؟ قال.

٢٧٠٠ - أخبرنا مالك، عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان، فقال له: زيد: ما شأنك؟ فقال: ملكت امرأتي أمرها، ففارقني، فقال له: زيد ارتجعها إن شئت، فإنما هي واحدة وأنت أحق بها. [أخرجه مالك (٥٥٤/٢)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول هي ثلاث إلا أن يكرها، وروى شيبه بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم.

قال الشافعي: ما أراكم تبالون من خالفتم؟ فإن ذهبتم إلى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم إليه، فهل يعدو المملك امرأته إذا طلقت نفسها ثلاثاً أن يكون أصل التملك إخراج جميع ما في يده من طلاقها إليها، فإذا طلقت نفسها لزمه، ولم تنفعه منكرتها أو لا يكون إخراج جميعه، فيكون محتملاً لإخراج الجميع والبعض، فيكون القول قوله فيه، وإذا كان القول قول الزوج، فلو ملكها واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق إلا واحدة وأسمعكم إذا اخترتم - والله يغفر لنا ولكم - لا تعرفون كيف موضع الاختيار، وما موضع المناكرة فيه إلا ما وصفت. والله أعلم.

٦٩ - باب في عين الأعور

٢٧٠١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بكير بن الأشج، عن سليمان بن

فلو نقصت حبة لم يكن فيها صدقة؛ لأن ذلك دون خمس أواق وأنتم لم تقولوا بحديث النبي ﷺ الذي ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز.

٢٧٠٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الزُّيْتُونِ، فَقَالَ: فِيهِ الْعُشْرُ. [أخرجه مالك (٢٧٢/١)]
وَحَالَفَهُ مَالِكٌ، فَقَالَ: لَا يُؤْخَذُ الْعُشْرُ إِلَّا مِنْ زَيْتٍ وَجَوَابِ ابْنِ شِهَابٍ عَلَى حَبِّهِ.

٢٧١٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِثْمًا الصَّدَقَةَ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ قَالَ: مَالِكٌ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْغَرَضِ الَّذِي يُدَارُ صَدَقَةٌ. [أخرجه مالك (٢٤٥/١)]

٢٧١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيداً يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُبُلًا هَلْ فِي الشُّفْعَةِ سُنَّةٌ؟ فَقَالَ جَمِيعاً نَعَمْ: الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ وَلَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ إِلَّا بَيْنَ الْقَوْمِ الشُّرَكَاءِ. [أخرجه مالك (٧١٤/٢)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وتأخذون في الجملة، وفي هذا يعني أن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض، فإنه يقسم، وقد روى مالك عن عثمان أنه قال: لا شفعة في بشر ولا فحل لخل، وقال مالك: لا شفعة في طريق ولا عرصه دار، وإن صلح فيها القسم، وقال فيمن اشترى شقصاً من دار أو حيوان، أو عرض: الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن، ثم خالفتم معنى هذا في المكاتب، فجعلتم لحومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة.

٧١- بابُ خلافِ سعيدِ وأبي بكرٍ في الإيلاء

٢٧١٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يُؤْلِي مِنْ امْرَأَتِهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِيقُهُ وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرُّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ مَرَّوَانِ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ امْرَأَتِهِ أَنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَهِيَ تَطْلِيقُهُ وَلَهُ عَلَيْهَا الرُّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ قَالَ مَالِكٌ، وَعَلَى ذَلِكَ رَأْيُ ابْنِ شِهَابٍ.

[أخرجه مالك (٥٥٧/٢)]

ثُمَّ وَقَعَتْ بِهَا قَالَ: فَضَحِكَ الْقَاسِمُ، ثُمَّ قَالَ: فَمُرَّهَا فَلْتَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهَا بِالْجَلَمَيْنِ. [أخرجه مالك (٣٩٧/١)]

قال الشافعي: وهذا كما قال القاسم: إذا قصر من رأسها بأسنانه أجزأ عنها من الجلمين قال مالك: يهريق دمًا، وخالف القاسم لقول نفسه.

٢٧٠٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ مِنْ أَيْنَ الْقَاسِمُ يَزِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ قَالَ: مِنْ حَيْثُ تَبَسَّرَ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّ أَنْ يَزِيَهَا إِلَّا مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَلَمْ يَزُ فِيهَا خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ. [أخرجه مالك (٤٠٧/١)]

٧٠- بابُ خلافِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ في عَشْرِ أَهْلِ

أَهْلِ الذَّمَّةِ

٢٧٠٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَيَّانٍ، وَكَانَ زُرَيْقٌ عَلَى جَوَارٍ مَضَرَ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَسُلَيْمَانَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ أَنْظِرْ مَنْ مَرُّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ لِلتَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا فَمَا نَقَصَ فَيَجْسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا فَإِنْ نَقَصَ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا ثَلَاثُ دِينَارٍ فَذَعُفَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا، وَمَنْ مَرُّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا فَمَا نَقَصَ فَيَجْسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَابِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَذَعُفَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا وَكَتَبَ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قال الشافعي: ويقول عمر نأخذ لا يؤخذ منهم إلا مرة في الحول، وخالفتموه إن اختلفوا في السنة مرارًا، وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عشرين دينارًا إن نقص ثلث دينار فأخبرت عنه أنه قال: إن جازت جوار الوازنة أخذت منه الزكاة، ولو نقصت أكثر، وإن لم تجز جوار الوازنة وهي تنقص ثلث دينار أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة، وزعمتم أن الدراهم إن نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جوار الوازنة أخذت منها الزكاة.

قال الشافعي: لسا نقول بهذا إذا قال رسول الله ﷺ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَزَاقٍ صَدَقَةٌ فَهوَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

قال: ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً؛ فإن كان نسكاً، فقد تركتم أصل قولكم، وإن كان منزلاً سفر لا منزل نسك، فلا تأمر عالماً ولا جاهلاً أن ينزله.

٧٣- باب غسل الجنابة

٢٧١٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ نَضَحَ فِي عَيْنَيْهِ الْمَاءَ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

قال الشافعي: هذا ما تركتم على ابن عمر، ولم تروا عن أحدٍ خلافه، فإذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجوز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم تدعون عليه لأنفسكم، وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجوز تركه لأنفسكم.

٧٤- باب في الرعاف

٢٧١٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَعَفَ انْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ. [أخرجه مالك (٣٨/١)]

قال الشافعي: فمالك روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله.

٢٧١٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَنْ أَصَابَهُ رَعَفٌ أَوْ مِنْ وَجَدَ رَعَفًا أَوْ مَذْيًا أَوْ قَيْئًا انْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْنَى. [أخرجه عبد الرزاق (٣٦٠٩، ٣٩١٠، ٣٩١٢)]

وَقَالَ الْمُسَوِّدُ بْنُ مَخَرَمَةَ يَسْتَأْنِفُ.

ثُمَّ رَعَمَتْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْسِلُ الدَّمَ وَيَغْسِلُ اللَّهُ بَنُ عُمَرَ يَرَوِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْصَرِفُ فَيَغْسِلُ الدَّمَ، وَيَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ فِي الظَّاهِرِ فِي رَوَايَتِكُمْ إِنَّمَا هُوَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ، وَهَذَا يُشَبِّهُ التُّرْكَ، لِمَا رَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي رَوَايَةِ غَيْرِكُمْ أَنَّهُ يَتْبَعِي فِي الْمَذْيِ، وَرَعَمَتْهُ أَنْكُمْ لَا تَبْنُونَ فِي الْمَذْيِ.

٧٥- باب الغسل بفضل الجنب والحائض

٢٧٢٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

٢٧١٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطْلَقُهَا زَوْجُهَا فِي بَيْتِ بَكَرَاءٍ عَلَى مِنَ الْكَرَاءِ؟ فَقَالَ: سَعِيدٌ عَلَى زَوْجِهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: فَعَلَى الْأَمِيرِ. [أخرجه مالك (٥٨٠/٢)]

٧٦- باب في سجود القرآن

سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها سجدتان. فقلت: وما الحجة في ذلك؟ فقال:

٢٧١٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَلْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلَتْ بِسَجْدَتَيْنِ.

٢٧١٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَغِيرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِهِمْ بِالْجَائِزَةِ بِسُورَةِ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا لَا نَسْجُدُ فِيهَا إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً.

قال الشافعي: فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر معاً إلى غير قول أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر وحده حجة حتى تردوا بكل واحدٍ منهما السنة وتبنون عليهما عدداً من الفقهاء ثم تخرجون من قولهما لرأي أنفسكم هل تعلمون يستدرِكُ على أحدٍ قول العورة فيه أيُّن منها فيما وصفت من أقاويلكم، وسألت الشافعي عما روى صاحبنا وحده في المحصب، فقال:

٢٧١٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مالك (٤٠٥/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: نَحْنُ نَقُولُ لَا يَتَّبِعِي لِعَالِمٍ أَنْ يَفْعَلَهُ.

قال الشافعي: ما على العالم من النسك ما ليس على غيره. قلت: هو العالم والجاهل.

قال الشافعي: فإن تركاه؟

قلت: لا فدية على واحدٍ منهما.

بِوَأَحِدَةٍ. [أخرجه مالك (١/١٢٥)]

قال الشافعي: وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون: لا يوتر بواحدة، ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال: لا يشفع وتره.

فقلت للشافعي: ما تقول أنت في هذا؟

قال: يقول ابن عمر أنه يوتر بركعة.

قلت: افتقول يشفع وتره؟

فقال: لا.

فقلت: وما حجتك فيه؟

قال: روينا عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره، وقال: إذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وترأ ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون إلا حديث صاحبكم، وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر.

٧٨- باب الصلاة بمنى والنافلة في السفر

٢٧٢٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن

ابن عمر أنه كان يصلي وراء الإمام بمنى أربعاً، فإذا صلى لينفسي صلى ركعتين. [أخرجه مالك (١/١٤٩)]

قال الشافعي: هذا يدل على أن الإمام إذا كان من أهل مكة صلى بمنى أربعاً؛ لأنه لا يحتمل إلا هذا أو يكون الإمام من غير أهل مكة يتم بمنى؛ لأن الإمام في زمان ابن عمر من بني أمية، وقد اتفقوا بإتمام عثمان قال: وهذا يدل على أن المسافر لو أتم بقوم لم يفسد صلاتهم عند ابن عمر؛ لأن صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه.

قال الشافعي:

وبهذا تقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غيره من أصحاب النبي ﷺ يوافقه وتخالفونه ابن مسعود عاب إتمام الصلاة بمنى، ثم قام فاتمها فقبل له في ذلك، فقال: الخلاف شر، ولو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم، وخالف فيه، ولكنه رآه واسعاً فأم، وإن كان الفضل عنده في القصر.

٢٧٢٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن

ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها إلا من جوف الليل. [أخرجه مالك (١/١٥٠)]

قال الشافعي: ومعروف عن ابن عمر عيب النافلة في

ابن عمر أنه كان يقول: لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً قال مالك: لا بأس أن يغتسل بفضل الجنب والحائض. [أخرجه مالك (١/٥٢)]

قلت للشافعي: أنت تقول بقول مالك؟

قال: نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي ﷺ حجة إنما تركه؛ لأن النبي ﷺ كان يغتسل وغائشة، فإذا اغتسلا معاً كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه إن كنتم تركتموه على ابن عمر فلعلكم لا تكونون تركتموه عليه إلا بشيء عرفتموه.

٧٦- باب التيمم

٢٧٢١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أنه أقبل

هو وابن عمر من الجرف حتى إذا كانوا بالبريد نزل فتيمم صعيداً فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صلى. [أخرجه مالك (١/٥٦)]

٢٧٢٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن

عجلان، عن نافع، عن ابن عمر أنه تيمم ببريد الغنم وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرفوعة، فلم يعد العصر.

قلت للشافعي: فإنما تقول: إذا كان المسافر يطمع بالماء، فلا تيمم إلا في آخر الوقت؛ فإن تيمم قبل آخر الوقت وصلى، ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت ترويضاً وأعاد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا خلاف قول ابن عمر المريد بطرف المدينة، وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شيء صالح، فلم يعد الصلاة فكيف خالفتموه في الأمرين معاً ولا أعلم أحداً مثله قال بخلافه، فلو قلتم بقوله، ثم خالفه غيركم كنتم شيئاً أن تقولوا: تخالف ابن عمر لغير قول مثله، ثم تخالفه أيضاً في الصلاة وابن عمر إلى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه إلى أن يدع صلاة عليه.

٧٧- باب الوتر

٢٧٢٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع قال:

كنت مع ابن عمر بمكة والسماة مقيمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة، ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع

النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهاراً.

قال: فقلت للشافعي: فإننا نقول بقول صاحبنا، فقال الشافعي: كيف خالفتم ابن عمر واستحبتم ما كره، ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئاً يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس؛ لأنه لا ينبغي لأحد أن يخالف الحجة عنده.

٧٩- باب القنوت

٢٧٢٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنئ في شيء من الصلوات. [أخرجه مالك (١٥٩/١)]

قال الشافعي: وأنتم ترون القنوت في الصبح.

٢٧٢٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة أظنه، عن أبيه - الشك من الربيع - أنه كان لا يقنئ في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنئ في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته.

قال الشافعي: وأنتم تحالفون عروة فتقولون: يقنئ بعد الركوع.

فقلت للشافعي: فانت تقيت في الصبح بعد الركوع؟

فقال: نعم: لأن النبي ﷺ قنئ، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان.

قلت: فقد وافقناك.

قال: أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره.

فقلت من أين؟

قال: أنتم تتركون الحديث عن النبي ﷺ في الحج عن الرجل يقياس على قول ابن عمر وتقولون: لا يجهل ابن عمر قول النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: قد يذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها، فقال الشافعي: أو يخفى عليه القنوت والنبي ﷺ وسلم يقنئ عمره وأبو بكر أو يذهب عليه حفظه؟

فقلت: نعم.

قال الشافعي: أقاريلكم مختلفة كيف نجدكم تروون عنه إنكار القنوت ويروي غيركم من المدنيين القنوت عن النبي ﷺ

وخلفائه فهذا يطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة، وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي ﷺ أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه، ولا يجعل قوله حجة على السنن وأنها عليك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر.

٢٧٢٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر في التشهد. [أخرجه مالك (٩١/١)]

قال الشافعي: وخالفته إلى قول عمر، فإذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة خالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد، وما روى فيه مالك صاحبك إلا ثلاثة أحاديث مختلفة كلها، حديثان منها يخالفان فيها عمر وعمر يعلمهم التشهد على المنبر، ثم خالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكم إذا حكم، ثم قال: أو عمل أجمع عليه بالمدينة، وما يجوز ادعاء الإجماع إلا بخبر، ولو ذهب ذهب يميزه كانت الأحاديث رداً لإجازته.

٨٠- باب الصلاة قبل الفطر وبعده

٢٧٢٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها. [أخرجه مالك (١٨١/١)]

٢٧٣٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها. [أخرجه مالك (١٨١/١)]

٢٧٣١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل أن يغدو إلى المصلى أربع ركعات. [أخرجه مالك (١٨١/١)]

قال الشافعي: والذي يروى الاختلاف فأين الإجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة، وما تقولون أنتم، قالوا: لا نرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها.

قال الشافعي: فإذا خالفتم ابن عمر، وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين: أيجوز لغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيّقون على غيركم ما توسّعون على أنفسكم فتكونون غير متصفين، ويكون هذا غير مقبول من أحد

اليهقي (١١٩/١)

ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولراي صاحبه وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر.

٢٧٣٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسيه، ثم دخل المسجد فدعا للجنائز فمسح على خفيه، ثم صلى. [أخرجه مالك (٣٧/١)]

قلت للشافعي، فإننا نقول لا يجوز هذا إنما يسمع بخضرة ذلك، ومن صنع مثل هذا استأنف، فقال الشافعي: إني لأرى خلاف ابن عمر عليكم خيفاً لراي أنفسكم لا بل لا تعلمكم تروون في هذا عن أحد شيئاً يخالف قول ابن عمر، وإن جاز لزل ابن عمر عندكم، وإنما زعمتم أن الحجة في قول أنفسكم فلم تكلفتم الرواية عن غيركم، وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقولون ما شئتم بلا حجة.

٢٧٣٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر في صلاة الخوف بشيء خالفتموه فيه ومالك يقول: لا أراه حكى إلا عن النبي ﷺ وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ لا يشك فيه.

قال الشافعي: فإذا تركتم على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي ﷺ فكيف تركون حديثاً عن النبي ﷺ أثبت من حديث يزيد بن رومان لراي ابن عمر، ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرّف لكم في العلم مذهباً يصح والله المستعان.

٨١- باب نوم الجالس والمضطجع

٨٢- باب إسراع المشي إلى الصلاة

٢٧٣٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي إلى المسجد. [أخرجه مالك (٧٢/١)]

قال الشافعي: وكرهتم زعمتم إسراع المشي إلى المسجد فقلت للشافعي: نحن نكره الإسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة.

قال الشافعي: فإن كنتم كرهتموه لقول النبي ﷺ: إذا أنشئت الصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فقد أصبتم، وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فاما أن قياس قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله ﷺ أمر امرأة تحج عن أبيها وزجلاً يحج عن أبيه فقال: لا يحج أحد عن أحد؛ لأن ابن عمر قال: لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لسلم أن يدع ما يروى عن رسول الله إلى ما يروى عن غيره، ثم يدعه لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما روي عن ابن عمر إذ روي عن النبي ﷺ خلافه، ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله ﷺ في غير هذا الموضع.

٢٧٣٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعداً، ثم يصلي، ولا يتوضأ. [أخرجه مالك (٢٢/١)]

قال الشافعي: وهكذا نقول، وإن طال ذلك لا فرق بين طوله وقصره إذا كان جالساً مستوياً على الأرض ونقول: إذا كان مضطجعا أعاد الوضوء.

٢٧٣٤- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: من نام مضطجعاً وجب عليه الوضوء، ومن نام جالساً، فلا وضوء عليه. [أخرجه عبد الرزاق (٤٨٤)]

قلت للشافعي: فإننا نقول إن نام قليلاً قاعداً لم ينتقض وضوءه، وإن تطاول ذلك توضأ.

قال الشافعي: ولا يجوز في النوم قاعداً إلا أن يكون حكمه حكم المضطجع لقلبه وكثيره سواء أو خارجاً من ذلك الحكم، فلا ينتقض الوضوء لقلبه ولا كثيره.

قلت للشافعي: فإننا نقول إن نام قليلاً قاعداً لم ينتقض وضوءه، وإن تطاول ذلك توضأ.

قال الشافعي: فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعداً وضوءاً وقول الحسن من خالط النوم قلبه جالساً وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما. [أخرجه

٨٣- باب رفع الأيدي في التكبير

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة، فقال: يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حدو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك، ولا يفعل ذلك في

السجود.

فقلت للشافعي فما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٧٣٧- أَخْبَرَنَا هَذَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ

عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلَ قَوْلِنَا.

فقلت: فَإِنَّا نَقُولُ يَرْفَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ لَا يَعُودُ.

٢٧٣٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ

عُمَرَ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ عَنِ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ وَهُوَ يَرَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ.

ثُمَّ خَالَفْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُمْ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَوَيْتُمْ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا رَفَعَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَفِيحُورُ لَعَالَمٍ أَنْ يَتْرَكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَابْنَ عُمَرَ لِرَأْيِ نَفْسِهِ أَوْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِرَأْيِ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ الْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ يَأْتِي مَوْضِعٌ آخَرُ وَيَصِيبُ فِيهِ يَتْرَكَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَيْفَ لَمْ يَنْهَ عَنْ بَعْضِ هَذَا عَنْ بَعْضٍ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَرَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ اثْنَتَيْنِ وَيَأْخُذُ بِوَاحِدَةٍ وَيَتْرَكَ وَاحِدَةً أَجْبُورُ لَغَيْرِهِ تَرَكَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ وَأَخَذَ الَّذِي تَرَكَ أَوْ يَجُورُ لَغَيْرِهِ تَرَكَ عَلَيْهِ؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُورُ لَهُ وَلَا لَغَيْرِهِ تَرَكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فقلت للشافعي، فَإِنَّا صَاحِبِنَا قَالَ: مَا مَعْنَى رَفْعِ الْأَيْدِي.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذِهِ الْحُجَّةُ غَايَةٌ مِنَ الْجَهْلِ مَعْنَاهُ تَعْظِيمُ اللَّهِ وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ مَعْنَى الرَّفْعِ فِي الْأَوَّلِ مَعْنَى الرَّفْعِ الَّذِي خَالَفَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ فِيهِ رَوَايَتَكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَابْنَ عُمَرَ مَعَ لَغْوِ قَوْلِ وَاحِدٍ رَوَى عَنْهُ رَفْعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ ثَبَّتْ رَوَايَتُهُ يَرَوِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَوْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَيُرَوَّى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، فَقَدْ تَرَكَ السُّنَّةَ.

٨٤- باب وضع الأيدي في السجود

٢٧٣٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْنُسٍ لَهُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١/١٦٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهَذَا يَشْبَهُ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٧٤٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَجَدَ عَلَى سِتْرٍ فَذَكَرَ مِنْهَا كَفَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: ففعل في هذا بما أمر به، ففعل النبي ﷺ فافضى بيده إلى الأرض، وإن كان البرد شديداً كما يفضي بجمهته إلى الأرض؛ فإن كان فهذا كله نقول، وخالفتم هذا عن ابن عمر حيث وافق سنة النبي ﷺ.

فقلتم: لا يفضي بيده إلى الأرض في حرٍّ ولا بردٍ إن شاء الله.

٨٥- باب من الصيام

٢٧٤١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ: تَقَطِّرُ وَتَطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ الْقَضَاءِ قَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ». [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١/٣٠٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَخَالَفَ ابْنَ عُمَرَ لِقَوْلِ الْقَاسِمِ، وَيَتَأَوَّلُ فِي خِلَافِ ابْنِ عُمَرَ الْقُرْآنَ، وَلَا يَقْلُدُهُ، فَيَقُولُ هَذَا أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ مِنَّا وَمَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ يَتَوَجَّهُ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَيْسَتْ بِمَرِيضَةٍ الْمَرِيضُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ وَالْحَامِلُ خَافَتْ عَلَى غَيْرِهَا لَا عَلَى نَفْسِهَا فَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي مَوْضِعِ حُجَّةٍ، ثُمَّ الْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِهِ حُجَّةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَخْطِئُ الْقِيَاسُ، فَيَقُولُ حِينَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَتَرَكَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ وَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَتَرَكَ مِنْ اسْتِقَاءِ فِي رَمَضَانَ؟

فقال: عليه القضاء ولا كفارة عليه، ومن ذرعه القِيءُ، فلا قضاء عليه ولا كفارة.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

جناية؟

فقال:

٢٧٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ. [أخرجه مالك (٣٠٤/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول ذلك من استقاء فعلية القضاء ولا كفارة عليه.

قال الشافعي: فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت، ثم طلعت، فقال: الخطب يسير، وقد اجتهدنا - يعني قضاء يوم مكان يوم - الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضوع تخالفونهما فيما هو مثل معناه قال: فقلت للشافعي، وما هذا الموضوع الذي تخالفهما في مثل معناه؟

فقال: روينا عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا جَامِعَ امْرَأَتَهُ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْتِقَ أَوْ يَصُومَ أَوْ يَصَدَّقَ لَا يَجْزِيهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ لَا يَجِدَ عِتْقًا، وَلَا يَسْتَطِيعَ الصَّوْمَ.

فقلتم لا يعتق، ولا يصوم، ويتصدق فخالفتموه في اثنين، ووافقتموه في واحدة، ثم زعمتم أن من أفطر بغير جماع فعلية كفارة، ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندهم مفطرين؟ ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالإجماع، فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم.

فقلت للشافعي: فكيف كان يكون القياس على ما روي عن النبي ﷺ في الجامع نهاراً، فقال: ما قلنا أن لا يقاس عليه شيء غيره، وذلك أنا لا نعلم أحداً خالف في أن لا كفارة على من تقياً ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت، ولم يجوز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي ﷺ، وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالاً بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفاً، وإن انظر فأي حال جعلت فيها الصائم مفطراً يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة، فأقول ذلك في المحتقر والمستعطر والمزدد الحصى والمفطر قبل تغيب الشمس والمستحرج بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره ويلزمك في الأكل الناسي أن يكون عليه كفارة؛ لأنك تجعل ذلك فطراً له وأنت ترك الحديث نفسه، ثم تدعي فيه القياس، ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه.

فقال: نعم والماء يزيده شعئاً، وقال: الحجة فيه أن النبي ﷺ غسل رأسه، ثم غسله عمر.

قلت: كيف ذكر مالك عن ابن عمر؟ قال:

٢٧٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنَ الْإِحْلَامِ قَالَ: وَنَحْنُ وَمَالِكٌ لَا نَرَى بَأْسًا أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ فِي غَيْرِ إِحْلَامٍ وَيُرَوِّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أخرجه مالك (٣٢٤/١)]

قلت: فهكذا نقول.

قال الشافعي: وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي ﷺ وعمر فهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لكل ما روي عن النبي ﷺ خلافة، وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما يروي عن النبي ﷺ وعمر فنبغي في مرة أخرى أن لا تتركوا أن يذهب على ابن عمر للنبي ﷺ سنة، وقد يذهب عليه، وعلى غيره السنن، ولو علمها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله، فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة.

٢٧٤٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْعِنِطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ. [أخرجه مالك (٣٢٦/١)]

فقلت للشافعي: فَإِنَّهُ يُخَالِفُ ابْنَ عُمَرَ، وَيَقُولُ يَقُولُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ.

فقال الشافعي: إِنْ مِنْ اسْتَجَازَ خِلَافَ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يُرَوْ خِلَافُهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ حَقِيقٌ أَنْ لَا يُخَالِفُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

٢٧٤٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَيْدِي» بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ.

قال الشافعي: وَنَحْنُ وَأَنْتَ نَقُولُ: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَيْدِي» شَاةٌ وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِذَا جَازَ لَنَا أَنْ نَتْرَكَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ لَابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ التَّرْكُ عَلَيْهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَاجِباً. [أخرجه مالك (٣٨٥/١)]

٢٧٤٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

٨٦- باب في الحج

قال: سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَجِبِ الصَّيَّامُ عَلَى الْمُفْطِرِينَ وَلَا الْمُفْطِرُونَ عَلَى الصَّائِمِينَ وَقَدْ اختلفَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فِي غَيْرِ شَيْءٍ.

قلت للشافعي: فما تقول أنت فيه؟

فقال: أقول إن هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز الأمر فيه والاختلاف واسع، وليس الإجماع كما ادعيتم إذا كان بالمدينة إجماع فهو بالبلدان، وإذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الإجماع فليس بوجود.

قال: وسألت الشافعي عن العمرة في أشهر الحج، فقال: حسنة استحسناها وهي أحبُّ منها بعد الحج لقول الله عز وجل ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ ولقول رسول الله دخلت العمرة في الحج ولأن النبي ﷺ أمر أصحابه من لم يكن معه هدي أن يجعل إحرامه عمرة.

٢٧٥١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر أنه قال: والله لأن أعتمر قبل أن أحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة.

[أخرجه مالك (٣٤٤/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نكروه العمرة قبل الحج.

قال الشافعي: فقد ركهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها، وما رويتم عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله فعبنا من أهل بعمرة ومنا من جمع الحج والعمرة ومنا من أهل بحج فلم ركهتم ما روي أنه فعل مع النبي ﷺ، وما ابن عمر استحسنته، وما أذن الله فيه من التمتع إن هذا لسوء الاختيار والله المستعان.

٨٧- باب الإهلال من دون الميقات

قال: سألت الشافعي عن الإهلال من دون الميقات، فقال: حسن.

قلت له: وما الحجة فيه؟

قال:

٢٧٥٢- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه

أهل من إيلياء. [أخرجه مالك (٣٣١/١)]

وإذا كان ابن عمر روى عن النبي ﷺ أنه وقت المواقيت وأهل من إيلياء.

وإنما روى عطاء عن النبي ﷺ أنه لما وقت المواقيت قال: يستمتع الرجل من أهله ونسائه حتى يأتي ميقاته.

ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج قال مالك: ليس يضيئ أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج. [أخرجه

مالك (٣٩٦/١)]

٢٧٤٧- قال الشافعي: وأخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته ومثاريبه قلت: فإننا نقول ليس على أحد الأخذ من لحيته ومثاريبه إنما السك في الرأس. [أخرجه مالك (٣٩٦/١)]

قال الشافعي: وهذا مما تركتم عليه بغير رواية عن غيره عندكم علمتكم.

٢٧٤٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج حاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذي الحليفة قلت: فإننا نقول يقصر الصلاة إذا جاوز البويع. [أخرجه مالك (١٤٧/١)]

قال الشافعي: فهذا مما تركتم على ابن عمر.

٢٧٤٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من متى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله؟ قال: كان يهل المهل منا، فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا، فلا ينكر عليه. [أخرجه مالك (٣٣٧/١)، البخاري (٩٧٠)، مسلم (١٢٨٥)]

٢٧٥٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن ابن عمر قال: كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه، وأما نحن فنكبر. [أخرجه مالك (١٣٥/١)]

قلت للشافعي: فإننا نقول: يلبي حتى تزول الشمس ويلبي وهو غاد من متى إلى عرفة، ولا يكبر إذا زالت الشمس من يوم عرفة.

قال الشافعي: فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمتم أنه كان يصنع مع النبي ﷺ، فلا ينكر عليه، فقد كانوا يختلفون في النسك وبعده فكيف ادعيت الإجماع في كل أمر وانت تروي الاختلاف في النسك زمان النبي وبعده النبي ﷺ وتروي الاختلاف في الصوم مع النبي ﷺ وبعده، فتقول عن أنس سافرنا

يَنْبَغِي لَكُمْ خِلَافُهُ؟ وَمَا تَرَاكُمْ تَبْلُوْنَ مَنْ خَالَفْتُمْ إِذَا شِئْتُمْ.
[أخرجه مالك (٣٦٠/١)، مسلم (١٢٣٠)]

٩٠- باب النكاح

٢٧٥٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ
عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ شَيْلًا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَأَرَادَ
أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أَمَةً فَكَرِهَهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا. [أخرجه
مالك (٥٣٦/٢)]

٢٧٥٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَنْكِحُ الْأَمَةَ عَلَى
الْحُرَّةِ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا الثَّلَاثَانِ. [أخرجه مالك (٥٣٦/٢)]
قال الشافعي: وهذا مما تركتم بغير رواية عن غيره عندكم
علمتها.

فقلت للشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَنْكِحَ أَحَدُ أَمَةٍ وَهُوَ يَجِدُ طَوْلًا
لِحُرَّةٍ.

قال الشافعي: فقد خالفتم ما رويت عن ابن عباس وابن
عمر؛ لأنهما لم يكرها في روايتكم إلا الجمع بين الحرّة والأمة لا
أنهما كرها ما كرهتم، وهكذا خالفتم ما رويت عن ابن المسيّب
وهل رويت في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله
ﷺ بخلافه.

فقلت: ما علمت، فقال: فكيف استجزمت خلاف من شتم
لقول أنفسكم؟

٩١- باب التمليك

٢٧٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ
عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ إِلَّا
أَنْ يُنَاكِحَهَا الرَّجُلُ، فَيَقُولُ لَهَا: لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَطْلِيقَكَ وَاحِدَةً.
فَيُخَلِّفُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ أَمْلَكُ بِهَا مَا كَانَتْ فِي عِدَّتِهَا.
[أخرجه مالك (٥٥٣/٢)]

- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ مَلَكَ
امْرَأَةً أَمْرَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ
الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ:

فَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْظَرْ أَنْ يَحْرَمَ مِنْ وَرَائِهِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ أَنْ
لَا يَجَاوِزَهُ حَاجٌّ وَلَا مَعْتَمَرٌ إِلَّا بِإِحْرَامٍ.

٢٧٥٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا
نَكْرَهُ أَنْ يَهْلُ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْحَقِيقَاتِ.

قال الشافعي: وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر لنفسه،
وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل
العراق إنَّما العمرة أن تحرم من ديرة أهلك ما أعلمه يؤخذ على
أحد أكثر مما يؤخذ عليكم من خلاف ما رويت، وروى غيرك عن
السلف.

٨٨- باب في الغدو من منى إلى عرفة

قال: سألت الشافعي عن الغدو من منى إلى عرفة يوم
عرفة، فقال: ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدو إذا طلعت
الشمس.

٢٧٥٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ
قَالَ: فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ هَذَا وَنَقُولُ: يَغْدُو مِنْ مَنَى إِذَا
صَلَّى الصُّبْحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٤٠٠/١)]

قال الشافعي: فكيف لم تتبعوا ابن عمر، وقد حج مع النبي
ﷺ وخلفائه، وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم إلى
العلم به، وقد روي عن النبي ﷺ من وجه آخر أنه غدا من منى
حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي: السنة أن يغدو الإمام
من منى إذا طلعت الشمس فعمن رويت كراهية هذا.

٨٩- باب قطع التلبية

٢٧٥٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ إِذَا
انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ. [أخرجه مالك (٣٣٨/١)]

٢٧٥٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ
عُمَرَ حَجَّ فِي الْفِتْنَةِ فَأَهْلًا، ثُمَّ نَظَرَ، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ
أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ وَنَحْنُ لَا نَرَى بِهَذَا
بَأْسًا فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يُفَرَّقَ الْحَجُّ مَعَ الْعُمْرَةِ،
فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكَيْفَ كَرِهْتُمْ غَيْرَ مَكْرُوهِ، وَخَالَفْتُمْ مَنْ لَا

قلت: فإنما ذهبنا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتدأ الزوج طلاقها فيها أرايت المختلعة والمملوكة، فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال: ليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا تخرج فخرجت وملكه رجلاً يطلق امرأته، ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة، ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج؟

فإن قلت: لأن الله إنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها؛ فإن اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق؛ لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لزمك أن تحالف معنى القرآن؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فإن زعمت أن المملوكة والمختلعة، ومن سمينا من النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوءٍ مطلقات؛ لأن الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل إليهن الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم فكذلك المختلعات، ومن سمينا منهن مطلقات لهن المتعة في كتاب الله، ثم قول ابن عمر، والله أعلم.

٩٣- باب الخلية والبرية

٢٧٦٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

قال الشافعي: منعب ابن عمر فيه، ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لامرأته أنت طالق ثلاثاً، ولا ينويه شيئاً من ذلك، ومن قال للمدخل بها وغير مدخول بها: أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم.

قال الشافعي: لنا: قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول، ووافقتهم في بعض.

فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها، فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أراد أو واحدة، فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر، ومن قال قوله، فيقول: لا التفت أن يدين المطلق واستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه محتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه، ولكنكم خالفتم هذا معاً في معنى، ووافقتهم معاً في معنى، وما للناس فيها قول إلا قد خرجتم منه إنما قال الناس قولين: أحدهما إن قال بعضهم قول ابن عمر أولئك استعملوا الأغلب فجعلوا الخلية والبرية البتة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وآخرون قالوا بقول عمر في البتة يدين؛ فإن أراد ثلاثاً ثلاثاً، وإن أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين فجعلوا عليه الأقل فجعلوا

بفك الحجز فاختصما إلى مروان بن الحكم فاستحلقتها ما ملكها إلا واحدة وردها إليه قال عبد الرحمن: فكان القاسم يُعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك. [أخرجه مالك (٥٤٤/٢)]

قلت للشافعي: إنا نقول في المخيرة إذا اختارت نفسها هي ثلاث، وفي التي يجعل أمرها بينها أو تملك أمرها إنما تملك القضاء ما قضت إلا أن يُأَكِّدَهَا رُجُوعُهَا.

قال الشافعي: هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روى غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في المملوكة فإلى قول من ذهب في المخيرة؟ وعمن تقول أن اختاري وأمرك بيدك سواء وأنت لا تعلمك رويت في المخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ قولاً يوافق قولك؛ فإن رويت في هذا اختلافاً عن أصحاب رسول الله ﷺ فكيف ادّعت الإجماع؟ وإذا حكيت فأكتر ما تحكي الاختلاف.

٩٢- باب المتعة

٢٧٦١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ إِلَّا الَّتِي تُطَلَّقُ، وَقَدْ فَرَضَ لَهَا الصَّدَاقُ، وَلَمْ تَمَسَّ فَحَسْبُهَا مَا فَرَضَ لَهَا.

٢٧٦٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمِثْلُهُ.

٢٧٦٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ. [أخرجه مالك (٥٧٣/٢)]

قلت للشافعي: فإننا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر.

قال الشافعي: فيقول ابن عمر قلتم وأنتم تخالفونه قال: فقلت للشافعي وأين؟

قال: زعمتم أن ابن عمر قال: لكل مطلق متعة إلا التي فرض لها، ولم تمس فحسبها نصف الصداق، وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات أن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، وقال الله جل ذكره ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة، فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته فمن سميت، ولم تجعلوه قياساً على غيره وقتلتم فيه قولاً متناقضاً خارجاً من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمري إن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاة ما يعدو أن يجرم خبراً والخبر يدل على إحلاله، وقد خالفتموه، ولو حرمتوه قياساً على ما الزيادة في بعضه على بعض الرأى لقد خالفتم القياس وأجزتم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم، وليس يجوز التمر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء، وما علمت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ قال قولكم، وإن عامة المفتين بمكة والأمصار على خلاف قولكم، وإن قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها، وروى غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستردك فيه ما وصفت، ثم لا يستردك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان.

٢٧٦٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن أذينة قال: خرجت مع جدتي لي عليها مشي إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر، فقال عبد الله: مرها فلتركب، ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك: وعليها الهدي.

٢٧٧٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: كان علي مشي فأصابني خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره، فقالوا: عليك هدي، فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فمشيت مرة أخرى. [أخرجه مالك (٤٧٤/٢)]

قال الشافعي: فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي، ورويتم ذلك ممن سأل بالمدينة، ولم تروها عنهم أنهم أمروها بهدي فخالتم في أمرها بهدي، وهذا عنكم إجماع بالمدينة، ورويتم أن عطاء وغيره أمره بهدي، ولم يأمره بمشي فخالف في رواية نفسه عطاء وابن عمر والمدينين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافهما فيما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره، وما يجوز من هذا إلا واحد من قولين إما قول ابن عمر بمشي ما ركب حتى يكون بالمشي كله، وإما أن لا يكون عليه عودة؛ لأنه قد جاء حجج أو عمرة وعليه هدي مكان ركوبه، وإما أن يمشي ويهدي، فقد كلفه الأمرين معاً، وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما، والله أعلم.

الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا خالف لما رويتم وجميع الآثار في بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن يتركها، ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فهكذا، وإن كانت غير مدخول بها نويتموه والبيت ليست مذهبكم إنما البيت مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتمل الكلام الطلاق وغيره إلا بإرادة الطلاق كما رويتم عن النبي ﷺ، ثم عمر وغيرهما.

٩٤- باب في بيع الحيوان

قد سألت الشافعي عن بيع الحيوان، فقال: لا رباً في الحيوان يدا بيد ونسيئة، ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والماكول والمشروب.

فقلت: وما الحجة فيه؟

فقال: فيه حديث عن النبي ﷺ ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة، ومن حديث مالك أحاديث.

٢٧٦٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة.

٢٧٦٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن صالح بن كيسان، عن الحسن بن محمد بن علي أن علياً باع جملأ له يقال له عصفير بعشرين بعيراً إلى أجل. [أخرجه مالك (٦٥٢/٢)]

٢٧٦٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب كان يقول: لا رباً في الحيوان، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وحبل الجبل.

٢٧٦٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال: لا بأس به.

قال الشافعي: وبهذا كله نقول، وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عنكم العمل؛ لأنكم رويتم عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقتلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتها ونجابتها فيجوز؛ فإن أردتم بها قياساً على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلاً بكيل، ولو كان أحد التمرين خيراً من الآخر، ولا يصلح شيء

٩٥- باب الكفارات

٢٧٧١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَوَكَّدَهَا فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ. [أخرجه مالك (٤٧٩/٢)]

قال الشافعي: فخالفتهم ابن عمر.

فقلتم: التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه إطعام عشرة مساكين تراكم تستوحشون من خلاف ابن عمر بحال، وما نعرف لكم مذهبا غير أننا رايناكم إذا وافقتم قول ابن عمر أو غيره من الصحابة أو من بعدهم من التابعين قلتم: هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله ﷺ وأصحابه عهدا فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمتهم خلافهم غاية التعظيم، ولعل من خالفهم ممن عتبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافا؛ لأن من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق عليكم، ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم، ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شتمت لغير حجة فيما أخذتم ولا ما تركتم، وما صنعتكم من هذا غير جائز لغيركم عنكم.

وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين؛ لأنه إذا لم يجز من يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم إذا كنتم لا تحسنون عند الناس حجة ولا قياسا أبعد قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات بمذنب النبي ﷺ إلا كفارة الظهار، فإنها بمذنب هشام.

قال الشافعي: وما علمته قال: هذا القول قبلكم أحد من الناس، وما أدري إلى أي شيء ذهبت إلى عظيم ذنب المظاهر فالقاتل أعظم من المظاهر ذنبا فكيف رايتهم أن كفارة القاتل بمذنب النبي ﷺ وكفارة المظاهر بمذنب هشام، ومن شرع لكم مذنب هشام، وقد أنزل الله الكفارات على رسوله قبل أن يولد أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفروا في زمان النبي ﷺ قبل أن يكون مذنب هشام؛ فإن زعمت أنهم كفروا بمذنب رسول الله ﷺ وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة؛ لأن الله عز وجل: أنزل الكفارات، فقد أبان رسول الله ﷺ كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة الفطر، وفي الصدقات فكيف أخذتم مذنب هشام وهو غير ما أبان رسول الله ﷺ للناس وكفر به السلف إلى أن كان هشام مذنب، وإن زعمت أن ذلك غير معروف فمن عرفهم أن الكفارة بمذنب هشام، ومن زعم أن الكفارات مختلفة أرايت لـو قال قائل: كل كفارة بمذنب هشام إلا كفارة الظهار، فإنما بمذنب النبي ﷺ هل الحجة عليه إلا أن نقول: لا يفرق بينهما إلا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم.

فقال للشافعي: فهل خالفك في أن الكفارات بمذنب النبي ﷺ أحد؟

فقال: معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلما قط غيركم قال: إن شيئا من الكفارات بمذنب غير النبي ﷺ قال: فما شيء يقوله بعض المشرقين؟

قلت: قول متوجه، وإن خالفناه قال: وما هو؟

قلت: قالوا الكفارات بمذنب النبي ﷺ يطعم المسكين مدين مدين قياسا على أن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة أن يطعم في ذبذبة الأذى كل مسكين مدين مدين ولم تبلغ جهاتهم ولا جهالة أحد أن يقول: إن كفارة بغير مذنب النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: ففعل مذنب هشام مذنب بمذنب النبي ﷺ، فقال الشافعي: لا هو مذنب وثلاث أو مذنب ونصف.

فقلت للشافعي: افتعروا لقولنا وجهها؟

فقال: لا وجه لكم يعذر أحد من العالمين بأن يقول مثله، ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة الكفارات إلا أنا نقول هي مذنب بمذنب النبي ﷺ لكل مسكين، وقال بعض المشرقين: مذنب مدين فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات، فلا.

٩٦- باب زكاة الفطر

٢٧٧٢- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عنده قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

قال الشافعي: هذا حسن واستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي ﷺ تسلف صدقة العباس قبل أن تجل ويقول ابن عمر وغيره.

فقلت للشافعي: فإننا نكره لأحد أن يؤدي زكاة الفطر إلا مع الغدو يوم الفطر، وذلك حين يجل بعد الفجر.

قال الشافعي: قد خالفتم ابن عمر في روايتكم، وما روى غيركم عن النبي ﷺ أنه تسلف صدقة العباس بن عبد المطلب قبل مجئها لغير قول واحد علمتمكم رويتموه عنه من أصحاب النبي ﷺ ولا التابعين فلست أدري لأي معنى تحملون ما حملتم من الحديث إن كنتم حملتموه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه فخالفتهم بعد المعرفة، وقد وقعتم بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف، وإن كنتم حملتموه لتأخذوا به، فقد أخطأتم ما تركتم منه، وما تركتم منه كثير في قليل ما رويتم، وإن كانت الحجة عنكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما وافقتم منه على من خالفه؟ ما تخرجون من قلّة النصفة والخطأ

فيما صحَّ إذ تركتم مثله وأخذتم مثله، ولا يجوز أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة.

٩٧- باب في قطع العبد

٢٧٧٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدًا لَهُ سَرَقَ وَهُوَ ابْنُ قَابِي سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ أَنَّ يَقْطَعَهُ فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ.

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا يَقْطَعُ السَّيِّدُ يَدَ عَبْدِهِ إِذَا أَسَى السُّلْطَانُ يَقْطَعُهُ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ مِنْ صَاحِبِي وَلَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَرَ أَنَّ يَقْطَعُ الْآبِيُّ أَمَرَ ابْنَ عُمَرَ يَقْطَعُهُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَلَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ كَانُوا يَقْضُونَ بِأَرْثَانِهِمْ، وَيَخَالِفُونَ فُقَهَاءَهُمْ، وَأَنَّ فُقَهَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فَيَأْخُذُ أَمْرَاهُمْ بِرَأْيِ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَهَذَا أَيْضًا الْعَمَلُ؛ لِأَنَّكُمْ كُتِمَ تَوْهَمُونَ أَنَّ قَضَاءَ مَنْ هُوَ أَسْوَأُ حَالًا مِنْ سَعِيدٍ وَمِثْلِهِ لَا يَقْضِي إِلَّا بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ، وَأَنَّ فُقَهَاءَهُمْ زَعَمْتُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَوْهَمْتُمْ فِي قَوْلِ فُقَهَائِهِمْ وَلَا قَضَاءَ أَمْرَانِهِمْ، وَقَدْ خَالَفْتُمْ رَأْيَ سَعِيدٍ وَهُوَ الْوَالِي وَابْنُ عُمَرَ وَهُوَ الْفَقِي فَأَيْنَ الْعَمَلُ؟ إِنْ كَانَ الْعَمَلُ فِيمَا عَمِلَ بِهِ الْوَالِي فَسَعِيدٌ لَمْ يَكُنْ يَرَى قِطْعَ الْآبِئِ وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ قِطْعَهُ، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ فِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَدْ قِطَعَهُ وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقْطَعَهُ، وَمَا دَرِينَا مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ الْعَمَلُ وَلَا تَدْرُونَ فِيمَا خَبَرْنَا، وَمَا وَجَدْنَا لَكُمْ مِنْهُ مَخْرَجًا إِلَّا أَنْ تَكُونُوا سَمِعْتُمْ أَقَاوِيلَكُمْ الْعَمَلُ وَالْإِجْمَاعُ فَتَقُولُونَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ، وَعَلَى هَذَا الْإِجْمَاعُ تَمْنُونَ أَقَاوِيلَكُمْ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا، فَلَا مَخْرَجَ لِقَوْلِكُمْ فِيهِ عَمَلٌ وَلَا إِجْمَاعٌ؛ لِأَنَّ مَا نَحْنُ عَنْكُمْ مِنْ رَوَايَتِكُمْ وَرَوَايَةِ غَيْرِكُمْ اخْتِلَافٌ لَا إِجْمَاعَ النَّاسِ مَعَكُمْ فِيهِ لَا يَخَالِفُونَكُمْ.

قلت للشافعي: قَدْ فَهِمْتُ مَا ذَكَرْتَ أَنَا لَمْ نَصُرْ إِلَى الْاِخْتِلافِ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَثَارِ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا تَرَكْنَا مِنَ الْأَثَارِ عَنِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ رَوَايَةِ صَاحِبِنَا نَفْسَهُ وَتَرَكْنَا مِمَّا رَوَى، وَخَالَفْنَا فِيهِ، فَهَلْ نَحْنُ بِمَدِينَةٍ فِيمَا رَوَى غَيْرُنَا شَيْئًا تَرَكْنَاهُ؟

قال: نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل.
قلت له: قلنا علم ندخله مع علم المدنيتين قال: أي علم هو؟

قلت: علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيتين.
قال الشافعي: ولم أدخلتم علم المصريين دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة؟

قلت: أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال: ومن

ذلك علم خالد بن أبي عمران؟
قلت: نعم.

قال الشافعي: فقد وجدتك تروي عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء النفر فرأيت فيه أقاويل تخالفها، ووجدتك تروي عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدتك تخالفهم ولست أدري من تبعتم إذا كنت تروي أنت وغيرك عن النبي ﷺ أشياء تخالفها، ثم عمن رويت عنه هذا من أصحاب النبي ﷺ، ثم عن التابعين، ثم عمن بعدهم، فقد أوسعت القرون الحالية والباقية خلافا، ووضعت نفسك بموضع أن لا تقبل إلا إذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة ينجح بها عما يقول: ولم نر ذلك عندك والله يغفر لنا ولك قال: ويدخل عليك من هذا خصلتان؛ فإن كان علم أهل المدينة إجماعاً كله أو الأكثر منه، فقد خالفته لا بل قد خالفت أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض أقاويلهم، وإن كان في علمهم افتراق فلم أدعيت لهم الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما حفظت لك من هذا واحداً في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك أدعيت الحجة في شيء إلا تركتها في مثل الذي أدعيتها فيه، وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين: أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي ﷺ قالوا بما يوافقها والآخر أن لا تجد الناس يختلفوا فيها وتردّها إن لم تجد للأئمة فيها قولاً وتجد الناس يختلفوا فيها، ثم تثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقاسم وغير ذلك مما ذكرنا هذا كله لا تروي فيه عن أحد من الأئمة شيئاً يوافقك بل أنت تروي في القسامة عن عمر خلاف حديثك عن النبي ﷺ وتروي فيها عن النبي ﷺ خلاف حديثك الذي أخذت به، ويخالفك فيها سعيد بن المسيب برأيه وروايته، ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردّها عليك أهل البلدان ردّاً عنيفاً.

وكذلك أكثر أهل البلدان ردّوا عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردّها عليك بالمدينة عروة والزهري وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويردّ كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما، ثم رددت أن النبي ﷺ تطيب للإحرام ويعني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب النبي ﷺ وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك، ولا يجوز لعالم أن يدع قول النبي ﷺ لقول أحد سواه.

فإن قلت: قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي ﷺ فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر.

وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْصَحُ فِي عَيْنِهِ الْمَاءَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَخَالَفْتَهُ، وَلَمْ تَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ خِلَافَهُ، وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، ثُمَّ خَالَفْتَهُ وَهُوَ يُوَافِقُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِغَيْرِ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ رَوَيْتَهُ عَنْهُ، وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ حَتَّى يَخْرُجَهُمَا فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ وَتُرَوِّي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُسَجَّدَ عَلَى سَبْعِ فِيهَا الْكُفَّانِ فَخَالَفْتَ ابْنَ عَمْرٍ فِيمَا يُوَافِقُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا كُنْتَ تَخَالَفُ مَا رَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ لِقَوْلِ عَمْرٍ، وَمَا رَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ فِي تَقْرِيدِ الْبَعِيرِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ لِقَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ، وَمَا رَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ فِيمَا وَصَفْنَا وَغَيْرِهِ لِقَوْلِ نَفْسِكَ، فَلَا أَسْمَعُ الْعِلْمَ إِذَا إِلَّا عَلِمْتُكَ وَلَا أَعْلَمُكَ تَدْرِي لَأَيِّ شَيْءٍ تَحْمِلُ الْحَدِيثَ إِذَا كُنْتَ تَأْخُذُ مِنْهُ مَا شِئْتَ وَتَتْرَكُ مِنْهُ مَا شِئْتَ، وَرَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ تَعْتَمِدُوا عَلَى أَمْرِ تَعْرِفُونَهُ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: إِنَّمَا ذَهَبْنَا إِلَى أَنْ نَبَيِّتَ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دُونَ الْبُلْدَانِ كُلِّهَا.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذِهِ طَرِيقُ الَّذِينَ أَبْطَلُوا الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا، وَقَالُوا تَأْخُذُ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَدْعَوُا إِجْمَاعَ النَّاسِ وَأَدْعَيْنَا أَتَمَّ إِجْمَاعَ بُلْدِهِمْ يَخْتَلِفُونَ عَلَى لِسَانِكُمْ وَالَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ مَعَهُمْ لِلصَّمْتِ كَانَ أَوَّلَى بِكُمْ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ.

قُلْتُ: وَلَمْ؟

قَالَ: لِأَنَّهُ كَلَامٌ تَرْسُلُونَهُ لَا بِمَعْرِفَةٍ، فَإِذَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ لَمْ تَقْضُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْبَلَهُ أَرَأَيْتُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مِنَ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِالْمَدِينَةِ؟ أَمُّ الَّذِينَ ثَبَتَ لَهُمُ الْحَدِيثُ وَثَبَتَ لَهُمْ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَعَمْ.

قُلْتُ يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ إِجْمَاعٌ لَمْ تَكُونُوا وَصَلْتُمْ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُمْ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِ الْإِنْفِرَادِ الَّذِي رَدَدْتُمْ مِثْلَهُ فِي الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنْ ثَبَتَ خَبَرُ الْإِنْفِرَادِ فَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ وَالْآخَرُ أَنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ فِي قَوْلِ وَاحِدٍ غَيْرَكُمْ شَيْئًا مُتَّفَقًا فَكَيْفَ تَسْمُونَ إِجْمَاعًا لَا تَجِدُونَ فِيهِ عَنْ غَيْرِكُمْ قَوْلًا وَاحِدًا؟ وَكَيْفَ تَقُولُونَ: أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ يَخْتَلِفُونَ عَلَى لِسَانِكُمْ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّا ذَهَبْنَا إِلَى أَنْ إِجْمَاعَهُمْ أَنْ يَحْكُمَ أَحَدُ الْأَنْمَةِ أَبُو بَكْرٍ أَوْ عَمْرٌ أَوْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْمَدِينَةِ بِحُكْمٍ أَوْ يَقُولُ

فَإِنْ جَعَلْتَ الرَّوَايَيْنِ ثَابِتَيْنِ مَعًا فَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَى أَنْ يَقَالَ بِهِ، وَإِنْ أَدَخَلْتَ التَّهْمَةَ عَلَى الرَّوَايَيْنِ مَعًا، فَلَا تَدْعُ الرَّوَايَةَ عَنْ أَحَدٍ أَخَذْتَ عَنْهُ وَأَنْتَ تَتَّهَمُهُ.

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: أَفَيُجَوِّزُ أَنْ تَتَّهَمَ الرَّوَايَةُ؟

قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَرَوِيَ حَدِيثَانِ عَنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ مُخْتَلِفَانِ فَذَهَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَأَمَّا رَوَايَةُ عَنْ وَاحِدٍ لَا مَعَارِضَ لَهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّهَمَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَتَّهَمَ لَمْ يَمُزْ أَنْ نَحْتَجَّ بِمُحْدِثِ الْمُتَّهَمِينَ بِغَيْرِ مَعَارِضٍ رَوَايَتَهُ فَأَمَّا أَنْ يَرَوِيَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا وَيُرَوِّي آخَرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا يَخَالَفُهُ فَلَيْسَ هَذِهِ مَعَارِضُ هَذِهِ رَوَايَةُ عَنْ رَجُلٍ وَهَذِهِ عَنْ آخَرَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ صَاحِبِهِ، ثُمَّ لَمْ تَثْبِتْ عَلَى مَا وَصَفْتَ مِنْ مَذْهَبِكَ حَتَّى تَرَكْتَ قَوْلَ عَمْرٍ فِي الْمُبْذُورِ هُوَ حَرٌّ وَلَكَ وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

فَقُلْتُ: لَا يَكُونُ لِلَّذِي تَقْطَعُ وَلَاؤُهُ وَلَا أَحْسَبُ حُجَّةَ لَكَ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ تَقُولَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَهَذَا غَيْرُ مَعْتَقٍ.

وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ أَنَّهُ بَدَأَ فِي الْقِسَامَةِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ فَأَبَاوُا فَرَدَّهَا عَلَى الْمَدْعِينَ فَأَبَاوُا الْأَيْمَانَ فَأَغْرَمَ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ نَصْفَ الذِّيَّةِ فَخَالَفْتَهُ أَنْتَ.

فَقُلْتُ يَبْدُو الْمَدْعُونَ وَلَا نَغْرَمُ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ إِذَا لَمْ يَحْلِفْ مِنْ أَنَّهُ بَدَأَ الْمَدْعِينَ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ غَرَامَةً حِينَ لَمْ يَقْبَلِ الْمَدْعُونَ أَيْمَانَهُمْ، وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُؤْمِنِ يُؤْمِنُ الْعَلِيجُ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ لَا يَلْبِغِي أَنْ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا قَتَلْتَهُ فَخَالَفْتَهُ وَقُلْتُ: لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ مَعَ مَا وَصَفْنَا ثُمَّ تَرَكْتَ عَلَى عَمْرٍ وَالرَّجُلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ تَخَلَّصَ إِلَى أَنْ تَتْرَكَ عَلَيْهِ لِرَأْيِ نَفْسِكَ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ السَّنَةُ حُجَّةً عَلَى قَوْلِ مَنْ تَرَكَهَا أَنْ لَا يُوَافِقَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ أَبَدًا، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْقَوْلُ الْمُخْتَلَطُ الْمُتَنَاقِضُ، وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ فِي الضَّرْسِ جَمْلٌ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الضَّرْسِ جَمْلَانِ، ثُمَّ تَرَكْتَ عَلَيْهِمَا مَعًا قَوْلَهُمَا وَلَا أَعْلَمُ لَكَ حُجَّةً فِي هَذَا أَقْوَى مِنْ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فِي السَّنِ خَمْسَ وَأَنْ الضَّرْسَ قَدْ يَسْمَى سَنًا، ثُمَّ صَرَّتْ إِلَى أَنْ رَوَيْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ امْرَأَةً أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا وَهَذَا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَرَبِيعَةَ وَكُلٌّ مِنْ عَرَفْتَ قَوْلَهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ بُلْدٍ غَيْرِ أَصْحَابِكَ لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَتَرَكْتَهُ لِقِيَاسِ زَعَمْتَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ لَا يَصْلِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

فَقُلْتُ: وَالْحُجَّ يَشْبَهُمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْإِقَامَةَ فَاسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتَرَكْتَهُ عَلَيْهِ لَا أَعْلَمُ لَكَ حُجَّةً فِي تَرَكِهِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَأْتَوْهَا تَسْعَوْنَ

لرأي أنفسكم ومثلكم وحفظت أنك تسوي عن أبي بكر سنة أقاويل تركم عليه منها خمسة اثنين في القراءة وأخرى في نهيه عن عقر الشجر وتخريب العمار وعقر ذوات الأرواح إلا لما كلة وحفظت أنك تركت على عثمان أنه كان يخمر وجهه وهو حرّم من روايتكم وغير ذلك، وما تركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة أضعاف ما تركم عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة روايتهم؛ فإن ذهبتم إلى غيرهم من أصحاب النبي ﷺ، فلم ترووا عن أحد قط شيئاً علمته إلا تركم بعض ما رويتم، وإن ذهبتم إلى التابعين، فقد خالفتم كثيراً من أقاويلهم، وإن ذهبتم إلى تابعي التابعين، فقد خالفتم أقاويلهم بما رويتم، وروى غيركم ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئاً يدل على ما رويتم، وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا؛ فإن أنصفتهم بأقاويلكم، فلا تشكوا في أنكم لم تذهبوا مذهباً علمناه إلا فارقتموه كان كانت حجّتكم لازمة فحالك بفرافها غير محمودة، وإن كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجّة بما لا يلزم قال: فقلت للشافعي: فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بحجّتنا فيما ذكرنا من الإجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت: وقال: لك، فقال لي الشافعي: فيما حكيت الكفاية بما لم أهلك، وما تصنع بما لم تقله أنت في حجّتك؟

فقلت للشافعي: قد ذكرت الذي قام بالعدر في بعض ترك الحديث، ووصفت أنه منسوب إلى البصرة، فقال لي الشافعي: هو كما ذكرت، وقد جاء منه على ما لم تأت عليه نفسك، ولو لم أر في مذهبه شيئاً تقوم به حجّة.

فقلت: فاذكر منه ما حضرك.

قال الشافعي:

قلت له: أرايت الفرض علينا، وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله ﷺ اليس واحداً؟ قال: بلى.

فقلت: إذا كان أبو بكر خليفة النبي ﷺ والعامل بعده فورد عليه خبر واحد عن النبي ﷺ وأبو بكر لا مدة بينه وبين النبي ﷺ يمكنه فيها أن يعمل بالخبر، فلا يترك ما تقول فيه؟ قال: أقول إنه يقبله ويعمل به.

فقلت: قد ثبت إذا بالخبر، ولم يتقدمه عمل من أحد بعد عن النبي ﷺ بيته؛ لأنه لم يكن بينهما إماماً فيعمل بالخبر، ولا يدعه وهو مخالف في هذا حال من بعده.

قال الشافعي: فقلت: أرايت إذا جاء الخبر في آخر عمره، ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره، وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه؟

القول، فقال الشافعي: إنه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال: ما قلتم، وكان حكم الحاكم وقول القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة إلا علماً ظاهراً غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله ﷺ وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنها على المنبر، وعلى المراسم، وفي المساجد، وفي عرام الناس ويتدنون فيخبرون بما لم يسألوا عنه فيقبلون ممن أخبرهم ما أخبرهم إذا ثبت لهم، فإذا حكم أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكم به إلا، وهو موافق سنة رسول الله ﷺ وغير مخالف لها؛ فإن جاء حديث عن النبي ﷺ يخالفه من وجهة الأفراد أنهم لما وصفت.

فقلت للشافعي هذا المعنى الذي ذهبنا إليه بأي شيء احتججت عليه.

قال الشافعي: أول ما نتج به عليكم من هذا أنكم لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل إلا بخبر الأفراد الذي رددتم مثله إذا روي عن النبي ﷺ الفرض من الله، وما روي عمن دونه لا محل محل قول النبي ﷺ أبداً فكيف أجزم خبر الأفراد عن بعض أصحاب النبي ﷺ ورددتموه عن النبي ﷺ؟

فقلت للشافعي: فما رد عليك، فقال: ما كان عنده في هذا شيء أكثر من الخروج منه وأنا أعلم - إن شاء الله - أنه يعلم أنه يلزمه، فهل عندكم في هذا حجّة؟

فقلت: ما يحضرنني قال: فقلت للشافعي: وما حجّتك عليه سوى هذا؟

فقال الشافعي: قد أوجدتكم أن عمر - مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسألته وتقواه - قد حكم أحكاماً بلغه بعضها عن النبي ﷺ شيء فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ﷺ ورجع الناس عن بعض حكمه بعده إلى ما بلغه عن النبي ﷺ، فإنه قد يعزب عن الكثير الصحبة الشيء من العلم يحفظه الأقل علماً وصحبة منه، فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من تربي هذا بما وصفت في كتاب هذا وكتاب جماع العلم.

قال الشافعي: ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه أترك لما زعم أن الصواب فيه منكم.

قلت: فكيف؟

قال: قد تركم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه، وزعمتم؛ لأن الحديث عن النبي ﷺ جاء بخالفه ومنها ما تركتموه؛ لأن ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لرأي أنفسكم لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه، فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجاً منه فيما وصفنا وفيما روى الثقات عن عمر أنكم لتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو

قال: يقبله.

فقلت: فقد قبل خبراً لم يتقدمه عمل.

قال الشافعي: لو أجبت إلى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي ﷺ إلا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل؛ لأنه إذا كان للإمام الأول أن يدعه لم يعمل به كأجمع من بعده من الأئمة في مثل حاله؛ لأنه لا بد أن يتبدل العمل به الإمام الأول أو الثاني أو من بعده قال: فلا أقول هذا.

قال الشافعي: فما تقول في عمر وأبو بكر إمام قبله إذا ورد خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر، ولم يخالفه؟

قال: يقبله.

قلت: أيقبله، ولم يعمل به أبو بكر.

قال: نعم ولم يخالفه.

قلت: أفبئيت، ولم يتقدمه عمل؟

قال: نعم.

قلت: وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها؟

قال: نعم.

قلت: وهكذا عثمان؟

قال: نعم.

قلت: زعمت أن الخبر عن النبي ﷺ يلزم، ولم يتقدمه عمل قبله، وقد ولي الأئمة، ولم يعملوا به، ولم يدعوه قال: فلا يمكن أن تكون للنبي ﷺ سنة إلا عمل بها الأئمة بعده.

قال الشافعي: فقلت له: وقد حفظ عن النبي ﷺ أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء؟

فقال: نعم سنن كثيرة، ولكن من أين ترى ذلك.

قال الشافعي: فقلت: استغنى فيها بالخبر عن رسول الله ﷺ ممن بعده، وذلك أن بالخلق الحاجة إلى الخبر عنه، وأن عليهم اتباعه، ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال: فمثل لي ما علمت أنه ورد على من بعده من خلفائه، فلم يحك عنه فيه شيء.

قلت: قول النبي ﷺ: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه، لأنهم كانوا القائمين بأخذ العشر من الناس، ولم يحفظ عن واحد منهم فيها شيء قال: صدقت هذا بين.

قلت: وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع.

فقلت: إذا كان يرد علينا الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير إلى الخبر عن النبي ﷺ؛ لأن لكل غاية

وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ أنعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها عن غيرها؟

قال: نعم، وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ القول بقوله توجب السنة بخلافه؛ فإن وجدها من بعده صار إليها بهذا يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي ﷺ نحو من ثلاثين ألف رجل إن لم يزيدوا لعلك لا تروي عنهم قولاً واحداً عن سنة: نعم إنما تروي القول عن الواحد والاثني والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله:

قلت له: ضع لقولك إذا كان الأكثر مثلاً.

قال: نعم كأن خمسة نفر من أصحاب النبي ﷺ قالوا قولاً متفقين عليه، وقال ثلاثة قولاً مخالفاً لقولهم فالأكثر أولى أن يتبع. فقلت هذا قلماً يوجد، وإن وجد أيجوز أن تعدّه إجماعاً، وقد تفرقوا موافقة؟

قال: نعم على معنى أن الأكثر مجتمعون.

قلت: فإذا كان أصحاب النبي ﷺ من العدد على ما وصفت، فهل فيمن لم ترووا عنه من أصحاب النبي ﷺ دلالة موافقة الأكثر، فيكونون أكثر بعددهم من موافقتهم أو موافقة الثلاثة الأقلين، فيكون الأقلون الأكثرين بمن وافقهم لا تدري لعلهم متفرقون ولا تدري أين الأقل وأصحاب النبي ﷺ كلهم ممن له أن يقول في العلم.

قال: ما أدري كيف قولهم لو قالوا؟ وإن لهم أن يقولوا.

قلت: والصدق فيه أبداً أن لا يقول أحد شيئاً لم يقله أحد أنه قاله، ولو قلت وافقوا بعضهم.

قال غيرك: بل خالفوه.

قال: ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا خالفوا بالصمت.

قلت هذا الصدق.

قلت: فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم.

قال الشافعي: وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعو التابعين، وقال: وكيف تقول أنت؟

قلت: ما علمت بالمدينة ولا بأق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع إلا بالفرض وخاص من العلم إلا حدثنا ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد، ولقد

أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، فقال علي بن أبي طالب: تعتد آخر الأجلين.

وروي عن ابن عباس مثل قوله.

وقال عمر بن الخطاب: إذا وضعت ذا بطنها، فقد حلت، وفي هذا كتاب وسنة، وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من سنة، وقال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فهي تطليقة، وروي عن عثمان وزيد بن ثابت خلافة، وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار: لا يقع عليها طلاق، ويوقف فيما أن يفى، وإما أن يطلق ومسح رسول الله ﷺ على الحفنين فانكر المسح علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي ﷺ ومسح عمر وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس يختلفون في هذه الأشياء، وفي كل واحد منها كتاب أو كتاب وسنة قال: ومن أين ترى ذلك؟

فقلت: تحتل الآية المعنيين، فيقول أهل اللسان بأحدهما، ويقول غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معاً لاتساع لسان العرب، وأما السنة فتذهب على بعضهم، وكل من ثبتت عنده السنة قال بها إن شاء الله، ولم يخالفها؛ لأن كثيراً منها يأتي واضحاً ليس فيه تأويل.

قال الشافعي: وذكرت له من الذكر، فإن علياً وابن عباس وعمر بن ياسر وحذيفة وابن مسعود لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدنية لا يرون منه الوضوء وسعداً وابن عمر يريان فيه الوضوء وبعض التابعين بالمدنية وفيه للنبي ﷺ سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها، وقد يروى عن سعيد أنه لا يرى منه الوضوء.

قال الشافعي رحمه الله: وقلت: الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه، فقال: حدثني فلان عن فلان وترك أن يتكلف هذا في الإجماع، فيقول: حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أولى به من نص الحديث الذي لا يلزم عنده قال: إنه يقول يكثر هذا عن أن ينص.

فقلت له: فينص منه أربعة وجوه أو خمسة، فقد طلبنا أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقاً فيه.

قال الشافعي: فقال: فإن قلت: إذا وجدت قرناً من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك إجماعاً وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم، فلا يكون الأكثر منهم يتفقون على شيء بجهالة ما كان قبلهم، ولا يتركون

ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأنكر عليه جميع من سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه، وقالوا: أو من قال ذلك منهم لو أن شيئاً روي عن نفر من أصحاب النبي ﷺ، ثم عن نفر من التابعين، فلم يرو عن مثلهم خلافهم ولا موافقتهم ما دل على إجماع من لم يرو عنه منهم؛ لأنه لا يدري مجتمعون أم مفترقون لو قالوا: وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من السلف مائة رجل واجمع منهم عشرة على قول يجوز أن ندعي أن التسعين مجتمعون معهم، وقد نجدهم يختلفون في بعض الأمور، ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه، ولا يوافقه أن ندعي موافقه جاز لغيرنا ممن خالفنا أن يدعي موافقه له ومخالفته لنا، ولكن لا يجوز أن يدعي على أحد فيما لم يقل فيه شيء.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال لي: فكيف يصح أن تقول إجماعاً؟

قلت: يصح في الفرض الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام، وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على العوام والذي إنما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين نقول: لا نعلمهم اختلفوا فيما لا نعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه أقاويلهم بالكتاب والسنة، وإن لم يوجد عليه دلالة من واحدٍ منهما وقلما يكون إلا أن يوجد أو أحسنها عند أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روي هذا القول عن نفر اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع، فإن الإجماع قضاء على من لم يقل نحن لا ندري ما يقول لو قال: وادعاء رواية الإجماع، وقد يوجد مخالفت فيما ادعى فيه الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة أفوجدت فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة؟

قلت: نعم قال: وأين؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وقال عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود وأبو موسى الأشعري: لا تحل المرأة حتى تقتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض، وقال: هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين والمفتين بعدهم إلى اليوم، وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر: الأقراء الأطهار، فإذا طعت في البدن من الحيضة الثالثة، فقد حلت، وقال: هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم، وقال الله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ

بقولهم، وكان أتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك، الخامسة القياس على بعض الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى وبعض ما ذهبتم إليه خلاف هذا ذهب إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة قول نفر من التابعين متابعاً الأغلب الأكثر من قول من قال فيه متابعتهم، وإن خالفهم أحد منهم كان أقل عدداً منهم فتترك قول الأغلب الأكثر لتقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم؟

قلت: نعم قال: فاذكر منه واحداً.

قلت: إن لبن الفحل لا يحرم.

قال: فمن قاله من التابعين أو السابقين؟

٢٧٧٤- قال الشافعي: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي،

عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المغلى الأنصاري أن رجلاً أرضعته أم ولد رجل من مزيعة وللمزيعة امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزيعة جارية، فلما بلغ ابن الرجل وبغيت بنت الرجل خطبها، فقال له: الناس: وتلك إنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن إسماعيل فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع. [أخرجه البيهقي "في المعرفة" (٨٤/٦)]

٢٧٧٥- أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي، عن

محمد بن عمرو، عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعة بنات أبي بكر، ولا يدخل عليها من أرضعة نساء بني أبي بكر. [أخرجه مالك (٦٠٤/٢)]

قال:

٢٧٧٦- أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد، عن

محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن ربيعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير، فقالت زينب بنت أبي سلمة: فكان الزبير يدخل علي وأنا أنشيط فأخذ بقرن من قرون رأسي، فيقول: أقبلي علي فحذيني أراه أنه أبي، وما ولد فهم إخوتي، ثم

ما قبلهم أبداً إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه، وإن لم يذكروه.

قلت: أفرايت إذا أجزت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم لشيء علموه اتخير ذلك بتوهمك عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة، وإن لم يذكروها، وقد يمكن أن يكونوا علموا قول من قبلهم، فقالوا بآرائهم اتخير لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التي قبلتها منهم، ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا بحجة، وإن لم يذكروها.

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: إذا تجعل العلم أبداً للآخرين كما قلت أولاً.

قال: فإن قلت: لا؟

قلت: فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم.

قال: فإن قلت: أجيئ بعض ذلك دون بعض ذلك دون بعض.

قلت: فإنما زعمت أنك أنت العلم فما أجزت جازاً، وما رددت رد افتجعل هذا لغيرك في البلدان فما من بلاد المسلمين بلد إلا وفيه علم قد صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أقاويله أفتري لأهل مكة حجة إن قلدوا عطاء فما وافقه من الحديث وافقوه، وما خالفه خالفوه في الأكثر من قوله؟ أو ترى لأهل البصرة حجة يمثل هذا في الحسن أو ابن سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم ولأهل الشام، وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من بعدهم، وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة، وعلى كل مسلم اتباعهما قال: فتقول أنت ماذا؟

قلت: أقول ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو واحد منهم، ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا فيه إلى التقليد أحب إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فيتبع القول الذي معه الدلالة؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس، ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن يفي الرجل أو نفر، وقد يأخذ بفتياه أو يدعها وأكثر المفتين يفتون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام، وقد وجدنا الأئمة يتدثرون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه، ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر، ولا يستنكفون على أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ من الذين في موضع أخذنا

الْحِجَابُ، فَلَمْ أَذَنْ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمَّكَ، فَأَذِنُوا لَهُ.

فَقَالَ: وما في هذا حديثها أم أبي بكر أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل، ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت، وكان أصحاب رسول الله والتابعون، ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا، ولا يفتق هؤلاء على خلاف سنية، ولا يدعون شيئاً إلا لما هو أقوى منه قال: قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعاً شديداً ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه.

قال الشافعي: فقلت له: اتجه بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون علماً ظاهراً عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل، فقد تركناه وتركوه، ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في الخبر عن النبي ﷺ كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سمينا من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبداً عمل أكثر من روي عنه بالمدينة إذا خالف حديثاً عن النبي ﷺ نصاً ليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي ﷺ؟

قال: لا.

قلت: فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه إلا ما ثبت عن النبي ﷺ أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاد فقال لي: فلذلك تركته؟

فقلت: نعم فانا لم يختلف بنعمة الله قولي في أنه لا اذهب إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء إلى أن ادعه لأكثر أو أقل مما خالفنا في لبن الفحل، وقد يمكن أن يتأول حديث النبي ﷺ إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بظاهر معانيه، وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر فمن روي عنه بالمدينة، ولو ذهب إلى الأكثر وتركتم خبر الواحد عن النبي ﷺ ما عدوت ما قال: الأكثر من المدنيين لا لا يحرم لبن الفحل.

قال الشافعي: وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه، وقال الزهري، وإن ناساً ليقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب، ومن خالفه فخرج صاحبكم من جميع ذلك، وهذا عندكم كالإجماع ما هو دونه عندكم إجماع بالمدينة وقتلتم قولاً خارجاً من قول أهل العلم بالمدينة وأقارب بني آدم، وذلك أنكم قتلتم مرة كما قال ابن المسيب: جراحه في ثمنه كجراح الحر في دينه في الموضحة والمأمومة والمقتلة، ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى.

فقلتم: يقوم سلعة، فيكون فيها نقصه، فلم تحضروا قول

إن عبد الله بن الزبير قبل الحرّة أرسل إليّ فخطب أم كلثوم بنتي على حمزة بن الزبير، وكان حمزة للكلية فقلت لرسوليه وهل تجلّ له إنما هي بنت أخيه؟ فأرسل إليّ عبد الله إنما أزدت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بإخ أنا، وما ولدت أسماء فهن إخوانك، وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بإخوة فأرسلني فسلي عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب النبي ﷺ متوافرون وأمّهات المؤمنين، فقالوا لها: إن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه، فلم تزل عنده حتى هلك. [أخرجه ابن أبي شبة (٣٥٠-٣٤٩/٤)]

٢٧٧٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن بعض آل رافع بن خديج أن رافع بن خديج كان يقول: الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً. [أخرجه ابن أبي شبة (٣٥٠/٤)]

٢٧٧٨- قال الشافعي: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً. [أخرجه ابن أبي شبة (٣٥٠/٤)]

٢٧٧٩- قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاعة من قبل الرجال تحرم شيئاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٤/٦)]

قال عبد العزيز، وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد، عن ابن عباس في اللقاح وأجد. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٤٢)]

وقال: حديث رجل من أهل الطائف، وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحداً يشك في هذا إلا أنه روي عن الزهري خلافهم فما التفت إليهم هؤلاء أكثر وأعلم.

٢٧٨٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: جاء عمي من الرضاعة أفلح بن أبي القعيس يستأذن عليّ بعد ما ضرب

واحد منهم.

٢٧٨١- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ فِي صَدَاقِهَا: الْيَمِينُ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ.

وحفظنا عن عمر قال: في ثلاث قبضات من زبيبي فهو مهر.

٢٧٨٢- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ تَجَلِ الْمَوْهُوبَةُ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا سَوَاطِئَ حُلَّتْ لَهُ. [أخرجه البيهقي (٢٤١/٧)]

قال: فهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة، وهذا عنكم بالإجماع، وقد سألت الدراوردي هل قال أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار؟

فقال: لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك، وقال الدراوردي: أراه أخذه عن أبي حنيفة.

قلت للشافعي: فقد فهمت ما ذكرت، وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل المدينة.

فقال الشافعي: ما علمت أحداً انتحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم، ولو شئت أن أعدد عليكم ما أملاً به ورعاً كثيراً مما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عددها عليكم وفيما ذكرت لك ما ذلك على ما وراه إن شاء الله.

فقلت للشافعي: إن لنا كتاباً قد صرنا إلى أتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا.

قال الشافعي: فقد أوضحنا لكم ما يدلكم على أن ادعاء الإجماع بالمدينة، وفي غيرها لا يجوز أن يكون، وفي القول الذي ادعيت فيه الإجماع اختلاف وأكثر ما قلتم الأمر المجتمع عليه مختلف فيه، وإن شتمت مثلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه.

قلت: فاذكر ذلك.

قال: تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في الفصل منها شيء؟

قلت: نعم.

قال الشافعي: وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في «إذا السماء انشقت» وأجرهم أن النبي سجد فيها، وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة مر القراءة أن يسجدوا في «إذا السماء انشقت»، وأن عمر سجد في النجم.

قلت: نعم، وإن عمر وابن عمر سجدا في سورة الحج سجدتين؟

قلت: نعم قال: فقد رويتم السجود في الفصل عن النبي ﷺ وعمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجمعوا على السجود دون الفصل وهؤلاء الأئمة الذين يتهمون إلى أقاويلهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد إلا سجوداً في الفصل، ولو رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون.

قلت: فتقول أنت أجمع الناس أن الفصل فيه سجود؟

قال: لا أقول أجمعوا، ولكن أعزى ذلك إلى من قاله، وذلك الصدق ولا ادعي الإجماع إلا حيث لا يدفع أحد أنه إجماع أفترى قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في الفصل منها شيء يصح لكم أبداً.

قلت: فعلى أي شيء أكثر الفقهاء؟

قال: على أن في الفصل سجوداً وأكثر أصحابنا على أن في سورة الحج سجدتين وهم يروون ذلك عن عمر وابن عمر، وهذا مما أدخل في قوله اجتمع الناس؛ لأنكم لا تعدون في الحج إلا سجدة وتزعمون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأئى الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر وابن عمر أنهما سجدا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم احتججت في اليمين مع الشاهد على من خالفه، وقد احتجوا عليكم بالقرآن.

فقلتم: أرايتم الرجل يدعي على الرجل الحق اليس يحلف له؛ فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي فحلف وأخذ حقه وقلتم: هذا ما لا شك فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان، فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد، وأنه ليكتفي من هذا بثبوت السنة، ولكن الإنسان يجب أن يعرف وجه الصواب.

فهذا تبيان ما أشكل من ذلك إن شاء الله تعالى قال: بلى، وهكذا نقول.

قال الشافعي: أفترفون الذين خالفوكم في اليمين مع الشاهد يقولون بما قلتم؟

قلت: ماذا؟

قال: أتعرفونهم يحلفون المدعي عليه؛ فإن نكل رد اليمين على المدعي؛ فإن حلف أخذ حقه؟

قلت: لا.

دِيَّةُ الْمُوضَحَةِ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٨)]

٢٧٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

٢٧٨٥- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ ابْنَ نَافِعٍ يَذْكُرُ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: وقرأنا على مالك أنما لم نعلم أحداً من الأئمة في القديم ولا في الحديث أفتى فيما دون الموضحة بشيء.

قال الشافعي: فنفتيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث قضى دون الموضحة بشيء وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن إمامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما قضيا فيما دون الموضحة بشيء موقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهاً ذهب إليه والله المستعان، وما عليه أن يسكت عن رواية ما روى من هذا أو إذا رواه، فلم يكن عنده كما رواه أن يتركه، وذلك كثير في كتابه، ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل واحد من الدنيا شيئاً ترك يقضي فيما دون الموضحة بشيء كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحداً من الأئمة قضى فيها بشيء، وقد روي عن إمامين عظيمين من أئمة المسلمين أنهما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس إمام ولا أمير ترك أن قضى فيما دون الموضحة بشيء ولا نهد، وقد روي أن زيد بن ثابت قد قضى فيما دون الموضحة حتى في الدامية.

فإن قال: رويت فيه حديثاً واحداً أفرايت جميع ما ثبت مما أخذ به إنما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت بحديث واحد، فلم يكن له أن يقول ما علمنا أو لا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من حديث واحد قال: سألت الشافعي من أي شيء يجب الوضوء؟

قال: من أن ينأى الرجل مضطجعاً أو يحدث من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يلمسها أو يمس ذكره.

قلت: فهل قال: قائل ذلك.

قال الشافعي: نعم قد قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله.

قلت ونحن نقوله.

قال الشافعي: إنكم مجتمعون أنكم توضحون من مس الذكر والمسن والجس للمرأة.

فقلت: نعم قال: فتعلم من أهل الدنيا خلقاً ينبغي عن نفسه أن يوجب الوضوء إلا من ثلاث؟ فانت توجب الوضوء من اثنين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً، وأنهم يزعمون أن رد اليمين خطأ، وأن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق؟

قلت: بلى قال: فقد رويتهم عليهم ما لا يقولون.

قلت: نعم، ولكن لعله زلل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أو يجوز للزلل في الرواية عن الناس، ثم عن الناس كافة، وإن جاز للزلل في الأكثر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل؛ لأنكم إذا زللت في أن ترووا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة؛ لأنهم أقل من الناس كلهم.

قال الشافعي: وقولكم في اليمين مع الشاهد تكفي منها بثبوت السنة حجة عليكم وأنتم لا تروون فيها إلا حديث جعفر عن أبيه منقطعاً ولا تروون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ والزهرى وعروة يكرانها بالمدينة وعطاء يكرها بمكة؛ فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي ﷺ وأنتم لا تحفظون أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ عمل باليمين مع الشاهد؛ فإن كنتم تثبونها بإجماع التابعين بالمدينة، فقد اختلفوا فيها، وإن كنتم تثبونها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتها به.

قلت: فانت تثبتها.

قال: من غير الطريق الذي تثبونها بحديث متصل عن النبي ﷺ لا يعمل به ولا إجماع، ولو لم تثبت إلا بعمل وإجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة.

قال الشافعي: وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به مما رويت على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم في اليمين مع الشاهد يقولون: نحن أعطينا بالنكول عن اليمين فيالسنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمين ولا نكول عنها، وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة الشهادات إلا بشاهدين أو شاهدين وامرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست عليهم فيه حجة والله المستعان إنما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به، وإذا احتججتم بغير حجة فهو إشكال ما بان من الحجة لا بيان ما أشكل منها.

٢٧٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْحَارِثِ إِنَّ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَضَيَا فِي الْمُلْطَاةِ بِنَصْفِ

أو ثلاثٍ سواءً من اضطرَّكم إلى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحدٍ من بني آدم غيركم واللَّه المستعان، ثمَّ تؤكِّدونه بأن تقولوا الأمرُ عندنا.

قال: فإن كان الأمرُ عندكم إجماعُ أهل المدينة، فقد خالفتموهم، وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها؟ فما علمت قبلك أحداً تكلم بها، وما كلمت منكم أحداً قطُّ فرأيتَه يعرفُ معناها، وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون، واللَّه أعلم.

فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها؟

قال: قلت: إنما نعطي من وجه الإحاطة أو من جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة، وإن أعطينا بها كلها فبعضها أثبت من بعض قال: ومثل ماذا؟

قلت: إعطائي من الرجل بإقراره وبالبيّنة وإبائه اليمين وحلف صاحبه والإقرار أقوى من البيّنة والبيّنة أقوى من إبائه اليمين ويمين صاحبه ونحن، وإن أعطينا بها عطاءً واحداً فأسبابها مختلفة.

قال: وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من امركم بقبول أخبارهم، وما حجتكم فيه على من ردها قال: لا أقبل منها شيئاً إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحداً الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة، وليس بها؟

قلت له: من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمه بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله ﷺ والفرق بين ما دل رسول الله ﷺ على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله ﷺ إذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة.

قال: نعم.

قلت: فقد رددتها إذ كنت تدين بما تقول قال: افتوجدني مثل هذا مما تقوم بذلك الحجة في قبول الخبر؟ فإن أوجدته كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك.

قلت: إن سلكت سبيل النصفية كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقيم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال: فاذكر شيئاً إن حضرك.

قلت: قال الله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ قال: فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة؟

قلت: سنة رسول الله ﷺ قال: أفيتحمل أن يكون يعلمهم الكتاب جملةً والحكمة خاصةً وهي أحكامه؟

قلت: تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل ما بين لهم في جملة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرها، فيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه ﷺ قال: إنه ليحمل ذلك.

قلت: فإن ذهب هذا المذهب فهي في معنى الأول قبله

٧٢- كتابُ جماع العلم

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: لم أسمع أحداً نسب الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواه ما تبع لهما، وأن فرض الله تعالى علينا، وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قول الخبر عن رسول الله ﷺ إلا فرقة ساصف قولها إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ تفرقاً متبايناً وتفرقاً غيرهم ممن نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقاً.

أما بعضهم، فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرئاسة وسأملت لك من قول كل فرقة عرفتها مثلاً يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى.

١- بابُ حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار

كلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: لي قائل ينسب إلى العلم بمذهب أصحابي أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدرى بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها لو شك شاك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استبته؛ فإن تاب وإلا قتلته، وقد قال: عز وجل في القرآن ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة؟ وإن شاء ذو إباحة وأكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى يبلغ به رسول الله ﷺ، وقد وجدتكم، ومن ذهب مذهبك لا تبرؤن أحداً لقيتموه، وقد متموه في الصدق والحفظ ولا أحداً لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتمكم تقولون لغير واحد منهم خطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا، ووجدتمكم تقولون لو قال رجل لحديث أحلتكم به وحرمتكم من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله ﷺ إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستسيبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بسما قلت: أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن، وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم

الذي لا تصل إليه إلا بخبر عن رسول الله ﷺ.

قال: فإن ذهب مذهب تكرير الكلام؟

قلت: وإيهم أولى به إذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئاً واحداً قال: يحتمل أن يكونا كما وصفت كتاباً وسنةً، فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئاً واحداً.

قلت: فإظهارهما أولاهما، وفي القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهب إليه قال: وأين هي؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ فأخبر أنه يتلى في بيوتهن شيئاً قبل فهذا القرآن يتلى فكيف تتلى الحكمة؟

قلت إنما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال: فهذه آية في أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت: افترض الله علينا اتباع نبيه ﷺ قال: وأين؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿فَلَا وَرَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وقال الله عز وجل ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قال: ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله ﷺ، ولو كان بعض أصحابنا قال: إن الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله ﷺ وحكمته إنما هو مما أنزل له لكان من لم يسلم له أن ينسب إلى التسليم لحكم رسول الله ﷺ.

قلت: لقد فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ قال: إنه لين في التنزيل أن علينا فرضاً أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله ﷺ قال: قلت: والفرض علينا، وعلى من هو قبلنا، ومن بعدنا واحداً؟

قال: نعم.

فقلت: فإن كان ذلك علينا فرضاً في اتباع أمر رسول الله ﷺ أنخطئ أنه إذا فرض الله علينا شيئاً، فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه؟

قال: نعم.

قلت: فهل تجد السبيل إلى تادية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله ﷺ أو أحل قبلك أو بعذك ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ إلا بالخبر عن رسول الله ﷺ، وإن في أن لا أخذ ذلك إلا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب علي أن أقبل عن رسول الله ﷺ قال: وقلت له أيضاً: يلزمك هذا في نسخ القرآن ومنسوخه قال: فأذكر منه شيئاً.

قلت: قال الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وقال في الفرائض ﴿وَلَا يُوْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمْ السُّدُسُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ﴾ فزعنا بالخبر عن رسول الله ﷺ أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين، فلو كنا ممن لا يقبل الخبر، فقال قائل: الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجة عليه إلا بخبر عن رسول الله ﷺ؟

قال: هذا شبه بالكتاب والحكمة والحجة لك ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، وقد صرت إلى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرت، وما في مثل معانيه من كتاب الله، وليست تدخلني آفة من إظهار الانتقال عما كنت أرى إلى غيره إذا بان الحجة فيه بل اتدبأت بأن علي الرجوع عما كنت أرى إلى ما رأيته الحق، ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عاماً مرةً وخاصةً أخرى.

قلت له: لسان العرب واسع، وقد تنطق بالشيء عاماً تريد به الخاص فيبين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر إلا بخبر لازم.

وكذلك أنزل في القرآن فيبين في القرآن مرةً، وفي السنة أخرى قال: فأذكر منها شيئاً.

قلت: قال الله عز وجل ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فكان خرجاً بالقول عاماً يراد به العام، وقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه الخصوص، وقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ فالتقوى وخلافها لا تكون إلا للبالغين غير المغلوبين على عقولهم، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِّثْلَ مَا سَأَلْتُمُوهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله ﷺ لم يكونوا يدعون من دونه شيئاً لأن فيهم المؤمن وخرج الكلام عاماً، فإنما أريد من كان هكذا، وقال: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ دل على أن العادين فيه أهلها دونهما، وذكرت له أشياء مما كتبت في كتابي، فقال: هو كما قلت كله، ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص.

قلت: فرض الله الصلاة ألست تجدوها على الناس عامة؟

قال: بلى.

قلت: وتجذ الحيفض مخرجات منه؟

قال: نعم وقلت: وتجذ الزكاة على الأموال عامة وتجذ

بعض الأموال مخرجاً منها؟

قال: بلى.

قلت: وتجذ الوصية للوالدين منسوخة بالفرائض؟

قال: نعم.

قلت: وفرض الموارث للأبَاء والأمهات والولد عامّاً، ولم يورث المسلمون كافراً من مسلم ولا عبداً من حرٍّ ولا قاتلاً ممن قتل بالسنة.

قال: نعم ونحن نقول ببعض هذا.

فقلت: فما ذلك على هذا؟

قال: السنة؛ لأنه ليس فيه نصُّ قرآن.

قلت: فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرضُ الله طاعةَ رسوله والموضع الذي وضعه الله عزَّ وجلَّ به من الإبانة عنه ما أنزلَ خاصّاً وعامّاً وناسخاً ومنسوخاً؟

قال: نعم، وما زلت أقول بخلافه هذا حتى بان لي خطأ من ذهب هذا المذهب، ولقد ذهب فيه أناسٌ مذهبين: أحدُ الفريقين لا يقبل خبراً، وفي كتاب الله البيان.

قلت: فما لزمه؟

قال: أفضى به عظيمٌ إلى عظيمٍ من الأمر، فقال: من جاء بما يقع عليه اسمُ صلاةٍ وأقلُّ ما يقع عليه اسمُ زكاةٍ، فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك، ولو صلى ركعتين في كلِّ يومٍ أو قال في كلِّ أيام.

وقال: ما لم يكن فيه كتابُ الله فليس على أحدٍ فيه فرضٌ، وقال غيره: ما كان فيه قرآنٌ يقبلُ فيه الخبرُ، فقال: بقريبٍ من قوله فيما ليس فيه قرآنٌ فدخل عليه ما دخل على الأولِ أو قريبٌ منه ودخل عليه أن صارَ إلى قبول الخبر بعد رده، وصارَ إلى أن لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ولا خاصّاً ولا عامّاً والخطأ قال: ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضحٌ لست أقول بواحدٍ منهما، ولكن هل من حجةٍ في أن تبيح الحرامَ بإحاطةٍ بغيرِ إحاطةٍ؟ قلت: نعم قال: ما هو؟

قلت: ما تقول في هذا لرجلٍ أجنبيٍّ أحرمَ الدِّم والمال؟

قال: نعم.

قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً وأخذ ماله فهو هذا الذي في يديه قال: أقتله قوداً وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له قال: قلت أويمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط؟

قال: نعم.

قلت: فكيف أجمت الدِّم والمال الحرامين بإحاطةٍ بشاهدين،

وليسا بإحاطةٍ قال: أمرت بقبول الشهادة.

قلت أفتجذ في كتاب الله تعالى نصّاً أن تقبل الشهادة على

القتل؟

قال: لا، ولكن استدلالاً أنني لا أؤمر بها إلا بمعنى.

قلت: أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون لحكم غير القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية؟

قال: فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين قلنا: الكتاب يحتمل لمعنى ما أجمعوا عليه، وأن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله، وإن أخطأ بعضهم.

فقلت له أراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله ﷺ والإجماع دونه قال: ذلك الواجب عليّ، وقلت له: نجذك إذا أجمت الدِّم والمال الحرامين بإحاطةٍ بشهادةٍ وهي غير إحاطة؟ قال: كذلك أمرت.

قلت: فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر قبلتهما على الظاهر، ولا يعلم الغيب إلا الله وإنا نطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فنجز شهادة البشر لا نقبل حديث واحد منهم ونجذ الدلالة على صدق الحديث وغلطه ممن شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة، ففي هذا دلالات، ولا يمكن هذا في الشهادات قال: فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرةً وردّ مثله أخرى مع ما وصفت من بيان الخطأ فيه، وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا، وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحجة عليهم، وعلى غيرهم، فقال لي: قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله ﷺ وعلمت أن الدلالة على معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا إذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون، فلم يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون، ولا يختلفون إلا على حق إن شاء الله تعالى أفرأيت ما لم نجده نصّاً في كتاب الله عزَّ وجلَّ ولا خبراً عن رسول الله ﷺ مما أسمعك تسأل عنه فتجيب بإيجاب شيء وإبطاله من أين وسعك القول بما قلت منه؟ وأنى لك بمعرفة الصواب والخطأ فيه؟

وهل تقول فيه اجتهداً على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسناً؟ فمن أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود تحتذي عليه؟ فإن أجزت ذلك لنفسك جاز لغيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال يصير إليه ولا عبرة توجد عليه يعرف بها خطؤه من صوابه فأين من هذا إن قدرت ما تقوم لك به الحجة وإلا كان قولك بما لا حجة لك فيه مردوداً عليك.

فقلت له: ليس لي ولا لعالم أن يقول في إباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحدٍ ولا إعطائه إلا أن يجذ ذلك نصّاً في

قلت: التوجه شطر المسجد الحرام، فقد جئت بالتكليف، وليس يعلم الإحاطة بصواب موضع البيت آدمي إلا ببيان فأما ما غاب عنه من عينه، فلا يحيط به آدمي قال: فنقول أصبت.

قلت: نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به.

فقال: ما يصح في هذا جواب أبداً غير ما أجبت به، وإن من قال: كلت الإحاطة بأن أصيب لزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً، وإن القرآن يدل كما وصفت على أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو التأخي والاجتهاد لا الإحاطة، فقال: اذكر غير هذا إن كان عندك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ على المثل يجتهدان فيه؛ لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فما أمر العدلين أن يحكما بالمثل إلا على الاجتهاد، ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل، وهذا يدل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد إلا على المثل، ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه؛ فكان على غير إحاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها، وفي الصبيد معاً ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصبيد، ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم كتاب أو سنة أو إجماع، ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصبيد فأما من لا آلة فيه، فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا أن الله شرط العدل بالشهود والعدل العمل بالطاعة والعقل للشهادة، فإذا ظهر لنا هذه قبلنا شهادة الشاهد على الظاهر، وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه، ولكن لم تكلف المغيب، فلم يرخص لنا إذا كنا على غير إحاطة من أن باطنه كظاهره أن نجيز شهادة من جاءنا إذا لم يكن فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله ويبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفنا قال: أفترجد نية بدلالة مما يعرف الناس؟

فقلت: نعم قال: وما هي؟

قلت: أرايت الثوب يختلف في عيه والريق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال: لا يريه إلا أهل العلم به.

قلت: لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا اسواقه يوم يرونه، وما يكون فيه عيباً ينقصه، وما لا ينقصه؟ قال: نعم.

كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فما لم يكن داخلياً في واحد من هذه الأخبار، فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله إلا قياساً على اجتهاد به على طلب الأخبار اللازمة، ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطأ جاز لكل أحد أن يقول معنا بما خطر على باله، ولكن علينا، وعلى أهل زماننا أن لا نقول إلا من حيث وصفت، فقال الذي أعرّف أن القول عليك ضيق إلا بأن يتسع قياساً كما وصفت ولي عليك مسألان: إحداهما أن تذكر الحجة في أن لك أن تقيس والقياس بإحاطة بالخبر إنما هو اجتهاد فكيف ضاق أن نقول على غير قياس؟ واجعل جوابك فيه أحصر ما يحضرك.

قلت إن الله أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلامات خلقها في عباده دلهم بها على وجه طلب ما افترض عليهم، فإذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك - ذلك، والله أعلم - على دالتين: إحداهما أن الطلب لا يكون إلا مقصوداً بشيء أن يتوجه له لا أن يطلب الطالب متعسفاً والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأخي لما أمره بطلبه قال: فاذكر الدلالة على ما وصفت.

قلت: قال الله عز وجل ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وشطره قصده، وذلك تلقاؤه.

قال: اجل.

قلت: وقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾، وقال: وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس والقمر وخلق الجبال والأرض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه إليه فمنهم من يرى البيت، فلا يسعه إلا الصواب بالقصد إليه ومنهم من يغيب عنه وتناى داره عن موضعه فيتوجه إليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل فيها ويستغني بعضها عن بعض قال: هذا كما وصفت، ولكن على إحاطة أنت من أن تكون إذا توجهت أصبت.

قلت: أما على إحاطة من أني إذا توجهت أصبت ما اكلف، وإن لم اكلف أكثر من هذا فنعم قال: أفعل على إحاطة أنت من صواب البيت بتوجهك؟

قلت: أفهذا شيء كلت الإحاطة في أصله البيت، وإنما كلت الاجتهاد قال: فما كلت؟

٢- بابُ حكاية قول من ردَّ خبرَ الخاصة

أخبرنا الربيع: قال: قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الأخبار عن النبي ﷺ لازم للأمة ورواها حكيت مما احتججت به على من ردَّ الخبر حجة يثبتونها ويضيقون على كل أحد أن يخالفها، ثم كلمني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم منهم وكلام الجماعة ولا ما أجبت به كلاً ولا أنه قيل لي، وقد جهدت على تقصي كل ما احتجوا به فائتبت أشياء قد قلتها ولمن قلتها منهم، وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال: فكانت جملة قولهم أن قالوا لا يسع أحداً من الحكماء ولا من المفتين أن يفتي، ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة، والإحاطة كل ما علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله، وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليهما، وكل ما اجتمع الناس، ولم يفتروا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظهر أربع؛ لأن ذلك الذي لا منازع فيه ولا دافع له من المسلمين، ولا يسع أحداً يشك فيه.

قلت له: لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف؟ قلت: علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحداً من المسلمين إلا وجدت علمه عنده، ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جمل الفرائض وعدد الصلوات، وما أشبهها، وعلم الخاصة علم السابقين والتابعين من بعدهم إلى من لقيت تختلف أقوالهم وتباين تبايناً بيناً فيما ليس فيه نص كتاب يتأولون فيه، ولم يذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف، فإذا اختلفوا فاقبل ما عند المخالف لمن أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده.

وكذلك هو عند من خالفه، وليست هكذا منزلة الأولى، وما قيل قياساً فأمكن في القياس أن يخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس إحاطة، ولا يشهد به كله على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا، فقال بعض من حضره دع المسألة في هذا وعندنا أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه، ولا يدخل عليه كله قال فانا أحدث لك غير ما قال.

قلت: فاذكره.

قال: العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهد به على الله، وعلى رسوله مثل جمل الفرائض.

قلت هذا العلم المتقدم الذي لا ينازعك فيه أحد.

ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه، فإذا اختلف فيه

قلت: ولا يعرف ذلك غيرهم؟

قال: نعم.

قلت ومعرفتهم فيه الاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق سومها؟

قال: نعم.

قلت وقياسهم اجتهاد لا إحاطة؟

قال: نعم.

قلت: فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير إحاطة من أن هؤلاء أصابوا ليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فانت متعسف، فقال: ما لهم جواب غيرهم وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة.

قلت:

ولو قال: أهل العلم به إذا كنا على غير إحاطة فنحن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعر اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم؟

قال: نعم.

قلت فهذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وبما قال العلماء وعامل ليس له أن يقول من جهة القياس والوقف في النظر، ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا، ثم لعلهم اعذر بالقول فيه؛ لأنه يأتي الخطأ عامداً بغير اجتهاد وبأئونه جاهلين قال: افتوجدني حجة في غير ما وصفت أن للعلمين أن يقولوا؟

قلت: نعم قال: فاذكرها.

قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كنا قد حكم حاكمهم وأفتى مفتيهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة، وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال: افتوجدني هذا من سنة؟

قلت: نعم.

٢٧٨٦- أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر.

قال الشافعي: فقال: فاسمعك تروي فإذا اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر.

قلت فقل قال: لا أنظرُ إلى قليلٍ من المفتين وأنظرُ إلى الأكثر.

قلت أفتصفُ القليلَ الذين لا تنظرُ إليهم أهم إن كانوا أقلُّ من نصفِ النَّاسِ أو ثلثهم أو ربعهم قال: ما أستطيعُ أن أحدِّهم، ولكن الأكثر.

قلت أفعشرة أكثرُ من تسعة قال هؤلاء متقاربون.

قلت فحدِّهم بما شئت قال: ما أقدرُ أن أحدِّهم.

قلت فكأنك أردت أن تجعلَ هذا القولَ مطلقاً غيرَ محدودٍ، فإذا أخذت بقولٍ اختلف فيه.

قلت عليه الأكثر، وإذا أردت ردَّ قولٍ قلت: هؤلاء الأقلُّ افترضي من غيرك بمثل هذا الجوابِ رأيتَ حينَ صرتَ إلى أن دخلت فيما عبت من التفرُّقِ رأيتَ لو كانَ الفقهاءُ كلُّهم عشرة فزعمت أنك لا تقبل إلا من الأكثر، فقال ستة فاتفقوا، وخالفهم أربعة ليسَ قد شهدت للستة بالصوابِ، وعلى الأربعة بالخطأ؟

قال: فإن قلت بلى؟

قلت: فقال الأربعة في قول غيره فاتفق اثنان من الستة معهم، وخالفهم أربعة قال فأخذُ بقول الستة.

قلت فتدعُ قولَ المصيبين بالاثنتين وتأخذُ بقول المخطئين بالاثنتين، وقد أمكنَ عليهم مرةً وأنت تنكُرُ قولَ ما أمكنَ فيه الخطأ فهذا قولٌ متناقضٌ، وقلت له: رأيت قولك لا تقومُ الحجَّةُ إلا بما أجمع عليه الفقهاءُ في جميع البلدان اتَّجِدُ السَّبِيلَ إلى إجماعهم كلُّهم ولا تقومُ الحجَّةُ على أحدٍ حتَّى تلقاهم كلُّهم أو تتقلَّ عامَّةً عن عامَّةٍ عن كلِّ واحدٍ منهم؟

قال: ما يوجدُ هذا.

قلت: فإن قبلت عنهم بنقلِ الخاصَّة، فقد قبلت فيما عبت، وإن لم تقبل عن كلِّ واحدٍ إلا بنقلِ العامَّة لم تجد في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان إذا لم تقبل نقلَ الخاصَّة؛ لأنَّه لا سبيلَ إليه ابتداءً؛ لأنَّهم لا يجتمعون لك في موضعٍ ولا تجدُ الخبرَ عنهم بنقلٍ عامَّةٍ عن عامَّةٍ.

قلت فأسمعك قلَّدت أهلَ الحديث وهم عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث كيف تأمَّنهم على الخطأ فيما قلَّدوه الفقه ونسبوه إليه فأسمعك قلَّدت من لا ترضاه وأفقه النَّاسِ عندنا وعند أكثرهم اتَّبِعْهم للحديث، وذلك أجهلهم؛ لأنَّ الجَهْلَ عندك قبولُ خبرِ الانفراد.

وكذلك أكثرُ ما يحتاجون فيه إلى الفقهاء ويفضَّلونهم به مع أنَّ الذي ينصفُ غيرَ موجودٍ في الدُّنيا قال: فكيف لا يوجد؟

قال هو أو بعضُ من حضرَ معه، فإنِّي أقولُ إنَّما أنظرُ في

هذا إلى من يشهدُ له أهلُ الحديث بالفقه.

قلت ليس من بلدٍ إلا وفيه من أهله الذين هم بمثل صفته يدفعونه عن الفقه وتنسبُه إلى الجهل أو إلى أنَّه لا يحلُّ له أن يفني، ولا يحلُّ لأحدٍ أن يقبلَ قوله وعلمت تفرِّقُ أهلَ كلِّ بلدٍ بينهم، ثم علمت تفرِّقُ كلَّ بلدٍ في غيرهم فعلما أنَّ من أهلِ مكَّة من كان لا يكادُ يخالفُ قولَ عطاءٍ ومنهم من كان يختارُ عليه، ثم أفتى بها الزَّنجيُّ بنُ خالدٍ؛ فكان منهم من يقدِّمه في الفقه ومنهم من يميلُ إلى قول سعيِّد بنِ سالمٍ وأصحاب كلِّ واحدٍ من هذين يضعفون الآخر، ويتجاوزون القصدَ وعلمت أنَّ أهلَ المدينة كانوا يقدِّمون سعيِّد بنَ المسيَّب، ثم يتركون بعضَ قوله، ثم حدث في زماننا منهم مالكٌ كان كثيرٌ منهم من يقدِّمه وغيره يسرفُ عليه في تضعيفِ مذاهبهم، وقد رأيت ابنَ أبي الزناد يجاورُ القصدَ في ذمِّ مذاهبه ورأيت المغيرةَ وابنَ أبي حازمٍ والدراوردي يذهبون من مذاهبه ورأيت من يذمُّهم ورأيت بالكوفة قوماً يميلون إلى قول ابنِ أبي ليلى يذمون مذهبَ أبي يوسف وآخرين يميلون إلى قول أبي يوسف يذمون مذهبَ ابنِ أبي ليلى، وما خالفَ أبا يوسف وآخرين يميلون إلى قول الثوري وآخرين إلى قول الحسن بن صالحٍ وبلغني غيرُ ما وصفت من البلدان شبيه بما رأيتُ ثمَّ وصفت من تفرُّق أهلِ البلدان ورأيت المكِّيَّ يذهبون إلى تقديم عطاء في العلم على التابعين، وفي بعض العراقيين من يذهبون إلى تقديم إبراهيم النَّخعي، ثم لعلَّ كلَّ صنفٍ من هؤلاء قدَّم صاحبه أن يسرف في المبالغة بينه وبين من قدَّموا عليه من أهلِ البلدان.

وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدرنا، فإذا كانَ أهلُ الأصبار يختلفون هذا الاختلافَ فسمعت بعضَ من يفني منهم يحلفُ بالله ما كانَ لفلان أن يفني لنقص عقله وجهالته، وما كانَ يحلُّ لفلان أن يسكتَ يعني آخرَ من أهلِ العلم ورأيت من أهلِ البلدان من يقولُ ما كانَ يحلُّ له أن يفني بجهالته يعني الذي زعمَ غيره أنَّه لا يحلُّ له أن يسكتَ لفضلِ علمه وعقله، ثم وجدت أهلَ كلِّ بلدٍ كما وصفت فيما بينهم من أهلِ زمانهم فإني أجمعُ لك هؤلاء على تفقُّه واحدٍ أو تفقُّه عامٍ؟ وكما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عمن غاب عني منهم شبيه بهذا؛ فإن أجمعوا لك على نفرٍ منهم فتجعلُ أولئك نفرَ علماء إذا اجتمعوا على شيءٍ قبلته قال وإنهم إن تفرَّقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم أو تأويلٍ أو غفلةٍ أو نفاضةٍ من بعضهم على بعضٍ، فإنما أقبلُ منهم ما اجتمعوا عليه معاً فقبلُ له؛ فإن لم يجمعوا لك على واحدٍ منهم أنَّه في غايةٍ فكيف جعلته عالماً؟

قال: لا، ولكن يجتمعون على أنَّه يعلمُ من العلم.

قلت: نعم ويجتمعون لك على أنَّ من لم تدخله في جملة العلماء من أهلِ الكلام يعلمون من العلم فلمَ قدَّمت هؤلاء

قالوا بها من جهة القياس.

فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت: وقلت له: قد يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة، وإن لم يذكره، وما يرون لم يذكره، وقالوا بالرأي دون القياس قال: إن هذا، وإن أمكن عليهم، فلا أظن بهم أنهم علموا شيئاً فتركوا ذكره ولا أنهم قالوا إلا من جهة القياس.

فقلت له: لأنك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم أو إنما هذا شيء ظنته؛ لأنه الذي يجب عليهم، وقلت له فلعل القياس لا يحل عندهم محله عندك قال: ما أرى إلا ما وصفت لك.

فقلت له هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم، ثم جعلت التوهم حجة قال فمن أين أخذت القياس أنت ومنعت أن لا يقال إلا به؟

قلت: من غير الطريق التي أخذته منها، وقد كتبه في غير هذا الموضع.

وقلت: أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا فيما تجد أنت فيه خيراً فتوهمت أنهم قالوه قياساً، وقلت إذا وجدت أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على إجماعهم أنقلوا إليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروى أبو المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد الخدري في الصرف شيئاً فأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة، وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في المخابرة شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون، وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم، وروى الحسن عن رجل عن النبي ﷺ أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم ورووا لك عنهم أنهم عاشوا يقولون بأقوال يخالف كل واحد منهم فيها قضاء صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا.

قال: نعم قد رروا هذا عنهم.

فقلت له هؤلاء جعلتهم أئمة في الدين، وزعمت أن ما وجد من فعلهم مجمعاً عليه لازم العامة الأخذ به، ورويت عنهم سنناً شتى، وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف، ثم عبت ما أجمعوا عليه لا شك فيه، وخالفهم فيه.

فقلت: لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد، ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس، ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك الإجماع خلاف

وتركهم في أكثر هؤلاء أهل الكلام، وما اسمك وطريقك إلا بطريق التفرق.

إلا أنك تجمع إلى ذلك أن تدعي الإجماع، وإن في دعواك الإجماع لخصاً يجب عليك في أصل مذهبك أن تتقل عن دعوى الإجماع في علم الخاصة قال: فهل من إجماع؟

قلت: نعم محمد الله كثيراً في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت: أجمع الناس، لم تجد حولك أحداً يعرف شيئاً يقول لك ليس هذا بإجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فاقم ما ادعيت من الإجماع حيث قد أدركت التفرق في دهرك وتحكي عن أهل كل قرن فانظره أيحور أن يكون هذا إجماعاً؟

قال: فقال: قد ادعى بعض أصحابك الإجماع فيما ادعى من ذلك فما سمعت منهم أحداً ذكر قوله إلا عائباً لذلك، وإن ذلك عندي لمعيب.

قلت: من أين عيبه وعابوه؟ وإنما ادعاء إجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك الإجماع على الأمة في الدنيا قال: إنما عيباه أنا تجد في المدينة اختلافاً في كل قرن فيما يدعي فيه الإجماع، ولا يجوز الإجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالفاً فلعل الإجماع عنده الأكثر، وإن خالفهم الأقل فليس ينبغي أن يقول إجماعاً، ويقول الأكثر إذا كان لا يروي عنهم شيئاً، ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجوز أن ينسب إلى أن يكون مجمعاً على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوباً إلى خلافه.

فقلت له إن كان ما قلت من هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر.

لأن الإجماع في علم الخاصة إذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا أبعد قال: وقلت قولك وقول من قال الإجماع خلاف الإجماع قال فأوجلني ما قلت.

قلت: إن كان الإجماع قبلك إجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فانت ثبت عليهم أمراً تسميه إجماعاً قال: ما هو؟ اجعل له مثلاً لأعرفه.

قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الإجماع ما أجمع عليه هؤلاء.

قال: نعم.

قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته، وإنما استدلت على إجماعهم بنقل الخبر عنهم وأنت لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتاباً ولا سنة استدلت على أنهم

وصفت.

قال: نعم؛ لأنهم إذا كانوا في بلدٍ واحدٍ أمكنَ فيهم التواطؤُ على الخبر، ولا يمكنُ فيهم إذا كانوا في بلدانٍ مختلفةٍ.

فقلت له لبسما نبئتَ به على من جعلته إماماً في دينك إذا ابتدأت وتعبتَ قال فاذكر ما يدخلُ عليّ فيه.

فقلت له أرايت لو لقيت رجلاً من أهل بدر وهم المقدّمون، ومن اتى الله تعالى عليهم في كتابه فأخبرك خبراً عن رسول الله ﷺ لم تلفه حجة، ولا يكونُ عليك خبره حجة لما وصفتَ ليس من بعدهم أولى أن لا يكونَ خبرُ الواحدِ منهم مقبولاً لتقصمَ عنهم في كلِّ فضلٍ، وأنّه يمكنُ فيهم ما أمكنَ فيمن هو خيرٌ منهم وأكثرُ منه؟

قال: بلى.

فقلت أفتحكمُ فيما ثبتُ من صحّةِ الروايةِ فاجعل أبا سلمةَ بالمدينة يروي لك أنّه سمعَ جابرَ بنَ عبدِ الله يروي عن النبي ﷺ في فضل أبي سلمةَ وفضل جابرٍ واجعل الزهريُّ يروي لك أنّه سمعَ ابنَ المسيّبِ يقولُ سمعتَ عمرَ أو أبا سعيدَ الخدريُّ يقولُ: سمعتَ النبي ﷺ واجعل أبا إسحاقَ الشيبانيُّ يقولُ: سمعتَ الشعبيُّ أو سمعتَ إبراهيمَ التيميُّ يقولُ أحدهما سمعت البراءَ بنَ عازبٍ أو سمعت رجلاً من أصحابِ النبي ﷺ يسميه واجعل أيوبُ يروي عن الحسنِ البصريِّ يقولُ: سمعت أبا هريرةَ أو رجلاً غيره من أصحابِ النبي ﷺ يقولُ: سمعت النبي ﷺ بتحليلِ الشيءِ أو تحريمِ له أنقومَ بهذا حجة؟

قال: نعم.

فقلت له أيمكنُ في الزهريُّ عندك أن يغلطَ على ابنِ المسيّبِ وابنِ المسيّبِ على من فوقه، وفي أيوبَ أن يغلطَ على الحسنِ والحسنِ على من فوقه؟

فقال: فإن قلت نعم.

قلت يلزمك أن تثبتَ خبرَ الواحدِ على ما يمكنُ فيه الغلطُ ممّن لقيتَ وممن هو دون من فوقه، ومن فوقه دون أصحابِ النبي ﷺ وتروى خبرَ الواحدِ من أصحابِ النبي ﷺ وأصحابِ النبي ﷺ خبرٌ ممّن بعدهم فتردُّ الخبرُ بأن يمكنُ فيه الغلطُ عن أصحابِ رسول الله ﷺ وهم خيرُ الناسِ وتقبله عمن لا يعدلهم في الفضل؛ لأن كلَّ واحدٍ من هؤلاء ثبتَ عمن فوقه، ومن فوقه ثبتَ عمن فوقه حتّى ينتهي الخبرُ إلى رسول الله ﷺ فهذه الطريقُ التي عبتَ قال: هذا هكذا إن قلته، ولكن أرايت إن لم أعطك هذا هكذا؟

قلت: لا يدفعُ هذا إلا بالرجوعِ عنه أو تركِ الجوابِ بالروغانِ والانتقطاعِ والروغانِ أقيح.

الإجماعُ بهذا، وبأنك زعمتَ أنهم لا يسكتونَ على شيءٍ علموه، وقد ماتوا لم يقل أحدٌ منهم قطَّ الإجماعُ علمناه والإجماعُ أكثرُ العلمِ لو كانَ حيثُ ادّعيته أو ما كفاك غيبُ الإجماعِ أنّه لم يروَ عن أحدٍ بعدَ رسول الله ﷺ دعوى الإجماعِ إلا فيما لا يختلفُ فيه أحدٌ إلا عن أهلِ زمانك هذا، فقال: فقد ادّعاء بعضهم.

قلت: أفحمدت ما ادّعى منه.

قال: لا.

قلت: فكيف صرت إلى أن تدخلَ فيما ذممتَ في أكثرِ مما عبتَ ألا تستدلُّ من طريقك أنّ الإجماعَ هو تركُ ادّعاء الإجماعِ ولا تحسنَ النظرَ لنفسك إذا قلتَ هذا إجماعٌ فوجدُ سواك من أهل العلمِ من يقولُ لك معاذَ الله أن يكونَ هذا إجماعاً بل فيما ادّعيته أنّه إجماعٌ اختلافٌ من كلِّ وجهٍ في بلدٍ أو أكثرَ من يحكي لنا عنه من أهلِ البلدانِ قال: وقلت لبعضٍ من حضرَ هذا الكلامَ منهم نصيرُ بك إلى المسألةِ عمّا لزمَ لنا ولك من هذا قال: وما هو؟

قلت: أرايت سنةَ رسول الله ﷺ بأي شيءٍ ثبت.

قال أقولُ القولَ الأوّلَ الَّذي قاله لك صاحبنا.

فقلت: ما هو؟

قال زعمُ أنها تثبتُ من أحدٍ ثلاثة وجوه.

قلت فاذكر الأوّلَ منها قال خيرُ العامةِ عن العامةِ.

قلت أكتولكم الأوّلَ مثلُ أنّ الظاهرَ أربعٌ؟

قال: نعم.

فقلت هذا ممّا لا يخالفك فيه أحدٌ علمته فما الوجهُ الثاني؟

قال تواترُ الأخبارِ؟

فقلت له حدّد لي تواترَ الأخبارِ بأقلِّ ممّا يثبتُ الخبرُ واجعل

له مثلاً لعلمٍ ما يقولُ وتقول.

قال: نعم إذا وجدت هؤلاء الفُرَّ للاربعة الذين جعلتهم مثلاً يروون واحداً فتتفق روايتهم أنّ رسول الله ﷺ حرّم شيئاً أو أحل شيئاً استدلت على أنّهم بتباين بلدانهم، وأنّ كلّ منهم قبل العلمِ عن غير الَّذي قبله عنه صاحبه وقبله عنه من آذاه إلينا ممّن لم يقبل عن صاحبه أنّ روايتهم إذا كانت هذا تتفق عن رسول الله ﷺ فالغلطُ لا يمكنُ فيها قال: فقلت له لا يكونُ تواترُ الأخبارِ عندك عن أربعةٍ في بلدٍ ولا إن قبل عنهم أهلُ بلدٍ حتّى يكونَ المدنيُّ يروي عن المدنيِّ والمكيُّ يروي عن المكيِّ والبصريُّ عن البصريِّ والكوفيُّ عن الكوفيِّ حتّى ينتهي كلّ واحدٍ منهم بحديثه إلى رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ غير الَّذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعاً على الروايةِ عن النبي ﷺ للعلةِ التي

قال: فإن قلت: لا أقبل من واحدٍ ثبت عليه خبراً إلا من أربعة وجوه متفرقة كما لم أقبل عن النبي ﷺ إلا عن أربعة وجوه متفرقة قال: فقلت له فهذا يلزمك أفترقون به؟

قال: إذا نقول به.

لا يوجد هذا أبداً قال: فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال أجل، ولكن دع هذا قال: وقلت له من قال أقبل من أربعة دون ثلاثة؟ أرايت إن قال لك رجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما حجتك عليه، ومن وقت لك الأربعة؟

قال: إنما مثلتهم.

قلت أفترق من يقبل منه؟

قال: لا.

قلت أوتعرفه، فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكساره، وقلت له أو لبعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي يثبت به عن النبي ﷺ؟

قال: إذا روى عن رسول الله ﷺ الواحد من أصحابه الحكم حكم به، فلم يخالفه غيره استدللنا على أمرين أحدهما أنه إنما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه إنما كان عن معرفة منهم بأن ما كان كما يخبرهم فكان خبراً عن عامتهم.

قلت له: فلما رأيتمكم تتقلون إلى شيء إلا احتججتم بأضعف مما تركتم، فقال ابن لنا ما قلت.

قلت له: أيكن لرجلٍ من أصحاب النبي ﷺ يحدث بالمدينة رجلاً أو نفرًا قليلاً ما تثبه عن رسول الله ﷺ ويمكن أن يكون أتى بلداً من البلدان فحدث به واحداً أو نفرًا أو حدث به في سفرٍ أو عند موته واحداً أو أكثر.

قال: فإن قلت: لا يمكن أن يحدث واحدهم بالحديث إلا وهو مشهور عندهم.

قلت: فقد تجد العدد من التابعين يروون الحديث، فلا يسمون إلا واحداً، ولو كان مشهوراً عندهم بأنهم سمعوا من غيره سمعوا من سمعوه منه، وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روي فيه الحديث عن النبي ﷺ، فيقول بعضهم قولاً يوافق الحديث وغيره قولاً يخالفه قال فمن أين ترى ذلك؟

قلت: لو سمع الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي ﷺ ما قال: إن شاء الله تعالى بخلافه، وقلت له قد روى اليمين مع الشاهد عن النبي ﷺ ابن عباس وغيره، ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ علمته خلافها فيلزمك أن تقول بها

على أصل مذهبك وتجعلها إجماعاً، فقال بعضهم ليس ما قال: من هذا مذهبن.

قلت ما زلت أرى ذلك فيه، وفي غيره مما كلمتمونا به والله المستعان قال فاليمين مع الشاهد إجماع بالمدينة.

فقلت: لا هي تختلف فيها غير أنا نعمل بما اختلف فيه إذا ثبت عن رسول الله ﷺ من الطريق الذي يثبت منها قال: وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صح، وإذا اختلفوا طرحوا لاختلافهم الحديث؟

قال أصحاب رسول الله ﷺ خبر الخاصة قال: لا.

قلت: فهل يستدرك عنهم العلم بإجماع أو اختلاف بخبر عامة؟

قال: ما لم استدركه بخبر العامة نظرت إلى إجماع أهل العلم اليوم، فإذا وجدتهم ما أجمعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلاف من مضى قبلهم.

قلت له: أرايت استدلالاً بأن إجماعهم خبر جماعتهم؟

قال فنقول ماذا؟

قلت: أقول لا يكون لأحد أن يقول حتى يعلم إجماعهم في البلدان، ولا يقبل على أقاويل من نأت داره منهم ولا قربت إلا بخبر الجماعة عن الجماعة.

قال: فإن قلته؟

قلت: فقله إن شئت قال: قد يضيئ هذا جداً.

فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود ويدخل عليك خلافه في القياس إذا زعمت للواحد أن يقيس، فقد أجزت القياس والقياس قد يمكن فيه الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكن فيمن رواها الخطأ فأجزت الأضعف ورددت الأقوى، وقلت لبعض أرايت قولك إجماعهم يدل لو قالوا لك مما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه والذي ثبت مثله عندنا عمن قبلنا ونحن مجمعون على أن جائزاً لنا فيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس، وإن اختلفنا اقتبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم، وما اجتمعت عليه أفعالهم حجة في شيء وتقبله في غيره؟ أرايت لو قال لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين، وإن كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه فأوسع أن يختلفوا فاكون قد تبعهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت؟

قال بهذا نقول.

قلت نعم، وقلت: أرايت قولك إجماع أصحاب رسول الله ﷺ ما معناه أتعي أن يقولوا أو أكثرهم قولاً واحداً أو يفعلوا

فعلاً واحداً قال: لا أعني هذا، وهذا غيرُ موجودٍ، ولكن إذا حدثَ واحدٌ منهم الحديثَ عن النبي ﷺ، ولم يعارضه منهم معارضٌ بخلافه فذلك دلالةٌ على رضاهم به، وأنهم علموا أنَّ ما قال منه كما قال.

قلتُ: أوليسَ قد يحدثُ، ولا يسمعونَه ويحدثُ ولا علمٌ لمن سمعَ حديثه منهم أنَّ ما قال كما قال: وأنه خلافُ ما قال: وإنما على الحديث أن يسمعَ، فإذا لم يعلمْ خلافه فليسَ له ردهُ قال: قد يمكنُ هذا على ما قلت: ولكنَّ الأئمةَ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ، فلا يمكنُ أبداً أن يحدثَ محدثهم بأمرٍ فيدعوا معارضتهُ إلا عن علمٍ بأنَّه كما قال: وقالَ فاقولُ، فإذا حكمَ حاكمهم، فلم يناكروه فهوَ علمٌ منهم بأنَّ ما قال الحقُّ، وكانَ عليهم أن يقيموا على ما حكمَ فيه.

قلت أفيمكنُ أن يكونوا صدَّقوه بصدقه في الظاهرِ كما قبلوا شهادةَ الشَّاهدين بصدقهما في الظاهرِ؟

قال: فإن قلت: لا؟

فقلت إذا قلت: لا فيما عليهم الدلالةُ فيه بأنَّهم قبلوا خبرَ الواحدِ وانتهوا إليه علمت أنَّك جاهلٌ بما قلنا.

وإذا قلت فيما يمكنُ مثله لا يمكنُ كنت جاهلاً بما يجبُ عليك قال: فتقولُ ماذا؟

قلت: أقولُ إنَّ صمتهم عن المعارضةِ قد يكونُ علماً بما قال: وقد يكونُ عن غيرِ علمٍ به، ويكونُ قبولاً له، ويكونُ عن وقوفٍ عنه، ويكونُ أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدلالاً عنهم فيما سمعوا قوله ثَمَّ كانَ عندهم صادقاً ثبتاً قال فدع هذا.

قلت لبعضهم هل علمت أنَّ أبا بكرٍ في إمارته قسَمَ مالاَ فسوىَ فيه بينَ الحرِّ والعبدِ وجعلَ الجُدَّ أبا؟

قال: نعم.

قلت فقبلوا منه القسمَ، ولم يعارضوه في الجُدِّ في حياته؟

قال: نعم، ولو قلت عارضوه في حياته.

قلت: فقد أرادَ أن يحكمَ وله مخالفٌ.

قال: نعم ولا أقوله قال فجاءَ عمرُ، فضضَلَ النَّاسَ في القسمِ على النَّسبِ والسَّابقةِ وطرحَ العبيدَ من القسمِ وشركَ بينَ الجُدِّ والإخوةِ؟

قال: نعم.

قلت: ووَلَّى عليٌّ فسوىَ بينَ النَّاسِ في القسمِ.

قال: نعم.

قلت فهذا على أخبارِ العامةِ عن ثلاثتهم عندك.

قال: نعم.

قلت فقل فيها ما أحببت قال: فتقولُ فيها أنتَ ماذا؟

قلت: أقولُ إنَّ ما ليسَ فيه نصٌّ كتابٍ ولا سنةٌ إذا طلبَ بالاجتهادِ فيه المجتهدونَ وسعَ كلاً إن شاءَ الله تعالى أن يفعلَ ويقولَ بما رآه حقاً لا على ما قلت فقل أنتَ ما شئتَ قال لئن قلت العملُ الأوَّلُ يلزمهم كانَ ينبغي للعملِ الثاني والثالثُ أن يكونَ مثله لا يخالفه ولئن قلت: بل لم يكونوا وافقوا أبا بكرٍ على فعله في حياته ليدخلَ على أنَّ له يمضي له اجتهادهُ، وإن خالفهم. قلت: أجل.

قال: فإن قلت: لا أعرفُ هذا عنهم ولا أقبله حتَّى أجدَ العامةَ تنقله عن العامةِ، فتقولُ عنهم حدثنا جماعةٌ ثَمَّ مضى قبلهم بكذا.

فقلت له ما نعلمُ أحداً شكَّ في هذا ولا روى عن أحدٍ خلافه فئن لم تجز أن يكونَ مثلاً هذا ثابتاً فما حجَّتكَ على أحدٍ إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماعٌ بأن يقولَ مثلاً ما قلت: فقالَ جماعةٌ ثَمَّ حضرَ منهم، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ ذمَّ على الاختلافِ فذمَّناه.

فقلت له في الاختلافِ حكمانِ أم حكمٌ؟

قال حكمٌ.

قلت: فأسألك قال فسل.

قلت: أتوسَّعُ من الاختلافِ شيئاً؟

قال: لا.

قلت افتعلُم من أدركت من أعلامِ المسلمين الذينَ أفتوا عاشوا أو ماتوا، وقد يختلفون في بعضِ أمورٍ يحكونَ عَمَّن قبلهم؟ قال: نعم.

قلت فقل فيهم ما شئت.

قال: فإن قلت قالوا بما لا يسمعهم.

قلت: فقد خالفت اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا.

قلت: أفيسمعهم القياسَ.

قال: نعم.

قلت: فإن قاسوا، فاختلفوا يسمعهم أن يمضوا على القياسِ؟

قال: فإن قلت: لا؟

قلت: فيقولونَ إلى أيِّ شيءٍ نصيرُ؟

قال إلى القياسِ.

قلت: قالوا قد فعلنا فראيت القياسَ بما قلت وراى هذا

القياسَ بما قال؟

قال: فلا يقولونَ حتَّى يجتمعوا.

قلت: من أقطار الأرض؟

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: فلا يمكن أن يجتمعوا، ولو أمكنَ اختلفوا قال: فلو اجتمعوا لم يختلفوا.

قلت: قد اجتمع اثنان، فاختلفا فكيف إذا اجتمع الأكثر؟

قال يَنبَهِ بعضهم بعضاً.

قلت: ففعلوا فزعم كل واحدٍ من المختلفين أن الذي قاله القياس.

قال: فإن قلت يسعُ الاختلافُ في هذا الموضع.

قلت: قد زعمت أن في اختلاف كل واحدٍ من المختلفين حكيمين وتركت قولك ليس الاختلاف إلا حكماً واحداً قال: ما تقول أنت؟

قلت: الاختلاف وجهان فما كان لله فيه نصٌ حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين فيه إجماع لم يسع أحداً علم من هذا واحداً أن يخالفه، وما لم يكن فيه من هذا واحداً كان لأهل العلم الاجتهاد فيه بطلب الشهية بأحد هذه الوجوه الثلاثة، فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع.

فإن ورد أمرٌ مشبه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد فخالف اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشيءٍ وغيره بخلافه، وهذا قليلٌ إذا نظر فيه قال فما حجتك فيما قلت؟

قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذكر الفرق بين حكم الاختلاف.

قلت له: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾.

وقال ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾، فإنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة، ولم يأذن لهم فيه قال: قد عرفت هذا فما الوجه الذي دلك على أن ما ليس فيه نصٌ حكم وسع فيه الاختلاف؟

فقلت له فرض الله على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام، فقال: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ أفرأيت إذا سافرنا واختلفنا في القبلة؛ فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غيري في جهة ما الفرض علينا؟

فإن قلت الكعبة فهي، وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبية عمن نأوا عنها فعليهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلائل في قلوبهم، فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف، وكان كل مؤدياً للفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه، وقلت قال الله ﴿يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وقال: ﴿ذَوِي عَدْلٍ يَنْصُرُكُمْ﴾ أفرأيت حاكمين شهد عندهما شاهدان بأعيانها فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين. قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما، وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما.

قلت له: فهذا الاختلاف.

قال: نعم.

فقلت له أراك إذن جعلت الاختلاف حكيمين، فقال: لا يوجد في المغيب إلا هذا وكل، وإن اختلف فعله وحكمه، فقد أدى ما عليه.

قلت: فهكذا قلنا، وقلت له قال الله عز وجل ﴿ذَوَا عَدْلٍ يَنْصُرُكُمْ هَذِهِ بَالِغُ الْكُفْبَةِ﴾؛ فإن حكم عدلان في موضع بشيءٍ وآخران في موضع بآخر أو أقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه، وإن اختلفا، وقال: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾ الآية، وقال عز وجل ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أرايت إذا فعلت امرأتان فعلاً واحداً، وكان زوج أحدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف بو نشوزها؟

قال يسع الذي يخاف به النشور العظة والهجر والضرب، ولا يسع الآخر الضرب، وقلت: وهكذا يسع الذي يخاف أن لا يقيم زوجته حدود الله الأخذ منها، ولا يسع الآخر، وإن استوى فعلاهما.

قال: نعم.

قال: قال: وإني قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك، ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على سعة الاختلاف قلت:

٢٧٨٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة.

قال: وماذا: قلت ما وصفنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسمعون عندهم، وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعاً إذا كان موجوداً في أفعالهم الاختلاف؟ والله أعلم.

٣- بيان فرائض الله تعالى

قال الربيع: وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثلها فعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فلما كانت هذه العشرون لو وهبها جازت هبته، ولو تصدق بها جازت صدقته، ولو تلفت كانت منه، فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها الزكاة لقول الله تبارك وتعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ونجد المرأة ذات المال تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة. وكذلك الصبي والمغلوب على عقله.

٤- باب الصوم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ونجد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض بوقت، ثم نجد الصوم مريضاً للمساكين أن يدعه وهو مطيق له في وقته، ثم يقضيه بعد وقته، وليس هكذا الصلاة لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره، ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن يقصر من الصلاة، ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالاته في المرض والصحة ونجد إذا جامع في صيام شهر رمضان وهو واجد اعتق، وإذا جامع في الحج نحر بدنه، وإن جامع في الصلاة استغفر، ولم تكن عليه كفارة والجماع في هذه الحالات كلها محرّم، ثم يكون جامع كثير محرّم لا يكون في شيء منه كفارة، ثم نجد يجمع في صوم واجب عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار، فلا يكون عليه كفارة، ويكون عليه البدل في هذا كله ونجد المغنى عليه والحائض لا صوم عليهما ولا صلاة، فإذا أفاق المغنى عليه وطهرت الحائض فعليهما قضاء ما مضى من الصوم في أيام إغماها هذا وحض هذه، وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد ولا على المغنى عليه قضاء الصلاة في قولنا.

ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً، ثم وجدت الحج يجمع الصلاة في شيء، ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه، فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لابساً للثياب، ويحرم على الحاج، ويحل للحاج أن يكون متكئاً عامداً، ولا يحل ذلك للمصلي، ويفسد المرأة صلاته، فلا يكون له أن يمضي فيها، ويكون عليه أن يستأنف صلاة غيرها بدلاً منها، ولا

قال: وماذا: قلت ما وصفنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسمعون عندهم، وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعاً إذا كان موجوداً في أفعالهم الاختلاف؟ والله أعلم.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين: أحدهما إبان فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتنزيل عن التأويل وعن الخبر، والآخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هي على لسان نبي ﷺ، ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله ﷺ في كتابه بقوله عز وجل ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ويقول تبارك اسمه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ إلى تسليماً ويقول عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فمن قبل عن رسول الله ﷺ بفرض الله عز وجل قبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه، ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل، ثم رسوله ﷺ ففرق بين ما فرق منها ونجم بين ما جمع منها، فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما نبداً به من الشرائع الصلاة فنحن نجد ما ثابتة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن، ثم نجد الفريضة منها والنافلة مجتمعتين في أن لا يجوز الذحول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في السفر، وإذا كان الماء معدوماً، وفي الحضر أو كان المرأة مريضاً لا يطيق الوضوء لحرف تلف في العضو أو زيادة في العلة ونجد ما مجتمعتين في أن لا يصلياً معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضر ونازلين بالأرض ونجدهما، وإذا كانا مسافرين تفرقت حالهما، فيكون للمصلي تطوعاً إن كان ركباً أن يتوجه حيث توجهت به دأبته يومئ إيماء ولا نجد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة تحب عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قائماً ونجد التفضل يجوز له أن يصلي جالساً ونجد المصلي فريضة يؤديها في الوقت قائماً؛ فإن لم يقدر أداها جالساً؛ فإن لم يقدر أداها مضطجعاً ساجداً إن قدر وموماً إن لم يقدر.

ونجد الزكاة فرضاً يجمع الصلاة ويخالفها ولا نجد الزكاة تكون إلا ثابتة أو ساقطة، فإذا ثبتت لم يكن فيها إلا أداؤها مما وجبت في جميع الحالات مستوية ليست تختلف بعذر كما اختلفت

يَكْفُرُ وَيَفْسُدُ حَجَّهَ فَيَمْضِي فِيهِ فَاسِدًا لَا يَكُونُ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْدُلُهُ وَيَنْتَدِي وَالْحَجُّ فِي وَقْتِ وَالصَّلَاةُ فِي وَقْتٍ؛ فَإِنْ أَخْطَأَ رَجُلٌ فِي وَقْتِهِ لَمْ يَبْزَ عَنْهُ الْحَجُّ، ثُمَّ وَجَدْتُهُمَا مَأْمُورِينَ بِأَنْ يَدْخُلَ الْمُصَلِّي فِي وَقْتِهِ؛ فَإِنْ دَخَلَ الْمُصَلِّي قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ تَحْزَمْ عَنْهُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ دَخَلَ الْحَاجُّ قَبْلَ الْوَقْتِ أَجْزَأُ عَنْهُ حَجَّتُهُ، وَوَجَدْتُ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا فَوَجَدْتُ أَوَّلَهَا التَّكْبِيرَ وَآخِرَهَا التَّسْلِيمَ، وَوَجَدْتُهُ إِذَا عَمِلَ مَا يَفْسِدُهَا فِيمَا بَيْنَ أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا أَفْسَدَهَا كُلَّهَا، وَوَجَدْتُ لِلْحَجِّ أَوَّلًا وَآخِرًا، ثُمَّ أَجْزَأُ بَعْدَهُ فَارُكُهُ الْإِحْرَامُ، ثُمَّ آخَرُ أَجْزَائِهِ الرَّمْيُ وَالْحَلَّاقُ وَالتَّحَرُّ، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا خَرَجَ مِنْ جَمِيعِ إِحْرَامِهِ فِي قَوْلِنَا وَدَلَالَةِ السَّنَةِ إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ خَاصَّةً، وَفِي قَوْلِ غَيْرِنَا إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ وَالطَّبِيعِ وَالصَّيْدِ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا أَصَابَ النِّسَاءَ قَبْلَ يَحْلُلْنَ لَهُ نَحْرَ بَدَنَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَفْسِدًا لِحَجَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِبِ النِّسَاءَ حَتَّى يَطُوفَ حُلًّا لَهُ النِّسَاءَ، وَكُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَعَكُوفًا عَلَى نَسَكِهِ مِنْ حَجَّتِهِ مِنَ الْبَيْتِ وَمِنَى وَرَمَى الْجِمَارِ وَالْوَدَاعِ يَعْمَلُ هَذَا حَلَالًا خَارِجًا مِنْ إِحْرَامِ الْحَجِّ وَهُوَ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَإِحْرَامُ الصَّلَاةِ قَائِمٌ عَلَيْهِ، وَوَجَدْتُهُ مَأْمُورًا بِالْحَجِّ بِأَشْيَاءَ إِذَا تَرَكَهَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا الْبَدَلُ بِالْكَفَّارَةِ مِنَ الدَّمَاءِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَحَجَّتِهِ وَمَأْمُورًا فِي الصَّلَاةِ بِأَشْيَاءَ لَا تَعْدُو وَاحِدًا مِنْ وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَارِكًا لَشَيْءٍ مِنْهَا فَيَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَلَا تَحْزِمُهُ كُفْرًا وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا اسْتِنَافَ الصَّلَاةِ أَوْ يَكُونُ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مَأْمُورًا بِهِ مِنْ غَيْرِ صِلِبِ الصَّلَاةِ كَانَ تَارِكًا لِفَضْلِ الصَّلَاةِ وَبِجَزَاءِ عَنْهُ وَلَا كُفْرًا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِلْحَجِّ وَقْتُ آخَرُ وَهُوَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ التَّحَرُّ الَّذِي يَحِلُّ لَهُ بِهِ النِّسَاءُ، ثُمَّ لِهَذَا آخَرُ وَهُوَ النَّفَرُ مِنْ مَنْى، ثُمَّ الْوَدَاعُ وَهُوَ خَيْرٌ فِي النَّفَرِ إِنْ أَحَبَّ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، وَإِنْ أَحَبَّ تَأَخَّرَ.

٢٧٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّيْجِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُمَسِّكُنَ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أَحْرَمَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٧٦/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا متقطع ونحن نعرف فقه طاوس، ولو ثبت عن رسول الله ﷺ فينبغي فيه أنه على ما وصفت إن شاء الله تعالى قال: لا يُمَسِّكُنَ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ ولم يقل لا تمسكوا عني بل قد أمر أن يمسك عنه وأمر الله عز وجل بذلك.

٢٧٨٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي

النُّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا أَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرَ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ وَهُوَ مُتَكَيِّئٌ عَلَى أَرِيكَتَيْهِ، يَقُولُ مَا نَذَرِي.

هذا، وما وجدنا في كتاب الله عز وجل أتبعناه وقد أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقته، وما في أيدي الناس من هذا إلا تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى، ثم عن رسول الله ﷺ، ثم عن دلالته، ولكن قوله إِنْ كَانَ قَالَ لَا يُمَسِّكُنَ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَهُ ﷺ إِذْ كَانَ بِمَوْضِعِ الْقُدُوءِ، فَقَدْ كَانَتْ لَهُ خَوَاصُّ أُبَيِّحَ لَهُ فِيهَا مَا لَمْ يَبِحْ لِلنَّاسِ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْرَمْ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: لَا يُمَسِّكُنَ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ مِنَ الَّذِي لِي أَوْ عَلَيَّ دُونِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَيَّ وَلِي دُونَهُمْ لَا يُمَسِّكُنَ بِي، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَحَلَّ لَهُ مِنْ عَدُوِّ النِّسَاءِ مَا شَاءَ، وَأَنْ يَسْتَكْبَحَ الْمَرْأَةَ إِذَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ قَدْ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ وَنَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً بِغَيْرِ مَهْرٍ وَآخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيًّا مِنَ الْمَغَانِمِ، وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ بَيَّنَّ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ دُونَهُمْ وَفَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ أَزْوَاجَهُ فِي الْمَقَامِ مَعَهُ وَالْفِرَاقِ، فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ أَنْ أَخْتَارَ امْرَأَتِي عَلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِنْ كَانَ قَالَ لَا يُمَسِّكُنَ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أَحْرَمَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ.

وكذلك صنع رسول الله ﷺ وبذلك أمره وافترض عليه أن يتبع ما أوحى إليه ونشهد أن قد أتبعه فما لم يكن فيه وحياً، فقد فرض الله عز وجل في الوحي اتباع سنته فيه فمن قبل عنه، فإنما قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى ﴿وَمَا تَأْكُمُ الرُّسُلُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

قال الشافعي: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ كِتَابِهِ وَدِينِهِ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أَبَانَ فِي كِتَابِهِ فَالْفَرَضُ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَكُونُوا عَامِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَقُولُ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَخَالَفُ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنَّهُ يَبَيِّنُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَا مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ وَبَيَّانَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِزِعْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أُتْبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ: اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَقَالَ مِثْلَ هَذَا فِي غَيْرِ آيَةٍ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وَقَالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الْآيَةَ.

٢٧٩٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الذَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ عَمْرِو

لَهُ كَمَا كَانَ جَمِيعٌ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِثْلُ مَا وَصَفْنَا مِنَ السَّارِقِ وَالزَّانِي وَغَيْرِهِمَا.
قال الشافعي: ولا تكون سنة أبداً تخالف القرآن.
والله تعالى الموفق.

بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا تَزَكَّتَ شَيْئاً مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا تَزَكَّتَ شَيْئاً مِمَّا نَهَاكُم عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ.
[أخرجه البيهقي (٧٦/٧)]

٢٧٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا أَلْفَيْنُ أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّراً عَلَى أَرِيكَتَيْ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ لَا أَذْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ.

ومثل هذا إن الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج جملة في كتابه وبين رسول الله ﷺ معنى ما أراد الله تعالى من عديد الصلاة ومواقبتها وعدد ركوعها وسجودها وسنن الحج، وما يعمل المرء منه ويحسب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكم، ووقت ما تؤخذ منه، وقال الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقال عز ذكره ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فلو صرنا إلى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار، ولم يقطع في أقل منه ورجم الحريين الثيبين، ولم يجلدهما استدللنا على أن الله عز وجل إنما أراد بالقطع والجلد بعض السارق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فلما مسح النبي ﷺ على الخفين استدللنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين إنما هو على بعض المتوضئين دون بعض، وأن المسح لمن أدخل رجله في الخفين بكمال الطهارة استدلالاً بسنة رسول الله ﷺ؛ لأنه لا يمسخ والفرض عليه غسل القدم كما لا يدرأ القطع عن بعض السراق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض عليه أن يجلد ويقطع؛ فإن ذهب ذاهب إلى أنه قد يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال: سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة نزلت قبل المسح المثبت بالحجاء في غزاة تبوك والمائدة قبله؛ فإن زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله ﷺ وفرض وضوء بعده فسيح المسح فليأتنا بفرض وضوءين في القرآن، فإننا لا نعلم فرض الوضوء إلا واحداً، وإن زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء، فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط إلا بوضوء فأبي كتاب سبق المسح على الخفين المسح كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله

٧٣- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ

ذلك على الخاطب المرضي أو عليها أو عليها معاً، وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما، ثم لا يتم ما بينها وبين الخاطب، ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضية واحداً منهما لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامته، ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته؛ فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض، ولم ترد، فإذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن تخطب، وإذا رضية المرأة الرجل وبدأ لها وأمرت بأن تنكحه لم يجوز أن تخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه.

فإن قال قائل: فإن حالها إذا كانت بعد أن تركن بنعم مخالفةً حالها بعد الخطبة وقبل أن تترك فكذلك حالها حين خطبت قبل الركون مخالفةً حالها قبل أن تخطب.

وكذلك إذا أعيدت عليها الخطبة، وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضاً فليس هنا قول يجوز عندي أن يقال إلا ما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرمت على غير خاطبها الأول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول، ثم يفرق نهي النبي ﷺ على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعاً إلا بحدث يحدث فيه يحله فحدث الرجل فيه حادثاً منهيّاً عنه لم يحله، وكان على أصل تحرمة إذا لم يأت من الوجه الذي يحله، وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم، وأن النساء ممنوعات من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك، وأن النساء محرّمات إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين صحيح، فإذا اشترى الرجل شراءً منهيّاً عنه فالتحرّم فيما اشترى قائم بعينه؛ لأنه لم يأت من الوجه الذي يحل منه، ولا يحل المحرم.

وكذلك إذا نكح نكاحاً منهيّاً عنه لم تحل المرأة المحرمة عنه من فعل شيء في ملكي أو شيء مباح لي ليس بملك لأحد فذلك نهي اختيار، ولا ينبغي أن ترتكبه، فإذا عمّد فعل ذلك أحد كان عاصياً بالفعل، ويكون قد ترك الاختيار، ولا يجرم ما له ولا ما كان مباحاً له، وذلك مثل ما روي عنه أنه أمر الأكل أن ياكل مما يليه، ولا ياكل من رأس الثريد، ولا يعرس على قارعة الطريق؛ فإن أكل مما لا يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أثم بالفعل الذي فعله إذا كان عالماً بنهي النبي ﷺ، ولم يجرم ذلك طعاماً عليه، وذلك أن الطعام غير الفعل، ولم يكن يحتاج إلى شيء يحل له به الطعام كان حلالاً، فلا يجرم الحلال عليه بأن عصي في الموضع الذي جاء منه الأكل ومثل ذلك النهي عن التعريس على قارعة الطريق.

الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل النهي من رسول الله ﷺ أن كل ما نهى عنه فهو محرّم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم إما أراد به نهياً عن بعض الأمور دون بعض، وإما أراد به النهي للترهيب عن المنهي والأدب والاختيار ولا تفرق بين نهى النبي ﷺ إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة، وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فما نهى عنه رسول الله ﷺ فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق إلا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة، فقلنا والعامة معنا إذا تباع المتبايعان ذهباً بورق أو ذهباً بذهب، فلم يتقاضا قبل أن يتفرقا فالبيع مفسوخ وكانت حجتنا أن النبي ﷺ لما نهى عنه صار محرماً، وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعاً مفسوختان بما انعقدت.

وهو أن يقول أبيعك على أن تبعني؛ لأنه إنما انعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيئاً ليس في ملكه ونهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلمتي هذه لك بعشرة نقداً أو خمسة عشر إلى أجل، فقد وجب عليه بأحد الثمين؛ لأن البيع لم ينعقد بشيء معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة تكفي بهذا منها ونهى النبي ﷺ عن الشغار والمتعة فما انعقدت على شيء محرّم عليّ ليس في ملكي بنهي النبي ﷺ؛ لأنني قد ملكت المحرم بالبيع المحرم فأجرنا النهي مجزئاً واحداً إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه، ففسخنا هذه الأشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البيعتين وما نهى عنه رسول الله ﷺ في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه إنما أراد بالنهي عنه أن يكون منهيّاً عنه في حال دون حال بسنة ﷺ ذلك أن أبا هريرة روى عن النبي ﷺ أنه قال: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلولا الدلالة عنه كان النهي في هذا مثل النهي في الأول فيحرّم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره، فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله ﷺ إذا خللت قاذبيني، فلما خلّت بنت عذيتها أخبرته أن معاوية وأبا جهنم خطبها، فقال النبي ﷺ: أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهنم، فلا يضع عصاه عن عاتيقه، ولكن أنكحي أسامة بن زيد قالت فكفرته، فقال أنكحي أسامة فتكخه فجعل الله فيه خيراً واغتبط به استدلالنا على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة إلا ونهيه عن الخطبة حين ترضى المرأة، فلا يكون بقي إلا العقد، فيكون إذا خطب أفسد

ومعصيته لا تحرّم عليه الطريق.

وإنّما قلتُ يكونُ فيها عاصياً إذا قامت الحجّةُ على الرّجلِ
بأنّه كانَ علماً أنّ النّبيَّ ﷺ نهى عنه. واللّهُ أعلم.

٧٤ - كتاب إبطال الاستحسان

قال الشافعي: فرُفِعَ جميع خلقه في كتابه أن لا علم إلا ما علمهم، فقال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

قال الشافعي: ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاعتصار عليه، وإن لا يتولوا غيره إلا بما علمهم، وقال لنبينه ﷺ: وَكَذَلِكَ أَوْخَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَقَالَ عز وجل لنبينه ﷺ: وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَقَالَ لنبينه ﷺ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾، ثم أنزل على نبينه أن قد غفرَ له ما تقدم من ذنبه، وما تأخرَ يعني، والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي، وما تأخرَ أن يعصمه، فلا يذنبُ فعلم ما يفعل به من رضا عنه، وأنه أولُ شافعٍ ومشفعٍ يومَ القيامةِ وسيّدُ الخلائق، وقال لنبينه ﷺ: وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فِي أَمْرَةٍ رَجُلٍ رَمَاهَا بِالزُّنَا، فَقَالَ لَهُ: يُرْجَمُ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ آيَةَ اللَّعَانِ فَلَاغَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ الآية، وقال لنبينه ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ فحجبَ عن نبينه علمَ السَّاعَةِ، وكان من جاورَ ملائكةَ الله المقربين وأنبياءَ المصطفين من عبادهِ الله أقصرَ علماً من ملائكتِهِ وأنبياءِهِ، لأنَّ الله عز وجل فرضَ على خلقه طاعةَ نبينه، ولم يجعل لهم بعدُ من الأمرِ شيئاً وأولى أن لا يتعاطوا حكماً على غيبِ أحدٍ لا بدالة ولا ظنَّ لتقصيرِ علمهم عن علمِ أنبيائِهِ الَّذِينَ فرضَ الله تعالى عليهم الوقفَ عمّا وردَ عليهم حتى يأتينهم أمرُهُ، فإنه جلَّ وعزُّ ظاهرٌ عليهم الحججُ فيما جعلَ إليهم من الحكمِ في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما ظهرَ من المحكومِ عليه، وإن لا يجاوزوا أحسنَ ظاهره، ففرضَ على نبينه أن يقاتلَ أهلَ الأوثانِ حتى يسلموا، وإن يحقنَ دماءَهُمْ إذا أظهروا الإسلامَ، ثم بينَ الله، ثم رسوله أن لا يعلمَ سرائرَهُمْ في صدقهم بالإسلامِ إلا الله، فقال عز وجل لنبينه ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ (قرأ الربيع) إلى قوله: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ يعني - والله تعالى أعلم - بصدقهنَّ بإيمانهنَّ قال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ يعني ما أمرتكم أن تحكموا به فيهنَّ إذا أظهرنَّ الإيمانَ؛ لأنكم لا تعلمون من صدقهنَّ بالإيمان ما يعلمُ الله فاحكموا لهنَّ بحكمِ الإيمانِ في أن لا ترجعهنَّ إلى الكفارِ ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: ثم أطلعَ الله رسوله على قومٍ يظهرونَ الإسلامَ ويسرونَ غيره، ولم يجعل له أن يحكمَ عليهم بخلافِ حكمِ

الحمد لله على جميع نعمه بما هوَ أهله، وكما ينبغي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإنَّ محمداً عبده ورسوله بعثه بكتابٍ عزيزٍ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فهدى بكتابِهِ، ثم على لسانِ نبينه ﷺ بما أنعمَ عليه وأقامَ الحجةَ على خلقِهِ ﴿لَسَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وفرضَ عليهم اتباعَ ما أنزلَ عليه وسرَّ رسوله لهم، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَاعَلَ أَمْرًا مَعْصِيَتُهُ فِي تَرْكِ أَمْرِهِ وَأَمْرٍ رَسُولُهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ﴾.

وكذلك قال لرسوله ﷺ، فقال: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ مع ما أعلمَ نبينه بما فرضَ من اتباعِ كتابِهِ، فقال: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ وأعلمهم أنه أكملَ لهم دينهم، فقال عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ وأبانَ الله عز وجل خلقَهُ أَنَّهُ تَوَلَّى الْحَكَمَ فيما أثابهم وعاقبهم عليه على ما علمَ من سرائرِهِمْ وافقت سرائرَهُمْ علانيَتِهِمْ أو خالفَتْها، وإنَّما جزأهم بالسَّرائِرِ فأحبطَ عملَ كُلِّ مَنْ كَفَرَ بِهِ، ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتنَ عن دينِهِ ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ فطرحَ عنهم حبوطَ أعمالِهِ والمائمَ بالكفر إذا كانوا مكرهينَ وقلوبِهِمْ على الطَّمَانِينَةِ بِالْإِيمَانِ وخلافَ الكفر وأمرَ بقتالِ الكافرينَ حتى يؤمنوا وأبانَ ذلكَ جَلَّ وعزُّ حَتَّى يظهروا الإيمانَ، ثم أوجبَ للمنافقين إذا أسروا نارَ جهنَّمَ، فقال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾، وقال: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ يعني، والله تعالى أعلم، من القتلِ فمنعهم من القتلِ، ولم يزلَ عنهم في الدنيا أحكامَ الإيمانِ ممَّا أظهروا منه وأوجبَ لهم الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ لعلمِهِ سرائرِهِمْ وخلافِها لعلانيَتِهِمْ بِالْإِيمَانِ فاعلمَ عباده مع ما أقامَ عليهم من الحجةِ بأن ليسَ كمثلِهِ أحدٌ في شيءٍ إنَّ علمَهُ بالسَّرائِرِ والعلانيَةِ واحدٌ، فقال تعالى ذكره: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَمُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، وقال عز وعلا: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ مع آياتٍ أخرَ من الكتاب.

يَحَقُّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال الشافعي: فاعلم رسول الله ﷺ أن فرض الله أن يقاتلهم حتى يظهروا أن لا إله إلا الله، فإذا فعلوا منعوا دماءهم وأموالهم إلا بقها يعني إلا بما يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم والله العالم بسرائرهم المتولي الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله ﷺ فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهرون، وأن الله يدين بالسرار.

٢٧٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَجَاءَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَجَلَانِي وَهُوَ أَحْيَمَرٌ سَبَطَ يَضُوءُ الْخَلْقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَ شَرِيكَ ابْنِ السُّحْمَاءِ يَغْنِي ابْنَ عَمِّهِ وَهُوَ رَجُلٌ عَظِيمٌ الْأَلْيَتَيْنِ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ حَادُ الْخَلْقِ يُصِيبُ فَلَانَةً يَغْنِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى، وَمَا قَرْنَهَا مِنْذُ كَذَا فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرِيكًا فَجَحَدَ وَدَعَا الْمَرْأَةَ فَجَحَدَتْ فَلَا عَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَهِيَ حُبْلَى، ثُمَّ قَالَ ابْصُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ عَظِيمُ الْأَلْيَتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمَرًا كَأَنَّهُ وَجَرَةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ فَجَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ عَظِيمُ الْأَلْيَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا بَلَّغْنَا إِنْ أَمَرَهُ لَيَبِينَ لَوْلَا مَا قَضَى اللَّهُ.

يعني أنه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا بإقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما، وإن كانت بينة.

وقال: لَوْلَا مَا قَضَى اللَّهُ لَكَانَ لِي فِيهِمَا قَضَاءٌ غَيْرُهُ ولم يعرض لشريك ولا للمرأة، والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب، ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق.

٢٧٩٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنِي عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ

بْنِ شَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهِيمَةَ الْمُرْزَبَةَ الْآبَتَةَ، ثُمَّ أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهِيمَةَ الْآبَتَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِرُكَانَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانٍ عُمَرُ وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانٍ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الإسلام، ولم يجعل له أن يقضي عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا، فقال لنبیه ﷺ: قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا الْآيَةَ.

قال الشافعي: أسلمنا يعني أسلمنا بالقول بالإيمان خافة القتل والسب، ثم أخبر أنه يجزيهم إن أطاعوا الله ورسوله يعني إن أحدثوا طاعة رسول الله، وقال له: في المنافقين وهم صنف ثان ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ يعني، والله تعالى أعلم، أيمانهم بما يسمع منهم من الشرك بعد إظهار الإيمان جنة من القتل، وقال في المنافقين ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ الآية فأمر بقبول ما أظهروا، ولم يجعل لنبیه أن يحكم عليهم خلاف حكم الإيمان.

وكذلك حكم نبیه ﷺ على من بعدهم بحكم الإيمان وهم يعرفون أو بعضهم بأعيانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله، فإذا أظهروا التوبة منه والقول بالإيمان حقت عليهم دماؤهم وجمعهم ذكر الإسلام، وقد أعلم الله رسول الله ﷺ أنهم في الدرك الأسفل من النار، فقال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ فجعل حكمهم عليهم جل وعز على سرائرهم وحكم نبیه عليهم في الدنيا على علانيتهم بإظهار التوبة، وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله، وما أقروا بقوله، وما جحدوا من قول الكفر بما لم يقرؤا به، ولم تقم به بيعة عليهم، وقد كذبهم على قولهم في كل.

وكذلك أخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل.

٢٧٩٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَتِيبَةَ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ رَجُلًا سَارَ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ نَذَرْ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يُشَاوِرُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ أَلَيْسَ يُصَلِّي؟

٢٧٩٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ

بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ مِنْ نِفَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ.

٢٧٩٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ

عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا

رسوله كلامَ محالٍ يسألُ من قال هذا هل تدري لعلَّ الذي كان أخفى الشُّركَ يصدقُ بالتَّوبةِ والذي كان أظهرَ الشُّركَ يكذبُ بالتَّوبةِ؟

فإن قال: نعم، قيلَ فتدري لعلَّك قتلتَ المؤمنَ الصَّادقَ بالإيمانِ واستحييتَ الكاذبَ بإظهارِ الإيمانِ.

فإن قال: ليسَ عليَّ إلا الظَّاهرُ قيلَ فالظَّاهرُ فيهما واحدٌ، وقد جعلته اثنين بعلَّةٍ محالَّةٍ والمنافقونَ على عهدِ رسولِ الله ﷺ لم يظهروا يهوديَّةً ولا نصرانيَّةً ولا مجوسيَّةً بل كانوا يستسرونَ بدينهم فيقبلُ منهم ما يظهرونَ من الإيمانِ، فلو كانَ قاتلُ هذا القولِ حينَ خالفَ السَّنةَ أحسنَ أن يعتلَّ بشيءٍ له وجهٌ، ولكنَّه يخالفُها ويعتلَّ بما لا وجهَ له كأنَّه يرى النصرانيَّةَ واليهوديَّةَ لا تكونُ إلا باتيانِ الكنائسِ.

أرايتَ إذا كانوا يبلاذٍ لا كنائسَ فيها أما يصلونَ في بيوتهم فتخفى صلاتهم على غيرهم؟

قال: وما وصفتَ من حكمِ الله، ثمَّ حكمَ رسولُ الله ﷺ في المتلاعنينَ إن جاءت به المتلاعنةُ على النِّعتِ المكروهِ يبطلُ حكمُ الدَّلالةِ التي هي أقوى من الذَّرائعِ، فإذا أبطلَ الأقوى من الدَّلَائلِ أبطلَ له الأضعفُ من الذَّرائعِ كُلِّها وأبطلَ الحدَّ في التعريضِ بالدَّلالةِ.

فإنَّ من النَّاسِ من يقولُ: إذا تشاتمَ الرَّجلانِ، فقال أحدهما ما أبي بزانٍ ولا أمي بزانيَّةٍ حدٌّ؛ لأنَّه إذا قاله على المشاقَّةِ فالأغلبُ إنَّما يريدُ به قذفَ أمِّ الذي يشاتمُ وأبيهِ، وإن قاله على غيرِ المشاقَّةِ لم أحده إذا قال: لم أرد القذفَ معَ إبطالِ رسولِ الله ﷺ حكمَ التعريضِ في حديثِ الفزاريِّ الذي ولدت امرأته غلاماً أسوداً.

فإن قال قاتلٌ: فإنَّ عمرَ حدٍّ في التعريضِ في مثلِ هذا قيلَ واستشارَ أصحابه فخالفه بعضهم ومعَ من خالقه ما وصفنا من الدَّلالةِ ويبطلُ مثله من قولِ الرَّجلِ لامرأته أنتِ طالقُ البتَّةِ؛ لأنَّ طالقَ إيقاعَ طلاقِ ظاهرٍ والبتَّةُ تحتملُ زيادةً في عددِ الطلاقِ وغيرَ زيادةٍ فعليه الظَّاهرُ والقولُ قوله في الذي يحتملُ غيرَ الظَّاهرِ حتَّى لا يحكمَ عليه أبداً إلا بظاهرٍ، ويجعلُ القولُ قوله في غيرِ الظَّاهرِ قال: وهذا يدلُّ على أنَّه لا يفسدُ عقدٌ أبداً إلا بالعقدِ نفسه لا يفسدُ بشيءٍ تقدِّمه ولا تأخُّره ولا بتوهمٍ ولا بأغلبٍ.

وكذلك كلُّ شيءٍ لا تفسده إلا بعقده ولا تفسدُ البيوعُ بأن يقولَ هذه ذريعةٌ فخالفه هذه ثبُّه سوءٌ، ولو جازَ أن يبطلَ من البيوعِ بأن يقالَ متى خالفَ أن تكونَ ذريعةٌ إلى الذي لا يحلُّ كانَ أن يكونَ اليقينُ من البيوعِ بعقدٍ ما لا يحلُّ أولى أن يردَّ به من الظَّنِّ ألا ترى أنَّ رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتلَ به كانَ الشُّراءُ

قال الشَّافعيُّ: وفي جميعِ ما وصفتَ ومعَ غيره ممَّا استغنيتَ بما كتبتَ عنه ممَّا فرضَ الله تعالى على الحُكَّامِ في الدُّنيا دليلٌ على أنَّ حراماً على حاكمٍ أن يقضيَ أبداً على أحدٍ من عبادِ الله إلا بأحسنٍ ما يظهروا وأخفَهُ على المحكومِ عليه، وإن احتملَ ما يظهروا منه غيرَ أحسنه كانت عليه دلالةٌ بما يحتملُ ما يخالفُ أحسنه وأخفَهُ عليه أو لم تكن لما حكمَ الله في الأعرابِ الذين قالوا آمنا وعلمَ الله الإيمانَ لم يدخلَ في قلوبهم، وما حكمَ الله تعالى به في المنافقينَ الذين أعلمَ الله أنَّهم آمنوا، ثمَّ كفروا، وأنَّهم كذبةٌ بما أظهروا من الإيمانِ وبما قال رسولُ الله ﷺ: في المتلاعنينَ حينَ وصفتَ قبلَ أن تلدَ إن جاءت به أسحُمُ أدعجَ العينينَ عظيمَ اللَّيتينِ، فلا أراه إلا قد صدقَ فجاء به على الوصفِ الذي قال النَّبيُّ ﷺ لزوجها، فلا أراه إلا قد صدقَ.

وقال رسولُ الله ﷺ: إنَّ أمرَه لَيَبَيِّنُ إِيَّيْ لَقَدْ زنتَ وزني بها شريكُ الذي رماه زوجها بالزَّنى، ثمَّ لم يجعلَ اللهَ إليهما سبيلاً إذا لم يقرَّ، ولم تقمَ عليهما بينةٌ وأبطلَ في حكمِ الدُّنيا عليهما استعمالَ الدَّلالةِ التي لا يوجدُ في الدُّنيا دلالةٌ بعدَ دلالةِ الله على المنافقينَ والأعرابِ أقوى ممَّا أخبرَ رسولُ الله ﷺ في مولودِ امرأةِ العجلانيِّ قبلَ يكونَ، ثمَّ كانَ كما أخبرَ رسولُ الله ﷺ والأغلبُ على من سمعَ الفزاريُّ يقولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنَّ امرأتِي وَلَدَتْ غلاماً أسوداً وَعَرَضَ بِالْقَذْفِ أَنَّهُ يَرِيدُ الْقَذْفَ، ثُمَّ لَمْ يَحْدِهِ النَّبِيُّ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنِ التَّعْرِضُ ظَاهِراً قَذْفٍ، فَلَمْ يَحْكَمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُكْمَ الْقَافِزِ وَالْأغْلَبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَكَائِهِ لَامَرَاتِهِ أَنْتِ طَالِقُ الْبَتَّةِ أَنَّهُ يَعْقِلُ أَنَّهُ قَدْ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ طَالِقٌ، وَأَنَّ الْبَتَّةَ إِرَادَةُ شَيْءٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِبْتَاتَ بِنِثَاقٍ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ ظَاهِراً فِي قَوْلِهِ وَاحْتَمَلَ غَيْرَهُ لَمْ يَحْكَمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِظَاهِرِ الطَّلَاقِ، وَذَلِكَ وَاحِدَةٌ.

قال الشَّافعيُّ: فمن حكمَ على النَّاسِ بخلافِ ما ظهرَ عليهم استدلالاً على أنَّ ما أظهروا يحتملُ غيرَ ما أظهروا بدلالةٍ منهم أو غيرِ دلالةٍ لم يسلمَ عندي من خلافِ التَّنْزِيلِ والسَّنةِ وذلكَ أن يقولَ قاتلٌ من رجَعَ عن الإسلامِ ثمَّ ولدَ على الإسلامِ قتلته، ولم استبته، ومن رجَعَ عنه ثمنٌ لم يولدَ على الإسلامِ استبته، ولم يحكمَ الله تعالى على عباده إلا حكماً واحداً مثلُ أن يقولَ من رجَعَ عن الإسلامِ ثمَّ أظهَرَ نصرانيَّةً أو يهوديَّةً أو ديناً يظهَرُ كالمجوسيةِ استبته؛ فإنَّ أظهرَ التَّوبةِ قبلتَ منه، ومن رجَعَ إلى دينٍ يخفيه لم استبته.

قال الشَّافعيُّ: وكلُّ قد بذلَ دينه دينَ الحقِّ ورجَعَ إلى الكفرِ فكيف يستتابُ بعضهم، ولا يستتابُ بعضُ وكلُّ باطلٌ.

فإن قال: لا أعرفُ توبةَ الذي يسرُّ دينه.

قيلَ: ولا يعرفها إلا الله، وهذا معَ خلافه حكمَ الله، ثمَّ

مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ»، وَقَالَ: «وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ» الآية، ثُمَّ جَاءَهُ قَوْمٌ فَسَالُوهُ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِمْ، فَقَالَ أَعْلَمُكُمْ غَدًا يَعْنِي إِسْأَلَ جَبْرِيلَ، ثُمَّ أَعْلَمَكُمْ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَقُولُوا لِنَبِيِّهِ إِنْهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» الآية وَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ تَشْكُو إِلَيْهِ أَوْسًا، فَلَمْ يَجِبْهَا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا» وَجَاءَهُ الْعَجْلَانِيُّ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ قَالَ: لَمْ يَنْزِلْ فِيكُمْ وَانْظُرَ الْوَحْيَ، فَلَمَّا نَزَلَ دَعَاهُمَا فَلَاغَنَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ: «أَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» الآية.

وَلَيْسَ يُؤْمَرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكُمَ بِحَقِّ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ الْحَقَّ، وَلَا يَكُونُ الْحَقُّ مَعْلُومًا إِلَّا عَنِ اللَّهِ نَصًّا أَوْ دَلَالَةً مِنَ اللَّهِ، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ سَنَى نَبِيَّهُ ﷺ فَلَيْسَ تَنْزَلُ بِأَحَدٍ نَازِلَةً إِلَّا وَالْكِتَابُ يَدُلُّ عَلَيْهَا نَصًّا أَوْ جَمْلَةً.

فَإِنْ قَالَ: وَمَا النَّصُّ وَالْجَمْلَةُ؟

قِيلَ: النَّصُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَأَحْلَى نَصًّا حَرَّمَ الْأَهْمَاتِ وَالْجَدَّاتِ وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُنَّ وَأَبَاحَ مِنْ سَوَاهُنَّ وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَالْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ وَأَمَرَ بِالْوُضوءِ، فَقَالَ: «اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» الآية؛ فَكَانَ مَكْتَفًى بِالتَّنْزِيلِ فِي هَذَا عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ فِيمَا نَزَلَ فِيهِ مَعَ أَشْبَاهِهِ لَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْجَمْلَةُ؟

قِيلَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ مِنْ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَحَجٍّ، فَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الصَّلَاةِ وَعَدَدُهَا، وَوَقْتُهَا وَالْعَمَلُ فِيهَا وَكَيْفَ الزَّكَاةِ، وَفِي أَيِّ الْمَالِ هِيَ، وَفِي أَيِّ وَقْتٍ هِيَ وَكَمْ قَدَرُهَا وَبَيْنَ كَيْفَ الْحَجِّ وَالْعَمَلُ فِيهِ، وَمَا يَدْخُلُ فِيهِ، وَمَا يُخْرَجُ بِهِ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يُقَالُ لِهَذَا كَمَا قِيلَ لِلْأَوَّلِ قَبْلَ عَنِ اللَّهِ؟

قِيلَ: نَعَمْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ قِيلَ؟ قَبْلَ عَنِ اللَّهِ لِكَلَامِهِ جَمْلَةً وَقَبْلَ تَفْسِيرِهِ عَنِ اللَّهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ طَاعَةَ نَبِيِّهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا تَأْكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، وَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» مَعَ مَا فَرَضَ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا مَقْبُولٌ عَنِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتَ، فَهَلْ سَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُوْحِي؟

قِيلَ: اللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧٩٧... أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ

حَلَالًا وَكَانَتِ النَّيَّةُ بِالْقَتْلِ غَيْرَ جَائِزَةٍ، وَلَمْ يَبْطُلْ بِهَا الْبَيْعُ.
قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ بَاغَ الْبَائِعُ سَيْفًا مِنْ رَجُلٍ يَرَاهُ أَنَّهُ يَقْتُلُ بِهِ رَجُلًا كَانَ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى فَرَسًا وَهُوَ يَرَاهَا عَقُوقًا، فَقَالَ هُوَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتُهَا بِمَادَّةٍ إِلَّا لِعَقَاقِهَا، وَمَا تَسَوَّى لَوْلَا الْعَقَاقُ خَمْسِينَ، وَقَالَ الْبَائِعُ مَا أَرَدْتُ مِنْهَا الْعَقَاقُ لَمْ يَفْسُدِ الْبَيْعُ بِهَذِهِ النَّيَّةِ إِذَا انْعَقَدَتْ صَفَقَةُ الْبَيْعِ عَلَى الْفَرَسِ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِيهَا الْعَقَاقُ، وَلَوْ اشْتَرَطَ فِيهَا الْعَقَاقُ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَدْرِي إِيكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا شَرِيفًا نَكَحَ ذُبَّةً أَعْجَمِيَّةً، أَوْ شَرِيفَةً نَكَحَتْ ذُبَّةً أَعْجَمِيَّةً فَتَصَادَقَا فِي الْوُجْهِينِ عَلَى أَنَّ لَمْ يَنْوَ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَبِهَا عَلَى النِّكَاحِ أَكْثَرَ مِنْ لَيْلَةٍ لَمْ يَحْرَمِ النِّكَاحُ بِهَذِهِ النَّيَّةِ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ عَقْدَتِهِ كَانَتْ صَحِيحَةً إِنْ شَاءَ الزَّوْجُ جِسْمَهَا، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، فَإِذَا دُلَّ الْكِتَابُ، ثُمَّ السُّنَّةُ، ثُمَّ عَامَّةُ حُكْمِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْعُقُودَ إِنَّمَا يَبْثُ بِالظَّاهَرِ عَقْدُهَا، وَلَا يَفْسُدُهَا نِيَّةُ الْعَاقِدِينَ كَانَتْ الْعُقُودُ إِذَا عَقِدَتْ فِي الظَّاهَرِ صَحِيحَةً أَوَّلَى أَنْ لَا تَفْسُدَ بِتَوَهُمٍ غَيْرِ عَاقِدِهَا عَلَى عَاقِدِهَا ثُمَّ سَيِّمًا إِذَا كَانَ تَوَهُمًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١ - باب إبطال الاستحسان

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ مَا وَصَفْتُ مَعَ مَا أَنَا ذَاكِرٌ وَسَاكَتْ عَنْهُ اكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرْتُ مِنْهُ عَمَّا لَمْ أَذْكَرْ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، ثُمَّ حُكْمِ رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا يَجُوزُ لِمَنْ اسْتَأْهَلَ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا أَوْ مُفْتًيًا أَنْ يَحْكُمَ، وَلَا أَنْ يَفْتِيَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرٍ لَازِمٍ، وَذَلِكَ الْكِتَابُ، ثُمَّ السُّنَّةُ أَوْ مَا قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ أَوْ قِيَاسٌ عَلَى بَعْضِ هَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ، وَلَا يَفْتِيَ بِالْاِسْتِحْسَانِ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْاِسْتِحْسَانُ وَاجِبًا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحْسِنَ إِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْاِسْتِحْسَانُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي مَعَ مَا ذَكَرْتُ فِي كِتَابِكَ هَذَا؟

قِيلَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَيْحَسَبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُشْرَكَ سُدًى»، فَلَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ فِيمَا عَلِمْتَ أَنَّ السُّدَى الَّذِي لَا يُؤْمَرُ، وَلَا يَنْهَى، وَمَنْ أَفْتَى أَوْ حَكَمَ بِمَا لَمْ يُؤْمَرُ بِهِ، فَقَدْ أَجَارَ لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَعَانِي السُّدَى، وَقَدْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْهُ سُدًى وَرَأَى أَنْ قَالَ أَقُولُ بِمَا شِئْتُ وَادَّعَى مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِخِلَافِهِ فِي هَذَا، وَفِي السَّنَنِ فَخَالَفَ مَنَاجِ النَّبِيِّينَ وَعَوَامَّ حُكْمِ جَمَاعَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الْعَالَمِينَ؛ فَإِنْ قَالَ فَابْنُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنَاجِ النَّبِيِّينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمْ أَجْمَعِينَ؟

قِيلَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اتَّبِعْ

بدلالة فهو على إحاطة من صواب جملة ما كلف، وعلى غير إحاطة كإحاطة الذي يرى البيت من صواب البيت، ولم يكلف الإحاطة.

قال الشافعي: فإن قيل فيم يتوجه إلى البيت؟

قيل: قال الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾، وقال: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ وكانت العلامات جبالاً يعرفون مواضعها من الأرض وشمساً وقمرأً ونجماً مما يعرفون من الفلك ورياحاً يعرفون مهابها على الهواء تدل على قصد البيت الحرام فجعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام، فقال: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وكان معقولاً عن الله عز وجل أنه إنما يأمرهم بتولية وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما سنح في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بلا دلالة جعلها الله لهم؛ لأنه قضى أن لا يتركهم سدى، وكان معقولاً عنه أنه إذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاءوا لا قاصدين له بطلب الدلالة عليه.

قال الشافعي: وقال الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾؛ فكان على الحكام أن لا يقبلوا إلا عدلاً في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معروفة، وقد وصفها في غير هذا الموضع، وقد يكون في الظاهر عدلاً وسريته غير عدل، ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل إلى عمله، ولم يجعل لهم إذ كان يمكن إلا أن يردوا من ظهر منه خلاف العدل عندهم، وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيراً عند الله عز وجل من الذي ظهر منه العدل، ولكن كلفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يؤتوا أكثر منه.

قال الشافعي: وقال الله جل ثناؤه ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؛ فكان معقولاً عن الله في الصيد النعامة ويقر الوحش وحماره والثيل والظبي الصغير والكبير والأرنب والربوع وغيره ومعقولاً أن النعم الإبل والبقر والغنم، وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الإبل وعن البقر، فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الأمة إلا أن يحكموا في الصيد بأولى الأشياء شهاً منه من النعم، ولم يجعل لهم إذ كان المثل يقرب قرب الغزال من العنز والضبع من الكبش أن يطلوا الربوع مع بعده من صغير الغنم، وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد، وكل أمر الله جل ذكره وأشبه لهذا تدل على إباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان؛ لأن من

الربيع هو، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه أن عنده كتاباً من العقول نزل به الوحي.

قال الشافعي: وما فرض رسول الله ﷺ شيئاً قط إلا بوحى فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحياً إلى رسول الله ﷺ فيستنبه به.

٢٧٩٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا تَرَكْتُ شَيْئاً مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا شَيْئاً مِمَّا نَهَاكُمُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أَلْقَى فِي رَوْحِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِفِيَ رِزْقَهَا فَأَجْعِلُوا فِي الطَّلَبِ.

قال الشافعي: وقد قيل ما لم يتل قرآناً إنما لقيه جبريل في روعه بأمر الله؛ فكان وحياً إليه وقيل جعل الله إليه ما شهد له به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم أن يسئ وأيهما كان، فقد ألزهما الله تعالى خلقه، ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنه.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما الحجة في قبول ما اجتمع الناس عليه؟

قيل: لما أمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا لزوم قول جماعتهم، وكان معقولاً أن جماعتهم لا تجهل كلها حكماً لله ولا لرسوله ﷺ، وأن الجهل لا يكون إلا في خاص، وأما ما اجتمعوا عليه، فلا يكون فيه الجهل فمن قبل قول جماعتهم فبدلالة رسول الله ﷺ قبل قولهم.

قال الشافعي: رحمه الله، وإن قال قائل أرايت ما لم يمض فيه كتاب ولا سنة، ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياساً على كتاب أو سنة يقال لهذا قبل عن الله؟

قيل: نعم قبلت جملة عن الله.

فإن قيل: ما جملة؟

قيل: الاجتهاد فيه على الكتاب والسنة.

فإن قيل: أفوجد في الكتاب دليل عن ما وصفت؟

قيل: نعم نسخ الله قبله بيت المقدس وفرض على الناس التوجه إلى البيت؛ فكان على من رأى البيت أن يتوجه إليه بالعيان وفرض الله على من غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام؛ لأن البيت في المسجد الحرام؛ فكان المحيط بأنه أصاب البيت بالمعينة والتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قابلين عن الله مع التوجه إليه وأحدهما على الإحاطة والآخر متوجه

طلب أمر الله بالدلالة عليه، فإنما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه، ومن قال استحسناً لا عن أمر الله ولا عن أمر رسوله ﷺ، فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال: ولم يطلب ما قال يحكم الله ولا يحكم رسوله، وكان الخطأ في قول من قال: هذا، بيناً بأنه قد قال: أقول وأعمل بما لم أومر به، ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه، وقد قضى الله بخلاف ما قال: فلم يترك أحداً إلا متعبداً.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ إن من حكم أو أفنى بخير لازم أو قياس عليه، فقد أدى ما عليه وحكم وأفتى من حيث أمر؛ فكان في النص مؤدياً ما أمر به نصاً، وفي القياس مؤدياً ما أمر به اجتهداً، وكان مطيعاً لله في الأمرين، ثم لرسوله، فإن رسول الله ﷺ أمرهم بطاعة الله، ثم رسوله، ثم الاجتهاد فيروى أنه قال لِمُعَاذِ بِنْتِ قُصَيٍّ؟ قال: بكتاب الله قال: فإن لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم يكن، قال: أجتهد، قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ وقال: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر فاعلم أن للحاكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم.

قال الشافعي: ومن استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوجاً بأن معنى قوله أفعلم ما هو، وإن لم أومر به مخالف معنى الكتاب والسنة، فكان محجوجاً على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفاً.

فإن قيل: ما هو؟

قيل: لا أعلم أحداً من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي، ولا يحكم برأي نفسه إذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والإجماع والعقل لتفصيل المشبه، فإذا زعموا هذا قيل لهم ولم لم يجر لأهل العقول التي تفوق كثيراً من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه معاً أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولاً وأحسن إبانة لما قالوا من عاينتم؟

فإن قلتم؛ لأنهم لا علم لهم بالأصول قيل لكم فما حججتكم في علمكم بالأصول إذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل؟ هل خفتم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول، فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكسبكم علمكم بالأصول القياس عليهم أو أجاز لكم تركها؟ فإذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم؛ لأن أكثر ما يخالف عليهم ترك القياس عليها أو الخطأ، ثم لا أعلمهم إلا أحمد على الصواب إن قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يحمده على أن

يقول على غير مثال؛ لأنهم لم يعرفوا مثلاً فتركوه واعذر بالخطأ منكم وهم أخطأوا فيما لا يعلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزراً منهم أتركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون. **فإن قلتم** فنحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل: فإن كان القياس حقاً فأنتم خالفتم الحق عالين به، وفي ذلك من المأثم ما إن جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم، وإن زعمتم أن واسعاً لكم ترك القياس والقول بما سنح في أوامركم وحضر أذهانكم واستحسنه مسامعكم حججتم بما وصفنا من القرآن، ثم السنة، وما يدل عليه الإجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا بعلم، وما لا تختلفون فيه من أن الحاكم لو تداعى عنده رجلان في ثوب أو عبد تباعاه عيماً لم يكن للحاكم إذا كان مشكلاً أن يحكم فيه، وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تدعيا فيه هل هو عيب؟ فإن تطالب قيمة عيب فيه، وقد فات سألهم عن قيمته، فلو قال أفضلهم ديناً وعلماً أتني جاهل بسوق اليوم، وإن كنت عالماً بها قبل اليوم، ولكني أقول فيه لم يسعه أن يقبل قوله بجهالته بسوق يومه وقيل قول من يعرف سوق يومه، ولو جاء من يعرف سوق يومه، فقال: إذا قست هذا بغيره مما يباع وقومته على ما مضى، وكان عيبه دلي القياس على كذا، ولكني استحسنت غيره لم يحل له أن يقبل استحسانه وحرمة عليه إلا أن يحكم بما يقال: إنه قيمة مثله في يومه.

وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصداد فاسد يقال كم صدق مثلها في الجمال والمال والصراحة والشباب واللُب والأدب، فلو قيل مائة دينار، ولكننا نستحسن أن نزيدها درهماً أو نقصها لم يحل له، وقال للذي يقول استحسنت أن أزيدها أو أنقصها ليس ذلك لي ولا لك، وعلى الزوج صدق مثلها، وإذا حكم بمثل هذا في المال الذي نقل رزقه على من أخذ منه، ولم يسع فيه الاستحسان والزم فيه القياس وأهل العلم به، ولم يجهل لأهل الجهالة قياساً فيه؛ لأنهم لا يعلمون ما يقسون عليه فحلل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكام والمفتين.

قال الشافعي: أفرايت إذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس، وقال استحسنت، فلا بد أن يزعم أن جازراً لغيره أن يستحسن خلافه، فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا؛ فإن كان هذا جائزاً عندهم، فقد أهملوا أنفسهم فحكموا حيث شاءوا، وإن كان ضيقاً، فلا يجوز أن يدخلوا فيه، وإن قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباعك ما قلت قيل له: من أمر بطاعتك حتى يكون على الناس اتباعك؟ أو رأيت إن ادعى عليك غيرك هذا أنطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته؟

فإن قال قائل: أرايت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله؟

قيل: لا يجوز فيه عندنا، والله تعالى أعلم، أن يكون الحق فيه عند الله كله إلا واحداً؛ لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لاستواء السرائر والعلانية عنده، وأن علمه بكل واحد جل ثناؤه سواء.

فإن قيل: من له أن يجتهد فيقيس على كتاب أو سنة هل يختلفون ويسعمهم الاختلاف؟

أو يقال لهم إن اختلفوا: مصيون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم مخطئ وبعضهم مصيب؟

قيل: لا يجوز على واحد منهم إن اختلفوا إن كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهباً محتملاً أن يقال له أخطأ مطلقاً، ولكن يقال لكل واحد منهم قد أطاق فيما كلف وأصاب فيه، ولم يكلف علم الغيب الذي لم يطلع عليه أحد.

فإن قال قائل: فمثل لي من هذا شيئاً قيل: لا مثال أدل عليه من الغيب عن المسجد الحرام واستقباله، فإذا اجتهد رجلان بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى أحدهما القبلة متيامناً منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما أن يصلي حيث يرى، ولا يتبع صاحبه إذا آذاه اجتهدا إلى غير ما أدى صاحبه اجتهدا إليه، ولم يكلف واحد منهما صواب عين البيت؛ لأنه لا يراه، وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه.

فإن قيل: فيلزم أحدهما اسم الخطأ قيل: أما فيما كلف، فلا، وأما خطأ عين البيت فنعم؛ لأن البيت لا يكون في جهتين.

فإن قيل: فيكون مطيعاً بالخطأ قيل: هذا مثل جاهل يكون مطيعاً بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغير آثم بالخطأ إذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه، فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه.

فإن قيل: افتجد سنة تدل على ما وصفت؟

قيل: نعم.

٢٧٩٩- أخبرنا عبد العزيز بن محمّد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمّد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مؤلف عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر.

قال يزيد بن الهادي فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد

فكذلك لا طاعة لك على أحد، وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه ودل الله ورسوله عليه نصاً أو استنباطاً بدلائل أورأت إذ أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن المتوجه هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه؟ أورأت إذا أمر بشهادة العدل، فدل على أن لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله؟ أورأت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره؟ فكل هذا اجتهاد وقياس أورأت إذا أمر النبي ﷺ بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهداً على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها، وذلك القياس؛ لأن محالاً أن يقال اجتهد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالباً لشيء من سنخ على وهمه أو خطر بباله منه.

قال الشافعي: وإنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرت، وفي بعضه ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلقه التوفيق، وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحداً، ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً إلا متى يجمع أن يكون عالماً علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه خاصه وعامه وأدبه وعالمًا بسنن رسول الله ﷺ وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً وعالمًا بلسان العرب عاقلاً يميز بين المشتبه ويعقل القياس.

فإن عدم واحداً من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياساً. وكذلك لو كان عالماً بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجوز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيق لعلم الأصول أو شيء منها لم يجوز أن يقال له: قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس لأعمى وصفت له اجعل كذا عن يمينك، وكذا عن يسارك، فإذا بلغت كذا فانتقل متيامناً وهو لا يبصر ما قيل له: يجعله يميناً ويساراً أو يقال سر بلاداً، ولم يسرها قط، ولم يأتها قط، وليس له فيها علم يعرفه، ولا يثبت له فيها قصد سمت يضبطه؛ لأنه يسير فيها عن غير مثال قويم، وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان، ثم خفيت عنه سنة أن يقال له: قوم عبداً من صفته كذا؛ لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنّف من التجارات وجهل غير صنّفه والغير الذي جهل لا دلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولا لخياط انظر قيمة البناء.

فإن قال قائل: فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما وصفت قيل: فقد رأيت أحكامهم وفتايمهم فرأيت كثيراً منها متضاداً متبايناً ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى المستعان.

بن عمرو بن حزم، فقال هكذا حدّثني أبو سلمة عن أبي هريرة.
فإن قال قائل: فما معنى هذا؟

قيل: ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حستان، وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر يجتهد في طلبها كانت له حسنة، ولا يثاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه، وهذا يدل على ما وصفت من أنه لم يكلف صواب العين في حال.

فإن قيل: ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم إلا اتباعه ولا لهم مفارقتة؛ فإن اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه؛ فإن قال فآين ذلك؟

قيل: قال الله تعالى ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة، فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس، وإن لم يكن في قولهم كتاب أو سنة، ومن خالف في أمر له فيه الاجتهاد فذهب إلى معنى يحتمل ما ذهب إليه، ويكون عليه دلائل لم يكن في من خلاف لغیره، وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتاباً نصاً ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياساً بأنه إنما نظّر في القياس فإذاه إلى غير ما أدّى صاحبه إليه القياس كما أداه في التوجيه للبيت بدلالة النجوم إلى غير ما أدّى إليه صاحبه.

فإن قال: ويكون هذا في الحكم؟

قيل: نعم.

فإن قيل: فمثل هذا إذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفناها في بعضه، وذلك أن تنزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب إلى أصل والآخر إلى أصل غيره فيختلفان.

فإن قيل: فهل يوجد السبيل إلى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه؟

قيل: نعم إن شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة؛ فإن كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت إلى الذي أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد، وهكذا إذا كان شبيهاً بأحد الأصلين أكثر.

فإن قال قائل: فمثل من هذا شيئاً قيل لم يختلف الناس في أن لا دية للعبد يقتل خطأ مؤقتة إلا قيمته؛ فإن كانت قيمته مائة درهم أو أقل أو أكثر إلى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشركين إلى أنه إن زادت دية على

عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم، وقال: لا أبلغ بها دية حر، وقال بعض أصحابنا تبلغ بها دية أحرار، فإذا كان ثمنه مائة درهم لم يزد عليها صاحبه؛ لأن الحكم فيها أنها ثمنه.

وكذلك إذا زادت على دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوى ديات أحرار فتؤخذ منه كان، وهذا عندنا من قول من قال: من المشركين أمراً لا يجوز الخطأ فيه لما وصفت، ثم عاد بعض المشركين، فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار بالعبيد، ولا يقتص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس.

فقلت لبعض من تقدّم منهم ولم تقتل العبد والأعبد بالعبد قوداً، ولم تقتلوا العبد من العبد فيما دون النفس؟

قال: من أصل ما ذهبنا إليه في العبيد إذا قتلوا خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالدواب والمتاع، قلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح؛ لأنهم أموال.

فقلت لهم أفقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص مخالف للديات والأثمان؟ فإن كان يقاس على الديات، فلم تصنع شيئاً قتلت عبداً يسوى ألف دينار بعبد يسوى خمسة دنانير وقتلت به عبداً كلهم ثمنه أكثر من ثمنه، ولم تصنع شيئاً حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تمثلهم بالهائم والمتاع، وأن ولا تقتل بهيمة بهيمة لو قتلها؛ فإن زعمت أن الديات أصل والديات عبرة؛ لأنك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل، فلم تذهب مذهباً بترك القصاص بين العبيد فيما دون النفس إذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل، وإن اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال: وما يلزمي بقولي هذا؟

قلت: أنت تزعم أن من قتل عبداً فعليه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الإثم؛ لأنه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الإسلام ولا تزعم هذا فيمن قتل بعيراً أو حرق متاعاً وتزعم أن على العبد حلالاً وحرماً وحدوداً وفرائض، وليس هذا على البهائم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكماً فيما بينهم وبينه إن أثابهم وعاقبهم على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم إقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم، فقال: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾، وقال: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ وخلقه لا يعلمون إلا ما شاء عز وجل وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلاً فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لرسله وخلقه أحكام خلقه في الدنيا على ما أظهروا وأباح دماء أهل الكفر من خلقه، فقال: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وحرّم دماءهم إن أظهروا الإسلام، فقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا

بأن سرائرهم على غير ما أظهروا، وأنه يغلب على من سمع طلاق البتة أنه يريد الإبتات الذي لا غاية له من الطلاق وجاءه رجل من بني فزارة، فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً فجعل يعرض بالقذف، فقال له: النبي ﷺ هل لك من إبل؟ قال: نعم قال: ما ألوانها قال حمز قال: فهل فيها من أوزق.

قال: نعم قال فأتى أناه؟ قال لعله نزع عرق قال: ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه بحد ولا لعان إذ لم يصرح بالقذف؛ لأنه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفاً، وإن كان الأغلب على سامعه أنه أراد القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله ﷺ تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بالظن.

وإن كانت له عليه دلالة قريبة، فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينّة تقوم على المدعى عليه أو إقرار منه بالأمر البين، وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه؛ لأنه إباح الدم بالكفر، وإن كان قولاً، فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل.

تَكُونُ فِتْنَةً وَتَكُونُ الدِّينَ كُلَّهُ لِلَّهِ، وَقَالَ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً»، وقال: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم» فجعل حينئذ دماء المشركين مباحة وقتلهم حتماً وفرضاً عليهم إن لم يظهروا الإيمان، ثم أظهروه قوم من المنافقين فأخبر الله نبيّه عنهم أن ما يخفون خلاف ما يعلنون، فقال: «يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ»، وقال: «مَنْ خَلَفَ بِاللهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتَعَرَّضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ» مع ما ذكر به المنافقين، فلم يجعل لنبيّه قتلهم إذا أظهروا الإيمان، ولم يمنعهم رسول الله ﷺ مناكحة المسلمين ولا موارثتهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحْثَهَا وَحِسَابَهُمْ عَلَى اللَّهِ وَقَالَ الْبُقْدَادُ أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنَا مُشْرِكًا قَاتَلَنِي فَقَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَأَسْلَمْتُ أَتَأْتِلُهُ؟

قال: لا تقتله وقال الله تبارك وتعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»، وقال عز وجل: «وَيَذَرُوهَا غَدَابًا» الآية فحكم بالإيمان بينهما إذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنيون ودرأ عنه وعنهما بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غير زوجته أن يحذ إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال ولاعن رسول الله ﷺ بين العجلاني وامراته بنفي زوجها وقذفها بشريك بن السحماء، فقال رسول الله ﷺ: انظروها؛ فإن جاءت به - يعني الولد - أسحَمَ أَدْعَجَ عَظِيمَ الْأَلْبَتَيْنِ، فلا أراه إلا صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها، وزعم أن حبلا منه قال رسول الله ﷺ: وإن جاءت به أحيبر كأنه وجرة، فلا أراه إلا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فجاءت به يشبه شريك ابن السحماء.

فقال النبي ﷺ: إن أمره تبين لولا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني، والله أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها، فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على إبطال كل ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل إن لم يقرؤا به من الحكم عليه لم يمتنع مما وجب عليه أو تقوم عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد يزيد امرأته البتة، ثم أتى النبي ﷺ فأخلفه ما أراد إلا واحدة وردها عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما كان كلامه محتملاً لأن لم يرد إلا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الإيمان بأن القول قوله في الدنيا فينكح المومنات، ويوارث المومنين وأعلم

٧٥- كتاب الرد على محمد بن الحسن

١- باب الديات

٢٨٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَزَنْ سِتَّةٍ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بَلَّغْنَا، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ فِي الدِّيَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

٢٨٠١- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ التَّهْنِسِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَزَادَ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ شَاةٍ. [أخرجه البيهقي (٨٠/٨)]

٢٨٠٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي (٨٠/٨)]

وقال أهل المدينة: إنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رحمته الله فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وقال محمد بن الحسن: كلا الفريقين روى عن عمر وإنظر أي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحقُّ أجمع المسلمون جميعاً لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة، وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم، ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم، فإذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة، وقد جاء عن علي بن أبي طالب رحمته الله وعبد الله بن مسعود أنهما قالاً لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما

فرضوا في مثل هذا؛ فإن زاد سعر أو نقص لم ينظر في ذلك إلا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل ديناراً على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه إلا على ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نطق أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رحمته الله حين فرض الدية دراهم أهل المدينة؛ لأن الدراهم على أهل العراق، وإنما كان يؤدى الدية أهل العراق، وقد صدق أهل المدينة أن عمر رحمته الله فرض الدية اثني عشر ألف درهم، ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة. [أخرجه عبد الرزاق عن علي (١٨٩٥٢)، عبد الرزاق عن ابن مسعود (١٨٩٥٠)]

٢٨٠٣- أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَتْ الدِّيَةُ الْإِبِلُ فَجُعِلَتْ الْإِبِلُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ كُلُّ بَعِيرٍ بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَزَنْ سِتَّةٍ فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ. [أخرجه البيهقي (٨٠/٨)]

وقيل لشريك بن عبد الله إن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو إسحاق فأتى رجلاً من رجلاً من العدو وضربه فأصاب رجلاً من فكه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدره ففضى فيه عثمان بن عفان رحمته الله اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة. [أخرجه البيهقي (٨٠/٨)]

قال الشافعي: روى مكحول وعمر بن شعيب وعدة من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم. [أخرجه البيهقي (٧٦/٨)]

ولم أعلم بالحجاز أحداً خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحداً خالف في ذلك قديماً ولا حديثاً، ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَضَى بِالْدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَزَعَمَ عَكَرْمَةُ أَنَّهُ نَزَلَ فِيهِ ﴿وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾. [أخرجه الزملي (١٣٨٩)، البيهقي (٨٠/٨)]

فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم، وقال في الآخر اثني عشر ألفاً وزن ستة.

قلت لمحمد بن الحسن أفتقول: إن الدية اثنا عشر ألف درهم وزن ستة، فقال: لا.

فقلت: من أين زعمت إن كنت أعلم بالدية فيما زعمت

فيها والتَّبَرُّ سِوَى الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ لَا قِيَاسَ عَلَى غَيْرِهِ.

قال: نعم.

قلنا فكيف زعمت أن الذَّهَبَ يُقَاسُ عَلَى الْوَرَقِ وَالْوَرَقُ يُقَاسُ عَلَى الذَّهَبِ.

فإن زعمت أن أحدهما قِياسٌ عَلَى الْآخَرِ فَاتِيهِمَا الْأَصْلُ؟
فإن زعمت أنه الذَّهَبُ لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ عَشْرِينَ دِينَارًا إِذَا كَانَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَوْ كَانَتْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا تَسَوَّى عَشْرِينَ دِينَارًا كَانَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ أَوْ أَلْفٌ دِرْهَمٌ لَا تَسَوَّى عَشْرِينَ دِينَارًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ الْوَرَقَ هِيَ الْأَصْلُ قِيلَ لَكَ فِيهَا كَمَا قِيلَ لَكَ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ قَالَ فَمَا هِيَ؟

قلنا كما قلت في الماشية كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ قَالَ فَالذِّبَّةُ.

قلنا: فَاصْلُ الذِّبَّةِ الْإِبِلُ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْمُهَا عَمْرَ أَلْفٍ دِينَارٍ وَاثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ الذَّهَبُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقُ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ فَاتَّعَى فِي ذَلِكَ قَضَاءَ عَمْرٍ كَمَا قَضَى قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ الصَّرْفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَمْرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟

قيل: أَمَا مَا رَوَى مِنَ الْأَخْبَارِ بَيْنَنَا فَعَلَيْيْ أَيْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ وَقَطَعَ عُثْمَانُ سَارِقًا فِي أَرْبَعَةِ ثَمَنٍ ثَلَاثَةَ دِرْهَمٍ مِنْ صَرْفٍ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، وَقَضَى فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ فِي الْحَرَمِ بِدِيَّةٍ وَثَلَاثَ ثَمَانِيَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

٢٨٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ

أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أخرجه البيهقي (٧١/٨)]

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَمِثِلُ هَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

وروى ابنُ عمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دِرْهَمٍ.

وهذا يشبه قضاء عُثْمَانَ وَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَنْ زَعَمَ لَكَ أَنَّ فِي عَشْرَةِ دَنَانِيرَ وَمِائَةِ دِرْهَمٍ زَكَاةٌ؟ أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ فِي وَسْقَيْنِ وَنِصْفِ زَيْبًا، وَوَسْقَيْنِ وَنِصْفِ غَمْرًا زَكَاةٌ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي عَشْرِينَ شاةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ بَقَرَةً؟

قال: نعم.

قيل ولم؟

قال: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صِنْفٌ غَيْرُ صِنْفِ صَاحِبِهِ قِيلَ.

مَنْ أَهْلُ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ وَلَأَنَّكَ عَنْ عَمْرِ قَلْتَهَا، فَإِنَّ عَمْرَ قَضَى فِيهَا بِشَيْءٍ لَا تَقْضِي بِهِ.

قال: لَمْ تَكُونُوا تَحْسِبُونَ.

قلت: أَفْتَرَوِي شَيْئًا تَجْعَلُهُ أَصْلًا فِي الْحُكْمِ فَانْتَ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ تَرَوِي عَنْهُ لَا يَعْرِفُ قَضَى بِهِ وَكَيْفَ تَقْضِي بِالذِّبَّةِ وَزْنَ سَبْعَةٍ أَفَرَأَيْتَ مَا جَعَلْتَ فِيهِ الزَّكَاةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا جَعَلْتَ فِيهِ الْقَطْعَ وَجَاءَ تَسْمِيَةُ دِرْهَمٍ لَيْسَ فِيهَا وَزْنُ سَنَةٍ وَلَا وَزْنُ سَبْعَةٍ، وَقَالَ لَكَ قَائِلٌ بَلْ هِيَ عَلَى وَزْنِ سَنَةٍ لَا وَزْنِ سَبْعَةٍ؛ لِأَنَّ عَمْرَ لَا يَفْرَضُ الذِّبَّةَ وَزْنَ سَنَةٍ وَيَفْرَضُ فِيمَا سِوَاهَا وَزْنَ سَبْعَةٍ مَا تَقُولُ؟

قال أقولُ إِنَّ الدَّرَاهِمَ إِذَا جَاءَتْ جَمْلَةً فَهِيَ عَلَى وَزْنِ الْإِسْلَامِ قُلْنَا: فَكَيْفَ أَخْرَجْتَ الذِّبَّةَ مِنْ وَزْنِ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ وَزْنُ الْإِسْلَامِ عِنْدَكَ وَزْنَ سَبْعَةٍ، ثُمَّ زَعَمْتَ أَنَّكَ أَعْلَمُ بِالذِّبَّةِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّكُمْ مِنْ أَهْلِهَا، وَزَعَمْتَ لَنَا أَنَّ الدَّرَاهِمَ إِنَّمَا كَانَتْ صِنْفَيْنِ.

أحدهما الدَّرْهَمُ وَزْنُ مِثْقَالٍ وَالْآخَرُ كُلُّ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ وَزْنُ سَنَةٍ حَتَّى ضَرْبُ زِيَادِ دِرْهَمٍ الْإِسْلَامِ، فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ كُلُّ دِرْهَمٍ جَاءَتْ بِهِ الزَّكَاةُ أَوْ فِي الذِّبَّةِ أَوْ فِي الْقَطْعِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَهَوَ بوزن المِثْقَالِ: وَقَالَ آخَرُ بوزن سَنَةٍ، وَقَالَ آخَرُ كُلُّ دِرْهَمٍ فَهَوَ بوزن الإسلامِ قِيلَ لَهُ: فَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي الذِّبَّةِ.

قال الشَّافِعِيُّ: يَقُولُ لِقَائِلٍ قَوْلُهُ أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ قَدْ خَرَجْتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَمْدَانِيِّ إِنَّ الذِّبَّةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَزْنَ سَنَةٍ، وَمِنْ حَدِيثِ الشَّيْبَانِيِّ أَنَّ الذِّبَّةَ عَشْرَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيمَا تَرَوُونَ فِيهَا وَزْنَ سَنَةٍ كَمَا حَدَّثَ أَبُو إِسْحَاقٍ؛ لِأَنَّ أَبَا إِسْحَاقٍ يَذْكُرُ وَزْنَ سَنَةٍ فَهَوَ أَوَّلَى بِهَا، وَقَالَ آخَرُونَ وَزْنَ الْمِثْقَالِ: لِأَنَّ الْأَكْثَرَ أَوَّلَى بِهَا.

فإن قال: بَلْ وَزْنُ الْإِسْلَامِ فَادْعَى مُحَمَّدٌ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالذِّبَّةِ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا عَمْرٌ قَبْلَ الذِّبَّةِ مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالذِّبَّةِ مِنْهُ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ فَمَنْ كَانَ الْحَاكِمُ مِنْهُمْ أَوَّلَى بِالْمَعْرِفَةِ بِالدَّرَاهِمِ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالْحَاكِمِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَرَضَ الْمُسْلِمُونَ الزَّكَاةَ فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا، وَفِي مِائَتِي دِرْهَمٍ كُلُّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ.

فإن قيل: لَهُ، وَمَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّهُمْ فَرَضُوا الزَّكَاةَ قِيَاسًا؟ أَرَأَيْتَ إِذَا فَرَضْتَ الزَّكَاةَ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَفِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ أَقَاسُوا الْبَقَرَ عَلَى الْغَنَمِ؟ فَإِنْ قَاسَوْهَا فَالْقِيَاسُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا عِدْدًا وَعِدْدُ الْبَقَرِ أَقَلُّ مِنْ عِدْدِ الْغَنَمِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَهَكَذَا خَسَّ مِنَ الْإِبِلِ لَا عِدْدهَا عِدْدُ وَاحِدٍ مِنْهَا وَلَا قِيَمَتُهَا قِيَمَةُ وَاحِدٍ مِنْهَا قَالَ: مَا الزَّكَاةُ بِقِيَاسٍ قُلْنَا، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الدَّوَابُّ سِوَى الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ لَا زَكَاةَ

وكذلك الخطئة والشعير لا يضمُّ واحدٌ منهما إلى صاحبه؟
قال: نعم.

قيل: فالخطئة من الشعير والتَّمَرُّ من الزَّيْبِ اقربُ أو
الذهب من الورق في القيمة واللون؟

قال: وما للقرب ولهذا؟ وكلُّ واحدٍ منهما صنفٌ.

قيل: فكيف جمعت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب
وابتأت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف؟

قال: فإننا نقولُ هذا.

قلنا: فمن قال قولك هذا هل تجدُ به أثراً يتبع؟

قال: لا.

قلنا فقياسٌ؟

قال: لا.

قلنا، فلا قياس ولا أثر قال: فإنَّ بعضَ أصحابكم يقوله
معنا.

قلنا: فإن كانت الحجة إنما هي لك بأنَّ ذلك الصَّاحِبُ
يقوله معك يجمع بين الخطئة والشعير والسلت فيضمُّ بعضها إلى
بعض ويجمع بين القطنية قال: هَذَا خَطَأٌ قُلْنَا، وَمَا ذَلِكَ عَلَى
خَطِيئِهِ؟ أَلَيْسَ إِذْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ بَيْنَهُمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
صَدَقَةٌ فَإِنَّمَا عَنِ مِنْ صَنْفٍ وَاحِدٍ لَا مِنْ صَنْفَيْنِ.
قال: نعم.

قلنا أفرايت إن قال لك هي صنف واحد؟.

قال: إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره، فلا أقبله منه ما
قيمتها ولا خلقتها بواحدة.

قلنا: فالذهب أبعَدُ من الورق في القيمة والخلقة من الخطئة
من الشعير والسلت فأراك تتخذ قوله إذا وافق حجة وتزعم في
موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا له لا يثبت. عن ابن
مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت تروي

قلنا: والذي رويت عنه القطع في عشرة دراهم عن ابن
مسعود مقطوع بروايته عن رجل أدنى في الثقة عندك من رواية
هذا، وأما روايتنا عن عليٍّ فجعفر بن محمد يروي عن أبيه أنَّ
عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً.

٢٨٠٥- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

قال: هَذَا مُنْقَطِعٌ قُلْنَا: وَحَدِيثُكُمْ مُقْطُوعٌ عَنْ رَجُلٍ لَا
نَعْرِفُهُ.

فإن قال قائل: فإنما جمعنا بين الذهب والفضة في الزكاة
من قبل أنهما ثمن لكل شيء قيل له: إن شاء الله تعالى أفيكونان

ثمناً لكل شيء مجموعين.

فإن قال: ما تعني بمجموعين؟

قيل: يقال لك أرايت من استهلك لرجل متاعاً يغرُم قيمته
ذهباً، وورقاً أو أحدهما.

فإن قال: بل إحداهما، وإنما يقوِّم الورق على أهل الورق
الذين هي أموالهم والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم
قيل: فما أسمعك جمعت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية،
وما أنت إلا تفرد كلاً منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا
في الزكاة؟ أو رايت إذا كانا والإبل والبقر والغنم تجتمع في أنها
أثمانٌ للأحرار المقتولين اتجمع بينها في الزكاة.

فإن قلت: لا، وليس اجتماعها في شيء يدل على
اجتماعها في غيره قيل: فهكذا ما أخرجت الأرض ممَّا فيه الزكاة
وفيه العشر كله فهو مجتمع في أنَّ فيه العشر كما في الذهب
والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بثمانٍ لكل شيء كما
الذهب والورق عندك ثمن لكل شيء ويفترق في أنه مأكولٌ كما
الذهب والورق عندك غير مأكولٍ افتجمع بينه لاجتماعه فيما
وصفنا؟

فإن قال: لا، ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معانٍ إن
أجمع بينه في كل شيء قيل: فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
والفضة.

٢٨٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ شَبَهُ الْعَمَلِ إِلَّا فِي النَّفْسِ وَالْعَمَدِ
مَا أَصَبَتْ بِسِلَاحٍ وَالْخَطَأِ إِذَا تَعَمَّدَتْ الشَّيْءَ فَأَصَبَتْ غَيْرَهُ
وَشَبَهُ الْعَمَلِ كُلُّ شَيْءٍ تَعَمَّدَتْ ضَرْبَهُ بِلا سِلَاحٍ.

٢- القصاص بين العبيد والأحرار

قال أبو حنيفة رضي الله عنه لا قود بين العبيد والأحرار إلا في
النفس، فإن العبد إذا قتل حرّاً متعمداً أو قتله الحرّ متعمداً قتل به،
وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والأحرار قود إلا أن يقتل العبد
الحرّ فيقتل العبد بالحرّ، وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان
تقتل بصاحبتها إن قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى إن
قتلتها؟ قالوا لنقصان العبد عن نفس الحرّ فهذا الرجل يقتل المرأة
عمداً وديتها نصف دية الرجل فيقتل بها.

وكذلك الوجه الأول، وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه أنه قال: إذا قتل الحرّ العبد متعمداً قتل به. [أخرجه البيهقي
[٣٥/٨]

ناقصَ الحرمة لم يكن النقصُ يمنعُه من أن يقتلَ إذا قتلَ من هو أعظمُ حرمةً منه والنقصُ لا يمنعُ القودَ، وإنما يمنعُ الزيادةَ.

فإن قال قائل: فأوجديه يقولُ مثلَ هذا قيلَ نعم وأعظمُ منه يزعمُ أن رجلاً لو قتلَ أباه قتلَ له، ولو قتلَ أبوه لم يقتل به لفضل الأبوة على الولد وحرمتها واحدة ويزعمُ أن رجلاً لو قتلَ عبده لم يقتل به، ولو قتلَ عبده قتلَ به، ولو قتلَ مستأماً لم يقتل به، ولو قتلَ المستأمنَ يقتلُ به.

٣- الرَّجُلَانِ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ أَحَدَهُمَا مِمَّنْ يَجِبُ

عَلَيْهِ الْقصاصُ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجلَ جميعاً عمداً إن على الكبير نصفَ الدية في الملو، وعلى الصغير نصفَ الدية على عاقلته، وقال أهلُ المدينة يقتلُ الكبير، ويكونُ على الصغير نصفُ الدية قال محمد بنُ الحسن.

وكيف يقتلُ الكبير، وقد شركه في الدِّم من لا قودَ عليه أرايتُم لو أن رجلاً قتلَ نفسه هو ورجلٌ آخرُ معه أكانَ على ذلك الرجلِ القودُ، وقد شركه في دمِ المقتولِ نفسه؟ ينبغي لمن قال القولَ الأولُ أن يقولَ هذا أيضاً أرايتُم لو أن رجلاً وجبَ عليه القودُ في قطع يده فقطعت يده وجاءَ رجلٌ آخرُ فقطعَ رجله فمات من القطعين جميعاً أيقْتلُ الذي قطعَ الرجلَ، وقد شركه في الدِّم حدٌّ من حدودِ الله؟ أرايتُم لو أن رجلاً عقره سبعٌ وشجّه رجلٌ موضحةً عمداً فمات من ذلك كله أيقْتلُ صاحبَ الموضحة الضاربُ، وقد شركه في الدِّم من ليسَ في فعله قودٌ ولا ارشٌ؟ ينبغي لمن قال: هذا أن يقولَ لو أن رجلاً وصيباً سرقا سرقاً واحدةً إنه يقطعُ الرجلُ ويتركُ الصبيَّ وينبغي له أيضاً أن يقولَ لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شركٌ قطعَ الذي لا شركَ له، ولا يقطعُ الذي له الشُّركُ أرايتُم رجلاً وصيباً رفعاً سيفاً بأيديهما فضربا به رجلاً ضربةً واحدةً فمات من تلك الضربة أتكُونُ ضربةً واحدةً بعضها عمدٌ فيه القودُ وبعضها خطأ؟ فإن كان ذلك عندكم فأيها العمداً وأيها الخطأ؟ أرايتُم إن رفعَ رجلان سيفاً فضربا به أحدهما متعمدين لذلك فمات من تلك الضربة وهي ضربته وضربة صاحبهِ، ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أيكُونُ في هذا قودٌ ليسَ في هذا قودٌ إذا أشرك في الدِّم شيءٌ لا قودَ فيه ولا تبعضُ في شيءٍ من النَّفسِ أرايتُم رجلاً ضربَ رجلاً فشجّه موضحةً خطأً، ثم ثنى فشجّه موضحةً عمداً فمات في مكانه من ذلك جميعاً ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عاقلته نصفَ الدية بالشَّجّة الخطأ وتقتلوه بالشَّجّة العمداً فيكونُ رجلٌ واحدٌ عليه في نفسٍ واحدةٍ نصفُ الدية والقتلُ وينبغي لكم

٢٨٠٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ الْقُرَشِيُّ،

عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَيْنَ الْأَخْرَارِ وَالْمَمْلُوكِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ قِصَاصٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

قال الشافعي: إذا كان الحرُّ القاتلُ للعبد، فلا قودَ بينهما في نفس ولا غيرها، وإذا قتلَ العبدُ الحرَّ أو جرحه فلا ولياءَ الحرِّ أن يستقيدوا منه في النَّفسِ وللحرِّ أن يستقيدَ منه في الجراح إن شاء أو يأخذَ الأرضَ في عنقه إن شاء ويدعُ القودَ قال محمد بنُ الحسن إنَّ المدينينَ زعموا أنهم إنما تركوا إقادةَ العبدِ من الحرِّ لنقصِ نفسِ العبدِ عن نفسِ الحرِّ، وقد يقيدون المرأةَ من الرجلِ وهي أنقصُ نفساً منه.

قال الشافعي رحمه الله: ولا أعرفُ من قال هذا له ولا احتجَّ به عليه من المدينين إلا أن يقولَ له من ينسبونه إلى علم فيتعلّقُ به، وإنما منعنا من قودِ العبدِ من الحرِّ ما لا اختلافَ بيننا فيه والسببُ الذي قلناه له مع الاتباعِ أن الحرَّ كاملُ الأمرِ في أحكامِ الإسلام والعبدُ ناقصُ الأمرِ في عامِّ أحكامِ الإسلام، وفي الحدودِ فيما يتصفُّ منها بأنَّ حدَّه نصفُ حدِّ الحرِّ ويقذفُ، فلا يحُدُّ له قاذفه، ولا يرثُ، ولا يورثُ ولا تحوزُ شهادته، ولا يأخذُ سهماً إن حضرَ القتالَ، وأما المرأةُ فكاملةُ الأمرِ في الحرّية والإسلام وحدّها وحدُّ الرجلِ في كلِّ شيءٍ سوى ميراثها ثابت بما جعلَ الله لها وشهادتها جائزة حيث أُجيزت، وليست ممن عليه فرضُ الجهادِ لذلك لا تأخذُ سهماً، ولو كان المعنى الذي روى محمد بنُ عَمْرٍ روى عنه من المدينين أَنَّهُ لنقصِ الدية كان المدينون قد يعملون في نفسِ العبدِ قيمته، وإن كانت عددُ دياتِ أحرارٍ، فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبدَ الذي قيمته ألفا دينار بجرٍّ إنَّما قيمته ألف دينار، ولكنَّ الديةَ ليست عندهم من معنى القصاصِ بسبيل وقولِ محمد بنِ الحسنِ ينقضُ بعضُهُ بعضاً أرايتَ إذا قتلَهُ به وأقادَ النَّفسَ التي هي جماعُ البدنِ كلُّهُ من الحرِّ بنفسِ العبدِ فكيف لا يقصُّه منه في موضحةٍ إذا كان الكُلُّ بالكلِّ فالبعضُ بالبعضِ أولى؛ فإن جازَ لأحدٍ أن يفرقَ بينهم جازَ لغيره أن يقصُّه منه في الجراح، ولا يقصُّه منه في النَّفسِ، ثم جازَ لغيره أن يبعضَ الجراحَ فيقصُّه في بعضها، ولا يقصُّه في بعضٍ في الموضع الذي ذكرَ الله عزَّ وجلَّ فيه القصاصَ، فقال: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ» الآية إلى قوله «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» وأصل ما يذهب إليه محمد بنُ الحسنِ في الفقه أَنَّهُ لا يجوزُ أن يقالَ بشيءٍ من الفقه إلا بخبرٍ لازمٍ أو قياسٍ، وهذا من قوله ليسَ بخبرٍ لازمٍ فيما علمت وضدَّ القياسِ فأما قولُ محمد بنِ الحسنِ رحمه الله تعالى كيف يكونُ نفسانِ تقتلُ إحداهما بالأخرى ولا تقتلُ الأخرى بها فلنقصِ القاتلِ، فإذا كان القاتلُ

مرفوع عنهما فحكمت بأن أحدهما خطأ، فقد تركت هذا الأصل في الرجل المستامن يقتله مسلماً ومستامناً إذا كنت تحكم على المستامن وتجعل على المسلم حصته من الذية أو رأيت أبا رجل ورجلاً أجنبياً قتل رجلاً لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الذية إذا كان هؤلاء ممن يعقل، ويكون عليه القود، ولا يكون القلم عنه مرفوعاً وتجعل عليه الذية في ماله لا على عاقلته وتجعل عمده عمداً لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعتوه فتزعم أن عمداً أولئك خطأ، وأن عمدهما على عاقلتهما فما الحجة في أن تجمع بين ما فرقت بينه؟ فإن زعم أن حجته أن عمداً الصبي والمعتوه خطأ تعقله عاقلته وعمداً الأب يقتل ابنه معه غيره أو ليس معه غيره عمداً يزول عنه القود لمعنى فيه ويجعل عليه الذية في ماله دون عاقلته.

وكذلك عمداً المستامن يقتل المستامن مع المسلم إذا حكم عليه، فإذا زعم أن الأجنبي إذا شرك الأب والمستامن إذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود، فقد ترك الأصل الذي إليه ذهب فأما ما أدخل على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم، وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد أو القصاص، ثم يقطع آخر رجله فيموت هذا لا قصاص فيه؛ لأنه مات من جناية حق وجناية باطل ولأنه لو مات من قطع اليد لم يكن له ذية؛ لأن يده قطعت في غير معصية الله عز وجل، فلما كان للإباحة فيه موضع لم يجوز أن يقتل به من قتله وقتله غير منفرد به ولا شركة فيه بتعدد وعليه عقل ولا قود قال: وكذلك لو ضربه السبع فجرحه وضربه آخر لم يكن عليه قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة عليهما إن لم تكن بقود فبعقل، وإذا كانت جنايتهما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمداً، ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد إذا قتلوه عمداً ويجعل كل واحد منهم كأنه قاتل على الأفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقيين؛ لأن أصل القتل كان عمداً، فإذا كان القتل خطأ لم يقتل؛ فإن قال قتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له: هذا محال أن تزعم أنه خطأ وهو عمداً، ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص.

فإن قال قائل: أجعله على العاقلة كما أجعل خطاه قيل: وهذا إن رد عليك وجعل في أموالهما لم تجد فيه حجة، ولو كانت فيه حجة كانت عليك في الرجل يقتل ابنه مع الأجنبي وأنت لا تجعل الذية إلا في مال الأب لا على العاقلة، وفي المستامن يقتل المستامن معه مسلماً، والله أعلم.

٤- في عقل المرأة

قال الشافعي: قال أبو حنيفة رحمهما الله في عقل المرأة إن عقل

أن تقولوا لو أن رجلاً وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقترض منه، ثم زاد على حقه متعمداً فمات المقتص منه من ذلك أنه يقتل الذي اقترض بالزيادة التي تعدد.

٢٨٠٨- أخبرنا عباد بن العوام قال: حدثنا هشام بن حسان، عن الحسن البصري أنه سأل عن قوم قتلوا رجلاً عمداً فيهم مصاب قال تكون فيه الذية. [أخرجه ابن أبي شبة] (٢٧٢٥١)

٢٨٠٩- أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا عمر بن عامر، عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا دخل خطأ في عمداً فهي ذية.

قال الشافعي: إذا قتل الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلاً، وكان القتل منهما جميعاً عمداً، فلا يجوز عندي، والله أعلم لمن قتل اثنين بالغين قتل رجلاً عمداً برجل إلا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الذية على الصبي والمجنون، وأصل هذا أن ينظر إلى القتل، فإذا كان عمداً كله لا يخالطه خطأ فاشترك فيه اثنان أو ثلاثة فمن كان عليه القود منهم أقيده، ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الذية.

قال الربيع: ترك الشافعي العاقلة؛ لأنه عمداً عنده، ولكنه مطروح عنه للصغير والمجنون.

فإن قال قائل: ما يشبه هذا؟

قيل له: الرجلان يقتلان الرجل عمداً فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه، فلا يكون له سبيل على المعفو عنه ولا المصالح، ويكون له السبيل على الذي لم يعف عنه فيقتله فيأخذ من أحد القاتلين بعض الذية أو يعفو عنه ويقتل الآخر.

فإن قال قائل: فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بإزالة الولي قيل له: أفرأيت إن أزاله الولي عنه أزال عن غيره؟ فإن قال: لا.

قيل وفعلهما واحداً.

فإن قال: نعم، قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لا حكم غيره؟

فإن قال: نعم قيل: فإذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف إذا قتل الرجلان الرجل عمداً وأحد القاتلين ممن عليه القود والآخر ممن لا قود عليه كيف لم تعد من الذي عليه القود وتأخذ الذية من الذي لا قود عليه مثل الصبي والمجنون والأب.

قال الشافعي: ويقال له إن كنت إنما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم

يقولُ في ثلاثِ أصابعِ المرأةِ ثلاثونَ، وفي أربعِ عشرونَ. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

ويقالُ له حينَ عظمَ جرحها نقصَ عقلها، فيقولُ هي السَّنةُ، وكانَ يروي عن زيدِ بن ثابتٍ أنَّ المرأةَ تعاقَلُ الرَّجُلَ إلى ثلثِ ديةِ الرَّجُلِ، ثُمَّ تَكُونُ عَلَى النِّصْفِ من عقله لم يجز أن يخطئَ أحدُ هذا الخطأَ من جهةِ الرَّأي؛ لأنَّ الخطأَ إمَّا يَكُونُ من جهةِ الرَّأي فيما يَمَكُنُ مثله، فيكونُ رأيُ أصحُّ من رأيِ فأمَّا هذا، فلا أحسبُ أحدًا يخطئُ بمثله إلا اتباعًا لمن لا يجوزُ خلافه عنده، فلمَّا قال ابنُ المسيَّبِ هي السَّنةُ أشبه أن يكونَ عن النَّبيِّ ﷺ أو عن عامَّةٍ من أصحابه، ولم يشبه زيدٌ أن يقولَ هذا من جهةِ الرَّأي؛ لأنَّه لا يحتمله الرَّأي.

فإن قال قائلٌ: فقد يروى عن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلامُ خلافه قيل: فلا يثبتُ عن عليٍّ ولا عن عمرٍ، ولو ثبتَ كانَ يشبه أن يكونا قالا من جهةِ الرَّأي الَّذي لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ غيرُهُ، فلا يكونُ قلةُ علمٍ من قبلِ أنَّ كلَّ أحدٍ يعقلُ ما قالا إذا كانتِ النَّفسُ على نصفِ عقلِ نفسه واليدُ كانَ كذلك ما دونهما، ولا يكونُ فيما قال سعيدُ السَّنةُ إذا كانتِ تخالفُ القياسَ والعقلَ إلا عن علمٍ اتباعٍ فيما نرى، واللَّه تعالى أعلمُ، وقد كنَّا نقولُ به على هذا المعنى، ثُمَّ وقفت عنه وأسألُ الله تعالى الخيرةَ من قبلِ أنَّ قد نجدُ منهم من يقولُ السَّنةُ، ثُمَّ لا نجدُ لقوله السَّنةُ نفاذًا بأنَّها عن النَّبيِّ ﷺ فالقياسُ أولى بنا فيها على النِّصْفِ من عقلِ الرَّجُلِ، ولا يثبتُ عن زيدٍ كُتُبُهُ عن عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

والله تعالى أعلم.

٥- بَابُ فِي الْجَنِينِ

قال أبو حنيفةٍ عليه السلامُ في الرَّجُلِ يضربُ بطنَ الأُمِّه تَلْقَى جَنِينًا مَيِّتًا إِنْ كَانَ غَلَامًا، فِيهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَإِنْ كَانَ جَارِيَةً، فِيهَا عَشْرُ قِيَمَتِهَا لَوْ كَانَتْ حَيَّةً، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَيْفَ فَرَضَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي جَنِينِ الْأُمِّهِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى شَيْئًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أُمَةً فَقَدَرُ ذَلِكَ بِخَمْسِينَ دِينَارًا وَالْخَمْسُونَ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ نِصْفُ عَشْرِ دِيَتِهِ، وَمِنْ دِيَةِ الْمَرْأَةِ عَشْرُ دِيَتِهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ قِيَمَةِ الْجَنِينِ لَوْ كَانَ حَيًّا لَيْسَ مِنْ قِيَمَةِ أُمِّهِ أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَلْقَتْ الْجَنِينُ حَيًّا فَمَاتَ كَمْ كَانَ يَكُونُ فِيهِ؟ أَلَيْسَ إِمَّا يَكُونُ فِيهِ قِيَمَتُهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِي ذَلِكَ؟ قَالُوا بَلَى قِيلَ لَهُمْ فَمَا تَقُولُونَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرِينَ دِينَارًا فَعَرِمَ قَاتِلُهُ عَشْرِينَ دِينَارًا، ثُمَّ أَلْقَتْ آخَرَ مَيِّتًا أَلَيْسَ يَغْرُمُ فِي

جَمِيعِ جَرَاحِهَا وَنَفْسُهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

٢٨١٠- وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: عَقْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَفِيمَا دُونَهَا. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَقْلُهَا كَعَقْلِهِ إِلَى ثُلُثِ الدِّيَةِ فَأَصْبَحُهَا كَأَصْبَحِهِ وَسَبَّحُهَا كَسَبِّهِ وَمَوْضِعُهَا كَمَوْضِعِهِ وَمُقْتَلُهَا كَمُقْتَلِهِ، فَإِذَا كَانَ الثُّلُثُ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ كَانَ عَلَى النِّصْفِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَقَدْ رَوَى الَّذِي قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثُّلُثِ، ثُمَّ النِّصْفُ فِيمَا بَقِيَ. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

٢٨١١- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثُّلُثِ، ثُمَّ النِّصْفُ فِيمَا بَقِيَ.

٢٨١٢- وَأَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلامُ فِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَوْلِ زَيْدٍ.

٢٨١٣- وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا عَقْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَفِيمَا دُونَهَا. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

فَقَدْ اجْتَمَعَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ عَلَى هَذَا فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ بغيرِهِ وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صَوَابِ قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيِّ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا قُطِعَتْ أَصْبُعُهَا خَطَأً وَجَبَ عَلَى قَاتِلِهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَشْرُ دِيَةِ الرَّجُلِ؛ فَإِنْ قُطِعَ أَصْبُعَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ عَشْرَتَا الدِّيَةِ؛ فَإِنْ قُطِعَ ثَلَاثُ أَصَابِعَ وَجَبَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَغْشَارِ الدِّيَةِ؛ فَإِنْ قُطِعَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ وَجَبَ عَلَيْهِ عَشْرَتَا الدِّيَةِ، فَإِذَا عَظُمَتِ الْجَرَاخَةُ قَلَّ الْعَقْلُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْقِيَاسُ الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ يَعْقِلُ، وَلَا يَخْطِئُ بِهِ أَحَدٌ فِيمَا نَرَى أَنَّ نَفْسَ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا مِنْ الدِّيَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَفِي يَدِهَا نِصْفُ مَا فِي يَدِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا صَغَرَ مِنْ جَرَاحِهَا هَكَذَا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطِئَ بِهَا مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَكَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ

قولكم عشر ثمن أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة دينار قالوا بلى
يغرم عشر قيمتها وهو خمسون ديناراً قيل لهم، فيكون القاتل غرم
في الذي القته حياً أقل من الذي غرم فيه ميتاً، وإنما ينبغي أن

يغرم أكثر في الذي القته حياً؛ لأنه يغرم في الجنين الحر إذا القته
حياً فمات الذية كاملة، وإذا القته ميتاً غرم غرة، وإنما ينبغي أن

يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله ﷺ: في جنين الحر
فَيَغْرَمُ فِي الْمَيِّتِ أَقْلُ مِمَّا يَغْرَمُ فِي الْحَيِّ، وَقَدْ غَرَّمْتُمُوهُ أَنْتُمْ فِي

جَنِينِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ حَيًّا فَمَاتَ.
قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ضرب الرجل بطن الأمة

فألقت جنيناً حياً، ثم مات، ففي الجنين قيمة نفسه، فإذا القته ميتاً،
ففيه عشر قيمة أمه؛ لأنه ما لم تعرف فيه حياة، فإنما حكمه حكم

أمه إذا لم يكن حرّاً في بطنها، وهكذا قال ابن المسيّب والحسن
وإبراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفيي الحجازيين وأهل

الأنبار فخالفنا محمد بن الحسن وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى في
جنين الأمة، فقالا فيه إذا خرج فيه حياً كما قلنا، وقالوا فيه إذا

خرج ميتاً؛ فإن كان غلاماً، ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً،
وإن كان جارية، ففيها عشر قيمتها لو كانت حية.

قال الشافعي: وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب
مذهبه بما سألني إن شاء الله تعالى، وإن كنت لعلّي لا أفارق بين

كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه، فقال: من أين قلت هذا؟
قلت: أما نصاً فعن سعيد بن المسيّب والحسن وإبراهيم.

قال: ليس يلزمي قول واحد من هؤلاء، ولا يلزمك.
قلت: ولكن ربما غالطت بقول الواحد منهم.

وقلت: قلته قياساً على السنة.
قال: إنا لنزعم أن قولنا هو القياس على السنة والمعقول.

قلت: فإن شئت فاسأل، وإن شئت سألتك.
قال: سل.

فقلت أليس الأصل جنين الحر؟
قال: بلى.

قلت: فلما قضى رسول الله ﷺ في جنين الحر بغرة، ولم
يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر وأنتي؛ فكان الجنين هو الحمل قلنا،

فلما كان الجنين واحداً فسواء كان ذكراً أو أنثى؟
قال: بلى.

قلت هكذا قلنا فجمعنا بين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما خساً من الإبل وخسين ديناراً إذا لم تكن غرة.

قلت: أفرايت لو خرجا حيّين فماتا قال: ففي الغلام مائة
من الإبل، وفي الجارية خسون.

قلت: فأرايت لو خرجا حيّين فماتا قال: ففي الغلام مائة
من الإبل، وفي الجارية خسون.

قلت: فأرايت لو خرجا حيّين فماتا قال: ففي الغلام مائة
من الإبل، وفي الجارية خسون.

الَّذِي قَصَدَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَصْدُ الرَّوَايَةِ عَنْهُ رَوَايَةً عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَلَمْ تَكُنْ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا كَانَ الَّذِي قَصَدَ قَصْدَهُ بِالرَّوَايَةِ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ مَا لَا يَقُولُ وَيُرَوِّي عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا قَدْ تَرَكَهُ مَالِكٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْصَحَهُ فَيَسْمِي مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَأَمَّا أَنْ يَغَالِطَ بِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ أَسْمَعُهُ إِذَا سَمِيَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي كُلِّ دَهْرٍ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَعِيبُ عَلَى غَيْرِهِ أَدْنَى مِنْ هَذَا.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: مَا الْحِجَّةُ فِي أَنَّ الشَّقِيقَيْنِ وَالْأَصَابِعَ سَوَاءٌ؟

قُلْنَا لَهُ دَلَالَةُ السَّنَةِ، ثُمَّ مَا لَمْ أَعْلَمْ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟

قِيلَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَصَابِعِ بِعَشْرِ عَشْرِ وَالْأَصَابِعُ مُخْتَلَفَةٌ الْجَمَالِ وَالْمُنْفَعَةِ، فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ إِنَّمَا قَصَدَ قَصْدَ الْأَسْمَاءِ كَانَ يَنْبَغِي فِي كُلِّ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ فَلَمْ أَعْلَمْ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ فِي الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ مَا فِي الْيَمْنَى وَالْيَمْنَى أَنْفَعُ مِنَ الْيَسْرَى، فَلَوْ كَانَ إِذْ قَالَ فِي الْيَدِ خَمْسُونَ عَنْ يَمَنِ الْيَمْنَى، وَكَانَ لِلنَّاسِ أَنْ يَفْضَلُوا بَيْنَ الْيَدَيْنِ أَنْبَغَى أَنْ يَكُونَ فِي الْيَسْرَى أَقْلُ مِنْ خَمْسِينَ، وَلَوْ كَانَ قَصْدُ فِي الْيَدِ الَّتِي جَعَلَ فِيهَا خَمْسُونَ قَصْدَ الْيَسْرَى أَنْبَغَى أَنْ يَكُونَ فِي الْيَمْنَى أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ، فَلَمَّا رَأَيْنَا مَذَاهِبَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى الْأَسْمَاءِ وَالسَّلَامَةِ، فَلِذَا جُمِعَ الْعَضْوَانِ وَأَكْثُرُ الْأَسْمَاءِ وَالسَّلَامَةُ كَانَا سَوَاءً، وَهَكَذَا هَذَا فِي الْعَيْنَيْنِ وَالْأَسْنَانِ سَوَاءً وَالثَّنِيَّةُ أَنْفَعُ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ وَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْعَقْلِ.

٧- بَابُ فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ وَفَقَهُ الصَّحِيحَةَ مِنْ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ عَمْدًا فَلِلصَّحِيحِ الْقَوْدُ لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَإِنَّ عَلَى مَا قَلَتْهُ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الدِّيَةُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ إِذَا فَتَتْهُ إِنْ كَانَ عَمْدًا، فَفِيهَا الْقَوْدُ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَةِ الَّتِي فَتَّاهَا نِصْفَ الدِّيَةِ وَهِيَ وَعَيْنُ الصَّحِيحِ سَوَاءٌ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ إِذَا فَتَتْهُ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَكَيْفَ صَارَتْ عَيْنُ الْأَعْوَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَيْنِ الصَّحِيحِ؟ هَذَا عَقْلٌ أَوْجِبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنَيْنِ جَمِيعًا فَجَعَلَ فِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفَ الدِّيَةِ؛ فَإِنْ فَتَتْ عَيْنَ رَجُلٍ فَعَرَمَ الْفَاقِمُ نِصْفَ الدِّيَةِ، ثُمَّ إِنْ رَجُلًا آخَرَ عَدَا عَلَى الْعَيْنِ الْأُخْرَى، فَفَقَّاهَا خَطَأً لَمْ يَجِبْ عَلَى الْفَاقِمِ الثَّانِي

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ أَنْ تَكُونَ دِيَّةُ جَنَيْنِ الْأُمَةِ مِثْلًا أَكْثَرَ مِنْ دِيَّتِهِ حَيًّا فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ قَبْلَ لَيْسَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا مِنْ هَذَا شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّا نَزْعُمُ أَنَّ الدِّيَةَ إِنَّمَا هِيَ بِغَيْرِهِ كَانَتْ أَكْثَرُ أَوْ أَقْلُ وَأَنْتَ يَدْخُلُ عَلَيْكَ فِي غَيْرِ هَذَا أَكْثَرَ مِنْهُ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْكَ مِنْ خِلَافِ الْقِيَاسِ مَعَ السَّنَةِ قَالَ وَأَيْنَ ذَلِكَ؟

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَوْ جَنَى عَلَى أَطْرَافِ رَجُلٍ فِيهَا عَشْرُ دِيَّاتٍ فِي مَقَامٍ فَسَجَّ؟

قَالَ يَكُونُ فِيهِ عَشْرُ دِيَّاتٍ.

قُلْنَا: فَإِنْ جَنَى هَذِهِ الْجَنَائِيَّةَ الَّتِي فِيهَا عَشْرُ دِيَّاتٍ، ثُمَّ قَتَلَهُ مَكَانَهُ قَالَ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ قُلْنَا، فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْكَ إِذَا زَعَمْتَ أَنَّهُ إِذَا زَادَ فِي الْجَنَائِيَّةِ الْمَوْتَ نَقَصَتْ جَنَائِيَّتُهُ مِنْهُ تِسْعَ دِيَّاتٍ قَالَ: إِنَّمَا يَدْخُلُ هَذَا عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنِّي أَجْعَلَ الْبَدَنَ كُلَّهُ تَبْعًا لِلنَّفْسِ.

قُلْنَا: فَكَيْفَ تَجْعَلُهُ تَبْعًا لِلنَّفْسِ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ قَبْلَهَا، وَقَدْ أَصَابَهُ وَلَهُ حَكْمٌ؟ فَإِنْ جَازَ لَكَ هَذَا رَدَدْتَ أَصْحَ مِنْهُمْ زَعَمُوا لَكَ أَنَّ جَنَيْنَ الْأُمَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَكْمٌ قَطُّ إِنَّمَا كَانَ حَكْمُهُ بِأَمَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَيْفَ يَكُونُ الْحَكْمُ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ حَيًّا قَطُّ؟

٦- بَابُ الْجُرُوحِ فِي الْجَسَدِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّقِيقَيْنِ الدِّيَةُ وَهُمَا سَوَاءٌ السَّقْلَى وَالْعُلْيَا وَآيَهُمَا قَطَعَتْ كَانَ فِيهَا نِصْفُ الدِّيَةِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِيهِمَا الدِّيَةُ جَمِيعًا؛ فَإِنْ قَطَعَتْ السَّقْلَى، فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَلَمْ يَقُلْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ هَذَا؟ أَلَا السَّقْلَى أَنْفَعُ مِنَ الْعُلْيَا؟ فَقَدْ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِصْبَعِ الْخَنَصِرِ وَالْإِبْهَامِ فَرِيضَةً وَاحِدَةً فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرَ الدِّيَةِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْخَنَصَرُ وَالْإِبْهَامُ سَوَاءٌ مَعَ آثَارٍ كَثِيرَةٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ جَاءَتْ فِيهَا.

٢٨١٤- قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ:

حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غُفَّانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّي أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضَّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ فَرَدَّيْنِي مَرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ أَفَتَجْعَلُ مُقَدَّمَ الْفَمِ كَالْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَوْلَا أَنَّكَ لَا تَعْتَبِرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقَلَهَا سَوَاءٌ فَهَذَا مِثْلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّقِيقَيْنِ عَقْلُهُمَا سَوَاءٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّقِيقَيْنِ مِثْلُ هَذَا آثَارًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الشَّقِيقَانِ سَوَاءٌ وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ وَالدِّيَةُ عَلَى الْأَسْمَاءِ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِ الْمَنَافِعِ، وَهَكَذَا بَلَّغَنِي أَنَّ مَالِكًا يَقُولُ وَهُوَ

قال: في العين القائمة واليد الشلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس.

وذكر الخصي حكومة عدل، وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد، وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار، وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو.

قال الشافعي: وفي ذكر الخصي الدية.

وكذلك ذكر الرجل تقطع أنثاه ويبقى ذكره تاماً كما هو.

فإن قال قائل: ما الحجة؟

قيل: أرايت الذكر إذا كانت فيه دية أنجر لازم هي؟

فإن قال: نعم، قيل: ففي الخبر اللازم أنه ذكر غير خصي.

فإن قال: لا.

قيل فلم خالفتم الخبر؟

فإن قال: لأنه لا يجزئ قيل أرايت الصبي يقطع ذكره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء أو المخلوق خلقاً ضعيفاً لا يتحرك؟ فإن زعم أن في هذه الدية، فقد جعلوها فيما لا يجزئ، ولا يجامع به، وذكر الخصي يجامع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذكر نفسه منفعة إلا مجرى البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصي فأمر الولد شيء ليس من الذكر إنما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ويخرج، فيكون، ولا يكون، ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم إن قطع أولاً، ثم قطعت الأنثيان بعد، ففي الذكر الدية، وفي الأنثيين الدية، وإن قطعت الأنثيان قبل، ثم قطع الذكر، ففي الأنثيين الدية، وفي الذكر حكومة عدل، فإن قالوا، فإنما بطلنا الدية في الذكر إذا ذهب الأنثيان؛ لأن أداته التي يجزئ بها الأنثيان، فهل في الأنثيين منفعة أو جمال غير أنهما أداة للذكر؛ فإن قالوا لا.

قيل لهم أرايتكم الذكر إذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فتجلب به لم زعمتم أن في الأنثيين الدية إذ الأنثيان إذا كانتا أداة الذكر أولى أن لا يكون فيهما دية؛ لأنه لا منفعة فيهما ولا جمال إلا أن تكونا أداة للذكر، وقد ذهب الذكر والذكر فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداة وأثبتوها في الأنثيين اللتين لا منفعة فيهما، وإنما هما أداة لغيرهما، وقد بطلنا بأن ذهب الشيء الذي هما أداة له والذكر لا يطل بذهاب أداته؛ لأنه يجامع به وتناك منه؛ فإن قالوا، فإنما جعلناها على الأسماء والأنثيان قائمتان قيل فهكذا الذكر قائم، وهكذا احتججنا نحن وأنتم في التسوية بين الأصابع

الدية كاملة، فيكون الرجل قد أخذ في عينيه دية ونصفاً، وإنما أوجب فيهما دية، ففي الأولى نصف الدية، وكذا في الثانية نصف الدية، وليس يتحول ذلك ببقاء الأولى ولا تزايد إحداها في عقلها على الذي أوجبه الله عز وجل شيئاً يفتأ الأخرى ينبغي لمن قال هذا في العينين أن يقول ذلك في اليدين، وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد شيئاً لعين فقتت ولا غير ذلك.

قال الشافعي: في الأعور يفتأ عين الصحيح والصحيح يفتأ عين الأعور كلاهما سواء إن كان الفقه عمداً فالفقوة عينه بالخيار إن شاء فله القود، وإن كان خطأ فله العقل خمسون من الإبل على العاقلة في سنتين ثلاثها في مضي سنة وثلاثها في مضي السنة الثانية.

فإن قال قائل: ما الحجة في هذا؟

قيل: السنة؛ فإن قال وأين السنة؟

قلنا إذ قال رسول الله ﷺ: وفي العين خمسون؛ فإن أصاب الصحيح عين الأعور أصاب عيناً أو عينيْن؛ فإن قال عيناً قلنا، فإنما جعل رسول الله في العين خمسين فمن جعل فيها أكثر من الخمسين، فقد خالف رسول الله ﷺ؛ فإن قال: فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا أكثر من السنة هي الغاية، وما دونها تبع لها.

فإن قال: ففيها زيادة؟

قيل: نعم موجود في السنة إذا كان في العين خمسون، وفي العينين مائة، فإذا كانتا إذا فقتنا معاً كانت فيهما مائة فما بالهما إذا فقتنا معاً يكون في كل واحدة منهما خمسون، وإذا فقتت إحداها بعد ذهاب الأخرى كانت فيها مائة أراد تفرق الجنابة في عقلها أو خالف تفرق الجنابة بينهما أرايت لو أن رجلاً أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية اليس إن جعلنا فيه خمسين، فقد جعلناها في جميع ما في بطشه، ووافقنا السنة، ولم نزد على الجناني غير جنابته، وإن جعلنا فيها مائة من الإبل كنا قد جعلنا عليه ما لم يجن، وخالفنا ما روي عن النبي ﷺ في اليد. والله سبحانه أعلم.

٨- باب ما لا يجب فيه أرش معلوم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقتت، وفي اليد الشلاء إذا قطعت، وفي كل نافذة في عضو من الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم، وفي ذلك كله حكومة عدل.

٢٨١٥- أخبرني أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه

منهم مالكُ بنُ أنسٍ، وقالَ بعضهم في كلِّ ضرسٍ بعيرٌ، وروى بعضهم أنَّ سعيداً قال: لو كنت أنا لجعلت في الأضراسِ بعيرين بعيرين فتلكت الديةَ سواءً.

٢٨١٧- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غُطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضَّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ فِيهِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ قَالَ: فَرَدَّيْ مَرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَتَجْعَلُ مَقْدَمَ الْفَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّكَ لَا تَعْتَبِرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقَلَهَا سَوَاءً.

٢٨١٨- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيْفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شَرِيْحٍ قَالَ: الْأَسْنَانُ عَقَلَهَا سَوَاءً فِي كُلِّ مِثْنٍ يَنْصَفُ عَشْرَ الدِّيَةِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٦)]

٢٨١٩- وَأَخْبَرَنَا بَكِيرُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءً فِي كُلِّ مِثْنٍ يَنْصَفُ عَشْرَ الدِّيَةِ. [أخرجه

البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٦-٢٢٠)]

قال الشافعي: وفي الأضراسِ خمسٌ خمسٌ والأضراسُ أسنانٌ.

فإن قال قائل: ما الحجةُ فيما قلت؟

قيل له: قال النبي ﷺ: وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَكَانَتِ الضَّرْسُ سِنًا فِي فَمٍ لَا تَخْرُجُ مِنْ اسْمِ السِّنِّ. فإن قيل: فقد تسمى باسمِ دُونِ السِّنِّ قيل:

وكذلك الثَّيْتَانِ يَمِيزَانِ مِنَ الرَّبَاعِيَّتَيْنِ وَالرَّبَاعِيَّتَانِ تَمِيزَانِ مِنَ الثَّيْتَيْنِ؛ فَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِالتَّمْيِيزِ فَاجْعَلْ أَيُّ هَذَا شَتًّا سِنًا وَاحِكَمَ فِي غَيْرِهِ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ.

فإن قال: لا، هي عظامٌ باديةُ الجمالِ والمنفعةُ مجتمعةُ مخلوقةُ في الفمِ قيل: وهكذا الأضراسُ، وهكذا الأصابعُ مجتمعةُ في كفٍّ متباينةُ الأسماءِ من إيهامٍ ومسبحةٍ، ووسطى وبصرٍ وخصرٍ، ثم استوى بينهما من قبلِ جماعِ الأصابعِ معَ تباينِ منفعتها والضَّرْسُ أنفعُ في المأكولِ مِنَ الثَّيْتَيْنِ، والثَّيْتَانِ أنفعُ في إمساكِ اللِّسَانِ مِنَ الضَّرْسِ فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حَجَّةٌ غَيْرُ قَوْلِ شَرِيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ لَمْ يَكُونُوا عَنْدهُ حَجَّةً فَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَوْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ عَمْرًا يَخَالِفُهُ هَلْ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ بِتَقْلِيدِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ لَهُ بِتَقْلِيدِ عَمْرٍ حَجَّةٌ.

وَالشَّكَّتَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَكُلُّ مَا لَزِمَهُ الْأَسْمُ، وَلَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى مَنَافِعِهِمَا كَذَا كَانَ يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَقْفُوا فِي الذِّكْرِ.

وهكذا قلنا وأنتم اليُمنى الباطشةُ الكاتبةُ الرقيقةُ كاليُدِ اليسرى الضعيفةُ التي لا تبطشُ ولا تكتبُ فأما العينُ القائمةُ:

٢٨١٦- فَإِنَّ مَالِكًا أَخْبَرَنَا، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ بِمِائَةِ دِينَارٍ.

وَأَصْلُ مَا تَذَكَّرُونَ إِلَيْهِ زَعَمْتُمْ أَنَّ لَا تَحَالِفُوا الْوَاحِدَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَوْ قُلْتُمْ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا قُضِيََتْ بِمِائَةِ دِينَارٍ كُنْتُمْ وَأَقَمْتُمْ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ إِذْ لَمْ تَعْلَمْ أَحَدًا خَالَفَهُ، فَإِذَا قُلْتُمْ قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ يَكُونُ اجْتِهَادُ فِيهَا فَرَأَى الْجَاهِلِيَّةُ فِيهَا قَدْرَ خُمُسِهَا قِيلَ: فَقَدْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ حَكَمٌ بِهِ فَأَمَّا كُلُّ نَافِلَةٍ فِي غَضُو، فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَجِرَاحِ الْبَدَنِ مُخَالَفَةُ جِرَاحِ الرَّأْسِ فِيهَا حُكُومَةٌ.

فإن قال قائل: فما الحجةُ في أن جراحَ البدنِ مخالفةُ جراحِ الرأسِ؟

قيل: قضى رسولُ اللَّهِ ﷺ في الموضحةِ بخمسين من الإبلِ، وكانَ الَّذِي أَحْفَظَ عَنْ بَعْضٍ مِنْ أَحْفَظَ عَنْهُ ثَمَنٌ لَقِيَتْ أَنَّ الموضحةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالْوَجْهَ رَأْسٌ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُطِعَ قِطْعًا مَعًا، وَإِنْ كَانَ يَتَفَرَّقُ فِي الْوُضْعِ، وَكَأَنَّ الرَّأْسَ إِذَا ذَهَبَ زَهَبَ الْوَجْهَ، فَلَوْ قَسَتْ الموضحةُ فِي الضِّلَعِ عَلَى الموضحةِ فِي الرَّأْسِ قُضِيَتْ بِنِصْفِ عَشْرِ بَعِيرٍ؛ لِأَنِّي أَقْضِي فِي الضِّلَعِ إِذَا كَسَرَ بَعِيرٌ، وَذَلِكَ أَنِّي أَقْضِي فِي الرَّأْسِ إِذَا كَسَرَ، وَلَمْ يَكُنْ مَامُومًا بِعَشْرِ مِنَ الْإِبِلِ فَيَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ إِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الموضحةِ بِخَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ الموضحةَ فِي الْبَدَنِ دَاخِلَةٌ فِي الموضحةِ الَّتِي قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَجْمَعُهُمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَخَالَفَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَاسَ الموضحةُ فِي الْجَسَدِ أَوْ يَخَالَفُ الْقِيَاسَ، فَيَقُولُ قَوْلًا مَحَالًّا فَيَجْعَلُ فِي الموضحةِ فِي الضِّلَعِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ وَالضِّلَعُ نَفْسُهُ لَوْ كَسَرَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا بَعِيرٌ، وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءُ وَلِسَانُ الْأُخْرَسِ حُكُومَةٌ.

قال الربيعُ: حفظني عن الشافعي أنَّ في كلِّ ما دُونَ الموضحةِ مِنَ الْجِرَاحِ، وَفِي الضِّلَعِ وَالتَّرْقُوَةِ حُكُومَةٌ.

٩- بَابُ دِيَةِ الْأَضْرَاسِ

قال أبو حنيفة رحمه الله في كلِّ ضرسٍ خمسٌ مِنَ الْإِبِلِ مَقْدَمُ الْفَمِ وَمُؤَخَّرُهُ سَوَاءً، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ

١٠- باب جراح العبد

قال أبو حنيفة رحمه الله كل شيء يصاب به العبد من يد أو رجل أو عين أو موضحة أو متقلة أو مأمومة أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحر في كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة، وما سوى ذلك، ففي موضحته أرشها نصف عشر قيمته، وفي يده نصف قيمته.

وكذلك عينه، وفي المأمومة والجائفة ثلث قيمته، وفي متقلته عشر ونصف عشر قيمته، وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمنه، وفي متقلته عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجافته في كل واحد منهما ثلث ثمنه فوافقوا أبا حنيفة في هذه الخصال الأربع، وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن يتحكموا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال؟ أرايت لو أن أهل البصرة قالوا فنحن نزيد خصلتين آخرين، وقال أهل الشام، فإننا نزيد ثلاث خصال آخر ما الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس، ولا يتحكم، فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بائر فتنازله، وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء، فلو كان عندهم جاءونا به فما سمعنا من آثارهم، فإذا لم يكن هذا فينبغي الإنصاف فإما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها، وإما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً، فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته.

٢٨٢٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه.

٢٨٢١- أخبرنا الثقة، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه.

قال الشافعي: ويقول ابن المسيب نقول، فقال لي بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في المتاع أرايت إذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغاً ما بلغ فلم لم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك؟

قلت: قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل، وأن جراحها بقدر ديتها كجراح الرجل في قدر ديتها، وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية الجوسي ثمانمائة، ثم

تزعّم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديتها، فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد ثمنه خيراً لم يكن يجوز أن يقال في جراحه إلا هكذا؛ لأننا لم نبتل الجراح باختلاف الديات.

قال: فهل يجامع البعير والمتاع في رقبته بثمانه؟ قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته، وهكذا الحر يجامع البرذون، فيكون ثمنه مثل دية الحر، ولكنه في البرذون قيمته. فإن قال: ما فرق بينهما؟ ولم قسته على الحر دون الدابة.

قلنا: بما لا نخالفنا فيه بما يدل عليه كتاب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهل المقتول وتخبر رقبته، وقضى بذلك في المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذمي رقبتي والذيان مختلفتان، وكل دية.

وكذلك جعلنا نحن وأنت في المرأة والرجل رقبتي وديتهما مختلفتان؛ فإن زعمت أن العبد إذا قتل كان على قاتله ربة مؤمنة يعتقها، فإنما جعل الله تعالى الربة في القتل حيث ذكر الله الدية، وإنما الربة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا ربة معها أرايت لو لم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجعلنا هذا أو عمينا عنه؛ فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة، وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة، وفي أن العبد إذا قتل العبد كان بينهما قصاص، وإذا جرحه كان بينهما قصاص عندنا، وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود، وأن عليه الفرائض من الصوم والصلاة والكف عن المحارم ألم يكن العلم بالقياس أن يقولوا لو كان آدمياً أن يقيسوه على الآدميين، ولا يقيسوه على البهائم ولا على المتاع وأصل ما يذهب إليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لأصل فيه فاشبه الذي لا أصل فيه أحد الأصلين في معنيين والآخر في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للآدميين فيما وصفت، وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض عليه بسبيل.

قال الشافعي: وهذه الحجة على أصحابنا، وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في بعض هذا، وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم إلا الجراح ويلزمهم أكثر منه؛ لأنهم يقصرون العبد من الحر في النفس أما من قال: من أصحابنا موضحة ومأمومة ومتقلته وجافته في ثمنه كجراح الحر في دية فهذا لا معنى لقول، ولقد خرج فيه من جميع أقاويل بني آدم من القياس والمعقول وإنه يلزمه ما قال محمد وأكثر منه وإنه خالف ما روي عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن سعيد بن المسيب، فإنه روي عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه، وروي عن غيره ولا نراه أراد إلا المدنين أنهم قالوا يقوم سلعة،

فَلَا هُوَ قَوْمُهُ سَلْعَةٌ وَلَا هُوَ جَعَلَ عَقْلَهُ فِي ثَمَنِهِ فَخَرَجَ مِنْ قَوْلِ الْمُتَّقِينَ وَالْمُخْتَلِفِينَ.

١١- بَابُ الْقَصَاصِ بَيْنَ الْمَالِكِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا قَصَاصَ بَيْنَ الْمَالِكِ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِلَّا فِي النَّفْسِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْقَصَاصُ بَيْنَ الْمَالِكِ كَهَيْئَتِهِ بَيْنَ الْأَحْرَارِ نَفْسُ الْأَمَةِ نَفْسُ الْعَبْدِ وَجَرَحَهَا كَجَرَحِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا مُتَعَمِّدًا فَلَمَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ الْقَصَاصُ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَعْفُو؛ فَإِنْ عَفَا رَجَعَ الْعَبْدُ الْقَاتِلُ إِلَى مَوْلَاهُ وَلَا سَبِيلَ لَمَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ؛ فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَقْلَ أَخَذَ قِيَمَةَ عَبْدِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَعْطَى ثَمَنَ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ عَبْدَهُ، فَإِذَا أَسْلَمَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَرَبِّ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ إِذَا أَخَذَ الْعَبْدُ الْقَاتِلُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْقَصَاصِ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ بِمِزَلَتِهِ فِي الْقَتْلِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ الْعَبْدَ عَمْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ هَذَا الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَرِّ يَقْتُلُ الْحَرُّ عَمْدًا أَوْ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ إِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ.

أَرَأَيْتُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ، فَقَالَ الْقَاتِلُ أَقْتُلْ أَوْ دَعْ لَيْسَ لَكَ غَيْرُ ذَلِكَ فَابْيَأْ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَ أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ؟ أَوْ رَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَرًّا قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ حُرٍّ عَمْدًا، فَقَالَ الْمَقْطُوعَةُ يَدُهُ أَخَذَ دِيَةَ الْعَبْدِ، فَقَالَ الْقَاطِعُ أَقْطَعْ أَوْ دَعْ أَكَانَ يَجِبُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنْ يَعْطِيَهُ دِيَةَ الْيَدِ لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقَصَاصُ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْفُو قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾. (قَرَأَ الرَّبِيعُ) إِلَى «وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا» فَمَا اسْتَطَاعَ فِيهِ الْقَصَاصُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَصَاصُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ فِيهِ دِيَةٌ وَلَا مَالٌ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطِيئَةٍ عَلَيْهِ مَا سَمَى اللَّهُ فِي الْخَطِيئَةِ مِنَ الدِّيَةِ الْمُسْلَمَةِ إِلَى أَهْلِهِ فَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ هَذَا فَهُوَ مَدْعٍ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَنْ وَجِبَ لَهُ الْقَصَاصُ فِي عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى عَقْلٍ، وَمَنْ وَجِبَ لَهُ عَقْلٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى قُوْدٍ فِي حُرٍّ وَلَا مَمْلُوكٍ فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَمْلُوكِ فِي هَذَا وَبَيْنَ الْحَرِّ فَلْيَاتِ عَلَيْهِ بِالْبَرْهَانِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ النَّاطِقِ، وَمَنْ السَّنَةُ الْمَعْرُوفَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ إِلَى «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ كَانَ فِي أَهْلِ الْإِنْجِيلِ إِذَا قَتَلُوا الْعَقْلَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ

قَصَاصٌ، وَكَانَ فِي أَهْلِ التَّوْرَةِ الْقَصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ دِيَةٌ فَحَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْأَمَةِ بِأَنَّ فِي الْعَبْدِ الدِّيَةَ إِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ أَوْ الْقَصَاصَ إِنْ شَاءَ فَائِزُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بَيْنَ فِي التَّنْزِيلِ مُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْضُهُ، وَلَمْ أَحْظُظْ عَنْهُ بَعْضُهُ، فَقَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّهُ أَنْزَلَ فِيمَا فِيهِ الْقَصَاصُ، وَكَانَ بَيِّنًا أَنَّ ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الدَّمِ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ لَهُ الْقُوْدُ، وَكَانَ بَيِّنًا أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ» أَنْ يَعْفُوَ وَلِيُّ الدَّمِ الْقَصَاصُ وَيَأْخُذَ الْمَالَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَلِيُّ الدَّمِ إِذَا عَفَا الْقَصَاصَ لَمْ يَبْقَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِذَا ذَهَبَ حَقُّهُ، وَلَمْ تَكُنْ دِيَةٌ يَأْخُذُهَا شَيْءٌ يَتَّبِعُهُ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا يُوْدَى إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ.

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِمَّنْ رَّبُّكُمْ وَرَحْمَةٌ»؛ فَكَانَ بَيِّنًا أَنَّهُ تَخْفِيفُ الْقَتْلِ بِأَخْذِ الْمَالِ.

وَقَالَ: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» أَنْ يَمْتَنِعَ بِهَا مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمْ يَكُنْ الْمَالُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ فِي حَالٍ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقُوْدُ إِذَا أَرَادَ.

قَالَ: وَرَوَى سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ شَبِيهَاً بِمَا وَصَفَتْ فِي أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ وَدَلَّتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِثْلِ مَعْنَاهُ.

٢٨٢٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُؤَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَنْعَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبُوا الْعَقْلَ، وَإِنْ أَحْبَبُوا فَلَهُمُ الْقُوْدُ.

٢٨٢٣- أَخْبَرَنَا الثُّقَّةُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ مَعًا يَدْلَانِ دَلَالَةً لَا إِشْكَالَ فِيهَا أَنَّ لَوِيَّ الدَّمِ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَعْفُوَ الْقَتْلَ وَيَأْخُذَ الْمَالَ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ أَنْ يَفْعَلَ فَعَلَ لَيْسَ إِلَى الْقَاتِلِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي النَّفْسِ كَانَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْجَرَاحِ هَكَذَا، وَكَانَ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ فِي عَبْدِهِ، فَإِذَا قَتَلَ عَبْدٌ رَجُلًا فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةُ عَبْدِهِ الْمَقْتُولِ فِي عِنَقِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ؛ فَإِنْ أَذَاهَا سَيِّدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ مَطْوُوعًا فَلَيْسَ لَسَيِّدِ الْعَبْدِ إِلَّا ذَلِكَ إِذَا عَفَا الْقَصَاصَ، وَإِنْ أَمَى سَيِّدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا وَبِيعَ

ويزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين مال؛ لأنه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضربة سيف، فلا تتحول مالا؛ فإن قال فانت تقول مثل هذا معي.

قلت: أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله ﷺ على خلاف ما قلت أنت كله، وذلك للأثار.

١٢- باب دية أهل الذمة

٢٨٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ وَمِثْلُ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَعَلَى مَنْ قَتَلَهُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ الْقَوْدُ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا نِصْفُ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَةُ دِرْهَمٍ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: قَدْ رَوَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ، وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ.

٢٨٢٥- قَالَ مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَوُضِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

فَكَانَ يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلِ فَقِيههم ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وقد قاله أهل المدينة إذا قتل غيلة وُفِرَ بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به، وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول: إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ قُتِلَ بِهِ قَاتِمًا مَا قَالُوا فِي الدِّيَةِ فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَصْدَقُ الْقَوْلِ ذَكَرَ اللَّهُ الدِّيَةَ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ أَهْلُ الْمِيثَاقِ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَذِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةً مُسَلَّمَةً، وَلَمْ يَقُلْ فِي أَهْلِ الْمِيثَاقِ نِصْفَ الدِّيَةِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ الْمِيثَاقِ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مشهورة معروفة

العبد القتال؛ فإن كان ثمنه أقل من قيمة العبد المقتول أو ثمنه فليس لسيّد العبد المقتول إلا ذلك، وإن كان فيه فضل رد على سيّد العبد القتال.

قال: وإذا بان الفضل في العبد القتال خير سيّد العبد بين أن يبايع بعضه حتى يوفى هذا ثمنه ويبقى هذا على ما بقي من ملكه أو يبايع كله فيرد عليه فضله وأحسبه سيختار بيعه كله؛ لأن ذلك أكثر لثمنه.

وكل نفسين أبداً قتلت إحداهما بالآخرى جعلت القصاص بينهما فيما دون النفس؛ لأنني إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطراً إلى أن أقتد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم يخالف هذا ولا خبر فيه يلزم يخالف هذا والكتاب يدل على هذا، وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جملة قال: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ إلى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه، وذلك أنه يقال له إن كان العبد ممن دخل في هذه الآية، فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس، وإن كان غير داخل في هذه الآية فاجعل العبد بين بمنزلة البعيرين لا يقتضيه أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيّد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ ثمن عبده، ولم يجعلوا ذلك في الأحرار ولا فرق بين العبيد والأحرار فكما قال يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة، وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعاً واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى ذكر في العمدة القصاص، وفي الخطأ الذية، ثم زعم أن من جعل في العمد الذية، فقد خالف حكم الله؛ فإن كان هذا كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال، فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف بها المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه فيلزمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطله، ولا يجعل فيه مالا.

فإن قال: إنما أجعل فيه المال إذا لم أستطع فيه القود. قلنا: فمن استثنى لك هذا؟ إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطأ، وقد يكون الدم بين مائة فيعفو أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الذية للباقي بقدر حقوقهم منها، فقد جعل أيضاً في العمد الذي يستطاع فيه القصاص مالا رضي أولياء الدم أو لم يرضوه.

فإن قال: فإنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو؛ فكان يلزمه على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أبوهما فأيهما قام بالحد فله الحد، ولو عفا الآخر لم يكن له عفو

أَنَّهُ جَعَلَ دِيَّةَ الْكَافِرِ مِثْلَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَرَوَى ذَلِكَ أَقْفَهُهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ فِي زَمَانِهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ شِهَابَ الزُّهْرِيَّ فَذَكَرَ أَنَّ دِيَّةَ الْمُعَاهِدِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلُ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، فَلَمَّا كَانَ مُعَاوِيَةَ جَعَلَهَا مِثْلَ نَصَبِ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، فَإِنَّ الزُّهْرِيَّ كَانَ أَعْلَمَهُمْ فِي زَمَانِهِ بِالْأَخَاوِثِ فَكَيْفَ رَغِبُوا عَمَّا رَوَاهُ أَقْفَهُهُمْ إِلَى قَوْلِ مُعَاوِيَةَ.

٢٨٢٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ شَهِدَ قَتْلَ رَجُلٍ بِذِمِّي بِكِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي الْجَنْدُبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: أَتَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَالَ فَقَامَتْ عَلَيْهِ الْيَبْنَةُ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَجَاءَ أَخُوهُ، فَقَالَ: قَدْ عَصَوْتَ عَنْهُ قَالَ فَلَعَلَّهُمْ هَذَاكَ أَوْ فَرَّقُوا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ قَتَلَهُ لَا يَرُدُّ عَلَيَّ أَخِي وَعَوَضُونِي فَرَضِيْتَ قَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ مَنْ كَانَتْ لَهُ ذِمَّتُنَا فَذَمُّهُ كَذِمْنَا وَبِئْسَ كَيْدُنَا.

٢٨٢٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٤٤٨)]

٢٨٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَبَرَةِ فَكَتَبَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا فَدَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ حَتِينٌ مِنْ أَهْلِ الْجَبَرَةِ فَقَتَلَهُ فَكَتَبَ عُمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَمْ يُقْتَلْ، فَلَا تَقْتُلُوهُ فَرَأَوْا أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ يُرَضِّيَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ. [أخرجه البيهقي (٣٧٩)]

٢٨٢٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ ابْنَ شَاسِ الْجَذَامِيِّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَكَلَّمَهُ الزُّبَيْرُ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَوَّ عَنْ قَتْلِهِ قَالَ فَجَعَلَ دِيَّتَهُ أَلْفَ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٣/٦)]

٢٨٣٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: دِيَّةُ كُلِّ مُعَاهِدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفَ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]

٢٨٣١- وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ سَوَاءٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]

٢٨٣٢- أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْمَجُوسِيَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]
قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وقد خالفنا في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحتكي ما حضرني منه إن شاء الله تعالى، فقال: ما حجتك في أن لا يقتل مؤمن بكافر؟

فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه فما فرق الله بين المؤمنين والكافرين، ثم سئله رسول الله ﷺ أيضاً، ثم الأخبار عمن بعده، فقالوا وأين ما فرق الله بين المؤمنين والكافرين من الأحكام؟ فأما الثواب والعقاب فما لا أسأل عنه، ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقليل له يحضر المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطي نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر، وإن كان أعظم غناء منه وناخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويزكيه ويؤخذ ذلك من الكفار صغاراً قال الله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فوجدت الكفار في حكم الله، ثم حكم رسول في موضع العبودية للمسلمين صفاء متى قدر عليهم تعبدوا وتتخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصفحاً يصنع ذلك بهم إلا أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فأعطاء الجزية إذا لزمهم فهو صنف من العبودية، فلا يجوز أن يكون من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال إلا أن يؤدي جزية، فيكون كالعبد المخرج في بعض حالاته كفو للمسلمين.

وقد فرق الله عز وجل بينهما بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل الكتاب وحرمت المونات على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال: إن فيما دون هذا لفرقاً، ولكن ما السنة؟ قلت.

٢٨٣٣- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي خَطْبَتِهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

قلنا: فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأولت، وقد زعمت أن معاداة ومعاوية ورثا مسلماً من كافر، ثم تركت الذي رويت نصاً عنهما، وقلت: لا حجة في أحد مع النبي ﷺ، ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبير متأولاً حجة على النبي ﷺ وهو يأتيك بنفسه، فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يلزمي قوله قال فليس بهذا وحده قلته قلنا، وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهبت إليه؛ لأنك إذا لم تقم المسلم من الحربى للعلّة التي ذكرت، فقد لا تقيد به وله عهد قال وابن قلت؟ المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام الدم والمال، فلو لم يلزمك حجة إلا هذا لزمك قال ويقال لهذا معاهد؟

قلنا نعم لعهد الأمان، وهذا مؤمن قال فيدل على هذا بكتاب أو سنة؟

قلنا نعم قال الله عز وجل ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى قوله ﴿أَنْتُمْ غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ فجعل لهم عهداً إلى مدّة، ولم يكونوا أمانة مجزية كانوا أمانة بعهد، ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله ﷺ علياً عليه السلام بأن كان عنده من النبي ﷺ عهد فعهده إلى مدّته قال: ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبد قلنا، فقد أوجدناك العهد إلى مدّة في كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ، وقال الله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ فجعل له العهد إلى سماع كلام الله وبلوغ مأمته والعهد الذي وصفت على الأبد إنما هو إلى مدّة إلى المعاهد نفساً ما استقام بها كانت له، فإذا نزع عنها كان محارباً حلال الدم والمال فأقادت المعاهد الذي العهد فيه إلى المشرك، ولم تقم المعاهد الذي عقد له العهد إلى مدّة بمسلم، ثم هما جميعاً في الحالين ممنوعا الدم والمال عندك معاهدين أفرأيت لو قال لك قاتل أقيّد المعاهد إلى مدّة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيّد المعاهد المقيم ببلاد الإسلام؛ لأنه عالم أن لا يقتل مسلماً به، فقد رضي العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك؟

قال: فإنما قد رويتنا من حديث ابن البيهاني أن النبي ﷺ قتل مؤمناً بكافر.

قلت: أفرأيت لو كنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن بمن رواه فروي حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه، وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن؟

قال: بل الذي ثبتناه متصلاً.

فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن البيهاني منقطع وحديث ابن البيهاني خطأ، وإن ما رواه ابن البيهاني فيما بلغنا

قال: هذا مرسل قلت: نعم، وقد يصله غيرهم من أهل المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره، ولكن فيه حديث من أحسن إسنادكم.

٢٨٣٤- أخبرنا ابن عيينة، عن مطرق، عن الشعبي، عن ابن أبي جحيفة قال: سألت علياً عليه السلام فقلت هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوي القرآن؟

فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتي الله عبداً فهماً في القرآن، وما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة؟

قال العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مؤمن بكافر قال: هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي ﷺ قال: لا يقتل مؤمن بكافر غير أنا تأولناه، وروى سعيد بن جبير أن النبي ﷺ قال: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده فذهبنا إلى أنه عنى الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم؛ لأن دماهم حلال فأما من منع دمه العهد، فيقول من قتله به، فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فما معناه؟

قلنا قال رسول الله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر ثم إن كان قال: ولا ذو عهد في عهده فإنما قال: ولا يقتل ذو عهد في عهده تعليمًا للناس إذ سقط القود بين المؤمن والكافر أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا؟

قلنا لو احتمله كان هذا أولى به؛ لأنه الظاهر قال: وما يدلّك على أنه الظاهر؟

قلنا؛ لأن ذوي العهد من الكافرين كفّار قال: فهل من سنة تبين هذا؟

قلنا نعم وفيه كفاية قال وابن هي؟

قلت: قال رسول الله ﷺ: لا يبرئ المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر؟

قال: لا، ولكنها على الكافرين من كانوا من أهل العهد وغيرهم؛ لأن اسم الكفر يلزمهم.

قلنا: ولا تجد بداً إذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله ﷺ: لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فتردّ هذا، فتقول يبرئ الكافر المسلم إذا كان من أهل العهد، ولا يبرئه إذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعض حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال: ما أقوله.

قلنا: لم؟ إلا الحديث لا يحتمله؟

قال: بلى، هو يحتمله، ولكن ظاهره غيره.

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْعُوهُ فَوَدَّاهُ بِالْفِ دِينَارٍ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ.
فَقُلْتُ هَذَا مِنْ حَدِيثٍ مِنْ يَجْهَلُ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فِدَعِ
الْإِحْتِجَاجَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا فَعَلَيْكَ فِيهِ حَكْمٌ وَلَكَ فِيهِ آخَرُ فَقُلْتُ
بِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّكَ قَدْ اتَّبَعْتَهُ عَلَى ضَعْفِهِ قَالَ: وَمَا عَلَيَّ فِيهِ؟
قُلْنَا زَعَمْتَ أَنَّهُ أَرَادَ قَتْلَهُ فَمَنْعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ فَهَذَا عُثْمَانُ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ مُجْتَمِعِينَ أَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ فَكَيْفَ خَالَفْتُمْ؟
قَالَ: فَقَدْ أَرَادَ قَتْلَهُ قُلْنَا، فَقَدْ رَجَعَ فَالرَّجُوعُ أَوَّلِي بِهِ.

قَالَ: فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ دِيَةَ الْمَعَاهِدِ كَانَتْ فِي عَهْدِ
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دِيَةَ مُسْلِمٍ تَامَةً حَتَّى
جَعَلَ مَعَاوِيَةُ نِصْفَ الدِّيَةِ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

قُلْنَا: اقْتَبِلْ عَنْ الزَّهْرِيِّ مَرْسَلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ أَوْ عَنْ عُمَرَ أَوْ عَنْ عُثْمَانَ فَنَحْتِجُ عَلَيْكَ بِمَرْسَلِهِ؟

قَالَ: مَا يَقْبَلُ الْمَرْسَلُ مِنْ أَحَدٍ، وَإِنَّ الزَّهْرِيَّ لَيُبَيِّحُ الْمَرْسَلَ
قُلْنَا، وَإِذَا أُبَيَّتْ أَنْ يَقْبَلَ الْمَرْسَلُ؛ فَكَانَ هَذَا مَرْسَلًا، وَكَانَ الزَّهْرِيُّ
قَبِيحَ الْمَرْسَلِ عِنْدَكَ أَلَيْسَ قَدْ رَدَدْتَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ قَالَ: فَهَلْ مِنْ
شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ فِيهِ؟

قُلْنَا نَعَمْ إِنْ كُنْتَ صَحَّحْتَهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَلَكِنَّا لَا نَعْرِفُهُ
عَنِ الزَّهْرِيِّ كَمَا يَقُولُ قَالَ: وَمَا هُوَ قُلْتُ:

٢٨٣٥- أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
الْمُعْتَمِرِ، عَنْ ثَابِتِ الْحَدَّادِ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِأَرْبَعَةِ
آلَافٍ، وَفِي دِيَةِ الْمُجُوسِيِّ بِثَمَانِ مِائَةِ ذَهَبٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
(١٠٠/٨)]

٢٨٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَدَقَةَ
بْنِ يَسَّارٍ قَالَ: أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ عَنْ دِيَةِ
الْمَعَاهِدِ، فَقَالَ: قَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ
قَالَ: فَقُلْنَا فَمَنْ قَبَّلَهُ؟ قَالَ فَحَسْبُنَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٠/٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمُ الَّذِينَ سَأَلُوهُ آخَرًا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
عَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ.
قُلْنَا: إِنَّهُ لِيَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ حَفِظَ عَنْهُ، ثُمَّ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ أَنْتُمْ أَنَّهُ
خَاصَّةٌ وَهُوَ عَنْ عُثْمَانَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

قَالَ فَبِهَذَا قُلْتُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ وَبِغَيْرِهِ.

قَالَ: فَلَمْ قَالَ أَصْحَابُكَ نِصْفَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ.

أَنْ عَمَرُوا بَنَ أُمِّيَّةٍ قَتَلَ كَافِرًا كَانَ لَهُ عَهْدٌ إِلَى مُدَّةٍ، وَكَانَ الْمُقْتُولُ
رَسُولًا فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ وَلَوْ كَانَ ثَابِتًا كُنْتَ أَنْتَ قَدْ خَالَفْتَ
الْحَدِيثَيْنِ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ الْيَلَمَانِيِّ وَالَّذِي قَتَلَهُ عُمَرُ بْنُ أُمِّيَّةٍ قَبْلَ
بَنِي النَّضِيرِ وَقَبْلَ الْفَتْحِ بِزَمَانٍ وَخُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ
بِكَافِرٍ عَامَ الْفَتْحِ.

قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ كَانَ مَنْسُوحًا قَالَ: فَلَمْ لَمْ يَقْبَلْ بِهِ
وَيَقُولُ هُوَ مَنْسُوحٌ، وَقُلْتُ هُوَ خَطَأٌ؟

قُلْتُ عَاشَ عُمَرُ بْنُ أُمِّيَّةٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَهْرًا
طَوِيلًا وَأَنْتَ إِنَّمَا تَأْخُذُ الْعِلْمَ مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لَكَ بِهِ مِثْلُ مَعْرِفَةِ
أَصْحَابِنَا، وَعَمَرُوا قَتَلَ اثْنَيْنِ وَذَاهَمَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَزِدِ النَّبِيُّ
ﷺ عَمْرًا عَلَى أَنْ قَالَ: قَتَلْتُ رَجُلَيْنِ لَهُمَا مِنِّي عَهْدٌ لِأَدِينَهُمَا.

قَالَ: فَإِنَّمَا قُلْتُ هَذَا مَعَ مَا ذَكَرْنَا بِأَنْ عَمَرَ كَسَبَ فِي رَجُلٍ
مِنْ بَنِي شَيْبَانَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ وَكَسَبَ أَنْ أَقْتُلُوهُ، ثُمَّ
كَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَقْتُلُوهُ.

قُلْنَا: أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَسَبَ أَنْ أَقْتُلُوهُ وَقَتَلَ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ أَكَّانَ
يَكُونُ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِجَّةٌ؟
قَالَ: لَا.

قُلْنَا فَاحْسُنْ حَالَكَ أَنْ تَكُونَ احْتَجَجْتَ بِغَيْرِ حِجَّةٍ أَرَأَيْتَ
لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ نَقِيصُ الْحِجَّةِ عَلَيْكَ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ
فِيهِ إِلَّا مَا قَالَ عُمَرُ أَكَّانَ عَمَرَ يَحْكُمُ بِحُكْمٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْهُ إِلَّا عَنْ
عِلْمٍ بَلَّغَهُ هُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهِ فَهَذَا عَلَيْكَ أَوْ أَنْ يَرَى أَنَّ الَّذِي رَجَعَ
إِلَيْهِ أَوَّلِي بِهِ مِنَ الَّذِي قَالَ: فَيَكُونُ قَوْلُهُ رَاجِعًا أَوَّلِي أَنْ تَصِيرَ إِلَيْهِ؟
قَالَ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرْضِيهِ بِالذِّمَّةِ.

قُلْنَا: فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَخْفِيهِ بِالْقَتْلِ، وَلَا يَقْتُلُهُ قَالَ: لَيْسَ هَذَا
فِي الْحَدِيثِ.

قُلْنَا: وَلَيْسَ مَا قُلْتُ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَقَدْ رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عُمَرَ كَسَبَ فِي مُسْلِمٍ
قَتَلَ نَصْرَانِيًّا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ قَتَلًا فَاقْتُلُوهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَتَلَ فَذَرُوهُ
وَلَا تَقْتُلُوهُ قُلْنَا، فَقَدْ رَوَيْنَاهُ؛ فَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ هُوَ ثَابِتٌ وَلَا نَنَازَعُكَ
فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتَهُ؟

قُلْتُ: فَاتَّبَعَ عُمَرَ كَمَا قَالَ فَانْتَ لَا تَتَّبِعُهُ فِيمَا قَالَ وَلَا فِيمَا
قُلْنَا فَنَسْمَعُكَ تَحْتِجُّ بِمَا عَلَيْكَ قَالَ فَيُثْبِتُ عِنْدَكُمْ عَنْ عُمَرَ فِي هَذَا
شَيْءٌ؟

قُلْتُ: لَا وَلَا حَرْفٌ وَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُنْقَطِعَاتٌ أَوْ ضَعِافٌ أَوْ
تَجْمِيعُ الْإِنْقِطَاعِ وَالضَّعْفُ جَمِيعًا قَالَ: فَقَدْ رَوَيْنَا فِيهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ
عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ بِمُسْلِمٍ قَتَلَ كَافِرًا أَنْ يَقْتُلَ قَقَامَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ

قلت: روي عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال: لا يُقتل مسلم بكافر ويؤيته نصف دية المسلم.

قال: فلم لا تأخذ به أنت؟

قلت: لو كان ممن ثبت حديثه لأخذنا به، وما كان في أحد مع رسول الله ﷺ حجة قلنا، فيكون لنا مثل ما لهم.

قال: نعم.

قال: فعندهم فيه رواية غير ذلك.

قلت له: نعم شيء يروونه عن عمر بن عبد العزيز.

قال: هذا أمر ضعيف قلنا، فقد تركناه قال: فإن من حجبتنا فيه أن الله عز وجل قال ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِنْهُمْ مِثْلَ قَاتِلِهِ مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، فلما سويت وسويت بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهما في الدية.

قلنا: الرقبة معروفة فيهما والدية جملة لا دلالة على عددها في تنزيل الوحي، فإنما قبلت الدلالة على عددها عن النبي ﷺ بأمر الله عز وجل بطاعته أو عمن بعده إذا لم يكن موجوداً عنه قال: ما في كتاب الله عدد الدية قلنا، ففي سنة رسول الله ﷺ عدد دية المسلم مائة من الإبل وعن عمر من الذهب والورق فقلنا نحن وأنت عن النبي ﷺ الإبل وعن عمر الذهب والورق إذا لم يكن فيه عن النبي ﷺ شيء.

قال: نعم.

قلنا فهكذا قلنا عن النبي ﷺ عدد دية المسلم وعن عمر عدد دية غيره ممن خالف الإسلام إذا لم يكن فيه عن النبي ﷺ شيء نعرفه أرايت إذا عشتو إلى أن كليهما اسم دية أفي فرض الله من قتل المؤمن الدية والرقبة، ومن قتل المؤمنة مثل ذلك؛ لأنها داخله في ذلك؟

قال: نعم فرض الله عز وجل على من قتلها تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة قلنا، فلما ذكر أن المؤمن يكون فيه تحرير رقبة ودية هل سوى بينهما في الدية المسلمة؟

قال: لا.

قلنا وهي أولى بمساواته مع الإسلام والحريّة، فإن مؤمناً يحتمل مؤمناً ومؤمنة كما يحتمل المؤمنون الرجال والنساء والكافرين الذين ذكر منفرداً فيه أورايت الرجل يقتل الجنين اليس عليه فيه كفارة يعق رقبة ودية مسلمة؟

قال: بلى.

قلت: لأنه داخل في معنى مؤمن؟

قال: نعم.

قلت فلم زعمت أن دية خمسون ديناراً وهو مساو في الرقبة أو رايت الرجل يقتل العبد اليس عليه تحرير رقبة؛ لأنه قتل مؤمناً؟

قال: بلى.

قلت: ففيه دية أو هي قيمته؟

قال: بل هي قيمته، وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر.

قلت: فترى الديات إذا لزم، وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم، وأن يعق رقبة في كل واحد منهم سواء فيه أعلاهم وأدناهم ساويت بين دياتهم.

قال: لا.

قلت: فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة، وأن تلزم قاتلها أن يؤدي دية، ولم تسو بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار.

قال الشافعي: فقال بعض من يذهب مذهبه بعض الناس إن مما قلنا به المؤمن بالكافر والحرة بالعبد آيتين.

قلنا: فاذكر إحداهما، فقال إحداهما قول الله عز وجل في كتابه ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ تُنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾.

قلت: وما أخبرنا الله عز وجل أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا؟

قال: نعم حتى يبين أنه قد نسخنا عنه، فلما قال: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ لم يميز أن تكون كل نفس بكل نفس إذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل.

قلنا: فلما نريد أن نحتج عليك بأكثر من قولك إن هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكماً سادساً جامعاً فخالفت جميع الأربعة الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم الخامس والسادس جمعتهما في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل يقتل المرأة فزعمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن العبد ولا سنه بسنّها ولا سنّ العبد ولا جروحه كلّها بجروحها ولا جروح العبد، وقد بدأت أولاً بالذي زعمت أنك أخذت به فخالفتني في بعض، ووافقتني في بعض فزعمت أن الرجل يقتل عبده، فلا تقتله به ويقتل ابنه، فلا تقتله به ويقتل المستامن، فلا تقتله به، وكلّ هذه نفوس محرمة قال أتبع في هذا أثراً.

قلنا: فتخالف الأثر الكتاب؟

قال: لا.

قلت: أفیکون الإجماعُ على خلافِ الكتاب؟
قال: لا.

قلنا: فالإجماعُ إذاً يدلُّك على أنَّك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عزَّ وجلَّ، وقلنا له لم يجمع معك أحدٌ على أن لا يقتل الرجلُ بعبدٍ إلا من مذهبه أن لا يقتل الحرُّ بالعبد، ولا يقتل المؤمنُ بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجَّةً، وقد زعمت أنَّهم أخطئوا في أصل ما ذهبوا إليه؟ والله أعلم.

١٣- بَابُ الْعَقْلِ عَلَى الرَّجُلِ خَاصَّةً

قال أبو حنيفة رحمه الله تعقلُ العاقلةُ من الجنائيات الموضحة والسَّنُّ فما فوق ذلك، وما كان دون ذلك فهو في مال الجاني لا تعقله العاقلة، وقال أهل المدينة لا تعقلُ العاقلة شيئاً من ذلك حتَّى يبلغ الثلث، فإذا بلغ الثلث عقلته العاقلة.

وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة، وقال محمد بنُ الحسن قد جعل رسولُ الله ﷺ في الأصبع عشرين الإبل، وفي السَّنَّ خمساً من الإبل، وفي الموضحة خمساً فجعل ذلك في مال الرجل أو على عاقلته، وذلك في الكتاب الذي كتبه رسولُ الله ﷺ لعمر بن حزمٍ مجتمع في العيين والأنف والمأومة والجائفة واليد والرجل، فلم يفرق رسولُ الله ﷺ بعض ذلك من بعض فكيف اختلف ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل ما وجب عليه ليس الأمر هكذا، ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي ﷺ الموضحة والسَّنُّ فجعل ذلك على العاقلة، وما كان دون ذلك فهو على الجاني في ماله، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ في المراتين اللتين ضربت إحداهما بطن الأخرى فالقت جنيئاً ميتاً أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بغرة على العاقلة، فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة كيف ندي من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل؟

فقال رسول الله ﷺ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ فَالْجَنِينُ قضى به رسول الله ﷺ على أولياء المرأة، ولم يقض به في مالها، وإنما حكم في الجنين بغرة فعذل ذلك بمخمس دينار ليس فيه اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية، وقد جعل ذلك رسول الله ﷺ على العاقلة فهذا يبين لك ما قبله مما اختلفت القوم فيه.

٢٨٣٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ الْخَطَا كُلَّهُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْمَوْضِحَةِ وَالسَّنِّ وَمَا لَيْسَ فِيهِ أَرْضٌ مَعْلُومٌ.

قلنا فالكتاب إذاً على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عزَّ وجلَّ على ما تأولت؟

قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فقلوه ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ دلالة على أن من قتل مظلوماً فلوليّه أن يقتل قاتله قيل له: فيعاد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستامن يقتله المسلم قال فلي من كل هذا خرج.

قلت: فاذا خرجك.

قال: إن شاء الله تبارك وتعالى لما جعل الدَّمَّ إلى الولي كان الأب ولياً، فلم يكن له أن يقتل نفسه.

قلنا: أفرايت إن كان له ابنٌ بالغٌ أخرج الأب من الولاية وتجعل لابنٍ أن يقتله؟

قال: لا أفعل.

قلت: فلا تخرجه بالقتل من الولاية؟

قال: لا.

قلت: فما تقول في ابن عمٍ لرجل قتله وهو وليه، ووارثه لو لم يقتله، وكان له ابن عمٍ هو أبعد منه أفتجعل للأبعد أن يقتل الأقرب؟

قال: نعم.

قلنا: ومن أين، وهذا وليه وهو قاتل.

قال القاتل: يخرج بالقتل من الولاية.

قلنا: والقاتل يخرج بالقتل من الولاية.

قال: نعم.

قلنا فلم لم تخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث؟

قال: أتبع في الأب الآخر.

قلنا: فالأثر يدلُّك على خلاف ما قلت.

قال: فاتبع فيه الإجماع.

قلنا: فالإجماع يدلُّك على خلاف ما تأولت فيه القرآن.

قلنا: فالعبد يكون له ابن حرٍ فيقتله مولاه أخرج القاتل من الولاية، ويكون لابنه أن يقتل مولاه؟

قال: لا بالإجماع.

قلت: فالمستامن يكون معه ابنه أيا كان له أن يقتل المسلم الذي قتله.

قال: لا بالإجماع.

وإذا قضى بالدية على العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية؛ لأنهما معاً من الخطأ فكذلك يقضي بكل خطأ، والله تعالى أعلم، وإن كان درهماً واحداً.

وقال أبو حنيفة رحمته الله يقضي عليهم بنصف عشر الدية، ولا يقضي عليهم بما دونه ويلزمه في هذا مثل ما لزم من قال يقضي عليهم بثلاث الدية، ولا يقضي عليهم بما دونه.

فإن قال قائل: فإنه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة، وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر بشيء قيل له؛ فإن كنت إنما أتيت الخبر. فقلت اجعل الجنایات على جانبها إلا ما كان فيه خبر لزمك لأحد إن عارضك أن تقول، وإذا جنى جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر الدية فهي على عاقلته، وإذا جنى ما هو أقل من دية وأكثر من نصف عشر دية، ففي ماله حتى تكون امتنعت من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص إلى الأصل من أن تكون الجنایة على جانبها، وإن رددت القياس عليه، فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون ذلك هدراً لا عقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة واللكزة أو يكون إذا جنى جنایة اجتهدت فيها الرأي فقضيت فيها بالعقل قياساً على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنایات، فإذا كان حق أن يقضي في الجنایات فيما دون الموضحة بعقل قياساً فالحق أن يقضي على العاقلة بالجنایة الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك، والله تعالى أعلم.

ولقلنا رأيت بعض الناس عاب شيئاً إلا شرك في طرفه منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجّة فأما من علمها فليست عليها مؤنة فيها إن شاء الله تعالى.

وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه إنما جعل عليهم الثلث فصاعداً؛ لأن الثلث يفتح، وما دونه لا يفتح. قلنا: فلم لم تجعل هذا في دم العمود وأنت تزعم أنه لو لزمه مائة دية عمداً لم يكن عليهم أن يعينه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت فجنى جانباً أحدهما معسر بدهم والآخر موسر بالف ألف أما يكون الدرهم للمعسر به أفتح من ألف دينار للموسر بها الذي لا يكون جزءاً من ألف من ماله، فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الجاني؛ فإن كانت جنايته درهماً، ففدحه جعلته على العاقلة، وإن كانت جنايته ألفين ولا تفدحه لم تجعل على العاقلة منها شيئاً.

فإن قال: لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة، ولم تقل ذا ولا شيئاً له وجه قال بعضهم، فإن يحيى بن

٢٨٣٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ شَيْئاً دُونَ الْمَوْضُوحَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ دُونَ الْمَوْضُوحَةِ، فَفِيهِ حُكْمُ عَدْلٍ.

٢٨٣٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْ بَطْنَ ضَرْبِهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٌ قَالَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِدَيْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَقَضَى فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَقَالَتْ الْعَاقِلَةُ أَتَكُونُ الدِّيَّةَ فِيمَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا اسْتَهَلَ قَدَّمَ مِنْهُ يُطْلَى؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: سَجَعٌ كَسَجَعِ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ شِعْرٌ كَشِعْرِهِمْ كَمَا قُلْتَ لَكُمْ فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرّة عبدٍ أو أمة وهو أقل من ثلث الدية، وهذا حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي: العقل عقلان فعقل العمود في مال الجاني دون عاقلته قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل.

فإن قال قائل: فهل من شيء يدل على ما وصفت؟

قيل له: نعم ما وصفت أولاً كافٍ منه إذا كان أصل حكم العمود في مال الجاني، فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر، ثم كان أصل حكم الخطأ في الأكثر في مال العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل؛ فإن قال: فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

قيل: نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية، ولا يجوز لو لم يكن عنه خبر غير هذا إذ سن أن دية الخطأ على العاقلة إلا أن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم، فيقول كان أصل الجنایات على جانبها، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ.

قلنا: ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة، وما نقص من الدية فعلى جانبها، وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت إن قال له: إنسان تعقل التسعة الأعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجته عليه؟

فإن قال قائل: فهل من خبر يدل على ما وصفت؟

قيل: نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرّة، وقضى به على العاقلة، وذلك نصف عشر الدية وحديثه في أنه قضى في الجنين على العاقلة أثبت إسناداً من أنه قضى بالدية على العاقلة،

سعيد قال: من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعداً.

قلنا: القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم قوله، ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم، ولا يلزم قولهم فمن أي هذا هو؟ قال اظن أنه أعلاها وأرفعها.

قلت: أفترك اليقين أن النبي ﷺ قضى بنصف عشر الذببة على العاقلة لظن ليس بما أمرنا به لو لم يكن في هذا إلا القياس ما تركنا القياس للظن ولئن أدخلت التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي ﷺ فليس ذلك لكم؛ لأنها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي ألقى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلنا رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلا إلى ظن يمكن عليه مثل ما أمكن فيستوي هو وغيره في حجته، ويكون اليقين أبداً من روايته ورواية أصحابه عليه.

وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله ﷺ الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء إلا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان.

ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف إذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه، وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس.

فإن قال قائل: ما الخبر بأن النبي ﷺ قضى بالجنيين على العاقلة؟ قيل:

٢٨٤٠- أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

١٤- باب الحرِّ إذا جنى على العبد

٢٨٤١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغة ما بلغت إلا أنه لا يجاوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف؛ لأنه لا يكون أحد من العبيد إلا، وفي الأحرار من هو خير منه، ولا يجاوز بدية الحر، وإن كان خيراً قاضياً ما فرض من الديات، وقال أهل المدينة لا تحول عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئاً، وإنما ذلك على القاتل في ماله بالغة ما بلغ

إن كانت قيمة العبد الذببة أو أكثر من ذلك؛ لأن العبد سلعة من السلع، وقال محمد بن الحسن إذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والثياب، فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبداً قوداً؛ لأنه بمنزلة سلعة استهلكها، فلا قود فيها.

وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمته بالغة ما بلغت، وإن كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي إن قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الذببة، وإن قتل العبد كانت فيه ديتان إذا بلغت عشرين ألفاً، فيكون في العبد من الذببة أكثر مما يكون في سيده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في العبد يقتل: فيه قيمته بالغة ما بلغت، وهذا يروى عن عمر وعن علي، ولو لم يرو عن واحد منهما كانت لنا فيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم، فإذا كان العبد يقتل وقيمته تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون، فلا ينقص عن قتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدّون قيمة في بيع قتل أو متاع استهلك ومتى راوا رجلاً يغرم الأكثر ويحیی جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرأيت خير الأحرار المسلمين عنده وشر المجوس عنده كيف سوى بين دياتهم؛ فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنها مؤقتات فيؤدى في مجوسي سارق فاستق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض؛ فإن كانت حجته، وفي الأحرار من هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسي قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار؛ لأنهم مسلمون معاً، والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافراً أبداً خيراً من مسلم.

فأما قوله: لو قتل رجل مولى العبد فدخل عليه لو قتل رجل رجلاً وبعره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى في البعير.

فإن كان بهذا يصير البعير خيراً من المسلم، فلا ينبغي لأحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم، وإن كان هذا ليس من الخير ولا من الشر في شيء، وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس، ولا يزيد فيها خيرهم، وكان من استهلك من شيء من المال، ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد؟ وكيف إذا نقص العبيد لم ينقص الإبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أريت لو قال له: رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فاجعله نصف امرأة؛ لأن حده نصف حدها أو قال له: رجل آخر لا بل اجعل دية موقتة كما قد تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون

وهذا عنده مما رفع عنه القلم؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ قال: وَضَعَ اللَّهُ عَنْ أَثْمِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يورثون قاتل الخطأ من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون ديناً عليه.

قال الشافعي: فلو أن رجلاً كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثه من ماله، وورثه من الدين الذي عليه؛ لأنه مال له، وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ، ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل، فإنه يرفعه، ولو كان ثابتاً كانت الحجة فيه، ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له.

١٦- باب قتل الغيلة وغيرها وعفو الأولياء

قال أبو حنيفة رحمه الله: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا قَتَلَ غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ، فَذَلِكَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ؛ فَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا قَتَلَ غِيلَةً مِنْ غَيْرِ نَائِرَةٍ وَلَا عِدَاوَةٍ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، وَلَيْسَ لَوْلَا الْقَتُولُ أَنْ يَعْفُوا عَنْهُ، وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ يُقْتَلُ فِيهِ الْقَاتِلُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: قَوْلُ اللَّهِ -عز وجل- أَصْدَقُ مِنْ غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ -عز وجل-: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا» وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ» إلى قوله: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتَيْنَا بِالْمَعْرُوفِ» فلم يُسَمَّ في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها، فمن قُتِلَ وَلِيُّهُ فَهُوَ وَلِيُّهُ في دمه دون السلطان، إن شاء قَتَلَ، وإن شاء عَفَا، وليس إلى السلطان من ذلك شيء.

٢٨٤٤- أخبرنا أبو حنيفة -رحمه الله-، عن حماد، عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رحمه الله: كانت لهم النفس، فلمَّا عفا هذا أحيا النفس، فلا يستطيع أن يأخذ حقَّه حتَّى يأخذ غيره، قال: فما ترى؟ قال: أرى أن تجعل الدية عليه في ماله، وترفع حصَّةَ الذي عفا، فقال عمر: وأنا أرى ذلك.

٢٨٤٥- أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن النخعي قال: مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفَوْهُ عَفْوً، فَقَدْ أَجَازَ عَمْرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ الْعَفْوُ مِنْ أَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَمْ يَسْأَلُوا أَقْتَلَ غِيلَةً كَانَ ذَلِكَ أَوْ غَيْرَهُ.

قال الشافعي: كُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي حَرَابَةٍ، أَوْ صَحْرَاءَ، أَوْ مَصْرٍ، أَوْ مَكَابِرَةٍ، أَوْ قُتِلَ غِيلَةً عَلَى مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ قَتَلَ نَائِرَةً، فَلِقِصَاصٍ وَالْعَفْوُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ، وَلَيْسَ إِلَى السُّلْطَانِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

لقولهم علَّةٌ تشبه إذا كان لا شبهة لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أو رأيت لو قال آخر بل أنقصه ما تجب فيه الزكاة، أو قال آخر بل أنقصه نصف عشر الدية؛ لأنَّ ذلك أقلُّ ما انتهى إليه النسي في الجراح ما الحجة عليه إلا أن هذا كله ليس من طريق القيمة ولا طريق الدية، أو رأيت لو أن رجلاً قتل مكاتباً وعبدًا للمكاتب وقيمة المكاتب مائة وقيمة عبده تسعة آلاف اليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده؟ ولا أعلم أنه احتج بشيء له وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كانت حجته بأن إبراهيم النخعي قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد.

١٥- باب ميراث القاتل

قال أبو حنيفة رحمه الله: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا مِنَ الْقِسْوَ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ شَيْئًا، وَوَرِثَ ذَلِكَ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنَ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مَجْنُونًا أَوْ صَبِيًّا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرِمُ الْمِرَاثَ بِقَتْلِهِ إِذَ الْقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُمَا، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْقَتْلِ عَمْدًا، وَقَالُوا فِي الْقَتْلِ خَطَأً لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ وَيَرِثُ مِنْ مَالِهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَيْفَ فَرَّقُوا بَيْنَ دِيَتِهِ وَمَالِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ أَنْ يَرِثَ مِنْ دِيَتِهِ هَلْ رَأَيْتُمْ وَارِثًا وَرِثَ مِنْ مِرَاثِ رَجُلٍ مِرَاثًا مِنْ بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ إِمَّا أَنْ يَرِثَ هُوَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَرِثَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

٢٨٤٢- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ النَّخَعِيِّ قَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلٌ مِمَّنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، وَلَكِنْ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٧٣/٦)]

٢٨٤٣- أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَامِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أَخَاهُ خَطَأً، فَلَمْ يُوْرَثْهُ، وَقَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلٌ شَيْئًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٧٣/٦)]

قال الشافعي: يدخل على محمَّد بن الحسن من قوله إنه يورث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتلًا شبيه بما أدخل على أصحابنا؛ لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرَّق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلتهما الدية، وعلى عاقله البالغ الدية وهو يزعم أنه لا مائث على قاتل خطأ إذا تعدد غير الذي قتل مثل أن يرمي صيداً، ولا يرمي إنساناً فيعرض الإنسان فيصيه السهم،

إلا الأدب إذا عفا الولي.

١٧- بابُ القصاصِ في القتل

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح، وقال أهل المدينة القود بالسلاح، فإذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح، وإذا ضربه فلم يزل يضربه، ولم يقطع عنه حتى يجيء من ذلك شيء لا يعيش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضاً فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا، فقد ترك حديث رسول الله ﷺ المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا إن قَتِيلَ الْخَطِيءِ الْعَمْدِ يَثَلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا فَإِذَا كَانَ مَا تَعَمَّدَ بِهِ مِنْ عَصَاٍ أَوْ حَجَرٍ فَقَتَلَهُ بِهِ، ففيه القصاص بطل هذا الحديث، فلم يكن له معنى إلا أن قَتِيلَ الْخَطِيءِ الْعَمْدِ هُوَ مَا تَعَمَّدَ ضَرِبَهُ بِالسُّوْطِ أَوْ بِالْعَصَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَقَدْ بَطَلَتِ الدِّيَةُ فِي شِبهِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ تَعَمَّدَتْ بِهِ النَّفْسُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَقَتَلَتْ بِهِ كَانَ فِيهِ الْقَصَاصُ فَالْدِّيَةُ فِي شِبهِ الْعَمْدِ فِي أَيِّ شَيْءٍ فَرَضَتْ إِنَّمَا هُوَ خَطَأً فِي قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ عَمْدٌ فَشِبَهُ الْعَمْدِ الَّذِي غَلَطَتْ فِيهِ الدِّيَةُ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي النَّفْسِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَشِبهِ الْعَمْدِ فِي النَّفْسِ مَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ.

قال الشافعي: القتل ثلاثة وجوه قتل عمد وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الإتيان وما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتتابعه أو عظم ما يضرب به مثل فضخ الرأس، وما أشبهه فهذا كله عمد وخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يريد شيئاً وأصاب غيره فسواء كان ذلك مجدياً أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب بالسوط أو العصا أو اليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطي في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه العمد، وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها.

٢٨٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَدْعَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلِ الْعَمْدِ الْخَطِيءِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ مُغْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

قال الشافعي: فاتحج محمد بن الحسن على من احتج عليه

من أصحابنا بحديث النبي ﷺ هذا وتركه؛ فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه؛ لأنه يزعم أن دية شبه العمد أرباع خمس وعشرون ابنة غناص وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة فأول ما يلزم محمداً في هذا أن يزعم أن النبي ﷺ قال: فِي دِيَةِ شِبِّهِ الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا وَهُوَ لَا يَجْعَلُ خَلْفَةً وَاحِدَةً؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا ثَابِتاً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ حَذَّوْا خَلْفَهُ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَ يَنْصَفُ مَنْ احْتَجَّ بِشَيْءٍ إِذَا احْتَجَّ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ قَالَ هُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ عِنْدَهُ، وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ مِثْلَ مَا قُلْنَا فِي شِبهِ الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً مِنْ حَدِيثِ سَلَامِ بْنِ سَلِيمٍ، وَمِنْ حَدِيثِ آخِرِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثٍ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعٍ وَثَلَاثُونَ خَلْفَةً، وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فِي شِبهِ الْعَمْدِ مِثْلَ مَا قُلْنَا، وَخَالَفَ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَمْرِوٍ وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِمُخَالَفَتِهِمْ مَا قَدْ خَالَفَ هُوَ بَعْضُهُ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ عَلَيْهِمْ بِهِ حُجَّةٌ فَهِيَ عَلَيْهِ مَعَهُمْ.

قال أبو حنيفة ﷺ من قتل رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة فذلك إلى أولياء القتل؛ فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا، وقال أهل المدينة إذا قتل غيلة من غير ثائرة ولا عداوة، فإنه يقتل، وليس لولاة القتل أن يعفوا عنه، وذلك إلى السلطان يقتل فيه القاتل، وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مُنْصَوِّراً﴾، وقال عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ﴾ إلى قوله ﴿وَمَنْ عَفَىٰ غِيٍّ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فلم يسم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دم دول السلطان إن شاء قتل، وإن شاء عفا، وليس إلى السلطان من ذلك شيء.

٢٨٤٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ عَمْدًا فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَقَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ كَانَتْ لَهُمْ النَّفْسُ، فَلَمَّا عَفَا هَذَا أَحْيَا النَّفْسَ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ حَتَّى يَأْخُذَ غَيْرُهُ قَالَ فَمَا تَرَى قَالَ أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيَةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَتَرْفَعَ حِمْلَةَ الَّذِي عَفَا، فَقَالَ عُمَرُ وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨١/٦)]

٢٨٤٨- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ النُّخَعِيِّ

قال: مَنْ اعْتَبَطَ مُسْلِمًا يُقْتَلُ فَهَوَ قَوْدُ يَدِهِ وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الرَّائِيَّةُ وَالرَّائِي يُقَاتِلُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، ولم أجد أحداً من خلق الله تعالى يقتدى به حذاً أحداً قطُّ على غير فعلٍ نفسه أو قوله، فلو أن رجلاً حبس رجلاً لرجل فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس، ولا يجوز في حكم الله تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن تقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل، ومن قتل هذا، فقد أحال حكم الله عز وجل؛ لأن الله إذا قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل.

وقلنا: أرايت الحابس إذا اقتصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به، وإنما ثم حبس والحبس معصية، وليس فيها قصاص فيعزَّر عليها وسواء حبسه ليقته أو لا يقته، ولو كان الحبس يقوم مقام القتل إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لو لم يقتل أن يقتله؛ لأنه قد فعل الفعل الذي يقيمه مقام القتل مع النية، ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا، وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد على صاحبنا يدخل وأكثر منه، ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على صاحبنا، فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه.

فإن قال قائل: وما ذلك؟

قيل: يزعم أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم ردة حيث يسمعون الصوت، وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل قتل القاتلون بقتلهم والرداءون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت لمحمد بن الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً؟ فلم يذكر رواية.

فقلت له أرايت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف أن يقتله، فقال لرجل شديد لولا ضعفي قتل فلاناً، فقال أنا أكتفه لك فكنته وجلس على صدره ورفع لحيته حتى أبرر مذهبه وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح؛ لأنه هو القاتل ولا تلفت إلى معرفة هذا الذي كان سببه؛ لأن السبب غير الفعل، وإنما يؤاخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا أو الردء على قتل من مر في الطريق؟ ثم تقول في الردء لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت، وإن كانوا يرون القوم ويعززونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حذ لك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول معي مثل هذا في الردء يقتلون.

قلت: فتقوم لك بهذا حجة على غيرك إن كان قولك لا

قال: مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفُوهُ عَفْوٌ، فَقَدْ أَجَارَ عَمْرٌ وَابْنُ مَسْعُودٍ الْعَفْوُ مِنْ أَحَدِ الْأَوَّلِيَاءِ، وَلَمْ يَسْأَلُوا أَقْتُلْ غِيلَةَ كَانَ ذَلِكَ أَوْ غَيْرَهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٢/٦)]

قال الشافعي: كل من قتل في حراية أو صحراء أو مصر أو مكابرة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو إلى الأولياء، وليس إلى السلطان من ذلك شيء إلا الأدب إذا عفا الولي.

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه سلاح فيموت مكانه إنه لا قود على الممسك والقود على القاتل، ولكن الممسك يوجب عقوبة ويستردع في السجن، وقال أهل المدينة إن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتلا به جميعاً، وقال محمد بن الحسن كيف يقتل الممسك، ولم يقتل، وإذا أمسكه وهو يرى أن لا يريد قتله فقتلوا الممسك قالوا لا إنما نقتله إذا ظن أنه يريد قتله قبل لهم، فلا نرى القود في قولكم يجب على الممسك إلا بظنه والظن يخطئ ويصيب أرايت رجلاً دُلَّ على رجل فقتله والذي دُلَّ يرى أنه سيقته إن قدر عليه أيقتل الدال والقاتل جميعاً، وقد دُلَّ عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا الدال كما تقتلون الممسك أرايت رجلاً أمر رجلاً بقتل رجل فقتله أيقتل القاتل والأمر ينبغي في قولكم أن يقتل جميعاً أرايت رجلاً حبس امرأة لرجل حتى زنى بها أيجدان جميعاً أو يحذ الذي فعل الفعل؟ فإن كانا محصنين أيرجمان جميعاً؟ ينبغي لمن قال يقتل الممسك أن يقول يقام الحد عليهما جميعاً أرايت رجلاً سقى خيراً أيجدان جميعاً حد الخمر أم يحذ الشارب خاصة؟ أرايت رجلاً أمر رجلاً أن يفترى على رجل فافترى عليه أيجدان جميعاً أم يحذ القاذف خاصة؟ ينبغي في قولكم أن يحذ جميعاً هذا ليس بشيء، لا يحذ إلا الفاعل، ولا يقتل إلا القاتل، ولكن على الآخر التعزير والحبس.

٢٨٤٩- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ الْجَنْصِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قال: فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرَ، فَقَالَ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُجَسَّرُ الْآخَرُ فِي السَّجَنِ حَتَّى يَمُوتَ. [أخرجه البيهقي (٥٠/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حد الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود، فقال تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾؛ فكان معروفاً عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول على القاتل نفسه، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه

عنده إلا أقل من دية حر ولا عبد بعبد إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول.

فإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح؛ لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكراً واحداً، فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بها فيه، فقال جل ثناؤه ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ - إلى - ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، فلم يوجب في النفس شيئاً من القود إلا أوجب فيما سمي مثله.

فإذا زعم محمد أن من حجته أن عشرة يقتلون رجلاً واحداً فيقتلون به، ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم، فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله، وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه، فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشر ديات إذا قتلوا إنساناً.

فإن قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا.

وكذلك في النفس أيضاً.

فإن قلت: نعم قالوا لك لا نسمع ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بيده، وإذا يدين بيد، فإنما يشبه أن يكونوا قاسوها على النفس، فقالوا إذا أفتا شيئاً لا يرجع كإفاته النفس التي لا ترجع قضينا عليهما باشتراكهما في الإفاته قضاء كل من فعل فعلاً على الأفراد.

١٨- بَابُ الْقَصَاصِ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ

قال أبو حنيفة رحمه الله لا قصاص على أحد كسر يداً أو رجلاً؛ لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن، وقال أهل المدينة من كسر يداً أو رجلاً أقيد منه، ولا يعقل، ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه، وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك.

٢٨٥٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ حَمَادٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَيْسَ فِي عَظْمٍ قِصَاصٌ إِلَّا السِّنُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا قِصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ، وَفِي الْكَسْرِ حَكْمَةُ عَذَلٍ فِي مَالِهِ، وَلَمْ أَكُنْ لِأَضْعَ الْحَدِيدِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهَا فِيهِ الْقَاطِعُ وَلَا أَقْتَصُّ مِنْ عَظْمٍ فَلِذَلِكَ جَعَلْتُ فِي ذَلِكَ الدِّيَةَ.

قَالَ: وَلَمَّا اجْتَمَعْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا قَوْدَ فِي مَأْمُومَةٍ فَيَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى الْقَوْدَ فِي الْعِظَامِ أَنْ يَرَى ذَلِكَ فِي الْمَأْمُومَةِ؛ لِأَنَّهَا عَظْمٌ كَثِيرُ فُرْصَلٍ إِلَى الدَّمَاعِ، وَلَمْ يُصَبِّ الدَّمَاعُ

يَكُونُ حِجَّةً أَفْيَكُونُ قَوْلُ صَاحِبِنَا الَّذِي تَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا حِجَّةً؟

قَالَ: فَلَا تَقْلَهُ.

قُلْتُ: لَا، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْقِلُ يَقُولُهُ، وَمَنْ قَالَه خَرَجَ مِنْ حَكْمِ الْكِتَابِ وَالْقِيَاسِ وَالْمَقُولِ وَلِزَمَهُ كَثِيرٌ مِمَّا احْتَجَجْتُ بِهِ، فَلَوْ كُنْتُ إِذَا احْتَجَجْتُ فِي شَيْءٍ أَوْ عُبْتُهُ سَلِمْتُ مِنْهُ كَانَ.

٢٨٥٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَيْ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْمُتَمَسِّكُ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ لَا يَخْبِسُهُ حَتَّى يَمُوتَ فَخَالَفَ مَا احْتَجَّ بِهِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا قَوْدَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا فِي النَّفْسِ.

٢٨٥١- وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ نَفْسُ الْمَرْأَةِ بِنَفْسِ الرَّجُلِ وَجَرَحُهَا بِجَرَحِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ فِي الْعَقْلِ أَلَيْسَتْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ؟ قَالُوا: بَلَى.

قِيلَ لَهَا كَيْفَ قَطَعْتَ يَدَهُ بِيَدِهَا وَيَدَهُ ضَعْفُ يَدِهَا فِي الْعَقْلِ؟

قَالُوا: أَنْتَ تَقُولُ مِثْلَ هَذَا أَنْتَ تَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ قِيلَ لَهَا لَيْسَ النَّفْسُ كغَيْرِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ عِشْرَةَ لَوْ قَتَلُوا رَجُلًا ضَرَبُوهُ بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى قَتَلُوا بِهِ جَمِيعًا.

وَلَوْ أَنَّ عِشْرَةَ قَطَعُوا يَدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ لَمْ تَقْطَعْ أَيْدِيهِمْ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ النَّفْسُ وَالْجَوَاحِرُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّا نَقْطَعُ يَدَيِ رَجُلَيْنِ بِيَدِ رَجُلٍ فَأَخْبَرُونَا عَنْ رَجُلَيْنِ قَطَعَا يَدَ رَجُلٍ جَمِيعًا جَزَاءً أَحَدُهُمَا مِنْ أَعْلَاهَا وَالْآخَرُ مِنْ أَسْفَلِهَا حَتَّى التَقَتِ الْحَدِيدَتَانِ فِي النِّصْفِ مِنْهَا انْقَطَعَ يَدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا قَطَعَ نِصْفُ يَدِهِ؟ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَتَلَ بِهَا، وَإِذَا قَطَعَ يَدَهَا قَطَعْتَ يَدَهُ بِيَدِهَا، فَإِذَا كَانَتِ النَّفْسُ الَّتِي هِيَ الْأَكْثَرُ بِالنَّفْسِ فَالَّذِي هُوَ أَقْلُ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بِمَا هُوَ أَقْلُ، وَلَيْسَ الْقَصَاصُ مِنَ الْعَقْلِ بِسَبِيلٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ، فَقَدْ يَقْتُلُهَا بِهَا وَعَقْلُهَا نِصْفُ عَقْلِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَدِيَةُ الْحُرِّ عِنْدَهُ أَلْفُ دِينَارٍ، وَلِلْعَبْدِ دِيَةُ خَمْسَةِ دَنَانِيرٍ، فَلَوْ كَانَ نِصَاوَتُ الدِّيَةِ يَمْنَعُ الْقَتْلَ لَمْ يَقْتُلْ رَجُلٌ بِمَرْأَةٍ وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْعَبْدِ

وَيَنْبَغِي لَهُ أَيْضاً أَنْ يَجْعَلَ فِي الْمُنْقَلَةِ الْقَوْدَ، وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ عَظْمِ
الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَلَمْ يُقْتَصَّ مِنْ كَسْرِ عَظْمِ الرَّأْسِ، فَقَدْ تَرَكَ قَوْلَهُ،
وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا افْتِرَاقٌ وَيَنْبَغِي لَهُ أَيْضاً أَنْ يُقْتَصَّ مِنَ الْهَاشِمَةِ وَهِيَ
الشَّجَّةُ الَّتِي هَشَمَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ؛ فَإِنْ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْ هَذَا، فَقَدْ
تَرَكَ قَوْلَهُ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رحمته
ذَاتَ يَوْمٍ كُنَّا لَا نَقْصُ مِنَ الْأَصَابِعِ حَتَّى قَصَّ مِنْهَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
الْمُطَّلِبِ قَاضٍ عَلَيْهِمْ فَقَصَصْنَا مِنْهَا فَلَيْسَ يَعْدِلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي
الْأَشْيَاءِ بِمَا عَمِلَ بِهِ عَامِلٌ فِي بِلَادِهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: مَعْقُولٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ فِي الْقَصَاصِ إِذْ قَالَ جَلَّ وَعَلَا ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ الْآيَةُ إِنَّمَا
هُوَ إِفَاتَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فَهَذَا سَوَاءٌ، وَفِي قَوْلِهِ ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾
إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَفْعَلَ بِالْجَارِحِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْمَجْرُوحِ، فَلَا نَقْصَ مِنْ
وَاحِدٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ يَفَاتُ مِنَ الَّذِي أَفَاتَ مِثْلَ عَيْنٍ وَسِنٍّ وَأَذَنٍ
وَلِسَانٍ وَغَيْرِ هَذَا تَمَّا يَفَاتُ فَهَذَا يَفَاتُ إِفَاتَةَ النَّفْسِ أَوْ جَرَحَ فَيُؤْخَذُ
مِنَ الْجَارِحِ كَمَا أَخَذَ مِنَ الْمَجْرُوحِ، فَإِذَا كَانَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ يَعْلَمُ أَنَّهُ
يَقْدِرُ عَلَى أَنَّهُ يَقْصُ مِنْهُ، فَلَا يَزَادُ فِيهِ، وَلَا يَنْقُصُ اقْتِصَ مِنْهُ، وَإِذَا
كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ قَالَ وَأُولَى الْأَشْيَاءِ أَنْ لَا
يَقْصَ مِنْهُ كَسْرُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ لِمَعْنِيَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ دُونَ عَظْمَهُمَا
حَائِلًا مِنْ جُلْدٍ وَعُرُوقٍ وَلَحْمٍ وَعَصَبٍ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ،
فَلَوْ اسْتَبَقَيْنَا أَنْ نَكْسِرَ عَظْمَهُ كَمَا كَسَرْنَا عَظْمَهُ لَا نَزِيدُ فِيهِ وَلَا
نَنْقُصُ فَعَلْنَا، وَلَكِنَّا لَا نَصِلُ إِلَى الْعَظْمِ حَتَّى نَنَالَ تَمَّا دُونَهُ تَمَّا
وَصَفَتْ تَمَّا لَا يَعْرِفُ قَدْرَهُ تَمَّا هُوَ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ تَمَّا نَالَ مِنْ غَيْرِهِ
وَالثَّانِي أَنْ لَا نَقْدِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ كَسْرُ كَكْسَرٍ أَبَدًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ
الْوَجْهِينِ وَالْمَأْمُومَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْهَاشِمَةِ أُولَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا قِصَاصٌ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِنْ جَنَاهَا، فَقَدْ شَقَّ بِهَا اللَّحْمَ وَالْجُلْدَ فَشَقَّ اللَّحْمَ
وَالْجُلْدَ كَمَا شَقَّ وَنَهَشَّمَ الْعَظْمَ أَوْ نَقَلَهُ أَوْ نَوَّمَهُ فَنَخْرَقَهُ.

فَإِنْ قَالَ: لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَظْمِ وَهُوَ بَارِزٌ فَهُوَ لَمْ يَتَعَدَّرْ دُونَهُ
فَكَذَلِكَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَظْمِ دُونَهُ غَيْرِهِ.

٧٦- كتاب سير الأوزاعي

٢٨٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا غَنِمَ جُنْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غَنِيمَةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا يَقْتَسِمُونَهَا حَتَّى يُخْرِجُوهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَيَحْوزُوهَا.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَمْ يَقْبَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ أَصَابَ فِيهَا مَغْنَمًا إِلَّا خَمْسَهُ وَقَسَمَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَنِي الْمِصْطَلِقِ وَهَوَازِنَ وَيَوْمَ حَنْينَ وَخَيْبَرَ وَتَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ حِينَ افْتَتَحَهَا صَفِيَّةٌ وَقَتْلَ كَنَانَةَ بِنَ الرَّبِيعِ وَأَعْطَى أَخِيهِ دَحِيَّةً، ثُمَّ لَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهُ وَعَلَيْهِ جِيوشُهُمْ فِي أَرْضِ الرُّومِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَخِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، ثُمَّ هَلَمَّ جَرًّا، وَفِي أَرْضِ الشَّرَكِ حِينَ هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَقَتَلَ الْوَلِيدُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَمَّا غَزْوَةُ بَنِي الْمِصْطَلِقِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ افْتَتَحَ بِلَادَهُمْ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَصَارَتْ بِلَادُهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَبَعَثَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ فَاخَذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَعَلَى هَذِهِ الْحَالِ كَانَتْ خَيْبَرُ حِينَ افْتَتَحَهَا، وَصَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَعَامِلُهُمْ عَلَى النَّخْلِ، وَعَلَى هَذَا كَانَتْ حَنْينَ وَهَوَازِنَ، وَلَمْ يَقْسَمَ فِيءَ حَنْينَ إِلَّا بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ عَنِ الطَّائِفِ حِينَ سَأَلَهُ النَّاسُ وَهُمْ بِالْجِعْرَانَةِ أَنْ يَقْسَمَهُ بَيْنَهُمْ.

فَإِذَا ظَهَرَ الْإِمَامُ عَلَى دَارٍ وَاتَّخَذَ أَهْلُهَا فِجْرِي حَكَمَهُ عَلَيْهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ الْغَنِيمَةَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مُغِيرًا فِيهَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَجِرْ حَكَمُهُ، فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَقْسَمَ فِيهَا غَنِيمَةً أَوْ فَيْئًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِزْهُ، وَمِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ جَيْشٌ مِنْ جِيوشِ الْمُسْلِمِينَ مَدَدًا لَهُمْ شَارَكُوهُمْ فِي تِلْكَ الْغَنِيمَةِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمَشْرُوكِينَ لَوْ اسْتَفْقَدُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ، ثُمَّ غَنِمَ جَيْشٌ آخَرُ مِنْ جِيوشِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْأَوَّلِينَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا يَقْسِمُونَ مَغَانِمَهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ يَقْبَلُ إِلَّا عَنِ الرَّجَالِ الثَّقَاتِ فَعَمَّنْ هَذَا الْخَلِيفُ وَعَمَّنْ ذَكَرَهُ وَشَهِدَهُ وَعَمَّنْ رَوَى؟ وَنَقُولُ أَيْضًا إِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَسَمَهُ جَائِزٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حَوْلَةٌ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْمَغْنَمَ أَوْ احْتِاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهَا أَوْ كَانَتْ عَلَةً فَقَسَمَ لَهَا الْمَغْنَمَ وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ غَيْرٌ أَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ إِلَيْنَا وَأَفْضَلُهُ أَنْ لَا يَقْسَمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ حَتَّى يُخْرِجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

٢٨٥٤- قَالَ أَبُو يُونُسَ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ إِنِّي قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَرْمٍ فَمَنْ أَمَّاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَنْفَقِ الْقَتْلِ فَأَشْرِكُهُ فِي الْغَنِيمَةِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٠/٩)]

قَالَ أَبُو يُونُسَ، وَهَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْرِزُوا ذَلِكَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَتَلَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ فِينَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْزَلَتْ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» الْآيَةَ أَنْزَعَهُ مِنْهَا حِينَ اخْتَلَفْنَا وَسَاءَتْ أَخْلَاقُنَا فَجَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ يَجْعَلُهُ حَيْثُ شَاءَ.

قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ عِنْدُنَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْرِزُوهُ وَيُخْرِجُوهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ

٢٨٥٥- الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَانَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْسَمْ غَنَائِمَ بَذَرٍ إِلَّا مِنْ بَغْدِ مَقْدَمِيهِ الْمَدِينَةِ وَالذَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ ضَرَبَ لِعُثْمَانَ وَطَلْحَةَ فِي ذَلِكَ بِسَهْمٍ سَهْمٍ، فَقَالَا وَأَجْرُنَا، فَقَالَ وَأَجْرُكُمَا، وَلَمْ يَشْهَدَا وَقَعَةَ بَذَرٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٥٤٢/٦)]

٢٨٥٦- أَشْبَاخُنَا عَنْ الزَّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَقْسَمْ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٥٤٢/٦)]

قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقْضُونَ بِالْقَضَاءِ فَيَقَالُ لَهُمْ عَمَّنْ؟ فَيَقُولُونَ بِهَذَا جَرَتْ السَّنَةُ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ قَضَى بِهِ عَامِلُ السُّوقِ أَوْ عَامِلٌ مَا مِنْ الْجِهَاتِ وَقَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ عَلَى هَذَا كَانَتْ الْقَاسِمُ فِي زَمَانِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهَلَمَّ جَرًّا غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَنَا

٢٨٥٧- الْكَلْبِيُّ مِنْ حَدِيثِ رَفَعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَخْلَةٍ فَأَصَابَ هُنَالِكَ عَمْرُو بْنُ الْحَضْرَمِيِّ وَأَصَابَ أُسَيْرًا أَوْ اثْنَيْنِ وَأَصَابَ مَا كَانَ مَعَهُمْ مِنْ أَذْمٍ وَزَيْتٍ وَتِجَارَةٍ مِنْ تِجَارَةِ أَهْلِ الطَّائِفِ فَقَدِمَ بِذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقْسَمْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلٌّ قِتَالٍ فِيهِ كَبِيرٌ» حَتَّى فَرَعَ مِنَ الْآيَةِ فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْنَمَ وَخَمْسَةَ.

٢٨٥٨- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ الْحَارِثِ

وإن قَسَمَ ببلاد الحرب، ثم جاء المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للمدد شيء، وهذا يناقض قوله وحجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من كل وجه، وقد بلغني عنه أنه قال: وإن نفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها، ولم يقتسموا شرهم المدد، وكل هذا القول خروج مما احتج به. [عبد الرزاق (٩٦٩٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما الغنيمة لمن شهد الواقعة لا للمدد.

وكذلك روي عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، وأما ما احتج به من أن النبي ﷺ لم يقسم غنائم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي ﷺ أسهم لغنمهم وطلحة رضي الله تعالى عنهما، ولم يشهدا بدرًا فإن كان كَمَا قاله فهو يخالف سنة رسول الله ﷺ فيه؛ لأنه يزعم أن ليس للإمام أن يعطي أحدًا لم يشهد الواقعة، وليس كما قال غنم رسول الله ﷺ غنائم بدر يستير شيعب من شيعاب الصخراء قريب من بدر وكانت غنائم بدر كَمَا يزوي عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل أن تنزل الآية في سورة الأنفال، فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؛ فكانت لرسول الله ﷺ كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والأنصار وهم بالمدينة، وإنما أعطاهم من ماله، وإنما نزلت ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ بعد غنيمة بدر، ولم يعلم رسول الله ﷺ أسهم لخلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية، ومن أعطى رسول الله ﷺ من المؤلفين وغيرهم، فإنما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأخماس، وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعتهم في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، وليس مما خالفه فيه الأوزاعي بسبيل.

١- أخذ السلاح

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمة إذا احتاج إليه بغير إذن الإمام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب، ثم يرده في الغنم، وقال الأوزاعي يقاتل ما كان الناس في معمرة القتال، ولا يتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنة من طول مكثه في دار الحرب.

وروي أن رسول الله ﷺ قال: لِيَاكَ لِيَاكَ الْغُلُولُ أَنْ تَرْكَبَ الدَّابَّةَ حَتَّى يُخْبِرَ قَبْلَ أَنْ يُوْدَى إِلَى الْمَغْنَمِ أَوْ تَلْبَسَ

بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرحبيل ابن حسنة باع غنمًا وبقراً أصابها بقتلين غلها الناس، وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله ﷺ، ولا يبيعونه، فقال معاذ لم يسن شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فقروا على خلتها فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنيمة والخمس، وإن كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فياكلونها فإن رسول الله ﷺ أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسّمها وأخذ الخمس، وقد كان رسول الله ﷺ يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، وما احتج به عن رسول الله ﷺ معروف عند أهل المغازي لا يختلفون في أن رسول الله ﷺ قسم غير مغنم في بلاد الحرب.

فأما ما احتج به أبو يوسف من أن النبي ﷺ ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دار إسلام، فإن رسول الله ﷺ أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسيهم في دارهم سنة خمس، وإنما أسلموا بعدلها بزمان، وإنما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصدقاً سنة عشر، وقد رجع رسول الله ﷺ عنهم ودارهم دار حرب، وأما خيبر فما علمته كان فيها مسلم واحد، وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم إن ما حول خيبر كله دار حرب، وما علمت لرسول الله ﷺ سرية.

فقلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه، ولو كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي ببلاد الحرب فدخل فيما عاب.

وأما حديث مجالد عن الشعبي عن عمر أنه قال: من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتاً داخل فيما عاب على الأوزاعي، فإنه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال: عن النبي ﷺ من هذا إلا ما هو معروف، ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم؛ فإن كان حديث مجالد ثابتاً فهو يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه ولما يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظراؤهم لم ينفقوا، ولا ينفقوا بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنيمة، فلو كانت الغنيمة عنده إنما تكون للأولين دون المدد إذا نفقت القتلى ابغى أن يعطي المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال: وإن قسم ببلاد الحرب كان جائزاً، وهذا ترك لقوله ودخول فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال:

سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: لَوْ نَزَعْتَ سَهْمًا مِنْ جَبَلٍ مِنْ بِلَادِ الْعَدُوِّ مَا كُنْتَ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ وَمَا أَعْلَمُ مَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَّا مُوَافَقًا لِلسَّنةِ مَعْقُولًا؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الشَّيْءُ، فَإِذَا انْقَضَتِ الضَّرُورَةُ لَمْ يَحِلَّ، وَمَا عَلِمْتُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ قِيَاسًا وَلَا خَبْرًا. [أخرجه البيهقي (٦٢/٩)]

٢- سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل

قال أبو حنيفة رحمه الله يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه، وقال أبو حنيفة الفرس والبرذون سواء، وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه.

فأما البراذين فما كنت أحسب أحداً يجهل هذا، ولا يميز بين الفرس والبرذون، ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل، ولعلها براذين كلها أو جلها، ويكون فيها المقاريف أيضاً وتما تعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفق لكثير من الفرسان من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يطل الغاية، وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز أو رأي بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الرضوء ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا، فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة، وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله ﷺ وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم.

٢٨٦٠- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ بِسْهُمٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: لا أفضل بهيمة على رجل مسلم، فلو لم

الثوب حتى يخلق قبل أن ترده إلى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله ﷺ ما قال الأوزاعي ولحديث رسول الله ﷺ معاني، ووجه تفسير لا يفهمه، ولا يبصره إلا من أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني يبقى بذلك على دابته، وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريد به الحاجة فأما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة، وليس مع المسلمين فضل يحملونه إلا دواب الغنيم، ولا يستطيع أن يمشي، فإذا كان هذا، فلا يحل للمسلمين تركه، ولا بأس بتركيه إن شاءوا، وإن كرهوا.

وكذلك هذه الحال في السلاح.

والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوماً من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفاً من الغنيم فيقاتلوا بها ما داموا في الحرب أرأيت إن لم يقاتلوا إليها في معمة القتال واحتاجوا إليها بعد ذلك بيومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح؟ أرأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون؟ هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يحل هذا ما دام في المعمة ويجرم بعد ذلك، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيم فيها الطعام فيأكل أصحابه منها إذا احتاج الرجل شيئاً يأخذه وحاجة الناس إلى السلاح في دار الحرب وإلى الدواب وإلى الثياب أشد من حاجتهم إلى الطعام.

٢٨٥٩- أبو إسحاق الشيباني، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِيدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَبِيرٍ يَأْتِي أَحَدُنَا إِلَى الطَّعَامِ مِنَ الْغَنِيمَةِ فَيَأْخُذُ حَاجَتَهُ.

قال الشافعي: كان أبو حنيفة إنما جعل السلاح والثياب والدواب قياساً على الطعام من غني يحد ما يشري به طعاماً أو فقير لا يحد ما يشري به أحل لهم أكله، وأكله استهلاك له فهو إن أجاز لمن يحد ما يشري به طعاماً أن يأكل الطعام في بلاد العدو ففاسد السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام، ويتفكه بركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فيأكل فالودأ ويأكل السم والعلس، وإن اجتزأ بالخبز اليابس والملح والخبز واللبن، وإن يلبغ بالدواب استهلاكها ويأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو، وكما يتلذذ بالطعام لغير الجوع، وكان يلزمه إذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكاً له في قول من قال يكون ما بقي من الطعام ملكاً له ولا أحسب من الناس أحداً يميز هذا، وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ

عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى يومك هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة، ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت، ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو لا يخالف في أن الديوان حدث في زمان عمر، وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر، وأن عمر إنما دون الديوان حين كثر المال والسنة إنما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللرجل سهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي؛ لأنه لا يسهم عنده ولا عنده إلا لمن حضر القتال، فإذا لم يكن حاضر القتال فارساً فكيف يعطى بفارسه ما لا يعطى بيدنوه، وأما قوله إن قاتل هذا عليه يوماً، وهذا يوماً يعطى كل واحد سهم فارس، فلا يعطى فارس في موضعين كما لا يعطى لو قاتل في موضعين إلا أن تكون غنيمة، فلا يعطى شيء واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لا لمن استعار الفرس يوماً، ولا يومين إذا حضر المالك فارساً القتال، ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زدناه على سهم فارس واحد كما لو أسهمنا للرجل ومات لم نزد ورثته على سهم واحد.

وكذلك لو خرج سهمه إلى غير اقتسموه، فقال بعض من يذهب مذهبه إنني إنما أسهمت للفارس إذا دخل بلاد الحرب فارساً للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الإسلام.

قلنا: فما تقول إن اشترى فارساً قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة؟

قال يكون فارساً إذا ثبت في الديوان.

قلنا: فما تقول في خراساني أو يمني قاذ فارساً من بلاده حتى أتى بلاد العدو فمات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة إليه؟

قال: فلا يسهم له سهم فارس؟

قلنا: فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذان أكثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة.

وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل أنه لا يضرب له بسهم في الغنيمة، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قبل بختيار فاجتمعت أئمة الهدى على الإسهام لمن مات أو قتل.

٢٨٦٢- وقال أبو يوسف حدثنا بعض أمتيائنا، عن

الزهرري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يضرب لأحد ممن استشهد معه بسهم في شيء من المغايم قط، وأنه لم

يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان مجموعاً بخلافه؛ لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلاً على المسلم إذ كان إنما يعطي المسلم سهماً أتبعى له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم، ولا يقربها منه، وإن هذا كلام عربي، وإنما معناه أن يعطي الفارس سهماً له وسهمين بسبب فرسه؛ لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل، فقال جل وعز ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾، فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا، فإنما سهم الفرس لراكبه لا للفارس والفرس لا يملك شيئاً إنما يملكه فارسه بعناؤه والمؤنة عليه فيه، وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما:

٢٨٦١- فإن سفيان بن عيينة أخبرنا، عن الأسود بن

قيس، عن علي بن الأقرع قال: أغارت الخيل بالشام فأذركت الخيل من يومها وأذركت الكواذن ضحى، وعلى الخيل الفند بن أبي حمصة الهمداني، ففضل الخيل على الكواذن، وقال: لا أجعل ما أذكر كما لم يذكرك قبل ذلك عمر، فقال هب لي الوادي أمه لقد أذكرك به أمضوها على ما قال. [أخرجه البيهقي (٥١/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهم يروون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف؛ فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه، ولكن هذه منقطعة والذي نذهب إليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريض، ولو كنا ثبت مثل هذا ما خالفناه.

وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلاً ودخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فارساً يقاتل عليه وأحرزت الغنيمة وهو فارس أنه لا يضرب له إلا سهم راجل، وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للخيل ويتابع على ذلك أئمة المسلمين، وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضاً نسهم للفارس كما قال: فهل عنده أثر مسند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غزا معه راجلاً، ثم استعار أو اشترى فارساً يقاتل عليه عند القتال ويفسرهما هكذا وعليه في هذا أشياء أرايت لو قاتل عليه بعض يوم، ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم بسهم فارس، وإنما هو فارس واحد هذا لا يستقيم، وإنما توضع الأمور على ما يدخل عليه الجند فمن دخل فارساً أرض الحرب فهو فارس، ومن دخل راجلاً فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن

أَبْدَأَ. [أخرجه مالك (٢٨)]

كَانَ عُمَرُ فِيمَا بَلَّغْنَا لَا يَقْبَلُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ وَلَوْلَا طُولُ الْكِتَابِ لَأَسْتَدْتَ الْحَدِيثَ لَكَ.

وَكَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ لَا يَقْبَلُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالرَّوَايَةُ تَزْدَادُ كَثْرَةً وَيُخْرَجُ مِنْهَا مَا لَا يَعْرِفُ، وَلَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْفَقْهِ، وَلَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَلَا السُّنَّةَ فَإِيَّاكَ وَشَاذُ الْحَدِيثِ وَعَلَيْكَ بِمَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمَا يَعْرِفُهُ الْفُقَهَاءُ، وَمَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَقَسِ الْأَشْيَاءَ عَلَى ذَلِكَ فَمَا خَالَفَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ.

٢٨٦٦- حَدَّثَنَا الثَّقَلَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

فِي مَرْضِيهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِنِّي لَأُحَرِّمُ مَا حَرَّمَ الْقُرْآنُ وَاللَّهُ لَا يُعْسِكُونَ عَلَيَّ بِشَيْءٍ فَاجْعَلِ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ الْمَعْرُوفَةَ لَكَ إِمَامًا قَائِدًا وَاتَّبِعْ ذَلِكَ وَقَسْنِ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِمَّا لَمْ يُوضَحْ لَكَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

٢٨٦٧- حَدَّثَنَا الثَّقَلَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِسْمَةِ

هَوَازِنَ أَنْ وَقَدْ هَوَازِنَ سَأَلُوهُ، فَقَالَ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِيبْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكُمْ وَأَسْأَلُ لَكُمْ النَّاسَ إِذَا صَلَّيْتَ الظُّهْرَ فَقُومُوا وَقُولُوا إِنَّا تَشْفَعُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامُوا، فَفَعَلُوا ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِيبْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكُمْ، فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ، وَمَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِيبْنِي سُلَيْمٍ فَلَا، وَقَالَتِ بَنُو سُلَيْمٍ أَمَا مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْأَفْرَغُ بْنُ حَابِسٍ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِيبْنِي تَمِيمٍ فَلَا، وَقَالَ عَيْنَةُ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِيبْنِي فَرَّازَةَ فَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَمَسَّكَ بِحُصْنِهِ مِنْ هَذَا السَّبْيِ فَلَهُ بِكُلِّ رَأْسٍ سِتُّ فَرَاتِضٍ مِنْ أَوَّلِ فَيٍّ نُصِيْبُهُ.

فَرَدُّوا إِلَى النَّاسِ أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ فَرَدُّوا النَّاسَ مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا حَالٌ لَا تَشْبَهُ حَالَ النَّاسِ، وَلِرِ إِمَامًا أَمْرٌ جَنْدًا أَنْ يَدْفَعُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ السَّبْيِ إِلَى أَصْحَابِ السَّبْيِ بِسِتِّ فَرَاتِضٍ كُلِّ رَأْسٍ لِمِيزٍ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَنْفَذْ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ وَلَا تَشْبَهُ الْأَمَّةَ فِي هَذَا وَالنَّاسُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا بَلَّغْنَا قَدْ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيْتُهُ، وَهَذَا حَيَوَانٌ بَعِينُهُ بِحَيَوَانٍ بَغِيرِ عَيْنِهِ.

يَضْرِبُ لِبَيْتَةِ بْنِ الْحَارِثِ فِي غَنِيْمَةٍ بَذَرِ وَمَاتَ بِالصُّفْرَاءِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِيْنَةَ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ مَا قَالَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِيءِ وَغَيْرِهِ حَالٌ لَيْسَتْ لَغَيْرِهِ، وَقَدْ أَسْهَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ فِي بَذَرِ، وَلَمْ يَشْهَدْهَا، فَقَالَ وَأَجْرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَجْرُكَ قَالَ وَأَسْهَمَهُمْ أَيْضًا لِبَطْنَةِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي بَذَرِ، وَلَمْ يَشْهَدْهَا، فَقَالَ وَأَجْرِي؟ فَقَالَ وَأَجْرُكَ.

وَلَوْ أَنَّ إِمَامًا مِنَ أَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَشْرَكَ قَوْمًا لَمْ يَغْزُوا مَعَ الْجَنْدِ لَمْ يَتَسَّعْ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ مَسِيئًا فِيهِ، وَلَيْسَ لِلْأَمَّةِ فِي هَذَا مَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا نَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْهَمَ لِأَحَدٍ مِنَ الْغَنِيْمَةِ مِمَّنْ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَلَا يَوْمَ حَنْينَ، وَلَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدْ قَتَلَ بِهَا رَهْطٌ مَعْرُوفُونَ فَمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ أَسْهَمَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَهَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ فَعَلِيكَ مِنَ الْحَدِيثِ بِمَا تَعْرِفُ الْعَامَّةُ وَإِيَّاكَ وَالشَّاذَّ مِنْهُ، فَإِنَّهُ:

٢٨٦٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي كَرِيْمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَعَا الْيَهُودَ فَسَأَلَهُمْ فَخَدَّوْهُ حَتَّى كَذَبُوا عَلَى عِيْسَى فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ سَتَفْشُو عَنِّي فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي.

٢٨٦٩- مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَمَّارَةَ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَتَاكُمْ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا أَنَّهُ الَّذِي هُوَ أَهْدَى وَالَّذِي هُوَ أَتَقَى وَالَّذِي هُوَ أَحْسَنُ. [أخرجه مالك (١٢٠)]

٢٨٦٥- أَشْعَثُ بْنُ سَوَّادٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ،

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى الْكُوفَةِ فَشِيعْنَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يَمْشِي حَتَّى اتَّهَيْنَا إِلَى مَكَانٍ قَدْ سَمَّاهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُمْ مَعَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا نَعَمْ لِحَقِّنَا قَالَ: إِنَّ لَكُمْ الْحَقَّ، وَلَكِنْ كُنْتُمْ تَأْتُونَ قَوْمًا لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِيٍّ النَّحْلَ فَاقْتُلُوا الرَّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ، فَقَالَ قَرْظَةُ لَا أَحَدُثُ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

يذرع، ولا يعلم إلا بصفته، وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفواتان فهو محجوج بقوله؛ لأنه لا يجوز الحيوان نسيته في الكتابة ومهر النساء والذيات، وزعم أن رسول الله ﷺ قضى بها في الذيات بصفة إلى ثلاث سنين، فقد أجازها رسول الله ﷺ نسيته فكيف زعم أنه لا يجوزها نسيته، وإن زعم أن المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيته، فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه، وأما ما ذكر من أن النبي ﷺ قال: لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بَشِيءَ، فَإِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَمَا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً قَطُّ فِيهِ حَكَمٌ إِلَّا بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ بِهِ.

وكذلك ما حرّم شيئاً قط في حكم إلا بما حرّم بذلك أمر. وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل ﴿فَأَسْمِكْ بِالَّذِي أُوْحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، ففرض عليه الاستمسك بما أوحى إليه وشهد له أنه على صراط مستقيم.

وكذلك قال ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً يُنْهَدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، فآخبر أنه فرض عليه اتباع ما أنزل الله وشهد له بأنه هادي مهتدي.

وكذلك يشهد له قوله لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بَشِيءَ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لَهُ أَشْيَاءَ حَظَرَهَا عَلَى غَيْرِهِ مِثْلَ عِدِّ النَّسَاءِ، وَأَنْ يَتَهَبَ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ مَهْرٍ وَفَرْضَ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ خَفَقَهَا عَنْ غَيْرِهِ مِثْلَ فَرْضِهِ عَلَيْهِ أَنْ يَخْجِرَ نِسَاءَهُ، وَلَمْ يَفْرِضْ هَذَا عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بَشِيءَ يَعْنِي تَمَّا خَصَّ بِهِ دُونَهُمْ، فَإِنَّ نِكَاحَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَلْغَوْهُ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى بِهِمْ إِلَى الْأَرْبَعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْيِيرِ نِسَائِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ عَلَيْهِمْ فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ الْحَدِيثِ وَعَرْضِهِ عَلَى الْقُرْآنِ، فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَانَ مُحْجَوجاً بِهِ، وَلَيْسَ يَخَالِفُ الْقُرْآنَ الْحَدِيثَ، وَلَكِنْ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبِينٌ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ خَاصّاً وَعَامّاً وَنَاسِخاً وَمُنْسُوخاً، ثُمَّ يُلْزَمُ النَّاسُ مَا مِنْ بَفْرِضِ اللَّهِ فَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبِلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾ الْآيَةُ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أمّا ما ذكر من أمر بدر، وأن النبي ﷺ لم يسهم لعبيدة بن الحارث فهو عليه إن كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهماً؛ فإن كان كما قال: فقد خالفه، وليس كما قال قسم رسول الله ﷺ الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي، ولم يست عبيدة إلا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن رسول الله ﷺ أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله، فقد فعل رسول الله ﷺ وأسهم لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا، وإنما نزل تخميس الغنيمة نفل الأربعة الأسهم بعد الغنيمة.

قال الشافعي: وقد قيل أعطاهم من سهمهم كسهمان من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؛ فكانت غنائم بدر لرسول الله ﷺ يضعها حيث شاء، وإنما نزلت ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ بعد بدر على ما وصفت لك يرفع خمسها ويقسم أربعة أخماسها وإفرا على من حضر الحرب من المسلمين إلا السلب، فإنه سن أنه للقاتل في الإقبال؛ فكان السلب خارجاً منه وإلا الصقي، فإنه قد اختلف فيه فقبل كان يأخذ من سهمه من الخمس وإلا البالغين من السبي، فإن رسول الله ﷺ سن فيهم سننا قتل بعضهم وفادى ببعضهم أسرى المسلمين فالإمام في البالغين من السبي غير فيما حكيت أن النبي ﷺ سنه فيهم؛ فإن أخذ من أحد منهم فدية فسيبها سبيل الغنيمة، وإن استرق منهم أحداً فسيب المرقوق سبيل الغنيمة، وإن أقاد بهم بقتل أو فادى بهم أسيراً مسلماً، فقد خرجوا من الغنيمة، وذلك كله كما وصفت، وأما قوله في سبي هوازن أن رسول الله ﷺ استوهبهم من المسلمين فكما قال: وذلك يدل على أنه يسلم كالمسلمين حقوقهم من ذلك إلا ما طابوا عنه أنفساً، وأما قوله أن النبي ﷺ ضمن ست فرائض بكل سبي شح به صاحبه فكما قال: ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض إنما أعطاهم إياها ثمناً عن رضا بمن قبله، ولم يرض عينه فأخذ عجوزاً، وقال أعير بها هوازن فما أخرجها من يده حتى قال له: بعض من خدعه عنها أرغم الله أنفك لقد أخذتها ما ثديها بناهي ولا بطنها بالول ولا جذها بماجلي، فقال حقاً ما تقول؟ قال: إي والله قال فأبعدها الله وأباه، ولم يأخذ بها عرضاً.

وأما قوله نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ، وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما أمر به أن لا يروي عن النبي ﷺ إلا من الثقات، وقد أجاز رسول الله ﷺ بيع الحيوان نسيته واستسلف بعيراً، وقضى مثله، وإذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيته؛ لأنه لا يكال، ولا يوزن، ولا

٢٨٦٨- فَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النُّضْرِ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْرَفُنَّ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ لَا تَذَرِي مَا هَذَا مَا

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَخَذْنَا بِهِ.

شيئاً ما أصابت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: احتج أبو يوسف أن النبي ﷺ بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم، فلم يفرق النبي ﷺ بين من كان مع أبي عامر، وهذا كما قال: وليس ثمأ قال الأوزاعي، وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش النبي ﷺ ومعه مجنن فبعثه النبي ﷺ في اتباعهم، وهذا جيش واحد كل فرقة منهم ردة للأخرى، وإذا كان الجيش هكذا، فلو أصاب الجيش شيئاً دون السرية أو السرية شيئاً دون الجيش كانوا فيه شركاء؛ لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض، وإن تفرقوا فسااروا أيضاً في بلاد العدو فكذلك شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فأما جيشان مفترقان، فلا يرد واحد منهما على صاحبه شيئاً، وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه، ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقونة من دخل بلاد العدو لأنهم قد عينونهم أو ينفروا إليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم، وإنما يشترك الجيش الواحد الداخلي واحداً، وإن تفرق في ميعاد اجتماع في موضع، وأما ما احتج به من حديث مجالد أن عمر كتب فمن أتاك منهم قبل تنفق القتل فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر، ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى قبوله منه وهو إن كان يثبت عنه فهو محجوج به؛ لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى يتسخطون في دمائهم لم يشركوهم، ولو قتلوهم فنفقوا وجاءوا والجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر شركوهم فخالف عمر في الأول والآخر واحتج به فأما ما روي عن زياد بن ليلى أنه أشرك عكرمة، فإن زياداً كتب فيه إلى أبي بكر ﷺ فكتب أبو بكر إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلم زياد أصحابه فطابوا نفساً أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم، وهذا قولنا وهو يخالفه ويروى عنه خلاف ما رواه عنه أهل العلم بالغزو.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة تدادي الجرحى وتنفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله ﷺ أسهم للنساء في شيء من غزوه، وما جاء في هذا من الأحاديث كثير لولا طول ذلك لكتبت لك من ذلك شيئاً كثيراً وعمر بن إسحاق وإسماعيل بن أمية عن ابن هرمز قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ؟ فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله ﷺ، وكان يرضخ لهن من الغنيمة، ولم يكن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي، فلم يجز له المسخ على الحفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة وعمتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك، قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب فغنموا غنيمة، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدداً لهم، ولم يلقوا عدواً حتى خرجوا بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها، وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم ولا تشارك واحدة منهما صاحبتها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم والي جماعة ولا عالم.

٢٨٦٩- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ الْأَشْعَرِيَّ يَوْمَ حُثَيْنَ إِلَى أَوْطَاسٍ فَقَاتَلَ مِنْ بَهَا مِنْ هَرَبٍ مِنْ حُثَيْنٍ وَأَصَابَ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَئِذٍ سَبَاً وَغَنَائِمَ، فَلَمْ يُلْغَسَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَسَمَ مِنْ غَنَائِمِ أَهْلِ حُثَيْنَ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ أَوْطَاسٍ وَأَهْلِ حُثَيْنَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ غَنِيمَةً وَاحِدَةً وَفَيْتاً وَاحِداً.

٢٨٧٠- وَحَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، عَنْ عَامِرِ الشُّعْبِيِّ وَزِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ الثُّمَلِيِّ أَنَّهُ عَمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَوْمٍ فَمَنْ أَتَاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ تَنْفَقَ الْقَتْلَى فَأَشْرِكُهُ فِي الْغَنِيمَةِ.

٢٨٧١- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ﷺ بَعَثَ عَكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي خُسَمَائِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَدداً لَزِيَادِ بْنِ لَيْلٍ وَلِلْمُهَاجِرِينَ أَبِي أُمَيَّةَ فَوَافِقُوا الْجَنْدَ قَدْ أَفْتَحَ الْبَحْرُ فِي الْيَمَنِ فَأَشْرِكْهُمْ زِيَادُ بْنُ لَيْلٍ وَهُوَ ثَمَنٌ شَهِدَ بَدراً فِي الْغَنِيمَةِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٠٧)، البيهقي (٥٠/٩)]

وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحداً يعرف السنة والسيرة يجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم، ثم فرق السرايا وترك الجند رداً لهم لولا هؤلاء ما اقترَب السرايا أن يبلغوا حيث بلغوا، وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم، وما سمعنا بأحد منهم قسَطَ الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت

من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به، وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة، وليس يقبل هذا، ولا يحمل هذا الجهال فمن الإمام الذي عمل بهذا والعالم الذي أخذ به حتى ننظر أهو أهل لأن يحمل عنه مأمون هو على العلم أو لا؟ وكيف يقسم للفرسين، ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا؟ وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه، وإنما قاتل على غيره؟ ففهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحفظ عمن لقيت ممن سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون إلا لفرس واحد وبهذا أخذ.

٢٨٧٣- أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين لفرسيه وسهم في ذوي القرى سهم أمه صفيّة يغني يوم خير.

وكان سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه، عن يحيى بن عباد.

٢٨٧٤- وروى مكحول أن الزبير حضر خير فأسهم له رسول الله ﷺ خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه.

فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فاشبه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بجره على زيادته، وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول، ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي، فقلنا إنهم لم يرووا أن النبي ﷺ أسهم لفرسين، ولم يختلفوا أن النبي ﷺ حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والطرب والمترجز، ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيم، وقال الأوزاعي يسهم لهم، وذكر أن رسول الله ﷺ أسهم بخير لصبي في الغنيم وأسهم أئمة المسلمين لكل مؤلود ولد في أرض الحرب، وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه أسهم لصبي، وإن هذا لغیر معروف عن أهل العلم، ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا.

٢٨٧٥- محمد بن إسحاق وإسماعيل بن أمية عن

يضرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخُ هنَّ، ولا يسهم والحديث في هذا كثير، وهذا قول من حفظت عنه من حجازيين.

٢٨٧٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه، عن يزيد بن هرمز أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء، فقد كان يغزو بهن فيداوين العرصى، وذكر كلمة أخرى وكتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يضربُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ، فلم يكن يضربُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ، ولكن يخذلن من الغنيم.

وإنما ذهب الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي ﷺ غزا يهود ونساء من نساء المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال، والحديث منقطع لا يكون حجة عندنا، وإنما اعتمدنا على حديث ابن عباس أنه متصل، وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم، ولكن يرضخ لهم، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ لمن غزا معه من يهود وأسهم ولأهل المسلمين بغده لمن استعانوا به على عدوهم من أهل الكباب والمجوس، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كتبت أحب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا، ولا يشك الحسن بن عمارة عن الحكم عن يقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: استعان رسول الله ﷺ بيهود فيبأق فرضخ لهم، ولم يسهم لهم.

والحديث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت قبل هذا، وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يزعمون أن النبي ﷺ إنما رضح لمن استعان به من المشركين، وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يحضرنى ذكره.

٣- سهامان الخيل

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له إلا لواحد، وقال الأوزاعي يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك، وعلى ذلك أهل العلم وبه عملت الأئمة.

قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد

لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله عنه قال: إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة.

٢٨٧٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ بْنُ أَصْحَابِنَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَيْهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٢/٢)، البيهقي (٥٠/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول، وقد روي عن النبي ﷺ فيه شيء يثبت ما روي عن أبي بكر وعمر لا يحضرني حفظه فمن شهد قتالاً، ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فأعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة، ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب، وإن لم تحرز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة؛ لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال، ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال، ويكون رداء لأهل القتال غازياً معهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين هم بمجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم، ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فيلحقان جميعاً بالمسلمين بعدما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما إذ لم يلق المسلمون قتالاً بعد لحاقهما، وقال الأوزاعي يسهم لهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم هذين، ولا يسهم للجنود الذين هم ردة لهم ومعونة؟ ما أشد اختلاف هذا القول؟ وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من السلف أنه أسهم هؤلاء، وليسوا عندنا بمن يسهم لهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في التاجر المسلم والحربي مسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحد منهما إلا أن يلتقي مع المسلمين قتالاً فيشتركان فيما غنم المسلمون، وهذا مثل قولنا الأول، وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال: هذا أن يقوله في المدد، فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش ما لم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب؛ فإن قال على أولئك عناء لم يكن على هذين، فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الوقعة بساعة، ولا يجعل لهم شيئاً، فلو جعل لهم ذلك بالعناء جعله ما لم تقسم الغنيمة، ولو جعله بشهود الوقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الوقعة فهذا قول متناقض.

قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه؛ لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت

رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه: كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له سهم، فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له سهم.

٢٨٧٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: حدثنا، عن عبيد الله بن عمر أو عبيد الله شك أبو محمد الربيع، عن نافع، عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله ﷺ يوم أُحُد وأنا ابن أربع عشرة، فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني.

قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المقاتلة.

فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لإجازة النبي ﷺ عام أحد، وما أحد من المهاجرين والأنصار ولد له ولد في سفر من أسفار رسول الله ﷺ إلا عمده بن أبي بكر، فإن أسماء ولدت له بني الحليفة في حجة الإسلام ثبت من هذه الأحاديث والفتيا، والله أعلم أن غزاهم ومقامهم فيه كان أقل مدّة من أن يفرغوا للنساء والأولاد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحجة في هذا مثل الحجة في المسألة قبل في النساء وأهل الذمة يرضخ للغلمان، ولا يسهم لهم، ولا يسهم للنساء يرضخ.

قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم، ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له سهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم، وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك، ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين إسهامه، وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أفتى في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في الغنائم، وقال في هذا أشركه، وإنما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقوّوا من ضعفهم وكانوا رداء لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه، فلمّا رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه.

سبحان الله ما أشد هذا الحكم والقول، وما نعلم رسول الله ﷺ ولا أحداً من السلف أنه أسهم لمثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فحقنوا دماءهم وأموالهم، ولم يبلغنا عن رسول الله ﷺ أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: معلوم عند غير واحد من

السنة عن رسول الله ﷺ: مَنْ قَتَلَ عِلْجًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَعَمِلَتْ بِهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ إِلَى الْيَوْمِ.

٢٨٧٨- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَقَلَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ، وَهَذَا النَّفْلُ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُنْفَلِ الْإِمَامُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، فَلَا يُنْفَلُ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ وَالْغَنِيمَةُ كُلُّهَا بَيْنَ جَمِيعِ الْجُنْدِ عَلَى مَا وَعَدَتْ عَلَيْهِ الْمَقَامِيمُ، وَهَذَا أَوْضَحُ وَأَيِّنُ مِنْ أَنْ يَشُكَّ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال الشافعي: القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله.

٢٨٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالف له علمته عن رسول الله ﷺ وفيه دلالة على أن رسول الله ﷺ إنما قاله بعد تقضي الحرب؛ لأنه وجد سلب قتيل أبي قتادة في يدي رجل فأخرجه من يديه، وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة؛ لأن الحديث يدل على أن النبي ﷺ لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضي الحرب.

قال الشافعي رحمه الله: فالسلب لمن قتل مقيلاً في الحرب مبارزاً أو غير مبارز قاله الإمام أو لم يقله، وهذا حكم عن رسول الله ﷺ وحكم من سنة بعده قد قاله رسول الله ﷺ يوم بدر معونة، وقد قاله من بعده من الأئمة.

٢٨٨٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُسَمَّى بِشَرِّ بْنِ عُلْقَمَةَ قَالَ: بَادَرْتُ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِيسِيَّةِ قَبْلَ سَلْبِهِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا فَتَقَلَّبَنِي سَعْدًا.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعدما يخرج إلى بلاد الإسلام؛ فإن كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها، وإن كانت قد قسمت باعه فتصدق بثمانه، وقال الأوزاعي: كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم والقيدي ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره إمام، ولا يعيبه عالم، وإن كان أحد منهم باع شيئاً منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة، وإن باعه بعد القسم تصدق به عن ذلك الجيش.

وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد

فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب والياب إذا كان من الغنيمة وتنتهى عن السلاح إلا في معمرة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام، ثم يهديه إلى صاحبه هذا مختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكروه ينهى عنه أشد النهي؟ بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: لَا يَحِلُّ لِي مِنْ فَيْئِكُمْ وَلَا هَذِهِ وَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَامٍ بَعِيرٍ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ فَأَدَّوْا الْخَيْطَ وَالْمَخِيطَ، فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ وَشَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ بَكِيَّةً مِنْ شَعْرٍ، فَقَالَ: هَبْ هَذَا إِلَيَّ أَخِيطُ بِرَدْعَةٍ بَعِيرٍ لِي أَدِيرَ، فَقَالَ أَمَا نَصِيحِي مِنْهُ فَهُوَ لَكَ، فَقَالَ: إِذَا بَلَغْتَ هَذَا، فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا.

وقد بلغنا نحو من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف يتبع به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما قول أبي يوسف يضيّق أبو عمرو في السلاح، ويوسع في الطعام، فإن أبا عمرو لم يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رايه فيما نرى، والله تعالى أعلم، إنما أخذه من السنة، وما لا اختلاف فيه من جواز الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيّاً كان أو فقيراً، وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غنى عنه أن يركب، ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الإجماع، فإن الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام للقياس إذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو، فيكون له دون غيره من الجيش، ففضل منه شيء إنما فضل من شيء قد كان له دون غيره، والله أعلم.

ولو لم يميز له أن يحبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه إلا أداؤه إلى المغنم؛ لأنه للجيش كلهم ولأهل الخمس لا يخرج منه التصدق به؛ لأنه تصدق بمال غيره.

فإن قال: لا أجد أهل الجيش، وجد أمير الجيش أو الخليفة أذاه إلى أيهما شاء.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقلع على الجارية من الغنيمة أنه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية، ولدها من الغنيمة، ولا يثبت نسب الولد.

وقال الأوزاعي، وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحدين مائة جلد ومهر قيمة عدل ويلحقونها، ولدها به لكانه الذي له فيها من الشراك.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان له فيها نصيب على ما قال الأوزاعي، فلا حد عليه وفيها العقر.

بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطنها

أحدهما أنه قال: لا حدٌ عليه وعليه العقر.

٢٨٨١- أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: اذروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن الإمام إن يخطئ في العقوب خير من أن يخطئ في العقوبة، فإذا وجدتم لمسلم مخرجاً فأذروا عنه الحد [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٤١)].

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله ﷺ؛ فإن كان هذا الرجل زانياً فعليه الرجم إن كان عصياً والجلد إن كان غير عصياً، ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله ﷺ: أن: الولد للفرأش وللغاهر الحجر والعاهر الزاني، ولا يثبت نسب الزاني أبداً، ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلاً زنى بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه الإمام الحد أكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه؟ وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم أقاموا الحدود على الزناة، ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا أثبت منه نسب الولد.

٢٨٨٢- حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال: لا يجتمع الحد والصدائق، الصدائق ذرة الحد.

وبلغنا عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة يؤتى بها، وقد فجرت، فتقول جعت فاعطاني وتقول الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منها تقول هذا، وإن كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك أحرى أن يدرأ عنه الحد أرايت الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فيهم، ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل؛ فإن كان عتقه يجوز في جماعتهم، فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولى لرجل واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه زعم أن الرجل إذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت للولد نسب، ولا يؤخذ منه مهر؛ لأنه زنا ويدراً عنه الحد ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر؛ فإن زعم أن الواقع على الجارية له فيها شرك، فإن ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدراً عنه الحد ونحن وهو نلحق الولد به، فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية من الجيش على الواقع على الجارية بينه وبين آخر لحق النسب

وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد، وإن جعله زانياً كما قال لزمه أن يحده إن كان شيئاً حد الزنا بالرجم، وحدّه حد البكر إن كان بكراً فجعله زانياً غير زان وقياساً على شيء، وخالف بينها وبين ما قاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحدين إلى شيء.

روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فضربها مائة وهي ثيب، وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضاً لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولاً مستقيماً فزعم أن الجيش إذا أحرزوا الغنمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه، وإن كان له فيهم شرك؛ لأنه استهلاك، ويقول: فإن قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق؛ لأنه شريك فجعله مرة شريكاً يجوز عتقه وأخرى شريكاً لا يجوز عتقه.

٤- في المرأة تسمى ثم يسى زوجها

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة إذا سبيت، ثم سبي زوجها بعدها يردّهما في دار الحرب أنهما على النكاح، وقال الأوزاعي ما كانا في المقاسم فهما على النكاح، وإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع، وإن شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعدما يستبرئها بحضنة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن، وقال أبو يوسف إنما بلغنا عن رسول الله ﷺ وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهم في دار الحرب وأحرزهم دون أزواجهم، فقال رسول الله ﷺ: لا توطأ الحثالي من الفتي حتى يضمن ولا الحثالي حتى يستبرأ بحضنة خضنة وأما المرأة سبيت هي وزوجها، وصارا مملوكين قبل أن تخرج الغنمة إلى دار الإسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما إن شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو إذا كان صحيحاً، فلا يستطيع أن يزوجه أحداً غيره، ولا يطؤها هو، وإن كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما إلا بنكاح مستقبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سبي رسول الله ﷺ سبي أوطاس وبني المصطلق وأسروا من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأسروا أن لا توطأ حاملة حتى تضع ولا حائلة حتى تحيض، ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبي زوج مع امرأته ولا غيره، وقال: وإذا استؤمن بعد الحرية فاستبرئت أرحامهن بحضنة ففي هذا دلالة على أن تصيرهن إماء بعد الحرية قطع للعصمة بينهما وبين أزواجهن، وليس العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استثمانهن بعد حرّيتهن.

وأما قوله في الصلْب، فلم تمض بهذا سنة عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم، ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا، وإنما الصلْب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال.

٢٨٨٣- قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَبْدٍ وَبَعِيرٍ أَحْرَزَهُمَا الْعَدُوُّ، ثُمَّ ظَفِرَ بِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبَيْهِمَا إِنْ أَصَبْتَهُمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَهُمَا لَكَ. [أخرجه الدارقطني (١١٤/٤)، البيهقي (١١١/٩)]

قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبدٍ أحْرزه العدوُّ فظفرَ به المسلمون فردَّه على صاحبه.

٢٨٨٤- قال وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤًا دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَوَّلُهُمْ وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ لِقَاطُهُمْ.

قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبدِ الآبقِ وشبهه.

وقوله ويردُّ متسرِّبهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السَّريَّة ردَّ الجيش على الفقراء القَعْد فيهم بهذا الحديث، وقال أبو يوسف الذي يأسره العدوُّ، وقد أحْرزوه وملكوه، فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله ﷺ، وإذا أبق إليهم فهذا مما لا يجوز ألا ترى أنَّ عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مَقْرُون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردُّون إلى مواليهم فأما الصلْب فليس يدخل فيما ههنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرق أبو حنيفة بين العبدِ إن أبق إلى العدوِّ والعبدِ يحْرزه العدوُّ ولا فرق بينهما وهما لسيدهما إذا ظفرَ بهما وحالهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسم سواء، وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده، وقد قال: هذا بعض أهل العلم، وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بثمن لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بثمن قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالاً ونساءً وأخرجوا إلى دار الإسلام، فإني أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيقتلوا.

قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون بيع السبائ بأساً وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادي بهم أسارى المسلمين، وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة؛ لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردُّوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا

قال الشافعي: وأبو يوسف قد خالف الخبر والمقول أرايت لو قال قاتل بل انتظر بالتي سبيت أن يخلو رحماً؛ فإن جاء زوجها مسلماً وأسلمت، ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا انتظر بالتي سبي معها زوجها إلا الاستبراء، ثم أصيبتها؛ لأن زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كما حال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وإن سبي أحدهما فأخرج إلى دار الإسلام، ثم أخرج الآخر بعده، فلا نكاح بينهما.

وقال الأوزاعي إن أدركها زوجها في العدة، وقد استردَّها زوجها وهي في عدتها جمع بينهما، فإنه كان قد قديم على النبي ﷺ من المهاجرين نسوة، ثم أتعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردَّهن رسول الله ﷺ إليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قول الأول زعم في القول الأول إن شاء ردَّها إلى زوجها، وإن شاء زوجها غيره، وإن شاء وطنها وهي في دار الحرب بعد.

وزعم أنهم إذا خرجوا إلى دار الإسلام فهي مردودة على زوجها، وروي عن رسول الله ﷺ أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله ﷺ إذا وقع السبأ وأخرج بهن إلى دار الإسلام، فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله ﷺ الناس في السبائ أن لا توطأ الحبال حتى يضعن ولا الحبال حتى يستبرأن بحضة، ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها إن جاءوا، ولم يأمر بوطنهن في عدة والعدة أكثر من ذلك، ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن إلا أن المسلمين يستبرئون كما قال رسول الله ﷺ، وهذا بين واضح، وليس فيه اختلاف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذه داخلة في جواب المسألة قبلها.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسم أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة، وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسم أخذه بغير شيء، وإن أصابه بعد القسم أخذه بالقيمة، وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب؛ فإن رجع إلى الإسلام ردَّه إلى سيده، وإن أبق قتل، وإن أبق وهو كافر خرج من سيده ما كان يملكه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله وردَّ على صاحبه بالقيمة إن شاء، وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه، ولم تكن المسألة على ذلك، وإنما كان وجه المسألة أن يجوز المشركون العبد إليهم كما يجوزون العبد الذي اشتروه.

سَيِّبِ بَنِي قَرِظَةَ فَأَمَّا الْكَرَاعُ وَالسَّلَاحُ، فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِي بَيْعِهِمَا وَهُوَ لَا يَحِجُّزُ أَنْ يَبِيعَهُمَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَصَابَ الْمُسْلِمُونَ أُسْرَى فَأَخْرَجُوهُمْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ رَجَالًا وَنِسَاءً وَصِبْيَانًا وَصَارُوا فِي الْغَنِيمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ اثْنَانِ قَدْ كُنَّا أَمْتَانَهُمْ قَبْلَ أَنْ يُوْخَذُوا أَنَّهُمْ لَا يَصْدُقُونَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا عَنْ فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ هُمْ مُصَدِّقُونَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَانُهُمْ جَائِزٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَتَّقِدُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ وَلَمْ يَقُلْ إِنْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ وَلَا، فَلَا أَمَانٌ لَهُمْ قَالَ أَبُو يُونُسَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَانٍ، وَوَجْهٌ لَا يَبْصُرُهَا إِلَّا مَنْ أَعَانَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا، وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ عِنْدَنَا يَعْقِدُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْلَهُمْ وَيَسْعَى بِذَمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ الْقَوْمُ يَغْزَوْنَ قَوْمًا فَيَلْتَقُونَ فِيَوْمٍ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ يَصْلَحُهُمْ عَلَى أَنْ يَكُونُوا ذِمَّةً فَهَذَا جَائِزٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَمَا أَكُنْتُ زَيْتَبُ بْنُْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ وَأَجَازَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا غَنِيمَةُ أَحْرَزَهَا الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَدْ كُنْتُ أَمْتَهُمْ قَبْلَ الْغَنِيمَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ إِذَا غَزَا فَاسْقًا غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى قَوْلِهِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، فَقَالَتْ ذَلِكَ تَصَدَّقُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَبْدٌ أَوْصَى أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ ذَلِكَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ اسْتَعَانَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ فِي حَرْبِهِمْ لَهُ فِيهِمْ أَقْرَبَاءُ أَيْصَدِّقُ أَوْ كَانَ مُسْلِمًا لَهُ فِيهِمْ قَرَابَاتٌ أَيْصَدِّقُ فَلَيْسَ يَصْدُقُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَلْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَعْقِدُ لَهُمْ أَذْنَاهُمْ فِي مِثْلِ هَذَا مَفْسُورًا هَكَذَا قَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِفًا لِهَذَا عَنِ الثَّقَفَةِ ادَّعَى رَجُلٌ وَهُوَ فِي أُسْرَى بَدْرَ أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَرَى عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَأُخِذَ مَا كَانَ مَعَهُ فِي الْغَنِيمَةِ، وَلَمْ يَحْسَبْ لَهُ مِنْ الْفِدَاءِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ أَمَّا مَا ظَهَرَ مِنْ أَمْرِكَ؛ فَكَانَ عَلَيْنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: حَالُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُمْ الْمُسْلِمُونَ خَالِفًا حَالُهُمْ بَعْدَمَا يَمْلِكُونَهُمْ، فَإِذَا قَالَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَوْ امْرَأَةٌ قَدْ أَمَّتَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَصِيرُوا فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّمَا هِيَ شَهَادَةٌ تَخْرِجُهُمْ مِنْ أَيْدِي مَالِكِيهِمْ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، وَلَكِنْ إِنْ قَامَ شَاهِدَانِ فَشَهِدَا أَنَّ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَمَّتَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَصِيرُوا أُسْرَى فَهُمْ آمَنُونَ أَحْرَارًا، وَإِذَا أَبْطَلْنَا شَهَادَةَ الَّذِي أَمَّتَهُمْ فَحَقَّهُ مِنْهُمْ بَاطِلٌ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَمْلِكَهُ، وَقَدْ زَعَمَ أَنْ لَا مَلِكَ لَهُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٥- حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَصَرَ الْمُسْلِمُونَ عَدُوَّهُمْ

أَحَدَهُمَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، وَفِي دَارِهِمْ، وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَقَدْ صَارُوا فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ فَكَّرَهُ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَرَأَيْتَ تَاجِرًا مُسْلِمًا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ بِرَقِيقٍ لِلْمُسْلِمِينَ كَفَّارٌ أَوْ رَقِيقٌ مِنْ رَقِيقِ أَهْلِ الذِّمَّةِ رَجُلًا وَنِسَاءً أَكُنْتُ تَدْعُهُ، وَذَلِكَ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا تَمَّا يَنْكَثِرُونَ وَتَعْمُرُ بِلَادَهُمْ أَلَا تَرَى أَنِّي لَا أَتْرُكُ تَاجِرًا يَدْخُلُ إِلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنَ السَّلَاحِ وَالْحَدِيدِ وَشَيْءٌ مِنَ الْكَرَاعِ تَمَّا يَتَّقَوْنَ بِهِ فِي الْقِتَالِ أَلَا تَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ صَارُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُمْ فِي مَلِكِهِمْ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْتَنُوا، وَلَا يَصْنَعُ بِهِمْ مَا يَقْرُبُ إِلَى الْفِتْنَةِ، وَأَمَّا مَفَادَةُ الْمُسْلِمِ بِهِمْ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا سَى الْمُسْلِمُونَ رَجَالًا وَنِسَاءً وَصِبْيَانَهُمْ مَعَهُمْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعُوا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَلَا بَأْسَ فِي الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ بَأْنَ مِنْ عَلَيْهِمْ أَوْ يَفَادِيَ بِهِمْ وَيُؤْخَذَ مِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَخْلَوْا وَالَّذِي قَالَ أَبُو يُونُسَ مِنْ هَذَا خِلَافٌ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أُسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ فَقَتَلَ بَعْضَهُمْ وَأَخَذَ الْفَدْيَةَ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَمَنْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ أَسَرَ بَعْضَهُمْ بِدَهْرٍ ثَمَامَةَ بَنٍ أَثَالٍ فَمَنْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُشْرِكٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ، وَمَنْ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ رَجَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَوَهَبَ الزَّيْبِرُ بْنُ بَاطِلَا لثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ لِمَنْ عَلَيْهِ فَسَالَ الزَّيْبِرُ أَنْ يَقْتُلَهُ وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيِّبَ بَنِي قَرِظَةَ فِيهِمْ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ فَبَعَثَ بَثْلَثَ إِلَى نَجْدٍ وَثَلْثَ إِلَى تَهَامَةَ وَثَلْثَ قَبْلَ الشَّامِ فَيَبِيعُوا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَفَدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ.

٢٨٨٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَأَمَّا الصِّبْيَانُ إِذَا صَارُوا إِلَيْنَا لَيْسَ مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَالِدِيهِ، فَلَا نَبِيعُهُمْ مِنْهُمْ، وَلَا يَفَادِي بِهِمْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ مَا كَانُوا مَعَهُمْ، فَإِذَا تَحَوَّلُوا إِلَيْنَا وَلَا وَالِدَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَإِنْ حَكَمَهُ حُكْمُ مَالِكِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ يَقْوَى بِهِمْ أَهْلُ الْحَرْبِ، فَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ فَيَمْنُ عَلَى غَيْرِهِمْ بِهِمْ، وَهَذَا تَمَّا يَحِلُّ لَنَا أَرَأَيْتَ صَلَةَ أَهْلِ الْحَرْبِ بِالْمَالِ وَإِطْعَامِهِمُ الطَّعَامَ الَّتِي بَاقَوْا لَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَالَاتِ مِنْ بَيْعِ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ مِنْهُمْ، وَقَدْ أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي أَتَتْهُ وَهِيَ زَانِجَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ أَفَأَصْلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَكَمَا ذَا قَرَابَةٍ لَهُ بِمَكَّةَ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ مَعَ مَا وَصَفَتْ مِنْ بَيْعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

كان، ومن أصابه أثم بإصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فعمد إلى إصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة؛ لأنهما من القتل بما شاء الله والذي نراه، والله تعالى أعلم، منعاً له أن يتحولاً فيصيرا رقيقين أنفع من قتلها؛ لأنه لا نكابة لهما فيقتلن للنكابة فأرقاهما أمثل من قتلها، والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعتين والذي قال الأوزاعي أحب إلينا إذا لم يكن بنا ضرورة إلى قتال أهل الحصن، وإذا كنا في سعة من أن لا نقاتل أهل حصن غيره، وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم، ولكن لو اضطرننا إلى أن نخافهم على أنفسنا إن كففتنا عن حربهم قاتلتناهم، ولم نعد قتل مسلم؛ فإن أصبناه كفرنا، وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتالهم أقرب من السلامة وأحب إلي.

٦- ما جاء في أمان العبد مع مولاه

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جاز أمانه وإلا فامانه باطل، وقال الأوزاعي أمانه جائز أجزاه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ولم ينظر كان يقاتل أم لا، وقال أبو يوسف في العبد: القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه، ولا يملك أن يشتري شيئاً، ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلم هل يجوز أمانه أرايت إن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم، ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك؟ أرايت إن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمي فآمن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك؟

٢٨٨٦- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِي حِصْنِ قَوْمٍ فَعَمَدَ عَبْدٌ لِبَعْضِهِمْ فَرَمَى بِسَهْمٍ فِيهِ أَمَانٌ فَأَجَارَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٩٤٣٦)، ابن أبي شيبة (٤٥٣/١٢-٤٥٤)، البيهقي (٩٤/٩)]

فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث، وفي النفس من إجازته أمانه إن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤٌ دِمَائِهِمْ وَيَسْعَى بِلِزْمِهِمْ

فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يتربسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمتجنيق يعمدون بذلك أهل الحرب، ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم؛ فإن برز أحد منهم رموه، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾ حتى فرغ من الآية فكيف يرمي المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير، ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم، فقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والأطفال والصبيان، وقد حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف وأهل خيبر وقريظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المتجنيق، فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في ميدانهم الأطفال لنهى رسول الله ﷺ عن قتلهم لم يقاتلوا؛ لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيخ الكبير والصغير والأسير والتاجر، وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله ﷺ وسيرته، ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد ﷺ في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برمي ولا غيره من القوة لكان النساء والصبيان ولكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان، ومن نهى عن قتله؛ فإن رسول الله ﷺ أغار على بني المصطلق غارتين في نعيمهم. وسئل عن أهل الدار بيتون فيصاب من نسايتهم وذرايتهم، فقال هم منهم يعني ﷺ أن الدار مباحة؛ لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح، وإنما يحرم الدم بالإيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار إسلام، وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة ونزع الدار من الغارة إذا كانت دار إسلام أو دار أمان بعقد يعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها، وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار، فلما كان الأطفال والنساء، وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعي الدماء بإسلامهم ولا إسلام آبائهم ولا ممنوعي الدماء بأن الدار ممنوعة استدللنا على أن النبي ﷺ إنما نهى عن قصد قتلهم بأعيانهم إذا عرف مكانهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل: فإغارته وأمره بالغارة، ومن أغار لم يتمتع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالإسلام ولا الدار، ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة، فلا كفارة عليه فأما المسلم فحرام الدم حيث

هذا حلال من الله أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال، وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير.

٢٨٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ السَّائِبِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خَيْثَمٍ، وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كُنْتُمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنَّ اللَّهَ أَحْلَى هَذَا أَوْ رَضِيَهُ، يَقُولَ اللَّهُ لَهُ لَمْ أَجُلْ هَذَا، وَلَمْ أَرْضَهُ، وَيَقُولُ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا، يَقُولَ اللَّهُ كَذَبْتَ لَمْ أَحْرَمْ هَذَا، وَلَمْ أَنُحِّمْهُ.

٢٨٨٨- وَحَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَ، عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا اقْتَرَا بِشَيْءٍ أَوْ نَهَوْا عَنْهُ قَالُوا هَذَا مَكْرُوهٌ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ فَأَمَّا نَقُولُ هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ فَمَا أَكْثَرُ.

قال أبو يوسف، وأما ما ذكر الأوزاعي من الوطء فهو مكروه بغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام.

٢٨٨٩- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُوطَأَ السَّبِيُّ مِنَ الْفَتَى فِي دَارِ الْحَرْبِ.

٢٨٩٠- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ يَوْمَ بَيْتِ قُرَيْظَةَ سَيْفَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَالْخُمْسِ.

وقال أبو يوسف رأيت رجلاً أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطنها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام، ولم يحرزها؟ فذلك الباب الأول.

وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس، فقد نقضه بما روى عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْفُلُ فِي الْبَدَاؤِ الرَّبْعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلْثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ هَذَا بَعْدَ الْخُمْسِ وَصَدَقَ، وَقَدْ بَلَّغْنَا هَذَا، وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ فَأَمَّا النُّفْلُ قَبْلَ الْخُمْسِ، فَقَدْ نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنِيمَةً بَذَرَ فِيهَا بَلْغَاءً قَبْلَ أَنْ تُخْمَسَ.

قال الشافعي: وإذا قَسَمَ الإمام الفتي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها، فلا بأس أن يطأها وبلاذ الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والمملوكة، وقد غزا رسول الله ﷺ في غزاة المريسيع بأمره أو امرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولاً لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات

أذنأهم وهو عندنا في الذية إنما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا إنما هو على الأحرار ولا تنكأ دماؤهم مع دماء الأحرار، ولو أن المسلمين سبوا سبياً فأمّن صبي منهم بعدما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله ﷺ والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وما قال أبو يوسف لا يثبت إيطال أمان العبد ولا إجازته رأيت حجة بأن رسول الله ﷺ قال: الْمُسْلِمُونَ يَذُ وَاجِدَةً عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَنَكَّافاً دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ أَلَيْسَ الْعَبْدُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ أَدْنَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ رَأَيْتَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ، وَلَمْ يَسْأَلْ يِقَاتِلْ أَوْ لَا يِقَاتِلْ أَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَجَازَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ رَأَيْتَ حُجَّتَهُ بِأَنَّهُ دَمُهُ لَا يَكْفِي دَمَهُ؛ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا عَنِ أَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مَكَاةَ الدَّمِ بِالذِّيَةِ فَالْعَبْدُ الَّذِي يِقَاتِلُ هُوَ عِنْدَهُ قَدْ يَبْلُغُ هُوَ بِدِيَةِ دِيَةِ حُرٍّ إِلَّا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَيَجْعَلُهُ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ الْمَرْأَةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمَانُ يَجُوزُ عَلَى الْحَرِّ وَالْإِسْلَامِ فَالْعَبْدُ يِقَاتِلُ خَارِجاً مِنَ الْحَرِّ، وَإِنْ كَانَ يَحْجِزُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ دَاخِلًا فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ يَحْجِزُهُ عَلَى الْقِتَالِ فَهُوَ يَحْجِزُ أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ لَا تَقَاتِلُ وَأَمَانَ الرَّجُلِ الْمَرِيضِ وَالْجَبَانِ وَهُوَ لَا يِقَاتِلُ، وَمَا عَلِمْتَهُ بِذَلِكَ يَحْتَجُّ إِلَّا لِلْأَوْزَاعِيِّ عَلَى نَفْسِهِ وَصَاحِبِهِ حَتَّى سَكَتَ، وَإِنْ كَانَ يَحْجِزُ الْأَمَانَ عَلَى الذِّيَاتِ ابْتِغَى أَنْ لَا يَحْجِزَ أَمَانَ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ دِيَتَهَا نَصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ يَكُونُ أَكْثَرَ دِيَةِ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا مِنَ الْحَرِّ أَضْعَافًا؛ فَإِنْ قَالَ: هَذَا لِلْمَرْأَةِ دِيَةٌ فَكَذَلِكَ تَمَنُّ الْعَبْدُ لِلْعَبْدِ دِيَةٌ؛ فَإِنْ أَرَادَ مُسَاوَاتِهِمَا بِثَمَنِ الْحُرِّ فَالْعَبْدُ يِقَاتِلُ يَسُوَّى خَمْسِينَ دِرْهَمًا عِنْدَهُ جَائِزُ الْأَمَانِ وَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ تَمَنُّ عَشْرَةَ أَلْفٍ إِلَّا عَشْرَةَ غَيْرَ جَائِزَةٍ وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ عَنِ الْمَرْأَةِ.

٧- وطء السبايا بالملك

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الإمام قد قال: من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب، وقال الأوزاعي له: أن يطأها، وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله ﷺ ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقتلوا، ولا يصلح للإمام أن ينفل سريّة ما أصاب، ولا ينفل سوى ذلك إلا بعد الخمس، فإن رسول الله ﷺ أسوة حسنة كان ينفل في البداء الربيع، وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله

٩- الرَّجُلُ يَغْنَمُ وَحْدَهُ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من مصر فأغاروا في أرض الحرب فما أصابا بها فهو لهما، ولا يَحْمَسُ قال الأوزاعي إذا خرجا بغير إذن الإمام؛ فإن شاء عاقبهما وحرهما، وإن شاء حَسَمَ ما أصابا، ثُمَّ قَسَمَهُ بينهما، وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس، وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضاً ذكر في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلاً فله سلبه، وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الجند والجيش إنما قوي على قتله بهم، وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش إنما هو لص أغار يَحْمَسُ ما أصاب فأولاً أخرى أن يَحْمَسَ وكيف يَحْمَسُ شيئاً مع هذا، ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، وقد قال الله عز وجل في كتابه ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوتِجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾، وقال: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ فجعل الفية في هذه الآية هؤلاء دون المسلمين.

وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه شريك ولا خمس، وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أريت قوماً من المسلمين خرجوا بغير أمر الإمام فأغاروا في دار الحرب، ثم انقلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة، فهل يسلم ذلك لهم؟ أريت إن خرج قوم من المسلمين يخطبون أو يصيدون أو علفوا أو لحاجة فاسرهم أهل الحرب، ثم انقلتوا من أيديهم بغنيمة هل تسلم لهم؟ وإن ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم؟ فإن قال به، فقد نقص قوله، وإن قال: لا، فقد خالف عمر بن عبد العزيز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بعت رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري ورجلاً من الأنصار سريةً وخذمًا وبعث عبد الله بن أنيس سريةً وحده، فإذا سن رسول الله ﷺ أن الواحد يتسرى وحده وأكثر منه من العدد ليصيب من العدو غرة بالحيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله، وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله ﷺ أن أربعة أخماسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أخماس ما أوجفوا عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله، ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير إذن الإمام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الإمام كسبيل ما أوجفوا عليه بإذن الإمام، ولو زعمنا أن من خرج بغير إذن الإمام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشاً لو خرجت بغير إذن الإمام كانت سراقاً، وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم العدو فحاربوهم

أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسبى أول أن يمنع من رجل أصار جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسترق ولذا إن كان في بطنها، وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات، ومن كان من سبائهم، وما نساؤهم إلا بهم، فإذا غزوا أهل قوّة يجيش، فلا بأس أن يغزوا بالنساء، وإن كانت الغارة التي إنما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم إنما ينالون غرة وينجبون ركضاً كرهت الغزو بالنساء في هذا الحال، وأما ما ذكر أبو يوسف من النقل، فإن الخمس في كل ما أوجف عليه المسلمون من صغيره وكبيره يحكم الله إلا السلب للقاتل في الإقبال الذي جعله رسول الله ﷺ لمن قتل.

وأما ما ذكر من أمر بدر، فإنما كانت الأنفال لرسول الله ﷺ، وقال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فردّها رسول الله ﷺ على المسلمين، ثم نزل عليه منصرفه من بدر ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ فجعل الله له ولرسوله معه الخمس وجعل رسول الله ﷺ لمن أوجف الأربعة الأخماس بالحضور للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم.

٨- بيع السبي في دار الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعه حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب، ولم يختلف في ذلك اثنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام يمثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثر ما لم يزل الناس عليه مما لا يحل، ولا ينبغي مما لو فسرت لك لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله ﷺ إنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله ﷺ وعن السلف من أصحابه، ومن قوم فقهاء، وإذا كان وطؤها مكروهاً فكذلك بيعها؛ لأنه لم يجرزها بعد.

قال الشافعي: قسم رسول الله ﷺ أموال خيبر بخيبر وجميع ما إليها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود، وهم له صلح متاملة بالنصف؛ لأنهم يمنعونها بعده ﷺ وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق، وما حوله دار كفر، ووطئ المسلمون ولنا نعلم رسول الله ﷺ قتل من غزاة حتى يقسم السبي، فإذا قسم السبي، فلا بأس باتباعه وإصابته والابتاع أخف من القسم، ولا يجرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره.

الأنفال وسورة الحشر ولهما أربعة أخماسها فيقاسمهما الإمام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء، ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استيرائها في بلاد الحرب كان أو غيرها.

١١- إقامة الحدود في دار الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير، فإنه لا يقيم الحدود في عسكره إلا أن يكون إمام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره، وقال الأوزاعي من أمر على جيش، وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يفتل من الدرب، فإذا قتل قطع، وقال أبو يوسف، ولم يقم الحدود غير القطع، وما للقطع من بين الحدود إذا خرج من الدرب، فقد انقطعت ولايته عنهم؛ لأنه ليس بأمير مصر ولا مدينة إنما كان أمير الجند في غزاهم، فلما خرجوا إلى دار الإسلام انقطعت العصمة عنهم.

٢٨٩١- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَخَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ أَهْلُهَا بِالْعَدُوِّ وَالْحُدُودُ فِي هَذَا كُلِّهِ سَوَاءٌ. [إخرجه البيهقي (١٠٥/٩)]

٢٨٩٢- حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَإِلَى عُمَالِهِ أَنْ لَا يُقِيمُوا حَدًّا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ حَتَّى يَخْرُجُوا إِلَى أَرْضِ الْمُصَالَحَةِ وَكَيْفَ يُقِيمُ أَمِيرٌ سَرِيَّةً حَدًّا، وَلَيْسَ هُوَ بِقَاضٍ وَلَا أَمِيرٌ يَجُوزُ حُكْمُهُ أَوْ رَأَيْتِ الْقَوَادِ الَّذِينَ عَلَى الْخُيُولِ أَوْ أَمْرَاءَ الْأَجْنَادِ يُقِيمُونَ الْحُدُودَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَكَذَلِكَ هُمْ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الأرض إذا ولي ذلك؛ فإن لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه إلى الإمام وإلى ذلك ببلاد الحرب أو ببلاد الإسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ] وسن رسول الله ﷺ على الزاني التَّيْبَ الرَّجْمَ وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الإسلام ولا في بلاد الكفر، ولم يضع عن أهله شيئاً من فرائضه، ولم يبح لهم شيئاً مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو إلا ما قلنا فهو موافق للتزليل والسنة وهو مما يعقله

بغير إذن الإمام كانوا سرّاقاً، وليس هؤلاء بسرّاق بل هؤلاء المطيعون لله المجاهدون في سبيل الله المؤدّون ما افترض عليهم من التّفير والجهاد، والمتناولون نافلة الخير والفضل فأما ما احتج به من قول الله عز وجل ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ وحكم الله في أن ما لا يوجفون عليه بخيل ولا ركاب لرسول الله ﷺ، ومن سمّي معه، فإنما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بني النضير فقاتلهم بين يوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب، ولم يكلفوا مؤنة، ولم يفتحوا عنوة، وإنما صالحوا، وكان الخمس لرسول الله ﷺ، ومن ذكر معهم والأربعة الأخماس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول الله ﷺ خالصاً يضمها حيث يضع ماله، ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله ﷺ من ذلك فهو لجماعة المسلمين؛ لأن أحداً لا يقوم بعده مقامه ﷺ، ولو كانت حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يَخْسُ ما أصابا وتكون الأربعة الأخماس لهما؛ لأنهما موجفان؛ فإن زعم أنهم غير موجفين انبغى أن يقول هذا لجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكروا مع رسول الله ﷺ في سورة الحشر فما قال بما تأول ولا بكتاب في الخمس، فإن الله عز وجل أثبت في كل غنيمّة نصيباً من شركاء أوجف عليها أو لم يوجف.

١٠- في الرّجلين يخرجان من العسكر فيصبيان

جارية فيتبايعانها

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فاصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصّة الآخر منه أنه لا يجوز، ولا يطؤها المشتري، وقال الأوزاعي ليس لأحد أن يحرّم ما أحل الله، فإن وطأها إياها فما أحل الله له كان على عهد رسول الله ﷺ وبعده وإن المسلمين غدّوا إلى رسول الله ﷺ وصنّفته إلى جانبهم، فقالوا: يا رسول الله هل في بنت حميّ من يبيع؟ فقال: إنها قد أصبحت كتككم فاستندار المسلمون حتى تولّوا ظهورهم.

وقال أبو يوسف: إن خير كانت دار إسلام فظهر عليها رسول الله ﷺ وجرى عليها حكمه وعاملهم على الأموال فليس بشيء خبير ما يذكر الأوزاعي، وما يعني به، وقد نقض قوله في هذين الرّجلين قوله الأوّل حيث زعم في الأوّل أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم، ثم زعم هنا أنه جائز في الرّجلين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد وصفنا أمر خبير وغيرها في الوطء في المسائل قبل هذا، وليس هذا كما قال وهو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله له في سورة

يُقَطَّعَ حَتَّى طَلَبَ بَنُو الْأَسْوَدِ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْلُبُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَا يَقْلَعَهَا فَكَفَّ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما كل ما لا روح فيه للعدو، فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه؛ لأنه لا يكون معذباً إنما المعذب ما يألم بالعذاب من ذوات الأرواح قد قطع رسول الله ﷺ أموال بني النضير وحرقها وقطع من أعناب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي ﷺ لقي فيها حرباً، وأما ذوات الأرواح؛ فإن زعم أنها قياس على ما لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كما لهم أن يحرقوا النخل والبيوت؛ فإن زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها، فإنه إنما أحل ذبحها للمنفعة أن تكون مأكولة.

٢٨٩٤- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صُهَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا حُسِبَ بِهَا قَيْلٌ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا، وَلَا يَقَطَّعَ زَأْمَهَا فَيُرْمَى بِهِ.

قال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن المصبورة عن أكلها، فقد أحل إماتة ذوات الأرواح لمعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره، وما كان فيه المنفعة للأكل منه وحرّم أن تعذب التي لا تضرّ لغير منفعة الأكل، فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي نصلّ فيه إلى أكل لحومها فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقوون بلحومها وجلودها، فلم نشك في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها، وإنما أراد أن يذبحها قطعاً لقوتهم.

فإن قال: ففي ذبحها قطع للمنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة عنهم بأبنائهم لو ذبحناهم وشيوخهم والزهاد لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غيظهم حل لنا فما حل لنا منه فعلناه، وما حرم علينا تركناه، وما شككنا فيه أنه محل أو يحرّم تركناه، وإذا كان محل لنا لو أطعناهم من طاعنا فليس يحرّم علينا لو تركنا أشياء لهم إذا لم نقدر على حملها كما ليس بمحرّم علينا أن نترك مساكنهم أو نخيلهم لا نحرّقها، فإذا كان مباحاً أن نترك هذا لهم وكنا نمنعون أن نقتل ذا الروح المأكول إلا للمنفعة بالأكل كان الأولى بنا أن نتركه إذا كان ذبحه لغير منفعة.

١٣- قطع أشجار العدو

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بقطع شجر

المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الإسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب حراماً، فقد حذّه الله على ما شاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئاً أو أن يقول قائل إن الحدود بالأمصار وإلى عمال الأمصار فمن أصاب حذاً ببادية من بلاد الإسلام فالحذ ساقط عنه، وهذا مما لم أعلم مسلماً يقوله، ومن أصاب حذاً في المصير ولا وإلى للمصير يوم يصيب الحذ كان للوالي الذي يلي بعدما أصاب أن يقيم الحذ فكذلك عامل الجيش إن ولي الحذ أقامه، وإن لم يول الحذ فأول من يليه يقيمه عليه.

وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركين؛ فإن لحق بهم فهو أشقى له، ومن ترك الحذ خوف أن يلحق المحدث ببلاد المشركين تركه في سواحل المسلمين ومساكنهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب، وما أشبههما، وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتج بحديث غير ثابت، ويقول حدثنا شيخ، ومن هذا الشيخ؟ يقول مكحول عن زيد بن ثابت.

١٢- ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك، وقال الأوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر بهيمة إلا لأكلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى إن كان علماءهم ليكروهون للرجل ذبح الشاة والبقرة ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما.

وبلغنا أنه من قتل غلاً ذهب ربع أجره، ومن عقر جواداً ذهب ربع أجره، وقال أبو يوسف قول الله في كتابه حتى أن يتبع قال الله ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ والليسة فيما بلغنا النخلة، وكل ما قطع من شجرهم وحرّق من نخلهم ومتاعهم فهو من العون عليهم والقوة، وقال الله عز وجل ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، وإنما كره المسلمون أن يحرّقوا النخل والشجر؛ لأن الصائفة كانت تغزو كل عام فيتقوون بذلك على عدوهم، ولو حرّقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم البلاد والذي في تحريب ذلك من خزي العدو ونكايتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجندي في القتال.

٢٨٩٣- حَدَّثَنَا بَعْضُ مَشَائِخِنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حِينَ حَاصَرَ الطَّائِفَ أَمَرَ بِكَرْمِ لَبْنِي الْأَسْوَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنْ

بلاذ الشام فتفتح على المسلمين، فلما كان مباحاً له أن يقطع ويترك اختار الترك نظراً للمسلمين، وقد قطع رسول الله ﷺ يوم بني النضير، فلما أسرع في النخل قيل له: قد وعدكها الله، فلو استيقنتها لنفسك فكف القطع استبقاء لا أن القطع محرّم.

فإن قال قائل: قد ترك في بني النضير قيل: ثم قطع بالطائفة وهي بعد هذا كله وآخر غزاة لقي فيها قتلاً.

١٤- باب ما جاء في صلاة الحرس

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو؛ فكان في الحرس من يكفي به فالصلاة أحب إليّ قال الأوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح، وقد أوجب في ما لم يمض في هذا المصلّى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس فالحرس أفضل من الصلاة، فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغنى به فالصلاة؛ لأنه قد يحرس أيضاً وهو في الصلاة حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما أفضل.

٢٨٩٨- أخبرنا محمد بن إسحاق والكلبي أن رسول الله ﷺ نزل واديّاً، فقال: من يحرسنا في هذا الوادي الليلة؟ فقال رجلان نحن قائما رأس الوادي وهما مهاجري وأنصاري، فقال أحدهما لصاحبه أي الليل أحب إليك؟ فاختار أحدهما أوله والآخر آخره فنام أحدهما وقام الحارس يصلي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان المصلّي وجاه الناحية التي لا يأتي العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس فالصلاة أولى؛ لأنه مصل حارس وزائد أن يمتنع بالصلاة من النعاس، وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره حتى يخاف تضيقه فالحراسة أحب إلا أن يكون الحرس جماعة، فيصلي بعضهم دون بعض فالصلاة أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي، وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فذلك إذا كانوا جماعة أن يصلي بعضهم أحب إليّ؛ لأن ثم من يكفيه، وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إليّ من الصلاة تمنعه من الحراسة.

١٥- خراج الأرض

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أيكره أن يؤذي الرجل الحزبة على خراج الأرض؟

المشركين ونخلهم وتحريق ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقال الأوزاعي أبو بكر يتاول هذه الآية، وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين.

٢٨٩٥- وقال أبو يوسف: أخبرنا الثقة من أصحابنا، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا وهم محاصرو بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها؛ فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها ويأخذون جبارتها ليمزموها بها المسلمون وقطع المسلمون نخلاً من نخلهم فأنزل الله عز وجل ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ وأنزل الله عز وجل ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾.

٢٨٩٦- قال وأخبرنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: لما بعث أبو بكر خالدة بن الوليد إلى طليحة وبنو تميم قال أي واد أو دار غشيتها فأمسك عنها إن سمعت أذاناً حتى تسألهم ما يريدون، وما يقيمون وأي دار غشيتها، فلم تسمع منها أذاناً فشن عليهم الغارة وأقتل وحرق.

ولا نرى أن أبا بكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعلمه بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فهي عنه لذلك فيما نرى لا أن تحريق ذلك وتحريقه لا يحل، ولكن من مثل هذا توجية.

٢٨٩٧- حدثنا بعض أشيائنا، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون ما حसर من خيلنا فيستلقحونها ويقابلون عليها أفنعقر ما حسر من خيلنا؟ قال: ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم إنما هم غدا رقيم وأهل ذمتكم. [أخرجه البيهقي (٨٦/٩)]

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهية عندنا؛ لأنهم كانوا لا يشكرون في الظفر عليهم، وأن الأمر في أيديهم لما راوا من الفتح فاما إذا اشتدت شوكتهم وامتنعوا، فإننا نأمر بحبس الخيل أن يذبح، ثم يحرق لحمه بالنار حتى لا يتفعمون به، ولا يتقوون منه بشيء، وأكره أن تعذبه أو نقره؛ لأن ذلك مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقطع النخل ويحرق، وكل ما لا روح فيه كالمسألة قبلها، ولعل أمر أبي بكر بأن يكفروا عن أن يقطعوا شجراً مثمراً إنما هو؛ لأنه سمع رسول الله ﷺ يخبر أن

هل يحد؟

قال: لا حدُّ عليه ويضمنُ السرقة؛ لأنَّه لم يصالح، ولم تكن له ذمَّة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى تقامُ عليه الحدود، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة ليس تقامُ عليه الحدود؛ لأنَّهم ليسوا بأهل ذمَّة؛ لأنَّ الحكم لا يجري عليهم أرايت إن كان رسولاً لملكهم فزنى أترجه؟ أرايت إن زنى رجلٌ بامرأة منهم مستأنمة أترجها؟ أرايت إن لم أترجها حتى عادا إلى دار الحرب، ثم خرجا بأمان ثانية أمضي عليهما ذلك الحدُّ أرايت إن سببا أيمضي عليهما حدُّ الحرِّ أم حدُّ العبدِ وهما رقيقٌ لرجل من المسلمين؟ أرايت إن لم يخرجنا ثانية فأسلم أهلُ تلك الدار وأسلماهما أو صارا ذمَّة أيوخدان؟ وإن أخذوا بذلك في دار الحرب، ثم خرجوا إلينا أنقيم عليهم الحدَّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا خرج أهلُ دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فاصبوا حدوداً فالحدودُ عليهم وجهان فما كان منها لله لا حقَّ فيه للآدميين، فيكونُ لهم عفوهُ وإكذابُ شهودٍ شهدوا لهم به فهو معطل؛ لأنَّه لا حقَّ فيه لمسلمٍ إنما هو لله، ولكن يقالُ لهم لم تؤمنوا.

على هذا؛ فإن كفتهم وإلا رددنا عليكم الأمان والحقتاكم بآمنكم؛ فإن فعلوا الخقوهم بآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم، وكان ينبغي للإمام إذا آمنهم أن لا يؤتمهم حتى يعلمهم أنهم إن أصابوا حدًّا أقامه عليهم، وما كان من حدِّ للآدميين أقيم عليهم إلا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم؟ فإذا كنا مجتمعين على أن نقيّد منهم حدَّ القتل؛ لأنَّه للآدميين كان علينا أن نأخذ منهم كلَّ ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجّة وأرشها ومثل الحدِّ في القذف.

والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع ماله المسلم بالقطع، وأن المسلمين غرموا من استهلك مالا غير السرقة، وهذا مالٌ مستهلك فغرمناه قياماً عليه والقول الثاني أن يغرم الماله، ولا يقطع؛ لأنَّ الماله للآدميين والقطع لله.

فإن قال قائل: فما فرق بين حدود الله وحقوق الآدميين؟ قيل: أرايت الله عز وجل ذكر المحارب، وذكر حدة، ثم قال: ﴿الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾، ولم يختلف أكثر المسلمين في أن رجلاً لو أصاب لرجل دماً أو ماله، ثم تاب أقيم عليه ذلك، فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل وحقوق الآدميين بهذا وبغيره.

فقال: لا إنما الصغارُ خراجُ الأعناق، وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: مَنْ يَدُلُّ طَائِعاً فَلَيْسَ مِنَّا وقال عبدُ الله بنُ عمر وهو المرتدُّ على عقبيه واجمعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة؛ لأنَّه كان لعبدِ الله بن مسعود ولخباب بن الارت وللحسين بن عليٍّ ولشريح أرضُ خراج.

٢٨٩٩ - حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ قَرْظَدٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِني اشْتَرَيْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ، فَقَالَ عُمَرُ أَكُلْ أَصْحَابُهَا أَرْضِيَّتْ؟ قَالَ: لَا قَالَ فَأَنْتَ فِيهَا مِثْلُ صَاحِبِهَا.

٢٩٠٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثْبَةَ أَنَّ دَعَايَيْنِ السَّوَادِ مِنْ عَظَمَائِهِمْ أَسْلَمُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَفَرَضَ عُمَرُ عَلَى الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي زَمَانِهِ الْفَقِينَ الْفَقِينَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَمْ يَبْلُغْنَا، عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَخْرَجَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَرْضِهِمْ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي أَرْضِ هَؤُلَاءِ؟ أَيْكُونُ الْحُكْمُ لَهُمْ أَمْ لِيْغَيْرِهِمْ؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما الصغار الذي لا شك فيه فجزية الرقبة التي يحق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم، وأما خراج الأرض، فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقن به الدم، الدم محقون بالإسلام وهو يشبه أن يكون كزراء الأرض بالنهب والورق، وقد اتخذ أرض الخراج قوم من أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطاً.

١٦ - شراء أرض الجزية

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضاً من أرض الجزية، فقال هو جائز، وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين ينهاون عن ذلك ويكتبون فيه ويكرهه علمائهم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد أجبته في هذا.

١٧ - المستأنم في دار الإسلام

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأنمين للتجارة فزنى بعضهم في دار الإسلام أو سرق

١٨- بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس؛ لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا عليه حرام في أرض الحرب وغيرها؛ لأن رسول الله ﷺ قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك، وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم؟ وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله ﷺ، فلا يستحل ذلك، وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا، ولا يجوز، وقد بلغت الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا، وإنما أحل أبو حنيفة هذا:

٢٩٠١- لأن بعض المشيخوة حدثنا، عن مكحول، عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا ربا بين أهل الحرب.

وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله، ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي، وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت، فلا حجة فيه.

١٩- في أم ولد الحربى تسلم وتخرج إلى دار

الإسلام

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت في دار الحرب، ثم خرجت إلى دار الإسلام ليس بها حمل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها، وقال الأوزاعي أي امرأة هاجرت إلى الله بدينها فحالفها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثلها تستبرأ بمضة لا ثلاث حيض.

٢٠- المرأة تسلم في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله في امرأة أسلمت من أهل الحرب وخرجت إلى دار الإسلام، وليست بحمل أي أنه لا عدة عليها، ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قدمن رسول الله ﷺ وأزواجهن بمكة مشركون فمن

أسلم منهم فادرك امرأته في عدتها ردّها عليه رسول الله ﷺ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم الولد العدة، وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتزوجن حتى تنقضي عدتهن ولا سبيل لأزواجهن ولا للموالي عليهن آخر الأبد.

٢٩٠٢- أخبرنا الحجاج بن أرتطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ أنه ردّ زنت إلى زوجها ينكح جديده.

وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله ﷺ في السبا يوطأن إذا استبرئن بخيضة فقال السبا والإسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى.

٢٩٠٣- حدثنا الحجاج، عن الحكم، عن مفسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خرجا إلى رسول الله ﷺ من الطائف فأعقتهما.

٢٩٠٤- وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموا في عبيد خرجوا إلى رسول الله ﷺ فأعقتهم قال رسول الله ﷺ: أولئك عتقاء الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق؛ فإن قدم زوجها مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح الأول.

وكذلك لو خرج زوجها قبلها، ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول، ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام في هذا، ألا ترى أنهما لو كانا في دار الحرب، وقد أسلم أحدهما لم يحل واحد منهما لصاحبه حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كاتبة والزوج المسلم، فيكونا على النكاح؛ لأنه يصلح للمسلم أن يتدّى بالنكاح كاتبة.

فإن قال قائل: ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء؟

قيل: أسلم أبو سفيان بن حرب بمر وهي دار خراقة وهي دار إسلام وأمرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر، ثم أسلمت هند في العدة فأقرهما رسول الله ﷺ على النكاح وأسلم أهل مكة، وصارت مكة دار إسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمان في دار الإسلام وحرب زوجاهما إلى ناحية البحرين باليمن يجوز وهي

فهو كما.

قال: وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي وهو عندنا شاذّ والشاذّ من الحديث لا يؤخذ به؛ لأن الله تبارك وتعالى لم يحلّ إلا نكاح الأربع فما كان من فوق ذلك كله فحرام من الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام، فلو أنّ حريباً تزوّج أمّاً وابنتها أكنّت أدعهما على النكاح أو تزوّج أختين في عقد النكاح، ثم أسلموا أكنّت أدعهما على النكاح، وقد دخل بالأم والبنت أو بالأختين فذلك الخمس في عقد، ولو كنّ في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع وفارق الأخرى.

٢٩٠٥- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فِي ذَلِكَ نَبِئُ الْأَرْبَعِ الْأَوَّلِ وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَامِسَةِ.

٢٩٠٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ أَحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَإِنْ لَا يَكُنْ ابْنُ عَلِيٍّ فَالثَّقَفَةُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ.

٢٩٠٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الدِّلَيْمِيِّ قَالَ أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ وَاحِدَةً فَعَمِدْتُ إِلَى عَجُوزٍ أَقْدَمِيهِنَّ عَائِرٍ عِنْدِي مِنْذُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ سَنَةً فَلَقْنَاهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل كلّمنا على حديث الزهري وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلي.

قلت: ما ذاك فأفعل؟

قال: فقد يحتمل أن يكون قال له: أمسك الأوائل وفارق الأواخر.

قلت: ونجده في الحديث أو نجد عليه دلالة منه؟

قال: لا، ولكن يحتمله.

قلت: ويحتمل أن يكون قال له: أمسك أربعاً إن كنّ شباباً وفارق العجائز أو أمسك العجائز وفارق الشباب قال قلّ كلّ كلام إلا وهو يحتمل، ولكن الحديث على ظاهره.

قلنا: فظاهر الحديث بخلاف ما قلتم، ولو لم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وابن؟

دَارَ كُفْرٍ، ثُمَّ رَجَعَا فَاسْلَمَا وَأَزْوَاجُهُمَا فِي الْعِدَّةِ فَأَقْرَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَا أَنْ يَكُونَ يَرَوِي حَدِيثًا يَخَالِفُ بَعْضَهُ، وَإِذَا خَرَجَتْ أُمُّ وَلَدٍ الْحَرَبِيِّ مُسْلِمَةً لَمْ تَنْكَحْ حَتَّى يَنْقَضِيَ اسْتِزْوَاجُهَا وَهِيَ حِيضَةٌ لَا ثَلَاثَ حِيضٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ مُخَالَفَةٌ لِلزَّوْجَةِ أُمُّ الْوَلَدِ مَمْلُوكَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ، فَقَدْ عَمِقَتْ أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا مِنْ غَيْدِ الطَّائِفِ خَرَجُوا مُسْلِمِينَ وَسَأَلَ سَادَاتُهُمْ بَعْدَ مَا أَسْلَمُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَوْلَيْكَ عَقْدُ اللَّهِ وَلَمْ يَرُدَّهُمْ، وَلَمْ يَعْصِهِمْ مِنْهُمْ.

غَيْرَ أَنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ خَرَجَ إِلَيْنَا مِنْ غَيْدٍ فَهُوَ حُرٌّ فَقَالَ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَعْتَقَهُمْ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ أَجْعَلَهُمْ عَلَى الرِّقِّ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَقْتَبُونَ قَالَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ وَبِهَذَا الْقَوْلِ نَقُولُ إِذَا خَرَجَتْ أُمُّ الْوَلَدِ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَلَوْ سَبَقَتْ سَيِّدَتَا الْحُرَّةِ، لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ رِقِّ حَالِ الْمَسِيئَةِ اسْتَوْصِيَتْ وَاسْتِزْوَاجُهَا بَعْدَ الْحُرَّةِ أَكْثَرُ مِنْ انْفِسَاخِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَتُسْتَبْرَأُ بِحِيضَةٍ وَلَا سَبِيلَ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ عَلَيْهَا.

وكذلك أمر رسول الله ﷺ في سبي هوازن، ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها أو لا ترى أنّ الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك تعتق بعد الرق.

٢١- الحريّة تسلم فتزوّج وهي حامل

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملاً فتزوّجت فنكاحها فاسد، وقال الأوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات، فقد مضت السنة أنّ أزواجهنّ أحقّ بهنّ إذا أسلموا في العدة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن تزوّجهنّ فاسد، وإنما قاس أبو حنيفة هذا على السبايا على قول رسول الله ﷺ: لَا تُوطَأُ الْحَبَالَى مِنَ الْفَيءِ حَتَّى يَضَعْنَ قَالَ فَكَذَلِكَ الْمُسْلِمَاتُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا سميت المرأة حاملاً لم توطأ بالملك حتى تضع، وإن خرجت مسلمة فنكحت قبل أن تضع فالنكاح مفسوخ، وإذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحقّ بها ما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل المسألة الأولى.

٢٢- في الحربيّ يسلم وعنده خمس نسوة

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوّج خمس نسوة في عقد، ثم أسلم هو وهنّ جميعاً وخرجوا إلى دار الإسلام: إنه يفرق بينه وبينهنّ، وقال الأوزاعي بلغنا أنّه قال: أَيْتَهُنَّ شَاءَ، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَنَهَى عَنِ الْقَتْلِ إِلَّا نَفَرًا قَدْ سَمَّاهُمْ إِلَّا أَنْ يَقَاتَلَ أَحَدًا فَيَقْتُلَ، وَقَالَ لَهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا فِي الْمَسْجِدِ مَا تَرَوْنَ أَنِّي صَانِعٌ بِكُمْ؟ قَالُوا خَيْرًا أَحَبَّ كَرِيمًا وَابْنُ أَحَبِّ كَرِيمٍ قَالَ أَذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ وَلَمْ يَجْعَلْ شَيْئًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا مِنْ مَتَاعِهِمْ فَيَتَأَنَّ، وَقَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِي هَذَا كُفْرُهُ فَبُذِلَ مِنْ ذَلِكَ وَتَفَهَّمُ فِيمَا أَتَاكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ لَكَ وَجُوهًا وَمَعَانِي فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَالْقَوْلُ فِيهِ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَتَاعُ وَالثِّيَابُ وَالرَّقِيقُ لِلَّذِي اشْتَرَى وَالدَّوْرُ وَالْأَرْضُونَ فِيءٌ؛ لِأَنَّ الدَّوْرَ وَالْأَرْضِينَ لَا تَحُولُ، وَلَا يَمُوزُهَا الْمُسْلِمُ وَالْمَتَاعُ وَالثِّيَابُ تَحْرُرُ وَتَحُولُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، ولكنه لم يصنع في الحجية بمكة ولا أبو يوسف شيئاً لم يدخلها رسول الله ﷺ عنوة، وإنما دخلها مسلماً، وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلوا خزاعة، وليس لهم بمكة دور ولا مال إنما هم قوم هربوا إليها فأي شيء يغنم ممن لا مال له؟ وأما غيرهم ممن خالد بن الوليد بدهام بالقتال، فلم يعقد لهم الأمان وأدعى خالد أنهم بدموه، ثم أسلموا قبل أن يظهروا لهم حمى شيء، ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بإلقاء السلاح ودخول داره، وقد تقدم من رسول الله ﷺ: مَنْ أَعْلَقَ دَارَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ فَمَالٌ مَنْ يَغْنَمُ مَالٌ مَنْ لَهُ أَمَانٌ وَلَا غَنِيمَةٌ عَلَى مَالٍ هَذَا، وَمَا يَقْتَدِي فِيمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِمَا صَنَعَ أَرَأَيْتَ حِينَ قَلْنَا نَحْنُ وَهُوَ فِي رِجَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ الْمَأْمُورَ بِهِ إِنَّ الْإِمَامَ مَخِيرٌ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَهُمْ أَوْ يَفَادِيَهُمْ أَوْ يَمْنَحَهُمْ أَوْ يَسْتَرْقِيَهُمْ أَلَيْسَ إِنَّمَا قَلْنَا ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَارَ فِيهِمْ بِهَذِهِ السَّيْرَةِ كُلُّهَا أَفَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَنَا أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا عَارَضَ بِهِ أَبُو يُوسُفَ، فَقَالَ: لَيْسَ لِلْإِمَامِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا شَيْءٌ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا مَا لَيْسَ لِلنَّاسِ أَوْ قَالَ فِي كُلِّ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِعْطَاءِ السَّلْبِ وَقَسَمِ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ لَيْسَ هَذَا لِلْإِمَامِ هَلِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمُعْتَمَدُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فَمَا فَعَلَ فَهُوَ الْحَقُّ وَعَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَهُ فَكَذَلِكَ هِيَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ، وَلَوْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ عَنْوَةً فَتَرَكَ لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ.

قلنا: فيما ظهر عليه عنوة لنا أن نترك له ماله كما لنا في الأسارى أن نحكم فيهم أحكاماً مختلفة كما حكم فيهم رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: قد خصَّ الله رسوله بأشياء قبل كلها مبينة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله ﷺ أو فيهما معاً، ولو جاز إذ كان خصوصاً بشيء فيبينه الله، ثم رسوله ﷺ أن

قلت: في النكاح شيان عقدة ونكاح؛ فإن زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في النكاح، فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك؛ فإن كان في الإسلام أجرته فأجيزه، وإن كان له كان في الإسلام لم أجره فأرده تركت أصل قولك قال فأنا أقوله ولا ادع أصل قولي. قلت: أفرأيت غيلان أليس بوثي ونساؤه وثنيات وشهوده وثنيون؟

قال أجل.

قلت: فلو كان في الإسلام فتزوج بشهود وثنيين أو ولي وثني أيجوز نكاحه؟ قال: لا.

قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها النكاح في الإسلام رددته مع أنا نروى أنهم قد ينكحون بغير شهود، وفي العدة، وما جاز في أهل الشرك إلا واحد من قولين، أما ما قلت: إن خالف السنة ففسخه كله ونكفاه بأن يتدعى النكاح في الإسلام، وإما أن لا تنظر إلى العقدة وتجعله معفواً لهم كما عفي لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعد وتنظر إلى ما أدركه الإسلام من الأزواج؛ فإن كن عددًا أكثر من أربع امرته بفراق الأكثر؛ لأنه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع، وإن كن أختين امرته بفراق إحداهما؛ لأنه لا يحل الجمع بينهما، وإن كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون قد عفوت العقدة ونظرت إلى ما أدركه الإسلام منهن؛ فإن كان يصلح أن يتدعى نكاحه في الإسلام أقرته معه، وإن كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل: «اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ» الآية إلى قوله: «وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ»، ووضع رسول الله ﷺ بحكم الله كل ربا أدركه الإسلام، ولم يقبض، ولم يأمر أحداً قبض ربا في الجاهلية أن يرده، وهكذا حكم في الأزواج عفا العقدة ونظر فيما أدركه مملوكاً بالعقدة فما أحل فيه من العدد أقره، وما حرّم من العدد نهى عنه.

٢٣- في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري داراً أو غيرها

داراً أو غيرها

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشترى داراً أو أرضاً أو رقيقاً ثياباً فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والأرضون فهي فيء للمسلمين، وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه، وقال الأوزاعي قسح رسول الله ﷺ مكة عنوة فدخل بين المهاجرين والأنصار ودورهم بمكة، ولم يجعلها شيئاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رسول الله ﷺ عفا عن مكة وأهلها، وقال: مَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ

القتل ولا المحاربة تلك حدودٌ لسا نخرجها بها من أحكام الإسلام وهو فيها وارثٌ موروثٌ كما كان قبل أن يحدثها، وليس هكذا المرتد: المرتد يعود دمه مباحاً بالقول بالشرك، وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين قليل لبعض من يذهب مذهبه ما الحجة لكم في هذا؟ فقالوا روينا عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قتل رجلاً، وورث ميراثه ورثته من المسلمين.

قلنا: أما الحفاظ منكم، فلا يروون إلا قتله، ولا يروون في ميراثه شيئاً، ولو كان ثابتاً عن علي عليه السلام لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم؛ لأننا وإياكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله خلافه.

٢٩٠٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أفيعبد المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟

قال: بل كافراً.

قلنا: فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا يرث مسلم كافراً، ولا يرث كافراً مسلماً.

قال: فإن قلت: لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عنى به بعض الكافرين دون بعض.

قلنا: فيعارضك غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا، فيقول إن علياً قد أخبر بحديثي الأَشْجَعِيَيْنِ عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث بروع بنت واشق فاتهمه ورده، وقال بخلافه، وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فزعمت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وآله وهو كما قلت لو ثبت، وزعمت أن عمارة حدثت عمر بن الخطاب عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله أَمَرَ الْجَنْبَ أَنْ يَتِمَّ فَرْدَهُ عَلَيْهِ عُمَرُ وَأَقَامَ عَلَى أَنْ لَا يَتِمَّ الْجَنْبُ هُوَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَتَأَوَّلَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِيهِ الْقُرْآنُ فزعمت أن قول من قال: كَانَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ رَدَّهُ وَهُوَ كَمَا قُلْتَ فَكَيْفَ لَمْ تَقُلْ بِمِثْلِ هَذَا فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَأَنْتَ لَا تَرَوِي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَلَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ وَرَثَ مُسْلِمًا مِنْ ذِمِّيٍّ، فَقَالَ نَرْتَهُمْ، وَلَا يَرِثُونَا كَمَا تَحُلُّ لَنَا نَسَاؤَهُمْ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ نَسَاؤُنَا، أَفَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ قَائِلٌ بِهَذَا، وَقَالَ: لَا يَذْهَبُ عَلَى مَعَاذٍ شَيْءٌ حَفَظَهُ أَسَامَةُ، وَلَعَلَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا مُشْرَكِي أَهْلِ الْأَوْتَانِ دُونَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا يَكُونُ هَذَا أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهَةٌ مِنْكَ؟ أَوْ رَأَيْتَ إِذْ زَعَمْتَ أَنَّ حَكَمَ

يَقَالَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَبَيَّنْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ رَسُولُهُ صلى الله عليه وآله إِنَّهُ خَاصٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله دُونَ النَّاسِ لَعَلَّ هَذَا مِنَ الْخَاصِّ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله جَازَ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَكْمَةٍ فَخَرَجْتَ أَحْكَامَهُ مِنْ أَبْدِنَا، وَلَكِنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ هَذَا لِأَحَدٍ حَتَّى يَبَيَّنَ اللَّهُ، ثُمَّ رَسُولُهُ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ خَاصٌّ، وَقَدْ أَسْلَمَ ابْنَا سَعِيَةَ الْقُرْطَيَانِ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله حَاتَمٌ عَلَيْهِمْ قَدْ حَصَرَهُمْ فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لهُمَا دَوْرَهُمَا وَأَمْوَالَهُمَا مِنَ النَّخْلِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا وَالَّذِي قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ هَذَا خِلَافَ السُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَغْنَمَ مَالُ الْمُسْلِمِ، وَقَدْ مَنَعَهُ اللَّهُ بَدِينَهُ؟ وَكَيْفَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَغْنَمَ مَالَهُ بِكَيْفُونَتِهِ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ جَازَ أَنْ يَغْنَمَ كُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابِهِ، وَفِي يَدَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَرَقِيقِهِ أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لَا نَغْنَمُ دَوْرَهُ وَلَا أَرْضَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْوِيلِهَا بِحَالٍ فَتَرَكَ إِيَّاهَا لَيْسَ بِرَضًا بَانَ يَقْرَأُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ وَيَغْنَمُ كُلُّ مَالٍ اسْتَطَاعَ أَنْ يَحُولَهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ عَرَضٍ مِنَ الْعَرُوضِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ الَّذِينَ هُوَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ رَضًا مِنْهُ بَانَ يَكُونُ مَبَاحاً مَا الْحِجَّةُ عَلَيْهِ؟ هَلْ هِيَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَنَعَ بِالْإِسْلَامِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا فَبِحَيْثُ كَانُوا فَحَرَمَةُ الْإِسْلَامِ لَهُمْ ثَابِتَةٌ فِي تَحْرِيمِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَلَوْ جَازَ هَذَا عِنْدَنَا جَازَ أَنْ يَسْتَرِقَّ الْمُسْلِمُ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمُشْرِكِينَ، فَيَكُونُ حَكْمُهُ حَكَمَ مِنْ حَوْلِهِ، وَلَكِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَّقَ بِالْإِسْلَامِ بَيْنَ أَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ.

٢٤ - اكتساب المرتد المال في ردته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المرتد عن الإسلام إذا اكتسب مالا في ردته، ثم قتل على الردة، فقال: ما اكتسب في بيت المال؛ لأن دمه حلال فحل ماله، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ماله المرتد الذي كان في دار الإسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين، وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة، وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فيئا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما اكتسب المرتد في ردته أو كان له قبل الردة سواء وهو فيء؛ لأن الله تبارك وتعالى منع الدماء بالإسلام ومنع الأموال بالذي منع به الدماء، فإذا خرج الرجل من الإسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكوّن مباحاً قبل أن يسلم يباح معه ماله، وكان أهون من دمه؛ لأنه كان ممنوعاً تبعاً لدمه، فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال اهتك وأيسر من الدم، وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا ولا

المرتد مخالفاً في الميراث حكم المشرِك غيره لم لم تورثه هو من ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكروا قد قلت قولاً واحداً أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الإسلام؟ فما قلت فيه بما رويت عن علي رضي الله تعالى عنه؛ لأنه لم يقل لا يرث المسلم، وإذا ورث عقلنا أنه يورثه ولا بما روى عن النبي ﷺ ولا بالقياس؛ لأن المسلمين الذين أدركنا نحن وإنست لا يختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادّعت في المرتد.

وكذلك قالوا في المملوكين، وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه، ولم يتحكموا فيورثون من رجل، ولا يورثونه.

٢٥- ذبيحة المرتد

قال أبو حنيفة رحمه الله لا تؤكل ذبيحة المرتد، وإن كان يهودياً أو نصرانياً؛ لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم، وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوماً فهو منهم، وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودمائهم حلالاً، وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا، وإن والاهم ألا تسرى أني أقبل من أهل الكتاب جميعاً، ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأة لو ارتدت عن الإسلام إلى النصرانية فتزوجها مسلم لم يميز ذلك. وكذلك لو تزوجها نصراني لم يميز ذلك أيضاً، ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك.

٢٩٠٩- أخبرنا الحسن بن عمار، عن الحكم بن عتيبة، عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومأكلاتهم فكره أن يأكروا، وقال: لا تأمن بأكل ذبائحهم، وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك. قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تؤكل ذبيحة المرتد.

٢٦- العبد يسرق من الغنيمة

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسيده في ذلك الجيش أيقطع؟

قال: لا، وقال الأوزاعي يقطع؛ لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء، ولأن سيده لو اعتق شيئاً من ذلك السبي وله فيه نصيب كان عتقه باطلاً، وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رحمه

٢٩١٠- حدثنا بعض أشياخنا، عن ميمون بن مهران، عن رسول الله ﷺ أن عبداً من الجيش سرق من الخمس، فلم يقطعه، وقال مالك الله بغضه في بعض.

٢٩١١- حدثنا بعض أشياخنا، عن ميمون بن حبيب، عن النابغة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رجلاً سرق مغفراً من المغنم، فلم يقطعه، وقال أبو يوسف، وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه.

أما قوله لا حق له في المغنم:

٢٩١٢- فقد حدثنا بعض أشياخنا، عن الزهري أن رسول الله ﷺ رخص للعبيد في المغنم، ولم يضرب لهم بسهم.

٢٩١٣- حدثنا بعض أشياخنا، عن عمار مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي ﷺ يوم خيبر يسأله قال: فقال لي: تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله ﷺ من خروني المتاع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله ﷺ للأحرار بالسهمان ورضخ للعبيد، فإذا سرق أحد حضر المغنم شيئاً لم أر عليه قطعاً؛ لأن الشركة بالقليل والكثير سواء.

٢٧- الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنيمة، وقد كان أبوه في ذلك الجند أو أخوه أو ذو رحم محرم أو امرأة سرق من ذلك وزوجها في الجند، فقال: لا يقطع واحد من هؤلاء، وقال الأوزاعي يقطعون، ولا يطل الحذف عنهم، وقال أبو يوسف لا يقطعون هؤلاء والعبيد في ذلك سواء أرايت رجلاً يسرق من أبيه أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء؟ ليس يقطع واحد من هؤلاء، وقد جاء الحديث عن رسول الله ﷺ: أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع؛ لأنه شريك، ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه؛ لأنه شريك فيه فأما المرأة بحضر زوجها

أن يطأ فرجاً يطؤه المولى سرّاً والزَّوجُ الكافرُ علانيةً، ولو لقيها، وليس لها زوجٌ ما كان له أن يطأها حتى يخلوا بينها وبينه ويخرج بها، ولو كان له ولدٌ منها كانوا أملك به منه، وقال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا يقتضِ بعضه بعضاً قال الأوزاعي في غير هذه المسألة لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا؟

قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمته في دار الحرب؛ لأنها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسلٌ على قياس ما قال في مناكلتهم، ولكنه كان يقول أم الولد والمديرة ليس يملكهما العدو، وكان يقول إن وطنهما في دار الحرب، فقد وطئ ما يملك، ولم يكن يقول إن كان لها زوجٌ هنالك يطؤها أن لمولها أن يطأها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: زعم أبو يوسف أن قول الأوزاعي يقتضِ بعضه بعضاً روى عنه أنه قال: لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الأوزاعي، وقد وطئ أصحاب رسول الله ﷺ بعد الاستيلاء في بلاد العدو وعرس رسول الله ﷺ بصفية بالصهباة وهي غير بلاد المسلمين يومئذٍ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الأوزاعي أن يطأ الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الأوزاعي من قبل معين أحدهما ما يزعم أن شاهدين لو شهدا على رجل بزور أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حلالاً وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الأوزاعي، وليس هو كما قال الأوزاعي للرجل أن يطأ أم ولده وأمه في بلاد العدو، وليس يملك العدو من المسلمين شيئاً إلا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزه العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه، ولو كان العدو ملكوه ملكاً تاماً ما كان إلا لمن أوجف عليه كما يكون سائر ملكهم غير أننا نحب للرجل إذا شركه في بضع جاريته غيره أن يتوقى وطأها للولد.

٣٠- الرجل يشتري أمته بعدما يحرزها العدو

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اشتري الرجل أمته فليس له أن يطأها، وقال الأوزاعي يطؤها، وقال أبو يوسف: قال أبو حنيفة لا يطؤها، وكان ينهى عن هذا أشد النهي، ويقول قد أحرزها أهل الشرك، ولو أعتقها جاز عتقهم فكيف يطؤها مولها، وليست هذه كالمديرة وأم الولد؛ لأن أهل الشرك يملكون الأمة، ولا يملكون أم الولد ولا المديرة.

الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سراق؛ لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق لم صاحبه شيئاً لم يأتهم عليه قطعتة.

٢٨- الصبي يسبي، ثم يموت

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقعا في سهم رجل، ثم مات أبوه وهو كافر، ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام، فقال: لا يصلى عليه وهو على دين أبيه؛ لأنه لم يقر بالإسلام، وقال الأوزاعي مولاه أولى من أبيه يصلى عليه، وقال: لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمناً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه، وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو يقتض قول الأوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام، وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سبي رسول الله ﷺ نساء بني قريظة وذرائعهم قباعهم من المشركين فاشتري أبو الشخم اليهودي أهل بيت عجز، وولدها من النبي ﷺ وبعت رسول الله ﷺ بما بقي من السبايات ثلاثاً ثلثاً إلى تهامة وثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى طريق الشام فبيعوا بالخيال والسلاح والإيل والتمال وفيهم الصغير والكبير وقد يمتل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الأطفال معهم ويحتمل أن يكون في الأطفال من لا أم له، فإذا سبوا مع أمهاتهم، فلا بأس أن يباعوا من المشركين.

وكذلك لو سبوا مع آبائهم، ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فبصفا الإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السباة معاً ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين؛ لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم من آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين.

وكذلك النساء البالغ قد استوهب رسول الله ﷺ جارية بالغة من أصحابه، فقدى بها رجلين.

٢٩- المديرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما

سيدهما إذا دخل بأمان

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المديرة أسرها العدو وأم الولد فدخل سيدهما بأمان، فقال: إنه لا بأس أن يطأهما إن لقيهما؛ لأنهما له ولأنهم لم يحوزوهما، وقال الأوزاعي لا يحل له

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل أمته من المشركين بعدما يجوزونها فأحب إلي أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحاً فاسداً وأصيبت حتى يستبرئها بحضرة، وقد صارت إلى من كان يستحلها.

وكذلك أم الولد والمذبرة، وليس يملك العدو على أحده من المسلمين شيئاً ملكاً صحيحاً لما وصفت من أنه يوجف على ما أحرزوا المسلمون فيملكونه ملكاً يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم، فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين، وقد منع الله أموال المسلمين دينه وخولهم عدوهم من المشركين فجعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدروا عليها؟ أفيجوز أن يكون من يملكونه متى قدروا عليه أن يملك عليهم؟ هذا محال أن يملك علي من أملكه متى قدرت عليه، ولو اعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق، وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك أولى أن لا يجوز له ذلك.

فإن قال قائل: قد روى عن النبي ﷺ: مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ هَذَا مَا لَا يَبُتُّ، ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟
قيل: أرايت لو استرقوا أحراراً من المسلمين فأسلموا عليهم أيكونون لهم.

فإن قال: لا.
قيل فيدل هذا على خلافك الحديث، وأن معناه كما قلنا: فإن قال: ما هذا الذي يجوز لهم ملكه؟
قيل: مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه.

فإن قال فإين ذلك؟

قيل: مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال؛ فإن سبى بعضهم بعضاً وأخذ بعضهم مال بعض، ثم أسلم السبي الآخذ فهو له؛ لأنه أخذ رقية ومالاً غير ممنوع، وأما مال المسلمين فما منعه الله تعالى بالإسلام حتى لو أن مسلماً أخذ منه شيئاً كان عليه ردّه، ولم يكن له ملكه للمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم.

٣١- الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله بها مال، ثم يظهر المسلمون على تلك الدار إنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه، وولده الصغار، وما

كان من أرض أو دار فهو فيء وأمراته إذا كانت كافرة، فإذا كانت حبلى فما في بطنها فيء، وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله ﷺ والمسلمون وفيها رجال مسلمون، فلم يقبض لهم رسول الله ﷺ داراً ولا أرضاً ولا امرأة وأمن الناس وعفا عنهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجته هذه إلا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن، ولم يكن في مكة غنيمة ولا فيء فهذه لا تشبه الدار التي تكون فيئاً يقسمها المسلمون بما فيها.

قال الشافعي: الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئاً في احتجاجه بمكة، وقد بيناها في مسألة قبل هذه فتركنا تكريرها، ولكن الحجة في هذا أن أنبي سعية القرظين خرجاً إلى رسول الله ﷺ وهو محاصر بني قريظة فأسلموا فأحرز لهم ما إسلامهم دماءهم وأجمع أموالهم من النخل والدور وغيرها، وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الإسلام الدماء، ولم يؤسروا، ولم يحرز لهم الأموال؟ وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الأموال دون بعض؟ أرايت لو لم يكن في هذا خبر أما كان القياس إذا صار الرجل مسلماً قبل أن يقدر عليه أن يقال: إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الإسلام من دمه وماله أو يقال: يكون غير مخرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أمّا ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وماشيتيه، فلا؛ لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضاء منه بأن يكون مباحاً إذ أمكنه تحويله، فلم يحزله ألا يكون قوله أشد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله؟ هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة.

٣٢- الحربي المستامن يسلم في دار الإسلام

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل من أهل الحرب يخرج مستامناً إلى دار الإسلام فيسلم فيها، ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجمعون، وقال الأوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله ﷺ لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة، وقد ترك رسول الله ﷺ لأهل الشرك ممن أهله بمكة أموالهم وعيالهم وعفا عنهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذه مثل المسألة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركاً إلى دار الإسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك وكيف يترك لأول بعض ماله، ولا يترك لهذا الذي هو خير حالاً منه بعض ماله؟ بل جميع ماله كله له، وكل مولود له لم يبلغ متروكاً له، وكل بالغ من ولده وزوجته يسبى؛ لأن حكمهم

ﷺ لم يغنم من مكة غنيمةً من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعفا عنهم جميعاً، وقد جاءته هوازن؛ فكانت سنته ما أخبرت به وفدى رسول الله ﷺ من تمسك بحقه من السبي كل رأس بستة فرائض؛ فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة، وما صنع رسول الله ﷺ فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ما له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا معاً، وقد بينا هذا، ولم تختلف سنن رسول الله ﷺ قط، ولا يستل إلا بما علم من بعده أن يستل إلا ما بين الله له أنه جعله له خالصاً دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام، ولم يختلف فيه من بعده، وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم، فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي ﷺ حكم فيها خلاف حكمه في العرب وهوازن وبني المصطلق، ولم يحكم رسول الله ﷺ في شيء من ذلك ولا غيره بشيء، اختلف، ولكنه سبي من ظفر به غنوة وغنمه من عربي وعجمي، ولم ينسب عربياً ولا عجمياً تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قال الأمان ولا شيء لهم بها فيؤخذ إنما هم قوم من غير أهلها لجئوا إليها، وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فتحن كنا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال: فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله ﷺ الجزية من أكيدر الغساني ويروون أنه صالح رجالاً من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ومن بعده الخلفاء إلى اليوم، فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة، وذلك جزية، وإنما الجزية على الأديان لا على الإنسان ولولا أن نائم بتمني الباطل ودنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال: وأن لا يجري صغار على عربي، ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نجب غير ما قضى به، والله أعلم.

حكم أنفسهم لا حكمه، ومن أحرز له الإسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الإسلام ماله، وماله أصغر قدراً من دمه والحجة في هذا مثل الحجة في الأولى، وقد أصاب الأوزاعي فيها وحجته بمكة وأهلها ليست بشيء ليست مكة من هذا بسبيل لا في هذه ولا في المسألة الأولى.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار؛ لأنهم مسلمون على دينه، وما سوى ذلك من أهله وماله فهو في.

وقال الأوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة إلى رسول الله ﷺ يرد إليه أهله وماله كما رده لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول فيه ما قال الأوزاعي والحجة فيه مثل الحجة في الأولين.

٣٣- المستامنُ يسلمُ ويخرجُ إلى دار الإسلام،

وقد استودع ماله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كان أخذ من ماله شيئاً فاستودعه رجلاً من أهل الحرب كان فينا أيضاً، وقال الأوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، وقال أحق من اقتدي به وعسك بستة رسول الله ﷺ، وقال شريح إن السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا، فإنكم لن تضلوا ما أخذتم بالآثر، وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله ﷺ، ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم جزية، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل، وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم، وأن إماماً لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشرك حتى تصير فينا أو غنيمة في يده لم يكن له أن يفتك منها شيئاً، ولا يصرفها عن الذين افتتحوها يخمسها ويقسمها بينهم، وأن السنة هكذا كان الإسلام على، وليس هكذا فعل رسول الله ﷺ. وقال في مكة رسول الله ﷺ إن الله حرمها، فلم تجل لأحد قبلي ولا تجل لأحد بعدي وقد سبي رسول الله ﷺ سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي، ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء، ولكن الأمر من رسول الله ﷺ في مكة على غير ما عليه القاسم والمغائم فتفهم حديث رسول الله

٧٧- كتاب العتق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقَوْنَ أَفْلاَنَهُمْ إِلَيْهِمْ يُكْفَلُ مَرْيَمُ﴾ إلى قوله يَخْتَصِمُونَ، وقال الله عز وجل ﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمِسْنِ الْمُرْسَلِينَ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقتربين على مريم والمقاريي يونس جماعة، فلا تكون القرعة - والله أعلم - إلا بين قوم مستويين في الجنة ولا يعدو - والله تعالى أعلم - المقترون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتهما فتناقصوها، فلما كان أن تكون عند واحدٍ منهم أرفق بها؛ لأنها لو صيرت عند كل واحدٍ منهم يوماً، أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضرباً من قبل أن الكافل إذا كان واحداً كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها للعلم بأخلاقها، وما تقبل، وما ترد، وما يحسن به اغتذاؤها، فكل من اعتنف كفالتهما كلها غير خابر بما يصلحها، ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالتهما ما اعتنف غيره.

وله وجه آخر يصح؛ وذلك أن ولاية واحدٍ إذا كانت صبيّة غير متمتعة مما يمتنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة.

قال: ويجوز أن تكون عند كافلٍ ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبيّة عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها.

قال: ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاخوا على كفالتهما، وهو أشبه - والله تعالى أعلم - أو يكونوا تدافعوا كفالتهما فاقتروا إليهم تلزمه، فإذا رضي من شئ على كفالتهما أن يموتها لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئاً برضاه بالتطوع بإخراج ذلك من ماله.

قال: وأبي المعين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره ممن هو في مثل حاله.

قال: وهكذا معنى قرعة يونس عليه السلام لما وقفت بهم السفينة، فقالوا: ما يمنعنا من أن نجري إلا علة بها، وما علتها إلا ذو ذنب فيها، فتعالوا نقترع فاقتروا فوقعت القرعة على يونس، عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها.

وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم؛

لأن حال الركبان كانت مستوية، وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئاً لم يلزمه قبل القرعة ويزيل عن آخر شيئاً كان يلزمه، فهو يثبت على بعض حقاً ويثبت في بعض أنه بريء منه، كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم.

قال الشافعي: وقرعة النبي ﷺ في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه، وذلك أنه أقرع بين مالكٍ اعتقوا معاً، فجعل العتق تاماً لثلثهم، وأسقط عن ثلثهم بالقرعة، وذلك أن المعتق في مرضه اعتق ماله وماله غيره، فجاز عتقه في ماله، ولم يجوز في مال غيره، فجمع النبي ﷺ العتق في ثلثه، ولم يعصه كما يجمع القسم بين أهل الموارث، ولا يعضّ عليهم.

وكذلك كان إقراعه لنسائه أن يقسم لكل واحدةٍ منهن في الحضر، فلما كان السرّ كان منزلةً يضيّق فيها الخروج بكلهن، فأقرع بينهن، فأتيهن خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها، فإذا حضر عاد للقسم لغيرها، ولم يحسب عليها أيام سفرها.

وكذلك قسم خير؛ فكان أربعة أخماسها لمن حضر، ثم أقرع، فأتيهم خرج سهمه على جزءٍ مجتمع كان له بكامله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره.

٢٩١٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَقْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَ أَرْبَعَةً. [أخرجه البيهقي (٥٠١/٧) في المعرفة]

٢٩١٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُمْ، وَإِذَا قَالَ: أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَ أَرْبَعَةً. [أخرجه مسلم (١٦٦٨)، أبو داود (٣٩٥٨)،

الرمذي (١٣٦٤)، النسائي (٦٤/٤)، ابن ماجه (٢٣٤٥)]

٢٩١٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ... فذكر الحديث.

وَأَرَقُّ التَّلْثِينَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ الْمُعْتَقَ أَعْتَقَ مَالَهُ وَمَالَ غَيْرِهِ، فَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ، وَرَدَّ مَالَ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ الرَّقِيقُ لِرَجُلٍ فَبَاعَ ثَلَاثَهُمْ، أَوْ وَهَبَهُ، فَفَسَمَانَهُمْ، ثُمَّ أَفْرَعْنَا، فَأَعْطَيْنَا الْمُشْتَرِيَ إِذَا رَضِيَ الثَّلَاثَ بِمَحْصَصِهِمْ أَوْ الْمُوْهَبَ لَهُ الثَّلَاثَ وَالشَّرِيكَ التَّلْثِينَ بِالْقِرْعَةِ إِذَا خَرَجَ سَهْمُ الْمُشْتَرِيَ أَوْ الْمُوْهَبِ، كَانَ لَهُ مَا خَرَجَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ، وَمَا بَقِيَ لِشَرِيكِهِ؛ فَكَانَ الْعَتَقُ إِذَا كَانَ فِيمَا يَتَحَرَّى خُرُوجًا مِنْ مَلِكٍ - كَمَا كَانَتْ الْهَبَةُ وَالْبَيْعُ خُرُوجًا مِنْ مَلِكٍ -؛ فَكَانَ سَبِيلُهُمْ إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِمُ الْقِسْمَ.

قال: ولو صحَّ العتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مالكا لهم غير ممنوع منهم، وذلك مرض لا يدري أيموت منه أو يعيش.

وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه - عتقوا كلهم، فلما مات واعتق ثلثهم وأرق التلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه، وذلك أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ أَعْتَقَ شَيْقَصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَنْتَلِفُ قِيمَةَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَبْدٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ فَإِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ الشَّقِصَ لَهُ فِي الْعَبْدِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا فَدَفَعَ الْعَوْضَ مِنْ مَالِهِ إِلَى شَرِيكِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ.

وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق، وكان المالك الشريك معه على ملكه، وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه، إذا عسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض يأخذه، وإذا أيسر المعتق تم العتق، وكان لشريكه العوض، فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق، وكل واحد من الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال، ويتفقان في ثلاثة معان: إبطال الاستسعاء، وثبوت الرق بعد العتق في حال عسرة المعتق، ونفاذ العتق إن كان المعتق موسرا، ثم يفرّد حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعنيين: أحدهما، أن عتق البتات عند الموت إذا لم يصحَّ صاحبه وصية، وأن الوصية تجوز لغير القرابة، ولك أن المالك ليسوا بذوي قرابة للمعتق، والمعتق عربي والمماليك عجم، وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله تبارك وتعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ مِنَ الْأَقْرَبِينَ﴾ منسوخة بالمواريث والآخرة، أن الوصايا إذا جاوز بها الثلث ردت إلى الثلث، وهذه الحجة في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث، وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول: إِنَّمَا أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَعْدٍ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يوصي بأكثر من الثلث، وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع وارثا يعرف أوصى بماله كله، فحديث عمران بن حصين يدل على خمسة معانٍ، وحديث نافع يدل على ثلاثة كلها في حديث عمران.

٢٩١٧ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِرَقِيقٍ رَقِيقِهِ وَفِيهِمْ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ فَاسْتَشَارَ عُمَرُ رَجُلًا مِنْهُمْ خَارِجَةً بَنَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَافْرَغَ بَيْنَهُمْ قَالَ أَبُو الزُّنَادِ وَخَذْنِي رَجُلٌ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ. [أخرجه البيهقي (٥٠١/٧) - (٥٠٢) في المعرفة]

٢٩١٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ؛ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَنْتَلِفُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَبْدِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

٢٩١٩ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ؛ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَإِنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ بِأَعْلَى الْقِيَمَةِ وَيَعْتَقُ. وَرَبَّمَا قَالَ: قِيمَةً لَا وَكُسَ فِيهَا وَلَا شَطَطَ.

٢٩٢٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ ثَلَاثَ رَقِيقِهِ، فَافْرَغَ بَيْنَهُمْ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ. [أخرجه البيهقي (٥٠٢/٧) في المعرفة]

٢٩٢١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَمَرَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بِذَلِكَ الرَّقِيقِ فَقَسَمُوا أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَيْهِمْ خَرَجَ سَهْمُ الْمَيْتِ فَيَعْتَقُ، فَخَرَجَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ فَعَتَقَ. [أخرجه البيهقي (٥٠٢/٧) في المعرفة]

قال مالك: ذلك أحسن ما سمعت.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيهما ولا في واحد منهما، وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعتقهم عتق بسات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث، فقد دلت السنة على معان منها أن عتق البتات عند الموت إذا لم يصحَّ المريض قبل الموت فهو وصية كعتقه بعد الموت، فلما أفرغ النبي ﷺ بينهم فاعتق الثلث

١- باب القرعة في المالك وغيرهم

قال الشافعي رضي الله عنه كانت قرعة العرب قداحاً يعملونها منحوتة مستوية، ثم يضعون على كل قداح منها علامة رجل، ثم يحركونها، ثم يقبضون بها على جزء معلوم، فأيهم خرج سهمه عليه كان له.

قال: وأحب القرعة إلي وأبعدها من أن يقدر المقرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صفاراً مستوية، فيكتب في كل رقعة اسم ذي السهم، حتى يستوظف أسماءهم، ثم يجعل في بندق طين مستوية لا تفاوت بينها؛ فإن لم يقدر على ذلك إلا بوزن وزنت، ثم تستجف قليلاً، ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا إدخالها في البندق ويغطي عليها ثوبه، ثم يقال: ادخل يدك فأخرج بندقه، فإذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها، ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه، ثم يقال: أقرع على السهم الذي يليه، ثم هكذا ما بقي من السهمان شيء حتى ينفد.

وهكذا في الرقيق وغيره سواء، فإذا مات ميت وترك رقيقاً قد اعتقهم كلهم، أو اقتصر بعقته على الثلث، أو اعتق ثلثيهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء، جزئوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين، ثم أمر الذي يخرج السهام فقبل: أخرج على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه؛ فإن خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزءان الآخران؛ فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم، فكانا اثنين كتبنا اسميهما، ثم قلنا: أخرج على هؤلاء فأيهم خرج سهمه فهو له والباقي للثاني؛ فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما، فأيهما خرج سهمه على الرقيق أخذ جزءه الذي خرج عليه؛ وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين للذين بقيا رقيقين واستأنفنا فاقرعنا، ثم اقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة، وإن خرج سهم الرق أولاً على جزء رقا، ثم قبل أخرج؛ فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث، وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث، وإن اختلف قيمهم جهد قاسمهم على تعديلهم، فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدلوا؛ فإن لم يعتدلوا لتفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة، جعل الواحد جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً، ثم أقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق.

وكذلك إن خرج سهم الاثنين، أو الثلاثة، وإنما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم، أو اختلفت، وإن كان الواحد قيمته مائتان والاثنان قيمتهما خمسون والثلاثة قيمتهم خمسون أقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال،

وذلك نصف العبد وبقي نصفه والجزءان رقيقاً؛ فإن خرج العتق على الاثنين عتقا، ثم أعيدت القرعة، أقرع بين الواحد والثلاثة يبدأ تجزئتهم أثلاثاً فأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه، ومن غيره، وإن بقي من الثلث شيء يسيراً فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصصة العتق، وإن خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاً جزئوا ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم، فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله؛ فإن خرج سهم العتق على واحد عتق كله، أو ما حمل ما بقي من العتق منه؛ فإن عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه؛ لأن العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا تخرج القرعة أبداً من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أولاً حتى تكمل فيهم الحصة؛ فإن عتق واحد منهم، ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما أيضاً فأيهما خرج سهمه في العتق عتق، أو عتق منه ما حمل الثلث؛ فإن عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما حمل الثلث من الباقي منهما، وإذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم، ولهم عدد لا يحملهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فأعتق من خرج سهمه منهم.

فإن بقي من العتق شيء أقرع بين من بقي من الجزء خاصة؛ لأن الجزء من الاثنين عاد رقيقاً ولا تخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولاً سهم العتق حتى يستوظف الثلث، أو يفضل فضل من العتق، فيكون الجزءان الباقيان فيه سواء تبدأ القرعة بينهم فيجزئون أثلاثاً؛ فإن لم يكن الباقي رقيقاً إلا اثنين أقرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر ما بقي من العتق ورق ما بقي ولا تبدأ القرعة بينهم أبداً إلا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك، وإن كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذان لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه ما حمل ثلث المال؛ فإن خرج على قليل القيمة فأعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه، وإن كانوا ثمانية قيمتهم سواء، ففيهم قولان؛ لأن أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم، ثم يقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد، أو الاثنين عتق، ثم جزئ الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه ما حمل الثلث.

فإن خرج سهم اثنين، ولا يحملهم الثلث أقرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي؛ فإن عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما حمل الثلث منه، وكان ما بقي رقيقاً، ومن قال: هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي ﷺ سواء؛ لأنه لا يعتق اثنين ويرق أربعة إلا الاثنان الثلث

نصف ميراث الميت.

وذلك أن يكون له ربع العبد وللآخر ثلاثة أرباعه، وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة، وفيها قول آخر يصح أن تنتظر قيمهم، فإذا كانت كما وصفت قيل للورثة: إن أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فإيكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة، وإيكم خرج على قليل الثمن أخذه، وما بقي من القيمة، فإن رضوا معاً بهذا فأقرعنا، وإن لم يرضوا قلنا: أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم، فكأنكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موارثكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببت، أو تبيعوا فتقسموا الثمن ولا نكرهكم على البيع، وبهذا أقول: فإن قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق، فإذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله، وصار عليه ما بقي ديناً للورثة إن رضي ذلك العبد، قيل: لا يشبه الرقيق الورثة؛ لأن الرقيق لا مال له، ولو كان لهم مال كان لمالكهم، فلا يجوز أن أخرج عبداً بقي فيه نصفه رقيقاً إلى الحرية وأحيل عليه وارثاً مالكا له بدين لعله لا يأخذه أبداً بغير رضاه وأنا لو خالف حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب عن النبي ﷺ ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة.

فإن قيل: فكيف يخطئه من قال هذا القول؟

قيل: إنما يقسم على الورثة بالقيم وتزاد عليهم ويزدادون برضاهم، فإذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعبيد لا أموال لهم يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً ويعطي معه، أو يعطي إلا برضاه، وإنما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة، فإذا اختلفت أقرع بينهم، ثم اعتق بالقيمة حتى يستوظف الثلث.

فإن كانوا ستة قيمهم سواء، وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئوا ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فإذا خرج سهم الحر على حر أقرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقي والجزءان اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران، وسواء في القرعة الرقيق الذي اعتقهم عتق بتات في مرضه، ثم مات والذين اعتقهم بعد موته إذا كان الرقيق معتق عتق بتات معاً، أو كانوا معتقين بعد الموت معاً، ولو كان له رقيق قد اعتقهم عتق بتات في مرضه وآخرين اعتقهم بعد موته بدئ بالذين اعتقهم عتق البتات حتى لا يبقى منهم أحد؛ فإن لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين اعتقهم بعد الموت أحد، وسواء كانوا مدبرين، أو موصى بعقوبتهم، وإن فضل عن المعتقين عتق بتات من الثلث شيء أقرع بين المدبرين والموصى بعقوبتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا، وإنما سؤنا بين المدبرين

كاملاً لا زيادة فيه ولا نقص، وإن كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم، ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث.

والقول الثاني، أن يجزئهم ثلاثة أجزاء؛ فإن كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد إلى اثنين منهم؛ فإن خرج له سهم العتق أقرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بكماله، وكان ما بقي من العتق فيمن لم يخرج سهمه، وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة؛ لأن رسول الله ﷺ جزأهم ثلاثة أجزاء، وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم، أو لم تختلف، وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصّة من القرعة، فإذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة؛ فإن وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقين من السبعة اختلفت قيمهم، أو اتفقت.

وكذلك إن كانوا ثمانية، أو أكثر، ولا يجوز عندي أبداً أن يقرع بين الرقيق قلوأ، أو كثروا إلا على ثلاثة أسهم، وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أقرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الأقل ثمناً إلى الأكثر حتى إذا اعتدلت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم، وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو اختلفت أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة، فإذا خرج سهم واحد اعتقه، ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث، وكان ذلك أحب إلى الرقيق؛ لأنه إن يقرع على الخمسة الباقين مرتين أحب إليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث ولا ضرر فيها على الورثة؛ لأنه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث إلا الثلث، فلما أقرع النبي ﷺ بينهم على ثلاثة أسهم لم يجوز أن يقرع بينهم إلا على ثلاثة أسهم، وإن اختلفت قيمهم وعددهم، والله تعالى أعلم.

ولو جاز إذا اختلفت قيمهم جاز إذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة، ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة للقسم قد اختلفت في موضع، وإن اتفقت في غيره.

فإن قال قائل: كيف يقسم الرقيق بالقيمة، ثم يضم القليل الثمن إلى كثيره؟ فأريت إذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة؟

قلنا بالقيمة، قيل: فإن اختلفت قيمهم؛ فكان ما يبقى منهم متباين القيمة، ففي عبد ثمن ألف وعبدين ثمن خمسمائة والورثة رجلان؟

قيل: يقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الأول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين، وإن خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين، وإن قال صاحبه ليس عندي أخذ العبدين، وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي

والموصى بعقبتهم أنه كان له في المديرتين الرجوع، وأنه لا تجزئ فيهم حرية إلا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعقبتهم بأعيانهم والمديرتين حالهم سواء لا يختلفون عندنا؛ لأن كليهما يعتق بالموت ويرق إن أحب صاحبه في حياته، ولو رجع في المديرتين والموصى بعقبتهم قبل موته كان ذلك له.

٢- باب عتق المالك مع الدين

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: فإذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق، ولا يعتق منهم أحد، ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء، ثم كسب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه؛ فإن كان الدين ثلثا كتب الدين سهماً والعتق سهمين، ثم أقرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق فيأخرون فيوفى ما عليه من دينه، وإن وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أقرع بينهم بالعتق والرق فأيهم خرج عليه سهم الرق بيع فيه؛ فإن بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي، ثم استؤنف بينهم القرعة، كأنه لم يترك غيرهم، وإن خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا، ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه، وهكذا إن كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ أبداً بسهم الرق.

فإن قال قائل: كيف أقرعت بالعتق والرق، ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق، ولم تعتق من خرجت له قرعة العتق؟

قيل له: إن الدين أولى من العتق، فلما كانوا مستويين في العتق والرق لم أميز بينهم إلا بالقرعة.

فإذا خرجت قرعة الرق برئ من خرجت قرعته بشبوت الرق من العتق فبعته، وكان من بقي مستويين في العتق والرق للورثة فأعدت القرعة بينهم فمن خرجت له قرعة العتق عتق، ومن خرجت عليه قرعة الرق رق؛ فإن ترك عبداً واحداً اعتقه وعليه دين يبيع منه بقدر الدين، ثم عتق ثلث ما يبقى منه ورق ثلثا، ولو اعتقهم بعد قضاء دينه، ولم أعلم عليه ديناً غير الذي قضيت به فأعتقت لثلثهم، ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم ويعتقهم في الدين عليه.

وكذلك أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم إذا اغترقه الدين.

فإن قال قائل: كيف ترد الحكم، وقد كان صواباً؟

قلت: كان صواباً على الظاهر عندنا، فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولاً به على غير ما حكمنا به رددناه، ولم نرد ظاهراً لباطن مغيب، وإنما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق

منه، ولو كان الذي ظهر عليه من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق، فأيهم خرج عليه رددت عتقه وبعته، أو بعث منه ما يقضى به دين الميت، فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كان كنت أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت إلى الورثة أربعة قيمتهم مائتان، ثم ثبت على الميت مائة دينار؛ فإن كان الوارث واحداً فاختار إخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق اللذين عتقا ما زاد على الثلث، ثم أقرعت بينهما بسهم الرق وسهم العتق فأيهم خرج عليه سهم الرق أرققت منه ما جاوز الثلث، وذلك أنهما عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار، ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار، والذين لهم الدين خرج لهم سهم العتق بكمال حر، وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرّاً وبعضه مملوكاً فأعتقنا منه ما بقي من ثلث مال الميت، وذلك ستة عشر سهماً وثلثا سهم من خمسين سهماً، وإن كان الورثة اثنين فصاعداً نقصنا قسم الأربعة الأسهم وبعنا منهم حتى يوفى الغريم حقه، ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت، ثم استأنفنا القسم بين الورثة على من بقي ثمن كان في أيديهم من الرقيق، وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم، فقسمناهم قسماً مستأنفاً بالقيمة، وكلما ظهر عليه دين صنعنا به كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسألة قبل هذا، ولو لم يظهر عليه دين، ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على العتق فنقصنا بعضه بالقرعة؛ لأن ثلث مال الميت نقص، ولو استحق أحد العبيدين اللذين عتقا بقي الآخر حرّاً وأقرعنا بين اللذين في أيدي الورثة فأعتقنا ثمن خرجت له قرعة العتق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم فاستأنفناه جديداً.

٣- باب العتق، ثم يظهر للميت مال

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أرققنا لثليهم وأعتقنا الثلث، ثم ظهر له مال يخرجون معاً فيه من الثلث أعتقنا من أرققنا منهم ودفعنا إلى الورثة حالهم كان قبل المعتق ودفعنا إلى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك إياهم، وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بتات أو قبل موت المعتق عتق بتدبير، أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق، وما أخذ مما في أيديهم من المال، ثم يعتق منهم ثلث جميع ما ترك الميت؛ فإن اكتسب الرقيق المعتقون عتق بتات بعد العتق وقبل القرعة مالا، أو وهب لهم، أو أفادوه بوجه، أو الرقيق الموصى بعقبتهم بعد الموت بتدبير، أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم، ثم نظر إلى ما ترك

الميت؛ فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم، وكان لكل واحد منهم ما أفادوا واكتسبوا لا يحسب من ميراث الميت، وإن لم يحسب؛ فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصي مال كل واحد منهم، ووقف، ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت؛ فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسوون ألفاً، وكان من يعتق من الرقيق ثلثيهم، وذلك ثلث مال الميت كاملاً، فأقرعنا بينهم فاعتقنا ثلثيهم وخلصنا بينهم وبين أموالهم؛ لأنها أموال اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أفادوا واكتسبوا؛ فكان مائة اكتسبها مملوكان، فزاد مال الميت، فأقرعنا بين المماليك الباقيين حتى نستوظف ثلث مال الميت، فأي مالهيكه خرج عليهم سهم العتق عتق كله، أو عتق منه ما حمل ما بقي من الثلث، وإذا عتق كله ابنه أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة، وإذا دفعت ذلك إليه؛ فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمته، ثم اعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه؛ فإن عتق نصفه أعطيه نصف ماله، أو ثلثه أعطيه ثلث ماله؛ فكان موقوفاً في يديه يأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة مالكه، وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص.

٤- باب كيف قيم الرقيق

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بتات في مرض المعتق، أو رقيق أعتقوا بتدبير، أو وصية فمات المدبر، أو الموصي، ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة، أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق، ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك، وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق بتات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث، وواقع على جماعتهم إنما يردون بأن لا يدع الميت مالا يخرجون به فيردون، أو يرد منهم من رده، فإذا تم عتق بعضهم ورد في بعض، فإنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لا أن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة؛ لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كأنهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته ما لم يستوجب، إنما فرقت بين العتق والرقي، فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن، فلا، ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق بمن وقع له العتق بالقول المتقدم، فإذا كان هذا هكذا ينبغي أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم، وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمتهم يوم يموت الميت؛ لأنه وقع لهم يومئذ، ومن قال: هذا القول ينبغي أن يقول إن كان المعتقون إماء، أو كان فيهم إماء حبالي قومهن حبالي؛ فإن

وكذلك أرض كل جناية جنبت على أحد منهم قبل وقوع العتق، وإن لم يوجد إلا بعد العتق، وكل ما وهب لهم، أو صار لهم من أجره ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت؛ لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق للمالك، ولو زوج أمة منهم مائة دينار، فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالأمة للسيد إذا دخل بها أو مات عنها، والمائة وجبت بالعقد كاملة، وهي مملوكة إلا أن يطلّق، فيكون له أن يرجع بنصف المائة، ويكون الخمسون للسيد.

قال: وما أفاد العبيد المعتقون والإماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرض جناية وغير ذلك وقف ومنعوه؛ فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا، أو صارت لهم بأي وجه ما كانت أموال أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله، وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأيهم وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام بها في عتق التات، أو موت المعتق بموته، وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال، وما وجب لهم من أرض الجناية ومهر المنكوحة وغيرها مما ملكوه، فإذا أخذ، فقد زاد مال الميت، وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما حمل ثلث الزيادة من الرقيق، فعلياً نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والاقتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق أعتقناه، أو ما حمل ما بقي من ثلث مال الميت، وصار ما بقي من الرقيق، وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه ممالك؛ فإن أرادوا الورثة أن يتقسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كأننا وجدنا مال الميت زاد بما في أيدي العبيد والإماء الذين خرج عليهم الرق ألفاً ومائتين؛ فكان ثلث مال الميت منها أربعمائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم الميت ألفاً فصار لهم من العتق الخمسان على معنى، وذلك أنا نقرع بينهم، فإذا خرج سهم العتق من الرقيق على واحد قيمته أربعمائة، ولم يكن كسب شيئاً نأخذه من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى؛ فإن خرج سهم العتق على واحد قيمته أربعمائة

فأيهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجناية عليه كالجناية على الحرِّ، وموقوفة، وما أصاب في تلك الحال من حدٍّ، فإذا خرج سهمه حدٌ فيه حدُّ الأحرار، فإذا شهد في تلك الحال وقفت شهادته، فإذا عتق جازت، وما ورث في تلك الحال وقف، فإذا خرج سهمه فكالحر لا تختلف أحكامه ويجري الولاء ويرث، ويورث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق النبات، والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية، وهكذا إن جنوا وقت جنائيتهم، فأيهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته، فإن لم يحتملوا فمواليه، وإيهم رق فجنائته جنابة عبدٍ يخير سيده بين أن يفديه، أو يباع منه في الجناية ما تؤدى به، أو أتاني على جميع ثمنه.

قال: ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين، فعتق بالقرعة نصفه قيل لمالك إن شئت فاقتد النصف الذي تملك بنصف أرش الجناية تاماً وإلا يبع عليك ما تملك منه حتى تؤدِّي نصف جميع الجناية؛ فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجناية يبع بقدر نصف الجناية إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه، وكان ما بقي من نصف الجناية في مال إن اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته، وما بقي دين عليه متى عتق اتبع به؛ فإن أعتق ثلاثة ممالك ليس له مالٌ غيرهم ومات، فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد، أو اثنان أقرع على الموتى والأحياء؛ فإن خرج سهم الحي حراً عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق، وكان الميتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء؛ فإن كان للميتين مالٌ أحصى، فكأنهما تركا ألفاً كسبها بعد كلام السيد بالعتق، كل واحد منهما خمسمائة، فزاد مال الميت، فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما، فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للمستفيد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه، ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلاثاً ودرهم وبقي ثلثها وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث، فزدناه في مال الميت فكان إذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فانتقصناه من العتق قال أبو يعقوب يقدَّر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت؛ لأن ذلك إنما تحسبه نصيب حرٍّ فهو له دون السيد.

قال الشافعي: وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقدون، فلا يجعلهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا انظر إلى قيمهم يوم يكون العتق؛ لأن العتق إنما يقع بالقرعة، كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدر أيهم عتق ولا أيهم رق، وليس في واحدٍ منهم حرية تامّة إنما تسم بالقرعة.

أوقعنا له العتق، وإذا نظرنا فكان قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده عليه فكان أخذنا من كسبه أربعمائة، فإذا أردنا ردّها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقص الأربعمائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة، فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً، ثم يكون له ثلثا أربعمائة، ثم نزيده في العتق بقدر ثلثي أربعمائة، فإذا تمّ زدناه في العتق شيئاً، ثم زدناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله، ثم رددنا ما بقي من كسبه ميراثاً للوارث، وهذا من الدور، وأصل هذا أن تنظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فاعتقت نصفهم بالقرعة، ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة، ثم أعتق من يبقى من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد مال الميت.

٥- بابُ تبدئة بعض الرقيق

على بعض في العتق في الحياة

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حرٌّ لوجه الله، ثم قال بعد غلامي هذا حرٌّ، ثم قال بعد الآخر ذلك، وليس له مالٌ غيرهم وقفنا أمرهم؛ فإن مات أعتقنا الأول؛ فإن كان الثلث كاملاً عتق كله، وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث دون ما بقي والعبدان معه، وإن كان أقل من الثلث عتق كله وعتق من الثاني ما حمل الثلث؛ فإن خرج الثاني من الثلث فهو حرٌّ كله، وإن خرج من الثلث وبقي فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث، ولو كانوا أربعة فأكثر والمسألة مجالها كان القول كما وصفت؛ فإن قال معهم وأعتقوا الرابع وصية، أو إذا مات، أو كان الرابع مدبراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق النبات؛ لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير، أو وصية، والتدبير وصية؛ لأن له أن يرجع فيه ما كان حياً، وأنه لا يقع إلا بعد الموت، وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق بتات عتق من المدبر أو من أوصى بعتقه ما حمل الثلث ورق ما بقي.

وكذلك لو قال: سلم حرٌّ وغائم حرٌّ وزباد حرٌّ وقفنا عتقهم، فإذا مات بدنا بسالم؛ لأن الحرية قد كانت وقعت له قبل غائم إن عاش؛ فإن فضل فضل عتق غائم؛ فإن فضل فضل عتق زباد، أو ما حمل الثلث منه، وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق النبات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدئة؛ لأن عتق كل واحدٍ منهم يقع بالكمال على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق، وما جني على الرقيق بعد وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة فهي موقوفة حتى يقرع بينهم،

قال الشافعي: ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقاً وأخذ ماله ورثة سيده، فأقرب بين الأحياء كأنه لم يدع رقيقاً غيرهم.

قال الشافعي: وإذا كان العبد بين ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر، ففيها قولان: أحدهما: أنه يوقف عتقه؛ فإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته، وبأن عتقه بالدفع.

قال: وسواء في العتق العبد والأمة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك، ومن قال: هذا القول أنبى أن يقول لما قضى رسول الله ﷺ فيمن أعتق شركاً له في عبد، وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا، فقد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله ﷺ أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله، وإن لم يرض شركاؤه بالعتق استدلنا على أن عتقه إذا كان ذا مال ودفعت قيمته إخراجاً له من أيدي ماله مع أحبوا أو كرهوا، فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للمعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد، فإذا كان هذا هكذا، فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه؛ لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن، ويقال لك: الثمن؛ فإن ثبت فحذوه، وإن ثبت فدعوه، والولاء للذين سبقا بالعتق، ولو أعتقا جميعاً معاً لزمهما العتق، وكان الولاء لهما، والغرم لشریک إن كان معهما عليهما سواهما، فأما إذا تقدم أحد المعقنين من مؤسر فالعتق تام والولاء له، وما كان من عتق بعده فليس بجائز، وهو عتق ما لا يملك، وإن كان أحد شركائه غائباً تم العتق، ووقف حقه له حتى يقدم أو يوكل من يقضه؛ فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر، وكان هو موسراً، فهو حرٌ وله ولأوله ويبتل عتق الحاضر؛ لأنه أعتق حرّاً، وإن كان معسراً عتق نصيبه منه وله ولأوله وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشريكه قيمته، ولو أعتقه واحد، ثم أحرر ووقف العتق بينهما؛ فإن كان الأول موسراً دفع ثمنه وعتق عليه، وكان عتق الآخر باطلاً، وإن كان معسراً عتق على الثاني نصيبه؛ فإن كان موسراً عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته، وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق، ليأول الثلث ولآخر الثلثان، لأن رسول الله ﷺ إذ جعل على الذي يعتق نصيباً له في عبد أن يعتق عليه كله إذا كان موسراً مدفوعاً من ماله إلى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك، والقضاء بقليل الغرم إذا أعتق أولى من القضاء بكثيره، أو في مثل معناه، وفي قضاء رسول الله ﷺ بقوله فكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه؛ دلالتان: أحدهما، إن على المرء إذا فعل فعلاً يوجب لغيره إخراج شيء من ماله أن

يخرج منه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل إلا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد، فأما في مال الناس فهذا صحيح، وقد يحمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله، ويحمل أن يفرق بينه، والقول الثاني أني أنظر إلى المعتق شركاً له في عبد، فإذا كان حبيثاً موسراً، ثم قوم عليه بعدما أعسر كان حرّاً وأتبع بما ضمن منه، ولم التفت إلى تغير حاله، إنما أنظر إلى الحال التي وقع عليها فيها الحكم؛ فإن كان ممن يضمن ضمن، وهذا القول الذي يصح فيه القياس، ولو أعتق عبداً قيمته ألف، ولم نجد له حين أعتق إلا مائة اعتقنا منه خمس النصف، فعتق نصفه وعشره، وكان ما بقي منه رقيقاً.

وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحمله ماله، ولو أعتق رجل شقصاً من عبد في صحته، ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله إذا كان العتق وهو موسراً لأن يخرج من ماله؛ لأنه وجب عليه بأن يكون موسراً واجد المال يدفع يوم أعتق، ولا يمنعه الموت من حر لزمه في الصحة كما لو جنى جنابة، ثم مات لم يمنعه الموت من أن يحكم بها في ماله، أو على عاقلته وسواء آخر ذلك أو قدم.

وكذلك لو كان العبد له خالصاً فاعتق بعضه، ثم مات كان حرّاً كله بالقول المتقدم منه، ولو لم يدع مالا غيره؛ لأن العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاً له في عبد، وكان له مال يعتق منه قوم عليه يومئذ ودفع إليه قيمته وعتق كله؛ فإن اعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما يملك المعتق، وإن أسر بعد ذلك لم يقوم عليه، وسواء أسر بعد الحكم أو قبله، إنما انظر إلى الحال التي يعتق بها؛ فإن كان موسراً دافعاً عتق في قول من يرى العتق، إنما يقع باليسر والدفع، ويعتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر، وإن لم يكن دافعاً إذا كان موسراً يوم أعتق.

وإن كان غير موسر دافع لم يعتق؛ لأنه يومئذ وقع الحكم، وإن أسر بعده، وذلك أن رسول الله ﷺ إذا قال في المعتق شركاً له في عبد إن كان موسراً قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه، وإلا، فقد عتق منه ما عتق، وإنما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه بأن يكون شريكه موسراً دافعاً لقيمته، وهذا في قول من قال: لا يعتق إلا بالدفع، والقول الآخر أنه يعتق باليسر، وإن لم يكن دافعاً بأن يكون موسراً غير دافع، وإذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين: اليسر والدفع لم يجز أن يخرج من ملكه بأمر واحد، وهو قول مجد من قاله مذهبا، وأصح في القياس أن ينظر إلى المعتق حين يقع العتق؛ فإن كان موسراً بقيته، فقد وقع العتق وضمن القيمة، وإن أعدم بعد أتبع بالقيمة، ولو كانت المعتقة جارية حبلى يوم أعتق بعضها، فلم تقوم حتى ولدت قومت حبلى وعتق ولدها معها؛ لأنها كانت

حلبى يومٌ اعتقت، فاعتق ولدها بعثها ويرقون برقها ليس بمفصل عنها، ولو زعمت أن العتق إنما يقع يوم يكون الحكم، ينبغي أن لا يعتق الولد معها؛ لأنه لم يعتق الولد إلا ترى أنه لو اعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها إنما يعتق ولدها بعثها إذا كانت حلبى، فأما إذا ولدت فحكم ولدها حكم ولد غيرها.

ولو قال المعتق: اعتقت هذا العبد وهو آبق، أو سارق، أو معيب عيباً لا يرى في بدنه.

وقال الذي له الغرم: ليس بآبق ولا سارق فالقول قوله، وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب؛ لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعي فيه عيباً بطرح عنه بعض ما لزمه، ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره، فقال الذي يخالفه وهو يعلم: إن ما قلت كما قلت فأحلفوه، أحلفناه على دعواه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه؛ فإن حلف استحق، وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين، ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى، وذلك مثل قوله: اعتقت العبد وهو آبق، فقلنا القول الذي له الغرم؛ فإن قال المعتق: هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت، وذلك أنه قد يكون يعلم ما لا يوجد عليه بينة، وما أشبه هذا، ولو كان العبد المعتق بعضه ميتاً، أو غائباً، فاختلفا فيه، فقال المعتق: هو عبد أسود زنجي يساوي عشرة دنانير، وقال المعتق عليه: هو عبد بربري، أو فارسي يساوي ألف دينار، فالقول قول المعتق الذي يغرم، إلا أن يأتي الذي له الغرم بينة على ما قال: أو يحلف له المعتق إن أراد، ولو تصادقا على أنه بربري واختلفا في ثمنه، فالقول قول المعتق مع يمينه، ولو تصادقا على أنه بربري قيمته ألف لو كان ظاهراً، وخمسائة لو كان غير ظاهر، وادعى المعتق أنه غير ظاهر.

فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المعتق بينة على ما ادعى.

وإن شاء أحلفناه على ما ذكر إن قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيباً، وقال قيمة السلعة كذا لما يكون مثله قيمة لمثل العبد بلا عيب، فأما إذا ذكر عيباً فالغرم لازم وهو مدع طرحه أو طرح بعضه؛ لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيباً.

٨- باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، ومن ملك أباه أو جدّه، أو ابنه، أو ابن ابنه، وإن تباعد أو جدّاً من قبل أبي، أو أم، أو ولداً من ابن أو بنت، وإن تباعد من يصير إليه نسب المالك من أبي، أو أم، أو يصير إلى المالك نسبه من أبي أو أم حتى يكون المالك ولداً، أو والداً بوجه عتق عليه حين يصح ملكه له، ولا

٦- عتق الشريك في المرض

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اعتق شركاً له في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات، ثم مات كان في ثلثه ما اعتق منه لنفسه ولغيره إذا حله الثلث، فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا اعتقه عتق بتات.

وكذلك إذا اعتق من عبد له سهماً من مائة سهم في مرضه، ثم مات وثله يحمله عتق عليه كله؛ لأنه أوقع العتق عليه وهو حي مالك لثلث ماله، أو كله، وكان كمن اعتق عبده كله، ولو أوصى بعق ثلث مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق، وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئاً يوم يقوم عليه فيه كله وماله كله لو ارثه إلا ما أخذ من ثلثه، فلمّا لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لا ماله له يقوم عليه فيه العبد فاعتق بالقيمة والدفع.

٧- اختلاف المعتق وشريكه

قال الشافعي: رحمه الله إذا اعتق رجل شركاً له في عبد، ولم يترافعا إلى السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه السلطان بالقيمة يوم اعتق، فاختلفا في القيمة يوم وقع العتق، فقال المعتق: كانت قيمته ثلاثين، وقال المعتق عليه: كانت قيمته أربعين، ففيها قولان: أحدهما، أن القول قول المعتق؛ لأنه موثر واجد دافع، فإذا اعتق العبد بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه.

والقول الثاني: أن يكون القول قول رب العبد، ولا يخرج ملكه من يده إلا بما رضي كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار، وفي هذا سنة، وهو لا يصح قياساً على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائماً فللمبتاع رد العبد، أو أخذه بما قال البائع، وليس للمعتق ها هنا رد العتق، ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفاً، وكان على المعتق قيمة العبد كما يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهباً، ولو اختلفا، فقال الذي له الغرم العبد خباز، أو كاتب، أو يصنع صناعة تزيد في عمله.

وقال المعتق: ليس كذلك نظراً، فإن وجد كان يصنع تلك

يعتق عليه غير من سميت لا أخ ولا اخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوي القرابة، ومن ملك ممن يعتق عليه شقصاً بهيةً أو شراءً، أو أي وجه ما ملكه من وجوه المملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً وعتق عليه، وإلا عتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره، وإذا كان الرجل إذا ملك أحداً يعتق عليه بالملك؛ فكان حكمه أبداً إذا ملكه كمن اعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه، وقد كان قادراً على أن لا يملكه في حكم المعتق شركاً له في عبد لا يختلفان، وهو إذا وهب له أو أوصى له به فله أن يرده الهبة والوصية، وكل ما ملك غير الميراث، فقبوله في الحال التي له رده فيها كاشترائه شقصاً منه وشراؤه وقبوله كعتقه، ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن الزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرده ملك الميراث، ولو ورث عبداً زمناً، أو أعمى كان عليه نفقته، وليس هكذا ملك غير الميراث، ما سوى الميراث يدفع فيه المرء الملك عن نفسه.

وإذا ملك ممن يعتق عليه شقصاً عتق عليه ما ملك منه، ولم يقوم عليه ما بقي منه؛ لأنه لم يجر ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه، وسواء كان الذي يملك فيعتق عليه مسلماً، أو كافراً، أو صغيراً، أو كبيراً لا اختلاف في ذلك، ولو ورث صبي لم يبلغ، أو معتوه لا يعقل، أو مولي عليه أباً، أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث، وإن ملك أحد هؤلاء شقصاً بالميراث عتق عليهم الشقص، ولم يعتق غيره بقيمته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك.

قال الشافعي: ولو أن صبياً أو معتوها وهب له أبوه، أو ابنه، أو أوصي له به، أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله له ويعتق عليه حين قبله، ولو تصدق عليه بنصفه، أو ثلثه، أو أوصي له به، أو وهب له والصبي، أو المعتوه معسران كان لوليّه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو وليه، وإن كان موسراً فوهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك، وذلك أنه يعتق عليه النصف، ويكون موسراً، فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقى، وليس للولي أن يقبل هذا كله له من قبل أن يقوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهما فيه عاجلة، وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له؛ فإن قبله فقبوله مردود عنه؛ لأن في قبوله ضرراً على الصبي، أو ضرراً على شريك الصبي.

وذلك أنه إنما قضى رسول الله ﷺ أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها، فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه.

٧٨- كتاب المدبر

١- أحكام التدبير

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمَائِنَجَافَةٍ دِرْهَمٍ، وَأَعْطَاهُ الثَّمَنَ.

٢٩٢٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٢٩٢٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ سَمْعًا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: ذُبِرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّحَّاسُ قَالَ عَمْرُو وَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قِطِيبًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَزَادَ أَبُو الزُّبَيْرِ يَقَالُ لَهُ: يَغُفُّوب.

قال الشافعي: هكذا سمعت منه عامة دهرى، ثم وجدت في كتابي: ذُبِرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ، فمات، فلما أن يكون خطأ من كتابي، أو خطأ من سفیان، فإن كان من سفیان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفیان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث تحديداً يخبر فيه حياة الذي ذبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو من سفیان وحده.

وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير، وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد يرويه عن عمرو كما رواه حماد بن زيد، وقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفیان قديماً أنه لم يكن يدخل في حديثه مات، وعجب بعضهم حين أخبرته أنني وجدت في كتابي مات، فقال: لعل هذا خطأ منه، أو زلة منه حفظتها عنه.

قال الشافعي: وإذا باع رسول الله ﷺ مدبراً، ولم يذكر فيه ديناً ولا حاجة؛ لأن صاحبه قد لا يكون له مالٌ غيره، ولا يحتاج إلى ثمنه، فالمدبر، ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالکهم، وفي كل حق لزم مالکهم يجوز بيعهم متى شاء مالکهم، وفي كل ما يباع فيه مالٌ سيدهم إذا لم يوجد له وفاة إلا بيعهم، وذلك أن التدبير لا يعدو ما وصفنا من أن لا يكون حائلاً دون البيع، فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله ﷺ أو يكون حائلاً فنحن لا نبيع المكاتب في دين سيده للحائل من الكتابة، فقد يؤول إلى أن يكون عبداً إذا عجز، فإذا منعناه، وقد يؤول إلى أن يكون عبداً يباع إذا عجز من البيع وبعنا المدبر، فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا.

قال الشافعي: ومن لم يبع أم الولد لم يبيعها بحال واعتقها

٢٩٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشافعي رضي الله تعالى عنه؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنْ أَبَا مَذْكُورٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ كَانَ لَهُ غُلَامٌ قِطِيبِي فَأَعْتَقَهُ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ، وَأَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ بِذَلِكَ الْعَبْدِ قَبَاحَ الْعَبْدِ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَتَذَرَّ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ فَلْيَتَذَرَّ مَعَ نَفْسِهِ بِمَنْ يَعُولُ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى غَيْرِهِمْ. [أخرجه مسلم (٩٩٧)، أبو داود (٣٩٥٧)، النسائي (٦٩/٥) - (٧٠)، البيهقي (٣٠٩/١٠)]

وقد زاد مسلم في الحديث شيئاً هو نحو من سياق حديث الليث بن سعد.

٢٩٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ

الليث بن سعد وحماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبْرِ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِمَائِنَجَافَةٍ دِرْهَمٍ فَجَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَدَقَّقَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَبْذَأُ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ نَفْسِكَ شَيْءٌ فَلَا هَلْكَ.

فإن فضل شيء فلذوي قرابتك؛ فإن فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا، وهكذا يريد عن يمينك وشمالك.

قال الشافعي: قول جابر، والله أعلم رجلاً من بني عذرة يعني حلفاء، أو جيراناً في عدادهم في الأنصار، وقال مرة رجلاً منا يعني بالخلف وهو أيضاً منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماه مرة، ولم يسمه أخرى.

٢٩٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ

حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله أن رجلاً أعتق غلاماً له عن ذبر، ولم يكن له مالٌ غيره، فقال

لم يرجع فيه إن كان قال: هذا لأمة فالقول فيها قولان: أحدهما، أن كل شيء كائن لا يختلف بحال فهو كالتدبير، ولدها فيه كولد المدبرة، وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال، وهذا قول يحتمل القياس وبه نقول، ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة، وولد هذه بعثتها، والقول الثاني أنها تخالف المدبرة لا يكون ولدها بمنزلةا تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول.

قال الشافعي:

ولو قال في صحته لعبده أو لأمة متى ما قدم فلان فانت حر، أو متى ما برئ فلان فانت حر، فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان، أو برئ فلان، وإن قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان، أو كان الذي أوقع العتق عليه والمقاتل مالك حي مريضاً كان أو صحيحاً؛ لأنه لم يحدث في المرض شيئاً، وهذا موضع يوافقنا فيه جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل أن يقدم فلان أو يبرأ فلان، وإذا سئلوا عن الحجة قالوا: إن هذا قد يكون، ولا يكون؛ فليس كما هو كائن فقيل لهم: أوليس إنما يعتق المدبر والمعتق إلى سنة إذا كان العبد المعتق حياً والسيد ميتاً، وقد مضت السنة؟ أوليس قد يموت هو قبل يموت السيد، وتكون السنة، وليس له يقين حكم يعتق به؟ وقد يفقد سيد المدبر، فلا يعرف موته، ولا يعتق، وقد يمكن أن يكون قد مات، ولكن لم يستيقن معرفته إنما يعتق باليقين.

قال الشافعي: ولا أعلم بين ولد الأمة يقال لها إذا قدم فلان فانت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة إلى سنة فرقاً يبين، بل القياس أن يكونوا في حال واحدة،

ولو قال: إذا قدم فلان فانت حر، متى مت، أو إذا جاء السنة فانت حر، متى مت فمات كان مدبراً في ذلك الوقت،

ولو قال: أنت حر إن مت من مرضي هذا، أو في سفري هذا، أو في عامي هذا، فليس هذا بتدبير.

قال الشافعي: وإذا صح، ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حرّاً، والتدبير ما أثبت السيد التدبير فيه للمدبر.

قال الشافعي: وإذا قال لعبده: أنت حر بعد موتي بعشر سنين، فهو حر في ذلك الوقت من الثلث، وإن كانت أمة فولدها بمنزلةا يعتقون بعثتها إذا عتقت، وهذه أقوى عتقاً من المدبرة؛ لأن هذه لا يرجع فيها إذا مات سيدها، وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة.

بعد موت السيد فارغة من المال، وكل، هذا يدل على أن التدبير وصية.

٢٩٢٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه باع مدبراً احتاج صاحبه إلى ثمنه. [أخرجه عبد الرزاق (١٦٦٠)، البيهقي (٥٢٤/٧) في المعرفة]

٢٩٢٩- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس قال: يعود الرجل في مدبره. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣٠- أخبرنا مسفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء. [أخرجه عبد الرزاق (١٦٦٣)، البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣١- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن ابن طاوس قال: سألتني ابن المنكدر: كيف كان أبوك يقول في المدبر أبيه صاحبه؟ قال: قلت: كان يقول: يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى ثمنه، فقال ابن المنكدر ويبيعه، وإن لم يحتج إليه. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣٢- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن أيوب بن أبي تيمية أن عمر بن عبد العزيز باع مدبراً في ذين صاحبه. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

قال الشافعي: ولا أعلم بين الناس اختلافاً في أن تدبر العبد أن يقول له سيده صحيحاً، أو مريضاً: أنت مدبر.

وكذلك إن قال له: أنت مدبر، وقال: أردت عتقه بكل حال بعد موتي، أو أنت عتيقي، أو أنت محرر، أو أنت حر إذا مت، أو متى مت، أو بعد موتي، أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير.

وسواء عندي قال: أنت حر بعد موتي، أو متى مت إن لم أحدث فيك حدثاً، أو ترك استثناء أن يحدث فيه حدثاً؛ لأن له أن يحدث فيه نقض التدبير.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لعبده: أنت حر إذا مضت سنة، أو سنتان، أو شهر كذا أو سنة كذا، أو يوم كذا، فجاء ذلك الوقت، وهو في ملكه، فهو حر، وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع، أو هبة، أو غيرهما كما رجع في بيعه، وإن

٢- المشيئة في العتق والتدبير

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا قال الرجل لعبده: إن شئت فانت حر متى مت فشاء فهو مدبر، وإن لم يشأ لم يكن مدبراً.

قال الشافعي: وإذا قال: إذا مت فشئت فانت حر؛ فإن شاء إذا مات فهو حر، وإن لم يشأ لم يكن حرّاً.

وكذلك إذا قال: أنت حر إذا مت إن شئت.

وكذلك إن قدم الحرية قبل المشيئة أو آخرها.

وكذلك إن قال له: أنت حر إن شئت لم يكن إلا أن يشاء.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما بالك تقول إذا قال لعبده أنت حر، فقال: لا حاجة لي بالعتق، أو دبر عبده، فقال: لا حاجة لي بالتدبير أنفذت العتق والتدبير، ولم تجعل المشيئة إلى العبد وجعلت ذلك له في قوله: أنت حر إن شئت.

قال الشافعي: فإن العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم بقوله دون رضا العتق والمدبر، ويلزمه إخراج المعتق من ماله، والمدبر في هذه الحال إذا مات سيده فوقع له عتق بتات، أو عتق تدبير لزمهما معاً حقوق وفرائض لم تكن تلزمهما قبل العتق، ولم يكن في العتق مشيئة فينتظر كمال المشيئة، بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشيئة فيه، فأمضيته كاملاً بإمضائه كاملاً، ولم أجعل المشيئة فيه إلى العبد كأن عتقه وتدبيره بمشيئة، فلا ينفذ إلا بكاملها.

وكذلك الطلاق إذا طلق الرجل امرأته لم يكن لها رد الطلاق؛ لأنه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله،

ولو قال: أنت طالق إن شئت، أو إن شئت فانت طالق لم يكن أكمل الطلاق؛ لأنه أدخل فيه مشيئة، فلا يكون إلا بان تجتمع المشيئة مع الطلاق فيتم الطلاق باللفظ به، وكمال المشيئة وكماها أن تشاء.

قال الشافعي: وكذلك إن قال: إن شاء فلان وفلان فغلامي حر عتق بتات، أو حر بعد موتي؛ فإن شاء أكان حرّاً. وكذلك المدبر مدبراً، وإن شاء أحدهما، ولم يشأ الآخر، أو مات الآخر أو غاب لم يكن حرّاً حتى يجتمعا فيشأا بالقول معاً، ولو قال: لرجلين أعتقا غلامي إن شئتما فاجتمعا على العتق عتق، وإن أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق.

ولو قال لهما: دبرا إن شئتما فاعتقا عتق بتات كان العتق باطلاً، ولم يكن مدبراً إلا بأن يدبرا إنما تنفذ مشيئتهما بما جعل إليهما لا بما تعديا فيه، وسواء التدبير في الصحة والمرض والتدبير

وصية لا فرق بينها وبين غيرها من الوصايا له أن يرجع في تدبيره مريضاً، أو صحيحاً بأن يخرج من ملكه كما لو أوصى بعبد له لرجل، أو داره، أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضاً أو صحيحاً.

وإن لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث؛ لأنه وصية من الوصايا.

٢٩٣٣- قال الشافعي: أخبرنا علي بن زبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: المدبر من الثلث. [أخرجه ابن ماجه (٢٥١٤)، البيهقي (٣١٤/١٠)]

قال الشافعي: قال علي بن زبير كنت أخذته مرفوعاً، فقال لي أصحابي: ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقته. قال الشافعي: قال الشافعي: والحفاظ الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا في أن المدبر وصية من الثلث.

قال الربيع: للشافعي في المدبر قولان: أحدهما، إنه إذا دبره، ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج من ملكه بيع أو هبة، أو صدقة؛ لأن النبي ﷺ أخرج المدبر من ملك صاحبه، ولا يخرج من تدبيره حتى يخرج كما أخرجه النبي ﷺ والقول الثاني: إنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان كما يرجع في الوصية، وهذا أصح القولين عندي.

٣- إخراج المدبر من التدبير

قال الشافعي: وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من ملكه، وإن قال له: المدبر عجل لي العتق ولك علي خمسون ديناراً قبل يقول السيد قد رجعت في تدبري، فقال السيد: نعم فاعتقه، فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الخمسون، وقد بطل التدبير، وإذا لزم سيد المدبر دين يحيط بماله بيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه؛ لأن سيده إذا كان مسلطاً على إبطال تدبيره بالبيع وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير المدبر، ولو لزم سيده دين بدئ بغير المدبر من ماله فبيع عليه، ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء إلا يبيعه، أو يقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه، أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غيره.

قال الشافعي: ولو لم يلزم سيده دين كان له إبطال تدبيره؛ فإن قال سيده: قد رجعت في تدبير هذا العبد، أو أبطلته، أو

نقضته، أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعاً في وصيته لرجل لو أوصى له به لم يكن ذلك نقضاً للتدبير حتى يخرج منه ملكه ذلك، وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجمع مرة الإيمان. وكذلك لو دبره، ثم وهبه لرجل هبة بتات قبضه أو لم يقبضه، أو رجع في الهبة، أو ندم عليها أو أوصى به لرجل، أو تصدق به عليه، أو وقفه عليه في حياته، أو بعد موته، أو قال: إن أدى بعد موتي كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله، ولو دبر نصفه كأن نصفه مدبراً، ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر؛ لأنه إنما له من ثلثه ما أخذ، وإذا لم يأخذ إلا نصفه، فلا مال له بعد موته يقوم عليه فيه؛ لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى ملك الأحياء الذين ورثهم، فلا مال له بعد موته يقوم عليه، ولو دبره، ثم أوصى بنصفه لرجل كأن النصف للموصى له به، وكان النصف مدبراً.

ولو قال رجل: عبدي لفلان، ثم قال بعد ذلك: عبدي لفلان إذا دفع إلى ورثتي عشرة دنائير، أو إلى غير ورثتي عشرة دنائير؛ فإن دفع عشرة دنائير فهو له وإلا لم يكن له؛ لأنه إحداث وصية له، وعليه بعد الأولى يتنقض الشرط في الأولى، والآخر إذا نقضت أحق من الأولى.

قال الشافعي: ولو جنى المدبر جناية، فلم يتطوع السيد أن يفديه فباعه السلطان، ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبراً بوجه من الوجوه، وكان بيع السلطان عليه فيما يجب عليه فيه كييعه على نفسه، وكان إبطالاً للتدبير، ولو افتداه سيده متطوعاً كان على التدبير، ولو ارتد العبد المدبر عن الإسلام ولحق بدار الحرب، ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقض الرد ولا الإباق لو أبق تدبيره.

وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذه سيده قبل أن يقسم، أو بعد ما يقسم كان مدبراً؛ فكان على الملك الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج منه ملكه، ولو وقع في المقاسم كان لسيده أن يأخذه بكل حال، وكان على التدبير، ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله ليموت أو يقتل، أو يرجع ثانياً، فيكون على ملك ماله لحق بدار الحرب، أو لم يلحق، ثم رجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مدبر بحاله، ولو مات كان ماله فينا، وكان المدبر حراً؛ لأن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المدبر، ولم يكن للورثة أن يملكوا بالميراث شيئاً ودينهم غير دينه إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة، وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله.

ولو قال المدبر: قد رددت التدبير في حياة السيد، أو بعد موته لم يكن ذلك له، وليس ما يعتق به العبد كما يوصي به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بمال يملكه عن نفسه كان له رد الوصية، وكل من اعتق عتق بتات لم يكن له رد العتق؛ لأنه شيء

نقضته، أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعاً في وصيته لرجل لو أوصى له به لم يكن ذلك نقضاً للتدبير حتى يخرج منه ملكه ذلك، وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجمع مرة الإيمان.

وكذلك لو دبره، ثم وهبه لرجل هبة بتات قبضه أو لم يقبضه، أو رجع في الهبة، أو ندم عليها أو أوصى به لرجل، أو تصدق به عليه، أو وقفه عليه في حياته، أو بعد موته، أو قال: إن أدى بعد موتي كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله، ولو دبر نصفه كأن نصفه مدبراً، ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر؛ لأنه إنما له من ثلثه ما أخذ، وإذا لم يأخذ إلا نصفه، فلا مال له بعد موته يقوم عليه فيه؛ لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى ملك الأحياء الذين ورثهم، فلا مال له بعد موته يقوم عليه، ولو دبره، ثم أوصى بنصفه لرجل كأن النصف للموصى له به، وكان النصف مدبراً.

فإن رد صاحب الوصية الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد إلا النصف؛ لأن السيد قد أبطل التدبير في النصف الذي أوصى به كذلك، ولو وهب نصفه وهو حي، أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التدبير في النصف الذي باع، أو وهب والنصف الثاني مدبراً ما لم يرجع فيه، وإذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه ويقر النصف مدبراً بحاله.

وكذلك إن دبره، ثم قال: قد رجعت في تدبري ثلثك، أو ربك، أو نصفك فأبطته كان ما رجع فيه منه بإخراجه من ملكه خارجاً من التدبير، وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله، فإذا دبره، ثم كاتبه فليس الكتابة إبطالاً للتدبير إنما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يحتدمه، وأن يخارجه.

وكذلك يكاتبه إذا رضي؛ فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة، وإن مات عتق بالتدبير إن حمله الثلث وبطل ما بقي عليه من الكتابة، وإن لم يحمله الثلث عتق ما حمل الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره، وكان عليه ما بقي من الكتابة، وكان على كتابته إلا أن يعجز؛ لأنه قد يريد تعجيل العتق ويريد العبد تعجيل العتق فيكاتب.

قال الشافعي: ولو دبر رجل عبده، ثم قال اخذم فلاناً لرجل حر ثلاث سنين وأنت حر؛ فإن غاب المدبر القائل هذا، أو خرس، أو ذهب عقله قبل أن يسأل لم يعتق العبد أبداً إلا بأن يموت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث ويخدم فلاناً ثلاث سنين؛ فإن مات فلان قبل موت سيد العبد، أو بعده، ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبداً؛ لأنه أعتقه بشرطين فبطل أحدهما، وإن سئل السيد، فقال: أردت إبطال التدبير، وأن يخدم فلاناً ثلاث سنين،

أخرج من يدي المعتق تماماً فتبست به حرمة المعتق ويحب عليه الحقوق.

وكذلك إذا اعتق إلى وقت.

قال الشافعي: ولو دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال، ولو دبر عبده، ثم كاتبه كان مكاتباً وغير خارج من التدبير؛ لأن الكتابة ليست رجوعاً في التدبير.

قال الشافعي: ولو دبره، ثم قال له: أنت حر على أن تؤدى كذا وكذا كان حراً على الشرط الآخر إذا قال: أردت بهذا رجوعاً في التدبير، وإن لم يرد بهذا رجوعاً في التدبير عتق إن أدى؛ فإن مات سيده قبل أن يؤدى عتق بالتدبير؛ فإن أراد بهذا رجوعاً في التدبير فهو رجوع في التدبير، ولا يكون هذا رجوعاً في التدبير إلا بقول يبين أنه أراد رجوعاً في التدبير غير هذا القول؛ فإن دبره، ثم قاطعه على شيء وتعجله العتق فليس هذا نقضاً للتدبير والمقاطعة على ما تقطاعا عليه؛ فإن أذاه عتق؛ فإن مات السيد قبل أن يؤدى المدبر عتق بالتدبير.

قال الشافعي: وإذا دبر الرجل عبده، ثم لم يحدث رجوعاً في تدبيره ولا نقضاً له، ولم يلحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره، ولو دبر السيد، ثم خرس، فلم ينطق حتى مات كان على تدبيره، ولا ينقض التدبير إلا بإبطاله إياه في حياته بإخراجه من يديه، أو ما وصفت من حق يلزمه في عتق العبد، أو ذمة السيد، ولو دبره، ثم خرس، وكان يكتب، أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة، أو كتاب كان رجوعه كرجوع بالكلام إذا أخرج من ملكه، ولو دبره صحيحاً، ثم غلب على عقله، ثم رجع في التدبير وهو مغلوب على عقله لم يكن رجوعاً.

وكذلك لو دبره مغلوب على عقله، ثم تاب إليه عقله، فلم يحدث له تدبيراً كان التدبير وهو مغلوب على عقله باطلاً. وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجز عتقه.

٤- جنابة المدبر، وما يخرج بعضه من التدبير،

وما لا يخرج

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا جنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر إن شاء سيده تطوع عنه بإخراج أرش الجنابة؛ فإن فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره، وإن لم يفعل؛ فكانت الجنابة تستغرق عتقه بيع فيها فدفعت إلى الجني عليه أرش جنابته، وإن نقص ثمنه عن الجنابة، فلا غرم على سيده، وإن كانت الجنابة قليلة وثمن المدبر كثيراً قبل سيده إن أحببت أن

يباع كله ويدفع إلى الجني عليه أرش الجنابة ويدفع إليك بقية ثمنه بعناه؛ لأنه قد كان لك يبعه بلا جنابة، وإن أحببت أن لا يباع كله بيع منه بقدر أرش الجنابة، وكان ما بقي لك رقيقاً مدبراً كان الذي بقي من العبد الثلث، أو أقل أو أكثر، ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك في كله من إبطال تدبيره وبيعه وغير ذلك، وإنما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداءً.

قال الشافعي: ولو كانت على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فجنى بيع منه بقدر الجنابة، وكان ما بقي منه على التدبير ولا حث عليه؛ لأنه ليس هو الذي باعه.

قال الشافعي: وإذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو عبد في كل جنابة؛ لأنه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه وسهمه إذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد.

وكذلك طلاقه ونكاحه، وما سوى ذلك من أحكامه.

قال الشافعي: ولو جنى عليه حر جنابة تلتفه، أو تلتف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرش ما أصيب منه كان مالاً من ماله إن شاء جعله في مثله، وإن شاء لا، فهو له يصنع به ما شاء، وإن كان الجاني عليه عبداً فأسلم إليه والمدبر الجني عليه حي فهو على تدبيره، والقول في العبد المسلم في خروج المدبر إلى سيده المدبر كالقول فيما أخذ من أرش جنابته من دنائير، أو دراهم؛ فإن شاء جعله مدبراً معه، وإن شاء كان مالاً من ماله يتموله إن شاء.

قال الشافعي: فإن أخذ العبد بما لزم الجاني له من أرش الجنابة على مدبرة، ثم سكت، فلم يقل هو مدبر مع العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر إلا بأن يحدث له تدبيراً.

وكذلك لو قتل مدبراً فأسلم إليه عبداً، أو عبدان قتلاه لم يكونا مدبرين إلا بأن يحدث لهما تدبيراً.

فإن قال قائل: فلم زعمت أن العبد المروء إذا جنى عليه؛ فكان أرش جنابته عبداً، أو مالاً كانا كما كان العبد مروءاً؛ لأنه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرش الجنابة على المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر، فيكون مدبراً والمال موضوعاً في مدبر أو معتق؟

قيل له: فرقت بينهما لافتراقهما.

فإن قال: فإين الفرق بينهما؟

قيل: أرايت العبد المروء لسيده يبعه، أو هبته، أو الصدقة به أو إبطال الرهن فيه.

فإن قال: لا.

قيل: لأن لصاحب الرهن في عتقه حقاً لا يبطل حتى يستوفيه؟

فإن قال: نعم، قيل: ومالكُ الرهنُ مالكٌ لشيءٍ في عتقه.
فإن قال: نعم، قيل: وإنما لم يكن لملكه إبطاله؛ لأنَّ لغيره من الآدميين فيه ملكٌ شيءٌ دونه؟
فإن قال: نعم، قيل: أفتجدُ مع مالكِ المدبرِ فيه ملكٌ شيءٍ من الأشياءِ من الآدميين غيره؟ فإن قال: لا.
قيل: أفتجدُ مالكُ المدبرِ يقدرُ على بيعه وإبطالِ تدبيره.
فإن قال: أمّا في قولك فتعم.

قيل: فقد فرقتَ بينهما، وإذا أعطيتَ أنْ لي أنْ أبيعَ المدبرَ، فقد زعمتَ أنه ليسَ فيه عتقٌ لازمٌ بكلِّ حالٍ إنما فيه عتقٌ إنْ كانَ كوصيتِكَ لعبدِكَ إنْ ماتَ من مرضك، أو سفركَ فهو حرٌّ؛ فإنْ ماتَ كانَ حرّاً، وإنْ شئتَ رجعتَ، ولو كانتَ فيه حرّيةٌ ثابتةٌ في الحينِ الذي يقالُ له هذا فيه لم يرقُ بحالٍ أبداً.
قال الشافعي: ويقالُ لأحدٍ: إنْ قال: هذا أرايتَ أمْ الولدِ أليسَ تعتقُ بموتِ سيدها من رأسِ المالِ، فلا يكونُ لسيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملكٍ أحدٍ؟
فإن قال: نعم، قيل: فهي أوكدُ عتقاً من المدبرِ عندنا وعندك؛ فإنْ قتلها عبدٌ وأسلمَ إلى سيدها، أو أمةٌ فأسلمتْ أو حرٌّ فدفعَ ثمنها أيقومُ الثمنُ مقامَ أمْ الولدِ، أو أمةُ المسلمةِ بها؟ فإنْ قال: لا.

قيل: لأنَّ أمْ الولدِ لم تعتقَ وماتت وهي مملوكةٌ، والولدُ الَّذي كانَ منها إنما عتقتَ به إذا كانتَ ولدته من سيدها إذا ماتَ سيدها والذي دفعَ أو دفعْتَ في جانبها لم تلدْ من سيدها فتعتقُ عليه بالولد؟

فإن قال: نعم، قيلَ له: وكذلك المدبرُ هو المشروطُ له العتقُ بوصيته، فلم يبلغْ شرطه وقتلُ مملوكٍ، وليسَ أحدٌ بدله في ذلك الشرطُ بتلك الوصية فيعتقُ بها.

قال: وإنْ كانتَ أمةُ الجانيةِ حبلَى فحكمُ ولدها حكمُ عضوٍ منها ما لم يزايلها إذا بيعت، فهو كعضوٍ منها لا يخرجُ من البيع؛ فإنْ ولدنَ قبلَ أنْ يتابعَ بعدَ الجانيةِ وقبلَ الحكمِ، أو بعده فسواءٌ لا يدخلُ ولدها في الجانية؛ لأنَّه إذا فارقتها فارقَ حكمها في الجانية؛ لأنَّه غيرُ جانٍ، وكانَ حكمه حكمَ أمةٍ جنتَ ولها ولدٌ، فمن رأى بيعها والتفرُّقَ بينها وبينَ ولدها باعها، ومن لم يرَ بيعها إلا مع ولدها، فلم يتطوَّعَ السيّدُ بفدائها باعها ورُدَّ على السيّدِ حصّةُ الولدِ من الثمنِ وأعطى المحنّي عليه ثمنها إنْ كانَ قدرَ جانبته، أو أقلَّ لم يردَّ عليه، وهذا أشدُّ القولين استقامةً على القياسِ على السنّةِ ومعناها، والله تعالى أعلمُ، وبه أقولُ، وذلك أنَّ النبيَّ ﷺ ردَّ بيعَ ولدِ امرأةٍ فرّقَ بينها وبينه للصغر، وليسَ بيعُ المالكِ للبيعِ بهذه العلّةِ بأكثَر من بيعِ الصّغيرِ بما لزمَ الأمُّ البيعُ فيه.

٥- كتابه المدبر وتدير المكاتب

قال الشافعي: وإذا دبرَ الرَّجلُ عبده، ثمّ كاتبه فليسَ الكتابةُ بإبطالٍ للتدبيرِ إنّما إبطاله أنْ يخرجَ من ملكه قبلَ الكتابةِ ويسأل.
فإن قال: أردتَ إثباته على التدبيرِ غيرَ أنّي أردتُ أنْ أتعجّلَ العتقَ، فهو مدبرٌ مكاتبٌ، وهكذا إنْ كاتبَ أمةً؛ فإنْ ولدتَ ولداً فهو مكاتبٌ معها، وإنْ كانتَ مدبرةً مكاتبَةً فولدها مكاتبٌ مدبرٌ.

قال: وإذا كاتبَ عبده، ثمّ دبرَه قبلَ العجزِ، ثمّ عجزَ كانَ مدبراً، وإنْ شاءَ الثّباتُ على الكتابةِ ثبّته عليها؛ فإنْ أدّى عتقَ، وإنْ ماتَ سيده قبلَ الأداءِ عتقَ بالتدبيرِ إنْ حمله الثّلاثُ؛ فإنْ لم يحمله الثّلاثُ عتقَ منه ما حلَّ الثّلاثُ وبطلَ عنه من الكتابةِ بقدرِ ما عتقَ منه، وإنْ قال: أردتَ الرجوعَ في التدبيرِ، فلا يكونُ رجوعاً إلا بأنْ يخرجَ من ملكه، فهو مدبرٌ وهو مكاتبٌ، والقولُ الثاني: أنّه يسأل.

فإن قال: أردتَ الرجوعَ في التدبيرِ، فهو رجوعٌ وهو مكاتبٌ لا تدبيرٌ له، وإنْ كاتبَ عبده، ثمّ دبرَه قبلَ العجزِ، ثمّ عجزَ، كانَ مدبراً؛ فإنْ شاءَ الثّباتُ على الكتابةِ ثبّتَ عليها وله الكتابةُ والتدبيرُ، وإنْ دبرَ عبده، ثمّ كاتبه، فلم يؤدِّ حتّى ماتَ عتقَ من الثّلاثِ وبطلتَ الكتابةُ؛ لأنَّ الكتابةَ لا تكونُ إبطالاً للتدبيرِ إنّما

يكون إبطاله بأن يقول مالكه: أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة.

حال، فلا يكون له في غيرها فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه.

٦- جامع التدبير

٧- العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مديبر ولا قيمة عليه لشريكه؛ لأنه قد أوصى لعبد في نفسه بوصية له الرجوع فيها، فلما لم يوقع العتق بكل حال لم يكن ضامناً لشريكه، ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة؛ لأنه وصية، ولو أوصى بعتق نصفه، ثم يقوم عليه النصف الآخر؛ لأنه لا مال له إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئاً غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات شريكه الذي دبره، أو عاش.

ولو قال لعبد: متى مت ومات فلان فانت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما، ولو كان بين اثنين، فقالا معاً، أو متفرقين: متى متنا فانت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما، أو قالوا: أنت حبس على الآخر منا حتى يموت، ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته، ثم هو حر، فيكون وصية في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما، والله أعلم.

٨- في مال السيد المديبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الرجل عبده وترك مالاً غائباً وحاضراً لم يعتق من المديبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة، ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فيأخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم، وإن حضر فهلك قبل أخذ الورثة له كان كما لم يترك ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم، وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المديبر من مال أفاده قبل موت سيده، فإذا مات وأفاد مالاً بعد موت السيد؛ فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله، وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمديبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا للأحرار والمكاتب إذا عتق، وكان أفاد مالاً في كتابته.

٩- تدبير النصراني

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، إذا دبر النصراني عبداً له نصرانياً فاسلم العبد النصراني قيل للنصراني: إن أردت الرجوع في التدبير بعناه

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لعبده: يوم تدخل الدار فانت حر بعد موتي، فذهب عقل السيد، ودخل العبد الدار كان مديبراً، ولو اعتقه بدخول الدار صحيح العقل، ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاهب العقل كان حرّاً، وإن كان السيد قال: هذا وهو ذاهب العقل، ثم دخل العبد الدار والسيد صحيح العقل لم يعتق؛ لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو اعتق لم يجز عتقه، ولو أوصى لم تجز وصيته؛ لأنه لم يعقل عتقاً ولا وصية ولا غيرها.

قال الشافعي:

ولو قال يوم تدخل الدار فانت حر بعد موتي، فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد، ثم دخلها لم يعتق؛ لأن العبد قد خرج من ملك السيد، وصار لغيره مملوكاً،

ولو قال: متى دخلت الدار فانت حر فمات السيد، ثم دخل العبد الدار لم يعتق؛ لأن العتق وقع وهو في ملك غيره.

ولو قال رجل لعبده: متى مت فانت حر، أو غير حر، ثم مات لم يكن العبد حرّاً،

ولو قال: متى أنا فانت حر وله عيّد لم يدر أيهم عنى بهذا، ثم مات، ولم يبين أقرعنا بينهم فأيهم خرج سهمه اعتقناه.

ولو قال رجل: لعبده متى مت وانت بمكة فانت حر، ومتى مت، وقد قرأت القرآن كله فانت حر، فمات السيد والعبد بمكة، وقد قرأ القرآن كله كان حرّاً، وإن مات، وليس العبد بمكة، أو مات، ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق.

ولو قال له: متى ما مت، وقد قرأت قرآناً فانت حر، فإذا قرأ من القرآن شيئاً، فقد قرأ قرآناً فهو حر.

ولو قال له: متى مت فانت حر إن شاء ابني فلان؛ فإن شاء ابنه فلان فهو حر، وإن لم يشأ فليس بحر، وإن مات ابنه فلان قبل أن يشاء، أو خرس، أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حرّاً إلا أن يبرأ من خرسه، أو يرجع عقله فيشاء، فيكون حرّاً إن خرج من الثلث.

قال الشافعي: وجماع هذا أنه إذا اعتقه على شرط، أو اثنين، أو أكثر لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي اعتقه عليها، أو الصفة، أو الصفات ولا اعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبداً، ومثل هذا الرجل يقول لجاريته، أو عبده في وصيته: إن مت من مرضي هذا فانت حر، أو أنت حرّة، ويوصي لناس بوصايا، ثم

عليك، وإن لم ترده قيل للنصراني: نحول بينك وبينه ونخارجه وندفع إليك خراجة حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه، أو ترجع فنبيعه، وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد فمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدّي فيعتق، وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباغ عليه بكل حال، وللنصراني من مال مدبره وعبدته وأم ولده مسلمين ما للمسلم من أخذه.

١٠ - تدبير أهل دار الحرب

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا قدم الحربي دار الإسلام بأمان فدبر عبداً له فالتدبير جائز؛ فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما، وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربي: إن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبنا عليك العبد أبيت أم أعطت؛ لأننا لا ندعك تملك مسلماً لنا يبيعك عليك، وإن لم ترجع فأردت المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك، وإن أردت الرجوع إلى بلادك؛ فإن رجعت في تدبيره بعناؤه، وإن لم ترجع خارجناه، ووكلت بخارجه إن شئت من يقبضه لك، فإذا مات فهو حر، ولو دبره في دار الحرب، ثم خرج إلينا مقيماً على التدبير كان مدبراً ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج من ملكه، وفيه قول آخر أنه يباغ بكل حال.

١٢ - تدبير الصبي الذي لم يبلغ

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الغلام الذي لم يعقل، ولم يبلغ، ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية؛ لأنه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبدته فبيعه، وإن مات جاز في الوصية. وكذلك البالغ المولى عليه، ومن لم يحز وصيته.

قال: ومن لم يبلغ فتدبيره باطل، ولو بلغ، ثم مات كان باطلاً حتى يحدث له تدبيراً بعد البلوغ في حياته، وإذا دبر المعتوه أو المغلوب على عقله لم يجز تدبيره، وإن كان يحزن ويفيق فدبر في حالة الإفاقة جاز، وإن دبر في غير حال الإفاقة لم يجز.

١٣ - تدبير المكاتب

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الرجل مكاتبه؛ فإن أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكاتبة، وإن مات السيد، ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من النجوم إن حله الثلث، وإن لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حمل الثلث، وإن شاء إذا دبر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز، وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال، ولا تبطل الكاتبة بالتدبير من قبل أنه إنما زاده خيراً، ولم ينقصه، الا ترى أنه لو اعتق جاز عتقه وسقطت الكاتبة عنه، ولا يكون التدبير منقصاً لشيء من الكاتبة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد، ومتى وقع سقط ما يبقى من الكاتبة.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه، فإذا عجز بيع في الدين، وكان رقيقاً، والمكاتب يخالف المدبر، المدبر يباغ فيه؛ لأنه وصية ويبيعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده

وكذلك لو اعتق في دار الحرب، ثم خرجا إلى دار الإسلام، ولم يحدث ملكاً له بغصب يغضبه إياه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حرّاً.

فإن قال قائل: كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً؟ قيل: العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه ببيع أو ملك يصح، ثم أسلم ما يرد إليه ما أخرج من ملكه إلى مثله، الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذاً له في دار الحرب؛ فإن أحدث أخذاً له في دار الحرب، فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب، والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فإخذه بعد إخراجيه، فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الإسلام.

قال: والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا.

فإن قال قائل: كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً؟

قال: والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا.

١١ - في تدبير المرتدة

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر المرتد، ففيه أقاويل: أحدها، أنه موقوف؛ فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه، وإن قتل فالتدبير باطل، وماله فيه، ومن قال: هذا القول قال: إنما وقفنا ماله عند

الحرية والرق حكم الأم التي ولدته إن كانت حرةً كان حراً، وإن كانت أمةً كان عبداً، كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر.

قال الشافعي: وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح إلا بإذن سيده، وليس له أن يتسرى بحال، وإذا أذن له سيده بالتسري فتسرى درأنا عنه الحد بالشبهة والحقنا به الولد وفرقنا بينهما متى علمنا؛ فإن لم نعلم حتى مات السيد وملك المدبر الأمة لم تكن الأمة أم ولد له بذلك الولد بحال؛ لأنه وطء فاسد لا وطء ملك صحيح ولا تكون الأمة أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالك لها حر كامل الحرية.

ولد المدبرة، ووطؤها.

قال الشافعي: رحمته وللسيد المدبرة أن يطأها؛ لأنها على الرق.

قال:

٢٩٣٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ دَبَّرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ؛ فَكَانَ يَطْوُهُمَا وَهُمَا مُدَبَّرَتَانِ. [أخرجه مالك (٢/٨١٤)، البيهقي (١٠/٣١٥)]

قال الشافعي: وإذا دبّر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء، والقول فيهم واحد من قولين كلاهما لا مذهب، والله تعالى أعلم، فأما أحدهما، فإن سيد المدبرة لما دبّرها، ولم يرجع في التدبير؛ فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه، وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلتها إن كانت حرةً كان حراً، وإن كانت مملوكةً كان عبداً لا وقف فيها غير المملك كان مملوكاً كان ولد المدبرة بمنزلتها يعتقون بعقها ويرقون برقها، وقد قال: هذا بعض أهل العلم، ومن قال: هذا القول انبغى أن يقول: فإن رجع السيد في ولدها كان له، ولم يكن ذلك رجوعاً في تدبير أمهم.

وكذلك إن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعاً في تدبير من ولدت وهي مدبرة، والرجوع أن يخرجها من ملكه.

فإن قال قائل: فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها، ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعاً في تدبير ولدها، وإنما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره، ولم يحكم لهم أنهم كعضو منها، فما الدليل على ذلك؟

قيل: لا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل، أو أكثر، ثم مات السيد قوموا كما تقوّم أمهم، ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة، فإذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم كحكم أنفسهم، وإن ثبت ذلك بها، ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم، ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها

في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز، ولو كان عبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه، ثم اعتق الآخر نصيبه وهو موسر، ففيه قولان: أحدهما: أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه؛ لأن التدبير ليس بعق بسات، ولا يحول بين السيد وبين بيعه، وبه أقول، وإن كان معسراً فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر، والقول الثاني: أنه لا يعتق منه إلا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء.

١٤ - مال المدبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء، ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده؛ لأن المدبر لا يملك شيئاً إلا شيئاً كسبه بعد العتق، وما يملك المملوك من شيء، فإنما يملك لسيده.

وكذلك لسيد قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسبه، أو هبة، أو وصية، أو جناية جنبت عليه أو غير ذلك، ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقر أنه إنما أفاده قبل موت سيده كان ميراثاً لسيده،

ولو قال: أفادته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه، وعلى الورثة البيّنة أنه كان ملكه قبل موت سيده؛ فإن جاءوا بها على المال، أو بعضه أخذوا ما أقاموا عليه البيّنة، وإن لم يأتوا بها كان ما في يديه له، ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة؛ لأن كثير المال قد يفاذ في ساعة، ويتعذر قليله في الزمان الطويل، فإذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع يمينه.

قال الشافعي: ولو اختلف المدبر، وورثته من دبّره في مال في يده، فأقام المدبر البيّنة أنه أفاده بعد موت سيده، والورثة البيّنة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البيّنة المدبر والقول قوله؛ لأنهم مستوون في الدعوى والبيّنة، ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سبباً، ولو كان في يده مال فأقام الورثة البيّنة أنه كان في يديه وسيده حي، وقال المدبر: كان في يدي لغيري، وإنما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود: كان في يديه يملكه، أو هو يملكه، فإذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يديه، وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر صغيراً أو كبيراً مسلماً، أو كافراً، أو امرأة، أو رجلاً.

١٥ - ولد المدبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أذن الرجل لمدبره فنكح قبل التدبير، أو بعده فسواء، وما ولد له فحكم المولود في

٢٩٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: أَوْلَادُ الْمُدْبِرَةِ مَمْلُوكُونَ، وَقَالَ: هَذَا غَيْرُ أَبِي الشَّعْثَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ مُبَحَّانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/١٠)]

قال الشافعي: والعنق مخالف للتدبير عند كل أحد، ولو اعتنق رجل أمة لها ولد لم يعتنق ولدها بعقها بحال إلا أن يعتقهم.

١٦- في تدبير ما في البطن

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا دبّر الرجل ما في بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير، ولو اعتقه لم يكن له بيعها، وإنما قلنا: لا يكون له بيعها؛ لأنّي لا أعلم مخالفاً في أن الأمة إذا بيعت أو وهبت، أو اعتقت حاملاً كان ما في بطنها تبعاً لها ما لم يزيلها كبيع بدنها يملكه من يملكها ويعتق بعقها فحكمه كحكم عضو منها ما لم يزيلها لم يجوز أن تباع أمة حامل؛ لأن حكم حملها كحكمها، ولو باع الذي دبّر ولدها أمه وهي حامل به، فقال: أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزاً، أو قال: لم أرده كان البيع مردوداً، ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها؛ فإن ولدت لأقل من سنة أشهر، فالولد مدبر إن كان دبره حرّاً إن كان اعتقه، وإن لم تلد إلا لسنة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير، أو العنق لم يكن مدبراً ولا حرّاً، وإن ولدت ولدين أحدهما لأقل من سنة أشهر والآخر لأكثر من سنة أشهر، فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد، فإذا كان بعضه لأقل من سنة أشهر كان معتقاً، أو مدبراً، وكل من معه في ذلك الحمل، ولو دبّر ما في بطنها، أو اعتقه، ثم باعها فولدت قبل سنة أشهر كان الولد معتقاً، أو مدبراً والبيع باطل، وإن ولدت بعد سنة أشهر، ففيها قولان.

أحدهما: أنه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيباع في تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال؛ لأنه في وقت كان فيه ممنوعاً.

والآخر: أن البيع جائز.

ولو قال لأمتي: ولدك ولد مدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً.

١٧- في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبّر الرجل في صحته رقيقاً، أو بعضهم قبل بعض، وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعنق آخرين بأعيانهم، فلا يبدى واحد منهم على واحد

وجعلناه إذا رجع فيها راجعاً فيهم وجعلناهم رقيقاً لو ماتت قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعتق أمهم، فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وسواء كان ولدها ذكوراً أو إناثاً؛ فإن ولدت ذكوراً، أو إناثاً فأولاد الإناث بمنزلة أمهاتهم سواء، والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها، وولد الذكور بمنزلة أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحراراً، وإن كن إماء كانوا إماء لمن ملك أمهاتهم.

قال: وإذا دبّر أمته فولدت أولاداً بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت؛ فإن رجع في تدبيرها، ثم ولدت أولاداً لأقل من سنة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر؛ لأن العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما، وإن ولدت لسنة أشهر فصاعداً بعد الرجوع فالولد ولد مملوك لا تدبير له إلا أن يحدث له السيد تدبيراً.

قال الشافعي: وإذا دبّر جارية له، ثم قال: تدبيرها ثابت، وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشيء؛ لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير، فأما ما لم يملك، ولم يقع له تدبير في أي شيء يرجع لا شيء له يرجع فيه، وإذا ولدت المدبرة ولداً، فاختلف السيد فيه والمدبرة، أو المدبرة، وورثة السيد بعد موت السيد، فقال السيد، أو الورثة: ولدته قبل التدبير، وقالت المدبرة: بل ولدته بعد التدبير فالقول قول السيد أو الورثة؛ لأنهم مالكون وهي مدعية إخراج ملكهم من أيديهم، وعلى من قلت القول قوله اليمين بما.

قال: فإن أقامت يمين بما قالت: كانت اليمين العادلة أولى من اليمين الفاجرة، وإن أقامت يميناً وأقام السيد أو ورثته يميناً بدعواهم كانت يمينهم أولى، وكان ولدها رقيقاً من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينوتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون يمين، ولو كانت أمة بين اثنين فدبرها، ثم جاءت بولد فادعاه أحدهما كان ابنه وضمن نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه إن شاء شريكه؛ لأن مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولده له، ولو ألفت الولد الذي ادعى ميتاً لم يكن له قيمة، ولو جنى إنسان جناية فأخذ لها أرشاً كان الأرض بينهما، والقول الثاني: أن الرجل إذا دبّر أمته فولدت بعد التدبير أولاداً فهم مملوكون، وذلك أنها إنما هي أمته موصى لها بعقها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها، فليست هذه حرية ثابتة، وهذه أمة موصى لها والوصية ليست بشيء لازم هو شيء يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون، وقد قال: هذا غير واحد من أهل العلم.

كما حدث جابرٌ وخدمة مدبرٍ كما حدث محمد بن علي.
قال الشافعي: فإن قلت: إنه يخالفه، قلت: هو أدل لك
على أن حديثك حجة عليك.
قال: وكيف؟

قلت: إن كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر
أن النبي ﷺ باع رقبته إنما باع النبي ﷺ خدمته كما قلت فغلط
من قال باع رقبته بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت حديثنا
وحديث محمد بن علي.

قال: وأين؟

قلت: أقول: إن يبيع خدمة المدبر جائز.

قال: لا؛ لأنها غرر.

فقلت: فقد خالفت ما رويت عن النبي ﷺ قال: فلعله
باعه من نفسه.

قلت: جابر سَمَى باعه بثمانمائة درهم من نعيم النّحام،
ويقول: عبد قطي يقال له يعقوب مات عام أول في إمارة ابن
الزبير، فكيف يوهّم أنه باعه من نفسه؟ وقلت له: روى أبو جعفر
أن النبي ﷺ قَضَى بِالْبَيْعِ مَعَ الشَّاهِدِ.

فقلت: مرسلًا، وقد رواه معه عددٌ فطرحت وروايته يوافقه
عليها عددٌ فيها حديثان متصلان، أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا
يخالفه فيه أحد برواية غيره وأردت تثبت حديثاً رويته عن أبي
جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي ﷺ ما أبعد ما بين أقاويلك،
وقلت له: وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي ﷺ، فقال
بعض أصحاب النبي ﷺ شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك، وقد
باعت عائشة مدبرة لها فكيف خالفتها مع حديث النبي ﷺ وأنتم
راوون عن أبي إسحاق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع تزعم
وأصحابك أن القياس غيره وتقول: لا أخالف عائشة، ثم تخالفها
ومعها سنة رسول الله ﷺ والقياس والمعقول.

قال الشافعي: وقلت له: وانت محجوج بما وصفنا من سنة
رسول الله ﷺ التي لا عذر لأحد في تركها، ولو لم تكن فيما
ثبتته محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب
إليه، ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً بالقياس ومحجوجاً
بحجة أخرى.

قال: وما هي؟

قلت: هل يكون لك أن تقول إلا على أصل، أو قياس
على أصل؟

قال: لا.

قلت: والأصل كتاب، أو سنة، أو قول بعض أصحاب

كما لو أوصى لرجل بوصيةً صحيحاً ولاخر مريضاً لم يبدأ قديم
الوصية على حديثها؛ لأنه شيء أوقع لهم في وقت واحد، وكانوا
إنما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهي أن الوصية
واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت؛ فإن خرجوا من الثلث عتقوا
معاً، وإن لم يخرجوا أقرع بينهم فاعتق من خرج له سهم العتق
حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذين أقرع النبي ﷺ بينهم
حين اعتقهم المريض فاعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة.

١٨- الخلاف في التدبير

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: فخالفتنا بعض الناس
وأجرى في المدبر خلافاً سأكفي بعضه إن شاء الله تعالى، فقال لي
بعض من خالفنا فيه: على أي شيء اعتمدت في قولك: المدبر
وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء؟

قلت: على سنة رسول الله ﷺ التي قطع الله بها عذر
من علمها: قال فعندنا فيه حجة، قلنا: فاذكرها.

قال: ألا ترى أن النبي ﷺ في حديثكم باعه، ولم يسأله
صاحبه يبعه؟

قلت: العلم محيط أن رسول الله ﷺ كان لا يبيع على
أحد ماله إلا فيما لزمه أو بأمره؟

قال: فبأيهما باعه؟

قلت: أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه إياه إلى
صاحبه الذي دبره، فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له يبعه حين
دبره، وكان يريد يبعه إما محتاجاً، وإما غير محتاج، فأراد الرجوع
فذكر النبي ﷺ فباعه، وكان في يبعه دلالة على أن يبعه جائز له
إذا شاء، وأمره إن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيمسك عليها يرى
ذلك لئلا يحتاج إلى الناس.

قال: فإن قال قائل: فإننا رويناه عن أبي جعفر محمد بن علي
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ إنما باع خدمة المدبر.

قال الشافعي: فقلت له: ما روى هذا أحد عن أبي جعفر
فيما علمت يثبت حديثه، ولو رواه من يثبت حديثه ما كان لك
فيه حجة من وجوه.

قال: وما هي؟

قلت: أنت لا تثبت المتقطع لو لم يخالفه غيره، فكيف تثبت
المتقطع يخالفه المتصل الثابت؟

قال: فهل يخالفه؟

قلت: ليس بحديث، واحتاج إلى ذكره فذكره على ما فيه.

قال: لو ثبت كان يجوز أن أقول: باع النبي ﷺ رقبة مدبر

رسول الله ﷺ أو إجماع الناس.

قال: لا يكون أصلُ أبدأ إلا واحداً من هذه الأربعة.

قلت: وقولك في المدبر داخل في واحدٍ من هذه الأربعة؟

قال: لا.

قلت: أقياسٌ على واحدٍ منها.

قال: أما قياساً في كل شيء، فلا.

قلت: فمع أي شيء هو قياس؟

قال: إذا حمله الثلث ومات سيده عتق.

قلت: نعم بوصيته كعتق غير المدبر.

قال: فهو قول أكثر الفقهاء.

قلت: بل قول أكثر الفقهاء أن يباع.

قال: لسا نقوله ولا أهل المدينة.

قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه، فكيف ادّعت فيه الأكثر والأكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لأحد مع السنة، وإن كنت محجوجاً بكل ما ادّعت ويقول نفسك.

قال: وأين ذلك من قول نفسي؟

فقلت: أرايت المدبر لم أعتقه من الثلث وأمتسعيه إذا لم يخرج من الثلث أرايت لو كان العتق له ثابتاً كهو لأم الولد لم تعتقه فارغاً من المال ولا تستسعيه أبداً.

قال: إنما فعلت هذا؛ لأنه وصية.

قلت: أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها.

قال: لا، غير المدبر.

قلت: أفيجوز أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها في بعضها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلا خبر يلزم فيجوز عليك أن يرجع الموصي في المدبر، ولا يرجع في عبد لو أوصى بعتقه غير مدبر.

قال: الناس مجتمعون على أنه يرجع في الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدبر.

قلت: فإن اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أن له أن يرجع في جميع الوصايا غيره وافترقوا فيه فكيف لم تجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال: لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية إذا كان يرده فيما سواه من الوصايا.

قال الشافعي: ثم ذكرت أن قائل هذا القول يقول: لو قال

لعبد إذا مات أنا وفلان فانت حر كان له أن يبيعه.

ولو قال: إذا جاءت السنة فانت حر كان له أن يرجع فيه.

فقلت: فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا، ولا يرجع في قوله: إذا مات فانت حر؟

فقال: ما هما في القياس إلا سواء، والقياس أن يرجع فيه كله؛ لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء ممالك له أوصى لهم بالعتق في وقت لم يقع فتبث لهم به حرته، قلنا: فهذه الحجة عليك في التدبير قال: وأخرجت المدبر اتباعاً، والقياس فيه أن له أن يرجع فيه، قلنا: فمن أتبع فيه إن كان قال قولك أحد أكثر من سعيد بن المسيب فذكره، فقد خالفت القياس كما زعمت، وخالفت السنة والأثر وأنت تترك على سعيد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد وتزعم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتجبت بموافقتهم من أهل ناحيتنا بخالفونك في المدبر نفسه فيبيعونه بعد موت سيده إذا كان على سيده دين، ولم يدع مالا.

قال: هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرّاً ومنعوه من البيع قبل أن يصير حرّاً.

قلت: ويقولون أيضاً إذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه؛ فإن صار للذي لم يدبر بطل التدبير، فقال: وهذا أعجب من القول الأول؛ لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد إبطاله وجبروا المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذان أبعد قولين قالهما أحد من الصواب.

قلت: فإذا كانت حجتك بأن وافق هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول، أفترى فيك وفيهم حجة على أحد لو خالفكم؟

قال: ما فينا حجة على أحد.

قلت: ولو لم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر.

قال: ولو قلت: فإن الحجة في السنة.

قال: الحجة مع من معه السنة.

قلت: ولو لم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع

من معه الأثر.

قال: نعم.

قلت: فهما معاً معنا.

قلت: ولو لم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس؟

قال: نعم.

قلت: وأنت وغيرك تشهد لنا أن السنة والأثر والقياس

معنا، فكيف ذهب عن هذا كله؟ فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم إلى قولنا في المدبر.

وكذلك إن كانت على المدبر جنابة لم يبع في جنابته، فممنعه من أن يباع وسيده حي قبل أن يقع له العتق، وقد يموت المدبر قبل سيده فيموت عبداً؛ لأنه لا يقع عليه العتق عنده إلا بموت سيده، فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده، ووقع عتقه باعه في جنابة نفسه ودين سيده، فباعه في أولى حاله أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها، والله المستعان وإياه أسأل التوفيق.

قال الشافعي: فإن قال: فإني إنما بعته بعد موت سيده؛ لأنه مات ولا مال له، وإنما هو وصية، ولا تكون الوصايا إلا من الثلث، قيل: فذلك الحجة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه إذا لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا.

فإن قلت: إن فيه حرية والحرية لا ترد؟

قلت: فقد رددتها حين وقعت، وإن اعتلت بإفلاس سيده، فقد يفسد وله أم ولب، فلا يردها ويفقد عتقها، وقد يفسد وله مكاتب قد كاتبه على هجوم متباعدة، فلا تنقض كتابته، ولا يرقه بعد موته إلا بما يرقه به في حياته، وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة، ولم يمت سيدها فيأتي الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها ممنوعاً وأنت لا ترعى الاستمعاء بالدين، قالوا: مطلقاً لا يباع المدبر، قالوا: هو حر وسعى في قيمته.

وكذلك قالوا في أم ولد النصراني، فقولهم على أصل مذهبه أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك، أفرأيت الرجل إن كان إذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه، فكيف لم يبيع مدبره كما باعه بعد الموت وأحل دينه بعد الموت؟

فإن قال قائل: فقد يفيد مالا، قيل: فلم أرك انتظرت بدين عليه إلى مائة سنة وجعلته حالاً بموته.

فإن قلت: إنما أحكم عليه حكم ساعته، وذلك حكم الموت فكذلك يبع مدبره بإفلاسه، وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك إرقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في إفلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة، وقد أرقه في الحياة بغير إفلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدبر ولا أحد غيره؛ لأن من أرقه في الحياة إنما أرقه إذا رجع فيه صاحبه، وقال: إذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه؛ فإن صار للذي دبره كان مدبراً كله، وإن لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير إلا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه، ويكون

٢٩٣٦- قال الشافعي: وأخبرني، عن أبي يوسف أنه قال: السنة والأثر والقياس والمعقول قول من قال: يباع المدبر، وما رأيت أشد تناقضاً من قولنا فيه، ولكن أصحابنا غلبونا، وكان الأغلب من قوله الأكثر لم يرجع عنه مع هذه المقالة، وقد حكى لي عنه أنه اشتري مدبراً وباعه، وقال: هذه السنة، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: قال لي قائل منهم: لا يشك أهل العلم بالحديث أن إدخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فمات فباع النبي ﷺ مدبره غلط، إلا أن الحفاظ كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده كان حياً، ولو لم يعلم أن مثل هذا غلط لم نعرف غلطاً ولا أمراً صحيحاً أبداً، ولكن لو كان صحيحاً لا يخالفه غيره أن النبي ﷺ باع المدبر بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه إلا واحداً من قولين: أحدهما: أن التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده؛ لأن أقل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزاً أن يعتق ثلثه إن لم يكن على سيده دين، وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير، فلا يكون أن يجهل عامتهم سنة النبي ﷺ، فلم يبعه النبي ﷺ وشيء منه يخرج من الثلث، وإن لم يكن ذلك مؤدى في الحديث.

قال: ولو لم يكن ذلك حجة في المدبر إلا هذا، وكان صحيحاً أكانت لك الحجة؟

فقلت: نعم، فقال: وما هي؟

قلت: لو باعه النبي ﷺ بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه، وأنه وصية، وأن الوصايا تكون من الثلث، وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال.

والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده، فلما بطلت وصية هذا، وجاز يبيعه استدلت على أن يبيعه في الحياة جائز؛ لأنه وصية من الوصايا له الرجوع فيها كما يرجع في الوصايا، وأنه خارج من معنى من يثبت له العتق؛ لأن المكاتب يرق إذا عجز، فلا تبطل كتابته حتى يكون يظلمها هو فتبطل بالعجز، وكان بسبب من حرية، فلم تبطل حتى يظلمها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن المدبر وصية، وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة.

قال الشافعي: وزعم آخر قال: فجملة قوله لا يباع المدبر؛ لأن سيد المدبر إذا أدان ديناً يحيط بماله لم يبع مدبره في دينه ولا في جنابة لو جناها المدبر؛ لأنه محبوس على أن يموت سيده يعتق بموته؛ فإن مات سيده وعليه دين يبع في دينه.

مدبّرًا.

قال الشافعي: ولا يجوز في قوله - واللّه تعالى أعلم - لا يباع المدبّر ما عاش سيده إلا أن يكون مدبّرًا كلّه ويضمن الذي دبّره لشريكه نصف قيمته؛ لأنّ التدبير عنده عتق.

وكذلك هو عنده لو اعتقه، ولا يجوز في قوله أن يتقضى التدبير؛ لأنّه إذا جعل لسيده المدبّر نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير إذا لم يشتر المدبّر إن كان إذا نقض التدبير، فقد جعله له فائت عليه في موضع غيره، وقد ذكرناه، وإن كان لم يرد نقضه، فقد جعل له نقضه وهو لا يريد، وما معنى يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما؟ ما أعرف لـ 'يتقاومانه' وجهاً في شيء من العلم، واللّه المستعان، والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنّه مدبّر كلّه، وعلى المدبّر السيد نصف قيمته.

وهكذا قال: من قال: لا يباع المدبّر فأما نحن، فإننا إذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصيّة، وهو محالة مدبّر النصف مرقوق النصف للشريك؛ لأنّه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه.

والعبدُ والأمةُ البالغان في هذا سواء، كانا ذوي صنعةٍ أو غير ذوي صنعةٍ، إذا كانَ فيهما قوَّةٌ على الاكتسابِ والأمانة.

٧٩- كتاب المكاتب

١- المكاتب

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان قال: أخبرنا الشافعيُّ رحمته الله قال: قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

٢٩٣٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوِ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا نَرَاهُ إِلَّا الْمَالُ.

قلت: فإن لم يكن عنده مالٌ، وكان رجلٌ صدق؟

قال: مَا أَحْسَبُ خَيْرًا إِلَّا ذَلِكَ الْمَالُ قَالَ مُجَاهِدٌ: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» الْمَالُ كَاتِبَةُ أَخْلَاقِهِمْ وَأَقْيَانُهُمْ مَا كَانَتْ.

قال الشافعيُّ: والخيرُ كلمةٌ يعرفُ ما أريدُ منها بالمخاطبةِ بها، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ بِالْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ لَا بِالمَالِ، وَقَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّ الْخَيْرَ الْمَنْفَعَةُ بِالْأَجْرِ لَا أَنَّ لَهُمْ فِي الْبَدَنِ مَالًا.

وَقَالَ عز وجل: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ مَالًا، لِأَنَّ الْمَالَ الْمَتْرُوكَ وَيَقُولُ: «الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» قَالَ: فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عز وجل: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» كَانَ أَظْهَرَ مَعَانِيهَا بِدَلَالَةٍ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ مِنَ الْكُتَابِ قُوَّةً عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ وَأَمَانَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَوِيًّا فَيَكْسِبُ، فَلَا يُوَدِّي إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا أَمَانَةٍ، وَأَمِينًا، فَلَا يَكُونُ قَوِيًّا عَلَى الْكَسْبِ، فَلَا يُوَدِّي.

قال: ولا يجوزُ عندي، والله تعالى أعلمُ، في قوله: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» إِلَّا هَذَا، وَلَيْسَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ إِنْ عَلِمْتَ فِي عَبْدِكَ مَالًا بِمَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَالَ لَا يَكُونُ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْدهُ لَا فِيهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِيهِ الْاِكْتِسَابُ الَّذِي يَفِيدُ الْمَالَ، وَالثَّانِي أَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ أَنْ يَكَاتِبَهُ بِمَالِهِ إِنَّمَا يَكَاتِبُهُ بِمَا يَفِيدُ الْعَبْدُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُمَنْ يَمْنَعُ مَا أَفَادَ الْعَبْدَ لَدَامَ الْكِتَابَةِ.

قال: ولعلَّ من ذهبَ إلى أَنَّ الْخَيْرَ الْمَالُ أَنَّهُ أَفَادَ بِكَسْبِهِ مَالًا لِلْسَيِّدِ، فَيَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ كَمْ يَقْدُرُ مَالًا يَعْتَقُ بِهِ كَمَا أَفَادَ أَوَّلًا،

٢- ما يجبُ على الرِّجْلِ

يَكَاتِبُ عَبْدَهُ قَوِيًّا أَمِينًا

٢٩٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمته الله قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوْاجِبُ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهِ خَيْرًا أَنْ أَكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَأْتِرُهَا عَنْ أَحَدٍ؟

قال: لا.

قال الشافعيُّ: أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَمْلُوكُ قَوِيًّا عَلَى الْاِكْتِسَابِ غَيْرَ أَمِينٍ، أَوْ أَمِينًا غَيْرَ قَوِيٍّ، فَلَا شُكَّ عِنْدِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، فِي أَنْ لَا تَجِبُ مَكَاتِبَتَهُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَإِذَا جَمَعَ الْقُوَّةَ عَلَى الْاِكْتِسَابِ وَالْأَمَانَةَ فَاجِبٌ لِي لِسَيِّدِهِ أَنْ يَكَاتِبَهُ، وَلَمْ أَكُنْ أَمْتَعُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ كِتَابَةِ مَمْلُوكٍ لِي جَمَعَ الْقُوَّةَ وَالْأَمَانَةَ وَلَا لِأَحَدٍ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْهُ.

قال الشافعيُّ: وَلَا يَبِينُ لِي أَنْ يَجِيرَ الْحَاكِمُ أَحَدًا عَلَى كِتَابَةِ مَمْلُوكَةٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمَلَةٌ أَنْ تَكُونَ إِرْشَادًا وَإِبَاحَةً لِكِتَابَةِ يَتَحَوَّلُ بِهَا حُكْمُ الْعَبْدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ لَا حَتْمًا كَمَا أَيْبَحُ الصَّيْدَ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَالْبَيْعَ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ حَتَمٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصِيدُوا وَيَبِيعُوا، وَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ عَدَدٌ مِمَّنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فإن قيل: فهل فيه دلالةٌ غيرُ ما وصفت؟

قيل: أَرَأَيْتَ إِذَا قِيلَ فَكَاتِبُوهُمْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: أَوْجِبَ كَمَا وَجِبَتِ الْمُتَعَةُ إِلَّا وَهُوَ مُحَدَّدٌ بِأَقْلٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِتَابَةِ، أَوْ لَغَايَةِ مَعْلُومَةٍ.

فإن قيل: لا، فلا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ عَلِمْتَهُ فِي أَنَّ عَبْدًا لِرَجُلٍ ثَمَنَهُ أَلْفٌ لَوْ قَالَ لَهُ: كَاتِبِي عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ دَرَاهِمٍ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَكَاتِبَهُ عَلَى هَذَا، إِذَا قِيلَ: فَعَلَى كَمْ؟ فَإِنْ قَالَ السَّيِّدُ: أَكَاتِبْكَ عَلَى أَلْفٍ فَابِي الْعَبْدُ، يُخْرِجُ السَّيِّدُ مَنْ أَنْ يَكُونَ خَالَفَ أَنْ يَكَاتِبَهُ؟ فَإِنْ قِيلَ: نَعَمْ.

قيل: فهل يجبرُ على أَنْ يَكَاتِبَهُ عَلَى قِيَمَتِهِ؟ قِيلَ: فَالْكِتَابَةُ إِنَّمَا تَكُونُ دِينًا وَالْقِيَمَةُ لَا تَكُونُ بِالذِّينِ، وَلَوْ كَانَتْ بِدِينٍ لَمْ تَكُنْ إِلَّا عَلَى مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ تَلْزَمُهُ بِكُلِّ حَالٍ وَالْعَبْدُ لَيْسَتْ لَهُ ذِمَّةٌ تَلْزَمُهُ بِكُلِّ حَالٍ.

قال الشافعيُّ: وَمَلَكَ اللَّهُ عز وجلُ الْعِبَادَ رَقِيقَهُمْ، وَلَمْ

أعلم مخالفاً في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا بطاعته، فهل هذا لم يبن أن أوجب على السيد أن يكتب عبده.

وكذلك المديّر والمديرة وأم الولد؛ لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال: والعبد والأمة في هذا سواء؛ لأن كلاهما ملكت اليمين، ولو أجز رجل عبده، ثم سأل العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارتها، فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره، ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منفسخة، ولو فسخ المستأجر الإجارة لم تجز الكتابة حتى يحدّد السيد كاتبه برضا العبد، وفي قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ دلالة على أنه إنما اذن أن يكتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال، وإنما أبطلنا كتابة غير البالغين والمعلولين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم، أو كانت عنهم غيرهم بهذه الآية.

وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله، وأن يكتب عنه وليه؛ لأنه لا نظر في الكتابة له وإنه عتق، وليس له أن يعتق.

٣- هل في الكتابة شيء تكرهه

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين، أو لا أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة، وهي مباحة إذا أيسحت في القوي الأمين أيسحت في غيره.

والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قوياً بما فرض الله عز وجل له في الصدقات، فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها للرقاب وهم عندنا المكاتبون، ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين.

قال: ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب؛ لأنها لا حق لها إذا كلفت كسباً بلا كتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرهتهم في الصدقة عليها مكتابة.

قال: وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسباً إذا كره ذلك العبد، ولكن يؤاخره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضةً ونافلةً، فأما الفريضة فهي كما ملك المكاتب، وأما النافلة فشيء صار له بالعتاق والقبض، وقد كان رسول الله ﷺ: لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة، وقال: هي لنا هديّةً وعليها صدقة.

وكذلك الصدقة على المكاتب، وهي للسيد حق كحق

الغريم على رجل تصدق عليه.

قال: ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالاً له فعله أن يقبله ويحبر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام، فلا يحل قبول الحرام.

قال: فإن قال المكاتب: كسبته من حلال جبر الحاكم سيده على أخذه، أو إيرائه منه، ولا يحل لسيد أخذه إذا علمه من حرام؛ فإن سأل سيد العبد الحاكم إحلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه؛ فإن نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يحبره على أخذه، وقال للمكاتب: أد إليه من حلال، أو من شيء لا نعرفه حراماً؛ فإن فعل جبره على أخذه وإلا عجزه إن شاء سيده.

قال: ولا يحبره إلا على أخذ الذي كاتبه عليه إن كاتبه على دنائير لم يحبره على أخذ دراهم، وإن كاتبه على عرض لم يحبره على أخذ دراهم، وإن كاتبه على عوض لم يحبره على أخذ قيمته، ولكنه لو كاتبه على دنائير جاد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جاد أجبره على أخذها؛ لأن اسم الجودرة يقع عليها، وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجياد غيرها من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجودرة، ولو كاتبه على دنائير جاد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيراً منها من ضرب غير تلك السنة؛ فإن كانت الدنائير التي شرطت تنفق ببلده، ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يحبر عليها، وإن كانت خيراً، وهكذا هذا في التمر والعروض، ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صحياناً وهو خير من العجوة لم يحبر على أخذه ويحبر على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده، ولا ينفق به ما أعطاه.

٤- تفسير قوله عز وجل ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾

٢٩٣٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: أخبرنا الثقة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين ألفاً، ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال: من آخر نجومي. [أخرجه البيهقي (٣٣٠/١)]

قال الشافعي: وهذا، والله تعالى أعلم، عندي مثل قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّمْطَلَفَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيجبر سيّد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً، وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يحبر على أكثر منه؛ فإن مات قبل أن يضع عنه

٥- من تجوز كتابته من المالكين

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإنما خاطب الله عز وجل - والله تعالى أعلم - بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك، وكان غير محجور، فليس يكون هكذا إلا حرٌّ بالغ غير محجور، وإذا كاتب الحر المحجور عبده، ثم أطلق عنه الحجر، فإن كاتبه باطل إلا أن يكون جدها بعد إطلاق الحجر، والحررة البالغة في الرشد والحجر كالحرة لا يختلفان، ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الحجر، ثم أطلق عنه الحجر، ثم تأده الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جده الكتابة بعد إطلاق الحجر، أو قال بعد إطلاق الحجر: إذا أدت إلي كذا فانت حر فعتق بهذا القول لا بآداء الكتابة كلها، كما لو قال: هذا - لعبدي - إن دخلت السداز فانت حر، فدخلها بعد إطلاق الحجر عن السيّد لم يعتق حتى يجده يميناً أو عتقاً بعد إطلاق الحجر، ولو ادعى عبد على سيّده أنه كاتبه، فقال: كاتبك وأنا محجور، وقال العبد: كاتبتي وأنت غير محجور فالقول قول العبد، وعلى السيّد البيّنة، وإذا كاتب السيّد عبده وهو غير محجور، ثم حجر على السيّد، أو عبده كانت الكتابة على السيّد ثابتة ويستأدي وليه الكتابة، وإذا أدّى العبد فهو حرّ.

قال: ولو كاتب رجل عبده وهو مبرسّم، أو به ألم، أو عارض غالب على عقله، أو مزيل له، وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكتابة باطلة؛ لأنّه في هذه الحال لو اعتقه لم يميز عتقه؛ فإن أفاق فأثبتته عليها فالكتابة باطلة حتى يجدها له في الوقت الذي لو اعتقه فيه جاز عتقه، أو باعه جاز بيعه، وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور، ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة إنما أنظر إلى عقدها، فإذا كان صحيحاً أثبتته، وإذا كان غير صحيح لم أثبتة بحال يأتي بعده.

٦- كتابة الصبي

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته بإذن أبيه كانت الكتابة، أو قاض، أو وليه. وكذلك لو اعتقه على مال يأخذه منه؛ لأن الصبي ممن لا يجوز عتقه، وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ، ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يجدها بعد البلوغ والرشد.

٧- موت السيّد

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: وإذا كاتب الرجل عبده، ثم مات السيّد فالكتابة باطلة، وإذا كاتبه، ثم

جبر ورثته على ذلك؛ فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته، وما زاد سيّد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به.

فإن قيل: فلم جبرت سيّد المكاتب على أن يضع عنه، ولم تجبره على أن يكاتبه؟

قيل: لبيان اختلافهما، فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله، وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله، ولم يخرج من رقّه، وما ملك العبد، فإنما يملكه سيّده، وما ملك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه.

قال: وإذا أدّى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيّد أن يرده عليه منها شيئاً؛ فإن مات فعلى ورثته، وإن كان وارثه مولى، أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين، أو وصيّة جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به.

وإذا أدّى المكاتب كتابته، ثم مات سيّده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب؛ فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضيه له ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء، وإن مات المكاتب وسيّده، وقد أدّى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيّد المكاتب حتى يؤدّوه من مال سيّد المكاتب؛ فإن كان على سيّد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصصوا أهل الدين إلا بأقل ما يقع عليه اسم شيء.

وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاصص به المكاتب، ولم يخرجوه من مال أبيهم؛ لأنّه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء، فإذا أخرجوا الأقل لم يضموا؛ لأنّه لا شيء له غيره، وإن مات سيّد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده.

وكذلك يكون لأهل الدين والوصيّة؛ لأنّه متطوع له بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره، وهكذا سيّده لو فلس، فأما لو أعطاه سيّده شيئاً، ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ثمن، وإن قل ثمنه؛ فكان أقل من درهم، وإن كاتبه على دنائير فأعطاه حبة ذهب، أو أقل مما له ثمن جاز، وإن كاتبه على دراهم فكذلك، ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه؛ لأن قوله ﴿وَمِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ شبهه - والله تعالى أعلم - آتاكم منه، فإذا أعطاه شيئاً غيره، فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى أنني لا أجبر أحداً له حق في شيء أن يعطاه من غيره؟

مالك، ولا يجوز العتق لغير مالك، وإن كان المولى بالغاً فأذن بذلك لوليه لم يجز؛ لأنه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد، وإذا كان العبد بين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلي نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور، ووليه أم لم يأذن، وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه إن كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوكاً، ولا يرجع على المحجور بشيء أحله منه؛ لأنه أخذ من عبده.

٩- من تجوز كتابته من الممالك

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز أن يكتب الرجل عبداً له مغلوباً على عقله ولا عبداً له غير بالغ؛ لأنه إذا كان معقولاً عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم، فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء، وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يحذ بقوله، ولا يؤخذ بإقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس.

قال الشافعي: وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكتبا على أنفسهما أو عليهما دون أنفسهما؛ لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيد بشيء خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكالك رقه فاما أن يحمل عن غيره، فلا.

وكذلك لو كان أبواهما حرين فكتبا عنهما على نجوم وضمنها الأبوان فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤدي إليه هذا المال لم تجز الكتابة، وإن أديا إليه عنهما عتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهما، ويستراجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحُر في اليمين، وليس لأبويهما إذا اعتقا أن يرجعا على السيد بما أعطياه على عتقهما كما ليس لهما لو قالا اعتق عبدك على مائة فأعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائة، أو ضمنها له على أن يعتقه فأعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه.

وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا.

قال: وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشتريهما بنقدي، أو دين إلى أجل، أو حال، فإذا فعلا لزمهما المال، وكان الابنان حرين بملك الأبوين لهما.

وكذلك الأجنبيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنبيين إذا اشتروهما لم يعتقا حتى يجدنهما لهما عتقا، ولو كتبت رجل على

أفلس فالكتابة باهله، ولو كتبت أم ولي أو مدبر مملوكاً لهما لم تجز الكتابة، ولو أخذ جميعها لم يعتق؛ لأنهما مما لا يجوز بيعه ولا عتقه، وإذا كتبت المكاتب عبده لم تجز كتابته، ولو أخذ الكتابة لم يعتق؛ لأنه ممن لا يجوز عتقه، ولا يثبت له ولأهله ذلك نظراً منه لنفسه، أو لم يكن.

وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراراً؛ لأن كسب عبده له، وليس له أن يخرج عبده منه يعتق، ولا يمنعه نفسه ماله.

٨- كتاب الوصي والأب والولي

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وليس لأب الصبي ولا لولي اليتيم وصياً كان، أو مولى أن يكتب عبده بحال؛ لأن الكتابة لا نظر فيها للصغير ولا للكبير إلا ترى أن العبد المكاتب إذا كان ذا مال، أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى، وإن كان غير ذي أمانة لم يكن النظر أن يمنعه بيعه وإجارته وأرض الجناية عليه ويكتب على نجوم تمنع في مدتها لها من منفعتي، ثم لعله لا يؤدي ما عليه، وإن قيل: فقد ينصح ويكتسب إذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً، قيل: فإن كانت نصيحتة بحال يؤديه عنده فأنظبه فهو للصبي والمولى عليه، ولا يمنعه رقة العبد ولا منفعتي، وإن كانت نصيحتة اكتساباً فأجره؛ فإن خبت أدبه.

فإن قيل: فقد يخالف أن يأتى إن لم يكتب، قيل: ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول نجه أبق، فليست الكتابة نظراً بحال، وإنما أجزناها على من يلي ماله؛ لأنه لو اعتق جاز؛ فإن كتبت أبو الصبي، أو ولي اليتيم، أو المولى فالكتابة باطلة، وإن أدى العبد، أو اعتقه فالعبد رقيق بحال، وما يؤدي منه حلالاً لسيد، وإن أعطي من سهم الرقاب رجع الوالي عليه فآخذه ممن صار إليه؛ لأنه ليس من الرقاب، وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته، أو أزداد، أو باعه بما يتغابن الناس بمثله في نظر المولى لعتق، أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى أن يملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه؛ لأن ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحداً، وهكذا ليس لولي الصبي أباً كان، أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد إن أعطاه وقبض المال من العبد، أو اعتقه عليه فالملك للمولى والعتق باطل، وليس لولي المولى أيّاً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين، فإن باعه بدين فالبيع مفسوخ، ولو اعتقه الذي اشتراه كان العتق مردوداً، وفي عتق الأب والولي عبد المولى عليه على مال، أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء إلا للمعتق والمولى غير معتق والمعتق غير

نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلة.

وكذلك على نفسه وابن له معتوه، أو بالغ غير معتوه غائب.

وكذلك لو كاتب رجل على نفسه، وما ولد له من غير أمه له لم يجز هذا، وإذا كاتب العبد بالغاً صحيحاً، ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يعجزه حتى يحل نجم من نجومه، فإذا حل لم يكن له تعجيزه؛ لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم، ولا ينبغي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عنه ماله؛ فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أذاها وانفق عليه من فضله، وإن لم يجد له ما يؤدي عنه الكتابة، أو النجم الذي حل عليه منها عجزه؛ فإن عجزه، ثم أفاق، فدل على مال له، أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أطل التعجيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المال له قبل التعجيز وأدعى ذلك المكاتب؛ فإن كان مالا أفاده بعد التعجيز جعله لسيد، ولم ير التعجيز، ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأذاه عتق، وإن لم يجد له مالا، ولم يجد له نفقة ولا أحداً يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته، ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضي عليه بالعجز، فإذا وجد له مالا كان قبل التعجيز فك التعجيز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته.

قال: وبيّن ما وصفت في كتاب تعجيزه إياه، ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة؛ لأنه يؤدي عنه من حق، فإذا أدى عنه رجل متطوعاً فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا له، ثم يعطيه سيده، وليس على السيد قبول إلا أن يقول المتطوع عنه قد ملكته إياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب؛ لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه؛ فإن أبى السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فعجزه، ثم علمه رد تعجيزه وأخذ بما تطوع به عليه إن أعطاه المتطوع؛ فإن لم يعطه لم يجبره الحاكم عليه.

١٠ - كتابة النصراني

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رضي الله عنه: إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للمسلم أن يكاتب عبده عليه فالكاتب جائز، وإن ترافعا إلينا أنقضناها.

فإن كاتب عبده، ثم أسلم العبد فهو على الكتابة إلا أن يشاء أن يعجزه؛ فإن شاء العجز بعناه عليه.

وكذلك أمته يكاتبها، ثم تسلم إن شاءت العجز بعناها، وإن لم تشاء أثبتنا الكتابة.

وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكاتب بحاله.

وكذلك لو أسلما جميعاً.

ولو كاتب نصراني عبداً له نصرانياً على خمر، أو خنزير، أو شيء له ثمن عندهم محرّم عندنا فجاءنا السيد يريد إبطال الكتابة والعبد يريد إثباتها أو العبد يريد إبطالها والسيد يريد إثباتها أبطلناها؛ لأنهما جاءنا.

قال: ونبطلها ما لم يؤد المكاتب الخمر، أو الخنزير وهما نصرانيان، فإذا أدى الخمر، أو الخنزير وهما نصرانيان، ثم ترافعا إلينا، أو جاءنا أحدهما، فقد عتق، ولا يزاو واحد منهما على صاحبه بشيء؛ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ثمن خمر يبيع عندهم، ولو كاتبه في النصرانية بخمر فأذاها إلا قليلاً، ثم أسلم السيد والعبد بحاله فجاءنا أبطلنا الكتابة كأنه ليس له أن يأخذ خمرًا وهو مسلم.

وكذلك لو أسلم العبد، ثم جاءنا السيد والعبد أبطلنا الكتابة، كأنه ليس لمسلم أن يؤدي خمرًا.

وكذلك لو أسلما جميعاً.

وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما أبطلنا الكتابة؛ لأنه ليس لمسلم أن يقتضي خمرًا.

قال: ولو أسلم السيد والعبد، أو أحدهما، وقد بقي على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه آخر كتابته ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناً عليه؛ لأنه قبضها، وليس له ملكها إن كان هو المسلم.

وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تاديتها إليه.

ولو أن نصرانياً ابتاع عبداً مسلماً، أو كان له عبد نصراني فأسلم، ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دنائير أو دراهم، أو شيء تحل كتابة المسلمين عليه أو لا تحل، ففيها قولان.

أحدهما: أن الكتابة باطل؛ لأنها ليست بإخراج له من ملكه تام، ومتى ترافعا إلينا ردناها، وما أخذ النصراني منه فهو له؛ لأنه أخذه من عبده؛ فإن لم يترافعا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل، وإن كان ما أدى إليه العبد أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته، ولو كاتبه بخمر، أو خنزير أو شيء لا ثمن له في الإسلام بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة؛ فإن أذاها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامّة؛ لأنه لا ثمن للخمر الذي دفع إليه، ولو كانت الكتابة للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطأها؛ فإن وطئها، فلم تحمل فلها مهر مثلها، وإن وطئها فحملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضي على

ولو كاتب الحربي عبداً له في بلاد الإسلام، أو الحرب، ثم خرجا مستأمنين، ثم لحق السيّد بدار الحرب، فقتل أو مات فالمكاتب مجال يؤدّي نجومه، فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحربي؛ لأنه مال له كأن له أمان، ولو لم يمت السيّد، ولم يقتل، ولكنه سيّ والمكاتب ببلاد الإسلام لم يعتق المكاتب، ولم تبطل كتابته بسبي السيّد، ولو سيّ سيّد المكاتب لم تبطل الكتابة، وكان المكاتب مكاتباً بحاله، فإن أدّى فعتن نظرت إلى سيده الذي كاتبه؛ فإن كان قتل حين سيّ أو من عليه، أو فودي به فولاؤه لسيده الذي كاتبه، وإن كان استرق فمات رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعنت المكاتب، وكان لا ولاء له، ولا يجوز أن يجعل الولاء لرفيق، وإذا لم يجوز أن يكون الولاء له لم يجوز أن يكون الولاء لأحد بسببه ولذا ولا سيّد له، ولو اعتق سيّد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه له؛ لأنه قد اعتقه، وصار ممن يصلح أن يكون له ولاء بالحرية.

فإن قيل: فكيف تجعل الولاء إذا اعتق سيده لسيده له، وقد رق؟
قيل: بابتداء كتابته، كما جعل ولاء المكاتب يكاتبه الرجل، ثم يموت السيّد فيعتق المكاتب بعد موت سيده بسنتين لسيده؛ لأنه عقد كتابته والكتابة جائزة له، ولو لم يدع الميت شيئاً غيره والميت لا يملك شيئاً.

فإن قيل: فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده؟

قيل: لأنه كاتبه والكتابة جائزة، ولا يطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيّد ولا إفلاسه ولا الحجر عليه، فإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الإسلام ورجع السيّد إلى دار الحرب فسبي وأدّى المكاتب الكتابة والحربي رقيق، أو قد مات رقيقاً، فالكاتب لجماعة أهل الفيء من المسلمين؛ لأنه لا يملك لها إذا بطل أن يملك سيّد المكاتب، وإذا لم يجوز بأن صار رقيقاً بعد الحرية أن يملك مالا لم يجوز أن يملكه عبد سيده له ولا قرابة له، ولو قتل السيّد، أو سيّ فمن عليه قبل يجري عليه رق، أو فودي به لم يكن رقيقاً في واحد من هذه الأحوال وردّ ماله إلى سيده في بلاد الحرب كان، أو في بلاد الإسلام؛ فإن مات ردّ على ورثته.

وإن استرق سيّد المكاتب، ثم عتق، ففيها قولان: أحدهما: أن يدفع إليه إذا مكاتبته، وإن مات قبل يدفع إليه دفع إلى ورثته؛ لأنه كان مالاً موقوفاً له لم يملكه مالكه عليه؛ لأنه مال كان له أمان، فلم يجوز أن تبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقاً ولا سيّد دونه إذا لم يملكه هو، فلما عتق كانت الأمانة مؤداة إليه إذا كان مالكا؛ فكان ممنوعاً منها إذا كان إذا ضرب إليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الأيوين، فلما كان الأيوين مملوكين لم يجوز أن يورثا؛ لأنه يملك مالهما مالهما، ولو عتق الأيوين قبل موت الولد ورثا.

الكتابة؛ فإن اختارت المضي على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتب ما لم تعجز، وإن اختارت العجز أو عجزت جبر على بيعها ما لم تلد؛ فإن ولدت له فالولد مسلم حرّ بإسلامها لا سبيل عليه؛ لأنه من مالها، وإن مضت على الكتابة فمات النصراني فهي حرّة بموته ويطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ماها ليس لورثته منه شيء؛ لأنه كان ممنوعاً من مالها بالكتابة، ثم صارت حرّة فصاروا ممنوعين منه بحريتها، وإن ولدت وعجزت أخذت بنفقتها وحيل بينه وبين إصابتها، فإذا مات فهي حرّة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها.

والقول الثاني: أن النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشيء يجل فالكاتب جائزة؛ فإن عجز بيع عليه.

وكذلك إذا اختار العجز بيع عليه، وإذا أدّى عتق، وكان للنصراني ولاؤه؛ لأنه مالك معتق، وإذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤدّ فيعتق؛ فإن أدّى فعتن بالأداء فهو حرّ، وولاؤه للنصراني، ويتراجعان بقيمة العبد مملوكاً وتكون للنصراني عليه ديناً.

قال: وجناية عبد النصراني والجناية عليه، وولده، وولده مكاتبته في الحكم إذا ترفعوا إلينا مثل جناية مكاتب المسلم والجناية عليه، ولده لا يختلفون في الحكم.

١١- كتابه الحربي

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الحرب، ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما إلا أن يكون السيّد أحدث لعبد قهراً على استعباده وإبطال الكتابة، فإذا فعل فالكاتب باطل، ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم، أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الإسلام، ولو أحدث له المسلم قهراً بطل به الكتابة، أو أدّى إلى المسلم فاعتق والعبد مسلم، أو كافر، ثم قهره المسلم فسيما لم يكن له ذلك، وكان حرّاً؛ لأن الكتابة أمان له منه إن كان كافراً وعتق تام إن كان مسلماً، أو كافراً، ولو كان العبد كافراً فيعتق بكتابة المسلم، ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقاً؛ لأن له أماناً من مسلم بعته إياه، ولو كان اعتقه كافر بكتابة، أو غير كتابة فسيما المسلمون كان رقيقاً؛ لأنه لا أمان له من مسلم فالذي اعتقه نفسه يسترّق إذا قدر عليه.

ولو أن حربياً دخل إلينا بأمان فكاتب عبده عندنا والعبد كافر فأراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب وتحاكما إلينا منعه من إخراجوه، ووكل من يقبض نجومه، فإذا أدّى عتق، وكان ولاؤه للحربي وقيل له: إن أردت المقام في بلاد الإسلام فاسلم، أو أدّ الجزية إن كنت ممن تؤخذ منه الجزية، وإنما تركتك تقيم في بلاد الإسلام للأمان لك وإنك مال لا جزية عليك.

كالتصرائين.

ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتحاكم إلينا، ولو تأذى السيّد المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراماً عتق بها ورجع عليه بقيمته.

وكذلك كل كتابة فاسدة تأداها منه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو لحق السيّد بدار الحرب وقف الحاكم ماله وتأذى مكاتبته فمتى عجز، فللحاكم رده في الرق.

ومتى أدى عتق، وولاؤه للذي كاتبه، وإن كان مرتداً؛ لأنه المالك العاقد للكتابة، وإذا عجز الحاكم المكاتب فجاء سيده تائباً فالتعجيل تام على المكاتب إلا أن يشاء السيّد والعبد أن يجدا الكتابة.

وإذا وقف الحاكم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع إلى سيده شيئاً من نجومه، فإذا دفعها إليه لم يبره منها وأخذها بها، ولو أن رجلاً كاتب عبداً له فارتد العبد المكاتب وهو في دار الإسلام، أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بما لا تبطلها الردة.

وكذلك لو كان العبد ارتد أولاً، ثم كاتبه السيّد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الإسلام، أو لحق بدار الحرب، فمتى أدى الكتابة فهو حر، وولاؤه لسيده ومتى حل نجم منها وهو حاضر أو غائب، ولم يؤده فلسيده تعجيله، كما يكون له في المكاتب غير المرتد، وإذا قتل على الردة، أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده، ولا يكون مال المكاتب شيئاً بلحقه بدار الحرب؛ لأن ملكه لم يتم عليه، وما ملك المكاتب موقوف على أن يعتق، فيكون له أو يموت، فيكون ملكاً لسيده وسواء ما اكتسب ببلاد الحرب، أو ببلاد الإسلام؛ فإن مات، أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون شيئاً ولا غنيمة، ولو أوجف عليه بخيل، أو ركب؛ لأنه ملك للسيّد المسلم، ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشيء فوقع في المقاسم، أو لم يقع فهو لسيده وماله كله.

وكذلك لو أسر، ثم سبي كان لسيده.

قال الشافعي: فإن أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسي فهو وماله غنيمة؛ لأنه قد تم ملكه على ماله غير أنه إن ظفر به وهو مكاتب، أو حر استيب؛ فإن تاب وإلا قتل مكاتباً وماله للسيّد، وإن عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل، وكان ماله شيئاً، وإن لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده إذا كان سيده مسلماً.

ولو كان السيّد المرتد والمكاتب المسلم؛ فإن عجز المكاتب وقتل السيّد، أو مات على الردة فالمكاتب وماله فيء؛ لأنه مال

فإن قيل: فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيّد، قيل: كان موقوفاً ليس لأحد بعينه ملكه كما يوقف مال المرتد ليملكه هو، أو غيره إذا لم يرجع إلى الإسلام.

والقول الثاني: أنه إذا جرى عليه الرق فما أدى المكاتب لأهل الفيء؛ لأنهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالاً له إذا صار رقيقاً.

ولو كان العبد لحق بدار الحرب، فلم يحدث له السيّد قهراً يسترقه به حتى خرجا إلينا بأمان فهو على الكتابة، ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها، ولم يحدث له السيّد قهراً وخرجا إلينا كان حراً.

ولو دخل إلينا حربياً وعنده بأمان فكاتبه، ثم خرج الحربياً إلى بلاد الحرب، ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهراً بطلت الكتابة.

وكذلك لو أدى إليه، ثم استعبده، ثم أسلما معاً في دار الحرب كان عبداً له كما يحدث قهر الحُر ببلاد، فيكون له عبداً.

ولو دخل الحربياً إلينا بأمان، ثم كاتب عبده، ثم خرج الحربياً إلى بلاد الحرب، ثم أغار المشركون على بلاد الإسلام فسبوا عبداً حربياً، ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى؛ لأنه كان له أمان كما لو أغاروا على نصراني فاستعبدوه، ثم استنقذه المسلمون كان حراً؛ لأنه كان له أمان.

وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الإسلام، وقد دخل بأمان فسبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه، ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يخرجه نجم لا يؤديه كان للحربى إن كان في بلاد الإسلام، أو ببلاد الحرب أن يعجزه؛ فإن عجزه بطلت الكتابة، وإن لم يعجزه فهو على الكتابة، وهذا كله إذا كانت كتابته صحيحة، فأما إذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير، وما أشبه هذا، فلماذا صار إلى المسلمين فردّه مولاة أفسدوا الكتابة.

١٢- كتابة المرتد من المالكين والمملوكين

قال الشافعي رضي الله عنه إذا ارتد الرجل عن الإسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله فكتابته جائزة.

وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز، كما كان قبل الردة، فإذا وقف الحاكم ماله حتى يموت، أو يقتل على الردة فيصير ماله يومئذ شيئاً، أو يتوب، فيكون على ملكه لم تجز كتابته، وإذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد، ثم ارتد فالكتابة ثابتة.

قال: ولا أجيز كتابة السيّد المرتد ولا العبد المرتد عن الإسلام إلا على ما أجيز كتابة المسلم، وليس وراء واحد منهما

كانت الكتابةً فيئاً كسائر ماله.

١٣- العبدُ يكون للرجل نصفه فيكاتبه، ويكون له كله فيكاتب نصفه

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان العبدُ نصفه حرّاً ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكاتب جائر؛ لأن ذلك جميع ما يملكه منه، وما بقي مملوكٌ لغيره، ولو كان له نصف عبدٍ ونصفه حرّاً فكاتب العبد على كله كانت الكتابة باطلة، وكان شيئاً بمعنى لو باعه كله من رجل؛ لأنه باعه ما يملك، وما لا يملك؛ فإن أدى المكاتب الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجعا في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو كان له نصفه فكاتبه على ثلثيه كانت الكتابة فاسدة؛ لأنه كاتبه على ما لا يملك منه، فإذا كاتبه على ما يملك منه، وما بقي منه حرّاً بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً، أو أكثر، فإذا كاتبه على ما هو أقلّ مما يملك منه فالكاتب باطل كالرجل يكون له العبد فيكاتب نصفه.

قال: ولو كان لرجل نصف العبد ولرجل نصفه قد دبره أو اعتقه إلى أجل، أو أخدمه، أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة، وإنما معني إذا كان العبد بكمال لرجل فكاتب نصفه، أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة، ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله، وإنما أكتب نصفه فليس العبد في ملكه مجال فأنفذ الكتابة؛ لأن العبد إذا كتب منع سيده من ماله وخدمته، وإذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب، وإذا قاسمه الخدمة لم يتم للعبد كسب، ولم يبن ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه، وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه، وإذا أراد السفر لم يكن له أن يسافر؛ لأنه يمنع سيده يومه، فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه.

قال الشافعي: وإذا ترفعنا إلينا قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة، وإذا أبطلناها فما أدى منها إلى سيده فهو مال، وإذا لم يترفعنا إلينا حتى يؤدّي المكاتب عتق كله ورجع عليه السيّد بنصف قيمته؛ لأنه إنما أخرج من النصف على الكتابة الفاسدة، فلا يرجع بأكثر من النصف؛ لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة؛ فكان كرجل قال لعبد له: نصفك حرّاً إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاه إياها عتق العبد كله؛ لأنه مالك له، وإذا اعتق منه شيئاً عتق كله، ولو كانت المسألة بإحالة فمات السيّد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة، ولو تأدى منه الورثة لم يعتق؛ لأنهم ليسوا بالملك الذي قال له: إذا أدّيت إلي كذا فانت حرّاً.

وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيّد قبل قبضها فقبضها

للمرتد، وإذا أدى فعتق فما أدى من الكتابة فمال المرتد يكون فيئاً، وما بقي في يده فمال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له.

وإذا كاتب الرجل عبده، ثم ارتد عن الإسلام فما قبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه بريء، وما قبض بعد الحجر منه فللوالي أخذه بنجومه، ولا يبرئه منه؛ فإن أسلم المولى، وقد أقر بقبضه منه أبراه الوالي فما قبض المولى منه إن كان قبض منه في الردة نجماً، ثم سأله الوالي ذلك النجم، فلم يعطه إياه فعجزه وأسلم المرتد إلى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع؛ لأن وقف الحاكم ماله إنما كان توفيراً على المسلمين إن ملكوه عنه بأن يموت قبل يتوب، ولم يكن عليه ضرر وتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه يفتق عليه منه ويقضي منه دينه وتعطى منه جنايته، وهذا دليل على أنه في ملكه.

وإذا ارتد العبد عن الإسلام وكاتبه سيده جازت كتابته؛ فإن لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الأخير حصته وعتق من الكتابة بقدره، ولم يؤخذ من حصته المرتد شيء.

وكذلك الأمة المرتدة تكاتب؛ فإن ولدت في الكتابة فمتى عجزت فولدها رقيق ومتى عتقت عتقوا.

وإذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع، وإن اشتراه رجل في بلاد الحرب بإذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته، وإن اشتراه بغير إذنه لم يرجع عليه بشيء.

وإذا كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بها مشركاً فهو حر ولا كتابة عليه.

وكذلك لو خرج مسلماً وهو مكاتب؛ فإن كان سيده مسلماً في بلاد الحرب، فلا يعتق بخروجه، وهو على ما كان عليه في بلاد الحرب، ولو خرج سيّد المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق، ولم يكن له ولاؤه؛ لأنه لم يعتق، ولو كاتب مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيّد، ثم ارتد السيّد، أو ارتد السيّد، ثم ارتد العبد، أو ارتد معاً فسواء ذلك كله، والكتابة بإحالة؛ فإن أدى المكاتب إلى السيّد قبل أن يوقف ماله عتق، وسواء رجع المكاتب إلى الإسلام، أو لم يرجع إذا أدى إلى السيّد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال.

وكذلك سواء رجع السيّد إلى الإسلام، أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء، ولو جاء العبد إلى الحاكم، فقال: هذه كتابتي فاقبضها؛ فإن سيدي قد ارتد لم يكن له أن يعجل بقبضها حتى ينظر؛ فإن كان مرتدّاً قبضها واعتقه، ووقفها؛ فإن رجع سيده إلى الإسلام إليه الكتابة، وإن لم يرجع حتى مات، أو قتل على الردة

الخمسين، وإن كان أكثر من خمسين رجع عليه السيد بالزائد على الخمسين، ولو أراد شريكه في العبد الذي لم يكتب أن يمنع عقه بأن يقول: لا أقبض الخمسين لم يكن له، وقبضت عليه؛ لأنه قد أتى إليه مثل ما أتى إلى صاحبه، وإن كان السيد موسراً ضمن لشريكه نصف قيمته، وكان العبد حراً كله؛ لأنه اعتق ما ملك من عبد ولاخر فيه شرك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان معسراً عتق نصيبه منه، وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة، ولو أن شريكه حين اعتق اعتق نصيبه منه كان العتق موقفاً؛ فإن كان العتق الأول موسراً فأتى قيمته إليه عتق عليه كله، وكان له ولاؤه، وإن كان معسراً عتق على الشريك ما اعتق منه، وكان ولاؤه بينهما، وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة، أو أربعة، أو أكثر.

وإذا كان العبد بين اثنين فكتابه أحدهما بإذن صاحبه، أو بغير إذنه، ثم كتبه الآخر، فالكتابة كلها فاسدة؛ لأن العقد الأول فاسد كذلك العقد الثاني، ولا تجوز كتابة العبد بين الاثنين حتى يجتمعا جميعاً على كتابته يجعلانها عقداً واحداً ويكونان شريكين فيها مستويي الشركة ولا خير في أن لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر.

١٥- العبد بين اثنين يكتابه معاً

٢٩٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مُكَاتَبٌ بَيْنَ قَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يُقَاطِعَ بَعْضُهُمْ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مِثْلُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ. [أخرجه البيهقي (٢٣٣/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئاً دون صاحبه؛ فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه، وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه، أو يتبع المدفوع إليه، ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته.

وإذا كان العبد بين اثنين فكتابه معاً كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه، وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه، وإن أتى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق؛ لأنه لم يسلم له ما أتى إليه حتى يقبض صاحبه مثله، أو يبرأ المكاتب من مثله؛ فإن فعل عتق المكاتب، ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من

الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها لما وصفت، وما أخذوا منه فهو مالٌ لهما، وهذا كعبد قال له: سيده: إن دخلت الدار فانت حر، فلم يدخلها حتى مات السيد، ثم دخلها، فلا يعتق؛ لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه.

وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة، ثم باعه قبل الأداء فالبيع جائز؛ لأن الكتابة باطلة.

وكذلك إذا وهبه، أو تصدق به، أو أخرجه من ملكه بأي وجه ما كان.

وكذلك إذا أجره فالإجارة جائزة.

وكذلك إذا جنس فهو كعبد لم يكتب بخير في أن يفديه متطوعاً، أو يباع في الجناية.

١٤- العبد بين اثنين يكتابه أحدهما

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكتابه دون صاحبه أذن أو لم ياذن؛ لأنه إذا لم ياذن له فشرط السيد لعبده في النصف الذي كتبه على خمسين إلا يعتق بأدائها لم يحز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على خمسين، ولا يعتق إلا بمائة.

وإذا أخذ الخمسين لشريكه نصفها، ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين، وإنما اعتق بخمسين، ولا يجوز أن يعتق بأداء خمسين لم تسلم لسيد الذي كتبه.

قال: وإذا أذن له أن يكتابه فهو مثل أن لم ياذن له من قبل أن إرادته أن يكتب نصفه لا تزيل ملكه عن نصفه هو، وإذا لم يزل ملكه عن نصفه هو فليس للذي كتبه أن يتأذى منه شيئاً إلا وله نصفه.

ولو قال له: تأده ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه مالاً يملك من كسب العبد، فإذا كسبه العبد؛ فإن أعطاه إياه حيتن يعلم شريكه وكم هو وإذنه جاز له، وله الرجوع ما لم يقبضه شريكه، فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه، فلا يجوز، ولا يجوز أن يكتابه بإذنه إلا أن ياذن له في كتابة العبد كله، فيكون الشريك وكيلاً لشريكه في كتابته فيكتابه كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين؛ فإن كاتب رجل عبداً بغير إذن شريكه على خمسين فأذاها إليه فلشريكه نصفها، ولا يعتق، وإن أذاها إلى سيده الذي كتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكتبه مثلها عتق؛ لأنه قد أتى إليه خمسين سلمت، وراجع السيد الذي كتبه والمكاتب بقيمة نصفه؛ لأنه عتق بكتابة فاسدة؛ فإن كان ثمن نصفه أقل من خمسين رجع عليه العبد بالفضل على

المكاتب دونه فقبض جميع حصته، فيها قولان.

أحدهما: أن لا يعتق المكاتب؛ لأن لشريكه الرجوع عليه بما أخذ منه، وإذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياه إذنه بما ليس يملكه فله الرجوع فيه.

والآخر: يعتق ويقوم عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المكاتب بين اثنين فعجز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما إنظاره، وأن لا يعجزه وأراد الآخر تعجيزه فعجزه فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة، ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة وللآخر أن يفسخها بالعجز، كما لا يكون له أن يكاتب نصيبه منه دون صاحبه.

ولو أن عبداً بين رجلين فكاتبه معاً على نجوم مختلفة فحل بعضها قبل بعض، أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة، ولو أجزت هذا أجزت أن يكاتبه أحدهما دون الآخر، وذلك أنهما في كسبه سواء، فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة، وإذا أدى إليهما على هذا فتعت رجع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلاً إن كان أخذه وتراجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه.

وإذا كان العبد بين اثنين، فقال أحدهما: كاتبناه معاً على ألف، وقال الآخر: على ألفين وأدعى المكاتب ألفاً تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة، ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف، فقال: كاتبني أحدهما على ألف والآخر على ألفين فسخت الكتابة بلا بين.

ولو قال المكاتب: بل كاتباني جميعاً على ألفين؛ فإن صدقه صاحب الألف فالكاتب ثابتة، وإن قال: بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين، فالكاتب مفسوخة، ولو كاتبه معاً على ألف، فقال: قد أدبتها إلى أحدهما وصدقها معاً لم يعتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه خمسمائة من شريكه، أو يرثه منها، فإذا قبضها أو أبراه منها برئ وعتق العبد، وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه خمسمائة لا تسلم له إلا بأن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده، ولو كاتبه على ألف فادعى أنه دفعها إليهما معاً وأقر له أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر، فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الخمسمائة، ولم يرجع بها هو على العبد؛ لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه، وأن صاحبه يأخذها منه بظلم، ولا يعتق عليه النصف الباقي؛ لأن العبد يقر أنه بريء من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه، وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي

عتق، وإن عجز رد نصفه رقيقاً، وكان كعبد لصاحبه نصفه فكاتبه فعجز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن مكاتباً بين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع إليهما نصيبهما فتعتق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأده الأخذ ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسألة قبلها؛ فإن أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئاً لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقر بقبضه منه، ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما، فقال المدعى عليه: بل دفعته إلينا معاً حلف المدعى عليه وشريكه فيما أخذ وأحلفت الذي يرثه المكاتب لشريكه لا للمكاتب؛ فإن حلف برئ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه، ثم عجز المكاتب، أو مات، فسواء، ولهما ما في يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة، فيها قولان، فمن قال يجوز ما قبض، ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشرکه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقوم عليه إن كان موسراً، وإن كان معسراً فنصيبه منه حر؛ فإن عجز فجميع ما في يديه للذي بقي له فيه الرق، وإنما جعلت ذلك له؛ لأنه يأخذ بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء عتق به، وإن لم يكن فيه وفاء أخذه بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه، وإن مات فالمال بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الجزية التي هيها ويأخذ هذا ماله بقدر العبودية فيه، والقول الثاني: لا يعتق، ويكون لشريكه أن يرجع فيشرکه فيما أذن له به، وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر، وإذنه له بالقبض وغير إذنه سواء؛ فإن قبضه، ثم تركه، فإنما هي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها.

١٦- ما تجوز عليه الكتابة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: أذن الله عز وجل بالمكاتب، وإذنه كله على ما يحل، فلمّا كانت المكاتب مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه، وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده إذا آذاه كان بيناً أن المكاتب لا تجوز إلا على ما تجوز عليه البيوع والإجازات بأن تكون بشمن معلوم إلى أجل معلوم ويعمل معلوم وأجل معلوم، فما جاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيدوه، وما رد بين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رد بين المكاتب وسيدوه فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن يكاتبه على مائة دينار

أن يترك قوله برئ من العيوب، فإنما له برئ من العيوب، وإن لم يشترط ذلك، وسواء كاتبه على عروض منفردة أو عروض ونقد ييجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه داراً بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوماً وإلى أجل معلوم. والله تعالى الموفق.

١٧- الكتابة على الإجارة

قال الشافعي رحمه الله: والإجارة تملك ما تملك به اليسر إذا شرع فيها مع الإجارة، فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملاً بيده معلوماً فأخذ فيه حين يكاتبه ويعمل عليه أن يؤدي معه، أو بعده في نجم آخر مالا ما كان كانت الكتابة جائزة، وإن كاتبه على أن يعمل له عملاً ما كان العمل، ولم يعمل عليه بعد العمل مالا يأخذه لم تجز الكتابة عليه، وذلك أن العمل إن كان واحداً، فهو نجم واحد.

والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره، وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملاً وبعد شهر عملاً آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات، ونحو لا تجز أن يستأجر الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملاً؛ لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره، والعمل باليد ليس بمال مضمون يكلف أن يأتي به، وقد يقدر على المال مريض، ولا يقدر على العمل به، ولو كاتبه على أن يبني له داراً، وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له درعاً معلوماً الارتفاع والعرض والموضع من الدار، وسمى ما يدخل فيها من اللبن، وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذه في ذلك حين يكاتبه، ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز، ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً، فأخذ فيه حين يكاتبه ويؤدي إليه شيئاً بعد الشهر جاز.

ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حين كاتبه شهراً بعد ذلك لم يجز؛ لأنه ضرب للخدمة أجلاً لا يكون على المكاتب فيه خدمة، وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حراً على أن يؤخر الخدمة شهراً، ثم يخدمه، ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حتى يكاتبه، ثم يوفيه لبناً، أو حجارة، أو طيناً معلوماً بعد شهر كان هذا جائزاً، وكان هذا كاملاً.

ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً، ثم يعطيه مالا بعد فمض ذلك الشهر انتقضت الكتابة، ولم يكن له أن يعطيه أحداً يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد، كما لو استأجر حراً على أن يخدمه شهراً فمض في الشهر لم يكن عليه ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة، ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهراً أو يعمل له عملاً بعد ذلك كانت الكتابة

موصوفة الوزن والأعيان إلى عشر سنين، وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا ديناراً، ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة، فيؤدي في سنة ديناراً، وفي سنة خسين، وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول: أكتبك على مائة دينار تؤديها في عشر سنين؛ لأنها حينئذ تحمل بانقضاء العشر السنين فتكون نجماً واحداً، والكتابة لا تصلح على نجم واحد، أو تكون تحمل في العشر السنين، فلا يدرى في أولها تحمل أو في آخرها. وكذلك لا خير في أن يقول: أكتبك على أن لا تمضي عشر سنين حتى تؤدي لي مائة دينار.

وكذلك لو قال: تؤدي لي في عشر سنين مائة دينار كيف يخف عليك، غير أن العشر السنين لا تقضي حتى تؤديها، وذلك أنهما لا يدریان حينئذ كم يؤدي في كل وقت.

وكذلك لا خير في أن يقول: أكتبك على مائة دينار، أو على ألف درهم، وإن سمي لها أجلاً معلوماً؛ لأنه لا يدرى حينئذ على أي شيء الكتابة.

وكذلك لو قال: أكتبك على مائة دينار تؤديها لي كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع لي عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائتي درهم، أو عرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعشر دنانير في كل سنة، وأنه ابتاع بالعشرة دراهم، والعشرة دين فابتاع دراهم ديناً بدنانير دين، وهذا حرام من جهاته كلها.

وكذلك إن قال: ابتعت منك إذا حلت عرضاً؛ لأن هذا دين بدين والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر، ويجوز أن يكاتبه بعرض وحده ونقد، وإذا كاتبه بعرض لم يجز إلا أن يكون العرض موصوفاً والأجل معلوماً كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة معلومة يقام عليهما، وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان؛ فإن كان العرض ثياباً قال: ثوب مروي طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق، أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا.

وهكذا إن كان العرض طعاماً أو حيواناً، أو رقيقاً، أو ما كان العرض؛ فإن كان من الرقيق قال: عبد أسود فراني من جنس كذا أسود حالك السواد أمرد مربوع، أو طوال، أو قصير بري من العيوب، وإذا كان من الإبل قال: جمل نثي، أو رباع من نعم بني فلان أحمر، أو جون غير مودن بري من العيوب، ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم تجز الكتابة إلا

فاسدة؛ فإن أدى ما عليه وخدم، أو عمل عتق وتراجعا بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وتراجعا بالقيمة، ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوماً، أو ساعة شيئاً معلوماً كانت الكتابة فاسدة لتأخير العمل، ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضحية؛ فإن وصف الضحية، فقال: مائة ثنية من شياه بليد كذا، أو شياه بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا، فهو جائز والشاة من الكتابة، وإن قال أضحية، فلم يصفها فالكتابة فاسدة؛ لأن الضحية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز، وما فوقهما، فلا يجوز هذا كما لا يجوز في البيوع، وإن كاتبه على مائة دينار في عشر سنين وعشرين ضحية بعدها كل ضحية في سنة، ووصف الضحايا لم يعتق إلا بأداء آخر الكتابة الضحايا، والضحايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق إلا بأن يؤديها قال: وإن كاتبه على شيء معلوم وضحايا أهله ما بلغ أهله عن كل إنسان ضحية موصوفة، وإن زادوا زادت عليه الضحايا، وإن نقصوا نقصت الضحايا، فالكتابة فاسدة؛ لأنها حيتن على غير شيء معلوم.

وإن قال له: ابن لي هذه الدار بناءً موصوفة، أو علم لي هذا الغلام، أو اخدمني شهراً أو اخدمني فلاناً شهراً، أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وانت حر، ففعل ذلك فهو حر، وليس بمكاتب، وله أن يبيعه قبل أن يفعله، وإن مات سيّد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك، وهذا مثل قوله إن دخلت الدار فانت حر، أو كلمت فلاناً فانت حر، وهكذا إن قال له: أعطني مائة دينار وانت حر؛ فإن أعطاه إياها فهو حر، وإن أراد يبيعه قبل أن يعطيه إياها فذلك له، ولا يكون شيء من هذا كتابة، إنما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض، ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ومحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه إياها قائمة على صفته وسمى معها دنائير يعطيه إياها قبلها، أو بعدها كان هذا جائزاً؛ لأن هذا ضمان عمل عمله بعده، أو لم يعمله يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره.

وكذلك إن كاتبه على ضمان بناء دارين يبيني إحداهما في وقت كذا والأخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة، وليس هذا كالعمل بيده إلى أجل معلوم وهو إذا كاتبه، أو استأجر حرّاً على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له، وإذا ضمن عملاً كلف أن يوفيه إياه بنفسه، أو غيره، والله تعالى أعلم.

١٨- الكتابة على البيع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجمة في عشر سنين على أن باعه السيّد عبداً له

١٩- كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة

٢٩٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ كَاتَبْتُ عَبْدًا لَكَ وَلَهُ بَنُونَ يَوْمَئِذٍ فَكَاتَبْتُكَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهِمْ فَمَاتَ أَبُوهُمْ، أَوْ مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ، فَقِيمَتُهُ يَوْمَ يَمُوتُ تَوْضَعُ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ أَعْتَقْتَهُ، أَوْ بَعْضَ بَنِيهِ فَكَذَلِكَ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا إن شاء الله تعالى كما قال عمرو بن دينار وعطاء إذا كان البنون كباراً فكاتب عليهم أبوهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فأيهم مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان لرجل ثلاثة أعبد فكاتبهم على مائة منجمة في سنين على أنهم إذا أدوا عتقوا،

وكان على الذي أدى أقلّ مما يلزمه أن يؤدي ما يلزمه؛ فإن لم يفعل فهو عاجز، وإن عجزَ فليسيده إبطال كتابته عند الحاكم وغير الحاكم إذا أحضره فاشهد عليه أن نجماً حلّ وسأل أن يؤديه إليه، فقال: لا أجده فاشهد أنه أبطل كتابته، فكتابه مفسوخة وترفع عن اللذين معه حصته من الكتابة، ويكون عليهما حصتهما؛ فإن سالا أن يحسب لهما أداؤه لم يكن ذلك لهما؛ لأنه أذاه عن نفسه لا عنهما، وما أخذ السيد منه حلال له؛ لأنه أخذ عن الكتابة، فلما عجزَ كان مالا من مال عبده ومال عبده ماله، ولو لم يعجز، ولكنه اعتقه رفعت عنهما حصته من الكتابة، ولم يعتقا بعته.

وكذلك لو اعتقه مجتنب، أو على شيء أخذه منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما، ولم يضع عنهما من حصتهما منها شيئاً، وسواء كاتب العبيد كتابة واحدة فسموا ما على كل واحد منهم، أو لم يسموا، كما سواء أن ياعوا صفقة فيسمي كم حصّة كل واحد منهم من الثمن، أو لا يسمي فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتوبون، ولا ينظر إلى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها، وسواء في هذا كان العبيد ذوي رحم، أو غير ذوي رحم، أو رجلاً، وولده، أو رجلاً وأجنبيين في جميع مسائل الكتابة.

فإن كاتب رجل وإبنان له بالغان فمات أحد الاثنين وترك مالا، أو الأب وبقي الابنان وترك مالا قبل أن يؤدي فماله لسيده ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة، وإيهم عجزَ فليسيده تعجيزه وإيهم شاء أن يعجزَ فذلك له، وإيهم اعتق السيد فاعتق جائز، وإيهم أبراه فما عليه من الكتابة فهو حر، وترفع حصته من الكتابة عن شركائه، وإيهم أدى عن أصحابه متطوعاً فيعتقوا معاً لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم؛ فإن أدى عنهم بإذنه رجع عليهم بما أدى عنهم؛ فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذي أدى عنه بأمره، ولم يرجع على صاحبه.

٢٠- ما يعتق به المكاتب

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبده على نجمين فاكتر بمال صحيح يخلّ بيعه وملكوته، كما تكون البيوع الصحيحة بالحلل إلى الأجل المعلوم، فإذا كان هكذا، وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة، ولا يعتق المكاتب حتى يقول في المكتوبة: فإذا أدت إلي هذا ويصفه فانت حر؛ فإن أدى المكاتب ما شرط عليه، فهو حرّ بالأداء.

وكذلك إذا أبراه السيد فما شرط عليه بغير عجز من

فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة، وإن كان أحدهم قيمته مائة دينار والأخران قيمة خمسين خمسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته مائة ونصفها الباقي على العبدتين اللذين قيمتهما خمسون خمسون على كل واحد منهما خمسة وعشرون، فأيهما أدى حصته من الكتابة عتق وإيهم عجزَ ردّ رقيقاً، ولم تنتقض كتابة الباقي، وإن قال الباقيون: نحن نستعمله ونؤدي عنه فليس لهم ذلك، وإيهم مات قبل أن يؤدي حصته من الكتابة مات رقيقاً وماله لسيده دون الذين كاتبوا معه ودون ورثته لو كانوا أحراراً ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة؛ لأنه مات رقيقاً، وإذا أدوا إلى السيد نجمين فيهما ستون ديناراً، فقلوا: أدينا إليك عن كل رجل عشرين فهو كما قالوا ويبقى على اللذين عليهما خمسون عشرة دنائير على كل واحد منهما خمسة، وعلى الذي عليه خمسون ثلاثون ديناراً، وإن قال الذي عليه خمسون: أديناها على قدر ما يصيبنا، وقال الآخران: بل على العدد دون ما يصيبنا، فالقول قول اللذين عليهما الخمسون؛ لأن الأداء من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بينة، أو يتصادقوا على غير ذلك.

وهكذا لو مات أحدهم، أو اثنان منهم كان الأداء على العدد لا على ما يصيبهما إذا اختلفت قيمتهم، وإذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل واحد منهم بقدر ما يصيبه.

فإن أدوا على العدد فأراد اللذان أديا أكثر مما يصيبهما الرجوع فيما أديا، وقالوا: تطوعنا بالفضل لم يكن لهما لا رجوع إذا قبض السيد، وإن لم يقبضه فلهما أن يجسبا عنه ما لم يخلّ عليهما، وإن تصادق العبيد والسيد على أنهما أديا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعا به على السيد؛ لأنه ليس للسيد أن يأخذ منهما شيئاً على غير أنفسهما، وقد أخذ منهما شيئاً ههنا عن غيرهما، ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤديوا إليه في كل نجم ثلاثين ديناراً على كل واحد منهم عشرة كان جائزاً، وكان عليهم أن يؤديوها كذلك فيؤدي كل واحد منهم عشرة نجمين، ثم يبقى على اللذين قيمتهما خمسون خمسة دنائير إلى الوقت الذي شرطها إليه، وعلى الذي قيمته مائة ثلاثون إلى الوقت الذي شرطها إليها؛ فإن جعل محل النجوم واحداً كان محل الخمسة الباقية على كل واحد من العبدتين محل الثلاثين التامة على الآخر كأنه جعل النجوم إلى ثلاث سنين يؤديون إليه كل واحد عشرة في السنتين الأوليين، وما بقي على كل واحد أذاه في السنة الثالثة إذا بين هذا في أصل الكتابة.

ولو أدوا إليه على العدد، فقال اللذان أديا أكثر مما يلزمهما: نحن نرجع بالفضل عن نجمنا لم يكن لهما، وكان لهما أن يحسب ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه إن شاء،

لو افلس رجع عبداً لم يملك منك شيئاً فهو مغرم لك، هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال: قلت له: فقال لي رجل: كاتب غلامك هذا وعليّ كتابته، ففعلت، ثم مات، أو عجز قال: لا يغرّم لك عنه، وهذا مثل قوله في العبدین. [أخرجه البيهقي (٣٢٣/١٠)]

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال: من هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم حملاً عن بعض، لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره لسيده ولا لغيره، وليس في الحماله شيء يملكه العبد، ولا شيء يخرج من أيديهما بإذنهما ويقبض، فإن كاتبوا على أن بعضهم حملاً عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل إن كان في قيمتهم، فأيهم أدى متطوعاً عن أصحابه لم يرجع عليهم، وأيهم أدى بإذنه رجع عليهم، ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن يحمل له رجل بما عليه من كتابته حرّاً كان الرجل، أو عبداً ماذوناً له، أو غير ماذون له؛ لأنه لا يكون للسيد على عبده بالكتابة دين يثبت ككسوة ديون الناس، وإن الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه، ولم يكن له دمة يرجع بها الحميل عليه.

قال: وإن عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلاناً حملاً بها وفلاناً حاضر راض، أو غائب، أو على أن يعطيه به حملاً يرضاه فلكتابته فاسدة؛ فإن أدى المكاتب الكتابة فلكاتب حرّاً، كما يعتق بالحنث واليمين إلا أنهما يتراجعان بالقيمة، وإن لم يؤدها بطلت الكتابة، وإن أراد المكاتب أداءها فللسيد أن يمتنع من قبولها منه؛ لأنها فاسدة.

وكذلك إن أراد الحميل أداءها فللسيد الامتناع من قبولها، فإذا قبلها فالعبد حرٌّ، وإذا أداها الحميل عن الحماله له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها، وإذا رجع بها، أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد؛ لأنه عتق بكتابة فاسدة ويعمل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد، وهكذا كلما اعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغنة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده، ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبد له عنه، ولا يجوز أن يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبده أجني؛ لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت بكتابة ولا غيرها.

قال: ولا يجوز أن يكاتب العبيد كتابة واحدة على أن بعضهم حملاً عن بعض، ولا أن يكاتب ثلاثة أعبدة على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها؛ لأن هذه

المكاتب فهو حرٌّ؛ لأن مانعه من العتق أن يبقى لسيده عليه دين من الكتابة.

فإن قال: قد كاتبك على كذا، ولم يقل له: إذا أدته فانت حرٌّ لم يعتق إن أداه.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قيل: هذا مما أحكم الله عز وجل جلته بإحاطة الكتابة بالتزويل فيه وإبان في كتابه أن عتق العبد إنما يكون بإعتاق سيده إياه، فقال: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ فكان بينا في كتاب الله عز وجل أن تحريرا بإعتاقها، وأن عتقها إنما هو بأن يقول للمملوك: أنت حرٌّ كما كان بينا في كتاب الله عز وجل ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ أن الطلاق إنما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصريح لا التعريض ولا ما يشبه الطلاق هكذا عامة من جل الفرائض أحكمت جملها في آية وأثبت أحكامها في كتاب أو سنة، أو إجماع، فإذا كاتب الرجل عبده، ولم يقل: إن أديت إلي فانت حرٌّ وأدى، فلا يعتق، وذلك خراج أداه إليه، وكل هذا إذا مات السيد، أو خرس، ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قولاً، إن قولي قد كاتبك إنما كان معقوداً على أنك إذا أديت فانت حرٌّ، فإذا قال: هذا فأدى فهو حرٌّ؛ لأنه كلام يشبه العتق كما لو قال له: اذهب، أو اعتق نفسك يعني به الحرية عتق، وكما لو قال لامراتيه: اذهبي أو تقني يعني به الطلاق وقع الطلاق، ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول: قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق.

٢١- جملة العبيد

٢٩٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَتَبْتُ عَلَى رَجُلَيْنِ فِي بَيْعٍ إِنْ حَيَّكُمَا مِنْ مَيْكُمَا وَمَلِكُكُمَا عَنْ مُعْدِيكُمَا قَالَ: يَجُوزُ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، وَقَالَ زَعَامَةٌ: يَعْنِي حَمَلَةً. [أخرجه البيهقي (٣٢٣/١٠)]

٢٩٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَاتَبْتُ عَبْدَيْنِ لِي وَكَتَبْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي عَبْدَيْكَ، وَقَالَهَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ لِمَ لَا يَجُوزُ؟ قَالَ: مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحَدَهُمَا

الحماله من بعضهم عن بعض، فإذا كاتب الرجل عبده، أو عبده على أن بعضهم حملاً عن بعض، أو كاتب اثنين على مائة على أنه لا يعتق واحد منهما حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكاتب فاسد؛ فإن ترفعها نقضت، وإن لم يرفعها فهي منتقضة، وإن جاء العبدان بالمال فللسيد رده إليهما والإشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها، فإذا شهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة؛ لأنه مال عبده، أو عبده وأصح له أن يطل الحاكم تلك الكتابة، وإن أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له يحاصهم بما أخذ منهم في قيمتهم، ولو كاتب عبده، أو عبده على أرطال خمر، أو مئة أو شيء حرّم فأدّوه إليه عتقوا إذا كان قال لهم: فإن أدبتم لي كذا وكذا فأنتم أحرار، ورجع عليهم بقيمتهم حاله، وإنما خالفنا بين هذا وبين قوله: إن دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار إن هذه عين لا بيع فيها مجال بينهم وبينه، وإن كاتبهم على الخمر، وما يحرم، وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به، وإذا وقع به العتق لم يستطع رده، وكان كالبيع الفاسد يقبضه مشتره ويفوت في يديه فيرجع على مشتره بقيمته بالغة ما بلغت، ويكون شيء إن أخذه من مشتره حرام بكل حال لا يقاص به، وإن أخذه منه شيئاً يحل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد.

٢٢- الحكم في الكتابة الفاسدة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل كاتبية.

قلت: إنها فاسدة فأشهد سيد المكاتب على إبطالها فهي باطلة.

وكذلك إن رفعها إلى الحاكم بإطلها، وإن أشهد سيد المكاتب على إبطالها، أو إطلها الحاكم، ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل؛ فإن قال له: إن دخلت الدار فأنت حر، ثم قال: قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل، فإذا بطل فأدى ما جعل عليه، فقد أداه على غير الكتابة ألا ترى أنه إن قال: إن دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنت حر، أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها لابساً ما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب؛ لأنه لم يتأذ إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله، ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكمال الشرط.

وإن كان كاتب السيد عبده كتابة فاسدة، فلم يبطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر؛ لأنه اعتقد على شرط عليه أداه؛ فإن

كان ما دفع إليه المكاتب حراماً لا ثمن له رجع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبداً يوم عتق لا يوم كاتبه؛ لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق، وإن كان ما أدى إليه ثماً يحل، وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أدى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم، ولا يوم الكتابة، ثم تراجعاً بالفضل كان تأدى منه عشرين ديناراً أو قيمتها، وهو كآدي عشرين ديناراً وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد بثمانين ديناراً يكون بها غريباً من الغرماء يحاص غرماء بها لا يقدم عليها ولا هم عليه؛ لأنه دين على حر لا كتابة.

ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأدى إلى السيد مائة رجع المكاتب على السيد بثمانين، وكان بها غريباً، وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة، فمات السيد فتأدى ورثته الكتابة عالمين بفساد الكتابة، أو جاهلين لم يعتق المكاتب؛ لأنهم ليسوا الذين قالوا: أنت حر بأداء كذا فيعتق بقولهم، وبأن الكتابة فاسدة فما أدى إليهم عدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تأداها السيد بعد ما حجز عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أداه، فيكون كقوله أنت حر على كذا، فإذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول؛ لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد، ولو كان صحيحاً لزمه بعد الحجر وذهاب العقل.

وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح، ثم خبل السيد فتأداها منه مغلوباً على عقله لم يعتق.

ولو كان المكاتب غيبولاً فتأداها السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة، ووكل له القاضي ولياً يتراجعان بالقيمة كما كان المكاتب راجعاً بها؛ لأن كتابة العبد المخول فاسدة فما تأدى منه السيد، فلما يتأدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع.

٢٣- الشرط الذي يفسد الكتابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شرط الرجل على مكاتبه، أو مكاتبه أنه إذا أدى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به في نفس سيده، فالكاتب في هذا كله فاسد، ولو كاتبه على نجوم بأعيانها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فأذاها كان مدبراً، وكان لسيد يبيع، وليست هذه كتابة إنما هذا كقوله: إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتي فله يبيع قبل أدائها وبعده، وإذا كاتبه على مائة دينار يؤديها في عشر سنين؛ فإن أدى منها خمسين معجلة في سنة، فالكاتب فاسد؛ لأنه إلى غير أجل، ولو أدى الخمسين الأخرى لم يعتق؛ لأنه لم يقل:

السيد: تؤدبها في شهر، وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر، وسواء كان المكاتب أدنى من الكتابة شيئاً كثيراً، أو قليلاً، أو لم يؤدبه، وإن أقاماً جميعاً البيّنة على ما يتدعيان، وكانت البيّنة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البيّنة وأحلفتها كما ذكرت.

وكذلك لو شهدت بيّنة المكاتب على أنه كاتبه على ألفٍ فأدّاها وشهدت بيّنة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدّى ألفاً لم يعتق المكاتب، وتحالفا وترادّا الكتابة من قبل أن كل واحدٍ من البيّتين تكذب الأخرى، وليست إحداها بأولى أن تقبل من الأخرى، ولو شهدا معاً بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد عجل له العتق، وقالت بيّنة السيد: آخر عنه ألفاً فجعلها ديناً عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحدٍ منهما لصاحبه، ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيده كانت أكثر من ألفين، أو أقل من الألف؛ لأنّي طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا.

قال: ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون، فقال السيد: لم تؤد إليّ شيئاً، وقال العبد: قد أدبت إليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع يمينه، وعلى المكاتب البيّنة؛ فإن لم تقم بيّنة وحلف السيد قيل للمكاتب: إن أدبت جميع ما مضى من نجومك الآن، وإلا فلنيسدك تعجيزك.

ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسّخ كتابته وأقرّ بماله، أو لم يقرّ به كان القول قول المكاتب مع يمينه، ولا يصدق السيد على تعجيزه إلا بيّنة تقوم على حلول نجم، أو نجوم على المكاتب، فيقول: ليس عندي أداء، ويشهد السيد أنه قد فسّخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عند حاكم، أو غير حاكم.

وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فعتى قال السيد قد كنت قبضت من عبيد المكاتب كلّها والسيد صحيح، أو مريض فالعبد حرٌّ ويحرر المكاتب ولأهله من المرأة الحرة، ولو كانت المسألة بمالها ومات العبد المكاتب، فقال السيد: قد كنت قبضت نجومه كلّها لثبّت عتقه قبل موته، وكذب موالى المرأة الحرة وصدقه ولّد المكاتب الأحرار كان القول قول المولى في أن لم يعتقه حتّى مات، وثبّت لهم الولاء على ولده مولاهم، وأخذ مال إن كان للمكاتب يدفع إلى ورثته الأحرار بإقرار سيده أنه قد مات حرّاً، وهكذا لو قذف المكاتب رجلاً لم يصدق مولاه على عتقه، ولا يحد إلا بيّنة تقوم على أنه عتق قبل موته، ويصدق سيّد المكاتب على ما عليه، ولا يصدق على ماله.

وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالاً كان على المكاتب، أو ديناً صدق، وليس هذا بوصية ولا عتق هذا

فإن أدبت فانت حرّاً؛ فإن شاء السيد اعتقه، وإن شاء لم يعتقه، ولم يكن شيء من هذا كتابة؛ فإن أدّى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده، وكان هذا كإخراج، ولسيده يبعه في هذا، وفي كل كتابة.

قلت: إنها فاسدة.

وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤدبها في عشر سنين في كل سنة كذا، ولم يقل، فإذا أدبتها فانت حرّاً كان هذا خراجاً؛ فإن أدّاها فليس بحرّ.

وكذلك لو قال له: إن أدبت إليّ مائة دينار فانت مكاتب، وسواء في هذا كله قال: إذا أدبت عتقت، أو لم يقله، فإن أدّى المائة الدينار فليس بمكاتب؛ لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة، ولم يسم كتابة؛ فكان هذا ليس بكتابة من وجهين،

ولو قال: إن أدبت إليّ مائة دينار فانت مكاتب على مائة دينار تؤدبها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدّى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً، وليس هذا كقوله: إن دخلت الدار فانت حرّاً، وإن أدبت إليّ مائة دينار فانت حرّاً؛ لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل: إن أعطيتني عشرة دنائير، فقد بعثك داري بمائة، فأعطاه عشرة دنائير لم تكن داره بيعاً له بمائة ولا غيرها، ولا يكون بينهما بيع حتّى يحدّثا بيعاً مستقبلاً يتراضيان به، فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتّى يحدّثا كتابة يتراضيان بها.

٢٤- الخيار في الكتابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كاتب الرجل عبده على أن للسيد أن يفسخ الكتابة متى شاء ما لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة، ولو شرط السيد للعبد فسّخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة؛ لأن ذلك بيد العبد، وإن لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء، ولم يخرج من ملك السيد خروجاً تاماً، فمتى شاء ترك الكتابة.

أو لا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونه، فلا يكون للسيد فسّخه.

٢٥- اختلاف السيد والمكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة، فاختلفا في الكتابة، فقال السيد: كاتبك على ألفين، وقال العبد: على ألفٍ تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحرّان، ويترادان.

وكذلك إن تصادقا على الكتابة واختلفا في الأجل، فقال

يوماً، ودعه للكسب في كتابته يوماً فترك سيده استيفاء يومه واكتسب مالا فطلبه السيد، وقال: كسبه في يومي، وقال الذي أقر بالكتابة بل في يومي كان القول قول الذي له فيه الكتابة ولذلك لم يقر له بالكتابة عليه أجراً مثله فيما مضى من الأيام التي لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها؛ فإن عجز عن أدائها الزمناه العجز مكانه، وتبطل كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزنا، وأبطلنا كتابته.

ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه، أو على ابن رجل أن أباه كاتبه، وإنما ورثه عنه، فقال السيد: كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبي وهو محجور، أو مغلوب على عقله، وقال المكاتب: ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي؛ فإن كان يعلم أنه قد كان في حال محجوراً، أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع يمينه، وما ادعى من الكتابة باطل، وإن لم يكن يعلم كان مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله، ولا يعلم ذلك باطلاً، ويحلف المكاتب لقد كاتبه وهو جائز الأمر.

ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على الف فأذاها وعق، وقال مولاة: كاتبك على الفين وأديت الفاً ولا تعتق إلا بأداء الألف الثانية، فإن أقاما البيّنة، وقالت بيّنة العبد: كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا، وقالت بيّنة السيد: كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا إكذاباً من كل واحد من البيّتين للأخرى، وتحالفاً وهو مملوك بحاله إن زعما معاً إن لم تكن كتابة إلا واحدة.

ولو قالت بيّنة السيد: كاتبه في رمضان من سنة كذا، وقالت بيّنة العبد: كاتبه في شوال من تلك جعلت البيّنة بيّنة العبد؛ لأنهما قد يكونان صادقين، فيكون كاتبه في شهر رمضان، ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى.

قال: ولو قالت بيّنة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا على الف، ولم تقل عتق ولا أدى، وقالت بيّنة السيد: كاتبه في شوال من تلك السنة على الفين كانت البيّنة بيّنة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة؛ لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين، وإذا قالت البيّنة الأولى: عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق، وكانت البيّتان باطلتين، ولم يكن مكاتباً بحال.

ولو أقام العبد البيّنة أنه كاتبه على الف، والسيد أنه كاتبه على الفين، ولم ترق إحدى البيّتين أحلفتهما معاً ونقضت الكتابة، وحيث قلت أحلفتهما؛ فإن نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى، وإن لم يحلف كان عبداً، وإن نكل السيد والعبد كان عبداً لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكول سيده.

ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بيّنة بكتابته، ولم

إقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على إقراره لحر ببراءة من دين له عليه.

ولو كان لرجل مكاتبان فافر أنه قد استوفى ما على أحدهما، ثم مات، ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أفرغ بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه إلا ما أثبت أنه أداه منها.

ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدي كل سنة نجماً فمرت به سنون، فقال: قد أثبت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع يمينه، وعلى المكاتب أن يؤدي النجوم الماضية مكانه وإلا فلسيده تعجزه، وهكذا لو مات سيده فادعى ورثته أن نجومه مجالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع إيمانهم كما تكون إيمانهم على حق لأبيهم؛ لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يطلعه حلول أجل المكاتب حتى تقوم بيّنة باستيفائه إياه، ولو قامت بيّنة باستيفاء سيده نجماً في سنة لم يطل ذلك نجومه في السنين قبلها؛ لأنه قد يستوفي نجم سنة، ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه؛ فإن لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم ذلك السيد.

ولو ادعى أن سيده كاتبه، وقد مات وأنكر ذلك الورثة فعليه البيّنة؛ فإن لم يقيم بيّنة حلف الورثة ما علموا أباهم كاتبه وبطلت دعواه، ولو كان الوارثان ابني فافر أحدهما أن أباه كاتبه، أو نكل عن اليمين فحلف المكاتب وأنكر الآخر، وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً، وإن كان في يده مال أفاده بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه، وكان نصفه للمكاتب، وكان للذي لم يقر بالكتابة أن يستخدمه ويؤاجره يوماً، وللذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه، ولا يرجع به أخوه عليه، وإذا عتق لم يقوم عليه؛ لأنه إنما أقر أنه عتق بشيء فعله الأب كما لو ورثا عبداً فادعى عتقاً فافر أحد الابنين أن أباه اعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه، ولم يقوم عليه؛ لأنه إنما أقر بعتقه من غيره، وولاء نصف إذا عتق لأبيه، ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه، وهذا مخالف للعبد بين اثنين يبتدئ أحدهما كتابته دون صاحبه؛ لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط إلا مكاتباً وذلك مالكا عبداً يبتدئ أحدهما كتابته، فلا يجوز؛ لأنه ليس له أخذ شيء منه دون شريكه، ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجح رقيقاً بينهما كما كان أولاً؛ فإن وجد له مال كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه؛ فإن وجد له مال كان بعد إثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان للذي أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال: والقول قول الذي بالكتابة؛ لأننا حكمنا أن ماله في يديه، ولو أننا حكمنا بأن نصفه مكاتب، وأعطينا الذي جرده نصف الكتابة وقتلنا له؛ استخدمه

تقل البيّنة: على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة.

له.

وكذلك لو قالت: كاتبه على مائة دينار، ولم تثبت في كم يؤديها.

وكذلك لو قالت: كاتبه على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين، ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل، أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين، وما يؤدى في كل سنة، فإذا نقصت البيّنة من هذا شيئاً سقطت وحلف السيّد، وكان العبد مملوكاً، وإن نكل حلف العبد، وكان مكاتباً على ما حلف عليه.

ولو أقام بيّنة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق، فقامت له بيّنة أن سيّده أقر أنه كاتبه على أنه إن أدى فهو حرّ، وأنه أدى إليه وجحد السيّد، أو ادعى أن الكتابة فاسدة اعتقته عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة؛ فإن حلف برئ وإلا حلف السيّد وتراداً القيمة.

٢٦- جماع أحكام المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يروى أن من كاتب عبده على مائة أوقية فأذاها إلا عشر أواق فهو رقيق.

٢٩٤٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال: في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ وهو قول عامة من لقبت، وهو كلام جليل، ومعنى قولهم - والله تعالى أعلم - : عبد في شهادته وميراثه وحلوه والجنابة عليه وجملة جنابته بأن لا تعقلها عاقلة مولاه، ولا قرابة العبد، ولا يضمن أكثر من قيمته في جنابته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه، وليس كالعبد في أن لسيّده بيعه، ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة.

ولا يعتق المكاتب إلا بأداء آخر نجومه، فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أدت نجماً عتق منك بقدره فأدى نجماً عتق كله ورجع عليه سيّده بما بقي من قيمته، وكانت هذه الكتابة فاسدة.

ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً، وإذا قذف المكاتب حدّ حدّ عبداً.

وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حدّ فحدّه حدّ عبداً.

ولا يرث المكاتب، ولا يورث بالنسب، وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فيموت فيأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته؛ لأنه مالك

وإذا مات المكاتب، وقد بقي عليه من كتابته شيء قل، أو كثر، فقد بطلت الكتابة، وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته: قد عجزت بطلت الكتابة؛ لأنه اختار تركها أو عجز فعجزه السيّد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تبطل الكتابة؛ لأن المكاتب ليس بحميّ فيؤدى إلى السيّد دينه عليه وموته أكثر من عجزه ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعتق.

وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد، وصار ماله لسيّده كله، وسواء كان معه في الكتابة بنون ولدوا من جارية له أو أم ولد، أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه وقرابة له كاتبوا معه فجميع ماله لسيّده.

ولو قال سيّده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه، أو وهبتها له أو اعتقته لم يكن حرّاً، وكان المال ماله بحاله؛ لأنه إنما وهب لميت مال نفسه.

ولو قذفه رجل، وقد مات، ولم يؤد لم يحد له؛ لأنه مات، ولم يعتق.

فإذا مات المكاتب فعلى سيّده كفنه وقبره؛ لأنه عبده.

وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه، ثم مات قبل أن يقبضه سيّده، أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيّده، فلم يقبضه سيّده حتى مات عبداً.

وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمّر به أجني، أو ابن لسيّده فقتله كانت عليه قيمته عبداً.

وكذلك لو كان سيّده قتله كان ظالمًا لنفسه، ومات عبداً فليسيّده ماله ويعزّر سيّده في قتله.

ولو وكلّ المكاتب من يدفع إلى السيّد آخر نجومه ومات المكاتب، فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها إليك الوكيل وأبونا حي، وقال السيّد ما دفعها إلي إلا بعد موت أبيكم فالقول قول السيّد المكاتب؛ لأنه ماله، ولو أقاموا بيّنة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم الاثنين كان القول قول السيّد حتى تقطع البيّنة على أنه دفعها إليه قبل موت المكاتب أو توقّت فتقول: دفعها إليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين، ويقر السيّد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم، أو تقوم بيّنة بذلك، فيكون قد عتق، ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيّد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته.

ولكن لو وكلّ السيّد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل سيّد المكاتب أنه قبضها منه قبل يموت، وقال السيّد: قبضها بعد ما مات جازت شهادة وكيل سيّد المكاتب عليه وحلف ورثة المكاتب مع شهادته، وكان أبوه حرّاً، وورثه ورثته

والأحرار، ومن يعتق بعته.

٢٧- ولد المكاتب وماله

٢٩٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلٌ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ وَقَاطَعَهُ فَكَتَمَهُ مَا لَهُ لَهُ وَعَبِيدًا وَمَالًا غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ هُوَ لِلسَّيِّدِ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَسَلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٣٣٤)]

٢٩٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكَتَمَهُ لِإِثَاءٍ، فَقَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ فَكَتَمَهُ وَلَدًا مِنْ أُمِّهِ، وَلَمْ يُعْلِمْنَاهُ قَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَسَلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

قلت له: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلَدِ الْعَبْدِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ السَّيِّدُ وَلَا الْعَبْدُ عِنْدَ الْكَتَابَةِ؟ قَالَ فَلَيْسَ فِي كِتَابَتِهِ هُوَ مَالٌ لِسَيِّدِهِمَا، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٣٣٤)]

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْقَوْلُ مَا قَالَ عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ فِي وَلَدِ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ سِوَاءَ عِلْمِهِ السَّيِّدُ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ هُوَ مَالٌ لِلْسَّيِّدِ.

وكذلك مَالُ الْعَبْدِ لِلْسَّيِّدِ وَلَا مَالٌ لِلْعَبْدِ، وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ، وَلَهُ مَالٌ فَلِلْسَّيِّدِ أَخَذَ كُلُّ مَالٍ كَانَ لِلْعَبْدِ قَبْلَ مَكَاتِبَتِهِ.

٢٨- مَالُ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ تَاجِرًا، أَوْ غَيْرَ تَاجِرٍ فِي يَدَيْهِ مَالٌ فَكَاتَبَهُ سَيِّدُهُ فَالْمَالُ لِلْسَّيِّدِ، وَلَيْسَ لِلْمَكَاتِبِ شَيْءٌ مِنْهُ، وَمَا اكْتَسَبَ الْمَكَاتِبُ فِي كِتَابَتِهِ، فَلَا سَبِيلَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْجِزَ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ، وَقَدْ تَدَاعَا الْكَتَابَةُ، وَلَمْ يَكْتَابِ أَوْ لَمْ يَتَدَاعَا فِي مَالٍ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ فَالْمَالُ لِلْسَّيِّدِ وَلَا مَوْضِعٌ لِلْمَسَالَةِ فِي هَذَا، وَلَكِنْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْكَتَابَةِ، فَقَالَ الْعَبْدُ: أَفْدَتَهُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ، وَقَالَ السَّيِّدُ: أَفْدَتَهُ قَبْلَهَا، أَوْ قَالَ: هُوَ مَالِي أَوْدَعْتَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ مَعَ يَمِينِهِ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْبَيِّنَةُ فَمَا أَقَامَ عَلَيْهِ شَاهِدَيْنِ، أَوْ شَاهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ شَاهِدًا وَحَلَفَ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ فَهُوَ لِلْسَّيِّدِ.

وكذلك لو أقرَّ العبدُ أنه كان في يده قبلَ الكتابةِ فهو للسَّيِّدِ، ولو شهدَ الشَّهَوْدُ عَلَى شَيْءٍ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ، وَلَمْ يَحْدُوا حَدًّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ حَتَّى يَحْدُوا وَقَتًا يَعْلَمُ فِيهِ أَنَّ الْمَالَ كَانَ بِيَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ.

وكذلك لو قالوا: كَانَ فِي يَدَيْهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَغَرَّةَ شَهْرٍ كَذَا، وَكَانَتِ الْكَتَابَةُ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ حَتَّى تَحْدُ الْبَيِّنَةُ حَدًّا يَعْلَمُ أَنَّ الْمَالَ كَانَ فِي يَدَيْهِ قَبْلَ تَصَحُّ الْكَتَابَةِ.

ولو شهدوا أنه كان في يديه في رَجَبٍ وشهدوا له على الْكَتَابَةِ فِي شَعْبَانَ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ الْعَبْدُ: قَدْ كَاتَبْتَنِي بِلَا بَيِّنَةٍ قَبْلَ رَجَبٍ، أَوْ فِي رَجَبٍ، أَوْ فِي وَقْتٍ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي شَهِدْتَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ.

وإنما قلت هذا أَنَّ سَيِّدَ الْمَكَاتِبِ إِنَّمَا كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ مَالُ سَيِّدِهِ لَا مَالٌ لَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ عِلْمُ الْمَالِ وَأَحْضَرُهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ كِتَابَةُ وَبِيعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَصَّةَ الْكَتَابَةِ مِنْ حَصَّةِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَصَّةً مِنَ الْكَتَابَةِ غَيْرَ مَتَمِّزَةٍ، وَأَنَّهُ يَعْجِزُ، فَيَكُونُ رَقِيقًا وَيَفُوتُ الْمَالُ؛ فَإِنْ أَذَى فَتَعْتَرِجُ تَرَاجَعًا بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ فَتَكُونُ يَوْمَ كُتِبَ وَرَجَعَ سَيِّدُهُ بِمَالِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ عَلَيْهِ، أَوْ مِثْلِهِ، أَوْ قِيَمَتِهِ إِنْ فَاتَ فِي يَدَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتَابَهُ، ثُمَّ يَبِيعَهُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ مَا فِي يَدَيْهِ، أَوْ يَهْبُهُ، أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ فَاِمَّا أَنْ يَعْقِدَ الْكَتَابَةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ.

قال الرَّبِيعُ: وَفِيهِ حِجَّةٌ أُخْرَى أَنَّهُ إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ، وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ لِسَيِّدِهِ لَيْسَ لِلْعَبْدِ.

٢٩- مَا اكْتَسَبَ الْمَكَاتِبِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا أَفَادَ الْمَكَاتِبُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَهُوَ لَهُ مَالٌ عَلَى مَعْنَى، وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ اخْذُهُ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ.

فإن قيل: فَكَيْفَ لَا يَأْخُذُ مَالَهُ وَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ؟

قيل: - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -: لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِالْكَتَابَةِ وَكَانَتِ الْمَكَاتِبَةُ مَالًا يُوْذِيهِ الْعَبْدُ وَيَعْتَقُ بِهِ، فَلَوْ سَلَطَ لِلْسَّيِّدِ عَلَى اخْذِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَكَاتِبَةِ مَعْنَى إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَأْخُذُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ بِهِ مَوْذِيًا كَانَ الْعَبْدُ لِلْإِدَاءِ مَطِيقًا وَمِنْهُ مَمْنُوعًا بِالسَّيِّدِ، أَوْ كَانَ لَهُ غَيْرَ مَطِيقٍ، فَطُلِيَ مَعْنَى الْكَتَابَةِ بِالْمَعْنَيْنِ مَعًا، وَيَجُوزُ لِلْمَكَاتِبِ فِي مَالِهِ مَا كَانَ عَلَى النَّظَرِ وَغَيْرِ الْاسْتِهْلَاكِ لِلْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ مَا كَانَ اسْتِهْلَاكًا لِلْمَالِ،

بالشراء الفاسد حتى يجده لهم شراء بعد العتق، فإذا جده عتقوا عليه قال: وإنما أبطلت شراهم؛ لأنه ليس له بيعهم.

وإذا اشترى ما ليس له ببيع فليس له بشراء نظير إنما هو إتلاف لأثمانهم، وليس للمكاتب أن يشتري، وإن أذن له سيده؛ فإن تسرى قوله له فله بيع سريته، وليس له وطؤها؛ لأن وطأها لئايها بالملك لا يجوز، وليس لئايها فتلد بأكثر من قوله لها: أنت حرة، وهو إذا قال لها: أنت حرة لم تعتق.

وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح وبيعهما، وله أن يشتري ما لا يعتق عليه من ذوي رحمه وغيرهم إذا كان شراؤه لئايهم نظراً.

قال: وله إن أوصي له بأبيه وأمه، وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم، وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم، وأخذ فضل كسبهم، وما أفادوا من المال؛ لأنهم ملك له فاستعان به في كتابته فمن أدى عتق، وكانوا أحراراً بعته.

وما كان لهم من مال، أو جني عليهم من جنانية، أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للمكاتب، وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونه، وإذا جني عليهم قبل عتق فهو جنانية على ممالك، وليس له أن ينفق عليهم، وهم يقدرون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم؛ لأن هذا إتلاف ماله، وعليه أن ينفق عليهم إن مرضوا، أو عجزوا عن الكسب، ولو خاف العجز لم يكن له يبيع واحداً ممن يعتق، وذلك الوالدون والولد.

قال: وإن عجز رد رقيقاً وكانوا معاً ممالك للسيد؛ لأن عبيده كان ملكهم على ما وصفت، وإن جنى واحد منهم جنانية لم يكن له أن يفديه بشيء، وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنانية، ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنانية؛ لأن ما قد بقي في يديه منه يعتق بعته إذا عتق، وإذا اشترى أحداً ممن ليس له شراؤه، أو باع أحداً ممن ليس له ببيع كان الشراء والبيع منتقضاً فيه لا يجوز؛ لأن صفته كانت فاسدة.

٢٩- ولد المكاتب من غير سريته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب المكاتب، وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة، وإن كاتب عليهم صغاراً كانت الكتابة فاسدة؛ لأنه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد، ولا غير سيده ولا تجوز كتابة الصغار، وإذا ولدوا بعد كتابته فحكمهم حكم أمهم؛ لأن حكم الولد في الرق حكم أمه؛ فإن كانت أمهم حرة فهم أحرار، وإن كانت مملوكة فهم ممالك للمالك أمهم كان سيده المكاتب، أو غيره، وإن كانت مكاتبه لغير سيده فليس للأب فيهم سبيل إما أن يكونوا موقوفين على ما تصير إليه أمهم؛ فإن

فلو وهب درهماً من ماله كان مردوداً، ولو اشترى بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردوداً، أو باع شيئاً من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردوداً.

وكذلك لو جنت عليه جنانية فعفا الجنانية على غير مال كان عفوه باطلاً؛ لأن ذلك إهلاك منه ماله، ويجوز بيعه بالنظر، وإقراره في البيع، ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده؛ فإن نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح، ولها عليه مهر مثلها إذا عتق، ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق؛ لأنها نكحته وهي طائفة، ولو اشترى جارية شراء فاسداً فماتت في يديه كان لقيمتها ضماناً؛ لأن شراؤه وبيعه جائز فما لزمه بسبب الشراء لزمه في ماله.

ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجلٌ عليه أخذها، وأخذ منه مهر مثلها؛ لأن هذا بسبب بيع، وأصل البيع والشراء له جائز، وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم الزمه في ماله - ما كان مكاتباً - صداق المرأة والزمهم بعد عتق، فإذا تحمل عنه الرجل بجمالة، وضمن عن آخر كان ذلك باطلاً؛ لأن هذا تطوع بشيء يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها، ولا يلزمه بعد العتق، وإذا كان له ولد صغير، أو كبير زمن محتاج، أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته، وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدا.

ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده، فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق، ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها.

ولو كان له عبد فمات كان عليه كفنه ميتاً ونفقته مريضاً. ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حراً كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيرهم على النظر، وإذا باع منهم عبداً على غير النظر فالبيع مردود، وإن اعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل، وإن اعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته - مردوداً - وعتق من ملكهم لم فعتههم باطل حتى يجده فيهم بيعاً، فإذا جده فهم ممالك إلا أن يشاء الذي اشتراه أن يجده لهم عتقاً، ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد، ثم جنى فقضى الإمام على مواليه بالعقل، ثم علم فساد البيع رد رد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم.

وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجنانية عليه جنانية حر قبضها، أو قبضت له ردت على من أخذت منه.

وليس للمكاتب أن يشتري أحداً يعتق عليه لو كان حراً ولداً ولا والداً ومتى اشتراه فالشراء فيهم مفسوخ؛ فإن ماتوا في يديه قبل ردهم ضمن قيمتهم؛ لأنه بسبب الشراء؛ فإن لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل، ولا يعتقون عليه؛ لأنه لا يملكهم

فإن عتق عتقوا يوم يعتق؛ لأنه يومئذ يصح له ملكهم، وإن رق فهم رقيق لسيده، ولا يباعون، وإن بقي عليه درهم عجز عنه، ثم مات ردوا رقيقاً، وإن قالوا: نحن نؤذي ما عليه لو مات لم يكن ذلك لهم، وللمكاتب أن يأخذ مالا إن كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه، وإن جئت عليهم جناية لها أرش فله أن يأخذها، وله أن يستعملهم، ويأخذ أجور أعمالهم؛ لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق، فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحداً؛ لأنهم موقوفون على أن يعجز، فيكونوا رقيقاً للسيّد، ولا للسيّد أن يعتق واحداً منهم؛ لأنهم لو جني عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به؛ فإن أجمعاً معاً على عتقهم جاز عتقهم.

وإذا ولد للمكاتب من أمته، فقال السيّد: ولد له قبل الكتابة، وقال المكاتب: ولد بعدها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق، وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر، والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة، فأمّا إذا كانت الكتابة لسنة، والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة، ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها إحاطة بيّنة، فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب، وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيّد البيّنة على أنه ولد قبل الكتابة، فيكون رقيقاً للسيّد، ولو أقام السيّد، والمكاتب البيّنة على دعواهما أبطلت البيّنة وجعلتهما كالمندانين لا بيّنة لواحد منهما.

ولو أقام السيّد البيّنة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيّد؛ لأنه إذا رق له أحدهما رق الآخر؛ لأن حكم الولدين في البطن حكم واحد، وكل ما قبلت فيه بيّنة السيّد فجعلت ولد المكاتب له رقيقاً فأقر به المكاتب للسيّد قبلت إقراره فيه؛ لأنه لا يقر على أحد عتق، ولو أقام السيّد البيّنة على ولد ولدوا في ملكه لم قبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد، أو بعد عجزه عن الكتابة، وإن أحدث كتابة بعدها.

٣٢- كتابة المكاتب على ولده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب المكاتب على نفسه، وولده له كبار حاضرين برضاهم فالمكتابة جائزة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدان معه وأكثر؛ فإن كاتب على نفسه وابن له بالف ألفاً فالف مقسومة على قيمة الأب والابن؛ فإن كانت قيمة الأب مائة، وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف، وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان

عتقت عتقوا، وإن رقت رقوا، وإما أن يكونوا رقيقاً، وإن كانت مكتوبة لسيده معه في الكتابة، أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونه، وكتابة أمهم غير كتابته إن أدت عتقت، وإن أدت دونها عتق؛ لأنه لا يكون حياً عنها ولا هي عنه.

٣٠- تسري المكاتب، وولده من سريته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمكاتب أن يتسرى بإذن سيده، ولا بغير إذنه؛ فإن فعل فولد له ولد في كتابته، ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه؛ لأنه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق، فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسنة أشهر فصاعداً كانت به في حكم أم الولد، وإن ولدت لأقل من سنة أشهر لم تكن في حكم أم الولد.

وإذا ولدت للمكاتب جاريته في الكتابة، أو امرأته اشتراها فله أن يبيعها؛ لأن امرأته التي ولدت بالتحايج لا تكون في حكم أم الولد، والتي بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولد بالوطء الفاسد كله، ولا تكون في حكم أم الولد أمة إلا أمة وطئت بملك صحيح للكل أو البعض، ولو ولدت بوطء المكاتب، ثم ولدت بوطء الحرّة كان بعد عتق سيدها كانت أم ولد بالوطء بعد الحرّة لا بالوطء الأول، وإذا كان المكاتب لو اعتق جاريته لم يميز عتقها، ولم تعتق عليه بعته إياها، وهو مكاتب لم يميز أن تكون أم ولد يمنع بيعها، وحكم أم الولد أضعف من العتق، وليس كالحرة يطأ الأمة يملك بعضها ملكاً صحيحاً؛ لأنه لو اعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه إن كان موسراً، وإذا جنت أم ولد المكاتب فهي كامئة من إمائه يبيعها إن شاء، وإن شاء فداها كما يفدي رقيقته.

٣١- ولد المكاتب من أمته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده، وكان له أن يبيع أمته متى شاء، فإذا عتق عتق ولده معه.

وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولد بذلك كما وصفت؛ فكان له أن يبيعها، وما جني على المولود، أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته إن شاء.

وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقون على من يملكهم من الأحرار لم يميز شراؤهم؛ لأن شراؤهم إتلاف لاله إنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه، ولو وهبوا له، أو أوصي له بهم، أو تصدق بهم عليه لم يميز له بيع أحد منهم، ووقفوا معه؛

من قال: لا ترقُ أم الولد، وقد قيل: ما ولدت المكاتبه فهم رقيق؛ لأن أمهم لم تكن حرة، والقول الأول أحب إلي.

وإذا جني على الولد الذي ولدته في المكاتبه جنابةً تأتي على نفسه قبل تودّي أمه، ففيها قولان أحدهما: أن قيمته لسيده، ومن قال: هذا قال: ليست تملك المرأة ولدها، فلا يكون سبب ملكها كما يملك المكاتب ولد أمته، وإن كان ولده كان سبب ملك له.

وكذلك ما اكتسب أو صار له، ثم مات قبل يعتق فهو لسيده؛ لأنه مات رقيقاً، وليس لأمه من ماله في حياته شيء؛ لأنه ليس برقيق لها، من قال هذا أخذ سيده بفقته صغيراً، لا يأخذ به أمه؛ لأنها لا تملكه، وإن عتقت عتق، وإذا اكتسب مالاً، أو صار له بوجه من الوجوه انفق عليه منه، ووقف، ولم يكن للسيده أخذه؛ فإن مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيده، وإن عتق المولود بعثت أمه فهو مال للمولود، وإنما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته؛ لأن أمه لا تملكه، ولكن يكون حكمه بها، وليس ملكاً لها، وملك المكاتب إذا ولدت جاريته فما ولدت جاريته مملوك له لو كان يجري على ولده رق كرق غير ولده، ولو أن مكاتبته ولدت ولداً فاعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت، ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فاعتق السيد لم يجز عتقه.

وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمّه، وولده فاعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له إتلاف شيء من مال مكاتبه، وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها بساعة، أو أقل منها فهو كما وصفت، وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيده خارجاً عما وصفت.

والقول الثاني: أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به؛ لأنه يعتق بعقها، والأول أشبههما.

وإذا كان مع المكاتب ولد، فاختلفت هي والسيد فيه، فقال: ولدت قبل الكتابة، وقالت: هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع يمينه وعليها البيّنة؛ فإن جاءت بها قبلت، وإن جاءت هي وسيدها بيّنة طرحت البيّتين، وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة، والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة، وإنما يصدق السيد على ما يمكن مثله، وأما ما لا يمكن مثله، فلا يصدق عليه، وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر، أو أنثى فسواء؛ فإن ولدت لولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها، وولد بناتها بمنزلة أمهم فأمهم إن كانت أمه فهم لسيده الأم، وإن كانت حرة فهم أحرار، وإن كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم، وهكذا ولد ولدها ما تناسلوا وقيمت المكاتبه.

وليس للمكاتبه أن تزوج إلا بإذن سيدها؛ فإن فعلت بغير إذن سيدها فولدت، أو ولدت من غير زوج فولدها بمنزلتها،

وخسرون إذا كانت قيمتهما سواء؛ فإن مات الأب رفعت حصته من المكاتبه، وإن مات أحد الابنين رفعت حصته من المكاتبه، وهي مائتان وخسرون، وبقيت على الآخر مائتان وخسرون، وإذا مات الأب، وله مال فماله لسيده، ولا شيء لابنيه فيه وهما من مال كاجنين كاتباً معاً.

وكذلك إن مات الابنان، أو أحدهما، وله مال فماله للسيده؛ لأن من مات منهم قبل أداء الكتابة مات عبداً؛ فإن أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم، ولم يرجع عليهم، وإن كان أدى عنهم بإذنهم رجع عليهم، وإيهم عجز سقطت حصته من المكاتبه، وكان رقيقاً، والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجنيين يكاتبون لا يختلف، ولو أدى الأب حصته من المكاتبه عتق، وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أدبا عتقا، وإن عجزا رقا، وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتبه شيء، ولا من أموالهم.

وكذلك ليس للأب من جنابة جنيت على واحد منهم، ولا عليه من جنابة جناها واحد على واحد منهم في المكاتبه شيء، وجنابته والجنابة عليه له وعليه دون أبيه، وولده، ولو كانوا معه في الكتابة، وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو، وولده وإخوته، أو كاتب هو وأجنيبو فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يعجز ولسيده أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده في هذا كله، وله أن يجعل الأداء فيعتق إذا كان مما يجوز تعجيله، وإذا كاتب والد، وولده، أو إخوة فمات الأب، أو الولد قبل أن يؤدّي مات مملوكاً، وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها.

وكذلك للسيده أن يعتق أيهم شاء، وإذا اعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة، ولو كان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل أن يعتق، وليس للمكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي؛ لأن هذه حمالة مكاتب، وحمالته لا تحوز عن غيره؛ فإن كاتب على هذا فالكاتبه فاسدة.

٣٣- ولد المكاتبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز كتابة المرأة، فإذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج، أو تزوجت بإذن سيدها فولدت، أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولدها موقوف؛ فإن أدت فعتقت عتق، وإن ماتت قبل أن تودّي، ولها مال تودّي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها، فقد ماتت رقيقاً، ومالها إن كان لها لسيدها، وولدها رقيق؛ لأنهم لم يكن لهم عقد مكاتبه، فيكون عليهم حصته يؤدونها فيعتقون لو لم تؤد أمهم، وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال فالكاتبه قد ترق بحال، وليس كذلك أم الولد في قول

وسواء ما كانوا حلالاً بِنكاحِ بإذن السيد، أو حراماً بفجورٍ بغيرِ إذنِ السيد؛ لأنَّ حكمهما في حكم أمِّ الولد.

٣٤- مالُ المكاتبِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسيد ممنوعٌ من مالِ المكاتبِ كما يمنعُ من مالِ المكاتبِ كما وصفت ومنوعٌ من وطئها كما يمنعُ من الجنابةِ عليها؛ لأنها تملكُ بوطئها على غيرِ حرامٍ عوضاً كما تملكُ بالجنابةِ عليها، وما استهلك من مالها.

قال: فإن وطئها الذي كاتبها طائعةً أو كارهةً، فلا حدَّ عليه ولا عليها، ويعزَّرُ وهي إن طاوعت بالوطء إلا أن يكون أحدهما جاهلاً فيدراً عنه التعزيرُ بالجهالةِ أو تكون مستكرهةً، فلا يكون عليها هي تعزيرٌ، وعليه في إصابتها مهرٌ مثلها يؤخذُ به يدفعه إليها؛ فإن حلَّ عليها ثمَّ عليها نَجَمَ جعلَ النَجَمَ قصاصاً منه، وإن لم يحلَّ عليها نَجَمَ، وكان مفلساً جعلَ قصاصاً ثمَّ عليها إلا أن يوسرَ قبلَ أن يحلَّ نَجَمَ، فيكون لها أخذه به، وسواء في أن لها مهرٌ مثلها طائعةً ووطئها أو كارهةً؛ لأنه لا حدَّ في الوطء كما توطأ طائعةً بِنكاحٍ فاسدٍ، فيكون لها مهرٌ مثلها، وتغصبُ، فيكون لها مهرٌ؛ لأنها لا حدَّ عليها.

فإن حملت المكاتبُ فولدت من سيدها فالمكاتبُ بالخيار بين أخذِ المهرِ، وتكونُ على الكتابةِ والعجز؛ فإن اختارت ذلكَ فلها المهرُ، وكانت على الكتابة؛ فإن أدت عتقت؛ فإن مات السيد قبلَ الأداء عتقت؛ لأنها أمٌ ولده في قول من يعتق أمَّ الولد، وبطلت عنها الكتابةُ ومالها لها؛ لأنَّ مالها كان ممنوعاً من سيدها بالكتابة، وليس مالها كمال أمَّ الولد غيرِ المكاتبِ؛ لأنَّ تلكَ مملوكة، وأنَّ سيدها غيرُ ممنوعٍ من مالها، وإن اختارت العجزَ كانت أمٌ ولده، وكان مالها لسيدها، وإن مات سيدها كان لورثته بعد موتها، وبطلَ عن سيدها مهرها؛ لأنَّهم ملوكوا من مالها ما يملكُ السيدُ بتعجيزها نفسها.

وإن أصاب السيدُ مكاتبته مرةً أو مراراً لم يكن لها إلا صداقٌ واحدٌ حتى تخيرَ فختارَ الصداقَ أو العجز؛ فإن خيرت فعاد فأصابها السيدُ فلها صداقٌ آخرُ، فإذا خيرت فاختارت الصداقَ، ثمَّ أصابها فلها صداقٌ آخرُ، وكلما خيرت فاختارت الصداقَ، ثمَّ أصابها فلها صداقٌ آخرُ نكاحاً فاسداً فإصابة مرةً أو مرار توجبُ صداقاً واحداً؛ فإذا فرقَ بينهما وقضي بالصداقِ، ثمَّ نكحها نكاحاً آخرَ فلها صداقٌ آخرُ.

وإن ولدت مكاتبٌ رجلَ جاريةٍ فأصابَ الجاريةَ بنتُ المكاتبِ فلها مهرها عليه، وإن حبلت فليست كأمها إذا حبلت؛ لأنها لا حصّةَ لها في الكتابةِ، إنما تعتقُ أمها فتعتقُ بعقها، أو يموتُ السيدُ

فتعتقُ بأنَّها أمٌ ولده أو تعجزُ الأمُّ فتكون رقيقاً وتكون هي أمٌ ولده ولا تخيرُ في ذلك.

وإذا وطئَ أمةٌ للمكاتبِ فللمكاتبِ عليه مهرُ الأمةِ كما يكون لها عليه جنايةٌ لو جناها على الأمةِ، وإن حملت الأمةُ فهي أمٌ ولده وله وعليه مهرها وقيمتها للمكاتبِ حالاً في ماله تأخذه به إلا أن تشاء أن يجعله قصاصاً من كاتبها.

ولو وطئَ أمةٌ لولدٍ ولدِ المكاتبِ في الكتابةِ لزمه ما وصفت من المهرِ إن لم تحمل المهرَ والقيمةَ إن حملت؛ لأنَّ كلَّ ذلكَ مالٌ ممنوعٌ منه.

٣٥- المكاتبُ بين اثنين يطؤها أحدهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المكاتبُ بين اثنين فوطئها أحدهما، فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهرٌ مثلها، وليس للذي لم يطأها أخذُ شيءٍ منه ما كانت على المكاتبِ؛ فإن عجزت أو اختارت العجزَ قبلَ أن تأخذَ المهرَ كان للذي لم يطأها أخذُ نصفِ المهرِ من شريكه الواطئ، وإن دفعه شريكه الواطئ إلى المكاتبِ، ثمَّ عجزت أو اختارت العجزَ بعدَ دفعه إياه إليها لم يرجع الشريكُ على الواطئ بشيءٍ؛ لأنه قد أعطاها المهرَ، وهي تملكه، وسواء كان ذلكَ بأمر سلطان أو غيرِ أمره، وإذا عجزت، وقد دفعَ إليها المهرَ فوجدت في يدها مالاً المهرَ وغيره فأرادَ الذي لم يطأ أن يأخذَ المهرَ دونَ شريكه الواطئ لم يكن ذلكَ له؛ لأنه كان ملكاً لها في كاتبها، وكلُّ ما كان ملكاً لها فهو بينهما نصفان، ولو حبلت فاختارت العجزَ كان لسيدها الذي لم يطأ نصفُ المهرِ ونصفُ قيمتها على الواطئ، ولو حبلت فاختارت المضيَّ على الكتابةِ مضتَ عليها، وأخذت المهرَ من واطئها، وكان لها، فإذا أخذته، ثمَّ عجزت لم يرجع شريكه عليه بشيءٍ من المهرِ ورجعَ عليه بنصفِ قيمتها، وكانت أمٌ ولده للواطئ، وهكذا لو حبلت فاختارت المضيَّ على الكتابةِ، وأخذت المهرَ من واطئها، ثمَّ مات السيدُ قبلَ أن تؤدِّيَ عتقت بموته في قول من يعتق أمَّ الولدِ ورجعَ الشريكُ على اليَتِّ بنصفِ قيمةِ الأمةِ في ماله؛ لأنَّ الكتابةَ بطلت بوطئه.

ولو أن مكاتباً بين رجلين ووطئها الرجلان معاً كان على كلٍّ واحدٍ منهما مهرٌ مثلها؛ فإن عجزت أو اختارت العجزَ، والمهران سواءٌ فلكلٍّ واحدٍ منهما قصاصٌ بما على صاحبه، وإن كان المهران مختلفين كان أحدهما ووطئها في سنةٍ أو بلدٍ مهرٌ مثلها فيه مائة، ثمَّ ووطئها الآخرُ في سنةٍ أو بلدٍ مهرٌ مثلها فيه مائتان فمائة مائة ورجعَ الذي لزمه مهرٌ مائةٌ على الذي لزمه مهرٌ مائتين بخمسين؛ لأنها نصفُ المائةِ وحَقُّه تمَّ للجاريةِ النصفُ، ويبطلُ نصفُ الواطئ عنه بعجزها.

قبل إصابة الذي لحق به الولد، ولم تأخذ الصداق منه كان للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه، وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد، ونصف قيمة الجارية، وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما: أنه له يوم سقط.

والثاني: لا شيء له منه؛ لأنه كان به العتق، ولو كان وطء الذي لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد، ففيمما عليه من الصداق قولان أحدهما: أن صاحبه الذي لحق به الولد يضمن له نصف المهر؛ لأنه وطئ أمة بينه وبينه، ويضمن هو لصاحبه المهر كله؛ لأنه وطئ أمة آخر دونه، والثاني: أنه لا يضمن إلا نصف المهر كما ضمن له الآخر؛ لأنها لا تكون أمة له إلا بعد أداء نصف قيمتها إليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وطئها أحدهما، ثم جاءت بولد، ثم وطئها الآخر بعده فجاءت بولد وكلاهما ادعى ولده، ولم يذكر ولد صاحبه؛ فإن كان الأول موسراً وأدى نصف قيمتها فهي أم ولد له، وعليه نصف قيمتها لشريكه، والقول في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت، ويلحق الولد بالواطئ الآخر، وعليه مهرها كله، وقيمة الولد كله يوم سقط تكون قصاصاً من نصف قيمة الجارية؛ لأنه وطئ أم ولد غيره، وإنما لحق به الولد للشبهة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وطئها معاً أحدهما بعد الآخر، وجاءت بولدين فتصادقا في الولدين، وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل ولد صاحبه الحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد، وأخذاً بنفقتها، فإذا مات الأول منهما عتق نصيبه، وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه، فإذا مات عتقت، وولاؤها موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم الولد، وإن كانا معسرين أو أحدهما معسراً والآخر موسراً فولاؤها موقوف بكل حال - والله أعلم -.

٣٦- تعجيل الكتابة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل للسيد الكتابة قبل محل السنين، وامتنع السيد من قبولها؛ فإن كانت الكتابة دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب، وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره، فقال: لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه حراية أو في بلد فيه نهب، فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه، فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت لرجلين مكتوبة فوطئها أحدهما، ثم وطئها الآخر كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها، وإن عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالإصاية، وكان نصف مهر مثلها على كل واحد منهما لصاحبه بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معاً فلكل واحد منهما على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصاً من الآخر، وهذا كله إذا لم تحبل، ولو أصابها من إصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما يلزمه من المهر، ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها، ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تحالفها، ولم يلزم أحداً منهما لصاحبه في الإفضاء شيء، ولو تناكرا الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شيء حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة.

قال الربيع: أفضاها يعني شق الفرج إلى الدبر وفيه الذية إذا كانت حرة، وهي على العاقلة، وذلك عمد الخطأ. وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقّة وثلاثون جذعة، وأربعون خلفاً في بطونها أولادها.

وإذا أفضى الرجل أمة لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المكتوبة بين اثنين فوطئها أحدهما، ثم وطئها الآخر فجاءت بولد لستة أشهر من وطء الآخر منهما فتداعياه معاً أو دفعاه معاً، وكلاهما يقر بالوطء، ولا يدعي الاستبراء خيرت المكتوبة بين العجز وتكون أم ولد والمضي على الكتابة؛ فإن اختارت العجز أري الولد القافة؛ فإن أحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما وحيل بينهما وبين وطء الأمية، وأخذاً بنفقتها، وكان هما أن يؤجرها، والإجارة بينهما على قدر نصيبهما فيها، ويحصى ذلك كله، فإذا كبر المولود فانتسب إلى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه، وكان ابناً للذي انتسب إليه؛ فإن كان موسراً ضمن نصف قيمة الأمية وكانت أم ولد له في قول من لا يبيع أم الولد، وإن كان معسراً فنصفها بحاله لشريكه، وليس وطؤه إثماً بأكثر من أن يعتقها، وهو معسر، ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد بنصف قيمة الولد، ويكون الصداقان ساقطين عنهما إن كانا مستوين، ويرجع أحدهما على الآخر بفضل إن كان في أحد الصداقين، فيكون له نصفه كما وصفت.

قال الربيع: قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم يتسب إليه على الذي انتسب إليه بما اتفق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان موسراً فصارت أم ولد له واختارت العجز؛ فكانت إصابة الذي لم يلحق به الولد

٣٧- بيع المكاتب وشراؤه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع السيد شقصاً في دار للمكاتب فيها شيء فللمكاتب فيه الشفعة؛ لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً مكاتباً كما يمنع من مال الأجنبي، ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيدته فيه الشفعة، وسواء كان المكاتب باع بإذن سيده، أو بغير إذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثله.

قال: وإذا باع المكاتب بإذن سيده الشقص، فقال الذي اشترى بإذنه: إن السيد قد سلم لي الشفعة لم يكن تسليمًا للشفعة إلا ترى لو أن أجنبياً كان له في الدار شقص فأذن له شريك له في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليمًا للشفعة؛ لأن إذنه وصمته سواء، وله أن يشفع، ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع، وكان للسيد الشفعة في البيع، ولا يكون هذا تسليمًا للشفعة؛ فإن قال للمشتري: أحلفه في ما كان إذنه تسليمًا للشفعة لم تحلفه؛ لأنه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع، وإنما تحلفه إذا قال سلم الشفعة بعد البيع.

ولو باع المكاتب ما لا شفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره، فقال سيده: أنا آخذته بالشفعة لم يكن ذلك له، ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه إلا كما تكون له الشفعة فيما باع الأجنبي، ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله إلا بما يتغابن الناس بمثله؛ لأن بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله إتلاف وهو يومئذ ممنوع من إتلاف قليل ماله وكثيره إذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير إذن سيده فالبيع فيه فاسد؛ فإن وجد بعينه رد؛ فإن فلت فعلى مشتريه مثله إن كان له مثل، وإن لم يكن له مثل فقيمتها، وإن كان الذي باع عبداً فاعتقه المشتري فالتعق فيه باطل وهو مردود.

وكذلك إن كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة، وعلى المشتري عقرها، وقيمة ولدها يوم سقط ولدها، ولدها حر، وإن ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولدها، وإن نقصت فعليه ردّها ورُدّها ما نقص من ثمنها، ولو أراد السيد في هذه المسائل إنفاذ البيع لم يجز، ولا يجوز إذا عقد بغير إذن، والبيع مفسوخ بحاله حتى يحذد المكاتب بيعاً بإذن السيد مستأنفاً فيجوز إذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يحذد بغير إذن سيده بيعاً يتغابن الناس بمثله.

ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع، وأنا أرضى أن لا أردّه لم يجز.

وكذلك لو قال السيد: قد عفوت ردّ البيع وعفوت ما لزم

الموضعين، ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه.

قال الشافعي: وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما لزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كاتبه على عرض من العروض؛ فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرها مما لا يتغير على طول الحبس كاللذنانير والدراهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به، ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره؛ لأن لحمولته مؤنة، وليس كاللذنانير والدراهم التي لا مؤنة لحملها في هذا الوجه، وما كنت جابراً عليه الرجل له على الرجل الذين أن يأخذه جبرت عليه سيد المكاتب، وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه، وكل ما شككت فيه أبتغي أم لا يسأل أهل العلم به؛ فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص، وما وصفت، وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب، وذلك الحنطة والشعير والأرز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فمتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر، ولم يعجز سيد المكاتب، ثم قال سيده: لا أقبضه؛ لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يرثه منه؛ لأنه حال، وإنما يأخذه قضاء قال: هذا مكتوب في كتاب البيوع إلى الأجل.

فإن قال قائل: فهل بلغك في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل حملها؟

قيل: نعم روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً لأنس جاءه، فقال: إني أتيت بمكاتبتي إلى أنس فأبى يقبلها، فقال: إن أنساً يريد الميراث، ثم أمر أنساً أن يقبلها أحسبه قال فأبى، فقال: آخذها فاضعها في بيت المال قبلها أنس.

وروي عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيئاً بهذا عن بعض الولاة وكأنه أعجبه.

والمكاتب الصحيح والمعنوه في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده، ثم عتق جبراً وليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح.

وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد، وأولياء المحجورين على ذلك.

وإذا تداول على المكاتب نجهان أو أكثر، ولم يعجزه السيد، ثم قال: أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب: أذ جميع ما حلّ عليك قديماً وحديثاً؛ فإن فعل فهو على الكتاب، وإن عجز عن شيء من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز.

المشتري من عقر وقيمة ولد وقيمة شيء إن فات من البيع، فقال المكاتب: لا أعفوه كأن ذلك للمكاتب إذا قال: لا أفعل؛ لأن فعله الأول كان فيه غير جائز.

وكذلك لو قال المكاتب: قد عفوت، وقال السيد: لا أعفوه لم يجزاً جميعاً على عفو شيء منه، فإذا اجتمعاً على إحداث بيع فيه جائزاً بيعهما مستأنفاً، ولم يكن العبد المعتق عتيقاً، ولا أم الولد في حكم أهات الأولاد حتى يجتمعا على بيع جليل أو يبيعه المكاتب وحده بيعاً جائزاً، فإذا كان ذلك فحدث المشتري للعبد عتقاً عتق ولأم الولد وطناً تلذ منه كانت في حكم أم الولد، وإن لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز. فالعبد والأمة مملوكان لسيدهما يبيعهما ولورثته إن مات قبل أن يحدث ذلك لهما مالهما، وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا لا يختلف، فإذا ابتدأ المكاتب البيع بإذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله فالبيع جائز، وإن أراد السيد رد البيع بعد إذنه له أو أراداه معاً لم يكن لهما ذلك؛ لأن البيع كان جائزاً، فلا يرد.

وإن أقر السيد بالإذن للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله، ثم قال: قد رجعت في إذني بعد، وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء إذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع إلا أن تقوم بينة برجوعه عن الإذن به قبل البيع فيرد البيع، وإن باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله، فقال المشتري: كان ذلك بإذن السيد، وانكر السيد فعلى المشتري البينة، وعلى السيد اليمين.

وإن وهب المكاتب من ماله شيئاً قل أو كثر لم يجز له؛ فإن أجاز له السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يتدبها بإذن السيد، فإذا ابتدأها بإذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر.

وإنما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون إلا له أو لسيد، فإذا اجتمعاً معاً على هبته جاز ذلك.

وكذلك يجوز ما باع المكاتب بإذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله، ذلك أقل من الهبة.

قال: وشراء المكاتب كبيعه لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئاً بما لا يتغابن الناس بمثله؛ فإن هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه؛ فإن كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله بإذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه.

قال: ولو اشترى المكاتب شيئاً أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد، فلم يردده السيد وسلمه، أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معاً كان للمكاتب أخذه ممن باعه؛ فإن فات كان للمكاتب اتباعه بقيمته إن كان مما لا مثل له أو بمثله إن كان مما له مثل.

ولو اشترى المكاتب جارية بما لا يتغابن الناس بمثله فأحبها

أو عتق فولدت فالبيع فيها مردود عليه، وعليه عقرها وقيمة ولدها حين ولد، وولدها حر لا يملك كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغابن الناس بمثله بغير إذن، وهكذا لو اشترى عبداً بما لا يتغابن الناس بمثله، فلم يرد البيع حتى عتق المكاتب، ثم أعتقه كان العتق غير مجزئ للبيع؛ لأن أصل البيع كان مردوداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو باع المكاتب أو اشترى بيعاً وشراءً جائزاً على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار ثلاثاً أو أقل، فلم تمض آياهم الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار مقام المكاتب، فإذا كان للمكاتب الخيار فله الرد وإمضاء البيع.

قال: ولو باع المكاتب أو اشترى شراءً جائزاً بلا شرط خيار، فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي تباعا فيه حتى مات المكاتب وجب البيع؛ لأنه لم يخر الرذ حتى مات فالبيع جائز بالعقد الأول، ولا يجوز للمكاتب أن يهب للنواب؛ لأن من أجاز الهبة للنواب فأنيب الواهب أقل من قيمة هبته، وقبل ذلك لم يجعل للواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضا منهم يلزمهم منه ما رضوا به، ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل، ولا بكثير من ماله، ولا أن يكفر كفارة يمين، ولا كفارة ظهار ولا قتل ولا شيئاً من الكفارات في الحج لو أذن له فيه سيده أو غير ذلك من ماله، ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً؛ فإن أخر ذلك حتى يعتق جاز له أن يكفر من ماله؛ لأنه حينئذ مالك للمال، والكفارات خلاف جنائبه؛ لأن الكفارات تكون صياماً، فلا يكون له أن يخرج من ماله شيئاً، وغيره يجزيه، والجنائيات، وما استهلك للادميين لا يكون فيه إلا مال بكل حال، وكل ما.

قلت: لا يجوز للمكاتب أن يفعله في ماله، ففعله بغير إذن السيد، فلم يردده السيد حتى عتق المكاتب وأجازه السيد، أو لم يجزه لم يجز؛ لأنني إنما أجز كل شيء، وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد، وإذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة أو شيئاً يجوز، أو أمراً لمن هو في يديه من كتابته بإذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك.

ولو أعتق المكاتب عبداً له بغير إذن سيده أو كاتبه فأدى إليه، فلم يرد ذلك السيد حتى عتق المكاتب، فلم يحدث المكاتب للعبد عتقاً حتى مات العبد المعتق فأراد تجديد العتق للميت لم يكن عتقاً؛ لأن العتق لا يقع على ميت.

وما ابتدأ المكاتب بإذن سيده من هبة أو بيع بما لا يتغابن الناس بمثله فهو له جائز؛ لأنه إنما يمنع من إتلاف ماله لئلا يعجز فيرجع إلى سيده ذاهب المال، فإذا سلم ذلك سيده قبل يفعله، ثم فعله فما صنع فيه مما يجوز للحر جاز له.

قال: وإذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده فاعتقه أو أذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الآخر قبل الأول الذي كاتبه أو لم يؤد، فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين:

أحدهما أن العتق والكتابة باطلان، فإن رسول الله ﷺ قال: الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولأه لم يجوز أن يعتق، ولا يكاتب من يعتق بكتابه، وهو لا ولأه له، ومن قال: هذا قال: ليس هذا كالتبوع ولا الهبات ذلك شيء يخرج من ماله لا يؤود عليه منه بحال، والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق، ولأه، فلما لم نعلم مخالفاً أن الولاء لا يكون إلا لحر لم يجز عتقه بحال.

والقول الثاني: أن ذلك يجوز، وفي الولاء قولان: أحدهما: أنه إذا عتق عبد المكاتب أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبداً على المكاتب؛ فإن عتق المكاتب فالولاء له؛ لأنه المالك للمعتق، وإن لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيّد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق، والثاني أنه لسيّد المكاتب بكل حال؛ لأنه عتق بإذنه في حين لا يكون له بعته ولاؤه.

فإن مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعدما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف الميراث كما وصفت يوقف ولاؤه؛ فإن عتق المكاتب الذي اعتقه فهو له؛ فإن مات قبل يعتق أو عجز فالولاء لسيّد المكاتب المعتق إذا كان حياً يوم يموت معتق مكاتبه؛ فإن كان ميتاً فلورثته من الرجال كما يكون ذلك لهم ممن اعتقه بنفسه، وميراثه في القول الثاني لسيّد المكاتب؛ لأن له ولاؤه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمّا ما أعطى المكاتب سيّده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيّده كما يجوز له من حر لو صنعه به؛ لأنه مال لعبده فيأخذه كيف شاء.

وإذا باع للسيّد مكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا كما يحل بين سيّده وبين حر أجني لا يختلف في مال كل واحد منهما إن باعه من صاحبه.

وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته.

وكذلك ما باع السيّد لمكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا بما يحل بين الحرين الأجنيين، ويجوز بينهما التغابن فيما السيّد من المكاتب، والمكاتب من السيّد، وإن كثر؛ لأنه لا يبدو أن يكون مالاً لأحدهما، وكما يجوز البيع بين الحرين يتبايعان برضاهما، وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين، وإن كثر فضله فيه مجال ورهن فيه رهناً وأخذ به هيبلاً؛ لأن الرهن يهلك والغريم والحميل يفسد، ولا يجوز للمكاتب في الدين إلا ما يجوز للمضارب إلا بإذن سيّده، وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله

٣٨- قطاعة المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له؛ فإن أناه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويعجل له العتق لم يحل له؛ فإن كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يرثه من الباقي فيعتق لم يجوز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً؛ فإن فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه، ولم يعتق المكاتب به؛ لأنه أبراه بما لا يجوز له أن يرثه منه، وإن فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فأحدث له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيّده بالقيمة؛ لأنه اعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة، ولا يجوز للسيّد على المكاتب من الكتابة شيء؛ لأنها بطلت بالعتق، ويكون له عليه القيمة كما وصفت.

فإن أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيّد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه؛ فإن فعل فالكتابة باطلة، والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء.

قال: ولو كاتبه بعرض فأراد أن يعجل دنائره أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجوز لأمرين: أحدهما: أنه وضع عنه ليعجله العتق؛ فكان ما يعجل منه مقسوماً على عتق من لا يملكه بكماله، وعلى شيء موصوف بعينه، فلم تعلم حصّة كل واحد منهما، والثاني: أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيّد منه، وهكذا إن كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئاً غيره لا يختلف، ولو حلت نجومه كلها، وهي دنائره فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يرضاه به ويقبضه السيّد قبل أن يتفرقا كان جائزاً، وكان حراً إذا قبضه على أن المكاتب بريء مما عليه كما لو كان له على رجل حر دنائره حالة فأخذ بها منه عرضاً أو دراهم

وإلا فالعبدُ لَهُ، قيلَ: هذا محالٌ، ولو كانَ كما قلتَ كانَ حراماً من قبلِ أَنه يَبِيعُ ما لا يَعْلَمُ البائعُ ولا المشتري في ذِمَّةِ المكاتبِ هوَ أو رقبته أرايتَ رجلاً قالَ: أبيعُك ديناً على حرٍّ؛ فإن أفلستَ فعبدي فلانٌ لك يَبِيعُ؛ فإن زعمَ أن هذا جائزٌ، فقد أجازَ يَبِيعُ ما لم يَعْلَمْ، وإن زعمَ أَنه غيرُ جائزٍ فبيعُ كتابَةِ المكاتبِ أولى أن يردَّ لما وصفت وأولى أن لا يملكَ المشتري بها رقبةَ المكاتبِ، ولو أجازَ هذا حاكمٌ فعجزَ المكاتبُ فجعله رقيقاً للذي اشتري كتابته فاعتقه لم يكن حراً وردَّ قضاؤه؛ لأنَّه لا يملكه بالبيعِ الفاسدِ، واللَّه - سبحانه وتعالى أعلم -.

٤ - هبةُ المكاتبِ وبيعه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوزُ لرجلٍ أن يبيعَ مكاتبه، ولا يهبه حتَّى يعجزَ؛ فإن باعه أو هبّه قبلَ يعجزِ المكاتبِ أو يختارَ العجزَ بالبيعِ باطلٌ، ولو اعتقه الَّذي اشتراه كانَ العتقُ باطلاً؛ لأنَّه اعتقَ ما لا يملك.

وكذلك لو باعه قبلَ يعجزِ أو يرضى بالعجزِ، ثم رضى بعدَ البيعِ بالعجزِ كانَ البيعُ مفسوخاً حتَّى يحدثَ له بيعاً بعدَ رضاه بالعجزِ، وإذا باعَ سيّدُ المكاتبِ المكاتبَ قبلَ يعجزِ أو يرضى بالعجزِ، وأخذَ السيّدُ مالاً له فسُخِ البَيعُ وردَّ على المكاتبِ ماله إلا أن يكونَ حلٌّ نجَمَ من نجومه فأخذَ ما حلَّ له منه.

وكذلك لو باعه، وماله من رجلٍ نزعَ مالَ المكاتبِ من يدي المشتري؛ فكانَ على كاتبته؛ فإن فاتَ المالُ في يدي المشتري رجعَ به المكاتبُ على سيّده في ماله إن لم تكن حلتَ عليه الكتابة، أو بعضها؛ فإن كانت حلتَ أو بعضها كانَ قصاصاً، وكانَ على الكتابة، وإن لم يفتَ ضمّنَ المكاتبُ أيّهما شاء، إن شاء الَّذي امتلكَ ماله، وإن شاء سيّده، ولو باعه، ولا مالَ للمكاتبِ أو له مالٌ قليلٌ فاقامَ في يدي المشتري ستين، وحلَّ عليه نَجْمان من نجومه، ثم رددنا البيعَ فسألَ المكاتبُ أن ينظرَ ستينَ ليسعى في نجمة اللذين حلا عليه، ففيه قولان: أحدهما لا يكونُ ذلكَ له كما لو حبسه سلطان، أو ظالمٌ لم ينظره بالحس.

وكذلك لو مرضَ أو سبيَ لم ينظره بالمرضِ ولا السبَاء، وكانَ له أن يحسبَ على سيّده قيمةَ إجارةِ السنتين اللتين غلبه فيهما على البيعِ من نجومه؛ فإن أدّى ذلكَ عنه كاتبته، وإلا رجعَ عليه السيّدُ بما بقيَ ممّا حلَّ فأذاه، وإلا فهوَ عاجزٌ، وإن كانَ في إجارته من السنتين فضلٌ عن كاتبته عتقَ ورجعَ بالفضلِ فأخذه وسواءٌ خاصمَ في ذلكَ العبدُ أو لم يخاصمَ إذا وقعَ ذلكَ، وكانَ البيعُ قبلَ يعجزِ، أو يرضى بالعجزِ، وعلى هذا إذا كانت الكتابةُ منجّمةً، وهكذا لو كاتبه السيّدُ، ثم عدا عليه فحبسه سنةً أو أكثرَ

يتراضيان بها وقبضَ قبلَ أن يتفرقا جازاً، وعتقَ المكاتبُ، ولم يتراجعا بشيء، ولو كانت للمكاتبِ على السيّدِ مائةُ دينارٍ حالةً وللسيّدِ على المكاتبِ ألفُ درهمٍ من نجومه حالةً فأرادَ المكاتبُ والسيّدُ أن تجعلَ المائةَ التي له على سيّده قصاصاً بالألفِ التي عليه لم يجوزَ؛ لأنَّه دينٌ بدين.

وكذلك لو كانَ دينه عليه عرضاً وكتابته نقداً، ولو كانت كاتبته دنائبرَ ودينه على سيّده دنائبرَ حالةً فأرادَ أن يجعلَ كاتبته قصاصاً بمثلها جازاً؛ لأنَّه حينئذٍ غيرُ يَبِيعُ إمّا هوَ مثلُ القضاء، ولو كانَ للمكاتبِ على رجلٍ مائةُ دينارٍ، وحلتَ عليه لسيّده مائةُ دينارٍ فأرادَ أن يبيعه المائةَ التي عليه بالمائةِ التي له على الرجلِ لم يجوزَ؛ ولكن إن أحاله على الرجلِ فحضرَ الرجلُ، ورضي السيّدُ أن يحتالَ عليه بالمائةِ جازاً، وبرئته، وليسَ هذا بيعاً، وإمّا هوَ حوالَةٌ، والحوالَةُ غيرُ يَبِيعُ وعتقَ العبدُ إذا أبراه السيّدُ، ولو أعطاه بها حميلاً لم تجزِ الحمالَةُ عن المكاتبِ، ولو حلتَ على المكاتبِ نجومه فسألَ سيّده أن يعتقه ويؤخره بما عليه فاعتقه كانَ العتقُ جائزاً وتبعه بما له عليه ديناً.

وكذلك لو كانت النجومُ إلى أجلٍ فسألَ أن يعتقه ويكونَ دينه في الكتابةِ عليه بماله جازَ العتقُ، وكانَ عليه ديناً بماله، وهذا كعبدٍ قالَ للسيّدِ أعتقني ولكَ عليّ كذا حالةً أو إلى أجلٍ أو آجالٍ.

٣٩- بيعُ كتابَةِ المكاتبِ ورقبته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجلٍ على مكاتبه نجومٌ حالةً، أو لم تحلَّ فلا يجوزُ له أن يبيعَ نجومه، ولا شيئاً منها حالاً أو غيرَ حالٍ من أحدٍ؛ فإن باعه من أحدٍ فالبيعُ مفسوخٌ فيه، وإن قبضه المشتري ردّه؛ فإن استهلكه ردُّ مثله أو قيمته، وردَّ عليه البائعُ الثمنَ الَّذي أخذه منه، وإن كانت لرجلٍ على مكاتبه نجومٌ، ولم تحلَّ فباعها من أجنيٍّ فقبضها الأجنبيُّ من المكاتبِ أو ما يرضى به منها لم يعتقَ المكاتبُ؛ لأنَّ أصلَ البيعِ باطلٌ، وليسَ هذا كرجلٍ وكلَّه سيّدُ المكاتبِ يعتقَ المكاتبَ عتقَ ذلكَ كعتقه؛ لأنَّه وكيله، وإمّا فعله بامرٍ سيّده وعتقَ هذا بشيءٍ يأخذه لنفسه دونَ السيّدِ وبيعَ كتابَةِ المكاتبِ يطلُّ من وجوهٍ منها: أَنه دينٌ بدينٍ غيرَ ثابتٍ كدينِ الحرِّ ألا ترى أن المكاتبَ يعجزُ، فلا يلزمه من الكتابةِ شيءٌ ألا ترى أن من أجازَ يَبِيعُ كتابته، فقد أجازَ غيرَ شيءٍ يأخذه المشتري، ولا ذِمَّةَ لازمةً للمكاتبِ كذِمَّةِ الحرِّ، وأَنه إن قالَ: إذا عجزَ كانَ له دخلٌ عليه أقبِحَ من الأوّلِ من قبلِ أَنه يَبِيعُ دينٍ على مكاتبٍ فصارتَ له رقبةُ المكاتبِ ملكاً، ولم تبعَ الرقبةَ قط.

فإن قالَ: في عقدِ بيعِ كتابَةِ المكاتبِ: إن أخذه المشتري

٤٢- جنابة المكاتب ورقيقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى المكاتب جنابة، أو عبد للمكاتب أو المكاتبه جنابةً فلذلك كله سواء، وعلى المكاتبه أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجاني منهما يوم جنى أو الجنابة؛ فإن قدر على أدائها مع المكاتبه فهو مكاتب بحاله وله أن يؤذيها قبل الكتابة إذا كانت حالة؛ فإن صالح عليها صلحاً صحيحاً إلى أجل فليس له تأديتها قبل حلها؛ لأن هذا زيادة من ماله، وليس له أن يزيد من ماله شيئاً بغير إذن سيده، وله أن يؤذي الكتابة قبل الجنابة، وقبل حل نجوم الكتابة؛ لأنه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي، وإن كان عليه دين وجنابة وكتابة، والدين والجنابة حالان كان له أن يؤذيها قبل الكتابة، والكتابة قبلهما حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه، ويقف الحاكم ماله كما يكون للحرج أن يقضي بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحاكم ماله إلا أنه يخالف الحر عليه الدين، فلا يكون له أن يؤذي شيئاً عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده؛ لأن ذلك زيادة من ماله، وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده، وله أن يؤذي ذلك إلى سيده؛ لأن المال ماله، وماله لسيده وله أن يؤذي إلى الأجنبي ماله غير حال بإذن سيده، وإذا وقف الحاكم ماله أدى عنه إلى سيده كتابته، وإلى الناس ديونهم، وجعلهم فيه شرعاً؛ فإن لم يكن عنده ما يؤذي هذا كله عجزه في مال الأجنبي، وإن كره ذلك السيد والمكاتب معاً إذا شاء ذلك الأجنبيون، وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه، ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفوا هم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده، وإن شاء الأجنبيون وسيده إنظاره لم يعجز ومتى أنظره سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه، أو يعجزه فذلك له، وإذا عجزه السيد أو رضي المكاتب أو عجزه الحاكم خيّر الحاكم سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرض جنابته، وكل ما كان في حكم الجنابة من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته؛ فإن فعل فهو على رقبته، وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنابة وجميع ما كان في حكمها منه حصصاً لا يقدم واحداً منهم على الآخر، وإن كان عليه دين أداته لئلا رجل من بيع أو غيره لم يحاصمهم؛ لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به، وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يساغ فيه متفرقاً بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشيء قبل شيء.

وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تحاصفاً جميعاً في ثمنه، وإن أبراه بعض أهل الجنابة أو صالح سيده له، أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأتوا هم، ومن قابض على ثمنه، وجنابة المكاتب على ابن سيده وأبيه

فعلية إجارة مثله في حبسه؛ فإن كان الحابس له غيره رجع عليه فأخذ منه إجارته، ولم ينظر المكاتب بشيء من نجومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني: أنه ينظر بقدر حبس السيد له إن حبسه، أو حبسه بالبيع، وهذا إذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه، وبيعه، وغيره.

٤١- جنابة المكاتب على سيده

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جنى المكاتب على سيده عمداً فلسيده القود فيما فيه القود.

وكذلك ذلك لوارث سيده إن مات سيده من الجنابة ولسيده، ووارثه فيما ليس فيه القود الأرض حالاً على المكاتب؛ فإن آذاه فهو على الكتابة، ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يموت؛ فإن آذاه فهو على الكتابة، وإن لم يؤدها فله تعجيزه إن شاء، فإذا عجزه بطلت الجنابة إلا أن تكون جنابة فيها قود، فيكون لهم القود أما الأرض، فلا يلزم عبداً لسيده أرض، وإذا لم يلزمه لسيده أرض لم يلزمه لوارث سيده، وإذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيدة، والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز، فإذا عجز سقط أرض جنابته على سيده، ولزمته جنابته على الأجنبيين يساغ فيها إذا عجز أو يفديه سيده متطوعاً؛ فإن عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجيزه وبيعه في جنابته إلا أن يفديه السيد بأرض الجنابة متطوعاً.

ولو أن مكاتبين بين رجلين فجنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو قيمته؛ فإن آذاه فهو على الكتابة، وإن عجز عن أدائها مع الكتابة فلم يجز تعجيزه، فإذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة؛ لأنه مالك نصفه، ولا يكون له دين فيما يملك منه، وكان لشريكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجنابة متطوعاً أو نصف قيمته؛ فإن لم يفعل بيع نصفه في أرض الجنابة، ولو كان المكاتب جنى عليهما معاً جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة ما للآخر؛ فإن عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موضحة وقيمتها عشر من الإبل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدي نصيبه منه بيعيرين ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بيعيرين ونصف فيأخذه صاحبه أو يكون أرض موضحة قاصداً، فيكون على الرقب، ولو جنى على أحدهما موضحة، وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموضحة للمجني عليه في نصف ما يملك شريكه منه، ونصف أرض المأمومة فيها للمجني عليه مأمومة فيما يملك شريكه منه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

فهو كعبد الرجل يكاتبه، ثم يجني؛ فإن جنى على أحدهما فجنابته كجنابة مكاتبه عليه إن أدى فهو على الكتابة، وإن لم يؤد فهو عاجز، وخير سيده الشريك فيه بين أن يفدي نصفه بما يلزمه، أو يدعه فباع نصفه في الجنابة؛ فإن كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجنابة رد إلى سيده، وإلا لم يضمن سيده شيئاً وسقط نصف الجنابة؛ لأنه صار الجاني إلى السيد مملوكاً وصنعوا بالنصف ما شاءوا؛ لأنه رقيق لهم إذا عجز، وإذا جنى عليه جنابة قيمتها عشر من الإبل قيمة مائة، فقال أودي خمساً من الإبل، وأكسب على الكتابة لم يكن ذلك له حتى يؤدي أرض الجنابة كلها إذا كانت قيمته أو أكثر منها، ولا يبطل عنه من الجنابة شيء حتى يعجز، فإذا عجز بطل عنه نصفها - والله أعلم - .

٤٣ - جنابة عبيد المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للمكاتب عبيد فجنى أحدهم جنابة خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجنابة أو قيمة عبده يوم يجني عبده إذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فباع فوقه صاحب الجنابة أرض جنابته؛ فإن فضل شيء كان للمكاتب.

ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر، والعبد الجاني صحيح قيمته مائة، ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجنابة قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفتكه بمائة أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حيثن بأكثر من عشرين لم يجز الشراء، وإنما يكون له أن يفتكه بأقل من قيمته يوم جنى بما إذا اشتراه به يوم يفتكه جاز الشراء، وباعه الحاكم فأدى إلى الجني عليه قيمته، ولا شيء على المكاتب غير ذلك، وهو في هذا الموضع مخالف للحر يجني عبده.

ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جنابة قيمتها مائة أو أكثر، ثم أبق عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء، فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له؛ فإن لم يفعل بيع عليه وأدبت الجنابة؛ فإن فضل شيء رد عليه وإلا لم يلزمه غيرها، وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرّاً من ذي رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه له؛ لأن كل هؤلاء مملوك له يبيع.

ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه إذا ملكه لو كان حرّاً فجنى جنابة لم يكن له أن يفديه بشيء، وإن قل من الجنابة من قبل أن ملكه ليس بشأم عليه إلا ترى أنني لا أجعل له يبيع إذا فداه، وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه، وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولده، وولده المكاتب

وامراته وكل ما لا يملكه سيده كجنابته على الأجنبي لا تختلف.

وكذلك جنابته على جميع أموالهم.

وكذلك جنابته على أيتام لسيده، وليس لسيده أن يعفو جنابته عن أحد منهم، ولا يضع عنه منها شيئاً إن كان المجني عليه حياً.

وإن كانت جنابة المكاتب نفساً خطأ، وكان سيده وارث المجني عليه، ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنابته، وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث، وليس له أن يعفو حصته غيره منه.

وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده، وكان المكاتب المجني عليه حياً فجنابته عليه كجنابة على الأجنبيين يؤدي المكاتب الأقل من أرض جنابته عليه أو قيمته؛ فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدي سيده للمجني عليه الأقل من قيمته أو الجنابة، أو يدع فباع ويعطي المكاتب أرض جنابته، وما بقي رد على سيده، وإن لم يبق شيء لم يضمن له سيده شيئاً، وإن جنى على المكاتب لسيده جنابة جاءت على نفسه فالجنابة لسيده إن شاء أخذه بها أو يعجزه وأحلف رقيقاً، وإن شاء عفاها؛ فإن قطع المكاتب يد سيده، ثم برأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبراه سيده من الكتابة أو عتق بأي وجه ما كان تبع المكاتب بأرض جنابته، وإن برأ منها السيد، ولم يؤدها المكاتب، ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من أتباعه بالجنابة أو يعجزونه فباع.

ولو كاتب عبده كتابة واحدة فجنى أحدهم كانت الجنابة عليه دون الذين كاتبوا معه.

وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحداً من أصحابه، ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجنابة فهو على الكتابة، وإن عجز كان رقيقاً وبطلت الكتابة، ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعاً أو يباع عليه، ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة، وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره، فأما ما لزمه من دين أدانه به صاحب الدين طائعاً، فلا يباع فيه، وهو في ذمته مكاتباً؛ فإن أداه، وإلا لزمه إذا عتق.

وإن جنى المكاتب على سيده جنابة تأتي على نفسه كانت جنابته عليه كجنابته على غيره لا تبطل كتابته؛ فإن أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة، وإن عجز رد رقيقاً إن شاء الورثة، وإن كانت عمداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاءوا العقل.

وكذلك لو لم تأت الجنابة على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتصر منه في العمد، أو أخذ منه الأرض إن كانت خطأ.

فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما فجنى على أحدهما جنابة

ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه؛ لأنه مات رقيقاً.

٤٥- جناية المكاتب على سيده

والسيد على مكاتبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حالاً من كتابته فيقاصه بها السيد، ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة، ومات عبداً إن مات قبل يؤدي، ولم يتبع السيد بشيء؛ لأنها جناية على عبده إن لم يتعتق.

ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل أن يرا نظراً ما يصيبه بأداء الجناية؛ فإن كان يعتق به قال: إن جعلته قصاصاً بما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك اعتقك وأخذت منه فضلاً إن كان لك؛ فإن اختار ذلك، ثم مات المكاتب ضمن السيد من دية حياً ما ضمن هو لو جنى على عبده غيره فيعتق قبل يموت، ثم مات ولا قصاص عليه، ولو كانت الجناية عمداً؛ لأن الجناية كانت، ولا قصاص بينه وبينه، وإن لم يمت ذلك حتى مات بطلت الجناية؛ لأنه مات رقيقاً، فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها، والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصاً فهي قصاصاً إيهما شاء، وإن كانت الكتابة غير حالية لم تكن قصاصاً إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده.

وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به، فقال المكاتب عجلوا بها قبل برء الجناية أعطيناه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لو مات، فإذا جاوزت ثمنه لو مات لم يعطه إياها حتى يبرأ فيوفيه إياها؛ لأننا لا ندري لعله يموت فتتقضى الجناية عن سيده.

وإذا جنى ابن سيده المكاتب أو أبوه أو من عدا سيده المكاتب على المكاتب فجنايته عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال، ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيه، فيكون له حيتن عفاها؛ لأنها صارت له، والله أعلم.

٤٦- الجناية على المكاتب ورقيقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى على المكاتب عبداً جناية عمداً، فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فللمكاتب القصاص؛ لأن سيده ممنوع من ماله وبدنه.

لا يكون له أن يفديهم، ويسلمهم فباع منهم بقدر الجناية، وما بقي بحاله يعتق بعق المكاتب، ولا يفدي أحداً ممن ليس له بيعه فيجوز له إلا بإذن السيد.

ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الأجنبيين إلا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه، وإن لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية، وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق بعق المكاتب أو يرق بركة.

وإذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عمداً فله القتل؛ فإن جنى من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية، وأن يعفو، وإن كانت الجناية عمداً فله القود إلا أن يكون الذي جنى والد للمكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه، وهو لا يقتل به لو قتله.

وإذا جنى المكاتب جناية، فلم يؤدها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية، وهكذا عبد المكاتب يحمي، ولا يؤدي المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كأنه جنى، وهو في يدي سيده، فإما فداءه، وإما بيع عليه في الجناية، وإذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله، فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية.

وإذا جنى المكاتب جناية، فلم يؤدها حتى أدى فتعتق مضي العتق، وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية؛ لأن الجناية إذا لم يعجز عليه دون مولاه، ولو كانت المسألة بحالها فجنى فاعتقه السيد، ولم يؤد فيعتق بالأداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية، وإذا جنى المكاتب جناية أخرى، ثم أدى فتعتق، ففيها قولان: أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتركان فيها، والآخر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية، وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة.

٤٤- ما جنى على المكاتب فله

٢٩٤٧- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، وقال عطاء: إذا أصيب المكاتب له نذره، وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتب من ماله يخرجه كما يخرجه ماله؟ قال: نعم. [أخرجه البيهقي (١٠/٣٤٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيدته أخذها بحال، وإن أزمته فعجز المكاتب عن العمل؛ لأنه قد يؤدي، وهو زمن،

عبدٌ غيرُ مكاتبٍ يقومُ يومَ جنيِّ عليه وجناية سيِّدِ المكاتبِ عليه، وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبيِّ سواءً ويضمنُ لهم ما يضمنُ الأجنبيُّ لهم فيما دونَ أنفسهم وأموالهم لا يختلفُ ذلكُ إلا أنَّه إن ضمنه لهم، فلم يؤدَّ حتَّى يعجزَ أو يموتَ سقطَ عنه؛ لأنَّه صارَ مالاً له، وإن جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدِّي عن المكاتبِ كتابته فشاءَ المكاتبُ أن يجعلها قصاصاً أخذَ بها السيِّدُ إن ماتَ المكاتبُ والمكاتبَةُ حالَّةٌ قبلَ يجعلها قصاصاً به ماتَ عبداً وبطلتَ عنه الكتابةُ، وصارَ هذا مالاً للسيِّدِ.

وإن جنى السيِّدُ على المكاتبِ فقتله وهو يسوى ألفَ دينارٍ، وإنما بقيَ عليه من كتابته دينارٌ أو أقلُّ أو أكثرُ إلى أجلٍ لم يعنقِ المكاتبُ ممَّا وجبَ له ويعجزُ.

وكذلك لو جنى عليه فقطعَ يده فوجبتَ له خمسمائةٌ بصلحٍ أو غيره، ولم يبقَ عليه إلا دينارٌ لم يعنقِ حتَّى يقولَ قد جعلتَ ما وجبَ لي قصاصاً، فإذا قاله قبلَ يموتُ، ثمَّ ماتَ كانَ حرّاً حينَ يقوله؛ فإن لم يقله حتَّى ماتَ كانَ عبداً، وهكذا إن جنى سيِّدُ المكاتبِ على مالِ المكاتبِ جنايةً تلزمه ألفَ دينارٍ، وإنما بقيَ على المكاتبِ دينارٌ لم يحلَّ، فلم يقلِ المكاتبُ قد جعلتها قصاصاً حتَّى ماتَ، ماتَ رقيقاً، وإن قال: قد جعلتها قصاصاً بما عليَّ من الكتابةِ كانَ حرّاً حينَ يقوله.

وكذلك إن قال: قد جعلتَ ما بقيَ عليَّ من الكتابةِ قصاصاً ممَّا لزمَ مولايَ كانَ قصاصاً، وكانَ حرّاً وأتبعه بفضله، وهذا كله إذا لم يحلَّ آخرُ نجومِ المكاتبِ؛ فإن لم يبقَ على المكاتبِ إلا نجمٌ أو بعضُ نجمٍ أو أكثرُ إلا أنَّ جميعَ ما عليه قد حلَّ كله، ولم يعجزَ سيِّده حتَّى جنى عليه سيِّده جنايةً فيها وفاةٌ بما بقيَ على مكاتبه أو فيها وفاةٌ وفضلٌ عنقِ المكاتبِ؛ لأنَّ سيِّده مستوفٍ بما لزمه جميعَ ما عليه إذا وجبَ للمكاتبِ مثلُ الَّذي عليه في الكتابةِ ألا ترى أنَّه لا أجبرُ السيِّدَ على دفعِ الجنايةِ إليه إلا أن يكونَ فيها فضلٌ عن كتابته فأجبره على دفعِ الفضلِ إليه، وإن وجدتَ للمكاتبِ مالاً لم أجبره على أن يدفعَ إلى السيِّدِ ما بقيَ عليه وله عندَ السيِّدِ مثله، أو أكثر.

وكذلك لو حلَّ آخرُ نجومِ المكاتبِ فعدا السيِّدُ على مالِ المكاتبِ فأخذَ منه ما بقيَ له بلا علمٍ من المكاتبِ عنقِ المكاتبِ إذا كانتَ نجومه حالَّةً.

وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالةِ المكاتبِ وحسبه على المكاتبِ بغيرِ إذنه عنقِ المكاتبِ.

وإن كانتَ نجومه لم تحلَّ فردَّه السيِّدُ إليه لم يعنقِ إلا أن يشاءَ أن يجعلَ ذلكَ قصاصاً ويجبرُ السيِّدُ على إعطائه إيَّاه إذا لم تكنَ نجومه حلَّتْ، ولم يجبرِ المكاتبُ على أن يجعله قصاصاً، وهذا كله

قال الرِّبيعُ: وفيها قولٌ آخرُ أنَّه ليسَ للمكاتبِ أن يقتصرَ من قبلِ أنَّه قد يعجزُ فيصيرُ ذلكَ للسيِّدِ، فيكونُ المكاتبُ قد أبطلَ الأرضَ الَّذي كانَ للسيِّدِ أخذه لو لم يقتصرَ.

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: وليسَ لسيِّدِ المكاتبِ أن زنى بحمِّه ولا أن اذنبَ أن يجلده وللمكاتبِ أن يؤدِّبَ عبده، وليسَ له أن يحذِّه؛ لأنَّ الحدَّ لا يكونُ إلى غيرِ حرٍّ، وهكذا إذا جنى على عبدِ المكاتبِ جنايةً فيها قصاصٌ، فإنما لهما العقلُ، وليسَ للمكاتبِ ولا عبده بأن يعفوَ من العقلِ قليلاً ولا كثيراً، ولا يصلحُ فيه إلا على استيفاءِ جميعِ أرشٍ ما صالحَ به أو الازديادِ، وإذا صالحَ فازدادَ لم يكنَ به أن يضعَ الزيادةَ، ولا شيئاً منها؛ لأنَّه قد ملكها، وليسَ له إتلافُ شيءٍ ملكه.

وإذا جنى على المكاتبِ أو عبده جنايةً عمداً فله الخيارُ في أخذِ الأرضِ أو القود؛ فإن أرادَ العفوَ عن القودِ في نفسه أو عبده بلا أرشٍ فعفوه باطلٌ؛ لأنَّه يملكُ بالجنايةِ العمدِ عليه، وعلى عبده مالاً أو قصاصاً فليسَ له إبطاها ممَّا إذا كانَ ممنوعاً من إتلافِ ماله، وهذا إتلافُ الماله، ولو عفا، ثمَّ عنقُ كانَ له أخذُ المالِ، ولم يكنَ له القود؛ لأنَّه عفا، وهو لا يملكُ إتلافَ المالِ كما لو وهبَ شيئاً مكاتباً، أو وضعه، ثمَّ عنقُ كانَ له أخذه؛ لأنَّه فعل، وهو لا يملكُ أن يهبَ، ولا سبيلَ لسيِّدِ المكاتبِ على أن يضعَ جنايةً على المكاتبِ، ولا يأخذَ من يديِ المكاتبِ شيئاً من أرشِ الجنايةِ عليه، ولا على رقيقه، ولو بقيَ المكاتبُ من الجنايةِ مقطوعَ اليدينِ والرَّجلينِ أعمى أصمُّ لم يكنَ له سبيلٌ على أخذِ شيءٍ ممَّا صارَ له حتَّى يعجزَ، وله السبيلُ إن ذهبَ عقلُ المكاتبِ على أن يأتيَ الحاكمُ فيضعَ مالَ المكاتبِ على يديِ عدلٍ وينفقَ على المكاتبِ منه ويؤدِّيَ عنه حتَّى يعنقَ أو يعجزَ، وهكذا المكاتبَةُ ورقيقها لا يختلفُ؛ فإن كانتَ الجنايةُ جاءت على نفسِ رقيقِ المكاتبِ والمكاتبَةِ فهكذا لا يختلفُ، وإن كانتَ الجنايةُ جاءت على نفسِ المكاتبِ والمكاتبَةِ قبلَ أدائهما، فقد بطلتَ الكتابةُ، وصارَ مالهما لسيِّدهما فله في مالهما إن جنى عليه ما لم يستوفِ، المكاتبانِ الجنايةَ، وفي أنفسهما، وما جنى عليهما ما لم يستوفيا ماله في الجنايةِ على رقيقٍ له غيرِ مكاتبين.

ولو جنى المكاتبُ نفسه جنايةً فيها قصاصٌ، فبرأ منها، وأخذَ نصفَ أرشها، ثمَّ ماتَ أخذَ المولى النصفَ الباقيَ ومالَ المكاتبِ حيثُ كانَ، ولو كانتَ الجنايةُ يداً فصالحَ منها المكاتبُ على أقلِّ ممَّا فيها وهو النصفُ قبضَ المولى الفضلَ ممَّا وجبَ في يديِ مكاتبه؛ لأنَّ مكاتبه تركَ الفضلَ للمولى أخذه كما لو وضعَ عن إنسانٍ ديناً عليه أو وهبَ له هبةً، ثمَّ ماتَ قبلَ يعنقُ كانَ لمولاه أخذُ ذلكَ من الموضوعِ والموهوبِ له إذا عجزَ المكاتبُ أو ماتَ من غيرِ تلكَ الجنايةِ قال: والجنايةُ على المكاتبِ في قيمته وقيمتها

فإن عادَ السيّد قطعَ يده الأخرى خطأ فماتَ لزِمَ عاقلته نصفُ ديةٍ حرٍّ بالجناية على اليد الأخرى؛ لأنّه جنى عليه وهو حرٌّ.

وإذا جنى على المكاتب فعفا بإذن سيّده عن أرض الجناية فالعفو جائز.

وإذا جنى على المكاتب وعتق، فقال: كانت الجناية وأنا حرٌّ، وقال الجاني: كانت وأنت مكاتب فالقول قولُ الجاني، وعلى المكاتب البيّنة وسواء صدّقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه؛ فإن قطع مولا له الشهادة أن الجناية كانت وهو حرٌّ قبلت الشهادة؛ لأنّه ليس في شهادته ما يجزّيه إلى نفسه شيئاً وكلفته شاهداً معه، فإذا أثبتت قضيت له بجناية حرٍّ، وإذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيعَ بقدر الجناية.

وإذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيعَ منه بقدر الجناية، ولا يبيعُ بأكثرَ منها، ولو جنى عبدُ المكاتب على المكاتب كانت الجناية هدرًا إلا أن يكونَ فيها قصاصٌ، فيكونُ له أن يقتصرَ فأما إذا كانت عقلاً أو عمداً فإرادُ أرض الجناية فليسَ ذلكَ له، ولكن له يبيعه على النّظر كما يكونُ له يبيعه بلا جناية جناها.

وإذا جنى المكاتبُ على عبده يبيعه فجنيته هدرٌ إلا أن تكونَ الجناية عمداً فيها قصاصٌ، فيكونُ له القصاصُ فأما مالٌ، فلا يكونُ للعبد على سيّده مجال.

وكذلك لو ملكَ المكاتبُ أباه أو أمّه فجنى عليهما؛ فإن كانت جنيته فيها قصاصٌ فلهما القصاصُ، وليسَ لهما اختيارُ المال أن يأخذهما منه وهما غيرُ خارجين من ملكِ المكاتب، ولا أن يأخذاً منه مالاً لو كانت الجناية خطأ، ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بمال؛ لأنّ ذلكَ كانَ وهما غيرَ خارجين من ملكه.

ولو جنى العبدُ المكاتبُ على ابنٍ له كاتبٌ معه كانت جنيته عليه كجنيته على أجنبي يأخذه بها الابن، ولا يكونُ له أن يعفوها؛ لأنّ الابنَ مملوكٌ لغيره كهو، ولو كانت عمداً لم يكن للابن أن يقتصرَ منه، وكانَ عليه أن يأخذَ منه أرضها، وليسَ للابن تركُ الأرض له؛ فإن لم يأخذَ منه الأرضَ حتّى عتقَ الابنَ قبلَ يأخذها منه فله عفوها عتق الأب، أو لم يعتق؛ لأنّ حقّه مالٌ له لا سبيلَ لأحدٍ عليه فيه.

٤٧- عتق سيّد المكاتب

أخبرنا الرّبيع: قال: قال الشافعي: وإذا كاتبَ الرّجلُ عبده فأذى إليه أو لم يؤذِ حتّى اعتقه فالعتق واقع، وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفادَ في الكتابة كلّ له ليسَ للسيّد منه شيء. ولو كاتبه، ثم قال: قد وضعت عنك كتابتك كلّها كان

إذا كانت جناية السيّد على المكاتب من الصّنف الذي منه كاتبه كانت قصاصاً؛ فإن كانَ يلزمُ السيّد بالجناية على المكاتب غيرُ الصّنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها، ولم تكن قصاصاً حتّى يقبضها ويدفعَ من ثمنها إليه آخرَ ما عليه، أو يصطلحاً صلحاً يصلحُ على أنها قصاصٌ، وذلك أن يجنيَ على المكاتب، وعلى المكاتب مائة صاعٍ حنطة لمكاتبٍ خمسين ديناراً، وإنما لزِمَ السيّد بالجناية ذهبٌ أو ورقٌ أو إيلٌ هي أكثرُ ثمناً ممّا على المكاتب، فلا يكونُ هذا قصاصاً، وإن كانت الكتابة حالة؛ لأنّ الذي على المكاتب غيرُ الذي وجبَ له، ولكن لو حرق السيّد للمكاتب مائة صاعٍ مثل حنطته والحنطة التي على المكاتب حالة كانَ قصاصاً، وإن كره سيّدُ المكاتب؛ فإن كانَ خيراً أو شراً من حنطته لم تكن قصاصاً حتّى يرضى المكاتب إذا كانت الحنطة المحرقة خيراً من الحنطة التي عليه أن يجعلها قصاصاً أو يرضى السيّد أن يجعلها قصاصاً إذا كانت الحنطة التي حرق شراً من الحنطة التي له على المكاتب، فلا تكونُ قصاصاً إلا بأن يجتالَ بها المكاتب برضاه على السيّد، وهكذا لو كانَ مكانَ الحنطة جنايةً على المكاتب لم يختلف هذا.

وإن جنى السيّد على المكاتب جنايةً لزمه بها أرضٌ فجعلها السيّد والمكاتبُ قصاصاً تأخّرَ ما على المكاتب أو كانَ ما على المكاتب حالاً يلزمُ السيّد بها مثلُ ما على المكاتب، أو أكثرُ برضاهما، ثم عادَ السيّد فجنى على المكاتب جنايةً ثانيةً كانت جنيته على حرٍّ فيها قصاصٌ إن كانت ممّا يقتصرُ منه وأرضُ الحرّ إن كانت ممّا لا يقتصرُ منه، وإن اعتلّ بأنّه لم يعلم بأنّه يعتق بأن يصيرَ لمكاتبه عليه مثلُ الذي بقي من كتابته، فيكونُ قصاصاً فيعتقُ لم يقبل ذلكَ منه كما لا يقبلُ من رجلٍ علمَ رجلاً عبداً فقتله بعدَ ما عتق، ولم يعلم بعتقه.

قال الرّبيع: وفيه قولٌ آخرُ أنّه يؤخذُ منه ديةٌ حرٌّ ولا قودٌ لموضع الشبهة كما لو قتلَ حرّياً، ولم يعلم بإسلامه فعليه ديةٌ حرٌّ ولا قودٌ وهو يفارقُ الحرّبي؛ لأنّه حلالٌ له على الابتداء قتلُ الحرّبي، وليسَ حلالاً له على الابتداء قتلُ العبد.

قال الرّبيع: وقولُ الشافعي أصح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو عتقَ المكاتبُ وعادَ السيّد أو غيره فجنى عليه جنايةً بعدَ عتقه، وقد علمَ الجاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجنيته عليه كجنيته على حرٍّ.

ولو جنى سيّدُ المكاتب على المكاتب فقطعَ يده فلزمه نصفُ قيمته، وكانَ قد حلّ عليه مثلُ ما لزمه له، وكانَ آخرُ نجومه عتق به.

وكذلك لو لم يحلّ فجعله السيّد والمكاتبُ قصاصاً عتق به؛

حرّاً، وكان كقوله أنت حرّ من قبل أنّه قد اعتقه في أصل الكتابة بالبراءة إليه من الكتابة،
ولو قال: قد وضعت عنك الكتابة إلا ديناراً أو إلا عشرةً دينارين كان بريئاً من الكتابة إلا ما استثنى، ولا يعتق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيّد من الكتابة قول السيّد إن قال الذي وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله، وإن مات السيّد فالقول قول ورثته؛ فإن لم يكونوا يعربون عن أنفسهم الزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة؛ لأنّه قائم بذلك لمن صار المال له، ولا يضرّ عنه إلا ما يحيط أنّه وضع عنه بحال وهو إذا وضع عنه آخرها على إحاطة أنّه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله؛ فكان الآخر بدلاً من الأوّل.

٤٨ - المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كاتب الرجلان عبداً لهما فادّى بعض نحره أو لم يؤدّ منها شيئاً حتى اعتق أحدهما نصيبه منه نصيبه منه حرّاً كما يجوز عتقه أم ولده ومدبره وعبده الذي لا كتابة له؛ فإن كان له مال قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما؛ فإن لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحال، وإذا اعتقه أحدهما، ثمّ اعتقه الآخر؛ فإن كان الأوّل موسراً بأداء قيمة نصفه كان المكاتب حرّاً، وكان على المعتق الأوّل نصف قيمته وعتق الآخر باطلاً والولاء للمعتق الأوّل، وإن لم يكن موسراً فعتق الآخر جائز والولاء بينهما.

ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة، ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه إن كان موسراً.

وكذلك إذا أبراه ماله عليه؛ لأنّه ماله وإنه إذا اعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث.

٤٩ - ميراث المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً أنكح ابنة له ثيباً برضاها مكاتبه أو عبده، ثمّ كاتبه كان النكاح جائزاً؛ فإن مات السيّد وابنته وارثه له فسد النكاح؛ لأنّها قد ملكت من زوجها شيئاً، ولو مات، وليست ابنته وارثه كانا على النكاح؛ فإن اعتقه واحداً من الورثة فنصيب الذي اعتقه حرّاً، وولاه للذي كاتبه.

وكذلك إذا أبراه ماله عليه نصيبه حرّاً، وإن عجز لم يكن له في رقبته شيء، وكان نصيبه حرّاً بكل حال، ولا يقوم عليه بحال؛ لأنّ عتقه إيّاه وإبراهه منه عتق لا ولاء له به إنّما الولاء للذي عقد كتابته، وإنما منعي من تقويمه عليه أنّه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فيعتقه بعد العجز واعتقه عليه بسبب رقه فيه؛ لأنّه لو لم يكن له فيه رقّ فعجز لم يكن له أن يملكه، ولو ورثه وآخر فاعتقاه لم يجز عتقهما لو كانا ورثاً ماله عليه، ولكنهما

وإذا وضع السيّد عن المكاتب أو اعتقه في المرض فالتعتق موقوف؛ فإن خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حرّاً وإلا عتق منه ما حلّ الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه، وكان الباقي منه على الكتابة.

ومتى أقر سيّد المكاتب أنّه قبض نجس يوم المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فإقراره جائز كما يجوز إقراره للأجنبي بقبض دين عليه.

وإذا كاتب الرجل عبده على دينارين، فقال: قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئاً من قبل أنّه ليس عليهم درهم.

وكذلك لو كاتبه على درهم، فقال: قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار، وإنما قيمتها مثل ما عليه من الدرهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئاً؛ لأنّه إنّما وضع عنه شيئاً ليس له عليه.

وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره.

ولو قال السيّد كاتبته على ألف درهم وقلت: قد وضعت عنك خمسين ديناراً أعني وضعت عنك الألف وهي قيمة خمسين ديناراً كان وضعاً، وكان المكاتب حرّاً، ولو لم يقل هذا السيّد فادعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا، ولو مات السيّد، ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع الألف إن قال: هي قيمة خمسين، فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال: قد استوفيت منه أو قال لسيدي: ألتست قد وفيتك؟

فقال: بلى، فقال المكاتب هذا آخر نجومي كان القول قول السيّد.

فإن قال: لم يوفني إلا درهماً فالقول قوله - مع يمينه - وقول ورثته إذا مات؛ لأنّه عبد أبداً حتى يشهد الشهود أنّه وفاه

في واحدٍ من الوجهين ألا ترى أنَّ بريرةً تستعينُ في الكتابةِ وتعرضُ عليها عائشةُ الشَّراءِ أو العتقَ وتذهبُ بريرةً إلى أهلها بما عرضت عائشةُ وترجعُ إلى عائشةَ بما عرضَ أهلها وتشتريها عائشةُ فتعتقها بعلمِ رسولِ الله ﷺ فكلُّ هذا دليلٌ على ما وصفت من رضا بريرةَ بتركِ الكتابةِ أو العجزِ فمتى قال المكاتبُ قد عجزت أو أبطلت الكتابةَ فذلك إليه علمٌ له ما أو قوةٌ على الكتابةِ أو لم يعلم، وإن قال سيدهُ: لا أرضى بعجزه قيلَ ذلكُ له وإليه: دونك فهو لك مملوكٌ فخذ مالكَ حيثُ كانَ واستخدمه وأجره فخذ فضلَ قوته وحرقةِ وماله خيرٌ من أداءِ نجومه.

وكذلك لو كانَ عبدان أو عبيدٌ في كتابةٍ واحدةٍ فعجزَ أحدهم نفسه أو رضيَ بتركِ الكتابةِ خرجَ منها ورفعت عمن معه في الكتابةِ حصتهُ كما ترفعُ لو مات أو اعتقه سيدهُ وسواءُ عجزَ المكاتبُ نفسه عندَ حلولِ النجمِ أو قبله متى عجزَ نفسه فهو عاجزٌ، وإن عجزَ نفسه وأبطلَ الكتابةَ، ثم قال أعودُ على الكتابةِ لم يكن ذلكُ له إلا بتجديدِ كتابةٍ وتعجيله نفسه عندَ سيدهُ، وفي غيبةِ سيدهُ سواءً، وإن عجزَ نفسه وأبطلَ الكتابةَ، ثم أدَّى إلى سيدهُ فعتقَ بالشرطِ الأولِ، ثم قامت عليه يئنهُ بأنه عجزَ نفسه أو رضيَ بفسخِ الكتابةِ كانَ مملوكاً، وما أخذَ سيدهُ منه حلالٌ له، وإن أحبَّ أن أحلفَ له سيدهُ ما جددَ كتابةً كانَ ذلكُ له، ولو كانت المسألةُ مجالها دفعُ إلى سيدهُ آخرَ نجومه، وقالَ له: أنت حرٌّ بالمعنى الأولِ ولا علمُ له بتعجيلِ نفسه ولا رضاه بفسخِ الكتابةِ كانَ له فيما بينه وبينَ الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعتقَ عليه ويرجعَ عليه بقيمتهُ كلها لا نحسبُ له ثمأً أخذَ منه شيئاً؛ لأنه أخذه منه وهو مملوكٌ له واعتقه بسببِ كتابتهِ فرجعَ عليه بقيمتهُ.

٥٠- عجزُ المكاتبِ بلا رضاه

قال الشافعيُّ: وإذا رضيَ السيّدُ والمكاتبُ بالكتابةِ فليسَ للسيّدِ فسخها حتّى يعجزَ المكاتبُ عن نجمٍ من نجومه، فإذا عجزَ، ولم يقل قد فسخت الكتابةَ فالكتابةُ مجالها حتّى يختارَ السيّدُ فسخها؛ لأنَّ حقَّ السيّدِ دونَ حقِّ المكاتبِ أن لا يثبتَ على الكتابةِ وهو غيرُ مؤدٍّ ما عليه فيها إلا أن يتركَ السيّدُ حقَّه بفسخها، فيكونُ له حيثُ شاءَ؛ لأنَّهما مجتمعان على الرضا بالكتابةِ فمتى حلَّ نجمٌ من نجومِ الكتابةِ، ولم يؤدِّه، ولم يبطل السيّدُ الكتابةَ فهو على الكتابةِ؛ فإن أدَّى بعدَ حلولِ النجمِ من مدّةٍ قصيرةٍ أو طويلةٍ لم يكن للسيّدِ تعجيله، ولا يكونُ له تعجيله إلا ونجمٌ أو بعضٌ حالٌّ عليه، فلا يؤدِّيه، وإذا كانَ المكاتبُ حاضراً بالبلدِ لم يكن للسيّدِ تعجيله إلا بمحضرتِهِ، فإذا حضرَ فسأله ما حلَّ عليه قلَّ أو كثرَ، فقال: ليسَ عندي فاشهدْ أنه قد عجزَ أو قد أبطلَ كتابتهِ أو فسخها، فقد بطلت، ولو جاءَ المكاتبُ بما عليه مكانه لم يكن

ورثاً رقبته على معنى أنهما إذا اعتقاه عتقَ، وولاؤه للذي عقدَ الكتابةَ.

٢٩٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيْمُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَا نَمَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ.

٢٩٤٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، وَلَمْ يَقُلْ، عَنْ عَائِشَةَ، وَذَلِكَ مُرْسَلٌ.

٢٩٥٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ: وَأَحْسِبُ حَدِيثَ نَافِعٍ أَتَبَّهَا كُلَّهَا؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، وَأَنَّهُ أَكْثَرُ وَعَائِشَةُ فِي حَدِيثِ نَافِعٍ كَانَتْ شَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ فَأَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا إِنْ أَغْتَقَتْ فَالْوَلَاءُ لَهَا، وَإِنْ كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ إِنَّهَا شَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَعَلَّ هِشَامًا أَوْ عُرْوَةَ حِينَ سَمِعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا رَأَى أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَشْرُطَ لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَلَمْ يَقِفْ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى مَا وَقَفَ عَلَيْهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال: فالأحاديثُ الثلاثةُ متفقةٌ فيما سوى هذا الحرفِ الذي قد يغلطُ فيه منتهى الغلطِ، واللهُ تعالى أعلمُ، فبهذا نأخذُ وهو ثابتٌ عن رسولِ الله ﷺ، وليسَ يحتملُ أن يجوزَ بيعُ المكاتبِ والمكاتبِ إن لم يعجزوا، فلمَّا لم أعلمُ خالفًا في أن لا يباعَ المكاتبُ حتّى يعجزَ أو يرضى بتركِ الكتابةِ لم يكن هذا معنى الحديثِ؛ لأنِّي لم أجد حديثًا ثابتًا عن النَّبِيِّ ﷺ، ومن عرفت من جميعِ النَّاسِ على خلافه؛ فكانَ معنى الحديثِ غيرَ هذا وهو أحراهما أن يكونَ في الحديثِ دلالةٌ عليه هو أنَّ الكتابةَ شرطٌ للمكاتبِ على سيدهُ فمتى شاءَ المكاتبُ أبطلَ الكتابةَ؛ لأنها وثيقةٌ له لم يخرجْه من ملكِ سيدهُ ولا يخرجْه إلا بأدائها، وهذا هو أولى المعنيين بها، واللهُ تعالى أعلمُ، وبه أقولُ، فإذا رضيَتِ المكاتبَةُ أو المكاتبُ إبْطالَ الكتابةِ فلها وله إبْطالُها كما يكونُ لكلِّ ذي حقٍّ إبْطالُه، وكما يقالُ للعبدِ إن دخلتِ الدَّارَ فانتَ حرٌّ فتركَ دخولها ويقالُ له: إن تكلمتَ بكذا فانتَ حرٌّ فتركَ أن يتكلَّمَ به، فلا يعتقُ

مُكَاتِبًا، وَكَانَ لِسَيِّدِهِ أَخْذَهُ مِنْهُ كَمَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ مَمْلُوكًا وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا عِنْدَ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِذَا جَاءَ بِهِ السُّلْطَانُ فَسَالَهُ نَظْرَةً مَدَّةً يُوَدِّي إِلَيْهِ نَجْمَهُ أَوْ سَالَ ذَلِكَ سَيِّدَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا عَلَى السُّلْطَانِ إِنْظَارُهُ إِلَّا أَنْ يَحْضَرَ شَيْئًا يَبِيعُهُ مَكَانَهُ فَيَنْظُرُهُ قَدْرَ بَيْعِهِ.

فَإِنْ قَالَ لِي شَيْءٌ غَائِبٌ أَحْضَرُهُ لَمْ يَكُنْ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يَنْظُرَهُ إِلَى قَدُومِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْظُرُهُ فَيَفُوتُ الْعَبْدُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مَالَهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْحَرِّ يُسَالُ النَّظْرَةَ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ لَا سَبِيلَ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَهَذَا عَبْدٌ إِنَّمَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ غَائِبًا فَحُلَّ نَجْمُهُ فَاشْهَدْ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ أَنَّهُ قَدْ عَجَزَهُ أَوْ فَسَخَ كِتَابَتَهُ فَهُوَ عَاجِزٌ؛ فَإِنْ جَاءَ مِنْ غَيْبَتِهِ وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنَّهُ قَبِضَ مِنَ النَّجْمِ الَّذِي عَجَزَهُ بِهِ أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ أَوْ أَنْظَرَهُ بِهِ كَانَ عَلَى الْكَتَابَةِ، وَهَكَذَا لَوْ جَاءَ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ السُّلْطَانُ فَسَالَهُ تَعْجِيزَهُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَعْجِزَهُ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَحُلُولِ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ وَيُحْلِفَ مَا أَبْرَاهُ مِنْهُ وَلَا قَبْضَهُ مِنْهُ وَلَا قَابِضَ لَهُ وَلَا أَنْظَرَهُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلَ عَجَزَهُ لَهُ وَجَعَلَ الْمَكَاتِبَ عَلَى حُجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ حُجَّةٌ قَالَ:

٢٩٥٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ غَرْقَدَةَ قَالَ: شَهِدْتُ شُرَيْحًا رَدَّ مُكَاتِبًا عَجَزَ فِي الرُّقَى. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٤٢/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَعْجِزُ السَّيِّدُ وَالسُّلْطَانُ الْمَكَاتِبَ، فَإِذَا حُلَّ نَجْمُ الْمَكَاتِبِ فَسَالَهُ سَيِّدُهُ أَدَاءَهُ، فَقَالَ: قَدْ أَذَيْتَهُ إِلَيْكَ أَوْ أَذَيْتَهُ إِلَيَّ وَكَيْلِكَ أَوْ إِلَى فُلَانٍ بِأَمْرِكَ فَانْكَرَ السَّيِّدُ لَمْ يَعْجَلِ الْحَاكِمُ تَعْجِيزَهُ وَأَنْظَرَهُ يَوْمًا وَأَكْثَرَ مَا يَنْظُرُهُ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ أَحْلَفَهُ مَعَهُ وَأَبْرَاهُ تَمَّا شَهِدَ لَهُ بِهِ شَاهِدُهُ، وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ لَمْ يَعْرِفْ الْحَاكِمُ لَمْ يَعْجَلِ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْهُ؛ فَإِنْ عَدَلَ أَحْلَفَهُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْدِلْ دَعَاهُ بِغَيْرِهِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهِ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ غَدِهِ أَوْ بَعْدِهِ وَإِلَّا عَجَزَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ بَيْنَهُ غَائِبَةً أَشْهَدَ أَنَّهُ ذَكَرَ بَيْنَهُ غَائِبَةً وَأَنَّى قَدْ عَجَزْتَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيْنَهُ فِيمَا يَدْعِي مِنْ دَفْعِ نَجْمِهِ أَوْ إِسْرَاءِ مَوْلَاهُ لَهُ مِنْهُ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا أَثْبَتَ كِتَابَتَهُ وَأَخَذَ سَيِّدُهُ بِمَا أَخَذَ مِنْ خِرَاجِهِ وَقِيمَةِ خِدْمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا تَمَّ عَلَيْهِ التَّعْجِيزُ، وَإِنْ عَجَزَهُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، ثُمَّ جَاءَتْ بَيْنَهُ بَيْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ النَّجْمِ وَهُوَ آخِرُ نَجْمِهِ وَمَاتَ الْمَكَاتِبُ جَعَلَ مَالَهُ مِيرَاثًا لَوَرَثَتِهِ الْأَحْرَارَ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ حَرًّا وَأَخَذَ السَّيِّدُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ وَقِيمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آخِرَ نَجْمِهِ، فَقَدْ مَاتَ رَقِيقًا.

وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبَ سَيِّدُهُ أَوْ السُّلْطَانُ، فَقَالَ سَيِّدُهُ بَعْدَ التَّعْجِيزِ قَدْ أَقْرَرْتُكَ عَلَى الْكَتَابَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَتَّى يَجِدَ لَهُ كِتَابَةً غَيْرَهَا، وَلَوْ تَأَذَّى مِنْهُ عَلَى الْكَتَابَةِ الْأُولَى، وَقَالَ: قَدْ أَثْبَتُ لَكَ الْعَتَقَ عَتَقَ بِإِثْبَاتِ الْعَتَقِ وَتَرَا جَعَا بِقِيمَةِ الْمَكَاتِبِ كَمَا يَتَرَا جَعَانِ فِي الْكَتَابَةِ الْفَاسِدَةِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: قَدْ أَثْبَتُ لَكَ الْكَتَابَةَ الْأُولَى، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَتَقَ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَثْبَتُ لَكَ الْكَتَابَةَ الْأُولَى أَثْبَتُ لَكَ الْعَتَقَ بِالْكَتَابَةِ الْأُولَى عَلَى الْأَدَاءِ، وَلَوْ عَجَزَهُ، ثُمَّ تَأَذَّى مِنْهُ كَمَا كَانَ يَتَأَذَّى، وَلَمْ يَقُلْ قَدْ أَثْبَتُ لَكَ الْكَتَابَةَ لَمْ يَكُنْ حَرًّا بِالْأَدَاءِ، وَكَانَ تَأْذِيته كَالْخِرَاجِ يَأْخُذُهُ مِنْهُ.

وَإِذَا كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ كِتَابَةً وَاحِدَةً فَعَجَزُوا كُلُّهُمْ عَنْ نَجْمٍ مِنَ النُّجُومِ فَلَسَيِّدُهُمْ أَنْ يَعْجِزَ آيَهُمْ شَاءَ وَيَنْظُرَ آيَهُمْ شَاءَ فَيَقْرَهُ عَلَى الْكَتَابَةِ وَيَأْخُذُهُ بِحَصَّتِهِ مِنْهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَذَى بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يُوَدِّ بَعْضٌ فَمَنْ أَذَى عَلَى الْكَتَابَةِ عَتَقَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْجِيزُهُ، وَمَنْ لَمْ يُوَدِّ فَلَهُ تَعْجِيزُهُ وَهُمْ

فَإِنْ قَالَ لِي شَيْءٌ غَائِبٌ أَحْضَرُهُ لَمْ يَكُنْ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يَنْظُرَهُ إِلَى قَدُومِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْظُرُهُ فَيَفُوتُ الْعَبْدُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مَالَهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْحَرِّ يُسَالُ النَّظْرَةَ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ لَا سَبِيلَ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَهَذَا عَبْدٌ إِنَّمَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ غَائِبًا فَحُلَّ نَجْمُهُ فَاشْهَدْ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ أَنَّهُ قَدْ عَجَزَهُ أَوْ فَسَخَ كِتَابَتَهُ فَهُوَ عَاجِزٌ؛ فَإِنْ جَاءَ مِنْ غَيْبَتِهِ وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنَّهُ قَبِضَ مِنَ النَّجْمِ الَّذِي عَجَزَهُ بِهِ أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ أَوْ أَنْظَرَهُ بِهِ كَانَ عَلَى الْكَتَابَةِ، وَهَكَذَا لَوْ جَاءَ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ السُّلْطَانُ فَسَالَهُ تَعْجِيزَهُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَعْجِزَهُ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَحُلُولِ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ وَيُحْلِفَ مَا أَبْرَاهُ مِنْهُ وَلَا قَبْضَهُ مِنْهُ وَلَا قَابِضَ لَهُ وَلَا أَنْظَرَهُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلَ عَجَزَهُ لَهُ وَجَعَلَ الْمَكَاتِبَ عَلَى حُجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ حُجَّةٌ قَالَ:

وَإِنْ جَاءَ إِلَى السُّلْطَانِ، فَقَالَ: قَدْ أَنْظَرْتَهُ بِنَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ إِلَى أَجَلٍ، وَقَدْ مَضَى صَنْعٌ فِيهِ مَا صَنَعَ فِي نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ حُلَّ قَالَ: وَإِنْ قَالَ: قَدْ أَنْظَرْتَهُ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ فَبَدَلِ لِي أَنْ لَا أَنْظُرَهُ لَمْ يَعْجِزَهُ وَكُتِبَ لَهُ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدِهِ فَأَحْضَرَهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ رَجَعَ فِي نَظَرَتِهِ، وَقَالَ: إِنْ أَذَيْتَ إِلَى وَكَيْلِهِ أَوْ إِلَيْهِ نَفْسَهُ وَإِلَّا أَبْطَلْتُ كِتَابَتَكَ وَبِعْتَهُ بِكَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ اسْتَنْظَرَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ وَكَيْلٌ حَتَّى يُوَدِّيَ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكَيْلٌ أَنْظَرَهُ قَدْرَ مَسِيرِهِ إِلَى سَيِّدِهِ فَضَرَبَ لَهُ أَجَلًا إِنْ جَاءَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ وَإِلَّا عَجَزَهُ حَاكِمُ بَلَدِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ مَكَانَهُ بِشَيْءٍ يَبِيعُهُ لَهُ مِنْ سَاعَتِهِ فَيَنْظُرُهُ قَدْرَ بَيْعِهِ لَا يَجَاوِزُ بِهِ ذَلِكَ، أَوْ يَأْتِيَهُ بِغَرِيمٍ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَكَانَهُ أَوْ يَبِيعُ عَلَى الْغَرِيمِ شَيْئًا حَاضِرًا أَيْضًا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْغَرِيمِ شَيْءٌ حَاضِرٌ حَبَسَهُ لَهُ وَعَجَزَهُ وَجَعَلَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالُ عَبْدِهِ.

وَمَتَى قُلْتُ لِلْسَّيِّدِ تَعْجِيزَهُ أَوْ عَلَى السُّلْطَانِ تَعْجِيزَهُ فَعَجَزَهُ السُّلْطَانُ أَوْ السَّيِّدُ، ثُمَّ أَحْضَرَ الْمَالَ لَمْ يَرُدَّ التَّعْجِيزُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ فِي قَوْلِكَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعْجِزَهُ دُونَ السُّلْطَانِ أَثَرٌ؟

قُلْتُ: هُوَ مَعْقُولٌ بِمَا وَصَفْتُ.

٢٩٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَاتَبَ غُلَامَهُ لَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَلْفًا، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَجَزْتُ، فَقَالَ: إِذَا

وكذلك يردُّ البائعُ ما أخذَ من ثمنِ كتابَةِ المكاتبِ.

٥٢- استحقاقُ الكتابةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كاتبَ الرَّجلُ عبده على عوضٍ أو ماشيةٍ بصفةٍ أو طعامٍ بكيلٍ فأدَّى المكاتبُ جميعَ الكتابةِ وعَتَقَ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ ما أدَّى المكاتبُ بعدَ ما ماتَ المكاتبُ، فإنَّما ماتَ رقيقاً وللسَّيِّدِ أخذُ ما كانَ له، وما أخذَ ورثته إن كانوا قبضوه.

وكذلك لو جنيَ على المكاتبِ فأخذَ أرضَ حرٍّ رجعَ الَّذينَ دفعوا الأرضَ في مالِ المكاتبِ بالفضلِ من أرضِ عبْدٍ.

وكذلك لو كَاتَبَ على ذنانيرٍ فاستَحَقَّتْ بأعيانها، ولو كانت هذه المسألةُ مجالها فاستَحَقَّ على المكاتبِ شيءٌ من صنفٍ ما أدَّى، وعلى صفته كانَ العَتَقُ ماضياً وَاتَّبَعَ المكاتبُ بما اسْتَحَقَّ عليه، ولم يخرج من يدي سيِّده ما أخذَ منه، ولو اسْتَحَقَّ ما كَاتَبَ عليه المكاتبُ بعدَ ما أذاه وهو حيٌّ أخذه من استحققه؛ فإن كانت نجومُ المكاتبِ كُلِّها قد حُلَّتْ يومَ اسْتَحَقَّ ما أدَّى إلى مولاه قيلَ للمكاتبِ: إن أدَّيتَ جميعَ كتابتِكَ إلى مولاك الآنَ، فقد عتقتَ، وإن لم تؤدِّه فله تعجيزُك، ولو اسْتَحَقَّتْ والمكاتبُ غائبٌ وللمكاتبِ مالٌ أوقفَ ماله وانتظرَ كما وصفت في المكاتبِ تحلُّ نجومه وهو غائبٌ؛ فإن أدَّى وإلا فليسيِّده تعجيزه ومتى ماتَ في غيبته قبلَ أن يؤدِّيَ ماتَ رقيقاً، وهكذا إذا اسْتَحَقَّ ما أدَّى من قبلِ المكاتبِ؛ فإن جاء رجلٌ فاستحقَّه على سيِّده بإقرارٍ من سيِّده عليه أو على المكاتبِ وجحدَ المكاتبُ ما أقرَّ به عليه السيِّدُ أو إخراجَ له من ملكه مجالاً فالمكاتبُ حرٌّ، وهذا إتلافٌ من سيِّده لِمَالِهِ، ولو اسْتَحَقَّ ما أدَّى إلى سيِّده على المكاتبِ، وقد أنلفه السيِّدُ كانَ هكذا، وكانَ للَّذي اسْتَحَقَّ أن يرجعَ على السيِّدِ إن شاء؛ لأنَّه أتلفَ ماله، أو على المكاتبِ؛ لأنَّه سلطَ السيِّدُ على إتلافه.

ولو شهدَ شهودٌ على السيِّدِ حينَ دفعَ المكاتبُ إليه كتابته التي اسْتَحَقَّتْ أَنَّهُ قالَ للمكاتبِ: أنتَ حرٌّ، فقالَ السيِّدُ: إنما قلتُ: أنتَ حرٌّ بأنَّكَ قد أدَّيتَ ما عليك أحلفَ بالله ما أَرَادَ إحداثَ عتقٍ له على غيرِ الكتابةِ، وكانَ مملوكاً.

وكذلك لو شهدوا عليه بعدَ أداءِ الكتابةِ وقبلَ اسْتَحَقاقِ المتاعِ أَنَّهُ قالَ: هذا حرٌّ أو قد قالَ له: أنتَ حرٌّ؛ فإن شهدوا عليه بعدَ اسْتَحَقاقِ ما أدَّى إليه من الكتابةِ أَنَّهُ قالَ: أنتَ حرٌّ كانَ حرّاً، وكانَ هذا إحداثَ عتقٍ له.

وكذلك لو شهدوا عليه قبلَ أن يؤدِّيَ الكتابةَ أَنَّهُ قالَ: أنتَ حرٌّ أو قالَ: هذا حرٌّ حينَ يؤدِّيَ الكتابةَ أو بعدَ. فإن قيلَ: لمَ لا يعتقُ عليه إذا اسْتَحَقَّتْ؟

فيعتقُ كاتبوا كتابَةً مفرقةً فعجزوا فله أن يعجزَ أيَّهم شاءَ ويقرَّ أيَّهم شاءَ على الكتابةِ، وليسَ له تعجيزٌ من يؤدِّي.

وإذا عجزَ المكاتبُ عن أداءِ نجمٍ من نجومه، فلم يعجزه سيِّده وأنظره فماتَ قبلَ أن يؤدِّيَه ماتَ عبداً وليسيِّده ماله.

وإذا كاتبَ الرَّجلُ عبده فعجزَ عن نجمٍ وأنظره السيِّدُ، ثُمَّ ماتَ السيِّدُ فلورثته أن يأخذه بأداءِ ذلكَ النجمِ مكانه، ولو أنظره أبوه إلى مدَّةٍ، فلم تأتِ أخذُ به حالاً كما كانَ لأبيهم أن يرجعَ في النظرةِ ويأخذُ به حالاً؛ فإن أذاه وإلا فله تعجيزه وهم يقومونَ في تعجيزه مقامَ أبيهم.

وإذا ورثَ القومُ مكاتباً فعجزَ عن نجمٍ فأرادَ بعضهم إنظاره وبعضهم تعجيزه كانَ للَّذي أَرَادَ تعجيزه تعجيزه، وللَّذي أَرَادَ إنظاره إنظاره؛ فكانَ نصيبه منه على الكتابةِ، وإن كانَ في يديه - يومَ يعجزه أحدهم - مالٌ أخذَ منه الَّذي عجزه بقدرِ ما ملكَ منه وتركَ له بقدرِ ما يملكُ الَّذي لم يعجزه وقيلَ للَّذي عجزه لك أن تأخذه يوماً بقدرِ ما تملكُ منه فتواجهه أو تختدعه وعليك أن تنفقَ عليه في ذلكَ اليومِ.

وكذلك لو مرضَ كانَ عليك أن تنفقَ عليه بقدرِ نصيبك منه؛ لأنَّ أصلَ كتابته كانَ صحيحاً لكلِّ واحدٍ مَن كاتبه عليه في حصته وله على المكاتبِ في حصته ما للمكاتبِ على سيِّده وللسَّيِّدِ على مكاتبه، وليسَ هذا كالعبْدِ بينَ اثنين يريدُ أحدهما ابتداءً كتابته دونَ صاحبه أصلَ الكتابةِ في هذا باطلٌ وهي في الأوَّلِ صحيحةٌ جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كاتبَ رجلٌ عبداً كتابَةً واحدةً فعجزوا فأرادَ تعجيزَ بعضهم وإقرارَ بعضهم كانَ ذلكَ له، وعلى كُلِّ حصته من الكتابةِ.

ولو كاتبَ رجلٌ عبده فعجزَ، فقالَ أعجزَ بعضُك وأقرَّ بعضُك لم يكنَ له ذلكَ كما لم يكنَ له أن يكاتبَ بعضه؛ فإن فعلَ فأدَّى على هذا عتقَ ورجعَ عليه بنصفِ قيمته وتمَّ عتقه كُلُّه؛ لأنَّه إذا عتقَ نصفه وهو ملكه عتقَ كُلُّه، والله أعلم.

٥١- بيعُ كتابَةِ المكاتبِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجزئُ بيعُ كتابَةِ المكاتبِ بدينٍ ولا بنقدٍ ولا مجالٍ من الأحوال؛ لأنَّها ليست بمضمونةٍ على المكاتبِ، فإنَّه متى شاءَ عجزَ؛ فإن بيعتَ فالبيعُ باطلٌ.

وإن أدَّى المكاتبُ إلى المشتري كتابته بأمرِ السيِّدِ عتقَ كما يؤدِّي إلى وكيله فيعتقُ؛ لأنَّ المكاتبَ يبرأُ منها بأمرِ السيِّدِ فمتى برئَ منها فهو حرٌّ ويردُّ مشتري الكتابةِ ما أخذَ إن كانَ قائماً في يديه ومثله إن كانَ له مثلٌ أو قيمته إن فاتت، ولم يكنَ له مثلٌ.

ولو قال له: إن ضربت فلاناً فانت حرٌّ فضربه كان حرّاً؛ لأن هذا ليس بعقٍّ على شيءٍ يملكه.

ولو قال: إن ضربت فلاناً فانت حرٌّ فضرِبْ فلاناً بعد ما مات لم يعتق؛ لأن الضرب إنما يقع على الأحياء ألا ترى أن حدّاً لو وقع على رجلٍ، ثم مات لم يجوز أن تضربه؛ لأن الضرب إنما يقع على الأحياء.

وإذا كاتب الرجلُ على شيئين في نجمين فأذاهما فعتق، ثم استحقَّ أحدهما ردّاً رقيقاً؛ فإن كانا قد حلا.

قيل إن أدبت مكانك فانت حرٌّ، وإن لم تؤدّه فلسيدك تعجزك، وهكذا لو كاتب على أشياء فأدّى بعضها فاستحقَّ منها شيء، وهكذا لو كاتب على دنائير وازنة فأدّى نقصاً لم يعتق إلا بما شرط عليه، وهكذا لو كاتب على عبيد فأذاهم معينين أو بعضهم معيياً وعتق، ثم علم سيده بالعيب كان له ردُّ المعبى منهم بعينه؛ فإن اختار ردّه ردُّ العتق، وإن اختار حبسه ثم العتق؛ لأن الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون لمن دلّس له بعيب ردُّ المعبى ونقصُ البيع كان ذلك له في الكتابة.

ولو كاتبه على عبيدين فأذاهما معينين فماتا في يده أو اعتقهما، ثم ظهر منهما على عيب دلّسه له المكاتب علم به المكاتب، أو لم يعلم قيل للمكاتب إن أدبت قيمة ما بين العبد صحيحاً ومعيباً عتقت، وإن لم تؤدّه فلسيدك تعجزك؛ لأنك لم تؤدّ ما كوتبت عليه بكماله كما لو أدبت إليه دنائير نقصاً لم تعتق إلا بأن تؤدّيها وازنة أو تعطيه نقصانها، وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكتب عليها لا يختلف.

٥٣- الوصية بالمكاتب نفسه

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل بمكاتبة لرجلٍ لم تجز الوصية؛ لأنه لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملكٍ غيره بحال ما كان على الكتابة.

قال: وإن قال: إن متُّ من مرضي هذا أو متي متُّ، ففلان لمكاتبه لفلان كانت الوصية باطلة، ولو عجز المكاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة؛ لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجاً إلى ملك الموصى له به كما لو قال: متي متُّ، ففلان لعبدٍ ليس له لفلان، فلم يمت حتّى ملكه لم يكن له حتّى يحدث له بعد ملكه وعجز المكاتب وصية به.

ولو وهب مكاتباً لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلة، ولو عجز المكاتب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلة؛ لأنه وهبه وهو لا يملك هبته.

وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضي بالعجز فعجزه، ولكنه

قيل له: ألا ترى أنه حرٌّ في الظاهر، وإن الحاكم يحكم بأنه حرٌّ، وإن قول السيد: أنت حرٌّ، وتركه سواء، فإذا قال له: هذا حرٌّ على أنه قد عتق بالأداء، ثم بطل الأداء بطل العتق إذا لم يسلم الذي بالأداء؛ لأنه ملكٌ لغيره، وليس هذا كالعبد يكتبه سيده على خبر أو ميتة فيؤديه إليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته هذا قد سلّم للسيد، ولم يستحقه أحدٌ عليه بملك له دونه غير أن حراماً على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا العتق برضا السيد بالعتق على شيءٍ لم يغره العبد منه.

ولو استحقَّ الحرُّ أحدٌ يملك على السيد لم يعتق العبد في الحر؛ لأنه لم يعتقه إلا على أن يملك عليه، فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته.

ولو قال لعبد: إن قتل فلاناً أو ضربت فلاناً فانت حرٌّ فقتل فلاناً، أو ضرب فلاناً كان حرّاً، ولم يرجع عليه السيد بشيء؛ لأنه لم يعتقه على شيءٍ يملك عليه؛ فكان كمن ابتداء عتق عبده، وإن كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا محل له قتله ولا ضربه.

وإذا أدّى المكاتب إلى سيده ما كاتبه عليه فاعتقه القاضي، ثم استحقَّ ردُّ القاضي عتقه؛ لأنه إنما اعتقه على الظاهر كما يقضي للرجل بالدار يشترها الرجل بالعبد، فإذا استحقَّ العبد ردُّ الدار إلى مالكها بالملك الأول.

ولو قال له: سيده - عند قبضه منه ما كاتبه عليه -: أنت حرٌّ، ثم استحقَّ ردُّ العبد رقيقاً وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حرٌّ إحداث عتق له على غير أداء الكتابة؛ لأن قوله أنت حرٌّ كصمته هو حرٌّ في الحكم عندنا وعنده حتّى تستحق الكتابة.

ولو قال سيده أنت حرٌّ عند أداء الكتابة، ثم مات فاستحقَّ ما أدّى ردّاً رقيقاً وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حرٌّ إحداث عتق له على غير كتابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال رجلٌ لغلامه إن أدبت إليّ خمسين ديناراً أو عبداً يصفه فانت حرٌّ فأدّى ذلك، ثم استحقَّ ردّاً رقيقاً.

ولو قال له: عند أدائه أنت حرٌّ كان كما وصفت في المكاتب.

وإذا قال لعبد: إن أعطيتني هذا العبد، وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق، ثم استحقَّ ردّاً رقيقاً؛ لأن معنى قوله إن أعطيتني هذا العبد، وهذا الثوب فصّح لي ملكه كقوله للمكاتب إن أدبت إليّ كذا فانت حرٌّ، وهكذا لو قال لغلامه إن زوجتك فانت حرٌّ فزوجه تزويجاً فاسداً أو قال: إن بعتك فانت حرٌّ أو بعت فلاناً فانت حرٌّ فباعه أو باع فلاناً بيعاً فاسداً لم يكن حرّاً؛ لأن كل هذا هو على الصحة.

كتابته، فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالألف، وإذا عتق سقطت كتابته؛ فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابته فهي كوصيته بعتقه؛ لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتابية، وسواء كانت الكتابية ديناً أو حالة تحسب من الثلث حالة.

ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي نجم شاءوا متأخراً أو متقدماً، وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاءوا.

فإن قال: ضعوا عنه أي نجم من نجومه شتم فهكذا، وإن قال ضعوا عنه أي نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأي نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدماً كان أو متأخراً، وإن كانت له نجوم مختلفة، فقال ضعوا عنه أوسط نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتمل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرها من الآخر فيقال للورثة ضعوا أوسط نجم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد، وإن شتم فأوسطها في الأجل؛ فإن ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال: ووضعوا عنه الأوسط من أيها شاءوا، ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أولها وآخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد أو المال؛ فإن أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد، ولو كانت عليه أربعة النجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شاءوا الثاني أو الثالث؛ لأنه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر، ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث؛ لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وترأ فلها أوسط نجم واحد، وإذا كانت شفعاً فلها أوسطان؛ فإن كانت نجومه مختلفة عدد المال؛ فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة، فقال ضعوا عنه نجماً من نجومه وضعوا عنه أيها شاءوا؛ فإن قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به، ولا يحتمل هذا إلا العدد فيوضع عنه - إذا قال: أكثر - أكثرها عدداً، - وإذا قال أقل - أقلها عدداً.

وإذا قال أوسط احتمل موضع المال وموضع الوسط، وإن قال: ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة النجم وضع عنه الأوسط الذي لا أقلها ولا أكثرها، وإن كانت أربعة واحد عشر، وواحد عشرون، وواحد ثلاثون، وواحد أربعون، فقال: ضعوا عنه أوسط نجومه عدداً وضعوا عنه إن شاءوا العشرين، وإن شاءوا الثلاثين؛ لأنه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

ولو قال: ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه

لو أوصى بكتابته لرجل جازت الوصية ما كان مكاتباً، وكان له إذا حلها الثلث أن يتأداها كلها والمكاتب حر، وولاؤه للذي عقد كتابته.

وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكاتبه فعجز المكاتب فهو رقيق لورثته، وقد بطلت الوصية.

ولو قال رجل مالي على مكاتبتي لفلان عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابته للذي أوصى له بها، وإذا عجز فهو للذي أوصى له بربقته كان الموصى له بكتابته أو غيره.

وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فحل نجم من نجومه فعجز عنه فأراد الموصى له بكتابته أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجيله فذلك للورثة؛ لأن رقبته تصير لهم، وهكذا لو أوصى بكتابة مكاتبه لرجل ورقبته لآخر إن عجز كان للذي أوصى له بربقته إن عجز أن يعجزه؛ لأن له رقبته.

وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكاتبه لرجل إن عجل نجومه قبل محلها؛ فإن عجل نجومه قبل محلها فكتابته له، وإن لم يفعل لم يجبر المكاتب على تعجيلها، ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له؛ لأنه إنما أوصى له به بمعنى، فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية.

ولو قال: كل نجم من كتابة مكاتبتي عجله قبل محله لفلان كان كما قال وأي نجم عجله فهو لفلان وأي نجم لم يعجله فهو لورثته، وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة.

ولو أن رجلاً كاتب عبده كتابة فاسدة، ثم أوصى بكتابة عبده لرجل كانت الوصية باطلة؛ لأنه لا كتابة على عبده، ولو كانت المسألة مجاهلاً فأوصى بربقته لرجل، ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطلة إلا أن يقول ليس بمكاتب؛ لأن كتابته فاسدة، وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطلة.

وكذلك لو باعه ببيعاً فاسداً، ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلة؛ لأنه أوصى به وهو يراه لغيره.

والقول الثاني: أن الوصية جائزة في الوجهين؛ لأنه ليس بمكاتب، ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد.

قال الزبيعي: القول الثاني عندي هو الذي يقول به.

٥٤- الوصية للمكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى سيّد المكاتب بعته عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفاً والذي بقي عليه من كتابته خمسمائة فاعتق بخمسمائة؛ لأنه إذا أوصى بعته، فقد وضع كتابته، وإذا أوصى فوضع

ثَلَاثَ كِتَابَتِهِ فِي الْعَدَدِ إِنْ شَاءُوا الْمُؤَخَّرَ مِنْهَا، وَإِنْ شَاءُوا مَا قَبْلَهُ مِنْهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ نَصْفُهَا أَوْ رُبْعُهَا أَوْ عَشْرَةُ مِنْهَا.

وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبِهِ بِمَا وَصَفْتَ مِنْ نَجْمٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَكَاتِبُ الْوَصِيَّةَ كَانَ ذَلِكَ لِلْمَكَاتِبِ.

وَإِذَا أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ يَوْضَعُ عَنْهُ فَعَجَزَ، فَقَدْ صَارَ رَقِيقًا.

وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبٍ بِمَا لَمْ يَعْجِزْهُ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ؛ فَإِنْ عَجَزَ الْمَكَاتِبُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْوَصِيَّةَ بَطُلَتْ الْوَصِيَّةُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَى لِعَبْدِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِلْكٌ لُورَثَتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُمْ عَلَى قَدْرِ مِلْكِهِمْ فِيهِ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ مَكَاتِبِي فَيَبِعُوهُ فَشَاءَ مَكَاتِبُهُ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّيَ الْكِتَابَةَ يَبِعُ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَبِعْ.

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ إِنْ عَجَزَ مَكَاتِبِي فَهَوَّ حُرًّا، فَقَالَ الْمَكَاتِبُ قَبْلَ حُلُولِ النِّجْمِ قَدْ عَجَزْتَ لَمْ يَكُنْ حُرًّا، وَإِذَا حُلَّ نَجْمٌ مِنْ نَجْمِهِ، فَقَالَ: قَدْ عَجَزْتُ، وَقَالَ الْوَرِثَةُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ طَلَبُوا مَالَهُ؛ فَإِنْ وَجَدُوا وَفَاءً بِنَجْمِهِ لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ وَفَاءً أَحْلَفَ مَا يَجِدُ لَهُمْ وَفَاءً، وَكَانَ عَاجِزًا.

وَإِذَا قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ: إِنْ شَاءَ مَكَاتِبِي فَيَبِعُوهُ، فَلَمْ يَعْجِزْ حَتَّى قَالَ: قَدْ شَتَّتَ أَنْ تَبِيعُونِي قِيلَ: لَا تَبَاغُ إِلَّا بِرِضَاكَ بِالْعَجِزِ.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ رَضِيتُ بِهِ يَبِعُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَا كَانَ عَلَى الْكِتَابَةِ.

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ فِي مَرَضِهِ ضَعُوا عَنْ مَكَاتِبِي بَعْضَ كِتَابَتِهِ أَوْ بَعْضَ مَا عَلَيْهِ وَضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءُوا مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِنْ قَلَّ وَلَهُمْ أَنْ يَضَعُوا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ آخِرِ نَجْمِهِ وَأَوَّلَهَا كَمَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ عَلَيْهِ مِنْ دِينَ حَالٍ وَأَجَلَ وَضَعُوا عَنْهُ إِنْ شَاءُوا مِنَ الْحَالِ، وَإِنْ شَاءُوا مِنَ الْآجِلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ وَدِينٌ مِنَ الدِّينِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا مِنْ نَجْمِهِ أَوْ بَعْضَ نَجْمِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا، وَذَلِكَ لَهُمْ أَنْ يَضَعُوا أَيَّ نَجْمٍ شَاءُوا،

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مِنْ بَعْضِ نَجْمِهِ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ بَيْنَا فِي قَوْلِهِ أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُ شَيْءًا مِنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا يَخْفُفُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ضَعُوا عَنْهُ جِزَاءً مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ضَعُوا عَنْهُ كَثِيرًا مِنْ كِتَابَتِهِ، أَوْ قَلِيلًا مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ذَا مَالٍ مِنْ كِتَابَتِهِ، أَوْ غَيْرَ ذِي مَالٍ مِنْ كِتَابَتِهِ كَانَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَضَعُوا مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ يَخْفُفُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ.

وَكَذَلِكَ يَثْقُلُ عَلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ فِي كِتَابَتِهِ.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ كَثِيرًا وَقَلِيلًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ ضَعُوا عَنْهُ الْمَائَةَ الْبَاقِيَةَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ وَزِيَادَةً وَضَعْتَ الْمَائَةَ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ زِيَادَةً شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَضَعُ عَنْهُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَضَعُوا عَنْهُ النِّصْفَ وَزِيَادَةً مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَمِثْلَ نِصْفِهَا وَضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ بِمَا شَاءُوا وَمِثْلَ نِصْفِ الَّذِي وَضَعُوا عَنْهُ، وَهَكَذَا إِنْ قَالَ: وَمِثْلَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ وَضَعَ عَنْهُ مَا قَالَ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَمِثْلَهُ مَعَهُ وَضَعْتَ عَنْهُ الْكِتَابَةَ كُلَّهَا وَالْفَضْلُ عَنِ الْكِتَابَةِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَقَالَ: قَدْ شَتَّتَ أَنْ يَضَعُوهَا كُلَّهَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَعْقُولًا أَنْ مَا يَوْضَعُ مِنَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الشَّيْءِ الْمَوْضُوعِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَيَوْضَعُ عَنْهُ كُلُّ مَا قَالَ: إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابَةِ قُلْ أَوْ كَثُرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابَةِ.

٥٦- الوصية للعبد أن يكاتب

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يَكَاتِبَ عَبْدٌ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ حَاصًّا أَهْلُ الْوَصَايَا بِجَمِيعِ قِيَمَتِهِ تَقْدَأُ وَكُوتَبَ عَلَى كِتَابَتِهِ مِثْلَهُ لَا تَجِبُ الْوَرِثَةُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ وَلَا وَصِيَّةٌ لَمْ تَجِبِ الْوَرِثَةُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَقِيلَ إِنْ شَتَّتَ كَاتِبَتَا فِي ثَلَاثٍ، وَإِنْ شَتَّتَ لَمْ تَكَاتِبْ؛ فَإِنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَكَاتِبَ ثَلَاثَهُ فَهُوَ رَقِيقٌ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكَاتِبَ ثَلَاثَهُ كُوتَبَ عَلَى مَا يَكَاتِبُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ ذَلِكَ وَمَتَى عَتَقَ فَثَلَاثُ وَلَانَّهُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَوْصَى بِكِتَابَتِهِ وَثَلَاثَهُ رَقِيقٌ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِمَالِهَا، فَقَالَ أَنَا أَعَجَّلْتُ ثَلَاثِي قِيَمَتِي لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لَوَرِثَتُهُ سَيِّدُهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ رَجُلٌ لَهُ مَالًا كَانَ لَوَرِثَتِهِ سَيِّدُهُ؛ فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ: إِنْ شَتَّتَ عَجَلْتُكُمْ ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ، وَلَا يَعْتَقُوهُ عَاجِلًا، وَلَا يَخْرُجُوا ثَلَاثِيهِ مِنْ أَيْدِيهِمْ بِكِتَابَتِهِ وَثَلَاثُهُ لَا يَحْتَمِلُهُ.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَكَاتِبَ عَلَيْهِ دِينَ يُحِيطُ بِمَالِهِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةً.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَكَاتِبَ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ، فَقَالَ كَاتِبُوهُ بِأَلْفٍ دِينَارٍ وَهُوَ لَا يَسُوِي عَشْرَةَ، وَلَا يَكَاتِبُ مِثْلَهُ عَلَى خَمْسِينَ قِيلَ إِنْ رَضِيتُ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي أَوْصَى أَنْ تَكَاتِبَ بِهَا كُوتِبَتْ، وَإِنْ لَمْ

ترضى أو عجزت فانت رقيق.

وإذا خيّر في الكتابة فاختار تركها، ثم سأل أن يكتب لم يكن ذلك له؛ لأنه قد تركها كما إذا ردّ الرجل الوصية يوصى له بها لم يكن له أن يرجع فياخذها.

ولو قال كاتبوا عبداً من عبيدي كأن لهم أن يكتبوا أي عبد من عبيده شاءوا ويجبرون على ذلك، وليس لهم أن يكتبوا أمة.

وكذلك لو قال: كاتبوا أحد عبيدي.

فإن قال: كاتبوا أحد رقيقي كأن لهم أن يكتبوا عبداً أو أمة إن شاءوا؛ لأن العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة.

ولو قال: كاتبوا إحدى إمارتي لم يكن لهم أن يكتبوا عبداً ولا خشي في هذا الوجه ولا إن أوصى أن يكتب أحد رقيقه إذا كان مشكلاً.

٥٧- الكتابة في المرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء، وإن قلّ جاز؛ لأنه لو اعتقه جاز وعتقه عتق بات أكثر من كتابته، وإن كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة؛ فإن أفاد السيد مالا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال، وإن لم يفسد مالا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلثين؛ لأنها ليست بيع بات وجازت في الثلث، وهكذا إذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلثين وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية، وإن كان عليه دين يحمط بماله بطلت الكتابة؛ فإن كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا، ولم يبدأ عليهم.

٥٨- إفلاس سيد العبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده، ثم أفلس لم تنقض الكتابة، وكان للغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند علمه، ولو عجل المكاتب ما عليه قبل حمله لم يكن للسيد منعه، وكان للغرماء أخذه منه، ولو أفاد إلى سيده عتق به، وكان للغرماء أخذه منه؛ فإن فات فهو كما فات من ماله وتحجور كتابته له حتى يقف الحاكم ماله، وإذا أوقف الحاكم ماله لم تجز كتابته؛ فإن كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة؛ فإن أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد فبيع.

وكذلك إذا اعتقه لم يعتق وبيع، وإن لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق.

وإذا اختلف السيد والغرماء، فقالوا كاتبته بعد وقف

القاضي مالك، وقال: بل كاتبته قبل وقف القاضي مالي ولا بينة كان القول قول السيد، وليس في هذا شيء يجره إلى نفسه إنما هذا حق أقر به للعبد إذا ادّعه العبد.

وكذلك إذا كاتبه، فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف، وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع يمينه وعليهم البينة.

وإذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شيئاً قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله.

وكذلك ما أقر به الغريم له عليه حق فهو براءة له.

وإن أقر أنه قبض منه شيئاً بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته إذا أدى إلى الغرماء حقوقهم.

٥٩- ميراث سيد المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كاتب الرجل عبده، ثم مات السيد فالكتابة بجالها؛ فإن أدى إلى الورثة عتق، وكان ولاؤه للسيد كاتبه، وإن عجز فهو ميراث لهم.

وإن كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياة سيده برضاها، ثم مات السيد والبنت وارثة لأبيها ففسد النكاح؛ لأنها قد ملكت قدر ميراثها منه، وإن كانت لا ترث أباه باختلاف الدينين أو؛ لأنها قاتلة لأبيها فالكتابة بجالها والنكاح بجاله، ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح؛ لأنها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فملكوه ما كان يملك ولولا ملك رقبته بعجز لم يرّد رقيقاً.

فإن قيل: فلم لا يبيعه؟

قيل: لم يكن للسيد ورثه عنه أنه يبيعه، فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله؛ لأنهم إنما ملكوه عنه.

فإن قيل: فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه؟

قيل: للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى، وكان في العقد أن ولاؤه إذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأي ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً، ولم يقوم عليه من قبل أن ولاؤه ما أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف للسيد كاتبه، فلو اعتقه معاً كان ولاؤه للسيد كاتبه؛ فإن عجز لم يكن للسيد اعتقه أو أبراه من الكتابة من رقبته شيء، وكان من بقي على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه؛ فإذا عجز قوم عليه، وكان له ولاؤه كله؛ لأن الكتابة أولاً بطلت وأعتق هذا عبده، ولو أبراه الورثة أو بعضهم من الكتابة، فإنه يبرأ

الوصي قبلَ يصلُ إلى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال؛ لأن الوصي يقوم مقام الميت إذا كان أوصى إليه دينه، ووصاياه وتركته، وليس فيهم بالغ غير محجور؛ فإن كان فيهم بالغ غير محجور أو كان للميت وصيان دفع إلى أحدهما لم يعتق حتى يصل إلى الوصيين والبالغ.

وكذلك إن كان الميت مات عن ورثة كبار، وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم؛ لأن الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين؛ فإن قضى الدين فحتى يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم؛ لأن أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم، فإذا صار إلى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الموارث موارثهم عتق المكاتب، وإذا دفع بامر الحاكم ولا وصي جماعة، فلا يعتق حتى يصل المال إلى كل من كان له حق بسبب الميت؛ فإن مات المكاتب قبل يصل ذلك إلى آخرهم مات عبداً كما لو كاتبه رجلان دفع جميع الكتابة إلى أحدهما، فلم يدفع المدفوع إليه إلى شريكه حقه منها مات عبداً، ولو مات بعد دفعه إلى شريكه حقه مات حراً، وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته إلى سيده؛ فإن دفعها والمكاتب حي عتق، وإن لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبداً، ولو لم يدفعها، ولم تمت المكاتب لم يكن المكاتب بريئاً منها ولا حراً بها، ولو كان السيد وكل رجلاً بقبض كتابة المكاتب فدفعها إليه المكاتب عتق، وكان كدفعه إلى سيده، وهكذا إذا دفع المكاتب بامر حاكم أو إلى وصي جماعة كلهم مولى عليه.

وإذا دفع المكاتب كتابته إلى قوم أثبتوا على سيده ديونهم عتق إن لم يكن في كتابته فضل على دينهم؛ فإن لم يكن عليه دين وله وصايا دفع إلى الورثة وإلى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق، وإن بقي منهم أحد لم يدفع إليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم، ولو تعدى دفع إلى وارث دون الورثة أو إلى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه.

٦٠- مَوْتُ الْمَكَاتِبِ

٢٩٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ: قُلْتُ لَهُ - يَغْنِي عَطَاءُ: الْمَكَاتِبُ يُمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ وَيَدْعُ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ؟ قَالَ يُقْضَى عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ فَضْلٍ فَلْيَبِئْهُ.

من نصيب من أبراه وعتق نصيبه منه كما لو أبراه الذي كاتبه من الكتابة.

وإذا ورث القوم مكاتباً فحل نجم من نجومه، فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله وأراد بعض أن لا يعجله، ففيها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فمن عجل فله تعجيله ونصيبه رقيق له، ومن لم يعجله فهو على الكتابة، فإذا عتق فولأ ما عتق منه للذي كاتبه، ولا يقوم على الذي لم يعجله؛ لأن ولاءه لغيره والقول الثاني أنهم إن أجمعوا على ترك تعجيله كان على الكتابة، وإن لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عاجزاً كله، ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيله، وإنما ذهب من قال هذا إن قال أجعل هذا كابتداء الكتابة، وكان عبداً بين اثنين، فلا يجوز لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم إذا كاتبوا معاً فاعتق على المعتق.

وإذا ورثه فولأه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه إن عجل، ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء، وليسوا بمتدثي كتابته إذا عجل إنما هم تاركون حقاً لهم في تعجيله، ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه.

وإذا مات أحد من ورثة سيّد المكاتب فورثه يقومون مقامه.

ولو مات سيّد المكاتب وله ابنان فشهدا أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم؛ فإن كانا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر، وولأه للذي كاتبه، وإن كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصتهما من الكتابة ولزمته حصّة من أنكر وحصّة الصغار منها، ولا يعتق عليهما؛ لأن الولاء ليس لهما؛ لأنهما شهدا وأقرّ بفعل غيرهما لا أعلمهما فعلاً شيئاً يلزمهما به عتق إن كانا موسرين.

وإذا مات سيّد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة، فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم؛ فإن كان للميت ورثة صغار وكبار أمر الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الوالي نصيب الصغار وأعتقه؛ فإن كان الورثة الكبار غيباً فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة إلى عدل يقبضه لهم إن لم يكن لهم وكيل كان ذلك له، فإذا دفعه عتق المكاتب، وليس هذا كدين لهم على رجل، ثم غابوا عنه فجاء به إلى الحاكم ليدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم؛ فإن لم يكن وكيل تركه الحاكم، فلم يأمر بقبضه من صاحبه الذي هو عليه؛ لأن في الكتابة عتق للعبد، فلا يجبس بالعتق، وليس في الدين شيء يجبس عنه صاحب الدين؛ فإن كان الورثة محجورين دفع المكاتب ما عليه إلى وصيهم، وعلى الميت دين أو لا دين عليه أو له وصايا، أو لا وصايا له فالمكاتب حر، وإذا هلك ذلك في يدي

فولدت أولاداً في الكتابة، ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصّة امرأته، ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم؛ فإن عتقت عتقوا، وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقوا، ولو قالوا تؤدي عليها فعتق لم يكن لهم؛ لأنهم لم يشترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعتق أمهم، فلما بطل عتقها لم يجوز أن يعتقوا.

٦١- في إفلاس المكاتب

٢٩٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَغْنِي لِعِطَاءِ أَفْلَسٍ مَكَاتِبِي وَتَرَكَ مَسَالاً وَتَرَكَ دَيْنًا لِلنَّاسِ عَلَيْهِ لَمْ يَدْعُ وَفَاءً أَتَبْدِئُ بِحَقِّ النَّاسِ قَبْلَ كِتَابَتِي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالُوا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعِطَاءِ أَمَّا أَحَاصَهُمْ بَنَجْمٍ مِنْ نُجُومِهِ حَلٌّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَ عَمَلُهُ لِي سَنَةً؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٣٣٢/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، فإذا مات المكاتب وعليه دين بدئ بدين الناس؛ لأنه مات رقيقاً وبطلت الكتابة ولا دين للسيد عليه، وما بقي مال السيد.

وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجز إن شاء الله تعالى؛ لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأمّا إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة؛ لأن ماله ليس لسيد وسيد حشيش في ماله كفرهم غيره، فإذا بطلت الكتابة بطل كل ما لسيد عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك؛ لأنه لا يكون لسيد على عبده دين، وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيد عليه دين؛ لأنه لا يكون له عليه دين إلا ما دام مكاتباً فمثله لا يخالفه أن يموت؛ لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء.

٦٢- ميراث المكاتب، وولاؤه

٢٩٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ طَاوُسٍ كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ الرَّجُلَ، ثُمَّ يَمُوتُ فَتَرِثُ ابْنَتُهُ ذَلِكَ الْمَكَاتِبَ فَيُؤَدِّي كِتَابَتَهُ، ثُمَّ يَعْتِقُ، ثُمَّ يَمُوتُ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُ لَهَا، وَيَقُولُ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ يُخَالَفُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَيَعْتَجِبُ مِنْ قَوْلِهِمْ لَيْسَ لَهَا وَلَاؤُهُ. [أخرجه البيهقي (٣٤٠/١٠)]

قلت: أبلغك هذا عن أحد؟ قال: زعموا أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقضي به. [أخرجه البيهقي (٣٣١/١٠)]

٢٩٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُقْضَى عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيْنِيهِ مَا بَقِيَ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: مَا أَرَاهُ لِيْنِيهِ. [أخرجه البيهقي (٣٣١/١٠)].

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني أنه لسيد، والله أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ، وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو روى عنه أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى، فلا أدري أثبت عنه أم لا؟ وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه، وإن كان موسراً واجداً، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيد، وقد مات رقيقاً؛ لأنه من مات بحال لم يحلّ حاله بعد الموت، وقد مات غير حر، فلا يكون بعد الموت حراً إلا ترى لو أن عبداً مات، فقال سيده هو حر لم يكن حرّاً؛ لأن العتق لا يقع على الموتى، وإن قذفه رجل لم يحلّ له، وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولدته لم يكاتب عليها فهم رقيق، وإن كان معه ولد كبير كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبوا معاً فرفع عن كاتب معه حصّة الميت من الكتابة، ويكون عليه هو حصته من الكتابة، ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أحرار ولا ولد ولدوا له في كتابته، ولا كاتبوا معه بحال؛ فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبوا معه وأجنيبون فسواء يأخذ سيده ماله؛ لأنه مات عبداً ويرفع عنهم حصته من الكتابة، وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمه من لم يكاتب عليها فمات قبل أن يؤدي فهم وأم ولدته رقيق وماله لسيد؛ لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لو عتق، وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق.

وكذلك لو ملك أباه وأمّه، ثم مات أرقوا.

فأمّا من كاتب عليه برضاء فعلى الكتابة؛ لأن له حصّة من الكتابة.

ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد فكاتب عليها برضاها

[٣٤١]

٢٩٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ رَجُلٌ تُؤْفَى عَنْ ابْنَيْنِ لَهُ وَتَرَكَ مَكَاتِبًا فَصَارَ الْمَكَاتِبُ لِأَخِيهِمَا، ثُمَّ قَضَى كِتَابَتَهُ لِلَّذِي صَارَ لَهُ فِي الْغَيْرِاثِ، ثُمَّ مَاتَ الْمَكَاتِبُ مَنْ يَرِثُهُ؟

قال يرثانه جميعاً، وقالها عمرو بن دينار، وقال عطاء: رجع ولاؤه للذي كاتبه فرددتها عليه، فقال ذلك غير مَرَّةٍ. [أخرجه البيهقي (٣٤١/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقول عطاء وعمرو بن دينار: نقول في المكاتب يكاتبه الرجل، ثم يموت السيّد، ثم يؤدّي المكاتب فيعتق بالكتابة: إن ولاءه للذي عقد كتابته؛ لأنه لما عقدها لم يكن له إرقاقه ما قام المكاتب بالكتابة، فلا يكون ولاؤه إلا له ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتباً وابنَيْن: إن لابنَيْن أن يقتسما مال الميت حتى يصير المكاتب لأحدهما من قبل أن القسم بيع ويبع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدّى المكاتب، فإذا عجز المكاتب صار عبداً لهم أن يقتسموه، وإن اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب إلى حصّة أحدهم فالقسم باطل، وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه، والله أعلم.

٦٣- باب الولاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال رسول الله ﷺ: قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ قَالَ: وَقَالَ: الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبُ لَا بَيْعٌ، وَلَا يُوهَبُ فَلَمْ يَكُنْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ ولاءٌ على أحدٍ إلا بأن يتقدمه عتق، ومن لم يعتق فهو حرٌّ ولا ولاء له وعقله على جماعة المسلمين، والله أعلم.

٨٠ - كتاب اختلاف الحديث

أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري قراءة عليه وهو يسمع وأنا أسمع فأقر به قال: أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيوية قراءة عليه، وأنا أسمع قال حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الله بن سيف السجستاني حدثنا الربيع بن سليمان قال: قال محمد بن إدريس المطلي الشافعي رضي الله عنه:

الحمد لله بما هو أهله، وكما ينبغي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد، فإن الله - جل ثناؤه - وضع رسوله موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصاً في كتاب الله فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله، ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخيه ما أتاهم والانتهاه عما نهاهم عنه، وكان فرضه على كل من عاين رسوله، ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته، ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله ﷺ يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله - جل ثناؤه - على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً، فدل على أن يؤخذ منهم ولهم بشهادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الرضا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهداً وأمرتين.

وفي الرضايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها منها: القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الرضا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم، ولم يجعلوه قياساً على الرضا، وأخذ أن تؤخذ الأموال بشاهدين وأمرتين لذكر الله إياهما في الدين وهو مال واخترنا أن يؤخذ المال بيمين وشاهدين سنة رسول الله ﷺ واخترنا أن يجب الحق في القسامة بدلائل قد وصفناها، وإن لم يكن مع الدلائل شاهد بالخبر عن رسول الله؛ فكان ما فرض الله من الخبر عن رسول الله مؤدي خبراً كما تؤدي الشهادات خبراً، وشرط في الشهود ذوي عدل، ومن نرضى، وكان الواجب أن لا يقبل خبر أحد على شيء يكون له حكم حتى يكون عدلاً في نفسه ورضاً في خبره، وكان يتأيد إذ افترض الله علينا قبول أهل العدل أنه إنما كلّفنا العدل عندنا ما يظهر لنا؛ لأننا لا نعلم مغيب غيرنا، فلما تعبدنا الله بقبول الشهود على العدالة عندنا ودلت السنة على إنفاذ الحكم بشهاداتهم، وشهاداتهم أخبار دل على أن قبول قولهم وعددهم تعبد؛ لأنه لا يكون منهم عدد إلا، وفي الناس أكثر منه، وكان في قبولهم على اختلافهم مقبولاً من وجوه مما وصفت من

كتاب أو سنة أو قول عوام أهل العلم أن ما ثبت وشهد به عندنا من قطعنا الحكم بشهادته إحاطة عندنا على المغيب، ولكنه صدق على الظاهر بصدق الخبر عندنا، وإن أمكن فيه الغلط، ففيه ما دل على الفرض علينا من قبول الخبر عن رسول الله، ولا يؤخذ عدد من يقبل خبره عنه ﷺ إلا بأحد الدلائل التي قبلنا بها عدداً من الشهود فرأينا الدلالة عن رسول الله ﷺ بقبول خبر الواحد عنه فلزمنا - والله أعلم - أن نقبل خبره إذا كان من أهل الصدق كما لزمنا قبول عدد من وصفت عدده في الشهادة بل قبول خبر الواحد عنه أقوى سبباً بالدلالة عنه، ثم ما لم أعلم فيه خلافاً من أحد من ماضي أهل العلم بعد رسول الله وتابعيه إلى اليوم خبراً نصاً منهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلنا فيه.

وقد كتبت في كتاب جامع العلم الدليل على ما وصفت مما اكتفيت في رد كثير منه في كتابي هذا، وقد رددت منه جلا تدل من لم يحفظ كتاب جامع العلم على ما وراءها إن شاء الله. فإن قال قائل: أفيكو الإخبار عن رسول الله ﷺ واحداً أو أكثر؟

قيل: الخبر عن رسول الله ﷺ خبران فخير عامة عن عامة عن النبي ﷺ يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بالسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم، وهذا ما لا يسع جهله، وما كان على أهل العلم والعوام أن يستروا فيه؛ لأن كلاً كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش، وإن لله عليهم حقاً في أموالهم وخبر خاصة في خاص الأحكام لم يكلفه العامة لم يأت أكثره كلما جاء الأول وكلف علم ذلك من فيه الكفاية للخاصة به دون العامة، وهذا مثل ما يكون منهم في الصلاة سهو يجب به سجود السهو ما يكون منهم فيما لا يجب به سجود سهو، وما يفسد الحج، وما لا يفسده، وما تجب به البدنة ولا تجب مما يفعل مما ليس فيه نص كتاب، وهو الذي على العلماء فيه عندنا، والله أعلم.

قول خبر الصادق على صدقه، ولا يسعهم رده كما لا يسعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم وهو حتى صدق عندهم على الظاهر كما يقال فيما شهد به الشهود فمن أدخل في شيء من قبول خبر الواحد شيئاً دخل عليه في قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص في كتاب ولا سنة مثل الشهود على القتل وغيره إن شاء الله.

فإن قال قائل: فإن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله؟ قيل له: إن شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس، ثم

يعطيهم نقض مدد وإعطاء مدد ونبد إلى قوم، ونهى عن أمور وأمر بأخرى، وما كان لأحد من المسلمين بلغه علي أن هم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ولا مأمور بشيء ولا منهي عنه برسالة علي أن يقول له: أنت واحد ولا تقوم علي الحجة بأن رسول الله بعثك إلي بنقض شيء جعله لي ولا بإحداث شيء لم يكن لي ولا لغيري ولا بنهي عن أمر لم أعلم رسول الله ﷺ نهى عنه، ولا بإحداث أمر لم أعلم رسول الله ﷺ أحدثه، وما يجوز هذا لأحد في شيء قطعه عليه علي برسالة النبي، ولا أعطاه إياه ولا أمره به ولا نهاه عنه بأن يقول لم أسمع من رسول الله أو ينقله إلي عدد أو لا أقبل فيه خبرك وأنت واحد ولا كان لأحد وجه رسول الله عاملاً يعرفه أو لا يعرفه له من يصدق صدقه أن يقول له العامل: عليك أن تعطي كذا وكذا أو تفعل بك كذا، فيقول لا أقبل هذا منك؛ لأنك واحد حتى ألقى رسول الله ﷺ فيخبرني أن علي ما قلت إنه علي فافعله عن أمر رسول الله ﷺ لا عن خبرك، وقد يمكن أن يغلط أو يجهل بيعة عامة بشرط في عددهم وإجماعهم على الخبر عن رسول الله ﷺ وشهادتهم معاً أو متفرقين، ثم لا يذكر أحد من خبر العامة عدداً أبداً إلا، وفي العامة عدد أكثر منه ولا من اجتماعهم حين يجرون وتفرقهم تثبيتاً إلا أمكن في زمان النبي ﷺ أو بعض زمانه حين كثر أهل الإسلام، فلا يكون لتثبيت الأخبار غاية أبداً ينتهي إليها، ثم لا يكون هذا لأحد من الناس أجور منه لمن قال: هذا ورسول الله ﷺ بين ظهرائي؛ لأنه قد يذرك لقاء رسول الله ﷺ ويذرك ذلك له أبوه، وولده وإخوته وقربائه، ومن يصدق في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر له، فإن الكاذب قد يصدق نظراً له، وإذا لم يجز هذا لأحد يذرك لقاء رسول الله ﷺ ويذرك خبر من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله ﷺ لا يلقاه في الدنيا أولى أن لا يجوز، ومن زعم أن الحجة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذ إذ بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن والياً ومحارباً من خالفه ودعا قوماً يلقوا النبي عليه السلام إلى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله ﷺ.

ولم يكن عند من قاتل معه أو أكثرهم إلا صدق معاذ عندهم بأن النبي ﷺ أمره بقاتلهم إذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصر معاذ وتصديقه عن النبي ﷺ وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومعاذ لله مطيع، وما يقول فيمن كان رسول الله ﷺ يعيش في جيوشه وسراياه إلى من بعث فيدعوهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية؛ فإن أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فيمن قاتلوا، ومن امتنع عن دعوه محجوجاً، وقد كانت سراياه

حوّلهم الله إلى البيت الحرام فأتى أهل قباء أتى وهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً، وأن القبلة حوّلت إلى البيت الحرام فاستداروا إلى الكعبة وهم في الصلاة، وأن أبا طلحة وجماعة كانوا يشربون فضيخ بسر، ولم يحرم يومئذ من الأشربة شيء فأتاهم أتى فأخبرهم أن الحمر قد حرمت فأمرُوا أناساً فكسروا جزاراً شربهم ذلك ولا شك أنهم لا يجدون في مثل هذا إلا ذكروه لرسول الله ﷺ إن شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم بما لا يجوز لهم قبول أن يقول لهم رسول الله ﷺ قد كتبت على قبلة، ولم يكن لكم أن تحولوا عنها إذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم أو أعلمكم جماعة أو عدد يستمهم لهم ويخبرهم أن الحجة تقوم عليهم بمثلها لا بأقل منها إن كانت لا تثبت عنده بواحد والفساد لا يجوز عند رسول الله ﷺ ولا عند عالم وهراق حلال فساد، فلو لم تكن الحجة أيضاً تقوم عليهم بخبر من أخبرهم بتحريم لأشبه أن يقول قد كان لكم حلال، ولم يكن لكم إفساده حتى أعلمكم أن الله - جل وعز - حرّمه أو يأتيكم عدد يحرمه عن تحريمه. وأمر رسول الله ﷺ أم سلمة أن تعلم امرأة أن تعلم زوجها إن قبلها وهو صائم لا يحرم عليه ولو لم ير الحجة تقوم عليه بخبرها إذا صدقها لم يأمرها إن شاء الله به وأمر رسول الله ﷺ أنيساً الأسلمي أن يعضد على امرأة رجل، فإن اعترفت رجماً فاعترفت فرجماً وفي ذلك إفاته نفسها باعترافها عند أنيس وهو واحد وأمر عمرو بن أمية أن يقتل أبا سفيان، وقد سنّ عليه إن علمه أسلم لم يجل له قتله وقد يحدث الإسلام قبل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمر أنيساً أو عبد الله بن أنيس شك الربيع أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله ومن سنة رسول الله ﷺ لو أسلم أن لا يقتله، وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فنصور الحكم بأخبارهم.

وبعث رسول الله ﷺ بعثاً واحداً واحداً ورسله واحداً واحداً، وإنما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله ﷺ من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما هم وقيموا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام، ولم يبعث منهم واحداً إلا مشهوراً بالصدق عند من بعثه إليه، ولو لم تقم الحجة عليهم بهم إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها أهل صدق عندهم ما بعثهم إن شاء الله وبعث أبا بكر والياً علي الحج فكان في معنى عماله، ثم بعث علياً بعده بأول سورة براءة فقرأها في مجمع الناس في الموسم وأبو بكر واحد وعلي واحد وكلاهما بعثه بغير الذي بعث به صاحبه، ولو لم تكن الحجة تقوم عليهم ببعثه كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق، وكان من جهلها من عوامهم يجد من يشق به من أصحابه يعرف صدقهما ما بعث منهما واحداً، فقد بعث علياً

والمهاجرين والأنصار بالمدينة، ولم يزايله عامة منهم في سفر له، وأنه مقدم عندهم في العلم والرأي وكثرة الاستشارة لهم، وأنهم يبدونه بما علموا فيقبله من كل من جاء به، وأنه يعلم أن قوله حكم ينفذ على الناس في الدماء والأموال والفروج يحكم بين أظهرهم أن في الإبهام خمس عشر من الإبل، وفي المسبحة والوسطى عشرا عشرا، وفي التي تلي الخنصر تسعا، وفي الخنصر ستا فمضى على ذلك كثير ممن حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم كتبه رسول الله لعمر بن حزم فيه وفي كل أصبع مائة هنالك عشر من الإبل فصار الناس إليه وتركوا ما قضى به عمر وما وصفت وسروا بين الخنصر التي قضى فيها عمر بست والإبهام التي قضى فيها بخمس عشرة.

وكذلك يجب عليهم، ولو علمه عمر كما علموه قبله وترك ما حكم به إن شاء الله كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي ﷺ غير ما كان هو يقول فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله ﷺ. وكذلك يجب عليه.

قال الشافعي: ولا أحسبه قال بما قال: من ذلك وقيل ذلك من قبله من المفضي له والمفضي عليه وغيرهم إلا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله ﷺ قضى في اليد بخمسين من الإبل وكانت اليد خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعتها وجمالها، ففضل بعضها على بعض، ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل أصبع عشرا صرنا إلى ما قال عمر أو ما أشبهه وعلمنا أن الخنصر لا تشبه الإبهام في الجمال ولا المنفعة، وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره، وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخير عنه، فإنه متبوع لا تابع، وأن حكم بعض أصحاب رسول الله إن كان مخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله، وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله ﷺ، وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصحبة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره، وكان عمر بن الخطاب يقضي أن الدية للعاقلة، ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال: وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي ﷺ في الجنين فأخبره حمط بن مالك أن النبي ﷺ قضى فيه بغرة فقال عمر بن الخطاب إنا كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا أو قال: لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا، وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صاوقا عند من أخبره، ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن

تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا؟ فإن زعم أن من جاءه معاذ وأمرأه سرياه مججوجا يجبرهم، فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد، وإن زعم أن لم تقم عليهم حجة، فقد أعظم القول.

وإن قال: لم يكن هذا أنكر خبر العامة ممن وصفت، وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة، وما يقول في امرئ بادية من الله عليه بالإسلام، ثم تنحى إلى باديته فجاء أخوه وأبوه وهما صادقان عنده فأخبراه أن النبي ﷺ حرّم شيئا أو أحله فحرّمه أو أحله أيكون مطيعا لله بقبول خبرهما؟

فإن قال: نعم، فقد ثبت خبر الواحد.

وإن قال: لا خرج مما لم أعلم فيه مخالفا، فإني لم أحفظ عن أحد لقيته، ولم أعلمه حكى لي عن من أهلك العلم أن لا يثبت إلا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي ﷺ على الانفراد، ولا يجوز أن يبعث النبي ﷺ إلا بما تقوم به الحجة لمن يبعث إليه، وعلى من بعث إليه النبي، ولم أعلم مخالفا من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل إليه عامل رسول الله ﷺ ورسله ممن سمينا أو لم نسّم من عماله ورسله أن يمنع شيئا أعلمه أنه يجب عليه، ولا أن يرّد حكما حكم به عليه، ولا أن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة مخالفه؛ لأن رسول الله لا يبعث إلا بما تقوم به الحجة فكل من بعث رسول الله واحدا، ثم لم أعلم الناس منذ قبض الله رسوله اختلفوا أن خليفة، ووالي مصر لهم وقاضي مصر واحد، وليس من هؤلاء واحد عدل يقضي، فيقول شهيد عندي فلان، وفلان وهما عدلان على فلان أنه قتل فلانا أو أنه ارتد عن الإسلام أو أنه ذف فلانا أو أنه أتى فاحشة مما يجوز فيه شاهدان إلا جاز أن يقام عليه ما وصفه هؤلاء ولا حاكم يعرف بعدل يكتب بأنه قضى لفلان على فلان بكذا من المال وبالدّار التي في موضع كذا ولا لأحد بأنه ابن فلان، ووارثه ولا شيء من حقوق الناس إلا أنفذه الحاكم المكتوب إليه، وكل حاكم جاء بعده، ولا يكتب به إلى حاكم يليه من بلدان أهل الإسلام لأحد ولا على أحد إلا أنفذه له، وليس فيه عند أحد أنفذه له علم إلا بقبول الحاكم الذي قضى به ولا عند الحاكم المكتوب إليه أن أحدا شهد عند القاضي الذي ذكر أنه شهد عنه إلا بخبر ذلك القاضي والقاضي واحد، فقد أجازوا خبره في جميع أحكام الناس.

فكذلك الخليفة والوالي العدل وفيما وصفت من أنهم لم يختلفوا في هذا دليل على أن الحجة في الحكم الذي لم يكلفه العباد كلهم تقوم بخبر الواحد مع أنني لم أعلم أحدا حكى عنه من أصحاب رسول الله والتابعين إلا ما يدل على قبول خبر الواحد، وكان عمر بن الخطاب في لزومه رسول الله حاضرا ومسافرا وصحبته له ومكانه من الإسلام، وأنه لم يزايل المهاجرين بمكة

وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع باعه معاوية، فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً، فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويجزني عن رأيه لا أسألك بأرضي فخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية، ولم يره يسعه مسأسته إذ لم يقبل منه خبره عن النبي، ولو لم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مسأسته عليه ضيقة، ولم أعلم أحداً من التابعين أخبر عنه إلا قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى إليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي ﷺ ويجعله سنة.

وعروة يصنع ذلك في عائشة، ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر عن النبي ﷺ وثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبته سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة بن مضر عن النبي وثبته سنة.

وكذلك قبل خبر غيره.

وصنع ذلك إبراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبته سنة.

وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فيمن لقيا لا أعلم أحداً منهم إلا وقد روى هذا عنه فيما لو ذكرت بعضه لطل.

٢٩٥٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنِ الطَّيِّبِ قَبْلَ زِيَارَةِ النِّبْتِ وَتَعَدَّ الْجَمْرَةَ قَالَ: سَالِمٌ فَقَالَتْ عَائِشَةُ طَيِّبَتْ رَسُولُ اللَّهِ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلُولِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَحَقُّ.

قال الشافعي: فترك سالم قول جده عمر في إمامته وقبل خبر عائشة وحدها وأعلم من حديثه أن خبرها وحدها سنة، وأن سنة رسول الله أحق، وذلك الذي يجب عليه.

وصنع ذلك الذين بعد التابعين المتقدمين مثل ابن شهاب ويحيى بن سعيد وعمر بن دينار وغيرهم والذين لقيناهم كلهم يثبت خبر واحد عن واحد عن النبي ﷺ ويجعله سنة حمداً من تبعها وعاباً من خالفها فحكيت عامة معاني ما كتبت في صدر كتابي هذا العدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة واختلاف

الخطاب أن يقول للضحالك أنت رجل من أهل نجد ولحمل بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم ترنا رسول الله، ولم تصحبناه إلا قليلاً، ولم أزل معك، ومن معي من المهاجرين والأنصار فكف عذب هذا عن جماعتنا، وعلمته أنت، وأنت واحد يُمَكِّنُ فيك أن تغفل وتنسى؟ بل رأى الحق أتباعه والرجوع عن رأيه في ترك توريث المرأة من ذية زوجها، وقضى في الجنين بما أعلم من حضر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئاً قضى فيه بغيره كأنه يرى إن كان الجنين حياً فيه مائة من الإبل، وإن كان ميتاً، فلا شيء فيه، ولكن الله تعبد الخلق بما شاء على لسان نبي، فلم يكن له ولا لأحد إدخال لم؟ ولا كيف؟ ولا شيئاً من الرأي على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه، وإن كان واحداً وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس، ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن نأكل ذبائحهم ونكح نساءهم، وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره، وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن، ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله.

فإن قال قائل: فقد طلب عمر بن الخطاب من خبر عن النبي ﷺ خبراً آخر غيره معه عن النبي ﷺ قيل له: إن قبول عمر لخبر واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع خبر غيراً غيره إلا استظهاراً لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى، وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود، فإن فعل قبل الشاهدين، وإن فعل كان أحب إليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو إن شاء الله لا يقبل خبر من جهله.

وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهله.

وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفرقة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه، وقضى به. وكان ابن عمر يخبر الأرض بالثلث والربع لا يرى بذلك بأساً فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترك ذلك بخبر رافع، وكان زيد بن ثابت سمع النبي يقول: لا يصيرن أحد من الحاج حتى يطوف بالنبيت يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فخالفه ابن عباس، وقال تصدر الحائض دون غيرها فانكر ذلك زيد بن ثابت على ابن عباس، فقال ابن عباس: سل أم سلمة فسألتها فأخبرته أن النبي ﷺ أرخص للحائض في أن تصير ولا تطوف فرجع إلى ابن عباس، فقال وجدت الأمر كما قلت.

كل واحد منهم إلى صدق وحفظ.

قال: أجل.

فقلت: وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شيء وتردّها في مثله؟

قال: أجل، وقلت له: لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جاز لك رد حديث واحد وسمى رجلاً ورجلاً فوقه بلا حجة في ردّه جاز لي رد جميع حديثه؛ لأن الحجة بصدقه أو تهمته بلا دلالة في واحد الحجة في جميع حديثه ما لم يختلف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة ما لا يخالف له فيه ومرة ماله فيه يخالف، فإذا كان هذا هكذا اختلفت حاله في حديثه بخلاف غيره له من هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضى بما شهدوا به على الكمال، فإذا خالفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عنه إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة.

فقال: من.

قلت له: هذا من أهل العلم هذا هكذا، وقلت لبعضهم، ولو جاز لك غير ما وصفت جاز لغيرك عليك أن تقول: أجعل نفسي بالخيار فأرد من حديثه ما قبلت وأقبل من حديثه ما رددت بلا اختلاف لحاله في حديثه وأسلك في ردّها طريقك، فيكون لي ردّها كلّها؛ لأنّه قد رددت منها ما شئت فشئت أنا ردّها كلّها وطلب العلم من غير الحديث، ثم اعتلّ فيها بمعنى علّتك، ثم لعلّه أن يكون الحقّ بحجّتك منك قال: ما يجوز هذا لأحد من الناس، وما القول فيه إلا أن يقبل حديثهم كما وصفت أو لا ما لم يكن له يخالف أو يختلف حالهم فيه، وقلت له: والحجة على من تأوّل بلا دلالة كتاباً أو سنة على غير ظاهرهما وعمومهما، وإن احتملا الحجة لك على من خالف مذهبك في تأويل القرآن والحديث، فقال: ما سمعنا منهم أحداً تأوّل شيئاً إلا على ما يحتمله احتمالاً جائزاً في لسان العرب، وإن كان ظاهره على غير ما تأوّل عليه لسعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل، وقلت له قد رويتنا، ورويت أنّ رسول الله أمر امرأة أن تحجّ عن أبيها ورجلاً أن يحجّ عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معاً لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال: لا يحجّ أحد عن أحد أفرايت إن احتجّ له أحد بمن خالفنا فيه، فقال الحجّ عمل على البدن كالصلاة والصوم، فلا يجوز أن يعمل المرأة إلا عن نفسه وتأوّل قول الله - عز وجل - «وَأَنْ تَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْإِنْسَانَ إِلَّا نَفْسَ نَفْسِهِ» وتآوّل «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ».

الناس والقياس والمعقول فما خالف منهم واحد واحداً، وقالوا هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله والتابعين وتابعي التابعين، ومذهبنا فمن فارق هذا المذهب كان عدنا مفارقاً سبيل أصحاب رسول الله، وأهل العلم ببعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة، وقالوا معاً لا نرى إلا إجماع أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل وجاوزوا أو أكثرهم فيمن يخالف هذا السبيل إلى ما لا أبالي أن لا أحكيه، وقلت لعدد ممن وصفت من أهل العلم، فإن من هذه الطبقة الذين خالفوا أصل مذهبنا ومذهبكم من قال: إن خلافنا لما زعمتم في القرآن والحديث يأمر بأن لنا فيه حجة على أن القرآن عربي والأحاديث بكلام عربي فتأوّل كلاً على ما يحتمل اللسان ولا أخرج مما يحتمل اللسان، وإذا تأوّلته على ما يحتمله اللسان فلست أخلفه.

فقلت القرآن عربي كما وصفت والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، وليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن ولا عامّاً إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله؛ فإن لم تكن فستة رسول الله تدلّ على أنّه خاصّ دون عام أو باطن دون ظاهر أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلّهم كتاباً ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عدداً من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحقّ فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاصّ دون عام وباطن دون ظاهر إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للتأويل في معناها.

قال وسمعت عدداً من متقدمي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه، وقال لي بعض أهل العلم في هذا الأصل: إنما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم، ولا يثبتونه في التأويل.

فقلت له هل يعدو حديث كل رجل منهم حدّث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد بعدله إلا بدلالة على ما شهد عليه إلا عدل نفسه أو لا يثبت.

قال: لا يعدو هذا.

قلت: فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن نظرحه أخرى محال أبداً إلا بما يدلّ على نسخه أو غلط فيه؛ لأنّه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبيت قال: لا يجوز غير هذا أبداً، وهذا العدل.

قلت: وهكذا كل من فوقه ممن في الحديث؛ لأنك تحتاج في

وقالوا وقتلنا به، وخالفته، وروى أصحابنا أن النبي قُضِيَ
بِأَيِّمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ وقتلنا به، وقالوا به، وخالفته، وذكرت له أحاديث
خالفها أخذ بها أصحابنا، وذكرت من الحجّة عليه في تركها شيئاً
بما ذكرت له عن بعض أصحابنا فيما أخذنا نحن وهو به من
الحديث، وخالفوه، وإن كنت أعلم أنه الحق بمجته ممن أخذ من
أصحابنا من الحديث بما خالفه قال فحديث الثقلين وحديث
اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري، وحديث أن يحج
أحد عن غيره.

قلت: أما هما فما ثبتن نحن وأنت مثله؟

قال: بلى.

قلت فالحجّة بهما لازمة، ولو كان غيرهما أقوى منهما
كما تكون الحجّة لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة
رجلين حين خرجا من أن يكونا مجروحين، وكما تكون الحجّة لنا
بأن نقضي بشهادة مائة عدول غاية وشهادة اثنين عدلين وكلاهما
دون جميع الغاية في العدل، وإن كانت النفس على الأعدل، وعلى
الأكثر أطيّب فالحجّة بالأقل إذا كان علينا قبوله ثابتة، وقلت له قد
شهد عليك أصحابنا المجازيون، وعلى من ذهب مذهبك في ردّ
هذين الحديثين وفيما رددت بما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم
السّنن وابتدعتم خلافها، ولعلهم قالوا فيكم ما أحب الكف عن
ذكره لإفراطه وشهدت على من خالفك منهم فيما أخذت به من
حديث حجّ الرّجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السّنن
وردّوا وهم ضعاف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابوك
بما خالفت من الحديث وعيبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفت،
وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين، ولا يجوز عليك ولا عليهم
إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا
أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيباً، فيكون
شاهداً على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد
أو مخطئاً بعبه ترك حديث الانفراد، فيكون مخطئاً في أخذه في
بعض الحالات بجديد الانفراد وعيب من خالفه.

وقلت له، وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث
دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من
الحديث دونكم ودون غيركم ففسبوا من خالف حديثاً أخذوا به
عن رسول الله إلى الجهل إذا جهل، وقالوا كان عليه أن يتعلّمه
ولكى البدعة إذا عرفه فتركه، وهكذا كل أهل بلد فيها علم
فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على
عيب من خالف الحديث المفرد، فلو لم يكن في تثبيت الحديث
المفرد إلا ما وصفت من هذا كان تثبيت من أقوى حجّة في طريق
الخاصّة لتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها، وقلت له سمعت
من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن

وقال السعي العمل والمجوح عنه غير عامل، فهل الحجّة
عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ممن يثبت
أهل الحديث حديثه، وأن الله فرض طاعة رسوله، وأن ليس
لأحد خلافه ولا التأول معه؛ لأنه المنزل عليه الكتاب المبين عن
الله معناه، وأن الله - جل ثناؤه - يعطي خلقه بفضل ما ليس
لهم، وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لو قال بخلافه حجّة،
وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله أتباعه.

قال: هذه الحجّة عليه.

قلت: وروينا، ورويت أن رسول الله قال: مَنْ أَعْمَرَ
عُمُرَى لَهُ وَلَعِقِبِهِ فَهِيَ لِلَّذِي يُعْطَاهَا فَأَخَذْنَا نَحْنُ وَأَنْتَ بِهِ، وخالفنا
بعض أهل ناحيتنا أقرأيت إن احتج له أحد، فقال: قد روي عن
النبي ﷺ أنه قال: الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، فَلَا يُؤْخَذُ مَالُ
رَجُلٍ إِلَّا بِمَا شَرَطَ أَهْلُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ
كَانَ قَالَهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ جَمَلَةً، فَلَا يَرُدُّ بِالْجَمَلَةِ نَصُّ خَيْرٍ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَلَا تَرُدُّ الْجَمَلَةَ نَصُّ خَيْرٍ يُخْرِجُ مِنَ الْجَمَلَةِ
وَيَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْجَمَلَةَ عَلَى غَيْرِ مَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ تَمَّا يَخَالِفُ
جَمَلَتَهَا، وَأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ الْمُسْلِمُونَ عَلَى
شُرُوطِهِمْ أَنَّ قَالَ النَّبِيُّ إِلَّا شَرَطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا.

وهذا من تلك الشروط، وقد شرط أهل بريّة على عائشة
أن تعق بريّة ولهم ولأه بريّة فجعل النبي الولاء لمن أعق.

قال فهذه الحجّة عليه وكفى بهذه حجّة وقلت: فإن احتج
بأن القاسم بن محمد قال في العمري ما أدركت الناس إلا على
شروطهم قال: هذا مذهب ضعيف ولا حجّة في أحد خالف ما
تثبته عن رسول الله بحال، وذكرت له بعض ما روي ورووا من
الحديث، وخالفه بعض أهل ناحيتنا فاحتججت عليه بمعان شبيهة
بما وصفت واحتج بنحو ما ذكرت.

فقلت له فما قلت فيمن قال: هذا من أهل ناحيتنا.

قال: قلت إنه خالف السّنن فيما ذكرنا، وكان أقل عدراً لما
خالف فيها من الذين أصل دينهم طرّح الحديث، ولم يدخل أهل
الرّدّ للحديث في معنى إلا دخل فيما خالف منه في مثله بل هم
أحسن حجّة فيما خالفوه منه وتوجيهاً له منه.

فقلت له: فإذا كانت لنا ولك بهذه الحجّة على من سلك
هذه السبيل فهي عليك إذا سلك في غير هذه الأحاديث طريقة،
إذا حمدتك باتباع حديث لرسول الله ذممتك على رد آخر مثله،
ولا يجوز أن أحمّدك بموافقة الحديث وخلافه؛ لأنك لا تخلو من
الخطأ في أحدهما.

قال: أجل، وقلت له: قد روى أصحابنا أن النبي قال: مَنْ
وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مُعَدِّمْ فَهُوَ أَقْبَى بِهِ.

يسلموا، وقتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دلّ الله على أنه إنما أراد به الخاص لا أن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى؛ لأن لإعمالهما معاً وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر، وفي السنن مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر بخالفه كما حوّل القبله قال: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾.

وقال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ وأشباه له كثيرة في غير موضع قال: ولا ينسخ كتاب الله إلا كتابه؛ لقول الله ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾.

وقوله ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ فإبان أن نسخ القرآن لا يكون إلا بقرآن مثله وإبان الله - جل ثناؤه - أنه فرض على رسوله اتباع أمره، فقال: ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ وشهد له باتباعه، فقال - جل ثناؤه - ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾ فاعلم الله خلقه أنه يهديهم إلى صراطه قال: فتقام سنة رسول الله مع كتاب الله - جل ثناؤه - مقام البيان عن الله عدد فرضه كيان ما أراد بما أنزل عاماً العام أراد به أو الخاص، وما أنزل فرضاً وأدباً وإباحة وإرشاداً إلا أن شيئاً من سنة رسول الله يخالف كتاب الله في حال؛ لأن الله - جل ثناؤه - قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئاً من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله؛ لأنه قد أعلم خلقه أنه إنما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تتبع للقرآن، وقد اختصرت من إبانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على مثل معناه إن شاء الله قال الله - جل ثناؤه - ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾، فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقبتها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة والأحرار والمماليك من الرجال والنساء إلا يقصر فإبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الحيض، وقال الله - جل ثناؤه - ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية.

وكان ظاهر مخرج الآية على أن كل قائم إلى الصلاة الوضوء، فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم إلى الصلاة في حال دون حال؛ لأنه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد، وقد قام إلى كل واحد منهما وذهب أهل العلم بالقرآن إلى أنها على القائم من النوم، ودل رسول الله على أشياء توجب الوضوء على من قام إلى الصلاة، وذكر الله غسل القدمين فمسح رسول الله على الخفين، فدل على أن الغسل على القدمين على بعض المتوضئين دون بعض، وقال الله - جل ثناؤه -

ياخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله؛ لأن ذلك عنده داخل في معناه، وذلك كما قال: فقال: هذا كما وصفت والحجة بهذا ثابتة لكل من صحح الأخذ بالحديث، ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً، ولكن من أصحابنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه؟

قلت: فسندكر من التأويل إن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه، وما سلك فيه سالك طريقاً خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشتبه على كل من يسمعه منك من أصحابك؛ لأنكم قلتم ولكم علم بذهاب الناس وبيان العقول وكلمته وغيره فمن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيهم غلطوا فيه وخططوا بوجهه شتى أمثل مما حضرني منها مثلاً يدل على ما وراءها إن شاء الله، ونسأل الله العصمة والتوفيق.

قال الشافعي: إبان الله - جل ثناؤه - لخلق أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشيء عاماً يريدون به العام وعاماً يريدون به الخاص، ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه، وعلى لسان نبيه وإبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه - جل ثناؤه - قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وقوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ قال: وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام وكتبته في كتاب غير هذا وهو الظاهر من علم القرآن وكتبته معه غيره مما أنزل عاماً يراى الخاص وكتب في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص لإبانة الحجة على من تأول ما رأيناه مخالفاً فيه طريق من رضىنا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة.

من ذلك قال الله - جل ثناؤه - ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾؛ فكان ظاهر مخرج هذا عاماً على كل مشرك فانزل الله ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَلَيِّنُونَ بَيْنَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، فدل أمر الله - جل ثناؤه - بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة، وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، من خالف أهل الكتاب من المشركين.

وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى

ظاهر القرآن فقطع السارق في كل شيء؛ لأن اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم؛ لأن الله يقول: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء، وقال: لا يمسح على الخفين؛ لأن الله قصد القدمين بغسل أو مسح، وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن؛ لقول الله ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيْمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزِرٍ﴾.

وقالوا قال بما عقلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فحرمنا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي.

قال: نعم هذه حجتنا، وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله ولا في أحد رد حديث رسول الله بلا حديث مثله عن رسول الله، وقد يخفى على العالم برسول الله الشيء من سنته يعلمه من ليس مثله في العلم وهؤلاء، وإن أخذوا ببعض الحديث، فقد سلكوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع وترك المسح على الخفين طريق من رد الحديث كله؛ لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا يخالف له عن النبي، فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله، وقلت ولا حجة لهم بتوهمين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصاً وقولهم لمن قال بالحديث في المسح وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن محتملاً لأن يكون عاماً يراد به الخاص خالف القرآن ظملاً.

قال: نعم.

قلت ولا تقبل حجتهن بأن أنكر علي بن أبي طالب عليه السلام المسح على الخفين وابن عباس وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث، وألزم للنبي ﷺ وأقرب منه وأحفظ عنه، وأن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن، وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة، وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال: لا أقبل من هذا شيئاً، وليس في أحد رد خبراً عن رسول الله بلا خبر عنه حجة.

قلت له: وإنما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح، ثم قال بعد مسحه: لا تمسحوا.

قال: نعم.

قلت: ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم: لم يمسح النبي بعد المائدة، فإنما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا.

قلت: وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال: إن النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرو ذلك عن النبي.

لنبيه ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ فكان ظاهر مخرج الآية بالزكاة عاماً يراد به الخاص بدلالة سنة رسول الله على أن من أموالهم ما ليس فيه زكاة، وأن منها مما فيه الزكاة ما لا يجب فيه الزكاة حتى يبلغ وزناً أو كَيْلاً أو عدداً، فإذا بلغه كانت فيه الزكاة، ثم دل على أن من الزكاة شيئاً يؤخذ بعده وشيئاً يؤخذ بكيل وشيئاً يؤخذ بوزن، وأن منها ما زكاته خمس، وعشر وربع وعشر وشيء بعدد، وقال الله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ الآية، فدل رسول الله ﷺ على مواقيت الحج، وما يدخل فيه، وما يخرج به منه، وما يعمل فيه بين الدخول والخروج.

وقال الله - جل ثناؤه - ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وكان خرج هذا عاماً، فدل رسول الله على أن الله - جل ثناؤه - أراد بهذا بعض السارقين يقول: تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ورجم الحرين الزانيين الثيبين، ولم يجلدهما فدلّت السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض، فقد يكون سارقاً من غير حرز، فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ سرقة ربع دينار، فلا يقطع، ويكون زانياً ثيباً، فلا يجلد مائة فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابه وبين كيف ما فرض على لسان نبيه وأبان على لسان نبيه ﷺ ما أراد به العام والخاص كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف، وأن قول من قال: تعرض السنة على القرآن؛ فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن تنتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها واتباعها ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها، وأن كل ما سواها من قول آدميين تبع لها.

قال: فذكرت ما قلت من هذا العدد من أهل العلم بالقرآن والسنة والآثار واختلاف الناس والقياس والمقول فكلهم.

قال: مذهبا ومذهب جميع من رضينا ممن لقينا وحكى لنا عنه من أهل العلم.

فقلت: لأخن من خبرت منهم عندي بحجة وأكثرهم علماً فيما علمت: أرايت إذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر، فهل يجوز خلافه؟

قال: لا.

قلت: وحجتنا حجتك على من رد الأحاديث واستعمل

صادق عنه وعلمي بأن الرجل من أصحاب النبي ﷺ قال بخبر صادق عنه لعنه من التابعين وخبر صاحب النبي ﷺ أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستويا في أن يثبتا، فإذا استويا علم بأن النبي ﷺ قال أو أن رجلاً من أصحابه قال: ولا يسع مسلماً أن يشك في أن الفرض اتباع قول النبي ﷺ وطرح كل ما خالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الأصابع على بعض، وكما صنع عمر بقول نفسه إذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى وجد، ووجدوا خلافه عن النبي ﷺ.

قال: نعم هذا هكذا، ولا يسع مسلماً أن يشك في هذا.

قلت: ولا يقال: لا يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليست له صفة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي ﷺ قال: لا؛ لأننا قد وجدناه عذب.

قلت له: أعطيت عندنا بجملة هذا القول النصفة ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفرداً بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة، وأن كثيراً قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه.

قال: أجل.

قلت: فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحمدتها، وأقاويل تخالف هذا، فلا يجوز أن أحمدك على خلاف ما حدثك عليه، ولا يجوز لك إلا أن تتقل عما أقمت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب علي، فهل تعلم شيئاً أقمت عليه من خلاف هذا؟

قلت: نعم حديثاً لرسول الله ﷺ تركته بأضعف من حجة من احتججت له في رد المسح على الخفين وغيره.

قال: فاذكر من ذلك شيئاً.

قلت له: قلنا إن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد فردتها، وما رايتك جمعت حجتك على شيء كجمعها على من قال بها وسلكت سبيل من رد خبر المنفرد عن رسول الله ﷺ بتأويل القرآن ونسبت من قال بها إلى خلاف القرآن، وليس فيها من خلاف القرآن شيء ولا في شيء يثبت عن النبي ﷺ، وإنما ثبت الشهادة على غيرك بالخطأ فيما وصفت من رد المسح، وكل ذي ناب من السباع يمثل ما رددت به اليمين مع الشاهد بل حجتك فيها أضعف، فقال بعض من حضره: قد علمنا أن لا حجة له فيما احتج به من القرآن، ورد اليمين مع الشاهد إلا أن لا يكون له حجة على من ترك المسح على الخفين وأحل أكل كل ذي ناب من السباع وقطع كل من لزمه اسم سرقة، وعطل الرجم إن كان من حدث بها ممن يثبت أهل الحديث حديثه أو حديث مثله بصحة إسناده واتصاله بها.

قلت له: ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله ﷺ سنة تنسخها، قال أما هذا فاحب أن يتبينه لي.

قلت: أرايت لو جاز أن يكون رسول الله ﷺ سن فتلزمنا سنته، ثم نسخ الله سنته بالقرآن، ولا يحدث النبي ﷺ مع القرآن سنة تدل على أن سنته الأولى منسوخة إلا يجوز أن يقال: إنما حرم رسول الله ﷺ ما حرم من البيوع قبل نزول قول الله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقوله ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ أو ما جاز أن يقال: إنما حرم رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها وخالتها قبل نزول قول الله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية وقوله: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فلا بأس بكل بيع عن تراض والجمع بين العمّة والخالصة، وإنما حرم كل ذي ناب من السباع قبل نزول: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية، فلا بأس بأكل كل ذي روح ما خلا آدميين، ثم جاز هذا في المسح على الخفين، وجاز أن تؤخذ الصدقة فيما دون خمسة أوسق؛ لقول الله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وهذا دون خمسة أوسق من أموالهم، وذكرنا في هذا شيئاً أكثر من هذا، فقال: ما يجوز أن ينسخ السنة القرآن إلا ومع القرآن سنة تبين أن الأولى منسوخة وإلا دخل هذا كله، وكان فيه تعطيل الأحاديث.

قلت: وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال: إن النبي ﷺ لم يسمح على الخفين بعد المائدة إذا لم يرو ذلك خبراً عن النبي ﷺ؛ لأنه إنما قاله على علمه.

وقد يعلم غيره أنه مسح بعدها، ولا يرد عليه قول غيره لم يسمح بعدها إذ لم يروه عن رسول الله ﷺ؛ لأن هذا لو جاز جاز أن يقال: لا يقبل أبداً أن رسول الله ﷺ قال شيئاً مثل هذا إلا بأن يقال: قال رسول الله ﷺ ويجعل القول قول صاحبه دون قول النبي ﷺ ولا نجعل في قوله حجة، وإن وافق ظاهر القرآن إذا لم يعزه إلى النبي ﷺ بخبر يخالفه.

قال: نعم.

قلت إن هذا لو جاز جاز أن يقال: إن النبي ﷺ إنما قال: تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَرَجِمَ الشَّيْنِ، ثم نزل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ونزل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ فنسخ رجمه بالجلد ودلالة أن لا يقطع إلا من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار.

قال: نعم، وقلت له: ولا يجوز إذا ذكر الحديث عن النبي ﷺ عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي ﷺ فقضى رجل من أصحاب النبي ﷺ المتقدمي الصحة بخلاف ما روى أحد هؤلاء عن النبي ﷺ إلا أن يؤخذ بقول النبي ﷺ قال بخبر

بأنه أراد به خاصاً دون عام، ويكون الحديث العام المخرج محتملاً معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه أو من حمل الحديث سماعاً عن النبي ﷺ بمعنى يدل على أن رسول الله أراد به خاصاً دون عام، ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله خاصاً بغير دلالة فمن لم يحمله ويسمعه؛ لأنه يمكن فيهم جملة أن لا يكونوا علموه ولا بقول خاصة؛ لأنه يمكن فيهم جهله، ولا يمكن فيهم علمه وسمعه ولا في العامة جهل ما سمع وجاء عن رسول الله.

وكذلك لا يحتمل الحديث زيادة ليست فيه دلالة بها عليه. وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً استعمالاً معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر كما وصفت في أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا، وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية.

وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القليلة المنسوخة باستقبال المسجدين الحرام، فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، ولا يستدل على النسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر فيعلم أن الآخر هو النسخ أو بقول من سمع الحديث أو العامة كما وصفت أو بوجه آخر لا يبين فيه النسخ والمنسوخ، وقد كتبه في كتابي، وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار إلى النسخ دون المنسوخ ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح ومنها ما يختلف ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ كما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأبي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه، ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفاً بأن الفعل فيه اختلف أو لم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسراً، وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر، وليس هذا اختلافاً إنما هذا مما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماً تريد به الخاص وهذان يستعملان معاً، وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عن حمله كان كما لم يأت؛ لأنه ليس بثابت.

وقال هو وهم، ولكنها رويت فيما علمنا من حديث منقطع ونحن لا نثبت.

فقلت له: فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتنصف وتكون لك الحجة في ردّها لو قلت: إنها رويت من حديث منقطع؛ لأننا وإياك وأهل الحديث لا نثبت حديثاً منقطعاً بنفسه بحال فكيف خبرت بأنها خلاف القرآن فزعمت أنك تردّها إن حكم بها حاكم وأنت لا تردّها حكم حاكم برأيه، وإن رأيته أنت جوراً قال فدع هذا.

فقلت: نعم بعد علم بأنك أغفلت أو عمدت أنك تشنع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة، وهذا طريق غفلة أو ظلم.

قال: فهل تثبت عن النبي ﷺ بإسناد متصل، فإنما عرفنا فيها حديثاً منقطعاً، وحديثاً يروى عن سهيل بن أبي صالح متصلاً فينكره سهيل ويرويه رجل ليس بالحافظ فيحتمل له مثل هذا.

قلت: ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين لكن عندنا حديث متصل عن النبي ﷺ.

قال: فاذكره قلت:

٢٩٥٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ سَيِّفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢٩٦٠ - وَأَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلُهُ. قَالَ: مَا سَمِعْتُهُ قَبْلَ ذِكْرِكَ الْآنَ.

قلت: أثبت نحن وأنت مثله؟

قال: نعم.

قلت: فلزمك أن ترجع إليه.

قال: فأردتها من وجه آخر وهو أن النبي ﷺ قال: التَّيْسَةُ عَلَى مِيزَانٍ أَوْ عَلَى الْمِيزَانِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وقد كتبت هذا في الأحاديث الجملة والمفسرة وكلمته فيه بما علم من حضر بأنه لم يحتج فيه بشيء، وقد وصفت في كتابي هذا المواضع التي غلط فيها بعض من عجل بالكلام في العلم قبل خبرته وأسأل الله التوفيق.

والحديث عن رسول الله كلام عربي ما كان منه عام المخرج عن رسول الله كما وصفت في القرآن يخرج عاماً وهو يراؤ به العام ويخرج عاماً وهو يراؤ به الخاص والحديث عن رسول الله على عموميه وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي ﷺ

١ - باب الاختلاف من جهة المباح

باسمات.

قال الشافعي: يعني ﴿ق﴾.

٢٩٦١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَضَأَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً مَرَّةً.

٢٩٦٢ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عَيِّنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُرْمَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

٢٩٦٣ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّيَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَذَعَا بِمَاءٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

قال الشافعي: ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث يختلف مطلقاً، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام والأمر والنهي، ولكن يقال أقل ما يجزي من الوضوء مرةً وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاثاً.

٢٩٦٤ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ،

عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

قال الشافعي: ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجله على المصلي إنما يقال الغسل كمالاً والمسح رخصة وكمالاً وإيهما شاء فعل.

٢ - باب القراءة في الصلاة

٢٩٦٥ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

يُسْعَرَ، عَنْ الزُّوَلِيِّ بْنِ مَسْرُوعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَيْتَ﴾.

قال الشافعي: يعني يقرأ في الصبح ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾.

٢٩٦٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمِّهِ

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّبْحِ يَقْرَأُ ﴿وَالنَّخْلَ

٢٩٦٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُهَيْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْعَازِئِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذَكَرَ عِيسَى أَخَذَتِ النَّبِيَّ سَعْلَةً فَحَذَفَ فَرَكَعَ.

قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك.

قال الشافعي: وليس نعد شيئاً من هذا اختلافاً لأنه قد صلى الصلوات عمره فيحفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره، وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسن رسول الله ﷺ أَنْ يَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن، وفي الركعتين الأولىين ما تيسر معها.

٣ - باب في التشهد

٢٩٦٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا

الثَّقَفَةُ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدٍ وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

قال الربيع: هذا حدثنا به يحيى بن حسان.

قال الشافعي: وقد روى إمام بن نابل بإسناد له عن جابر عن النبي عليه السلام تشهداً يخالف هذا في بعض حروفه، وروى البصريون عن أبي موسى عن النبي عليه السلام حديثاً يخالفهما في بعض حروفهما، وروى الكوفيان عن ابن مسعود في التشهد حديثاً يخالفهما كلها في بعض حروفها فهي مشبهة بمقاربة واحتمل أن تكون كلها ثابتة، وأن يكون رسول الله ﷺ يعلم الجماعة والمنفردين التشهد فيحفظ أحدهم على لفظ ويحفظ الآخر على لفظ يخالفه لا يختلفان في معنى أنه إنما يريد به تعظيم الله - جل ثناؤه، وذكره - والتشهد والصلاة على النبي فيقرأ النبي كلاً على ما حفظ، وإن زاد بعضهم كلمة على بعض أو لفظها بغير لفظية؛ لأنه ذكر، وقد اختلف بعض أصحاب النبي في بعض لفظ القرآن

سجدة، ولا أحب أن يدع شيئاً من سجود القرآن، وإن تركه كرهته له، وليس عليه قضاءه؛ لأنه ليس بفرض.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنه ليس بفرض؟

قيل: السجود صلاة، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾؛ فكان الموقوت يحتل موقوتاً بالعدد وموقوتاً بالوقت فإبان رسول الله أن الله - جل ثناؤه - فرض خمس صلوات، فقال رجل: يا رسول الله هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع فلما كان سجود القرآن خارجاً من الصلوات المكتوبات كان سنة اختيار، وأحب إلينا أن لا يدعه، ومن تركه ترك فضلاً لا فرضاً، وإنما سجد رسول الله ﷺ في النجم؛ لأن فيها سجوداً في حديث أبي هريرة، وفي سجود النبي ﷺ في النجم دليل على ما وصفت؛ لأن الناس سجدوا معه إلا رجلين والرجلان لا يدعان إن شاء الله الفرض، ولو تركاه أمرهما رسول الله بإعادته.

قال الشافعي: وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد فهو، والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ، فلم يسجد النبي ﷺ، ولم يكن عليه فرضاً في أمره النبي به.

٢٩٧٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعْمَدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّبِيُّ، ثُمَّ قَرَأَ آخَرَ عِنْدَهُ السُّجْدَةَ، فَلَمْ يَسْجُدْ، فَلَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فُلَانٌ عِنْدَكَ السُّجْدَةَ فَسَجَدْتَ وَقَرَأْتُ عِنْدَكَ السُّجْدَةَ، فَلَمْ تَسْجُدْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْتُ إِمَامًا، فَلَوْ سَجَدْتَ سَجَدْتُ مَعَكَ.

قال الشافعي: إني ركب زيد بن ثابت؛ لأنه يحكي أنه قرأ عند النبي النجم، فلم يسجد، وإنما روى الحديثين معاً عطاء بن يسار قال: وأحب أن يقرأ السجدة فيسجد ويسجدوا معه.

فإن قال قائل: فلعل أحد هذين الحديثين نسخ الآخر قيل: فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ إلا جازاً لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ، ثم يكون أولى؛ لأن السنة السجود لقول الله: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾، ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ، ولكن يقال اختلاف من جهة المباح.

عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي مَعْنَاهُ فَأَقْرَهُمْ، وَقَالَ هَكَذَا أُنْزِلَ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ فَمَا سَوَى الْقُرْآنَ مِنَ الذِّكْرِ أَوَّلَى أَنْ يَتَسَّعَ هَذَا فِيهِ إِذَا لَمْ يَخْتَلَفِ الْمَعْنَى قَالَ: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْمَدَ أَنْ يَكْفَ مِنْ قِرَاءَةِ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بِنِسْيَانٍ، وَهَذَا فِي الشَّهَادَةِ، وَفِي جَمِيعِ الذِّكْرِ أَخْفَ. وَإِنَّمَا قُلْنَا بِالشَّهَادَةِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ أَتَمَّهَا، وَإِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى بَعْضِهَا الْمُبَارَكَاتُ.

٤- باب في الوتر

٢٩٦٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ سَمِعْتُ أَلَّ النَّبِيِّ ﷺ أَوْتَرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ.

في حديث ثبت مثله وحديث دونه، وذلك مما وصفت في المباح له أن يوتر في الليل كله ونحن نبيح في المكتوبة أن يصلّي في أول الوقت وآخره، وهذا الوتر أوسع منه.

٢٩٧٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُفِيدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْفُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ فَاتَتْهُ وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ.

٥- باب سجود القرآن

٢٩٧١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَيْنِ. قَالَ ارَادَا الشَّهْرَةَ.

٢٩٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّجْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

قال الشافعي: وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم، ولكننا نحب أن لا يترك؛ لأن النبي عليه السلام سجد في النجم وترك.

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي "النَّجْمِ"

٦ - باب القصر والإتمام في السفر في الخوف

وغير الخوف

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية.

قال الشافعي: وكان بيننا في كتاب الله أن القصر في السفر في الخوف وغير الخوف معاً رخصة من الله لا أن الله فرض أن تقصروا كما كان بيننا في كتاب الله أن قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ رخصة لا أن حتماً من الله أن يظلموهن من قبل أن يمسوهن، وكما كان بيننا في كتاب الله ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ إلى ﴿جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ رخصة لا أن الله تعالى حتم عليهم أن ياكلوا من بيوتهم ولا من بيوت آبائهم ولا جميعاً ولا أشتاتاً، وإذا كان القصر في الخوف والسفر رخصة من الله كان كذلك القصر في السفر بلا خلاف فمن قصر في الخوف والسفر قصر بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله، ومن قصر في سفر بلا خوف قصر بنص السنن، وأن رسول الله أخبر أن الله تصدق بها على عباده.

فإن قال قائل: فإين الدلالة على ما وصفت؟

قيل:

٢٩٧٤ - أخبرنا مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي عمارة، عن عبد الله بن باباه، عن يعلی بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: إنما قال الله ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فقد أئمن الناس، فقال عمر: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله، فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته.

فدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن تقصروا وذلك على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر، وأن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ أتم في السفر وقصر.

٢٩٧٥ - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس قال: سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمناً لا يخاف إلا الله فصلّى ركعتين.

٢٩٧٦ - حدثنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا إبراهيم،

عن أبي يحيى، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله أتم في السفر وقصر.

٧ - باب الخلاف في ذلك

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه قال لي بعض الناس من أتم في السفر فسدت صلاته؛ لأن أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان إلا أن يجلس قدر التشهد في مشى، فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدرك مقيماً ياتم به في صلاته قبل أن يسلم منها فيتم قال يقال له ما قلت للمسافر أن يتم ولا صححت عليه قولك أن يقصر قال: كيف؟

قلت: أرايت لو كان المسافر إذا صلى أربعاً كانت اثنتان منها نافلة أكان له أن يصلي خلف مقيم؟ لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلي خلف مقيم أبداً إلا فسدت صلاته من وجهين أحدهما أنه خلط عندك نافلة بفريضة والآخر أنك تقول إذا اختلفت نية الإمام والمأموم فسدت صلاة المأموم ونية الإمام والمأموم مختلفة ههنا في أكبر الأشياء، وذلك عدد الصلاة قال: إني أقول إذا دخل خلف المقيم حال فرضه.

قلت: بأنه يصير مقيماً أو هو مسافر قال: بل هو مسافر.

قلت: فمن أين يحول فرضه؟

قال قلنا إجماع من الناس أن المسافر إذا صلى خلف مقيم أتم.

قلت: وكان ينبغي أن لو لم تعلم في أن للمسافر أن يتم إن شاء كتاباً ولا سنة أن بذلك هذا على أن له أن يتم، وقلت له.

قلت فيه قولاً محالاً قال: وما هو؟

قلت: أرايت المصلي المقيم إذا جلس في مشى من صلاته قدر التشهد أيقطع ذلك صلاته؟

قال: لا، ولا يقطعها إلا السلام أو الكلام أو العمل الذي يفسد الصلاة.

قلت: فلم زعمت أن المسافر إذا جلس في مشى قدر التشهد وهو ينوي حين دخل في الصلاة في كل حال أن يصلي أربعاً فصلّى أربعاً تمت صلاته إلا أن الأولتين الفرض والأخرتين نافلة، وقد وصلهما قال: كان له أن يسلم منهما.

قلت: وقولك كان له يصيره حكم من سلم منهما أو لا يكره في حكمه إلا بالسلام فما علمته زاد على أن قال فانا أضيق عليه إن قلت تفسد.

قلت: فقد ضيقت إن سها، فلم يجلس في مشى وصلى

علم من أتى لم أرك سلكت طريقاً في صلاة السفر إلا أخطأت في ذلك الطريق فتكون أوهن لجميع قولك قال: فقد عاب ابن مسعود على عثمان إقامته بمنى.

قلت: وقام فصلى بأصحابه في منزله فأتى فقيل له عبت على عثمان الإتمام وأتممت قال: الخلاف شر.

قال: نعم.

قلت: وهذا مما وصفت من احتجاجك بما عليك قال: وما في هذا مما علي؟

قلت: أترى أن ابن مسعود كان يتم وهو يرى الإتمام ليس له؟

قال: وما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم إلا والإتمام عنده له، وإن اختار القصر، ولكن ما معنى عيب ابن مسعود الإتمام.

قلت له: من عاب الإتمام على أن المتم رغب عن الرخصة فهو موضع يجوز له به القول كما نقول فيمن ترك المسح رغبة عن الرخصة ولا نقول ذلك فيمن تركه غير رغبة عنها، قال أما إنه قد بلغنا عن بعض أصحاب النبي عليه السلام أنه عاب الإتمام وأتمها عثمان وصلى معه.

قلت: فهذا مثل ما رويت عن ابن مسعود من أن صلاتهم لا تفسد أفترى أنهم في صلاتهم مع عثمان أنهم كانوا لا يجلسون في منى؟

قال: ما يجوز هذا عليهم.

قلت: أفسد صلاته وصلاتهم بأنهم يعلمون أنه يصلي أربعاً، وإنما فرضه زعمت ركعتان أو تراهم إذا أتموا به في الإتمام لو سها، فقام يخالفونه فيجلسون في منى ويسلمون.

قال: ما يجوز لي أن أقول هذا.

قلت: قد قلته أولاً، ثم علمت أنه يلزمك فيه هذا فأمسكت عنه، وقد اجترأت على قوله أولاً وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أضيقت عليك من خلاف من امتنعت من أن تعطي خلافه قال: فتقول ماذا؟

قلت: ما وصفت من أنهم مصيئون بالإتمام بأصل الفرض ومصيئون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة، وأن لا موضع لعيب الإتمام إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة.

٨- بابُ الفطر والصوم في السفر

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - في فرض الصوم ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ

أربعاً فزعمت أن صلاته تفسد؛ لأنه يخلط نافلة بفريضة فما علمتك وافقت قولاً ماضياً ولا قياساً صحيحاً، وما زدت على أن اخترعت قولاً أحدثه محالاً، قال فدع هذا، ولكن لم تقل أنت إن فرضه ركعتان؟

قلت: أقول له أن يصلي ركعتين بالرخصة لا أن حتماً عليه أن يصلي ركعتين في السفر كما قلت في المسح على الخفين له أن يغسل رجله وله أن يمسخ على خفيه.

قال: فكيف قالت عائشة؟ قلت:

٢٩٧٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَرِيدَةٍ فِي صَلَاةِ الْخَضِرِ وَأَوَّلُ صَلَاةِ السَّفَرِ قَالَ الزُّهْرِيُّ قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَتِمُّ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ.

قال الشافعي: فقال فما تقول في قول عائشة؟ قلت: أقول إن معناه عندي على غير ما أردت بالدلالة عنها قال: وما معناه؟

قلت: إن صلاة المسافر أقرت على ركعتين إن شاء قال: وما دل على أن هذا معناه عندها.

قلت: إنها أتمت في السفر.

قال: فما قول عروة إنها تأولت ما تأول عثمان؟ قلت: لا أدري أتأولت أن لها أن تسم وتقتصر فاخترت الإتمام.

وكذلك روت عن النبي، وما روت عن النبي، وقالت بمثله أولى بها من قول عروة إنها ذهبت إليه لو كان عروة ذهب إلى غير هذا، وما أعرف ما ذهب إليه قال فلعله حكاه عنها.

قلت: فما علمته حكاه عنها، وإن كان حكاه، فقد يقال تأول عثمان أن لا يقصد إلا خائف، وما تقف على ما تأول عثمان خبراً صحيحاً قال فلعلها تأولت أنها أم المؤمنين.

قلت: لم تزل للمؤمنين أمّاً وهي تقصد، ثم أتمت بعد، وحالها في أنها أم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء، وقد قصرت بعد رسول الله وأتمت قال: أما إن ليست لي عليك مسألة بأن أضل ما أذهب إليه وتذهب إليه أن ليس في أحده مع رسول الله حجة وإنك تذهب إلى أن فرض القرآن أن القصر رخصة لا حتم.

وكذلك روايتك في السنة.

قلت: ما خفي علي ذلك، ولكني أحبيت أن تكون على

في السفر.

٢٩٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ النَّبِيَّ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ، وَقَالَ تَقَوُّوا لِيَعْدُوا وَصَامَ النَّبِيُّ.

قال أبو بكر قال الذي حدثني لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعُرْجِ يُصَبُّ فَوْقَ رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ، فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ بِالْكَدِيدِ دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

٢٩٨٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْعِجَمِ فَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَرَبُوا عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ فَأَفْطَرَ بَعْضُ النَّاسِ وَصَامَ بَعْضُهُمْ فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ.

وفي حديث الثَّقَفِ غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر فخرَجَ رَسُولُ اللَّهِ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ إِلَى مَكَّةَ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا، وَقَالَ: تَقَوُّوا بِعَدْوِكُمْ عَلَى عَدْوِكُمْ قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ أَبَوْا أَنْ يُفْطِرُوا حِينَ صُمْتَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ.

٢٩٨٣ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَيْتَا الصَّائِمَ وَمِنَا الْمُفْطِرَ، فَلَمْ يَعْجَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٢٩٨٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

قال الشَّافِعِيُّ: رحمه الله، قَالَ قَاتِلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا تَقُولُ فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْوَجِبُ غَيْرُهُ وَالتَّطَوُّعُ فِي السَّفَرِ

وَيَبَيَّنَتْ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ فَكَانَ بَيِّنًا فِي الْآيَةِ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمْ عِدَّةٌ فَجَعَلَ لَهُمْ أَنْ يَفْطِرُوا فِيهَا مَرَضَى وَمَسَافِرِينَ وَيَحْصُوا حَتَّى يَكْمُلُوا الْعِدَّةَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِمُ الْيَسْرَ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَجْعَلَ عَلَيْهِمْ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَضَى وَلَا مَسَافِرِينَ وَيَجْعَلَ عَلَيْهِمْ عِدَّةً إِذَا مَضَى الْمَرَضُ وَالسَّفَرُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْفِطْرِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الرَّخْصَةِ إِنْ شَاءُوا لِثَلَا يَجْرُوا إِنْ فَعَلُوا، وَكَانَ فَرَضُ الصَّوْمِ وَالْأَمْرُ بِالْفِطْرِ فِي الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ أَعْلَمْ خَالِفًا أَنْ كُلَّ آيَةٍ إِنَّمَا أَنْزَلَتْ مُتَابِعَةً لَا مُتَفَرِّقَةً.

وقد تنزل الآيتان في السُّورَةِ مَفْرُوعَتَيْنِ فَمَا آيَةُ، فَلَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهَا كَلَامٌ وَأَحَدٌ غَيْرُ مُتَقَطِعٍ يَسْتَأْنِفُ بَعْدَهُ غَيْرُهُ، فَلَمْ يَخْتَلَفُوا كَمَا وَصَفَتْ أَنَّ آيَةَ لَمْ تَنْزِلْ إِلَّا مَعًا لَا مُتَفَرِّقَةً فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ الْمَرِيضَ وَالْمَسَافِرَ بِالْفِطْرِ إِرْخَاصًا لِهَمَا لِثَلَا يَجْرَا إِنْ فَعَلَا؛ لِأَنَّهُمَا يَجْزِيهِمَا أَنْ يَصُومَا فِي تَيْنِكَ الْحَالَيْنِ شَهْرَ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ فِي السَّفَرِ لَوْ كَانَ غَيْرَ رَخْصَةٍ لَمْ يَأْرَدْ الْفِطْرَ فِيهِ لَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٧٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحَدِثِ فَالْأَحَدِثُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢٩٤/١)]

٢٩٧٩ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ زَمَانَ غَزْوَةَ بُيُوكَ وَرَسُولُ اللَّهِ يَسِيرُ بَعْدَ أَنْ أَضْحَى إِذَا هُوَ بِجَمَاعَةٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ؟ قَالُوا رَجُلٌ صَائِمٌ أَجْهَدُ الصَّوْمِ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَ هَذِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ.

٢٩٨٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدُّدَّاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لِلصَّائِمِ فِي السَّفَرِ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا

والمرض؟

قلت: أحب صوم شهر رمضان في السفر والمرضى إن لم يكن يجهد المريض ويزيد من مرضه والمسافر فيخاف منه المرض فلهما معاً الرخصة فيه قال: فما تقول في قصر الصلاة في السفر وإتمامها؟

قلت: قصرها في السفر والخوف رخصة في الكتاب والسنة وقصرها في السفر بلا خوف رخصة في السنة اختارها، وللمسافر إتمامها، فقال: أما قصر الصلاة فيسأل الله إنما جعله رخصة لقول الله: ﴿وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فلما كان إنما جعل لهم أن يقصروا خافين مسافرين فهم إذا قصروا مسافرين بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصاً لا حتماً أن يقصروا؛ لأن قول الله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ رخصة بينة.

وظاهر الآية في صوم أن الفطر في المرض والسفر عزم؛ لقول الله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ كيف لم تنهب إلى أن الفطر عزم، وأنه لا يجزي شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي ﷺ: ليس من البر الصيام في السفر ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم، وأن عمراً أمر رجلاً صام في السفر أن يقضي الصيام قال فحكيت له.

قلت في قول الله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أنها آية واحدة، وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام واحد، وأن الكلام الواحد لا ينزل إلا مجتمعاً، وإن نزلت الآيات في السورة مفترقتين؛ لأن معنى الآية معنى قطع الكلام.

قال: أجل.

قلت: فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان إنما أنزل في الآية ليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة؟

قال: بلى.

فقلت له: ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث؟

قال: نعم، ولكن الآخر من أمر رسول الله ليس الفطر؟

قلت له: الحديث يبين أن رسول الله لم يفطر لمعنى نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر، ويقول: تَقَوُّوا لِعَدْوِكُمْ ويصوم، ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أبى أن يفطر إذ صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية، فإنه أمر الناس أن ينحروا

وَيَحْلِقُوا فَأَبَا فَاُتْلَقَ فَتَحَرَ وَحَلَّقَ، فَفَعَلُوا قال: فما قوله ليس من البر الصيام في السفر؟

قلت: قد أتى به جابر مفسراً فذكر أن رجلاً أجهد الصوم، فلما علم النبي به قال: ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة، وقد أرحص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خالفه، ثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا.

قلت: كعب روى حرفاً واحداً وجابر ساق الحديث، وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت.

وكذلك في أمر حمزة بن عمرو: إن شاء صام، وإن شاء أفطر وفي قول انس: سافرنا مع رسول الله ﷺ فمنا الصائم ومنا المفطر، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال: فقد روى سعيد أن النبي قال: خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة.

قلت: وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن قبول الرخصة حتم يأتى به من تركه، قال فما أمر عمر رجلاً صام في السفر أن يعيد.

قلت: لا أعرفه عنه، وإن عرفته فالحجة ثابتة بما وصفت لك وأوصل ما نذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالحجة لازمة للخلق به، وعلى الخلق اتباعه، وقلت له من أمر المسافر أن يقضي الصوم فمذهبه، والله أعلم أنه رأى الآية حتماً بفطر المسافر والمريض، ومن رآها حتماً قال المسافر منهى عن الصوم، فإذا صامه كان صيامه منهياً عنه فيعيده كما لو صام يوم العيدين من وجب عليه كفارة وغيرها أعادهما، فقد أبنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فما قول ابن عباس يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله؟

فقلت روي أنه صام وأفطر، فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من الفطر حتى أفطر وجاء غيره بما وصفت في حمزة بن عمرو، وهذا مما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناولوه، ولا يسمع غيره، ولا يتمتع من علم الأمرين أن يقول بهما معاً.

٩- باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم

٢٩٨٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جِئْتُ جَمَاعَةً أَحَدُنَا فَكَسَلُ؟ فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ: لِيُغْسِلَ مَا مَنِ الْمَرْأَةُ مِنْهُ وَلِتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيُصَلَّ.

قال الشافعي: وهذا من أثبت إسناد الماء من الماء.

٢٩٩٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ أَتَى عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فِي أَمْرِ إِنِّي لِأَعْظِمُ أَنْ أَسْتَقْبِلَكَ بِهِ، فَقَالَتْ: مَا هُوَ؟ مَا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمْكَ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يَكْسَلُ، وَلَا يُنْزِلُ، فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا أَخَذًا بَعْدَكَ أَبَدًا.

٢٩٩١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْزِلْ غُسْلٌ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ أَيُّ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

قال الشافعي: وإنما بدأت بحديث أبي في قوله الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ونزوعه أن فيه دلالة على أنه سمع الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ عن النبي، ولم يسمع خلافه، فقال به، ثم لا أحسبه تركه إلا؛ لأنه ثبت له أن رسول الله ﷺ قال: بَعْدَهُ مَا نَسَخَهُ.

٢٩٩٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَوَقَفَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ وَأَمَرُوا بِالْغُسْلِ إِذَا مَنِ الْخِتَانُ الْخِتَانَ.

٢٩٩٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى سَأَلَ عَائِشَةَ، عَنْ الْيَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ أَوْ مَنِ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٢٩٩٤ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ

الْمُهَلَّبُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: أَسْرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَكَانَتْ ثَقِيفٌ قَدْ أَسْرَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَّاهُ النَّبِيُّ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَسْرَتْهُمَا ثَقِيفٌ.

قال:

٢٩٨٦ - وَقَدْ رَوَيْ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ لَا يَحْضُرُنِي ذَكَرُ مَنْ قَوْفَهُ فِي الْإِسْنَادِ أَنْ خِيَلًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَسْرَتْ ثَمَامَةَ بِنَ أَتَالِ الْخَنْفِيِّ فَأَتَى بِهِ مُشْرَكَاً فَرَبَطَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سِوَارِي الْمَسْجِدِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَنَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُشْرِكٌ فَأَسْلَمَ بَعْدَ.

٢٩٨٧ - قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَغَازِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ النَّضَرَ بِنَ الْخَارِثِ الْعَبْدَرِيِّ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَتْلَهُ بِالْبَادِيَةِ أَوْ بَيْنَ الْبَادِيَةِ وَالْأَيْلِ صَبْرًا.

٢٩٨٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ وَأَخْبَرَنِي عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ عُقْبَةَ بِنَ أَبِي مَعْطَرٍ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا.

وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ سَهْلَ بِنَ عَمْرٍو وَأَبَا وَدَاعَةَ السُّهْمِيَّ وَغَيْرَهُمَا، فَغَادَاهُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَقَادَى بَعْضُهُمْ بِأَقْلٍ. وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ أَبَا عَزَّةَ الْجُمَحِيِّ يَوْمَ بَدْرٍ فَمَنَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَسْرَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا.

قال الشافعي: فكان فيما وصفت من فعل رسول الله ﷺ ما يدل على أن للإمام إذا أسر رجلاً من المشركين أن يقتل أو أن يمن عليه بلا شيء أو أن يفادي بمال يأخذه منهم أو أن يفادي بأن يطلق منهم على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين لا أن بعض هذا ناسخ لبعض ولا يخالف له إلا من جهة إباحته، ولا يقال لشيء من الأحكام اختلاف مطلقاً إلا ما قال حاكم حلالاً وحكماً حراماً فإما ما كان واسعاً فيقال هو مباح، وكل من صنع فيه شيئاً وإن خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون القائم مخالفاً للقاعد والمأشاي مخالفاً للقائم، وكل ذلك مباح لا أن حتماً على المأشي أن يقوم ولا على القائم أن يقعد.

١٠ - باب الماء من الماء

٢٩٨٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ الْخِتَانِ بِالْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٢٩٩٥ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَسَلْنَا.

وحديث الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ. ثابت الإسناد وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب إذا غيَّب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته.

١١ - باب الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا

بخروج الماء

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ نَاحِيَتَيْنِ وَغَيْرِهِمْ، فَقَالُوا لَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا بَلَغَ مِنْ أَمْرَانِهِ مَا شَاءَ الْغُسْلُ حَتَّى يَأْتِيَ مِنْهُ الْمَاءُ الدَّافِقُ وَاحْتِجَ فِيهِ بِحَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُوَافِقُهُ، وَقَالَ: أَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَسَلْنَا فَقَدْ يَكُونُ تَطَوُّعًا مِنْهُمَا بِالْغُسْلِ، وَلَمْ تَقُلْ إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقُلْتُ لَهُ الْأَغْلَبُ أَنَّ عَائِشَةَ لَا تَقُولُ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ أَوْ جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَتَقُولُ: فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَسَلْنَا إِلَّا خَبَرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ مِنْهُ قَالَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَمَّا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ اغْتَسَلَتْ وَرَأَتْهُ وَاجِبًا، وَلَمْ تَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِجَابِهِ.

فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ فَلَيْسَ هَذَا خَبَرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقُلْتُ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُ قَالَ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ فَلَيْسَ مِمَّا يَشْتَبِهُ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَهُوَ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَدْ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ عَمْرًا مِنْ عَمَرِهِ وَهُوَ يَشْبَهُ أَنْ لَا يَكُونُ رَجَعَ إِلَّا بِخَبَرٍ يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَذَا لِأَقْوَى فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَا هُوَ بِالْبَيِّنِ، وَقُلْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ عِنْدَنَا مِنْ جِهَةِ الْحَدِيثِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ هَذَا قَالَ فَمِنْ جِهَةٍ غَيْرِ الْحَدِيثِ.

فَقُلْتُ نَعَمْ قَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾؛ فَكَانَ الَّذِي يَعْرِفُهُ مِنْ خُوطْبِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهَا الْجَمَاعُ دُونَ الْإِنْزَالِ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعَامَّةُ أَنَّ الزَّنَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحُدُّ الْجَمَاعُ دُونَ الْإِنْزَالِ، وَأَنَّ مِنْ

غَابَتْ حَشْفَتُهُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

وَكَانَ الَّذِي يَشْبَهُ أَنَّ الْحُدَّ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ أَجْنَبَ مِنْ حَرَامٍ، وَقُلْتُ لَهُ: قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ حَدِيثُ أَبِي إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَكَسَلَ أَنْ يَنْزَلَ أَنْ يَقُولَ إِذَا صَارَ إِلَى الْجَمَاعِ، وَلَمْ يَغَيَّبْ حَشْفَتَهُ فَكَسَلَ، فَلَا يَكُونُ حَدِيثُ الْغُسْلِ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ مَخَالَفًا لَهُ قَالَ: أَفْتَقُولُ بِهَذَا؟

فَقُلْتُ إِنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ أَنْ يَلْتَقِيَ الْخِتَانَانِ، وَلَمْ يَنْزَلَ. وَكَذَلِكَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ الْأَغْلَبُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ فَعَلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فَاعْتَسَلْنَا عَلَى إِجَابِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ الْغُسْلَ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ قَالَ فَمَاذَا التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ؟

قُلْتُ: إِذَا صَارَ الْخِتَانُ حَدَوَّ الْخِتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَاسَا قَالَ فَيَقَالُ لِهَذَا التَّقَاءُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ أَرَأَيْتَ إِذَا قِيلَ تَقَيَّ الْفَارِسَانِ الْيَسَ إِنْمَا يَعْنِي إِذَا تَوَافَقَا فَصَارَ أَحَدُهُمَا وَجَاءَ الْآخَرُ أَوْ اخْتَلَفَ دَوَاهُمَا فَصَارَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ وَجَاءَ صَاحِبُهُ، وَيَقَالُ: إِذَا جَاوَزَ بَدَنُ أَحَدِهِمَا بَدَنَ صَاحِبِهِ قَدْ خَلَفَ الْفَارِسَ؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: وَيَقَالُ: إِذَا تَمَاسَا التَّقِيَا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ اللَّقَاءِ وَبَعْضُ اللَّقَاءِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَيَقُولُونَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ جَائِزٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فَإِنَّمَا يَرَادُ بِهَذَا أَنْ تَغَيَّبَ الْحَشْفَةَ فِي الْفَرْجِ حَتَّى يَصِيرَ الْخِتَانُ الَّذِي خَلَفَ الْحَشْفَةَ حَدَوَّ خِتَانِ الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا يَجْهَلُ هَذَا مِنْ جَهْلِ لِسَانِ الْعَرَبِ.

١٢ - باب التيمم

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمِمِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصَلِّقِ الْحُلِّ عَقْدَ لَعْنَتِهِ فَأَقَامَ النَّاسُ عَلَى التَّمَاسِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي وَغَيْرِهِمْ.

٢٩٩٦ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَانْقَطَعَ عَقْدُ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمِمِ.

٢٩٩٧ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ سَفِيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ

ياسر قال: فَتَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمَنَاجِبِ.

قال الشافعي: ولا أعلم بنصر خبر كيف تيمم عليه السلام حين نزلت آية التيمم.

٢٩٩٨ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ.

قال الشافعي: فلو كان لا يجوز أن يكون تيمم عمار إلى المناكب إلا بأمر النبي عليه السلام مع التنزيل كان منسوخاً؛ لأنَّ عماراً أخبر أن هذا أول تيمم كان حين نزلت آية التيمم فكلُّ التيمم كان للنبي ﷺ بعده مخالفة فهو ناسخ له.

٢٩٩٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّمٍ، عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ الصَّمَّةِ قَالَ: مَرَزَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُسَوِّدُ فَمَسَحَ بِجَذْرَانِ، ثُمَّ تَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ.

قال الشافعي: وابن الصَّمَّةِ وبنو الصَّمَّةِ معروفون بدرتوهم وأحاديثهم وأهل غناء في الإسلام ومكان منه والأعرج وأبو الحويرث ثقة، ولو كان حديث ابن الصَّمَّةِ مخالفاً لحديث عمار بن ياسر غير بين أنه نسخه كان حديث ابن الصَّمَّةِ أولاهما أن يؤخذ به؛ لأنَّ الله - جل ثناؤه - أمر في الوضوء بغسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرجلين ذكر، ثم التيمم فعفا - جل ثناؤه - عن الرأس والرجلين وأمر بأنه تيمم الوجه واليدين، وكان اسم اليدين يقع على الكفين والذراعين، وعلى الذراع والمرفقين، فلم يكن معنى أولى أن يؤخذ به مما فرض الله في الوضوء من غسل الذراعين والمرفقين؛ لأنَّ التيمم بدل من الوضوء والبدل إنما يؤتى به على ما يؤتى به في المبدل عنه.

٣٠٠٠ - قال الشافعي: وَرَوَى، عَنْ عَمَّارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ تَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ.

قال: فلا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيممهم مع النبي عند نزول الآية إلى المناكب إن كان عن أمر النبي إلا أنه منسوخ عنه إذ روي أن النبي ﷺ أمر بالتيمم على الوجه والكفين أو يكون لم يرو عنه إلا تيمماً واحداً، فاختلفت روايته عنه فتكون رواية ابن الصَّمَّةِ التي لم تختلف أثبت، فإذا لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها؛ لأنها أوفق لإكساب الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين أو يكون إنما سمع آية التيمم عند حضور الصلاة

فَتَيَمَّمُوا وَاخْطَأُوا فَأَتَوْا عَلَى غَايَةِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْيَدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُمْ كَمَا لَا يَضُرُّهُمْ لَوْ فَعَلُوهُ فِي الْوُضُوءِ، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى مَسْأَلَةِ النَّبِيِّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ يُجْزِيهِمْ مِنَ التَّيَمُّمِ أَقْلُ مَا فَعَلُوا، وَهَذَا أَوْلَى الْمُعَانِي عِنْدِي بِرَوَايَةِ ابْنِ شِهَابٍ مِنْ حَدِيثِ عَمَّارٍ بِمَا وَصَفَتْ مِنَ الدَّلَائِلِ قَالَ: وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَأْخُذَ بِرَوَايَةِ عَمَّارٍ فِي أَنْ تَيَمَّمَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ كُبُوتُ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ مَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، وَأَنَّ هَذَا التَّيَمُّمُ أَشْبَهَ بِالْقُرْآنِ وَأَشْبَهَ بِالْقِيَاسِ بِأَنَّ الْبَدَلَ مِنَ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ مِثْلَهُ.

١٣ - باب صلاة الإمام جالساً، ومن خلفه قياماً

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلَّى بالناس جالساً صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياماً كما يصلي هو قائماً، ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جلوساً، فيصلِّي كلُّ فرضه.

وقد روي عن النبي عليه الصلاة والسلام فيما قلت شيء منسوخ وناسخ.

٣٠٠١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَكِبَ فَرَساً فَصَرَخَ فَجَحِشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ فَمُوداً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ.

قال الشافعي: وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بستمه، وذلك أن أنساً روى أن النبي ﷺ صلى جالساً من سقطة من فرس في مرضه وعائشة تروي ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس إذا صلى جالساً، ثم تروي عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالساً والناس خلفه قياماً قال وهي آخر صلاة صلّاها بالناس حتى لقي الله - تعالى - وهذا لا يكون إلا ناسخاً.

٣٠٠٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ وَجِعاً فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ خِفَّةً فَجَاءَ فَقَعَدَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَمَّ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ وَهُوَ قَائِمٌ.

وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه.

قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ وَتَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ. [أخرجه مالك (٢٩٩/١)، البخاري (١٥٩٢)، مسلم (١١٢٥)، أبو داود (٢٤٤٢)، الرمذي (٧٥٣)]

٣٠٠٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ يُنَبِّئُ رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ قِصَّةَ مِنْ شَعْرٍ يَقُولُ آيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَهَا نِسَاءَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْ.

٣٠٠٩ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ يَقُولُ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ آيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ. [أخرجه مالك (٢٩٩/١)، البخاري (٢٠٠٣)، مسلم (١١٢٩)، النسائي (٢٠٤/٤)]

٣٠١٠ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَرِهَهُ فَلْيَدَعُهُ. [أخرجه البخاري (٤٥٠١)، مسلم (١١٢٦)، أبو داود (٢٤٤٣)، ابن ماجه (١٧٣٧)]

٣٠١١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى صِيَامَهُ فَضَّلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ. [أخرجه البخاري (٢٠٠٦)، مسلم (١١٣٢)]

قال الشافعي: وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف عندنا، والله أعلم إلا شيئاً ذكره في حديث عائشة وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض

٣٠٠٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالَفُهُ.

قال الشافعي: وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا، وإن ذلك في مرض النبي ﷺ الذي مات فيه فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصبر إلى النسخ الأولى كانت حقاً في وقتها، ثم نسخت؛ فكان الحق فيما نسخها، وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نسخ كان الحق في ناسخه، وقد روي في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث، وذلك.

٣٠٠٤ - أَنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ أَخْبَرَنَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُمْ خَرَجُوا يُشِيرِعُونَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَصَلَّى جَالِساً وَصَلُّوا خَلْفَهُ جُلُوساً.

٣٠٠٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ فَعَلَ ذَلِكَ.

قال الشافعي: وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله لا يعلم خلافه عن رسول الله، فيقول بما علم، ثم لا يكون في قوله بما علم، وروى حجة على أحد علم أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وأمرهما بالجلوس وجلوس من خلفهما حجة على من علم عن رسول الله شيئاً ينسخه، وفي هذا دليل على أن علم الخاصية يوجد عند بعض ويعزب عن بعض، وأنه ليس كعلم العامة الذي لا يسع جهله ولهذا أشبه كثيرة، وفي هذا دليل على ما في معناه منها.

١٤ - بابُ صومِ يومِ عاشوراء

٣٠٠٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَيَأْمُرُ بِصِيَامِهِ.

٣٠٠٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا

بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل منه.

٣٠١٥ - وبه، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات.

٣٠١٦ - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك، عن الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا أن ما ليكأ جعل مكان ولغ شرب.

٣٠١٧ - أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أولاً ثم أو إحداهن بالتراب.

قال الشافعي: فبهذه الأحاديث كلها نأخذ، وليس منها واحد يخالف عندنا واحداً أما حديث بثر بضاعة، فإن بثر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لوناً ولا طعماً، ولا يظهر له فيها ريح فقيل للنبي ﷺ تتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر يطرح فيها كذا؟ فقال النبي، والله أعلم مجيباً الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملاً كل ماء، وإن قل ويئس أنه في الماء مثله إذا كان مجيباً عليها، فلما روى أبو هريرة عن النبي أن يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً دل على أن جواب رسول الله في بثر بضاعة عليها، وكان العلم أنه على مثلها وأكثر منها، ولا يدل حديث بثر بضاعة وحده على أن ما دونها من الماء لا ينجس وكانت آية الناس صغاراً إنما هي صحون وصحاف وغاضب الحجارة، وما أشبه ذلك مما يجلب فيه ويشرب، ويتوضأ وكبير آتيهم ما يجلب ويشرب فيه؛ فكان في حديث أبي هريرة عن النبي إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات دليل على أن قدر ماء الإناء ينجس بمخالطة النجاسة، وإن لم يغير له طعماً ولا ريحاً ولا لوناً، ولم يكن فيه بيسان أن ما يجاوز، وإن لم يبلغ قدر ماء بثر بضاعة لا ينجس؛ فكان البيان الذي قامت به الحجة على من علمه في الفرق بين ما ينجس وبين ما لا ينجس من الماء الذي لم يغير عن حاله وانقطع به الشك في حديث الوليد بن كثير أن النبي ﷺ قال: إذا كان الماء قلتين لم يحوّل نجساً.

٣٠١٨ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جرنج بإسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان الماء قلتين لم يحوّل نجساً.

فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله ﷺ يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه لو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضاً، وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ صامه في الجاهلية وأمر بصيامه، فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء.

قال الشافعي: لا يجمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح إلا ترك إيجاب صومه إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله، وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا؛ لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على الناس ولعل عائشة إن كانت ذهبت إلى أنه كان واجباً، ثم نسخ قاله؛ لأنه يجمل أن تكون رأت النبي ﷺ لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضاً، ثم نسخه ترك أمره فمن شاء أن يدع صومه ولا أحسبها ذهبت إلى هذا ولا ذهبت إلا إلى المنهك الأول؛ لأن الأول هو موافق القرآن أن الله فرض الصوم فأبان أنه شهر رمضان ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي ﷺ على مثل معنى القرآن بأن لا فرض في الصوم إلا رمضان.

وكذلك قول ابن عباس ما علمت رسول الله ﷺ صام يومه يتحرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء كأنه يذهب يتحرى فضله في التطوع بصومه.

١٥ - باب الطهارة بالماء

حدثنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه: قال الله - تعالى - ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وقال في الطهارة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، فدل على أن الطهارة بالماء كله.

٣٠١٢ - حدثنا الربيع: أخبرنا الشافعي حدثنا الثقة، عن ابن أبي ذئب، عن الثقة عنده عن حذته أن، عن عبيد الله بن عبد الرحمن العدوي، عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: إن بثر بضاعة يطرح فيها الكلاب والحيض، فقال النبي ﷺ إن الماء لا ينجسه شيء.

٣٠١٣ - أخبرنا الثقة من أصحابنا، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان الماء قلتين لم يحوّل نجساً.

٣٠١٤ - أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن موسى

شئت لم ينجس؛ فإن حدّته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك؛ فإن كان أقل منه بقدر ماء.

فإن قلت ينجس قيل فيقبل أبدأ أن يكون ماءً انخالطهما نجاسة واحدة لا تتغير منهما شيئاً ينجس أحدهما الآخر إلا بخبر لازم تعبّد العباد باتباعه، وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون خمس قربة، ولا ينجس خمس قربة فما فوقها فأما شيء سوى ما روي عن النبي ﷺ، فلا يقبل فيه أن ينجس ماء، ولا ينجس آخر وهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس، فلا يختلفون فتتبع إجماعهم، وإذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه بحرّم مخالطه لم يظهر الماء أبداً حتى يستزح أو يصب على ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه، فإذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهوراً ذهب نجاسته، وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً يروي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً ومعقول أن الحرام إذا كان جزءاً في الماء لا يتميز منه كان الماء نجساً، وذلك أن الحرام إذا ماس الجسد فعليه غسله، فإذا كان يجب عليه غسله بوجوده في الجسد لم يجوز أن يكون موجوداً في الماء، فيكون الماء طهوراً والحرام قائم موجود فيه، وكل ما وصفت في الماء الدائم وهو الرأكد فأما الجاري، فإذا خالطته النجاسة فجرى فالآتي بعد ما لمخالطه والنجاسة فهو لا ينجس.

وإذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه أو جميع ذلك بلا نجاسة خالطته لم ينجس إنما ينجس بالمحرم فأما غير المحرم، فلا ينجس به، وما وصف من هذا في كل ما لم يصب على النجاسة يريد إزالتها، فإذا صب على نجاسة يريد إزالتها فحكمه غير ما وصفت استدلالاً بالسنة، وما لم أعلم فيه مخالفاً، وإذا أصابت الثوب أو البدن النجاسة فصب عليها الماء ثلاثاً ودلكت بالماء طهر، وإن كان ما صب عليها من الماء قليلاً، فلا ينجس الماء بمماسه النجاسة إذا أريد به إزالتها عن الثوب؛ لأنه لو نجس بمماسها بهذه الحال لم يظهر، وكان إذا غسل الغسلة الأولى نجس الماء، ثم كان في الماء الثاني تماس ماء نجساً فينجس والماء الثالث تماس ماء نجساً فينجس، ولكنها تطهر بما وصفت، ولا يجوز في الماء غير ما قلت؛ لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا نجده ينجس إلا في الحال التي أخبر رسول الله ﷺ أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحذركم فلا يغسله سبع مرّات وهو يغسل سبعاً بأقل من قدر ماء، وفي أن النبي أمر بدم الخبضة يقرص بالماء، ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح، فقال بعض من قال: قد سمعت قولك في الماء، فلو.

وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريج، وقد رأيت قلال هجر فالقلّة تسع قربتين أو قربتين وشيتاً.

قال الشافعي: وقرب الحجاز قديماً وحديثاً كبار لعز الماء بها، فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجساً، وذلك قلّتان بقلال هجر.

وفي قول النبي إذا كان الماء قلّتين لم يحمل نجساً دلالتان إحداهما أن ما بلغ قلّتين فأكثر لم يحمل نجساً؛ لأن القلتين إذا لم تنجسا لم ينجس أكثر منهما، وهذا يوافق جملة حديث بشر بضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلّتين حمل النجاسة؛ لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه إذا لم يكن كذا حمل النجاسة، وما دون القلتين موافق جملة حديث أبي هريرة أن يغسل الإناء من شرب الكلب فيه وآية القوم أو أكثر آية الناس اليوم صغار لا تسع بعض قربة، فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بشر بضاعة ولا إذا كان الماء قلّتين لم يحمل نجساً ولا إذا ولغ الكلب في إناء أحذركم فلا يغسله سبع مرّات؛ لأنه إذا كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كثير وأبي هريرة، وإن كان يعني به كل ماء دائم دلّت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بشر بضاعة على أنه إنما نهى عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجسه كما ينهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يابوي إليها الناس لما يتأذى به الناس من ذلك لا أن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرّم، ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به.

فإن قال قائل: فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان يضاد حديث بشر بضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت.

فإن قال: وما هي؟

قيل: رأيت رجلاً بال في البحر أينجس بوله ماء البحر؟ فإن قال: لا.

قيل: ماء البحر ماء دائم، وقيل له: افتنّجس المصانع الكبار؟ فإن قال: لا.

قيل فهي ماء دائم.

وإن قال: نعم دخله عليه ماء البحر.

فإن قال: وماء البحر ينجس، فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة، وإن قال: لا هذا كثير، قيل له: فقل إذا بلغ الماء ما

قال: فإن قلت ذلك قلت فيقال لك يجوز في القياس أن يكون ماءان خالطتهما نجاسة لم تتغير شيئاً لا ينجس أحدهما وينجس الآخر إن كان أقل منه بقدر؟
قال: لا.

قلت: ولا يجوز إلا أن لا ينجس شيء إلا بأن يتغير بحرام خالطه؛ لأنه يزيل النجاسة أو ينجس كله بل ما خالطه؟
قال: ما يستقيم في القياس إلا هذا، ولكن لا قياس مع خلاف خير لازم.

قلت: فقد خالفت الخبر اللازم، ولم تقل معقولاً، ولم تقس، وزعمت أن لو فارة وقعت في بئر فماتت نزح منها عشرون أو ثلاثون دلواً، ثم طهرت البئر؛ فإن طرحت تلك العشرون أو الثلاثون دلواً في بئر أخرى لم ينزح منها إلا عشرون أو ثلاثون دلواً، وإن كانت ميتة أكبر من ذلك نزح منها أربعون أو ستون دلواً فمن وقت لك هذا في الماء الذي لم يتغير بطعم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أينجس بعضه أم ينجس كله؟

قال: بل ينجس كله.
قلت أفرأيت شيئاً قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه اتقول هذا في سمن ذائب أو غيره؟
قال: ليس هذا بقياس، ولكننا اتبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس رحمتهما.
قلت: افتخالف ما جاء عن رسول الله ﷺ إلى قول غيره؟

قال: لا.
قلت: فقد فعلت، وخالفت مع ذلك علياً وابن عباس زعمت أن علياً قال: إذا وقعت الفارة في بئر نزح منها سبعة أو خمسة دلاء، وزعمت أنها لا تطهر إلا بعشرين أو ثلاثين، وزعمت أن ابن عباس نزح زمزم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلواً قال ففعل البئر تغيرت بدم.

قلت: نحن نقول إذا تغيرت بدم لم تطهر أبداً حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه، وهذا لا يكون في زمزم ولا فيما هو أكثر ماءً منها وأوسع حتى ينزح فليس لك في هذا شيء، وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت، وقد خالفتهما لو كان ثابتاً، وزعمت لو أن رجلاً كان جنباً فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر، ولم يطهر، ثم هكذا إن دخل ثانية، ثم يطهر الثالثة، فإذا كان ينجس أولاً، ثم ينجس ثانية، وكان نجساً قبل دخوله أولاً، ولم يطهر بها ولا ثانية اليس قد ازداد في قولك نجاسة، فإنه كان نجساً بالجنابة، ثم زاد نجاسة بمماسه الماء النجس

قلت: لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت أن الماء يزيل النجاسة كان قولاً لا يستطيع أحد رده، ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجس بعضه.

فقلت له إني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه إلا طاعة الله بالتسليم له فادخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يؤولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه فدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه، ومن ماء المصانع الكبار والبحر، فلم يكن عنده فيه حجة.

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماعاً ولا قياساً، ولقد قلتم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل تحاطاً، فقال: ما قلتم لكان قد أحسن التحاط، ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة، وقلت له: إني أحذر مع النبي حجة؟

فقال: لا، وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت؟
فقال: أما حديث الوليد بن كثير وحديث ولوغ الكلبي في الماء وحديث موسى بن أبي عثمان فتثبت بإسنادها وحديث بشر بضاعة فيثبت بشهرته، وأنه معروف.

فقلت له: لقد خالفتها كلها، وقلت قولاً اخترعته مخالفاً للأخبار خارجاً من القياس، فقال: وما هو؟

قلت: أذكر القدر الذي إذا بلغه الماء الرأكد لم ينجس، وإذا نقص منه الماء الرأكد نجس قال: الذي إذا حرك أدناه لم يضطرب أقصاه.

فقلت: أقلت هذا خبراً؟

قال: لا.

قلت: فقياساً؟

قال: لا، ولكن معقول أنه يختلط بتحريك الأديمين، ولا يختلط.

قلت: أرايت إن حركه الريح، فاختلط.

قال: إن قلت إنه ينجس إذا اختلط ما تقول قلت أقول أرايت رجلاً من البحر تضطرب أمواجها فتأتي من أقصاها إلى أن تفيض على الساحل إذا هاجت الريح اختلط؟

قال: نعم.

فقلت افتنجنس تلك الرجل من البحر؟

قال: لا، ولو قلت تنجس تفاحش علي.

قلت: فمن كلفك قولاً يخالف السنة والقياس ويتفاحش عليك، فلا تقوم منه على شيء أبداً؟

فكيف يطهر بالثالثة، ولم يطهر بالثانية قبلها ولا بالأولى قبل الثانية؟

قال: إن من أصحابنا من قال: لا يطهر أبداً.

قلت: وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس.

قلت: فمن كلفك خلاف السنة، وما يخرج من أقاويل الناس؟ وقلت له: وزعمت أنك إن أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن ترضتها نجست البئر كلها؛ لأنه ماء ترضى به ولا تطهر حتى تنزع كلها، وإذا سقطت ميتة طهرت بعشرين دلواً أو ثلاثين دلواً فزعمت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس كلها، فلا تطهر أبداً وأنها تطهر من الميتة بعشرين دلواً أو ثلاثين هل رأيت أحداً قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة، وزعمت أنه إن أدخل يده، ولا ينوي وضوءاً طهرت يده للوضوء، ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تنجيسها أو ينويها أو لا ينوي شيئاً أذلك سواء؟

قال: نعم النجاسة كلها سواء ونيت لا تصنع في الماء شيئاً.

قلت: وما خالطه إما طاهر، وإما نجس.

قال: نعم.

قلت: فلم زعمت أن نيت في الوضوء تنجس الماء إنني لأحسبكم لو قال: هذا غيركم لبلغتم به إلى أن تقولوا القلم عنه مرفوع، فقال: لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الحجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ.

قلت: وأقام عليه وهو يقول هذا فيه قال: قد رجع أبو يوسف في إلى قولكم نحواً من شهرين، ثم رجع عن قولكم.

قلت: وما زاد رجوعه إلى قولنا قوة ولا وهنه رجوعه عنه، وما فيه معنى إلا أنك تروي عنه ما تقول عليه به الحجة من أن يقيم على قوله، وهو براه خطأ.

قلت له: زعمت أن رجلاً إن وضأ وجهه ويديه لصلاة ولا نجاسة على وجهه، ولا يديه في طست نظيف؛ فإن أصاب الماء الذي في ذلك الطست ثوبه لم ينجسه، وإن صب على الأرض لم ينجسها ويصلى عليها رطبة كما هي، ثم إن صب في بئر نجس البئر كلها، ولم تطهر أبداً إلا بأن ينزع ماؤها كله، ولو أن قدر الماء الذي وضأ به وجهه ويديه كان في إناء فوقعت فيه ميتة نجسته، وإن مس ثوباً نجسه، ووجب غسله، وإن صب على الأرض لم يصل عليها رطبة، وإن صب في بئر طهرت البئر بأن ينزع منها عشرون دلواً أو ثلاثون دلواً أزعمت أن الماء الطاهر أكثر نجاسة من الماء النجس؟

قال: فقال: ما أحسن قولكم في الماء.

قلت: أفترجع إلى الحسن فما علمته رجع إليه ولا غيره ممن ترأس منهم بل علمت من أزداد من قولنا في الماء بعداً، فقال: إذا وقعت فارة في بئر لم تطهر أبداً إلا بأن يحفر تحتها بئر فيفرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات.

وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا، وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يحجه عالم، وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه الحجة عليهم، وخالفنا بعض الناس، فقال: لا يغسل الإناء من الكلب سبعا ويكفي فيه دون سبع فالحجة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ، ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وأن يهرق الماء، ثم عاذ، فقال: إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الإناء، لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا القول عما وصفنا من قول غيره.

أرأيت إذ زعم أن الكلب بلغ في اللبن فينجس الإناء بمماسه اللبن الذي ماسه لسان الكلب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللبن، وإذا نجس اللبن فكيف يؤكل أو يشرب.

فإن قال: لا ينجس اللبن فكيف ينجس الإناء بمماسه اللبن واللبن غير نجس أو رأيت قوله ما زالت الكلاب بالبادية؛ فإن أخبره أنها إذا كانت بالبادية لا تنجس، وإذا كانت بالقرية نجست أترى أن البادية تطهرها أرايت إذا كان الفار والزغان بالقرية أكثر من الكلاب بالبادية وأقدم منها أو في مثل قدمها أو أخرى أن لا يمتنع منها أرايت إذا وقعت فارة أو وزغ أو بعض دواب البيوت في سمن أو لبن أو ماء قليل أينجسه؟

قال: فإن قال: لا ينجسه في القرية؛ لأنه لا يمتنع أن يموت في بعض آياتهم وينجسه في البادية، فقد سوى بين قوله وزاد في الخطأ.

وإن قال: ينجسه.

قيل: فكيف لم يقل هذا في الكلب في البادية وأهل البادية يضبطون أوعيتهم من الكلاب ضبطاً لا يقدر عليه أهل القرية من الفارة وغيرها؛ لأنهم يكونون على البساتين القرب ويقبل حسه عندهم؛ لأنه لا يبقى لهم، ولا يبقونه؛ لأنه مما لا يدخر ويكفنون عليه الآتية ويزجرون الكلاب عن مواضعه ويضربونها فتزجر، ولا يستطيع شيء من هذا في الفارة ولا دواب البيوت بحال وأهل البيوت يدخرون إدامهم وأطعمتهم للسنة وأكثر فكيف قال: هذا في أهل البادية دون أهل القرية وكيف جاز لمن قال: ما أحكي أن يعيب أحداً بخلافه الحديث عن النبي عياً يجاور فيه القدر، والذي عابه لم يعد أن رد الأخبار، ولم يدع من قبولها ما يكثر به على قائله أو آخر استتر من رد الأخبار، ووجهها وجوهاً تحتملها أو

إِلَى رَاحِلِيٍّ وَاسْتَقْبَلَ الْفَجْرَ قَالَ: فَلَمْ يَفْرَعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجْهِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ اقْتَادُوا رَوَاجِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ.

تشبه بها فعبنا منهم وعابه، ثم شركهم في بعض أمورهم فرد هذا من الأخبار بلا وجه تحمله وزاد إن ادعى الأخبار وهو يخالفها، وفي رد من ترك أسوأ السر والعلاية ما لا يشكل على من سمعه.

١٦ - باب الساعات التي تكرر فيها الصلاة

٣٠٢٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا يُرَوَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُصْلًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَيْدٌ أَحَدُهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

وزيد الآخر أي حين ما كانت.

٣٠١٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِثَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

٣٠٢٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاءَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرَ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا يَمْنَعُنْ أَحَدًا طَافَ بِهِذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

٣٠٢٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا.

٣٠٢٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ وَزَادَ عَطَاءٌ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ يَا بَنِي هَاشِمٍ أَوْ يَا بَنِي مَنَافٍ.

٣٠٢١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الصَّنَابِجِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ الشَّمْسُ تَطْلُعَ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا اسْتَوَتْ فَارْتَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ فَارْتَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا.

ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات.

٣٠٢٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَلِّهَا عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ فَلَتَعَبْتُ مَعَهُ وَتَعَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ مَعَنَا، فَقَالَ اذْهَبْ وَاسْتَمِعْ مَا تَقُولُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ فَجَاءَهَا فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ لَا عِلْمَ لِي، وَلَكِنْ اذْهَبْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَلِّهَا قَالَ فَلَدَبْنَا مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكَعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةً لَمْ أَكُنْ أَزَاكَ تُصَلِّيَهَا، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَقَدْ بَنَى نَيْمٍ أَوْ صَدَقَةً فَشَغَلُونِي عَنْهُمَا فَهَمَّا

٣٠٢٢ - وَرَوَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

٣٠٢٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَامَ عَنِ الصُّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿أَمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾.

٣٠٢٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكُلُونَا اللَّيْلَةَ لَا تَرْقُدُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ بِلَالٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ فَاسْتَنْدَ بِلَالٌ

هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ.

٣٠٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ فَسَكَتَ عَنِّي النَّبِيُّ ﷺ.

قال الشافعي: وليس بعد هذا اختلاف في الحديث بل بعض هذه الأحاديث يدل على بعض فجماع نهى النبي ﷺ، والله أعلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد ما تبدو حتى تبرز وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد مغيب بعضها حتى يغيب كلها وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فامر بها، وإن لم تكن فرضاً أو صلاة كان الرجل يصلّيها فاعفلها، فإذا كانت واحدة من هذه الصلوات صلّيت في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله ﷺ، ثم إجماع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: فإين الدلالة عن رسول الله؟

قيل: في قوله مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلّى أي ساعة شاء وصلّى المسلمون على جنازتهم بعد العصر والصبح.

قال الشافعي: وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلّى في بيتهما ركعتين بعد العصر كان يصلّيهما بعد الظهر فشغل عنهما بالوفد فصلاهما بعد العصر؛ لأنه كان يصلّيهما بعد الظهر فشغل عنهما قال: وروى قيس جد يحيى بن سعيد بن قيس أن النبي رآه يصلّي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره؛ لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما، فلا يجوز إلا أن يكون نهيه عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأمّا كل صلاة كان يصلّيها صاحبها فاعفلها أو شغل عنها، وكل صلاة أكّدت، وإن لم تكن فرضاً كركعتي الفجر والكسوف، فيكون نهى النبي فيما سوى هذا ثابتاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز لا اختلاف فيه؛ لأنه نهى واحد قال: وهذا مثل

نهى النبي ﷺ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة كأن من شأن الناس التحجير للجمعة والصلاة إلى خروج الإمام، وهذا مثل الحديث في نهى النبي ﷺ عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه.

١٧- باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم، فقال يصلّي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع، وما لم تتغير الشمس واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال قال الشافعي: وابن عمر إنما سمع من النبي النهي أن يتحرى أحد، فيصلّي عند طلوع الشمس وعند غروبها، ولم أعلمه روي عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجنائز؛ لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلّي عليها بعد الصبح وبعد العصر؛ لأننا لم نعلمه روي النهي عن الصلاة في هذه الساعات.

قال الشافعي: فمن نهى علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم، ومن روى فعلم أن النبي صلّى بعد العصر ركعتين كان يصلّيها بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيساً على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم، ولم ينه الرجل عنها فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكّد منها، ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس، فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال.

قال الشافعي: وذهب أيضاً إلى أن لا يصلّي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح، ثم نظراً، فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتاه بذي طوى فصلّى.

قال الشافعي رحمه الله: فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل من ذهب ابن عمر، وذلك أن يكون علم أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي ﷺ عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة.

وكذلك يلزمه أن لا يصلّي فيها صلاة فاتتة، وذلك من

معنى أو نسخه فعلم الأول، ولم يعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله ﷺ فيه صار إليه إن شاء الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولهذا أشبه كثيرة في الأحاديث، وإنما وضعت هذه الجملة لتدل على أمور غلط فيها بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من تقدم في الصحبة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزب عنه من سنن رسول الله ﷺ الشيء يعلمه غيره ممن لعله لا يقاربه في تقدم صحبته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن إنما هو علم خاص بمن فتح الله له علمه لا أنه عالم مشهور كشهرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفتها العامة، ولو كان مشهوراً شهرة جل الفرائض ما كان الأمر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث إذا رواه الثقات عن رسول الله ﷺ فذلك ثبوته، وأن لا نعول على حديث ليشب إن وافقه بعض أصحاب رسول الله ﷺ ولا يرد، لأن عمل بعض أصحاب رسول الله ﷺ عملاً يخالفه؛ لأن بأصحاب رسول الله ﷺ والمسلمين كلهم حاجة إلى أمر رسول الله ﷺ وعليهم اتباعه لا أن شيئاً من أقاويلهم تبع ما روي عنه، ووافقه يزيد قوله شدة ولا شيئاً خالفه من أقاويلهم يوهن ما روى عنه الثقة؛ لأن قوله المفروض اتباعه عليهم، وعلى الناس، وليس هكذا قول بشر غير رسول الله ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: أنهم الحديث المروي عن النبي ﷺ إذا خالفه بعض أصحابه جاز له أن يتهم الحديث عن بعض أصحابه بخلافه؛ لأن كلاً روى خاصة معاً، وأن يتهم بما روي عن النبي ﷺ أولى أن يصار إليه، ومن قال منهم قولاً لم يروه عن النبي ﷺ لم يجوز لأحد أن يقول إنما قاله عن رسول الله ﷺ لما وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قول، ولم يجوز أن نذكره عنه إلا رأياً له ما لم يقله عن رسول الله ﷺ، فإذا كان هكذا لم يجوز أن نعارض بقول أحد قول رسول الله ﷺ.

لو قال قائل: لا يجوز أن يكون إلا عن رسول الله ﷺ لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع، وليس من الناس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يجوز في قول رسول الله ﷺ أن يرد لقول أحد غيره.

فإن قال قائل: فاذكر لي في هذا ما يدل على ما وصفت فيه؟

قيل له: ما وصفت في هذا الباب وغيره مفرقاً وجملةً ومنه أن عمر بن الخطاب إمام المسلمين والمقدم في المنزل والفضل، وقدم الصحبة والورع والفقه والتبث والمبتدئ بالعلم قبل أن يسأله والكاشف عنه؛ لأن قوله حكم يلزم كان يقضي بين

حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتم مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ﷺ ينهى أن تستقبل القبلة أو يبيت المقدس بحاجة الإنسان قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت فنحنرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر ممن يقول لا تستقبل القبلة ولا يبيت المقدس بحاجة الإنسان، وقال: رأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلات بيت المقدس لحاجته.

قال الشافعي رحمه الله: علم أبو أيوب النهي فرأه مطلقاً وعلم ابن عمر استقبال النبي ﷺ بحاجته، ولم يعلم النهي فرد النهي، ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذاهب فيها ولا ستر فيها لذهاب؛ لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي أو يستديره فترى عورته إن كان مقبلاً أو مدبراً، وقال: لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها، وأن أحداً لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرّف عليه.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صلّيا مريضين قاعدين يقوم أصحابهم فأمرهم بالعود معهم، وذلك أنهم، والله أعلم علما أن رسول الله ﷺ صلّى جالساً وصلّى وراءه قوم قياماً فأمرهم بالجلوس فأخذوا به، وكان حقاً عليهما ولا شك أن قد عزب عليهما أن النبي ﷺ صلّى في مرضه الذي مات فيه جالساً وأبو بكر إلى جنبه قياماً والناس من ورائه قياماً ففسخ هذا أمر النبي ﷺ بالجلوس وراءه إذ صلّى شاكياً جالساً، ووجب على كل من علم الأمرين معاً أن يصير إلى أمر النبي ﷺ الآخر إذ كان ناسخاً للأول أو إلى أمر النبي ﷺ الدالّ بعبه على بعض.

قال الشافعي: وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي ﷺ نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وكان يقول به؛ لأنه سمعه من النبي ﷺ وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي ﷺ وغيرهما، فلما روت عائشة أن النبي ﷺ نهى عنه عند الدافقة، ثم قال: كلوا وتزوّدوا وأذخروا وتصدّقوا وروى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال: كلوا وتزوّدوا وتصدّقوا كان يجب على كل من علم الأمرين معاً أن يقول: نهى النبي ﷺ عنه لمعنى، فإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه أو يقول نهى النبي ﷺ عنه في وقت، ثم أخص فيه بعده والآخر من أمره ناسخ للأول.

قال الشافعي: وكلّ قال بما سمعه من رسول الله ﷺ، وكان من رسول الله ﷺ ما يدل على أنه قاله على معنى دون

منه إلى فاعله فينسب إلى أبي بكر فعله وإلى عمر فعله وإلى علي فعله، ولا يقال لغيرهم ممن أخذ منهم موافق لهم، ولا يخالف، ولا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل إنما ينسب إلى كل قوله وعمله، وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه.

فإن قال قائل: فأنجد مثل هذا؟

قلنا إنما بدنا به، لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه، وإن لا يجهل العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبا بكر جعل الجد أبا، ثم طرح الإخوة معه، ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي، ومن ذلك أن أبا بكر رأى على بعض أهل الردة فداءً وسيباً وجسهم بذلك فاطلهم عمر، وقال: لا سي ولا فداء مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكفي بهذا منه.

٣٠٣٠- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فأعطين من صلي من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم نفقه، فلم ترعه إلا بحملها وكانت ثيباً فذهب إلى عمر فحدثه، فقال له: عمر: لأنت الرجل الذي لا يأتي بخير فأقرعه ذلك فأرسل إليها عمر، فقال: أحبلت؟ فقالت: نعم من مرعوس بديرهمين، فإذا هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصادف علياً وعثمان وعبد الرحمن بن عوف، فقال أشيروا علي قال: وكان عثمان جالساً فاضطجع، فقال علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد، فقال أشير علي يا عثمان، فقال: قد أشار عليك أخواك، فقال: أشير علي أنت قال أراها تستهل به كأنها لا تعلمه، وليس الحد إلا على من علمه، فقال عمر صدقت صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه فجعلها عمر مائة وغربها عاماً.

قال الشافعي: فخالف علياً وعبد الرحمن، فلم يبدلها حدًا عندهما، وهو الرجم، وخالف عثمان أن لا يبدلها بحال وجلدها مائة وغربها عاماً، فلم يرو عن أحد منهم من خلافه بعد حده إياها حرفاً، ولم يعلم خلافه له إلا بقولهم المتقدم قبل فعله قال: وقال بعض من يقول ما لا ينبغي له إذا قيل حد عمر مولاة حاطب كذا لم يكن ليجلدها إلا بإجماع أصحاب رسول الله ﷺ جهالة بالعلم وجراة على قول ما لا يعلم، ومن اجتراً على أن يقول إن قول رجل أو عمله في خاص من الأحكام ما لم يحك

المهاجرين والأنصار أن الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره أو كتب إليه الضحاك بن سفيان أن النبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجع إليه عمر وترك قوله، وكان عمر يقضي أن في الإثم خمس عشرة والرسطى والمسيحة عشراً عشراً، وفي التي تلي الخنصر تسعاً، وفي الخنصر سبباً حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي ﷺ وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل فترك الناس قول عمر وصاروا إلى كتاب النبي ﷺ، ففعلوا في ترك امر عمر لأمر النبي فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي ﷺ، وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم، وعلى جميع خلقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله ﷺ فيه سنة لم يعلمها، ولم يعلمها أكثرهم، وذلك يدل على أن علم خاص الأحكام خاص على ما وصفت لا عام كعام جل الفرائض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد، ولم يفضل بين أحد بسابقة ولا نسب، ثم قسم عمر فالقى العبيد وفضل بالنسب والسابقة، ثم قسم علي فالقى العبيد وسوى بين الناس، وهذا أعظم ما يلي الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا يختلفوا فيه، وإنما لله - جل وعز - في المال ثلاثة أقسام: قسم الفتي، وقسم الغنمية، وقسم الصدقة، فاختلف الأئمة فيها، ولم يتنح أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي، وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم، وإن كان رأيهم خلاف رأيه، وإن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لا أن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على ما ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم، ولم يردوه عليه، فلا يكون إلا وقد راوا رأيه من قبل أنهم لو راوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده.

فإن قال قائل: قد راوه في حياته، ثم راوا خلافه بعده قيل له: فيدخل عليك في هذا إن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر، ثم يجمعوا على قسم عمر، ثم يجمعوا على قسم علي، وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً.

وكذلك لا يجوز إذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة.

فإن قال قائل: فكيف تقول؟

قلت: لا يقال لشيء من هذا إجماع، ولكن ينسب كل شيء

عنه وعنهم قال عندنا ما لم يعلم.

إليه اجتهاده بخلافه، والله أعلم.

١٨ - باب أكل الضَّبِّ

٣٠٣١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ.

٣٠٣٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ نَحْوَهُ.

٣٠٣٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ سَهْلِ بْنِ حَنِيْفٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: - أَشْكُ -

قَالَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَوْ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُمَا دَخَلَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَوِيهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقُلْتُ أَحَرَامٌ هُوَ؟

قال: لا، ولكنه لم يكن بارض قومي فاجدني عافه قال خالد فاجترته فاكلته ورسول الله ﷺ ينظر.

قال الشافعي: وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ امتنع من أكل الضَّبِّ؛ لأنه عافه لا؛ لأنه حرمة، وقد امتنع من أكل البَقُولِ ذَوَاتِ الرِّيحِ؛ لأن جبريل يكلمه، ولعله عافها لا محرماً لها وقول ابن عمر إن النبي ﷺ قال لَسْتُ بِأَكِلِهِ يعني نفسه، وقد بين ابن عباس أنه عافه، وقال ابن عمر إن النبي ﷺ قال: وَلَا مُحَرَّمُهُ قَالَ فَجَاءَ بِمَعْنَى ابْنِ عَبَّاسٍ بَيْتًا، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى ابْنِ عُمَرَ آتِيًا مِنْهُ قَالَ: لَسْتُ أَحَرَّمُهُ، وَلَيْسَ حَرَامًا وَلَسْتُ أَكَلُهُ تَفْسِيرٌ وَأَكُلُ الضَّبَّ حَلَالٌ، وَإِذَا أَصَابَهُ الْحَرَمُ فَدَاهُ؛ لِأَنَّهُ صِيدَ بِوَكُلٍ.

١٩ - باب المجمل والمفسر

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - «فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» الآية، وَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ».

٣٠٣٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قال الشافعي: وقضى عمر أن لا تباع أمهات الأولاد، وخالفه علي وغيره، وقضى عمر في الضرس بجمل، وخالفه غيره فجعل الضرس ستاً فيها خمس من الإبل، وقال عمر وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم للرجل على امرأته الرجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة، وخالفهم غيره، فقال: إذا طعنت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد انقطعت رجسته عنها مع أشياء أكثر مما وصفت، فدل ذلك على أن قاتل السلف يقول براهيه، ويخالفه غيره، ويقول براهيه لي، ولا يروي عن غيره فيما قال به شيء، فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء خلافه ولا موافقه؛ لأنه إذا لم يقل لم يعلم، ولو جاز أن ينسب إلى موافقة جاز أن ينسب إلى خلافه، ولكن كلاً كذب إذا لم يعلم قوله، ولا الصدق فيه إلا أن يقال: ما يعرف إذ لم يقل قولاً، وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها، وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب أو السنة، وأنهم لم يذهبوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعاً كإجماعهم على الكتاب والسنة وجمل الفرائض، وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً أو سنة اتبعوا كل واحد منهما، فإذا تأولوا ما يحتمل، فقد يختلفون.

وكذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا.

قال الشافعي رضي الله عنه: وكفى حجة على أن دعوى الإجماع في كل الأحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجملة أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جمل الفرائض التي كلمتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حيناً من الزمان، فإن قاتلاً قال فيه بمعنى لم أعلم أحداً من أهل العلم عرفه، وقد حفظت عن عدد منهم إبطاله، ومتى كانت عامة من أهل العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قبلهم قيل يحفظ عن فلان وفلان كذا، ولم نعلم لهم مخالفاً وناخذ به، ولا نزعم أنه قول الناس كلهم؛ لأننا لا نعرف من قال: من الناس إلا من سمعناه منه أو عنه قال: وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصاً واستدلالاً.

قال الشافعي رضي الله عنه: والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع اتباع كتاب؛ فإن لم يكن فسنة؛ فإن لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً؛ فإن لم يكن فقياس على كتاب الله - عز وجل -؛ فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله ﷺ؛ فإن لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا يخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس، فاختلفوا وسع كلاً أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى

وعمرُ لِيَاهِمَا عن النَّبِيِّ ﷺ في المشركين من أهل الأوثان دون أهل الكتاب وفرض الله قتالَ أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون إن لم يؤمنوا.

وكذلك حديثُ ابنِ بريدة في أهل الكتاب خاصة كما كان حديثُ أبي هريرة في أهل الأوثان خاصة قال فالفرضُ في قتال من دان وأبأوه دينَ أهل الأوثان من المشركين أن يقتلوا إذا قدر عليهم حتى يسلموا، ولا يحلُّ أن تقبلَ منه جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والفرضُ في أهل الكتاب، ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم.

أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عرباً أو عجماً قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل، وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما، فقال: ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَصَّى﴾، وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم، وذكر زبور داود، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل، وقد نسوا كتابهم وبدلوه فاذن رسول الله في أخذ الجزية منهم.

٣٠٣٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ مَسْحُوحٍ بِجَالَةَ يَقُولُ: وَلَمْ يَكُنْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ودان قوم من العرب دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن فأخذ رسول الله من بعضهم الجزية، فدل ذلك على أن أهل الكتاب الذين أمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد أهل التوراة وأهل الإنجيل دون غيرهم.

فإن قال قائل: هل حفظ أحد أن المجوس كانوا أهل كتاب؟ قلت: نعم.

٣٠٣٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ سَعِيدِ بْنِ الْمُرْزَبَانِ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ قَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الْأَشْجَعِيُّ عَلَامٌ تُوْخَذُ الْجَزْيَةُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُسْتَوْدُ فَآخَذَ بِلَبْيِهِ، فَقَالَ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعَنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَعْزِي عَلِيًّا، وَقَدْ أَخَذُوا مِنْهُمْ الْجَزْيَةَ فَذَهَبَ بِهِ إِلَى الْقَصْرِ فَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ الثُّبْدَا فَجَلَسْنَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْمَجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ وَكِتَابٌ

عَمَرُو بْنُ عَلَقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

٣٠٣٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عَمْرًا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ فِيمَنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ؟

فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة، وقال الله ﴿فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية.

٣٠٣٦ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عَلَقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ أُمِيرًا، وَقَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ خِلَالٍ أَوْ ثَلَاثٍ خِصَالٍ شَكَّ عِلْقَمَةُ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ وَادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَأَخْبِرُهُمْ إِنْ هُمْ فَعَلُوا أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَأَنَّ عَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ اخْتَارُوا الْمَقَامَ فِي دَارِهِمْ فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّهُمْ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْفِيءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ لَمْ يُجِيبُوكَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُعْطُوا الْجَزْيَةَ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَّهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا فَامْتَنِعْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

قال الشافعي: وليست واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى ولا واحد من الحديثين ناسخاً للآخر ولا مخالفاً له، ولكن أحد الحديثين والآيتين من الكلام الذي خرج عام يراذ الخاص، ومن الجمل الذي يدل عليه المفسر فأمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا والله - تعالى أعلم - أمره بقتال المشركين من أهل الأوثان وهم أكثر من قاتل النبي ﷺ.

وكذلك حديثُ أبي هريرة عن النبي ﷺ، وذكرُ أبي بكرٍ

٢٠ - باب الخلاف فيما تؤخذ منه الجزية وفيمن

دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا بعض الناس، فقال: تؤخذ الجزية من أهل الكتاب ومن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما العجم فتؤخذ منهم، وإن دانوا دين أهل الأوثان قال: فقلت لبعض من يقول هذا القول، ومن أين قلت هذا؟

قال ذهب إلى أن الذين أمر بقتلهم حتى يسلموا العرب.

قلت: أفرأيت العرب إذا دانوا دين أهل الكتاب أتؤخذ منهم الجزية؟

قال: نعم.

قلت ويدخلون في معنى الآية التي نزلت في أهل الكتاب.

قال: نعم.

قلت: فقد تركت أصل قولك، وزعمت أن الجزية على الذين لا على النسب قال: فلا أقدر أن أقول الجزية وترك الجزية، وإن يقتلوا حتى يسلموا على النسب، وقد أخذ النبي الجزية من بعض العرب.

فقلت له فلم ذهب أولاً إلى الفرق بين العرب والعجم ولست تجد ذلك في كتاب ولا سنة؟

قال: فإن من أصحابك من قال تؤخذ الجزية من كل من دعا إليها وثني أو غيره أو أعجمي أو عربي.

فقلت له أحدث قول من قال هذا؟

قال: لا، وذلك أن أكثر من قاتل رسول الله ﷺ العرب، فلم يأخذ الجزية إلا من عربي دان دين أهل الكتاب وساقوم لمن خالفنا وإياك من أصحابك بقوله، فاقول إن النبي ﷺ أخذ الجزية من المجوس ورأيت المسلمين لم يختلفوا في أن تؤخذ منهم الجزية ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم، وروي هذا عن النبي وأهل الكتاب تؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم، وفي هذا دليل على أن المجوس ليسوا بأهل كتاب.

قال الشافعي: فقلت له: قلت إن المجوس ليسوا بأهل كتاب مشهور عند العامة باق في أيديهم، فهل من حجة في أن ليسوا بأهل كتاب كالعرب؟

قال: لا إلا ما وصفت من أن لا تنكح نسائهم ولا تؤكل ذبائحهم.

قلت فكيف أنكرت أن يكون النبي ﷺ دل على أن قول الله «حتى يعطوا الجزية» من دان دين أهل الكتاب قبل نزول

يذرسونه، وأن ملكهم سكر فوق على ابني أو أخيه فاطلع عليه بغض أهل مملكته، فلما صحا جاءوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته، فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم قد كان آدم ينكح بنوه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه؟ فاتبعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم فاصبحوا، وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذعب العلم الذي في صدورهم ومم أهل كتاب، وقد أخذ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر منهم الجزية.

قال: فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا؟

فقلت: نعم أرايت إذ أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أما في ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يوتوا الكتاب؟

فقال: بلى؛ لأنه إذا قيل: خذ من صنف كذا، فقد منع من الصنف الذي يخالفه.

قلت: أرايت حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر إذا انسلك الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصروا ويقعد لهم كل مرصدي؛ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلت سبلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان، وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان؟

قال أما القرآن فيدل على ما وصفت.

قال الشافعي: وقلت له.

وكذلك السنة.

فإن قال قائل: إن حديث ابن بريدة عام بأن يدعوا إلى إعطاء الجزية، فقد يحتمل أن يكون عني كل مشرك وثني أو غيره. قلت له: وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج؛ فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك، فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا غيره، ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الحجة عليه إلا كهي على من ذهب إلى جملة حديث ابن بريدة وادعى أن حديث أبي هريرة ناسخ له؟

قال: ما لواحد منهما في الحديثين شيء إلا كما لصاحبه مثله لو لم يكن إلا الحديثان.

اسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالثوب من السترة اختياراً لا أنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولا أن شيئاً يرب بين يديه يفسد صلاته؛ لأنه ﷺ قد صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه، وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس بمنى صلاة جماعة إلى غير سترة؛ لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني، والله أعلم إلى غير سترة، ولو كانت صلاته تفسد بمرور شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلمه، وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله، فلم ينكر ذلك عليه أخذ وهكذا، والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختياراً وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو ببعض ما يمر بين يديه فيصير إلى أن يحدث ما يفسدها مرور ما يمر بين يديه.

وكذلك ما يكره للما بين يديه، ولعل تشديده فيها إنما هو على تركهم نهيه عنه، والله أعلم، وقوله إذا صلى أخذكم إلى غير سترة فليس عليكم جناح أن تمرؤا بين يديه يدل على أن ذلك لا يقطع على المصلي صلاته، ولو كان يقطع عليه صلاته ما أباح لمسلم أن يقطع صلاة مسلم، وهكذا من معنى مرور الناس بين يدي رسول الله وهو يصلي والناس في الطواف، ومن مرور ابن عباس بين يدي بعض من يصلي معه بمنى لم ينكر عليه، وفيه دليل على أنه يكره أن يمر بين يدي المصلي المستتر، ولا يكره أن يمر بين يدي المصلي الذي لا يستتر وقوله ﷺ في المستتر إذا مر بين يديه فليقاتله يعني فليدفعه.

فإن قال قائل: فقد روي أن مرور الكلب والحمار يفسد صلاة المصلي إذا مر بين يديه قيل: لا يجوز إذا روي حديث واحد أن رسول الله ﷺ قال: يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار وكان مخالفاً لهذه الأحاديث؛ فكان كل واحد منها أثبت منه ومعها ظاهر القرآن أن يترك إن كان ثابتاً إلا بأن يكون منسوخاً ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر ولسنا نعلم الآخر أو يرد ما يكون غير محفوظ، وهو عندنا غير محفوظ؛ لأن النبي ﷺ صلى وعائشة بينه وبين القبلة وصلى وهو حائل أمامه يضعها في السجود وترفعها في القيام ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل واحداً من الأمرين وصلى إلى غير سترة، وكل واحد من هذين الحديثين يرد ذلك الحديث؛ لأنه حديث واحد، وإن أخذت فيه أشياء.

فإن قيل: فما يدل عليه كتاب الله من هذا؟

قيل: قضاء الله «أن لا تزر وازرة وزر أخرى»، والله أعلم أنه لا يطل عمل رجل عمل غيره، وأن يكون سعي كل لنفسه وعليها، فلما كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره.

الفرقان، وأن يكون إحلال نساء أهل الكتاب إحلال نساء بني إسرائيل دون أهل الكتاب سواهم، فيكونون مستوين في الجزية مختلفين في النساء والذبايح كما أمر الله بقتال المشركين «حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» وأمر بقتال أهل الكتاب «حتى يغطوا الجزية عن يديهم وصاغرون» فسوى بينهم في الشرك، وخالف بينهم في القتال على الشرك، فقال أو قال بعض من حضره ما في هذا ما أنكره عالم.

قال الشافعي:

قلت له: ما يذهب هذا المذهب أحد له علم بكتاب الله أو السنة قال: ومن أين؟

قلت: السنة لا تكون أبداً إلا تبعاً للقرآن بمثل معناه ولا تخالفة، فإذا كان القرآن نصاً فهي مثله، وإذا كان جملة أبانت ما أريد بالجملة، ثم لا تكون إلا والقرآن محتمل ما أبانت السنة منه. قال: أجل.

قلت: فمن ذكر أن الجزية تؤخذ من كل أحد خرج من الأمرين معاً من الكتاب إلى غير كتاب، ومن السنة إلى غير السنة وذهب في الجوس إلى أمر جهله، فقال فيهم بالجهالة قال: إنه شبه عليهم في أن لا تؤكل ذبايحهم.

قلت: لا ولا ذبايح نصارى العرب وتؤخذ الجزية منهم كما وصفت بأن يجتمعوا في جملة من أوتى الكتاب والذين أمر بتكاح نسائهم من أهل الكتاب وأكل ذبايحهم أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون غيرهم.

٢١ - باب في المرور بين يدي المصلي

٣٠٣٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ رَاهَقْتُ الْإِحْلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفِّ فَتَزَلْتُ فَأَرَسَلْتُ جِمَارِي يَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصُّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

٣٠٤٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس بعد شيء من هذا مختلفاً، وهو، والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم ينقص المؤدي لها

٢٢- باب خروج النساء إلى المساجد

٣٠٤١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجْنَ فَلْيُخْرِجْنَ ثِيَابَهُنَّ.
قال الربيع يعني لا يطيبن.

٣٠٤٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَمْنَعُهَا.

قال الشافعي: وهذا حديث كَلَمْنَا فِيهِ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ بِكَلَامٍ قَدْ جُهِدَتْ عَلَى تَقْصِيٍّ مَا كَلَمُونِي فِيهِ؛ فَكَانَ ثَمًّا قَالُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ظَاهِرٌ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ النَّهْيُ عَنْ مَنَعَ إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَالنَّهْيُ عِنْدَكَ عَنِ النَّبِيِّ تَحْرِيمٌ إِلَّا بِدَلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ التَّحْرِيمِ وَهُوَ عَامٌّ عَلَى مَسَاجِدِ اللَّهِ وَالْعَامُّ عِنْدَكَ عَلَى عُمُومِهِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ عَنِ النَّبِيِّ أَوْ عَنْ جَمَاعَةٍ لَا يُمْكِنُ فِيهِمْ جَهْلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَاصٌّ فَمَا تَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ أَمْ هُوَ عَامٌّ، فَيَكُونُ تَحْرِيمٌ أَنْ يَمْنَعَ أَحَدُ إِمَاءِ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ بِحَالٍ أَوْ خَاصٌّ، فَيَكُونُ لَهُمْ مَنَعُهُنَّ بَعْضُ الْمَسَاجِدِ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْ مَعْنَيْنِ؟

قلت: بل خاصٌ عندي، واللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ: مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ عِنْدَكَ؟

قلت: الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ بِمَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خَالَفًا قَالَ فَاذْكُرْ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَا وَصَفْتَ. قلت:

٣٠٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَاضَعَتْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ.

٣٠٤٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اكْتَسَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ امْرَأَتِي انْطَلَقَتْ حَاجَةً قَالَ فَانْطَلِقِي فَاحْجِي بِامْرَأَتِكَ.

قال: قلت أفترى أن فرضاً على قِيَمِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا أَكْبَرُ مَسَاجِدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ أَكْبَرَهَا أَوْجِبُهَا، وَمِنْ كُلِّ سَفَرٍ؟ قال: نعم.

قلت: فمن أين قلته قال قلته بالخبر عن رسول الله؛ لِأَنَّ سَفَرَهَا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مَعْصِيَةٌ وَفَرْضُ اللَّهِ أَنْ تَمْنَعَ الْمَعْصِيَةَ.

قلت: فقد زعمت أن فرض الله، والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال: ما أجِدُ مِنْ هَذَا بَدَأً، وَقَالَ غَيْرُهُ أَنَا أَكَلَمْتُكَ بِغَيْرِ مَا كَلَمْتُكَ بِهِ، فَأَقُولُ لَيْسَ لَقِيَمِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا أَنْ تُسَافِرَ إِلَى مَسْجِدٍ.

قلت: وَلَا يَمْنَعُهَا الْوَالِي وَلَا زَوْجُهَا وَلَا وَلِيِّهَا مِنْ كَانَ قَالَ: لَا.

قلت: فقد أمرت بأن لَا تَمْنَعَ الْمَعْصِيَةَ بِالسَّفَرِ.

قال: فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلَى ذِي مَحْرَمِهَا أَنْ يُسَافِرَ مَعَهَا؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ السَّفَرَ مَعَهَا مَا يَوْجِبُ عَلَى الْوَالِي مَنَعَهَا مِنَ السَّفَرِ بِلا مَحْرَمٍ.

قلت: فَإِنْ قِيَمِهَا أَخَاهَا وَهُوَ مُوسِرٌ عَلَى مِنَ النِّفَقَةِ فِي السَّفَرِ أَعْلِيهَا أَوْ عَلَى أَخِيهَا؟

قال: فَإِنْ قُلْتَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَعَلَيْهَا نَفَقَتُهَا.

قلت: فقد جعلت لها أَنْ تَكْلِفَهُ إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَأَنْتَ لَا تَجْعَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَيْهَا مُوسِرَةٌ وَلَا مَعْسِرَةٌ صَحِيحَةٌ وَتَكْلِفُهَا الْمَسَآئِلَ فَأَيُّ الْأُمْرَيْنِ كَانَ الزَّمُ لَكَ أَنْ يَنْفَقَ عَلَيْهَا مَعْسِرَةٌ صَحِيحَةٌ شَرِيفَةٌ تَسْتَحِي مِنْ الْمَسَآئِلِ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ فِي الشَّهْرِ أَوْ يَكْلِفُ فِي سَفَرٍ خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ.

قال: فَإِنْ قُلْتَ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا.

قلت: فَأَقُولُ لَكَ؛ فَكَانَتْ مَحْجُورًا عَلَيْهَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ مَا هَا؟

قال: بل لَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا إِلَّا مَا لَا صَلَاحَ لَهَا إِلَّا بِهِ كَيْفَ أَنْفَقَ عَلَى آخَرَ مِنْ مَا هَا؟

قلت: فقد منعها إِذَا أَكْثَرَ مَسَاجِدَ اللَّهِ قَالَ فَكُلُّ مَا قُلْتَ مِنْ هَذَا خَالَفًا قَوْلَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قلت: أجل، وقد تركت إِيَانَةَ ذَلِكَ لِتَعْرِفَ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِيهِ كُلُّهُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَهَلْ عَلِمْتَ خَالَفًا فِي أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْنَعَ امْرَأَتَهُ مَسْجِدَ عَشِيرَتِهَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى بَابِهَا وَالْجَمْعَةُ الَّتِي لَا أَوْجِبَ مِنْهَا فِي الْمَصْرِ؟

قال: وما علمته.

قلت: فلو لم يكن فيما تساءلت عنه حُجَّةٌ إِلَّا مَا وَصَفْتَ اسْتَدَلَلْتُ بِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِذَا كَانَ لَزُوجِ الْمَرْأَةِ وَقِيَمِهَا مَنَعَهَا مِنَ الْجَمْعَةِ وَمَسْجِدِ عَشِيرَتِهَا كَانَ مَعْنَى لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ خَاصًّا عَلَى مَا قُلْتَ لَكَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَجْهَلُ مَعْنَى

سَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قلت: نعم ما وصفت لك من أن الله لم يفرض على أحد قط أن يسافر إلى مسجد غير المسجد الحرام للحج، وأن الأسفار إلى المساجد نافلة غير السفر للحج، وفي منع عمر بن الخطاب أزواج النبي الحج يقول رسول الله إنما هي هذه الحجّة، ثم ظهور الحصر قال: وإن إتيان الجمعة فرض على الرجال إلا من عذر، ولم نعلم من أمهات المؤمنين امرأة خرجت إلى جمعة ولا جماعة في مسجد وأزواج رسول الله بمكانهن من رسول الله أولى بأداء الفرائض.

فإن قيل: فإنهن ضرب عليهن الحجاب قيل: وقد كن لا حجاب عليهن، ثم ضرب عليهن الحجاب، فلم يرفع عنهن من الفرائض شيء، ولم نعلم أحداً أوجب على النساء إتيان الجمعة كل روى أن الجمعة على كل أحد إلا امرأة أو مسافراً أو عبداً، فإذا سقط عن المرأة فرض الجمعة كان فرض غيرها من الصلوات المكتوبات والنافلة في المساجد عنهن أسقط.

قال: فقال: وما فرض إتيان الجمعة إلا على الرجل، وليس هذا على النساء بفرض، وما هن في إتيان المساجد للجماعات كالرجال.

فقلت له إن الحجّة لتقوم بأقل مما وصفت لك وعرفت بنفسك وعرف الناس معك، وقد كان مع رسول الله نساء من أهل بيته وبناته وأزواجه ومولاته وخدمه وخدم أهل بيته فما علمت منهن امرأة خرجت إلى شهود جمعة والجمعة واجبة على الرجال بأكثر من وجوب الجماعة في الصلوات غيرها ولا إلى جماعة غيرها في ليل أو نهار ولا إلى مسجد قباء، فقد كان النبي يأتيه راکباً وماشيّاً ولا إلى غيره من المساجد، وما أشك أنهن كن على الخير بمكانهن من رسول الله أحرص وبه أعلم من غيرهن، وأن النبي لم يكن ليدع أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فيهن، وما هن فيه من الخير، وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسّنن وأمر أزواجه بالحجاب، وما علمت أحداً من سلف المسلمين أمر أحداً من نسائه بإتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار، ولو كان هن في ذلك فضل أمروهن به وأذنوا هن إليه بل قد روي، والله أعلم عن النبي ﷺ أنه قال: صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد.

٣٠٤٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ إِنْ كَانَ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ. [أخرجه

قال الشافعي: فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئاً من مساجد الله، وقد بقي عليك أن تسأل ما معنى لا تمنعوا إماء الله مساجد الله؟ فقد علمنا أنه خاص فأي المساجد لا يجوز له أن يمنع إماء الله؟

قلت: لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منها تطوعاً، ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت؟

قلت: قال الله ﷻ عَلَى النَّاسِ حِجُّ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وروي عن النبي أنه قال: السَّبِيلُ الرَّأْدُ وَالْمَرْكَبُ فإذا كانت المرأة ممن يجزى مركباً وزاداً وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج، ولا يحمل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض.

قال: فهل على وليها أن يحجها من مالها لو كانت عاجزاً عليها؟

قلت: نعم كما يؤدي الزكاة عنها.

قال: فهل عليه أن يحج معها؟

قلت: لا والاختيار له أن يفعل، وقل مسلم يدع ذلك إن شاء الله، فإن لم يفعل لم أجبره عليه، وإذا وجدت نسوة تقات حجت معهن وأجبرت وليها على تركها والحج مع نسوة تقات إذا كانت طريقها آمنة من كان وليها زوجها أو غيره.

قال فما معنى نهيا عن السفر؟

قلت: نهيا عن السفر فيما لا يلزمها.

قال فما دل على ما وصفت من أنها إنما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها؟

قلت: بين رسول الله عن الله أن حد الزانين البكرين جلد مائة وتغريب عام والتغريب سفر، وقد نهى رسول الله أن يخلى بأمرأة إلا مع ذي محرم وفي التغريب خلوة بها مع غير ذي محرم وسفر، فدل ذلك على أنه إنما ينهى عن سفرها فيما لا يلزمها، ولم أعلم مخالفاً في أن امرأة لو كانت يبلد ناء لا حاكم فيه فأحدث حدثاً يكون عليها فيه حد أو حق لمسلم أو خصومة له جلبت إلى الحاكم، فدل هذا على ما وصفت من أنها نهيت عن السفر فيما لا يلزمها، فإذا قضت حجة الإسلام فلوليها من كان منعها من الحج، ومن جميع المساجد إلا شيئاً سادكره في العيدين إن شاء الله.

قال افتجد على هذا دالة؟

البخاري (١٩٥٠)، مسلم (١١٤٦)]

العرب واسع.

٣٠٤٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ.

٣٠٤٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسَفْيَانُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.

قال الشافعي: فاحتلّم واجب لا يجزئ غيره، وواجب في الأخلاق، وواجب في الاختيار، وفي النظافة ونفى تغير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل وجب حَقَّ عليّ إذ رأيتني موضعاً لحاجتك، وما أشبه هذا؛ فكان هذا أولى معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث وخصوص الغسل من الجنابة والدلالة عن رسول الله ﷺ في غسل يوم الجمعة أيضاً.

فإن قال قائل: فاذكر الدلالة.

قلت:

٣٠٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ، فَقَالَ عُمَرُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ عُمَرُ وَالْوَضُوءُ أَيْضاً؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ.

قال الشافعي: فلما علمنا أن عمر وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عنا أن توهم أن يكونا نسيا علمهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة إذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضح فيه عثمان يوم الجمعة، ولم يغتسل، ولم يخرج عثمان فيغتسل، ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد ممن حضرهما من أصحاب رسول الله ممن علم أمر رسول الله بالغسل معهما أو بإخبار عمر عنه ذلك هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي بالغسل على الأحب لا على الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره.

وكذلك، والله أعلم ذلك على أن علم من سمع مخاطبة عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان إما أن يكون علموه علماً، وإما أن يكونوا علموه بخبر عمر كالدلالة عن عمر وعثمان ورويت عائشة الأمر بالغسل يوم الجمعة.

وروي إذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء، فلا يمنعها فاحتلّم أن يجب عليها واحتلّم أن يكون على الاستحباب، فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل، وأن لوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء.

فقال: ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الإذن لامرأته إلى جمعة، ولقد قال بعضهم ولا إلى حج؛ لأنه لا يفوتها في عمرها.

فقلت: ففي أن لم يختلف المفتون إن كان كما قلت دليل على أن لا يجهلوا معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا.

قال: ولقد قال بعضهم: لزوم المرأة أن يمنعها من الحج. قلت: أما هذا، فلا؛ لأنه إذا جاز له أن يمنعها الفريضة، فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث، فإذا.

قلت: لا يمنعها الفريضة من الحج، فلم أخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إمامة الله مساجد الله كلها وفيه - والله أعلم - دلالة على أن لهم منعهم بعضها قال: وأجبر زوج امرأة، ووليها من كان على أن يدعها والفريضة من الحج والعمرة في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منهما، فإذا أذن لها إلى الحج، فلم يمنعها مساجد الله؛ لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مسجد الله الحرام قال: وقد روي حديث أن يترك النساء إلى العيدين؛ فإن كان ثابتاً قلنا به.

٢٣ - باب غسل الجمعة

حدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» الآية قال فدلّت السنة على أن الوضوء من الحديث، وقال الله - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» قال: فكان الوضوء عابراً في كتاب الله من الأحداث، وكان أمر الله الحنب بالغسل من الجنابة دليلاً، والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدلّ السنة على غسل واجب فتوجب بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلّت على وجوب الغسل من الجنابة، ولم أعلم دليلاً بيناً على أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره، قال: وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان

قال الشافعي: والبكر تستأذن في نفسها، والله أعلم يستأذنها أبوها في نفسها، وهذا يحتمل ما ذهبنا إليه، والله أعلم، فقلنا أمره الآباء بالاستئذان للأبكار في الإنكاح أطيب لأنفسهن وأحرى إن كان بهن علة في أنفسهن أو هن علة فيمن يستأمرن في إنكاحه أن يذكرنها لا على أن هن في أنفسهن مع آبائهن أمراً إن لم يأذن أن ينكحن لم يجوز أن ينكحن وذهبنا إلى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخلها عليه، وهي بنت تسع سنين وهي في التزويج والدخول بمن لا أمر له في نفسه، فلو كان النكاح لا يجوز على البكر إلا بإذنها لم يجوز أن تزوج حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه مجسس قاتله حتى يبلغ الولد فيعفو أو يصلح أو يقتل؛ لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمر له فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر، فقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنها لزوماً النكاح، وإن لم يستأمرها.

فإن قيل: فما دل على أن قول النبي "تستأمر" على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي ﷺ بها وهي ممن لا أمر لها إذا زوجها أبوها، وإنكاح الآباء الصغار قديماً، وإن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن.

فإن قيل: فهل من دلالة غير ذلك؟

قلت: نعم.

قال الله لنبيه ﷺ ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، ولم يجعل الله لأحد مع نبينا أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أحبوا أو كرهوا.

فإن قيل: فما معنى ذلك؟

قيل: والله أعلم هو يشبه أن يكون على استجابة أنفسهم، وعلى أن يستأمر بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه.

فإن قيل: فهل من دليل غيره؟

قيل: نعم زوج نعيم بن النحام ابنته فكرهت ذلك أمها فأتت رسول الله، فقال أمروهن في بناتهن وكانت ابنته بكراً ولا اختلاف أن ليس للأمر شيء من إنكاح ابنتها مع أبيها، ولو كانت مفردة ولا من إنكاح نفسها إلا بوليها.

٢٥ - باب النجش

٣٠٥٣ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

٣٠٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

٣٠٤٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ عُمَالاً أَنْفُسِهِمْ فَكَانُوا يَرُوحُونَ بِهَيْئَاتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ قَالَ: وَرَوِي مِنْ حَدِيثِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ.

قال وقول أكثر من لقيت من المفتين اختيار الغسل يوم الجمعة وهم يرون أن الوضوء يجزئ منه، وفي حديث ابن عمر عن رسول الله من جاء منكم الجمعة فليغتسل.

ما يدل على أن غسل يوم الجمعة لا يجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره؛ لأن الغسل إذا وجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره وجب على كل مصل جاء الجمعة أو تحلف عنها؛ لأن قول رسول الله من جاء منكم الجمعة فليغتسل.

يدل على أن لا غسل على من لم يأت الجمعة.

٢٤ - باب نكاح البكر

٣٠٥٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

٣٠٥١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خُنْسَاءِ ابْنَةِ خِذَامٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ تَيْسَبُ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

٣٠٥٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَبْعٍ وَبَنَى بِي وَأَنَا ابْنَةُ تِسْعٍ وَكَتَبْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فَكُنْ جَوَارِ يَأْتِيَنِي، فَإِذَا رَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ تَقْمَعْنِ؛ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ.

قال الشافعي: والولي الذي قال رسول الله الأيم أحق بنفسها منه الأب خاصة؛ لأنه لا يكون لأحد ولاية معه، وإنما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق، وحديث ابن عباس في الأيم أحق بنفسها من وليها مثل حديث خنساء إذا كانت المرأة أيماً والأيم الثيب يزوجه أبوها بغير إذنها فرد رسول الله نكاحه.

لَمْ يَتَفَرَّقَا فَيَكُونُ الْبَائِعُ الْآخَرُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلُ بَيْعَهُ، ثُمَّ لَعَلَّ الْبَائِعَ الْآخَرَ يَخْتَارُ نَقْضَ الْبَيْعِ فَيُفْسِدُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ بَيْعَهُ.

قال الشافعي: لا أنهى رجلين قبل أن يتبايعا ولا بعدما يتفرقان عن مكانهما الذي تبايعا فيه عن أن يبيعا أي المتبايعين شاء؛ لأن ذلك ليس ببيعاً على بيع غيره فينهى عنه.

قال: وهذا يوافق حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت، فإذا باع رجل رجلاً على بيع أخيه في هذه الحال، فقد عصى إذا كان عالماً بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد.

فإن قال قائل: وكيف لا يفسد، وقد نهى عنه؟

قيل: بدلالة الحديث نفسه أرايت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئاً إذا لم يكن للمشتري أن يأخذ البيع الآخر فيترك به الأول بل كان ينفع الأول؛ لأنه لو كان يفسد على كل بيع يبيعه كان أرغب للمشتري فيه أرايت إن كان البيع الأول إذا لم يتفرق المتبايعان عن مقامهما لازماً بالكلام كلزومه لو تفرقا ما كان البيع الآخر يضر البيع الأول أو رأيت لو تفرقا، ثم باع رجل رجلاً على ذلك البيع هل يضر الأول شيئاً أو يحرّم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعاً قد اشترى مثلها ولزمته هذا لا يضره، وهذا يدل على أنه إنما ينهى عن البيع على بيع الرجل إذا تبايع الرجلان وقبل أن يتفرقا فإما غير تلك الحال، فلا.

٢٧ - بيع الحاضر للبادي

٣٠٦٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٠٦١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

قال الشافعي: ليس في النهي عن بيع الحاضر للبادي بيان معنى، والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق ومجاورة الناس إلى ما قدموا به ومستقلين المقام، فيكون أدنى من أن يرخصوا المشترون سلعمهم، فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى، فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يثقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعمهم، ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعمهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم فنهوا، والله أعلم لئلا

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَتَاجَشُوا.

٣٠٥٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَمَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قال الشافعي رحمه الله: والتجش أن يحضر الرجل السلعة تبايع فيعطي بها الشيء وهو لا يريد الشراء ليقنّدي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فمن تجش فهو عاص بالتجش إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه، ومن اشترى، وقد تجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه؛ لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل تجش عليه؛ لأن عقده غير التجش، ولو كان بأمر صاحب السلعة؛ لأن التاجش غير صاحب السلعة، فلا يفسد البيع إن فعل التاجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين، فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالتجش معصية منه، ومن التاجش معصية قال: وقد يبيع فيمن يزيد على عهد رسول الله ﷺ فجاز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء.

٢٦ - باب في بيع الرجل على بيع أخيه

٣٠٥٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ.

٣٠٥٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ.

٣٠٥٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.

٣٠٥٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ مَيْرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فنهي الرجل إذا اشترى من رجل سلعاً، ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه أن يبيع المشتري سلعاً تشبه السلعة التي اشترى أولاً؛ لأنه لعله يرد السلعة التي اشترى أولاً ولأن رسول الله ﷺ جعل للمتبايعين الخيار ما

٣٠٦٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا وَهَبَ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ.

قال الشافعي: وحديث النعمان ثابت وبه نأخذ وفيه الدلالة على أمور منها حسن الأدب في أن لا يفضل رجل أحداً من ولده على بعض في نحل فيعرض في قلبه الفضل عليه شيء يمنع من بره؛ لأن كثيراً من قلوب الأدميين جبل على الاقتصاد عن بعض البر إذا أوتر عليه والدلالة على أن نحل الوالد بعض ولده دون بعض جائز من قبل أنه لو كان لا يجوز كان يقال إعطاؤك إياه وتركه سواء؛ لأنه غير جائز فهو على أصل ملكك الأول أشبه من أن يقال أرجعه، وقوله فارجعه دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد، وأنه لا يخرج بارتجاعه منه، فقد روي عن النبي أنه قال 'أشهد غيري' فهذا يدل على أنه اختيار.

قال الشافعي: فإذا كان هكذا فسواء أداؤ الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته له متى شاء قال: وقد حمد الله - جل ثناؤه - على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمر بهما، فقال: «وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ»، وقال: «مُسْكِينًا وَنِيْمًا»، وقال: «وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ»، وقال: «إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَيُعْمَأْ هِي».

وقال: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»، فإذا جاز هذا للأجنيين وذوي القربى، فلا أقرب من الولد، وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذا قرابته غير ولده أو أجنبيًا، فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه، فإذا كان محموداً على هذا كان محموداً أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن يسوي بينهم لئلا يقصر واحد منهم في بره، فإن القرابة تنفس بعضها بعضاً ما لم تنفس العبادة.

قال الربيع: يريد البعداء، وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل وفضل عمر عاصم بن عمر بشيء أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم.

قال الشافعي: ولو اتصل حديث طاووس أنه لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد فيما وهب لولده لزعمت أن من وهب هبة لمن يستثبه مثله أو لا يستثبه وقبضت الهبة لم يكن للواهب أن يرجع في هبته، وإن لم يثبه الموهوب له، والله أعلم.

يكونوا سبباً لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخاذه منهم فأبى حاضر باع لبائده فهو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه؛ لأن البيع لو كان يكون مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبائدي إلا الضرر على البائدي من أن تحبس سلعته، ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلي هو أو بائده مثله بيعها، فيكون كمكسب لها وأحرى أن يبرق مشتريه منه بارتخاذه إياها بإكسادها بالأمر الأول من رد البيع وغرة البائدي الآخر، فلم يكن ههنا معنى يخاف يمتنع فيه أن يبرق بعض الناس من بعض، فلم يحز فيه، والله أعلم إلا ما قلت من أن بيع الحاضر للبائدي جائز غير مردود والحاضر منهى عنه.

٢٨- باب تلقى السلع

٣٠٦٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا السَّلْعَ.

قال الشافعي: وقد سمعت في هذا الحديث فمن تلقاهما فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق.

قال الشافعي: وبها نأخذ إن كان ثابتاً، وفي هذا دليل على أن الرجل إذا تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار؛ لأن تلقاها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومة من الضرر له بوجه النقص من الثمن، فإذا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين إنفاذ البيع ورده ولا خيار للمتلقي؛ لأنه هو الغار لا المغرور.

٢٩- باب عطية الرجل لولده

٣٠٦٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِي، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ وَلَكِنَّكَ نَحَلْتَ وَمِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ.

قال الشافعي: وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال: أليس يسرك أن يكونوا في البر إليك سواء؟ قال: بلى، قال فارجعه.

٣٠ - باب بيع المكاتب

٣٠٦٥ - حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ جَاءَنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى بَسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْيَّةً فَأَعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَدَتَهَا، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَعَدَّ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فَسَأَلَهَا النَّبِيُّ فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَعَلَّتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ فِي النَّاسِ فَحَدَّثَهُ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

٣٠٦٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ.

قلت: أن يرضى المكاتبُ بالبيع والعجز من نفسه، وإن لم يحل له نجم قال فأين هذا؟

قلت: أفليس في المكاتبِ شرطان إلى السيدِ يبيعه في أحدهما وهو إذا لم يوفقه؟
قال: بلى.

قلت: والشرط الثاني للعبد ما أدى؛ لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده، قال أما الخروج من ملك سيده، فلم يكف بالكتابة.

قال الشافعي: قلت: وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة إلا شرط للعبد على سيده وللسيد على عبده؟
قال: لا.

قلت: أرايت من كان له شرط فتركه اليس ينفسخ شرطه؟
قال: أما من الأحرار فبلى.

قلت: فلم لا يكون هذا في العبد؟
قال العبد لو كان له مال عفاه لم يميز له.

قلت: فإن عفاه بإذن سيده؟
قال: تجوز.

قلت: أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة؟
قال: بلى.

قلت: ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهبه ماله جاز؟
قال: بلى.

قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على إبطال الكتابة أن يطلاها؟

قال: وقلت له ذهاب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشتروا ولاءها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكتبتها بذلك؛ لأنها لا تشتري إلا ممن كاتبها؟

قال: أجل.

فقلت: فقد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه.

قال: فإن قلت فلعلها عجزت.

قلت: أفترى من استعان كاتبه معجزاً.

قال: لا.

قلت: فحديثها يدل على أنها لم تعجز، وإن كانت قد عجزت، فلم يعجزها سيدها، قال فاعل لأهلها بيعها.

قال الشافعي: وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط في قوله: واشترطي لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي، وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله أنها إن أعتقتها فالولاء لها، وقال: لا يمتنع منها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تشتري لهم ما لا يجوز.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وقد ذهب فيه قوم مذاهب ساذكر ما حضرني حفظه منها إن شاء الله.

قال الشافعي: فقال لي بعض أهل العلم بالحديث والرأي: يجوز بيع المكاتب.

قلت: نعم في حالين قال: وما هما؟

قلت: أن يحل نجم من نجوم الكتابة فيعجز عن أدائه؛ لأنه إنما عقدت له الكتابة على الأداء، فإذا لم يؤد، ففي نفس الكتابة أن للمولى يبيعه؛ لأنه إذا عقدها على شيء، فلم يأت به كان العبد بحاله قبل أن يكتبه إن شاء سيده.

قال: قد علمت بهذا فما الحال الثانية؟

قلت: بغير رضاها؟

قال: لعل ذلك.

قلت: افتراها راضية إذا كانت مساومة بنفسها ورسولاً

لأهلها وإليهم؟

قال: نعم.

قلت فينبغي أن يذهب توهمك أنهم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقينا من المفتين إذا لم يختلفوا في أن لا يبايع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع لا يجهلون سنة رسول الله، وأنه لو كان محتملاً معينين كان أولاهما ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها؟

قال أجل.

قال الشافعي: فقال لي بعض الناس: فما معنى إبطال النبي

شرط عائشة لأهل بيرة؟

قلت: إنا بينا، والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن اعتق، وقال: «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» الآية، وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آبائهم، وكما لم يجوز أن يحولوا عن آبائهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولوا منهم، وقال الله: «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، وقال رسول الله: الولاء لمن اعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هيبه وروى عنه أنه قال: الولاء لخمّة كلخمّة النسب لا يبايع، ولا يوهب فلما بلغهم هذا كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصياً وكانت في المعاصي حدود وآداب، وكان من آداب العاصين أن تعطّل عليهم شروطهم لينكلوا عن مثلها وينكل بها غيرهم، وكان هذا من أحسن الأدب.

٣١- باب الضحايا

٣٠٦٧- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ.

قال: وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن عباد بن عسيم أن عوفير بن أشقر ذبح أضحية قبل أن يفتد يوم الأضحية، وأنه ذكر ذلك لرسول الله فأمره أن يعود بضحية أخرى قال: وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن أبا بردة بن نيار

ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ يوم الأضحية فزعم أن رسول الله أمره أن يعود بضحية أخرى، قال أبو بردة لا أجِدُ لأجدعاً، فقال النبي، وإن لم تجد إلا جَدْعاً فاذبحه.

قال الشافعي: فاحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود بضحية أخرى؛ لأن الضحية واجبة واحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود إن أراد أن يضحي؛ لأن الضحية قبل الوقت ليست بضحية تجزئ، فيكون في عداد من ضحى، قال: ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن الضحية ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على إيجابها.

فإن قيل: فإن السنة التي دلت على أنها ليست بواجبة؟

قيل:

٣٠٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرِهِ شَيْئاً.

قال الشافعي: وفي هذا الحديث دلالة على أن الضحية ليست بواجبة لقول رسول الله ﷺ: فإن أراد أن يضحي، ولو كانت الضحية واجبة أشبه أن يقول: فلا يمَسُّ من شعره حتى يضحي.

ونأمر من أراد أن يضحي أن لا يمَسُّ من شعره شيئاً حتى يضحي اتباعاً واختياراً.

فإن قال قائل: ما دل على أنه اختيار لا واجب؟

قيل له: روى مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت: أنا قتلت فلياذ هذبي رسول الله ﷺ، ثم قلذها رسول الله ﷺ، ثم بعث بها مع أبي، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدي.

قال الشافعي: في هذا دلالة على ما وصفت من أن المرة لا يحرم بالبعثة بهديه بقول البعثة بالهدي أكبر من إرادة الضحية.

٣٢- باب المختلطات التي يوجد على ما يوجد

منها دليل على غسل القدمين ومسحهما

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: نحن نقرأ آية الرضوء «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» بنصب أرجلكم على معنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، وعلى ذلك عندنا دلالة السنة، والله أعلم قال: والكعبان اللذان أمر بغسلهما

مسح ظهور القدمين ورشهما؟

قيل: أما أحد الحديثين فليس مما ثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد، وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد، ولو كان منفرداً ثبت والذي يخالفه أكثر وأثبت منه، وإذا كان هكذا كان أولى ومع الذي خالفه ظاهر القرآن كما وصفت وهو قول الأكثر من العامة.

٣٣- باب الإسفار والتغليس بالفجر

٣٠٧١- حَدَّثَنَا الرَّيْبُغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ زَائِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: اسْفَرُوا بِالصَّبْحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ.

أو قال للأجر.

٣٠٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّيْبُغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يُصَلِّيْنَ مَعَ النَّبِيِّ وَهُنَّ مُتَلَفَعَاتٌ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى أَهْلِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ قَالَ: وَرَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ مَا يُؤَافِقُ هَذَا، وَرَوَى يَثْلَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: قلنا إذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبان معترضاً فالتغليس بالصباح أحب إلينا، وقال بعض الناس الإسفار بالفجر أحب إلينا قال: وروى حديثان مختلفان عن رسول الله ﷺ فأخذنا بأحدهما، وذكر حديث رافع بن خديج، وقال أخذنا به؛ لأنه كان أرفق بالناس قال: وقال لي أرايت إن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس؟

قلت: لأن التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بحمل سنن النبي ﷺ وأعرفهما عند أهل العلم.

قال: فاذكر ذلك.

قلت: قال الله تعالى ﴿خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ فذهبنا إلى أنها الصبح، وكان أقل ما في الصبح إن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة، ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضاً، فقد جاز أن يصلّي الصبح علمنا أن مؤدّي الصلوة في أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها، وقال رسول الله ﷺ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَسُئِلَ رَسُولُ

ما أشرف من مجمع مفصل الساق، والقدم والعرب تسمي كل ما أشرف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمن.

قال الشافعي: فذهب عوام أهل العلم أن قول الله ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ كقولهم ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، وأن المرافق والكعبين مما يغسل.

٣٠٦٩- حَدَّثَنَا الرَّيْبُغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ بَثِيرٍ، عَنْ سَالِمِ سِلَانٍ مَوْلَى النَّضْرِيِّينَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَتْ تَخْرُجُ بِأَبِي حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا قَالَ فَاتَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بَوْضُوهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣٠٧٠- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ.

قال الشافعي: فلا يجزئ متوضئاً إلا أن يغسل ظهور قدميه وبطنيهما وأعقابهما وكعبيه معاً.

قال: وقد روي أن رسول الله ﷺ مسح على ظهور قدميه وروى أن رسول الله ﷺ مسح على ظهرهما وأحد الحديثين من وجه صالح الإسناد قال.

فإن قال قائل: فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشهما، ولا يكون مضاداً لحديث أن النبي ﷺ غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين، ولم يكن مضاداً لغسل القدمين؟

قيل له: الخفان حائلان دون القدمين، فلا يجوز أن يقال المسح عليهما يضاد غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين، فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كعبيه، وقد قال رسول الله ﷺ: وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ وَقَالَ: وَتِلْ لِلْعَرَايِيبِ مِنَ النَّارِ وَلَا يَقَالُ وَيْلٌ لهما من النار إلا وغسلهما واجب؛ لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب، وقال رسول الله ﷺ لَأَعْمَى يَتَوَضَّأُ بَطْنَ الْقَدَمِ بَطْنَ الْقَدَمِ فَيَجْعَلُ الْأَعْمَى يَغْسِلُ بَطْنَ الْقَدَمِ، وَلَا يَسْمَعُ النَّبِيُّ فَسَمِيَ البصير.

فإن قال قائل: فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث

اللَّهُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ لَا يُوَثِّرُ عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَلَا عَلَى أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ شَيْئًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَمْرٍ أَرَادَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ يَتَعَجَّلُهُ مِبَادَرَةً مَا لَا يَخْلُو مِنْهُ الْأَدَمِيُّونَ مِنَ النَّسِيَانِ وَالشَّغْلِ وَمَقَدَّمَ الصَّلَاةَ أَشَدَّ فِيهَا تَعَمُّكًا مِنْ مُؤَخَّرِهَا وَكَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَقْدَمَةُ مِنْ أَعْلَى أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ وَأَمَرْنَا بِالتَّغْلِيصِ بِهَا لِمَا وَصَفْنَا.

قَالَ: فَابْنُ أُنْ حَدِيثِكَ الَّذِي ذَهَبْتَ إِلَيْهِ أَتَيْتُهَا.

قُلْتُ: حَدِيثُ عَائِشَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَثَابِتٍ مَعَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّغْلِيصِ أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَحْدَهُ فِي أَمْرِهِ بِالإِسْفَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَا يَأْمُرُ بَأَنْ تَصَلَّى صَلَاةً فِي وَقْتٍ وَيَصَلِّيَهَا فِي غَيْرِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَثْبَتُ الْحَجَجَ وَأَوَّلَاهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ بِالْحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ إِذْ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟

قَالَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَالَ: فَقَالَ فَيُخَالَفُ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثَكُمْ فِي التَّغْلِيصِ.

قُلْتُ: إِنْ خَالَفَهُ فَالْحُجَّةُ فِي اخْتِلَافِ مَجْدِثِنَا مَا وَصَفْتُ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخَالَفُهُ بَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَمَرْنَا بِالْحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَإِنَّ رِضْوَانُ اللَّهِ فَعَلْتُ مِنَ النَّاسِ مَنْ سَمِعَهُ فَقَدَّمَ الصَّلَاةَ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّنَ الْفَجْرَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْفُرُوا حَتَّى يَتَيَّنَ الْفَجْرَ الْآخِرَ، فَلَا يَكُونُ مَعْنَى حَدِيثِ رَافِعٍ مَا أَرَدْتُ مِنَ الْإِسْفَارِ، وَلَا يَكُونُ حَدِيثُهُ خَالَفًا حَدِيثِنَا قَالَ فَمَا ظَاهِرُ حَدِيثِ رَافِعٍ؟

قُلْتُ: الْأَمْرُ بِالإِسْفَارِ بِالتَّغْلِيصِ، وَإِذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْأَحَادِيثِ كَانَ أَوْلَى بِنَا أَنْ لَا نَنْسِبَهُ إِلَى الْإِخْتِلَافِ، وَإِنْ كَانَ خَالَفًا فَالْحُجَّةُ فِي تَرْكِنَا إِيَّاهُ بِمَجْدِثِنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا وَصَفْتُ مِنَ الدَّلَائِلِ مَعَهُ.

٣٤- باب رفع الأيدي في الصلاة

٣٠٧٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ.

٣٠٧٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَصَمِ بْنِ كُلَيْبٍ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنِي وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ.

قَالَ وَائِلٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ فِي الشَّتَاءِ فَرَأَيْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الْبَرَانِسِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو حَمِيدٍ السَّاعَدِيُّ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَدَّقُوهُ مَعًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَبِهَذَا نَقُولُ فنَقُولُ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهَمَا مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا.

وكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ غَيْرَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَبِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَرَكْنَا مَا خَالَفَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لِأَنَّهَا أَثْبَتُ إِسْنَادًا مِنْهَا وَأَنَّهَا عَدَدُ وَالْعَدَدُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّا نَرَاهُ رَأَى الْمُصَلِّيَ يَرْخِي يَدَيْهِ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ رَفَعَهُمَا، فَلَوْ كَانَ رَفَعَهُمَا مَذًا احْتَمَلَ مَذًا حَتَّى الْمَنْكِبَيْنِ وَاحْتَمَلَ مَا يَجَاوِزُهُ وَيَجَاوِزُ الرَّأْسَ وَرَفَعَهُمَا، وَلَا يَجَاوِزُ الْمَنْكِبَيْنِ، وَهَذَا حَذْوٌ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ وَحَدِيثِنَا عَنْ الزُّهْرِيِّ أَثْبَتُ إِسْنَادًا وَمَعَهُ عَدَدٌ يُوَافِقُونَهُ وَيَحْدُونَهُ تَحْدِيدًا لَا يَشَبْهُ الْغُلْطُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قِيلَ أَفِيَجَاوِزُ أَنْ يَجَاوِزَ الْمَنْكِبَيْنِ؟

قِيلَ: لَا يَنْقُصُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُوَجِبُ سَهْوًا وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يَجَاوِزَ الْمَنْكِبَيْنِ.

٣٥- باب الخلاف فيه

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضُ النَّاسِ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ الْمُصَلِّيَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ يَرْفَعُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ قَالَ سُفْيَانُ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَلَقَيْتُ يَزِيدَ بِهَا فَسَمِعْتَهُ يَحْدِثُ بِهَذَا وَزَادَ فِيهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَقِسُوهُ قَالَ سُفْيَانُ هَكَذَا سَمِعْتُ يَزِيدَ يَحْدِثُهُ هَكَذَا وَيَزِيدُ فِيهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ قَالَ: وَذَهَبَ سُفْيَانُ إِلَى أَنْ يَغْلُطَ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَيَقُولُ كَأَنَّهُ لَقَسَ هَذَا الْحَرْفَ الْآخَرَ فَلَقَنَهُ، وَلَمْ يَكُنْ سُفْيَانُ يَرَى يَزِيدَ بِالْحَافِظِ لَذَلِكَ

كنت تريد أن توهم أن سمعه أنه رواه بلا أن يقول هو رويته
جاز لنا أن توهم في كل ما لم يرو أنه علم فيه ما لم يقل لنا علمنا،
ولو روى عنهما خلافة لم عندك فيه حجة، فقال وائل أعرابي.

قلت: أفرأيت فرثا الضبي وقزعة وسهم بن منجاب حين
روى إبراهيم عنهم، وروى عن عبيد بن نضلة أهم أول أن يروى
عنهم أم وائل بن حجر وهو معروف عندكم بالصحابية، وليس
واحد من هؤلاء فيما زعمتم معروفاً عندكم بحديث ولا شيء؟
قال: بل وائل بن حجر.

قلت: كيف ترد حديث رجل من الصحابة وتروي عن
دونه ونحن إنما قلنا برفع اليدين عن عدي لعله لم يرو عن النبي
ﷺ شيئاً قط عدد أكثر منهم غير وائل بن حجر، وائل أهل أن
يقبل عنه.

قال الشافعي: وقيل عن بعض أهل ناحيتنا إنه لروى عن
رسول الله رفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع، وما
هو بالمعول به، ثم قال: إن الناس كانوا إذا ناموا من الليل في
شهر رمضان لم يأكلوا، ولم يجامعوا حتى نزلت الرخصة فأكلوا
وشربوا وجامعوا إلى الفجر فأما قوله: ليس بالمعول به، فقد
أعيانا أن نجد عند أحد علم هؤلاء الذين إذا علموا بالحديث ثبت
عنده، فإذا تركوا العمل به سقط عنده، وهو يروي أن النبي فعله،
وأن ابن عمر فعله، ولا يروى عن أحد يسميه أنه تركه فليت
شعري من هؤلاء الذين لم أعلمهم خلقوا، ثم يمتح بتركهم العمل
وغفلتهم، فأما قوله في الناس: كانوا لا يأكلون بعد النوم في شهر
رمضان حتى أرخص لهم أن أشياء قد كانت، ثم نسخها الله
فذلك كما قال: وقد بين الله ما نسخها وبينه رسول الله أفيجوز
أن يقال: لما قال رسول الله هو منسوخ بلا خبر عن رسول الله
أنه منسوخ؟ فإن قال: لا.

قيل: فأي خبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة؟ فإن
قال: فلعله كان، ولم يحفظ قيل أفيجوز في كل خبر رويته عن النبي
أن يقال: قد كان هذا، ولعله منسوخ فيرد علينا أهل الجهالة
السنن بـ لعله.

قال الشافعي: وإن كان ترك أحاديث رسول الله يمثل ما
وصفت من هذا المذهب الضعيف فكيف لنا ولا مواءم ترك من
الأحاديث شيئاً من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن
وأقوى من هذا المذهب الضعيف.

٣٦- باب صلاة المفرد

٣٠٧٥- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن حصين أظنه، عن هلال بن

قال: فقلت لبعض من يقول هذا القول أحديث الزهري عن سالم
عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد؟
قال: بل حديث الزهري وحده.

قلت: فمع الزهري أحد عشر رجلاً من أصحاب رسول
الله منهم أبو حميد الساعدي وحديث وائل بن حجر كلها عن
النبي ﷺ بما وصفت وثلاثة عشر حديثاً أولى أن تثبت من
حديث واحد، ومن أصل قولنا وقولك إنه لو لم يكن معنا إلا
حديث واحد ومعك حديث يكافئه في الصحة؛ فكان في حديثك
أن لا يعود لرفع اليدين، وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به؛ لأن فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك
فكيف صرت إلى حديثك وتركت حديثنا والحجة لنا فيه عليك
بهذا، وبأن إسناد حديثك ليس كإسناد حديثنا بأن أهل الحفاظ
يروون أن يزيد لقن، ثم لا يعود قال: فإن إبراهيم النخعي أنكر
حديث وائل بن حجر، وقال أنرى وائل بن حجر أعلم من علي
وعبد الله؟

قلت: وروى إبراهيم عن علي وعبد الله أنهما روىا عن
النبي خلاف ما روى وائل بن حجر قال: لا، ولكن ذهب إلى أن
ذلك لو كان رويها أو فعلاه؟

قلت: أفرى هذا إبراهيم عن علي وعبد الله نصاً؟

قال: لا.

قلت فخفي عن إبراهيم شيء رواه علي وعبد الله أو
فعلاه؟

قال: ما أشك في ذلك.

قلت: فتدري لعلهما قد فعلاه فخفي عنه أو رويها، فلم
يسمعه قال: إن ذلك ليتمكن.

قلت: أفرأيت جميع ما رواه إبراهيم فأخذ به فأحل به
وحرّم؟ أرواه عن علي وعبد الله؟

قال: لا.

قلت فلم احتججت بأنه ذكر علياً وعبد الله، وقد يأخذ
هو وغيره عن غيرهما ما لم يأت عن واحد منهما، ومن قولنا
وقولك: إن وائل بن حجر إذ كان ثمة لو روى عن النبي شيئاً،
فقال عدد من أصحاب النبي لم يكن ما روى كان الذي قال: كان
أولى أن يؤخذ بقوله من الذي قال: لم يكن وأصل قولنا أن
إبراهيم لو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه؛ لأنه لم يلق
واحداً منهما إلا أن يسمي من بينه وبينهما، فيكون ثقة للقيهما،
ثم أردت إبطال ما روى وائل بن حجر عن النبي بأن لم يعلم
إبراهيم فيه قول علي وعبد الله قال: فلعله علمه.

قلت: ولو علمه لم يكن عندك فيه حجة بأن رواه؛ فإن

قال الشافعي: فانس يحكي أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله ﷺ ولا فرق في هذا بين امرأة ورجل، فإذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام منفردة أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفرداً كما تجزئها هي صلاتها.

٣٧- باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ

منها دليل على صلاة الخوف

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - في صلاة الخوف ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية.

٣٠٧٨- حدثنا الربيع قال أخبر الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات، عن عمن صلى مع النبي يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه، وصفت طائفة وجاء العدو وصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأنشأوا لأنفسهم ركعة، ثم انصرفوا وصنعوا وجاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه، ثم ثبت جالساً وأنشأوا لأنفسهم، ثم سلم بهم.

٣٠٧٩- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه.

قال الشافعي: وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو جهتها غير مأمونين لثبوته عن النبي وموافقة للقرآن قال: وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئاً يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاء العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة، ثم استأخروا، ولم يتبوا الصلاة فوقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو فصلوا معه الركعة التي بقيت عليه، ثم انصرفوا وقامت الطائفتان معاً فاتموا لأنفسهم.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر؟

قيل: لمعنيين أحدهما موافقة القرآن، وأن معقولاً فيه أنه عدل بين الطائفتين وأحرى أن لا يصيب المشركون غرة من المسلمين؛ فإن قال قائل: موافقة القرآن؟

قلت: قال الله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ إلى واسلحتهم الآية.

يسافر سمع ابن أبي بزة قال أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب النبي ﷺ يقال له: وابصة بن معبد، فقال: أخبرني هذا الشيخ أن رسول الله رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة.

قال الشافعي: وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف، وابصة فيه رجلاً ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة سمعه منه وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه يوهنه بما وصفت وسمعت من يروي بإسناد حسن أن أبا بكره ذكر للنبي أنه ركع دون الصف، فقال له: النبي إذا كان الله حراً ولا تعد فكأنه أحب له الدخول في الصف، ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف، ولم يأمره بالإعادة بل فيه دلالة على أنه رأى ركوعه منفرداً مجزئاً عنه، ومن حديثنا حديث ثابت أن صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئه، فلو ثبت الحديث الذي يروي عن وابصة كان حديثنا أولى أن يؤخذ به؛ لأن معه القياس، وقول العامة.

فإن قال قائل: وما القياس وقول العامة؟

قيل: رأيت صلاة الرجل منفرداً تجزئ عنه؟

فإن قال: نعم.

قلت وصلاة الإمام أمام الصف وهو في صلاة جماعة؟

فإن قال: نعم، قيل: فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالإمام المنفرد أمامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفرداً؟ فإن قيل: فهكذا سنة موقف الإمام والمنفرد قيل فسنة موقفهما تدل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة؛ فإن قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا.

فإن قيل: فاذكر حديثك قيل:

٣٠٧٦- أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي إلى طعام صنعته فآكل منه، ثم قال قوموا فإصلي لكم قال أنس فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضضخته بالماء فقام عليه رسول الله وصففت أنا واليتيم ورأاه والعجوز من ورأنا فصلينا لنا ركعتين، ثم انصرف.

٣٠٧٧- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع عنه أنس بن مالك يقول صليت أنا وبيتنا خلف النبي في بيتنا وأم سلمة خلفنا.

الَّذِينَ يَحْرُسُونَهُ وَهَكَذَا نَقُولُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ كَانُوا كَثِيرًا وَالْعَدُوُّ قَلِيلٌ لَا حَاتِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ يَخَافُ حَمْلَتَهُمْ، فَإِذَا كَانُوا هَكَذَا صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْخَوْفِ هَكَذَا، وَلَيْسَ هَذَا مُضَادًّا لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَخَذْنَا بِهِ، وَلَكِنَّ الْحَالَيْنِ مُخْتَلِفَانِ.

٣٨ - باب صلاة كسوف الشمس والقمر

٣٨١ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ صَلَاتَهُ رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ، ثُمَّ خَطَبَهُمْ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرُغُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

٣٨٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

٣٨٣ - وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى النَّبِيُّ فَحَكَتْ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

٣٨٤ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

٣٨٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّاسُ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرُغُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَإِلَى الصَّلَاةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِذَا نَقُولُ إِذَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُسُوفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ؛ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ الْإِمَامُ صَلَّى الْمَرْءُ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ غَفَّانٍ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَذَكَرَ اللَّهُ صَلَاةَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى مَعَهُ قَالَ: فَإِذَا سَجَدُوا فَاحْتَمَلْ أَنْ يَكُونَ إِذَا سَجَدُوا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّجُودِ كُلِّهِ كَانُوا مِنْ وَرَائِهِمْ وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى مَا احْتَمَلْتُ الْقُرْآنَ مِنْ هَذَا؛ فَكَانَ أَوَّلَى مَعَانِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَكَرَ اللَّهُ خُرُوجَ الْإِمَامِ بِالطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَا عَلَى الْإِمَامِ قِضَاءً، وَهَكَذَا حَدِيثُ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: وَلَمَّا كَانَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى مَأْمُورَةً بِالْقُوفِ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ الْوَاقِفَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ يَتَكَلَّمُ بِمَا يَسُرُّ مِنْ حَرَكَةِ الْعَدُوِّ وَإِرَادَتِهِ وَمَدَدًا إِذَا جَاءَهُ فَيَفْهَمُهُ عَنْهُ الْإِمَامُ وَالْمُصَلُّونَ فَيَخَفُّ أَوْ يَقْطَعُ أَوْ يَعْلَمُونَهُ أَنَّ حَرَكَتَهُمْ حَرَكَةٌ لَا خَوْفَ فِيهَا عَلَيْهِمْ فَيَقِيمُ عَلَى صَلَاتِهِ مَطِيلًا لَا مَعْجَلًا وَتُخَالَفُهُمُ الطَّائِفَةُ الَّتِي بِإِزَائِهِمْ أَوْ بَعْضُهَا وَهِيَ غَيْرُ صَلَاةٍ وَالْحَارِسُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ أَقْوَى مِنَ الْحَارِسِ مُصَلِّيًا؛ فَكَانَ أَنْ تَكُونَ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى إِذَا حُرِسَتْ الْأُولَى إِذَا صَارَتْ مُصَلِّيًا وَالْحَارِسَةُ غَيْرُ مُصَلِّيًا أَشْبَهَ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى قَدْ أَخَذَتْ مِنَ الْأُخْرَى مَا لَمْ تَعْطُهَا وَالْحَدِيثُ الَّذِي يُخَالَفُ حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ تَكُونُ فِيهِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ لَيْسَ لِهَمَا حَارِسٌ إِلَّا الْإِمَامُ وَحَدُّهُ، وَإِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ بِحِرَاسَةِ الْأُخْرَى وَالطَّائِفَةُ الْجَمَاعَةُ لَا الْإِمَامُ الْوَاحِدُ قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ لَا يَصِيبَ الْمُشْرِكُونَ غَرَّةً مِنْ أَهْلِ دِينِهِ، وَحَدِيثُ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ كَمَا وَصَفْنَا أَقْوَى مِنَ الْمَكِيدَةِ، وَأَحْسَنُ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي يُخَالَفُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِذَا الدَّلَالَةُ فَلَمَّا بَحِثْتُ خَوَاتِ بْنَ جَبْرِ.

٣٨٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ رَوَيْ حَدِيثٌ لَا يُثَبِّتُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِثْلَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِذِي قَرْوٍ بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَمُوا وَبِطَائِفَةٍ رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَمُوا.

فَكَانَتْ لِلْإِمَامِ رَكَعَتَانِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ رَكَعَةً، وَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ مِنْ عَدَدِ الصَّلَاةِ مِثْلَ مَا عَلَى الْإِمَامِ. وَكَذَلِكَ أَصْلُ الْفَرْضِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّاسِ وَاحِدٌ فِي الْعَدُوِّ وَلَأنَّهُ لَا يَثْبُتُ عِنْدَنَا مِثْلُهُ لشيءٍ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ قَالَ: وَرَوَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَحَادِيثٌ لَا تَضَادُّ حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ جَابِرًا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى يَبْطِنُ نَحْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ مَحْرُوسَتَانِ.

فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ هَكَذَا أَجْزَأَ عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ رَوَى أَبُو عِيَّاشٍ الزُّرَقِيُّ أَنَّ الْعَدُوَّ كَانَ فِي الْقَيْلَةِ فَصَلَّى النَّبِيُّ بِالطَّائِفَتَيْنِ مَعًا يَسْتَفِئَانِ فَرَكَعَ وَرَكَعُوا، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ وَقَامَتِ طَائِفَةٌ تَحْرُسُهُ، فَلَمَّا قَامَ سَجَدَ

٣٩- باب الخلاف في ذلك

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفتنا في ذلك بعض الناس في صلاة الكسوف، فقال يصلي في كسوف الشمس والقمر ركعتين كما يصلي الناس في كل يوم، وليس في كل ركعة ركوعان.

قال الشافعي: فذكرت له بعض حديثنا، فقال: هذا ثابت، وإنما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثاً عن أبي بكره أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نَحْوَ مِنْ صَلَاتِكُمْ هَذِهِ وذكر حديثاً عن سمرة بن جندب في معناه.

فقلت له الست تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين، فاختلفاً، وكان في الحديث زيادة كان الجاني بالزيادة أولى أن يقبل قوله؛ لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث؟

قال: بلى.

فقلت: ففي حديثنا الزيادة التي تسمع، فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه، وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي ﷺ، ولا يذكر في كل ركعة ركوعان.

فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين، ثم نظر، فلم تنجل الشمس فقام فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين فأتاخذ به؟

قال: لا.

قلت فانت إذا خالف حديث النعمان وحديثنا، وليس لك في حديث النعمان إلا مالك في حديث أبي بكره وسمرة وأنت تعلم أن إسنادنا في حديثنا من أثبت إسناد الناس، فقال: روى بعضهم أن النبي ﷺ صلى ثلاث ركوعات في كل ركعة قال: فقلت له: فتقول به أنت؟

قال: لا، ولكن لم تقل به أنت وهو زيادة على حديثكم؟ قلت: لم تنبته قال: ولم لا تنبته؟

قلت: هو من وجه منقطع ونحن لا نثبت المنقطع على وجه الانفراد، ووجه نراه، والله أعلم غلطاً قال: وهل تروي عن ابن عباس صلاة ثلاث ركوعات؟

قلت: نعم.

٣٠٨٦- أخبرنا سفيان، عن سليمان الأخول يقول:

سمعت طائوساً يقول خسفت الشمس فصلّى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجّادات.

قال الشافعي: هذا ومع المحفوظ عندنا عن ابن عباس حديث عائشة وأبي موسى وكثير بن عباس عن النبي موافقة كلها

أن النبي صلى ركعتين في كل ركعة ركوعان قال فما جعل زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أثبت من سليمان الأخول عن طائوس عن ابن عباس؟

فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال: فأين الدلالة؟

قيل: روى إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال: رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي ﷺ إن شاء الله قال: وإذا كان عطاء بن يسار وعمر وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الأخول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثاً وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان، وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة.

قلت: لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة، وإن سوى بينهما فحاديثنا أكثر وأثبت مما رويت فآخذنا بالأكثر الأثبت.

وكذلك نقول نحن، وأنت قال: ومن أصحابكم من قال: لا يصلي في خسوف القمر صلاة جماعة كما يصلي في خسوف الشمس.

قلت: فقد خالفنا نحن وأنت، فلا عليك أن لا تذكر قوله قال فما الحجّة عليه؟

قلت: حديثه حجّة عليه وهو يروي عن ابن عباس أن النبي قال: إن الشمس والقمر آياتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ثم كان ذكر الله الذي فزع إليه رسول الله الصلاة لكسوف الشمس وأمره مثل فعلوه، وقد أمر في خسوف القمر بالفرع إلى ذكر الله كما أمر به في خسوف الشمس، وقد قال الله - عز وجل - ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، ولو لم يكن عليه حجّة إلا هذا كانت عليه، وفي حديث ابن عيينة أن النبي أمرهم في الشمس والقمر أن يفزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي الحديث الثابت أن ابن عباس صلى في خسوف القمر كما صلى في كسوف الشمس، ثم أعلمهم أن النبي ﷺ فعل مثل ذلك قال فعين أين تراه أنت؟

قلت: ما يعلم كل الناس كل شيء، وما يؤمن في العلم أن يجهله بعض من ينسب إليه.

٤٠- باب من أصبح جنباً في شهر رمضان

٣٠٨٧- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَعْمَرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ وَقَفَ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَا أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّوْمَ فَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

٣٠٨٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَتَنْهَيْنِي إِلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فَتَسْأَلُهُمَا عَنْ ذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَعَبَتْ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ فَسَلَّمَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَتُرْغَبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْعُلُهُ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا وَاللَّهِ قَالَتْ عَائِشَةُ فَأَتْنَهَّدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لِيَصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسالها عن ذلك، فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان، فقال له: عبد الرحمن ما قالتا فاخبره قال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركين دأبني بالباب فلتأتين أبا هريرة فتخبره بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني خبراً.

٣٠٨٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذَرُكَ الصَّبْحَ وَهُوَ جُنْبٌ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ يَوْمَهُ.

قال الشافعي رحمه الله: فآخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله بمان.

منها: أنها زوجتاه وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعاً أو خبراً.

ومنها: أن عائشة مقدمة في الحفاظ، وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد.

ومنها: أن الذي روتنا عن النبي المعروف في المعقول والأشبه بالسنة.

فإن قال قائل: وما يعرف منه في المعقول؟

قيل: إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحاً في الليل قبل الفجر ومنعوا بعد الفجر إلى مغيب الشمس؛ فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان فيها مباحاً؟ فإذا قيل: بلى، قيل: أفرأيت الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع؟ فإن قال هو شيء وجب بالجماع قيل: وليس في فعله شيء محرّم على صائم في ليل ولا نهار؛ فإن قال: لا.

قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه؛ لأنه يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه؛ لأنه لم يجامع في نهار، وأن وجوب الغسل لا يوجب إبطاراً؛ فإن قال: فهل لرسول الله ﷺ سنة تشبه هذا؟

قيل: نعم الدلالة عن رسول الله والتّهي عن الطيب للمحرم، وقد كان تطيب حلالاً قبل يحرم بما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام؛ لأن نفس التطيب كان وهو مباح، وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدّم قبل يحرم الجماع. قال الشافعي: فإن قال قائل: فأنت ترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة؟

قيل: والله أعلم: قد يسمع الرجل سائلاً يسأل عن رجل جامع أهله ليل وأقام جماعاً بعد الفجر شيئاً فأمر بأن يقضي؛ لأن بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه.

فإن قال قائل: فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة؟

قيل: كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما، وقد يمكن عليهما الغلط والكذب، فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر، ولو شهد غيرهما بضدّ شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا

٤٢- بابُ نكاحِ المحرم

٣٠٩٢- حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ.

قال عمرو: قلت لابن شهاب انجعل يزيد الأصم إلى ابن عباس؟.

٣٠٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ.

٣٠٩٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَحَدِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ.

٣٠٩٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيَّ بِالْمَدِينَةِ.

٣٠٩٦- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ قَالَ: وَهَلْ فَلَانٌ مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

قال: وقد روى بعض قرابة ميمونة أن النبي ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ مُحْرَمًا.

قال الشافعي: فكان أشبه الأحاديث أن يكون ثابتاً عن رسول الله أن رسول الله نَكَحَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا.

فإن قيل: ما يدل على أنه أثبت؟

قيل: روى عن عثمان عن النبي ﷺ عن أن ينكح المحرم، ولا ينكح عثمان متقدم الصَّحْبَةِ، ومن روى أن النبي ﷺ نكحها محرماً لم يصحبه إلا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة، وإنما نكحها قبل عمرة القضية، وقيل له، وإذا اختلف الحديثان فالمتصل الذي لا شك فيه أولى عندنا إن ثبت لو لم تكن الحجة إلا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقه، وإن لم يكن متصلاً اتصاله.

فإن قيل: فإن من روى أن رسول الله نكحها محرماً قرابة

انفردا فحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان إلا قليلاً.

٤١- بابُ الحجامة للصائم

٣٠٩٠- حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ خَالِدِ الْجَدَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ زَمَانَ الْفَتْحِ فَرَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ لِنَمَانٍ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ وَهُوَ أَخِذْ بِيَدِي أَفْطِرَ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ. [أخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، ابن ماجه (١٦٨١)]

٣٠٩١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ احْتَجَمَ مُحْرَمًا صَائِمًا.

قال الشافعي: وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح، ولم يكن يومئذ محرماً، ولم يصحبه محرماً قبل حجة الإسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الإسلام سنة عشر وحديث أظفر الحاجم والمخجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بستين.

قال الشافعي: فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخٌ وحديث أظفر الحاجم والمخجوم منسوخٌ.

قال: وإسناد الحديثين معاً مشبه وحديث ابن عباس أمثلهما إسناداً؛ فإن توفي رجل الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ولثلاً يعرض صومه أن يضعف فيفطر، وإن احتجم، فلا تفطره الحجامة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يجتجم، ففعله فطره.

قال الشافعي: ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس أظفر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج الصائم من جوفه متقيماً، وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ، فلا يبطل صومه ويعرق، ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل، ويتنوء، فلا يبطل صومه، وإنما الفطر من إدخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقيؤ، فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عمد إدخاله فيه، قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة.

بِالدَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

٣١٠١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا غَايِبًا مِنْهَا بِنَاجِزٍ.

٣١٠٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَلَا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمَيْنِ.

قال الشافعي: فأخذنا بهذه الأحاديث التي توافقت حديث عبادة وكانت حجتنا في أخذنا بها وتركتنا حديث أسامة بن زيد إذا كان ظاهره يخالفها قول من قال: إن النفس على حديث الأكثر أطيب؛ لأنهم أشبه أن يحفظوا من الأقل، وكان عثمان وعبادة أسن وأشد تقدم صحة من أسامة، وكان أبو هريرة وأبو سعيد أكثر حفظاً عن النبي فيما علمنا من أسامة.

فإن قال قائل: فهل يخالف حديث أسامة أحاديثهم؟ قيل: إن كان يخالفها فالحجة فيها دونه لما وصفنا؛ فإن قال فأتى ترى هذا؟

قيل: والله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع رسول الله يسأل عن الربا في صنفين مختلفين ذهب بفضة، وقر بخطه، فقال: إنما الربا في النسيئة فحفظه فأذى قول النبي، ولم يؤذ مسألة السائل؛ فكان ما أذى منه عند من سمعه أن لا ربا إلا في النسيئة.

٤٤ - باب من أقيم عليه حد في شيء أربع

مرات، ثم عاد له

٣١٠٣ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَذَكَرَ فَاجْلِدُوهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال الشافعي: وقد بلغني عن الحارث بن عبد الرحمن فضل وعنده أحاديث حسنة، ولم أحفظ عن أحد من أهل العلم بالرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ولا أدري هل كان يحفظ الحديث أو لا، وقد روي من وجه عمرو بن شعيب أن النبي قال: من أقيم عليه

يعرف نكاحها قيل ولابن أخيها يزيد بن الأصم ذلك المكان منها وسليمان بن يسار منها مكاناً الولاية يشابه أن يعرف نكاحها، فإذا كان يزيد بن الأصم وسليمان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكاحها حلالاً، وكان ابن المسيب يقول نكاحها حلالاً ذهب العلة في أن يثبت من قال نكاحها، وهو حرّم بسبب القرابة، وبأن حديث عثمان بالإسناد المتصل لا شك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت فأبي حرّم نكح أو أنكح فنكاحه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي ﷺ عن نكاح الحرم.

٤٣ - باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع

٣٠٩٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ.

٣٠٩٨ - قال الشافعي: وروى من وجوه غير هذا ما يؤلفه؛ فكان ابن عباس لا يرى في دينار بدینارین ولا في درهم بدینارین يداً بيداً وأما في النسيئة. وكذلك عامة أصحابه، وكان يزوي مثل قول ابن عباس، عن سعيد وعروة بن الزبير رأياً بينهما لا أنه يحفظ عنهما عن رسول الله. قال الشافعي: وهذا قول المكين.

٣٠٩٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ وَلَا النِّبْرَ بِالنِّبْرِ وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ وَلَا الْوَلَجَ بِالْوَلَجِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْنًا بَعَيْنٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَكِنْ يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ وَالْوَرَقَ بِالذَّهَبِ وَالنِّبْرَ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالنِّبْرِ وَالتَّمْرَ بِالْوَلَجِ وَالْوَلَجَ بِالتَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ كَيْفَ شِئْتُمْ.

ونقص أحدهما الملح أو التمر وزاد أحدهما من زاد أو ازداد، فقد أرى.

٣١٠٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمُ

حدّ في شيء أربع مرّات أو ثلاث مرّات. قال الربيع أنا شككت، ثم أتى به الرابعة أو الخامسة قتل أو خلع.

وروي من حديث أبي الزبير من أقيم عليه حدّ أربع مرّات، ثم أتى به الخامسة قتل ثم أتى النبي ﷺ برجل قد أقيم عليه الحدّ أربع مرّات، ثم أتى به الخامسة فحدّه، ولم يقتله.

قال الشافعي رحمه الله: فإن كان شيء من هذه الأحاديث ثبت عن النبي، فقد روي عن النبي نسخة بمحدث أبي الزبير، وقد روي عن النبي مثلها ونسخه مرسلًا.

٣١٠٤ - حدّنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال: إن شرب فاجلدوه.

فإن قال قائل: فهل في هذا حجة غير ما وصفت؟
قيل: نعم.

٣١٠٥ - أخبرنا الثقة، عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان أن رسول الله قال: لا يجزئ دم مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس.

قال الشافعي رحمه الله، وهذا حديث لا يشك أهل العلم بالحديث في ثبوته عن النبي ﷺ قال.

فإن قال قائل: قد يمتلئ أن يكون هذا على خاص، ويكون من أمر يقتله فنقتله بنص أمره، فلا يكونان متضادين ولا أحدهما ناسخًا للآخر إلا بدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر قيل له، فلا نعلم أحداً من أهل الفتيا يخالف في أن ما أقيم عليه حدّ في شيء أربع مرّات، ثم أتى به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحدّ عليه، ولم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روي عن النبي إن كان ثابتاً فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بينة؛ فإن قال وابن دلالة القرآن؟

قيل: إذا كان الله وضع القتل موضعاً والجلد موضعاً، فلا يجوز، والله أعلم أن يوضع القتل موضع الجلد إلا بشيء ثابت عن النبي لا يخالف له ولا ناسخ.

٤٥ - باب لحوم الضحايا

٣١٠٦ - حدّنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن

رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا وأذخروا.

٣١٠٧ - حدّنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث.

قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة، فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله، فقال رسول الله اذخروا لثلاث وتصدّقوا بما بقي قالت، فلما كان بعد ذلك قلنا لرسول الله لقد كان الناس يتفقون من ضحاياهم يجمعون منها الوذك، ويتخذون منها الأسقية، فقال رسول الله ﷺ، وما ذاك؟ أو كما قال قالوا: يا رسول الله نهيت عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال رسول الله إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفنت حضرة الأضحى فكلوا وتصدّقوا وأذخروا.

قال فيشبه أن يكون إنما نهى رسول الله عن إسماء لحوم الضحايا بعد ثلاث إذ كان الدافّة على معنى الاختيار لا على معنى الفرض.

وإنما قلت يشبه الاختيار لقول الله - عز وجل - في البدن ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ وهذه الآية في البدن التي تطوع بها أصحابها لا التي وجبت عليهم قبل أن تطوعوا بها، وإنما أكل النبي ﷺ من هديه أنه كان تطوعاً فأما ما وجب من الهدي كله فليس لصاحبه أن يأكل منه شيئاً كما لا يكون له أن يأكل من زكاته ولا من كفارته شيئاً.

وكذلك إن وجب عليه أن يخرج من ماله شيئاً فأكل بعضه، فلم يخرج ما وجب عليه بكامله وأحب لمن أهدى نافلة أن يطعم البائس الفقير لقول الله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ القانع هو السائل والمعتر الزائر والمار بلا وقت، فإذا أطمع من هؤلاء واحداً أو أكثر فهو من المطعمين فأحب إلي ما أكثر أن يطعم ثلثاً ويهدي ثلثاً ويذخر ثلثاً ويهبط به حيث شاء والضحايا من هذه السبل، والله أعلم وأحب إن كانت في الناس مخصصة أن لا يذخر أحد من أضحيت ولا من هديه أكثر من ثلاث لأمر النبي ﷺ في الدافّة؛ فإن ترك رجل أن يطعم من هدي تطوع أو أضحية، فقد أساء، وليس عليه أن يعود للضحية وعليه أن يطعم إذا جاء قانع أو معتر أو بائس فقير شيئاً ليكون عوضاً تاماً منع، وإن كان في غير أيام الأضحى قال: ومن ضحى قبل الوقت الذي يمكن الإمام أن يصلّي

فيه بعد طلوع الشمس، ويتكلم فيفرغ فاراد أن يضحى أعاد ولا انظر إلى انصراف الإمام اليوم؛ لأن منهم من يؤخر ويقدم.

وكذلك لو قدم الإمام فصلى قبل طلوع الشمس فضحى رجل أعاد إنما الوقت في قدر صلاة النبي التي كان يضعها موضعها.

٤٦ - باب العقوبات في المعاصي

قال الشافعي: كانت العقوبات في المعاصي قبل أن ينزل الحد، ثم نزلت الحدود ونسخت العقوبات فيما فيه الحدود.

٣١٠٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ مُرَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي؟

وذلك قبل أن تنزل الحدود، فقالوا الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله هُنَّ فَوَاحِشٌ وَفِيهِنَّ عُقُوبَاتٌ وَأَسْوَأُ السَّرِقَةِ الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ. ثم ساق الحديث.

قال: ومثل معنى هذا في كتاب الله قال: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ؛ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾. إلى آخر الآية؛ فكان هذا أول العقوبة للزَّانِيَيْنِ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ نَسَخَ هَذَا عَنِ الزَّانِئَةِ كُلِّهِنَّ الْحَرَّ وَالْعَبْدَ وَالْبَكْرَ وَالثِّيْبَ فَحَدَّ اللَّهُ الْبَكْرَيْنِ الْحَرِّينِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً.

٣١٠٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ.

٣١١٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَوْلَ عُمَرَ يُرْجَمُ مَنْ تَهَلَّكَوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ لَا أَجِدُ حَدَّيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَجَمْنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُمَا الشُّنُخُ وَالشُّيْخَةُ إِذَا زَنَيْتَا فَأَرْجُمُوهُمَا اثْنَتًا، فَإِنَا قَدْ قَرَأْنَاهَا.

٣١١١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَأَبْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَزَادَ سُفْيَانُ وَسُئِلَ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تُضَيِّقَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا وَأَمَرَ أَتْسَا أَنْ يَغْدُو عَلَى امْرَأَةِ الْآخَرِ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

قال الشافعي رحمه الله: كان ابنه بكراً وامرأة الآخر ثيباً قال فذكر رسول الله عن الله حد البكر والثيب في الزنا، فدل ذلك على مثل ما قال عمر من حد الثيب في الزنا.

قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - في الإمام ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ اثْنَيْنِ يُفَاحِشَتَا فَعَلَيْهِنَّ يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ففعلنا عن الله أن على الإمام ضرب خسين؛ لأنه لا يكون النصف إلا لما يتجزأ فاما الرجم، فلا نصف له؛ لأن المرحوم قد يموت بأول حجر، وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة.

٣١١٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِائَةً وَالرَّجْمُ.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشي ولا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فزاله من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا والأصل يوم كتب هذا الكتاب غائب عني.

قال الشافعي: فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزَّانِيَيْنِ وإداهما وأول حد نزل فيهما، وكان فيه ما وصفت في الحديث قبله من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين، وأن من حد البكرين النفي على كل واحد منهما مع ضرب مائة ونسخ الجلد عن الثيبين وأقر أحدهما الرجم فرجم النبي ﷺ امرأة الرجل ورجم ماعز بن ماعز، ولم يجلد واحدا منهما.

فإن قال قائل: ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماعز بعد قول النبي ﷺ: الثيب بالثيب جلد مائة والرجم قيل إذا كان النبي يقول خذوا عني قد جعل الله هن سبيلاً الثيب بالثيب جلد مائة والرجم كان هذا لا يكون إلا أول حد حد به الزَّانِيَانِ، فإذا كان أول فكل شيء جد بعد يخالفه فالعلم يحيط بأنه بعده والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان يخالفه، وقد أثبتنا هذا، والذي نسخه في

قال: فإن لم يثبت، ولم يكن في حديث عليٍّ بيانٌ أنه ناسخٌ لحديث ابن مسعود وغيره مما روى إحلال المتعة سقط تحليلها بدلائل القرآن والسنة والقياس، وقد ذكرنا ذلك حيث سألنا عنه.

٤٨- بابُ الخلافِ في نكاحِ المتعة

حدثنا الربيعُ قال قال الشافعيُّ: فخالفاً مخالفاً في نكاحِ المتعة، فقال بعضهم: النهي عن نكاحِ المتعة عامٌ خيرٌ على أنهم استمتعوا من يهودياتٍ في دارِ الشرك فكره ذلك لهم لا على تحريمه؛ لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عبد العزيز بن عمرٍ فقيل له الحديث عام الفتح في النهي عن نكاحِ المتعة على الأبد، أبين من حديث عليٍّ بن أبي طالب، وإذا لم يثبت، فلا حجة فيه بالإرخاص في المتعة وهي منهي عنها كما روى عليٌّ بن أبي طالب والنهي عندنا تحريمٌ إلا أن تأتي دلالة على أنه اختيارٌ لا تحريمٌ.

قال: أرايت إن لم يكن في النهي عن نكاحِ المتعة دلالة على ناسخٍ ولا منسوخٍ الإرخاص فيها أولى أم النهي عنها؟ قلنا بل النهي عنها، والله أعلم أولى قال فما الدلالة على ما وصفت؟

قلت: قال الله - جل ثناؤه - ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجَوْنَ خَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فحرّم النساء إلا بنكاح أو ملكٍ عَيْن، وقال في المنكوحات ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ فاحلّهن بعد التحريم بالنكاح، ولم يحرمهن إلا بالطلاق، وقال في الطلاق ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ تَنْتَهَمَ إِحْدَاهُنَّ فَنُطْرَاقٌ﴾ فإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم أخذاهن فَنُطْرَاقٌ فجعل إلى الأزواج فرقة ما انعقد عليه النكاح؛ فكان بيناً أنه، والله أعلم أن يكون نكاحُ المتعة منسوخاً بالقرآن والسنة في النهي عنه لما وصفت؛ لأن نكاحِ المتعة أن ينكح امرأة مدة، ثم يفسخ نكاحها بلا إحداث طلاق منه، وفي نكاحِ المتعة إبطال ما وصفت مما جعل الله إلى الأزواج من الإسالك والطلاق وإبطال الموارث بين الزوجين وأحكام النكاح التي حكم الله بها في الظهار والإيلاء واللعان إذا انقضت المدة قبل إحداث الطلاق.

٤٩- بابُ في الجنائز

٣١١٧- حدثنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن غابر بن ربيعة قال: قال رسول الله إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى

حديث المرأة التي رجمها أنيس مع حديث ماعز وغيره؛ فكانت الحدود ثابتة على المحدودين ما أتوا الحدود، وإن كثرت إتيانهم لها؛ لأنهم في كل واحد من الأحوال جانوا ما حدوا فيه وهم زناة أول مرة وبعد أربع عشرة.

وكذلك القذفة الذين أنزل الله أن يجلدوا ثمانين وجميع أهل الحدود.

٣١١٣- قال الشافعيُّ: ورؤي، عن النبي ﷺ أنه قال: إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ فَلْيَبْعَهَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

٣١١٤- قال الشافعيُّ: ورؤي، عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً، ثم يُقتل، ثم يُحفظ، عن النبي أنه جلد الشارب العدة الذي قال يُقتل بعده، ثم أتي به فجلده، ووضع القتلى، وصارت رخصة والقتل عمن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأُتي به الخامسة منسوخ بما وصفت. وكذلك تبع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً.

٤٧- بابُ نكاحِ المتعة

٣١١٥- حدثنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بَنِ عَلِيٍّ قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ أَزْوَاجَهُمَا، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَعَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣١١٦- حدثنا الربيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرُؤُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ فَأَرَدْنَا أَنْ نَخْتَصِمَ فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ إِلَى أَجَلٍ بِالشَّيْءِ.

قال الشافعيُّ: ثم ذكر ابن مسعود الإرخاص في نكاحِ المتعة، ولم يوقت شيئاً يدل أنه قبل خير أم بعدها فأنشبه حديث عليٍّ بن أبي طالب في نهى النبي عن المتعة أن يكون، والله أعلم ناسخاً، فلا يجوز نكاحِ المتعة بحال، وإن كان حديث الربيع بن سبرة يثبت فهو يبين أن رسول الله أحل نكاحِ المتعة، ثم قال هي حرام إلى يوم القيامة.

تَخْلُقَكُمْ أَوْ تُوضَعَ.

واحد منهما على خلاف مذهبا أما أحدهما:

٣١٢٢ - فَإِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي: وزاد في حديث بعض من خالفنا أنه كان لأبي رافع بيت في دار رجل فعرض البيت عليه بأربعمائة، وقال: قَدْ أُعْطِيتَ بِهِ ثَمَانِ مِائَةً، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي: فَقَالَ الَّذِي خَالَفَنَا أَنَاوَلُ هَذَا الْحَدِيثُ، فَأَقُولُ لِلشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يَقَاسَمْ شَفْعَةً وَلِلجَارِ الْقَاسِمِ شَفْعَةً كَانَ لاصِقًا أَوْ غَيْرَ لَاصِقٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ الَّتِي يَبْعَثُ طَرِيقًا نَافِذَةً، وَإِنْ بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا وَاحْتِجُّ بِأَنَّ قَالَ أَبُو رَافِعٍ يَرَى الشَّفْعَةَ لِلَّذِي بَيْنَهُ دَارُهُ وَالْبَيْتُ مَقْسُومٌ؛ لِأَنَّهُ مَلَاصِقٌ.

قال الشافعي: فَقُلْتُ لَهُ أَبُو رَافِعٍ فِيمَا رَوَيْتَ عَنْهُ مَتَطَوَّعٌ بَمَا صَنَعَ قَالَ: وَكَيْفَ؟

قلت: هل كان على أبي رافع أن يعطيه البيت بشيء قبل بيعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه؟

قال: بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع.

قلت: فإن باعه أبو رافع، فإنما يأخذ بالشفعة من المشتري.

قال: نعم.

قلت وعمل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً؟

قال: نعم.

فقلت أتعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع؟

قال: فقد رأى له الشفعة في بيته له.

فقلت: وإن رأى الشفعة في بيته له ما كان عليه في ذلك شيء عارض حديثنا بل حديث النبي إنما يعارض بحديث عن النبي فأما رأي رجل، فلا يعارض به حديث النبي.

قال: فلعله سمعه من رسول الله.

قلت: ألسنت سمعته حين حكى عن رسول الله؟

قال: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ لَا مَا أُعْطِيَ مِنْ نَفْسِهِ قَالَ: بَلْ هَكَذَا حِكَايَتُهُ عَنِ النَّبِيِّ.

قلت: ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه؛ فإن حملته على أنه إنما أعطاه ما يراه عليه قيل: فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتاً لم يبيعه بنصف ما أعطى به قال: لا أراه يرى هذا.

قال الشافعي: ورووا شيئاً بما يوافق، وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً، وأن يكون النبي قام لها لعل قد رواها بعض الحديث من أن جنازة يهودي مر بها على النبي فقام لها كراهية أن تطوله وإليهما كان، فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان استحباً فالآخر هو الاستحب، وإن كان مباحاً، فلا بأس بالقيام، والعود أحب إلي؛ لأنه الآخر من فعل رسول الله.

٣١١٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ بْنِ مَعَاذٍ وَعَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ.

٥٠ - باب في الشفعة

٣١١٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، فَلَا شَفْعَةَ.

٣١٢٠ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّعْلَبِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يَخَالِفُهُ وَبِهِ.

٣١٢١ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، فَلَا شَفْعَةَ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فنقول لا شفعة فيما قسم اتباعاً لسنة رسول الله وعلما أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس يملك أحدهما شيئاً، وإن قل إلا لصاحبه نصفه، فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا المدخل كان الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاع به المشتري، فإذا قسم الشريكان فباع أحدهما نصيبه باع نصيباً لا حظ في شيء منه لجاره، وإن كانت طريقهما واحدة؛ لأن الطريق غير المبيع كما لم يكونا بشريكهما في الطريق شريكين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطريق شفعة في دار ليسا بشريكين فيها، وقد روي حديثان ذهب إليهما صنفان فمن ينسب إلى العلم، وكل

وقلب: ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى، والله أعلم.
ولكن أحسن أن يفعل، وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن
قول النبي الجار أحق بسقبة لا يحتمل إلا معنيين لا ثالث لهما.

قال فما هما؟

قال الشافعي: فيقال له الشريكان في الدار أو الطريق دون
الدار؛ فإن قال في الطريق دون الدار قيل له: فلم جعلت الشفعة
في الدار التي ليس فيها شريكين بالشرك في الطريق والطريق غير
الدار أرايت لو باع دارهما فيها شريكان وضم في الشراء معها
داراً أخرى غيرها لا شرك فيها ولا طريقها أنكون الشفعة في
الدار أو في الشرك؟

قال: بل في الشرك دون الدار التي ضمت مع الشرك.

قلت: ولا تجعل فيها شفعة إذا جمعتهما الصفقة، وفي
إحداهما شفعة؟

قال: لا.

قلت: فكذلك يلزمك أن تقول إن بيع الطريق وهي تما
يجوز بيعه وقسمه، ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار.

قال: فإن قال: فإنما ذهبت فيه إلى الحديث نفسه قيل
سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول بخاف أن لا يكون هذا
الحديث محفوظاً قال: ومن أين؟

قلت: إنما رواه عن جابر بن عبد الله، وقد روى أبو سلمة
عن جابر مفسراً أن رسول الله قال: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا
وقعت الحدود، فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ.

وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول
أبي سلمة، ويخالف ما روى عبد الملك.

قال الشافعي: وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما
وصفت جلته في أول الكتاب؛ فكان أول الأحاديث أن يؤخذ به
عندنا، والله أعلم؛ لأنه أثبتنا إسناداً وإينها لفظاً عن النبي
وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم.

٥١- باب في بكاء الحي على الميت

٣١٢٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا
الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَعْدَبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ
عَائِشَةُ: أَمَا إِنَّهُ لَسَمَّ يَكْذِبُ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ أَوْ نَسِيَ إِنَّمَا مَرُّ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ وَهِيَ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ:
إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ وَإِنَّهَا لَتَعْدَبُ فِي قَبْرِهَا.

قلت: أن يكون أجاب عن مسألة لم يخل أكثرها أن يكون
أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض؛ فإن
كان هذا المعنى، فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاماً
أراد به خاصاً إلا بدلالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم،
وقد ثبت عن رسول الله أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن
الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم، وقلت له حديث
أبي رافع عن رسول الله جملة وقلنا عن النبي منصوص لا يحتمل
تأويلاً.

قال: فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي؟

قلت: أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت
تزعم أن الجوار أربعون داراً من كل جانب وأنت لا تقول بحديثنا
ولا بما تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني.

قال: ولا يقول بهذا أحد.

قلت: أجل لا يقول بهذا أحد، وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا
تكون إلا لجار لم يقاسم.

قال أفيقع اسم الجوار على الشريك؟

قلت: نعم، وعلى الملاصق، وعلى غير الملاصق قال
فالشريك ينفرد باسم الشريك؟

قلت: أجل والملاصق ينفرد باسم الملاصقة دون غيره من
الجيران، ولا يمنع ذلك واحداً منهما أن يقع عليه اسم جوار.

قال: افتوجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على
الشريك؟

قلت: زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار.

قال حمل بن مالك بن النابغة: كنت بين جارتين لي يعني
ضرتين، وقال الأعشى: أجارتنا بيني، فإنك طالقه ومومقة ما
كنت فينا، وواقه أجارتنا بيني، فإنك طالقه كذلك أمور الناس
تغدو وطارقه وبيني، فإن بين خير من العصا، وإن لا تزال فوق
راسك بارقه حبستك حتى لا مني كل صاحب وخفت بأن تأتي
لدي بياقة.

٣١٢٣- قال الشافعي: وَرَوَى غَيْرُنَا، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ،
عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ
بِشَفْعَتِهِ يَنْتَظِرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِباً إِذَا كَانَتِ الطَّرِيقُ وَاحِدَةً.

زيد عليه من العذاب فباستيجابه لا بذنب غيره في بكاؤه عليه.
 فإن قيل: يزيد عذاباً يبكاء أهله عليه، قيل يزيد بما
 استوجب بعمله، ويكون بكاؤه سبباً لا أنه يعذب ببيكائهم.
 فإن قيل أين دلالة السنة؟
 قيل: قال رسول الله لرجل ابنك هذا؟ قال: نعم قال أما
 إنه لا يجزي عليك ولا تجزي عليه.
 فاعلم رسول الله مثل ما أعلم الله من أن جنابة كل امرئ
 عليه كما عمله له لا لغيره ولا عليه.

٥٢- باب استقبال القبلة للغائط والبول

٣١٢٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ
 أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ
 بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّوْا.
 قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت من
 قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله.

٣١٢٧- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
 سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ
 حَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ
 إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ وَلَا بَيْتُ الْمَقْدِسِ
 قَالَ ابْنُ عُمَرَ لَقَدْ ارْتَفَعْتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا فَرَأَيْتَ رَسُولَ
 اللَّهِ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ.

قال الشافعي: وليس يعد هذا اختلافاً، ولكنه من الجمل
 التي تدل على معنى المعد.

قال الشافعي: كان القوم عرباً إنما عامة مذاهبهم في
 الصحاري وكثير من مذاهبهم لا حش فيها يسترهم؛ فكان
 الذهاب لحاجته إذا استقبل القبلة أو استديرها استقبال المصلّي
 بفرجه أو استديره، ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرّفوا أو
 يغربوا فأمروا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصّحراء، فإذا كان بين
 أظهرها كان من فيه مستراً لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه
 وكانت المذاهب بين المنازل متضاربة لا يمكن من التحرف فيها ما
 يمكن في الصحراء، فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من
 استقباله بيت المقدس وهو حيثن مستدير الكعبة دل على أنه إنما
 نهى عن استقبال الكعبة واستديرها في الصحراء دون المنازل.

قال الشافعي: وسمع أبو أيوب الأنصاري النهي من

٣١٢٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي
 مُلَيْكَةَ قَالَ تَوَقَّيْتُ ابْنَةَ لُعْثَمَانَ بِمَكَّةَ فَجِئْنَا نَشْهَدُهَا وَحَضَرَهَا
 ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا جَلَسْتُ إِلَى
 أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لِعَمْرٍو بِنِ
 عُثْمَانَ: أَلَا تَنْهَى، عَنْ الْبُكَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ أَلَمَيْتَ
 لِيُعَذَّبَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟

فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث
 ابن عباس، فقال: صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى إذا
 كنا بالبيداء إذا بركب تحت ظل شجرة قال: اذهب فانظر من
 هؤلاء الركب؟ فقهبت، فإذا صهيب قال ادعه فرجعت إلى
 صهيب فقلت: ارتحل فالحق بأمر المؤمنين، فلما أصيب عمر
 سمعت صهيباً يبكي، ويقول: وا أخياه وا أصحابه، فقال عمر يا
 صهيب تبكي علي، وقد قال رسول الله إن أَلَمَيْتَ لِيُعَذَّبَ بِبُكَاءِ
 أَهْلِهِ عَلَيْهِ.
 ؟

قال: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: يرحم
 الله عمر لا والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء
 أهله عليه، ولكن رسول الله قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء
 أهله عليه وقالت عائشة: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
 أُخْرَى﴾ قال ابن عباس عند ذلك والله اضحك وأبكي، وقال
 ابن أبي مليكة فوالله ما قال ابن عمر من شيء.

قال الشافعي: وما روت عائشة عن رسول الله أشبه أن
 يكون محفوظاً عنه عليه السلام بدلالة الكتاب، ثم السنة.

فإن قيل فإين دلالة الكتاب؟

قيل: في قوله - عز وجل - ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾
 ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ
 ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ وقوله لتجزى
 كل نفس بما تسعى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعمره أحفظ عن عائشة من
 ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظاً؛ فإن كان
 الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي: إِنَّهُمْ
 لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا فَهوَ واضح لا يحتاج إلى
 تفسير؛ لأنها تعذب بالكفر وهؤلاء يكونون، ولا يدرون ما هي
 فيه، وإن كان الحديث كما رواه ابن أبي مليكة فهو صحيح؛ لأن
 على الكافر عذاباً أعلى؛ فإن عذب بدونه فزيد في عذابه فيما
 استوجب، وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه، وما

بِالتَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ ضَاقَ انْتَزَرَ بِهِ.

قال الشافعي: وهذا إجازة أن يصلي، وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته، وعلى العمامة والشَّيْء يطرحه على عاتقه.

٣١٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرْطٍ بَعْضُهُ عَلَيَّ وَبَعْضُهُ عَلَيَّ وَأَنَا حَافِضٌ.

قال الشافعي: وليس واحد من هذين الحديثين مخالفاً للآخر، ونهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، والله أعلم اختياراً لا فرض بالدلالة عنه ﷺ بحديث جابر، وأنه صلى في مِرْطٍ ميمونة بعضه عليه وبعضه على ميمونة؛ لأن بعض مرطها إذا كان عليها فاقط ما عليها منه ما يسترها مضطجعة، ويصلي النبي عليه السلام في بعضه قائماً، ويتعطل بعضه بينه وبينها أو يسترها قاعدة، فيكون يحيط بها جالسة، ويتعطل بعضه بينه وبينها، فلا يمكن أن يستره أبداً إلا أن ياتزر به انتزاعاً، وليس على عاتق المؤترزين في هذه الحال من الإزار شيء، ولا يمكن في ثوب دهرنا أن ياتزر به، ثم يردّه على عاتقه أو أحدهما، ثم يسترها وقلماً يمكن هذا في ثوب في الدنيا اليوم.

وكذلك روي عن النبي عليه السلام أنه قال: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَتَوَضَّعْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ فَلْيَإْتِزِرْ بِهِ. قال الشافعي: وإذا صلى الرجل فيما يوارى عورته أجزاء صلته وعورته ما بين سرته وركبته، وليست السرة والركبة من العورة.

٥٤- بابُ الكلامِ في الصَّلَاةِ

٣١٣١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي الْجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَسْلُمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ نَأْتِيَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْتُهُ لَأَسْلَمَ عَلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ، وَمَا بَعْدَ فَجَلَسْتُ حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُخَوِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتُ اللَّهُ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا

رسول الله، ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته فخاف المأثم أن ينحصر على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف ثوبه فلا يستقبل الكعبة، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره ورأى ابن عمر النبي في منزله مستقبل بيت المقدس لحاجته فانكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره أو لم يرو له عن النبي خلافه، ولعله سمعه منهم فرأه رأياً لهم؛ لأنهم لم يعزوه إلى النبي، ومن علم الأمرين معاً ورأهما محتملين أن يستعملا استعمالهما معاً وفرق بينهما؛ لأن الحال تفرق فيهما بما قلنا، وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد إلا عند القليل وقلماً يعلم علم الخاص، وهذا مثل حديث النبي في الصَّلَاةِ جالساً والقوم خلفه قياماً وجلساً.

فإن قيل: فقد روى سلمة بن وهرام عن طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها لغائط أو بول قيل له: هذا مرسل وأهل الحديث لا يثبتونه، ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر عن النبي مسند حسن الإسناد أولى أن يثبت منه لو خالفه؛ فإن كان قال طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها، فإنما سمع، والله أعلم حديث أبي أيوب عن النبي فانزل ذلك على إكرام القبلة، وهي أهل أن تكرم والحال في الصحاري كما حدث أبو أيوب، وفي البيوت كما حدث ابن عمر لا أنهما يختلفان.

قال الشافعي: وقد قيل إن الناس كانوا يبنون مساجد يحط حجارة في الطريق فهي أن تستقبل للغائط أو البول، فيكون نبيه في المساجد أو مستدبراً، فيكون الغائط والبول بعين الصلوة إليها، ويتأذى برميح، وهذا في الصحاري منهى عنه بهذا الحديث وبغيره بأن يقال: اتقوا الملاعن وذلك أن يتغوط في عمر الناس في طريق من ظلال المسجد أو البيوت والشجر والحجارة، وعلى ظهر الطريق ومواضع حاجة الناس في الممر والمنزل.

٥٣- بابُ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِ

الْمَرْءِ مِنْهُ شَيْءٌ

٣١٣٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّيَّادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

٣١٣٣- قال الشافعي: ورزى بعض أهل المدينة، عن جابر أن النبي أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يشتغل

في الصلاة.

أكمل الصلاة.

٣١٣٢ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له: ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: صدق ذو اليدين؟.

فقال الناس: نعم فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين آخرين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع.

٣١٣٣ - أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن

أبي شيبان مولى ابن أبي أحمد قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليدين، فقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال صدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم فأنتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدةً وهو جالس بعد التسليم.

٣١٣٤ - أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن خالد

الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: سلم النبي ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام الخزيق رجل بسيط اليدين فتأذى يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فخرج رسول الله ﷺ مغضباً يجر رداءه فسأل فأخبر فصلّى تلك الركعة التي كان ترك، ثم سلم، ثم سجد سجدةً، ثم سلم.

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ فنقول إن حتماً أن لا يعمد أحد الكلام في الصلاة وهو ذاكر؛ لأنه فيها؛ فإن فعل انتقض صلاته، وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها لحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، ثم ما لا أعلم فيه مخالفاً ممن لقيت من أهل العلم قال: ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها بنى على صلاته وسجد للسجود، ولحديث ذي اليدين، وأن من تكلم في هذه الحال، فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة والكلام في غير الصلاة مباح، وليس يخالف حديث ابن مسعود حديث ذي اليدين وحديث ابن مسعود في الكلام جملةً ودلّ حديث ذي اليدين، على أن رسول الله ﷺ فرق بين كلام الغاييل والناسي؛ لأنه في صلاة أو التكلم وهو يرى أنه قد

٥٥ - باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: فخالفتنا بعض الناس في الكلام في الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ما جمعها علينا في شيء غير إلا في اليمين مع الشاهد ومسالتين آخرين.

قال الشافعي: فسمعت يقول حديث ذي اليدين حديث ثابت عن رسول الله ﷺ لم يرو عن رسول الله ﷺ شيء قط أشهر منه، ومن حديث: العجماء جرحها جباراً وهو أثبت من حديث العجماء جرحها جباراً، ولكن حديث ذي اليدين منسوخ.

فقلت ما نسخه؟

فقال حديث ابن مسعود، ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه إن الله يخلد من أمره ما يشاء، وإن مما أخذت الله أن لا تتكلموا في الصلاة.

فقلت له والناسخ إذا اختلف الحديثان الآخر منهما، فقال: نعم.

قلت له أو لست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي ﷺ بمكة قال فوجدته يصلي في فناء الكعبة، وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة، ثم رجع إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا؟

قال: بلى.

فقلت له: فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ بمكة قبل هجرة النبي ﷺ، ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي ﷺ أتى جذعاً في مؤخر مسجده ليس تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟

قال: بلى.

قلت فحديث عمران بذلك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي اليدين وأبو هريرة يقول صلى بنا رسول الله ﷺ قال: فلا أدري ما صحبه أبو هريرة.

قلت: قد بداننا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكلك عليك وأبو هريرة إنما صحب رسول الله ﷺ بحجر، وقال أبو هريرة صحبت النبي ﷺ بالمدينة ثلاث سنين أو أربعاً - قال الربيع أنا شككت -.

وقد أقام النبي ﷺ بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل يصحبه أبو هريرة فيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخاً لما بعده قال: لا.

قلت له لو كان حديث ابن مسعود مخالفاً لحديث عمران

وأبي هريرة كما قلت: وكان عمدة الكلام وأنت تعلم أنك في صلاة كهو إذا تكلمت، وأنت ترى أنك أكملت الصلاة أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخاً، وكان الكلام في الصلاة مباحاً، ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ، ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر، وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة، وإذا كان النسيان والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة قال: فأنتم تروون أن ذا الدين قتل بيدر.

قلت: فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي بالمدينة في حديث عمران بن حصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة؟

قال: بلى.

قلت: وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت، وقد كانت بئر بعد مقدم النبي ﷺ المدينة بستة عشر شهراً، قال أفنو الدين الذي رويت عنه المقتول بيدر؟

قلت: لا عمراناً يسميه الخرياق، ويقول قصير الدين أو مديد الدين والمقتول بيدر ذو الشمالين، ولو كان كلاهما ذا الدين كان اسماً يشبه أن يكون وافق اسماً كما تتفق الأسماء، فقال بعض من ذهب مذهبه: فلنا حجة أخرى قلنا، وما هي؟

قال: إن معاوية بن الحكم حكي أنه تكلم في الصلاة، فقال رسول الله إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم.

فقلت له فهذا عليك ولا لك إنما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت.

قال: فإن قلت هو خلافه.

قلت: فليس ذلك لك وتكلمك عليه؛ فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي الدين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها، وإن كان أمر معاوية معه أو بعده، فقد تكلم فيها فيما حكيت وهو جاهل بأن الكلام غير محرّم في الصلاة، ولم يحك أن النبي أمره بإعادة الصلاة فهو مثل حديث ذي الدين أو أكثر؛ لأنه تكلم عامداً للكلام في حديثه إلا أنه حكى أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرماً في الصلاة قال: هذا في حديثه كما ذكرت.

قلت: فهو عليك إن كان على ما ذكرته، وليس لك إن كان كما قلنا.

قال: فما تقول؟

قلت: أقول إنه مثل حديث ابن مسعود غير مخالف حديث ذي الدين، فقال: فإنكم خالفتم حين فرعتم حديث ذي الدين.

قلت: فخالفناه في الأصل قال: لا، ولكن في الفرع.

قلت: فأنت خالفته في نصه، ومن خالف النص عندك أسوأ حالاً ممن ضعف نظره فأخطأ التفريع.

قال: نعم وكل غير معذور.

قال الشافعي: فقلت له: فأنت خالفت أصله وفرعه، ولم تخالف نحن من أصله ولا من فرعه حرفاً واحداً فعليك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أننا خالفنا منه ما لم نخالفه قال فأسألك حتى أعلم أخالفته أم لا؟

قلت: فسل قال: ما تقول في إمام انصرف من اثنتين، فقال له: بعض من صلى معه قد انصرفت من اثنتين فسأل آخرين، فقالوا صدق؟

قلت: أما المأموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاتهم فاسدة قال فأنت تزوي أن النبي ﷺ قضى وتقول قد قضى معه من حضر، وإن لم تذكره في الحديث.

قلت: أجل.

قال: فقد خالفته.

قلت: لا، ولكن حال إيماننا مفارقة حال رسول الله قال فأين افتراق حالهما في الصلاة والإمامة؟

قال: فقلت له إن الله كان ينزل فرائضه على رسوله فرضاً بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف عنه بعض فرضه.

قال: أجل؟

قلت: ولا نشك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة.

قال: أجل.

قلت: فلما فعل لم يدر ذو الدين أقصرت الصلاة بمحادث من الله أم نسي النبي، وكان ذلك بيناً في مسأله إذ قال أقصرت الصلاة أم نسيت؟

قال: أجل.

قلت: ولم يقبل النبي من ذي الدين إذ سأل غيره.

قال: أجل.

قلت: ولما سأل غيره احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه، فيكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه، ولم يسمع النبي رد عليه، فلما لم يسمع النبي رد عليه كان في معنى ذي الدين من أنه لم يستدل النبي بقوله، ولم يدر أقصرت الصلاة أم نسي النبي فأجابته ومعناه معنى ذي الدين من أن الفرض عليهم

جوابه ألا ترى أن النبي لما أخبروه فقبل قولهم لم يتكلم، ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم، قال: فلما قبض الله رسوله تناهت فرائضه، فلا يزاد فيها، ولا ينقص منها أبداً.
قال: نعم.

فقلت هذا فرق بيننا وبينه، فقال: من حضره هذا فرق بين لا يردّه عالم ليانه، ووضوحه، فقال: فإن من أصحابكم من قال: ما تكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد صلاته، قال: فقلت له: إنما الحجة علينا ما قلنا لا ما قال غيرنا.

قال الشافعي: وقال: قد كلمت غير واحد من أصحابك فما احتج بهذا، ولقد قال العمل على هذا.
فقلت له قد أعلمتك أن العمل ليس له معنى ولا حجة لك علينا بقول غيرنا.
قال: أجل.

قلت فذع ما لا حجة لك فيه، وقلت له: قد أخطأت في خلافتك حديث ذي اليمين مع ثبوته وظلمت نفسك بأنك زعمت أنا، ومن قال به لحل الكلام والجماع والغناء في الصلاة، وما أحلنا ولا هم من هذا شيئاً قط، وقد زعمت أن المصلي إذا سلم قبل أن يكمل الصلاة وهو ذاك أنه لم يكملها فسدت صلاته؛ لأن السلام زعمت في غير موضعه كلام، وإن سلم وهو يرى أنه قد أكمل بني، فلو لم يكن عليك حجة إلا هذا كفى بها عليك حجة ونحمد الله على عيكم خلاف الحديث وكثرة خلافكم له.

٥٦ - باب القنوت في الصلوات كلها

٣١٣٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ قَتْلُ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ أَقَامَ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً كُلَّمَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الصُّبْحِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ افْعَلْ فَذَكَرَ دُعَاءَ طَوِيلًا، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ.

قال وحفظ عن جعفر عن النبي القنوت في الصلوات كلها عند قتل أهل بيت معونة وحفظ عن النبي أنه قنت في المغرب كما روي عنه في القنوت في غير الصبح عند قتل أهل بيت معونة، والله أعلم.

وروي أنس عن النبي أنه قنت وترك القنوت جملةً ومن روى مثل حديثه روى أنه قنت عند قتل أهل بيت معونة وبعده، ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فمحفوظ عن رسول الله

ﷺ في قتل أهل بيت معونة وبعده، ولم يحفظ عنه أحد تركه.
٣١٣٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الصُّبْحِ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَنْ مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيِّئَ كَسْبٍ يُوسَفَ.

قال الشافعي: فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فالله أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة، فإنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تعني ثلاث صلوات دون المغرب، وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ إنما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فمباح أن يقنت، وأن يدع؛ لأن رسول الله لم يقنت في غير الصبح قبل قتل أهل بيت معونة، ولم يقنت بعد قتل أهل بيت معونة في غير الصبح، فدل على أن ذلك دعاء مباح كالذعاء المباح في الصلاة لا ناسخ ولا منسوخ.

٥٧ - باب الطيب للإحرام

٣١٣٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِجُلُوهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣١٣٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَبَسَطَتْ يَدَهَا تَقُولُ: أَنَا طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أَخْرَمَ وَلِجُلُوهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣١٣٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ وَلِجُلُوهِ فَقُلْتُ لَهَا يَا أَيْ طَيِّبٍ؟

فقلت بأطيب الطيب.

٣١٤٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِجُلُوهِ وَلِإِحْرَامِهِ.

يغسل الطيب، وأنه قال: من رمى الجمرة وحلق، فقد حل له ما حرم الله عليه إلا النساء والطيب.
قال الشافعي: وسالم بن عبد الله أفتقه واحداً منهياً من قائل هذا القول.

٣١٤٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْمًا قَالَ: عَنْ أَبِيهِ وَزَيْمًا لَمْ يَقُلْهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ وَدَبَّحْتُمْ وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ قَالَ: سَالِمٌ وَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولَ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، وَقَبْلَ أَنْ يَزُورَ.

قال: سَالِمٌ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ.
قال الشافعي: ما دريت إلى أي شيء ذهب من خالفنا في تطيب المحرم اتهم الرواية عن النبي فهي عن النبي أثبت من الرواية عن عمر يرويه عطاء وعروة والقاسم وغيرهم عن عائشة، وإنما تلك الرواية من حديث رجلين عن ابن عمر عن عمر، وإن جاز أن تنهم رواية هؤلاء الرجال مع كثرتهم عن عائشة عن النبي جاز ذلك في الرواية عن ابن عمر عن عمر، وليس يشك عالم إلا غطى أن ما روي عن النبي أولى أن يؤخذ به وقائل هذا يخالف بعض ما روي عن عمر بن الخطاب في هذا عمر يبيع ما حرمه الإحرام إذا رمى وحلق إلا النساء والطيب وهو يحرم الصيد خارجاً من الحرم وهو مما أباح عمر فيخالف عمر لرأي نفسه، ويتبعه، ويخالف به ما جاء عن النبي ﷺ مع كثرة خلاف عمر لرأي نفسه ورأي بعض أصحاب النبي قال: ولم أعلم له مذهبا إلا أن يكون شبه عليه بحديث يعلى بن أمية في أن يغسل المحرم أثر الصفرة عنه.

فإن قال قائل: فهل يخالف حديث يعلى حديث عائشة؟
قيل: لا إنما أمره النبي بالغسل فيما نرى، والله أعلم للصفرة عليه، وإنما نهى أن يتزعر الرجل، ولا يجوز أن يكون أمر الأعرابي أن يغسل الصفرة إلا لما وصفت؛ لأنه لا ينهى عن الطيب في حال تطيب فيها ﷺ، ولو كان أمره بغسل الصفرة؛ لأنها طيب كان أمره بإياه بغسل الصفرة عام الجعراة وهي سنة ثمان، وكان تطيبه في حجة الإسلام وهي سنة عشر؛ فكان تطيبه لإحرامه وحلّه ناسخاً لأمره الأعرابي بغسل الصفرة والذي خالفنا يروي أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نروي عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب للإحرام والحل ونرويه عن غيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل، ثم يصبح جنباً إن صومه تام؛ لأن الجماع كان وهو مباح له والتطيب كان

٣١٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ وَيَّصَ الطَّيْبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٣١٤٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ بِالْجِعْرَانَةِ فَأَتَاهُ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ مَقْطَعَةٌ يَعْني جُبَّةً وَهُوَ مُضْمَخٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَذِهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ مَا كُنْتَ صَائِعاً فِي حَجِّكَ فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ.

٣١٤٣- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَتَزَعَرَ الرَّجُلُ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فنرى جائزاً للرجل والمرأة أن يتطيبا بالغالية وغيرها مما يبقى ريحه بعد الإحرام إذا كان تطيب به قبل الإحرام ونرى إذا رمى الجمرة وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ونهى الرجل حلالاً بكل حال أن يتزعر ونأمره إذا تزعر غير محرم أن يغسل الزعفران عنه.

وكذلك نأمره إذا تزعر قبل أن يحرم، ثم أحرم وبه أثر الزعفران أن يغسل الزعفران نفسه للإحرام.

وإنما قلنا هذا؛ لأن الدلالة عن رسول الله تشبه أن يكون لم يأمره بغسل الصفرة إلا أنه نهى أن يتزعر الرجل، وأن رسول الله أمر غير محرم أن يغسل الصفرة عنه، ولم يأمره لكراهية الطيب للمحرم إذا كان الطيب وهو حلال؛ لأنه تطيب حلالاً بما بقي عليه ريحاً محرماً.

قال الشافعي: ونأمر المحرم إذا هو حلق أن يتطيب كما نأمره أن يلبس على معنى إن شاء إباحة له لا إيجاباً عليه ونبيح له الصيد إن خرج من الحرم.

٥٨- باب الخلاف في تطيب المحرم للإحرام

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا بعض أهل ناحيتنا في الطيب قبل الإحرام وبعد الرمي والحلاق وقبل طواف الزيارة، فقال: لا يتطيب بما يبقى ريحه عليه، ولا بأس أن يدهن قبل الإحرام بما لا يبقى ريحه عليه، وإن بقي لينه في رأسه ولحيته وإذهابه الشعث قال: وكان الذي ذكر واحتج به أن عمر بن الخطاب أمر معاوية وأحرم معه فوجد منه ريحاً طيباً فأمره أن

وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لا شك وقبل أن يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله، ولو كان ينظر إلى حاله بعد الإحرام إذا كان الطيب قبله كان تركه لأمره بالذهن الذي لا يبقى طيبه، وإن بقي الدهن عليه؛ لأنه لا يميز له أن يتدنى دهن رأسه ولحيته بدهن غير طيب وهو حرم ولا أعلمه استقام على أصل ذهب إليه في هذا القول.

٥٩ - باب ما يأكل الحرام من الصيد

٣١٤٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَازَةَ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَخَشِيًا وَهُوَ بِالْأَبْوَاهِ أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَزِدْكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

٣١٤٦ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

٣١٤٧ - قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النُّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ يَبْغِضُ طَرِيقَ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ فَرَأَى جِمَارًا وَخَشِيًا فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا فَسَأَلَهُمْ رَمَحَهُ فَأَبَوْا فَأَخَذَ رَمَحَهُ فَشَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَتَلَهُ فَكُلَّ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَذْرَكُوا النَّبِيَّ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ.

٣١٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي الْجِمَارِ الْوُخْشِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النُّضْرِ إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْوٍ شَيْءٍ.

قال الشافعي: وليس يخالف، والله أعلم حديث الصعبي بن جَنَازَةَ حديث طلحة بن عبيد الله وأبي قتادة عن النبي. وكذلك لا يخالفهما حديث جابر بن عبد الله وبيان أنها ليست مختلفة في حديث جابر.

٣١٤٩ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي

عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ.

٣١٥٠ - أَخْبَرَنَا مَنْ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ بِلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بِهِذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا.

٣١٥١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا.

قال الشافعي: وابن أبي يحيى أحفظ من عبد العزيز وسليمان مع ابن أبي يحيى.

قال الشافعي: فإن كان الصعب أهدى الحمار للنبي ﷺ حيًّا فليس للمحرم ذبح حمار وحشي حي، وإن كان أهدى له لحماً، فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له فرده عليه، ومن سته ﷺ أن لا يحل للمحرم ما صيد له وهو لا يحتمل إلا أحد الوجهين، والله أعلم، ولو لم يعلمه صيد له كان له رده عليه، ولكن لا يقول حيثز له إلا أنا حرم وبهذا قلنا لا يحتمل إلا الوجهين قبله قال وأمر أصحاب أبي قتادة أن يأكلوا ما صاده رفيقهم بعلمه أنه لم يصده لهم ولا بأمرهم فحل لهم أكله.

قال الشافعي: وإيضاحه في حديث جابر، وفي حديث مالك أن الصعب أهدى للنبي ﷺ حماراً أثبت من حديث من حدث أنه أهدى له من لحم حمار، والله أعلم.

فإن عرض في نفس امرئ من قول الله ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ قيل له: إن الله - جل ثناؤه - منع المحرم قتل الصيد، فقال: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ الآية، وقال في الآية الأخرى ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾ فاحتمل أن يصيدوا صيد البحر، وأن يأكلوه إن لم يصيدوه، وأن يكون ذلك طعامه، ثم لم يختلف الناس في أن للمحرم أن يصيد صيد البحر ويأكل طعامه، وقال في سياقها ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ فاحتمل أن لا تقتلوا صيد البر ما دمتم حرمًا واشبه ذلك ظاهر القرآن، والله أعلم، ثم دلت السنة على أن تحريم الله صيد البر في حالين أن يقتله رجل وأمر في ذلك الموضع بأن يفديه، وأن لا يأكله إذا أمر بصيده؛ فكان أولى المعاني بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله وأولى المعاني بنا أن لا تكون الأحاديث مختلفة؛ لأن علينا في ذلك تصديق خبر أهل الصدق ما أمكن تصديقه وخاص السنة إنما هو خبر خاص لا عامة.

٦٠ - بابُ خطبة الرجل على خطبة أخيه

٣١٥٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

٣١٥٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلُهُ قَالَ: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتَرَكَ.

٣١٥٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسودِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِ زَوْجِهَا: فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَمَا مُعَاوِيَةُ فَمُعْتَلُونَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ أَنْ يَكْبِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قَالَتْ فَكَرِهْتُهُ، فَقَالَ أَنْكِحِي أَسَامَةَ فَتَكْنَحُهُ فَعَلَّ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبْتُ بِهِ.

قال الشافعي: وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي ﷺ أَنْ يَخْطُبَ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت جملة عامة يراؤ بها الخاص، والله أعلم؛ لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره، ولكن نهيه عنها في حال دون حال.

فإن قال قائل: فأني حال نهى عن الخطبة فيها؟

قيل: والله أعلم أما الذي تدل عليه الأحاديث، فإن نهيه عن أن يخطب على خطبة أخيه إذا أذنت المرأة لوليها أن يزوجه؛ لأن رسول الله رد نكاح خنساء بنت خدام وكانت ثيباً فزوجه أبوها بلا رضاها فدللت السنة على أن الولي إذا زوج قبل إذن المرأة المروجة كان النكاح باطلاً، وفي هذا دلالة على أنه إذا زوج بعد رضاها كان النكاح ثابتاً وتلك الحال التي إذا زوجها فيها الولي ثبت عليها فيها النكاح، ولا يجوز فيه، والله أعلم.

غير هذا؛ لأنه لا حالي لها يختلف حكمها في النكاح فيها غيرهما وفاطمة لم تعلم رسول الله إذنها في أن تزوج معاوية ولا أبا جهم، ولم يرو أن النبي نهى معاوية ولا أبا جهم أن يخطب أحدهما بعد الآخر ولا أحسبهما خطباها إلا مفترقين أحدهما قبل الآخر.

قال: فإن كانت المرأة بكرة يزوجه أبوها أو أمة يزوجه سيدها فخطبت، فلا نهى أحداً أن يخطبها على خطبة غيره حتى يعده الولي أن يزوجه؛ لأن رضا الأب والسيّد فيهما كرضاها في أنفسهما.

قال: فقال لي قائل إن بعض أصحابك ذهب إلى أن قال: إنما نهى عن الخطبة إذا ركت المرأة.

فقلت هذا كلام لا معنى له أفرايت إن كان ذهب إلى أنها إذا ركت أشبه بالنكاح منها قبل أن تترك، فقليل له أفرايت إن خطبها رجل فشتته وأذنته، ثم عاذ فتركت شتمه وسكتت، ثم عاذ، فقالت: أنظر أليست في كل حال من هذه الأحوال أقرب إلى أن تكون رضيت بنكاحه منها في الحال التي قبلها؛ لأنها إذا تركت الشتم فكأنها قريبة من الرضا، وإذا قالت: أنظر فهي أقرب من الرضا منها إذا تركت الشتم، ولم تقل أنظر أرايت إن قال له: قائل إذا كان بعض هذا لم يسع غيره الخطبة هل الحجّة عليه إلا أن يقال هي راكم وقريبة من الرضا ومستدل على هواها لا يجوز إنكاحها، وإذا لم يجوز إنكاحها، فلا حكم يخالف هذا منها إلا أن تأذن لوليها أن يزوجه، وإذا لم تأذن لوليها أن يزوجه فليس له أن يزوجه، وإن زوجها رد النكاح وهي إذا أذنت بالنكاح فعلى وليها تزويجها؛ فإن لم يفعل زوجها الحاكم، وإذا زوجت بعد الإذن جاز النكاح ولا افتراق لحالها أبداً إلا الإذن، وما خالف من ترك الإذن، ومن قال: إذا ركت خالف الأحاديث كلها، فلم يجوز الخطبة بكل حال لحديث فاطمة، ولم يردها بكل حال لجملة حديث ابن عمر وأبي هريرة، ولم يستدل ببعضها على بعض فيأتي بمعنى يعرف.

قال الشافعي: وقول من زاد في الحديث حتى يأذن أو يترك لا يحيل من الأحاديث شيئاً، وإذا خطبها رجل فأذنت في إنكاحه، ثم ترك نكاحها وأذن لحاطبها جاز لغيره أن يخطبها، وما لم يفعل لم يجوز.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فمن أين ترى هذا كان في الرواية هكذا؟

قيل: والله أعلم إما أن يكون محدث حضر سائلاً سأل رسول الله عن رجل خطب امرأة فأذنت فيه، فقال رسول الله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يعني في الحال التي سأل فيها على جواب المسألة فسمع هذا من النبي، ولم يحك ما قال السائل أو سبقته المسألة وسمع جواب النبي فاكفى به وأذاه، ويقول رسول الله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إذا أذنت أو كان حال كذا فأدى بعض الحديث، ولم يؤد بعضاً أو حفظ بعضاً وأدى ما يحفظه، ولم يحفظ بعضاً فأدى ما أحاط بحفظه، ولم يحفظ بعضاً فسكت عما لم يحفظ أو شك في بعض ما سمع فأدى ما لم يشك

فيه وسكت عما شك فيه منه أو يكون فعل ذلك من دونه من حل الحديث عنه، وقد اعتبرنا عليهم، وعلى من أدرنا فرأينا الرجل يسأل عن المسألة عنده حديث فيها فيأتي من الحديث بحرف أو حرفين يكون فيهما عنده جواب لما يسأل عنه ويترك أول الحديث وآخره؛ فإن كان الجواب في أوله ترك ما بقي منه، وإن كان جواب السائل له في آخره ترك أوله وربما نشط المحدث فأتى بالحديث على وجهه، ولم يبق منه شيئاً، ولا يخلو من روى هذا الحديث عن النبي عندي، والله أعلم من بعض هذه المعاني.

٦١ - باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له

٣١٥٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ.

وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قيل لإبراهيم يتقدمه؟ قال: نعم.

٣١٥٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: عَجِبْتُ وَمَنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ.

٣١٥٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَسُومَ، وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ.

٣١٥٨ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَلَقَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمه.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله، والله أعلم أن لا يصام حتى يرى الهلال، ولا يفطر حتى يرى الهلال؛ لأن الله جعل الأهلّة مواقيت للناس والحج، وقدرها يتم وينقص فامرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على

معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال، وإن خفتن أن يكون قد رآه غيركم، فلا تصوموا حتى تروه على أن عليكم صومه ولا تفطروا حتى تروه؛ لأن عليكم إتمامه فإن غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يعني فيما قبل الصوم من شعبان، ثم تكونوا على يقين من أن عليكم الصوم.

وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر؛ لأنكم قد صمتكم كمال الشهر قال وابن عمر سمع الحديث كما وصفت، وكان ابن عمر يتقدم رمضان بيوم قال وحديث الأوزاعي لا تصوموا إلا أن يوافق ذلك صومًا كان يصومه أحدكم يحتمل معنى مذهب ابن عمر في صومه قبل رمضان إلا أن تصوموا على ما كنتم تصومون متطوعين لا أن عليكم واجباً أن تصوموا إذا لم تروا الهلال.

قال: ويحتمل خلافه من أن يرى أن لا يوصل رمضان بشيء من الصوم إلا أن يكون رجل اعتاد صومه من أيام معلومة فوافق بعض ذلك الصوم يوماً يصل شهر رمضان.

قال الشافعي: فاختار أن يفطر الرجل يوم الشك في هلال رمضان إلا أن يكون يوماً كان يصومه فاختار صيامه، وأسأل الله التوفيق.

ولهذا نظير في الصلاة سنذكره في موضعه إن شاء الله. وهو النهي عن الصلاة في ساعات من النهار.

٦٢ - باب نفى الولد

٣١٥٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - الشك من سُفْيَان - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ.

٣١٦٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدًا اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قِيمَتْ مَكَّةُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ فَأَقْبِضْهُ، فَإِنَّ ابْنِي، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَحْسِي وَابْنُ أُمِّ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي فَإِذَا رَأَى شَبَهًا بَيْنًا بَعْثَةً، فَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاحْتَجِي بِهِ يَوْمَ سَوْدَةَ.

٣١٦١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.

وإن أشبهه كما لم يلحق النبي المولود الذي نفاه زوج المرأة باللعان، ولم ينسبه إلى رجل بعينه وعزفت النبي ﷺ شبهه به؛ لأنه ولد على غير فراش وترك النبي أن يلحقه به مثل قوله وللعاهر الحجر فجعل ولد العاهر لا يلحق كان العاهر له مدعيًا أو غير مدع.

قال الشافعي: والمعنى الثاني إذا تنازع الولد رب الفراش والعاهر فالولد لرب الفراش، وإن نفى الرجل الولد بلعان فهو منفي، وإذا حدث إقرار بعد اللعان فالولد لاحق له؛ لأن المعنى الذي نفى به عنه بالتعانه.

وكذلك إذا أقر بكذبه بالالتعان كان الولد للفراش كما قال رسول الله، ولو أقر به مرة لم يكن له نفيه بعد إقراره باللعان؛ لأن إقراره بكل حق لادمي مرة يلزمه، ولا يخرج منه شيء غيره، وقد قال قائل من غير أهل العلم لا انفي الولد باللعان وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال؛ لأن النبي قال: الولد للفراش وقوله: الولد للفراش حديث مجمع عليه، ونفى الولد عن رب الفراش حديث يخالف الولد للفراش قال: وحديث الولد للفراش ثابت.

وكذلك حديث نفى الولد باللعان والحديث أن النبي نفى الولد عن التلعانين والحقه بأمه أوضح معنى وأحرى أن لا يكون فيه شبهة من حديث الولد للفراش؛ لأنه إذا نص الحديث في الولد للفراش، فإنما هو أن رجلين تنازعا ولدا أحدهما يدعيه لرب أمه الواطئ لها بالملك. والآخر يدعيه لرجل وطئ تلك الأمة بغير ملك ولا نكاح قضى رسول الله ﷺ بنسبه لملك الأمة.

أفرايت لو قال لنا قائل: إذا كان مثل هذا فالولد للفراش؛ لأن رسول الله إنما أحقه بالفراش بالدعوى لصاحب الفراش، وإذا لم يكن هذا فولد مولود على فراش رجل لم أحقه به إلا بدعوى يحدنها له هل الحجة عليه إلا أن معقولاً في الحديث أن يثبت النسب بالحلل، ولا يثبت بالحرام، وإن لم يكن نصاً بأن الولد للفراش بدعوة رب الفراش، وأن يكون يدعيه له من تجوز دعوته عليه فحديث إلحاق الولد بالمرأة بين نفسه لا يحتاج فيه إلى تفسير من غيره، فلا يحتمل تأويلاً، ولم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم.

قال الشافعي: أرايت لو أن رجلاً عمداً إلى سنة لرسول الله فخالفها أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فعارضه أيكون له حجة بخلافه أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يتعلم؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان لكل أحد أن ينقض كل حكم بغير سنة وبغير اختلاف من أهل العلم؟ فمن صار إلى مثل ما وصفت من أن لا ينفي الولد بلعان خالف سنة رسول الله، ثم ما أعلم المسلمين اختلفوا فيه، ثم من أعجب أمر قائل هذا القول أنه يدعي القول بالإجماع وإبطال غيره فما

٣١٦٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَتِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أُرْسِلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى مَنِيحٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ يَسْكُنُ دَارَنَا فَذَعَبَتْ مَعَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ وَلَادٍ مِنْ وَلَادِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ أُمَّا الْفَرَّاشُ فَلَيْفَلَانٍ، وَأُمَّا النُّطْفَةُ فَلَيْفَلَانٍ، فَقَالَ عُمَرُ صَدَقَ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ قَضَى بِالْفَرَّاشِ.

٣١٦٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْمُتْلَعَيْنِ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ انْظُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَدْعِ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَيْتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا.

قال فجاءت به على التبع المكره.

٣١٦٤- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمَيْعَرُ سَبَطًا فَهُوَ لِرُؤُوسِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْيَمِجَ جَعْدًا فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ. قال فجاءت به ادبيع.

قال الشافعي: وفي حديث إبراهيم بن سعد عن الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفى الولد عن الزوج؛ لأنه لو لم ينفيه عنه لم يأمر، والله أعلم بالنظر إليه، ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم؛ لأن الله لا يطلع على السرائر غيره، وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبداً بغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع، وما يغلب على سامعه، وما سواها ولائي لا أعلم شيئاً بعد أمر المناقشيين من أن يقول رسول الله للملاعنة، وهي جلي إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه، وإن جاءت به كذا، فلا أحسبه إلا قد كذب عليها فتأتي به على ما وصف أنه للذي يتهمه، ثم لا يجد الذي يتهم به ولا هي.

قال الشافعي: وفي حديث مالك عن نافع ما في هذه الأحاديث من إلحاق النبي الولد بالمرأة، وذلك نفيه عن أبيه وهو أبين من هذه في نفى الولد عن أبيه عند من ليس له نظر.

قال الشافعي: وليس يخالف حديث نفى الولد عمن ولد على فراشه قول النبي الولد للفراش وللعاهر الحجر ومعنى قوله: الولد للفراش معنيان أحدهما وهو أعمهما وأولاهما أن الولد للفراش ما لم ينفيه رب الفراش باللعان الذي نفاه به عنه رسول الله، فإذا نفاه باللعان فهو منفي عنه وغير لاحق بمن ادعاه بزناً،

يعدو أن يكون رجلاً لا يعرف إجماعاً ولا افتراقاً في هذا أو يكون رجلاً لا يبالي ما قال.

٦٣ - باب في طلاق الثلاث المجموعة

٣١٦٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصُّهْبَاءِ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ تُجْعَلُ وَاحِدَةً.

وَأَبِي بَكْرٍ وَثَلَاثٌ مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

٣١٦٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْفًا، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ تَسْعِمَاتِهِ وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ.

٣١٦٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا وَتَسْعِينَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ تُحْسَبُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَاحِدَةً يَعْنِي أَنَّهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ فَالَّذِي شَبَّهَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ عَلِمَ إِنْ كَانَ شَيْئًا فَنَسَخَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قِيلَ: لَا يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ يَرَوِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا، ثُمَّ يَخَالِفُهُ بِشَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ فِيهِ خِلَافُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّ هَذَا شَيْءٌ رَوَى عَنْ عُمَرَ، فَقَالَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ عُمَرُ قِيلَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَخَالِفُ عُمَرَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَيُبْعِ الدِّينَارَ بِالْذِينَارِينَ، وَفِي بَيْعِ أَهْمَاتِ الْأَوْلَادِ وَغَيْرِهِ فَكَيْفَ يُوَافِقُهُ فِي شَيْءٍ يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ فِيهِ خِلَافُهُ؟ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ؟

قِيلَ: وَقَدْ يَسْأَلُ الرَّجُلُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَجِيبُ فِيهِ، وَلَا يَقْصُرُ فِيهِ الْجَوَابَ وَيَأْتِي عَلَى الشَّيْءِ، وَيَكُونُ جَائِزًا لَهُ كَمَا يَجُوزُ لَهُ لَوْ قِيلَ أَصْلَى النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى يَسْتِ الْمَقْدَسِ؟ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ، ثُمَّ حَوَّلَتْ الْقِبْلَةَ.

قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ ذَكَرَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدَرَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ قِيلَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَجَوَابِهِ حِينَ اسْتَفْتَى يَخَالِفُ ذَلِكَ

كما وصفت.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ مِنْ دَلِيلٍ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ فِي تَرْكِ أَنْ تُحْسَبَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ أَمْرٍ أُبَيِّنَ ثَمَّ ذَكَرْتُ؟ قِيلَ: نَعَمْ.

٣١٦٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قِيلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَعَدَّ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ لَهُ فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ أَهْلَهَا حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَوِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَجْلِينَ أَبَدًا فَاتَّزَلَ اللَّهُ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مِنْ يَوْمَيْنِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ طَلَّقَ أَوْ لَمْ يُطْلَقْ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ هَذَا فَلَعَلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَجَابَ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ وَالْوَاحِدَةَ سَوَاءٌ، وَإِذَا جَعَلَ اللَّهُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ عَلَى الزَّوْجِ، وَأَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ فَسَوَاءُ الثَّلَاثُ وَالْوَاحِدَةُ وَأَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ فِي أَنْ يَقْضِيَ بِطَلَاقِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَكَّمَ اللَّهُ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ مَرَّتَانٍ «فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» وَقَوْلُهُ «فَإِنْ طَلَّقَهَا» يَعْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ الثَّلَاثَ «فَلَا تَجِلْ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»، فَدَلَّ حُكْمُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحْرُمُ بَعْدَ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَجَعَلَ حُكْمَهُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَى الْأَزْوَاجِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَدَثَ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ بِطَلَاقِ ثَلَاثٍ وَجَعَلَ الطَّلَاقَ إِلَى زَوْجِهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِمَجْمُوعَةٍ أَوْ مَفْرَقَةٍ حَرَمَتْ عَلَيْهِ بَعْدَهُنَّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ كَمَا كَانُوا يَمْلِكُونَ عَتَقَ رَقِيقَهُمْ؛ فَإِنْ أَعْتَقَ وَاحِدًا أَوْ مِائَةَ فِي كَلِمَةٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ كَمَا يَلْزِمُهُ كُلُّهَا جَمْعُ الْكَلَامِ فِيهِ أَوْ فَرَقَهُ مِثْلُ قَوْلِهِ لِنِسْوَةٍ لَهُ أَنْتَ طَوَائِفُ، وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ وَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَقَوْلُهُ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا وَلِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا وَلِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ يَجْمَعُ الْكَلَامَ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى جَمِيعُهُ كَلَامٌ فَيَلْزِمُهُ بِجَمْعِ الْكَلَامِ مَا يَلْزِمُهُ بِفَرِيقِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ مِنْ سُنَّةٍ تَدُلُّ عَلَى هَذَا؟

قِيلَ: نَعَمْ.

٣١٦٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْهَا تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ،

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مُرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسُ فَبِكَالِ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

٣١٧٢ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُمْ أَرْسَلُوا إِلَى نَافِعٍ يَسْأَلُونَهُ هَلْ حُسِبَتْ تَطْلِيقَةُ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال الشافعي: حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين على أنه لا يقال له راجع إلا ما قد وقع عليه طلاقه لقول الله في المطلقات ﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، ولم يقل هذا في ذوات الأزواج، وإن معروفاً في اللسان بأنه إنما يقال للرجل راجع امرأته إذا افترق هو وامرأته، وفي حديث أبي الزبير شبيهة به ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبيت في الحديث فقيل له: أحسبت تطلقه ابن عمر على عهد رسول الله تطلقه؟

فقال: فمه أو إن عجز يعني أنها حسبت قال والقرآن يدل على أنها تحسب قول الله - عز وجل - ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ لم يخص طلاقاً دون طلاق.

قال الشافعي: وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله إذا ملك الأزواج الطلاق وجعله إحداثاً تحريم الأزواج بعد أن كن حلالاً وأمروا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالماً تطرح عنه التحريم، ثم إذا حرمت بالطلاق، وهو مطيع في وقته كانت حراماً بالطلاق إذا كان عاصياً في تركه الطلاق في الطهر؛ لأن المعصية لا تزيد الزوج خيراً إن لم ترده شراً.

فإن قيل: فهل لقوله، فلم تحسب شيئاً وجه؟

قيل له: الظاهر، فلم تحسب تطلقه، وقد يجهل أن تكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه إلا ترى أنه يؤمر بالراجعة، ولا يؤمر بها الذي طلق طاهراً امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئاً صواباً.

فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي قَبْتُ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الشُّوْبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ قَالَ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ مَا تَجْهَرُ بِهِ هَذِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي: فإن قيل: فقد يجهل أن يكون رفاعة بنت طلاقها في مراتب.

قلت: ظاهره في مرة واحدة وبنت إنما هي ثلاث إذا احتملت ثلاثاً، وقال رسول الله أتريدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَلَوْ كَانَتْ عَائِشَةُ حَسِبَتْ طَلَاقَهَا بِوَاحِدَةٍ كَانَتْ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى رِفَاعَةَ بِلَا زَوْجٍ.

فإن قيل: أطلق أحد ثلاثاً على عهد النبي؟

قيل: نعم عُوبِرَ الْعَجَلَانِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَهُ النَّبِيُّ أَنَّهُ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِاللَّعَانِ، فَلَمْ أَعْلَمْ النَّبِيُّ نَهَاهُ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تَحْكِي لِلنَّبِيِّ أَنْ زَوَّجَهَا بِنْتَ طَلَاقِهَا تَغْيِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ النَّبِيُّ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ لِأَنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَمْ أَعْلَمْهُ عَابَ طَلَاقِ ثَلَاثٍ مَعًا.

قال الشافعي: فلما كان حديث عائشة في رفاعة موافقاً لظاهر القرآن، وكان ثابتاً كان أولى الحديثين أن يؤخذ به، والله أعلم، وإن كان ليس بالبين فيه جداً.

قال الشافعي: ولو كان الحديث الآخر له مخالفاً كان الحديث الآخر يكون ناسخاً، والله أعلم، وإن كان ذلك ليس بالبين فيه جداً.

٦٤ - باب طلاق الحائض

٣١٧٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ آيَمَنَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، فَقَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ لِيُرْتَجِعَهَا فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَزَ مَا شَيْئًا، فَقَالَ: إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلَّقْ أَوْ يُمْسِكْ.

٣١٧١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ

٦٥ - باب بيع الرطب باليابس من الطعام

٣١٧٣ - حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ؟ قَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ الْبَيْضَاءُ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَيْتَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ.

٣١٧٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ.

والمزابة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً.

٣١٧٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِكَيْلِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا.

٣١٧٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ.

٣١٧٧ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وليس فيه حديث يخالف صاحبه إنما النهي عن المزابة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف.

وكذلك جزاف بجزاف؛ لأن بينا في سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوماً عند البائع والمشتري مثلاً بمثل ويدأ بيد الجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب ينقص إذا بيس في معنى المزابة إذا كان ينقص إذا بيس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدرى كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا بيس فصار تمرًا لم يعلم كم قدره من قدر التمر.

وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب يابس في حال من الطعام إذا كانا من صنف واحد ولا رطب برطب؛ لأن رسول الله إنما نهى عن بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب ينقص ونظر في المتعقب

من الرطب.

وكذلك لا يجوز رطب برطب؛ لأن نقصهما يختلف لا يدرى كم نقص هذا ونقص هذا فيصير مجهولاً مجهولاً وسواء كان الرطب بالرطب من الطعام من نفس خلقته أو رطباً بل بغير مبلول.

قال الشافعي: وإذا رخص رسول الله ﷺ في بيع العرايا وهي رطب بتمر كان نهيه عن الرطب بالتمر والمزابة عندنا، والله أعلم من الجمل التي خرجها عام وهي يراؤ بها الخاص والنهي عام على ما عدا العرايا والعرايا مما لم تدخل في نهيه؛ لأنه لا ينهى عن أمر يأمر به إلا أن يكون منسوخاً ولا نعلم ذلك منسوخاً، والله أعلم قال الشافعي: والعرايا أن يشتري الرجل تمر التخلية وأكثر بخرصه من التمر بخرص الرطب رطباً، ثم يقدر كم ينقص إذا بيس، ثم يشتري بخرصه تمرًا يقبض التمر قبل أن يتفرق البائع والمشتري؛ فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع كما يفسد في الصرف، ولا يشتري رجل من العرايا إلا ما كان خرصه تمرًا أقل من خمسة أوسق، فإذا كان أقل من خمسة أوسق بشيء، وإن قل جاز فيه البيع.

فإن قال قائل: كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما هو أكثر منها قبل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته، ولم يجعل لأحد أن يقول معه إلا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام.

٣١٧٨ - حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

الشك من داود قال الشافعي: وفي توقيت رسول الله ﷺ إجازته بمكيلة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع يبيعه في الحديث نفسه.

ولو قال قائل: وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمزابة لكان مذهباً يصح عندنا، والله أعلم ولا تكون العرايا إلا من نخل أو عنب لا يخرص غيرها.

حدثنا الريع قال: قال الشافعي: ولا يجوز بيع تمر بتمر إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل، ولا يجوز وزناً بوزن؛ لأن أصله الكيل.

٦٦ - باب الخلاف في العرايا

حدثنا الريع قال: قال الشافعي: ولم يجد الذين يظهرون القول بالحديث في شيء من الأحاديث من الشبه ما وجدوا في

ما أحل ولا بما أحل ما حرّم فأطيعه في الأمرين، وما علمتكم إلا عطلت نصّ قوله في العرايا وعمامة من روي عنه النّهي في المزابنة روى أنّ النبي أرخص في العرايا، فلم يكن للتوّهم ههنا موضع فنقول الحديثان مختلفان، ولقد خالفه في فروع بيع الرطب بالتمر قال: ووافقنا بعض أصحابنا في جملة قولنا في بيع العرايا، ثمّ عاد، فقال: لا تباغ إلا من صاحبها الذي أعرأها إذا تاذى بدخول الرجل عليه بتمر إلى الجذاذ قال فما علمته أحلها فيحلها لكل مشتر ولا حرّمها، فيقول قول من حرّمها وزاد، فقال تباغ بتمر نسيئة والنسيئة عنده في الطعام حرام، ولم يذكر عن النبي ولا غيره أنّه أجاز أن تباغ بدين فكيف جاز لأحد أن يجعل الدين في الطعام بلا خبر عن رسول الله، وأن يحلّ بيعاً من إنسان يحرمه من غيره فشرّكهم صاحبنا في ردّ بيع العرايا في حال وزاد عليهم إذ أحلها إلى الجذاذ فجعل طعاماً بطعام إلى أجل وإلى أجل مجهول؛ لأنّ الجذاذ مجهول والأجّال لا تجوز إلا معلومة قال والعرايا التي أرخص رسول الله فيها فيما دون ذكر محمود بن ليبي قال: سألت زيد بن ثابت.

فقلت ما عراياكم هذه التي تحملونها، فقال: فلان وأصحابه شكروا إلى رسول الله أنّ الرطب يحضر، وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها وعندهم فضل تمر من قوت سبتهم فأرخص لهم رسول الله أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً.

٦٧- باب بيع الطعام

٣١٧٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ ابْتَاغَ طَعَامًا، فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

٣١٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ ابْتَاغَ طَعَامًا، فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

٣١٨١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَمَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاغَ حَتَّى يُسْتَوْفَى.

وقال ابن عباسٍ براهٍ ولا أحسب كل شيءٍ إلا مثله.

٣١٨٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْعِثَمَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ

المجمل مع المفسر، وذلك أنّهم يلقون بهما قوماً من أهل الحديث ليس لهم بصّر بمذاهبه فيشبهون عليهم، وقد ذكرنا بعد ما يدلّ على ما وراءه من المجمل مع المفسر، وقال بعض الناس في بيع الرطب بالتمر حلال فخالفه بعض أصحابه، ووافقنا، وقال: لا يجوز لنهي النبي ﷺ، ثمّ عاد صاحبه الذي خالفه، فقال: لا بأس بمنطجة بمنطجة مبلولة وإحدهما أكثر ابتلااً من الأخرى ولا رطب برطب، ولم يزد على أن أظهر الأخذ بالحديث جملة، ثمّ خالف معناه فيما وصفت، وقال: ولا بأس بتمرّة بتمرّين وثلاث بأربع؛ لأنّ هذا لا يكال قليل له إذا كان التمر محرماً إلا كيلاً بكيّل فكيف أجزت منه قليلاً بأكثر.

فإن قال: لا يكال فهكذا كل التمر إذا فرّق قليلاً، وإنما تجمع تمرّة إلى أخرى فتكال، وفي نهى النبي ﷺ إلا كيلاً بكيّل دليل على تحريمه عدداً بعدد مثله أو أقل أو أكثر منه، فقد أجزته متفاضلاً؛ لأنّ رسول الله نهى عنه إلا مستويّاً بالكيل.

قال الربيع قال يعني الشافعي، وخالفونا معاً في العرايا، فقالوا لا تحيز بيعها، وقالوا نردّ إجازة بيعها بنهي النبي ﷺ عن المزابنة ونهيه عن الرطب بالتمر وهي داخلة في المعنيين فليل لبعض من قال: هذا منه، فإن أجاز إنسان بيع المزابنة بالعرايا؛ لأنّ النبي قد أجاز بيع العرايا قال: ليس ذلك له.

قلنا: هل الحجّة عليه إلا كهي عليكم في أن يطاع رسول الله فنحل ما أحل ونحرّم ما حرّم أرايت لو أدخل عليكم أحد مثل هذا قال أنتم تقولون إنّ النبي قال: اليئنة على من ادعى واليئين على من أنكر وتقولون في الحديث دلالة على أن لا يعطي إلا يئنة، ومن حلف برئ لم تقولون في قتل يوجد في محلة يجلف أهل المحلة ويفرمون الديّة فتغرمون من حلف وتعطون من لم تقم له اليئنة أفخالقتم حديث النبي ﷺ اليئنة على من ادعى واليئين على من أنكر قالوا لا، ولكنه جملة يحتمل أن يراد به الخاص ولما وجدنا عمر يقضي في القسامة فيعطي بغير يئنة ويحلف ويغرم.

قلنا: جملة اليئنة على المدعي عام أريد به الخاص؛ لأنّ عمر لا يجهل قول النبي، ولا يخالفه قال الشافعي: قليل له أقول رسول الله أدلّ على قوله أم قول غيره قال: لا بل قول رسول الله أدلّ على قوله.

قلت: وهو الذي زعمنا نحن وأنت؛ لأنّه لا يستدلّ على قول رسول الله ولا غيره إلا بقول نفس القائل، وأما غيره، فقد يخفى علينا قوله قال وكيف تقول.

قلت: أحل ما أحل من بيع العرايا وأحرّم ما حرّم من بيع المزابنة وبيع الرطب بالتمر سوى العرايا وأزعم أن لم يرد بما حرّم

الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَسْلَفُونَ فِي الثَّمَرِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ سَلَفَ فَلَيْسَلَفَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

٣١٨٣ - أَخْبَرَنَا الثَّقَلَاءُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي.

قال الشافعي: وليس شيء من هذه الأحاديث مختلفاً، ولكن بعضها من الجمل التي تدل على معنى المفسر وبعضها أدى فيه أكثر مما أدى في بعضه قال فسألني مقدم من أهل العلم ممن يكثر خلافنا ويدخل الجمل على المفسر والمفسر على الجمل، فقال: أرايت هذه الأحاديث اختلفت هي؟

قلت: ما يخالف منها واحدٌ واحداً قال فأبى لي من أين اتفقت، ولم تختلف.

قلت: أما ابن عمر، فيقول إن رسول الله قال: مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاماً يبيعه قبل أن يستوفيه؛ لأنه، والله أعلم مضمون بالبيع على البائع، فلا يكون من ضمان غيره بالبيع ويأخذ هو ثمنه ورجحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع أخذ منه رأس ماله، وكان كمن لا يبيع بينه وبينه، وأما حديث طائوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر، والله أعلم إلا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاماً وفيه دلالة إذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فالتطاعم أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال، وإذا اكتهل المشتري، فقد استوفاه، وإن كان حديث ابن عمر أوضح معنى منه فأما حديث حكيم بن حزام، فإن رسول الله نهاه، والله أعلم عن أن يبيع شيئاً بعينه لا بملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن حزام، والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله أمر من سلف في تمر سنتين أو ثلاثاً أن يسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم وهذا بيع ما ليس عند المرء، ولكنه بيع صفقة مضمونة على بائعها، وإذا أتى بها البائع لزمته المشتري، وليست بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المبتاع انتقص فيها البيع، ولا يكون بيع العين مضموناً على البائع فيأتي بمثله إذا هلك.

فقال: كل ما قلت كما قلت وبه أقول.

فقلت له ولا تجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبداً إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين، فلا نعطل منهما واحداً؛ لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف إلا فيما لا يجوز أن يستعمل أبداً إلا بطرح صاحبه قال: فقلت له: ولو ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة، فيقول حكى ابن

عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم، ووزن معلوم، وهذا أول مقدمه، ثم حكى حكيم بن حزام، وإنما صحبه بعد الفتح أن النبي نهاه عن بيع ما ليس عنده والسلف في صفقة بيع ما ليس عنده، فلا يحل السلف هل الحجة عليه إلا أن يقال له: السلف صنف من البيع غير بيع العين ونستعمل الحديثين معاً ونجد عوام المفتين يستعملونهما، وفي استعمال عوام المفتين لياهما دليل على أن الحجة تلزمهم بأن يستعملوا كل ما كان في معناه، ولا يفرقوا فيه كما اجتمعوا على استعمال هذين والدليل على أن الحجة مع من استعمالهما دون من لم يستعملهما.

قال: نعم قال: فقلت له هكذا الحجة عليك في كل ما ذهب إليه من أن تجعل المفسر مرة حجة على الجمل والمجمل حجة على المفسر في القسامة واليمين مع الشاهد واليعة على المدعي وبيع العرايا والمزابنة وغير ذلك مما كثر مما أسمعت تذهب فيه إلى الطريق التي أرى أن قلبها عن طريق النص بأنها تضاد انتشار الخلاف بين الأحاديث، والله أعلم، ولكنك تذهب فيها إلى الاستتار من كثرة خلاف الحديث عند من لعله لا يصر في أن قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث.

٦٨ - باب المصراة

الخراج بالضمان

٣١٨٤ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خَفَافٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ.

٣١٨٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ.

قال الشافعي: وأحسب بل لا أشك إن شاء الله أن مسلماً نص الحديث فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً فاستعمله، ثم ظهر عنه على عيب فقضى له رسول الله برده بالعيب، فقال المفضى عليه قد استعمله، فقال رسول الله: الخراج بالضمان.

٣١٨٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِيَهَا إِنْ رَضِيَها أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمَرٍ.

٣١٨٧- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَرَاءَ.

قال الشافعي: وحديث الخراج بالضمان وحديث المصراة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما، وفي حديث المصراة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان قال: وذلك أن متاع الشاة أو الناقة المصراة متاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرهما كالتمر في الخلعة الذي إذا شاء قطعه.

وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن مبيع مع الشاة وهو سواها، وكان في ملك البائع، فإذا حلبه، ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعاً من تمر كثر اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته؛ لأن ذلك شيء وقته رسول الله ﷺ بعد أن جمع فيه بين الإبل والغنم، والعلم محيط أن اللبن الإبل والغنم مختلفة الكثرة والأثمان، وأن اللبن كل الإبل والغنم مختلفة.

وكذلك البقر؛ لأنها في معناها.

قال: فإن رضي الذي ابتاع المصراة أن يسكها بعيب التصرية، ثم حلبها زماناً، ثم ظهر منها على عيب غير التصرية؛ فإن ردها بالعيب ردها، ولا يرود اللبن الذي حلبه بعد لبن التصرية؛ لأنه لم يكن في ملك البائع، وإنما كان حادثاً في ملك المتابع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعاً من تمر للبن التصرية فقط.

قال الشافعي: وإذا ابتاع العبد، فإنما ابتاعه بعينه، وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للمشتري؛ لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كلبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملك مشتريها لا يختلف.

وكذلك نتاج الماشية يشتريها فتنسج، ثم يظهر منها على عيب فبردها دون النتاج.

وكذلك لو أخذ لها أصوافاً أو شعوراً أو أوباراً.

وكذلك لو أخذ للحائط ثمراً إذا كانت يوم يردّها مجالها يوم أخذها أو أفضل، وهكذا وطء الأمة التي قد دلّس له فيها بعيب يردّها ولا شيء عليه في الوطء والخراج والخدمة ليسا باكثر مما وصفت من وطء تيب لا ينقصها الوطء وأخذ ثمرة ولبن ونتاج إذا لم ينقص الشجر والأهتات.

وكذلك كراء الدار يتاعها فيستغلّها، ثم يظهر منها على عيب يكون له الكراء بالضمان والضمان الذي يكون له به الكراء ضمان يحل له بالبيع بكل حال ألا ترى أنه يحل له في كل شيء دلّس له فيه بعيب مما وصفت أن يسكها بعيبه ويموت ويهلك

فيهلك من ماله ويعتق المالك فيقع عليهم عتقه؛ لأنه مالك تام الملك جعل له رسول الله ﷺ خياراً فيما دلّس له به إن شاء رده، وإذا جعل له إن شاء رده، فقد جعل له إن شاء أن يسكها، فقد أبان رسول الله ﷺ أن له أن يسك في الشاة المصراة، فقال: إن رضيها فأمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر مع إباته الأول بقوله إن شاء رده.

قال الشافعي: فأما ما ضمن بيع فاسد أو غصيب أو غير ملك صحيح، فلا يكون له خراجه، ولا يكون له منفعة ما لا يحل له حبه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من المملوك للذي يحل له ملكه المالك المدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير مالك ولن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة، فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله ﷺ.

٦٩- باب الخلاف في المصراة

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفتنا بعض الناس في المصراة، فقال: الحديث فيها ثابت، ولكن الناس كلهم تركوه.

فقلت له افتحكي لي عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه تركه؟ قال: لا.

قلت فانت تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روي عن رسول الله ﷺ؟ وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه؟ فما علمته ذكر في مجلسه ذلك أحداً منهم يخالفه قال: إنما عنيت بالناس المتقين في زماننا أو قبلنا لا التابعين.

قلت له: أتعني بأي البلدان؟

قال: بالحجاز والعراق. فقلت له: فاحك لي من تركه بالعراق؟

قال أبو حنيفة لا يقول به وأصحابه.

قلت: أفتعد أصحابه إلا رجلاً واحداً؛ لأنهم قبلوه عن واحد؟

قال: فلم أعلم غيره قال به.

قلت أنت أخبرتنا عن ابن أبي ليلى أنه قال بردها وقيمة اللبن يومئذ قال: وهكذا كان يقول؛ ولكن لا نقول به.

فقلت أجل؛ ولكن ابن أبي ليلى قد زاد الحديث فتأول فيه شيئاً يحتمله ظاهره عندنا على غيره، فقلنا بظاهره وابن أبي ليلى أراد اتباعه لا خلافه.

قال فما كان مالك يقول فيه؟

قلت: أخبرني من سمعه يقول بالحديث قال فما كان

الزنجي يقول فيه؟

قلت: سمعته يفتي فيه بمعنى الحديث.

قال الشافعي: وقلت له ما كان من يفتي بالبصرة يقول فيه: قال: ما أدري.

قلت: أفرأيت من غاب عنك قوله من أهل البلدان يجوز لي أن أقول على حسن الظن بهم وافقوا حديث رسول الله قال: لا إلا أن تعلم قولهم.

قال الشافعي: فقلت: فقد زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصراة، وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت: ولم يحصل في يديك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه.

قال الشافعي: وقلت له: وهل وجدت لرسول الله حديثاً يشبه أهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء إلا إلى حديث لرسول الله مثله؟

قال: كنت أرى هذا.

قلت: فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال وكنت أرى حديث جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي العتمة، ثم يأتي بني سلمة، فيصلي بقومه العتمة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المكين عطاءً وأصحابه يقولون به، ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجاء العطاردي وبعض مفتي أهل زماننا يقولون به.

قلت: وغير من سميت؟

قال: أجل، وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على تركه.

قلت له: ولقد جهدت منذ لقيتك وجهدنا أن نجد حديثاً واحداً يشبه أهل الحديث خالفته العامة فما وجدنا إلا أن يخالفوه إلى حديث رسول الله فذكر حديثاً.

قلت أثابت هو؟

قال: لا.

فقلت ما لا يثبت مثله فليس بحجة لأحد ولا عليه قال: فكيف نرد صاعاً من تمر ولا نرد ثمن اللبن.

قلت أثبت هذا عن النبي؟

قال: نعم.

قلت: وما ثبت عن النبي ﷺ فليس فيه إلا التسليم فتقولك وقول غيرك فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم.

قلت فدع كيف إذا قررت أنها خطأ في موضع، فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت

خطأ؟

قلت: إن الله تعبد خلقه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ بما شاء لا معقب لحكمه فعلى الناس اتباع ما أمروا به، وليس لهم فيه إلا التسليم وكيف إنما تكون في قول الأديمين الذين يكون قولهم تبعاً لا متبوعاً، ولو جاز في القول اللازم كيف حتى يحمل على قياس أو فطنة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي إليها، وإذا لم يكن له غاية ينتهي إليها بطل القياس، ولكن القول قولان: قول فرض لا يقال فيه كيف.

وقول تبع يقال فيه كيف يشبه القول الغاية.

قال الربيع: والقول الغاية الكتاب والسنة.

قال الشافعي:

قلت له: هل تعلم في قضاء رسول الله ﷺ الخراج بالضمان معنى إلا اثنين قال: ما هما؟

قلت: إن الخراج حادث بعمل العبد، ولم يكن في ملك البائع، ولم يكن له فيه حصّة من الثمن، فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون إلا للمشتري، وأنه ﷺ قضى به للمالك ملكاً صحيحاً قال: لا.

قلت: فإنك لما فرغت خالفت بعض معانها معاً قال وأين خالفت؟

قلت: زعمت أن خراج العبد والأمة وخدمتهما، وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداه أو غيره من وجوه الملك يكون لسيده الذي اشتراه ودلّس له فيه بالعيب وله رده والخدمة، وما ملك العبد بلا خراج غير الخراج.

فإذا قيل لك لم تجعل ذلك له وهو غير الخراج والخراج يكون بعمله، وما وهب له يكون بغير عمله، ولا يشغله عن خدمته؟

فقلت: لأنه حادث في ملكه ليس مما انعقدت عليه صفقة البيع، وزعمت أن البان الماشية وإنتاجها وصوفها وثمر النخل لا يكون مثل الخراج؛ لأن هذا شيء منها والخراج ليس من العبد وتعب العبد بالخراج أكثر من تعب الماشية باللبن والصوف والشعر يؤخذ منها وكلاهما حادث في ملك المشتري، وزعمت أن المشتري إذا كان جارية فاصحابها لم يكن له ردّها فليل له أو تنقصها الإصابة؟

قال: لا، فليل: الإصابة أكثر أو يجد ألف دينار ركازاً فليأخذها السيد وكلاهما حادث في ملكه.

فقلت فلم فرقت بينهما؟

قال: لأنه وطئ أمته.

قلت أو ليست أمته حين يردّها؟

قال: بلى.

قلت ولولا أنّها أمته لم يأخذ كنزاً وجدته.

قال: نعم.

قلت: فما معنى وطءِ أمته وهي عندنا وعندك أمته حتى يردّها؟

قال: فروينا هذا عن عليّ.

قلت أثبت عن عليّ؟

فقال بعض من حضره من أهل الحديث: لا، قال فروينا عن عمر يردّها، وذكر عشرأ أو نحواً من ذلك.

قلت أثبت عن عمر؟

قال بعض من حضره: لا.

قلت فكيف تحتج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان قاله؟

قال أفليس يقيح أن يردّ جارية قد وطئها بالملك.

قلت أيقح لو باعها؟

قال: لا.

قلت: فإذا جعل له رسول الله ﷺ ردّ العبد بالعيب والأمة عندنا وعندك مثل العبد وأنت تردّ الأمة ما لم يطأها فكيف.

قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين؟

قال: ما انتفع به منها وهو يتنفع منها بما وصفت ويردّها معه قال فمن أصحابنا من وافقك على أن يردّ الجارية إذا وطئت إذا كانت ثيباً، وخالفك في نتاج الماشية.

فقلت الحجّة عليه الحجّة عليك.

٧٠- بابُ كَسْبِ الْحَجَّامِ

٣١٨٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُحِصَةَ أَنَّ مُحِصَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَتَهَا عَنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَكَلِّمُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: أَطْعَمُهُ رَقِيقَكَ وَأَعْلَفَهُ نَاضِحَكَ.

٣١٨٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ فَتَهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ:

اعْلِفْهَا نَاضِحَكَ وَرَقِيقَكَ.

٣١٩٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَجَّمَ أَبُو طَبِيَّةٍ رَسُولَ اللَّهِ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ.

٣١٩١- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَّمَهُ أَبُو طَبِيَّةٍ فَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ وَأَمَرَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ ضَرَبِيَّتِهِ، وَقَالَ: إِنْ أَثْمَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْفُسْطُ الْبَحْرِيَّ لِصِبْيَانِكُمْ مِنَ الْعُدْوَةِ وَلَا تُعَذِّبُوهُمْ بِالْفَغْمِزِ.

٣١٩٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣١٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ

طَاوُسٍ قَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ لِلْحَجَّامِ اشْكُمُوهُ.

قال الشافعي: ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أرخص لمحصة أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه، ولو كان حراماً لم يميز رسول الله، والله أعلم لمحصة أن يملك حراماً، ولا يعلفه ناضحه، ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام، ولم يعط رسول الله حجّاماً على الحجامة أجراً إلا؛ لأنّه لا يعطى إلا ما يحلّ له أن يعطيه، وما يحلّ للمالكة ملكه حلّ له ولمن أطعمه إياه أكله.

قال: فإن قال قائل: فما معنى نهى رسول الله وإرخاذه في أن يطعمه الناضح والرقيق؟

قيل: لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دينياً وحسناً؛ فكان كسب الحجّام دينياً فاحبّ له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي هي أجمل، فلما زاد فيه أمره أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه تنزيهاً له لا تحريماً عليه.

قال الشافعي رضي الله عنه: وقد روي أن رجلاً ذا قرابة لعثمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة حمام وكسب حجّام أو حجامين، فقال: إن كسبك لو سخ أو قال لديني أو قال لدنس أو كلمة تشبه ذلك.

٧١- بابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

٣١٩٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

يُدعى إلا شاهداً واحداً؛ فإن كان مალأً أحلف مع شاهده وأعطى المال، وإن كان الذي يدعى غير مالٍ لم يعط به شيئاً، وكان حكمه حكم من لم يأت بيّنة.

قال الشافعي رضي الله عنه: البيّنة في دلالة سنة رسول الله ﷺ بيّتان بيّنة كاملة بعدد الشهود لا يحلف مقيمها معها وبيّنة ناقصة العدي يحلف مقيمها معها.

قال: ومن ادعى شيئاً لم يقم عليه بيّنة يؤخذ بها أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل لم يأخذ الذي ادعى منه شيئاً حتى يحلف على دعواه فيأخذ يمينه مع نكول المدعى عليه.

قال: والحكم بالدعوى بلا بيّنة والأيمان خالف له بالبيّنة لسنة رسول الله ﷺ لا يقاس به؛ لأنهما شيء واحد تضاداً قال: ومن ادعى ما لا دلالة للحاكم على دعواه إلا بدعواه أحلفنا المدعى عليه كما يحلف فيما سوى التّماء، وإذا كانت على دعوى المدعى دلالة تصدّق دعواه كالذّلة التي كانت في زمان رسول الله ﷺ قضى فيها بالقسامة أحلف المدعون خمسين يميناً واستحقوا دية المقتول، ولا يستحقون دماً.

قال: وكلّ ما وصفت بين في سنة رسول الله ﷺ نصّاً، فإن أحكامه لا تختلف وأنها إذا احتملت أن يمضي كلّ شيء منها على وجهه أمضى، ولم تحمل مختلفة، وهكذا هذه الأحاديث.

فإن قال قائل: فتجد في كتاب الله تعالى ما يشبه هذا؟

قيل: نعم قال الله - عز وجل - ﴿وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾، وقال في الذين يرمون بالزّنا ﴿لَوْ لَا جَآءُوا عَلَيْهِ بِاَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾؛ فكان حكم الله أن لا يثبت الحد على الزّاني إلا بأربعة شهداء، وقال الله تعالى في الوصية: ﴿اِنَّكَ اَنْتَ اَوْ اَوْلَادُكَ مِنْكُمْ﴾؛ فكان حكمه أن تقبل الوصية باثنين.

وكذلك يقبل في الحدود وجميع الحقوق اثنان في غير الزّنا، وقال في الذين «استشهدوا شهيدين من رجالكم» فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتين، ولا يقال لشيء من هذا مختلف على أن بعضه ناسخ لبعض، ولكن يقال مختلف على أن كلّ واحد منه غير صاحبه قال: وإتّما.

قلت: لا يقسم المدعون الذّم إلا بدلالة استدلالاً بما وصفت من سنة رسول الله ﷺ، وذلك أن الأنصار كانت من أعدى الناس لليهود لقطعها ما كان بينها وقتلها رجالها وإجلالها عن بلادها وقد عبد الله بعد العصر، ووجد قبل مغيب الشمس قتيلاً في منزلهم ودارهم حصّة لا يخلطهم فيها غيرهم؛ فكان فيما وصفت دلائل من علمها أنه لم يقتله إلا يهود لبعضهم فعرض

أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: البيّنة على المدعى.

قال الشافعي: وأحسبه ولا أثبه قال: واليمين على المدعى عليه.

٣١٩٥ - أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال عمرو في الأموال.

٣١٩٦ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن ربيعة بن عثمان، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن ابن عباس وزجل آخر سمّاه لا أخفظ اسمه من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

٣١٩٧ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد الوهاب، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حنمة أن عبد الله بن سهل ومحصّة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففرقا لحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فانطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول وخويصة بن مسعود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له قتل عبد الله بن سهل، فقال رسول الله ﷺ: تخلّفون خمسين يميناً وتسجقون دم قتيلكم أو صاحبيكم قالوا: يا رسول الله لم نشهد، ولم نخضر، فقال رسول الله ﷺ: فتبرئكم يهود بخمسين يميناً قالوا: يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار؟

فزع أن رسول الله ﷺ عقله من عنده قال بشير قال سهل لقد ركضت فريضة من تلك الفرائض في مرير لنا.

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث كلّها نأخذ وهي من الجمل التي يدل بعضها على بعض، ومن سعة لسان العرب أو اقتصار الحديث على بعض ما يسمع دون بعض أو هما معاً؛ فإن ادعى على أحد شيئاً سوى الذي في النفس خاصّة يريد أخذه لم يكن له أخذه بدعواه بحال فقط إلا أن يقيم بيّنة على ما ادعى، فإذا أقام شاهدين على ما دون الزّنا أو شاهداً وامرأتين على الأموال قضى له بدعواه، ولم يكن عليه أن يحلف مع بيّنته، وإذا لم يقم على ما

قال: لأن علياً أجازها.

قلت فخلافاً هي للقرآن؟

قال: لا.

قلت: فقد زعمت أن من حكم بأقل من شاهدين خالف

القرآن؟ وقلت له يجوز في شيء من الحديث أن يخالف القرآن؟

قال: فإن قلته؟

قلت: فيقال لك قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ إلى ﴿فَيَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ - وقال: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ فزعمت أن الرجل إذا خلا بالمرأة وأغلق باباً وأرخى ستره أو خلا بها في صحراء وهما يتصادقان بأن لم يمساها كان لها المهر وعليها العدة فخالفت القرآن قال: لا قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ما قلت: وإذا قال لا لم نجعله للقرآن خلافاً.

قلت: فما روي عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى ألم تقولوا هذا فيه، وهو أبعد من أن يكون خلافاً لظاهر القرآن من هاتين الآيتين، وذكرت له غيرهما، وقلت إن الله - عز وجل - قال شاهدين وشاهد أو امرأتين، ففيه دليل على ما تسم به الشهادة حتى لا يكون على من أقام الشاهدين يمين لا أنه حرم أن يحكم بأقل منه، ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشيء حتى يحلف معه فهو حكم غير الحكم بالشاهدين كما يكون أن يدعي الرجل على الرجل الحق فينكح المدعى عليه عن اليمين فيلزمه عندك ما نكل عنه وعندنا إذا حلف المدعى فهو حكم غير شاهد ويمين وشاهدين قال: فإننا ندخل عليكم فيها، وفي القسامة أن رسول الله ﷺ قال: **الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي**.

قلت فهذا القول خاص أو عام؟

قال: بل عام.

قلت فانت إذا أشد الناس له خلافاً.

قال: وأين؟

قلت: أنت تزعم لو أن قتيلاً وجد في حلة أحلفت أهلها خسين يميناً وغرمتهم الدية وأعطيت ولي الدم بغير يمين، وقد زعمت أن قول النبي ﷺ: **الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي** عام، فلا يعطي أحد إلا بيمين وأحلفت أهل الحلة، ولم تبرئهم، وقد زعمت أن قول رسول الله ﷺ: **وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ بَرئ** مما ادعى عليه.

فإن قلت هذا بأن عمر قضى به.

قلت: فمن احتج بقضاء رسول الله ﷺ الثابت عنه أولى بالحجة ممن احتج بقضاء غيره.

النبي ﷺ على الأنصار أن يحلفوا ويستحقوا فأبوا فعرض عليهم أن تحلف يهود فيبرئهم بخمسين مينا فأبوا فوداه من عنده، وذلك عندنا تطوع، وإذا كان في مثل هذا، وما في معناه أو أكثر منه مما يغلب على من يعلمه أن الجماعة التي فيها القتل أو بعضها قتله كانت القسامة فيه واستحق أهلها بها العقل لا الدم، وإذا أبوا حلف لهم من ادعوا عليه خمسين يميناً، ثم يبرءون، لأن قول رسول الله ﷺ: **فَتَبَرَّكُمْ يَهُودُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَبْرءُونَ** بالإيمان ومثل هذا وأكثر منه تدخل الجماعة البيت فيدخل عليهم وفيهم القتل فيغلب على العلم أنهم أو بعضهم قتله أو يوجذ الرجل بالفلاة متلطح الثياب بالدم أو السيف وعنده القتل ليس قربه عين ولا أثر عين فيغلب على من علم هذا أنه قتله أو إخبار من يغلب على من يسمع خبره أنه لا يكذب إذا كان ذلك بحضرة القتل وأتى واحد من جهة وامرأة من أخرى أو صبي من أخرى أو كافر من أخرى وأثبت كلهم رجلاً، فقالوا هذا قتله وغيب فأروا غيره، فقالوا لم يقتله هذا، وما كان في هذا المعنى، فإذا لم يكن واحد من هذه المعاني فادعى أولياء الميت أن فلاناً قتله، وكان جماعة من وجه واحد ليس فيهم من تجوز شهادته يمكن أن يكونوا تواطئوا على الباطل بعد القتل فيما لا يمكن أن يكون الذين جاءوا من وجوه متفرقة اجتمعوا فتواطئوا على أن يقولوا إنه قتله لم يكن فيه قسامة يحلف المدعى عليهم ويبرءون.

٧٢- باب الخلاف في هذه الأحاديث

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله عنه فخالفنا بعض الناس في هذه الأحاديث فجرد خلاف حديث اليمين مع الشاهد، وخالف بعض معنى اليمين على المدعي واليمين على المدعى عليه وقد كتبت عليه فيها حججاً اختصرت في هذا الكتاب بعضها؛ فكان مما رد به اليمين مع الشاهد إن قال.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾.

فقلت له لست أعلم في هذه الآية تحريم أن يجوز أقل من شاهدين مجال.

قال: فإن قلت فيها دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين؟

قلت: فقله قال: فقد قلته.

قلت فمن الشاهدان اللذان أمر الله - جل ثناؤه - بهما؟

قال عدلان حران مسلمان.

قلت فلم أجزت شهادة أهل الذمة؟ وقلت لم أجزت شهادة القابلة وحدها؟

فإن قال: بل من احتج بقضاء رسول الله ﷺ.

قلت: فقد احتججت بقضاء رسول الله ﷺ فزعمت أن قوله التَّيْنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالتَّيْمُنُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَامٌّ قال: ما هو بعام.

قلنا: فلم امتنع من أن تقول بما إذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به؟ وقلت بما إذا كشفت عنه، ووجد عليك خلافة؟

قال: فقد جعلتم التَّيْمُنَ مع الشَّاهِدِ تَامَةً في شيء ناقصة في غيره.

وكذلك جعلتم الشَّاهِدِينَ تَامِينَ في كل شيء إلا الزَّنا وجعلتم رجلاً وامرأتين تَامِينَ في المال ناقصين في الحدود وجعلتم شهادة أهل الذَّمَّة تَامَةً بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تَامَةً في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بأن قال أعطيتهم بغير تَيْنَةٍ.

قلت: فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بأن قال أحلفتهم على ما لا يعلمون.

قلت: فقد يعلمون بظاهر الأخبار مَنْ يَصْدَقُونَ ولا تقبل شهادتهم وإقرار القتال عندهم بلا تَيْنَةٍ ولا يحكم بأدعائهم عليه الإقرار وغير ذلك قال: العلم ما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم.

قلت: ولا علمٌ ثالث؟

قال: لا.

قلت: فإذا اشترى ابنُ حنَّسٍ عشرةً سنةً عبداً ولده بالمشرق منذُ خمسين ومائة سنة، ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقاً فكيف تحلفه؟

قال: على التَّيْنَةِ قال يقول لك تظلمي، فإن هذا ولد قبلي وبلد غير بلدي وتحلفني على التَّيْنَةِ وأنت تعلم أني لا أحيط بأن لم يأت قط علماً؟

قال يسأل.

قلت: يقول لك فانت تحلفني على ما تعلم أني لا أبر فيه قال: وإذا سألت وسعك أن تحلف.

قلت: أفرجل قتل أبوه فغبى من ساعته فسأل أولي أن يعلم.

قال: نعم قال بعض من حضره بل من قتل أبوه.

قلت: فقد عبت يمينه على القسامة ونحن لا نأمره أن يحلف إلا بعد العلم والعلم يمكنه واليمين على القسامة سنة عن رسول الله ﷺ، وقلت براك يحلف على العبد الذي وصفت قال: فقد خالف حديثكم ابن المسيب وابن مجيد.

قلت: أفاخذت حديث سعيذ وابن مجيد، فتقولوا اختلفت أحاديث عن النبي ﷺ فأخذت بأحدها؟ قال: لا.

قلت: فقد خالفت كل ما روي عن النبي ﷺ في القسامة؟ قال: لا.

قلت فلم لم تأخذ بحديث ابن المسيب؟

قال هو منقطع والمتصل أولى أن يؤخذ به والأنصاريون أعلم بحديث أصحابهم من غيرهم قال: فكيف لم تأخذ بحديث ابن مجيد؟

قلت: لا يثبت ثبوت حديث سهل فهذا صرنا إلى حديث سهل دونه قال: فإن صاحبكم قال: لا تحب القسامة إلا بلوث من تينة أو دعوى من ميت، ثم وصف اللوث بغير ما وصفت.

قلت: قد رأينا تركناه على أصحابنا وصرنا إلى أن نقضي فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله ﷺ لا بشيء في غير معناه قال وأعطيتم بالقسامة في النفس، ولم تعطوا بها في الجراح.

قلت: أعطينا بها حيث أعطى رسول الله ﷺ قال الجراح مخالفة للنفس.

قلت: لأن الجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك، ولا يتبين الميت ذلك؟ قال: نعم.

قلنا فهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التي خالفوا بها التينة على المدعي واليمين على المدعي عليه أنهم أحلفوا أهل الحلة، ولم يبرئوهم، وإنما جعل رسول الله ﷺ التَّيْمُنَ موضع براءة، وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب، وما رايانهم ادعوا الحجة في شيء إلا تركوه ولا عابوا شيئاً إلا دخلوا في مثله أو أكثر منه.

قال الشافعي: رضي الله عنه، ومن كتاب عمر بن حبيب عن محمد بن إسحاق قال حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عبد الرحمن بن مجيد بن قبطي أحد بني حارثة قال محمد يعني ابن إبراهيم وأيم الله ما كان سهل بأكثر علماً منه، ولكنه كان أسن منه قال والله ما هكذا كان الشأن، ولكن سهلاً أوهم ما قال رسول الله ﷺ: أحلفوا على ما لا علم لهم به، ولكنه كتب إلى يهود خيبر حين كلمته الأنصار أنه وجد قتيلاً بين أياتكم فدوه فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه، ولا يعلمون له قاتلاً فوداه رسول الله ﷺ من عنده.

قال الشافعي: فقال لي قائل: ما يمنعك أن تأخذ بحديث ابن مجيد؟

قلت: لَا أَعْلَمُ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ مُرْسَلٌ.

ولسنا وَلَا إِيَّاكَ ثَبَتَ الْمُرْسَلُ، وَقَدْ عَلِمْتَ سَهْلًا صَحْبَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَمِعَ مِنْهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ سِيَاقًا لَا يَشْتَبِهُ إِلَّا الْإِثْبَاتَ فَاخْذَتْ بِهِ لَمَّا وَصَفْتَ قَالَ فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْخُذَ بِحَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ.

قلت: مُرْسَلٌ وَالْقَتِيلُ أَنْصَارِيٌّ وَالْأَنْصَارِيُّونَ أَوَّلَى بِالْعَنَابَةِ بِالْعِلْمِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ إِذَا كَانَ كُلُّ نَفَقَةٍ وَكُلُّ عُنْدَانَا بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى نَفَقَةً.

٧٣- بابُ المختلَفَاتِ الَّتِي لَا يَثْبُتُ بَعْضُهَا مِنْ

مَاتٍ، وَلَمْ يَحْجْ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ

٣١٩٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقْضِيهِ عَنْهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْضَى فَرِيضَةُ الْحَجِّ عَنْ مَنْ بَلَغَ أَنْ لَا يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَسَمِعْتُ أَنْ يَقْضَى نَذْرُ الْحَجِّ عَنْ نَذْرِهِ، وَكَانَ فَرَضُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَجِّ عَنْ مَنْ وَجَدَ إِلَيْهِ السَّبِيلَ وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّبِيلِ الْمَرْكَبَ وَالزَّادَ، وَفِي هَذَا نَفَقَةٌ عَلَى الْمَالِ وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنِ الْمَيْتِ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ مِنَ الْحَجِّ بَدَلًا غَيْرَ الْحَجِّ، وَلَمْ يَسْمَعْ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا كَانَ نَذْرُ أُمِّ سَعْدٍ فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ نَذْرُ الْحَجِّ فَأَمَرَهُ بِقَضَائِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ مِنْ سُنَنِ قَضَائِهِ عَنِ الْمَيْتِ، وَلَوْ كَانَ نَذْرُ صَدَقَةٍ كَانَ كَذَلِكَ وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ.

قَالَ: فَأَمَّا مَنْ نَذَرَ صِيَامًا أَوْ صَلَاةً، ثُمَّ مَاتَ، فَإِنَّهُ يَكْفَرُ عَنْهُ فِي الصَّوْمِ، وَلَا يَصَامُ عَنْهُ، وَلَا يَصَلِّي عَنْهُ، وَلَا يَكْفَرُ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا فَرْقُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ؟

قلت: قَدْ فَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا: فَإِنْ قَالَ وَابْنٌ؟

قلت: فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْضَى عَنْ مَنْ لَمْ يَحْجْ وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْحَجِّ بَدَلًا غَيْرَ الْحَجِّ وَفَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّوْمَ، فَقَالَ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ» إِلَى قَوْلِهِ:

مَسَاكِينَ قَبْلَ يَطِيقُونَهُ كَانُوا يَطِيقُونَهُ، ثُمَّ عَجَزُوا عَنْهُمْ فَعَلِيهِمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَعَامٌ مَسْكِينٍ وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَقْضِيَ الْحَائِضُ، وَلَا يُقْضَى عَنْهَا مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَالَ عَوَامُ الْمُتَيْنِ وَلَا الْمَغْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ كَفَّارَةً، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ عَنْ صَلَاةٍ كَفَّارَةٍ مِنْ صَدَقَةٍ، وَلَا أَنْ يَقُومَ بِوَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ، وَكَانَ عَمَلُ كُلِّ امْرِئٍ لِنَفْسِهِ وَكَانَتِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ عَمَلًا لِلْمَرْءِ لِنَفْسِهِ لَا يَعْمَلُهُ غَيْرُهُ، وَكَانَ يَعْمَلُ الْحَجَّ عَنِ الرَّجُلِ اتِّبَاعًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفَقَةً مِنَ الْمَالِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قِيلَ أَفَرَوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَصُومَ عَنْ أَحَدٍ؟

قِيلَ: نَعَمْ: رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَا تَأْخُذْ بِهِ؟

قِيلَ: حَدَّثَ الزَّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَذْرًا نَذَرًا، وَلَمْ يُسَمِّهِ مَعَ حِفْظِ الزَّهْرِيِّ وَطَوَّلَ مَجَالَسَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ لابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَمَّا جَاءَ غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بغير ما فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَشْبَهَ أَنْ لَا يَكُونَ مُحْفُوظًا.

فَإِنْ قِيلَ: أُنْعَرَفُ الَّذِي جَاءَ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَغْلُطُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

قِيلَ: نَعَمْ: رَوَى أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لَابْنِ الزَّيْرِ إِنَّ الزَّيْرَ حُلٌّ مِنْ مَتَاعِهِ الْحَجَّ فَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا مَتَاعُ النِّسَاءِ، وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَتْ عَلَيْنَا كِبِيرُ مُؤَنَةٍ فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ إِذَا اِخْتَلَفَ أَوْ ظَنُّوا مُخْتَلَفًا لَمَّا وَصَفْتَ وَلَا مُؤَنَةٌ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَالنِّصْفَةِ فِي الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ الَّذِي يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا وَالْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ، وَقَدْ عَارَضَ صَنَفَانِ مِنَ النَّاسِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ بَعْضُ عَدُوِّيهِ وَالْحَدِيثُ الَّذِي غَلَطَ صَاحِبُهُ بِدَلَالَةٍ، فَلَا يَثْبُتُ فَسَأَلَنِي مِنْهُمْ طَائِفَةٌ تَبْطُلُ الْحَدِيثَ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ بَصُرَ بَيْنَ أَحَدِهِمَا الْجَهَالَةَ تَمَنَّيَ لَا يَثْبُتُ حَدِيثُهُ وَالْآخَرُ بَانَ يَوْجَدُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا يَرِدُهُ، فَيَقُولُونَ إِذَا جَازَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُ جَازَ فِي كُلِّهِ وَصَرَفْتُ فِي مَعْنَاهَا.

فقلت: أَرَأَيْتَ الْحَاكِمَ إِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ عَدْلٌ يَعْرِفُهُ وَمَجْرُوحٌ يَعْرِفُهُ وَرَجُلٌ يَجْهَلُ جَرْحَهُ وَعَدْلُهُ أَلَيْسَ يَحْجِزُ شَهَادَةَ الْعَدْلِ وَيَتْرَكُ شَهَادَةَ الْمَجْرُوحِ وَيَقِفُ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ حَتَّى يَعْرِفَهُ بَعْدَ فَيَجِيزُهُ أَوْ يَجْرَحُ فَيَرُدُّهُ؟ فَإِنْ قَالَ: بَلَى قِيلَ: فَلَمَّا رُدَّ الْمَجْرُوحُ فِي الشَّهَادَةِ بِالظَّنِّ جَازَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْعَدْلَ الَّذِي لَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِ.

فإن قال: لا.

غَيْرُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةَ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ فمن اعتق شركاً له في عبد؛ فكان له مالٌ يبلغُ ثمنَ العبدِ قَوْماً عليه قيمةُ العدلِ فأعطى شركاءه حصصهم، وكان حراً يومَ تكلمَ بالعتقِ وله ولاؤه، وإن لم يكن له مالٌ يبلغُ قيمته عتقَ عليه ما ملكَ منه ورقاً ما بقي لأصحابه فيه، ومن كان له مَالِكٌ لا يملكُ غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتقَ بآث، ثُمَّ ماتَ من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فآتاهم خراجٌ له سهمُ العتقِ عتقَ ورقَ الباقي، ولا يستسعى الرقيقُ ولا العبدُ يعتقُ بعضه في حال.

٧٥- باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيعُ قال: قال الشافعي: وخالفَ مذهبنا في هذا بعضُ النَّاسِ فزعمَ أنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَشَرِيكَه بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَعْتِقَ أَوْ يَضْمَنَهُ أَوْ يَسْتَسْعِيَ الْعَبْدَ فْخَالَفه أَصْحَابُهُ وَعَابُوا هَذَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ لِلشَّقْصِ لَهُ فِي الْعَبْدِ مُوسِراً عَتَقَ عَلَيْهِ كُلَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَيَسْعَى فِي حَصَّةِ شَرِيكَه، وَقَالُوا فِي ثَلَاثَةِ مَمَالِكٍ أَعْتَقَهُم رَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ غَيْرِهِمْ عِنْدَ الْمَوْتِ يَعْتَقُ ثُلْثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ.

قال الشافعي: وسمعت من يحتجُّ بأنَّه قال بعضُ هذا بأن روى عن رجلٍ عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فِي الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ يُعْتَقُهُ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُعْسِرٌ يَسْعَى.

٣٢٠٣- وروى عن رجلٍ عن خالدٍ الحذاءِ عن أبي قلابَةَ عن رجلٍ من بني عذرة.

قال الشافعي: قيلَ لهُ: أو ثابتٌ حديثُ أبي قلابَةَ لو لم يخالف فيه الذي رواه عن خالدٍ؟

فقال: من حضرَ هو مُرسلٌ، ولو كان موصولاً كانَ عن رجلٍ لم يسمُ، ولم يعرف، ولم يثبت حديثه.

فقلت أئبأت حديثك عن سعيد بن أبي عروبة لو كان مفرداً بهذا الإسناد فيه الاستسعاء، وقد خالفه شعبة وهشام؟ فقال بعضُ من حضره حديثه شعبة وهشام هكذا ليس فيه استسعاء وهما أحفظ من ابنِ أبي عروبة.

قيل: فكذلك الحديث لا يختلف، وليس يغيرُ لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بالجهالة، ولم ترض أن تترك الجهالة، ولم تقبل العلم فثقلت مؤنتها، وقالوا قد تردون حديثاً وتأخذون بآخر.

قلنا: نردّه بما يجبُ به ردّه ونقبله بما يجبُ به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة، وإن غضب قومٌ لبعض من رد من حديثه، فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء، وليس يجوزُ على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين، وإن ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلطٍ أو وجه يجوزُ به ردُّ الشهادة.

٧٤- باب المخلفات التي لا يثبت بعضها من

اعتق شركاً له في عبد

٣١٩٩- حدثنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابنِ عمرَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ؛ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْماً عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شَرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَالْأ، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

٣٢٠٠- أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَيْمَا عَبْدٌ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ؛ فَإِنْ كَانَ مُوسِراً، فَإِنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ بِأَعْلَى الْقِيَمَةِ أَوْ قِيَمَةِ عَدْلِ لَيْسَتْ بِوَكْسٍ وَلَا شَطَطٍ، ثُمَّ يَغْرُمُ لِهَذَا حِصَّةً.

٣٢٠١- حدثنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَدْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولاً يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَعْتَقْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا سِتَّةَ أَعْبَدٍ لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ غَيْرُهُمْ فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ ثَلَاثَهُمْ.

قال الشافعي: كان ذلك في مرضِ المعتق الذي مات فيه.

٣٢٠٢- أخبرنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ مِئَةَ مَمَالِكٍ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ أَوْ قَالَ أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ مِئَةَ مَمَالِكٍ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ

رسول الله ﷺ أنزل عتق المالك وصية وأجازها وهم غير قرابة للمعتق؛ لأنه كان عربياً والرقيق عجم وعلمت أن حجتنا وحجتك في الاختصار بالصواب على الثلث من حديث عمران بن حصين دون حديث سعد؛ لأنه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا، ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله ﷺ، وقد علمت أن الذي احتج عليه بعضهم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ جعل عطية المريض من الثلث؛ فإن كان حيث عمران ثابتاً، فقد خالفته، وإن كان غير ثابت، فلا حجة لك فيه، ولكنك وإياه محجوجان به قال: فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة؟

قلت: كما يعطي الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم فيقتسمون فينقل للمعطي بالوصية ثلثهم ويعطي الورثة ثلثهم، فلما اعتق المريض ماله ولغيره جميعاً اعتقنا ماله في بعضهم، ولم نعتق ماله غيره عليه.

قال الشافعي:

قلت له: كيف قولك في حديث نثبته نحن وأنت عن رسول الله ﷺ عندنا وعندك غير واسع تركه لفرض الله علينا قبول ما جاء عن النبي ﷺ، وإذا أثبتنا عنه شيئاً فالفرض علينا اتباعه كما عدلنا وعدلت، فقلنا في الجنين غرة، ولو كان حياً كانت فيه مائة من الإبل أو ميتاً لم يكن فيه شيء وهو لا يعدو أن يكون حياً أو ميتاً، وكما قلنا نحن وأنت في جميع الجنائيات ما جنى رجل، ففي ماله إلا الخطأ في بني آدم فعلى عاقبته، وكما قلنا نحن وأنت في الديات وغيرها بالأمر الذي ليس فيه إلا الأتباع، ولا ينبغي أن يختلف قولك.

قال الشافعي رضي الله عنه: فقال فأكلمك في حديث نافع.

قلت: أو للكلام فيه موضع؟

قال: إنك خلطت فيه بين حكم الرق والحرية.

قلت: ما فعلنا لقد تركناه لنفسه وكسبه كما تركناه لخدمته سيده ما قدرنا فيه على غير هذا كما نفعل لو كان بين اثنين قال أقتجملون ما اكتسب في يومه له؟

قلنا: نعم، وإن مات ورثه ورثته الأحرار قلنا: نعم قال: قال فتورثونهم منه ولا تورثونه؟

قلنا نعم لم يخالفنا مسلم علمناه في أنه إذا بقي في العبد شيء من الرق، فلا يرث ولا تجوز شهادته، فقلنا لا يرث بحال بإجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أقتجد غيره يورث، ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية، ولا يحكم

قلت: فلو كان منفرداً كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث وقيل لبعض من حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحده، وهذا الإسناد أيهما كان أثبت؟

قال نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قلت: وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين قال؟ نعم.

قلت فمع نافع حديث عمران بن حصين بإبطال الاستسعاء.

قال الشافعي: ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول: لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً.

قال الشافعي: فعارضنا منهم معارض آخر بحديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابي، وقال: لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال بعضه تناظر في قولنا وقولك.

فقلت أو للمناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله ﷺ بطرح الاستسعاء في حديثي نافع وعمران؟

قال: إنا نقول إن أيوب ربما قال: فقال نافع، فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقله وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه.

فقلت له لا أحسب عالماً بالحديث وروايته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان ألزم له من أيوب ولمالك فضل حفظ لحديث أصحابه خاصة، ولو استويا في الحفاظ فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي لم يشك إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ وهم عدد، وهو منفرد، وقد وافق مالكا في زيادته وإلا، فقد عتق منه ما عتق غيره، وزاد فيه بعضهم ورق منه ما رق قال: فقلت له هل علمت خلقاً يخالف حديث عمران بن حصين في حديث القرعة عن رسول الله ﷺ؟

قال: لا.

قلت فكيف كان خلافك له وهو كما وصفت وهو مما ثبتت نحن وأنت أكثر من خلافك حديث نافع، ومن أين استجزت أن تخالفه، وقد علمت أن معارضاً لو عارضك، فقال: عطية المريض كعطية الصحيح، فلم يكن لك عليه حجة أقوى من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ حكم في عتق المريض عتق بتات أنه وصية وعلمت أن طامساً قال: لا تجوز الوصية إلا لقرابة وتاول الوصية للوالدين والأقربين، فقال نسخ الوالدان بالفرائض، ولم ينسخ الأقربون، فلم يكن لنا عليه حجة إلا أن

بعض؟

قلت: نعم الجنين يسقط ميتاً يورث، ولا يرث والمكاتب تحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد وتحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما ففضى رسول الله ﷺ إن كان المعتق موسراً أن يعطي شريكه قيمة حصته، ويكون حراً أجمده أعتقه في هذا الموضع إلا بأن أعطى شريكه الذي لم يعتق قيمة نصيبه منه إذا خرج نصيبه من يديه؟

قال: لا.

قلت: فإذا لم يثبت لك أن النبي ﷺ أعتقه على المعسر واستساعه أما خالفت رسول الله ﷺ والقياس على قوله إذا أعتقه فأخرجه من مال مالكة الذي لم يعتقه بغير قيمة دفعها إليه قال اجعل العبد يسعى فيها.

قلت: فقال لك العبد لا أسمى فيها إن كان الذي أعتقني يعتقني وإلا لا حاجة لي في التساعي أما ظلمت السيد، وخالفت السنة وظلمت العبد إذ جعلت عليه قيمة لم يجز فيها جناية، ولم يرض بالقيمة منه فدخل عليك ما تسمع مع خلافك فيه السنة.

٧٦ - باب قتل المؤمن بالكافر

٣٢٠٤ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ أَحْسَبُهُ قَالَ وَمُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ.

قال الشافعي: وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله ﷺ تكلم في خطبته يوم الفتح.

قال الشافعي: وهو يروي مسنداً عن النبي ﷺ من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين.

٣٢٠٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْءٌ سِوَى الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا. وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ اللَّهُ عَبْدًا فَهَمًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ.

قلت: وما في الصحيفة؟

قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مؤمن بكافر.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهو ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ ببعض ما حكيت ولا يقتل حرٌ بَعِيدٌ وَلَا مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ.

٧٧ - باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضُ النَّاسِ، فَقَالَ: إِذَا قَتَلَ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ قَتَلْتَهُ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ الْمُسْتَأْمَنُ الْكَافِرَ لَمْ يَقْتُلْهُ بِهِ.

قال الشافعي: فقلت لغير واحد منهم أقاويل جمعتها كلها جماعها أن قلت لمن قلت منهم ما حججتك في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستامن؟

قال: روى ربعة عن ابن البيلمي أن النبي ﷺ قَتَلَ مُؤْمِنًا بِكَافِرٍ، وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِوَعْدِهِ.

فقلت له أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله ﷺ يخالف هذا أ يكون هذا مما يثبت عندك؟

قال: إنه لمسل، وما ثبت المرسل.

قلت: لو كان ثابتاً كيف استجزت أن ادعيت فيه ما ليس فيه وجعلته على بعض الكفار دون بعض؟ وقلت لمن قلت: منهم أثبت حديثنا.

قال: نعم حديث علي ثابت عن رسول الله ﷺ، ولكن له معنى غير الذي ذهبتم إليه.

قلت: وما معناه؟

قال: لا يقتل مؤمن بكافر من أهل الحرب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يده.

قلت: أيوهم أحد أنه يقال: لا يقتل مؤمن بكافر أمر المؤمن بقتله؟

قال: أعني من أهل الحرب مستأمن.

قلت: افتجد هذا في الحديث أو في شيء يدل عليه الحديث بمعنى من المعاني؟

فقال أجده في غيره.

قلت: وابن ذلك قال: قال سعيد بن جبيرة في الحديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده.

قلت أثبت حديث سعيد بن جبيرة، وإن كان حديثه أيلزمنا تأويلك لو تأولته بما لا يدل عليه الحديث؟

قال: فما معنى قول سعيد؟

قلت: لا يلزمنا منه شيء فنحتاج إلى معناه، ولو لزم ما كان لك فيه مما ذهبتم إليه شيء قال: كيف.

قلت: لو قيل: لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه عنى غير حربي، وليس بكافر غير حربي إلا ذو عهدٍ إما عهدٍ بجزية، وإما عهدٍ بأمان.
قال: أجل.

قلت: ولا يجوز أن يخص واحدًا من هذين وكلاهما حرامٌ الدَّم، وعلى من قتله دية وكفارة إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ أو أمرٍ لم يختلف فيه قال: فما معناه؟

قلت: لو كان ثابتاً، فكان يشبه أن يكون لما أعلمهم أنه لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل العهد محرمة عليهم، فقال: لا يقتل مؤمن بكافر غير حربي، ولا يقتل ذو عهدٍ في عهده قال: فإنما ذهبنا إلى أن لا يقتل مؤمن بكافر حربي، ولا يقتل به ذو عهدٍ لو قتله.

قلت: أفبدلالة؟ فما علمته جاء بأكثر مما وصفت قال بعضهم، فإنما قلنا قولنا بالقرآن.
قلنا: فاذكره.

قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فأعلم الله - سبحانه - أن لولي المقتول ظلمًا أن يقتل قاتله قلنا: فلا تعدو وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود ممن قتله، ولا يستدل على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع، فقال بعض من حضره ما تعدو أحد هذين.
فقلت: أعن أيهما شئت قال: هي مطلقة.

قلت: أفرايت رجلاً قتل عبده وللعبد ابنٌ حرٌّ أيكرون ممن قتل مظلوماً؟
قال: نعم.

قلت: أفرايت رجلاً قتل ابنه ولابنه ابنٌ بالغٌ أيكرون الابن المقتول ممن قتل مظلوماً؟
قال: نعم.

قلت: أفعلَى واحدٍ من هذين قودٌ؟
قال: لا.

قلت: ولم وأنت تقتل الحرَّ بالعبد الكافر؟
قال: أما الرجلُ يقتل عبده، فإن السيد ولي دم عبده فليس له أن يقتل نفسه.

وكذلك هو ولي دم ابنه أو له فيه ولاية، فلا يكون له أن يقتل نفسه مع أن حديث النبي ﷺ يدل على أن لا يقتل والدٌ بولده فتيل أفرايت رجلاً قتل ابن عمه أخيه أبيه، وليس للمقتول ولي غيره وله ابن عمٌ يلقاه بعد عشرة آباءٍ أو أكثر أيكرون لابن

العم أن يقتل القاتل وهو أقرب إلى المقتول منه بما وصفت؟
قال: نعم.

قلت: وهذا الولي؟
قال: لا ولاية لقاتل وكيف تكون له ولاية ولا ميراث له بحال؟

قلت: فما منعك من هذا القول في الرجل يقتل عبده، وفي الرجل يقتل ابنه؟

قال: أما قتله ابنه فبالحديث قيل الحديث فيه أثبت أم الحديث في أن لا يقتل مؤمن بكافر، فقد تركت الحديث الثابت.
قال الشافعي: وقلت له فليس في المسلم يقتل المستامن علة فكيف لم تقتله بالمستامن معه ابن له ولا ولي له غيره يطلب القود قال: هذا حربي.

قلت: وهل كان الذمي إلا حربياً فأعطى الجزية فحرم دمه، وكان هذا حربياً فطلب الأمان فحرم دمه؟

قال: آخر منهم يقتل المسلم بالكافر؛ لأن الله - عز وجل - قال: ﴿وَكَيْفَ تَقُولُ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية.

قلت له: أخبرنا الله تعالى أنه كتب عليهم في التوراة هذا الحكم أفحكم هو بيننا؟
قال: نعم.

قلت: أفرايت الرجل يقتل العبد والمرأة أيقتل بهما؟
قال: نعم.

قلت: ففقاً عنه أو جرحه فيما دون النفس جراحات فيها القصاص؟
قال: لا يقاد منه واحد منهما.

قلت: فأخبر الله - عز وجل - أن حكمه حيث حكم أن النفس بالنفس الآية ففعلت هذه الأحكام الأربعة بين الحر والعبد والرجل والمرأة وحكماً جامعاً أكثر منها والجروح قصاص فزعمت أنه لا يقتض واحد منهما منه في جرح، وزعمت أنه يقتل النفس بالنفس كل واحد منهما فما تخالف في هذه الآية أكثر مما وافقتها فيه إنما وافقتها في النفس بالنفس، ثم خالفت في النفس بالنفس في ثلاثة أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبدته والمستامن، ولم تجعل من هذه نفساً بنفس وقيل لبعضهم لا تراك تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه، والله المستعان قال: فكيف يقتض لعبد من حرٍّ وامرأة من رجلٍ فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله؟

قلت: أو تجعل العقل دليلاً على القصاص، فإذا استوى اقتصصت، وإذا اختلفت لم تقتص؟
قال: فابن.

قال الشافعي: فأخذنا به لثبوته باتصّاله ومعرفة رجاله قال: ولا يخالف هذا الحديث حديث العجماء جرحها جبار ولكن العجماء جرحها جبار جملة من الكلام العام المخرج الذي يراؤ به الخاص، فلما قال ﷺ: العجماء جرحها جبار وقضى رسول الله ﷺ فيما أفسدت العجماء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار، وفي حال غير جبار قال: وفي هذا دليل على أنه إذا كان على أهل العجماء حفظها ضمنوا ما أصابت، فإذا لم يكن عليهم حفظها لم يضمنوا شيئاً مما أصابت فيضمن أهل الماشية السائمة بالليل ما أصابت من زرع، ولا يضمنونه بالنهار ويضمن القائد والراكب والسائق، لأن عليهم حفظها في تلك الحالة، ولا يضمنون لو انفلت.

قال الشافعي: وما يشبه هذا الحديث أن رسول الله ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكرت فاطمة أن معاوية وأبا جهم خطباها فخطبها على أسامة وتزوجته فحاط العلم أن رسول الله ﷺ لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها وحديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها إفسادها في حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ومثله نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصلّيها إذا ذكرها، ولا يمنع من طاف وصلى آية ساعة شاء.

٧٩ - باب المختلقات التي عليها دلالة

٣٢٠٩ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: أقام رسول الله ﷺ بالمدينة تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس بالحج فتذرك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله ﷺ وانطلقنا لا نعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله، وإنما يفعل ما أمره به فقلدنا مكة، فلما طاف رسول الله ﷺ بالبيت وبالصفاء والمروة قال: من لم يكن معه هدي فليجعلها عذرة، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عذرة.

٣٢١٠ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن سعيد بن عبد

قفلت: فقد يقتل الحر دية مائة من الإبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته خمسة دنانير وامرأة ديتها خمسون من الإبل قال: ليس القود من العقل بسيل.

قلت: فكيف احتججت به؟

فقال منهم قائل إني قتل الرجل بالمرأة بأن رسول الله ﷺ قال: المسلمون يد على من سواهم تكافاً دماؤهم.

قلت: أفكان هذا عندك في القود؟

قال: نعم.

قلت فهذا عليك أو رأيت إن قال النسي ﷺ في المسلمين تكافاً دماؤهم أما في هذا دليل على أن دماء الكفار لا تكاف.

قال الشافعي: رضي الله عنه، فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمن يقتل خطأ فجعل فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة، وذكر ذلك في المعاهد.

قلت: أفرأيت المستامن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة؟

قال: نعم.

قلت: فلم لم تقتل به مسلماً قتله.

٧٨ - باب جرح العجماء جبار

٣٢٠٦ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: العجماء جرحها جبار.

٣٢٠٧ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً لقوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ: أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها.

٣٢٠٨ - أخبرنا أيوب بن سويّد قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل من الأنصار فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل.

هذبي، فلا أجل حتى أنحر.

قال الشافعي: وليس مما وصفت من هذه الأحاديث المختلفة شيء أخرى إلا أن يكون متفقاً من وجه أو مختلفاً من وجه لا ينسب صاحبه إلى الغلط باختلاف من حديث أنس، ومن قال قرن رسول الله ﷺ أتم من قال: كان ابتداء إحرامه حجاً لا عمرة معه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يحج من المدينة إلا حجة واحدة قال: ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح، وإن كان الغلط فيه قبيحاً مما حل من الاختلاف، ومن فعل شيئاً مما قيل إن النبي ﷺ فعله كان له واسعاً؛ لأن الكتاب، ثم السنة، ثم ما لا أعلم فيه خلافاً يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقرآن واسع كله.

قال الشافعي: واشبه الرواية أن يكون محفوظاً في حج النبي ﷺ رواية جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ خرج لا يسمى حجاً ولا عمرة وطاوس أن النبي ﷺ خرج مُحْرِمًا يَتَنَظَّرُ الْقَضَاءَ؛ لأن رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء نقصوا الحديث، ومن قال أفرد الحج فيشبهه، والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدرك دون رسول الله ﷺ أن أحداً لا يكون مقيماً على حج إلا وقد ابتدأ إحرامه بالحج.

قال الشافعي: واحسب أن عروة حين حدث أن النبي ﷺ أحرَمَ بِحَجٍّ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجِّهِ، وذكر أن عائشة أهدت بعمرته إنما ذهب إلى أن عائشة قالت: ففعلت في عمرتي كذا لا أنه خالف خلافاً بينا لحديث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمرة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: قرن الصبي بن معبد، فقال له: عمر بن الخطاب هديت لسنة نبيك له: حكى له أن رجلين قالوا له هذا أضل من جملة، فقال هديت لسنة نبيك إن من سنة نبيك أن القرآن والإفراد والعمرة هدي لا ضلال.

فإن قال قائل: فما دل على هذا؟

قيل: أمر عمر بأن يفصل بين الحج والعمرة وهو لا يأمر إلا بما يسع ويموز في سنة رسول الله ﷺ لا ما يخالف سنة رسول الله ﷺ وإفراده الحج.

قال الشافعي: فإن قيل فما قول حفصة للنبي ﷺ ما بال الناس خلوا، ولم تخلل من عمرتك؟

قيل: أكثر الناس لم يكن معه هدي وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويحلوا، فقالت: لم حل الناس، ولم تخل من عمرتك؟ تنهي من إخراجك الذي ابتدأته وهم بيته واجدة قال عليه السلام لبثت رأسي وقلدت هذبي، فلا أجل

الرحمن بن رقيش، عن جابر أنه قال: ما سمي رسول الله ﷺ في إخراجي حجاً ولا عمرة.

٣٢١١- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليل بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحج، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بلحج بقر قللت ما هذا؟ فقالوا: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجِهِ.

قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم، فقال: أتك بالحديث على وجهه.

٣٢١٢- أخبرنا سفيان، عن ابن طاووس وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاووساً يقول: خرج النبي ﷺ لا يسمى حجاً ولا عمرة يَتَنَظَّرُ الْقَضَاءَ.

قال: فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فامر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج، ولم يكن معه هدي أن يجعلها عمرة، وقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولكني لبثت رأسي وسقت هدي فليس لي محل إلا علي هذا فقام إليه سراقه بن مالك، فقال: يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم أعمرتا لعامنا هذا أم للابد؟

فقال رسول الله ﷺ: لا بل للابد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال فدخل علي من اليمن فسأله النبي ﷺ بما أهلت؟

فقال أحدهما ليك إهلاك النبي ﷺ، وقال الآخر ليك حجة النبي ﷺ.

٣٢١٣- أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ أفرد الحج.

٣٢١٤- أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: وأهل رسول الله ﷺ بالحج.

٣٢١٥- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ: ما بال الناس خلوا بعمرته، ولم تخل أنت من عمرتك؟ قال: إني لبثت رأسي وقلدت

حَتَّى أَنَحَرَ بُذْنِي يَعْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَتَّى يَحِلُّ الْحَاجُّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ
نَزَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَحِلَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ إِحْرَامُهُ حَجًّا، وَهَذَا مِنْ
سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ الَّذِي تَكَادُ تَعْرِفُ مَا الْجَوَابُ فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ أَيْنَ ثَبَتَ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَجَابِرِ بْنِ
عَمْرِ وَطَاوُسٍ دُونَ حَدِيثِ مَنْ قَالَ قَرْنٌ؟

قِيلَ: لَتَقْدَمَ صَحِيحَةُ جَابِرٍ وَحَسَنُ سِيَاقِهِ لِابْتِدَاءِ الْحَدِيثِ
وَأَخْرَجَهُ وَقَرَّبَ عَائِشَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَفَضَّلَ حِفْظَهَا عَنْهُ وَقَرَّبَ ابْنُ
عَمَرَ مِنْهُ وَلِأَنَّ مَنْ وَصَفَ انْتِظَارَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَضَاءَ إِذْ لَمْ
يُحِجُّ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ نَزُولِ فَرَضِ الْحُجِّ قَبْلَ حُجَّتِهِ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ
طَلَبَ الْإِخْتِيَارَ فِيمَا وَسِعَ لَهُ فِيهِ مِنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ
حَفِظَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَبَى فِي الْمُتَلَاعِنِينَ فَاَنْتَظَرَ الْقَضَاءَ فِيهِمَا.
وكَذَلِكَ حَفِظَ عَنْهُ فِي غَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فهرس الآيات القرآنية

| | | | |
|------|--|------|---|
| ٣٧٣ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ | ١٢٣٧ | ﴿الْأَيْمِيْنَ﴾ |
| | وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا | ١٢٨٥ | ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ |
| ٣٨٤ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ | ١٥٨٧ | ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ |
| | وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا | ١٧٢٠ | ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ |
| ٤٢٤ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ | ١٥٨٥ | ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ |
| | وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا | ١٩٧ | ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ |
| ٤٢٦ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ | ١٢٧٢ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ |
| | وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا | ٨٠١ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ |
| ٤٢٢ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾ | ٩٠٧ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ |
| ١٠٠٢ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ | ١٠٠٩ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ |
| ٨٧٢ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ | ١٦٤٠ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ |
| | | ٨٤٨ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ |
| ٤٢٢ | ﴿أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ | ٨٦٥ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ |
| ٤٢٦ | ﴿أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ | ٩٠٨ | ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ |
| ٣٨٤ | ﴿أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ | ١٤٠٤ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| ٤٢٤ | ﴿أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ | ١٧٨٦ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| ٤٢٦ | ﴿أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ | ٧٩٩ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٢٣٧ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ |
| ٦٩٣ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ | ١٣٥٩ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ |
| ١٣٢٤ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ | ١٣٦٠ | ﴿اِثْنَانِ ذَوْا عَدَلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ |
| ١٢٧٤ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٩٨٦ | ﴿أَجْرًا عَظِيماً﴾ |
| | | ٧٦١ | ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ |
| ١٧٥٣ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٩٦٨ | ﴿أَخَقُ بِرَدِّهِنَ فِي ذَلِكَ﴾ |
| | | ١٧٧٤ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾ |
| ٦٩٣ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٣٩٦ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ |
| | | ١٤٥١ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ |
| ٧٢٨ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٣٧٢ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ |
| ٨٩٠ | ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٣٧٢ | ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ |
| ١٩١ | ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ | | وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا |

| | | | |
|------|--|------|---|
| ١٦٧٠ | ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ | ٤٩٧ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ﴾ |
| ١٠٢ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ٤٩٥ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ |
| ١٠٢ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ٤٩٨ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ |
| ١٠٢ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ٥٠٠ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ |
| ١٠٢ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٤٠١ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ﴾ |
| ١٠٢ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ٤٩٧ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ﴾ |
| ١٥٠٥ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٤٠٧ | ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ وَلِيَكْتَبَ بَيْنَكُمُ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ |
| ١٥٠٦ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٥٠٨ | ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ |
| ١٥٠٦ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٥٠٨ | ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ |
| ١٥٠٦ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٥٨٥ | ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ |
| ١٥٠٦ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ٩٧٥ | ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ |
| ١٥٦٤ | ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ | ١٥٨٤ | ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ |
| ١٤٦ | ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ | ١٠٠٣ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ |
| ١٧٢٤ | ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ | ١٥٨٤ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ |
| ١٤٠٩ | ﴿إِذَا ضَرَأْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَاوَأُ﴾ | ٧٨٧ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ |
| ٩٦٨ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ | ٧٨٧ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ |
| ٩٩٠ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ﴾ | ٨٧٢ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ |
| ٩٩٠ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ | ٩٠٤ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ |
| ١٠٢٢ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ٧٨٠ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ |
| ١٠٢٢ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ٧٨٦ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ |
| ١٠٤٨ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ١٠٠٢ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ |
| ١٠٨٤ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ١٣٥٥ | ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ |
| ١٠٩٠ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | | |
| ١٠٧٠ | ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ | | |
| ٣٧ | ﴿إِذَا قُضِيَ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ | | |
| ١٧ | ﴿إِذَا قُضِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْبُدُوا وَأُجُوهَكُمْ﴾ | | |
| | وَأَلْيَدِيَكُمْ﴾ | | |

- ﴿إِصْلَاحًا﴾ ٩٦٦
- ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ١٤٧
- ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ١١٤
- ﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ١٥٨٧
- ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُصُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ١١٣٠
- ﴿اَقْرَبْتِ السَّاعَةَ﴾ ١٥٠٨
- ﴿اَقْرَبْتِ السَّاعَةَ﴾ ١٥٠٨
- ﴿اَقْرَبْتِ السَّاعَةَ﴾ ١٧٨
- ﴿اَقْرَبْتِ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ١٧٨
- ﴿اَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٥٩١
- ﴿اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١٠١
- ﴿اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ١٤٧٢
- ﴿اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ٧٥٩
- ﴿اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ﴾ ٥٥
- ﴿اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ١٠٦
- ﴿اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ١٠٧
- ﴿اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ١٧٣٨
- ﴿اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ١٧٣٩
- ﴿اَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ١٩٤
- ﴿اَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٤٦
- ﴿اَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٨١
- ﴿اَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٣٢٩
- ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ ٧٦٦
- ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ ٧٦٧
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ١٣٥٤
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٢٤٦
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٢٤٨
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٤٣٢
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٦٣٧
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ ٧٨٤
- ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٧٨٤
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾ ٧٨٣
- ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ٨٩٨
- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ١٧٢٢
- ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ ١٠٧١
- ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ ٩٥٩
- ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ٩٦٢
- ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ٩٦٣
- ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ٩٦٢
- ﴿إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ﴾ ٩٢٥
- ﴿إِلَّا تَتَفَرَّوْا يُغَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٧٦٥
- ﴿إِلَّا تَتَفَرَّوْا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٧٦٥
- ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ ٥٥
- ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ١٣٥٥
- ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ٩٩٤
- ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٩٩٦
- ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ ٧٦٠
- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ٦١١
- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ٧٦٠
- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ٧٨٧
- ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ١٣٣٧
- ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ١٤٠٦
- ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ ٣١٢

- ١٥٨٧ ﴿أَن اٰحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا اَنْزَلَ اللّٰهُ﴾
 ١٠٧٧ ﴿إِن اَرَادُواْ إِصْلَاحًا﴾
 ١٠٥٢ ﴿إِن ارْتَبْتُمْ﴾
 ١٥٦٨ ﴿إِن اَكْرَمَكُمۢ عِنْدَ اللّٰهِ اَتْقَاكُمۢ﴾
 ١٦٧٠ ﴿إِن اللّٰذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اُولٰٓئِكَ هُمۡ خَيْرُ الْبَرِّۃِ﴾
 ٤٢٤ ﴿إِن اللّٰذِينَ يَأْكُلُوْنَ اَمْوَالَ الْيَتَامٰى ظُلْمًا﴾
 ٤٢٤ ﴿إِن اللّٰذِينَ يَأْكُلُوْنَ اَمْوَالَ الْيَتَامٰى ظُلْمًا اِنَّمَا يَأْكُلُوْنَ فِي بُطُوْنِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾
 ١٣٦١ ﴿إِن اللّٰذِينَ يَشْتُرُوْنَ بِعَهْدِ اللّٰهِ وَاَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيْلًا﴾
 ١٣٦١ ﴿إِن اللّٰذِينَ يَشْتُرُوْنَ بِعَهْدِ اللّٰهِ وَاَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيْلًا﴾
 ١٣٦٤ ﴿إِن اللّٰذِينَ يَشْتُرُوْنَ بِعَهْدِ اللّٰهِ وَاَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيْلًا﴾
 ٧٦٠ ﴿إِن اللّٰهَ اشْتَرٰى مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ اَنْفُسَهُمْ وَاَمْوَالَهُمْ﴾
 ٧٥٩ ﴿إِن اللّٰهَ اصْطَفٰى اٰدَمَ وَنُوْحًا وَاٰلَ اِبْرٰهِيْمَ وَاٰلَ عِمْرٰنَ عَلٰى الْعٰلَمِيْنَ﴾
 ٧٥٩ ﴿إِن اللّٰهَ اصْطَفٰى اٰدَمَ وَنُوْحًا وَاٰلَ اِبْرٰهِيْمَ وَاٰلَ عِمْرٰنَ عَلٰى الْعٰلَمِيْنَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللّٰهُ سَمِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾
 ٧٨٥ ﴿أَن اللّٰهُ بَرِيْءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ﴾
 ١٥٨٤ ﴿إِن اللّٰهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْاَرْحَامِ﴾
 ٩١ ﴿إِن اللّٰهَ وَمَلَائِكَتُهٗ يَصْلُوْنَ عَلٰى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا﴾
 ٩٥٤ ﴿إِن اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تُوْدُوْا الْاَمَانَاتِ اِلٰى اَهْلِهَا﴾
 ٤٢٠ ﴿إِن اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تَذٰبَحُوْا بَقَرَةً﴾
 ٧٦١ ﴿إِن اللّٰهَ يُجِبُ الَّذِيْنَ يُقَاتِلُوْنَ فِيْ سَبِيْلِهِ صَفًا كَاَنَّهُمْ بُنَيَّانِ مَّرْصُومَ﴾
 ١٣٤٧ ﴿إِن اَمْرُوْهُمۡ هَلٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ اُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾
 ٦٩٩ ﴿إِن اَمْرُوْهُمۡ هَلٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ اُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾
 ١٢٥٩ ﴿إِن اَمْرُوْهُمۡ هَلٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ اُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيْهَا اِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾
- شِيءٌ
 ﴿الَّذِيْنَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِيْ اَنْفُسِهِمْ قَالُوْا فِيمَا كُنْتُمْ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَتَّبِعُوْنَ الرَّسُوْلَ النَّبِيَّ الْاُمِّيَّ الَّذِيْ يَجِدُوْنَهُ مَكْتُوْبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيْلِ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَتَّبِعُوْنَ الرَّسُوْلَ النَّبِيَّ الْاُمِّيَّ الَّذِيْ يَجِدُوْنَهُ مَكْتُوْبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيْلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوْفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبٰثٰتِ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَظَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِّسَابِهِمْ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَظَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِّسَابِهِمْ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَظَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِّسَابِهِمْ مَا هُنَّ اُمَّهَاتُهُمْ﴾
 ﴿الَّذِيْنَ يَظَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِّسَابِهِمْ مَا هُنَّ اُمَّهَاتُهُمْ﴾
 ٩٨٨ ﴿إِن اُمَّهَاتُهُمْ اِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾
 ١١٠٦ ﴿الَّذِيْنَ يَظَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِّسَابِهِمْ مَا هُنَّ اُمَّهَاتُهُمْ اِنْ اُمَّهَاتُهُمْ اِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُوْلُوْنَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللّٰهَ لَعَفُوْ غَفُوْرٌ﴾
 ٨٠٣ ﴿الَّذِيْنَ يَكْتُبُوْنَ الْكِتٰبَ بِاَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُوْلُوْنَ هٰذَا مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾
 ٩٠٤ ﴿اللّٰهُ اَعْلَمُ بِاِيْمَانِهِمْ﴾
 ١٥٦٨ ﴿اللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 ١٠١ ﴿اَلَمْ تَنْزِيْلُ﴾
 ١٤٧٢ ﴿اَلَمْ تَنْزِيْلُ﴾
 ١٤٠٩ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُّوْسٰى﴾
 ١٧٤٣ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُّوْسٰى وَإِبْرٰهِيْمَ الَّذِي وَفَّى﴾
 ٧٧٠ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُّوْسٰى وَإِبْرٰهِيْمَ الَّذِي وَفَّى﴾
 ٨٢٨ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُّوْسٰى وَإِبْرٰهِيْمَ الَّذِي وَفَّى﴾
 ٩٨٧ ﴿اُمَّهَاتُهُمْ﴾

- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٢٠٠
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٠
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٢
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٢
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٦
- ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخَصَّيْنٍ غَيْرِ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ١٠٠٤
- ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخَصَّيْنٍ غَيْرِ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ٩١٥
- ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فِيعَمَّا هِيَ﴾ ١٧٥١
- ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ٧١٦
- ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٢٩
- ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٧٢٦
- ﴿إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ١٩٦
- ﴿إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ٤٢٣
- ﴿إِنْ رَبُّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ﴾ ٥٥
- ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ لَشَيْءٍ﴾ ١٤١
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٢٦
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٠١
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٧٢٠
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٧٢٥
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٣٣٠
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٤٧
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٥٥
- ﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ٥٠١
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١١١٤
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١٣٥٣
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١٤١٠
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٩٧٢
- ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ ١٨٢
- ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِثَتَهَا فَتَعَالَى﴾ ١٠٩٠
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٤٥
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٠٢
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٤٠
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٥٦
- ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ١٣٦٣
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٣٩٨
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٥٨٥
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ٩٧٥
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٢٥٠
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٢٥٧
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٩٨
- ﴿أَنْ النَّفْسُ بِالْنَفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ ١٦٠٤
- ﴿أَنْ يَرَا جَعًا﴾ ٩٦٣
- ﴿أَنْ يَرَا جَعًا﴾ ٩٦٦

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٢٩١ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ | ١٠٨١ | ﴿أَنْ يَتَرَجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ |
| ٢٩١ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ | ١٠٣٥ | ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ |
| ٧٢٩ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ | ٧٦٦ | ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ |
| ٢٨٢ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ | ٩٨٩ | ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ |
| ١١٥٤ | ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ | ٩٩٠ | ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ |
| ١٢٩٠ | ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ | ٨٧٨ | ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ |
| ٧٧٣ | ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ | ٩٨٧ | ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ |
| ١١١٦ | ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ | ١٩١ | ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ |
| ٤٣ | ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ | ١٧٨ | ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ |
| ٦٩٣ | ﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَى﴾ | ٨٥ | ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْكَبَ﴾ |
| ٥٦ | ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ | ٧٥٧ | ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ |
| ٩٧٥ | ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ آتِي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا آدَمُ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ | ١٥٦٨ | ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ |
| ١٢٣٨ | ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ | ١٠١٧ | ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ |
| ١٢٣٨ | ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ | ٩٤٦ | ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ |
| ٣٧٥ | ﴿أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ | ٧٨٤ | ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ |
| ٣٧٥ | ﴿أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ | ٧٨٦ | ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ |
| ٣٣٧ | ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آيَةً وَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ | ٧٦٥ | ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ |
| ٨٧٠ | ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ | ٧٦١ | ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا﴾ |
| ٨٠٠ | ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تَرُدَّ آيْمَانُ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾ | ٧٦١ | ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ |
| ١٠١٢ | ﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ | ٧٦٠ | ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ |
| ١٢٤١ | ﴿أَوْ يَقُولُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ | ١٦٠٧ | ﴿إِنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ |
| ٣١٧ | ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ | ١٣٧٨ | ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ |
| ١٥٨٧ | ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ | ٣٧٨ | ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ |
| ١٥٨٩ | ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ | ١٢٤٦ | ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ |
| ٨٠٤ | ﴿بِالْعَدْلِ﴾ | ٤٣١ | ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾ |
| | | ٧٤١ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ |
| | | ١٣٦١ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ |
| | | ٢٨٧ | ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ |

| | | |
|------|---|---|
| ١٣٨٤ | ﴿بَالِغِ الْكَفَّةِ﴾ | عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا |
| ٨٧٨ | ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ فَمَنْ يَنْتَهِ |
| ٩٤٠ | ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ | جَلْدَةً﴾ |
| ١٦٠٧ | ﴿بِرَّاءَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ | ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا |
| ٧٨٥ | ﴿بِرَّاءَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ | بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ |
| ٧٧٨ | ﴿بِرَّاءَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ | ﴿ثُمَّ مَجْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ |
| | الْمُشْرِكِينَ﴾ | ﴿ثُمَّ مَجْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ |
| ٧٨٥ | ﴿بِرَّاءَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ | ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِ الثَّنِينَ وَمِنَ الْمَغْزِ اثْنَيْنِ﴾ |
| | الْمُشْرِكِينَ﴾ | ﴿جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ |
| ٧٥٩ | ﴿بِشْرَا رَسُولًا﴾ | ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ |
| ٩٥١ | ﴿بَعْدَ عَسْرِ يُسْرًا﴾ | ﴿جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ |
| ٩٦٦ | ﴿بَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ﴾ | ﴿جَمِيلًا﴾ |
| ٩٧٤ | ﴿بِهَا كَافِرِينَ﴾ | ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ |
| ١٢٣٥ | ﴿بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ | ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا |
| ١٥٦٧ | ﴿بَيِّنَاتًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ | لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ |
| ١٣٥٩ | ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ | ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا |
| ١٣٦٤ | ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ | لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ |
| ١٣٦٢ | ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ | ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا |
| ١٣٦٤ | ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ | لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ |
| ١٢٣٧ | ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ | ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ |
| | ارْتَبِيتُمْ﴾ | ﴿حَتَّى تَقْتَلُوا﴾ |
| ١٠٣٤ | ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ | ﴿حَتَّى تَقْتَلُوا﴾ |
| ٩٦١ | ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ | ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ |
| ٩٨٧ | ﴿تُزْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ | ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ |
| ٩٥٦ | ﴿تَعُولُوا﴾ | ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ |
| ٣٠٣ | ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ | ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ |
| ٣٠١ | ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ | ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ﴾ |
| ١٣٤٨ | ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ | ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ﴾ |
| | عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ | ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبْطَ الْأَيْضُ مِنَ الْخَبْطِ الْأَسْوَدِ |
| ١٥٣٤ | ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ | مِنَ الْفَجْرِ﴾ |
| | عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ | ﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ |
| ١٧٨٧ | ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ | ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ |

| | | | |
|------|---|------|--|
| ١٣٥٥ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ | ٤٧ | ﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ |
| ١٣٥٩ | ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ | ٤٧ | ﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ |
| ١٣٥٩ | ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ | ٨٧٤ | ﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ |
| ٤٢٣ | ﴿حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ | ٩٤٦ | ﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ |
| ٩٩٤ | ﴿حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَرَاهٍ فِي الرِّثَا فَجَلَدَهُ وَجَلَدَ امْرَأَةً﴾ | ١٧٤٤ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ |
| ١٤٧٢ | ﴿حَمَّ تَزْيِيلُ﴾ | ٨٢٨ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ |
| ٨٣٤ | ﴿حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ | ٧٧٤ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ |
| ٨٥٧ | ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَرَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ | ١٦٠٦ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٤١٥ | ﴿خَوَلَيْنِ كَايِلَيْنِ﴾ | ١٧٤٥ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٣٥٢ | ﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ | ٧٧٣ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٣٦٨ | ﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ | ٧٩٢ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٣٤٥ | ﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ | ٨٠١ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٠٠٨ | ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٨٥٨ | ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ |
| ١٥٨٠ | ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٣٤٨ | ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ |
| ٩٨٧ | ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٣٥٨ | ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ |
| ١٥٧٩ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ | ٥٠٠ | ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ |
| ١٤٤٨ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ | ٣٤٨ | ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ |
| ١٥٠٠ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ | ١١٤٣ | ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ﴾ |
| ١٧٢٢ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ | ١٣٥٦ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ |
| ٤٨٠ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ | ١٧٢٢ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ |
| ٩٨٩ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ | ٥٩٣ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ |
| ٢٤٦ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ | ٨٨٦ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ |
| ١٥٧٩ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ | ٩٩٤ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ |
| ١٧٢١ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ | ١٣٤٨ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُكُمْ بِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ بَسَائِكُمْ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ |
| ٢٤٦ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ | ١٠٠٣ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ |
| ٧٥٢ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ | | |
| ١٠٦٧ | ﴿خُذُوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ | | |
| ٧٠ | ﴿خُذُوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ | | |

| | | | |
|------|---|------|--|
| ٧٤١ | ﴿رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ | ١٠٣٠ | ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ |
| ٤٠٥ | ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ | ١٢٧٢ | ﴿ذَا مَرَّتْ﴾ |
| ١٥٢٩ | ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ | ١٠٩٢ | ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ |
| ١٥١٠ | ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ | ٩٠٢ | ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُعُولُوا﴾ |
| ٨٧٨ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ | ٩٤٠ | ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُعُولُوا﴾ |
| ٩٤٠ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ | ٩٥٦ | ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُعُولُوا﴾ |
| ٩٦١ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ | ٨٠٠ | ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا﴾ |
| ١٠١٠ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ١٢٥٠ | ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ |
| ١٠٣٤ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ٦٢٠ | ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ |
| ١٣٥٦ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ٦٤٥ | ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ |
| ١٠٠٤ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ٧٦١ | ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ |
| ٩١٥ | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ١١٣٠ | ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ |
| ١٣٧٨ | ﴿رَحِيمٌ﴾ | ١١٣١ | ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ |
| ١٣٥٢ | ﴿رَقِيبَةً مُؤْمِنَةً﴾ | ١٦٠٤ | ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ |
| ٨٧٧ | ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ | ٨٧٥ | ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾ |
| ٨٧٧ | ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ | ١٠٠٢ | ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ |
| ١٤٠٠ | ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ | ٣٤٠ | ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾ |
| ٩٩٣ | ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٤٠٨ | ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ |
| ١٤٠٠ | ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي﴾ | ٤٠٧ | ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ |
| ١٠٣٦ | ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ | ١٥٧٨ | ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ |
| ١٠٥٤ | ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ | ١٣٤٤ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٣٤٥ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٣٤٥ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٣٥٢ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٣٥٩ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ١٥٧٨ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| | | ٨٥٧ | ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |

- ١٢٤ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٢٥٩ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٤ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٤٦ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٤٦٩ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٥٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٤٧١ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٩٩ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٠ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٤٠٣ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٠٨ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٥٧٢ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٧ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٥٨١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٠٣٤ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٦١٥ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٠٣٦ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٦٣٤ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٣١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٤١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٩٦١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢٢ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٣٥٢ ﴿سَبِينَ سَكِينًا﴾ ٣٧٤ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٨٩ ﴿سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ﴾ ٨١٦ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٣٥١ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٧٢١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٧٥٧ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٧٢٢ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٨٥ ﴿سَيَخْلِفُونُ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ ٨٩٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٩٢ ﴿سَيَخْلِفُونُ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِنُغْزِيَهُمْ عَنْهُمْ فَأَغْرَضُوا عَنْهُمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٢٧٠ ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٩٩٠ ﴿رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٧٢٠ ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ﴾ ٩٩٠ ﴿رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٧٩٩ ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ٨٦٨ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٣٥٣ ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ٨٩٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٥٠٠ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ٨٩٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٧٢٨ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ٩٩٠ ﴿رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٣٤٤ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُئِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾

| | | | |
|------|--|------|--|
| ١٣٥٦ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٤٤ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ١٧٦٥ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٤٤ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ١٧٧٨ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٤٥ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ١٧٧٩ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٤٥ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ٩٥٦ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٥٩ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ٩٦٣ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٣٤١ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ |
| ٩٦٨ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ | ١٧٨٧ | ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ |
| ٩٦٨ | ﴿طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ | ٣٧٧ | ﴿صِيَامًا﴾ |
| ٩٤٦ | ﴿الْعَادُونَ﴾ | ٩٠٣ | ﴿خَضَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ |
| ٣٧٩ | ﴿عَشْرَةَ كَامِلَةً﴾ | ١٠٣٩ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ |
| ٣٧٤ | ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ | ١٠٧٦ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ |
| ٣٧٤ | ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ | ٩٦٢ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ |
| ٣٧٤ | ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ | ١٠٩٠ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ |
| ٨٠٠ | ﴿عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ | ٩٦٦ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ |
| ١٤٦ | ﴿عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا أُخْضِرْتُ﴾ | ٩٦٨ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ |
| ١٩٥ | ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ | ١٠٢٢ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٤٣١ | ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ | ١٠٢٥ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٧٠٩ | ﴿غَيْرُ إِخْرَاجٍ﴾ | ١٠٣٧ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٧٧٨ | ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ | ١٠٧٦ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ١٥٠٥ | ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ | ١٠٧٧ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٨٥ | ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ | ١٠٨٣ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٩٠٣ | ﴿غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ | ١٠٩٠ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٧٨٨ | ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ | ١٣٥١ | ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| ٧٨٨ | ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ | | |
| ١٠٧٢ | ﴿فَاتُوا مَنْ أَجْرُهُمْ﴾ | | |

- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٨٠٠
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١١٣١
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عِلْدٍ مِنْكُمْ﴾ ٨٥٠
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ ٩٤٦
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٣٣٧
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٥٤
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٥٤
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٥٩٥
- ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ١٠٥٤
- ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ١٧٦٤
- ﴿فَإِذَا أَمْسَكْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْمَعْرُوفِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٢
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾ ٨٢٦
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٧٢٠
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٧٤٢
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾ ٧٦٩
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ ١٩٥
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٩٠
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٧٢٥

| | | | |
|------|--|------|--|
| ٩٦٦ | ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضَرَارًا لِيَتَّعَدُوا﴾ | ١٩٨ | ﴿فَأَسْقِرْهُنَّ﴾ |
| ١٠٧٧ | ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ | ١١٢٦ | ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِيَيْنِ﴾ |
| ٩٦٨ | ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ | ١٤٦٧ | ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ |
| ٩٦٦ | ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ | ٧٥٩ | ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ |
| ١٤٠٠ | ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾ | ١٠١٦ | ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ﴾ |
| ٦٤٣ | ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ زَعْمًا فَإِنَّمَا يَنْتَفِعُونَ بِهَا لِنَفْسِهِمْ﴾ | ١٠١٦ | ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ |
| ٧٣٩ | ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ زَعْمًا فَإِنَّمَا يَنْتَفِعُونَ بِهَا لِنَفْسِهِمْ﴾ | ١٠١٦ | ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ |
| ٣٣٨ | ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ١٠١٦ | ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ |
| ٤٠٤ | ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ٢٣ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ |
| ٤٠٧ | ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ٢٦ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ |
| ٨٩١ | ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ | ١٤ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ |
| ١٠٠٦ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ١٧٥٣ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ |
| ٦٤٧ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ٢٦ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ |
| ٨٨٩ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ٢٨ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ |
| ٩٤٠ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ١٢٥٠ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٩٤٠ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ٨٢٨ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٩٥١ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ | ٥٥ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٩٥١ | ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ وَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ | ٢٢٤ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ١٠١٧ | ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ | ٩٠٤ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٤٩٧ | ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغَضِّكُمْ بِغَضٍّ﴾ | ٩٩٨ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٤٩٧ | ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغَضِّكُمْ بِغَضٍّ فَلْيُؤْذِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ | ٩٦٦ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٥٣٤ | ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغَضِّكُمْ بِغَضٍّ فَلْيُؤْذِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ | ٣٧ | ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْمُسْتَرْكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ |
| ٧٣٩ | ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغَضِّكُمْ بِغَضٍّ فَلْيُؤْذِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ | | |
| ٤٩٧ | ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغَضِّكُمْ بِغَضٍّ فَلْيُؤْذِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ | | |
| ١٣٦٨ | ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ | | |
| ٧٥٩ | ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ | | |
| ١٢٣٦ | ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾ | | |

يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلِلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيْلُهُ بِالْعَدْلِ ﴿١٣٤٦﴾

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ١٣٤٦

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَّبِعُكُمْ وَيَتَّبِعُهُمْ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ٣٧٢

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ ٨٣٢

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ١١٥٢

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ ٨٧٨

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ١١٥٤

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ ١٠٠٤

﴿فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ ٦٩٢

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ ٩١٥

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ ٩٦٢

﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ ٤٢٣

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ ٩٦٦

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ﴾ ١٠١٠

﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ خُمْسَهُ﴾ ٧٤٤

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ﴾ ٨٧٨

﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ ٨٨٨

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ﴾ ٩٦٦

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٣٧٢

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ﴾ ٩٦٦

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ١٤٠١

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ فَاْمُسْكُوهُنَّ﴾ ٩٦٨

﴿فَاتَّقِيقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ١٤٦٠

﴿فَبَلَّغْنِ أَجْلَهُنَّ فَاْمُسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠١٠

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ٩٥٦

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ١١٠٨

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى﴾ ٩٤١

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ١١٠٩

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ١٠٠٨

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ١١١٠

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ٩٠٢

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَفِيَةَ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ﴾ ١٣٥٤

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ٩٠٨

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ١٢٧٢

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ٩٩١

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَلَكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ١١١١

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ٩٩٥

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَلَكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ ١١١٢

﴿فَاتَّقِيقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ٩٤٠

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَلَكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ ٢٤١

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٥٧٥ | ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ | ٩٨٧ | ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ |
| ٢٨٢ | ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ | ٤٠ | ﴿فَتَيَّمُّوا صَيْدًا طَيِّبًا﴾ |
| ٢٩١ | ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ | ٣٩ | ﴿فَتَيَّمُّوا صَيْدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ |
| ٥٥ | ﴿فَسَبِّحْهُنَّ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ﴾ | | ﴿فَجَزَاءٌ﴾ |
| ٤٢٤ | ﴿فَسَقَا أَهْلُ لَيْلٍ اللَّهَ بِهِ﴾ | ٣٧٨ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ |
| ٩٧٨ | ﴿فَشَهَادَةُ أَحْيِهِمْ﴾ | ٣٨٧ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ١٣٦٢ | ﴿فَشَهَادَةُ أَحْيِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ | ١٢٨٦ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ٧٢٠ | ﴿فَصَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ | ١٣٥٠ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ٧٧٣ | ﴿فَضْرَبَ الرُّقَابَ حَتَّى إِذَا أَثْخَتَّمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءُ﴾ | ١٣٥٨ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ١٩٧ | ﴿فَطُغِيَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ | ١٤٥١ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ٩٨٦ | ﴿فَطَلَّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ١٥٣٨ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ١٣٨٦ | ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | ١٥٤٠ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ٣٠٨ | ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | ٣٨٤ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ٤٩١ | ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | ٣٩٠ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ١٠٣٤ | ﴿فَعِظُوهُمْ﴾ | ٣٩٥ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ |
| ١٢٤٩ | ﴿فَعَلَيْهِمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ | ٣٧٥ | ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ هَدِيًّا بِالْيَمِينِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ |
| ٣٧٨ | ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ | ١٠٨٥ | ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ |
| ٨١١ | ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ | ٩٩٠ | ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ |
| ٨٠٧ | ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ | ٩٩٩ | ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ |
| ١١٣٥ | ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ | ١٢٥٠ | ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ |
| ١٦٨٣ | ﴿فَكَأَيُّهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ | ٨٢٨ | ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ |
| ٣٧٧ | ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ | ٨٦٨ | ﴿فَقِدْيَةٌ مَسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ |
| ١٢٧٣ | ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ | ١٢٧٣ | ﴿فَقِدْيَةٌ مَسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ |
| ١٦٨٣ | ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ | ٤٢٠ | ﴿فَلَتَبَخَّرُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ |
| ٤٢٦ | ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ | ٦٨ | ﴿فَرِحَالًا أَوْ رُجْبَانًا﴾ |
| | | ٧٦١ | ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ |
| | | ٧٦٤ | ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ |
| | | ٤٩٧ | ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ |
| | | ٥٣٤ | ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ |
| | | ٥٣٥ | ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ |

| | | |
|--|------|--|
| ﴿فَكُلُوا مِنَّمَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذْ كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ | ٤٢٨ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ | ٤٢٤ | ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ |
| ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ | ٤٠٩ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ | ١٧٦٣ | ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ |
| ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ | ١٢٧٢ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَبَّرَ رَوْحًا غَيْرَهُ﴾ | ١٧٧٨ | قَضَيْتُمْ وَتَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا |
| ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ﴾ | ١٥٨٤ | ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ |
| ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ لَهُنَّ﴾ | ٨٥٢ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ لَهُنَّ﴾ | ٩٩٤ | قَضَيْتُمْ وَتَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا |
| ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾ | ١٠١١ | ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ |
| ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾ | ٨٧٨ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾ | ٨٧٨ | قَضَيْتُمْ وَتَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا |
| ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحْنَ أَرْوَاحَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾ | ١٠١١ | ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ |
| ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ | ١٠٣١ | يَنْتَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ |
| ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنَزَّوْهُمَا كَالْمُغْلَقَةِ﴾ | ٩٥٦ | قَضَيْتُمْ وَتَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ١٠٣٧ | ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ١٠٣٧ | ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ١٠٣٩ | ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ١٠٩٠ | ﴿فَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٩٦٢ | ﴿فَلِلَّهِ وَاللَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٩٦٣ | ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٩٦٣ | ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٩٦٨ | ﴿فَلَمَّا أَثَقَلَتْ﴾ |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ | ١٥٨٠ | ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾ |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ يَنْتَهُمْ﴾ | ١٤٠٨ | ﴿فَلَنُؤَلِّيكَ بَيِّنَةً تَرْضَاهَا﴾ |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ يَنْتَهُمْ﴾ | ١٥٧٩ | ﴿فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِثْلَ ثَمَنِ الْبُرِّ﴾ |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ يَنْتَهُمْ﴾ | ١٠١٩ | ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ |
| | | ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ |

- ١١٣٣ ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾
 ١٥٥٢ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾
 ٣٣٠ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٣١ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٧٩ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا﴾
 ١٧٢٩ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
 ١١١٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾
 ١١٥٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾
 ١١٣٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦٠٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦١٣ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦١٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ٨٦٨ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ٨٦٨ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١١٣٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١٤٥٢ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾
 ١٢٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
 ١٦٢٣ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ١٧٢٩ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
 ١٢٩ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾
 ٥٩٧ ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَتَخَسَّ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبْلِغَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلْيَهُ بِالْعَدْلِ﴾
 ٤٩٨ ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلْيَهُ بِالْعَدْلِ﴾
 ٦٨ ﴿فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَضَلُّوا وَمَا فَاتَكُمُ فَاقْضُوا﴾
 ٩١٦ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾
 ٤٠٧ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٤٠٨ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣١٩ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
 ٣٧٧ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
 ١٦٣٤ ﴿فَمَا أَزْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
 ٨١٨ ﴿فَمَا أَزْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
 ٢٢٣ ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
 ٦٩١ ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
 ٦١٢ ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾
 ٩٦٨ ﴿فَمَتَّعُوهُمْ وَسَرَّحُوهُمْ﴾
 ٩٤٦ ﴿فَمَنْ ابْتَنَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾
 ١٣٢ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾
 ٤٣١ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ٣٥٣ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ ١٧٨٩
 ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٥٥٠
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ١٢٧٨
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ ٣٥٨
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ﴾ ١٠٠٣
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ١٧٦٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٢٩٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٧١٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ٧٠١
 ﴿فَيَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ ١٧٨٧
 ﴿فَيَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ ٥٩٩
 ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ ١١٦٥
 ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٩٠٢
 ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٢٨
 ﴿فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ ١٤١٥
 ﴿فِي الْحَجِّ﴾ ٣٤٨
 ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٧٦٠
 ﴿فِي الْقُرْآنِ﴾ ٩٧٥
 ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ ٧٩٩
 ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ ١٣٥٩
 ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ١٠٣٧
 ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ٩٦٢
 ﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحْسِنُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ ٢٢
 ﴿ق﴾ ١٤٦
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٤٦
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٧٢٤
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١٧٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١٥٠٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١٧٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١١٥٣
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ٨٢٦
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١٧٤٣
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ٧٦٩
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ٨٦٢
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ١٧٢٠
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ١٩٥
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ٧٧٢
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ٧٦٥
 ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ آتُكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ ٦٤٧
 ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ ١٢٥٧
 ﴿قَالَتْ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ﴾ ١٠٠٦

الْقُرْبَى الْأَيْمَى قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ
إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ ﴿١٧٥٩﴾

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ
وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ
ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ﴾

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾

﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً
تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ
شَيْئًا وَبِالَّذِينَ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ
مِنْ إِثْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا
الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقًا أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ
لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يُطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقًا أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ
لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ
بِهِ﴾

﴿قُلْ لَا تَتَّبِعُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ
أَنْبَارِكُمْ﴾

﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا
اللَّهُ﴾

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾

﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي
وَلَا بِكُمْ﴾

﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ
هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٧٦١ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٠٥ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ٧٦٥ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٤٦ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ٧٦٠ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٤٧١ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ١٥٧ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٤٧١ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ١٦٠ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٥٧ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ١٨٣ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٦٠ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ٣٩٧ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١٨٣ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ٤٠٥ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ٣٩٧ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ٤٢٣ | ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ | ٤٠٥ | ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ |
| ١٠٥ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ٤٢٣ | ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ |
| ١٠٥ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ١٠٥ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ |
| ١٤٦ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ١٤٦ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ |
| ١٤٧١ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ١٤٧١ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ |
| ٣٩٧ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ٣٩٧ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ |
| ٤٠٥ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ | ٤٠٥ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ |
| ٧٥٩ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ | ٧٥٩ | ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ |
| ٩٧٥ | ﴿الْكَافِرِينَ﴾ | ٩٧٥ | ﴿الْكَافِرِينَ﴾ |
| ٧٥٩ | ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ | ٧٥٩ | ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ |
| ١٣٤٨ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ | ١٣٤٨ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ |
| ١٣٥٦ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ | ١٣٥٦ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ |
| ١٤٠٣ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ | ١٤٠٣ | ﴿يَحِبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ |
| ٧١٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ﴾ | ٧١٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ﴾ |
| ١٥٦٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ | ١٥٦٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ |
| ١٣٤٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ | ١٣٤٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ |
| ٧٠٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ | ٧٠٨ | ﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ |

- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ١٣٨٣
- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ١٣٨٣
- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ ٧٨٠
- ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ ١٥٨٤
- ﴿لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَحَ الْإِنْعَاءُ﴾ ٨٨٩
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوءَةٍ﴾ ١٠٧٧
- ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ٢٤٥
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ ٧٦٥
- ﴿لَا يَكُلْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ٧٨٤
- ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ٧٦٤
- ﴿وَلْيَعْتَذِرُوا﴾ ٩٦٦
- ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٦٠٤
- ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٦٠٤
- ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ٣٥٢
- ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ﴾ ٣٣٧
- الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ٩٦٤
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ١١٠٦
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ١٣٥١
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ١٣٥٧
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٠٩٦
- ﴿يَلَهُ﴾ ٧٥٣
- ﴿لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ لَبِئْسَ مَا تَحْتَمِلُ﴾ ١٤٦٠
- أَزْوَاجَكَ
- ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٥
- ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ ١٠٣١
- ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ١٧٥١
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبُغُوا﴾ ٧٦١
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٣٥٢
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٤٠٢
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٧٨٦
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٢٣٣
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٣٦٩
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٣٩٩
- ﴿لَيَلْبَسُنَّكُمْ اللَّهُ بِشْيَاءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ ٤٢٤
- ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ ٧٦١

- ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٧٦١
- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ ١٢٩
- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ١٢٩
- ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ ٩٤١
- ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ١٥٥١
- ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ١٥٥١
- ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ ٧٤١
- ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ ١٦٣٣
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جُودِهِ﴾ ١٣٢٣
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ ١٢٧٧
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ ١٢٧٤
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ١٢٧١
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ١٢٧٢
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ١٢٧٢
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ١٢٧٧
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ٤٢٣
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ٦٦٩
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ٦٩٥
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ٧٣٤
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ٧٣٤
- ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْإِبْلَغُ﴾ ٧٥٩
- ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ١٢٥١
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾ ١٦٣٦
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ ٨٦٤
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ ١٦٣٦
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ ١٦٣٥
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ ٨٤٢
- ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ ٧٥٩
- ﴿مَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ٢٧٠
- ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ﴾ ٧٦٠
- ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَاهَا﴾ ١٧٢٠
- ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ ١٩٠
- ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٨٤
- ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٧٧
- ﴿مُتَابِعِينَ﴾ ٨٣٢
- ﴿مِثْلُ﴾ ١٣٥٨
- ﴿مِثْلُ﴾ ١٤٥١
- ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ ١٣٥٠
- ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ ٣٨٤
- ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ ١٣٥٨
- ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا﴾ ٧٥٩
- ﴿الْمُذْخَضِينَ﴾ ٩٦٠
- ﴿مَرِينًا﴾ ٩٦٢
- ﴿مُسْكِينًا وَنَيْمًا﴾ ١٧٥١
- ﴿مُسْلِمُونَ﴾ ١٩٦
- ﴿مُسْلِمُونَ﴾ ٤٢٣

| | | | |
|------|---|------|---|
| | ﴿مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَذْرًا﴾ | ٦٩٧ | ﴿وَيْلٌ لَّكُمْ إِذْ يُهَيِّمُ﴾ |
| | ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ | ١٢٣٧ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٦٧٢ | ﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ | ١٣١١ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ٤١٥ | ﴿مَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ | ١٣٧٨ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٢٨٥ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ١٤٠٤ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٤٠٨ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ١٤٣٤ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٥٦٨ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ١٤٣٦ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٥٨٠ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ١٥٧٨ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٥٨٧ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ١٥٨٨ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٧٢٠ | ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ٥٩٧ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ٩٦٢ | ﴿مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ | ٧٩٩ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ١٠١٢ | ﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ | ٨٥٧ | ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ |
| ٩٨٧ | ﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ | ٣٢١ | ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ |
| ١٠١٦ | ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ﴾ | ٧١٠ | ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ |
| ٩٤٦ | ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ فَأَتُوا خِزْيَكُمْ﴾ | ٧١٠ | ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ |
| ١٠١٧ | ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ فَأَتُوا خِزْيَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ | ٧١٠ | ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ |
| ١١١٤ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ | ٧١٠ | ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ |
| ١٥٩٦ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ | ١٩٦ | ﴿مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ |
| ١٦٠٩ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ | ١٤٠٤ | ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ |
| ١٦١٦ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ -﴾ | ٣٨٤ | ﴿مِنْ الضَّالِّينَ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمُنْزِلِينَ قُلِ الْذَكَرَيْنِ﴾ |
| ١٦١٧ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ | | ﴿حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ﴾ |
| ١٦٠٥ | ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْغَيْنَ بِالْغَيْنِ﴾ | ٨٧٣ | ﴿مِنْ قَتِيلَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ |
| ١٣٥٠ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ | ١١٠٨ | ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ |
| ١٤٥١ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ | ٨٠٤ | ﴿مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ﴾ |
| ٣٧٣ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ | ١١٢٦ | ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ |
| ٣٧٤ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ | ١١٥٢ | ﴿مِنْ قَوْمٍ﴾ |
| ٣٧٥ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ | ١١٥٢ | ﴿مِنْ قَوْمٍ﴾ |
| ٣٧٧ | ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ | ١٣٩٤ | ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ |
| ٣٧٢ | ﴿هَذَا عَذَبَ فَرَاتٍ سَافِعٍ شَرَّابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أَجَاجٌ﴾ | ١٢٥٤ | ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُّهُ﴾ |

- ومن كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴿١٠٠٤﴾
- ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْهَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ١٢٣٩
- ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْهَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ١٢٣٩
- ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْهَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ١٣٦٩
- ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ١٥٠
- ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ١٥٠٨
- ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ١٥٠٨
- ﴿هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَلُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّةٌ﴾ ٣٥٢
- ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ١٩٦
- ﴿هَيِّتَا مَرِيئًا﴾ ٤٢٥
- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ٧٥٩
- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ٧٦٨
- ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ ٧٦٩
- ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ١٥٦٧
- ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ٧٥٩
- ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ ١٥٧٠
- ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ ١٥٨٨
- ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾ ١٧٥١
- ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ٢٥٣
- ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ٥٩٣
- ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ٦٤٣
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ١٠٠٤
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ١٠٣٦
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ١٣٢٢
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ١٥٢٤
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٤٢٤
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٤٢٥
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٦٤٣
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٩١٥
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٩٦٢
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ ٩٨٩
- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ ٥٩٦
- ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ ٤٢٥
- ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ وَفُطِّرَا﴾ ١٠٠٤
- ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ وَفُطِّرَا﴾ ٩١٥
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ ٥٩٧
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ ١٢٤٣
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ ٧٦١
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ ٨٤٤
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ١٠٨٥
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ١٩٩
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٣١١
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٥٥
- ﴿وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٥٩٧

- ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ ٥٩٥
- ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٣٩٩
- ﴿وَالْإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ١٤٠٩
- ﴿وَالْإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ١٤٠٩
- ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلُكٍ سُليْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ يَنْفَعُ الْإِنْسَانَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَعْنَ اسْتِزْرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ ١٩٥
- ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ٧٥٩
- ﴿وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٥٦
- ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ ١١٢٦
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ١٤٧٤
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣١١
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٢٩
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٢٩
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٣٠
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٣٠
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٧١٠
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٩٨٩
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٣٠
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٥
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٢
- ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ ١٧٢٢
- ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٤٣٨
- ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٤٥٩
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ١٧٢٢
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ٥٩٣
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ٩٩٥
- ﴿وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ ٨٨٧
- ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ١٢٧٤
- ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ٦٩٣
- ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ١٧٥٣
- ﴿أَسْبِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ ٧٢٨
- ﴿أَسْبِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ ٣٣٧
- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ﴾ ٦٩٣
- ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ١٩٨
- ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ١٢٥٧
- ﴿وَإِذَا بَدُلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا﴾ ١٧٢٠
- ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ ١٠٨٥
- ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ ٥٥
- ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٣١١
- ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٧٦١

- ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٨٤٤
- ﴿وَإِذَا تَمَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا نَيَّاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بَشَرٌ نَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ أَوْ بَدَّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يَوْحَى إِلَيَّ﴾ ١٥٨٠
- ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ ١٤١
- ﴿وَإِذَا خَضَعَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ ٩٥٢
- ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ١٤٠٨
- ﴿وَإِذَا خَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ٩٨٩
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ١٤٤
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ١٤٤
- ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ٧٥٩
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ١٥٥
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ١٧٢٦
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٧٦
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٨٩١
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ١٢٩
- ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٧٢٩
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٨٧٨
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٩٠
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٩٦٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٧٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٨١
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠١٠
- ﴿يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ٨٧٨
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ٩٠٢
- ﴿يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ١٠١٠
- ﴿يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٨٩
- ﴿يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ١٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ١٧٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ﴾ ١٧٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ ١٦١
- ﴿وَإِذَا الْمُؤْمِنَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قِيلَتْ﴾ ١١٢٦
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾ ١١٠
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾ ٦٥
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾ ٧٢٨
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾ ٧٥٩
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾ ٧٥٩

- ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٠٥٤
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٢٣٧
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٢٣٨
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣١١
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٩
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٦٨
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٧٨
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٤٣٤
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٤٣٥
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٥٨٨
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٧٨٦
- ﴿وَأَطِيعُوا الْقَائِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ ١٧٦٣
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ١٢٨٥
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ١٢٨٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ١٦٣٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ٧٤٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ١٦٢١
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ٨١٨
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ٧٤٧
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦١٩
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٤١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٤١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥٢
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥٤
- ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ ١٥٦٨
- ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٤٩١
- ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٥٠٠
- ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٣١١
- ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٣٣٧
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ١٧٥٤
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ٢٥
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ ١٩١
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ مُمْسِرَاتٍ﴾ ١٩١
- ﴿وَأَرْوَاهُ أَهْلَهُمْ﴾ ٩٨٧
- ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاصِرَهُ الْبَحْرُ إِذْ يَغْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ ١٥٦٨
- ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا﴾ ٧٨٨
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٢٣٧
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٣٥٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٧٩٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٣٤٤
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٧٨٦
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ ١٤٠٤
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ١٤٠١
- ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ٩٠
- ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ٤٩٧

- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦٣٣
 وَلِلرَّسُولِ
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٢٩٦
 وَلِلرَّسُولِ
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٧٧
 وَلِلرَّسُولِ
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦٢٣
 وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي قَرَّبَهُ
- ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ١٧٢١
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٩٠
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٩٠
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٦٤٣
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٩٨٩
- ﴿وَالْأَعْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ ٤٢٣
- ﴿وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾ ١١٤٣
- ﴿وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾ ١١٤٣
- ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ ١٦٧٠
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١١١٤
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٢٢٩
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٥٩٦
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦٠٤
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦٠٥
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦١٦
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦١٧
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ٣٥٣
- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ١١٢٦
- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ ٣٧٤
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٩٠٣
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٤٦
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ١٧٦٥
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٤٦
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٩١
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٩٠
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٩١
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِنْهُم مَالَ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ ١٥٣٦
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ ٧٠٩
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ ١٠٦٠
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ ١٠٧٤
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ ١٠٥٤

- بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿١٠٦٠﴾
 وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
 بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿٧١٠﴾
 وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
 بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿١١٠٦﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿١١٢٠﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿٨٩٨﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿٩٦٤﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿٩٧٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿٩٧٨﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴿٩٩٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ ﴿١٣٥٣﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ ﴿١٣٥٨﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ ﴿١٤١٠﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ ﴿١٥٩٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ ﴿٩٨٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْيِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ
 إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩٧٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴿٩٧٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ ﴿١١١٤﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٢٥٩﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٣١٨﴾
- شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٣٦٩﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٣٩٩﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٤٠٢﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٤١٠﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٦١٥﴾
 وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا
 لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا
 الَّذِينَ تَابُوا ﴿١١٠٦﴾
 وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴿١١٠٨﴾
 وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا
 قَالُوا ﴿١٣٥٢﴾
 وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا
 قَالُوا ﴿١١٠٩﴾
 فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴿١٣٥٧﴾
 وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا
 قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴿١١٠٦﴾
 فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَكُمْ
 تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ
 يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ
 مِسْكِينًا ﴿٩٦٤﴾
 وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴿٢٧٠﴾
 وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴿٢٢٦﴾
 سَبِيلَ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَى

- ﴿وَاللّٰهُ يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ ١٣٩٩
- ﴿وَاللّٰهُ أَخْرِجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أَهْمَائِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ ١٥٨٤
- ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَقَّةً﴾ ٩٩٠
- ﴿وَاللّٰهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ ٨٢٩
- ﴿وَاللّٰهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ١٩٧
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ﴾ ١٧٢٤
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ١٠٥
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ١٤٧١
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ١٢٤
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ١٢٤
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ١٠٠٣
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ١٣٥٥
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ١٣٥٥
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٨٥١
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٨٥١
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٩٩٥
- ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ ١٥١٠
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٢٥
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٤٨
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٢
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٢
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٤
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٣٥١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٥٥٤
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٥٦١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٨٩١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٩٦٦
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ١٠٩٠
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَعَوَّلْتُهُنَّ أَحْسَنُ بَرٍّ دَعَىٰ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ١٠١
- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١٠٢
- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١٥٠٦
- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١٧٢٤
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ أَثَدًا﴾ ٩٤٠
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ ٨٨٩
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ ٨٩١
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ ٩٥٥
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ ٩٥١
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتََرْضِعُوهُمَا أُولَٰئِكَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٧٨١
- ﴿وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ ٧٨٣
- ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ٩١٦
- ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ ٨٩٨

جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا
وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴿٨٠١﴾

﴿وَإِنْ بُنِمَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ ٨٠١

﴿وَإِنْ بُنِمَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ ٨٦٥

﴿وَإِنْ بُنِمَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ ١٢٧٢

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ٩٩٥

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ٩٩٥

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٨٧٠

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٨٨٨

﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ﴾ ٩٢٨

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ ١٢٣٥

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ ١٣٦٨

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ ٨٠١

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ﴾ ١٤٠٨

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ٩٦٣

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ٩٦٤

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ ١٠٣٥

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ ١٠٣٥

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ ٩٦٤

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبْغِي حَتَّى تَنْفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ
فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ٨٠٤

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبْغِي حَتَّى تَنْفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ

فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٥٣٤

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٥٣٤

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٧٨٧

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ٦٩١

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ٩٧٢

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ٩٢٨

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ١٠٥٣

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ١٠٩٠

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ١٣٤٨

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ١٣٥٨

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ١٥٢٤

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ٢٢٣

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ٥٩٩

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ٩١٦

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ٩٢٥

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ٩٨٠

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ
أَوْ يُعْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ١٠٠٤

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ

أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَنْصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَنْصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ

بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿

﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ ﴿

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴿

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴿

﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴿

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَدِّهِ مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَدِّهِ مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴿

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿

سَفَرٍ ﴿

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴿

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴿

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَغْضًا فليُؤَدِّ الَّذِي أَتَمَّنَ آمَانَتَهُ ﴿

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴿

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴿

﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَبِيزَةٌ نَسْفِكُمْ بِهَا فِي بَطُونِهِ مِنْ بَيْنِ قَرْنَيْهَا وَذِمَّ لَبْنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴿

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿

﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْعُونُ أَلَيْسَتْهُم بِالْكِتَابِ ﴿

﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴿

﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿

﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴿

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿

﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿

- ﴿وَشَاهِدْ وَمِنْهُمْ يَهُودٌ﴾ ١٣٥
- ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ١٢٨٧
- ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ١٤٠٩
- ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ١٤٥٩
- ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ١٧٤٩
- ﴿وَصَلُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَذِي مَعْكُوفًا ٤٠٤
أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ﴾
- ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ٢٩٠
- ﴿الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالِ الْأَقْرَبِينَ﴾ ١٦٤٧
- ﴿الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالِ الْأَقْرَبِينَ﴾ ١٦٧٠
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٣٠
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٣١
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٣٥
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٣٦
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٤٠
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٦٢
- ﴿وَعَاهِدْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ ﴿بَرَاءَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى
الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾﴾ ٧٨٠
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ ٤٢٣
- ﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٠٦
- ﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٨٩٧
- ﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٤٠
- ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ٩٥١
- ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ٩٥٥
- ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ١٥٨٨
- ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ٧٣
- ﴿وَعَهْدُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ
لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ ٣٣٧
- ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ٧٦٠
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ
تَقْتُلُوهُمْ﴾
- ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ﴾
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ٧٦٠
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ١٢٥٠
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ١٥٩٢
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ١٧٢٠
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ١٧٤٢
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ٧٦٩
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ﴾ ٨٦٢
- ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ
يَبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ
تَفْجُرُ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ ٧٥٩
- ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا
وَمَحْرَمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا﴾ ٤٢٣
- ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ
نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ ٤٢٣
- ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ
إِلَيْهِ﴾ ٤٢٦
- ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ
إِلَيْهِ﴾ ٥٩٣
- ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ
اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ ٧٦٠
- ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ٥٥
- ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ٦٠
- ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ١١٤٣

- ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ١١٦٤
 ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ١٦٠٩
 ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ١٧٩٣
 ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ ١١٢٦
 ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ ٦٨
 ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيًّا﴾ ١٣٩٩
 ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيًّا﴾ ١٣٩٩
 ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ ٩٦٢
 ﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ ٨٠٠
 ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ٨١٨
 ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ﴾ ١٣٦٨
 ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ٧٢٠
 ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ٩٧٦
 ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ ٢٧٠
 ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَغُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٢٢٦
 ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٦٨
 ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٦٨
 ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ٧٥٩
 ﴿وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ ١٩٨
 ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَهْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ٩٦٦
 ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَهْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ٩٩٠
 ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضٍ مَا اتَّيَمُّوهُمْ﴾ ١٠٠٤
 ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضٍ مَا اتَّيَمُّوهُمْ﴾ ٩١٥
 ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ ١٣٥٤
 ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ١٤٠٥
 ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾
 ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ ١١٢٦ وَصَاكُمْ بِهِ﴾
 ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ ١١٢٦
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوَاجَ إِنْ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ٩٩٨
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ﴾ ١٠١٥
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا﴾ ١٠١٥
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا﴾ ١٠١٦
 ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ١٤٠٦ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾
 ﴿وَلَا تَقُولْ لِمَنْ إِشْيَا إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ١٣٨٣
 ﴿وَلَا تَقُولْ لِمَنْ إِشْيَا إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ١٥٨٧
 ﴿وَلَا تُكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ١٤٠٧ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾
 ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ١٠١٧
 ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّعُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ ١٥٧٨
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٧٨٨
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٨٥٢
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٨٧٢
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٠٤
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٠٤
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ صِرَارًا لَتَعْتَدُوا﴾ ٩٦٦

| | | | |
|------|---|------|--|
| ١٣٣٨ | ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ | ١٣٥٦ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ |
| ٣٣ | ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ | ١٣٥٦ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ |
| ١٢٧٢ | ﴿وَلَا سَاقِيَةً﴾ | ٨٩٨ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ |
| ١٢٧٣ | ﴿وَلَا سَاقِيَةً﴾ | ٩٩٥ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ |
| ٧٦١ | ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الذَّمِّ حَزَنًا﴾ | ٩٩٨ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ |
| ١٧٢٦ | ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَوْ يُبَرِّئُوا﴾ | ٨٨٨ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ |
| ١٣٥٩ | ﴿وَلَا تَنْكُحُوا شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآمِنِينَ﴾ | ٨٨٨ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ |
| ٨٧٢ | ﴿وَلَا هُمْ يَحْمِلُونَ لَهُنَّ﴾ | ١٣٥٥ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ |
| ٩٠٤ | ﴿وَلَا هُمْ يَحْمِلُونَ لَهُنَّ﴾ | ٨٥١ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ |
| ١٤٠٧ | ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ | ٨٧٢ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ |
| ١٤٠٨ | ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ | ١٠٠٢ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ |
| ٤٩٨ | ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ | ١٠٠٣ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ |
| ١٤٠٧ | ﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ | ٩٩٤ | ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ |
| ٤٩٧ | ﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ | ٢٧٠ | ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تَفْقُوهَ﴾ |
| ٧٦٠ | ﴿وَلَا يَأْتِلُ أَوْلُو الْفَضْلِ مِنْكُمُ وَالسَّعَةِ﴾ | ١٦١ | ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ |
| ١٣٨٢ | ﴿وَلَا يَأْتِلُ أَوْلُو الْفَضْلِ مِنْكُمُ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ | ١٠٠٤ | ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ إِلَى النِّسَاءِ﴾ |
| ١٠٥٢ | ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ | ٩٧٩ | ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ إِلَى النِّسَاءِ﴾ |
| ١٠٥٢ | ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ | ١٠٠٤ | ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ إِلَى النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ |
| ١٥٨٤ | ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ | ٨٩٨ | ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ إِلَى النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ |
| ٣١٧ | ﴿وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يُتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ مَبْنِيَّةٍ﴾ | ٤٣ | ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِي سَبِيلٍ﴾ |
| ١٩٦ | ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا﴾ | ٤٣ | ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِي سَبِيلٍ﴾ |
| ١٤٠٨ | ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ | | |
| ١٧٥١ | ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ﴾ | | |
| ٢٢٦ | ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ | | |

- ٧١٨ ﴿وَلَا يَبْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَاُمُّهُ الثَّلَاثُ﴾
- ١٥٦٨ ﴿وَلَا يَبْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَاُمُّهُ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَاُمُّهُ السُّدُسُ﴾
- ٦٩٢ ﴿وَلَا يَبْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَاُمُّهُ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَاُمُّهُ السُّدُسُ﴾
- ٧٠٨ ﴿وَلَا يَبْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَاُمُّهُ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَاُمُّهُ السُّدُسُ﴾
- ١٤٤٦ ﴿وَلَبَّاتٍ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾
- ١٧٠ ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِبَادَةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾
- ١٧١ ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِبَادَةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾
- ٩٧٧ ﴿الْوَلَدُ لِلْفَر_اشِ﴾
- ٨٣ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي﴾
- ١٤٦٧ ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾
- ١٢٥٠ ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
- ١٥٨٤ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾
- ٨٢٨ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾
- ٧٥٩ ﴿وَلَقَدْ نَعَلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾
- ١٦٠٤ ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾
- ١١٣١ ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
- ١٠٨٤ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ٢٨٢ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ٦٩٩ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ٨٩٨ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ٩٦٤ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ٩٩٢ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾
- ١٣٥٧ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾
- ١٠٧٤ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾
- ٥٩٦ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾
- ٦٩٠ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾
- ١٢٥٩ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾
- ٦٩٢ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾
- ١٣٤٧ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوْصَوْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾
- ٧٠٩ ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوْصَوْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾
- ١٦٢٣ ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً يُنْهَدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

- ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ۖ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرّاً﴾ ٩٧٩
- ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ١٠٣٥
- ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ٩٦٢
- ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ ٧٥٠
- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٥٩
- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٥٥٤
- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٦٧١
- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ١٣٥٨
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ١٧٢١
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ١٧٤٧
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ٣١٣
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ٣٢٩
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ٣٣٧
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ٣٦٨
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ٩٨٩
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ٣١١
- ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ ٩٨٠
- ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا﴾ ٩٥٩
- ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلُّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ ١٠٣١
- ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَشِيًّا﴾ ٥٥
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ﴾ ١٠٦٢
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ ٢٨٢
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ ٩٦٤
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ ٩٩٢
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ ٦٩٠
- ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ ٦٩٢
- ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٣١
- ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ٩٤٠
- ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ٩٤٠
- ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةٌ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِلِينَ﴾ ٧٦٤
- ﴿وَلَوْ أَعْبَيْتُكُمْ﴾ ٨٧٢
- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّلاً﴾ ١٠٩١
- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّلاً﴾ ٩٦٧
- ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِئْنَا الْاَلِيمِينَ﴾ ٨٠٠
- ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾ ١٦٣١
- ﴿وَلَيْتَ اللَّهُ رَبَّهُ﴾ ٤٩٧
- ﴿وَلَيْسَتَعْظِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ يَكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ١٠٠٤
- ﴿وَلَيْسَتَعْظِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ يَكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٩١٥
- ﴿وَلَيْسَتَعْظِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ يَكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٩٤٦
- ﴿وَلَيْسَتَعْظِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ يَكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٩٩١

- ١٣٥٥ ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾
 ١٣٣٧ ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾
 ١٣٩٧ ﴿وَمَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾
 ٩٨٧ ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾
 ١٥٩٢ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾
 ٨٣٢ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾
 ١٢٠٧ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾
 ١٦٠٥ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾
 ١٦٠٩ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾
 ١٠١٩ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾
 ١٥٧٩ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾
 ٢٢٢ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾
 ١٥٨٤ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
 ٧٦١ ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾
 ١٦٤٦ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفْلَاحُهُمْ آيُهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ﴾
 ٩٦٠ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفْلَاحُهُمْ آيُهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ﴾
 ٤٣١ ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ
- ١٢٤٩ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ٩٧٦ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ٩٨٣ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ٣٦٧ ﴿وَلْيَطْرُقُوا بِاللَّيْلِ الْعَتِيقِ﴾
 ٣٦٧ ﴿وَلْيَطْرُقُوا بِاللَّيْلِ الْعَتِيقِ﴾
 ١٣٤٤ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
 ١٥٦٨ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
 ١٥٧٩ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
 ١٥٨٠ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
 ١٥٨٧ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
 ١٠١٧ ﴿وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾
 ٨٠٠ ﴿وَمَا اعْتَدَيْنَا إِذَا لِمَنِ الظَّالِمِينَ﴾
 ٧٤١ ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾
 ٧٥٣ ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾
 ١٦٣٣ ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
 ٥٥ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
 ٢٢٦ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾
 ٨٠٥ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾
 ٤٢٤ ﴿وَمَا أَهْلٌ يَغْيِرُ اللَّهَ بِهِ﴾
 ١٤٧ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾
 ١٥٧٨ ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾
 ١٥٩١ ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾
 ٨٨٨ ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾
 ٩٧٥ ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾

- إِلَيْهِ ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٧٦١
 ﴿وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ١٥٩٣
 ﴿وَمَا وَعَدْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ٧٦٤
 ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شِرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ ٣٧٢
 ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شِرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ ٣٩٧
 ﴿وَمَتَّعُوهُمْ﴾ ٩٢٥
 ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ ٣٨٤
 ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ١٥٧٨
 ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ١٥٨٨
 ﴿وَمِنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ٣٧٤
 ﴿وَمِنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ٣٧٤
 ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبَيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ ٣٧٢
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ ١١٤٣
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ ١٦١٥
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ ٨١٦
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ ٨٦٨
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا﴾ ٨٦٨
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١١٤
 ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١٢٧
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١٣١
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١٣٤
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١٤٣
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١١٨١
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١٦١٠
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١٧٩٣
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ٨٠٥
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١٦١٣
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ١٦١٤
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا﴾ ٣٧٣
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ﴾ ١٥٤٢
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ١٥٧٠
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ١٣٨٩
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ٤٣٦
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ٣٧٧
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ٩٤٦
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾ ٩٩١
 ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٧٢٨
 ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٧٢٩
 ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ ٣١١

| | | | |
|------|---|------|--|
| ١١٥٣ | ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ | ٣١١ | ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ |
| ٤١٤ | ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ | ١٣٥٥ | ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ |
| ٨٠١ | ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ | ٨٧٣ | ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ |
| ١٢٥٧ | ﴿وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ | ١٠٠٢ | ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ |
| ١٦٤٠ | ﴿وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ | | الْمُؤْمِنَاتِ﴾ |
| ٧٣ | ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ | ١٣٥٥ | ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ |
| ١٩٦ | ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ | ٨٧٥ | الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ |
| ٤٢٢ | ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ | | ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ |
| ٤٢٤ | ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ | | الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبْلِائِكُمْ |
| ١١١٩ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ | ٥٥ | الْمُؤْمِنَاتِ﴾ |
| ١٣٦٦ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ | ١٩٦ | ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ |
| ١٥٩٢ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ | ٣١١ | ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ |
| ١٣٥٣ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ | ٧٦٠ | ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ |
| ١٣٦٥ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ | ٤١٥ | ﴿وَمَنْ يَتَّوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ |
| ٩٧٨ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ | ٨٦٠ | ﴿وَمَنْ يَتَّوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ |
| ٩٨٢ | ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ | ١٢٥٠ | ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ |
| ١٩٢ | ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ | | فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ |
| ٩٤٦ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ | ١٧٦٨ | ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ |
| ٤٩ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ | ١٥٩٢ | ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ |
| ٥٠ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ | ١١٢٦ | ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً |
| ٥٠ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ | | فِيهَا﴾ |
| ٤٧ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا | ٧٦٠ | ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَٰغِماً |
| | النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ | | كَثِيراً وَسَعَةً﴾ |
| ٤٧ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا | ٦٩٣ | ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ﴾ |
| | النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ | ٧٢٨ | ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا |
| ١٠١٦ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا | | وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَارِيَ إِلَىٰ جَبَلٍ |
| | النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾ | | يَغْصِيهِ مِنَ الْمَاءِ قَالَ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ |
| ١٠١٥ | ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا | | أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ |
| | النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرْنَ﴾ | | فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِقِينَ﴾ |
| ١٩٢ | ﴿وَتُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾ | ١٥٨٤ | ﴿وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى |
| | | | وَرَحْمَةً﴾ |
| | | ١٩٠ | ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً﴾ |

- ٩٥٠ ﴿يَتَرَفَّصْنَ بَأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
- ٣١٩ ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مِّسْكِينَ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾
- ١٢٥٠ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٥٩٢ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٩٧ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٦٣٦ ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ٨٤٢ ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ١٦٠١ ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾
- ١٦١٨ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾
- ١٦٣٣ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
- ١٦١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾
- ١٦٢٣ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾
- ١٤١٥ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٤٩١ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٤٩٥ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٥٠٠ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ١٥٨٤ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾
- ٥٠٠ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾
- ١٦١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾
- ١٦١٨ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾
- ٤٢٦ ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْلَلْ لَهُمْ﴾
- ١٢٥٧ ﴿يَسْتَحْفَتُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفَتُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾
- ١٤٦ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾
- ١٨٢ ﴿يَعْقِلُونَ﴾
- ١٥٨٤ ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
- ١٥٩١ ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
- ١٥٩١ ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾
- ١١٠٨ ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾
- ٩٨٩ ﴿يَغْنِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
- ٨٠٠ ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾
- ٨٠٠ ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾
- ١٩٢ ﴿يَكَاذُ الْبَرَقِ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾
- ١٠٧٣ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾
- ٧٨٠ ﴿يُؤْفُونَ بِالْأَنْذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾
- ٧٨٠ ﴿يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَتَّقُونَ الْعِثَاقَ﴾
- ١٥٨٤ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾
- ٢٥٣ ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

فهرس الأحاديث والآثار



- أَخَذَ بِالَّذِي تَرَكْتُ مِنْهُ وَأَتْرَكَ الَّذِي أَخَذْتُ بِهِ هَل ٢٦٧٢
 آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدْتَ، فَقَدْ حَلَّتْ ٢٣٢٢
 أَذَنْ لَكَ عَلَى أَنْ لَا تَقْصُرَ حَتَّى تَرَجِّعَ ٢٤٦٤
 آمِينَ ٢٥٣٨، ٢٢٣٥
 آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ١٧٨
 آمِينَ. قَالَ: وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَتُوا. ٢٥٣٨
 آمِينَ، وَقَالَتْ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ فَوَافَقَتْ ١٧٨
 آمِينَ، وَمَنْ خَلَفَهُمْ آمِينَ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ ٢٥٣٩
 أَنْتَ عَلِيًّا فَسَأَلَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: أَرَى أَنَّ ٢٤١٤
 أَتُؤَمِّنُ الْمَرْأَةَ عَلَى فَرْجِهَا ١٨١٤
 أَأَصْلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ٧٢٢
 الْأَيْمَةُ ضُمَّنَّاءُ وَالْمُؤَدَّنُونَ أَمْنَاءُ فَأَرَسَدَ اللَّهُ الْأَيْمَةَ وَغَفَرَ ١٤٠
 أَبِي، وَمَا وَلَدَ مِنْهُمُ إِخْوَتِي، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَتَلَ ٢٧٧٦
 أَبَالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ قَالَ أُمًّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ ١٣٤١
 ابْتِاعَ رَجُلٌ ثَمَرَ حَاطِطٍ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَالَجَهُ ١٢٣٨
 ابْتِاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ نَيْعًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ لَا يَبْنَ ١٣٣٤
 ابْتِغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ٦٦٨
 ابْتِغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الزَّكَاةُ ٦٦٨
 ابْتِغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لِثَلَا تَذْهَبَهَا أَوْ تَسْتَهْلِكُهَا ٢٤٨٩
 ابْتِغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ، أَوْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى حَتَّى لَا ٦٦٣
 ابْتِغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَا تَسْتَهْلِكُ الصَّدَقَةَ، أَوْ لَا ٦٦٦
 ابْدَأْ بِالْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ بِكَ قَالَ: ذَكَرْتُموني بَلْ أَبْدَأْ ١٤٥٩
 ابداً بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ ١٤٦٠
 ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ نَفْسِكَ شَيْءَ ٢٩٢٤
 أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنِ الْيَوْمَ ٣٥٦
 أَبْصَرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسَحَمَ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ ١٦٩٢
 أَجَبَ لِي أَجَبَ لِي ٢٠
 أَبْلَغَكَ هَذَا عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: زَعَمُوا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي ٢٩٥٣
 ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي ١٩٣١
 أَبِي أَبِي، فَلَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ شُغْلِ الْحَرْبِ حَتَّى قَتَلُوهُ ١٩٥٠
 أَبِي أَبِي، وَلَا يَسْمَعُونَهُ لِشُغْلِ الْحَرْبِ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ١٩٥٣
 أَبِيعَ السَّلْمَةَ بِالسَّلْمَةِ كِلَاهُمَا دَيْنٌ؟ فَكَرِهَهُ ١٢٨٤
 أَبِيكَ ثَمَرَ حَاطِطٍ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَضَلَّ عَنْ ١٢٤٧
 أَبِيكَ ثَمَرَ حَاطِطٍ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَضَلَّ عَنْ نَفَقَةِ الرَّيْقِيِّ؟ ١٢٤٧
 أَبِيكَ ثَمَرَ حَاطِطٍ هَذَا بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ ١٢٤٨

- أَتَى اللَّهَ يَا عُرْوَةَ وَانْظُرَ مَا يَقُولُ، فَقَالَ عُرْوَةُ أَخْبَرَنِي بِشِيرُ ١١١
 أَتَى اللَّهَ يَا مِرْوَانَ وَارْدَدَ الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا، فَقَالَ مِرْوَانُ فِي ١٨٥٩
 أَتَكْنِيهِ إِلَى أَهْلِكَ؟ فَكَتَبَتْ مَعَهُمْ فَرَجَعُوا إِلَى الْمَدِينَةِ ١٧٩٤
 أَنْتُمْ فِي السَّفَرِ وَقَصَرْتُمْ ٢٩٧٦
 أَتَمَّمْتُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ ٢٢٣٧
 أَيْمُونًا ٢٢٥٥
 أَبْنِي بِأَسِيرِ يَوْمٍ صَفِيْن، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنِي صَبْرًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ١٤٩٦
 أَبْنِي بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعًا فَأَرَادَ قَطْعَ يَدَيْهِ فَأَرْسَلَ إِلَى ٢٠٤١
 أَبْنِي بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى السُّوقِ فَخَرَعَ لَهُمْ حَقْرًا ٢٤١٠
 أَبْنِي بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ نِيْصَةً فَشَكَتْ فِي اخْتِلَامِهِ فَأَمَرَ بِهِ ٢٤٠٧
 أَبْنِي بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا ٢٦٦٨
 أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ بِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَعِدَ فِيهَا النَّظَرُ ٧٤١
 أَتَيْتُ نَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَإِذَا أَنَا بِشَيْخٍ يُكْثِرُ الرُّكُوعَ ٦٢٥
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةَ لِي ١٩٠٦
 أَتَيْتُ عَلِيًّا ؓ وَهُوَ مُعَسَّكَرٌ بِبَنِي أَبِي مُوسَى فَوَجَدْتُهُ ٢٢٢٧
 أَتَيْتُ لَهُ كِتَابَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ فِي ٤٨٦
 أَجَارَ بَيْعَ الْقَمَحِ فِي سُئُلِهِ إِذَا ابْتِيعَ ١٢٦١
 اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّ ٤٨٩
 اجْتَمَعَ النَّاسُ وَأَهْلُ الْعِلْمِ مَعَكُمْ يَقُولُونَ: مَا اجْتَمَعَ ٢٣٤
 اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ فِيمَا حَوْلَ مَكَّةَ قَالَ: حَبِيبَتُ اللَّهِ قَالَ ٣٠٨
 اجْعَلْهَا عُمْرَةً ٩١٠
 اجْعَلُوا لَأَلِّ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ يَسْغَلُهُمْ ٦٠٤
 اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ وَأَمْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ ١٨٤٨
 أَجَلَ ٢٥٦١
 أَجْلِدْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَرْحَمُهَا بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٣٩٦
 أَحَبُّ الْأَيَّامِ إِلَيَّ أَنْ أَمُوتَ فِيهِ ضُحَى يَوْمٍ ٤٢٢
 أَحْبَلْتُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ مِنْ مَرْغُوشٍ بِدُرْهَمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ ٢٦٢
 اخْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَمَهُ أَبُو طَلِيْبةٍ فَأَعْطَاهُ ٣١٩١
 اخْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ لِلْحَجَّامِ اشْكُمُوهُ ٣١٩٣
 اخْتَجِمَ مُحْرِمًا صَائِمًا ٣٠٩١
 اخْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ٢٥٧٦، ١١١٧
 اخْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَوْمَئِذٍ بِلَحْيٍ جَمَلٍ ٢٥٧٥
 أَحْجَجْتُ عَنْ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا قَالَ: فَاحْجُجْ عَنْ ٨٠٣
 الْأَخَذَ عَشْرَ لَصَاحِبِ الْمَالِ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْبُعْبُعِ حَدَّثَ ١٣٤٩
 أَخَذَكُمْ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ، وَأَمَّا نَحْنُ فَقَوْلُ: ٢٤٩٧
 أَخْلَعُمَا شَابًّا وَالْآخَرَ شَيْخًا فَخُطِبَتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ ٢٣٢٢
 أَخْلَعُمَا النِّكَاحَ، وَالْآخَرَ مِلْكَ الْيَمِينِ، وَحَرَّمَ هَذَا مِنْ كُلِّ ٢٤١٨
 أَحْصَى مَا مَرَّ مِنَ السِّنِينَ، فَإِذَا دَقَّقَتْ إِلَيْهِ مَالَهُ. قُلْتُ لَهُ: ٢٤٨٨
 احْكُمْ فِيهِ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ ٢٦٨٣
 احْكُمْ فِيهِ يَا أَرَبُكَ فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ ١٠٥٧
 أَحَلَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّهَا لِي، وَلَمْ يُحِلَّهَا ١٩٣٦
 أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَعَانِ. أَمَّا الْمَيْتَانِ ١١٥٥
 أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَعَانِ. أَمَّا الْمَيْتَانِ الْحَوْتِ وَالْجِرَادِ ١١٥٥
 أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَهُمَا آيَةٌ، وَأَمَّا أَنَا، فَلَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ١٥٤٧
 اخْلُفْ خَلْفًا ١٦٧٩
 اخْلُفْ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَعَفُ فِي ١٦٧٩
 اخْلُفْ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَعَفُ فِي الْحَرَامِ ١٦٧٩
 اخْلُفُوا أَنْتُمْ فَأَبَاؤُا فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِشَطْرِ النَّبِيِّ ٢٦٦٤
 أَخْلَلْتُهَا وَاللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهُ ٢٠٦٩
 أَخْلَفَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ نَوْبِي مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ أَغْفِدُهُ وَأَنَا ٨٧٨
 أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ وَعَلِيٍّ وَعُمَرَ ١٣٧٢
 أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهَا إِبِلُ الْجَزْيَةِ الَّتِي كَانَ يَتَعَثُّ بِهَا مُعَاوِيَةُ ٧٥٥
 أَخْبَرَنِي عَنْ بِنَاءِ النَّبِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقَوُّتُ لِبْنَاءِ ٩٨٧
 أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ؓ يَقُومُ فِي حَوْضٍ ١١٣٤
 اخْتَارِي وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ سَوَاءٌ ٢٣٤٣
 اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ وَاحِدَةً فَعِيدَتْ إِلَى عَجُوزٍ ٢٩٠٧
 اخْتَصَمَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ وَلَدًا فَسَأَلَهُمْ ٢٣٧١
 اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ٢١٣٤
 اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُكْرَ ذَلِكَ عَبْدٌ ١٣٣٣
 اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَسِيدٍ، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ ١٦٧٢
 اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ١٠٠٣
 أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنَ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ ١٤٧٦
 أَخَذَ الصَّدَقَةَ كُلَّ عَامٍ سَنَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٥٠
 أَخَذَ مِنَ النِّسَاءِ ثَابِتًا عِنْدَنَا ١٤٨٠
 أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنْ نَفَرٍ حَفِظَ مُعَاذَ مِنْهُمْ مُجَاهِدًا ١٩٣٤
 أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ ٣٠٣٧
 أَخْرَجَ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكٍ، فَلَا يَقُودُ إِلَيْهِ شَاءٌ فِيهَا وَقَاءً مِنْ ٧٠٥
 أَخْرَجَ هَوْلًا مِنْ أَرْضِهِمْ وَكَيْفَ الْحُكْمِ فِي أَرْضٍ ٢٩٠٠
 أَخْرَجَنِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لَنُخْرِجَنَّ ١٥١٥
 أَخُوهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَخْرَزْتَ الْمَالَ قَائِمًا وَلَا ١٤٢٨

- أَذَرُوا الْخُلُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّ الْإِمَامَ ٢٨٨١
- أَذْرَكَ بَضْعَةَ عَشْرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ١٨٩٦، ٢١٢١
- أَذْرَكَ الْفِتْنَةَ الْأُولَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٩٠
- أَذْرَكَ مَنْ يُنْكِرُ مَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ عُمَرَ، فَقَالَ ٢٦٧٢
- أَذْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ ١٩٧٦، ١٩٨٥
- أَذْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا ١٥٩٠
- أَذْنُ كُلِّ قُلْتِ إِنِّي أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ وَأَنَا أُرِيدُهُ ٢٢٢٧
- إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ ١٩٠١
- إِذَا آتَاكُمْ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا ٢٨٦٤
- إِذَا آتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ، فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا ٧١٠
- إِذَا اخْتَجَمَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يَتَدَبَّرَ، وَإِلَّا فَأَنْتُمْ تَخَالِفُونَ مَا ٢٥٧٧
- إِذَا أَخَذْتَ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ السُّجُودِ، فَقَدْ تَمَّتْ ٢٢٤٣
- إِذَا آدَى الْمُكَاتِبُ قِيَمَتَهُ فَهُوَ حُرٌّ ٢٣٩٥
- إِذَا أَذْخَلْتَ رَجُلَكَ فِي الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ٢٦٣٣
- إِذَا أَذْخَلْتَ رَجُلَكَ فِي الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَاسْنُخْ ٢٦٣٣
- إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ جَالِسًا ٢٤٥٥
- إِذَا أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَأَضْيَفَ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَإِذَا ٢٤٥٥
- إِذَا أَذْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي اعْطَانِ الْإِبِلِ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا ١٥١
- إِذَا أَذِنْتَ لِعَبْدِكَ فَمَتَّعَ فَمَاتَ فَاغْرَمَ عَنْهُ ٧٨٨
- إِذَا ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَوَضَعْتَهُ عَلَى يَدِ غَيْرِكَ فَهُوَ ١٣١٥
- إِذَا اسْتَأْذَنْتَ امْرَأَةً أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا ٣٠٤٢
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ٣١، ٥٤
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ٢٩
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا ٣٠
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا ٥٣
- إِذَا أَسْرَ الرَّجُلُ مَهْرًا وَأَعْلَنَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَخَذَ ٢٢٠٥
- إِذَا أَسْلَفْتَ قَرِيبًا إِذَا حَلَّ حَقُّكَ بِالَّذِي سَلَفْتَ فِيهِ كَمَا ١٣١٠
- إِذَا أَسْلَمَ أَهْلُ الْعَتَرَةِ فَهُمْ أَحْرَارٌ وَأَمْوَالُهُمْ فِيءٌ ١٥٢١
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ ١١٣، ١١٥
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ ١١٤، ٢٥١١
- إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ، ثُمَّ ١١
- إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بَيْنَهُ إِلَى ذِكْرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ ٤٣
- إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بَيْنَهُ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ٤٢
- إِذَا أَقْبَلْتَ، وَإِذَا أَتَيْتَ ٢٣٢٥
- إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَوَضَّأْ ٢٧٠
- إِذَا أَمَحُو كِتَابَتَكَ قَالَ: قَدْ عَجَزْتَ فَأَمَحُهَا أَنْتَ قَالَ نَافِعٌ ٢٩٥١
- إِذَا أَمَرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، فَإِنَّمَا هُوَ كَسَيْفِهِ أَوْ ٢٣٦٥
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا. دَلَالَةٌ عَلَى ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا. دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَمَرَ الْإِمَامَ أَنْ يَجْهَرَ ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينٌ ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينُ الْمَلَائِكَةِ ١٧٦
- إِذَا أَنْشَيْتَ بِحَرِيَّةٍ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَائِمَةٌ فَهُوَ أَمْطَرُ لَهَا ٥٤١
- إِذَا أَنْكَحَ الْوَلِيَّانِ فَلَاوُلَّ أَحَقُّ ١٥٦٩
- إِذَا أَنْكَحَ الْوَلِيَّانِ فَلَاوُلَّ أَحَقُّ، وَإِذَا بَاعَ الْمُجْبِرَانِ ١٧٨٠
- إِذَا بَلَغُوا كَذَا وَكَذَا؟ أَهْلُوا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي ٨٤٢
- إِذَا بَابَ قِيلَتْ شَهَادَتُهُ، وَقَالَ: كُلُّنَا يَقُولُهُ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ ٢١٤٣
- إِذَا بَيَّاعِ الْمُبَايَعَانِ التَّبِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ ١١٧٥
- إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ أَوْ مَسَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ ٢٩٩٣، ٧١
- إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولٌ ٢٩٩٥
- إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى الْقَبِيلَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا شَاءَ ١٦١
- إِذَا تَوَضَّأَ لَصَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ ٢١٩٢
- إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ ٢٥٥٣
- إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو ٢٩٩٠
- إِذَا حِضَّتْ، ثُمَّ طَهَّرَتْ فَادْنِيْنِي فَطَهَّرْتُ وَهُوَ مَرِيضٌ ١٧٢١
- إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهْدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ٢٠٩٤، ٢١٦٥
- ٢٧٨٧، ٢٧٨٧، ٢٧٩٩
- إِذَا حَلَلْتَ فَادْنِيْنِي قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتَ أَخْبَرْتَهُ أَنْ مُعَاوِيَةَ ١٧٥٦
- إِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ قَدَفَهَا حُدًى، وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ ١٧١١
- إِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَأَمْسِ عَلَى هَيْبَتِكَ ٣٦٧
- إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ، فَقَدْ طَهَّرَ ٢٦
- إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِصْتَ السُّتُورَ، فَقَدْ وَجَبَ ٢٦٦٢
- إِذَا دَخَلَ خَطَا فِي عَدُوِّ فِيهِ دِيَةٌ ٢٨٠٩
- إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِصْتَ عَلَيْهِمَا السُّتُورَ، فَقَدْ ٢٦١٩
- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ ٣٠٦٨
- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُصْحِي، فَلَا يَمَسُّ ٣٠٦٨
- إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْبَرَقَ أَوْ الْوَدْقَ، فَلَا يُبَشِّرُ إِلَيْهِ ٥٢٥
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ ٣١١٧
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَنْظِرُوا؛ فَإِنْ ٣١٥٥
- إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ١٨٤
- إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ٢٤٤٤

- إِذَا رَكَعَتْ فَقُلْتُ اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ خَشَعَتْ وَلَكَ ٢٢٣١
 إِذَا رَمِدَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَقْطَرُ فِي عَيْنَيْهِ الصَّبْرُ إِقْطَارًا، وَأَنَّهُ ٨٨٩
 إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا ٨٩٠
 إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ وَذَبَحْتُمُ وَحَلَقْتُمُ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ ٣١٤٤
 إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ ٢٢٩٠
 إِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ اسْتَقْبَلْ بِالْفَرَانِضِ أُولَهَا ٢٢٩٣
 إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدِكُمْ فَاجْلِدُهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدْهَا ٢٤٠٢
 إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدِكُمْ فَتَيْنَ زَانَاً فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ ٣١١٣
 إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدِكُمْ فَتَيْنَ زَانَاً فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا ٢٣٨٣
 إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَ مَعَ سَبْعَةِ آرَابٍ وَجْهَهُ وَكَفَاهُ ١٨٩
 إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ ١٤٣
 إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سِتْعَ ٨، ٢٥٦٨
 إِذَا صَلَّاهُ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ بِصَالِيهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ ٢٠٥١
 إِذَا طَعَنَتِ الْمُطْلَقَةُ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ١٨١٠
 إِذَا طَعَنَتِ الْمُطْلَقَةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ ١٨٠٨
 إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْعِيدِ فَأَعِذْ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكُلُّ ٤٤٩
 إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ ١٨١١
 إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ١٧٨١
 إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ اثْنَيْنِ، فَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى ١٨٨١
 إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ يُمْسِكْ ٣١٧٠
 إِذَا عَتَقَ حَجَّ لَا بُدَّ ٧٨٦
 إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٠٠
 إِذَا غَسَلَ الْجُنُبُ رَأْسَهُ بِالْخِطْبِيِّ، فَلَا يُعِيدُ لَهُ ٢٢٢٣
 إِذَا غَنِمَ جُنْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غَنِيمَةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مِنْ ٢٨٥٣
 إِذَا فَقَدَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا لَمْ تَزُوجْ حَتَّى تَعْلَمَ ١٨٦٦
 إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ ١٧٨
 إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ١٧٧
 إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: اسْتَلْجِي بِأَهْلِكَ أَوْ وَهْبَهَا ٢٣٣٨
 إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا ١٤٤
 إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ١٦٠
 إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ ٤٠٤
 إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ٣٩٨
 إِذَا قَامَتِ بَيْنَةُ فَمِنْ ١٨٣٠
 إِذَا قَامَتِ بَيْنَةُ فَمِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا ١٨٣٠
 إِذَا قَتَلَ الْحُرَّ الْعَبْدَ مُتَعَمِّدًا قَتَلَ بِهِ ٢٨٠٦
 إِذَا قَتَلَهُ قَتَلَ غِيلَةً مِنْ غَيْرِ نَائِرَةٍ وَلَا عِدَاوَةٍ، فَإِنَّهُ يُقَتَّلُ ٢٨٤٣
 إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ، قَبِلُوا وَصَلُّوا، وَإِذَا قَتَلُوا، وَلَمْ ٢٠٤٢
 إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ ٢٩٩٤
 إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ الْخَيْتَانَ ٢٩٩٤
 إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ ٣٩٥
 إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٩٦
 إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَتَذَرَّ نَفْسَهُ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ ٢٩٢٣
 إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصْنَعُ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمُ السَّقِيمُ ٢٨١
 إِذَا كَانَ النِّبِيُّ حَلَالًا، فَإِنَّ الرُّهْنَ مِمَّا أُمِرَ بِهِ ١٢٧٣
 إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبَهُ؛ فَإِنْ كَانَ ٢٩١٩
 إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلَيْنِ لَمْ يَحْوِلْ نَجَسًا ٦، ٣٠١٨، ٣٠١٣، ٢٢١٧
 إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلَيْنِ لَمْ يَحْوِلْ نَجَسًا أَوْ خَبثًا ٥
 إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ ٣٦٤
 إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَكَبِّرُوا الصَّلَاةَ ٤١٤
 إِذَا كَفَى أَحَدَكُمْ خَاوِمُهُ طَعَامَهُ حَرَةً وَدَحَانَةً فَلْيَدْعُهُ ١٦٥٣
 إِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ ١٤٧٢
 إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمَ تَعْلِينَ ١٠٩٧
 إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمَ تَعْلِينَ لَيْسَ خُفَيْنَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ ٨٦٣، ١٠٩٧
 إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ ٢٣٠٦
 إِذَا لَوَاهُ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَلَا فِدْيَةَ ٨٧٥
 إِذَا مَاتَ ٦٠٩
 إِذَا مَاتَتْ فَأَذِنُونِي بِهَا فَخَرِّجْ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا فَكْرِهُوا أَنْ ٥٧٣
 إِذَا مَرَّ الْمَكِّيُّ بِبِقَاعِ أَهْلِ مِصْرَ، فَلَا يُجَاوِزُهُ إِلَّا ٨٥٢
 إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ٤١، ٢٥١٣
 إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا تَوَضَّأَتْ ٤٦
 إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ إِلَّا أَنْ يَنَكَرَهَا ٢٧٥٩
 إِذَا نَقَلَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ٢٨٧٨
 إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قِصْرٌ ١٤٦٧
 إِذَا وَجَبَ النِّبِيُّ خَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِهِ قَالَ يَقُولُ اخْتَرِ إِنْ ١١٧٨
 إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ بِمَاءٍ وَلْيَتَوَضَّأْ ٣٧
 إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَذَرَّ بِهِ قِلَّ الصَّلَاةِ ٢٦٩
 إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فِي بَطْنِهِ رِذَاً أَوْ قِتْنًا أَوْ ٢٢٢٥
 إِذَا وَجَدَتْ عَلَى الرَّكْنِ رَحَامًا فَانْصَرَفْ وَلَا تَقِفْ ٩٥٧
 إِذَا وَجَدْتُمْ فُرْجَةً مِنَ النَّاسِ فَاسْتَلِمْنِ وَلَا فَكْبِرْنَ ٩٥٩
 إِذَا وَلَدَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ ٢٣٢٢

- إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ ٣٠١٥
 إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ٩٠٧، ٣٠١٧
 إِذَا يَسْتِ اعْتَدَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ ١٨١٨
 إِذَا يَغْرُمُهَا، الْجَرَادَةُ صَيِّدٌ ١٠٧٧
 إِذَا يُقْتَلُ قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَسُرُّنِي ١٥١٧
 اذْبَحْ شاةً فَتَصَدَّقْ بِهَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لِعَطَاءَ: أَمِنْ ١٠٦٣
 اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ ٢٥٧٩
 أَدْنِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتَ بَرْدٍ وَرِيحٍ، فَقَالَ: أَلَا صَلَّوْا فِي ٢٦٧
 اذهب فاغتسل ٢٢١٨
 اذهب فسلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَهَا ٦١٣
 اذهب فطُفْ، وَمِنْ مَعَكَ وَانْحَرُوا هَذِيأَ إِنْ كَانَ ٩٣٧
 اذهب فهو حرٌّ ولك ولاؤه وعلينا نفقته. قال مالك: ٢٦٥٧
 اذهب فهو حرٌّ، وَلَاؤُهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ. قال ١٤٠٠
 اذهباً إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: اذهبْ بِهَا إِلَى ٢٣٤٩
 اذهبْ بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَإِذَا بَلَغْتَ أَقْصَى ثَمَنِهَا فَأَعْطُوهُ ٢٣٤٩
 أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدَّيَّةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَتَرْفَعَ حِصَّةَ الَّذِي ٢٨٤٤
 أَرَى أَنْ تَضْرِبَ الْحَدَّ فِي خِلَاءٍ، وَتَغْنِقَ رَقَبَتَهُ، وَعَلَى ٢٤١٤
 أَرَى أَنْ تَعْتَدَ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا ١٨٧٣
 أَرَى فِيهِ جُنْدِيًّا قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ، فَقَالَ ٢٦٨٣، ١٠٥٧
 أَرَى الْهَلْدُخَ دُونَ الْحَمَامَةِ وَفَوْقَ الْعُصْفُورِ ١٠٧٤
 أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: تَزَوَّجْ، فَإِنْ وَلَدَ لَكَ ١٧٤١
 أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنُ أُمِّ ١٤١٨
 أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ: أَهْلُهَا يَبِيعُكُمَا ١٤٢٦، ٢٠٨٤
 أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا يَبِيعُكُمَا ٢٩٤٨
 أَرَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ. قال مالك: ١٥٤٧
 أَرَاهُ فَلَانًا لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ. فقلت: يَا رَسُولَ ١٥٧٨
 أَرَاهُ قَالَ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ قَالَ: وَهَذَا الْخَبَرُ فِي الْحَدِيثِ فِي؟ ١٧١٩
 أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا عَمْرُ الْغَزَاةِ وَعُثْمَانُ ٧٥٥
 أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْلُصُ، وَيَتَحَوَّلُ قَبْلَ أَنْ ١٢٢٣
 أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّعْرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ ١٢١٢، ٢٥٢٢
 أَرَأَيْتَ الَّذِي يُخْطِئُ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ ٨٤٨
 أَرَأَيْتَ الَّذِي يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَنْزِعُ عَنِ الَّذِي قَالَ ١٧١٠
 أَرَأَيْتَ إِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا فَأَرَادَ ارْتِجَاعُهَا، فَقَالَتْ: قَدْ ١٨٢٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ الْعَبْدُ تَطَوُّعًا يَأْذَنُ لَهُ سَيِّدُهُ بِحَجٍّ ٧٨٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ الْعَبْدُ تَطَوُّعًا يَأْذَنُ لَهُ سَيِّدُهُ بِحَجٍّ لَا أَجَرَ ٧٨٦
- أَرَأَيْتَ إِنْ رَمِيَ بِحَجَرٍ قَالَ: إِذَا يُقْتَلُ قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا ١٥١٧
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلُهُ الْعَبْدَ، فَلَمْ ٢٩٤٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلُهُ الْعَبْدَ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ ٢٩٤٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ ارْتِجَاعُهَا مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا قَبْلَ ١٨٧١
 أَرَأَيْتَ إِنْ نَفَاهُ بَعْدَ أَنْ تَضَعَهُ؟ قَالَ يُلَاعِنُهَا ١٧٠٥
 أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتَ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمَّهُلُهُ حَتَّى آتِي ١٩٤١
 أَرَأَيْتَ الْخَرْبَ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ مِنْ صَيِّدٍ ١٠٦٩
 أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَقْتُلُونَهُ؟ سَلْ ١٩٠٩
 أَرَأَيْتَ كُلُّ صَيِّدٍ قَدْ أَهْلَ بِالْقَرْيَةِ فَوَالَذَ بِهَا مِنْ ١٠٩٥
 أَرَأَيْتَ كُلُّ صَيِّدٍ قَدْ أَهْلَ بِالْقَرْيَةِ فَوَالَذَ بِهَا مِنْ صَيِّدٍ ١٠٩٥
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بَاعَ رَقَبَةَ حَاطِطٍ مُشِيرٍ لَمْ يَذْكُرْ ١٢٠٨
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جَنَّةٌ، ثُمَّ سَارَ ٩٠٥
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرٍ ٩١٠
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ٩١٠
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَقْتُلُونَهُ ١٦٩١
 أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتُ صَيِّدًا، فَإِذَا هُوَ أَعْوَرُ أَوْ أُعْرَجُ ١٠٩٣
 أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتُ صَيِّدًا، فَإِذَا هُوَ أَعْوَرُ أَوْ أُعْرَجُ أَوْ ١٠٩٣
 أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٩٠٧
 أَرْبَعٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ ١٧١٣
 أَرْبَعٌ لَا يَجُزْنَ فِي بَيْعٍ وَلَا نِكَاحٍ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى؛ فَإِنْ ١٦٣٩
 أَرْبَعُمِائَةٍ دِرْهَمٍ قَالَ عُمَرُ: أَطْعِمُوا ثَمَانِيَةَ. قَالَ مَالِكٌ فِي ٢٦٥٥
 ارْتِجِعْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَأَنْتَ أَحَقُّ ٢٧٠٠
 ارْتَشِيتَ وَأَصِيبَتْ مِنْهُ. فقلت: وَاللَّهِ مَا ارْتَشِيتَ وَلَا ١٥١٦
 ارْتَهَنْتَ رَهْنًا فَقَبَضْتَهُ، ثُمَّ أَجْرْتَهُ مِنْهُ. قَالَ: نَعَمْ هُوَ ١٣١٦
 ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَاجْرَتْهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ قَالَ: لَيْسَ ١٣١٤
 ارجع وامد من صوتك، ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٣٤
 أَرُخِّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا ٣١٧٧
 أَرُخِّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي ١٢٣٣
 أَرُخِّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي ٣١٧٨
 أَرُخِّصَ فِي الْعَرَايَا ١٢٣٠
 أَرُخِّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا ١٢٣٢
 أَرُخِّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِكَيْلِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا ٣١٧٥
 أَرُخِّصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ٩٩٤
 أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمِّئَةٍ ٢٠٧٤
 أَرْدَفَهُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يُكَبِّي حَتَّى رَمَى ١١٠٩

- أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ١٧٦٦
 أَرْسَلَ إِلَيَّ مَرْوَانَ، وَالْيَ رَجُلٌ قَدْ سَمَاءُ فَمَضَى بِنَا حَتَّى ٤٧٢
 أَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ سَاكِنًا مَعَنَا ٢٠٩١
 أَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ ٣١٦٢
 أَرْسَلَهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِيَسْأَلَهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ ٢٥٦٦
 أَرْسَلْتُ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ ٢٦٢٣
 أَرْسَلْتُ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أَمْ كُلُّوهُمُ فَارْضَعْتُهُ ١٥٨٩
 أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ عَنْ دِيَةِ الْمُعَاهِدِ ٢٨٣٦
 أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضُّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ ٢٨١٤
 أَرْسِلُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعُ خَادِمِكُمْ سَرَقَ ٢٦٦٠
 أَرْسَلُوا إِلَى نَافِعٍ يَسْأَلُونَهُ هَلْ حَبِثْتَ تَطْلِقَةَ ابْنِ عُمَرَ ٣١٧٢
 الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْعِمَامَ ١٥٠
 أَرْضَعْتُهُ أَمْ وَلَدَ رَجُلٍ مِنْ مَرْيَتِةٍ وَلِلْمَرْيَتِ امْرَأَةٌ أُخْرَى ٢٧٧٤
 أَرْوَيْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ وَثْقَةَ أَهْلِ ٢٦٤٤
 أَرْمَ وَلَا حَرَجَ فَمَا سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا ٢٥٧٩
 أَرْمُوا أَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ ١١٤٥
 أَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ ٢٦٤٣
 أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَبَالِغٍ فِي الْاسْتِشْقَاقِ ٦٠
 أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَإِنِّي ٣٠٧٠
 اسْتَأْجَرَ نَجَارًا يَضْرِبُ لَهُ سِمَارًا فَانْكَسَرَ السِمَارُ ٢٣٧٣
 اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ فَهَأَنَهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ ٣١٨٩
 اسْتَحْيِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَشْفَتْ فِيهِ ١٠٣
 اسْتَشْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خِمِصَةٌ لَهُ مَوْدَاءُ فَأَرَادَ ٥١١
 اسْتَشْفَى عُمَرُ، وَكَانَ أَكْثَرَ دُعَائِهِ الْاسْتِغْفَارَ ٥١٠
 اسْتَشْلَفَ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ ١٢٩٠
 اسْتَشْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ، فَقَالَ ٢٥٢٥
 اسْتَشْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَنِي ٦٥٦
 اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي ٢٠٧٥
 اسْتَشَارَنِي عُمَرُ فِي تَبِيعِ امْتِهَاتِ الْأَوْلَادِ فَرَأَيْتُ أَنَا وَهُوَ ٢٣٤٨
 اسْتَشْهَدَ رَجُلًا يَوْمَ أُحُدٍ فَأَمَّ يَسْأَلُهُمْ وَكُنْ مُتَجَاوِرَاتِ ١٨٥٣
 اسْتَعْمَلَ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الطَّائِفِ وَمَخَالِفِهَا ٦٤٨
 اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ عَلَى صَدَقَةٍ ٧٠٩
 اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِيَّ عَلَى الْجَمِيِّ ١٣٦٩
 اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِيَّ عَلَى الْجَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا ١٣٥٩
 اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّيْثِ عَلَى ٧١١
 اسْتَعْمَلَنِي. قَالَ: فَهَلْ تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا عَلَى أَحَدٍ؟ ١٣٧٦
 اسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَلَا تَعُدْ ٢٤٢١
 اسْتَقَى زَيْدُ بْنُ فَايَسٍ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَةً لِي حُرَّةٌ ١٨٨٣
 اسْتَلْجِجِي بِأَهْلِكَ أَوْ وَهَبِيهَا لِأَهْلِهَا فَقَبِلُوهَا فِيهِ تَطْلِيقَةً ٢٣٣٨
 اسْتَلَمَ الرُّكْنَ لِيَسْتَعِيَ، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ يُبْدِي الْآنَ مَنَاجِبَنَا ٩٧٥
 اسْتَلِمُوا هَذَا لَنَا خَامِسٌ ٩٥٦
 اسْتَمْتَعَ بِهَا ١٣٩٩
 أَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ ١٥٢٠
 أَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَكَانَتْ ٢٩٨٥
 أَسَرَ عَقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا ٢٩٨٨
 أَسَرَ النُّضَرَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَبْدَرِيَّ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَتَلَهُ بِالْبَاوِيَةِ ٢٩٨٧
 أَسِيرُوا بِالصَّبْحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكُمْ ٣٠٧١
 اسْكَنْتُ أَقْلَ الْأَرْضِ مَطَرًا، وَهِيَ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ يَغْنِي ٥٣٢
 اسْكَنْتُ فَيْسَ الْخَطِيبِ أَنْتَ، ثُمَّ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يُطِيعَ ٣٩٣
 اسْلَفْتُ دِينَارًا فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَحَلَّتْ أَفَاقِصُ ١٣٠٣
 اسْلَمْتُ لِلَّهِ أَفَاقَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ ٥٥٠
 اسْلَمْتُ وَتَخِي أَخْتَانِ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أُمْسِكَ ١٧٥٩
 اسْلَمْتُ وَتَخِي خَمْسُ ١٧٥٨
 اسلمت وتختي خمس نسوة، فسألت النبي صلى الله عليه ١٦٠٧
 اسْلَمْتُ وَتَخِي خَمْسُ نِسْوَةٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ ١٧٥٨
 اسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ ١٥٣١، ٢٩٠٧
 اسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ١٥٣١
 اسْمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ ١١٥٩
 الْأَسْنَانُ عَقْلُهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍّ يَصْفُ عَشْرَ ٢٨١٨
 الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍّ يَصْفُ عَشْرَ ٢٨١٩
 أَشَارَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يَكْبُرَ فِي الْاسْتِشْقَاءِ ٥٠٧
 اشْتَرَى جَارِيَةً فَتَهَبَ صَاحِبُهَا فَتَصَدَّقَ بِمِثْلِهَا، وَقَالَ: ٢٣٧٧
 اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ ٢٧٦٥
 اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ يَوْفِيهَا صَاحِبَهَا ١٢٩٦
 اشْتَرَى عَبْدًا بِعَيْنَيْنِ ١١٩٨
 اشْتَرَى مِنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ جَارِيَةً فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا ٢٣٣٦
 اشْتَرَى عَلَى مَا دُونَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ قَالَ: بَقِلْتُ امْرَأَةً ١١٣١
 اشْتَدُّ، وَأَوْزِقَ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ أَنَّ السُّيُوءَ سَغَطُومٌ ٥٣٥
 أَمِيرٌ عَلَيَّ أَنْتَ قَالَ أَرَأَاهَا تَسْتَهْلُ بِهِ كَأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ ٣٠٣٠
 أَشْرَفَ عَلَى قَتْلِي أَحِبُّ، فَقَالَ شَهِدْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ ٥٦٤

- أَشْرَقَ نَبِيٌّ كَيْمَا نَعِيرُ. فَأَخَّرَ اللَّهُ - تعالى - هذِهِ، وَقَدَّمَ ١١٣٧
- أَشْرَكَ ٢٣٨٢
- أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلَّهُ ١٢٦٧
- أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ ٤٦٩
- أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ ٤٦٩
- أَصَابَ أَيُّ بَنِي لَيْسَ أَحَدٌ مِنَّا أَعْلَمُ مِنْ مُعَاوِيَةَ هِيَ ٦٢٧
- أَصَابَ بِهِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا ٢٥٤٨
- أَصَابَ بِهِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا نُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ ٢٥٤٨
- أَصَابَ النَّاسَ سَنَةٌ شَدِيدَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرُ ٤٩٩
- أَصَبْتُ ٣٣٢
- أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٦٢٨، ٧٧٤
- أَصَبْتُ وَأَحْسَنْتُ ٢٣٧١
- أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا ٥١٢
- أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ١٣٣
- أَصْبِرْ لِي وَأَتَّقِ عَيْتِي؛ فَكَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَالَتْ آيْنَ ١٧٩٩
- أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ٢١٥
- أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا ٢٥١٥
- أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ٣٧٣
- أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثْ ٣٧٥
- أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثِ النَّاسَ ٣٧٥
- أَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْمُتَعَمِّرُ، ثُمَّ قَدْ خَلَلْتُ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ ٩٣٦
- أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطِيرَ يَوْمًا مِنْ ٢١٤٥، ٧٥٩
- أَضْرِبُوهُ حَتَّى يَنْهَأَكُمْ ٢٤٠٠
- أَضْطَبِعْ بِرِدَائِهِ حِينَ طَافَ ٩٧٤
- أَضْنَتْ وَأَضْطَرَّتْ يَعْني كَبُرَتْ وَأَضْطَرَّتْ ٢٥٩٤
- أَضْنَتْ يَعْني كَبُرَتْ وَأَضْطَرَّتْ ١٣٨٦
- أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لَحُومِ ١١٦٥
- أَطْعَمَهُ رَقِيقًا وَاعْلِفَهُ نَاضِجًا ٣١٨٨
- اطْلُبُوا إِبْجَابَةَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْبَقَاءِ الْجَبُوشِ، وَإِقَامَةَ ٥١٦
- اطْلُعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي ١٩٤٦
- اطْلُعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ١٩٤٦
- أَعْبَدَ هُوَ أَمْ حُرٌّ ١٢٩٢
- اعْتَدَ عَلَيْهِمْ بِالْعِذَاءِ حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا ٦٤٨
- اعْتَدَ عَلَيْهِمْ بِالْعِذَاءِ حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى ٦٤٨
- اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لَهُ ٢٠٢١
- اعْتَزَلَ بَيْنِي فِي قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحَجَّاجِ بَيْنِي فَصَلَّى ٢٧٨
- اعْتَزَلَ جَارِيَتِي قَالَ: فَأَعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ ابْنَهُ بَعْدَهُ ٢٩٥١
- اعْتَقْتُ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ إِذَا مَاتَ سَادَاتُهُمْ. وَيَقُولُونَ جَمِيعًا ٢٣٥٦
- اعْتَقْتُ أَهْلَ نَيْتِ سَوَائِبَ فَأَتَى بِعِيَارِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ ١٤٣١
- اعْتَقْتُ ثَلَاثَ رَقِيقَةٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ أَبَا بِنِ عَثْمَانَ ٢٩٢٠
- اعْتَقْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذَبْرِ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ ٢٩٢٤
- اعْتَقْتُ سَائِيَةَ فَمَاتَتْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ لَكَ قَالَ: لَا أُرِيدُ ١٤٣٢
- اعْتَقْتُ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ١٤١٠
- اعْتَقْتُ عَبْدًا لَهُ مَالًا؟ قَالَ نَيْتُهُ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ نَوَى فِي ١٢٠٨
- اعْتَقْتُ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَتَوَقَّى الْعَبْدَ بَعْدَمَا عَتَقَ قَالَ ١٤٣٠
- اعْتَقْتُ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَلَبَّغَ ٢٩١٥
- اعْتَقْتُ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذَبْرِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ ٢٩٢٥
- اعْتَقْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا سِتَّةَ أَعْبَادٍ لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ٣٢٠١
- اعْتَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَغْرَامًا فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مَرَّتَيْنِ ٨٢٨
- اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا ٧٤
- اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَ صَدَقَ: فَقُلْتُ هَلْ غَابَ ٨٢٧
- اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ وَمَرَّةً مِنْ ٨٢٦
- أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَنَحْوِ ١٦١
- أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَنَحْوِ مِثْلًا ١٦١
- أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ: عَلِمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٦١
- اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَكَأَمَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ ٢٦٢٩
- اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَكَأَمَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ١٣٩٦
- أَعْطَى الْحَجَّاجُ أَجْرَهُ ٢٣٥١
- أَعْطَى مَالًا مُقَارَضَةً يَعْني مُضَارَبَةً ٢١٧٣
- أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ مِنَ الْخُمْسِ ٧٥٣
- أَعْطَانِي أَبِي كِتَابًا كَتَبَهُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ ٢٢٨٩
- أَعْطَاهُ دِينَارًا يَخْتَرِي لَهُ بِهِ شَاءَ، أَوْ أَضْحِيَّةً فَاشْتَرَى لَهُ ١٣٤٦
- أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً ٢٥٢٥، ١٢٩٠
- أَعْطَاهُ ثَمَانِيَّةً. قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ٢٦٥٥
- أَعْطَاهُ دِرْهَمًا مَكْسُورًا ٢٣٧٣
- أَعْطَاهَا أَنْتَ فَقُلْتُ: أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إِذْغَفَهَا إِلَيَّ ٧٣٤
- أَعْطَاهُ عَمْرَةَ فَأَبَتْ تَقَبُّلَهُ ١٤٣٣
- أَعْطَاهُ وَرَثَةَ طَارِقٍ فَأَبَوْا أَنْ يَأْخُذُوا، فَقَالَ: عَمْرُ فَاجْعَلُوهُ ١٤٣١
- أَعْفُوا اللَّحَى وَخَذُوا مِنَ الشَّوَارِبِ وَغَيَرُوا الشَّيْبَ وَلَا ٤٨
- أَعْلَى دَمٌ؟ قَالُوا لَا قَالَ أَعْلَى عَظِيمٍ مِنَ الْأَمْرِ؟ فَقَالُوا ٢١٠٣

- أَقْبَلُ مِنَ الْجَزْفِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَرْبِدِ نَبِمَ فَمَسَحَ ٣١٨٩
- أَقْبَلُ هُوَ وَابْنُ عُمَرَ مِنَ الْجَزْفِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْمَرْبِدِ ٦٤٥
- أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَثَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ رَاهَقَتِ الْأَحْلَامَ ٢٥٩٨
- أَقْبَلْتُ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى الْكُوفَةِ فَشِيعَنَا عُمَرُ ١٥١٥
- أَقْبَلْتُهُمَا؟ فَقَالَ: مَا أَحْبَبُ؛ فَإِنْ قَتَلْتُهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ ٢١٣٥
- أَقْبَدْنَا مِنَ الْبَاقِيَيْنِ فَسَأَلَ عَلِيُّ عليه السلام الْقَوْمَ مَا تَقُولُونَ؟ ١٥٠٤
- أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ سَاجِدًا ١٥٠٤
- أَقْرَبُ بِ: سَبِيحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى: وَاللَّيْلِ إِذَا ٢٨٦١
- أَقْرَأَ بِ: سَبِيحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْضَى: ٢٢١٠
- أَقْرَأَ فِيمَا أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ ٢٧٤٣
- أَقْرَأُهَا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ تَبَيَّنَتْ مِنْ ١٠٨١
- أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ سَاجِدًا ٥٥٤
- أَقْرَعَ بَيْنَهُم ١١٠٠
- أَقْرَبُ مَا أَقْرَبُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا ٥٧٠
- «أَقْرَبُ مَا أَقْرَبُكُمْ اللَّهُ عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ» ٥٩٥
- أَقْرَبُ مَا أَقْرَبُكُمْ اللَّهُ عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ؛ فَكَانَ ١١٨٢
- أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ ٧٣٣
- أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ ١٣٧٦
- أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ٢٨١٧
- أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَأَقْبَلَ رَسُولُ ١٠١٦
- أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ ٩٣١
- أَقْضِي عَنْهَا ٣٢١٣، ١١٠٦
- أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِيُّ مَعَاذَ الْقَبِيلَةِ، وَهِيَ مِنْ ٢٦٢٧
- أَقْطَعَ الرَّبِيزُ أَرْضًا ٧٦٢
- أَقْطَعَ الرَّبِيزُ أَرْضًا. وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَقْطَعَ الْعَقِيقَ ٧٧٣
- أَقْطَعَ يَدَ هَذَا، فَإِنَّهُ سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: وَمَاذَا سَرَقَ؟ ٢١٠٣
- أَقْطِيعُهُ إِثَاءً، فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ كَأَلْمَاءِ الْعَدُوِّ. قَالَ: فَلَ ٢٩٥٥
- أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي ٢١١٧
- أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوْافِ، فَإِنَّمَا ٨٤٢
- أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوْافِ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ فِي صَلَاةٍ ١٤٩٥
- أَقِمِ الْحَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَادْفَعِ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ ٥٥٢
- أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ٦٩٠
- أَقِمَّهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبْ ظِلَّهُ ٣٢٠٩
- أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ بَطَانَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلَابِنْ ١٠٦٦
- أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ ١٠٧٩

- أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ٢٤٠١
- أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا ٣٨٣
- أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا خَطَبَ؟ قَالَ: نَعَمْ ٣٨٣
- اَكْتُمُوا الصَّيَّانَ النِّكَاحَ، فَإِنْ كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقٌ ٢٣٢٧
- أَكْبِرُوا الصَّلَاةَ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ ٤١٥
- أَكْذَلِكُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْهَبْ فَهَوِّ حَرْوً وَلَكَ ٢٦٥٧
- أَكْذَلِكُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: عُمَرُ اذْهَبْ فَهَوِّ حَرْوً، وَوَلَاؤُهُ ١٤٠٠
- أَكَلُ كَيْفَ شَاءَ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ٤٧
- أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ ١١٦٣
- أَكُلْ وَلَدَكَ تَحَلَّتْ بِمِثْلِ هَذَا؟ قَالَ: لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ٣٠٦٣
- أَكَلْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَوَجَدْتُهُ ١١٦٧
- أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ فَاسْتَغْبِلَ الْقَبِيلَةَ فَأَتَمَّ ٢٤٣٣
- أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ كَانَ ٢٤٣٨
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ ٩٤٤
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ ٩٤٤
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتَيْنِ؟ ٩٤٤
- أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِّفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ ٢١٤٨
- أَلَا إِنَّ فِي قِتْلِ الْعَمْدِ الْخَطَأِ بِالسُّوْطِ أَوْ الْعَصَا ١٩٧٢، ١٩٣٢
- أَلَا إِنَّ فِي قِتْلِ الْعَمْدِ الْخَطَأِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنْ ٢٨٤٦
- أَلَا إِنِّي لَأَوَّلُ الْعَرَبِ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُسْتَبْدٌ ظَهَرَهُ ٢٠٦٦
- أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ ١٨٣
- أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَطَّمُوا ١٩٣
- أَلَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنَّمَا صَيِّدٌ مِنْ ٢٦٩٠
- أَلَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا تَرْقُدُ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ ٣٠٢٤، ٢٥٦
- أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ ٢٦٧
- أَلَيْبَتُهُ؟ فَقَالَ يَزِيدُ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَلَا تَلَا، وَإِنْ ١٨٨٩
- أَلَيْبَتُهُ، فَقَالَ يَزِيدُ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ ١٦٨٠
- أَلَيْبَتُهُ مَا يَقُولُ النَّاسُ يَوْمَها؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ ١٧٢٧
- أَلَيْذَا فَجَلَسْنَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ: عَلَيَّ ١٤٧٣
- إِلْتَمَسَ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، قَالَ فِدْعَالِيُّ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ١١٨٢، ١١٩١
- إِلْتَمَسَ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ١٧٥٢، ٢٧٨١
- إِلْتَمَسَ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ فَرُوجَهُ ٢٦١٧
- الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةَ النِّكَاحِ الرُّوْجُ ١٦٢٠، ١٦٢١
- الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يَبْضُ: ١٢٦٣
- الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ ٢٦٩٨، ٣١٨١
- الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ ٢٨
- أَلَيْكَ مَا غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ٢٩٢٤
- اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ خَيْرٌ خَيْرٌ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ١٥١٩
- اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدُّهَا إِلَيْهِ ٢١٣١
- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمْ كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ ١٩١٥
- اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً، وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا ٥٢٠
- اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرَحِّمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَقَالَ ٨٩
- اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَيِّئْنَا مَرِيئًا مَرِيئًا عَذَقًا مُجَلَّلًا عَامًّا ٥٠٩
- اللَّهُمَّ أَمْطِرْنَا ٥٠٨
- اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلِّمَةً ٢٢٦٧، ٢٤٦١، ٣١٣٦
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ؛ فَإِنْ كَشَفَهُ اللَّهُ حَمِيدٌ ٥١٨
- اللَّهُمَّ اهْدِنَا دُوسًا وَأَتِ بِهِمْ ٢٩٣
- اللَّهُمَّ بَيِّنْ، ثُمَّ لَا عَنَ بَيْنَهُمَا فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُشَبِّهُ الَّذِي ١٦٩٧
- اللَّهُمَّ الْحُجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمْدَتٌ؛ فَإِنْ بَسُرْتُ فَهَوِّ ٩٢٥
- اللَّهُمَّ الْحُجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمْدَتٌ؛ فَإِنْ يَسُرَّتْ فَهَوِّ ٢٥٠٢
- اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ ٢٤٧٦، ١٨٥
- اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا النَّبِيَّ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ ٩٣٩
- اللَّهُمَّ سَقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سَقِنَا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءً، وَلَا هَذَمٌ ٥٠٩
- اللَّهُمَّ سَقِنَا نَافِعًا ٥١٨
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا ٢٠١
- اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَيُطَوِّنِ الْأَوْدِيَةِ ٤٩٨
- اللَّهُمَّ عَلَيَّكَ بِمَنْ بَيَّتَ أَهْلُ هَذَا النَّبِيِّ الصَّالِحِ فَوَجَدُوا ٢٠٣٩
- اللَّهُمَّ عَنْ صَاحِبِهَا؛ فَإِنْ كَرِهَ فَلِي وَعَلَيَّ الْغَرَمُ، ثُمَّ قَالَ: ٢٣٧٧
- اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا بَادِيًا وَفَلَانًا حَتَّى عَذَّ نَفَرًا وَهُمْ ٢٢٣٦
- اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ أَنْتَ رَبِّي ١٨٢
- اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ أَسْلَمْتُ وَلَكَ آمَنْتُ وَأَنْتَ رَبِّي ١٨١
- اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ أَنْتَ رَبِّي ١٩٢
- اللَّهُمَّ نَعَمْ ٧٣٩
- أَلَمْ تَرَيَ إِلَى قَوْمِكَ حِينَ بَنَوْا الْكَبَّةَ اقْتَصَرُوا عَنْ ٩٨٥
- أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ ٧١٩
- أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ ااذْقَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ؟ قَالَ: بَلَى ٧٣٤
- أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَلَكَ أَجْرٌ ٧٨٣، ٩٨٩
- أَلَيْسَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٤٧٠
- أَلَيْسَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ١٤٧٠

- أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ ٢٠٢١
- أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ ٢٧٩٢
- اليس يصلي؟ قال: بلى، ولا صلاة له، فقال النبي ﷺ ٢٠٢١
- أَمَا أَبُو بَكْرٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِي رَمَائِهِ أَحْقَاسٌ، وَمَا كَانَ، فَقَدْ ١٤٥٢
- أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ. وَأَمَا معاوية ١٦٠١
- أَمَا أَبُو الشَّعْثَاءُ، فَكَانَ يَقُولُ: أَفَرَأَوْهَا حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ ١٨٢٠
- أَمَا أَحَاصَهُمْ بَنَجُمٍ مِنْ نُجُومِهِ حُلٌّ عَلَيْهِ ٢٩٥٥
- أَمَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ ٢٦٩٨
- أَمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُبَرَّ عَلَى ٥٤٢
- إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يُوَدِّنُوا بِحَرْبٍ فَكُتِبَ ١٩٦٢
- أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ ٢١٦٨
- أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ أَوْ نَسِيَ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ ٣١٢٤
- أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرَّبِي ٦١٢، ٧٧٨
- أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي ١٤٢٧
- أَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي مِنْ أَثْلِ الْعَلَابَةِ عَمَلُهُ ٣١٥
- أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُجِّي ٢٥٠١
- أَمَا الطَّلَاقُ فَسَنَةٌ. وَأَمَا الْبَتَّةُ فَبِدْعَةٌ فَمَا السَّنَةُ وَالطَّلَاقُ ١٨٩٠
- أَمَا الْمُصْفُورُ، فَبِهِ يَنْصَفُ دِرْهَمٌ. قَالَ عَطَاءٌ وَأَرَى ١٠٧٤
- أَمَا الْفِرَاشُ فَلِفُلَانٍ، وَأَمَا الطُّفَّةُ فَلِفُلَانٍ، فَقَالَ ﷺ ٢٠٩١
- أَمَا قَوْلُهُ أَنْتَ بَرِيءٌ أَوْ بَائِتٌ، فَذَلِكَ مَا أَخَذْتُمَا، سُبُلٌ؛ فَإِنْ ١٨٩١
- أَمَا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَسَنَةٌ لَا يَدِينُ فِي ذَلِكَ ١٨٩١
- أَمَا كَانَا يُصَلِّيَانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَازِلِهِمَا؟ فَقَالَ: لَا ٢٧٩
- أَمَا كَانَا يُصَلِّيَانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَازِلِهِمَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ ٢٧٩
- إِنَّمَا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا ١٠٠٢
- أَمَا لِأَقْضِينَ فِيهَا قَضَاءً بَيْنًا، إِنْ كُنْتُ وَجَدْتُهَا فِي خَرِبَةٍ ٦٩٨
- أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِبْنِي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكُمْ، فَقَالَ ٢٨٦٧
- أَمَا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ ٣١٥٤
- أَمَا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَرْتُ ٨٣١
- أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِينَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ ٢٠١٠
- أَمَا وَاللَّهِ لَوْ شَاءَ صَاحِبُكُمْ لَمُطَّرْتُكُمْ مَا مِثْمُكُمْ، وَلَكِنَّهُ لَا ٤٩٩
- الإمام ضامِرٌ وَالْمَوْذُونُ مُؤْتَمَرٌ اللَّهُمَّ فَارْشِدِ الْأَيْمَةَ وَاعْفِرْ ٢٨٠
- أَمْتُهُنَّ فَقَامَتْ وَسَطًا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى اللَّيْثُ عَنْ ٣٠٣
- امْحُهَا وَهُوَ يَطْمَعُ أَنْ يُعِيقَهُ فَمَحَاهَا الْعَبْدُ وَلَهُ ابْنَانِ أَوْ ٢٩٥١
- أَمَرَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الصَّبِيحَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَبَّرَ ١٣٠
- أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ خُفَّةً فَجَاءَ ١٢٩
- أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَفَاضَ فِي نِسَائِهِ ٩٧٣
- أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَفَاضَ فِي نِسَائِهِ لَيْلًا ١١٣٦
- أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ٢٦٣٩
- أَمَرَ امْرَأَةً أَبِي حَذَفَةَ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ١٥٨٨
- أَمَرَ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْفَرَسِ شَتَانِ أَوْ عَشْرَةَ أَوْ عِشْرُونَ ٢٦٧٤
- أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْنَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ٢٧
- أَمَرَ أَنْ يُسَجَّدَ مِنْهُ عَلَى سَبْعٍ وَنَهَى أَنْ يُكْفَتَ شَعْرُهُ، أَوْ ١٨٨
- أَمَرَ أَنْ يُقَعَّدَ عِنْدَ قَبْرِهِ إِذَا دُفِنَ بِقَدْرٍ مَا تَجَزَّرُ ٥٩٧
- أَمَرَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلْفَةِ وَأَهْلَ الشَّامِ ٨٣١
- أَمَرَ بِأَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمُصَنَّفِ ٢١٣٠
- أَمَرَ بِذَلِكَ، وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ ٢٥٥٥
- أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ فِي الْحَرَمِ. ٢٥٥٧
- أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ١١٨٨
- أَمَرَ الْجَنْبَ أَنْ يَتَيْمَّمَ وَرَوَاهُ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَوْفٍ ٢٢٢٢
- أَمَرَ رَجُلًا إِذَا سَجَدَ أَنْ يَمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى ١٩٠
- أَمَرَ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ أَنْ يَتَيْمَّمَ، وَيُصَلِّيَ ٢٢٢٢
- أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ أَرْبَعَ ٢٢٥٨
- أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي ٢٢٦١
- أَمَرَ رَجُلًا حِينَ لَا عَيْنَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِبِينَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ١٩١٧
- أَمَرَ رَجُلًا ضَجِكَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ الرَّضْوَةَ ١٩٦٥
- أَمَرَ رَجُلًا كَانَ جُنْبًا أَنْ يَتَيْمَّمَ، ثُمَّ يُصَلِّيَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ ٨٢
- أَمَرَ سَهْلَةَ ابْنَةَ سَهْلٍ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ٢٦٢٠
- أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتُ الرَّبِيعِ، فَقَالَ: أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: ٢٥٠١
- أَمَرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِحِمَامَةِ فَأُطِيرَتْ فَوَقَعَتْ عَلَى ١٠٦٥
- الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ ثَمَرَ حَاطِطٍ ٢٧٠٥
- أَمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَ ٢٥٤٢
- أَمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَ الْقُرَاءَ أَنْ يَسْجُدُوا فِي ٢٣٢
- أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ رَخِصَ ١١٤٩
- أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ، وَقَالَ تَقَوُّوا ٢٩٨١
- أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُسَجَّدَ عَلَى سَبْعٍ فَذَكَرَ مِنْهَا كَفْيَهُ ٢٧٤٠
- أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُسَجَّدَ مِنْهُ عَلَى سَبْعٍ يَدِيهِ وَرُكْبَتَيْهِ ١٨٧
- أَمَرَ نَعِيمًا أَنْ يُؤَامِرَ أُمَّ ابْنَتِهِ فِيهَا ١٧٦٣
- أَمَرَ مَرْوَانَ أَنْ يَكْبُرَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ سَبْعًا ٤٧٩
- أَمَرُوا مِنْ قُرَيْشٍ. قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَخْلِفُ مَا الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ ١١٨١

- أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا ١٤٧٠
 أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا ١٤٧٠
 أَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَزَلِ ٢٠١٦
 أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَغْزُو صَبَاحًا عَلَى أَهْلِ أُبْنَى ١٥٢٦
 أَمَرَهُ أَنْ يُزِدَ ٨١٩
 أَمَرَهُ أَنْ يُزِدَ عَائِشَةَ فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّعْطِيمِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٨١٩
 أَمَرَهُ أَنْ يُنَمِّمَ وَجْهَهُ وَتَكْفِيهِ ٣٠٠٠
 أَمَرَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا لَحْمَ الصَّيْدِ وَهُمْ حُرْمٌ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ ٢٢٩٥
 أَمْسِكَ أَرْبَعًا أَيُّهِنَّ شَيْتٌ وَفَارَقَ الْأُخْرَى فَعَمَدَتْ إِلَى ١٥٣١
 أَمْسِكَ أَرْبَعًا وَفَارَقَ أَوْ دَخَّ سَائِرُهُنَّ. أَخْبَرَنِي مِنْ ١٦٠٧
 أَمْسِكَ أَرْبَعًا وَفَارَقَ سَائِرُهُنَّ ١٥٢٩، ١٥٣٠، ٢٩٠٦، ١٧٥٧، ١٦٠٦
 أَمْسِكَ عَلَيْكَ أَمْرَاتُكَ، فَإِنَّ الْوَالِدَةَ تَبَتْ ٢٣٤٠
 أَمِطَهَا عَنْ فِرَاشِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: وَكَانَتْ ١٠٨٤
 أَمِنَ حَمَامٌ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٦٣
 أَمِنَ نَعَمَ الْجَزِيَّةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ ، فَقَالَ أَسْلَمُ: بَلَى ٧١٨
 أَمِنَ نَعَمَ الْجَزِيَّةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: بَلَى مِنْ نَعَمٍ ٧٥٧
 أَمْنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ ١١٢
 أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَاللَّهِ لَا ٨٥٧
 أَنْ أَبَا أَيُّوبَ خَرَجَ حَاجًّا حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَادِيَةِ مِنْ طَرِيقِ ٩٣٦
 أَنْ أَبَا أَيُّوبَ وَزَيْدُ بْنُ نَابِتٍ أَمَرَا مَرْوَانَ أَنْ يَكْبُرَ فِي ٤٧٩
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ١٣٢٩
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ ٢٦٤٤
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَوْصَى يَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ ٢٦٤٥
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ ﷺ بَعَثَ عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي ٢٨٧١
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقِ الْيُسْرَى، وَقَدْ ٢٠٠٦
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ ٢٦٤١
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ ٢٥٦٠، ٢٦٤٠
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَخَذَا الصَّدَقَةَ مِثْنَةً، وَلَكِنْ كَانَا يَمْتَنَانِ ٧٤٦
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ يَكُونَا يَأْخُذَانِ الصَّدَقَةَ مِثْنَةً، وَلَكِنْ ٦٥٥
 أَنْ أَبَا تَمِيمٍ الْجُبَيْشَانِيُّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ ٢٠٦٠
 أَنْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ ١٤١
 أَنْ أَبَا سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ أَسْلَمَ بِمَرٍّ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَاهِرٌ ١٦٠٤
 أَنْ أَبَا سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ قَامَ بِفِيَاءِ دَارِهِ فَضَرَبَ بِرِجْلِهِ ١٣٥٦
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي ١٦٤٢
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي إِلَّا مَا يَدْخُلُ ١٦٤١
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي مِنْهُ إِلَّا مَا يَدْخُلُ ١٦٥٥
 أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ عَلَى ٣١٦٥
 إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ صَلَّى عَلَى رِوَسٍ ٥٦٤
 أَنَّ أَبَا عُمَرَ بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا أَلْبَنَةً وَهُوَ غَائِبٌ ١٧١٤، ١٨٦١
 أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا فَجَاءَتْ هِرَّةٌ ١٤
 إِنَّ أَبَا مَذْكَوْرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُدْرَةَ كَانَ لَهُ غُلَامٌ قِطِيٌّ ٢٩٢٣
 أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ لَهُمْ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ فَسَجَدَ ٢٣٠
 أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ فَسَجَدَ فِيهَا ٢٥٤٠
 أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ٤٦٢
 أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ٣٠٦٣
 أَنَّ أَبَاهُ دَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ فِيهِمْ أَبِي بْنُ ٢٠٨٠
 أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ فَزَادَ عُمَرُ ١٧٧٧
 أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ فَزَادَ عُمَرُ بْنُ ١٦٣٢
 أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ ٢٧٣١
 أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ تُبَيِّتُ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ ٣٠٥١، ١٧٦٤
 أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ تُبَيِّتُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ١٥٧٢
 أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَمَرَ بِأَنْ يُحْلِفَ عَلَى الْمُصْحَفِ ٢١٣٠
 أَنَّ ابْنَ شَاسِ الْجَلْدَامِيِّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ ٢٨٢٩
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ ١٥٨٠
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقِتْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا ٧٧٢
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ١٢٨٩
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُغْفِرَ الْإِنْسَانُ فِي ٦١٧
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَمْسُحُ عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ٩٦٠
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَتَبَ إِلَى عُجْدَةَ فِي جَوَابِ كِتَابِهِ: كَتَبْتُ ٢٨٧٥
 إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَكْتَابُ الْحُرُورَةَ وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ ١٥٢٣
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: تَزَوَّجْ؛ ١٧٤١
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ٢٦٣٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَجَّ فِي الْفِتْنَةِ فَأَهْلًا، ثُمَّ نَظَرَ، فَقَالَ: مَا ٢٧٥٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دُعِيَ وَهُوَ يَسْتَحِجُّ لِلْجُمُعَةِ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ٣٥٥
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ١٥٠٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ ١٧٦٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النُّصْبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي ٣٤٥
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى ٢٧٤١

- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ رَأَيْتِ النَّاسَ يَفْعَلُونَهُ ٢٧٥٠
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً ٢٧٣٨
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَتَى قَالَ: أَنْتَحَنُ عَلَى مَا أَمَرَ ١٥٩٦
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ ٢٧٤٧
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِراً قَصَرَ الصَّلَاةَ ٢٧٤٨
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ٢٧٢٦
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُجِيزُهُ ١٢٧١
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُحِبُّ لَيْلَةَ جُمُعٍ، وَلَيْلَةَ جُمُعٍ هِيَ لَيْلَةُ ٤٣٤
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الرَّمَعَةِ وَالرَّمْعَتَيْنِ ٢٥٤٨، ٢٤٣
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَالْقَضَاءُ ٢٧٥٩
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ ١٧٧٨
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْمِطْطَفَةِ لِلْمُحْرِمِ. فَقُلْتُ ٢٧٤٤
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ قَاعِدٌ، ثُمَّ يَصْلِي، وَلَا ٢٧٣٣
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَرِهَهُ لِلنَّاسِ قَدْ تَوَقَّى الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا ٢٥٧٧
- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَصْلِي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا ٢٧٢٩
- أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ حَكَّمَ فِي الثَّرِيعِ بِجَفْرَةٍ أَوْ ٢٦٨١
- أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي ٢٤٧٨
- أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةٍ ٢٤٣٩
- أَنَّ ابْنَ لُحَيْمٍ وَابْنَ أَخِيهِ تَمَاقَلَا فِي الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُمَا ١١١٤
- أَنَّ ابْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بَنَ عُمَرَ وَأُمُّهَا ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ١٦١٥
- أَنَّ ابْنَ لُسَيْعٍ بَنَ زَيْدٍ كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَّقَهَا ابْنَتَهُ ١٨٦٠
- إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَنِي بِأَمْرَائِهِ فَأَخْبِرْتُ ٢٠١٠
- إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَنِي بِأَمْرَائِهِ فَأَخْبِرْتُ أُنَ ٢٠١٠
- إِنَّ أَبِي قَدْ كَبُرَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ فَقَالَ ٢٥٧٣
- أَنَّ الْأَيْبُسَ بَنَ حَمَّالٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْطِيعَهُ مِلْحَ ١٣٥١
- إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُغْلِثَا لَهُمْ عَذْنَهُمَا، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ ٢٠٨٣
- إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُغْلِثَا لَهُمْ وَيَكُونُ، وَلَاؤُكَ لِي ١٤٢٧
- أَنَّ أَحْسَبَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَقْرَأَ عَلَيْهِمَا إِنَّ الدِّينَ ٢١٢٩
- أَنَّ الْأَخْوَصَ بَنَ حَكِيمٍ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ ١٨٠٩
- إِنَّ اخْتَارَ زَوْجَهَا، فَلَا شَيْءَ ٢٣١٠
- إِنَّ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. وَلَسْنَا وَلَا ٢٣١٠
- إِنَّ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ٢٣٤٢
- إِنَّ أَخَذْتَهُ ابْنَتَهُ فَلَعِيتُ بِهِ، فَلَمْ يَدْرَ مَا فَعَلَ ١٠٩٠
- أَنَّ أَخَوَيْنِ تَزَوَّجَا أُخْتَيْنِ فَأُعْدِيَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى ٢٣٠٩
- أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ أَوَّلَهُ لِلْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى ٣٦٣
- إِنَّ أَرَادَ أَوْلِيَاءَهُ الْمَرْءُ أَنْ يَقْتَصُوا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى ٢٣٦١
- إِنَّ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ كَقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ ١٨٩٣، ١٦٨٤
- أَنَّ أَرَبْدَ أَوْطَأَ ضَبًّا، فَفَزَزَ ظَهْرَهُ فَأَتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ ١١٢٠
- أَنَّ أَسِيدَ بَنَ حُضَيْرٍ فَعَلَ ذَلِكَ ٣٠٠٥
- إِنَّ أَصَابَ مَا عَذَلَهُ شاةً فَصَاعِدًا أَيْمَتِ الشاةَ طَعَامًا، ثُمَّ ١٠١٩
- إِنَّ أَصَابَ الْمُحْرِمِ حَمَامَةً خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ ١٠٦٨
- إِنَّ أَصَبْتَ بَيْضَ نَعَامَةٍ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي غَرِمَتْهَا تَعَطُّمٌ ١٠٣٤
- أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي ٢٦٢٨
- أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُقْطَعَةً وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ ١٠٩٩
- أَنَّ أَغْرَابِيًّا مِنْ بَنِي فَزَارَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي ١٧١٣
- إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ ١٦١١
- إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمِسْ لَهَا شَيْئًا ١٦١١
- إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ قَالَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا ١٧٥٢
- إِنَّ أَكْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ ١٧٠٣
- إِنَّ أَفْضَلَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ٣٩٠
- أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ ٥٤٣
- أَنْ أَقِمِ الْحَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَادْفَعِ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ ٢٣٩١
- إِنَّ الَّذِي أَذَى هَذَا لِأَمِيرٍ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ: أَنَا أَخْبِرُكَ ١٤٥٧
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ يَقُولُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ١٨٠٦
- إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتَحُلُّ الْمَاءَ مِنْ ٥٤٠
- إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسَ، فَلَا ١٩٣٦
- إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرٍ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتَ اللَّهُ ٣١٣١
- إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرٍ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتَ اللَّهُ عَزَّ ٢١٤
- أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ؛ فَكَانَتْ لَا تَصْلِي سِتْعَ سِنِينَ ١٠٤
- أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَهْنَتْهُنَّ فَقَامَتْ وَسَطًا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى ٣٠٣
- إِنَّ أَشْثَلَ مَا تَدَاوَرَّتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ ٣١٩١
- أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ شَيْءٍ فَأَمَرَهَا أَنْ ٢٩٩
- أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ١٦١١
- أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ سَيِّئَةً مَمْلُوكِينَ لَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا ٢٩١٤
- أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْ بَطْنَ ضَرْبِهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٍ فَأَلْقَتْ ٢٨٣٩
- أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَزَوْجِهَا: لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي بِيَدِكَ بِيَدِي ٢٣٤٤
- أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٥٦٥
- أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٠٢
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ سَالَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ ٧٨٩
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَذْرَكَهُ ٧٩٢

- ١٧٣٤..... إِنْ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَالَ: ٢٨٦٣
 إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: ١٧١٣، ١٧١٢
 أَنْ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَا رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ ١٩٧٩
 إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ، فَقَالَ حُجِّي عَنْ ٧٩٤
 إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اقْضِهِ ٣١٩٨
 أَنْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى لَا يَقْدِرَ عَلَى الصِّيَامِ؛ فَكَانَ ٢٧٠٢
 إِنْ أَنَسُ يُرِيدُ الْمِيرَاثَ؛ فَكَانَ فِي الْحَدِيثِ قَامَرُهُ عُمَرُ ١٣١١
 أَنْ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَضَّهُ إِنْسَانٌ فَانْتَرَعَ ١٩٤٠
 أَنْ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءَ عَنْ حَيْثَانَ بَرَكَةَ الْقُسْرِيِّ وَهِيَ بَثْرٌ ١٠٠٩
 أَنْ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءَ، فَقَالَ الْكُرْسُفُ يَجْنَى فِي السَّنَةِ ١٢٢٧
 إِنْ الْإِنْتِصَارُ قَدْ قَضَوْا الَّذِي عَلَيْهِمْ وَيَقْبِي الَّذِي عَلَيْكُمْ ٢٩٥
 أَنْ أَنْظِرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ ٧٠٢
 أَنْ أَهْلُ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ: خُذْ مِنَّا مِنْ ٢٦٧٣
 أَنْ أَهْلُ الطَّائِفِ خَاصَمُوا فِي عَيْدِ خَرْجَرٍ إِلَى رَسُولٍ ٢٩٠٤
 إِنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْضُونَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ٢١١٢
 إِنْ بَثْرٌ بَضَاعَةٌ يُطْرَحُ فِيهَا الْكِلَابُ وَالْحَيْضُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ٣٠١٢
 أَنْ بَرِيرَةَ أَغْنَيْتُ فَخَبَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٧٤٨
 أَنْ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبُّ ٢٠٨٥
 إِنْ بَعَثَ ثَمْرُكُ، وَلَمْ تَذْكُرِ الصَّدَقَةَ أَنْتَ وَلَا يَبْعَكَ ١٢٤٩
 إِنْ بَعَثَ قَبْلَ أَنْ يُخْرِصَ أَوْ بَعْدَمَا يُخْرِصَ؟ قَالَ: ١٢٤٩
 أَنْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ ٩٤٨
 إِنْ بِلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ ١٣٢
 إِنْ بِلَالًا يُبَادِي بِلَيْلٍ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُبَادِيَ ابْنُ أُمٍّ ١٣٣
 إِنْ بَسَّيْتُ أَصَابَتَهَا الْحَصْبَةُ فَمَمْرُوقٌ شَعْرُهَا أَقْاصِلُ فِيهِ؟ ٩٢
 أَنْ التَّكْبِيرُ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ تَسْعُ، وَفِي الْآخِرَةِ ٤٨٥
 إِنْ تَكُونِي صَادِقَةً نَزَّجْتُهُ، وَإِنْ تَكُونِي كَاذِبَةً نَجَّلْتُكَ ٢٤١٥
 أَنْ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ ٩١٣
 أَنْ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ اشْتَرَكُوا فِي طَهْرٍ، فَلَمْ يَدْرِ لِمَنِ الْوَلَدُ ٢٣٧٢
 إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ صَدَقْتَ، فَقَالَ ٢٣٢٤
 إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَشْفَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ١٦٩٣
 إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَشْفَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ١٩١٠
 إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَتْيَغَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ٣١٦٤
 أَنْ جَدَّتُهُ مَلِكَةٌ دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى طَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَكُلَ مِنْهُ ٣٠٧٦
 إِنْ الْجُمُعَةُ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ ٣٥٦
 أَنْ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلِ الْأَنْصَارِيِّ كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتٍ بْنِ ١٣٣٢
- ٢٤٩٦..... أَنْ حَدِيثَةً بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَصَامٌ
 أَنْ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَتَلَ ابْنَ مُلْجَمٍ ٢١٩٨
 أَنْ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانَا ٢٧٩
 أَنْ حَفْصَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٢٦٢٣
 أَنْ حَفْصَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةَ لَهَا ٥٤٤
 إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَسْتَنْصِرُهُ ٣٩١
 أَنْ حَمْزَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ ٧٧٦
 إِنْ حَبْرٌ حَبَّ الْجِرَادَ قَالَ: مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ؟ قَالَ ١٠٦٦
 إِنْ الْخَمْرُ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى ٢٠٥٥
 أَنْ الْخَوَارِجُ عِنْدَنَا يَسْبُونَكَ فَكُتِبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ ١٤٩٥
 أَنْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ٢٦٦٩
 أَنْ خِيَالًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَسْرَتْ ثَمَانَةَ بَنٍ أَثَالِ الْحَنْفِيِّ فَأَتَى بِهِ ٢٩٨٦
 إِنْ ذَهَبَ الْبَاغِ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَصْدَقَ بِشَيْئِهَا، وَلَكِنَّهُ ٢٣٧٧
 إِنْ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا، فَلَا تَقْتُلُوا ١٤٦٩
 إِنْ رَبِّكَ اتَّخَذَ فِي الْفِرْدَوْسِ، وَإِدْبَا أَقْبَحَ فِيهِ كُتِبَ مِنْكَ ٤١٦
 إِنْ رِبْعَةَ بَنٍ أُمِّيَّةٍ اسْتَمَعْتَ بِأَمْرًا مَوْلَاةً فَحَمَلَتْ مِنْهُ ٢٦٦٩
 إِنْ الرُّجَالُ، وَالنِّسَاءُ كَانُوا يَتَوَضَّعُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ١٧
 أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ قَالُوا لَهُ: إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ نَعْمٍ ٢٠٦٧
 إِنْ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مَائَةً ١٧٢٩
 أَنْ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مَائَةً، فَقَالَ ١٧٢٨
 أَنْ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: إِنْ هَذَا يُزْعَمُ أَنَّهُ ٢٤١٣
 أَنْ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ، فَقَالَ: إِنِّي أَقْضَيْتُ وَأَقْضَيْتُ مَعِيَ ٢٧٠٦
 أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنْ ٨٦٤
 أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي ٢٥٧٤
 أَنْ رَجُلًا أَنَا فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ أَصَابَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: ٢٤٢١
 أَنْ رَجُلًا أَرْضَعَتْهُ أُمُّ وَلَدٍ رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ وَلِلْمُزَيْنِيِّ امْرَأَةٌ ٢٧٧٤
 أَنْ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ نَجَّارًا يَقْضِرُ لَهُ مِسْمَارًا فَانْكَسَرَ ٢٣٧٣
 أَنْ رَجُلًا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيَّ رَجُلٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ ٢٠٨٧
 أَنْ رَجُلًا اغْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ٢٠٢١
 أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى ثَلَاثَ رِقَاقٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ أَبَانُ بْنُ ٢٩٢٠
 أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى سَائِبَةً فَمَاتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ لَكَ قَالَ: ١٤٣٢
 أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ ١٤١٠
 أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى عَبْدًا لَهُ مَالٌ؟ قَالَ يَشُؤُ فِي ذَلِكَ إِنْ ١٢٠٨
 أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى عَبْدًا لَهُ مَالٌ؟ قَالَ يَشُؤُ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ ١٢٠٨

- أَنْ رَجُلًا أَغْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ٢٩٢٥
- أَنْ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ ٢٦٢٧
- أَنْ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعِقَابٍ رَقَبَةٍ ٧٧٣
- أَنْ رَجُلًا أَقْرَعَ عِنْدَ عَلِيٍّ بِحَدِّ فَجَّهَدَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ مَا هُوَ ٢٤٠٠
- أَنْ رَجُلًا أَهْلًا مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ، ثُمَّ سَارَ أَمِيالًا، ثُمَّ ٩٠٥
- أَنْ رَجُلًا أَوْطَأَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ١٩٧٨
- أَنْ رَجُلًا بَاعَ حُمْرًا، فَقَالَ قَاتِلُ اللَّهِ فُلَانًا بَاعَ الْحُمْرَ أَوْ ٢٠٦٥
- أَنْ رَجُلًا بَاعَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَائِطًا مُثْمِرًا، وَلَمْ ١٢٠٦
- أَنْ رَجُلًا بَاعَ نَجِيجَةً وَاشْتَرَطَ نَتِيجَاهَا فَرُغِبَ فِيهَا فَاخْتَصَمَا ٢٣٤٩
- أَنْ رَجُلًا بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا قَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا ٢٠١٤
- أَنْ رَجُلًا بِالطَّائِفِ أَصَابَ ظِلْيًا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَتَى عَلِيًّا ١٠٤٧
- أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَزَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَرُفِعَ ٢٣٠٥
- أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا ابْنَةٌ مِنْ غَيْرِهِ وَلَهُ ابْنٌ مِنْ ١٥٦٤
- أَنْ رَجُلًا تَنَصَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى عَلِيٍّ ٢٤١١
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي أَلْفًا ٣١٦٦
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: ١٦٩٧
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْرَنْتُ ٢٦٨٥
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا ١٩٦٦
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ كُنْتُ ٩١٠
- أَنْ رَجُلًا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَتَلَعَّ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ ٢٥٧٣
- أَنْ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ٢٧٨١
- أَنْ رَجُلًا ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٣١١١
- أَنْ رَجُلًا دَخَبَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمَرْمَلِ ٦٢٦
- أَنْ رَجُلًا زَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ١٣٢٢
- أَنْ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لَزَوْجِهَا أَلْفًا ١٦١٧
- أَنْ رَجُلًا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَذِرْ مَا سَارَهُ بِهِ حَتَّى ٢٠٢١
- أَنْ رَجُلًا سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ نَذِرْ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ ٢٧٩٢
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ أَوْجَرَ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ ٨١٤
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ ٢٤٤٨
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنْ ٨٦٥
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ صَلَاةِ طَلْحَةَ ٦٢٨
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ١٥٤٧
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِثْنِ النِّسَاءِ فِي أَبْدَارِهِنَّ أَوْ ١٧٦٨
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي ١٣٧٤
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ جَرَادَهُ، فَقَالَ: يَتَصَدَّقُ ١١٢٧
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ أَوْ أَجَرَ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ٧٩٨
- أَنْ رَجُلًا سَرَقَ مِغْفَرًا مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ أَبُو ٢٩١١
- أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ عليه السلام عَلَى رُقَيْةَ هِلَالَ رَمَضَانَ ٧٥٩
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا ٢٣٢٩
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَأَعْتَدْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ ١٨٥١
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرْتُ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرِ ٢٣٢٤
- أَنْ رَجُلًا فِي زَمَانِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَغْتَقَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا ٢٩٢١
- أَنْ رَجُلًا قَالَ أَحَدُهُمَا أَحِبُّنِي، وَقَالَ الْآخَرُ مَفْعَدٌ كَانَ ٢٠١٢
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَشُدُّكَ اللَّهُ أَلَكُ أَمْرَكَ أَنْ ٧٤٨
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ وَقِفْتُ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا ٣٠٨٧
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبَحُ ٧٦٨
- أَنْ رَجُلًا قَالَ: مَنْ يَذْبُحُ لِلْقَوْمِ شاةً وَأَزْوَاجَهُ أَوْلَى بِنِسْبَةٍ ٢٣٤٥
- أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَأْشِدُّكَ اللَّهُ أَلَكُ أَمْرَكَ أَنْ ٧٣٩
- أَنْ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَجَدَ ٢٢٩
- أَنْ رَجُلًا كَانَ تَوَاعَدَ جَارِيَةً لَهُ مَكَانًا فِي خَلَاءٍ فَغَلِمَتْ ٢٤١٤
- أَنْ رَجُلًا كَانَ يَوْمًا نَاسًا بِالْعَقِيقِ فَفَهِاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ ٣٠٩
- أَنْ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ قَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ ٢٧٠٥
- أَنْ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ: ٢٥٩٢، ١٣٨٤
- أَنْ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ ١٧٠٢
- أَنْ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ ١٩١٦
- أَنْ رَجُلًا لَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ قَفْضَانِ فِي مَقَامٍ ٢٥٤٨
- أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ٨٦
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْكَانَ ٩٥٤
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ ٢٩١٥
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ ٣٢٠٢
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا ١٦٩٥
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٤١٨
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٩١١
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ جِيَانُ بْنُ مُقْبِلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ١٨١٦
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي ١٧١٢
- إِنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ ١٧٢٤
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَبِيرٍ وَجَدَ مَعَ ١٩٤٢
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ ٢٧١٤، ٢٣٥
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْبَيْدَ وَالرَّجُلِ قَدِيمٌ عَلَى ٢٠٣٩

- ٢٨٢٨ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهُ: عُمْرُ ١٦٧٩
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَالَ عُمْرُ ١٧١٩
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجْرَى قَرْسًا فَوَطِئَ عَلَى ٢٦٦٤
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ أَجْرَى قَرْسًا فَوَطِئَ ٢١٣٩
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَدَّثَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ ١٩٤٨
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَيْفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ بَنِينَ، فَقَالَ لَهُ: ١٥٣٠
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَيْفٍ مَلَكَ امْرَأَتَهُ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: أَنْتَ ٢٧٦٠
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيِّ وَلَقَدْ أَوْحَى ٢٢٣٠
 أَنَّ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَاحْتَكَمَتْ ١٦٢٦
 أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ١٣٩٨، ٢٦٣١
 أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتَيْهِ رَجُلًا أَقْتَلَهُ فَتَقَلَّبَتْهُ ١٦٩١، ١٩٠٧
 أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتَيْهِ رَجُلًا قَتَلَهُ فَسُئِلَ عَنِ ٢٤١٢
 أَنَّ رَجُلًا وَلِيَ عَدَنَ فَاحْسَنَ فِيهَا فَبَعَثَ إِلَيْهِ بَعْضُ ٧١٣
 أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا ٧٤٩
 أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا ٢٠١٠
 أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَا رَسُولَ ٢٠٤٣
 أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا دَائِبَةً فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَتَّةَ ٢٠٩٦
 أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا وَلَدَا فَدَعَا لَهُ عُمَرُ الْقَافَّةَ، فَقَالُوا: قَدْ ٢٠٩٩
 أَنَّ رَجُلَيْنِ نَصْرَانِيَيْنِ مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ أَحَدُهُمَا تَعَمَّى ١٤٨٩
 أَنَّ الرُّضَاعَةَ مِنْ قِتْلِ الرِّجَالِ لَا تَحْرُمُ شَيْئًا ٢٧٧٨
 إِنَّ الرُّضَاعَةَ مِنْ قِتْلِ الرِّجَالِ لَا تَحْرُمُ شَيْئًا فَاتَّكَحَتْهَا ٢٧٧٦
 أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَعِيمَةً بِنْتُ وَهْبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ ١٨٧٦
 أَنَّ رَفِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةَ لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَاتَّخَرُوهَا ٢٦٥٥
 أَنَّ رُكَامَةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ ١٦٧٦
 أَنَّ رُكَاةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ثُمَّ آتَى رَسُولَ ٢١٣١
 أَنَّ رُكَاةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ آتَى ١٨٨٦
 أَنَّ رُكَاةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ ١٧١٥
 إِنَّ رَمَى حَرَامٌ صِنْدًا فَأَصَابَهُ، ثُمَّ لَمْ يَدْرَ مَا فَعَلَ الصِّدَّ ١٠٨٨
 إِنَّ الرُّومَ يَأْخُذُونَ مَا حَسَرَ مِنْ خَيْلِنَا ٢٨٩٧
 إِنَّ الرُّيْحَ تَسْفِي عَيْنَنَا الرُّوثَ وَالْخَرَّ الْيَابِسَ فَيَصِيبُ ٤٥
 أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ أَمَرَ بَوَسْخَ فِي ظَهْرِهِ فَحُكَّ وَهُوَ ١١١٦
 أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ ١٤٤٥
 أَنَّ الزُّبَيْرَ حَضَرَ خَيْرَ قَاسَمِهِمْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ ٢٨٧٤
 أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَبَنَاهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ١٦٠١
 إِنَّ زَوْجِي وَقَعَ عَلَى جَارَتِي، فَقَالَ: إِنَّ تَكُونِي صَادِقَةً ٢٤١٥
 أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَدَّ بَيْكَاحَ مُحْرِمٍ ١٧٧٩
 أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا أُطْفِئَتْ أَوْ ٢٧٠١
 أَنَّ زَيْدًا دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: أَيَجِلُ بَيْعُ الرَّبَا؟ فَقَالَ ٢١٣٥
 أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ اثْنَيْنِ النِّسَاءِ فِي ١٦٤٨
 أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ أَرْجُجَةً فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ٢٠٢٧
 أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ أَرْجُجَةً فِي عَهْدِ عُثْمَانَ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ ٢٠٠٠
 أَنَّ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَقَاةٍ زَوْجَهَا بَلْبَالًا ١٨٣٨
 أَنَّ سَبِيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَضَعَتْ بَعْدَ وَقَاةٍ زَوْجَهَا بِأَيَّامٍ ١٨٣٩
 أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَ يُؤِيرُ بَرَكَةً ٢٥٤٧، ٢٤٢
 أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي ٣١٩٨
 أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ ٢٠٢٤، ٢٠١٣
 أَنَّ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ ١٩٤١، ٢١٤١
 أَنَّ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ ٢١٥٣
 إِنَّ سَمَى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَانَ مَا سَمَى، وَلَا يَقُولُ لَهُ لَا ١٧٢٦
 أَنَّ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ١٦٦٢، ١٧٩١
 إِنَّ شَاءَ لَمْ يَضَعْ قَالَ سَعِيدُ يَغْنِي الْبَائِعَ ١٢٣٩
 إِنَّ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَحَتْ ٢٣٧٤
 إِنَّ شَيْئًا أَخْبَرْتُكَ عَنْ صَلَاةِ عُثْمَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَعْلَيْنَ ٦٢٨
 إِنَّ شَيْئًا حَبَسَتْ أَصْلَهُ وَسَبَلَتْ ثَمَرَهُ ١٣٧١
 إِنَّ شَيْئًا صُمْتُ، وَإِنْ شَيْئًا أَفْطَرْتُ ٢٤٩٥
 إِنَّ شَيْئًا فَصُمْتُ، وَإِنْ شَيْئًا فَأَفْطَرْتُ ٢٩٨٤، ٧٧٦
 «إِنْ شَيْئًا فَلَكُمْ، وَإِنْ شَيْئًا فَلِي» ١٣٣٨، ٢٦٣٨
 إِنَّ شَيْئًا فَلَكُمْ، وَإِنْ شَيْئًا فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ ٦٧٩
 إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمْ وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيغْنِي وَلَا لِذِي قُوَّةٍ ٧٤٩
 إِنَّ شَيْئًا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيغْنِي وَلَا لِقَرِيٍّ ٧٤١
 أَنَّ شَاهِدًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ٢١٤٥
 إِنَّ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنَّ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ ١٩٨٨
 إِنَّ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ٣١٠٤
 إِنَّ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنَّ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنَّ شَرِبَ ٢٠٧٣
 أَنَّ شَرِيحًا أَجَازَ شَهَادَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحده. ٢٠٩٥
 أَنَّ شَرِيحًا دَعَا بَعْضَ أَمْرَائِهِمْ فَسَأَلَهُ ١٦٨١، ١٨٩٠
 أَنَّ شَرِيحًا قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ٢٠٩٥

- أَنْ شَرِيحاً قُضِيَ فِي نِكَاحِ رَجُلٍ نَكَحَ عِنْدَ مَوْتِهِ فَعَجَّلَ ١٤١٩
- إِنْ شِعَارَ هَذَا الْيَوْمِ الْكَبِيرُ وَالْتَحْمِيدُ ، ثُمَّ كَبَّرَ مِرَاراً اللَّهُ ٤٨٧
- إِنْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قُرْنُ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا ٣٠٢١ ، ٢٥٤
- إِنْ الشَّمْسُ خَسَفَتْ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، وَوَصَفَاهُمَا ٢٥٠٩
- إِنْ الشَّمْسُ كَسَفَتْ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَصَفَتْ صَلَاتَهُ ٤٩٤
- إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَيْنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ٣٠٨١ ، ٤٩١ ، ٤٩٣
- إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَيْنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ ٤٩٢
- أَنْ صَاحِبَ الْمُقْصُورَةِ جَاءَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ٢٧٤
- إِنْ صَلَدَتْ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ٩٢٧
- أَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ قِيلَ لَهُ: إِنْ مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ هَلَكَ فَقَدِمَ ٢٠٠٤
- أَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ قِيلَ لَهُ: مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ هَلَكَ فَقَدِمَ ٢٠٣١
- أَنْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيٍّ حَاضَتْ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ٩٩٨
- أَنْ صَفِيَّةُ حَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ حَيْضَتَهَا ٩٩٩
- أَنْ الضَّحَّاكُ بْنُ خَلِيفَةَ سَاقَ خَلِيجاً لَهُ مِنَ الْعَرِضِ ٢٦٥٣
- أَنْ طَارِقُ بْنُ الْمُرْقُعِ أَغْتَقَ أَهْلَ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ١٤٠٦
- أَنْ طَارِقُ بْنُ الْمُرْقُعِ أَغْتَقَ أَهْلَ بَيْتِ سَوَائِبَ فَأَتَى ١٤٣١
- أَنْ طَارِقاً قُضِيَ بِالْمَدِينَةِ بِالْعُمَرَى ١٣٨٧ ، ٢٥٩٥
- أَنْ طَلْحَةَ كَانَتْ تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا أَلْبَنَةً ١٨٤٩
- إِنْ ظَفَرْتُمْ بِبَهَارٍ بَيْنِ الْأَسْوَدِ فَاجْعَلُوهُ بَيْنَ حُرْمَتَيْنِ مِنْ ١٥١١
- أَنْ عَائِشَةُ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أَمْ كُلْتُمُ ١٥٨٩
- أَنْ عَائِشَةُ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ ٨٢٦
- أَنْ عَائِشَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ ٨٢٧
- أَنْ عَائِشَةُ دُفِرَتْ جَارِيَةً لَهَا فَسَحَرَتْهَا فَأَعْرَفَتْ بِالسَّحْرِ ٢٦٩٥
- أَنْ عَائِشَةُ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ٢٠٨٥
- أَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَحْلِي بَنَاتِ أُخِيهَا ٦٨٨
- أَنْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا ١٥٧٨
- أَنْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى ٢٦٢٢
- أَنْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ إِذَا حَبَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ ١٠٠٤
- أَنْ عَائِشَةُ قَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ ١٧٣١
- أَنْ عَائِشَةُ كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ وَأَيُّكُمْ أَمْلَكُ ٧٧٠
- أَنْ عَائِشَةُ كَانَتْ تَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَعْجِلْنَ الْإِفَاضَةَ مَخَافَةَ ١٠٠٥
- أَنْ عَائِشَةُ كَانَتْ تَقُولُ اتَّبِعِي اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ ، فَقَدْ عَلِمْتُ ١٨٥٦
- أَنْ عَائِشَةُ ، وَخَفَصَةُ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ فَأَهْدِي لهُمَا شَيْءً ٦١٠
- أَنْ الْعَاصِ بْنِ هِشَامٍ هَلَكَ وَتَرَكَ بَيْنَهُ لَهَ ثَلَاثَةٌ ١٤٢٨
- أَنْ غَامَةً صَدَقَاتِ الزُّبَيْرِ تَصَلَّقَ بِهَا وَفَعَلَ أَمْوراً وَهُوَ ١٥١٤
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَشْرَكَ ٢٣٨٢
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ٢٨٧٣
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ بِنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى ٣١٩٧
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَبِيرٍ مِنْ ١٩٦٢
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ ١٥٥١
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ قُضِيَ بِالْيَمَنِ مَعَ ٢٠٩٥
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ اعْتَزَلَ بَعْنَى فِي قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ٢٧٨
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانَ لَا ٢١٩٣
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَدِمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي ٢٦٣٣
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَاتَبَ غُلَامَهُ لَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَلْفًا ٢٩٥١
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ إِذَا سِيلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ ١٥٣
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَّا ٧٣٦
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَنْتَعُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ ٧٣٥
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَدَقَةُ النَّعْمَارِ ، وَالزُّرُوعِ ٦٨١
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ عَقْدَ الثُّوبِ عَلَيْهِ إِنَّمَا غَرَزَ ٨٧٧
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنَ الزُّبَيْرِ ٩٣١
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْحَضْرَمِيِّ جَاءَ بِغُلَامٍ لَهُ إِلَى عُمَرَ ٢٦٦٠
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَبَّرِ بْنِ أَخْبَرَهُ ، وَكَانَ يَسِيمًا فِي جَنْبِ أَبِي ١٣٤
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أُعْطِيَ زَيْدُ بْنُ خَلِيدَةَ مَالًا ٢١٧٤
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ تَنَفَّلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ٢٥٠٦
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَرَكِعَ ، ثُمَّ دَبَّ ٢٤٢٥
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ سِيلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ مَمْلُوكًا ٢٣٩٠
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى بِهِ وَبَعَلْقَمَةً فَأَقَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ٢٤٤٠
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ صَلَاها بِعَدْرِ أَرْبَعًا ، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتُ عَلَى ٢٤٨٤
- أَنْ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ ٢٤٦٩
- أَنْ عَبْدِ بِنِ رَمْعَةٍ وَسَعْدًا اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ٣١٦٠
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى وَزْنِ ١٧٥٣
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَكَارَى أَرْضًا ، فَلَمْ تَزَلْ بِيَدِهِ ١٣٤٥
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهِ أُنْثَى ١٦١٠
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَأَى قَوْمَهُ يَحْلِفُونَ بَيْنَ الْمَقَامِ ، ٢١٠٣
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَنَةً وَهُوَ مَرِيضٌ ١٨٨٠
- أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَنَةً وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَّثَهَا ١٧٢٠
- أَنْ عَبْدِ سَرَقٍ لَابَنَ عُمَرَ وَهُوَ آتِيٌّ ، فَأَرْسَلَ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ ٢٠٣٧
- أَنْ عَبْدِا كَانَ يَقُومُ عَلَى رَقِيقِ الْخُمْسِ ، وَأَنَّهُ اسْتَكْرَهَ ٢٦٥٩
- أَنْ عَبْدِا لَهُ أَبٌ وَفَرَسًا لَهُ عَارٍ فَأَحْرَزَهُ الْمُشْرِكُونَ ، ثُمَّ ١٥٣٣

- ٢٧٧٣..... أَنْ عَبْدًا لَهُ سَرَقَ وَهُوَ أَبِي فُلَيْبٍ سَعِيدُ بْنُ النَّصَّاسِ أَنْ
 أَنْ عَبْدًا مِنَ الْحِيشِ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمْ يَقْطَعَهُ..... ٢٩١٠
 أَنْ عُبَيْدِينَ خَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّائِفِ..... ٢٩٠٣
 أَنْ عُبَيْثَانَ بْنِ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَغْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ:..... ٣٠٥
 أَنْ عُثْمَانَ أَغْرَمَ رَجُلًا ثَمَنَ كَلْبٍ قَتَلَهُ عَشْرِينَ بَعِيرًا..... ١١٨٩
 أَنْ عُثْمَانَ أَهْدَيْتَ لَهُ حَجَلًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَأَكَلَ الْقَوْمُ إِلَّا..... ٢٢٩٤
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ أَعْطَى مَالًا مُقَارَضَةً يَغْنِي..... ٢١٧٣
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ..... ٥٧١
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ فَعَلَ بِابْنٍ لَهُ مَاتَ مُحْرِمًا شَيْهًا..... ١١٠٢
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ قَضَى فِي أُمِّ حَتِّينَ بِحَمَلَانِ..... ١١٢١
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ قَضَى فِي أُمِّ حَتِّينَ بِحَمَلَانِ مِنْ..... ١٠٦١
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ..... ٣٩٨
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ فَمَنْ..... ٧٠٣
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ كَانَ يَقُوفُ الْمُؤَلِّي..... ١٨٩٩
 أَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَمَرْوَانُ كَانُوا..... ٢٦٩١
 أَنْ عُثْمَانَ قَضَى فِي أُمِّ حَتِّينَ بِحَمَلَانِ مِنْ..... ٢٦٨٢
 أَنْ عُدِيًّا كَتَبَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْخَوَارِجَ عِنْدَنَا..... ١٤٩٥
 إِنَّ عَطَاءَ أَمَرَنِي..... ٧٣٣
 إِنَّ عَطَاءَ أَمَرَنِي أَنْ أُطْرَحَ زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ..... ٧٣٣
 أَنْ عَطَاءَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَامًا؛ فَإِنْ أَجَلْتُ عَلَى..... ١٢٨٠
 أَنْ عَطَاءَ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ مَالِهِ مِنْهُ أَوْ..... ١٣٠٢
 أَنْ عَقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَكَحَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي..... ١٥٩٥
 أَنْ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالْأَهَارِ، وَمَا أَفْسَدَتْ..... ٣٢٠٧
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ٣٧
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِير..... ١٢٩٥
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ..... ٢٠٧٧
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ..... ٢١٥٤
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْمَجُوسِ، فَقَالَ:..... ١٥٠٥
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ضَمَنَ..... ٢١٥١
 أَنْ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ بِقِطْعَةٍ مِنْ..... ٢١٩٤
 أَنْ عَلِيَّ ﷺ أَتَى بِأَسِيرٍ يَوْمَ صَفَيْنَ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنِي..... ١٤٩٦
 أَنْ عَلِيَّ ﷺ أَتَى بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى السُّوقِ فَحَفَرُوا..... ٢٤١٠
 أَنْ عَلِيَّ ﷺ أَتَى بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ بَيْضَةً فَشَكَ فِي..... ٢٤٠٧
 أَنْ عَلِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَصْلِيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ..... ٢٢٦١، ٢٢٥٨
- ١٨٩٨..... أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَوْقَفَ الْمُؤَلِّي.....
 أَنْ عَلِيًّا بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُقَالُ لَهُ عُصْفِيرٌ بِعَشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى..... ٢٧٦٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَعَلَ الثَّبَّةَ ثَلَاثًا..... ٢٣١٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ امْرَأَةً فِي الزَّنا وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قِيلَ لِي:..... ٢٣٩٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ شُرَاحَةَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ..... ٢٣٩٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ الْوَلِيدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ. وَهُمْ..... ٢٤١٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ حِينَ نَوَّبَ الْمُؤَدُّنَ، فَقَالَ آيُنَ السَّائِلُ عَنْ..... ٢٥٠
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ حِينَ نَوَّبَ الْمُؤَدُّنَ، فَقَالَ: آيُنَ..... ٢٢٦٩
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ..... ٢٤٩٢
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ رَأَى الْخَلْفَ مَعَ الْيَتِيمَةِ..... ٢٣٧٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَى..... ٢٢٥٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رَكَعَاتٍ..... ٢٢٧١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ..... ٢٢١٦، ٢٢١٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ فِي ابْنِ مُلْجَمٍ بَعْدَ مَا ضَرَبَهُ أَطْعِمُوهُ..... ١٤٩٤
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي التَّيْمِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ..... ٢٢١١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا..... ٢٣١١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي الْمَكَاتِبِ يُعْتَقُ مِنْهُ..... ٢٣٩١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِسَبْعِ اسْمِ رُبُّكَ..... ٢٢٤٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِالْخَلَّاصِ..... ٢٣٥٠
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِالْيَدِيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا..... ٢٣٦٢
 إِنَّ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رَضِيَ..... ٢٣٦٨
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى فِي الصُّبْحِ بِكَشٍ وَبِهَذَا يَقُولُ وَهُوَ..... ٢٣٠٢
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ..... ٢٤٠٨
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَنَتَ بِهِمْ فَدَعَا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ..... ٢٢٣٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَهُمْ لَا يَرَوْنَ..... ٢٢٦٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَنَتَ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ..... ٢٢٣٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا، وَأَنَّهُ كَانَ يُبَايِعُ الْقِتَالَ..... ١٤٩٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يُنْظَرُ..... ٢٣١٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِثْرٍ مِنْ آجَرٍ فَجَاءَ الْأَشْمَعُ..... ٢٢٥٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَزْكِي أَمْوَالَهُمْ وَهُمْ أَنْيَامٌ فِي حِجْرِهِ..... ٢٢٨٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامًا..... ٢٢٣٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَامَةِ..... ٢٢٢٩
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ..... ٤٤١

- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُ الرَّجُلَ مِنَ الْقَدَمِ، وَيَذَعُ الْقَعْبَ. ٢٤٠٩
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْتَتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ. ٢٢٦٥
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْتَتِ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ. ٢٤٨، ٢٢٦٤
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يُؤْتِرُ بِلَالًا يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِسَبْعِ. ٢٤٦، ٢٢٦٣
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يُرَقِّفُ الْمُؤَلِّيَ. ١٩٠٢
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ، فَكَانَ. ٦٧١
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ عَلَى ابْنِ الْمُكَفَّفِ أَرْبَعًا، وَهَذَا خِلَافُ. ٢٢٧٧
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْفِيٍّ خَمْسًا، ثُمَّ. ٢٢٧٦
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ لَمَّا أَتَى بِالْمُخْدِجِ خَرَّ سَاجِدًا. ٢٢٨٣
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ لَمَّا رَمَى بِالْمِجْلَاحِ خَرَّ سَاجِدًا وَنَحْنُ نَقُولُ: ٢٢٦
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ نَفَى إِلَى الْبَصْرَةِ. ٢٣٩٨
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَقَفَ الْمَوْلَى. ٢٣١٥
- أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَقَفَ الْمُؤَلِّيَ. ٢٣١٤
- إِنَّ عَلَيْهَا مِيسَمَ الْجَزِيَّةِ. ٧١٨
- إِنَّ عَلَيْهَا مِيسَمَ الْجَزِيَّةِ، وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى فَرْقِ بَيْنَ. ٧٥٧
- إِنَّ عَلَيْهَا وَسَمَ الْجَزِيَّةِ قَالَ قَامَرُ بِهَا عُمَرُ فَأَتَى بِهَا. ٧٤٤
- أَنَّ عُمَرَ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنَا. ٣٥٦
- أَنَّ عُمَرَ اسْتَبَابَ الثَّلَاثَةَ فَجَاوَزَ شَهَادَتَهُمَا. ١٤٢٢
- أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الطَّائِفِ. ٦٤٨
- أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ هُنِيَّ عَلَى الْجَمِيِّ، فَقَالَ. ١٣٦٢
- أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْفَرَسِ شَاتَانِ أَوْ عَشْرَةٌ أَوْ. ٢٦٧٤
- أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ فِي الْحَرَمِ. ٢٥٥٧
- أَنَّ عُمَرَ أَوْ عُمَرَانُ قَضَى أَخْلَهُمَا فِي أَمَةٍ غَرَّتْ بِنَفْسِهَا. ٢٦٥٦
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ. ٢٨٤٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ أَنَا رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ فَذَكَرَ. ٢٠٤٦
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِيَكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ. ٢٦٦٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ. ٢٠٧٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ. ١٣٦٩، ١٣٥٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ لَيْسَعِي، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ. ٩٧٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ أُعْطِيَ مَالًا يَتِمُّ مَضَارِبُهُ. ٢١٧٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي. ٧٦٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءِ نَضْرَانِيٍّ فِي جَرَّةٍ. ٢٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَا إِلَيْهِ. ٢٠٦٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي. ٢٠٧٠، ٢٠١٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ. ٢٠٧٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ ذَكَرَ لَهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي. ١٤٧٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ عِنْدَ بَابِ. ٣٦٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظُّهْرَانِ لَمْ يَكُنْ. ٢٦٧٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ. ٤٨١
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَاذَا كَانَ النَّبِيُّ. ٢٥٥١
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ سَأَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْتِهَا مِنْ مَلِكٍ. ١٥٤٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ سَأَلَهُ إِذَا حَاصَرْتُمُ الْمَدِينَةَ. ١٥١٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ. ٢٣٥، ٢٥٤٣، ٢٧١٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فِي. ٤٦٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ صَلَّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، فَلَمْ يَقْرَأُ. ٢٦٧٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ بِسُورَةِ الْحَجِّ. ٢٧١٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ. ٢٣٦
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ ضَرَبَ الْجَزِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَذْهَبِ. ١٤٨٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ غَسَلَ وَكَفَّنَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ. ٥٦١
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ قَرَضَ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ ضِيقًا يَوْمَ. ١٤٨٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ قَالَ: لَا يُسْتَرَقُّ. ١٥٣٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ تَبَّ تَقْبَلُ. ١٤٢٢، ٢١٤٢
- ٢١٦١،
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: لِرَجُلٍ: إِنَّ عِنْدَنَا مَالٌ يَتِمُّ قَدْ. ٦٦٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَالَ لِرَجُلٍ: إِنَّ عِنْدَنَا مَالًا. ٢١٨٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: لِلتَّوَمَةِ مِثْلُ الَّذِي قَالَ. ١٨٨٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَالَ لِلتَّوَمَةِ مِثْلُ مَا قَالَ. ١٧١٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَالَ: لَوْ وَلَدْتُ وَزَوْجَهَا عَلَى. ١٨٤٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: مَا أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ. ١٤٥٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: مَا بَالُ رَجُلٍ يَطْلُونُ. ٢٦٤٦
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ. ١١٥٢، ١٤٨٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَبِهَا. ٢٦٤٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: مَنْ وَهَبَ هَيْئَةً لِصَلَاةٍ رَجِمَ أَوْ. ٢٦٥٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: ، وَمَنْ وَهَبَ هَيْئَةً لِصَلَاةٍ. ١٣٨٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ. ١٦٠٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً. ١٩٣٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِرِ. ٣٨٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ: وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ. ٢٣١، ٢٥٤١

- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْأَرْتَبِ بَعَثَ ١٠٤٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ ١٠٤٠
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ ١١١٨، ٢٦٧٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْغَزَالِ بَعَثَ ١٠٤٥
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا ٢٦٦١، ٢٦١٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْيَهُودِ ١٠٥٣
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْيَهُودِي ١٥٤٣
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْبُطْرِ مِنْ ١٤٨٧
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَسْخَنُ لَهُ الْمَاءَ فَيَغْتَسِلُ ٣
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَقُولُ: الدِّبَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا ١٩٦٠
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَتَبَ إِلَى أُمِّهِ الْأَجَادِ فِي ١٦٤٤
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ أَنَّهُ ٢٦٨٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا كَثُرَ الْمَالُ فِي زَمَانِهِ أَجْمَعَ ١٤٥٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَلَكَ مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَبِيرٍ اشْتَرَاهَا ١٣٧٠
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنْ الطَّيْبِ قَبْلَ زِيَارَةِ النَّبِيِّ ٢٩٥٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ قَضَيَا فِي الْمِلْطَاةِ ٢٧٨٣
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدٌ ١٠٣٢
 أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَقَّتْ ذَاتَ عَرْقٍ لِأَهْلِ ٨٣٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَغْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَرَفَقَهُ ١٤٣٠
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ ٢٣٢، ٢٥٤٢
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَاعَ مُدْبِرًا فِي دِينٍ ٢٩٣٢
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ ١٣٢٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَرَعَمُوا أَنَّ ٦٤٤
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى ٢٩١٧
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَتْرُكُ الْمَسَاكِينَ يَطُوفُونَ ٤٨٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْحَيَاءِ فِيمَا بَيْنَ ٣٥٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ٢١١٠، ٢١٠٩
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ انْظُرْ مَنْ مَرُّ ٧٠٢، ٢٧٠٨
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِثْمًا الصَّدَقَةَ فِي الْعَيْنِ ٢٧١٠
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ فِي سَائِيَةِ مَاتَ ١٤٠٧
 أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَأَبَانَ ١٧٧٢
 أَنْ عُمَرَ قَضَى رَدَّ نِكَاحِ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيِّ ١٥٦٧
 أَنْ عُمَرَ قَضَى صَالِحٌ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ عَلَى أَنْ لَا ١٥٣٩
 أَنْ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّرْسِ بِجَمَلٍ، وَفِي التَّرَفُّوَةِ بِجَمَلٍ ٢٦٦٥
 أَنْ عُمَرَ قَضَى هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ١١٢٤
 أَنْ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَوْمٍ ٢٨٧٠
 أَنْ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَإِلَى عُمَالِهِ ٢٨٩٢
 أَنْ عُمَرَ كَتَبَ فِي قِتْلٍ وَجِدَ بَيْنَ خَيْرَانَ، وَوَدَاعَةَ ٢١١٦
 أَنْ عُمَرَ لَمَّا جَلَدَ الثَّلَاثَةَ اسْتَبَاهُمْ فَرَجَعَ اثْنَانِ قَبْلَ ٢١٢٤
 أَنْ عُمَرَ لَمَّا دُونَ الدُّوَاوِينَ قَالَ بِمَنْ تَرَوْنَ أَبَدًا؟ قِيلَ ١٤٦٠
 أَنْ عُمَرَ لَمَّا دُونَ الدُّوَاوِينَ قَالَ أَبَدًا بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ قَالَ: ١٤٦١
 أَنْ عُمَرَ نَزَلَ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ٦١٤
 أَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانُ كَانَا يُصَلِّيَانِ الْمَغْرِبَ حِينَ يُنْظَرَانِ اللَّيْلَ ٧٦٤
 إِنَّ عُنْدَنَا مَالٌ نَتِمُّ قَدْ اسْتَرَعَتْ فِيهِ الرُّكَاةُ ٦٦٤
 أَنْ عُنْدَهُ كِتَابًا مِنَ الْعُقُولِ نَزَلَ بِهِ الْوُحْيُ ٢٧٩٧
 أَنْ عُوَيْرًا الْعُجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ ١٦٩١
 أَنْ عُوَيْرًا الْعُجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، فَقَالَ ١٩٠٧
 أَنْ غُلَامَيْنِ كَانَا يَلْعَبَانِ بَقْلَةً، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: حَدَارُ، وَقَالَ ٢٣٦٤
 أَنْ غِيْلَانُ بْنُ سَلَمَةَ اسْلَمَ وَتَحَنَّهُ عَشْرَ نِسْوَةٍ، فَقَالَ ٢٩٠٦
 أَنْ غِيْلَانُ بْنُ سَلَمَةَ اسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرَ نِسْوَةٍ، ١٦٠٧، ١٥٢٩
 أَنْ غِيْلَانُ بْنُ سَلَمَةَ التَّقِيُّ اسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرَ نِسْوَةٍ ١٧٥٧
 أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ أَوْصَتْهَا أَنْ تَغْسِلَهَا إِذَا كَانَتْ ٥٩٤
 أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ جَارِيَةً لَهَا ٢٠١١
 إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِيَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا ٧٨٩
 أَنْ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ كَانَ رَوَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ ٢٥٧٢
 إِنَّ فِي اللَّهِ غَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ ٦٠٣
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ ٧١٨
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ ٧٤٤
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ مِنْ ٧١٨
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ ٧٤٤
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ نَدَفَعُهَا إِلَى أَهْلِ ٧٤٤
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمِ ٧٥٧
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ ٧٥٧
 إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ مِنْ ٧٥٧
 إِنَّ فِي قِتْلِ الْخَطِّ شَيْبَةَ الْعَمْدِ قِتْلُ السُّوْطِ أَوْ الْعَصَا ١٩٧٣
 أَنْ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرُو ١٩٩٥، ١٩٩٠
 إِنَّ فِيهِ خَسَمًا مِنَ الْإِبِلِ قَالَ: فَرَدْنِي مَرَوَّانَ إِلَى ٢٨١٧
 إِنَّ فِيهَا لُورِقًا قَالَ فَأَتَى أَنَاهَا ذَلِكَ؟ قَالَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عَرَقُ ١٧١٣
 أَنْ الْفَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَافِطِهِ وَيَسْتَنْتِي ١٢٤١

- ١٠٩٤ إن قَتَلْتَ وَلَدَ ظُهْيٍ، فَبَيِّهْ وَلَدَ شَاةٍ مِثْلَهُ أَوْ قَتَلْتَ وَلَدَ
 ٩٠٢ إن الْقَدَمَ لَيْسَتْ كَالشَّعْرِ إِنْ الشَّعْرُ يَرْجُلُ قَالَ عَطَاءُ:
 ٩٨٧ إِنْ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقَوُّتُ لِبَنَاءِ النَّبِيِّ فَعَجَزُوا فَتَرَكُوا بَعْضَهَا
 ٧٣٧ أَنْ قَضَى: أَيُّمَا رَجُلٍ اتَّقَلَ مِنْ مَخْلَافِ عَشِيرَتِهِ فَعَشَرَهُ
 ٢٥٦٦ أَنْ الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكِيمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَرْسَلَهُ إِلَى سَعِيدٍ
 ٤٩٣ إِنْ الْقَمَرُ انْكَسَفَ، وَإِنْ عَبَّاسٌ بِالْبَصْرَةِ فَخَرَجَ ابْنُ
 ١٥٤١ أَنْ قَوْمًا أَغَارُوا فَأَصَابُوا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَنَاقَةَ لِلنَّبِيِّ
 ٢٩٤١ إِنْ كَاتَبْتَ عَبْدًا لَكَ وَلَهُ بَنُونَ يَوْمِيذٍ فَكَاتَبَكَ عَلَى نَفْسِهِ
 ١٩٦٩ إِنْ كَانَ الَّذِي حَدَّثَكَ مَلِيًّا وَلَا فِدْعَةَ يُغْنِي حَافِظًا
 ١٨٥٩ إِنْ كَانَ إِمَامُكَ الشَّرُّ فَحَسِبْكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنْ
 ١٢٣ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَتَنْصَرِفِ النِّسَاءُ
 ٧٦٩ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ثُمَّ
 ٦٩٢، ١٢٨٨ إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَبَيِّهْ الْخُمْسُ
 ٣٠٤٥ إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ
 ٤٦٦ أَنْ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا
 ٢٣٣٠ إِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تُرِيدُ الْإِصْلَاحَ لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ، فَلَا إِلَاءَ
 ٨٠٢ إِنْ كُنْتُ حَجَجْتُ فَلَبَّ عَنْ فُلَانٍ وَالْأُفْجُجُجُ
 ٧٩٥ إِنْ كُنْتُ حَجَجْتُ فَلَبَّ عَنْهُ وَالْأُفْجُجُجُجُ عَنْكَ
 ٦٤٨ إِنْ كُنْتُ مُعْتَدًّا عَلَيْكَ بِالْغِذَاءِ فَخَذَهُ مِنِّي فَأَسْكَتَ حَتَّى لَقِي
 ٢٦٦٣ أَنْ لَا صَدَاقَ إِلَّا بِالْمَيْسِرِ وَاحْتِجًا أَوْ أَحَدُهُمَا يَقُولُ
 ٢٣٠٣ أَنْ لَا يَكْحَاحُ إِلَّا بَوَلِيٌّ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَقَائِقُ النَّصْرَ فَالْعَصْبَةُ
 ٢٨٦٥ إِنْ لَكُمْ الْحَقُّ، وَلَكِنْ كُنْتُمْ تَأْتُونَ قَوْمًا لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ
 ٢٤١٢ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَلْيُعْطِ بِرُمِيهِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ
 ٢١٥٤ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَلْيُعْطِ بِرُمِيهِ. وَشَهَدَ ثَلَاثَةً
 ٢٠٦٠ إِنْ لَمْ يُغْنِيهِ جَنَّتُهُ.
 ١٥٥٠ إِنْ لِي سُرِّيَّةٌ قَدْ أَصْبَحَتْهَا وَأَنْهَا قَدْ بَلَغَتْ لَهَا ابْنَةُ جَارِيَةٍ
 ١٩٦٦ إِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ
 ١٤٠٥ أَنْ الْمُؤْمِنُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ
 ٢٦٨٠ أَنْ مُخْرِمًا أَلْفَى جَوْلًا فَاصَابَ يَرْبُوعًا فَقَتَلَهُ فَقَضَى فِيهِ
 ٢٣٩١ أَنْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ إِلَى عَلِيٍّ يَسْأَلُهُ عَنْ مُسْلِمٍ
 ٣١٨٨ أَنْ مُحِصَّةٌ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحُجَّامِ فَهَنَاهُ عَنْهُ
 ٢٠٤١ أَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَتَى بِإِسْنَانَ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعًا فَأَرَادَ
 ٢٨١٧، ٢٨١٤ أَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ
 ١٩٩٧ أَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بَعَثَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ
 ٢٧١٢ إِنْ مَرْوَانَ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ امْرَأَتِهِ أَنَّهَا
 ١٥١٣ أَنْ مَسْرُوقًا قَدِمَ بَيْنَ يَدَيَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ يَوْمَ الْحَرَّةِ
 ٥٧٣ أَنْ مَسْكِينَةً مَرَضَتْ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَرَضِهَا قَالَ: وَكَانَ
 ٩١ أَنْ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ حِينَ أَتَوْا الْمَدِينَةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ
 ١٥٣٢ أَنْ الْمُشْرِكِينَ أَسْرَوْا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَخْرَجُوا نَاقَةَ
 ٦٤١ أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَتَى بِوَقْصِ الْبَقْرِ، فَقَالَ: لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ
 ٦٤٢ أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ
 ١٣٢٦ أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَضَى فِيمَنْ ارْتَمَنَ نَخْلًا مُتَمَرًّا
 ٣٢٧ أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ
 ٦٤٣ أَنْ مُعَاذًا أَخَذَ مِنْهُمْ صَدَقَةَ الْبَقْرِ عَلَى مَا رَوَى
 ١٧٣ أَنْ مُعَاوِيَةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمْ يَقْرَأْ بِبِسْمِ اللَّهِ
 ٧٠ إِنْ الْمَلَائِكَةُ تَضَعُ أَجْحَمَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًا بِمَا
 ٢٧٤٤ إِنْ مَنْ اسْتَجَارَ خِلَافَ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَزُ خِلَافَهُ إِلَّا عَنْ
 ٣٠٤ إِنْ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ تَقُومُ فِي
 ٢٠٠٤ إِنْ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلْكَ فَقَدِمَ صَفْوَانُ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي
 ٢٠٤٨ إِنْ الْمُتَافِقِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ
 ٣١٢٥ إِنْ الْمَيْتُ لَيُعَذَّبُ بِكِبَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟
 ٣١٢٤ إِنْ الْمَيْتُ لَيُعَذَّبُ بِكِبَاءِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا إِنَّهُ لَمْ
 ٦١٥ إِنْ النَّاسُ صَامُوا حِينَ صُمْتُ فَدَعَا لِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ
 ٢٦٠٠ أَنْ النَّاسُ كَانُوا يَقْضُونَ فِي الْمَجُوسِ بِتَمَائِمَاتِهِ رَهْمٌ
 ٥٢٩ أَنْ النَّاسُ مَطُورُوا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَا
 ٨٥٨ أَنْ نَاسًا تَمَاقَلُوا بَيْنَ يَدَيَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
 ٢٣٦٨ أَنْ نَاسًا خَفَرُوا بِرَأْسِ الْأَسَدِ فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَتَرَدَّى
 ٨٨٨ أَنْ نَاسًا سَأَلُوهُ عَنِ الْكُحْلِ الْإِنْعِيدِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ الَّذِي
 ٣١٢٧ إِنْ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا تَسْتَقْبِلِ
 ١٥٢٣ إِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يُكَاتِبُ الْحُرَّ وَكَوَلَا
 ٣٢٠٨ أَنْ نَاقَةَ الْبَرَاءِ دَخَلَتْ حَافِظَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَسَدَتْ
 ٣٢٠٧ أَنْ نَاقَةَ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَافِظًا لِقَوْمٍ فَأَسَدَتْ
 ٢٠٨٢ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى أَبَا طَلْحَةَ وَجَمَاعَةً مَعَهُ فَكَلُوا عِنْدَهُ
 ٣١٢٩ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ يُصَلِّي فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ أَنْ يَشْتَعِلَ
 ١٥٢٣ أَنْ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خِيَالٍ، فَقَالَ
 ٢٧٣ أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي بَيْتِ رَجُلٍ مِنْهُمْ
 ١٨٨٣ أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ اسْتَفْتَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ:
 ١٨٨٤ أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَبْدًا كَانَتْ
 ١٨٨٥ أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حُرَّةً
 ١٨٩٤ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ وَلَا فَهُوَ يَمِينٌ

- ١٥١١ أَنَا كُنْتُكَ ٦٣٠
 ١٣٨٠ إِنَّ الْهَيْبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤْمُوبِ لِلثَّوَابِ بِزِيَادَةٍ ٢٠٦٧
 ٢٦٥٨ إِنَّ الْهَيْبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤْمُوبِ لَهُ لِلثَّوَابِ بِزِيَادَةٍ أَوْ ١٨٥٣
 ٩٩ إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي الْحَاجَّ ٢٧٠٣
 ٨١٠ إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي مَا يَقْضِي ١٥١٦
 ١٩٤٢ إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ مَا هُوَ بِأَرْضِنَا عَزَمْتَ عَلَيْكَ ٢٥٦
 ٦٣٨ أَنَّ هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَاتِ فِيهِ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ ٢٠٨٧
 ٢٤١٣ إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اخْتَلَمَ عَلَى أُمِّ الْآخِرِ، فَقَالَ: أَقَمْتُهُ فِي ٢٠٨٧
 ١٧٤٥ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي بَغْيَا مِنْ بَغْيَا الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ ٢٣٩١
 ٢٧١٤، ٢٥٤٣، ٢٣٥ إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ ٢٤٧١
 ٢٣٤ إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا ١٦٨٢
 ١٦٤٢ أَنَا هِنْدًا أُمُّ مُعَاوِيَةَ جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٢٦٨٣
 ١٦٤٩ أَنَا هِنْدًا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ ١٠٥٧
 ١٦٤١ أَنَا هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ ١٩٣١
 ١٧٣ أَنَا يَا مُعَاوِيَةَ سَرَقْتُ صَلَاتَكَ! أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ ١٨٩٠
 ٢٠٧٨ إِنَّ يُجَلِّدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ ٢٧٦٠
 ٢٠٧٨ إِنَّ يُجَلِّدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يَرْكُ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ ٢٧٦٠
 ٢٠٧٨ إِنَّ يُجَلِّدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يَرْكُ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ قَدَامَةُ ٢٧٦٠
 ٢٢٩٩ أَنَا يُحَرِّمُ الرَّجُلُ مِنْ دُونِ أَهْلِهِ ١٩٦٦
 ١٨٥٩ أَنَا يُحْيِي بَنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ طَلَّقَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ١٨٠٦
 ١٩٥٣ أَنَا الْيَمَانُ أَبَا حُدَيْفَةَ جَاءَ يَوْمَ أَحَدٍ مِنْ أَطْمٍ مِنَ الْأَطَامِ ٢٨٦
 ٢٠١٤ أَنَا أَبُو الْحَسَنِ؛ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُغَطِّ بِرُءُومِهِ ٢٣٧١
 ١٤٥٧ أَنَا أَخْبَرُكَ أَنَّ أَمِيرَ اللَّهِ وَهُمْ يُؤَدُّونَ إِلَيْكَ مَا أَدَّيْتُ إِلَى ١٤٦٥
 ١٤٧٣ أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْمَجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ ٢٥٨١
 ١٧٩٤ أَنَا أَكْبَرُ مِنْكَ، وَأَمَّا الْغِيْرَةُ فَيُذْهِبُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا الْعِيَالُ ١٠٤٢
 ٢٦٧١ أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أَجْلِبَ عَلَيْكَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنَشُدُكَ ١٢٧
 ١٧١٢ أَنَى تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ عِرْقًا نَزَعَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ ١٣٨
 ١١٩١ أَنَا شَكَيْتُ بَعْدَمَا قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ٢٦٧١
 ١١٨٢ أَنَا شَكَيْتُ وَعُمَرُ يَسْمَعُ، فَقَالَ عُمَرُ وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ ٢٦٧١
 ٣١٣٨ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أَحْرَمَ ٢١٥
 ٨٩١ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَالِمٌ وَسَنَةٌ ١٣٦٣
 ٣١٤٤ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ ١٥٩٣
 ٣١٤٤ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ ١٣٦٣
 ١٤٦٦ أَنَا فَتَنَ كُلُّ ٣٠٨
 ١٤٦٦ أَنَا فَتَنَ كُلُّ مُسْلِمٍ ٣٧٥
 ١٩٠٩، ١٦٩٤ أَنْظَرُواهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرٌ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، ١٩٠٨
 ١٩٠٨ أَنْظَرُواهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمٌ أَدْعَجَ عَظِيمَ الْأَلْتَيْنِ

- أَنْظَرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَذْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمٌ ٣١٦٣
 أَتَفَقَ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الرَّمَادَةِ حَتَّى وَقَعَ مَطَرٌ فَتَرَحَّلُوا ١٤٥٨
 إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ مَرَّتَيْنِ ٢٤١٩
 إِنَّكَ شَيْخٌ وَإِنَّكَ لَا تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ أَنْصَرَفْتَ أُمٌّ عَلَى ٦٢٥
 إِنَّكَ قَدْ كَفَيْتَ حِفْظَهُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنِّي لَا أَسْجُدُ سَجْدَةً ٦٢٥
 إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا ٧٦٨
 أَكْثَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِمْسَالِكِ بِمَعْرُوفٍ ١٥٩٦
 انْكَسَرَ إِحْدَى زُنْدَيِ يَدَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْسَحَ بِالْمَاءِ ٨٠
 انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٩٢
 انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ٣٠٨٥
 إِنَّمَا أَمْرُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمْرُكَ أَنْ تَرْكُبْنِي ١٠٥٧، ٢٦٨٣
 إِنَّمَا أَمْرُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمْرُكَ أَنْ تَرْكُبْنِي، فَقَالَ ٢٦٨٣
 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ تَخْصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ ٢١١٥
 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ ٢٠٩٣، ٢١٤٠
 إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ٤٩
 إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا ١٤٤٦
 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ ٢٥٣١
 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى فَأَيُّمَا ٣٠٠١، ٣١٩
 إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا ٢٣
 إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَقْرُوضَةُ ١٣٧٥، ٧٤٥
 إِنَّمَا حَمَلْنِي عَلَى الرُّدِّ عَلَيْكَ خَشْيَةً أَنْ تَنْعَبَ فَقُولْ إِنِّي ٨٦
 إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا ١٩٠٦
 إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ ١٠٠، ٢٥٦٤
 إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ ٢٣٢٥
 إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ ٣٠٩٧
 إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى الْحَائِطِ قَالَ هِيَ عَلَى الْمُبْتَاعِ قَالَ ابْنُ ١٢٤٩
 إِنَّمَا صَلَّيْتُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَالَ: وَقَالَ: ٤٩٣
 إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ ٢٨٧٧
 إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ ٢٨٧٧
 إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سَنَةٌ ٢٤٨٠، ٥٧٦
 إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ ٢٩٧٤
 إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ ٢٩٧٤
 إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي إِثَامًا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ١٧٢٢، ١٧٨٦
 إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَانِ ١٩٨٠
 إِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ فَمَنْ شَاءَ زَادَ، وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ ٦٢٢
- إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ ١٠٤
 إِنَّمَا هُوَ مَذْرَعَةٌ ٨٨٣
 إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْذَاكُنْ فِي ١٨٤٦
 إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةُ نَبِيٍّ ٢٤٧٢
 إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ ٣١٤٧
 إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمُبْتَاعِ ١٢٥٠
 إِنَّمَا وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ، وَلَا ١٤٠٣
 إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى ٢٦٢٥
 إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَنْ ٢١٣
 إِنَّمَا يَلِيسَ هَذِهِ مِنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَ ٣٦٨
 إِنَّهُ بَذَرِي. وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَاخِذُ بِهَذَا التَّكْبِيرِ عِنْدَنَا ٢٢٧٦
 أَنَّهُ بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَخْلَةٍ فَأَصَابَ ٢٨٥٧
 أَنَّهُ سَجَدَهَا ٢٤٧٣
 إِنَّهُ عَمَلٌ، فَأَقْبَرْنَا لَهُ ٢٧٨٠
 إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ ٤٩٠
 إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ ١٥١٥
 إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ ١٥١٥
 إِنَّهُ لَمَعَزَرٌ بِكُمْ بَلْ عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ. وَاللَّهِ ٢٦٨٨
 إِنَّهُ مَاتَ مَشْرَكًا قَالَ أَذْهَبَ فَوَارَهُ فَوَارَتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ قَالَ: ٢٢١٨
 إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَّا لِمَا إِذَا ٢٣٤
 إِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَّصَ ٤
 إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ ٢٩٧٧
 إِنَّهَا تَكُونُ الظِّلْمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّيْلُ وَأَنَا ٣٠٥
 إِنَّهَا قَدْ جَعَلَتْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا لِتُحَرِّثَهَا، فَقَالُوا وَاللَّهِ لَا ١٥٢٢
 إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَلْتَنْفِرْ ٩٩٩
 إِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ ١٨٦٤
 إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ٢٥١٢
 إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطُّوَاغِينِ عَلَيْكُمْ أَوْ ١٤
 إِنَّهَا مُوجِبَةٌ ١٦٩٠، ١٩١٧
 إِنَّهُمْ يَتِيمُونَ وَإِنَّهَا لَتَعْدُبُ فِي قَبْرِهَا ٣١٢٤
 إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَظْلِمُهُمْ نَعْتَدُ عَلَيْهِمُ بِالْغِيَاةِ وَلَا نَأْخِذُهُ ٦٤٨
 إِنِّي أَتَيْتُكُمْ اللَّيْلَةَ قَالَتْ فَقُمْتُ فَوَضَعْتُ يَدَيَّ وَأَخْرَجْتُ ١٧٩٤
 إِنِّي أُجْزِئُ أَنَا وَصَاحِبِي فَرَسَيْنِ نَسْتَبِقُ إِلَى ثَغْرَةِ نَبِيَّةٍ ٢٦٨٥
 إِنِّي أُجِئُهَا قَالَ فَأَمْسِكُهَا إِذَا ١٥٦٣
 إِنِّي أُحْرِمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَذِهِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا ٩٠٣

- إِنِّي أَرَى ذَلِكَ فَأَمَرَهَا عُمَرُ ١٠٦٢
- إِنِّي أَرَى: مُدَّةً مِنْ سَمَرَاءَ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ٧٣٠
- إِنِّي أَرَى الْمُدَّةَ مِنْ سَمَرَاءَ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ٧٣٢
- إِنِّي أَرَاكَ تُجِيعُهُمْ وَاللَّهُ لَا عَزَمَ لَكَ عَلَيْهِمْ نَمَّ ٢٦٥٥
- إِنِّي أَرَاكَ تُجِبُ الْغَنَمَ وَالْبَايَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ، أَوْ ١٤١
- إِنِّي اشْتَرَيْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ ٢٨٩٩
- إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكَ وَمَلَائِكَتَهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجَنِّ ٢٠٦٧
- إِنِّي أَصْبِحُ جُنْباً وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٧٦٨
- إِنِّي أَعْطَيْتُ بَعْضَ بَنِي نَاقَةَ حَيَاتِهِ قَالَ: عُمَرُ، وَفِي ١٣٩٣
- إِنِّي أَقْضَيْتُ وَأَقْضَيْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي فَعَدَلْتُ إِلَى شَيْعِبٍ ٢٧٠٦
- إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا ١٠١
- إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَرْفَرُ رَأْسِي أَفَأَنْقَضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ، فَقَالَ: ٧٨
- إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِعَبْدٍ وَإِنِّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ ١٣٧٤
- إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ بِهَا قَالَ: ذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ ٢٥٩٣، ١٣٨٥
- إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي قَالَ وَاحْسِبْهُ قَالَ وَإِنِّي عَطْشَانٌ ١٥٢٠
- إِنِّي رَأَيْتُ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَوَلَّيْتُ مِنْهَا عُقُوداً، وَلَوْ ٤٩١
- إِنِّي سَرَقْتُ فَطَرَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَعَ يَدَهُ ٢٤١٩
- إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَعَ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ ٢٤١٩
- إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُبِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ ٢٥٠١
- إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ لَهَا حُبِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ ٩٢٤
- إِنِّي صَائِمٌ ٢٠٨١
- إِنِّي صَلَّيْتُ، وَلَمْ أَقْرَأْ قَالَ: أَنْمَمْتُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ ٢٢٣٧
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي حُرَّةٌ تَطْلِقَتَيْنِ، فَقَالَ زَيْدٌ حَرَمْتُ ١٨٨٣
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْبَنَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ ٢١٣١
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ أَلْبَنَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا ١٧١٥
- إِنِّي ظَلَمْتُ النَّبِيَّ لَا صَائِمٌ وَلَا مُفْطِرٌ كُنْتُ أَتَقَاضَى غَرِماً ٢٤٩٥
- إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ٣٠٦٥
- إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَبَّحَ طَلْحَةَ بِنَ عُمَرَ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ ١٧٧٢
- إِنِّي قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَرَمٍ فَمِنْ أَمَّاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَفَقُّقِ الْقَتْلِ ٢٨٥٤
- إِنِّي قَدْ عَجَزْتُ، فَقَالَ: إِذَا أَمَحُو كِتَابَكَ قَالَ: قَدْ ٢٩٥١
- إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ ٢٠٨٣
- إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ ١٤٢٧
- إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَرْاقٍ فِي كُلِّ ٢٠٨٣، ٢٠٨٣، ٢٠٨٣
- إِنِّي كُنْتُ أَبِيعَ الْبُكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْمُسِينِ يَدَايِهِ ١٢٩٣
- إِنِّي كُنْتُ أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَإِنَّهُ قَدِيمٌ ٣٠٢٨، ٢٦٠
- إِنِّي كُنْتُ أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَإِنَّهُ قَدِيمٌ وَفَدَّ ٦١٣
- إِنِّي كُنْتُ جُنْباً فَتَنَيْتُ ٣١٢، ٢٢٤٢
- إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي قَبْلَ طَلَاتِي فَتَزَوَّجَتْ عَبْدَ ٣١٦٩
- إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرْطِي فَطَلَّقَنِي قَبْلَ طَلَاتِي ١٨٧٧
- إِنِّي لَا أَجِدُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ ٧٧٣
- إِنِّي لَا أَجِدُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ، فَقَالَ لَهُ: خُذْ هَذَا ٢٦٢٧
- إِنِّي لَا أَذْرِي بِمَا أُرْسِلْتُ أَبْعَادَ أُمِّ بَرَحْمَةَ ٥١٩
- إِنِّي لَا أَطْهَرُ ٢٣٢٥، ١٠٠
- إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ ٢٥٦٤
- إِنِّي لِأَحْرَمَ مَا حَرَّمَ الْقُرْآنُ وَاللَّهُ لَا يُمْسِكُونَ عَلَيَّ بِشْيءٍ ٢٨٦٦
- إِنِّي لِأَسْتَصِيرُ بِالسُّبَّةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي لِأَرَى السُّحَابَةَ ٤٩٩
- إِنِّي لِأَسْمَعُ الْحَدِيثَ اسْتَحْسِسُهُ فَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذِكْرِهِ إِلَّا ١٩٧٠
- إِنِّي لَكِدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجُلُ حَتَّى ٣٢١٥
- إِنِّي لَكِدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجُلُ حَتَّى أَنْحَرَ ٢٥٨٤
- إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنَّمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِي ٢٦٩٠
- إِنِّي لَعِنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ إِذْ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ، فَقَالَ: هَذِهِ ٨١٥
- إِنِّي لَعِنْتُ مُعَاوَةَ إِذْ أَذُنُ مُؤَدَّنُهُ، فَقَالَ مُعَاوَةُ كَمَا قَالَ ١٤٦
- إِنِّي مُخْبِرُكَ خَبِراً، وَلَا أَحِبُّ أَنْ تَصْنَعَنِي شَيْئاً ١٧٢٥، ١٦٨٧
- إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ ١٥٢٠
- إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَاماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٣٠٦٣
- إِنِّي نَذَرْتُ لَيْنِ أَنْجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرَهَا فَمَنْعُوهَا ١٥٣٢
- إِنِّي نَذَرْتُ لَيْنِ نَجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرَهَا فَمَنْعُوهَا أَنْ ١٥٤١
- إِنِّي وَاللَّهِ لَا يُمْسِكُ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْئاً إِنِّي وَاللَّهُ لَا أَجُلُ ١٣٠
- إِنِّي وَجَدْتُ أَلْفَا وَخَمْسَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ فِي خَرِيَةِ بِالسَّوَادِ ٦٩٨
- إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ ٢٦٣١، ١٣٩٨
- إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابِ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا ٢٠١٨
- إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابِ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ ٢٠٧٠
- إِنِّي وَهَبْتُ لِابْنِي نَاقَةَ حَيَاتِهِ وَإِنِّهَا تَنَاجَتْ إِيْلَا، فَقَالَ ٢٥٩٣
- إِنِّي وَهَبْتُ لِابْنِي هَذَا نَاقَةَ فِي حَيَاتِهِ وَإِنِّهَا تَنَاجَتْ إِيْلَا ١٣٨٥
- إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَحَمَمْتُ قِيَاماً طَوِيلًا فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ ١٧٥٢
- أَهْدِ كِبْشاً أَوْ قَالَ تَيْساً مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ ١٠٤٧
- أَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَخَشِيئاً وَهُوَ بِالْبُؤَاءِ أَوْ ٣١٤٥
- أَهْدِي لِلنَّجَاشِيِّ أَوْاقِي مِسْكِ، فَقَالَ لَأَمْ سَلَمَةُ إِنِّي قَدْ ١٢٨٧
- أَهْدَيْتُ لَهُ حَجَلٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَأَكَلَ الْقَرْمَ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِنَّهُ ٢٢٩٤
- أَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ٩١٤

- أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَمْلُوكُونَ يُحْجَبُونَ، وَلَا ٢٣٨٨
 أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا صَلَّاهُ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ ٢٠٥١
 أَهْلٌ مِنْ يَلْبَاءَ ٢٧٥٢
 أَهْلٌ مِنَ الْفَرَسِ ٨٥١
 أَهْلٌ مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جُنَّةٌ، ثُمَّ سَارَ أَمْبِيَالًا، ثُمَّ ذَكَرَهَا ٩٠٥
 إِهْلَالُ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَيْتَكَ حَجَّهَ النَّبِيُّ ﷺ ٨١١
 أَهْلُهَا نَبِيْعُهَا عَلَى أَنْ وَلَا يَهْمَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولٍ ١٤٢٦
 أَوْ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَإِنْ قَوْلُكَ يَأْخُذُونَهُ وَهُمْ مُحْتَبَرُونَ ١٠٧٥
 أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ صَيَامًا عَدَلَ النِّعَامَةِ وَعَدَلَ الْعَصْفُورِ. قَالَ ١٠٢٥
 أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ ١٠٢٥
 أَوْاجِبٌ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهِ خَيْرٌ أَنْ أَكْتُبَهُ؟ قَالَ: مَا ٢٩٣٨
 أَوْثَرُ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ ٢٩٦٩
 أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ مِئَةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ ٢٩١٥
 أَوْصَى يَزِيدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى ٢٦٤٥
 أَوْطًا امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عُثْمَانُ ١٩٧٨
 أَوْطًا ضَبًّا، فَفَزَزَ ظَهْرُهُ فَأَتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ مَا ١١٢٠
 أَوْقَدَ قَالَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَا مُسْتَصِرُّ بِالْأُتَيْةِ ٤٩٩
 أَوْقَفَ الْمُؤَلِّي ١٨٩٧، ١٨٩٨
 أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَرِيْدٌ فِي صَلَاةٍ ٢٩٧٧
 أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ زَكَاةَ مُعَاوِيَةَ ٦٥٤
 أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ ٢٠٢١
 أُولَئِكَ عَفَاءُ اللَّهِ ٢٩٠٤
 أُولَئِكَ الْعَصَاةُ ٢٩٨٢
 أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعٌ ٨١٤
 أُولَئِم، وَلَوْ بِشَاةٍ ١٦١٠
 أُولَئِهِمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٧٥٦
 إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ: ٧٠٩
 إِي وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ ١١٨٧
 إِذَا كُنْتُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ هَذَا أَوْ رَضِيَهُ ٢٨٨٧
 أَيَسُّعُ الرَّجُلُ نَحْلَهُ أَوْ عَيْتَهُ أَوْ بَرَّهُ أَوْ عَيْتَهُ أَوْ ١٢٤٦
 أَيَوْضًا بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمُرُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلَتِ ١٢
 أَيَحِلُّ بَيْعُ الرِّبَا؟ فَقَالَ مَرْوَانُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ قَالَ فَالْأَنَاسُ ٢١٣٥
 أَبْدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكٍ فَتَقَضَّيْمُهَا كَأَنَّهَا فِي فِي ١٩٣٩
 أَبْدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكٍ فَتَقَضَّيْمُهَا كَأَنَّهَا فِي فِي فَحُلٍ ١٩٣٩
 أَبْشَمُ الْمُحْرَمِ الرِّيحَانُ وَاللَّحْنُ وَالطَّيْبُ؟ فَقَالَ: لَا ٩٠٠
 أَطْعَمُنَا أَوْسَاخَ النَّاسِ، وَمَا لَا يَصْلُحُ لَنَا أَنْ نَأْخُذَهُ لَا ٧٥٦
 أَتَكْفُرُنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرُنَ الْعَشِيرَةُ وَيَتَكْفُرُنَ الْإِنْسَانُ لَوْ ٤٩١
 أَتَيْكُمْ الَّذِي سَمِعْتُمْ صَوْتَهُ قَدْ ارْتَفَعَ فَأَشَارَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ١٣٤
 الْإِيلَاءُ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ عَلَى الْجَمَاعِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنْ ١٩٠٤
 الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ ١٧٤٠
 الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ نُسْتَأْذَنُ ١٥٧١، ١٧٤٠،
 ٣٠٥٠، ٢٦١٢، ١٧٦١
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ١٩١٣، ١٦٩٩
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقْتَ فَخَاضَتْ ١٨٢٢
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقْتَ فَخَاضَتْ حَضَةً ١٨٢٢
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ قَدَّزَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ ٢٦٧٢
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ قَدَّزَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ ٢٦٧٢
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلَاءُ فَيَنْكِحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ ٢٣٠٤
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَنْكِحُهَا ٢٦١٤
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَنْكِحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثًا؛ ١٧٦٠
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَنْكِحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ ١٧٤٠
 أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَنْكِحُهَا بَاطِلٌ فَيَنْكِحُهَا ١٥٦٥
 أَيُّمَا إِهَابٍ دُبْعٍ، فَقَدْ طَهَّرَ ٢٥
 أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ ٢٦٠٢
 أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ عَلَى قَسَمٍ ٢٦٠٢
 أَيُّمَا رَجُلٍ أَغْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَقِيبِي، فَإِنَّمَا هِيَ لِلَّذِي ٢٥٨٩
 أَيُّمَا رَجُلٍ أَغْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَقِيبِي، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا ١٣٨٢
 أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلَ مَالَهُ بَعِيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ ١٣٢٨
 أَيُّمَا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ عَشِيرَتِهِ إِلَى غَيْرِ مِخْلَافٍ ٧٥٤
 أَيُّمَا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ عَشِيرَتِهِ فَعُسْرُهُ وَصَدَقَتُهُ ٧٣٧
 أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا ١٦٤٠، ٢٦٧٠
 أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ ١٦٤٠
 أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ ١٣٣٠
 أَيُّمَا عَبْدٍ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبَهُ، فَإِنْ كَانَ ٣٢٠٠
 أَيْنَ زَنَابُ؟ حَتَّى جَاءَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَاخْتَلَجَهَا، فَقَالَ ١٧٩٤
 أَيْنَ زَنَابُ؟ فَقَالَتْ قَرِيْبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، وَوَاقِفَهَا عِنْدَمَا ١٧٩٤
 أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْوُتْرِ؟ نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٢٦٩
 أَيْنَ الْمُسْتَظْعَمُونَ مِنْذُ الْيَوْمِ. أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ١٣٥٨
 أَيَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا يَيْسُ؟ فَقَالُوا نَعَمْ فَتَهَى عَنْ ١١٩٤
 أَيَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا يَيْسُ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَتَهَى عَنْ ٣١٧٣

- ٢٤٩٦..... بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا رَأَتْ الشَّمْسُ فَصَامَ..... ٦٢٤
- ٣٤١..... بِذِي الْحَلِيفَةِ..... ٧٨٤، ٩٩٠
- ١٧٠..... بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْآيَةُ السَّابِعَةُ، قَالَ سَعِيدٌ..... ٢٨٧
- ٦٣٥..... بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي..... ٨٠٦
- ٢٢٤٦..... بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ..... ٣١٧٣
- ٧١٢..... بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أَذُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ..... ٣٥٢
- ١٢٣١..... بَعَثَ مَا فِي رُءُوسِ نَخْلِي بِمِائَةِ وَسْقٍ إِنْ زَادَ فَلَهُمْ، وَإِنْ..... ٣١٦
- ٣٠٩٥، ١٧٧٥، ١٦٢٩..... بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ..... ٣١٦
- ٢٨٦٩..... بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ الْأَشْعَرِيَّ يَوْمَ حُتَيْنَ إِلَى أَوْطَاسٍ فَقَاتَلَ..... ٢٨٨٠
- ١٣٤٩..... بَعَثَ رَجُلًا مَعَ رَجُلٍ مِنَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ بِعَشْرَةِ دَنَائِرٍ إِلَى..... ١٤٤٠
- ١٤٤١..... بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قِيْلَ نَجَوْا فَعَمُوا إِيْلًا..... ١٣٤
- ٢٨٥٧..... بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَخْلَةٍ فَأَصَابَ هُنَالِكَ..... ٢٥٨٢
- ٧٥٦..... بَعَثَ عَبْدُ الْمَلِكِ بَعْضَ الْجَمَاعَةِ بِطَءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ..... ١١٩٩
- ٢٨٧١..... بَعَثَ عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي خَمْسَمِائَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ..... ١٢٠٠
- ١٢٩٣..... بَعَثَ مُصَدِّقًا لَهُ فَجَاءَهُ بِظَهْرٍ مَسَانٍ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَالَ..... ١٢٩٥
- ٣٩٠..... بَعَثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ وَأَشَارَ بِأَصْبَعِيهِ الْوَسْطَى وَالْيَمْنَى..... ١٢٤٠
- ١٥١٥..... بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالْمِقْدَادُ..... ١٢٤٢
- ١٤٦٥..... بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعُدُوَّ فَمَحَاصِرَ النَّاسِ..... ٢٠٦٥
- ٦٤٩..... بَعَثْنَا نَصْدِيقَ أَمْوَالِ النَّاسِ فَأَخْرَجْتِ..... ١٢٠٦
- ١٩٩٧..... بَعَثَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يُسْأَلُ مَاذَا فِي الضَّرْسِ؟..... ٢٣٥٢
- ١٦٣..... بَعْضُهُمْ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا..... ٢٩٢٨
- ١٢٩٢..... بَعَثَ فَاشْتَرَاهُ بِعَيْنَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَهُ..... ٢٩٣٢
- ٢٤٢٦..... بَغْلَسَ قَيْمَرًا بِسُورَتَيْنِ وَبِهَذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ، وَهُوَ قَوْلُنَا..... ٢٣٤٩
- ٢٧٦٠..... بِفِيكَ الْحَجَرُ فَأَخْتَصَمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَاسْتَحْلَفَهُ..... ٩٠
- ٢٧٦٠..... بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ..... ٩٠
- ٢٠٧٤..... بَكَتُوهُ فَبَكَتُوهُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ..... ٣٦
- ١٣٦٣..... بِكَرَانَ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ تَحْلَفُ، وَقَدْ مَضَى بِإِبِلِ الصَّدَقَةِ..... ٢٦٣٤
- ٧١٨..... بَلَّ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ: إِنْ عَلَيْهَا مَيْسَمٌ..... ٢٧٣٥
- ٧٥٧..... بَلَّ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ لَهُ: إِنْ عَلَيْهَا مَيْسَمُ الْجَزِيَّةِ..... ٢٠١٤
- ١٢١٧..... بَلَّ النَّخْلَ وَلَا نَرَى كُلَّ ثَمَرَةٍ إِلَّا مِثْلَهُ..... ١٠٤٧
- ٢٤٢٦..... بَلَّ يُسْفِرُ..... ١١٠٣
- ١٨٥٢..... بَلَى، فَجَدِّي نَخْلِكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي..... ٢١٥١
- ١٧١٩..... بَلَا يَبِيَّةُ زِيَادَةُ الزَّمَةِ وَاحِدَةٌ وَهِيَ أَقْلُ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ..... ١٠٦٦
- ١٠٠٨..... بَلَى، وَتَلَا هَذَا عَذَبَ فَرَاتٌ سَافِعَ شَرَابِهِ وَهَذَا مِلْحٌ..... ٢٧٠١
- ٢٧٩٢..... بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ أَلَيْسَ يُصَلِّي؟..... ٢١٣٧

- بلى، ولا شهادة له، قال: اليس يصلي؟ قال: بلى، ولا ٢٠٢١
بلى، ولا صلاة له، فقال النبي ﷺ: أولئك الذين نهاني ٢٠٢١
بلى. ولكني لا أرى أن تدفعها إلى السلطان ٧٣٤
بلى يا رسول الله، ولكني قد صليت في أهلي، فقال ٢٥٥٣
بلغه أن ابن المسيب كان يقول: قال عمر بن الخطاب: ٢٦١٣
بلغه أن سعيداً يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار ٢٧١١
بلغه أن الهلال رضي في زمن عثمان بن عفان بعشي ٧٦٠
بم أهلت؟ فقال أحدهما عن طاووس: إهلال ٨١١
بم أهلت؟ فقال أحدهما عن طاووس: إهلال النبي ﷺ ٨١١
بم أهلت يا علي؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ قال ٨٠٥
بما أهل به النبي ﷺ قال فأهد وأمكت خراماً كما أنت ٨٠٥
بيضة حمامة وجدتها على فراشي؟ فقال: أميطها ١٠٨٤
بيع الأمة طلاقها ٢٣٣٥
البيع عن صفقة أو خيار ١١٨٣
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ١١٧٨
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ١١٧٨
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا وحب ١١٧٧
بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهيني ٢٢٣٢
بيننا أنا أنزع على بئر أسقي ٢٩٨
بيننا أنا مع عثمان في ماله بالعلية في يوم صافٍ إذ ١٣٦٣
البيضة على المدعي ٣١٦٤، ٣١٩٤
البيضة على المدعي واليمين على المدعي عليه، لقول ٢٣٤
بينما عمر بن الخطاب يغتسل إلى بعير وأنا أسير عليه ٨٥٧
بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت، فقال: ١٥٢
بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا ٢٦٤
تأخذ ثلاثاً وتدع سبعة وتسعين ١٧٢٩
تؤخر العصر قدر ما يسير الركاب فرسحاً فيخالفون ما ٢٤٧٧
تألي أن لا يفعل خيراً فسمع بذلك رب المال، فأتى ١٢٣٨
تب تقبل شهادتك، أو إن ثبت قبلت ٢١٦١، ٢١٤٢، ١٤٢٢
تم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآخر ٢٣٢٣
تجافوا لذوي الهبات عن عثراتهم ٢٠٢٢
تجب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة، أو صبيًا، أو ٣٥٤
تجب الجمعة على من يسمع النداء ٣٥٩
تجدون الناس معادن فخيرهم في الجاهلية خيرهم في ٢٩٠
تجزيك ولا تجزي أحداً بعدك. قال الشافعي رحمه ١١٥١
- تجعل في بيت المال ٧١٣
تجوز صدقتك ومعروفك وهي أحق بمن ١٦١٧
تحدث عند إحدائكم ما بدا لكن، فإذا أردت الترم ١٨٥٣
تحملت بحمالة فأتيت رسول الله ﷺ فسألته، فقال نؤذيتها ٧٤٠
تدريان ما عليكم، عليكم أن رأيتم أن تجمعنا أن ١٧٩٨
تذلي عليها من جلبابها ولا تضرب به. قلت: وما لا ٨٧٣
ترجم، ولا تجلد، والسنة الثابتة أن تجلد البكر، ولا ٢٣٩٦
ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى الميت، وعلى الصفا ٩٤٠
ترك من الكعبة في العجر نحواً من ستة أذرع ٩٨٨
تزوج ابن الزبير أو الزبير - شك الربيع - امرأة ١٩٠٣
تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن أخيه، فقال: والله لا ٢٣٣٠
تزوج امرأة فرني بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ٢٣٠٥
تزوج امرأة، ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل إليها ١٦١٩
تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها، ففجر ١٥٦٤
تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بكاحه ١٧٧٧
تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة ١٦٧٥
تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة، فقالت له: ١٧٩٩
تزوج على وزن نواة ١٧٥٣
تزوج، فإن ولد لك ولد فعاش من بعدك دعوا ١٧٤١
تزوج ميمونة وهو حلال ١٧٧٤
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ١٧٦٢
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبيع وتني بي وأنا ابنة ٣٠٥٢
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبيع وتني بي وأنا بنت ١٧٦٢
تسحب الحقيقة، ولو بعصفور ٢٥٩٩
التشهد ٢٦٩٤
تظهره وتخبر به أهلها فسوف يلغه ١٨٢٤
تعال أمأقلت في الماء أبنا أطول نفساً؟ ونحر ١١١٣
تعال حتى أقاسمك مالي وأنزل لك عن أي ١٦٠٩
تعال نحكم أنا وأنت فحكنا عليه بغير، وذكر في ٢٦٨٥
تعد من يوم طلقها قال ابن ١٨٧٢
تعقل العاقلة الخطأ كله إلا ما كان دون الموضحة ٢٨٣٧
تعلمون ديناً خيراً من دين آدم؟ وقد كان آدم ينكح نبيه ١٤٧٣
تغسل من طهر إلى طهر وتترضاً لكل صلاة؛ فإن ٢٥٦٦
تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من ١٩٨٣
تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من الأصناف كلها ١٩٨٣

- تُفْطِرُ وَتُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا مَدًا مِنْ حِنْطَةٍ. قَالَ ٢٧٤١
- تَقْرُصُهُ، وَلَمْ يَقُلْ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ١٠٧
- تَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى الطَّائِفِ وَجُدَّةَ. وَهَذَا ٢٤٦٥
- تَقْضَى حُجَّةُ الصَّغِيرِ عَنْهُ حَتَّى يَقُولَ، فَإِذَا عَقَلَ وَجَبَتْ ٧٨٧
- تَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنَ الْكُفْرِ الَّذِي فِيهِ الْفُفْصَلُ بَيْنَ السَّاقِ ٢٤٠٩
- تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ٢٨٠٤
- تَقْلُدُ هَذَا السَّيْفَ فَتَقْلُدُهُ فَأَغْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ٢٩١٣
- تَقْلُدُ هَذَا السَّيْفَ فَتَقْلُدُهُ فَأَغْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ٢٩١٣
- تَكَارَى أَرْضًا، فَلَمْ تَزَلْ يَدِيهِ حَتَّى هَلَكَ قَالَ ابْنُهُ، فَمَا ١٣٤٥
- تَكْبِيرُ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ ٤٨٦
- التَّكْبِيرُ تَخْرِيمُ الصَّلَاةِ، وَاتِّقِضَاؤُهَا التَّسْلِيمُ ٢٤٨١
- التَّكْبِيرُ عَلَى الْمَسَافِرِينَ، وَعَلَى الْمُقِيمِينَ، وَعَلَى الَّذِي ٢١٨٦
- تَكَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُرِ بَعْدَ ٢٣٩١
- تَكَلَّمَ لَا بَأْسَ، فَقَالَ عُمَرُ: ارْتَشَيْتِ وَأَصَبْتَ مِنْهُ. فَقُلْتُ: ١٥١٦
- تَلَاعَنَ عُوَيْمِرُ وَأَمْرَأَتُهُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَعَ النَّاسِ ١٧١٦
- تِلْكَ حَاجَتُكَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ لَهُ، فَقَادَى بِهِ الرَّجُلَيْنِ ٢١٥١
- تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تَبْنَعِي ١٠٩٢
- تِلْكَ الضَّالَّةُ لَا تَبْنَعِي ١١٣١
- تِلْكَ الْوَرَقُ بِالْوَرَقِ وَكَرَّةَ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا ٢٦٩٧
- تَمَاقِلُ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ وَهُمَا ٨٦١
- تَمَثَّلَتْ صَلَاتُكَ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَبِزَعْمُونِ أَنْ عَلَيْهِ ٢٢٣٧
- التَّمَرُّ فِي التَّخْلِ يُبَاعُ بِالتَّمَرِ فَقُلْتُ إِنَّ عُلِمْتَ مَكِيلَةً ١٢٥٩
- تَنَاجَتْ. قَالَ: فَإِنِّي تَصَدَّقْتُ ١٣٩٣
- تَنَزَّحَ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ. قَالَ: وَلِسْنَا وَلَا إِلَهُهُمْ نَقُولُ بِهَذَا؛ أَمَا ٢٢١٧
- تَنْصَرُّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَجَعَلَ يَغْرِصُ ٢٤١١
- تَنَفَّلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ٢٥٠٦
- تَوْضُأً بِالسُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ ٦٢
- تَوْضُأً ثَلَاثًا ثَلَاثًا ٢٩٦٢
- تَوْضُأً رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَاسْتَشَقَّ ٦٣
- تَوْضُأً عَلِيٌّ ﷺ فَغَسَلَ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي ٢٢١٢
- تَوْضُأً فَحَسِرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ أَوْ قَالَ ٥٧
- تَوْضُأً فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ ٦٥
- تَوْضُأً مِنْ مَاءِ نَصْرَانِيَّةٍ فِي جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ ٢٢
- تَوْضُأً وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ ٥٦
- تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ ٢٧٤١
- تَوَفَّى حَاطِبٌ فَأَعْتَقَ مَنْ صُلَّى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامَ وَكَانَتْ ٢٦٢
- تَوَفَّى عَنْ يَسَعٍ يَسَوْفَ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِشِمَانَ ١٧٩٢
- تَيْمَمٌ ٨٥
- تَيْمَمٌ بِمِرْبَدِ الْعَنَمِ وَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ ٢٧٢٢
- تَيْمَمٌ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ٨٤
- تُمْ أَيُّ؟ قَالَ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ ١٩٢٠
- تُمْ تَزَوُّجُهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ تَحْكُمَ قَالَ ١٦١٨
- تُمْ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَالَهَا عَنْ ذَلِكَ ٣٠٨٨
- تُمْ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ٤٩١
- تُمْ مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جَائِعٌ ٢١٥١
- تُمْ نَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٩٧١
- تُمْ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا يَقُولُ وَلَدَكَ أَنْفَقَ ١٦٤٣
- جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي أَلْفًا، فَقَالَ ٣١٦٦
- جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي ١٦٩٧
- جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْرَيْتُ آتَا ٢٦٨٥
- جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنْ لَأَبِي ١٩٦٦
- جَاءَ بَغْلَامٌ لَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: أَقْطَعُ يَدَ ٢٦٦٠
- جَاءَ الْحَدِيثُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَّفِقٍ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ ٦٤٦
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ ١٥٩١
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ ١٠٩
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ١٠٩
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: ٢٦٢٩
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ ٤٩٨
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنه، فَقَالَ: إِنِّي ٦٩٨
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ ٢٤١٩
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ ١٣٩٦
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي ١٦٥٦، ١٦٤٣
- جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَ الظُّهْرِ، فَقَالَ: إِنِّي ظَلِمْتُ الْيَوْمَ لَا ٢٤٩٥
- جَاءَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ١٧٩٨
- جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ قَالَ: أَخْلَافُ بَيْنَ ٨٧٨
- جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَابْنَ الْعَاصِ عَنْ ١٧٨٧
- جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ ١٧٢٣
- جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ قَرِيبًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٦١
- جَاءَ رَسُولُ ابْنِ صَفْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَعَالِجُ ٢٠٦٠

- جاء الطمیل بن عمرو والدوسی إلى رسول الله ﷺ ٢٩٣
- جاء عبد قبايع رسول الله ﷺ على الهجرة، ولم يسمع ١٢٩٢
- جاء عمر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله ﷺ ١٣٧٨
- جاء عمي من الرضاة أفلح بن أبي القعيس يستأذن ٢٧٨٠
- جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي، وهو يعني ٦٨٣
- جاء مكة مرة سبل طبع ما بين الجليلين ٥٣٦
- جاء مهلا بالحج في شهر رمضان كيف كنت قائلًا؟ ٩١٠
- جاء نعي جعفر، فقال رسول الله ﷺ: اجعلوا لآل جعفر ٦٠٤
- جاء وعمر بن الخطاب ينحر هديته، فقال له: عمر ٩٣٧
- جاء يعوذ عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به ٦٠٩
- جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ، ٧٢
- جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله ١٨٤٦
- جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله عن الغسل من الحيض ٨١
- جاءت امرأة رافة القرظي إلى رسول الله، فقالت: إني ٣١٦٩
- جاءت امرأة رافة القرظي إلى النبي ﷺ، فقالت: إني ١٨٧٧
- جاءت تشكو شيئا بينها في الغلس، ثم ساق الحديث ١٦٦٩
- جاءتك والله بالحديث على وجهه ٨٠٨
- جاءتني بريرة، فقالت: إني كاتبته أهلي على تسع ٣٠٦٥
- جاءتني بريرة، فقالت: إني كاتبته أهلي على ٢٠٨٣، ١٤٢٧
- جاءته امرأة، فقالت: إني وهبت نفسي لك فقامت قياما ١٧٥٢
- جائز له أن يسمى أكثر من واحدة ١٧٢٦
- جاءنا مالك بن الحويرث فصلى في مسجدنا، وقال ١٩٨
- جاءني رجلا فقالا: إن رسول الله ﷺ بعثنا نصديق ٦٤٩
- جاءني رسول الله ﷺ فخطبني فقلت له: ما مثلي نكح ١٧٩٤
- جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن حجة ٨٥٥
- جابر قال طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلًا لها ١٨٥٢
- الجار أحق بسقيبه ٣١٢٢، ٢١٧٨، ٢١٧٥
- الجار أحق بسقيبه ما كان ٢١٧٧
- الجار أحق بشفعته يظطر بها، وإن كان غايًا إذا كانت ٣١٢٣
- جئتنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس، فقال: هذا ١٣٣٠
- جديد ٢٣٩٧
- جعل أئمة ثلاثا ٢٣١٣
- جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب ٢٥٧٣
- جعل العمرى للوارث ١٣٨٨
- جلت عائشة للنساء عن ثلاث، لا صدر لإخاض إذا ١٠٠٧
- جلد امرأة في الزنا وعليها درع قيل لي: ٢٣٩٧
- جلد الشارب الغد الذي قال يقتل بعده، ثم أبي بو ٣١١٤
- جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، وقال: ٢٣٩٦
- جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ٢٤١٦
- جلد الوليد بسوط له طرفان ٢٠٧٧
- جلد الوليد في الخمر أربعين. وهم يخالفون هذا ٢٤١٦
- جلست إلى ابن عمر فسمعتهم يقول: لا ينفرون أحد ١٠٠٦
- جمع ابن عمر لي بين ١٥٥٢
- جمع بين امرأة رجل من ثقيف وأبيته ١٥٥١
- جمع بين المغرب والعشاء، ولم يتطوع بينهما ولا على ٢٥٠٧
- جمع الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد ٢٦١٥
- جمعت الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فقلت رجلا منهم ١٥٦٦
- الجنب لا يتيمم. وليسوا يقولون بهذا، ويقولون لا ٢٢٢٢
- الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلده إن ٨٦٠
- الجهنوني ليس كذلك إنما هم موالى صاحبنا. فإذا مات ١٤٢٩
- الحائط تكون فيه النخلة فتزهي فيؤكل منها قبل ١٢٢٢
- حاضت صفيه بعد ما أفاضت فذكرت حيضها ٩٩٧
- حاضت صفيه بعد ما أفاضت فذكرت حيضها لرسول ٩٩٧
- حالك في نفسي المسح على الخفين بعد الغائط والبول ٧٠
- الحاميل المتوفى عنها زوجها تعتد بأخبر ٢٣٢١
- الحاميل المتوفى عنها لها النفقة من جميع ٢٣٢٠
- حبس أصله وسبل ثمرته ١٣٧٨
- حسنا يوم الخندق عن الصلاة ١٣٧
- حتى تحمر، وقال: أرايت إذا منع الله الثمرة فيم يأخذ ٢٥٢٢
- حتى يأتي خازني من الغابة فحفظته لا شك ١١٩٦
- حتى يأذن أو يترك ٣١٥٣
- حويه، ثم أفرصه بالماء، ثم رشي، ثم صلي فيه ٣٨
- حويه، ثم أفرصه بالماء، ثم رشي وصلي فيه ٤٤
- حويه، ثم أفرصه، ثم رشي وصلي فيه ١٠
- حتى على الميت ثلاث حبات يذوي جميعا ٥٩٦
- حج آدم فلقينه الملائكة، فقالت بر نسك يا آدم لقد ٨٥٤
- الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة. وليسوا يأخذون ٢٤٩٨
- حج في السنة فأهل، ثم نظر، فقال: ما أمرهما إلا واحد ٢٧٥٦
- الحجة الواجبة من رأس المال ٨٠٤
- الحجر من البيت قال الله - ٩٨٦

- حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمَرٍ وَأَمَرَ ٣١٩٠
 حُبِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي ٢٥٠١
 حَدَّثَ جَارِيَةٌ لَهَا زَنْتٌ ٢٠١١
 حَدَارَ فَأَصَابَتْ نَيْبَتَهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ ٢٣٦٤
 حَدَارَ، وَقَالَ الْآخَرُ: حَدَارَ فَأَصَابَتْ نَيْبَتَهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ ٢٣٦٤
 حَدِيثُهُ أَلَمْ تَرَبِّي قَدْ تَابَعْتُكَ؟ ٣٢٢
 حَرَّقَ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ ١٥٠٨
 حَرَّقَ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ. فَقَالَ قَاتِلٌ: وَهَانَ ١٥٢٥، ١٥٠٩
 حَرَمْتُ عَلَيْكَ ١٨٨٥
 حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ ١٧٠٠
 حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَدُكُمَا ١٩١٤
 حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَعْلَى الْوَادِي هَا هُنَا، وَفِي الْحَجِّ ٣٠٨
 حَسَنًا قَالَ: فَلَا بَأْسَ ٢٦٧٥
 حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِمْ وَيَتَنِي الْمُطْلَب. فَقَالَ: يَا ١٤٦١
 حَضَرَتْ شَرِيحًا قَمِي لَأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: ٢٥٩٨
 حَضَرَتْ عُمِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ تَوَخَّذَ الصَّدَقَاتِ ٧١٧
 حَقَّقْتُمْ بِأَيِّمَانِكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَلَا يَتَبَلَّ دَمُ مُسْلِمٍ. قُلْنَا: ٢١١٧
 حَكَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا ٢٠٥١
 حَكَمَ فِي التَّرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ أَوْ جَفْرَةٍ ٢٦٨١
 حَكَمَ فِي التَّرْبُوعِ جَفْرًا أَوْ جَفْرَةً ٢٥٠٨
 حَلَالَ، ثُمَّ دَعَاهُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَدَعِي، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ فِي ١٦٤٨
 حَلَفَ عَلَى الْمَنِيرِ فِي ٢١٣٤
 حَلَقُ الرَّأْسِ لَهُ قَدْزَر؟ قَالَ: نَمَ ١٩٩٣
 حَلَقُ الرَّأْسِ لَهُ قَدْزَر؟ قَالَ: نَمَ أَعْلَمَ ١٩٩٣
 حَمَى النَّفِيعَ ١٣٦١
 حَمَلَتْ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: يَا ١٣٣٦
 حِينَ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ وَأَمَرَ بِهِ ٢٢٠٣
 حِينَ تَزَوَّجَ أُمُ سَلَمَةَ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ ١٦٦٣
 حِينَ تَزَوَّجَ أُمُ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ ١٧٩٣
 حِينَ تَوْبُ الْمُوْذَنُ، فَقَالَ آيْنُ السَّائِلُ عَنِ الْوَرْتِ نَعَمْ سَاعَةً ٢٥٠
 حِينَ حَاصَرَ الطَّائِفَ أَمَرَ بِكَرَمٍ لِبَنِي الْأَسْوَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ ٢٨٩٣
 حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَكَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضَ ٢٠٦٩
 حِينَ لَا عَنَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ١٦٩٠
 خَاصَمْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ فَقَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ ٢٠٩٥
 خَبَطَ عَبْدُ اللَّهِ الْحَصَا يَدُوْهُ خَبَطَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لَيْتَكَ ٢٤٥٩
 خَذَ مَا يَكْفِيكَ، وَلَوْلَئِكَ بِالْمَعْرُوفِ ١٦٥٥
 خَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تَطْهَرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ٦٣١
 خَذَ مِنَّا مِنْ خَيْلِنَا، وَمِنْ رَقِيقِنَا صَدَقَةً فَأَبَى، ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ ٢٦٧٣
 خَذَ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا ١٨٠٠، ١٦٦٨، ١٣٣٢
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخُوجَ مِنِّي ٧٧٤
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا ٧٧٣
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا ٢٦٢٧
 خَذَهُ، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْظِرُوا إِلَيَّ هَذَا جَاءَ ٣٧٥
 خَذُوا بِسَمِّ اللَّهِ وَقَبَضَ عَبْدُ اللَّهِ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنِّي ٢٠٨١
 خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ ٣١١٢، ٢١٥٦
 خَذِي فِرْصَةً مِنْ سِلْكِ قَطَطِي بِهَا، فَقَالَتْ: كَيْفَ أَنْتَظِرُ ٨١
 خَذِي مَا يَكْفِيكَ، وَلَوْلَئِكَ بِالْمَعْرُوفِ ١٦٤٢، ١٦٤١
 ١٦٥٠، ١٦٤٩
 خَذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ ٢٠٨٣، ١٤٢٧
 خَذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ ٣٠٦٥
 خَرَّ سَاجِدًا ٢٢٨٣
 الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ ٣١٨٥، ٣١٨٤
 خَرَجَ إِلَى ذَاتِ النَّصِيبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ ٢٤٦٦
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ ٢٩٨٢
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، فَقَالَ: إِنْ صُدِدْتُ عَنْ ٩٢٧
 خَرَجَ حِينَ تَوْبُ الْمُوْذَنُ، فَقَالَ: آيْنُ السَّائِلُ عَنِ الْوَرْتِ؟ ٢٢٦٩
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وَحَوْلَ رِجْلَهُ ٥٠٠
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ ٥٠٤
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا يُسَمِّي حَجًّا وَلَا ٨١١
 خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَفِيدَ ٢٩٧٨
 خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ ٢٠٧٠، ٢٠١٨
 خَرَجَ فِي مَرَضِهِ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ٢٩٥
 خَرَجَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا فَأَغْتَمَرَ وَأَصْبَحَ بِهَا ٨٢٠
 خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُسَمِّي حَجًّا وَلَا عُمْرَةً يَنْتَظِرُ ٣٢١٢
 خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِكَرَاعِ الْغَيْمِ ٦١٦
 خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ٢٤٩٢
 خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ فَسَمِعَهُ السَّائِبَ يَقُولُ إِنِّي ٢٠٧٢
 خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالطَّرِيقِ كَسِرَتْ فُخْزِي ٩٣٢
 خَرَجْتُ عَائِشَةُ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَانِ تَانِ لَهَا وَعَلَامٌ لِي ٢٠٣٦
 خَرَجْتُ مَعَ جَدِّ لِي عَلَيْهَا مَشْنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا ٢٧٦٩

- خَرَجَتْ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى الْجَرْفِ فَظَنَرُ ٧٣
- خَرَجْنَا حُجَّاجًا فَأَوَّطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَيْدُ ضَبًّا، فَفَقَرَ ١٠٥٧
- خَرَجْنَا حَاجِبًا فَأَوَّطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَيْدُ ضَبًّا، فَفَزَزَ ٢٦٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى الْحِجْمِ فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَهِنَّا ١٢٧
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ ٢٥٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ ٢٥٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حُتَيْنَ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ ٢٦٣٩
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ ١٤٣٩
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّتِهِ لَا تَرَى إِلَّا ٨١٠
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِخُمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا ٨٠٨
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِخُمْسٍ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي ٣٢١١
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى إِذَا أَتَى الْيَثَدَاءُ فَظَنَرْتُ مَدَّ ٨٠٦
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ ٨٠٧
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ٨٠٧
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةٍ لَا تَرَاهُ إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا كُنَّا ٩٩
- خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ ثُبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ١٢٦
- خَرَجُوا يَشْفَعُونَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلُّوا ٣٠٠٤
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بَنُو ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صِفَةِ زَمَرَمَ ٣٠٨٦
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٠٨١
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى النَّبِيُّ فَحَكَتْ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٣٠٨٣
- خَشِيتُ الْحَرَّ عَلَيْكُمْ ٢٤٤٥
- الْخَطَأُ شِبْهُ الْعَمْدِ بِالْخَشْيَةِ وَالْحَجَرُ الضَّخْمُ ثَلُثُ حِفَاقٍ ٢٣٥٩
- خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم امْرَأَةٌ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي صَدَاقِهَا: ٢٧٨١
- خَطَبَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ ٣٩٣
- خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ٣٩٠
- خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة، فحمد الله عز وجل ٣٩٠
- خطب الناس في بعض مغازبه قال عبد الله بن عمر ٢٠٦٢
- خطب يوماً، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ٣٩١
- خطب يوماً، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا عَرَضٌ خَاضِرٌ ٣٩٢
- خطبها فساق بكاحها وبناءها بها وقوله لها إن شئت ١٦٦٤
- خلُّ أباك فسأله، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِذَا أَدْخَلْتُ ٢٦٣٣
- خلُّ أباك فسأله، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِذَا أَدْخَلْتُ رَجُلِيكَ فِي ٢٦٣٣
- الخلاف شرٌ ٢٤٨٤
- خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ١٠٩
- خَمْسَ مِنَ الدُّوَابِّ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحُلِّ ١٠١٠
- خَمْسَ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ ٢٥٧٨
- خِيَارُكُمْ الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا الصَّلَاةَ وَأَنْطَرُوا، أَوْ ٣٣٩
- خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم رَجُلًا بَعْدَ النَّبِيِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ: ١١٨١
- خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ١٦٤٥
- خَيْرَ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خَلَقَ اللَّهُ ٤٢٠
- خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ٢٣١٠
- خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَرَنَاهُ فَلَمْ يَعْذْ ذَلِكَ ٢٣١٠
- خَيْرَنِي عَلَيَّ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، ثُمَّ قَالَ لِأَخٍ لِي أَصْغَرَ ١٦٤٦
- خَيْرَنِي عَلَيَّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، وَقَالَ لِأَخٍ لِي أَصْغَرَ ١٦٤٧
- ذَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَمَرَهَا أَنْ ١١٤١
- ذَبَرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ، فَكَانَ يَطْرُهُمَا وَهُمَا مُدْبِرَتَانِ ٢٩٣٤
- ذَبَرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ٢٩٢٧
- ذَبَرْتُ جَارِيَةً لَهَا فَسَحَرْتُهَا فَاعْتَرَفَتْ بِالسَّحْرِ فَأَمَرْتُ بِهَا ٢٦٩٥
- ذَخَلَ أَغْرَابِي الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا ٨٩
- ذَخَلَ حَمَامٌ الْجُحْفَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ١١١٥
- ذَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسْجِدَ يَوْمَ ٧٥
- ذَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: ٣٧٣
- ذَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَبِلَالٌ وَلَدَّاهُ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ٦٦
- ذَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ خَائِدَةٌ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: مَا ١٨٤٨
- ذَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْكِي وَيَهُودِيَةٌ تَرْتِيهَا، فَقَالَ أَبُو ٢٦٤٤
- ذَخَلَ عَلَيَّ صلى الله عليه وسلم بَيْتَ الْمَالِ فَأَضْرَطُّ بِهِ، وَقَالَ: لَا أُمْسِي ٢٣٧٤
- ذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ٦١٢
- ذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ ٦١٣
- ذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى ٦١٣
- ذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ إِنَّا خِيَانًا لَكَ خَيْسًا ٧٧٨
- ذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ إِنَّا خِيَانًا لَكَ خَيْسًا: فَقَالَ ٦١٢
- ذَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ تَوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ اغْمِيلْنَاهَا ٥٥٨
- ذَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكَعَةً، ثُمَّ خَرَجَ ٦٢٢
- ذَخَلَ قُرْبَ إِلَيْهِ خُبْرٌ وَأَذَمٌ مِنْ أَدَمِ التَّيْتِ، فَقَالَ أَلَمْ أَرِ ١٣٧٧
- ذَخَلَ الْكَعْبَةُ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ قَالَ ١٥٨
- ذَخَلَ مَكَّةَ فَأَسْلَمَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا، وَصَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ ١٦٠٥
- ذَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُودٍ ٣٠٣٣
- ذَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حِينَ ١٨٤٦
- ذَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تَوُفِّيَ ١٨٤٦

- دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بِأُهَاجِرَةَ فَوَجَدَتْهُ يُسَبِّحُ فَقَمَتَ وَرَأَاهُ ٢٤٤٢
 دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ: إِنَّ رِبْعَةَ بِنَ ٢٦٦٩
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي يَظْهَرُ ١٩٣١
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ ٢١٦٨
 دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَظَرُ ١١٣٣
 دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي دَارِهِ فَصَلَّى بِنَا، فَلَمَّا رَكَعَ طَبَّقَ ٢٤٤٣
 دَعَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِنَ عُمَرَ فَأَتَاهُ فَجَلَسَ، وَوَضَعَ الطَّعَامَ ٢٠٨١
 دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَرَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ بِهَا إِلَيَّ مُعَاذَ بِنَ ٦٤٤
 دَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ فِيهِمْ أَبِي بِنَ كَتَبَ ٢٠٨٠
 دَعَا الْيَهُودَ فَسَأَلَهُمْ فَحَدَّثُوهُ حَتَّى كَذَبُوا عَلَى عِيْسَى ٢٨٦٣
 دَعَاهُ بَعْضُ أُمَرَائِهِمْ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ ١٦٨١، ١٨٩٠
 دَعَتْ النَّبِيَّ إِلَى طَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَكُلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ قَوْمُوا ٣٠٧٦
 دَعَنِي أَعْلَاجُ هَذَا الَّذِي يَظْهَرُكَ، فَإِنِّي طَيِّبٌ، فَقَالَ: أَنْتَ ١٩٣١
 دَعْنَهُ، فَإِذَا وَجِبَ، فَلَا تَبْكِينَ بِأَكْبَةٍ قَالُوا، وَمَا الْوُجُوبُ ٦٠٩
 دُعِيَ وَهُوَ يَسْتَحِمُّ لِلْجُمُعَةِ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عُمَرَ بِنَ ٣٥٥
 دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةٌ مِنْ ١٩٧٧
 دِيَةُ كُلِّ مُعَاهِدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفٌ دِينَارٌ ٢٨٣٠
 الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرْتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ رَوْحِهَا شَيْئًا حَتَّى ١٩٦٠
 الدِّيَةُ الْمَاشِيَةُ أَوِ الدُّهْبُ؟ قَالَ: كَانَتْ الْإِبِلُ ١٩٨٩
 الدِّيَةُ الْمَاشِيَةُ أَوِ الدُّهْبُ؟ قَالَ: كَانَتْ الْإِبِلُ حَتَّى كَانَ ١٩٨٩
 دِيَةُ الْمُعَاهِدِ دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ ٢٨٢٧
 دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ سَوَاءٌ ٢٨٣١
 الدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لَا فَضْلَ ٣١٠٠، ٢٦٠٣
 ذَلِكَ مَا لَفَضَّ قَالَ فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَحَسَبَهَا ٦٩٩
 ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَرَّةٍ ١٧٣٨
 ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَيْنًا بِأَمْرَاءَ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَقْضِي ٣١١١
 ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَانَ يَوْمًا ٣٠١٠
 ذَكَرَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيٍّ فَقِيلَ: إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ ١٠٠٠
 ذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَسَأَلَهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفًا أَشَدُّ ٤٢٨
 ذَكَرَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَانِبِهِ يَبْسُطُ مَعْنَى ٢٥٣٢
 ذَكَرَ عَنْهُ رَوْحُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ مُعِثَّ عَبْدَ بَنِي ١٦٨٨
 ذَكَرَ لَهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي ١٤٧٥
 ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَفِّقُهَا إِنْسَانٌ ٤١٩
 ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ ٢٠٨٥
 ذَكَرْتُمْوَنِي بَلْ أَبَدًا بِالْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٥٩
 ذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا ٢٥٩٣، ١٣٨٥
 ذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ ٢٩٢١
 ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُ طَعَامًا وَبَعْضُهُ ١٣٠٥
 ذَهَبَ إِلَى بَنِي جَمَلٍ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَلَسَّمَهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ ٨٨
 ذَهَبَ إِلَى بَنِي عُمَرَ وَبَنِي عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَحَاسَتْ ٣٣٣، ٢٧١
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ١١٩١
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. قُلْتُ لَهُ: انْهَذَا نَقُولُ ١١٨٢
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَا إِلَّا هَاءَ ١١٩١، ١١٩٥
 ذَهَبَ حَقُّكَ ١٣٢٢
 ذَهَبَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمُرْمَلِ حِينَ ٦٢٦
 ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غُرُوبِ بُرُوكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ٢٦٣٢
 ذَهَبَتْ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ إِلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مُتَكَيِّفَةٌ فِي ٢١٤٩
 ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ: كُلُّ ذَلِكَ ٢٤٣٣
 ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ٢١٥
 رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: ٢٦١
 رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا ٣٠٢٩
 رَأَى بَدَأَ فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ، ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ فَوَمَلَّ ثَلَاثَةَ ٩٤٦
 رَأَى فِي الْمَسْجِدِ، وَمَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَهُوَ فِي السَّقَايَةِ ٥١٣
 رَأَى أَبَا ذُرٍّ يُكْبِرُ الرَّكُوعَ، وَالسُّجُودَ فَقِيلَ لَهُ: ٦٢٤
 رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يُصَلِّي فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةٍ ٣٢٣
 رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ٢٦٣٦
 رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ يَرُدُّ مِنْ جَاوَزِ الْحِقَاتِ غَيْرَ ٨٤٤
 رَأَى ابْنَ عُمَرَ فِي جَنَازَةِ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ فَأَمَّا بَيْنَ ٥٦٦
 رَأَى ابْنَ الْمُسَيَّبِ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى، وَعَلَيْهِ بُرْنَسٌ ٤٥٠
 رَأَى حَلَّةَ سَيِّرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٣٦٨
 رَأَى الْخَلِيفَ مَعَ الْيَتِيمَةِ ٢٣٧٦
 رَأَى رَجُلًا مُحْتَرِمًا بِحَبْلِ آتِرَقَ، فَقَالَ أَنْزِعِ الْحَبْلَ ٨٨٠
 رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ ٣٠٧٥
 رَأَى سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتٍ ٨٤٩
 رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلِّي يَوْمَ الْعِيدِ ٤٥١
 رَأَى عَلِيًّا ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ ٢٢١٤
 رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْدُمُ النَّاسَ أَمَامَ زَيْنَبَ بِنْتُ ٥٨٧
 رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْدُمُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسَّقَا ١١٣٢
 رَأَى عُمَرَ يُرَدُّ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسَّقَا ٢٦٧٦

- رَأَى قَوْمَهُ يَجْلِفُونَ بَيْنَ الْمَقَامِ، وَالْبَيْتِ، فَقَالَ أَعْلَى دَم؟ ٢١٠٣
- رَأَى مُجَاهِدًا يَرْمُلُ يَوْمَ النَّحْرِ ٩٨٠
- رَأَى مُعَاوِيَةَ صَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا ٦٢٧
- رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ مِنَ الْمُصَلَّى يَوْمَ عِيدِ فَسَلَّكَ عَلَى ٤٦١
- رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُنْزِلُ النَّاسَ بَيْنَ مَنَازِلِهِمْ وَهُوَ ١١٤٥
- رَأَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النِّسَاءَ يَسْتَعِينُ بِالنِّسَاءِ ٩٨٣
- رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ وَأَقِفًا عَلَى فُرْجٍ وَهُوَ يَقُولُ أَيُّهَا ١١٣٨
- رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ جَاءَ وَمَرَّأَنُ يَخْطُبُ فَقَامَ ٣٧٥
- رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْمِلُ بَيْنَ عُمُودَيْ سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي ٥٦٨
- رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: كُلُّ ٤٧٥
- رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَحْمِلُ بَيْنَ عُمُودَيْ سَرِيرِ الْمُسَوَّرِ بْنِ ٥٦٩
- رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مُسْبِدًا رَأْسَهُ فَقَبِلَ ٩٥٠
- رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ زَمْزَمَ لِكُشُوفِ ٤٩٧
- رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مُخْرِمًا، وَأَنَّ عَلَى رَأْسِهِ لَمِثْلُ ٨٩٩
- رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مُخْرِمًا، وَأَنَّ عَلَى رَأْسِهِ لَمِثْلُ الرَّبِّ ٨٩٩
- رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مُخْرِمًا، وَفِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ مِثْلُ الرَّبِّ ١١٠٥
- رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَعَبِيدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ عُمَيْرٍ يَمْشِيَانِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ ٥٨٨
- رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَعِي بِالنِّسَاءِ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ ٨٧٦
- رَأَيْتُ ابْنَ سَعْدٍ إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يُصَلِّي ٢٤٥٤
- رَأَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَسْجُدُ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمَ ١٣١
- رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَنَّى قَبَاةَ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ٢٦٣٥
- رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّمَا وَالْعَمْرَةِ رَاكِبًا ٩٧٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى ١٦٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً ٣٠٧٤
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ وَخَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ فَرَكَزَهَا ٣١٨
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْقَاعِ مِنْ نَعْمَةٍ، أَوْ النُّعْمَةِ شَكَّ الرَّبِيعُ ١٩١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْقَاعِ مِنْ نَعْمَةٍ سَاجِدًا فَأَرَيْتُ بَيَاضَ ٢٤٥٧
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانتَ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ ٦١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَائِلَ ١٥٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَحِينَ ٢٥٣٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى جِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى ١٥٥
- رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ فِي جَنَازَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ٥٦٥
- رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ مَخْتُومَةٍ، فَقَالَ: عَرَفْتُهَا ١٣٩٩
- رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَحْكُ الْمُمُودَّيْنِ مِنَ الْمُصْحَفِ ٢٤٨٦
- رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرْجِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ وَهُوَ ٢٦٩٠
- رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَحْمِلُ بَيْنَ عُمُودَيْ سَرِيرِ أُمِّ ٥٦٧
- رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى النُّعْلَيْنِ، ثُمَّ ٢٢١٣
- رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ يَصِفُ النَّهَارَ يَوْمَ ٢٢٥٣
- رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجْلِسَ ٢٢٥٤
- رَأَيْتُ قَمْلَةً فَطَرَحَهَا قَالَ: تِلْكَ الضَّالَّةُ لَا ١١٣١
- رَأَيْتُ مَشِيخَةً مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَظْهَرُونَ عَلَى ٤٣٤
- رَأَيْتُ النَّاسَ يَغْرُمُونَ فِي الْخَطَا ١٠١٢
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ٣٠٤٠
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي ٣٠٧٣
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَام حَتَّى سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ خَالِدٍ بَيْنَ الْوَلِيدِ ٢٠٧٤
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ عَلَى نَاقَتِهِ الصَّهْبَاءِ ١١٤٣
- رَأَيْتُ وَبَيْصَ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ بَعْدَ ٨٩٦، ٣١٤١
- رُبَّمَا أَمَرَنِي عَطَاءُ أَنْ أَطُوفَ عَنْهُ ٨٠١
- رُبَّمَا قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ تَمَالَ أَبَاقِيكَ فِي الْمَاءِ أَيُّهَا ٨٥٩
- رُبَّمَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فِي الْمَكْتُوبَةِ ١٦٥
- رَجُلَانِ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ٢١٣٦
- رَجَعَ بِجُصْيِهِ مِنَ الثَّمَنِ، لِأَنَّ الْجَائِخَةَ غَيْرُ ١٢٤٠
- رَجَعَ وَلاَوْهُ لِلَّذِي كَاتَبَ فَرَدَدَتْهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ ذَلِكَ غَيْرُ ٢٩٥٧
- رَجُلٌ: ابْدَأْ بِالْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ بِكَ قَالَ: ذَكَرْتُموُنِي بَلَى ١٤٥٩
- رَجُلٌ أَسْلَفَ بَرًّا فِي طَعَامٍ فَدَعَا إِلَى ثَمَنِ الْبَرِّ ١٣٠٦
- رَجُلٌ: أَنَا أَخْبَرْتُكَ أَنَّتَ آمِنُ اللَّهُ وَهُمْ يُؤْذُونَ إِلَيْكَ مَا ١٤٥٧
- رَجُلٌ تَوَفَّى عَنْ ابْنَيْنِ لَهُ وَتَرَكَ مَكْتَابًا فَصَارَ ٢٩٥٧
- رَجُلٌ حَجَّ فَأَخْطَأَ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ أَيْجَزِي ٤٣٢
- رَجُلٌ حَجَّ فَأَخْطَأَ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ أَيْجَزِي عَنْهُ؟ قَالَ: ٤٣٢
- رَجُلٌ سَلَفَتْهُ دَعْبًا فِي طَعَامٍ يُوقِيهِ قَبْلَ اللَّيْلِ وَدَفَعَتْ إِلَيْهِ ١٢٨١
- الرَّجُلُ فِي مُدْبِرِهِ ٢٩٢٩
- رَجُلٌ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ وَقَاطَعَهُ فَكَتَمَهُ مَالًا لَهُ ٢٩٤٥
- رَجُلٌ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ وَقَاطَعَهُ فَكَتَمَهُ مَالًا لَهُ وَعَبِيدًا وَمَالًا ٢٩٤٥
- الرَّجُلُ مُتْرَسٌ يَقُولُ لَا تَخَفْ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتْلُهُ وَإِنِّي ٢٦٨٩
- رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُحَارِبَ بْنِ خُصَفَةَ أَشْهَدُ أَنَّهَا انْحَسَرَتْ ١٤٥٨
- رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلَ ١٤٣٩
- الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يَكْسُلُ، وَلَا يُزَلُّ، فَقَالَتْ: إِذَا ٢٩٩٠
- الرَّجُلُ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا وَهُوَ بِمِصْرَ ١٨٢٩
- الرَّجُلُ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَهْذِيَ إِلَيْهِ قَالَ ١٧٠٦

- الرَّجُلُ يَقْدِفُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ يَقْرُأُ بِأَنَّهُ قَدْ أَصَابَهَا فِي ١٧٠٥
 الرَّجُلُ يَقْدِفُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ يَقْرُأُ بِأَنَّهُ قَدْ أَصَابَهَا فِي الطُّهْرِ ١٧٠٥
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلَيْتِ أَوْ خَلَوْتَ مِنِّي ١٦٨٢
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلَيْتِ أَوْ خَلَوْتَ مِنِّي أَوْ ١٨٩١
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ يَا زَيْنَةُ وَهُوَ يَقُولُ لَمْ أَرِ ١٩١٩
 الرَّجُلُ يَهْلُ مِنْ أَهْلِهِ، وَمَنْ بَعْدَ مَا يَجَاوِزُ آيْنَ شَاءَ، وَلَا ٨٤٣
 رَجُلًا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ بَرَّ بُضَاعَةَ يَطْرَحُ ٣٠١٢
 رَجُلًا عَصْرَ يَدِ رَجُلٍ فَاتَّزَعَ الْمَغْضُوضُ يَدَهُ فِي الْعَاصِ ٢٢٠٠
 رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّبِيُّ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٩٧٣
 رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَرُفِعَ ٢٨٢٥
 رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّيَ كَيْفَ ٢٩٦٣
 رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاعِزًا، وَلَمْ يَجْلِدْهُ، وَقَالَ لَا تَيْسَ ائِذْ ٢٣٩٦
 الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ٣١٠٩، ٢٠٤٤
 رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً زَيْنًا ٢٠٤٥
 رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَيْنًا ٢١٢٨
 رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَيْنًا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَحْمِي ١٩٨٦
 رَخَصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبْنُوا بِمَكَّةَ لَيْلًا ١١٤٧
 رَخَصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ١١٤٩
 رَخَصَ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ٦٩
 رَذَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظُّهْرَانِ لَمْ يَكُنْ وَدَعَ الْبَيْتَ ٢٦٧٨
 رَذَّ زَيْنَبَ إِلَى زَوْجِهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ ٢٩٠٢
 رَذَّ مَكَاتِبًا لَهُ عَجَزَ فِي الرُّقَى ٢١٨٤
 رَذَّ بِنِكَاحَ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيِّ ١٥٦٧
 رَذَّ بِنِكَاحَ مُحْرِمٍ ١٧٧٩
 رَذَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ لَا سَمَاءَ ٣١٨٧
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ ٣٣٤
 رَضَى عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءَ ٥٩٢
 الرُّضَاعَةُ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ لَا تَحْرُمُ شَيْئًا ٢٧٧٧
 رَضَخَ لِلْعَبِيدِ فِي الْمَغْنَمِ، وَلَمْ يَضْرِبْ لَهُمْ ٢٩١٢
 الرُّعْدُ مَلَكٌ، وَالتَّبَرُّقُ أَجْبَحَةُ الْمَلِكِ يَسْقُنُ ٥٢٦
 رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النُّصَبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ ٣٤٥
 رَكِبَ إِلَى رَيْثَمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ قَالَ: ٣٤٦
 رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ فَجَحِشَ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى صَلَاةَ ٣١٩
 رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ فَجَحِشَ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى فِي ٢٥٣٠
 رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ فَجَحِشَ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى صَلَاةَ ٣٠٠١
 رَمَى الْجِمَارَ بِعِثَلِ حَصَى الْخَذْفِ ١١٤٤
 رَمَلَ مِنْ سَبْعَةِ ثَلَاثَةِ أَطَوَافٍ حَبِيبًا لَيْسَ بَيْنَهُنَّ ٩٧٧
 الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ١٣٢١
 رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيِّ ١٣٢٥
 رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ١٢٧٦
 رَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: دَغَبَ ١٣٢٢
 رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ ١٣١٢
 الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ، وَمَحْلُوبٌ ١٣١٧
 الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ ١٣١٨
 الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا ٥٢٣
 رَاذَ وَرَاجِلَةٌ. قَالَ: وَرَوَى عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي غَمْرٍ عَنْ ٧٩٦
 زَعَمَ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ شَهَادَةَ ٢١٦١، ٢١٢٢
 زَعَمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ ٢٠٨٧
 زَعَمُوا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ كَانَ يَقْضِي ٢٩٥٣
 زَعَمُوا لَمْ يُوَقِّتْ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْمَشْرِقِ ٨٣٥
 زَكُوهُ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي ثَمَرِهِ لَا تُزَكَّى، فَقَالُوا: كَمْ تَرَى؟ ٦٨٢
 الزُّمُّ امْرَأَتُكَ، فَإِنْ رَأَيْتُكَ بِرَبِّبٍ فَاتْنِي وَأَرْسِلْ إِلَى الْمَرْأَةِ ١٦٣٨
 زَنَا فُوكَ قَالَ: رَأَيْتُ قَمَلَةً فَطَرَحَتْهَا قَالَ: تِلْكَ الضَّالَّةُ ١١٣١
 زَوْجُ ابْنَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لِرُزْجِهَا أَلْفًا فَجَاءَتْ ١٦١٧
 زَوْجُ رَجُلًا امْرَأَةً بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ٨١٣
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا ١٥٧٨
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يُرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمِّ كُلْثُومٍ ٢٦٢٢
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ يَخَافُ أَنْ ١٠٠٤
 زَوْجُهَا وَهِيَ تُبِّ فَكَّرَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَذَّ ١٧٦٤
 زَوْجُهَا وَهِيَ تُبِّ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَذَّ ١٥٧٢
 سَامَرُكَ بِأَمْرَيْنِ أَتَاهُمَا فَعَلَتْ أَجْزَأَكَ عَنِ الْآخَرِ؛ فَإِنْ قَوِيَتْ ١٠١
 سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ ١٥٠٠
 سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرٍ فَاتَّهَى إِلَيْهَا لَيْلًا، وَكَانَ ١٥١٩
 سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ تَذَرْ مَا سَارَهُ بِهِ حَتَّى جَهَرَ ٢٠٢١
 سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ تَذَرْ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ ٢٧٩٢
 سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَمِنًا لَا يَخَافُ إِلَّا ٢٩٧٥
 سَافَرْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَى ضَيْعَةٍ بِالْقَادِسِيَّةِ فَقَصَرَ ٢٤٦٣
 سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَا الصَّائِمُ وَمِنَا الْمُفْطِرُ، فَلَمْ ٢٩٨٣
 سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ٧٧٧
 سَاقَ خَلِيلًا لَهُ مِنَ الْعَرِيسِ فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ ٢٦٥٣

- سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ النَّبِيُّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ٤٨١
سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ النَّبِيُّ: مَاذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ فِي ٢٥٥١
سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ أَتَقْرَأُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ لَا ٤٠٢
سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلِقُ الْمَرْأَةَ فَيُنْهَى، ثُمَّ ١٨٧٩
سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطْلِقُهَا الرَّجُلُ فَيُنْهَى، ثُمَّ ١٨٤٢
سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ تَبَعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ إِلَى ١٢٩٧
سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ تَبَعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ ٢٧٦٨
سُئِلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ثَوْبٍ بِثَوْنَيْنِ نَسِيَةً، فَقَالَ: لَا بَأْسَ ١٣٠٠
سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الزُّبُونِ، فَقَالَ: فِيهِ ٢٧٠٩
سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ ٥٠٣
سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ صَيْدِ الْجَرَادِ ١٠٧٥
سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ صَيْدِ الْجَرَادِ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ: لَا ١٠٧٥
سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَزُجِرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ٨١٤
سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ ١٨٣٦
سُئِلَ أَتَقْصُرُ إِلَى عَرَفَةَ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ ٣٤٣
سُئِلَ: أَيُّ رَضَاً بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا ١٢
سُئِلَ: أَيُّ شِمِّ الْمُحَرَّمِ الرِّيحَانِ وَاللُّهْنِ وَالطَّيْبِ؟ فَقَالَ: ٩٠٠
سُئِلَ أَيْلُكِي الْمُحَرَّمِ وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ ٩٢١
سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ الشَّيْثُ ٧٩٦
سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسِلْ كُلَّ يَوْمٍ ٢٢١٠
سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ ١
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ ٢٠١٧
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ ٢٠١٧، ٢٠٥٣
سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٢٤٤٨
سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ ٨٦٥
سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَارَ قَهْرًا قَبْلَ ١٥٨٣
سَأَلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ: أَعْطَاهَا أَنْتَ ٧٣٤
سَأَلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ النِّضَاءِ بِالسُّلْتِ؟ قَالَ لَهُ ٣١٧٣
سَأَلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ عَنِ صَلَاةِ طَلْحَةَ: قَالَ: إِنَّ ٦٢٨
سَأَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَنِ الْأَخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ النِّعِينَ هَلْ ١٥٤٧
سَأَلَ عَطَاءُ أَبَا الشَّعْثَاءِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ بَيْكَاحِ الْأُمَةِ مَا ١٥٦١
سَأَلَ عَطَاءُ: أَسْتَعَى النِّسَاءُ؟ فَأَنكَرَهُ نَكْرَةً شَدِيدَةً ٩٨٢
سَأَلَ عَطَاءُ: أَيُجِئُ عَلَيْهَا أَنْ تُخْبِرَهُ بِحَمْلِهَا، وَإِنْ لَمْ ١٨٢٤
سُئِلَ عَطَاءُ عَنْ امْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحَرَّمٍ وَلَا زَوْجٌ ٧٩٩
سَأَلَ عَطَاءُ عَنْ حَيْثَانَ بِرَكَّةٍ الْفَسْرِيِّ وَهِيَ بَثْرٌ عَظِيمَةٌ فِي ١٠٠٩
- سَأَلَ عَطَاءُ عَنِ الدُّبَا أَقْتَلُهُ؟ قَالَ: لَا، هَا اللَّهُ إِذَا، فَإِنْ ١٠٨٠
سُئِلَ عَطَاءُ عَنِ الْعُمَرَةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ ٨٢٩
سَأَلَ عَطَاءُ عَنِ قَبْلِ الْفَخْلِ أَيْحَرَمٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ ١٥٨١
سَأَلَ عَطَاءُ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ سَلَفَتْ ذَهَبًا فِي طَعَامِ يَوْمِيهِ ١٢٨١
سَأَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جُلَسَاءَهُ: مَا سَمِعْتُمْ فِي مَقَامٍ ٣٤٧
سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ، فَقَالَ: إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ ٢٤٠٢
سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَغُونَ فَيْصَابَ مِنْ ١٥٠٣
سَأَلَ عَنْ تَبَعٍ يَبْعُرِينَ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ ١٢٠٢
سُئِلَ عَنْ تَبَعٍ يَبْعُرِينَ، فَقَالَ: قَدْ يَكُونُ بَعِيرٌ خَيْرًا مِنْ ١٢٩٤
سَأَلَ عَنْ تَبَعٍ الْحَدِيدِ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ أَمَا هُمْ ١٢٠٣
سُئِلَ عَنِ الثَّوْبِ يَصْبِيهِ دَمُ الْخَيْضِ قَالَ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُسُهُ ١٠٨
سُئِلَ عَنْ ذِيَابِجِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَتَاخَتِهِمْ فِكْرَهُ يَكَاخَ ٢٩٠٩
سَأَلَ عَنْ ذِيَابِجِ نَصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ قَوْلًا حَكَمًا هُوَ ١٥٣٨
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ سِلْعَةً غَالِيَةً وَتَقَدَّ ثَمَنُهَا، فَلَمَّا رَأَاهَا ١٣٠٩
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَامًا، فَإِنْ أَجْلَتْ عَلَى الطَّعَامِ ١٢٨٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أَخَاهُ خَطَأً، فَلَمْ يُوْرَثْهُ، وَقَالَ: لَا ٢٨٤٣
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا ١٥٨٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَدْعُ وَإِرَاءًا ٢٣٩٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ ٢١٥٤
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَهُوَ بَيْنَى ٢٦٩٩
سُئِلَ عَنِ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْبَيْعُ ١٢٧٣
سَأَلَ عَنْ صَيْدِ الْأَنْهَارِ وَقِلَاسِ الْمِيَاهِ أَلَيْسَ بِصَيْدِ الْبَحْرِ ١٠٠٨
سُئِلَ عَنِ الضُّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ بِأَكِيلِهِ وَلَا ٣٠٣١
سُئِلَ عَنِ الْغُبَيْرِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيِيهِ ١٢٨٨، ٦٩٢
سُئِلَ عَنِ الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا ٧٧٢
سَأَلَ عَنْ قَوْمٍ قَتَلُوا رَجُلًا عَمْدًا فِيهِمْ مُصَابٌ قَالَ تَكُونُ ٢٨٠٨
سَأَلَ عَنِ الْمَجُوسِ، فَقَالَ: كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ فَمَا قَوْلُهُ ١٥٠٥
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ: ٢٧٤١
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْنِهَا مِنْ مِلْكِ النِّعِينَ هَلْ تَوَطَّأ ١٥٤٨
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ١٨٤٠
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطْلِقُهَا زَوْجُهَا فِي بَيْتٍ بِكَرَاءٍ عَلَى ٢٧١٣
سَأَلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ ١٨١٢
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: النِّسَاءُ ٢٦١٧
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِيْثَانِ النِّسَاءِ فِي أَذْبَانِهِنَّ أَوْ إِيْثَانِ ١٧٦٨
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِعَبْدٍ وَإِنِّهَا ١٣٧٤

- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ ١٠٦
 سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحِجْ أَيْسَفَرُ لِحُجٍّ؟ قَالَ: ٧٩٧
 سَأَلَنِي ابْنُ الْمُكْبَرِ: كَيْفَ كَانَ أَبْرَكَ يَقُولُ فِي الْمُدَبِّرِ ٢٩٣١
 سَأَلَهُ إِذَا حَاصِرْتُمُ الْمَدِينَةَ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: نَبْعَثُ ١٥١٧
 سَأَلَهُ: أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا عَمَرُ الْغَزَاةِ ٧٥٥
 سَأَلَهُ عَنِ الْأَسْبِئَاءِ فِي الْحَجِّ فَأَنْكَرَهُ. وَمِنْ أَبْطَل ٩٢٦
 سَأَلَهُ عَنِ اسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: لَا ١٣٤٢
 سَأَلَهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ جَرَادَةً، فَقَالَ: يَصْدُقُ بِقَضَائِهِ مِنْ ١١٢٧
 سَأَلَهُ، فَقَالَ أَوْ أَجَرَ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَنْسَكَ مَعَهُمْ ٧٩٨
 سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ مِثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ٣٢١
 سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مِثْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ٣١٥
 سَأَلُوا عَلِيًّا ﷺ وَعَنْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، فَقَالَ: هُوَ ١٤٥١
 سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى: وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَى: ٣٢٥
 سَبَّحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَغْدَبَ بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ ١٥١١
 سَبَّحَانَ اللَّهِ، وَاسْتَشَرَّ بِرُؤْيَاهُ تَطَهَّرِي بِهَا فَاجْتَذِبَتْهَا وَعَرَفَتْ ٨١
 سَبَّحَانَ مَنْ سَبَّحَتْ لَهُ ٥٢٤
 سَبَّيْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ النَّاقَةُ قَدْ أَصَبَتْ قِبَلَهَا ١٥٢٢
 السَّبِيلُ الرَّأْدُ وَالرَّاحِلَةُ ٧٩٦
 سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ ٢٣٣
 سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ ٢٧١٤، ٢٥٤٣، ٢٣٥
 سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا لَا ٢٣٧
 سَجَّعَ كَسَجَّعَ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ شِعْرَ كَثِيفِهِمْ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ ٢٨٣٩
 سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا لَنَزَلَ ٢٤٠٤
 سَرَقَ مِرَّةً لَا مِرَاتِي ثَمَنُهَا سِتُونَ دِرْهَمًا ٢٦٦٠، ٢٠٤٠
 سَرَقَ مِغْفَرًا مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمْ يَقْطَعُهُ ٢٩١١
 سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرَوْهَا فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى ٢٦٥٥
 سَعَى أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجٍّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ عَمَرَ، ثُمَّ ٩٧٩
 سَعَى فِي عَمَرِهِ كُلِّهِمُ الْأَرْبَعِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ٩٧٨
 سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ٥٩٠
 سَلَّ، فَسَأَلَ أَمُّ سَلِيمٍ وَصَوَاحِبُهَا قَالَ فَذَهَبَ ١٠٠٣
 سَلَّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ٥٩١
 سَلَّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ وَالنَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ ٥٨٩
 السَّلَفُ فِي الْبُلْدَانِ كُلِّهَا سَوَاءٌ، قُلْ طَعَامُ الْبُلْدَانِ أَوْ كَثُرَ ١٢٨٥
 سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ٣١٣٤، ٢١٧
 سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَوْمَ النَّاسِ رَافِعًا صَوْتَهُ: رَبَّنَا إِنَّا ١٦٥
 سَأَلَ التُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٥٥٠
 سُيَلَا أَيْقُضَى بِالْحَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَ نَعَمْ ٢١١٣
 سُيَلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ ٢٧٥٧
 سَأَلَتْ أَبَا حَنِيفَةَ ﷺ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ تَرَابٍ ٢١٩٣
 سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَا مِرَاتِي أَنْتَ عَلَيَّ ١٨٩٤
 سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا ٢٣٢٢
 سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّادٍ أَنَّ اللَّهَ بَنَ عَمْرَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَلَمْ يَقُلْ فِيهَا ١٩٧١
 سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ ١١
 سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ ٣٩
 سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جُلْدٌ مِائَةٌ ٢٠١٠
 سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّبِغِ: أَصْبَدُ هِيَ؟ ١١٥٩
 سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّبِغِ أَصْبَدُ هِيَ؟ قَالَ: ١٠٤٣
 سَأَلْتُ رِبِيعَةَ عَمَّا يَجُوزُ فِي النِّكَاحِ، فَقَالَ دِرْهَمٌ فَقُلْتُ ١٦١٣
 سَأَلْتُ رِبِيعَةَ كَمْ أَقَلُّ الصَّدَاقِ؟ قَالَ: مَا تَرْضَى بِهِ ٢٧٦٤
 سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَغْرَ رَأْسِي أَفَأَلْقِضُهُ ٧٨
 سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ ٣٨، ١٠
 سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ: ٤٤
 سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَابَ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْرٌ ١٩٠٨
 سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ ١٦٥٧
 سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَّانِينَ، فَقَالَ: ٦٦٢
 سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ ١٧٥١
 سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ ١٦٠٨
 سَأَلْتُ عَبْدَ خَيْرٍ عَنِ رَجُلٍ فَوُضَّ إِلَيْهِ فَمَاتَ، وَلَمْ ١٦١٦
 سَأَلْتُ عبيدة عَنْ ذُبَابٍ نَصَارَى بَيْنِي تَغْلِبُ، فَقَالَ: لَا ١٥٥٧
 سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ الْحَاجِبِ يَشِيرُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ ١٩٩٢
 سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ النَّفْرِ يَكُونُ لَهُمْ أَرْبَعُونَ شاةً قَالَ ٦٤٧
 سَأَلْتُ عَلِيًّا ﷺ فَقُلْتُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٨٣٤
 سَأَلْتُ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ٣٢٠٥
 سَأَلْتُ عَلِيًّا ﷺ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ سِوَى ١٩٥٢
 سَأَلْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ ١٨٧٨
 سَأَلْتُ فَأَمَرُونِي أَنْ أَتَشِي مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ فَمَشَيْتُ ٢٧٧٠
 سَأَلْتُ مَنْ حَضَرَ، فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ: هُوَ سَعِيدٌ ١٤٢٢
 سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْكِبَايِرِ ١٩٢٠
 سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْكِبَايِرِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ ١٩٢٠

- سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي الْمَمْلُوكِينَ أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا ١٦٥٢
- سَمِعَ ابْنُ عَمَرَ يُذَكِّرُ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ حَاضِضًا، وَقَالَ: قَالَ ١٨٠٥
- سَمِعَ الْإِمَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ فَاسْتَرْعَ الْمَشْيَ إِلَى ٢٧٣٦
- سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ افْعَلْ فَذَكَرَ ٣١٣٥
- سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى ٣١٩
- سَمِعَ أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَسْبِقُ، وَفِي ٤٨٥
- سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ٩٠٧
- سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ يَكَاحِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّةَ ١٥٥٤
- سَمِعَ رَجُلًا يُسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِنِّي ٢٩٦٣
- سَمِعَ سَعْدَ بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ يُكَلِّمُ يَا ذَا الْمَعَارِجِ ٩١٦
- سَمِعَ قَتَادَةَ يُسْأَلُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ أَنَسُ ٢٠٢٨
- سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَغْدُو إِلَى ٤٣٧
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُوَدِّنُ لِلْمَغْرِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ١٣٨
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنْ ٧٩٥
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ٨٠٢
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ ٢١٤٨
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٌ يُسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي ٢٦٩٧
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزِ ٢٤٨٠
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٧٦
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُسْأَلُ عَنِ الْمَرَأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا ١٦١٤
- سَمِعْتُ رَجُلًا يُسْأَلُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُلِيِّ: أَفِيهِ ٦٩٠
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: لَا يَخْلُوتُ رَجُلٌ ٣٠٤٤
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ ٣١٧٣
- سَمِعْتُ طَاوُوسًا وَأَنَا وَقِفْتُ عَلَى رَأْسِهِ يُسْأَلُ عَنْ بَيْعِ ٧١٥
- سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَتَسَطَّتْ يَدَيْهَا تَقُولُ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ ٨٩٣
- سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، هُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْكَنْزِ، فَقَالَ: ٧٠٧
- سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ٢٤٦٨
- سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ ١١٩٠
- سَمِعْتُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَبْرًا أَخْبَرَنِيهِ أَبُو ١٢٥٧
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّبْحِ يَقْرَأُ وَالنَّحْلَ ٢٩٦٦
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِقَوْفٍ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْغُبَرِ يَوْمَ ٣٨٥
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ وَاللَّيْلِ إِذَا ٢٩٦٥
- سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٤٣
- سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ٢٥٥٧
- سَمِعْتُ يَصِفُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي ٢٤٢٩
- سَنَامُ الْأَرْضِ أَنَّ لَهَا أَسْمَاءً زَعَمَ ابْنُ فَرْقَدٍ الْأَسْلَمِيُّ أَنِّي ١٣٥٦
- السَّنَةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدَيْنِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ ٤٨٣
- السَّنَةُ أَنْ يُرْجَمَ اللُّوطِيُّ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ رَجَعَ ٢٤١٨
- السَّنَةُ أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ ٤٤٣
- السَّنَةُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٥٧٩
- سَنَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ ٨٩١، ٣١٤٤
- السَّنَةُ فِي التَّكْبِيرِ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ عَلَى الْغُبَرِ قَبْلَ ٤٨٤
- السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ ٥٧٧
- سَنَةُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: سَنَةٌ. وَالَّذِي يَشْبَهُ قَوْلَ سَعِيدٍ ١٦٥٧
- السَّنَةُ وَالْأَثَرُ وَالْقِيَّاسُ وَالْمَعْقُولُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَبِيعُ ٢٩٣٦
- سَنَةٌ. وَالَّذِي يَشْبَهُ قَوْلَ سَعِيدٍ سَنَةٌ أَنْ يَكُونَ سَنَةٌ رَسُولٍ ١٦٥٧
- سَنَةٌ وَحَقٌّ ٢٤٧٩
- سُنُّوا بِهِمْ سَنَةٌ أَهْلُ الْكِتَابِ ١٤٧٥
- السُّوَالُكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْصَاةٌ لِلرُّبِّ ٥٢
- سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٢١
- سَيِّطُورُونَ مَا يَجْلُو بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٢٩
- شَاءَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ ٧٠٤
- شَأْنَكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسَ أَنَّهَا تَطْلِقُهُ قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ ٢٧٠٥
- شَأْنَكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسَ أَنَّهَا تَطْلِقُهُ. وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا ٢٥٩٢
- شَاهِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَشْهُودٌ يَوْمَ عَرَفَةَ ٣٤٨
- شَاهِدَانِ ذَوَا عَدَلٍ إِتَّفَقَا افْتَرَقَا بَعْدَ رِضَا بَيْعٍ أَوْ خَيْرٍ ١١٨٠
- شِرَارُ قُرَيْشٍ خَيْرُ شِرَارِ النَّاسِ ٢٨٩
- الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ وَلَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ إِلَّا بَيْنَ ٢٧١١
- الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَلِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، فَلَا ٣١٢١، ٣١١٩
- شَكَ فِي ابْنِ لَهُ فَدَعَا الْقَافَةَ ٢٠٩٨
- شَكَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْفَقْرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ٥٢٢
- شُكِّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ يُخْبِلُ إِلَيْهِ الشَّيْءَ فِي ٣٥
- شَهِدَ شَرِيعًا رَدَّ مَكَاتِبًا عَجَزَ فِي الرُّقْ ٢١٨٥
- شَهِدَ عَلِيًّا ﷺ وَقَفَ الْمَوْلَى. وَهَكَذَا نَقُولُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ ٢٣١٦
- شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالٍ رَمَضَانَ فَصَامَ ٧٥٩
- شَهِدَتْ شَرِيعًا رَدَّ مَكَاتِبًا عَجَزَ فِي الرُّقْ ٢٩٥٢
- شَهِدَتْ عَلِيًّا ﷺ أَوْقَفَ الْمَوْلَى ١٨٩٧
- شَهِدَتْ الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ ٤٨٠
- شَهِدَتْ الْمُنَافِقَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ ١٦٩٦

- شَهِدَتْ مِنْ بَنَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ ٢٧٩٣، ٢٠٤٩
- شَهِدْنَا الْعِيدَ مَعَ عَلِيٍّ ﷺ وَعُثْمَانَ مَحْضُورًا ٣٦٠
- الشَّهْرُ يَسَعُ وَعِشْرُونَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا ٧٥٨
- صَالِحٌ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ عَلَى أَنْ لَا يَصْبُغُوا أَبْنَاءَهُمْ ١٥٣٩
- صَامَ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ٦١٥
- صَادَقَ نِسَائَهَا ٢٣٠٨
- صدق عروته، وقد جادلها في ذلك ناس، فقالوا إنَّ الله ١٨٠٦
- صدق فاعطه إياه فاعطانيه فبعت الدرع ١٤٣٩
- صَدَّقَ فَاعْطَاهُ إِيَّاهُ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَاعْطَانِيهِ فَبَعْتُ الدَّرْعَ ٢٦٣٩
- صَدَّقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلَ عِنْدِي فَأَرْضِيهِ ٢٦٣٩
- الصدقة إذا علمت جازت، والهبة لا تجوز إلا ٢١٥٨
- صَدَقَةُ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ ٣٣٧، ٢٩٧٤
- صَدَقَةُ النَّمَارِ، وَالزُّرُوعِ مَا كَانَ نَخْلًا، أَوْ كَرْمًا، أَوْ زُرْعًا ٦٨١
- صَدَقَتْ ٩٨٧
- صَدَقَتْ صَدَقَتْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ ٢٦٢
- صَدَقْتُمْ وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ الْأَقْرَاءُ ١٨٠٦
- صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبِيحَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: ٢٦٤١
- صَلَّى بِالنَّاسِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فِي الْمَسْجِدِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ٤٦٣
- صَلَّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، فَلَمْ يقرأَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قِيلَ ٢٦٧٥
- صَلَّى بِذِي قَرْدٍ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلِمُوا وَبَطَائِفُهُ رَكْعَةً ٣٠٨٠
- صَلَّى بِبَنِي رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ٣٠١
- صَلَّى بِنَا حُدَيْفَةَ عَلَى دُكَّانٍ مُرْتَفِعٍ فَسَجَدَ عَلَيْهِ فَجَبَذَهُ ٣٢٢
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ ٢٠٣
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيحَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ فِي إِثْرِ سَمَاءَ ٥١٢
- صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ بِسُورَةِ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ ٢٧١٥
- صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا ٢٣٦
- صَلَّى الْجُمُعَةَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ: ٢٢٥٥
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ ٢٥٥٢
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا ٢٥٣١
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ بِالْمُصَلَّى، وَلَمْ يَصَلِّ ٤٦٤
- صَلَّى الصَّبِيحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حِينَ يَبِينُ الْخِطُّ الْأَبْيَضُ ٢٢٨٥
- صَلَّى الصَّبِيحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حِينَ يَبِينُ لَكُمْ الْخِطُّ ٢٤٩١
- صَلَّى الصَّبِيحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ٢٦٤٠، ٢٥٦٠
- صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِيْطْنٍ نَخْلٍ فَصَلَّى ٤٢٧
- صَلَّى صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِيمَانِ كَانَ فِتْنًا إِنْ شَاءَ ١٥٤٤
- صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: زَيْدٌ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَالُوا: ٢٤٣٠
- صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بِأَصْحَابِهِ الْجُمُعَةَ صُحَّى، وَقَالَ: خَشِيتُ ٢٤٤٥
- صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ مَيِّتٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا، وَنَحْنُ ٢٤٧٤
- صَلَّى عُثْمَانُ بِبَنِي أَرْثَعًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ٢٤٨٤
- صَلَّى الْعَصْرَ قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّايِبُ فَرَسَخَيْنِ. وَهُمْ ٢٤٧٧
- صَلَّى عَلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالشَّمْسُ مُصْفَرَّةٌ قَبْلَ ٦٠٨
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ ٢٢٨٠، ٢٢٧٨
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ ٢٢٧٩
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا ٥٨١
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَسْكُونَةٍ تُوُفِّيَتْ مِنَ اللَّيْلِ ٢٥٧٠
- صَلَّى عَلِيٌّ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْفِيَةَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ ٢٢٧٥
- صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالنَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ ٤٦٢
- صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سَبْتَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ خَمْسَ ٢٢٧٠
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ ٢٢٧١
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ٣٠٨٤
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَيْنِ وَسَجْدَتَيْنِ فِي كُلِّ ٢٢٧٢
- صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ ٢٥٤٤
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ ٢٥١٦
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ ٢٩٦٧
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ٣١٣٣، ٢٥١٥، ٢١٦
- صَلَّى مُعَاوِيَةَ بِالْمَدِينَةِ صَلَاةَ فَجَهَرٍ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَرَأَ ١٧٢
- صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمِيعًا ١٢٥
- صَلَّى، وَعَلَى بَطْنِهِ فَرْتُ وَدَمٌ ٢٤٥٢
- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ٤٦٨
- صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ ٢٦٦
- صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ٢٦٥
- صَلَاةُ الْخَوْفِ أَنْ طَائِفَةٌ صُفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ، وَجَاءَ الْعَدُوُّ ٤٢٣
- صَلَاةُ الْخَوْفِ أَنْ طَائِفَةٌ صُفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعَدُوُّ ٢٥١٧
- صَلَاةُ الْخَوْفِ بِعُسْفَانَ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ يُؤْمِنُونَ خَالِدُ بْنُ ٤٢٥
- صَلَاةُ الْخَوْفِ نَحْوُ مِمَّا يَصْنَعُ أَمْرَاؤُكُمْ، يَعْنِي، وَاللَّهُ ٤٢٦
- الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ. قَالَ: نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ ٢٥١
- الصَّلَاةُ عَلَيْكَ شَيْءٌ لَا يَعْمَلُهُ عَنْكَ غَيْرُكَ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا ٥٤١
- الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ نَعِمَ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ ٢٢٢٦
- صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ أَحَدَكُمْ الصَّبِيحَ ٢٤٤٨، ٢٤٠
- ٢٤٥٠، ٢٥٤٥

- صَلَاةُ اللَّيْلِ مَتْنِي مَتْنِي. فَأَقْلُ مَتْنِي أَرْبَعُ فَصَاعِدًا. ٢٥٤٨
 صَلَّتْ بِسُوءَةٍ. ٣٠٣
 صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُوا. ٢٧٥
 صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ. ٢٢٦٠
 صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَكَعَتَانِ لِلْسُّنَّةِ. ٢٢٦٠
 صَلَّيْتُ أَنَا وَتَيْتَمٌ لَنَا. ٣٠٧٧
 صَلَّيْتُ أَنَا وَتَيْتَمٌ لَنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي. ٣١٤
 صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةٍ. ٢٤٧٩
 صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةٍ. ٥٧٥
 صَلَّيْتُ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ. ٢٤٣٠
 صَلَّيْتُ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. ٢٤٣٠
 صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّهَرُ. ٣٤٠
 صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّهَرُ بِالْعِدْنَةِ أَرْبَعًا وَصَلَّيْتُ. ٣٤٠
 صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ. ٢٤٨٤
 صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ. ٢٥٦١
 صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الصَّحْبُ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ. ٢٥٦١
 صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ. ٥٧١
 الضَّبُعُ صَيَّدَ وَفِيهَا كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُخْرِمُ. ١٠٤٤
 ضَحَى بِكَشْبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ. ٣٠٦٧
 ضَرَبَ الْجَزْيَةَ عَلَى أَهْلِ الْمَذْهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَمَعَ ذَلِكَ. ١٤٨٣
 ضَرَبَ عَلَى نَصْرَانِيٍّ بِمَكَّةَ يُقَالُ لَهُ مَوْهَبٌ دِينَارًا كُلُّ. ١٤٨١
 ضَرَبَ لِلْفَارِسِ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ بِسَهْمٍ. قَالَ. ٢٨٦٠
 ضَرَبَ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلْفَارِسِ بِسَهْمٍ. ١٤٤٤
 ضَفَرْنَا شَعْرَ بَنَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَيْهَا وَقَرْنَيْهَا ثَلَاثَةَ. ٥٥٩
 ضَمَنَ الْغَسَّالُ وَالصَّبَّاحُ، وَقَالَ: لَا يُصْلِحُ النَّاسُ إِلَّا. ٢١٥١
 طَافَ بِالنِّسَاءِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ. ١١٣٥
 طَافَ بِالنِّسَاءِ وَبِالصَّغَا وَالْعَمْرَةَ رَاكِبًا فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: ٩٧١
 طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالنِّسَاءِ. ٩٦٨
 طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَحَجَّتِهِ. ٩٦٩
 طَعَامٌ اسْتَلَفْتُ فِيهِ فَحَلَّ فِدْعَانِي إِلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ. ١٣٠٧
 الطَّعَامُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَرَاهِي وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا. ١٢٦٣
 طُفَّ عَنِّي. ٨١٢
 طُفْتُ خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَمَا سَمِعْتُ وَاحِدًا. ٩٦٤
 طُفْتُ مَعَ طَاوُسٍ، فَلَمْ يَسْتَلِمْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ حَتَّى. ٩٥٣
 طُفْتُ مَعَ طَاوُسٍ وَكَلَّمْتُهُ فِي الطَّوَافِ فَكَلَّمَنِي. ٩٦٥
 الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِيمَا سَكَتَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ. ١٦٧٠
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ. ١٨٨٧
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَذَكَرَ. ١٦٧٧
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَرَدْتَ؟ ٢٣٣٩
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ. ١٨٨٠، ١٧٢٠
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حُرَّةً تَطْلِقَتَيْنِ فَاسْتَفْتَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. ١٨٨٥
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ. ٢٧٩٦
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا وَرَاجِعِهَا وَاشْهَدَ عَلَى. ٢٣٢٩
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاعْتَدْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ عِدَّتِهَا. ١٨٥١
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرْتُ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثَ. ٢٣٢٤
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ عُمَرُ. ١٧٨٢
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَ. ٣١٧١
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرَ. ١٨٠٤
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ خَفْصَةَ وَكَانَتْ طَرِيقَهُ إِلَى. ١٨٦٧
 طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْبَتَّةَ فَانْتَقَلَهَا عَبْدُ. ١٨٥٩
 طَلَّقَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ امْرَأَةً لَهُ قَبَّتُهَا فَمَرُّ بِشَيْخٍ وَابْنٍ لَهُ. ١٦٣٦
 طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَرَّةً. ١٧٨٣
 طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ. ٣١٧٠
 طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مَائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ. ١٧٢٩
 طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مَائَةً، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا. ٣١٦٧
 طَلَّقْتُ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرُّجْعَةُ. ٢٣٤١
 طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا. ١٨٦١، ١٦٥٩
 طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ قَبِعَتْ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ. ١٧١٤
 طَلَّقَهَا قَبَّتُهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ مَكْتُومٍ. ١٦٠١
 طَوَافُكَ بِالنِّسَاءِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْعَمْرَةِ. ٨٢٢
 طَوَافُكَ بِالنِّسَاءِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْعَمْرَةِ يَكْفِيكَ. ٨٢٢
 طَوَافُكَ بِالنِّسَاءِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْعَمْرَةِ يَكْفِيكَ لِحُجَّتِكَ. ٨٢٢
 طَيَّبْتُ أَبَاهَا لِلْإِحْرَامِ بِالسَّكِّ وَالذَّرِيرَةِ. ١١٠٤
 طَيَّبْتُ أَبِي عِنْدَ إِحْرَامِهِ. ٨٩٨
 طَيَّبْتُ رَسُولَ. ٨٩٥
 طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ. ٢٥٨٨
 طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلْحُجْلِ. ٨٩٧
 طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ. ٢٩٥٨
 طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ. ٢٩٥٨
 طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ. ١١٠٣

- طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ ٨٩٤
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ ٣١٣٧
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ وَلِحِلِّهِ ٨٩٥، ٣١٣٩
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ وَلِحِلِّهِ فَقُلْتُ ٨٩٥
 ظَاهَرَ يَوْمَ أُحُدٍ بَيْنَ دِرْعَيْنِ ١٥١٨
 عُبْتُ عَلَى عِثْمَانَ وَتَصَلَّى أَرْبَعًا، قَالَ: الْخِلَافُ ٢٤٨٤
 عَبْدًا قَبِيضًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَزَادَ أَبُو ٢٩٢٧
 عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ٢٩٧٤
 عَجِبْتُ مِنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا ٣١٥٦
 الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَارٌ ٣٢٠٦
 عُدَّ إِلَى ذَلِكَ فَقُلْتُ عِنْدَنَا مَنْ يَكْفِيكَ، فَقَالَ: عُدَّ إِلَى ١٣٦٣
 عُدَّ إِلَى ذَلِكَ فَمَضَى، فَقَالَ عُمَانُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ ١٣٦٣
 عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ الْأَقْرَاءِ، وَإِنْ ١٨٢١
 الْعِدَّةُ مِنْ يَوْمٍ يَمُوتُ أَوْ يُطَلَّقُ ٢٣١٩
 عَذْلَانِ حُرَّانِ مُسْلِمَانِ ٢١٨١
 عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ٢٠٠٧
 عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ ٢٠٣٠
 عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ١٤٥٦
 عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ١٤٦٢
 عَرَفْتُهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا قَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا ١٣٩٩
 عَرَفْتُهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادْكُرْهَا لِمَنْ يَقْدُمُ ٢٦٣٠، ١٣٩٧
 عَرَفْتُهَا قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ رَدُّ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ٢٦٣١
 عَرَفْتُهَا. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ فَرَدَّ قَالَ: فَعَلْتُ ١٣٩٨
 عَزَائِمُ السُّجُودِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَحَمَّ تَنْزِيلُ وَالنَّجْمُ وَ ٢٢٨١
 عَزَائِمُ السُّجُودِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَالنَّجْمُ، وَ أَقْرَأَ بِاسْمِ ٢٢٤
 الْعُسْرُ فَأَخَذَتْ مِنْهُمْ الْعُسْرُ فَأَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ٦٨٢
 عَطِيَّةُ الْجَبَلِيِّ جَائِزَةٌ حَتَّى تَجْلِسَ بَيْنَ الْقَوَائِلِ وَبِهَذَا كُلُّهُ ١٥١٤
 عَقَلَ الْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ ٢٨٢١، ٢٨٢٠، ١٩٦٧
 عَقَلَ الْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ كَجِرَاحِ الْحُرِّ فِي دِيْنِهِ، وَقَالَ ابْنُ ١٩٦٨
 عَقَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى النَّصَبِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ ٢٨١٣
 عَقَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى النَّصَبِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ ٢٨١٠
 الْعَقْلُ وَكَذَاكَ الْأَسِيرُ، وَإِنْ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ ٢٣٦٦
 الْعَقْلُ وَكَذَاكَ الْأَسِيرُ، وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ١٩٥٢
 عَلَى الَّذِي اقْتَصَرَ مِنْهُ الدِّيَةُ وَيَرْفَعُ عَنْهُ بِقَدَرٍ ٢٣٧٠
 عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ آلَافٍ ذَرَاهِمَ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ ٢٨٠٢
- عَلَى زَوْجِهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: ٢٧١٣
 عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتُهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ ١٦٠٩
 عَلَامٌ تُوْخَذُ الْجَزْيَةُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ ١٤٧٣
 عَلَّمْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْلِي؟ قَالَ: إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى ١٦١
 عَلَّمُوا وَيَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا ٨٩
 عَلَيْكَ هَذِي، فَلَمَّا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ فَأَمَرُونِي أَنْ ٢٧٧٠
 عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ، وَلَا يَبِيعُ بِهِ ٢١٨٢
 عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ وَيَنْكِحُونَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ ٢٣٢٣
 عَلَيْهَا الْقَضَاءُ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: فَمَنْ كَانَ ٢٧٤١
 عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ جَزَاءً وَاحِدٌ ٢٦٨٧، ١١٢٥
 الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ ٢٥٩٦، ١٣٩٢
 عَمَرَكَ اللَّهُ مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْرُؤٌ مِنْ ١١٨١
 عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنْ ٣٠٧٨
 عَنْ الْعَبْدِ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ يَسْأَلُهُ قَالَ: فَقَالَ ٢٩١٣
 عِنْدَ أَبِي كِتَابٍ مِنَ الْعُقُولِ نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ، وَمَا قَرَضَ ٦٣٧
 عَيْنَ بِالشَّامِ، وَعَيْنَ بِالْيَمَنِ ٥٣٢
 غَدَاً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ ٤٦٥
 الْغُرَابُ، وَالْجِدَادُ، وَالْفَارَّةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ ١٠١٠
 غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَنَبَزَ ٦٧
 غُسْلٌ ثَلَاثًا ٥٥٥
 الْغُسْلُ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ ٤٤٤
 غُسْلٌ فِي قِميص ٥٥٧
 غُسْلٌ وَكُفْرٌ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ٥٦١
 غُسْلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ٣٠٤٧
 غَلَبَتْكَ عَلَيْكَ هَذِهِ الْحَمَرَاءُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا بَالُ هَذِهِ ٢٢٥٧
 غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ؛ فَإِنَّهُ ١٧٧
 فَاتَّخَذِي ثَوْبًا قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا أُنِجُ ثَجًّا قَالَ ١٠١
 فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ ٢٩٩
 فَاجْلَعْلُوهُ فِي يَدِيهِمْ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَحَدَّثْتُ عَطَاءً ١٤٣١
 فَاجْلَعْلُوهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ٣١٠٣
 فَاجْلَسَ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا ٧٧٤
 فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُرْبَةٍ ٨٠٣
 الْفَاحِشَةُ الْمُبِينَةُ أَنْ تَبْدُو عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا، فَإِذَا بَدَتْ ١٨٥٥
 فَأَخَذَ يَحْكِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عَبْدُ ٤٦٢
 فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ قَالَ فَصَلَّى مَعَهُ مُعَاذٌ قَالَ: ٣٢٤

- فَأَخْرَجَ، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَخْسَرُ عَنْ سَفَرٍ ٣٥٦
- فَأَخْرَجَهُ الْمَسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَقَدَّمَ غَيْرَهُ فَبَلَغَ عُمَرُ بْنُ ٣٠٨
- فَأَذَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ ١٤٤٣
- فَإِذَا اخْتَلَمَتِ الْآيَةُ مَا وَصَفَتْ فَأَيُّ الْمَعْنَايِ أَوْلَى بِهَا؟ ١٦٦٠
- فَإِذَا أَنْتَ قَدْ طَهَّرْتَ ٧٨
- فَإِذَا حَلَلْتَ فَادْنِني، فَلَمَّا حَلَلْتَ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ ١٦٠١
- فَإِذَا حَلَلْتَ فَادْنِني قَالَتْ، فَلَمَّا حَلَلْتَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ ٣١٥٤
- فَإِذَا رُحْنُكُمْ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مِنَى فَأَهْلُوا ١١٠٧
- فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَمَكِّنْ ١٨٦
- فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُسَمِّكْ وَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ ١٨٠٥
- فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُسَمِّكْ وَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا طَلَقْتُمْ ١٨٠٥
- فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَذْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ ٣٠٣٦
- فَارَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٥٣٧
- فَارْجِعُهُ ٣٠٦٣
- فَارْزُدْتَ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ دَعَهُ ٦٧
- فَارِسٌ. قَالَ الرَّبِيعُ: أَنَا أَشْكُ، فَقَالَ: فِي حَدِيثِ مَطَرٍ، أَوْ ١٤٥٢
- فَارِقٌ وَاحِدَةٌ وَأَمْسَكَ أَرْبَعًا فَعَمِدَتْ إِلَى أَقْدَمِهِمْ عِنْدِي ١٦٠٧
- فَارِنِي بِدِكْ فَاظْلِقْ بِهِ فَاخْبِرْهُ الْخَيْرَ وَأَمْرَهُ بِكَاحِهَا ١٦٣٦
- فَاسْتَنْدَ بِلَالٍ إِلَى رَأْسِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْفَجْرَ قَالَ: فَلَمْ ٣٠٢٤
- فَأَشْهَدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لِكَيْصِيقٍ ٣٠٨٨
- فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا ٢٢٣٠
- فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ ١٨٥٧
- فَاعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالْغَدَى حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا ٦٤٥
- فَاعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالْغَدَى حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي ٦٤٥
- فَاعْتَدَّدَتْ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ ١٨٤٣
- فَاعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ ابْنَهُ بَعْدَهُ ٢٩٥١
- فَاعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَاتَّبَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلِيمَةَ، ٢٦٣٩
- فَأَفْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَبْكَ ١٠٩٩
- فَأَفْعَلْ مَاذَا؟ قَالَتْ تَتَكَلَّمُ قَالَ اخْتَكِ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ ١٧٣٧
- فَأَفْرُوا مَا تَيْسَّرُ مِنْهُ يَعْنِي صَلُّوا مَا تَيْسَّرَ أَنْ يَكُونُ ٦٢٦
- فَأَقُلْ؟ قَالَ: نَعَمْ وَحَبَّةُ حَنْطَةٍ أَوْ قُبْضَةُ حَنْطَةٍ ١٦١٣
- فَالِدِيَّةُ تَنْقُصُ فِي قَضَاءِ عَمَرٍ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ ٢٦٦٦
- فَأَمَّا قَوْلُكَ، فَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْغَايَةَ فِي نَفْسِكَ لَا فِيمَنْ ٢٦٧٢
- فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ ٧٣٨
- فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ صَدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ ٧٤٧
- فَإِنْ أَرَبَعَتْ مِنْهُنَّ نَاقَةٌ؟ قَالَ: فَإِنْ مِنَ الْبَيْضِ مَا يَكُونُ ٢٢٩٧
- فَإِنْ أَصَابَ إِنْسَانٌ نَعَامَةً كَانَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَا نِسَاءٍ أَنْ ١٠٢٢
- فَإِنْ أَطْلَعَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا يَعْنِي الدَّارَتَيْنِ أَيْ ١٤٨٩
- فَإِنْ أَهْلٌ إِنْسَانٌ بِالْحَجِّ قَبْلَهُ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ٩٠٨
- فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابَ أَمْوَالُ أَهْلِ خَيْبَرَ وَفِيهَا الْغَنَمُ ٢٨٥٨
- فَإِنْ عُمَرُ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدُ: قَدْ صَنَعَهَا ٢٥٨٢
- فَإِنْ قَتَلْتَ وَلَدَ طَائِرٍ، فَفِيهِ وَلَدُ شَاةٍ مِثْلُهُ فَكُلْ ذَلِكَ عَلَى ١٠٩٤
- فَإِنْ كَانَ خَوْفًا أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رَجُلًا أَوْ رَجُلَانًا ٤٢٨
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكْتَمَهُ إِثَاءً ٢٩٤٦
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكْتَمَهُ إِثَاءً، فَقَالَ هُوَ ٢٩٤٦
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكْتَمَهُ إِثَاءً، فَقَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ ٢٩٤٦
- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: فَعَلَى الْأَمِيرِ ٢٧١٣
- فَإِنْ مَرَّ الْمَكِّيُّ عَلَى الْمَوَاقِيتِ يُرِيدُ مَكَّةَ، فَلَا يَخْلِفُهَا ٨٥٣
- فَإِنْ مِنَ الْبَيْضِ مَا يَكُونُ مَارِقًا ٢٢٩٧
- فَإِنَّا لَا نَسْجُدُ فِيهَا إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً ٢٧١٥
- فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَهْلُ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ الْبِقَاتِ ٢٧٥٣
- فَإِنَّا نَكْرَهُ رُقِيَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: وَلِمَ وَأَنْتُمْ تَزُورُونَ ٢٦٤٤
- فَإِنَّا نَكْرَهُ الْعُمُرَةَ قَبْلَ الْحَجِّ ٢٧٥١
- فَإِنَّا نَكْرَهُ هَذَا وَقَوْلُ: يَغْدُو مِنْ مِنَى إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ٢٧٥٤
- فَإِنَّهُ يُخَالِفُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَوْلُ يَقُولُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ. فَقَالَ ٢٧٤٤
- فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي. فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَقَدْ أَخْبَرْتَ أَنَّكَ تَخْطُبُ ١٧٣٧
- فَإِنِّي أَنْعَتُ لَكَ الْكَرْسُفَ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ ١٠١
- فَإِنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهِ قَالَ: فَذَلِكَ أَعْدَلُ لَكَ مِنْهَا ١٣٩٣
- فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَدْعُهَا إِلَّا أَنْ تَقُولِي لِي حَرَمَهَا اللَّهُ ١٥٥٠
- فَإِنِ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ؟ فَقَالَ هَاهُ، وَوَصَفَ أَنَّهُ ١٨٥٨
- فَبَايَهُمَا تَبْدَؤُنَّ؟ قَالُوا بِالَّذِينَ قَالَ: فَهُوَ ذَاكَ ١٤١٥
- فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ ٣١٩٧
- فَتَلَجَّجِي. قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: فَاتَّخِذِي ثَوْبًا ١٠١
- فَتَمِيمُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ ٢٩٩٧
- فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ آيَنَ تُحِبُّ أَنْ نُصَلِّيَ؟ فَأَشَارَ لَهُ ٣٠٥
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ هَذَا بِالْغِ ١٠١٧
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ هَذَا بِالْغِ الْكَعْبَةِ أَوْ ١٠١٧
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ، وَأَمَّا أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ ١٠٢٥
- فَجَعَلَ النِّسَاءَ يَتَصَدَّقْنَ بِالْقُرْطِ وَأَشْبَاهِهِ ٤٦٤
- فَجَلَدَ عُمَرُ قَتَايَيْنِ فِي الْخَمْرِ ٢٠٧٥

- فَحَاتَبَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي السَّائِبِ أَعْجَبِيْ ٣٠٨
فَحُجِّي عَنْهُ ٧٩٢
فَدَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ ١٤٨٦، ٢٨٨٥
فَدَى رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلَيْنِ مِنْ ١٥٠١
فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: ٢٣٢٢
فَذَاكَ إِذَنْ ١٢٩٣
فَذَاكَ فِيهِ ١١٢٠، ٢٦٨٣
فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا ١٣٩٣
فَذَهَبَتْ مَعَهُ إِلَى عَائِشَةَ، وَبَعَثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ٦١٣
فَذَهَبَتْ مَعَهُ وَبَعَثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ ٢٦٠
فَرَأَيْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي إِنْ رَسُولُ ١٤
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْمُؤَقَفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ الْخُطْبَةَ ١٣٥
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَنْزِلِهِ ١٢٤
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ فَخَطَبَ، ثُمَّ ٢٣٩١
فَرَجَعَ فَأَمَّ قَوْمَهُ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ ٣٢٤
فَرُدِّي مَرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَفَتَجْعَلُ مُقَدِّمَ الْفَمِ ٢٨١٧
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ٧٢٤
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ ٧٢٨، ٧٢٣
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا ٧٢٧
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَيَنَاءَ كُلِّ سَنَةٍ ١٤٨٠
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ أَلْفَ دِينَارٍ فِي الدِّيَةِ، وَعَلَى ٢٨٠٠
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ ضِيَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَمَنْ حَبَسَهُ ١٤٨٤
فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًا لَهَا مِنْ مَحْفَةٍ ٧٨٢
فَرَفَعَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِينَ وَالْحَقِّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ ٣١٦١، ١٩١٨
فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ ١٩١٥، ١٧٠١
فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ قَالَ هَكَذَا ١٧٠١
فَرِيْعَةُ ابْنَةِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَمُكَّتْ فِي ٢٣١٨
الْفَرِيْعَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سَبَانَ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ ١٨٤٣
فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ ٣٧٣
فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ٣٧٥
فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَقُوا قِيَابًا ٣٧٥
فَصَبَّحَ لَهُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِلَّهِ أَعْلَى الْعِثْرِ، فَلَمَّا ٣٧٨
فَضَحِكَ الْقَاسِمُ، ثُمَّ قَالَ: فَمَرَّهَا فَلَتَأْخُذَ مِنْ رَأْسِهَا ٢٧٠٦
فَضَرَبَتْهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَنِي ١٤٣٩
الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى ١١٠٩
- الْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ وَالْأَصْحَى يَوْمَ تَضْحَوْنَ ٤٣١
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ ٤٣٢
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ ٤٣٢
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تَضْحَوْنَ. أَرَاهُ قَالَ: ٤٣٢
فَطَلَفَهَا قَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُهَا قَالَ فَأَمْسِكُهَا إِذَا ١٥٦٣
فَعَلَ بِابْنٍ لَهُ مَاتَ مُحَرَّمًا شَبِيهَا بِهَذَا ١١٠٢
فَعَلَ ذَلِكَ ٢٢١٥
فعلى الأمير ٢٧١٣
فعلت قال: لا أَمُرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ ١٣٩٨
فَفَارَقْتَهُ ثَلَاثًا ١٦٨٧
فَفَارَقْتَهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ تَقُلْ لَهَا حَفْصَةُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ ١٧٢٥
فَقَالَ لِي رَجُلٌ: كَاتِبُ غِلَامِكَ هَذَا وَعَلَيَّ ٢٩٤٣
فَقَبَضَهُ عُمَرُ قَبَاعَهُ، ثُمَّ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ ٦٨٢
فَقَدْ أَثْبَتَ الْمُنْقَطِعَ كَمَا قَدْ أَثْبَتَ الثَّابِتَ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ ١٩٦٥
فَقَدْ ذَهَبَ عُمَرُ فِي الْهَيْبَةِ يُرَادُّ ثَوَابَهَا أَنْ الْوَاهِبَ عَلَى ١٣٨٠
فَقَرَأَهَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا قَرَأَتْهَا عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ بِسْمِ ١٧٠
فَقُلْتُ: الْعُسْرُ فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُسْرَ فَأَتَيْتَ عُمَرَ بْنَ ٦٨٢
فَقُلْتُ لِأَبِي مَخْذُومَةَ أَيِّ عَمٍّ إِنِّي خَارِجٌ إِلَى الشَّامِ وَإِنِّي ١٣٤
فَقُلْتُ لِسَفِيَانَ فَهَوَّ سَعِيدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ إِلَّا أَنِّي شَكِيتُ ٢١٤٢
فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَمِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٦٣
فَقُلْتُ لَهُ أَسْمِعْنِي مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّرَيْرِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا ٦١١
فَقُلْتُ لَهُ: فَإِذَا اخْتَلَمْتُ الْآيَةَ مَا وَصَّيْتُ فَأَيُّ الْمَعَانِي ١٦٦٠
فَقُلْتُ لَهُ فَخَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الشَّيْءِ فَأَخَذَ، ثُمَّ نَدِمَ قَبْلَ أَنْ ١١٧٨
فَقُلْتُ لَهُ: قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَتْ عَلَيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي ٤٠٨
فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَا بَنْ عُمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ ١٧٢٧
فَقُلْتُ لَهُ: وَوَافٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٩٣
فَقُلْتُ: مِنْ عَسَبٍ أَوْ رَمَانَ أَوْ فَرَسِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ ١٢٢٣
فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ٨١٠
فَقُلْتُ هَلْ عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَحَدٌ؟ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أُمُّ ٨٢٧
فَقُلْتُ وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ فَقَالَ: يَقْطُرُونَهَا بِالْإِبِلِ قُلْتُ: ٧٤٤
فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ السَّنَا أَحَقُّ مِنْ أَجَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ١٤٥٢
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَّا قَالَ سَفِيَانُ نَعْنِي تَنْشُرَتْ ٥٤٢
فَقُلْنَا فَمَنْ قَبْلَهُ؟ قَالَ فَحَسْبُنَا ٢٨٣٦
فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ ٣١٦
فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ ٦٧٩

- فَكَانَ الْقَاسِمُ يُعْجِبُهُ هَذَا الْقَضَاءُ وَيَرَاهُ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ ٢٧٦٠
- فَكَانَتْ تَكُونُ فِيهِمْ وَكَانُوا يَجِئُونَ بِالنَّعَمِ إِلَيْهِمْ فَانْقَلَبَتْ ١٥٢٢
- فَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةَ الْمُتَلَاعِينَ ١٧١٦
- فَكَانَتْ حَامِلاً فَانْكِرَهُ؟ فَكَانَ ابْنُهَا يَدْعَى إِلَى ١٦٩٥
- فَكَانَتْ ذَاتَ جَبِينٍ حِينَ سَمِعَتْهَا أَنَّهَا جَزَاءُ ١٠٣٣
- فَكَلَّمَهُ وَصَمَّ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبَتْ ٧٧٤
- فَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ عُمَرُ أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ ٧٤٤
- فَكَيْفَ تَرَى أَنْتَ فِي ذَلِكَ فَهِيَ عَنْهُ ١٢٥٧
- فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالُوا: حَسَنًا قَالَ: فَلَا ٢٦٧٥
- فَكَيْفَ كَرِهْتُمْ غَيْرَ مَكْرُوهِ، وَخَالَفْتُمْ مَنْ لَا يَنْبَغِي لَكُمْ ٢٧٥٦
- فَلَا إِذَا ٩٩٨، ٩٩٧، ١٠٠٠
- فَلَا إِذِنْ ١٣٥١
- فَلَا بِأَسَرٍ ٢٦٧٥
- فَلَا نَفَتْ بِذَلِكَ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِمَّا لَا، فَسَلْ فُلَانَةَ ١٠٠٢
- فَلَا تَفْعَلُوا قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَسُرُّنِي أَنْ تَفْعَلُوا ١٥١٧
- فَلَا تُبْطِئْهَا ١٠٨٤
- فَلَانٌ وَفُلَانٌ وَسَمَى رَجُلًا مُحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا ١٢٣٣
- فَلَذَلِكَ تَرَكْنَا نَصِيحًا مِنَ الشَّعْبِ ١٤٠٣
- فَلَمَّا أَحَدُهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: لَا تَذَرِي قَالَ: وَأَنَا لَا ٢٣٦٧
- فَلَمَّا وَاحِدَةً وَاحِدَةً إِذَا فَتَحَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَالَ ١٢٢٨
- فَلِمَ ابْتِغَايَ اللَّهُ إِذَا؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَدِّسُ أُمَّةً ١٣٦٦، ١٣٥٤
- فَلَمْ يَقْرَعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجُوهِهِمْ ٣٠٢٤، ٢٥٦
- فَلَمْ يَقْدَمْ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَوْ كَانَ ١٠٠١
- فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَا أَنْزَلَ ١٥٩٠
- فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ ٣١٤٥
- فَلَمَّا كَانَ عُمُتَانِ بَنُ عُقَّانَ ﷺ أُرْسِلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ١٨٤٣
- فَلَمَّا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْجِهَادَ يَكُونُ عَلَى ابْنِ ١٥٧٠
- فَلَمَّا كُنَّا بِبَنِي الْحُلَيْفَةِ وَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَأَمَرَهَا ٨٥٥
- فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مَنَى ١٠٢٦
- فَمَا أَلَوْنَهَا؟ قَالَ حَمْرٌ: قَالَ: هَلْ فِيهَا أَوْرَقٌ؟ قَالَ: ١٧١٣
- فَمَا التَّقَنُّمُ إِلَيْهِ وَهَوْلَاهُ أَكْثَرُ ٢٧٧٩
- فَمَا زَعَمْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ إِسْلَامَ الْمَرْءِ عَلَى يَدَيِ الْمَرْءِ ٢٠٨٧
- فَمَا شَأْنُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَبِمُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا ٢٩٧٧
- فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ٥٤٩
- فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا أَنَّهَا لَهُ مِنْ طَوْلٍ مَا مَكَتَتْ بِيَدِهِ حَتَّى ١٣٤٥
- فَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ الْجَنَاءُ وَالْكُرْسُفُ وَالْقَضْبُ؟ ١٢٢٥
- فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَجِيئَا دُخُولَكَ الْحَرَمَ فَكَأَنَّمَا أَنْشَطْنَا مِنْ ٢١٩٥
- فَمَا هُوَ يَا هَتَاهُ قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحْضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً ١٠١
- فَمَرَّهَا فَلَتَأْخُذَ مِنْ رَأْسِهَا بِالْجَلَمَيْنِ ٢٧٠٦
- فَمَنْ قَتَلَهُ خَطِئًا يَغْرَمُ؟ قَالَ: نَعَمْ يَعْظُمُ بِذَلِكَ حُرْمَاتِ ١٠١١
- فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ٢٧٤١
- فَمَنْحَنُ مُسْلِمُونَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ فَحَجَّهِمْ، فَقَالَ ٧٨٠
- فَهَنَفْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا تَأْتُونَ إِلَّا شَرًّا ٤٧٢
- فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْثِيهِ ٢٦٠٤
- فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا نَكَرَهُ، فَقَالَ: أَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ ٢٦٤٣
- فهَذَا خِلَافُ ابْنِ عُمَرَ وَخِلَافُ غَيْرِهِ وَالْخُرُوجُ مِنْ ٢٧٣٤
- فَهَلْ تَحَرَّمُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا عَلَى أَحَدٍ؟ فَقُلْتُ: لَا إِلَّا أَنْ ١٣٧٦
- فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاجْلِسْ ٧٧٤
- فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً قَالَ: لَا قَالَ فَاجْلِسْ فَأَنِّي ٢٦٢٨
- فَهَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجَلْدِهَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ ٢٣
- فَهَلَّا حَسِبْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ٥٤٩
- فَهَلَّا خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ ٢٢٠٣
- فَهَلَّا قَبِلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ ٢٠٠٤
- فَهُوَ ذَاكَ ١٤١٥
- فهو لورثته إذا مات ١٣٩٤
- فَهُوَ يُوسِعُهَا وَلَا تَوْسِعُ ٧٢١
- فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهَا عَلَى أَنْفِهِ حَتَّى بَلَغَ ١٨٧
- فِي الْبَتْنَيْنِ وَتَنَاتِ ابْنِ وَتَنِي ابْنِ الْبَتْنَيْنِ الثَّلَاثِ، وَمَا بَقِيَ ٢٣٨٣
- فِي الْأَجَلِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ١٢٦٩
- فِي اخْتَارِي وَأَمْرِكَ بِدَيْكَ سَوَاءٌ ٢٣٤٣
- فِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ ٢٣٨٣
- فِي الْأَذْنِ إِذَا اسْتَوْعِبَتْ يَصْنَعُ الدِّيَةَ ١٩٩٤
- فِي إِرسَالِ الْوَلَايَةِ يُوطَأُ بِعِشْرِ مَعْنَى حَلِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ٢٦٤٧
- فِي الْأَرْزَبِ شَاةٌ ١٠٥١، ١٠٥٠
- فِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ أَوْ حَمَلٌ ١٠٥٢
- فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمْيَةِ ٥٠
- فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ الَّتِي فَرِيضَتُهَا بِنْتُ لُبُونٍ ٦٤٠
- فِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ ١٩٥٥
- فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرٌ بَعِيرٌ وَعَنْ مُعَاوِنَةَ ٢٦٦٧
- فِي الَّتِي تَزَوَّجُ فِي عَدَّتِهَا قَالَ: تَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ عَدَّتِهَا مِنْ ٢٣٢٣

- ٢٣١٢ في الحَرَامِ ثَلَاثَ
 ٢٤٢٠ فِي حُرَيْنِ بَاغٍ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَقَطَعَهُمَا عَلَيَّ
 ١٠٦٤ فِي الْحَمَامَةِ شَاةٌ
 ١٩٥١ فِي حُطْبِهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ
 ٢٨٣٣ فِي حُطْبِهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ
 ٢٧٦٤ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا
 ٢٣١١ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا
 ٢٢٨٧ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسٌ مِنَ
 ٢٣١٠ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا
 ٢٩٠٥ فِي ذَلِكَ نَبِيتُ الْأَرْبَعِ الْأَوَّلُ وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 ١٧٣٦ فِي ذَلِكَ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَلَى
 ٢٣٠٦ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ قَالَ:
 ١٨٣١ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقْتَ
 ١٧٨٨ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ
 ٢٨٤٩ فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرُ، فَقَالَ يَقْتُلُ
 ٢٣٠٨ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا
 ١٨٢٨ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَخْلُو بِهَا، وَلَا يَمْسُهَا، ثُمَّ
 ٢٣٣٧ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِامْرَأَةٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا قَالَ: لَا يَزَالَانِ
 ١٨٧٥ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَشْهَدُ عَلَى رَجْعِهَا، وَلَمْ
 ٢٣٦١ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ قَالَ: إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ أَنْ
 ١٧٠٩ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً وَلَا أَقُولُ
 ٢١٧٩ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَنَّهُمْ
 ٦٩٦، ٦٩٥ فِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ
 ٦٧٧ فِي رُكَاةِ الْكِرَامِ يُخْرَصُ كَمَا تُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى
 ٢٩٢١ فِي رَمَانَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ اعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ
 ٦٥٨ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ كَذًا
 ٢٣٥٩ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا. وَرَوَى
 ٢١٦٠ فِي شَهَادَةِ الصَّيَّانِ لَا تَجُوزُ وَزَادَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ
 ٢١٠٨ فِي الشَّهَادَةِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ أَخْلَفَ مَعَ
 ٢١٠٢ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ لَا يَجُوزُ
 ٢٧٨١ فِي صَدَاقِهَا: النَّتْسُ، وَلَوْ خَانَمًا مِنْ
 ٦٣٩ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ، وَالْخُلْطَاءِ
 ١١٢٣ فِي صِغَارِ الصَّيْدِ صِغَارُ الْغَنَمِ، وَفِي الْمَيْسَبِ مِنْهَا
 ٢٤٣٠ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَالُوا: صَلَّيْتُ خَمْسًا فَاسْتَبَقْتُ الْقِبْلَةَ
 ١٠٢٩ فِي صِيَامِ الْمُفْتَدِي مَا بَلَغَنِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنِّي
 ٢٣٧٠ فِي الَّذِي يَقْتَصُّ مِنْهُ قِيَمُوتٌ قَالَ: عَلَى الَّذِي اقْتَصَّ مِنْهُ
 ٢٤٢٤ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَزْنِي بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا تَجَلَّدُ وَتَتَنَّى. وَهَم
 ٢٣٥٦ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تُعْتَقُ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدِهَا. وَلَسْنَا وَلَا لِأَبَاهِم
 ١٨٣٥ فِي أُمِّ الْوَلَدِ يُتَرَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا قَالَ تَعْتَدُ
 ٢٢٣٨ فِي إِمَامٍ صَلَّى بِغَيْرِ وَضوءٍ قَالَ: يَعِيدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. وَهَذَا
 ١٨١٧ فِي امْرَأَةٍ حَبَانٍ بِمِثْلِ خَبَرٍ
 ١٨٢٠ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ
 ١٨٦٥ فِي امْرَأَةٍ الْمَقْفُودِ إِذَا قَدِمَ، وَقَدْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَتَهُ هِيَ
 ١٨٦٤ فِي امْرَأَةٍ الْمَقْفُودِ: إِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ
 ٦٦٦ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا، أَوْ لَا تُلْجِئُهَا الرِّكَاءَ
 ١٠٨٣ فِي إِنْسَانٍ أَخَذَ حَمَامَةً يُخَلِّصُ مَا فِي رِجْلِهَا فَمَاتَتْ؟
 ١٧٦٨ فِي أَيِّ الْخُرَيْتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخُرَدَتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ
 ٢٠٣٧ فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ
 ١٩٠٥ فِي الْإِبِلَاءِ أَنْ يَخْلِفَ لَا يَمْسُهَا أَبَدًا أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ
 ١٠٣٩ فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي الْإِبِلِ بَقَرَةً
 ١٠٣٨ فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي
 ٢١٩٧ فِي الْبَيْضَةِ ذَرْهَمًا، وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 ١٠٣٦ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ يُصِيبُهَا الْمُحْرَمُ صَوْمٌ يَوْمٌ أَوْ إِطْعَامٌ
 ١٠٣٥ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ يُصِيبُهَا الْمُحْرَمُ قِيَمَتُهَا
 ١٩٥٨ فِي التَّرَفُّوفِ جَمَلٌ، وَفِي الضَّلْعِ جَمَلٌ وَشِبْهُ - وَاللَّهُ
 ٢٧٢٨ فِي التَّشْهَدِ
 ٢٣٤١ فِي التَّمْلِيكِ وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ
 ٢٢١١ فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةُ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةُ لِلْكَفَيْنِ هَكَذَا يَقُولُونَ
 ١٠٥٦ فِي الثَّغْلَبِ شَاةٌ
 ٢٣٨٧ فِي جَدِّ وَأُمِّ وَأَخْتٍ فَلَا أُخْتُ ثَلَاثَةُ أَهْلِهِمْ وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ
 ٢٣٦٩ فِي جَرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَسْتَوِي فِي السَّنِّ
 ١٠٨٢ فِي جَرَادَةٍ إِذَا مَا أَخَذَهَا الْمُحْرَمُ، قَبِضَةٌ مِنْ
 ١٠٧٧ فِي الْجَرَادَةِ يَقْتُلُهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؟ قَالَ: إِذَا يَعْرِفُهَا
 ٥٤٢ فِي جُفٍّ طَلْعَةٌ ذَكَرَ فِي مِشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ تَحْتَ رَعُونَةٍ أَوْ
 ٣٦٩ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ
 ٢٣٤٧ فِي الْحَامِلِ الْمَوْتُ عَنْهَا لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ
 ١٣٥ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ: فَرَّاحُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ
 ٢٣٥٩ فِي الْحَجْرِ الصَّخْمِ وَالْخَشْبَةِ هَذَا عَمْدٌ فِيهِ الْقَوْدُ وَيَعْيُونَ
 ١٠٨٩ فِي حَرَامٍ أَخَذَ صَيْدًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَمَاتَ بَعْدَمَا أَرْسَلَهُ
 ٢١٥٨ فِي الْحَرَامِ إِنْ نَوَى مِمَّنَا فِيمَيْنِ، وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا فَطَلَاقٌ

- في الضَّبَّ شاةً ١٠٥٨
- في الضَّبَّ كَبْشٌ ١٠٤١، ٢٣٠١
- في الظَّبِّي نَيْسٌ أَغْفَرُ أَوْ شاةٌ سُبَيْنةٌ ١٠٤٦
- في عُنْدٍ وَبَعِيرٍ أَحْرَزَهُمَا الْعَدُوُّ ثُمَّ ظَفَرَ بِهِمَا، فَقَالَ ٢٨٨٣
- في الْعَبْدِ يَكُونُ رَهْنًا فَيُعْقِبُهُ سَيِّدُهُ، فَإِنَّ الْعَيْتَ بَاطِلٌ أَوْ ١٣٢٧
- في العزل قال: هُوَ الْوَادُ الْخَفِيُّ. ٢٣٠٥
- في الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالرَّجْلِ الْعِجَاءِ وَاللِّسَانِ ٢٨١٥
- في الْغَزَالِ شاةٌ ١٠٤٨
- في غَزْوَةِ بَنِي أَمَّارٍ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِتْلَ ١٥٧
- في الْفَارَةِ تَقَعُ فِي الْبِثْرِ فَتَمُوتُ قَالَ: تَنْزُحُ حَتَّى تَغْلِبَهُم ٢٢١٧
- في الْفُطْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ كَبِيرَةً، وَفِي الْأَضْحَى ٢٢٦٢
- في الْقَافِزِ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَقَالَ كُلُّنَا يَقُولُهُ ٢١٦٢
- في الْقَافِزِ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَقَالَ: كُلُّنَا يَقُولُهُ ٢١٤٣
- في قِسْمَةِ هَوَازِنَ أَنْ وَقَدْ هَوَازِنَ سَأَلُوهُ، فَقَالَ أَمَّا مَا كَانَ ٢٨٦٧
- في الْقَصَبِ لَا يَبِيعُ إِلَّا جِزَّةً أَوْ قَالَ صِرْمَةً ١٢٦٢، ١٣٠١
- في قَطَاعِ الطَّرِيقِ إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ، قَتَلُوا وَصَلُّوا ٢٠٤٢
- في الْقُمْرِيِّ وَالذَّبْسِيِّ شاةٌ شاةٌ ١٠٧٠
- في قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَفَا اللَّهُ ١٠١٦
- في قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ١٠١٦
- في قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ١٠٢٣
- في قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا ١٨٢٥
- في قَوْلِهِ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ أَنْتَ بَائِتَةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرْتٌ مِنِّي ١٦٨٣
- في قَوْلِهِ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ أَنْتَ بَائِتَةٌ أَوْ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرْتٌ ١٨٩٢
- في قَوْلِهِ الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا رَائِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً قَالَ هِيَ ١٥٦٢
- في قَوْلِهِ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ نَاسِيًا لِحُرْمِهِ ١٠١٤
- في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج إليهم بعض ٢٣٩١
- في الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٩٥٤، ١٩٥٦
- في كِتَابِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِيلًا، وَوَجَدَ خُفْيَيْنِ ٨٧١
- في كُلِّ شَهْرِ عُمْرَةٍ ٨٢٥
- في كُلِّ شَيْءٍ صَيْدٍ مِنَ الطَّيْرِ الْحَمَامَةِ فَصَاعِدًا شاةٌ ١٠٦٩
- في كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ إِنْ وَجَدْتَهُ ٦٩٧
- في كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ إِنْ وَجَدْتَهُ فِي ٦٩٧
- في الْمُسْتَمْتَعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ١٠٢٦
- في الْمُحْرِمِ: يَجْعَلُ الْمِكْتَلَ عَلَى رَأْسِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا ٨٨١
- في الْمُحْرِمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ عَمْدًا: يُحْكَمُ عَلَيْهِ كُلَّمَا ١٠١٥
- في الْمُحْرَمِ يُلَوِّي الثُّوبَ عَلَى بَطْنِهِ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ مِنْ ٨٧٥
- في الْمُخْتَلِعَةِ يَطْلُقُهَا زَوْجُهَا قَالَا: لَا يَلْزَمُهَا طَلَاقٌ لِأَنَّهُ ١٦٧٣
- في الْمَرْأَةِ الْبَدَوِيَّةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِنَّمَا تَنْتَوِي ١٨٤٤
- في الْمَرْأَةِ الْبَدَوِيَّةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِنَّمَا تَنْتَوِي حَيْثُ ١٨٤٤
- في الْمَرْأَةِ تَنْكِحُ فِي عِدَّتِهَا تَائِيَةً ١٨٥١
- في الْمَرْأَةِ تَهْلُ بِالْحَجِّ فَيَمْنَعُهَا زَوْجُهَا: هِيَ بِمَنْزِلَةِ ٨٠٠
- في مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِنِّي لِأَحْرَمُ مَا حَرَّمَ الْقُرْآنُ ٢٨٦٦
- في الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ٢٢٤٩
- في مسلم زنى بذيئَةٍ أَنْ يَحْدِثَ الْمُسْلِمُ وَتَدْفَعُ الذَّمَّ إِلَى أَهْلِ ١٩٨٦
- في المسلمِ خَلَّةٌ: فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكَمُ حَقِّكُمْ فَجَعَلْنَاهُ فِي ١٤٥٢
- في الْمُكَاتِبِ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهُمٌ ٢٩٤٤
- في الْمُكَاتِبِ يُعْتَقُ مِنْهُ بِحِسَابٍ ٢٣٩١
- في الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ أَمِطُهُ عَنْكَ قَالَ أَحَدُهُمَا ٩٦
- في الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ أَمِطُهُ عَنْكَ قَالَ أَحَدُهُمَا بِعُودٍ ٩٦
- في الْمَوَلَى يَنْكِحُ الْأَمَةَ يُشْتَرَقُ وَلَدُهُ، وَفِي الْعَرَبِيِّ ١٥٣٥
- في النَّصْرَانِيِّ تَسْلِمُ أَمْرَاتُهُ قَالَ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ ٢٣٠٧
- في نَفَرٍ أَصَابُوا صَيْدًا قَالَ: عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ جَزَاءٌ ٢٦٨٧
- في النَّفَرِ يُشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ قَالَ: عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ ١١٢٥
- في النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ١٩٧٤
- في النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ قَالَ ابْنُ جَرِيحٍ فَقُلْتُ لِعَبْدٍ ١٩٧٥
- في هَذِهِ الْآيَةِ إِنَّهَا حَكَمٌ بَيْنَهُمَا ١٧٤٤
- في هَذِهِ الْآيَةِ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ قَالَ: أَنْ ٢٢٩٩
- في هَذِهِ الْآيَةِ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغَتْوَا حَكَمًا ١٧٩٨
- في الْهَرَّةِ: إِنَّهَا لَيْسَتْ ٢٥١٢
- في الْوَبْرِ إِنْ كَانَ يُؤْكَلُ شاةٌ ١٠٥٩
- في الْوَبْرِ شاةٌ ١٠٦٠
- في الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ ١٠٥٤
- فِيمَا أَخَذْتَ وَفِيمَا أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ قَالَ أَخَذْتَ ١٥٢٠
- فِيمَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا غَلَبُوا عَلَيْهِ أَوْ ١٥٤٢
- فِيمَا بَلَّغْنَا أَرْضِيْعِهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمُ بَلَنِيهَا ١٥٩٠
- فِيمَا بَلَّغْنَا إِنْ أَمَرَهُ لَبِيْنٌ لَوْلَا مَا قَضَى اللَّهُ ٢٧٩٥
- فِيمَا بَيْنَ أَنْ صَنَعَ الَّذِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ وَبَيْنَ أَنْ ١٠٣١
- فِيمَا بَيْنَ رُكْنَيْنِ جُمِعَ وَالرُّكْنُ الْأَسْوَدُ رَبَّنَا آتِنَا فِي ٩٦٢
- فِيمَنْ اشْتَرَى مَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ قَالَ: هُوَ جَائِزٌ ٢٣٥٣
- فِيمَنْ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامٍ قَالَ: يَضْرِبُ بِقَدْرِهِنَّ نَوْقًا قِيلَ ٢٢٩٧

- فِيمَنْ قَدِيمٌ مُتَعَمِّرًا فَقَدِمَ الْمَسْجِدَ لِأَنَّهُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ٩٤٣
- فِيمَنْ يَجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَشْيَ؟ قَالَ: يَمْشِي؛ فَإِنْ عَجَزَ ٢٢٩٨
- فِيهِ خَمْسٌ خِلَالٍ فِيهِ خَلْقُ آدَمَ، وَفِيهِ أَهْبَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٤١٨
- فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ فَرَدْنِي مَرَوَّانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ٢٨١٤
- فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا إِنْسَانٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ ٤١٩
- فِيهِ الْعَشْرُ ٢٧٠٩
- فِيهَا سَجْدَتَانِ فَقُلْتُ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ؟ ٢٥٤٢
- فِيهَا قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلَنَا خُذْ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ وَلَكِنْ ١٠٦٧
- فِيهِمَا بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَإِذَا كَانَ سَعِيدٌ يُعْرِفُ عَنْ عُمَرَ ٢٦٦٧
- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَجَمَلُوهَا ٢٠٦٥
- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ ٦٠١
- قَالَ أَحَدُهُمَا أَحَبُّنِ، وَقَالَ الْآخَرُ مُقَعَّدٌ كَانَ عِنْدَ جَوَارٍ ٢٠١٢
- قَالَ يَدُهُ فَقَبَّلَهَا ظَهْرًا لِبَطْنٍ، ثُمَّ قَالَ: لَصُوصٌ قَتَلَ ٢٣٩١
- قَالَ رَجُلٌ لَابِنِ عَبَّاسٍ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي يَامَاةَ، فَقَالَ تَأْخُذُ ٣١٦٧
- قَالَ فِي ابْنِ مُلْجَمٍ بَعْدَ مَا ضَرَبَهُ أَطْعَمُوهُ وَاسْقَوْهُ ١٤٩٤
- قَالَ لِرَجُلٍ: إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى ٢٤٤٤
- قَالَ لِرَجُلٍ إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ لَيْتِمُ قَدْ اسْرَعَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ٢١٨٣
- قَالَ لِرَجُلٍ: فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاحَتَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ١٨٦
- قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ: أَمْسِكْ ١٦٠٦
- قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ يَا ٣٠٨٧
- قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبَحُ حَبْنًا وَأَنَا ٧٦٨
- قَالَ لِلْيَهُودِ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُمْ مَا أَوْرَكُمُ اللَّهُ عَلَى ٢٦٣٨
- قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: فَإِنْ أَجَابُوكَ ٧٣٨
- قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ: فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ ٧٤٧
- قَالَ لَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقٍ رَوْحَهَا: فَإِذَا حَلَلْتُ ٣١٥٤
- قَالَ لِي عَطَاءُ فِي الْعَصَافِيرِ قَوْلًا بَيْنَ لِي فِيهِ وَفَسَّرَ قَالَ: ١٠٧٤
- قَالَ لِلْيَهُودِ خَيْبَرَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُمْ عَلَى مَا أَوْرَكُمُ ٦٧٩
- قَالُونَ، وَقَالُونَ بِالرَّوَيْيَةِ أَصَبْتُ ٢٣٢٤
- قَامَ بِنَاءُ دَارِهِ فَضَرَبَ بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: سَنَامُ الْأَرْضِ أُنْ ١٣٥٦
- قَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٨٣٢
- قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ جَلَسَ، وَأَمَرَ ٦٠٧
- قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ ٢٢٣، ٢٠٤
- قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا ٢٢٣، ٢٠٤
- قَبْضٌ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ ١٦٦١
- قَبَّلَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ٩٤٩
- قَبَّلَهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَةِ فَمَنْ قَبَّلَ ٣٤
- الْقَبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ، وَفِيهَا الْوُضُوءُ ٢٢١٩
- قَبَّلْتُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بَامْرَأَتِي قَالَ: زَنَا فَوَكَ قَالَ: رَأَيْتَ ١١٣١
- قَتَلَ ابْنُ مُلْجَمٍ بَعْلِي. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَكَانَ لِعَلِيٍّ ٢١٩٨
- قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ٢٨٢٩
- قَتَلَ الْمُؤْمِنِينَ يُعَذِّبُ عِنْدَ اللَّهِ زَوَالَ الدُّنْيَا ١٩٢٦
- قَتَلَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ، وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ مِنْ أَوْفَى ٢٨٢٤
- قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ وَقَالَ ١٩٣٧
- قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرُهَا ٥٤٤
- قَتَلْتُ وَأَنَا حَرَامَ جَرَادَةٍ أَوْ دُبًّا وَأَنَا لَا أَعْلَمُهُ ١٠٨١
- قَتَلْتُ وَأَنَا حَرَامَ جَرَادَةٍ أَوْ دُبًّا وَأَنَا لَا أَعْلَمُهُ أَوْ قَتَلَ ذَلِكَ ١٠٨١
- قَدْ أَتَى عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنْ شَاءَ زَكَيْ، وَإِنْ شَاءَ ٢٤٨٨
- قَدْ أَخْرَزْتُ مَا كَانَ أَبِي أَخْرَزَ مِنَ الْمَالِ، وَوَلَاءَ ١٤٢٨
- قَدْ اسْتَبْرَأْتُهَا فَكَانَتْ يَمْنًا ذَهَبَ إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ عَنْ ١٧٠٨
- قَدْ اسْتَيْقَنْتُ أَنَّ الَّذِي قُلْتُ أَوْلَا هِيَ الَّتِي طَلَّقْتُ كَمَا ١٨٩٥
- قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخَوَاكَ، فَقَالَ أَشِيرُ أَنْتَ عَلَيَّ قَالَ أَرَاهَا ٢٦٢
- قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخَوَاكَ، فَقَالَ: أَشِيرُ عَلَيَّ أَنْتَ قَالَ أَرَاهَا ٣٠٣٠
- قَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالِإِيهِمَا شَيْتَ ٢٠٩٩
- قَدْ أَصَبْتُ ٣٠٨
- قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ فَذَهَبَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ١٣٤
- قَدْ أُنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيكُمْ الْقُرْآنَ فَتَقَدَّمَا فَتَلَا عَنَّا. ثُمَّ ١٩٠٩
- قَدْ أُنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْهَبْ فَأَيَّتَ بَهَا ١٦٩١
- قَدْ أُنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمِرَ أَنْ ١٥٢
- قَدْ أُنْزَلَ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْهَبْ فَأَيَّتَ بَهَا، فَقَالَ ١٩٠٧
- قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَلَمْ تَزَلْ تَقُولُهُ حَتَّى ١٨٢٦
- قَدْ تَصَنَّعْتُ لِلْأَزْوَاجِ إِنِّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ فَذَكَرْتُ ١٨٣٩
- قَدْ جَعَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْكَ فَطَلَّقْتُ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَسَالَ عُمَرُ ٢٣٤٤
- قَدْ حَلَلْتُ فَأَنْجِحِي مَنْ شِئْتَ ١٨٣٦، ٢٣٢٢
- قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ ١٧٣١
- قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا ١٧٣١
- قَدْ رَأَيْتَا مَنْ يُكَيِّرُ قَضِيَّةَ عُمَرَ كُلَّهَا فِي الْمَقْفُودِ، وَيَقُولُ ٢٦٧٢
- قَدْ رَوَّجْتُهَا بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ١٦١١
- قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ ٢٥٨٢
- قَدْ عَجَزْتُ فَأَمَحُّهَا أَنْتَ قَالَ نَافِعٌ فَأَشْرَزْتُ إِلَيْهِ: امْحُهَا ٢٩٥١
- قَدْ عَفَرْتُ عَنْهُ قَالَ فَلَعَلَّهُمْ هَذَاكَ أَوْ فَرَّقُواكَ؟ قَالَ: لَا ٢٨٢٦

- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٣٨
 قَدِمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدُمُوهَا وَتَعْلَمُوا مِنْهَا وَلَا تُعَالِمُوهَا، أَوْ ٢٨٣
 قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا ٢٩٧١
 قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ ٢٦٤٣
 قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ أُخْرَى فَكَيْفَ ٢٦٤٣
 قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَيْنِ قَالَ أَرَادَ ٢٢٧
 قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُثَبِّرِ ٣٨٨
 قَرَأَ بَهِمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ٢٤٨٦
 قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّجْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ٢٩٧٢
 قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّجْمِ، فَلَمْ ٢٢٨
 قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٢٩
 قَرَأَ فِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِرُونَ ٤٠٨
 قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ٤٠٧
 قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَقَالَ ٢٢٤٧
 قَرَأَ الْمَرَأَى، أَوْ قَرَأَ حِضَّ الْمَرَأَى ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعَ حَتَّى ١٠٥
 قَرَأَ وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ ٢٥٤١
 قَرَأَ وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ ٢٣١
 قَرَأَتْ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَقْرَأُ بَهِمَا فِي الْجُمُعَةِ ٤٠٨
 قَرَأَتْ السَّجْدَةَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَتَطَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْتِ ٢٤٧١
 قَرْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا ٥٤٩
 قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى تَيْنَ بَيْنِي وَبَيْنِي ١٤٥٠
 الْقِصَاصُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَفِي جَمِيعِ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي ٢١٩٩
 قَصَرَتْ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ٢٥١٥
 قَضَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْفُرَى حِينَ كَثُرَ الْمَاءُ ١٩٨٧
 قَضَى أَحَدُهُمَا فِي أُمِّ عُرْتٍ بِنَفْسِهَا رَجُلًا فَذَكَرَتْ أَنَّهَا ٢٦٥٦
 قَضَى بِالْخِلَاصِ ٢٣٥٠
 قَضَى بِالذِّبَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَزَعَمَ عِكْرَمَةُ أَنَّهُ ٢٨٠٣
 قَضَى بِالذِّبَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٢٣٦٢
 قَضَى بِالذِّبَةِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ١٤١٤
 قَضَى بِالْمَدِينَةِ بِالْعُمَرَى عَنْ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ٢٥٩٥
 قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ. فَلَمَّا وَلَّى الشَّيْخُ دَعَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: ٩٨٧
 قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ ٢٠٩٥
 قَدَفَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَصَرَ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ ٣٣٨
 قَدَفَ فَعَلْتُ قَالَ زَيْدُ قَالَ: قَدَفَ فَعَلْتُ قَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ ٢٦٣١
 قَدَفَ فَعَلْتُ، قَالَ فَرَدَّ قَالَ: فَعَلْتُ قَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا ١٣٩٨
 قَدَفَ فَعَلْتُ قَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ ٢٦٣١
 قَدَفَ فَعَلْتُهُ، قَتَلَا: وَلَوْ أَنَّهُمْ ١٧١٧
 قَدَفَ فَعَلْتُهُ قَالَ أَمْسَكَ عَلَيْكَ أَمْرَاتُكَ، فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ لَا ١٦٧٧
 قَدَفَ فَعَلْتُهُ قَالَ فَقَرَأَ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ١٦٧٧
 قَدَفَ قَضَى فِيكَ، وَفِي أَمْرَاتِكَ. فَتَلَاعَنَا وَأَنَا شَاهِدٌ، ثُمَّ ١٦٩٥
 قَدَفَ قَضَى فِيكَ، وَفِي أَمْرَاتِكَ قَالَ فَتَلَاعَنَا وَأَنَا شَاهِدٌ، ثُمَّ ١٩١١
 قَدَفَ قَتَلْتُهُ قَتَلَا عُمَرُ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ١٨٨٧
 قَدَفَ قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ أَمْسِكَ عَلَيْكَ أَمْرَاتُكَ، فَإِنَّ ١٨٨٧
 قَدَفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى ١٤٦٣
 قَدَفَ وَجِئْتُ صَدَقَتِكَ، وَهُوَ لَكَ بِعِيرَاتِكَ ١٣٧٤
 قَدَفَ وَقَعَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، فَقَالَ أَشِيرَ عَلَيَّ ٢٦٢
 قَدَفَ يَكُونُ بَعِيرٌ خَيْرًا مِنْ بَعِيرَيْنِ ١٢٩٤
 قَدِيمٌ بَيْنَ يَدَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ زُمَعَةَ يَوْمَ الْحَرَّةِ لِيَضْرِبَ عُنُقَهُ ١٥١٣
 قَدِيمٌ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ قَبْلِ أَبِي مُوسَى ٥٤٩
 قَدِيمٌ عَلَيَّ ﷺ مِنْ مِيعَاتِي، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهْلَلْتُ ٨٠٥
 قَدِيمٌ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَكَّةَ فَدَخَلَ دَارَ النَّدْوَةِ فِي يَوْمٍ ١٠٦٢
 قَدِيمٌ الْكُوفَةُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَهُوَ أَمِيرُهَا قَرَأَ ٢٦٣٣
 قَدِيمٌ الْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةٍ ٢٥٥٨
 قَدِيمٌ الْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَصَلَّى وَرَاءَ ٢٥٥٨
 قَدِيمٌ الْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ ٢٦٤٢
 قَدِيمٌ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ السَّنَةِ وَالسَّيِّئِينَ ١٢٦٨
 قَدِيمٌ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَهُمْ يَصْلَوْنَ الْجُمُعَةَ ٣٦٢
 قَدِيمٌ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْمَدِينَةَ فَيَنْتَمَا هُوَ عَلَى الْمُثَبِّرِ ٦١٣
 قَدِيمٌ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ فَيَنْتَمَا هُوَ عَلَى ٣٠٢٨
 قَدِيمٌ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ فَيَنْتَمَا هُوَ عَلَى الْمُثَبِّرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرَ ٣٠٢٨
 قَدِيمٌ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ قَالَ فَيَنْتَمَا هُوَ عَلَى الْمُثَبِّرِ إِذْ قَالَ: يَا ٢٦٠
 قَدِيمٌ النَّبِيُّ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ السَّنَةِ وَالسَّيِّئِينَ ٣١٨٢
 قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْلَمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٦٨٢
 قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْتُ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِهَا فَذُفِعَتْ إِلَيَّ ١٨٥٨
 قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَوَجَدْتُ جَزُورًا قَدْ جُزِرَتْ فَجُرْتُ ١٢٦٥
 قَدِمْتُ مَعَ أُمِّي أَوْ قَالَ جَدَّتِي مَكَّةَ فَاتَتْهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ ٢١٩٥

- قضى باليمين مع الشاهد. ٢٠٩٥، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ١١٢٤
- القَضْبُ بُياعٌ منه؟ قال: لا إلا كلَّ صِرْمَةٍ عِنْدَ ١٢٢٦
- قَضِيًّا فِي الْمِلْطَةِ بِنَصْرِ دِيَّةٍ ٢٧٨٣
- قَطَعَ سَارِقًا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ قَالَ: هَذَا ٢٧٨٧
- قَطَعَ سَارِقًا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ٢٠٠٢
- قَطَعَ سَارِقًا فِي قِيَمَةِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ ٢٤٢٢
- قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ٢٠٢٦، ١٩٩٩
- قَطَعَ فِي ثَمَنِ النِّجْنِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: كَانَ ١٩٧٠
- الْقُطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ٢٠٢٥، ٢٠٠٢، ١٩٩٨
- ٢٢٠١، ٢٠٢٩
- الْقُطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، فَلَمْ يَرِ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ٢٠٠٣
- الْقُطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدِيثُ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيٍّ ٢٠٠٢
- الْقُطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ ٢٢٠٢
- قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ ٢٤٠٨
- قَطَعَ نَحْلَ بَنِي النَّضِيرِ ١٥٢٤
- قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ يُسْرِئُ، وَقَدْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرُّجْلَ ٢٠٠٦
- قَتَلَ، فَلَمَّا كَانَ بِالرُّوحَاءِ لَقِيَ رَكْبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: ٧٨٢
- قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمْدَتُ؛ فَإِنْ يَسَّرْتَ فَهُوَ ٩٢٥
- قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمْدَتُ؛ فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُوَ ٢٥٠٢
- قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا ٢٣٢٤
- قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ ٢٣٢٤
- قُلْتُ لَهُ: الْمَكَاتِبُ يَمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ ٢٩٥٣
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي ٦٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَاءَكَ أَحَدُنَا فَأَكْسَلْ؟ فَقَالَ لَهُ: ٢٩٨٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْدِ أَفِصْلَى أَحَدُنَا ١٤٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنْ أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ ٢٢١٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أَخِي بَنَاتٍ أَبِي سُبَيْحَانَ؟ ١٧٣٧
- قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوَى الْعُدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا ١١٥٧
- قِمَ فَإِنَّ بِالصَّلَاةِ قَمِمْتَ وَلَا شَيْءَ أَكْرَهَ إِلَيَّ مِنْ رَسُولٍ ١٣٤
- قَمَّتْ بِهِمْ فَدَعَا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ٢٢٣٦
- قَمَّتْ فِي الصُّبْحِ ٢٢٦٦
- قَمَّتْ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ٢٢٦٧
- قَمَّتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَوْتَ فِي الصُّبْحِ ٢٢٦٦
- قَمَّتْ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَشْيَاعِهِمْ ٢٢٣٥
- قَوْلُ اللَّهِ -عز وجل- أَصْدَقُ مِنْ غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ -عز ٢٨٤٣
- قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. ٢٠٩٥، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥
- ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١١١، ٢١٥٧
- ٢٠٢٦، ٢٩٥٩، ٣١٩٥، ٣١٩٦
- قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٣٦٨
- قَضَى بِهِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خِلْفَةً ٢٣٥٩
- قَضَى زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى فَقَضَى بِشَهَادَتِي وَحْدِي، وَشَعْبَةَ ٢٠٩٥
- قَضَى عُمَرُ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَبِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ وَقَضَى مُعَاوِيَةَ فِي ٢٦٦٦
- قَضَى فِي الْأَرْثِ بِعَنَاقٍ ١٠٤٩
- قَضَى فِي الَّتِي تَزَوَّجَ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا ١٨٥٠
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمْلَانِ مِنَ الْغَنَمِ ١٠٦١
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمْلَانِ مِنَ الْغَنَمِ وَالْحَمْلَانِ ١١٢١
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمْلَانِ مِنَ الْغَنَمِ ٢٦٨٢
- قَضَى فِي حَبِيبٍ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مِثْنًا ١٩٨١، ١٩٦٤
- قَضَى فِي الْجَبِينِ بِغُرَّةِ عَبْدِ أَوْ أُمِّهِ، وَقَضَى بِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ ١٩٦٥
- قَضَى فِي الْجَبِينِ يَقْتُلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةِ عَبْدِ أَوْ وَلِيدَةٍ ١٩٨٠
- قَضَى فِي حَمَامَةٍ مِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ بِشَاةٍ ١١٢٦
- قَضَى فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَفِي ٢٨٣٥
- قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِعِتْقِ رَقِيقِهِ وَفِيهِمُ الْكَبِيرُ ٢٩١٧
- قَضَى فِي الضُّعْبِ بِكَبْشٍ ١٠٤٠
- قَضَى فِي الضُّعْبِ بِكَبْشٍ وَهَذَا يَقُولُ وَهُوَ يُؤَافِقُ مَا ذَكَرْنَا ٢٣٠٢
- قَضَى فِي الضُّعْبِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ ٢٦٧٩، ١١١٨
- قَضَى فِي الضُّرْسِ بِجَمَلٍ، وَفِي التَّرْقُوتِ بِجَمَلٍ، وَفِي ٢٦٦٥
- قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا أَطْطَفَتْ أَوْ قَالَ: يُحَقِّقُ بِمَائَةٍ ٢٧٠١
- قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ بِمَائَةِ دِينَارٍ ٢٨١٦
- قَضَى فِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ ١٠٤٥
- قَضَى فِي الْقَائِمَةِ وَالْفَارِصَةِ وَالْقَائِمَةِ جَارِيَةٍ رَكِبَتْ ٢٣٦٣
- قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتْ السُّتُورُ ٢٦١٨
- قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتْ ٢٦٦١
- قَضَى فِي نِكَاحِ رَجُلٍ نَكَحَ عِنْدَ مَوْتِهِ فَجَعَلَ الْوَارِثَ ١٤١٩
- قَضَى فِي الثَّرْبُوعِ بِجَفْرٍ أَوْ جَفْرَةٍ ١١١٩
- قَضَى فِي الثَّرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ ١٠٥٣
- قَضَى فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَفِي ١٥٤٣
- قَضَى فِيمَنْ ارْتَهَنَ نَحْلًا مُثْمِرًا فَلْيُخْسِبِ الْمُرْتَهِنُ ثَمَرَهَا ١٣٢٦
- قَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ قَالَ: فَقُلْنَا ٢٨٣٦
- قَضَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: الْأَعْمَى: يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا ٢٥٩٨

- قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ١٠١١
- قَوْلُكُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ لِمَا حَكَوْا فِيهِ غَيْرَ مَا قُلْتُمْ بَيْنَ فِي ٢٣٤
- قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا ٢٠١
- قُومُوا لِأَصْلِي لَكُمْ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ فَتَضَخْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ ٢٤٤١
- قِيلَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ إِنْ الرُّومَ يَأْخُذُونَ مَا حَسَرَ مِنْ خَيْلِنَا ٢٨٩٧
- قِيلَ لَهُ: احْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ٣١٩١
- قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى ١٤١٥
- قِيَمَتُهَا ٢١٩٧
- كَاتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَوَضَعَ عَنْهُ خَمْسَةَ ٢٩٣٩
- كَاتَبَ غُلَامًا لَهُ عَلَى نُجُومٍ إِلَى أَجَلٍ فَأَرَادَ الْمُكَاتَبُ ١٣١١
- كَاتِبُ غُلَامِكَ هَذَا وَعَلَى كِتَابَتِهِ، ففعلت ٢٩٤٣
- كَاتِبُ غُلَامِكَ هَذَا وَعَلَى كِتَابَتِهِ، ففعلت، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ ٢٩٤٣
- كَاتَبَ غُلَامُهُ لَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَلْفًا، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ ٢٩٥١
- كَاتَبْتُ عَبْدِي لِي وَكَتَبْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا قَالَ: لَا يَجُوزُ ٢٩٤٣
- كَاتَبَهُ مِنْ مَالِهِ يُحَرُّهُ كَمَا يُحَرُّ مَا لَهُ؟ قَالَ: ٢٩٤٧
- كَادَ هَؤُلَاءُ أَنْ يَفْعَلُوا بِكَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعَاهَا لِشَيْءٍ ٣٧٥
- كَانَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ لَوْ كَانَ ١٧٢٧
- كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ، وَلَا يَبْعَثُ بِهِ ٢١٨٢
- كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ الطَّوْعِ ٦١٨
- كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ إِنْ نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٧٦
- كَانَ أَبِي يَقُولُ لَنَا إِذَا وَجَدْتُمْ فُرْجَةً مِنَ النَّاسِ ٩٥٩
- كَانَ أَحْفَ النَّاسِ صَلَاةَ عَلَى النَّاسِ وَأَطْوَلَ النَّاسِ صَلَاةَ ٢٨٢
- كَانَ إِذَا ابْتِغَاءَ الشَّيْءِ يُعْجِبُهُ أَنْ يَجِبَ لَهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ ٢٦٠٦
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ ٢٥٣٧
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ ١٦٣
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ ٢٧٣٨
- كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَتِيَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا ١٧٣٥
- كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُعِينًا هَيْثُنَا مَرَبْنَا ٥٠٩
- كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ امْطَرْنَا ٥٠٨
- كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهُ الصَّيِّ إِنْ كَانَ رَطْبًا مَسَحَهُ، وَإِنْ ٩٧
- كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا ٧٧
- كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ نَضَحَ فِي عَيْنَيْهِ الْمَاءَ قَالَ ٢٧١٧
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ٢٧٣٨، ٢٥٣٤
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ٢٢٤٤
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ ١٦٣
- كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ ٢٧٤٦
- كَانَ إِذَا أَنْكَحَ قَالَ: أَنْكَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ١٥٩٦
- كَانَ إِذَا بَرَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ رَعَدَتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ٥١٧
- كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ ١٤٧٢
- كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ مُسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ ١٤٦٩
- كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ ٢٢٤٦
- كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ ١٩٧
- كَانَ إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ ٢٧٤٧
- كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي ٢٧٤٨
- كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ حَتَّى ٨٦٢
- كَانَ إِذَا خَطَبَ يَتَعَمَّدُ عَلَى عِزَّتِهِ اعْتِمَادًا ٤٨٢
- كَانَ إِذَا دَعَا فِي الاسْتِسْقَاءِ رَفَعَ ٥٠٧
- كَانَ إِذَا دَعَا فِي الاسْتِسْقَاءِ رَفَعَ يَدَيْهِ ٥٠٧
- كَانَ إِذَا رَأَى النِّبْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا النِّبْتَ ٩٣٩
- كَانَ إِذَا رَعَفَ أَنْصَرَفَ قَوَّضًا، ثُمَّ رَجَعَ، وَلَمْ ٢٧١٨
- كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: ١٨٥
- كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ ٢٤٧٦
- كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ ١٨٢
- كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ ذَهَبَ بِأَصْحَابِهِ إِلَيْهِ، وَقَالَ: مَا كَانَ ٥١٥
- كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ يَقُولُ أَخْرُجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ ٥١٤
- كَانَ إِذَا سِيلَ عَنِ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ ١٥٣
- كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ يَدَيْهِ ١٩٠
- كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ ٢٧٣٩
- كَانَ إِذَا سَمِعَ حِسَّ الرُّعْدِ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فإِذَا ٥١٩
- كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ ٢٥٥٩
- كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ ٩٩٢
- كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَتَقَدَّمُ سَعَى ٩٩٢
- كَانَ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ كَبَّرَ فَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ٤٣٨
- كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ تَلْبِيئِهِ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ ٩٢٢
- كَانَ إِذَا وَلَّى عَنْهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ: هَلُمَّ ٧١٦
- كَانَ أَشَدَّ فِي ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِيهِ ١٥٤٩
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَيَأْمُونُ ٣٢
- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ ١١٣٧
- كَانَ بَدْءُ ذَلِكَ فِي حَيِّينَ مِنَ الْغَرْبِ اقْتُلُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ ١٩٣٨
- كَانَ تَوَاعُدُ جَارِيَةٍ لَهُ مَكَانًا فِي خِلَاءٍ فَعَلِمَتْ جَارِيَةَ ٢٤١٤

- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ: آمِينَ. ٢٥٣٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعِيَّاتٍ ١٩٨٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ. ٦٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ ١٧٩
- كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ لَأَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهَا ١٤٣٣
- كَانَ سَلَفُنَا لَا يَدْعُونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ أَرْبَعٍ، عِنْدَ اضْطِمَامِ ٩١٨
- كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَأَ قَالَتْ ١٧٥١
- كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَأَ قَالَتْ أَتَدْرِي ١٦٠٨
- كَانَ طَاوُسٌ إِذَا حَدَّثَهُ رَجُلٌ حَدِيثًا قَالَ: إِنَّ كَانَ الَّذِي ١٩٦٩
- كَانَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَيْكَ لَيْكَ ٩١٣
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ ٢٤٦٢
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَجْعَلُ الْأَكْثَرِيَّةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ لَأَمٍّ سَهْمٍ ٢٣٨٥
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُشْرِكُ الْجَدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ، فَإِذَا كَثُرُوا أَوْفَاهُ ٢٣٨٤
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِنَا الصَّبْحِ بِسَوَادٍ أَوْ قَالَ: يَغْلَسُ ٢٤٢٦
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّبْحَ بِجَمْعٍ، وَلَوْ أَنَّ مَسْحَرًا ٢٤٣٥
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّبْحَ نَحْوًا مِنْ صَلَاةِ أَمِيرٍ ٢٤٢٦
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا الْعَطَاءَ فِي زَبَلٍ صِغَارٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ ٢٤٨٧
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ ٢٤٨٥
- كَانَ عَطَاءٌ يَتَعَجَّبُ مِمَّا رَوَى الْحَسَنُ ١٣٢٣
- كَانَ عَلِيٌّ مَشْنِيً قَامَاسَاتِي خَاصِرَةً فَرَكْنَتْ حَتَّى آتَيْتَ ٢٧٧٠
- كَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَخْرُجُ الْيَنَّا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ ٢٥١، ٢٢٢٦
- كَانَ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُورِثَانِ الْأَرْحَامَ دُونَ الْعَوَالِي، وَكَانَ ٢٣٧٩
- كَانَ عِنْدَ جَدِّهِ هَاشِمِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ فَطُلِقَ الْأَنْصَارِيَّةُ وَهِيَ ١٨١٥
- كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ ١٥٧٨
- كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ ٧٩١
- كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٩٣٥
- كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ ١٩٣٥
- كَانَ فِي بَيْتِهِ رَأَى رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْهِ فَأَهْوَى إِلَيْهِ بِمِشْقَصٍ ١٩٤٧
- كَانَ فِي حَائِطٍ جَدُّهُ رِبْعٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَأَرَادَ ٢٦٥٤
- كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَذَنَ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ ٢٥٥٣
- كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ ١٥٨٤
- كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ٢٦٢١
- كَانَ قِيَمَةُ الْجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا. ١٩٧٠
- كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا، وَأَنَّهُ كَانَ يَبَاشِرُ الْقِتَالَ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ ١٤٩٣
- كَانَ لَا يَبَالِي فِي أَيِّ الشَّعْنَيْنِ ٢١٩٣
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَاتَّخَصَمَ إِلَيْهِ نَعْرٌ مِنْ ١٤٢٩
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَأَتَاهُ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ ٢٧٠٠
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عَمَرَ ١٧٢٤
- كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ٩٤١
- كَانَ ذَلِكَ مُعِيثٌ عَبْدُ بَنِي فَلَانٍ كَاتِبِي أَنْظُرْ إِلَيْهِ يَتْبَعُهَا فِي ١٦٨٨
- كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ ١٨٧٤
- كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ ٣١٦٨
- كَانَ الرَّجُلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ ٢١٦٩
- كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِكُ بِالشَّوَةِ الْوَاحِدَةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ ٢٦٩٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ ٧٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَحَ بَيْنَ ١٧٩٦، ١٦٦٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي السُّجْدَتَيْنِ ثَنَى رِجْلَهُ ١٩٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى ٢٤٤٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ قَامَ النَّسَاءَ حِينَ ٢١٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ ٢٢٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ كَبَّرَ قَالَ: ١٦٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى ٢٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ ٣٠٢٤، ٢٥٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ ١٤٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لَا ٧٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ لَهُمْ سَوْقٌ ٣٧٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَذَعٍ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ ٣٧٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا ٢٢٥١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ ٢٣٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّبْحَ فَتَنْصَرِفُ النَّسَاءُ ٢٤٢٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ ٣١٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ صَاحِيَةً، ثُمَّ ١١٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُمَا ١٥٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرْطَبٍ بَعْضُهُ عَلَيَّ وَبَعْضُهُ ٣١٣٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَيَأْمُرُ ٣٠٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ لَهُمْ بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَكُنْ يَضْرِبُ ٢٨٧٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَظْهَرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ ٩١٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا الشَّهَدَ كَمَا يَعْلَمُنَا الْقُرْآنَ؛ فَكَانَ ٢٠٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيَذَاوِينَ الْجَرْحَى، وَلَمْ ١٤٦٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِقِ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، وَ ٤٨١

- كَانَ لَا يُجِزِي فِي الْفِطْرِ إِلَّا شَاهِدَيْنِ ٤٣٠
كَانَ لَا يُحَلِّفُ الرَّجُلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ٢٣٤
كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَّا التَّمْرَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ٧٣٦
كَانَ لَا يَذْعُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِأَمِّ الْقُرْآنِ ١٧٥
كَانَ لَا يَذْعُ الرُّكَّتَيْنِ أَنْ يَسْتَلِمَهُمَا. قَالَ: لَكِنْ أَفْضَلُ مِنْهُ ٩٦١
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُ رَأْسِ مَالِهِ وَبَعْضًا ١٣٠٤
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ لَيْسَ ١٢٧٧
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ بِتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ ٤٠١
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَسْتَلِفَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُ فِيهِ ١٢٧٥
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَفْطِرَ الْإِنْسَانُ فِي صِيَامِ الطَّوْعِ ٦١٧
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ مَالِهِ مِنْهُ أَوْ يُنْظَرَهُ أَوْ ١٣٠٢
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَاجًا مَا لَمْ يَزُرْهُ ٨٨٤
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْأَسْتِرَاحَةِ فِي الطَّوَافِ، وَذَكَرَ ٩٦٧
كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالرَّهْنِ وَالْحَمِيلِ فِي السَّلَمِ ١٢٧٤
كَانَ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ الطَّوْعِ بَأْسًا ٦١٩
كَانَ لَا يَرَى بِالْمُشْتَقِّ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَهُ، وَقَالَ: ٨٨٣
كَانَ لَا يَرَى يَلْبَسُ الْمُصْفَرَّ وَالزُّغْفَرَانَ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا مَا ٨٨٥
كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا، قَالَ: وَكَانَ إِذَا ٩٥١
كَانَ لَا يَسْبِجُ فِي ص، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ ٢٤٧٢
كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنْ الْإِخْلَامِ قَالَ: ٢٧٤٣
كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا فِي الْوُتْرِ إِلَّا أَنَّهُ ٢٧٢٧
كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ٢٧٢٦
كَانَ لَا يَكَاذُ أَنْ يَذْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَالْحَجَرَ ٩٥٥
كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةٌ، فَكَانَتْ حُجَّتًا عَلَيْهِ أَنْ هَذَا إِذَا ثَبَتَ ٢٥١٨
كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَغَضُّ أَحَدُهُمَا يَدَ ١٩٣٩
كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ ٢٩٩٢
كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ فَلْيَدِّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فِي ١٠٣٠
كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ ١٠١٣
كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَأْكُلُونَ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَا ٤٥٢
كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ ٣١٤٧
كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، أَوْ الْعَتَمَةَ ٣٢٤
كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْبُشَاءَ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ إِلَى قَوْمِهِ ٣٢٦
كَانَ النَّاسُ عُمَّالٌ أَنْفُسِهِمْ فَكَانُوا يَرَوْحُونَ بِهَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ ٣٠٤٩
كَانَ النَّاسُ يُزَمُّونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْغَدَاةِ يَوْمَ ٤٥٤
كَانَ النَّاسُ يَحْتَجِرُونَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ ١٣٥٥
كَانَ النَّاسُ يُعْطُونَ النَّفْلَ ١٤٤٢
كَانَ النَّاسُ يُعْطُونَ النَّفْلَ مِنَ الْخُمْسِ ١٤٤٢
كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ رَجْعَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا ٩٩٣
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَبْصَرْنَا شَيْئًا فِي السَّمَاءِ يَغْنِي السَّحَابَ ٥١٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ ٢٤٣٧
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ اسْتَدَّ إِلَى جِدْعٍ نَخْلَةٍ مِنْ سَوَارِي ٣٧٧
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ اسْتَلَمْتُ ١٨١
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدَتْ وَلَكَ ١٩٢
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوْ أَرَادَتْ بِهِمَةَ أَنْ تَمُرَّ مِنْ تَحْتِهِ ٢٤٥٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَجَلَ فِي الْمَسِيرِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ ١١٠
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ ١٦٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا يَفْصِلُ ٣٨٠
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُهُ الصَّبْحُ وَهُوَ جُنُبٌ فَيَغْتَسِلُ ٣٠٨٩
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُهُ الصَّبْحُ وَهُوَ جُنُبٌ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ٣٠٨٩
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى قَبْلَ ٤٧٤
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُغْنِمُ فِي كُلِّ عَيْدٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ٤٥٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنْ ٢٩٦٨
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْعِيدَيْنِ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ حِينَ ٤٤٧
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢٢١
كَانَ وَجَعًا فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ ٣٠٠٢
كَانَ يُؤْتَى بِنَعَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ، أَخْبَرَنَا بَعْضُ ٧٥٥
كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَتَصِفُ النَّهَارَ أَوْ قَبْلَهُ، فَيَقُولُ: هَلْ ٦٢٠
كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يُنْظَرُ بِهَا ٢٣١٧
كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْبُطْرِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ يَصْنَعُ الْعُسْرَ ١٤٨٧
كَانَ يَأْكُلُ قَبْلَ الْغَدَاةِ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ ٤٥٣
كَانَ يَوْمٌ قَوْمُهُ وَهُوَ أَعْمَى. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَمِعْتُ ٣٠٦
كَانَ يَوْمٌ نَاسًا بِالْعَلِيقِ فَتَهَاةَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِنَّمَا ٣٠٩
كَانَ يَأْمُرُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ التَّلْبِيَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحْمَدٍ النَّبِيِّ ٩٢٣
كَانَ يَأْمُرُ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ ٤٥٥
كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ٣٠٤٨
كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةً بَارِدَةً ٢٦٧
كَانَ يَأْمُرُ مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْمُطِيرَةِ وَاللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ ذَاتَ ٢٦٨
كَانَ يَتَعَثَّرُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٢٧٧٢
كَانَ يَتَعَثَّرُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٧٣٥
كَانَ يَتَعَثَّرُ زَكَاةُ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٦٥٧

- كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ ٢٥٤٨، ٢٤٣
 كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي يُكْرِهُ أَرْضَهُ أَنْ لَا يُعِيرَهَا ٢٠٩٧
 كَانَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَاتِ كَانَ يَضَعُهَا النَّاسُ بَيْنَ مَكَّةَ ١٣٧٥
 كَانَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَاتِ النَّاسِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقُلْتُ لَهُ: ٧٤٥
 كَانَ يُشْرِكُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ حَتَّى يَكُونَ ٢٣٧٨
 كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُوتِرُ مِنْهَا ٢٥٤٦، ٢٤١
 كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ بِطَنْ نَخْلٍ ٣٢٨
 كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ إِذَا فَاءَ الْفَيءُ قَدَّرَ ذِرَاعٍ أَوْ ٣٦١
 كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يُصَرِّفُ، وَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَّا ٢٤٢٩
 كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ٢٧١٦
 كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَنْهَبُ الذَّاهِبَ إِلَى قُبَاةٍ فَيَأْتِيهِمْ ٢٤٧٧
 كَانَ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ فَقُلْتُ: إِنَّا نَكْرَهُ هَذَا، فَقَالَ: كَيْفَ ٢٧٠٣
 كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ ٢٧٣١
 كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيَكْبُرُ كَلِمًا خَفِضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ ١٨٠
 كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِنِوَى أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ ٢٧٢٤
 كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَانَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ. قَالَ ١٤٧
 كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَتَعْنَاهَا ٢٧٣٠
 كَانَ يُضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَيْنِ ٢٨٧٣
 كَانَ يُضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْمًا لَهُ وَسَهْمَيْنِ ١٤٤٥
 كَانَ يُطْعَمُ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجَ إِلَى الْجَبَانِ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَأْمُرُ ٤٥٦
 كَانَ يَعْرِقُ فِي الثَّوْبِ وَهُوَ جُنْبٌ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ ٤٠
 كَانَ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ٩٣٨
 كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَابَةِ ٢٢٢٩
 كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْقَدَحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ وَكَتَبْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ ١٦
 كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ ٤٤٢
 كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِذَا ٤٤١
 كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى ٤٤٥
 كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى ٤٤٠
 كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتْ ٤٤٨
 كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ٤٣٩
 كَانَ يَغْدُو مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ أُخْرَى ٤٥٩
 كَانَ يَغْدُو مِنْ مَبْنًى إِلَى عَرَفَةَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَالَ: ٢٧٥٤
 كَانَ يَغْدُو يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى مِنَ الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ ٤٦٠
 كَانَ يَعْرِفُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ثَلَاثًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٨٠
 كَانَ يَفْتِخُ الصَّلَاةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٧١
 كَانَ يَتَعَثُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودِ ٦٨٠
 كَانَ يَتَعَثُّ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرِصُ كُرُومَهُمْ ٦٧٨
 كَانَ يَبِيعُ نَمْرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَبِي مِنْهُ ١٢٤١
 كَانَ يَبِيعُ النَّمْرَ مِنْ غُلَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ، وَكَانَ لَا يَرَى ١٢١٦
 كَانَ يَتْرُكُ الْمَسَاكِينَ يَطُوفُونَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ فِي الْمُصَلَّى ٤٨٨
 كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ فِي ٢٥١٤
 كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ ٢٤٣٦
 كَانَ يُجِيزُ شَهَادَةَ الْقَاضِي إِذَا ٢١٤٢
 كَانَ يُجِيزُهُ ١٢٧١
 كَانَ يُجِنِّي ٤٠٦
 كَانَ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ ٧٦٥
 كَانَ يَحْرُكُ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ، وَيَقُولُ: إِلَيْكَ تَعْدُو قَلِقًا ١١٣٩
 كَانَ يُحَلِّي بَنَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ الذَّهَبَ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْهُ ٦٨٩
 كَانَ يُحْيِي لَيْلَةَ جُمُعَةٍ، وَلَيْلَةَ جُمُعٍ هِيَ لَيْلَةُ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ ٤٣٤
 كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ عِلْمَانِيهِ الَّذِينَ بِوَادِي الْقُرَى ٧٢٦
 كَانَ يُخْطَبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ بَعْدَمَا يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ ٤٧٦
 كَانَ يُخْطَبُ عَلَى مَبْنًى مِنْ أَجْرِ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ، وَقَدْ ٢٢٥٧
 كَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَرْضَعَةٍ بَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا ٢٧٧٥
 كَانَ يَرَى دَاجِنَةَ الطَّيْرِ وَالطَّيَّاءَ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ ١٠٩٦
 كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ٢٥٣٥
 كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَلِمًا كَبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٨٢
 كَانَ يَرْمِلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَكَذَا فَعَلْتُ ٩٧٦
 كَانَ يُزَكِّي أَمْوَالَهُمْ وَهُمْ أَتْيَاءٌ فِي حِجْرِهِ. وَبِهَذَا نَاخِذُ ٢٢٨٦
 كَانَ يُزَكِّي مَالَ التَّيْمِيمِ ٦٦٩
 كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْبَرِيدَ، فَلَا يَقْصُرُ ٣٤٤
 كَانَ يُسْتَخْلِفُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ أَعْمَى، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ ٣٠٦
 كَانَ يُسْجُدُ فِي الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ ٢٢٨٢، ٢٢٥
 كَانَ يُسْحَنُ لَهُ الْمَاءُ فَيَغْتَسِلُ بِهِ، وَيَتَوَضَّأُ بِهِ ٣
 كَانَ يُسَلِّمُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢١٠
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ ٢٢٣٣
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ ٢١٢
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ ٢٠٩
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ ٢١١
 كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢٠٧، ٢٠٥
 كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٨٤

- كَانَ يَقْرَأُ فِي التَّغْلِبِ شَاءَ ١٦٩
 كَانَ يَقْرَأُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ ٨٧٠
 كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ ٦٢١
 كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَبْدِ لَهُ الْمَالُ، وَفِي الشَّخْلِ الْمُشْمِرِ ٢٧٦
 كَانَ يَقْرَأُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ٢٥٥١
 كَانَ يَقْرَأُ فِي الْكُرْسِيِّ تَبِيعُهُ فَلَقَةً وَاحِدَةً قَالَ يَقُولُ: ٢٥٥٠
 كَانَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا ٥٨٠
 كَانَ يَقُولُ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَرْضِهَا بَنَاتُ أَبِي ٢٤٧٨
 كَانَ يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَفَ الرَّجُلُ فِي طَعَامٍ مَوْصُوفٍ ٤٠٨
 كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَافِضًا أَوْ ٤٠٩
 كَانَ يَقُولُ: لَا تَنْكَحُ الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرِّ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا ٣٨٧
 كَانَ يَقُولُ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ ٢٥٦٣
 كَانَ يَقُولُ لَا رِضَاعَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي ١٧٨٥
 كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَنِمُ الْمُحْرَمُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا ١٧٨٤
 كَانَ يَقُولُ لَا يَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبْتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً إِذَا ٢٧٥٥
 كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ٢٤٠٩
 كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٍ إِلَّا الَّتِي تَطْلُقُ، وَقَدْ فُرِضَ ٢٢٦٥
 كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٍ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ ٢٧٢٧
 كَانَ يَقُولُ لِبَوْلِيِّ النَّبِيِّ: أَحْصِ مَا مَرَّ مِنَ السَّيِّئِ، فَإِذَا ٢٤٨، ٢٢٦٤
 كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يُزَلِّ غُسْلًا، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ٢٧٥٩
 كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَبَسَرَ مِنَ الْهَذْيِ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ. قَالَ ١٧
 كَانَ يَقُولُ مَكَانَ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ ١٦٩
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ فِي قَمِيصٍ أَوْ جَبَّةٍ فَلْيَنْزِعْهَا نَزْعًا ٣١٢٧
 كَانَ يَقُولُ مَنْ أَصَابَهُ رُعَافٌ أَوْ مِنْ وَجَدَ رُعَافًا أَوْ مَذْيًا ٢٢٣٢
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا ٧٨٧
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ ١٩٦٠
 كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فَلْيُوَدِّ ١٩٦٠
 كَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبِهَذَا ابْتَدَأَ ٢٧٧٧
 كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُ لَهَا، وَيَقُولُ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ يُخَالِفَ ٥٢٦
 كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احْتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ٥٢٤
 كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احْتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ابْنُ ٦٨١
 كَانَ يَقُولُ: يَفْضِي عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لَبَّيْهِ مَا بَقِيَ قَالَ ١٩٨٨
 كَانَ يَقُولُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ ٥٠٩
 كَانَ يَقُولُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَ إِلَى صَلَاةِ ١٨٥٥
 كَانَ يَقُولُ فِي الْأُمَةِ نَكُورٌ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعَيَّقُ أَنْ لَهَا ١٦٨٦
 كَانَ يَقُولُ فِي التَّغْلِبِ شَاءَ ١٠٥٥، ١٠٥٦
 كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ ٣٩٨
 كَانَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ ٢٠٢
 كَانَ يَقُولُ فِي الْعَبْدِ لَهُ الْمَالُ، وَفِي الشَّخْلِ الْمُشْمِرِ ١٢٠٧
 كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ١٧٥٠
 كَانَ يَقُولُ فِي الْكُرْسِيِّ تَبِيعُهُ فَلَقَةً وَاحِدَةً قَالَ يَقُولُ: ١٢٢٨
 كَانَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا ٢٦١٣
 كَانَ يَقُولُ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَرْضِهَا بَنَاتُ أَبِي ٢٧٧٥
 كَانَ يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَفَ الرَّجُلُ فِي طَعَامٍ مَوْصُوفٍ ١٢٧٢
 كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَافِضًا أَوْ ٢٧٢٠
 كَانَ يَقُولُ: لَا تَنْكَحُ الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرِّ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا ٢٧٥٨
 كَانَ يَقُولُ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ ٢٧٦٧
 كَانَ يَقُولُ لَا رِضَاعَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي ١٥٩٢
 كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَنِمُ الْمُحْرَمُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا ٢٥٧٧
 كَانَ يَقُولُ لَا يَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبْتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً إِذَا ١٨٥٤
 كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ١٧٧٨
 كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٍ إِلَّا الَّتِي تَطْلُقُ، وَقَدْ فُرِضَ ٢٧٦١
 كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٍ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ ٢٧٦٣
 كَانَ يَقُولُ لِبَوْلِيِّ النَّبِيِّ: أَحْصِ مَا مَرَّ مِنَ السَّيِّئِ، فَإِذَا ٢٤٨٨
 كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يُزَلِّ غُسْلًا، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ٢٩٩١
 كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَبَسَرَ مِنَ الْهَذْيِ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ. قَالَ ٢٧٤٥
 كَانَ يَقُولُ مَكَانَ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ ١٠٢١
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ فِي قَمِيصٍ أَوْ جَبَّةٍ فَلْيَنْزِعْهَا نَزْعًا ٩٠٤
 كَانَ يَقُولُ مَنْ أَصَابَهُ رُعَافٌ أَوْ مِنْ وَجَدَ رُعَافًا أَوْ مَذْيًا ٢٧١٩
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا ٢٥٥٤
 كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ ٧٠٨، ٦٣٠
 كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فَلْيُوَدِّ ٧٠٣
 كَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبِهَذَا ابْتَدَأَ ٢٢٤٤
 كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُ لَهَا، وَيَقُولُ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ يُخَالِفَ ٢٩٥٦
 كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احْتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ٢٩٣١
 كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احْتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ابْنُ ٢٩٣١
 كَانَ يَقُولُ: يَفْضِي عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لَبَّيْهِ مَا بَقِيَ قَالَ ٢٩٥٤
 كَانَ يَقُولُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ ٣١١٨
 كَانَ يَقُولُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَ إِلَى صَلَاةِ ٢٤٦٩
 كَانَ يَقُولُ فِي الْأُمَةِ نَكُورٌ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعَيَّقُ أَنْ لَهَا ١٦٨٦

- ١١٧١ كَانَتْ بَنُو عَقِيلٍ حُلَفَاءَ لِعَقِيْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَتْ تَقِيْفٌ ٤
 ١٤٥٣ كَانَتْ بَنُو النَّظِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ١٢٥٨
 ١٠٠٥ كَانَتْ تَأْمُرُ النِّسَاءُ أَنْ يُعْجَلْنَ فِي الْإِفَاضَةِ مَخَافَةَ ٩٨٤
 ٢٧٠٤، ١٢٤٣ كَانَتْ تَبِيعُ بَنِيهَا وَتَسْتَشِيئُ مِنْهَا ٢٤٤٧
 ١٨٤٩ كَانَتْ تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا الْبَتَّةَ فَتَكَحَّتْ فِي ١٢٨٦
 ١٦٨٧ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ وَهِيٍّ أُمِّهِ يَوْمَئِذٍ فَعَتَقَتْ قَالَتْ فَأَرْسَلَتْ ٩٦٦
 ١٧٢٥ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ وَهِيٍّ يَوْمَئِذٍ أُمِّهِ فَعَتَقَتْ فَقَالَتْ ٢٧٤٤
 ١٨٨٤ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَطَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ ٤٥٧
 ٦٨٨ كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتَ أَخِيهَا بِالذَّهَبِ ٩٢٠
 ٦٨٨ كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتَ أَخِيهَا بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةَ لَا تُخْرِجُ ١٩٥٠
 ١٩ كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ٢١٨٩
 ٨٧٠ كَانَتْ تَقْتَتِي النِّسَاءُ أَنْ لَا يَقْطَعْنَ، فَاتَّهَى عَنْهُ ٩٦٠
 ٣٣٠ كَانَتْ تَقُوْنُهُ النِّعْمَةُ فَيَأْتِي وَالنَّاسُ فِي الْيَوْمِ، فَيَصْلِي ٢٣
 ١٨٥٦ كَانَتْ تَقُولُ اتَّقِي اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ، فَقَدْ عَلِمْتُ فِي أَيِّ ٢٧٣٣
 ٩٣٤ كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا ٢٠٦١
 ٩٣٤ كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا الْبَتَّةُ ٢٧٤٩
 ١٥٨٥ كَانَتْ تَقُولُ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ٢٤٦، ٢٢٦٣
 ٨٦٧ كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشَبَّعَاتِ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ لَيْسَ ٢٤٤٦
 ٢٥٠٥ كَانَتْ تَلْبِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْكًا اللَّهُمَّ لَيْكًا لَيْكًا لَا ٢٥٤٩، ٢٤٤
 ٦٨٧ كَانَتْ تَلْبِي بَنَاتَ أَخِيهَا يَتَامَى فِي حِجْرِهَا لَهْنُ الْحُلِيِّ ٢٥٤٧، ٢٤٢
 ٢٨٠٣ كَانَتْ الدُّبَّةُ الْإِبِلَ فَجُعِلَتْ الْإِبِلُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ كُلُّ ١٩٠٢، ١٨٩٩
 ١٥٧٣ كَانَتْ عَائِشَةُ تُخَطِّبُ إِلَيْهَا الْمَرْءَةَ مِنْ أَهْلِهَا فَتَشْهَدُ، فَإِذَا ٣٠٠٧
 ٦٦٧ كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبِي وَأَحَابِي يَتِمِّعْنَ فِي حِجْرِهَا؛ فَكَانَتْ ٣٠٠٧
 ١٩٠٠ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا إِذَا ذَكَرَ لَهَا الرَّجُلُ ٣٠١٠
 ٦٧٠ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا تَزْكِي أَمْوَالَنَا، وَإِنَّهُ لَيَسْجَرُ ٤٣٦
 ٦٦٥ كَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ تَلْبِي أَنَا وَأَخَوْنِي لِي يَتِمِّعْنِ ٢٧٩
 ١٨٠٠، ١٦٦٨ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ ٢٧١٢
 ٩٥٨ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ٢٣٦٤
 ١٨٦٠ كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَّقَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ ١٩٨٩
 ٦٧١ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ؛ فَكَانَ يَزْكِيهَا كُلَّ ١٤١٧
 ٢٧٠٥ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ قَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَانَكُمْ بِهَا فَرَأَى ٧٧٠
 ٢٥٩٢، ١٣٨٤ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ: لِأَهْلِهَا شَانَكُمْ ١٤٣٤
 ١٦٨٥ كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ، وَكَانَ فِي إِحْدَى ١٤٣٤
 ١٦٨٥ كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ، وَكَانَ فِي إِحْدَى السَّنِ أَنَّهَا ١٥٣٦
 ٨١٩ كَانَتْ قَارِنَةً قَفْضَتِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ الرَّاجِعَتَيْنِ ٢١٥١

- كانت لهم النفس، فلما عفا هذا أحيا النفس، فلا ٢٨٤٤
- كَانَتْ لِي وَلَيْدَةً فَكَتَتْ أَطْرُفَهَا فَمَعَدَّتْ أَمْرَاتِي إِلَيْهَا ١٥٩١
- كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها ١٧٦٧
- كَأَنَّهُ جَاءَهُ بِهَا عَلَى غَيْرِ الصُّفَةِ وَتَحْوِيلُهُمَا بَيْنَهُمَا فِي ١٣٠٩
- كَأَنَّهُ يَعْنِي نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ ١٥٢٢
- كَانَهُمَا ذَهَبًا إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَضْطَرُونَ مَوْضِعَ الدِّينِ فَيَعْقِلُونَ ١١٥٣
- كَانُوا إِذَا أَقْتَوَا بَشِيءًا أَوْ نَهَوْا عَنْهُ قَالُوا هَذَا مَكْرُوهٌ ٢٨٨٨
- كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ فَمَا قَوْلُهُ سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ١٥٠٥
- كَانُوا فِي زَمَانٍ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٧١
- كَانُوا وَهُمْ مُحَاصِرُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ إِذَا غَلَبُوا عَلَى دَارٍ مِنْ ٢٨٩٥
- كَانُوا يَأْتُونَ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَعْلَى الْوَادِي هُوَ وَعَيْدٌ ٣٠٧
- كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعُمَرُ جَالِسٌ عَلَى الْغُبَيْرِ ٣٧٢
- كَانُوا يَخْطُبُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ عَلَى الْغُبَيْرِ قِيَامًا ٣٨٢
- كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا دَخَلَتِ الْمَطْلَقَةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْخَيْضَةِ ١٨١٣
- كَانُوا يَقُولُونَ دِيَةَ الْخَطَا عَشْرُونَ بَنَتٍ مَخَاضٍ وَعَشْرُونَ ١٩٨٤
- كَانُوا يُسْكِرُهُمْ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْحُدُودِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ٢١٥٦
- كَانُوا يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةٍ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ ١٤٨٢
- كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ فَيْخِيهِ ٢٤٤٣
- كَبُرَ حَتَّى لَا يَقْدِرَ عَلَى الصِّيَامِ، فَكَانَ يَقْتَدِي، وَخَالَفَهُ ٢٧٠٢
- كَبُرَ عَلَى ابْنِ الْمُكَفَّفِ أَرْبَعًا، وَهَذَا خِلَافُ الْحَدِيثَيْنِ ٢٢٧٧
- كَبُرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْفِيٍّ خَمْسًا، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا، وَقَالَ: ٢٢٧٦
- كَبُرَ عَلَى الْيَتِيمِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ ٥٧٤
- كَبُرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا ٢٤٧٥
- كَبُرَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا وَكَبُرَ فِي الْعِيدَيْنِ مِثْلَ ٥٠٦
- كَبُرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ ٢٢٣٩
- كَبُرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ أَنْ امْكُثُوا، ثُمَّ ٣١٠
- كَبُرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْاسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا وَجَهَرَ ٤٧٨
- الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَعْمُرُوا بَنِي خَزَمٍ، وَفِي ١٩٩١
- كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا ٨١٨
- كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ١٥٢٣
- كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ، وَهُوَ عَامِلٌ عَلَى الْمَدِينَةِ إِذَا طَلَعَتْ ٤٤٩
- كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا ١٦٥٨، ١٦٤٤، ٢١٨٠
- كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْحَيَاءِ فِيمَا بَيْنَ الشَّامِ إِلَى مَكَّةَ جَمَعُوا إِذَا ٣٥٨
- كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ إِنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ دِينَارًا، أَوْ ١٤٧٩
- كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ إِنِّي قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَوْمٍ فَمِنْ ٢٨٥٤
- كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَوْمٍ فَمِنْ ٢٨٧٠
- كَتَبَ إِلَى الضَّحَّاكِ بْنِ سُهَيْلٍ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَتَيْتُمْ ١٩٦١
- كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ أَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ ٢٦٨٩
- كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٢١١٠، ٢١٠٩
- كَتَبَ إِلَى عَلِيٍّ يَسْأَلُهُ عَنْ مُسْلِمٍ زَنِى بِبَصْرَانِيَّةٍ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ٢٣٩١
- كَتَبَ إِلَى عُمَرُو بْنِ خَزَمٍ، وَهُوَ يَنْجِرَانُ أَنْ عَجَلَ الْغَدُو ٤٤٦
- كَتَبَ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَإِلَى عُمَالِهِ أَنْ لَا ٢٨٩٢
- كَتَبَ إِلَى نَحْدَةٍ فِي جَوَابِ كِتَابِهِ: كِتَبْتُ ٢٨٧٥
- كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ أَنْ أَبْعَثَ إِلَى نَفْسٍ بِنِ ٢١٣٣
- كَتَبَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا أَبُو ١٩٤٢
- كَتَبَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا أَبُو حَسَنِ إِنْ ١٩٤٢
- كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ أَنْظُرَ مِنْ مَرِّ بَكٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٧٠٢، ٢٧٠٨
- كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُبْعَثَ إِلَيْهِ بِقِطْعَةٍ مِنَ الْمَرْوَةِ يَتَّخِذُهَا ٢١٩٤
- كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَتَيْتُمُ الصَّبَابِيَّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ١٩٦٠
- كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فِي مُسْلِمٍ زَنِى بِدَمِيَّةٍ ١٩٨٦
- كَتَبَ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَأَشِيَّةِ قَالَ: ٢٧١٠
- كَتَبَ بِهَا إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، فَإِذَا فِيهَا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ ٦٤٤
- كَتَبَ عُمَرُ أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاجِرٍ ٥٤٣
- كَتَبَ عُمَرُ أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاجِرٍ وَسَاجِرَةٍ فَتَقْتُلْنَا ثَلَاثَ ٥٤٣
- كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيٍّ أَنْ يَسْأَلَ الْحَسَنَ لِمَ ١٥٥٥
- كَتَبَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبَيَّ كُلَّ خَمْسِينَ ٢٢٩٢
- كَتَبَ فِي خِيَالَتِهِ فِي سَائِيَةِ مَاتَ أَنْ يَدْفَعُ مِيرَاثَهُ إِلَى ١٤٠٧
- كَتَبَ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنَتٍ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ٢٢٨٨
- كَتَبَ فِي قِتِيلٍ وَجَدَ بَيْنَ خَيْرَانَ، وَوَدَاعَةَ أَنْ يُقَاسَ مَا ٢١١٦
- كَتَبَ لَهُ السُّنَّةَ فَذَكَرَ هَذَا. وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: ٢٢٩٣
- كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الطَّائِفِ فِي جَارِيَتَيْنِ ضَرَبْتُ ٢١٢٩
- كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنِّي لَمْ أَجِدِ الْيَمِينَ ٢٠٩٥
- كَتَبْتُ تَسَالِي عَنْ الصَّبِيِّ مَتَى يَخْرُجُ مِنَ الْيَمِّ وَمَتَى ٢٨٧٥
- كَتَبْتُ عَلَى رَجُلَيْنِ فِي بَيْعٍ إِنْ حَيْكَمَا مِنْ ٢٩٤٢
- كَتَبْتُ عَلَى رَجُلَيْنِ فِي بَيْعٍ إِنْ حَيْكَمَا مِنْ ٢٩٤٢، ٢٩٤٢
- كَبِيرٌ ٦٩٠
- كَذَبْتُ وَاللَّهِ حَتَّى تُقَرَّ بِعِثْلِ الَّذِي أَقْرَبْتُ بِهِ. قَالَ فَقَوْلُ ١٦٧٤
- كَرَبْتُ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ ٢٦٤١
- كَرَبْتُ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدْنَا ٢٦٤١

- كره بيع الحيوان باللحم ١٢٦٦
 كره ميراء المصاحف وتبعها ٢٣٥٧
 كره الصلاة في جلود الثعالب ٢٢٤٨
 كره صوم يوم الجمعة وهم يستحيون صوم يوم الجمعة ٢٤٩٣
 كره العزل ٢٣٠٥
 كره القبلة للصائم ٢٤٩٤
 كره للمحرم أن يتوشح بالثوب، ثم يعقد طرفيه من ٨٧٩
 كره المسائل وعابها، فقال عوفير والله لا تين رسول ١٩٠٩
 كره من الإمام ما كره من الحرائر إلا العدة ١٥٤٥
 كرهه للناس قد يتوفى المرأة في نفسه ما لا يكره لغيره ٢٥٧٧
 كسب الحجام من السحت. وليسوا يأخذون بهذا، ولا ٢٣٥١
 كسب عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت ٢٦٩٦
 كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ٥٩٩
 كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول ٤٩١
 كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل ١٩٢١، ١٤٩٥
 كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير ٢٠٤٧
 كفر بفرض الحج ٧٨١
 كفر في ثلاثة أبواب يبيض سحولته ليس فيها قميص ٥٦٠
 كفوا فكفوا عنه، فإذا هو قد مات ٢٤١١
 كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه، وأنا نحن ٢٧٥٠
 كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ في السفر ٢٩٧٦
 كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قصر الصلاة في السفر ٣٣٨
 كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: أصدق ٢٥١٥
 كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: أكما ٢٤٣٣
 كل سنن رسول الله ﷺ قد غيرت حتى الصلاة ٤٧٥
 كل شراب أسكر فهو حرام ٢٠١٧، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣
 كل شيء أجازته المال فليس بطلاق ١٦٧١
 كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من خبز أو ثناء أو ١٢٢٤
 كل شيء في القرآن أو آية شاء قال ابن جريج ١٠٢٤
 كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي ١٦٧
 كل قرية فيها أربعون رجلاً فعليهم الجمعة ٣٥٧
 كل مال يؤدي زكاته فليس بكتير، وإن كان مذكوناً، وكل ٦٣١
 كل مسكر حرام ٢٠٦٠
 كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام ٢٠٦٨
 كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله ١٥٠٥
- كلموه فأنتم جئتم به فكلموه فأبى وانطلق إلى عمر ١٦٣٨
 كلنا يقول عطاء وطاوس ومجاهد ٢١٤٣
 كل ٢٦٢٧
 كلوا، فقالوا: ألا تأكل أنت؟ قال: إني لست كهيتيكم ٢٦٩٠
 كم ترى؟ قال: قللت: العشر فأخذت منهم العشر ٦٨٢
 كم تمن نأيتك قال: أربعمائة درهم قال عمر: أعطيه ٢٦٥٥
 كم سقت إليها؟ قال زنة نواة من ذهب ١٦١٠
 كم في بيضة حمام مكة؟ قال: نصف درهم بين ١٠٧٢
 كم كان صدائق النبي ﷺ؟ قالت: كان صدافه لأزواجه ١٧٥١
 كما قصص؟ قال: نعم ١٤٣٥
 كما قلت: وقال في الأجل إلى أجل معلوم ١٢٦٩
 كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي وهن متلفعات ٣٠٧٢
 كنا عند رسول الله بالجعرانة فأتاه رجل ٩٠٣، ٣١٤٢
 كنا عند عائشة إذ جاءها امرأة من نساء بني عبد الدار ٨٨٦
 كنا عند عبد الله بن عمر فجاءه أعرابي، فقال له: إني ١٣٩٣
 كنا في عهد النبي ﷺ يوم الفطر والأضحية لا نصلي في ٤٦٧
 كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرساً من رجل، فلما أردنا ١١٧٨
 كنا محاصري حصن قوم فعمد عبد ليغصهم فرمى ٢٨٨٦
 كنا مع أنس بن مالك بمكة، فكان إذا حتم رأسه خرج ٨٢٤
 كنا مع رسول الله ﷺ بخيبر يأتي أحدنا إلى الطعام من ٢٨٥٩
 كنا مع رسول الله ﷺ زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير ٢٩٧٩
 كنا مع رسول الله ﷺ، فإذا سلم قال أحدنا بيديه عن يمينه ٢١٣
 كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فانقطع عقد لي ٢٩٩٦
 كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال بايعوني على أن ٢٠١٥
 كنا مع علي ﷺ في سفر فصلى العصر، ثم دخل ٢٢٥٢
 كنا مع النبي ﷺ فخر رجل عن بعيره فوفص فمات، فقال ٥٧٠
 كنا مع النبي ﷺ فخر رجل مخرم عن بعيره فوفص ١١٠٠
 كنا مع النبي ﷺ في سفر فزلت آية التيمم فتيممنا مع ٢٩٩٨
 كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ٧٣١، ٧٢٩، ٧٢٥
 كنا نخرج في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام ٧٣٢، ٧٣٠
 كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة ٣١٣١، ٢١٤
 كنا نصلي مع النبي ﷺ، ثم تنصرف فتأتي بني سلمة ١٢٠
 كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم تنصرف فتأتي ١٢١
 كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم نخرج تتناصل ١١٩
 كنا نغزل والقرآن ينزل ٢٣٢٦

- كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءً فَأَرَدْنَا أَنْ ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءً فَأَرَدْنَا أَنْ نَخْصِي ٢٣٣١
 كُنْتُ إِذَا جُنْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ﷺ أَقْبِضُ مِنْهُ عَطَائِي ٦٥٣
 كُنْتُ أَرَى أَنَّهَا لِي حَلَالٌ ٢٤١٥
 كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَلِيدَةً فَجِئْتُ إِلَى رَسُولٍ ١٠١
 كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبِي بَنٍ كَعْبَ وَأَبَا ٢٠٥٥
 كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَيْمَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَمِنْ بَعْدِهِ يَقُولُونَ: آمِينَ ٢٥٣٩
 كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ٢٥٨٦
 كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ٨٩٢، ٢٥٨٦
 كُنْتُ أَغْرِفُ انْقِصَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ ٢١٩
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ ١٨
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ فَرُبَّمَا قُلْتُ ٢٠
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ ٢١
 كُنْتُ أَفْرُكُ النُّعْيَ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٩٣
 كُنْتُ أَفْرُكُ النُّعْيَ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَصْلِي ٩٥، ٩٤
 كُنْتُ إِمَامًا، فَلَوْ سَجَدْتُ سَجَدَتِ مَعَكَ ٢٩٧٣، ٢٢٩
 كُنْتُ أَنْزِعُ هَذِهِ الْمُقَطَّعَةَ وَأَغْسِلُ هَذَا الْخُلُقَ، فَقَالَ ٩٠٣
 كُنْتُ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَصَرَّيْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ١٩٨٢
 كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ جَرَادَةٍ ١٠٧٨
 كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ١٠٦٧
 كُنْتُ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ نَشْرَبُ الْحَمْرَ قَطَاعًا بِمُدِّيَّةٍ كَانَتْ مَعَنَا ٢٣٦٧
 كُنْتُ عَابِلًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَلَى سَوْقِ الْمَدِينَةِ فِي ١٤٨٨
 كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ أَخَذْتُ قَمْلَةً ١٠٩٢
 كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ٢٥٩٣، ١٣٨٥
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟ ٢٣٩١
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَأَتَانِي ثَلَاثَةٌ فَشَهِدُوا عَلَيَّ اثْنَيْنِ أَتَاهُمَا ٢٣٦٠
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَأَتَانِي امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي وَقَعَ ٢٤١٥
 كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ ضَعْفَةٍ ١١٤٠
 كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ ضَعْفَةٍ أَهْلِيهِ، يَغْنِي مِنْ ١١٤٠
 كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ لَهُ: زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ أَتْنِي أَنْ ١٠٠٢
 كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ لَيْلَةً وَالسَّمَاءُ مُتَبَيِّمَةٌ فَخَشِيَ ابْنُ عُمَرَ ٢٤٥
 كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ زَمَانَ الْفَتْحِ فَرَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ لِمَعَانٍ ٣٠٩٠
 كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُتَفِقِ أَوْ فِي وَفْدِ بَنِي الْمُتَفِقِ إِلَى ٦٠
 كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاسْتَزِرْ بِتَوْبِهِ ٨١
 كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ تَطَهَّرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ ٨١
 كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ١٤١٥
 كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ١٧٨٣
 كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ٣١٧٠
 كَيْفَ تَرَى فِي عَنَزٍ نَبِيَّةٍ عَفْرَاءَ نَحْكُمُ بِهَا عَلَى أَمِيرٍ ١٠٦٢
 كَيْفَ تَرَى فِي قَتْلِ الْكُذِّمِ وَالْجُنْدُبِ أَتْرَاهُمَا ١٠٩١
 كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابِكُمْ الَّذِي ٢٠١٦
 كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرِ إِلَى ٢٥٦٦
 كَيْفَ تَقْرَأُونَ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، أَوْ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ ١٤١٥
 كَيْفَ زَعَّمْتُمْ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ سَجَدَ فِي إِذَا السَّمَاءُ ٢٣٤
 كَيْفَ قُلْتُ: فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ ١٧٦٨
 كَيْفَ قُلْتُ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي ١٦٤٨
 كَيْفَ قُلْتُ؟ قَالَتْ فَرَدَّدَتْ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتَ لَهُ ١٨٤٣
 كَيْفَ كَانَ أَبُوك يَقُولُ فِي الْمُدْبِرِ أَبِييَعَةَ صَاحِبُهُ؟ قَالَ: ٢٩٣١
 كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ ٨٥٦
 كَيْفَ كَرِهْتُمْ مَا اسْتَحَبَّ أَبُو بَكْرٍ ٢٧٠٣
 لا ٢٩٥٥، ١٩٧٥، ١٢٤٤، ١٠٣٣
 لا ٩٠٧، ٨١٨، ٧٩٧
 لا أَخْذُ مِنْكُمْ الرُّبَى وَلَا الْمَاحِضَ وَلَا ذَاتَ الدَّرِّ وَلَا ٦٤٥
 لا أَخْذُ مِنْكُمْ الرُّبَى وَلَا الْمَاحِضَ وَلَا ذَاتَ الدَّرِّ وَلَا ٦٤٨
 لا أَخْذَهَا إِلَّا عِنْدَ مَجْلَئِهَا فَاتَى الْمَكَاتِبَ عُمَرُ بْنُ ١٣١١
 لا أَمْرُكَ أَنْ تَاكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَاخُذَهَا ٢٦٣١، ١٣٩٨
 لا أَجِدُ فَرْوَجَهُ يَأْتِيهَا بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ٢٦١٧
 لا أَجْرَكَ اللَّهُ لَا أَجْرَكَ اللَّهُ تَدَافِعِينَ الرِّجَالَ؟ أَلَا ٩٥٨
 لا أَجْرَكَ اللَّهُ لَا أَجْرَكَ اللَّهُ تَدَافِعِينَ الرِّجَالَ؟ أَلَا كَثُرَتْ ٩٥٨
 لا أَجْعَلُ مَا أَذْرَكَ كَمَا لَمْ يَذْرَكَ قَبْلَهُ ذَلِكَ عُمَرُ، فَقَالَ ٢٨٦١
 لا أَحِبُّ أَنْ يَرِيهَا إِلَّا مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَلَمْ يَرَوْهَا فِيهَا ٢٧٠٧
 لا أَحْسَبُهُ إِذَا خَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ ١١٧٨
 لا. أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: مَا أَرَى الزُّورَةَ ٩٠٠
 لا أَذْرِي ٨٤٢
 لا أَذْرِي قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ٩٧١
 لا أَذْرِي مَا يَقُولُ غَيْرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ ٢٤١١
 لا أَرَاهُ حَكَى إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَابْنِ أَبِي ذُئْبٍ يَرْوِيهِ عَنْ ٢٧٣٢

- لا أَرَاهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ٤٢٨
- لا أُرِيدُ قَالَ فَصْنَعَهُ إِذَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ لَهُ وَارثاً ١٤٣٢
- لا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٠٣٥
- ١٩٢٢، ٢٠٤٨، ٢٧٩٤، ٣٠٣٤، ٥٤٥
- لا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ ١٤٦٨
- لا أَغْرِقَنَّ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ ٢٧٨٩
- لا إِلَّا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَهَذَانِ أَجْلَانِ لَا يَذَرِي إِلَيَّ ١٢٨٠
- لا إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ ١٠٩
- لا إِلَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَأْخُذُهَا وَيَأْخُذُ الْهَدِيَّةَ ١٣٧٦
- لا إِلَّا أَنْ نَسْتَشِيءَ أَهْلَهُ هِيَ قَبْلُ الْبَيْعِ تَقُولُ هَذِهِ ١٢٤٥
- لا إِلَّا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ عَبْدًا عَبْدًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي ٢٣٦٦
- لا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مِثْلُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ ٢٩٤٠
- لا إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ أَوْ بَزْءٌ ١٣٠٦
- لا، إِلَّا رَكْعَتَي الصُّبْحِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَكْعَتَهُمَا فَارَكْعَتَهُمَا ٩٤٤
- لا إِلَّا عِنْدَ كُلِّ إِبْنَانَةٍ ١٢٢٧
- لا إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمُسْتَخَّرِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْفَ يَكُونُ ١٢٨١
- لا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ صَلَاحِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي لَعَلَّهُ ١٢٢٦
- لا إِلَّا كَيْلًا بِكُلِّ يَدٍ بِيَدٍ ١٢٥٨
- لا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُكْتَبًا عَلَى أَرِيكَتَيْ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ ٢٧٩١
- لا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُكْتَبًا عَلَى أَرِيكَتَيْ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ٢١١٨
- لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ٢٢٠
- لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ظَلَمْتَ نَفْسِي فَافْغِرْ لِي، فَإِنَّهُ ٢٢٤٤
- لا أُمْسِي وَفِيكَ دِرْهَمٌ فَأَمَرُ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَسَمَهُ ٢٣٧٤
- لا أَنَا، وَلَا نَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُزْجَاهَا، فَلَمَّا جَاءَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
- لا إِنَّمَا أَخْبَرْتُ إِنَّمَا كَانَتْ الْخُطْبَةُ تَذْكِيراً ٣٩٤
- لا، إِنَّمَا أَخْبَرْتَنِي رَجُلٌ بِبَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَوْ ٦١١
- لا، إِنَّمَا يَخْفِيكَ أَنْ تَخْشِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ ٧٨
- لا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا نَبِيذًا أَوْ مُسْكِرًا إِلَّا ٢٠١٩
- لا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا وَلَا نَبِيذًا مُسْكِرًا إِلَّا جَلَدْتَهُ ٢٠٧٦
- لا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةُ بِالسَّلْعَةِ إِحْدَاهُمَا نَاجِرَةً ١٢٨٣
- لا بَأْسَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ وَحِجَارَتِهِ إِلَى الْحِلِّ وَهوَ ٢١٩٣
- لا بَأْسَ أَنْ يُسَلَّمَ وَيُؤَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ ٣٩٩
- لا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِفَضْلِ الْجَنَّبِ وَالْحَائِضِ ٢٧٢٠
- لا بَأْسَ بِأَكْلِ ذَبَابِهِمْ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فَأَلْمَرْتُ أَنْتَ ٢٩٠٩
- لا بَأْسَ بِاللِّزْمِ بِاللِّزْمَيْنِ. وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ نَقُولُ بهذا ٢٣٥٤
- لا بَأْسَ بِالسَّلَامِ فِي الْفُلُوسِ، وَقَالَ سَعِيدُ الْقَدَّاحُ لَا بَأْسَ ١٢٨٢
- لا بَأْسَ بِذَلِكَ ١٢٥٣، ١٢٤٦
- لا بَأْسَ بِذَلِكَ لَيْسَ ذَلِكَ يَبِيعُ إِنَّمَا ذَلِكَ قَضَاءٌ ١٣٠٧
- لا بَأْسَ بِسَجْدَةِ الشُّكْرِ وَتَسْتَحْيِهَا وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ٢٢٦
- لا بَأْسَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ جُنْبًا قَالَ ٢٧٢٠
- لا بَأْسَ بِهِ ١٢٠٢، ١٢٩٧، ١٣٤٢، ٢٧٦٨
- لا بَأْسَ بِهِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا يَكْرَهُهُ ١٣٠٠
- لا بَأْسَ بهذا قَالَ: فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَيْنِهِ ٢٦٠٤
- لا، بَلْ لَا بَدَ دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٨١١
- لا، بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا ٧٤٤
- لا تَأْتُوا الْكُهَانَ، فَقَالَ عُمَرُ، وَكُنَّا تَطْفِرُ، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ ١٩٠٦
- لا تَأْكُلْ ذَبَابِهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِمْ إِلَّا ١٥٥٧
- لا تَأْكُلُوا ذَبَابَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَإِنَّهُمْ ١١٥٣، ١٥٤٠
- لا تَتَّبِعُوا إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْأَثَرِ وَلَا إِلَى ٢١٧١
- لا تَتَّبِعُوا إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَا إِلَى الْأَثَرِ، وَلَا إِلَى ١٢٧٩
- لا تَتَّبِعُوا الذِّبَارَ بِالذِّبَارَيْنِ وَلَا الدَّرْهَمَ ٣١٠٢
- لا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَتَّبِعُوا ١١٩٧
- لا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَتَّبِعُوا ٣١٠١
- لا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ١١٩٣، ٣٠٩٩
- لا تَرَأَى نَارَاهُمَا ١٩٤٩
- لا تَجِبُ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ٦٥١
- لا تَحْجُزُ الصَّدَقَةُ إِلَّا مَقْبُوضَةٌ ١٣٨١، ٢١٥٨
- لا تَحْرُمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصْنَانَ وَلَا الرُّضْعَةَ وَلَا ١٥٨٧
- لا تَحْرُمُ الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصْنَانَ ٢٦٢٤
- لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِعَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ ٧٤٣
- لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِحَمْسَةِ عَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٧٥٢
- لا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْفَسِيلَةَ ١٨٧٦
- لا تَحِلُّوا شُعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا ٧٧٩
- لا تُخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتَهُ ٧١٤
- لا تُخْرِجُ نِيَصَةَ الْحَمَامَةِ الْمَكِّيَّةَ وَفَرَاخَهَا مِنْ ١٠٨٥
- لا تُخْلِطُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ. وَهُمْ يَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ٢٤٨٦
- لا تَزَالُ فِي الْقَوْمِ بَقِيَّةٌ مَا فَعَلُوا هَكَذَا. قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ ٧٥٦
- لا تُسَبِّحُوا الرِّيحَ، وَعُودُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ٥٢١
- لا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالغَنَمَ فَمَنْ اتَّبَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرٍ ٣١٨٦
- لا تَصْلُحُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ ٧٤٢

- لا تَصْلَحُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرْوٍ قَوِيٍّ ٧٥٠
- لا تَصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَصَلُّوا وَالشَّمْسُ ٢٢٥٠
- لا تَصَلُّوا حَتَّى تَفِيءَ الْكَعْبَةَ مِنْ وَجْهَيْهَا ٣٦٢
- لا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ٣١٥٦
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَاهُ عُمَرُ بْنُ ١٦٦٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ ١٦٦٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا ١٧٩٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٢٠٢٠
- لا تَطْلُقْنِي وَأَمْسِكْنِي وَأَقْسِمَ لِي مَا بَدَا لَكَ فَانْزَلَ اللَّهُ ١٧٨٩
- لا تَطْلُقْنِي وَدَعْنِي يَخْشُرُنِي اللَّهُ تَعَالَى فِي بَيْتِكَ، وَقَدْ ١٧٩٠
- لا تعجل علي يا رسول الله إني كنت امرأ ملصقاً في ١٥١٥
- لا تَغْفُلِ الْعَاقِلَةُ شَيْئاً دُونَ الْمُوضِحَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ ٢٨٣٨
- لا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرْفَقَهُ فَسَيَلُهُ ٢٥٩٧
- لا تَعْمُرُوا، وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً، أَوْ أَرْفَقَهُ فَهُوَ ١٣٨٩
- لا تُطْطِئْهُ فَتَضْرِبَ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا فَذَلِكَ الَّذِي يَنْفَى ٨٧٣
- لا تغيروا بسوادكم، فإنما سوادكم من كوفتكم يعني لا ٢٤٦٧
- لا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَخَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ أَهْلُهَا ٢٨٩١
- لا تَقْتُلْنِي صَبْرًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لَا أَقْتُلُكَ صَبْرًا إِنِّي أَخَافُ ١٤٩٦
- لا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ ٥٥٠
- لا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَإِنَّكَ ١٩٢٣
- لا تَقْتُلْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ٢٠٢٠
- لا تَقْتُلْهُ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ٢٠٢٠
- لا تَقْتُلْهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ ١٩٢٣
- لا تَقْتُلْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ ٥٥٠
- لا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيَّ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا ٣١٥٨
- لا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمٍ، وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ ٣١٥٧
- لا تُقَطِّعْ يَدَ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ فِي أَيِّ ٢٠٣٧
- لا تُقَطِّعْ الْيَدَ إِلَّا فِي ٢٠٠٢
- لا تُقَطِّعْ الْيَدَ إِلَّا فِي عَشْرَةِ ذَرَاهِمَ قُلْنَا: فَقَدْ رَوَى ٢٠٠٢
- لا تُقَطِّعْ الْيَدَ فِي نَمْرٍ وَلَا كَثْرٍ ٢٠٣٣
- لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَتَخَذَ الْمَسَاجِدَ طُرْقًا وَحَتَّى يُسَلَّمَ ٢٤٥٣
- لا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّيِّبِ وَتَلْبَسُ ٨٦٩
- لا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّيِّبِ وَتَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَعْصُفَرَةَ ٨٦٩
- لا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ٨٦٥
- لا تَلْقُوا السَّلْعَ ٣٠٦٢
- لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجْنَ فَلْيَخْرُجْنَ ٣٠٤١
- لا تَتَاجَشُوا ٣٠٥٤
- لا تَنْفَى الْعَبِيدَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: نَحْنُ لَا نَنْفَى الْعَبِيدَ قَالَ: ٢٦٥٩
- لا تَنْكَحُ الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرِّ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا ٢٧٥٨
- لا تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ٢٦١٣
- لا تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا ٢٦١٣
- لا تَنْكِحُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَإِنَّ الْبَغْيَ إِنَّمَا تَنْكِحُ ١٥٧٤
- لا الْجَرَافَةَ صَبَدٌ يُؤْكَلُ وَهَمَّا لَا يُؤْكَلَانِ، وَلَيْسَتْ بِصَبَدٍ ١٠٩١
- لا، حَسْبُ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلُ ٩٠٥
- لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعُدُوِّ ٩٢٨
- لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعُدُوِّ وَزَادَ أَحَدُهُمَا ذَهَبَ الْحَصْرُ ١١٥١
- لا جَمْعُ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ١٣٦٠، ١٣٦٨
- لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَمَّا قَالَ حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ ١٤٦
- لا دَفْعَ إِلَى عَطَائِي ٦٥٣
- لا ذِقْ، وَلَا رَذَمْ، وَلَا زَلْزَلَةَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٢٨٥
- لا، ذَنْبُ أَذْنِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ - تَعَالَى - ١٠١٦
- لا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنِ ١٢٠١
- لا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ ١٢٩٨،
- ٢٧٦٧، ٢٧٦٧
- لا رَجْعَةَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غُلْرَ قِيَّاتِي بِشَاهِدٍ ٢١١٤
- لا رِضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا ١٥٩٣
- لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ ١٤٩٨
- لا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ ١٤٩٧
- لا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ ١٦٢٥، ١٧٧٠
- لا شُعْفَةَ إِلَّا لِشَرِيكَ لَمْ يَقَاسِمِ ٢١٧٦
- لا شُعْفَةَ فِي بئر ١٣٣٧
- لا شَيْءَ فِي الْأَوْقَاصِ وَالْأَوَاقِصِ عِنْدَنَا مَا بَيْنَ ٢١٩١
- لا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ حَتَّى يَبْلُغَ سِتِينَ بَقَرَةً ٢١٩١
- لا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ خَزَرٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ ٢٧١٠
- لا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ خَزَرٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ ٢٧١٠
- لا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ: وَمَنْ جَارٍ ٢٢٢٨
- لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ١٦٦
- لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ٢٦٥١
- لا طَلَاكَ لِمَكْرِهِ ٢٣٢٨
- لا الْعِصَابَةَ تَكْفِتُ شَعْرًا كَثِيرًا ٨٨١

- لا الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ الْغُسْلُ قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ ٢٢١٠
 لا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ ٢٩٢٤
 لا، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ؟ ٢٦٥٣
 لا، فَقَالَ: عُمَرُ وَاللَّهِ لَيَمُرُّ بِهِ، وَلَوْ عَلَى ٢٦٥٣
 لا، فَقَالَ: وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ أَلْفَ دِينَارٍ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: ٦٩٠
 لا، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَإِنْ قُلْتَ هِيَ مِنَ السَّوَادِ سَوَادٍ ١٢٤٤
 لا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ ٣٠٦٣
 لا. قَالَ: فَاجْلِسْ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: ٧٧٤
 لا قَالَ فَاجْلِسْ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ٢٦٢٨
 لا قَالَ: فَاحْجِجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجِجْ عَنْ شِرْمَةٍ ٨٠٣
 لا قَالَ فَأَنْتَ فِيهَا بِمِثْلِ صَاحِبِهَا ٢٨٩٩
 لا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ٣٧٣
 لا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٣٧٥
 لا. قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ ٣٧٥
 لا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لا. قَالَ: ٧٧٤
 لا قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لا قَالَ فَاجْلِسْ ٢٦٢٨
 لا قَالَتْ نَصْفُ أَوْقِيَةٍ ١٦٠٨
 لا قَالَتْ نَصْفُ أَوْقِيَةٍ فَذَلِكَ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ فَذَلِكَ صِدَاقُ ١٧٥١
 لا قَالُوا، فَإِن كُنتُمَا خَتَمَانَا فَتَقَبَّضُوا الْمَالَ وَزَفَعُوا أَمْرَهُمَا ١٤٨٩
 لا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا رَضَاً لَصَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، وَإِنْ كَانَ ذَاكراً ٢١٩٢
 لا قَطَعَ فِي تَمَرٍ مُعَلَّقٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ، فَبَيَّه ٢٠٣٥
 لا قَطَعَ فِي تَمَرٍ وَلَا كَثُرَ ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
 لا. قُلْتُ: أَفَتَرَى حَقّاً عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَعْاقِبَهُ فِيهِ؟ قَالَ: لا ١٠١٦
 لا، قُلْتُ: فَقَدْ خَالَفتَ الْحَدِيثَ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْثُلُ لَهُ ٢٠٨٧
 لا. كُلُّ شَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ كَانَ حَمَامَةً فَصَاعِداً، فَفِيهِ ١٠٦٩
 لا، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ ١٥٨٠
 لا مَالٌ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ ١٧٠٠، ١٩١٤
 لا مَرْتَبَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ ١٨٤٦
 لا مِنْ أَجْلِ الشُّفِّ، وَقَدْ عَلِمَ كَيْفَ السُّوقِ وَكَمْ السَّعْرِ ١٢٨١
 لا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَفَقَةَ الرَّبِيقَ مَجْهُولَةً لَيْسَ لَهَا وَقْتُ فَمِنْ ١٢٤٧
 لا نَحِبٌ لِأَحَدٍ أَنْ يُوتَرَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَيُسَلِّمَ بَيْنَ الرُّكْعَةِ ٢٥٤٨
 لا نَذَرِي قَالَ: وَأَنَا لَا أَذَرِي وَسَأَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ٢٣٦٧
 لا نَذَرِي مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَرَوِي هَذَا عَنْهُمْ الْقَاسِمُ، فَإِنْ ٢٥٩٢
 لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ ١١٧٣
 لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ٢٠٨٩
- لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ وَأَخَذَ ١٥٣٢
 لا نَرَى بِالسَّلَفِ ١٢٧٠
 لا نَظْمُهُ فِي حَقِّنا: قُلْتُ: يَا أَبَا ١٤٥٢
 لا نَعْبُزُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا ٢٣٩٤
 لا نَعْبُزُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي ٢٣٩٤
 لا نَعْبُزُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي نَجْمٍ ٢٣٩٤
 لا يَكَاحُ إِلَّا بِشَاهِدِي عَدْلٍ، وَوَلِي مُرْشِدٍ وَأَحْسَبُ ١٥٧٥
 لا يَكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَقَائِقُ النَّصْرَ فَالْعَصْبَةُ ٢٣٠٣
 لا يَكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدِي عَدْلٍ ٢٦١٦
 لا يَكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدِي عَدْلٍ ١٧٦٥
 لا، هَا اللَّهُ إِذَا؟ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَاعْزَمْ قُلْتُ: مَا أَعَزَّمُ؟ قَالَ قَدَرٌ ١٠٨٠
 لا هُوَ سَعِيدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ٢١٦١
 لا هُوَ سَعِيدٌ بِنِ الْمَسِيْبِ غَيْرِ شَكٍّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَثِيرًا ١٤٢٢
 لا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهَ عَبْدًا ١٩٥٢
 لا: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ اللَّهَ ٣٢٠٥
 لا وَاللَّهُ مَا كَانَا يَزِيدَانِ عَلَى صَلَاةِ الْإِيْمَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ ٢٧٩
 لا وَاللَّهُ وَبَلَى وَاللَّهُ. قَالَ الرَّبِيعُ: وَسَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ ٢١٤٩
 لا وَصِيَّةَ لُؤَارِثٍ ١٤١١، ١٤٢٠
 لا وَصِيَّةَ لُؤَارِثٍ ١٤٢١
 لا، وَقَدْ خَرَجَتْ ١٨٢٦
 لا وَلَا شَيْءَ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ ١٢٢٣
 لا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى جُدَّةَ وَإِلَى الطَّائِفِ قَالَ ٣٤٣
 لا، وَلَكِنْ قَتْلُهُ لَا يَرُدُّ عَلَيَّ أَخِي وَعَوْضُونِي فَرَضِيَّتِ ٢٨٢٦
 لا، وَلَكِنِّي آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنَّا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٣٢٤
 لا. وَلَمْ يَخْرُجْ خَشْيَةَ الدَّمِ الَّذِي يُهْرِقُ ٨٤٨
 لا، وَنَهَى عَنْهُ قَالَ أَنَا قُلْتُ لَهُ: أَوْ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَإِنْ ١٠٧٥
 لا يُؤْمُ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا ٢٥١٢
 لا يُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنَ الرُّطْبِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ قَالَ ابْنُ ١٢٢١
 لا يُبَاعُ حَتَّى يَسْتَوْفَى ١٣٠٨
 لا يُبَاعُ الثَّمَرُ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ ١٢١٨
 لا يُبَاعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ٣٠٥٧، ٣٠٥٦
 لا يُبَاعُ حَاضِرٌ لِذَا ٣٠٦٠
 لا يُبَاعُ حَاضِرٌ لِذَا دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ ٣٠٦١
 لا يُبَاعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ٣٠٥٨
 لا يُبُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَتَسَلَّلُ ٣٠١٤

- لا يبين حمل في أقل من ثلاثة أشهر. ٢٧٧٢
- لا يتحرى أحدكم، فيصلي عند طلوع الشمس ٣٠٢٠، ٢٥٣
- لا يترك أحد الجمعة ثلاثا تهاونا بها إلا طبع الله على ٤١٢
- لا يترك رجل مسلم الجمعة ثلاثا تهاونا بها لا يشهدا ٤١٣
- لا يجاوز بذلك ذية الحر المسلم فيقص من ذلك ما ٢٨٤١
- لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحق ١٠٢٨
- لا يجتمع الحد والصدقات، الصدقات ذرة الحد ٢٨٨٢
- لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلابه جزءا يرى أن ٢٢٢
- لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية ٦٤٦
- لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة ١٥٥٣
- لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة ١٧٤٧
- لا يجوز في شهادة النساء لا رجل معهن في أمر النساء ٢١٥٩
- لا يجوز في عبيدك، وقالها سليمان بن موسى قال ابن ٢٩٤٣
- لا يجوز من النساء أقل من أربع ١٥٩٤
- لا يختجم المخرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد منه ٢٥٧٧
- لا يحجر على حر بالغ، وكذلك عثمان بل كلهم يعرف ١٣٣٤
- لا يحرق بالنار أحد أمانح فروينا عن النبي ﷺ أنه نهى ٢٤١٠
- لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء ١٥٨٦
- لا يحكم الحاكم، أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو ٢١٦٦
- لا يحل أكل الثوم إلا مطبوخا ٢٣٥٨
- لا يحل أكل الثوم إلا مطبوخا. وليسوا يقولون بهذا بل ٢٣٥٨
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ١٤٩٥
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: ٢٠٤٧، ١٤٩٥
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، كفر بعد إيمان ٥٤٦
- لا يحل دم مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو ٣١٠٥
- لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد ١٩٢١
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت ١٨٤٧
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ٣٠٤٣
- لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها ١٨٦٨
- لا يحل لولاهب أن يزعج فيما وهب إلا الولد من ٣٠٦٤
- لا يحل نكاح الحر الأمة وهو يجد بصدائقها حرة قلت: ١٥٦٠
- لا يحلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه، أوجب ١١٦٠، ١١٦١
- لا يخرج في الصدقة الجعور ولا معي الفأرة ولا عنق ٦٧٥
- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩
- لا يبين حمل في أقل من ثلاثة أشهر. ٣١٥٢، ١٧٥٥، ١٧٥٤
- لا يخلون رجل بامرأة، ولا يحل لامرأة أن تسافر إلا ٣٠٤٤
- لا يذري أحد في إقراره فحل له منهن غيرها أو لم ١٨٩٥
- لا يرى بذلك ناسا وبه يأخذ ٢١٨٩
- لا يراها فضلا ١٨٧٠
- لا يرث قاتل ممن قتل خطأ أو عندا، ولكن يرثه أولى ٢٨٤٢
- لا يرث المسلم الكافر ٥٥١
- لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم ١٤٠١، ١٤٠٢
- لا يرثن مسلما، ولا يرثونهن ونساؤهن لنا حل ١٥٥٤
- لا يرثن مسلما، ولا يرثونهن ونساؤهن لنا حل ونساؤنا ١٥٥٤
- لا يرجم إلا أن يكون قد أحسن وعكزته يرويه عن ابن ٢٤١٨
- لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر، ولم ٧٦٣
- لا يزالان زلتين ٢٣٣٧
- لا يسترق عري ١٥٣٤
- لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن ٢٦٧٧
- لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آجر عهده ٩٩٥
- لا يصدق على هذا النسب، ولا يلحق به، ولكنه ٢٠٩٥
- لا يصدق والنيح جائز. وعن ابن جريج أنه قال: لعطاء ١٢٠٨
- لا يصلح. قال: كأنه جاءه بها على غير الصفة ١٣٠٩
- لا يصلح الناس إلا ذلك. أخبرنا بذلك إبراهيم بن ٢١٥١
- لا يصلح نكاح الإمام اليوم؛ لأنه يجد طولا إلى ١٧٤٩
- لا يصلح اليوم نكاح الإمام ١٥٦١
- لا يصلن أحدكم في التوب الواحد ليس على عاتقه ٣١٢٨
- لا يصلن أحدكم في التوب الواحد ليس على عاتقه منه ١٤٨
- لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله، فقال سعد: بشما ٢٥٨٢
- لا يعلمون ١٠٧٥
- لا يعيد الرجل إلى الرجل فيقيم من مجلسه، ثم يقعد ٤٠٥
- لا يغرم لك عنه، وهذا مثل قوله في العبد ٢٩٤٣
- لا يغليكنم الأغراب على اسم صلاحكم هي العشاء إلا ١٢٢
- لا يغلق الرهن: الرهن من صاحبه الذي رهته ١٣١٨، ١٣٢٠
- لا يهدي المخرم من الصيد إلا ما يؤكل ١١٣٠
- لا يهديان بغيره ولا بعتاق ٢٦٧٩
- لا يفعل أحد من أهلي ولا أحد أطاعني ١٥٥٠
- لا يقتسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي ومؤنة ١٤٣٦
- لا يقتل مؤمن بكافر ١٩٥١

- لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ٢٨٣٣
 لا يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ لَا يُحَاكِمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ ٢٠٩٢
 لا يُقَطِّعُ الْخَفَانَ ٨٧٢
 لا يَقَعُ الطَّلَاقُ ٢٢٠٩
 لا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَا الْعَتَاقُ ٢٢٠٨
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ أَفْسَحُوا ٤٠٦
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ٤٠٣
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ ٤٠٣
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَخْلُفُهُ فِيهِ ٤٠٣
 لا يَكُونُ شَبَهُ الْعَمْدِ إِلَّا فِي النَّفْسِ وَالْعَمْدُ مَا أَصَبَتْ ٢٨٠٦
 لا يَكُونُ طَلَاقٌ بَانٍ إِلَّا خَلْعٌ أَوْ إِيلَاءٌ ٢٣٠٥
 لا يَكُونُ لِلَّذِي أَقْرَأَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمِيرَاثِ ٢٠٩٥
 لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْسَ ٨٦٤
 لا يَلْحَقُ الْمُخْتَلِعَةُ الطَّلَاقُ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا ٢١٢٦
 لا يَلْزَمُهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ ١٦٧٣
 لا يَمْسَحُ وَجْهَهُ مِنَ التُّرَابِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَشْهَدَ ٢١٨٨
 لا يُمَسِّكَنَّ النَّاسُ عَلَى بَشِيءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا ٢٧٨٨
 لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي ٢٦٥٢
 لا يَمْنَعُ نَفْعَ الْبَيْتِ ١٣٦٥
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا رَأَى أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَسْرِطَ لَهُمْ ٢٩٥٠
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى ٢٩٤٨، ١٤٢٦
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَاشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ ٢٠٨٥
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْنَى ٢٠٨٤
 لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ ٩١١
 لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَعْذِبَ بِعَذَابِ اللَّهِ ٥٤٧
 لا يَنْبَغِي لِبَيْتِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا، وَكَانَ ٩٦٠
 لا يَنْبَغِي لِبَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا ٩٥٤
 لا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤْذِيَ الْخُرَاجَ، وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ ١٤٧٧
 لا يَنْفَى أَحَدُ زَانٍ وَلَا غَيْرَهُ وَمَنْ يَقُولُ: يَنْفَى الزَّانِي ٢٤٢٤
 لا يَنْفُذُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ٣٥
 لا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ٩٩٣
 لا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ مَا ١٠٠٦
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا ١٧٧٢
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ ١٧٧٢
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ٣٠٩٤، ١٦٢٧
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ١٧٧٨، ١٦٣٣
 لا يَوْقُفُ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَتَ مِنْهُ ٢٣١٦
 لإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُونَكَ ٧٧٩
 لِابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ٢٣٣٢
 لِأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ قِيصُومُهُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا، وَبَلَغَ ٦٢٠
 لِأَعْنِ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاتَّقَى مِنْ وَلَدِهَا ١٧٠٢
 لِأَعْنِ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّقَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ ١٩١٦
 لِأَعْلَيْنِ اللَّيْلَةَ عَلَى الْمَقَامِ فَقَمْتُ، فَإِذَا بِرَجُلٍ ٦٢٨
 لِأَقْضِينَ يَنْكِحُنَا ٢٣٩٩
 لِأَقْضِينَ يَنْكِحُنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى ابْنِكَ جُلْدٌ ٢٣٩٩
 لِأَنَّ أَجْلِسَ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقُ رِذَائِي، ثُمَّ قَمِيصِي، ثُمَّ ٦٠٠
 لِأَنَّ أَجْلِسَ عَلَى الرِّضْفِ أَحَبُّ ٢٤٨٣
 لِأَنَّ أَجْلِسَ عَلَى الرِّضْفِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَرَبَّعَ فِي ٢٤٨٣
 لِأَنَّ أَغْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدَيْتُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَمَرَ ٢٥٨٥
 لِيَزِنَ عِشْتَ لَيَاتِي الرَّاعِي بُسْرًا وَحَمِيرَ حَقَّهُ ١٤٥٥
 لِأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْزَعُهُ ذَلِكَ فَارْسَلْ ٢٦٢
 لِأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْزَعُهُ ذَلِكَ فَارْسَلْ إِلَيْهَا ٢٦٢
 لِأَنِّي أَرَى ذَلِكَ ٢٤٢٣
 لَكِي عَلَى الصَّفَا فِي عُمُرَةٍ بَعْدَ مَا طَافَ بِالْبَيْتِ ٢٥٠٣
 لَيْسَ مَا جَزَنَهَا إِنْ أَنْجَاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لِتَحْرُثَهَا لَا وَقَاءَ ١٥٢٢
 لَيْسَ الْفَحْلُ يُحْرَمُ ١٥٨٢
 لَيْتَكَ حَجَّةَ النَّبِيِّ ﷺ ٨١١
 لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ حَاجِبَتْ قَلْبَ عَنْهُ وَإِلَّا ٧٩٥
 لَيْتَكَ وَسَعْدِكَ ٢٤٥٩
 لَتَأْتِيَنِي عَلَى مَا شَهِدْتُ بِهِ بِغَيْرِكَ أَوْ لِأَبْدَانٍ بِعَقُوبَتِكَ قَالَ ١٥١٦
 لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ تُلْقِيَنَّ الْكِتَابَ فَأَخْرَجْتَهُ مِنْ عِقَاصِهَا ١٥١٥
 لَتُدَلَّ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهَهَا وَلَا ٨٧٤
 لَتَنْظُرَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحْجِضُهُنَّ مِنْ ٢٥٦٥
 لَحَا قَوْمٌ إِلَى خُتْمِ، فَلَمَّا غَشِيَهُمُ الْمُسْلِمُونَ اسْتَعْصَمُوا ١٩٤٩
 لَحْمُ الصَّيِّدِ حَلَالٌ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ مَا لَمْ ١١٢٨، ١١٢٩
 لَحْمُ الصَّيِّدِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ ٣١٤٩
 لَسْتُ أَغْرِفُ لِمَا تَقُولُ وَجْهًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ إِنْ كُنْتُمْ ٢٥٤٨
 لَسْتُ أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مِنْذُ ٢٥٩٨
 لَصُورُ قَتْلٍ بَعْضُهُمْ بَعْضًا قَوْمُوا، فَقَدْ أَهْدَرْتُ ٢٣٩١
 لَعَلَّكَ تَسُبُّ الرِّيحَ؟ ٥٢٢

- لَعَلَّهَا حَابِسَتُنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ ١٠٠٠
لَعَنَ اللَّهُ الْفَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِيهِ، وَمَنْ ١٩٢٩
لَعَنَ اللَّهُ الْمُخْتَفِيَ وَالْمُخْتَفِيَةَ ٢٠٢٣
لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي ١٤٤٩
لُعِنَتِ الرَّاصِلَةُ وَالْمَوْصُولَةُ ٩٢
لَعُوَ الْيَمِينُ قَوْلُ الْإِنْسَانِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ ٢٦٩٣
لُعِنَتْ قَالِ ابْنُ عَيْنَةَ لُعِنَتْ لَعَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٣٩٧
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْكُونُ ١٧٩٧
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً يَشْكُونُ ٢٠٢٠
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا أَوْ قَالَ ١٦٦٧، ١٦٦٧
لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا قَالَ فَمَا لَبِثَ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةٍ ٨٩
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَتَهَاوَنَ النَّاسُ بِهَذَا الْمَقَامِ ٢١٠٣
لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعُرْجِ يُصَبُّ فَوْقَ رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنْ ٢٩٨١
لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فِي أَمْرِ إِنِّي ٢٩٩٠
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ٩٥٤
لَقِيتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا أَبُو بَكْرٍ ١٤٥٢
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ إِلَّا الَّتِي تَطْلُقُ، وَقَدْ فُرِضَ لَهَا ٢٧٦١
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ إِلَّا الَّتِي فُرِضَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَمْ يَدْخُلْ ٢١٢٧
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ خِلَافَ ٢٧٦٣
لَكُمْ حَقٌّ، وَلَا يَبْلُغُ عِلْمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كُلُّهُ، ١٤٥٢
لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَهْتَمُّ بِكُمْ عَنْ بَعْضِ أَنْ ١٩٣٤
لَكِنْ أَفْضَلُ مِنْهُ كَانَ يَدْعُهُمَا أَبُوهُ ٩٦١
لَكِنَّ اللَّهَ يَنْدِرِي ٦٢٤
لِلْبَكْرِ سِتْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ ١٦٦٥، ١٧٩٥
لِلتَّوَامَةِ مِثْلُ الَّذِي قَالَ لِلْمُطْلَبِ ١٨٨٨
لِلتَّوَامَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ لِلْمُطْلَبِ ١٦٧٨
لِلتَّوَامَةِ مِثْلُ مَا قَالَ لِلْمُطْلَبِ ١٧١٨
لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَكْتُلُ مِنْ ١٦٥١
لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِيهِ ٢٥٢٥
لَمْ أَخَذْكُمْ قَالِ عَمْرُو قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَالَ: وَكَانَ مِنْ ٢١٩
لَمْ أَرِ السَّارِقَ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي زَمَانٍ عَلَيَّ ﷺ وَلَا ٢٤٠٥
لَمْ أَرِ الصُّوعَ أَوْ الصُّوعَ؛ شَكَّ الرِّبَاعِ؛ فَإِنْ كَانَ حَمَامًا ١٠٧٣
لَمْ أَرِ الْقَبْلَةَ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ ٧٧١
لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَطْلِيْقَةً وَاجِدَةً فَيُخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ ٢٧٥٩
لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَفَاقَهُ فَاسْأَلَهُ ٦٤٢
- لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ٩٠٨
لَمْ أَعْلَمْ ١٩٩٣
لَمْ أَقْرِئْهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَا وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا نَحْنُ نَنْفِي ١٧٠٨
لَمْ أَقْصُرْ مِنْ شَعْرِ رَأْسِي بَعْدَ فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا ٢٧٠٦
لَمْ أَكْسُكْهَا لِتَلْبِسَهَا فَكَسَاهَا عَمْرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا ٣٦٨
لَمْ تَحِلَّ الْمُؤَهَّبَةُ لِأَخِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا ١٦١٢،
٢٧٨٢، ٢٧٨٢
لِمَ تَقْتُلُونَ يَابِتَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَعَةٍ؟ تَعَالَوْا فَلْتَقْضِ بَيْنَكُمْ ٢٣٦٨
لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ؟ تَشْرِبُ بِهِ أَوْلًا ٢٦٥٣
لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَأَتِي أَرَى ذَلِكَ ٢٤٢٣
لِمَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٩٧١
لَمْ لَا تَصَلِّي؟ فَإِنْ ذَكَرَ نِسْيَانًا فَلَنَا فَصْلٌ إِذَا ذَكَرْتَ، وَإِنْ ٥٤١
لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَكْفُرِينَ قِيلَ: أَبْكَفُرُونَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: ٤٩١
لَمْ يُؤْذَنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِعُمَرَ، وَلَا لِعُثْمَانَ ٤٦٨
لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ ٦٤١
لَمْ يَرِ أَبَاهُ قَطُّ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ ٧٦٦
لَمْ يَرَهُ يَهْلُ حَتَّى تَتَّبِعَتْ بِهِ ١١٠٨
لَمْ يُشْرِكْ ٢٣٨١
لَمْ يُصَلِّ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يُغْسِلْنَهُمْ ٥٦٣، ٥٦٢
لَمْ يَصُومُوا ٣٣٩
لَمْ يَضْرِبْ لِأَخِي مِنْ اسْتَشْهَدَ مَعَهُ بِسَهْمٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ٢٨٦٢
لَمْ يُقَسِّمْ غَنَائِمَ بَذَرِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةِ وَالذَّلِيلُ ٢٨٥٥
لَمْ يُقَسِّمْ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ ٢٨٥٦
لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ٦٥٢
لَمْ يَكُنْ عَقْدَ الثَّوْبِ عَلَيْهِ إِنَّمَا عَزَزَ طَرَفَيْهِ عَلَى ٨٧٧
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ ٤٦٦
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ الْفَرِيضَةِ فِي السُّبْرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا ٢٧٢٥
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا ٢٧٢٩
لَمْ يَكُونُوا يَأْخُذَانِ الصَّدَقَةَ مِثْنَةً، وَلَكِنْ يَنْتَهَانِ عَلَيْهَا فِي ٦٥٥
لَمْ يُوقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ حَيَاتِلُهُ أَهْلُ ٨٣٦
لَمْ يُوقَتْ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ شَيْئًا فَأَتَاكَ النَّاسُ ٨٣٧
لَمْ يُؤَلِّ الْحُكْمَ عَلَى السَّرَائِرِ غَيْرُهُ، وَأَنْ قَدْ وَلَّى نَبِيَّهُ ٢٠٤٨
لَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ قَتَلَ أَهْلَ بَيْتٍ مَعُونَةً أَقَامَ حَمْسَ ٣١٣٥
لَمَّا بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى طَلْحَةَ وَبَنِي تَمِيمٍ ٢٨٩٦
لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَتِ التَّغْزِيَةُ سَمِعُوا قَائِلًا ٦٠٣

- لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لَمْ يَلَوْ، وَلَمْ يَغْرُجْ ٩٤٢
- لَمَّا دَوَّانِ الدَّوَابِّ قَالَ بِمَنْ تَرَوْنَ أَبَدًا؟ قِيلَ لَهُ: أَبَدًا ١٤٦٠
- لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: ٢٤٦١
- لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الصُّبْحِ ٣١٣٦
- لَمَّا رَمَى بِالْمِجْدَحِ خَرَّ سَاجِدًا وَنَحَنُ نَقُولُ: لَا بَأْسَ ٢٢٦
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّورَ، فَقَالَ ١٣٦٦
- لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَتَاهُمُ النَّاسَ الْمَنَارِلَ فَطَارَ سَهْمٌ عَبْدٌ ١٦٠٩
- لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّورَ، فَقَالَ حَيٌّ مِنْ بَنِي ١٣٥٤
- لَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ أَخْبَرْتَهُمْ أَنَّهَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ١٧٩٤
- لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمٌ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي ١٤٤٦
- لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا امْرَأَةٌ ١٦٩٩
- لَمَّا نَزَلَتْ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا ١٤٦٤
- لَمَّا نَزَلَتْ وَمَنْ يَنْبَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ٧٨٠
- لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَوْعَةِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ ٢٠٥٨
- لَمَّا وَقَّتِ الْمَوَاقِيتُ قَالَ: لَيْسَتِ الْمَرْءُ بِأَهْلِهِ وَبَنِيهِ حَتَّى ٨٤٢
- لَنَا وَلَاءُ الْمَوَالِي قَدْ كَانَ إِنْهَا أَرْضَهُ. وَقَالَ: الْجَهَنِّيُونَ ١٤٢٩
- لَهُ: أَبِيعَ السَّلْعَةَ بِالسَّلْعَةِ كِلَاهُمَا دِينَ؟ فَكَرَهُهُ ١٢٨٤
- لَهُنَّ فِي غُسْلِ بَيْتِهِ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ٥٥٤
- لَوْ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ مَا صَدَقْتُكَ أَرَدْتَ ٢٦٧١
- لَوْ اسْتَطَعْتُ لَجَعَلْتُهَا ١٨٣٤
- لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبْرَأْتُ لَمَّا سَفَعْتُ الْهَدْيَ ٨١١
- لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَبْرَأْنَا مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٩٣
- لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُ لَطَعْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جُعِلَ ١٩٤٦
- لَوْ أَعْلَمْتُكُمْ تَعَمَّدْتُمَا لَقَطَعْتُكُمْ ٢٤٠٦
- لَوْ اغْتَسَلْتُمْ قَالَ: وَرَوِي مِنْ حَدِيثِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ ٣٠٤٩
- لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَبْدُكَ بِيَدِي طَلَقْتَ نَفْسِي، فَقَالَ: قَدْ ٢٣٤٤
- لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذَنْ فَخَذَفْتَهُ بِخَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ ١٩٤٥
- لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَقْتَلَهُ فَتَقَتْلُونَهُ أَمْ ١٦٩١
- لَوْ طَلَعْتُ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ، وَرَوَيْتَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ ٢٦٤١
- لَوْ عَوَضْتُهُ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَحَتْ ٢٣٧٤
- لَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ قَضَاضَاهُمْ فِي مَقَامٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ بِسَلَامٍ ٢٥٤٨
- لَوْ قُلْتُهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ قَالَ ١٥٢٠
- لَوْ قُلْتُهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ كُنْتَ قَدْ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ ٢١٥١
- لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا لَنَزَلَ عُنْدِي فَأَمَرَ بِالنَّاسِ ٢٤٠٤
- لَوْ كَانَ قَبْضَةُ حَنْطَةٍ أَوْ حَبَّةِ حَنْطَةٍ ٢٧٦٤
- لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، ثُمَّ وَجَدْتُ أَحَدًا فَعَلْتُ ذَلِكَ ١٥٤٧
- لَوْ كَانَ مَعِيَ حَاكِمٌ لَحَكَمْتُ فِي الثُّغْلَبِ بِجَدِّي ٢٦٨٦
- لَوْ كَانَ مَعِيَ حَكْمٌ لَحَكَمْتُ فِي الثُّغْلَبِ ١١٢٢
- لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُون ٢٥٨١
- لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُمَا؟ ١٩١٢، ١٦٩٨
- لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا مَا أَعْطَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلَتَهُمْ عَلَيْهَا ٧٤٦
- لَوْ نَزَعْتُ سَهْمًا مِنْ جَبَلٍ مِنْ بِلَادِ الْعُدُوِّ مَا كُنْتُ بِأَحَقُّ ٢٨٥٩
- لَوْ نَكَحْتُهَا لَفَعَلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا وَتَوَعَّدَهُ وَدَعَا زَوْجَهَا ١٦٣٦
- لَوْ وَلَدْتُ وَزَوْجَهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يُلْقَنَّ ١٨٤٠
- الْلُّوْطِيُّ مِثْلَ الزَّانِي يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَنَ، وَيُجْلَدُ إِنْ لَمْ ٢٤١٨
- لَوْلَا أَنْ أَشْنَى عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمُ بِالسُّوَالِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ ٥١
- لَوْلَا أَنْ تَبْطُرَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرْتَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ ٢٨٥
- لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ لَطَنَنْتُ ٢٢١٢
- لَوْلَا أَنِّي قَاسِمٌ مَسْنُونٌ لَتَرَكْتُكُمْ عَلَى مَا قَسِمَ لَكُمْ ١٥٣٦
- لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ ٢٩٤
- لِي بِثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٍ ٢٠٢٨، ٢٠٠١
- لَيْسَ إِي قَتْلَهُ سَبِيلٌ قَدْ. قُلْتُ لَهُ: تَكَلِّمَ لَا بَأْسَ، فَقَالَ ١٥١٦
- لَيْسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنَ النِّسَاءِ ثَابِتًا عِنْدَنَا ١٤٨٠
- لَيْسَ بِمَقْبُوضٍ ١٣١٤
- لَيْسَ بِهَذَا الْعَمَلِ إِنَّمَا فِيهَا الْاجْتِهَادُ لَا شَيْءٌ ٢٧٠١
- لَيْسَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَيْنَ الْأَحْزَارِ وَالْمَمْلُوكِينَ ٢٨٠٧
- لَيْسَ السُّنَّةُ بِأَنْ لَا تُطْفَرُوا، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ أَنْ تُطْفَرُوا، ثُمَّ ٥٣٠
- لَيْسَ عَلَى اللُّوْطِيِّ حَدٌّ، وَلَوْ تَلَوْتُ وَهُوَ مُحْرِمٌ لَمْ يَفْسُدْ ٢٤١٨
- لَيْسَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ ٢٢٨٦
- لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ ٢٥٦٧
- لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ ٦٥٩
- لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْزِلْ غُسْلٌ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ أَيَّ قَبْلِ ٢٩٩١
- لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَخْيٌ بِالْيَتِيمِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا ٩٨١
- لَيْسَ عَلَيْهِ بِوَأَجِبٍ ٢٧٠٢
- لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ٢٧١٧
- لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَلَا تُصْعَفُ عَلَيْهِمُ الْغَرَامَةُ، وَلَا يُقْضَى ٢٦٥٥
- لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عُشْرٌ إِلَّا فِي الْجِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ ٢١٩٠
- لَيْسَ فِي الْغَرَضِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِهِ التَّجَارَةُ ٧٠١
- لَيْسَ فِي عَظْمٍ قِصَاصٌ إِلَّا السِّنُّ ٢٨٥٢
- لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ ١٢٨٩

- لَيْسَ فِي الْعَبْرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَّرَهُ الْبَحْرُ ٦٩١
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ٦٨٤
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ ٦٣٣
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ ٦٣٣، ٦٣٢
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٣، ٢٦١١
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ ٢٥١٩
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ ٦٧٢
- لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً فَأَذْنُ لَهُمْ فِي الْحِزْرِ غَيْرٌ ٢٠٥٨
- لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا أَحَاطَتْ عَلَيْهِ جُذُرَاتُهُ إِنْ إِحْيَاةَ الْمَوَاتِ ١٣٥٦
- لَيْسَ لِيُغْسِلَ الْمَيِّتَ حَدٌّ يَنْتَهِي لَا يَجْزِي دُونَهُ، وَلَا ٥٥٣
- لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ ١٩٤٨
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ١٧١٤
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ١٨٥٧
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ نَفَقَةٌ ١٨٦١
- لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ حَسْبُهَا ١٨٤١
- لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْوِثَارُ وَلَا تَشْكُ أَنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ ١٦١٦
- لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. وَشَرِّحَ يَقُولُ ٢١١٩
- لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ ٢٩٨٠، ٢٩٧٩
- لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَاجَةٌ وَعُمْرَةٌ ٨١٧
- لَيْسَ نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ إِنَّمَا أَهْلُ الْكِتَابِ بَنُو ١٥٥٨
- لَيْسَ يَقْبِضُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ ٢٧٤٦
- لَيْسَتْ بِلَذِّكَ الْحَضَنَةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاعْتَبِلِي وَصَلِي ١٠٣
- لَيْسَتْ مَعِ الْمَرْءِ بِأَهْلِهِ وَتَبَايَهٍ حَتَّى يَأْتِيَ كَذَا وَكَذَا ٨٤٢
- لَيْسُوا بِأَهْلِ أَنْ يَقْضُوا مِنْكُمْ إِنَّمَا هُمْ غَدَا رِقْمٌ وَأَهْلُ ٢٨٩٧
- لِيُغْسِلَ مَا مَسَّ الْمَرْءَ مِنْهُ وَلِتَوَضَّأَ، ثُمَّ ٢٩٨٩
- لِيُغْسِلَ مَا مَسَّ الْمَرْءَ مِنْهُ وَلِتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ ٢٩٨٩
- مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مَسْتَوْرَةً أَنْ تَقْدَمَ نَهَارًا ٩٤٥
- مَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مَا رَعَيْنَاهُمْ أَتَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ ٢٣٤
- مَا أَجَدُّ أَحَدًا أَخَوَجَ مِنِّي قَالَ: فَكُلُّهُ وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَ مَا ٧٧٤
- مَا أَجَدُّ شَيْئًا، فَقَالَ التَّمِيمُ: وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ ١٦١١
- مَا أَجَدُّ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَعَكَ مِنْ ١٦١١
- مَا أَجَدُّ شَيْئًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التَّمِيمُ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ ١٧٥٢
- مَا أَحَبُّ أَنْ أُجِزَ هُمَا جَمِيعًا وَنَهَاءً ١٥٤٨
- مَا أَحَبُّ أَنْ أَدْفَنَ بِالنَّبِيِّ لَأَنْ أَدْفَنَ فِي غَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ ٥٩٨
- مَا أَحَبُّ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ١٠٩١
- مَا أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ أُعْطِيَهُ أَوْ مُبْعُهُ إِلَّا مَا ١٤٥٤
- مَا أَحَدٌ يَمُوتُ فِي حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ فَأَجَدُّ فِي نَفْسِي مِنْهُ ١٩٥٩
- مَا أَحَاَلُ أَحَدًا يَعْلَمُنَا السُّنَّةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ ٨٦٨
- مَا أَخَذَتْ سُورَةُ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ٢٥٦٢
- مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةُ؟ فَقَالَ: بِكَرَانٍ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ ١٣٦٣
- مَا أَذْرَى مَا أَكَاثِبُهَا بِهِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهَا بِقِطْعَةٍ مِنَ الرُّكْنِ ٢١٩٥
- مَا أَذْرَكَتُ أَحَدًا ١٨٠٧
- مَا أَذْرَكَتُ أَحَدًا مِنْ قَهْقَرَاتِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ هَذَا يَرِيدُ ١٨٠٧
- مَا أَدْرَكَتِ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ ٢٥٩٠، ١٣٨٣
- مَا أَذْرِي أَهْيَ أَمْ لَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَبَيِّنَ لَمْ تَرْنَهُ ١٨٩٥
- مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ١٤٧٥
- مَا أَرَى إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ لَمْ يَضَعُ قَالَ سَعِيدٌ بَغْيِي ١٢٣٩
- مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَمَا أَنَا بِفَاعِلِهِ ٢٣٥٤
- مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا ١٠٨٣
- مَا أَرَى الْوَرْدَ وَالْيَاسَمِينَ إِلَّا طَبِيبًا ٩٠٠
- مَا أَرَانَا آتِينَ إِلَّا أَنَا أَخْرَجْنَا هَذِهِ ٢١٩٥
- مَا أَرَاهُ إِلَّا جَوْرًا وَلَوْلَا أَنَّهُ صَلَحَ لَرَدَدْتُهُ ٢٣٧٥
- مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَهَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: ٢٩٣٨
- مَا أَرَاهُ لَبِيبِهِ ٢٩٥٤
- مَا أَرَدْتُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا ٢٣٣٩
- مَا أَرَدْتُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدُّهَا ٢٣٣٩
- مَا اسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَنْدِيِّ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٢٧٤٥
- مَا اسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَنْدِيِّ شاةٌ وَيُروى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ٢٧٤٥
- مَا أَشْكُ أَنَّهُ كِبَاةٌ؟ قَالَ: وَلَيْسَ فِيهِ فَلْيَقْطَعْهُمَا ٨٧١
- مَا أَعْرَفْنَا مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ ٢٨٦٨
- مَا أَعْطَى هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ لَا ٧٠٤
- مَا أَغْرُمُ؟ قَالَ قَدَرٌ مَا تَغْرُمُ فِي الْجَزَادَةِ، ثُمَّ أَقْدَرُ قَدَرٌ ١٠٨٠
- مَا أَكْذَبَ الْغَرَائِبَ حَتَّى أَنْشَأَ نَاسٌ مِنْهُمْ الْحُجَّ، فَقَالُوا: ١٧٩٤
- مَا الَّذِي أَرَى النَّاسَ يَذْعُونَ بِهِ فِي الْحُطْبَةِ ٣٩٤
- مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحُجَّ مَعَ ٢٧٥٦
- مَا أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ قَضَى لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْذُ أَرْبَعِينَ ١٣٩٤
- مَا أَنَهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُّهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ١١٥٧
- مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ١٤٢٧
- مَا بَالُ رِجَالٍ يَطْنُونَ وَلَا يَدْهَمُ، ثُمَّ يَغْرُلُونَ لَا تَأْنِينِي ٢٦٤٦
- مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمِنْ طَبْئِهِ، قَالَ لَبِيدٌ ٥٤٢

- مَا بَالُ الْعَامِلِ بِنِعْمَتِهِ عَلَى بَعْضِ أَعْمَالِنَا، يَقُولُ هَذَا لَكُمْ ٧١١
- مَا بَالُ النَّاسِ خَلَوْا بِعُمَرَا، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ ٣٢١٥
- مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، ٢٦٣٩
- مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ ١٤٣٩
- مَا بَالُ هَذِهِ الضَّيَاطِرَةِ يَتَخَلَّفُ أَحَدُهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ ٢٢٥٧
- مَا بَالُكَ أَتَيْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ ٩٩
- مَا بَالُكُمْ تَوْبُثُونَ بِأَيِّدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ أَوْ لَا ٢١١٣
- مَا تَرَاخَى بِهِ الْأَهْلُونَ. فَقُلْتُ: وَإِنْ كَانَ دَرَاهِمًا؟ قَالَ: ٢٧٦٤
- مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا ٢٧٩٨
- مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ ٢٧٩٠
- مَا تَقُولُ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكْتُ بَعْدِي عَدُوًّا ١٥١٦
- مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالرَّائِي؟. وَذَلِكَ قَبْلَ ٣١٠٨
- مَا جَعَلْتُ فِي نَفْسِكَ؟ قَالَ دَرَاهِمِينَ قَالَ: بَخِ دَرَاهِمَانِ ١٠٦٦
- مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ الشَّعِثُ التَّنِيلُ فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا ٧٩٦
- مَا حُجْرُ الْحِجْرِ فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا إِرَادَةً أَنْ ٩٨٨
- مَا حَمَلَكُ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النِّسْمَةِ؟ قَالَ: ١٤٠٠، ٢٦٥٧
- مَا حَمَلَكُ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ قُلْتُهُ قَتَلَ عُمَرُ ١٨٨٧
- مَا حَمَلَكُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ، قَتَلَ. وَلَوْ أَنَّهُمْ ١٧١٧
- مَا حَمَلَكُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ فَقَرَأَ وَلَوْ ١٦٧٧
- مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوْ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ ٢٩٣٧
- مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوْ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا ٢٩٣٧
- مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢١٦٧
- مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْرَمَ غَلَبَةً مِنْ أَبِيكَ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ وَلَّيْنَا ١٤٩٢
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ قَطٍ إِلَّا لَوْفَتِهَا إِلَّا ٢٤٣٤
- مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطٍ ٤٩١
- مَا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْدٍ ٤٥٨
- مَا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْدٍ، وَلَا جَنَازَةً قَطٍ ٤٥٨
- مَا سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِخْرَامِهِ حَجًّا وَلَا ٣٢١٠
- مَا سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَلْبِيَّتِهِ حَجًّا قَطٍ وَلَا ٩١٢
- مَا سَمِعْتُ بِأَحَدٍ ذَهَبَ الْبَرْقُ بِبَصَرِهِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلٍ ٥٢٧
- مَا سَمِعْتُ عُمَرَ قَطٍ يَقْرَؤُهَا إِلَّا فَاْمَضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ٣٦٦
- مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشِيءَ ١٩٩٢
- مَا سَمِعْتُمْ فِي مَقَامِ الْمَهَاجِرِينَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ السَّائِبُ بْنُ ٣٤٧
- مَا شَأْنُ النَّاسِ خَلَوْا، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ قَالَ: ٢٥٨٤
- مَا شَأْنُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فَرَاشٍ ٢٣٩١
- مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكْتُ امْرَأَتِي أَمْرَهَا، فَفَارَقْتَنِي ٢٧٠٠
- مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكْتُ امْرَأَتِي أَمْرَهَا، فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ ٢٧٠٠
- مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ: لَا أَنَا، وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُؤُوسِهَا ١٣٣٢
- مَا شَأْنُكَ قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ ١٥٢٠
- مَا شَأْنُكَ قَالَ: فِيمَ أَخَذْتُ وَفِيمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ ١٥٢٠
- مَا شَأْنُكَ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُؤُوسِهَا، فَلَمَّا ١٦٦٨
- مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ ابْنِ بَيْضَانَ إِلَّا فِي ٢٥٧١
- مَا صَنَعْتُ؟ فَقَالَ إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ سَأَلْتُ رَسُولَ ١٩٠٨
- مَا عَلَى الْأَرْضِ بُعُثَ إِلَّا، وَقَدْ مَطُرَتْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ٥٢٩
- مَا عَلَى هَذَا لَوْ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى يَبْرُدَ، ثُمَّ يَبْرُوحَ، ثُمَّ ١٣٦٣
- مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى صِيَامَهُ فَضَّلَهُ ٣٠١١
- مَا عَلِمْتُهُ يَحِلُّ ١٥٦٠
- مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ ١٧٥٢
- مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أُعْطِيَتْهَا ١٦١١
- مَا قَالَتْ فَأَخْبِرْهُ قَالَ مِرْوَانَ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَمْدٍ ٣٠٨٨
- مَا قَرَأْتُ قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالُوا: ٢٦٧٥
- مَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَقْلِ وَصَدَقَاتٍ، فَإِنَّمَا ٢٦٦٧
- مَا قَوْلُهُ أَوْ عَدَلْتُ ذَلِكَ صِيَامًا؟ قَالَ: إِنَّ أَصَابَ ١٠١٩
- مَا قَوْلُهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ١٨٢٣
- مَا كَانَ أَبُوك يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ؟ ٥٢٤
- مَا كَانَ أَبُوك يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: ٥٢٤
- مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَصْلِيَ بَيْنَ يَدَيَّ ٣٣٣، ٢٧١
- مَا كَانَ لِحِجْيَةٍ مِنْ مَجِيئِهِ أَحَدٌ إِلَّا تَمَسَّحًا بِهِ ٥١٥
- مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: ٤٨١
- مَا كُنْتُ تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَنْزِعُ هَذِهِ ٩٠٣
- مَا كُنْتُ صَانِعًا فِي حَجَّكَ فَاصْنَعُهُ فِي ٣١٤٢
- مَا كُنْتُ صَانِعًا فِي حَجَّكَ فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ ٩٠٣
- مَا كُنْتُ لِأَدْعِيَهَا لِشَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٧٥
- مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: ٢٦٣٩
- مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ ١٤٣٩
- مَا لَهُ؟ فَقَالُوا نَذَرُ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَكَلِّمَ ٢٠٩٠
- مَا لِي أَرَاكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصَنُّيقَ مِنْ نَابَةِ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ ٢٧١
- مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصَنُّيقَ؟ مَنْ نَابَهُ ٣٣٣
- مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصَنُّيقَ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ ٣٣٣
- مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَجِلَ لَهُ ١٧٣٣

- مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَجَلَ لَهُ النِّسَاءُ ١٧٣٣
- مَا مَثَلِي نَكَحَ، أَمَا أَنَا فَلَا وَلَدَ فِي وَأَنَا غَبُورٌ ذَاتُ عِيَالٍ ١٧٩٤
- مَا الْمُحَاقَلَةُ قَالَ الْمُحَاقَلَةُ فِي الْحَرْثِ كَهَيْئَةٍ ١٢٥٤
- مَا الْمُرَابِنَةُ قَالَ: التَّمَرُ فِي النَّخْلِ يَبَاغُ بِالتَّمَرِ فَقُلْتُ إِنَّ ١٢٥٩
- مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتُلْقِيَنَّ الْكِتَابَ ١٥١٥
- مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٧٠٦
- مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٢٩
- مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُنْظَرُ فِيهَا ٥٢٨
- مَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ أَحَدٌ إِلَّا وَلِلْأَنْصَارِ عَلَيْهِ مِثْلُ آلَمٍ ٢٩٧
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ ٢٥٥٣
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟ ٢٥٥٣
- مَا نَرَاهُ إِلَّا الْمَالَ ٢٩٣٧
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَحِلُّ لَنَا ١١٥٢
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَحِلُّ لَنَا ١١٥٢
- ١٥٣٧، ١٤٨٥
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَحِلُّ لَنَا دَبَائِحُهُمْ ١٥٥٦
- مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةً إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ ٣٠٩٦، ١٧٧٦
- مَا هَا هُنَا شَامٌ وَأَشَارَ بِبِيهِ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَمَا هَا هُنَا ٢٩٢
- مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ ٣٠٢٩
- مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رُكْعَتَي ٢٦١
- مَا هَبَّتْ جَنُوبُ قَطْرٍ إِلَّا أَسَالَتْ وَأَوْبًا ٥٣٩
- مَا هَبَّتْ رِيحٌ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ ٥٢٠
- مَا هَذَا يَا أَمَّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ ١٨٤٨
- مَا هَذَا يَا خَاطِبُ؟ قَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٥١٥
- مَا هَذِهِ الْثِيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ ٨٦٨
- مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاءَةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: ٧٠٤
- مَا هَذِهِ؟ فَقَالَ هَذِهِ الْجُمُعَةُ فَصَلُّتُ بِهَا أَنْتَ، وَأَمْتُكَ ٤١٦
- مَا هُنَّ؟ قَالَ غَشِيَتْ أَمْرًا قَالَ: هَذَا مَا لَا تَمْلِكُ قَالَ: ثُمَّ ١٦١٨
- مَا هُوَ؟ مَا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمْكَ فَسَلَّنِي عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا: ٢٩٩٠
- مَا وَجَدْتُ أَنَا لِهَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ مَثَلًا إِلَّا مَا قَالَ ٢٩٦
- مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ يُطْلَقُهَا؟ قَالَ: لَا يَحِلُّ ١٨٦٨
- مَا يُرِيدُ إِلَى خُلُوفٍ فَمِهَا ٢٤٩٠، ٢٢٨٤
- مَا يُسْرِيْنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ ٢٠٠١
- مَا يُسْرِيْنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. وَتَبَّتْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٢٢٠٢
- مَا يَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَكَلَ ٢٣٥٨
- مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا ٨٦٤
- مَا يَنْبَغِي لَكَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ هَلَكَ الْمَالُ، أَوْ ١٣٤٨
- مَا يَنْظُرُ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا يَسْتِ اعْتَدَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ١٨١٨
- الماء من الماء ٢٢٢١
- مَاتَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ ١٣١٣
- مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَتْ: قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدَتُ، ٢٥٠٢
- الْمُؤَدِّونَ أَمَنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَلَاتِهِمْ ١٣٩
- مُؤَمَّنٌ، فَقَدْ أَحْرَزَ مَالَهُ وَنَفْسَهُ، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ صَلَّى ١٥٤٤
- الْمُؤْمِنُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ ١٤٠٥
- الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ ٢٦٠٥
- الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ ١١٧٤
- الْمُطْلُوعُ بِالصَّوْمِ مَتَى شَاءَ نَوَى الصَّيَامَ فَأَمَّا مَنْ عَلَيْهِ ٢٤٩٧
- الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ وَالْمُطْلَقَةُ مِنْ يَوْمٍ ١٨٣٢
- مِثْلُ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ ٥٧٨
- مِثْلُ مَا قَالَ فَاتَهَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَدْ قَامَتِ ١٣٨
- مِثْلُ الْمُتَّقِ وَالْبَخِيلِ كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ، أَوْ ٧٢٠
- الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ ٩٣٤
- الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ٣٠٩٣
- الْمُخَصَّرُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا ٩٣٠
- عَمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ١٩٨٦
- خَرَجَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَامٌ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا ٢٦٩٨
- الْمُدْبِرُ مِنَ الثَّلَثِ ٢٩٣٣
- الْمُدْبِرُ وَصِيَّتُهُ يَرْجِعُ صَاحِبُهُ فِيهِ مَتَى شَاءَ ٢٩٣٠
- مُدَيْنٌ مِنْ سَمْعَاءِ الشَّامِ تَغْلِي صَاعًا مِنْ تَمَرٍ فَأَخَذَ النَّاسُ ٧٣٠
- الْمَدِينَةُ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ عَيْنٍ بِالشَّامِ، وَعَيْنٍ بِالْيَمَنِ، وَهِيَ ٥٣١
- مَرَّ بِأَبِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا لَهُ؟ ٢٠٩٠
- مَرَّ بِأُمِّهِ، وَهِيَ فِي مِحْطَتِهَا فَقِيلَ لَهَا: هَذَا ٩٨٩، ٧٨٣
- مَرَّ بِضَاعَةَ بِنْتُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ أُمَّا تَرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: ٩٢٤
- مَرَّ بِقَتِيلٍ، فَقَالَ: مَنْ بُو، فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَحَدٌ فَغَضِبَ، ثُمَّ ١٩٢٥
- مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ وَهِيَ يَتَكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا ٣١٢٤
- مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى ٧٠٤
- مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُؤَلِّمُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَرَدَّ عَلَيْهِ ٨٦
- مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ فَكَانَ أَعْطَاهَا مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ ٢٣
- الْمَرْأَةُ تَطْلُقُ، وَلَمْ تَحْضَ تَعْتَدُ بِالشَّهْرِ فَتَحِيضُ ١٨٢٧

- ١٨١٨ الْمَرْأَةُ تَطْلُقُ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّ يَكُونُ الْمَجْهُضُ
 ٩٤٥ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ نَهَارًا؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ
 ٩٤٥ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ نَهَارًا؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مَسْئُورَةً أَنْ
 ١٨٢٥ الْمَرْأَةُ الْمُطْلَقَةُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَقُولَ أَنَا حَبْلِي، وَلَيْسَتْ
 ٢٩٩٩ مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُبَوِّئُ فَمَسَحَ بِجُذُرَانِ، ثُمَّ تَبِعَ
 ٨٧ مَرَرْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُبَوِّئُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ
 ١٨٠٤ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ
 ١٧٨٣ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لَيْسَ بِهَا. قَالَ ابْنُ
 ٢٧٦٩ مَرَّهَا فَلْيَرَا كَيْفَ، ثُمَّ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ قَالَ مَالِكٌ:
 ٥٨ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ أَوْ قَالَ مَقْدَمُ رَأْسِهِ بِالْمَاءِ
 ٧٨٢ مُسْلِمُونَ، فَمَنْ الْقَوْمُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ
 ٢٨٨٤ الْمُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى
 ١٤٩٩ مَضَى السَّنَةُ فِي النُّصْلِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالذُّوَابِ
 ٥٤٢ مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهْ، قَالَ لَيْدٌ بْنُ أَعْصَمَ. قَالَ: وَفِيمَ؟
 ١٣٣٥ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ
 ٩١٦ الْمَعَارِجُ؟ إِنَّهُ لَذُو الْمَعَارِجِ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نَلْقَى
 ٢٤٨٢، ٢٢٢٤، ١٥٩ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ
 ٥٥٠ الْمُقْدَادُ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ
 ٢٩٤٠ مَكَاتِبَ بَيْنَ قَوْمٍ فَارَادَ أَنْ يَقَاطِعَ بَعْضَهُمْ
 ٢٩٤٠، ٢٩٤٠ مَكَاتِبَ بَيْنَ قَوْمٍ فَارَادَ أَنْ يَقَاطِعَ بَعْضَهُمْ قَالَ
 ٢٩٥٣ الْمَكَاتِبَ يَمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ وَدَعَّ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ
 ١٣٧٠ مَلَكَ مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْرٍ اشْتَرَاهَا فَآتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 ٢٧٠ مَلَكَتْ امْرَأَتِي أَمْرَهَا، فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ لَهُ: زَيْدُ ارْجِعْهَا
 ٢١٦٠ يَمَعْنُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ
 ٢٩٣٩ مِنْ آخِرِ نُجُومِهِ
 ٣١٧٩ مِنْ إِبْتِاعٍ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ
 ٣١٨٠ مِنْ إِبْتِاعٍ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ
 ٢٣٥٥ مِنْ إِبْتِاعٍ مُصْرَافَةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَحْمَتُهَا وَصَاعًا مِنْ
 ٢٩٤٣ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحَدُهُمَا لَوْ أَفْلَسَ رَجَعَ عَبْدًا لِمَلِكٍ مِنْكَ
 ١٠١٧ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَصَابَهُ فِي حَرَمٍ يُرِيدُ الْبَيْتَ كَفَّارَةً ذَلِكَ عِنْدَ
 ٨٦٠ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَدُّو لَهُ مِنْ جَلْدِهِ مَا لَا يَدُّو لَهُ مِنْ
 ١١٤٨ مِنْ أَجْلِ سِقَالَتِهِمْ
 ٤٨٩ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ فَلْيَجْلِسْ فِي غَيْرِ
 ٩٠٤ مَنْ أَحْزَمَ فِي قَمِيصٍ أَوْ جُبٍّ فَلْيَنْزِعْهَا نَزْعًا، وَلَا
 ٢٦٤٩ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ
 ١٣٥٢ مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ فِيهِ
 ١٣٥٣ مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ وَعَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ
 ٢٥١٠، ١١٦ مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ
 ٩٣٥ مَنْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ النَّحْرِ مِنَ الْحَاجِّ فَوَقَفَ بِحَيْالٍ عَرَفَةَ قَبْلَ
 ١٣٢٩ مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعِيْنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ
 ٤١٠ مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ
 ١٨٨٢ مَنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ أَنْ يَنْكِحَ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ لَيْسَ بِيَدِ غَيْرِهِ
 ٢٧٤٢ مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَابِغٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ
 ٢٢٢٨ مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي
 ١٠٢٥ مَنْ أَصَابَ مِنَ الصَّيِّدِ مَا يَبْلُغُ فِيهِ شَاةٌ فَذَلِكَ الَّذِي قَالَ
 ٢٦٨٤ مَنْ أَصَابَ وَلَدَ ظُلْمٍ صَغِيرًا فَدَاهُ بَوْلُهُ شَاةٌ يُمْلِئُهُ، وَإِنْ
 ٣٠٨٨ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ أَتَسَمْتُ
 ٩٥٤ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا، وَيَقُولُ:
 ١٩٢٧ مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ
 ١٩٣٠ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا بِقَتْلِ فَهُوَ قَوْدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيٌّ
 ٢٩١٦ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَتِيدٍ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ
 ٣١٩٩، ٢٩١٨، ٢٥٢٩ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَتِيدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ
 ١٣٩٠ مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتِهِ فَهُوَ لِرِزْقِهِ إِذَا مَاتَ
 ١٣٩١ مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ
 ٣٦٥ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فَكَانَ مَاءً
 ١١٨٦ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ
 ١١٨٧ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، قَالُوا
 ٢٣٥٨ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَنَنَّ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا
 ١٩٠٦ مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ فَاغْتَسَلَهَا، فَقَالَ عَمْرُ
 ٢٦٧١ مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أُجْلِبَ عَلَيْكَ، فَقَالَ
 ٢٩١٥ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةً
 ٣٢٠٢ مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةً مَمَالِكِ لَيْسَ
 ١٦٩٥ مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
 ٤١٨ مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا
 ١٩١١ مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ
 ١٨١٦ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ حَيَّانٌ بِنُ مُنْقِذٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ
 ٢٨٤ مِنْ أَهْلِ قُرَيْشٍ أَهَانَهُ اللَّهُ
 ١٧١٢ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرًاي وَلَدْتُ
 ٧٥٥ مِنْ أَهْلِ جَزِيَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تُوْخَذُ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ عَلَى

- مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَبِيرٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٩٤٢
 مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ٢٣٥، ٢٧١٤
 مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجُلَ قَدِيمٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ٢٠٣٩
 مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا اللَّيْنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ ٧٥١
 مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالَ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ١٤٠٤
 مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالَ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ ١٦٠٣
 مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ فَمَتَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ١٢٠٤
 مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُتِرَتْ فَمَتَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا ٢٥٢٠، ١٢٠٥
 مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ. وَلَمْ أَحْرِقْهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا ٥٤٧
 مِنْ بَنِي دُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: اخْلِفْ ١٦٧٩
 مِنْ بَنِي دُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَالَ عُمَرُ ﷺ مَا أَرَدْتَ ١٧١٩
 مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجَزَى فِرْسًا فَوَطِئَ عَلَى أَصْبَعٍ ٢٦٦٤
 مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَادَةُ حَدَّثَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ فَأَصَابَ ١٩٤٨
 مَنْ بِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَحَدٌ فَعَضِبَ، ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي ١٩٢٥
 مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَيْبٌ مُنَافِقًا فِي كِتَابٍ لَا ٤١١
 مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ قِيلَ لَهُ: لَمْ ٥٤١
 مَنْ تَمَسَّكَ بِحُصْبَتِهِ مِنْ هَذَا السَّبْيِ فَلَهُ بِكُلِّ رَأْسٍ سِتُّ ٢٨٦٧
 مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْعُسْلُ ٣٠٤٩
 مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا ٦٤
 مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا خَرَجَتْ خَطَابَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ٦٤
 مِنْ تَغْيِيرِ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ١٥٣٠
 مِنْ تَغْيِيرِ مَلِكٍ امْرَأَتَهُ امْرَأَتَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ ٢٧٦٠
 مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ٣٠٤٦
 مَنْ جَاءَكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَنْفِقِ الْقَتْلَى فَاسْهَمْ لَهُ فَهُوَ إِنْ لَمْ ٢٨٥٨
 مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ غَايَةً يَتَّبِعُ إِلَيْهَا أَخَذَ بِقَوْلِهِ كَمَا قَالَ: فَأَمَّا ٢٦٧٢
 مَنْ حُبِسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ ٩٢٩
 مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِي هَذَا يَبِينُ هَذَا آيَمَةً ٢٥٢٧، ٢١٣٢
 مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَوَكَدَهَا فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ ٢٧٧١
 مِنْ حَيْثُ تَبَسَّرَ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَجِبُ أَنْ يَزُومَهَا إِلَّا مِنْ ٢٧٠٧
 مِنَ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيِّ ﷺ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى ٢٢٣٠
 مَنْ ذَرَعَهُ الْقَتْلُ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَفَاءَ عَامِدًا ٧٧٥
 مَنْ سَلَفَ فَلْيَسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ ١٢٦٨
 مَنْ سَلَكَ بَحْرًا أَوْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَوَاقِبِ أَحْرَمَ إِذَا ٨٥٠
 مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ تَقُومُ فِي ٣٠٤
- مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَمْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِنْ ٨٨٧
 مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُؤْمَهُمُ إِلَّا صَاحِبُ الْبَيْتِ ٢٧٢
 مَنْ شَاءَ أَهْلٌ مِنْ بَيْتِهِ، وَمَنْ شَاءَ اسْتَمْتَعَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَأْتِيَ ٨٤٥
 مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتَّبِ مِنْهَا حَرَمَهَا فِي ٢٠٥٤
 مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ ٢٥٥٤
 مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفُوهُ عَفْوٌ، فَقَدْ أَجَازَ عَمْرُ ٢٨٤٨، ٢٨٤٥
 مِنْ عَنَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرَسِكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ١٢٢٣
 مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرَبُوا عُنُقَهُ ٥٤٨
 مَنْ فَاتَهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ١١٨
 مَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَلَمْ يَفِرْ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ ١٥٠٧
 مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٌ ٢٥٥٥
 مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْعِيدِ مُحْسِنًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ حِينَ تَمُوتُ ٤٣٣
 مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ١٩٤٤، ١٩٤٣، ١٤٩١
 مَنْ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا قَتَلَ غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ، فَذَلِكَ إِلَى ٢٨٤٣
 مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا حُسِبَ بِهَا قَيْلٌ، وَمَا ٢٨٩٤
 مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ ١٥٢٧، ١٥١٠
 مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ ٢٨٧٨
 مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ ٢٨٧٩
 مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ فَقُمْتُ ٢٦٣٩، ١٤٣٩
 مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فِي الثَّالِثَةِ فَقُمْتُ، ٢٦٣٩
 مَنْ قُتِلَ لَهُ قَيْلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبُوا الْعَقْلَ، وَإِنْ ٢٨٢٢
 مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ ١٩٢٤
 مِنَ الْقَوْمِ؟ فَقَالُوا: مُسْلِمُونَ، فَمَنْ الْقَوْمُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ٧٨٢
 مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٧٠٨
 مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٣٠، ٦٣٠
 مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ ٢٣٩
 مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتُّ ٢٣٩
 مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيُعِمْ عَلَى إِخْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ٨٠٧
 مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيُعِمْ صِيَامَهُ، وَمَنْ كَانَ ٢٤٩٢
 مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ ٢٢٥٦
 مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتُّ ٢٢٥٦
 مَنْ كَفَّرَ مِنْ أَهْلِ الْعِلَلِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ٧٨٠
 مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ، أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَتْهُ ٢٩٧٠، ٢٤٧
 مَنْ لَا يَجِدُ تَعْلِينَ يَلْبَسُ خُفَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنْ ١٠٩٨
 مَنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنْ ٨٦٦

- مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْبَحْرُ، فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ ٢
- مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ وَلَهُ ثِيَابٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ فَلْيَلْبِسْهُمَا، قَالَ ٨٧٢
- مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيَجْعَلْهَا عُمُرَةً، فَلَوْ اسْتَقْبَلَتْ ٣٢٠٩
- مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ هَلَكَ قَدِيمٌ ٢٠٣١
- مَنْ مَنَعَ فُضُولَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكُلَّ مَنَعَهُ اللَّهُ ١٣٦٥، ١٣٦٥
- مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَمَنْ نَامَ جَالِساً ٢٧٣٤
- مَنْ تَتَبَ رِيَشَ حِمَامَةٍ أَوْ طَيْرٍ مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ ١٠٨٧
- مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ ١١٧٠
- ٢١٥٠، ٢٠٨٨
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ٣٠٢٥
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ٢٥٧
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ٢٥٥
- مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ ٣٠٢٣
- مَنْ نَسِيَ الْعَصْرَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ ٣٣١
- مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَهُ فَلْيَهْرِقْ دَمًا ٩٩٦
- مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ٨٥٦
- مَنْ هَذَا؟ قَالَ ابْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ ٢١٦٨
- مَنْ هَذَا مَعَكَ، فَقَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا ١٩٣١
- مَنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ؟ قَالُوا رَجُلٌ صَائِمٌ أَجْهَدُ الصُّومِ أَوْ ٢٩٧٩
- مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
- مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَنَا ١٨٠٠
- مَنْ وَهَبَ هَيْةً لِبَلْعَةٍ رَحِمَ أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا ٢٦٥٨
- مَنْ يَحْرُسُنَا فِي هَذَا الْوَادِي اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ رَجُلَانِ نَحْنُ ٢٨٩٨
- مَنْ يَذْبَحُ لِلْقَوْمِ شَاءً وَأَوْجُهُ أَوَّلُ بَنَتٍ تَوْلَدُ لِي فَلْيَبَحْ ٢٣٤٥
- مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ٢٩٢٧
- مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِيَّةٍ ٢٩٢٥
- مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ ٢٩٢٤
- مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ١٤٣٩
- مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ ٣٩٣
- مِنْ يَوْمٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا تَعُدُّ ١٨٢٩
- مُنْحَوْنُ ١٠٧٦
- مَهْلًا لَا قِتَادَةَ، لَا تَشْتُمُ قُرَيْشًا، فَإِنَّكَ لَمَلَكٌ تَرَى مِنْهَا ٢٨٨
- الْمَوَاتِيتُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ سَوَاءٌ، وَمَنْ شَاءَ أَهْلٌ مِنْ ٨٤٦
- الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَلَّى هَذِهِ ٤٢٦
- الْمَوْلَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ تَقَدَّمَ فَصَلَّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ٢٧٧
- الْمَوْلَى الَّذِي يَخْلُفُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ أَبَدًا وَأَنْتَ ٢١٢٠
- النَّاسُ: وَتِلْكَ إِنَّمَا أَخْتُكَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى هِشَامِ بْنِ ٢٧٧٤
- نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَدْ جَعَلْتَ لِلَّهِ تَعَالَى ١٥٢٢
- نَامَ عَنِ الصُّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ ٣٠٢٣
- نَامَ عَنِ الصُّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: ٢٥٥
- نَبَعْتُ الرَّجُلَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَنَصْنَعُ لَهُ هَنَةً مِنْ جُلُودٍ قَالَ: ١٥١٧
- النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّبْحِ يَقْرَأُ النَّحْلَ ٢٩٦٦
- نَبِيعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَا عَمَّا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٠٨٤
- نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ ٣٢١١
- نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَتْهُ ١١٦٦
- نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ ٢٥٨٠، ١١٥٠
- نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ١١٥١
- نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَبْدَأُ بِهِمْ أَوْتُوا ٣٥٣
- نَحْنُ الْآخَرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَبْدَأُ بِهِمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ ٣٥١
- نَحْنُ الْفَرَارُونَ قَالَ: أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فَتَكُمُ ١٤٦٥
- نَحْنُ لَا نَنْفِي الْعَبِيدَ قَالَ: وَلِمَ؟ وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ ٢٦٥٩
- نَرَى أَنْ تَقْبِلَهُمَا قَالَ: فَلَعَلَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: ٢٣٦٧
- نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ ١١١
- نَزَلَ مَرْزَلُ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ١٣٩٧، ٢٦٣٠
- نَزَلَ وَوَيَا، فَقَالَ: مَنْ يَحْرُسُنَا فِي هَذَا الْوَادِي اللَّيْلَةَ؟ ٢٨٩٨
- نَشَدْتُكَ اللَّهُ أَلَّا أَمْرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْيَاتِنَا ٧٤٨
- نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَكَانَتْ عَذَابًا عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي ٥٣٨
- نُصِفُ دَرَاهِمَ بَيْنَ الْبَيْضَتَيْنِ دَرَاهِمَ، وَإِنْ كَسَرْتَ بَيْضَةً ١٠٧٢
- يُصَفُّ الصَّدَاقُ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا ١٥١٣
- نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ النَّجَاشِي 'الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ٢٥٦٩
- نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِي 'الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ ٥٧٢
- نعم ١١٥٩، ١٠٤٣، ١٠٦٣، ١٠٩٣، ١٢٤٩، ٢٠١٣، ١٩٤١، ١٤٣٥، ١٣٧٦، ١٣٠٣، ١٢٥٤
- ٢٠٢٤، ٢١٤١، ٢١٥٣، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤ ٢٧٦، ٢٩٤٧، ٣١٥٥، ٣١٧٢، ٧٤٨، ٧٢٢
- ٧٩١، ٧٩٣، ٨٢٩، ٩٢١
- نَعَمْ أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا ٦٥٣
- نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ الْعَمَاءَ ٧٢
- نعم إلا أَنِّي شَكَّكَتُ فِيهِ، فَلَمَّا أَخْبَرَنِي لَمْ أَشْكُ، وَلَمْ أَثْبِتْ ٢١٤٢
- نَعَمْ إِنْ الرُّضَاعَةَ تَحَرَّمَ مَا يَحْرُمُ مِنْ ١٥٧٨

- نَعَمْ قَالَ أَوْحَيْتُ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ ١٥٧٨
- نَعَمْ أَنِي أَذْخَلْتُهُمَا وَمَهُمَا طَاهِرَتَانِ ٦٨
- نَعَمْ أَوْلَيْكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ ٨١٤
- نَعَمْ، أَيُّ لَعْمَرِي إِنِّهَا لَتُجْزِي عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٤٣٢
- نَعَمْ، حَجَمَهُ أَبُو طَلِيَّةٍ فَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ وَأَمَرَ مَوْلَاهُ أَنْ ٣١٩١
- نعم حسبت كثيراً، قلت: هل تدعُ أنت إذا استلمت أن ٩٥٢
- نَعَمْ زَأَيْتَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدٍ ٩٥٢
- نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرٌ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: ٥٤٩
- نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٢٥١
- نَعَمْ سَمِعْنَا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ ١٢٢١
- نَعَمْ سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا لِسُورٍ سَمَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ ١٦١١
- نَعَمْ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ٢٥١٥، ٣١٣٣
- نَعَمْ فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ سَجَدَ ٢٤٣٣
- نَعَمْ فَأَنْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي ١٨٤٣
- نَعَمْ فَأَنْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ أَوْ فِي ١٨٤٣
- نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَالنَّاسُ فِي ٢٧١
- نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي ٣٣٣
- نَعَمْ: فَصَنِعَ لَهُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِلَّاتِي أَعْلَى الْعَنْبَرِ ٣٧٨
- نَعَمْ فَطَبَّخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانُ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ فَأَتَرَاهُ بِهِ ٢٠٦٩
- نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي ٨١٠
- نَعَمْ، فَقَالَ: قَدْ أَصِيبَتْ ٣٠٨
- نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ آخِرَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ ٢١٥
- نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ ابْلُغْكَ مِنْ ثَبْتٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ ١٥٨١
- نَعَمْ، فَلَتَحُجَّ ٧٩٩
- نَعَمْ، فَلَمْ تَلَيْتْ أَنْ دَفَعَ الرَّاعِي غَنَمَهُ، فَإِذَا سَخَلَةٌ تَبَعُ قَالَ ٦٠
- نَعَمْ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ ٣١٧٣
- نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقَالَ إِنْسَانٌ لِعَطَاءٍ أَفِيَالِ الرَّطْبِ قَالَ ١٢٥٩
- نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ١٢٢٣
- نَعَمْ؛ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ: وَوَافِرٌ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ ١٠٩٣
- نَعَمْ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ: مِنْ عِنَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ ١٢٢٣
- نعم قال ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من ١٥٨١
- نعم قال: إِنَّ هَمِيرَ حُبِّ الْجَرَادِ قَالَ: مَا جَعَلْتُ فِي ١٠٦٦
- نَعَمْ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ٩٩
- نعم: قال أَنَّى ترى ذلك؟ قال عرقاً نزعته، فقال لَهُ: النَّبِيُّ ١٧١٢
- نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَنْصِرُ بِالسُّنَّةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي ٤٩٩
- نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ ١٧٣٧
- نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَبِزَعْمُونَ ٢٢٣٧
- نَعَمْ. قَالَ خَرَجْتُ فِي نَفَرٍ فَكُنَّا فِي بَعْضِ طَرِيقِ حَنْبَيْنِ ١٣٤
- نَعَمْ قَالَ: عُمَرُ أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَا وَهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ ١٤٠٠
- نعم: قال فارني يدك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره ١٦٣٦
- نَعَمْ: قَالَ فَمَا أَلَوْنَاهَا؟ قَالَ حُمْرٌ: قَالَ: هل فيها أورك؟ ١٧١٣
- نَعَمْ قَالَ قَوْلُ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِّيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ ١٧٣٧
- نَعَمْ قَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْتُهُ نَيْتًا. فَقَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْتُهُ حَتَّى ٢٠٧٤
- نَعَمْ: قَالَ: وَمَا أَلَوْنَاهَا؟ قَالَ حُمْرٌ: قَالَ: هل فيها من ١٧١٢
- نَعَمْ: قُلْتُ أَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: نعم. قلت: أسمعته من رسول ١١٥٩
- نَعَمْ قُلْتُ أَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: نعم، قلت: سمعته من رسول ١٠٤٣
- نعم. قلت: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قَالَ: نعم ١١٥٩
- نعم، قلت: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قَالَ: ١٠٤٣
- نعم، قلت: فما زعمت لا يدلُّ على أن إسلام المرء ٢٠٨٧
- نعم، قلت له فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن ١١٨٢
- نعم كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ ٧٠
- نَعَمْ، كَانَ يُسَمِّي شِرْأً وَذَا الْقَعْدَةَ وَذَا الْحِجَّةَ قُلْتُ ٩٠٨
- نَعَمْ كَانَ يَغْتَعِدُ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا ٣٨٣
- نَعَمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ١٨١٩
- نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِصَابَةِ يَغْضِبُ بِهَا ٨٨١
- نَعَمْ لَا يَبِيعُ حَتَّى يَنْتَهِ صِلَاةُ ١٢٢٥
- نَعَمْ: لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَتْ لَكَ إِنَّمَا هِيَ ١٢٤٨
- نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكْتَنِي فِي خَيْرٍ ١٧٣٧
- نَعَمْ مِثْلُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنِ فَقَضَيْتَهُ نَفَعَهُ ٧٩٠
- نَعَمْ مِنْ مَرْعُوشٍ بِلِزْهَمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ تَسْتَهْلُ بِذَلِكَ وَلَا ٢٦٢
- نَعَمْ هُوَ عِنْدَكَ إِلَّا أَنَّكَ آجِرْتَهُ مِنْهُ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: ١٣١٦
- نَعَمْ وَمِمَّا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا ١٢
- نعم وَحَبَّةٌ حَنْطَةٌ أَوْ قُبْضَةٌ حَنْطَةٌ ١٦١٣
- نعم ودعا بوضوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فغسلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ٥٩
- نعم، وقالها عمرو بن دينار. قال ابن جريج قُلْتُ لِعَطَاءٍ ٢٩٥٥
- نَعَمْ، وَقَضَى بِهَا عَلَيَّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ قَالَ مُسْلِمٌ ٢١٥٨
- نَعَمْ، وَكَانَ أَقْلُ أَقْوَالِهِمْ لَكَ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ ٢٣٤
- نَعَمْ، وَلَا تَذْبِجْهُ وَأَنْتَ مُحَرَّمٌ وَلَا مَا وَلَدَ فِي الْقَرْيَةِ ١٠٩٥
- نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ ٧٨٣، ٧٨٣، ٩٨٩
- نَعَمْ وَلَوِ دِدَتْ أَنْ عِنْدَنَا مِنْهُ ١٠٠٩

- نَعَمْ وَلَزُرُّهُ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يُخْلَهُ ١٤٩
- نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به ١٠١١
- نَفَى إِلَى الْبَصْرَةِ ٢٣٩٨
- نَفَسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ ١٣٣١، ٦٠٥
- نَفَقَةُ الْمَطْلُوقَةِ مَا لَمْ تَحْرُمَ، فَإِذَا حُرِّمَتْ فَمَتَاعٌ ١٨٦٢
- نَقَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ سَيْفَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ ٢٨٩٠
- نَقَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَمْ كَلْتُمُومٌ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ بِسَبْعِ لَيَالٍ. وَلَسْنَا ٢٣١٨
- نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَقَهَا فَاحْتَكَمَتْ رَقِيقًا مِنْ ١٦٢٦
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ١٦٣٠
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ عُمَرُو: قُلْتُ لَابْنِ شَهَابٍ ٣٠٩٢
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ مَا نَكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا ١٦٣١
- نَكَحَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ يُقَالُ لَهَا بِنْتُ أَبِي ١٥٦٨
- نَكَحَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَيْتٍ أَوْ سَبْعٍ وَبَنَى بِي وَأَنَا ابْنَةٌ ١٥٧٠
- نَهَى الَّذِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ ١٥٠٢
- نَهَى أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ ٣١٢٦
- نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَالَتْ عَنْ ١٢٦٥
- نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَالَتْ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ ١٢٦٥
- نَهَى أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ ٩٠٦، ٢٥٨٧
- نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ ١٦٠٠
- نَهَى أَنْ يُعَذِّبَ أَحَدٌ بِعَذَابِ اللَّهِ فَعَلْنَا بِهِ، وَلَا نَحْرُقُ حَيًّا ٢٤١٠
- نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرَمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ ٨٦٦
- نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا وَالتَّمْرُ وَالزَّهْوُ ٢٠٦٤
- نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ ٢٠٧٩
- نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ ٢٠٦٣
- نَهَى أَنْ يُوطَأَ السَّبِيُّ مِنَ الْفَيْءِ فِي دَارٍ ٢٨٨٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ بِالطُّورِ فِي ٢٥٥٦
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْ هِزَاءِ التَّمْرِ ١١٩٤
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ ٣١٤٣
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ ١٢٣٤
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ٣١٠٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا تَعْلَمُ ١٢٥٦
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ وَالتَّمْرِ بِلُحَا شَدِيدًا لَمْ ١٢٦٠
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ أَنْ يُنْبَذَ ٢٠٥٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: أَبَالذَّهَبِ ١٣٤١
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَزِّ الْأَخْضَرِ وَالْأَيْضِ ٢٠٥٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَخْصَ فِي بَيْعِ ١٢٣١
- نَهَى عَامَ خَيْبَرَ عَنْ يَكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ١١٦٨
- نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ١١٦٢
- نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ٣١٠٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ الْعَاهَةُ، قَالَ عَثْمَانُ ١٢١٥
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ قَبِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ٢٥٢٢
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ قَبِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ١٢١٢
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ ١٢١٤
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ١٢٠٩
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ٢٥٢١، ١٢١٠
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ ١٢١٧
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ نَهَى الْبَائِعَ ٢٦٠٨
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ ١٢٢٩
- نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ ٣١٧٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ قَبِيلٌ: وَمَا تَزْهَوْ؟ ١٢١٣
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ بِاللَّحْمِ ١٢٦٤
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِاللَّحْمِ ٢٥٢٣
- نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّيْنِ ١٢١٩، ١٣٣٨
- نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّيْنِ وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِحِ ١٢٣٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ ٢٦٢٦، ٢٠٨٦، ١٤٢٣
- نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفَانِ ١١٨٥
- نَهَى عَنِ الْخِلَاطَيْنِ، وَقَالَ اتَّبِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى ٢٠٥٦
- نَهَى عَنِ الشُّغَارِ ١٦٢٤
- نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الرَّجُلَ ١٦٢٣
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ٣٠١٩، ٢٥٢
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ يَصْنَفُ النَّهَارَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا ٢٥٤
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ يَصْنَفُ النَّهَارَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ ٣٧٠
- نَهَى عَنِ الطَّبِيبِ قَبْلَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَبَعْدَ الْجَمْرَةِ قَالَ: ٢٩٥٨
- نَهَى عَنِ الْفِضَةِ بِالْفِضَةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنِ الذَّهَبِ ٢٣٥٤
- نَهَى عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُ مِنْ ٢٤٥٣
- نَهَى عَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفَانِ الْكَاهِنِ ٢٦١٠
- نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ٢٣٣٣
- نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ ١٦٣٤
- نَهَى عَنِ الْمِثْلَةِ ١٥٢٨
- نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ ١٢٥٥

- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ ٢٥٢٤ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرَتْ مَا شَاءَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ اشْتَرَاءُ ١٢٥٢، ١٢٥٣ هَذِهِ حَبِيبَةُ قَدْ ذَكَرَتْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ ١٨٠٠
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ، وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ ١٢٣٥ هَذِهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلْيَلْتَمِسْ أَنْ يَقْضِيَ نَذْرَهُ ٨١٥
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ ١٢٥١ هَذِهِ ذَاتُ عِرْقِ الْأَوَّلَى ٨٤٩
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ ٣١٧٤ هَذِهِ السُّنَّةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ٢٩٣٦
- نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ٢٦٠٧ هَذِهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ تَرَكْتَ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا وَكَرِهَهَا النَّاسُ ٦٣٥
- نَهَى عَنِ النَّجَشِ ٣٠٥٣ هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ ٢٢٨٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ١٦٣٥ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٦٣٥
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ. وَبِهَذَا يَقُولُ: الشَّافِعِيُّ ٢٣٣٤ هَذِهِ الْمُتَعَةُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهَا لَرَجَعْتَ ٢٦٦٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَعَنِ لُحُومِ الْحُمْرِ ٣١١٥ هَذِهِ الْعَوَائِثُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ آتَى آتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ ٨٣٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَلُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ ٢٣٣٢ هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ٢٧٨٦
- نَهَانَا أَنْ نَأْخُذَ الشَّاةَ الْخَبْلَى فَاعْطَيْنَاهُمَا ٦٤٩ هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٩٧٦
- نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي ٣١٨٣ هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ ٢٤٤٠
- نَهَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ مَعْلُومَةً ١٣٤٠ هَكَذَا نَفَعَلُ بِاللُّقْطَةِ فَخَالَفُوا السُّنَّةَ فِي اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا ٢٣٧٧
- النُّونُ وَالْجَرَادُ ذَكِي ١١٥٦ هَلْ أَكَلْتُمْ شَيْئًا هَلْ أَمِرَ لَكُمْ بِشَيْءٍ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَلَمْ نَلْبِثْ ٦٠
- هَذَابًا بِالْعِ كَعَبَةٍ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسَاكِينَ أَوْ عَذْلَ ذَلِكَ ١٠٢٢ هَلْ بَلَّغْتَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتَ؟ ٧١١
- هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأَنَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُجْزَ ٢٤٠٦ هَلْ تَذَرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا ٢٨٦٥
- هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ ١٣٣٠ هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ٥١٢
- هَذَا تَأْوِيلُ قَدْ يَحْتَمِلُ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَحْتَمِلُ غَيْرُهُ أَنْ ١٦٦٠ هَلْ تَدْعُ أَنْتَ إِذَا اسْتَلَمْتَ أَنْ تَقْبَلَ يَدَكَ؟ قَالَ فَلَمْ ٩٥٢
- هَذَا حِينَ يَبِينُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ ٢٢٨٥ هَلْ تَسْتَيْتِي إِذَا حَجَجْتَ؟ فَقُلْتُ لَهَا ٩٢٥
- هَذَا حِينَ يَبِينُ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ ٢٤٩١ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرِيَنِي ٥٩
- هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بَعْضُهُ صَبِيَّ كَانَ مَعَهَا ٧٨٣، ٩٨٩ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرِيَنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ ٥٩
- هَذَا شَهْرُ رَكَابِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ فَلْيُؤْذِنْهُ حَتَّى ٧٠٣ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْيُقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ ٧٧٤
- هَذَا الطَّلَاءُ هَذَا مِثْلُ طِلَاءِ الْإِبِلِ فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ ٢٠٦٩ هَلْ حَبِيبَتُ تَطْلِيقَةُ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؟ ٣١٧٢
- هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ٢٦٨٥ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا ٩٥٢
- هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمَلٍ هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا يَغْنِي عَلَيَّ بَنَ ١٨١٥ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا ٩٥٢
- هَذَا غَيْرُ أَبِي الشَّعْثَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ ٢٩٣٥ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا، فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ ١٠٩
- هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذَّرْبَةِ وَكُتِبَ فِي أَنْ يُفْرَضَ ١٤٥٦ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصَدِّقُهَا إِيَّاهُ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ١٧٥٢
- هَذَا قَوْلُكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: هَذَا هُوَ قَوْلُ مَنْ هُوَ ٢١٤٩ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا إِيَّاهُ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا ١٦١١
- هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدَيْتُ إِلَيَّ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْغُبَيْرِ ٧١١ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجِبَتْ فِيهِ الرِّكَاءُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ ٦٥٣
- هَذَا مَا لَا تَمْلِكُ قَالَ: ثُمَّ تَرَوُجْنَهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ ١٦١٨ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٨٣٤
- هَذَا يَكْحَاحُ السَّرُّ وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهِ ٢٦٦٨ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ ٢٣٦٦
- هَذَا هُوَ قَوْلُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ قَالَ عَطَاءُ ٢١٤٩ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ مَا فِي آيَدِي النَّاسِ؟ قَالَ: لَا ٢٣٦٦
- هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا ٣٠٠٩ هَلْ فِي الْعُرْدِ مِنْ حَدٍّ يَعْلَمُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: افْتَرَى ١٠١٦
- هذه حاجتك، ففداه رسول الله ﷺ بالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ ١٥٢٠ هَلْ فِيهَا أَوْرَقٌ؟ قَالَ: إِنْ فِيهَا لَوْ رَقًا قَالَ فَأَنَّى أَتَاهَا ١٧١٣

- هل فيها من أورو؟ قال: نعم؛ قال أنى ترى ذلك؟ قال ١٧١٢
 هل كان فيكم من مغربة خبر؟ فقال: نعم رجل كفر بعد ٥٤٩
 هل لك من إيل؟ قال: نعم؛ قال فما ألوانها؟ ١٧١٣
 هل لك من إيل؟ قال: نعم؛ قال: وما ألوانها؟ ١٧١٢
 هل له من غنم غير ما أخضره؟ فيذهب بما أخذ إلى ٧١٧
 هل ملك من شيعر أمية بن أبي الصلت شي؟ قلت: ٢٠٧٤
 هل ملك من القرآن شي؟ قال: نعم ١٦١١
 هل معكم من لحوم شي؟ ٣١٤٨
 هل من غداء؟ فيجده أو لا يجده، فيقول: لأصومن هذا ٦٢٠
 هلاً قبل أن تأتي بي؟ ٢٠٣١
 هلكت بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الخيضة ١٨٠٩
 هلكت دوس، فقال: اللهم اهد دوساً وأت بهم ٢٩٣
 هللم ٧١٦
 هم بطلاق بغض نسائه، فقالت: لا تطلقني ودعني ١٧٩٠
 هم منهم وربما قال سفيان في الحديث هم من ١٥٠٣
 هن فواحش وفيهن عقوبات وأسوأ السرقه الذي يسرق ٣١٠٨
 هو أحق بها ما لم يخرجها من دار الهجرة ٢٣٠٧
 هو أكثر من ذلك إنما أتج نجا قال النبي ﷺ: سأمرك ١٠١
 هو جازئ ٢٣٥٣
 هو خطأ ٢٣٥٩
 هو الزوج ١٦٢٢، ١٦٢٢
 هو سعيد بن المسيب فقلت هل شككت فيما قال؟ ١٤٢٢
 هو الطهور ماؤه الحلو ميتته ١
 هو لكم حق، ولكني محارب معاوية؛ فإن شئتم تركتم ١٤٥١
 هو له ١٢٣٨
 هو ما اردت. ٢٦٧١
 هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة ٧٠٧
 هو الراذ الحفي. ٢٣٠٥
 هي أم القرآن. قال أبي وقرأها على سعيد بن جبير ١٧٠
 هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل ١٨٧٥
 هي بمنزلة الحضر ٨٠٠
 هي سؤال وذو القعدة وذو الحجة ٩٠٩
 هي له حياته وموته، فقال: إني تصدقت عليه بها قال: ٢٥٩٣
 هي منسوخة نسختها وأنكحوا الأيامي منكم ١٧٤٣
 هي واحدة وهو أحق بها، فقال عمر: وأنا أرى ٢٣٤٤
- هئنت عظام ابن آدم للِسجود فاسجدوا حتى ٢٤٥٦
 هيه فأنشدته بيتاً. فقال: هيه فأنشدته حتى بلغت مائة ٢٠٧٤
 هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيت. ٢٠٧٤
 وأبا بكر وعمر كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء ٥٠١
 وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل ٤٧٠
 وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز ٥٨٥
 وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والاستسقاء سبعا ٤٧٧
 وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يتنبدون بالصلاة قبل ٤٧٣
 وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام ٥٨٦
 وأبا بكر وعمر وعثمان يصلون في العيدين قبل ٤٧١
 وابن عباس وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من ٢١١٩
 وأتموا الحج والعمرة لله، فقال: كيف تقرأون ١٤١٥
 وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما ٢٠٤٨
 وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك ٣٧٩
 وإذا كانا الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا ١٥٧٦
 وإذا كانا عدلين عدوين للمراة أو للرجل فتصادق ١٥٧٦
 واستعلمني عليهم، ثم استعلمني أبو ٦٨٢
 وأفرد رسول الله ﷺ الحج ٢٤٩٩
 وال أيهما شئت ٢٠٩٩
 والأقراء الأطهار، والله تعالى أعلم، فإذا طلق الرجل ١٨١٣
 والتزويل، ثم السنة يدلان على إيجاب الجمعة وعلم أن ٣٥٣
 والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود ٢٦٧٢
 والذي بتك بالحق لا أعمل على اثنين أبداً ٧٠٩
 والذي فلق الحية وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبداً ٣٢٠٥
 والذي نفسي بيده إنها لقرينتها في كتاب الله وأتموا ٨١٦
 والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطير فيحطب ٢٦٣
 والذي نفسي بيده ما من ٧١٩
 والذي نفسي بيده ما من عبد يصدق بصدقة من كسب ٧١٩
 والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ٢٠٣٨
 والسماء والطارق، فقال عمرو هو هذا، أو ٣٢٥
 والسماء والطارق وتحوها. قال سفيان فقلت لعمرو ٣٢٥
 واللحية في ذلك مثل الرأس ٩٠٢
 والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما ٧٦٨
 والله إني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ ١٨٠
 والله لا أريك إلي ولا تجلين أبداً فانزل الله عز وجل ١٨٧٤

- وَاللَّهُ لَا أَقْرِ بِهَا حَتَّى تَطْفِئَهُ فَسَأَلَ عَلِيًّا عليه السلام عَنْ ذَلِكَ ٢٣٣٠
- وَاللَّهُ لَا تَأْتُونَ إِلَّا شَرًّا مِنْهُ ٤٧٢
- وَاللَّهُ لَا تَفَارِقُهُ ١١٨٢
- وَاللَّهُ لَا يَزِيدُ الْمَاءَ الشَّعْرَ إِلَّا شُعْثًا فَسَمَى اللَّهَ، ثُمَّ ٨٥٧
- وَاللَّهُ لِأَنْ أَغْتَمِرَ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ وَأَهْدِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ ٢٧٥١
- وَاللَّهُ لَنْ يَطْلُقَنِي لَا أَنْكَحُكَ أَبَدًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَمْرٍ ١٦٣٦
- وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ إِذَا يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ قَالَ: ٢٥٦١
- وَاللَّهُ لَيَمُرُّ بِهِ، وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ ٢٦٥٣
- وَاللَّهُ مَا أَرَانِي إِلَّا قَدِ اخْتَلَمْتُ، وَمَا شَعَرْتُ وَصَلَيْتُ، وَمَا ٧٣
- وَاللَّهُ مَا ارْتَشَيْتُ وَلَا أَصِيبْتُ مِنْهُ قَالَ: لَتَأْتِيَنِي عَلَى مَا ١٥١٦
- وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ ٢٣٣٩
- وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَّانَةً: اللَّهُ مَا أَرَدْتُ ٢١٣١
- وَاللَّهُ مَا سَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَيْنًا وَلَا زَادَ أَهْلَ الْقَلَّاحِ ١٥١٢
- وَاللَّهُ مَا قَتَلَنَاهُ فاقْبَلْ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ ١٩٦٢
- وَاللَّهُ مَا لِي بِهِ عَهْدٌ بِأَهْلِي مُنْذُ عَفَارِ النَّخْلِ وَعَفَارِهَا أَنَّهُ ١٦٩٧
- وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى: وَالسَّمَاءُ وَالطَّارِقُ، فَقَالَ عَمْرُو ٣٢٥
- وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى: وَالسَّمَاءُ وَالطَّارِقُ وَنَحْوَهَا ٣٢٥
- وَالْوَضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ ٧٥
- وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْتُ طَالِقٌ فَسَنُ لَا يَذْنُ فِي ذَلِكَ هُوَ الطَّلَاقُ ١٨٩١
- وَرَأَيْتُ أَنْزَلْتُ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلْ ٣٢٩
- وَرَأَيْتُ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ٢٦٣٣
- وَرَأَيْتُ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنْ ٢٦٣٣
- وَرَأَيْتُ طَلَقْتُمُوهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْوَهُمْ وَقَدْ فَرَضْتُمْ ١٨٢٨
- وَرَأَيْتُ عَمَدَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؟ قُلْتُ لَهُ: هَلْ فِي الْعُودِ مِنْ ١٠١٦
- وَرَأَيْتُ قَسَمَ بِلَادِ الْحَرْبِ كَانَ جَانِزًا، وَهَذَا تَرَكْتُ لِقَوْلِهِ ٢٨٥٨
- وَرَأَيْتُ قَوِيَّتَ عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ ١٠١
- وَرَأَيْتُ كَانَ أَقْلُ قَالَ: لَوْ كَانَ قَبْضَةُ حَنْطَةٍ أَوْ حَبَّةٍ ٢٧٦٤
- وَرَأَيْتُ كَانَ جَرَادٌ أَوْ ذَبَابٌ، وَقَدْ أَخَذَ طَرِيقَكَ كُلَّهُمَا وَلَا تَجِدُ ١٠٨٦
- وَرَأَيْتُ كَانَ دَرَاهِمًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ نِصْفَ دَرَاهِمٍ. قُلْتُ: ٢٧٦٤
- وَرَأَيْتُ كَانَ نِصْفَ دَرَاهِمٍ. قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ أَقْلُ قَالَ: لَوْ كَانَ ٢٧٦٤
- وَرَأَيْتُ كَانَ يَبْلُغُ أَلْفَ دِينَارٍ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: كَثِيرٌ ٦٩٠
- وَرَأَيْتُ نَفَقَتِ الْقَتْلَى وَهُمْ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ٢٨٥٨
- وَرَأَيْتُ أَرَى ذَلِكَ ٢٣٤٤
- وَرَأَيْتُ أَصْبَحُ جُنُبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ فَأَعْتَسِلُ، ثُمَّ أَصُومُ ٧٦٨
- وَرَأَيْتُ لَا أَذْرِي وَسَأَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٣٦٧
- وَرَأَيْتُ يَكُونُ ذَلِكَ لِزَوْجَتِهَا غُرْمًا عَلَى وَلِيِّهَا إِذَا كَانَ الَّذِي ٢٦٧٠
- وَرَأَيْتُ لَهُ عَلَيَّ هَذِي ٨٠٥
- وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْحَجِّ ٣٢١٤
- وَرَأَيْتُ الْعِلْمَ يَرُونَ عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ الْقَضَاءِ قَالَ مَالِكٌ: ٢٧٤١
- وَرَأَيْتُ يَدَيْهَا تَقُولُ: أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ ٣١٣٨
- وَرَأَيْتُ يَدَيْهَا تَقُولُ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيَّ ٨٩٣
- الْوَرُثُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُورِثَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ ٢٤٩، ٢٢٦٨
- وَتَقْضَى حَجَّةُ الْعَبْدِ عَنْهُ حَتَّى يَغْتَنِقَ، فَإِذَا عَتَقَ وَجَبَتْ ٩٩١، ٧٨٥
- وَتُوبَ إِمَامَةً تُوْبُ صَبِي ١٤٧
- وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْعَجْلَانِي وَهُوَ أُخْتِمَرٌ مَبْنُوعٌ ٢٧٩٥
- وَجَدَ امْرَأَةً مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافِهَا عَلَى فِرَاشِهَا فَصَرَبَتْ ٢٤٢٣
- وَجَدَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ١٣٩٥
- وَجَدَ صَدَاقَ حُرٍّ، فَلَا يَنْكُحُ ١٥٥٩
- وَجَدَ فِي قَائِمِ سِتْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كِتَابٌ إِنْ أَغْدَى ١٩٢٨
- وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ ٢٦٣١، ١٣٩٨
- وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ١٩٠٧، ١٦٩١
- وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَسَبَّلَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٤١٢
- وَجَدْتُ النَّاسَ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلْتُهَا ٣٣٢
- وَجَدْتُ النَّاسَ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلْتُهَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ: ٣٣٢
- وَجَدْتُهَا ضَايِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ: عَرِيفَةُ: يَا أَمِيرَ ٢٦٥٧
- وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فِرَاشِ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: لَقَدْ ٢٣٩١
- وَجِئْتُ وَجِئِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ٢٢٤٤
- وَجِئْتُ وَجِئِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَفِيفًا ١٦٤
- وَحَالَفَهُمَا فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَشُرَيْحٌ وَمَعَهُمَا عِنْدَكَ ظَاهِرٌ ٢١١٩
- وَدَعَتْ امْرَأَةً سَعْدَ بْنَ الرَّبِيعِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَنَفَرًا مِنْ أَصْحَابِهِ ٢٠٨٢
- وَذَكَرَ تَحْرِيمَ الْمُسْعَةِ ١٧٧١
- وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ١٣٧
- وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بَرْدٍ ٣٤٦
- وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ مَا يَجِلُّ بَيْعُهَا قَبْلَ أَنْ تَقْبُضَ، وَلَا بَعْدَ ٧١٥
- وَرَثَ نَفَرًا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَقُولُونَ فِي هَذَا ٢٣٨٠
- وَرَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ مَا يُؤَافِقُ هَذَا، وَرَوَى ٣٠٧٢
- وَرَأَيْتُ فِيهِ ابْنَ طَلُوسٍ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهَا ١٨٧
- وَسَبْعًا وَتِسْعِينَ عُدْوَانًا اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتُ اللَّهِ هُرُوعًا ١٧٣٠
- وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمِيذٍ قَاضِي ٣٨٦
- وَضَأَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً مَرَّةً ٢٩٦١

- وَطَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ وَالصَّمَا وَالْمَرْوَةَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ ٩٧٢
وَطَلَّقَتْ امْرَأَتِي النَّبْتَ: أَمْسِكَ عَلَيْكَ ٢٣٤٠
وَعَرَفَهُ يَوْمَ تَعْرِفُونَ ٤٣٢
وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتًا يَبْقَرُونَ وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ ٢٨٠١
وَعَلَى النِّسَاءِ أَيْضًا فَقَالَ: لَيْسَ أَلِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ ١٤٨٠
وَعَلَيْهَا الْهَدْيُ ٢٧٦٩
وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ٦٩٤
وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفٍّ طَلَعَهُ ذَكَرٌ فِي مُشْطٍ وَمُشَافَةٍ تَحْتَ ٥٤٢
وَقَتَّ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ٨٣٨
وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلِأَهْلِ ٨٤١، ٨٣٩
وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ ٨٣٤
وَقَتَّهُ ٨٣٥
وَقَدْ رَوَى حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ انْكَسَرَ إِحْدَى زَنْدَي ٨٠
وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نِيَّةِ بُرُوكٍ فَقَالَ: مَا هَذَا شَامَ ٢٩٢
وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِعِنَى لِلنَّاسِ ١١٤٦
وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلنَّاسِ بِعِنَى ٢٥٧٩
وَقَفَّ الْمَوَالِي ٢٣١٥
وَقَفَّ الْمَوْلَى ٢٣١٤
وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ إِذَا صَلَّى، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ ١٣٠
وَكَانَ أَبِي يَحْلِفُ مَا الْخِيَارَ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ ١١٨١
وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ قَبْلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَسَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَثَرِ ٩٥١
وَكَانَ إِمَامَ بَنِي مُحَمَّلٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُرْوَةَ ٣٠٧
وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ يَوْمَئِذٍ ١٥٨
وَكَانَ ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ جَرِيرٍ ١٨٧٢
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرْضَى، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ ٥٧٣
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ. قَالَ: فِي قَوْلِ رَسُولِ ٢٥٣٨
وَكَانَ زَوْجُهَا مُصَفَّرًا حُمْسَ السَّاقَيْنِ سَبْطَ الشَّعْرِ وَالَّذِي ١٦٩٧
وَكَانَ سَعْدٌ مِنْ أَهْلِ السَّرَّاءِ قَالَ فَكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي ٦٨٢
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا ابْتِاعَ الْبَيْعَ فَارَادَ أَنْ يُوَجِبَ الْبَيْعَ مَشَى ١١٧٥
وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ: عَلَيَّ وَعَبْدُ ٢٦٢
وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ٣٠٣٠
وَكَانَ عُثْمَانُ يُخْبِي اللَّيْلَ بِرُكْعَةٍ هِيَ وَتَرَهُ وَأَوْتَرُ مَعَاوِيَةَ ٢٥٤٨
وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ فِي ١٩٩
وَكَانَ مِنْ أَصْدَقِ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ ٢١٩
وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ فِي الْعِيدَيْنِ الْمُؤَذَّنُ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ ٤٦٨
- وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ آمِينَ ١٧٦
وَكَانَ يَقْرَأُ أَحْيَانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ ٢٥٥٩
وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَدْخُلْ ١٦١٥
وَكَانَتْ فِي سَهْوَةٍ أَوْ فِي مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ كَهَيْئَةِ ذَلِكَ ١٠٨٤
وَكثيراً ما سمعته يحذثه فيسمي سعيداً وكثيراً ما سمعته ١٤٢٢
وَكُلُّ نَمْرَةٍ كَذَلِكَ لَا تُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ١٢٢٣
وَكُلُّ مِئَةٍ مَنَحَرٍ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمٍ، فَقَالَتْ: يَا ٧٩٣
وَكُنْتُ ابْنُ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ سِنِينَ ١٦٤٧
وَكُنْتُ أَمْتَلُهُمْ أَنْطَلِقُ بِهَذِهِ الْقِطْعَةِ إِلَى صَفِيَّةٍ فَرَدَّهَا وَقُلْتُ ٢١٩٥
وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ يَقُولُ مُجَاهِدٌ وَأَخَذْتُ يَقُولُ عَطَاءٌ يُطْعِمُ ١٠٢١
وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَالَ تَيْسًا ١٠٤٧
وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ صَاحِبِهِ الَّذِي ابْتِيعَ مِنْهُ وَغَيْرِهِ فَرَقًا لَنْ لَمْ ٢٦٩٨
وَلَا أَعْلَمُنِي إِلَّا سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ ٣٨٦
وَلَا تَقْرُؤُهُ طَبِئًا ١١٠١
وَلَا تَكْلَفُوا الصَّغِيرَ ١٦٥٤
وَلَا تَكْلَفُوا الصَّغِيرَ الْكُتْبَ، فَإِنْ كُنْتُمْ مَتَى كَلَفْتُمُوهُ ١٦٥٤
وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ٢٦٠١
وَلَا يَقْتُلْ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ٣٢٠٤
الْوَلَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْخُلَفِ أَوْرُهُ حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ١٤٢٥
الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ لَا بِيَاعٍ، وَلَا ١٤٢٤
الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ لَا بِيَاعٍ، وَلَا يُوْهَبُ. فَقَالَ ٢٠٨٧
وَلَبَّى عُمَرُ حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ وَمِمْوْنَةُ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ ١١١١
وَلَبِيدُ بْنُ أَعْصَمٍ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفُ الْيَهُودِ ٥٤٢
الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٣١٥٩
وَلَكُنْتُ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَلِيَالٍ فَذَكَرْتُ ١٨٣٧
وَلَكُنْتُ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنَصَبٍ ٢٣٢٢، ١٨٣٦
وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ فَقُولُ بِهَذَا؛ أَمَا نَحْنُ فَنَقُولُ بِمَا رَوَيْنَا عَنْ ٢٢١٧
وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقُ نَزْعِهِ ١٧١٢
وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سُبْعًا مِنَ الثَّمَانِي قَالَ: هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ ١٧٠
وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ ٢٧٣٩
وَلَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ دَعَا فِيهِ بِخَيْرٍ هُوَ لَهُ قَسَمٌ أَطْعِيهِ؛ فَإِنْ ٤١٧
وَلَمْ نَعْلَمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَرَهَا عَامًا لَا يَأْخُذْهَا فِيهِ، وَقَالَ ٧٤٦
وَلِمَ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا أَعْلَمُكُمْ تَرَوُونَ ٢٦٤٤
وَلِمَ؟ وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا ٢٦٥٩
وَلَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَلَمْ يَغْزُهُ إِلَى ٨٣٥

- وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنْ ١٤٧٤
وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ ١٤٧٤
وَلَهَا مَهْرًا بِمَا اسْتَحْلَ مِنْهَا ١٨٤٩
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ١٧١٩
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ١٧١٧
وَلَوْ بَئَتْ هَذَا عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ مُوَصُولٍ أَخَذْتُ بِهِ، وَهَذَا ١٣٥٩
وَلَوْ شَهِدَ النِّكَاحَ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ كُتِرُوا مِنْ ١٥٧٦
وَلِي صَدَقَتُهُ حَتَّى مَاتَ ١٣٧٩
وَلْيَأْخُذْ بِقَبْضَةِ جِرَازَاتِ، وَلَكِنْ عَلَى ذَلِكَ ١١٢٧
وَلْيَتَّبِعِ الْبُعِيرَ بِالْبُعِيرَيْنِ يَدًا بِيَدٍ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ ١٢٩٩
وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ ٦٨٦، ٦٨٥
وَلَيْسَ فِيهِ فَلْيَقْطَعُهَا ٨٧١
وَلَيْسَ هَذَا بِالْأَمْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتُلُ بِهِ ٢٦٨٩
وَلْيَلْبَسِ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَمْ يَهْلُ فِيهِ ٨٨٢
وَلَيْتَا أَبُو بَكْرٍ خَيْرَ خَلِيفَةِ اللَّهِ، أَرْحَمُهُ وَأَخْنَاهُ ٣٠٠
وَمَا أَفَرَى الْأَوْدَاجَ غَيْرَ مُثَرَّدٍ ذَكِّي بِهِ غَيْرِ الظُّفْرِ وَالسِّنِّ ١١٥٤
وَمَا آلَوَانِهَا؟ قَالَ حَمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ ١٧١٢
وَمَا آلَوَانِهَا؟ قَالَ حَمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: ١٧١٢
وَمَا تَزْهَرُ؟ قَالَ حَتَّى تَحْمُرَ ١٢١٣
وَمَا جَمَعَ هَوْلًا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ لَيْلًا، وَقَالَ بِيَدِهِ فَقَلْبُهَا ٢٣٩١
وَمَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ؟ ٢٥٤٢
وَمَا الْحَدِيثُ؟ قَالُوا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ١٧١٣
وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْهَبَ حَقُّهَا فَيَاكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا ٢٨٩٤
وَمَا دَلَّ عَلَى مَا قُلْتُ؟ ١٥٠٥
وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ ٧٧٤
وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ، وَلَا ١٩٥٢
وَمَا لَا تَضْرِبُ بِهِ؟ فَأَشَارَ إِلَيَّ كَمَا تَجْلِبُّبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ ٨٧٣
وَمَاذَا سَرَقَ؟ قَالَ: سَرَقَ مِرَاةً لَامِرَاتِي تَمْنَحُهَا سِتْرُونَ ٢٦٦٠
وَيَمُنْ كَانَتْ تُوْخِذُ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ جَزْيَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ٧٥٥
وَمِنْ أَخْطَأَ أَنْ يَهْلُ بِالسَّحْجِ مِنْ مِيقَاتِهِ أَوْ عَمَدَ ذَلِكَ ٨٤٧
وَمِنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَزْنِهِ إِذَا مَاتَ ٢٥٩٨
وَمِنْ آيِنَ؟ ٢١١٩
وَمِنْ جَارِ الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي ٢٢٢٨
وَمِنْ طَبِّهِ، قَالَ لَيْدٌ بْنُ أَعْصَمٍ. قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفٍّ ٥٤٢
وَمِنْ عَاذَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَتَّقِيهِ اللَّهُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ١٠١٦
- وَمَنْ قُتِلَ مَقْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ ٢٨٤٣
وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ لِحُرْمِهِ وَلَا مَرِيدًا غَيْرَهُ ١٠١٣
وَمَنْ كَفَّرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ قَالَ عِكْرِمَةُ: ٧٨٠
وَمَنْ هُوَ؟ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ ٢١٤٩
وَمَنْ وَضَعَ الْجَائِحَةَ، فَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى أَنْ قَبَضَهَا ١٢٤٠
وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لِصَلَاةٍ رَحِمَ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ ١٣٨٠
وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ ٣٩٣
وَمَنْ رَأَتْ نَقْرًا: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَذْيِ شَاءَ ٢٧٤٥
وَمَنْ وَهَبَ وَمَالِكٌ لَا تَرَى بَأْسًا أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ فِي ٢٧٤٣
وَمَنْ يَنْتَحِمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَلَا تَقُولُوا ٦٠٢
وَهَانَ عَلَى سَرَاةٍ بَنِي لُؤْيٍ حَرِيقٌ بِالْبُؤْيُورَةِ ١٥٢٥
وَهَانَ عَلَى سَرَاةٍ بَنِي لُؤْيٍ حَرِيقٌ بِالْبُؤْيُورَةِ ١٥٠٩
وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِغَايَةِ ١٧٩١، ١٦٦٢
وَهَذَا أَوْضَحُ حَدِيثٍ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَاءِ ١٣٦٥
وَهَذَا أَيْضًا لَوْ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغُ هَذَا خَيْرُهُ ١٦٤٦
وَهَذَا الْخَبَرُ فِي الْحَدِيثِ فِي؟ الزُّرْقِيُّ يَدُلُّ عَلَى أَنْ قَوْلَ ١٧١٩
وَهَذَا لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالُوا رَوَيْنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا ١٧١٣
وَهَذَا لَوْ بَلَغَ كَيْلُ هَذَا خَيْرُهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ، وَفِي ١٦٤٧
وَهَلْ فَلَانٌ مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ مِيمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ ٣٠٩٦
وَهَلْ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟ ٦٦٢
وَهِيَ أَرْبَعُ بَرْدٍ ٢٤٦٦
وَوَافٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٩٣
وَوَقْتُ الضَّحَايَا انْصِرَافُ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا أَبْطَأَ ١١٥١
وَوَيْحَكَ، وَمَا شُبْرُومَةُ؟ قَالَ فَذَكَرَ قُرَابَةَ لَهُ، فَقَالَ: ٨٠٣
وَيُقْبَلُ طَرَفُ الْمِخْجَنِ ٩٧٣، ١١٣٦
وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ٣٠٧٠
وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٣٠٦٩
وَيُنْكَرُ أَنَّهَا أَهْلُكَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ٢٧٧٤
وَيُنْكَرُ ذَلِكَ لَوْ كُنْتَ أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِي وَمَالِ ١٤٥٨
وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ ٨٣٠
وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ ٨٣١، ٨٣٠
يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا قَضَيْتَ لِي؟ فَقَالَ لَهُ شُرَيْحٌ: لَسْتُ أَنَا ٢٥٩٨
يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجٌّ وَاشْتَرِطُ، فَإِنَّ لَكَ مَا ٢٥٠٠
يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجٌّ وَاشْتَرِطُ، فَإِنَّ لَكَ مَا شَرِطْتَ وَلِلَّهِ عَلَيْكَ ٢٥٠٠
يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُبَيِّنَ إِذْ أَمَرْتُكَ، فَقَالَ ٣٣٣، ٢٧١

- يَا أَبَا سَعِيدٍ تَرَكْتُ الَّذِي تَعْلَمُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَهَتَفْتُ ٤٧٢
- يَا أَبَا عبيدة أصبر كما صبرت أو كلم قومك فمن ١٤٦١
- يَا أبا الفضل السنا احق من اجاب أمير المؤمنين ورفع ١٤٥٢
- يَا ابْنَ أَخِي هَلْ تَسْتَشِينِي إِذَا حَجَجْتُ؟ ٢٥٠٢
- يَا ابْنَ أَخِي هَلْ تَسْتَشِينِي إِذَا حَجَجْتُ؟ قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ؟ ٢٥٠٢
- يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: فَإِنْ عَمَرَ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ ٢٥٨٢
- يَا ابْنَ التَّيَّاحِ أَقِمِ الصَّلَاةَ ٢٢٢٧
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ ابْنِي فَلَانَةَ حَلَفَتْ أَنَّهَا لَا تَلْبَسُ حُلِيَّهَا ٨٨٦
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ٣٠٨٨
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ طُفْتُ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَاسْتَلَمْتُ الرُّكْنَ ٩٥٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النَّدَاءَ فَمَا ٧٥
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: ٢٦٥٧
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكْتُ بَعْدِي عَدُوًّا كَثِيرًا وَشَوْكَةً شَدِيدَةً؛ ١٥١٦
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَجَزْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: مَا هُنَّ؟ ١٦١٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ ٧٦٢
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاصًا فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْعَالِ ١٣٤٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فِرَاشِ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: لَقَدْ ٢٣٩١
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ ١٢٦٧
- يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي ٣٠٢٤، ٢٥٦
- يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ يَا بَنِي هَاشِمٍ أَوْ يَا بَنِي ٣٠٢٧
- يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ ٢٥٩
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرَ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا ٣٠٢٦
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرَ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا ٢٥٨
- يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ إِنَّهَا لَأَخَيْرُ مَا ٢٥٥٧
- يَا ثَابِتُ خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا ١٨٠١
- يَا ثَابِتُ خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ ١٨٠١
- يَا جَبْرِيلُ، وَمَا يَوْمُ الْقَرِيدِ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي ٤١٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّسَّحَ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي ٦٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لِقَوِي مَا أَسْأَلُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ٦٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرْنَا عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَاذَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ؟ ٤١٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ الْوُضُوءِ قَالَ: أَسْبَغِ الْوُضُوءَ ٦٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ قَتْرَضًا ٢٥٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَأَكْسَلَ؟ فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ: ٢٩٨٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ نَوْبَهُ الدَّمُ مِنْ ١١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ ٢٠٢٠، ١٩٢٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي ٥٥٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي مُهْلَهُ ٢٠٢٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ١٩٤١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا مُهْلَهُ ٢١٤١، ٢٠١٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٦٩١
- ١٩١١، ١٩٠٧، ١٦٩٥
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا مُهْلَهُ ٢١٥٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي ٢٩٨٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّغَرِ، وَكَانَ كَثِيرُ الصَّوْمِ، فَقَالَ ٧٧٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّغَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرُ الصَّيَامِ، فَقَالَ ٢٩٨٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِيزَاهِيمَ؟ قَالَ ٩٨٥
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا يَجُرُّ رِدَائَهُ ٢١٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ ٢٠١٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ ٨١١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ ٧٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَإِنَّهُ لَا ١٦٤٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ١٦٤١
- ١٦٥٥، ١٦٤٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اسْتَنْكَتْ ١٨٤٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ ٧٩٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَقْنَدَ وَأَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ ٧٩٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلْ عَلَى ٧٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّيْ عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْكِبَهَا ٢٥٧٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بَنَاتِي أَصَابَتْهَا الْخَصْبَةُ فَتَمَزَّقَ شَعْرُهَا ٩٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَزْعَى غَنَمًا لِي فَجَنَّتْهَا ١٩٠٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دَوْسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ فَأَذَعُ اللَّهُ عَلَيْهَا ٢٩٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَجَعْتَ لَمْ أَجِدْكَ كَأَنَّهَا تَغْنِي الْمَوْتَ ٢٩٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ ٢٩٨١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ ٧٩١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي ٢٥٧٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً وَإِنَّهُ لَحَدِيثٌ مَا مِنْهُ بُدٌّ ١٠١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ يَغْنِي الْبَدَاءَ ٦٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ١٥٦٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ فَدَعَا ٢٩٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوَى الْعُدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى ١١٥٧

- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَمَعَنَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ؛ ١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْدِ أَفْصَلِي أَحَدُنَا فِي ١٤٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَخْرَجْتَ الْعِشَاءَ، وَإِنْ مَعَادَا صَلَّيْ مَعَكَ ٣٢٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلِيهِ ١٨٤٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ٥٥٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ ٢٠٢٠، ١٩٢٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَاضَتْ بَعْدَ مَا أَقَاضَتْ قَالَ: فَلَا ٩٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ قَالَ: فَلَا إِذَا ١٠٠٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا ٢٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَخْرَجْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَدِيهِ عَلَيَّ، فَقَالَ ٩٠٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخْرَجْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَدِيهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ: ٣١٤٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ ١٣٧١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ مَالاً لَمْ أَصِبْ مِثْلَهُ ١٣٧٨، ١٣٧٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ مَالاً مِنْ خَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالاً ١٣٧١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكْتُبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ ٣٠٤٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سَهِيمَةَ الثَّبَةِ ٢٧٩٦، ١٦٧٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سَهِيمَةَ الثَّبَةِ، وَوَاللَّهِ مَا ١٨٨٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَيْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ قِيَاماً ١٦١١
يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبَكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ ١٢٩٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي الْإِيلِ إِلَّا جَمْعاً خِياراً ١٢٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ الْعَجُّ وَالثَّجُّ فَقَامَ ٧٩٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنْ أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ ٢٢١٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهَلَّلْتُ الْيُبُوتَ وَتَقَطَّعْتُ السَّبِيلَ، وَهَلَكْتُ ٤٩٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا السَّافِرِ، فَقَالَ ١٥١٥
يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَرِّ النَّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ فَإِذَا فِي ١٦٦٧
٢٠٢٠، ١٧٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ شَرِيكَ ابْنِ السُّخْمَاءِ يَغْنِي ابْنَ عَمِّهِ ٢٧٩٥
يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُكَ قَدْ تَنَازَلْتَ فِي مَقَامِكَ هَذَا شَيْئاً، ثُمَّ ٤٩١
يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوْجِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَذَكَرَ ١٧٣٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوْجِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ١٧٥٢، ١٦١١
يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ أَتَفْقَهُ عَلَى ١٦٥٦، ١٦٤٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَنْلُ لَوْ كَانَ ٧٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلْ قَالَ سَفِيَانٌ تَغْنِي تَنْشُرَتْ قَالَتْ: فَقَالَ ٥٤٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فَلَانَ عِنْدَكَ السَّجْدَةَ فَسَجَدْتُ ٢٩٧٣، ٢٢٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ لَيْلاً فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٧٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْنِيهَا، وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدٍ مَا ٣٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ١٦٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَرَى سَالِماً وَلَدًا، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ ١٥٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ يَغْنِي فِي الصَّلَاةِ قَالَ: ٢٠١
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقْبَلُ إِيْمَانُ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ ٣١٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا الْحَجَرَ؟ قَالَ قُولُوا ٩٤٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ صَلَاةً لَمْ أَكُنْ ٦١٣، ٣٠٢٨، ٢٦٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِجَ، فَقَالَ أَذْبِجْ ١١٤٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِجَ قَالَ: أَذْبِجْ ٢٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: ارْمِ ٢٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ ارْمِ ١١٤٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا ١٩٤٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ نَشْهَدْ، وَلَمْ نَحْضُرْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٣١٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَيْسَتْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ١٥٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخْرَجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ ٧٧٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَخْرَجَ مِنِّي فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٦٢٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ فَقَالَ: زَادَ وَزَايَلَةٌ. قَالَ: ٧٩٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي فَقَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ ١٩١٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ ١٧٠٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرْنِي بِالتَّائِبِينَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ ١٣٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ آيِنٍ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ ٨٣٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَاشِدُكَ اللَّهُ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ ٧٣٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ ١٥٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ لَكَ مَبْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِ يَوْمَ ٣٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي ابْنَةِ عَمِّكَ بِنْتُ حَزْمَةَ، فَإِنَّهَا ١٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أَخِي بِنْتُ أَبِي سَفِيَانَ؟ قَالَ ١٧٣٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعْتُ السَّبِيلَ فَادْعُ اللَّهَ ٤٩٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ: هُوَ لَهُ ١٢٣٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي عَهْدٌ بِأَهْلِي مُنْذُ عَفَارِ النُّخْلِ ١٦٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ ذَا لِكَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِي ٧٠٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تَرْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ، وَقَالَ: ٢٥٢٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْئَانِي فِي أَمْرِ ٥٤٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْئَانِي فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ ٥٤٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْئَانِي فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ ٥٤٢

- يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٦٩١
- يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ ١٩٠٧، ١٦٩١
- يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعُنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ١٤٧٣
- يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعُنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَعَلَى أَمِيرِ ٣٠٣٨
- يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَصِيقَةُ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ اَعْمَلَا ١٣٠
- يَا قَبِيصَةَ الْمَسْأَلَةَ حُرِّمَتْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ رَجُلٍ تَحْمَلُ ١٣٣٦
- يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَلِّهَا ٣٠٢٨
- يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلِّهَا ٦١٣، ٢٦٠
- يَا مُحَمَّدُ ابْنِي جَابِقٍ، فَاطْعِنِي وَطَعَامًا فَاسْقِنِي، فَقَالَ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ ابْنِي مُسْلِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ فِيمَ أَخَذْتَنِي وَأَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ ١١٢
- يَا هُنَيَّ ضُمَّ جُنَاحَكَ لِلنَّاسِ وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ١٣٦٢، ١٣٥٩
- يَأْتِي قَوْمٌ فَيُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَنْشَأُوا كَانَ لَهُمْ وَلَكُمْ، وَإِنْ ٢٧٩
- يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ٢٨٤٣
- يُبَاعُ الْمُدْبِرُ، وَمَا رَأَيْتَ أَشَدَّ تَنَاقُضًا مِنْ قَوْلِنَا فِيهِ، وَلَكِنْ ٢٩٣٦
- يُبْدُو لَهُ مِنْ جِلْدِهِ مَا لَا يَبْدُو لَهُ مِنْ رَأْسِهِ ٨٦٠
- يُبَيِّعُهُ إِذَا احْتِاجَ صَاحِبُهُ إِلَى تَمْيِيزِهِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ ٢٩٣١
- يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَمُضِيَ عِدَّتُهَا ١٧٤٢
- يَتَصَدَّقُ الَّذِي يُصِيبُ الصَّيْدَ بِمَكَّةَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ ١٠١٨
- يَتَصَدَّقُ بِقَبْضَةٍ مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلْيَأْخُذْ ١١٢٧
- يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ، ثُمَّ قَصَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ١٥٣
- يُجْزَى فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ مَرَّةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ٥٥٦
- يُجْعَلُ الْمِكْتَلُ عَلَى رَأْسِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ٨٨١
- يُجْلِدُ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ نَرُوهُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ ٢٤١٦
- يُجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ ٤٣٧
- يُجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلْتُ ٢٤٨٠
- يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ١٥٧٧
- يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ١٧٤٦
- يُحْكَمُ عَلَيْهِ كُلُّمَا قَتَلَ ١٠١٥
- يُحْكَمُ عَلَيْهِ. وَيَقُولُ عَطَاءٌ نَأْخُذُ ١٠١٤
- يُخَافُ الزُّنَا قَالَ: مَا عَلِمْتَهُ يَجِلُ ١٥٦٠
- يَذْهَبُ الْمُحْرَمُ قَدَمَيْهِ إِذَا تَشَقَّقَتْ بِالْوَدُكِ مَا لَمْ يَكُنْ ٩٠١
- يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَفْتِيحُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يَعُودُ ٢٥٣٧
- يَسْأَلُ أَبِي أَقْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢١٥٨
- يَسْأَلُ الْقَاسِمُ بْنُ عَمَّادٍ عَنِ الْعَمْرِى، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ ١٣٨٣
- يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَائِبٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ ٢٦٩٧
- يُسْتَسْقَى الْمُكَاتِبُ بَعْدَ الْعَجْرِ. وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنْ ٢٣٩٣
- يُسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثَّلَاثِ، ثُمَّ النِّصْفُ ٢٨١١
- يُسْجَدُ مَعَهُ، وَلَا يَغْتَدُّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنْ ٢١٨٧
- يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ فَيَعْتَقُ، ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا تَرَكَ ٢٣٩٠
- يُصِفُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ ٢٤٢٩
- يُصَلِّي الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ٢٤٧٧
- يُصِيبُ الْمَدِينَةَ مَطَرٌ لَا يَكُنْ أَهْلُهَا يَتُّ مِنْ مَدَرٍ ٥٣٤
- يَضْرِبُ بِقَدْرَيْنِ نَوْقًا قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَرَبَعَتَ مِنْهُنَّ نَاقَةٌ؟ ٢٢٩٧
- يَضَعُ الَّذِي يَسْمَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ يَدًا مِنْ فَوْقِ الْخُفَيْنِ ٢٦٣٧
- يُعْتَقُ مِنَ الْمُكَاتِبِ بِقَدَرِ مَا أَدَّى وَتَرِكَ بِقَدَرِ مَا ٢٣٩٢
- يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا صَارَتْ ٢٥٥٤
- يُعِيدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْسَّنَةِ، وَمَا رَوَيْنَا عَنْ ٢٢٣٨
- يَغْدُو مِنْ مَنَى إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ ٢٧٥٤
- يَغْرُمُ قِيَمَتَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ لَا يَجْعَلُونَ ٢٣٠٢
- يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: قُلْتُ: سَنَةُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: ١٦٥٧
- يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا ١٨٥٠
- يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُجَسَّسُ الْمُسْمِكُ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ لَا ٢٨٥٠
- يُقْرَأُ بِقِ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنْهَا ٣٨٥
- يُقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمِيزُ قَاضِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ ٣٨٦
- يُقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَسَمِعْتُ ٣٨٦
- يُقْرَأُ فِي الصُّبْحِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ٢٩٦٥
- يُقْضَى عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لَبَّيْهِ مَا بَقِيَ قَالَ عَمْرُو بْنُ وَبَارٍ: ٢٩٥٤
- يُقَطَّرُونَهَا بِالْإِبِلِ قُلْتُ: فَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ ٧٤٤
- يُقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ ٣٠٠٨
- يُقُولُونَ طَلَاقَهُ الْآخَرُ قَالَ سَعِيدٌ: وَكَانَ ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ ١٨٧٢
- يُكَبِّرُونَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ يَجْهَرُونَ ٤٣٥
- يُكْتَحِلُ الْمُحْرَمُ بِأَيِّ كَحْلٍ إِذَا رَمَدَ، مَا لَمْ يَكْتَحِلْ ٨٨٩
- يُكْرَهُ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا فَجَرَتْ أَوْ يَطَّاعَهَا وَهِيَ ٢٣٤٦
- يُكْرَهُ مِنَ الْإِمَامِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْحَرَائِرِ إِلَّا ١٥٤٦
- يُكْفَرُونَ الْعَشِيرَةَ وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى ٤٩١
- يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا إِذَا قَذَفَهَا قَبْلَ أَنْ تَهْدَى ١٧٠٧
- يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا. قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ ١٧٠٥
- يُلْبِي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَفْتِيحَ الطَّوَارِفَ مُسْتَلِمًا أَوْ غَيْرَ ١١١٢

- يُكْبِي الْمُعْتَجِرُ حِينَ يَفْتِيحُ الطَّرَافَ مُسْتَلِمًا أَوْ غَيْرَ ٩٤٧
- يَمْشِي؛ فَإِنْ عَجَزَ رَكِبَ وَأَهْدَى بَدَنَهُ ٢٢٩٨
- يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا ٣٤٧
- يَنْفِي الزَّانِي بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ٢٤٢٤
- يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ الْحَبْلِ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَبْلَى، فَلَا ١٨٦٣
- يُنْفِي الْوَلَدَ إِذَا قَالَ: قَدْ اسْتَبْرَأْتُهَا فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ١٧٠٨
- يُنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ ١٦٠٢
- يُنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ وَيَطْلُقُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ ١٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ ٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَالطَّرِيقِ الْآخَرِ مِنْ ٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنْ ٨٣٠
- يُوشِكُ أَنْ تُمَطَّرَ الْمَدِينَةُ مَطَرًا لَا يَكُنْ أَهْلُهَا الْبُيُوتُ ٥٣٣
- يُوشِكُ الْمَدِينَةُ أَنْ يُصِيبَهَا مَطَرٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَكُنْ أَهْلُهَا ٥٣٧
- يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَاتْنَى ٣٩٠
- يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَهُمْ لَا ٢٢١٠

فهرس الكتب والأبواب
مرتبة على حروف الهجاء

| | | | |
|-----------|--|----------------|---|
| ٩٠٥..... | أجلُ الطَّلَاقِ في العَدَّةِ | ٥٠٠..... | الآجالُ في السَّلَفِ واليُوع |
| ١٤٤٤..... | الأَجِيرُ والإِجَارَةُ | ٤٥٤..... | الآجالُ في الصَّرْفِ |
| ٦٦٩..... | الأَحْبَاسُ | ١٥..... | الآنيَةُ الَّتِي يَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَلَا يَتَوَضَّأُ |
| ١٤٩..... | الاحتِبَاءُ في المَسْجِدِ يَوْمَ الجُمُعَةِ والإِمَامُ عَلَى المنْبَرِ | ١٦..... | الآنيَةُ غَيْرُ الجُلُودِ |
| ١٠٦٦..... | الإِحْدَادُ | ١٢٦..... | الائْتِمَامُ بِإِمَامَيْنِ مَعًا |
| ٤٠٤..... | الإِحْصَارُ | ١٢٧..... | ائْتِمَامُ الرَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَشُكُّهُمَا |
| ٣٥٢..... | الإِحْصَارُ بِالْعَدْوِ | ٨٨٣..... | الْأَبُ يَنْكُحُ ابْنَتَهُ الْبَكْرَ غَيْرَ الْكَفَاءِ |
| ٣٥٥..... | الإِحْصَارُ بِالْمَرَضِ | ٥٣٤..... | إِبَاحَةُ الرَّهْنِ |
| ٤٠٤..... | الإِحْصَارُ بِالْمَرَضِ وَغَيْرِهِ | ١٠٢٢..... | إِبَاحَةُ الطَّلَاقِ |
| ٣٥٥..... | الإِحْصَارُ بِغَيْرِ حَبْسِ الْعَدْوِ | ٢٧١..... | إِبْتِغَاءُ الصَّدَقَةِ |
| ١٦٥٦..... | أَحْكَامُ التَّنْذِيرِ | ١٥٨٤، ١٥٨..... | إِبْطَالُ الْإِسْتِحْسَانِ |
| ١٠٧٧..... | أَحْكَامُ الرَّجْعَةِ | ٢٨٥..... | إِتْسَاعُ السَّهْمَانِ حَتَّى تَفْضَلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا |
| | أَحْكَامُ عَامَةِ فِي تَوَابِعِ النِّكَاحِ | ٢٨٦..... | إِتْسَاعُ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضٍ وَعَجْزُهَا عَنْ بَعْضٍ |
| | (فِي النِّفْقَةِ، وَحَقُّ الْوَالِدَيْنِ بِالْوَلَدِ، وَإِتْيَانُ النِّسَاءِ | ١٠١٥..... | إِتْيَانُ الْحَائِضِ |
| | حَيْضًا وَفِي أَدْبَارِهَا، وَالِاسْتِمْنَاءِ، وَمَتَاعِ الْبَيْتِ، | ١٧٤..... | إِلْتِيَانُ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّتِي غَدَا مِنْهَا |
| | وَالِاسْتِبْرَاءِ، وَعَشْرَةُ النِّسَاءِ، وَالْقِسْمِ، وَالنَّشُوزِ، | ٩٤٦..... | إِتْيَانُ النِّسَاءِ حَيْضًا |
| | وَالْمُخْتَلَعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَاللِّعَانِ، وَمَا يَحْرُمُ مِنَ | ٩٤٦، ١٠١٦..... | إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهَا |
| | النِّكَاحِ، وَالسَّبَايَا، وَالْخُطْبَةِ، وَالصَّدَاقِ، وَالِإِجَازَةِ، | ١٠٢٢..... | إِتْيَانِ النِّسَاءِ قَبْلَ إِحْدَاثِ غَسَلٍ |
| | وَالطَّهْرِ، وَالْحَائِضِ، وَالشَّغَارِ، وَطَّلَاقِ السَّنَةِ، | ٦٤٧..... | الإِجَارَاتُ |
| ٩٤٠..... | وَالْفَسْخُ، وَحَبْسُ الْمَرَأَةِ) | ٣٢٣..... | الإِجَارَةُ عَلَى الْحَجِّ |
| ٧٩١..... | أَحْكَامُ فِي الْجُزْئَةِ وَالصِّلَحِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ | ٦٣٩..... | الإِجَارَةُ وَكَرَاءُ الْأَرْضِ |
| ٣٠٨..... | أَحْكَامُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ | ١٣٧٠..... | إِجَازَةُ شَهَادَةِ الْمَحْدُودِ |
| ٨٤٧..... | إِحْلَالُ مَا يَمْلِكُهُ الْعَدْوُ | ٦٩..... | إِجْتِزَاءُ الْمَرْءِ بِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَإِقَامَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ لَهُ |
| ٦٦٠..... | إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ | ٢١٣..... | اجْتِمَاعُ الْجَنَائِزِ |
| ٢٠٧..... | اِخْتِلَاطُ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ بِمَوْتَى الْكُفَّارِ لَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ | ١٠٦٨..... | اجْتِمَاعُ الْعَدِّيِّينِ |
| ٢٩٥..... | الِاخْتِلَافُ | ١٧٩..... | اجْتِمَاعُ الْعِيدِينَ |
| ٦٥٨..... | اِخْتِلَافُ الْأَجِيرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ | ١١٣..... | اجْتِمَاعُ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِهِمْ سِوَاهُ |
| ١١٧٧..... | اِخْتِلَافُ الْجَانِي وَالْمُجْنِي عَلَيْهِ فِي الْبَصَرِ | ٨٧٨..... | اجْتِمَاعُ الْوَلَاةِ وَافْتِرَاقُهُمْ |
| ١٧١٤..... | اِخْتِلَافُ الْحَدِيثِ | ١٤٠٨..... | اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ |
| ١٠٤٥..... | اِخْتِلَافُ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ فِي الْخُلْعِ | ١٢٩٤..... | أَجْرُ الْقَسَامِ |
| ٢٧٣..... | اِخْتِلَافُ زَكَاةٍ مَا لَا يَمْلِكُ | ٦٥٧، ١٢٦٤..... | الْأَجْرَاءُ |
| ٩٠٦..... | اِخْتِلَافُ الزَّوْجَيْنِ | | |

| | | | |
|------|--|------------|---|
| ١٥٨ | إذا كان العدو وجاء القبلة | ١١٠٥ | اختلاف الزوجين في الإصابة |
| ٢٢٩ | إذا لم توجد السن | ٩٤٧ | اختلاف الزوجين في متاع البيت |
| ١٨٧ | الأذان لغير المكتوبة | ١٦٨٥ | اختلاف السيد والمكاتب |
| ١٨٤ | الأذان للكسوف | ١٤٦٦ | اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما |
| ٦٨ | الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات | ٥١٩ | الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه |
| ٥٦٢ | الإذن بالأداء عن الراهن | ٩٤٧ | الاختلاف في الدخول |
| ٧٦٠ | الإذن بالهجرة | ١٤١٣، ١٢٨٠ | الاختلاف في العيب |
| ٥٦١ | إذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه ما للأذن | ٩٢٦ | الاختلاف في المهر |
| ٣١٣ | الإذن للعبد | ١٤٩٧ | اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما |
| ١٥٣٤ | إرخاء الستور | ٥٣٠ | اختلاف المتبايعين بالسلف إذا رآه السلف |
| ٤١٧ | إرسال الرجل الجراح | ١٢٠٠ | اختلاف المدعي والمدعى عليه في الدّم |
| ٤١١ | إرسال الصيد فيتوارى عنك، ثم تجذّ الصيد مقتولاً | ٥٤١ | اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن |
| ٤١١ | إرسال المسلم والمجوسي الكلب | ٥٣١ | اختلاف السلف والسلف في السلم |
| ١١٨٤ | أرض الموضحة | ١٦٥٤ | اختلاف المعتق وشريكه |
| ١٣٩ | الأرض تكون بها المساجد | ١٧٢٤ | الاختلاف من جهة المباح |
| ٣٨٣ | الأرنب | ١٢٤ | اختلاف نية الإمام والمأموم |
| ٨٣٣ | الأسارى والغلول | ٧١٧ | اختلاف الورثة |
| ٩٤٨ | الاستبراء | ٦٠ | اختلاف الوقت |
| ١٠٥٦ | استبراء أم الولد | ١٦١٩ | أخذ السلاح |
| ٣٥١ | الاستثناء في الحج | ١٦١ | أخذ السلاح في صلاة الخوف؟ |
| ١٣٨٣ | الاستثناء في اليمين | ١٤٠٩ | أخذ الولي بالولي |
| ٣٦٢ | استحباب الاستلام في الوتر | ١٦٥٨ | إخراج المدبر من التدبير |
| ٧١٠ | استحداث الوصايا | ١٤٥ | أدب الخطبة |
| ١٢٦٧ | الاستحقاق | ١٢٨٤ | أدب القاضي، وما يستحب للقاضي |
| ١٧٠٦ | استحقاق الكتابة | ٨٤٧ | الأدوية |
| ٣٦٤ | الاستراحة في الطواف | ١١٢ | إذا اجتمع القوم وفيهم الرائي |
| ١٨٦ | الاستسقاء | ٧٩١ | إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية |
| ١٨٧ | الاستسقاء بغير الصلاة | ١٢٧٩ | إذا أراد أن يكتب شراء عبد |
| ٣١٧ | الاستسقاء للحج | ١٦٤ | إذا صلى بعض صلاته راكباً، ثم نزل أو نازلاً |
| ٣٢١ | الاستطاعة بنفسه وغيره | ١٦٥ | إذا صلى، وهو ممسك عنان دابته |
| ٨٤٥ | الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو | ١٦٥ | إذا صلوا رجالاً وركباناً هل يقتلون |

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٤٢٢ | الأطعمة | ٧٣ | استقبال القبلة |
| ٧٦٨ | إظهار دين النبي ﷺ على الأديان | ٦٧ | استقبال القبلة بالأذان |
| ١٥٠٩ | إعادة المكتوبة مع الإمام | ١٧٦٨ | استقبال القبلة للغائط والبول |
| ٤٧ | اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان المستحاضة | ٣٦٣ | الاستلام في الزحام |
| ٣٠٩ | الاعتكاف | ١٧٩ | استماع الخطبة في العيدين |
| ٧٧٣ | إعطاء الجزية بعدما يؤسرون | ٩٤٦ | الاستمئاء |
| ٧٧٣ | إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله | ٢١ | الاستنجاء |
| ٧٥٥ | إعطاء النساء والذرية | ١٥٤٩ | إسراع المشي إلى الصلاة |
| ١٢١٤ | إعواز الإبل | ١٧٥٤ | الإسفار والتغليس بالفجر |
| ٣٧٩ | الإعواز من هدي المتعة، ووقته | ١٢١٣ | أسنان الإبل في العمى وشبه العمى |
| ١٦٠٠ | الأعور يقرأ عين الصحيح | ١٢٢٥ | أسنان الصبي |
| ٨٢ | افتتاح الصلاة | ٨٥٦ | الأسير لا تنكح امرأته |
| ٢٣٩ | افتراق الماشية | ٨٥٥ | الأسير يؤخذ عليه العهد |
| ١٥٢٦ | الإفطار في شهر رمضان | ٨٥٥ | الأسير يأمنه العدو على أموالهم |
| ١٧١٠ | إفلاس سيّد العبد | ٨٥٥ | الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم |
| ١٧١٢ | إفلاس المكاتب | ٨٦٣ | الأسير يكره على الكفر |
| ١٦٣٤ | إقامة الحدود في دار الحرب | ١٩٢ | الإشارة إلى المطر |
| ٦١٠ | الإقرار | ١٢٦٧ | الأشربة |
| ١٣٠٥ | إقرار أحد الابنين بالأخ | ١٣٩٩ | الإشهاد عند الدفع إلى اليتامى |
| ٨٩٦ | الإقرار بالرضاع | ٩٠٥ | الإصابة في العدة |
| ٦١٢ | الإقرار بالشيء غير موصوف | ٩٠٥ | الإصابة والطلاق والموت والخرس |
| ٦١٣ | الإقرار بشيء محدود | ١١٩٢ | اصطدام السفينتين |
| ٦١٧ | الإقرار بغصب الدار، ثم بيعها | ١٢٦١ | اصطدام السفينتين والفارسين |
| ٦١٥ | الإقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد | ١١٢٦ | أصل تحريم القتل من القرآن |
| ٦١٦ | الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب | ٧٦٠ | أصل فرض الجهاد |
| ٦١٤ | الإقرار بغصب شيء في شيء | ٥٥ | أصل فرض الصلاة |
| ٦١٧ | الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين | ٧٦٩ | الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه، ومن لا تؤخذ |
| ١٢٧٨ | إقرار بنكاح مفسوخ | ٣٧٢ | أصل ما يحل للمحرم قتل من الوحش ويحرم عليه |
| ٦١١ | إقرار الصبي | ٧٨٧ | أصل نقض الصلح فيما لا يجوز |
| ٥٦٥ | إقرار العبد المرهون بالجناية | ٣٦٥ | الاضطباع |
| ٦١٤ | الإقرار للبهائم | ١٣٨٤ | الإطعام في الكفارات في البلدان كلها |

- الإقرارُ للعبدِ والمحجورِ عليه ٦١٣
- الإقرارُ لما في البطن ٦١٤
- إقرارُ المغلوبِ على عقله ٦١١
- إقرارُ من لم يبلغ الحلم ٦١٠
- إقرارُ الوارثِ ودعوى الأعاجم ١٣٠٥
- الإقرارُ والاجتهادُ والحكمُ بالظاهر ١٢٨٤
- الإقرارُ والمواهب ١٢٩٨
- الإقرارُ والنكولُ والدَّعوى في الدَّم ١٢٠١
- الأقضية ١٥٣٢، ١٥٠١، ١٤٨٢، ١٤٠٨
- الأقضية (في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات، والقسامة، والدعاوى، والأيمان والنذور، والمشاورة) ١٢٨٣
- إقطاعُ الوالي ٦٦٧
- أقطعَ اليدَ والرَّجلِ يسرق ١٢٢٩
- إقلالُ الكلامِ في الطَّواف ٣٦٤
- اكتسابُ المرتدِّ المالَ في رَدِّته ١٦٤١
- الإكراهُ، وما في معناه ٦١١
- الأكفاه ٨٨٠
- أكلُ الضَّبِّ ٤٢٩، ١٧٤٢
- أكلُ الضَّبُع ٤٢٨
- الأكلُ قبلَ العيدِ في يومِ الفطر ١٧٣
- أكلُ لحومِ الحمرِ الأهليَّة ٤٣٠
- أكلُ لحومِ الخيل ٤٢٩
- الَّذي يدفعُ زكاته فتهلك قبلَ أن يدفعها إلى أهلها ٢٦٥
- الألبتين ١١٨٣
- أُم حَبِيبٍ ٣٨٤
- أُم ولدِ الحربيِّ تسلَّم وتخرجُ إلى دارِ الإسلام ١٦٣٨
- أُم ولدِ النصرانيِّ تسلَّم ٨٥٦
- إمامةُ الأعجميِّ ١١٩
- إمامةُ الأعمى ١١٨
- إمامةُ الجنب ١٢٠
- إمامةُ الصَّبيِّ لم يبلغ ١١٩
- إمامةُ العبد ١١٩
- إمامةُ القومِ لا سلطانَ فيهم ١١٣
- إمامةُ الكافر ١٢٠
- إمامةُ المرأةِ للرِّجال ١١٨
- إمامةُ المرأةِ وموقفها في الإمامة ١١٨
- إمامةُ من لا يحسنُ يقرأُ ويزيدُ في القرآن ١١٩
- إمامةُ من لا يعقلُ الصَّلَاة ١٢١
- إمامةُ ولدِ الرِّثا ١١٩
- الأمان ٨٦٢، ٨١٤
- أمانُ العبدِ مع مولاه ١٦٣١
- الأمانُ لأهلِ دارِ الحربِ ١٥٤٠
- الأمَّةُ تغرُّ بنفسها ٩٣٩، ١٥٣٢
- الأمَّةُ يسيبها العدو ٨٦٣
- امتناعُ ذي الحقِّ من أخذِ حقِّه ٥٣٢
- الامتناعُ من اليمينِ وكيفَ اليمينُ؟ ١٣٣٢
- أمرُ الحاكمِ بالقعود ١١٦٩
- أمرُ رسولِ الله ﷺ وأزواجه ٩٨٦
- أمرُ السيِّدِ عبده ١١٥٨
- أمرُ النِّكاح ٩٨٩
- امرأةُ المفقود ١٠٧٤
- أنَّ الحدودَ كفَّاراتٌ ١٢٣٤
- أن لا تقضي الصَّلَاةَ حائضٌ ٤٧
- أن لا زكاةُ في الخيل ٢٤٥
- أن لا زكاةُ في العسل ٢٥٤
- أن يبدَأَ بالصَّلَاةِ قبلَ الخطبة ١٧٥
- انتظارُ الإمامِ الطَّائفةِ الثَّانية ١٥٦
- الأثنيتين ١١٨٣
- الإنصاتُ للخطبة ١٤٧
- انصرافُ المصلِّي إماماً، أو غيرَ إمامٍ عن يمينه وشماله ٩٨

| | | | |
|------|---|----------------|--|
| ٣٥٠ | أَيْنَ يَسْتَحِبُّ لَزُومُ التَّلْبِيَةِ؟ | ٧٤٣ | الأنفال |
| ١٨٨ | أَيْنَ يَصَلِّيُ لِلِاسْتِسْقَاءِ؟ | ٩٧٠ | انفساخُ النِّكَاحِ بَيْنَ الْأُمَةِ وَزَوْجِهَا الْعَبْدِ إِذَا عَتَقَتْ |
| ١١١٦ | أَيْنَ يَكُونُ اللَّعَانُ | ٨٨٤ | إِنكَاحُ الصَّغَارِ وَالْمَجَانِينِ |
| ١٥٤٣ | بَابُ | ١٠٢١ | إِنكَاحُ الْوَلِيِّينَ |
| ١٧٣١ | بَابُ التَّيَمُّمِ | ٨٨٠ | إِنكَاحُ الْوَلِيِّينَ وَالْوَكَاةُ فِي النِّكَاحِ |
| ١٧٤٦ | بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ | ٩٣١ | انكحة باطلة |
| ١٧٣١ | بَابُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْغَسْلَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِخُرُوجِ الْمَاءِ | ١٥٢١ | أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ |
| ١٧٢٦ | بَابُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ | ١٥٥٢ | الْإِهْلَالُ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ |
| ١٧٤٥ | بَابُ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ | ٨٨٣، ٧٢٤، ١٤٣٩ | الأوصياء |
| ١٧٢٩ | بَابُ قَتْلِ الْأَسَارِيِّ وَالْمُقَادَّةِ بِهِمْ وَالْمَنْ عَلَيْهِمْ | ٥٥ | أَوَّلُ مَا فَرَضَتْ الصَّلَاةُ |
| ١٧٣٠ | بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ | ١٢١٤ | أَيُّ الْإِبْلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ؟ |
| ٨٤٧ | البازي العَلَمُ وَالصَّيْدُ الْمُقَرَّبُ وَالْمُقَلَّدُ | ١٩٢ | أَيُّ الْأَرْضِ أَمَطَرُ |
| ١٢٧١ | البحيرةُ والوصيلةُ والسَّائِبَةُ وَالْحَامُ | ١٦٦ | أَيُّ خَوْفٍ تَحْزُرُ فِيهِ صَلَاةُ الْخَوْفِ |
| ١٩٠ | البروزُ للمطر | ١٩٣ | أَيُّ الرِّيحِ يَكُونُ بِهَا الْمَطَرُ |
| ٦٣٤ | البضاعة | ١١١٦ | أَيُّ الزَّوْجَيْنِ يَبْدَأُ بِاللَّعَانِ؟ |
| ٣٨١ | بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِ الْوَحْشِ وَالثَّيْلِ وَالْوَعْلِ | ٩٤٤ | أَيُّ الْوَالِدَيْنِ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ |
| ١٧٦٧ | بَكَاءُ الْحَيِّ عَلَى الْمَيِّتِ | ١٣٥ | إِجْبَابُ الْجُمُعَةِ |
| ٧٧٧ | بَلَادُ أَهْلِ الصَّلَاحِ | ١٠٩٦ | الإيلاء |
| ٧٧٦ | بَلَادُ الْعِنُوةِ | ١١٠٤ | الإيلاءُ بِاللِّسَنَةِ |
| ٥٩٥ | بَلَوُغُ الرَّشْدِ وَهُوَ الْحَجَرُ | ١١٠٣ | إِيْلَاءُ الْحُرِّ مِنَ الْأُمَةِ وَالْعَبْدِ مِنْ أَمْرَانِ |
| ١٥٧٩ | بَيَانُ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى | ١١٠٤ | إِيْلَاءُ الْخَصِيِّ غَيْرِ الْمَجْبُوبِ وَالْمَجْبُوبِ |
| ١١٩٧ | بَيَانُ مَا يَحْلِفُ عَلَيْهِ الْقِسَامَةُ | ١١٠٤ | إِيْلَاءُ الرَّجُلِ مَرَارًا |
| ١٢٧٣ | بَيَانُ مَعْنَى الْبَحِيرَةِ السَّائِبَةِ الْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ | ١٠٩٨ | الإيلاءُ فِي الْغَضَبِ |
| ٣٨٨ | بَيضُ الْجَرَادِ | ١٠٩٩ | الإيلاءُ مِنْ نِسْوَةٍ وَمِنْ وَاحِدَةٍ بِالْإِيمَانِ |
| ٣٨٧ | بَيضُ الْحَمَامِ | ٨٥١ | إِيْلَاءُ النَّصْرَانِيِّ وَظَهَارُهُ |
| ٣٨٠ | بَيضُ النَّعَامَةِ بِصِيئِهِ الْحَرَمِ | ١٠٩٦ | الإيلاءُ وَاخْتِلَافُ الزَّوْجَيْنِ فِي الْإِصَابَةِ |
| ٤٩٠ | بَيْعُ الْأَجَالِ | ١٤٤٣، ١٤٣٦ | الإيمان |
| ١٢٨٠ | بَيْعُ الْبَرَاءَةِ | ١٣٨٢ | الْإِيمَانُ وَالنَّدْوَرُ، وَالْكَفَّارَاتُ فِي الْإِيمَانِ |
| ١٥٢٢ | بَيْعُ الْبَرْنَامِجِ | ٢٤٠ | أَيْنَ تَوَخَّذُ الْمَاشِيَةُ؟ |
| ١٥٠٠ | بَيْعُ الثَّمَارِ | ١٢١٧ | أَيْنَ تَكُونُ الْعَاقِلَةُ؟ |
| ١٤١٦ | بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا | ٣٧٤ | أَيْنَ مَحَلُّ هَدْيِ الصَّيْدِ؟ |

| | | | |
|-----------------|--|------|---|
| ١٥٢٢ | بيع الثمر | ١٤١ | التَّكْبِيرُ إِلَى الْجُمُعَةِ |
| ١٧٥٠ | بيعُ الحاضرِ للبادي | ١٤٠٩ | التَّيْسُ فِي الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ |
| ١٥٥٥ | بيع الحيوان | ٨٩ | التَّجَانُّ فِي السَّجُودِ |
| ٥١٦ | بيع الحيوانِ والسَّلَفِ فِيهِ | ٧٩٧ | تَحْدِيدُ الْإِمَامِ مَا يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الْأَمْصَارِ |
| ٤٣٨ | بيعُ الخيارِ | ٤٢٧ | تَحْرِيمُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ |
| ١٦٣٨ | بيعُ الدَّرْهَمِ بِالذَّرْهَمَيْنِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ | ٣٧٢ | تَحْرِيمُ الصَّيْدِ |
| ١٧٥٠ | بيع الرجلِ على بيع أخيه | ٧٦٦ | تَحْرِيمُ الْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ |
| ١٧٨٠ | بيع الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ مِنَ الطَّعَامِ | ١١٢٦ | تَحْرِيمُ الْقَتْلِ مِنَ السَّنَةِ |
| ٥٥٨ | بيعُ الرَّهْنِ، وَمَنْ يَكُونُ الرَّهْنُ عَلَى يَدَيْهِ | ١٤٠٦ | التَّحْفُظُ فِي الشَّهَادَةِ |
| ١٦٣٣ | بيعُ السَّيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ | ١٢٠٣ | التَّحْفُظُ فِي الْيَمِينِ |
| ١٧٨١ | بيع الطَّعَامِ | ١١٦٤ | تَحْوِيلُ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ بِالْعَتَقِ وَالْجَانِي يُعْتَقُ بَعْدَ رَقٍّ |
| ٨٤٦ | بيعُ الطَّعَامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ | ١١٦٠ | تَحْوِيلُ حَالِ الْمُشْرِكِ بِمِجْرَحٍ حَتَّى إِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ |
| ٤٧٣ | بيع العرايا | ١٨٩ | تَحْوِيلُ الْإِمَامِ الرَّدَاءِ |
| ٤٥٩ | بيع العروض | ٧٦٣ | تَحْوِيلُ حَالٍ مِنْ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ |
| ٤٦٢ | بيع الغائبِ إِلَى أَجَلٍ | ١٤٣ | تَحْطِي رِقَابِ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ |
| ٢٦٧ | البيع في المال الذي فيه الزكاة | ١٥٧ | تَخْفِيفُ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ |
| ٥٢٦، ٤٨٥ | بيع القصبِ والقرط | ٢٨٧ | تَدَارُكُ الصَّدَقَتَيْنِ |
| ٤٨٤ | بيع القمح في سنبله | ٥٦٣ | تَدَاعِي الرَّاهِنِ، وَوَرَثَةُ الْمُرْتَهِنِ |
| ١٧٠٦ | بيعُ كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ | ١٦٦٣ | تَدْبِيرُ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ |
| ١٦٩٧ | بيعُ كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ وَرَقَتِهِ | ١٦٦٥ | تَدْبِيرُ الرَّقِيقِ بَعْضُهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ |
| ٤٤٤ | بيع الكلابِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَاكُولِ | ١٦٦٣ | تَدْبِيرُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ |
| ٤٥١ | بيع اللَّحْمِ | ١٦٦٥ | تَدْبِيرُ مَا فِي الْبَطْنِ |
| ١٥٤٢ | بيع المدبّر | ١٦٦٣ | تَدْبِيرُ الْمُرْتَدِّ |
| ١٧٥٢ | بيع المكاتب | ١٦٦٣ | تَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ |
| ١٦٩٤ | بيعُ المكاتبِ وَشِرَاؤُهُ | ١٦٦٢ | تَدْبِيرُ النَّصْرَانِيِّ |
| ٤٣٨، ١٥٢١، ١٤٧٩ | البيع | ٤٠ | التَّرَابُ الَّذِي يَتِيمُهُ بِهِ، وَلَا يَتِيمُهُ |
| ٨٤ | التَّامِينَ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ | ٩١١ | تَرْكُ الْإِخْتِيَارِ وَالْفَدْيَةِ فِيهِ |
| ٥٩٠ | التَّائِي بِمَالِ الْفُلْسِ | ٢٦٩ | تَرْكُ التَّعَدِّي عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ |
| ١٦٥٢ | تَبْدِئُ بَعْضِ الرَّقِيقِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعَتَقِ فِي الْحَيَاةِ | ٤٧ | تَرْكُ الْخَائِضِ الصَّلَاةِ |
| ٧٧٨ | تَبْدِيلُ أَهْلِ الْجُزْيَةِ دِينَهُمْ | ٣٧٠ | تَرْكُ الْخَائِضِ الْوَدَاعِ |
| ١١١٣ | تَبْعِيضُ الْكُفَّارَةِ | ٩٠٣ | تَسْرِي الْعَبْدِ |

- تسري المكاتب، وولده من سريته ١٦٩٠
- تسمية الله عز وجل عند إرسال ما بصطاء به ٤١١
- التسمية على الوضوء ٢٧
- تشاح الأولياء على القصاص ١١٣٩
- تشاح الولاة ٨٨٠
- تشديد أن لا يحمي أحد على أحد ٦٦٦
- التشديد في ترك الجمعة ١٥٢
- التشهد ١٧٢٤
- التشهد والصلاة على النبي ﷺ ٩١
- تطوع المسافر ١٣٢
- تعجيل الصدقة ٢٤٠
- تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة ٣٦١
- تعجيل الظهر وتأخيرها ٥٨
- تعجيل الكتابة ١٦٩٣
- التعدي في الاطلاع ودخول المنزل ١١٤٩
- التعدي في الرهن ٥٥٧
- تعدي الوكيل والولي في القتل ١١٤٠
- التعريض بالخطبة ٨٩٨
- التعريض في خطبة النكاح ١٠٠٤
- التعود بعد الافتتاح ٨٢
- تغليظ الدية ١٢١٤
- تغير وصية العتق ٧٢٣
- تفريع إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة ٩٠٥
- تفريع أمر نساء المهادين ٧٨٨
- تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ١٢٧٧
- تفريع تحريم المسلمات على المشركين ٨٧٣
- تفريع حج الصبي والمملوك ٣١٢
- تفريع زكاة الخنطة ٢٥٢
- تفريع صدقة البقر ٢٣١
- تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله ٤٤٩
- تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض ١٠٢٣
- تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض ١٠٢٣
- تفريع العتق ١٢٧٤
- تفريع فرض الجهاد ٧٦٥
- تفريع القسم والعدل بينهما ١٠٣١
- تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف ١١٦٦
- تفريع ما يحل ويحرم ٤٢٦
- تفريع ما يمنع من أهل الذمة ٧٩٩
- تفريع المرتدة ١٢٥١
- تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان ٧٧١
- تفريع المواقيت ٣٣٥
- تفريع نكاح أهل الشرك ٩٠٩
- تفريع الوصايا للوارث ٧٢١
- التفريق بين ذوي المحارم ٨٥٤
- تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل والركاب ٧٤٢
- تفسير قوله عز وجل ١٦٧١
- ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- التفليس ٥٨٢
- التفويض ٩٢٣
- التقاء الفارسين ١١٩١
- تقديم الإمام في صلاة الخوف ١٦٨
- تقديم الوضوء ومتابعته ٢٦
- تقويم الناس في الديوان على منازلهم ٧٥٧
- التكبير على الجنائز ٢١٩
- التكبير في الخطبة في العيدين ١٧٨
- التكبير في صلاة العيدين ١٧٦
- التكبير في العيدين ١٨٠
- التكبير للركوع وغيره ٨٥
- التكبير ليلة الفطر ١٧١
- تكلّف الحجّة على قائل القول الأول، وعلى من
قال أقبل إظهار التوبة إذا كان رجوعاً إلى دين يظهره
ولا أقبل ذلك إذا رجع إلى دين لا يظهره ١٢٥٦

| | | | |
|------|---|----------|--|
| ١٦٨٧ | جامع أحكام المكاتب | ٧٠٧ | التكمالات |
| ٦٥ | جامع الأذان | ٤٠٥، ٣٩٢ | التبليّة |
| ٦١٢ | جامع الإقرار | ٣٥٠ | التبليّة في كلِّ حال |
| ١٠٨٢ | الجماع الذي تحلُّ به المرأة لزوجها | ١٧٥١ | تلقي السِّلَع |
| ١١٢٧ | جامع إيجاب القصاص في العمد | ١٥١٦ | التَّمَتُّع في الحجِّ |
| ٢٨٢ | جامع بيان أهل الصدقات | ٤٤٩ | التَّمَرُّ بالتَّمَر |
| ٢٨٥ | جامع بيان قسم السَّهْمَان | ١٥٥٣ | التَّمْلِيك |
| ٢٨٤ | جامع تفريع السَّهْمَان | ٨٤٦ | توقيح الدَّوابِّ من دهنِ العدوِّ |
| ١٣٠ | جامع تفريع صلاة المسافر | ١١٠٠ | التَّوْقِيفُ في الإيلاء |
| ٤٤٨ | جامع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض | ١٥٤٧ | التَّيَمُّم |
| ٣٧ | جامع التَّيَمُّم للمقيم والمسافر | ٣٨٣ | التَّعْلُب |
| ١٢١٧ | جامع الذِّبَات فيما دون النَّفْس | ١١٤١ | الثَّلاثَةُ يقتلون الرَّجُلَ يصيبونه بجرح |
| ٥٠٧ | جامع السَّلَف في الوزن | ٤٦٣ | ثمر الحافظ يباغ أصله |
| ٧٤١ | جامع سنن قسم الغنيمة والفيء | ١٢٢٩ | الثَّمَر الرُّطْبِي يسرق |
| ٧٨٧ | جامع الصِّلَح في المؤمنات | ١٥٢٣ | ثمن الكلب |
| ٩٥٦ | جامع عشرة النساء | ٤٧٨ | الثَّنيَا |
| ١٥٦٧ | جامع العلم | ٤٧٨ | الجائحة |
| ٢٨١ | جامع فرض الزكاة | ٤٧٦ | الجائحة في الثَّمرة |
| ٣٠٣ | الجماع في رمضان والخلاف فيه | ١١٨٦ | الجائفة |
| ١٠٣١ | جامع القسم للنساء | ١٦٦٢ | جامعُ التَّدْبِير |
| ٢٨٧ | جامع قسم المال من الوالي وربِّ المال | ١١٨٠ | الجراح بعد الجراح |
| ١١٦٤ | جامع القصاص فيما دون النَّفْس | ١٦٠٣ | جراح العبد |
| ٧٠ | جامع لبس المصلي | ١١٤٦ | جراح النَّفَر الرَّجُل الواحد فيموت |
| ٦١٠ | جامع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً | ٣٨٧، ٣٨٥ | الجراد |
| ٥٤٨ | جامع ما يجوز أن يكون مرهوناً، وما لا يجوز | ١٧٩٤ | جرح العجماء جبار |
| ٥٤٢ | جامع ما يجوز رهنه | ١٦٠٠ | الجروح في الجسد |
| ٥٠٤ | جامع ما يجوز فيه السَّلَف، وما لا يجوز والكيل | ٧٦٩ | الجزية |
| ٤٢٥ | جامع ما يحلُّ من الطَّعام والشراب ويحرم | ٧٩٣ | الجزية على شيء من أموالهم |
| ٤٢٦ | جامع ما يحلُّ ويحرم أكله وشربه مما يملك النَّاس | ٦٨٨ | الجمعالة |
| ٧٢ | جامع ما يصلّى عليه، ولا يصلّى من الأرض | | الجلوس إذا رفع من السَّجود بين السَّجْدَتَيْنِ |
| ٢٨ | جامع المسح على الخفين | ٩٠ | والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس |

- جَمَاعُ مَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ ٥٧
- جَمَاعُ نَقْضِ الْعَهْدِ بِلا خِيَانَةٍ ٧٨٠
- جَمَاعُ الْمَدَنَةِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ الْإِمَامُ
مَنْ جَاءَ بِلَدِهِ مُسْلِمًا، أَوْ مُشْرِكًا ٧٨٦
- جَمَاعُ وَجْهِ الطَّلَاقِ ١٠٢٢
- جَمَاعُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَالْعَهْدِ وَنَقْضِهِ ٧٨٠
- الْجَمْعُ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ١٥٠٨
- الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ٨٧١
- الْجُمُعَةُ ١٣٥
- الْجُمُعَةُ وَالْعَبِيدِ ١٤٧٠
- الْجُمُعَةُ، وَالْعَبِيدِ فِي الْخَوْفِ ١٦٨
- الْجُمْلُ الصَّنَوَل ١٢٦٦
- الْجَنَازُف ٢٠٣، ١٧٦٥، ١٥١٣، ١٤٧٢
- الْجَنَادِبُ وَالْكَدَم ٣٨٩
- جَنَايَةُ الرَّهْنِ ٥٨٠
- جَنَايَةُ السُّلْطَانِ ١١٩٢
- جَنَايَةُ الْعَبْدِ عَلَى الْخُرْقِ فَيَتَنَاعَهُ الْخُرْقُ وَالْعَفْوُ عَنْهُ ١١٣٦
- جَنَايَةُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ عَلَى الْأَجَنِيِّينَ ٥٦٦
- جَنَايَةُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ عَلَى سَيِّدِهِ وَمَلِكِ سَيِّدِهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ٥٦٤
- جَنَايَةُ عَمِيدِ الْمَكَاتِبِ ١٦٩٩
- الْجَنَايَةُ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ ١٢٠٤
- الْجَنَايَةُ عَلَى رَكَبِ الْمَرْأَةِ ١١٨٣
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْعَبْدِ ١٢٠٥
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ فِيمَا فِيهِ الْعَقْلُ ٥٦٨
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ فِيمَا فِيهِ قِصَاصٌ ٥٦٧
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ ١١٧٨
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْمَرْتَدِّ ١٢٥٥
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْمَكَاتِبِ وَرَقِيقِهِ ١٧٠٠
- الْجَنَايَةُ عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ١١٨١
- جَنَايَةُ الْمَجْرُوحِ عَلَى نَفْسِهِ ١١٧١
- جَنَايَةُ الْمُدْبِرِ، وَمَا يُخْرِجُ بَعْضُهُ مِنَ التَّدْبِيرِ، وَمَا لَا يُخْرِجُهُ ١٦٦٠
- جَنَايَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ فَيَنْكَحُهَا بِالْجَنَايَةِ ١١٣٧
- جَنَايَةُ الْمَرْتَدِّ ١٢٥٤
- جَنَايَةُ مُعَلِّمِ الْكِتَابِ ١٢٦٣
- جَنَايَةُ الْمَكَاتِبِ عَلَى سَيِّدِهِ ١٦٩٨
- جَنَايَةُ الْمَكَاتِبِ عَلَى سَيِّدِهِ وَالسَّيِّدِ عَلَى مَكَاتِبِهِ ١٧٠٠
- جَنَايَةُ الْمَكَاتِبِ وَرَقِيقِهِ ١٦٩٨
- الْجَنْبُ وَغَيْرِهِ ١٥
- الْجَنِينِ ١٥٩٨، ١٢٠٤
- جَنِينُ الْأُمَةِ ١٢١٢
- جَنِينُ الْأُمَةِ تَعْتَقُ وَالذَّمِّيَّةُ تَسْلَمُ ١٢١٢
- جَنِينُ الذَّمِّيَّةِ ١٢١٢
- جَنِينُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ ١٢١٠
- الْجِهَادُ ٧٥٩، ١٥٢٩، ١٥٢٨
- الْجِهَرُ بِأَمِينٍ ١٥٠٥
- جَوَازُ شَرْطِ الرَّهْنِ ٥٤٠
- جِيرَانُ الصَّدَقَةِ ٢٨٧
- الْحَالُ الَّذِي إِذَا قُتِلَ بِهَا الرَّجُلُ أَقْبَدَ مِنْهُ ١١٧٩
- الْحَالُ الَّذِي تَحِبُّ فِيهَا التَّفَقُّةُ وَلَا تَحِبُّ ٩٤٢
- الْحَالُ الَّذِي لَا يَحِلُّ فِيهَا دَمَاءُ أَهْلِ الْبَغْيِ ٨٠٦
- الْحَالُ الَّذِي يَحِبُّ فِيهَا الْحَجُّ ٣١٦
- الْحَالُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ فِيهَا الرَّجُلُ عَنْ غَيْرِهِ ٣٢١
- الْحَالُ الَّذِي يَجُوزُ لِلنَّاسِ أَنْ يَصَلُّوا فِيهَا صَلَاةَ الْخَوْفِ ١٦٠
- الْحَالُ الَّذِي يَخْتَلَفُ فِيهَا حَالُ النِّسَاءِ ٩٦٠
- الْحَالُ الَّذِي يَكُونُ الْمَرْءُ فِيهَا مُعَوَّزًا بِمَا لَزِمَهُ مِنْ فِدْيَةٍ ٣٧٩
- الْحَالُ الثَّانِي الَّذِي يَجُوزُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ غَيْرِ الْقَبِيلَةِ: ٧٦
- حَالُ الْمُسْلِمِينَ يَقَاتِلُونَ الْعَدُوَّ وَفِيهِمْ أَطْفَالُهُمْ ١٦٣٠
- الْحَالِيْنَ الَّذِينَ يَجُوزُ فِيهِمَا اسْتِقْبَالُ غَيْرِ الْقَبِيلَةِ ٧٦
- حَبْسُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ يَكْرَهُهَا لِإِرْثِهَا ١٠٣٦
- حَبْسُ الْمَرْأَةِ لِإِرْثِهَا ٩٦٥
- حَبْسُ الْفُلَسِ ٥٩٢
- الْحَجُّ ٣١١، ١٥٥١، ١٤٩، ١٤٥٠

| | | | |
|---|------------------|--|------|
| الحجُ بغير نية | ٣٢٥ | الحربيُ يسلم | ١٥٢٠ |
| حجُ الصِّيِّ | ٣٦٧ | الحربيُ يسلمُ في دارِ الحربِ وله بها مالٌ | ١٦٤٤ |
| حجُ الصِّيِّ يبلغُ والمملوكُ يعتقُ والذميُّ يسلم | ٣٢٨ | الحربيُّ يسلمُ وعندهُ أكثرُ من أربعِ نسوةٍ | ٨٤٧ |
| حجُ المرأةِ والعبد | ٣١٧ | الحربيُّ يسلمُ وعندهُ خمسُ نسوةٍ | ١٦٣٩ |
| الحجَّامُ والحائِزُ والبيطار | ١٢٦٢ | الحربيُّ يصدِّقُ امرأته | ٨٤٨ |
| الحجامةُ للصَّائم | ١٧٦١ | الحربيُّ يعتقُ عبده | ٨٥٧ |
| الحجامةُ للمحرم | ١٥١٥ | الحريَّةُ تسلمُ فتزوِّجُ وهي حاملٌ | ١٦٣٩ |
| الحجَّةُ على من خالفنا | ٩٥٣ | حكايةُ الأذان | ٦٧ |
| الحجَّةُ في الأكلِ والشربِ في دارِ الحرب | ٨٤٥ | حكايةُ قولِ الطَّائفةِ التي رَدَّتِ الأخبارَ كُلَّها | ١٥٦٧ |
| الحجَّةُ في البتَّةِ، وما أشبهها | ١٠٩١ | حكايةُ قولٍ من ردَّ خبرَ الخاصَّةِ | ١٥٧١ |
| الحجرُ على البالغين | ٥٩٧ | حكمُ أهلِ البغيِ في الأموالِ وغيرها | ٨٠٨ |
| حدُّ الثَّيبِ الزَّاني | ١٢٤٨ | الحكمُ بينَ أهلِ الجزيةِ | ٨٠١ |
| حدُّ الخمر | ١٢٤٠ | الحكمُ بينَ أهلِ الذِّمَّةِ | ٨٠٠ |
| حدُّ الذَّمَّيْنِ إذا زنوا | ١٢٣٥ | الحكمُ بينَ أهلِ الذِّمَّةِ في القتلِ | ١١٦١ |
| حدُّ الرَّجلِ أُمتهُ إذا زنت | ١٢٣٢ | الحكمُ بينَ أهلِ الكتابِ | ١٣٦٨ |
| حدُّ السَّرقةِ والقاطِعِ فيها وحدُّ قاطِعِ الطَّرِيقِ | | حكمُ الحاكمِ | ١٣٦٦ |
| وحدُّ الزَّاني حدُّ السَّرقةِ | ١٢٤٢ | الحكمُ في تاركِ الصَّلَاةِ | ١٩٤ |
| حدُّ قاطِعِ الطَّرِيقِ | ١٢٤٦ | الحكمُ في السَّاحِرِ والسَّاحرةِ | ١٩٥ |
| الحدود | ١٤٨٥، ١٤٦٠، ١٣٧٨ | الحكمُ في قتالِ المُشركينَ ومسالمةِ مالِ الحربيِّ | |
| الْحُدُودُ وَصِفَةُ النَّفْيِ | | (في الأسرى، والأمان، ومالِ الحربي، وإعانة | |
| (في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي، والردة، | | المُشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار | |
| ومسائل مختلفة) | ١٢٢٧ | الحرب، والزواج بالحريات، وأحكام أهل الذمة، | |
| الحُرُّ إذا جنى على العبد | ١٦١٢ | ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة) | ٨٢٦ |
| الحُرُّ يقتلُ العبد | ١١٤٥ | الحكمُ في قتلِ العمد | ١١٣٠ |
| الحربيُّ إذا لجأ إلى الحرم | ٨٦٦ | الحكمُ في الكتابةِ الفاسدةِ | ١٦٨٤ |
| الحربيُّ المستامنُ يسلمُ في دارِ الإسلام | ١٦٤٤ | الحكمُ فيمن دخلَ في صلاةٍ أو صومٍ هل لهُ قطعُ ما دخلَ فيه قبلَ | |
| الحربيُّ يخرجُ إلى دارِ الإسلام | ٨٥٢ | تمامه؟ وليس في التَّراجُمِ | ٢١٩ |
| الحربيُّ يدخلُ بأمانٍ وله مالٌ في دارِ الحربِ، ثمَّ يسلم | ٨٥٧ | حكمُ القاضي | ١٢٨٨ |
| الحربيُّ يدخلُ دارَ الإسلامِ بأمانٍ | ٨٥٤ | حكمُ المبيعِ قبلَ القبضِ وبعده | ٤٨٥ |
| الحربيُّ يدخلُ دارَ الإسلامِ بأمانٍ فأودعَ ماله، ثمَّ رجع | ٨٥٧ | الحكمين | ١٠٣٥ |
| الحربيُّ يدخلُ دارَ الإسلامِ بأمانٍ ويشترى عبداً مسلماً | ٨٦٧ | الحكومة | ١١٩٠ |
| | | حلمتي الثَّديين | ١٢٢٦ |

| | | | |
|------|--|------|--|
| ٤٧٣ | الخلاف في بيع الزرع قائماً | ١٢١٣ | حلول الدية |
| ١٦٦ | الخلاف في التدبير | ٥٩١ | حلول دين الميت والدين عليه |
| ٨٤٢ | الخلاف في التسحريق | ١٦٨٣ | جمالة العبيد |
| ١٧٧٣ | الخلاف في تطيب المحرم للإحرام | ٢٠٧ | حمل الجنابة، وليس في التراجع |
| ٥٩٢ | الخلاف في التفليس | ٦٠٦ | الحوالة |
| ٤٤٥ | الخلاف في ثمن الكلب | ١٤٢٧ | الحوالة والكفالة في الدين |
| ٦٧٥ | الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات | ٥١٢ | الحيثان |
| ٣١٥ | الخلاف في الحج عن الميت | ٤٧ | الحيض |
| ٥٩٨ | الخلاف في الحجر | ١٦٣٦ | خراج الأرض |
| ٣٨٦ | الخلاف في حمام مكة | ١٧٤ | الخروج إلى الأعياد |
| ٩٧٠ | الخلاف في خيار الأمة | ٣٩٧ | الخروج إلى الصفا |
| ١٧٥٩ | الخلاف في ذلك | ١٢٥ | خروج الرجل من صلاة الإمام |
| ١٠٠٩ | الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة | ١٨٧ | خروج النساء، والصبيان في الاستسقاء |
| ٦٩٢ | الخلاف في رد الموارث | ١٢٦٥ | خطأ الطبيب والإمام يؤذّب |
| ٣٥٠ | الخلاف في رفع الصورت بالتلبية في المساجد | ١١٧٢ | خطأ المقتصر |
| ١٢٧٤ | الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن | ١١٩٩ | الخطأ والعمد في القسامة |
| ٩٩٦ | الخلاف في السبايا | ١٧٧٥ | خطبة الرجل على خطبة أخيه |
| ١٤٠٦ | الخلاف في شهادة الأعمى | ١٧٨ | الخطبة على العصا |
| ١٠٠٥ | الخلاف في الصداق | ١٨٤ | الخطبة في صلاة الكسوف |
| ٦٦٩ | الخلاف في الصدقات المحرمات | ١٤٤ | الخطبة قائماً |
| ٩٦٩ | الخلاف في الطلاق | ١٥٤٣ | خلاف ابن عباس في البيوع |
| ٩٨٣ | الخلاف في الطلاق الثلاث | ١٢٥٨ | خلاف بعض الناس في المرتدة والمرتدة |
| ٩٦٤ | الخلاف في طلاق المختلعة | ١٥٤٤ | خلاف زيد بن ثابت في الطلاق |
| ٣٦٨ | الخلاف في الطواف على غير طهارة | ١٥٤٥ | خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء |
| ٣٧٥ | الخلاف في عدل الصيام والطعام | ١٥٤٢ | خلاف عائشة في لغو اليمين |
| ١٧٨٠ | الخلاف في العرايا | ١٥٤٥ | خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة |
| ٨١١ | الخلاف في قتال أهل البغي | ١٤٠٣ | الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء |
| ١٧٩٢ | الخلاف في قتل المؤمن بكافر | ١٤٠٥ | الخلاف في إجازة شهادة القاذف |
| ٩٦١ | الخلاف في القسم في السفر | ٢١٠ | الخلاف في إدخال الميت القبر |
| ٩٦٠ | الخلاف في القسم للبكر وللثيب | ١٠١٦ | الخلاف في اعتزال الحائض |
| ١٣٦٧ | الخلاف في قضاء القاضي | ٣٨١ | الخلاف في بيض النعام |

| | | | |
|------------------|---|----------------|--|
| ٢٢٠، ١٧٥٥ | الخلاف فيه | ٩٥ | الخلاف في الكلام في الصلاة |
| ٤٢٧ | الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره | ١٧٧٠ | الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً |
| ١٠٣٩ | الخلع | ٩٧٩ | الخلاف في اللعان |
| ١٠٤٧ | الخلع إلى أجل | ١٠١٦ | الخلاف في مباشرة الحائض |
| ١٠٤٢ | الخلع على الشيء بعينه فيتلف | ١٩٩، ١٢٥٦ | الخلاف في المرتد |
| ١٠٤٠ | الخلع في المرض | ٥٠ | الخلاف في المستحاضة |
| ١٠٤٢ | خلع المرائين | ١٧٨٣ | الخلاف في المصرة |
| ١٠٤٧ | خلع المشركين | ١٢٧٥ | الخلاف في الموالي |
| ١٠٣٠ | الخلع والنشوز | | الخلاف في ميراث أهل الملل، |
| ١٥٥٤ | الخلية والبرية | ٦٨٩ | وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل |
| ٧٥٣ | الخمسة فيما لم يوجف عليه | ١٢٧٧ | الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل |
| ٥٢٩ | الخير في السلف | ٩٥٧ | الخلاف في نفقة المرأة |
| ١٦٨٥ | الخير في الكتابة | ١٠١٢ | الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح |
| ٩٣٥ | الخير في النكاح | ١٠١٧ | الخلاف في نكاح الشغار |
| ٩٣٦ | الخير من قبل النسب | ١٧٦٥ | الخلاف في نكاح المتعة |
| ٣٠١ | الدخول في الصيام والخلاف فيه | ١٠٢١ | الخلاف في نكاح المحرم |
| ٣٤١ | دخول المحرم الحمام | ١٤٠١ | الخلاف في هذا |
| ٣٩٧ | دخول مكة | ١٧٣٩، ١٠٧، ٣١٨ | الخلاف في هذا الباب: |
| ٣٣٧ | دخول مكة لغیر إرادة حج ولا عمره | ٩٩١، ٣٢٩، ١٧٩٠ | |
| ٣٩٩ | دخول منى | ١٧٨٧ | الخلاف في هذه الأحاديث |
| ١٨٩ | الدعاء في خطبة الاستسقاء | ٧٠٩ | الخلاف في الوصايا |
| ١٣٠٦ | دعوى الأعاجم | ٧٣٢ | الخلاف في الولاء |
| ١٢٠٢ | دعوى الدم | ١٣٦٣ | الخلاف في اليمين على المنبر |
| ١٣١٩ | الدعوى في البيوع | ١٤٠٢، ١٣٣٦ | الخلاف في اليمين مع الشاهد |
| ١٣١٣ | الدعوى في الشراء والهبة والصدقة | ٩٩٨ | الخلاف فيما يؤتى بالزنا |
| ١٣٠٩ | الدعوى في الميراث | ٤٤٠ | الخلاف فيما يجب به البيع |
| ١٠٧٩ | دعوى المرأة انقضاء العدة | ١٠٨٥ | الخلاف فيما يجرم بالزنا |
| ١٧٨٥، ١٤٠٨، ١٣٠٦ | الدعوى والبيئات | ٣٣٣ | الخلاف فيمن أهل مجتنب أو عمرتين |
| ١٤٢٣ | الدعوى والصالح | | الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية |
| ١٣٢٢ | دعوى الولد | ١٧٤٤ | وفيم دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن |
| ٢١٣ | الدفن | ٨٢٨ | الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا تؤخذ |

| | | | |
|------------|---|------------------------|--|
| ٤١٥ | ذبايح نصارى العرب | ٥٣ | دم الحيض |
| ٨٤٦ | ذبح البهائم من أجل جلودها | ١١٧١ | دواء الجرح |
| ٤١٥ | ذبح نصارى العرب | ٣٨٤ | دواب الصيد التي لم تسم |
| ٨٥٣ | ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم | ١٥٩٣، ١٤٨٠، ١٤٥٢، ١٢٠٧ | الديات |
| ١٦٤٢، ١٢٥٥ | ذبيحة المرتد | ١٢٠٧ | ديات الخطأ ديات الرجال الأحرار المسلمين |
| ٤٢١ | الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه | ١٢٢٢ | دية الأذنين |
| ٤١٨ | الذكاة | ١٢٢٣ | دية الأسنان |
| ٤١٥ | ذكاة الجراد والحيتان | ١٢٢١ | دية أشفار العينين |
| ٤١٦ | ذكاة ما في بطن الذبيحة | ١٦٠٢ | دية الأضرار |
| ٤١٧ | الذكاة والرمي | ١٢١٧ | دية الأنف |
| ٤١٦ | الذكاة، وما أبيع أكله، وما لم يبيع | ١٦٠٥ | دية أهل الذمة |
| ٤١ | ذكر الله عز وجل على غير وضوء | ١٢٠٨ | دية الجنين |
| ١٢٢٠ | ذكر الخنثى | ١٢٢١ | دية الحاجبين واللحية والرأس |
| ٩٠ | الذكر في السجود | ١٢٠٨ | دية الخنثى |
| ٧٩٦ | ذكر ما أخذ عمر <small>رضي الله عنه</small> من أهل الذمة | ١٢١٩ | دية الذكر |
| ٨٥٩ | الذمي إذا اتجر في غير بلده | ١٢٢٢ | دية الشفتين |
| ٨٥٤ | الذمي يشتري العبد المسلم | ١٢١٨ | الدية على المارن |
| ٨٥٠ | الذمية تسلم تحت الذمي | ١٢٢١ | دية العينين |
| ١١٧٥ | ذهاب البصر | ١٢١٨ | الدية في اللسان |
| ١١٨٨ | ذهاب العقل من الجنابة | ١٢٢٢ | دية اللحين |
| ٨٤٣ | ذوات الأرواح | ١٢٠٨ | دية المرأة |
| ٥١٢ | الرءوس والأكارع | ١٢٠٧ | دية المعاهد |
| ١٣٧٢ | رؤية الهلال | ١٤٢٩ | الدين |
| ٤٤٦ | الربا: باب الطعام بالطعام | ١٢٥٥ | الدين على المرتد |
| ٢٣٦ | الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة | ٢٤٤ | الدين في الماشية |
| ٨٥٣ | الرجل تؤسر جاريته أو تغصب | ١٢٥٥ | الدين للمرتد |
| ٩٤٣ | الرجل لا يجذ ما ينفق على امرأته | ٢٦٤ | الدين مع الصدقة |
| ٦٨ | الرجل يؤذن ويقيم غيره | ٢٦٥ | الدين يدفع زكاته فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها |
| | الرجل يجذ مع امرأته رجلاً فيقتله | ٤١٤ | ذبايح أهل الكتاب |
| ١١٤٧ | أو يدخل عليه بيته فيقتله | ٤٢٣ | ذبايح بني إسرائيل |
| ١١٤٨ | الرجل يحبس للرجل حتى يقتله | ٤١٦ | ذبايح من اشترك في نسبه من أهل الملل وغيرهم |

- الرجل يختلف قوته ٢٨٠
- الرجل يختلف قوته الثاني ٢٨٠
- الرجل يخرج الشيء من الطعام ٨٤٥
- أو العلف إلى دار الإسلام ٨٥٥
- الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية ٨٩٧
- الرجل يرضع من ثديه ١٥١
- الرجل يعرف يوم الجمعة ١٥٠
- الرجل يركع مع الإمام، ولا يسجد معه ٨٥٥
- يوم الجمعة، وغيرها ١٦٤٢
- الرجل يرهق الجارية، ثم يسيبها العدو ١١٥٨
- الرجل يسرق من الغنمية لأبيه فيها سهم ٨٤٥
- الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سبع ٩٠٨
- الرجل يسلم في دار الحرب ١٦٤٣
- الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٨٥٣
- الرجل يشتري أمته بعدما يحرزها العدو ٢٤٣
- الرجل يشتري الجارية وهي حائض ٦٢
- الرجل يصدق امرأة ٣٩٨
- الرجل يصلي، وقد فاتته قبلها صلاة ١١٧٨
- الرجل يطوف بالرجل يحمله ١٦٣٣
- الرجل يعمد الرجلين بالضربة أو الرمية ١١٥١
- الرجل يغنم وحده ١١٨٠
- الرجل يقتل ابنه ٨٤٥
- الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجني فيقتله ١٤٩
- الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الإسلام ٦٥٧، ١٢٦٣
- الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ٨٤٦
- الرجل يكرتي الدابة فيضربها فتמות ٣٢٩
- الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب ١٥٩٦
- الرجل ينذر الحج أو العمرة ١١٨٢
- الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص ١٦٣٤
- الرجلين ١٤٢٦
- الرجل ينجح في الوصية ٧٢٣
- الرجل على محمد بن الحسن ١٥٩٣
- الرجل على من قال: لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ٥٠
- رد الفضل على أهل السهمان ٢٩٤
- الرجل في الموارث ٦٩٦
- رد الموارث ٦٩٢
- رد اليمين ١٣٦٤
- الردة ١٩٤
- ردة المجني عليه وتحول حاله ١١٦٣
- ردة المسلم قبل مجني وبعد ما مجني وردة المجني ١١٦٢
- عليه بعد ما مجني عليه ٥٦٣
- الرسالة في الرهن ١٥٢٥
- الرضاع ٨٩٧
- رضاع الخنثى ٨٩٠
- رضاعة الكبير ٤٥١
- الرتب بالتمر ١٥٤٦
- الرعاف ١٥١
- رعاف الإمام، وحدته ١٥٤٩
- رفع الأيدي في التكبير ١٧٥٥
- رفع الأيدي في الصلاة ٦٩
- رفع الصوت بالأذان ٣٥٠
- رفع الصوت بالتلبية ١٧٧
- رفع اليمين في تكبير العيدين ٨١
- رفع اليمين في التكبير في الصلاة ١٥٠٤
- رفع اليمين في الصلاة ١٥٢٩
- الرقية ٦٦٧
- الركاز يوجد في بلاد المسلمين ٣٦٢
- الركبان اللذان يليان الحجر ١٧٣
- الركوب إلى العيدين ٣٦٥
- الركوب من العلة في الطواف ١٤٢٦
- الركن ١٤٢٦

| | | | |
|------------------------|--|-----------------------------|---|
| ٢٣٢ | الزَّيَادَةُ فِي الْمَاشِيَةِ | ٥٦١ | رَهْنُ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ الشَّيْئِينَ |
| ١٧٣ | الزَّيْنَةُ لِلْعَبْدِ | ٥٥٩ | رَهْنُ الرَّجُلَيْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ |
| ١٢٢٨ | السَّارِقُ تَوَهَّبُ لَهُ السَّرَقَةُ | ٥٦٠ | رَهْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ رَجُلَيْنِ |
| ١٧٣٨، ١٠٦ | السَّاعَاتُ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ | ٥٧١ | الرَّهْنُ الصَّغِيرُ |
| ٨١٨ | السَّبَقِ وَالنِّصَالِ | ٥٦٠ | رَهْنُ الْعَبْدِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ |
| ٨٦٣ | السَّبْيِ | ٥٥١ | الرَّهْنُ الْقَاسِدُ |
| ٨٤٤ | السَّبْيُ يَقْتُلُ | ٥٣٤ | الرَّهْنُ الْكَبِيرُ |
| ١٠٠ | سَجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ | ٢٤٤ | رَهْنُ الْمَاشِيَةِ |
| ٩٨ | سَجُودُ السَّهْوِ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ فِيهِ نَصُوصٌ | ٥٧٥ | رَهْنُ الْمَشَاعِ |
| ١٧٢٥، ١٥٤٦، ١٥٠٥، ١٤٧٢ | سَجُودُ الْقُرْآنِ | | الرَّهْنُ يَجْمَعُ الشَّيْئَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مِنْ ثِيَابٍ |
| ١٤٥٤ | السَّرَقَةُ | ٥٤٤ | وَأَرْضٍ وَبَنَاءٍ وَغَيْرِهِ |
| ٨٤٥ | السَّرِيَّةُ تَأْخُذُ الْعَلْفَ وَالطَّعَامَ | ١١٥٦ | الرَّحْفَانِ يُلْتَقِيَانِ |
| ١٣١ | السَّفَرُ الَّذِي تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ بِلا خَوْفٍ | ٢٥٣ | الزَّرْعُ فِي أَوَاقَاتٍ |
| ١٠٣٤ | سَفَرُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ | ٨٤٦ | زَقَاقُ الْخَمْرِ وَالْخَوَابِي |
| ٩٣ | السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ | ٢٢٦، ١٥٣٧، ١٥٢٣، ١٤٧٣، ١٤٤٨ | الزَّكَاةُ |
| ١١٨٩ | سَلَخُ الْجِلْدِ | ٢٦٠ | زَكَاةُ التَّجَارَةِ |
| ٥٢٢ | السَّلَفُ فِي الْأَهْبِ وَالْجُلُودِ | ٢٥٦ | زَكَاةُ الْحَلِيِّ |
| ٥١٥ | السَّلَفُ فِي التَّبَرُّغِ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ | ٢٦٥ | زَكَاةُ الدِّينِ |
| ٥٢١ | السَّلَفُ فِي الثِّيَابِ | ٢٥٦ | زَكَاةُ الذَّهَبِ |
| ٥١٠ | السَّلَفُ فِي الْحِنْ رَطْبًا وَبَاسًا | ٢٥٨ | زَكَاةُ الرِّكَازِ |
| ٥٢٤ | السَّلَفُ فِي الْحِجَارَةِ وَالْأَرْحِيَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحِجَارَةِ | ٢٧٤، ١٥٥٦ | زَكَاةُ الْفَطْرِ |
| ٥٠٥ | السَّلَفُ فِي الْخِنِطَةِ | ٢٧٦ | زَكَاةُ الْفَطْرِ الثَّانِي |
| ٥٢٢ | السَّلَفُ فِي الْخَشَبِ ذِرْعًا | ٢٤٥ | الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى |
| ٥٠٥ | السَّلَفُ فِي الذَّرَةِ | ٨٦٣ | الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيَةِ مِنَ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ |
| ٥٣٣ | السَّلَفُ فِي الرُّطْبِ فَيَنْفَدُ | ٢٦٣ | زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ |
| ٥٠٦ | السَّلَفُ فِي الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ | ٢٤٦ | زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ الثَّانِي |
| ٥٠٩ | السَّلَفُ فِي الزَّيْدِ | ٢٥٨ | زَكَاةُ الْمَعَادِنِ |
| ٥٠٨ | السَّلَفُ فِي الزَّيْتِ | ٩٠٦ | الزَّوْجُ لَا يَدْخُلُ بِأَمْرَاتِهِ |
| ٥٣٢ | السَّلَفُ فِي السَّلْعَةِ بَعِينِهَا حَاضِرَةٌ أَوْ غَائِبَةٌ | ١١٧٠ | زِيَادَةُ الْجَنَائِيَةِ |
| ٥٠٨ | السَّلَفُ فِي السَّمَنِ | ٥٥٣ | زِيَادَةُ الرَّهْنِ |
| ٥٢٦ | السَّلَفُ فِي الشَّيْءِ الْمَصْلُوحِ لغيره | ٥٤٦ | الزَّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ وَالشَّرْطُ فِيهِ |

| | | | |
|-----------------|--------------------------------|------|--|
| ١٦٢٥ | سهمان الخيل | ٥١٦ | السلف في صمغ الشجر |
| ١٢٩٥ | السهمان في القسم | ٥٢٣ | السلف في الصوف |
| ١٥٤ | السهُو في صلاة الجمعة | ٥٢٥ | السلف في العدد |
| ١٥٧ | السهُو في صلاة الخوف | ٥١٣ | السلف في العطر وزناً |
| ٢٢ | السواك | ٦٣٣ | السلف في القراض |
| ١٢٤١ | السوط الذي يضرب به | ٥٢٢ | السلف في القراطيس |
| ١٦١٨ | سير الأوزاعي | ٥٢٤ | السلف في القر والكثان |
| ٨٤٤ | سير الواقدي | ٥٢٤ | السلف في القصّة والنّورة |
| ٨٠٦ | السيرة في أهل البغي | ٥٢٤ | السلف في الكرّس |
| ١٩١ | السيل | ٥٠٥ | السلف في الكيل |
| ٢٣٠ | الشاة تؤخذ في الإبل | ٥١٥ | السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر |
| ١١٨٦ | الشجاج في الوجه | ٥١٠ | السلف في اللبا |
| ١٦٣٧ | شراء أرض الجزية | ٥٠٩ | السلف في اللبن |
| ٥٩٠ | شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره | ٥١١ | السلف في اللحم |
| ١٢٧٩ | شراء عبد آخر | ٤٩٧ | السلف والمراد به السلم |
| ١٦٨٤ | الشروط الذي يفسد الكتابة | | السلف محلّ فيأخذ المسلف بعض |
| ١٤٠٤ | شروط الذين تقبل شهادة | ٥٢٨ | راس مال وبعض سلفه |
| ٥٦٣ | شروط ضمان الرهن | ١٤٢٠ | السلم |
| ٦٣٥ | الشروط في الرقيق والمساقاة | ٥٢٣ | السلم في الخشب وزناً |
| ٦٣٣ | الشروط في القراض | ٥٢٥ | السلم في المأكول كيلاً أو وزناً |
| ٩٢٧ | الشروط في النكاح | ١١٧٨ | السّمع |
| ١١٥٦ | شرك من لا قصاص عليه | | السّن التي إذا بلغها الرجل والمرأة |
| ٦٠٨، ١٣٠٤ | الشركة | ١٢٤٣ | أقيمت عليهما الحدود |
| ١٥١٦ | الشركة في البدنة | ١٢٢٩ | السّن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده |
| ١٤٤٠ | الشركة والعتق وغيره | ٢٣١ | السّن التي تؤخذ في الغنم |
| ٩٣١ | الشغار | ٢٣٦ | السّن التي تؤخذ من الغنم |
| ٦٣١، ١٧٦٦، ١٤٢٠ | الشفعة | ٧٤٧ | سنّ تفريق القسم |
| ٩٦٤ | الشقاق بين الزوجين | ١٢٢٥ | السّن الزائدة |
| ٣٦٩ | الشك في الطواف | ١٢١٣ | سنان الإبل في الخطأ |
| ١٠٩٣ | الشك واليقين في الطلاق | ٤٨٨ | السّنة في الخيار |
| ١٣٦٩ | الشهادات | ١٦٢٠ | سهم الفارس والراجل وتفصيل الخيل |

| | | | |
|----------------------|--|------------|----------------------------------|
| ١٢٤٩ | وشهودُ الزَّنا أربعة | ١٢٤٧ | وقطع الطريق وغير ذلك |
| ٧٦٣ | شهود من لا فرض عليه القتال | ١٣٧١ | شهادة الأعمى |
| ١٦٤٣ | الصبي يسبى، ثم يموت | ١٢٩٠ | شهادة أهل الأشرية |
| ٩١٥، ٩٠٦، ١٥٢٤، ١٠٠٤ | الصدّاق | ١٣١١ | شهادة أهل الذمّة في الموارث |
| ٩١٧ | الصدّاق بعينه يتلف قبل دفعه | ١٢٩٠ | شهادة أهل العصيّة |
| ٩٢٩ | صدّاق الشيء بعينه فيوجد معيّباً | ١٢٩١ | شهادة أهل اللعب |
| ٩١٩ | صدّاق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص | ١٢٩١ | شهادة السّؤال |
| ٩١ | صدّاق ما يزيد ببذنه | ١٢٩٠ | شهادة الشّعراء |
| ١٥٠٠ | الصدقات | ١٣٧٢ | شهادة الصّبيان |
| ٨٦٠ | الصدقة | ١٣٧٣ | الشهادة على الجراح |
| ٢٣٠ | صدقة البقر | ١٣٧٣، ١٣١٠ | الشهادة على الشهادة |
| ٤٧٩ | صدقة الثّمر | ١٣٧٤ | الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي |
| ٢٥٢ | صدقة الحبوب غير الخنطة | ١٢٥٢ | الشهادة على المرتد |
| ٧٢٤ | صدقة الحي عن الميت | ١٣٧١ | شهادة الغلام والعبد والكافر |
| ٢٣٤ | صدقة الخطاء | ١١٣٨ | الشهادة في الأقضية |
| ٢٥١ | صدقة الزّرع | ٤٩٧ | الشهادة في البيوع |
| ١٢٧١ | صدقة الشّافعي رضي الله عنه | ١١٣٧ | الشهادة في الجناية |
| ٢٥١ | صدقة الغراس | ١٤٠١ | الشهادة في الدين |
| ٢٣١ | صدقة الغنم | ١٢٣٣ | الشهادة في الزّنا |
| ٢٥٤ | الصدقة في الزّعفران، والورس | ١٤٠٠ | الشهادة في الطّلاق |
| ٢٧٣ | صدقة النّافلة على المشرك | ١١٣٥ | الشهادة في العفو |
| ٦٧٨، ١٤٢٤ | الصدقة والهبة | ١١٢٣ | الشهادة في اللّعان |
| ٢٥٥ | صدقة الورق | ١٤٠٤، ١٢٩٢ | شهادة القاذف |
| ١١٩٢ | صدمة الرّجل الآخر | ١٣٧٢ | شهادة القاضي |
| ٤٥٥ | الصّرف | ١٢٩١ | شهادة من يأخذ الجعل على الخير |
| ٥٢٩ | صرف السّلف إلى غيره | ١٣٧٢ | شهادة النّساء |
| ٧٧٣ | الصّغار مع الجزية | ١٤٠٣ | شهادة النّساء لا رجل معهنّ |
| ٥١٨ | صفات الحيوان إذا كانت ديناً | ١٣٧٣ | شهادة الوارث |
| ١١٥ | صفة الأئمّة، وليس في التّراجم | ٨٩٥ | الشهادة والإقرار بالرّضاع |
| ٥١١ | صفة اللّحم، وما يجوز فيه، وما لا يجوز | ١٣٧١ | شهادة الوالد للولد والولد للوالد |
| ١٢٤١ | صفة النّفي | | |

| | | | |
|-----------------------------|-------------------------------------|---------------------------|--|
| ١٣٨..... | الصلاة في مسجدين فأكثر | ٨١٥..... | صفة نهي رسول الله ﷺ |
| ١٧٤..... | الصلاة قبل العيد وبعده | ٥٥، ١٥٣٧، ١٤٦٧، ١٤٤٥..... | الصلاة |
| ١٥٤٨..... | الصلاة قبل الفطر وبعده | | صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالأمومين |
| ١٨٢..... | صلاة الكسوف | ١٥٠٣..... | جالساً وصلاتهم خلفه قياماً |
| ١٧٥٨..... | صلاة كسوف الشمس والقمر | ١٧٣٢..... | صلاة الإمام جالساً، ومن خلفه قياماً |
| ٥٦..... | صلاة المرتدة | ١٢٢..... | صلاة الإمام قاعداً |
| ٦٣..... | صلاة المريض | ١٢٥..... | الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر |
| ١٢٩، ١٢٩..... | صلاة المسافر | ١١٢..... | الصلاة بغير أمر الوالي |
| ١١٧..... | صلاة المسافر يؤم المقيمين | ١٥٤٧..... | الصلاة بمنى والنافلة في السفر |
| ١٧٥٦..... | صلاة المنفرد | | صلاة التطوع، وليس في التراجع |
| ١٨٥..... | صلاة المنفردين في صلاة الكسوف | ١٠٣..... | وفيه نصوص وكلام مثور |
| ١٤٢..... | الصلاة نصف النهار يوم الجمعة | ١١٠..... | صلاة الجماعة |
| ٦٠٠..... | الصلح | ١٦٣٦..... | صلاة الحرس |
| ٧٩٦..... | الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين | ١٤٤٦، ١٦٣..... | صلاة الخوف |
| ٧٩٢..... | الصلح على أموال أهل الذمة | ١٥٥..... | صلاة الخوف، وهل يصلحها المقيم |
| ٨٥٨..... | الصلح على الجزية | ١١٧..... | صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه |
| ٥١٠..... | الصوف والشعر | ١١٤..... | صلاة الرجل بصلاة الرجل لم يؤمه |
| ١٥٧..... | الصوم | ٥٦..... | صلاة السكران والمغلوب على عقله |
| ٣٠١..... | صوم رمضان | ٦٣..... | صلاة العذر |
| ١٧٧٦..... | الصوم لرؤية الهلال والفطر له | ٧٢..... | صلاة العراة |
| ١٧٣٣..... | صوم يوم عاشوراء | | الصلاة على الجنازة والتكبير فيها، |
| ١٥٥٠، ١٤٩٤، ١٤٧٣، ١٤٤٩..... | الصيام | ٢٠٨..... | وما يفعل بعد كل تكبير، وليس في التراجع |
| ٣٠٧..... | صيام التطوع | ٢١٢..... | الصلاة على الميت |
| ٣٠٠..... | الصيام الصغير | ١٥١٣..... | الصلاة على الميت في المسجد |
| ١٣٨٦..... | الصيام في كفارات الأيمان | ٣٩٣..... | الصلاة عند الإحرام |
| ١٥٣٨..... | الصيد | ١٧٠..... | صلاة العيدين |
| ٣٩٦..... | صيد البحر | ٧٣..... | الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم |
| ٤١٦..... | الصيد في الصيد | ١٧٦٩..... | الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء |
| ٤١١..... | صيد كل ما صيد به من وحش أو طير | ١٨٥..... | الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر |
| ٣٩٤..... | الصيد للمحرم | ٧١..... | الصلاة في القميص الواحد |
| ٤١١..... | الصيد والذباح | ٧٨، ١٥٠٧..... | الصلاة في الكعبة |

| | | | |
|---|-----------|--|----------------|
| الضَّبُّ | ٣٨٣ | طلبُ الإجابة في الدَّعاء | ١٩١ |
| الضَّبْعُ | ٣٨٢ | طلبُ العدوِّ | ١٦٦ |
| الضَّحَايا | ٤٠٧، ١٧٥٣ | الطَّهارة | ١١ |
| الضَّحَايا الثَّاني | ٤٠٧ | الطَّهارة بالماء | ١٧٣٤ |
| ضربُ النِّساء | ١٢٤٠ | طهارة الثَّياب | ٤٤ |
| الضَّرِيرُ من خلقتِه لا من مرضٍ يصيبُ الحَدَّ | ١٢٣٣ | الطَّهارة لصلاة الاستسقاء | ١٨٩ |
| الضَّمَانُ | ٦٠٧ | الطَّهارة للإحرام | ٣٩١ |
| ضمانُ الرَّهنِ | ٥٥٦ | طهر الحائض | ١٠١٥ |
| الضِّيَافَةُ في الصَّلَحِ | ٧٩٥ | الطَّوَافُ بِالرَّكَبِ مريضاً أو صبيّاً والرَّكَبِ على الدَّابةِ | ٣٦٦ |
| الضِّيَافَةُ مَعَ الجزية | ٧٩٤ | الطَّوَافُ بعدَ عرفة | ٣٧٠ |
| ضبيعةُ زكاةِ الفطرِ قبلَ قسمها | ٢٧٩ | الطَّوَافُ ركباً | ٣٦٤ |
| ضبيعةُ زكاةِ الفطرِ قبلَ قسمها الثَّاني | ٢٨٠ | الطَّوَافُ في الثَّوبِ النَّجِسِ والرَّعَافِ | |
| ضيقُ السَّهْمَانِ عن بعضِ أهلها دونَ بعضٍ | ٢٨٦ | والحدَثِ والبناءِ على الطَّوَافِ | ٣٦٩ |
| ضيقُ السَّهْمَانِ، وما ينبغي فيه عندَ القسم | ٢٩٤ | الطَّوَافُ متى يجزئُه ومتى لا يجزئُه؟ | ٣٦٨ |
| طائرُ الصَّيدِ | ٣٩٥ | طوافُ من لم يفض، ومن أفاض | ٤٠٢ |
| الطَّعامُ والشَّراب | ٤٢٤ | الطَّيِّبُ للإحرام | ٣٩٢، ٣٤٥، ١٧٧٢ |
| الطَّلَاق | ١٤٦٠ | الطَّيِّبُ للمحرم | ١٥١٧ |
| الطَّلَاقُ إلى وقتٍ من الزَّمانِ | ١٠٢٦ | الطَّيْرُ غيرُ الحمام | ٣٨٧ |
| طلاقُ التي لم يدخل بها | ١٠٢٥ | الطَّيْنُ الأَرْمَنِيُّ وطِينُ البحيرةِ والمختومِ: | ٥١٦ |
| الطَّلَاقُ الَّذِي تملكُ فيه الرَّجعة | ١٠٩٠ | الظَّهَارُ | ١١٠٦، ١١٠٦ |
| الطَّلَاقُ بالحسابِ | ١٠٢٨ | العاريةُ | ٦١٩ |
| الطَّلَاقُ بالوقتِ الَّذِي قد مضى | ١٠٢٦ | العاريةُ وأكلُ الغلَّةِ | ١٤٤٤ |
| طلاقُ الثَّلاثِ المجموعة | ١٧٧٨ | العبادةُ ليلةَ العيدين | ١٧١ |
| طلاقُ الحائضِ | ١٧٧٩ | العبدُ الَّذِي يكونُ بينَ المسلمِ والدِّمِيِّ فيسلم | ٨٥٤ |
| طلاقُ السَّكرانِ | ١٠٨٥ | العبدُ بينَ اثنينِ يكتاتبانهُ معاً | ١٦٧٨ |
| طلاقُ المريضِ | ١٠٨٦ | العبدُ بينَ اثنينِ يكتاتبهُ أحدهما | ١٦٧٨ |
| طلاقُ المشركِ | ٩١٣ | عبدُ الحربِ يَسلمُ في بلادِ الحربِ | ٨٦٧ |
| طلاقُ المولى عليه والعبدِ | ١٠٨٨ | العبدُ المسلمُ يَأْبُقُ إلى أهلِ دارِ الحربِ | ٨٣٨ |
| طلاقُ المولى قبلَ الوقفِ وبعده | ١١٠٣ | العبدُ يَأْبُقُ إلى أرضِ الحربِ | ٨٦٣ |
| الطلاقُ الواقعُ ومن لا يقع منه طلاق | ١٠٨٢ | العبدُ يسرقُ من الغنيمةِ | ١٦٤٢ |
| الطَّلَاقُ والنِّكاحُ | ١٤٧٤ | العبدُ يغرُّ من نفسه والأمةِ | ٩٠٣ |

| | | | |
|-----------|--|----------------------|---|
| ٢١٨..... | عددُ كفنِ الميت | ١١٤٤..... | العبدُ يقتلُ بالعبد |
| ٩٩١..... | عدد ما يحلُّ من الحرائر والإماء، وما تحلُّ به الفروج | ١٦٦٢..... | العبدُ يكونُ بينَ اثنين فيدبِّرهُ أحدهما |
| ٦٦..... | عددُ المؤذنين وأرزاقهم | | العبدُ يكونُ للرجل نصفهُ فيكاتبهُ، |
| ٢٧..... | عددُ الوضوءِ والحُدُ فيه | ١٦٧٧..... | ويكونُ لَهُ كُلُّهُ فيكاتبُ نصفهُ |
| | العدوُّ يغلقونُ الحصونَ على النساءِ | ٧٢١، ١٦٤٦، ١٥٠٢..... | العتق |
| ٨٦٤..... | والأطفالُ والأسرى هل ترمى الحصونُ بالمنجنيق؟ | ١٢٠٣..... | عتقُ أمهاتِ الأولادِ والجنايَةُ عليهنَّ |
| ١٠٧١..... | العدوُّ الَّذي يكونُ للزوج أن يخرجها | ١٦٥٠..... | العتقُ، ثمَّ يظهرُ للميتِ مالٌ |
| ٧٦٢..... | العدوُّ بغيرِ العارضِ في البدنِ | ١٧٠٢..... | عتقُ سيِّدِ المكاتبِ |
| ٧٦٢..... | العدوُّ الحادثِ | ١٦٥٤..... | عتقُ الشُّركِ في المرضِ |
| ١١١..... | العدوُّ في تركِ الجماعةِ | ١٣٨٥..... | العتقُ في الكفاراتِ |
| ٤٧٥..... | العريَّةُ | ١١٠٩..... | عتقُ المؤمنةِ في الظَّهارِ |
| ٧١١..... | عطايا المريضِ | ١٦٥٠..... | عتقُ المالكِ معَ الدِّينِ |
| ٧١٥..... | عطيةُ الحاملِ وغيرها تمنَّ يخافُ | ٧٠٥..... | العتقُ والوصيةُ في المرضِ |
| ٧١٥..... | عطيةُ الرَّجلِ في الحربِ والبحرِ | ١٧٠٤..... | عجزُ المكاتبِ بلا رضا |
| ١٧٥١..... | عطيةُ الرَّجلِ لولده | ١٠٥٢..... | عدَّةُ التي ينست من الحيضِ والتي لم تحضِ |
| ١١٣٦..... | عفوُ المجنيِّ عليه الجنايةِ | ١٠٥٤..... | عدَّةُ الأمةِ |
| ١١٩٤..... | عفوُ المجنيِّ عليه في العمدِ والخطأِ | ٨٥٤..... | عدَّةُ الأمةِ التي لا تحيضُ |
| ٩٢٨..... | عفوُ المهرِ | ١٠٥٧..... | عدَّةُ الحاملِ |
| ١١٨٣..... | عقلُ الأصابعِ | ١٠٥٤..... | عدَّةُ الحرَّةِ من أهلِ الكتابِ عندَ المسلمِ والكتابيِّ |
| ١٢١٦..... | عقلُ الخلفاءِ | ٢١٧..... | عدَّةُ غسلِ الميتِ |
| ١٦١٠..... | العقلُ على الرَّجلِ خاصَّةً | ١٠٤٨..... | عدَّةُ المدخولِ بها التي تحيضُ |
| ١٥٩٧..... | عقلُ المرأةِ | ١٠٧٧..... | عدَّةُ المشركاتِ |
| ١٢١٦..... | عقلُ من لا يعرفُ نسبه | ١٠٧٥..... | عدَّةُ المطلقةِ يملكُ زوجها رجعتها |
| ١٢١٦..... | عقلُ الموالِ | ١٠٥٤..... | العدَّةُ من الموتِ والطلاقِ والزَّوجِ غائبٌ |
| ١٧٦٤..... | العقوباتُ في المعاصي | ١٠٦٠..... | عدَّةُ الرِّفاهِ |
| ١٥١٩..... | العقيقةُ | ١٠٤٨..... | العددُ |
| ٢٩٠..... | العلةُ في اجتماعِ أهلِ الصدقةِ | ٢٢٦..... | العددُ الَّذي إذا بلغتهُ الإبلُ كانَ فيها صدقةٌ |
| ٢٨٨..... | العلةُ في القسمِ | ٢٤٨..... | العددُ الَّذي إذا بلغه التَّمَرُ وجبت فيه الصدقةُ |
| ٣٥..... | علةٌ من يجبُ عليه الغسلُ والوضوءُ | ١٣٦..... | العددُ الَّذين إذا كانوا في قريةٍ وجبت عليهم الجمعةُ |
| ٨٦٣..... | العلاجُ يدلُّ على القلعةِ على أنَّ لَهُ جاريةً سمَّاها | ١١٩٨..... | عددُ الأيمانِ على كُلِّ حالٍ |
| ٥٠٦..... | العلسُ | ٥٥..... | عددُ الصَّلواتِ الخمسِ |

| | | | |
|----------------|--|----------------|---|
| ٣٩٣..... | غسلُ المحرم جسده | ١١٧٤..... | العللُ في القود |
| ٢١٧، ٢٠٣..... | غسلِ الميت | ٢١٨..... | العللُ في الميت |
| ٢٣..... | غسلِ الوجه | ٣٨٨..... | العللُ فيما اخذَ من الصيدِ لغيرِ قتله |
| ٢٣..... | غسلِ اليدين | ٢٨٤..... | علم قاسمُ الصدقة بعدما أعطى غيرَ ما علم |
| ٢٢..... | غسلِ اليدين قبلَ الوضوء | ٦٦٣..... | عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالكَ لها |
| ٦٢٠، ١٤١١..... | الغصب | ١١٢٨..... | العمد الذي يكونُ فيه القصاص |
| ٨٦٧..... | الغلامُ يسلم | ١١٢٩..... | العمدُ فيما دونَ النفس |
| ٥٦..... | الغلبة على العقلِ في غيرِ المعصية | ١٥١٨، ٦٨١..... | العمرى |
| ٨٣٦..... | الغلول | ٦٧٩..... | العمرى من كتابِ اختلافِ مالِكٍ والشافعي |
| ٢٧٠..... | غلولُ الصدقة | ١٧٨..... | العملُ بعدَ القراءة في صلاة العيدين |
| ١١٩٠..... | غمُ الرجلِ وخفته | ٢١٢..... | العملُ في الجنائز |
| ٢٣٢..... | الغنمُ إذا اختلفت | ٥٩٠..... | العهدُ في مالِ الفليس |
| ٢٣٩..... | الغنمُ تختلطُ بغيرها | ٧٨٠..... | العهود |
| ٨٥٨..... | فتحُ السواد | ١١٨٧..... | العوجُ والعرجُ في كسرِ العظام |
| ٨٣٧..... | الفداء بالأسارى | ٢٢٩..... | عييب الإبلِ ونقصها |
| ٣٨٤..... | فدية الحمام | ٩٣٧..... | العييبُ بالمنكوحه |
| ٣٨٤..... | فدية الطائرِ يصيبه المحرم | ١٢١٥..... | العييبُ في الإبل |
| ٣٨٠..... | فدية النعام | ١٢٢٤..... | العييبُ في ألوانِ الأسنان |
| ٦٨٩، ١٤٨٣..... | الفرائض | ٥٤٤..... | العييبُ في الرهن |
| ٣١١..... | فرض الحج على من وجبَ عليه الحج | ١٥٤٤..... | عينُ الأعرور |
| ٧٦٠..... | فرضُ الهجرة | ١٥٥٣..... | الغدوُ من منى إلى عرفة |
| ٧٧٧..... | الفرقُ بينَ نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكلُ ذبائحهم | ١٢٤٦..... | غرمُ السارق |
| ٩٦٦..... | الفرقة بينَ الأزواج بالطلاق والفسخ | ٣٨٢..... | الغزال |
| ١٤٥٦..... | الفرية | ٣٩٣، ٣٤٠..... | الغسلُ بعدَ الإحرام |
| ١٠٢٧..... | الفسخ | ١٥٤٦..... | الغسلُ بفضلِجنبٍ والحائض |
| | الفسخُ بينَ الزوجين بالكفر، | ١٧٤٨..... | غسلُ الجمعة |
| ٩٠٧..... | ولا يكونُ إلا بعدَ انقضاءِ العدة | ١٥٤٦..... | غسلُ الجنابة |
| ٩٠٤..... | فسخُ نكاح الزوجين يسلم أحدهما | ٢٤..... | غسلُ الرجلين |
| ١٧٨..... | الفصلُ بينَ الخطبتين | ٣٦٠..... | الغسلُ لدخولِ مكة |
| ١١١..... | فضلُ الجماعة والصلاة معهم | ٣٤٠..... | الغسلُ للإهلال |
| ١٥٣..... | فضلُ الجمعة | ١٧٢..... | الغسلُ للعديدن |

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٩٤١ | قَدْرِ النَّفَقَةِ | ٢٨٨ | فَضْلِ السَّهْمَانِ عَنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ |
| ٨٥ | الْقِرَاءَةُ بَعْدَ أُمِّ الْقُرْآنِ | ٢٨٧ | فَضْلِ السَّهْمَانِ عَنْ جَمَاعَةِ أَهْلِهَا |
| ٨٣ | الْقِرَاءَةُ بَعْدَ التَّعَوُّذِ | ٢٧٢ | الْفَضْلُ فِي الصَّدَقَةِ |
| ١٤٦ | الْقِرَاءَةُ فِي الْخُطْبَةِ | ٢٣٤ | الْفَضْلُ فِي الْمَاشِيَةِ |
| ١٥١٠ | الْقِرَاءَةُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ | ١٧٢٧ | الْفِطْرِ وَالصَّوْمِ فِي السَّفَرِ |
| ١٧٢٤ | الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ | ١٥١٤ | فَوْتُ الْحَجِّ |
| ١٤٩ | الْقِرَاءَةُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ | | فَوْتُ الْحَجِّ بِلا حَصْرِ عَدُوٍّ |
| ١٧٨ | الْقِرَاءَةُ فِي الْعِيدَيْنِ | ٣٥٧ | وَلَا مَرَضٍ وَلَا غَلْبَةٍ عَلَى الْعَقْلِ |
| ١٥٠٨ | الْقِرَاءَةُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ | ١٢٩٣ | الْقَاضِي |
| ١٥٠٩ | الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ | ١٢٩٣ | الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي |
| ٦٣٣ | الْقِرَاضُ | | قَبْضُ الرَّهْنِ، وَمَا يَكُونُ بَعْدَ قَبْضِهِ تَمَّا يَخْرُجُهُ |
| ١٦٤٨ | الْقِرْعَةُ فِي الْمَالِيكِ وَغَيْرِهِمْ | ٥٣٥ | مِنْ الرَّهْنِ، وَمَا لَا يَخْرُجُهُ |
| ١٢٩٣ | الْقِسَامُ | ٨٠٤ | قَتْلُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَهْلِ الرَّذَّةِ |
| ١١٩٥ | الْقِسَامَةُ | ١١٥٧ | قَتْلُ الْإِمَامِ |
| ١١٩٩ | الْقِسَامَةُ بِالْبَيِّنَةِ وَغَيْرِهَا | ١١٤٣ | قَتْلُ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ |
| ١٥٣٤ | الْقِسَامَةُ وَالْعَقْلُ | ١١٤٤ | قَتْلُ الْخَشْيِ |
| ٢٨٢ | قِسْمُ الصَّدَقَاتِ | ١٥٣٧ | قَتْلُ الدَّوَابِّ الَّتِي لَا جَزَاءَ فِيهَا فِي الْحَجِّ |
| ٢٩٠ | قِسْمُ الصَّدَقَاتِ الثَّانِي | ١١٤٠ | قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمِرَاةِ |
| ٧٤١ | قِسْمُ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ | ١٢٠١ | قَتْلُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ |
| ٧٤١ | قِسْمُ الْفِيءِ (وَالْغَنِيمَةِ) | ١١٤١ | قَتْلُ الرَّجُلِ النَّفَرِ |
| ١٠٣٣ | الْقِسْمُ لِلْمِرَاةِ الْمُدْخُولِ بِهَا | ٣٧٢ | قَتْلُ الصَّيْدِ خَطَأً |
| ٩٥٩ | الْقِسْمُ لِلنِّسَاءِ | ١٦١٣ | قَتْلُ الْغِيلَةِ وَغَيْرِهَا وَعَفْوُ الْأَوْلِيَاءِ |
| ٢٨٦ | قِسْمُ الْمَالِ عَلَى مَا يَوْجَدُ | ٣٨٩ | قَتْلُ الْقَمَلِ |
| ٩٦٠ | قِسْمُ النِّسَاءِ إِذَا حَضَرَ السَّفَرُ | ١٧٩٢ | قَتْلُ الْمُؤْمِنِ بِالْكَافِرِ |
| ١٤٤٥ | الْقِسْمَةُ | ١١٥٢ | قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِبِلَاوِ الْحَرْبِ |
| ١١٢٦ | الْقِصَاصُ | ١١٢٦ | قَتْلُ الْوَلَدَانِ |
| ١٥٩٥ | الْقِصَاصُ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ | | قَدْرُ الْجُلُوسِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ |
| ١٦٠٤ | الْقِصَاصُ بَيْنَ الْمَالِيكِ | ٩٣ | وَالْآخِرِيَيْنِ وَالسَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ |
| ١٦١٤ | الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ | ٢٥٤ | قَدْرُ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ |
| ١٦١ | الْقِصَاصُ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ | ١٨٥ | قَدْرُ صَلَاةِ الْكَسُوفِ |
| ١٦٧ | قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ | ٢٥ | قَدْرُ الْمَاءِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ |

| | | | |
|------|--|-----------|--|
| ٩١ | القيام من الجلوس | ١٧٢٦ | القصر والإتمام في السَّفر في الخوف وغير الخوف |
| ١٢٩٣ | الكتاب يتخذُه القاضي في ديوانه | ١٤٥٥ | القضاء |
| ١٦٧٥ | كتابُ الحربِ | ١٥٣٥ | القضاء في الضَّرْسِ والترقوة والضَّلَع |
| ١٦٧٢ | كتابُ الصَّيِّ | ١٥٣٢ | القضاء في المنبذ |
| ١٦٨١ | كتابُ العبيد كتابٌ واحدةٌ صحيحةٌ | ٦٧٨، ١٥٣٣ | القضاء في الهبات |
| ١٦٨٠ | الكتابُ على الإجارة | ١٦٩٦ | قطاعُ المكاتب |
| ١٦٨١ | الكتابُ على البيع | ١٦٣٥ | قطعُ أشجارِ العدوِّ |
| ١٧١٠ | الكتابُ في المرض | ١٢٤٥ | قطعُ الأطرافِ كُلِّها |
| ١٦٦١ | كتابُ المديرِ وتديرُ المكاتب | ١١٨٩ | قطعُ الأظفار |
| ١٦٧٦ | كتابُ المرتدِّ من المالكين والملوكين | ١٥٥٣ | قطعُ التَّلبيةِ |
| ١٦٩٠ | كتابُ المكاتبِ على ولده | ٣٩٦ | قطعُ شجرِ الحرم |
| ١٦٧٤ | كتابُ النَّصرانيِّ | ٨٦٤ | قطعُ الشَّجرِ وحرَقِ المنازل |
| ١٦٧٣ | كتابُ الوصيِّ والأبِّ والوليِّ | ١٥٥ | قطعُ العبدِ |
| ٨٤٦ | كتبُ الأعاجم | ١٢٤٤ | قطعُ المملوكِ بإقراره وقطعه وهو أبْقَى |
| ١٩٢ | كثرةُ المطرِ وقَلَّتْه | ٥٠٦ | القطيعةُ: |
| ٦٥٥ | كراءُ الإبلِ والدَّوابِّ | ١٢٢٥ | قلعُ السِّنِّ وكسرها |
| ٦٣٩ | كراءُ الأرضِ البيضاءِ | ١٥٤٨ | القنوت |
| ٦٤٦ | كراءُ الدَّوابِّ | ١٥٠ | القنوتُ في الجمعةِ |
| ١٢٧٩ | كراءُ الدَّورِ | ١٧٧٢ | القنوتُ في الصَّلواتِ كُلِّها |
| ١٩٠ | كراهيةُ الاستمطارِ بالأَنْواءِ | | قولُ الله عزَّ وجلَّ ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ |
| ١١٤ | كراهيةُ الإمامةِ | ١٣٩٩ | حتَّى ما يفعلُ بهنَّ من الحبسِ، والأذى. |
| ٨٤٨ | كراهيةُ نساءِ أهلِ الكتابِ الحربيَّاتِ | ٢١٥ | القولُ عندَ دفنِ الميتِ |
| ١٧٨٥ | كسبُ الحجَّامِ | ٣٦٠ | القولُ عندَ رؤيةِ البيتِ |
| ١٢١٨ | كسرُ الأنفِ وذهابُ السَّمِّ | ٨٧ | القولُ عندَ رفعِ الرَّأسِ من الرُّكوعِ |
| ١١٨٨ | كسرُ الصِّلْبِ | ١٩١ | القولُ في الإنصاتِ عندَ رؤيةِ السَّحابِ، والريِّحِ |
| ١١٨٨ | كسرُ الصِّلْبِ والعنقِ | ٨٦ | القولُ في الرُّكوعِ |
| ١١٨٧ | كسرُ العظامِ | ٣٦٤ | القولُ في الطَّوافِ |
| ١٥٥٦ | الكفَّاراتِ | ٦٩ | القولُ مثلُ ما يقولُ المؤدِّنُ |
| ١١١٢ | الكفَّارةُ بالإطعامِ | ١٣٩٦ | قوله لا امرأته أنتِ طالقٌ إن خرجتِ إلا بإذني |
| ١١١٢ | الكفَّارةُ بالصَّيامِ | ٢١٦ | القيامُ للجنَّازةِ |
| ١٣٨٤ | الكفَّارةُ قبلَ الحنثِ وبعده | ٩٢ | القيامُ من الثَّنينِ |

| | | | |
|----------|---|-----------|---|
| ١٣٨٧ | كفارة يمين العبد | ١٨٨ | كيف صلاة الاستسقاء؟ |
| ١٠٣٧ | الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع | ٣٣ | كيف الغسل |
| ٨٩٨ | الكلام الذي يتعقد به النكاح، وما لا يتعقد | ٢٢٧ | كيف فرض الصدقة |
| ١٤٦ | كلام الإمام في الخطبة | ٨٥ | كيف قراءة المصلي |
| ٩٧ | كلام الإمام وجلسه بعد السلام | ٨٨ | كيف القيام من الركوع |
| ٦٩، ٦٧ | الكلام في الأذان | ١٦٥١ | كيف قيم الرقيق |
| ٩٤، ١٧٦٩ | الكلام في الصلاة | ٧٠ | كيف لبس الثياب في الصلاة |
| ٢١ | الكلام والأخذ من الشارب | ١١١٨ | كيف اللعان؟ |
| ١٥١٢ | الكلب يلغ في الإناء أو غيره | ٥٨٩ | كيف ما يباع من مال المفلس |
| ٧٧٤ | كم الجزية؟ | ١٨٧ | كيف يبتدئ الاستسقاء |
| ١٦١ | كم قدر من يصلي مع الإمام صلاة الخوف | ٣٧٥ | كيف يعدل الصيام |
| ٢٠٤ | كم يكفن الميت | | كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأخماس |
| ٣٦٧ | كمال الطواف | ٧٥٤ | الفيء غير الموجب عليه |
| ٣٦٩ | كمال عمل الطواف | ١٢٠٢ | كيف اليمين على الدم |
| ١٠٢٢ | كيف إباحة الطلاق | ١٥٥ | كيفية صلاة الخوف |
| ١٤٦ | كيف استحباب أن تكون الخطبة | ١٧٥ | لا أذان للعبدین |
| ٣١٤ | كيف الاستطاعة إلى الحج | | لا حمى إلا حمى من الأرض الموات، وما يملك به |
| ٧٣ | كيف استقبال البيت | ٦٦٤ | الأرض، وما لا يملك وكيف يكون الحمى |
| ٢٤٩ | كيف تؤخذ زكاة النخل، والعنب | ١٠٥٣ | لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها |
| ١٠٧٨ | كيف تثبت الرجعة | ٨٧٨ | لا نكاح إلا بولي |
| ١٩٠ | كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة | ٢٠ | لا وضوء مما يطعم أحد |
| ٢٧٢ | كيف تعد الصدقة وكيف توسم | ٣٦٦ | لا يقال شوط ولا دور |
| ٢٤٠ | كيف تعد الماشية؟ | ٦٩٠ | لا يورث أحد حتى يموت |
| ٧٤٥ | كيف تفريق القسم | ١٥٤٣ | لبس الخنزير |
| ٢٩٣ | كيف تفريق قسم الصدقات | ٣٩١ | اللبس للإحرام |
| ٧٦٥ | كيف تفضل فرض الجهاد | ٣٤٧ | لبس المحرم وطيبه جاهلاً |
| ١٨١ | كيف التكبير؟ | ٣٤٥ | لبس المنطقة والسيف للمحرم |
| ٣٤٩ | كيف التلبية؟ | ٨٩٢ | لبس المرأة والرجل |
| ٣٩ | كيف التيمم | ٥١١ | لحم الوحش |
| ١٨٩ | كيف الخطبة في الاستسقاء؟ | ١٧٦٣ | لحوم الضحايا |
| ٨٨ | كيف السجود | ٩٧٢، ١١١٤ | اللعان |

- لغو اليمن ١٣٨٣ ما عجز الجيش عن حملو من الغنائم ١٦٣٥
- اللقطة ١٥٢٦، ١٤٨٣، ٦٨٤ ما على الإمام ١١٥
- اللقطة الصغيرة ٦٨٢ ما على الإمام من التخفيف ١١٥
- اللقطة الكبيرة ٦٨٢ ما على من دعي يشهد بشهادة قبل أن يسألها ١٤٠٧
- اللقيط ٦٨٦ ما في معنى التمر ٤٤٩
- للدعوتين إحداهما في وقت قبل وقت صاحبه ١٣١٢ ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين ١١٥٣
- اللهاة ١٢١٩ فاصابوا من أموالهم ٢٥٧
- ليس على النساء سعي ٣٦٦ ما لا زكاة فيه من الحلي ٢٥٧
- ما أحدث الذين نقضوا العهد ٧٨٢ ما لا يؤكل من الصيد ٣٩٦
- ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضاً ٧٨٢ ما لا يجب فيه أرش معلوم ١٦٠١
- ما أحدث المرتد في حال ردته في ماله ١٢٥٤ ما لا يجوز للمصلي في الحرب أن يلبسه
- ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى ١٤١١ مما ماسته النجاسة، وما يجوز
- عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ١٤١١ ما لا يجوز من القراض في العروض ٦٣٣
- ما اشتري مما يكون مأكوله داخله ٤٨٤ ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة ٩٦٢
- ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من متاع المسلمين ١١٥٤ ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد، وما يقضى ١٣٣٢
- ما اكتسب المكاتب ١٦٨٨ ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة ١٢٤٥
- ما تحزى عنه البدنة من العدد في الضحايا ٤٠٧ ما لا يقع فيه شفعة ٦٣١
- ما تجوز به شهادة أهل الأهواء ١٢٨٩ ما لا يكون جائفة ١١٨٦
- ما تجوز عليه الكتابة ١٦٧٩ ما للمحرم أن يفعله ٣٩٤
- ما تحل به الفدية ١٠٣٧ ما لم يوجف عليه من الأرضين بخيل، ولا ركاب ٧٥٧
- ما تحمل العاقلة من الدية، ومن يحملها منهم ١٢١٦ ما ليس للمحرم أن يفعله ٣٩٤
- ما تقبل عليه الشهادة في الجناية ١١٣٨ ما ملكه الناس من الصيد ٤١٣
- ما تلبس المرأة من الثياب ٣٤٢ ما نسخ من الوصايا ٧٠٨
- ما جني على المكاتب فله ١٧٠٠ ما وجد من الركاز ٢٦٠
- ما حرّم بدلالة النص ٤٢٤ ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج ٣٢٨
- ما حرّم المشركون على أنفسهم ٤٢٣ ما يأكل المحرم من الصيد ١٧٧٤
- ما حل من دين الفليس، وما لم يحل ٥٩٢ ما يبدأ به في غسل الميت ٢١٧
- ما دون الموضحة من الشجاج ١١٨٦ ما يتم به الرهن من القبض ٥٣٤
- ما ذكر في النضال ٨١٩ ما يروى مالك عن عثمان بن عفان،
- وخالفه في تحميم المحرم وجهه ١٥٤١ ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد وأهل القرى ٣٩٠
- ما يجامع التمر، وما يخالفه ٤٤٩

| | | | |
|------|---|------|---|
| ٨٨٦ | ما يجب به عقد النكاح | ٩٩٤ | ما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره |
| ١٦٧٠ | ما يجب على الرجل يكتب عبده قوتاً أميناً | ٤٣١ | ما يحل بالضرورة |
| ١٤٠٧ | ما يجب على المرء من القيام بشهادته | ٢٧٠ | ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم |
| ١٤١٠ | ما يجب فيه اليمين | ٤٢٨ | ما يحل من الطائر ويحرم |
| ٥٣٠ | ما يجب للمسلم على المسلم من شرطه | ٧٩ | ما يدخل به في الصلاة من التكبير |
| ١١١٠ | ما يميز من الرقاب الواجبة، وما لا يميز | ٩٣٥ | ما يدخل في نكاح الخيار |
| ١٣٨٥ | ما يميز من الكسوة في الكفارات | ١٢٤٩ | ما يدرأ فيه الحد في الزنا، وما لا يدرأ |
| ٥٨٩ | ما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين | ١٢٩٥ | ما يرد من القسم بأداء بعض المقسوم |
| ١٠٤٠ | ما يجوز أن يكون به الخلع، وما لا يجوز | ١٠١٧ | ما يستحب من تحصين الإمام عن الزنا |
| ١٠٣٦ | ما يجوز به أخذ مال المرأة منها | ٣٥١ | ما يستحب من القول في أثر التلبية |
| ١٠٣٩ | ما يجوز خلعه، وما لا يجوز | | ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف |
| ٥٣١ | ما يجوز فيه السلف، وما لا يجوز | ١١٩٩ | وما لا يسقطها |
| ٨٣٤ | ما يجوز للأسير في ماله إذا أراة الوصية | ٢٤٢ | ما يسقط الصدقة عن الماشية |
| ٨٥٦ | ما يجوز للأسير في ماله، وما لا يجوز | ١١٤٧ | ما يسقط فيه القصاص من العمد |
| | ما يجوز للمحارب أن يلبس مما يحول بينه وبين الأرض، وما لا يجوز | ٧١ | ما يصل على ما يلبس وييسط |
| ١٦٢ | ما يجوز للوصي أن يصنع في أموال اليتامى | ٤٢ | ما يطهر الأرض، وما لا يطهرها |
| ٧٢٥ | ما يجوز من إجازة الورثة للوصية، وما لا يجوز | ١٦٨٢ | ما يعتق به المكاتب |
| ٧١٦ | ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره، وما لا يجوز | ٢٣٦ | ما يعد به على رب الماشية |
| ٧١٦ | ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره، وما لا يجوز | ٧٩٨ | ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو |
| ٤٩٩ | ما يجوز من السلف | ٣٦٢ | ما يفتح به الطواف، وما يستلم من الأركان |
| ٧٠٣ | ما يجوز من الوصية في حال، ولا يجوز في أخرى | ١٠٤٦ | ما يفتدي به الزوج من الخلع |
| ٨٩٩ | ما يجوز، وما لا يجوز في النكاح | ٤٠٣ | ما يفسد الحج |
| ٩٠١ | ما يجب من إنكاح العبيد | ٥٤٧ | ما يفسد الرهن من الشرط |
| ١٢٢٤ | ما يحدث من النقص في الأسنان | ٣٠١ | ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه |
| ٤٧ | ما يحرم أن يؤتى من الخائض | ٢٠٥ | ما يفعل بالشهيد، وليس في التراجم |
| ١٢٥٠ | ما يحرم به الدّم من الإسلام | ٢٠٧ | ما يفعل بالمرم إذا مات، وليس في التراجم |
| ٨٧٠ | ما يحرم الجمع بينه | ٣٩٨ | ما يفعل الحاج والقارن |
| | ما يحرم الجمع بينه من النساء في | ٣٩٨ | ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة |
| ٩٩٥ | قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ | ٣٩٩ | ما يفعل من دفع من عرفة |
| ٤٢٦ | ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب | ٣٦١ | ما يقال عند استلام الركن |
| ٨٨٦ | ما يحرم من النساء بالقرابة | ١٥١٥ | ما يقتل المحرم من الذواب |

- ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد ١٣٢٩
 ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع ١٠٩٠
 ما يقع الخلع من الطلاق ١٠٣٩
 ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه ٢٧٢
 ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ١٧٦٢
 ما يكره من الذبيحة ٤١٦
 ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها ١٤٧
 ما يكون إحياء ٦٦٠
 ما يكون إخراجاً للرهن من يدي المرتهن، وما لا يكون ٥٣٧
 ما يكون بعد التعان الزوج من الفرق ١١١٩
 ونفي الولد وحد المرأة ٢١٤
 ما يكون بعد الدفن ٤٠١
 ما يكون بمنى غير الرمي ١١٧
 ما يكون به القصاص ١١١٩
 ما يكون حرزاً، ولا يكون والرجل توهب له ١٢٤٣
 السرقة بعدما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه ٩٣٥
 ما يكون خياراً قبل الصداق ١٠٧٩
 ما يكون رجعة، وما لا يكون ١٠٧٩
 ما يكون رجوعاً في الرصية وتغيراً لها ٧٢٣
 وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً ٤٥٢
 ما يكون رطباً أبداً ١١٠٦
 ما يكون ظهاراً، وما لا يكون ١١٠٦
 ما يكون قبضاً في الرهن، ولا يكون ٥٣٦
 وما يجوز أن يكون رهنًا ١١٢٠
 ما يكون قذفاً، وما لا يكون ١١٢٠
 ما يلبس المحارب مما ليس فيه نجاسة وما لا ١٦٢
 يلبس، والشهرة في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة ٣٤٢
 ما يلبس المحرم من الثياب ٥٣١
 ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة ١٠١٦
 ما ينال من الخائض ٤٨٣
 ما ينبت من الزرع ٣١
 ما ينقض مسح الحفنين ٣١
 ما ينوب الإمام في صلاة الخوف ١٥٧
 ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا يهدم ١٠٨٣
 ما يهدمه الزوج من الطلاق وغيره ١٠٨٢
 ما يوجب الغسل، ولا يوجبه ٣١
 ما يوجب الوضوء، وما لا يوجبه ١٧
 ما يوصل بالرجل والمرأة ٤٤
 الماء الذي ينجس والذي لا ينجس ١١
 الماء الراكد ١٢
 ماء النصرائي والوضوء منه ١٥
 الماء يشك فيه ١٦
 المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر ٤٥٠
 مال الحربي ٨٣٣
 مال السيد المدبر ١٦٦٢
 مال العبد المكاتب ١٦٨٨
 مال المدبر ١٦٦٤
 مال المرتد ١٢٥٣
 مال المرتد وزوجة المرتد ١٢٥٢
 مال المكاتب ١٦٩٢
 المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه ٢٦٦
 المأمومة ١١٨٥
 المبادلة بالماشية ٢٤٣
 مبتدأ الإذن بالقتال ٧٦٠
 مبتدأ التنزيل والفرض على النبي ﷺ، ثم على الناس ٧٥٩
 متى نوجب على المظاهر الكفارة ١١٠٨
 متى يتيمم للصلاة ٣٧
 متى يجب البيع ١٥٢١
 متى يحرم البيع ١٤١
 متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع المطر ١٨٦
 إذا خاف ضرره؟ ٥١٥
 متاع الصيدلة ١٥٥٤، ١٥٣٥، ١٤٧٧
 المتعة ٣١

| | | | |
|-----------|--|------|--|
| ٤٨١ | المزانية | ١٧٤٢ | المجمل والمفسر |
| ٦٣٧، ١٤٢٢ | المزارعة | ٦٣٣ | الحاسبة في القراض |
| ١٢٨٨ | مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود | ٣٩٠ | الحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص |
| ٦٣٥ | المساقاة | ١٠٤٥ | مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا يلزمها |
| ١٢٧ | المسبوق | ٤٠٤ | مختصر الحج الصغير |
| ١٦٣٧ | المستأمن في دار الإسلام | ٣٩٠ | مختصر الحج المتوسط |
| ٨٣٤ | المستأمن في دار الحرب | ١٧٩٤ | المختلفات التي عليها دلالة |
| ١٦٤ | المستأمن يسلم ويخرج إلى دار الإسلام، وقد استودع ماله | ١٧٩٠ | المختلفات التي لا يثبت بعضها من اعتق شركاً له في عبده |
| ٤٨، ١٥١١ | المستحاضة | | المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات، ولم يبع أو كان عليه نذر |
| ٦٢٩ | المستكرهة | ١٧٨٩ | المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل |
| ٢٤ | مسح الرأس | | على صلاة الخوف |
| ١٥٢٧ | المسح على الخفين | ١٧٥٧ | المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها |
| ٨٦٢ | المسلم أو الحربي يدفع إليه الحربي مالا وديعة | | دليل على غسل القدمين ومسحهما |
| ١٦٤٠ | المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري داراً أو غيرها | ١٧٥٣ | المخرج من الإبل |
| ٨٥٠ | المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته | ١٠٩٩ | المذبذب |
| ٨٣٥ | المسلم يدلّ المشركين على عورة المسلمين | ١٦٥٦ | المدبرة تسبى فتوطأ، ثم تلد، ثم يقدر عليها صاحبها |
| ٤١٥ | المسلم يصيد بكلب الجوسي | | المدبرة وأم الولد تسيبان هل يطوهما |
| ٨٥٣ | المسلم يطلق النصرانية | | سيدهما إذا دخل بأمان |
| ٨٥٥ | المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوماً | ١٦٤٣ | المدّة التي يلزم فيها الحج، ولا يلزم |
| ٨٥١ | المسلمون يوجفون على العدو، فيصيبون سبياً فيهم قرابة | ٣٢٠ | المدعي والمدعى عليه |
| ١٤٠٩ | المشاورة | ١٣٤١ | المرأة تسبى ثم يسبى زوجها |
| ١٢٨٧ | مشاورة القاضي | ١٦٢٨ | المرأة تسبى مع زوجها |
| ١٤١ | المشي إلى الجمعة | ٨٥ | المرأة تسلم في أرض الحرب |
| ١٦٥٨ | المشيئة في العتق والتدبير | ١٦٣٨ | المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة |
| ١٧٨٢ | المصراة الخراج بالضمان | ٨٥٢ | المرأة تقتل حبلى وتقتل |
| ١٤١٩ | المضاربة | ١١٥٩ | المرأة لا يكون لها الولي |
| ٢٣ | المضمنة والاستنشق | ٨٨٣ | المرتدة |
| ١٨٧ | المطر قبل الاستسقاء | ٨٦٧ | المرتد عن الإسلام |
| ٨٧٩ | مغيّب بعض الولاية | ١٩٦ | المرتد الكبير |
| ١٥٣٦ | المفقود | ١٢٥٠ | المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة، أو غير جائزة |
| ١٣٢ | المقام الذي يتم بمثله الصلاة | ٧١٥ | |

- مقام الإمام ارتفع والمأموم مرتفع ومقام الإمام
بينه وبين الناس مقصورة وغيرها ١٢٣
- مقام الإمام في الخطبة ١٤٤
- مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها ١٠٦٣
- مقام الموضى ٢٥
- المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه
ومن لم يوجد، وليس في التراجم ٢٠٦
- المكاتب ١٦٧٠، ١٤٨٤، ١٦٧٠، ١٦٧٠
- المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ١٧٠٣
- المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما ١٦٩٢
- المكاتب تسبى فتوطأ فتلد ٨٥٦
- المكره على الردة ١٢٥٤
- مكيلة زكاة الفطر ٢٧٧
- مكيلة زكاة الفطر الثاني ٢٧٩
- عمر الجنب والمشارك على الأرض ومشيها عليهما ٤٣
- من أحيا أرضاً مواتاً ١٥٣١
- من أحيا مواتاً كان لغیره ٦٦٤
- من أدرك ركعة من الجمعة ١٥٠
- من استبان الخطأ بعد الاجتهاد ٧٤
- من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه ٨٤٩
- من أصبح جنباً في شهر رمضان ١٧٦٠
- من أعسر بركة الفطر ٢٨٠
- من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات، ثم عاد له ١٧٦٢
- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة ١٣٨٦
- من أم قوماً وهم له كارهون ١١٥
- من أهل بمجتنب أو عمرتين ٣٣٢
- من أين نفقة من مات، ولم ينجح؟ ٣٢٤
- من أين يبدأ بالطواف؟ ٣٦١
- من تحب عليه الجمعة بمسكنه ١٣٨
- من تحب عليه الصدقة ٢٤٥
- من تحب عليه الصلاة ٥٥
- من تجوز كتابته من المالين ١٦٧٢
- من تجوز كتابته من الممالك ١٦٧٣
- من ترفع عنه الجزية ٧٧٢
- من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله ٤٣٢
- من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل ١٣٩٤
- من حلف أن لا يدخل هذه الدار ١٣٩٤
- وهذا البيت فغير عن حاله ١٣٩١
- من حلف بطلاق امرأته إن تزوج عليها ١٣٨٤
- من حلف على أمرين أن يفعلهما ١٣٩٢
- أو لا يفعلهما، ففعل أحدهما ١٣٩٢
- من حلف على سكنى دار لا يسكنها ١٣٩٠
- من حلف على شيء أن لا يفعله فامر غيره، ففعله ١٣٩٥
- من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه ١٣٩٣
- من حلف في أمر أن لا يفعله غداً، ففعله اليوم ١٣٩٤
- من حنث معسراً، ثم أسره، أو حنث موسراً، ثم أعسر ١٣٨٦
- من خرج منه المذي ٣٣
- من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر، ولم يركع ١٤٣
- من دفع الصداق، ثم طلق قبل الدخول ٩١٧
- من طلب من أهل السهمان ٢٨٣
- من عاد لقتل الصيد ٣٧٣
- من عليه القصاص في القتل، وما دونه ١١٢٧
- من قوتل من العرب والعجم، ومن يجري عليه الرق ٨٥٢
- من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين ١١٥٤
- من لا يجب عليه الجهاد ٧٦١
- من لا يميزه الصيام في كفارة اليمين ١٣٨٦
- من لا يحسن القراءة وأقل فرض الصلاة ١٣٨
- والتكبير في الحفص والرفع ٨٠
- من لا يطعم من الكفارات ١٣٨
- من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٠٨٥
- من لا يكون ولياً من ذي القربة ٨٧٩
- من لم يسمع الخطبة ١٤٨

| | | | |
|----------------|----------------------------------|------|---|
| ١١٨٥ | المنقلة | ٧٦١ | من له عذر بالضعف والمرضى والزمانة في ترك الجهاد |
| ٤٥ | المني | ١١١١ | من له الكفارة بالصيام في الظهار |
| ٧٨٤ | المهادنة | ٢٨ | من له المسح |
| ٧٨٤ | المهادنة على النظر للمسلمين | ١٦٥ | من له من الخائفين أن يصلي صلاة الخوف؟ |
| ٧٨٥ | مهادنة من يقوى على قتاله | ٧٦٤ | من ليس للإمام أن يغزو به مجال |
| ١٠٤١ | المهر الذي مع الخلع | ٣٢٢ | من ليس له أن يحج عن غيره |
| ٩٢٥ | المهر الفاسد | ٨٥٤ | من ملك الأختين فأراد وطأهما |
| ٩٢٠ | المهر والبيع | ١٣٨٧ | من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل |
| ٦٩٣، ٦٨٩، ١٤٣٧ | الموارث | ٣٤ | من نسي المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة |
| ٣٣٣ | المواقيت | ١١٠٦ | من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب عليه |
| ١٦٧٢ | موت السيد | ١٢٤٥ | من يجب عليه القطع |
| ١٧١١ | موت المكاتب | ٨٠٤ | من يجب قتاله من أهل البغي |
| ٣٤١ | الموضع الذي يستحب فيه الغسل | ١١١٠ | من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا يجزئ |
| | موضع الزكاة في المقدور على ذكاته | ٨٧١ | من يحل الجمع بينه |
| ٤١٨ | وحكم غير المقدور عليه | ٢١٩ | من يدخل قبر الرجل |
| ٣٦٧ | موضع الطواف | ١٨٦ | من يستسقي بصلاة |
| ١٢١ | موقف الإمام | ١٣٨ | من يصلي خلفه الجمعة |
| ٦٩٦ | ميراث الجد | ١٦٥ | من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما |
| ١١٩ | ميراث الدية | ١١٩٦ | من يقسم ويقسم فيه وعليه |
| ١٧١٠ | ميراث سيّد المكاتب | ٨٥١ | من يقع على جارية من المغنم |
| ١٦١٣ | ميراث القتال | ١٠٨٤ | من يقع عليه الطلاق من النساء |
| ٢٦٨ | ميراث القوم المال | ١١١٤ | من يلاعن من الأزواج، ومن لا يلاعن |
| ٦٩٧ | ميراث المجوس | ٧٧٠ | من يلحق بأهل الكتاب |
| ٦٩٨ | ميراث المرتد | ١١٠١ | من يلزمه الإيلاء من الأزواج |
| ٧٠٠ | ميراث المشتركة | ١٨٠ | من يلزمه حضور العيدين |
| ١٧٠٣ | ميراث المكاتب | ١٠٨٩ | من يلزمه الطلاق من الأزواج |
| ١٧١٢ | ميراث المكاتب، وولاؤه | ١١٧٢ | من يلي القصاص |
| ٦٩٧ | ميراث ولي الملاعة | ٩١٢ | من ينفسخ نكاحه من قبل العقد، ومن لا ينفسخ |
| ٧٣١ | ميراث الولد الولاء | ٦٨٦ | المنبذ |
| ٢٨٨ | ميسم الصدقة | ٨٧٥ | منع إماء المسلمين |
| ٣٣٨ | مقاتل العمرة مع الحج | ١١٤٨ | منع الرجل نفسه وحرمة |

| | | | |
|-----------------|--|------------------|--|
| ٩١٣ | نكاحُ أهلِ الذِّمَّةِ | ٣٨٩ | نَتَفُ رِيَشِ الطَّائِرِ |
| ٨٨٥ | النِّكَاحُ بِالشَّهْودِ | ١٧٤٩ | النَّجَشُ |
| ٨٨٥ | النِّكَاحُ بِالشَّهْودِ أَيْضاً | | نَذَرِ التَّيْبَرِ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ وَفِيهَا مِنْ نَذَرِ |
| ١٧٤٩ | نِكَاحُ الْبَكَرِ | ٤٣٢ | أَنْ يَمِشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ |
| ١٥٢٤ | النِّكَاحُ بَوَلِيٍّ | ٤٣٢ | النَّذُورُ |
| ٨٧٣ | نِكَاحُ حَرَائِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ | ٤٣٢ | النَّذُورِ الَّتِي كَفَّارَتُهَا كَفَّارَةُ إِيمَانٍ |
| ١٠١٧ | نِكَاحُ الشَّغَارِ | ٩٦١ | نَشُورُ الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ |
| ٨٨٤ | نِكَاحُ الصَّغَارِ وَالْمَغْلُوبِينَ عَلَى عَقُولِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ | ١٠٣٤ | نَشُورُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ |
| ٩٠٢ | نِكَاحُ الْعَدَدِ وَنِكَاحُ الْعَبِيدِ | ٨٥٩ | نَصَارَى الْعَرَبِ |
| ١٠٠٦ | النِّكَاحُ عَلَى الْإِجَارَةِ | ٨٦٣ | النَّصْرَانِي يُسَلِّمُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ |
| ١٢٢٦ | النِّكَاحُ عَلَى أَرْضِ الْجَنَائَةِ | ٨٥١ | النَّصْرَانِي يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ |
| ٩٠٠ | نِكَاحُ الْعَيْنِ وَالْخَصِيِّ وَالْمُجُوبِ | ٨٥٠ | النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ |
| | النِّكَاحُ | ٨٥٠ | النَّصْرَانِيَّةُ تَسَلِّمُ بَعْدَمَا يَدْخُلُ بِهَا زَوْجُهَا |
| | (فِي الْخُطْبَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَالرِّضَاعِ، وَالطَّلَاقِ، | ١٤٤ | النَّعَاسُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ |
| | وَالصَّدَاقِ، وَالنَّفَقَةِ، وَنِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ | ٩٤٣ | نَفَقَةُ الْعَبْدِ عَلَى امْرَأَتِهِ |
| ٨٧٠ | وَالْمُرْتَدِّ) | ٩٥٠ | النَّفَقَةُ عَلَى الْأَقَارِبِ |
| ١٧٦٥ | نِكَاحُ التَّمَنَةِ | ٩٥٦ | النَّفَقَةُ عَلَى النِّسَاءِ |
| ٨٧٧ | نِكَاحُ الْمُحْدَثِينَ | ٩٠٦ | النَّفَقَةُ فِي الْعِدَّةِ |
| ٩٩٣ | نِكَاحُ الْمُحْدُودِينَ | ١٠٧٢ | نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَهَا |
| ٩٣٢، ١٧٦١، ١٠٢٠ | نِكَاحُ الْمُحْرَمِ | ٩٥١ | نَفَقَةُ الْمَالِيكِ |
| ٩٣٣ | نِكَاحُ الْحَلَلِ وَنِكَاحُ الْمُتَمَنَةِ | ٧٤٥، ٧٤٤ | النَّفْلُ |
| ٩١٤، ١٢٥٦ | نِكَاحُ الْمُرْتَدِّ | ١٢٣٠ | النَّفْيُ وَالْاعْتِرَافُ فِي الزَّنا |
| ٧١٢ | نِكَاحُ الْمَرِيضِ | ١٧٧٦ | نَفْيُ الْوَلَدِ |
| ٩٠٨، ١٠٠٨ | نِكَاحُ الْمُشْرِكِ | ١١٧٧ | النَّقْصُ فِي الْبَصَرِ |
| ١٠٨١ | نِكَاحُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثاً | ١١٧٨ | النَّقْصُ فِي الْجَانِيِ الْمُقْتَصَصِ مِنْهُ |
| ٨٥٠ | نِكَاحُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ | ٢٣٣ | النَّقْصُ فِي الْمَاشِيَةِ |
| ٨٧٢ | نِكَاحُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَتَحْرِيمُ إِمَائِهِمْ | ٧٨١ | نَقْضُ الْعَهْدِ |
| ١٠١٠ | نِكَاحُ الْوَلَاةِ وَالنِّكَاحُ بِالشَّهَادَةِ | ١٥٥٣، ١٥٣٥، ١٤٥٧ | النِّكَاحُ |
| ١٢٠٢ | نُكُولُ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ بِالْذِّمِّ عَنِ الْإِيمَانِ | ٨٨١ | نِكَاحُ الْأَبَاءِ |
| ١١٩٨ | نُكُولُ الْوَرِثَةِ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِسَامَةِ، وَمَنْ يَدْعَى عَلَيْهِمْ | ٨٨٦ | النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ وَنِكَاحُ مَنْ لَمْ يُولَدْ |
| ١٠٠٧ | النَّهْيُ أَنْ يُخَطَّبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ | ١٠٠٢ | نِكَاحُ إِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَحَرَائِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِمَائِهِمْ |

| | | | |
|-----------|---|-----------------|--|
| ٩٦٢ | الوجه الذي يحلُّ به للرجل أن يأخذ من امرأته | ٩٠٠ | نهي الرجل على أن يخطب على خطبة أخيه |
| ١٠٧٩ | وجه الرجعة | ٤٨٧ | النهي عن بيع الكراع والسلاح في الفتنة |
| ٩٤٠ | وجوب نفقة المرأة | ١١٨٨ | التوافد في العظام |
| ٧٣٨، ١٤٢٦ | الوديعة | ١٥٤٩ | نوم الجالس والمضطجع |
| ١١٩٧ | الورثة يقسمون | ٢٤١ | النية في إخراج الزكاة |
| ٥٠٨ | الوزن من العسل | ٣٨ | النية في التيمم |
| ٧٠١، ١٤٣٦ | الوصايا | ٧٨ | النية في الصلاة |
| ٧٢٦ | الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه | ١١٨٥ | الهاشمية |
| ٧١٤ | الوصية بالثلث | ٧١٣ | هبات المريض |
| ٧١١ | الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية | ٦٧٨ | الهبة |
| ٣٢٧ | الوصية بالحج | ٥٩١ | هبة المفلس |
| ١٧٠٧ | الوصية بالمكاتب نفسه | ١٦٩٧ | هبة المكاتب وبيعه |
| ٧٠١ | الوصية بجزء من ماله | ٤٠٢ | الهدي |
| ٧٠٢ | الوصية بشيء من ماله | ٣٦٠ | هدي الذي يفوته الحج |
| ٧١٤ | الوصية بشيء بصفته | ٢٧٠ | الهدية للوالي بسبب الولاية |
| ٧٠٢ | الوصية بشيء مسمى بغير عينه | ٨٤٧ | الهرم والصقر |
| ٧٠٣ | الوصية بشيء مسمى فيهلك بعينه، أو غير عينه | ٣٢٩ | هل تجب العمرة وجوب الحج؟ |
| ٧٠٢ | الوصية بشيء مسمى لا يملكه | ١٦٧١ | هل في الكتابة شيء تكرهه |
| ٧٢٣ | الوصية بعد الوصية | ٣٧٧ | هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم؟ |
| | الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة، | | هل يسمى الحج أو العمرة عند الإهلال |
| ١٣٨٦ | ومن تصدق بكفارة، ثم اشتراها | ٣٤٩ | أو تكفي النية منهما؟ |
| | الوصية بمثل نصيب أحد ولده، أو أحد | ١٨٧ | الهيئة للاستسقاء للعبيد |
| ٧٠١ | ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجم | ١٤٢ | الهيئة للجمعة |
| ٧٢٤ | وصية الحامل | ٣٨٣ | الوبر |
| ٧٠٥ | الوصية في الحج | ١٧٢٥، ١٥٤٧، ١٠٤ | الوتر |
| ٧١٤ | الوصية في الدار والشئ بعينه | ١٥٠٧، ١٠٣ | الوتر بركعة واحدة |
| ٧٠٤ | الوصية في الرقاب | ١٤٧١ | الوتر والقنوت والآيات |
| ٧٠٤ | الوصية في سبيل الله | ٦٨٥ | اللقطة |
| ٧٠٤ | الوصية في الغارمين | ٦٧٦ | وثيقة في الحيس |
| ٧٠٣ | الوصية في المساكين والفقراء | ١٢٨٢ | وثيقة في المدبر |
| ٧٠٧ | الوصية للرجل وقبوله ورده | ١٢٨٢ | وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي |

| | | | |
|------------------------|-----------------------------------|---------------|---|
| ٥٨ | وقت الظهر | ٧٠٩ | الوصية للزوجة |
| ٦٠ | وقت العشاء | ١٧٠٩ | الوصية للعبد أن يكتب |
| ٥٩ | وقت العصر | ٧١٧ | الوصية للقرابة |
| ١٧٢ | وقت الغدو إلى العيدين | ١٧٠٨ | الوصية للمكاتب |
| ٦٠ | وقت الفجر | ٧٢١، ٧١٨، ٧١٥ | الوصية للوارث |
| ١٢٤١ | الوقت في العقوبة والعفو عنها | ٧١٨ | الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن |
| ١١٢٠ | الوقت في نفى الولد | ٧١٨ | الوصية المطلقة والوصية على الشيء |
| ١٨٣ | وقت كسوف الشمس | ٧٠١ | الوصية وترك الوصية |
| ٣٠ | وقت المسح على الخفين | ١٥٥٠ | وضع الأيدي في السجود |
| ٥٩ | وقت المغرب | ١٢٧٨ | وضع كتاب عتيق عبد |
| ١١٠١ | الوقف | ١٤٦٦ | الوضوء |
| ٦٠٩، ١١٤٠ | الوكالة | ١٨ | الوضوء من الغائط والبول والريح |
| ١٧١، ١٥٢٦ | الولاء | ١٩ | الوضوء من مس الذكر |
| ٧٢٨ | الولاء والخلف | ١٨ | الوضوء من الملامسة والغائط |
| ١١٣٤ | ولاء القصاص | ١٤٦٦ | الوضوء والغسل والتيمم |
| ٨٧٩ | ولاية المولى | ٨٥٤ | وطء الأم بعد البنت من ملك اليمين |
| ١٦٦٤ | ولد المدير | ١٦٣٢ | وطء السبايا بالملك |
| ١٦٩٠ | ولد المكاتب من أمته | ٨٥٣ | وطء الجوسية إذا سيئت |
| ١٦٨٩ | ولد المكاتب من غير سريره | ١٤٠ | وقت الأذان للجمعة |
| ١٦٨٨ | ولد المكاتب وماله | ٦٥ | وقت الأذان للصبح |
| ١٦٩١ | ولد المكاتب | ٢٥٣ | الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض |
| ١٢٧٠ | الوليمة | ٢٣٧ | الوقت الذي تجب فيه الصدقة |
| ٣٨٣ | اليربوع | ٣٣١ | الوقت الذي تجوز فيه العمرة |
| ١٠٩٦ | اليمين التي يكون بها الرجل مولياً | ١٠٨٠ | الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله |
| ١٢٠٢ | يمين المدعى عليه من إقراره | ٣٤٨ | الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة |
| ١٢٠٣ | يمين مدعي الدم | ٤٦٨ | الوقت الذي يجل فيه بيع الثمار |
| ١٢٠٢ | يمين المدعي على القتل | | الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء، وما يخطب عليه |
| ١٤٠٢، ١٤٠١، ١٣٦١، ١٣٢٩ | اليمين مع الشاهد | ١٨٨ | |
| | | ٤٨٢ | وقت بيع الفاكهة |
| | | ١٣٩ | وقت الجمعة |
| | | ٦١ | وقت الصلاة في السفر |

فهرس المحتويات على
ترتيب الكتاب

- ١- كتاب الطهارة ١١
- ١- الماء الذي ينجس والذي لا ينجس ١١
- ٢- الماء الراكد ١٢
- ٣- فصل: الجنب وغيره ١٥
- ٤- ماء التصرائي والوضوء منه ١٥
- ٥- باب الآنية التي يتوضأ فيها، ولا يتوضأ ١٥
- ٦- الآنية غير الجلود ١٦
- ٧- باب الماء يشك فيه ١٦
- ٨- ما يوجب الوضوء، وما لا يوجب ١٧
- ٩- الوضوء من الملامسة والغائط ١٨
- ١٠- الوضوء من الغائط والبول والريح ١٨
- ١١- باب الوضوء من مس الذكر ١٩
- ١٢- باب لا وضوء مما يطعم أحد ٢٠
- ١٣- باب الكلام والأخذ من الشارب ٢١
- ١٤- باب في الاستنجاء ٢١
- ١٥- باب السواك ٢٢
- ١٦- باب غسل اليدين قبل الوضوء ٢٢
- ١٧- باب المضمضة والاستنشاق ٢٣
- ١٨- باب غسل الوجه ٢٣
- ١٩- باب غسل اليدين ٢٣
- ٢٠- باب مسح الرأس ٢٤
- ٢١- باب غسل الرجلين ٢٤
- ٢٢- باب مقام الموضئ ٢٥
- ٢٣- باب قدر الماء الذي يتوضأ به ٢٥
- ٢٤- باب تقديم الوضوء ومتابعته ٢٦
- ٢٥- باب التسمية على الوضوء ٢٧
- ٢٦- باب عدد الوضوء والحد فيه ٢٧
- ٢٧- باب جماع المسح على الخفين ٢٨
- ٢٨- باب من له المسح ٢٨
- ٢٩- باب وقت المسح على الخفين ٣٠
- ٣٠- باب ما ينقض مسح الخفين ٣١
- ٣١- باب ما يوجب الغسل، ولا يوجب ٣١
- ٣٢- باب من خرج منه المذي ٣٣
- ٣٣- باب كيف الغسل ٣٣
- ٣٤- باب من نسي المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة ٣٤
- ٣٥- باب علة من يجب عليه الغسل والوضوء ٣٥
- ٣٦- جماع التيمم للمقيم والمسافر ٣٧
- ٣٧- باب متى يتيمم للصلاة ٣٧
- ٣٨- باب النية في التيمم ٣٨
- ٣٩- باب كيف التيمم ٣٩
- ٤٠- باب التراب الذي يتيمم به، ولا يتيمم ٤٠
- ٤١- باب ذكر الله عز وجل على غير وضوء ٤١
- ٤٢- باب ما يطهر الأرض، وما لا يطهرها ٤٢
- ٤٣- باب عمر الجنب والمشرک على الأرض ومشيهما ٤٣
- ٤٤- باب ما يوصل بالرجل والمرأة ٤٤
- ٤٤- باب طهارة الثياب ٤٤
- ٤٦- باب الخي ٤٥
- ٢- كتاب الحيض ٤٧
- ١- اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان المستحاضة ٤٧
- ٢- باب ما يجرم أن يؤتى من الحائض ٤٧
- ٣- باب ترك الحائض الصلاة ٤٧
- ٤- باب أن لا تقضي الصلاة حائض ٤٧
- ٥- باب المستحاضة ٤٨
- ٦- باب الخلاف في المستحاضة ٥٠
- ٧- الرد على من قال: لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ٥٠
- ٨- باب دم الحيض ٥٣
- ٣- كتاب الصلاة ٥٥
- ١- باب أصل فرض الصلاة ٥٥
- ٢- أول ما فرضت الصلاة ٥٥
- ٣- عدد الصلوات الخمس ٥٥
- ٤- فيمن تجب عليه الصلاة ٥٥
- ٥- صلاة السكران والمغلوب على عقله ٥٦

- ٦- الغلبة على العقل في غير المعصية ٥٦
- ٧- صلاة المرتد ٥٦
- ٨- جماع مواقيت الصلاة ٥٧
- ٩- وقت الظهر ٥٨
- ١٠- تعجيل الظهر وتأخيرها ٥٨
- ١١- وقت العصر ٥٩
- ١٢- وقت المغرب ٥٩
- ١٣- وقت العشاء ٦٠
- ١٤- وقت الفجر ٦٠
- ١٥- اختلاف الوقت ٦٠
- ١٦- وقت الصلاة في السفر ٦١
- ١٧- الرجل يصلي، وقد فاتته قبلها صلاة ٦٢
- ١٨- باب صلاة العذر ٦٣
- ١٩- باب صلاة المريض ٦٣
- ٢٠- باب جماع الأذان ٦٥
- ٢١- باب وقت الأذان للصبح ٦٥
- ٢٢- باب عدد المؤذنين وأرزاقهم ٦٦
- ٢٣- باب حكاية الأذان ٦٧
- ٢٤- باب استقبال القبلة بالأذان ٦٧
- ٢٥- باب الكلام في الأذان ٦٧
- ٢٦- باب الرجل يؤذن ويقم غيره ٦٨
- ٢٧- باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين ٦٨
- ٢٨- باب اجتزاء المراء بأذان غيره وإقامته، وإن لم يقم له ٦٩
- ٢٩- باب رفع الصوت بالأذان ٦٩
- ٣٠- باب الكلام في الأذان ٦٩
- ٣١- باب في القول مثل ما يقول المؤذن ٦٩
- ٣٢- باب جماع لبس المصلي ٧٠
- ٣٣- باب كيف لبس الثياب في الصلاة ٧٠
- ٣٤- باب الصلاة في القميص الواحد ٧١
- ٣٥- باب ما يصلى عليه مما يلبس وييسط ٧١
- ٣٦- باب صلاة العراة ٧٢
- ٣٧- باب جماع ما يصلى عليه، ولا يصلى من الأرض ٧٢
- ٣٨- باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم ٧٣
- ٣٩- باب استقبال القبلة ٧٣
- ٤٠- كيف استقبال البيت ٧٣
- ٤١- فيمن استبان الخطأ بعد الاجتهاد ٧٤
- ٤٢- باب الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة ٧٦
- ٤٣- الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة: ٧٦
- ٤٤- باب الصلاة في الكعبة ٧٨
- ٤٥- باب التيمم في الصلاة ٧٨
- ٤٦- باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير ٧٩
- ٤٧- باب من لا يحسن القراءة وأقل فرض الصلاة ٧٩
- والتكبير في الحفض والرفع ٨٠
- ٤٨- باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ٨١
- ٤٩- باب افتتاح الصلاة ٨٢
- ٥٠- باب التعوذ بعد الافتتاح ٨٢
- ٥١- باب القراءة بعد التعوذ ٨٣
- ٥٢- باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن ٨٤
- ٥٣- باب القراءة بعد أم القرآن ٨٥
- ٥٤- باب كيف قراءة المصلي ٨٥
- ٥٥- باب التكبير للركوع وغيره ٨٥
- ٥٦- باب القول في الركوع ٨٦
- ٥٧- باب القول عند رفع الرأس من الركوع ٨٧
- ٥٨- باب كيف القيام من الركوع ٨٨
- ٥٩- باب كيف السجود ٨٨
- ٦٠- باب التجاني في السجود ٨٩
- ٦١- باب الذكر في السجود ٩٠
- ٦٢- باب الجلوس إذا رفع من السجود بين ٩٢
- السجدين والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس ٩٠
- ٦٣- باب القيام من الجلوس ٩١
- ٦٤- باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ ٩١
- ٦٥- باب القيام من اثنتين ٩٢
- ٦٦- باب قدر الجلوس في الركعتين ٩٢
- الأوليين والآخرين والسلام في الصلاة ٩٣

- ٦٧- بابُ السَّلامِ في الصَّلَاةِ ٩٣
- ٦٨- الكلامُ في الصَّلَاةِ ٩٤
- ٦٩- الخلافُ في الكلامِ في الصَّلَاةِ ٩٥
- ٧٠- بابُ كلامِ الإمامِ وجُلوسه بعدَ السَّلامِ ٩٧
- ٧١- بابُ انصرافِ المصلِّي إماماً،
أو غيرِ إمامٍ عن يمينه وشماله ٩٨
- ٧٢- بابُ سجودِ السَّهْوِ ٩٨
- ٧٣- بابُ سجودِ التَّلاوةِ والشُّكرِ ١٠٠
- ٧٤- بابُ صلاةِ التَّطَوُّعِ ١٠٣
- ٧٥- بابُ ما جاءَ في الوترِ بركعةً واحدةً ١٠٣
- ٧٦- بابُ في الوترِ ١٠٤
- ٧٧- بابُ السَّاعاتِ الَّتِي تكررُ فيها الصَّلَاةُ ١٠٦
- ٧٨- بابُ الخلافِ في هذا البابِ ١٠٧
- ٧٩- صلاةُ الجماعةِ ١١٠
- ٨٠- فضلُ الجماعةِ والصَّلَاةِ معهم ١١١
- ٨١- العذرُ في تركِ الجماعةِ ١١١
- ٨٢- الصَّلَاةُ بغيرِ أمرِ الوالي ١١٢
- ٨٣- إذا اجتمعَ القومُ وفيهم الوالي ١١٢
- ٨٤- إمامةُ القومِ لا سلطانُ فيهم ١١٣
- ٨٥- اجتماعُ القومِ في منزلهم سواءً ١١٣
- ٨٦- صلاةُ الرَّجُلِ بصلاةِ الرَّجُلِ لم يؤمَّهُ ١١٤
- ٨٧- كراهيةُ الإمامةِ ١١٤
- ٨٨- ما على الإمامِ ١١٥
- ٨٩- من أمَّ قوماً وهم لهُ كارهون ١١٥
- ٩٠- ما على الإمامِ من التَّخفيفِ ١١٥
- ٩١- بابُ صفَةِ الأئمَّةِ ١١٥
- ٩٢- صلاةُ المسافرِ يَوْمَ المقيمينِ ١١٧
- ٩٣- صلاةُ الرَّجُلِ بالقومِ لا يعرفونه ١١٧
- ٩٤- إمامةُ المرأةِ للرَّجالِ ١١٨
- ٩٥- إمامةُ المرأةِ وموقفها في الإمامةِ ١١٨
- ٩٦- إمامةُ الأعمى ١١٨
- ٩٧- إمامةُ العبدِ ١١٩
- ٩٨- إمامةُ الأعجميِّ ١١٩
- ٩٩- إمامةُ ولدِ الرُّنَا ١١٩
- ١٠٠- إمامةُ الصَّبِيِّ لم يبلغ ١١٩
- ١٠١- إمامةُ من لا يحسنُ يقرأُ ويزيدُ في القرآن ١١٩
- ١٠٢- إمامةُ الجنبِ ١٢٠
- ١٠٣- إمامةُ الكافرِ ١٢٠
- ١٠٤- إمامةُ من لا يعقلُ الصَّلَاةَ ١٢١
- ١٠٥- موقفُ الإمامِ ١٢١
- ١٠٦- صلاةُ الإمامِ قاعداً ١٢٢
- ١٠٧- مقامُ الإمامِ ارتفعَ والمأمومُ مرتفعٌ ومقامُ
الإمامِ بينهُ وبينَ النَّاسِ مقصورةٌ وغيرها ١٢٣
- ١٠٨- اختلافُ نِيَّةِ الإمامِ والمأمومِ ١٢٤
- ١٠٩- خروجُ الرَّجُلِ من صلاةِ الإمامِ ١٢٥
- ١١٠- الصَّلَاةُ بإمامينِ أحدهما بعدَ الآخرِ ١٢٥
- ١١١- الاتِّمامُ بإمامينِ معاً ١٢٦
- ١١٢- اتِّمامُ الرَّجُلَيْنِ أحدهما بالآخرِ وشكَّهما ١٢٧
- ١١٣- بابُ المسبوقِ ١٢٧
- ٤- كتابُ صلاةِ المسافرِ ١٢٩
- ١- بابُ صلاةِ المسافرِ ١٢٩
- ٢- جاعٌ تفريعِ صلاةِ المسافرِ ١٣٠
- ٣- السَّعَرُ الَّذِي تقصُرُ في مثلهِ الصَّلَاةُ بلا خوفٍ ١٣١
- ٤- تطوُّعُ المسافرِ ١٣٢
- ٥- بابُ المقامِ الَّذِي يتمُّ بمثلهِ الصَّلَاةُ ١٣٢
- ٥- كتابُ الجمعةِ ١٣٥
- ١- إيجابُ الجمعةِ ١٣٥
- ٢- العددُ الَّذينِ إذا كانوا في قريةٍ وجبتَ عليهم الجمعةُ ١٣٦
- ٣- من تجبُ عليه الجمعةُ بمسكنه ١٣٨
- ٤- من يصلِّي خلفه الجمعةُ ١٣٨
- ٥- الصَّلَاةُ في مسجدَيْنِ فأكثر ١٣٨
- ٦- الأرضُ تكونُ بها المساجدُ ١٣٩
- ٧- وقتُ الجمعةِ ١٣٩

- ٨- وقت الأذان للجمعة ١٤٠
- ٩- متى يحرم البيع ١٤١
- ١٠- التَّكْبِيرُ إلى الجمعة ١٤١
- ١١- المشي إلى الجمعة ١٤١
- ١٢- الهيئة للجمعة ١٤٢
- ١٣- الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ١٤٢
- ١٤- من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر، ولم يركع ١٤٣
- ١٥- تحطّي رقاب الناس يوم الجمعة ١٤٣
- ١٦- النَّعَاسُ في المسجد يوم الجمعة ١٤٤
- ١٧- مقام الإمام في الخطبة ١٤٤
- ١٨- الخطبة قائماً ١٤٤
- ١٩- أدب الخطبة ١٤٥
- ٢٠- القراءة في الخطبة ١٤٦
- ٢١- كلام الإمام في الخطبة ١٤٦
- ٢٢- كيف استحَبَّ أن تكون الخطبة ١٤٦
- ٢٣- ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها ١٤٧
- ٢٤- الإنصات للخطبة ١٤٧
- ٢٥- من لم يسمع الخطبة ١٤٨
- ٢٦- الرَّجُلُ يقيم الرَّجُلُ من مجلسه يوم الجمعة ١٤٩
- ٢٧- الاحتباء في المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر ١٤٩
- ٢٨- القراءة في صلاة الجمعة ١٤٩
- ٢٩- القنوت في الجمعة ١٥٠
- ٣٠- من أدرك ركعة من الجمعة ١٥٠
- ٣١- الرَّجُلُ يركع مع الإمام، ولا يسجد معه يوم الجمعة، وغيرها ١٥٠
- ٣٢- الرَّجُلُ يعرف يوم الجمعة ١٥١
- ٣٣- رعايا الإمام، وحديثه ١٥١
- ٣٤- التشديد في ترك الجمعة ١٥٢
- ٣٥- ما يؤمر به في ليلة الجمعة، ويومها ١٥٢
- ٣٦- ما جاء في فضل الجمعة ١٥٣
- ٣٧- السَّهْوُ في صلاة الجمعة ١٥٤
- ٦- كتاب صلاة الخوف، وهل يصلّيها المقيم ١٥٥
- ١- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ١٥٥
- ٢- انتظار الإمام الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ ١٥٦
- ٣- تخفيفُ القراءة في صلاة الخوف ١٥٧
- ٤- السَّهْوُ في صلاة الخوف ١٥٧
- ٥- باب ما ينوب الإمام في صلاة الخوف ١٥٧
- ٦- إذا كان العدوُّ وجَّه القبلة ١٥٨
- ٧- الحال التي يجوز للناس أن يصلّوا فيها صلاة الخوف ١٦٠
- ٨- كم قدر من يصلّي مع الإمام صلاة الخوف ١٦١
- ٩- أخذ السَّلاح في صلاة الخوف؟ ١٦١
- ١٠- ما لا يجوز للمصلّي في الحرب أن يلبسهُ ممَّا ماسَّتْ النَّجَاسَةُ، وما يجوز ١٦١
- ١١- ما يجوز للمحارب أن يلبسَ ممَّا يجوز بينه وبين الأرض، وما لا يجوز ١٦٢
- ١٢- ما يلبسُ المحارب ممَّا ليس فيه نجاسة، وما لا يلبسُ، والشَّهْرَةُ في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة ١٦٢
- ١٣- الوجه الثاني من صلاة الخوف ١٦٣
- ١٤- إذا صلى بعضُ صلاته راكباً، ثم نزل أو نازلاً، ثم ركب أو صرف عن القبلة وجهه ١٦٤
- ١٥- إذا صلى، وهو ممسكُ عنانِ دابَّته ١٦٥
- ١٦- إذا صلّوا رجالاً وركباناً هل يقاتلون، و ما الذي يجوز لهم من ذلك ١٦٥
- ١٧- من له من الخائفين أن يصلّي صلاة الخوف؟ ١٦٥
- ١٨- في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف ١٦٦
- ١٩- في طلب العدو ١٦٦
- ٢٠- قصر الصلاة في الخوف ١٦٧
- ٢١- ما جاء في الجمعة، والعديد في الخوف ١٦٨
- ٢٢- تقديم الإمام في صلاة الخوف ١٦٨
- ٧- كتاب صلاة العيدين ١٧٠
- ١- العبادة ليلة العيدين ١٧١
- ٢- التَّكْبِيرُ ليلةَ الفطر ١٧١

- ٣- الغسل للعديد ١٧٢
- ٤- وقت الغدو إلى العيدين ١٧٢
- ٥- الأكل قبل العيد في يوم الفطر ١٧٣
- ٦- الزينة للعيد ١٧٣
- ٧- الركوب إلى العيدين ١٧٣
- ٨- الإتيان من طريق غير التي غذا منها ١٧٤
- ٩- الخروج إلى الأعياد ١٧٤
- ١٠- الصلاة قبل العيد وبعده ١٧٤
- ١١- من قال: لا أذان للعديد ١٧٥
- ١٢- أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ١٧٥
- ١٣- التكبير في صلاة العيدين ١٧٦
- ١٤- رفع اليدين في تكبير العيدين ١٧٧
- ١٥- القراءة في العيدين ١٧٨
- ١٦- العمل بعد القراءة في صلاة العيدين ١٧٨
- ١٧- الخطبة على العصا ١٧٨
- ١٨- الفصل بين الخطبتين ١٧٨
- ١٩- التكبير في الخطبة في العيدين ١٧٨
- ٢٠- استماع الخطبة في العيدين ١٧٩
- ٢١- اجتماع العيدين ١٧٩
- ٢٢- من يلزمه حضور العيدين ١٨٠
- ٢٣- التكبير في العيدين ١٨٠
- ٢٤- كيف التكبير؟ ١٨١
- ٨- كتاب صلاة الكسوف ١٨٢
- ١- وقت كسوف الشمس ١٨٣
- ٢- الخطبة في صلاة الكسوف ١٨٤
- ٣- الأذان للكسوف ١٨٤
- ٤- قدر صلاة الكسوف ١٨٥
- ٥- صلاة المفردين في صلاة الكسوف ١٨٥
- ٦- الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر ١٨٥
- ٩- كتاب الاستسقاء ١٨٦
- ١- متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع
- المطر إذا خاف ضرره؟ ١٨٦
- ٢- من يستسقي بصلاة ١٨٦
- ٣- الاستسقاء بغير الصلاة ١٨٧
- ٤- الأذان لغير المكتوبة ١٨٧
- ٥- كيف يتبدئ الاستسقاء ١٨٧
- ٦- الهيئة للاستسقاء للعديد ١٨٧
- ٧- خروج النساء والصبيان في الاستسقاء ١٨٧
- ٨- المطر قبل الاستسقاء ١٨٧
- ٩- أين يصلي للاستسقاء؟ ١٨٨
- ١٠- الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء وما يخطب عليه ١٨٨
- ١١- كيف صلاة الاستسقاء؟ ١٨٨
- ١٢- الطهارة لصلاة الاستسقاء ١٨٩
- ١٣- كيف الخطبة في الاستسقاء؟ ١٨٩
- ١٤- الدعاء في خطبة الاستسقاء ١٨٩
- ١٥- تحويل الإمام الرداء ١٨٩
- ١٦- كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة ١٩٠
- ١٧- كراهية الاستمطار بالأنواء ١٩٠
- ١٨- البروز للمطر ١٩٠
- ١٩- السيل ١٩١
- ٢٠- طلب الإجابة في الدعاء ١٩١
- ٢١- القول في الإنصات عند رؤية السحاب، والرياح ١٩١
- ٢٢- الإشارة إلى المطر ١٩٢
- ٢٣- كثرة المطر وقلة ١٩٢
- ٢٤- أي الأرض أطر ١٩٢
- ٢٥- أي الرياح يكون بها المطر ١٩٣
- ٩م- كتاب الردة ١٩٤
- ١- الحكم في تارك الصلاة ١٩٤
- ٢- الحكم في الساحر والساحرة ١٩٥
- ٣- المرتد عن الإسلام ١٩٦
- ٤- الخلاف في المرتد ١٩٩

- ١- كتاب الجنائز ٢٠٣
- ٢- باب ما جاء في غسل الميت ٢٠٣
- ٣- باب في كم يكفن الميت ٢٠٤
- ٤- باب ما يفعل بالشهيد، وليس في التراجم ٢٠٥
- ٥- باب المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه، ومن لم يوجد، وليس في التراجم ٢٠٦
- ٦- باب اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار ٢٠٧
- ٧- باب حمل الجنائز ٢٠٧
- ٨- باب ما يفعل بالحرم إذا مات ٢٠٧
- ٩- باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها، وما يفعل بعد كل تكبيرة، وليس في التراجم ٢٠٨
- ١٠- باب الخلاف في إدخال الميت القبر ٢١٠
- ١١- باب العمل في الجنائز ٢١٢
- ١٢- باب الصلاة على الميت ٢١٢
- ١٣- باب اجتماع الجنائز ٢١٣
- ١٤- باب الدفن ٢١٣
- ١٥- باب ما يكون بعد الدفن ٢١٤
- ١٦- باب القول عند دفن الميت ٢١٥
- ١٧- باب القيام للجنائز ٢١٦
- ١٨- غسل الميت ٢١٧
- ١٩- باب عدو غسل الميت ٢١٧
- ٢٠- ما يبدأ به في غسل الميت ٢١٧
- ٢١- عدد كفن الميت ٢١٨
- ٢٢- العلل في الميت ٢١٨
- ٢٣- من يدخل قبر الرجل ٢١٩
- ٢٤- باب التكبير على الجنائز ٢١٩
- ٢٥- باب الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم هل له قطع ما دخل فيه قبل تمامه؟ ٢١٩
- ٢٦- باب الخلاف فيه ٢٢٠
- ١١- كتاب الزكاة ٢٢٦
- ١- باب العدد الذي إذا بلغت الإبل كان فيها صدقة ٢٢٦
- ٢- باب كيف فرض الصدقة ٢٢٧
- ٣- باب عيب الإبل ونقصها ٢٢٩
- ٤- باب إذا لم توجد السن ٢٢٩
- ٥- باب الشاة تؤخذ في الإبل ٢٣٠
- ٦- باب صدقة البقر ٢٣٠
- ٧- باب تفرع صدقة البقر ٢٣١
- ٨- باب صدقة الغنم ٢٣١
- ٩- باب السن التي تؤخذ في الغنم ٢٣١
- ١٠- باب الغنم إذا اختلفت ٢٣٢
- ١١- باب الزيادة في الماشية ٢٣٢
- ١٢- النقص في الماشية ٢٣٣
- ١٣- باب الفضل في الماشية ٢٣٤
- ١٤- باب صدقة الخلطاء ٢٣٤
- ١٥- باب الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة ٢٣٦
- ١٦- باب ما يعد به على رب الماشية ٢٣٦
- ١٧- باب السن التي تؤخذ من الغنم ٢٣٦
- ١٨- باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة ٢٣٧
- ١٩- باب الغنم تختلط بغيرها ٢٣٩
- ٢٠- باب افتراق الماشية ٢٣٩
- ٢١- باب أين تؤخذ الماشية؟ ٢٤٠
- ٢٢- باب كيف تعد الماشية؟ ٢٤٠
- ٢٣- باب تعجيل الصدقة ٢٤٠
- ٢٤- باب النية في إخراج الزكاة ٢٤١
- ٢٥- باب ما يسقط الصدقة عن الماشية ٢٤٢
- ٢٦- باب المبادلة بالماشية ٢٤٣
- ٢٧- باب الرجل يصدق امرأة ٢٤٣
- ٢٨- باب رهن الماشية ٢٤٤
- ٢٩- باب الدين في الماشية ٢٤٤
- ٣٠- باب أن لا زكاة في الحبل ٢٤٥
- ٣١- باب من تجب عليه الصدقة ٢٤٥
- ٣٢- باب الزكاة في أموال اليتامى ٢٤٥
- ٣٣- باب زكاة مال اليتيم الثاني ٢٤٦

- ٢٤٨-٣٤- بابُ العدد الَّذِي إِذَا بُلِغَهُ التَّمَرُ وَجِبَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
- ٢٤٩-٣٥- بابُ كَيْفِ تَوْخُذِ زَكَاةِ النَّخْلِ، وَالْعِنَبِ
- ٢٥١-٣٦- بابُ صَدَقَةِ الْغُرَاسِ
- ٢٥١-٣٧- بابُ صَدَقَةِ الزَّرْعِ
- ٢٥٢-٣٨- بابُ تَفْرِيعِ زَكَاةِ الْحِنْطَةِ
- ٢٥٢-٣٩- بابُ صَدَقَةِ الْحَبِوبِ غَيْرِ الْحِنْطَةِ
- ٤٠- بابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَوْخُذُ فِيهِ الصَّدَقَةُ
- ٢٥٣- تَمَّا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ
- ٢٥٣-٤١- بابُ الزَّرْعِ فِي أَوْقَاتِ
- ٢٥٤-٤٢- بابُ قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ
- ٢٥٤-٤٣- بابُ الصَّدَقَةِ فِي الزَّرْعَانِ، وَالْوَرَسِ
- ٢٥٤-٤٤- بابُ أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْعَسَلِ
- ٢٥٥-٤٥- بابُ صَدَقَةِ الْوَرَقِ
- ٢٥٦-٤٦- بابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ
- ٢٥٦-٤٧- بابُ زَكَاةِ الْحَلِيِّ
- ٢٥٧-٤٨- بابُ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحَلِيِّ
- ٢٥٨-٤٩- بابُ زَكَاةِ الْمَعَادِنِ
- ٢٥٨-٥٠- بابُ زَكَاةِ الرُّكَازِ
- ٢٦٠-٥١- بابُ مَا وَجَدَ مِنَ الرُّكَازِ
- ٢٦٠-٥٢- بابُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ
- ٢٦٣-٥٣- بابُ زَكَاةِ مَالِ الْقِرَاضِ
- ٢٦٤-٥٤- بابُ الدِّينِ مَعَ الصَّدَقَةِ
- ٢٦٥-٥٥- بابُ زَكَاةِ الدِّينِ
- ٥٦- بابُ الدِّينِ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ فَتَهْلِكُ قَبْلَ أَنْ
- يُدْفَعَهَا إِلَى أَهْلِهَا
- ٢٦٥-٥٧- بابُ الَّذِي يَدْفَعُ زَكَاتَهُ فَتَهْلِكُ
- قَبْلَ أَنْ يُدْفَعَهَا إِلَى أَهْلِهَا
- ٢٦٥-٥٨- بابُ الْمَالِ يَحُولُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ فِي يَدِي صَاحِبِهِ
- ٢٦٦-٥٩- بابُ الْبَيْعِ فِي الْمَالِ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ
- ٢٦٧-٦٠- بابُ مِيرَاثِ الْقَوْمِ الْمَالِ
- ٢٦٩-٦١- بابُ تَرْكِ التَّعْدِي عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ
- ٢٧٠-٦٢- بابُ غُلُولِ الصَّدَقَةِ
- ٢٧٠-٦٣- بابُ مَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَعْطَوْا مِنْ أَمْوَالِهِمْ
- ٢٧٠-٦٤- بابُ الْهَدِيَّةِ لِلْوَالِي بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ
- ٢٧١-٦٥- بابُ ابْتِياعِ الصَّدَقَةِ
- ٦٦- بابُ مَا يَقُولُ الْمَصْدُقُ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ
- لِمَنْ يَأْخُذُهَا مِنْهُ
- ٢٧٢-٦٧- بابُ كَيْفِ تَعْدُ الصَّدَقَةُ وَكَيْفِ تَوْسَمُ
- ٢٧٢-٦٨- بابُ الْفَضْلِ فِي الصَّدَقَةِ
- ٢٧٣-٦٩- بابُ صَدَقَةِ النَّافِلَةِ عَلَى الْمَشْرُكِ
- ٢٧٣-٧٠- بابُ اخْتِلَافِ زَكَاةِ مَا لَا يَمْلِكُ
- ٢٧٤-٧١- بابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٧٦-٧٢- بابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ الثَّانِي
- ٢٧٧-٧٣- بابُ مِكْيَلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٧٩-٧٤- بابُ مِكْيَلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ الثَّانِي
- ٢٧٩-٧٥- بابُ ضَيْعَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا
- ٢٨٠-٧٦- بابُ ضَيْعَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا الثَّانِي
- ٢٨٠-٧٧- بابُ الرَّجُلِ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ
- ٢٨٠-٧٨- بابُ الرَّجُلِ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ الثَّانِي
- ٢٨٠-٧٩- بابُ مَنْ أَعْسَرَ بِزَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٨١-٨٠- بابُ جَمَاعٍ فَرَضَ الزَّكَاةَ
- ١٢- كتابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ
- ٢٨٢-١- جَمَاعٌ بَيَّنَّ أَهْلَ الصَّدَقَاتِ
- ٢٨٣-٢- بابُ مَنْ طَلَبَ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ
- ٢٨٤-٣- بابُ عِلْمِ قَاسِمِ الصَّدَقَةِ بَعْدَمَا أُعْطِيَ غَيْرَ مَا عَلِمَ
- ٢٨٤-٤- بابُ جَمَاعٍ تَفْرِيعِ السَّهْمَانِ
- ٢٨٥-٥- بابُ جَمَاعٍ بَيَّنَّ قِسْمَ السَّهْمَانِ
- ٢٨٥-٦- بابُ اتِّسَاعِ السَّهْمَانِ حَتَّى تَفْضَلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا
- ٢٨٦-٧- بابُ اتِّسَاعِ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضٍ وَعَجْزُهَا عَنْ بَعْضٍ
- ٢٨٦-٨- بابُ ضَيْقِ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا دُونَ بَعْضٍ
- ٢٨٦-٩- بابُ قِسْمِ الْمَالِ عَلَى مَا يَوْجَدُ
- ٢٨٧-١٠- بابُ جَمَاعٍ قَسَمَ الْمَالِ مِنَ الْوَالِي وَرَبُّ الْمَالِ
- ٢٨٧-١١- بابُ فَضْلِ السَّهْمَانِ عَنْ جَمَاعَةِ أَهْلِهَا

- ١٢- بابُ تداركِ الصَّدَقَتَيْنِ ٢٨٧
- ١٣- بابُ جِرَانِ الصَّدَقَةِ ٢٨٧
- ١٤- بابُ فَضْلِ السَّهْمَانِ عَنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ ٢٨٨
- ١٥- بابُ مَيْسَمِ الصَّدَقَةِ ٢٨٨
- ١٦- بابُ الْعَلَةِ فِي الْقِسْمِ ٢٨٨
- ١٧- بابُ الْعَلَةِ فِي اجْتِمَاعِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ ٢٩٠
- ١٨- قِسْمُ الصَّدَقَاتِ الثَّانِي ٢٩٠
- ١٩- كَيْفُ تَفْرِيقِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ ٢٩٣
- ٢٠- رَدُّ الْفَضْلِ عَلَى أَهْلِ السَّهْمَانِ ٢٩٤
- ٢١- ضَيْقُ السَّهْمَانِ، وَمَا يَنْبَغِي فِيهِ عِنْدَ الْقِسْمِ ٢٩٤
- ٢٢- الْاِخْتِلَافُ ٢٩٥
- ١٣- كِتَابُ الصِّيَامِ الصَّغِيرِ ٣٠٠
- ١- بابُ الدَّخُولِ فِي الصِّيَامِ وَالْخِلَافِ فِيهِ ٣٠١
- ٢- بابُ صَوْمِ رَمَضَانَ ٣٠١
- ٣- بابُ مَا يَفْطُرُ الصَّائِمُ وَالسَّحُورُ وَالْخِلَافُ فِيهِ ٣٠١
- ٤- بابُ الْجُمَاعِ فِي رَمَضَانَ وَالْخِلَافُ فِيهِ ٣٠٣
- ٥- بابُ صِيَامِ التَّطَوُّعِ ٣٠٧
- ٦- بابُ أَحْكَامِ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ٣٠٨
- ١٤- كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ ٣٠٩
- ١٥- كِتَابُ الْحَجِّ ٣١١
- ١- بابُ فَرَضِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ٣١١
- ٢- بابُ تَفْرِيعِ حَجِّ الصَّبِيِّ وَالْمَمْلُوكِ ٣١٢
- ٣- الْإِذْنُ لِلْعَبْدِ ٣١٣
- ٤- بابُ كَيْفِ الاسْتِطَاعَةِ إِلَى الْحَجِّ ٣١٤
- ٥- بابُ الْخِلَافِ فِي الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ ٣١٥
- ٦- بابُ الْحَالِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْحَجُّ ٣١٦
- ٧- بابُ الاسْتِسْلَافِ لِلْحَجِّ ٣١٧
- ٨- بابُ حَجِّ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ ٣١٧
- ٩- الْخِلَافُ فِي هَذَا الْبَابِ: ٣١٨
- ١٠- بابُ الْمَدَّةِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا الْحَجُّ، وَلَا يَلْزَمُ ٣٢٠
- ١١- بابُ الاسْتِطَاعَةِ بِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ٣٢١
- ١٢- بابُ الْحَالِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ فِيهَا الرَّجُلُ عَنْ غَيْرِهِ ٣٢١
- ١٣- بابُ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ ٣٢٢
- ١٤- بابُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْحَجِّ ٣٢٣
- ١٥- بابُ مَنْ أَهِنَ نَفَقَةً مِنْ مَاتَ، وَلَمْ يَحْجَّ؟ ٣٢٤
- ١٦- بابُ الْحَجِّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ٣٢٥
- ١٧- بابُ الْوَصِيَّةِ بِالْحَجِّ ٣٢٧
- ١٨- بابُ مَا يُؤَدِّي عَنْ الرَّجُلِ الْبَالِغِ الْحَجَّ ٣٢٨
- ١٩- بابُ حَجِّ الصَّبِيِّ يُلْغَى وَالْمَمْلُوكُ يَعْتَقُ وَالذَّمِّيُّ يَسْلَمُ ٣٢٨
- ٢٠- بابُ الرَّجُلِ يَنْذُرُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ ٣٢٩
- ٢١- بابُ الْخِلَافِ فِي هَذَا الْبَابِ ٣٢٩
- ٢٢- بابُ هَلْ تَحْبُجُّ الْعُمْرَةَ وَجُوبَ الْحَجِّ؟ ٣٢٩
- ٢٣- بابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَحْجُورُ فِيهِ الْعُمْرَةَ ٣٣١
- ٢٤- بابُ مَنْ أَهْلٌ بِمَحْجَّتَيْنِ أَوْ عَمْرَتَيْنِ ٣٣٢
- ٢٥- بابُ الْخِلَافِ فِي مَنْ أَهْلٌ بِمَحْجَّتَيْنِ أَوْ عَمْرَتَيْنِ ٣٣٣
- ٢٦- فِي الْمَوَاقِيتِ ٣٣٣
- ٢٧- بابُ تَفْرِيعِ الْمَوَاقِيتِ ٣٣٥
- ٢٨- بابُ دُخُولِ مَكَّةَ لِغَيْرِ إِرَادَةِ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ ٣٣٧
- ٢٩- بابُ مِيقَاتِ الْعُمْرَةِ مَعَ الْحَجِّ ٣٣٨
- ٣٠- بابُ الْغَسْلِ لِلْإِهْلَالِ ٣٤٠
- ٣١- بابُ الْغَسْلِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ٣٤٠
- ٣٢- بابُ دُخُولِ الْحَرَمِ الْحَقَامِ ٣٤١
- ٣٣- بابُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَسْتَحَبُّ فِيهِ الْغَسْلُ ٣٤١
- ٣٤- بابُ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ٣٤٢
- ٣٥- بابُ مَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ ٣٤٢
- ٣٦- بابُ لِبْسِ الْمَنْطِقَةِ وَالسَّيْفِ لِلْمَحْرَمِ ٣٤٥
- ٣٧- بابُ الطَّيِّبِ لِلْإِحْرَامِ ٣٤٥
- ٣٨- بابُ لِبْسِ الْحَرَمِ وَطَيِّبِهِ جَاهِلًا ٣٤٧
- ٣٩- بابُ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ٣٤٨
- ٤٠- بابُ هَلْ يَسْمَى الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ أَوْ تَكْفِي النَّيَّةُ مِنْهُمَا؟ ٣٤٩
- ٤١- بابُ كَيْفِ النَّيَّةِ؟ ٣٤٩
- ٤٢- بابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنَّيَّةِ ٣٥٠

- ٤٣- بابُ أينَ يستحبُّ لزومُ التَّلبية؟ ٣٥٠
- ٤٤- بابُ الخلافِ في رفعِ الصَّوتِ بالتَّلبيةِ في المساجد ٣٥٠
- ٤٥- بابُ التَّلبيةِ في كلِّ حالٍ ٣٥٠
- ٤٦- بابُ ما يستحبُّ من القولِ في أثرِ التَّلبيةِ ٣٥١
- ٤٧- بابُ الاستثناءِ في الحجِّ ٣٥١
- ٤٨- بابُ الإحصارِ بالعدوِّ ٣٥٢
- ٤٩- بابُ الإحصارِ بغيرِ حبسِ العدوِّ ٣٥٥
- ٥٠- بابُ الإحصارِ بالمرضِ ٣٥٥
- ٥١- بابُ فوتِ الحجِّ بلا حصرِ عدوٍّ ولا مرضٍ ولا غلبةٍ على العقلِ ٣٥٧
- ٥٢- بابُ هديِّ الَّذي يفوتهُ الحجُّ ٣٦٠
- ٥٣- بابُ الغسلِ لدخولِ مَكَّةَ ٣٦٠
- ٥٤- بابُ القولِ عندَ رؤيةِ البيتِ ٣٦٠
- ٥٥- بابُ ما جاءَ في تعجيلِ الطَّوافِ بالبيتِ حينَ يدخلُ مَكَّةَ ٣٦١
- ٥٦- بابُ من أينَ يبدأُ بالطَّوافِ؟ ٣٦١
- ٥٧- بابُ ما يقالُ عندَ استلامِ الركنِ ٣٦١
- ٥٨- بابُ ما يفتتحُ بهُ الطَّوافُ، وما يستلَّمُ من الأركانِ ٣٦٢
- ٥٩- الركنانِ اللَّذانِ يليانِ الحجرَ ٣٦٢
- ٦٠- بابُ استحبابِ الاستلامِ في الوترِ ٣٦٢
- ٦١- الاستلامُ في الرَّحامِ ٣٦٣
- ٦٢- القولُ في الطَّوافِ ٣٦٤
- ٦٣- بابُ إقلالِ الكلامِ في الطَّوافِ ٣٦٤
- ٦٤- بابُ الاستراحةِ في الطَّوافِ ٣٦٤
- ٦٥- الطَّوافُ رَكاباً ٣٦٤
- ٦٦- بابُ الرُّكوبِ من العَلَّةِ في الطَّوافِ ٣٦٥
- ٦٧- بابُ الاضطباعِ ٣٦٥
- ٦٨- بابُ في الطَّوافِ بالركابِ مريضاً أو صبيّاً والركابِ على الدَّابةِ ٣٦٦
- ٦٩- بابُ ليسَ على النِّساءِ سعيٌ ٣٦٦
- ٧٠- بابُ لا يقالُ شوطٌ ولا دورٌ ٣٦٦
- ٧١- بابُ كمالِ الطَّوافِ ٣٦٧
- ٧٢- بابُ ما جاءَ في موضعِ الطَّوافِ ٣٦٧
- ٧٣- بابُ في حجِّ الصَّبيِّ ٣٦٧
- ٧٤- بابُ في الطَّوافِ متى يجزئُه ومتى لا يجزئُه؟ ٣٦٨
- ٧٥- بابُ الخلافِ في الطَّوافِ على غيرِ طهارةٍ ٣٦٨
- ٧٦- بابُ كمالِ عملِ الطَّوافِ ٣٦٩
- ٧٧- بابُ الشُّكِّ في الطَّوافِ ٣٦٩
- ٧٨- بابُ الطَّوافِ في التَّوبِ النَّجسِ والرَّعافِ والحدثِ والبناءِ على الطَّوافِ ٣٦٩
- ٧٩- بابُ الطَّوافِ بعدَ عرفةٍ ٣٧٠
- ٨٠- بابُ تركِ الحائضِ الوداعِ ٣٧٠
- ٨١- بابُ تحريمِ الصَّيدِ ٣٧٢
- ٨٢- بابُ أصلِ ما يحلُّ للمحرمِ قتلُه من الوحشِ ويحرمُ عليه ٣٧٢
- ٨٣- بابُ قتلِ الصَّيِّدِ خطأً ٣٧٢
- ٨٤- بابُ من عادَ لقتلِ الصَّيِّدِ ٣٧٣
- ٨٥- بابُ أينَ يحلُّ هديُّ الصَّيِّدِ؟ ٣٧٤
- ٨٦- بابُ كيفَ يعدلُ الصَّيَّامُ ٣٧٥
- ٨٧- بابُ الخلافِ في عدلِ الصَّيَّامِ والطَّعامِ ٣٧٥
- ٨٨- بابُ هلْ لمن أصابَ الصَّيِّدَ أن يفديهُ بغيرِ النِّعمِ؟ ٣٧٧
- ٨٩- الإعوازُ من هديِّ المتعةِ، ووقتهِ ٣٧٩
- ٩٠- بابُ الحالِ الَّذي يكونُ المرءُ فيها معوزاً بما لزمه من فديةٍ ٣٧٩
- ٩١- فديةُ النِّعمِ ٣٨٠
- ٩٢- بابُ بيضِ النِّعمَةِ يصيبُه المحرمُ ٣٨٠
- ٩٣- الخلافُ في بيضِ النِّعمِ ٣٨١
- ٩٤- بابُ بقرِ الوحشِ وحمالِ الوحشِ والثَّيْلِ والوعلِ ٣٨١
- ٩٥- بابُ الضَّبْعِ ٣٨٢
- ٩٦- بابُ في الغزالِ ٣٨٢
- ٩٧- بابُ الأرنبِ ٣٨٣
- ٩٨- بابُ في اليربوعِ ٣٨٣
- ٩٩- بابُ الثَّعلبِ ٣٨٣
- ١٠٠- بابُ الضَّبِّ ٣٨٣

| | | | |
|-----|---|-----|---|
| ٣٨٣ | ١٠١- بابُ الوبر | ٣٩٧ | ١٣٣- دخولُ مكة |
| ٣٨٤ | ١٠٢- بابُ أم حنين | ٣٩٧ | ١٣٤- الخروجُ إلى الصفا |
| ٣٨٤ | ١٠٣- بابُ دوابِّ الصيدِ التي لم تسم | ٣٩٨ | ١٣٥- الرَّجُلُ يطوفُ بالرجلِ يحمله |
| ٣٨٤ | ١٠٤- فديةُ الطائرِ يصيبه المحرم | ٣٩٨ | ١٣٦- ما يفعلُ المرءُ بعدَ الصفا والمروة |
| ٣٨٤ | ١٠٥- فديةُ الحمام | ٣٩٨ | ١٣٧- ما يفعلُ الحاجُّ والقارن |
| ٣٨٥ | ١٠٦- في الجراد | ٣٩٩ | ١٣٨- بابُ ما يفعلُ من دفعٍ من عرفة |
| ٣٨٦ | ١٠٧- الخلافُ في حمامِ مكة | ٣٩٩ | ١٣٩- دخولُ منى |
| ٣٨٧ | ١٠٨- بيضُ الحمام | ٤٠١ | ١٤٠- ما يكونُ بمنى غيرَ الرمي |
| ٣٨٧ | ١٠٩- الطيرُ غيرُ الحمام | ٤٠٢ | ١٤١- طوافُ من لم يفيض، ومن أفاض |
| ٣٨٧ | ١١٠- بابُ الجراد | ٤٠٢ | ١٤٢- الهدى |
| ٣٨٨ | ١١١- بيضُ الجراد | ٤٠٣ | ١٤٣- ما يفسدُ الحجَّ |
| ٣٨٨ | ١١٢- بابُ العللِ فيما أخذَ من الصيدِ لغيرِ قتله | ٤٠٤ | ١٤٤- الإحصار |
| ٣٨٩ | ١١٣- تنفُّ ريشِ الطائرِ | ٤٠٤ | ١٤٥- الإحصارُ بالمرضِ وغيره |
| ٣٨٩ | ١١٤- الجنادبُ والكدم | ٤٠٤ | ١٤٦- مختصرُ الحجِّ الصَّغيرِ |
| ٣٨٩ | ١١٥- قتلُ القملِ | ٤٠٥ | ١٤٧- التلبية |
| ٣٩٠ | ١١٦- المحرمُ يقتلُ الصيدَ الصغيرَ أو الناقصَ | ٤٠٧ | ١٦- كتابُ الضحايا |
| ٣٩٠ | ١١٧- ما يتوالتدُّ في أيدي الناسِ من الصيدِ | ٤٠٧ | ١- بابُ ما تجزى عنه البدنةُ من العددِ في الضحايا |
| ٣٩٠ | ١١٨- مختصرُ الحجِّ المتوسطِ | ٤٠٧ | ٢- الضحايا الثاني |
| ٣٩١ | ١١٩- الطهارةُ للإحرام | ٤١١ | ١٧- كتابُ الصيدِ والذبائح |
| ٣٩١ | ١٢٠- اللَّبْسُ للإحرام | ٤١١ | ١- بابُ صيدِ كلِّ ما صيدَ به من وحشٍ أو طيرٍ |
| ٣٩٢ | ١٢١- الطَّيْبُ للإحرام | ٤١١ | ٢- بابُ تسميةِ الله عزَّ وجلَّ عندَ إرسالِ ما يصطادُ به |
| ٣٩٢ | ١٢٢- التلبية | ٤١١ | ٣- بابُ إرسالِ المسلمِ والمجوسيِّ الكلبَ |
| ٣٩٣ | ١٢٣- الصلاةُ عندَ الإحرام | ٤١١ | ٤- بابُ إرسالِ الصيدِ فيتوارى عنك، |
| ٣٩٣ | ١٢٤- الغسلُ بعدَ الإحرام | ٤١١ | ثمَّ تحبُّدُ الصيدَ مقتولاً |
| ٣٩٣ | ١٢٥- غسلُ المحرمِ جسده | ٤١٣ | ٥- بابُ ما ملكه الناسُ من الصيدِ |
| ٣٩٤ | ١٢٦- ما للمحرمِ أن يفعلَه | ٤١٤ | ٦- بابُ ذبائحِ أهلِ الكتاب |
| ٣٩٤ | ١٢٧- ما ليسَ للمحرمِ أن يفعلَه | ٤١٥ | ٧- ذبائحُ نصارى العرب |
| ٣٩٤ | ١٢٨- بابُ الصيدِ للمحرم | ٤١٥ | ٨- ذبائحُ نصارى العرب |
| ٣٩٥ | ١٢٩- طائرُ الصيدِ | ٤١٥ | ٩- المسلمُ يصيدُ بكلِّبِ المجوسيِّ |
| ٣٩٦ | ١٣٠- قطعُ شجرِ الحرم | ٤١٥ | ١٠- ذكاةُ الجرادِ والحيتان |
| ٣٩٦ | ١٣١- ما لا يؤكلُ من الصيدِ | ٤١٦ | ١١- ما يكرهُ من الذبيحة |
| ٣٩٦ | ١٣٢- صيدُ البحرِ | | |

- ١٢- ذكَاة مَا فِي بطنِ الذَّبِيحَةِ ٤١٦
- ١٣- ذَبَائِحُ مَنْ اشْتَرَكَ فِي نَسَبِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَغَيْرِهِمْ ٤١٦
- ١٤- الذَّكَاةُ، وَمَا أُبَيِّحُ أَكْلَهُ، وَمَا لَمْ يَبَحْ ٤١٦
- ١٥- الصَّيْدُ فِي الصَّيْدِ ٤١٦
- ١٦- إِرْسَالُ الرَّجُلِ الْجَارِحِ ٤١٧
- ١٧- بَابُ فِي الذَّكَاةِ وَالرَّمْيِ ٤١٧
- ١٨- الذَّكَاةُ ٤١٨
- ١٩- بَابُ مَوْضِعِ الذَّكَاةِ فِي الْمَقْدُورِ عَلَى ذَكَاتِهِ وَحُكْمِ غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ ٤١٨
- ٢٠- بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ تَمَّا سَبَقَ ٤٢٠
- ٢١- بَابُ الذَّبِيحَةِ وَفِيهِ مَنْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ ٤٢١
- ١٨- كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ ٤٢٢
- ١- بَابُ ذَبَائِحِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ٤٢٣
- ٢- مَا حَرَّمَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ٤٢٣
- ٣- مَا حَرَّمَ بِدَلَالَةِ النَّصِّ ٤٢٤
- ٤- الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ ٤٢٤
- ٥- جَمَاعٌ مَا يَحِلُّ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَيَحْرَمُ ٤٢٥
- ٦- جَمَاعٌ مَا يَحِلُّ وَيَحْرَمُ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ تَمَّا يَمْلِكُ النَّاسُ ٤٢٦
- ٧- تَفْرِيعٌ مَا يَحِلُّ وَيَحْرَمُ ٤٢٦
- ٨- مَا يَحْرَمُ مِنْ جِهَةٍ مَا لَا تَأْكُلُ الْعَرَبُ ٤٢٦
- ٩- تَحْرِيمُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ٤٢٧
- ١٠- الْخِلَافُ وَالْمُوَافَقَةُ فِي أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَتَفْسِيرُهُ ٤٢٧
- ١١- أَكْلُ الضَّبْعِ ٤٢٨
- ١٢- مَا يَحِلُّ مِنَ الطَّائِرِ وَيَحْرَمُ ٤٢٨
- ١٣- أَكْلُ الضَّبِّ ٤٢٩
- ١٤- أَكْلُ لُحُومِ الْخَيْلِ ٤٢٩
- ١٥- أَكْلُ لُحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ٤٣٠
- ١٦- مَا يَحِلُّ بِالضَّرُورَةِ ٤٣١
- ١٩- كِتَابُ النَّذُورِ ٤٣٢
- ١- بَابُ النَّذُورِ الَّتِي كَفَّارَتُهَا كَفَّارَةُ إِيمَانٍ ٤٣٢
- ٢- مَنْ جَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ صَدَقَةً أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٣٢
- ٣- بَابُ نَذْرِ التَّبَرُّرِ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ ٤٣٢
- وفيها مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ٤٣٢
- ٢٠- كِتَابُ الْبُيُوعِ ٤٣٨
- ١- بَابُ بَيْعِ الْخِيَارِ ٤٣٨
- ٢- بَابُ الْخِلَافِ فِيمَا يَجِبُ بِهِ الْبَيْعُ ٤٤٠
- ٣- بَابُ بَيْعِ الْكِلَابِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ ٤٤٤
- ٤- بَابُ الْخِلَافِ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ ٤٤٥
- ٥- بَابُ الرِّبَا: بَابُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ ٤٤٦
- ٦- بَابُ جَمَاعٍ تَفْرِيعِ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ بَعْضُهُ يَبْعُضُ ٤٤٨
- ٧- بَابُ تَفْرِيعِ الصَّنْفِ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ بِمِثْلِهِ ٤٤٩
- ٨- بَابُ فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ ٤٤٩
- ٩- بَابُ مَا فِي مَعْنَى التَّمْرِ ٤٤٩
- ١٠- بَابُ مَا يَجَامِعُ التَّمْرَ، وَمَا يَخَالِفُهُ ٤٤٩
- ١١- بَابُ الْمَأْكُولِ مِنْ صَنْفَيْنِ شَبَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ٤٥٠
- ١٢- بَابُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ ٤٥١
- ١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ اللَّحْمِ ٤٥١
- ١٤- بَابُ مَا يَكُونُ رَطْبًا أَبَدًا ٤٥٢
- ١٥- بَابُ الْأَجَالِ فِي الصَّرْفِ ٤٥٤
- ١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ ٤٥٥
- ١٧- بَابُ فِي بَيْعِ الْعُرُوضِ ٤٥٩
- ١٨- بَابُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ إِلَى أَجَلٍ ٤٦٢
- ١٩- بَابُ ثَمْرِ الْخَائِطِ يَبَاعُ أَصْلُهُ ٤٦٣
- ٢٠- بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ بَيْعُ الثَّمَارِ ٤٦٨
- ٢١- بَابُ الْخِلَافِ فِي بَيْعِ الزَّرْعِ قَائِمًا ٤٧٣
- ٢٢- بَابُ بَيْعِ الْعَرَايَا ٤٧٣
- ٢٣- بَابُ الْعَرِيَّةِ ٤٧٥
- ٢٤- بَابُ الْجَانِحَةِ فِي الثَّمَرَةِ ٤٧٦
- ٢٥- بَابُ فِي الْجَانِحَةِ ٤٧٨
- ٢٦- بَابُ الثَّنِيَا ٤٧٨
- ٢٧- بَابُ صَدَقَةِ الثَّمْرِ ٤٧٩

- ٢٨- بابُ في المزانة ٤٨١
- ٢٩- بابُ وقتِ بيعِ الفاكهة ٤٨٢
- ٣٠- بابُ ما يَنْبُتُ من الزَّرْع ٤٨٣
- ٣١- بابُ ما اشترىَ بما يكونُ مأكولُهُ داخله ٤٨٤
- ٣٢- مسألةُ بيعِ القمحِ في سنبله ٤٨٤
- ٣٣- بابُ بيعِ القصبِ والقرط ٤٨٥
- ٣٤- بابُ حكمِ المبيعِ قبلَ القبضِ وبعده ٤٨٥
- ٣٥- بابُ النهيِ عن بيعِ الكراعِ والسَّلاحِ في الفتنة ٤٨٧
- ٣٦- بابُ السَّنةِ في الخيار ٤٨٨
- ٣٧- بابُ بيعِ الآجال ٤٩٠
- ٣٨- بابُ الشَّهادةِ في البيوع ٤٩٧
- ٣٩- بابُ السَّلفِ والمرادُ به السَّلم ٤٩٧
- ٤٠- بابُ ما يجوزُ من السَّلف ٤٩٩
- ٤١- بابُ في الآجالِ في السَّلفِ والبيوع ٥٠٠
- ٤٢- بابُ جماعِ ما يجوزُ فيه السَّلفُ، وما لا يجوزُ والكيل ٥٠٤
- ٤٣- بابُ السَّلفِ في الكيل ٥٠٥
- ٤٤- بابُ السَّلفِ في الخنطة ٥٠٥
- ٤٥- بابُ السَّلفِ في الذَّرة ٥٠٥
- ٤٦- بابُ العلس ٥٠٦
- ٤٧- بابُ القطنية: ٥٠٦
- ٤٨- بابُ السَّلفِ في الرُّطبِ والتَّمر ٥٠٦
- ٤٩- بابُ جماعِ السَّلفِ في الوزن ٥٠٧
- ٥٠- الوزنُ من العسل ٥٠٨
- ٥١- بابُ السَّلفِ في السَّمن ٥٠٨
- ٥٢- السَّلفُ في الزَّيت ٥٠٨
- ٥٣- السَّلفُ في الزَّبد ٥٠٩
- ٥٤- السَّلفُ في اللَّبن ٥٠٩
- ٥٥- السَّلفُ في الجبنِ رطباً ويابساً ٥١٠
- ٥٦- السَّلفُ في اللَّبأ ٥١٠
- ٥٧- الصَّوفُ والشَّعر ٥١٠
- ٥٨- السَّلفُ في اللَّحم ٥١١
- ٥٩- صفةُ اللَّحمِ، وما يجوزُ فيه، وما لا يجوز ٥١١
- ٦٠- لحمُ الوحش ٥١١
- ٦١- الحيتان ٥١٢
- ٦٢- الرَّءوسُ والأكارع ٥١٢
- ٦٣- بابُ السَّلفِ في العطرِ وزناً ٥١٣
- ٦٤- بابُ متاعِ الصَّيادلة ٥١٥
- ٦٥- بابُ السَّلفِ في اللُّؤلؤِ وغيره من متاعِ أصحابِ الجواهر ٥١٥
- ٦٦- بابُ السَّلفِ في التَّبرِ غيرِ الذَّهبِ والفضة ٥١٥
- ٦٧- بابُ السَّلفِ في صمغِ الشَّجر ٥١٦
- ٦٨- بابُ الطَّينِ الأرمنيِّ وطينِ البحيرةِ والمختوم: ٥١٦
- ٦٩- بابُ بيعِ الحيوانِ والسَّلفِ فيه ٥١٦
- ٧٠- بابُ صفاتِ الحيوانِ إذا كانت ديناً ٥١٨
- ٧١- بابُ الاختلافِ في أن يكونَ الحيوانُ نسيئةً أو يصلحَ منه اثنانِ بواحد ٥١٩
- ٧٢- بابُ السَّلفِ في الثَّياب ٥٢١
- ٧٣- بابُ السَّلفِ في الأُهبِ والجلود ٥٢٢
- ٧٤- بابُ السَّلفِ في القراطيس ٥٢٢
- ٧٥- بابُ السَّلفِ في الخشبِ ذرعاً ٥٢٢
- ٧٦- بابُ السَّلمِ في الخشبِ وزناً ٥٢٣
- ٧٧- بابُ السَّلفِ في الصَّوف ٥٢٣
- ٧٨- بابُ السَّلفِ في الكرشف ٥٢٤
- ٧٩- بابُ السَّلفِ في الفزِّ والكُتَّان ٥٢٤
- ٨٠- بابُ السَّلفِ في الحجارةِ والأرحيةِ وغيرها من الحجارة ٥٢٤
- ٨١- بابُ السَّلفِ في القصَّةِ والنَّورة ٥٢٤
- ٨٢- بابُ السَّلفِ في العدد ٥٢٥
- ٨٣- بابُ السَّلمِ في المأكولِ كيلاً أو وزناً ٥٢٥
- ٨٤- بابُ بيعِ القصبِ والقرط ٥٢٦
- ٨٥- بابُ السَّلفِ في الشَّيءِ المصلحِ لغيره ٥٢٦
- ٨٦- بابُ السَّلفِ محلُّ فَيأخذُ المُسَلَّفُ بعضَ رأسِ ماله وبعضَ سلفه ٥٢٨
- ٨٧- بابُ صرفِ السَّلفِ إلى غيره ٥٢٩

- ٨٨- بابُ الخيارِ في السلف ٥٢٩
- ٨٩- بابُ ما يجبُ للسلفِ على المسلفِ من شرطه ٥٣٠
- ٩٠- بابُ اختلافِ المتبايعين بالسلفِ إذا رآه المسلف ٥٣٠
- ٩١- بابُ ما يلزمُ في السلفِ مما يخالفُ الصفة ٥٣١
- ٩٢- بابُ ما يجوزُ فيه السلفُ، وما لا يجوز ٥٣١
- ٩٣- بابُ اختلافِ المسلفِ والمسلفِ في السلم ٥٣١
- ٩٤- بابُ السلفِ في السلعةِ بعينها حاضرةً أو غائبةً ٥٣٢
- ٩٥- بابُ امتناعِ ذي الحقِّ من أخذِ حقِّه ٥٣٢
- ٩٦- بابُ السلفِ في الرطبِ فينفد ٥٣٣
- ٢١- كتابُ الرهنِ الكبير ٥٣٤
- ١- إباحةُ الرهن ٥٣٤
- ٢- بابُ ما يتمُّ بهُ الرهنُ من القبض ٥٣٤
- ٣- قبضُ الرهنِ، وما يكونُ بعدَ قبضِهِ مما يخرجُهُ من الرهنِ، وما لا يخرجُهُ ٥٣٥
- ٤- ما يكونُ قبضاً في الرهنِ، ولا يكونُ، وما يجوزُ أن يكونَ رهنًا ٥٣٦
- ٥- ما يكونُ إخراجاً للرهنِ من يدي المرتهن ٥٣٧
- وما لا يكون ٥٣٧
- ٦- جوارِ شرطِ الرهن ٥٤٠
- ٧- اختلافُ المرهونِ والحقِّ الَّذي يكونُ بهُ الرهن ٥٤١
- ٨- جماعُ ما يجوزُ رهنه ٥٤٢
- ٩- العيبُ في الرهن ٥٤٤
- ١٠- الرهنُ يجمعُ الشئَينِ المختلفينِ من ثيابٍ وأرضٍ وبناءٍ وغيره ٥٤٤
- ١١- الزيادةُ في الرهنِ والشرطُ فيه ٥٤٦
- ١٢- بابُ ما يفسدُ الرهنُ من الشرط ٥٤٧
- ١٣- جماعُ ما يجوزُ أن يكونَ مرهونًا، وما لا يجوز ٥٤٨
- ١٤- الرهنُ الفاسد ٥٥١
- ١٥- زيادةُ الرهن ٥٥٣
- ١٦- ضمانُ الرهن ٥٥٦
- ١٧- التّعدي في الرهن ٥٥٧
- ١٨- بيعُ الرهنِ، ومن يكونُ الرهنُ على يديه ٥٥٨
- ١٩- رهنُ الرَّجلِ الشَّيءَ الواحد ٥٥٩
- ٢٠- رهنُ الشَّيءِ الواحدِ من رجلين ٥٦٠
- ٢١- رهنُ العبدِ بينَ الرجلين ٥٦٠
- ٢٢- رهنُ الرَّجلِ الواحدِ الشَّيئين ٥٦١
- ٢٣- إذنُ الرَّجلِ للرَّجلِ في أن يرهنَ عنه ما للأذن ٥٦١
- ٢٤- الإذنُ بالأداءِ عن الرَّاهن ٥٦٢
- ٢٥- الرسالةُ في الرهن ٥٦٣
- ٢٦- شرطُ ضمانِ الرهن ٥٦٣
- ٢٧- تداعي الرَّاهنِ، وورثَةُ المرتهن ٥٦٣
- ٢٨- جنابةُ العبدِ المرهونِ على سيِّدِهِ ومملكِ سيِّدِهِ عمدًا أو خطأ ٥٦٤
- ٢٩- إقرارُ العبدِ المرهونِ بالجنابة ٥٦٥
- ٣٠- جنابةُ العبدِ المرهونِ على الأجنبيَّين ٥٦٦
- ٣١- الجنابةُ على العبدِ المرهونِ فيما فيه قصاصٌ ٥٦٧
- ٣٢- الجنابةُ على العبدِ المرهونِ فيما فيه العقل ٥٦٨
- ٣٣- الرهنُ الصَّغير ٥٧١
- ٣٤- رهنُ المشاع ٥٧٥
- ٣٥- جنابةُ الرهن ٥٨٠
- ٢٢- كتابُ التَّفليس ٥٨٢
- ١- بابُ كيفَ ما يباعُ من مالِ المفلِس ٥٨٩
- ٢- بابُ ما جاءَ فيما يجمعُ مما يباعُ من مالِ صاحبِ الدَّين ٥٨٩
- ٣- بابُ ما جاءَ في العهدةِ في مالِ المفلِس ٥٩٠
- ٤- بابُ ما جاءَ في التَّأني بمالِ المفلِس ٥٩٠
- ٥- بابُ ما جاءَ في شراءِ الرَّجلِ وبيعِهِ وعتقِهِ وإقرارِهِ ٥٩٠
- ٦- بابُ ما جاءَ في هبةِ المفلِس ٥٩١
- ٧- بابُ حلولِ دينِ المَيِّتِ والدَّينِ عليه ٥٩١
- ٨- بابُ ما حلَّ من دينِ المفلِس، وما لم يحل ٥٩٢
- ٩- بابُ ما جاءَ في حبسِ المفلِس ٥٩٢
- ١٠- بابُ ما جاءَ في الخلافِ في التَّفليس ٥٩٢

- ٢٢م- كتاب الحجر ٣١- كتاب الشفعة ٦٣١
- ١- بلوغ الرشد وهو الحجر ٥٩٥
- ٢- باب الحجر على البالغين ٥٩٧
- ٣- باب الخلاف في الحجر ٥٩٨
- ٢٣- كتاب الصلح ٦٠٠
- ٢٤- كتاب الحوالة ٦٠٦
- ٢٥- كتاب الضمان ٦٠٧
- ٢٦- الشراكة ٦٠٨
- ٢٧- الوكالة ٦٠٩
- ٢٨- كتاب الإقرار ٦١٠
- ١- جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً ٦١٠
- ٢- إقرار من لم يبلغ الحلم ٦١٠
- ٣- إقرار المغلوب على عقله ٦١١
- ٤- إقرار الصبي ٦١١
- ٥- الإكراه، وما في معناه ٦١١
- ٦- جماع الإقرار ٦١٢
- ٧- الإقرار بالشيء غير موصوف ٦١٢
- ٨- الإقرار بشيء محدود ٦١٣
- ٩- الإقرار للعبد والمجور عليه ٦١٣
- ١٠- الإقرار للبهائم ٦١٤
- ١١- الإقرار لما في البطن ٦١٤
- ١٢- الإقرار بغصب شيء في شيء ٦١٤
- ١٣- الإقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد ٦١٥
- ١٤- الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب ٦١٦
- ١٥- الإقرار بغصب الدار، ثم يبيعها ٦١٧
- ١٦- الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين ٦١٧
- ٢٩- كتاب العارية ٦١٩
- ٣٠- كتاب الغصب ٦٢٠
- ١- مسألة المستكره ٦٢٩
- ٣١- كتاب الشفعة ٦٣١
- ١- ما لا يقع فيه شفعة ٦٣١
- ٢٢- كتاب القراض ٦٣٣
- ١- ما لا يجوز من القراض في العروض ٦٣٣
- ٢- الشرط في القراض ٦٣٣
- ٣- السلف في القراض ٦٣٣
- ٤- المحاسبة في القراض ٦٣٣
- ٥- مسألة البضاعة ٦٣٤
- ٣٣- كتاب المساقاة ٦٣٥
- ١- الشرط في الرقيق والمساقاة ٦٣٥
- ٣٤- كتاب المزارعة ٦٣٧
- ٣٥- كتاب الإجارة وكراء الأرض ٦٣٩
- ١- كراء الأرض البيضاء ٦٣٩
- ٢- كراء الدواب ٦٤٦
- ٣- الإجازات ٦٤٧
- ٤- كراء الإبل والدواب ٦٥٥
- ٥- مسألة الرجل يكتري الدابة فيضربها فتموت ٦٥٧
- ٦- مسألة الأجراء ٦٥٧
- ٧- اختلاف الأجير والمستاجر ٦٥٨
- ٣٦- كتاب إحياء الموات ٦٦٠
- ١- ما يكون إحياء ٦٦٠
- ٢- عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالك لها ٦٦٣
- ٣- من أحيى مواتاً كان له ٦٦٤
- ٤- من قال: لا حمى إلا حمى من الأرض الموات، وما يملك به الأرض، وما لا يملك وكيف يكون الحمى ٦٦٤
- ٥- تشديد أن لا يحمي أحد على أحد ٦٦٦
- ٦- إقطاع الوالي ٦٦٧
- ٧- باب الركاز يوجد في بلاد المسلمين ٦٦٧
- ٣٧- الأحباس ٦٦٩
- ١- الخلاف في الصدقات المحرمات ٦٦٩
- ٢- الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات ٦٧٥

- ٣- وثيقة في الحبس ٦٧٦
- ٣٨- كتابُ الهبة ٦٧٨
- ١- بابُ القضاء في الهبات ٦٧٨
- ٢- وفي اختلافِ العراقيين بابُ الصدقةِ والهبة ٦٧٨
- ٣- بابُ في العمرى من كتاب اختلاف ٦٧٩
- ٤- وفي بعض النسخ تخا ينسب للام في العمرى ٦٨١
- ٣٩- كتابُ اللَّقْطَةِ الصَّغِيرَةِ ٦٨٢
- ١- اللَّقْطَةُ الْكَبِيرَةُ ٦٨٢
- ٢- وفي اختلافِ مالكٍ والشافعي اللَّقْطَةُ ٦٨٤
- ٣- وترجم في كتاب اختلاف علي ٦٨٥
- ٤٠- كتابُ اللَّقِيط ٦٨٦
- ١- وترجم في اختلافِ مالكٍ والشافعي بابُ المنبوذ ٦٨٦
- ٤١- كتابُ الجمالة، وليس في التراجم ٦٨٨
- ٤٢- كتابُ الفرائض ٦٨٩
- ١- بابُ الموارث ٦٨٩
- ٢- بابُ الخلاف في ميراثِ أهلِ الملل، وفيه شيءٌ يتعلّق بميراثِ العبدِ والقاتل ٦٨٩
- ٣- بابُ من قال: لا يورث أحدٌ حتّى يموت ٦٩٠
- ٤- بابُ ردِّ الموارث ٦٩٢
- ٥- بابُ الخلاف في ردِّ الموارث ٦٩٢
- ٦- بابُ الموارث ٦٩٣
- ٧- الرّدُّ في الموارث ٦٩٦
- ٨- بابُ ميراثِ الجدِّ ٦٩٦
- ٩- ميراثُ ولدِ الملائنة ٦٩٧
- ١٠- ميراثُ المجوس ٦٩٧
- ١١- ميراثُ المرتدّة ٦٩٨
- ١٢- ميراثُ المشتركة ٧٠٠
- ٤٣- كتابُ الوصايا ٧٠١
- ١- بابُ الوصية وتترك الوصية ٧٠١
- ٢- بابُ الوصية بمثل نصيب أحدٍ ولده، أو أحدٍ ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجم ٧٠١
- ٣- بابُ الوصية بجزءٍ من ماله ٧٠١
- ٤- بابُ الوصية بشيءٍ مسمّى بغير عينه ٧٠٢
- ٥- بابُ الوصية بشيءٍ مسمّى لا يملكه ٧٠٢
- ٦- بابُ الوصية بشاةٍ من ماله ٧٠٢
- ٧- بابُ الوصية بشيءٍ مسمّى فيه لك بعينه، أو غير عينه ٧٠٣
- ٨- بابُ ما يجوز من الوصية في حال، ولا يجوز في أخرى ٧٠٣
- ٩- بابُ الوصية في المساكين والفقراء ٧٠٣
- ١٠- بابُ الوصية في الرقاب ٧٠٤
- ١١- بابُ الوصية في الغارمين ٧٠٤
- ١٢- بابُ الوصية في سبيل الله ٧٠٤
- ١٣- بابُ الوصية في الحج ٧٠٥
- ١٤- بابُ العتق والوصية في المرض ٧٠٥
- ١٥- بابُ التكملات ٧٠٧
- ١٦- بابُ الوصية للرجل وقبوله ورده ٧٠٧
- ١٧- بابُ ما نسخ من الوصايا ٧٠٨
- ١٨- بابُ الخلاف في الوصايا ٧٠٩
- ١٩- بابُ الوصية للزوجة ٧٠٩
- ٢٠- بابُ استحداث الوصايا ٧١٠
- ٢١- بابُ الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٧١١
- ٢٢- بابُ عطايا المريض ٧١١
- ٢٣- بابُ نكاح المريض ٧١٢
- ٢٤- هبات المريض ٧١٣
- ٢٥- بابُ الوصية بالثلث ٧١٤
- ٢٦- بابُ الوصية في الدارِ والشئ بعينه ٧١٤
- ٢٧- بابُ الوصية بشيءٍ بصفته ٧١٤
- ٢٨- بابُ المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة، أو غير جائزة ٧١٥
- ٢٩- بابُ عطية الحامل وغيرها من مخاف ٧١٥
- ٣٠- بابُ عطية الرجل في الحرب والبحر ٧١٥

- ٣١- بابُ الوصية للوارث ٧١٥
- ٣٢- بابُ ما يجوزُ من إجازة الوصية للوارث وغيره، وما لا يجوز ٧١٦
- ٣٣- بابُ ما يجوزُ من إجازة الورثة للوصية ٧١٦
- ٣٤- بابُ اختلاف الورثة ٧١٧
- ٣٥- الوصية للقراءة ٧١٧
- ٣٦- بابُ الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن ٧١٨
- ٣٧- بابُ الوصية المطلقة والوصية على الشيء ٧١٨
- ٣٨- بابُ الوصية للوارث ٧١٨
- ٣٩- بابُ تفريع الوصايا للوارث ٧٢١
- ٤٠- الوصية للوارث ٧٢١
- ٤١- مسألة في العتق ٧٢١
- ٤٢- بابُ الوصية بعد الوصية ٧٢٣
- ٤٣- بابُ الرجوع في الوصية ٧٢٣
- ٤٤- بابُ ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً لها، وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً ٧٢٣
- ٤٥- تغيير وصية العتق ٧٢٣
- ٤٦- بابُ وصية الحامل ٧٢٤
- ٤٧- صدقة الحي عن الميت ٧٢٤
- ٤٨- بابُ الأوصياء ٧٢٤
- ٤٩- بابُ ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى ٧٢٥
- ٥٠- الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه ٧٢٦
- ٤٤- كتابُ الولاء والحلف ٧٢٨
- ١- ميراثُ الولدِ للولاء ٧٣١
- ٢- الخلافُ في الولاء ٧٣٢
- ٤٥- كتابُ الوديعة ٧٣٨
- ٤٦- قسمُ الفيء (والغنيمة) ٧٤١
- ١- قسمُ الغنيمة والفيء ٧٤١
- ٢- جاعُ سننِ قسمِ الغنيمة والفيء ٧٤١
- ٣- تفريقُ القسم فيما أوجف عليه الخيلُ والركاب ٧٤٢
- ٤- الأنفال ٧٤٣
- ٥- الوجهُ الثاني من النفل ٧٤٤
- ٦- الوجهُ الثالث من النفل ٧٤٥
- ٧- كيفُ تفريقُ القسم ٧٤٥
- ٨- سنُ تفريقِ القسم ٧٤٧
- ٩- الخمسُ فيما لم يوجف عليه ٧٥٣
- ١٠- كيفُ يفرقُ ما أخذ من الأربعة الأخماس أخبرنا ٧٥٤
- لفيء غيرِ الموجب عليه ٧٥٤
- ١١- إعطاءُ النساءِ والذرية ٧٥٥
- ١٢- الخلاف ٧٥٦
- ١٣- ما لم يوجف عليه من الأرضين بخيل، ولا ركاب ٧٥٧
- ١٤- بابُ تقويمِ الناس في الديوان على منازلهم ٧٥٧
- ٤٧- كتابُ الجهاد ٧٥٩
- ١- مبتدأ التنزيل والفرض على النبي ﷺ، ثم على الناس ٧٥٩
- ٢- الإذنُ بالهجرة ٧٦٠
- ٣- مبتدأ الإذن بالقتال ٧٦٠
- ٤- فرضُ الهجرة ٧٦٠
- ٥- أصلُ فرضِ الجهاد ٧٦٠
- ٦- من لا يجبُ عليه الجهاد ٧٦١
- ٧- من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في تركِ الجهاد ٧٦١
- ٨- العذرُ بغيرِ العارض في البدن ٧٦٢
- ٩- العذرُ للحادث ٧٦٢
- ١٠- تحويلُ حالٍ من لا جهادَ عليه ٧٦٣
- ١١- شهودُ من لا فرضَ عليه القتال ٧٦٣
- ١٢- من ليسَ للإمام أن يغزو به بحال ٧٦٤
- ١٣- كيفُ تفضلُ فرضُ الجهاد ٧٦٥
- ١٤- تفريعُ فرضِ الجهاد ٧٦٥
- ١٥- تحريمُ الفرار من الزحف ٧٦٦
- ١٦- في إظهارِ دينِ النبي ﷺ على الأديان ٧٦٨
- ٤٨- كتابُ الجزية ٧٦٩
- ١- الأصلُ فيمن تؤخذ الجزية منه، ومن لا تؤخذ ٧٦٩

- ٢- من يلحق بأهل الكتاب ٧٧٠
- ٣- تفرغ من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان ٧٧١
- ٤- من ترفع عنه الجزية ٧٧٢
- ٥- الصغار مع الجزية ٧٧٣
- ٦- مسألة إعطاء الجزية بعدما يؤسرون ٧٧٣
- ٧- مسألة إعطاء الجزية على سكتى بلد ودخوله ٧٧٣
- ٨- كم الجزية؟ ٧٧٤
- ٩- بلاد العنوة ٧٧٦
- ١٠- بلاد أهل الصلح ٧٧٧
- ١١- الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبائحهم ٧٧٧
- ١٢- تبديل أهل الجزية دينهم ٧٧٨
- ٤٩- كتاب اليهود ٧٨٠
- ١- جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه ٧٨٠
- ٢- جماع نقض العهد بلا خيانة ٧٨٠
- ٣- نقض العهد ٧٨١
- ٤- ما أحدث الذين نقضوا العهد ٧٨٢
- ٥- ما أحدث أهل الذمة الموادعون عما لا يكون نقضاً ٧٨٢
- ٥٠- كتاب المهادنة ٧٨٤
- ١- المهادنة على النظر للمسلمين ٧٨٤
- ٢- مهادنة من يقوى على قتاله ٧٨٥
- ٣- جماع الهدنة على أن يرذ الإمام من جاء بلده مسلماً، أو مشركاً ٧٨٦
- ٤- أصل نقض الصلح فيما لا يجوز ٧٨٧
- ٥- جماع الصلح في المومنات ٧٨٧
- ٦- تفرغ أمر نساء المهادنين ٧٨٨
- ٥١- أحكام في الجزية والصلح وأهل الذمة ٧٩١
- ١- إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية ٧٩١
- ٢- الصلح على أموال أهل الذمة ٧٩٢
- ٣- كتاب الجزية على شيء من أموالهم ٧٩٣
- ٤- الضيافة مع الجزية ٧٩٤
- ٥- الضيافة في الصلح ٧٩٥
- ٦- الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين ٧٩٦
- ٧- ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة ٧٩٦
- ٨- تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار ٧٩٧
- ٩- ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو ٧٩٨
- ١٠- تفرغ ما يمنع من أهل الذمة ٧٩٩
- ١١- الحكم بين أهل الذمة ٨٠٠
- ١٢- الحكم بين أهل الجزية ٨٠١
- ٥٢- كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة ٨٠٤
- ١- باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي ٨٠٤
- ٢- باب السيرة في أهل البغي ٨٠٦
- ٣- باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي ٨٠٦
- ٤- حكم أهل البغي في الأموال وغيرها ٨٠٨
- ٥- الخلاف في قتال أهل البغي ٨١١
- ٦- الأمان ٨١٤
- ٥٣- كتاب السبق والنضال ٨١٨
- ١- ما ذكر في النضال ٨١٩
- ٥٤- كتاب الحكم في قتال المشركين
- ومسألة مال الحربي
- (في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة المشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار الحرب، والزواج بالحريبات، وأحكام أهل الذمة، ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة) ٨٢٦
- ١- الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا تؤخذ ٨٢٨
- ٢- مسألة مال الحربي ٨٣٣
- ٣- الأسارى والغلول ٨٣٣
- ٤- المستامن في دار الحرب ٨٣٤
- ٥- ما يجوز للأسير في ماله إذا أراد الوصية ٨٣٤
- ٦- المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين ٨٣٥
- ٧- الغلول ٨٣٦
- ٨- الفداء بالأسارى ٨٣٧

- ٩- العبدُ المسلمُ يَأْبَى إلى أهلِ دارِ الحرب ٨٣٨
- ١٠- الخلافُ في التَّسْحِيقِ ٨٤٢
- ١١- ذواتُ الأرواح ٨٤٣
- ١٢- السَّبْيُ يقتل ٨٤٤
- ١٣- سيرُ الواقدي ٨٤٤
- ١٤- الاستعانةُ بأهلِ الذِّمَّةِ على قتالِ العدو ٨٤٥
- ١٥- الرَّجُلُ يَسْلَمُ في دارِ الحرب ٨٤٥
- ١٦- في السَّرِيَّةِ تَأْخُذُ العَلْفَ والطَّعَامَ ٨٤٥
- ١٧- في الرَّجُلِ يقرضُ الرَّجُلَ الطَّعَامَ ٨٤٥
- أو العلفَ إلى دارِ الإسلام ٨٤٥
- ١٨- الرَّجُلُ يَخْرُجُ الشَّيْءَ من الطَّعَامِ ٨٤٥
- أو العلفَ إلى دارِ الإسلام ٨٤٥
- ١٩- الحِجَّةُ في الأكلِ والشَّربِ في دارِ الحرب ٨٤٥
- ٢٠- بيعُ الطَّعَامِ في دارِ الحرب ٨٤٦
- ٢١- الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الطَّعَامِ في دارِ الحرب ٨٤٦
- ٢٢- ذَبْحُ البَهَائِمِ من أجلِ جلودها ٨٤٦
- ٢٣- كُتِبَ الأعاجم ٨٤٦
- ٢٤- تَوْقِيعُ الدَّوَابِّ من دهنِ العدو ٨٤٦
- ٢٥- زَقَاقُ الخَمْرِ والخَوَابِي ٨٤٦
- ٢٦- إِحْلَالُ ما يملكه العدو ٨٤٧
- ٢٧- البازي المَعْلَمُ والصَّيْدُ المَقْرُطُ والمَقْلَد ٨٤٧
- ٢٨- في الهرِّ والصَّقَر ٨٤٧
- ٢٩- في الأدوية ٨٤٧
- ٣٠- الحربيُّ يَسْلَمُ وعندهُ أكثرُ من أربعِ نسوة ٨٤٧
- ٣١- الحربيُّ يَصْدُقُ امرأته ٨٤٨
- ٣٢- كراهيةُ نساءِ أهلِ الكتابِ الحربيَّات ٨٤٨
- ٣٣- من أسلمَ على شيءٍ غَضِبَهُ أو لم يغضبه ٨٤٩
- ٣٤- المسلمُ يَدْخُلُ دارَ الحربِ فيجدُ امرأته ٨٥٠
- ٣٥- الذِّمَّةُ تَسْلَمُ تحتِ الذِّمِّي ٨٥٠
- ٣٦- بابُ النَّصْرَانِيَّةِ تَسْلَمُ بعدما يَدْخُلُ بها زوجها ٨٥٠
- ٣٧- النَّصْرَانِيَّةُ تحتِ المسلم ٨٥٠
- ٣٨- نِكَاحُ نساءِ أهلِ الكتاب ٨٥٠
- ٣٩- إيلاءُ النَّصْرانيِّ وظهاره ٨٥١
- ٤٠- في النَّصْرانيِّ يَقْذِفُ امرأته ٨٥١
- ٤١- فيمن يَقَعُ على جاريةٍ من المغنم ٨٥١
- ٤٢- المسلمونُ يوجفون على العدوِّ، فيصبيون ٨٥١
- سبياً فيهم قرابةً ٨٥١
- ٤٣- المرأةُ تُسَبَّى مع زوجها ٨٥١
- ٤٤- المرأةُ تَسْلَمُ قبلَ زوجها والزَّوْجُ قبلَ المرأة ٨٥٢
- ٤٥- الحربيُّ يَخْرُجُ إلى دارِ الإسلام ٨٥٢
- ٤٦- من قُتِلَ من العربِ والعجم ٨٥٢
- ومن يجري عليه الرِّق ٨٥٢
- ٤٧- المسلمُ يَطْلُقُ النَّصْرانيَّة ٨٥٣
- ٤٨- وطءُ المجوسيةِ إذا سببت ٨٥٣
- ٤٩- ذبيحةُ أهلِ الكتابِ ونِكَاحُ نسائهم ٨٥٣
- ٥٠- الرَّجُلُ تَوَسَّرَ جاريتهُ أو تغصب ٨٥٣
- ٥١- الرَّجُلُ يَشْتَرِي الجاريةَ وهي حائضٌ ٨٥٣
- ٥٢- عَذَّةُ الأُمَةِ الَّتِي لا تحبض ٨٥٤
- ٥٣- من ملكَ الأختينِ فأرادَ وطأهما ٨٥٤
- ٥٤- وطءُ الأُمِّ بعدَ البنتِ من ملكِ اليمين ٨٥٤
- ٥٥- التَّفْرِيقُ بينَ ذوي المحارم ٨٥٤
- ٥٦- الذِّمِّيُّ يَشْتَرِي العبدَ المسلم ٨٥٤
- ٥٧- الحربيُّ يَدْخُلُ دارَ الإسلامِ بأمان ٨٥٤
- ٥٨- العبدُ الَّذِي يَكُونُ بينَ المسلمِ والذِّمِّيِّ فيسلم ٨٥٤
- ٥٩- الأسيرُ يُوْخَذُ عليه العهد ٨٥٥
- ٦٠- الأسيرُ يَأْمَنُ العدوُّ على أموالهم ٨٥٥
- ٦١- الأسيرُ يرسلهُ المشركونَ على أن يبعثَ إليهم ٨٥٥
- ٦٢- المسلمونَ يَدْخُلُونَ دارَ الحربِ بأمانٍ فيرونَ قوماً ٨٥٥
- ٦٣- الرَّجُلُ يَدْخُلُ دارَ الحربِ فتوهبُ لَهُ الجارية ٨٥٥
- ٦٤- الرَّجُلُ يَرَهُنَ الجاريةَ، ثُمَّ يسيها العدو ٨٥٥
- ٦٥- المدبرةُ تُسَبَّى فتوطأ، ثُمَّ تُلْدُ، ثُمَّ يَقْدَرُ عليها صاحبها ٨٥٦
- ٦٦- المكاتبَةُ تُسَبَّى فتوطأ فتلد ٨٥٦
- ٦٧- أُمُّ وَلَدِ النَّصْرانيِّ تَسْلَمُ ٨٥٦

| | | |
|---|-----|---|
| والصداق، والنفقة، ونكاح المشرك وأهل الذمة | ٨٥٦ | ٦٨- الأسيرُ لا تنكحُ امرأته |
| والمرتد | ٨٥٦ | ٦٩- ما يجوزُ للأسيرِ في ماله، وما لا يجوزُ |
| ١- ما يحرمُ الجمعُ بينه | ٨٥٧ | ٧٠- الحربيُّ يدخلُ بأمانٍ وله مالٌ |
| ٢- من يحلُّ الجمعُ بينه | ٨٥٧ | في دارِ الحربِ، ثمَّ يسلمُ |
| ٣- الجمعُ بينَ المرأةِ وعمَّتها | ٨٥٧ | ٧١- الحربيُّ يدخلُ دارَ الإسلامِ بأمانٍ |
| ٤- نكاحُ نساءِ أهلِ الكتابِ وتحريمُ إيمانهم | ٨٥٧ | فاودعُ ماله، ثمَّ رجعَ |
| ٥- تفريقُ تحريمِ المسلمينَ على المشركين | ٨٥٧ | ٧٢- في الحربيِّ يعتقُ عبده |
| ٦- بابُ نكاحِ حرائرِ أهلِ الكتابِ | ٨٥٨ | ٧٣- الصِّلحُ على الجزية |
| ٧- ما جاءَ في منعِ إماءِ المسلمين | ٨٥٨ | ٧٤- فتحُ السَّوادِ |
| ٨- نكاحُ المحدثين | ٨٥٩ | ٧٥- في الذَّمِّ إذا اتَّجرَ في غيرِ بلده |
| ٩- لا نكاحُ إلا بوليٍّ | ٨٥٩ | ٧٦- نصارى العرب |
| ١٠- اجتماعُ الولاةِ وافتراقهم | ٨٦٠ | ٧٧- الصدقةُ |
| ١١- ولايةُ المولى | ٨٦٢ | ٧٨- في الأمانِ |
| ١٢- مغيبُ بعضِ الولاةِ | ٨٦٢ | ٧٩- المسلمُ أو الحربيُّ يدفعُ إليه الحربيُّ مالاً وديةً |
| ١٣- من لا يكونُ وليّاً من ذي القربة | ٨٦٣ | ٨٠- في الأمةِ يسيبها العدوُّ |
| ١٤- الأكفاء | ٨٦٣ | ٨١- في العليِّ يدلُّ على القلعةِ على أنَّ له جاريةً |
| ١٥- ما جاءَ في تشاحِ الولاةِ | ٨٦٣ | ٨٢- في الأسيرِ يكرهُ على الكفرِ |
| ١٦- إنكاحُ الوليتينِ والوكالةُ في النِّكاحِ | ٨٦٣ | ٨٣- النصرانيُّ يسلمُ في وسطِ السَّنةِ |
| ١٧- ما جاءَ في نكاحِ الآباءِ | ٨٦٣ | ٨٤- الزَّكاةُ في الخليَّةِ من السيِّفِ وغيره |
| ١٨- الأبُ ينكحُ ابنته البكرَ غيرَ الكفءِ | ٨٦٣ | ٨٥- العبدُ يابنُ إلى أرضِ الحربِ |
| ١٩- المرأةُ لا يكونُ لها الوليُّ | ٨٦٣ | ٨٦- في السَّبيِ |
| ٢٠- ما جاءَ في الأوصياءِ | ٨٦٣ | ٨٧- العدوُّ يغلقونَ الحصونَ على النساءِ والأطفالِ |
| ٢١- إنكاحُ الصِّغارِ والمجانين | ٨٦٤ | والأسرى هل ترمى الحصونُ بالمنجنيقُ؟ |
| ٢٢- نكاحُ الصِّغارِ والمغلَّوبينَ على عقولهم من الرِّجالِ | ٨٦٤ | ٨٨- في قطعِ الشَّجرِ وحرقِ المنازلِ |
| ٢٣- النِّكاحُ بالشَّهودِ | ٨٦٦ | ٨٩- الحربيُّ إذا لجأَ إلى الحرمِ |
| ٢٤- النِّكاحُ بالشَّهودِ أيضاً | ٨٦٦ | ٩٠- الحربيُّ يدخلُ دارَ الإسلامِ بأمانٍ |
| ٢٥- ما جاءَ في النِّكاحِ إلى أجلٍ ونكاحُ من لم يولد | ٨٦٧ | ويشتري عبداً مسلماً |
| ٢٦- ما يجبُ به عقدُ النِّكاحِ | ٨٦٧ | ٩١- عبدُ الحربيِّ يسلمُ في بلادِ الحربِ |
| ٢٧- ما يحرمُ من النِّساءِ بالقربة | ٨٦٧ | ٩٢- الغلامُ يسلمُ |
| ٢٨- رضاعةُ الكبيرِ | ٨٦٧ | ٩٣- في المرتدِّ |
| ٢٩- في لبنِ المرأةِ والرَّجلِ | ٨٩٢ | ٥٥- كتابُ النِّكاحِ |
| ٣٠- بابُ الشَّهادةِ والإقرارِ بالرضاعِ | ٨٩٥ | (في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق، |

- ٣١- الإقرار بالرّضاع ٨٩٦
- ٣٢- الرّجل يرضع من ثديه ٨٩٧
- ٣٣- رضاع الحثي ٨٩٧
- ٣٤- باب التعريض بالخطبة ٨٩٨
- ٣٥- الكلام الذي يتعقد به النّكاح، وما لا يتعقد ٨٩٨
- ٣٦- ما يجوز، وما لا يجوز في النّكاح ٨٩٩
- ٣٧- نهى الرّجل على أن يخطب على خطبة أخيه ٩٠٠
- ٣٨- نكاح العنّين والخصي والمجبوب ٩٠٠
- ٣٩- ما يجب من إنكاح العبد ٩٠١
- ٤٠- نكاح العدد ونكاح العبد ٩٠٢
- ٤١- العبد يغر من نفسه والأمة ٩٠٣
- ٤٢- تسري العبد ٩٠٣
- ٤٣- فسخ نكاح الرّوجين يسلم أحدهما ٩٠٤
- ٤٤- تفرّيع إسلام أحد الرّوجين قبل الآخر في العدة ٩٠٥
- ٤٥- الإصابة والطلاق والموت والخرس ٩٠٥
- ٤٦- أجل الطلاق في العدة ٩٠٥
- ٤٧- الإصابة في العدة ٩٠٥
- ٤٨- النفقة في العدة ٩٠٦
- ٤٩- الرّوج لا يدخل بامرأته ٩٠٦
- ٥٠- اختلاف الرّوجين ٩٠٦
- ٥١- الصداق ٩٠٦
- ٥٢- الفسخ بين الرّوجين بالكفر، ولا يكون إلا بعد انقضاء العدة ٩٠٧
- ٥٣- الرّجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٩٠٨
- ٥٤- نكاح المشرك ٩٠٨
- ٥٥- تفرّيع نكاح أهل الشّرك ٩٠٩
- ٥٦- ترك الاختيار والقديّة فيه ٩١١
- ٥٧- من يفسخ نكاحه من قبل العقل، ومن لا يفسخ ٩١٢
- ٥٨- طلاق المشرك ٩١٣
- ٥٩- نكاح أهل الذّمة ٩١٣
- ٦٠- نكاح المرتد ٩١٤
- ٥٦- كتاب الصّداق ٩١٥
- ١- في الصّداق بعينه يتلف قبل دفعه ٩١٧
- ٢- فيمن دفع الصّداق، ثمّ طلق قبل الدّخول ٩١٧
- ٣- صداق ما يزيد بيده ٩١
- ٤- صداق الشّيء بعينه لا يدفع حتّى يزيد أو ينقص ٩١٩
- ٥- المهر والبيع ٩٢٠
- ٦- التّفويض ٩٢٣
- ٧- المهر الفاسد ٩٢٥
- ٨- الاختلاف في المهر ٩٢٦
- ٩- الشرط في النّكاح ٩٢٧
- ١٠- ما جاء في عفو المهر ٩٢٨
- ١١- صداق الشّيء بعينه فيوجد معيّناً ٩٢٩
- ٥٧- كتاب أنكحة باطلة ٩٣١
- ١- كتاب الشّغار ٩٣١
- ٢- نكاح المحرم ٩٣٢
- ٣- نكاح المحلل ونكاح المتعة ٩٣٣
- ٤- باب الخيار في النّكاح ٩٣٥
- ٥- ما يدخل في نكاح الخيار ٩٣٥
- ٦- باب ما يكون خياراً قبل الصّداق ٩٣٥
- ٧- الخيار من قبل النّسب ٩٣٦
- ٨- في العيب بالمنكحة ٩٣٧
- ٩- الأمة تغر بنفسها ٩٣٩
- ٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح)
- (في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء
حيضاً وفي أدبارهن، والاستمنا، ومتاع البيت،
والاستبراء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز،
والمخلعة، والطلاق، واللعان، وما يحرم من النكاح،
والسيايا، والخطبة، والصداق، والإجازة، والطهر،
والحائض، والشغار، وطلاق السنة، والفسخ،
وحبس المرأة) ٩٤٠
- ١- وجوب نفقة المرأة ٩٤٠
- ٢- باب قدر النفقة ٩٤١
- ٣- باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب ٩٤٢

- ٤- باب نفقة العبد على امرأته ٩٤٣
- ٥- باب الرجل لا يجذ ما ينفق على امرأته ٩٤٣
- ٦- باب أي الوالدين أحق بالولد ٩٤٤
- ٧- باب إتيان النساء حيضاً ٩٤٦
- ٨- باب إتيان النساء في أدبارهن ٩٤٦
- ٩- باب الاستمناء ٩٤٦
- ١٠- الاختلاف في الدخول ٩٤٧
- ١١- اختلاف الزوجين في متاع البيت ٩٤٧
- ١٢- الاستبراء ٩٤٨
- ١٣- النفقة على الأقارب ٩٥٠
- ١٤- نفقة المالك ٩٥١
- ١٥- الحجّة على من خالفنا ٩٥٣
- ١٦- جماع عشرة النساء ٩٥٦
- ١٧- النفقة على النساء ٩٥٦
- ١٨- الخلاف في نفقة المرأة ٩٥٧
- ١٩- القسم للنساء ٩٥٩
- ٢٠- الحال التي يختلف فيها حال النساء ٩٦٠
- ٢١- الخلاف في القسم للبكر وللثيب ٩٦٠
- ٢٢- قسم النساء إذا حضر السفر ٩٦٠
- ٢٣- الخلاف في القسم في السفر ٩٦١
- ٢٤- نشوز الرجل على امرأته ٩٦١
- ٢٥- ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة ٩٦٢
- ٢٦- الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ٩٦٢
- ٢٧- الخلاف في طلاق المختلعة ٩٦٤
- ٢٨- الشقاق بين الزوجين ٩٦٤
- ٢٩- حبس المرأة لميراثها ٩٦٥
- ٣٠- الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ٩٦٦
- ٣١- الخلاف في الطلاق ٩٦٩
- ٣٢- انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت ٩٧٠
- ٣٣- الخلاف في خيار الأمة ٩٧٠
- ٣٤- اللعان ٩٧٢
- ٣٥- الخلاف في اللعان ٩٧٩
- ٣٦- الخلاف في الطلاق الثلاث ٩٨٣
- ٣٧- ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ٩٨٦
- ٣٨- ما جاء في أمر النكاح ٩٨٩
- ٣٩- ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والإماء، وما تحل به الفروج ٩٩١
- ٤٠- الخلاف في هذا الباب ٩٩١
- ٤١- ما جاء في نكاح المحدودين ٩٩٣
- ٤٢- ما جاء فيما يجرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره ٩٩٤
- ٤٣- ما يجرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ٩٩٥
- ٤٤- الخلاف في السبايا ٩٩٦
- ٤٥- الخلاف فيما يؤتى بالزنا ٩٩٨
- ٤٦- ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل الكتاب وإمائهم ١٠٠٢
- ٤٧- باب التعريض في خطبة النكاح ١٠٠٤
- ٤٨- ما جاء في الصداق ١٠٠٤
- ٤٩- باب الخلاف في الصداق ١٠٠٥
- ٥٠- باب ما جاء في النكاح على الإجارة ١٠٠٦
- ٥١- باب النهي أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ١٠٠٧
- ٥٢- ما جاء في نكاح المشرك ١٠٠٨
- ٥٣- باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٠٠٩
- ٥٤- باب نكاح الولاة والنكاح بالشهادة ١٠١٠
- ٥٥- الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح ١٠١٢
- ٥٦- باب طهر الحائض ١٠١٥
- ٥٧- باب في إتيان الحائض ١٠١٥
- ٥٨- الخلاف في اعتزال الحائض ١٠١٦
- ٥٩- باب ما ينال من الحائض ١٠١٦
- ٦٠- الخلاف في مباشرة الحائض ١٠١٦
- ٦١- باب إتيان النساء في أدبارهن ١٠١٦
- ٦٢- باب ما يستحب من تحصين الإمام عن الزنا ١٠١٧
- ٦٣- باب نكاح الشغار ١٠١٧

- ٦٤- الخلاف في نكاح الشغار ١٠١٧
- ٦٥- نكاح المحرم ١٠٢٠
- ٦٦- باب الخلاف في نكاح المحرم ١٠٢١
- ٦٧- باب في إنكاح الوليين ١٠٢١
- ٦٨- باب في إتيان النساء قبل إحداث غسل ١٠٢٢
- ٦٩- إباحة الطلاق ١٠٢٢
- ٧٠- كيف إباحة الطلاق ١٠٢٢
- ٧١- جماع وجو الطلاق ١٠٢٢
- ٧٢- تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها ١٠٢٣
- والتي لا تحيض ١٠٢٣
- ٧٣- تفريع طلاق السنة في المدخول بها ١٠٢٣
- التي تحيض إذا كان الزوج غائباً ١٠٢٣
- ٧٤- طلاق التي لم يدخل بها ١٠٢٥
- ٧٥- ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان ١٠٢٦
- ٧٦- الطلاق بالوقت الذي قد مضى ١٠٢٦
- ٧٧- الفسخ ١٠٢٧
- ٧٨- الطلاق بالحساب ١٠٢٨
- ٧٩- الخلع والنشوز ١٠٣٠
- ٨٠- جماع القسم للنساء ١٠٣١
- ٨١- تفريع القسم والعدل بينهما ١٠٣١
- ٨٢- القسم للمرأة المدخول بها ١٠٣٣
- ٨٣- سفر الرجل بالمرأة ١٠٣٤
- ٨٤- نشوز المرأة على الرجل ١٠٣٤
- ٨٥- الحكمين ١٠٣٥
- ٨٦- ما يجوز به أخذ مال المرأة منها ١٠٣٦
- ٨٧- حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها ١٠٣٦
- ٨٨- ما تحل به الغدية ١٠٣٧
- ٨٩- الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع ١٠٣٧
- ٥٩- كتاب الخلع ١٠٣٩
- ١- ما يقع الخلع من الطلاق ١٠٣٩
- ٢- ما يجوز خلعه، وما لا يجوز ١٠٣٩
- ٣- الخلع في المرض ١٠٤٠
- ٤- ما يجوز أن يكون به الخلع، وما لا يجوز ١٠٤٠
- ٥- المهر الذي مع الخلع ١٠٤١
- ٦- الخلع على الشيء بعينه فيتلف ١٠٤٢
- ٧- خلع المراتين ١٠٤٢
- ٨- مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا يلزمها ١٠٤٥
- ٩- اختلاف الرجل والمرأة في الخلع ١٠٤٥
- ١٠- باب ما يفندي به الزوج من الخلع ١٠٤٦
- ١١- خلع المشركين ١٠٤٧
- ١٢- الخلع إلى أجل ١٠٤٧
- ٦٠- كتاب العدد ١٠٤٨
- ١- عدة المدخول بها التي تحيض ١٠٤٨
- ٢- عدة التي ينست من الحيض والتي لم تحض ١٠٥٢
- ٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها ١٠٥٣
- ٤- عدة الحرية من أهل الكتاب عند المسلم والكتابي ١٠٥٤
- ٥- العدة من الموت والطلاق والزواج غائب ١٠٥٤
- ٦- عدة الأمة ١٠٥٤
- ٧- استبراء أم الولد ١٠٥٦
- ٨- عدة الحامل ١٠٥٧
- ٩- عدة الوفاة ١٠٦٠
- ١٠- مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها ١٠٦٣
- ١١- الإحداد ١٠٦٦
- ١٢- اجتماع العدتين ١٠٦٨
- ١٣- العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها ١٠٧١
- ١٤- نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها ١٠٧٢
- ١٥- امرأة المفقود ١٠٧٤
- ١٦- عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ١٠٧٥
- ١٧- عدة المشركات ١٠٧٧
- ١٨- أحكام الرجعة ١٠٧٧
- ١٩- كيف تثبت الرجعة ١٠٧٨
- ٢٠- وجه الرجعة ١٠٧٩

- ٢١- ما يكون رجعةً، وما لا يكون ١٠٧٩ وأهل الذمّة والمشرّكين ١١٠٣
- ٢٢- دعوى المرأة انقضاء العدة ١٠٧٩ ١١- الإيلاء باللسنة ١١٠٤
- ٢٣- الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله ١٠٨٠ ١٢- إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب ١١٠٤
- ٢٤- نكاح المطلقة ثلاثاً ١٠٨١ ١٣- إيلاء الرجل مراراً ١١٠٤
- ٦١- كتاب الطلاق الواقع ١٠٨٢ ١٤- اختلاف الزوجين في الإصابة ١١٠٥
- ومن لا يقع منه طلاق ١٠٨٢ ٦٣- كتاب الظهار ١١٠٦
- ١- الجماع الذي محلّه المرأة لزوجها ١٠٨٢ ١- من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب عليه ١١٠٦
- ٢- ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره ١٠٨٢ ٢- الظهار ١١٠٦
- ٣- ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا يهدم ١٠٨٣ ٣- ما يكون ظهاراً، وما لا يكون ١١٠٦
- ٤- من يقع عليه الطلاق من النساء ١٠٨٤ ٤- متى نوجب على المظاهر الكفارة ١١٠٨
- ٥- الخلاف فيما يحرم بالزنا ١٠٨٥ ٥- باب عتق المؤمنة في الظهار ١١٠٩
- ٦- ما لا يقع طلاقه من الأزواج ١٠٨٥ ٦- من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا يجزئ ١١١٠
- ٧- طلاق السكران ١٠٨٥ ٧- ما يجزئ من الرقاب الواجبة، وما لا يجزئ ١١١٠
- ٨- طلاق المريض ١٠٨٦ ٨- من له الكفارة بالصيام في الظهار ١١١١
- ٩- طلاق المولى عليه والعبد ١٠٨٨ ٩- الكفارة بالصيام ١١١٢
- ١٠- من يلزمه الطلاق من الأزواج ١٠٨٩ ١٠- الكفارة بالإطعام ١١١٢
- ١١- الطلاق الذي تملك فيه الرجعة ١٠٩٠ ١١- تبعض الكفارة ١١١٣
- ١٢- ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع ١٠٩٠ ٦٤- كتاب اللعان ١١١٤
- ١٣- الحجّة في البتّة، وما أشبهها ١٠٩١ ١- من يلاعن من الأزواج، ومن لا يلاعن ١١١٤
- ١٤- باب الشك واليقين في الطلاق ١٠٩٣ ٢- أين يكون اللعان ١١١٦
- ٦٢- كتاب الإيلاء ١٠٩٦ ٣- أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ١١١٦
- ١- الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ١٠٩٦ ٤- كيف اللعان؟ ١١١٨
- ٢- اليمين التي يكون بها الرجل مولياً ١٠٩٦ ٥- ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ١١١٨
- ٣- الإيلاء في الغضب ١٠٩٨ ونفي الولد وحده المرأة ١١١٩
- ٤- المخرج من الإيلاء ١٠٩٩ ٦- الوقت في نفي الولد ١١٢٠
- ٥- الإيلاء من نسوة، ومن واحدة بالآيمان ١٠٩٩ ٧- ما يكون قذفاً، وما لا يكون ١١٢٠
- ٦- التوقيف في الإيلاء ١١٠٠ ٨- الشهادة في اللعان ١١٢٣
- ٧- من يلزمه الإيلاء من الأزواج ١١٠١ ٦٥- كتاب القصاص ١١٢٦
- ٨- الوقف ١١٠١ ١- أصل تحريم القتل من القرآن ١١٢٦
- ٩- طلاق المولي قبل الوقف وبعده ١١٠٣ ٢- قتل ولدان ١١٢٦
- ١٠- إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته ١١٢٦ ٣- تحريم القتل من السنة ١١٢٦

- ٤- جماع إيجاب القصاص في العمد ١١٢٧
- ٥- من عليه القصاص في القتل، وما دونه ١١٢٧
- ٦- باب العمد الذي يكون فيه القصاص ١١٢٨
- ٧- باب العمد فيما دون النفس ١١٢٩
- ٨- الحكم في قتل العمد ١١٣٠
- ٩- ولأه القصاص ١١٣٤
- ١٠- باب الشهادة في العفو ١١٣٥
- ١١- باب عفو المحني عليه الجناية ١١٣٦
- ١٢- جناية العبد على الحر فيبتاعه الحر والعفو عنه ١١٣٦
- ١٣- جناية المرأة على الرجل فينكحها بالجناية ١١٣٧
- ١٤- الشهادة في الجناية ١١٣٧
- ١٥- الشهادة في الأفضية ١١٣٨
- ١٦- ما تقبل عليه الشهادة في الجناية ١١٣٨
- ١٧- تناسخ الأولياء على القصاص ١١٣٩
- ١٨- تعدّي الوكيل والولي في القتل ١١٤٠
- ١٩- الوكالة ١١٤٠
- ٢٠- قتل الرجل بالمرأة ١١٤٠
- ٢١- قتل الرجل النفر ١١٤١
- ٢٢- الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح ١١٤١
- ٢٣- قتل الحر بالعبد ١١٤٣
- ٢٤- قتل الخنثى ١١٤٤
- ٢٥- العبد يقتل بالعبد ١١٤٤
- ٢٦- الحر يقتل بالعبد ١١٤٥
- ٢٧- جراح النفر الرجل الواحد فيموت ١١٤٦
- ٢٨- ما يسقط فيه القصاص من العمد ١١٤٧
- ٢٩- الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله
أو يدخل عليه بيته فيقتله ١١٤٧
- ٣٠- الرجل يجلس للرجل حتى يقتله ١١٤٨
- ٣١- منع الرجل نفسه وحرمة ١١٤٨
- ٣٢- التعدّي في الاطلاع ودخول المنزل ١١٤٩
- ٣٣- ما جاء في الرجل يقتل ابنه ١١٥١
- ٣٤- قتل المسلم ببلاد الحرب ١١٥٢
- ٣٥- ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين
فأصابوا من أموالهم ١١٥٣
- ٣٦- ما أصاب المسلمون في يد أهل الردّة
من متاع المسلمين ١١٥٤
- ٣٧- من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين ١١٥٤
- ٣٨- شرك من لا قصاص عليه ١١٥٦
- ٣٩- الزحان يلتقيان ١١٥٦
- ٤٠- قتل الإمام ١١٥٧
- ٤١- أمر السيد عبده ١١٥٨
- ٤٢- الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سبي ١١٥٨
- ٤٣- المرأة تقتل حبلى وتقتل ١١٥٩
- ٤٤- تحول حال المشرك يجرح حتى إذا
جني عليه وحال الجاني ١١٦٠
- ٤٥- الحكم بين أهل الذمة في القتل ١١٦١
- ٤٦- ردة المسلم قبل مجيئ وبعد ما يجيئ وردة أخبرنا
لمجيئ عليه بعد ما يجيئ عليه ١١٦٢
- ٤٧- ردة المجني عليه وتحول حاله ١١٦٣
- ٤٨- تحول حال المجني عليه بالعق
والجاني يعتق بعد رق ١١٦٤
- ٤٩- جماع القصاص فيما دون النفس ١١٦٤
- ٥٠- تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف ١١٦٦
- ٥١- أمر الحاكم بالقود ١١٦٩
- ٥٢- زيادة الجناية ١١٧٠
- ٥٣- دواء الجرح ١١٧١
- ٥٤- جناية المجروح على نفسه ١١٧١
- ٥٥- من يلي القصاص ١١٧٢
- ٥٦- خطأ المقتص ١١٧٢
- ٥٧- ما يكون به القصاص ١١٧٧
- ٥٨- العلل في القود ١١٧٤
- ٥٩- ذهاب البصر ١١٧٥
- ٦٠- النقص في البصر ١١٧٧
- ٦١- اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر ١١٧٧

- ١١٧٨ - ٦٢ الجنائية على العين القائمة
- ١١٧٨ - ٦٣ في السَّمْع
- ١١٧٨ - ٦٤ الرَّجُلُ يعمدُ الرَّجُلَيْنِ بالضَّرْبَةِ أو الرَّمِيَةِ
- ١١٧٨ - ٦٥ النَّقْصُ في الجاني المقتَصَرُ منه
- ١١٧٩ - ٦٦ الحالُّ الَّتِي إذا قَتَلَ بها الرَّجُلُ أَقِيدَ منه
- ١١٨٠ - ٦٧ الجراحُ بعدَ الجراحِ
- ١١٨٠ - ٦٨ الرَّجُلُ يَقْتُلُ الرَّجُلَ فيعدو عليه أَجْنِيٌّ فيقتله
- ١١٨١ - ٦٩ الجنائية على البدينِ والرَّجُلَيْنِ
- ١١٨٢ - ٧٠ الرَّجُلَيْنِ
- ١١٨٣ - ٧١ الأَلْيَتَيْنِ
- ١١٨٣ - ٧٢ الأَنْثَيْنِ
- ١١٨٣ - ٧٣ الجنائية على ركبِ المرأةِ
- ١١٨٣ - ٧٤ عقلُ الأصابعِ
- ١١٨٤ - ٧٥ أَرْشُ الموضحةِ
- ١١٨٥ - ٧٦ الهاشمةِ
- ١١٨٥ - ٧٧ المُنْقَلَة
- ١١٨٥ - ٧٨ المأمومةِ
- ١١٨٦ - ٧٩ ما دونَ الموضحةِ من الشَّجَاجِ
- ١١٨٦ - ٨٠ الشَّجَاجُ في الوجهِ
- ١١٨٦ - ٨١ الجائفةِ
- ١١٨٦ - ٨٢ ما لا يكونُ جائفةً
- ١١٨٧ - ٨٣ كسرُ العظامِ
- ١١٨٧ - ٨٤ العوجُ والعرجُ في كسرِ العظامِ
- ١١٨٨ - ٨٥ كسرُ الصِّلْبِ والعنقِ
- ١١٨٨ - ٨٦ كسرُ الصِّلْبِ
- ١١٨٨ - ٨٧ التَّوافُذُ في العظامِ
- ١١٨٨ - ٨٨ ذهابُ العقلِ من الجنائيةِ
- ١١٨٩ - ٨٩ سَلَخُ الجلدِ
- ١١٨٩ - ٩٠ قطعُ الأظفارِ
- ١١٩٠ - ٩١ غَمُّ الرَّجُلِ وختقه
- ١١٩٠ - ٩٢ الحكومةِ
- ١١٩١ - ٩٣ التَّقَاءُ الفارسينِ
- ١١٩٢ - ٩٤ صدمةُ الرَّجُلِ الآخرِ
- ١١٩٢ - ٩٥ اصطدامُ السَّفِينَتَيْنِ
- ١١٩٢ - ٩٦ جنائيةُ السُّلْطَانِ
- ١١٩ - ٩٧ ميراثُ الدَّيَّةِ
- ١١٩٤ - ٩٨ عَفْوُ المَجْنِيِّ عليه في العمدِ والخطأِ
- ١١٩٥ - ٩٩ القسامةِ
- ١١٩٦ - ١٠٠ من يقسمُ ويقسمُ فيه وعليه
- ١١٩٧ - ١٠١ الورثةُ يقسمونَ
- ١١٩٧ - ١٠٢ بيانُ ما يحلفُ عليه القسامةِ
- ١١٩٨ - ١٠٣ عددُ الأيمانِ على كُلِّ حالفٍ
- ١١٩٨ - ١٠٤ نكولُ الورثةِ واختلافهم في القسامةِ،
- ١١٩٨ - ومن يدعى عليهم
- ١١٩٨ - ١٠٥ ما يسقطُ حقوقُ أهلِ القسامةِ من الاختلافِ،
- ١١٩٩ - وما لا يسقطها
- ١١٩٩ - ١٠٦ الخطأُ والعمدُ في القسامةِ
- ١١٩٩ - ١٠٧ القسامةُ باليَمِينِ وغيرها
- ١٢٠٠ - ١٠٨ اختلافُ المدعى والمدعى عليه في الدَّمِ
- ١٢٠١ - ١٠٩ بابُ الإقرارِ والنَّكولِ والدَّعوى في الدَّمِ
- ١٢٠١ - ١١٠ قتلُ الرَّجُلِ في الجماعةِ
- ١٢٠٢ - ١١١ نكولُ المدعى عليهمِ بالدَّمِ عن الأيمانِ
- ١٢٠٢ - ١١٢ بابُ دعوى الدَّمِ
- ١٢٠٢ - ١١٣ بابُ كيفَ اليمينِ على الدَّمِ
- ١٢٠٢ - ١١٤ يمينُ المدعى على القتلِ
- ١٢٠٢ - ١١٥ يمينُ المدعى عليه من إقراره
- ١٢٠٣ - ١١٦ يمينُ مدعى الدَّمِ
- ١٢٠٣ - ١١٧ التَّحْفُظُ في اليمينِ
- ١٢٠٣ - ١١٨ عتقُ أمهاتِ الأولادِ والجنائيةُ عليهنَّ
- ١٢٠٤ - ١١٩ الجنائيةُ على أُمِّ الولدِ
- ١٢٠٤ - ١٢٠ مسألةُ الجنينِ
- ١٢٠٥ - ١٢١ الجنائيةُ على العبدِ
- ١٢٠٧ - ٦٦ كتابُ الدياتِ

- ١- ديات الخطأ ديات الرجال الأحرار المسلمين ١٢٠٧
- ٢- دية المعاهد ١٢٠٧
- ٣- دية المرأة ١٢٠٨
- ٤- دية الخنثى ١٢٠٨
- ٥- دية الجنين ١٢٠٨
- ٦- جنين المرأة الحرة ١٢١٠
- ٧- جنين الذميمة ١٢١٢
- ٨- جنين الأمة ١٢١٢
- ٩- جنين الأمة تعتق والذميمة تسلم ١٢١٢
- ١٠- حلول الدية ١٢١٣
- ١١- أسنان الإبل في العمد وشبه العمد ١٢١٣
- ١٢- سنن الإبل في الخطأ ١٢١٣
- ١٣- في تغليظ الدية ١٢١٤
- ١٤- أي الإبل على العاقلة؟ ١٢١٤
- ١٥- إعوأ الإبل ١٢١٤
- ١٦- العيب في الإبل ١٢١٥
- ١٧- ما تحمل العاقلة من الدية، ومن يحملها منهم ١٢١٦
- ١٨- عقل الموالي ١٢١٦
- ١٩- عقل الحلفاء ١٢١٦
- ٢٠- عقل من لا يعرف نسبه ١٢١٦
- ٢١- أين تكون العاقلة؟ ١٢١٧
- ٢٢- جماع الذيات فيما دون النفس ١٢١٧
- ٢٣- باب دية الأنف ١٢١٧
- ٢٤- الدية على الماران ١٢١٨
- ٢٥- كسر الأنف وذهاب الشم ١٢١٨
- ٢٦- الدية في اللسان ١٢١٨
- ٢٧- اللهاة ١٢١٩
- ٢٨- دية الذكر ١٢١٩
- ٢٩- ذكر الخنثى ١٢٢٠
- ٣٠- دية العينين ١٢٢١
- ٣١- دية أشعار العينين ١٢٢١
- ٣٢- دية الحاجبين واللحية والرأس ١٢٢١
- ٣٣- دية الأذنين ١٢٢٢
- ٣٤- دية الشفتين ١٢٢٢
- ٣٥- دية اللحين ١٢٢٢
- ٣٦- دية الأسنان ١٢٢٣
- ٣٧- ما يحدث من النقص في الأسنان ١٢٢٤
- ٣٨- العيب في ألوان الأسنان ١٢٢٤
- ٣٩- أسنان الصبي ١٢٢٥
- ٤٠- السن الزائدة ١٢٢٥
- ٤١- قلع السن وكسرها ١٢٢٥
- ٤٢- حلمتي الثديين ١٢٢٦
- ٤٣- النكاح على أرض الجناية ١٢٢٦
- ٦٧- كتاب الحدود وصيغة النفي
(في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي، والردة،
ومسائل مختلفة) ١٢٢٧
- ١- السارق توهب له السرقة ١٢٢٨
- ٢- ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق ١٢٢٩
- ٣- باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده ١٢٢٩
- ٤- في الثمر الرطب يسرق ١٢٢٩
- ٥- باب النفي والاعتراف في الزنا ١٢٣٠
- ٦- ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت ١٢٣٢
- ٧- باب ما جاء في الضرير من خلقته لا
من مرض يصيب الحد ١٢٣٣
- ٨- الشهادة في الزنا ١٢٣٣
- ٩- باب أن الحدود كفارات ١٢٣٤
- ١٠- باب حد الذميين إذا زنوا ١٢٣٥
- ١١- حد الخمر ١٢٤٠
- ١٢- باب ضرب النساء ١٢٤٠
- ١٣- السوط الذي يضرب به ١٢٤١
- ١٤- باب الوقت في العقوبة والعفو عنها ١٢٤١
- ١٥- صفة النفي ١٢٤١
- ١٦- حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع
الطريق وحد الزاني حد السرقة ١٢٤٢

- ١٧- بابُ السِّنِّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الرَّجُلُ
والمرأةُ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمَا الْحُدُودُ..... ١٢٤٣
- ١٨- بابُ مَا يَكُونُ حَرْزًا، وَلَا يَكُونُ وَالرَّجُلُ تَوَهَّبَ لَهُ
السَّرْقَةُ بَعْدَمَا يَسْرِقُهَا أَوْ يَمْلِكُهَا بَوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ..... ١٢٤٣
- ١٩- قَطْعُ الْمَمْلُوكِ بِإِقْرَارِهِ وَقَطْعُهُ وَهُوَ أَبْنَى..... ١٢٤٤
- ٢٠- قَطْعُ الْأَطْرَافِ كُلِّهَا..... ١٢٤٥
- ٢١- مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ..... ١٢٤٥
- ٢٢- مَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ مِنْ جَهَةِ الْخِيَانَةِ..... ١٢٤٥
- ٢٣- غَرْمُ السَّارِقِ..... ١٢٤٦
- ٢٤- حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ..... ١٢٤٦
- ٢٥- الشَّهَادَاتُ وَالْإِقْرَارُ فِي السَّرْقَةِ وَقَطْعِ
الطَّرِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ..... ١٢٤٧
- ٢٦- حَدُّ الثَّيِّبِ الزَّانِي..... ١٢٤٨
- ٢٧- وَشَهَادَةُ الزَّانَا أَرْبَعَةٌ..... ١٢٤٩
- ٢٨- مَا يَدْرَأُ فِيهِ الْحَدُّ فِي الزَّانَا، وَمَا لَا يَدْرَأُ..... ١٢٤٩
- ٢٩- بَابُ الْمُرْتَدِّ الْكَبِيرِ..... ١٢٥٠
- ٣٠- بَابُ مَا يَحْرُمُ بِهِ الدِّمُّ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ١٢٥٠
- ٣١- تَفْرِيعُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥١
- ٣٢- الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٢
- ٣٣- مَالُ الْمُرْتَدِّ وَزَوْجَةُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٢
- ٣٤- مَالُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٣
- ٣٥- الْمَكْرَهُ عَلَى الرَّدَّةِ..... ١٢٥٤
- ٣٦- مَا أَحْدَثَ الْمُرْتَدُّ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فِي مَالِهِ..... ١٢٥٤
- ٣٧- جَنَايَةُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٤
- ٣٨- الْجَنَايَةُ عَلَى الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٥
- ٣٩- الدِّينُ عَلَى الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٥
- ٤٠- الدِّينُ لِلْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٥
- ٤١- ذُبْحَةُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٥
- ٤٢- نِكَاحُ الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٦
- ٤٣- الْخِلَافُ فِي الْمُرْتَدِّ..... ١٢٥٦
- ٤٤- تَكَلَّفُ الْحُجَّةِ عَلَى قَاتِلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى مَنْ
قَالَ أَقْبَلَ إِظْهَارَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ رَجَعَ إِلَى دِينِ يَظْهَرُهُ
- ٤٥- خِلَافُ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ..... ١٢٥٨
- ٤٦- اصْطِدَامُ السَّقِيَّتَيْنِ وَالْفَارَسَيْنِ..... ١٢٦١
- ٤٧- مَسْأَلَةُ الْحَجَّامِ وَالْخَاتَنِ وَالْبَيْطَارِ..... ١٢٦٢
- ٤٨- مَسْأَلَةُ الرَّجُلِ يَكْتَرِي الدَّابَّةَ فَيَضْرِبُهَا فَمُوتَ..... ١٢٦٣
- ٤٩- جَنَايَةُ مُعَلِّمِ الْكِتَابِ..... ١٢٦٣
- ٥٠- مَسْأَلَةُ الْأَجْرَاءِ..... ١٢٦٤
- ٥١- بَابُ خَطِّ الطَّيِّبِ وَالْإِمَامُ يُؤَدِّبُ..... ١٢٦٥
- ٥٢- الْجَمْلُ الصَّنَوَلُ..... ١٢٦٦
- ٥٣- الاسْتِحْقَاقُ..... ١٢٦٧
- ٥٤- الْأَشْرَبَةُ..... ١٢٦٧
- ٥٥- الْوَلِيمَةُ..... ١٢٧٠
- ٥٦- صَدَقَةُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..... ١٢٧١
- ٥٧- الْبَحِيرَةُ وَالْوَصِيلَةُ وَالسَّائِبَةُ وَالْحَامُ..... ١٢٧١
- ٥٨- بَيَانُ مَعْنَى الْبَحِيرَةِ السَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ..... ١٢٧٣
- ٥٩- بَابُ تَفْرِيعِ الْعَتَقِ..... ١٢٧٤
- ٦٠- الْخِلَافُ فِي السَّائِبَةِ وَالْكَافِرِ يَعْتَقُ الْمُؤْمِنَ..... ١٢٧٤
- ٦١- الْخِلَافُ فِي الْمَوَالِي..... ١٢٧٥
- ٦٢- تَفْرِيعُ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ..... ١٢٧٧
- ٦٣- الْخِلَافُ فِي النَّذْرِ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ..... ١٢٧٧
- ٦٤- إِقْرَارُ بِنِكَاحٍ مَفْسُوخٍ..... ١٢٧٨
- ٦٥- وَضْعُ كِتَابِ عَتَقٍ عَبْدٍ..... ١٢٧٨
- ٦٦- كِرَاءُ الدَّوَرِ..... ١٢٧٩
- ٦٧- بَابُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَكْتَبَ شَرَاءَ عَبْدٍ..... ١٢٧٩
- ٦٨- شَرَاءُ عَبْدٍ آخَرَ..... ١٢٧٩
- ٦٩- بَيْعُ الْبَرَاءَةِ..... ١٢٨٠
- ٧٠- الْاِخْتِلَافُ فِي الْعَيْبِ..... ١٢٨٠
- ٧١- وَثِيقَةُ فِي الْمَكَاتِبِ أَمْلَاهَا الشَّافِعِيُّ..... ١٢٨٢
- ٧٢- وَثِيقَةُ فِي الْمَدِيرِ..... ١٢٨٢
- ٦٨- كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ

(في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،

والقسامة، والدعوى، والأيمان والنذور، والمشاورة)..... ١٢٨٣

- ١- أدب القاضي، وما يستحب للقاضي ١٢٨٤
- ٢- الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر ١٢٨٤
- ٣- مشاورة القاضي ١٢٨٧
- ٤- حكم القاضي ١٢٨٨
- ٥- مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود ١٢٨٨
- ٦- ما يجوز به شهادة أهل الأهواء ١٢٨٩
- ٧- شهادة أهل الأشرية ١٢٩٠
- ٨- شهادة أهل العصية ١٢٩٠
- ٩- شهادة الشعراء ١٢٩٠
- ١٠- شهادة أهل اللعب ١٢٩١
- ١١- شهادة من يأخذ الجعل على الخير ١٢٩١
- ١٢- شهادة السؤال ١٢٩١
- ١٣- شهادة القاذف ١٢٩٢
- ١٤- كتاب القاضي ١٢٩٣
- ١٥- القسم ١٢٩٣
- ١٦- الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه ١٢٩٣
- ١٧- كتاب القاضي إلى القاضي ١٢٩٣
- ١٨- أجر القسم ١٢٩٤
- ١٩- السهمان في القسم ١٢٩٥
- ٢٠- ما يرد من القسم بأدعاء بعض المقسوم ١٢٩٥
- ٢١- الإقرار والمواهب ١٢٩٨
- ٢٢- باب الشركة ١٣٠٤
- ٢٣- إقرار أحد الابنين بالأخ ١٣٠٥
- ٢٤- إقرار الوارث ودعوى الأعاجم ١٣٠٥
- ٢٥- دعوى الأعاجم ١٣٠٦
- ٢٦- الدعوى والبيئات ١٣٠٦
- ٢٧- باب الدعوى في الميراث ١٣٠٩
- ٢٨- باب الشهادة على الشهادة ١٣١٠
- ٢٩- باب شهادة أهل الذمة في الموارث ١٣١١
- ٣٠- باب للدعويين إحداهما في وقت قبل وقت صاحبه ١٣١٢
- ٣١- باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة ١٣١٣
- ٣٢- باب الدعوى في البيوع ١٣١٩
- ٣٣- باب دعوى الولد ١٣٢٢
- ٣٤- اليمين مع الشاهد ١٣٢٩
- ٣٥- ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد ١٣٢٩
- ٣٦- الامتناع من اليمين وكيف اليمين؟ ١٣٣٢
- ٣٧- باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد، وما يقضى ١٣٣٢
- ٣٨- الخلاف في اليمين مع الشاهد ١٣٣٦
- ٣٩- المدعي والمدعى عليه ١٣٤١
- ٤٠- باب اليمين مع الشاهد ١٣٦١
- ٤١- الخلاف في اليمين على المنبر ١٣٦٣
- ٤٢- باب رد اليمين ١٣٦٤
- ٤٣- في حكم الحاكم ١٣٦٦
- ٤٤- الخلاف في قضاء القاضي ١٣٦٧
- ٤٥- الحكم بين أهل الكتاب ١٣٦٨
- ٤٦- الشهادات ١٣٦٩
- ٤٧- باب إجازة شهادة الحدود ١٣٧٠
- ٤٨- باب شهادة الأعمى ١٣٧١
- ٤٩- شهادة الوالد للولد والولد للوالد ١٣٧١
- ٥٠- شهادة الغلام والعبد والكافر ١٣٧١
- ٥١- شهادة النساء ١٣٧٢
- ٥٢- شهادة القاضي ١٣٧٢
- ٥٣- رؤية الهلال ١٣٧٢
- ٥٤- شهادة الصبيان ١٣٧٢
- ٥٥- الشهادة على الشهادة ١٣٧٣
- ٥٦- الشهادة على الجراح ١٣٧٣
- ٥٧- شهادة الوارث ١٣٧٣
- ٥٨- الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي ١٣٧٤
- ٥٩- باب الحدود ١٣٧٨
- ٦٠- الأيمان والنذور والكفارات في الأيمان ١٣٨٢
- ٦١- الاستثناء في اليمين ١٣٨٣
- ٦٢- لغو اليمين ١٣٨٣

- ٦٣- الكفارة قبل الحنث وبعده ١٣٨٤
- ٦٤- من حلف بطلاق امرأته إن تزوج عليها ١٣٨٤
- ٦٥- الإطعام في الكفارات في البلدان كلها ١٣٨٤
- ٦٦- من لا يطعم من الكفارات ١٣٨
- ٦٧- ما يجزي من الكسوة في الكفارات ١٣٨٥
- ٦٨- العتق في الكفارات ١٣٨٥
- ٦٩- الصيام في كفارات الأيمان ١٣٨٦
- ٧٠- من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين ١٣٨٦
- ٧١- من حنث معسراً، ثم أيسر، أو حنث موسراً، ثم أعسر ١٣٨٦
- ٧٢- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة ١٣٨٦
- ٧٣- الوصية بكفارة الأيمان والزكاة، ومن تصدق بكفارة، ثم اشتراها ١٣٨٦
- ٧٤- كفارة يمين العبد ١٣٨٧
- ٧٥- من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل ١٣٨٧
- ٧٦- فيمن حلف على سكنى دار لا يسكنها ١٣٩٠
- ٧٧- فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار، وهذا البيت فغير عن حاله ١٣٩١
- ٧٨- من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما، ففعل أحدهما ١٣٩٢
- ٧٩- من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه ١٣٩٣
- ٨٠- من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل ١٣٩٤
- ٨١- من حلف في أمر أن لا يفعله غداً، ففعله اليوم ١٣٩٤
- ٨٢- من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره، ففعله ١٣٩٥
- ٨٣- من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني ١٣٩٦
- ٨٤- باب الإشهاد عند الدفع إلى التامى ١٣٩٩
- ٨٥- باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ ١٣٩٩
- حتى ما يفعل بهن من الحبس، والأذى ١٣٩٩
- ٨٦- باب الشهادة في الطلاق ١٤٠٠
- ٨٧- باب الشهادة في الدين ١٤٠١
- ٨٨- باب الخلاف في هذا ١٤٠١
- ٨٩- باب اليمين مع الشاهد ١٤٠١
- ٩٠- اليمين مع الشاهد ١٤٠٢
- ٩١- باب الخلاف في اليمين مع الشاهد ١٤٠٢
- ٩٢- باب شهادة النساء لا رجل معهن ١٤٠٣
- ٩٣- الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء ١٤٠٣
- ٩٤- باب شرط الذين تقبل شهادتهم ١٤٠٤
- ٩٥- باب شهادة القاذف ١٤٠٤
- ٩٦- باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف ١٤٠٥
- ٩٧- باب التحفظ في الشهادة ١٤٠٦
- ٩٨- باب الخلاف في شهادة الأعمى ١٤٠٦
- ٩٩- باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ١٤٠٧
- ١٠٠- باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل أن يسألها ١٤٠٧
- ١٠١- الدعوى والبيّنات ١٤٠٨
- ١٠٢- باب في الأفضية ١٤٠٨
- ١٠٣- باب في اجتهاد الحاكم ١٤٠٨
- ١٠٤- باب التثبيت في الحكم وغيره ١٤٠٩
- ١٠٥- باب المشاورة ١٤٠٩
- ١٠٦- باب أخذ الولي بالولي ١٤٠٩
- ١٠٧- باب ما يجب فيه اليمين ١٤١٠
- ٦٩- كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف ١٤١١
- ١- باب الغضب ١٤١١
- ٢- باب الاختلاف في العيب ١٤١٣
- ٣- باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ١٤١٦
- ٤- باب المضاربة ١٤١٩
- ٥- باب السلم ١٤٢٠
- ٦- باب الشفعة ١٤٢٠
- أجارتنا بيني، فإنك طالقة ١٤٢٢

- ٧- بابُ المِزَارعة ١٤٢٢
- ٨- بابُ الدَّعْوَى والصَّلَاح ١٤٢٣
- ٩- بابُ الصَّدَقَةِ والهبة ١٤٢٤
- ١٠- بابُ في الرِّدِعة ١٤٢٦
- ١١- بابُ في الرِّهْن ١٤٢٦
- ١٢- بابُ الحِوَالَةِ والكِفَالَةِ في الدِّين ١٤٢٧
- ١٣- بابُ في الدِّين ١٤٢٩
- ١٤- بابُ في الأَيْمَان ١٤٣٦
- ١٥- بابُ الوَصَايَا ١٤٣٦
- ١٦- بابُ المَوَارِث ١٤٣٧
- ١٧- بابُ في الأَوْصِيَاء ١٤٣٩
- ١٨- بابُ في الشَّرَكَةِ والعَتَقِ وغيره ١٤٤٠
- ١٩- بابُ في المَكَاتِب ١٤٤٢
- ٢٠- بابُ في الأَيْمَان ١٤٤٣
- ٢١- بابُ في العَارِيَةِ وأَكْلِ الغَلَّة ١٤٤٤
- ٢٢- بابُ في الأَجِيرِ والإِجَارَةِ ١٤٤٤
- ٢٣- بابُ القِسْمَةِ ١٤٤٥
- ٢٤- بابُ الصَّلَاة ١٤٤٥
- ٢٥- بابُ صَلَاةِ الخَوْف ١٤٤٦
- ٢٦- بابُ الزَّكَاة ١٤٤٨
- ٢٧- بابُ الصِّيَام ١٤٤٩
- ٢٨- بابُ في الحَجِّ ١٤٥٠
- ٢٩- بابُ الذِّيَّات ١٤٥٢
- ٣٠- بابُ السَّرَقَةِ ١٤٥٤
- ٣١- بابُ القِضَاء ١٤٥٥
- ٣٢- بابُ الفَرِيَةِ ١٤٥٦
- ٣٣- بابُ النِّكَاح ١٤٥٧
- ٣٤- بابُ الطَّلَاق ١٤٦٠
- ٣٥- بابُ الحُدُود ١٤٦٠
- ٧٠- كتاب اختلاف عليّ وعبد الله بن مسعود ١٤٦٦
- ١- أبواب الوضوء والغسل والتيمم ١٤٦٦
- ٢- بابُ الوضوء ١٤٦٦
- ٣- أبواب الصَّلَاة ١٤٦٧
- ٤- بابُ الجمعة والعِيدَيْن ١٤٧٠
- ٥- بابُ الوترِ والقنوتِ والآيات ١٤٧١
- ٦- الجنائز ١٤٧٢
- ٧- سجودُ القرآن ١٤٧٢
- ٨- الصِّيَام ١٤٧٣
- ٩- أبوابُ الزَّكَاة ١٤٧٣
- ١٠- أبوابُ الطَّلَاقِ والنِّكَاح ١٤٧٤
- ١١- المَنعَةُ ١٤٧٧
- ١٢- ما جَاءَ في البَيْع ١٤٧٩
- ١٣- بابُ الذِّيَّات ١٤٨٠
- ١٤- بابُ الأَقْضِيَةِ ١٤٨٢
- ١٥- بابُ اللَّقْطَةِ ١٤٨٣
- ١٦- بابُ الفَرَائِض ١٤٨٣
- ١٧- بابُ المَكَاتِب ١٤٨٤
- ١٨- بابُ الحُدُود ١٤٨٥
- ١٩- بابُ الصِّيَام ١٤٩٤
- ٢٠- بابُ الحَجِّ ١٤٩٩
- ٧١- كتاب اختلاف مالكٍ والشافعيّ ١٤٩٧
- ١- بابُ ما جَاءَ في الصَّدَقَات ١٥٠٠
- ٢- بابُ في بَيْعِ الثَّمَار ١٥٠٠
- ٣- بابُ في الأَقْضِيَةِ ١٥٠١
- ٢- العَتَق ١٥٠٢
- ٥- بابُ صَلَاةِ الإمامِ إِذَا كَانَ مَرِيضاً بِالمُؤْمِنِينَ جالساً وصلاتهم خَلْفَهُ قِيَاماً ١٥٠٣
- ٦- بابُ رَفْعِ اليَدَيْنِ في الصَّلَاة ١٥٠٤
- ٧- بابُ الجَهْرِ بِأَمِين ١٥٠٥
- ٨- بابُ سَجُودِ القرآن ١٥٠٥
- ٩- بابُ الصَّلَاةِ في الكَعْبَةِ ١٥٠٧
- ١٠- بابُ ما جَاءَ في الوترِ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ ١٥٠٧

- ١١- بابُ القراءة في العيدين والجمعة ١٥٠٨
- ١٢- بابُ الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ١٥٠٨
- ١٣- بابُ إعادة المكتوبة مع الإمام ١٥٠٩
- ١٤- بابُ القراءة في المغرب ١٥٠٩
- ١٥- بابُ القراءة في الركعتين الأخيرتين ١٥١٠
- ١٦- بابُ المستحاضة ١٥١١
- ١٧- بابُ الكلب يُلغ في الإناء أو غيره ١٥١٢
- ١٨- بابُ ما جاء في الجنائز ١٥١٣
- ١٩- بابُ الصلاة على الميت في المسجد ١٥١٣
- ٢٠- بابُ في فوت الحج ١٥١٤
- ٢١- بابُ الحجامة للمحرم ١٥١٥
- ٢٢- بابُ ما يقتل المحرم من الدواب ١٥١٥
- ٢٣- بابُ الشركة في البدنة ١٥١٦
- ٢٤- بابُ التمتع في الحج ١٥١٦
- ٢٥- بابُ الطيب للمحرم ١٥١٧
- ٢٦- بابُ في العمرى ١٥١٨
- ٢٧- بابُ ما جاء في العقيقة ١٥١٩
- ٢٨- بابُ في الحربى يسلم ١٥٢٠
- ٢٩- بابُ في أهل دار الحرب ١٥٢١
- ٣٠- بابُ البيوع ١٥٢١
- ٣١- بابُ متى يجب البيع ١٥٢١
- ٣٢- بابُ بيع البرنامج ١٥٢٢
- ٣٣- بابُ بيع الثمر ١٥٢٢
- ٣٤- بابُ ما جاء في ثمن الكلب ١٥٢٣
- ٣٥- بابُ الزكاة ١٥٢٣
- ٣٦- بابُ النكاح بولي ١٥٢٤
- ٣٧- بابُ ما جاء في الصداق ١٥٢٤
- ٣٨- بابُ في الرضاع ١٥٢٥
- ٣٩- بابُ ما جاء في الولاء ١٥٢٦
- ٤٠- بابُ الإفطار في شهر رمضان ١٥٢٦
- ٤١- بابُ في اللقطة ١٥٢٦
- ٤٢- بابُ المسح على الخفين ١٥٢٧
- ٤٣- بابُ ما جاء في الجهاد ١٥٢٨
- ٤٤- بابُ ما جاء في الرقية ١٥٢٩
- ٤٥- بابُ في الجهاد ١٥٢٩
- ٤٦- بابُ فيمن أحيأ أرضاً مواتاً ١٥٣١
- ٤٧- بابُ في الأقضية ١٥٣٢
- ٤٨- بابُ في الأمة تغرُ بنفسها ١٥٣٢
- ٤٩- بابُ القضاء في المبوذ ١٥٣٢
- ٥٠- بابُ القضاء في الهبات ١٥٣٣
- ٥١- بابُ في إرخاء الستور ١٥٣٤
- ٥٢- بابُ في القسامة والعقل ١٥٣٤
- ٥٣- بابُ القضاء في الضرس والترقوة والضلع ١٥٣٥
- ٥٤- بابُ في النكاح ١٥٣٥
- ٥٥- بابُ ما جاء في المتعة ١٥٣٥
- ٥٦- بابُ في المفقود ١٥٣٦
- ٥٧- بابُ في الزكاة ١٥٣٧
- ٥٨- بابُ في الصلاة ١٥٣٧
- ٥٩- بابُ في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج ١٥٣٧
- ٦٠- بابُ ما جاء في الصيد ١٥٣٨
- ٦١- بابُ الأمان لأهل دار الحرب ١٥٤٠
- ٦٢- بابُ ما روى مالك عن عثمان بن عفان،
وخالفه في تخمير المحرم وجهه ١٥٤١
- ٦٣- بابُ ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين ١٥٤٢
- ٦٤- بابُ في بيع المدبر ١٥٤٢
- ٦٥- بابُ ما جاء في لبس الخنز ١٥٤٣
- ٦٦- بابُ خلاف ابن عباس في البيوع ١٥٤٣
- ٦٧- بابُ ١٥٤٣
- ٦٨- بابُ خلاف زيد بن ثابت في الطلاق ١٥٤٤
- ٦٩- بابُ في عين الأعور ١٥٤٤
- ٧٠- بابُ خلاف عمر بن عبد العزيز في
عشور أهل الذمة ١٥٤٥
- ٧١- بابُ خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء ١٥٤٥
- ٧٢- بابُ في سجود القرآن ١٥٤٦

- ٧٣- بابُ غسلِ الجنابة ١٥٤٦
- ٧٤- بابُ في الرَّعاف ١٥٤٦
- ٧٥- بابُ الغسلِ بفضلِ الجنبِ والحائض ١٥٤٦
- ٧٦- بابُ التَّيمُّم ١٥٤٧
- ٧٧- بابُ الوتر ١٥٤٧
- ٧٨- بابُ الصَّلَاةِ مَنَى والتَّافُلَةِ في السَّفر ١٥٤٧
- ٧٩- بابُ القنوت ١٥٤٨
- ٨٠- بابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الفِطْرِ وبعده ١٥٤٨
- ٨١- بابُ نومِ الجالسِ والمضطجع ١٥٤٩
- ٨٢- بابُ إسراعِ المشي إلى الصَّلَاة ١٥٤٩
- ٨٣- بابُ رفعِ الأيدي في التَّكْبِير ١٥٤٩
- ٨٤- بابُ وضعِ الأيدي في السَّجود ١٥٥٠
- ٨٥- بابُ من الصَّيَام ١٥٥٠
- ٨٦- بابُ في الحجِّ ١٥٥١
- ٨٧- بابُ الإِهْلَالِ من دونِ المِقات ١٥٥٢
- ٨٨- بابُ في الغَدْوِ من مَنَى إلى عرفة ١٥٥٣
- ٨٩- بابُ قطعِ التَّلْبِيَةِ ١٥٥٣
- ٩٠- بابُ النِّكَاح ١٥٥٣
- ٩١- بابُ التَّمْلِيكِ ١٥٥٣
- ٩٢- بابُ التَّمَتَةِ ١٥٥٤
- ٩٣- بابُ الحَلْيَةِ والبرَةِ ١٥٥٤
- ٩٤- بابُ في بيعِ الحيوان ١٥٥٥
- ٩٥- بابُ الكَفَّارات ١٥٥٦
- ٩٦- بابُ زكاةِ الفِطْرِ ١٥٥٦
- ٩٧- بابُ في قطعِ العبد ١٥٥
- ٧٢- كتابُ جماعِ العلم ١٥٦٧
- ١- بابُ حكايةِ قولِ الطَّائِفَةِ الَّتِي رَدَّتْ الْأَخْبَارَ كُلَّهَا ١٥٦٧
- ٢- بابُ حكايةِ قولٍ من رَدَّ خَيْرَ الْخَاصَّةِ ١٥٧١
- ٣- بيانُ فرائضِ اللَّهِ تعالى ١٥٧٩
- ٤- بابُ الصَّوْم ١٥٧
- ٧٣- كتابُ صِفَةِ نَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٥٨
- ٧٤- كتابُ إِبْطَالِ الاستِحْسان ١٥٨٤
- ١- بابُ إِبْطَالِ الاستِحْسان ١٥٨
- ٧٥- كتابُ الرَّدِّ على مُحَمَّدٍ بنِ الحَسَنِ ١٥٩٣
- ١- بابُ الذَّيَّات ١٥٩٣
- ٢- القِصَاصُ بَيْنَ العَبِيدِ والأحرار ١٥٩٥
- ٣- الرِّجَالُ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ أَحَدُهُمَا ١٥٩٦
- تَمَنُّ يَجِبُ عَلَيْهِ القِصَاصُ ١٥٩٦
- ٤- في عَقْلِ المَرَأَةِ ١٥٩٧
- ٥- بابُ في الجنين ١٥٩٨
- ٦- بابُ الجُرُوحِ في الجسد ١٦٠٠
- ٧- بابُ في الأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ ١٦٠٠
- ٨- بابُ ما لا يَجِبُ فِيهِ أَرَشٌ مَعْلُومٌ ١٦٠١
- ٩- بابُ دِيَةِ الأَضْرَاسِ ١٦٠٢
- ١٠- بابُ جراحِ العبد ١٦٠٣
- ١١- بابُ القِصَاصِ بَيْنَ المَمَالِكِ ١٦٠٤
- ١٢- بابُ دِيَةِ أَهْلِ الذَّمَّةِ ١٦٠٥
- ١٣- بابُ العَقْلِ على الرَّجُلِ خَاصَّةً ١٦١٠
- ١٤- بابُ الحُرِّ إِذَا جَنَى على العبد ١٦١٢
- ١٥- بابُ ميراثِ القاتل ١٦١٣
- ١٦- بابُ قتلِ الغيلةِ وغيرها وعَفْوُ الأولياء ١٦١٣
- ١٧- بابُ القِصَاصِ في القتل ١٦١٤
- ١٨- بابُ القِصَاصِ في كَسْرِ اليَدِ والرَّجْلِ ١٦١
- ٧٦- كتابُ سِيرِ الأَوْزَاعِي ١٦١٨
- ١- أَخَذُ السِّلَاحِ ١٦١٩
- ٢- سَهْمُ الفَارِسِ والرَّاجِلِ وتَفْضِيلُ الخَيْلِ ١٦٢٠
- ٣- سَهْمَانُ الخَيْلِ ١٦٢٥
- ٤- في المَرَأَةِ تَسْبَى ثُمَّ يَسْبَى زَوْجُهَا ١٦٢٨
- ٥- حَالُ المُسْلِمِينَ يَقَاتِلُونَ العَدُوَّ وَفِيهِمْ أَطْفَالُهُم ١٦٣٠
- ٦- ما جَاءَ في أَمَانِ العَبْدِ مَعَ مَوْلَاهُ ١٦٣١
- ٧- وَطْءُ السَّبَايَا بِالْمَلِكِ ١٦٣٢
- ٨- بَيْعُ السَّيِّ فِي دَارِ الحَرْبِ ١٦٣٣

- ٩- الرَّجُلُ يَغْنَمُ وَحْدَهُ ١٦٣٣
- ١٠- فِي الرَّجُلَيْنِ يَخْرُجَانِ مِنَ الْعُسْكَرِ فَيَصِيْبَانِ جَارِيَةً فَيَتَبَايَعَانَهَا ١٦٣٤
- ١١- إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ١٦٣٤
- ١٢- مَا عَجَزَ الْجَيْشُ عَنْ حَمْلِهِ مِنَ الْغَنَائِمِ ١٦٣٥
- ١٣- قَطَعَ أَشْجَارَ الْعَدُوِّ ١٦٣٥
- ١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَرَسِ ١٦٣٦
- ١٥- خَرَاغُ الْأَرْضِ ١٦٣٦
- ١٦- شَرَاءُ أَرْضٍ الْجَزِيَّةِ ١٦٣٧
- ١٧- الْمُسْتَأْمَنُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٣٧
- ١٨- بَيْعُ الدَّرْهَمِ بِالذَّرْهَمَيْنِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ١٦٣٨
- ١٩- فِي أُمِّ وَلَدٍ حَرْبِيٍّ تَسْلَمُ وَتَخْرُجُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٣٨
- ٢٠- الْمَرْأَةُ تَسْلَمُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ١٦٣٨
- ٢١- الْحَرْبِيَّةُ تَسْلَمُ فَتَزَوِّجُ وَهِيَ حَامِلٌ ١٦٣٩
- ٢٢- فِي الْحَرْبِيِّ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ خَمْسُ نِسْوَةٍ ١٦٣٩
- ٢٣- فِي الْمُسْلِمِ يَدْخُلُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَيَشْتَرِي دَارًا أَوْ غَيْرَهَا ١٦٤٠
- ٢٤- اكْتِسَابُ الْمُرْتَدِّ الْمَالِ فِي رَدَّتِهِ ١٦٤١
- ٢٥- ذُبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ ١٦٤٢
- ٢٦- الْعَبْدُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ١٦٤٢
- ٢٧- الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِأَبِيهِ فِيهَا سَهْمٌ ١٦٤٢
- ٢٨- الصَّبِيُّ يَسْبَى، ثُمَّ يَمُوتُ ١٦٤٣
- ٢٩- الْمُدْبِرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ تَسْبِيَانِ هَلْ يَطْوُهُمَا سَيِّدُهُمَا إِذَا دَخَلَ بِأَمَانٍ ١٦٤٣
- ٣٠- الرَّجُلُ يَشْتَرِي أُمَّهُ بَعْدَمَا يَجْرُزُهَا الْعَدُوَّ ١٦٤٣
- ٣١- الْحَرْبِيُّ يَسْلَمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَهُ بِهَا مَالٌ ١٦٤٤
- ٣٢- الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ يَسْلَمُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٤٤
- ٣٣- الْمُسْتَأْمَنُ يَسْلَمُ وَيَخْرُجُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ اسْتَوْدَعَ مَالَهُ ١٦٤٤
- ٧٧- كِتَابُ الْعَتَقِ ١٦٤٦
- ١- بَابُ الْقِرْعَةِ فِي الْمَالِيكَ وَغَيْرِهِمْ ١٦٤٨
- ٢- بَابُ عَتَقِ الْمَالِيكَ مَعَ الدِّينِ ١٦٥٠
- ٣- بَابُ الْعَتَقِ، ثُمَّ يَظْهَرُ لِلْمَيْتِ مَالٌ ١٦٥٠
- ٤- بَابُ كَيْفَ قِيمَ الرَّقِيقِ ١٦٥١
- ٥- بَابُ تَبْدِئَةِ بَعْضِ الرَّقِيقِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعَتَقِ فِي الْحَيَاةِ ١٦٥٢
- ٦- عَتَقُ الشَّرْكَ فِي الْمَرَضِ ١٦٥٤
- ٧- اخْتِلَافُ الْمُعْتَقِ وَشَرِيكَهِ ١٦٥٤
- ٨- بَابُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَا ١٦٥٥
- ٧٨- كِتَابُ الْمُدْبِرِ ١٦٥٦
- ١- أَحْكَامُ التَّدْبِيرِ ١٦٥٦
- ٢- الْمَشِيئَةُ فِي الْعَتَقِ وَالتَّدْبِيرِ ١٦٥٨
- ٣- إِخْرَاجُ الْمُدْبِرِ مِنَ التَّدْبِيرِ ١٦٥٨
- ٤- جُنَايَةُ الْمُدْبِرِ، وَمَا يَخْرُجُ بَعْضُهُ مِنَ التَّدْبِيرِ، وَمَا لَا يَخْرُجُهُ ١٦٦٠
- ٥- كِتَابَةُ الْمُدْبِرِ وَتَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ ١٦٦١
- ٦- جَامِعُ التَّدْبِيرِ ١٦٦٢
- ٧- الْعَبْدُ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَيُدْبِرُهُ أَحَدُهُمَا ١٦٦٢
- ٨- فِي مَالِ السَّيِّدِ الْمُدْبِرِ ١٦٦٢
- ٩- تَدْبِيرُ النَّصْرَانِيِّ ١٦٦٢
- ١٠- تَدْبِيرُ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ ١٦٦٣
- ١١- فِي تَدْبِيرِ الْمُرْتَدِّ ١٦٦٣
- ١٢- تَدْبِيرُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغَ ١٦٦٣
- ١٣- تَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ ١٦٦٣
- ١٤- مَالُ الْمُدْبِرِ ١٦٦٤
- ١٥- وَلَدُ الْمُدْبِرِ ١٦٦٤
- ١٦- فِي تَدْبِيرِ مَا فِي الْبَطْنِ ١٦٦٥
- ١٧- فِي تَدْبِيرِ الرَّقِيقِ بَعْضُهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ ١٦٦٥
- ١٨- الْخِلَافُ فِي التَّدْبِيرِ ١٦٦٦
- ٧٩- كِتَابُ الْمَكَاتِبِ ١٦٧٠
- ١- الْمَكَاتِبِ ١٦٧٠
- ٢- مَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ يَكْتَابُ عَبْدَهُ قُوًيًا أَمِينًا ١٦٧٠

- ٣- هل في الكتابة شيء تكرهه ١٦٧١
- ٤- تفسير قوله عز وجل ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- ٥- من تجوز كتابته من المالكين ١٦٧٢
- ٦- كتابة الصبي ١٦٧٢
- ٧- موت السيد ١٦٧٢
- ٨- كتابة الوصي والأب والولي ١٦٧٣
- ٩- من تجوز كتابته من المماليك ١٦٧٣
- ١٠- كتابة النصراني ١٦٧٤
- ١١- كتابة الحرابي ١٦٧٥
- ١٢- كتابة المرتد من المالكين والملوك ١٦٧٦
- ١٣- العبد يكون للرجل نصفه في كتابته، ويكون له كله في كتاب نصفه ١٦٧٧
- ١٤- العبد بين اثنين يكتبه أحدهما ١٦٧٨
- ١٥- العبد بين اثنين يكتبهان معاً ١٦٧٨
- ١٦- ما تجوز عليه الكتابة ١٦٧٩
- ١٧- الكتابة على الإجارة ١٦٨٠
- ١٨- الكتابة على البيع ١٦٨١
- ١٩- كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة ١٦٨١
- ٢٠- ما يعتق به المكاتب ١٦٨٢
- ٢١- حالة العبد ١٦٨٣
- ٢٢- الحكم في الكتابة الفاسدة ١٦٨٤
- ٢٣- الشرط الذي يفسد الكتابة ١٦٨٤
- ٢٤- الخيار في الكتابة ١٦٨٥
- ٢٥- اختلاف السيد والمكاتب ١٦٨٥
- ٢٦- جاع أحكام المكاتب ١٦٨٧
- ٢٧- ولد المكاتب وماله ١٦٨٨
- ٢٨- مال العبد المكاتب ١٦٨٨
- ٢٩- ما اكتسب المكاتب ١٦٨٨
- ٣٠- ولد المكاتب من غير سريته ١٦٨٩
- ٣٠- تسري المكاتب، وولده من سريته ١٦٩٠
- ٣١- ولد المكاتب من أمته ١٦٩٠
- ٣٢- كتابة المكاتب على ولده ١٦٩٠
- ٣٣- ولد المكاتب ١٦٩١
- ٣٤- مال المكاتب ١٦٩٢
- ٣٥- المكاتب بين اثنين يطوها أحدهما ١٦٩٢
- ٣٦- تعجيل الكتابة ١٦٩٣
- ٣٧- بيع المكاتب وشراؤه ١٦٩٤
- ٣٨- قطاعة المكاتب ١٦٩٦
- ٣٩- بيع كتابة المكاتب ورقته ١٦٩٧
- ٤٠- هبة المكاتب وبيعه ١٦٩٧
- ٤١- جناية المكاتب على سيده ١٦٩٨
- ٤٢- جناية المكاتب ورققه ١٦٩٨
- ٤٣- جناية عبيد المكاتب ١٦٩٩
- ٤٤- ما جني على المكاتب فله ١٧٠٠
- ٤٥- جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ١٧٠٠
- ٤٦- الجناية على المكاتب ورققه ١٧٠٠
- ٤٧- عتق سيد المكاتب ١٧٠٢
- ٤٨- المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ١٧٠٣
- ٤٩- ميراث المكاتب ١٧٠٣
- ٥٠- عجز المكاتب بلا رضا ١٧٠٤
- ٥١- بيع كتابة المكاتب ١٧٠٦
- ٥٢- استحقاق الكتابة ١٧٠٦
- ٥٣- الوصية بالمكاتب نفسه ١٧٠٧
- ٥٤- الوصية للمكاتب ١٧٠٨
- ٥٦- الوصية للعبد أن يكتب ١٧٠٩
- ٥٧- الكتابة في المرض ١٧١٠
- ٥٨- إفلاس سيد العبد ١٧١٠
- ٥٩- ميراث سيد المكاتب ١٧١٠
- ٦٠- موت المكاتب ١٧١١
- ٦١- في إفلاس المكاتب ١٧١٢
- ٦٢- ميراث المكاتب، وولاؤه ١٧١٢
- ٦٣- باب الولاء ١٧١
- ٨٠- كتاب اختلاف الحديث ١٧١٤

- ١- باب الاختلاف من جهة المباح ١٧٢٤
- ٢- باب القراءة في الصلاة ١٧٢٤
- ٣- باب في التشهد ١٧٢٤
- ٤- باب في الوتر ١٧٢٥
- ٥- باب سجود القرآن ١٧٢٥
- ٦- باب القصر والإتمام في السفر ١٧٢٦
- في الخوف وغير الخوف ١٧٢٦
- ٧- باب الخلاف في ذلك ١٧٢٦
- ٨- باب الفطر والصوم في السفر ١٧٢٧
- ٩- باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم ١٧٢٩
- ١٠- باب الماء من الماء ١٧٣٠
- ١١- باب الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا بخروج الماء ١٧٣١
- ١٢- باب التيمم ١٧٣١
- ١٣- باب صلاة الإمام جالساً ومن خلفه قياماً ١٧٣٢
- ١٤- باب صوم يوم عاشوراء ١٧٣٣
- ١٥- باب الطهارة بالماء ١٧٣٤
- ١٦- باب الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٧٣٨
- ١٧- باب الخلاف في هذا الباب ١٧٣٩
- ١٨- باب أكل الضب ١٧٤٢
- ١٩- باب الجمل والمفسر ١٧٤٢
- ٢٠- باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن ١٧٤٤
- ٢١- باب في المرور بين يدي المصلي ١٧٤٥
- ٢٢- باب خروج النساء إلى المساجد ١٧٤٦
- ٢٣- باب غسل الجمعة ١٧٤٨
- ٢٤- باب نكاح البكر ١٧٤٩
- ٢٥- باب النجش ١٧٤٩
- ٢٦- باب في بيع الرجل على بيع أخيه ١٧٥٠
- ٢٧- بيع الحاضر للبادي ١٧٥٠
- ٢٨- باب تلقي السلع ١٧٥١
- ٢٩- باب عطية الرجل لولده ١٧٥١
- ٣٠- باب بيع المكاتب ١٧٥٢
- ٣١- باب الضحايا ١٧٥٣
- ٣٢- باب المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما ١٧٥٣
- ٣٣- باب الإسفار والتغليس بالفجر ١٧٥٤
- ٣٤- باب رفع الأيدي في الصلاة ١٧٥٥
- ٣٥- باب الخلاف فيه ١٧٥٥
- ٣٦- باب صلاة المنفرد ١٧٥٦
- ٣٧- باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل على صلاة الخوف ١٧٥٧
- ٣٨- باب صلاة كسوف الشمس والقمر ١٧٥٨
- ٣٩- باب الخلاف في ذلك ١٧٥٩
- ٤٠- باب من أصبح جنباً في شهر رمضان ١٧٦٠
- ٤١- باب الحجامة للصائم ١٧٦١
- ٤٢- باب نكاح المحرم ١٧٦١
- ٤٣- باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ١٧٦٢
- ٤٤- باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات، ثم عاد له ١٧٦٢
- ٤٥- باب لحوم الضحايا ١٧٦٣
- ٤٦- باب العقوبات في المعاصي ١٧٦٤
- ٤٧- باب نكاح المتعة ١٧٦٥
- ٤٨- باب الخلاف في نكاح المتعة ١٧٦٥
- ٤٩- باب في الجنائز ١٧٦٥
- ٥٠- باب في الشفعة ١٧٦٦
- ٥١- باب في بكاء الحي على الميت ١٧٦٧
- ٥٢- باب استقبال القبلة للغائط والبول ١٧٦٨
- ٥٣- باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ١٧٦٩
- ٥٤- باب الكلام في الصلاة ١٧٦٩
- ٥٥- باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً ١٧٧٠
- ٥٦- باب القنوت في الصلوات كلها ١٧٧٢
- ٥٧- باب الطيب للإحرام ١٧٧٢

- ٥٨- بابُ الخلافِ في تطيُّبِ المحرمِ للإحرام..... ١٧٧٣
- ٥٩- بابُ ما يأكلُ المحرمُ من الصيد..... ١٧٧٤
- ٦٠- بابُ خطبةِ الرجلِ على خطبةِ أخيه..... ١٧٧٥
- ٦١- بابُ الصَّومِ لرؤيةِ الهلالِ والفطرِ له..... ١٧٧٦
- ٦٢- بابُ نفْيِ الولد..... ١٧٧٦
- ٦٣- بابُ في طلاقِ الثلاثِ المجموعة..... ١٧٧٨
- ٦٤- بابُ طلاقِ الحائض..... ١٧٧٩
- ٦٥- بابُ بيعِ الرطبِ باليابسِ من الطعام..... ١٧٨٠
- ٦٦- بابُ الخلافِ في العرايا..... ١٧٨٠
- ٦٧- بابُ بيعِ الطعام..... ١٧٨١
- ٦٨- بابُ المصرةِ الخراجُ بالضمان..... ١٧٨٢
- ٦٩- بابُ الخلافِ في المصرة..... ١٧٨٣
- ٧٠- بابُ كسبِ الحجَّام..... ١٧٨٥
- ٧١- بابُ الدَّعوى واليِّنات..... ١٧٨٥
- ٧٢- بابُ الخلافِ في هذهِ الأحاديث..... ١٧٨٧
- ٧٣- بابُ المختلفاتِ الَّتِي لا يثبتُ بعضها: من مات،
ولم يمحَّجْ أو كانَ عليه نذرٌ..... ١٧٨٩
- ٧٤- بابُ المختلفاتِ الَّتِي لا يثبتُ بعضها: من أعتقَ
شركاً لهُ في عبْد..... ١٧٩٠
- ٧٥- بابُ الخلافِ في هذا الباب..... ١٧٩٠
- ٧٦- بابُ قتلِ المؤمنِ بالكافر..... ١٧٩٢
- ٧٧- بابُ الخلافِ في قتلِ المؤمنِ بكافر..... ١٧٩٢
- ٧٨- بابُ جرحِ العجماءِ جباراً..... ١٧٩٤
- ٧٩- بابُ المختلفاتِ الَّتِي عليها دلالةٌ..... ١٧٩٤

فهرس الكتب على
ترتيب الكتاب

- ١- كتابُ الطَّهارة ١١
- ٢- كتابُ الحيض ٤٧
- ٣- كتابُ الصلاة ٥٥
- ٤- كتابُ صلاة المسافر ١٢٩
- ٥- كتابُ الجمعة ١٣٥
- ٦- كتابُ صلاة الخوف، وهل يصلِّيها المقيم ١٥٥
- ٧- كتابُ صلاة العيدين ١٧٠
- ٨- كتابُ صلاة الكسوف ١٨٢
- ٩- كتابُ الاستسقاء ١٨٦
- ٩م- كتابُ الردة ١٩٤
- ١٠- كتابُ الجنائز ٢٠٣
- ١١- كتابُ الزَّكاة ٢٢٦
- ١٢- كتابُ قسم الصَّدقات ٢٨٢
- ١٣- كتابُ الصَّيَامِ الصَّغِيرِ ٣٠٠
- ١٤- كتابُ الاعتكاف ٣٠٩
- ١٥- كتابُ الحجّ ٣١١
- ١٦- كتابُ الضَّحَايا ٤٠٧
- ١٧- كتابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح ٤١١
- ١٨- كتابُ الأَطعمة ٤٢٢
- ١٩- كتابُ النَّذور ٤٣٢
- ٢٠- كتابُ البيوع ٤٣٨
- ٢١- كتابُ الرِّهْنِ الكَبِيرِ ٥٣٤
- ٢٢- كتابُ التَّفْلِيسِ ٥٨٢
- ٢٣- كتابُ الصَّلح ٦٠٠
- ٢٤- كتابُ الحِوَالَةِ ٦٠٦
- ٢٥- كتابُ الضَّمَانِ ٦٠٧
- ٢٦- الشَّرْكَة ٦٠٨
- ٢٧- الوَكَاة ٦٠٩
- ٢٨- كتابُ الإقْرَارِ ٦١٠
- ٢٩- كتابُ العَارِيَةِ ٦١٩
- ٣٠- كتابُ النَصْبِ ٦٢٠
- ٣١- كتابُ الشُّفْعَةِ ٦٣١
- ٣٢- كتابُ القِرَاضِ ٦٣٣
- ٣٣- كتابُ المَسَاقَاةِ ٦٣٥
- ٣٤- كتابُ المَزَارَعَةِ ٦٣٧
- ٣٥- كتابُ الإِجَارَةِ وَكَرَاءِ الْأَرْضِ ٦٣٩
- ٣٦- كتابُ إحياء المِوَاتِ ٦٦٠
- ٣٧- الْأَحْبَاسِ ٦٦٩
- ٣٨- كتابُ الهِبَةِ ٦٧٨
- ٣٩- كتابُ اللَّقْطَةِ الصَّغِيرَةِ ٦٨٢
- ٤٠- كتابُ اللَّقِيطِ ٦٨٦
- ٤١- كتابُ الجُعَالَةِ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ ٦٨٨
- ٤٢- كتابُ الفِرَافِضِ ٦٨٩
- ٤٣- كتابُ الوَصَايَا ٧٠١
- ٤٤- كتابُ الْوَلَاءِ وَالْحَلْفِ ٧٢٨
- ٤٥- كتابُ الْوَدِيعَةِ ٧٣٨
- ٤٦- قِسْمُ الْفَيْءِ (وَالْغَنِيْمَةِ) ٧٤١
- ٤٧- كتابُ الْجِهَادِ ٧٥٩
- ٤٨- كتابُ الْجَزْيَةِ ٧٦٩
- ٤٩- كتابُ الْعَهْدِ ٧٨٠
- ٥٠- كتابُ الْمِهَادَةِ ٧٨٤
- ٥١- أَحْكَامُ فِي الْجَزْيَةِ وَالصَّلح وَأَهْلُ الذِّمَةِ ٧٩١
- ٥٢- كتابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَأَهْلِ الرِّدَّةِ ٨٠٤
- ٥٣- كتابُ السَّبْقِ وَالنُّضَالِ ٨١٨
- ٥٤- كتابُ الْحُكْمِ فِي قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ وَمَسْأَلَةُ مَالِ الْحَرْبِيِّ
(فِي الْأَسْرَى، وَالْأَمَانِ، وَمَالِ الْحَرْبِيِّ، وَإِعَانَةِ
الْمُشْرِكِينَ، وَالْغُلُولِ، وَالسِّيِّ، وَدَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ
الْحَرْبِ، وَالزَّوْجِ بِالْحَرْبِيَّاتِ، وَأَحْكَامُ أَهْلِ الذِّمَةِ،
وَنِكَاحِهِمْ، وَالصَّلح، وَأَحْكَامُ الْحَرْبِ، وَالرِّدَّةِ) ٨٢٦
- ٥٥- كتابُ النِّكَاحِ
(فِي الْخُطْبَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَالرِّضَاعِ، وَالطَّلَاقِ،
وَالصَّدَاقِ، وَالنَّفَقَةِ، وَنِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَأَهْلِ الذِّمَةِ

- ٨٧٠ والمرتد) ٧٤- كتاب إبطال الاستحسان ١٥٨٤
- ٩١٥ ٥٦- كتاب الصّدّاق ٧٥- كتاب الرّدّ على عمّار بن الحسن ١٥٩٣
- ٩٣١ ٥٧- كتاب أنكحة باطلة ٧٦- كتاب سير الأوزاعي ١٦١٨
- ٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح) ٧٧- كتاب العتق ١٦٤٦
- (في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء
حيضاً وفي أدبارهن، والاستمناء، ومتاع البيت،
والاستبراء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز،
والمختلعة، والطلاق، واللّعان، وما يحرم من
النكاح، والسبايا، والخطبة، والصدّاق، والإجازة،
والطهر، والحائض، والشغار، وطلاق السنة،
والفسخ، وحبس المرأة) ٩٤٠
- ٥٩- كتاب الخلع ١٠٣٩
- ٦٠- كتاب العدد ١٠٤٨
- ٦١- كتاب الطلاق الواقع ومن لا يقع منه طلاق ١٠٨٢
- ٦٢- كتاب الإيلاء ١٠٩٦
- ٦٣- كتاب الظهار ١١٠٦
- ٦٤- كتاب اللّعان ١١١٤
- ٦٥- كتاب القصاص ١١٢٦
- ٦٦- كتاب الديات ١٢٠٧
- ٦٧- كتاب الحُدود وصِفَة النُّفْي (في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي، والردة،
ومسائل مختلفة) ١٢٢٧
- ٦٨- كتاب الأقضية (في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،
والقسامة، والدعاوى، والأيمان والنذور،
والمشاورة) ١٢٨٣
- ٦٩- كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى ١٤١١
- ٧٠- كتاب اختلاف عليّ وعبد الله بن مسعود ١٤٦٦
- ٧١- كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ١٤٩٧
- ٧٢- كتاب جماع العلم ١٥٦٧
- ٧٣- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ ١٥٨